

النحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة

تأليف

عبدالمجيد حسن

القسم الوزاري لطلبة الدراسات العربية والفرنسية بالجامعات
والفصل للدراسات والبحوث من قسم اللغة العربية في الجامعة
وإعداد الأستاذ الدكتور عبدالمجيد حسن

دار المعارف بمصر

مسار الترميز

مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه



بيان هام

١

الحمد لله على ما أنعم ، والشكر على ما أولئى ، والصلاة على أنبيائه ورسله ،
دعاة الهدى ، ومصابيح الرشاد . وبعد :

فهذا كتاب جديد فى « النحو » ، - وما يتصل به من الصرف - . والنحو ،
كما وصفته من قبل^(١) ، دعامة العلوم العربية ، وقانونها الأعلى ؛ منه تستمد العون ،
وتستلهم القصد ، وترجع إليه فى جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ، ولن تجد
علمًا منها يستقل بنفسه عن « النحو » ، أو يستغنى عن معونته ، أو يسير بغير
نوره وهداه .

وهذه العلوم النقلية - على عظيم شأنها - لاسبيل إلى استخلاص حقائقها ،
والنفاذ إلى أسرارها ، بغير هذا العلم ؛ فهل ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم
دقائق التفسير ، وأحاديث الرسول عليه السلام ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ،
وما يتبع ذلك من مسائل فقهية ، وبحوث شرعية مختلفة قد ترقى بصاحبها إلى
مراتب الأئمة ، وتسمو به إلى منازل المجتهدين - إلا بإطام النحو وإرشاده ؟
ولأمر ما قالوا : « إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط فى
رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يتعلم
" النحو " ؛ فيعرف به المعانى التى لاسبيل لمعرفة غيره . فرتبة الاجتهاد متوقفة
عليه ، لا تتم إلا به^(٢) » .

وهذه اللغة التى نتخذها - معاصر المستعربين - أداة طيعة للفهم ، ونُسخرها
مركبًا ذلولًا للإبانة عن أغراضنا ، والكشف عما فى نفوسنا ، ما الذى היאها لنا ،
وأقدرنا على استخدامها قدرة الأولين من العرب عليها ، ومكّن لنا من نظمها

(١) فى كتاب المسمى : « رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية » .
(٢) الفصل الحادى عشر - باختصار - من كتاب : « لمع الأدلة » ، فى أصول النحو « لأبى البركات
كامل الدين بن محمد الأنبارى ، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ .

ونثرها تَمَكَّنهم منها، وأطلق لساننا في العصور المختلفة صحيحًا فصيحًا كما أطلق لسانهم، وأجرى كلامنا في حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم، وإن كان ذلك منهم طبيعة، ومنا تطبعًا؟

إنه: « النحو »؛ وسيلة المستعرب، وسلاح اللغوى، وعماد البلاغى، وأداة المشرع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعًا.

فليس عجبًا أن يصفه الأعلام السابقون بأنه: « ميزان العربية، والقانون الذى تُحكَّم به فى كل صورة من صورها ^(١) » وأن يفرغ له العباقرة من أسلافنا؛ يجمعون أصوله، ويثبتون قواعده، ويرفعون بنيانه شامخًا، ركينًا، فى إخلاص نادر، وصبر لا ينفد. ولقد كان الزمان يجرى عليهم بما يجرى على غيرهم؛ من مرض، وضعف، وفقير؛ فلا يقدر على انتزاعهم مما هم فيه كما كان يقدر على سواهم، ولا ينجح فى إغرائهم بمباهج الحياة كما كان ينجح فى إغراء ضعاف العزائم، ومرضى النفوس، من طلاب المغام، ورؤاد المطامع. ولقد يترقبهم أولياؤهم وأهلوم الساعات الطوال، بل قد يترصدهم الموت؛ فلا يقع عليهم إلا فى حلقة درس، أو قاعة بحث، أو جلسة تأليف، أو ميدان مناظرة، أو رحلة مُخْطِرة فى طلب « النحو ». وهو حين يظفر بهم لا ينتزع علمهم معهم، ولا يذهب بأثارهم بذهاب أرواحهم؛ إذ كانوا يُعِدُّون لهذا اليوم عُدتَّته من قبل؛ فيدونون بحوثهم، ويسجلون قواعدهم، ويختارون خلفاء من تلاميذهم؛ يهيئونهم لهذا الأمر العظيم، ويشرفون على تنشئتهم، وتعهد مواهبهم؛ إشراف الأستاذ البارح التقدير على التلميذ الوفى الأمين. حتى إذا جاء أجلهم ودعوا الدنيا بنفس مطمئنة، واثقة أن ميدان الإنشاء والتعمير النحوى لم يخل من فرسانه، وأنهم خلَّفوا وراءهم خلفًا صالحًا يسير على الدرب، ويحتذى المثال. وربما كان أسعد حظًا، وأوفر نَجْحًا من سابقه، وأسرع إدراكًا لما لم يدركه الأوائل.

على هذا النهج الرفيع تعاقبت طوائف النحاة، وتوالت زمرهم فى ميدانه، وتلقَّى الراية نابغ عن نابغ، وألمعى فى إثر ألمعى، وتسابقوا مخلصين دائبين. فرادى وزرافات، فى إقامة صرحه، وتشيد أركانه، فأقاموه سامق البناء، وطيد

الدعامة ، مكين الأساس . حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التي يسمونها :
 "عصور النهضة" ، راسخاً ، قوياً ؛ من فرط ما اعتنى به الأسلاف ، وجهوا إليه
 من بالغ الرعاية ، فاستحقوا منا عظيم التقدير ، وخالد الثناء . وحملوا كثيراً من
 علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم ، والإشادة ببراعتهم (١)
 هذه كلمة حق يقتضينا الإنصاف أن نسجلها ؛ لننسب الفضل لرواده ، وإلا
 كنا من عصبة الجاحدين ، الجاهلين ، أو المغرورين .

وليس من شك أن التراث النحوي والصرفي الذي تركه أسلافنا نفيس غاية
 النفاسة ، وأن الجهد الناجح الذي بذلوه فيهما خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يهياً
 للكثير من العلوم المختلفة في عصورها القديمة والحديثة ، ولا يقدر على احتمال
 بعضه حشود من الثرثارين العاجزين ، الذين يوارون عجزهم وقصورهم - عليم
 الله - بغمز « النحو والصرف » بغير حق ، وطعن أئمتهما الأفاضل .
 بيد أن « النحو » كبقية العلوم - تنشأ ضعيفة ، ثم تأخذ طريقها إلى
 النمو ، والقوة ، والاستكمال بخطأ وثيدة أو سريعة ؛ على حسب ما يحيط بها
 من صروف وشئون . ثم يتناولها الزمان بأحداثه ؛ فيدفعها إلى التقدم والنمو ،
 والتشكل بما يلائم البيئة ؛ فتظل الحاجة إليها شديدة ، والرغبة فيها قوية . وقد
 يعوقها ويحول بينها وبين التطور ؛ فيضعف الميل إليها ، وتفتُر الرغبة فيها . وقد
 يشتط في مقاومتها ؛ فيرى بها إلى الوراء ، فتصبح في عداد المهملات ،
 أو تكاد .

وقد خضع « النحو » العربي لهذا الناموس الطبيعي (٢) ؛ فولد في القرن الأول
 الهجري ضعيفاً ، وحبباً وثيداً أول القرن الثاني ، وشب - بالرغم من شوائب

(١) من ذلك ما قاله العلامة الكبير : « دي بور » في كتابه : تاريخ الفلسفة في الإسلام ،
 ونصه - كما جاء في ترجمة الدكتور محمد أبو ريذة ، ص ٤ - :

« علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي ، بما له من دقة في الملاحظة ، ومن نشاط في جمع
 ما تفرق . وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره ، ويحق للعرب أن يفخروا به . »

(٢) هذا النسب صحيح .

خالطته - وبلغ الفستاء آخر ذلك القرن ، وسنوات من الثالث ؛ فلمع من أمته نجوم زاهرة ؛ كعبد الله بن أبي إسحاق ، والخليل ، وأبي زيد ، وسيبويه ، والكسائي ، والقرّاء ؛ ونظرائهم من الأعلام ، ثم توالى أخلافهم - على تفاوت في المنهج ، وتخالف في المادة - إلى عصر النهضة الحديثة التي يجري اسمها على الألسنة اليوم ، ويتخذون مطلع القرن التاسع عشر الميلادي مبدأ لها . فمن هذا المبدأ ألع الوهن والضعف على « النحو » ، وتمالأت عليه الأحداث ؛ فأظهرت من عيبه ما كان مستورا ، وأثقلت من حمله ما كان خفياً ؛ وزاحمت العلوم العصرية فقهرته ، وخالفتها وراءها مبهوراً . ونظر الناس إليه فإذا هو في الساقية من علوم الحياة ، وإذا أوقانهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما حواه ، وإذا شوائبه التي برزت بعد كيون ، ووضحت بعد خفاء - تزهدهم فيه ، وتزيدهم نفاراً منه ؛ وإذا النفار والزهد يكبران على العيوب ؛ فيحيلان الضئيل منها ضخماً ، والقليل كثيراً ، والموهوم واقعاً . وإذا معاهد العلم الحديث تزوّرت عنه ، وتجهر بعجزها عن استيعابه ، واستغنائها عن أكثره ، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير ؛ فيستكين ويخضع .

والحق أن « النحو » منذ نشأته داخلته - كما قلنا - شوائب ؛ نمت على مرّ الليالي ؛ وتغلّغت برعاية الصروف ، وغفلة الحراس ؛ فشوهت جماله ، وأضعفت شأنه ؛ وانتهت به إلى ما نرى .

فلم يبق بُدّ أن تمتد إليه الأيدي البارة القوية ، ممالة في تخليصه مما شابه ، متعاونة على إنقاذه مما أصابه . وأن تبادر إليه النفوس الوفية للغتها وتراثها ؛ المعتزة بحاضرها وماضيها ؛ فتبذل في سبيل إنهاضه ، وحياطته ، وإعلاء شأنه - مالا غاية بعده لمستزيد .

ومن كريم الاستجابة أن رأينا في عصرنا هذا - طوائف من تلك النفوس البارة الوفية سارعت إلى النجدة ؛ كُمل بما استطاع ، وبما هو ميسر له ؛ فمنهم من ذلّل للناشئة لغته ، أو اختصر قاعدته ، أو أوضح طريقة تدريسه ، أو أراحهم من زائف العليل ، وضارّ الخلاف ، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه المزايا العظيمة الشأن . لكننا - على الرغم من ذلك - لم نر من تصدى للشوائب كلها أو أكثرها ؛ ينتزعها من مكانها ، ويجهز عليها ما وسعته القدرة ، ومكنته الوسيلة ؛

فيريح المعلمين والمتعلمين من أوزارها. وهذا محاولته جاهداً مخلصاً قدر استطاعتي ، فقد مددت يدي لهذه المهمة الجليلة ، وتقدمت لها رابط الجأش ، وجمعت لها أشهر مراجعها الأصيلة ، ومطائنها الوافية الوثيقة ، وضممت إليها ما ظهر في عصرنا من كتب وبحوث ، وأطلت الوقوف عند هذه وتلك ؛ أديم النظر ، وأجبل الفكر ، وأعتصر أطيب ما فيهما ، حتى انتهيت إلى خطة جديدة تجمع مزاياهما ، وتسلم من شوائبهما ، وقمت على تحقيقها في هذا الكتاب متأنياً صبوراً . ولا أدري مبلغ توفيقى . ولكن الذى أدريه أنى لم أدخر جهداً ، ولا إخلاصاً .

إن تلك الشواذب كثيرة ، ومن حق « النحو » علينا — ونحن بصدد إخراج كتاب جديد فيه — أن نعرضها هنا ، ونسجل سماتها ، ونفصل ما اتخذناه لتدارك أمرها . ولكن هذا كله — وأكثر منه — قد عرضنا له في رسالة سابقة نشرناها منذ سنوات بعنوان : « رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية » ، ثم أتمناها بمقالات عشر ؛ نشرت تباعاً فى مجلة : « رسالة الإسلام » ، خلال سنتى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ م ، وجاوزت صفحاتها المائة .

على أن هذا لا يعينى من الإشارة العابرة إلى الدستور الذى قام عليه الكتاب ، والغرض الذى رميت من تأليفه ، مستعيناً بخبرة طويلة ناجمة ، وتجربة صادقة فى تعلم النحو ، طالباً مستوعباً ، ثم تعليمه فى مختلف المعاهد الحكومية مدرساً ، فأستاذاً ورئيساً لقسم النحو والصرف والعروض بكلية : « دار العلوم » ، بجامعة « القاهرة » ، سنوات طوالاً

وأظهر مواد ذلك الدستور ما يأتى :

١ — تجميع مادة « النحو » كله — وما يتصل به من « الصرف — » فى كتاب واحد ذى أجزاء أربعة كبار ، تحوى صفحاتها وما تضمنته من مسائل كل ما تفرق فى أمهات الكتب ، وتغنى عنها . على أن تُقسّم كل مسألة قسمين ، تقسيماً فنياً بارعاً . أحدهما : « موجز » دقيق يناسب طلاب الدراسات « النحوية والصرفية » بالجامعات — دون غيرهم — غاية المناسبة ، ويوفيهما ما يحتاجون إليه غاية التوفية

الحكيمة التي تسير مناهجهم الرسمية . ومكانه : « أول المسألة » ، وصدرها .
 ويليهِ الآخر^(١) - بعد نهاية كل مسألة - بعنوان مستقل ؛ هو : « زيادة وتفصيل »
 ويلائم الأساتذة والمتخصصين أكمل الملاءمة وأتمها ، فنبتدئ « المسألة » -
 وبجانبا رقم خاص بها - بتقديم المادة النحوية أو الصرفية الصالحة للطالب الجامعي ،
 الموافئة لقدرته ولنهجه ، ومقرره الرسمي ، ودرجته في التحصيل والفهم ، مع توخي
 الدقة والإحكام فيما يقدم له ، نوعاً ومقداراً . فإذا استوفى نصيبه المحمود انتقلت إلى
 بسط يتطلع إليه المتخصص ، وزيادة يتطلبها المستكمل . كل ذلك في إحكام
 وحسن تقدير ، بغير تكرار ، ولا تداخل بين القسمين ، أو اضطراب . وبهذا
 التقسيم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسرة موافقة في كتاب واحد ، قريبة
 التناول ؛ لا يكدر في استخلاصها ، ولا يجهدون في السعي وراءها في متاهات
 الكتب المتعددة القديمة ؛ وقد يبلغون أو لا يبلغون .

٢ - العناية أكمل العناية بلغة الكتاب وضوحاً ، وإشراقاً ؛ وإحكاماً ،
 واسترسالاً ؛ فلا تعقيد ، ولا غموض ، ولا حشو ، ولا فضول ، ولا توقف
 لمناقشة لفظ ، أو إرسال اعتراض ، أو الإجابة عنه ؛ ولا حرص على أساليب
 القدامى وتعبيراتهم . إلا حين تساورنا في البيان الأوفى ، والجلء الأكمل .

أما « الاصطلاحات » العلمية الماثورة المستقرة فلم أفكر في تغييرها ؛ إيماناً
 واقتناعاً بفائدتها ، وبما سجله العلماء قديماً وحديثاً من ضرر هذا التغيير الفردي ،
 ووفاء بما اضطروه في تغيير « المصطلحات » أن يكون بإجماع المختصين ،
 المشتغلين بالعلم الذي يحويها .

٣ - اختيار الأمثلة ناصعة ، بارعة في أداء مهمتها ؛ من توضيح القاعدة ،
 وكشف غامضها في سهولة ، ويسر ، واقتراب . لهذا تركت كثيراً من الشواهد
 القديمة ، المرددة بين أغلب المراجع النحوية ؛ لأنها مليئة بالألفاظ اللغوية
 الصعبة ، وبالمعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهداً لا يطبقهما ، ولا
 يتسع وقته للسعي وراءها . فإن خلست من هذا العيب ومن الابتذال ، وتجملت
 بالوضوح والطرافة ، فقد نستبقيها .

(١) في صفحة جديدة ، تبدأ بسطر أو سطرين من النقط الأفقية المتقاربة ؛ لتكون رمزاً يميز
 صفح « الزيادة والتفصيل » من غيرها .

والحق أن كثيراً من تلك الشواهد يحتلّ المكانة العليا من سمو التعبير ، وجمال الأداء ، وروعة الأسلوب ، وفتنة المعنى ، لكنها اختيرت في عصور تُبأين عصرنا ، ولدواعٍ تخالف ما نحن فيه ؛ فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسرة ، والمطالب قليلة ، والقصد استنباط قاعدة ، أو تأييد مذهب . وكان طالب العلم حافظاً القرآن ، مستظهِراً الكثير من الأحاديث والنصوص الأدبية ، متفرغاً للعلوم العربية والشرعية ، أو كالمتفرغ . أما اليوم فالحال غير الحال ، ووسائل العيش صعبة ، والمطالب كثيرة ؛ فطالب العلم يمر بهذه العلوم مرّاً سريعاً عابراً قبل الدراسة الجامعية . فإن قدر له الدخول في الجامعة ^(١) ، انقطعت صلته الرسمية بتلك العلوم ، ولم يجد بينها وبين مناهجه الدراسية الجديدة سبباً ، إلا إن كان متفرغاً للدراسات اللغوية ، فيزاوئها وحصيلته منها ضئيلة ، لا تمكنه من فهم دقائقها ، ولا ترغبه في مزيد ، وغايته المستقبلية لا ترتبط - في الغالب - ارتباطاً وثيقاً بالصلاحة في هذه العلوم ، والتمكن منها ؛ فمن الإساءة إليه وإلى اللغة أن نستمسك بالشواهد الموروثة ، ونقيسها حججاً زارياً يصعب التغلب عليه ، وإدراك ما وراءه من كريم الغايات .

نعم إنها نماذج من الأدب الرائع ، ولكن يجب ألا ننسى الغاية لإزاء الروعة ، أو نُغفِل القصد أمام المظهر ، وإلا فقدنا الاثنين معاً . وفي دروس النصوص الأدبية ، وفي القراءة الحرة ، والاطلاع على مناهل الأدب الصفو - متسع للأدباء والمتأدبين ؛ يشبع رغبتهم ، من غير أن يضيع عليهم ما يبغون من دراسة « النحو والصرف » دراسة نافعة ، لا تظفي على وقت رصده النظم التعليمية الحديثة لغيرها ، ولا تنتهب جهداً وقفته الحياة المعاصرة على سواها .

وإن بعض معلمى اليوم ممن يقومون بالتدريس لكبار المعلمين - لِيُسْرِف في اتخاذ تلك الشواهد مجالاً لما يسميه : « التطبيق النحوي » ، ومادة مهياة لدروسه . وليس هذا من وكدي ^(٢) ولا وكد من احتشد للمهمة الكبرى ، مهمة : « النحو الأصيل » - وما يتصل به - والتي تتأخص في إعداد مادته إعداداً وافياً شاملاً ، وعرضها عرضاً حديثاً شائقاً ، وكتابتها كتابة مشرقة بهية ، مع استصفاء أصولها النافعة ، واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها ، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى ، ودعوات الإصلاح ، وتهيتها لتلائم طبقات كثيرة ، وأجيالا متعاقبة في بلدان متباينة .

(١) وهو اليوم من حملة الشهادة الثانوية العامة - غالباً - أو ما في مستواها .

(٢) قصدى وغرضي .

كل هذا ، بل بعض هذا — لا يساير ذلك « التطبيق التعليمي » ؛ فإنه مدرسيّ موضعي متغير ، لا يتّسم بسمة العموم ، أو ما يشبه العموم ، ولا يثبت على حال . على أن هذا الفريق الذى اختار تلك الشواهد ميداناً لتطبيقه قد فاته ما أشرنا إليه من حاجتها إلى طول الوقت ، وكبير الجهد فى تيسير صعوباتها اللغوية والمعنوية التى أوضحناها . وطلابُ اليوم — خاصة — أشدّ احتياجاً لذلك الوقت والجهد ، كى يبذلوهما فى تحصيل المادة المقررة الفضاضة ، وما يتطلبه مستقبلهم الغامض . كما فاته أن خير التطبيق لكبار الطلاب ما ليس محدد المجال ، مصنوع الغرض ، متكاف الأداء ، كالشواهد التى نحن بصدها . وإن مناقشة لنص أدبى كامل ، أو صفحة من كتاب مستقيم الأسلوب ، أو مقال أدبى — لهى أجدى فى التطبيق ، وأوسع إفادة فى النواحي اللغوية المتعددة ، وأعمق أثراً فى علومها وآدابها — من أكثر تلك الشواهد المتبورة المعقدة . فليتنا نلتفت لهذا ، وندرك قيمته العملية . فنحرص على مراعاته ، ونستمسك باتباعه مع كبار المعلمين ، ولعل هؤلاء الكبار أنفسهم يدركونه ويعملون به ، فيحقق لهم ما يبتغون .

على أن لتلك الشواهد خطراً آخر ؛ هى أنها — فى كثير من اتجاهاتها — قد تمثل لهجات عربية متعارضة ، وتقوم دليلاً على لغات قديمة متباينة ، وتساق لتأييد آراء نحوية متناقضة ؛ فهى معوان على البلبلة اللغوية ، ووسيلة للحيرة والشك فى استخلاص القواعد ، وباب للفوضى فى التعبير . وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغة ، والمخلصون لها . وعلى الرغم من هذا قد نسجل — أحياناً مع الحيطة والحذر — بعض الشواهد الغربية ، أو الشاذة ، وبعض الآراء الضعيفة ، لا لمحاكاتها ، ولا للأخذ بها — ولكن ليتنبه لها المتخصصون ، فيستطيعوا فهم النصوص القديمة الواردة بها حين تصادفهم ، ولا تصيبهم أمامها حيرة ، أو توقف فى فهمها .

٤ — الفرار من العلل الزائفة^(١) ، وتعدد الآراء الضارة فى المسألة الواحدة ، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى . وحسبنا من التعليل^(٢) : أن يقال :

(١) وفى مقدمتها ما كان تعليلاً لأمر واقع ، ولا سبب له إلا نطق العرب ، كالتعليل لرفع الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، ولنصب المفعولات — فإن التعليل لهذه الأمور الوضعية عيب وفساد ؛ إذ الوضعيات لا تعلل ؛ كما قال أبوحيان وغيره ، ونقله المحمّد ١ ص ٥٦ ، ونقلناه فى رقم ٣ من هامش ص ٩١ .
(٢) لموضوع « التعليل » بحث مستقل فى كتابنا المسمى : « اللغة والنحو ، بين القديم والحديث » يوضح معناه ، وأنواعه ، وأثاره .

«المطابقة للكلام العربي الناصح»، ومن الآراء أن يقال: «مُسَايَرَة فصيح اللغة وأفصحها». والقرآنُ الكريم - بقرآته الثابتة الواردة عن الثقات - في مكان الصدارة من هذا؛ لا تقبل في أسلوبه تأولا ولا تمحلا، ثم الكلام العربي الذائع. و«الأفصح والفصيح» هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النحوية والصرفية بأن الخير في اتباع رأي دون آخر، وأن الأفضل إثاره على سواه... أو غير هذا من العبارات الدالة على الترجيح، لا التحريم. وإنما كان الخير وتمام الفضل في إثاره؛ لأنه يجمع الناطقين بلغة العرب على أنصع الأساليب وأسمائها، ويوحد بيانهم، ويريحهم من خُلف المذاهب، وبليلة اللهجات، في وقت نتلقى فيه اللغة تعلمًا وكسبًا، لا فطرة ومحاكاة أصيلة، ونقتطع لها من حياتنا التعليمية المزدحمة المرهقة - الأيام القليلة، والساعات المحدودة؛ فن الحكمة والسداد أن نقصر تلك الأيام والساعات على ما هو أحسن وأسمى. ولن نلجأ إلى تعليل آخر، أو ترديد خلاف في الآراء إلا حيث يكون من وراء ذلك نفع محقق، وفائدة وثيقة، وتوسعة محمودة، دون تعصب لبصري، أو لكوفي، أو ببغدادى، أو أندلسى... أو غير هؤلاء... ودون فتح باب القوضى في التعبير، أو الاضطراب في الفهم، أو البلبلة في الأداء والاستنباط.

ومن مظاهر هذا النفع: الاستعانة - أحيانًا - «بالتعليل»، وبتعدد المذاهب، في تيسير مفيد، أو في تشريع لغوي مأمون، أو تبصير المتخصصين - وحدهم - ببعض اللغات واللهجات التي تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة بها، لا لمحاكاتها - فأكثرها لا يواظبنا اليوم كما سبق - ولكن ليدركوها، ويفسروا بها بعض الظواهر اللغوية الغامضة، ولا يقفوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين. وقد بسطنا القول في هذا كله، وفي أسبابه، ونتائجه - في كتابنا الآخر الذي أشرنا إليه^(١).

٥ - تدوين أسماء المراجع أحيانًا في بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها؛ استجلاءً لحقيقة، أو إزالة لوهم. وفي ذلك التدوين نفع آخر؛ هو: تعريف الطلاب بتلك المراجع، وترديد أسمائها عليهم، وتوجيههم إلى الانتفاع بها، والإيحاء بأن الرجوع إلى مثلها قد يقتضيه تحصيل العلم، وتحقيق مسأله.

(١) في رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة، وهو المسنى: «اللغة والنحو، بين القديم والحديث».

٦ - عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف ، فقد تكون الطريقة «استنباطية» ، وقد تكون «إلقائية» ، وقد تكون «حواراً» ، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبرة ، وملاءمة الموضوع . وإذا عرفنا أن الكتاب لكبار الطلاب ، وللأساتذة المتخصصين ، وأن موضوعاته كثيرة متباينة - أدركنا الحكمة في اختلاف الطرائق باختلاف تلك الموضوعات وقرائنها . على أن تكون الطريقة محكمة بحسن الاختيار ، وصدق التقدير ، وضمان النجاح من أيسر السبل وأقربها . ومهما اختلفت فلن تكون من طرائق القدماء التي أساسها : المتن ، فالشرح ، فالحاشية ، فالتقرير ... فما يصاحب هذا من زيف جدل ، وكثرة خلاف ، وتباين تعليل . . . وما إلى ذلك مما دعت إليه حاجات عصور خلت ، ودواعي حقب انقضت ، ولم يبق من تلك الحاجات والدواعي ما يغرينا بالتمسك به ، أو بتجديد عهده .

على أن بحثهم وطرائقهم قد تنطوى - والحق يقال - على ذخائر غالية وتضم في ثناياها كنوزاً نفيسة . إلا أن استخلاص تلك الذخائر والكنوز مما يغشيتها عسير اليوم أتم عسير على جمهرة الراغبين - كما أسلفنا - .

٧ - تسجيل أبواب « النحو » مرتبةً ترتيب « ابن مالك » في « ألفيته » المشهورة ، وتدوين كل بيت في مكانه من بابيه . ثم اختيار أنسب مكان له في الهامش ، بعد فراغ من القاعدة وشرحها ، مع الدقة التامة في نقله ، وإيضاح المراد منه في إيجاز مناسب ، وحرص على ترتيب الأبواب والأبيات ، إلا إن خالفت الأبيات في ترتيبها تسلسل المسائل ، وتماسكها المنطقي النحوي والصرفي الذي ارتضيناه في الباب ؛ فعندئذ نوفق بين الأمرين : ترتيب الناظم ؛ وما يقتضيه التسلسل المنطقي التعليمي ؛ فننقل البيت من مكانه في « بابيه » ، ونضعه في المكان الذي نراه مناسباً من هذا الباب نفسه ، ونضع على يساره الرقم الدال على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها الناظم ، ولا نكتفي بهذا ؛ فحين نصل إلى شرح المسألة المتصلة بالبيت الذي قبله ، ونفرغ منها ومن ذكر البيت الخاص بها ، تأييداً لها - نعود فنذكر في الهامش البيت الذي نقلناه من مكانه ، ونضعه في ترتيبه الأصلي الذي ارتضاه الناظم ، ونشير إلى أن هذا البيت قد سبق ذكره وشرحه في مكانه الأنسب من هامش صفحة كذا . . . وقد دعانا إلى الحرص على ترتيب « ألفية » ابن مالك ، وتسجيل أبوابها وأبياتها مرتبة كاملة - في الهامش - ما نعلمه في مصر وغير مصر من تمسك بعض

المعاهد والكليات الجامعية بها، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهمها، والتشدد في دراستها، واستظهارهم كثيراً منها للانتفاع بها حين يريدون. وقد تخبرنا لها مكاناً في ذيل الصفحات، يُقَرَّبُ بها من راغبيها، ويبُعدُها من الزاهدين فيها. وإنما آثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه «ابن مالك» لأنه الذي ارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده، ولأنه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه — أكثر ملاءمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم، ويشيع بعده الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة، يليها الخاصة بالأفعال، ثم الحروف... كما فعل الزمخشري في مفصله. وتبعه عليه شراحه. وهذه طريقة حميدة أيضاً. ولكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولاً فأولاً؛ فالابتداء يلزمه الخبر أو ما يقوم مقامه، وقد يكون الخبر جملة فعلية، أو شبه جملة، والفاعل لا بد له من فعل أو ما يقوم مقامه. والمفعول لا بد له من الاثنين... فكيف يتعلم الراغب أحكام المبتدأ وحده، أو الخبر وحده، أو الفعل، أو الفاعل كذلك؟

وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التي نراها لا تعدل مزية الترتيب الذي اخترناه، ولا تناسب عصرنا القائم.

٨ — الإشارة أحياناً خلال دراسة بعض المسائل إلى صفحة سابقة أو لاحقة، وتدوين رقمها إذا اشتملت على ماله صلة وثيقة بالمسألة المعروضة؛ كمن يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها في سهولة ويسر، ويضم — بغير عناء — فروعها، وما تفرق منها في مناسبات وموضوعات مختلفة. ولا نكتفي بذكر الرقم الخاص بالصفحة، وإنما نذكره ونذكر معه الجزء والمسألة. ونرمز للمسألة بالحرف الهجائي الأول من حروفها، وهو: «م» اختصاراً، ويليه رقمها؛ كما نرمز للصفحة بالحرف: «ص» وبعده رقمها. وللجزء بالحرف: «ج».

والسبب في الجمع بينهما أن رقم الصفحة عرضة للتغير بتغير طبعات الكتاب أما رقم المسألة فثابت لا يتغير، وإن تعددت الطبعات، فالإحالة عليه إحالة على شيء موجود دائماً؛ فيتحقق الغرض من الرجوع إليه.

والله أرجو مخلصاً أن يجعل الكتاب نافعاً لغة القرآن، عوناً لطلابها، محققاً للغاية النبيلة التي دعت لتأليفه، والقصد الكريم من إعداده.

المسألة الأولى :

الكلام ، وما يتألف منه .

الكلمة - الكلام (أو : الجملة) - الكلم - القول .

ما المراد من هذه الألفاظ الاصطلاحية في عُرف النحويين ؟

الكلمة :

حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفاً ، (وهي : أ^(١) - ب - ت - ث - ج . . .) ، وكل واحد منها رمز مجرد ؛ لا يدل إلا على نفسه ، ما دام مستقلاً لا يتصل بحرف آخر . فإذا اتصل بحرف أو أكثر ، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى : « الكلمة » ؛ فاتصال الفاء بالميم - مثلاً - يوجد كلمة : « فَمَم » ، واتصال العين بالياء فالنون ؛ يوجد كلمة : « عين » ، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام ، يحدث كلمة : « منزل » . . . وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية ، والثلاثية ، والرباعية - وغيرها^(٢) - من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض^(٣) .

وكل كلمة من هذه الكلمات التي نشأت بالطريقة السالفة تدل على معنى ؛

(١) الأرجح أن الحرف الأول من حروف الهجاء هو : « الهمزة » وليس الألف التي تحمل الهمزة فوقها ، لتظهرها بارزة لا تختفي ، ولا تختلط بغيرها ، فشان الألف في هذا كشأن الواو والياء اللتين تستقر فوقهما الهمزة في كتابة بعض الكلمات . أما الألف الأصلية ، فكانها في الترتيب الأبجدي بعد اللام مباشرة ، حتى لقد اندمجت - بسبب سكونها ، واستحالة النطق بها منفردة - في اللام ، وصارتا : « لا » مع أنهما حرفان ، لا حرف واحد .

(٢) لا تزيد أحرف الاسم على سبعة ؛ نحو : « استغفار » . ولا أحرف الفعل على ستة ؛ نحو : « استغفر » ، ولا أحرف الحرف على خمسة ؛ نحو : « لكن » ، باعتبارها كلمة واحدة - على الأصح - مشددة النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقاً . ومن النحاة من يجعل : « حيثما » كلمة واحدة ، ويعدها من الحروف . ورأيه ضعيف مردود .
- انظر « ج » ص ٧١ - .

(٣) لهذا تسمى الحروف الهجائية : « بحروف المبادئ » ؛ لأن الكلمة تنبئ وتتكون صيغتها منها ؛ فهي أساس بنية الكلمة . وهي غير « حروف الربط » التي ستجىء في ص ٦٦ ، ومنها : « حروف المعاني » .
النحو الوافي - أول

لكنه معنى جزئى ؛ (أى ؛ مفرد) ؛ فكلمة : « فم » حين نسمعها ، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شىء معين . أما حصول أمر من هذا الشىء ، أو عدم حصوله . . . ، أما تكوينه ، أو وصفه ببناء أو إعراب^(١) . . . أو دلالة على زمان أو مكان ، أو معنى آخر . . . - فلا نفهمه من كلمة : « فم » وحدها . وكذلك الشأن فى كلمة : « عين » ، و « منزل » وغيرهما من باقى الكلمات المفردة . ولكن الأمر يتغير حين نقول : « الفم مفيد » - « العين نافعة » - « المنزل واسع النواحي » ، فإن المعنى هنا يصير غير جزئى ؛ (أى : غير مفرد) ؛ لأن السامع يفهم منه فائدة وافية إلى حد كبير ، بسبب تعدد الكلمات ، وما يتبعه من تعدد المعانى الجزئية ، وتماسكها ، واتصال بعضها ببعض اتصالاً يشأ عنه « معنى مركب » . فلا سبيل للوصول إلى المعنى المركب إلا من طريق واحد ؛ هو : « اجتماع المعانى الجزئية بعضها إلى بعض » ، بسبب اجتماع الألفاظ المفردة التى لكل لفظ منها معنى جزئى .

ومن المعنى المركب تحدث تلك الفائدة التى : « يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ، ويستطيع السامع أن يكتفى بها » . وهذه الفائدة - وأشباهاها - وإن شئت فقل : هذا « المعنى المركب » ، هو الذى يهتم به النحاة ، ويسمونه بأسماء مختلفة ، المراد منها واحد ؛ فهو : « المعنى المركب » ، أو : « المعنى التام » ، أو : « المعنى المفيد » ، أو : « المعنى الذى يحسن السكوت عليه » . . . يريدون : أن المتكلم يرى المعنى قد أدى الغرض المقصود فيستحسن الصمت ، أو : أن السامع يكتفى به ؛ فلا يستزيد من الكلام . بخلاف « المعنى الجزئى » ؛ فإن المتكلم لا يقتصر عليه فى كلامه ؛ لعلمه أنه لا يعطى السامع الفائدة التى ينتظرها من الكلام . أو : لا يكتفى السامع بما فهمه من المعنى الجزئى ، وإنما يطلب المزيد . فكلاهما أمام الكلمة المفردة - (مثل : باب ، أو : رِيحان ، أو : سماء ، أو : سواها) - لا يقنع بها .

(١) يقول الخضرى - ص ١ ج ٢ أول باب : الإضافة - مانعه : « إن الكلمة قبل التركيب - أى قبل تركيبها مع غيرها . - لا معربة ولا مبنية ؛ فوصف الحركة بكونها إعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها » اهـ .
فلا يصح الحكم عليها بالبناء أو الإعراب إلا بعد وضعها فى جملة - كما سبق ، وكما سيجىء فى ص ٧٥ - وهناك كلمات أخرى لا توصف بإعراب ولا بناء كالتى ستجىء فى « ج » من ص ١٠٦ وتفصيل الكلام عليها فى « ج » ٣ باب التعت م ١١٤ ص ٤٥٢ .

لذلك لا يقال عن الكلمة الواحدة إنها تامة الفائدة ، — برغم أن لها معنى جزئياً لا تسمى « كلمة » بدونه — ؛ لأن الفائدة التامة لا تكون بمعنى جزئى واحد .
 مما تقدم نعلم أن الكلمة هي : (اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية ، وتدل على معنى جزئى ؛ أى : « مفرد » (١)) . فإن لم تدل على معنى عربى وُضِعَتْ لأدائه فليست كلمة ، وإنما هي مجرد صوت .

الكلام (أو: الجملة) :

هو : « ما تتركب من كلمتين أو أكثر ، وله معنى مفيد مستقل » . مثل :
 أقبل ضيف . فاز طالب تبيه . لن يهمل عاقل واجباً . . . (٢)
 فلا بد في الكلام من أمرين معاً ؛ هما : « التركيب » ، و « الإفادة المستقلة »
 فلو قلنا : « أقبل » فقط ، أو : « فاز » فقط ، لم يكن هذا كلاماً ؛ لأنه غير
 مركب . ولو قلنا : أقبل صباحاً . . . أو : فاز في يوم الخميس . . . أو : لن

(١) وهي واحد : « الكلم » وقد يراد منها : « الكلام » ؛ طبقاً للملاحظة الآتية في ص ١٧ واللفظ هو : الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ؛ تحقيقاً مثل : شمس - قمر - كتاب . . . ، أو تقديراً ؛ كالضمير المستتر . (راجع الأشموني والخضري) .

(٢) (١) إذا وقعت الجملة الخبرية صلة الموصول ، أو نعمتا ، أو حالاً ، أو تابعة لشيء آخر - كجملة الشرط - لا جوابه - فإنها لا تسمى جملة خبرية ، لأنها تسمى خبرية بحسب أصلها الأول الذي كانت مستقلة فيه . فإذا صارت صلة ، أو تابعة لغيرها لم يصح تسميتها : « خبرية » ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها وحدها . بل هي لذلك لا تسمى : « كلاماً » ولا « جملة » ؛ فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى . . . ومثلها الجملة الواقعة خبراً ، . . . فلا تسمى واحدة من كل ما سبق كلاماً ولا جملة ، إذ ليس لها كيان معنوي مستقل .

- كما سيبيء عند الكلام على صلة الموصول رقم ٠ من هامش ص ٣٧٤ وله إشارة في رقم ٤ من هامش

ص ٤٦٦ - .

(ب) وكذلك إذا خرجت الجملة عن أصلها الذي شرحناه فصارت علماً على معنى معين ؛ فإنها في حالتها الجديدة لا تسمى جملة . ومن هذا بعض الأعلام الشائعة اليوم ؛ مثل : فتح الله - زاد المجد - بهر النور - الحسن كامل - . . . فكل واحدة من هذه الألفاظ كانت في أصلها جملة خبرية ، ثم صارت بعد التسمية بها نوعاً من اللفظ المفرد لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى الأول ؛ فتحولت مفردة بالوضع - راجع شرح المنفصل ج ١ ص ١٨ معنى : الكلاميم - .

يهمل واجبه . . . ، لم يكن هذا كلاماً أيضاً ؛ لأنه - على رغم تركيبه - غير مفيد فائدة يكتفى بها المتكلم أو السامع . . .

وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق ؛ بل يكتفى أن تكون إحداهما ظاهرة ، والأخرى مستترة ؛ كأن تقول للضيف : تفضل . فهذا كلام مركب من كلمتين ؛ إحداهما ظاهرة ، وهي : تفضل^(١) ، والأخرى مستترة ، وهي : أنت^(٢) . ومثل : « أسافرُ » . . . أو : « نشكر » أو : « تخرجُ » . . . وكثير غيرها مما يعد في الواقع كلاماً ، وإن كان ظاهره أنه مفرد . هذا ، ويقول النحاة : إن الجملة ثلاثة أنواع : « أ » الجملة الأصلية . وهي التي تقتصر على ركني الإسناد (أى : على المبتدأ مع خبره ، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله ، أو ما ينوب عن الفعل) « ب » الجملة الكبرى ؛ وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية ؛ نحو : الزهر رائحته طيبة ، أو : الزهر طابت رائحته . « ج » الجملة الصغرى ؛ وهي : الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبراً لمبتدأ .

الكلم :

هو : ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر ؛ سواء أكان لها معنى مفيد ، أم لم يكن لها معنى مفيد . فالكلم المفيد مثل : النيل ثروة مصر - القطن محصول أساسي في بلادنا . وغير المفيد مثل : إن تكثر الصناعات . . .

القول :

هو كل لفظ نطق به الإنسان ؛ سواء أكان لفظاً مفرداً أم مركباً ، وسواء أكان تركيبه مفيداً أم غير مفيد . فهو ينطبق على : « الكلمة » كما ينطبق على : « الكلام » وعلى : « الكلم » . فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل في نطاق : « القول » ويصح أن يسمى : « قولاً » على الصحيح ، - وقد سبقت الأمثلة - . كما ينطبق أيضاً على كل تركيب آخر يشتمل على كلمتين لا تتم بهما الفائدة ؛ مثل :

(١) فعل أمر .

(٢) فاعله . ولما كان الكلام هنا مفيداً ولا يظهر منه في النطق إلا الفعل ، والفعل ، لا بد له

من فاعل - وجب التسليم بأن الكلمة الثانية مستترة .

إن مصر . . . - أو : قد حضر . . . - أو : هل أنت . - أو : كتاب على (١) . . .
فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمى : « كلمة » ؛ لأنه ليس
لفظاً منفرداً ، ولا يصح أن يسمى : « كلاماً » ؛ لأنه ليس مفيداً .
ولا : « كلماً » ؛ لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات ؛ وإنما يسمى : « قولاً » .

* * *

« ملاحظة » : يقول أهل اللغة : إن « الكلمة » واحد : « الكلم » . ولكنها
قد تستعمل أحياناً (٢) بمعنى : « الكلام » ؛ فنقول : حضرت حفل تكريم الأوائل ؛
فسمعت « كلمة » رائعة لرئيس الحفل ، و « كلمة » أخرى لأحد الحاضرين ،
و « كلمة » ثالثة من أحد الأوائل يشكر المحتفلين . ومثل : اسمع مني « كلمة »
غالية ؛ وهي :

أحسِن إلى الناس تستعبد قلوبهمُ
فظلما استعبدَ الإنسانَ إحسانُ
فالمراد بالكلمة في كل ما سبق هو : « الكلام » ، وهو استعمال فصيح ،
يشيع على ألسنة الأدباء وغيرهم .
وللكلمة ثلاثة أقسام ، اسم ، وفعل ، وحرف (٣) .

(١) وهذا هو : المركب الإضافي . ومثله : المركب الوصفي ، نحو : « رجل شجاع .. » ، والمزجي ،
نحو : سيبويه . . . ويلحق به العددي ، نحو : خمسة عشر .
(٢) مجازاً .

(٣) سيجي تفصيل الكلام على الثلاثة في ص ٢٦ - أما اسم الفعل الذي اعتبره بعض النحاة قسماً
وابياً ، فالتحقيق أنه داخل في قسم : « الاسم » - كما سيجي في بابيه الخاص ج ٤ م ١٤١ - .
وقد لخص ابن مالك في ألفيته ما سبق بقوله :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفْرِدٌ كَأَسْتَقِيمُ (وَأَسْمٌ) ، (وَفِعْلٌ) ثُمَّ (حَرْفٌ) : الْكَلِمُ
وَاحِدُهُ : « كَلِمَةٌ » و « الْقَوْلُ » عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْم

يريد : أن « الكلام » عند النحاة هو : اللفظ المفيد (ولا يكون مفيداً إلا إذا كان مركباً ؛ كاستقم)
« والكلم » ثلاثة أقسام ، اسم ، وفعل ، وحرف ، وواحد : « كلمة » . و « القول » يشمل بمعناه
كل الأقسام (فكلمة : عمٌّ ، وأصلها : عمٌّ) فعل ماضٍ . والكلمة قد يؤم بها الكلام ، أي : يقصد إطلاقها
على الكلام بمعناه الذي سبق .

أما اللفظ فقد سبق تعريفه في رقم ١ من هامش ص ١٥ .

.....

زيادة وتفصيل :

تعود النحاة - بعد الكلام، على الأنواع الأربعة السابقة - أن يوازنوا بينها موازنة أساسها : « علم المنطق » ويطيلوا فيها الجدل المرهق ، مع أن الموضوع في غنى عن الموازنة ؛ لبعدها صلتها « بالنحو » ، وبالرغم من هذا سنلخص كلامهم . . . (وقد يكون الخير في الاستغناء عنه) .

(١) يقولون : إن موازنة الأنواع السابقة بعضها ببعض ؛ لمعرفة أوسعها شمولاً ، وأكثرها أفراداً - تدل على أن : « القول » هو الأوسع والأكثر ؛ لأنه يشتمل وينطبق عليها جميعاً ، وعلى كل فرد من أفرادها . أما غيره فلا ينطبق إلا على أفرادها الخاصة به ، دون أفراد نوع آخر ؛ فكل ما يصدق عليه أنه : « كلمة » أو : « كلام » أو : « كَلِمٌ » - يصدق عليه أنه : « قول » ، ويُعَدُّ من أفراد : « القول » ، ولا عكس .

هذا إلى أن القول يشمل نوعاً آخر غير تلك الأنواع ، وينطبق وحده على أفراد ذلك النوع ؛ وهو : كل تركيب اشتمل على كلمتين من غير إفادة تامة منهما ؛ مثل : « إن حضر » . . . « ليس حامداً » - « ليت مصر » . . . - « سيارة رجل » . . . فمثل هذا يسمى : « قولاً ولا يصح أن يسمى : « كلمة » ، ولا « كلاماً » ، ولا « كَلِمَةً » . ومن هنا يقول النحاة : (إن القول أعم من كل نوع من الأنواع الثلاثة عموماً مطلقاً ، وإن كل نوع من الثلاثة أخص من القول خصوصاً مطلقاً . . .) يريدون بالعموم : أن « القول » يشمل من هذه الأنواع وأفرادها أكثر من غيره . ويريدون بالإطلاق : أن ذلك الشمول عام في كل الأحوال ، بغير تقييد بحالة معينة ؛ فكلمة « قول » منها وجد أن « القول » ؛ يشمله وينطبق على كل فرد من أفرادها - دائماً - .

وأما أن كل نوع أخص - وأن هذا الخصوص مطلق - فلأن كل نوع من الثلاثة الأخرى لا يشمل عدداً من الأفراد المختلفة بقدر ما يشمله « القول » ولا ما يزيد عليه . وأن هذا شأنه في كل الأحوال بغير تقييد ، كما يتضح مما يأتي :

كتب : كلمة ، ويصح أن تسمى : « قولاً » وكذلك كل كلمة أخرى .
 كتب على : كلام ، ويصح أن تسمى : « قولاً » . وكذلك كل جملة

.....

مفيدة مستقلة بمعناها ، مكونة من كلمتين . - أو أكثر كما
 سيجيء -

قد كتب صباحاً : ككليم ، ويصح أن يسمى : « قولاً » وكذلك كل تركيب
 يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر ، من غير أن يفيد .
 كتب على صباحاً : ككليم أيضاً ، ويصح أن يسمى : « كلاماً ، أو : قولاً » ،
 وكذلك كل تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر مع
 الإفادة المستقلة .

كتاب على : يسمى : « قولاً » فقط . . . وكذلك كل تركيب يشتمل
 على كلمتين فقط من غير إفادة .

فالقول منطبق على كل نوع من الثلاثة ، وصادق على كل فرد من أفراد
 الأنواع الثلاثة .

وقد يوضح هذا كلمة أخرى ؛ مثل : « معدن » ؛ فإن « المعدن » أنواع
 كثيرة ؛ منها الذهب ، والفضة ، والنحاس . و . و . فكلمة « معدن » أعم من
 كل كلمة من هذه الكلمات عموماً مطلقاً ، وكل نوع أخص منه خصوصاً
 مطلقاً ؛ لأن كلمة « معدن » بالنسبة للذهب - مثلاً - تشمله ، وتشمل نوعاً
 أو أكثر غيره - كالفضة - . أما الذهب فمقصود على نوعه الخاص ، فالمعدن
 عام ؛ لأنه يشمل نوعين أو أكثر . والذهب خاص ؛ لأنه لا يشمل إلا نوعاً
 واحداً . و « المعدن » عام عموماً مطلقاً ؛ لأنه ينطبق دائماً على كل فرد من أفراد
 نوعيه أو أنواعه ، وهذا في كل الحالات .

* * *

(ب) ثم تأتي الموازنة بين « الكليم » و « الكلام » فتدل على أمرين :
 أحدهما : أن « الكليم » و « الكلام » يشتركان معاً في بعض الأنواع التي
 يصدق على كل منها أنه : « كلم » وأنه : « كلام » - ؛ فيصح أن نسميه بهذا
 أو ذاك ؛ كالعبارات التي تتكون من ثلاث كلمات مفيدة ؛ فإنها نوع صالح
 لأن يسمى : « كلاماً » أو : « كليمًا » . وكالعبارات التي تتكون من أربع كلمات
 مفيدة ، فإنها نوع صالح لأن يسمى : « كلاماً » أو : « كليمًا » وكذلك كل
 جملة اشتملت على أكثر من ذلك مع الإفادة المستقلة .
 ثانيهما : أن كلا منهما قد يشتمل على أنواع لا يشتمل عليها الآخر ،

.....

 فيصير أعم من نظيره أنواعاً ، وأوسع أفراداً ؛ مثال ذلك : أن « الكلم » وحده يصدق على كل تركيب يحوى ثلاث كلمات أو أكثر ، سواء أكانت مفيدة ، مثل : (أنت خير مرشد) أم غير مفيدة ، مثل : (لما حضر في يوم الخميس) فهو من هذه الناحية أعم وأشمل من الكلام ؛ لأن الكلام لا ينطبق إلا على المفيد ، فيكون - بسبب هذا - أقل أنواعاً وأفراداً ؛ فهو أخص .

لكن « الكلام » - من جهة أخرى - ينطبق على نوع لا ينطبق عليه « الكلم » كالنوع الذى يتركب من كلمتين مفيدتين ؛ مثل : « أنت عالم » وهذا يجعل الكلام أعم . وأشمل من نظيره ، ويجعل الكلم أخص .

فخلاصة الموازنة بين الاثنين : أنهما يشتركان حيناً فى نوع (أى : فى عدد من الأفراد) . ثم يختص كل واحد منهما بعد ذلك بنوع آخر ينفرد به دون نظيره ؛ فيصير به أعم وأشمل . فكل منهما أعم وأشمل حيناً ، وأخص وأضيق حيناً آخر . ويعبر العلماء عن هذا بقولهم : « إن بينهما العموم من وجه ، والخصوص من وجه . » أو : « بينهما العموم والخصوص الوجهى » .

يريدون من هذا : أنهما يجتمعان حيناً فى بعض الحالات ، وينفرد كل منهما فى الوقت نفسه ببعض حالات أخرى يكون فيها أعم من نظيره ، ونظيره أعم منه أيضاً ؛ فكلاهما أعم وأخص معاً . وإن شئت فقل : إن بينهما العموم من وجه والخصوص من وجه : - كما سلف - فيجتمعان فى مثل : (قد غاب على . . .) وينفرد الكلام بمثل : (حضر محمود . . .) ، وينفرد الكلم بمثل : (إن جاء رجل . . .) فالكلم أعم من جهة المعنى ؛ لأنه يشمل المفيد وغير المفيد ، وأخص من جهة اللفظ ؛ لعدم أشماله على اللفظ المركب من كلمتين . و « الكلام » أعم من جهة اللفظ ؛ لأنه يشمل المركب من كلمتين فأكثر . وأخص من جهة المعنى ؛ لأنه لا يطلق على غير المفيد .

(>) أما موازنة « الكلمة » بغيرها فتدل على أنها أخص الأنواع جميعاً (١) .

شئ آخر يعرض له النحاة بمناسبة « كلم » ، يقولون :
 إننا حين نسمع كلمة : رجال ، أو : كتب ، أو : أقلام ، أو : غيرها

(١) وقد سبق - فى ص ١٨ - أن « القول » أعم الأنواع جميعاً .

.....

من جموع التكسير نفهم أمرين :

أولهما : أن هذه الكلمة تدل على جماعة لاتقل أفرادها عن ثلاثة ، وقد تزيد .
 ثانيهما : أن لهذا الجمع - في الأغلب - مفرداً نعرفه من اللغة ؛ هو : رجل ، كتاب ، قلم ... وكذلك حين نسمع لفظ : « ككليم » نفهم أمرين :

أولهما : أنه يدل على جماعة من الكلمات ، لا تقل عن ثلاث ، وقد تزيد ؛ (لأن « الككليم » في الأصل يتركب من ثلاث كلمات أو أكثر ؛ فهو من هذه الجهة يشبه الجمع في الدلالة العددية ؛ فكلاهما يدل على ثلاث ، أو أكثر) .

ثانيهما : أن « للكلم » مفرداً نعرفه ونصل إليه بزيادة تاء للتأنيث في آخره ؛ فيصير بزيادتها - وموافقة اللغة - دالا على الواحد ، بعد أن كان دالا على الجمع ، فتكون : « كلمة » هي مفرد : « الككليم » ؛ مع أنها متشابهان في الحروف ، وفي ضبطها ، ولا يختلفان في شيء ؛ إلا في زيادة التاء في آخر : « الكلمة » - بموافقة اللغة - . وهو بسبب هذا يختلف عن الجموع ؛ فليس بين الجموع ما يتقلب مفرداً وينقص معناه من الجمع إلى الواحد من أجل اتصال تاء التأنيث بآخره . ولذلك لا يسمونه جمعاً ، وإنما يسمونه : « اسم جنس (١) جمعياً (٢) » . ويقولون في تعريفه :

« إنه لفظ معناه معنى الجمع ، وإذا زيدت على آخره تاء التأنيث - غالباً - صار مفرداً » . أو هو : « ما يُفترَق بينه وبين واحده بزيادة تاء التأنيث - غالباً - في آخره » . ومن أمثله : تفاح وتفاحه - عنب وعنبه - تمر وتمرة -

(١) سيحى تفصيل الكلام على النكرة ، واسم الجنس ، وعلم الجنس ، وعلم الشخص ، في مكانه الخاص من باب : « العلم » ص ٢٨٨ ؛ هنا ، وفي باب : « النكرة والمعركة » (ص ١٧٢٠٦) . وسنعرف أن النكرة (أى : اسم الجنس) إن قصد بها معين فهي النكر المقصودة ، وإلا فهي النكرة غير المقصودة . ولكل منهما أحكامه الخاصة ، ولا سيما عند نداءه (كما سيحى في باب النداء ، أول ج ٤) .

(٢) صفة لكلمة اسم ، حتماً ؛ لأن الاسم هو الذى يدل على الجمعية ؛ فلا يكون اسم الجنس الجمعى إلا دالا على الجمع ، ولا يكون دالا على المفرد ، ولا على المثنى . وبالرغم من أن اسم الجنس الجمعى يدل على ما يدل عليه الجمع فإنه يجوز تشبيته وجمعه في أغلب أحواله عند فريق من النحاة ، غير سيبويه ومن معه - كما جاء في الجمع ، باب جمع التكسير - . فالمراد من وصفه بالجمعى : تأكيد أنه لا يراد به واحد ولا اثنان ، وإنما يراد به ثلاثة على الأقل كما يراد بالجمع عند النحاة . وبسبب هذه الدلالة العددية قد يطلق عليه في اللغة - لا في النحو - أنه جمع (راجع الصبان ، باب : جمع التكسير ، عند بيت ابن مالك : « من غير ما مضى ومن خماسى » حيث الكلام على مفرد ، « فرزدق » (ثم انظر ص ٢٣ ورقم ٣ من هامش ص ٢٤) .

شجر وشجرة - وهذا هو النوع (١) الغالب ، كما أشرنا .
وهناك نوع يُفَرِّق بينه وبين مفرده بالياء المشددة ، مثل : عرب وعربي -
جُنْد وجندي - رُوم ورومي - تَرْك وتركي .
وقد يُفَرِّق بينه وبين واحده بالتاء في جمعه ، لاني مفرده ؛ مثل كَمَاة ،
وكمء (٢) .

(١) هذا النوع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة إذا وصف - وكذلك إن أخبر عنه ،
أوعاد عليه ضمير ، أو إشارة . . . - جازق صفته ؛ إما الأفراد مع التذكير على اعتبار اللفظ ، لأنه جنس ،
أو : مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة ؛ نحو قوله تعالى : (أعجاز نخل منقهر) و (أعجاز نخل خاوية)
وإما جمع الصفة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً ، نحو قوله تعالى : (السحاب الثقال . . .) وقوله :
(والنخل باسقات) ومثل : الصفة الخبر ، والإشارة إليه . . . والضمير العائد عليه - كما أسلفنا -
وفي كل ما سبق خلاف أشار إليه الصبان ، في باب العدد . وقد تخبرنا أقوى الأوجه .
ويؤيد ما تخبرناه ما جاء في : المصباح المنير ، مادة : « النخل » ونصه الحرفي :
« النخل : اسم جمع (كذا يقول) الواحدة : " نخلة " . وكل جمع بينه وبين واحده الهاء (يريده :
تاء التأنيث المربوطة) قال ابن السكيت : فأهل الحجاز يؤنثون أكثره ؛ فيقولون : هي التمر ، وهي البسر ،
وهي النخل ، وهي البقر . . . وأهل نجد وتميم يذكرون ؛ فيقولون : نخل كريم ، وكريمة ، وكرايم . وفي
التنزيل : (نخل منقهر - نخل خاوية) وأما النخيل - بالياء - فؤنثة . قال أبو حاتم : لا اختلاف في ذلك . اه .
لكن يتضح من أمثلة هذا النص أن أهل نجد وتميم لا يقتصرون على التذكير ، وإنما يؤنثون أيضاً . ويلاحظ
أنه جعل « النخل » اسم جمع . فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن « الواحدة نخلة » ؟ فهل يريد :
اسم جنس جمعي ؟

وما يؤيد ما تخبرناه أيضاً ما جاء في كتاب : « بلسان ذي التمييز » - تأليف : الفيروزبادي ، صاحب :
« القاموس المحيط » - في البصيرة ٥١ ص ٢٧٧ ونصه عند الكلام على كلمة : « بنيان » : (البنيان : واحد
لا جمع له . وقال بعضهم : جمع واحده : « بنيانة » على حد : « نخلة ونخل » . وهذا النحو من الجمع
يصح تذكيره وتأنيثه) اه . ومن التذكير قوله تعالى : (السماء مُنْتَظِرٌ بِهِ) على اعتبار أن « السماء »
اسم جنس جمعي ، مفرده : سماء .

وهناك مواضع أخرى للاختلاف ، تجيء في رقم ٦ من ص ٢٦٥ (حيث الكلام على الصورة السادسة
من صور مطابقة الضمير لمجمعه ، وعدم مطابقتها) ثم رقم ٤ من هامش ص ٣٢١ ثم ص ٤٥٧ وما بعدها .
هذا ، ولا يفرق في اسم الجنس الجمعي بين مذكوره ومؤنثه الحقيقيين بالتاء المربوطة ؛ فلا يقال :
- في الغالب - حمامة أو بطة ، للمؤنثة المفردة . وحمام ، وبط ، للمذكر المفرد ؛ منعاً لللتباس ، وإنما يؤنثونه
بالصفة فيقال : حمامة أنثى ، وحمامة ذكر ، وبطة أنثى ، وبطة ذكر . ولهذا الحكم تكلمة - تجيء
في باب « التأنيث » ج ٤ م ١٦٩ .

أما تأنيث عامله فكان الكلام عليه باب (الفاعل ج ٢ ص ٧٤ طبعة ٣ وما بعدها ، م ٦٦ ثم « ا »
ص ٨٢ من الزيادة والتفصيل ، بعد تلك الصفحات) .
(٢) اسم نبات مصر وى .

ولهم في اسم الجنس الجمعيّ - من ناحية أنه جمع تكسير حقيقة ، أو أنه قسم مستقل بنفسه - آراء متضاربة ومجادلات عنيفة ؛ لا خير فيها ، وإنما الخير في الأخذ بالرأى القائل : إنه جمع تكسير^(١) . وهو رأى فيه سداد ، وتيسير ، ولن يترتب على الأخذ به مخالفة أصل من أصول اللغة ، أو خروج على قاعدة من قواعدها ، وأحكامها السليمة .

هذا من جهة الجمع أو عدمه . بقى الكلام في المراد من : « اسم الجنس » والمعنى الدقيق له . وفيما يلي إشارة موجزة إليهما^(٢) :

إن كلمة مثل كلمة : « حديد » تدل على معنى خاص ، مدلوله هو : تلك المادة المعدنية المعروفة ، وذلك العنصر المفهوم لنا . فن أين جاء لنا فهمه ؟ وكيف وصل العقل إلى انتزاع المعنى وإقراره في باطنه ؟ .

رأينا قطعة من الحديد أول مرة ، ثم قطعة أخرى بعد ذلك ، ثم ثالثة ، فرابعة ، فخامسة ، ... ولم نكن نعرف الحديد ، ولا اسمه ، ثم استعملنا تلك القطع في شئونها ، وعرفنا بالاستعمال المتكرر بعض خواصها الأساسية ؛ وإذا رأينا بعد ذلك قطعاً من صنفها فإننا نعرفها ، ولا تكون غريبة على عقولنا ، ونشعر بحاجة إلى اسم نسمي به هذا الصنف .

فإذا رأينا بعد ذلك قطعة من جنس آخر (أى : من صنف آخر) كالذهب ، ولم نكن استعملناه في شئونها - وعرفنا بالاستعمال بعض خواصها الذاتية ؛ فلا شك أننا سنحتاج إلى اسم يميز هذا الجنس من سابقه ، بحيث إذا سمعنا الاسم ندرك منه المراد ، ونتصور معناه تصوراً عقلياً من غير حاجة إلى رؤية تلك القطع والنماذج ؛ فوضعنا للجنس الأول اسماً هو : « الحديد » ، ووضعنا للجنس الثاني اسماً يخالفه هو : « الذهب » . فالحديد اسم لذلك الجنس (الصنف المعروف) ، وكذلك « الذهب » ، وغيرهما من أسماء الأجناس . . . وصرنا بعد ذلك حين نسمع كلمة : « الذهب » أو « الحديد » ندرك المراد منها إدراكاً عقلياً بحتاً ، فيقفز إلى ذهننا مباشرة مدلولها الخاص ، من غير ربط - في الغالب^(٣) - بينها وبين شئ آخر من عنصرها ، ومادتها ، أو من غيرهما . وهذا الفهم العقلي المحض هو ما يعبر

(١) راجع الأشموف ، وهامش التصريح ، وشرح الشذور عند الكلام على المسألة المذكورة . في باب : « الكلام »

(٢) أما التفصيل ، وبسط الإيضاح فكانهما ص ٢٨٨ من باب العلم ، (في التكرار والمعرفة) .

(٣) لأن اسم الجنس الأحادي الذي سيجه الكلام عليه يرتبط بصورة فرد من أفرادها .

عنه : بأنه « إدراك الماهية المجردة » ، أى : « إدراك حقيقة الشيء الذهنية ، وصورته المرسومة فى العقل وحده » ، يريدون بذلك : (المعنى الذى يفهم من الكلمة فهماً عقلياً مجرداً - فى الغالب - أى : بعيداً عن عالم الحس ، وعن تخيل النماذج والصور المختلفة المصنوعة منه ، أو غير المصنوعة ، والتي تساعد فى إيضاح المراد منه)^(١) .

ومثل كلمة : « حديد » غيرها من أسماء الأجناس - كما أسلفنا - ومنها : فضة ، رجل ، خشب ، طائر . . .
ثم إن هذا الجنس (أو : الماهية المجردة ، والحقيقة الذهنية البحتة) ثلاثة أنواع ، لكل منها اسم :

الأول : اسم الجنس الجمعى^(٢) ، وقد سبق^(٣) .
الثانى : اسم الجنس الإفرادى ؛ وهو الذى يصدق على القليل والكثير من الماهية (أى : من الحقيقة الذهنية) من غير اعتبار للقلة أو الكثرة . (مثل : هواء ، ضوء ، دم ، ماء) ، فكل واحد من هذه وأشباهاها يسمى بهذا الاسم ؛ سواء أكان قليلاً أم كثيراً .

والثالث : اسم الجنس الآحادى ؛ وهو : الذى يدل على الماهية (أى الحقيقة الذهنية) ممثلة فى فرد غير مغين من أفرادها ، ولا يمكن تصورهما فى العقل إلا

(١) انظر رقم ١ من هامش صفحتى ٢٠٦ و ٢٨٨ .

(٢) قد أوضحنا المراد من كلمة : « اسم » ومن كلمة : « جنس » وأشرفنا - فى رقم ٢ من هامش ص ٢١ - إلى أن كلمة « جمعى » هى صفة : لـ « اسم » حتماً ؛ وليست صفة : لـ « جنس » .

(٣) قد يقال : إن اسم الجنس - مطلقاً - يدل : « على الماهية المجردة ، (أى : الحقيقة الذهنية البحتة) ؛ طبقاً للرأى المختار ، وهذه الماهية المجردة (أو الحقيقة الذهنية البحتة) كتلة واحدة متماسكة قد يكون لها أجزاء تتكون منها ومن انضمام بعضها إلى بعض ، ولكن لا يمكن أن يكون لها أفراد مستقلة متعددة ، بحيث يستقل كل فرد منها بنفسه كاملة . ويتميز بذاته المركبة من أجزاء خاصة به ، وذرات يقوم عليها كيانه التام الذى يتفرد به . فكيف يتفق هذا مع اسم الجنس الجمعى الذى يدل على أفراد - لا على أجزاء ، وذرات - - لا تقل عن ثلاثة . - وقد تزيد كما عرفنا فى رقم ٢ من هامش ص ٢١ - فى هذه الدلالة العددية الحتمية منافاة واضحة للدلالة الأصلية التى يقوم عليها اسم الجنس ، وتعارض جلى بين الأصل وأنواعه .

أجاب الرضى : بأن اسم الجنس موضوع فى أصله للماهية من حيث هى ثم استعمل فى الجمع ، فهو اسم « جنس وضعاً » ، جمعى « استعمالاً » . ثم قال الصبان : والأولى أن يقال : إنه غلب استعماله فى ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك .

بتخييل ذلك الفرد غير المعين ، واستحضار صورة له في الذهن ؛ مثل : أسامة
للأسد^(١) .

* * *

ملاحظة : يُرَدُّد النحاة وغيرهم من المشتغلين بالعلوم والفنون المختلفة كلمة :
« القاعدة » ويذكرونها في المناسبات المختلفة ، فما تعريفها ؟
قالوا : « القاعدة - وجمعها : قواعد - هي في اللغة : الأساس ، وفي
الاصطلاح : (حُكْمٌ كُتِبَ منطبق على جميع جزئياته (أفراده) ؛ لِتُعْرَفَ
أحكامها منه) .

وعلى الرغم من شيوع هذا التعريف في مراجعهم ومطولاتهم - عارض -
- بحق - بعض النحاة في كلمة : « حُكْمٌ » ، مفضلاً عليها كلمة « قضية »
كليّة ؛ بحجة أن القاعدة في مثل قولنا : « كل فاعل مرفوع » تشمل « المحكوم
به » ، و « المحكوم عليه » ، و « الحُكْمُ » الذي هو « الرفع » ، هنا ، فلا بد
أن تشمل أموراً ثلاثة ، ولا تقتصر على « الحُكْمِ » .
وقد دُفِعَ الاعتراض : بأن الاقتصار على « الحُكْمِ » في ذلك التعريف
الشائع ، مقبول ؛ لأنه نوع من المجاز ، إذ فيه إطلاق الجزء - وهو الحُكْمُ -
على القضية الكلية التي هي اسم يجمع المحكوم به ، والمحكوم عليه ، والحكم^(٢) .

* * *

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٠٦ ، وص ٢٨٨ وما بعدها .

(٢) راجع في كل ما سبق عن « القاعدة » شرح التصريح وحاشية ياسين عليه ، ج ١ باب : الضمير ،
أول الفصل الخاص باتصال الضمير . وجاء في « المصباح المنير » في مادة : « قعد » ما نصه :

(القاعدة في الاصطلاح بمعنى : الضابط ؛ وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته) ، وهذا التعريف
أحسن ؛ نخلوه من الاعتراضات الموجهة للآخر ...

المسألة الثانية :

الكلام على أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف

الاسم : كلمة تدل بذاتها^(١) على شيء محسوس ، (مثل : بيت ، نحاس ، جمل ، نخلة ، عصفورة ، محمد . . .) أو شيء غير محسوس ، يعرف بالعقل ؛ (مثل : شجاعة ، مروءة ، شرف ، نبل ، نبوغ . . .) وهو في الحالتين لا يقترن بزمن^(٢) .

علاماته : أهمها خمسة ، إذا وجدت واحدة منها كانت دليلاً على أن الكلمة « اسم » .

العلامة الأولى : الجر ؛ فإذا رأينا كلمة مجرورة لداعٍ من الدواعي النحوية عرفنا أنها اسم ؛ مثل : (كنت في زيارةٍ صديقٍ كريمٍ .) فكلمة : « زيارة » اسم ؛ لأنها مجرورة بحرف الجر « في » ، وكلمة : « صديق » اسم ؛ لأنها مجرورة ؛ إذ هي « مضاف إليه » ، وكلمة : « كريم » اسم ؛ لأنها مجرورة بالتبعية لما قبلها ؛ فهي نعت لها .

العلامة الثانية : التنوين ؛ فن الكلمات ما يقتضى أن يكون في آخره ضمتان ، أو فتحتان ، أو كسرتان ؛ مثل : (جاء حامداً - رأيت حامداً -

(١) أى : من غير أن تحتاج إلى كلمة أخرى .

(٢) لإيضاح التعريف وبيان معنى الاسم نذكر ما يأتي : لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها ؛ فسأل : ما هذه ؟ فأجبنا : « رُمان » - مثلاً - لكأننا الكلمة : « رمان » هي الرمز ، أو العلامة ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة . وإن شئت فقل : إنها اسم يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة ، دون غيرها . فعندنا شيان ؛ فاكهة لها أوصاف حسية خاصة بها ، ولفظ معين ، إذا نطقنا به انصرف الذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد . وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهة . وإن شئت فقل : إنه اسم هي معناه ومساها ، وإن هذا المعنى والمسمى له اسم ، هو : « الرمان » فالاسم ليس إلا رمزاً ، أو علامة ، أو إشارة يراد بها أن تدل على شيء آخر ، وأن تعينه ، وتميظه ، وهذا الشيء الآخر هو المراد من تلك الإشارة ، والغرض من اتخاذها ؛ فهو مدلولها ومرماها ؛ أى : هو المسمى بها ، وهى الاسم الذى يميزه من غيره ، ويحدده ، فلا يختلط بسواه . وبثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة ، وأن المسمى هو المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متضمناً في ذاته كل أوصاف المسمى ؛ فهو مع مسماه كالصورة التى يكتب اسمها إزاءها ؛ فإذا قرئ الاسم أولاً دل على الصورة ومضمونها كاملة . ومثل ما سبق يقال في كل اسم آخر ، ومنه يتضح تعريفهم الاسم أحياناً بأنه : « ما يدل على مسمى فقط » ، أى : من غير أن يدل معه على زمن أو شيء آخر . -

ولهذا الكلام أمثلة متعددة في ج ٤ ص ١٣٧ - من الطبعة الثانية - م ١٤١ رقم ١ من هامشها . باب : أسماء الأفعال . -

ذهبت إلى حامد) . (طار عصفورٌ جميلٌ - شاهدت عصفوراً جميلاً -
استمعت إلى عصفورٍ جميلٍ . . .) ، وهذه الكلمات لا تكون إلا أسماء .
وكان الأصل أن تكتب هي وأشباهاها كما يكتبها علماء « العروض » هكذا :
(حامدُنْ - حامدَنْ - حامدُنْ) . (عصفورُنْ جميلُنْ . . .) -
عصفورَنْ جميلَنْ . . . - عصفورِنْ جميلِنْ . . .) ، أى : بزيادة نون
ساكنة في آخر الكلمة ؛ تحدث رنيناً خاصاً ؛ وتنغيماً عند النطق بها . ولهذا
يسمونها : « التنوين » ، أى : التصويت والترنيم ؛ لأنها سببه . ولكنهم عدلوا عن
هذا الأصل^(١) ، ووضعوا مكان « النون »^(٢) رمزاً مختصراً يعنى عنها ، ويدل - عند
النطق به - على ما كانت تدل عليه ؛ وهذا الرمز هو : الضمة الثانية ، والنضحة
الثانية ، والكسرة الثانية . . . على حسب الجمل . . . ويسمونه : « التنوين » ،
كما كانوا يسمون النون السالفة ، واستغنوا بهذا الرمز المختصر عن « النون » ؛
فحذفوها في الكتابة ، ولكنها لا تزال ملحوظة يُنطق بها عند وصل بعض الكلام
ببعض ، دون الوقف .

وبما تقدم نعلم : أن التنوين نون ساكنة ، زائدة^(٣) ، تلاحق آخر الأسماء لفظاً ،
لا خطأً ولا وقفاً^(٤) .

العلامة الثالثة : أن تكون الكلمة مناداة^(٥) ، مثل : (يا محمدُ ، ساعد

(١) اختصاراً ؛ ومنعاً للخلط بين هذه النون الزائدة وغيرها من النونات الأخرى ، الزائدة والأصلية .

(٢) راجع شرح المفصل (ج ٩ ص ٣٥) في الكلام على « التنوين » حيث تراه مكتوباً « بالنون »
كما في الأمثلة السالفة . . .

(٣) أى : ليست من أصل بنية الكلمة ، ولا من حروفها الأصلية ؛ لأن هذه النون - وإن كانت
حرفاً واحداً - تمد كلمة كاملة ، وتدخل في قسم الحرف المعنوي الممدود من أقسام الكلمة الثلاثة ؛ فمثلها مثل واو
العطف ، وفائه ، وباء الجر ، وتائه . . . وغيرها من « حروف المعاني » التي سيجيء الكلام عليها في هامش
ص ٦٦ و ص ٧٠ وفي الجزء الثاني ص ٧٨٢٢٢٩ (أول باب : الظرف) وبينون على هذا تعليقات لبعض الأحكام ؛
كتمليلهم وجوب حذف التنوين من المضاف بأن التنوين كلمة كاملة ، ولا يصح الفصل بكلمة بين
المضاف والمضاف إليه ، وهما شيان متلازمان . إلا بعض حالات يصح فيها الفصل بينهما ، وستجىء
في باب : « الإضافة » (ج ٣) .

(٤) سيجيء في المسألة الثالثة : (ص ٣٣) تفصيل مناسب يتضمن أنواع التنوين وحكم كل نوع .

(٥) لأن المنادى « مفعول به » فقولك : « يا محمد » هو بمثابة قولك : « أدعو محمداً » فهو مفعول به
حقيقة ، أو تقديراً - تبعاً للخلاف الذي سجله الصبان وغيره ، في هذا - والمفعول به لا يكون
إلا اسماً . وكان الأوضح والأنسب أن يقال : « أن تكون الكلمة مفعولاً به » كما يرى بعض النحاة - لتكون
هذه العلامة هي الحالة على اسمية الضمير : « إياك » وأخواته ، مما يكون « مفعولاً به » ، ولا يكون « منادى » .

الضعيف) . (يا فاطمة ، أكرمى أهلك) ، فنحن ننادى محمداً ، وفاطمة . وكل كلمة نناديها هي اسم ، ونداؤها علامة اسميتها^(١) .

العلامة الرابعة : أن تكون الكلمة مبدوءة (بأل)^(٢) مثل : العدل أساس الملك .

العلامة الخامسة : أن تكون الكلمة منسوبةً إليها - أى : إلى مدلولها - حصولُ شيء ، أو عدم حصوله ، أو مطلوباً منها إحدائه ، مثل : (هذا سافر) - (محمود لم يسافر) - (سافر يا سعيد) فقد تحدثنا عن « هذا » بشيء نسبناه إليه . هو : السفر ، وتحدثنا عن « محمود » بشيء نسبناه إليه ؛ هو عدم السفر ، وطلبنا من « سعيد » السفر . فالحكم بالسفر ، أو بعدمه ، أو بغيرهما ، من كل ما تم به الفائدة الأساسية يسمى : « إسناداً » ، وكذلك الحكم بطلب شيء من إنسان أو غيره . . . فالإسناد هو : « إثبات شيء لشيء ، أو نفيه عنه ، أو طلبه منه » .

هذا ، واللفظ الذى نسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طلب منه ذلك ، يسمى : « مستنداً إليه » . (أى : منسوباً إليه الفعل ، أو الترك ، أو طلب منه الأداء) ، أما الشيء الذى حصل ووقع ، أو لم يحصل ولم يقع ، أو طلب حصوله - فيسمى : « مستنداً » ، ولا يكون المستند إليه إلا اسماً . والإسناد^(٣) هو العلامة^(٤) التى دلت على أن المستند إليه اسم^(٥) .

(١) إذا رأينا حرف النداء داخلًا في الظاهر على ما ليس باسم (كالفعل ، أو : الحرف ، في نحو : يا . . . ادخل الحجر - يا . . . ليتك تحترم الميعاد) فإنه يكون في الحقيقة داخلًا على منادى محذوف ، لسبب بلاغى . أو : تكون « يا » حرف تنبيه ؛ وليست حرف نداء . وسيجىء البيان في أول الجزء الرابع : (باب : المنادى) .

(٢) زائدة كانت أم أصيلة (إلا الاستفهامية عند من يستعملها في الاستفهام ، والموصولة عند من يميز دخولها على الفعل) وهذه العلامة أقوى الحكم على كلمة : « العُزَّى » - أنها اسم ، وهى كلمة مؤنثة ، علم لعدم مشهور في الجاهلية ، و« أل » في أولها زائدة لازمة لا تفارقها ومدكرها : الأعز .

(٣) انظر ما يتصل بهذا في « ج » ص ٣٠

(٤) هذه العلامة أمكن الحكم بالاسمية على ضمائر الرفع ؛ كالتاء ، وا ، وأنا . وعلى « ما » الاستفهامية ، والموصولة . . .

(٥) أشار ابن مالك في الفيتة إلى تلك العلامات بقوله :

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ ، وَالتَّنَادَا ، وَأَلْ وَمُسْتَنَدٌ - لِإِسْمٍ تَمْيِيزٌ حَصَلَ

أى : حصل تمييز للاسم من غيره : (بالجر ، والتنوين ، والتناد ، وأل ، ومستند . . . أى : إسناد) والإسناد هو الذى يدل على أن الضمائر المرفوعة أسماء ، مثل : « أنا » ككتب رسالة - كما تقدم . . .

.....

زيادة وتفصيل :

(أ) تعددت علامات الاسم ، لأن الأسماء متعددة الأنواع ؛ فالعلامة قد تصلح لبعض منها ، ولا تصلح لبعض آخر ، كالجذر ، فإنه يصلح علامة ظاهرة لكثير من الأسماء ؛ ولكنه لا يصلح لضمائر الرفع ، كالتاء - ولا يصلح لبعض الظروف ؛ مثل : قَطَطٌ : وَعَوَّضٌ . وكالتنوين ؛ فإنه يصلح لكثير من الأسماء العربية المنصرفة ، ولا يصلح لكثير من المبنيات (مثل : هذا) وكالتداء فإنه يصلح وحده للأسماء الملازمة للتداء ؛ مثل : يا فُلُ (أى : يا فلان) ويا مَسْكَرَمان للكريم الجواد ، وغيرهما مما لا يكون إلا منادى^(١) . وهكذا اقتضى الأمر تعدد العلامات بتعدد أنواع الأسماء

(ب) للاسم علامات أخرى ؛ أهمها :

١ - أن يكون مضافاً ، مثل : تطرب نفسى لسماح ^{القرآن} ، وقراءة كتب

الأدب .

٢ - أن يعود عليه الضمير^(٢) ، مثل : جاء المحسن . ففى « المحسن » ضمير .

فما مرجعه ؟

٣ - لا مرجع له إلا « أل »^(٣) ؛ لأن المعنى : « جاء الذى هو محسن » ولهذا قالوا « أل » هنا : اسم موصول . وكذلك : قد فاز الخالص ، وأفلح الأمين .

٤ - أن يكون مجموعاً ، مثل : (مفاتيح الحضارة بيد علماء بارعين ، وهبوا أنفسهم للعلم ودراساته .) فكون اللفظ جمعاً خاصة من خواص الأسماء .

٥ - أن يكون مصغراً ؛ « لأن التصغير من خواص الأسماء كذلك » ؛ مثل : حُسَيْنٍ أجراً من أخيه الحسن .

٥ - أن يبدل منه اسم صريح ؛ مثل : كيف على ؟ . أصبح أم مريض ؟ فكلمة : « صحيح » اسم واضح الاسمية ، وهو بديل من كلمة : « كيف » فدل على أن « كيف » اسم . لأن الأغلب فى البديل والمبدل منه أن يتحداه معاً ، فى الاسمية والفعالية .

(١) انظر ما يتصل بالعلامة الثالثة : « المناداة » - ص ٢٧

(٢) بهذه العلامة أمكن الحكم بالاسمية على « ما » التمجيدية ، وعلى « مهما » فى مثل : ما أجمل المعروف ! ومثل قوله تعالى : (وقالوا مهما تأتنا به من آية . . . إلخ) .

(٣) سيجىء بيان السبب مفصلاً عند الكلام على صلة « أل » فى باب : « الموصول » . (رقم ٢ من

هامش ص ٣٥٦) .

٦ - أن يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر ، لا خلاف في اسميته ؛ كَنَزَالِ (١) فإنه موافق في اللفظ لوزن : « حَنَدَامِ » اسم امرأة ، وهو وزن لا خلاف في أنه مقصور على الأسماء . ولولا هذه العلامة لصعب الحكم على « نَزَالِ » بالاسمية ؛ لصعوبة الاهتداء إلى علامة أخرى .

٧ - أن يكون معناه موافقاً لمعنى لفظ آخر ثابت الاسمية ؛ مثل : قَطَطٌ . عَوَّضٌ . حيث . . . فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضي (٢) ، فهي بمعنى كلمة : ماضٍ (أى : زمن ماضٍ) ، والثانية ظرف يدل على الزمن المستقبل فهي بمعنى كلمة : مستقبِل (أى زمن مستقبل) ، والثالثة بمعنى كلمة : مكان - في الأغلب - .

وبهذه العلامة أمكن الحكم على الكلمات الثلاث بالاسمية ؛ إذ يصعب وجود علامة أخرى .

(ح) سبق أن من علامات الاسم : « الإسناد » وقد وضحناه (٣) ، وبقي أن نقول : إذا أسندت إلى كلمة قاصداً منها لفظها ، وكان لفظها مبنياً وغير علم - كأن تشاهد كلمة مكتوبة ؛ مثل : « قَطَفَ » أو : « مَنَ » « أو : رَبُّ » ، وتريد أن تقول عن لفظها المكتوب : إنه جميل ، وهو لفظ مبنى في أصله ، وغير علم ، كما ترى - فإنه يجوز أحد أمرين .

أولهما : أن تحكيه بحالته اللفظية - وهو الأكثر ولكن يصير معرباً لإعراباً مقدراً ، منع من ظهور علامته حكاية اللفظ على ما كان عليه أولاً ؛ من حركة ، أو سكون ؛ فلا يدخل على آخر الكلمة تغيير (٤) لفظي ؛ مهما اختلفت العوامل . تقول : قطفَ جميلٌ - إن قطفَ جميلٌ - سررت من قطف . . . و . . . ثانيهما : أن تعربه أيضاً ، ولكن يتغير آخره على حسب العوامل لإعراباً ظاهراً مع التنوين ؛ فتقول ؛ قَطَفَ جميلٌ - بالرفع والتنوين في هذا المثال ، و . . . - إلا إن كان في آخر اللفظ ما يمنع ظهور الحركة ؛ (كوجود ألف مثلاً ، كقولك : « عَلى » حرف جر) ، فإنه يعرّب بحركة مقدرة ، وَيَسْتَوْن ، ما لم يمنع من تنوينه مانع ؛ كالإضافة (٥) . . .

(١) اسم فعل ، بمعنى : انزل . (٢) ولا تستعمل إلا في جملة منفية . (٣) في صفحة ٢٨

(٤) إلا إن كان اللفظ في أصله حرفاً ثنائياً ؛ فيجوز أن يكون مبنياً للشبه اللفظي بالحروف -

كما ستعرف - وهذه صورة من الحكاية غير التي ستجىء في رقم « ٧ » من ص ٢٠٠ - .

(٥) يلاحظ الفرق الواضح بين دلالة الأمرين السابقين في « ج » ودلالة الملاحظة التي في صفحة ٧٩

وما يتصل بها في ص ٣٠٩ و ٣١٠ وما يخالفها في « ج » من ص ١٤٦ .

وإذا كانت الكلمة ثنائية ، وثانيها حرف لين ، ضاعفته . فتقول في « لو » :
 لو . وفي كلمة « في » : في ، وفي كلمة « ما » : « ماء » . بقلب الألف الثانية
 الحادثة من التضعيف همزة ، لامتناع اجتماع ألفين .

ويرى بعض النحاة : أن الحرف الثاني الصحيح من الكلمة الثنائية لا يضاعف
 إلا إذا صارت الكلمة علماً لشيء آخر غير لفظها ، كأن تسمى شيئاً : « بل »
 أو : « قد » أو : « هل » . . . أما إذا بقيت علماً للفظها الأصلي وقصد إعرابها
 فلا يضاعف ثانيها ؛ سواء أكان صحيحاً مثل : « قد » أم لئناً مثل :
 « لو » (١) . . .

(١) راجع الصبان - ج ١ - الباب الأول ، عند الكلام على علامات الاسم ، ومنها : علامة :
 « الإسناد » . وانظر تعريف « الحكاية » في رقم ١ من هامش ص ٣١٠ الآتية .

والرأيان السالفان فصيحان ، ولكل منهما مزيتة التي تدعو إلى تفضيله حيناً ، أو العدول عنه إلى نظيره
 حيناً آخر ؛ تبعاً لما يقضى به المقام الكلامي . فزينة الحكاية أنها تحمل الذهن سريعاً إلى الحكم على
 اللفظ بأنه معاد ويردد لداع بلاغي ، والذي يدل على هذه الإعادة مخالفة اللفظ في ظاهره لما تقتضيه العوامل
 من حركات إعرابية معينة . فنسمع من فصيح : « قطف » السابقة ببقائها على حركاتها الأصلية
 مع اختلاف العوامل يدرك سريعاً أنها معادة مرددة ، أي : « محكية » فلو لم تكن في التركيب
 السابق محكية لكانت مبتدأ مرفوعاً ، فمدم زعمها وتركها على حالتها الأولى دليل على : « الحكاية » أي : على أن
 الناطق بها يرددها بعد أن سمعها من غيره أو قرأها ؛ فنطق بها من غير إدخال تغيير على حركاتها مطلقاً ،
 ولو اقتضى المقام الإعرابي الجديد إدخال تغيير على حركاتها . ويظهر هذا بوضوح حين نسمع - مثلاً -
 المفضي يترنم بكلمة : « قطف » فيشجينا بها ، ويبدع فيها ، أكثر من غيرها ، أوحين نراها مكتوبة بخط
 بارع ، فنقول : « قطف » جميلة ؛ فيكون النطق بها على سبيل الحكاية إعلاناً ورمزاً إلى أنها جميلة في حالة
 معينة لنا ، وصورة خاصة دون غيرها ، بخلاف ما لوقلنا : قطف جميلة ، فليس في هذا التعمير ما يدل
 على ذلك التقييد الهام . وما يزيد الأمر وضوحاً ما قالوه في موضع آخر ؛ فن الأعلام من اسمه « أبو الفضل » ،
 و« أبو جهل » . . . فإذا سمعنا من الخير بالأساليب الصحيحة ، الحريص على سلامتها ، قوله - مثلاً -
 مدح الناس « أبو الفضل » ، وذنوا « أبو جهل » عرفنا سريعاً أن هذا المتكلم الفصيح لم يقل « مدح الناس
 أبا الفضل وذنوا أبا جهل » وإنما قال : « أبو » فلا بد أن يكون هذا على سبيل الحكاية ؛ لحكمة بلاغية ؛
 قد تكون رغبته في إظهار أن : « أبو الفضل » و« أبو جهل » علمان لشخصين معينين ، وليس المراد منهما مطلق
 رجل متصف بالفضل أو بالجهل ، إذ لو قال « مدح الناس أبا الفضل وذنوا أبا جهل » لجاء الكلام خالياً من
 التعيين اللطيق ، محتتملاً « العلمية » ومحتتملاً أن يشمل كل صاحب فضل ، أو صاحب جهل من غير تخصيص . . .
 أما الرأي الآخر فزيتة عمومه وشموله كل الحالات المختلفة ؛ ومنها السابقة ، ودخوله تحت القاعدة
 الإعرابية المطردة ، ففيه نوع تيسير .

وهذه المسألة صلة بما يجيء في ج ٤ ص ٦٦٩ م ١٧٧ باب : « النسب » وما فيها من خلاف ، من ناحية
 تشديد الحرف الثاني من الكلمة الثنائية ، وعدم تشديدها .

.....

(د) الاسم ثلاثة أقسام :

ظاهر ؛ مثل كلمة : « محمد » في قولنا : « محمد عاقل » ،
 ومضمر^(١) . أى : غير ظاهر في الكلام ، مع أنه موجود مستتر ، مثل
 الفاعل في قولنا : أكرم صديقك^(٢) ؛ فإن الفاعل مستتر وجوباً تقديره :
 « أنت » .

و « مبهم » ، لا يتضح المراد منه ولا يتحدد معناه إلا بشيء آخر ، وهو
 أمران : أحدهما : اسم الإشارة ؛ (مثل : هذا نافع) والآخر : اسم الموصول ؛
 (مثل : الذى بنى الهرم مهندس بارع^(٣)) .

ملاحظة : هناك قسم رابع - في رأى الكوفيين ومن تبعهم ؛ كابن مالك -
 وهو الاسم الزائد المحض ؛ لتأكيد المعنى وتقويته . وهذا النوع لا محل له من
 الإعراب ؛ لأنه لا يتأثر بالعوامل ولا يؤثر في غيره . ومن أمثله : كلمة :
 « ذا »^(٤) طبقاً للبيان الخاص بها^(٥) .

(١) راجع « ب » من ص ٢١٩ حيث التفصيل . وفي بعض مواضع أخرى قد يراد بالمضمر
 ما يسمى اصطلاحاً : « الضمير » ومنه ، « المستتر » ومنه « البارز » (الظاهر) .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٦ .

(٣) لأن اسم الإشارة لا يتضح المراد منه إلا بالشار إليه ، والموصول لا يتضح إلا بصلته . ولا مبهم في
 الأسماء غير هذين . وسيجىء البيان في « ج » من ص ٣٣٨ وفي باب : الموصول (رقم ٤ من هامش
 ص ٣٣٨) .

(٤) كالتى في قول الشاعر :

دعى ماذا علمت سأتيه ولكن بالمغيب خبرينى

(٥) في رقم « ا » و « ب » من صفحتى ٣٦٠ و ٤٦١ .

أقسام التنوين ، وأحكامه

التنوين^(١) الذي يعتبره النحاة علامة على أن الكلمة اسم - أنواع ؛ أشهرها أربعة ؛ هي : تنوين الأَمْكَنِيَّةِ - تنوين التَّنْكِيرِ - تنوين التَّعْوِيضِ - تنوين المَقَابِلَةِ ، ولهم في كل نوع آراء مختلفة ، سنستخلص الرأي السليم منها .
النوع الأول : تنوين الأَمْكَنِيَّةِ

ولتوضيحه نقول : إن الأسماء أربعة أقسام :

(أ) قسم تتغير علامة آخره باختلاف موقعه من الجُمْلِ ، ويدخله التنوين في آخره ؛ مثل : عليٌّ ، وشجرة ، وعصفور ، . . . و . . . نقول : (جاء عليٌّ) ، برفع آخره وتنوينه . . . (رأيت عليًّا) ؛ بنصب آخره وتنوينه . (ذهبت إلى عليٍّ) ، بجر آخره وتنوينه . . . وكذلك باقي الأسماء السابقة وما يشبهها . وهذا القسم من الأسماء يسمى : « المَعْرَبُ المُنْصَرَفُ »^(٢) .

(ب) قسم تتغير علامة آخره باختلاف موقعه من الجُمْلِ ، ولكنه لا ينون ؛ مثل : أحمد ، فاطمة ، عثمان . . . نقول : جاء أحمدٌ ، رأيت أحمدًا ، ذهبت إلى أحمدًا . . . وكذلك باقي الأسماء السالفة ، وما أشبهها ؛ فإنها لا تنون . مهما اختلفت العوامل^(٣) . وهذا القسم يسمى : « المَعْرَبُ غَيْرُ المُنْصَرَفِ » ،

(١) سبق تعريفه وتوضيحه في ص ٢٦ .

(٢) وقد يسمى اختصاراً : « المنصرف » - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١٧٤ - وإذا ذكر التنوين من غير نص على نوعه كان المراد تنوين : « المَعْرَبُ المُنْصَرَفُ » لأنه هو المقصود عند الإطلاق ؛ (أي : عند عدم ذكر النوع) . أما إذا أريد غيره فلا بد من التقييد بذكر النوع ؛ كأن يقال : تنوين التَّنْكِيرِ ، أو : تنوين العوض . . . والمَعْرَبُ هو اللفظ الذي تتغير علامة آخره بتغير العوامل ؛ (كما سيجيء قريباً في بابه الخاص ص ٦٧٥) . و « المنصرف » هو الذي يكون في آخره هذا التنوين الدال على « الصرف » . ويجزى (في عبارات بعض القدماء : « الإجراء وعدم الإجراء » بدلا من « الصرف وينع الصرف » . - وسيجيء البيان في ج ؛ باب : « ما لا ينصرف » .

(٣) هذا القسم قد يدخله التنوين أحيانا لغرض معين - (كما سيجيء البيان في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤) - نقول : رأيت أحمدًا ؛ بالتنوين ؛ بشرط أن تقصد الإخبار بأنك رأيت واحداً غير معين من اسمهم : « أحمد » بخلاف ما لو رأيت رجلا معيناً اسمه : أحمد ، معهوداً بينك وبين من تخاطبه . (راجع شرح المفصل ج ٩ ص ٢٩ موضوع : التنوين) . ، هذا ، والتشثيل بكلمة : « أحمد » هو من صنيع صاحب =

وله باب خاص يتضمن أسباب منع الاسم من الصرف^(١)
(ح) قسم لا تتغير علامة آخره بتغير التراكيب ، ويسمى : المبني^(٢) . لكن

= «المفصل» نفسه ، وكان الأولى التمثيل بكلمة مثل : «يزيد» ونحوها لماسجىء- (في ج ٤ ص ١٩١ م ١٤٧ «ب» عند الكلام على الاسم الذي لا ينصرف) وهو : أن الاسم المنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل إذا زالت علميته يظل ممنوعاً من الصرف إن كان في أصله وصفاً سابقاً على العلمية وترك وصفيته السابقة ، وانتقل إلى العلمية . مثل : «أحمر» علم شخص ، فإنه حين تزول عنه العلمية الطارئة يرجع إلى ما كان عليه قبلها ، ويمود وصفاً كما كان ، ويظل ممنوعاً من الصرف بشرط وجود العلة الثانية .
وكلمة : «أحمد» ينطبق عليها هذا من ناحية رجوعها إلى الوصفية السابقة حين تزول عنها العلمية الطارئة ، فكيف تنون إن زالت علميتها وبقيت العلة الثانية ؟ .

ربما كان يرى فرقاً بين «أحمد» و «أحمر» هو أن «أحمد» متوغل في علميته حتى نسبت وصفيته وأهملت ، فإن زالت عنه علميته لم يرجع إلى وصفيته السابقة عليها ؛ بخلاف : «أحمر» وأشباهه ؛ فوصفيته قوية ملحوظة . لكن الأفضل - كما قلنا - التمثيل بما لا احتمال معه . مثل كلمة «يزيد» فليس لها وصفية سابقة (١) سيحىء في الجزء الرابع . وللحاجة لتعميل طويل في عدم تنوينه ؛ ولكنه تعليل يرفضه التأمل . وقد آن الوقت لإهماله ، وإنما نذكر ملخصه التالى ليظمن من يشاء من الخاصة - إلى أنه تعليل مصنوع معيب ، فهم يقولون :

إن الفعل ثقيل على اللسان ؛ لقلة استعماله ، بالنسبة للاسم ؛ فالفعل لا يستعمل إلا مع فاعل هوام ؛ أما الاسم فقد يستعمل أحياناً مع الفعل ؛ مثل : (نفع الكتاب) ، وقد يستعمل أحياناً مع الاسم ، مثل : (الكتاب نافع) . فالمواضع التى يشغلها الاسم أكثر من المواضع التى يشغلها الفعل ؛ وكثرة الاستعمال داعية إلى خفة النطق وسهولته .

وشىء آخر ؛ هو أن الفعل لا يوجد إلا مع فاعل - كما سبق - ، وقد يحتاج إلى مفعول . ومعنى هذا أن الفعل لا يوجد منفرداً ، ولا يدل بنفسه على معنى ، وإنما يوجد في كلام مركب . أما الاسم فإنه قد ينفرد ولا يرا منه إلا مجرد الدلالة على شىء (أى : على معنى ، كما عرفنا - في ص ٢٦ -) . والمفرد أخف من المركب في النطق والاستعمال .

فن أجل خفته دخله التنوين الذى هو علامة الخفة ، ورمز السهولة ، وامتنع دخوله على الأفعال ؛ لثقاؤها . ثم يتدرجون من هذا إلى قولهم : إن في كل فعل ظاهرتين ؛ إحداهما : لفظية ، وهى : اشتقاقه من المصدر (على الرأى الشائع) واشتراك لفظيها في الحروف الأصلية ، والمشتق فرع ، والمشتق منه أصل ، لهذا كان الفعل فرعاً من الاسم . والأخرى : معنوية ، وهى : حاجة الفعل إلى الفاعل الاسم - كما سبق - . والاحتياج فرع ، وعدم الاحتياج أصل . ولما كان القسم الثانى من الأسماء (وهو المعرب غير المنصرف) لا يمنع من الصرف إلا إذا اجتمع فيه ظاهرتان ، أو علتان فرعيتان ؛ إحداهما لفظية ، والأخرى معنوية ، كان شبيهاً بالفعل في ذلك ؛ فامتنع مثله من الصرف ؛ فكلمة : «فاطمة» فيها علة لفظية ؛ وهى التأنيث ؛ والتأنيث فرع التذكير عندهم ، وعلة معنوية هى : العلمية ؛ والعلمية فرع التنكير ، فهاتان ناحيتان فرعيتان في كلمة «فاطمة» ؛ فلا بد من الظاهرتين (العتين) ، أو من ظاهرة تقوم مقامهما ؛ وذلك في كل كلمة تمنع من الصرف . وينتهون من ذلك كله إلى النتيجة التى يريدونها ؛ وهى : أن الفعل في العلتان ، ولا يدخله التنوين . وكذلك بعض الأسماء فيه الظاهرتان أو العلتان - أو ما يقوم مقامهما - فلم لا يمنع من الصرف أيضاً بسبب وجود الناحيتين الفرعيتين فلا يدخله التنوين ؟

ذلك ملخص كلامهم الخيالى . وهو ملفوع بأن السبب الحق في تنوين بعض الأسماء وعدم تنوين بعض آخر أن العرب الفصحاء نطقت بهذا منوناً ، وبذلك غير منون . فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها ، لا لسبب آخر ؛ كراعاة لقواعد علمية ، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية ؛ فإن هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم في عصر صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهلية ؛ فلم يستخدموا المشابهة ، ولم يستعينوا بقياس المنطقة أو غيره من مسالك الجدول ، والتوهم ، وأشباهه مما لا يوافق حياتهم الأولى ، ولا نشأة اللغة .

(٢) سيحىء الكلام عليه في بابها الخاص (ص ٧٢ م ٦) .

قد يدخله التنوين أحياناً لغرض . وإليك الإيضاح .

من الأسماء القديمة : خَالِوَيْهِ ، نَفْطَوَيْهِ ، عَمْرَوَيْهِ ، سَيْبَوَيْهِ .
وغيرها من أعلام الأشخاص المبنية على الكسر - غالباً - المختومة بكلمة :
« وِيهِ » . فإذا أردت أن تتحدث عن واحد من هذه الأعلام ، وكان مُعَيَّنًا
معهوداً بينك وبين من تخاطبه ، معروفًا بهذا الاسم ، لا تختلط صورته في
الذهن بصورة غيره - فإنك تنطق باسمه مبيناً من غير تنوين ، وأنت بهذا تتكلم
عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى العربية التي يدل الواحد منها على فرد خاص
بعينه ؛ مثل : محمد ، أو : صالح ، أو : محمود ، أو : غيرهم^(١)

أما إذا أتيت بالتنوين في آخر الكلمة المبنية فإن المراد يتغير ؛ إذ تصير كمن
يتحدث عن شخص غير مُعَيَّن ، لا يتميز من غيره المشاركين له في الاسم ،
فكأنك تتحدث عن رجل أي رجل ، مسمى بهذا الاسم .

ومن الأمثلة أيضاً ما ليس بعلم ، مثل : صَه^(٢) إِيهِ^(٣) ، غاق^(٤) .

وهذه الكلمات المبنية وأشباهاها تكون منونة حيناً ، وغير منونة حيناً آخر^(٥) ،
كأن تسمع شخصاً يتحدث في أمر معين لا يرضيك ؛ فتقول له : صَه^(٦) ،
(بسكون الهاء) . فكأنك تقول له : (اسكت عن الكلام في هذا الأمر الخاص
ولك أن تتكلم في أمر آخر إن شئت) . أما إذا قلت له : صه (بالكسر والتنوين)
فمرادك : (اترك الكلام مطلقاً في جميع الموضوعات ؛ لا في موضوع
معين) .

ولو قلت له : « إِيهِ » (بالكسر من غير التنوين) لكان المقصود :
(زدني من الحديث المُعَيَّن الذي تتكلم فيه الآن ، ولا تتركه) . أما إذا قلت :
« إِيهِ » (بالكسر والتنوين) فإن المراد يكون : (زدني من حديث أي حديث ؛
سواء أكان ما نحن فيه أم غيره) .

(١) راجع ما يتصل بهذا ، وبإعراب المنوع من الصرف في ص ١٧٤ و ٣١٠ و ٣١٥ .

(٢) اسم فعل أمر ؛ بمعنى : اسكت .

(٣) اسم فعل أمر ؛ بمعنى : زد .

(٤) اسم صوت الغراب .

(٥) التنوين وعدمه مقصوران على السماع في أغلب أسماء الأفعال والأصوات - بالتفصيل انظر
سبجى في بابهما في الجزء الرابع بخلاف الأسماء المختومة بكلمة : « وِيهِ » من مثل : خالويه ،
ونفطويه ، وأشباهما ؛ فإنه قياسي - .

كذلك : صاح الغراب غاقٍ (بالكسر ، بغير تنوين) ، فالمراد : أنه يصيح صياحاً مُعَيَّنًا خاصاً ، فيه تنغيم ، أو حزن ، أو فزع ، أو إطالة . . . أما بالكسر والتنوين فعناه مجرد صياح .

فعدم التنوين في الكلمات المبنيّة السابقة - وأشباهاها - هو الدليل على أنك تريد شيئاً واحداً معيناً ، واضحاً في ذهنك ، معهوداً لك ولخاطبك ؛ سواء أكان ذلك الشيء شخصاً أم غير شخص . والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئاً غير مُعَيَّن بذاته ، وإنما هو مختلط بين نظائره المماثلة له ، ولا يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره . ويسمون الكلمة التي من النوع الأول الخالي من التنوين : « معرفة »^(١) ، لأن مدلولها معروف مُعَيَّن . والكلمة التي من النوع الثاني المتنوّنة : « نكرة » ؛ لأن معناها مُتَسَكِر - أي : شائع - غير معين وغير محدد . ويسمون التنوين الذي يدخلها : « تنوين التذكير » أي : التنوين الذي يدل في الكلمة المبنيّة على الشيوخ وعدم التعيين ؛ ولا يدخل إلا الأسماء المبنيّة . فهو : « العلامة التي تدل بوجودها على أن الكلمة المبنيّة نكرة ، وتدل بحذفها على أنها معرفة » .

(د) قسم لا تتغير علامة آخره ولا يدخله التنوين ؛ مثل : هؤلاء . . . حيث . . . كم . . . تقول : جاء هؤلاء ، أبصرت هؤلاء ، انتفتحت بهؤلاء . . . (بالكسر في كل الحالات ، بغير تنوين ، فهو مبني ، وغير منون) .

من التقسيم السابق (ا - ب - ج - د) نعلم أن بعض الأسماء معرب ، وبعضها مبني ، وأن كل واحد منهما قد يكون منوناً ، وقد يكون غير منون .

والقسم الأول : « ا » وحده هو الذي يجتمع فيه الإعراب والتنوين معاً . والنحاة يقررون أن الأصل في الأسماء أن تكون مُعْرَبَةٌ^(٢) ومنونة ، وأن الأصل في الحروف كلها أن تكون مبنيّة وغير منونة ، وأن الأفعال كلها لا تُتَنَوَّن ، وأن

(١) والمعرفة والنكرة وأنواعهما باب خاص يشمل كل أحكامهما ، وسيجيء قريباً (ص ١٧٢٠٦)
(٢) لأن استقرارهم للأسماء دلم على غلبة الإعراب والتنوين فيها ، كما دلم على أن الحروف كلها مبنيّة وغير منونة ، وأن الأفعال كلها غير منونة وأكثرها مبني ؛ فالماضي والأمر مبنيان دائماً ، والمضارع يعرب في حالات ، ويبني في غيرها .

أكثرها مبنية ؛ فكلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف والفعل في البناء وعدم التنوين^(١) كان أكثر أصالة في الاسمية ، وأشدّ تمكناً .

وبتطبيق هذا على الأقسام الأربعة السالفة يتبين أن القسم الأول أقواها جميعاً في الاسمية ، وأعلاها في درجتها ؛ لأنه لا يشبهها في شيء ؛ فهو مُعرب ؛ أما الحروف وأكثر الأفعال فبنية . وهو ممنون ؛ والتنوين لا يدخل الأفعال ولا الحروف .

ثم يليه في القوة والأصالة ؛ القسم الثاني : « ب » ؛ لأنه معرب . والحروف وأكثر الأفعال مبنية - كما سبق - لكنه يشبه الأفعال والحروف في عدم التنوين . ثم يليه القسم الثالث : « ح » وهو أضعف من القسمين السابقين ؛ لبنائه الدائم ، ولعدم تنوينه أحياناً . أما الرابع : « د » فهو أضعف الأقسام كلها ، لأنه مبنى دائماً ، ولا ينون مطلقاً . فاجتمع في القسم الأول العاملان الدالان على التباعد وعدم المشابهة ؛ أما القسم الثاني فليس فيه إلا عامل واحد ؛ لهذا يسمى القسم الأول : « المتمكن الأمكن » ، أى : القوي في الاسمية ، الذى هو أقوى أصالة فيها . وأثبت مكانته من غيره . ويسمى التنوين الذى يلحقه : تنوين « الأمكنية » أو : « الصرف » ويقولون في تعريفه - « إنه التنوين الذى يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة ؛ ليدل على خفتها^(٢) ، وعلى أنها أمكن ، وأقوى في الاسمية من غيرها » . كما يسمى القسم الثانى : « المتمكن » فقط . وما عداهما فغير متمكن .

النوع الثانى : تنوين التنكير :

وهو « الذى يلحق - فى الأغلب^(٣) - بعض الأسماء المبنية ؛ ليكون وجوده

(١) أوفى غيرها ؛ كـبعض الظواهر الخاصة التى تظهر فى الفعل - فى رأيهم - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٤ .

(٢) أثر هذا التنوين فى الخفة وغيرها مفصل فى موضعه الأنسب (ج ٤ باب : « ما لا ينصرف » . م ١٤٥ ص ١٩١) .

(٣) الأغلب أنه يلحق بعض الأسماء المبنية . لكنه قد يلحق بعض الأسماء المعربة المنصرفة للسبب السابق فى الرقم : « ٣ » من هامش ص ٣٣ وللبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٤ .

دليلاً على أنها نكرة ، وحذفه دليلاً على أنها معرفة ^(١) وهو الذي سبق إيضاحه وشرحه في القسم الثالث : « ح » من الأسماء .

* * *

النوع الثالث : تنوين التعويض ^(٢) ، أو العِوَض :

من الذواعى ما يقتضى حذف حرف من كلمة ، أو حذف كلمة كاملة ، أو حذف جملة بتمامها أو أكثر ؛ فيحل التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضاً عنه .
فن أمثلة - حذف الحرف ^(٣) ما يأتي :

الحرف المحذوف	وَضَع المشتق في جملة بعد جمعه جمع تكسير	بعض المشتقات (اسم الفاعل لمؤنث)	الفعل الثلاثى
هو الحرف الأخير من الجمع وهذا الحرف الأخير أصله الحرف الثالث الأصلى من الفعل الماضى	التقود بواق ، سأزيد على بواق .	باقية .	بقي .
	الليالى مواض بحوادثها . لا أحزن لمواض .	مأضية .	مضى .
	العيون بواك . أسفت لبواك . على ما فات .	باكية .	بكى .
	هذه سواق . شرب الزرع من سواق قياضة .	ساقية .	سقى .
	الزررع نوام . سوف أحرص على نوام من الزرع .	نأمية .	نمى .
	العيون رَوَّان للزهر . عجبت من روان للزهر .	رانية .	رنا (بمعنى نظر)

فهنا بعض أفعال ثلاثية ، أصلية الحروف ، - أى : لا يُحذف منها حرف في المشتقات المختلفة إلا لداع قوئى - ، لكن الحرف الأخير من تلك الأفعال قد

(١) لم نذكر في التعريف : « أنه يلحق الأسماء المبنية » - مع أن الغالب لحاقه بها ، لأنه قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة لغرض أوضحناه (في رقم ٣ من هامش ص ٣٣ والبيان الذى في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ فتقييد الأسماء بأنها « مبنية » غير صحيح . (٢) ويدخل الأسماء المعربة والمبنية (٣) وهذا الحذف مقصور على حالتى الرفع والجرح ، مع وجود التنوين فيهما ، كما في الأمثلة . فإن لم يوجد التنوين - لسبب أن الكلمة مضافة ، أو : مبدوءة بأل ، أو : لداع آخر - لم تحذف الياء وكذلك لا تحذف في حالة النصب ؛ بل تبقى وتظهر الفتحه عليها من غير التنوين .

صار ياء في اسم الفاعل، وحذف في جمع التكسير، وحل مكانه التنوين؛ عوضاً عنه، فالتنوين المشاهد في آخر كل جمع مما سبق إنما هو تعويض عن الحرف الأصلي المحذوف. وعند الإعراب نقول: الكامة مرفوعة بالضممة على الياء المحذوفة. ومجرورة بفتحة نيابة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة. والتنوين الظاهر في الحالتين عوض عن الياء المحذوفة^(١).

(١) هذا خير ما يقال اليوم، وأوضحه وأيسره. أما ما يقوله النحاة فردود عقلاً، وفيه أتواء وصعوبة، فهم يقولون: إن كلمة: باقية؛ أو: نامية؛ أو: ماضية؛ أو: ما يشبهها «من كل كلمة مؤنثة على وزن: فاعلة» يجوز جمعها جمع تكسير على وزن: «فواعل»؛ فتصير الكلمة المرفوعة بعد تكسيها: «بواق» «نوامي» «مواصي» - بالضم بغير تنوين -؛ لأنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع (وهي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيه إما حرفان؛ مثل: معابد - طوائف - جواهر - مدارس . . .، وإما ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن؛ مثل: مفاتيح - قناديل - أزاهر؛ جمع أزهار. وتفصيل الكلام عليها في الباب الخاص بما لا ينصرف ج ٤ م ١٤٥ م ١٧٣). ثم تحذف الضمة، لأنها ثقيلة على الياء، فتصير الكلمة: «بواق»، «نوامي»، «مواصي»، ثم تحذف الياء للتخفيف أيضاً. ويجيء التنوين عوضاً عنها؛ لأنها حرف أصل، لا يحذف من غير تعويض؛ وإلا كان الحذف جوراً على الكلمة، كما يقولون!!

هذا على اعتبار أن الكلمة المجموعة كانت ممنوعة من الصرف أول الأمر عند تكسيها، ثم وقع الحذف والتعويض بعد ذلك. أما على اعتبار أنها لم تكن ممنوعة من الصرف أول الأمر وإنما وقع الحذف والتعويض قبيل منعها من الصرف فيقال فيها: «بواق»، «نوامي»، «مواصي». بالتنوين في كل هذا، ثم حذفت الضمة الأولى وحدها، لأنها ثقيلة على الياء (وبقي التنوين الذي تدل الضمة الثانية عليه). فالتق ساكنان لا يجوز اجتماعهما؛ هما: الياء والتنوين؛ فحذفت الياء أولاً، ثم حذفت التنوين بعدها؛ (بسبب أن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع). فصارت «بواق»، «جوار»، «مواصي» بكسرة واحدة، (أى: بغير تنوين) ثم جاء تنوين آخر غير المحذوف؛ ليكون عوضاً عن الياء، ولينبع رجوعها عند النطق. فنع الصرف في الحالة الأولى سابق في وجوده على الحذف، ومقدم عليه، أما في الحالة الثانية فكان الحذف هو السابق والمقدم على منع الصرف في رأيهم.

وكلتا الحالتين تجرى على الجموع السابقة وأشباهاها في حالة الجر أيضاً؛ فبدلاً من أن يقال: حذفت الضمة؛ لثقلها. . . يقال: حذفت الكسرة، لثقلها. . . أو حذفت الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة؛ بسبب منع الصرف، ثم حذفت الياء. . . وإنما حذفت الفتحة لثقلها هنا لأنها نائبة عن الكسرة الثقيلة - في رأيهم - بالرغم من خفتها عندهم في كل موضع آخر.

ولا يخفى ما في هذا من تكلف بغير داع، ولف، وتعقيد. والواجب أن نقول في سبب الحذف في «فواعل» وأشباهاها؛ (من كل صيغة منتهى الجموع، آخرها ياء لازمة، مكسور ما قبلها، ولكنها تحذف - عند عدم المانع - كحذفها في الجموع السابقة)، «إنه استعمال العرب ليس غير». فهم يحذفون تلك الياء؛ رفعاً، وجراً، إذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع - وما أشبهها - من غير أن يفكروا في قليل أو كثير مما نقلناه عن النحاة، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئاً. فلا علينا إن تركنا ذلك المنقول، واكتفينا بما ذكرناه؛ مسaire للمقل، وتجنباً للوثر الذي لا خير فيه، بل الخير في استبعاده ونبذ.

وما يؤيد رأينا - إن كان في حاجة إلى تأييد - أن العرب يقولون: أكرمت بواكي. . . ورأيت سواق. . . بظهور الفتحة على الياء. فلم توصف الفتحة في مثل هذه الحالة بالهفوة وتفوز بالبقاء؟ ولم توصف في حالة الجر حين تكون نائبة عن الكسرة بالثقل وتحذف - في الرأي المشهور - ثم تحذف الياء؟ . . . فكيف يقع هذا مع أن الحرف في الحالتين واحد، وكذلك حركته وهي الفتحة، وكذلك الحنجرة، واللسان والقم، وجهاز النطق والكلام. -
- ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ١٩١ -

أما حذف كلمة ومجىء التنوين عوضاً عنها فيكثر بحذف المضاف إليه بعد لفظة : « كل » ، أو « بعض (١) » - وما في حكمهما - ومن أمثله :
 قسمت المال بين المستحقين ، فأعطيت كلاً نصيبه . أى : كل مستحق .
 حضرت الضيوف فصافحت كلاً منهم .
 تعجبتى الصحف اليومية غير بعض .
 اعتدل الجو أيام الشتاء إلا بعضاً .
 أى : بعض أيام .
 وأما حذف جملة ، أو أكثر ، ومجىء التنوين عوضاً عنها فإنه يكثر بعد كلمة : « إذ » (٢) المضافة ، المسبوقة بكلمة « حين » أو « ساعة » وما أشبههما من ظروف الزمان التى تضاف إلى : « إذ » . ويتضح الحكم من الأمثلة الآتية :
 جاء الصديق ، وكنت حين إذ (جاء الصديق) غائباً - جاء الصديق وكنت « حينئذ » غائباً .

أكرمتهى ، فأثنت عليك حين إذ (أكرمتهى) - أكرمتهى فأثنت عليك « حينئذ » .
 سابقت ، وكان زملاؤك : ساعة إذ (سابقت) يرجون لك الفوز - سابقت وكان زملاؤك « ساعئذ » يرجون لك الفوز .
 مشيت فى الحديقة ، وقطفت الزهر . وكنت ساعة إذ (مشيت ، وقطفت) .
 قريباً منك ، أو : وكنت « ساعئذ » قريباً منك .
 سافر محمود فى القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، ويتكلم مع جاره ، وكنت معه وقت إذ (سافر ، وجلس يقرأ ويتكلم) .

(١) لفظهما مفرد ومذكر، ولكن معناهما قد يكون غير ذلك. ولهذا يراعى فى الضمير العائد عليهما مطابقتها للفظهما حيناً أو لمعناهما حيناً آخر - طبقاً للبيان الآتى فى ص ٢٦٦ -
 والتنوين فيهما تنوين « عوض » و « أمكنية » معاً ؛ لأنه عوض عن المحذوف ، ولأنهما معربان منصرفان - راجع حاشية الحضرى ، أول باب المتنوع من الصرف - وسيجىء (فى الجزء الثالث : باب الإضافة م ٩ ص ٧١) أن هذا الرأى أوضح وأدق من الرأى الآخر القائل : إنه للأمكنية فقط ؛ وبحجته وقوعه فى اسم معرب منصرف ، لا بد من وجوده فى آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه فيحذف التنوين ؛ لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تنويماً جديداً للنوع ، وإنما هو تنوين « الأمكنية » الذى يلحق - عند عدم المانع - آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتى هنا ؛ اختفى بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان . ويترتب على هذا الرأى منع دخول « أل » التى للتعريف على « كل » و « بعض » ، - لأن الإضافة ملحوظة - دون الرأى الآخر الميسر طبقاً للبيان الذى فى الجزء الثالث .

(٢) كما سيجىء فى ج ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : « الظرف » وفى ج ٣ ص ٧٩ م ٩٤ باب : « الإضافة » .

سافر محمود في القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، ويتكلم مع جاره . وكنت معه « وقتئذ » . . .

ومنه قوله تعالى : « إذا زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان مآلها ، يومئذ تُحدث أخبارها » .
فقد حذف - في الأمثلة السابقة جملة أو أكثر بعد : (إذ) مباشرة ، .
وجاء التنوين عوضاً عن المحذوف . ولما كانت اللذال ساكنة ، وكذلك التنوين - حركنا اللذال بالكسر ؛ ليتمكن النطق والتغلب على اجتماع الساكنين^(١) ، ووصلنا كلمة : « إذ » في الكتابة بما قبلها ، حملاً بقواعد رسم الحروف (الإملاء) .
مما سبق نعلم أن تنوين العوض هو : ما يحىء بدلاً من حرف أصلي حذف ، أو من كلمة ، أو جملة ، أو أكثر ؛ ليحل محل المحذوف ، ويعنى عنه .
ومما يجب التنبيه له أن هذا التنوين قسم مستقل ، أثره الخاص هو : « التعميض » فلا يدل بنفسه على إعراب ولا بناء ، ولهذا يدخل في آخر الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة : أى : يدخل في آخر الأسماء المعربة والمبنيّة .

* * *

النوع الرابع : تنوين المقابلة

إن التنوين حين يلحق آخر الاسم يكون دليلاً على أن ذلك الاسم قد تمّ صوغه ، واستكمل حروفه ، كما في نحو : محمدٌ مسافرٌ ، أمينٌ مهذبٌ ، حلِيمٌ عالمٌ .

لكن أين يذهب التنوين حين نجمع تلك الكلمات جمع مذكر سالم فنقول : المحمدون^(٢) مسافرون ، الأمينون مهذبون ، الحلِيمون عالمون ؟ لم لم يبق في الجمع ليدل على ما كان يدل عليه في المفرد ؟

يرى النحاة أنه قد اختلف ، وحلت محلّه النون التي في آخر الجمع . ولما كانت غير موجودة إلا في جمع المذكر السالم ، دون الجمع المختوم بالألف والتاء

(١) لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر .
(٢) يلاحظ أن تثنية العلم أو جمعه أى جمع ، يزيلان علميته ؛ فيحتاج إلى ما يجلب له التعريف - إذا اقتضى المقام التعريف - في حالة تثنيته وجمعه بعد زوال التعريف السابق الذي كان تابعاً للعلمية ، ولهذا يزداد عليه ما يفيد التعريف ؛ مثل « آل » المعرفة في أوله ، أو حرف النداء ، أو غيره .
- كاسيحي البيان في رقم ٣ من ص ١٢٩ مفصلاً ، وله إشارة في هامش ص ٢٩٤ .

الزائدين . (جمع المؤنث السالم وملحقاته) - وكلاهما جمع سلامة - كان من الإنصاف أن يزداد التنوين في الثاني ، ليكون مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم ، ويتم التعادل بين الاثنين من هذه الناحية^(١) . ويسمونه لذلك : «تنوين المقابلة» ؛ ويقولون في تعريفه :

إنه اللاحق لجمع المؤنث السالم ؛ ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم .

• • •

إلى هنا انتهى الكلام على أنواع التنوين الخاصة بالاسم وحده . وهناك أنواع أخرى ليست من علاماته ؛ لأنها مشتركة بينه وبين الفعل ، والحرف ؛ فلا داعي لإثباتها هنا . ولا سيما إذا عرفنا أنها تكاد تكون مقصورة على الشعر دون النثر . فموضوعها المناسب لها هو : «علم الشعر» المسمى : «علم العروض والقوافي» .

(١) ونرى أن النون في جمع المذكر السالم ، والتنوين في جمع المؤنث السالم - لا سبب لهما إلا نطق العرب . وكل تحليل يخالف هذا فرفوض . ولو صح أن النون في جمع المذكر السالم بدل التنوين في مفرده ، لكان من الغريب وجودها في جمع المذكر السالم الذي لا تنوين في مفرده ؛ بسبب منعه من الصرف ؛ مثل : الأحمدين ، والعمرين ، واليزيديين ، والأفضلين . وأشباهاها ؛ فإن مفردها - وهو : أحمد ، وعمر ، ويزيد ، وأفضل .. - لا يدخله التنوين ؛ لأنه ممنوع من الصرف . ولكان من الغريب أيضاً احتياج جمع المؤنث إلى المقابل « وهو التنوين » مع أن مفرده يخلو في كثير من الأحوال من التنوين ؛ - كفاطمة ، وزينب . - على عكس جمع المذكر السالم ؛ فإن مفرده يكثر فيه التنوين . هذا إلى اعتراضات وأنواع من التناقض سببها التعليل السالف الذي لا قيمة له ومن المستحسن تسمية تنوين المقابلة باسم : « تنوين جمع المؤنث السالم » أو : الأخذ بالرأى الصائب ، الذي يرى إدماج تنوين المقابلة . في تنوين التمكن ، لأنه منه ، برغم مخالفة بعض النحاة في ذلك .

(راجع الجزء الأول من حاشية الخضرى في تنوين : المقابلة) . هذا ، وقد تركه « صاحب » المفصل ولم يذكره ، وإن كان شارحه قد عرض له .

زيادة وتفصيل :

(١) تحريك التنوين :

التنوين ساكن ، إلا إن جاء بعده حرف ساكن أيضاً ؛ فيتحرك التنوين بالكسر^(١) ، وقد يجوز تحريكه بالضم^(٢) ، مثل : « وقف خطيبٌ استمعتُ خطبته (خطيبينُ استمعتُ خطبته) ، وصاح قائلاً : افهموا ، (قائلنُ افهموا) . فقد وقعت السين ساكنة ، بعد التنوين ، وكذلك الفاء ؛ فتحرك التنوين بالكسر أو بالضم ، وكلاهما جائز ، والكسر أكثر^(١) إلا حين يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم لزوماً^(٣) ؛ مثل : « أقبل عالمٌ أخرجُ لاستقباله » - فالحاء الساكنة بعد التنوين وليها حرف مضموم حتماً ؛ فيكون الأحسن تحريك التنوين بالضم ، فتقول : « عالمنُ أخرجُ » ؛ لتقل الانتقال من الكسر إلى الضم في النطق . ومثله : « هذه ورقةٌ أكتبُ فيها » . فالكاف الساكنة بعد التنوين جاء بعدها التاء المضمومة ، فكان من الأوفق تحريك التنوين بالضم ؛ ليكون الانتقال من الضم إلى الضم ، وهو أخف في النطق من الانتقال من الكسر إلى الضم . تقول : « هذه ورقتنُ أكتبُ فيها » .

ومن العرب من يجوز حذف التنوين إذا وليه ساكن . وهذا أسهل اللغات كلها ؛ فيقول : « وقف خطيبٌ انمعتُ خطبته » ؛ وصاح « قائلٌ افهموا » و « أقبل عالمٌ أخرجُ لاستقباله » وحذا الاقتصار عليه بشرط التنبيه إلى أن الكلمات التي حذف منها ليست ممنوعة من الصرف^(٤) .

(ب) مواضع حذف التنوين - غير المواضع الجائز السالف - :

وبهذه المناسبة نقول :

إن هناك مواضع يحذف فيها التنوين وجوباً ، منها :

١ - وجود « أل » ، في صدر الكلمة المنوثة ؛ مثل : جاء رجلٌ ، بالتنوين من

(١) لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر . (كما سبق في رقم ١ من

هامش ص ٤١) . (٢) راجع شرح المفصل (ج ٩ ص ٣٥) عند الكلام على التنوين . وحاشية الصبان أيضاً عند الكلام عليه .

(٣) يشترط بعضهم في هذا أن تكون ضمة الحرف أصلية ؛ مثل : ضمة الراء في مثل : « أخرجُ » لأنها ضمة لا تتغير أبداً . بخلافها في مثل : حضر رجلٌ أبشك يعرفه ، فضمة « النون » في كلمة : « ابن » تتغير بتغير إعراب كلمة : « ابن » . وفي هذه الحالة يكون الأحسن - وقيل يجب - التخلص من الساكنين بالكسر . (٤) انظر « ح » من ص ٥٠ في الكلام على التقاء الساكنين .

- غير «أل» ويجذفه وجوباً معها ؛ مثل : جاء الرجل .
- ٢ - أن تضاف الكلمة المنونة ؛ مثل : جاء رجلٌ المروءة .
- ٣ - أن تكون الكلمة المنونة شبيهة بالمضاف^(١) ؛ مثل : لا مالَ محمود ، بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة ؛ وخبر «لا» النافية للجنس محذوفاً . أى : لا مالَ محمود حاضر . فكأنك تقول : «لا مالَ محمود حاضر» فتفترض إضافة ملحوظة ، مقدرة ، لغرض يتصل بالمعنى المراد . وقد تفترض أن اللام زائدة ؛ كأنها غير موجودة بين المضاف والمضاف إليه ، وأن الكلام يحوى إضافة ظاهرة ... ومن المستحسن عدم الالتجاء لذين قدر الاستطاعة ؛ لأن في استعمالهما تعرضاً للغموض والإلباس . أما إن كان الجار والمجرور هما الخبر فليس هناك تنوين محذوف . وإنما فتحة بناء في آخر كلمة : «« مال » التي هي اسم «لا» النافية للجنس .
- ٤ - أن تكون الكلمة ممنوعة من الصرف ؛ مثل : اشتهر «سحبان» بالفصاحة لم أسمع «سحبان» . . . ولكن قرأت خطب «سحبان» . . .
- ٥ - الوقف على الكلمة المنونة في حالة الرفع أو الجر . ومعنى الوقف انتهاء الكلام عند النطق بآخرها . مثل : هذا أمرٌ عجيبٌ - فكثرت في أمرٍ عجيبٍ . . . فإن كانت منصوبة فإن التنوين ينقلب ألفاً في اللغة المشهورة . مثل : شاهدت أمراً . . . ، عند الوقوف على كلمة : «أمراً» المنونة . وشاهدت أمراً «عجيباً» ؛ عند الوقوف على كلمة : «عجيباً» المنونة .
- ٦ - أن يكون الاسم المنون علماً^(٢) ، مفرداً ، موصوفاً^(٣) ، مباشرة - أى من

(١) المراد بالشبيه المضاف : اللفظ الذي اتصل به شئ . يتم معناه ويزيد فائدته . وسيجيء بيانه في

باب : «لا» النافية للجنس ص ٦٨٩ .

(٢) سواء أكان اسماً ، أم كنية ، أم لقباً (وسيجيء تعريف الثلاثة في باب العلم ص ٣٠٧ م ٢٣ كما سيجيء لهذه المسألة مناسبة أخرى في باب المنادى ج ٤ ص ١٧ ط ٢ - م ١٢٨) . ويجوز أن يراعى في حذف الهمزة أن تكون الأعلام جنسية يكتفى بها عن المجهول اسمه ، أو اسم أبيه ؛ مثل : فلان بن فلان ، أو : الحارث بن همام الذي تخيله الحريري ، وأدار الحديث على لسانه في كثير من المقامات . وقد وقع الخلاف في حذف التنوين وهمزة الوصل وألفها من : «ابن» و «ابنة» إذا كان العلم الأول (وهو الموصوف) كنية ، أو كان العلم الثاني المضاف إليه كنية ؛ مثل : اشتهر بالعدل الخليفة الثاني أبو حفص بن الخطاب ومن أولاده : عبد الله بن أبي حفص . فرأى فريق وجوب إثبات التنوين وهمزة الوصل والألف ، ويرى آخرون صحة الحذف والإثبات . ويبدو أن الأفضل الحذف ؛ لتكوين القاعدة عامة مطردة - كما سنشير لهذا في باب : المنادى ج ٤ ص ١٧ ط ٢ - م ١٢٨ .

(٣) فلو كان لفظ «ابن ، وابنة» بدلاً ، أو خبراً لمبتدأ أولناسخ ، أو منصوباً يعامل محذوف - مثل أعنى - لم يصح حذف التنوين وما يتبعه .

غير فاصل - بكلمة : « ابن » أو : « ابنة » وكلتاها مفردة ، مضافة إلى علم آخر مفرد ، أو غير مفرد . ولا بد أن تكون البنوة حقيقية . ولا يشترط ^(١) في واحد من العلمين التذكير ؛ فجموع الشروط سبع ؛ إذا تحققت مجتمعة حذف التنوين نطقاً وكتابة ، وحذفت همزة الوصل وألفها من « ابن وابنة » كتابة ونطقاً ، بشرط ألا تكون إحداهما أول السطر ، ولا خاضعة لضرورة شعرية تقضى بإثباتها ؛ فمثال الحذف : هذا محمد بن هاشم . وهذه هند ^(٢) بنة محمود . وإن اختلف شرط من الشروط السبعة لم يحذف التنوين ، ولا ألف « ابن وابنة » ^(٣) . . .

* * *

(١) طبقاً للرأى الأقوى

(٢) قلنا « هند » لأنها علم مؤنث ؛ يجوز تنوينه ، وعدم تنوينه . أما أكثر الأعلام المؤنثة الأخرى فلا تنون مطلقاً ؛ لأنها ممنوعة من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث .

(٣) راجع حاشيتى الصبيان والحضرى آخر - باب : النداء - حيث الكلام على كثير مما يختص بهذا الموضوع السادس .

المسألة ٤ :

الفعل ، وأقسامه ، وعلامة كل قسم

- (١) فهم الطالب . سافر الرحالة . رجع الغائب .
كل كلمة من الكلمات : « فَهَمَّ » « سَافَرَ » « رَجَعَ » ، . . . تدل
بنفسها مباشرة (من غير حاجة إلى كلمة أخرى) . . . على أمرين .
أولهما : متعنى ندرکه بالعقل ؛ (وهو : الفهم ، أو : السفر ، أو الرجوع . . .)
ويسمى : « الحَدَث » .
وثانيهما : زمن حصل فيه ذلك المعنى (أى : ذلك الحدث) وانتهى قبل
النطق بتلك الكلمة ؛ فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام ^(١) .
(ب) وإذا غيّرنا صيغة تلك الكلمات فقلنا : « يَفْهَمُ » ، « يُسَافِرُ » .
« يرجع » . . . دلت الكلمة في صيغتها الجديدة على الأمرين أيضاً ؛ المعنى
(أى : الحدث) والزمن . ولكن الزمن هنا لم يكن قد فات وانقضى ؛ وإنما هو
زمن صالح للحال ^(١) ، والاستقبال .
(ج) وإذا غيرنا الصيغة مرة أخرى فقلنا : « افهم » ، « سافر » ،
« ارجع » . . . دلت كل واحدة على الأمرين ؛ المعنى (الحدث) وهو : طلب
الفهم ، أو : طلب السفر ، أو : طلب الرجوع . والزمن الذى يتحقق فيه الطلب .
والزمن هنا مقصور على المستقبل وحده ؛ لأن الشيء الذى يطلبه إنسان من آخر
لا يحصل ولا يقع إلا بعد الطلب وانتهاء الكلام ؛ أى : لا يقع إلا في المستقبل . . .
فكل واحدة من تلك الكلمات وأشباهاها تسمى : « فعلا » . فالفعل :
كلمة تدل على أمرين معاً ؛ هما : معنى (أى : حدث) وزمن يقترن به ^(٢)

(١ و ١) الحال ، هو : الزمن الذى يحصل فيه الكلام ، والاستقبال هو : الزمن الذى يبدأ بعد انتهاء الكلام مباشرة . والماضى هو : الزمن الذى قبل الكلام .

(٢) دلالة على الأمرين هو الأعم الأغلب ؛ لأن الفعل في التعريفات العلمية لا يدل على زمان ؛ وإنما هو منسلف عنه ، مجرد منه - كما نص الحضرى على هذا (ج ١ باب : « العرب والمبنى » ، عند كلامه على المثني) - ويرى فريق من النحاة أن « كان الناسخة لا تدل على معنى « حدث » وإنما تنصير دلالتها على إفادة المضى وحده ، مخالفة أخواتها وأكثر الأفعال الأخرى . ومخالفهم فريق آخر يرى أنها تدل على الأمرين : -

وأقسامه ثلاثة^(١): ماض ، وهو : كلمة تدل على مجموع أمرين ؛ معنى ، وزمن فات قبل النطق بها . ومن أمثلته قوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا ، وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا ؛ وَقَمَرًا مُنِيرًا) .

ومضارع ، وهو : « كلمة تدل على أمرين معاً : معنى ، وزمن صالح للحال والاستقبال » كقوله تعالى : (قولٌ معروفٌ ، ومغفرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يتبعها أذى) ، ولا بد أن يكون المضارع مبدوءاً بالهمزة ، أو النون ، أو التاء ، أو الياء^(٢) . . . وتسمى هذه الأحرف : « أحرف المضارعة » . وفتحها واجب ، إلا في المضارع الرباعي فتضم حتماً ، وكذا في : المضارع المبني للمجهول . أما المضارع :

= « المعنى والزمن » . وقد أشرنا إلى هذا الموضوع في رقم ٣ من هامش ص ٥٤٥ - أول باب « كان » وأخواتها ، وأوضحنا أن الرأي الثاني هو السديد ؛ لأدلة كثيرة جاوزت العشرة سابقها أنصاره . وهناك بعض أفعال ماضية قيل إنها - ومن القائلين صاحب المصحح ، ج ١ ص ٩ - سلبت الدلالة على الزمان الماضي بسبب استعمالها للحال في الإنشاء ، وقال المحققون : لا تدل على زمن مطلقاً ؛ وإنما تدل على المعنى المجرد المخصصة له ؛ مثل أفعال العقود (كبيت واشترت) ومثل : « فعل التعجب » في أكثر أحوالهما بشرط ألا تتوسط « كان » الزائدة بين « ما التعجبية » والفعل الماضي « أفعل » الذي دخلت عليه ، وبشرط ألا يوجد لفظ أو قرينة تدل على التقييد بزمن معين - (كما يجيء في رقم ٥ من هامش ص ٥١ وكما يجيء في بابها ج ٣ هامش ص ٣٢٨ - ومثل : « نعم » ، المستعملة في إنشاء المدح ، و« بش » المستعملة في إنشاء الذم ، وسيجيء الإيضاح في بابها بالجزم الثالث (راجع حاشية التصريح ج ١ باب « إن » ، عند الكلام على : « لام الابتداء » ، وتاج العروس عند الكلام على مادة كل من الفعلين ، والهمع) . والمراد من الرأيين السابقين - والتوفيق بينهما يسير - مدون أول حاشية ياسين ج ١ - في فصل بناء الفعل .

(١) وسيجيء (في « د » من ص ٥١) وما بعدها بيان الأزمنة المختلفة التي يدل عليها الفعل الماضي ، ثم المضارع ، ثم الأمر ، مع ملاحظة أن لكل نوع من الأفعال زمناً خاصاً يشهر به ، ويقلب عليه . لكنه قد يتركه إلى زمن آخر - كما سنعرف - وهذا ؛ وقد يكون الفعل زائداً محضاً ، مثل « كان » وبعض أخواتها ؛ (طبقاً للبيان الآتي في ص ٥٧٧) ولا يصح اعتبار اللفظ (سواء أكان فعلاً أم غير فعل) زائداً إذا أمكن اعتباره أصلياً ؛ لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة - كما سيجيء في ص ٧٠ و ٤٨٩ و ٥٨١ .

وما يجب ملاحظته أيضاً : أن الفعل والجملة بنوعها الاسمية ، والفعلية ، في حكم النكرة ، (طبقاً للبيان الوارد في رقم ١ من هامش ص ٢١٣ ، وله إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٩) .

(٢) يجب أن يكون المضارع مبدوءاً بالهمزة للدلالة على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد ؛ نحو : إني أخير ما أقوله وما أقرؤه . ويجب أن يكون مبدوءاً بالنون للدلالة على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد يعظم نفسه ، أو أنه فرد واحد معه غيره ؛ مثل : عند الزيارة تحسن استقبالك ، ونكرم ضيفاتك . ويجب أن يكون مبدوءاً بالتاء لمخاطبة المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما ، أو للتحدث عن المفردة الغائبة ، أو مشاها ، وكذلك جمعها (طبقاً للرأي الآتي في « ج » من ص ١٨١) نحو : أنت تتقن عملك ، وأنت تتقنين عملك ، وأنتما تتقنان عملكما (لخطاب المثنى المذكر والمؤنث) وأنتم تتقنون عملكم ، وأنن تتقن عملكن ، وهي تتقن عملها ، وهما تتقنان عملهما ، وهن تنظمن عملهن . ويجب أن يكون مبدوءاً بالياء للمفرد المذكر الغائب وفرو وجمع الغائبات . نحو : الشجاع يقول الحق لا يخاف شيئاً ، الشجاعان يقولان الحق ، لا يخافان شيئاً الشجعان يقولون الحق ، لا يخافون شيئاً - الشجاعات يقلن الحق ، لا يخفن شيئاً . وإذا كان المضارع مبدوءاً بالهمزة أو النون أو التاء ففعله ضمير مستتر وجوباً . طبقاً للبيان الآتي في ص ٢٢٨ .

« إخال » ، فالأفصح كسر همزته ، لا فتحها^(١) .

وأمر ، وهو : كامة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين ، هما : معنى ، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل : كقوله تعالى : (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) ، ولا بد في فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته ؛ فمثل : « لِيُخْرِجْ » ، ليس فعل أمر ؛ بل هو فعل مضارع ، مع أنه يدل على طلب حصول شيء في المستقبل ؛ لأن الدلالة على الطلب جاءت من لام الأمر التي في أوله ، لا من صيغة الفعل نفسها^(٢) .

وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة في قوله تعالى : (وَلَا تَطِيعُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ . وَدَعَّ أَذَاهُمْ ، وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) ، وقول الشاعر :

أَحْسِنَ إِلَى النَّاسِ تَسْتَعِينُ قُلُوبَهُمْ
فَطَالَمَا اسْتَعْبَدَ الْإِنْسَانَ إِحْسَانًا
ولكل قسم من هذه الثلاثة علامات خاصة تميزه من غيره ؛ فعلامة الماضي : أن يقبل في آخره إحدى التائين ؛ « تاء التأنيذ الساكنة »^(٣) مثل : أقبِلْتُ سَعَادُ . وصافحت أبابها ، أو : « التاء المتحركة » التي تكون فاعلا ؛ مثل : كَابَمْتِكَ كَلَامًا فَرِحْتَ بِهِ ، (وتكون مبنية على الضم للمتكلم ، وعلى الفتح للمخاطب المذكور ، وعلى الكسر للمخاطبة) .

وليس من اللازم أن تكون إحدى التائين ظاهرة في آخر الفعل الماضي ؛ بل يكفي أن يكون صالحًا لقبولها ، وإن لم تظهر فعلا ؛ مثل : أقبِل الطائر ؛ فنزل فوق الشجرة ؛ فكلمة : « أقبِل » و « نزل » فعل ماض ، لأنه — مع خلوه من إحدى التائين — صالح لقبول واحدة منهما : فتقول : أقبِلتُ نزلتُ

فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل الماضي ولكنها لم تقبل علامته

(١) لأن الكسر هو المسوع الكثير ، والفتح لفة قليلة مسموعة أيضا . والمستحسن هنا الاقتصاد على الكثير ، — كما يبيحى في ج — م ٦٠ باب « ظن » عند الكلام على : « خال » .

(٢) كما يبيحى في رقم ١ من هامش ص ٦٤ .

(٣) المنسوب معناها إلى الفاعل ؛ احتراز من تاء التأنيث التي لا تدل على الفاعل ولا تنسب إليه ، كالتى تتصل ببعض الحروف مثل : رُبِّتْ وُثِّمَتْ في تأنيث الحرفين « رُبِّ » « الجارة » و « وُثِّم » العاطفة وغيرها . — انظر « ا » من ص ٥٠ —

فليست بفعل ماضٍ ، وإنما هي : « اسم فعل ماضٍ »^(١) ، مثل : هيهات انتصار الباطل ، بمعنى : بَعْدُ جَدًّا . . . ومثل : شَتَّانَ الْإِنصَافِ وَالْبَغْيُ ؛ بمعنى : افترقا جَدًّا .

أو : هي اسم مشتق بمعنى الماضي^(٢) ؛ مثل : أنت مكرم أمسِ ضيفك .
وما تقدم نعلم أن كلمتي : « نَعِم » (وهي : كلمة للمدح) « وبِئْس » (وهي : كلمة للذم) فعلان ماضيان^(٣) ؛ لقبولهما تاء التأنيث الساكنة ؛ تقول : نِعِمْتَ شهادة الحق ، وبِئْسَتْ شهادة الزور ، كما نعرف أن « ليس » و « عسى » فعلان ماضيان ؛ لقبولهما التاعين .

(١) اسم الفعل : اسم يقوم مقام الفعل في المعنى ، والزمن ، والعمل . ولكنه لا يقبل علامة الفعل الذي يقوم مقامه ، ولا يتأثر بالعوامل . ولذا لا يسمى : فعلا ؛ لأن الفعل يقبل العلامة ، وقد يتأثر بعوامل النصب والحزم ، وهناك أسماء تقوم مقام الفعل ، ولكنها تتأثر بالعوامل ؛ فلا تسمى : اسم فعل ، كالمصدر النائب عن التلغظ بفعله ، وكاسم الفاعل العامل . .

واسم الفعل ثلاثة أقسام ؛ اسم فعل ماضٍ ، واسم فعل مضارع ، واسم فعل أمر . . . ولكل منها أحكام خاصة تضمنها الباب المنعقد لذلك في الجزء الرابع . ولها هنا إشارة في رقم ٦ من ص ٧٨ .

(٢) كاسم الفاعل ؛ بمعنى الماضي - ولاسم الفاعل باب مستقل في ج ٣ - .

(٣) بحسب الأصل والمظهر ثم خرجا من الماضي إلى إنشاء المدح والذم من غير دلالة على زمن - في رأى المحققين ، كما سبق في هامش ص ٤٧ - .

زيادة وتفصيل :

(١) تاء التأنيث قد تلحق الفعل للدلالة على أن فاعله مؤنث. فإن كانت ساكنة لحقت بآخر الماضي، ^(١)؛ كقولهم: (إذا ضحكتم سن اليتيم انهالت نعمة الله على أوليائه). وإن كانت متحركة اتصلت بأول المضارع، مثل: هندتصلني وتشكر ربها. أما تاء التأنيث التي تلحق الأسماء فتكون أخيرة، ومتحركة ^(٢)؛ مثل: (الكلمة الطيبة كالشجرة الطيبة، عظيمة النفع). وقد تتصل التاء بآخر بعض الحروف مثل، (رُبِّ، وُثْم، ولا، وألعل...) تقول: رَبَّتَ ^(٣) كلمة فتحت باب شقاق، ثُمَّتَ جبلت لصاحبها بلاء؛ فيندم ولات ^(٣) حين نَدِمَ.

(ب) هناك أفعال ماضية لا تقبل إحدى التائين بحسب استعمالاتها الحالية، لا بحسب حالتها التي قبل هذا؛ مثل: «أفعلَلَّ» للتعجب، و«حبذا» ^(٤) للمدح. ومثل: (عدا، ونحلا، وحاشا)، من أفعال الاستثناء. والسبب أن تلك الأفعال حين استعمالها في الموضوعات المذكورة تصير أفعالا جامدة، تلازم حالة واحدة لا تتغير؛ (كالأمثال العربية التي تلازم حالة واحدة، لا يطرأ على حروفها تغيير بالزيادة، أو النقص، أو تغيير الضبط)، لهذا لا يمكن زيادة التاء في آخرها

(١) من الاستعمالات الصحيحة ما يأتي :

الطالبات سارعن في الخير - الطالبات سارعت في الخير. فأى الاستعمالين - مع محبتهما - أفصح ؟
الجواب تلخيص في رقم ١ من هامش ص ٢١٩ وكذا في رقم ٣ من ص ٢٦٣ .
(٢) بعض النحاة يقتصر على تسميتها : « تاء التأنيث المتحركة المتأخرة » . وبمضمم يسميها « هاء التأنيث » . وعلى كل من التسميتين اعتراض . قال الصبان - ج ١ باب : « المغرب والمبني » عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم - ما نصه : (قال في التصريح : الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء ، وتكتب مجرورة - أى : متسعة ، مفتوحة - وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة .) « ٥١ »

لكن يلاحظ في كل ما سبق خلو الكلام من النص على أن تاء التأنيث المتحركة التي تلحق آخر الأسماء هي تاء زائدة زيادة محضة للدلالة على التأنيث اللفظي، فإذا وجدت في آخر العلم امتنع صرفه للعامة والتأنيث اللفظي معا. بخلاف التاء في مثل: «أخت و بنت» فإنها مبدلة من أصل - هو الواو - فلا يمتنع العلم معها من الصرف العلمية والتأنيث اللفظي، لأنها ليست زائدة. والشرط المحتم أن تكون زائدة محضة (لا أصلية، ولا مبدلة من أصل) وسيجيء لهذا بيان مفيد في الموضع المناسب - م ٤٧٧ - باب : « ما لا منصرف » عند الكلام . على منع الاسم من الصرف العلمية والتأنيث - .

(٣) اللفظة الشائمة تحرك تاء التأنيث بالفتحة عند اتصالها بآخر « رب » و « ثم » ، ويجوز التسكين عند اتصالها بهما ، أما عند اتصالها بالحرفين : « لات » و « لعل » فلا يجوز فيها إلا الفتح .

(٤) الفعل الماضي هو : « حب » فقط . أما الكلمة : « ذا » فهي فاعله .

ما دامت تؤدي هذه المعاني ، ولكنها بحسب أصلها السابق على هذا تقبل التاء .
 (>) يقول النحاة ؛ إن تاء التأنيث الساكنة تظل ساكنة إذا وليها متحرك ،
 مثل : حضرت زينب . فإن جاء بعدها ساكن كسرت - غالباً - مراعاة للأصل
 في التخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : (كتبت البنتُ المتعلمة .) إلا إذا كان
 الساكن « ألف اثنتين » فتفتح . مثل : البنتان كانتا في الحديقة .

هذا ، وقد عرفنا^(١) - حكم التنوين إذا جاء بعده حرف ساكن . وبقى حكم
 عام ؛ هو أن كل حرف ساكن صحيح في آخر الكلمة فإنه يحرك بالكسر
 إذا جاء بعده - مباشرة - ساكن آخر ؛ نحو : (خذ العفو ، ولا تغلم الناس) .
 إلا في موضعين . أحدهما : أن تكون الكلمة الأولى هي : « من » والثانية :
 « أل » فإن الساكن الأول يحرك بالفتح ؛ مثل : أنفق من المال الحلال .
 والآخر : أن تكون الكلمة الأولى منتهية بميم الجمع ؛ فإنه يحرك بالضم ؛ مثل : لكم الخير .
 فإن كان آخر الكلمة الأولى حرف مد^(٢) ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة .
 حذف نطقاً ، لا كتابة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين^(٣) ؛ مثل : نحن عرفنا العلوم
 النافعة - الطلاب سألوا المولى أن يوقفهم - أسألى المولى الهداية .

ويجوز تلاقى الساكنين في الوقف ، وعند سرد بعض الألفاظ ، نحو : سعيد
 - وجود - لام - جيم^(٣) ، أما في غيرهما فيجوز بشرطين :
 أحدهما : أن يكون الساكن حرف مد^(٢) ، يليه حرف مدغم في نظيره ، (مشدد) .
 والآخر : أن يكونا في كلمة واحدة . مثل عامّة ، خاصّة ، الضالّين ،
 الصادّون عن الخير . وهذا متفق عليه . ويرى آخرون أن مثله ما هو في حكم
 الكلمة الواحدة . على الوجه المشروح في مكانه . المناسب^(٣) - والمسألة بقية
 هامة في « > » من ص ٩٨ و ١٧٩ و ٢٨٤ .

(د) تقدم^(٤) أن كل فعل لا بد أن يدل - في الغالب - على شيئين ؛
 معنى « أى : حدث » وزمن . فالماضي له أربع حالات من ناحية الزمن^(٥) ، تتعين

(١) في ص ٤٣ . (٢) أى : حرف علة ، قبله حركة تناسبه .
 (٣) (٣٥٣) يجيء بمناسبة آخر ، مع توضيحه في ص ٩٦ و ٩٥ هامشاً . وفي ج ٤ - باب نون التوكيد -
 عند الكلام على ما تختص به هذه النون (م ١٤٣ ص ١٧٢) . (٤) في ص ٤٦ .
 (٥) وقد عرفنا بياناً هاماً - في رقم ٢ من هامش ص ٤٦ - مؤداه : أن بعض الأفعال الماضية لا
 يدل - عند المحققين - على زمن ؛ مثل : « نعم وبش » وأخواتها عند قصد المدح والذم . ومثل : « أفلح »
 في التعجب إذا لم تتوسط « كان » الزائدة بينه وبين « ما » التمجيدية ، نحو : ما أنفع نهر النيل . فالفعل
 « أنفع » متجرد لإنشاء التعجب بغير دلالة على المضي إلا أن جاءت قبله « كان » الزائدة ، نحو : ما كان أنفع
 النيل - كما سيجيء في مبحث زيادة « كان » م ٤٤ - ٥٧٩ - وليس الأمر مقصوداً على « كان » الزائدة ،
 وإنما يشمل كل لفظ ، وكل قرينة تدل على التقييد بزمن .

كل واحدة منها عند عدم قرينة تعارضها .
 الأولى : (وهي الأصل الغالب) أن يتعين معناه في زمن فات وانقضى - أى :
 قبل الكلام - سواء أكان انقضاؤه قريباً من وقت الكلام أم بعيداً . وهذا هو
 الماضي لفظاً ومعنى . ولكن إذا سبقت : « قد »^(١) - وهي لا تسبقه في الأغلب
 إلا في الكلام المثبت - دلت على أن انقضاء زمنه قريب من الحال ؛ فمثل :

(١) « قد » الحرفية بجميع أنواعها المنوية إذا دخلت على فعل لم يصح أن يتقدم عليها شيء من معمولاته -
 (راجع الحضرى ج ١ ص ١١٢ باب « كان » ، عند بيت ابن مالك :

* وغير ماضٍ مثله قد عملاً * . .)

وستجىء له إشارة في رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ .
 وهذه المناسبة نقول جاء في : « المعنى والقاموس » معاً ما نصه المشترك بينهما : (« قد » الحرفية مختصة
 بالفعل المتصرف ، الخبرى ، المثبت ، المحرر من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ، وهي مع الفعل كالجزء ؛
 فلا تفصل منه بفواصل ، اللهم إلا بالقسم ، و . . .) « ا هـ .
 وتبعهما أحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى مسجلاً بحثه في مجلة المجمع (الجزء الأول ص ١٣٨) .
 ولكن رأيهما في اشتراط الإثبات مرفوض ومدفوع في المضارع المنى بالحرف « لا » - بالسماح المتعدد الصحيح
 الوارد نشرًا ونظماً عن الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم ، ومن هذا : المثل العربى الوارد في كتاب (لسان العرب)
 في مادة « ذام » ونصه : « وقد لاتعدم الحسناء ذاماً » . وكذلك المثل الجاهلى الذى نصه : « وقد لا يقادى
 الحمل » يقوله من أضعفته الشيخوخة ، أو غيرها . (وهذا المثل وارد في كتاب : « الأمثال » لأبى هلال العسكري
 المطبوع على هامش كتاب : « الأمثال » للميدانى ج ٢ ص ١١٧) ، هذا إلى ورودها قبل المضارع المنى في أنماط
 أخرى من كلام الجاهليين وغيرهم ممن يمتجج بكلامهم ، ولا يستساغ دفعها إلا إذا لحنا للتأويل الواهى الذى
 لا يثبت على التمهيص . ومن الأمثلة ورودها في شعر الأعشى ميمون - وهو جاهلى ، أدرك ظهور الإسلام - في
 بيت له من قصيدته : التاسعة والعشرين بالصفحة (١٩٥) من ديوانه ، ونص البيت :

وقد قالت قُتَيْلَةُ إذ رَأَتْنى وقد لا تعدم الحسناء ذاماً

وفى بيت آخر لقيس الجعفى - وهو جاهلى - نقله الأمدى في كتابه المؤلف (ص ١٢٣) ونصه :

وكننت مسوداً فإنا حميداً وقد لا تعدم الحسناء ذاماً

وكذلك في بيت للتمر بن تولب - وهو مخضرم - ونصه كما رواه السيوطى في كتابه : شواهد المعنى (ص ٦٦)

وأحب حبيك حباً رُوِيْدُاً فقد لا يعولك أن تصرماً

وهذه الرواية توافق رواية منتهى الطلب في المخطوطة الأصلية المحفوظة بدار الكتب ورقمها بين المخطوطات الأدبية :
 (١٢٦٣١) . . . إلى غير هذا من الأمثلة التى تقطع بصحة الاستعمال السالف في غير ضعف ولا شذوذ ،
 ولاتأويل . فلم يكن غريباً أن يستعملها ابن مالك في ألفيته في آخر باب : « المنوع من الصرف » حيث يقول :
 ولاضطرار أو تناسب صرفٌ ذو المنع . والمصرف قد لا ينصرف

- وسيشار لهذا في الجزء الرابع ، باب المنوع من الصرف ، م ١٤٧ ص ٢٥٩ - ، وأن يستعملها في
 كلامه بعض اللغويين القدامى ، ومنهم صاحب : « المصباح » في آخر كتابه ، حيث قال مانصه في ص ٩٤٥ - فصل
 الثلاثى اللازم . (حقيقة التعدية أنك تصير المفعول الذى كان فاعلاً قابلاً لأن يفعل . وقد يفعل وقد
 لا يفعل . . .) « ا هـ .

وللمعروف « قد » أحكام متعددة سردتها صاحب : « المعنى » .

« خرج الصحابان » يحتمل الماضي القريب والبعيد ، بخلاف : « قد خرج الصحابان » ؛ فإن ذلك الاحتمال يمتنع ، ويصير زمن الماضي قريباً من الحال ؛ بسبب وجود : « قد » .

وإذا وجدت قبله « ما » النافية كان معناه منفيًا ، وكان زمنه قريباً من الحال ؛ كأن يقول قائل : قد سافر عليّ ، فتجيب : ما سافر عليّ ؛ فكلمة « قد » أفادته في الجملة الأولى المثبتة قريباً من الزمن الحالى ، وجاءت كلمة : « ما » النافية فنفت المعنى ، وأفادته القرب من الزمن الحالى أيضاً ، ولا سيما مع القرينة الحالية السابقة (١) . وكذلك يكون زمنه ماضياً قريباً من الحال إذا كان فعلاً ماضياً من أفعال « المقاربة » ؛ (مثل : « كاد ») فإن زمنه ماض قريب من الحال ؛ بل شديد القرب من الحال ، ليساير المعنى المراد - كما سيجيء في باب أفعال المقاربة (٢) - .

الثانية : أن يتعين معناه في زمن الحال (أى : وقت الكلام) . وذلك إذا قصد بالفعل الماضي الإنشاء ؛ فيكون ماضى اللفظ دون المعنى ؛ مثل : بعث . واشترت وهبت ، وغيرها من ألفاظ العقود التي يُراد بكل لفظ منها إحداث معنى في الحال ، يقارنه في الوجود الزمني ، ويحصل معه في وقت واحد (٣) . أو كان من الأفعال الدالة على « الشروع » ، مثل : « طَفِقَ وَشَرَعَ » وغيرهما مما سيجيء الكلام عليه في باب : « أفعال المقاربة » (٢) .

الثالثة : أن يتعين معناه في زمن مستقبل (أى : بعد الكلام) ؛ فيكون ماضى

(١) جاء في شرح المفصل (ج ٨ ص ١٠٧) ما ملخصه عن كلمة : « ما » النافية : إنها لنفي الحال ، فإذا قيل عن شخص : هو يفعل الآن كذا - وزمان المضارع هنا : الحال - وأردت أن تنفيه ، قلت : ما يفعل . فقد سلبت معنى الفعل في الزمن الحالى ونفيتها . فإن كان الفعل ماضياً قريباً من الحال بسبب وجود : « قد » قبله - وهى مما يقرب زمنه للحال ، كما عرفنا - ، وأردنا نفيه ، أتينا بكلمة : « ما » النافية ، نحو : ما سافر محمد . لأنها تقرب زمن الماضي المنفى ، من الزمن الحالى . . . ثم قال :

(ما محمد منطلق) هو نفي الجملة مثبتة هي : (محمد منطلق) إذا أريد بها الحال ، وإن شئت أعلمت على لغة أهل الحجاز ؛ فقلت : ما محمد منطلقاً .

- وستجيء إشارة لهذا في م ٤٨ ص ٥٩١

(٢) ص ٦١٢ .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٦ حيث قلنا : « هناك أفعال ماضية تستعمل للإنشاء ؛ فزمنها للحال . لكن يرى المحققون أنها مجردة من الدلالة الزمنية . كما قلنا : إن المراد من الرايين والتوفيق بينهما مدون في صدر حاشية ياسين - ج ١ - في فصل : بناء الفعل .

اللفظ دون المعنى - كالذى سبق - وذلك إن اقتضى طلباً ؛ نحو : ساعدك الله ،
ورفعك مكاناً علياً ، وأمثال هذا من عبارات الدعاء فإنه لا يتحقق إلا في المستقبل
ومما يفيد الطلب : عزمت عليك إلا سافرت ، أو : عزمت عليك لِمَا^(١)
سافرت ؛ بمعنى : أقسمت عليك ترك كل شيء إلا السفر في المستقبل .
أو تضمن وعداً ؛ مثل : « إنا أعطيناك الكوثر » . فالإعطاء سيكون في
المستقبل ؛ لأن الكوثر في الجنة ، ولم يجئ وقت دخولها .
أو عطف على ما علم استقباله ، مثل قوله تعالى : « يَبْقَدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ » ، وقوله تعالى : « يَوْمَ يَنْفَعُ فِي الصُّورِ ؛ ففزع
من في السموات . . . »

أو تضمن رجاء يقع في المستقبل ، مثل : « عسى وأخواتها » من أفعال
الرجاء الآتية في باب : « أفعال المقاربة » ، نحو : « عسى الله أن يأتي
بالفتح . . . » .

أو يكون قبله نفي بكلمة : « لا » المسبوقة بقسم ، مثل : والله لا زرتُ الخائن ،
ولا أكرمتُ الأثيم .

أو يكون قبله نفي بكلمة « إن » المسبوقة بقسم ، مثل قوله تعالى : « إن الله
يُسيك السموات والأرض أن تزولا ، ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من
بعده » . « أى : ما يُمسكهما^(٢) » . . .

أو يكون فعل شرط جازم ، أو جوابه ؛ مثل : إن غاب على غاب محمود ،
لأن جميع أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن الماضى الواقع فعل شرط أو جواب شرط ،
مستقبلاً خالصاً . . .

فالفعل الماضى في كل الصُّور السالفة ماضى اللفظ دون المعنى .
الرابعة : أن يصلح معناه لزمن يحتمل الماضى والاستقبال ، بشرط ألا توجد
قربنة تُخصِّصُهُ بأحدهما ، وتعيِّنه له ؛ وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية ؛
نحو : سواء على أقمت أم قعدت . فهو يحتمل أنك تريد ما وقع فعلاً
من قيام أو قعود في زمن فات ، أو ما سيقع في المستقبل .

(١) بمعنى : إلا .

(٢) « إن » الأولى ، شرطية ، والثانية « نافية » داخلة على جواب القسم الذى تدل عليه اللام
الداخلة على « إن » الأولى الشرطية . أما جواب الشرط فمحذوف وجوباً ؛ عملاً بقاعدة حذفه عند اجتماع
القسم والشرط المتأخر عنه ؛ إذ يكون الجواب - غالباً - للمتقدم منهما . أما المتأخر فجوابه محذوف يدل
عليه المذكور .

ولا فرق في التسوية بين أن توجد معها « أم » التي للمعادلة ، كما مُثِّل ، أو لا توجد ؛ مثل : سواءً على أي وقت جئتني . فإن كان الفعل الذي بعد « أم » المعادلة مضارعاً مقرونًا « بَلَسَمَ » تعين الزمن للمضى بسببها ؛ مثل : سواءً عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ؛ لأن الثاني ماضٍ معني ؛ فوجب أن يكون الأول ماضٍ الزمن كذلك ؛ لأنه معادل له .

أو وقع بعد أداة تحضيض ؛ مثل : هَلَّا ساعدت المحتاج . فإن أردت التوبيخ كان للمضى ، وإن أردت الحث على المساعدة كان للمستقبل .

أو بعد : « كَلَّمَا » ، نحو قوله تعالى : « كَلَّمَا جَاء أمةً رسولُها كَذَّبُوهُ » فهذا للمضى ؛ لوجود قرينة تدل على ذلك ، وهي الأخبار القاطعة بأنه حصل . وقوله تعالى عن أهل النار : « كما نَصَّبْت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ؛ ليدوقوا العذاب » . فهذا للمستقبل ؛ لقرينة تدل على ذلك ؛ وهي أن يوم القيامة لم يحن . أو بعد حيث ؛ نحو : أدخل المرم من حيث دخل بانيه . فهذا للمضى ؛ لأن الاستقبال يناقض صحة المعنى ؛ إذ لا يعقل أن يدخل بانيه في المستقبل وقد مات منذ آلاف السنين . . . بخلاف : حيث سرت راقب الطريق لتأمين الخطر ؛ فهو للمستقبل .

أو وقع صاۃ ؛ مثل : (الذي أسس مدينة « القاهرة » هو : المعز لدين الله الفاطمي) ؛ فهذا للمضى ، بدلالة التاريخ . بخلاف : (إن فرح الطلاب كبير عقب ظهور النتيجة غداً بنجاحهم ، إلا الذي رسب) . فهذا للاستقبال لوجود كلمة : « غداً » أو وقع صفة لنكرة عامة ^(١) ، نحو : رُب عطاء بذلتُه للمحتاج فانشرح نفسي . فهذا للمضى . - لوجود : رُب ^(٢) - بخلاف قوله عليه السلام : « نَصَرَ الله امرأً سَمِعَ مِثَالِي فوعاها ، فأدأها كما سمعها » . فهذا للاستقبال ؛ أي : يسمع ؛ لأنه ترغيب لمن أدرك الرسول في أن يحفظ ما يسمعه منه ويؤديه . . .

« ملاحظة » : قد يراد من الزمن في الفعل : « كان » الدوام والاستمرار الذي يعم الأزمنة الثلاثة ، بشرط وجود قرينة تدل على هذا الشمول ؛ نحو : كان الله غفوراً رحيمًا ^(٣) . . .

هذا تفصيل حالات الزمن في الفعل الماضي .

* * *

(١) أي : محضة لم تتخصص بأحد القيود .

(٢) لأن الأغلب دخولها على الماضي (انظر رقم ؛ من هامش ص ٦١) .

(٣) سيجي إشارة لهذا في باب « كان » - ص ٥٤٧ -

وأما علامات المضارع فنهما : أن يُنصَب بناصب ، أو يجزم بجزم ، مثل :
لم أقصرَّ في أداء الواجب . . . ولن أتأخرَ عن معاونة البائس .

ومنها : قبوله « السين » ، أو : « سوف »^(١) في أوله ، مثل : سأزورك ،
أو : سوف أزورك ، ومثل قول الشاعر :

سيكشُرُ المالُ يوماً بعد قلتهِ ويكتسى العودُ بعد اليُسبسِ بالورقِ
(٢) . . .

فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل المضارع ولكنها لم تقبل علامته
فليست بفعل مضارع ؛ وإنما هي : « اسم فعل »^(٣) مضارع ؛ مثل : « آه » ،
بمعنى : أتوجع شدة الوجع ، « وأف » بمعنى : أتضجر كثيراً . و « وَيَكَّ » ماذا
تفعل ؟ . بمعنى : أعجب لك كثيراً !! ماذا تفعل ؟ . أو : هي اسم مشتق بمعنى
المضارع^(٤) ؛ مثل : الطائرة مسافرة الآن أو غدأ

• • •

(١) من علامات المضارع المثبت قبوله « السين » أو « سوف » وإذا اتصلت به إحداهما خلصته
للزمن المستقبل فقط . ويمتنع أن يسبقهما نون . وبينهما فروق سردناها في الحالة الثالثة الآتية للمضارع
(في ص ٦٠ من الزيادة والتفصيل) .

(٢) ومنها علامتان مشتركتان بينه وبين الفعل الأمر ؛ هما : ياء المخاطبة ونون التوكيد - وسيجيء ذكرهما
في ص ٦٤ - .

(٣) لاسم الفعل تعريف عام موجز في رقم ١ من هامش ص ٤٩ وفي رقم ٦ من ص ٧٨ .

(٤) كاسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال - وله باب خاص في ج ٣ -

زيادة وتفصيل :

(١) للمضارع من ناحية الزمن أربع حالات ؛ لا تتعين حالة منها إلا بشرط ألا تعارضها قرينة تعينها لحالة أخرى .

الأولى : أن يصلح للحال والاستقبال إذا لم توجد قرينة تقيد به بأحدهما ، وتقتصره عليه . زحين يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح ؛ لأن الزمن الماضي له صيغة فعلية خاصة تدل عليه ، وللمستقبل صيغة فعلية خاصة أيضاً ، (هي : فعل الأمر) ، وليس للحال صيغة فعلية تخصه ، فجعلت دلالة المضارع على الحال أرجح ، عند تجرده من القرائن ؛ جبراً لما فات الزمن الحالى من الاختصاص بصيغة مقصورة عليه (كما يقولون . . .) . هذا إلى أن اللفظ إن كان صالحاً للزمن الأقرب والزمن الأبعد فالأقرب أولى ، والحال أقرب من المستقبل ؛ فهو أحق بالاتجاه إليه .

فإن كان المضارع من أفعال المقاربة ، مثل : « يكاد » فإنه يكون للزمن المستقبل ، مع شدة قربه من الحال . . . (١)

الثانية : أن يتعين زمنه للحال ، وذلك إذ اقترن بكامة تفيد ذلك ؛ مثل : كلمة : الآن ، أو : الساعة ، أو : حالا ، أو : آنفاً (٢) .

أو : وقع خبراً لفعل من أفعال الشروع ؛ مثل : « طفق » ، و « شرع » وأخواتهما (٣) ؛ ليساير زمنه معناها .

أو : نفي بالفعل : « ليس » (٤) أو بما يشبهها في المعنى والعمل ؛ مثل الحرف « إن » أو : « ما » (٥) ، أو : « لا » (٦) فكل واحد من هذه العوامل التي تعمل عملها يشبهها أيضاً في نفي الزمن الحالى عند الإطلاق (٧) مثل : ليس يقوم محمد (٨) - ، إن يخرج حلیم - ما يقوم على -

(١) سيجيء البيان في باب « أفعال المقاربة » . ص ٦١٢ .

(٢) « آنفاً » كلمة عدها النحاة من الألفاظ التي تجعل المضارع للحال ، باعتبار أنها تدل - كافي

القاموس - على أقرب زمن سابق يتصل بالحال ، فكأنها للحال نفسه .

(٣) سيجيء هذه الأفعال في باب أفعال المقارنة - ص ٦١٢ - .

(٤) (راجع تفصيل الكلام عليها في النواسخ ، أخوات كان) - ٥٥٧ - .

(٥) راجع رقم ١ من هامش ص ٥٣ حيث الإيضاح للحرف « ما » وسيجيء الكلام عليه وعلى « إن » النافية

وباقى الشبهات في ص ٥٩١ .

(٦) أما « لا » المهمله فيجيء الكلام عليها في ص ٥٩١

(٧) أى : عند عدم وجود قرينة تدل على أن الزمن ماضٍ أو مستقبل .

(٨) راجع ص ٢٣٠ حيث الكلام على مثل هذا الأسلوب .

.....

 أو دخل عليه لام ابتداء ، مثل : إن هذا الرجل الحقّ ليَحْسُنُ
 عملهُ

أو : وقع مع مرفوعه في موضع نصب على الحال - فيكون زمنه في الغالب -
 حالا بالنسبة لزمن عامله ، مثل : أقبل الأخ يضحك . وإذا دخلت « ما المصدرية
 الظرفية » على المضارع - مثل : يسرنى ما تتكلم ، أى كلامك - كان زمن المصدر
 المؤول للحال - في الغالب (١) حين لا توجد قرينة تعارضه .

الثالثة : أن يتعين زمنه للاستقبال ؛ وذلك إذا اقترن بظرف من ظروف
 المستقبل ؛ مثل : « إذا » . . . سواء أكان الظرف معمولاً للمضارع ، أم كان
 المضارع معمولاً للظرف - بأن يكون الظرف مضافاً ، والجملة من الفعل
 المضارع وفاعله هى المضاف إليه في محل جر - ؛ مثل : أزورك إذا تزورنى ؛
 فالفعلان المضارعان هنا للمستقبل ، والأول منهما هو العامل الذى عمل النصب في
 الظرف . « إذا » (٢) و « إذا » مضاف ، وجملة المضارع مع فاعله بعدها
 في محل جر مضاف إليه ، فيكون المضارع الثانى مع فاعله معمولاً للظرف .
 وكذلك يتعين للمستقبل إذا كان مسنداً إلى شىء متوقع حصوله في المستقبل ،
 مثل : يدخل الشهداء الجنة مع السابقين ؛ إذ لا يعقل أن يكون زمن المضارع
 للحال ، ومعناه - وهو دخول الجنة - في المستقبل ؛ لما يترتب عليه من سبق الفعل
 للفاعل في الوجود والوقوع ، وهو محال .

أو : سبقته : « هل » (٣) ، نحو : هل تقاطعُ مجالس السوء ؟ .

وكذلك إذا اقتضى طلباً ؛ سواء أكان الطلب يفهم منه وحده ، أم كان
 بمساعدة أداة أخرى ؛ فالأول كقوله تعالى : « والوالدات يُرْضِعُنَّ أولادَهُنَّ
 حَولَيْنِ كامِلَيْنِ . . . » ، فالله يطلب من الوالدات إرضاع أولادهن ، وهذا

(١) سيجى بيان لهذا في آخر باب : « الموصول » ، عند الكلام على الموصول الحرفى ، وصلته ، وسبك
 المصدر ، وهو بيان هام (ص ٤١١ ثم فى ص ٤١٧) .

(٢) « إذا » هنا ظرفية محضة ولا تدل على الشرط ، لأن الظرفية الشرطية لها الصدارة فى جملتها حتماً ؛
 فلا تقع حشواً .

(٣) راجع حاشيتى : « الحضرى والصبان » فى آخر باب : « ظن وأخواتها » عند الكلام على :
 « القول » وكذا : « المعنى » فى مبحث : « هل » .

لا يكون إلا في المستقبل ، ومثال الثاني قوله تعالى : « لَيْسُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ »
 وقوله : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا . . . » ، فإن طلب الإنفاق في : « لَيْسُنْفِقْ » وطلب
 عدم « المؤاخذة » في : « لَا تُؤَاخِذْنَا » ، مفهوم من المضارع ، بمساعدة « اللام »
 و « لا » الطليبتين . وزمن المعنى في الفعلين هو المستقبل . إذ لا يمكن تحقيق ما تطلبه
 من غيرك وإنفاذه إلا في المستقبل .

أو : سبقته أداة شرط وجزاء ، سواء أكانت جازمة : كالتي في قوله تعالى :
 « إِنْ تَنْصَرُوا لِلَّهِ يَنْصِرْكُمْ . . . » ، أم غير جازمة - ومنها : « لو الشرطية (١)
 غير الامتناعية » ، و « كيف (٢) » ، الشرطية ، مثل : لو يؤخذ الله الناس بظلمهم
 لأسرع في إهلاكهم ، ومثل : كيف تصنع أصنع ، ويفهم من هذا وما قبله أن
 الجوازم جميعها - ما عدا : « لم ، ولمّا » - تخلّصه للاستقبال .

أو : اقتضى وعداً أو وعيداً ، كقوله تعالى : « يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ،
 وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » - لأن تحقيقهما لا يكون إلا في المستقبل ، وكالشرط الثاني من
 قول الشاعر يهدّد :

من يُشعلِ الحرب لا يأمنُ عواقبها قد تحرق النار يوماً موقد النار
 أو : صحب أداة توكيد ؛ مثل : « نون التوكيد » الخفيفة أو الثقيلة ؛ لأن
 التوكيد يليق بما لم يحصل ، ويناسب ما لم يقع ؛ نحو : أتكرّم من صدّيقك ؟
 وهل تساعدن البائس ؟ .

أو : لام جواب القسم عند فريق من النحاة ؛ لأنها في معنى أداة التوكيد السالفة ؛
 مثل : « والله لعلى عمليك تحاسب » . ومثلها : « لا » النافية ، غير العاملة عمل
 « ليس » عند ذلك الفريق ؛ مثل : لا أترك الصديق في مواقف الشدة (٣) .

(١) التي بمعنى « إن » الشرطية . وتشتر باسم « لو الشرطية غير الامتناعية . » ومثلها : « لو » المصدرية
 التي بمعنى : « أن » المصدرية ، وتسبك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر ، ولكن ليس لها عملها في نصب
 المضارع ؛ مثل : أود لو يسود السلم .
 (٢) « وإذا » الشرطية أيضاً .

(٣) جاء في « المعنى » و « اللمع » أن « لا » النافية ، غير العاملة عمل « ليس » - تخلّص المضارع
 للاستقبال إذا سبقته . خلافاً لابن مالك ومن معه ، وهو يؤيد رأيه بإجماع النحاة على صحة نحو : « جاء
 محمد : لا يتكلم » مع إجماعهم أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال .
 ونقول : إن الرأي الأنسب أنها تخلّصه للاستقبال عند عدم القرينة التي تمنع . وقد أشرنا لهذا
 في رقم ٥ من هامش ص ٣١١ م ٨٤ ج ٢ باب الحال .

أما العاملة عمل « ليس » فالكلام عليها في ص ٥٧ حيث الحكم على أخوات « ليس » .

أو : أداة رجاء ؛ مثل : لعل الغائب يحضر .
 أو : « حرف نصب » سواء أكان ظاهراً أم مقدرأ . وقد اجتمعا في قوله
 تعالى : « لن تناووا البرَّ حتى تُنفقوا مما تُحبون » .

أو : « حرف تنفيس » ، وهو : « السين » و « سوف » ، وكلاهما لا يدخل
 إلا على المضارع المثبت ، ويفيده التنفيس ، أى : تخليص المضارع المثبت من
 الزمن الضيق ، وهو : « زمن الحال » ؛ - لأنه محدود - ، إلى الزمن الواسع غير
 المحدود ، وهو : « الاستقبال » ، وهما في هذا سواء ، وَرَدَا معاً في معنى واحد ،
 كقوله تعالى : « كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ، ثم كَلَّا سَيَعْلَمُونَ » ، وقوله تعالى : « كَلَّا سَوْفَ
 تَعْلَمُونَ ، ثم كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ » . ، وقول الشاعر :

وإنَّا سوف نَقَهَرُّ من يُعَادِي بحدِّ البِيضِ تَلْتَهَبُ التَهَابَا
 وقول الآخر :

وما حالةٌ إلا سيصرفَ حالها إلى حالةٍ أخرى ، وسوف تزولُ
 إلا أن « سوف » تستعمل أحياناً أكثر من « السين » حين يكون الزمن المستقبل
 أوسع امتداداً ؛ فتكون دالة على : « التسويف » ، ثم هي تختص بقبول
 اللام : كقوله تعالى : « ولسوف يُعطيك ربك فَرَضِي » . كما تختص بجواز
 الفصل بينها وبين المضارع الذى تدخل عليه بفعل آخر من أفعال « الإلغاء^(١) » ؛ نحو :
 وما أدري ، وسوف - إخالُ - أدري أقومُ آلُ حصنُ أمُ نساءُ ؟
 والأمران ممتنعان في « السين » لدى جمهرة النحاة^(٢) . . .

كما أن « السين » تختص بمعنى لا تؤديه « سوف » ، فالعرب إذا أرادت تكرار
 الفعل وتأكيده وعدم التنفيس فيه (أى : عدم جعله للمستقبل البعيد) أدخلت
 عليه « السين »^(٣) ، ومنه قول الشاعر :

سأشكرُ عمرأ ما تراختُ مِنِّي أبادي لم تُمنننْ ، وإنْ هي جَلَّتْ
 والأغلب عند استعمال أحد الحرفين ألا يتقدم عليه شيء من الجملة التى
 دخل عليها . ويرى بعض النحاة أن التقديم ممنوع . ولكن هذا المنع مدفوع
 بالسمع ؛ كقول النمر بن تولب :

فلما رأته آمناً هانَ وجدُّها وقالت : أبونا هكذا سوف يفعل

(١) من أخوات : « ظن » . وتفصيل الكلام عليها في بابها (ج ٢ م ٦٠ ص ٢٧)

(٢) راجع الجزء الثانى من المجمع ص ٧٢ في الكلام عليهما .

(٣) راجع ص ٨٧ ج ٣ من رغبة الأمل ، شرح الكامل . للمرصنى . والشاعر هو : عبدالله بن الزبير .

أى : سوف يفعل هكذا^(١) . . .
 الرابعة ؛ أن ينصرف زمنه للمضى ؛ وذلك إذا سبقته « لَمْ »^(٢) ، أو : « لَمَّا » .
 الجازمتين . مثل قوله تعالى عن نفسه : « لم يلد » ، ولم يولد » ، ولم يكن له كفواً
 أحد » ، وقول الشاعر :

لَمْ يَمِتْ مَنْ لَهْ أَثَرٌ وَحَيَاةٌ مِنْ السَّيْرِ
 فزمن المضارع هنا ماض . ومثل : لما يحضُرُ ضيفنا . أما في مثل :
 إذا أنتَ لم تَحْمِ القديمَ بِحادثٍ من المجد لم يَنْفَعَكَ مَا كَانَ مِنْ قَبْلُ
 فزمن المضارعين هنا ماض ، بسبب وقوعهما بعد « لَمْ » قبل مجيء « إذا »
 الشرطية ، ثم صار مستقبلاً محضاً بعد مجيئها - طبقاً لما سلف^(٣) - .
 أو : « إذا » ؛ نحو : أطربني كلامك ؛ إذ تقول للغني : تصدق ، بمعنى :
 قلت .

أو : « ربما »^(٤) ، نحو : (فاتني القطار فتألمت ؛ فأدركني صديق بسيارته ،
 فوصلنا قبل القطار ، فالحمد لله ؛ ربما أكره هذا الأمر وفيه خيرى ونفعي) ، أى :
 ربما كرهت .

أو : « قد » التي تفيد التقليل بقريضة ؛ كأن تقول لمن حملك على السفر
 كرهاً : قد أسافر مكرهاً ؛ فإذا عليك لو كنت تركتني بعيداً عن المشقة التي
 صادفتها ؟ بخلاف « قد » التي للتكثير .

أو : وقع المضارع مع مرفوعه خبراً في باب « كان » وأخواتها الناسخة ، إذا
 وقع الناسخ في هذا الباب بصيغة الماضي ، ولم توجد قرينة تصرف زمنه عن المضى
 إلى زمن آخر^(٥) ؛ مثل : كان سائق السيارة يترقب بركابها حتى وصلوا . . . أى :

(١) راجع حاشية ياسين على « التصريح » ج ١ - ص ١٦٠ باب المبتدأ والخبر ، عند الكلام
 على الخبر .

(٢) يشترط في « لم » ، التي تصرف زمنه للماضي ألا تكون مسبقة بإحدى الأدوات الشرطية التي
 تخلصه للمستقبل المحض ، مثل « إن » الشرطية أو إحدى أخواتها . فإن وجدت هذه الأداة صرفته للمستقبل
 المحض ، بالرغم من وجود « لم » - كما سيبيء في ج ٤ باب الجوازم رقم ١ ص ٣١٥ -

(٣) في ص ٦٢ .

(٤) لأن الأغلب دخول « رب » على الماضي ، وإيما يكون زمن المضارع ماضياً بشرط أن تقوم
 القرينة الدالة على مضى زمنه حقيقة ، بخلاف ما لو كان مستقبلاً بمحقق الوقوع ؛ فإن هذا التحقق
 ونحوه - وإن جعل معناه الذي لم يتحقق بمنزلة ما تحقق - لا يجعل زمنه ماضياً بل يبق مستقبل . وسيبيء
 هذا مفصلاً في موضعه (ج ٢ م ٩٠ ص ٤٨٣) حروف الجر . (٥) كما في ص ٥٤٦ .

ترَفَّقَ . ولا يدخل في هذا ما عرفناه من النواسخ التي تدل على "الحال" فقط ؛ كأفعال الشروع - مثل : طفق ، وشرع - أو التي تدل على "الاستقبال" فقط ؛ كأفعال الرجاء . وسيجيء البيان في الباب الخاص بهما وهو : باب «أفعال المقاربة» (١) .

ملاحظة : إذا عطف فعل مضارع (٢) على نظيره فإن الفعل المعطوف يتبع حكم الفعل المعطوف عليه في أمور ، يتصل منها بموضوعنا : «الزمن» فيكون المعطوف مثله ؛ إما للحال فقط ، أو للمستقبل فقط ، أو للماضي فقط ، أو صالحاً للحال والاستقبال . . . فكل ذلك يجري في المضارع المعطوف تبعاً لنظيره المعطوف عليه حتماً ؛ لوجوب اتحاد الفعلين المتعاطفين في الزمان (٣) . فإذا قلت : أسمعُ الآن كلامك ؛ وأبصرُك... كذا. ان زمن الفعل «أُبصرُ» للحال ، كزمن المعطوف عليه ؛ وهو أسمع ؛ لوجود كلمة : «الآن» ، التي تقصِّره على الحال .

وإذا قلت : إن يعتدل الجو أطربُ ، وأخرجُ للرياضة - فإن زمن الفعل : «أخرجُ» للمستقبل فقط ؛ لعطفه على : «أطربُ» المقصور على المستقبل ؛ لأنه جواب شرط جازم ؛ وزمن الجواب مستقبل ، كما عرفنا .

وإذا قلت ؛ لم تتأخرُ عن ميعادك ، وتؤلمُ صاحبك . . . فإن الفعل : «تؤلمُ» هو للماضي فقط ، تبعاً للمعطوف عليه : «تتأخرُ» الذي جعلته «لم» للزمن الماضي وحده .

وإذا قلت : يكتب حامد ويتحرك ،... فالفعل المضارع «يتحرك» صالح للحال والاستقبال ، تبعاً للفعل : يكتب .

على أن ما سبق ليس مقصوداً على عطف المضارع على نظيره ، وإنما يشمل عطف المضارع على الماضي : كقوله تعالى : «لم تر أن الله أنزل من السماء ماء

(١) ص ٥٩١ .

(٢) المعطوف هنا فعل مضارع ، والمعطوف عليه كذلك . فالعطف هنا عطف فعل على فعل ، وليس عطف جملة فعلية على جملة فعلية ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على جملة فعلية يختلف في أحكامه اللفظية والمعنوية عن أحكام العطف السابق ، على الوجه المشروح في الجزء الثالث : (باب العطف - ص ٦٢٠ م ١٢١) .

(٣) راجع المجمع ج ١ ص ٨ عند اللام على المضارع - وسيجيء في باب العطف ج ٣ ص

... ..

فتصبحُ الأرضُ مخضرةُ»^(١) أى : فأصبحت^(٢) . . .
 وقد يكون المعطوف عليه تابعاً في زمنه للمعطوف ، بسبب قرينة تدعو لذلك ،
 كقول الشاعر :
 ولقد أمرتُ على اللئيم يسبني فضيت ، ثممت قلت : لا يعنيني
 أى : مررت^(٣) .

* * *

(١) لا يصح أن يكون المضارع : (تصبح) معطوفاً على المضارع السابق : « تر » ، لأن
 السابق مجزوم واللاحق غير مجزوم . ولأن اخضرار الأرض ليس نتيجة الرؤية ، ولكنه نتيجة شرب
 الزرع الماء .

(٢) ويشمل كذلك عطف الماضي على المضارع . وقد سبقت أمثلة في ص ٥٤ .

(٣) يفهم مما سبق أن الفعل الماضي إذا عطف على المضارع ، أو العكس ، يجب أن يتحول - في الأغلب -
 نوع الزمن في المعطوف إلى نوع الزمن في المعطوف عليه ، بحيث يتماثلان . مع الخضوع في ذلك لما تقتضيه
 القرائن ، ويستقيم به المعنى .

أما عطف فعل الأمر - وحده - على غيره والعكس ، فختلف في جوازه ، ويميل جمهرة النحاة إلى
 منعه ؛ لاستحالة فصل الأمر من فاعله . وستوضح الأمر في مكانه في العطف (ج ٣ ص ٦٢٠ م ١٢١) .

كذلك يفهم أن الفعلين المختلفين في الزمن (سواء أكانا مضارعين معاً ، أم ماضيين معاً ، أم مختلفين)
 لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، إلا مع مراعاة أن العطف يوجد زمنهما حتماً ، ويمنع اختلافهما فيه ،
 فإن لم يصح المعنى عند اتفاقهما في الزمن لم يصح عطف الفعل على الفعل ، ولم يكن الكلام من باب تعاطف
 الفعلين ، وإنما هو من باب آخر ؛ كمعطف جملة على جملة ، أو الاستثناء أو غير ذلك ، على حسب
 ما يوافق المعنى .

وما يجب ملاحظته أن هناك فرقاً في المعنى والإعراب بين عطف الفعل على الفعل - وعطف الجملة الفعلية
 على الجملة الفعلية ؛ (كما أشرنا في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، وكما سيجه التفصيل في بابه الخاص . الذي
 أشرنا إليه) .

وأما علامة الأمر فهي : أن يدل بصيغته^(١) على طلب شيء ، مع قبوله ياء المخاطبة . فلا بد من الأمرين معاً ، أى : أن علامته مزدوجة ، مثل : ساعد من يحتاج للمساعدة ، وتكلم بالحق ، واحرص على إنجاز عملك . وتقول : ساعدى . . . وتكلمى . . . واحرصى . . . ومن الأمثلة قوله تعالى للرسول الكريم : (خذ العفو^(٢) ، وأمر بالعرف^(٣) ، وأعرض^(٤) عن الجاهلين) - وتقول : خذى . . . - وأمرى . . . - وأعرضى . . .

ومن فعل الأمر كلمة : « هات » و : « تعال » لقبولهما علامته . تقول : هاتى يا شاعرة ما نظمت ، وتعالى نقرؤه .

فإن دلت الكلمة بصيغتها على ما يدل عليه فعل الأمر ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل أمر ؛ وإنما هى : " اسم فعل أمر^(٥) " ؛ مثل : « صه » ، بمعنى : اسكت - و « مه » بمعنى : اترك ما أنت فيه الآن ، و « نزال » بمعنى : انزل . و « حيهل » بمعنى : أقبل علينا .

وهناك علامتان مشتركتان^(٦) بين المضارع والأمر .

الأولى : نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة ، فى نحو : (والله لأجتهدن . واجتهدن يا صديق) . . . بتشديد النون أو تخفيفها فى كل فعل .

الثانية : ياء المخاطبة ، مثل : (أنت يا زميلتى تحسنين أداء الواجب ، ومؤاساة المحتاجين ؛ فداوى على ذلك) ؛ فقد اتصلت ياء المخاطبة بآخر المضارع ؛ وهو : « تحسنين » وآخر الأمر ؛ وهو : داوى . . .

(١) سبق (فى ص ٤٨) أن المراد بذلك هو : أن تكون دلالة ذاتية أى : مستمدة من صيغته نفسها لا من زيادة شيء عليها ؛ فالدلالة على الأمرية فى مثل : « لتخرج » مستمدة من اللام الداخلة على الفعل المضارع بعدها ، ولا يصح أن يقال فى الفعل الذى يمد تلك اللام إنه فعل أمر ، وإنما هو فعل مضارع .
(٢) الميسور المقبول من كلام الناس وأفعالهم ، من غير أن تكلفهم الكمال الأعلى الذى لا يطيقونه .
(٣) الأمر المحمود المستحسن شرعاً .

(٤) لاسم الفعل تعريف عام موجز فى رقم ٥١ من هامش ص ٤٩ وكذا فى رقم ٦ من ص ٧٨ وله باب مستقل فى ج ٤ .

(٥) سبقت الإشارة إليهما فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦ .

.....

زيادة وتفصيل :

زمن الأمر مستقبل^(١) في أكثر حالاته ؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما هو حاصل . فثال الأول . سافر زمن الصيف إلى الشواطئ^(٢) . ومثال الثاني قوله تعالى : « يا أيها النبي اتق الله . . . » لأن النبي لا يترك التقوى مطلقاً . فإذا أمر بها كان المراد الاستمرار عليها .

وقد يكون الزمن في الأمر للماضي إذا أريد من الأمر الخبر ، كأن يصف جندي بعد الحرب موقعة شارك فيها ؛ فيقول : صرعت كثيراً من الأعداء . فتجيبه : « أقتل ولا لوم عليك . . . وافتك بهم ؛ فإن الله معك » . . . فالأمر هنا بمعنى : قتلت وفتكت . . . والمعول عليه في ذلك هو : القرائن ، فلها الاعتبار الأول دائماً في هذه المسألة ، وغيرها .

(١) هو مستقبل باعتبار المعنى المأمور به ؛ المطلوب تحققه ووقوعه ابتداء، إن كان غير حاصل وقت النطق ، أو دوام حصوله واستمراره إن كان واقعاً وحاصلاً وقت الكلام وفي أثناءه - كما هو مبين بأعلى الصفحة - .

أما زمن فعل الأمر باعتبار الطلب الصادر من المتكلم وملاحظة وقت الكلام نفسه والزمن الصادر فيه الطلب ذاته ، فهو الحال .

(راجع الصبان ج ١ باب المعرب والمبني ، عند الكلام على إعراب المضارع) .

(٢) إذا قلت هذا قبل الصيف ، ليكون قرينة .

المسألة ٥ :

الحرف (١)

مِنْ - إِلَى - فِي - عَلَيَّ - لَمْ - إِنَّ - إِنْ - حَتَّى - لَا - هَلْ ...
لا تدل كلمة من الكلمات السابقة على معنى ، أى معنى ، ما دامت منفردة
بنفسها . لكن إذا وضعت في « كلام » ظهر لها معنى لم يكن من قبل . مثال ذلك :
(سافرت « من » القاهرة) . . . فهذه جملة : المراد منها : الإخبار بوقوع

(١) النحاة يسمون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة : « أدوات الربط » ؛ لأن الكلمة إما أن
تدل على ذات ، وإما أن تدل على معنى مجرد (أى : حدث) ، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها .
فالاسم يدل على الذات ، والفعل يدل على المعنى المجرد منها ، والحرف هو الرابط . وهو يختلف اختلافاً كاملاً
عن « الحرف الهجائي » الذي تبنى منه صيغة الكلمة ؛ كالباء ، والتاء ، والجيم ... وغيرها من سائر أحرف
الهجاء ، وتسمى لهذا أحرف البناء . - وقد سبق الكلام عليها في ص ١٣ - .

وحروف الربط نوعان ، نوع يسمى : « حروف المعاني » ، لأنه يفيد معنى جديداً يجلبه معه ، ونوع
ليس للمعاني ، وإنما هو زائد أو مكرر ؛ وكلاهما لتوكيد معنى موجود ، مثل : « ما » الزائدة ، وكذا « الباء » ،
و « من » وغيرها من الحروف الزائدة ، ومثل : نَسَمٌ ، نَسَمٌ ، أو : لا . لا . لا . . . أو غيرها من الحروف
المكررة لإفادة توكيد المعنى القائم . والذين يعتبرون التوكيد معنى - على الرغم من أنه ليس جديداً - يدخلون
هذا النوع في حروف المعاني . أما غيرهم فلا يدخله فيها ، وهذا هو المشهور . وأكثر الكوفيين يقتصر على
تسمية الحروف : « أدوات » .

أما تفصيل الكلام على حروف المعاني ، وأحكامها ، وما يتصل بها ، ولا سيما تعلق شبه الجملة بها .
ففي موضعه المناسب ؛ (كالتى في ج ٢ ص ٢٠٠ م ٧٨ - حيث « حروف الجر » والإيضاح الجلي الهام الذى
سجله صاحب « المفصل » لحروف المعاني ، وفي ج ٣ حيث حروف العطف ، و ج ٤ حيث النواصب
والجوازم) . وإذا حروف الربط بنوعها تخالف مخالفة تامة حروف المياني في المدلول والأثر .

بقى بيان المراد الدقيق الذى يقصدونه حين يقولون : هذا اللفظ - حرفاً كان أم غير حرف - « زائد » .
لقد تباينت آرائهم في تعريف الزائد . وخير ما يستخلص منها : أنه الذى يمكن الاستغناء عنه ، فى الغالب ،
فلا يتأثر المعنى بمجرد حذفه ، وربما لا يستغنى عنه ، فيكون معنى زيادته هو : تركه مهملًا لا يؤثر في غيره ولا يتأثر
بغيره ؛ سواء كان فى أصله مهملًا مثل : « لا » النافية الزائدة ، أم كان فى أصله عاملاً ، مثل : « كان »
الزائدة . وفيما يأتى بعض ما دونته المراجع خاصاً بهذا .

(١) جاء فى المعنى عند الكلام على الحرف : « لا » ما نصه :

« (من أقسام « لا » النافية :- المعترضة بين الخافض والمخفوض ، نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت
من لا شيء . وعن الكوفيين : أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها . وأن ما بعدها خفض بالإضافة .
أما غيرهم فبإزائها حرفاً ، ويسمونها : زائدة ، كما يسمون : « كان » فى نحو : (محمد كان فاضل) =

سفرى ، وأنه يبتدئ من القاهرة . فكأنى أقول : سافرت ، وكانت نقطة البدء في السفر هي : « القاهرة » ، فكلمة : « مِين » أفادت الآن معنى جديداً ظهر على غيرها مما يليها مباشرة^(١) ، وهذا المعنى هو : « الابتداء » ، ولم يفهم ولم يُحدد إلا بوضعها في جملة ؛ فلهذه الجملة الفضل في إظهار معنى : « مِين » .

ولو قلت : (سافرت من القاهرة « إلى » العراق) — لصار معنى هذه الجملة : الإخبار بسفرى الذى ابتداؤه القاهرة ، ونهايته العراق . فكلمة : « إلى » أفادت معنى ظهر هنا على ما بعدها مباشرة ، وهذا المعنى هو : « الانتهاء » . ولم يظهر وهي منفردة ، وإنما ظهر على غيرها بعد وضعها في جملة ، كانت السبب في إظهاره ، كما كانت الجملة سبباً في إظهار معنى الابتداء المستفاد من كلمة : « مِين » والذى ظهر على ما بعدها مباشرة .

= زائدة ، وإن كانت مفيدة لمعنى ، وهو المضى والانقطاع . فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطابقين ، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه ؛ كما في مسألة : « لا » في نحو : غضبت من لاشئ ، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى ، كما في مسألة : « كان » ، و « كذلك » « لا » المقترنة بالمعطف في نحو : ما جافى محمد ولا على ، ويسمونها : « الزائدة » وليست بزائدة ألبة ، ألا ترى أنه إذا قيل : ما جافى محمد وعلى . . . ؛ احتمل أن المراد نفي محيي كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المحيى ؛ فإذا جرى بكلمة : « لا » صار الكلام نصاً في المعنى الأول . نعم هي في قوله تعالى (وما يستوى الأحياء ولا الأموات ..) لجرد التأكيد ، وكذا إذا قيل : لا يستوى حامد ولا محمود) " اه كلام المعنى .

أى : لأن اللبس غير محتمل في المثالين الأخيرين مطلقاً . ولهذا إيضاح في - ١١٨ م ٣ ص ٥٤٩ باب : المعطف ، عند الكلام على ما انفردت به واوالمعطف .

وجاء في شرح المفصل (ج ٧ ص ١٥٠) عند الكلام على : « كان » الزائدة ، أن معنى زيادتها هو : " (إلغاؤها عن العمل مع إرادة معناها ، وهو الدلالة على الزمان ، وذلك نحو قولك : ما كان أحسن زيدا ، إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى . ف « ما » مبتدأ على ما كانت عليه ، و « أحسن زيدا » الخبر - و « كان » ملغاة عن العمل ، مفيدة للزمان الماضى ، كما تقول : من كان ضرب زيدا - تريد : من ضرب زيدا - ومن كان يكلمك ، تريد : من يكلمك . فكان تدخل في هذه المواضع وإن ألغيت من الإعراب فعلها باق . وهي هنا نظيرة : « ظننت » إذا ألغيت ، فإنه يبطل عملها ومعنى الظن باق ؛ ذلك أن الزيادة على ضربين ، زيادة مبطله العمل مع بقاء المعنى الزمنى ، - كما سبق - وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى ، وإن كان العمل باقياً ؛ نحو : ما جافى من أحد . ومثله قولهم : بحسبك محمد ، المراد : بحسبك ، ومثل : « وكفى بالله شهيداً » ، والمراد كفى الله . . .) " اه .

وستجىء إشارة موضحة لهذا في ص ٧٠ وفى باب « كان وأخواتها » ص ٥٧٩ والواجب ترك استعمال « كان » الزائدة إذا وقعت في لبس .

(١) انظر الإيضاح في : « ا » من الزيادة والتفصيل ، ص ٧٠ .

وكذلك : (حضرت من البيت إلى النهر) ؛ فقد أفادت الجملة كلها الإخبار
بمحضوري ، وأن أول هذا الحضور وابتداءه : « البيت » ، وأن نهايته وآخره :
« النهر » . فأفادت : « إلى » معنى هو : الانتهاء ، وصيته على غيرها مما بعدها
مباشرة . وهذا الانتهاء لم يفهم منها إلا بسبب التركيب الذي وضعت فيه ، كما أن
الابتداء الذي أفادته كلمة « من » لم يوجد إلا بسبب هذا التركيب .

ولو قلت : (الطلبة « في » الغرفة) - لكان المعنى ؛ أن الطلبة تحويهم الغرفة ؛
كما يحوي الإناء الأشياء ، وكما يحوي الظرفُ المظروف ، أي : كما يحوي الوعاء
أو الغلاف ما يوضع في داخله . فعنى كلمة : « في » هو « الظرف » ، أو :
« الظرفية » ، وهذا المعنى لم يفهم من لفظة : « في » منفردة ، وإنما عُرِفَ منها
بعد أن احتواها التركيب ، فظهر على ما بعدها مباشرة . وهكذا بقية أحرف الجر ،
وغیرها من أكثر الأنواع الأخرى ، كحروف النفي ، والاستفهام ، وسواها^(١) . . .

فالحرف : « كلمة لا تدل على معنى في نفسها ، وإنما تدل على معنى في
غيرها - بعد وضعها في جملة - دلالة خالية من الزمن »^(٢) .

من كل ما سبق عن أقسام الكلمة نعلم : أن الاسم وحده - من غير كلمة
أخرى معه - ، يدل على معنى جزئي في نفسه ، دلالة لا تقترن بزمن . وأن الفعل
وحده يدل على معنى جزئي مقترن بزمن . وأن الحرف وحده لا يدل على شيء
منهما ما دام منفرداً ، فإذا دخل جملة دل على معنى في غيره ، ولم يدل على
زمن^(٣) .

(١) الإيضاح في : « ا » من الزيادة والتفصيل ص ٧٠ .

(٢) هذا التعريف في اصطلاح النحاة . لكن يجري في استعمال بعض المراجع اللغوية والقدماء إطلاق
الحرف أحياناً على : « الكلمة » ؛ مهما كان نوعها . أما ظهور معناه على ما بعده ففيه تفصيل يجيء في
ص ٧٠ - كما ألمحنا في رقم ١ -

(٣) أشار ابن مالك إلى علامات الفعل والحرف بقوله :

« بَتَا » فعلت ، وَاَتَتْ ، وَايَا « أَفْعَلِي » « وُنُونٌ » أَقْبَلَنَّ - فِعْلٌ يَنْجَلِي
سِوَاهُمَا الْحَرْفُ ؛ كَهَلْ ، وَفِي ، وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ : كَيْشَمٌ =

.....

= وَمَا ضِيءُ الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ - مِز . وَ سَمِ
 بِالتَّوْنِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمَ
 وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلتَّوْنِ مَحَلُّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ ؛ نَحْوُ : صَه ، وَحَيْهَلُ

١- يريد : أن الفعل ينبجل (أى : ينكشف) ويتميز من غيره بإحدى العلامات الآتية ؛ وهي تاء الفاعل ، أو تاء التأنيث الساكنة ، أو ياء المخاطبة . أو نون التوكيد . وهذه العلامات موزعة بين أنواع الفعل لكل نوع بعض منها في آخره دون بعض
 ب- وأن علامة الحرف (كهل ، وفي ، ولم) هي عدم قبوله علامة من علامات الأسماء ؛ أو : الأفعال .

ج- وأن علامة المضارع صلاحه للمجيء بعد «لم» الجازمة ، أو إحدى أخواتها .

د- وأن الماضي يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركة ، للفاعل ، أو الساكنة للتأنيث ، وكلتاها تكون في آخره . ومعنى : «مز» : «ميز» ، و«صه» بمعنى : اسكت ، و«حيهل» بمعنى : أقبل و«يشم» مضارع شَمَّ ، (من باب : فرح) .

هـ- وأن فعل الأمر يُوسَم (أى : يُعلم ويعرف) بقبوله نون التوكيد ، مع دلالة على الطلب . فإن لم يدل على الطلب ولم يقبلها فهو اسم فعل أمر .

هذا ، وكلمة : «الأمر» مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية : «هو اسم» . أما جواب «إن» الشرطية فمحذوف يدل عليه الخبر المذكور ؛ والتقدير : فهو اسم .

والقاعدة : (أنه متى تقدم المبتدأ على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدها بالفاء ، أو صلح لمباشرة الأداة الشرطية - كان جواباً ، والخبر محذوفاً ؛ إذ الأغلب وقوع الفاء في جواب الشرط ، لاقى خبر المبتدأ . وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً ، كما هنا) هذا هو الرأي المختار ، على رغم ما حوله من خلاف (راجع حاشيتي الحضري والصبان في هذا الموضوع من الباب ، وستذكر هذه القاعدة في مواضع ؛ منها موضع حذف الخبر - (ص ٥٢٤ م ٣٩٩ وفي ج ٤ ص ١٥٧ - ورقم ٥ من هامش ص ٤١٨) .

وما تنطبق عليه القاعدة السابقة قول الشاعر الخضرم عامر بن الطفيل :

وإني - وإن كنتُ ابنَ سيِّدِ عامرٍ وفي السَّرِّ منها والصريحُ المهذب -
 فما سَوَّدتني عامراً عن ورائةِ أبي الله أن أسمو بأم ولا أب
 فادخلت عليه الفاء هو الجواب ، وخبر «إن» محذوف . ومثال ذكر الخبر لا الجواب قول الشاعر :

وإني - وإن صرفتُ في الشعر منطقي - لأنصفُ فيما قلت فيه ، وأعدل

فجملة : (أنصف) خبر «إن» ، وليست جواباً للشرط إذ الأغلب دخول اللام على الخبر ، لا على الجملة الواقعة جواباً للشرط .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) عند ما ينكشف معنى الحرف الأصلي بسبب وضعه في جملة ، ويظهر المراد منه ، نجد ذلك المعنى ينصب على ما بعد الحرف الأصلي ، ويتركز فيه ؛ سواء أكان ما بعد الحرف الأصلي مفرداً أم جملة ، أم شبهها ، فالابتداء في : « من » ، والانتهاى في : « إلى » ، يتحقق في الكلمة التي جاءت بعد كل منهما . وكذلك الظرفية ، والاستعلاء

وإذا قلنا : ما جاء أحد هل غاب أحد ؟ . فإن النفي والاستفهام ينصبان على كل مضمون الجملة التي بعد الحرف وهكذا

أمّا الحروف الزائدة - ومنها بعض حروف الجر ؛ كالباء - فإنها تفيد توكيد المعنى في الجملة كلها ، لأن زيادة الحرف تعتبر بمنزلة إعادة الجملة كلها ، وتفيد ما يفيد تكرارها بدونه^(١) ؛ سواء أكان الحرف الزائد في أولها ، أم في وسطها ، أم في آخرها ؛ مثل : بحسبك الأدب ، وأصلها : حسبك الأدب ، (أى : يكفيك أو : كافيك) ، فالباء الزائدة داخلة على المبتدأ ، كدخولها عليه وهو ضمير في نحو : كيف بك ؟ (وأصلها . . . كيف أنت ؟)^(٢) وكدخولها عليه بعد « إذا الفجائية » في نحو : رجع المسافر ؛ فإذا بالأصدقاء في استقباله .

وكدخولها على الفاعل في مثل : كفى بالله شهيداً ، وأصلها : كفى الله شهيداً . وعلى الخبر في مثل : الأدب بحسبك . . . فالباء مع تقدمها أو توسطها أو تأخرها قد أكدت معنى الجملة كلها^(٣)

هذأ ، والحرف الزائد قد يعمل كباء الجر ، أو لا يعمل مثل : « ما » الزائدة ، في مثل : إذا ما المجد نادانا أجبتنا^(٤)

ولا يصح اعتبار اللفظ (سواء أكان حرفاً أم غير حرف) زائداً إن أمكن

(١) راجع شرح التصريح ج ٢ باب : « حروف الجر » عند الكلام على زيادة : « الكاف » .

(٢) راجع هذا الأصل في أول باب المبتدأ م ٣٣ ص ٤٤٨ .

(٣) سيحى تفصيل الكلام على زيادة « الباء » الجارة في الموضع المناسب - باب : حروف الجر ،

ج ٢ م ٩٠ .

(٤) يتعم اعتبار « ما » زائدة عند وقوعها بعد كلمة : « إذا » كالمثال السالف ، ثم انظر رقم ١

اعتباره أصلياً ، لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة - (كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٧ -) (ويحيى في ص ٤٨٩ و ٥٨١) .

وهناك الشبيه بالزائد يعمل ، وينحصر في بعض حروف الجر ؛ كـ « كَرُب ، ولعلّ » الجارتين . . . و « لولا » على اعتبارها جارة .

وحرف الجر الزئد والشبيه به لا يتعلقان^(١) ، إلا أن الزائد « كالباء » يزداد لتوكيد المعنى الموجود في الجملة كلها أمّا الشبيه فيجلب معه معنى جديداً ؛ فالحرف : « رب » يفيد معنى التقليل أو التكاثر ، « ولعلّ » يفيد الرجاء . . . فهما — — كغيرهما من الشبيه بالزائد — يفيدان معنى جديداً يطرأ على الجملة ؛ لا تقوية المعنى الموجود قبل مجيئهما . وكذا « لولا » فإنه يفيد الامتناع ؛ وهو معنى جديد يطرأ على الجملة .

(ب) الحروف نوعان ، نوع يسمى « العامل » ؛ لأنه يعمل بالجر ، أو النصب ، أو الجزم ، أو غير ذلك^(٢) ؛ كحروف الجر ، وحروف النصب ، وحروف الجزم ، والحروف الناسخة^(٣) — ونوع آخر يسمى : « المهمل » ؛ لأنه لا يعمل شيئاً مما سبق ، مثل بعض أدوات الاستفهام والجواب . ، ومنها : هل — لا . . . ومثل ؛ — نعم — التنوين^(٤) .

وبعض النحاة يسمى حروف الجر : « حروف الإضافة » لأنها تضيف إلى الأسماء معاني^(٥) الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف .

(ح) الحروف إما آحادية ، أو ثنائية ، أو ثلاثية ؛ كبعض حروف الجر (الباء — في — إلى . . .) .

وإما رباعية ؛ مثل : « لعلّ » ولا تزيد على خمسة ؛ مثل : « لكنّ » في الرأي الأصح الذي يعتبرها غير مركبة ، وأنها مشددة النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقاً — كما سبق^(٥) .

(١) تفصيل هذا في الباب الخاص بحروف الجر (ج ٢) .

(٢ و ٣) مثل : « ما ، الحجازية » وتعمل عمل « كان » الناسخة . ومثل : « لا » النافية للجنس ،

وتعمل عمل « إن » .

(٣) راجع رقم ٣ من هامش ص ٢٧ .

(٤) انظر رقم ١ من هامش ص ٦٦ .

(٥) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣ .

المسألة ٦ :

الإعراب والبناء ، والمعرب والمبنيّ

معنى المصطلحات السابقة .

- (أ) طلع الهلالُ . شاهد الناس الهلالَ فرح القوم بالهلالِ .
 (ب) يكثر الندى شتاء . يمتص النباتُ الندى . يرتوى بعضُ النباتِ بالندى .
 (ح) زاد هؤلاءُ علمًا . سمعت هؤلاءَ يتكلمون . أصغيت إلى هؤلاءِ .

نلاحظ في أمثلة القسم الأول (أ) أن كلمة : « الهلال » قد اختلفت العلامة التي في آخرها ؛ فمرة كانت تلك العلامة ضمة ، ومرة كانت فتحة ، ومرة كانت كسرة ، فاسبب هذا الاختلاف ؟

سببه وجود داع متغير في كل جملة ، يحتاج إلى كلمة : « الهلال » ؛ لتؤدى معنى معينًا في الجملة . وهذا المعنى يختلف باختلاف الدواعي في الجمل ، ويرمزُ إليه في كل حالة بعلامة خاصة في آخر الكلمة ، ففي الجملة الأولى كانت كلمة : « الهلال » مرفوعة ؛ لوجود الداعي الذى يحتاج إليها ، وهو الفاعل : « طلع » فإنه يتطلب فاعلا . والفاعل يرمز له بعلامة في آخره ، هي : الضمة — مثلا — فيكون مرفوعًا .

وفي الجملة الثانية كانت كلمة : « الهلال » منصوبة ؛ لوجود داع من نوع آخر ؛ هو الفاعل : « شاهد » ؛ فإنه لا يحتاج إلى فاعل ، لوجود فاعله معه — وهو كلمة : الناس — ولكنه يحتاج إلى بيان الشيء الذى وقع عليه فعل الفاعل ، وهو ما يسمى في النحو — غالبًا — : « المفعول به » ؛ والمفعول به يرمزُ إليه بعلامة خاصة في آخره هي : « الفتحة » ، — مثلا — فيكون منصوبًا .

وفي الجملة الثالثة كانت كلمة « الهلال » مجرورة ، لوجود داع يخالف السابقين ، وهو : « الباء » ، فإنها تحتاج إلى تلك الكلمة لتكون مجرورة بها ، فيزداد الفعل بهما وضوحًا ، وعلامة جرهما الكسرة هنا .

فنحن نرى أن الدواعي تغيرت في الجمل الثلاث السالفة على حسب المعاني المطلوبة ، من فاعلية ، ومفعولية ، وتكملة أخرى للفعل . . . وتبعها في كل حالة تَغْيِيرُ العلامة التي في آخر كلمة : « الهلال » . فَتَغْيِيرُ العلامة على الوجه السالف يسمى : « الإعراب » ، والداعى الذى أوجده يسمى : « العامل » (١) .

(١) كثر الكلام - قديماً وحديثاً - على العامل ، وعلى ما له من أثر سيء في النحو العربي ، وفي الأساليب ، وصياغتها ، وفهماها . ولم نر بين المتكلمين من راعى جانب الاعتدال والإنصاف . وأقرب ما وجهوه إلى العامل من طعن أمران : أولهما : أن النحاة نسبوا العمل إليه ؛ فجعلوه هو الذى يرفع ، أو ينصب ، أو يحجر ، أو يجزم ؛ مع أنه قد يكون سبباً في خفاء المعنى - في زعمهم - أو تعقيده . وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئاً ؛ وإنما الذى يعمل هو : المتكلم ؟ ثانيهما : أن النحاة - وقد قصروا عليه العمل وحده - بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه ؛ فاضطروا أن يقدروه ، وأن يفترضوا وجوده ، ويتكلفوا ، ويتعسفوا . ولحق أن النحاة أبرياء ما اتهموا به ؛ بل أذكياء ، بارعون فيما قرروه بشأن : « نظرية العامل » ؛ فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة ، وضبط قواعدها ، وتيسير استعمالها . ونسوق لهذا مثلاً يوضحه ، ويزيد الأمثلة السابقة إيضاحاً : « أكرم - محمود الضيف » . فحمود في هذه الجملة ينسب إليه شيء . وكذلك « الضيف » . فالذى ينسب إلى كل منهما ؟

١ - ينسب إلى محمود أنه فعل الكرم ؛ فهو فاعل الكرم . فبدلاً من أن نقول : ينسب إلى محمود أنه فعل شيئاً ، هو : الكرم ، أو : ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم - حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستغنيينا عنها برمز صغير - اصطلاح عليه النحاة - يرشد إليها ، ويدل عليها ؛ ذلك الرمز هو : « الضمة » التى في آخر كلمة : « محمود » . فهذه الضمة على صفرها تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المحذوفة الكثيرة . وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحى الذى دل على المعنى المطلوب بأخصر إشارة . - كما سيحىء في رقم ١ من هامش ص ٧٥ - .

لكن كيف عرفنا - في التركيب السابق - أن (محموداً) فعل شيئاً ، أى : أنه فاعل ؟ عرفنا ذلك من كلمة قبله هى : « أكرم » ويسمى النحاة : « فعلاً » ولا يمكن أن يوجد الفعل بنفسه . فوجد الفعل دل على وجود الفاعل ، ووجود الفاعل يقتضى أن نعلمه ، ونذيع أنه الفاعل . وطريقة الإذاعة قد تكون بكلمات كثيرة ، أو قليلة ، أو برمز يفنى عن هذه وتلك ، كالضمة التى اختارها النحاة واصطلحوا على أنها الرمز الدال ، على الفاعلية . . . وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتمام أولاً إلى الفاعل ، وإلى الكشف عنه ، ثم إلى وضع الرمز الصغير في آخره ؛ ليكون إعلاناً على أنه الفاعل ، وشارة دالة عليه . فالفعل هو السبب أيضاً في ذلك الرمز وفى اجتلابه والإتيان به ؛ فليس غريباً أن يقول النحاة ؛ « إن الفعل هو الذى عمل الرفع في الفاعل » لأنه السبب في مجيئه ، ويسمونه من أجل ذلك : « عاملاً » .

ب - مثل هذا يقال في كلمة : « الضيف » فقد نسب إليه شيء - كما سبق - فاذا ذلك الشيء المنسوب إليه ؟ هو أنه وقع عليه كَرَمٌ ، أو حصل له شيء ؛ هو : « الكرم » . وقد حذفنا هذه الكلمات الكثيرة ، واستغنيينا عنها برمز صغير اصطلاح عليه النحاة ، يرشد إليها ، ويدل عليها ، هو الفتحة في آخر : « الضيف » ؛ =

فالإعراب : (هو تَغْيِيرُ الدلالة التي في آخر اللفظ ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، وما يقتضيه كل عامل) (١).

وفائدته : أنه رمز إلى معنى معين دون غيره ؛ كالفاعلية ، والمفعولية ، وسواهما . ولولاه لاختلطت المعاني ، والتبست ، ولم يفترق بعضها من بعض . وهو — مع هذه المزية الكبرى — موجز غاية الإيجاز ، لا يعادله في إيجازه واختصاره

= فهي تؤدي ما تؤديه الكلمات المتعددة التي حذف. والذي أرشدنا إلى أن الضيف وقع عليه شيء هو وجود الفعل والفاعل معاً قبله . ولما كان الفعل هو المرشد إلى الفاعل والدال عليه — وكان الفعل هو الأصل في الإرشاد وفي الدلالة على الفاعل وعلى المفعول ؛ فهو الأصل أيضاً في جلب العلامة الدالة على كل منهما ، وهو السبب الأساسي في مجيئها ؛ فسمى لذلك : « عاملاً » .

وما يقال في الفعل مع فاعله ومفعوله يقال في غيره من العوامل الأخرى مع معمولاتها ؛ سواء أكانت عوامل لفظية ؛ كالفعل ، وكحرف الجر ، والجوازم . . . ، أم معنوية ؛ كالابتداء ، وكالتجرد من الناصب والجازم ، وهو سبب رفع المضارع ، وسواء أكانت أصلية أم زائدة (وستجى أنواع العوامل في م ٣٣ أول باب المبتدأ والخبر — وانظر ص ٧٣) .

وما تقدم نعلم أن تلك العوامل بنوعها ليست مخلوقات حية ، تجري فيها الروح فتعمل ما تريد ، وتحس ما يقع عليها ، وتؤثر بنفسها ، وتتأثر حقاً بما يصيبها ، وتحدث حركات الإعراب المختلفة ، فليس لها شيء من ذلك . إنما الذي يؤثر . ويحدث حركات الإعراب — هو المتكلم ، وليست هي . ولكن النحاة نسبوا إليها العمل . لأنها المرشد إلى المصانف والرموز . وهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها ، إذ هي السبب في الاهتمام إلى كشف المعنى المراد من الكلمة — كما أسلفنا — وإذا ثبت لها هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها ، وتسميتها : « عاملاً » ، ولا عيب في أن نقول مثلاً : « كان » ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، « وإن » تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، و « ظن » تنصبها مفعولين لها . . . و . . . إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى الذي يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربي الفصيح ، بل مع الأسلوب البلاغي الأعلى ، ولا داعي للاعتراض عليه كما يتردد على ألسنة بعض المتسرعين . نعم لها بعض عيوب (كالتى نراها في باب التنازع ، م ٧٣ ج ٢) ولكنها يسيرة يمكن تداركها ، وسنشير إليها تباعاً ، حين نصادفها .

وما تقدم يتبين أيضاً النفع الأكبر ، والأثر الباهر الذي للعلامات الإعرابية ؛ فلولاها لاختلطت المعاني ، بل فسدت . وحسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا : « ما أحسن القادم » فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام ، وللمعجب ، وللنفي ، . . . وكل معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة . لهذا كان من الخطل وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات الحقايق بالغاء علامات الإعراب - لصعوبة تعلمها - والاقتران على تسكين آخر الكلمات . وقد أطلنا الكلام في إظهار هذا الخطأ ، وفداحة ضرره في الموضوع الخاص به من كتابنا المسمى : « اللغة والنحو بين القديم والحديث » ص ٢٦٠ .

(١) ولالإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية ، هو : التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ، ببيان ما في الكلام من فعل ، أو فاعل ، أو مبتدأ ، أو خبر ، أو مفعول به ، أو حال . . . أو غير ذلك من أنواع الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وموقع كل منها في جملة ، وبنائه أو إعرابه . . . أو غير ذلك .

شيء آخر يدلّ دلّالته على المعنى المعين الذى يرمز له^(١). وهذه مزية أخرى .
والمعرب : هو اللفظ الذى يدخله الإعراب^(٢) .

والعامل هو : ما يؤثر فى اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص ؛ كالفاعلية ، أو المفعولية ، أو غيرها . ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة كأمثلة : « ا » أو مقدرة^(٣) . كأمثلة : « ب » فإن الدليل على إعرابها وهى مفردة أن علامة آخرها تتغير عند التثنية والجمع ، فنقول : تراكم النَّدْيَانُ ، وامتنص النباتُ النَّدْيَيْنِ ، وارثوى من النديَيْنِ^(٤) .

أما أمثلة القسم الثالث « ج » ففيها كلمة : « هَوْلَاءِ »^(٥) لم تتغير علامة آخرها بتغير العوامل ؛ بل بقيت ثابتة فى الجمل كلها . فهذا الثبات وعدم التغير يسمى : « بِنَاء » ؛ وهو : « لزوم آخر اللفظ علامة واحدة - فى كل أحواله - ، لا تتغير مهما تغيرت العوامل » .

والمبنى هو : اللفظ الذى دخله البناء .

هذا ، وقد عرفنا^(٥) أن المعرب المنصرف^(٦) . يسمى : « متمكناً أمكن » ، وأن المعرب غير المنصرف يسمى : « متمكناً » فقط ، وأن المبنى يسمى : « غير متمكن » . ولا توصف الكلمة بإعراب أو بناء إلا بعد إدخالها فى جملة^(٧) . . .

(١) فلورأدنا أن ندل على الفاعلية أو المفعولية فى مثل : أكرم الولد الوالد لاستعملنا ألفاظاً كثيرة ؛ كأن نقول : إن الولد هوفاعل الإكرام ، والولد هو الذى ناله الإكرام . . . وفى هذا إسراف كلامى وزمانى . كما سبق فى هامش ص ٧٣ .

(٢) أى : التغير الذى وصفناه ؛ فالإعراب غير المعرب ، كما أن الإكرام غير المكرم ، والإرسال غير المرسل .

(٣) ويسمى الإعراب فيها : « تقديرية » (انظر ص ٨٤) .

(٤) وفى ص ٨٤ إيضاح الإعراب المحلى (كالذى فى كلمة « هَوْلَاءِ ») والتقديرى . ومن التقديرى نوع سيجىء فى « و » من ص ١٥٩ أما تفصيل مواضعه فى ص ٨٤ وما بعدها .

(٥) راجع ص ٣٣ وما بعدها .

(٦) المنصرف ، هو : المنون . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٣) .

(٧) راجع حاشية « الخضرى » ج ٢ ص ١ أول باب « الإضافة » وقد نقلنا كلامه فى رقم ١ من هامش ص ١٤ وأشرنا فى تلك الصفحة والتي تليها إلى وجود كلمات لا توصف بإعراب ولا بناء ، ولو كانت فى جمل ؛ مثل الكلمات التى تسمى : « الأتباع » - بفتح الهمزة - وهى نوع إيضاح فى « ج » من ص ١٠٦ . أما البيان فى ج ٣ باب النعت - م ١١٤ ص ٤٥٢ .

المغرب والمبني^(١) من الأسماء ، والأفعال ، والحروف

(أى : من أقسام الكلمة الثلاثة)

أولاً : الحروف كلها مبنية ؛ لأن الحرف وحده لا يؤدي معنى في نفسه ، وإنما يدل على معنى في غيره ، بعد وضعه في جملة - كما سبق^(٢) - . وإذا ليس حَدَّثًا ، (أى : ليس معنًى) ولا ينسب إليه أنه فعل فعلا ، أو وقع عليه فعل ؛ فلا يكون بنفسه فعلا ولا فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا متممًا وحده للمعنى (أى : لا يكون مسنداً إليه ولا مسنداً ، ولا شيئاً يتصل بذلك) . لعدم الفائدة من الإسناد في كل حالة^(٣) ،

ونتيجة ما سبق أنه لا يدخله الإعراب ؛ لعدم حاجته إليه ؛ لأن الحاجة إلى الإعراب توجد حيث توجد المعاني التركيبية الأساسية ، والحرف وحده لا يؤدي معنى قط . ولكنه إذا وُضِعَ في تركيب فإنه يؤدي في غيره بعض المعاني الجزئية (الفردية) بالطريقة المفصلة التي شرحناها عند الكلام عليه^(٢) ؛ كالاتداء ، والتبعية ، وغيرهما مما تؤديه كلمة : « من » . أو الظرفية ، والسببية ، وغيرهما مما تؤديه كلمة : « في » - فهذه المعاني الجزئية تَعْتَوِرُ الحرف ، وتتعاقد عليه ، ولكن لا يكون التمييز بينها بالإعراب ، وإنما يكون بالقرائن المعنوية التي تتضمنها الجملة .

• • •

ثانياً : الأسماء يناسبها الإعراب ، وهو أصل فيها ؛ لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به - كما سبق^(٣) - فهو يدل على مسمى ؛ (أى : على شيء

(١) يلاحظ أن المبني لا تراعى زاحيته اللفظية مطلقاً في توابعه أو غيرها ؛ فتوابعه إنما تساير محله فقط - إن كان له محل من الإعراب - وهذا أثرهام من آثار « الإعراب المحل » الذي يحىء الكلام عليه (في ص ٨٤) لكن يستثنى من هذا الحكم العام التمتع الخاص بالماندى « أى ، أو : أية » وبالمنادى اسم الإشارة الذى جىء به للتوصل إلى نداء المبدوء بأل ؛ نحو : يأها العالم ، ويأيتها العالمة ، ويا هذا الفاضل . . . فيجب في هاتين الصورتين رفع التسابع مراعاة للمظهر الشكلى للمنادى ، مع أن هذا المنسأدى مبنى ، وهما صفتان معرفتان منصوبتان - مراعاة لمحل الماندى - بفتحة مقدرة على الآخر ، منع من ظهورها ضمة الماثلة لفظ الماندى في الصورة الشكلية - . وتفصيل هذا وإيضاحه في ج ٤ ص ٣٤ م ١٣٠ - .

(٢) في ص ٦٦ .

(٣) في ص ٢٦ إلا إذا قصد لفظه ، كما في « ج » من ص ٣٠ .

محسوس أو معقول ، سميناه بذلك الاسم) وهذا المسمى قد يُسنَد إليه فعل ، فيكون فاعلاً له ، وقد يقع عليه فعل ، فيكون - مفعولاً به . وقد يتحمل معنى آخر غير « الفاعلية والمفعولية » ، ويدل عليه بنفسه . . . وكل واحد من تلك المعاني يقتضى علامة خاصة به في آخر الكلمة ، ورمزاً معيناً يدل عليه وحده ، ويميزه من المعاني الأخرى ؛ فلا بد أن تتغير العلامة في آخر الاسم ؛ تبعاً لتغير المعاني والأسباب ، وأن يستحق ما نسميه : « الإعراب » للدلالة على تلك المعاني المتباينة ، التي تتولى عليه بتولى العوامل المختلفة - كما شرحنا من قبل (١) - .

وقليل من الأسماء منبى^(٢) . وأشهر المبنى منها عشرة أنواع (لكل نوع أحكامه التفصيلية في بابه) وهي :

(١) الضمائر ، سواء أكان الضمير موضوعاً على حرف هجائي واحد ، أم على حرفين ، أم على أكثر ، مثل : انتصرت ؛ ففرحنا ، ونحن بك معجبون .

(٢ ، ٣) أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ؛ بشرط ألا يكون أحدهما مضافاً لمفرد ؛ مثل : أين توجد أكرمك . أين أراك^(٣) ؟ . بخلاف : أى خير تعلمه ينفعك . أى يوم تسافر فيه ؟ . لإضافة « أى » الشرطية والاستفهامية في هذين المثالين لمفرد ؛ فهما معه معربتان^(٤) .

(٤) أسماء الإشارة التي ليست مثناة ؛ نحو : هذا كريم ، وتلك محسنة . بخلاف : « هذان كريمان ، وهاتان محستان » . فهما معربان عند التثنية - على الصحيح - .

(١) في ص ٧٢ .

(٢) الغالب على الأسماء المبنية أنها لا تصاف ، ومنها ما يضاف ، مثل : « حيث » و « كم الخيرية » و « إذا » الشرطية ، وبعض المركبات المزجية العددية التي تصاف مع بنائها على فتح الجزأين ؛ (نحو : هذه خمسة عشر محمد ، طبقاً لما سيجيء في باب « العدد » ج ٤ م ١٦٤ ص ٤٠٠) وغيرها ما هو مذكور في باب الإضافة ج ٣ . (٣) وكما في قول الشاعر :

لمن تطلب الدنيا إذا لم تُردِّ بها سرور محبٍّ ، أو إساءة مجرم ؟
(٤) أما الإضافة للجملة فقد يكون الاسم معها مبنياً كإضافة « إذا » الشرطية وأشباهاها للجملة . وكل اسم يجب إضافته لجملة يجب بناؤه ، مثل : « إذا » الشرطية . أما الذي يضاف إليها جوازاً ؛ مثل « يوم » - فقد يبنى ، وقد يعرب ، كما سيجيء في باب الإضافة ج ٣ .

(٥) أسماء الموصول غير المثناة ، والأسماء الأخرى التي تحتاج بعدها - وجوباً - إلى جملة أو ما يقوم مقامها . . . (١) ولا تستغنى عنها بحال . فمثال الموصول : جاء الذي يقول الحق . وسافر الذي عندك ، أو الذي في ضيافتك . وفاز المخلص في عمله .

ومن الأسماء الأخرى التي ليست موصولة ولكنها تحتاج - وجوباً - بعدها إلى جملة : « إذا » الشرطية الظرفية ؛ نحو : إذا تعلمت ارتفع شأنك ، فلو قلت : جاء الذي . . . فقط ، أو : إذا . . . فقط ، أو : ال . . . في عمله . . . فقط . . . لم يتم المعنى ، ولم تحصل الفائدة . بخلاف الموصول المثني ؛ نحو جاء اللذان غابا ، وحضرت اللتان سافرتا . فالموصول معرب - على الصحيح - لأنه مثني .

(٦) الأسماء التي تسمى : « أسماء الأفعال » (٢) وهي : التي تنوب عن الفعل في معناه ، وفي عمله ، وزمنه ، ولكنها لا تقبل علامته ، ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها ، مثل : هيهات القمر : بمعنى : بَعْدَ جداً ، وأف من المهمل ، بمعنى : أُنْصَجِرُ جداً ، وآمين يا رب ، بمعنى : استجب . فقد دلت كل كلمة من الثلاث على معنى الفعل ، ولا يمكن أن تقبل علامته ، ولا أن يدخل عليها عامل يؤثر فيها بالرفع ، أو النصب ، أو الجر . . .

بخلاف : سيراً تحت راية الوطن ، سماعاً نصيحة الوالد ، إكراماً للضيف .

فإن هذه الكلمات [سيراً ، وسماعاً ، وإكراماً . . . ، وأشباهاها] تؤدي معنى فعلها تماماً ، ولكن العوامل قد تدخل عليها فتؤثر فيها ؛ فنقول : سرنى سيرك تحت راية الوطن . مدحت سيرك تحت راية الوطن . طربت لسيرك . . . ، وكذا الباقي ؛ ولذلك كانت معربة .

(٧) الأسماء المركبة ؛ ومنها بعض الأعداد ؛ مثل : أحدَ عَشَرَ . . . وتسعة عَشَرَ وما بينهما ، فإنها مبنية دائماً على فتح الجزأين . ما عدا اثني عَشَرَ ، واثني عَشْرَ ؛ فإنهما يعربان لإعراب المثني (٣) .

(١) المراد بما يقوم مقام الجملة الواجبة هو ما يعنى عنها تماماً في بعض الحالات ، كالمشتق الذي يقع صلة « ال » وكالتنوين الذي للموض عن المضاف إليه المحذوف إن كان جملة .
(٢) لها باب خاص في الجزء الرابع . وسبقت لها إشارة في رقم ١ من هامش ص ٤٩ .
(٣) للعدد وأحكامه باب مستقل في الجزء الرابع .

٨ - اسم « لا » النافية للجنس^(١) - أحياناً - في نحو: لا نافع مكرهه .
 (٩) المنادى ؛ إذا كان : مفرداً ، علمتاً ، أو نكرة مقصودة ، مثل :
 يا حامدُ ، ساعد زميلك ، ويا زميلُ اشكر صديقك .
 (١٠) بعض متفرقات أخرى ؛ مثل : « كم » ، وبعض الظروف ؛
 مثل : « حيثُ » والعلم المختوم بكلمة : « وَيَه » ، وما كان على وزن « فَعَالٍ »
 - في رأى قَوِيٍّ - مثل : حَذَّامٍ ، وَقَطَّامٍ . . . (وكلاهما اسم امرأة) .
 وكذلك أسماء الأصوات المحكية مثل : « قاق » ، و « غاق » ، في نحو : صاحت
 الدجاجة قاقٍ ، ونعَبَ الغراب غاقٍ^(٢) . . .

« ملاحظة » : يجب الإعراب والتنوين في كل لفظ أصله مفرد^(٣) مبنى ، ثم
 ترك أصله ، وصار علمتاً منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى العلمية
 الجديدة ! فإذا سمينا رجلاً بكلمة : « أمسٍ » (ومعناها : اليوم الذى قبل اليوم
 الحاضر مباشرة ، وحكمها : البناء على الكسر في لغة أكثر العرب) ، أو : بكلمة :
 « غَاقٍ » (وهي في أصلها اسم لصوت الغراب ، وحكمها : البناء على الكسر
 أيضاً) لتغير شأن الكلمتين بعد هذه التسمية ؛ فتصير كل واحدة منهما علمتاً ،
 يدل على ما يدل عليه العلم ، ويصير حكم كل منهما الإعراب والتنوين^(٤) ، بعد
 أن كان حكمها البناء^(٥) .

(١) لها باب خاص في آخر هذا الجزء - ص ٦٨٣ -
 (٢) لأسماء الأصوات وأحكامها المختلفة باب خاص في الجزء الرابع .
 (٣) المراد بالمفرد هنا : ما ليس داخلاً في نوع من أنواع المركب الثلاثة ، وهي المركب الإسنادى ،
 والمركب المزجى ، والمركب الإضافى : أما المركب العلم فيجىء ببيان وحكمه في باب العلم ص ٣٠٠ و ٣٠٨
 وفي ص ٢٠١ .
 (٤) انظر ما يتسم هذا الحكم في رقم ٥ من هامش ص ١٤٦ ورقم ١ من هامش ص ٣٠٩ .
 (٥) راجع حاشية « خالد » على « التصريح » ، آخر باب : « المنوع من الصرف » عند الكلام
 على : « أمس » .

وينبغى تبين ما سبق - في : « ج » ص ٣٠ - من فروق تخالف ما هنا . كما ينبغى كشف الفرق
 بين الحكم الذى اشتملت عليه الملاحظة المدونة هنا ، والحكم الآخر الآتى في « ج » ص ١٤٦ ، فالحكم الذى
 اشتملت عليه هذه الملاحظة مقصور صراحة على الاسم المفرد المبنى في أول أمره وليس يعلم ، فإذا صار علمتاً
 منقولاً من معناه السابق إلى العلمية . . . تاركاً ما قبلها فإنه يصير مع هذه العلمية الطارئة معرباً ومنوناً وجوباً ويصح
 جمعه جمع مذكر سالم مباشرة أما الحكم الآخر الآتى فإنه صريح في أن العلم موضوع من أول أمره علمتاً ومبنيئاً
 فليس منقولاً من حالة سابقة إلى حالة العلمية الحالية وإنما هو موضوع ابتداء علمتاً أصيلاً مبنيئاً فلا يجمع
 إلا من طريق غير مباشر جمع مذكر سالم (كما يبيىء البيان في ص ١٤٦) .

ثالثاً : الأفعال . منها المبني دائماً ، وهو . الماضي والأمر . ومنها المبني حيناً والمعرب أحياناً ، وهو : المضارع .
وأحوال بناء الماضي ثلاثة :

(١) يبني على الفتح في آخره إذا لم يتصل به شيء ، مثل : صافح ، محمد ضيفه ، ورحب به . وكذلك يبني على الفتح إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة ، أو ألف الاثنين ، مثل : قالت فاطمة الحق . والشاهدان قالا ما عرفا .

والفتح في الأمثلة السابقة ظاهر . وقد يكون مقدرأ إذا كان الماضي معتل الآخر بالألف ، مثل : دعا العابد ربه .

(٢) يبني على السكون في آخره إذا اتصلت به « التاء » المتحركة التي هي ضميرٌ « فاعل » ، أو : « نا » التي هي ضمير فاعل ، أو : « نون النسوة » التي هي كذلك . مثل : أكرمتُ الصديق ، وفرحتُ به . ومثل : خرجنا في رحلة طيبة ركبنا فيها السيارة ، أما الطالبات فقد ركبن القطار .

(٣) يبني على الضم في آخره إذا اتصلت به واو الجماعة ، مثل : الرجال خرجوا لأعمالهم .
وأحوال بناء الأمر أربعة :

(١) يبني على السكون في آخره إذا لم يتصل به شيء ؛ مثل : اعمل .
لديناك ولآخرتك . وصاحب أهل المروءات . أو : اتصلت به نون النسوة ، مثل :
اسمعن يا زميلاتي^(١) . . .

(٢) يبني على فتح آخره إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة ؛ مثل :
صاحبين كريم الأخلاق . أو الثقيلة ؛ مثل : اهجرن السفية^(٢) . . .

(١) من الجائز توكيده بالنون المشددة مع وجود نون النسوة بشرط أن تكون نون التوكيد مشددة مكسورة ، وقبلها ألف زائدة تفصل بينها وبين نون النسوة ، نحو : اسمعان يا زميلاتي .
- كما سيحى الإيضاح الخاص بالمضارع ، في رقم ٤ من هامش ص ٨٢ وفي ج ٤ باب : نون التوكيد .
(٢) فهو فعل أمر مبني على الفتح : لاتصاله بنون التوكيد . ولا داعي للتشدد الذي يراه بعض النحاة ، إذ يقول : فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل نون التوكيد . هذا ، وكل فعل أمر أو مضارع ، اتصلت بآخره نون التوكيد فإنه يمتنع أن يتقدم عليه شيء من معمولاته إلا للضرورة - انظر المثال والبيان في رقم ٣ من هامش ص ١٠٣ - ، لأن تقدم هذا المعمول يخرج من حيز التأکید ؛ فيتناقف تقديمه مع المراد من تأكيده . وأجاز بعض النحاة تقديم المعمول إن كان شبه جملة . وحيثه ورود أمثلة كثيرة تكفي للقياس عليها . وهذا أحسن
- كما سيحى في باب نون التوكيد ج ٤ م ١٤٣ ، الحكم الرابع من الأحكام والآثار اللفظية المشتركة - . .

(٣) يبنى على حذف حرف العلة إن كان آخره معتلا ؛ مثل : اسعَ في الخير دائماً ، وادعُ الناسَ إليه ، واقضِ بينهم بالحق . (فاسع : فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، لأن أصله : « اسعَى »^(١) . وادعُ : فعل أمر ، مبنى على حذف الواو ؛ لأن أصله : « ادعُو » . واقضِ : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء لأن أصله : « افضي ») .

وعند تأكيد فعل الأمر بالنون يبقى حرف العلة الواو ، والياء ، ويتعين بناء الأمر على الفتحة الظاهرة على الحرفين السالفين . فإن كان حرف العلة ألفاً وجب قلبها ياء تظهر عليها فتحة البناء ؛ لأن الأمر يكون مبنياً على هذه الفتحة ؛ نحو : اسعيتن في الخير ، وادعوتن له ، واقضيتن بالحق .

(٤) يبنى على حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاثنتين ؛ مثل : اخرجنا ، أو : واوجماعة ، مثل : اخرجوا ، أو ياء مخاطبة ؛ مثل : اخرجي . فكل واحد من هذه الثلاثة فعل أمر . مبنى على حذف النون ، والضمير فاعل (وهو ألف الاثنتين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة) . ومن الأمثلة قوله تعالى لموسى وأخيه : (اذهبَا إلى فرعونَ إنه طغى) ، وقوله : (فكلوا منها حيث شئتم رغداً) - وقول الشاعر :

يا دارَ عبيلةَ بالجِواءِ تكلمي وعمي^(٢) صباحاً دارَ عبلةَ - واسلمى
وأما المضارع فيكون معرباً^(٣) - إذا لم يتصل بآخره مباشرة نون التوكيد ، أو نون النسوة . ومن الأمثلة - « إن الله لا يتغفرُ أن يُشركَ بهِ » . إن تُخلص في عملك تنفعُ وطنك .

فإن اتصل بآخره اتصالاً مباشراً نون التوكيد الخفيفة ، أو الثقيلة بنى على الفتح^(٤) ، مثل : والله لأقومنَّ بالواجب . ولأعمسنَّ ما فيه الخير ،

(١) تكتب الألف هنا ياء ؛ تبعاً لقواعد رسم الحروف . وعلى الرغم من كتابتها ياء تسمى ألفاً ما دامت الفتحة قبلها . (٢) انمى واسمدى .

(٣) حالاته الإعرابية ثلاث ؛ فيكون معرباً مرفوعاً إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ويكون معرباً منصوباً إذا سبقه ناصب ، ويكون معرباً مجزوماً إذا سبقه جازم . وإعراب المضارع باب مستقل (ج ٤ م ١٤٨) يعرض لحالاته الإعرابية الثلاث ويوضح الكلام على النواصب والجوازم ، ويبين أنواعها وأحكامها تفصيلاً ، ويشير في أوله إلى المراد من الجزم ، وأنه الجزم الأصيل ، لا الطارئ للوقف ، أو التخفيف مع بيان الآثار المترتبة على الأصيل وغيره - وسيجيء الكلام على سكن التخفيف في ص ١٩٩ - ، وإذا كان المضارع معتل الآخر فلا إعرابه طرق وأحكام خاصة تجيء في بحث مستقل (ص ١٨٢) .

(٤) في محل رفع إن لم يسبقه ناصب أو جازم - على المشهور - وقيل : لا محل له . (كما سيجيء في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية ، ومطابقة للبيان الذي في أول باب : « إعراب الفعل المضارع » - ج ٤ م ١٤٨ وفي الجزء الرابع باب مستقل لنوني التوكيد .

وقول الشاعر :

لا تأخذن^(١) من الأمور بظاهرٍ إن الظواهر تسخدعُ الرأينا

فإن كان الاتصال غير مباشر ؛ — بأن فصل بين نون التوكيد والمضارع فاصل ظاهر ؛ كالف الاثنين ، أو مقدر ؛ كواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة — فإنه يكون معرباً . . . فمثال ألف الاثنين (ولا تكون إلا ظاهرة) ماذا تعرف عن الصانعين؟ أيقومان بعملهما؟ ومثال واو الجماعة المقدره : هؤلاء الصانعون أيقومن بعملهم؟ ومثال ياء المخاطبة المقدره : أتمومن بعملك يا زميلتي ؟ .

وإن اتصلت به نون النسوة اتصالاً مباشراً فإنه يبنى على السكون^(٢)؛ مثل : إن الأمهات يبذلن ما يقدرن عليه لراحة الأبناء . ولا يكون اتصالها به إلا مباشراً^(٣) ؛ كقوله تعالى : « إن الحسنات يذهبهن السيئات » .

فلمضارع حالتان ؛ الأولى : الإعراب ؛ بشرط ألا يتصل بآخره اتصالاً مباشراً نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو نون النسوة . وإذا أعرب كان مرفوعاً إن لم يسبقه ناصب ينصبه ، أو جازم يجزمه .

والثانية : البناء : إما على الفتح إذا اتصلت بآخره — مباشرة — نون التوكيد . وإما على السكون إذا اتصلت بآخره نون النسوة^(٤) .

وإذا كان المضارع مبنياً لاتصاله بإحدى النونات وسبقه ناصب أو جازم وجب

(١) المضارع هنا مبني على الفتح في محل جزم .

(٢) في محل رفع — على المشهور — وقيل لا محل له — طبقاً لما سبق في رقم ٤ من الهامش السابق ، ولما هو مبين في باب « إعراب الفعل المضارع : » ، ج ٤ ص ١٤٨ .

(٣) فلا يفصل بينهما أحد الضائرتين الثلاثة السابقة — ولا غيرها — ؛ لما في الفصل بالضمير من التناقض المفسد للمعنى ؛ إذ كيف يشتمل الفعل الواحد على فاعلين متعارضين ؛ أحدهما : نون النسوة ، وهي تدل على جماعة الإناث ، والآخر ألف الاثنين ، وهي تدل على المثنى ؟ أو على نون النسوة مع واو الجماعة ، وهذه تدل على جماعة الذكور؟ أو على نون النسوة مع ياء المخاطبة ، وهذه تدل على المفردة المؤنثة ؟ أما نون التوكيد بنوعها فإنها قد تقع بعد أحد الضائرتين السابقة ، ولكنها بعد ألف الاثنين مشددة ومكسورة ، لكيلا تلتبس في الخط بنون الأفعال الخمسة التي يعرب معها المضارع . ولا تكون مكسورة مشددة إلا في هذه الحالة .

(٤) من الممكن أن يجتمع في آخر المضارع نون النسوة ، فنون التوكيد المشددة المكسورة — لا المخففة — بشرط أن تفصل بينهما الألف المزيدة للفصل هنا ، نحو : أرغبنا^١ في تقديم العون للبيانات . فالنون الأولى للنسوة حتماً ، والمضارع معها مبني على السكون وجوباً ، والنون الأخيرة المشددة للتوكيد ، ولا تأثير لها على المضارع من ناحية بنائه . وبين النونين الألف الفاصلة — (كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٨٠ وكما سيبيج البيان بالتفصيل في ج ٤ — باب نون التوكيد) .

أن يكون مبنياً في محل نصب أو جزم ، (أى : أنه يكون مبنياً في اللفظ ،
 معرباً في المحل ^(١)) ، ولهذا أثر إعرابي يجب مراعاته . ففي التوابع - مثلاً - كالعطف إذا
 عطف مضارع معرب على المضارع المبني المسبوق بناصب أو جازم وجب في المضارع
 المعرب المعطوف أن يتبع « محل المعطوف عليه » في النصب أو الجزم ، دون البناء ^(٢))
 وكذلك المضارع المبني إن كان هو « المعطوف عليه » ، وغير مسبوق بناصب أو جازم
 فإنه يكون مبنياً في محل رفع ، في الرأي المشهور الذي سبقت الإشارة إليه ^(٣) . ويتبعه
 في هذا الرفع المحلى - دون البناء ^(٢) - المضارع « المعطوف »

(١) بيان الإعراب المحلى والتقديرى في ص ٨٤ و ٥٥٠ و ٥٥٥ .

(٢) في رقم ٤ من هامش ص ٨١ راجع الصبان ج ١ في هذا الباب ، عند الكلام على بناء المضارع ،
 و ج ٤ م ١٤٨ - في أول باب إعراب الفعل) .

(٣) لأن الإغلب في البناء عدم انتقاله من المتبوع إلى التابع على الوجه الذى سبق في رقم ١
 من هامش ص ٧٦ و ٢ من هامش ص ٨٣ وفي الملاحظة التى في الجدول الآتى ص ٨٤ وفى بعض
 ماسبق يقول ابن مالك :

والإِسْمُ منه مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ؛ لِشَبْهِهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ
 كَالشَّبْهِ الْوَضْعِيُّ فِي اسْمِي «جِئْتَنَا» وَالْمَعْنَوِيُّ فِي : «مَتَى وَفَى : «هَنَا»
 وَكِنْيَابِيَّةٍ عَنِ الْفِعْلِ ، بِلَا تَأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارِ أَصْلًا
 وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ : مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبْهِ الْحَرْفِ ، كَأَرْضٍ وَسَمَا

يقول : الاسم قسما ؛ معرب ، ومبنى . وسبب بناءه شبه يديته - أى : يقربه من الحروف -
 - وسيجيء رد هذا في ص ٨٨ - وأبان الشبه الصدق في من الحروف (أى : المقرب منها) فقال : إنه الشبه الوضعى
 بأن يكون الاسم في صيغته موضوعاً على حرف واحد ، أو على حرفين ؛ كالضميرين : « التاء » و « نا »
 في جملة : « جئتنا » ، وكالشبه المعنوى في كلمتى : « متى » و « هنا » . فكل واحدة منهما اسم مبنى ؛
 لأنه يؤدى معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف ، فأشبه الحروف في تأدية معنى معين ، وكان يتوب عن الفعل
 بلا تأثر ، أو أن يحتاج دائماً بعده إلى جملة . فالأول كاسم الفعل ، والثانى كاسم الموصول . ثم قال
 ابن مالك في بناء الأفعال والحروف .

وفعلٌ «أمر» و «مضى» بُنِيَاً وَأَعْرَبُوا «مضارعاً» إن عَرِيَا :
 مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونٍ إِنْثَاثٍ ؛ كَبِيرٌ عَنْ مَنْ فُتِنَ
 وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يَسْكُنَا
 « إن عرى من نون توكيد » أى : إن تجرد من نون توكيد .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) الإعراب المحلى والتقديرى ، وأثرهما .

١- يتردد على ألسنة المعربين أن يقولوا فى « المبنيات » ، وفى كثير من الجمل المحكية وغير المحكية : إنه فى محل كذا - من رفع ، أو نصب ، أو جر ، أو جزم فما معنى أنه فى محل مُسَيَّن ؟ . فنثلاً : يقولون فى : « جاء هؤلاء » . . . إن كلمة : « هؤلاء » مبنية على الكسر فى محل رفع ، فاعل - وفى : « قرأت الصحف من قبل » إن كلمة : « قبل » مبنية على الضم فى محل جر وفى : رأيت ضيفاً يتسم ، إن الجملة المضارعية فى : محل نصب ، صفة^(١) وهكذا .

المراد من أن الكلمة أو الجملة فى محل كذا ، هو أننا لو وضعنا مكانها اسماً بمعناها معرباً ، لكان مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً . وفى بعض الحالات لو وضعنا مكانها مضارعاً معرباً لكان منصوباً أو مجزوماً^(٢) فهى قد حلت محل ذلك اللفظ المعرب ، وشغلت مكانه ومعناه ، وحكمه الإعرابى الذى لا يظهر على لفظها^(٣) .

٢- أما « التقديرى » ، فقد سبق^(٤) أنه العلامة الإعرابية التى لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب ؛ بسبب أن هذا الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية ؛ كالألف فى مثل : إن الهدى هدى الله ، والياء فى مثل : استجب لداعى الهدى .

ونتيجة لما سبق يكون « الإعراب المحلى » مُنصَباً على الكلمة المبنية كلها ،

(١) فهى بمثابة : رأيت ضيفاً يتسم . أى : أنها جملة بمنزلة المرفد فى المعنى . ومن الأمثلة أيضاً الجملة الواقعة مفعولاً ثانياً فى نحو : أظن العالم « علمه نافع » ، أو : ينفع علمه . . . فهو بمنزلة : أظن العالم نافع العلم . . . (راجع الصبان ج ١ عند الكلام على علامات الاسم) .

(٢) كالمضارع المعرب الذى يراد إحلاله محل مضارع مبنى قبله ناصب أو جازم .

(٣) مما يدخله الإعراب المحلى أنواع موضحة فى رقم ١ من هامش ص ٣١٤ .

(٤) فى ص ٨٤ وقد أشرنا فيها إلى نوع آخر سيجىء فى « و » من ص ١٥٩ أما حصر مواضعه فى

أو على الجملة كلها ، وليس على الحرف الأخير منهما . وأن « التقديرى » مُنصب على الحرف الأخير من الكلمة .

وهناك رأى آخر لا يجعل « الإعراب المحلى » مقصوداً على المبنى وبعض الحمل - كراى الأكثرية - وإنما يدخل فيه أيضاً بعض الأسماء العربية صحيحة الآخر المتأثرة بعاملين ، بشرط ألا يظهر فى آخر الكلمة العربية علامتان مختلفتان للإعراب ، ومن أمثله عنده : ما جاءنى من كتاب ، فكلمة « كتاب » مجرورة لفظاً بالحرف : « من » الزائد . وهى فى محل رفع فاعل للفعل : « جاء » . وقد تحقق ؛ الشرط فلم يجتمع فى آخرها علامتان ظاهرتان للإعراب .

وأصحاب الرأى الأول يدخلون هذا النوع فى : « التقديرى » فيقولون فى إعرابه : (إنه فاعل مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها الكسرة الناشئة من حرف الجر الزائد) فلفظ : « كتاب » عند هؤلاء مجرور لفظاً مرفوع تقديرأ^(١) . والخلاف لفظى لا أهمية له . ولعل الأخذ بالرأى الثانى أنفع ، لأنه أعم .

وبناء على الرأى الأول يدخل فى الإعراب المحلى « عدة أشياء . أظهرها : « المبنيات » كلها ، والحمل التى لها محل من الإعراب ، محكية وغير محكية ، والمصادر المنسبكية ، وكذا الأسماء المجرورة بحرف جر زائد فى الرأى السالف^(٢) .

هذا ، ولا يمكن إغفال الإعراب « المحلى » والتقديرى » ، ولا إهمال شأنهما وأثرهما ؛ إذ يستحيل ضبط توابعهما - مثلاً - بغير معرفة الحركة المقدرة ، أو المحلّية^(٣) ، بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل ، أو مفعول ، أو مبتدأ ، أو : مضارع مرفوع - وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما^(٤) .

وهناك كلمات يُضبط آخرها بعلامة لا توصف بأنها علامة إعراب ولا بناء ، وإنما هو ضبط صورى ظاهرى ، قصد به مجازاة الكلمة لكلمة قبلها فى نوع العلامة ، مجازاة ظاهرية ، ولا يصح أن يكون للكلمة المتأخرة منهما محل إعرابى .

(١) راجع الصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على أحد أحكامه وهو : الرفع .

(٢) كما سيبنى فى ج ٢ م ٨٩ ص ٤٠٢ .

(٣) من المهم ملاحظة ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧٦ .

(٤) استجىء إشارة وحصر ليمض ما سلف فى ص ١٩٨ - وللإعراب المحلى فى ص ٣١٤ ، وأيضاً

فى ج ٢ م ٨٩ رقم ٣ من هامش ص ٤٠٢ .

.....

وسيجيء بيان هذا النوع في موضعه المناسب^(١).

(ب) تلمس النحاة أسباباً للبناء والإعراب ، أكثرها غير مقبول . وسنشير إليه ، داعين إلى نبذه ، والانصراف عنه .

قالوا في علة بناء الفعل : إن الفعل لا تتعاقب عليه معان مختلفة ، تفتقر في تمييزها إلى إعراب ، ولا تتوالى عليه العوامل المختلفة التي تقتضى ذلك . فالفعل — وحده — لا يؤدي معنى الفاعلية ، ولا المفعولية ، ولا غيرهما مما اختص به الاسم وكان سبباً في إعرابه — كما سبق^(٢) ، إلا المضارع فإنه يؤدي معنى زائداً على معناه الأصلي ، بسبب دخول بعض العوامل عليه ؛ فحين نقول : « لا تهمل عملك ، وتجلس في البيت » . (يجزم : تجلس) يكون المعنى الجديدي : النهي عن الجلوس أيضاً ، (بسبب مجيء الواو التي تَمَسَّحَصَّتْ لعطف الفعل على الفعل هنا) وحين نقول : « لا تهمل عملك ، وتجلس في البيت » (بنصب : تجلس) يكون المعنى الجديدي : النهي عن اجتماع الأمرين معاً ، وهما : « الإهمال والجلوس » . فالنهي منصب عليهما معاً ، بحيث لا يجوز عملهما في وقت واحد ؛ فلا مانع أن يقع أحدهما وحده بغير الآخر ، ولا مانع من عمل كل منهما في وقت يخالف وقت الآخر — (والواو هنا للمعية ، وهي التي اقتضت ذلك) .

وإذا قلت : « لا تهمل القراءة ، وتجلس » (برفع : تجلس) ، فالنهي منصب على القراءة وحدها ، أما الجلوس فباح . (فالواو هنا : للاستئناف ، وهي تفيد ذلك المعنى .) ، فالمضارع قد تغيرت علامة آخره على حسب تغير المعاني المختلفة ، والعوامل التي تعاقبت عليه ، فأشبه الاسم من هذه الجهة ، فأعرب مثله .

أما بناؤه مع نون التوكيد ، ونون النسوة فلأنهما من خصائص الأفعال ، فوجود إحداهما فيه أبعد من مشابهة الاسم المقتضية للإعراب ، فعاد إلى الأصل الأول في الأفعال ؛ وهو البناء ؛ لأن الأصل فيها البناء — كما سبق — وأما الإعراب في المضارع أحياناً ، فأمر عارض ، وليس بأصيل . . .

هكذا يقولون !! . وليس بمقبول ، فهل يقبل أن سبب بناء الحرف هو

(١) جمع بعض النجاة (١٧) أشهر البنيات لزوماً ، (سواء أكانت أسماء ، أم أفعالا ، أم حرفاً) ولوضع بالشرح والتفصيل هذا الأشهر وعلاوات بناته . . فيقال البيان موجزاً مختصراً ، ومشغلاً على بعض البنيات موجزاً ، يعنى التى مرص عند الكلام عليها بالجزء - .

أشهر	البن على التسم	البن على التسم	البن على التسم	البن على التسم	البن على التسم	البن على التسم	البن على التسم
من ٧٧ - فى	٢ - بعض الأسماء ٣ - غير المتكلمة ٤ - جمل ٥ - عدها ٦ - النجاة ٧ - النجاة عن الصفة ٨ - بعض الأفعال ٩ - فى المبنى ١٠ - بعض الأسماء ١١ - بعض الأفعال ١٢ - بعض الأسماء	١ - النجاة ٢ - النجاة ٣ - النجاة ٤ - النجاة ٥ - النجاة ٦ - النجاة ٧ - النجاة ٨ - النجاة ٩ - النجاة ١٠ - النجاة ١١ - النجاة ١٢ - النجاة	١ - النجاة ٢ - النجاة ٣ - النجاة ٤ - النجاة ٥ - النجاة ٦ - النجاة ٧ - النجاة ٨ - النجاة ٩ - النجاة ١٠ - النجاة ١١ - النجاة ١٢ - النجاة	١ - النجاة ٢ - النجاة ٣ - النجاة ٤ - النجاة ٥ - النجاة ٦ - النجاة ٧ - النجاة ٨ - النجاة ٩ - النجاة ١٠ - النجاة ١١ - النجاة ١٢ - النجاة	١ - النجاة ٢ - النجاة ٣ - النجاة ٤ - النجاة ٥ - النجاة ٦ - النجاة ٧ - النجاة ٨ - النجاة ٩ - النجاة ١٠ - النجاة ١١ - النجاة ١٢ - النجاة	١ - النجاة ٢ - النجاة ٣ - النجاة ٤ - النجاة ٥ - النجاة ٦ - النجاة ٧ - النجاة ٨ - النجاة ٩ - النجاة ١٠ - النجاة ١١ - النجاة ١٢ - النجاة	١ - النجاة ٢ - النجاة ٣ - النجاة ٤ - النجاة ٥ - النجاة ٦ - النجاة ٧ - النجاة ٨ - النجاة ٩ - النجاة ١٠ - النجاة ١١ - النجاة ١٢ - النجاة

وملاحظة هامة : - على أن أقرنا في هلث من ٧٦... إلى البنى لا ترمى لاجتماع العطفية خلافاً وثالمة . أو مجرداً - فثالثة بما تشاركه فقد إذا كان له عمل من الإجراء . وهذا الأمر من آثار الإجراء العمل . وذهبنا من هذا الحكم نعمت التامى : أى زاية ، واسم الإجراء التامى .

نوعه : فثالثة بهاتك زل ثناء تانك ، وال من الوية التامى تفسيلة فى الباب التامى تاملك التامى -٤ - من ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ .

- (١) وهم ابن همام الأصمى فى كتابه : « شرح شورى الفصحى » ، فى صفة كلام العرب (١٢ وما بعدها) .
- (٢) لأن الحرف الأول من « نا وهو النصل بالجر التامى - مختصراً .
- (٣) أى : بجاءه حرف جرتهما ، فتنطق بها ثلثاً حرفياً بين اليتيم واليتيم ، فالقاف ، والألف .
- (٤) الزيم التامى هو الإجراء على وقت عهد ، كالتيم ، والزبان ، والقاف ، والألف .
- (٥) المراد بزيادة الإجراء ، أى التيقظ فى الإجراء ، كل لغة لتضع معناه إلا بزيادة .
- (٦) مثل : بزم ... وهذا النوع يجوز فيه بناء الأفعال ثلثة لفصاح إله البنى . وذلك

رابع المفردى : باب والمفرد والبنى . و مع الكلام على علامات البناء .



دلالته في الجملة على معنى في غيره ، وعدم دلالاته وهو مستقل على ذلك المعنى التركيبي ؛ فلا حاجة له بالإعراب ؛ لأن وظيفة الإعراب تمييز للمعاني التركيبية بعضها من بعض ؟ إذ ألم التفرقة فنقول إن كلمة : « ابتداء » وحدها التي تفهم من الحرف : « مِن » هي اسم ، وكلمة : « مِن » نفسها هي حرف ، مع أنها تفيد عند وضعها في الجملة معنى الابتداء ، فكلاهما يتوقف فهمه على أمرين ؛ شيء كان هو المبتدئ ، وشيء آخر كان المبتدأ منه ؟ .

هل السبب ما سطره من دليل جدلي مرهق ، هو : أن معاني الأسماء تتوقف على أمور كلية معلومة لكل فرد بداهة ، فكأنها مستقلة ؛ مستغنية عن غيرها ؟ فلفظة : « ابتداء » عندهم معناها مطلق ابتداء شيء من شيء آخر ، بغير تخصيص ، ولا تعيين ، ولا تحديد . وشيء هذا شأنه يمكن أن يعرفه كل أحد ، ويدركه بالبداهة كل عقل . بخلاف معنى الابتداء في لفظة : « مِن » حين نقول مثلا : سرت من القاهرة ، فإن الابتداء هنا خاص مقيد بأنه ابتداء « سير » لا ابتداء قراءة ، ، أو أكل ، أو كتابة ، أو سفر ، أو . . . وأنه ابتداء « سير » من مكان معين ؛ هو : القاهرة . فليس الابتداء في هذا المثال معنى مطلقاً كما في سابقه ، وليس فهمه ممكناً إلا بعد إدراك أمرين مخصوصين : يتوقف فهمه عليهما ، ولا يعرفان إلا بالتصريح باسمهما ، هما : السير والقاهرة . أى : أن المعنى إن لوحظ في ذاته مجرداً من كل قيد ، كان مستقلاً ، وكان التعبير عنه من اختصاص الاسم ، « كالابتداء » ، وإن لوحظ حاله بين أمرين ، كان غير مطلق وغير مستقل ، وكان التعبير عنه مقصوراً على الحرف^(١) . . .

فهل نقبل هذه العلل المصنوعة الغامضة ؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلاً أو كثيراً منها ؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوهما في جاهليتهم ؟ ثم يعود النحاة فيقولون^(٢) : إن بعض الأسماء قد بينى لمشابهته الحرف ، مثل : « مِن » و « أين » و « كيف » وغيرها من أسماء الاستفهام . . . ومثل « مِن » ، و « ما » وغيرها من أدوات الشرط والتعليق . . . فأسماء الاستفهام إن دلت على

(١) أول حاشية الأمير على الشذور ، عند الكلام على الاسم .

(٢) شرح المفصل ج ١ القسم الأول - قسم الأسماء . ولكلامهم الآق صلة وإيضاح لرأيهم في

.....

 معنى في نفسها فإنها تدل في الوقت ذاته على معنى ثان فيما بعدها ؛ فكلمة « مَنْ » الاستفهامية ، اسم ؛ فهي تدل بمجرد لفظها وذاتها على مسمى خاص بها ، إنساناً غالباً ، وغير إنسان - وتدل على الاستفهام من خارجها ، بسبب افتراض أن همزة الاستفهام تسبقها وتلازمها تقديراً . . . فكأنك إذا قلت : مَنْ عندك ؟ تفترض أن الأصل هو : أَمَنْ عندك ؟ . وأنهما في تقدير كلمتان : « الهمزة » وهي حرف معنى ، و « مَنْ » الدالة على المسمى بها ، أى : على الذات الخاصة التي تدل عليها صيغة : « مَنْ » .

فلما كانت « مَنْ » لا تستعمل هنا إلا مع الاستفهام المقدر ، استغنى وجوباً عن همزة الاستفهام لفظاً ، لزمها كلمة : « من » معنى ، وصارت « مَنْ » نائبة عنها حتماً ؛ ولذلك بنيت ؛ فدلالتها على الاسمى هي دلالة « لفظية » ، مرجعها لفظها المجرد ، ودلالتها على الاستفهام جاءت من خارج لفظها^(١) . ولا يجوز إظهار الهمزة في الكلام كما تظهر كلمة : « في » مع الظروف جوازاً ؛ لأن الأمر مختلف ؛ إذ الظرف ليس متضمناً معنى : « في » بالطريقة السالفة ، فيستحق البناء كما بنيت « مَنْ » الاستفهامية ، وإنما كلمة : « في » محذوفة من الكلام جوازاً لأجل التخفيف ؛ فهي في حكم المنطوق به ؛ ولذلك يجوز إظهارها . بخلاف الهمزة .

وكذلك كلمة : « أين » تدل وهي مجردة على معنى في نفسها ، هو : المكان ، وتدل أيضاً على الاستفهام فيما بعدها ، وهو معنى آخر جاءها من خارجها ؛ بسبب تقدير همزة الاستفهام معها ، - كما تقدم - ثم الاستغناء عن الهمزة وجوباً ؛ لوجود ما يتضمن معناها .

وكلمة : « كيف » : تدل بصيغتها المجردة على معنى في نفسها ، وهو : الحال والهيئة ، ... وتدل على معنى فيما بعدها ، وهو : الاستفهام ، على الوجه السالف ، وكذلك أسماء الشرط . . . فإن كلمة : « مَنْ » تدل على العاقل - غالباً - بنفسها ، وكلمة : « ما » تدل - غالباً - على غير العاقل بنفسها ، وهما تدلان على التعليق والجزاء فيما بعدهما ؛ فكأن كل كلمة من أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، ونحوها - تقوم مقام كلمتين في وقت واحد ، إحداهما : اسم يدل بذاته على مسمى ، والأخرى : حرف يدل على معنى في غيره ، وهذا الحرف يجب حذفه لفظاً ،

لوجود الاسم الذي يتضمنه تقديراً^(١) ويؤدي معناه تماماً . ومن هنا نشأ التشابه بين نوع من الأسماء والحروف - في خيال بعض النحاة - فاستحق ذلك النوع من الأسماء البناء ؛ لعدم تمكنه في الاسمية تمكناً يبعده من مشابهة الحرف .

ولا يكتفون بذلك بل يسترسلون في خلق علل يشبتون بها أن الأصل في البناء السكون ، وأن العدول عن السكون إلى الحركة إنما هو لسبب ، وأن الحركة تكون ضمة ، أو فتحة ، أو كسرة ، لسبب آخر ، بل لأسباب ! !

فما هذا الكلام الجدلي^(٢) ؟ وما جدواه لدارسي النحو؟ أعرّفه العرب الخُلص أصحاب اللغة ، أو خطر ببالهم ؟

علينا أن نترك هذا كله في غير تردد ، وأن نقنع بأن العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه . من غير جدل زائف ، ولا منطق متعسف ، وأن الفصيل فيهما راجع (كما قال بعض السابقين^(٣)) إلى أمر واحد ؛ هو : « السماع عن العرب الأوائل » ، واتباع طريقتهم التي نقلت عنهم ، دون الالتفات إلى شيء من تلك العلل ، التي لا تثبت على التمهيص . وعلى هذا لا يصح الأخذ بما قاله كثرة النحاة^(٤) واحتوته مراجعهم ؛ وهو أن الاسم يبنى إذا شابه الحرف مشابهة قوية^(٥) في أحد أمور أربعة :

أولها : الشبه الوضعي :

بأن يكون الاسم موضوعاً أصالة على حرف واحد ، أو على حرفين ثانيهما لين ، مثل : البناء ، ونا ، في : جئتنا ، وهما ضميران مبنيان ؛ لأنهما يشبهان

(١) راجع الصفحة الأولى من الجزء الثامن من شرح « المفصل » ، القسم الثالث : « الحروف » .

(٢) نرى بعضه في حاشية الحضري ، وشروح التوضيح ، والصبان ، وغيرها . . . أول باب : « المغرب والمبني » .

(٣) حاشية الحضري الجزء الأول - أول : « المغرب والمبني » ، عند الكلام على بناء الأفعال ، وسببه ، وما يوجه إلى السبب من اعتراض عليه ، ودفاع عنه - فقد قال عنه مانصه : « العمدة في هذه الأحكام : « السماع » وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتتمل هذا البحث والتدقيق » اه وكذلك الأمير على الشذور عند الكلام على المضارع . وكذلك ما أشرنا إليه في المقدمة هامش ص ٨ - من رأى « أبي حيان » الوارد في « المجمع » - ج ١ ص ٥٦ - حيث يقول عن تعليقات النحاة لحركة الضمير : (إنها تعليقات لا يحتاج إليها ، لأنها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلل) . يريد بالوضعيات : الألفاظ التي وضعها العرب على صورة خاصة ، وشكل معين ، من غير علة للوضع ، ولا سبب سابق يدعوم إلى اختيار هذه الصورة وذلك الشكل ؛ فليس هنا سبب إلا مجرد النطق المحض . (٤) كابن هشام وغيره .

(٥) هي التي لا يعارضها شيء من خصائص الأسماء ؛ كالثنية والإضافة .

الحرف الموضوع على مقطع واحد ، كباء الجر ، وواو العطف ، وغيرهما ، من الحروف الفردية المقطع ، أو ثنائية المقطع ، مثل ، قد ، هل ، لم .

ولو صح هذا ، لسألناهم عن سبب بناء الضمائر الأخرى التي تزيد على حرفين ، مثل : نحن ، وإيأ . . . وسألنا عن سبب إعراب أب ، وأخ ، ويد ، ودم ، ونحوها مما هو على حرفين ؟ . نعم أجابوا عن ذلك بإجابات ، ولكنها مصنوعة ، صادفتها اعتراضات أخرى ، ثم إجابات ، وهكذا مما سجلته المراجع

ثانیهما : الشبه المعنوی :

بأن يتضمن الاسم بعد وضعه في جملة معنى جزئياً غير مستقل ، زيادة على معناه المستقل الذي يؤديه في حالة انفراده ، وعدم وضعه في جملة .

وكان الأحق بتأدية هذا المعنى الجزئي عندهم هو : « الحرف » . ومعنى هذا : أن الاسم قد خلّف الحرف فعلا ، وحل محله في إفادة معناه ، وصرف النظر عن الحرف نهائياً فلا يصح ذكره ، ولا اعتباره أنه ملاحظ ؛ فليس حذفه للاقتصار كحذف : « في » التي تتضمنها أنواع من الظروف ، أو حذف كلمة : « من » التي تتضمنها أنواع من التمييز ؛ فإن هذا التضمن في الظرف والتمييز لا يقتضي البناء - كما يقولون - . لأنه ليس باللازم المحتوم . أما التضمن الذي يقتضي البناء عندهم ، فهو التضمن اللازم المحتم الذي يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن . فيخرج الظرف والتمييز . وتدخل أسماء الشرط والاستفهام ، مثل : متى تحضر أكرمك - ومتى تسافر ؟

فكلمة : « متى » في المثال الأول تشبه الحرف « إن » في التعليق والجزاء ، وهي في المثال الثاني تشبه همزة الاستفهام ، فكلاهما اسم من جهة ، ومتضمنة معنى الحرف من جهة أخرى ، فتي الشرطية وحدها تدل على مجرد تعلق مطلق ، ولكنها بعد وضعها في الجملة دلت عليه وعلى معنى في الجملة التي بعدها ، وهو تعليق شيء معين بشيء آخر معين : أي : توقف وقوع الإكرام على وقوع الحضور ، فحصول الأمر الثاني المعين : مرتبط بحصول الأول المعير ومقيّد به^(١) . . .

وهي^(٢) وحدها في الاستفهام تدل على مجرد الاستفهام والسؤال ، من غير تقييد بدلالة على الشيء الذي تسأل عنه ، أو عن صاحبه ، أو غير ذلك . لكنها بعد

(١) يوضح كلامهم في الشبه المعنوي ما سبق في آخر ص ٨٩ وما بعدها .

(٢) أي : « متى » الاستفهامية .

... ..

 وضعها في الجملة دلت على معنى جزئى جديد ؛ فوق المعنى السابق : هو أن السؤال متجه إلى معنى محدد . هو السفر ، ومتجه إلى المخاطب أيضاً . . .

وكذلك اسم الإشارة^(١) ، مثل كلمة : هذا ؛ فإنها وهى منفردة ، تدل بلفظها المجرد على مطلق الإشارة ، من غير دلالة على مشار إليه أو نوعه ؛ أهو محسوس أم غير محسوس ؟ حيوان أم غير حيوان ؟ . . .

لكن إذا قلنا : هذا محمد ، فإن الإشارة صارت مقيدة بانضمام معنى جديد إليها ؛ هو الدلالة على ذات محسوسة لإنسان^(٢) .

فإن صح ما يقولونه من هذه التعليقات ، فلماذا أعربت : « أئى » الشرطية ، « وأئى » الاستهلامية ، وأسماء الإشارة المثناة ؛ مثل : هذان عالمان ، وهاتان حديقتان ؟ نعم ؛ لهذا عندهم إجابة ، وعليها اعتراض ، ثم إجابة ، ثم اعتراض ، وهكذا مما تموج به الكتب الكبيرة

ثالثها : الشبه الاستعمالى :

بأن يكون الاسم عاملاً في غيره ، ولا يدخل عليه عامل — مطلقاً — يؤثر فيه ؛ فهو كالحرف : في أنه عامل غير معمول ، كأسماء الأفعال ، مثل : هيهات القمر ، وبتلك المنىء ، « فهيهات » : اسم فعل ماضٍ ، بمعنى : بَعُدَ جداً ، وفاعله . القمر ، و« بله » : اسم فعل أمر ، بمعنى : اترك ، وفاعله ضمير ، تقديره : أنت ، و« المسىء » : مفعول به ، وكلاهما قد عمل الرفع في الفاعل ، كما أن « بله » عملت النصب في المفعول به ؛ ولا يدخل على واحد من اسمى الفعل عامل يؤثر فيه .

رابعها : الشبه الافتقارى :

وذلك بأن يفتقر الاسم افتقاراً لازماً إلى جملة بعده ، (أو ما يقوم مقامها ، كالصفة الصريحة في صلة « أل »^(٣)) أو إلى شبه جملة ؛ كالاسم الموصول ، فإنه يحتاج بعده إلى جملة أو ما يقوم مقامها ، أو شبهها ، تسمى : جملة الصلة ؛ لتكمل المعنى ، فأشبه الحرف في هذا ؛ لأن الحرف ، موضوع — غالباً — لتأدية معانى الأفعال وشبهها إلى الأسماء ؛ فلا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة ، فهو محتاج إليها دائماً . فاسم الموصول يشبهه من هذه الناحية : في أنه لا يستغنى مطلقاً

(٢٤١) راجع ٣٢١ م ٢٤٠

(٣) انظر ص ٣٥٦ حيث الكلام على : « أل » وصلتها ، ونوع هذه الصلة .

عن جملة بعده ، أو ما ينوب عنها ، أو شبهها ، يتم بها المعنى .
 فإن صح هذا فلم أعربت «أى» الموصولة - أحياناً - ، و«الذان» ، و«اللتان» ؟
 أجابوا : أن السبب هو ما سبق في نظائرها ؛ من الإضافة في كلمة :
 «أى» . والثنية فيما عداها . والإضافة والثنية من خصائص الأسماء ، فضعف
 شبه تلك الكلمات بالحروف ، فلم تُسَبَّن . وعلى هذه الإجابة اعتراض ، فإجابة ،
 فاعتراض . . . وهكذا دواليسك . . .

فما هذا العناء فيما لا يؤديه الواقع ، ولا تساعفه الحقيقة ؟ . وأى نفع فيما ذكروه
 من أسباب البناء وأصله ، ومن سبب ترك السكون فيه إلى الحركة ، وسبب اختيار
 حركة معينة لبعض المبنيات دون حركة أخرى . . .

خامسها : الشبه اللفظي :

زاده بعضهم^(١) ، ومثّل له بكلمة : «حاشاً» الاسمية قائلاً : إنها مبنية
 لشبهها «حاشاً» الحرفية في اللفظ ، ومثل هذا يقال في كلمة : «علّى» الاسمية ،
 وفي «كلاً» بمعنى «حقاً» . وفي «قدّ» الاسمية ؛ فإن الأسماء الثلاثة مبنية
 لشبهها اللفظي بنظائرها الحرفية ، وقيل إن الشبه اللفظي يجوز للبناء ، لا يحتم له .
 وعلى هذا يجوز في الأسماء السابقة أن تكون معربة تقديراً كإعراب الفتي . ما عدا
 «قدّ» فإنها تعرب لفظاً - كما سبق^(٢) -

وهناك أنواع أخرى من الشبه لا قيمة لها .

إن الخير في إهمال كل ما قالوه في أنواع الشبه المختلفة السالفة ، وأسباب
 بنائها ، وعدم الإشارة إليه في مجال الدراسة والتعليم ، والاستغناء عنه بسرد
 المواضع التي يكون فيها الاسم مبنياً وجوباً ، وهو العشرة الماضية^(٣) ، ومبنى
 جوازاً في مواضع أخرى ستذكر في مواطنها .

* * *

(ح) اشترطوا في إعراب المضارع - كما سبق^(٤) - ألا تتصل به اتصالاً
 مباشراً نون التوكيد ، أو نون الإناث^(٥) ؛ فالمضارع معرب في مثل : «هل

(١) راجع الصبان ج ١ باب : «المعرب والمبنى» ، عند الكلام على : أنواع الشبه ، والتبني الثاني .

(٢) ص ٧٧ والجدول الفتي في ص ٨٥ .

(٣) في ص ٣١ .

(٤) لا يكون اتصال نون النسوة به إلا مباشراً :

(٥) في ص ٨١ .

تقومان ؟ وهل تقومون ؟ وهل تقومين ؟ لأن نون التوكيد لم تتصل به اتصالاً مباشراً ، ولم تلتصق بآخره ، لوجود الفاصل اللفظي الظاهر ، وهو : ألف الاثنين ، أو المقدر ، وهو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ؛ فأصل تقومان : تقومانين . فاجتمعت ثلاث نونات متواليات زوائد في آخر الفعل . وتوالي ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد ، وكلها ليس أصلياً ، وإنما هو من حروف الزيادة^(١) ، أمر مخالف للأصول اللغوية ، فحذفت - في الظاهر^(٢) - نون الرفع ؛ لوجود ما يدل عليها ، وهو أن الفعل مرفوع لم يسبقه ناصب أو جازم يقتضى حذفها ، ولم تحذف نون التوكيد المشددة ؛ لأنها جاءت لغرض بلاغي يقتضيها ، وهو توكيد الكلام وتقويته . ولم تحذف إحدى النونين المدغمتين لأن هذا الغرض البلاغي يقتضى التشديد لا التخفيف^(٣) . فلما حذفت النون الأولى من الثلاث ، ولهي نون الرفع ، كسرت المشددة ، وصار الكلام ؛ « تقومان »^(٤) .

وأصل « تقومون » هو : « تقومونتن » حذفت النون الأولى للسبب السالف ،

(١) يتحتم امتناع توالي الأمثال إذا كانت الأحرف الثلاثة المتأثلة زوائد ؛ فليس منه : (القائلات جنن أو يجنن) ، لأن الزائدهو المثل الأخير من الثلاثة . وليس منه قوله تعالى : « ليسجنن » ، وليكونن ، من الصاغرين - (كما يقول الصبان في هذا الموضع ، وفي باب نون التوكيد ج ٣) - وليس منه أيضاً الفعل ومشتقاته في مثل : أنا أحبيك ، أو : أنا محبيك . (راجع شرح الرضى للشافعية ، ج ٢ هو ١٨٦ وما يليها) .

وهناك حالات أخرى يتحتم فيها المنع سيجيء ذكرها في الجزء الرابع (باب : تثنية المقصور والممدود ، وجمعهما ، م ١٧١ ص ٥٦٨) . . . (٢) لاقى الحقيقة (انظر رقم ١ من هامش ص ٩٧) .

(٣) إيضاح هذا ، وتفصيله في ج ٤ ص ١٧٧ باب : نون التوكيد .

(٤) التقاء الساكنين (وهما ألف الاثنين والنون المشددة) جائز هنا ؛ لأنه على بابيه وعلى حدّه : (أى : على الباب القياسى له ، وموافق له) ؛ وذلك لتحقيق الشرطين الموسغين للتلاق ؛ وهما وجود حرف مد (أى : حرف علة ، قبله حركة تناسبه) وبعده في الكلمة نفسها حرف مدغم في مثله ، أى : حرف مشدد مثل : خاصة ، دابة ، الضالين . . . فإن كانت نون التوكيد خفيفة لم يصح وقوعها بعد الألف مطلقاً ، سواء أكانت ألف اثنين ، أم زائدة للفصل بين نون التوكيد ونون النسوة ، في مثل : تعلمنن يافتيات - (وسيجيء بيان هذا في موضعه المناسب ج ٤ باب : نون التوكيد) - انظر هامش الصفحة الآتية .

ويصح التقاء الساكنين في الوقف بغير شرط (كما قلنا في ص ٥١ - وكما يجيء في ج ٤ ص ١٣٩ م ١٤٣) - وكذلك عند سرد بعض الألفاظ ؛ مثل : كاف - ميم ، صاد . . . وكذلك لمنع اللبس (بالتفصيل الموضوع في ص ٥١ وفي رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ ولهما تشابه بما في رقم ٢ من هامش ص ٢١٩) .

وبقيت نون التوكيد المشددة ، فصار « تقومون » ؛ فالتقى ساكنان . . . واو الجماعة والنون الأولى المدغمة في نظيرتها ؛ فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين^(١) : وإنما وقع الحذف عليها لوجود علامة قبلها تدل عليها ؛ وهي : « الضمة » ولم تحذف نون التوكيد الثقيلة ولم تُخَفَّفْ ، مراعاة للغرض البلاغي السابق ؛ ولعدم وجود ما يدل عليها عند حذفها .

ومثل ذلك يقال في : « تقومون » فأصلها : « تقومين » حذفت النون الأولى ، وبقيت نون التوكيد المشددة ، فصار اللفظ أنت تقومين ؛ فالتقى ساكنان : ياء المخاطبة والنون الأولى المدغمة في نظيرتها . فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ولوجود كسرة قبلها تدل عليها ، ولم تحذف نون التوكيد المشددة ، ولم تخفف للحاجة إليها - كما سلف - فصار اللفظ تقومين^(١) . . .

(١-١) قال بعض النحاة : (إن التقاء الساكنين هنا على حده ؛ فهو جائز ؛ فلا حاجة إلى حذف الواو والياء للتخلص منه . ويمكن الدفع بأنه وإن كان جائزاً - لا يخلو من ثقل ما . فالحذف هو للتخلص من الثقل الحاصل به .) اه الصبان ج ١ في الكلام على إعراب المضارع . .

وقال فريق آخر من النحاة ؛ (إن قلت : هو هنا على حده ؛ لكون الأول من الساكنين حرف مد « أى : حرف علة قبله حركة تناسبه » والثاني مدغماً في مثله . وهما في كلمة واحدة لأن الواو والياء كجزئها - فلم لم يقبل كما قبل في نحو دابة؟ - انظر رقم ٤ من هامش الصفحة السابقة - أجب : بأن الساكنين هنا من كلمتين ؛ لا من كلمة واحدة ، إذ الواو والياء كلمة مستقلة ، وكونهما كالحزب لا يعطيها حكمه من كل وجه ؛ فلم يفتخر التقاؤهما لثقله . . .) اه خضرى في الموضوع السابق أيضاً . . . ثم قال : (إنما اغتفر في ألف الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون ؛ لفوات شبههما بنون المثني فيلتبس بفعل الواحد . . اه) والذي نراه في الواو والياء - على الرغم من أنهما ضميران ، لاحرفان - ويؤيده السماع القوي كالذي في قوله تعالى (أتحتاجونني في الله . . .) أنه يجوز حذفهما وعدم حذفهما في الأمثلة السابقة وأشباهها على حسب الاعتبارين السالفين . لكن الحذف هو الأكثر - طبقاً لما سيأتي في ص ١٧٩ و ٢٨٤ - ويؤيد صحة الحذف وعدمه ما جاء في حاشية الألوسى على القطر (ص ٥٧) من أن التقاء الساكنين المغتفر يتحقق بأن يكون الأول مهما حرف مد (أى : حرف علة قبله حركة تناسبه) والثاني منهما مدغماً في مثله : كدابة ، والضالين . فليس في هذا الكلام ما يدل على اشتراط اجتماعهما في كلمة واحدة . ومن أمثله قوله تعالى : (فاستقيما ، ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) فقد اشتملت الآية على المضارع « تتبعان » الذي وقع فيه التقاء الساكنين على حده المباح مع أن الالتقاء هنا في كلمتين

أما من يشترطون أن يكون الالتقاء في كلمة واحدة . فيقولون في المضارع السابق وأشباهه ما لم يحذف فيه حرف العلة ، إن سبب بقاء حرف العلة ، وعدم حذفه هو ضرورة طارئة ، كنع اللبس في المضارع السالف ، لأن حذف الألف يقع في اللبس بين فعل الواحد والفعل المسند لألف الاثنين ، ولا يمكن إبقاء الألف وحذف نون التوكيد ، لتلا يضيع الغرض الهام الذي جاءت لتحقيقه ؛ وهو التوكيد . ويؤيد ما سبق أيضاً ما جاء في هامش الشذور - ص ١٥ - فهو شبيه بما نقله الألوسى . وجاء في شرح التصريح (ج ٢ باب : الإبدال » عند الكلام على إبدال الواو من الياء) ما نصه : (يجوز الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف =

ف عند إعراب « تقومُنْ » ... السابقة ، أو تقومِنْ ... نقول : فعل مضارع مرفوع
وعلامه رفعه النون المقدرة^(١) لتوالي النونات ، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين
(واو الجماعة ، أو : ياء المخاطبة) ، فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع .

وعند إعراب « تقومَانِ » نقول : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه النون
المقدرة لتوالي النونات . والنونُ المشددة للتوكيد . ومثل هذا في قوله تعالى : « لَتُبْلَوُنَّ
عَمَّا أُمُورِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ... » فأصل ... تَبْلَوُنَّ : تَبْلَوُنَّ ؛ تحركت الواو
الأولى وانفتح ما قبلها ؛ فقلت ألفاً ، ثم حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع واو
الجماعة ، ثم حذفت نون الرفع لتوالي النونات ، فالتقى ساكنان : واو الجماعة
والنون الأولى من نون التوكيد المشددة ؛ فحررت واو الجماعة بحركة تناسبها - وهي
الضمة - للتخلص من اجتماع الساكنين . ولم تحذف الواو لعدم وجود علامة قبلها
تدل عليها ، ولم تحذف نون التوكيد أو تخفف لوجود داع بلاغي يقتضى بقاءها
مشددة ، فلم يبق إلا تحريك الواو بالضمة ، التي تناسبها .

وكذلك « تَرَيْنِ » في قوله تعالى يخاطب مريم : « فإِذَا تَرَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا
فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ؛ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا » . أصلها : تَرَأَيْنِ
نقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون ، وحذفت الهمزة تخفيفاً^(٢) ،

= لين - يريد حرف مد . والثاني مدغماً كدابة ...) أ ه . فقد سكت عن شرط الالتقاء في كلمة واحدة .
فكان شأنه كشأن المراجع الأخرى التي سكتت وتركت شرط التلاق في كلمة واحدة . بل إن الصبان (ج ٣ باب
نوني التوكيد) قال في اشتراط أن يكون الساكنان في كلمة مانصه : (الصحيح فيما يأتي - خاصاً
بحذف الضمير إلا الألف - عدم اشتراط كونهما في كلمة ، بدليل ؛ نحو : « أتُحِبُّاجُونِي » وعلّة الحذف
عند من لا يشترط ذلك ، استثقال الكلمة ، واستطالتها لو أبقى المضمّر « الضمير ») اه .
ولهذه المسألة بيان في باب : « نون التوكيد » ج ٤ .

(١) نون الرفع هنا مقدرة (كما هو مبين في ص ٩٥ وفي رقم ٥ من ص ٢٠٥) لأنها محذوفة لعلّة :
والمحذوف لعلّة كالثابت . ولكنها لا تظهر ، فليست محذوفة حذفاً نهائياً ، وإنما هي مخفية ، ولذا فالإعراب هنا
« تقديرى » لا لفظى . وهذا شأنها دائماً مع المضارع المؤكد بالنون المسند إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ؛
أو ياء المخاطبة ، سواء أكان المضارع صحيح الآخر أم معتلاً ، وسواء أكانت نون التوكيد مشددة أم غير مشددة ،
إلا مع ألف الاثنين ؛ فيجب التشديد والكسر معاً ؛ لأن نون التوكيد الحليفة لا تقع بعد ألف الاثنين ،
وكذلك لا تقع بعد نون النسوة إلا بشرط وجود ألف زائدة تفصل بين النونين مع تشديد نون التوكيد أيضاً وكسرها .
(راجع الأشموني ، وحاشية الصبان ج ١ عند الكلام على بناء المضارع ، وعند الكلام على الأفعال الخمسة
في آخر باب : « المعرب والمبني » وشرح التوضيح وهامشه ج ١ في أول الفصل الخاص بالإعراب المقدر في
المقصور والمنقوص) .

ويجرى على الألسنة الآن عند الإعراب أنها محذوفة ، ولا مانع من قبوله تسييراً وتخفيفاً .
(٢) الكلام الفصيح يدل على أن هذا التخفيف ملتزم في المضارع والأمر من مادة الفعل : « رأى » .

فَصارت الكلمة : تَرَيِّنَنَّ ، ثم حذفت النون الأولى للجازم وهو : « إن » الشرطية المدغمة في « ما » الزائدة ؛ فصارت : تَرَيِّنَنَّ ، والياء الأولى متحركة وقبلها فتحة ، فانقلبت ألفاً ، فصارت الكلمة : « تَرَيِّنَنَّ » فالتقى ساكنان ، الألف وياء المخاطبة بعدها ؛ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصارت « تَرَيِّنَنَّ » فالتقت ياء المخاطبة ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة ، فحركت الياء بالكسرة ، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسرة قبلها تدل عليها ، ولا يجوز حذف النون الأولى من المشددة ؛ لأن المقام يتطلبها مشددة ؛ فلم يبق إلا تحريك الياء بالكسرة التي تناسبها ؛ فصارت : تَرَيِّنَنَّ .

وبمناسبة ما سبق من تحريك واو الجماعة وجوباً نذكر قاعدة لغوية عامة تتصل بواو الجماعة : هي : أنها في غير الموضع السابق تُضمُّ - في الأغلب - إذا كان قبلها مفتوحاً وما بعدها ساكناً ، نحو : الصالحون سَعَوْا اليوم في الخير ، ولن يسعوا الغداة في سوء ؛ فارضوا الحطة التي رسموها .

* * *

(و) وجود التوكيد في المثالين الأولين (تَقْوَمَنَّ ، وتَقْوَمَنَّ) قد يوهم أنها متصلة بآخر المضارع اتصالاً مباشراً يقتضى بناءه . لكن الحقيقة غير ذلك ؛ فهو معرب ، واتصال النون به ظاهري ؛ لا عبرة به ؛ لأنه في الحقيقة مفصول منها بفواصل مقدر (أى : خفي غير ظاهر) هو ؛ واو الجماعة المحذوفة ، أو ياء المخاطبة المحذوفة ، وكلاهما محذوف لعلّة ، والمحذوف لعلّة كالثابت - كما أشاروا (١) لهذا يكون المضارع في المثالين السالفين معرباً ؛ لا مبنيًا ؛ لأن نون التوكيد مفصولة منه حقيقة وتقديراً أما في بقية الأمثلة (تقومان - تَسْلَوَنَّ - تَرَيِّنَنَّ) ، فالنون لم تتصل أيضاً بآخره ؛ لوجود الفواصل المنطوق به ، الحاجز بينهما ، ونعني به : الضمير (ألف الاثنين - واو الجماعة - ياء المخاطبة) . فالمضارع هنا معرب أيضاً ؛ لأن نون التوكيد لم تتصل بآخره اتصالاً مباشراً . وهذا شأن المضارع دائماً ؛ يظل محتفظاً بإعرابه ، على الرغم من وجود نون التوكيد بعده إذا لم تكن متصلة بآخره اتصالاً مباشراً ؛ بحيث لا يفصل بينهما فاصل لفظي ، مذكور أو مقدر .

ولهذا ضابط صحيح مطرد ؛ هو أن المضارع إذا كان مرفوعاً بالضمّة قبل

(١) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

.....

 مجيء نون التوكيد ؛ فإنه يبني بعد مجيئها ؛ لأن الاتصال يكون مباشراً ، وإن كان مرفوعاً بالنون قبل مجيئها فإنه لا يبني ؛ لوجود الفاصل الظاهر أو المقدر وهو : الضمير .

* * *

(هـ) قلنا إن الماضي يبني على السكون في آخره إذا اتصلت به التاء المتحركة التي هي ضمير « أى : فاعل » ، أو « نا » التي هي فاعل كذلك ، أو نون النسوة وهي ضمير فاعل أيضاً ، كما يبني على الضم في آخره إذا اتصل به واو الجماعة . لكن كثير من النحاة يقول إن هذا السكون عَرَضِيٌّ طارئٌ ؛ جاء ليمنع الثقل الناشئ من توالي أربعة حروف متحركة في كلمتين ، هما أشبه بكلمة واحدة ، (أى : في الفعل وفاعله التاء ، أو نا ، أو نون النسوة) ، فليس السكون في رأيهم مجلوباً من أثر عامل دخل على الفعل ؛ فاحتاج المعنى لجلبه . لهذا يقولون في إعرابه : بني الماضي على فتح مقدر ، منع من ظهوره السكون العارض

وكذلك يقولون في الضمة التي قبل واو الجماعة ؛ إنها عرضية طارئة ؛ لمناسبة الواو فقط ، وإن الفعل بني على فتح مقدر منع من ظهور الضمة العارضة^(١) . . . إلخ . ولا داعي لهذا التقدير والإعنات . فن التيسير الذي لا ضرر فيه الأخذ بالرأى القائل بأنه بني على السكون مباشرة في الحالة الأولى ، وعلى الضم في الحالة الثانية .

(و) ليس من المبني الأسماء المقصورة ؛ مثل : الفتى ، الهدى ، المصطفى . . . ولا الأسماء المنقوصة ؛ مثل : الهادي ، الداعي ، المنادي . . . لأن ثبات آخرها على حال واحدة إنما هو ظاهري بسبب اعتلاله ؛ ولكنه في التقدير متغير ؛ فهي معرفة تقديرًا ؛ بدليل أنها تنفي وتجمع فيتغير آخرها ؛ والمبني لزومًا لا يبني ولا يجمع مباشرة ، فنقول في الرفع : الفتيان ، والفتون . وفي النصب والجر : الفتيتين والفتيتين . وكذلك : الهاديان ، والهاديتين ، والهادون ، والهادين . . . وكذا الباقى .

أما بناء اسم لا — أحيانًا — وبعض أنواع المنادى فهو بناء عارض لا أصيل ؛ يزول بزوال سببه ، وهو وجود : « لا » و « النداء » ، فتبي زال السبب زال البناء العارض . بخلاف المبني الأصيل ؛ فإن بناءه دائم

* * *

المسألة ٧ :

أنواع^(١) البناء والإعراب ، وعلامات كل منهما^(٢)

- ١ - البناء أنواع أصلية ، وأخرى فرعية تنوب عنها . فالأصلية أربعة :
- ١ - السكون^(٣) - وهو أخفها - ويدخل أقسام الكلمة الثلاثة ؛ فيكون في الاسم ؛ مثل : كَسَمَ ، وَمَنَ . ويكون في الحرف ، مثل : قَدَّ ، وهَلْ . ويكون في الفعل بأنواعه الثلاثة ؛ في الماضي المتصل بضمير رفع متحرك ، (التاء ، ونا ، ونون النسوة) ، مثل : حَضَرْتُ (بفتح التاء ، وضمها ، وكسرها) حضرنا - النسوة حضرن . وفي الأمر المجرد صحيح الآخر ؛ مثل : اجلسْ واكتبْ .. ، وفي المضارع المتصل بنون النسوة : مثل : الطالبات يتعلمن ويعملن . . .
- ٢ - الفتح ، ويدخل أقسام الكلمة الثلاثة ، فيكون في الاسم ؛ مثل : كيفَ ، وأينَ . ويكون في الحرف ؛ مثل : سَوَّفَ . وثُمَّ . ويكون في الفعل بأنواعه الثلاثة ؛ في الماضي المجرد ؛ مثل : كَتَبَ ، نَصَرَ ، دعا . مع ملاحظة أن الفتح في : « دعا » وأمثالها - مما هو معتل الآخر بالألف - يكون مقدرًا .
- وفي المضارع والأمر عند وجود نون التوكيد في آخرهما ؛ مثل : والله لأسافرن في طلب العلم . سافرن - يا زميل - في طلب العلم .
- ٣ - الضم ، ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل ، فمثال الاسم ؛ حيثُ ، والضم فيه ظاهر . وقد يكون مقدرًا في مثل : « سيبويه » عند النداء ؛ تقول : « يا سيبويه » ؛ فهو مبنى على الكسر لفظًا ، وعلى الضم تقديرًا^(٤) في محل نصب في الحالتين . ومثال الحرف : « منذُ » (على اعتبارها حرف جر) .
- أما الضم في آخر الفعل الماضي في مثل : الأبطال حضرُوا . . . فليس بأصلي ،

(١) يرتضى بعض النحاة تسميتها : « بالألقاب » بدلا من الأنواع . ولا مانع من هذا أوداك
 (٢) في ص ١١٥ بيان السبب في أن لكل منهما علامات خاصة ، وبيان بعض علامات لا توصف بإعراب ولا بناء .
 (٣) ويسمى : الوقت - كما في رقم ٢ من هامش ص ١٠٣ - ويكثر في عبارات الأقدمين ترديد الاثنين .
 (٤) ويقولون في إعرابه : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ؛ منع من ظهوره حركة البناء الأصلي - وهي الكسر - في محل نصب .

وإنما هو ضم عارض لمناسبة الواو - كما سبق (١).

٤ - الكسر ، ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل أيضاً ؛ فمثال الاسم : هؤلاء . ومثال الحرف : باء الجر في « بك » . . .

والعلامات الفرعية التي تنوب عن الأصلية أشهرها خمس :

١ - ينوب عن السكون حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر ؛ مثل الفعل : اخش ، وارم ، واسم ؛ في نحو : اصفح عن المعتذر لك ، واخش أن يقاطعك ، وارم من ذلك إلى كسب مودته ، واسم بنفسك عن الصغائر . وينوب عن السكون أيضاً حذف النون في فعل الأمر المسند لألف الاثنين ، أو الواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، مثل : اكتبوا ، اكتبوا ، اكتبوا .

٢ - وينوب عن الفتح الكسرة في جمع المؤنث السالم ، المبني ، الواقع اسم « لا » النافية للجنس . نحو : لا مهملات هنا (في هذا نيابة حركة بناء عن حركة أخرى) . وينوب عن الفتح أيضاً الياء في المثني المبني ، وفي جمع المذكر السالم المبني ، إذا وقع أحدهما اسم : « لا » النافية للجنس ، نحو : لا غائبين ، ولا غائبين هنا (وفي هذه الياء نيابة حرف عن حركة بناء) .

٣ - وينوب عن الضم الألف في المثني المبني ؛ إذا كان منادى مفرداً (٢) علماً ، نحو : يا محمدان ، أو كان نكرة مقصودة ؛ مثل : يا واقفان اجلسا ؛ لائنين معينين (وهذه نيابة حرف عن حركة بناء) .

وتنوب الواو عن الضمة في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفرداً علماً . نحو ؛ يا محمدون (وهذه نيابة حرف عن حركة بناء أيضاً) .

ومما تقدم نعلم أن الكسر في البناء لا ينوب عنه شيء ؛ وأن السكون ينوب عنه شيان ، وكذلك الفتح ، والضم . كما نعلم أن الضم والكسر يكونان في الاسم والحرف ، ولا يكونان في الفعل . وفي الجدول التالي تلخيص لكل ما تقدم :-

(١) انظر « ه » في صفحة ٩٩ .

(٢) المفرد في باب المنادى هو : (ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف) . فالمنادى المضاف مثل :

يا سعد الدين أقبل ، والشبيه بالمضاف مثل : يا صانعاً خيراً ترقب جزاءه .

(والمنادى باب مستقل في أول الجزء الرابع) .

علامات البناء الأصلية ، والفرعية ، ومواضعها

نوع البناء الأصلي	ما يدخل عليه من أقسام الكلمة	المثال	ما يتوب عن تلك العلامة
(١) السكون	الاسم ← الحرف ← ١- الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، ومنه المتصل بنون نسوة ٢- الأمر صحيح الآخر ٣- المضارع المتصل بآخره نون النسوة	كَمْ - مَنْ - قَدْ - هَلْ - عَرَفْتُ - عَرَفْنَا - الأمهات حافظن على الأولاد اكتب، واقرأ، وتعلم العاملات يسرعن	١- حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر، مثل: أرض . . ٢- حذف النون في الأمر المستند إلى ألف الاثنين، أو: وأولماعة، أو ياء المخاطبة . . .
(٢) الفتح	الاسم ← الحرف ← ١- الماضي صحيح الآخر والمعتل الآخر بالألف (١) ٢- المضارع المتصل بآخره نون التوكيد ٣- الأمر المتصل بآخره نون التوكيد	أَيْنَ - كَيْفَ - سَوْفَ - رُبَّ - ضحك - نظرت - دعاً الصالح ربه والله لتفرحن افرحن	١- الكسرة في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسم « لا » النافية للجنس؛ نحو: لا مهملات عندنا ٢- الياء في المثنى المبني، وجمع المذكر المبني إذا وقع أحدهما اسم « لا » النافية للجنس؛ نحو: لا صديقين غادران، لا مصالحين مقصرون . . .
(٣) الضم	الاسم (والضم ظاهر في آخره) الاسم (والضم مقدر في آخره) الحرف - الفعل ××××	حيثُ . . . سيويه . . . منذُ (حرف جر) ××××	١- الألف في المثنى المبني؛ إذا كان منادى مفرداً علماً، أو: نكرة مقصودة؛ نحو: يا محمدان، يا واقفان اجلسا . ٢- الواو في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفرداً علماً؛ نحو: يا محمدون . . .
(٤) الكسر	الاسم ← الحرف ← الفعل ××××	هؤلاء الباء في: يك ××××	×××× ×××× ××××

إلى هنا انتهى الكلام على علامات البناء الأصلية والفرعية (٢).

(١) والفتح، مقدر على الألف

(٢) أما بيان السبب في أن لكل منهما علامات خاصة فيأتي - في ص ١٠٦ كما ذكرنا - وإلى

ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِّبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ، وَذُو كَسْرٍ، وَضَمٌّ؛ كَأَيْنَ، أَمْسٍ، حَيْثُ، وَالسَّاكِنُ: كَمْ

(ب) وللإعراب أنواع أربعة :

١- الرفع : ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل : سعيدٌ يقومُ ،
ومثل الخبر والمضارع في قول الشاعر يمدح خبيراً حكيمًا :

يَبْزَنُ الأَمُورَ ؛ كَأَنَّمَا هُوَ صَبْرَفٌ يَبْزَنُ النُّصَارَ بِدَقَّةٍ وَحِسَابِ

٢- النصب ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل ؛ إن العزيز لن
يقبل الهوانَ ، وإن الشريف لن يُقدمَ على صغار .

٣- الجر ؛ ويدخل الاسم فقط ؛ مثل : باللهِ أستعين في كلِّ أمرٍ من
غيرِ تقصيرٍ في العملِ الناجع .

٤- الجزم ؛ ويدخل الفعل المضارع فقط ؛ مثل ^(١) : لم أتأخرُ عن إجابة
الصارخ ، وقول الشاعر :

إذا لم يعيشُ حرًّا بموطنه الفتي فسمِّ الفتي ميتًا ، وموطنه قبرًا

فالرفع والنصب يدخلان الأسماء والأفعال ، والجر مختص بالاسم ؛ والجزم
مختص بالمضارع .

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصلية ، وعلامات فرعية تنوب عنها .

فالعلامات الأصلية أربعة هي : الضمة في حالة الرفع ، والفتحة في حالة
النصب ، والكسرة في حالة الجر ، والسكون ^(٢) (أى : عدم وجود حركة) في حالة
الجزم ؛ فتقول في الكلمة المرفوعة (في مثل : سعيدٌ يقومُ) : مرفوعة ، وعلامة رفعها
الضمة ؛ وفي الكلمة المنصوبة (في مثل : إن علياً لن يسافر) : منصوبة ، وعلامة
نصبها الفتحة ؛ وفي المجرورة : علامة جرها الكسرة ، وفي المجرومة : علامة جزمها
السكون ^(٣) . . .

(١) ومثل قوله تعالى عن نفسه (لم يلدْ ، ولم يولدْ ، ولم يكن له كفواً أحد .)

(٢) أو : الوقف . . . (انظر رقم ٣ من هامش ص ١٠٠) .

(٣) وفي الإعراب وعلاماته الأصلية يقول ابن مالك :

والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعَلْنِ إِعْرَابِي لِاسْمِ وَفِعْلٍ نَحْوِ : لَنْ أَهَابَا =
النحو الوافي - أول

أما العلامات الفرعية التي تنوب عن تلك العلامات الأصلية فهي عشر ؛ ينوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية ، وينوب في بعض آخر حرف عن حركة أصلية^(١). وينوب في بعض ثالث حذف حرف عن السكون ؛ (فيحذف حرف العلة من آخر المضارع المجزوم ، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر المضارع المجزوم) .

والمواضع التي تقع النيابة فيها سبعة ، تسمى : « أبواب الإعراب بالنيابة » ، وهي :

(١) الأسماء الستة^(٢) . (ب) المثني^(٣) . (ح) جمع المذكر السالم^(٤) .

(د) جمع المؤنث السالم^(٥) . (هـ) الاسم الذي لا ينصرف^(٦) .

(و) الأفعال الخمسة^(٧) . (ز) الفعل المضارع المعتل الآخر^(٨) .

والإِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ ؛ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا فَرَأَفَعُ بِضَمٍّ ، وَأَنْصَبِنُ فَتَحاً ، وَجُرُّ كَسْرًا ، كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرُ

هذا ، وكلمة : « الرفع » تعرب مفعولاً به مقدماً للفعل : اجعلن . ويعاب هذا بأن فيه تقديم معمول الفعل المؤكد بالنون ؛ ولا يجوز تقديمه اختياراً - كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٨٠ - وبخاصة إذا كان معمول ليس شبه جملة - عند من يبيح تقديم شبه الجملة دون غيره من معمولات - ولكن ضرورة الشرع قست بالتقديم ، ولا داعي لإعرابه مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المحذوف ؛ لما في ذلك من تهافت بلاغي .

وكلمتا : « فتحا وكسرا » في البيت الأخير منصوبتان على ما يسمى : « نزع الخافض » (أو : الحذف والإيصال) ، إذ أصلهما : (بفتح - بكسر) وحذف حرف الجر قبلهما فنصب المجرور على ما يسمى : « نزع الخافض ... » . والمشهور أن النصب على نزع الخافض غير قياسي ؛ (كما سيبيء البيان في موضعه من باب : « تعدية الفعل ولزومه » ، ج ٢ ص ١٣٩ م ٧١) حيث قلنا هناك : لا داعي للأخذ بالرأى الذي يعتبره قياسياً ؛ لأنه يؤدي إلى الخلط والغموض والإلباس ؛ إذ يقع في وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه ، ولن ينتبه إلى نصبه على نزع الخافض إلا قلة معدودة مشتغلة بالشئون الغوية .

(١) ومن هذا ما يجيء في « ب » ص ١٠٦ .

(٢) حيث تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع ، وتنوب الألف عن الفتحة في حالة النصب ،

وتنوب الياء عن الكسرة في حالة الجر . .

(٣) فتنوب الألف عن الضمة في حالة الرفع . وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر .

(٤) فتنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع ، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر .

(٥) فتنوب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب .

(٦) فتنوب الفتحة عن الكسرة في حالة الجر .

(٧) فتنوب النون عن الضمة في حالة الرفع ، وينوب حذف النون عن الفتحة والسكون ، نصباً وجزماً .

(٨) وينوب حذف حرف العلة عن السكون . في حالة الجزم .

وتتلخص الفروع العشرة النائية عن الأصول فيما يأتي :

- ١ - ينوب عن الضمة ثلاثة أحرف ، هي : الواو ، والألف ، والنون .
- ٢ - ينوب عن الفتحة أربعة أشياء ، هي : الكسرة ، والألف ، والياء ، وحذف النون .
- ٣ - ينوب عن الكسرة شيثان ، هما : الفتحة ؛ والياء .
- ٤ - ينوب عن السكون حذف حرف ، إما حرف علة في آخر المضارع المعتل المجزوم ، وإما حذف النون من آخره إن كان من الأفعال الخمسة المجزومة .
وفيما يلي تفصيل الأحكام الخاصة بكل واحد .

* * *

زيادة وتفصيل :

ما السبب في أن للبناء علامات خاصة ، وللإعراب أخرى ؟ وهل هناك علامات لا توصف بأنها علامات إعراب ولا بناء ؟ .
(١) قال شارح المفصل (١) ما نصه :

« اعلم أن سببويه وجماعه من البصريين قد فصلوا بين حركات الإعراب وسكونه ، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه ، وإن كانت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً ، فجعلوا الفتح المطلق (٢) لقباً للمبني على الفتح ، والضم لقباً للمبني على الضم ، وكذلك الكسر ، والوقف (٣) .

« وجعلوا النصب لقباً للمفتوح بعامل ، وكذلك الرفع ، والجر ، والجزم ، ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقاً ، — أو مفتوح ، أو مكسور ، أو ساكن — فلا بد من تقييد ، لئلا يدخل « المعرب » في حيز « المبنيات » . أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما ؛ فإذا قالوا هذا الاسم مرفوع علم أنه بعامل يجوز زواله ، وحدث عامل آخر يحدث خلاف عمله ، فكان في ذلك فائدة وإيجاز ، لأن قولك : مرفوع ، يكتفي عن أن يقال له : مضموم ضمة تزول ، أو ضمة بعامل . وربما خالف في ذلك بعض النحاة ، وسمي ضمة البناء رفعاً وكذلك الفتح ، والكسر ، والوقف . والوجه هو الأول ، لما ذكرناه من القياس ، ووجه الحكمة . » هـ .

(ب) في بعض اللهجات العربية تنقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم ، وتدغم الياءان ، ففي مثل : هُدَى ، يقال : « هُدَى » في كل حالات الإعراب ، فيكون معرباً بالياء التي أصلها الألف بدل حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف ، وهذا مما ناب فيه حرف عن حركة أصلية . وهو من اللهجات الضعيفة التي لا يحسن العمل بها اليوم . (وسيجيء الكلام عليها في هامش ص ١٨٩ ثم في المكان الأنسب لها ، وهو : باب الإضافة لياء المتكلم ، ج ٣ م ٩٧ ص ١٧٤) .
(ح) قد تكون الكلمة مضبوطة ضبطاً معيناً بعلامة لا توصف بأنها علامة

(١) ج ٣ ص ٨٤ . (٢) أي : الذي يلزم آخر الكلمة في كل أحوالها .

(٣) هو : السكون ، كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٠٠ .

إعراب أو بناء^(١). وإنما هي علامة صوريّة ظاهرية ؛ جاءت لمجرد المماثلة والمشابهة بين ضبط هذه الكلمة المتأخرة وضبط كلمة قبلها مباشرة. ومن هذا قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبْ مَثَلٌ ، فَاسْتَمِعُوا لَهُ » . .

فكلمة : « أَيْ » منادى مبني على الضمّ في محل نصب ، وكلمة : « النَّاسُ » ، عطف بيان . وضممتها ضمة ممانلة ومشابهة « لَأَيِّ » ؛ وهذه الضمة ليست للبناء ولا للإعراب ، وإنما هي ضمة صوريّة ظاهرية ، قصد بها المحاكاة المحضة ، وليس للكلمة « النَّاسُ » محل إعرابي في أشهر قولين ، مع أننا أعربناها عطف بيان . ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنِّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً » . فكلمة : « آيَةٌ » منادى مبني على الضمّ في محل نصب . وكلمة : « النَّفْسُ » عطف بيان ، مضبوطة بالضمة التي جاءت لتكون هذه الكلمة ممانلة لسابقتها في العلامة . وليس لها محل إعرابي (في أشهر رأيين) ، بالرغم من إعرابها عطف بيان . وكلمة : « الْمُطْمَئِنِّةُ » ، صفة للنفس ، مضمومة بضمة مشابهة أيضاً . على أن إيضاح هذا وتفصيله في مكانه الأنسب ، (وهو باب : « تابع المنادى » ج ٤ م ١٣٠ ص ٤٤ ويا ب : « الاختصاص » ، ج ٤ م ١٣٩ ص ١١٧ عند الكلام على : « أَيْ وَآيَةٌ » فيهما . . .)

وهناك نوع آخر من الألفاظ لا يوصف بأنه معرب أو مبني ولكنه يزداد لغير معنى لغوي - وقد تكون زيادته لمجرد المدح ، أو الذم ، أو التمليح .. وليس له ضبط إعرابي خاصّ به ، وهذا النوع يسمى : « الأتباع » - بفتح الهمزة - وسيجيء حكمه (في باب الحال (ج ٢ م ٨٤ - رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ وفي باب النعت (ج ٣ م ١١٤ ص ٤٥٢) بما ملخصه : أن اللفظ قد يجيء عرَضاً بعد كلمة تسبقه ؛ فيسأبرها في وزنها ، وفي ضبط آخرها ؛ مثل : محمد حَسَنٌ بَسَنٌ ، واللصُّ شيطانٌ نِيْطَانٌ ، أو : عفريتٌ نَفْرِيْتُ . . . - ويذكر في إعرابه أنه تبع للأولى ، أي : من أتباعها ، لكن ليس من التّوابع الأربعة المعروفة التي هي النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل . . . ولا يجري عليه شيء من أحكام هذه التوابع الأصلية وكل حكمه مقصور على أنه مثل ما قبله في الوزن وضبط الآخر ضبطاً لا يوصف بإعراب ولا بناء . وحركته تختلف اختلافاً واسعاً كذلك عن حركة الإتياع الآتية ، في رقم ٦ من ص ٢٠٠ .

(١) هذا ما أشرنا إليه في آخر ص ٨٧ .

المسألة ٨ :

١ - الأسماء الستة^(١)

هي : أبٌ ، أخٌ ، حَسَمٌ^(٢) ، فَمٌ ، هَمَنٌ^(٣) ، ذُو... بمعنى صاحب^(٤) . فكل واحد من هذه الستة يرفع - في الأغلب - بالواو نيابة عن الضمة ، وينصب بالألف نيابة عن الفتحة ، ويجر بالياء نيابة عن الكسرة ، مثل : اشتهر أبوك بالفضل ، أكرم الناس أباك لفضله ، استمع إلى نصيحة أبيك ... ومثل قول الشاعر :

أخوكَ النَّذِيَّ إنْ تَدَعُهُ لِمَلْمَةِ
يُجِيبُكَ ، وإنْ تَغْضَبَ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبُ

وتقول : إنَّ أخاك النَّذِيَّ . . . - تَمَسَّكَ بِأَخِيكَ الَّذِي . . . ومثل هذا يقال في سائر الأسماء الستة .

لكن يشترط لإعراب هذه الأسماء كلها بالحروف السابقة : أربعة شروط عامة وشروط خاص بكلمة : « فَم » ، وآخر خاص بكلمة : « ذُو » .

فأما الشروط العامة فهي :

(أ) أن تكون مفردة ، فلو كانت مثناة أو مجموعة ، أعربت لإعراب المثني أو الجمع ، نحو : جاء أبوان ، رأيت أبوين ، ذهبت إلى أبوين . جاء آباء ، رأيت آباء ، ذهبت إلى آباء

(ب) أن تكون مُكَبَّرَةً^(٥) ؛ فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الثلاث

(١) وقد يسميها بعض النحاة : الأسماء الستة المعتلة الآخر ، لأن في آخرها واو محذوفة تخفيفاً إلا : « ذُو » . فليس فيها حذف .

(٢) الحَم : كل قريب للزوج أو الزوجة ؛ والدأ كان أم غير والد . لكن العرف قصره على الولد .

(٣) بمعنى شيء ، أي شيء ، وبمعنى الشيء اليسير ، والتافه . وكناية عن كل شيء يستقبح

التصريح به .

(٤) تقول : حمد ذو خلق ؛ وعل ذو أدب ، ... أي : صاحب خلق ، وصاحب أدب . ومثل قوله

عليه السلام : شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه ، وهؤلاء بوجه .

(٥) غير مصغرة . (والتصغير النحوي باب مستقل في الجزء الرابع) .

الأصلية ، في جميع الأحوال ، مثل : هذا أبَيْتُكَ العالم . . . أن أبَيْتِكَ عالم . . .
أقند بِأبَيْتِكَ . . . الخ .

(ح) أن تكون مضافة ؛ فإن لم تُضَفْ أعربت بالحركات الأصلية ، مثل :
تعهد أبٌ ولدَه - أحبُّ الولدُ أباً - اعتنَ أبٌ -

وقد اجتمع الإعراب بالحروف وبالحركات ، في قول الشاعر :

أبونا أبٌ لو كان للناس كلهم أباً واحداً أغناهمو بالناقبِ

(د) أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ؛ فإن أضيفت وكانت إضافتها إلى ياء
المتكلم ^(١) ، فإنها تعرب بحركات أصلية مقدرة قبل الياء . مثل : أبي يحب الحق -
إن أبي يحب الحق - اقتديت بأبي في ذلك . فكلمة : « أب » في الأمثلة الثلاثة
مرفوعة بضممة مقدرة قبل الياء ، أو منصوبة بفتحة مقدرة قبل الياء ، أو مجرورة
بكسرة مقدرة أيضاً ^(٢) . وكذلك باقي الأسماء الستة . إلا « ذو » فإنها لا تضاف لياء
المتكلم ولا لغيرها من الضمائر المختلفة - كما سيجيء هنا - .

أما الشرط الخاص بكلمة : « فسم » ، فهو حذف « الميم » من آخرها .
والاقتصار على الفاء وحدها . مثل : ينطق « فوك » بالحكمة . (أى ؛ فك) :
إن « فاك » عذب القول . تجرى كلمة الحق على « فيك » . فإن لم تحذف من آخره
الميم أعرب « الفم » بالحركات الثلاث الأصلية ؛ سواء أكان مضافاً أم غير
مضاف ، وعدم إضافته في هذه الحالة أكثر . نحو : هذا « فم » ينطق بالحكمة -
إن « فمًا » ينطق بالحكمة يجب أن يُسمع - في كل « فم » أداة بيان .

وأما الشرط الخاص بكلمة : « ذو » بمعنى : صاحب ^(٣) ، فهو أن تكون
إضافتها لاسم ظاهر ، دالٌّ على الجنس ^(٤) ، مثل : رائدى ذو فضل ، وصديقى

(١) سيجيء الكلام على إضافة هذه الأسماء لياء المتكلم ، في الجزء الثالث ، باب : الإضافة لهذه الياء .

(٢) الأحسن في هذه الحالة أن نقول : إنها الكسرة الظاهرة قبل الياء ، لأن الأخذ بهذا الرأى

أيسر وأوضح . ولا داعى للتسلك بالرأى الفلسفى المعقد الذى يقول : إن الكسرة الظاهرة هى لمناسبة ياء
المتكلم ، وأن كسرة الإعراب مقدرة بسبب الكسرة الظاهرة التى حلت محلها فأخفها . . .

(٣) وهى غير « ذو » المعدودة من أسماء الموصول ، التى يجيء الكلام عليها في ص ٣٥٧ .

(٤) سبق الكلام على اسم الجنس في ص ٢١ وما بعدها ، وسيجيء له تفصيل في باب العلم (ص ٢٨٨)

والمراد به : ما وضع للمعنى الكلى المجرد ، أى : للصورة الذهنية العامة ؛ مثل علم ، فضل ، حياء
رجل ، طائر .

ذو أدب . وقول الشاعر :

= ولا بد أن يكون اسم الجنس هنا اسماً ظاهراً ؛ فلا يجوز إضافة : « ذو » التي من الأسماء الستة إلى ضمير يرجع إلى جنس ؛ مثل : الفضل « ذو » أنت . كما لا يجوز إضافتها إلى مشتق ، مثل : محمد ذو « فاضل » ولا إلى علم ، مثل : أنت ذو « على » ولا إلى جملة : مثل : أنت ذو « تقوم » . وفيما يلي بعض البيان والتفصيل لما سبق :

جاء في تاج العروس ، شرح القاموس ، خاصاً بكلمة : « ذو » بمعنى « صاحب » ما نصه :
 (« كلمة صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس ») . . . وقال شارح المفصل - ج ١ ص ٥٣ - ما نصه : (« إنها لم تدخل إلا وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت : « الذي » وصلة إلى وصف المعارف بالجمل - وكأني « بأى » وصلة لنداء ما فيه « الألف واللام » في قولك : يأبها الرجل ، ويأبها الناس ») اهـ والمراد مما سبق أن أسماء الأجناس جامدة - في الغالب - فليست مشتقة ، ولا مؤولة بالمشتق ؛ فلا تصلح أن تقع نعتاً ، ولا غيرهما يتطلب الاشتقاق الصريح أو المؤول - كالحال والنعت - فجاءت : « ذو » قبل اسم الجنس - وهي مما يؤول بالمشتق - لتكون وسيلة للوصف به ، مع إعرابها هي الصفة المضافة ، وإعراب اسم الجنس هو المضاف إليه المجرور .

فإن وقعت صفة لنكرة وجب أن يكون اسم الجنس (وهو المضاف إليه) نكرة ، وإن وقعت صفة لمعرفة وجب أن يكون اسم الجنس (وهو : المضاف إليه) معرفة بالألف واللام ، ولا يصح أن نضاف : « ذو » التي بمعنى : « صاحب » إلى علم ، ولا إلى ضمير ما دام الغرض من مجيئها التوصل بها إلى الوصف باسم الجنس . فإن لم يكن الغرض من مجيئها هو هذا التوصل فالصحيح أنها تدخل على الأعلام والمضمرات . وأمثلة هذا كثيرة في كلام العرب ؛ منها : « ذو الخُلصَة » ، (الخُلصَة : اسم صنم . و « ذو » كناية عن بيته) ومنها ذو رعيين ، وذو جدران ، وذو يزران ، وذو الهجاز ... وكل هذه أعلام سبقتها « ذو » أي : أعلام مصدرية بكلمة مستقلة هي : « ذو » ومن أمثلة دخولها على الضمير قول كعب بن زهير :

صَحَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذُووَهَا

وقول الأحموص :

ولكن رَجُونَا مِنْكَ مِثْلَ الَّذِي بِهِ صَرَفْنَا قَدِيمًا مِنْ ذَوِيكَ الْأَوَائِلِ

وقول الآخر : إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَعُ رُوفٌ فِي النَّاسِ ذُووُهُ

« وقالوا : جاء من ذى نفسه ، ومن ذات نفسه ، أى : طائفاً . - (راجع تاج العروس ج ١٠

مادة : « ذو » -) . . . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

ماضرفى حسد اللثام ولم ينزل ذو الفضل يحسده ذوو التقصير

ولا قيمة للتعليل أو التأويل الذى يردده شارح المفصل (ج ١ ص ٥٣) محاولاً به أن يجعل الضمير المضاف إليه في بعض الأمثلة السابقة قريباً من اسم الجنس ، فيستأخ معه أن تكون « ذو » هي المضاف . . . لا قيمة لهذا بعد أن نطق العرب بإضافتها إلى الضمير والعلم ، وتعددت الأمثلة الفصيحة الواردة عنهم ، والتي لا تحتاج إلى تعليل ولا تأويل إلا صحة ورودها .

وإذا وقعت كلمة : « ذو » صدر اسم جنس لا يعقل وأريد جمعه وجب جمعه مؤنثاً سالماً ؛ نحو : مضى =

وَمَنْ لَا يَسْكُنُ ذَا نَاصِرٍ يَوْمَ حَقَّتْهُ يُغْلَبَ عَلَيْهِ ذُو النَّصِيرِ، وَيُضْهِدُ^(١)

وما سبق هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء الستة، ولذلك كان أحقها بالاتباع، وأنسبها للمحاكاة، دون غيره. إلا كلمة: «هَن» فإن الأكثر فيها مراعاة النقص في آخرها، ثم إعرابها بالحركات الأصلية بعد ذلك. والمراد بمراعاة النقص في آخرها أن أصلها «هَنَوٌ»، على ثلاثة أحرف، ثم نقصت منها الواو؛ بخذفها للتخفيف، سماعاً عن العرب، وصارت الحركات الأصلية تجري على النون، وكأنها الحرف الأخير في الكلمة. فعند الإضافة لا تُردُّ الواو المحذوفة؛ فحكم كلمة: «هَن» في حالة الإضافة كحكمها في عدمها، تقول: هذا «هَنٌ»، أهملت «هَنًا» — لم ألتفت إلى «هَنٍ». وتقول: «هَنٌ»^(٢) المال قليل النفع. إن «هَن» المال قليل النفع. لم أنتفع «بهَن» المال. لكن يجوز فيها — بقلة — الإعراب بالحروف، تقول: هذا هَنَوُ المال، وأخذت هَنًا المال، ولم أنظر إلى هَنِي المال.

وإذا كان الإعراب بالحروف بشروطه السابقة هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء الستة إلا كلمة: «هَن» فإن هناك لغة أخرى تليه في الشهرة والقوة؛ هي: «القَصْر» في ثلاثة أسماء: «أَب» ، و «أَخ» ، و «حَسَم» ، دون «ذو» ، و «هَن»^(٣) ، و «فم»^(٤) . . . ومعنى القصر: إثبات أَلْف^(٥) في آخر كل من

= ذو القعدة، وذوات القعدة. ومثل هذا يقال في اسم الجنس المصدر بكلمة: «ابن» أو: أخ، نحو: ابن آوى وبنات آوى، وأخ الجحمر (لثعبان) وأخوات الجحمر.

(سيجي، لهذا إشارة في ج من ص ١٧١ عند الكلام على جمع المؤنث السالم، وبيان في الجزء الرابع، آخر باب جمع التكسير ص ٦٢٢ م ١٧٤ وفيه بعض الأحكام الهامة).

هذا، ولكلمة «ذو»، و «ذات» استعمالاً أدبية دقيقة، (بيانها في مكانها المناسب ج ٣ ص ٤٢ م ٩٣ باب: الإضافة. وكذلك ج ٢ باب الظرف م ٧٩ — ص ٢٥٥ و ٢٥٠ م ٧٩).
ولكلمة: «ذات» بيان موجز في آخر الهامش من ص ٣٥٧ وهو مقصور على بعض استعمالاتها، والنسب إليها.

وهي تختلف اختلافاً تاماً عن «ذو» التي هي اسم موصول؛ بمعنى: «الذي». مثل جاء «ذو» قام. أي: جاء الذي قام؛ فإن الموصولة تلازمها الواو — غالباً — في أحوالها المختلفة، وتكون مبنية على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، — كما سيجيء في باب الموصول. ص ٣٥٧.

(١) يَضْهِدُ: يُقْهَرُ وَيُغْلَبُ. (٢) الشيء الثافه منه.
(٣) ونقل بعض النحاة «القصر» في هذه الكلمة. (كما سيجيء في رقم ١ من هاشم ص ١١٣)

(٤) في الأغلب.

(٥) وهذه الألف منقلبة عن الواو المحذوفة من آخر كل واحدة، فصارت كالألف المقصور =

الثلاثة الأولى في جميع أحوالها ، مع إعرابها بحركات مقدره على الألف رفعاً ونصباً وجرّاً ، مثل : أباك كريم ، إن أباك كريم ، أنيت على أباك . فكلمة : «أبا» قد لزمتها الألف في أحوالها الثلاث ، كما تلازم في آخر الاسم المعرب المقصور ، وهي مرفوعة بضمة مقدره على الألف ، أو منصوبة بفتحة مقدره عليها ، أو مجرورة بكسرة مقدره عليها ، فهي في هذا الإعراب كالمقصور .

وهناك لغة ثالثة تأتي بعد هذه في القوة والذبوع ، وهي لغة النقص السابقة ؛ فتدخل في : «أب» و «أخ» و «حم» ، كما دخلت في : «هن» ، ولا تدخل في : «ذو» ولا «فم» إذا كان بغير الميم . تقول كان أبك مخلصاً . إن أبك مخلص ، سررت من أبك لإخلاصه . . . وكذا الباقي . فكلمة : «أب» مرفوعة بضمة ظاهرة على الباء ، أو منصوبة بفتحة ظاهرة ، أو مجرورة بكسرة ظاهرة^(١) . ومثل هذا يقال في «أخ» و «حم» كما قيل : في «أب» وفي «هن» .

= (وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة ، كالمهمل ، والرضا ، والمصطفى) . وهذا جار على أن أصلها : «أبتو» ، و «أخوتو» و «حموتو» - كما في رقم ١ الآتي - تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ؛ هكذا يقول النحاة .

والحق أن أهل اللغة التي تلزم آخرها الألف لم ينظروا إلى ما يسمى أصل الواو ، ولم يعرفوا قلب الحروف ، ولا أمثال هذا . وإنما نطقوا عن فطرة وطبيعة : فهم يلزمون آخرها الألف بغير تحليل إلا النطق بها . «ملاحظة» : إذا حذف من الاسم الثلاثي أحد أصوله فإن جاءت همزة الوصل عوضاً عن المحذوف لم يصح إرجاعه في التثنية وجمع المؤنث السالم . أما إذا لم تأت همزة التعويض فالأجود - وقيل الواجب - إرجاعه . إن كان يرجع عند الإضافة . وتطبيقاً لهذا الحكم ترجع - في الحالتين السالفتين - اللام المحذوفة من الثلاثي ؛ لأنها ترجع عند إضافته ؛ فيقال في : (قاص - شج - أب - أخ - حم - ...) : قاصيان - شجيان - أبوان - أخوان - حموان ... لأنه يقال في الإضافة : قاصينا - شجينا - أبوه - أخوه - حموه ... وشذ : أبتان وأختان . . .

أما الذي لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التثنية ، وجمع المؤنث السالم ، نحو : اسم - ابن - يد - دم - غد - فم - سنة . . . ؛ فيقال : اسمان - ابنان - يدان - دمان - غدان - فنان - ستان . وشذ : فتوان ، وفتميان ، ومن الضرورة قول الشاعر :

فلو أنا على حَجَرٍ ذُبِحنا جري الدميان بالخبر اليقين

وقول الآخر : يديان بيضاوان عند محم

(محمل ، بكسر اللام : اسم رجل) وستجىء إشارة لهذا الضابط عند الكلام على المنثى (في «ح» من ص ١٣٥ وفي آخر رقم ١ من هامش ص ١٦٤) .

(١) أساس هذه اللغة : مراعاة النقص في تلك الكلمات الثلاث ، والاعتداد به ؛ فقد كان =

وما سبق نعلم أن الأسماء الستة لها ثلاث حالات من حيث علامات الإعراب وقوة كل علامة .

الأولى : الإعراب بالحروف ، وهو الأشهر ، والأقوى ، إلا في كلمة : « هن » فالأحسن فيها النقص ؛ كما سبق .

الثانية : القصر ، وهو في المنزلة الثانية من الشهرة والقوة بعد الإعراب بالحروف ، ويدخل ثلاثة أسماء ، ولا يدخل « ذو » ولا « فم » محذوف الميم ، لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحرف . ولا يدخل : « هن » ^(١) .

الثالثة : النقص ، وهو في المنزلة الأخيرة ، يدخل أربعة أسماء ، ولا يدخل « ذو » ولا « فم » محذوف الميم . لأن هذين الاسمين . ملازمان للإعراب بالحروف عند استيفائهما الشروط - كما سبق - .

فن الأسماء الستة ما فيه لغة واحدة وهو « ذو » و « فم » بغير ميم .

وما فيه لغتان ، وهو « هن » .

وما فيه ثلاث لغات وهو أب ، أخ ، حم ^(٢) .

= آخر كل واحدة منها في الأصل : « الواو » (أبَوٌ - أَخَوٌ حَمَوٌ - كما في رقم ٥ من ص ١١١) حذفت الواو تخفيفاً ؛ فلا ترجع عند الإضافة . بل يستغنى عنها في كل الأحوال . والحق هنا هو ما قلناه في سابقه ؛ أن التعليل الصحيح هو نطق العرب بالفصحاء .

(١) نقل بعض النحاة في القصر ، أيضاً - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ١١١ -

(٢) على ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم قول ابن مالك :

وارْفَعُ بواوٍ وانصِبَنَّ بالألفِ واجرُرْ بياءٍ - ما من الأسماء أصفى؛

من ذلك : « ذو » ، إن صُحِبَتْ أَبَانَا والقمُ حيثُ الميمُ منه بآنا

« أب » ، « أخ » ، « حم » ، كذلك « وهن » والنقصُ في هذا الأخيرِ أحسنُ

وفي « أب » وتالييه يندرُ . . وقصرُها من نقصهن أشهرُ

ففي البيت الأول : بين الحروف الثلاثة النابتة عن الحركات الأصلية الثلاث ؛ وتلك الحروف هي :

الواو ، والألف ، والياء .

وفي البيت الثاني : صرح أن من الأسماء الستة : « ذو » ، بشرط أن يبين صحبة ؛ أي : يدل على صحبة ؛

بأن يكون بمعنى : « صاحب » . وأن منها : « القم » بشرط أن تبين (أي : تنفصل) منه الميم .

وفي البيت الثالث والرابع : أوضح أربعة . وصرح بأن النقص في كلمة : « هن » أحسن من الإعراب

بالحروف .. وأما أب وأخ وحم فالنقص نادر فيها - مع جوازها - ، ولكن القصر أحسن .

زيادة وتفصيل :

(١) بالرغم من تلك اللغات المتعددة التي وردت عن العرب في الأسماء الستة ، يجدر بنا أن نقصر على اللغة الأولى التي هي أشهر تلك اللغات وأفصحها ، وأن نهمل ما عداها (١) - ، حرصاً على التيسير ، ومنعاً للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات ولهجات متعددة .
وقد يقال : ما الفائدة من عرض تلك اللغات إذا ؟ .

إن فائدتها هي لبعض الدارسين المتخصصين وأشباههم ؛ إذ تعيينهم على فهم النصوص القديمة ، المتضمنة تلك اللهجات التي لا تروقنا اليوم محركاتها ، ولا القياس عليها ، ولا ترك الأشهر الأوضح من أجلها .

(ب) جرى العرف على التسمية ببعض الأسماء الستة السالفة ، مثل : أبو بكر - أبو الفضل - ذى النون - ذى يَزَن فإذا سمي باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفية للشروط جاز في العلم المنقول منها أحد أمرين :
أولهما : إعرابه بالحروف - ، كما كان يُعرب أولاً قبل نقله إلى العلمية - كما يصح إعرابه بغير الحروف من الأوجه الإعرابية الأخرى التي تجرى على تلك الأسماء الستة ؛ بالشروط والقيود التي سبقت عند الكلام عليها ، أي : أن كل ما يصح في الأسماء الستة المستوفية للشروط قبل التسمية بها يصح لإجراؤه عليها بعد التسمية .

ثانيهما : وهو الأنسب أن يلتزم العلم صورة واحدة في جميع الأساليب ، مهما اختلفت العوامل الإعرابية ، وهذه الصورة هي التي سمي بها ، واشتهر ، فيقال - مثلاً - (كان « أبو بكر » رفيق الرسول عليه السلام في الهجرة) - (إن « أبو بكر » من أعظم الصحابة رضوان الله عليهم) - (أنثى الرسول عليه السلام على « أبو بكر » خير النساء) . . . فكلية : « أبو » ونظائرها من كل علم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره ، ويكون معها عربياً بعلامة مقدرة ، سواء أكانت العلامة حرفاً أم حركة ، على حسب اللغات المختلفة السالفة (٢) . . .

(١) مع أن محركاته صحيحة .

(٢) وإنما كان هذا الوجه أنسب وأولى لمطابقتها للواقع الحقيقي ، البعيد عن اللبس ، ولأن بعض المعاملات الرسمية الآن لا تجرى إلا على أساس الاسم الرسمي المدون في السجلات الحكومية (انظر سبباً مماثلاً في : « ح » من ص ١٢٥) .

وإنما تكون العلامة مقدرة إذا لم توجد علامة إعرابية ظاهرة مناسبة ، ففي المثال السابق — كان أبو بكر رفيق الرسول ... — تُعرب كلمة : « أبو » اسم « كان » مرفوعاً بالواو الظاهرة ، ولا داعي للتقدير في هذه الصورة ؛ لوجود الواو الظاهرة التي تصلح أن تكون علامة إعرابية مناسبة . وكذلك لو كان العلم هو : « أبا بكر » أو « أبي بكر » فإننا نقول في مثل : (إن أبا بكر عظيم) إنه منصوب بالألف الظاهرة ، ولا داعي للتقدير ، وفي مثل : (اقتد بأبي بكر ...) إنه مجرور بالياء الظاهرة أيضاً .

(ح) إذا أعرب أحد الأسماء الستة بالحروف ، وأضيف إلى اسم أوله ساكن (مثل : جاء أبو المكارم ، ورأيت أبا المكارم ، وقصدت إلى أبي المكارم) فإن حرف الإعراب وهو : الواو ، أو الألف ، أو الياء — يمحذف في النطق ، لا في الكتابة . وحذفه لالتقاء الساكنين ؛ فهو محذوف لعل ، فكأنه موجود . فعند الإعراب نقول : « أبو » مرفوع بواو مقدرة نطقاً ، و « أبا » منصوب بألف مقدرة نطقاً ، و « أبي » مجرور بياء مقدرة نطقاً ؛ فيكون هذا من نوع : « الإعراب التقديري » ؛ بحسب مراعاة النطق . أما بحسب مراعاة المكتوب فلا تقدير .

(د) من الأساليب العربية الفصيحة : « لا أبا له . . . » أو : « لا أبا لفلان ... »^(٢) فما إعراب كلمة : « أبا » إذا وقعت بعدها اللام الجارة للضمير الغائب ، أو لغيره من الضمائر ، أو الأسماء الظاهرة ؟ .

يرى بعض النحاة أنها اسم « لا » منصوبة بالألف ، ومضافة إلى الضمير أو غيره مما بعد اللام ، واللام التي بينهما زائدة ، ومع أنها زائدة هي التي جرت ما بعدها ، وليس المضاف ، فالمضاف في هذا المثال — وأشباهه — لا يعمل في المضاف

(١) راجع رقم ١ ص ٢٠٤ — الآتية ؛ ففيها ضابط أفضل وفيها إشارة إلى قرار مفيد للمجمع اللغوي مسجل في رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ .

(٢) هذا التركيب قد يراد به : المبالغة في المدح ، وأن المدوح لا ينسب لأحد ؛ فهو معجزة تولى الله إظهارها على غير ما يعرف البشر ؛ فثله كمي على السلام . وقد يراد به المبالغة ، في الذم ، وأنه لقيط ، (أي ، مولود غير شرعي) . ولكن الأكثر أن يراد به الدعاء عليه بعدم الناصر . وكلمة : « أبا » هنا ليست معرفة بالإضافة ؛ لأن إضافتها غير محضة — كما سيجيء في باب « الإضافة » — ص ٣٦ م ٩٣ — فإضافتها كإضافة كلمة : « مثل » في نحو : مثلك كريم ؛ لأنه لم يقصد نفي أب معين ، بل هو ومن يشبهه ؛ إذ هو دعاء بعدم الناصر مطلقاً . وفي باب : « لا » بيان مفيد عن معنى هذا الأسلوب ، وإعرابه .

إليه . والحار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر : « لا » ^(١) .

وفي هذا الإعراب خروج على القواعد العامة التي تقضى بأن المضاف يعمل في المضاف إليه . وفيه أيضاً أن اسم « لا » النافية للجنس وقع معرفة ؛ لإضافته إلى الضمير ، أو غيره من المعارف ، مع أن اسم « لا » المفرد لا يكون معرفة ... و... و... وقد أجابوا عن هذا إجابة ضعيفة ؛ حيث قالوا : إن كلمة « أبا » ذات اعتبارين ؛ فهي بحسب الظاهر غير مضافة لوجود الفاصل بينهما ، فهي باقية على التنكير ، وليست معرفة ؛ والإضافة غير محضة ؛ وإذاً لا مانع من أن تكون اسم « لا » النافية للجنس . وكان حقها البناء على الفتح ؛ لكنها لم تبين للاعتبار الثاني ؛ وهو مراعاة الحقيقة الواقعة التي تقضى بأنها مضافة ؛ فنُصِبَتْ بالألف لهذا ، وصارت معرفة لا مبنية . وكل هذا كلام ضعيف ، ويزداد ضعفه وضوحاً حين نراه لا يصلح في بعض الحالات ، ولا يصدق عليها ، كالتى في قولهم : « لا أبألى » فقد وقعت كلمة : « أبا » في الأسلوب معرفة بالحرف ، فإن اعتبرناها مضافة في الحقيقة لياء المتكلم لم يصح إعرابها بالحرف ، لأن المضاف من الأسماء الستة لياء المتكلم لا يصح إعرابه بالحرف . وإن اعتبرناها غير مضافة أصلاً مراعاة للظاهر - بسبب وجود حرف اللام الفاصل - لم يصح إعرابها بالحرف أيضاً ، فهي على كلا الاعتبارين لا تعرب بالحرف .

وأحسن رأى من النواحي المختلفة هو اعتبار كلمة : « أبا » اسم « لا » ، وغير مضافة ، بل مبنية على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف دائماً في جميع الحالات ، وأنها خالية من التنوين بسبب هذا البناء .

ويرى بعض النحاة إعراباً آخر ، هو : بناء كلمة « أبا » على فتح مقدر على آخرها منع من ظهوره التعذر ، باعتبار هذه الألف أصلية من بنية الكلمة كالألف التى في آخر كلمة « هذا » فكلاهما عنده حرف أصلى تقدر عليه علامات البناء . ولا يعتبره حرفاً زائداً جىء به ليكون علامة إعراب ^(٢) .

والخلاف شكلى ، لا أثر له . وهو يقوم على اعتبار الألف الأخيرة زائدة ، أو أصلية . وسيجىء لهذه المسألة إشارة أخرى في باب « لا » .

(١) وكيف يتعلقان مع أن حرف الجر زائد ؟

(٢) راجع حاشية المحضرى ، ج ١ أول باب « لا » النافية للجنس .

ب - المثني .

- (أ) أضواء نجم . راقب الفلكي نجماً . اهتديت بنجم .
 (ب) أضواء نجمان . راقب الفلكي نجمين . اهتديت بنجمين .

تدل كلمة : « نجم » في الأمثلة الأولى : « أ » على أنه واحد . وحين زدنا في آخرها الألف والنون ، أو الياء المفتوح ما قبلها ، وبعدها النون المكسورة - دلت الكلمة دلالة عددية على اثنين ؛ كما في أمثلة : « ب » واستغنيا بزيادة الحرفين عن أن نقول : (أضواء نجم ونجم . راقب الفلكي نجماً ونجماً . اهتديت بنجم ونجم .)
 أى : أننا اكتفينا بهذه الزيادة بدلا من عطف كلمة على نظيرتها الموافقة لها تمام الموافقة في الحروف ، والحركات ، والمعنى العام . فكلمة : « نجمان » أو « نجمين » وما أشبههما تسمى : « مثني » ، وهو :

(اسم يدل على اثنين ^(١) ، متفقين في الحروف ، والحركات ، والمعنى ؛ بسبب زيادة في آخره ^(٢) تعني عن العاطف ^(٣) والمعطوف » . وهذه الزيادة هي الألف وبعدها نون مكسورة ^(٤) ، أو الياء وقبلها فتحة ، وبعدها نون مكسورة .

(١) الدلالة على اثنين قد تكون حقيقية وقد تكون مجازية . فالحقيقية : هي التي تكون بلفظ المثني الصريح المستوفى للشروط الآتية ؛ مثل : الفارسين - الجنتين ... المحمدين ... وغير هذا مما يدل على مثني حقيقية لا مجازاً ، ولا اشتراكاً معنوياً بين المثني وغيره ، كالضمير « نا » فإنه مشترك يصلح من جهة المعنى للمثني وغيره . في نحو : قمنا ، وذهبنا لزيارة الصديق .
 وغير الحقيقية : هي التي تدل على الثنية توسعاً ومجازاً ، كقول الشاعر :

إن للخير وللشر مدى وكلاً ذلك وجهٌ وقبَل

(أى : كلا ذلك الخير والشر ، مواجهة ، وطريق واضح) فكلمة : « ذا » تدل في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكور ، ولكنها تدل بمعناها هنا على المثني ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر من الخير والشر ، وهذه الدلالة مجازية لأن دلالة « ذا » على غير المفرد مجازية .

(راجع ٣ باب : الإضافة - م ٩٥ ص ٨٩ عند الكلام على كلا وكلتا) .

(٢) أى : أن تلك الدلالة هي بسبب الزيادة التي في آخره .

(٣) وهو : حرف المعطف .

(٤) سيجيء الكلام على فائدة هذه النون ، وحركتها ، وحكمتها ، عند الكلام على فائدة نون جمع المذكور

السالم وحركتها (ص ١٥٦) .

فليس من المثني ما يأتي :

- ١ - ما يدل على مفرد ؛ مثل : نَسَجِم . ورجَلان^(١) . ولا مثل : شعبان ، ومرزان ، وبَحْرَيْن ... ، مما أصله مثني ثم سُمِّيَ به واحد^(٢) .
٢ - ما يدل على أكثر من اثنين ؛ كالجمع ؛ مثل : نجوم ، وصِنوان^(٣) ...
وكاسم الجمع^(٤) . مثل : قوم ، ورهْط ...

٣ - ما يدل على اثنين^(٥) ، ولكنهما مختلفان في لفظيهما ، مثل : الأبوين ؛ للأب والأم . أو : مختلفان في حركات أحرفهما ؛ كالعُمَرَيْن ؛ لعُمَرَ بن الخطاب ، وعَمَرُو بن هِشَام ، المعروف ؛ « بأبي جهل » ، أو مختلفان في المعنى دون الحروف وحركاتها ؛ كالعَيْنين ؛ تريد بإحدهما العين الباصرة ، وبالأخرى البئر^(٦) ، فلا يسمى شيء من هذا كله مثني حقيقة ، وإنما هو ملحق

(١) بمعنى : ماش (غير راكب) ؛ تقول : على رجلان ؛ أي : ماش ؛ وليس براكب .

(٢) سيجيء الكلام تفصيلاً على حكم المثني المسمى به - في « ج من ص » ١٢٥ - .

(٣) تقول : بعض الشجر صِنوان ؛ فهو جمع مفرده : صنو ، والصننو : الشجرة التي تنشأ مع أختها في أصل واحد ؛ فهما شجرتان ، مشتركتان في الساق ، وتنفصل كل واحدة عند أعلى الساق .

(٤) تعريفه في رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ .

(٥) سيجيء في - ٥ - من ص ١٥٨ أن المثني قد يكون لفظه في ظاهره دالاً على التثنية ومعناه للجمع

(٦) وأمثال هذا ؛ من كل لفظين مشتركين في الحروف ، والحركات ؛ تريد بأحدهما معنى ، وبالأخرى معنى يخالفه على سبيل الحقيقة ؛ كالمثال السابق ، أو على سبيل المجاز ؛ مثل : (القلم أحد اللسانين) . وتقول جمهرة النحاة : إن ذلك كله مقصور على ما ورد عن العرب ، وسمع منهم . كما أن المعريين والأبوين وغيرهما مقصور عليهم ؛ شأن كل اسمين يراد تثنيتهما مع وجود اختلاف بين مفرديهما ، وأحدهما أهم من الآخر . فقد كان العرب يرجحون الأهم ويغلبونه بإجراء التثنية على لفظه وحده ، ثم يجعلون معنى المثني شاملاً لهما معاً ، منطبقاً عليهما ، وهذا ما يسمى : « التغليب » وما ورد منه ملحق بالمثني ، وليس مثني حقيقة .

والخير أن يكون التغليب قياسياً عند وجود قرينة تدل على المراد بغير لبس ؛ كما لو أقبل شخصان معروفان واسم أحدهما : محمد ، والأخر على ؛ فقلت : جاء العليان أو الحمدان ؛ لكثرة تلازمهما ، أو شدة تشابههما في أمر واضح . وهذا الرأي العمل النافع يقول بمض الباحثين القدامى والمحدثين ؛ والأخذ به حسن ومفيد .

هذا ، والشائع عند العرب تغليب الأقوى والأقدر « في التثنية كالأبوين » . للأب والأم ، وتارة يغلبون الأخف نطقاً كالعُمَرَيْن ، لأبي بكر وعمر ، وتارة يغلبون الأعظم في اتساعه أو ضخامته . . . كقوله تعالى وما يستوى البحران ، هذا عذب فرات سائغ شرابه ، وهذا ملح أجاج . في الآية تغليب للبحر على النهر . كما يكثر عندهم تغليب المذكر على المؤنث ، كقولهم : « القمران » في الشمس والقمر ، والعاقل على غيره ؛ ففي مثل : صالح والمصفور ، يقال : الصالحان يفردان . . . ولم يغلبوا المؤنث إلا في قليل من الحالات ، أثبتوها :

١ - قولهم : ضَبِيعان ، يريدون الضَّبِيع الأثني وفحلها . (ويقال للأثني « ضَبِيع » وفحلها ضَبِيعان) واختاروا اللفظ الخاص بالأثني ، وثنوه ، وأطلقوه عليهما معاً ؛ تغليباً للأثني .

بالمثنى (١).

٤ - ما يدل على اثنين متفقين في المعنى والحروف وحركاتها ولكن من طريق العطف بالواو ، لا من طريق الزيادة السالفة ؛ مثل : أضواء نجم ونجم .

٥ - ما يدل على اثنين ، ولكن من طريق الوضع اللغوي ، لا من طريق تلك الزيادة ، مثل : شتّع (ضد فرد ، وتر) . ومثل زَوْجَ وزَكَاً ، وهما بمعنى شتّع . فكل واحدة من هذه الكلمات تدل دلالة لغوية على قسمين ممثلين متساويين تماماً (وهي القسمة الزوجية ضد الفردية) . فهي تدل على التثنية ضمناً ، ولكن من غير أن يكون في آخرها الزيادة السالفة .

= ب - قولهم : فرغت من كتابة رسالي لثلاث بين يوم وليلة (أي : ثلاث محصورة بين كونها أياماً وكونها ليالي) . وضابط هذه المسألة : أن يكون معنا عدد تمييزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل وهما مفصولان من العدد بكلمة : « بين » .

وقد غلبوا في المثال السابق التأنيث على التذكير ؛ بدليل أن اسم العدد خال من علامة التأنيث ، وهو لا يخلو منها إلا في حالات ، أهمها : أن يكون المعدود المذكور متأخراً في الجملة ، مؤنثاً خالصاً - بالأبواب يكون معه مذكر - أو مؤنثاً تغليباً ؛ بأن يكون معه مذكر ، ليس له الأهمية والتغليب . ومن أمثله أيضاً : قالت تسعاً بين رجل وامرأة ، قرأت عشرا بين كتاب وكراسة . . . إلخ . وهذه المسألة ملحّة في ج ٤ « باب العدد » - تذكيره وتأنيثه - م ١٦٥ ص ٥٠٢ لمناسبة هناك .

ج - المروتان : الصفا والمروة ، وهما جيلان بمكة المكرمة . والتغليب للمروة المؤنثة .

أما « التغليب » في الجمع فيجىء في رقم ١ من هامش ص ١٣٩ .

(١) النحاة هم الذين يطلقون اسم : « الملحق بالمثنى » على كل كلمة تعرب بإعراب المثنى ، وليست مثنى حقيقياً ؛ بسبب فقدانها أحد الشروط الخاصة بالمثنى الحقيقي . ويشترطون في الملحق أن يكون مسموعاً (ولحق أنه قد يتقاسم - أحياناً - كما سبق في التغليب) . أما اللغويون فيطلقون : « المثنى » على كل ما يعرب بإعراب المثنى ؛ سواء أكان مثنى حقيقياً أم ملحقاً به . فالسؤال مجرد اصطلاح ، ولا مانع من استعمال هذه التسمية أو تلك ، بشرط مراعاة الأحكام الخاصة بكل عند الاستعمال .

وشبيه بهذا ما اصطلاح عليه النحاة من « الجمع » و « اسم الجمع » . - وفي رقم (٢) من هامش ص ١٤٨ تعريف لاسم الجمع - في حين يطلق اللغويون عليهما اسماً واحداً هو : الجمع . وقد يكون المراد عند اللغويين من الاسم المجموع - اثنين ؛ لأن الجمع في اصطلاحهم يطلق على الاثنين ، كما يطلق على ما زاد على الاثنين ويؤيد هذا شواهد كثيرة فصيحة ، في مقدمتها القرآن . قال تعالى : « ودأود وسليمان إذ يحكمان في الحرث ؛ إذ نفثت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين » وقوله تعالى : « إن تتوبوا إلى الله فقد صفت قلوبكم » وقوله تعالى : (والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين) وقول أبي ذؤيب الهذلي في رثاء أبنائه الخمسة الذين ماتوا بالبطاعون :
العَيْنُ بَعْدَهُمْو كَأَنَّ حِدَاقَهَا سُمِلِمَتْ بِشَمُوكَ ؛ فَهِيَ عَوْرًا تَدْمَعُ

فأطلق الجمع في قوله : حداقها - وهي جمع : « حدقة » - وأراد الاثنين (كما جاء في حاشية ياسين على التصريح ج ٢ أول باب المضاف لياء المتكلم) وانظر رقم ٢ من هامش ١٣٧ ثم « ز » من ص ١٦٠ .

« ملاحظة هامة » : من الضوابط اللغوية ما صرح به النحاة ، وملخصه :

أن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنته - بكسر الميم الثانية المشددة ، وصيغة اسم الفاعل : أي : إلى ما اشتمل على المضاف - يجوز فيه الإفراد ، والتثنية ، والجمع . والأفضل الجمع نحو قوله تعالى : إن تتوبوا إلى الله فقد صفت قلوبكم » . وتقول : تصدقت برأس الكيشين - أو رأسي الكيشين ، أو رؤوسهما . = النحو الوافي - أول

ومثلها : « كَلَا » فإنها تدل على شيئين متساويين أو غير متساويين ، ولكن من غير زيادة في آخرها ، فهذه ملحقة بالثنى .

٦ - ما يدل على اثنين ، وفي آخره زيادة ، ولكنها لا تغني عن العاطف والمعطوف ؛ مثل : كلتا - اثنان - اثنتان أو : ثنتان ؛ فليس لواحدة من هذه الكلمات مفرد مسموع عن العرب ، على الرغم من وجود زيادة في آخرها^(١) ، ولهذا تعد ملحقة بالثنى ، وليست مثنى حقيقة .

حكم المثنى : أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة . وبعدها نون مكسورة^(٢) ؛ مثل : يتحرك الكوكبان . وينصب بالياء نيابة عن الفتحة ، وهذه الياء قبلها فتحة وبعدها نون مكسورة ؛ مثل : شاهدت الكوكبَيْنِ . ويجر بالياء نيابة عن الكسرة وقبلها فتحة ، وبعدها نون مكسورة ، مثل : فرحت بالكوكبَيْنِ .

هذا هو أشهر الآراء^(٣) في إعرابه وإعراب ملحقاته^(٤) ، (ومنها كلا ، وكلتا ، واثنان . واثنتان ، أو ثنتان)^(٥) . إلا أن كلا وكلتا لا تعربان بهذه الحروف إلا إذا أضيفتا للضمير ؛ الدال على الثنية ؛ سواء أكانتا للتوكيد ، أم لغيره ،

= وإنما فضل الجمع على الثنية لأن المتضايين كالشيء الواحد ، فكهوا الجمع بين تثنيتهما ، ولأن المثنى جمع في المعنى . وفضل الجمع على الأفراد لأن المثنى جمع في المعنى - كما سلف - والأفراد ليس كذلك ؛ فهو أقل منه منزلة في الدلالة على المثنى . هذا ما قاله النحاة كالصبان ج ٣ والخضري ج ٢ في أول باب التوكيد -

وينطبق ما سبق على « النفس والعين المستعملتين في التوكيد ؛ خضوعاً للسمع الوارد فيهما ، لا تطبيقاً للضابط السالف ؛ فقد قال الصبان في الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضامتهما ، بل إلى ما هو بمعناها ؛ لأن المراد منها الذات . وسيجيء في « ز » من ص ١٦٠ ضابط آخر أوضحه شارح « المفصل » وهو يخالف الضابط الذي هنا بعض المخالفة . ويبدو أن الرأي الأقوى هو مقاله شارح « المفصل » . ويرى بعض النحاة أن يطلق على الملحق بالثنى تسمية خاصة به ، هي : « اسم المثنى » فيكون هناك « اسم المثنى » ، كما يكون هناك « اسم الجمع » .

(١) فلم يرد عنهم : « كلت » ولا اثن ، ولا اثنت ، ولا ثنت ، مع أن الألف في « كلتا » زائدة والتاء أصلية . وقيل العكس . والألف والنون زائدتان في البوق .

(٢) وهي حرف مبني على الكسر في أشهر اللغات وأفصحها من بين لغات متعددة ؛ فقليل من العرب يفتحها بعد ألف المثنى ، ومنهم من يضمها بعد الألف ، ويكسرها بعد الياء في حالتي النصب والجر . (وستجىء في ص ١٥٦) وجددير بنا اليوم الاقتصار على الأكثر الأوضح .

(٣) ستجىء آراء أخرى في إعرابه . وبها في « ب » من ص ١٢٣ وكذلك في المسمى به - « ج » ص ١٢٥ .

(٤) ويدخل فيها : « المثنى المسمى به » ، والمثنى تغليبا ، واثنان . واثنتان ، وغيرهما . أما السبب في التسمية : بالثنى والجمع فسيب بلاغى ؛ كالمندح ، أو الذم أو التمليح ؛ (طبقاً للبيان الآتى في « ج » من ص ١١٦) هذا ويلاحظ أن « النون » التي في آخر المثنى المسمى به يتعدد ضبطها بتعدد الآراء التي في ص ١٢٥ « ج » .

(٥) يجوز إضافة : اثنتين واثنين إلى ظاهر أو ضمير بشرط أن يكون معنى المضاف إليه ومدلوله غير معنى المضاف ومدلوله ؛ فلا يصح أن تقول : جاء اثنا محمد وعلى إذا كان محمد وعلى هما الاثنان ، =

فإن كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكِّد الذي يطابقه الضمير الدال على التثنية؛ فثالهما لغير التوكيد: (أكرمُ الوالدَيْنِ؛ فإن كليهما صاحب الفضل الأكبر عليك . . . وعاون الجديتين، فإن كلتيهما أكثر الناس حباً لك). فالكلمتان هنا ليستا للتوكيد، وهما معرفتان كالمثنى، منصوبتان بالياء.

ومثالهما للتوكيد: (جاء الفارسان كلاهما—غابت السيدتان كلتاها)؛ «فكلا» — ومثلها «كلتا» — توكيد مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف والضمير: «هما» مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر. ونحو: (صافحت الفارسيَيْنِ كليهما، والمحستينِ كلتيهما، وأثنت على الفارسيَيْنِ كليهما، والسيدتينِ كلتيهما) (فكلا وكلتا توكيد منصوب أو مجرور بالياء، مضاف، والضمير مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر^(١) . . .).

فلو أضيفت «كلا أو كلتا» لاسم ظاهر^(٢) لم تعرب إعراب المثنى، ولم تكن للتوكيد وأعربت — كالمقصود — على حسب الجملة، بحركات مقدرة على الألف، في جميع الأحوال: (رفعاً، ونصباً، وجرًا)، مثل: (سبق كلا المجتهدَيْنِ، وفازت كلتا الماهرتَيْنِ)، «فكلا وكلتا»: فاعل مرفوع بضممة مقدرة على الألف. ومثل: (هنأت كلا المجتهدَيْنِ، وكلتا الماهرتَيْنِ)؛ فكلا وكلتا مفعول به، منصوب بفتحة مقدرة على الألف. (وسألت عن كلا المجتهدَيْنِ، وعن كلتا الماهرتَيْنِ)؛ فكلا وكلتا مجرورة، وعلامة جرهما الكسرة المقدرة على الألف . . .

= ومدلولها هو مدلول المضاف. لا يصح هذا بسبب فقد الشرط السالف، ولا جاء اثنا كما، إذا كان المراد بالمضاف إليه هما الاثنان المخاطبان؛ لأن معنهما والمراد منهما هو معنى المضاف والمراد منه، فلا فائدة من إضافة الشيء لنفسه (— كما سيجيء في باب الإضافة — ج ٣)، أما إن كان المراد من «اثنا» خادمين، أو: كتابين، أو . . . هو شيان يختلفان في معناهما وذاتهما عن معنى المضاف إليه ومدلوله — فلا مانع (راجع «و»، من ص ١٣٤).

وهذه المناسبة نذكر أن «كلا» و«كلتا» في جميع أحوالهما لا يستعملان إلا مضافين؛ إما لمعرفة دالة على اثنين بغير تفریق، وإما لنكرة مختصة كذلك—في الصحيح—، ولو كانت المعرفة بحسب الظاهر مفردة أو جمعاً — وسيجيء بيان المراد من هذين في ص ٣٠ م ٩٥ ص ٩٧ باب «الإضافة» عند الكلام على: «كلا وكلتا» — فإذا أعربا إعراب المثنى وجب أن تكون هذه المعرفة ضميراً للتثنية على الوجد الذي شرحناه. (ولهما أحكام أخرى في باب: «التوكيد، والإضافة» من الجزء الثالث ليس موضع سردها هنا).

أما اثنا واثنتان فلا تجب إضافتهما (كما في ص ١٣٤) بل يجوز فيهما الإضافة وعدمها. لكن إذا أضيفا وجب في الصحيح—أن يكون مدلولهما مخالفاً لمدلول المضاف إليه، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً—كما تقدم.

(١) انظر «أ» و«ب» من: «س» ص ١٢٣ في الزيادة — حيث بعض الصور الدقيقة المتصلة بهذا الحكم.

(٢) والأفصح أن يكون الظاهر مثنى معرفة. غير مفرق—كما سيجيء في الجزء الثالث، باب الإضافة—

مما تقدم نعلم :

(أ) أن « كلا وكلتا » إذا أُضيفتا للضمير تعربان كالمثنى — أى : بالحروف المعروفة في إعرابه — ؛ سواء أكانتا للتوكيد^(١) أم لغيره . ولا بد أن يكون الضمير بعدهما للتثنية .

(ب) وأنهما عند الإضافة للظاهر ، لا تُعْرَبَانِ إعراب المثنى ، بل تعربان على حسب الجملة (فاعلاً أو مفعولاً . أو مبتدأ ، أو خبراً ... إلخ) ، وبحركات مقدرة على الألف دائماً ، كإعراب المقصور^(٢) .

* * *

(١) وإذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكِّدُ وبعدهما الضمير الذي يطابقه .

(٢) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثْنَى ، وَكَلَا
« كِلْتَا » كَذَلِكَ . « اثْنَانِ ، وَاثْنَتَانِ »
كَابْنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ
يَجْرِيَانِ
وَتَحْلِفُ « أَلِيَا » فِي جَمِيعِهَا « الْأَلْفُ »
جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أَلِفُ

أى : أن المثنى يرفع بالألف ، و« كلا » ترفع بالألف إذا وصلت بضمير ، وكانت هي مضافاً ، والضمير هو المضاف إليه « وكلتا » : كذلك . أما « اثنان » و« اثنتان » فلحقتان بالمثنى ، ويجريان في إعرابهما على الطريقة التي تجرى في إعراب : « ابنين وأبنتين » . وهذان من نوع المثنى الحقيقي يُرفعان بالألف . أما في حالة النصب والجر ، فتحل الياء في كل ما سبق محل الألف ، فتكون الياء نائبة عن الفتحة وعن الكسرة .

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا^(١) أنه لا يجوز إعراب : « كلا وكلتا » إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما للضمير الدال على التثنية .

لكن يجب التنبه إلى أن تحقق هذا الشرط يوجب إعرابهما إعراب المثنى من غير أن يوجب إعرابهما توكيداً ؛ فقد يتحتم عند تحققه إعرابهما توكيداً فقط ، وقد يمتنع إعرابهما توكيداً ويتحتم إعرابهما شيئاً آخر غيره ، وقد يجوز في إعرابهما الأمران ؛ التوكيد وغيره ؛ فالحالات ثلاث عند تحققه .

أ في مثل : أقبل الضيفان كلاهما ، وأجادت الفتاتان كلتاها . . . يتعين التوكيد وحده .

وفي مثل : النجمان كلاهما مضى^(٢) ، والشاعرتان كلتاها نابغة — يمتنع التوكيد ، ويتحتم هنا إعرابهما مبتدأين ، وما بعدهما خبر لهما ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول ؛ (وهو : النجمان ، والشاعرتان) ولا يصح إعراب « كلا وكلتا » في هذا المثال توكيداً ؛ لكيلا يكون المبتدأ (النجمان — الشاعرتان) مثنى ، خبره مفرد ؛ إذ يصير الكلام : النجمان مضى ، والشاعرتان نابغة ؛ وهذا لا يصح^(٣) .

وفي مثل : النجمان كلاهما مضيئتان^(٢) ، والشاعرتان كلتاها نابغتان . . . يجوز فيهما أن يكونا للتوكيد . وما بعدهما خبر للمبتدأ . ويجوز في كل منهما أن يكون مبتدأ ثانياً خبره ما بعده ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول .

* * *

(ب) إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب الصحيحة وأقواها — كما أسلفنا^(١) — ويجب الاقتصاد عليه في عصرنا ؛ منعاً للفوضى والاضطراب في الاستعمال الكلامي والكتابي ، وأما اللغات الأخرى الصحيحة فلا يسوغ استعمالها اليوم — بالرغم من جواز محادثتها — وإنما تُذكر للمتخصصين ؛ ليسرشدوا بها في

(١٥١) في ص ١٢٠ .

(٢٥٢) يلاحظ أن لفظ « كلا وكلتا » مفرد ، ولكن المعنى مثنى ؛ فيجوز في الخبر وفي الضمير العائد عليهما مراعاة لفظهما ، أو معنهما ، طبقاً للبيان الذي في آخر الصفحة التالية .

(٣) كما سيجيء في رقم ٤ من الصفحة الآتية .

فهم بعض النصوص اللغوية الواردة عن العرب بتلك اللغات واللهجات . ومن أشهرها :
 ١ - إلزام المثني وملحقاته (غير : كلا وكلتا)^(١) الألف في جميع أحواله ،
 مع إعرابه بحركات مقدره عليها ، وبعدها النون مكسورة غير منونة ؛ تقول عندى
 كتابان نافعان ، اشتريت كتابان نافعان ، قرأت في كتابان نافعان ، فيكون
 المثني مرفوعاً بضمه مقدره على الألف ، ومنصوباً بفتحة مقدره عليها ، ومجروراً
 بكسرة مقدره كذلك ؛ فهو يعرب إعراب المقصور ، والنون للتثنية في هذه الحالات ،
 مبنية على الكسر - بغير تنوين - ، وتحذف عند الإضافة .

٢ - إلزام المثني الألف والنون في جميع أحواله مع إعرابه بحركات ظاهرة على
 النون المنونة ، كأنه اسم مفرد - وهذه لغة قليلة جداً - ، تقول : عندى كتابان
 نافعان ، واشتريت كتابان نافعان ، وقرأت في كتابان نافعان ، ويحذف التنوين
 إذا وجد ما يقتضى ذلك ؛ كوجود «أل» في أول المثني . أو إضافته ، . . . وكذلك
 لمنع الصرف إذا وجد مانع من الصرف ، فيرفع معه بالضمه من غير تنوين ،
 وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين أيضاً .

أما « كلا ، وكلتا » ففيهما مذاهب أيضاً ؛ أشهرها وأحقها بالاتباع ما سبق
 فيهما ؛ وهو إعرابهما إعراب المثني بالحروف ، بشرط إضافتهما إلى ضمير
 دال على التثنية - علماً بأنهما لا تضافان مطلقاً إلى ضمير للمفرد ، كالذى في
 نحو : كلاي وكلتاي ، وإلا وقع التعارض بين دلتهما على التثنية ، ودلالة الضمير
 على الأفراد . وبسبب التعارض امتنعت إضافتهما إلى ضمير للجمع أيضاً ، نحو :
 كلاهم ، وكلتاهم - ، فإن أضيفا إلى الظاهر أعربا معه إعراب المقصور .

وهناك من يعربهما إعراب المقصور في جميع أحوالهما^(٢) ، أى : بحركات
 مقدره على الألف^(٢) دائماً . ومنهم من يعربهما إعراب المثني في جميع أحوالهما ،
 ولو كانت إضافتهما إلى اسم ظاهر مثني . ولا حاجة اليوم إلى غير اللغة المشهورة .

هذا ، ولفظهما مفرد ، مع أن معناهما مثني ؛ فيجوز في الضمير العائد
 عليهما مباشرة ، وفي الإشارة ، وفي الخبر ، ونحوه - أن يكون مفرداً ، وأن يكون
 مثني ، تقول : (كلا الرجلين سافر ، أو سافرا) ، (وكلا الطالبين أديب ، أو أديبان) ،

(١) سيجى هنا اللغات المختلفة فيما . (٢ و ٢) حتى في حالة إضافتهما للضمير .

(وكلتا الفتاتين سافرت ، أو سافرتا) ، (وكلتاها أدبية ، أو أدبيتان) ، والأكثر مراعاة اللفظ . كقول الشاعر :

لا تَحْسَبَنَّ الموتَ موتَ البيلي وإنما الموتُ سؤالُ الرجالِ
كلاهما موتٌ ، ولكن ذَا أفضعُ من ذاك ؛ لذلِّ السؤالِ

ويتعين الأفراد ومراعاة اللفظ في مثل : « كلانا سعيد بأخيه . . . » من كل حالة يكون المعنى فيها قائماً على المبادلة والتنقل بين الاثنين وحدهما ، دون نظر إلى غيرهما ؛ فينسب إلى كل واحد منهما المعنى الذي ينسب إلى الآخر ، دون الاكتفاء بذكر المعنى مجرداً من دلالة المبادلة والتنقل بينهما ؛ كالمثال السابق ؛ إذ المراد منه : كل واحد منا سعيد بأخيه . وكقولنا : كلانا حريص على مودة صاحبه وكلانا محب لخير زميله^(١) . . .

بقيت مسألة تتعلق بالإعراب في مثل : محمد وعلى كلاهما قائم ، أو كلاهما قائمان ؛ فكأمة : « كلاهما » في المثال الأول مبتدأ حتماً وقائم خبره . . . والجملة خبر الأول ، ولا يصح إعراب « كلا » للتوكيد ، لما يترتب على ذلك من إعراب كلمة « قائم » خبر المبتدأ ، وهذا غير جائز ؛ إذ لا يقال : محمد وعلى قائم ؛ لعدم المطابقة اللفظية . أما في المثال الثاني فيصح إعرابهما مبتدأ أو توكيداً — كما سبق في « ا » .

* * *

(ج) جرى الاستعمال قديماً وحديثاً على تسمية فرد من الناس ، وغيرهم باسم ، لفظه مثنى ولكن معناه مفرد ، بقصد بلاغى ؛ كالمذح ، أو الذم ، أو

(١) ومثل قول الشاعر :

كلانا غنيٌّ عن أخيه حياتُهُ ونحن إذا متنا أشدُّ تغايباً

أى : كل واحد منا غنى عن أخيه .

وهناك كلمات أخرى تشبه « كلا » و« كلتا » في أن لفظها مفرد ، ومعناها قد يكون مفرداً حيناً ، وقد يكون مثنى أو جمعاً حيناً آخر ، مع التذكير أو التأنيث على حسب كل حالة . ومن تلك الكلمات : « كم » ، « من » ، « ما » ، و« أئى » و« بعض » . . .

وسيجئ الكلام عليها من هذه الناحية في أبوابها ، ومنها : باب الموصول—ص ٣٤٠ وأيضاً عند الكلام على مرجع الضمير في باب الضمير ؛ ص ٢٦٦ حيث تعرض لبعض الصور والأحكام الهامة الخاصة بذلك . أما التناظر بين المبتدأ والخبر فيجئ في ص ٤٥٢ وما بعدها . .

التعليق^(١) . . . - ، مثل : « حمدان » ثنية : « حمد » ، و « بدران » ثنية « بدر » و « مروان » ، ثنية : « مرو » ؛ (وهي : الحجارة البيض الصلبة) و « شعبان » ثنية « شعب » و « جبران » ثنية « جبر » ، ومثل : محمد بن ، وحسين بن ، والبحرين (اسم إقليم عربي على خليج العرب . . .) فهذه الكلمات وأشباهها ملحقة بالثني^(١) ، وليست مثنى حقيقية . وفي إعرابها وجهان ثبت فيهما النون في جميع الحالات الإعرابية حتى حالة الإضافة ؛ لأنها نون في صيغة علم مفرد ، وإن كان لفظه في صورة المثنى ؛ فهي حرف هجائي ، داخل في تكوين العلم وصياغته ، ولا شأن لها بالثنية الحقيقية ، وليست كثناء التأنيث حرف معنى - ويقول الهمع (ح ١ ص ٤٥ - الباب الخامس جمع المذكر السالم) ما نصه في حروف العلم : « قد صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزداد فيه أو ينقص » ٥١ .

أحدهما : حذف علامتي الثنية من آخرها ، وإعرابها بعد ذلك بالحروف ؛ كباقي أنواع المثنى الحقيقي ، ولكن لا تحذف نونها مطلقاً ؛ فتقول سافر أخي بدران^(٢) ، يحب الناس أخي بدرين ، وتحدثوا عن بدرين . . . ، وهذا صديق محمدان ، وصافحت محمدين ، وسلمت على الصديق محمدين . وفي الأخذ بهذا الوجه احتمال الوقوع في اللبس . والآخر : إلزامها في كل الحالات ، الألف والنون ، - مثل عمران - وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة - بحركات ظاهرة فوق النون ، فترفع بالضممة من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالفتحة من غير تنوين^(٣) أيضاً . ولا يصح حذف النون مطلقاً وهذا الوجه أنسب من سابقه ؛ لأن احتمال اللبس فيه أخف .

ولعل الخير في إباحة وجه ثالث يحسن الاصطلاح على إباحته ، - وإن كنت لم أراه لأحد من قدامي النحاة ؛ فإنهم قصره على جمع المذكر السالم^(٤) - ، هو إبقاء العلم على ما هو عليه من الألف والنون ، أو الياء والنون - مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية مناسبة على آخره ، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع .

(١٠١) كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ١٢٠

(٢) بغير « أل » ؛ لأنه علم على واحد ، وليس مثنى حقيقة . بخلاف العلم عند ثنيته ؛ فيجب تصديده « بال » أو غيرها مما يجلب له التعريف ، - كما سيجيء في رقم ٣ من ص ١٢٩ . -

(٣) اشترط بعض النحاة لإعرابه بالحركات كالمتموع من الصرف ، الأثر في حروفه عند الثنية على سبعة . كاشيباب ؛ للسنة المجدية . فإن زادت (مثل : اشيباب) وجب إعرابه بالحروف .

(٤) انظر آخر الهامش في ص ١٥٢ ورقم ٢ من ص ١٥٣ .

وتعجب مُراعاة الأفراد فيه إذا جاء بعده ما يقتضى المطابقة - كالحبر والنعت... - وهذا الوجه وحده أولى بالاتباع ، إذ لا يؤدي إلى اللبس ؛ لأنه الموافق للواقع ، وليس في أصول اللغة ما يعارضه ^(١) ، بل إن أكثر المعاملات الجارية في عصرنا يُوجب الاقتصاد عليه ؛ فالمصارف ^(٢) لا تَعْتَرِف إلا بالعلم المحكّي ، أى : المطابق للمكتوب نصّاً في شهادة الميلاد . وفي الشهادة الرسمية المحفوظة عندها ، المماثلة لما في شهادة الميلاد . ولا تقضى لصاحبه أمراً مَصْرُفياً إلا إذا تطابق إمضاؤه (توقيعه) واسمه المسجل في تلك الشهادة تطابقاً كاملاً في الحروف ، وفي ضبطها ، فمَسْنُ اسمُه : « حَسَسَتَيْن » أو : « بدران » ... يجب أن يظل على هذه الصورة كاملة في جميع الاستعمالات عندها ، مهما اختلفت العوامل التي تقتضى رفعه ، أو نصبه ، أو جره . فلو قيل فيهما : حَسَسَتَان ، أو : بَدْرَيْن ؛ تبعاً للعوامل الإعرابية لكان كل علم من هذه الأعلام دالاً في عُرْف المصرف على شخص آخر مغاير للشخص الذي يدل عليه العلم الأول ، وأن لكل منهما ذاتاً وحقوقاً ينفرد بها ، ولا ينالها الآخر ، ولن يوافق المصرف مطلقاً على أن الاسمين لشخص واحد ، ولا على أن الخلاف يتجه للإعراب وحده ، دون الاختلاف في الذات ، ومثل المصارف كثير من الجهات الحكومية ؛ كالبريد ، وأنواع الرخص ، والسجلات الرسمية المختلفة . ويقوى هذا الرأي ويؤيده ما نقلناه عن النحاة في الصفحة السابقة خاصّاً بحروف العلام .

أما الوجه الأول فقد يوهم أنه مثنى حقيقيّ ، بسبب صورته الشكلية ، ولا يآمن اللبس فيه إلا الخبير الذي لا ينخدع بالصورة الشكلية ؛ فيعرف أنه علم لمفرد ؛ ويُدْرِك أن العلم المثنى الحقيقي لا يتجرد من « أل » إلا عند إضافته ، أو ندائه ... - كما سيجيء - ، وهذا غير مضاف ولا منادى فليس بمثنى حقيقيّ ، بل إنه قد يضاف ^(٣) فيزداد اللبس قوة . ولا يخلو الثاني من لبس ، أيضاً - كما تقدم .

(١) من الممكن الاستنارة - إلى حد ما - في تأييد هذا الرأي بما نقله الهمع (ج ١ ص ٤٧) من أن بعض العرب يجعل إعراب المثنى - وكذا جمع المذكر - على النون ؛ إجراء له مجرى المفرد ؛ فيقولون : هذانُ خليلانُ .. (٢) جمع مَصْرِف ، - بفتح الميم ، وكسر الراء - : وهو ما يسمّى : « البنك » . (٣) يصح إضافة العلم أحياناً إلى المعرفة لداع بلاغيّ ؛ كقصد تمييزه ، نحو : محمدٌ عليٌّ ، وفاطمةٌ حسنٌ ، بشرط ألا يكون « المضاف » من أولاد « المضاف إليه » ؛ إذ يترتب على فقد الشرط أن =

وفي الأوجه الثلاثة السابقة ، لا تحذف النون في الإضافة^(١) - كما أشرنا - .

* * *

(د) اشترط جمهور النحاة فيما يراد تشنيته قياساً ثمانية^(٢) شروط :

١ - أن يكون معرباً ؛ فلا يثنى المبنى الباقي على بنائه . وأما (هذان ، وهاتان ، والذتان ، واللتان) ، فقد وردت عن العرب هكذا معربة - مع أن مفرداتها مبنية ؛ ولا يقاس عليها^(٣) . . . فإن كان اللفظ في أصله مفرداً مبنياً ، ثم صار علماً فإنه يعرب وينون - طبقاً للملاحظة التي في ص ٧٩ - ويصح تشنيته وجمعه . . .

٢ - أن يكون مفرداً ؛ فلا يثنى جمع المذكر السالم . ولا جمع المؤنث السالم ؛ لتعارض معنى التشنية وعلامتها ، مع معنى الجمع^(٤) وعلامتهما . أما جمع التكسير واسم الجمع فقد يثنى كل منهما أحياناً ؛ نحو : « جِمَا لِسِنِ » و « رَهْطَيْنِ » في تشنية : « جمال » و « رهط » بقصد الدلالة في التشنية على التنويع ، ووجود مجموعتين متميزتين بأمر من الأمور . وكذلك يثنى اسم الجنس - غالباً - للدلالة السابقة ؛ نحو : ماءين ، ولبنين . وأكثر النحاة يمنعون تشنية جمع التكسير ، ويقصرونه على السماع - وتستجىء الإشارة لهذا في ح من ص ١٦١ - أما التفصيل فكأنه : « باب جمع التكسير » من الجزء الرابع ، م ١٧٤ . ص ٦٢٠ .

وأما المثنى فلا يثنى . ولا يجمع ؛ لكيلا يجتمع إعرابان بعلامتهما على كلمة

= يكون أصل المثاليين السابقين - ونظائرهما - : محمد بن علي ، وفاطمة بنت حسن . تحذف المضاف ، وهو (ابن ، بنت) وأقيم المضاف إليه مقامه . وحذفها شاذ ، يقتصر فيه على المسموع - - مناعاً للإلباس - كما نصوا على هذا في باب الإضافة (انظر ج ٣ ص ١٥٥ م ٩٦) وتفصيل هذا في باب : العلم . رقم هامش ص ٢٩٤ حيث الأوجه الخاتمة في العلم .

(١) لأنها ليست نون تشنية ، بل هي نون في آخر علم مفرد . نقضه كالمثنى . وحذفها يدير صيغته .

(٢) وهي شروط عامة فيه وفي جمع المذكر السالم - كما يجيء في رقم ١ من هامش ص ١٤٠ .

(٣) وأما نحو : (يا محمدان - يا محمدون - لا زجلين) فإن البناء متأخر عن التشنية وعن الجمع ، أي : أنه طارئ على الكلمة المنشأة أو المجموعة ، فهو عرضي صادف عند مجيئه الكلمة على حالتها هذه ؛ فهي ألفاظ - كما يقولون - مبنية بعد التشنية والجمع . وليست مشتاة أو مجموعة بعد البناء . . . وأما « مَثَرَانِ وَرَثَانِ » - ونحوها في تشنية « من » وجمعها في « الحكاية » . . . فليست الزيادة فيما للتشنية والجمع ، وإنما هي للحكاية بدليل حذفها في وصل الكلام . - راجع الصبان في هذا المكان . -

(٤) إذا سمى بهما فقد يصح جمعهما على الوجه الموضح في « ب » من ص ١٥٥ وفي « هـ » من ص ١٧٢ .

.....

واحدة . وهذا هو الرأي السائغ الذى يحسن الاقتصار عليه .

لكن لو سمي بالمتنى ، وصار علماً ، وأريد تشنية هذا المسمى لم يصح تشنيته مباشرة ، وإنما يصح بطريقة غير مباشرة ، بأن تأتى قبل هذا المتنى العلم بالكلمة الخاصة التى يتوصل بها لتشنيته ؛ وهى « ذو » قبل المتنى المذكور ، و « ذات أو : ذوات » قبل المتنى المؤنث . ولا بد - بعد ذلك - أن تكون كل واحدة من هذه الكلمات الخاصة محتومة بعلامة التشنية للمذكر أو المؤنث فى حالات الإعراب المختلفة ؛ فيقال للمذكر فى حالة الرفع : « ذوا » ... وفى حالتى النصب والجر : « ذوى ... » مثل : نبع ذوا حمدان ، وأكرمت ذوى حمدان ، واستمعت إلى ذوى حمدان . فكلمة : « ذوا وذوى » تعرب على حسب حاجة الجملة ، كإعراب المتنى . وهما « مضافان » ، والمتنى المسمى به هو : « المضاف إليه » دائماً ، ويحفظ بكل حرفه ، ثم تجرى عليه أحكام المضاف إليه ، ومنها الجر ...

ويقال للمؤنث فى حالة الرفع : « ذاتا » ، أو : ذواتا ، وفى حالة النصب والجر : « ذاتى ... » أو « ذواتى^(١) ... » . وتعرب هذه الألفاظ على حسب حاجة الجملة كإعراب المتنى ، وهى « مضافة » والمسمى به هو « المضاف إليه » الذى يخضع للحكم السالف^(٢) .

٣ - أن يكون نكرة ، أما العلم فلا يشئ ؛ ولا يجمع ...^(٣) لأن الأصل فيه أن يكون مسما شخصاً واحداً معيناً ، ولا يشئ أو يجمع إلا عند اشتراك عدة أفراد فى اسم واحد^(٤) ، فيفقد كل منها تعيينه ، وهذا معنى قول النحويين : « لا يشئ العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيه » ، ويجب بعد التشنية والجمع إرجاع التعريف إليه إذا اقتضى المقام هذا ، ويتحقق التعريف الحديد بإحدى الوسائل ومن أظهرها إدخال : « أل » المعرفة^(٥) على أوله ، أو وقوعه بعد حرف

(١) جاء فى الهمع (حـ ١ ص ٤٤) ما نصه : (وأما « ذات » فقالوا فى تشنيها « ذاتا » على اللفظ بلا رد للواو ، إلى أصلها وهو القياس .. و « ذواتا » على الأصل برد لام الكلمة - وهى الياء - ألفاً لتحركها) .

(٢) وهذه الطريقة غير المباشرة يصح جمع المتنى الذى سمي به . ولكن تستخدم قبله كلمة : « ذوو » رفعاً ، « وذوى » نصباً وجرًا : وهو بعدهما : « المضاف إليه » ، الخاضع للحكم الذى أوضحناه .

(٣) سيجى بيان عن جمع العلم جمع مذكر سالم وما يترتب على هذا الجمع - (فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٩ .

(٤) هذا إيضاح فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ . (٥) سيجى فى م ٣٠ .

من أحرف النداء ^(١) - مثل : « يا » - لإفادة التعيين والتخصيص أيضاً ، بسبب القصد المتجه لشخصين معينين ^(٢) ؛ نحو : يا محمدان ، أو إضافة إلى معرفة ؛ مثل : حضر محمدك . فلا بد مع تثنية العلم - وجمعه - من شيء مما سبق يجب له التعريف ؛ لأن العلم يدل على واحد معين . كصالح ، وأمين ، ومحمود ^(٣) ، والتثنية - وكذا الجمع - تدل على وقوع مشاركة بينه وبين آخر ، فلا يبقى العلم مقصوراً على ما كان عليه من الدلالة على واحد بعينه ، بل يشترك معه غيره عند التثنية والجمع ؛ وفي هذه المشاركة نوع من الشيوخ ، يناقض التعيين والتحديد الذي يدل عليه العلم المفرد ^(٤) . هذا إلى أن العلم المفرد قد صار بعد التثنية والجمع إلى لفظ لم تقع ^(٥) به التسمية أولاً

٤ - غير مركب ^(٦) : فلا يثنى بنفسه ^(٧) المركب الإسنادي ؛ وهو المكون من جملة اسمية ، أو فعلية (أى : من مبتدأ وخبر ؛ مثل « محمدُ مسافرٌ » علم على شخص ، أو من فعل وفاعل ، مثل : « فتح الله - علم على شخص أيضاً ») . وإنما يثنى من طريق غير مباشر ؛ فنأتى بكلمة : « ذو » للمذكر ، و « ذات ، أو : ذوات » للمؤنث ؛ لتوصل معنى التثنية إليه . وهى ترفع بالألف ، وتنصب وتجر بالياء . وتكون مضافة إلى المركب في الأحوال الثلاثة ، تقول : (جاء ذواً « محمدُ مسافرٌ » ، وذاتاً . . .)

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤١ وله إشارة في هامش ص ٢٩٤ .

(٢) في سبب تعريف المنادى المعروف آراء ، منها : أن السبب هو القصد والإقبال عليه ؛ ومنها أنه التعريف الذى كان قبل نداءه ، وقيل : إن التعريف الأول الذى كان قبل النداء قد زال وعادجديداً بعد النداء . . . إلى غير هذا مما يذكره النحاة مفصلاً في أول باب النداء - ج ٤ -

(٣) قد ينكر العلم لحكمة بلاغية أشرنا إليها مفصلاً في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

(٤) يستثنى من هذا : « جُمادِ يَمانٍ » ؛ تثنية : « جُمادِى » ؛ علم على الشهر العربى المعروف ، و « حمَّاتِ يَمانٍ » ؛ و « آبانانِ » ؛ لجبلين أيضاً ، و « أذريعات » ؛ لبلد بالشام ، و « عرفات » ؛ لجبل بمكة . فإن العرب قد استعملت هذه الأعلام (المثني منها ، والمجموع) بغير زيادة شيء يحدد لها تعريفاً ، لأن علميتها الأولى لم تفارقها في التثنية والجمع ؛ فليست في حاجة إلى تعريف جديد .

(٥) راجع شرح المفصل (ج ١ ص ٤٦) عند الكلام على المثني والمجموع من الأعلام .

(٦) أنواع المركب تجيء هنا ، وفي « ب » من ص ١٤٥ . وتفصيل الكلام على كل واحد منها سيجه في باب

العلم ، ص ٣٠٠ و ٣٠٩ وما بعدها .

(٧) عدم تثنيته بنفسه (أى : مباشرة) حكم متفق عليه بين النحاة .

أو : ذواتا « هندٌ مسافرةٌ » ، (وشاهدت ذوى « محمدٌ مسافرٌ » وذاتى . . .) ،
 أو : ذواتى « هندٌ مسافرةٌ » ؛ (ونظرت إلى ذوى « محمدٌ مسافرٌ » وذاتى . . .)
 أو : ذواتى « هندٌ مسافرةٌ » . والمركب الإسنادى فى كل هذه الحالات مضاف
 إليه ، مجرور بكسرة مقدره ، منع من ظهورها حركة الحكاية . . . (١)

كذلك المركب المزجى : (كحَضْرَمَوْت ، اسم بلد عربى ، يَمْنَى و « بَعْلَبَك »
 اسم بلد لُبْنانى ، واسم معبد هناك . أيضاً . و « سَيِّبَوِيَه » اسم إمام النحاة . . .)
 فإنه لا يثنى بنفسه مباشرة (٢) ؛ وإنما يثنى بمساعدة : « ذو ، وذات ، أو :
 ذوات » ، بعد تثنيتهما وإضافتهما ؛ تقول : (هناك « ذَوَا » بعلبك ، وذاتا أو :
 ذواتا بعلبك) ، (وزرت « ذوى » بعلبك ، وذاتى ، أو ذواتى بعلبك) ، (ونزلت بذوى
 بعلبك ، وبذاتى أو : ذواتى بعلبك) ، وهكذا . . .
 ومثله المركب العددي : كأحدَ عشرَ ، وثلاثةَ عشرَ .

ومن العرب من يعرب المركب المزجى بالحروف كالمثنى الحقيقى ؛ فيقول :
 البعلبكيان « و « البعلبكيَّينِ » ، والأخذ بهذا الرأى أسهل وأخف ، لدخوله مع
 غيره فى القاعدة العامة لإعراب المثنى ؛ فيحسن الاقتصار عليه (٣) اليوم .
 وفيهم من يميز ثنية صدره وحده معرباً بالحروف ، ويستغنى عن عجزه نهائياً ؛
 فيقول فى حالة الرفع « الحَضْرَانِ » فى « حَضْرَمَوْت » ، و « البعلان » فى « بعلبك » ،
 و « السيبان » فى « سَيِّبَوِيَه » وفى حالة النصب والجر يأتى بالياء مكان الألف .
 ولكن هذا الرأى يوقع فى لبس وإبهام وخطب بين المركب المزجى وغيره ، فيحسن
 إهماله فى استعمالنا .

وأما المركب الإضافى « كعبد الله » و « عبد العزيز » و « عبد الحميد » ، فلا
 خلاف فى ثنية صدره المضاف ، مع إعرابه بالحروف ، وترك المضاف إليه على حاله
 من الجر ؛ تقول : (هما عبدا الله ، وهما عبدا العزيز) ، (سمعت عبدى الله :
 وعبدى العزيز) ، (وأصغيت إلى عبدى الله . . . إلخ . . .)

(١) كما يجىء فى : « ج » من ص ١٧١ .

(٢) هذا هو الشائع . وسيجىء هنا - وفى « ب » من ص ١٤٥ - رأى آخر يبيح تثنيته وجمد

مباشرة ، وقد ارتضىناه للسبب الموضح هناك .

(٣) هذا رأى الخاص . وحبذا الاتفاق عليه ؛ ليكتسب قوة وحصانة .

.....

هذا موجز ما يقال فيه وهناك تفصيلات أخرى هامة (١).

أما إذا كان المركب وصفيًا « أى : مكونًا من صفة وموصوف ؛ مثل (٢) :
 الرجل الفاضل » - فيثنى الصدر والعجز معًا ، ويعربان بالحروف ؛ فتقول : جاء
 الرجلان الفاضلان ، ورأيت الرجلين الفاضلين ، ومررت بالرجلين الفاضلين ،
 وبالرغم من أن هذا هو رأى الشائع فإنه يوقع فى لبس كبير ؛ إذ لا يظهر معه أنه
 مثنى ، مفردُه علمٌ مركب وصفي . ولهذا كان من المستحسن (٣) اليوم تثنيته بالطريقة
 غير المباشرة ، وهى زيادة « ذَوَا ، وَذَوَى » ، قبله ، وذاتا ، أو ذواتا ... وذاتى ، أو
 ذَوَاتى وبهذا تكون طريقة تثنيته هى طريقة جمعه الآتية (٤)

٥ - أن يكون كل من المفردين موافقًا للآخر فى اللفظ موافقة تامة فى الحروف
 وعددها وضبطها ؛ فلا يثنى مفردان بينهما خلاف فى شىء من ذلك ؛ إلا ما ورد
 عن العرب ملاحظًا فيه « التغليب » كما - شرحنا (٥) .

٦ - أن يكون كل من المفردين موافقًا للآخر فى المعنى ، فلا يثنى لفظان مشتركان
 فى الحروف وضبطها ، ولكنهما مختلفان فى المعنى حقيقة أو مجازًا ، مثل : « عين »
 للباصرة « وعين » للجارية ، فلا يقال : هاتان عينان ، تريد بواحدة معنى غير
 الذى تريده من الأخرى (٦)

٧ - وجود ثان له فى الكون ، فلا تثنى كلمة : شمس ، ولا قمر ، عند
 القُدْ آخى ؛ لأن كلا منهما لا ثانى له فى الكون فى زعمهم . أما اليوم فقد ثبت وجود
 شمس وأقمار لا عداد لها ؛ فوجب إهمال هذا الشرط قطعًا . إذ لا يوجد فى
 المخلوقات شىء لا نظير له .

(١) وهى مذكورة فى مكانها الأنسب (ج ٤ ؛ باب جمع التكسير . م ١٧٤ ص ٦٢٢ - بعنوان :
 تثنية أنواع المركب ؛ وجمعها جمع تكسير . . .) ، وبيان أن من المركب الإضافى ماهو مبدوء بكلمة :
 (ذى ، أو ابن ، أو أخ) وما هو مبدوء بغيرها ، وحكم كل : ومنه ما يجب فيه تثنية المضاف
 والمضاف إليه معًا - كما سيجىء أيضاً فى ص ١٤٦ - . الخ .

(٢) من الأعلام القديمة : « القاضى الفاضل » اسم شاعر وأديب مشهور بالنثر الفنى المسجوع .

(٣) هذا رأى الخاص وحبذا الاتفاق عليه ليكتسب قوة وحصانة .

(٤) فى ص ١٤٦ . (٥) فى رقم ٦ من هامش ص ١١٨ .

(٦) يتصل بهذا ويوضحه ما فى رقم ٦ من هامش ص ١١٨ .

٨ - عدم الاستغناء عن تثنيته بغيره ، فلا تثني - في الرأى الغالب عندهم^(١) -
 - كلمتا : « بعض » و « سواء » - مثلاً - استغناء عنهما بتثنية جزء ، وسي ،
 فنقول : « جزءان وسيان » ، ولا تثني كلمة : « أجمع وجمعاء » في التوكيد ؛
 استغناء بكلا وكلتا فيه . كما لا يثنى العدد الذى يمكن الاستغناء عن تثنيته بعدد
 آخر ، مثل : ثلاثة وأربعة ؛ استغناء بسمة وثمانية^(٢) . ولذلك تثني مائة وألف ،
 لعدم وجود ما يغنى عن تثنيتهما .

وقد جمعوا الشروط السالفة كلها في بيتين ؛ هما :

شرطُ المثني أن يكون مُعرباً ومفرداً ، منكرأً ، ما رُكِباً ^{للفظ}
 موافقاً في اللفظ والمعنى ، له مماثلٌ ، لم يُغْنِ عنه غيره

وزاد بعضهم شرطاً آخر هو : أن يكون في تثنيته فائدة ؛ فلا يثنى : « كل »
 ولا يجمع ؛ لعدم الفائدة من ذلك . وكذلك الأسماء التى لا تستعمل إلا بعد
 نفي عام ، وتقتصر في الاستعمال عليه ؛ مثل : أحد^(٣) ، وعريب ، تقول : ما فى
 الدار أحد ، وما رأيت عريباً . . . (أى : أحداً) .

* * *

(هـ) عرفنا^(٤) أن المثني يغنى عن المتعاطفين (أى : المعطوف ، والمعطوف
 عليه) وأن ما يدل على اثنين من طريق العطف لا يسمى - اصطلاحاً - مثني ؛
 مثل : نجم ونجم ؛ ومن هنا لا يجوز إهمال التثنية استغناء بالعطف بالواو ،
 إلا لغرض بلاغى ، كإرادة التكثير فى مثل : أخذت منى ألفاً وألفاً ، أو بيان
 عدد المرات ، وما تحويه المرة الواحدة ؛ مثل : أرسلت لك الدنانير ، ثلاثة
 وثلاثة . ثم أرسلت لك كتاباً وكتاباً^(٥) . . . أو : وجود فاصل ظاهر بين المعطوف

(١) وهو رأى يصعب التسليم به عندى : لما فيه من تعسير بغير داع ، ولأن السماع يخالفه فى بعض تلك
 الألفاظ . . .

(٢) هذا إن كان المراد من الثلاثة والثلاثة - مثلاً - مجموعهما ، فيقال : ستة : بدلا من
 تثنيتهما . أما إن كان المراد بيان عدد مجموعات من كل فيجوز : كأن تقول : (هذه مجموعات أقلام ،
 عددها ثلاث حزم ، وهذه مجموعات أخرى ، عددها ثلاث حزم أيضاً ، والثلاثتان الأوليان مختلفتان عن
 الثلاثين الآخرين فى الثمن والجودة . .) ثم انظر « هـ » الآتية .

(٣) البيان الخاص بكلمة : « أحد » فى رقم ١ من هامش ص ٢١٠ .

(٤) فى ص ١١٧ و ١١٩ .

(٥) انظر - هـ - من ص ١٥٨ لأهميته . وأما بيانه كاملاً فى الجزء الرابع : باب العدد .

والمعطوف عليه ، مثل : قرأتُ كتابًا صغيرًا ، وكتابًا كبيرًا ، أو فاصل مقدر ؛ كأن يكون لك أخ غائب اسمه : عليّ ، وصديق غائب اسمه : عليّ ، أيضًا ، ثم تفاجأ برؤيتهما معًا ، فتقول : عليّ وعليّ في وقت واحد !! كأنك تقول : عليّ أخي وعليّ صديقي أراهما الآن !! .

هذا إن كان العطف بالواو ، فإن كان بغيرها فلا تغنى التثنية — غالبًا — لأن العطف بغير الواو يؤدي معاني تضعيح بالتثنية ، كالترتيب في الفاء ، تقول دخل زائر فزائر ، بدلا من دخل زائران ، وهكذا^(١) .

ومما ينطبق عليه تعريف المثني : الضمير في مثل أنما قائمان ؛ فهو دال على اثنين ، ويغنى عن أنت وأنت ، بما في آخره من الزيادة الخاصة به ، ومعنى « ما » ولكنه في الحقيقة لا يعد مثني ، ولا ملحقا به ، لسببين : أولهما : أنه مبني ، وشرط المثني أن يكون معربًا — كما عرفنا^(٢) .
وثانيهما : أن الزيادة التي في آخره ليست هي الزيادة المشروطة في المثني .

* * *

(و) من الملحق بالمثني : « اثنان » و « اثنتان » (وفيها لغة أخرى : ثنتان) وهما لفظان ملحقان به ، في كل أحوالهما ؛ أي : سواء أكانا منفردين عن الإضافة ، مثل : جاء اثنان ، جاءت اثنتان . . . أم مركبين مع العشرة ؛ مثل : انقضى اثنا عشر يوماً ، واثنتا عشرة ليلة ، فتعرب « اثنا واثنتا » على حسب الجملة لإعراب المثني . (أما كلمة : « عشر » ، وكذا « عشرة » فاسم مبني على الفتح لا محل له ؛ لأنه بدل من نون المثني الحرفية)^(٣) ، أم مضافين إلى ظاهر ، نحو : جاءني اثنا كتبك ، وثنتا رسالتك ، أم مضافين إلى ضمير ، نحو : غاب اثنا كما ، وحضرت ثنتا كما .

لكن الصحيح عند إضافتهما للظاهر أو للضمير أن يراد بالمضاف إليه شيء غير المراد من « اثنا وثننا » ، أي : غير المراد من المضاف ؛ فلا يقال حضر اثنا محمود وصالح ، ولا حضر اثنا كما ، إذا كان مدلول المضاف إليه في الحالتين هو مدلول « اثنا » ، (أي : مدلول المضاف) ؛ لأن المضاف إليه في هذه الحالة يؤدي ما

(١) ويلاحظ ما سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة . (٢) في ص ١٢٨ .

(٣) ستنجد إشارة لهذا في « د » من ص ١٥٦ وبيان السبب الصحيح وفي ص ٣١٣ .

تؤديه « اثنان » : و « اثنتان » ومعناه هو معناه ؛ فالإضافة لا فائدة منها : إذ هي — كما سبق ^(١) — من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ فلا حاجة إليها . بخلاف ما لو قلنا : جاء اثنا المنزل ، إذا كان المراد صاحبيه ، وجاءت اثنتا المنزل ، إذا كان المراد صاحبتيه ، وجاء اثنا كما ، وجاءت اثنتا كما ، والقصد — مثلاً — خادمات كما ، أو سيارتا كما . . . فإن المراد من المضاف في الأمثلة السالفة غير المراد من المضاف إليه ، وكذلك كل ما يكون الضمير فيه للمفرد أو الجمع ، من نحو : جاء اثنان واثنتان ، واثناك واثنتاك ، واثناكم واثنتاكم . . . وهكذا . . . فلا بد في المضاف إليه (سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً) أن يدل على غير الذي يدل عليه المضاف ؛ وهو : الكلمتان : « اثنان واثنتان » ، وقد سبقت الإشارة لهذا ^(١) . . .

(ز) إذا أضيف المثنى حذف نون التثنية ؛ فمثل : (سافر والودان) . من غير إضافة المثنى ، تقول إذا أضفته : (سافر والدآ على) . فإذا أضيف المثنى المرفوع — فقط — إلى كلمة أوها ساكن ؛ مثل : جاءني صاحباً الرجل ، ومُكْرِمًا الضيف . . . فإن علامة التثنية — وهي الألف — تحذف في النطق حتماً لا في الكتابة ^(٢) .

لكن ماذا نقول في إعرابه ؟ أهو مرفوع بالألف الظاهرة في الخط ، أم مرفوع بالألف المقدرة ، وهي التي حذف نطقاً فقط لالتقاء الساكنين (لأنها ساكنة وما بعدها ساكن) والمحذوف لعله كالثابت ؟ يرجح النحاة أن نقول : إنه مرفوع بالألف المقدرة ؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة ، ويعدون هذه الحالة في عداد حالات « الإعراب التقديري ^(٣) » . ونرى أنه لا داعي للأخذ بهذا وحده الآن ^(٤) .

(ح) هناك مفردات محذوفة الآخر (أي : لام الكلمة) ، مثل : أخ ، ويد . أصلهما : أخو ، ويدى . فإذا أريد تثنية هذا النوع فقد يرجع المحذوف حتماً أو لا يرجع . وما لا يرجع ما حذف لاه وجاءت همزة الوصل في أوله عوضاً عن لاه المحذوفة ، كالتي في كلمة « اسم » ، وكذلك ما لا ترد لاه عند إضافته على حسب القاعدة التالية :
جاء في شرح المفصل (ج ٤ ص ١٥١) . ما ملخصه :

(١٠١) آخرهايش ص ١٢٠ .

(٢) قرار المجمع اللغوي الخاص بهذا (في رقم ٢ من هامش ص ١٥٩) .

(٣) تفصيل الكلام عليه في ص ٨٤ .

(٤) كما سيأتي في « و » من ص ١٥٩ وفي رقم ٢ من ص ٢٠٤ .

اعلم أن المحذوف الآخر (أى : محذوف اللام) على ضربين : ضرب يُردّ إليه فى التثنية الحرف الساقط ، وضرب لا يرد إليه . فمضى كانت اللام المحذوفة ترجع فى الإضافة فإنها ترد إليه - فى الفصيح - عند التثنية . وإذا لم يرجع الحرف المحذوف عند الإضافة لم يرجع عند التثنية ؛ فمثال الأول : أخ وأب ؛ تقول فى تثنيتهما : هذان أخوان ، وأبوان ، ورأيت أخوين وأبوين ، ومررت بأخوين وأبوين ؛ لأنك - فى اللغة المشهورة - تقول فى الإضافة : هذا أبوك وأخوك ، ورأيت أباك وأخاك ، وذهبت إلى أبيك وأخيك ؛ فترى اللام قد رجعت فى الإضافة ^(١) فكذلك فى التثنية ... ومثال الثانى : يد ودم ؛ فإنك تقول فى التثنية : « يدان » و « دمان » فلا تردّ الذاهب ؛ لأنك لا تردّه فى الإضافة . ا . ه .

وهذا خير ما يتبع . أما غيره فضعيف لا نلجأ إليه اختياراً ^(٢) .
 (ط) بقيت أحكام هامة تختص بالمثلثى من ناحية دلالاته على اثنين أو على أكثر . ومن ناحية تجريدته أحياناً من علامى التثنية ؛ استغناء بالعطف . أو التكرار ... ومن ناحية نونه ، ووجوب ذكرها أو حذفها ، ونوع حركتها وإشارة إلى حذف ألف التثنية ، وستجىء تلك الأحكام الهامة فى : (ج - د - ه - و) ص ١٥٦ ، وما بعدها .
 (ي) سيجىء (فى ج ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١) باب خاص بطريقة التثنية . وأهمها : تثنية المقصور ، والمنقوص ، والممدود . . .

* * *

(١) لكن : أهذه الواو الظاهرة عند إضافة : « أخ وأب » هى الواو الأصلية التى تعتبر لام الكلمة ، أم هى واو الأسماء الخمسة ؟ رأيان فى الحكم على نوع الواو المحذوفة . والذى يراه شارح المفصل هنا أن الواو المذكورة هى : لام الكلمة . - انظر « د » من هامش ص ١٥١ ؛ حيث البيان . -
 (٢) لهذا الضابط بيان أكمل سيجىء فى : « كيفية التثنية والجمع » (ج ٤ ص ٧١ م ٥٦٦) وقد عرضه صاحب الهمع (ج ١ ص ٤٤) وكذلك الصبان (ج ٤ ص ١١٩ فى آخر باب : « المقصور والممدود ») ، وأشرنا إليه فى رقم ٤ من هامش ص ١١١ وفى آخر رقم ١ من هامش ص ١٦٤ .

المسألة ١٠ :

ح - جمع المذكر السالم

- (أ) فاز على . هتأت علياً . أسرع إلى على .
 (ب) فاز العليون . هبتأت العليين . أسرع إلى العليين .

فهم من كلمة : « على » في القسم الأول : « أ » أنه شخص واحد ، ثم زدنا عليها الواو والنون المفتوحة . أو الياء المكسور ما قبلها . وبعدها النون المفتوحة ، فصارت تدل على أكثر من اثنين ، كما في القسم الثاني : « ب » . وبسبب هذه الزيادة استغنيا عن أن نقول : فاز على وعلى وعلى و أى : أن زيادة حرفي الهجاء المذكورين أغنت عن عطف كلمتين مماثلتين أو أكثر على نظيرة سابقة ، تماثلاً يقتضى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى ، والحروف ، والحركات . « فكلمة « العليون » وما يشبهها تسمى : « جمع مذكر سالم » ^(١) وهو :

« ما يدل على أكثر من اثنين ^(٢) ؛ بسبب زيادة معينة في آخره ، أغنت عن

(١) المراد بالسالم : ما سلم فيه صيغة المفرد ؛ وذلك : بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع ؛ لا يدخل حروفه تغيير في نوعها ، أو عددها ، أو حركاتها ، إلا عند الإعلال في نحو : المصطفون - القاضون . هذا ، وكلمة « السالم » تعرب صفة للجمع ، أو للمذكر ، فتضبط على حسب حالة الموصوف . والأحسن - كما في الصبان والخضري - أن تكون صفة لكلمة : « المذكر » فتضبط مثله قال الصبان في هذا الموضع ما نصه : (لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه ؛ كما يفهم من قوله : « سلامة بناء واحدة » . نقله شيخنا السيد عن الشنوافي .) اهـ . ومثل هذا يقال في معنى وضبط كلمة : « السالم » في : « الجمع المؤنث السالم » ولهذا يسميان : « جمعي التصحيح » ، لصحة مفردهما في الغالب عند جمعه عليهما . بخلاف : « جمع التكسير » فإن مفرده لا بد أن يتغير في الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التغير .

(كما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ١٤٩) وفي بابه ج ٤ - .

(٢) هذا في اصطلاح النحاة . أما اللغويون فقد يطلقون كلمة : « الجمع » على المثنى ، فالجمع عندهم ما دل على اثنين أو أكثر . (وقد سبق البيان والأمثلة الواردة - في ١ من هامش ص ١١٩ وكما يجيء في بيان يتصل بهذا في : « ز » من ص ١٦٥) .

وإذا كان جمع المذكر السالم دالاً - عند النحاة - على أكثر من اثنين فإ حدود هذه الزيادة ؟ أنتحصر في ثلاثة وعشرة وما بينهما ، ولا تزيد على العشرة ، أم تزيد ؟ يقول سيوريه إن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يدلان - في الغالب - على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة ؛ فهما كجموع القلة التي للتكسير ، ينحصر مدلولها في ثلاثة وعشرة وما بينهما .

عطف المفردات المتأثلة في المعنى ، والحروف ، والحركات ، بعضها على بعض .
فليس من جمع المذكر ما يأتي :

- ١- ما يدل على مفرد؛ مثل : محمود، أو (محمدين) علماً على شخص واحد .
- ٢- ما يدل على مثنى ، ومنه : المحمودان . . . ، أو على جمع تكسير ؛ كالأحامد ، جمع أحمد ، أو على جمع مؤنث سالم ، كالفاطمات ؛ لخلو الثلاثة من الزيادة الخاصة بجمع المذكر السالم ، ومن الدلالة المعنوية التي يختص بتأديتها .
- ٣- ما يدل دلالة جمع المذكر ، ولكن من طريق العطف بالواو ؛ نحو :
جاء محمود ، ومحمود ، ومحمود^(١) . . .

٤- ما يدل دلالة جمع المذكر ، ولكن من طريق الوضع اللغوي وحده ؛ لامن طريق زيادة الحرفين في آخره ؛ مثل : كلمة : « قوم » إذا كانت بمعنى : الرجال ، فقط .

٥- ما يدل على أكثر من اثنين ، ولكن مع اختلاف في معنى المفرد ؛ مثل :

= وقال آخرون - ورأهم الصحيح - إنهما صالحان للأمرين ؛ ما لم توجد قرينة تعين أحداً الأمرين ؛ كالتي تعين القلة في قوله تعالى : (واذكروا الله في أيام معدودات . . .) فإن المراد بها « أيام التشريق » وهي قلة . وكالتي تعين الزيادة في قوله تعالى عن الصالحين : « . . . وهم في الغرفات آمنون » وقوله تعالى : « إن المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، والقانتين والقانتات ، والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات . . . و . . . و . . . أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيماً » وقوله تعالى : « قل لو كان البحر مبداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي . . . » (وسيجيء هذا في باب جمع التكسير ج ٤ م ١٧٢ ص ٥٨٢ .
وراجع أيضاً خاتمة المصباح المنير ص ٩٥٤ بعنوان : « فصل . . . الجمع قسماً - وكذلك كتاب : جمع البيان لعلم القرآن - للطبرسي ، ج ٣ ص ٨٨) .

وجاء في كتاب « المحتسب » لابن جنى (ج ١ ص ١٨٦ « سورة النساء ») ما نصه :

(كان أبو علي الفارسي ينكر الحكاية المروية عن النابغة ، وقد عرض عليه حسان بن ثابت شعره ، وأنه لما وصل إلى قوله :

لنا الجفونات الغرّ يلْمَعْنَ بالضحا وأسيافنا يقطُرْنَ من نجدة دما . . .

قال له النابغة : لقد قلت جفانك وسيوفك . قال أبو علي : هذا خبر مجهول لا أصل له ؛ لأن

الله تعالى يقول : « وهم في الغرفات آمنون » ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاث إلى

العشر) ٥١ . وفي رقم ٢ من هامش ص ١٦٣ . إحالة على هذا الكلام الذي ينطبق على جمع المؤنث السالم أيضاً .

(١) الوصول إلى معنى جمع المذكر السالم من طريق العطف بالواو غير جائز في أكثر الأحوال ؛

للاستغناء عنه بالجمع المباشر (أي : بزيادة حرفي الهجاء على المفرد) .

وهناك بعض حالات يجوز فيها العطف بالواو ، قياساً على التثنية ، وهي الحالات التي ذكرت في - ٥ -

من ص ١٣٣ أما العطف بغير الواو فجائز للأسباب المدونة هناك .

الصالحون محبوبون ؛ تريد رجلين يسمى كل منهما : « صالحاً » ومعهما ثالث ليس اسمه « صالحاً » ، ولكنه تقي ، معروف بالصلاح ؛ فأنت تذكره مع الآخرين على اعتبار أنه صالح في سلوكه ، لا على أنه شريك لهما في التسمية .

وقد يكون الاختلاف في بعض حروف المفرد أو كلها ؛ فلا يصح أن يكون « السعيدون » جمعاً لسعد ، وسعيد ، وساعد (أسماء رجال) ، ولا جمعاً لمحمود وصالح وفهيم ، كذلك .

وقد يكون الاختلاف في حركات الحروف^(١) ، فلا يصح : العُمَرَوْنَ قَرَشِيُونَ إذا كان المراد : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ . وَعُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ ، وَعَمْرُو بْنُ هِشَامٍ . . . (المعروف بأبي جهل) .

حكيمه :

حكم جمع المذكر السالم الأصيل هو : الرفع بالواو نيابة عن الضمة ، وبعدها حرف النون مبنياً على الفتح ، مثل : « قد أفلح المؤمنون » والنصب بالجر بالياء المكسور ما قبلها وبعدها حرف النون مبنياً على الفتح ، صادقتُ المؤمنين ، وأثبتت على المؤمنين .

* * *

نوعاً جمع المذكر السالم :

الاسم الذي يُجمع جمع مذكر سالم نوعان : أحدهما « العلم^(٢) » والآخر : « الصفة »^(٣) .

(١) مثل هذا الجمع - وما سبقه مما فيه اختلاف في معنى المفرد أو حروفه أو حركاتها - لا يصح إلا من باب : « التثنية » - وقد سبق شرح التثنية ، وبيان صورته في المثني رقم ٦ من هامش ص ١١٨ - وأن العرب تغلب الأهم كتثنيهم المذكر عند الجمع ، ولو كان أقل عدداً من المؤنث ، مثل : محمود والزيتيات متعلمون . وتثنيهم العاقل ولو كان قليل العدد على غيره ؛ مثل : محمود والعصافير يأكلون . . . والتثنية المسموع في الجمع كثير ، يسوغ لنا تفضيل الرأي الذي يميز القياس عليه ، بشرط أن تقوم قرينة تدل على أن المتكلم قد استخدمه في كلامه .

(٢) « ملاحظة » : إذا جُمع العلم زالت علميته ، فلا بد له بعد الجمع مما يعيد إليه التعريف - إذا اقتضى المقام هذا - كزيادة « أل » المسموعة في أوله ، أو زيادة حرف النداء قبله ، شأنه في هذا كشأن العلم الذي يثنى . وقد سبق الإيضاح والتفصيل في ص ١٢٩ ويحيى في هامش ص ٢٩٤ - لكن إذا سمي بالمثني أو بالجمع - بأن صار لفظ العلم الدال على واحد هو لفظ مثني أو مجموع - فإنه في هذه الصورة لا يحتاج إلى ما يجلب له تعريفاً ؛ لأنه معرفة بالعلمية التي لم يطرأ عليها ما يزيلها .

(٣) العلم قد يكون جامداً ؛ أي : يدل على مجرد الذات من غير زيادة شيء عليها ، ولا ملاحظة أمر =

(١) فإن كان الاسم علمياً فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية^(١) قبل جمعه :
١ - أن يكون علمياً^(٢) لمذكر، عاقل^(٣)، خالياً من تاء التأنيث الزائدة^(٤)،
ومن التركيب ، ومن علامة تثنية أو جمع .

فإن لم يكن علمياً لم يجمع هذا الجمع ، فلا يقال في رجل : رجلون^(٥) ؛ ولا في
غلام ؛ غلامون

وإن كان علمياً ولكنه لمؤنث ، لم يجمع أيضاً ؛ فلا يقال في زينب : الزينبون ،
ولا في سعاد : السعادون . والعبرة في التأنيث أو عدمه ليست بلفظ العَلَم ، وإنما
بمعناه ، وبما يدل عليه وقت الكلام ؛ فكلمة : سعاد ، أو زينب ، إن كانت علمياً لمذكر ،
واشتهرت بذلك عند النطق بها ، فإنها تُجمع جمع مذكر سالم ، وكلمة :
حامد ، أو حلیم إن كانت علمياً معروفاً لمؤنث لم تجمع هذا الجمع .

وإن كان علمياً للمذكر ولكنه غير عاقل^(٦) لم يجمع أيضاً ، مثل : « هلال » وهو علم
آخر سواها ؛ مثل : الفضل ، وإبراهيم ، وسعد ، أسماء أشخاص . أما الصفة (ويراد بها المشتق ، ولا يراد بها
النتجت هنا) فلا تدل على الذات وحدها قبل العلمية ؛ وإنما تدل عليها وعلى شيء آخر معها ؛ مثل : « عالم »
« كامل » ، « نبيل » ، فكل واحدة من هذه الصفات المشتقة قبل العلمية تدل على ذات ومعها شيء آخر ؛
هو : العلم ، أو الكمال ؛ أو النبيل فإذا صارت علمياً على شخص تجردت من الوصف الزائد ،
وصارت جامدة تدل على مجرد الذات ؛ مثل : (فاضل) علم على شخص ، فإنها لا تدل بعد العلمية إلا على
الذات ، ويبقى لها الأمران إذا لم تكن علمياً ؛ فهي بعد العلمية اسم جامد ، وإن كانت في أصلها مشتقة .
(راجع ج ٣ ص ١٧٩ م ٩٨) .

(١) وهي غير الشروط العامة الأخرى التي لا بد من تحققها فيه . وتنحصر الشروط العامة في شروط
المتى التي تقدمت في « د » من ص ١٢٨ فإنها شروط لجمع المذكر السالم أيضاً .

(٢) أى : علم شخص . أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا بعض ألفاظ التوكيد المعنوي
تفيد الشمول - كما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ١٤٢ - مثل : أجمع وملحقاته (وهي : أكنع -
أبصع - أبتع .. وتفصيل الكلام عليها في : باب « التوكيد » - ج ٣ م ١١٦ ص ١٧٤) ، فيقال : أجمعون ،
لأنه في الأصل مشتق ، إذ أصله « أفعل تفضيل » قبل أن يتحول إلى التوكيد .

(٣) انظر المراد من « العاقل » في رقم ٦ الآتي :

(٤) انظر إيضاحها في رقم ١٢ من الهامش الآتي ، وفي « ا » من ص ١٤٥ . وكذا حكم المختوم

بألف التأنيث إذا أريد جمعه جمع مذكر سالم .

(٥) إلا إذا دخله التصغير ، مثل : رَجِيلٌ ، ورُجَيْلون ، أو عند إلحاق ياء النسب بآخره ؛
مثل : إنسانٌ وإنسانيون ، وغلامٌ وغلاميون ؛ لأن التصغير أو النسب يفيد نوعاً من الوصف فكانه
مشتق ؛ فيدخل في قسم الصفة الآتي .

(٦) ليس المراد بالعاقل أن يكون عاقلاً بالفعل ؛ وإنما المراد أنه من جنس عاقل ؛ كالأدبيين =

على: حصان، و« نسيم » علم على: زورق، و« قمر»، علم على الكوكب المعروف... وكذلك إن كان علماً للمذكر عاقل، ولكنه مشتمل على تاء التأنيث الزائدة^(١) مثل: حمزة، وجمعة، وخليفة، ومعاوية، وعطية... فإنه لا يجمع جمع مذكر^(٢) سالم، ولا يصح هنا ملاحظة المعنى؛ لوجود علامة التأنيث في اللفظ؛ فيقع بينها وبين علامة جمع المذكر التناقض والتعارض بحسب الظاهر، كما لا يصح أن تحذف؛ لأن حذفها يوقع في لبس؛ إذ لا ندري أكانت الكلمة مؤنثة اللفظ قبل الجمع أم لا؟ لأنها اشترطوا خلو المفرد من تاء التأنيث الزائدة؛ - كما قلنا - ...

وكذلك إن كان علماً مركباً؛ إمّا تركيب إسناد، (مثل: فَتَسَحَّ اللهُ - رام الله - سعدٌ مُقْبِلٌ - رزقٌ شاملٌ، وأشباهاها من الأعلام...)؛ فإنه لا يجمع مباشرة، باتفاق؛ وإنما يجمع بطريقة غير مباشرة، بأن تسبقه كلمة: «ذو» مجموعة، ويبقى هو على حاله لا يدخله تغيير مطلقاً، لا في حروفه، ولا في حركاته، مهما تغيرت الأساليب؛ فيقال: «ذو وكذا» رفعا، «وذوي كذا» نصباً وجرّاً؛ فتغني «ذوو - وذوي» عن جمعه - كما سيجيء^(٣) ...

وإمّا: مركباً تركيب مزج، كخَالَوَيْهٍ، وسَيَبَوَيْهٍ، ومَعَدِيكَرِبٍ ... ،

= والملائكة؛ فيشمل المجنون الذي فقد عقله، والطفل الصغير الذي لم يظهر أثر عقله بعد. وقد يجمع غير العاقل، تنزيلاً له منزلة العاقل، إذا صدر منه أمر لا يكون إلا من العقلاء. فيكون جمع مذكر، وقيل: هو ملحق به؛ مثل قوله تعالى: «إني رأيت أحد عشر كوكباً، والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين»؛ فالسجود لا يكون إلا من العاقلين، ولكن الله نزل الكواكب والشمس والقمر منزلة العاقلين؛ لأنها فعلت فعلهم. ومثلها قوله تعالى عن السماء: «فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها، قالتا: اتينا طائعتين» - فهنا قول صادر من السماء والأرض، والكلام لا يكون إلا من العقلاء.

(١) أي: التي ليست عوضاً عن فاء الكلمة أو لامها. أما التي للعرض مثل: عِدَّةٌ وَثْبَةٌ - فلا تمنع من الجمع فيقال عند التسمية: عِدُونٌ - وَثْبُونٌ - مع حذفها. (انظر ما يتصل بهذا في «أ» من ص ١٤٥)

(٢) ويجمع قياساً جمع مؤنث سالم. والكوفيون يميزون جمعه جمع مذكر سالم بعد حذف تائه، فقد جاء في كتاب: «الإنصاف» - ص ١٨ - مانصه: (ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي في آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً - يجوز أن يجمع بالواو والنون - أي: بعد حذف التاء حتماً - وذلك نحو: طلحة وطلحون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، إلا أنه يفتح اللام؛ فيقول: «الطَّلَحُون»؛ كما قالوا: «أرضون»؛ حملا على: «أرضات». وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز). ١٠١. والواجب الاقتصار - هنا - على المذهب البصري، لمسايرته الأعم الأفضح، ولخلوه من اللبس.

أو: تركيب عدد؛ كأحد عشر، وثلاثة عشر، وأربعة عشر... والمشهور في هذه المركبين عدم جمعهما جمعاً مباشراً؛ فيستعان بكلمة: «ذو» مجموعة على: (ذَوُو، وذَوِي)؛ فتغنى عن جمعهما؛ - كما سيجيء أيضاً^(١)...

أما المركب الإضافي كعبد الرحمن وعبد العزيز فيجمع صدره المضاف؛ ويبقى العجز (وهو المضاف إليه) على حاله من الجر - في أكثر الحالات^(٢)؛ تقول: اشتهر عبدو الرحمن، وصافحت عبدي الرحمن، وسلمت على عبدي الرحمن. ولا يجمع ما آخره علامة تثنية، أو علامة جمع مذكر^(٣)؛ مثل: الحمدان أو المحمدَيْن (علماً على شخص) والمحمدون أو المحمدين، علمناً كذلك^(٤).

(ب) وإن كان الاسم صفة (أى: اسماً مشتقاً باقياً على وصفيته)^(٥) فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية قبل جمعه، وهى:

أن تكون الصفة لمذكر، عاقل^(٦)، خالية من تاء التأنيث، ليست على وزن: «أفعلل»^(٧) (الذى مؤنثه: فعلاء)، ولا على وزن: «فعللان» (الذى مؤنثه:

(١) في ص ١٤٥ عند الكلام على جمع المركب؛ حيث تجد في «المركب المزجى» رأياً آخر ارتضيناه. ويلاحظ أيضاً ما في «ج» ص ١٤٦ - وستجىء إشارة أخرى لجمع أنواع المركب في الجزء الرابع، آخر. «باب جمع التكسير». م ١٧٤. بعنوان: تثنية أنواع المركب وجمعها.

(٢) انظر التفصيل الذى في ص ١٤٦.

(٣) ولا يجمع هذا الجمع ما آخره علامة جمع المؤنث السالم.

(٤) لأن جمع العلمم المشتغل على علامة التثنية يؤدي إلى أن يجتمع في اللفظ الواحد علامة التثنية مع علامة الجمع؛ وهذا يؤدي إلى الاختلاف والتعارض بين معنى التثنية وعلامتها ومعنى الجمع وعلامته. وكذلك جمع العلم المشتغل على علامة الجمع يؤدي إلى أن تتكرر في العلم المجموع علامة الجمع، وهذا لا يقع في صحيح التراكيب العربية. وقد يقتضى الأمر - أحياناً - التسمية بهذا الجمع، أو ماحقاقته -، وفي هذه الحالة تترك العلامة السابقة على حالها؛ ويعرب الجمع بالحركات الظاهرة على النون - مسيطرة لأوضح اللغات المتعددة الواردة فيه -، وسندكرها في ص ١٥٣ - وإذا سمى بهذا الجمع فقد يقتضى الأمر جمع هذا الاسم الذى سمي به. وستجىء طريقة ذلك في «ب» من ص ١٥٥.

(٥) بأن يظل عليها، ولا يتركها إلى العلممية (انظر البيان في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩).

(٦) انظر المراد من: «عاقل» في رقم ٧ من هامش ص ١٤٠.

(٧) ليس من هذا وزن «أفعلل» الذى كان في أصله صفة داخلية في باب أفعل التفضيل،

ثم تركت الوصفية، وصارت علم جنس يعرب توكيداً معنوياً، يفيد الشمول، ويصح جمعه جمع مذكر؛ - ومن ألفاظه: «أجمع. أكتع، أبيض، أبتع»؛ (طبقاً لما سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٤٠ - ولما سيجيء في باب المناسب، وهو: باب: التوكيد - ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٧).

فَعَلَى) ، ولا على وزن صيغة تستعمل للمذكر والمؤنث .

فإن كانت الصفة خاصة بالمؤنث ، لم تجمع جمع مذكر سالم ؛ منعاً للتناقض بين ما يدل عليه المفرد ، وما يدل عليه جمع المذكر ، مثل : « مُرْضِع » فلا يقال : مرضعون ، وكذلك إن كانت لمذكر ، ولكنه غير عاقل^(١) ؛ مثل : صاهل ، صفة « للحصان » أو : ناعب ، صفة للغراب ، فلا يقال على سبيل الحقيقة - لا المجاز - صاهلون ، ولا ناعبون . أو : كانت مشتملة على تاء تدل على التأنيث ؛ نحو : قائمة ؛ فلا يصح : قائمتون^(٢) .

وكذلك ما كان صفة على وزن : « أفعلل » (الذي مؤنثه : فعلاء) نحو أخضر ؛ فإن مؤنثه : خضراء ، وأبيض ، فإن مؤنثه : بيضاء ، فلا يقال أخضرون ، ولا أبيضون ، - على الأصح^(٣) - . ومثله ما كان على وزن : « فععلان » (الذي مؤنثه ، فعلى) ، مثل : سكران وسكّرَى^(٣) . وكذلك ما كان على صيغة

(١) بأن تكون اشتهرت في العرف بأنها لغير العاقل من الأجناس .

(٢) لا يصح جمع الصفة المشتملة على تاء التأنيث جمع مذكر سالم ؛ سواء أكانت التاء باقية على دالتها على التأنيث ، نحو : قائمة ، كاتبة ، خطيبة ، شاعرة ، ... أم كانت دالة على التأنيث بحسب الأصل ، ثم انتقلت منه وتركت لتأدية معنى آخر ؛ كالمبالغة في مثل : « علامة » لكثير العلم ، وفي مثل : « فهامة » لكثير الفهم ، و« راوية » لكثير الرواية ، (وهي حفظ الأخبار والأحاديث) فالتاء في هذه الكلمات وأشابهاها للمبالغة ، ولكنها بحسب وضعها الأول للتأنيث ؛ فيلاحظ الأصل دائماً ، ولا عبرة - في الرأي الراجح - بما طرأ عليه . وكذلك لا يصح جمعها بعد حذف التاء ؛ لأن الحذف يؤدي إلى لبس محقق . (٣ و٣) هذا رأى البصريين ومن يؤيدهم . ويخالفهم الكوفيون فلا يتمسكون بشرطى منع «أفعل» و«فعلان» ومؤنثهما . وأدلتهم وشواهدهم كثيرة مقبولة . ولا معنى اليوم لإهدار رأيهم ، وخاصة إذا منع لبساً ، وإن كان الأول أكثر وأفصح ؛ وكان ابن كيسان يقول : لا أرى في رأى الكوفي بأساً - كما جاء في المفصل ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠ - ورأيه سديد . فلم المنع ؟ أيكون بسبب أن الصفات الدالة على الألوان لا أفعال لها ولا مصادر ؛ فهي بهذا تخالف سائر المشتقات ؛ كما قد يتوهم بمض النحاة ؟ (وتوهمه بعيد عن الحق ، فقد ذكر ابن القطاع في كتابه : « الأفعال » كغيره من أكبر اللغويين أن لهذه الصفات أفعالاً صحيحة ، واردة بكثرة عن العرب) . أم لأن أكثر هذه الصيغ يُقَرَّب من الفعل ... والفعل لا يجمع (كما يقول الصبان ، وكما يقول شارح المفصل في ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠) ؟ كل هذه العلل وأشابهاها واهية ، وخاصة بعد الوارد الفصيح ، وهو كثير ، وبعد إجازتهم في التفضيل « ما كان منها على وزن : « أفعلل » دالا على أمر معنوي ؛ نحو : أحقق ، وأبيض القلب . ونحو : فلان أبيض سريرة من فلان ، أو : أسود سريرة منه ، بمعنى : أنه أطيب منه نفساً ، أو أخبث منه . . . أو نحو هذا . . . (وسيجيء البيان والأدلة في باب : « أفعل التفضيل » ج ٣ ص ٣٨٤ م ١١٢) وكذلك يجيء في رقم ٤ من هامش ص ١٦٣ وفي « د » من ص ١٧٢ =

تستعمل للمذكر والمؤنث ، كصيغة : « مِفْعَال » كَمِهْنَار^(١) ، و « مِفْعَل » ؛ كَمِغْشَم^(٢) . و « فَعْعُول »^(٣) ؛ مثل : صَبُور وشُكُور ، و « فَعْعِيل »^(٤) ؛ مثل : كَسْبِير وقَطِيع ؛ إذ لا يتأتى أن يكون المفرد صالحاً للمذكر والمؤنث معاً وجمعه لا يكون إلا للمذكر ؛ فيقع اللبس والخلط بسبب هذا .

ملاحظة : كل ما سبق من أنواع الصفات وصيغها التي لا يصح جمعها جمعاً مذكراً سالماً متوقف على أن تكون الصفة باقية على وصفيتها ، فإن تركتها وصارت علماً جاز جمعها جمع مذكر سالم^(٥)
إلى هنا انتهت الشروط الواجبة فيما يجمع أصالة^(٦) جمع مذكر سالم .

* * *

= أن النحاة يقولون : (ما لا يصح جمعه جمع مذكر سالم لا يصح - غالباً - في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم) ولذا يمتنع تلك الصيغ والألفاظ أن تجمع جمع مؤنث سالم ؛ استناداً إلى الرأي البصري السالف ، وقد بان ما فيه . وقد أخذ المجمع الفلوي القلعي بالمذهب الكوفي وبلغه بنى أسد التي تلحق تاء التأنيث - جوازاً - بسكرانة وأشباهاها . ونص قرار المجمع - كما جاء في ص ٨٣ من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة ١٩٦٥ - هو :
(حيث إن تأنيث « فَعْمَلَان » بالتاء لغة في بنى أسد - كما في الصحاح - ولغة بنى أسد - كما في المخصص وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة ؛ كما في شرح المفصل . والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير نخطيء وإن كان غير ماجاه به خيراً ؛ كما في قول ابن جنى ، لذا يجوز أن يقال : عطشانة وغضبانة وأشباهما . ومن ثم يصرف « فَعْمَلَان » وصفاً ، ويجمع « فَعْمَلَان » ومؤنثه « فَعْلَانة » جمعي تصحيح) اهـ .
ولهذا إشارة متممة في رقم ٤ من هامش ص ١٦٣ .

(١) كثير الهذَر ؛ وهو : الخلط ، والكلام بما لا يليق .
(٢) الشجاع الذي لا يمتنع شيء عن قصده .
(٣) يستعمل للمذكر والمؤنث ، بشرط أن يكون بمعنى : « فاعل » وقبله موصوفه ، أو ما يقوم مقامه ، - بالتفصيل الذي سيبيح في باب : « التأنيث » - ج ٤ ص ٥٤٦ م ١٦٩ - ومنه يعلم حكم جديد في تأنيث « فَعْعُول » وجمعه جمع تصحيح للمذكر والمؤنث هو ما قرره مجمع اللغة العربية :
- ١ - من جواز إلحاق تاء التأنيث بصيغة « فَعْعُول » بمعنى : فاعل .
- ب - يترتب على ذلك جواز جمعها للتصحيح .

(٤) يستعمل للمذكر والمؤنث ، على سبيل الأغلبية الراجحة ، لا على سبيل التحميم ، بشرط أن يكون بمعنى : « مفعول » وقبله موصوفه أو ما يقوم مقامه . واستعمال هذه الصيغة في المذكر والمؤنث هي والصيغ التي قبلها خاضع للتفصيل المذكور في باب التأنيث (ج ٤ ص ٥٤٦ م ١٦٩) فإن جعل علماً جاز جمعه ومثله كل وصف آخر يستعمل للمذكر والمؤنث في الأصل ، ثم ترك أصله وصار علماً .

(٥) طبقاً للبيان الهام الذي سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ .

راجع « التصريح شرح التوضيح » في هذا الموضوع .

(٦) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وارْفَعُ بواوٍ ، وبيئاً اجْرُزْ وانصِبِ
يشير بعامرٍ : العلم ، وبمذنبٍ : للصفة .

ومذنب

عامر

جمع

سالم

وانصب

وارجع

بواو

وارفع

زيادة وتفصيل :

(١) اشترطوا^(١) في العلم أن يكون خالياً من تاء التانيث الزائدة - إلا عند الكوفيين - والمراد بها : التي ليست عوضاً عن فاء الكلمة ؛ أو عن لام الكلمة ، لأن التي تكون عوضاً عن أحدهما هي عوض عن أصل ؛ فهي كالأصيلة . فالأولى مثل : عدّة ، أصلها : وَعَدَ ، حذفت الواو ، وَعُوضَ عنها تاء التانيث وكُسرت العين ، والثانية مثل : مئة . وأصلها : مِئَوٌ ؛ حذفت الواو وعوض عنها تاء التانيث .

فإن كانت عوضاً عن أصل وجعل اللفظ اسماً لمسمى (أى : صار علماً) فإنه يجمع قياساً بعد حذفها . ويكون من الجموع الحقيقية ؛ تقول : « عِدُونِ » لجمع مذكر سالم ، ومثلها : مِثُونٌ ؛ أما إذا لم يجعل علماً ، فإنه يصح جمعه إن كان محذوف اللام ، مثل : الجيش مئون ، ولكنه يعد من ملحقات جمع المذكر السالم .

أما ألف التانيث المقصورة أو الممدودة فلا يشترط خلوها منها ، فلو سمينا رجلاً بسَلْمَسَى ، أو : صحراء ... ، حذفت في جمع المذكر السالم الألف المقصورة ، وقلبت همزة الممدود واواً ، فيقال : السَلْمَسَوْنَ والصحراوُونَ (أعلام رجال) . . .^(٢)

(ب) لا يجمع المركب الإسنادى جمع مذكر سالم إلا بطريقة غير مباشرة ؛ - كما سبق^(٣) - وذلك بأن تأتي قبله بكامة : « ذُووٌ » أو : « ذَوِيٌّ » (وهما جمع : « ذو » و « ذي ») فنقول : غاب ذوو ففتح الله ، وأكرمنا ذَوِيٌّ ففتح الله ، وسلمنا على ذَوِيٍّ ففتح الله^(٣) . وهذا باتفاق .

أما المركب المزجى فأشهر الآراء أنه لا يجمع إلا بالطريقة السابقة ، غير المباشرة وهناك رأى آخر يجيز جمعه مباشرة - وكذلك تمننته^(٤) - ، فيقال : جاء الخالويُّهونَ ، وشاهدت الخالويُّهينَ ، وقصدت إلى الخالويُّهينَ ، ومثله سيبويه ، ومعديكرب (اسم رجل) وغيرهما من باقى المركبات المزجية ، وهذا الرأى أسهل

(١) في ص ١٤٠ و ١٤١

(٢) راجع الصبان والخضرى . وهن بين هذه الصورة والصورة الآتية في ص ١٦٨ (تحت عنوان :

ثانها) نوع من التخالف ؟

(٤) انظر ص ١٣١ .

(٣ و ٣) في ص ١٤١ .

الآراء . وأجدرها بالقبول ، لدخوله في الحكم العام لجمع المذكر السالم^(١) ويُعدّه من اللَّبس - كما سيُجيء في : « ج » - .

وأما المركب التقيدي ؛ وهو : المركب من صفة وموصوف مثل : « الرجل الفاضل » أو من غيرهما ؛ مما لا يُعدّ في المركبات الثلاثة السابقة - فالأشهر أن يقال في جمعه : ذَوُو ، وذَوِي « الرجل الفاضل » ، فلا يجمع مباشرة ، وإنما يتوصل إلى جمعه بكلمة (ذو) رفَعاً و (ذَوِي) نصباً وجراً .

وقد سبق أن قلنا^(٢) : إن المركب الإضافي يجمع صدره دون عجزه . وهذا صحيح إن كان المضاف وحده هو المتعدد ، دون المضاف إليه ؛ (كما نقول في « عبد الله » عند الجمع المرفوع : عبدُ اللهِ) . أما إن تعدد أفراد المضاف وأفراد المضاف إليه معا (كعبد السيد والمضاف والمضاف إليه مصريان مثلا - ، وعبد السيد والمضاف والمضاف إليه شاميان - مثلا - ، وعبد السيد لعراقيين) ، فالواجب جمع المضاف والمضاف إليه معاً جمع مذكر سالم ، فنقول : عبدو السَّيِّدِينَ ، أو جمع تكسير ، فنقول : عبيد السادة^(٣) . . .

(ج) سبق^(٤) أنه يشترط في الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالم ، ما يشترط في الاسم المراد تثنيته ؛ ومن شروطه : أن يكون معرباً . . . فلو كان مبنياً لزوماً ك بعض الأعلام التي على صيغة : « فَعَال » ؛ (مثل : رَقَاش أو : حَتَدَام على أنها أعلام رجال) لم يجوز جمعه مباشرة^(٥) ، وإنما يجمع بطريق الاستعانة بكلمة : (ذَوُو) رفَعاً ، و « ذَوِي » نصباً وجراً .

(١) حبذا الاتفاق على الأخذ بهذا الرأي المشهور ، وإيثاره ، وعمل الدارسين على نشره ، وترك الرأي السابق ، وغيره من باقي الآراء الأخرى التي لاتناسب عصرنا . . (٢) في ص ١٤١ .

(٣) انظر رقم ٣ من هامش ص ١٣١ . (٤) في رقم ١ من هامش ص ١٤٠ .

(٥) أشرنا في ص ٧٩ - إلى الفرق في الحكم بين هذه الصورة والحكم الوارد في تلك الصفحة ، تحت عنوان : « ملاحظة » ؛ فالحكم الذي هنا منصب على اسم موضوع من أول أمره علماً مبنياً لزوماً ولم يستعمل قبل العلمية مع البناء الملازم في شيء آخر ، فهو أصيل فيهما ، غير منتقل إليهما من حالة سابقة . ومثل هذا العلم لا يجمع جمع مذكر سالم إلا من الطريق غير المباشر الموضح هنا ، ليظل العلم محتفظاً بصورته التي لا بد منها . بخلاف الصورة التي سبقت في ص ٧٩ فإن الاسم فيها مغرب منون ، علم ، بعد أن كان في أصله مفرداً مبنياً غير علم ؛ فترك أصله وصار علماً منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى العلمية الجديدة ومعها الإعراب والتونين ؛ فيصح جمعه جمع مذكر سالم بطريقة مباشرة كالأعلام المستوفية للشروط .

.....

 ولا كانت كلمة « سيويته » و « خالويه » وأشباهها هي من الأعلام المبنية لزوماً - كان حقها ألا تجتمع جمع مذكر سالم إلا بالاستعانة بكلمة : « ذُوو » ، و « ذَوِي » ، لكن هذين العَلَمِينَ وأشباههما يدخلان من ناحية أخرى في قسم المركب المزجى . وقد آثرنا - في الصفحة السابقة - الرأى الذى يبيح جمعه مباشرة جمع مذكر سالم .

(د) سيجىء (فى ج ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١) - باب خاص بطريقة جمع الاسم جمع مذكر سالم ، وأهمها طريقة جمع : المقصور ، والممدود ، والمنقوص جمع مذكر سالم .

المسألة ١١ :

الملحق بجمع المذكر السالم

أُلْحِقَ النحاة بجمع المذكر السالم في إعرابه أنواعاً؛ أشهرها : ستة؛ فقَدَ كلُّ نوع منها بعض الشروط، فصار شاذاً، ملحَقاً بهذا الجمع، وليس جمعاً حقيقياً، وكل الأنواع الستة سماعي^(١)؛ لا يقاس عليه، - لشذوذه - وإنما يُذكَرُ هنا لفهم ما ورد منه في النصوص القديمة .

أولها: كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع، وليس لها مفرد من لفظها، ولكن لها مفرد من معناها، مثل كلمة: «أولو»^(٢) في قولنا: «المخترعون أولو فضل»، أى: أصحاب فضل؛ فهى مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة. لأنها ملحقة في إعرابها بجمع المذكر السالم - إذ لا مفرد لها من لفظها، ولها مفرد من معناها. وهو: صاحب - وهى منصوبة ومجرورة بالياء نيابة عن الفتحة أو الكسرة في قولنا: كان المخترعون «أولى» فضل، وانتفعت من «أولى» الفضل. ومثل هذه الكلمة يسمى: «اسم جمع»^(٣). ومن الكلمات المسموعة: أيضاً كلمة: (عالمون). ومفردتها: عالم، - وهو ما سوى الله - من كل مجموع متجانس من المخلوقات، كعالم الحيوان، وعالم النبات، وعالم الجماد؛ وعالم المال. وعالم الطائرات . . . إلخ .

وكلمة: «عالم» المفردة تشمل المذكر والمؤنث والعامل وغيره. فى حين أن كلمة: «عالمون» لا تدل - مع الجمعية - إلا على المذكر العاقل، فهى تدل على معنى

(١) الأنسب فى النوع الخامس (وهو: ما سمي بجمع مذكر سالم) أن يكون قياسياً. ولا قوة للرأى الذى يقصره على السماع . - كاسيحي، فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٢ وفى «أ» ص ١٥٣ -

(٢) الهزمة مضمومة فى النطق من غير مد بالرفم من وقوع الواو الساكنة بعدها كتابة. ولا يصح كتابة ألف بعد الواو الأخيرة .

(٣) هو ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه. ومن الأمثلة: إبل - جماعة - فلك . . . وقد سبقت له إشارة عابرة فى رقم ١ من هامش ص ١١٩. أما البيان الواقى عنه، وعن حالاته المختلفة وأحكامه فى ج ٤ ص ٥١٠ م ١٧٤ باب: جمع التكسير.

خاص بالنسبة لما يندرج تحت كلمة « عالم »^(١)، والخاص لا يكون جمعاً للعام^(٢)؛ لهذا كان « عالمون » إما اسم جمع لكلمة : « عالم » وليس جمعاً له : وإمماً جمعاً له غير أصيل ، ولكن بتغليب المذكر العاقل على غيره . وفي هذه الحالة لا تكون جمع مذكر سالم حقيقة ؛ لأن اللفظة ليست علماً ولا صفة ، وإنما تلحق به في الإعراب بالحروف كغيرها مما فقد بعض الشروط .

ثانيها : من الكلمات المسموعة ، ما لا واحد له من لفظه ولا من معناه ، وهي : (عشرون^(٣)) ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون) وهذه الكلمات تسمى : « العقود العددية » وكلها أسماء جموع أيضاً ، ملحقة به في الإعراب بالحروف .

ثالثها : كلمات مسموعة أيضاً ؛ ولكن لها مفرد من لفظها . وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع ، فلا يبقى على حالته التي كان عليها قبل الجمع ؛ ولذلك يسمونها : « جموع تكسير »^(٤)، ويلحقونها بجمع المذكر في إعرابها بالحروف ؛ مثل : بَنُونٌ ، وإِحْرَونٌ ، وأرْصُونٌ ، وذَوُونٌ ، وسِنُونٌ وبابه^(٥)، فكلمة : « بنون » : مفردها . « ابن » حذفت منه الهزمة عند الجمع ، وتحركت الباء ؛ وكلمة « إحرون » : مفردها : « حررة »^(٦)، زيدت الهزمة في جمعها .

(١) فدلتها داخلة فيما يسمى : « العموم الشَّمُولِيَّة » مع أن دلالة كلمة : « عالم » داخلة فيما يسمى : « العموم البَدَلِيَّة » التي هو دلالة الكلمة المفردة على معنى عام ، فإذا جمعت جمع مذكر سالم دلت على معنى خاص بالنسبة لمعناها قبل جمعها . فكلمة : « عالم » تدل على المحلوقات العاقلة وغير العاقلة ، فإذا جمعت جمع مذكر سالم فقبل فيها : « عالمون » صارت مقصورة الدلالة على العاقلين وحدهم .

(٢) وهناك سبب آخر في ص ١٥١ هو : أنها ليست علماً ولا صفة .

(٣) ولا يقال إن عشرين مفردها : عشر ؛ لئلا يلزم على ذلك صحة إطلاق عشرين على ثلاثين ، وإطلاق ثلاثين على تسعة ؛ وهكذا . . . ؛ ذلك لأن أقل الجمع النحوي - لا النحوي - ثلاثة ، من مفرده ؛ فلو كان مفرد العشرين هو : « عشر » لكانت عشرون صادقة على (١٠×٣) أى : ثلاث عشرات على الأقل ومجموعها يساوي ثلاثين . ولو كان مفرد الثلاثين هو : « ثلاث » لكانت الثلاثون صادقة على ٣×٣ أى : على تسعة ، وهكذا مما هو ظاهر الفساد . . .

(٤) لأن جمع التكسير هو الذي يتغير فيه صيغة المفرد حيناً ، ولا يبقى مفرده سليماً عند الجمع ؛ فلا بد فيه من تغيير ؛ إما في عدد حروفه فقط ، وإما في حركاته فقط ، وإما فيهما معاً . بخلاف جمعي التصحيح ، وهما : جمع المؤنث السالم الحقيقي ، وجمع المذكر السالم الحقيقي ، فإن صيغة مفردهما لا يدخل عليها تغيير عند الجمع إلا للإعلال ، ونحوه . (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٧) .

(٥) المراد من باب : « ستة » كل اسم ثلاثي حذفت لاه ، وعوض عنها تاء التانيث المربوطة ، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات ، ولم يعرف له - أيضاً - مفرد مذكر ورد عنهم مجموعاً بالواو والنون أو بالياء والنون . وبالشرط الأخير خرج نحو : « هَسَنَةٌ » فإن مذكرها - وهو : « هَسَنٌ » - ورد عن العرب مجموعاً جمع المذكر ، فلو جمعت كلمة . « هنة » جمع مذكر أيضاً لا لتبس المؤنث بالمذكر .

(٦) أرض ذات حجارة مجوفة سود ؛ كأنها احترقت بالنار .

« وأَرْضُونَ » (بفتح الراء) لا مفرد لها إلا : أَرْضُ (بسكونها) ؛ فتغيرت حركة الراء عند الجمع من سكون إلى فتح . هذا إلى أن المفرد مؤنث ، وغير عاقل . وكلمة : « ذَوُو » في الجمع مفتوحة الذال ، مع أن مفردها : « ذُو » مضموم الذال . وكلمة : « سِنُون » مكسورة السين في الجمع ، مفتوحتها في المفرد^(١) ، وهو : « سِنَّة » ، فضلا عن أنها لمؤنث غير عاقل أيضاً ، - وأصلها « سِنَّة » أو « سِنَّو » ، بدليل جمعها على « سِنَّهات » و « سِنَّوات » - ثم حذفت لام الكلمة ، (وهي الحرف الأخير منها) ، وعوض عنه تاء التأنيث المربوطة ، ولم ترجع اللام عند الجمع - .

ومن الكلمات الملحقة في الإعراب بهذا الجمع سماعاً^(٢) ، والتي تدخل في باب « سِنَّة » كلمة : عِضَّة ، وجمعها : عِضُون (بكسر العين فيهما) . وأصل المفردة : « عِضَّة » بمعنى : كذب وافتراء . أو : « عِضْو » . بمعنى : تفريق . يقال : فلان كلامه عِضَّة ، أى : كذب ، وعمله عِضْوٌ بين الإخوان ، أى : تفريق وتشتيت ؛ فلام الكلمة هاء ، أو واو . ومثلها « عِزَّة » ، جمعها : عِزُون (بالكسر فيهما) . والعِزَّة : الفِرقة من الناس ، وأصلها عِزِيٌّ ؛ يقال : هذه عِزَّة تطلب العلم . . . وأنتم عِزُون في ميدان العلم . وأيضاً : « ثِبَّة » بالضم ، وجمعها : ثِبُون ، بضم أول الجمع أو كسره^(١) ، والثبَّة « الجماعة » ، وأصلها ثِبُو ، أو : ثِبِي ، يقال : الطلاب مختلفون : ثِبَّةٌ مقيمة . وثبَّةٌ مسافرة ، وهم ثِبُون .

وعلى ضوء ما سبق نعرف السبب في اعتبار تلك الكلمات المسموعة : ملحقة بجمع المذكر في إعرابها ، والسبب في تسميتها بجمع التكسير ؛ لأن تعريف جمع التكسير وحده هو الذي ينطبق عليها ، دون غيره من جمعي التصحيح ؛ إذ هو « ما تغيَّر فيه بناء الواحد^(٣) » وقد تغير بناء واحدها^(٤) .

(١٠١) الغالب في باب « سنة » وأخواتها - وقد سبق توضيح المراد من (بأها) في رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ : أن ما كان منه مفتوح الفاء في المفرد فإنه يكسر في الجمع ؛ مثل سِنَّة وسِنِين . وما كان مكسور الفاء في المفرد لم يتغير في الجمع ؛ مثل مائة ومِثِين . وما كان مضموم الفاء يجوز فيه الكسر والضم ، مثل ثِبَّةٌ وثِبِين .

(٢) لأن باب « سنة » (أى : ما يشبهها - وقد سبق توضيحه في رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ -) سمعى .. وهذه القيود الموضوعية له إنما هي لضبط ما سمع ، لا لقياسيته ؛ فالأمر فيه كثيره مسموع .

(٣) انظر رقم ٤ من هامش ص ١٤٩ .

(٤) وكذلك نعرف السبب في امتناع جمع الكلمات الآتية جمع مذكر سالم ، وفي عدم إدخالها في

رابعها : كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط الأخرى الخاصة بجمع المذكور ؛ فألحقوها به ، ولم يعتبروها جمعاً حقيقياً . ومن هذه الكلمات ، « أهل » ، فقد قالوا فيها : أهلون . مثل :

وما المالُ والأهلونَ إلا ودائعُ ولا بد يوماً أن تَرَدَّ الودائعُ فجمعوها مع أنها ليست علماً ولا صفة . ومنها « عالمون » ، ليست علماً ، ولا صفة أيضاً . وقد تكلمنا عنها من وجهة أخرى فيما سبق (١) . ومنها : « وابل » ؛ بمعنى : مطر غزير . يقال : غمّر الوابلون الحقول . فجمعوها . مع أنها لا تدل على عاقل ... خامسها : كلمات من هذا الجمع المستوفى للشروط ، أو مما ألحق به ، ولكن سُمي

= ١ - تمة ، لعدم وجود حذف فيها .

ب - عيدة وزينة ، غير علمين ، لأن المحذوف من كل واحدة هو فاء الكلمة ، فأصل الأولى « وعد » . والثانية : « وزن » ، حذفت الفاء و عوض عنها تاء التأنيث المربوطة . أما إن كانا علمين ، للمذكر فإنه يجوز جمعهما بعد حذف التاء من آخرهما بالصورة التي سبقنا في « ا » من ص ١٤٥ .

ج - اسم (وأصلها : « سمنو » . يضم السين وكسرهما ، وسكون الميم) وأخت وبنت ، وأصلهما : « آخو » . و « بنو » ، على المشهور فيهما ؛ حذفت اللام في الثلاثة ، و عوض عنها الهزرة في أول كلمة : اسم ، وسكنت السين ، و عوضت التاء المفتوحة لا المربوطة في الأخيرتين . وشذ : بنون .

د - يد ، دم . أصلهما : « يدئ » . و « دمي » ؛ حذفت اللام ، ولم يعوض عنها شيء . وشذ : أبون وأخون ، لأن مفردهما واوى اللام . وقد حذفت الواو التي هي لام الكلمة بغير رد ، ولا تعويض . ومثل : « أب » وأخ بقية الأسماء الستة على الرأي القائل بأنها وردت عن العرب بمجموعة جمع مذكر شذوذاً ؛ أي : هتون ، وحمون ، وذوون ، وفون .

ولا يمنع النحاة أن تكون الواو الأصلية التي هي لام الكلمة قد رجعت عند الجمع ثم حذفت . فأصل الكلمة عند الجمع كما يقولون : « أبوون » ثم حركت الباء بالضمه إتياعاً للواو - (كما يحصل أحياناً ، كالإتياع في المفرد المضاف ، نحو : أبي) - بعد حذف فتحة الباء . ثم حذفت ضمة اللام ، لثقلها ، وطلباً للتخفيف بخذفها ، فالتق ساكتان ؛ الواو الأصلية وواو الأسماء الستة ؛ فحذفت الواو الأصلية التي هي لام الكلمة ؛ فإنها رجعت ثم حذفت كما يتخيلون . وهذه الصور الخيالية لا أثر لها في ضبط الكلمة وصحة المعنى . فالواجب الانصراف عنها وإهمالها ؛ لما فيها من تكلف واضح لا داعي له . . .

وللحكم السابق اتصال قوى وبعض تشابه بما سبق في « ح » من ص ١٣٥ ورقم ؛ من هامشها .

ه - شاة ، وشفة ؛ لأن لكل واحدة منهما جمع تكسير مسموعاً عن العرب ، ومعرباً بالحركات ؛ يقال : في الحقل شياه كثيرة ، وللإبل شياه غليظة . (وأصل شاه : شوه ؛ حركت الواو بالفتح للتخفيف - كما يقولون - فقلبت ألفاً ؛ فصارت : شاه ، ثم حذفت الهاء و عوض عنها تاء التأنيث المربوطة فصارت : شاة . وأصل شفة هو : « شفه » حذفت الهاء ، و عوض عنها تاء التأنيث المربوطة) .

(١) ص ١٤٨ .

بالكلمة (١) قديماً أو حديثاً وهي مجموعة ، وصارت علماً (٢) على مفرد - بالرغم من صيغة الجمع - فن أمثلة الأول المستوفى للشروط « حَسْمَدُونَ » . و « شَهْبُونَ » . و « عَبْدُونَ » . و « خَلْدُونَ » و « زِيدُونَ » ... أعلام أشخاص معروفة قديماً وحديثاً .
ومثال الثاني : « عَلِيُّونَ » . (اسم لأعلى الجنة) المفرد : عَلِيٌّ . بمعنى المكان العالى ، أو علية ، بمعنى : الغرفة العالية . وهو ملحق بالجمع ، لأن مفرده غير عاقل .
سادسها : كل اسم من غير الأنواع السابقة يكون لفظه كلفظ الجمع في إشتمال آخره على واو ونون ، أو ياء ونون ، لا فرق في هذا بين أن يكون نكرة : مثل : « يَاسَمِينِ » و « زَيْتُونِ » ... أو علماً مثل : « صِفِينِ » و « نَصِيبِينَ » و « فِلَاسْطِينَ » (٣) .

* * *

(١) تصح التسمية بجمع المذكر السالم وغيره من الجموع الأخرى للداعى البلاغى الذى قصده العرب في جاهليتهم وإسلامهم من التسمية بتلك الجموع وبالمثنى - كما سبق في « ج » من ص ١٢٥ - ، ومن أهم الدواعى : المدح - ويشمل التعظيم - ، والذم ، والتلميح ... وما يؤيد هذا مجيء واو الجماعة في مخاطبة المولى جل شأنه ؛ كالتى في قوله تعالى حكاية لما يقوله يوم القيامة المعاند الحاحد فضل ربه : « رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً فيما تركت » كما يؤيده أن الضمير « نحن » موضوع للتكلم الذى معه غيره ، أول للتكلم وحده إذا أراد تعظيم نفسه .

أما طريقة إعراب المسمى به فى « ا » من ص ١٥٣ .

(٢) التسمية بجمع المذكر السالم شائعة قديماً وشيوعاً يحملها قياسية ، فلا قوة للرأى الذى يقصرها على السماع . - ولهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ١٤٨ وفى « أ » من الصفحة الآتية -

(٣) وإلى كل هذا يشير ابن مالك بقوله :

وارفَعُ بواوِ وبِياَ اجْرُرْ وانصَبِ سالمَ جمعِ عامِرٍ ، ومُذنبِ
وشبهِ ذِينِ ، وبِهِ عِشْرُونَا وبأبهِ الْحَقِّ ، وَالْأهلُونَا
أولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلِينَا وَأَرْضُونَ ، شَدَّ ، وَالسَّنُونَا
وبأبهِ ، ومثَلَ حينَ قَدْ يَرُدُّ ذَا البَابِ ، وهوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

يريد بشبه ذين : ما أشبه « عامراً » من كل علم ، مستوف للشروط ، وما أشبه كلمة : « مذنب » ، فى أنه صفة مستوفية كذلك . ثم يقول الحق به عشرون وبابه . والمراد بيابه : أخوات عشرين من العقود المتعددة التى ذكرناها ، وكذلك أهلون ، وأولو ، وعالمون ، وعليون .

ثم قال : وشد : أرضون ، وباب سنين ؛ - وقد أوضحنا المراد من باب « سنين » فى رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ - وإنما صرح بشذوذ هذين ، مع أن جميع ملحقات جمع المذكر السالم شاذة - إلا النوع الخامس ، كما سبق - ؛ لأن الشذوذ ؛ فهما أقوى ، لفقده كل منهما أكثر الشروط . فكلاهما اسم جنس (وليس علماً ولا صفة) ، وكلاهما مؤنث ، وغير عاقل ، ولم يسلم مفرده عند الجمع .

ثم بيّن أن « سنين وبابه » قد يعرب إعراب : « حين » ، فتلازمه الياء والنون ، وتظهر الحركات على النون منونة إلا عند وجود ما يمنع التنوين . وأن من العرب من يجعل هذا الإعراب الخاص بكلمة : « حين » عامّاً يشمل كل جمع مذكر سالم ، سمي به ، ولا يجعله مقصوراً على سنين وبابه . - طبقاً لما فى رقم ٢٠ من ص ١٥٣ - ومنهم من يجعله عامّاً شاملاً ما سمي به ، وما لم يسم به .

زيادة وتفصيل :

(١) بمناسبة النوع الخامس نشير إلى أن التسمية بجمع المذكر السالم معروفة قديماً وحديثاً ، كالتسمية بغيره من أنواع المفردات ، والمثنيات ، والجموع . فقياسيته أنسب^(١) فإذا سُميَ به مذكر فقيه عدة إعرابات ، يرتبها النحاة الترتيب التالي ، بحسب شهرتها وقوتها :

١ - أن يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم - مع أنه علم على واحد - فيبقى حاله بعد التسمية به كحالها قبلها . تقول في رجل اسمه سعدون : جاء سعدون وأكرم سعدين ، وأصغيت إلى سعدين . وفي هذه الحالة لا تدخله « أل » التي للتعريف ، ولا غيرها مما يجلب التعريف ، لأنه معرفة بالعلمية^(٢) . وإذا جاء بعده ما يقتضى المطابقة - كالنعت ، والخبر ... - وجب أن يطابق في الإفراد ؛ مراعاة لعناه ومدلوله . ولا يصح حذف نونه عند إضافته ، لأنها ليست نون جمع ، ولأن حروف العلم لا يصح زيادتها أو نقصها - كما تقدم في المثنى ص ١٢٦ نقلاً عن الهمع - . واحتمال اللبس في هذا الوجه قوى . لإيهامه أنه جمع ، ولأن حروفه تتغير بتغير إعرابه ، مع أنه علم لمعين .

٢ - أن يلزم آخره الياء والنون رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها^(٣) - غالباً - تقول في رجل اسمه محمد بن : هذا محمد بن ، ورأيت محمد بناً ، وقصدت إلى محمد بن ، فكلمة : « محمد بن » : إما مرفوعة بالضممة الظاهرة ، أو : منصوبة بالفتحة الظاهرة ، أو : مجرورة بالكسرة الظاهرة ، مع التنوين^(٣) (غالباً في كل حالة)^(٤) (فإعرابها - كما يقول النحاة

(١) كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٤٨ وفي ٢ من هامش ص ١٥٢ - وكذلك سبق بيان الغرض من هذه التسمية في « ج » من ص ٢٥ - وفي رقم ١ من هامش ص ١٥٢ .

(٢) انظر « الملاحظة » التي في رقم ٢ من هامش ص ١٣٩ .

(٣) إن لم يوجد مانع يمنع التنوين ؛ كالأسباب الخاصة بمنع الصرف ؛ ومنها هنا العجبة مع العلمية ؛ مثل : « قنيسرين ، اسم يد بالشام » ومنها : النداء ، ومنها : « أل » الجالبة للتعريف ، ومنها الإضافة في آخره .

(٤) بشرط ألا تزيد حروفه على سبعة : (وهي أقصى ما يصل إليه تكوين الاسم المفرد أصالة في اللغة العربية) . فإن زاد على سبعة بسبب طارئ على أصله أخرجته عن ذلك الأصل - كأن يكون علماً منقولاً من مثنى ، أو من جمع . . . نحو اثميين - لم يعرب بالحركات ، وإنما يعرب بالحرف (الياء) الذي في آخره ؛ ليكون إعرابه بالحرف دليلاً على زيادة الياء والنون فيه ؛ فلا يخرج الاسم عن أقصى العدد المؤلف من حروف الكلم - ومثل هذا أيضاً يراعى في الآراء التالية .

كإعراب : غَسْلَيْنِ^(١) وحين) وهذه النون لا تسقط في الإضافة ؛ لأنها - كالتى في الحالة السابقة - ليست نون جمع .

والأخذ بهذا الإعراب . - في رأينا - أحسن ؛ في العَلَمِ المختوم بالياء والنون ، والاقْتِصَارُ عليه أولى^(٢) ؛ ليسره ومطابقتها للواقع الحقيقى ، فهو بعيد ، عن كل لبس ؛ إذ لا يوهِمُ أن الكلمة جمع مذكر حقيقى ؛ وإنما يدرك سَامِعُهَا أنها علم على مفرد ، لتنوينه ، ولعدم تغير الحروف في آخره .

وإذا جاء بعده ما يقتضى المطابقة - كالنعت والخبر - وجب أن يطابق في الإفراد ؛ مراعاة لمعناه ومدلوله .

وهناك سبب هام يقتضى الاقتصار على هذا الرأى في العَلَمِ المختوم بالياء والنون هو : « المعاملات الرسمية » الجارية في عصرنا على الوجه المبين عند الكلام على التسمية بالمتنى^(٣)

والقصد من سرد الآراء التى تخالف هذا الأحسن والأيسر فهم النصوص القديمة الواردة بها ، دون أن نبیح اليوم استعمالها ؛ ومن الإساءة للغة أن نفتح الأبواب المؤدية إلى البلبلة والاضطراب فيما ننشئه من كلام ، وإلى التعسير من غير داع ، فيما تمارسه من شئون الحياة .

ومن العرب من يجرى حكيم : « غَسْلَيْنِ وحين » منوناً - فى الغالب - أو غير منون على « سنين » وبابه كله . وإن لم يكن عَلَمًا . ومنهم من يجره منوناً على جميع أنواع المذكر السالم وملحقاته - كما سبق^(٤) - .

٣ - أن يلزم آخره الواو والنون فى كل الحالات ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون من غير تنوين^(٥) فيكون نظير : « هارون » فى المفردات الممنوعة من الصرف . وهذه النون لا تحذف للإضافة ، للسبب السالف .

٤ - أن يلزم آخره الواو والنون ، فى كل الحالات ، ويعرب بحركات ظاهرة

(١) هو : الصديد الذى يسيل من أهل جهنم .

(٢) انظر قرار مجمع اللغة العربية ومؤتمره فى اختيارها هذا الحكم وهو مدون فى رقم ٣ من هامش

الصفحة الآتية : (٣) فى آخر ص ١٢٦ . (٤) فى آخر هامش ص ١٥٢ .

(٥) فهو ممنوع من الصرف ؛ لاللمية وشبه المعجمة ؛ لأن وجود الواو والنون فى الأسماء المفردة يكاد

يكون من خواص الأسماء الأعجمية .

على النون ، مع تنوينها^(١) فيكون نظير « عَرَبُونَ »^(٢) من المفردات . والنون ثابتة لا تحذف للإضافة .

ونرى أن الاختصار على هذا الإعراب^(٣) أحسن في العلم المختوم بالواو والنون ؛ مثل : زيدون - لما سبق في نظيره المختوم بالياء والنون - مع وجوب مراعاة الأفراد فيما يقتضى المطابقة « كالنعت والخبر » كما تقدم في الصورة الثانية .

٥ - أن يلزم آخره الواو والنون المفتوحة في جميع الحالات ، ويعرب بحركات مفردة على الواو . والنون ثابتة هنا في جميع حالات الإعراب ، كشأنها في الحالات السالفة .

(ب) إذا سُمِّيَ بجمع المذكر ، أو بما ألحق به (كالأعلام الواردة في النوع الخامس^(٤) . ومنها : حَمْدُونَ ، خَلْدُونَ ، عَبْدُونَ ، زِيدُونَ ، عَلِيَّيُونَ ..) ، وأريد جمع هذا العلم جمع مذكر سالم ، لم يصح جمعه مباشرة - كما عرفنا - وإنما يصح جمعه من طريق غير مباشر ؛ وذلك بالاستعانة بالكلمة الخاصة التي يجب أن تسبق هذا العلم . وتلحقها علامة الجمع رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وهذه الكلمة هي : « ذُو » دون غيرها ، وتصير في الرفع : « ذُوُّ » ، وفي النصب والجر : « ذَوِي » وهي « مضافة » ، والعلم بعدها هو - « المضاف إليه » دائماً ، ويصح فيه من الإعرابات السابقة ما يساير صورته ؛ فيقال : جاءني ذُوُّ حمدون ، وصافحت ذَوِي حمدون ، وأصغيت إلى ذَوِي حمدون . . . فكلمتا : « ذُوُّ » و « ذَوِي » تعرب على حسب حاجة الجملة ، وترفع بالواو ، وتنصب وتجر بالياء وتلك الكلمة هي التي توصل بجمع المسمى بجمع المذكر السالم وملحقاته .

(١) إن لم يوجد مانع من الصرف : كالعجمة مع العلمية هنا - أو الإضافة ، أو النداء ، أو التأنيث أو « أل » المفيدة للتعريف وستأتي في م ٣٠ .

(٢) المال الذي يدفعه المشتري مقدماً في صفقة ؛ لضمان إتمامها ، وأنه لن يرجع عن شرائها ، وإلا ضاع ذلك المقدم .

(٣) وقد اقتصر عليه المجمع اللغوي القاهري ومؤتمره - طبقاً لما جاء في ص ١٣ من كتابه الصادر في سنة ١٩٦٩ باسم « كتاب في أصول اللغة » ونص قراره تحت عنوان : (صيغة : فَمَمْلُونُ وكونها عربية) وإعرابها : (ما كان من الأعلام منتهياً بواو ونون زائدتين نحو - مَسِينُونَ ، وحمدون ، وحمدون له أمثلة منذ أقدم العصور العربية ، فصينته عربية . وعليها صيغ ماورد من أعلام أهل المغرب . وهو يعرب إعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين ، ومع لزوم الواو . فإن كان علماً لمؤنث منع من الصرف للعلمية والتأنيث . ويأخذ هذا الحكم ما كان منتهياً بياء ونون زائدتين (هـ) . (٤) في ص ١٥١ .

أما الطريقة إلى تثنية هذا الجمع فهي الطريقة التي تقدمت في التثنية (١) ، ويستعان فيها بكلمة : « ذو » أيضاً .

(ح) سبقت الإشارة (٢) إلى أن النون مفتوحة في جمع المذكر السالم وملحقاته (٣) في أحواله الإعرابية المختلفة ؛ (أى : في حالة رفعه بالواو ، أو نصبه أو جره بالياء) بشرط ألا يكون مسمى به ، ولا علاقة لهذه النون بإعرابه . ومن العرب من يكسرها ، ولكن لا داعي للأخذ بهذه اللغة ، منعاً للخلط والتشتيت من غير فائدة . وإذا وقعت النون آخر جمع مذكر سالم مسمى به ففي ضبطها الأوجه المختلفة التي سبقت في : « اوب » .

أما نون المثني وجميع ملحقاته (٤) فالأشهر فيها أن تكون مكسورة في الأحوال الإعرابية المختلفة . وقليل من العرب يفتحها ، ومنهم من يضمها بعد الألف ، ويكسرها بعد الياء ، في حالتي النصب والجر ، ولا داعي للعدول عن الرأي الأشهر في الاستعمال ، للسبب السالف (٥) في حركة نون جمع المذكر السالم .

(د) لنون المثني والجمع وملحقتهما أثر كبير في سلامة المعنى ، وإزالة اللبس ؛ ففي قولنا : (سافر خليلان : موسى ومصطفي) - نفهم أن موسى ومصطفي هما الخليلان ، وأنها اللذان سافرا ، بخلاف ما لو قلنا : (سافر خليلاً موسى ومصطفي) ؛ بغير النون فإننا قد نفهم الكلام على الإضافة (إضافة كلمة : خليلاً إلى موسى) ويتبع هذا أن الخليلين هما اللذان سافرا ، دون موسى ومصطفي ، والفرق بين المعنيين كبير . ومثل هذا أن نقول في الجمع : (مررت ببنين أبطال) ؛ فالأبطال هم البنون ؛ والبنون هم الأبطال ، فلو حذف النون لكان الكلام : (مررت ببني أبطال) ، وجاز أن نفهم الكلام على الإضافة ؛ إضافة كلمة : « البنين » إلى : « أبطال » ؛ فيتغير المعنى .

(١) في آخر رقم ٢ من هامش في أول ص ١٢٩ . (٢) ص ١٢٩ .

(٣) ويدخل فيها : ما سمي به ، وما جمع على سبيل « التثنية » ، وغيرهما .

(٤) يدخل فيها ما سمي به ، وما ثني على سبيل « التثنية » ، واثنان واثنتان ، وغيرهما من كل ما

أعرب إعراب المثني - كما سبقت الإشارة لهذا في رقم ٤ من هامش ص ١٢٠ -

(٥) وفي هذا يقول ابن مالك :
ونونٌ مجموع وما به التحقُّ فافتحْ وَقَلْ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
ونونٌ ما ثنيَّ والملحقُ به بعكسِ ذلك استعملوه ؛ فانتبه

كلمة « نون » الأولى مبتدأ ، خبره : الجملة الفعلية : « افتح » و « الفاء » التي في أولها زائدة ؛ لتزيين

اللفظ - كما في الصبان ، وانظر رقم ٤ من ص ٣٩٣ م ٤١ ص ٥٣٥ .

وكذلك تمنع النون توهم الأفراد في مثل: (جاءني هذان، ورحبت بالداعين للخير)؛ فلولم توجد النون لكان الكلام: (جاءني هذا، ورحبت بالداعي للخير)؛ وظاهره أنه للمفرد، وهو غير المراد قطعاً.

وتحذف نون المثني والجمع للإضافة - كما أشرنا - في الأمثلة السابقة؛ وهو حذف لازم؛ كحذفها وجوباً مع «اثنين» و «اثنتين» عند تركيبهما مع «عَشْرَ، أو عَشْرَةَ...»؛ فتحل كلمة: «عَشْرَ، أو: عَشْرَةَ» مكان النون بعد حذفها، نحو: «اثنا عشر» و «اثنتا عشرة»؛ فتعرب: «اثنا» و «اثنتا» لإعراب المثني، وكلمة «عَشْرَ أو: عَشْرَةَ» اسم مثنى^(١) على الفتح لا محل له من الإعراب، لوقوعه موقع نون المثني التي هي حرف - كما سبق^(٢).

وقد تحذف جوازاً للتخفيف؛ إذا كانت في آخر اسم مشتق (أى: وَصَف) في أوله «أل» الموصولة^(٣)، وقد نصب بعده مفعوله؛ مثل: ما أنتم المهملات واجباً، - وما أنتم المانعون خيراً؛ ومنه قراءة من قرأ: «والمقيمي الصلاة» (بنصب كلمات: «واجباً»، و «خيراً»، و «الصلاة»؛ على أنها مفعول به لاسم الفاعل الذي قبل كل منها)^(٤).

ويجيز سيويوه وآخرون حذف نون ما دل على تثنية أو جمع من أسماء الموصول؛ نحو: اللذان، واللتان، والذنين.

وقد تحذف نون الجمع جوازاً إذا وقع بعدها لام ساكنة، كقراءة من قرأ: (غير معجزى الله)، بنصب كلمة «الله» على أنها مفعول به (أصله: معجزين الله)، وقراءة: «لأنكم لذائقو العذاب» بنصب كلمة: «العذاب» على أنها مفعول به أيضاً، وأصلها: «لأنكم لذائقون العذاب».

وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنة بعدها؛ كقراءة من قرأ: «وما هم بضارتي به من أحد» وأصلها: «بضارين به». وقد تحذف النون جوازاً لشبه الإضافة في نحو: لا غلامي لمحمد، ولا مكرمي للجاهل، إذا قدرنا الجار والمجرور صفة، والخبر محذوفاً^(٥).

(١) لتضمنه - كما يقولون - معنى حرف العطف؛ إذ الأصل: اثنا عشر... إلخ. والسبب الحق السماع المحض.

(٢) في «و» من ص ١٣٤ ويجيء في ٣١٣.

(٣) وجود «أل» دليل على أن الكلمة غير مضافة.

(٤) إيضاح هذه الحالة في باب الإضافة - ٩٣ م ٣ -.

(٥) أصحاب هذا الرأي يوضحونه بأن الجار والمجرور إذا جملا صفة لاسم «لا» النافية للجنس صار =

وكذلك في . لَسْبَيْكَ^(١) وَسَعْدَيْكَ^(٢) . . . وأشباههما عند من يرى أن الكاف حرف للخطاب ، وليست باسم .
وقد يحذفان للضرورة في الشعر .

هذا ، وعلى الرغم من أن حذفهما جائز في المواضع التي ذكرناها — فمن المستحسن في غير الضرورة ، وغير لسبيك وسعديك وأشباههما ، الفرار منه قدر الاستطاعة ؛ منعاً للغموض واللبس ، وضبطاً للتعبير في سهولة ، ووضوح ، واتفاق يلائم حالة الناس اليوم . أما المواضع التي يجب فيها حذفهما فلا مفر من مراعاتها .
(هـ) الأصل^(٣) في المثني أن يدل على اثنين حقيقة . لكن قد يكون اللفظ ظاهره التثنية ومعناه الجمع بشرط وجود قرينة ؛ فيكون ملحقاً بالمثني في الإعراب فقط . وليس مثني حقيقة ؛ لفقد شرط التثنية ؛ ومن ذلك : « ارجع البصر كرتين » أي : كرتات ؛ لأن المراد التكثير ، والتكثير لا يتحقق بكرتين ، وإنما يتحقق بكرات . ومثله : حَسَنَاتَيْكَ . . . وهذا النوع يجوز فيه التجريد من علامته التثنية اكتفاء بالعطف ، مثل : أتعبتنا الأسفار ؛ خمس وخمس ، وذهاب وذهاب ، ورجوع ورجوع . ومنه قول الشاعر :
تَسْخَدِي^(٤) بِنَا نَجِبٌ أَفْنَى عِرَائِكِهَا خَمْسٌ وَخَمْسٌ وَتَأْوِيبٌ وَتَأْوِيبٌ
وقد يغني التكرار عن العطف^(٥) ؛ كقوله تعالى : « صَفْماً صَفْماً » ، وقوله :
« دَكَاً دَكَاً » .

= هذه الصفة من قسم الشبه بالمضاف ؛ لأن الصفة من تمام الموصوف ؛ كالمضاف إليه فإنه يتم المضاف . وإذا صار شبيهاً بالمضاف جازع عندهم حذف ما في آخره من التنوين ، أو نون المثني والجمع كما يحذف من المضاف الأصلي . وسيجيء هذا في باب « لا » الجنسية آخر الجزء — ص ٦٩٠ .

- (١) بمعنى : إجابة منك بعد إجابة .
- (٢) بمعنى إسعادك بعد إسعاد . أي : مساعدة لك بعد مساعدة ، أو معاونتك بعد معاونتك .
- (٣) ما يأتي هو الذي أشرنا إليه في رقم ٥ من هامش ص ١١٨ حيث قلنا : إن اللفظ قد يكون في ظاهره للمثنى ، وفي معناه للجمع . . . وله صلة أيضاً بما في « هـ » من ص ١٣٣ .
- (٤) « تَسْخَدِي » : تسرع . « نَجِبٌ » جمع : نجبية ، وهي : الناقة الأصليلة الجيدة .
« عِرَائِكِ » ، جمع : عريكة ، وهي : السنام ، « التَأْوِيبُ » السفر طول النهار ، أو : الرجوع من السفر وغيره ، والأحسن هنا : الأول ، والخمس : سفر خمسة أيام . ويصح : الخمس (بكسر الخاء) وهو ترك الإبل ثلاثة أيام ترعى بغير شرب ، ثم ترد الماء في اليوم الرابع . (كأن تشرب في يوم الخميس — مثلاً — وترك الشرب ثلاثة أيام بعده ؛ هي : الجمعة ، والسبت ، والأحد ، ثم تشرب في اليوم الرابع ، وهو يوم الاثنين . فإذا احتسبنا اليوم الأول الذي شربت فيه كان يوم الاثنين هو الخامس له . ومن هنا جاء الخمس بكسر الخاء . —
(٥) سبق للمسألة إيضاح وتفصيل في « هـ » — من ص ١٣٣ .

(و) سبق^(١) أن المثنى المرفوع بالألف إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن ؛ وقد حذفت منه النون بسبب الإضافة - مثل : غاب حارسا الحقل ، وأقبل زارعا الحديقة - فإن علامة التثنية (وهي الألف) تحذف نطقاً ، لا خطاً^(٢) . ويرجع النحاة في إعرابه أن يقال : إنه مرفوع بألف مقدره . . .

وكذلك الشأن في جمع المذكر ؛ فإنه إذا أضيف حذفت نونه للإضافة ؛ فإن كانت إضافته إلى كلمة أولها ساكن حذفت واوه رفعاً ، وياؤه نصباً وجرّاً ؛ في النطق ، لا في الكتابة^(٢) ؛ تقول : جاء عالمو المدينة ، وكرّمت عالمي المدينة ، وسعيت إلى عالمي المدينة^(٣) .

لكن ما إعرابه ؟ . أليكون مرفوعاً بالواو الظاهرة في الكتابة ، أم بالواو المقدره المحذوفة في النطق لالتقاء الساكنين ؛ فهي محذوفة لعله ، فكأنها موجودة ؟ . وكذلك في حالة النصب والجر ؛ أليكون منصوباً ومجروراً بالياء المذكورة أم المقدره ؟

يرتضى النحاة أنه معرب في جميع حالاته بالحرف المقدر ؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة ، ويعدّون هذه الحالة كحالة المثنى في أنها من مواضع الإعراب التقديرى^(٤) ، لا الإعراب اللفظي .

ونقول هنا ما سبق أن قلناه في المثنى : وهو أنه لا داعي اليوم للأخذ بهذا الرأي وحده ، ولن يترتب على إهماله ضرر ؛ لأن الخلاف شكلي لا قيمة له . ولكن الإعراب التقديرى هنا لا يخلو من تكلف ، وقد يؤدى إلى اللبس .

كذلك تقدر الواو رفعاً - فقط - في جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : جاء صاحبني ، وأصلها : صاحبون لي ؛ حذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ؛ فصارت الكلمة صاحبوني . اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما

(١) في «ز» من ص ١٣٥ .

(٢ و٣) مع ملاحظة قرار المجمع اللغوي الذي يبيح - المد عند خوف اللبس وهو القرار الذي سجلناه في رقم ٢ من هامش ص ٥١ ونعيد تسجيله هنا ونصه : - تحت عنوان : إباحة المد عند التقاء الساكنين ، أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين - : (لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند الساكنين ، مثل قولهم : اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن) .

(٣) يشترط لصحة هذا الحذف ألا يكون جمع المذكر مقصوراً - كما سيجه البيان في رقم ٣ من ص ٢٠٤ - . (٤) بيانه في ص ٧٥ و٨٤ وستذكر مواضعه مفصلة في ص ١٩٨ .

بالسكون ، قُلبت الواو ياء ؛ وأدغمت في الياء ؛ فصارت الكلمة : صاحِبِيّ ،
ثم حركت الباء بالكسرة ؛ لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمة : صاحِبِيّ ، ومثلها : جاء
خادمي ومساعدتي ، إذ يرتضى النحاة في إعرابها : « خادمي » ، فاعل مرفوع
بالواو المقدرة المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم . و« خادم » مضاف ، وياء
المتكلم مضاف إليه ؛ مبنية على الفتح في محل جر . وكذلك الباقي وما أشبهه .

ويقول فريق آخر : إن إعراب كلمة : « صاحِبِيّ » وأشباهاها هو إعراب
لفظي ، لا تقديري ؛ لوجود ذات الواو ، ولكن في صورة ياء . وتغير صورتها لعلّة
تصرفية لا يقتضى أن نقول إنها مقدرة . والخلاف بين هذين الرأيين لا قيمة له ؛
لأنه خلاف لفظي ، شكلي ، لا يترتب عليه شيء عملي ؛ فلا مانع من اتباع أحد
الرأيين . والأول أفضل لموافقته لبعض حالات خاصة أخرى .

(ز) جسم الإنسان - وغيره - ذو أعضاء ، وأجزاء ، وأشياء أخرى تتصل
به ، منها : ما يلازمه ويتصل به دائماً ؛ فلا ينفصل عنه في وقت ، ثم يعود إليه
في وقت آخر ؛ كالرأس ؛ والأنف ؛ والظهر ، والبطن ، والقلب . . . ومنها :
ما يتصل به حيناً ، وينفصل عنه حيناً ، ويعود إليه بعد ذلك ؛ كالشوب ، والأدوات
الجسمية الأخرى وأشباهاها . . . فإذا كان في الجسم شيء واحد لا يتعدد ،
ولا ينفصل عنه - كالرأس ؛ والقلب - وضمت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه :

أولها : الجمع : وهو الأكثر . نحو : ما أحسن رءوسكم . ومنه قوله
تعالى : « إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما » . وإنما عبروا بالجمع مع أن المراد
التثنية ، لأن التثنية في الحقيقة جمع لُغَوِيٌّ^(١) ؛ ولأنه مما لا يقع فيه لبس ،
ولا إشكال ؛ فمن المعلوم ألا يكون للإنسان إلا رأس واحد ، وقلب واحد . . .
ثانيها : التثنية على الأصل وظاهر اللفظ ؛ نحو : ما أحسن رأسيكما ،
وأطيب قلبيكما .

ثالثها : الأفراد : نحو ؛ ما أحسن رأسكما ، وأطيب قلبكما . وهذا جائز
لوضوح المعنى ، إذ كل فرد له شيء واحد محتم من هذا النوع ، فلا يشكّل ،
ولا يوقع في لبس . فجاء باللفظ المفرد ، للخفة .

(١) راجع ماله اتصال بهذا ، والأمثلة الواردة التي تؤيده في رقم ١ من هامش ص ١١٩ ورقم ٢

أما ما يكون في الجسد منه أكثر من واحد ؛ كاليد ، والرجل ؛ فإنك إذا
ضممته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنية ؛ نحو : ما أكرمَ يديكما ، وما أسرعَ
رجليكما . أما قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . . . » فإنه
جمع ؛ لأن المراد : الأيمان : (جمع يمين ، أي : اليد اليمنى) (١) .

وأما ما يتصل بالجسم وينفصل عنه من نحو : ثوب ، و غلام .. فلا يجوز
فيه إلا التثنية إذا ضممت منه واحداً إلى مثله ؛ نحو أعجبتُ بثوبيكما . . .
وسلمت على غلاميكما . . . إذا كان لكل واحد ثوب و غلام ، ولا يجوز الجمع
في مثل هذا ؛ منعاً للإيهام واللبس ؛ إذ لو جمع لأوهم أن لكل واحد أثواباً
وغلماناً ، وهو غير المراد (٢) . وكذلك لا يجوز الإفراد ؛ للسبب السالف .

(ح) سبق الكلام على منع تثنية جمع المذكر وجمعه بطريقة مباشرة فيهما . وإباحة
ذلك عند التسمية به (٣) بالطريقة الموضحة هناك . . . ، فهل يجوز تثنية جمع التكسير ،
وجمعه ؟ . فريق قال : إن جمعه مقصور على السماع ، أما تثنيته فمخصص
الرأى (٥) فيها عنده أن القياس يأبى تثنية الجمع ، وذلك أن الغرض من الجمع
الدلالة على الكثرة العددية ، والتثنية تدل على القلة ؛ فهما متدافعان ، ولا يجوز
اجتماعهما في كلمة واحدة . وقد جاء شيء من ذلك - عن العرب - على تأويل
الإفراد ؛ قالوا : إيلان ، وغنمان . وجمالان ، ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد ،
وضموا إليه مثله فتنوه . . وما دام القياس يأباه فالأحسن الاقتصار فيه على السماع (٤) .
وفريق آخر - كما سيجيء (٥) - يميل إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة ،
دون ما يدل على الكثرة .

والأفضل الأخذ بالرأى القائل إن الحاجة الشديدة قد تدعو أحياناً إلى جمع
الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ؛ فكما يقال في جماعتين من الجمال : جِمَالان -
كذلك يقال في جماعات منها : جِمالات . وإذا أريد تكسير جمع التكسير
روعي فيه ما نصوا عليه في بابه (٥) .

* * *

(١) هل المراد أن التثنية واحدة ، فإذا انضمت إلى مثلها جاز الجمع ؟ إن كان هذا التعليل صحيحاً
فهو منطبق على جميع الأعضاء الزوجية في الجسم . فكيف تجب التثنية ؟ إلا أن يقال إن التثنية أشهر في اليد
اليمنى حتى تكاد تختص بهذا الوصف ، وتصير بمنزلة شيء واحد .

(٢) راجع الجزء الرابع من شرح «المفصل» ص ١٥٥ . (٣) في ص ١٥٥ ، ١٢٩ .

(٤) راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ص ١٥٣ . (٥) في ج ٤ ص ٥٥٥ م ١٧٤ .

المسألة ١٢ :

ذ - جمع المؤنث السالم^(١)

- ١ - { حضرتُ سيدةٌ . سمعتُ سيدةً . قرأتُ مقالةَ سيدةٍ .
حضرتُ سيداتٌ . سمعتُ سيداتٍ . قرأتُ مقالاتَ لسيداتٍ .
- ٢ - { فازتُ هندٌ . أكرمُ الوالدُ هنداً . هذه مدرسةُ هندٍ .
فازتُ الهنداتُ . أكرمُ الوالدُ الهنداتِ . هذه مدرسةُ الهنداتِ .
- ٣ - { عطيةٌ طالبٌ ماهرٌ . إن عطيةَ طالبٍ ماهرٍ . لعطيةٌ نشاطٌ ظاهرٌ .
العطياتُ طالبونَ ماهرونَ . إن العطياتُ طالبونَ مهرةٌ . للعطياتُ نشاطٌ .
اتسمعتُ السُرَادِقَاتِ . ملأ الناسُ السُرَادِقَاتِ . جلس القومُ في السُرَادِقَاتِ .

في الأمثلة السابقة كلمات مفردة ؛ تدل كل كلمة منها على شيء واحد مؤنث ، أو مذكر ، (مثل : سيدة ، هند ، عطية ، سُرَادِقِ . . .) .

وحين زدنا في آخرها الألف والتاء المفتوحة^(٢) صارت تدل على جمع مؤنث ؛ مثل : سيدات ، هندات^(٣) ، عطيات^(٣) ، سُرَادِقَاتِ ، واستغنيا بهذه الزيادة عن العطف بالواو^(٤) ؛ أى : عن أن نقول : سيدة ؛ وسيدة ، وسيدة .. أو هند ، وهند ، وهند . . . إلخ .

فهذه الكلمات تسمى : « الجمع بالألف والتاء الزائدتين » ، أو : « جمع المؤنث السالم » كما هو المشهور^(٥) ، وهو : (ما دل على أكثر من

(١) سبق في رقم ١ من هامش ص ١٣٧ معنى : « السالم » وضبطها . وسبب تسميته هو وجمع المذكور السالم : بجمعي التصحيح .

(٢) أى : تاء التأنيث المتسمة التي ليس أصلها الهاء ؛ فهي غير التاء المربوطة التي تدل على تأنيث الاسم - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ و ١٦٦ ورقم ١ من هامش ص ١٦٦ - .

(٣ و ٣) - انظر الملاحظة التي في ص ١٦٧ .

(٤) قد يجوز العطف بالواو أحياناً ، أو بغيرها للدواعي التي بينها في المثني ، وجمع المذكور (في

« ه » من ص ١٣٣ و ١ من هامش ص ١٣٨) .

(٥) يفضل كثير من النحاة الأقدمين تسميته : « الجمع بألف وتاء مزيدتين » ، دون تسميته بجمع =

اثنين^(١) بسبب زيادة معيّنة في آخره، أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى، والحروف، والحركات، بعضها على بعض، وتلك الزيادة هي «الألف والتاء» في آخره). ومفرد هذا الجمع قد يكون مؤنثاً لفظياً ومعنوياً معاً^(٢)؛ مثل : سيدة وسُعْدَى^(٣) ولَمِيَاء . والجمع : سيدات ، وسُعْدَيَات ، ولَمِيَاوَات .

= المؤنث السالم ؛ لأن مفرده قد يكون مذكراً، كسرادق وسرادقات، وأحياناً لا يسلم مفرده في الجمع ؛ بل يدخله شيء من التغيير: كسُعْدَى وسُعْدَيَات ؛ فإن ألف التانيث التي في مفرده صارت ياء عند الجمع . ومثل لِمِيَاء ولِمِيَاوَات ؛ قلبت الهزرة واواً في الجمع ؛ ومثل : سَجْدَة وسَجْدَات ؛ تحركت الجيم في الجمع بعد أن كانت ساكنة في المفرد . وبالرغم من ذلك كله لا مانع من التسمية الثانية ؛ لأنها تنطبق على أغلب الحالات ، واشتهرت بين النحاة وغيرهم حتى صارت «اصطلاحاً» معروفاً ، وخاصة الآن .

(١) ما العدد الذي يدل عليه جمع المؤنث السالم؟ أهو عدد لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة ؛ فيكون كجمع القلة ، أم يزيد على العشرة ؟ بيان هذا في رقم : ٢ من هامش ص ١٣٧ .

(٢) ينقسم المؤنث باعتبار معناه إلى حقيقي ؛ وهو : ما يلد ويتناسل - ولو من طريق البيض والتفريخ ، كالطيور - ، وإلى غير حقيقي ؛ (أى : إلى مجازي) ، وهو ما كان مؤنثاً لا يلد ولا يتناسل ، مثل : أرض ، شمس . . .

وينقسم باعتبار لفظه إلى «لفظي» ؛ وهو : ما كان مشتملاً على علامة تأنيث ظاهرة ، سواء أكان دالاً على مؤنث أم مذكراً؛ مثل : فاطمة ، وحزة ، ومماوية ، وشجرة ، وسلمى ، وخضراء . وإلى «معنوي» وهو ما كان لفظه خالياً منها مع دلالة على التانيث . . نحو : زينب ، وشس ، وأرض . . . وسيجيء بيان هذا في باب الفاعل ج ٢-٦٦ ص ٧٥ - وأشهر علامات التانيث في الاسم هي التاء المربوطة التي أصلها الهاء في مثل : أمينة ، وشجرة . . . وألف التانيث المقصورة في مثل : دنيا . ورأياً - وعلياً - والممدودة في مثل : خضراء ، وبيضاء وأربعاء . وهناك علامات أخرى تلي تلك ؛ كالكسرة في مثل الضمير ؛ «أنت» ، . . . ونون النسوة في مثل : «أنتن» . . . وللتأنيث وعلاماته وأحكامه باب خاص به في الجزء الرابع - م ١٦٩ ص ٥٤٢ .

(٣) يستثنى من المقصورة عند البصريين ومن معهم : «فَعْمَلُ» مؤنث : «فَعْمَلَان» ، مثل : «سكرى» مؤنث «سكران» فلا يقال «سكْرِيَات» . ويستثنى من الممدودة : «فَعْمَلَاء» مؤنث : «أفعل» ؛ كحمراء ، مؤنث أحمر ؛ فلا يقال : حمراوات ؛ - لأن النحاة يقولون : مالا يصح جمعه جمع مذكر سالم لا يصح - غالباً - في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم - كما سبق البيان والتفصيل في رقم ٣ من هامش ص ١٤٣ ، وفي «د» من ص ١٧٢ - فهاتان لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث سالمين (إلا عند الكوفيين) مادام باقين على الوصفية ؛ فإن صاروا اسمين مجردين من الوصفية - جاز جمعهما تصحيحاً جمع مذكر أو مؤنث على حسب المعنى . وبسبب هذه الاسمية قيل : «خضراوات» ليمض أنواع النبات ، و«حمراوات» لبعض المدن و«كُبْرِيَات» و«صُغْرِيَات» جمع : «كُبْرَى» و«صُغْرَى» اسم موضعين في مصر . .

- انظر : «ب» من ص ١٤٢ ؛ لأهيتها ، وكذا «أ» «من» الزيادة التي تليها في ص ١٤٥ . ورأى الكوفيين هنا - كرايمهم في جمع هاتين الصفتين جمع مذكر سالم - أنسب ، وأدلتهم مقبولة ؛ لما سبق أن عرضناه في رقم ٣ من هامش ص ١٤٣ وفيها قرار المجمع اللغوي بإباحة جمع «فَعْمَلَان فَعْمَلُ» بالتفصيل والبيان المذكورين هناك ؛ فالأخذ بالرأى الكوفي سائغ ، وإن كان الرأى البصري أقوى . .

وقد يكون مفرده مؤنثاً معنوياً^(١) فقط ؛ بأن يكون لفظه خالياً من علامة التأنيث مع دلالته على مؤنث حقيقي ؛ مثل : هند ، وسعاد . والجمع : هندات ، وسعادات .
وقد يكون مفرده مؤنثاً لفظياً فقط ؛ بأن يكون لفظه مشتقاً على علامة تأنيث ، مع أن المراد منه مذكر . مثل : عطية ، اسم رجل ، وجمعه : عطيات ، وشببكة ، اسم رجل ، وجمعه : شببكات ، ومثل : حمزة ، وطلحة ، ومعاوية ...
وقد يكون مفرده مذكراً ؛ كسرادق وسرادقات

حكمه :

حكم هذا الجمع أنه يرفع بالضمة ، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ويجر بالكسرة - ، كما في الأمثلة السابقة ، وأشباهاها - مع التنوين في كل صورة خالية مما يعارضه^(٢) . وكل هذا بشرط أن تكون الألف والتاء زائدتين معاً ؛ فإن كانت الألف زائدة والتاء أصلية ، - (مثل : بيت وأبيات ، وقوت وأقوات ، وصوت

(١) يستثنى من « المؤنث المعنوي » ما كان علماً لمؤنث على وزن : فَعْمَالٍ ؛ (مثل « حذّام » و « رقّاش » و « قَطَامٍ ») عند من يقول ببناء صيغة « فَعْمَالٍ » دائماً ؛ لأن المبنى لزوماً لا يشي ولا يجمع .
(٢) وهذا التنوين هو تنوين « المقابلة » وتفصيل الكلام عليه في ص ٤١ - وإنما يجب ذكر هذا

التنوين في كل الحالات إن لم يمنع منه مانع آخر ؛ كالإضافة ، أو : آل . . .
وهناك لغة تنصبه بالفتحة إن كان مفرده محذوف اللام (وهي : الحرف الأخير من أصول الكلمة) ولم تُردِّ هذه اللام عند الجمع ، مثل : سمعت لغات العرب ، وأكرمت بناتهم ؛ لأن المفرد فيهما : لغة ، و بنت ؛ وأصلهما « لغو » و « بنتو » . حذف الواو فيهما ، ولم ترجع في الجمع . فإن ردت اللام في الجمع مثل : سنوات ، وسنات ، في جمع سنة ، وجب نصبه بالكسرة . إلا عند الكوفيين - وأبيهم هنا ضعيف - فإنهم يجيزون نصبه بالفتحة مطلقاً ، سواء أ حذف لامه أم لم تحذف .

ومن النحاة من يعتبر كلمة : « بنات » جمع تكسير . وحجته : أن مفردها « بنت » قد دخله التغيير عند الجمع ، وهذا شأن المفرد عند جمعه تكسيراً لا جمعاً مؤنثاً سالماً أصيلاً والأكثرية تعتبرها جمع مؤنث (راجع التصريح ج ١ . باب الفاعل ، عند الكلام على تأنيث الفعل لأجل فاعله) .

ومن المستحسن جدا إهمال هذه اللغات ، والاقصار على أكثر اللغات شيوعاً وأشدّها جرياناً في الأساليب السامية ، وهي اللغة الأولى . وإنما نذكر غيرها ليستبين بمرفقها المتخصصون في فهم النصوص القديمة ، دون استعمالها - على الرغم من صحة محاسنها بضعف - .

« ملاحظة » هذه المناسبة نذكر أن المفرد الذي يراد جمعه بالألف والتاء الزائدتين إن كان محذوف اللام بغير تعويض همزة الوصل عنها ، فإن لامه ترجع في الجمع إن كانت ترجع في الإضافة فإن لم ترجع في الإضافة فإنها لا ترجع في الجمع . . . أي : أن حكمها من جهة رجوعها في الجمع هو حكم رجوعها عند الإضافة - كما سبقت الإشارة في رقم ٤ من هامش ص ١١١ . والبيان في « ح » من ص ١٣٥ - .

وأصوات ، ووقت وأوقات . . .) - لم يكن جمع مؤنث سالم ، ولم ينصب بالكسرة ؛ وإنما هو جمع تكسير ، ينصب بالفتحة ، وكذلك إن كانت ألفه أصلية والتاء زائدة ، - (مثل : سَعَاة^(١) : جمع ساع ، ورماة : جمع رام ، ودعاة : جمع داعٍ ، وأشباهها) - ؛ فإنه يدخل في جموع التكسير التي تنصب بالفتحة .

ملحقاته :

ألحق بهذا الجمع في الإعراب نوعان ، أولهما : كلمات لها معنى جمع المؤنث السالم ولكن لا مفرد لها من لفظها ؛ وإنما لها مفرد من معناها ، فهي اسم «جمع»^(٢) ، مثل : «أولات»^(٣) ومفردها : «ذات» ، بمعنى صاحبة ، فعنى كلمة : «أولات»^(٣) هو : صاحبات . تقول : الأمهات أولاتٌ فضل - عرفت أولاتٍ فضل - أحترمت أولاتٍ فضل .

وكلمة : «أولات» مضافة^(٤) دائماً ؛ ولهذا ترفع بالضممة من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالكسرة من غير تنوين أيضاً ؛ ومثلها : «اللات» (اسم موصول لجمع الإناث) ، عند من يلحقها بجمع المؤنث^(٥) ، ولا يبننها على الكسر ، كالإعراب

(١) أصل سَعَاة : سُمِّيَّة ؛ (على وزن فُعْلَة) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصارت سَعَاة : فألفها أصلية ؛ لأنها منقلبة عن حرف أصل ، وهو الياء التي أصلها لام الفعل : «سعى» ؛ لأنه يأتي اللام ، تقول : سميت سمياً . ومثلها : رماة ؛ فأصلها : رُمِيَّة ؛ تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، والفعل «رَسَى» يأتي اللام أيضاً ؛ تقول : رميت ريباً .

أما دعاة ، فأصلها : دُعَوَة ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفاً . والفعل «دعا» واوى اللام ؛ تقول : دعوت دعوة . . . فالألف هنا أصلية ، لأنها منقلبة عن واو أصلية .

(٢) سبق تعريفه في رقم ٢ من ص ١٤٨ .

(٣ و٣) همزتها مضمومة ، ولا تمد ؛ برغم وجود واو بعدها .

(٤) وإضافتها لا تكون إلا لاسم جنس ظاهر (مثل : عليم ، فضل ، أدب . . .) ، أما غير الظاهر

فلا تضاف إليه ؛ كالضمير الذي يعود على اسم جنس ، فلا يصح الفضل أولاته الأمهات) .

ومن أمثلة «أولات» قوله تعالى : «وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٌ . . .» «فأولات» خبر كان ؛ منصوب بالكسرة ، واسمها : نون النسوة المدغمة مع نون «كان» .

«ويقول النحاة : أصل «كان» هنا : كَوْنٌ ، بضم الواو بعد تحويل الفعل إلى باب : فَعَمَلٌ . استقلقت الضمة على الواو فنقلت منها إلى الكاف بعد حذف الفتحة ، ثم حذفت الواو لا لتقاء الساكنين ؛ والتكلف في هذا ظاهر ، لاداعي له ، فخير منه أن نقول : إن العرب تضم الكاف من «كان» وتحذف الألف عند إسناد هذا الفعل لنون النسوة ، أو لضمير رفع متحرك ، من غير أن يكون هناك علة إلا نطقهم .

(٥) لاداعي للأخذ بهذه اللغة اليوم للأسباب التي نرددها كثيراً .

المشهور ، يقول : جاءت اللاتُ تعلمن ، ورأيت اللاتُ تعلمن ، وفرحت باللاتِ تعلمن ؛ فاللات عنده اسم جمع لكلمة : (التي) .

ثانيتها : ما سمي به من هذا الجمع^(١) وملحقاته ، وصار علماً للمذكر أو مؤنث بسبب التسمية ، مثل : سعادات ، وزينيات ، وعينايات ، ونعمات ، وأشباهها مما صار علماً على رجل أو امرأة . ومثل : عَرَقات ؛ (اسم مكان بقرب مكة) ، وأذَرَعات (اسم قرية بالشام) ، وغير ذلك . مما لفظه لفظ جمع المؤنث ، ولكن معناه مفرد مذكر أو مؤنث . مثل : سافرت سعاداتٌ ، ورأيت سعادات ، واعترفت لسعادات بالفضل . فهذا النوع يعرب بالضممة رفعاً ، وبالكسرة نصباً وجرّاً ، مع التنوين^(٢) في كل الحالات ؛ مراعاةً لناحيته اللفظية الشكلية التي جاءت على صورة جمع المؤنث السالم ، مع أن مدلولها مفرد . وإنما يثبت التنوين عند عدم المانع الذي يقتضى حذفه ؛ كوجود «أل» أو : «الإضافة» . . .

وبعض العرب يحذف هذا التنوين . وبعضهم يعربه بالضممة رفعاً من غير تنوين ، وينصبه ويجره بالفتحة من غير تنوين في الحالتين ، أى : يعربه لإعراب ما لا ينصرف ؛ مراعاةً لمفرده ، بشرط أن يكون هذا المفرد مؤنثاً ؛ فيقول : اتسعتُ أذَرَعاتُ ، رأيتُ أذَرَعاتَ ، تمتعتُ بأذَرَعاتَ . وإذا أراد الوقوف على آخره وقف بالثناء المفتوحة^(٣) .

(١) في رقم ١ من هامش ص ١٥٢ بيان السبب في التسمية بالمتنى وبالجمع .

(٢) لكن كيف يوجد التنوين في هذا النوع مع وجود ما يوجب منعه من الصرف ؛ وهو : «العلمية والتأنيث المعنوي» في مثل : «سعادات» وأشباهها ؛ من كل لفظ على صيغة جمع المؤنث ولكنه علم على مفردة ؟ (وقلنا التأنيث المعنوي ، لأن التاء الموجودة تاء مفتوحة ليست هي التي تدل على تأنيث اللفظ ، وإنما الذي يدل على تأنيث اللفظ هو التاء المربوطة التي أصلها هاء ؛ كاسبق في رقم ٢ و٣ من هامش ص ١٦٢ و١٦٣) - يجيب النحاة عن هذا بأن التنوين هنا للمقابلة ، لا للصرف ، لأن الكلمة منقولة من جمع المؤنث ؛ وتنوين المقابلة لا يحذف عند وجود ما يقتضى منع الاسم من الصرف (وقد سبق الرأى في هذا النوع من التنوين ص ٤١) وسيجيء رأى أنسب وأبسط ؛ وهو حذف التنوين منه - إذا كان علماً لمؤنث - مراعاةً للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ مع جره بالفتحة فينطبق عليه حكم المنوع من الصرف ويحسن الأخذ بهذا الرأى ، لأنه يمنع اللبس ويزيل الإبهام ، ويجعل المراد واضحاً جلياً . وهذه وظيفة اللغة ومهمتها وما يرى إليه الخبير بأسرارها - وستجيء إشارة لهذا الرأى في «أ» من ص ١٧٦ - .

(٣) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَنِ النَّصْبِ مَعَا =

فهذه ثلاثة آراء في المسمّى به، قد يكون أفضلها الأخير^(١)؛ فيحسن الاختصار عليه في استعمالنا - مع مراعاة شرطه -

« ملاحظة » : إذا كان المفرد الذي يراد جمعه هذا الجمع علمًا فإنه يقبل عند الجمع - علميته ، وما يترتب عليها من التعريف الحتمي وبصير نكرة - طبقًا لما سبق تفصيله ، وبيان سببه^(٢) - فلا بد له بعد الجمع من شيء يعيد إليه التعريف ؛ كزيادة « أل » المعرفة في أوله ، أو وجود حرف النداء قبله . . . ويشترط في المفرد الذي يراد جمعه هذا الجمع أن يكون خاليًا من الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع المفرد المحتوم بعلامة جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم .

= كَذَا : « أولات » ، والذي أسماؤقد جعل كَأذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلُ
أى : أن ما جمع بناء وألف فإنه يكسر في حالة الجر والنصب ؛ فينصب بالكسرة ، ويجر بالكسرة أيضاً . ولا يفهم من كلمة « معاً » أن الحالتين تحصلان في وقت واحد ؛ كما هو مدلول كلمة : « معاً » عند أكثر اللغويين القائلين باتحاد زمنها - وإنما المر مطلق وقوع الحالتين من غير اتفاقهما في زمن واحد . و « تا » في كلمة : « بتا » قد تقرأ منونة كشأن حروف الهجاء عند قصرها ؛ حيث يجب تنوينها على المشهور ؛ بناء على أنها مقصورة المدد ؛ فأصلها : « تاء » فإذا قصرت يقدر إعرابها على الألف المحذوفة لفظاً ؛ لالتقاء الساكنين (لأنها ساكنة ، والتنوين ساكن) فالألف محذوفة لعلة تصريفية ؛ والمحذوف لعلة كالثابت . نعم إن ترك التنوين للإضافة ، أو لوجود « أل » في أوله ، أو للوصل بنية الوقف أو للنداء . . . - جاز الإعراب المقدر على الألف . وقال بعضهم : إن حروف الهجاء إن كانت من غير همزة في آخرها (مثل با - تا - ثا . . إلخ) فإنها موضوعة من أول الأمر على حرفين هجائين ، وليست مقصورة من مد ؛ فهي مبنية على السكون دائماً من غير تنوين . وهذا أيسر وأوضح .

وأشار في البيت الثاني : (كذا أولات) إلى النوعين الملحقين بجمع المؤنث السالم ، وأوطما : اسم الجمع ، نحو : « أولات » ، وثانيهما : ما جعل من جمع المؤنث علماً على شيء واحد ، فإنه يجرى عليه الحكم العام السالف .

هذا ، وكلمة : « أولات » في البيت قد تمتنع من التنوين باعتبار أنها علم على تلك الكلمة ، ومؤنث ؛ فتمتنع من الصرف العلمية والتأنيث ، وقد تنون بإرادة اللفظ لا الكلمة المعينة ؛ فتكون علماً على ذلك اللفظ غير مؤنث ؛ فلا يمتنع من الصرف .

(١) هذا الرأي منسوب للكوفيين ، وهو خير الآراء الثلاثة ؛ لأنه - وهو مسموع عن العرب - لا يقع في لبس ولا إبهام ؛ إذ يدل بحذف تنوينه مع جره بالفتحة - على أن المراد منه علم مؤنث مفرد ؛ فلا مجال فيه لتوهم أنه جمع . فهريساير القاعدة العامة الواضحة .

(٢) عند الكلام على المثني (رقم ٣ ص ١٢٩) وعلى جمع المذكر السالم (رقم ٢ من هامش ص ١٣٩)

زيادة وتفصيل :

(١) هذا الجمع ينقاس في ستة أشياء :

أولها : كل ما في آخره التاء الزائدة ^(١) ؛ مطلقاً أى : سواء أكان علماً ، مثل : فاطمة ، أم غير علم ، مثل : زراعة - تجارة . مؤنثاً لفظاً ومعنى . مثل : حليلة ، رُقْمِيَّة ؛ من أعلام النساء ، أم مؤنثاً لفظاً فقط ؛ مثل : عطية ، حمزة ، معاوية ، من أعلام الرجال ، وسواء أكانت التاء للتأنيث كالأمثلة السابقة ، أم للعرض عن حرف أصلي ، نحو : عِدَّة ، وثُبَّة ، تقول : في جمعهما : عِدَّات - ثُبَّيات ^(٢) ؛ وقد تكون التاء للمبالغة ، نحو : علاّمة وعلاّمات .

ويستثنى مما فيه التاء كلمات ، منها : امرأة ، وأُمَّة ، وشاة ، وشَقَّة ، وقِلَّة ^(٣) وأُمَّة ، ومِلَّة ^(٤) .

هذا ، ويجب حذف التاء من آخر كل مفرد ، مؤنث ، عند جمعه جمع مؤنث سالم ؛ لكيلا تتلاقى مع التاء التي في آخر الجمع . فإن كان الاسم بعد حذفها مختوماً بألف لازمة ، أو بهمزة قبلها ألف زائدة - نحو : فتاة . . . ، وهنائة . . . - روعي في جمع هذين الاسمين مايراعى في جمع المقصور والممدود ^(٥) - مع ملاحظة ما في رقم ٦ من هامش ص ١٨٨ ، وكذا « و » في ص ١٩٠ - .

ثانيها : ما في آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة (سواء أكان علماً ، أم غير علم ، لمؤنث أم لمذكر ^(٦)) ، فمثال المقصورة : « سَعْدَى » وهي علم مؤنث ، « وقُضَلَى » ، وهي غير علم ، وإنما هي صفة لمؤنث ، « ودُنْيَا » إذا كانت علماً لمذكر . ومثال الممدودة : « زَهْرَاء » ، « حَسَنَاء » وهي غير

(١) أى : بشرط أن تكون التاء غير أصلية . وقد سبق الكلام على الأصلية في ص ١٦٤ .

(٢) وأصل عدة : وعد . وأصل ثبة : « ثُبَّوْ » ؛ فالتاء في الأولى عوض عن فاء الكلمة ، وفي الثانية

عوض عن لامها (٣) اسم لعبة للأطفال .

(٤) لعل السبب في عدم جمع هذه الكلمات جمع مؤنث سالم - كما يقال - أنها لم تسمع عن العرب . وهو سبب لا ينهض حجة ، ولم يأخذ به بعض النحاة ؛ فأجاز جمعها جمع مؤنث سالم . ورأيه حسن ؛ لجريانه على الأصول اللغوية العامة ، وإن كان الأفضل مراعاة الرأي الشائع .

(٥) سيحىء الباب الخاص بتثنيتهما وجمعهما - في ص ٤٤١ ١٧١ ص ٥٦٦ - لمعرفة الفرق بينهما

إن وجد .

(٦) إذا كان المفرد مختوماً بألف التأنيث وهو علم لمذكر ففي جمعه بالألف والتاء آراء غامضة لم تتعرض

لصحته « انظر الحضري » وانظر « أ » من ص ١٤٥ - .

.....

علم ، وإنما هي صفة مؤنث ، و « زكرياء » علم للمذكر .

ويستثنى من هذا القسم - عند غير الكوفيين كما سبق ^(١) - صيغتان : « فَعَلَمَى » ؛ مؤنث « فَعَلَان » ، مثل « سَكْرَى » مؤنث « سَكَرَان » ، « وَقَعَلَاء » مؤنث : « أَفَعَلْ » مثل : « خَضْرَاء وَسُودَاء » ، وكلتاهما صفة لمؤنث ^(٢) ، وليست بعلم .
 ثالثها : كل علم لمؤنث حقيقى ^(٣) وليس فيه علامة تأنيث ، كزَيْنَب ، ونُؤَال ، وإِحْسَان ، - أعلام نساء - إلا ما كان مثل : « حَمْدَآم » عند من يبنيه على الكسر في جميع أحواله - كما سبق ^(٤) - .

رابعها : مصغر المذكر الذى لا يعقل ، مثل : « نُهَيْرَات » ، تصغير : « نهر » و « جَبِيلَات » ؛ تصغير « جبل » و « مَعْبِيدَات » ، تصغير : « معدن » .
 خامسها : وصف المذكر غير العاقل ؛ مثل ؛ هذه بسايتين جميلات ^(٥) ، زُرَّتْهَا أَياماً معدودات .

سادسها : كل خماسى لم يسمع له عن العرب جمع تكسير ^(٦) ؛ مثل : سُرَادِقَات - وَقِيصُومَات - وَهَمَامَات - وَكَيْتَانَات - وَاصْطِبَلَات - وَقِطْمِيرَات ... في جمع : سُرَادِقِ ، وَقِيصُومِ ^(٧) ، وَهَمَامِ ، وَكَيْتَانِ ، وَاصْطِبِلِ ، وَقِطْمِيرِ ^(٨) .
 وما عدا تلك الأنواع الستة مقصور على السماع ؛ مثل : شَمَمَالَات ^(٩) .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ . و ١٤٣ وفيهما بيان مفيد .

(٢) وهذا على رأى الراجح - عندهم - وهو : أن ما لا يجمع مفرده جمع مذكر سالم لا يجمع - غالباً - جمع مؤنث سالم أيضاً . وقد سبق (في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣) بيان ما في هذا الرأى . وكذلك في ب من ص ١٤٢ .

(٣) عاقل ، كزَيْنَب ... أو غير عاقل - على الأصح - مثل : لَيْبُون ، علم على ناقة ، وكذا : هَوَجِيل .

(٤) في رقم ١٠ من ص ٧٩ . والسبب أن المبنى لزوما لا يثنى ولا يجمع مباشرة - كما كررنا -

(٥) فالنعت هو جميلات ، ومفردها : جميل ، والمنعوت هو بسايتين ، ومفردها : بستان . وهو مذكر غير عاقل ، فالعبرة في النعت والمنعوت بالمفرد ، ومثله : « أَياماً معدودات » . المفرد المنعوت هو : يوم ، ومفرد نعته هو : معدود . وكذلك : « جبال راسيات » .. مفرد المنعوت : جبل ، ونعته هو راس ..
 (راجع حاشية ياسين على التصريح في هذا الموضوع . . ج ١ ص ٨١ عند الكلام على جمع المؤنث السالم وما يطرد في جمعه) .

(٦) وبعض النحاة - كما جاء في الهمع - لم يشترط كونه خماسيا ، مكتفيا باشتراط أنه لم يسمع له جمع تكسير . والأفضل عدم الاعتداد برأيه ؛ لمخالفته الأثرية . (٧) نوع من النبات .

(٨) الشق الذى في وسط نواة التمر . أو القشرة التى تغطى النواة أو تغطى الثمرة ..

(٩) جمع : شمأل ؛ اسم نوع من الريح .

.....

 وإلى ما سبق يشير بعضهم بقوله عن جمع المؤنث السالم، وما يقاس فيه وما لا يقاس :
 وقِسْهُ فِي : ذِي النَّتَاءِ ، وَنَحْوِ : ذَكَرَى وَدَرِهَمٍ مُصَغَّرٍ ، وَصَحْرًا
 وَزَيْنَبَ ، وَوَصَفِ غَيْرِ الْعَاقِلِ وَغَيْرِ ذَا مُسْلِمٍ لِلنَّاقِلِ
 يريد أنه مقيس في كل ما هو مختوم بالتاء ؛ مثل : فاطمة ، ورحمة ، ونعمة ، أو ألف
 التأنيث المقصورة ؛ مثل : ذَكَرَى ، أو الممدودة ؛ مثل : صَحْرَاءَ ، وفي مصغر
 غير العاقل ؛ نحو : دُرَيْهَمٍ ، في تصغير : دِرْهَمٍ ، وفي المؤنث الحقيقي الخالي
 من العلامة ؛ كزَيْنَبَ— وفي وصف غير العاقل ، نحو : هذه بساتين جميلات
 زرتها أياماً معدودات^(١) . أما غير هذه الخمسة فقصور على السماع عن العرب ؛
 فمن نقل عنهم شيئاً أخذنا بما نقل ، وسلمنا به . وقد ترك السادس وهو الحماسي
 الذي لم يسمع له جمع تكسير .

* * *

(ب) إذا كان المفرد اسماً^(٢) ، مؤنثاً ، ثلاثياً ، صحيح العين ، ساكنها ،
 غير مضعفها ، مختوماً بالتاء أو غير مختوم بها — وأردنا جمعه جمع مؤنث سالم
 — بعد استيفائه هذه الشروط الستة — فإنه يراعى في جمعه ما يأتي^(٣) :

١ — إن كانت « فاء » المفرد مفتوحة وجب تحريك العين الساكنة بالفتح في
 الجمع أيضاً ؛ تبعاً للفاء . تقول في جمع : ظَرْفٌ ، وَبَدْرٌ ، وَنَهْلَةٌ ،
 وَسَعْدَةٌ ، . . . (وكلها أسماء إناث) ظَرْفَاتٌ ، وَبَدْرَاتٌ ، وَنَهْلَاتٌ ،
 وَسَعْدَاتٌ . بفتح الثاني في كل .

٢ — وإن كانت فاء المفرد مضمومة ، جاز في العين ثلاثة أشياء : الضم ،
 أو الفتح ، أو السكون ؛ تقول في جمع ، لُطْفٌ ، وَحُسْنٌ ، وَشَهْرَةٌ ، وَزُهْرَةٌ
 (وكلها أسماء إناث) . لُطْفَاتٌ ، وَحُسْنَاتٌ ، وَسَهْدَاتٌ ، وَزَهْرَاتٌ ، بضم الثاني
 في كل ، أو فتحه ، أو تسكينه .

إلا إن كانت « لام » المفرد ياء فلا تضم العين في الجمع ، مثل : غُنْيَةٌ^(٤) ، فلا
 يُقَالُ : غُنْيَاتٌ^(٥) ، وإنما يقال : غُنْيَاتٌ^(٦) ، أو : غُنْيَاتٌ ؛ بفتح النون أو سكونها .

(١) انظر رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة . (٢) علماً ، أو غير علم بشرط ألا يكون وصفاً .
 (٣) تفصيل الكلام عليه في البحث الخاص بالأحكام العامة التي تخص جمع المؤنث السالم
 ج ٤ ص ٥٧٢ م ١٧١ . (٤) بمعنى : غنى . وتصلح علماً مؤنثاً .

(٥) لأن العرب تستثقل الفسمة قبل الياء .

(٦) ولا تقلب الياء هنا ألفاً ؛ لأن الزيادة التي في آخر الكلمة المجموعة تمنع القلب .

.....

٣- وإن كانت فاء المفرد مكسورة جاز في العين ثلاثة أشياء ؛ الكسر ،
 أو الفتح ، أو السكون ، تقول في جمع : سحر ، وهند ، وحكمة ، ونعمة
 (أسماء إناث) : سحرات ، هندات ، حكمآت ، نعمات ، بفتح الثاني
 في كل ، أو كسره ، أو تسكينه ، إلا إذا كان المفرد المؤنث مكسور الفاء ولا مه واو
 مثل : « ذرّوة » ، فلا يجوز في العين إتباعها للفاء في الكسر ؛ فلا يقال : ذرّوات^(١)
 وإنما يقال : ذرّوات^(٢) ، أو : ذرّوات ؛ بفتح العين أو تسكينها .

ولا بد في المفرد الذي تجرى عليه الأحكام السالفة أن يشتمل على الشروط
 الستة التي سردناها . فإن فقد شرط لم يجز إتباع حركة العين لحركة الفاء ؛ ومن ذلك
 أن تكون الكلمة صفة لا اسماً ، مثل : « ضخمة » ، فلا يقال فيها : ضخّمات
 بفتح الخاء . أو تكون اسماً غير مؤنث مثل : سعد ، علم رجل ، فإنه لا يجمع
 جمع مؤنث سالم ، ولا تتحرك عينه ، أو تكون غير ثلاثية ، مثل :
 « زكزل » و « عنبيزة » (لجاريّتين) ، فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند
 الجمع . أو تكون غير صحيحة العين ؛ مثل « خود »^(٣) ، « وقينة »^(٤) ، فلا
 يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع ، أو تكون مُضعفة العين ، مثل :
 جنّة وجنات ، فلا يتغير شيء من حركات حروفها في الجمع . وكذلك إن كانت
 العين غير ساكنة ؛ مثل : حكّم (علم فتاة) .

وقد وردت جموع مخالفة لبعض الشروط السالفة ؛ فلا نقيس عليها ؛ لأنها
 لغة نادرة ؛ أو قليلة لبعض العرب ، أو دفعت إليها ضرورة شعرية .
 ولهذا البحث مزيد إيانة وتفصيل في موضعه الخاص من باب : « تشنية
 المقصور والممدود وجمعهما » ، في الجزء الرابع^(٥) . . .

* * *

(ج) إذا كان المفرد مركباً إضافياً ، وأريد^(٦) تشنيته أو جمعه جمع مؤنث
 سالم ، فإن صدره هو الذي يثنى ويجمع ، ويبقى عجزه على حاله ، مثل : سيدة
 الحسن (علم امرأة) يقال في تشنيته وفي جمعه : سيدتا الحسن ، وسيدات الحسن .
 وهذا إن لم يكن صدره المضاف كلمة : « ذو » ، أو كلمة : « ابن » ، أو :

(١) لأن العرب تستثقل الكسرة قبل الواو .

(٢) ولا تقلب الواو هنا ألفاً ؛ إذ لا يصح القلب مع وجود الزيادة في آخر الاسم المجموع .

(٣) هي الفتاة الجميلة . (٤) جارية . (٥) ج ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١ .

(٦) راجع ما تقدم في ص ١٢٨ خاصاً بشروط ما يراد تشنيته ، ومنها : أن يكون غير مركب .

« أخ » ونحوهما . . . من أسماء ما لا يعقل من الأجناس ، - ومنها : ذو القعدة ، وذو الحجة ، وابن لبون ، وابن آوى ، وابن عرس^(١) . . . فإن كان المضاف أحدها وأريد جمعه فالأغلب أن يجمع جمع مؤنث سالم ، فيقال مثلاً : ذوات القعدة ، وذوات الحجّة ، وبنات آوى ، وبنات عرس . . . ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم الجنسى ؛ كابن لبون ، وعلم الجنس ؛ كابن آوى . والفرق بينهما أن ثاني الجزأين من علم الجنس لا يقبل : « أل » بخلاف اسم الجنس - كما سيجيء في ج ٤^(٢) . . .

وإن كان مركباً إسنادياً مثل : « زادَ الجمالُ » (علم امرأة) بقى على حاله تماماً في كل الحالات ؛ وأتينا قبله بكلمة : « ذاتاً » في التثنية^(٣) ؛ و« ذوات » في الجمع المؤنث ، تقول : جاءت ذاتا زادَ الجمالُ ، وذواتُ زادَ الجمالُ . ويجرى الإعراب على « ذات » و « ذوات » ؛ دون العلم المركب إسنادياً ؛ فإنه يبقى على حاله دائماً . ويعرب مضافاً إليه ، مجروراً بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها : الحكاية .

وكذلك تأتي - في أشهر الآراء^(٤) - بهذه الكلمات المساعدة التي تُوصل إلى التثنية وجمع المؤنث السالم إن كان مركباً تركيب مزج ؛ مثل : شهر زاد^(٥) ، اسم امرأة .

* * *

(د) المفرد الذى لا يصح جمعه جمع مذكر سالم ، لا يصح - غالباً - في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم . وقد سبق بيان هذا ، وما فيه^(٦) .

(هـ) إذا سمى بجمع المؤنث^(٧) ، أو ملحقاته - مثل : سعادات ، عنايا . . . وأريد تثنية هذا المسمى لم يصح تثنيته إلا من طريق غير مباشر بأن تأتي قبله بالكلمة الخاصة التي توصلنا لهذا الغرض مع إضافتها ؛ وهى كلمة : « ذاتا^(٨) » . . .

(١) انظر هامش ص ١١٠ لأهميته .

(٢) آخر باب جمع التكسير (م ١٧٤ ص ٦٢٢ وهناك بعض الأحكام الهامة) . وسبقت الإشارة

لبعض هذا في رقم ١ من هامش ص ١١٠ .

(٣ ، ٤) المفرد : ذات ، وقد يقال عند التثنية : ذواتا . رفعا ، و « ذواتى » نصباً وجرأ

(٤) غالباً ؛ إذ له إعرابات أخرى سنذكر بعضها في باب العلم . ص ٣٠٧ وما بعدها . . .

(٥) وأصلها قبل التركيب المزجى : زاد شهر .

(٦) في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ وكذلك في رقم ٣ من هامش ص ١٤٣ .

(٧) انظر ص ١٦٥ و هامش ١٦٦ حيث الحكم الخاص بالتسمية بهذا الجمع .

.....

 رفعا^(١)، و « ذاتي »^(٢) ... نصيباً وجرأً. وتعرب كل واحدة منهما على حسب حاجة
 الجملة لإعراب المثني ؛ فترفع بالألف ، وتنصب وتجر بالياء . وهي « المضاف »^(٣) ،
 والعلم المسمى به بعدها « مضاف إليه » .
 وإذا أريد جمع هذا المسمى به جمعاً مؤنثاً سالماً ، وجب الإتيان قبله بكلمة
 « ذوات » المضافة ؛ والمسمى هو المضاف إليه .

* * *

(١) أو : ذواتا . . .
 (٢) أو : ذواتي . . .
 (٣) لأنها لا تجيء هنا إلا مضافة .

المسألة ١٣ :

هـ - إعراب ما لا ينصرف

- ١ - تعلم محمود . نافس الطلاب محموداً . فاض الثناء على محمود .
 أو : مصطفى . أو : مصطفى . أو : مصطفى .
- ٢ - تعلم أحمد . نافس الطلاب أحمد . فاض الثناء على أحمد .
 تعلمت ليلى . نافست الطالبات ليلى . فاض الثناء على ليلى .
- ٤ - صالح أفضل من غيره - عرفت أفضل من غيره - سلمت على أفضل من غيره .
 صالح أفضل الزملاء - عرفت أفضل الزملاء - سلمت على أفضل الزملاء .
- ٥ - صالح هو الأفضل - عرفت الأفضل - يتساءل الطلاب عن الأفضل .
 من الأسماء المعربة - غالباً - (١) نوع يعرب بالحركات الظاهرة ، أو المقدرة ، ويرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ مع وجود التنوين في الحالات الثلاث (٢) ؛ وهذا النوع المعرب المنون يسمى : « الاسم المعرب المنصرف » ، أى : « الاسم المعرب المنون (٣) » . ويسمى اختصاراً : « الاسم المنون » ، أو : « المنصرف » . كأمثلة القسم الأول .

ومن الأسماء المعربة نوع آخر يرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضاً (٤) ، نيابة عن الكسرة ، ولكن من غير تنوين - غالباً - في الحالات الثلاث ؛ وهذا النوع المعرب - غالباً - (٤) يسمى ؛ « الاسم الذى لا ينصرف » ؛ (أى : لا يُنَوَّن) ولا فرق في هذا النوع بين أن تكون حركة آخره ظاهرة ، كأمثلة القسم الثانى ، أو مقدرة كأمثلة القسم الثالث .

والاختلاف بين صورتى المعرب المنصرف والمعرب غير المنصرف ، ينحصر فى أمرين أولهما : أن « المنصرف » يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة ، أو المقدرة ؛ رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ؛ فالضممة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر .

(١ و ١) انظر « ب » من ص ١٧٦ .

(٢) سبق الكلام تفصيلاً على هذا النوع من التنوين وغيره ، فى ص ٣٣ وما بعدها .

(٣) هو الاسم المعرب المنصرف الذى سبق الكلام عليه فى ص ٣٣ ويسمى : « بالاسم المنصرف » ؛ اختصاراً - كما أشرنا هناك - وأن « الصرف » قد يسمى : « الإجراء » فى استعمال بعض القدامى ، وأن « منع الصرف » ، « هو عدم الإجراء » - طبقاً للبيان الآتى فى ج ٤ ؛ باب : ما لا ينصرف -

- كما سيحىء -

(٤) بشرط أن يكون خالياً من : « أل » ومن الإضافة

ثانيهما : أنه يُستون في جميع حالاته ، إلا إن وجد مانع آخر يمنع التنوين^(١) . أما الاسم الذي لا ينصرف فتتلخص حركات آخره الظاهرة ، أو المقدرة في أنه يرفع بضمة واحدة من غير تنوين ، وينصب بفتحة واحدة من غير تنوين ، ويجر بفتحة واحدة أيضاً من غير تنوين^(٢) ؛ فهو يختلف عن سابقه في أمرين : في عدم التنوين ، وفي الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

وإنما يتحقق الاختلاف بينهما بشرط ألا يكون الاسم « المعرب غير المنصرف » مضافاً أو مبدوءاً « بأل » فإن كان مضافاً مثل كلمة : « أفضل » في آخر أمثلة القسم الرابع ، أو مبدوءاً « بأل » مثل كلمة : « الأفضل » في القسم الخامس ، وجب جره بالكسرة دون الفتحة ، مع حذف التنوين في الحالتين أيضاً ؛ لأن التنوين لا يوجد في الاسم المضاف ، أو المبدوء (بأل) مهما كان نوعها^(٣) .

هذا وللإسم الذي لا ينصرف باب خاص - سيجيء في الجزء الرابع - تبيّن فيه أسباب المنع من الصرف ، وتوضح أحكامه ، ونقتصر هنا على ما يناسب موضوع الإعراب ، تاركين غيره لذلك الباب .

* * *

(١) كأن يكون الاسم مضافاً ، أو مبدوءاً بأل ، أو غير ذلك مما يمنع التنوين « كالتداء » ، تقول : جاء الطبيب ، أو : طيب المدينة ، ورأيت الطبيب ، أو : طيب المدينة ، وقصدت إلى الطبيب ؛ أو : طيب المدينة ؛ إذ يمنع التنوين مع « أل » ومع الإضافة في كلمة : « طيب » كما يمنع في مثل : يا طيب ؛ لمعين . أما عند عدم وجود مانع فيجب التنوين .

(٢) قد ينون الممنوع من الصرف إذا زالت علميته وقصد تنكيهه - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٣ و رقم ٣ من هامش ص ٣٧ - عند الكلام على التنوين ، وكما يأتي البيان في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٤ ، وفي باب الممنوع من الصرف (ج ٤) .

(٣) ستأتي أنواعها في م ٣٠ ص ٤٢١ - ومثلها « آم » التي تنوب عنها في لغة بعض القبائل (انظر « ح » في ص ١٧٦) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَجَرٌّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ ، أَوْ يَكُ بَعْدَ : « أَل » رَدْفٌ

ومعنى « ردف » : تبع « أل » ، وجاء بعدها مباشرة من غير فاصل بينهما . وكلمة : « جر » قد تكون فعلاً ماضياً مبنيًا على الفتح ، وهو مبني للمجهول ، وقد تكون فعل أمر ؛ فيصح عندئذ في آخرها ضم الراء أو كسرهما ، أو فتحها . فالضم لأن أصلها : اجْرُرْ (مثل : انصُر) نقلت ضمة الراء الأولى إلى الجيم فحذفت الهززة ، وأدغمنا الراءين ، وضممنا الراء المشددة إتياعاً للجيم . وإن شئتنا فتحنا الراء المشددة في « جر » للخفة ، أو كسرناها ؛ مراعاة للأصل في التخلص من التقاء الساكنين . وليس هذا مقصوداً على كلمة : « جر » بل يتبع أن كل فعل أمر على وزنها .

زيادة وتفصيل :

(ا) سبقت الإشارة - في جمع المؤنث السالم ، (ص ١٦٦) - إلى أن هذا الجمع وملحقاته عند التسمية به يصح إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، كما يصح إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم ، مراعاة لأصله وصورته . والإعراب الأول أحسن ، لما سبق هناك .

(ب) من المبنيات ما يكون ممنوعاً من الصرف لانطباق سبب المنع عليه ؛ مثل : سيبويه ؛ فإنه علم^(١) مبني على الكسر وجوباً في كل حالاته - في الرأي الشائع^(٢) - ، فعند اعتباره ممنوعاً من الصرف للعامة مع التركيب المزجي نقول في إعرابه في حالة الرفع : إنه مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر ، أو : إنه مبني على الكسر في محل رفع .
ونقول في حالة نصبه : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر ، أو : إنه مبني على الكسر في محل نصب^(٣) .

ونقول في حالة جره : إنه مجرور بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر . ولا مانع أن نقول هنا أيضاً : إنه مبني على الكسر في محل جر . ولكن النحاة يفضلون - بحق - في حالة الجر الأعراب الأول ، لأنه يوافق الحكم العام للاسم الذي لا ينصرف .

(ح) بعض القبائل العربية يستعمل كلمة : « أم » بدلا من « أل » فيقول : امقمر يستمد امضوء من امشمشمش ، أى : (القمر يستمد الضوء من الشمس) وعلى هذه اللغة يمنع الاسم عندهم من الصرف إذا بدئ بكلمة : (أم) المستعملة بدلا من : « أل »^(٤) .

* * *

(١) هو علم ، مركب مزجي ؛ فينطبق عليه منع الصرف ؛ فوق أنه مبني لا يدخله تنوين التوكيد وقد سبق الكلام على تنوينه - في الكلام على أنواع التنوين - ص ٣٣ . وسنعود للكلام على المركب المزجي وعلى إعرابه بمناسبة أخرى في ص ١٩٦ و ٣١١ و ٣١٣ وما بعدها .

(٢) انظر ما يتصل بهذا في « ب » و « ج » من ص ١٤٥ و ١٤٦ .

(٣ و ٣) وهذا أوضح وأكثر .

(٤) راجع : الصبان والجمع . . . - وليس من السائغ اليوم أن نستعمل « أم » هذه كاستعمال

أهلها القدماء ، ولا أن ندخلها في أساليبنا بدلا من « أل » .

و - الأفعال الخمسة

(١) العاقل يتكلم بعد تفكير - لن يتكلم العاقل متسرعاً - لم يتكلم عاقل فيما لا يعنيه .

١ - أنما^(١) تتكلمان بخير - أنما لن تتكلما إلا بخير - أنما لم تتكلما إلا بالخير .

٢ - الحكيمان يتكلمان بخير - الحكيمان لن يتكلما إلا بخير - الحكيمان لم يتكلما إلا بالخير .

٣ - أنتم تساعدون المحتاج - أنتم لن تساعدوا المحتال - أنتم لم تساعدوا المحتال .

٤ - الأغنياء يشاركون في النفع - الأغنياء لن يشاركوا - الأغنياء لم يشاركوا في إساءة .

٥ - أنت - يا فاطمة - تعملين جيداً . أنت لن تعملي بتوان - أنت لم تعملي بتوان .

إذا كان المضارع صحيح الآخر ، وغير مختوم بضمير بارز^(٢) ، فإنه يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة (الضمة في حالة الرفع ، والفتحة في حالة النصب إذا سبقه ناصب ، والسكون في حالة الجزم إذا سبقه جازم) . كأمثلة القسم « ١ » .

أما إذا اتصل بآخره ألف اثنتين (وله معها صورتان : إحداهما أن يكون مبدوءاً ببناء المخاطب ، والأخرى أن يكون مبدوءاً بياء الغائب ، كأمثلة ١ ، ٢ من القسم « ب ») . أو اتصل بآخره واو الجماعة ، (وله معها صورتان كذلك ؛ أن يكون مبدوءاً ببناء المخاطب أو بياء الغائب ، كأمثلة ٣ و ٤ من « ب ») أو اتصل آخره بياء المخاطبة ، (كأمثلة القسم الخامس من « ب ») - فإنه في هذه الصور الخمس التي يسميها النحاة : « الأفعال الخمسة » - يرفع بثبوت النون^(٣) في حالة

(١) إذا كان الضمير لمؤنثين غائبين (مثل : هما) جاز أن يكون المضارع مبدوءاً بالياء لا بالتاء ، ولكن التاء أكثر - طبقاً للإيضاح الآتي في « ج » من ص ١٨١ - فنقول : هما تفعلان ، أو : هما يفعلان .

(٢) أي : ظاهر . وهذا على الرأي الشائع في أن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة أسماء ، فهي ضائري يعرب كل منها فاعلاً . وهو الرأي الواجب اتباعه اليوم ، خلافاً للرأي الضعيف القائل بأنها حروف .

(٣) أي : بالنون الثابتة الموجودة .

الرفع ، نيابة عن الضمة ، وينصب في حالة النصب بحذف النون نيابة عن الفتحة ، ويجزم في حالة الجزم بحذفها أيضاً نيابة عن السكون . (أمثلة ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) .

وهذا معنى قولهم : الأفعال الخمسة هي : « كل مضارع اتصل بآخره ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ^(١) . وحكمها : أنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها . وهذه النون عند ظهورها تكون مكسورة ^(٢) بعد ألف الاثنين ، مفتوحة في باقي الصور ^(٣) . »

« ملاحظة » : إذا كان المضارع معتل الآخر بغير إسناد لضمير رفع بارز - فحكمه سيجيء هنا في مكانه الخاص ^(٤) . فإن كان مسنداً لضمير رفع بارز وجب أن تلحقه تغيرات مختلفة ؛ بيانها وتفصيل أحكامها في الباب المعد لذلك ^(٥) ، وهو باب : إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة ؛ بتوكيد ، وغير توكيد .

* * *

(١) فلألف الاثنين صورتان ، ولو الواو الجماعة صورتان ، ولياء المخاطبة صورة واحدة .

(٢) في الغالب الذي يحسن الاقتصار عليه .

(٣) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَأَجْعَلْ لِيَذْخُو : « يَفْعَلَانِ » النُّونَا رَفْعًا ، وَتَدْعِينِ وَتَسْأَلُونَا
وَحَدَفُهَا لِلنَّصْبِ وَالْجَزْمِ بِسِمَةِ كَلِمٍ تَكُونِي لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةً

أى : اجعل ثبوت النون علامة للرفع في : (يفعلان ، وتدعين ، وتسالون) . وهي الأفعال المضارعة المشتبهة على الضمائر السالفة ؛ فالأول مشتمل على « ألف الاثنين » ، والثاني على « ياء المخاطبة » ، والثالث على « واو الجماعة » . واجعل حذف النون سمة ؛ (أى : علامة) ، لنصبها ، وجزمها .

(٤) في ص ١٨٢ .

(٥) ج ٤ م ١٤٤ ص ١٧٧ .

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا قلت : النساء لن يَعْفُونَ عن المسيء ؛ فالنون هنا نون النسوة ، وليست نون الرفع التي تعلق بآخر الأفعال الخمسة . كما أن الواو واو أصلية ، لأنها لام الفعل ؛ إذ أصله : « عفا » ، « يعفو » . تقول : النساء يَعْفُونَ ؛ ... « يعفو » فعل مضارع ، مبنى على السكون الذي على الواو ؛ لاتصاله بنون النسوة ؛ ونون النسوة فاعل ، مبنى على الفتح في محل رفع . وتقول : « النساء » لن يَعْفُونَ « يعفو » : فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ؛ في محل نصب بلن ، والنون فاعل ... وتقول : النساء لم يَعْفُونَ ، « يَعْفُو » فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، في محل جزم « لم » ، ونون النسوة فاعل ...

بخلاف قولك : الرجال يَعْفُونَ ؛ فإن النون هنا علامة للرفع ، والواو ضمير الجمع ، فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع . وأصله : الرجال يَعْفُونَ (على وزن : يَفْعَلُونَ) ؛ استثقلت الضمة على الواو الأولى (التي هي حرف عاة ، ولام الفعل أيضاً) فحذفت الضمة ؛ فالتقى ساكنان ، هما : الواوان . حذفت الواو الأولى لأنها حرف علة ، ولم تحذف الواو الثانية ؛ لأنها كلمة تامة ، إذ هي ضمير ، فاعل . يحتاج إليه الفعل ، فصار الكلام : « الرجال يَعْفُونَ » على وزن : « يَفْعَلُونَ » وعند وجود ناصب أو جازم تحذف النون ، تقول : الرجال لن يَعْفُوا (على وزن : يَفْعَلُوا) ومنه قوله تعالى : « وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » والرجال لم يَعْفُوا ، فحذفت نون الرفع ؛ لوجود أحدهما ، بخلاف نون النسوة ، فإنها لا تحذف - كما سبق .

(ب) عرفنا أن نون الرفع تحذف وجوباً للناصب أو الجازم ؛ كحذفها في قوله تعالى : « لَنْ تَسْأَلُوا النَّبِيَّ حَتَّى تَسْفُقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » ، وقول الشاعر المصري (١) :

لا تقربوا النبيل إن لم تعملوا عملاً
فأزه العذب لم يخلق أكسلان
وقد تحذف لغير ناصب أو جازم ، وجوباً أو جوازاً ؛ فتحذف وجوباً إذا جاء بعدها نون التوكيد الثقيلة ؛ مثل : (أنما - يا صاحباي - لا تقصران في

أداء الواجب) ، (وأنتم - يا رجال - لا تهملنَّ في العمل) ، (وأنت - يا قادرة - لا تتأخرنَّ عن معاونة البائس) ؛ فحذفت نون الرفع في الجميع ؛ لتوالي الأمثال (أى : لتوالي ثلاثة أحرف متماثلة زائدة ؛ هى : النونات الثلاث . . .)^(١) وحذفت معها أيضاً واو الجماعة ، وياء المخاطبة دون ألف الاثنين^(٢) ، ولكن عند إعراب المضارع المرفوع نقول : مرفوع بالنون المقدرة ، كما سبق بيان سببه وتفصيله . وتحذف جوازاً عند اتصالها بنون الوقاية^(٣) ، مثل : الصديقان يسكّر ماني ، أو : يسكّر ماني ، والأصدقاء يكرمونى ، أو : يكرمونى ، وأنت تكرمىنى ، أو : تكرمىنى . وكما يجوز حذفها وبقاؤها بغير إدغام عند وجود نون الوقاية يجوز إدغامها فيها ؛ فتصير نوناً مشددة ، تقول : الصديقان يكرمانى ، والأصدقاء يكرموتى^(٤) وأنت تكرمىنى^(٤) .

فتلخص من هذا أن نون الأفعال الخمسة لها ثلاثة أحوال عند اتصالها بنون الوقاية : الحذف ، أو الإدغام في نون الوقاية ، أو التمسك مع إبقاء النونين^(٥) . وهناك لغة تحذف نون الرفع (أى : نون الأفعال الخمسة) في غير ما سبق ؛ وبها جاء الحديث الشريف « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحسبوا^(٦) » ، أى : لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنون حتى تتحسبوا . وقوله أيضاً : « كما تكونوا يولى عليكم » في بعض الآراء ، وليس من السائغ اتباع هذه اللغة في عصرنا ، ولا محاسناتها ، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في بعض النصوص القديمة .

(١٠١) في رقم ١ و ٤ من هامش ص ٩٥ شرط امتناع التوالى ، وإيضاحه ، وسبب بقاء ألف الاثنين . . .

(٢) راجع « ج ود » من ص ٩٤ و ٩٨ .

(٣) وهذا رأى سيبويه وفريق معه . . . وقال آخرون الذى يحذف هو : « نون الوقاية » . ولكل أدلة كثيرة . والرأى الأول أوسى ، ولا سيما إذا عرفنا أن نون الوقاية جاءت لغرض خاص ؛ فحذفها يضع ذلك الغرض .

وتفصيل الكلام على « نون الوقاية » مسجل في الموضوع الخاص بها - (ص ٢٨٠ م ٢١ ، مع ملاحظة الإشارة السابقة في « ج » ص ٥٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٩٥ ورقم ١ من هامش ص ٩٦ - ثم ص ٢٨٤) (٤) يجوز هنا أن يحذف الضمير أو لا يحذف ، (راجع رقم ١٠٤ من هامش ص ٩٥ و ٩٦) .

(٥) ستجى الأحوال الثلاثة في ص ٢٨٤ .

(٦) أى : تتحسبوا .

(>) يجوز^(١) أن تقول : « هما تفعلان » و « هما يفعلان » عند الكلام على مؤنثين غائبين ؛ ففي الحالة الأولى تؤنث مراعيًا أنك تقول في المفردة : هي تفعل ؛ بوجود التاء أول المضارع . فكأن الأصل — مثلا — الفتاة تفعل ؛ لأن الضمير بمنزلة الظاهر المؤنث الذي بمعناه . فإذا قلت : « هما تفعلان » فقد أدخلت في اعتبارك الحالة السابقة . وإذا قلت : « هما يفعلان » فقد أدخلت في اعتبارك مراعاة لفظ الضمير الخالي الذي للمثنى الغائب ، والأول أكثر وأشهر ، وفيه بُعد عن اللبس ، فوق ما فيه من مسايمة لقاعدة هامة ؛ هي : أن الفعل يجب تأنيته إذا كان مسنداً للضمير يعود على مؤنث^(٢) . . .

* * *

(١) الإيضاح الآتي هو ما أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ١٧٧ .
 (٢) وقياساً على هذا يجوز في المضارع المسند لنون النسوة أن يكون مبدوءاً بالياء أو بالتاء ، نحو :
 الوالدات يحرصن على راحة أبنائهن ، أو تحرصن . ويؤيد هذا القياس ما سيحيى (في « ب » من الجزء الثاني باب الفاعل ص ٧٥ م ٦٦ عند الكلام على الحكم السادس) فقد نصوا هناك على جواز الأمرين صراحة وأن الأحسن تصديره بالياء لا بالتاء ، تبعاً للمأثور ، واستغناء بنون النسوة عن التاء في الدلالة على التأنيث .

المسألة ١٥ :

ز- المضارع المعتل الآخر^(١)

ليس في الأفعال ما يدخله الإعراب إلا الفعل المضارع أحياناً . وهو قسمان :

(أ) مضارع صحيح الآخر : مثل : يشكر ، يرتفع ، ينزل
وحكمه : أنه يعرب بحركات ظاهرة على آخره في كل أحواله : (رفعاً ، ونصباً ،
وجزماً) ؛ تقول : يشكرُ المرء من أعانه ، لن يرتفعَ شأن الخائن ، لم ينزلَ مطرٌ في
الصحراء ، « فيشكرُ » : مرفوع بالضممة الظاهرة ، و « يرتفع » : منصوب
بالفتحة الظاهرة ، و « ينزل » مجزوم بالسكون الظاهر ، أما الجر فلا يدخل
الأفعال ، كما هو معلوم .

(ب) مضارع معتل الآخر^(٢) ، وهو ثلاثة أنواع :

١ - معتل الآخر بالألف ، مثل : يخشى ، يرضى ، يرقى .
وحكمه : أنه تُقدّر على آخره الضمة في حالة الرفع ، مثل : يخشى الصالح
ربه ، فيخشى : مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف .
وكذلك تقدر الفتحة على آخره في حالة النصب ؛ مثل : لن يرضى العاقل
بالأذى ؛ فيرضى : مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف . وسبب التقدير
في الرفع والنصب تعذر ظهور الحركة على الألف ، واستحالتها .

أما في حالة الجزم فتحذف الألف^(٣) . وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها^(٤) ؛
مثل : لم يرقَ العاجز ، فكلمة يرقَ : فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ١٨٧ م ١٦ حيث البيان الخاص بحروف العلة ، والمعتل ، والمعل ،
والمد ، واللين
(٢) على الرغم من أن علامة الإعراب مقدرة على آخره فإنها تراعى في توابعه حتماً . وهذه المراعاة هي
التي تقتضى وجود « الإعراب التقديرى » وعدم إغفال شأنه . كما سيجهى في رقم « ج » من ص ١٩٨ وكما سبق
البيان في ص ٨٤ .

(٣) انظرونوع الألف المستحقة للحذف في « ب » من ص ١٨٥ -
(٤) هناك لغة لا تحذف حرف العلة للجازم . والبيان في « أ » من ص ١٨٥ .

حذف الألف . ومثله المضارع « تَلَقَّ » في قول الشاعر :
إذا كنت في كلِّ الأمور معاتبياً صديقك لم تلقَ الذي لا تعاتبه^١

٢ - معتل الآخر بالواو ، مثل : يسمو ، يصفو ، يبدو .
وحكمه : أنه يرفع بالضمة المقدرة^(١) ، مثل : يسمو العالم ، فيسمو : مضارع
مرفوع بضمة مقدرة على الواو . ولكنه ينصب بفتحة ظاهرة على الواو ، مثل لن
يصفو الماء إلا بالتنقية . ويجزم بحذف الواو^(٢) ، وتبقى الضمة قبلها دليلاً عليها ،
مثل لم يبدُ النجم وراء السحب المتراكمة . فالفعل : « يبدُ » ، مضارع مجزوم ،
وعلامه جزمه حذف الواو .

٣ - معتل الآخر بالياء ؛ مثل : يمشى ، يبني ، ومثل يُغضِي في أول
البيت^(٣) التالي :

يُغضِي حياءً ، وَيُغضِي من مهابته فلا يُكَلِّمُ إلا حينَ يَسْتَسِيمُ
وحكمه كسابقه ، يُرْفَع بضمة مقدرة على الياء ؛ مثل : يمشى الحازم في الطريق
المأمون ؛ وَيُنْصَب بفتحة ظاهرة على الياء ؛ مثل : لن يبغى أخٌ على أخيه .
ويُجْزَم بحذف الياء^(٤) ، وتبقى الكسرة قبلها دليلاً عليها ، مثل : لم يبسنِ المجد إلا
العصاميون ، وقول الشاعر يمدح^(٥) :

أناةٌ ؛ « فإن لم تُغْنِ عَقَبَ بعدها وعيدٌ ؛ فإن لم يُغْنِ أغنتُ عزائمهُ
ومن أمثلة حذف الألف والياء من آخر المضارع المجزوم قول الشاعر :
فمن يلقُ خيراً يحمدُ الناسُ أمرهُ ومن يبعُدُ^(٦) على الغي لا يسما

(١) التي منع من ظهورها ثقلها على الواو - كما يقول النحاة . والسبب الصحيح أن العرب لم تظهرها -
ومن أمثلتها وهي مقدرة قول الشاعر :

تصفو الحياة جاهل ، أو غافل عما مضى فيها وما يتوقع

(٢٢) انظر نوع حرف العلة (الواو ، وكذا الياء) الذي يحذف في « ب » ص ١٨٥ .

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق يمدح زين العابدين بن الحسين .

(٤) هناك لغة لا تحذف حرف العلة للجزم . والبيان في « أ » من ص ١٨٥ وانظر في « ب » من
تلك الصفحة ما يختص بحذف الياء وكذا : « ج » من الصفحة التي تليها .

(٥) يصف الممدوح بالخلم ، فإن لم ينفع الخلم في ردع المسء هدده وأوعده ، فإن لم ينفع الوعيد
والتهديد لجأ إلى عزيمته في استخدام القوة مع المسء .

(٦) يضل ، ولا يتبع الطريق التـ .

وملخص ما سبق في أنواع المضارع الثلاثة المعتلة الآخر :
 أنها متفقة في حالتى الرفع والجزم ، مختلفة في حالة النصب فقط . فجميعها
 يرفع بضمة مقدرة على آخره ، ويجزم بحذف حرف العلة الأصيل^(١) ، مع بقاء
 الحركة التى تناسبه ؛ لتدل عليه بعد حذفه ؛ (وهى الفتحة قبل الألف ، والضمة
 قبل الواو ، والكسرة قبل الياء)
 أما في حالة النصب فتقدر الفتحة على الألف ، وتظهر على الواو والياء^(٢) .

* * *

(١) يشترط في حرف العلة الذى يحذف أن يكون أصيلاً . (انظر السبب في « ب » من ص
 - (١٨٥)

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَوٌ أَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلًا عُرِفَ
 فَالْأَلْفَ أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ . وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كِيدَعُو ، يَرِي
 وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ وَاحْدِفْ جازِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حَكْمًا لَازِمًا
 (انو = قدر . أيد = أظهر) .

أى : يعرف الفعل المضارع المعتل الآخر بأن يكون مختوماً بالألف ، أو الواو ، أو الياء . وقدّر
 على حرف الألف الحركات كلها غير الجزم . وأظهر النصب في المعتل الآخر بالواو كيدعو ، أو بالياء ، كيرى ،
 مع تقدير الرفع فيهما ، واحذف أحرف العلة الثلاثة في حالة جزمك أفعالها .

زيادة وتفصيل :

(١) هناك لغة تجيز إبقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم ؛ فيكون مجزوماً ؛ وعلامة جزمه حذف حركة الإعراب المقدرة على حرف العلة قبل مجيء الجازم^(١) . . . وهذه اللغة نذكرها مجرد العلم بها ؛ لاستخدامها في فهم النصوص القديمة ، الواردة بها ، لا لتطبيقها اليوم في استعمالنا ، فإن هذا التطبيق غير مرغوب فيه الآن ؛ منعاً للتشعب والتشتيت .

(ب) عرفنا^(٢) أن المضارع المعتل الآخر يُحذف آخره عند الجزم . وهذا بشرط أن يكون حرف العلة أصيلاً في مكانه ، كالأمثلة السابقة ؛ فلا يكون مبدلاً من الهمزة . مثل : (يقرأ الرجل ، أى : يقرأ) . (يوضو وجهه على ؛ بمعنى : يحن ويضئ . وأصله يوضو) ، ومثل : (يُقرى الضيف السلام ؛ بمعنى : يلقبه ، وأصله : يقرى) ؛ فلو كان حرف العلة مبدلاً من الهمزة كالكلمات السالفة لكان خيراً ما يقال هو : أن المضارع مجزوم بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة ألفاً ، أو واواً ، أو ياء ، في تلك الأمثلة وأشباهها ، ولا يحذف حرف العلة المبدل من الهمزة .

ومن الأمثلة أيضاً : (« يبرأ » المريض و « يبرؤ » ، أى : يشفى) ؛ وأصلهما : « يبرأ » و « يبرؤ » ؛ بالهمز فيهما . و (« يبرى » الله المريض . أى : يشفيه) ؛ وأصله ، يبرئه . ومثل : (يملأ الساقى الإناء ، أى : يملأ ..) و (يمتلى الإناء : أى : يمتلى) ، و (« يبطو » القطار ؛ أى : يبطو) . . . فلا داعى للتفصيل الذى يقوله النحاة ، وملخصه : أن إبدال حرف العلة من الهمزة ، إن كان بعد دخول الجازم ، فهو إبدال قياسي ، لسكون الهمزة بسببه . فيكون الجازم قد عمل عمله فيها ؛

(١) وبهذه اللغة ورد قول قيس بن زهير من بنى عبس :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبِيَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
وقول الآخر :

هجوتَ زِيَانِ ثُمَّ جِئْتُ مَعْتَذِرًا مِنْ هَجُوِ زِيَانِ لَمْ تَهْجُوْا وَلَمْ تَدْعَ
وبتلك اللغة وردت القراءة في الآية الكريمة من سورة « طه » (فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخفّ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى) حيث بقيت الألف في آخر الفعل : « يخشى » مع أنه مجزوم ؛ بسبب العطف على المجزوم) وكذا القراءة في الآية الأخرى المدونة في « د » من ص ٢٠٥ أما النص على هذه اللغة وأمثلها فراجعها متعددة ، منها : المصع (ج ١ ص ٥٢ ، الباب السابع الخاص بإعراب المضارع المعتل الآخر . ومنها : الجزء الأول من كتاب معاني القرآن ، للفراء ص ١٦١ .

(٢) في ص ١٨٢ - وما بعدها -

هو: الجزم؛ ومتى سكنت الهمزة، كان إبدالها من جنس حركة ما قبلها قياسياً؛ فتقلب ألفاً أو واواً، أو ياء، على حسب تلك الحركة، ولا تحذف هذه الحروف إذ لا داعي لحذفها، بعد أن أدى الجازم عمله، وفي هذه الحالة تعرب الكلمة مجزومة بسكون مقدر^(١) على الهمزة المنقلبة المخففة . . .

أما إن كان الإبدال من الهمزة قبل الجزم، فهو إبدال شاذ، والأفصح عدم حذف حرف العلة أيضاً، ويكون الفعل مجزوماً بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة المخففة كسابقه، ولا يحذف حرف العلة - مع أن الجازم حين وروده على الفعل لم يكن أمامه الهمزة، ليؤثر فيها - لأن حرف العلة هذا عارض، وليس أصيلاً، ولا اعتداد بالعارض عندهم^(٢):

فالفرق بين الحالتين أن الأولى لا يحذف فيها حرف العلة باتفاق، لما بينوه؛ وأن الثانية فيها خلاف، ولكن الأشهر عدم الحذف أيضاً.

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما المانع أن يكون الحكم الفاصل هو عدم الحذف دائماً، لنستريح من تعدد الآراء، واختلاف الحجج، من غير أثر واضح؟ هذا هو الأفضل.

(ح) سبق^(٣) أن المضارع المعتل الآخر بالياء يرفع بضمه مقدرة عليها ويجزم بحذفها. والأغلب أن تكون هذه الياء مذكورة كالأمثلة التي عرضناها. ومن الجائز حذفها لغير جازم، قصداً للتخفيف، أو مراعاة القواصل، ونحوها؛ تبعاً لبعض القبائل العربية، بشرط أمن اللبس بين هذا النوع الجائز من الحذف^(٤) والنوع الآخر الواجب الذي سببه الجزم. وبإثبات الياء وحذفها في المضارع المرفوع، جاء القرآن الكريم، قال الله تعالى^(٥): «قالوا يا أبا ناسر ما تبغى. هذه بضاعتنا ردت إلينا»... وقال تعالى^(٦): «ذلك ما كننا نبتغى، فارتدنا على آثارهما قصصاً».

(١) وإنما كان السكون مقدراً لأنه على الهمزة وهي مخفية، فهو مخفف معها، ويكون ظاهراً حين تظهر، ولا يصح أن يكون مقدراً على الألف، أو الياء؛ لأن هذه الحروف قد جاءت بعد أن أدى الجازم عمله، واستوفى حقه، كما أوضحنا.

(٢) راجع الصبان آخر باب: «المرب والمبني» عند الكلام على المضارع المعتل.

(٣) في رقم ٣ من ص ١٨٣. (٤) في سورة يوسف.

(٥) أما حذف الياء التي هي ضمير المتكلم من آخر الأفعال فجائز أيضاً مثل: «أكرمتم»، وأهانتهم. في قوله تعالى في سورة الفجر: (فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربني أكرمتم). وأما إذا ما ابتلاه فقد رعبه فيقول ربني أهانتهم. أي: أكرمتم وأهانتهم. ومثل قوله تعالى في سورة العنكبوت (فإياي فاعبدون) أي: فاعبدوني. وأما حذف هذه الياء إذا كانت «مضافاً إليه» فتجوز له إشارة في هامش ص ٢٠١ - ويحيى البيان الشامل في باب: المضاف إلى ياء المتكلم - ج ٣ - (٦) في سورة الكهف.

الإسم المَعْرَبُ المَعْتَلُ الأَخْرُ

من الأسماء المعربة (١) :

١ - نوعٌ صحيحُ الأخر ، مثل : ، صالح ، سعاد ، جمل ، شجرة ، قمر ، سماء . . . وهذا النوع يعرب في أحواله الثلاثة بحركات ظاهرة على آخره ؛ تقول : صالحٌ محسنٌ ، وإن صالحاً محسن ، وحبذا الإحسان من صالح . . . وكذا بقية الأمثلة مع مراعاة الأحكام التي شرحناها في المسائل المختلفة السابقة .

ب - ومنها نوعٌ معتلُ الأخر ، جارٍ مجرى الصحيح ، وهو ما آخره ياء أو واو ، وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن ، وقد يكون الحرفان مشددين أو مخففين ؛ نحو : ظَبْنِي - دَلْنُو - مَرْمِي - مَسْغَرُو . . .

وحكم آخره من الناحية الإعرابية كحكم صحيح الأخر ؛ فهو شبيه به في الحكم . ومن هذا الشبيه أيضاً الختوم بياء مشددة للنسب ، ونحوه ، بشرط ألا يكون تشديده بسبب إدغام ياعين إحداهما ياء المتكلم ؛ ومن الأمثلة : عبقرى - كرسى - شافعى . . . ، فخرج ما كانت إحدى ياعيه للمتكلم ، نحو : خليلي - صاحبتي - بسني - كاتبتي (٢) .

ج - ومنها نوعٌ معتلُ الأخر (٣) لا يشبه الصحيح ؛ ومن أمثله (الرضا ، العلاء ،

(١) أما غير المعربة فلا دخل لها في هذا الموضوع الخاص بالإعراب وعلاماته الأصلية أو الفرعية ، كما هو معروف ؛ لأن المبني لا تتغير علامة آخره . . . وهذا عند النحاة . ويخالفهم القراء وبعض اللغويين في هذا على الوجه المبين في رقم ٥ من هامش ص ١٨٨ .
(٢) كما في ج ٤ ص ٤٥ م ١٣١ - وذكرنا هناك أنه يسمى : «الملحق بالمعتل الأخر» وله حكم خاص موضح في باب المضاف لياء المتكلم ج ٣ .

(٣) أى : في آخره حرف من حروف العلة الثلاثة ؛ وهى : الألف ، والواو ، والياء . وقد يكتفى النحاة بتسميته : «المعتل» فقط ؛ لأن المعتل في اصطلاحهم هو : «معتل الأخر» (وهو ما كان حرفه الأصل الأخير حرف علة) سواء أكان اسماً ، أم فعلاً . أما الصرفيين فقد جرى اصطلاحهم على أن المعتل هو : ما كان أحد حروفه الأصلية حرف علة ؛ سواء أكان حرف العلة في الأول ، أم في الوسط ، أم في الآخر ، أم في أكثر من موضع . وسواء أكان ذلك في اسم أم فعل . ولكل حالة من تلك الحالات المختلفة اسم خاص بها ، وحكم معين في علم : «الصرف» . ولم يطلق النحاة ولا الصرفيون اسم =

الهدى ، الحمى . . .) وأيضاً (الهادى ، الداعى ، المنادى ، المرتجى . . .)
 وأيضاً (أدكو^(١) طوكيو^(٢) ، سمندو^(٣) ، قَمَندو^(٤) . . .) .
 وهذا النوع . المعتل الآخر الذى لا يشبه الصحيح ثلاثة أقسام على حسب
 حرف العلة الذى فى آخره :
 أولها : المقصور^(٥) : وهو : (الاسم العربى الذى فى آخره ألف^(٦) لازمة^(٧)) .

المعتل على شيء من الحروف ؛ مع أن بعض الحروف قد يكون معتلاً ؛ مثل : إلى ، على ، فى . . . والسبب
 فى ذلك أن كلامهم فى المعتل ، وأنواعه ، واسم كل نوع وحكمه - إنما هو من ناحية الإعراب . وما يتصل
 به ، وهى ناحية لا تتصل بالحروف ، إذ الحروف كلها مبنية كما عرفنا - فى ص ٧٦ - على أنه لا مانع
 من تسمية الحرف الذى فيه حرف علة « بالمعتل » . ولكن لا يصح تسميته بالمقصور ، ولا بالمنقوص ،
 ولا بالاسماء الأخرى الخاصة التى أطلقها النحاة أو الصرفيون على أنواع المعتل من الأسماء أو الأفعال ؛ (كالمثال ،
 والأجوف ، والنقص . . إلخ) لأن هذه التسميات مقصورة عندهم على أنواع المعتل من الأسماء والأفعال
 وحدهما .

ومن المقرر أن حرف العلة إن كان ساكناً بعد حركة تناسبه فهو حرف علة ، ومد ، ولين ؛
 نحو : مساعد ، وسعيد ، وإن كان ساكناً بعد حركة لا تناسبه فهو حرف علة ولين معاً ، نحو :
 جوهراً ، وزين . وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط ؛ مثل : حور ، وهيف . . . (راجع الخضرى
 ج ٢ فى باب الترخيم والإعلال بالنقل) . وعلى هذا تكون الألف دائماً حرف علة ، ومد ، ولين .
 ويتردد فى كلام النحاة : « الحرف المدمل » يريدون به الحرف الذى يخضع لأحكام الإعلال ،
 وتجرى عليه ضوابطه ، - كقلب الياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة ؛ كقولهم فى بنائى : بناء . و . . - فإن
 لم يخضع لتلك الأحكام فهو حرف علة فقط ؛ كالفعل الماضى : عور ، أو : هيف . .
 وستجىء إشارة لهذا فى ج ٢ هامش ص ٨٦ م ٦٧ .

(١) اسم بحيرة ، وبلد مصرى على الساحل الشمالى ، قرب الإسكندرية .
 (٢) حاضرة بلاد اليابان .
 (٣) اسم طائر ، واسم حصن فى (بلغراد) .
 (٤) اسم طائر .
 (٥) مما يلاحظ : أن النحاة لا يطلقون اسم المقصور والمدود على الاسم إلا إذا كان معرباً . بخلاف
 اللغويين والقراء ، فإنهما يطلقونهما على العرب والمبنى ، ولذا يقولون فى : (أول وأولاه ، اسمى إشارة) إن
 الأول مقصور ، والثانى مدود ، مع أن الاسمين مبنيان . فالاسطلاح يختلف عند الفريقيين .
 - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٨٧ ، وكما سيجىء فى باب اسم الإشارة ، - رقم ١ من هامش
 ص ٣٢٤) وفى رقم ١ من هامش ص ٤٥٠ م ١٧٠ ج ٤ -

(٦) وهذه الألف يكون قبلها فتحة دائماً ؛ كشأن جميع الألفات . فإن جاء بعدها تاء التأنيث
 مثل : فتاة ، ومباراة . . . و . زال عنه اسم المقصور وحكمه ، وصار إعرابه على التاء - كما فى : « و »
 من ص ١٩٠ - وسيجىء البيان والإيضاح فى الباب الخاص به من الجزء الرابع ، ص ٥٥٨ م ١٧١ ص ٥٦٩
 (٧) لا تتأرق فى حالة من حالات إعرابه الثلاث ؛ الرفع ، والنصب ، والجر ، إلا إذا وجدت
 علة صرفية تقضى بحذفها ؛ فتحذف لفظاً ، ولكنها تعتبر موجودة تقديراً ؛ لأن الحذف لاملة كالتأنيث ؛
 وذلك كحذفها عند التنوين فى مثل : فتى ، علا ، رضا ؛ فإنها موجودة تقديراً . وهذا معنى قولهم :
 إن ألف المقصور موجودة دائماً ، إما لفظاً وإما تقديراً . وعند الوقف يحذف التنوين - فى الشائع - ، ف يرجع
 الألف ، ويكون الإعراب مقدراً عليها . وهذا هو الشائع فى الإعراب اليوم ، ولا بأس به ، بل فيه تيسير =

وحكمه : أن يعرب بحركات مقدره على هذه الألف في جميع صوره ؛ رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، إذ لا يمكن أن تظهر الفتحه أو الضمه أو الكسرة على الألف . ومن أمثله : « إن الهدى هدى الله » . « اتبّع سبيل الهدى » . فكلمة : الهدى « الأولى ، اسم « إن » ؛ منصوبة بفتح مقدره على الألف ، وكلمة : « هدى » الثانية خبر « إن » ، مرفوعة بضمه مقدره على الألف ، أيضاً . وكلمة : « الهدى » الثالثة مضاف إليه ، مجرورة بكسرة مقدره على الألف (١) .

ومن أمثله : رضا الله أسمى الغايات . إن رضا الناس غاية لا تُدرَك ، احرص على رضا الله . . . فكلمة : « رضا » مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة بحركة مقدره على الألف . . . وهكذا كل الأسماء المقصورة (٢) .

وليس من المقصور ما يأتي ؛ لعدم انطباق التعريف السالف عليه :

(أ) الأفعال المختومة بألف لازمة ، مثل : دعاً ، سعى ، يخشى ، ارتقى . وإنما هي نوع من الأفعال التي تسمى ناقصة . (ويراد بهذه التسمية هنا : أنها معتلة الآخر) .

(ب) الحروف المختومة بألف لازمة ، مثل : إلى ، على . . . لأن هذه كتلك ؛ ليست أسماء .

= وإذا كانت الألف لا تفارقه ، وعلامة الإعراب لا تظهر عليها مطلقاً ؛ كما أوضحنا ؛ فلم لا يعتبر مبنياً ؟
تقدم جواب هذا في « و » من ص ٩٩ .

وقلنا في « ب » ص ١٠٦ (وسيجيء أيضاً في ج ٣ م ٩٧ ص ١٧٤ عند الكلام على المضاف إلى ياء المتكلم) أن بعض العرب يقلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها في ياء المتكلم ؛ فيقول في كلمة : « هدى » عند الإضافة لياء المتكلم : هدى خير الوسائل للسعادة . وفي هذه الصورة يكون معرباً بالياء التي أصلها الألف بدلا من حركات الإعراب التي كانت مقدره على الألف ، فهو ما ناب ذه حرف عن حركة . ولا يحسن اليوم الأخذ بهذا الرأي .

(١) وهي تكتب ياء هنا ، وتكتب في مواضع أخرى ألفاً ؛ تبعاً لقواعد الإملاء التي تقضى بأن ألف المقصور الثلاثية إن كان أصلها ياء تكتب ياء ، وإن كان أصلها واو أو أ تكتب ألفاً ؛ فلا بد من إرجاع الألف الثلاثية إلى أصلها . أما التي تزيد على ثلاثة فإنها تكتب ياء دائماً .
وسواء أكتبت ألف المقصور ياء أم ألفاً - فإنها في جميع أحوالها تسمى : « ألفاً » ، مادام قبلها فتحة . وهذا الرأي هو الشائع اليوم في رسم الحروف .

وللكوفيين رأي آخر يميز كتابة المقصور الثلاثي بالألف أو الياء إن كان الاسم مضموم الأول أو مكسوره . . . ولا نتعرض لبيان أن هذا أنسب أم ذاك والسبب . . . ولكن الذي لاشك فيه أن قواعد رسم الحروف معقدة مضطربة ، في حاجة إلى ضبط وتجديد وتيسير . وهذا من أخص خصائص المجمع اللغوي ؛ لأنه - في هذه الناحية - يمثل الهيئات العلمية اللغوية مجتمعة ، والبلاد العربية كلها .

(٢) مع ملاحظة أن الكلمة المقصورة إن كانت ممنوعة من الصرف - مثل موسى - على اعتباره ممنوعاً من الصرف - فإنها تخضع لأحكام المنع المختلفة . ومنها الجر بالفتحة المقدره بدلا من الكسرة المقدره ، إن لم يكن هناك مانع ..

(ح) الأسماء المبنية المختومة بهذه الألف ؛ مثل : « ذا » و « تا » من أسماء الإشارة . ومثل : « إذا » الظرفية ، و « ما » الموصولة ، وغيرها من الأسماء المبنية .
 (د) الأسماء المعربة التي في آخرها واو ، أو ياء ، مثل : « أدكو » - « طوكيو » - « الهادي » - « العالی » ؛ لأنها ليست معتلة الآخر بالألف .

(هـ) المثنى في حالة الرفع مثل : سافر الوالدان ، والأسماء الستة في حالة النصب ، مثل : رأيت أبك ؛ لأن الألف فيهما غير لازمة ، إذ تتغير وتجيء مكانها الياء مع المثنى في حالة نصبه وجره ؛ مثل : أكرمت الوالدَيْن ، وأصغبت إلى الوالدَيْن . وتجيء مكانها الواو أو الياء مع الأسماء الستة في حالة رفعها وجرها ؛ مثل : أبوك كريم ، استمع إلى أبيك .

(و) أشرنا^(١) إلى أن «المقصور» إذا زيدت بعد ألفه تاء التأنيث - نحو : فتاة ، مباراة ، مستدعاة - يفقد اسمه وحكمه بسبب هذه التاء ، ولا يسمى مقصوراً لأنه لا يكون مقصوراً إلا بشرط انتهائه بألف تقع عليها الحركات الإعرابية مقدرة . ولا يتحقق هذا الشرط إذا وقعت بعد ألفه تاء التأنيث ؛ إذ تكون «التاء» هي خاتمة أحرفه ، وعليها تقع الحركات الإعرابية ظاهرة لا مقدرة ، ولذا تبقى عند تثنيته للدلالة على تأنيثه ، وتحذف عند جمعه . ويراعى في الاسم بعد حذفها ما يراعى في جمع المقصور^(٢) .

ويجب التنبه للفرق الواسع بين تاء التأنيث السالفة والهاء الواقعة ضميراً بعد ألف المقصور في مثل : « من أطاع هواه أعطى العدو مناه » فهذه الهاء كلمة مستقلة تماماً ، وما قبلها مستقل بإعرابه بحركات مقدرة على الألف التي هي نهاية الاسم المقصور .

ثانيها : المنقوص ، وهو : (الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة^(٣) ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : العالی ، المرتقى ، المستعلي . . .) .

(١) في رقم ٦ من هامش ص ١٨٨ ويلاحظ آخر ما جاء في أول قسم « أ » ص ١٦٨ .
 (٢) مما سيحىء بيانه في الباب الخاص بتثنية المقصور وجمعه في الجزء الرابع ، م ١٧١ ص ٥٦٦ .
 (٣) إذا حذف الياء لاملة صرفية كالتنوين ، أو علة أخرى ، فهي في حكم الموجودة ؛ مثل : هذا داع للخير . ويكون الإعراب على هذه الياء المقدرة .
 ولماذا لا يعتبر المنقوص من المبنيات ؟ سبق جواب هذا في « و » من ص ٩٩ .

وحكمه : أن يرفع بضمة مقدره على الياء في حالة الرفع ، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء في حالة النصب^(١) ويجر بكسرة مقدره^(٢) عليها في حالة الجر ؛ مثل : الخلق العالى سلاح لصاحبه - إن الخلق العالى سلاح لصاحبه - تمسك بالخلق العالى . فكلمة : « العالى » في الأمثلة الثلاثة نعت (صفة) . ولكنه مرفوع في المثال الأول بضمة مقدره ، ومنصوب في المثال الثانى بالفتحة الظاهرة ، ومجرور في المثال الثالث بالكسرة المقدره . ومثله : الباقى للمرء عمله الصالح - إن الباقى^(٣) للمرء عمله الصالح - حافظ على الباقى من مآثر قومك . فكلمة ؛ « الباقى » في المثال الأول مبتدأ مرفوعة بضمة مقدره ، وهى في المثال الثانى اسم «إن» منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهى في الثالث مجرورة بكسرة مقدره ، وهكذا . فالمنقوص يرفع ويجر بحركة^(٤) مقدره على الياء ؛ وينصب بفتحة ظاهرة عليها ، - كما رأينا .

والمنقوص الذى تقدر الضمة والكسرة على يائه وتظهر عليها الفتحة يجب إثبات يائه إن كان غير ممنون - (لسبب يمنع التنوين ؛ كإضافته ، أو اقترانه بأل^(٥) ، أو تثنيته ، أو جمعه جمع مؤنث سالم ...)^(٦) - فإن كان ممنوناً لخلوه مما يمنع التنوين : يجب - فى رأى فى الشائع - حذف الياء دون التنوين فى حالتى الرفع والجر ، مع تقدير الضمة والكسرة عليها ، ويجب بقاء الياء والتنوين فى حالة النصب ؛ (نحو : خير ما يُحمد به المرء خلقُ عالٍ - إن خلقاً عالياً يتحلى به المرء خير له من الثروة والجاه - لا يحرص العاقل على شيء قد حصره على خلق عالٍ يشتهر به) ، فيرفع بضمة مقدره على الياء المحذوفة ، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء الثابتة مع التنوين ، ويجر بكسرة مقدره على الياء المحذوفة ، وإنما حذف الياء لالتقاءها ساكنة مع التنوين فى حالتى الرفع والجر ؛ إذ الأصل : (عالين) فى الرفع ،

- (١) وفى بعض اللهجات تكون هذه الفتحة مقدره حتماً إن كانت الياء فى آخر الصدر المضاف إلى العجز فى المركب المزجج طبقاً للبيان المفيد الآتى فى « أ » من ص ١٩٦
 (٢) لبعض القبائل لغات أخرى منها حذف هذه الياء رفعاً وجرّاً ؛ طبقاً لما سيجىء فى البيان الذى فى ص ١٩٧
 (٣) ومثل قول الشاعر : إن الليالى لم تحسن إلى أحد إلا أساءت إليه بعد إحسان
 (٤) فإن كان ممنوعاً من الصرف ؛ مثل ليالٍ - بواقٍ ... جرى عليه حكم المنوع من الصرف كما شرحناه فى ص ٣٨ وهامش ٣٩

وإذا كان المنقوص ممنوعاً من الصرف وسمى به ؛ مثل : جوارٍ ، وقواضٍ ، علمين مؤنثين - فلا تقدر الكسرة على رأى المشهور ، وإنما يجر بالفتحة ، لكن تظهر الفتحة لفتحها فى حد ذاتها ، أم تقدر لنيابتها عن الكسرة الثقيلة ؟ رأيان أشهرهما الثانى .

- (٥) بعض القبائل يحذف ياء المنقوص المقرون « بأل » رفعاً وجرّاً - طبقاً لما سيجىء فى ص ١٩٧ -
 (٦) سيجىء فى الجزء الرابع الباب الخاص بتثنية المنقوص وجمعه .

و (عَالِيَيْنَ) ^(١) في الجر ، استقلت الضمة والكسرة على الياء ، فحذفنا ، فالتى ساكنان ، الياء والتنوين ، حذف الياء لالتقاء الساكنين ، فصارت الكلمة : عال ، في حالتى الرفع والجر - كما سلف - . ومن أمثلة حذف الياء من المنون المرفوع كلمتا : « مدنٍ ومَقْصَصٍ » في قول الشاعر يمدح كريماً :
فهو مُدُنٌ للوجود - وهو بغيضٌ - وهو مَقْصَصٌ للمال ، وهو حبيبٌ
« ملاحظة » : إذا كانت لام المنقوص محذوفة بغير تعويض همزة الوصل عنها (مثل : شَجَّحَ) فإنها ترجع أولاً ترجع في الشنية وفي جمع المؤنث السالم طبقاً للضابط الذى سبق ^(٢) .

وليس من المنقوص ما يأتى ، لعدم انطباق التعريف السالف عليه :

(أ) الفعل بجميع أنواعه ، ولا سيما المختوم بياء لازمة ، مثل يَنْوِي محمد التنقل ، ويجرى وراء رزقه ، وكذلك الحرف ؛ ولا سيما المختوم بياء ؛ مثل : فى .

(ب) الاسم الذى فى آخره ياء لازمة ولكنها مشددة ؛ مثل : كرسى ^(٣) .

(ج) الاسم المختوم بياء ولكنه مبنى : مثل : الذى ، التى ... ذى (اسم إشارة) .

(د) الاسم العربى الذى آخره ياء تلازمه فى بعض حالاته ، ولكنها ليست ملازمة له فى كل حالاته ؛ كالأسماء الستة فى حالة جرهما بالياء ؛ مثل : ألم أحسن إلى أخيك ؟ وكذلك المثنى وجمع المذكر السالم فى حالة نصبهما وجرهما ؛ مثل : أكرم الوالدَيْنِ ، واعتن بالوالدَيْنِ ، وصافح الزائرينِ ، وأسرع إلى الزائرينِ ؛ فإن الياء فى الأسماء الخمسة لا تثبت ؛ بل تتغير ويحل محلها الواو رفعاً ، والألف نصباً . كما أن الياء فى المثنى وجمع المذكر السالم تتغير ، ويحل محلها الألف فى حالة رفع المثنى ، والواو فى حالة رفع جمع المذكره . . .

(هـ) الاسم العربى الذى آخره ياء لازمة ، ولكن ليس قبلها كسرة ؛ مثل : ظبئى وكرسى ؛ فالياء فى الأولى قبلها سكون ظاهر على حرف صحيح ، وفى الثانية قبلها سكون ظاهر على حرف علة ^(٣) .

* * *

(١) هذه النون هى رمز التنوين طبقاً للبيان الذى سبق فى ص ٢٦ .
(٢) فى آخر رقم ٥ من هامش ص ١١١ وفى « ح » من ص ١٣٥ .
(٣ و ٣) فكلمة كرسى وأشباهاها - ليست من المنقوص لمانعين ، لا لمانع واحدهما : عدم سكون الياء لزوماً ، وعدم كسر ما قبلها .

ثالثها : الاسم العربى الذى آخره الحقيقى واو ساكنة لازمة قبلها ضمة . وهذا نوع لا تعرفه اللغة العربية الأصيلة ؛ ولم يُسمع عن العرب ، إلا فى بضع كلمات نقلوها عن غيرهم من الأجانب ، منها : « سَمَسْنَدُو^(١) » ، « قَسَمَسْنَدُو^(٢) » ، لكن لا مانع من تسمية بعض الأشخاص وغيرهم بأسماء محتومة بتلك الواو ؛ كتسمية شخص أَرَسَطُو ، أو (خَوْفُو) ، أو : سِنْفَرُو^(٣) ، أو : يدَعُو ، أو : يسمو ، وتسمية بلد : (أدفو ، أو أدكو^(٤)) ، أَرَكْنُو^(٥) ، طوكيو^(٦) ، كُنْغُو^(٧) .

ولما كان هذا النوع غير عربى فى أصله ، ونادرآنى استعمال العرب ، أهمله النحاة ، فلم يضعوا له اسماً ، ولا حُكْمًا — فيما نعرف^(٨) . . . — ولعل الحكم الذى يناسبه فى رأينا هو أن يعرب بحركات مقدره على آخره فى جميع حالاته ، بغير تنوين^(٩) ؛ فيرفع بالضمة المقدره على الواو ، وينصب بالفتحة المقدره عليها ، ويجر بالفتحة المقدره عليها بدلا من الكسرة^(١٠) ، تقول : كان « سِنْفَرُو » ملكًا

(٢٠١) سبق شرحهما فى هامش ص ١٨٨ — رقم ٤٠٣ — ومنها : هِنْدُو ، كما جاء فى الهمع — اسم بلد .

(٣) « خوفو » اسم فرعون من فراعنة مصر فى الدولة الأولى القديمة ، وهو بانى هرم الجيزة الأكبر . و « سنفرو » اسم فرعون آخر .

(٤) بلدان ، أولهما بصعيد مصر ، والأخرى بالساحل الشمالى — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٠ .

(٥) اسم واحة على الحدود المصرية الغربية .

(٦) اسم حاضرة اليابان — .

(٧) إقليم بوسط إفريقيا .

(٨) لم أجد له اسماً ولا حكماً فيما لدى من المراجع المختلفة ، إلا ما ذكره بعض النحاة ، كالصبيان فى آخرباب المنوع من الصرف ، عند الكلام على المنقوص من الأسماء المنوعة من الصرف ، فإنه قال ما نصه : (لوسميت بالفعل « يغزو » و « يدعو » ، ورجعت بالواو للياء ، أجرته مجرى « جوار » وتقول فى النصب : رأيت يدعى ويغزى . قال بعضهم : ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت من أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة ، فقلب الواو ياء وكسرها ما قبلها . وإذا سميت بالفعل : « يرم » من : « لم يرم » رددت إليه ما حذف منه ؛ ومنعته من الصرف : تقول : هذا يرم ، ومررت بيرم ، والتنوين للعوض ، ورأيت يرى .

(وإذا سميت بالفعل : « يغزى » من : « لم يغزى » قلت : هذا يغز ، ومررت بيغز ، ورأيت يغزى . إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال « جوار »)^١ .

وفى هذا الكلام — فوق ما فيه من تحيل بعيد — ما يستدعى التوقف والنظر ، (كما قلنا فى ج ٤ ص ١٦١ ، ١٦٢ م ١٤٥) لأن الأخذ به يؤدى إلى تغيير صورة العلم تغييراً يقع فى اللبس والإبهام . ويحدث لصاحبه مشقات فى معاملاته .

(١٠٩) لأن الاسم فى هذه الحالة يكون علماً أعجمياً ؛ فيمنع من الصرف ، ويجر بالفتحة بدلا من الكسرة إن لم يمنع من ذلك مانع آخر . كالإضافة ، أو : آل .

مصرياً قديماً ، إن « سنفرو » أحد الفراعين ، هل عرفت شيئاً عن سنفرو ؟ .
وهذا الحكم يسرى على الكلمات القليلة التي أخذها العرب عن غيرهم ، كما يسرى
على الأسماء التي لم يأخذوها ، وكذلك المستحدثة بعدهم للأشخاص والبلاد وغيرها^(١) .
وبناء على هذا الرأي لا يصح إظهار الحركات الإعرابية على الواو ؛ لأن ظهورها
يؤدى إلى إدخال تغيير على العلم في مظهره يؤدي إلى اللبس^(٢) .

وليس من النوع الثالث ما يأتي :

(أ) الفعل الذى آخره واو ، مثل : يدعو ، يسمو ، يعلو ، لأن هذه
ليست أسماء ،

(ب) الاسم الذى ليس معرباً ، مثل : ذو ، بمعنى الذى (نحو :
جاء ذو قدام)^(٣) . . .

(ح) الاسم العربى الذى آخره واو ، لكنها ليست فى الآخر الحقيقى بل
فى الآخر العارض ؛ مثل : يا « ثمو » و يا « محمُو » فى ترخيم كلمتى : « محمود »
و « محمود » حين النداء ؛ فإن الآخر الحقيقى هو الدال ، لا الواو .

(د) الاسم العربى الذى آخره واو ، ولكنها ليست ساكنة ، مثل :
هو ، أو ليست دائمة ثابتة ؛ كالأسماء الخمسة فى حالة الرفع ، مثل : سعد
أخوك^(٤) . . . فإن هذه الواو تتغير فى حالة النصب ، وتحل محلها الألف ؛
كما تتغير فى حالة الجر وتحل محلها الياء .

(١٠١) وقد رأيت ما يقربى هذا الحكم من كلام « السكندر بن سيار » شارح ديوان « المتنبي » حيث جاء
فى القصيدة التى مطلعها :

« لهذا اليوم بعد غد أريجُ
وزار فى العدو لها أجيحُ »
عند البيت :

فإن يُقَدِّمُ ففقد زُرنا « سَمَنادو » وإن يُحجِّمُ فموعده الخليج
ما نصه : (قال ابن جنى سألت المتنبي : لم لم تعرب سمندو ؟ - يريد : لم لم تظهر الفتحة على الواو فى آخر
كلمة : سمندو ؟ ؟ فقال : لو أعربتها لم تعرف) .
فسمع ابن جنى الجواب ولم يعلق عليه ، فسكوته قد يفيد الرضا بما سمع .

(هذا وسيجيء حكمه عند إضافته لياه المتكلم فى الباب الخاص بهذا - ج ٣ ص ١٤٣ م ٦٩ -
كما سيجيء حكمه عند تشيته وجمعه فى الباب الخاص بذلك ، ج ٤ ص ١٧١ م ٥٦٦ -)

(٢) أما « ذو » التى من الأسماء الستة فالواو فى آخرها غير لازمة ، وأيضاً ليست أصلية .
(٣) وشلتها واو جمع المذكر السالم المضاف : مثل : جاء عالم الهندسة ؛ فإن هذه الواو تتغير ،
ويحل محلها الياء نصباً وجرأ . هذا إلى شيء آخر ، هو : أن الواو فى الأسماء الستة وفى جميع المذكر طارئة فهى
خارجة عن صيغة الكلمة ، وهذا يبعدها من النوع الثالث .

(هـ) الاسم العرب الذى آخره واو لازمة ، ولكن ليس قبلها ضمة ؛ مثل : حُلُو ، خَطُو ، صَحُو ، فإنه من المعتل الجارى مجرى الصحيح (١) فى إعرابه بحركات ظاهرة على آخره ، رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً (٢) .

« ملاحظة » سيجىء فى ج ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١ باب خاص بطريقة ثنية المقصور ، والمنقوص ، والممدود ، وجمعها جمع مذكر سالم وجمع مؤنث سالم .

* * *

(١) سبق تعريفه وحكه فى ص ١٨٧ .

(٢) وفيما سبق من المعتل وأحكام المقصور والمنقوص يقول ابن مالك .

وسمَّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَسَا كَالْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَقَى مُكَارِمًا
فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ ؛ وَهُوَ الَّذِي قَدْ « قُصِرَا »
وَالثَّانِ « مَنْقُوصٌ » ، وَنَضْبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يُدْوَى ، كَذَا أَيْضًا يُجْرُ

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا^(١) أن المنقوص تقدر على آخره الضمة ، والكسرة ، وتظهر الفتحة ؛ مثل : أجبـت داعي الحق . لكن إذا وقع المنقوص صدر مركب مزجي^(٢) ، فإنه قد يجوز - عند بعض القبائل - في هذا الصدر أن يُعْرَبَ إعراب المضاف ، ويعرب ما بعده (وهو : العَجْزُ) مضافاً إليه ، ممنوعاً من الصرف أو غير ممنوع على حسب حالته وما يستحقه . وفي هذه الحالة لا تظهر الفتحة على ياء المنقوص - في الأشهر^(٣) عندهم - ومن أمثله : عرفتُ « داعي سلم » ، أو : « معدي كيرب » ، أو « صافى هتبا » (أسماء أشخاص) ودخلت « سواقبي خييل » ، أو : « مرامي سفر » أو : « قالي قلا » (أسماء بلاد) فالصدر يعرب إعراب المنقوص من غير أن تظهر عليه الفتحة في حالة النصب . وهذا هو نوع المنقوص الذي لا تظهر على يائه الفتحة في حالة نصبه^(٤) . . . ومع أن هذا هو المشهور - قديماً في تلك اللغة - فالمناسب لنا اليوم ألا نلجأ إلى الإضافة ؛ لأن ترك الياء في حالة النصب بدون فتحة ظاهرة قد يدعو للحييرة والإيهام بغير داع ، فالخير ألا نعرِّب إعراب المتضايقين ، وإنما الخير أن نستعمل الاستعمال المشهور في المركب المزجي ؛ بأن يكون الإعراب على آخر العجز وحده ، مع ترك الصدر على حاله فلا نعرِّب إعراب المضاف إليه ؛ لأن قصر الإعراب على آخر العجز وحده ، هو الذي يدل على أن اللفظ مركب مزجي .

ومن العرب من يجيز فتح هذه الياء كغيرها من ياء المنقوص ، كما أن منهم من يسكن ياء المنقوص دائماً في كل الصُّور . ولكن من المستحسن عدم الأخذ بهذين الرأيين ؛ للدواعي القوية التي نرددها ، والتي نردفها بأننا حين نذكر آراء مختلفة نذكرها لا لنحاكيها ، - فالمحاكاة اليوم للأشهر وحده - وإنما نذكرها للمتخصصين ؛ ليستعينوا بها على فهم النصوص القديمة التي تشتمل عليها ، إلا إذا أشرنا إلى جواز استعمالها لسبب قوى .

(١) في ص ١٩١ .

(٢) تعريف المركب المزجي وأحكامه وكل ما يختص به مدون في باب « العلم » ، وسيأتي « ص ٣٠٠

و ٣١١ و ٣١٣ وما بعدهما) .

(٣) ويحسن في هذه الحالة كتابة الصدر منفصلاً عن العجز ؛ ليكون هذا الانفصال دالاً على الإضافة ، وموجهاً إليها ؛ إذ المضاف غير المضاف إليه ؛ فنحتمل أنهما لا يتصلان في الكتابة بخلاف

حال المزج ؛ فإنه يقوم على أنهما بمنزلة شيء واحد ؛ ولذا يتصلان كتابة في الغالب (انظر ص ٣٠٠

و ٣١٤) . (٤) سيجيء البيان أيضاً في ص ٣١٤ وفي ج ٤ ص ١٧٦ م ١٤٧ .

وقد^(١) أشرنا إلى أن بعض القبائل يحذف من «المنقوص» المفرد، المقترن بأل ياءه في حالتي الرفع والجر؛ وبلغتهم جاء القرآن الكريم؛ مثل كلمة: «الباد» في قوله تعالى في سورة الحج: «إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد...»، أي: البادى... ومثل «بالوَاد» في قوله تعالى في سورة الفجر: «وتمدّ الذين جاؤوا الصخر بالوَاد...» أي: بالوادي. ومثل: «المتعال» في قوله تعالى: (عالم الغيب والشهادة، الكبير المتعال) أي: المتعال.

وإذا ختم صدر المركب المزجي بواو، وأريد إضافة الصدر إلى العجز - اتباعاً للرأى السالف - فإن الحركات كلها تقدر على الواو؛ مثل: «نهرو» هنود^(٢) و«مجدو ملوك»^(٣)...، والحكمة في عدم ظهور الفتحة هو الحرص على بقاء الاسم على حالته الأصلية؛ ليبقى دالاً على صاحبه، دلالة العلم، لا دلالة المضاف والمضاف إليه. لأن الإضافة هنا ظاهرية شكلية فقط. ولم أر من يميز الإعراب على آخر العجز وحده، مع ترك الصدر على حاله، ولا من عرض حكماً لهذا النوع من المعتل - كما أسلفنا^(٤) - لكن حملة على نظيره المركب المزجي المختوم صدره بالياء قد يبيح هذا، بل يجعله أفضل؛ إذ يدل على أن اللفظ مركب مزجي، مضاف؛ فلا يقع فيه لبس.

(ب) إذا أضيفت كلمة «لدى»^(٥) للضمير فإن ألفها تقلب ياء، مثل: «زاد الخير لديك»، فكلمة: «لدى» ظرف منصوب بفتحة مقدرة. لكن أهذه الفتحة مقدرة^(٦) على الياء الظاهرة، أم مقدرة على الألف التي كانت في الأصل، وانقلبت ياء؟ يفضل النحاة أن يقولوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف التي صارت ياء، وذلك لسببين:

أولهما: أن الألف هي الأصل، فلها الاعتبار الأول.
ثانيهما: أن الياء في آخر المعربات تظهر عليها الفتحة في الأغلب، فإذا

(١) في ص ١٩١.

(٢) نهرو: علم زعيم هندي وطني في عصرنا وقد تولى رئاسة الوزارة قبل موته وبعد استقلال بلاده.

(٣) اسم أمير فارسي. (٤) في ص ١٩٣، النوع الثالث.

(٥) هي ظرف مكان معرب، بمعنى: عند. وتفصيل الكلام عليها في «باب الظروف» ج ٢ ص

٣٢٥ م ٧٩ وج ٣ باب الإضافة ص ٤٨ م ٩٤.

(٦) منع من ظهورها السكون الذي جاء للتخفيف. أو مراعاة أصلها وهو أنها لا تظهر على الألف

التي انقلبت ياء.

.....

 جعلنا الفتحة مقدرة على الألف ، بقيت القاعدة السابقة سليمة مطردة ، بخلاف ما لو جعلناها مقدرة على الياء فيكون التقدير مخالفاً للأعم الأغلب ؛ وهو ظهور الفتحة مباشرة على الياء^(١).

...

مواضع الإعراب التقديرى

(ح) فهمنا من المسائل السابقة^(٢) ، معنى الإعراب الظاهر ، والإعراب المقدر (أى : التقديرى) ، فى الأسماء والأفعال المضارعة . وسواء أكانت علامة الإعراب ظاهرة أم مقدرة — لا بد أن تُلاحَظ فى التوابع ، فىكون التابع مماثلاً فى علامة إعرابه للمتبوع^(٣).

وبقى أن نشير هنا إلى أن الإعراب التقديرى لا ينحصر فى تلك المواضع التى سبق الكلام عليها فى المضارع المعتل الآخر^(٤) ، وفى الاسم المعتل الآخر^(٥) ؛ لهذا كان من المستحسن أن نجمع هنا ما تفرق من مواضع الإعراب المقدر^(٦) (التقديرى) التى سبقت ، والتى لم تسبق ، وأن نركزها فى موضع واحد ، ليسهل الرجوع إليها .

فمن هذه المواضع ما تقدر فيه الحركات (الأصلية أو الفرعية^(٧)) ، ومنها ما تقدر فيه الحروف النائية عن الحركات الأصلية . (فالحروف تقدر كالحركات) . وإليك البيان :

أولاً : أشهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الأصلية :

١ — تقدر الحركات الثلاث (أى : الضمة ، والفتحة ، والكسرة) على آخر الاسم المقصور ، — مثل المصطفى — فى كل حالاته الثلاث : الرفع ، والنصب ،

(١) وهذا من فلسفة النحاة . ولن يترتب على الأخذ بالرأى الأول ضرر ؛ بل لعله الأوضح والأسهل ، ولا حاجة بنا إلى التشدد . (٢) فى ص ٧٢ و ٨٤ وما بعدها .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٨٢ ؛ ففيه الإشارة لهذا . وفى ص ٨٤ بيان آخر لفائدة

الإعراب التقديرى والمحل . (٤) ص ١٨٢ (٥) ص ١٨٧

(٦) وهو غير الإعراب المحل الذى سبق بيانه فى : « ا » من ص ٨٤ والذى سيجى له إشارة

فى ص ٣١٤ وأيضاً فى ج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩ .

(٧) كالفتحة المقدرة النائية عن الكسرة فى المنوع من الصرف ، مثل قبلت النصح من هدى

(اسم امرأة) .

والجر^(١)، - وكذلك على آخر الاسم المعتل بالواو^(٢).
 ٢- تُقدّر حركتان فقط هما : الضمة ، والكسرة ، على آخر الاسم المنقوص في حالة الرفع والجر^(٣).

٣- تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم ، إذا سكن للوقف ، مثل جاء محمد . رأيت محمد^(٤) ، قصدت إلى محمد^(٥) (بإعراب « محمد » مرفوعة ، أو منصوبة أو مجرورة ، بحركة مقدرة . منع من ظهورها السكون العارض للوقف) . ومثل هذا يقال في الفعل المضارع صحيح الآخر ، رفعا ، ونصباً ؛ مثل : على يأكل ، على لن يأكل ، : فالفعل (يأكل) مرفوع ، أو منصوب ، بحركة مقدرة ، منع من ظهورها السكون العارض للوقف^(٥) . ومن التيسير في الإعراب واختصار الكلام ، أن نقول في إعراب « محمد » إنه : مرفوع أو منصوب ، أو مجرور بالحركة الأصلية ، وضبط بالسكون للوقف ؛ وكذلك نقول في المضارع إنه : مرفوع ، أو منصوب بالحركة الأصلية ، والسكون للوقف . ومثل هذا نقوله في بقية المواضع الآتية :

٤- تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا كان مما يدغم في الحرف الأول من الكلمة التالية ؛ مثال ذلك في الاسم قراءة من قرأ : « وقتل داوود جالوت » بإدغام الدال في الجيم ؛ ومثاله في الفعل : يكتب بكر ، بإدغام الباعين في بعض اللغات . ومن التيسير لما سبق ، أن نقول : « داوود » ، و « يكتب » مرفوع ، وجاءه السكون العارض لأجل الإدغام .

٥- تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا سكن للتخفيف^(٦) : كتسكين الحروف الآتية في الكلام ، نثره ونظمه ، وفي

(١) كما سبق في ص ١٨٨ . (٢) كما سبق في ص ١٩٣ .

(٢) كما سبق في ص ١٩١ أما الفتحة فتظهر في حالة نصبه .

(٤) عند الوقف في حالة النصب - فقط - يقبل التنوين ألفاً ، وهو المشهور ، فيكون منصوباً بفتحة ظاهرة على الدال ، بعدها ذلك التنوين المنقلب ألفاً مثل : أكرمت محمداً . أما على اللغة التي تقف بحذف التنوين مطلقاً فتكتب « محمد » بسكون الدال .

(٥) يكون هذا السكون أيضاً في الأسماء المبنية ، والأفعال المبنية ، إذا كان آخر كل منهما متحركاً وسكن للوقف ، مثل محمد قام . . . إلى أين . . . بل إنه يوجد في الحروف المتحركة الآخر . مثل . « منذ » ؛ باعتبارها حرف جر ، فنقول : منذ .

(٦) الأصل في ذلك أن الكلمة الواحدة - أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة ، كالكلمة التي بعدها الضمير المتصل - إذا اشتملت على ثلاثة أحرف متحركة ؛ (نحو : عسق ، وفسخيد ، وإيط . . .) أو أكثر ، = النحو الوافي - أول

بعض القراءات القرآنية . فقد سكنت الهزمة المكسورة في قوله تعالى : « فتوبوا إلى
إلى بارئكم » . وسكنت التاء المضمومة في قوله تعالى : « وبعولتهن أحق ببرد هين » .
وسكنت السين المضمومة في قوله تعالى : « قالت لهم رُسُلهم » .
وسكنت الهزمة المكسورة في آخر كلمة السَّيِّءِ من قوله تعالى في المشركين :
« فلما جاءهم نذيرٌ مَّا زادهم إلا نُفُوراً ، استكباراً في الأرض ومكبر السَّيِّءِ ،
ولا يَستحيق المكرُ السَّيِّءِ إلا بأهله » .

وسكنت الراء المضمومة في قوله تعالى : « إن الله يأمرُكُمْ أن تؤدوا الأمانات إلى
أهلها » . وكذلك سكنت الراء المضمومة في قوله تعالى : « وما يشعرُكُمْ أنها إذا
جاءت لا يؤمنون » . ومن التيسير أن نقول في كل كلمة من الكلمات السابقة
وأشباهاها : إنها مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، بالعلامة الأصلية وسُكنت
للتخفيف^(١) . . .

٦ - تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا
أهملنا حركته الأصلية ، وجعلناها ماثلة لحركة الحرف الذي يحيى بعده ، كقراءة من
قرأ : « الحمد لله رب العالمين » ، بكسر الدال ، تبعاً لحركة اللام التي جاءت
بعدها ، وتسمى هذه الحركة : « الإتياع للآحق » ؛ لأننا أتبعنا السابق للآحق
فيها ، ومن الممكن مراعاة التيسير السابق . وهذا النوع من الإتياع يختلف اختلافاً
واسعاً عن الإتياع الذي سبق في « ح » ص ٥٩ وعن الإتياع الذي يكون في التوابع
الأصلية الأربعة (التعت - التوكيد - العطف - البتدل) .

٧ - تقدر الحركات الثلاث على آخر العلم المحكى^(٢) من غير تغيير في حالة
من أحواله ؛ رفعاً ونصباً وجراً ، كالعلم المركب تركيب إسناد ؛ مثل : « ففتح

= جاز تسكين الحرف الثاني المتحرك تخفيفاً . أما التخفيف الذي للوقف فيكون في آخر الكلمة - كما تقدم - وقد
يجرى التخفيف بين هذه الحروف المتحركة إذا كانت في كلمتين ؛ بعض منها في آخر كلمة سابقة وبعض آخر
في أول التي تليها ؛ كالذي في كلمة : « السبي » ويأمر ، ويشعر . . . من الآيات . وهذا يسمى :
« التخفيف مع الوصل على نية الوقف » ومن أمثله أيضاً الآية التي في « د » ص ٢٠٥ (ولهذا إشارة في الممع
ج ١ ص ٥٤ ، وفي الجزء الأول من الحضرى والصبيان ؛ آخر باب : « المغرب » والمبني . أما البيان والتفصيل
في ص ٦ ج ٥ من كتاب : « إرشاد الأريب » إلى معرفة الأديب ، لياقوت الروى ، طبعة مرجليوث) .

(١) فهذا سكون عارض يختلف اختلافاً أساسياً عن أنواع السكون الأخرى ولا سيما السكون الذي
يجلبه الجازم - كما سيحىء في موضعه من جزه ٤ م ١٤٨ ص ٢١٢ باب « إعراب الفعل » .
(٢) الذي نريد أن نحاكى نطقه في صورته الأصلية التي جاءت عليها أولاً . ومن صور الحكايات في
غير العلم ما سبق في « ج » ص ٣٠ .

.....

 اللهُ ، « نصرَ اللهُ » ، « على شاعر » (وكل هذه أعلام أشخاص) . تقول :
 جاء « فتح الله » - شاهدت « فتح الله » - ذهبت إلى « فتح الله » ؛ فتبقي حركة
 الكلمتين كما هي في الأصل ، مع إعرابهما معاً في الحالة الأولى فاعلاً مرفوعاً
 بضمه مقدرة للحكاية ، وهي غير هذه الضمة الظاهرة . . . وإعرابها في الحالة
 الثانية مفعولاً به منصوباً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها ضمة الحكاية ، وفي
 الحالة الثالثة مجروراً ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها
 حركة الحكاية ، وكذا البقية .

٨ - تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم المضاف لياء المتكلم (١) ،

(١) للإضافة إلى ياء المتكلم بحث مستقل شامل (في ج٣ ص ١٦٧م ٩٧) ونكتي هنا بالإشارة إلى أن
 الإضافة إلى ياء المتكلم تشمل الإضافة الظاهرة إلى ياء المتكلم ، كما تشمل الإضافة المقدرة إليها ، ويريدون
 بالظاهرة : (ما كانت فيها الياء نفسها بارزة غير محذوفة ، وغير منقلبة حرفاً آخر) ؛ مثل كتابي
 صاحبي . ويريدون بالمقدرة إليها إحدى الحالات الآتية :

(أ) ما كانت فيها الياء محذوفة من غير عوض عنها ، مع وجود ما يدل عليها ؛ كالكسرة قبلها ؛
 مثل : يارب ساعد ، وأصلها : ياربي .

(ب) ما كانت فيها الياء محذوفة ، ولكن عوّض عنها تاء التأنيث المبنية على الفتح أو على الكسر ؛
 مثل : يا أبتَ (أي : يا أبي) فكلمة : « أب » من « أبتَ » منادى منصوب ؛ لأنه مضاف للياء المحذوفة
 التي عوض عنها تاء التأنيث ؛ وتاء التأنيث حرف ، إذ الياء لم تنقلب إليها ، كما تنقلب إلى الألف ؛
 ولهذا كانت كلمة « أب » منصوبة ، ولكن بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة
 تاء التأنيث ، لأن تاء التأنيث تقتضي فتح ما قبلها . ذلك قولهم ، وهو صحيح دقيق . ولكن من
 الممكن الاختصار فنقول : إنها منصوبة بفتحة ظاهرة .

(ج) ما كانت فيها الياء منقلبة ألفاً ، مثل : يا « صاحباً » لا تترك زيارتي . فكلمة « صاحب »
 منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ؛ ومن
 التيسير أن نقول : منصوب بالفتحة الظاهرة .

ملاحظة : إنما تقدر الحركات الثلاث على المضاف إلى ياء المتكلم . بشرط ألا يكون مثنى ،
 ولا جمع مذكر سالم ، ولا منقوصاً ، ولا مقصوراً . فإن كان مثنى وهو مرفوع ، فإن ياء المتكلم تثبت
 مفتوحة بعد ألف التثنية الساكنة : نحو : جاء صاحبي .

وإن كان مثنى وهو منصوب أو مجرور فإن ياء المتكلم تثبت في الحالتين مدغمة في ياء التثنية ،
 ومفتوحة ، نحو رأيت صاحبي (وأصلها - كما سبق - صاحبين لي ، حذف التثنية واللام للإضافة ، أو حذف
 التثنية للإضافة ، واللام للتخفيف ، وأدغمت الياء في الياء مع فتح الثانية منهما) .

وإن كان جمع مذكر فإن واؤه في حالة الرفع والإضافة لياء المتكلم موجودة وليست مقدرة ،
 ولكنها تقلب ياء ، وتدغم الياءان ، مع كسر ما قبلهما ، وفتح ياء المتكلم ؛ مثل : جاء صاحبي ، (وأصله :
 صاحبيون لي . حذف التثنية واللام للإضافة ، أو حذف التثنية للإضافة ، واللام للتخفيف - كما سبق -
 فصارت : « صاحبيون » اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحدهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت =

مثل : هذا كتابي ، قرأت كتابي ، وانتفعت بكتابي . فكلمة : « كتاب » الأولى خبر مرفوع بضمه مقدرة ؛ منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم . « كتاب » مضاف ، و « ياء المتكلم » مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر . وكلمة : « كتاب » الثانية . مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم ، و « ياء المتكلم » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر . وكلمة : « كتاب » الثالثة مجرورة بالياء ، وعلامة جرهما كسرة مقدرة منع من ظهورها الكسرة الظاهرة ، التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم ، و ياء المتكلم مضاف إليه . . .

وبعض النحاة لا يوافق على أن الكسرة في حالة الجر مقدرة، وإنما هي الكسرة الظاهرة ، وهو إعراب أحسن ، إذ لا داعي للتعقيد والإعنات والتطويل، ويجدر الأخذ بهذا وحده .

ولما كانت ياء المتكلم قد تنقلب ألفاً أحياناً، فنقول ، في : (يا « صاحبي » ؛ ويا « صديقي ») : يا « صاحباً ، ويا « صديقاً » ... كانت كلمة : « صاحب » و « صديق » منادى منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ، التي أصلها ياء المتكلم ، « وصاحب ، و صديق » ؛ مضاف و ياء المتكلم المنقلبة ألفاً : مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر .
ومن الممكن في هذه الحالة مراعاة التيسير بأن نعرب كلمة « صاحب »

= الياء في الياء ، وكسر ما قبلها؛ فصارت صاحبي . ويكون مرفوعاً بالواو التي قلبت ياء كما سبق ؛ وإن كان منصوباً أو مجروراً فإن ياءه تدغم في ياء المتكلم ، التي تتحرك بالفتح ، وقبلها كسرة ، مثل : أكرمت زائري ، وسلمت غلي زائري ؛ فكلمة : (زائري ، وأصلها : زائرين لى . .) منصوبة أو مجرورة ، وعلامة نصبها وجرها الياء الأولى الساكنة ، المدغمة في ياء المتكلم المفتوحة ؛ وكلمة زائري : مضاف ، و ياء المتكلم : مضاف إليه ، مبنية - على الفتح - في محل جر . هذا والياء الأولى في مثل كلمة : « زائري » السالفة تختلف عن الياء الأولى في كلمة « صاحبي » في المثال السابق ، وهو ؛ « جاء صاحبي » ، لأن الياء الأولى في كلمة : صاحبي ، منقلبة عن واو ، فهي علامة رفع ، بخلاف الأخرى ، فهي ياء الجمع ، علامة للنصب أو الجر .

وإن كان منصوباً ، فإن ياءه تثبت في كل أحواله ، وتدغم في ياء المتكلم ، التي تتحرك بالفتح ؛ مثل : جاء هادي ، كلمت هادي ، استمعت إلى هادي . فكلمة : « هادي » مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، بحركة مقدرة على الياء الأولى ؛ منع من ظهورها السكون العارض للإدغام ؛ ولا يحسن أن يقال : منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون ، لأن السكون عدم الحركة ، والعدم عندهم لا يشغل ، إنما الذي يشغل هو الوجودي .

وإن كان مقصوراً ثبتت ياء المتكلم بعد ألفه دائماً ، مع فتحها . وفي الباب الخاص بالمتكلم إلى ياء المتكلم إيضاح لكل ما سبق - ومكانه ما أشرنا إليه وهو ج ٣ من ص ٦٩ م ٩٦ -

و «صديق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، مضاف ، وباء المتكلم المنقلبة ألفاً : مضاف إليه ... وهو إعراب محمود ؛ لخلوه من الإطالة التي في سابقه .

٩ - يُقَدَّرُ السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : لم يكن المحسن ليتأخر عن المعاونة . فقد تحركت النون بالكسر ، مع أن الفعل مجزوم بلسم ، لأن هذه النون الساكنة قد جاء بعدها كلمة أولها حرف ساكن ، وهو اللام ، فالتقى ساكنان لا يجوز التقاؤهما ، فتمخلصنا من التقائهما بتحريك النون بالكسر ، كالشائع في مثل هذه الحالة ؛ فكلمة : « يكن » مضارع مجزوم ؛ « لم » ، وعلامة جزمه سكون مقدر ، بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من الساكنين

ومن الممكن مراعاة التيسير هنا بأن نقول : مجزوم وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين .

١٠ - يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا كان مجزوماً مدغماً في حرف مماثل له ، نحو : لم يمدَّ العزيز يده ، ولم يفرَّ الشجاع . فكل من كلمة : « يمدَّ » ، و « يفرَّ » مجزوم الآخر ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت للتخلص من الساكنين^(١) . ويمكن التيسير بالاختصار هنا .

١١ - كذلك يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل الذي حرك للمراعاة القافية ، مثل قول الشاعر :

وَمَهْمًا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخَفْتِي عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمِ
فكلمة : « تُعَلِّمِ » مضارع مجزوم في جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، الذي منع من ظهوره الكسرة التي جاءت لمراعاة آخر القافية ؛ ذلك أن كل الأبيات التي قبل هذا البيت مخنومة بميم مكسورة ، فلم يكن بُدَّ من كسر آخر الفعل لمراعاة آخر القافية . ولا مانع من التيسير بالاختصار ، بل إنه حسن كحسنة في كل المواضع التي سبقت .

(١) ذلك أن الدال الأخيرة ، والراء الأخيرة فهما مجزومة بحرف الجزم ، وكل منهما قبله حرف مماثل له ، ساكن بسبب الإدغام ، قبل مجيء الجازم ، فالتقى ساكنان ، فتمخلصنا من التقائهما هنا بالفتحة الظاهرة .

إلى هنا انتهى أظهر المواضع التي تقدر فيها الحركات الإعرابية .

* * *

ثانياً : أشهر المواضع التي تقدر فيها الحروف النائية عن الحركات الأصلية هي :

١ - تقدر الحروف التي تعرب بها الأسماء الستة ، إذا جاء بعد تلك الحروف ساكن ، مثل : جاء أبو الفضل ... ؛ وذلك لحذفها في النطق فقط - كما تقدم (١) - أما في الخط فلا بد من كتابتها . فإن رُوعي المكتوب فلا تقدير . والأفضل في النطق أن نقف - عند الإعراب - على آخر كلمة : « أبو » فتظهر الواو ؛ فلا يكون هناك تقدير في الحالتين ، ونستريح من التشعب في القاعدة الواحدة . وللمجمع اللغوي في هذا قرار مفيد سجلناه في ص ١٥٩ - رقم ٢ من هامشها .

٢ - تقدر ألف المثني المضاف إذا جاء بعدها ساكن ، مثل : ظهر نجماً الشرق ، وذلك لحذفها في النطق دون الكتابة - كما سبق (٢) - أما عند إعراب المكتوب فلا تقدير . وهنا نذكر ما قيل في الحالة السابقة . وقرار المجمع اللغوي السالف .

٣ - تقدر واو جمع المذكر السالم وياؤه إذا كان مضافاً ، وجاء بعدهما - مباشرة - ساكن ؛ مراعاة لحذفهما في النطق : مثل : تيقظ عاملوا الحقل مبكرين ، ورأيت عاملي الحقل في نشاط (٣) . ولا تقدير عند إعراب المكتوب . وهنا يقال ما قيل في الحالة الأولى والثانية وقرار المجمع اللغوي السالف .

وشرط التقدير أن يكون جمع المذكر غير مقصور ؛ فإن كان مقصوراً لم تحذف الواو ولا الياء ، لأن ما قبلهما مفتوح دائماً ، فلا توجد علامة مناسبة قبلهما ، تدل على الحرف المحذوف ، ولهذا يتحركان (٤) فقط ؛ مثل : سافر مصطفو الفصل في

(١) نفي « ج » من ص ١١٥ .

(٢) في « ز » من ص ١٣٥ وفي « و » من ص ١٥٩ .

(٣) سبقت الإشارة لهذا في ص ١٥٩ .

(٤) وتكون الحركة بالكسر لأنه الأصل من التخلص في التقاء الساكنين ، وقد تكون بغيره ،

كالضم مع الواو ، أحياناً . . . تبعاً لاعتبارات أخرى ، مكان تفصيلها : التخلص من التقاء الساكنين .

-

 رحلة ؛ (جمع : مصطفى) استقبلت مصطفى الفصل (١) .
 ٤ - تقدر واو جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم في حالة الرفع ؛ مراعاة
 لحذفها في النطق ، مثل جاء صاحبي ؛ (وقد سبق) (١) .
 ٥ - تقدر النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها ، مثل : لا تكتبن
 فالمضارع مسند إلى واو الجماعة المحذوفة . . . وقد سبق التفصيل (٢) .

* * *

(د) قال تعالى : « إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين »
 فكلمة « من » هنا شرطية ، والفعل « يتق » ؛ مضارع مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط ،
 وعلامة جزمه حذف الياء ؛ « ويصبر » ؛ مضارع مجزوم ، لأنه معطوف عليه .
 وقرأ بعض القراء : (إنه من يتقى ويصبر) بإثبات الياء في آخر :
 « يتقى » ، وإسكان الراء في آخر الفعل : « يصبر » ، مع عدم الوقف عليه . (٣) ، فإثبات
 الياء إنما هو على اعتبار « من » شرطية و « يتقى » مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم
 بحذف الحركة المقدرة على الياء قبل مجيء الجازم ؛ تبعاً لتلك اللغة ، التي لا تحذف
 حرف العلة للجازم ، وإنما تبقيه ، وتحذف الحركة المقدرة عليه فقط (٤) ؛
 و « يصبر » مضارع مجزوم معطوف عليه .
 ويصح أن يكون « من » اسم موصول والفعل « يتقى » مضارع مرفوع بضمه مقدرة
 والفعل المضارع : « يصبر » معطوف عليه ، مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها
 السكون العارض لأجل التخفيف ، أو لأجل نية الوقف في حالة الوصل (٥) (أى :
 وصل : « يصبر » عند القراءة ، بالكلام الذي بعدها ، وعدم الوقف عليها) .
 وهناك آراء أخرى نرى الخير في إهمالها .

(١١) راجع ص ١٥٩ .

(٢) في « ج » من ص ٩٤ وما بعدها .

(٣) أما عند الوقف على « يصبر » فالتسكين هو الشائع ، فلا إشكال معه .

(٤) سبق بيان هذه اللغة في « أ » من ص ٢٠٥ .

(٥) انظر رقم ٦ من هامش ص ١٩٩ .

المسألة ١٧ :

النكرة والمعرفة

- (أ) في الحديقة رجلٌ - تكلم طالبٌ - قرأت كتاباً - مصر يحترقها نهرٌ .
 (ب) أنا في الحديقة - تكلم محمودٌ - هذا كتابٌ - مصر يحترقها نهر النيل .
 لكلمة : « رجل » - في التركيب الأول ، وأشباهاها - معنى يدركه العقل سريعاً ، ويفهم المراد منها بمجرد سماعها ، أو رؤيتها مكتوبة ، لكن هذا المعنى العقلي المحض ، والمدلول الذهني المجرد غير مُعَيَّن ولا محدَّد في العالم الواقعي ، عالم المحسوسات والمشاهد ، وهو الذي يسمونه : العالم الخارجي عن العقل والذهن .
 والسبب : أن ذلك المعنى الذهني المجرد ؛ « أى : المعنى العقلي المحض » إنما ينطبق في عالم الحس والواقع على فرد واحد ، ولكنه فرد له نظائر كثيرة تشابهه في حقيقته (١)

(١) يراد بالحقيقة هنا ما أشرنا إليه في صفحتي ٢٤ و ٢٨٨ - : (مجموعة الصفات الذاتية ؛ « أى : الأساسية الأصلية » التي يتكون منها الشيء ، وتميز جنساً من جنس ، ونوعاً من نوع ؛ ولولاها لتشابهت أفراد كلِّ ، واختلطت) . فحقيقة الإنسان هي ؛ مجموعة الصفات الذاتية الخاصة به ، والتي تميز نوعه من نوع آخر ؛ - كالمظاهر مثلاً- ، وتجعله نوعاً مستقلاً منفصلاً . وتلك الصفات الذاتية في الإنسان هي : الحيوانية والنطق معاً . وحقيقة الحيوان هي : صفاته الذاتية الخاصة به ، والتي تفصل جنسه عن جنس آخر ؛ - كالنبات- ، وتفرق بينهما . وهكذا ... وتلك الصفات الذاتية في الحيوان هي : الحياة التي مصدرها الروح والحركة الاختيارية ... ومن مجموع تلك الصفات الذاتية للشيء تنشأ حقيقته ، وتتكون صورته في الذهن أيضاً .
 لكن كيف تنشأ تلك الصورة الذهنية المحضة ؟

يجيب عن هذا علماء المنطق بقولهم الذي أشرنا إليه في صفحتي ٢٤ و ٢٨٨ .
 إن الإنسان حين يرى النخلة - مثلاً - أول مرة في حياته ، يستخدم حواسه في كشف حقيقتها ، ويسأل عنها غيره ؛ حتى يعرف أنها شجرة ، وأنها تسمى : النخلة ، ويراها مرات بعد ذلك فيقوى إدراكه لها . ثم يرى شجرة « برتقال » على النحو السالف ، وشجرة « ليمون » ، وشجرة « يوس » وشجرات أخرى كثيرة ؛ فينتهى عقله إلى معرفة صفات ذاتية مشتركة بين تلك الأشجار المختلفة النوع ، ويرسم العقل من مجموع تلك الصفات صورة خيالية للشجرة - أى شجرة كانت - بحيث تطبق تلك الصورة الخيالية على كل شجرة مهما كان نوعها . فهو قد اهتدى أولاً إلى أن الصفات الذاتية المشتركة بين الشجرات الكثيرة هي : الجذور ، والجذوع ، والفروع ، والثمر - والورق . . . ثم أنشأ من مجموعها صورة خاصة لما يسمى : « شجرة » . فحين يسمع المرء كلمة : « شجرة » يسمع عقله فيدرك المراد منها ، وهو تلك =

وتماثله في صفاته الأساسية ؛ فكأنه فرد واحد متكرر الصور والنماذج المتشابهة التي ينطبق على كل منها معنى : « رجل » ومدلوله ؛ فإن معناه يَبْصُرُ على : محمد ، وصالح ، وفهم . . . ، وآلاف الآلاف غيرهم . فهو خال من التحديد الذي يجعل المدلول مقصوراً على فرد واحد متعين ، مُتَمَيِّز من غيره ، مستقل بنفسه ؛ لا يختلط وسط أفراد أخرى تماثله . وهذا معنى قولهم : « مُبْتَهَم الدَّلالة » ؛ أى : أنه ينطبق على فرد شائع بين أفراد كثيرة من نوعه ، تشابهه في حقيقته ، يصح أن يطلق على كل منها اسم : « رجل » ويستحيل في عالم الحس تعيين أحدها دون غيره ، وتخصيصه وحده بهذا الاسم .

لكن إذا قلتُ : « أنا في الحقيقة » ، فإن الشروع يزول ، والإبهام يختفي ؛ بسبب تحديد المدلول ، وحصره في واحد معين ؛ هو : المتكلم ؛ فلا ينصرف الذهن إلى غيره ، ولا يمكن أن ينسب الوجود في الحقيقة لسواه .

= الصورة التي سبق له أن رسمها من مجموع الصفات الذاتية المشتركة ، ولا يدرك سواها ، ولا يخصص شجرة معينة ، كشجرة نخيل ، أو برتقال ، أو ليمون ، أو غيرها ، ولا يستحضر في داخله - غالباً - غير تلك الصورة الخيالية التي ابتكرها ، وكونها من قبل ، والتي يسميها العلماء حيناً : « الصورة العقلية المجردة » وحيناً : « الصورة الذهنية المجردة » أو : « الحقيقة الذهنية المحضة » أى : التي لا يحتاج العقل في إدراكها إلى استحضار صورة شجرة معينة ، أو استرجاع نموذج من الشجرات الأولى التي كانت أوصافها الذاتية المشتركة سبباً في تكوين الصورة الذهنية لما يسمى : « شجرة » .

فالصورة التي رسمها العقل هي صورة خيالية محضة ، لا وجود لها في عالم الحس والواقع ، على الرغم من أنه انتزع عناصر تكوينها من نماذج وأشياء محسوسة مشاهدة ، يستقل كل منها بنفسه ، وينفرد عن غيره ، لكنها تشابه في صفات ذاتية مشتركة بين الجميع - كما سبق - . وكل واحد من تلك النماذج والأشياء المتشابهة يسمى : « حقيقة خارجية » ؛ لأنه المدلول الحسى ، والمضمون الواقعى للحقيقة الذهنية ، مع خروجه عن دائرة الذهن المجردة ؛ بسبب وجوده فعلاً في دائرة الحس والمشاهدة ، فكل واحدة من شجرة النخيل ، أو البرتقال ، أو الليمون ، أو . . . تصلح أن تكون المدلول الحسى المقصود من كلمة : « شجرة » التي هي حقيقة ذهنية . وإن شئت فقل : إن كل واحد من تلك الأشياء يصلح أن يكون الحقيقة الخارجية التي هي مضمون الحقيقة الذهنية ، ومدلولها المقصود ، وأن الحقيقة الذهنية تنطبق في خارج الذهن على كل واحد من تلك الأشياء ، وتصدق عليه .

وبما سبق نعلم أن مجموع الصفات الذاتية المشتركة بين أفراد الحقيقة الخارجية هو الذى يكون الحقيقة الذهنية المحضة ، وأن مدلول الحقيقة الذهنية المحضة ينطبق على كل فرد من أفراد الحقيقة الخارجية ، ويصدق عليه ، دون تخصيص فرد أو تعيينه ؛ - كما سيجيء في هذا الباب عند الكلام على « اسم الجنس » ، وعلم الجنس » ، ص ٢٨٨ .

وإذا قلنا : تكلّم طالب ؛ فإن كلمة : « طالب » اسم ، له معنى عقلى ، ومدلول ذهنى . ولكن مدلوله الخارجى « أى : الذى ، فى عالم الحس والواقع ؛ خارجاً عن العقل والذهن وبعيداً منهما » ، غير محصور فى فرد خاص يمكن تعيينه وتمييزه من أشباهه ؛ وإنما ينطبق على : حامد ، وحليم ، وسعد ، وسعيد . . . وآلاف غيرهم ممن يصدق على كل واحد منهم أنه : « طالب » ؛ ويشترك مع غيره فى هذا الاسم ؛ فهو اسم يدل على فرد ، ولكنه فرد شائع بين أشباه كثيرة ، متائلة فى تلك الحقيقة التى أشرنا إليها ، والتى يقال لكل فرد منها إنه : « طالب » فعناه مبهم ؛ ودلالته شائعة ، كما سبق .

لكن إذا قلنا : « تكلم » محمود ؛ فإن الشيوخ والإبهام يزولان ؛ بسبب كلمة : (محمود) التى تدل على فرد بعينه ؛ والتى تمنع الاشتراك^(١) التام فى معناها ومدلولها .

ومثل هذا يقال فى : « قرأت كتاباً » ؛ فإن لفظ : « كتاب » اسم شائع الدلالة ، غامض التعيين ؛ إذ لا يدل على كتاب خاص يتجه الفكر إليه مباشرة دون غيره من الكتب ؛ فهو يصدق على كتاب حساب ، وكتاب هندسة ، وكتاب أدب ، وكتاب لغة وسواها . . . ، كما يصدق على كتاب محمود ، وكتاب فاطمة ، وغيرهما . . . لكن إذا قلنا : « هذا كتاب » تعين الكتاب المراد ، وتحدد المطلوب بسبب الإشارة إليه . وأنه هو المقصود دون غيره من آلاف الكتب .

وكذلك يقال فى المثال الأخير : « مصر يخرقها نهر » . فأى نهر هو ؟ قد يكون نهر النيل ، أو دجلة ، أو الفرات ، أو غيرها من مئات الأنهار التى يصدق على كل منها أنه : « نهر » ؛ لأن الاسم غامض الدلالة ؛ لانطباقه على كل فرد من أمثاله فإذا قلنا : « مصر يخرقها نهر النيل » ؛ زال الشيوخ ، واختفى الغموض ؛ بسبب الكامة التى جاءت بعد ذلك ؛ وهى : « النيل » .

فكلمة : رجل ، وطالب ، وكتاب ، ونهر ، وأشباهاها ، تسمى : نكرة ، وهى : (اسم يدل على شيء واحد ، ولكنه غير معين) ؛ بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه فى حقيقته ، ويصدق على كل منها اسمه . وهذا معنى

(١) قد تكون كلمة : « محمود » مشتركة بين عدة أفراد ، ولكن هذا الاشتراك محدود ضئيل بالنسبة للشيوخ والاشترك فى النكرة ؛ فلا يسلب العلم التعيين والتحديد جملة ، ولا يجعله غامضاً مبهماً كالنموص والإبهام اللذين فى النكرة المحضة ؛ مثل كلمة : رجل .

قولهم : « مدلول النكرة فرد شائع بين أفراد جنسه »^(١) . ومن أمثلتها غير ما سبق
الكلمات الآتية التي تحتها خط : سمعت عصفوراً - ركبت سفينة - كتبت -
رسالة - قطفت زهرة^(٢) . . .

أما لفظ « أنا » و « محمود » ، و « هذا » ، و « نهر » ، و « النيل » وأمثال ما سبق
في : « ب » فيسمى : « معرفة » ؛ وهي : (اسم يدل على شيء واحد مُعَيَّن) ؛ لأنه
متميز بأوصاف وعلامات لا يشاركه فيها فرد من نوعه . ومن أمثلتها غير ما سبق :
سمعت تغريد « عصفورى » - « هذه » سفينة ركبتها - كتبت « الرسالة » . . .

وللنكرة علامة تُعرف بها ؛ هي : أنها تقبل دخول : « أل »^(٣) التي
تؤثر فيها فتفيدها التعريف ، (أى : التعيين ، وإزالة ما كان فيها من الإبهام والشروع)
وبهذه العلامة نذكر أن كل كلمة من الكلمات السابقة (وهي : رجل ، طالب ،
كتاب . . .) ، نكرة ، لأنها تقبل دخول « أل » التي تنكسبها التعريف . تقول :
الرجل شجاع ، الطالب نافع ، الكتاب نفيس . . . وقد صارت هذه الكلمات
معارف بعد دخول : « أل » .

وربما كانت النكرة لا تصلح في ذاتها لدخول « أل » عليها مباشرة ، وإنما
تدخل على كلمة أخرى بمعناها ، بحيث تصلح كل واحدة منهما أن تحل محل
الأخرى ؛ فلا يتغير شيء من معنى الجملة : مثل : كلمة « ذو » ، فإنها بمعنى :
« صاحب » ، تقول : أنت رجل ذو خلق كريم ، والحسن إنسان ذو قلب رحيم ،
فكلمة : « ذو » نكرة لا شك في تنكيرها ؛ مع أنها لا تقبل « أل » التي تفيدها
التعريف . ولكنها بمعنى كلمة أخرى تقبل « أل » ، وهي كلمة : « صاحب »^(٤)

(١) ويسمى أيضاً بعض العلماء : « اسم الجنس » . وسيأتى تفصيل ذلك في موضعه عند الكلام
على العلم . - ص ٢٨٨ - كما سيأتى أنها قسبان محضة وغير محضة ، وتعريف كل (ص ٢١٣) .

(٢) مما يدخل في حكم النكرة الجمل والأفعال - كما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ والبيان في
رقم ١ من هامش ص ٢١٣ -

(٣) كلمة : « أل » هنا علم على اللفظ المعين المكون من الهزمة واللام ؛ فهزمت هزمة قطع ، يجب
كتابتها ، والنطق بها تطبيقاً للبيان الجلى الذي في رقم ١ من هامش ص ٤٢١ وفي « أ » من ص ٣٠٦ .

(٤) كلمة : « صاحب » هنا ليست اسم فاعل معناه مصاحب ؛ لأن معناها الأصل الدال على التجدد
والحدوث قد أهمل ، وغلبت عليها « الاسمية » المحضة ؛ فألحقت بالأسماء الجامدة ؛ ولذلك لا تعمل ؛ فـ « أل » =

التي يصح أن تحل محل كلمة : « ذو »^(١).

ومن هنا كانت « ذو » نكرة ؛ لأنها - وإن كانت لا تقبل « أل » - تصلح أن تحل محل كلمة : « صاحب » التي تقبل « أل » ، وتقع في الجملة مكانها ، من غير أن يترتب على ذلك إخلال بالمعنى^(٢).

فعلامة النكرة - كما سبق - : أن تقبل بنفسها « أل » التي تفيدها التعريف ، أو : تصلح أن تقع موقع كلمة أخرى تقبل : « أل » المذكورة^(٣).

=الداخلية عليها للتعريف ، وليست بالموصلة التي تدخل على اسم الفاعل ونحوه من المشتقات التي تعمل .
ملاحظة : جميع المشتقات إذا صارت أعلاماً ، تكون في حكم الأسماء الجامدة - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ وآخره من هامش ص ١٤٣ -

(١٠١) ومثل : « ذو » كلمات أخرى لا تقبل بنفسها « أل » ، ولكنها تقع موقع كلمات تقبلها . ومن ذلك : « أحد » التي همزتها أصلية ، وليست منقلبة عن واو ، ومعناها : إنسان ؛ - وغيره - وهذه لا تستعمل إلا بعد نون . أما التي همزتها منقلبة عن واو ، وأصلها : « وحد » التي منها كلمة : « واحد » أول الأعداد كالتى في قوله تعالى : « قل هو الله أحد » أى : واحد ؛ فإن هذه التي بمعنى « واحد » تقع بعد النون والإثبات ، بخلاف كلمة : « أحد » التي همزتها أصلية ، فإنها لا تقع إلا بعد نون - كما تقدم - وكما في التصريح ج ١ - أول باب النكرة والمعرفة -

ومن ذلك : « عَرِيب » ، و « دَيْبَار » تقول : ما في البيت أحد ، وعَرِيب ، أودَيْبَار . ومعنى الجميع : ما في البيت أحد - ؛ كما سيبيء في ص ٥٨٨ - فهي كلمات لا تستعمل إلا بعد نون في الأغلب ، وهي متوغلة في الإبهام ؛ فلا تكون معرفة ولا تقبل « أل » التي للتعريف ، ولها واقعة موقع ما يقبلها ؛ وهو : إنسان ، مثلاً . . . وكذا « من » و « ما » ؛ إذا كانا بمعنى : « شيء ، أى شيء » سواء أكان ذلك الشيء إنساناً أم غير إنسان ، تقول : سافرت إلى من مسرور بك ، أى : إلى إنسان مسرور بك ، ولعبت بما مفيد لى . أى : بشيء مفيد لى ؛ فكلمة : « من » و « ما » ، وأشباههما - نكرات ؛ لأنها لا تقبل أل ، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها ؛ وهو هنا : إنسان ، وشيء . والدليل على أن الكلمات الثلاث نكرات - وقوع كل منها موصوفة للنكرة في الأمثلة السابقة .

وقد تكون « من » و « ما » أداتين للشرط ، مثل : من يتقن عمله يدرك غايته . وما تفعل من خير يرجع إليك أثره . ومعناها كل إنسان يتقن . . . وكل شيء تفعله . . .

وقد يكونان للاستفهام ؛ مثل : من حضر ؟ وما رأيك ؟ ومعناها : أى إنسان حضر ؟ وأى شيء رأيك ؟ فالأصل في أسماء الشرط والاستفهام أن تقع موقع ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أما تضمينها الشرط أو الاستفهام فأمر زائد على أصل وضعهما - كما سبق في ص ٨٩ عند الكلام على الحروف -

ومن تلك الكلمات أيضاً أسماء الأفعال النكرات ؛ مثل : « صه بالتنونين ؛ فإنه واقع موقع « سكوتاً » أى : موقع : المصدر الدال على الأمر ، أو موقع : اسكت ، الدال على ذلك المصدر . . .

(٢) على الرغم من أن النحاة ارتضوا هذه العلامة فإن المحققين منهم انتهوا بعد مناقشات طويلة إلى أنها

وبديه " أن هذه العلامة لا تدخل المعرفة ، ولا توجد فيها ؛ لأن « أل » تفيد التعريف ، كما أشرنا ، والمعرفة ليست في حاجة إليه ؛ فقد اكتسبته بوسيلة أخرى سنعرفها . فإن ظهرت « أل » في بعض المعارف فليست « أل » التي تفيد التعريف ، وإنما هي نوع آخر ، جاء لغرض غير التعريف ، سيذكر في مكانه (١) .
والمعارف سبعة :

- ١ - الضمير ، مثل : أنا ، وأنت ، وهو
- ٢ - العلم ، مثل : محمد ، وزينب
- ٣ - اسم الإشارة : مثل : هذا ، وهذه ، وهؤلاء
- ٤ - اسم الموصول . مثل : الذي ، والتي
- ٥ - المبدوء بأل المعرفة (أى : التي تفيد التعريف) ، مثل : الكتاب ، والقلم ، والمدرسة ، إذا كانت هذه أشياء معينة
- ٦ - المضاف إلى معرفة ؛ مثل : بيتي قريب من بيتك . وكذلك : نهر النيل في أمثلة « ب » وهذا بشرط أن يكون المضاف قابلاً للتعريف ؛ فلا يكون من الألفاظ المتوعدة في الإيهام (٢) التي لا تتعرف بإضافة ، أو غيرها ، كلفظ غير ، ومثل - في أغلب أحوالهما - .

٧ - النكرة المقصودة من بين أنواع المنادى (٣) . مثل : يا سُرطى ، أو : يا حارس ؛ إذا كنت تنادى واحداً معيناً (٤) ، تتجه إليه بالنداء ، وتقصدُه دون = ليست صالحة أحياناً لتحقيق الغرض منها ، وبأن العلامة الوافية بالغرض هي استقصاء المعارف ، وما يكون خارجاً من دائرتها فهو النكرة حقاً ، لأن الوصول إلى النكرة من غير هذا الطريق غير مضمون فوق ما فيه من عسر وتكلف . (١) سيجى أنواع « أل » في ص ٤٢١ م ٣٠ .

(٢) اللفظ المتوغل في الإيهام هو الذى لا يتضح معناه إلا بآخر ينضم له ، ويزاد عليه ، ليزيل إيهامه ، أو يخفف من شيعه ؛ كإضافته إلى معرفة تُعرفه أو تُخصصه . ولكن الأغلب أنه لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين متضادين معرفتين ، كالتى في قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم . . .) .
وسيجى لهذا إشارة في : « ١ » من ص ٤٢٣ أما تفصيل الكلام عليه في باب الإضافة ج ٣ م ٩٣ ولا سيما رقم ٤ من هامش ص ٢٤ .

(٣) أنواع المنادى خمسة يتعرف منها بالنداء نوع واحد - في الرأى الأرجح - هو : النكرة المقصودة دون غيرها .
(٤) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في باب : « النكرة والمعرفة » :

غيره ؛ ذلك أن كلمة : « شُرْطَى » وحدها . أو كلمة : « حارس » وحدها ،
نكرة ؛ لا تدل على معين ، ولكنها تصير معرفة عند النداء ؛ بسبب القصد - أى :
التوجه - الذى يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره (١) .

هذا ، ولكل معرفة من المعارف السبعة السابقة باب مستقل سيجىء مشتتلا
على كل ما يخصها من تفصيلات وأحكام .

• • •

نَكْرَةٌ قَابِلٌ « أَل » مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا
وغيره مَعْرِفَةٌ ؛ كَهُمْ ؛ وَذِي وَهِنْدٌ ؛ وَأَبْنَى ؛ وَالْعَلَامُ ؛ وَالَّذِى

يريد : أن النكرة اسم قابل « أَل » أى : قابل لفظ « أَل » الذى يؤثر فيها التعريف . . (واسم « أَل »
يراد به هنا : « اللفظ » فهو مذكر ، وقد يراد به فى صيغة أخرى : « الكلمة » فىكون مؤنثاً) .

(١) المعرفة تدل على التعيين . وفى هامش ص ٢٩٥ بيان وزيادة إيضاح للمقصود من التعيين
والتخصيص ؛ ولكن المعارف تختلف فى درجة التعيين والتعريف ؛ فبعضها أقوى من بعض . وآراء النحاة
متضاربة فى ترتيبها من حيث القوة . وأشهر الآراء : أن أقواها بعد لفظ الجلالة وضميره - هو : ضمير
المتكلم ، ثم ضمير مخاطب ، ثم العلم ؛ وهودرجات متفاوتة القوة فى درجة التعريف . ويلحق بعلم الشخص
فى درجة التعريف العلم بالقلبة ، ثم ضمير الغائب الخالى من الإبهام ؛ (بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ،
نحو : حسن رأيت ، ورجل كريم لاقيته . فلو تقدمه اسمان أو أكثر ولم يتعين مرجعه بسبب هذا التمدد
وعدم القرينة التى تحدده - نحو : قام محمود وحامد فصافحته - تسرب إليه الإبهام ، ونقص تمكنه من
التعريف) ، ثم اسم الإشارة ، والمنادى (النكرة المقصودة) وهما فى درجة واحدة ؛ لأن التعريف
بكل منهما يتم إما بالقصد الذى يعينه المشار إليه ، وإما بالتخاطب كما سيجىء فى « ب » من ص ٤٤٠
ثم الموصول ، والمعرف بأل ؛ وهما فى درجة واحدة ؛ أما المضاف إلى معرفة فإنه فى درجة المضاف إليه .
إلا إذا كان مضافاً للضمير . فإنه يكون فى درجة العلم - على الصحيح .

وأقوى الأعلام أسماء الأماكن ، لقلة الاشتراك فيها ، ثم أسماء الناس ، ثم أسماء الأجناس .

وأقوى أسماء الإشارة ما كان للقرب ، ثم ما كان للوسط ، ثم ما كان للبعد .

وأقوى أنواع « أَل » التى للمهدما كانت فيه للمهد الحضورى ، ثم ما كانت فيه للتعيين الآخرين من المهد ،

ثم للجنس . (راجع شرح التصريح وحاشيته ، ثم الفصل ٥ ص ٨٧) .

حكم الجمل وأشباهها بعد المعارف والنكرات :

الجملة نوعان^(١)، وشبهها نوعان^(٢) كذلك . فإذا وقع أحد الأربعة بعد النكرة المحضة^(٣) فإنه يعرب صفة ، وبعد المعرفة المحضة^(٤) يعرب حالاً^(٥)؛ فمثال الجملة الفعلية بعد النكرة المحضة : حضر غني « يتصدق » . ومثال الجملة الاسمية بعدها : حضر غني « إحسانه غامر » . ومثال الظرف : رأيت طائراً « فوق » الغصن . ومثال الجار مع المجرور : رأيت بلبلاً « في قفصه » .

(١) الجملة نوعان، اسمية وفعلية . وهي بنوعها في حكم النكرات (كما أشرنا في ١ من هامش ص ٧ ؛ وفي رقم ١ هامش ص ٢١٣) وكذلك الأفعال . وقد ورد هذا في مراجع مختلفة ؛ منها : حاشية « ياسين » على التصريح ، أول باب : « النكرة والمعرفة » ؛ حيث قال ما نصه : « أما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات . وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجاوز » هـ . ويقول شارح المفصل (ج ٣ ص ١٤١) ما نصه : « إن وقوع الجملة نعمتاً للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ؛ إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة . . . » هـ

وسواء أكانت نكرة أم في حكم النكرة فالخلاف شكلي لا أهمية له . وقد أشرنا للسائلة السالفة في مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب - ومنها : ج ٢ - رقم ٣ من : هامش ص ٣١١ م ٨٤ ومنها : ج ٣ ص ٢٤ م ٩٢ م وص ٢٤٩ و ٣٥٤ م ١١٤ . (٢) هما : الظرف والجار مع مجروره .

(٣) النكرة المحضة : هي التي يكون معناها شائماً بين أفراد مدلولها ، مع انطباقه على كل فرد ، مثل كلمة « رجل » فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال ، لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم ، دون غيره . بخلاف : « رجل صالح » فإنها نكرة غير محضة ؛ لأنها مقيدة ؛ تنطبق على بعض أفراد من الرجال ؛ وهم الصالحون ، دون غيرهم . فاكتمت بهذا التقييد شيئاً من التخصيص ، والتحديد ، وقلة العدد بسبب الصفة التي يدها ، والتي جعلتها أقل إبهاماً وشيوعاً من الأولى . ومثل الصفة غيرها من كل ما يخرج النكرة من عمومها وشيوعها الأكل إلى نوع من التحديد وتقليل أفرادها ؛ كإضافة النكرة الجامدة إلى نكرة أخرى - كما سيحىء في باب : « الإضافة » - ووقوعها نعمتاً لنكرة محضة ، أو وقوعها حالاً ، أو غير هذا من سائر القيود . وإذا كانت النكرة محضة سميت : « نكرة تامة » ، أي : كاملة التذكير ، لم تنقص درجة تنكيرها بسبب وجود نعمت أو غيره مما يقيد إطلاقها ، ويخفف إبهامها . ومن النكرات التامة : « ما » التعجبية - كما ستحىء في باب : « التعجب » ج ٣ م ١٠٨ - وإذا كانت غير محضة سميت : « نكرة ناقصة » . وعلى هذا فالنكرة إما تامة ، وإما ناقصة : فهي قسمان من هذه الناحية .

(٤) والمعرفة المحضة هي الحالية من علامة تقر بها من النكرة ، كوجود « أل الجنسية » في صدرها . والمعرفة قسمان : « تامة » : وهي التي تستقل بدلالة الكاملة على معين ، كضمير المتكلم ، وكالعالم « ناقصة » وهي التي تحتاج إلى أداء تلك الدلالة الكاملة إلى شيء معها ؛ كاسم الموصول ؛ فإنه يحتاج للصلة دائماً . (٥) انظر التفصيل والبيان الهام في « أ » ص ٢١٥ .

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة المحضة : أقبل خالد « يضحك » ، ومثال
الاسمية بعدها : أقبل خالد « وجهه مشرق » . ومثال الظرف : أبصرتُ طائرتنا
« فوق » السحاب . ومثال الجار مع المجرور : أبصرتُ طائرتنا « في وسط » السحاب .

أما إذا كانت النكرة غير محضة ، أو المعرفة غير محضة ، فإنه يجوز فيما
بعدهما من جمل وشبه جمل أن يعرب « صفة » أو « حالا » ، تقول في الأمثلة السابقة
بعد غير المحضة : حضر غني كريم « يتصدق » ، وحضر غني كريم « إحسانه غامر » ،
ورأيت طائراً جميلاً « فوق » الغصن ، ورأيت بلبلًا شجيلاً « في قفصه » . . .

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة غير المحضة : يروقي الزهر يفوح عطره ، بإدخال
« أل الجنسية^(١) » على الاسم . ومثال الاسمية بعدها : يروقي الزهر عطره فوآح .
ومثال الظرف : يروقي الثمر فوق الأغصان . ومثال الجار مع مجروره :
يسرني الطير على الأغصان ،

فوجود « أل » الجنسية « في أول الاسم جعله صالحاً للحكم عليه بأنه معرفة
أو نكرة ، على حسب الاعتبار الذي يوجّه لهذا أو لذلك^(١) .

(١٠١) طبقاً للبيان الذي في : « ح » من ٢١٦ - هذا ، وتفصيل الكلام على « أل » الجنسية
وتوضيح أحكامها في ص ٤٢٥ .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) يجوز اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضة على تقدير متعلقه معرفة . وقد نص على هذا الصبان - ج ١ أول باب : « النكرة والمعرفة » - حيث قال : « أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف (ويراد به في مثل هذا التعبير : شبه الجملة بنوعيه) بعد المعرفة المحضة صفة ، بتقدير متعلقه معرفة) . ١ هـ . أى : أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة ؛ لمطابقتها الموصوف في التعريف . ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه هو الصفة إذا استغنيانا به عن المتعلق تيسيراً وتسهيلاً - طبقاً لما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٨٥ وما بعدها ، وفي رقم ٣ من هامش ص ٤٧٥ بالإيضاح والشرط المسجلين هناك - .

وإذا كان شبه الجملة بعد المعرفة المحضة صالحاً لأن يكون صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالاً بعدها كصلاحه للوصفية والحالية أيضاً بعد النكرة غير المحضة - أمكن وضع قاعدة عامة أساسية : هي : « شبه الجملة يصلح دائماً أن يكون حالاً أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة ، وكذلك بعد النكرة بشرط أن تكون غير محضة - أو يقال : إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة فإنه يصلح أن يكون حالاً ، أو صفة : إلا في صورة واحدة هي أن تكون النكرة محضة ؛ فيتعين أن يكون بعدها صفة ، ليس غير .

وبما هو جدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر ، حرصاً على سلامة المعنى . فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالتأني معها في سائر المسائل . وإن لم توجد فالحكم بجواز الأمرين سائغ^(١) .

(ب) من الأسماء ما هو نكرة في اللفظ ، معرفة في المعنى ؛ مثل كلمة : « أول » في نحو : كان سفرى إلى الشام عاماً « أول » . أى : في العام الذي قبل العام الذي نحن فيه . ومثل : كان وصولي هنا « أول » من أمس . أى : في اليوم الذي قبل أمس . فمدلول كلمة : « أول » - في الأسلوب العربي السابق - لا لبهام فيه

(١) أشرنا للحكم السالف في باب « الحال » من الجزء الثاني ، ص ٣٦٧ م ٨٤ - وفي الجزء الثالث « باب التعت » ص ٤٦٠ م ١١٤ .

ولا شيوع مع أن الكلمة نكرة ، ولا تستعمل فيه إلا نكرة ؛ محاكاة للأساليب
الفصيحة الواردة . وتجري عليها أحكام النكرة ؛ كأن يكون موصوفها نكرة^(١) . . .
ومن الأسماء ما هو معرفة في اللفظ ، نكرة في المعنى ، مثل : « أسامة »
« أئى : أسد » : فهو علم جنس على الحيوان المفترس المعروف ، وهو من هذه
الجهة التى يراعى فيها لفظه ، شبيه بالعلم : « حمزة » - وغيره من الأعلام
الشخصية - فى أنه لا يضاف ، ولا تدخله « أل » ، ويجب منعه من الصرف ،
- إذا تحققت دواعى المنع - ويوصف بالمعرفة دون النكرة ، ويقع مبتدأ ، وصاحب
حال^(٢) . . . ولكنه من جهة أخرى معنوية غير معين الدلالة ؛ إذ مدلوله شائع بين
أفراد جنسه ، مبهم : فهو مثل كلمة : « أسد » فى الدلالة^(٣) .

(ح) ومن الأسماء صنف مسموع يصلح للحالين بصورته المسموعة عن العرب
مثل كلمة : « واحد » فى قولهم ؛ « واحد أمه » . ومثل كلمة : « عبد » ، فى
قولهم : « عبد بطنه » ؛ فكل واحدة منهما يصح اعتبارها معرفة ؛ لإضافتها
للمعرفة ، ويصح اعتبارها نكرة منصوبة على الحال عند النصب . ومثلها :
المبدوء « بأل » الجنسية^(٤) ؛ مثل : الإنسان أسير الإحسان ، فهو من ناحية المظهر
اللفظى معرفة : لوجود « أل » الجنسية . ومن جهة المعنى نكرة ، لشيوعه ؛ ولأن معناه
عام مبهم ؛ فكأنك تقول : كل إنسان . . . وكل إحسان . . . ؛ فلا تعيين ،
ولا تحديد ، فهو صالح للاعتبارين كما سبق^(٥) ،
وستجىء إشارة لهذا فى باب : الحال ج ٢ ص ٣١١ م ؛ ٨ وفى باب : النعت
ج ٣ ص ٣٨٠ م ١١٤ .

(١) سيجىء لها بيان آخر فى باب : « الظروف » ج ٢ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ م ٧٩ - وفى ج ٣ ص
١٤٩ ١٤٨ و ١٥٢ م ٩٥ « الإضافة » .
(٢) لأن الغالب على المتبادر صاحب الحال أن يكونا معرفتين ، إلا فى مواضع محددة معروضة فى بابيهما .
(٣) سيجىء الإيضاح الواثق لعلم الجنس ، ومعناه ، وأحكامه - فى هذا الباب عند الكلام على العلم
بنوعيه ؛ الشخصى والجنسى . (ص ٢٨٦ وما بعدها) .
(٤) راجع أحكامها فى ص ٤٢٥ وما بعدها .
(٥) راجع حاشية ياسين (ج ١) أول باب : النكرة والمعرفة . وكذلك المجمع ج ١ ص ٥٤ ، أول هذا
الباب ، حيث قال بعد كلامه على ما فيه « أل الجنسية » : إنه :
« من قبيل اللفظ معرفة ، ومن قبيل المعنى - لشياعه - نكرة ، ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه ،
وبالنكرة ؛ اعتباراً بمعناه . . . »

لكنه لم يقيد نوع الوصف بمفرد أو غير مفرد . فهل يجوز وصفه بالمفرد النكرة مع وجود « أل الجنسية » ؟
يبدا الأمر غريباً غير معروف لنا . أما وصفه بالجملة أو شبه الجملة فجائز . كما يجوز اعتبارها حالين .
فلا اختلاف فى اعتبار الجملة وشبهها صفة أو حالاً . ولعل الواجب الاقتصار فى الوصف عليهما ، دون
الوصف بالمفرد لأسباب لغوية أخرى .

المسألة ١٨ :

الضمير^(١)

تعريفه : (اسم جامد يدل على : متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب) فالتكلم
مثل : أنا^(٢) ، والتاء ، والياء ، ونحن ، ونا . نحو : أنا عرفتُ واجبي - نحن
عرفنا واجبنا . . . وأدبناه كاملاً .

والمخاطب مثل : أنت^(٣) ، أنتِ^(٣) . . . أنتم ، أنتن . والكاف ، وفروعها . . .
في نحو : إن أباك قد صانك . . .

والغائب^(٤) مثل : هي ، هو ، هما ، هم ، هن ، والهاء في مثل : يصون الحر
وطنه بحياته^(٥) . . . وكذا فروعها . . .

(١) الضمير والمضمر : بمعنى واحد ، وقد يعبر عنهما في بعض المراجع القديمة : بالكناية ،
والمكنى ؛ لأنه يكتفى به (أى : يرمز به) عن الظاهر ؛ اختصاراً ؛ لأن اللبس مأمون - غالباً - مع الضمير .
(٢) الغالب في كتابة الضمير : « أنا » إثبات ألف في آخره . وأكثر القبائل العربية يشيت هذه
الألف أيضاً عند الوقف ، ويحذفها عند وصل الكلام وفي درجته . ومنهم من يحذفها في الوقف أيضاً ، ويأتى
بهاء السكت الساكنة بدلا منها ، فيقول عند الوقف : أنه . وقليل منهم يشيت الألف وصلًا ووقفًا ؛ ففيها
لغات متعددة ، أقواها وأشهرها إثباتها في الكتابة دائما ، وعند الوقف ، وحذفها في وسط الكلام . وقد أدى
هذا الخلاف إلى البحث في أصل الضمير : « أنا » أثلاثي هو : لأن الألف في آخره أصلية ، أم ثنائي
لأنها زائدة ، جاءت إشباعاً للفتحة ، وتبيننا لها عند الوقف ؟ رأيان . لكل منهما أثره في نواح مختلفة ، منها :
التصغير والنسب .

(٣) التاء التي في آخر ضمير المخاطبة المؤنثة (مثل : أنتِ) هي اللطاب وليست للتأنيث ، وكذا التاء
التي في الضمير الدال على تثنيتها وجمعها ، نحو : أنتما يافتانان نيلتان ، وأنتم ياطالبات العلم نيليات .
- ولهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٦ - وسيجيء البيان في م ٦٦ باب : « الفاعل » ج عند الكلام
على الحكم السادس من أحكامه ص ٧٤ وهامشها ، وما يليها .

(٤) إذا رفع اسم الفاعل - أو غيره من المشتقات العاملة - ضميراً مستتراً وجب أن يكون للغائب
دائماً ، ويعود على غائب ؛ طبقاً للبيان الآتي في « ط » من ص ٢٧٠ .

(٥) لا بد في الضمير من أن يكون اسماً ، وجامداً ، معاً . « ا » فأما أنه اسم فلا تطابق بمعنى
علامات الاسم عليه - وقد تقدمت ، في ص ٢٦ وما بعدها - كالإسناد في ضمائر الرفع ، والمفعولية في ضمائر
النصب ، وقبول الجرفي غيرهما ، وهناك كلمات الواحدة منها تدل على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، ولا تسمى
ضميراً ؛ لأنها حرف وليست اسماً ؛ من ذلك قول العرب : النجاءك بمعنى : النجاء لك ، أى : النجاء لك .
(النجاء ، مفعول به لفعل محذوف تقديره : اطلب . وسيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٠ أنه يجوز فيها أن =

ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب : « ضمير حضور » ، لأن صاحبه لا بد أن يكون حاضراً وقت النطق به (١) .

حكم الضمير :

الضمير بأنواعه الثلاثة السالفة ، اسم ، جامد ، مبنى ، وبسبب بنائه لا يثنى ، ولا يجمع — فلا تدخله العلامة الخاصة بالثنية أو الجمع . إنما يدل بذاته وتكوين صيغته ؛ على المفرد المذكر ، أو المؤنث ، أو على المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث معاً (٢) ، أو على الجمع المذكر ، أو المؤنث — ، كما يتضح من الأمثلة السابقة وما يأتي — ومع دلالة على الثنية أو الجمع لا يسمى مثنى ، ولا جمعاً .

= تكون اسم فعل أمر بمعنى : أسرع) فهذه « الكاف » تدل على الخطاب ، مع أنها ليست ضميراً ؛ إذ لو كانت ضميراً لكانت كالضمير ، لها محل من الإعراب ؛ رفعاً ، أو نصباً ، أو جرّاً ، وهي لا تصلح لشيء من ذلك ؛ إذ لا يوجد في الكلام ما يقتضى أن تكون في محل رفع مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو غير ذلك مما يجعلها في محل رفع وليس في الكلام كذلك ما يقتضى أن تكون في محل نصب . ولا يصح أن تكون في محل جر ؛ إذ لا يوجد حرف جري مجرّها ، ولا يوجد مضاف تكون بعده مضافة إليه في محل جر ؛ لاستحالة أن يكون مثل هذا المضاف مقروناً بأل ، ولا يوجد سبب آخر للجر ؛ كالتبعية . وإذا لم يكن لها محل من الإعراب . ويتضح هذا ألا تكون اسماً ؛ لأن الاسم له — في الغالب — محل إعرابي ؛ وكذلك لا تصلح أن تكون فعلاً ؛ فلم يبق إلا أن تكون حرفاً يدل على الخطاب ، من غير أن يسمى ضميراً .

ويقاس على ما سبق : « النَّجَائِي » و « النَّجَاء » ؛ بمعنى : « النجامل ، والنجاء له ، أو تكون فعل أمر ، بمعنى : أسرع ؛ أيضاً .

وما سبق يقال في اسم الإشارة الذي في آخره علامة للخطاب ؛ مثل : ذلك الكتاب ؛ فإن الكاف حرف خطاب ؛ وليست اسماً ؛ كالأشأن في كل علامات الخطاب التي في أسماء الإشارة وبعض ألفاظ أخرى (انظر ص ٢٣٨ وما بعدها ، ورقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ كما سيبيء التفصيل في باب اسم الإشارة) .

« ب » وأما أنه جامد فلم يتم وجود أصل له ، ولا مشتقات . وبعض الألفاظ المشتقة قد تدل بنفسها وبصيغتها مباشرة على ما يدل عليه الضمير ، مع أنها لا تسمى ضميراً ؛ لعدم جمودها ؛ مثل : كلمة : « متكلم » ؛ فإنها تدل على التكلم ، ومثل كلمة : « مخاطب » ؛ فإنها تدل على التخاطب ، ومثل كلمة : « غائب » ؛ فإنها تدل على الغياب . . .

هذا ، والضمير من الألفاظ التي لا تصلح أن تكون نعتاً ولا منعوياً (كما سيبيء في باب النعت ، ج ١١٤ ص ٤٥٠) .

(١) إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

فَمَا لِيذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ ، كَانَتْ ، وَهَوَ ، سَمِّ بِالضَّمِيرِ

(٢) فلا ضمير يختص بأحدهما دون الآخر .

ينقسم الضمير إلى عدة أقسام ، بحسب اعتبارات مختلفة :

(أ) ينقسم بحسب مدلوله إلى ما يكون للتكلم فقط ، وللخطاب . فقط ؛ وللغيبية كذلك . - وقد سبقت الأمثلة - وإلى ما يصلح للخطاب حيناً ، وللغيبية حيناً آخر ؛ وهو : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة . فثال ألف الاثنين اكتبوا ؛ باصادقان ، والصادقان كتبوا ، ومثال واو الجماعة : اكتبوا يا صادقون ، والصادقون كتبوا . ومثال نون النسوة : اكتبن يا طالبات . والطالبات كتبن (١) ...

(ب) وينقسم بحسب ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى : بارز ومستتر ؛ فالبارز : هو الذي له صورة ظاهرة في التركيب ، نطقاً (٢) وكتابة ، نحو : أنا رأيتك في الحديقة . فكل من كلمة : أنا ، والتاء ، والكاف - ضمير بارز . والمستتر (٣) . ما يكون خفياً (٣) غير ظاهر في النطق والكتابة ؛ مثل : ساعدت

(١) وعلى ذكر نون النسوة كان القدماء يؤرخون فيقولون في رسائلهم ومكاتباتهم مثلاً . كتبت هذه الرسالة لسبع خلصون من رمضان ، أو لخمس بقين منه . فهل يصح أن يقال في هذا وفي نظائره ما لا يعقل لسبع خلت ، أو لخمس بقيت ؟ موجز الإجابة في ص ٢٦٥ والتفصيل في مكانه الأنسب (ج ٤ ص ٥٢٤ م ١٦٧ - آخر باب : العدد - حيث بيان الاستعمال الفصحح في طريقة التاريخ واستخدامه) .

(٢) وقد يكون الظهور في النطق غير ميسور أحياناً - لوقوع ساكن بعد الضمير الساكن - فيستدل على بروز الضمير بشيء آخر كد الصوت بالحركة قبله في ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة كما في نحو : اكتبوا ، اكتبوا ، اكتبوا ... فإن هذه الضائرات ظاهرة في الكتابة دون النطق . والذي يدل على الضمير البارز هو مد الصوت بالحركة قبله وقد سبق في رقم ح من ص ٥٠ ورقم ٢ من هامش ص ١٥٩ و ١٤٤ أنه لا حرج على من يدفع اللبس بالمد عند التقاء الساكنين . . . إلخ . وقرار المجمع اللغوي في ذلك .

(٣) المستتر في حكم الموجود الملفوظ به ، مع أنه غير مذكور في اللفظ ولا يسمى محذوفاً ، لأن هناك فرقاً بين الضمير المستتر والضمير المحذوف ؛ فالمستتر في حكم الموجود المنطوق به ، كما قلنا ، أما المحذوف فإنه كان ملفوظاً به ثم ترك وأهمل ، فليس في حكم الموجود . يدلك على هذا أنهم يقولون : لو سميت شيئاً بكلمة : « ضرب X » التي استتر فيها الضمير لوجب حكايتها مع الضمير المستتر كما تحكى الجملة ، بغير تغيير مطلقاً في جميع الحالات الإعرابية ، وتضمير « ضرب » مع فاعلها المستتر من جهة حكما عند الحكاية مثل جملة : « ضرب الرجل » التي ظهر فيها الفاعل ؛ فهما في حكم الحكاية سواء . أما إذا سميت بكلمة : « ضرب » المحذوف منها الضمير الفاعل لسبب والأصل ضربت ، مثلاً فإنها تعرب على حسب الجملة كما سيجيء في باب العلم مفصلاً (ص ٣٠٤ وما بعدها ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٣١٠) والمستتر لا يكون إلا من ضائرت الرفع ، فهو في محل رفع دائماً ، أما المحذوف فيكون من ضائرت الرفع وغيرها ، ولهذا يكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الموقع .

والصحيح أن المستتر نوع من الضمير المتصل الذي سيجيء تفصيله ، وليس نوعاً من المنفصل ، =

غيرك يساعداً؛ فالفاعل لكل من الفعلين ضمير مستتر تقديره في الأول :
« أنت » وفي الثاني : « هو » .

والبارز قسمان، أولهما: المتصل . وهو : « الذي يقع في آخر الكلمة دائماً ، ولا يمكن أن يكون في صدرها ولا في صدر جملتها » ؛ إذ لا يمكن النطق به وحده ، بسبب أنه لا يستقل بنفسه عن عامله ؛ فلا يصح أن يتقدم على ذلك العامل مع بقائه على إعرابه السابق قبل أن يتقدم ؛ كما لا يصح أن يفصل بينهما - في حالة الاختيار - فاصل من حرف عطف ، أو أداة استثناء ؛ كإلا ، أو غيرهما^(١) .
ومن أمثلة الضمائر المتصلة بآخر الأفعال ؛ التاء المتحركة ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة ، وذلك كله في مثل : سمعت النصح ، والرجلان سَمَعَا ، والعقلاء سمعُوا ، والفاضلات سمعنَ . فليس واحد من هذه الضمائر بممكن أن يستقل بنفسه فيقع أول الكلمة قبل عامله ، ولا أن يتأخر عنه مع وجود فاصل بينهما^(٢) .

= ولا نوعاً مستقلاً بنفسه يسمى : « واسطة » بين المتصل والمنفصل . (راجع الحضرى وهامش التصريح عند الكلام على الضمير المستتر . . .)

والمستتر ركن أساسى فى الجملة ، لا يتم معناها بغيره ، فلا بد منه ؛ لأنه « عمدة » كما يسمونه ، أى : لا يمكن الاستغناء عنه مطلقاً ، (إلا فى بعض حالات قليلة كالربط بين الخبر والمبتدأ) وأشياء ذلك وأما غيره فقد يستغنى عنه إذا عدم من الجملة .

وهذه المناسبة يقول النحاة إن الضمير البارز له وجود فى اللفظ ولو بالقوة ، فيشمل المحذوف فى مثل : جاء الذى أكرمت . أى : أكرمته . لإمكان النطق به ، أولاً لأنه نطق به أولاً ثم حذف ، بخلاف الذى استتر فإنه لا وجود له فى اللفظ ، لا بالفعل ، ولا بالقوة . فأمره عقل ؛ إذ لا يمكن النطق به أصلاً ، وإنما يستعرون له المنفصل فى مثل : قاتل فى سبيل الله ؛ فيقولون : إن الفاعل ضمير مستتر تقديره : أنت ؛ وذلك للتقريب . وهذا يحصل الفرق بين المستتر والمحذوف . هذا إلى أن المستتر أحسن حالاً من المحذوف ؛ لأنه يدل عليه اللفظ والعقل بغير قرينة فهو كالموجود ؛ ولذلك كان خاصاً بالعمد . أما المحذوف فلا بد له من القرينة . وهكذا قالوا !!

(١) انظر أول الهامش فى ص ٢٢٣ .

(٢) يقول ابن مالك :

وذو اتّصالٍ مِنْهُ ما لا يُبتدأ ولا يَلِي «إِلَّا» اختياراً ، أبدياً
كالياء ، والكافِ ، من : «ابنِى أَكْرَمَكَ» والياءُ وألها من : «سَلِيهِ ما مَلِكُ»

ما لا يبتدأ ، أى : ما لا يبتدأ به . ومثّل للمتصل بما يأتى : (لضمير المتكلم المجرور) .. بالياء فى «ابنِى» ، (وللمخاطب المنصوب المحل ..) بالكاف فى : «أكرمك» ؛ (وللمخاطب والمرفوع المحل معاً) بياء المخاطبة ، فى : «سَلِيهِ» . وللغائب المنصوب المحل بالهاء من : سَلِيهِ .

ثانيهما : المنفصل ؛ وهو الذي يمكن أن يقع في أول جملته ، ويبتدئ الكلامُ به ؛ فهو مستقل بنفسه عن عامله ؛ فيسبق العامل ، أو يتأخر عنه مفصلاً بفاصل ؛ مثل : أنا ، ونحن ؛ وإياك . . . في مثل : أنا نصير المخلصين . ونحن أنصارهم ، وإياك قصدت ، وما النصير إلا أنا ، وما المخلصون إلا نحن .

هذا ، وقد سبق^(١) حكم الضمائر ، وأنها : أسماء ، جامدة ، مبنية بالألفاظ - سواء في هذا ما ذكرناه وما سذكروه بعد - وأنها لا تثني ولا تجمع^(٢) وينقسم المتصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى ثلاثة أنواع :

أولها : نوع يكون في محل رفع فقط ؛ وهو خمسة ضمائر : التاء المتحركة للمتكلم ؛ نحو : صدقتُ ، وكذلك فروعها^(٣) ، وألف الاثنين : نحو : المتعلمان

= وبمناسبة « الهاء » التي للغائب المفرد نقول إن الأشهر في حركتها أن تكون مبنية على الضم . إلا إذا كان قبلها كسرة ، أو ياء ساكنة ؛ فيجوز أمران ؛ الحجازيون يضمونها ، وغيرهم يكسرها . وبلغه الحجازيين قرأ القراء : (وما أنسانيه إلا الشيطان) (ومن أوفى بما عاهد عليه الله . . .) (إذ قال لأهله أمكنوا) وقرأ آخرون بالكسر . ويفهم مما سبق أن الحجازيين يبنونها على الضم في كل حالاتها . وهي في جميع أحوالها تكون مشبعة الحركة إذا وقعت بعد متحرك ؛ فيمتد الصوت بحركتها حتى يكاد يحدث في النطق - لا الكتابة - ، حرف علة مناسباً لتلك الحركة ؛ فيعد الضمة الواو ، وبعد الكسرة الياء . أما إذا كانت متحركة بعد ساكن مطلقاً ، إلا الياء فالأحسن ضمها من غير إشباع لحركتها ؛ سواء أكان الساكن صحيحاً ، نحو : « منه » ، أم مبتلاً بغير الياء ؛ مثل : « أباه ، أبوه » . . . أما الساكن الياء فقد سبق الكلام فيه . (ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٢٣ ، وما بينهما من اختلاف) .

(١) في ص ٢١٨ . وفي هذا يقول ابن مالك :

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلِفِظِهِ مَا جَرَّ كَلْفِظٍ مَا نُصِبَ

أى : المضمرات كلها مبنية ، لا فرق في ذلك بين ما يكون عمله الجر ، أو عمله النصب ، وترك ابن مالك ما يكون عمله الرفع بسبب ضيق النظم - وهو مبنى أيضاً . فكل ضمير لا بد أن يكون لفظه مبنياً ؛ إما على السكون ، وإما على حسب حركة آخره . ولا بد أن يكون بعد ذلك في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . وهذا معنى قولهم : إن الضمير مبنى اللفظ ، معرب المحل .

(٢) انظر الحكم في ص ٢١٨ .

(٣) التاء المتحركة التي للمتكلم هي الأصل ، وتبنى على الضم ؛ مثل : صدقتُ . وفروعها الخمسة هي : صدقتَ ؛ للمخاطب الذكر . صدقتِ ، للمخاطبة . صدقتِما ، للمثنى المخاطب ، مذكراً ومؤنثاً . صدقتُم ، لمخاطب جمع الذكور . صدقتُن ، لمخاطب جمع الإناث . وهناك حالة يجب فيها بناء تاء المخاطبة على الفتح دائماً . وستجىء في ص ٢٣٨ .

ومن الأمثلة السابقة نعلم أن التاء التي هي ضمير متصل مرفوع - تبنى على الضم إذا كانت للمتكلم ، =

صَدَقَا ، وَاوَا الْجَمَاعَةَ ، نَحْوُ : الْمُتَعَلِّمُونَ صَدَقُوا^(١) ، وَنَوْنُ النِّسْوَةِ ؛ نَحْوُ .
الْفَتَيَاتِ صَدَقْنَ ، وَيَاءُ الْمُخَاطَبَةِ ، نَحْوُ : اصْدُقِي يَا مُتَعَلِّمَةٌ^(٢) .

ثَانِيهَا : نَوْعٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ مَحَلِّ النَّصْبِ وَمَحَلِّ الْجَرِّ ، إِذَا لَا يَوْجَدُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ
خَاصٌ بِمَحَلِّ النَّصْبِ ؛ وَلَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ خَاصٌ بِمَحَلِّ الْجَرِّ . وَهَذَا النَّوْعُ الْمُشْتَرِكُ
بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةٌ ضَمَائِرُ^(٣) ؛ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَكَافُ الْمُخَاطَبِ بِنَوْعِيهِ ؛ وَهَاءُ الْغَائِبِ بِنَوْعِيهِ .

= وَتَبَيَّنَ عَلَى الْفَتْحِ إِذَا كَانَتْ لِلْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ ، وَتَبَيَّنَ عَلَى الْكَسْرِ إِذَا كَانَتْ لِلْمُخَاطَبَةِ ؛ وَتَلْتَزِمُ الْبِنَاءَ عَلَى
الْفَتْحِ فِي الْحَالَةِ الْمَعْنِيَةِ الَّتِي أَشْرْنَا لَهَا وَسَجَّيْهُ فِي ص ٢٣٨ وَتَوْصِلُ وَهِيَ مَبْنِيَةٌ عَلَى الضَّمِّ بِمِيمٍ وَأَلْفٍ ؛
لِلدَّلَاةِ عَلَى خُطَابِ اثْنَيْنِ أَوْ اثْنَتَيْنِ . وَكَذَلِكَ تَوْصِلُ وَهِيَ مَبْنِيَةٌ عَلَى الضَّمِّ . بِمِيمٍ سَاكِنَةٍ لِلدَّلَاةِ عَلَى خُطَابِ جَمْعِ
الذَّكُورِ ، وَبِنَوْنٍ مُشَدَّدَةٍ لِلدَّلَاةِ عَلَى خُطَابِ جَمْعِ الْإِنَاثِ . « انظُرْ إِعْرَابَ الضَّمَائِرِ ص ٢٣٦ » .
وَإِذَا وَلَّى الْمِيمُ السَّاكِنَةَ الَّتِي لَجَمْعِ الذَّكُورِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ جَازِمْ الْمِيمِ وَإِشْبَاعُهَا حَتَّى يَنْشَأَ : مِنْ الْإِشْبَاعِ وَאו
مَثَلٌ : هَذَا ضَيْفٌ أَكْرَمْتَهُ ، وَمَعْنَى صَدِيقٍ صَافِحْتَهُ . وَجَازَ إِبْقَاءُ الْمِيمِ سَاكِنَةٍ . وَلَكِنْ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَكْثَرُ
وَالْأَشْبَهُ . فَيَحْسَنُ الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ .

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى بَعْضِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِقَوْلِهِ :

وَأَلِفٌ ، وَالْوَاوُ ، وَالنُّونُ ، لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ؛ كَقَامَا ، وَأَعْلَمَا

وَالْمُرَادُ بغيرِهِ : الْمُخَاطَبُ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ لِلغَائِبِ وَالْمُخَاطَبِ ، وَلَا تَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ .

(١) بَعْضُ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ يَحْذِفُ وَاوَّ الْجَمَاعَةَ ؛ اِكْتِفَاءً بِالضَّمَّةِ الَّتِي قَبْلَهَا . قَالَ الْفَرَّاءُ فِي كِتَابِهِ :
« مَعَانِي الْقُرْآنِ » ج ١ ص ١٩) مَا نَصَّهُ : « قَدْ تَسْقَطُ الْعَرَبُ الْوَاوُ وَهِيَ وَاوَّ الْجَمَاعَةَ ؛ اِكْتِفَاءً بِالضَّمَّةِ قَبْلَهَا
فَقَالُوا فِي : « ضَرْبُوا » ؛ قَدْ ضَرْبُوا ، وَفِي : قَالُوا : قَدْ قَالَ . وَهِيَ فِي هِمَزَانٍ وَعَلِيًّا قَيْسٌ ... » ثُمَّ اسْتَشْهَدَ
أَيْضًا بِأَبْيَاتٍ سَمِعَهَا مِنْهُمْ كَقَوْلِ قَائِلِهِمْ : فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءَ كَانَتْ عِنْدِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأَسَاءَةُ ...
- وَالْأَسَاءَةُ جَمْعُ آسٍ ، وَهِيَ هُنَا مِنْ يَمَالِجِ الْجَرْحِ - .

(٢) وَلَا تَكُونُ ضَمَائِرُ إِلَّا عِنْدَ اتِّصَالِهَا بِالْأَفْعَالِ : أَمَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْأَسْمَاءِ مَثَلُ : الْقَائِمَانِ ،

الْقَائِمُونَ - فَهِيَ حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ -

(٣) هَذِهِ الضَّمَائِرُ لَا تَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ؛ كَمَا ذَكَرْنَا ؛ وَلَكِنَّهَا قَدْ تَقَعُ أحيانًا بَعْدَ « لَوْلَا » الَّتِي
لِلامْتِنَاعِ ؛ وَالَّتِي لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الْمَبْتَدَأُ ؛ فَيَقَالُ : « لَوْلَايَ » لَتَعَبْتِ . وَ« لَوْلَاكَ » لَمْ أَحْتَمِلْ مَشَقَّةَ
الْحَضُورِ ، وَ« لَوْلَاها » لَصَاعَتُ فُرْصَةَ الْمَعَاوَنَةِ الْكَرِيمَةِ . فَكَيْفَ نَعْرَبُ هَذَا الضَّمِيرَ الْوَاقِعَ بَعْدَ « لَوْلَا » ؟
إِنْ سَيَّوِيهِ يَعْرَبُ : « لَوْلَا » حَرْفٌ جَرُّ شِبْهِهِ بِالزَّائِدِ ، وَمَا بَعْدَهُ مَجْرُورٌ لَفْظًا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مَبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ مَجْذِفٌ
- كَمَا سَيَّجِيهِ « فِي ب مِنْ ص ٢٤١ - فِي مَوْضُوعِ الْكَلَامِ عَلَى إِعْرَابِ الضَّمِيرِ - لَكِنْ قَلْنَا هُنَاكَ إِنْ الْأَفْضَلُ
اعْتِبَارُ هَذَا النَّوْعِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فِي حَالَتِهِ وَقَوْعِهِ بَعْدَ « لَوْلَا » فَقَطْ ؛ فَيَكُونُ مَبْتَدَأً مَبْنِيًّا عَلَى حَرَكَةِ آخِرِهِ فِي مَحَلِّ
رَفْعٍ . وَلَا يَجُوزُ اعْتِبَارُهُ ضَمِيرٌ رَفْعٍ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَقَطْ . وَإِذَا وَقَعَ ضَمِيرٌ مِنْ هَذِهِ الضَّمَائِرِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ عَسَى
مَثَلُ : « عَسَانِي » أَوْ عَسَايَ أَوْ قَقْ » ؛ أَوْ : عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرِ ؛ أَوْ : عَسَا أَنْ يَجْتَنِبَ الْإِسَاءَةَ ؛ فَإِنْ خَيْرٌ
مَا يَقَالُ هُوَ اعْتِبَارُ « عَسَى » حَرْفًا مَعْنَى : « لَعَلَّ » مِنْ أَخْوَاتِ « إِنْ » وَالضَّمِيرِ اسْمَهَا - كَمَا سَيَّجِيهِ فِي : =

فأما ياء المتكلم فمثل : ربى أكرمنى^(١) (فالياء الأولى في محل جر ، لأنها مضاف إليه ، والياء الثانية في محل نصب ، لأنها مفعول به) .

وأما كاف المخاطب فيهما فمثل : لا ينفعك إلا عملك . (فالكاف الأولى في محل نصب . لأنها مفعول به^(٢)) ؛ والكاف الثانية في محل جر ، لأنها مضاف إليه^(٣) .
وأما هاء الغائب^(٤) بنوعيه المذكر والمؤنث فمثل : من يتفرغ لعمله يحسنه .

= « د » من ص ٦٢٦ ، باب أفعال المقاربة ، والشروع ، والرجاء ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ باب : « إن وأخواتها » -

وبهذه المناسبة نذكر أن الياء في مثل : قوى ياهند ، تختلف عن الياء في نحو : ربى أكرمنى . لأن الياء في : « قوى » للمخاطبة ، فهي فاعل في محل رفع . بخلافها في المثال الأخير الذى وقعت فيه الياء الأولى للمتكلم في محل جر بالإضافة ؛ والثانية في محل نصب مفعول به .

كما أن الضمير الذى يتصل بآخر الفعل في مثل : الرجلان عرفهما على . الرجال عرفهم . المسافرين عرفهن - هو ضمير بارز متصل يختلف تماماً عنه إذا وقع في ابتداء جملة ، أو وقع فيها بعد كلمة : « إلا » في مثل : هما عرفا ، وهم عرفوا ، وهن عرفن ، وما عرف إلاهما ، أو هم ، أو هن ؛ لأنه حين تقدم أو حين وقع بعد « إلا » لم يبق على إعرابه الأول مفعولاً لعامله ؛ وإنما صار مبتدأ أو : فاعلاً على حسب السياق ؛ فتغير إعرابه بعد التقدم ؛ فصار نوعاً آخر مخالفاً للسابق ؛ طبقاً لما تقدم في تعريف المتصل - ص ٢٢٠ - (١) متى يجوز حذف ياء المتكلم من آخر الأفعال ؟ الجواب في رقم ٥ من هامش ص ١٨٦ .

(٢) قد تقع كاف الخطاب - أحياناً . حرفاً مجرداً للخطاب ؛ فلا يكون له محل من الإعراب ؛ كالتى في آخر أسماء الإشارة وبعض الأسماء الأخرى مما سبق « في رقم ٥ من هامش ص ٢١٧) ؛ وما فصله عند الكلام على إعراب الضائير (ص ٢٣٦ وما بعدها ولا سيما ص ٢٣٨) .

(٣) مما يجب التنبه له . أن هاء المفرد الغائب تكتب مفردة ؛ أى : لا يتصل - كتابة - بها حرف ناشئ من إشباع حركتها ؛ تقول : من يتفرغ لعمله يحسنه ، ويحمده الناس على إحسانه وإجادته . أما إن كانت الهاء للغائبة المفردة فيجب - في الأفصح - زيادة الألف بعدها متصلة بها نطقاً وخطاباً ؛ نحو : من تفرغ لعملها يحمدونها الناس على تفرغها ، وإحسانها ، وإجادتها .

(راجع أول الهامش ص ٢٢١ وما بينهما من اختلاف في بعض الحالات) .

وكذلك يجب أن يزداد بعدها كتابة ونطقاً : « ما » إن كانت هذه الهاء لضمير الغائب المثنى بنوعيه ؛ مثل : الوالد وإلخدهما أحق الناس بالرعاية ، ولهما أعظم الفضل على أبنائهما . والوالدة والجددة أعطفت الناس على أطفالهما ، وشققتهما لا تمدلها شفقة . فالهاء هي الضمير المتصل وبعدها « الميم » حرف عماد ، والألف حرف دال على مجرد التثنية .

وكذلك يجب أن يزداد بها « الميم » الدالة على جمع الذكور الغائبين ، والنون المشددة الدالة على جمع الإناث الغائبات ، نحو : خير الناس أنفعهم للناس ، وخير النساء أحرصهن على الكمال . لكن أيكون الضمير هو الهاء فقط والحروف التى بعدها زائدة للفرق بين ضمير المفردة والمفرد وغيرها ، أم يكون الضمير مجموع الاثنين ، « الهاء » والأحرف الزائدة ؟ رأيان . والخلاف لفظي لا أثر له من الناحية العملية . . والمستحسن مراعاة الأمر الواقع ؛ والأخذ بالرأى الذى يعتبر الضمير هو مجموع الاثنين ؛ لأنه رأى يراعى التفرقة =

أه ؛ من تفرغ لعملها تحسنه (فالهاء الأولى في المثالين في محل جر ، لأنها مضاف إليه ، والهاء الثانية في محل نصب ؛ لأنها مفعول به) .
 ثالثها : نوع مشترك بين الثلاثة : وهو ؛ (نا) نحو : (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) . فالأولى في محل جر . لأنها مضاف إليه ؛ والثانية في محل نصب ، لأنها مفعول به ^(١) . كما سبق— والثالثة والرابعة في محل رفع ؛ لأنها فاعل ^(٢) .
 وما سبق نعلم أن للرفع ضمائر متصلة تختص به ، وليس للنصب وحده أو الجر وحده شيء خاص به .

= الواقعة فعلا بين ضمير المفردة الغائبة وضمير المفرد الغائب - وغيرهما - . فوق أنه عمل واقعي فيه تيسير .
 وعلى أساسه يقول أصحابه : الضمير للمفرد المذكر الغائب هو : « الهاء » وحدها ؛ والمفردة الغائبة : « ها » وللمثنى بنوعيه : « هما » ، وجمع الذكور : « هم » وجمع الإناث : « هن » والفرق واضح بين الاثنين في ثلاثة أمور ؛ فالنطق ، وفي الكتابة ، وفي المعنى . وعليه العمل الآن . ولهذا نظير يجيء في ص ٢٣٥ -
 وجدير بالملاحظة أن الضمائر الثلاثة السالفة (هما - هن - هـ) بالاعتبار السالف هي ضمائر متصلة حتماً ، ولا يصح اعتبارها من نوع الضمائر المرفوعة المنفصلة أصالة ، لأن المرفوعة أصالة ، كالتى ستجىء في « > » ص ٢٢٦ -
 مركبة البنية في أصلها ، وليست مبنية على حرف واحد زيد على آخره حرف أو حرفان ؛ فالفرق بين النوعين كبير برغم ظاهرهما ؛ فأحدهما قد نشأ فردى الصيغة والتكوين ، ثم زيد على آخره حرف أو حرفان ، والآخر قد نشأ من أول أمره مركب الصيغة ؛ فهما مختلفان في أصلهما ، كاختلافهما في كثير من الأحكام .
 (١) إذا كانت « نا » في آخر الفعل الماضى فقد تكون للفاعل ، ويبنى الفعل الماضى معها على السكون وجوباً ؛ نحو : خرجنا - حضرنا - كتبنا - فهمنا . وقد تكون للمفعول به ؛ فلا يبنى آخره على السكون لها ؛ نحو : أخرجنا الوالد من الحديقة ، وأحضرنا إلى البيت ، وأفهمنا ما يجب عمله .

(٢) يقول ابن مالك :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ : (نَا) صَلَحَ كَأَعْرِفُ بِنَا : فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْحَ
 والمعنى : صلح الضمير (نا) للأمور الثلاثة ، أى : لأن يكون في محل جر ، مثل : اعرف بنا (أى : اعرف بقدرنا ، أو : اشعر بنا) . ولأن يكون في محل نصب ، مثل : إننا . . . ، ولأن يكون في محل رفع ، مثل : نلنا .

(ملاحظة) لا يقال : (إن الضمير « الياء » يصلح للأمور الثلاثة مع دلالة على المتكلم في كل حالة فيكون شبيهاً بالضمير (نا) : مثل ؛ يفرحنى كوفى حريصاً على واجبى . فالياء في الجميع للمتكلم ومحلها في الأول نصب (لأنها مفعول به) وفي الثانية رفع (لأنها اسم « كَوْنٌ » ؛ مصدر « كان » الناقصة) وفي الثالث جر ، لأنها مضاف إليه . كذلك الضمير : (هم) في مثل ؛ يفرحهم كونهم حريصين على واجبهم ؛ فإنه ضمير متصل في الجميع . ومحل نصب في الأول (لأنه مفعول به) . ورفع في الثانى (لأنه اسم « كَوْنٌ » ، مصدر كان الناقصة) وجر في الثالث لأنه مضاف إليه . . . لا يقال إن الضميرين السابقين مثل « نا » لأن « الياء » و « هم » في الأمثلة المذكورة وأشباهاها وقعا في محل رفع بصفة عارضة ، ناشئة من أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعاً ؛ لا بصفة أصلية ، والكلام في الضمير المشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة .

زيادة وتفصيل :

روى أبو عليّ (القالى فى كتابه : « ذيل الأمالى والنوادر » ص ١٠٥) عن بعض الأعراب قول شاعرهم :

فها أنا للعشاق يا « عَزَّ » قائد وبنى تُضرب الأمثالُ فى الشرق والغرب
والشائع^(١) هو دخول : « ها » التى للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذى خبره
اسم إشارة ؛ نحو : « هأنذا » المقيم على طلب العلوم . وغير الشائع دخولها عليه إذا
كان خبره غير اسم إشارة ؛ نحو : هأنا ساهر على صالح الوطن . . وهو — مع قلة
شيوعه — جائز ، لورود نصوص نظمية ونثرية ، فصيحة متعددة ؛ تكفى للقياس عليها .
منها قول عمر بن الخطاب يوم « أحد » حين وقف أبوسفیان بعد المعركة يسأل :
أين فلان ، وفلان ... من كبار المسلمين . فأجابه عمر . هذا رسول الله عليه السلام ،
وهذا أبو بكر ، وهأنا عمر . . .^(٢) ومنها بيت لمجنون ليلي^(٣) ، ونصّه :

وعرورة مات موتاً مستريحاً وهأنا ميّتٌ فى كل يوم

كما روى صاحب الأمالى^(٤) أيضاً البيت التالى لعوف بن مُحَلَّم ، ونصّه :

ولوعا ؛ فشَطَطَتْ غُرْبَةً دارُ زَيْنَبٍ فهأنا أبكى والفؤاد جريح

وقول سُحَيْبِمْ ، من شعراء صدر الإسلام :

لو كان يَسْبِغى الفِداء قلت له هأنا دون الحبيب يا وجِعٌ

ويترتب على الحكم الشائع ما صرحوا به من جواز الفصل بين : « ها » التى
للتنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه مثل : هأنذا أشجع النصح ، وهأنذا تعمل
الخير . وهأنتم أولاء . تصنعون ما يفيد .

وقد يقع الفصل بغير الضمير قليلا — مع جوازه — كالقسم بالله فى مثل : ها
— والله — ذا رجل محب لوطنه ، و « إن » الشرطية فى مثل : ها إن ذى حسنة

(١) كما جاء فى حاشية الأمير على مقدمة كتاب : « المعنى » ولهذا إشارة فى ص ٣٣٧ .

(٢) النصر فى ص ١١٠ من كتاب تنزيل الآيات شرح شواهد الكشاف .

(٣) كتاب : الذخيرة ، لابن بسام ، ج ٢ القسم الثانى .

(٤) ج ١ ص ١٢٣ .

تَشَكَّرُ بِضَاعَفٍ ثَوَابِهَا . وقد تعاد «ها» التنبيه بعد الفاصل للتقوية ... ، نحو :
هَأَنْتُمْ هؤُلاءِ تَخْلُصُونَ .

وينقسم المنفصل بحسب مواقفه من الإعراب إلى قسمين : أولهما ؛ ما يختص
بمحل الرفع ، وثانيهما ما يختص بمحل النصب .

فأما الذي يختص بمحل الرفع [فأثنا عَشَرَ^(١)] ، موزعة بين المتكلم ، والمخاطب
والغائب ، على الوجه الآتي :

(أ) للمتكلم ضميران ، «أنا» للمتكلم وحده ، و «نحن» للمتكلم المعظم
نفسه ، أو معه غيره . (و «أنا» هو الأصل ، و «نحن» هو الفرع)^(٢) .

(ب) للمخاطب خمسة ؛ أولها ؛ - وهو الأصل - : «أنت» ، للمفرد المذكر ،
ثم الفروع : «أنت» للمخاطبة^(٣) المؤنثة ، «وأنتما» للمذكر المثني المخاطب ،
أو المؤنث المثني المخاطب ، «أنتم» لجماعة الذكور المخاطبين ، «وأنتن» لجماعة
الإناث المخاطبات .

(ج) للغائب خمسة ؛ أولها وأصلها : «هو» للمفرد الغائب . ثم فروعه :
«هي»^(٤) ، للمفردة الغائبة ، و «هما» للمثنى الغائب^(٥) : و «هم» لجمع الذكور
الغائبين ، و «هن» لجمع الإناث الغائبات^(٦) ؛

(١) وليس بين الضمائر المنفصلة ما هو مختص بمحل الجر أصالة (انظر رقم ١ من الهامش التالي) .
(٢) المراد بالرفع هنا : أن يكون الضمير دالاً على معنى زائد لا يوجد في الأصل . ذلك أن
الأصل في الضمير - عندهم - أن يكون لواحد مذكر ؛ سواء أكان الواحد متكلماً ، أم مخاطباً ، أم غائباً ،
مثل : (أنا) فإي يكون دالاً على أكثر من واحد ، أو يكون دالاً على التأنيث فهو فرع .
(٣) راجع ما يختص بهذه التاء في الضمير : «أنت» وفروعه ، وأنها للخطاب ، وليست للتأنيث
برقم ٣ من هامش ص ٢١٧ .

(٤) الأصل أن تكون الهاء في : «هو» مضمومة ، وفي : «هي» مكسورة . ويجوز تسكينهما
بعد الواو ، أو : الفاء ؛ أو : ثم ، أو : اللام .

(٥) وإذا كان لمؤنثين غائبتين جاز في المضارع بعده أن يكون مبدوءاً بالتاء - وهي الأكثر - أو
بالياء ؛ تقول : هما تفعلان ، أو هما يفعلان ؛ طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ١ من هامش ص ١٧٧ و ١٨١ .

(٦) ويصح في المضارع بعده إن كان مستنداً لتون النسوة تصديره بالتاء أو إلياء نحو : الوالدات
تحرصن أو يحرصن على راحة أولادهن وهن تحرصن أو يحرصن . . . «انظر ص ١٨١» ويجب ملاحظة
الفرق الكبير بين الضمائر الثلاثة (ها - هم - هن) التي هي مركبة البنية أصالة ، ومنفصلة للرفع تحياً - ونظائرهما
التي سبقت في آخر رقم ٣ .

فمجموع الضمائر المنفصلة المرفوعة اثنا عشر على التوزيع السالف^(١).
وأما الضمائر التي تختص بمحل النصب فاثنا عشر ضميراً أيضاً ، كل منها
مبدوء بكلمة : إيا^(٢) .

فلمتكلم : « إياي » ، وهو الأصل ، وفرعه : « إيانا » للمتكلم المعظم نفسه ،
أو معه غيره .

وللمخاطب المفرد « إياك » ، وهو الأصل . وفرعه : « إياك » ، للمخاطبة ،
و « إياكما » ، للمثنى المخاطب ، مؤنثاً ، أو مذكراً ، و « إياكم » ؛ لجمع الذكور
المخاطبين ، و « إياكن » ؛ لجمع الإناث المخاطبات .

وللغائب : « إياه » للمفرد الغائب . وفرعه : « إياها » للمفردة الغائبة ، و « إياهما » للمثنى
الغائب بنوعيه ، و « إياهم » لجمع الذكور الغائبين ، و « إياهن » لجمع الإناث الغائبات .
فلمتكلم اثنان ، وللمخاطب خمسة ، وللغائب خمسة . وليس هناك ضمائر
منفصلة تختص بمحل الجر .

هذا ، وجميع الضمائر المنفصلة تشارك نظائرها المتصلة في الدلالة على التكلم ،
أو الخطاب ، أو الغيبة ، فلكل ضمير منفصل نظير آخر متصل يماثل في معناه
فالضمير « أنا » يماثل التاء ، والضمير « نحن » يماثل « نا » ، وهكذا

وينقسم المستتر إلى قسمين :

(١) وهذه الضمائر الاثنا عشر لا تكون بالأصالة إلا مرفوعة . فأما استعمالها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة
عن ضمير الجر أو النصب في بعض أساليب مسموعة يقتصر عليها ؛ ومع أنها مسموعة يحسن ترك استعمالها ،
لقبح وقعها على السمع . فن النيابة عن ضمير الجر : « ما أنا كأت ، ولا أنت كأتا » والقبح هنا بسبب
وقوع الضمير الخاص بالرفع في محل جر . ومن النيابة عن ضمير النصب وهو شاذ أيضاً قولهم : « يا أنت »
وللاضطراب لوزن الشعر في مثل قول الشاعر : « ياليتني وهما تخلو بمزلة . . . »

فقد عطف ضمير « هما » الخاص بالرفع على الياء التي هي ضمير نصب .

لكن يكثر نيابتها عن الضمير المنصوب أو المجرور في حالة استعمالها للتوكيد ؛ مثل : سمعتك أنت
تخطب ومررت بك أنت . وهو استعمال قياسي .

(٢) سيجيء الكلام على إعراب « إيا » بملاحظاتها المختلفة عند الكلام على كيفية إعراب الضمائر
(ص ٢٣٦ وما بعدها) . وهي كثيرة الاستعمال في أسلوب : « التحذير » بصوره المتعددة التي سيجيء
في بابها الخاص - ج ٤ ص ١٤٠ - ومن أمثله : إياك والنميمة ، فإنها تزرع الضغينة - إياك مواقف
الاعتذار فإنها مجلبة للذلة ، مضمّعة للكرامة . . . ويصح : إياك من النميمة - إياك من مواقف الاعتذار . . .

أولهما : المستر وجوباً ، وهو الذى لا يمكن أن يحل محله اسم ظاهر^(١) ، ولا ضمير منفصل ؛ مثل : « إني أفرح حين نشترك في عمل نافع » . فالفعل المضارع : « أفرح » ، فاعله ضمير مستر وجوباً ، تقديره : أنا . ولا يمكن أن يخلفه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ، إذ لا نقول : أفرح محمد - مثلاً - ولا أفرح أنا ، على اعتبار « أنا » فاعلاً ، بل يجب اعتبارها توكيداً للفاعل المستر الذى يشابهها في اللفظ والمعنى .

كذلك الفعل المضارع : « نشترك » فاعله مستر وجوباً تقديره : « نحن » ولا يمكن أن يحل مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ؛ إذ لا نقول : « نشترك محمد » ولا : « نشترك نحن » على اعتبار كلمة : « نحن » فاعلاً ؛ لأنها لو كانت فاعلاً لوجب استنارها حتماً . ولكنها تعرب توكيداً للضمير مستر يشابهها في اللفظ والمعنى .

وثانيهما : المستر جوازاً ، وهو الذى يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير البارز ؛ مثل : الطائر تحرك . النهر يتدفق . فالفاعل فيهما ضمير مستر جوازاً تقديره : هو ، إذ من الممكن أن نقول : الطائر تحرك جناحه ، والنهر يتدفق ماؤه : بإعراب كلمتي « جناح » و « ماء » فاعلاً للعامل الموجود وهو : « تحرك » و « يتدفق » . ومن الممكن كذلك أن نقول : الطائر ما تحرك إلا هو ، والنهر ما يتدفق إلا هو ... بإعراب الضمير البارز : « هو » فاعلاً للعامل الموجود .

والمستر بنوعيه لا يكون إلا مرفوعاً متصلاً - كما سبق - .

مواضع الضمير المرفوع المستر وجوباً . أشهر هذه المواضع تسعة^(٢) :

(١) لا يحل محله اسم ظاهر يرتفع بمامله الذى في الجملة نفسها قبل أن يحل هذا الاسم الظاهر محل الضمير ، فلو قلنا : « نشترك محمد في عمل نافع » - لكان الكلام غير صحيح في تركيبه ؛ لأن كلمة : « محمد » لا تقع فاعلاً للفعل : « نشترك » ، الذى كان عاملاً للرفع في الضمير السابق « نحن » . ولو قلنا : « نشترك » « نحن » ، لكانت : « نحن » هذه توكيداً للضمير المستر ؛ ولا يصح أن تكون فاعلاً مرفوعاً بالعامل الموجود ، وهو الفعل « نشترك » فالضمير المستر وهو « نحن » لم يصلح أن يحل محله اسم ظاهر ولا ضمير بارز بحيث يكون كل منهما معمولاً للفعل : « نشترك » .

(٢) سرد ابن مالك من هذه المواضع أربعة في قوله :

ومن ضمير الرفع ما يستتر كفاعل ، أو فاعل ، نغبت . إذ تشكر
ويقول في الضمير البارز المنفصل المرفوع المحل (وهو الذى يقابل السابق) :

وذو ارتفاع وانفصال : « أنا » ، « هو » « وأنت » ... والفروع لا تشبهه =

١ - أن يكون فاعلاً للفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكور ، مثل : « أسرع » لإيقاظ الصارخ ، وبادرْ إليه . بخلاف الأمر المخاطب به الواحدة ، نحو : قومي ، أو للمثنى بنوعيه ؛ نحو : قوماً ، أو الجمع بنوعيه ، نحو : قوموا ، وقمن . فإن هذه الضمائر تعرب فاعلاً أيضاً ، ولكنها ضمائر بارزة .

٢ - أن يكون فاعلاً^(١) للفعل المضارع المبدوء بباء الخطاب للواحد ؛ مثل : يا بُنَيَّ ، أتعرف متى تتكلم ومتى تسكت ؛ فتُحمدَ ؟ بخلاف المبدوء بباء الخطاب للواحدة ؛ مثل : تتعلمين يا زميلة ، أو للمثنى بنوعيه ، مثل : أنتما تتعلمان . أو للجمع بنوعيه ؛ مثل : أنتم تتعلمون ، وأنتم تتعلمن ؛ فإن كل هذه ضمائر رفع بارزة ؛ (إذ لا بد من إبرازها وإعرابها فاعلاً) ، وبخلاف المضارع المبدوء بباء الغائبة ، فإنه مستتر جوازاً ؛ مثل : الأخت تقرأ^(٢) .

٣ - أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ؛ مثل : أحسن اختيار الوقت الذي أعملُ فيه فأبتن عملي ، وقول الشاعر :

لا أذودُ الطيرَ عن شجيرةٍ قد بَلَوتُ المرَّ من شمرِه

٤ - أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بالنون ؛ مثل : نحب الخبز ،

= أي : لا تشبه بغيرها ؛ بحيث يصعب تمييز بعضها من بعض . ويقول في الضمير البارز المنفصل المنصوب المحل :

وذو انتصابٍ في انفصالٍ جُعلاً ؛ « إياي » ، والتفريعُ ليس مُشْكلاً
أي : جعل الضمير « إياي » مثلاً للضمير السالف ، وهو المتكلم ، أما باقي فروع الخمسة فمعرفتها سهلة ، وليست أمراً مشكلاً .

(١) ومثل الفاعل : اسم الناسخ إذا كان هذا المضارع ناسخاً يرفع اسمه (كالمضارع المنقو : « لا تكون » في الاستثناء) .

(٢) إذا كان المضارع مبدوءاً بباء المخاطبة المفردة ، أو لمثنائها ، أو جمعها فليست تازة للتأنيث ، وإنما هي علامة الخطاب المخض ، لوجود ما يدل على التأنيث ؛ وهو الضمير المتصل بالفعل ؛ ومن الأمثلة أيضاً للمضارع المبدوء بباء الخطاب لا للتأنيث : أنت يا زميلتي لا تعرفين العيب - أنتما يا زميلتي لا تعرفان العيب - أنتن يا زميلاتي لا تعرفن العيب . بخلاف التاء التي تجيء للتأنيث في أول المضارع الذي يكون فاعله اسماً ظاهراً ، مؤنثاً ، للمفردة ، أو لمثنائها ، أو جمعها ، نحو : تتعلم عائشة - تتعلم العائشان - تتعلم العائشات . وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائبة المفردة ، أو لمثنائها ؛ مثل : عائشة تتعلم - العائشان تتعلمان . فإن كان فاعله ضميراً متصلاً لجمع الغائبات (أي : نون النسوة) فالأحسن - وليس بالواجب - تصديره بالياء لا بالتاء ؛ استثناء بنون النسوة في آخره ؛ نحو : الولادات يبذلن الطاقة في حياية الأولاد ؛ -طبقاً لما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٧ وص ١٨١ وسيجيء الكلام في ج ٢ ص ٧٥ - ٦٦ - باب : الفاعل - .

ونكره الأذى ؛ فنفوز برضا الله والناس .

٥- أن يكون فاعلا للأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء ؛ مثل : خلا
- عدا - حاشا . تقول : حضر السياح خلا واحداً - أو : عدا واحداً - أو :
حاشا واحداً . ففاعل « خلا و عدا وحاشا » ضمير مستتر وجوباً تقديره : هو (١) ...
٦- أن يكون اسماً مرفوعاً لأدوات الاستثناء الناسخة ؛ (وهي : ليس ،
ولا يكون) (٢) تقول : انقضى الأسبوع ليس يوماً . انقضى العام لا يكون شهراً .
فكلمة « يوماً » و « شهراً » خبر للناسخ ، وهي المستثنى أيضاً . أما اسم الناسخ
فضمير مستتر وجوباً تقديره : هو .

٧- أن يكون فاعلا لفعال التعجب الماضي ؛ وهو : « أفعَلْ » ؛ مثل :
ما أحسن الشجاعة في الحق : « فأحسن » فعل ماضٍ للتعجب ، وفاعله ضمير مستتر
وجوباً تقديره ؛ هو . « يعود على : ما » .

٨- أن يكون فاعلا لاسم فعل مضارع ، أو اسم فعل أمر ؛ مثل : آف من
الكذب ؛ (بمعنى : أنضجر جداً) . وآمين ، (بمعنى : استجب) .
٩- أو فاعلا للمصدر النائب عن فعله الأمر ؛ مثل ؛ قياماً للزائر . فقياماً :
مصدر ، وفاعله مستتر وجوباً ، تقديره : « أنت » ؛ لأنه بمعنى : قم .

فهذه تسعة مواضع (٣) ، هي أشهر المواضع التي يستتر فيها الضمير وجوباً ،
ولا يكون إلا مرفوعاً متصلاً - كما أشرنا من قبل . - أما الضمير المستتر في غير
- تلك المواضع فاستتاره في الأشهر (٣) - جائز ، لا واجب .

(١) يعود على بعض مفهوم من الكلام السابق ؛ أي : خلا هو ، أي : بعضهم ، وسيجيء
إيضاح هذا ، وبسط القول في المراد منه عند الكلام عليه في باب الاستثناء (ج ٢) .
(٢) بصيغة المضارع « يكون » الذي للغائب ، وقيله . « لا » النافية دون غيرها - كما سيجيء في
ج ٢ م ٨٣ ص ٣٢٨ باب « الاستثناء » .

(٣) (٣) يزيد عليها بعض النحاة : فاعل « نعم » و « بش » وأخواتهما . . . إذا كان
ضميراً مفسراً بنكرة ، مثل : نعم رجلا عمر . ففاعل « نعم » ضمير مستتر تقديره : هو ، تفسره النكرة
التي تعرب بعده تمييزاً ، وهي هنا : « رجلا » . لكن المروف أن رأياً كوفياً يميز في « نعم » و « بش »
وأخواتهما أن يبرز فاعلهما الضمير ؛ مثل : نعمنا رجلين حامد وصالح ، نعموا رجلا ؛ صالح ،
وحامد ، وعلى . وقد يبرز وتجره الباء الزائدة نادراً - فلا يقاس عليه - ؛ مثل نعم بهم رجلا . فإن
لاحظنا أن هذا الضمير قد يبرز في بعض الأحيان لم يكن من النوع المستتر وجوباً . وإن لاحظنا أن
بروزة قليل أوفادر أمكن الإغضاء عن هذا ، وعددناه من المستتر وجوباً . ولكن الأول أحسن . . .

زيادة وتفصيل :

يعرب الضمير المرفوع المستتر جوازاً :

(أ) إماماً فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو اسماً لفعل ناسخ ، إذا كان الفعل في كل ذلك لغائب أو غائبة ؛ مثل : آيةُ المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أوْتُمِنَ خان . ومثل قول شوق عن الصلاة : لو لم تكن رأس العبادات لعدت من صالحه العادات ، وقولهم : رب كلمة تجلب نعمة ، وأخرى تجرّ نقمة .

(ب) وإما فاعلاً لاسم فعل ماض ، مثل : البحر هيهات ، بمعنى : بَعُدَ جداً ، أى : هو .

ومن أمثلة ذلك أيضاً : شتان الصحة والضعف . بمعنى : افرق الحال بينهما جداً ، فالصحة فاعل . وتقول : الصحة والضعف شتان . أى : هما ، فالفاعل ضمير ، مستتر جوازاً ، تقديره : هما . وتقول : هيات البحر هيات . وشتان الصحة والضعف شتان . ففاعل « هيات » الثانية ضمير مستتر جوازاً تقديره : « هو » يعود على البحر ، بشرط أن تكون الجملة المكونة من : « هيات » الثانية وفاعلها توكيداً للجملة التي قبلها ؛ فيكون الكلام من توكيد الحمل بعضها ببعض . أما لو جعلنا لفظه : « هيات » الثانية وحدها توكيداً للأولى فإنها لا تحتاج إلى الفاعل^(١) ، ويكون الكلام من نوع توكيد اسم الفعل وحده بنظيره . واسم الفعل ؛ كالفعل إذا وقع أحدهما - وحده بدون فاعل - توكيداً لفظياً فإنه لا يحتاج لفاعل^(٢) . وكذلك يقال في : « شتان » في الحالتين .

(ج) وإما مرفوعاً لأحد المشتقات المحضة : (كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، نحو : على نافع ، أو مكرم ، أو فريح) ؛ ففي كل واحدة من هذه الصفات المشتقة ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : « هو »^(٣) ويكون الضمير المرفوع بها فاعلاً ، إلا مع اسم المفعول ، فيكون نائب فاعل .

(١) سيجى . في باب الفاعل (ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠) بيان أفعال لا تحتاج لفاعل ، والرأى فيها .

(٢) كما سيجى . في باب التوكيد (ج ٣) .

(٣) ولا بد أن يعود على غائب ؛ طبقاً للبيان الذي في « ط » من ص ٢٧٠ - كما سبقت الإشارة

في رقم ٤ من هامش ص ٢١٧ - .

أما المشتقات غير المحضة (وهي التي غلبت عليها الاسمية المحردة من الوصف ، بأن صارت اسماً خالصاً لشيء) فإنها لا تتحمل ضميراً ؛ كالأبطح ، والأجرع من أسماء الأماكن ، ومثلهما : الأبيض ، والأرجب ، والمسعود ، والعالي . وهي أسماء قصور ، والمفتاح ، والمعلقة ، والملعب

ومن المشتقات المحضة : « أفعل التفضيل »^(١) . والغالب فيه أنه يرفع الضمير المستتر ، ولا يرفع الظاهر - قياساً - إلا في المسألة التي يسميها النحاة مسألة : « الكحل » وقد يرفعه نادراً - لا يقاس عليه - في مثل : مررت برجل أفضل منه أبوه ، بإعراب كلمة : « أبو » فاعلاً^(٢) . وكذلك يرفع الضمير البارز نادراً في لغة من يقول : مررت برجل أفضل منه أنت ، بإعراب « أنت » فاعلاً ، حملاً لها على الفاعل الظاهر في مسألة « الكحل » . ولو أعرب « أنت » مبتدأ . خبره : أفضل ، لجاز ولم يكن أفعل التفضيل رافعاً للضمير .

بناء على ما تقدم نقول : لو لاحظنا أنه لا يرفع الظاهر إلا قليلاً ، ولا يرفع الضمير البارز إلا نادراً - فإن فاعله الضمير المستتر فيه يكون من نوع المستتر وجوباً ، مع الإغضاء عن تلك القلة والندرة وإغفال وجودهما ، وإن لاحظنا الواقع من غير إغفال للقلة والندرة قلنا : إنه مستتر جوازاً .

• • •

تلخيص ما سبق من أنواع الضمائر :

(أ) ينقسم الضمير باعتبار مدلوله إلى ثلاثة أقسام : متكلم ، ومخاطب ، وغائب .

(ب) ينقسم الضمير باعتبار ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى قسمين :

بارز ، ومستتر .

(١) تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه مدون في باب الحاص بالجزء الثالث ، م ١١٢ .

(٢) فلو أعربناها مبتدأ متأخراً وخبره « أفضل » ، لم يكن الإعراب ضعيفاً ، لأنها ليست

مرفوعة بأفعل التفضيل . وكذلك كل إعراب مثل هذا .

أقسام البارز

ينقسم الضمير البارز إلى قسمين : منفصل ، ومتصل .

(أ) ينقسم الضمير البارز المنفصل باعتبار محله الإعرابي إلى :

١- بارز منفصل في محل رفع ، وهو : اثنا عشر ضميراً ؛ للمتكلم اثنان ، هما : « أنا » وفروعه « نحن » . وللمخاطب : « أنت » وفروعه الأربعة . وللغائب : « هو » وفروعه الأربعة .

٢- بارز منفصل في محل نصب ؛ وهو : اثنا عشر ضميراً ؛ للمتكلم اثنان « إياي » وفروعه « إيانا » . وللمخاطب « إياك » وفروعه الأربعة . وللغائب « إياه » وفروعه الأربعة .

ولا يوجد ضمير بارز منفصل في محل جر .

(ب) ينقسم الضمير البارز المتصل باعتبار محله الإعرابي إلى ما يأتي :

٣- بارز متصل في محل رفع ؛ وهو خمسة : التاء المتحركة - ألف الاثنين - واو الجماعة - ياء المخاطبة - نون النسوة .

٢- بارز متصل صالح لأن يكون في محل نصب حيناً ، وفي محل جر حيناً آخر ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم ، والكاف ، والهاء^(١) . . .

٣- بارز متصل ، صالح لأن يكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، هو : « نا » ، ولا يوجد ضمير بارز متصل في محل نصب فقط ، أو في محل جر فقط .

أقسام الضمير المستتر

(١) مستتر وجوباً وله جملة مواضع ، أشهرها : تسعة^(٢) .

(١) ما إعراب كل واحد من الثلاثة لو حل في محل المتبدأ ، كأن يقع بعد « لولا » ؟ . . .
الجواب في « ب » من ص ٢٤١ .
(٢) سبقت في ص ٢٢٨ .

(ب) مستر جوازاً وله مواضع غير السالفة .

ويتضمن الرسم الآتي كل ما سبق .

مستر		الضمير		بارز		مختص بمحل الرفع	
جوازاً	وجوباً	منفصل		متصل			
في غير التسعة	أشهر مواضعه تسعة	في محل نصب	في محل رفع	مشارك بين	↓	التاء المتحركة (ت)	(١)
	وهو اثنا عشر :	وهو اثنا عشر :	وهو اثنا عشر :	الثلاثة ، وهو :	مشارك بين	(٢) ألف الاثنين	(٢)
	للتكلم اثنان :	إيأى وإيأنا	والمخاطب خمسة	(نا) للتكلم : أنا ، ونحن .	وهو ثلاثة	وإوا الجماعة	(٣)
	والمخاطب خمسة :	إيأى ، وفروعه	هي :	أنت ، وفروعه .	(١) إيأى لغير	المخاطبة	(٤)
	والمخاطب خمسة :	وإيأى ، وفروعه	والمخاطب خمسة :	هو ، وفروعه	(٢) الكاف	نون النسوة	(٥)
					(٣) الهاء		

تقسيم آخر للضمير بحسب محله الإعرابي :

ينقسم إلى خمسة أقسام :

- ١ - مرفوع متصل .
- ٢ - مرفوع منفصل .
- ٣ - منصوب متصل .
- ٤ - منصوب منفصل .
- ٥ - مجرور ، ولا يكون إلا متصلاً .

الضمير المفرد^(١) ، والضمير المركب

الغرض من الضمير : (الدلالة على المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب)^(٢) ، ... مع الدلالة في كل حالة على الأفراد ، أو الشئبة ، أو الجمع ، وعلى التذكير ، أو التأنيث . . .

(أ) غير أن بعض الضمائر يقوم بهذه الدلالة مستقلاً بنفسه ، معتمداً على تكوينه وصيغته الخاصة به ، غير محتاج إلى زيادة تلازم آخره ؛ لتساعده في أداء مهمته ، فصيغته مفردة (بسيطة) وذلك كالياء ، والتاء ، والهاء ، في نحو : إني أكرمتُ من أكرمته . فالياء وحدها تدل على المتكلم المفرد مطلقاً^(٣) ، وكذلك التاء في : « أكرمت » الأولى . أما التاء الثانية فتدل بذاتها على المخاطب المفرد ، المذكور أو المؤنث على حسب ضبطها ، وأما الهاء فتدل على المفرد المذكر الغائب . فكل ضمير من الثلاثة - وأشباهها - كلمة واحدة ، انفردت بتحقيق الغرض منها - وهو الدلالة على التكلم ؛ أو الخطاب ، أو الغيبة ، مع التذكير أو التأنيث ، ومع الأفراد - دون أن تحتاج في تحقيق هذا الغرض إلى زيادة تلازم آخرها . ومثلها : « نحن » في : نحن نسارع للخيرات - فإنها لفظة واحدة في تكوينها ، وصيغة مستقلة بنفسها في أداء الغرض منها ؛ وهو : « التكلم مع الدلالة على الجمع ، أو على تعظيم المفرد ، ولم يتصل آخرها اتصالاً مباشراً بما يساعدها على ذلك الغرض .

(ب) وبعضاً آخر من الضمائر يقوم بتلك الدلالة ؛ ولكن من غير أن يستقل بنفسه في أدائها ، بل يحتاج لزيادة لازمة تتصل بآخره ؛ لتساعده على أداء المراد ؛ فصيغته مركبة ، وتكوينه ليس مقصوراً على كلمة واحدة . وذلك

(١) أي : الذي هو كلمة واحدة ، وليس كلمتين أو أكثر ، ويسمونه : « البسيط » .

(٢) كما عرفنا في ص ٢١٧ .

(٣) أي : سواء أكان مفرداً مذكراً ، أم مؤنثاً .

مثل الضمير : « إِيَّأ » فإنه لا يدل على شيء مما سبق إلا بعد أن تلحقه زيادة في آخره ؛ تقول : إِيَّأى - إِيَّأَكَ - إِيَّأَكُمَا - إِيَّأَكُم - إِيَّأَكُن . . . ولولا هذه الزيادة ما أدى مهمته ، ومثله : أنت ، تقول : أنتما ، أنتم ، أنتن . . . وهكذا .

كيفية إعراب الضمير بنوعيه : المستتر والبارز

قلنا^(١) : إن الضمائر كلها مبنية . . . ؛ فعند إعرابها لا بد أن نلاحظ أمرين : أولهما : موقع الضمير من الجملة ، أهو في محل رفع ؛ (كأن يكون مبتدأ في مثل : أنت أمين) ، أم في محل نصب ؛ (كأن يكون مفعولا به في مثل : زارك الصديق) ؛ أم في محل جر ؛ (كأن يكون مضافا إليه في مثل : كتابي مثل كتابك) ؟ . . . ثانيهما : حالة آخر الضمير ؛ أساكنة هي ؛ مثل : أنا ، أم متحركة مثل : التاء في : أحسنت ؟ .

فإذا عرفنا هذين الأمرين أمكن إعراب الضمير بعد ذلك ؛ فإذا كان الضمير مبنيا على السكون فقد يكون في محل رفع ؛ لأنه مبتدأ في مثل : أنا مسافر ، أو لأنه فاعل في مثل : « نا » من « سافرنا » وقد يكون في محل نصب ؛ لأنه مفعول به . مثل : « نا » في حامد « أكرمنا » . وقد يكون في محل جر في مثل : « نا » من أقبل علينا . . . وهكذا باقى مواضع الرفع ، والنصب ، والجر .

وإذا كان الضمير متحركا فإنه يبنى على نوع حركة آخره ؛ فيبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، على حسب تلك الحركة . ويكون معها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة - كما سبق - ، أهو مبتدأ ، أم فاعل ، أم مفعول ، أم مضاف إليه . أم غير ذلك ، فكلمة : « نحن » في مثل : (نحنُ أصدقاءه) ، مبنية على الضم في محل رفع ؛ لأنها مبتدأ . والكاف في مثل : (أكرمكَ الوالد) ، مبنية على الفتح في محل نصب ، لأنها مفعول

به^(١)، والهاء في مثل : (محمد قصدتُ إليه) ؛ مبنية على الكسر في محل جر . . . وهكذا يقال في كل ضمير يتكون من لفظة واحدة لا يتصل بآخرها زيادة ، كالتى أشرنا إليها من قبل .

فإن كان الضمير غير مقتصر على نفسه بل في آخره تلك الزيادة^(٢) اللازمة مثل : (إياك - إياكُما - إياكُم - إياكُن - أنت - أنتُما - أنتُم - أنتُن) فإن الأنسب اليوم إدماج الضمير والزيادة الحتمية معاً عند الإعراب ، وعدّهما بمنزلة كلمة واحدة ، بحيث لا نعتبر أن الضمير في : « إياكُما ، و . . . » وفي « أنتُما ، و . . . » هو كلمة : « إيا » وحدها ، « وأن » وحدها . . . وأن الكاف ، أو التاء ، حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما بعدها حرف دال على التثنية ، أو على جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم ، فن المستحسن رفض هذا التجزىء رفضاً قاطعاً ، وأن نتبع النحاة الداعين إلى اعتبار كلمة : « إيا » مع ما يصحبها لزوماً هما معاً : « الضمير » ، وأنهما في الإعراب كلمة واحدة^(٣) . وكذلك : « أنتُما » وباقي الفروع .

وهذا الرأي الحسن الواضح يناسبنا اليوم ؛ لما فيه من تيسير وتخفيف ، واختصار ، وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها ؛ فتقول في كل من : أنت - أنتُما - أنتُم - أنتُن - إياك - إياكُما - إياكُم - إياكُن . . . ، ونظائرها - إن الكلمة كلها بملحقاتها ضمير مبنى على كذا في محل كذا^(٤) .

• • •

(١) انظر ما يتصل بحكم هذه الكاف في رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ ثم في ص ٢٣٨ .

(٢) هي الزيادة التي تتصل بآخر الضمير : « إيا » . وسبق بيانها في ص ٢٢٧ ومثلها الزيادة

التي تتصل بآخر الضمير : « التاء » ، وسبق بيانها في رقم ٣ من هامش ص ٢٢١ .

(٣) وهذا هو المذهب الكوفي ، كما نص عليه « العكبري » في كتابه المسمى : « إملأ ما من به

الرحمن من وجود الإعراب ، والقراءات في جميع القرآن » - ج ١ ص ٤ - .

(٤) لهذا نظير في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

.....

زيادة وتفصيل

(١) وقوع « الكاف » حرف خطاب متصرف .

قد يتعين أن تكون « الكاف » حرف خطاب مبنياً؛ فلا محل له من الإعراب^(١) (أى : أنه لا يكون ضميراً) وفي هذه الحالة يتعين أن يكون متصرفاً على حسب المخاطب تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعا وفيما يلي أشهر المواضع غير التي سبقت^(١)

١- في مثل : أرايتك الحديقة ، هل طاب ثمرها مبكراً ؟ . أرايتك الزراعة ؛ أغنى عن الصناعة ؟ . ومعنى « أرايتك » : أخبرني ؛ الحديقة أخبرني الزراعة وإليك الإيضاح :

كاف الخطاب الحرفية قد تتصل بآخر الفعل : « رأى » الذى فاعله تاء المخاطب ؛ فيصير « أرايتك » بشرط أن تسبقه همزة الاستفهام ، وأن يجيء بعد الكاف اسم منصوب ، ثم جملة استفهامية^(٢) . وهو فعل ماض . فاعله التاء المتصلة بآخره ، المبنية على الفتح دائماً ، فى محل رفع . لأنها فاعل . وتقع بعدها « الكاف » حرف خطاب ؛ يتصرف وجوباً - فى هذه الصورة وفروعها الآتية - على حسب المخاطبين^(٣) ، ولا تتصرف التاء . . . فنقول للمخاطبة : أرايتك ، وللمثنى بنوعيه : أرايتكما ، وللجمع المذكور : أرايتكم ، وللجمع المؤنث : أرايتكن . ومعنى « أرايتك » : أخبرني ، كما سبق . وهى جملة إما منقولة من : رأيت ، بمعنى : « عرفت ، أو بمعنى : أبصرت » ؛ فيحتاج فعلها لمفعول واحد فى الحالتين ، وإما منقولة من : « رأيت بمعنى : علمت » ؛ فيحتاج إلى مفعولين . وسواء أكانت منقولة من هذه أم من تلك فإنها فى أصلها جملة خبرية بمعنى ما تقدم . ثم صارت بعد النقل وبعد أن لازمتها همزة الاستفهام

(١) سبقت أنواع من الكاف الحرفية فى رقم ٥ من هاشم ص ٢١٧ .

(٢) كما أشرنا لهذا فى : ٢ - رقم ٥ من هاشم ص ٥ وفى ص ١٥ .

(٣) راجع رقم ٢ من هاشم ص ٣٢٤ .

جملة إنشائية . طلبية ، لها معنى جديد ؛ هو ؛ أخْبِرْنِي ، (أى : طلب الاستخبار وهو : طلب معرفة الخبر) . وعلى أساس هذين الاعتبارين يكون إعراب ما يأتي بعدها ؛ فإن لاحظنا أن أصلها : «عَرَفْتَ ، أو أَبْصَرْتَ» — كان الاسم المنصوب بعدها مفعولاً به لفعلها ، وتكون الجملة الاستفهامية بعدها مستأنفة . وعلى اعتبار أن أصلها : « علمت » يكون ذلك الاسم المنصوب بعدها مفعولاً به أول ، وتكون جملة الاستفهام التي بعده في محل نصب ، تغنى عن المفعول الثاني . وإن لاحظنا حالتها الحاضرة ؛ وأنها الآن جملة إنشائية طلبية ؛ بمعنى «أخْبِرْنِي» ، ولم نلتفت إلى الأصل الأول — فإن الاسم المنصوب بعدها يكون منصوباً على نزع الخافض^(١) ، والجملة الاستفهامية بعده مستأنفة ؛ فكأنك تقول في الأمثلة السابقة وأشباهها : أخْبِرْنِي عن الحديقة ؛ هل طاب ثمرها مبكراً ؟ أخْبِرْنِي عن الزراعة ؛ أتغنى عن الصناعة ؟ وجدير بالتنويه أن الاستعمال السابق لا يكون إلا حين نطلب معرفة شيء له حالة عجيبة ؛ وأن يكون بالصورة المنقولة عن فصحاء العرب ؛ فيبدأ الأسلوب — كما قلنا — بهمزة الاستفهام ؛ يتلوها جملة : « رأيتك » ؛ فاسم منصوب ؛ فجملة استفهامية تبين الحالة العجيبة التي هي موضع الاستخبار . فلا بد أن يشتمل الأسلوب على هذه الأمور الأربعة ، مرتبة على حسب ما ذكرنا . غير أن الاستفهام في الجملة المتأخرة قد يكون ظاهراً كما مثل ؛ وقد يكون مقدرأ هو وجملته ؛ كما في قوله تعالى : « رأيتك هذا الذي كرمت على . لئن أخرتن » ... إلخ . فالتقدير : « رأيتك هذا الذي كرمت على ، لِم كرمته على ؟ » .

وقد يحذف الاسم المنصوب الذي بعد : « رأيتك » إذا كان مفهوماً ؛ نحو قوله تعالى : « قل رأيتكم إن أتاكم عذاب الله » . أى : قل رأيتكم المعارضين إن أتاكم عذاب الله .

هذا إن قصد الاستخبار والتعجب — أما إن بقى الفعل « رأى » من « رأيت »

(١) توضيحه وبيان حكمه في ج ٢ ص ١٦٠ م ٧١ (طريقة تعدية الفعل الثلاثي اللازم) .

على أصله اللغوي الأول بمعنى : « عرفت » أو بمعنى : « أبصرت » أو بمعنى : « علمت » وجاءت قبله همزة الاستفهام في الحالتين فإن « التاء » اللاحقة به تنصرف ، وتعرب فاعلاً ، وتعرب « الكاف » المتصلة به ضميراً مفعولاً به ، وتنصرف على حسب حال المخاطب ؛ فتقول : « رأيتك ذاهباً ، رأيتك ذاهبة » ، رأيتكما ذاهبتين ، أو : ذاهبين ، رأيتكم ذاهبين ، رأيتكن ذاهبات - فتكون « الكاف » وحدها ، أو هي وما اتصلت به من علامة تثنية أو جمع - ضميراً مفعولاً به أول : والاسم المنصوب بعد ذلك هو المفعول الثاني . « هذا إذا كانت : « رأى » بمعنى : « عليم » التي تنصب مفعولين . أما إذا كانت « رأى » تنصب مفعولاً واحداً فالضمير هو مفعولها ، والاسم المنصوب بعده حال .

وسيجيء في أول الجزء الثاني تفصيل الكلام على الفعل : « رأى » من (١) ناحية معناه وتعديته إلى مفعول أو أكثر .

٢- في اسم الفعل الذي يقوم معنى وعملاً مقام فعل لا ينصب مفعولاً به ، ومن المسموع : حَسِبَ تَمَلَّ ؛ بمعنى : أقبل . والنَّجَاءُ (٢) . بمعنى : أسرع . ورويد ، التي بمعنى تمهل ... ؛ فقد ورد عن العرب قولهم : حَسِبَ تَمَلَّك ، والنَّجَاءُ كَ ، ورويدك . . . ؛ « فالكاف » هنا حرف خطاب يتصرف على حسب المخاطبين ، - كشأنه في كل الصور المعروضة هنا - ، ولا يصح أن يكون ضميراً مفعولاً به لاسم الفعل ؛ لأن هذه الألفاظ من أسماء الأفعال لا تنصب مفعولاً به ؛ لأنها تقوم معنى وعملاً مقام أفعال لا تنصب مفعولاً به . وكذلك لا يصح أن تكون « الكاف » ضميراً في محل جر مضافاً إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ؛ فلا يكون واحد منها مضافاً (٣) .

٣- في بعض أفعال مسموعة عن العرب يجب الاقتصار عليها ؛ منها : الفعل « أبصر » في مثل ؛ أبصرك محمداً ، بمعنى : أبصر محمداً ، ولا يمكن أن تكون الكاف هنا مفعولاً به ؛ لأن هذا الفعل لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ؛ وقد نصبه : ونعني به : « محمداً » ولأن فعل الأمر لا ينصب ضميراً للمخاطب الذي يتجه إليه الأمر . ومنها الفعل « ليس » في مثل : لَسْتَ تَكُ محمداً مسافراً .

ومنها : « نِعِم وبئس » في مثل : نعمك الرجل محمود ، وبئسك الرجل سليم ... ؛

(١) في باب : « ظن وأخواتها » ص ٥٥ م ١٠ مناسبة له ، ثم تنمة هامة في ص ١٣ ثم في باب « أعلم وأرى » من ذلك الجزء .

(٢) راجع ما سبق في ص ٧٨ وفي رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ .

.....

لأن كلاً من الفعلين وذلك « نِعِم » و « بئس » لا ينصب مفعولاً به^(١) .
 ومثل : حَسِبَ في قولهم : جئتَ ، وما حسبتك أن تجيء ؛ لأن الكاف لو أعربت ضميراً لكانت المفعول الأول « لحسب » ، وكان المفعول الثاني هو المصدر المؤول (أن تجيء) ويترب على ذلك أن يكون المصدر المؤول خبراً عن الكاف ، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر (لأن مفعول : حسب ؛ أصلهما المبتدأ والخبر) وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبراً عن الكاف ترتب عليه الإخبار بالمعنى عن الجئته ؛ وهو ممنوع عندهم في أغلب الحالات^(٢) .

٤ - بعض حروف مسموعة يجب الاقتصار عليها ؛ مثل : كَلَّمَ ، بَلَّغَ ، تقول : كَلَّمَكَ ، أنت لا تُخلف الوعد ؟ . ويسألك سائل : أَلَسْتُ صاحب فضل عليك ؟ فتجيب : بَلَّأَكَ . أى : بلى لك . (بمعنى أنا موافق لك في أنك صاحب فضل) .

•••

(ب) كيف نعرب الضمير الواقع بعد : « لولا » إذا كان من غير ضمائر الرفع ؟ وكيف نعرب الضمير الواقع بعد : « عسى » إذا كان من غير ضمائر الرفع أيضاً ؟
 أشرنا في رقم ٢ من ص ٢٣٣ إلى أن « ياء » المتكلم ، و « كاف » الخطاب ، و « هاء » الغائب ، ضمائر مشتركة بين محلي النصب والجر ، ولا تكون في محل رفع . فما إعراب كل منها إذا وقع بعد كلمة : « لولا » الامتناعية التي لا يرتفع بعدها إلا المبتدأ ؛ مثل : لولاي ما حضرت - لولايك أسافرتُ . - الطائفة سريعة ؛ لولاها لتأخرتُ ، وفضل الطيران عظيم ؛ لولاه لاحتملنا مشقات عظيمة . . . فما إعراب هذا الضمير الواقع بعد : « لولا » في الأمثلة السابقة وأشباهها ؟

نعيد ما سبق^(٣) ، وهو أن أيسر وأوضح ما يقال في الضمائر الثلاثة أنها في أصلها لا تقع في محل رفع . لكنها تصلح بعد « لولا » خاصة أن تقع في محل رفع ؛ فيعرب كل ضمير منها مبتدأ مبنياً على الحركة التي في آخره ، في محل رفع ،

(١) سيجي هذا في بابها الخاص (ج ٣ م ١١٠ ص ٢٥٢) .

(٢) هو ممنوع على سبيل الحقيقة ، لا المجاز - وسيجيء البيان في ج ٢ م ٦٠ ص ١٢ - باب : « ظن وأخواتها » .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

.....

 وخبره محذوف « وهذا الرأي - فوق يسره ووضوحه - يؤدي إلى النتيجة التي ترى إليها الآراء الأخرى ، من غير تعقيد - وفي مقدمتها : رأى سيبويه الذي يجعل : « لولا » في هذه الأمثلة وأشباهاها حرف جر شبيه بالزائد » . وما بعدها مجرور بها لفظاً مرفوع محلاً ؛ لأنه مبتدأ . ونكتني بالإشارة إلى تعدد الآراء من غير تعرض لتفاصيلها المرهقة المدونة في المطولات .

وكذلك قلنا فيما مضى : إذا وقع ضمير من تلك الثلاثة بعد « عسى » التي للرجاء (والتي هي من أخوات كان ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، نحو : عسأ أن أدرك المراد ، أو : عسأني ، أو : عسأك أن توفق في عمل الخير . وعسأه أن يرشد إلى الصواب . . .) - فخير ما يقال في إعرابها : أن « عسى » حرف رجاء ؛ بمعنى : « لعل » تنصب الاسم وترفع الخبر ، وليست فعلاً من أخوات كان . وهذا أيسر وأوضح من باقي الآراء الأخرى الملتوية^(١) .

.....

(ح) ضمير الفصل :

من أنواع للضمير نوع يسمى : « ضمير الفصل »^(٢) . وهو من الضمائر السابقة ، ولكن له أحكام خاصة ، ينفرد بها . وإليك أمثلة توضحه ، وتبين أثره :

١ - « الشجاع الناطق بالحق يبغى رضا الله » . ما المعنى الأساسي الذي نريده من هذا الكلام ، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه ؟ . أهو : الشجاع يبغى رضا الله ؟ . فتكون جملة : « يبغى رضا الله » ركناً أساسياً في الكلام ؛ لأنها خبر ، لا يتحقق المعنى الأصلي إلا بوجوده وانضمامه إلى المبتدأ (كلمة : « الشجاع ») وما عداها ما فليس أساسياً ، وإنما هو زيادة تخدم المعنى الأصلي وتكمله (فتعرب كلمة الناطق : صفة) ... أم أن المعنى الأساسي هو : « الشجاع ، الناطق بالحق » . فكأننا نتحدث عن الشجاع ، ونعرفه بأنه : الناطق بالحق ؛ فتكون كلمة :

(١) انظر ما يتصل بهذا في « د » من ص ٦٢٦ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ . وما بعده .

(٢) أو : ضمير العماد ، أو : الدعامة . . . كاسيحيء البيان في ص ٢٤٢ .

« الناطق » ، هي الأساسية والضرورية التي يتوقف عليها المعنى المطلوب ؛ لأنها خبر لا يستقيم المعنى الأصلي ولا يتم بدونه ، وما جاء بعدها فهو زيادة تكميلية ؛ تستخدم المعنى الأصلي من غير أن يتوقف وجوده عليها ، ومن الممكن الاستغناء عنها . الأمران جائزان ، على الرغم من الفارق المعنوي بينهما . ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود قرينة توجه لهذا دون ذلك .

لكن إذا قلنا : « الشجاع — هو — الناطق بالحق ، يبغى رضا الله » . فإن الأمر يتغير ؛ بسبب وجود الضمير : « هو » ؛ فيتعين المعنى الثاني وحده ، ويمتنع الأول ، ويزول الاحتمال الذي كان قائماً قبل مجيء الضمير .

٢ — « إن الزعيم الذي ترفعه أعماله تُمجده أمته » . ما المعنى الأساسي في هذا الكلام ؟ . أهو تعريف الزعيم بأنه : « الذي ترفعه أعماله » فيكون هذا التعريف ركناً أساسياً في الكلام ، لا يمكن الاستغناء عنه بحال . وما بعده متمم له ، وزيادة طارئة عليه ، يمكن الاستغناء عنها ، وتعرب « الذي » اسم موصول خبر « إن » . . . أم هو القول بأن : « الزعيم تمجده أمته » ؟ . فتكون هذه الجملة الفعلية أساساً في الفائدة الكلامية لا يقوم المعنى إلا بها ، « لأنها خبر » ولا يتحقق المراد إلا بوجودها مع كلمة الزعيم ، وما عداها فزيادة طارئة لا أصيلة (وتعرب كلمة : « الذي » اسم موصول ، صفة) ؟

الأمران متساويان ؛ يصح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بغير ترجيح ؛ لعدم وجود قرينة مرجحة . لكن إذا قلنا : « إن الزعيم — هو — الذي ترفعه أعماله » امتنع الاحتمال الثاني . وتعين المعنى الأول ، بسبب وجود الضمير الدال على أن ما بعده هو الجزء الأساسي المتمم للكلام ، وأن الغرض الأهم هو الإخبار عن الزعيم بأنه : « الذي ترفعه أعماله » . (فتكون كلمة : « الذي » هي الخبر ، وليست صفة) وما عدا ذلك فزيادة فرعية غير أصيلة في تأدية المراد .

٣ — « ليس المحسن المنافق بإحسانه ، يتخفَى أمره على الناس » . فإ المعنى الأصل . في هذا الكلام ؟ أهو القول بأن المحسن لا يتخفَى أمره على الناس ؛ فيكون نقي « الخفاء » هو الغرض الأساسي ، وما عداه زيادة عرضية (وتعرب كلمة : « المنافق » صفة) ؟

أم القول بأنه : (ليس المحسن ، المنافق بإحسانه) ؟ . فمن كان منافقاً بإحسانه فلن يسمى : محسناً . فقد نفينا صفة الإحسان عن المنافقين ، فتكون كلمة « المنافق »

.....

جزءاً أصيلاً في تأدية المعنى ؛ (لأنها خبر « ليس ») وما عداها تكملة طارئة .
 الأمران جائزان ، إلا إذا قلنا ليس المحسن - هو - المتناقض ؛ فيتعين المعنى
 الثاني وحده ؛ لوجود الضمير : « هو » ، القاطع في أن ما بعده هو الأصيل ، وهو
 الأساسي في إتمام المعنى ؛ لأنه خبر .

٤ - يقول النحاة في تعريف الكلام : « الكلام . اللفظ . المركب ،
 المفيد ... » أتكون كلمة : « اللفظ » أساسية في المعنى المراد ؛ لأنها خبر ، أم غير
 أساسية ؛ لأنها بدل من « الكلام » ، وما بعدها هو الأساسي ؟ الأمران متساويان .
 فإذا أتينا بكلمة : « هو » تعين أن تكون كلمة « اللفظ » خبراً ، لا بدلاً^(١) .

فالضمير - هو - وأشباهه يسمى : « ضمير الفصل » ؛ لأنه يفصل في الأمر
 حين الشك ، واختفاء القرينة ... ؛ فيرفع الإبهام ، ويزيل اللبس ؛ بسبب
 دلالة على أن الاسم بعده هو الخبر لما قبله ؛ من مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ،
 وليس صفة ، ولا بدلاً ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصيلة في المعنى
 الأساسي ، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها ، لا عن الخبر . وفوق ذلك كله
 يفيد في الكلام معنى الحصر والتخصيص (أى : « القصر » المعروف في البلاغة) .
 تلك هي مهمة ضمير الفصل . لكنه قد يقع أحياناً بين ما لا يحتمل شكاً
 ولا لبساً ؛ فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق ، وتأكيده معناه بالحصر .
 والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميراً ؛ كقوله تعالى : « وكنا نحن الوارثين » ،
 وقوله تعالى : « ... كنت أنت الرقيب عليهم » ، وقوله تعالى : « إن ترون أنا أقبل
 منك مالا وولداً فعسى ربى أن يؤتيني ... » ، وفي المثال الأول قد توسط ضمير
 الفصل « نحن » بين كلمتي : « نا » و « الوارثين » ، مع أن كلمة : « الوارثين »
 خبر « كان » منصوبة بالياء ، ولا تصح أن تكون صفة^(٢) ، إذ لا يوجد موصوف
 غير « نا » التي هي ضمير ، والضمير لا يوصف . وفي المثال الثاني توسط ضمير
 الفصل (أنت) بين « التاء » و « الرقيب » ، مع أن كلمة : « الرقيب » منصوبة ؛
 لأنها خبر (كان) ولا تصح أن تكون صفة للتاء^(٣) ، لأن الضمير لا يوصف

(١) ومثل هذا - تماماً - يصح في قوله تعالى في سورة الأنفال : (واذ قالوا اللهم إن كان هذا هو
 الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ..) ينصب كلمة : « الحق » في القراءة المعروفة المعتادة اليوم .

(٢ و ٣) ولا تايماً آخر ، لأنها منصوبة ، والمتبوع هنا (وهو : نا) في محل رفع .

.....

 — كما قلنا — وكذلك الشأن في المثال الثالث الذى توسط فيه ضمير الفصل « أنا » بين « الياء »^(١) وكلمة : « أقل » التى هى المفعول الثانى للفعل : « ترى » ولا يصح أن تكون صفة للياء ، لأن الضمير لا يوصف . و . و . وهكذا وقع ضمير الفصل قبل ما لا يصلح صفة ، بل قبل ما لا يصلح صفة ، ولا تابعا من التوابع أو المكملات .

وإذا كان البصريون يسمونه : « ضمير الفصل » فالكوفيون يسمونه بأسماء أخرى تتردد أحيانا في كتب النحو ؛ فبعضهم يسميه : « عمادا » ؛ لأنه يعتمد عليه في الاهتداء إلى الفائدة ، وبيان أن الثانى خبر لا تابع ، ولا مكمل آخر . وبعضهم يسميه : « دعامة » ؛ لأنه يدعم الأول ، أى : يؤكده ، ويقويه ؛ بتوضيح المراد منه . وتخصيصه ، وتحقيق أمره ، بتعيين الخبر له ، وإبعاد الصفة ، وباقى التوابع ، وغيرها ؛ إذ تعيين الخبر يوضح المبتدأ ، ويبين أمره ، لأن الخبر هو المبتدأ فى المعنى .

شروط ضمير الفصل :

يشترط فيه ستة شروط : (اثنان فيه مباشرة ، واثنان فى الاسم الذى قبله ، واثنان فى الاسم الذى بعده) . فيشترط فيه مباشرة :

١ - أن يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة .

٢ - أن يكون مطابقاً للاسم السابق فى المعنى ، وفى التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، وفى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، وفى التذكير ، والتأنيث ، كالأمثلة السابقة ، ومثل : « العلم هو الكفيل بالرقى ، يصعد بالفرد إلى أسنى الدرجات . والأخلاق هى الحارسة من الزلل ، تصون المرء من الخطل » - « النيران هما المضيئتان فوق كوكبنا ، يسبجان فى الفضاء » - « العلماء هم الأبطال ؛ يحتملون فى سبيل العلم ما لا يحتمله سواهم » - « الأمهات هن البانيات مجد الوطن ، يقمن الأساس ويرفعن البناء » . . . وهكذا ، فلا يجوز : كان محمود أنت الكريم ، ولا ظننت محموداً أنت الكريم : لأن الضمير « أنت » ليس معناه معنى الاسم السابق « محمود » ، ولا يدل عليه ؛ فلا يكون فيه التأكيد المقصود من ضمير

(١) هى محذوفة . والأصل : إن ترى . . .

الفصل ، ولا يحقق الغرض . وكذلك لا يجوز : كان المحمودان أنت الكريمان .
ولا إن هنداً هو المؤدبة ، وأمثال هذا مما لا مطابقة فيه . . .

ويشترط في الاسم الذى قبله :

١ - أن يكون معرفة .

٢ - وأن يكون مبتدأ ، أو ما أصاله المبتدأ ؛ كاسم « كان » وأخواتها ؛ واسم « إن » وأخواتها ، ومعمول « ظننت » وأخواتها . كالأمثلة السابقة ، ومثل : « الوالد هو العامل على خير أسرته ، يراقبها ، والأم هى الساهرة على رعاية أفرادها ، لا تغفل » - « كان الله هو المنتقم من الطغاة ، لا يهملهم » - « إن الصناعة هى العماد الأقوى فى العصر الحديث ، تنمو عندنا » - « وما تفعلوا من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً » .

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفة ؛ لتشابههما فى المعنى ؛ إذ الخبر صفة فى المعنى - بالرغم من اختلاف كل منهما فى وظيفته وإعرابه ، وأن الخبر أساسى فى الجملة دون الصفة - . فالإتيان بضمير الفصل يزيل اللبس الواقع على الكلمة ، ويجعلها خبراً ، وليست صفة ، لأن الصفة والموصوف لا يفصل بينهما فاصل إلا نادراً . نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفة ، ولكنه قليل ، أما مع الصفة فكثير .
ويشترط فى الاسم الذى بعده :

١ - أن يكون خبراً لمبتدأ ، أو لما أصاله مبتدأ - كالأمثلة السالفة .

٢ - أن يكون معرفة ، أو ما يقاربها^(١) فى التعريف « وهو : أفعال التفضيل المجرد من أل والإضافة ، وبعده : مین » .

فلا بد أن يتوسط الاسم الذى بعد ضمير الفصل بين معرفتين ، أو بين معرفة وما يقاربها . ومن أمثلة ذلك غير ما تقدم .

١ - العالم هو العامل بعلمه ؛ ينفع نفسه وغيره .

٢ - إن الثروة هى المكتسبة بأشرف الوسائل ؛ لا تعرف دنساً ، ولا تقرب خيسة .

٣ - ما زالت الكرامة هى الواقعة من الضعة ، تدفع صاحبها إلى الحماد .

وتجنبه مواقف الذل .

(١) فى الصفحة الآتية إيضاح هذا ، وسببه .

.....

ومن أمثلة توسطه بين معرفة وما يقاربها :

- ١ - النيبيل هو أسرع من غيره لداعى المروعة ، يُلجى من ينادى .
- ٢ - الشمس هي أكبر من باقى مجموعتها ؛ لا تغيب .
- ٣ - الموت فى الحرب أكرم من الاستسلام ، والاستسلام هو أفتح من الهزيمة لا يُمحى عاره .

فلا يصح اعتباره ضمير فصل فى مثل : كان رجل هو سباق أشواط ؛ لعدم وجود المعرفتين معاً . ولا كان رجل هو السباق ؛ لعدم وجود المعرفة السابقة ؛ ولا كان محمد هو سباق أشواط ؛ لعدم وجود المعرفة الثانية ، أو ما يقاربها .

أما اشتراط أن يكون ما قبله معرفة فلأن لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة ، وفيه تأكيد ؛ فوجب أن يكون المدلول السابق الذى يؤكد هذا الضمير معرفة ، كما أن التأكيد كذلك ، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً ؛ لأنه لا يقع بعده - غالباً - إلا ما يصح وقوعه نعتاً للاسم السابق . ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة . ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين .

أما ما قارب المعرفة - وهو أفعال التفضيل المشار إليه - فإنه يشابه المعرفة فى أنه مع « من » لا يجوز إضافته ، ولا يجوز دخول « أل » عليه ؛ فأشبه العلم من نحو : محمد ، وصالح ، وهند . فى أنه - فى الغالب - لا يضاف ، ولا تدخل عليه « أل » . هذا إلى أن وجود (من) بعده يفيد تخصصاً ، ويكسبه شيئاً من التعيين والتحديد يقربه من المعرفة ^(١) .

إعراب ضمير الفصل :

أنسب الآراء وأسرها هو الرأى الذى يتضمن الأمرين التالين :

- ١ - أنه فى الحقيقة ليس ضميراً « بالرغم من دلالة على التكلم ، أو الخطاب . أو الغيبة » ؛ وإنما هو حرف خالص الحرفية ؛ لا يعمل شيئاً ؛ فهو مثل « كاف الخطاب » فى أسماء الإشارة ، وفى بعض كلمات أخرى ؛ (مثل : ذلك ، وتلك ، والتجاءك ، وقد سبقت الإشارة إليها فى هذا الباب) ^(٢) . فمن الأنسب أيضاً تسميته :

(١) هكذا قالوا ، ولا داعى لشيء من التعليل ؛ لأن السبب الحقيق هو استعمال العرب ليس غير ، وبجى كلامهم مشتقاً على ضمير الفصل بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما شابهها .

(٢) فى رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ - وفى ص ٢٣٨ وما يليها .

« حرف الفصل » ، ولا يحسن تسميته : « ضمير الفصل » إلا مجازاً ؛ بمراعاة شكله
وصورته الحالية ، وأصله قبل أن يكون لمجرد الفصل .

٢- أن الاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله ، من غير نظر ولا
اعتبار لحرف الفصل الموجود ؛ فيجري الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده
من غير التفات إليه ؛ فكأنه غير موجود ؛ لأنه حرف مهمل ، (أى : لا يعمل) ،
والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبراً ، ولا غيرهما من أحوال الأسماء . وإذا كان غير
عامل فإنه لا يؤثر في غيره تأثيراً إعرابياً ، على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده .
لكن هناك حالة يكون فيها اسماً ، ويجب إعرابه وتسميته فيها : « ضمير الفصل » ؛
وهي نحو : « كان السَّبَّاقُ هو على »^(١) (برفع كلمة : السَّبَّاق ، وكلمة : على) .
حيث لا مفر من اعتبار : « هو » ضميراً مبتدأ ، مبنياً على الفتح في محل رفع ،
وخبره كلمة : « على » المرفوعة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر :
« كان » ، وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبراً منصوباً لكان . ومثل هذا يقال في
كل جملة أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثاني بالأول بصلة إعرابية إلا من
طريق اعتبار الضمير بينهما اسماً له محل إعرابي مبتدأ (على نحو ما تقدم) أو غيره .
وإن اتباع ذلك الرأي الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره ، لكنه يربحنا
من تقسيم مرهق ، وتفصيل عنيف يردده أصحاب الآراء الجدلية ، متمسكين بأنه
ضمير ، وأنه اسم إلا في حالات قليلة ، من غير أن يكون لآرائهم مزية تنفرد بها
دون سواها ، وسنعرض بعض تفرعاتهم ليأخذ بها من يشاء ، وليستعين بها على فهم
الأوجه الإعرابية الواردة في صور قديمة مأثورة مشتملة على ذلك الضمير .

إنهم يقولون إن ضمير الفصل اسم ؛ فلا بد له - كباقي الأسماء - من محل
إعرابي ، إلا إذا تعذر الأمر ؛ فيكون اسماً لا محل له من الإعراب كالحرف ، أو هو
حرف . ويرتبون على هذا الأصل فروعاً كثيرة معقدة ، ويزيدها تعقيداً كثرة

(١) وهذا من الأمثلة التي تخل فيها الضمير عن مهمة الفصل وتجرد لتقوية الاسم السابق ،

.....

 الخلاف فيها ، وإليك أوضح هذه التفريعات . (ونحن في غنى عن أوضحها وغير الأوضح بما اقترحناه من التيسير المفيد) :

١ - « العقل هو الحارس » : إذا كان الاسم الواقع بعد ضمير الفصل مرفوعاً جاز في الضمير أن يكون مبتدأً ثانياً خبره الاسم المتأخر عنه ؛ وهو : « الحارس » والجملة منهما معاً خبر المبتدأ الأول : (العقل) .

ويجوز عندهم شيء آخر : أن يكون ضمير الفصل اسماً مهملًا ، (أى : لا يعمل ، ولا محل له من الإعراب) أو حرفاً ؛ فكأنه غير موجود في الكلام ؛ فيعرب ما بعده على حسب حاجة الجملة من غير اعتبار لوجود ذلك الضمير ؛ فتكون كلمة : « حارس » هنا مرفوعة خبر المبتدأ ، لكنهم يفضلون إعرابه مبتدأً ثانياً ؛ لكيلا يقع الضمير مهملًا لا محل له من الإعراب من غير ضرورة .

ومثل ذلك يقال مع « إن وأخواتها » ؛ مثل : إن محمداً هو الحارس ، لأن الاسم الذى بعد الضمير مرفوع .

٢ - « كان محمد هو الحارس » « ظننت محمداً هو الحارس » .

إذا وقع ضمير الفصل بعد اسم ظاهر مرفوع . وبعده اسم منصوب - لم يجوز في الضمير عندهم إلا اعتباره اسماً مهملًا ، لا محل له من الإعراب ، كالحرف ، أو هو حرف . وما بعده في الحالتين خبر كان ، أو مفعول ثانٍ للفعل : « ظن » أو أحد أخواتهما . أما إذا كانت كلمة : « الحارس » وأشباهها مرفوعة (لأنه يجوز فيها الرفع) فالضمير عندئذ مبتدأ ، وما بعده خبر له ، والجملة منهما في محل نصب خبر : « كان » ، أو مفعولاً ثانياً للفعل : « ظن » ، أو لأخواتهما (١) .

٣ - « كنت أنت المخلص » ، إذا توسط ضمير الفصل بين اسمين ، السابق منهما ضمير متصل مرفوع ، والمتأخر اسم منصوب - جاز في ضمير الفصل أن يكون اسماً لا محل له من الإعراب ، كالحرف ، أو هو حرف ، وما بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله ، فهو هنا منصوب خبر كان . وجاز في ضمير الفصل أن

(١) يقول سيويه إن كثيراً من العرب يجعلون « هو » وأخواته في هذا الباب اسماً مبتدأ ، وما بعده مبنياً عليه (أى : خبره) وحكى عن « روبة » أنه كان يقول : أظن زيدا هو خبر منك . وحكى أن كثيراً من العرب كانوا يقولون ؛ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون . (راجع كتاب سيويه ، ج ١ ص ٣٩٥) .

يكون توكيداً لفظياً للتاء (لأن الضمير المنفصل المرفوع يؤكد كل ضمير متصل ؛
وتكون كلمة : « المخلص » خبراً لكان منصوباً .

٤ - إذا كانت كلمة « المخلص » في المثال السابق مرفوعة وليست منصوبة وجب
في ضمير الفصل أن يكون مبتدأ خبره كلمة : « المخلص » ، والجملة منهما في
محل نصب خبر « كان » . ومثل هذا يقال في كل ما يشبه الفروع السابقة .

وهناك فروع وأحوال أخرى متعددة ، نكتفي بالإشارة إليها ، إذ لا فائدة من
حصرها هنا بعد أن اخترنا رأياً سهلاً يريحنا من عنائها . فمن شاء أن يطلع عليها
فليرجع إليها في المطولات^(١) .

(د) ضمير الشأن ، أو : ضمير القصة ، أو : ضمير الأمر ، أو : ضمير
الحديث ، أو : ضمير^(٢) المجهول . . .

من الضمائر نوع آخر له كل الأسماء السالفة ، والاسم الأول أشهر ، فالذي
يليه - وله أحكام محدودة . وفيما يلي البيان :

كان العرب الفصحاء - ومن يحاكيهم اليوم - إذا أرادوا أن يذكروا جملة
(اسمية ، أو فعلية) ، تشتمل على معنى هام ، أو غرض فخم ، يستحق توجيه
الأسماع والنفوس إليه - لم يذكروها مباشرة ، خالية مما يدل على تلك الأهمية
والمكانة ؛ وإنما يقدمون لها بضمير يسبقها ؛ ليكون الضمير - بما فيه من إبهام^(٣)
وتركيز ، ولا سيما إذا لم يسبقه مرجعه - مُشيراً للشوق ، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه ،
باعثاً للرغبة فيما يبسط تركيزه ؛ فتجىء الجملة بعده ؛ والنفس منشوقة لها ، مقبلة عليها ،
في حرص ورغبة . فتقديم الضمير ليس إلا تمهيداً لهذه الجملة الهامة . لكنه يتضمن
معناها تماماً ، ومدلوله هو مدلولها ؛ فهو بمثابة رمز لها ، ولحظة أو إشارة تُوجّه إليها .

(١) كشرح المفصل ج ٥ ص ١٠٩ ، وكالمع ص ٦٨ ، مبحث : « ضمير الفصل » ،

والمعنى : ج ٢ ص ٩٦ مبحث : « شرح حال الضمير المسمى : فصلاً وعماداً » . . .

(٢) في ص ٢٥٢ بيان السبب في كل تسمية . وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٥٩ بيان المراد من

« المجهول » .

(٣) معنى الإبهام موضح في رقم ٣ من هامش ص ٥٠٣ .

ومن أمثلة ذلك :

١ - أن يتحدث فريق من الأصدقاء عن غنى افتقر ، فيقول أحدهم :
وارحمتاه ! لم يبق من ماله شيء ؛ فيقول الثاني : حسبه أن أنفقه في سبيل الخير .
ويقول الثالث : من كان يظن أن هذه القناطر تنفد من غير أن يتأخر منها
شيئاً يصونه من ذل الفاقة ، ووجع البؤس ؟ . فيقول الرابع متأوهاً : يا رفاقي ،
« هو : الزمان غدار ، وهي : الأيام خائنة » .

فالفرض الذي يرمى إليه الرابع من كلامه : (بيان غدر الزمان ، وخيانة الأيام .
أو : تقلب الزمان) . وهو غرض هام ؛ لما يتضمن من عبرة ، وموعظة ، والتماس عذر
للصديق . وقد أراد أن يدل على أهميته ، ويوجه النفس إليه ؛ فهتد له بالضمير ؛
« هو » و « هي » من غير أن يسبقه شيء يصلح مرجعاً ؛ ليثير الضمير بإبهامه هذا ،
وتركيزه ، شوق النفس . وتطلعها إلى ما يجيء بعده . وتتجه بشغف إلى ما سيذكر .
ولن يزيل غموض الضمير ويوضح المراد منه إلا الجملة التي بعده ؛ فهي التي تفسره ؛
وتجلبه ؛ فهو رمز لها . أو كناية عنها . وهي المفسرة للرمز . المبينة للدلول الكناية .
والرمز ومفسره . والكناية ومدلولها - من حيث المعنى شيء واحد (ولذلك
يعرب الضمير هنا مبتدأ ، وتعرب الجملة خبراً عنه من غير رابط ؛ لا تحادها في
المعنى) . ومثل ما سبق نقول في بيت الشاعر :

هو : الدهر ميلاد . فشغل . فأتم فذكر كما أبقيت الصدى ذاهب الصوت

٢ - أن تسير في حديقة . فاتنة . بهيجة . فستهويك ؛ فتقول : « إنه -
الزهر ساحر » « إنها - الرياحين رائعة » ، أو : « إنه - يسحرني الزهر » « إنها -
تروعني الرياحين » . . . فقد كان في نفسك معنى هام . وخاطر جليل - هو :
« سحر الزهر » ، أو : « روعة الرياحين » . فأردت التعبير عنه بجملة اسمية أو فعلية .
ولكنك لم تذكر الجملة إلا بعد أن قدمت لها بالضمير (في كالتى : إنه ... إنها ...)
لما في الضمير - ولا سيما الذي لم يسبقه مرجعه - من إبهام وإيحاء مركزين ؛
يثيران في النفس شوقاً وتطلعاً إلى استيضاح المبهم ، وتفصيل المركب . وهذا
عمل الجملة بعده . فإنها تزيل إبهامه ، وتفسر إيحاءه ، وتبسط تركيزه : فتقبل
عليها النفس : متشوقة ، متفتحة .

٣- يشتد البرد في إحدى الليالي ، وتعصف الرياح ؛ فيقول أحد الناس :
 هذا برد قارس ، لم أشهده قبل اليوم في بلادنا ، فيقول آخر : لقد شهدت مثله
 كثيراً ، ولكن عصف الرياح لم أشهده . ويجادلها ثالث ، فيقول : « هو : نظام
 الكون ثابت » و « إنه : الجو خاضع لقوانين الطبيعة » و « إنها : الطبيعة ثابتة
 القوانين » فالضمير (هو ... والهاء ... وها) رمز وإيحاء إلى الجملة الهامة التالية التي
 هي المدلول الذي يرمي إليه ، والغرض الذي يتضمنه . فكلاهما في المعنى سواء .

فكل ضمير من الضمائر التي مرت في الأمثلة السابقة - ونظائرها - يسمى
 عند جمهرة البصريين : « ضمير الشأن » . وهو : « ضمير يكون في صدر جملة
 بعده ؛ تفسر دلالته ، وتوضح المراد منه ، ومعناها معناه » .

وإنما يسمونه « ضمير الشأن » لأنه يرمز للشأن ، أي : للحال التي يراد الكلام
 عنها ، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة . وهذه التسمية أشهر تسمياته ، وأكثر
 الكوفيين يسمونه : « الضمير الجبهول » ؛ لأنه لم يسبقه المرجع الذي يعود إليه ، ويسمى
 عند بعض النحاة : « ضمير القصة » ، لأنه يشير إلى القصة « أي : المسألة التي
 سيتناولها الكلام ، » كما يسمى أيضاً : ضمير الأمر ، وضمير الحديث ؛ لأنه يرمز
 إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده ، والذي هو موضوع الكلام ، والحديث المتأخر عنه .
 ولهذا الضمير أحكام ؛ أهمها : ستة ، وهي أحكام يخالف بها القواعد
 والأصول العامة ؛ ولذلك لا يلجأ إليه النحاة إذا أمكن اعتباره في سياق جملته نوعاً
 آخر من الضمير^(١) .

أولها : أنه لا بد أن يكون مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ، ثم دخل عليه ناسخ ؛
 كالأمثلة السابقة . ومثل : « قل هو : الله أحد » ؛ فقد وقع في الآية مبتدأ .

(١) راجع المعنى ج ٢ في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر . وشرح المفصل ج ٢ ص ١١٤
 وكذلك حاشية الصبان في باب : « كان » عند الكلام على قول ابن مالك :

وَمُضَمَّرَ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَ إِنَّ وَقَعَ مُوَهَّمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

أو مثل قول الشاعر :

وما هو من بئأسو الكلوم^(١) ويبتقى به نائباتُ الدهر - كالدائم البُخل

فقد وقع اسماً لـ « ما » الحجازية . ومثل قول الشاعر :

علمتُه : « الحقُّ لا يخفى على أحد » فكنُّ مُحِقّاً تَنَلَّ مَا شِئْتَ مِنْ ظَنَرٍ
ثانيها : أن تكون صيغته للمفرد ؛ فلا تكون للمثنى ، ولا للجمع ، مطلقاً . والكثير
أن تكون للمفرد المذكر ، مراداً به الشأن ، أو : الحال ، أو : الأمر . ويجوز أن تكون
بلفظ المفردة المؤنثة عند إرادة القصة ، أو : المسألة ؛ وخاصة إذا كان بعده في الجملة
مؤنث عمدة^(٢) ؛ كقوله تعالى : « فإذا هي ؛ شاخصة^(٣) أبصار الذين كفروا » ،
وكقوله تعالى : « فإنها ؛ لا تَعْمَى الأبصار ، ولكن تَعْمَى القلوبُ التي في
الصدور » . ومثل : « هي ؛ الأعمال بالنيات » و« هي ؛ الأم مدرسة » .

ثالثها : أنه لا بد له من جملة تفسره ، وتوضح مدلوله ، وتكون خبراً له - الآن
أو بحسب أصله^(٤) - مع التصريح بجزأيتها ؛ فلا يصح تفسيره بمفرد ، بخلاف غيره
من الضمائر ، ولا يصح حذف أحد طرفي الجملة ، أو تقديره .

رابعها : أن تكون الجملة المفسرة له متأخرة عنه وجوباً ، ومرجعه يعود على
مضمونها^(٥) ، فلا يجوز تقديمها كلها ، ولا شيء منها عليه ؛ لأن المفسر لا يجيء
قبل المفسر (أى : أن المفسر لا يجيء قبل الشيء الذي يحتاج للتفسير) .

خامسها : أنه لا يكون له تابع ؛ من عطف ، أو توكيد ، أو بدل ، أما النعت

(١) الكلوم : الجروح . المفرد : كذلم .
(٢) وقد اشترط - بحق - أكثر البصريين هذا الشرط لتأنيثه ، والعمدة - كما عرفنا - : جزء أساسي
في الجملة لا يمكن الاستغناء عنه ؛ كالابتداء ، وكان الخبر ، أو : ما أصله المبتدأ أو الخبر . وكالفاعل ونائبه .
(٣) متجهة في الفضاء ممتدة ، لا تتحرك ولا تتغير .
(٤) كأن يسبقها ناسخ . ومن هذه النواسخ . « أن » المحففة من الثقيلة ، و« كأن » المحففة
كذلك - كما سيجيء في ص ٦٧٣ و ٦٨١ - في باب « إن » .

(٥) من هنا نعلم أن : « ضمير الشأن » لا يكون له مرجع متقدم يوضحه ؛ وإنما مرجعه يجيء بعده
وهو مضمون الجملة التي تليه ؛ فهي التي توضحه وتفسره . فلو كان الذي يفسره مفرداً لم يكن ضمير
الشأن . ففي مثل عرفته علياً ، أو : ربه طالباً - لا يكون الضمير هنا للشأن ، وإنما هو ضمير يعود
على متأخر . وعودة ضمير الشأن على متأخر إحدى المسائل التي يصح فيها إرجاع الضمير على متأخر
لفظاً ورتبة . وسيجىء بيانها ، في « و » ص ٢٥٨ ومنها : « ضمير الشأن » في ص ٢٦١ .

فهو فيه كغيره من أنواع الضمير ؛ لا يكون لها نعت ، ولا تكون نعتاً لغيرها .
سادسها : أنه إذا كان منصوباً - بسبب وقوعه مفعولاً به لفعل ناسخ ينصب
مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر - وجب إبرازه واتصاله بعامله ؛ مثل : ظننته « الصديق
نافع » - حسبته « قام أخوك » - فالهاء ضمير الشأن في موضع نصب ؛ لأنها
المفعول الأول للفعل : « ظن » والجملة بعدها في محل نصب ، هي المفعول الثاني له .
أما إذا كان مرفوعاً متصلًا . وعامله فعل ، فإنه يستتر في هذا الفعل ،
ويستكنّ فيه ؛ مثل : ليس خلق الإنسان نفسه . ففي « ليس » - في رأى ابن
مالك - ضمير مستتر حتمًا ؛ لأن « ليس ، وخلق » فعلان من نوع واحد ؛
لأنهما ماضيان . ووقوع الفعل معمولاً تاليًا مباشرة^(١) لعامله الفعل الذى من نوعه ،
قليل جدًّا في فصيح الكلام . . . فلا بد من اسم يرتفع بالفعل « ليس^(٢) » ،
ولذلك كان اسمها ضميرًا مستترًا فيها^(٣) . ومثله قولهم : « كان على عادل » - وكان
أنت خير من محمد - . . . ففي « كان » في الحالتين ضمير مستتر تقديره :
« هو » أى : الحال والشأن ، . . . و . . . يعرب اسمها لها ، والجملة بعده مفسرة له ،
وهى خبر « كان » . وهكذا غيره من المأثور ، أو مما يجاريه ؛ كقول الشاعر :

إذا متّ كان (الناس صنفان) ؛ شامت وآخر مُشْنٍ^(٤) بالذى كنت أصنع
ومثله :

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها وليس منها (شفاءُ الداءِ مبدول)
ففى « كان ، وليس » ضمير للشأن مستتر ، تقديره : « هو » يفسره الجملة

(١) أى : بغير فاصل بينهما .

(٢) إلا على اعتبارها حرف نفي لا يعمل ، وهو هنا حسن . ولهذا الأسلوب صلة بما يجيء عن الأخبار
في ص ٤٩٧ ويزيد ليضاح هام يجيء في باب : « كان » حيث الكلام على الفعل : « ليس » - ص ٥٥٩ .
(٣) ومن هذا ما مثل به « المبرد » من قولهم : « ليس لقدم المهدي يفضل القائل ، ولا لحدثان عهد
يُهْتَمُّ المصيب . ولكن يعطى كل ما يستحقه » (والمراد بقدم المهدي : كبر السن . ومعنى يهْتَمُّ : يُظَلِّم) .

(٤) مادح .

.....

الواقعة بعده خيراً للناسخ ؛ وهى : (الناس صنفان) و (شفاء الداء مبذول) (١) .
 وما يجب التنبيه له أن الأساليب السالفة - ونظائرها - لا تكون صحيحة معدودة
 من الأساليب المشتملة على ضمير الشأن إلا إذا كانت صادرة من خبير بأصول اللغة ،
 مدرك للفروق بين التراكيب ، ولأثرها في المعاني المختلفة ، وأنه صاغ هذا الأسلوب
 المشتمل على ضمير الشأن صياغة مقصودة لتحقيق الغرض المعنوى الذى يؤدى به .
 ولولا هذا لصارت اللغة عبثاً في تراكيبها ، ينتهى إلى فساد في معانيها . ولا شك
 أن حسن استخدام هذا الضمير ، وتمييزه من غيره لا يخلو من عسر كبير .

* * *

(هـ) مرجع الضمير (٢) :

الضمائر كلها لا تخلو من إبهام (٣) وغموض - كما عرفنا (٤) - سواء أكانت
 للمتكلم ، أم للمخاطب ، أم للغائب ؛ فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها ،
 ويفسر غموضها . فأما المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام ؛
 فهو حاضر يتكلم بنفسه ، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة . وأما ضمير الغائب
 فصاحبه غير معروف ؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهد ؛ فلا بد لهذا الضمير من
 شيء يفسره ، ويوضح المراد منه . والأصل في هذا الشيء المفسر الموضح أن يكون

(١) رفع كلمة : « صنفان » وكلمة : « مبذول » وعدم نصبهما - في كلام العرب الفصيح ، ومن
 يحاكيه - دليل على أنهما خبرا المبتدأ ، والجملة في محل نصب خبر كان ، واسمها ضمير الشأن ، المستتر في
 الناسخ . (٢) قد يكون المرجع متعددأ - كما سيحىء في ص ٢٦١ - .

(٣) المراد بالإبهام هنا : معناه اللغوى ، وهو : الخفاء والغموض ؛ فإن من يسمع : « نحن »
 - مثلاً - لا يدري المدلول كاملاً ؛ أهو : نحن العرب ، أم نحن الأدباء ، أم نحن الزراع . . .
 وبسبب هذه الشائبة من الغموض ، ولا سيما إذا كان كان كان الضمير للغائب ، ولم يوجد ما يوضحه ، وجب
 الاختصاص - أو غيره - لإزالتها ، وللإختصاص باب مستقل يحمىء في ج ٤ .

أما النحاة فيطلقون « الإبهام » على نوعين من الأسماء دون غيرها ؛ هما : أسماء الإشارة ، وأسماء الموصول
 وله معنى خاص فيهما . وهم يفرقون بين الضمير والمبهم ؛ على الوجه الذى سنبيته في « ج » من ص ٣٣٨
 ورقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .

(٤) في « د » من ص ٢٥٠ .

... ..

 - في غير ضمير الشأن^(١) - متقدماً على الضمير ، ومذكوراً قبله^(٢) ليبين معناه أولاً ، ويكشف المقصود منه ، ثم يجيء بعده الضمير مطابقاً^(٣) له ؛
 - فيما يحتاج للمطابقة ؛ كالتأنيث والإفراد وفروعهما . . . - فيكون خالياً من الإبهام والغموض . ويسمى ذلك المفسر الموضح : « مَرَجع الضمير » .
 فالأصل في مرجع الضمير أن يكون سابقاً على الضمير وجوباً . وقد يُهْمَل هذا الأصل لحكمة بلاغية ستجىء^(٤) . ولهذا الأقدم صورتان .

(١) أما ضمير الشأن فرجعه إلى مضمون الجملة المفسرة له ، المتأخرة عنه ، - طبقاً لما سلف في ص ٢٥٣ ، ولما يجيء في رقم ٦ من ص ٢٦١ .
 (٢) الغالب أن يكون المتقدم المذكور هو - في مكانه - أقرب شيء للضمير يصلح مرجعاً ؛ ولذا يقولون إن الضمير يعود على أقرب مذكور ، إلا إن كان قبله متضايقان ، والمضاد ليس كلمة « كل » ولا « جميع » فالأكثر رجوعه إلى المضاد دون المضاف إليه (راجع الصبان ج ١ ، باب المعرب والمجنى ، عند الكلام على : « كلا وكلتا ») .
 فإن كان المضاف هو كلمة : « كل » أو « جميع » فالغالب عودته على المضاف إليه ، (كما نص عليه الصبان عقب الموضوع السالف . - وسيجىء في : « ز » من ص ٢٦١ - وله أمثلة أخرى في رقم ٢ من هامش ص ٤٦٤ -) .

ويشترط لعودته على أقرب مذكور ألا تقوم قرينة تدل على أن المرجع هو لغير الأقرب ، فإن وجدت وجب الزول على ما تقتضيه - ، كالشأن معها في كل الحالات ؛ إذ عليها وحدها المعول ، ولها الأفضلية - ، فقي مثل : عاونت فتاة من أسرة تاريخها مجيد ، يعود الضمير على : « أسرة » ؛ لأنها أقرب مرجع للضمير ، ولا يصح بمقتضى الأصل السالف عودته إلى : « فتاة » بخلاف : عاونت فتاة من أسرة مجاهدة ، فقدت عائلها وهي طفلة ، فالضائر عائدة على : فتاة . مراعاة لما يقتضيه المعنى .
 ومثل : اعتنيت بغلاف كتاب تخبرته . فالضمير عائد على المضاف ؛ مراعاة للأكثر ، بخلاف : تخبرت غلاف كتاب صفحاته كثيرة ، لقيام القرينة الدالة على عودته للمضاف إليه . . (وستجىء إشارة للحكم السالف في مناسبة أخرى من ص ٢٦١ عند الكلام على تعدد المراجع) .

وإذا حذف المضاف الذي يصح حذفه ، جاز - وهو الأكثر - عدم الالتفات إليه عند عودة الضمائر ونحوها مما يقتضى المطابقة ، فكانه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود ، مع أنه محذوف . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : « وكتم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا ، أو هم قاتلون » ، والأصل : وكتم من أهل قرية ؛ فرجع الضمير : « ها » مؤنثاً إلى « القرية » ؛ ورجع الضمير : « هم » مذكراً ؛ لاعتبار المحذوف وملا حظته . ولا تناقض بين الاثنين ؛ لأن الوقت مختلف . (وتفصيل هذا الحكم مع عرض أمثاله المختلفة مدون في باب الإضافة ج ٣ ص ١٦٠ م ٩٦) .

(٣) هذه المطابقة ضوابط منفصلة في : « ح » من ص ٢٦٢ وهي ضوابط هامة ، تدل على أن المطابقة قد يلاحظ فيها شيء يتصل بالمرجع أحياناً كما يتبين من الضابط « ٧ » ص ٢٦٥ . . . و . . .

(٤) في « و » من ص ٢٥٨ .

.....

 الأولى : التقدم اللفظي أو الحقيقي ؛ وذلك بأن يكون متقدماً بانفذه ورتبته^(١) .
 معاً : مثل : الكتابُ قرأته ، واستوعبتُ مسائله .

والأخرى : التقدم المعنوي ويشمل عدة صور ؛ منها :

١- أن يكون متقدماً برتبته مع تأخير لفظه الصريح ، مثل نسق حديقته المهندس . فالحديقة مفعول به ، وفي آخرها الضمير ، وقد تقدمت ومعها الضمير على الفاعل مع أن رتبة الفاعل أسبق . ومثل قول المتنبي يتغزل :

كأنها الشمس يعي كفاً قابضه شعاعها ، ويراها الطرف مقرباً والأصل : يعي شعاعها كفاً قابضه . فالضمير عائد على الفاعل المتأخر لفظاً لا رتبة .

٢- أن يكون متقدماً بانفذه ضمناً ، لا صراحة ، ويتحقق ذلك بوجود لفظ آخر يتضمن معنى المرجع ، ويرشد إليه ؛ ويشترك معه في ناحية من نواحي مادة الاشتقاق . مثل قوله تعالى : « اعدلوا ؛ هو أقرب للتقوى » فإن مرجع الضمير : « هو » مفهوم من « اعدلوا » ؛ لأن الفعل يتضمنه ، ويحتويه ، ويدل عليه ، ولكن من غير تصريح كامل بلفظه ؛ إنه « العدل » المفهوم ضمناً من قوله : « اعدلوا » واللفظان : « اعدلوا » و « العدل » مشتركان في أصل المعنى العام . وفي ناحية من مادة الاشتقاق .

ومثل هذا : « من صدق فهو خير له ، ومن كذب فهو شر عليه » فرجع الضمير في الجملة الأولى : « الصدق » ، وهذا المرجع مفهوم من الفعل : « صدق » . كما أن مرجع الضمير في الجملة الثانية هو « الكذب » ، وهو مفهوم من الفعل : « كذب » وكلا الفعلين قد اشتمل على المرجع ضمناً ؛ لا صراحة لاشتراكهما مع المرجع الصريح في أصل معناه ، وفي ناحية من أصل الاشتقاق ... ومن ذلك أن تقول للصابغ : أتفنن ؛ فهو سبب الخير والشهرة . أى : الإتيان ، وتقول للجندى : اصبر ؛ فهو سبب النصر ، أى : الصبر^(٢) .

(١) التقدم اللفظي أن يكون المرجع مذكوراً نصاً قبل الضمير ؛ مثل : الولد فضله عمي . والتقدم في الرتبة أن يكون ترتيب المرجع في تكوين الجملة متقدماً على الضمير ، وسابقاً عليه ؛ بحسب الأصول والقواعد العربية ؛ فرتبة الفاعل متقدمة على المفعول ، ورتبة المبتدأ سابقة على الخبر ، ورتبة المضاف قبل المضاف إليه . . . وهكذا . . .

(٢) ومن ذلك قوله تعالى : « واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين » . =

٣ - أن يسبقه لفظ ليس مرجعاً بنفسه ، ولكنه نظير للمرجع (أى : مثله وشريكه فيما يدور . بشأنه الكلام) ، مثل : لا ينجح الطالب إلا بعمله ، ولا ترسب إلا بعملها . أى : الطالبة . ومثل قوله تعالى : (وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنقَصُ من عُمرِهِ إلا في كتابٍ ...) ، أى : من عمر مُعَمَّرٍ آخر .

٤ - أن يسبقه شيء معنوي (أى : شيء غير لفظي) يدل عليه ، كأن تجلس في قطار ، ومعك أمتعة السفر ، ثم تقول : يجب أن يتحرك في ميغاده . فالضمير « هو » - فاعل المضارع : « يتحرك » - والضمير « الهاء » لم يسبقهما مرجع لفظي ، وإنما سبقهما في النفس ما يدل على أنه القطار . وقد فهم من الحالة المحيطة بك ، المناسبة للكلامك ، وهذه الحالة التي تدل على المرجع من غير ألفاظ تسمى : « القرينة المعنوية » أو « المقام »^(١) .

ومثل هذا أيضاً أن تقول لمن ينظر إلى مجلة حسنة الشكل : إنها جميلة ، وقراءتها نافعة . فالضمير « ها » راجع إلى المجلة ، مع أن هذا المرجع لم يذكر بلفظ صريح ، أو ضمني ، أو غيرهما من الألفاظ ، ولكنه عرف من القرينة الدالة عليه . ومثله أن تتجه إلى الشرق صباحاً فتقول : أشرفت ، أو تتجه إلى الغرب آخر النهار ، فتقول : « غَمَّرَبَت » . أو : تَوَارَت بالحجاب ، تريد الشمس في الحاليتين ، من غير أن تذكر لفظاً يدل عليها . ومثله : أن تقف أمام آثار مصرية فاتنة ، فتقول : ما أروعهم في الفنون . تريد قدماء المصريين . . . وهكذا .

(و) عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة :

عرفنا المواضع التي يكون مرجع الضمير فيها متقدماً تقدماً لفظياً (أى :

= فالضمير في : « إنها » راجع إلى الاستماعة المفهومة من « استمعينوا » عند من يرى ذلك . ومنه قول الشاعر :

إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ ، وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ

أى : جرى إلى السفه .

(١) ومنها قول حاتم لامرأته ماوية التي تلومه على الكرم خوف الفقر :

أَمَاوِيُّ ، لَا يُغْنِي الشَّرَاءَ عَنِ الْفَقْرِ إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا ، وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

أى : حشرجت النفس ؛ بمعنى حلول الوقت الذي تخرج فيه الروح .

حقيقياً) أو تقدماً معنوياً. غير أن هناك حالات يجب فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ لحكمة بلاغية^(١). وتسمى : «مواضع التقدم الحكيمى»^(٢) وأهمها ستة :

١ - فاعل « نعم ؛ وبئس » وأخواتهما ، إذا كان ضميراً ، مستتراً ، مفرداً ، بعده نكرة تفسره ؛ (أى : تزيل إبهامه ، وتبين المراد منه ؛) لأنه لم يسبق له مرجع ؛ ولذا تعرب تمييزاً ؛ نحو : نعم رجلاً صديقنا . ففعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على : « رجلاً »^(٣).

٢ - الضمير المحرور بالفظ : « رُب » . ولا بد أن يكون مفرداً ، مذكراً ، وبعده نكرة تفسره (أى : تزيل إبهامه الناشئ^(٤) من عدم تقدم مرجع له ، وتكون هى مرجعه ، وتوضح المقصود منه ، ولذا تعرب تمييزاً) نحو : ربه صديقاً ؛ يعين على الشدائد . فالضمير « الهاء » عائد على « صديق » . وإنما دخلت « رب » على هذا الضمير - مع أنها لا تدخل إلا على النكرات - لأن إبهامه بسبب عدم تقدم مرجعه مع احتياجه إلى ما يفسره ويبيّنه ، جعله شبيهاً بالنكرة^(٥)

(١) أهمها : الإجمال ثم التفصيل بعده ؛ بقصد التفخيم بذكر الشيء أولاً مبيناً ، ثم تفسيره بعد ذلك ؛ فيكون شوق النفس إليه أشد ، وتطلّعها إلى التفسير أقوى ؛ فيكون إدراكه وفهمه أوضح ، بسبب ذكره مرتين ، مجملًا ففصلاً ، (أو : مبيناً ففسراً) .

(٢) لأن المرجع فيها متأخر لئكتة بلاغية ، فهو في حكم المتقدم . وهذه المواضع يذكرها بعض النحاة في باب : « الفاعل » ، ولكن الأنسب ذكرها هنا في باب : الضمير « حيث الكلام على الضمير وكل ما يتصل به .

(٣) إنما يكون هذا حيث لا يوجد مرجع سابق ؛ فلو وجد مرجع (مثل : الأمين نهم رجلاً) وجب أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً (وجوباً أو جوازاً ، طبقاً لما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٩) يعود على السابق وهو : « الأمين » في المثال .

(٤) وبسبب إبهامه الناشئ من عدم مرجع له قد يسمى : « الضمير المجهول » (كما سيبيء في ج ٢ ص ٤٨٣ م ٩٠ عند الكلام على الحرف « رب » في باب حروف الجر) - وانظر هذا الاسم في « د » من ص ٢٥٠ و ٢٥٢ .

(٥) هذا قول النحاة : والتعليل الحقيقي هو السماع من أفواه العرب . وفي إعراب المثال المذكور أقوال أيسرها : أن « رب » ، حرف جر شبيه بالزائد ، و (الهاء) مجرورة مبنية ، وعلامة جرها كسرة مقدرة منع من ظهورها الضمة التى هى حركة البناء الأصل . فى محل رفع مبتدأ ! (لأن « الهاء » ضمير جر ينوب فى هذا الموضع « بعد رب » عن ضمير رفع ؛ مثل : هو) « صديقاً » تمييز ، « يعين على الشدائد » ، الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ . أما بقية الآراء فى هذا المثال وأشباهه وفى مجرور « رب » ففصلة بوضوح فى آخر الجزء الثانى عند الكلام على « رب » وأحكامها . (م ٩٠ ص ٤٨٢) .

٣ - الضمير المرفوع بأول المتنازعين ؛ مثل : يحاربون ولا يسجبنُ العرب .
فالضمير في : « يحاربون » (وهو الواو) عائد على متأخر (وهو العرب) . (وأصل
الكلام : يحارب ولا يجبن العرب) : فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة : « العرب »
لتكون فاعلاً له وحده ، ولا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركاً بين فعلين .
فجعلناه فاعلاً للثاني ؛ وجعلنا ضميره فاعلاً للأول (١) . . .

٤ - الضمير الذي يبدل منه اسم ظاهر ليفسره ؛ مثل : (سأكرمه . . .
السَّبَّاق) . فكلمة : « السَّبَّاق » - بدل من الهاء ، وجاءت بعدها لتفسرها . ومثل :
(احتفلنا بقدمه . . . الغائب) . فالغائب بدل من الهاء ؛ لتوضحها .

٥ - الضمير الواقع مبتدأ ، وخبره اسم ظاهر بمعناه ، يوضحه ، ويفسر
حقيقته ؛ فكأنهما شيء واحد من حيث المعنى . مثل : (هو النجم القطبي (٢) ؛
تعرف فائدته) ؛ فكلمة « هو » مبتدأ ؛ خبره كلمة النجم المتأخرة عنه (٣) .

(١) راجع هذا الحكم ج ٢ من ص ٨ م ٧٣ باب : « التنازع » . . . أحكامه .

(٢) ومثله قول الشاعر :

وقلت لأصحابي هي الشمس ضوءها قريب ، ولكن في تناولها بُعد
وقول المتنبي :

هُوَ الْحَظُّ ، حَتَّى تَفْضَلَ الْعَيْنُ أُخْتَهَا وَحَتَّى يَكُونَ الْيَوْمُ لِلْيَوْمِ سَيِّدَا
وقوله أيضاً :

هُوَ الْبَيِّنُ ، حَتَّى مَا تَأَنَّى الْحَزَائِقُ وَيَا قَلْبُ ، حَتَّى أَنْتَ مِمَّنْ أَفَارِقُ
(ما تأنَّى الحزائق : ما تتمهل الجماعات المرتحلة) .

(٣) ويصح أن يعرب الضمير في هذا المثال - ونظائره - مبتدأ مع إعراب الاسم الظاهر الذي
يفسره « بدلاً أو عطف بيان » . وفي هذه الحالة يكون الخبر مذكوراً بعدها أو محذوفاً على حسب السياق ،
ولا مانع أن يكون الخبر مفرداً ، أو جملة ؛ أو : شبهها . . . ويصح كذلك أن يكون الضمير المبتدأ
هو ضمير الشأن أو القصة . . . (وقد سبق الكلام عليه في ص ٢٥٠ « د ») . . . وفي هذه الصورة
يكون خبر المبتدأ جملة بعده . . . (راجع الصبان ، ج ١ - باب الضمير عند الكلام على بيت ابن مالك :

فألقى غيبة أو حضور . . . إلخ

وكذلك شرح المعكبري لديوان المتنبي - ج ٣ - للقصيدة التي مطلعها :

هو البين حتى ما تأنَّى الحزائق ..

٦ - ضمير الشأن^(١) ، والقصة ، مثل : (إنه ؛ المجد أمنية العظماء - إنها رابطة العروبة قوية لا تنفصم) . فالضمير في « إنه » و « إنها » ضمير الشأن أو القصة ... ومن كل ما سبق نعلم أن ضمير الغائب لا بد أن يكون له مرجع ؛ وهذا المرجع - إن كان لفظياً أو معنوياً - يتقدم عليه وجوباً . وإن كان حكماً يتأخر عنه وجوباً^(٢)

(ز) تعدد مرجع الضمير :

الأصل في مرجع ضمير الغائب (أى : في مفسرته) أن يكون مرجعاً واحداً ، فإن تعدد ما يصلح لذلك ، واقتضى المقام الاقتصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد هو : الأقرب في الكلام إلى الضمير . نحو : حضر محمد وضيف ؛ فأكرمه . فرجع الضمير هو « الضيف » ، لأنه الأقرب في الكلام ، ولا يمكن عودته على المرجعين السابقين معا ؛ لأنه مفرد ، وهما في حكم المثنى ؛ فالمطابقة الواجبة مفقودة - وسيجيء الكلام عليها هنا - ونحو : قرأت المجلة ورسالة ؛ بعثت بها إلى صديق . فرجع الضمير هو : « الرسالة » ، لأنها الأقرب ، وللسبب السالف أيضاً ، وهو : فقد المطابقة .

وإنما يعود الضمير على الأقرب في غير صورتين ؛ إحداهما : أن يوجد دليل يدل على أن المرجع ليس هو الأقرب ؛ مثل : حضرت سعاد وضيف فأكرمتها^(٣) . والثانية : أن يكون الأقرب مضافاً إليه ؛ فيعود الضمير على المضاف^(٤) ،

(١) سبق شرحه في ص ٢٥٠ . . .

(٢) ولا يجوز في غير ما سبق عود الضمير على مرجع متأخر . ومن المسموع الشاذ الذي لا يقاس عليه قول حسان بن ثابت في رثاء مطعم بن عدى :

ولو أن مجدداً أخذ الدهر واحداً من الناس أبقي مجده الدهر مُطعماً
وقول الآخر :

وما نفعت أعماله المرء راجياً جزاءً عليها من سوى من له الأمر

(٣) يجب التنبيه إلى المشابهة والمخالفة بين هذه الصورة والصورة الأخرى تحت عنوان « ملاحظة » في ص ٢٦٩ .

(٤) لأن المضاف إليه ليس إلا مجرد قيد في المضاف - غالباً - .

بشروط ألا يكون كلمة « كل » ، أو « جميع » ، مثل : زارني والد الصديق فأكرمته
 أى : أكرمت الوالد . إلا إن وجد دليل يدل على أن المقصود بالضمير هو المضاف
 إليه لا المضاف ؛ فيجب الأخذ بالدليل ؛ مثل : عرفت مضمون الرسالة ثم
 طويتها ؛ لأن تأنيث الضمير دليل على أن مرجعه هو المضاف إليه المؤنث ،
 لا المضاف ، ومثله : قرأت عنوان الكتاب ثم طويته ، أى : « الكتاب » ؛ لأنه الذى
 يُطوى . وحصدت قمح الحقل ثم سقيته ؛ لأن الحقل هو الذى يُسقى ، لا القمح
 المحصود . وأقبل خادم أختي فأمره بالرجوع إلى السوق ؛ لشراء بعض الحاجات ؛
 لأن الخادم لا يأمر ، وإنما يُؤمر . وكذلك إن كان المضاف هو كلمة : « كل » أو
 « جميع » فالأغلب عودته على المضاف إليه ^(١) .

وإذا تعدد المرجع من غير تفاوت فى القوة - وهو التفاوت الذى يكون بين
 المعارف فى درجة التعريف ، وشهرته - وأمكن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط ،
 وإلى أكثر ؛ من غير أن يقتضى الأمر الاقتصاد على واحد . نحو : جاء الأقارب
 والأصدقاء وأكرمتهم - فالأحسن عود الضمير على الجميع ، لا على الأقرب وحده .
 وما تجدر الإشارة إليه فى هذا الموضوع - وفى غيره ، من سائر مسائل اللغة -
 أن الذى يجب الأخذ به أولاً ، والاعتماد عليه ؛ إنما هو الدليل الذى يعين مرجع
 الضمير ويحدده ؛ فالدليل - أى : القرينة - لها وحدها القول الفصل فى الإيضاح
 هنا ، وفى جميع المواضع اللغوية الأخرى .

وإذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت فى القوة - وجب أن يعود على
 الأقوى ، طبقاً للبيان المفصل الذى سيبحثه - فى رقم ٩ من ص ٢٦٨ - .

(ح) التطابق ^(٢) بين الضمير ومرجعه .

عرفنا ^(٣) أن ضمير الغائب لا بد له من مرجع . وبقى أن نعرف أن التطابق

(١) سبقت الإشارة - مفصلة - للحكم السالف فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ . وله أمثلة أخرى
 فى رقم ٢ من هامش ص ٤٦٤ .

(٢) التطابق أنواع مختلفة ؛ منها ما يكون بين الضمير ومرجعه ؛ كالذى سيذكر هنا ، ومنها
 ما يكون بين المتبدأ وخبره ، وسيبحثه فى بابها - ص ٤٥٢ وما بعدها - ومنها ما يكون بين النعت وشعوته
 وسيذكر فى بابها أيضاً ج ٣ - م ١١٤ ص ٤٢٨ ، وهكذا يذكّر كل فى بابها .

(٣) فى ص ٢٥٥ .

واجب بين ضمير الغائب ومرجعه . على الوجه الآتي : - وهذا يراعى في التطابق المطلوب في صور كثيرة ؛ كالتى بين المبتدأ وخبره^(١) ، والنعت ومنعوتة ، والحال وصاحبها . . . ونحو هذا مما يقتضى المطابقة . -

١- إن كان المرجع مفرداً مذكراً أو مؤنثاً وجب - في الرأى الأصح - أن يكون ضمير الغائب مطابقاً له في ذلك ، نحو : النائم تيقظ ، أى : « هو » . والمسافر حضر أبوه ، والغريبة عادت سالمة ، أى : « هى » . والطالبة أقبل والدها . . . فضمير الغائب قد طابق مرجعه في الأمثلة السابقة ؛ أفراداً ، وتذكيراً ، وتأنثاً .

وكذلك إن كان المرجع مثنى في الحالتين . تقول في الأمثلة السالفة^(٢) : (النائمان تيقظاً ، والمسافران حضر أبوهما^(٣) . والغريبتان عادتا^(٤) سالمين . والطالبتان أقبل والدهما^(٥)) . وقد يعود الضمير مفرداً مؤنثاً مع أن السابق عليه أمران ، أحدهما مذكر - طبقاً للبيان الآتى في ص ٢٦٩ تحت عنوان « ملاحظة » - .

٢- إن كان المرجع جمع مذكر سالم وجب (في الرأى الأغلب) أن يكون ضميره واو جماعة ؛ مثل : المخلصون انتصروا . ولا يصح أن يكون غير ذلك ، كما لا يصح - في الأفصح - أن يتصل بالفعل وشبهه علامة تأنيث ؛ فلا يقال المخلصون فازت ، ولا المخلصون تفوز ، ولا فائزة ، أى : « هى » ؛ بضمير المفردة المؤنثة في الأمثلة السالفة ، على إرادة معنى : « الجماعة » من المخلصين . فكل هذا غير جائز في الرأى الأعلى الذى يحسن الاختصار عليه اليوم .

٣- إن كان المرجع جمع مؤنث سالم لا يعقل فالأفضل أن يكون ضميره مفرداً مؤنثاً ؛ مثل ؛ الشجرات ارتفعت . أى : « هى » . والشجرات سقيتها . . . وهذا أولى من قولنا : الشجرات ارتفعتن ، والشجرات سقيتهن ، بنون الجمع المؤنث مع صحة مجيئها . فجيء واحد من الضميرين يبنى بالعرض . ولكن أحدهما أفضل من الآخر .

(١) في هامش ص ٣٤٩ مواضع يجوز فيها تأنيث الضمير ، وتذكيره ؛ مراعاة للفظ الموصول أو معناه . وكذلك تجيء أنواع هامة من المطابقة بين المبتدأ والخبر في الباب الخاص بهذا - كما أشرنا - ص ٤٥٢ م ٣٤ - وما بعدها في الزيادة والتفصيل .

(٢ و ٢) الضمير هو ألف الاثنين في آخر الفعل . وهو صالح للمثنى المذكر والمؤنث وللغائب والحاضر .

(٣ و ٣) الضمير « هما » صالح للمثنى بنوعيه .

وإن كان المرجع جمع مؤنث للعاقل ، فالأفضل أن يكون ضميره نون جمع المؤنث (وهي : نون النسوة) في جميع حالاته (أى : سواء أكان المرجع جمع مؤنث سالم مثل : الطالبات حضرن ، وأكرمهن العلماء ، أم جمع تكسير للمؤنث ؛ مثل : الغواوى تعلمن ؛ فزادهن العلم جلالاً)^(١) وكل هذا أولى من قولنا : الطالبات حضرن ، وأكرمها العلماء ، والغواوى تعلمت ؛ وزادها العلم جلالاً . حيث يكون الضمير مفرداً مؤنثاً ، مع صحة مجيئه بدلا من نون النسوة^(٢) . فاستعمال أحد الضميرين صحيح فصيح ، ولكن نون النسوة في هذه الصورة أصح وأفصح .

٤ - إن كان المجمع جمع تكسير مفردة مذكر عاقل - جاز أن يكون ضميره واو جماعة ؛ مراعاة للفظ الجمع ، وأن يكون مفرداً مؤنثاً ، مع وجود تاء التأنيث في الفعل وشبهه ؛ نحو : الرجال حضروا ، أو : الرجال حضرت ، أو الرجال حاضرة . ويكون التأنيث على إرادة معنى : « الجماعة » . ومع جواز الأمرين يستحسن ضمير التأنيث إن كان عامل الفاعل قد اتصلت به علامة تأنيث ، كما يستحسن ضمير التذكير إن لم توجد في عامله علامة التأنيث نحو جاءت الرجال كلها ، وحضر الأبطال كلهم^(٣) .

فإن كان مفردة مذكراً غير عاقل ، أو مؤنثاً غير عاقل ، جاز في الضمير أن

(١) ذلك أن جمع المؤنث منه ما يكون سالماً (أى : لم يتغير مفردة عند جمعه) ويسمى : « جمع المؤنث السالم » ، ويكون في آخره الألف والتاء الزائدتان ، ومنه ما يتغير مفردة عند الجمع ؛ فيكون جمع تكسير للمؤنث ولا يكون في آخره الألف والتاء ، الزائدتان . وبسبب ما تقدم اختلف النحاة في مثل كلمة : « بنات » أهي جمع تكسير ؛ لأن مفرداها - وهو « بنت » يتغير فيه حركة أوله عند جمعه السالف - أم هو جمع مؤنث سالم ؛ لوجود الألف والتاء الزائدتين في آخره ؟ . رأيان ، تفصيل الكلام عليهما في ج ٣ باب الفاعل . . .

(٢) جاء في تفسير البيضاوى - وكذا الكشاف - سورة البقرة « عند تفسير قوله تعالى : (لهم فيها أزواج مطهرة . . .) ، ما نصه : (قرئ : « مطهرات » وهما لغتان فصيحتان ، يقال : النساء فعلت وفعلن . وهن فاعلة وفواعل ، قال الشاعر : سلمى بن ربيعة من شعراء الحماسة - .

وإذا العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القهطور فملت

انتهى تفسير البيضاوى .

ثم جاء في حاشية الشهاب على البيضاوى ما نصه : (قوله : وهما لغتان فصيحتان) يعنى أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ومجموعاً مؤنثاً ؛ فتقول : النساء فعلت ، والنساء فعلن ، ونساء قانتات وقانته . ا . ه .

(٣) راجع الصبان ، ج ٢ باب الفاعل عند الكلام على تأنيث فعله .

يكون مفرداً مؤنثاً، وأن يكون «نون النسوة» الدالة على جمع الإناث. نحو: «الكتبُ نفعت» أو: نفعن، والزروع أثمرت، أو: أثمرن، والليلي ذهبت؛ أو: ذهبن. ومع أن الأمرين - في صورتى المفرد غير العاقل - جائزان نرى الأساليب الفصحى تؤثر الضمير المفرد المؤنث إذا كان المراد من جمع التكسير الدلالة على الكثرة وتأتى بنون النسوة إذا كان المراد على القلة^(١)؛ فيقال: (قضيت بالقاهرة أياماً خلّت؛ من شهرنا). إذا كان المنقضى هو: الأكثر. أو: خَلَّوْنَ، إذا كان المنقضى هو الأقل. ويقولون: (هذه أقلام تكسرت. وعندى أقلام سَلِمْنَ) إذا كان عدد المكسور هو الأكثر.

٥ - إن كان المرجع اسم جمع^(٢) غير خاص بالنساء؛ مثل: «ركب وقوم» جاز أن يكون ضميره واو الجماعة؛ وأن يكون مفرداً مذكراً. تقول: الركب سافروا، أو: الركب سافر، أو: الركب مسافر - القوم غابوا، أو: القوم غاب، أو: القوم غائب.

فإن كان خاصاً بالنساء - مثل: نسوة، نساء - جرى عليه حكم المرجع حين يكون جمع مؤنث للعاقل - وقد سبق في رقم ٣ - .

٦ - وإن كان المرجع اسم جنس جمعياً جاز في ضميره أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً^(٣) . . . ، نحو قوله تعالى: (أعجازُ نخلٍ منقعرٍ) ، أى: «هو» . وقوله تعالى: (أعجاز نخلٍ خاوية) ، أى: هى .

٧ - إن كان مرجع الضمير متقدماً ، ولكنه يختلف في التذكير أو التأنيث مع ما بعده مما يتصل به اتصالاً إعرابياً وثيقاً - جاز في الضمير التذكير أو

(١) ومثل جمع القلة العدد الذى يدل عليها ، وكذلك مثل جمع الكثرة العدد الذى يدل عليها أيضاً (انظر رقم ١ من هامش ص ٢١٩) (أما إيضاح هذا وبيان سببه ، ففى ج ٤ ص ٥٢٤ م ١٦٧ آخر باب العدد - وراجع الصبان ج ٤ فى آخر باب «العدد») .

(٢) وهو - كما سبق - فى ص ١٤٨ : كلمة معناها معنى الجمع ، ولكن ليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً . وليست على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه ، مثل : ركب ، بهط - قوم - نساء - جماعة - وفى هذا الحكم الآتى خلاف قوى ذكره «الصبان» فى باب العدد ج ٤ .

(٣) وقد سبقت إشارة وافية لهذا ، وبيان مفيد لا غنى عنه - مع بعض اختلاف - ، وذلك عند الكلام على اسم الجنس الجمعى ص ٢١ وفى هذا الحكم - كسابقه ، خلاف قوى أشار إليه «الصبان» فى باب العدد ج ٤ . وقد تخيرنا أقوى الأوجه وأنسبها فى ص ٢١ وفى باب العدد .

التأنيث ، مراعاة للمتقدم أو للمتأخر^(١) ، مثل : الحديقة ناضرة ، وهي منظر فاتن ، أو : وهو منظر فاتن ، ومثل : الزراعة مفيدة ، وهو باب من أبواب الغنى ، أو : وهي باب من أبواب الغنى . وأسماء الإشارة وغيرها مما قد يحتاج للمطابقة - تشارك الضمير في هذا الحكم^(٢) (كما سيجيء في بابها^(٣)) ، وفي باب^(٤) المتبدأ . . .) ، نحو : الصناعة غني وهذه مطلب حَيِّوَى أصيل ، أو : وهذا . . . ٨ - إذا كان المرجع : « كم » جاز أن يرجع إليها الضمير مراعى فيه لفظها ، أو مراعى فيه معناها^(٥) .

بيان ذلك : أن لفظ : « كم » اسم مفرد مذكر ، ولكن يعبر به عن العدد الكثير ، أو القليل ، المذكر ، أو المؤنث : فلفظها من ناحية أنه مفرد مذكر - قد يخالف أحياناً معناها الذي يكون مثنى مؤنثاً ، أو مذكراً ، وجمعاً كذلك بحالته ، فإذا عاد الضمير إلى : « كم » من جملة بعدها جاز أن يراعى فيه ناحيتها اللفظية ؛ فيكون مثلها مفرداً مذكراً ، وجاز أن يراعى فيه ناحيتها المعنوية إن دلّت على غير المفرد المذكر ؛ فيكون مثنى ، أو جمعاً ، مؤنثاً ، أو مذكراً فهما . . . تقول : كم صديق قدم للزيارة ! . بإفراذ الضمير وتذكيره ، مراعاة للفظ « كم » . وتقول : كم صديق قدما ، أو : قدموا ؛ بثنية الضمير ، أو جمعه ؛ مراعاة لما يقتضيه المعنى . كذلك تقول : كم طالبة نجح ، بمراعاة لفظ : « كم » ، أو : كم طالبة نجحت ، ونجحنا ، ونجحن ؛ بمراعاة المعنى .

وهناك كلمات أخرى تشبه « كم » في الحكم السابق ، منها : « كلاً » و « كلتا » . وقد سبق الكلام عليهما من هذه الناحية^(٦) . ومنها « من »^(٧) ، و « ما »^(٨) و « كل »^(٩) و « أتى » . وكذلك كلمة : « بعض »^(٩) في صور

(١) وهذا في غير المتضامنين . وقد سبق حكم الضمير العائد على أحدهما في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ وفي « ز » من ٢٦١ .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢ ثم انظر رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ وص ٤٥٦ وما بعدها .

(٤) ص ٤٥٦ .

(٣) رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ .

(٥) راجع الجزء الرابع من الفصل ص ١٣٢ . (٦) ص ١٢٤ وما بعدها .

(٧) انظر ما يختص بها في ٣٤٩ .

(٨) ولها بيان في رقم ٢ من هامش ص ٣٥١ .

(٩) سبقت الإشارة في ص ٤٠ لنوع التنوين الذي في كلمتي : « كل وبعض » .

... ..

 معينة . تقول في المفرد المذكور وغيره : من سافر فإنه يفرح ، ويصحح أن تقول في
 غير المفرد المذكور : ومن سافرا . . . ، ومن سافروا . . . ، ومن سافرت ، ومن
 سافرتا . . . ومن سافرن . . . كذلك تقول للمفرد وغيره : ما تفعل من خير
 يصادفك جزاؤه - ويصحح في غيره : . . . ما تفعلوا - . . . ما تفعلوا . . .
 ما تفعل . . . ما تفعلن . . .

كل رجل سافر ، كل رجلين سافر ، أو : سافرا ، كل الرجال سافر ،
 أو : سافروا . كل متعلمة سافرت ، أو : سافرت ، كل متعلمتين سافرت ، أو :
 سافرتا . كل المتعلمات سافرت ، أو : سافرتن ، ومن مراعاة الجمع قول جرير :

وكل قوم لهم رأى ومختبر وليس في تغليب رأى ولا خبر
 لكن الأغلب - وقيل الواجب - إذا وقعت كلمة : « كل » مبتدأ وأضيفت
 إلى نكرة مراعاة معنى النكرة في خبر المبتدأ : « كل » : كقوله تعالى : (كل حزب بما
 لديهم فرحون) ، وقول جرير السابق . فإن أضيفت لمعرفة صح اعتبار معنى المعرفة ،
 أو اعتبار لفظ : « كل » المفرد المذكور . كقوله عليه السلام : « كلكم راع ، وكلكم مسئول
 عن رعيته » - ومثل : كلكم هداة للخير وكلكم داعون إليه . وقول الشاعر :

كل المصائب قد تمر على الفتي وتهون ، غير شماتة الحساد^(١) . . .
 أى رجل حضر . أى رجلين حضر ، أو : حضرا . . . - أى الرجال حضر ،
 أو : حضروا - أى كاتبة حضر ، أو حضرت - أى كاتبتين حضر ، أو حضرتتا -
 أى الكاتبات حضر ، أو : حضرن .

بعض الناس غاب ، في الصور المختلفة ؛ مراعاة للفظ « بعض » . ويصح
 مراعاة المعنى وحده ؛ فيقال : بعض الناس غاب أو غابت ، أو : غابا ، أو :
 غابتا ، أو : غابوا - أو : غبسن . وهكذا باقى الصور الأخرى التى تدخل تحت الحكم
 السالف وينطبق عليها^(٢) .

(١) سيجى الكلام على إضافة « كل » وما يترتب على الإضافة ج ٣ فى باب الإضافة م ٩٤ ص ٧١ .

(٢) كما يراعى اللفظ أو المعنى فى الضمير يراعى أيضاً فى كل ما يحتاج للمطابقة أحياناً ، مثل :

الخبز ، والصفة ونحوها - كما أشرنا فى الصفحة الماضية - وكما سيجى فى باب التوكيد ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٥ .

.....
.....

وكذلك يجوز اعتبار اللفظ أو المعنى في المحكى بالقول ، ففي حكاية من قال :
« أنا قائم » يصح : قال محمود أنا قائم ، رعاية للفظ المحكى ، كما يصح : « قال :
محمود هو قائم » ؛ رعاية للمعنى وحال الحكاية ؛ لأن محموداً غائب وقت الحكاية .
وكذا لو خاطبنا شخصاً بمثل : « أنت بطل » ؛ وأردنا الحكاية فيصح : « قلنا لفلان
أنت بطل » ، كما يصح : « قلنا لفلان هو بطل »^(١) .

ومع أن مطابقة الضمير للفظ المرجع أو لمعناه جائزة ، وقياسية في الحالات
السابقة - فإن السياق أو المقام قد يجعل أحدهما أنسب من الآخر أحياناً . والأمير
في هذا متروك لتقدير المتكلم الخبير ، وحسن تصرفه على حسب المناسبات التي
قد تدعوه لإيثار اللفظ أو المعنى عند المطابقة ؛ على الرغم من صحة الآخر .

« ملاحظة » : بمناسبة الكلام على مطابقة الضمير للفظ المرجع أو لمعناه ،
نشير إلى ما سيجيء في ص ٣٤٩ وهامشها من صور هامة - غير التي سبقت -
يجوز فيها الأمران ، أو يتعين أحدهما دون الآخر أو

أما المطابقة بين المبتدأ وخبره فتجىء في ص ٤٥٢ م ٣٤ - كما أشرنا في رقم ١
من هامش ص ٢٦٢ - .

٩- إذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت في القوة^(٢) ، عاد على
الأقوى^(٣) ، والمراد بالتفاوت في القوة التفاوت الذي يكون بين المعارف في درجة
التعريف وشهرته ؛ وهي التي أشرنا إليها عند بدء الكلام على المعرفة والنكرة . فالضمير
أعرف^(٤) من العلم ، والعلم أعرف من الإشارة وهكذا^(٥) . بل إن الضمائر
متفاوتة أيضاً ؛ فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف
من ضمير الغائب

فإذا صلح للضمير مرجعان ؛ أحدهما ضمير متكلم ، والآخر ضمير مخاطب

(١) راجع الصبان ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على « اللام » .

(٢) أما عند عدم التفاوت فقد سبق الحكم في ص ٢٦٢ .

(٣) وهذا ما سبقت الإشارة إليه في ص ٢٦٢ آخر « ز » .

(٤) أى : أقوى درجة في التعريف .

(٥) راجع رقم ١ من هامش ص ٢١٢ .

... ..

 — قُدِّمَ المتكلم — في الرأى الأصح — ؛ مثل : أنا وأنت سافرنا ؛ ولا يقال :
 أنا وأنت سافرتما ؛ إلا قليلاً ، لا يحسن الالتجاء إليه في عصرنا . وإذا كان أحد
 المرجعين للمخاطب والآخر للغائب قُدِّمَ المخاطب ، نحو : أنت وهو ذهبنا ؛
 ولا يقال : أنت وهو ذهبنا ، إلا قليلاً يحسن البعد عنه .

وإذا كان أحدهما ضميراً والآخر علماً أو معرفة أخرى روعى الضمير ، نحو : أنا
 وعلى أكلنا ؛ ولا يقال — في الرأى الأفضل — أكلاً ، وتقول : أنا الذى سافرت ، ...
 وهذا أفضل من : أنا الذى سافر . . . وتوجه إلى الله فتقول : أنت الذى فى رحمتك
 أطعم ، وهو أفضل من : أنت الذى فى رحمته أطعم ، وهكذا ^(١) . ولا داعى لترك
 الأفضل إلى غيره وإن كان جائزاً هنا ؛ لأن الأفضل متفق عليه ؛ وفى الأخذ به
 مزية التعبير الموحد الذى نحرص عليه لمزاياه ، إلا إن اقتضى غيره داع قوياً . . .
 ١٠ — إذا كان المجمع لفظاً صالحاً للمذكر والمؤنث — مثل كلمة : « الروح » — جاز
 عود الضمير عليه مذكراً أو مؤنثاً ، فنقول : الروح هى من الأسرار الإلهية لم
 تُعرف حقيقتها حتى اليوم . . . أو هو من الأسرار الإلهية لم يعرف حقيقته حتى
 اليوم ، وإذا عاد على ذلك اللفظ الصالح للأمرين ضميران جاز ^(٢) أن يكون أحدهما
 للتذكير والآخر للتأنيث ، نحو : الروح هى من الأسرار التى لم يُعرف حقيقته .

١١ — الغالب — وقيل : الواجب — فى الضمير بعد : « أو » التى للشك أو
 للإبهام أن يكون مفرداً ؛ مثل : شاهدت المريخ أو القمر يتحرك . أما بعد
 « أو » التنويعية (التى لبيان الأنواع والأقسام) ، فالمطابقة ، كقوله تعالى :
 (. . . إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ^(٣) . . .) .

وبهذه المناسبة نذكر أن للضمير العائد على المعطوف والمعطوف عليه معاً ، أو
 على أحدهما ، أحكاماً هامة لا يمكن الاستغناء عن معرفتها ، وكلها مختص بالمطابقة

(١) هذه الصورة الخاصة بالموصول إيضاح مفيد ، وتفصيل هام يجرى فى بابه وفى ٣٨٠ « ب » .

(٢) سيجىء بيان هذا فى باب : « العطف » ج ٣ ص ٤٨٩ م ١١٨ عند الكلام على : « أو » وقد

سبق له الإشارة فى رقم ٤ و ٣ من هامش صفحتى ٢١٧ و ٢٣١ .

(٣) راجع الصبان ج ٢ عند قول ابن مالك فى باب الفاعل : « والحذف قد يأتى بلا فصل . . . » إلخ

.....

 وعدمها، وهي موضحة تفصيلاً في باب العطف (ج ٣ ص ٦٣٣ م ١٢٢) .
 « ملاحظة »^(١) .

• • •

قال تعالى : (والذين يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . . .) .

فقد عاد الضمير مفرداً مؤنثاً مع أن السابق عليه أمران أحدهما مذكر ، وهو الذهب ، والآخر مؤنث ، وهو الفضة .

ويقول أحد النحاة^(٢) ما نصه : « أعاد الضمير على الفضة لأنها أقرب المذكورين ، أو لأنها أكثر وجوداً في أيدي الناس فيكون كثرها أكثر . ونظيره قوله تعالى : (واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين)^(٣) .

« أو أنه أعاد الضمير على المعنى ، لأن المكنوز دنانير ودرهم وأموال . ونظيره قوله تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) ، لأن كل طائفة مشتملة على عدد كبير . وكذا قوله تعالى : (هذان خصمان اختصموا في ربهم) ، يعني المؤمنين والكافرين .

« أو أن العرب إذا ذكرت شيئين يشتركان في المعنى تكتفي بإعادة الضمير على أحدهما : استغناء بذكره عن ذكر الآخر ؛ لمعرفة السامع باشتراكهما في المعنى ومنه قول حسان :

إن شرخ الشباب والشععر الأسد ودما لم يعاص كان جنونا
 ولم يقل ما لم يعاصيماً . . . وقوله تعالى : (والله ورسوله أحق أن يرضوه

(١) من المفيد استبانة المشابهة والمخالفة بين ما تتضمنه هذه الملاحظة وما سبق في رقم « ز » من ص ٢٦١ .

(٢) هو أبو بكر الرازي في كتابه غرائب التنزيل المدون على هامش كتاب « إعراب ما من به

الرحمن . . . » للعكبري ج ١ ص ١١١ .

(٣) فقد جعل الضمير (في : أنها) عائد على الصلاة . وهذا أحد الآراء . وهناك رأى آخر يقول إن

الضمير راجع إلى : « الاستعانة » المفهومة من قوله : « استعينوا » ؛ طبقاً لما سبق في رقم ٢ من هامش ٢٥٧ .

.....

 إن كانوا مؤمنين) ، وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا
 وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ عَنْهُ) (١ . ٥ .

• • •

(ط) اختلاف نوع الضمير مع مرجعه :

قد يختلف نوع الضمير مع مرجعه في مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن
 بحميد آثاره ، فالضمير في كلمتي : « عالم ومؤمن » مستتر ، يتحتم أن يكون تقديره :
 « هو » فما مرجعه ؟ .

يجيب النحاة : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن
 بحميد آثاره ، فالضمير للغائب ، وهو عائد هنا على محذوف حتماً ، ولا يصح عودته
 على الضمير « أنا » المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره : « أنا »
 بدلاً من : « هو » ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب (١) ، وهذا
 يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضاً .

وقد يختلف الضمير مع مرجعه إذا كان الضمير هو المسمى في الجملة الواقعة
 صلة : « بالعائد » ؛ طبقاً للتفصيل الذى سيجىء في باب اسم الموصول ، ولا
 سيما الذى فى : « ب » ص ٤٤٣ . وهو تفصيل يقتضى التنبه للفرق بين الصور
 المعروضة هناك والصورة التى هنا ، وفى رقم ٩ من ص ٢٦٨ .

• • •

(١) راجع حاشية الخضرى ج ١ باب : « ظن وأخواتها » عند الكلام على أحكام : « التعليق »
 وقد أشرنا لهذا (فى رقم ٤ من هامش ص ٢١٧ ومن هامش ص ٢١ م ٢١ ج ٢) و (فى م ١٠٢ ص ٢٤٣
 ج ٣ باب اسم الفاعل) .

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل بل يسرى على غيره من باقى المشتقات المتحتملة
 ضميراً مستتراً . فيجب أن يكون للغائب ، ويعود على غائب .

المسألة ٢٠ :

حكم اتصال الضمير بعامله

تقدم (١) أن الرفع ضمائر تختص به ؛ بعضها : « متصل » : كالتاء المتحركة ؛ و « نا » في مثل : سمعتُ إلى الخير ، وسعينا . وبعضها : « منفصل » ، ولكنه يؤدي ما يؤديه المتصل من الدلالة على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ؛ مثل : « أنا » ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على التكلم ، كما تدل عليه تلك « التاء » ، ومثل : « نحن » ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على المتكلم المعظم نفسه ، أو جماعة المتكلمين ؛ كما تدل عليه : « نا » ، تقول : أنا أمين على السر ، ونحن أمناء عليه ... وللنصب كذلك ضمائر تختص به ؛ منها : « المتصل » ، كالكاف في مثل : صانك الله من الأذى ، ومنها : « المنفصل » الذي يؤدي معناه ؛ مثل : إياك ، في : نحو : إياك صان الله ، ومنه : « إياك نعبد وإياك نستعين » . أما الجر فليس له ضمائر تختص به — كما عرفنا — . لكن هناك ضمائر متصلة مشتركة بينه وبين غيره ، كالكاف ، والهاء . . . إلى غير ذلك مما سبق إيضاحه وتفصيله ، ولا سيما ما يدل على أن الضمير — مع اختصاره ، وقلة حروفه — يؤدي ما يؤديه الاسم الظاهر ، وأكثر (٢) .

ونزيد الآن : أن الكلام إذا احتاج إلى نوع من الضمير — كالضمير المرفوع ، أو المنصوب — وكان منه المتصل والمنفصل ، وجب اختيار الضمير المتصل ، وتفضيله على المنفصل الذي يفيد فائدته ؛ وبدل دلالاته ؛ لأن المتصل أكثر اختصاراً في تكوينه وصيغته ، وأوضح وأيسر في تحقيق مهمة الضمير ، فتقول : بذلت طاقتي في تأييد الحق ، ، وبدلنا طاقتنا فيه ، ولا تقول : بذل « أنا » . ولا بذل « نحن » . . . وتقول : كرمك الأصدقاء ؛ ولا تقول : كرم « إياك » الأصدقاء . وتقول فرحت بك ، ولا تقول : فرح أنا بأنك .

(١) في ص ٢٢١ وما بعدها .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٢١٧ .

فالأصل العام الذي يجب مراعاته عند الحاجة للضمير هو : اختيار المتصل وتفضيله ما دام ذلك في الاستطاعة ، ولا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، إلا لسبب^(١) . هذا هو الأصل العام الواجب اتباعه في أكثر الحالات^(٢) .

غير أن هناك حالتين يجوز فيهما مجيء الضمير « منفصلا » مع إمكان الإتيان به « متصلا » .

الحالة الأولى : أن يكون الفعل - أو ما يشبهه^(٣) - قد نصب مفعولين^(٤) ضميرين ، أولهما أعرف من الثاني ؛ فيصح في الثاني أن يكون متصلا وأن يكون منفصلا . نحو : الكتابُ أعطيتنيهِ ، أو : أعطيتني إياه ، والقلمُ أعطيتكهُ ، أو : أعطيتك إياه . فالفعل : « أعطى » هو من الأفعال التي تنصب مفعولين ، وقد نصبهما في المثالين ، وكانا ضميرين ؛ ياء المتكلم ، وهاء الغائب في المثال الأول ، وكاف المخاطب وهاء الغائب في المثال الثاني . والضمير الأول ، في المثالين أعرف^(٥) من الثاني فيهما ؛ فصحّ في الثاني الاتصال والانفصال . ومثل ذلك أن تقول : أخيرُ سألته^(٦) وسلني إياه . وأخيرُ سألته ، وسألتك إياه .

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم هام يتصل بما نحن فيه ، هو : أنه إذا اجتمع ضميران ، منصوبان ، متصلان ، وأحدهما أخص من الآخر (أى : أعرف منه ، وأقوى درجة في التعريف) . فالأرجح تقديم الأخص منهما . تقول : المالُ أعطيتكهُ ، وأعطيتنيهِ ، فتقدم الكاف على الهاء في المثال الأول ؛ لأن الكاف للمخاطب ، والهاء للغائب ؛ والمخاطب أخص من الغائب . وكذلك تقدم الياء

(١) وسنذكر هنا حالتين يجوز فيهما الاتصال والانفصال ، ثم نذكر - في الزيادة والتفصيل ص ٢٧٦ - أهم الأسباب التي توجب الانفصال ، وتحتته .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَفِي اخْتِيَارِ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

(٣) شبه الفعل (أى : المشتق) هو : ما يشترك معه في أصل الاشتقاق ، ويعمل عمله - غالباً - كاسم فاعله ، واسم مفعوله و . . .

(٤) لأنه من الأفعال التي تنصب مفعولين ، مثل « ظن » وأخواتها . . . (وانظر رقم ٦ من هامش ص ٢٧٥) .

(٥) أى : أقوى منه في درجة التعريف والتعيين . وقد عرفنا أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، وأوضحنا هذا بإسهاب . (في رقم ١ من هامش ص ٢١٢) .

(٦) أى : أسألني إياه .

في المثال الثاني على الماء أيضاً ؛ لأن الياء للمتكلم وهو أخص من الغائب . ومن غير الأرجح أن تقول أعطيتهموك^(١) وأعطيتهموني^(١) . فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز تقديم الأخص وغير الأخص عند أمن اللبس ؛ تقول : الكتاب أعطيتك أو أعطيتك إياك ، وأعطيتني أو أعطيتك إياي . بخلاف : الأخص أعطيتك إياه ، فلا يجوز تقديم الغائب ؛ خشية اللبس ، لعدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما ؛ فيجب هنا تقديم الأخص ؛ ليكون تقديمه دليلاً على أنه الآخذ . فكأنه في المعنى فاعل ، والأصل في الفاعل أن يتقدم^(٢) .

هذا ، وقد اشترطنا في الحالة الأولى أن يكون الضميران منصوبين ، وأولهما أعرف من الثاني .

(أ) فإن لم يكن الضميران منصوبين ؛ بأن كان أولهما مرفوعاً والثاني منصوباً وجب وصل الثاني بعامله إن كان عامله فعلاً^(٣) ؛ نحو : النظام أحببته .

(ب) وإن كان أولهما منصوباً والثاني مرفوعاً – وجب فصل المرفوع ؛ إذ لا يمكن وصله بعامله مع قيام حاجز بينهما ؛ وهو الضمير المنصوب . نحو : ما سمعك إلا أنا .

(ج) وإن كانا منصوبين ، وثانيتها أعرف – وجب فصل الثاني ، مثل : المال سلبه إياك اللص . وكذلك إن كان مساوياً للأول في درجة التعريف بأن وقع كل منهما للمتكلم ؛ مثل : تركتني لنفسى ؛ فأعطيتني إياي ، أو : للخطاب ،

(١ و ١) الواو التي بعد الضمير هي واو الإشباع التي تنشأ من إطالة الضمة . والغالب كتابة هذه الواو إذا وقع بعدها ضمير آخر متصل ، كالذي هنا . وهذه اللفظة – وإن كانت جائزة – لا يحسن استخدامها ، ولا ترك الأرجح الشائع في الأساليب العالية لأجلها .

(٢) وإلى ما تقدم يشير ابن مالك بقوله :

وَقَدِّمِ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدِّمَنَّ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ

(٣) وجب وصله بعامله الفعل ، ولو كان المتقدم غير الأعرف ؛ مثل أكرمك ، وأكرمونا فإن كان عامله اسماً جاز الأمران ؛ سواء أكان الأول مرفوعاً أو مجروراً ؛ كفرحت بإكرامك أو إكرام إياك (لأن الياء فاعل المصدر ، مجرور بالإضافة في محل رفع) . أو كان مرفوعاً فقط ، ولا يكون إلا مستتراً ؛ مثل : أنا المكرم ، أو المكرم إياك ؛ بناء على أن الكاف مفعول به لا مضاف إليه ، وإلا تعين الوصل ؛ لأن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلاً . وكذلك يجب الوصل في : « أنا مكرمه » من غير آل ؛ لتعين الإضافة فيه . فإن دخل التنوين على الوصف تعين انفصاله ؛ مثل : أنا مكرم إياه . (راجع الحضري)

مثل : أعطيتك إياك ، أو للغائب مع اتفاق لفظهما ؛ مثل : أعطيته إياه^(١) ، ولا يجوز اتصال الثاني ؛ فلا تقول أعطيتنني . ولا أعطيتكك ، ولا أعطيتهموه . إلا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما ؛ فيجوز وصل الثاني . تقول : سألت أخى عن القلم والكتاب فأعطيتهما ، ومنحتها^(٢) ، أو أعطيتهما إياه ، ومنحتها إياه^(٣) ...

الحالة الثانية : أن يكون الضمير الثاني منصوباً بكان أو إحدى أخواتها^(٤) (لأنه خبر لها) فيجوز فيه الوصل والفصل ؛ نحو ؛ الصديق « كته » أو : كنت إياه ، والغائب ليسه محمد^(٥) أو ليس محمد إياه^(٦) .

...

(١) يلاحظ أن أحد الضميرين هو : « الهاء » ، والآخر هو : « إياه » كلها على الرأى الذى سبق تفصيله (فى ص ٢٢٧ وفى آخر ص ٢٣٧) . ولما كانت الهاء فى كلمة « إياه » هى التى تدل وحدها على الغيبة كان شأنها شأن الهاء الأولى فى الدلالة ، وكان لفظهما متفقاً ، ولا أهمية لزيادة « إيا » فى إحداهما ؛ إذ لا تؤثر هذه الزيادة فى دلالة الضمير .

(٢) وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله :

وفى اتِّحَادِ الرَّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلاً وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلاً

(٣) إن لم يوجد فى الكلام إلا ضمير واحد منصوب واستغنى عن الآخر باسم ظاهر فالأرجح وجوب الوصل ؛ نحو : الكتاب أعطيته علياً .

(٤) سواء أكان الاسم ضميراً كالمثال : (الصديق كنته ؛ أو : كنت إياه) أم غير ضمير ؛ نحو ؛ الصديق كانه محمد . ومحل جواز الوجهين فى كان وأخواتها مخصوص بغير الاستثناء . أما فيه فيوجب الفصل ؛ نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، ولا يكون إياه (لأن « ليس » ويكون هنا فعلين للاستثناء ناسخين أيضاً) فلا يجوز « ليسه » ولا « يكونه » كما لا يجوز : إلا . فكما لا يقع المتصل بعد « إلا » لا يقع بعد ما هو بمنها . أما تفصيل الكلام على استعمال هذين الفعلين فى الاستثناء فوضعه : باب الاستثناء - ج ٢ ص ٣٢٨ م ٨٣ - .

(٥) هذا المثال ليس من النوع الذى سبق الكلام عليه فى رقم (٤) لأن « ليس » هنا ليست للاستثناء .

(٦) فى هذه المسألة واتى قبلها تضاف آراء النحاة ، وتشعب من غير داع ، ولا فائدة ؛ فمنهم من يقول بجواز الفصل والوصل على السواء ، وذلك حين يكون العامل الناصب للضميرين فعلاً ، أو ما يشبهه ، غير ناسخ ، فينصب مفعولين ليس أصاهاً المبتدأ والخبر مثل ، سل ... أعطى - يعطى ... وهذا الرأى هو الأشهر . ومنهم من يقول إن الوصل واجب ، ولا يجوز الفصل إلا للضرورة .

وكذلك يميزون الأمرين ويختلفون فى الترجيح إن كان العامل الناصب للضميرين فعلاً - أو ما يشبهه - - يتعدى إلى مفعولين ، الثانى منهما خبر فى الأصل ؛ مثل : ظن ؛ وغال ، وأخواتها الناسخة ، تقول : الصديق ظنتك ، أو ظنتك إياه ، وخلتني ، وخلتني إياه ؛ فابن مالك ومن معه يختارون الاتصال ، وغيرهم يختار الانفصال .

وكذلك اختلفوا فى الأرجح إن كان الضمير الثانى منصوباً بكان أو إحدى أخواتها . . . و . . . -

.....
.....

زيادة وتفصيل :

عرفنا^(١) أن الغرض من الضمير هو الدلالة على المراد مع الاختصار ، ولذا وجب اختيار المتصل دون المنفصل الذى يؤدى معناه ؛ كلما أمكن ذلك . إلا فى حالتين - سبق الكلام عنهما^(٢) - يجوز فى كل واحدة اختيار الاتصال أو الانفصال . لكن هناك حالات أخرى يتعذر فيها مجيء الضمير متصلاً ؛ فيجىء منفصلاً وجوباً ، وتسمى حالات الانفصال الواجب . وأشهرها :

١ - ضرورة الشعر ؛ مثل قول الشاعر يتحدث عن قومه :

وما أصحاب من قوم فأذكُرهمم إلا يزيدُهُم حَباً إلىَّ هم^(٣)

٢ - تقديم الضمير على عامله للداع بلاغى ، كالحصر^(٤) (القصر) ولما كان

الضمير المتصل لا يمكن أن يتقدم بنفسه على عامله وجب أن يحل محلّه المتفصل الذى بمعناه وحكمه ؛ . ففى مثل : نسبحك ، ونخافك يا رب العالمين - لا نستطيع عند الحصر أن نقدم الكاف وحدها ، لذلك ذُئى بضمير منصوب بمعناها ، وهو :

= وكل هذا الخلاف لا خير فيه ، وهو مرهق بغير فائدة فقد ثبت أن الوصل والفصل فى المسائل السابقة واردان عن العرب الفصحاء بكثرة تبيح القياس ؛ فلا داعى لهذا التشبيب الذى أشار إليه ابن مالك بقوله :

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهُهُ . فى : « كُنْتُهُ » الخُلف أنتمى

كَذَلِكَ : « خِلْتِنِيهِ » . وَاتِّصَالاً . أَخْتَارُ ، غَيْرِى اخْتَارَ الْإِنْفِصَالاً

فهو يقول : إنه يجوز الوصل والفصل فى « هاء » سَلْنِيهِ ، وما أشبه سَلْنِيهِ ؛ من كل فعل غير ناسخ ، « أو شبهه - نصب ضميرين ، أولهما أحسن من الثانى ... ولم يبين ابن مالك الخلاف الذى فى المسألة السالفة ، واكتفى ببيان الخلاف فى مثل : كنته ، وأنه أنتمى ، أى : اشترى ، وكذلك فى خلتنيه من كل فعل ناسخ ينصب مفعولين . وصرح بأنه يختار الاتصال ، وأن غيره يختار الانفصال .

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٢١٧ . (٢) فى ص ٢٧٣ .

(٣) المعنى : إذا سمع أصحاب صفات قوى ، مدحوم ، وزادون حباً فيهم (أى فى قوى) ، وقد اضطر الشاعر إلى أن يقول « يزيدهم حباً إلى هم » بدلا من أن يقول : « يزيدونهم حباً إلى » ؛

ففضل الضمير « هم » الثانى ؛ - بدلا من واو الجماعة - لضرورة الشعر .

(٤) ويسمى أيضاً : « القصر » : وله بيان فى رقم ٤ من هامش ص ٤٩٥ .

.....

« إياك » فنقول : إياك نسبح ، وإياك نخاف .

٣- الرغبة في الفصل بين الضمير المتصل وعامله بكلمة « إلا » ، لإفادة الحصر . وهذا الفصل لا يتحقق إلا إذا أتينا بالضمير منفصلاً ؛ مثل : ربنا ما نعبد إلا إياك ، ولا نهاب إلا إياك .

وقد يكون الحصر بغير « إلا » ، وبالرغم من هذا ينفصل الضمير ؛ مثال ذلك ، الحصر بإنما^(١) في قول الشاعر :

أنا الذائد الحامى الذمّارَ وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ، أو : مثلى

ومن أمثلة الفصل للقصر : إن الأبطال نحن ؛ « فنحن » ضمير منفصل خبر إن ، ولا يمكن اتصاله بعامله (إن) ؛ وذلك لأن خبرها الذى ليس شبه جملة لا يتقدم على اسمها .

٤- أن يكون عامله اللفظى محذوفاً ؛ مثل : إياك والكذب ، فأصل : « إياك » هو : أهدرك ، أو : أخوفك . حذف الفعل - ومعه فاعله - وبقي الضمير «الكاف» وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه ؛ فحذفناه ، وأتينا مكانه بضمير منفصل يؤدى معناه ، ويستقل بنفسه ؛ وهو : إياك . وقد سبق^(٢) بيان إعرابه ، كما سبق^(٣) أنه - وفروعه - كثير الاستعمال فى أسلوب : « التحذير » بصورة المتعددة التى ستجىء فى بابہ الخالص - ج ٤ ص ١٢٢ م ١٤٠ .

٥- أن يكون عامله معنويّاً ؛ مثل : أنا صديق وفى ، وأنت أخ كريم . فالضمير : « أنا » ، و « أنت » مبتدأ مفعول بالابتداء . والابتداء عامل معنوى . لا وجود له فى اللفظ ؛ فلا يمكن وصل الضمير به .

(١) « المحصور فيه » بإنما هو المتأخر ، أى : « أنا » ، كما يفهم من البيان الذى فى رقم ٤ من هامش ص ٩٥ .

(٢) ص ٢٣٦ .

(٣) فى رقم ٢ من هامش ص ٢٢٧ .

٦ - أن يكون عامله حرف نقي . مثل : الخائن غادر ؛ فما هو أهلاً للصدقة .
فالضمير « هو » اسم « ما » الحجازية . وهي العاملة فيه الرفع ؛ ولكنها من الحروف
التي لا يتصل بآخرها الضمير ولا غيره^(١) :

٧ - أن يكون الضمير تابعاً لكلمة تفصل بينه وبين عامله ؛ مثل : نحن
نكرم العلماء وإياكم ؛ فالضمير : « إياكم » معطوف ؛ فهو تابع يتأخر عن
متبوعه ، والمعطوف عليه : « العلماء » هو المتبوع الذي يجب تقدمه عليه . وقد
فصل المتبوع بين الضمير : « إياكم » وعامله : « نكرم » ، ومثله قوله تعالى في
الكفار : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ) ، وقول القائل في مدح عمر^(٢) رضي الله عنه :
مُسْرًا مِنْ عِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَرَعِي أَبَا حَنْفِصٍ وَإِيَّانَا

٨ - أن يقع الضمير بعد واو المصاحبة (وتسمى : واو المعية) مثل : حضر
الرفاق ، وسأسافر وإياهم إلى بعض الأقاليم .

٩ - أن يكون فاعلاً لمصدر مضاف إلى مفعوله (فيفصل المفعول به بين
الضمير الفاعل وعامله) ، مثل : بمساعدتكم نحن انتصرتم^(٣) ؛ فكلمة :
« مساعدة » مصدر مضاف إلى مفعوله « الكاف » . وفاعله كلمة : « نحن » .

١٠ - أن يكون مفعولاً به لمصدر مضاف إلى فاعله ؛ مثل : سررت من لإكرام
العقلاء إياك .

١١ - أن يقع بعد إما الدالة على التفصيل ؛ مثل : كَتَمَبَ : إما أنت ، وإما هو .

(١) ومنه قوله تعالى : « ما من أمهاتهم » . وقول الشاعر : في « إن » النافية التي تعمل عمل ليس :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْضَعِ الْمَجَانِينِ

(٢) وكتبته : « أبو حفص » وكلمة « أبو حفص » هي التي فصلت (في البيت التالي) بين التابع
المطوف وعامله ، أي : بين الضمير « إيانا » وبين عامله : « يرعى » الذي يجيء بعده المتبوع ، أي :
المعطوف عليه .

(٣) والأصل قبل الإضافة للمفعول : بمساعدتنا إياكم . . . أي : انتصرتم بسبب المساعدة التي

.....

١٢- أن يقع بعد اللام الفارقة^(١)، مثل :

إن وجدتُ الصديقَ حقاً لإياك ، فسررتُ ؛ فلن أزال مطيعاً

١٣- أن يكون منادى - عند من يميز نداء الضمير - مثل : يا أنت . يا إياك .

١٤- أن يكون الضمير منصوباً وقبله ضمير منصوب . والنائب لهما عامل واحد مع اتحاد رتبي الضمير : مثل : عَلِمْتُني إياي^(٢) ، عَلِمْتُك إياك ، وَعَلِمْتَهُ إياه .

١٥- أن يكون الضمير مرفوعاً يمشق جار على غير من هو له ، مثل : محمدٌ علىٌّ مكرمُهُ هو^(٣) :

* * *

(١) إذا خففت إن المشددة فالأكثر إهماها ؛ فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، والأكثر أن يجيء بعدها اللام ، لتدل على أنها المخففة المهملية ، وليست المشددة العاملة ؛ مثل : إن صالح لقاتم . وهذه اللام تسمى : « الفارقة » ؛ لأنها آتى تفرق بين « إن » المشددة العاملة ، والمخففة المهملية ، وقد يجعلها بعض النحاة نوعاً من لام الابتداء . وسيجيء الكلام عليها في باب المبتدأ والخبر في ص ٦٥٧ وأيضاً في آخر باب : « إن » - ص ٦٧١ - .

(٢) يقال هذا في معرض الفخر غالباً ؛ نحو : شعري شعري .

(٣) فهذا الضمير البارز المنفصل كان مستتراً قبل إبرازه ، والمستتر نوع من المتصل - كما سبق في رقم ٣ من هاشم ص ٢١٩ - وسيجيء شرح الضمير الجارى على غير من هو له في المكان الخاص به من باب المبتدأ والخبر (ص ٤٦٣) .

المسألة ٢١ :

زيادة نون الوقاية^(١)

من الضمائر المتصلة : « ياء المتكلم » ، وتسمى - أحياناً - : « ياء النفس » وهي مشتركة بين محلي النصب والجر ؛ مثل : « زرتني في حديثي » . فإن كانت في محل نصب فناصبها إما فعل أو اسم فعل ، أو حرف ناسخ ؛ (مثل : « إن » أو إحدى أخواتها) . وإن كانت في محل جر فقد تكون مجرورة بحرف جر ؛ أو تكون مجرورة بالإضافة ، لأنها مضاف إليه .

(١) فإن كانت منصوبة بفعل ، أو باسم فعل ، أو بالحرف « ليت »^(٢) (وهو حرف ناسخ من أخوات إن) يجب أن يسبقها مباشرة نون مكسورة تسمى : « نون الوقاية »^(٣) . فمثال الفعل : (ساعدتني أخي ، وهو يساعدنني عند الحاجة ، فساعدنني ؛ فما أدرك على المساعدة الكريمة) . فقد توسطت نون الوقاية بين الفعل وياء المتكلم ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضياً ، أو مضارعاً^(٤) ، أو أمراً . ولا بين أن يكون متصرفاً ، أو جامداً^(٥) . ومثال اسم الفعل : « درأك » ، و « ترأك » و « عليك » بمعنى : أدرك ، و « ورتك » ، والزم . فيجب عند مجيء ياء المتكلم أن نقول : درأكني ، ورتأكني ، وعليككني . بمعنى أدركني ؛ ورتككني . والزميني . ومثال ليت : ليتني أزور أنحاء الدنيا - ليتني أستطيع معاونة البائسين جميعاً^(٦)

(١) وقد تسمى : « نون العماد » .

(٢) إلحاق نون الوقاية بالحرف « ليت » واجب عند كثير من النحاة ، وشائع غالب عند غير هؤلاء .
(٣) لأنها في استعمالها الغالب تنق الفعل الصحيح الآخر - أي : تصونه - من وجود كسرة في آخره عند إسناده لياء المتكلم . أما المعتل الآخر ؛ مثل : دعا ، فإنه محمول عليه . وتنق كذلك ما اتصل به غير الفعل من تغيير آخره عند اتصالها به . ولأنها تمنع اللبس ؛ مثل : أكرمتني أخي ، أو : يكرمني ، أو : أكرمتني - فلو لم توجد النون المتوسطة بينه وبين ياء المتكلم لقلنا : أكرمتني أخي ، يكرمتني أخي ، أكرمتني . فيرتب على ذلك وجود كسرة في آخر الفعل ؛ والكسر لا يدخل الأفعال ؛ كما يرتب على ذلك أن يلتبس - أحياناً - فعل الأمر المتصل آخره بياء المتكلم بفعل الأمر المسند لياء المخاطبة ؛ مثل : أكرمي . فلا ندرى المراد . وقد يلتبس الفعل الماضي بالمصدر في مثل : نظري محمودٌ معانفني ؛ فلا ندرى أكلمة : « نظر » فعل ماض ، أم مصدر . وأصح تحليل يسبق ما ذكرناه : أنه استعمال العرب .

(٤) مثل : ليس - عسى - .

(٥) انظر ما يتصل بهذا في « ١ » ص ٢٨٤ .

هذا حكم نون الوقاية في الأحوال السابقة . وقد حذفت سماعاً من آخر بعض الأفعال ، ومن آخر « ليس وليت » . والحذف في كل ذلك نادر لا يقاس عليه ؛ فلا نقول ، هنا رجل ليسى ؛ أى : غيرى . وليتى أعاون كل محتاج ؛ بمعنى : لىتنى » . وقد تحذف فيهما للضرورة الشعرية ، مثل قول الشاعر :

عَدَدَتْ قَوْمِي كَعَمَدِيْدِ^(١) الطَّيْسِ^(٢) إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

وقول الآخر :

كَمْنِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ^(٣) ، وَأَفْقِدُ كُلَّ مَالِي
وإن كانت منصوبة بالحرف « لعل » جاز الأمران ، والأكثر حذف النون نحو : لعلى أدرك آمالى ، ولعلنى أبلغ ما أريد .

وإن كانت منصوبة بحرف ناسخ آخر (غير : لبت ، ولعل) جاز الأمران على السواء ، تقول : إلتى مخلص ؛ وإلى وفى . لكننى لا أخلص للغادر . أو : لكننى لا أخلص للغادر . وتقول ... سررت من أنتى سباق للخير ، أو : من أنى سباق ... وهكذا الباقى من الأحرف الناسخة الناصبة التى تصلح للعمل فى هذه الياء^(٤) .

(ب) وإن كانت ياء المتكلم مجرورة بحرف جر فإن كان حرف الجر « من » أو « عن » وجب الإتيان بنون الوقاية ، وحذفها شاذ أو ضرورة ؛ تقول منى الصفح ، ومنى الإحسان ، وعنى يصدر الخير والإكرام ، بخلاف « منى » ، و« عنى » .

وإن كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون ، مثل : لى فىك أمل ، ولى نزوع إلى رؤيتك ، وفى ميل لتكريمك^(٥) .

(١) كمدد . (٢) الرمل الكثير .

(٣) الضمير مذكر ، لأنه عائد على عدو يتحدث عنه ، ويرغب فى مقاتلته .

(٤) من الحروف الناسخة التى لا تصلح : « لا ، ويا » .

(٥) وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصراً على الفعل وحده وبعض الحروف الناسخة :

وَقَبِلَ : « يَا النَّفْسِ » مَعَ الْفِعْلِ التَّزَمَ « نُونُ وَقَايَةِ » . « وَلَيْسِي » قَدْ نُظِمَ
و « لَيْتِنِي » فشا . و « لَيْتِي » نَدْرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ ، وَاضْطِرَّاراً خَفَفَا
« مَنِي » و « عَنِي » بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

(ح) وإن كانت الياء مجرورة بالإضافة ، والمضاف هو كلمة ساكنة الآخر ؛ مثل : « لَدُنِّي » (بمعنى : عند) ، أو : كلمة « قَدَّ » ، أو : « قَطَّ » (وكلاهما بمعنى : حَسَبَ ، أى : كاف) (١) فالأصح إثبات النون (٢) ؛ مثل : « قد بلغت من لَدُنِّي عدراً » . ومثل : قَدَّني من مواصلة العمل المرهق ، وقَطَّني من إهمال الرياضة المفيدة . ويجوز بقله حذف النون في الثلاثة ؛ تقول : لَدُنِّي ، قَدِّي - قَطِّي ؛ وهو حذف لا يحسن (٣) بالرغم من جوازه .
فإن كان المضاف كلمة أخرى غير الثلاث السابقة وجب حذف النون ، مثل : هذا كتابي أحمله معي حيناً . وحيناً أدعه في بيتي فوق مكثبي .

•••

الملخص :

يستخلص مما تقدم أن إثبات نون الوقاية وعدم إثباتها مرتبط بمجالات ياء المتكلم المنصوبة محلاً ، أو المجرورة محلاً . وبنوع العامل الذي عمل فيها النصب ، أو الجر .
١ - فإن كانت هذه الياء منصوبة ، وناصبها فعل ، أو اسم فعل - وجب إثبات نون الوقاية قبلها .

٢ - وإن كانت هذه الياء منصوبة وناصبها حرف ناسخ هو : « ليت »

(١) تقول : قَدَّني المال ؛ وقَطَّني . أى : حَسَبَني ؛ بمعنى : كافئني ، وتكون الدال مخففة بالسكون . وكذلك الطاء . وهما في هذه الحالة اسمان ؛ والمشهور أنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة التي يقعان فيها . (أما « حسب » : فإنها معربة في هذا المثال ، لا مبنية . وفي ج ٣ ص ١٤٧ م ٩٥ من باب الإضافة تفصيل الكلام على أنواعها ، وأحكامها المختلفة) .

وإذا كانا اسمين - كما وصفنا - وأضيفا إلى ياء المتكلم ، فإن الأحسن الإتيان بنون الوقاية فاصلة بين المضاف والمضاف إليه .

وقد تكون كل منهما - وهي مخففة الآخر - اسم فعل مضارع ، مبنى على السكون ، بمعنى : يكنى ،

وفي هذه الحالة يجب الإتيان بنون الوقاية ؛ لتفصلها عن ياء المتكلم ، نحو : قَدَّني ، وقَطَّني . . .

أما « قد » التي هي حرف في مثل : قد اعتدل الجو ، و« قط » التي هي ظرف للماضي في مثل : ما فعلته « قط » فلا يتصلان بياء المتكلم . . . (٢) محافظة على السكون الذي بنيت الكلمة عليه .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى الحالة السابقة من ناحية مجيء نون الوقاية وعدم مجيئها ، بقوله :

وَقَى لَدُنِّي : لَدُنِّي « قَلَّ . وَقَى : « قَدَّني وقَطَّني » : الحَدْفُ أَيْضاً قَدَّيْ

وجب - في الأشهر - إثبات النون . فإن كان الحرف الناسخ هو : « لعل » جاز الأمران ، والأفصح الإثبات ، وإن كان غيرهما - مما يصح إدخاله على هذه الياء^(١) - جاز الأمران على السواء .

٣- وإن كانت الياء مجرورة بحرف وعامل الجر هو : « من » ، أو : « عن » وجب إثبات النون . وإن كان حرفاً آخر غيرهما وجب الاستغناء عنها بحذفها .

٤- وإن كانت مجرورة بالإضافة والمضاف ، اسم ساكن الآخر ؛ كأحد الكلمات الثلاث : (لذن - قد - قط -) جاز الأمران ، ولكن الأفصح إثبات النون^(٢) . وفي غير هذه الثلاثة - ونظائرها - يجب الحذف .

(١) انظر ٤ من هامش ص ٢٨١ .

(٢) ليظل الاسم محتفظاً بالسكون الذي هو علامة بنائه الأصل .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا مما سبق أن نون الوقاية واجبة في آخر الأفعال الناصبة لياء المتكلم .
 ومن تلك الأفعال المضارع ، سواء أكان في آخره نون الرفع ؛ (وهى : نون الأفعال
 الخمسة)^(١) أم كان مجرداً منها ؛ مثل :

أنت تعرفنى صادق الوعد ، وأنتم تعرفوننى كذلك ، ولم تعرفونى مخافاً .
 فإذا اجتمعت نون الأفعال الخمسة ونون الوقاية جاز أحد الأمور الثلاثة الآتية :
 ١ - ترك النونين (نون الرفع ونون الوقاية) على حالهما من غير إدغام^(٢) ؛ تقول أنتما
 تشاركانى فيما يفيد - أنتم تشاركوننى فيما يفيد - أنت تشاركينى فيما يفيد ، وهكذا ..
 ٢ - إدغام النونين ، تقول فى الأمثلة السابقة : أنتما تشاركانىي ..
 وأنتم تشاركنىي ، وأنت تشاركنىي^(٣) . . .

٣ - حذف إحدى النونين ؛ تخفيفاً ، وترك الأخرى ؛ تقول : أنتما تشاركانىي
 وأنتم تشاركونىي . . . وأنت تشاركينىي ؛ بنون واحدة فى كل ذلك^(٤) .

(ب) هناك بعض أمثلة مسموعة ، وردت فيها نون الوقاية فى آخر اسم
 الفاعل ، واسم التفضيل ؛ فن الأول قوله عليه السلام لليهود ؛ هل أنتم صادقونىي ؟ .

(١) تفصيل الكلام عليها فى ص ١٧٧ .

(٢) وهو جعلهما نوناً واحدة مشددة مفتوحة .

(٣) بحذف واو الجماعة ، وياء مخاطبة ، لالتقاء الساكنين . والأصل : تشاركونىي وتشاركينىي ،
 وحذف الضميران للسبب الذى شرحناه تفصيلاً فى « ج » ص ٩٤ وما بعدها . مع مراعاة الهوامش هناك ، وما فيها
 من بيان ، وملاحظة ما يتصل بهذه المسألة فى « ح » من ص ٥٠ وفى « ب » من ص ١٧٩ .

(٤) فى تعيين نوع النون المحذوفة جدل طويل ؛ أهى نون الأفعال الخمسة ، أم نون الوقاية ؟ .
 والأيسر - وهو الذى يساير القواعد العامة أيضاً - أن نقول عند الإعراب : إن النون الموجودة هى نون
 رفع الأفعال الخمسة ؛ بشرط أن يكون المضارع مرفوعاً ؛ فيقال فى إعرابه إنه مرفوع بشبوت النون ...
 أما إذا كان منصوباً أو مجزوماً ، فالنون الموجودة هى : « نون الوقاية » ، والمحذوفة هى نون رفع
 الأفعال الخمسة حتماً ؛ فيقال فيه منصوب أو مجزوم بحذف النون ، والنون الموجودة هى نون الوقاية . وفى
 غير ما سبق يتساوى أن تكون المحذوفة هذه أو تلك ؛ فلا أثر لشيء من ذلك فى ضبط كلمات الجملة ، وفهم
 معناها . (انظر ص ١٨٠) .

ولو حذف النون لقال صادق^(١). ومثله قول الشاعر :
وليس الموافيني^(٢) - ليرفد^(٣) - خائباً فإن له أضعاف ما كان أملاً
وقوله :

وليس بمعينى - وفي الناس مُمتنعٌ - صديقٌ إذا أعيناً على صديقٍ
ولو حذف النون لقليل : الموافى والمعيبى ، ومثال اسم التفضيل قوله عليه السلام :
« غير الدجال أخوفنى عليكم^(٤) . وروى : أخوفى عليكم » (أى : غير
الدجال أخوف الأمور التى أخافها عليكم . . .) .
والشائع - بين النحاة - أن هذه الأمثلة لا يقاس عليها ؛ لقليلتها ، لكن الرأى
السديد : أنه قد يجوز أحياناً إذا وجد داع^(٥) .

(>) إذا كان الفعل محتوماً بنون النسوة لم يغير ذلك من لزوم نون الوقاية قبل
ياء المتكلم ؛ مثل : النساء أخبرتنى الخبر ، هن يخبرتنى . . . أخبرتنى يا نسوة .

* * *

(١) فيكون أصلها : صادقون لى ؛ حذف اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ؛ فصارت :
صادقوى ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ؛
فصارت صادقوى ؛ ثم قلبت ضمة القاف كسرة ؛ لتناسب الياء .

(٢) الذى يقصدنى ويأتى إلى .

(٣) لينال العطاء والهبة . (الرّفْد ؛ العطاء) .

(٤) المعنى : غير الدجال أخوف عندى من الدجال المعروف لديكم بصفاته ، إذ يمكنكم أن
تحترسوا منه ، وتتقوا ضرره . أما غيره فيستتر أمامكم ، فيخذلكم . (هذا ، وفى الدجال وما يتصل بحقيقته ،
وغيرها مطاعن كثيرة) .

(٥) إن كانت تلك الأمثلة قليلة لا تكفى للمحاكاة ، والقياس عليها - فهناك اعتبار آخر له
أهمية ؛ هو : أن زيادة نون الوقاية فى بعض صور من اسم الفاعل واسم التفضيل قد تزيل - أحياناً -
اللبس ، وتمنع النموض ؛ وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللفظ ، وتدعو إليه . ففى مثل : . من صادق ؟ «
- إذا كانت مكتوبة - قد نقرؤها من إضافة المفرد إلى ياء المتكلم الساكنة ، أو من إضافة جمع المذكر
إلى ياء المتكلم المدغمة فى ياء الجمع ؛ فتكون الياء مشددة مفتوحة . ولا يزيل هذا اللبس إلا نون الوقاية ،
فوق ما تجلبه من خفة النطق . وفى هذه الحالة وأشباهاها تكون النون مرغوبة ، بل مطلوبة ؛ عملاً بالأصل
اللفوى العام الذى يدعو للفرار من كل ما يقع فى لبس ، جهد الاستطاعة .

أما فى صورها الأخرى التى لا لبس فيها عند اتصال أحدهما بياء المتكلم فلا داعى لنون الوقاية ، ويجب
الأخذ بالرأى الذى يمنحها .

المسألة ٢٢ :

العَلَم

(١) (محمود - إبراهيم) (فاطمة - أمينة) (مكة - بيروت)
(برَدَى^(١) - دِجْلَة^(٢)) . . .

(ب) رجل - شجرة - إنسان - حيوان - معدن . . .

(ج) أسامة (للأسد). ثُعَالَة (لثعلب). شَبَوَة (للعقرب) ذُوآلَة (للذئب) . . .

كل كلمة في القسم الأول : (ا) تدل بنفسها مباشرة^(٣) على شيء واحد ، معيّن بشكله الخاص ، وأوصافه المحسوسة التي ينفرد بها ، وتميزه من باقي أفراد نوعه . فكلمة : « محمود » تدل بذاتها^(٣) على فرد واحد له صورة معينة ، ووصف حسيّ ينطبق عليه وحده دون غيره من أفراد النوع الإنساني . وكذلك إبراهيم ، وفاطمة ، وأمينة ، وغيرها .

وكلمة : مكة ، أو : بيروت ، أو : أشباههما من أسماء البلاد - تدل على شيء واحد محسوس ؛ هو : بلد معين ، له خصائصه ، وأوصافه الحسية التي لا تنطبق على سواه ، ولا تحمل إلى الذهن صورة غيره . وكذلك الشأن في برَدَى ، ودِجْلَة ، وغيرهما من الأنهار المعينة .

فكل كلمة من الكلمات السالفة إنما تدل بلفظها وبحروفها الخاصة بها على معنى واحد ، معين ؛ ينطبق على فرد واحد ، أي : « تدل على مُسمّى بعينه » وهي لا تحتاج في دلالتها عليه إلى معونة لفظية أو معنوية تأتيها من غيرها ، بل تعتمد على نفسها في إبراز تلك الدلالة .

أما كلمات القسم : (ب) الثاني فتدل الواحدة منها على معنى معين ، ولكنه معنى غير مقصور على فرد واحد ينحصر فيه ؛ وإنما ينطبق على أفراد كثيرة مشتركة معه في النوع ، فهو صالح لكل منها ، لا يختص بواحد دون آخر ، أي : أنه شائع بينها ، كما

(١) اسم النهر الذي يخترق « دِمَشق » ، بسورية .

(٢) اسم نهر العراق .

(٣) أي : من غير حاجة إلى زيادة لفظية أو معنوية .

سبق أن قلنا في النكرة^(١). فكلمة : رجل ، أو شجرة . . . أو غيرها من سائر النكرات تدل على مدلول واحد ، لفرد واحد ، ولكن هذا الفرد شائع ، له نظائر وأشباه كثيرة قد تبلغ الآلاف . . . ويصلح كل منها أن يكون هو المقصود ، وليس بعضها أولى من بعض في ذلك ، فإذا أردنا لهذه الكلمة أن تدل على مدلول واحد معين لا ينطبق على غيره وجب أن تنضم إليها زيادة لفظية أو معنوية تجعل مدلولها مركزاً فيه وحده بغير شيوخ ، كأن تقول : (رأيت رجلاً في النادي ، فصافحت الرجل) . أو (هذا رجل ، أو : أعجبتني هذا الرأي) ؛ مشيراً إلى شيء حسي أو معنوي معروف مُتَمَيِّز ، أو : (أكرمت الذي زارك) فوجود « أل » في كلمة « الرجل » بالطريقة السالفة جعلتها تدل على مُعَيَّن . ووجود الإشارة الحسية أو المعنوية جعلت كلمة : « هذا » تدل على معين . ووجود صلة الموصول - وهي لفظية - جعلت كلمة : « الذي » تدل على معين . ووجود قرينة التكلم أو الخطاب جعلت الضمير الخاص بكل منهما يدل على معين . وهكذا . . . فلولا الزيادة التي انضمت إلى كل واحدة ما حصل التعيين والتخصيص . . . ومن هنا يتضح الفرق بين كلمات القسم الأول التي هي نوع من « المعرفة » يسمى : « العَلَمُ الشخصي » أو « علم الشخص^(٢) » وكلمات القسم الثاني التي هي « نكرة » قبل وجود الزيادة التي انضمت إليها . ثم صارت بعدها نوعاً من أنواع « المعرفة » . فكللمات القسم الأول تستمد من ذاتها وحدها التعيين والتحديد ، بخلاف الثانية . وهذا معنى قولهم في تعريف العلم :

« إنه اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً » ، أي : غير مقيّد بقرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غيبية ، أو إشارة حسية ، أو معنوية ، أو زيادة لفظية ؛ كالصلة . . . أو غير ذلك من القرائن اللفظية أو المعنوية التي توضح مدلوله ، وتحدد المراد منه . فهو غني بنفسه عن القرينة ، لأنه عَلَمٌ^(٣) مقصود على مسماه ، وشارة خاصة

(١) ص ٢٠٦ .

(٢) لأن مدلوله في الغالب شيء مشخص ، (أي : مجسم ، محسوس ، متميز من غيره) . وقد يكون شيئاً ذهنياً ؛ كالعلم الذي يسمى به الجنين المنتظر ولادته ، وكالعالم الدال على قبيلة معينة ؛ بحيث يراد به مجموع من وجد فيها ومن سيوجد ؛ فإن هذا المجموع لا وجود له إلا في الذهن فقط ، ولا وجود له في خارج الذهن ، إذ لا يقع تحت الحس . وهذا النوع يُسمى : « العلم الذهني » ، أي : الموضوع لمعين في الذهن فقط ، متخيل وجوده في خارجه .

(٣) علامة .

به ، وافية في الدلالة عليه وحده . وكل كلمة من كلمات القسم الثاني وأشباهاها تسمى : نكرة (١) .

(١) وقد سبق تعريفها وإيضاحها (في أول باب : « النكرة والمعرفة » ص ٢٠٦) والنكرة تسمى أيضاً : « اسم جنس » عند جمهرة كبيرة من النحاة لا ترى فرقاً بينها وبين اسم الجنس ، فإن كان لمعين فهي : « النكرة المقصودة » ؛ وإن كانت لغير معين فهي : « النكرة غير المقصودة » - كما سيجيء في باب « النداء » ج ٤ - وفي هذا الرأي تخفيف وتيسير من غير ضرر ؛ فيحسن الأخذ به . أما غير هؤلاء فيرى فرقاً بين الاثنين ، يوضحه بقوله الذي سبق أن لخصناه (في الباب الأول) في ص ٢٣ ، عند الكلام على اسم الجنس ، وفي هذا الباب عند الكلام على النكرة ، هامش ص ٣٠٦ . ومضمونه :

أن النكرة هي نفس الفرد الشائع بين أشباهه ، وهي المدلول الحقيقي المراد من اللفظ ؛ وليست معناه الخيال المجرد ، القائم في الذهن . وأما اسم الجنس فهو الاسم الموضوع لتلك المعنى الذهني المجرد ، ليدل عليه من غير تذكر - في الغالب - لفرد من أفراده الخارجية ، ولا استحضار لصورته في دائرة الذهن ، ومن غير ربط - في الغالب - بين اللفظ ومدلوله الحقيقي ؛ فكلمة : « رجل » مثلا ؛ إن أريد منها الجسم الحقيقي المعروف ؛ (المكون من الرأس ، والجذع ، والأطراف ...) ، فهي : « النكرة » ؛ وتنطبق على كل جسم حقيق به تلك الأجزاء الثلاثة بفرعها ، أما إن أريد منها المعنى القائم في الذهن لكلمة : « رجل » وهو المعنى الخيالي الذي يخلقه العقل ، ويتصوره بعيداً عن صورة صاحبه وعن استحضار هيئة فرد من الأفراد التي تنطبق عليها تلك الصورة ، فهي : « اسم الجنس » ، ومدلوله هو : المعنى المجرد ، أو : الحقيقة الذهنية المجردة ، أو : المعنى الخيالي العام ، ويوضحون ذلك بأن المعنى المجرد ، أو : الحقيقة الذهنية المجردة ، أو : المعنى الخيالي العام - متعدد الأصناف في داخل الذهن ؛ فلا بد أن يكون لكل صنف اسم يميزه من الآخر ؛ فلك الأصناف الذهنية التي هي المعاني المجردة . . . تسمى : الأجناس ، ويسمى الذي يميز كل واحد : « اسماً للجنس » أو : « اسم الجنس » ، أي : الاسم الموضوع لهذا الجنس ؛ ليفرق بينه وبين جنس آخر ؛ كما وضع « رجل » اسماً للصنف المعروف من مخلوقات ، ليشير من صنف آخر كالشجر ، والطيور .

ولكن كيف ينشأ في الذهن هذا المعنى المجرد ؟ وكيف تتكون تلك الحقيقة الذهنية فيه فتنتطق على أفراد كثيرة ؟ كيف يدرك العقل معنى : شجرة - مثلا - إدراكاً مجرداً ؟ ومن أين يصل إلى هذا ؟ وكيف ؟

يقولون - كما أشرنا في صفحتي ٢٣ و ٢٠٦ - إن أصناف النبات الكبير متعددة ؛ كأشجار النخل ، والبرتقال ، والليمون . . . وقد رأى المرء النخلة مرات ، وفي كل مرة يحس ويدرك شيئاً من أوصافها . ثم رأى البرتقال كذلك ؛ ثم الليمون . . . ثم . . . ثم وبعد تعدد المرات في أزمنة متباعدة - كشف العقل في تلك الأشياء المتعددة صفات مشتركة ، وانتزع من مجموع تلك الصفات المشتركة صورة واحدة عقلية ، خيالية ، أي : معنى مجرداً واحداً ، ينطبق في خارج الذهن على كل فرد من الأفراد السابقة ، وعلى مئات وآلاف غيرها تشبهها في تلك الأوصاف التي عرفها . فإذا نسى المعنى العقلي الخالص ؟ . أو : ما اسم الحقيقة الذهنية المحضة التي ولدتها تلك المشاهدات ، كي يميزها من المعاني الذهنية الأخرى الكثيرة ؟ سميناها : « شجرة » . فكلمة : « شجرة » هي اسم لشيء أدركه الذهن بعد أن صورته من صفات مشتركة بين أفراد خارجة عنه ، لا وجود لها في داخله ، وإنما هي في خارجه ؛ فليس في الذهن شجرة حقيقية لنوع من أنواع النبات ، وإنما هي - كما شرحنا - بارزة في خارجه . فكلمة : « شجرة » اسم يدل على جنس يدرك العقل معناه تخيلاً . أما حقيقته الواقعية المحسنة ، المنطبقة على أفرادها - فهي في خارج الذهن . متى انتزع العقل المعنى المجرد أمكنه بعد ذلك أن يدرك مدلوله من غير حاجة - في الغالب - إلى استرجاع صورة حقيقية لفرد من أفرادها . وما يقال عن « شجرة » يقال عن كل معنى عام عقلي آخر ، أي : أن العقل يدرك المراد منه من غير حاجة إلى استحضار صورة من صور أفرادها .

وإليك كلمة : « إنسان » أيضاً ، فقد رأى المرء محموداً ، وحاملاً ، وأمياً ، وفريداً ، ومية . . . وتكررت مشاهدته لهذه الأفراد ، واستخدام حواسه فيها ؛ حتى استطاع العقل بعد ذلك أن ينتزع من الصفات =

أما أمثلة القسم الثالث: (ح) فهي لنوع آخر يختلف في دلالاته عن النوعين السابقين

= المشتركة بينها صورة خيالية، أى: معنى واحداً ذهنياً للإنسان، له أفراد ومدلولاته الحقيقية الكثيرة، وليست في داخل الذهن؛ وإنما هي في العالم الخارجي الحسى اليميد عن النطاق الداخلى للذهن. فهو معنى واحد عام يدل على جنس (أى: صنف) له أفراد الحسية المتعددة البعيدة عن داخل العقل، وعن منطقة الذهن التي لا تحتوى في داخلها شيئاً حسياً، وصار العقل بعد ذلك لا يحتاج - غالباً - في إدراك المراد من ذلك المعنى إلى استرجاع صورة حسية لفرد من أفرادها؟. فإسم المعنى المجرد الذى انتزعه العقل؛ ليمثل هذا الجنس، ويدل عليه، ويميزه من الأجناس المعنوية الأخرى؟ اسمه: «إنسان».

كذلك أدرك العقل مجموع الصفات المشتركة بين على، وأسد، وعصفور، وحصان... و... ويكون منها صورة خيالية، أى: معنى ذهنياً واحداً ولكنه عام يمثل جنساً (أى: صنفاً) له في خارج العقل أفراد حقيقية كثيرة، وهذا المعنى العقل العام يسمى: «حيواناً».

وكذلك أدرك العقل من مجموع الصفات المشتركة بين حديد وذهب وقضة... و... صورة خيالية، أى: معنى ذهنياً عاماً لجنس اسمه: «معدن»... و... وهكذا.

فالمعاني الذهنية العامة كثيرة، وهي معان مجردة؛ إذ لا يكون معها في داخل الذهن مدلولاتها الحسية الحقيقية التي في خارجه. فإذا كان الذهن يدرك معنى «رجل» و«إنسان» و«معدن» فهل يضم في داخله نماذج حقيقية لكل واحد من هذه؟ لا.

ولما كانت المعاني الذهنية المحضة التي تمثل الأجناس مترابطة، مترابطة في داخله - يجب أن يكون لكل جنس اسم خاص به، يميزه من غيره؛ فلهذا اسم: «شجرة»، ولذلك اسم: «إنسان»، ولثالث اسم: «حيوان»، ولرابع اسم: «معدن» ولخامس اسم: «جماد»... وهكذا... فكلمة «شجرة» اسم لجنس معين، أى: للمعنى ذهنى متميز، وكذا البواقي. فاسم الجنس اسم موضوع ليدل على معنى ذهنى واحد، ولكنه معنى عام، له أفراد حقيقية، كثيرة في خارج الذهن. وهذا معنى تعريفهم «أنه يدل على الماهية بغير نظر إلى أفرادها - غالباً -». يريدون بالماهية (الحقيقة الذهنية المجردة أو: المعنى العقل الخالص)، وبذلك الاسم تتميز المعاني الذهنية بعضها من بعض؛ أى: يتميز جنس من باقى الأجناس الأخرى.

من كل ما تقدم فعلم أن اسم الجنس عندهم هو اسم للمعنى الذهنى المجرد، وأن التكررة هي مدلوله الخارجى الذى ينطبق عليه ذلك المعنى فعلاً؛ أى: هي نفس الفرد الشائع... إلخ. هذا هو الفرق بينهما عند من يراه. وهو فرق فلسفى متعب في تصوره، ليس وراءه فائدة عملية.

واسم الجنس ثلاثة أقسام سبق الكلام عليها في الباب الأول (ص ٢٣ وما بعدها).

ويسوقنا الكلام عن التكررة وعن اسم الجنس إلى شيء ثالث لا مناص من إيضاحه هنا؛ وهو: «علم الجنس». فما المراد منه؟ وما مدلوله؟ وما أحكامه؟.

أطلقنا الكلام في اسم الجنس، وكررنا له الأمثلة، وانتهينا من كل ذلك إلى أنه الاسم الموضوع للصورة العقلية الخيالية أى: للمعنى العقل العام المجرد، أى: للحقيقة الذهنية المحضة... وأنتا حين نسمع، أو نقرأ - كلمة «شجرة»، أو: «إنسان»، أو: معدن... نفهم المراد منها سريعاً من غير أن يستحضر العقل - في الغالب - صورة معينة للشجرة؛ كالنخلة، أو صورة معينة للإنسان كحسين، أو: صورة معينة للمعدن؛ كذهب، فقد استغنى العقل عن تلك الصورة الفردية بعد مشاهداته الأولى الكثيرة، وصار يدرك المراد حين يسمع اسم الجنس إدراكاً مجرداً، أى: خالياً من استحضار صورة فرد من أفراد ذلك الجنس ومن غير حاجة - في الغالب - إلى استرجاع شكله وهيبته - كما شرحنا - لكن هناك بعض الصور العقلية (أى: الصور الذهنية) لأجناس لا يمكن - بحال - أن يدركها العقل وحدها من غير أن يتخيل صورة فرد، أى: فرد - من ذلك الجنس -، ولا يمكن - مطلقاً -

يسمى : (علم الجنس) (١).

ولتوضيحه نقول : إذا دخلت حديقة الحيوان فرأيت الأسد ، ومنظره الرائع المتهيب ، وشاهدت ما يغطي عنقه ، وينسدل على كتفيه ؛ من شعر غزير ، كثيف ، يسمى : اللبّد ، وما ينبت فوق فمه من شعر طويل ؛ كأنه الشارب - فسميت الأسد بعد ذلك باسم ، هو : « صاحب اللبّد » أو « أبو الشارب » ، فهذه التسمية تحمل الذهن - قسراً - عند إطلاقها وعند سماعها على تخيل صورة

= أن يفهم المراد منها من غير أن يستحضر صورة لواحد - أي واحد - تنطبق عليه. مثال ذلك كلمة : « أسامة » ؛ فإن معناها : « أسد » لكن لا يدرك العقل معنى أسامة إلا مصحوبة بصورة « أسد » ؛ فالحقيقة الذهنية هنا ليست مجردة من صورة فرد ؛ وإنما يلازها حتماً صورة تنطبق عليه. وكذلك كلمة : « ثعالة » فإن معناها : « ثعلب » ولكن العقل لا يفهم هذا المعنى متعزلاً ولا منفصلاً عن مصاحبة صورة « لثعلب » . وذلك على خلاف كلمة : « أسد » و« ثعلب » ، وأشابههما ... وبعبارة أخرى ؛ كلمة : « أسد » و« ثعلب » وأشابهها تدل في عالم الحس والواقع على مئات وآلاف من ذلك الحيوان المتوحش . فإذا تخيلنا صورة ذهنية لواحد من فصيلة : الأسد - مثلاً - وقد رسم العقل تلك الصورة في دائرته ، بحيث جعلها رمزاً يدل على تلك الفصيلة ووضعنا للرمز علماً خاصاً به (أي : اسماً مقصوراً عليه) ليدل عليه ؛ وينطبق على كل فرد من أفراد تلك الفصيلة ، فإن هذا العلم يسمى : « علم الجنس » . أي : علماً يدل على ذلك الجنس ، ويرشد لكل فرد من أفراد . وبما يوضح هذا المعنى ويقربه إلى الفهم (وإن كان ليس علم جنس) ما نعرفه في عصرنا الحال من تمثال : « الجندى المجهول » ؛ فإننا حين نسمع : « الجندى المجهول » يتجه عقلنا مباشرة إلى صورة ذلك الجندى ويستحضر الذهن تمثاله المعين الذي يرمز له ، وهو تمثال واحد ، ورمز مفرد . ولكنه ينطبق في عالم الحس والواقع على الآلاف من الجنود المجهولين . ويجب أن ننتبه إلى أن ذلك الفرد القليل غير معين ، وأنه شائع بين أفراد جنسه ؛ فهو في المعنى كالنكرة . وفي هذا يقول بعض النحاة :

إن علم الشخص واقع على الأشخاص ؛ كحمد ، وعلى ، فالعلم فيه يخص شيئاً بعينه ، لا يشاركه فيه غيره . وعلم الجنس يخص كل شخص من ذلك الجنس يقع عايه ذلك الاسم ؛ نحو : أسامة ، و« ثعالة » ؛ فإن هذين الاسمين يتعمان على كل ما يقال له : « أسد » و« ثعلب » . وإنما كان العلم هنا للجنس ولم يكن كالالأناسي لأن لكل واحد من الأناسي حالة مع غيره ؛ من بيع ، وشراء ، أو زراعة ، أو غير ذلك ؛ فاحتاج إلى اسم يخصه دون غيره ، ليكون الاسم دليلاً على صاحبه ويميزاً له من غيره ... وأما هذه السباع التي لا تثبت ولا تستقر بين الناس - فلا تحتاج إلى أسماء ، أو ألقاب تميز أفراد الجنس الواحد بعضها من بعض . فإذا لحقها اسم ، أو لقب لم يكن ذلك خاصاً بفرد دون آخر ، وإنما كان متجهماً لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس ؛ فإذا قلت : أسامة أو ثعالة ... فكأنك قلت هذا الضرب ، أو : هذا الجنس الذي رأيته أو سمعت به من السباع وتخيلت صورة فرد منه وقت الكلام ... فهذه الألفاظ معارف ، إلا أن تعريفها أمر لفظي . وهي من جهة المعنى نكرات ؛ لشيوها في كل واحد من الجنس وعدم انحصارها في شخص بعينه دون غيره . فكأن اللفظ موضوع لكل شخص من هذا الجنس ، فوضع اللفظ للفرد الشائع جعله بمنزلة العلم ، بالرغم من هذا الشيع ... ومزاغة الواقع الصريح في أن الفرد شائع غير معين جملة بمنزلة النكرة . ومن هنا كان لعلم الجنس اعتباران ؛ أحدهما : « لفظي » يدخله في عداد العلم (والعلم هو نوع من المعارف) ، والآخر « معنوي » يدخله في عداد النكرة . ولكل منهما آثاره التي ستعرفها . وسيجيء إيضاح آخر في ص ٢٩٦ عند الكلام على القسم الثالث الذي في رأس هذه الصفحة . (راجع المفصل ج ١ ص ٣٤ وما بعدها) .

(١) تكلمنا عليه بإفاضة ، وبمعالجة أخرى في الهامش الذي قبل هذه مباشرة . أما الكلام على قياسته ففي رقم ١ من ص ٢٩٩ .

عامة للأسد حتماً ، وعلى تذكّر مثال خيالي له ، من غير أن تكون تلك الصورة أو المثال مقصورة على أسد معين كالذى كان في الحديقة ؛ بل تنطبق عليه وعلى غيره من أمثاله . فهذا الاسم الجديد (صاحب اللبّد ، أو : أبو الشوارب) الذى وضعته للصرة هو علم يدل عليها ؛ وعلى كل صورة من أفراد صنفها . أى : أنهشارة ورمز لصورة لا تمثل فرداً بعينه ، وإنما تمثل الصنف كله ، وترمز له . أو : أنها نموذج يُمثل ما يسمونه : «الجنس» كله ؛ فتنتطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ؛ وهذا معنى قولهم فى ذلك الاسم : «إنه علم للجنس» ، أو : «علم الجنس» .

ومثل هذا يقال عن كلمة : «أسامة» . فقد أطلقت أول مرة على أسد معين لداعٍ دعا إلى هذه التسمية . فإذا قيلت بعد ذلك لم يفهم العقل معناها فهماً مجرداً من غير تخيل صورة فرد — أى فرد — من أفراد ذلك الحيوان المفترس ، بل لا بد أن يحصل مع الفهم تخيل صورة تمثل أسداً غير معين . أى : لا بد مع الإدراك من ذلك التخيّل الذى يعيد إلى الذهن صورة تمثل المراد وتنتطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ويصدق عليها الاسم ، فهذا الاسم هو الذى يسمى : «علم الجنس» كله ، أو : «علم الجنس» .

ومثل هذا أن ترى القبيل وخرطومهم فتسميه باسم آخر هو : (أبو الخرطوم) فهذا علم جديد للقبيل ينطبق على الفرد الذى أمامك ، وعلى كل نظير له من صنفه ، فهو علم لواجد غير معين من الأفيال . فإذا كان «اسم الجنس» هو اسم يدل على الحقيقة الذهنية المجردة أى : الخالية من استرجاع الخيال لصورة فرد منها — كما سبق^(١) — فإن علم الجنس يدل على تلك الحقيقة ، مركزة فى صورة كاملة يقترن بها عند ما يسترجعها الذهن ويستعيدها الخيال لفرد غير معين من أفراد ذلك الجنس ؛ فهى تصدق على كل فرد . فكأن هذا العلم موضوع لكل فرد من أفراد تلك الحقيقة الذهنية العقلية . ولذا قالوا فى تعريف «علم الجنس» ، إنه : (اسم موضوع للصورة الماثلة التى يتخيّلها العقل فى داخله لفرد شائع من أفراد الحقيقة العقلية) ومن أمثله أيضاً — غير ما سبق^(٢) — «ابن ذأبسة» ؛ للغراب و «بنت الأرض» ؛ للحصاة ، «وابنة اليم» ؛ للسفينة^(٣) . . .

* * *

(١) فى هامش ص ٢٨٨ وما بعدها .

(٢) هنا وفى «ج» ص ٢٨٦ .

(٣) وكذلك جميع ألفاظ التوكيد المعنوية «الملحقة» بألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية ، كما سيجىء عند الكلام على حكمة فى رقم ٤ من ص ٢٩٧ .

المسألة ٢٣ :

أقسام العلم

له عدة أقسام باعتبارات مختلفة :

(أ) فينقسم باعتبار تَشَخُّص^(١) معناه وعدم تشخيصه إلى علم شخص ،
وإلى علم جنس^(٢) .

(ب) وينقسم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب^(٣)

(ج) وينقسم باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته إلى مُرْتَجَل ،
ومنقول^(٤)

(د) وينقسم باعتبار دلالة على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالة -

إلى اسم ، وكُنْيَة ، ولقب^(٥)

تلك هي أشهر أقسامه^(٦) ، ولكل منها أحكامه الخاصة^(٧) وفيما يلي بسط

وإيضاح لتلك الأقسام .

التقسيم الأول :

يتضمن انقسام العلم باعتبار تَشَخُّص معناه وعدم تشخيصه إلى علم شخص ،

وعلم جنس^(٨)

(١) أى : اعتبار أن مسماه شخص - أى : جسم - له وجود حقيقى ، محسوس ، وليس أمراً ذهنياً
بجأ (أى : أنه لا يكون حقيقة عقلية مجردة) ، وهذا فى الغالب (انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٧ ثم البيان
المفيد فى هامش ص ٢٨٨) .

(٢) وهناك نوع آخر من العلم يسمى : « العلم بالغلبة » ويمكن الكلام عليه ص ٤٣٣ وهو فى
قوة « العلم الشخصى » من ناحية التعريف . أما فى غيرها فيبينها نوع اختلاف أوضحناه هناك .

(٣) موضعها ص ٣٠٠ . (٤) وضمهما ص ٣٠٢ .

(٥) موضع الثلاثة ص ٣٠٧ .

(٦) وهناك قسم العلم المقرون بكلمة : «أل» لزوماً أو غير لزوم ، وأحكام كل : وستجىء فى ص ٤٢٩ .

(٧) تجىء فى ص ٣٠٨ وما بعدها .

(٨) هذان قسمان للعلم الوضعى ، ويقابله « العلم بالغلبة » والفرق بين الوضعى ومقابله موضح فى

فى رقم ٥ من هامش ص ٤٣٤ .

علم الشخص :

« هو : اللفظ الذى يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً » . وقد شرحنا (١)

هذا شرحاً وافياً ، وأوضحنا المراد من : « الإطلاق » .

وله حكم معنوى وأحكام لفظية . فأما حكمه المعنوى : فالدلالة على فرد واحد ، مشخص معيّن (٢) - فى الغالب - ويكون هذا الفرد من بين ما يأتى من الأنواع :

١ - أفراد الناس ، مثل : على ، وسمير ، وشريف ، ونبيلة ... وغيرهم من أفراد الأجناس التى لها عقل ، وقدرة على الفهم ، كالملائكة والجن ، مثل : جبريل ، وإبليس ...

٢ - أفراد الحيوانات الأليفة التى يكون للواحد منها علم خاص به ، مثل : « بَرَق » ، علم لحصان ، و « بارع » علم لكلب ، و « فصيح » علم على بلبل و « مكحول » علم على ديك ...

٣ - أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم : كأسماء البلاد ، والقبائل ، والمصانع ، والبواخر ، والطائرات ، والنجوم ، والعلوم ، والكتب ، وغيرها من كل ماله ارتباط قوى بمعايش الناس ، وله اسم خاص به لا يطلق على غيره ... مثل : مصر ، دمشق ، حلب (أسماء بلاد) . ومثل : تميم ، طى ، غطفان ... (أسماء قبائل عربية قديمة) . ومثل : زامر ، وألبا ، وفرد (أسماء مصانع مسماة بأسماء أصحابها) . ومثل : محروسة - عناية - قاصد خير ... (أسماء باواخر) . . . وغير ذلك مما يشبهها من كل مدرسة ، أو معبد ، أو ملجأ ، أو طائرة ، أو مؤسسة . . . بشرط أن يكون لكل منها اسم خاص يُعرف به ، ولا يشاركه فيه سواه - غالباً - . وهذه الأشياء المعينة المحددة التى تدل عليها الأعلام تسمى : « المدلولات » ، أو : « الحكم المعنوى » لعلم الشخص (٣) .

(١) فى ص ٢٨٦ وما بعدها ، ولا سيما هامش ص ٢٨٨ .

(٢) والصحيح أن العلم لا يفقد علميته عند تصغيره .

(٣) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك إلى أنواع علم الشخص بقوله فى أول باب : العلم .

اسمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مطلقاً علمُهُ ؛ كجعْفَرٍ ، وخِرْنَقَا

وقرنٍ ، وعدنٍ ، ولأحقٍ وشذقمٍ ، وهَيْلَةَ ، ووَأَشِقِ

فجعفر : علم رجل . وخرنق : علم امرأة . وقرن : علم قبيلة ، وعدن : علم بلد . [ولا حق] : علم فرس . وشذقم : علم جبل ، وهيلة : علم شاة ، ووأشق : علم كلب . وسيجيء كلامه . على علم الجنس هامش - فى

وأما أحكامه اللفظية فكلها أثر من آثاره معرفة ؛ فلذا لا يضاف ، ولا يعرف
« بآل » ؛ لعدم حاجته لشيء منهما^(١) « ويصح أن يقع مبتدأ ؛ مثل :

(١) قد يكون من الدواعي البلاغية ؛ (كالمدح والذم... ، كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ١٣٠
ما يقتضى تنكير العلم ؛ إما تنكيراً صريحاً ، نحو : رأيت محمداً من الحمدنين ، و (ما من زيد كزيد بن
ثابت) ، وإما تنكيراً ملحوظاً ؛ أى : « مقدراً » كقول أبي سفيان : لا قرئ بعد اليوم . وقول بعض
العرب : (لا بصرة لكم) . (فوقه فيهما اسم « لا » ، دليل على تنكيره ؛ لأن اسمها المفرد نكرة) .
وإذا نكر العلم جاز إضافته بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه ؛ منعاً للإلباس ، الذى يحدث في مثل :
أقبل عليّ محمود . إذ لا ندري : أحمد هذا هو أبوه ، وأن الأصل على بن محمود... أم أنه شخص آخر ؟ ولهذا
منعوا حذف المضاف إذا كان كلمة « ابن » ... طبقاً لما سيجيء في باب الإضافة (ج ٣ ص ٩٦ م ١٥٦) .
كما جاز أن تدخله « آل » التى للتعريف ، أو غيرها مما يُعرفه ، وأن يثنى ، وأن يجمع ، من غير أن
تلتحقه بعد التثنية والجمع « آل » التى تعرفه ؛ فيبقى على تنكيره . أما العلم الباقى على علميته فإنه عند تثنيته
وجمعه يفقد التعريف ؛ لمشاركة غيره له فى اسمه ، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية فى الأصل ؛ فإذا
أردنا إرجاع التعريف له بعد التثنية والجمع وجب أن نزيد عليه ما يفيد التعريف ، مثل : « آل » ؛
فكلمة مثل ؛ محمد هى علم ؛ فهى معرفة . فإذا ثنى أو جمع قيل : محمدان ، محمدون - وكلاهما نكرة ؛
طبقاً لشرط التثنية والجمع فإذا أردنا تمييزه وتعريفه زيدت عليه « آل » - مثلاً - كى تجعله معرفة . (وقد
أوضحنا هذا فى رقم ٣ من ص ١٢٩) .

هذا ، والأصل فى العلم الخاص أنه لا يجوز إضافته ؛ لأن الإضافة لا تنفذه شيئاً من التعريف أو :
التخصيص والإيضاح... ؛ لأنه معرفة بنفسه ، فليس فى حاجة جديدة إليها . ولا يجوز أن تدخله « آل »
المعرفة ؛ ونحوها ، لأنه فى غنى عنها . لكن إذا وجد داع بلاغى - كما قلنا - فإنه يجرى مجرى
النكرات ، وسائر الأسماء المهمة الشائعة ؛ فتدخله « آل » المعرفة ، ويضاف - ولو كان العلم فى الحالتين
علماً بالغلبة ، كما سيجيء فى ص ٤٣٦ - فتنفذه الإضافة مزايهاها فى التعريف ، والتخصيص ، والإيضاح .
كقول النابغة الجعدي يهجو الأخطل :

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلُكُمْ هَجَانِي؟

وقد يكون الغرض البلاغى أمراً آخر (غير ما أشرنا إليه من المدح والذم) ، هو : تقليل الاشتراك
وزيادة التمييز والتحديد والإيضاح ، ومنه قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي

وسيجيء كلام على هذا البيت لمناسبة أخرى ، فى ج ٣ باب الإضافة ص ٩٣ م ٤٤ .

وقول الآخر :

يَاعَدَّ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا حَرَّاسُ أَبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا

وأنشده ابن الأعرابي :

يَالَيْتَ أُمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرِّكَائِبِ =

محمود نابه ، ويقع صاحب حال متأخرة عنه ، ومتقدمة ؛ مثل : جاء حامدٌ مبتسماً

= وقول الأخطل :

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أمه أبو جندلٍ والزيدُ زِيدُ المعاركِ

وقول الآخر :

يا ظبياتِ القاعِ قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وقد أشرنا لما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ لمناسبة هناك .

وفيما سبق يقول شارح المفصل ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥ ، ما ملخصه :

(العلم الخاص لا يجوز إضافته ، ولا إدخال لام التعريف عليه ؛ لاستغناؤه بتعريف العلمية عن تعريف آخر . إلا أنه ربما شورك في اسمه ، أو وقع الاعتقاد بذلك ، فيخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من طائفة كل واحد منها له اسمه ، ويجرى مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج إلى إيضاح وتعيين . نحو رجل ، وفسر ؛ فحينئذ يمكن إضافته ، وإدخال الألف واللام عليه ، كما يقع ذلك في الأسماء الشائعة . فالإضافة نحو : زيدكم وعمركم . وعلا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ... ونحويا ليت أم العمرو كانت صاحبي ... ونحو : يزيد سليم ، وعمر الخير ، ومضر الحمراء ، وأمار الشاة ، وربيعة القرس ... وهذه الأعلام مني أضيفت - لسمعة - فقدت التعريف بالعلمية ؛ واكتسبت تعريفاً آخر يفيدها

الإيضاح ؛ هو التعريف بالإضافة ، وصارت مثل « أخيك » ، و « غلامك » في تعريفهما بالإضافة . . . هذا إن أضيف العلم لمعرفة ، أما إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة ؛ نحو : مررت بمحمد رجل ، وعلى امرأة . إلا أنه يحدث في المضاف عندئذ نوع تخصيص ؛ لأنك جعلته « محمد رجل » ، ولم تجعله « محمداً » شامئاً في المحمدين ، كما أنك إذا قلت ، « غلام رجل » - استغنى منه أنه ليس لامرأة ...) هـ - (راجع أيضاً رقم ٣ من هامش ص ٣١٧ الآتية ، والخضري ج ١ عند الكلام على شروط المثني) .

فما سبق يتبين أن الاستعمال الشائع الآن غير صحيح ؛ حيث يضاف العلم إلى اسم الوالد ؛ أو الوالدة ، نحو : محمد على ، ومحمود حامد ، وزينب صالح ، وفاطمة كامل ، وأمينة عائشة ... و... وأشباهها فالأعلام الأولى : هنا (محمد - محمود - زينب - فاطمة - أمينة ...) هي أعلام لأبناء مضافة إلى أعلام الوالد أو الوالدة . ومن المحتم أن تتوسط بينهما كلمة : « ابن وابنة » ولا يصح حذفها مطلقاً ؛ ولو كان الحذف قائماً على اعتبارها مضافاً محذوفاً أقيم المضاف إليه مقامه ؛ لأن هذا الحذف يقع في اللبس ؛ إذ لا دليل منه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه ؛ ولهذا نصوا - في باب الإضافة ، كما سبق - على منع حذف المضاف إذا كان لفظه « ابن » ومثلها : ابنة (راجع ج ٣ ص ٩٦ ص ١٥٥) .

لكن ما المراد بالإيضاح في جانب المعارف ، وبالتخصيص في جانب التكرات ؟ . أشار لهذا صاحب « المفصل » . فيما سبق وفيما يجيء .

فالمراد بالإيضاح هو : رفع الاحتمال ، وإزالة الاشتراك في المضاف إلى المعرفة . والمراد بالتخصيص : تقليل الاحتمال والاشتراك في المضاف إلى النكرة . بيان ذلك : أننا حين نقول : سافر محمد - مثلاً - « فمحمد » علم قد يشترك فيه عدة أشخاص ؛ فلا ندري من منهم الذي سافر . فإذا قلنا : سافر « محمود الحديقه » أو : « محمود البيت » ، أو محمود نا « فقد زال الاحتمال ، وارتفع الاشتراك بسبب إضافته = النحو الوافي - أول

أو جاء مبتسماً حامد — لأن الغالب في المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين —
ويُمنع من الصرف إن وجد مع العلمية سبب آخر للمنع ، كالتأنيث في مثل :
أصغبت إلى فاطمة . ويكون نعتة معرفة مثله ، ولا يصح أن يكون نكرة .

علم الجنس :

تعريفه :

اسم موضوع للصورة الخيالية التي في داخل العقل ، والتي تدل على فرد شائع
من أفراد الحقيقة الذهنية^(١) .

حكمه المعنوي :

أكثر ما يتجه إليه معناه هو : الدلالة على واحد غير معين ؛ فشأنه في
هذه الدلالة كشأن النكرة . ولكن هذا الواحد الشائع يكون من بين الأشياء الآتية
المسموعة^(٢) عن العرب :

١ — حيوانات غير أليفة ؛ كالوحوش ، والحشرات السامة ؛ وجوارح الطيور ،

لمعرفة ؛ كما لو أتينا بعده بنعت — مثلا — فقلنا : سافر محمود العالم .

وإذا كانت إضافته إلى نكرة فإن الاحتمال لا ينقطع ، والاشتراك لا يزول ، وإنما يخف أمرها
ويقل كما سبق في : محمد رجل ... وقد يحصل الاحتمال ويبقى الاشتراك بعد إضافة العلم إلى المعرفة ؛ ولكن
هذا قليل لا يلتفت إليه (راجع التصريح وهامشه في أول باب : النعت) .

ثم قال صاحب شرح المفصل في المكان السابق :

« أما إدخال « أل » على العلم فقليل جداً في الاستعمال ، وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء ؛
لأنك إذا قدرت فيه التنكير ، وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى : « فرس »
و « رجل » ، ولا تستنكر أن تدخل عليه « أل » وقد جاء في الشعر وما أقله »

وقد ينكر العلم المنوع من الصرف ، مثل : جاء أحدٌ — ، ورأيت أحماً — ومررت بأحمد
إذا كان هذا الاسم مشتركاً بين عدة أفراد كل منهم يسمى : بأحمد ، ولا تقصد فرداً معيناً ، وقد سبق
بيان هذا في تنوين : « المتكبر » (في رقم ٣ من هامش ص ٣٢ و ٣ من هامش ص ٣٧) ويرى بعض
النحاة أن العلم إذا أُضيف لا يفقد علميته ؛ بل تبقى وإنما يكتب من الإضافة زيادة إيضاح على إيضاحه
السابق ، تفليده تمييزاً ، وتمنع أثر الاشتراك عنه ؛ كالثبوت في قول العرب : هذا جميل بشنية ، وقيس ليل .
والخلاف لفظي شكلي ؛ لا أثر له . وإن كان الرأي الأول هو الذي يسائر القواعد النحوية العامة .

(١) سبق شرح هذا بإفاضة في ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٢) انظر رقم ٢ ص ٢٩٩ حيث الكلام على قياسته .

ومنها ؛ (أبو الخارث وأسامة ، وهما : للأسد) ، (وأبو جَعْدَة وذُوآلَة ، وهما : للذئب) ، (وشَيْبَوَة وأمّ عَرِيْط ، وهما : للعقرب) ، (وثُعَالَة وأبو الحُصَيْن ، وهما : للثعلب) .

٢ - بعض حيوانات أليفة^(١) ؛ ومنها : (هَيَّان بن بَيَّان ؛ للإنسان المجهول نسبه وذاته . ومثله : طامر بن طامر) ، (وأبو المضاء ، للفرس) ، (وأبو أيوب ، للجمل) ، (وأبو صابر ؛ للحمار) ، (وبنت طبق ، للسحفاة^(٢)) ، (أبو الدَغَفَاء ، للأحمق) ، من غير تعيين فرد واحد بذاته في شيء مما سبق . فلو أريد به فرد واحد معين لكان علم شخص .

٣ - أمور معنوية^(٣) (أى : ليست محسوسة ؛ فهي تخالف النوعين السابقين) مثل : (أم صبور ، علم للأمر الصعب الشديد) . ومثل : (سُبْحان ، علم للتسبيح) ، (وأم قَشْعَم ، علم للموت) ، (وكَيْسَان ، علم للغدر) ، (وَيَسَّار ، - على وزن ؛ «فَعْمَال» ، وهو وزن للمؤنث هنا - ، علم للميسرة ، أى : اليُسْر) . (وَفَجَّار ؛ علم للفَجْرَة ، أى : الفجور ، وهو الميل عن الحق) ، (وَبِرَّة ؛ علم للمبرة ، أى : البرّ) .

٤ - جميع ألفاظ التوكيد المعنوية « الملحقة » بألفاظه الأصلية ؛ لأن كل لفظ من هذه الملحقات هو علم جنس يدل على الإحاطة والشمول ، ولهذا لا يجوز نصبه على الحال في الرأى الصحيح - ومن تلك الألفاظ الملحقة : (أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمِع) ، وكذلك (أكنع - أبتع - أبصع) ، وسيجيء البيان بتفصيل هذا في باب التوكيد ج ٣ م ١١٦ - ص ٥٠٢ .
أحكامه اللفظية :

هى الأحكام اللفظية الخاصة بتقسيمه : « علم الشخص » ؛ فهما متشابهان فيها^(٤) ؛

(١) بجى علم الجنس من هذا النوع قليل بالنسبة للنوعين الآخرين ؛ لأن الأشيء المألوفة توضع الأعلام للفرد منها ، لا للجنس .

(٢) وقد تستعمل للحية . (٢) انظر ص ٢٩٩ ففيها تكملة مهمة .

(٤) ولكن يجب ملاحظة ما يمتاز به « علم الشخص » من صحة جمعه جمع مذكراً بماطراد إذا استوفى شروط هذا الجمع (وقد سبقت في ص ١٤٠) ، أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا ألفاظ معدودة ؛ هى : أجمع - أكنع - أبصع - أبتع ... (طبقاً لما أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ١٤٠ ورقم ٤ من هامش ص ١٤٢ - أما الإيضاح والتفصيل في المكان الخاص ، وهو باب : التوكيد ، ص ١١٦ م ٥٠٠) .

فلا يجوز^(١) في علم الجنس أن يضاف ، ولا أن تدخل عليه « أل »^(٢) المعرفة ... فلا تقول : أسامةُ الحديدية في قفص ، ولا الأسامة في قفص . وهو يقع مبتدأ : مثل أسامة مفترس ؛ ويكون صاحب حال متأخرة^(٣) عنه ؛ مثل : زار أسامة غاضباً . ويمنع من الصرف إن وجدت علة أخرى مع العلمية ، كالتأنيث في مثل : أسامة ملك الوحوش ؛ فتمتنع كلمة : « أسامة » من الصرف للعلمية والتأنيث^(٤) . ويجب أن يكون نعمته معرفة مثل : أسامة القوى ملك الوحوش . ولا يصح أن يكون نكرة^(٥) - في الرأي الصحيح .

وفما سبق من الأحكام المعنوية واللفظية بيان وتفسير لقول النحاة : « حُكْمُ عِلْمِ الْجِنْسِ أَنَّهُ نَكْرَةٌ مَعْنَى ، مَعْرِفَةٌ لَفْظًا » .

(١) الأشياء التالية كلها لا تجوز ؛ بشرط بقائه على علميته . فإن نكز جاز إضافته ، واقتراانه بأل ، ووصفه بالنكرة ، وعدم منعه من الصرف ... وهي أمور تجرى في « علم الشخص » ؛ طبقاً لما بيناه عند الكلام عليه - انظر رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ حيث البيان - .

(٢) لأن مجيئها متأخرة عنه دليل على أنه معرفة ؛ إذ الحال المتأخرة لا يكون صاحبها نكرة في الغالب - إلا في مواضع معينة تخالف هذه . أما إذا تقدمت الحال فإن صاحبها قد يكون معرفة ؛ مثل : أقبل ضاحكاً الضيف ، وقد يكون نكرة ؛ مثل : أقبل ضاحكاً ضيف .

(٣) ويشلها : « ثعالة » للشعلب ، و « برة » للمبرة . و « سبحان » ، و « كيسان » ، للعلمية وزيادة الألف والنون . وكلمة : « أوبر » في « بنات أوبر » - نوع من الكأه - . للعلمية ووزن الفعل ... وهكذا . (٤) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في آخر باب : العلم .

ووضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌّ مِنْ ذَلِكَ : « أُمٌّ عَرَبِيَّةٌ » لِلْعَرَبِ وَهَكَذَا : « ثُعَالَةٌ » لِلشَّعْلَبِ وَمِثْلُهُ : « بَرَةٌ » ؛ لِلْمَبْرَةِ ؛ كَذَا ؛ « فَجَارٌ » ، عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

أى : أن العرب وضعوا علم لبعض الأجناس - انظر رقم ٢ من من الصفحة الآتية - في الأحكام اللفظية . أما في الحكم المعنوي فكلاهما يدل على فرد واحد ، غير أن علم الشخص يدل - في الأغلب - على فرد واحد متعين ، وعلم الجنس يدل على فرد واحد غير متعين . وهذا هو المراد من قول ابن مالك أنه : عم . بصيغة الفعل الماضي ، يريد : أن مدلوله عم الأفراد ؛ بحيث يصدق مدلوله على كل فرد ، دون فرد بذاته ؛ فهو عام شائع من جهة مدلوله .

و « فجار » علم للمؤنث ؛ ولذا قال علم : للفجرة ؛ أى : الفجور ، فالتاء فيها ليست للمرة ، وتأنيث الوحدة ؛ وإنما هي التاء الدالة على حقيقة الشيء ؛ أى : ذاته الأساسية الشائعة في ضمن أفرادها .

زيادة وتفصيل

١ - استعمل العرب علمَ الجنس في أمور معنوية - كما سبق^(١) - غير أن بعض تلك الأمور قد استعملوه حيناً علم جنس ؛ فتجرى عليه الأحكام اللفظية الخاصة بعلم الجنس ؛ فهو معرفة من هذه الجهة ، وحيناً استعملوه كالنكرة تماماً ؛ فلا يلاحظ فيه تعيين مطلقاً. والطريق إلى معرفة هذا النوع المعنوي هو : « السماع » المحض عن العرب . ومن أمثله : **فَيْسِنَة** (بمعنى : وقت) و « **بُكْرَة** » و « **عُدْوَة** » وهما بمعنى أول النهار ، و « **عَشِيَّة** » بمعنى آخر النهار . فهذه الكلمات تستعمل بغير تنوين ؛ فتكون معرفة ؛ مثل : قضينا **فَيْسِنَة** في الحديقة : أى : **الفَيْسِنَة** المعينة من يوم معين . وتقول : فلان يتعهدنا **بُكْرَة** ، أى : **البكرة** المحددة الوقت واليوم . وكذا . « **عُدْوَة** و **عَشِيَّة** » بغير تنوين ؛ تريد بكل منهما وقتها ويومها المحددين . فأنت تقصد الأوقات المعينة التي تبينها هذه الأسماء السابقة^(٢) .

أما إذا قلتها بالتنوين فليست تريد واحدة ، معينة ، محددة في يوم محدد - وإنما تريد « **فَيْسِنَة** » أى **فَيْسِنَة** ، من يومٍ أى يوم ، و « **بُكْرَة** » ، أى **بكرة** أيضاً ، وهكذا الباقي . . .

وفي الأثر المَرْوِيّ : (للمؤمن ذنب يعتاده **الفَيْسِنَة** بعد **الفَيْسِنَة**) فدخل أول دليل على أن الكلمة قبلها كانت نكرة . ويترتب على هذا الاختلاف في المراد الاختلاف في الأحكام اللفظية التي عرفناها ، والتي تطبق على الكلمات باعتبارها علم جنس ، ولا تطبق عليها باعتبارها نكرات ، ولا يعرف هذا في النوعين الآخرين من علم الجنس ؛ فهما معرفتان ، وحكهما من جهة اللفظ حكم علم الجنس .

٢ - جاء في بعض المراجع - كالصبيان - ما يفهم منه أن « علمَ الجنس » سماعي . لكن الذي قد يفهم من بعض المراجع الأخرى - كالمعجم ، ج ١ ص ٧٣ - أنه قياسي في غير الأنواع المعنوية الموضحة هنا . وهذا الرأي وحده هو الأنسب ؛ لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس . . .

* * *

(١) في رقم ٣ من ص ٢٩٧ .

(٢) وهذه الأسماء مزيد إيضاح في ج ٢ - هامش ص ٢٢١ م ٧٩ .

التقسيم الثاني :

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب . فالمفرد : ما تتكوّن من كلمة واحدة^(١) ، مثل : صالح ، مأمون ، حليلة ، (أعلام أشخاص) . والمركب : ما تكون من كلمتين أو أكثر . وهو ثلاثة أقسام :

أولها : المركب الإضافي : ويركب من مضاف ومضاف إليه ؛ مثل : عبد العزيز ، وسعد الله ، وعزّ الأهل . . .

وثانيها : المركب الإسنادي^(٢) : ويركب إما من جملة فعلية ؛ - أي : من فعل مع فاعله أو مع نائب فاعله - ، مثل : (فَتَسَحَّ اللهُ) و (جَادَ الحقُّ) و (سرُّ من رأى) ، وإما من جملة اسمية ؛ أي : من مبتدأ مع خبره - مثل : (الخبيرُ نازلٌ) و (السيدُ فاهمٌ) و (رأسٌ مملوءٌ) ، وكلها أسماء أشخاص معاصرين إلا (سرُّ من رأى) فإنها اسم مدينة عراقية قديمة .

وقد ألحق بالمركب الإسنادي بعض ألفاظ لا ينطبق عليها تعريفه - لأنها ليست جملة - ولكنها تخضع لحكمه ، وسيجيء البَيَانُ^(٣) .

وثالثها : المركب المزجيّ : وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا (أي : اختلطتا بأن اتصلت الثانية بنهاية الأولى . . .)^(٤) حتى صارتا كالكلمة الواحدة^(٥) ؛ من

(١) ملاحظة : سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٠٨ أن الكنية - مع تركيبها الإضافي - تعد من قسم العلم الذي معناه إفرادي بالإيضاح الذي هناك .

(٢) المركب الإسنادي هو : ما انضمت فيه كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء ، أو عدم حصوله ، أو طلب حصوله - كما أوضحنا ذلك في ص ٢٨ - فالإسناد هو نسبة الحصول أو عدمه ، أو طلبه . أي : للتحدث عن ذلك الشيء بما ينسب إليه ؛ سلباً ، أو إيجاباً ، أو طلباً ، ولا يتأق هذا إلا بجملة فعلية ، أو اسمية ، أو ما في حكم كل منهما . وللأقلمين ومن جاء بعدهم أعلام كثيرة مركبة تركيبياً إسنادياً . ونحن في عصرنا المحاضر نحكيم في ذلك ، بل نفوقهم في الإكثار ؛ حتى لقد زعمت اليوم كتباً مختلفة ، من أمثالها : « يسألونك » و « أسألوني » . و « المعركة القادمة » . و « جاء النصر » و « نحن هنا » و « الأعلام » : « حيدر آباد » و « آفة آباد » بلدان في الهند ، ومثل : « شَمْرٌ لرجل ولغرس .. » و « رام الله ، لبلد في كُنبانة » .

(٣) في ص ٣١٠ ورقم ٢ من هامشها .

(٤) وقد تفصل بينهما الواو المهملة - وهي الزائدة سماعاً - المفصل بين الكلمتين ، ولا تفيد عطفاً ، ولا غيره . في مثل كيت وكيت ، وذيت وذيت . . . طبقاً لما سيجيء في ج ٤ ص ٤٠٠ م ١٦٨ « باب : كم وكأين » ، وكذا .

(٥) لا يكون المركب المزجيّ إلا من كلمتين فقط ، كما يفهم من التعريف ، ولا يصح مزج أكثر منهما ، لأن العرب لم تركب ثلاث كلمات . وقد صرح بهذا الأشموني (ج ١ في أول باب المغرب والمبى =

جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية وحدها غالباً، أمّا آخر الأولى فيبقى على حاله قبل التركيب^(١). ومن أمثلته: بُرّ سعيد (اسم مدينة مصرية)، رَامْتَهُرْمُرْ ،

= عند الكلام على إعراب المضارع - وقال الصبان هناك: لا اعتراض على الحكم السالف بما ورد من نحو: لا ماء بارد، وبناء الوصف وهو كلمة « بارد » على الفتح ... فإن هذا الاعتراض مدفوع بأن « لا » إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف ، وجعلهما كالشيء الواحد . ولا يقاس على باب « لا » غيره » ا. هـ - (انظر « ب » من ٧٠١ ص - ومقارنة تركيبهما ككلمة واحدة ذات شطرين ، كل شطر منهما في العلم بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة) (كما نص على هذا شارح المفصل ج ٤ ص ١١٦) والأصل في العلم قبل التركيب أن يكون لكل واحدة منهما معنى معين يخالف معنى الأخرى ، أما بعد التركيب المزجي فالأمر يختلف فإن كان هذا التركيب علماً من النوع الذي تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط (وسيجيء في ص ٣١١ وما بعدها ؛ كسيويه ، وبعليك ، وغيرها من الأشئلة المعروضة هنا ، ونظائرها) زال المعنى الأصل لكل منهما نهائياً ، ولا يصح ملاحظته ، لأنه ينشأ من المزج معنى جديد مستحدث ؛ لا صلة له بالمعنى السابق لهما أو لإحدهما .

أما إن كان هذا المركب المزجي من النوع الآخر الذي سيجيء (في ص ٢١٣) وهو الذي يُبنى على فتح الجزأين ؛ (كالمركبات العددية ؛ مثل : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ... أو : المركبات الظرفية ، نحو : صباح مساء ... أو : الحالية ؛ نحو : فلان جارى بيت بيت آلى ؛ ... أو : باقى المركبات الأخرى التى تبنى على فتح الجزأين معاً -) ومنها ما يفصل بينهما الواو معاً ؛ طبقاً لما تقدم في رقم ؛ ؛ وللأحكام المدونة فى أبوابها ...) ، فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الذى كان لكل كلمة قبل مزجها بأختها ، فيتكون المعنى الجديد من معناها السابق ، مع بعض زيادة تنضم إليه دون إلغاء للسابق ، أو إهمال ملاحظته فى تكوين المعنى المستحدث ، فأساس المعنى الجديد هو معناها القديم مع ضم زيادة إليه . وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير : « واو العطف » بين الكلمتين وأنها فى حكم المتعاطفين ، فعناهما بملاحظتهما قبل التركيب هو معناها الجديد بعد المزج ، بغير ملاحظتهما (راجع شرح المفصل ج ١ ص ٦٥ و ج ٤ ص ١٢٤) .

(١) ولا يكاد يختلف هذا التعريف عن التعريف النهائى الذى ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى ونصه : (كما جاء فى ص ٥٢ من كتابه المسمى : « كتاب فى أصول اللغة ، الصادر فى سنة ١٩٦٩) ، هو : (المركب المزجى ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى ، وجعلهما اسماً واحداً ، إعراباً وبناء ، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين - ويكون ذلك فى أعلام الأشخاص ، وفى أعلام الأجناس ، والظروف ، والأحوال ، والأصوات ، والمركبات العددية) ا. هـ . ومن المركب المزجى فى الأصوات قولهم : « قاش ماشر » بالكسر فهما لصوت طى القماش - كما سيجيء فى ج ٤ باب : « أسماء الأصوات » م ١٤٢ ص ١٥٦ - . وسيجيء الكلام على حكمه فى ص ٣١١ و ٣١٣ ، وكذلك فى ج ٤ باب المنوع من الصرف ص ٢١٧ م ١٤٧ .

ويلاحظ أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية فى غير المركبات المزجية العددية وما شابهها مما يكون حكمه البناء على فتح الجزأين معاً ؛ طبقاً لما ذكر فى هذا الهامش ، وفى سابقه ، وللبیان الآتى فى ص ٣١٣ .

وَطَبْرَسْتَان ، وَجَرْدِسْتَان ؛ من أسماء البلاد الفارسية^(١) ومثل : نِسْوِيرُك ،
وقالِقلا^(٢) ، وَجَرْدِ نَسْتِي^(٣) وَبَعْلَسَبَك^(٤) وَسَيْبَوِيَه^(٥) ، وَبَرْزَوِيَه^(٦)
وَنِفْطَوِيَه^(٧) ، وَخَالَوِيَه^(٨) ، ومثل^(٩) : (السَّلاَحْدَار ، وَالخَازِنْدَار ، وَالْبِنْدَقْدَار) .
فالعلم إما مفرد ، وإما مركب تركيب إضافة ، أو تركيب إسناد ، أو : تركيب
مزج^(١٠) .

التقسيم الثالث :

يتضمن انقسام العلم باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته ، إلى مُرْتَجَل ،
ومنقول . فالْمُرْتَجَل : ما وضع من أول أمره علماً ، ولم يستعمل قبل ذلك
في غير العلمية . ومثاله : الأعلام التي اخترعها العرب أول مرة لمسميات

(١) فالأولى مكونة من : (رام ، هرمز) ؛ وهما مما اسم مدينة فارسية ، واسم رجل أيضاً ، والثانية
مكونة من : (طبر ، وستان) ، ومعنى ستان : مكان ، والثالثة من : (جرد ، وستان) .

(٢) اسم بلد بالشام .

(٣) اسم حى مشهور من أحياء وسط القاهرة ، على النيل

(٤) بلد ببلقان الآن . وأصله : « بعل » (اسم صنم) و « بك » (اسم رجل يعبد) ، ثم
صارا اسماً واحداً للبلد .

(٥) كلمة فارسية مركبة من : « سيب » بمعنى : تفاح ، و «ويه » بمعنى : رائحة . فالمراد
« رائحة التفاح » وقد تقدم المضاف إليه على المضاف ، كما هو الشأن في اللغة الفارسية ، وبعض اللغات
الأعجمية ، وصار مركباً مزجياً ، علماً على الإمام النحوى الأكبر المتوفى حول سنة ١٨٠ هـ .

(٦) لقب أحمد بن يعقوب الأصفهاني من أئمة الحديث الشريف .

(٧) اسم عالم لغوى كبير . وأصل « النفط » ما تسميه العامة : « زيت البترول » .

(٨) اسم عالم لغوى كبير ، وأديب نحوى ، في القرن الرابع الهجرى .

(٩) الأسماء الآتية هي من الأعلام المشهورة في عصرنا . وترجع في أصلها إلى دولة « المماليك »
التي حكمت مصر سنوات طويلاً . وكانت تطلق على مكان السلاح ، أو المشرف على شئونه اسم :
« السلاحدار » وعلى المشرف على شؤون الخزن : « الخازندار » وعلى شؤون البندق : « البندقدار » بتقديم
المضاف إليه على المضاف في تلك الألفاظ كالتشان في اللغة الفارسية . وبعض اللغات الأخرى - كما تقدم -
إذ الأصل : دار السلاح ، ودار الخازن ، ودار البندق . . . وعند تقديم المضاف إليه على المضاف يصير
التركيب مزجياً بعد أن كان إضافياً .

ويحسب في التركيب المزجى وصل الكلمتين خطأً إن كان الحرف الأخير من الصدر مما يوصل بغيره ؛ فيكون
هذا الاتصال الخطى دليلاً على المزج .

(١٠) وليس من أنواع المركب هنا : العلم المركب الوصفي ؛ وهو الذى يتألف من موصوف وصفة ؛
مثل : الطالب المؤدب . . . ؛ فكلاهما يعد من قبيل المفرد في أحكامه . - كما سيبيء بيانه في رقم ٢ من
هاش ص ٣١٠ - .

عندهم ، ومنها : أدَد (علم رجل) - وسعاد^(١) (علم امرأة) - وقققس (علم للأب الأول لقبيلة عربية) معروفة . ومثل : الأعلام التي يبتكرها الناس لمسميات خاصة عندهم ، من غير أن يكون لها عند العرب الخُلص وجود سابق . مثل : بطليموس ، وكليوباترة ، وغاندى وأعلام أناس آ . ومثل :

« جَيِّن » ، علم على بلد . و « رَسَّح » علم على جبل ، « وِبَسَّحَن » علم على شجرة معينة . وغير ذلك من الأعلام التي يبتكرونها في عصر من العصور ، على حسب رغبتهم وأذواقهم^(٢) .

ويزيدون بالمنقول^(٣) - وهو الأكثر - أحد شيئين :

أولهما : العلم الذي لم يُستعمل لفظه أول الأمر علماً مطلقاً ؛ وإنما استعمل أولاً في شيء غير العلمية ، ثم نُقِل بعده إلى العلمية^(٤) ؛ مثل : حامد ، محمود فاضل ، أمين فقد كانت قبل العلمية تؤدي معنى آخر ، ثم انتقلت منه إلى العلمية .

وثانيهما : العلم الذي استعمل أول أمره علماً لفرد في نوع ، ثم صار علماً لفرد في نوع آخر يخالف الأول ؛ مثل : « سعاد » علم امرأة ؛ ثم صار علم قرية لا علم امرأة .

١ - والنقل قد يكون من اسم منفرد اللفظ^(٥) ؛ فيشمل : ما هو منقول من معنى

(١) إذا كان العلم مرتجلاً « كسعاد » مثلاً - ثم سميت به امرأة ثانية وثالثة و . . . ، لم يخرج ، بسبب تكرار التسمية - عن أنه مرتجل ما دام النوع لم يختلف . أما إذا اختلف النوع فإن الاسم الثاني والثالث و لا يكون مرتجلاً ؛ بل يكون منقولاً ؛ كتسمية إنسان بأسامة ؛ فإن « أسامة » مرتجل بالنسبة للأسد ، ومنقول بالنسبة للإنسان .

(٢) وما يلاحظ أن وضع الأعلام الشخصية المرتجلة ليس مقصوراً على العرب الخالص - وكذا المنقولة - وإنما هو حتى لم ولنغيرهم ، في كل زمان ومكان . أما الأعلام الجنسية - فقد سبق حكمها في رقم ٢ من ص ٢٩٩ .

وإذا صارت الكلمة علماً مرتجلاً أو منقولاً ، خضعت للضوابط والأحكام العامة التي تجري عليه في الإعراب أو البناء - ولا سيما ما تقتضيه الملاحظة « التي في ص ٧٩ - وفي التذكير والتأنيث ، وفي منع الصرف وعدمه ، وفي الأفراد والتثنية وجمع التصحيح ، وباقي الأحكام المختلفة ، ويجري عليها في جموع التكسير ما يجري على نظائرها . فإن لم يكن لها نظائر فعلي ما يقارنها ؛ طبقاً لما تقتضيه الضوابط العامة . وفي كتاب لمع (ج ٢ ص ١٨٣ باب التكسير) طريقة جمع الأعلام المرتجلة والمنقولة

(٣) وإذا كان العلم منقولاً من لفظ مبنى مفرد - أي : منفرد - ، ليس من أنواع المركب الثلاثة) وجب تمييز حكمه ، فيصير معرباً منوناً ؛ طبقاً « للملاحظة » المفيدة التي تقدمت في ص ٧٩ ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠٩ - ولها إشارة في « ب » من ص ٣٠٦ .

من المعاني العقلية الخالصة التي يُسَمَّون كُلاًّ منها : « الحدّث المجرد » مثل : فضل ، وسُعود ، ومجد ، وهيبة . . . أعلام أشخاص - وما هو منقول من اسم عين ، (أى : من ذات مجسّمة محسوسة) ؛ مثل : غزال ، وقمحة ، وزيتون وفيل . . . أعلام أشخاص . . . وما هو منقول من اسم مشتق ؛ مثل : صالح ، ونبييل ، ومحمد ، ومفتاح .

٢ - وقد يكون النقل من الفعل وحده ^(١) ؛ من غير أن يكون معه فاعل ظاهر ، أو ضمير مستتر ، أو بارز ، ومن غير أن يلاحظ الفاعل أو يُقدَّر بوجه من الوجوه ؛ فيشمل المنقول من فعل ماضٍ مثل : شمّر ، وجاد ، وصفا ، (أسماء أشخاص) . أو : من فعل مضارع ؛ مثل : يزيد ^(٢) ، وتميس ^(٣) ، وتنعز ^(٤)

(١) النقل إذا كان من فعل مع فاعله الظاهر ، أو فاعله الضمير المستتر ، أو البارز - فإنه يعد نقلاً من جملة فعلية ؛ فتمرب إعراب المركب الإنشائي ؛ حيث تخضع للحكاية التي سيحيى بيانها في هذا الباب (ص ٣١٠ ورقم ١ من هامشها) .

أما النقل من الفعل وحده فليس نقلاً من جملة . ويعرب الفعل في هذه الحالة إعراب الممنوع من الصرف ، للعلمية مع وزن الفعل مثلاً ؛ كما هو الحال هنا ، أو : للعلمية مع سبب آخر إن وجد . ومن أمثلة الفعل الماضي وحده : « شمّر » علم على شخص ، وعلم على فرس أيضاً - كما سلف - ومن أمثلة المضارع وحده « يشكر » علم نوح عليه السلام ، وعلم قبيلة ، وجبل صنير بالقاهرة عند القلعة . ومن أمثلة الأمر : « أسكت » - يضم الهمزة - علم على صحراء عربية . وهذه الهمزة للقطع ، مع أنها في الأصل للوصل ؛ لأن همزة الوصل - كما سيحيى البيان في ورقم ٢ من هامش ص ٣٠٦ - وفي هامش ص ٤٢١ - إن وجدت في لفظ ليس علماً ثم صار علماً - فإنها تصير همزة قطع .

فإن احتمل النقل أن يكون من جملة فعلية ومن فعل وحده مثل : « أسكت » كان حملاً على الفعل وحده أولى ؛ لأن النقل من الجملة مخالف للأصل ؛ فلا يلجأ إليه إلا بدليل قرينة ؛ كما في كلمة « يزيد » في قول الشاعر :

نُبِئتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

فإن رفع كلمة : « يزيد » دليل على أن النقل من جملة فعلية ، فلها : « يزيد » وفاعلها : ضمير مستتر تقديره ؛ هو ؛ إذ لو كان النقل من الفعل وحده لوجب أن يقول : يزيد ؛ فيكون مجروراً بالفتحة ؛ لأنه مضاف إليه ، ممنوع من الصرف ؛ للعلمية ووزن الفعل .

(نبتت : أخبرت . أى : أخبرني العارفون . « الفديد » : الصياح . « ظلماً » مفعول لأجله ، لفعل محذوف تقديره : يصيحون . « علينا » : جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف . « ولهم فديد » مبتدأ وخبر . والجملة في محل نصب حال . و « نبتت » أصل فعله : « نبتاً » فعل ماضٍ ينصب ثلاثة مفاعيل : أولها قد صار نائب فاعل بعد حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول . وثانيتها « أخوالي » والثالثة الجملة من الفعل المحذوف وفاعلها « وهي جملة : يصيحون » .

(٢) علم على رجل .

(٣) علم على امرأة .

(٤) علم لمدينة باليمن .

وتغلب^(١)، ويشكر^(٢). أو : من فعل أمر ، مثل : سالم ، وسامح^(٣) .
 ٣- وقد يكون النقل من جملة ، إما اسمية ، مثل : « على أسد » ،
 و « ما شاء الله »^(٤) و « نحن هنا » اسم كتاب . . . وإما جملة فعلية كاملة ؛
 مثل : فَسَّخَّ اللهُ ، زَادَ الْخَيْرُ ، وَأَطْرَقَا (اسم بلد ، وصحراء ببلاد العرب) ،
 والنقل في هذه الأمثلة هو من جملة فعلية كاملة ؛ لأن الفاعل فيها اسم ظاهر ،
 أو ضمير بارز .

٤- وقد يكون النقل من حرف معنّى ؛ كسمية شخص بكلمة : « رَبِّ » ،
 أو : إن . . . وقد يكون من حرفين^(٥) ، مثل : ربما ، إنما .

٥- وقد يكون من حرف واسم^(٥) . . . مثل : بهتاء ، ومثل : الحارث
 (اسم قبيلة عربية) .

٦- أو حرف^(٥) وفعل مثل : اليزيد^(٦) . . .

هذا : ومن خصائص العَلم بنوعيه السالفين أمران :

أما أولهما : فإنه اسم جامد لا صلة له بالاشتقاق ولو كان في أصله وقبل نقله
 إلى العلمية اسماً مشتقاً . لهذا تجرى عليه أحكام الجامد وحده^(٧) . . .

وأما ثانيهما : فإن صيغته المكوّنة من الحروف الهجائية كتلة متماسكة الحروف
 لأن العَلمية تحدده وتحصره ، فلا يجوز الزيادة على حروفه أو النقص^(٨) .

(١) علم لقبيلة عربية .

(٢) علم لنوح عليه السلام ، أو : لجليل ، كما سبق - في رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ - ولقبيلة
 عربية هجاها الشاعر بقوله :

« ويشكرُ » لا تستطيعُ الوفاءَ وتعجزُ « يشكرُ » أن تغدراً

(٣) كلاهما اسم رجل .

(٤) أي : الذي شاءه الله ، وأراده .

(٥) وهـ (هـ) انظر ما يختص بهذا النوع من النقل ، وحكه ، في رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ .

(٦) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

ومنه منقولٌ ، كفضلٍ ، وأسَدٌ ودُو ارتجَالٍ ، كسَعَادٍ ، وأدَدٌ

(٧) كما تقدم في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ و ٤ من هامش ص ٢٠٩ .

(٨) طبقاً للبيان المفيد الذي سبق في « ج » من ص ١٢٥ .

زيادة وتفصيل

(ا) إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبدوء بهمزة وصل فإن همزته بعد النقل
تصير همزة قطع - كما أشرنا ^(١) - نحو: « إنشراح » علم امرأة ، ونحو : « أل »
علم على الأداة الخاصة بالتعريف أو غيره ، بشرط أن تكتب منفردة مقصوداً بها
ذاتها ؛ فتقول : « أل » كلمة ثنائية ، كما تقول : « أل » في اللغة أنواع
من حيث المدلول . . . ومثل : يوم « الإثنين » . . . بكتابة همزة : « الإثنين » لأنها
علم على ذلك اليوم ^(٢) . . . ومثل : « أسكُت » علم على صحراء . . .

(ب) وإذا كان العلم منقولاً من لفظ مفرد مبنى فإنه يصير بعد هذا النقل
معرّباً منوناً ؛ طبقاً للبيان التفصيلي الذي سبق ^(٣) .

* * *

(١) في رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ وهامش ٤٢١ .
(٢) ولا التفات لما اشترطه بعضهم لإخراج نوع من الأعلام من هذا الحكم ؛ إذ الصحيح أن هذا
الحكم عام يشمل الأعلام بأنواعها المختلفة ، كما يشمل غير الأسماء من كل لفظ مبدوء همزة وصل قد سمى
به ، وصار علماً .

- راجع « حاشية الصبان » في آخر باب النداء ، عند قول ابن مالك .
« وباضطرار خص جمع « يا » و « أل » . . . » وكذلك : « التصريح ، والخضري » في هذا الموضوع
نفسه . وللخضري تعليل قوي ، نصه :

« ما بدئ همزة الوصل فعلاً كان أو غيره ، يجب قطعها في التسمية به ؛ لصيرورتها جزءاً من الاسم ؛
فتقطع في النداء أيضاً ؛ ولا يجوز وصلها لأصالتها ، كما - وصلت - في لفظ الجلالة ؛ لأن له خواص
ليست لغيره . . . » هـ . . . فلا التفات إلى ما نقله الصبان عن غيره في موضع آخر .

(٣) في ص ٧٩ بمنوان : « ملاحظة » . . . ثم انظر رقم ١ من هامش ٣٠٩ .

التقسيم الرابع :

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالته ، إلى : « اسم ، ولقب ، وكُنْيَة » . فأما الاسم هنا ^(١) فهو : علم يدل على ذات معينة مشخصة - في الأغلب - ^(٢) ، دون زيادة غرض آخر من مدح ، أو : ذم ، أو : غيرهما ؛ مثل : سعيد ، كامل ؛ مریم ، بُشَيْنَة ، وأشباهاها من كل ما يكون القصد منه أمر واحد ؛ هو : مجرد الدلالة على ذات المسمى ، وتعيينها وحدها ، دون غيرها ، ودون إفادة شيء آخر يتصل بها ؛ كمدح أو : ذم ... وأما اللقب فهو : علم يدل على ذات معينة مشخصة - في الأغلب - مع الإشعار - بمدح أو ذم ؛ إشعاراً مقصوداً بلفظ صريح ^(٣) ؛ مثل : (بَسَام ، الرشيد ، جميلة ...) ، (السفاح ، صخر ، عرجاء ...) .

(١) أى : في باب : «المعارف» ؛ لا في باب : «تقسيم الكلمة» - وقد سبق في ص ٢٦ - ؛ حيث الاسم يقابل هناك الفعل ، والحرف .
(٢٠٢) أما في غير الأغلب فيفقد التعمين والتشخيص ، طبقاً لما أوضحناه في رقم ٣ من هامش ص ١٢٩ وفي رقم ١ من هامش ص ٢٩٢ .

(٣) لأن كل واحد من القسمين الآخرين للعلم (وهما ؛ الاسم والكنية) لا يخلو من مدح أو ذم ، ولو من ناحية بعيدة . غير أن الموعول عليه في اللقب - فوق دلالته على الذات المعينة - هو أن يدل على المدح أو الذم بلفظ صريح بأحدهما إشعاراً واضحاً قريباً . فليس المراد من اللقب مجرد الدلالة على الذات ، وإنما المقصود منه أمران معاً ؛ الدلالة على المسمى المعين ، والإشعار بمدحه أو ذمه . وهذا أهم من تلك الدلالة ؛ إذ يمكن الوصول إليها من طريق آخر ، هو طريق الاسم ؛ فإنه يكاد يكون مقصوداً عليها وحدها ، ويختص بها - وإن كان لا يخلو من رائحة مدح أو ذم ... كما سبق .

وأما الكنية فإنها تدل على المسمى ، وتدل معه على المدح والذم كاللقب ؛ - طبقاً لما أسلفنا - ولكن من طريق التبريض ، لا من طريق التصريح ؛ لأن المتكلم حين يكنى عن شخص فيقول عنه : «أبو علي» مثلا أو : «أم هانئ» ... ، ولا يصرح بالاسم أو باللقب ، وإنما يرى من وراء ذلك إلى تعظيمه ، أو تحقيره بعدم ذكر اسمه ؛ تعظيماً وتقديساً ، أن يجري اللسان به ، أو : تحقيراً ، ووزارية ، وأنه لا يستحق الذكر . وقد يجيء التعظيم أو التحقير ضمناً أيضاً ، ولكن من ناحية أن المضاف يكتسب من المضاف إليه ؛ مثل : أبو الفوارس ، وأبو هوب ، وأم الدواهي (القنبلة الذرية) ... فقد فهم المدح ، أم الذم ، في الكنية فهماً ضمناً ، كشف عنه المضاف إليه . وقد يراد بالكنية التفاؤل بأن يعيش صاحبها حتى يكون أباً أو أماً لفلان . وقد يراد التشاؤم . . . وما سبق نعلم أن كلا من اللقب والكنية يؤدي أمرين معاً ؛ هما :

(أ) الدلالة على مسمى معين .

(ب) والمدح أو الذم .

غير أن اللقب يدل عليهما بلفظ صريح مقصود ، وأن الكناية تدل عليهما من طريق ضمني ، فيه التبريض ، وليس فيه التصريح المكشوف . وهذا هو الفارق الهام بينها وبين اللقب .

شيء آخر ؛ هو : أن الاسم واللقب قد يدلان معاً بلفظهما الصريح على مدح ظاهر ، أو ذم واضح ؛ نحو : الحسن الصادق - الحطيمية الأجر - ومعنى الحطيمية : القصير - وفي مثل هذه الصورة يكون =

وأما الكُنْنية فهي علم مركب تركيبياً إضافياً^(١)، بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمة من الكلمات الآتية : (أب ، أم) ، (ابن ، بنت) ، (أخ ، أخت) ، (عم ، عمة) ، (خال ، خالة) ، مثل : الأعلام الآتية : (أبو بكر ، أبو الوليد) ، (أم كلثوم ، أم هانئ) ، (ابن مريم ، بنت الصديق) ، (أخو قيس ، أخت الأنصار) ، وهكذا^(٢) . . . وليس منه : أبٌ لمحمد ، وأم لهند ، وغيرهما من كل ما لا إضافة فيه على الوجه السابق .

وكل قسم من الأقسام الثلاثة السالفة قد يكون مرتجلاً أو منقولاً ، مفرداً أو مركباً ، إلا الكنية فإنها لا تكون إلا مركبة .

* * *

الأحكام الخاصة بالتقسيمات السالفة ، وتتركز في النواحي الأربعة الآتية :
أولها : الأحكام الخاصة بإعراب العلم المفرد ، والعلم المركب .

= الاسم هو ما وضعه الوالدان - ونحوهما أولاً دالاً على المسمى : ليكون اسماً له ابتداء ، مهما كان ذلك ، وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع هذا الاسم الأول فإن كان مشعراً بمدح أو ذم فلقب ، وإن كان مصدرراً بأب أو أم ونحوهما مما سردناه فكنية . فاعتبار الإشعار بالمدح أو الذم ، وملاحظة التصدير بأب أو أم أو نحوهما مما ذكرناه إنما يكون بعد وضع اللفظ الدال على الذات أولاً ، أى : بعد وضع الاسم » .
راجع الصبان ، ج ١ أول باب الكلام وما يتألف منه عند قول ابن مالك : « قال محمد هو ابن مالك . . . » .

فإن لم يعرف الموضوع ابتداء والسابق من الاسم واللقب فالأحسن اعتبار المتقدم هو الاسم والمتأخر هو اللقب ، والكنية هي المصدرة بأحد الألفاظ المعروفة ، (أب - أم . . .) .

(١) المبحث في رقم ١ من هامش ص ٣٠٠ إلى أن الكنية - مع تركيبها الإضافي لفظاً - معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية . ولهذا حين يقع بعدها تابع ؛ كالنعت مثلا في قولنا : جاء أبو الفوارس الشجاع ، فإن النعت ، (وهو هنا كلمة : « الشجاع ») يعتبر في المعنى نعتاً للآتين معاً ، أى : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط ؛ وإلا فسد المعنى . ولكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده . أى : أن لفظه تابع في إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه معاً .

طبقاً لما سيجي في باب النعت (ج ٣ ص ١١٤ ص ٤٢٩) - راجع التصريح ج ٢ آخر باب الإضافة ، عند الكلام على الشاهد الذي في قول معاوية حين سلم من الطعنة ومات منها على بن أبي طالب .

نَجَوْتُ وَوَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

والمرادى هو قاتل على رضى الله عنه . (واسمه : عبد الرحمن بن مُلْجَم ، من قبيلة مُرَاد) - .

(٢) وما سبق يقتضى أن يكون المضاف إليه غير لقب للمضاف ؛ فلا يصح في الكنية أن يكون عجزها (وهو المضاف إليه) لقباً لصدرها ؛ (وهو المضاف) لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه - في الأغلب - إلا بتأويل متكلف ، كما سيجي في رقم ١ من هامش ص ٣١٧ .

ثانيها : الأحكام الخاصة بالترتيب بين الاسم ، والكنية ، واللقب ، إذا اجتمع من هذه الأعلام اثنان ، أو ثلاثة .
 ثالثها : الأحكام الخاصة بإعراب ما يجتمع منها .
 رابعها : الأحكام المعنوية وبقية الأحكام اللفظية الأخرى التي تتصل بعلم الشخص وعلم الجنس .

(١) فأما العلم المفرد ، كحامد ، وسعيد ، وسميرة ، وعبلة . . . فإنه يخضع في إعرابه وضبط آخره لحاجة الجملة المشتمة عليه ؛ فقد يكون مبتدأ ، أو : خبراً ، أو فاعلاً . . . أو مفعولاً ، أو مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف ؛ أو غير ذلك ؛ فيرفع ، أو ينصب ، أو يجر على حسب ما تقتضيه الجملة . تقول : حامد أديب ، إن حامداً أديبٌ . أعجبت بأدب حامد ؛ فتضبط كلمة : « حامد » بالضبط المناسب لموقعها^(١) ؛ كالشأن في كل الأسماء المنفردة .

وأما العلم المركب : فإن كان تركيبه إضافياً ، (كعبد الله . . .) أعرب صدره - وهو المضاف - كإعراب المفرد السابق (أى : على حسب حاجة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غير ذلك) . ويبقى المضاف إليه على حالته ؛ وهى الجر دائماً . تقول : عبدُ الله شاعرٌ ، فاز عبدُ الله ، صاحبت عبدَ الله ، سارعت إلى عبدِ الله ؛ فالمضاف - وهو كلمة : عبد - تغيرت علامة آخره بتغير حاجة الجُمْل ، وبقي المضاف إليه مجروراً لم يتغير .

وإن كان تركيبه إسنادياً (مثل : فتحَ اللهُ . . . - الخبيرُ نازلٌ) بقي على حاله وصورته اللفظية قبل التسمية ؛ فلا يدخله تغيير مطلقاً ، لا في ترتيب حروفه ، ولا في ضبطها ، ثم يجرى عليه ما يجرى على المفرد ؛ فيعرب على حسب حاجة

(١) هذا الحكم عام : فيشمل الكلمة المبنية إذا نقلت من معناها ، وصارت علماً ، فقد جاء في التصريح ، ج ٢ أول باب المناذى ما نصه :

« قال الرضى في باب العلم : إذا نقلت الكلمة المبنية ، وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب » ١٥١ ، ثم قال صاحب التصريح ما نصه :

« فعل هذا تقول في : كيفَ ، وهؤلاءِ ، وكمُ ، ومنذُ . . . ، أعلماً عند النداء : يا كيفُ ، ويا هؤلاءِ ، ويا كمُ ، ويا منذُ . . . بضمه ظاهرة ، فهى متجددة للنداء » ١٥١ .

وهناك النص الآخر الذى سبق تدوينه في ص ٧٩ بعنوان : « ملاحظة » وما يختلف عنها في « ج »

الجملة التي تحتويه . ولكن يكون إعرابه مقدراً على آخره بسبب وجود علامة للحكاية فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً . . . وغير ذلك على حسب ما تقتضيه تلك الجملة ، إلا أن آخره يظل على حاله ملتزماً علامته الأولى قبل العلمية في جميع تلك الحالات مهما تغيرت الجمل ؛ فكأنه كلمة واحدة تلازمها علامة واحدة للإعراب ، لا تتغير في الرفع ، ولا في النصب ، ولا في الجر . تقول : «فتح الله» نشيط . جاء «ففتح الله» . صاحبت «ففتح الله» . رضيت عن «ففتح الله» . فالتسليم : (فتح الله) في الجملة الأولى : مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، للحكاية^(١) .

وفي المثال الثاني : فاعل مرفوع . وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، للحكاية وفي الثالث : مفعول به ، منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره للحكاية ؛ وفي الرابع : مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة للحكاية ؛ فهو لا يتأثر بالعوامل تأثراً ظاهراً ، وإنما يتأثر بها تأثراً تقديرياً يصيب آخره ؛ فيجعله معرباً بحركات مقدرة للحكاية .

ويقال في المثال الثاني : («الخير نازل» حضر) . (إن «الخير نازل» حضر) . (سلكم على «الخير نازل») . . . وهكذا في كل مثال آخر من أمثلة المركب الإسنادي ، وملحقاته^(٢) فإنه يكون معرباً ، وعلامات إعرابه مقدرة ؛ لأجل

(١) الحكاية الأصلية معناها : أن نردد اللفظ بحالته الأصلية ونعيد نطقه أو كتابته بالصورة التي سمعناها أو قرأناها من غير أن نغير شيئاً من حروفه أو حركاته مهما غيرنا الجمل والتراكيب ويجوز أن نرده بمعناه إن لم يمنع مانع دني ، أو غيره ؛ كإرادة النص عليه من غير إدخال تغيير فيه . (راجع مزية الحكاية في رقم ١ من هامش ص ٣١ ، ثم من هامش : «١» ص ٤٥ م ٦٢ ج ٢ ، حيث الإيضاح المناسب) .

وإنما كانت الضمة مقدرة . هنا وفي كل حالات الرفع لأن الضمة الموجودة حالياً هي الضمة التي كانت في العلم قبل أن يكون مبتدأ أو خبراً ؛ فلم تترك مكانها لتحل فيه الضمة الخاصة بالمبتدأ أو بغيره من المرفوعات ويكون . منصوباً بفتحة مقدرة ، ومجروراً بكسرة مقدرة .

(٢) يدخل في هذه الملحقات : العلم المنقول من حرفين ؛ مثل : ربما ، إنما . . . والعلم المنقول من حرف واسم ؛ مثل : إن عمسّر ، أو : من حرف وفعل ؛ مثل : لن يسافر - وقد سبقت لحة عن هذه الأنواع الثلاثة في ص ٣٠٥ - فكل علم من هذه الأعلام الملحقة وأشباهاها ليس مركباً إسنادياً ؛ لأنه ليس جملة . ولكنه عند الإعراب يحكى كالمركب الإسنادي . أما العلم المركب من موصوف وصفة ؛ مثل : «محمد الفاضل» فقد اعتبره النحاة ملحقاتاً بالمفرد ، فيجوز على الموصوف الإعراب على حسب =

وإن كان تركيبه مزجياً غير مختوم بكلمة : (وِيْنِه) ، مثل : رَامَهُرْمُزُ
وَنِيُوبِرْكُ . . . فإنه يعتبر في الرأي الغالب - كالكلمة الواحدة ، ويعامل من ناحية
الإعراب معاملة المفرد المنوع من الصرف ، فيكون على حسب جملته ؛ مبتدأ ،
أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً . . . أو غير ذلك ؛ لكنه يرفع بالضممة من غير
تنوين ، وينصب ويجر بالفتحة في الحالتين من غير تنوين (٢) . تقول : رَامَهُرْمُزُ
جميلة ، إن رَامَهُرْمُزَ جميلةٌ ، سمعت برَامَهُرْمُزَ ، فتغير حركة الحرف
الأخير وحده تبعاً لحالة الإعراب مع خلوه من التنوين ، ويبقى غيره من الأحرف
على حالته الأولى .

فإن كان تركيبه مزجياً مختوماً بكلمة : « وِيْنِه » (مثل : حَمْدَ وِيْنِه -
خَالَوِيَه) ، كان كسابقه خاضعاً لحاجة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً
أو مفعولاً . . . إلخ ، إلا أن آخره في كل هذه الأحوال يكون مبنياً على الكسر
- في المشهور - تقول : خَالَوِيَهِ عالم لغويٌ جليل ، وإن خَالَوِيَهِ عالم لغويٌ
جليل ، وخالوِيَهِ شهرة فائقة . . . فقد وقعت كلمة : « خَالَوِيَه » مبتدأ ،
واسماً لإن ، ومجرورة باللام ، ولم تتغير حالة آخرها بتغير الحمل ؛ بل لزم
البناء على الكسر ؛ فهي مبتدأ مبنية على الكسر في محل رفع . وهي اسم إن مبنية

= الجملة ، وتتبعه الصفة في علامة الإعراب . ولعل الأفضل أن يكون ملحقاتاً في حكمة بالمركب
الإسنادي فيحكى ؛ منعاً من اللبس ، ومنع اللبس من أهم الأغراض التي تحرص عليها اللغة ، وقالوا في
التسمية بمثل : « عالم أبوه » ومثل : (مكرم محمد إن كلمة « عالم » تعرب على حسب العوامل التي قبلها .
أما كلمة : « أبوه » و « محمد » فيبقيان على حالهما . والأفضل عندي أيضاً أن يجرى على هذا النوع
حكم المركب الإسنادي ؛ منعاً من اللبس ؛ إلا إن كانت الأساليب الصحيحة تخالفه ، فيجب اتباعها ،
والقياس عليها . ولكني لم أهدأ إلى شيء مسومع من العرب من تلك الأساليب ، ولم أعرف من روى عنهم
أمثلة منها .

(١) هناك آراء أخرى في طريقة إعرابه أشرنا إليها في ص ٣١٣ ونرى عدم استعمالها ؛ لاعتبارات
شئى ؛ في مقدمتها : أنها لا تلائم الحياة الحاضرة ، ولا تسائر الأساليب الصحيحة المنتشرة اليوم .

(٢) لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجى ؛ فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ،
ويجر بالفتحة أيضاً ؛ من غير أن يدخله التنوين مطلقاً ؛ في حالة من تلك الحالات ما دام علماً مزجياً
- كما سبق في « ب » من ص ١٧٦ - فإن خرج من العلمية جاز تنوينه على الوجه الذي أوضحناه في
رقم ٣ من هامش ص ٣٣ .

على الكسر في محل نصب ، وهي مجرورة باللام مبنية على الكسر في محل جر^(١)...
وهكذا في الأحوال التي تشابه ما سردناه^(٢) .

.....

« ملاحظة » : إذا أريد تثنية نوع من أنواع المركب السالفة ، أو جمعها
وجب اتباع الطريقة الخاصة بذلك وهي مشروحة في مكانها الأنسب^(٣)...

(١) هذا الإعراب في الحالات الثلاث هو الأوضح والأسهل ويصح إعراب آخر ؛ ففي حالة الرفع
نقول : مرفوع بضمه مقدرة ، منع من ظهورها حركة البناء الأصلي على الكسر ، وفي حالة النصب منصوب
بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلي على الكسر . وفي حالة الجر : مجرور بفتحة مقدرة منع
من ظهورها حركة البناء الأصلي على الكسر نقول هذه العبارات أو ما يماثلها في تأدية المراد .

(٢) انظر أنواعاً أخرى من المركب المزجي وأحكامها في رقم ٥ من هامش ص ٣٠٠ وفي

(٣) الجزء الرابع ، م ١٧٤ باب جمع التكسير « بعنوان : « جمع أنواع المركب جمع تكسير »

زيادة وتفصيل :

من أنواع المركب المزجي ما يستعمل غير علم^(١) ؛ كالمركب العددي (أى : الأعداد المركبة) ، وهى ؛ أحدَ عشرَ ، وتسعةَ عشرَ ، وما بينهما . فكل واحد منها مبنى دائماً على فتح الجزأين فى جميع أحواله ، وفى كل التراكيب . ويقال فى إعرابه : مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة . ما عدا اثني عشرَ ، واثنى عشرَ ؛ فإنهما يعربان بإعراب المثنى . فاثنا واثنتا ترفعان بالألف فى حالة الرفع ، وتنصبان وتجران بالياء فى حالتى النصب والجر . أما كلمة : « عشر ، وعشرة » فهى اسم مبنى على الفتح لا محل له ، لأنها بدل من حرف النون فى المثنى . وهذا هو ما يقال فى إعرابها - كما سبق^(٢) - وسيجىء تفصيل الكلام عليهما فى الباب الخاص بالعدد ، بالجزء الرابع .

وكالظروف المركبة ؛ مثل : (صباح مساء) فى مثل : (والذى يسأل عنا صباح مساء) ، أى : كلَّ وقت . وكالأحوال المركبة فى مثل : (أنت جارنا بيت بيت) ، أى : ملاصقاً .

فكل هذه المركبات التى من نوع الأعداد ، والظروف ، والأحوال - مبنية على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالتها من الجملة ؛ تقول فى الأعداد : (جاء أحدَ عشرَ رجلاً ، وأبصرت أحدَ عشرَ رجلاً ، ونظرت إلى أحدَ عشرَ رجلاً) . وتقول : (أنا أسألُ عنك « صباح مساء ») أى : كلَّ وقت . فالكلمتان معاً ظرف مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب ، وتقول : (أنخى جارى « بيت بيت ») فالكلمتان معاً حال ، مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب . ففى كل ما سبق يكون اللفظ المركب مبنياً على فتح الجزأين فى محل رفع ؛ لأنه فاعل - مثلاً ، أو شىء آخر يكون مرفوعاً - . وفى محل نصب ، لأنه مفعول به ، أو ظرف ،

(١) سبقت إشارة لهذا فى ص ٣٠٠ وفى رقم ٥ من هامشها حيث الكلام على تعريف المركب المزجي ، وأنواعه ومنه ما يفصل بين كلمتيه الواو الزائدة سماعاً ، المهملة التى ليست إلا للفصل المحض ؛ نحو : (كيت وكيت - وذيت وذيت) بالبيان الآتى فى موضعه من ج ٤ باب « كم » ص ١٦٨ م ٥٤٠ .

(٢) فى « و » من ص ١٣٤ ، وفى « د » من ص ١٥٦ .

أو حال ، أو : شيء آخر منصوب . وفي محل جر ، لأنه في محل شيء مجرور .
فآخر كل كلمة من الكلمتين يلزم حركة واحدة لا تتغير ؛ هي الفتححة .
وحكم هذا المركب هو البناء على الفتح .

وهذا الإعراب في الأمثلة السابقة نوع مما يسمونه : « الإعراب المسحلي »^(١)
حيث يكون للكلمة حالة لفظية ظاهرة - غالباً - ، حلت محل أخرى غير ظاهرة ،
ولكنها ملحوظة في الإعراب برغم عدم ظهورها ؛ ولهذا تراعى في التواضع وغيرها -
وهو غير « الإعراب التقديري » الذي سبق الكلام عليه^(٢) .

وما ذكرنا من حكم المركب المزجي بأنواعه المختلفة هو الذي يحسن الأخذ به .
والاقتصار عليه وحده في استعمالنا ؛ لأنه أشهر الآراء وأقواها . . . والاقتصار
عليه يمنع الفوضى في ضبط الكلمات ، ويريحنا من جدل أهل المذاهب المختلفة .
وعلى الرغم من هذا سندكر بعض الآراء الأخرى ، لا لاستعمالها ؛ ولكن ليستعين بها
من يشاء في فهم النصوص القديمة التي تسايرها تلك الآراء وتنطبق عليها ، وتوضح
الضبط الوارد بألفاظها . . .

فمن تلك الآراء أن المركب المزجي غير المختوم بكلمة : (وَيْه) يجوز فيه البناء
على الفتح في جميع حالاته . تقول : هذه بعلبك . إن بعلبك جميلة . لم أسكن
في بعلبك ، فتكون مبنية على الفتح دائماً في محل رفع ، أو نصب .
أو جر .

ومنها : أنه يجوز إعرابه إعراب المتضايقين^(٣) ؛ فيكون صدره - وهو المضاف -
معرباً على حسب حالة الجملة ، ويكون عجزه - وهو المضاف إليه - مجروراً
أبداً ؛ تقول : هذه بعل بلك . إن بعل بك جميلة . لم أسكن في بعل بك .

(١) ومن أنواعه أيضاً جميع الأسماء المبنية ؛ (كأسماء الإشارة ، والموصول ، والضمير) ، وبعض
الأفعال المبنية (كالماضي الواقع فعل شرط ، أو جوابه ، فإنه مبني في محل جزم) ، وكذلك بعض الجمل
(كالتى تقع خبراً ، أو صفة ، أو حالاً . . .) - انظر البيان في ص ٨٤ ، ثم ص ١٩٨ .

(٢) ص ٨٤ وفي « ج » من ص ١٩٨ .

(٣) والإضافة هنا غير محسنة للأسباب الموضحة في موضعها الأنسب ، وهو باب : « الإضافة » ،
ج ٣ ص ٤٧ م ٩٣ وفي باب المنوع من الصرف (ج ٤ م ١٤٧ « و » ص ٢١٨ وهامشها) .

.....

وفي هذه الحالة - وحدها - يحسن في الكتابة فصل المضاف من المضاف إليه ، وعدم وصلهما خطأً . بخلاف أكثر الحالات الأخرى . كما أن المضاف في هذه الحالة إن كان معتل الآخر فإنه يظل ساكنًا دائمًا ، ولا تظهر عليه الحركة ؛ بل تقدر ؛ مثل : عرفت « مَعْدِي كَتَرِب » ، فكلمة « معدى » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الياء ؛ مع أن الفتحة تظهر على الياء دائمًا ؛ ولكنها لا تظهر هنا ، لثقلها مع التركيب - كما سبق البيان^(١) - .

أما المركب المزجي المختوم بكلمة : (وَيَنه) فقد أجازوا فيه حالة أخرى غير البناء على الكسر ، هي إعرابه كالممنوع من الصرف ، فيرفع بالضممة ، وينصب ويجر بالفتحة ، من غير تنوين في الحالات الثلاث ؛ مثل : سيويهُ إمام نحويّ كبير ، عرفت سيويهَ ، وتعلمت من سيويهَ .

(١) عند الكلام على المنقوص في ص ١٩٦ .

(ب) أما الترتيب بين قسمين^(١) فيلاحظ فيه ما يأتي :

١- لا ترتيب بين الاسم والكنية ، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ،
مثل : أبو الحسن على بطل ، أو : على أبو الحسن بطل .

٢- لا ترتيب بين اللقب والكنية ؛ فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ؛
مثل : الصديق أبو بكر أول الخلفاء الراشدين ، أو : أبو بكر الصديق أول
الخلفاء الراشدين .

٣- يجب الترتيب بين الاسم واللقب ؛ بحيث يتقدم الاسم ويتأخر اللقب^(٢) .
مثل : عمر الفاروق هو الخليفة الثاني من الخلفاء الراشدين ، وهذا الترتيب واجب
إن لم يكن اللقب أشهر من الاسم ؛ فإن كان أشهر جاز^(٣) الأمران ؛ مثل :
المسيح^(٤) عيسى بن مريم رسول كريم ، أو : عيسى بن مريم المسيح رسول
كريم . ذلك أن « المسيح » أشهر من « عيسى » . ومثل : السفاح عبد الله أول
الخلفاء العباسيين ، أو : عبد الله السفاح . . . ومن أجل ذلك كثر تقديم ألقاب
الخلفاء والملوك على أسمائهم - مع صحة التأخير - .

ومما سبق نعلم أن الترتيب عند اجتماع قسمين غير واجب إلا في حالة واحدة^(٥) ؛

- (١ و ٢) أما حكم الترتيب عند اجتماع الثلاثة فيجىء في ص ٣١٩ .
(٢) وتأخير اللقب عن الاسم واجب - بشرطه - سواء أوجد مع الاسم كنية أم لم توجد .
(٣) وهناك صورة أخرى لا يجب فيها تقديم الاسم وتأخير اللقب ، بل يجوز ، هي : أن يكون
اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما للآخر . (أى : الحكم على أحدهما بالآخر سلباً أو إيجاباً) . ففى
هذه الحالة يتأخر المحكوم به ، ويتقدم المحكوم عليه . فإذا قيل : من زين العابدين ؟ . فأجبت :
زين العابدين على - فهذا يتقدم اللقب ؛ لأنه المعلوم الذى يراد الحكم عليه بأنه على ، ويتأخر الاسم
لأنه محكوم به . . . وإذا قيل : من على الذى تمتدحونه ؟ . فأجبت : على زين العابدين . فيتقدم الاسم
هنا ؛ لأنه المعلوم الذى يراد الحكم عليه ، ويتأخر اللقب ، لأنه محكوم به . وهكذا - انظر رقم ٨٨ من هامش
ص ٤٤٢ و رقم ٢ من هامش ص ٤٩٣ - فعندنا صورتان لا يجب تأخير اللقب فيما ، وإنما يجوز .
(٤) معانى المسيح كثيرة ؛ منها : أنه يمسح الباطل ويزيله .
(٥) زيدت عليها حالة ثانية فى رقم ٣ من هذا الهامش . و إلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

واسماً أتى ، وكنيةً ، ولقباً ، وأخرنَ ذَا إن سِوَاهُ صحبياً

يريد : أن العلم ثلاثة أنواع ؛ فإتى اسماً ، أو : كنية ، أو : لقباً ، ثم أشار إلى أن هذا (أى :
اللقب) يتأخر إن صحب سواه من القسمين الآخرين ؛ بأن اجتمع مع الاسم أو الكنية ، ولكن هذا الرأى
يخالف المشهور ؛ من أن اللقب لا يتأخر إلا مع الاسم فقط ، دون الكنية - بالشرط الذى قدمناه -
ولو أنه قال : « وأخرنَ ذَا إن سِوَاهَا صحبياً » لكان أحسن ، وأوفق فى بيان أن المراد تأخير اللقب إن
صحب شيئاً سوى الكنية .

هي حالة اجتماع الاسم واللقب ؛ فيجب تأخير اللقب عنه بشرط ألا يكون أشهر من الاسم ؛ فإن كان اللقب أشهر جاز الأمران .

(ح) أما إعراب قسمين عند اجتماعها فيُتَّبَع فيه ما يأتي :

١ - إن كان القسمان مفردين^(١) مثل : «على سعيد» جاز اعتبارهما متضابفين^(٢) فيكون الأول هو المضاف ، ويعرب ويضبط على حسب حاجة الجملة . ويكون الثاني هو المضاف إليه . وهو مجرور دائماً ؛ تقول : غاب على سعيد ، وعرفت على سعيد ؛ وسألت عن على سعيد^(٣) ، وجاز عدم إضافتهما فيعرب الأول ويضبط على حسب حالة الجملة ، ويكون الثاني تابعاً له^(٤) في جميع حالات الإعراب ؛ فتكون كلمة : « سعيد » مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة تبعاً للكلمة

(١) وفي هذه الحالة لا بد أن يكون أحدهما اسماً والآخر لقباً ؛ إذ لا دخل للكنية في الإفراد ؛ لأنها لا بد أن تكون مركبة تركيباً إضافياً - كما سبق في ص ٣٠٨ - ولا بد أن يكون المضاف إليه معها غير لقب للمضاف ؛ إذ الشيء لا يضاف - في الأغلب - إلى نفسه ، طبقاً للبيان السابق في رقم ٢ من هامش ص ٣٠٨ .

(٢) بشرط ألا يمنع من الإضافة مانع ، كوجود « أل » في العلم الأول منهما ؛ مثل ؛ (السعد المقنع) اسم رجل ، ولقبه ؛ فلا يجوز إضافة « السعد » إلى « المقنع » ؛ لأن الإضافة المحضة تمتنع فيها « أل » من المضاف . كما تمتنع الإضافة إذا كان المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ؛ كما يبدو هنا في ظاهر الأمر ، ولكنهما مختلفان تأويلاً ؛ فأحدهما يراد به الاسم المجرد ، والآخر يراد به المسمى - كما سيجيء التفصيل في باب الإضافة ج ٣ هامش ص ٤١ و ١١٩ م ٩٣ - وهذا النوع من إضافة الاسم إلى المسمى ؛ (أي : إلى اللقب) . والحاجة إلى هذا التأويل في هذا الوجه جعلت الإعراب على الوجه التالي أفضل .

(٣) جاء في ص ٢٣ ج ١ من شرح : « المفصل » ما ملخصه :

إذا لقيت علماً مفرداً بمفرد أضفت العلم إليه ؛ نحو : سعيد كرز . كان اسمه : « سعيداً » ، ولقبه « كرزاً » . فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب . وكذلك . « قيس قفة » ، وزيد بطة . فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد ، وسلب ما فيه من تعريف العلمية ؛ كما إذا أضفته إلى غير اللقب ؛ نحو : « زيدكم » ، فصار التعريف بالإضافة . وجعلت الألقاب معارف ؛ لأنها جرت مجرى الأعلام ، وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالألف واللام قبل التلقب - أي : إن وجدا من قبل - ؛ كما أنا إذا قلنا : « الشمس » كان معرفة بالألف واللام ، وإذا قلنا : « عبد الشمس » - كان من قبيل الأعلام . فالعلم يفقد التعريف بالعلمية عند إضافته إلى اللقب ويكتسب تعريفاً جديداً بالإضافة . وكل هذا بشرط إضافته إلى اللقب (.. ا هـ . ثم راجع رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

(٤) فيعرب الثاني بدلا من الأول ؛ بدل كل من كل ، أو يعرب عطف بيان ، أو توكيداً لفظياً بالمرادف ؛ فهذه الإعرابات الثلاثة جائزة . إلا إن منع من البديل مانع مما ذكره في بابيه ، فيمتنع ويبقى الإعرابان الآخران .

هذا ، وإعراب الثاني تابعاً للأول على وجه من الأوجه الثلاثة ، قوي لا تأويل فيه ، فهو خير من الإعراب في الحالة الأولى ؛ حالة اعتبارهما متضابفين لما فيها من التأويل الذي أشرنا إليه في رقم ٢ .

الأولى ؛ وهي : « على » . ولا دخل للكنية هنا ؛ لأن الكنية مركبة تركيباً إضافياً ، فتدخل في الأحوال الثلاثة الآتية الخاصة بالمركب الإضافي ، ولا تدخل في المفرد الذي نحن بصدده - كما أشرنا من قبل - .

٢ - وإن كان القسمان ، مركبين معاً تركيب إضافة ؛ مثل : « عبد العزيز سعد الله » فإن المضاف الأول ، وهو : « عبد » يُضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وبعده المضاف إليه . ويكون المضاف الثاني ، وهو : « سعد » تابعاً له ^(١) في إعرابه . ويليه المضاف إليه .

٣ - وإن كان الأول هو المفرد والثاني هو المركب تركيب إضافة ؛ مثل : « على زين العابدين » - أعرب المفرد على حسب الجملة ، وجاء المضاف الذي بعده تابعاً له في إعرابه ^(١) ؛ تقول : على زين العابدين شريف . إن علياً زين العابدين شريف . وماذا تعرف عن علي زين العابدين ؟ .

ويجوز شيء آخر ؛ أن يكون الأول المفرد مضافاً ؛ يُضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وأن يكون المضاف إليه هو صدر الثاني ؛ تقول : على زين العابدين شريف ، إن علي زين العابدين شريف . ماذا تعرف عن علي زين العابدين ؛ فتكون كلمة : « على » معربة على حسب العوامل ، ومضافة . وتكون كلمة : « زين » مضافة إليها مجرورة .

٤ - إن كان الأول هو المركب تركيب إضافة والثاني هو المفرد ؛ مثل : زين العابدين على - فإن صدر الأول ؛ (أى : المضاف) ، يضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، يليه المضاف إليه ، ويعرب المفرد تابعاً له ، تقول : زين العابدين على شريف ، إن زين العابدين علياً شريف ، عطفت على زين العابدين على .

أما المركب المزجي وملحقاته ، والمركب الإسنادي فلا يعتد بتركيبهما في هذا الشأن وإنما يعتبر كل منهما بمنزلة المفرد عند اجتماعه بقسم آخر ، وتجرى عليه أحكام المفرد السابقة ^(٢) .

(١) فيعرب بدل كل من كل ؛ أو عطفت بيان ، أو توكيداً لفظياً بالمرادف ؛ بالإيضاح الذي سبق في رقم ٤ من هامش الصفحة الماضية .

(٢) مع ملاحظة الحالة الإعرابية الخاصة بكل منهما - كما شرحناها في ص ٣٠٨ وما بعدها - فالمركب الإسنادي يلزم آخره حركة لفظية لا تنفير ، ويكون معها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، بسبب الحكاية . والمركب المزجي المختوم بكلمة : « و به » يلزم آخره حالة واحدة ؛ وهي : البناء على الكسر - في الأغاب - ويكون معها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ... وإن لم يكن مختوماً بكلمة « و به » =

وإلى هنا ينتهى الكلام على الترتيب والإعراب^(١) بين قسمين عند اجتماعهما .
 أما إذا اجتمعت الأقسام الثلاثة : (الاسم ، والكنية ، واللقب) فيراعى فى الترتيب بينها ما سبق إيضاحه ؛ حيث يجوز تقديم بعضها على بعض . إلا اللقب فلا يجوز تقديمه - فى أكثر حالاته - على الاسم^(٢) ؛ ففى مثل : عمر بن الخطاب الفاروق - يجوز أن تقدم أو تؤخر ما شئت من الاسم ، أو الكنية ، أو اللقب . إلا صورة واحدة لا تجوز ؛ وهى : تقديم كلمة : « الفاروق » على « عمر » . ما دامت كلمة : « عمر » هى الأشهر .

= ولا مبنياً على فتح الجزأين ؛ رفع بالضمه من غير تنوين ، ونصب وجرب بالفتحة من غير تنوين فيهما ؛ لأنه ممنوع من الصرف - فى الأشهر - . وهذه هى الأحكام الإعرابية الشاملة التى يجمل الاقتصار عليها الآن ، وترك ما عداها مما يدخل فى باب اللهجات التى لا تناسب حاضرتنا
 ويلاحظ كذلك أن الثانى فى الصور السالفة كلها يجوز فيه « القطع » المشار إليه فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٠
 (١) وفى الإعراب يقول ابن مالك من غير أن يتعرض للتفصيل والترتيب الذى سلكناه :

وَأِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَاصْصِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفَ

يريد بالشرط الأول : أنه : إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم ، وكانا مفردين ، مثل : سعيد محمود - وجب عنده إعرابهما متضامتين ؛ فالأول - وهو المضاف - يعرب على حسب حالة الجملة ، والثانى يعرب مضافاً إليه مجروراً . هذا رأى ابن مالك ، وقد عرفنا البيان الشافى فى ذلك ؛ حيث أوضحنا أن الإضافة ليست واجبة ، وإنما هى جائزة كالإتباع : بل الإتباع أفضل .
 ثم يقول فى الشرط الثانى : إن لم يكونا مفردين ؛ بأن يكونا معاً مركبين تركيب إضافة ، أو يكون الأول مركباً إضافياً والثانى مفرداً ، أو العكس - فإن الأول يعرب على حسب حاجة الجملة ، والثانى يكون تابعاً له فى الإعراب (فيكون : بدلا ، أو عطف بيان ، أو توكيداً لفظياً بالمرادف) ومعنى « الذى ردف » أى : الذى جاء ردفاً للأول ، أى : بعده متأخراً عنه .
 ثم أشار إلى نوعين من أنواع العلم ؛ هما : المركب الإسنادى والمزجى ؛ فقال :

وجملةٌ ، و ما بمزج ركبًا ذًا إن بغير ؛ وويه « تم أعربًا

أى : أن التركيب الإسنادى وهو المراد بقوله : « جملة » وكذلك المركب المزجى غير المختوم بكلمة : « ويه » فإنهما يعربان على حسب حاجة الجملة . وقد شرحنا طريقة إعرابهما ، وإن لم يوضحها الناظم ، كما شرحنا طريقة إعراب المركب المزجى المختوم بويه والأنواع المبنية على فتح الجزأين (ص ٣١٣ ، ثم أشار إلى المركب الإضافى من غير أن يذكر حكمه بقوله :

وَسَاءَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وَأَبِي قُحَافَةَ

وعبد شمس : علم على جد معاوية ، وأبو قحافة : علم على والد أبى بكر الصديق . وفى هذا البيت الذى قبله إشارة إلى الأنواع الثلاثة للعلم المركب ، وهى : العلم المنقول من جملة ، وهو المركب الإسنادى ، والعلم المركب تركيباً مزجياً ، والعلم المركب تركيباً إضافياً .

(٢) إلا فى صورتين الجائزتين ، وقد أوضحنا إحداهما فى رقم ٣ من ص ٣١٦ والأخرى فى رقم ٣ من هامشها .

وكذلك يراعى فى الإعراب بين الأول والثانى ماسبق أيضاً حين اجتماعهما بدون الثالث، فإذا انضم إليهما لم يتغير إعرابهما، وأعرّب الثالث تابعاً للأول فى إعرابه (١).

* * *

(د) هذا ، وما يخص الأقسام السالفة من الأحكام المعنوية وبقاى الأحكام اللفظية الأخرى قد سبق الكلام عليها (٢).

(١) ويجوز فيه أيضاً ما يسمى : « القطع » وهو جائز فيه وفى غيره على التفصيل الآتى :
إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم أو ثلاثة ، فإنه يجوز دائماً فى الثانى والثالث - إن وجد - « القطع » وهو المخالفة للأول فى حركته الإعرابية ؛ والانفصال عنها إلى ما يخالفها فى الرفع ، أو النصب ؛ بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود فى الأول ؛ فإن كان الأول مرفوعاً جاز قطع ما بعده إلى النصب ، وإن كان الأول منصوباً جاز قطع ما بعده إلى الرفع . وإن كان الأول مجروراً جاز فيما بعده القطع إلى الرفع ، أو : القطع إلى النصب ، زيادة على الجر بالتبعية ؛ تقول فى الزعيم « سعد زغلول » : اشهر سعد زغلولاً - بالخطابة ، فيجوز قطع كلمة : « زغلول » عن الرفع . أى : عن أن تكون مثل الأول فى حركته ، وعن أن تكون تابعة له ، وإنما تكون منصوبة ، مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أعنى ، أو : أريد . . . أو نحو ذلك.

وفى مثل : عرفت سعداً - زغلولاً - يجوز فى كلمة : « زغلول » الرفع ؛ فتكون مقطوعة عن حركة الأول غير تابعة له ؛ فتعرب خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : « هو » مثلاً . وفى مثل : سمعت عن سعد زغلولاً - يجوز فى كلمة (زغلول) الرفع ، أو النصب ، على القطع السالف ، كما يجوز فيها الجر على أنها تابعة له . . .

وملخص ما سبق فى القطع أنه : مخالفة الثانى والثالث لعلامة الاسم الأول ، فإذا كان الأول مرفوعاً جاز فى الباقي النصب فقط على القطع ، مع إعراب المقطوع مفعولاً به لفعل محذوف . وإذا كان الأول منصوباً جاز القطع فى الباقي إلى الرفع مع إعرابه خبر مبتدأ محذوف . وإذا كان الأول مجروراً جاز القطع فى الباقي إلى الرفع ، أو إلى النصب ، أو إلى الجر ، مع إعرابه فى كل حالة بما يناسبها ، وتقدير العامل الملائم لها .

أما الغرض من القطع ومن العدول عن الإعراب الذى أوضحناه للتابع - إلى الإعراب الآخر الذى أوضحناه هنا أيضاً ، فغرض بلاغى ؛ هو بيان أن المقطوع يستحق اهتماماً خاصاً ؛ لرفعة شأنه ، أو حقارة منزلته . وقد أوضحناه القطع - بتفصيل مناسب - والغرض البلاغى منه فى باب المبتدأ والخبر لمناسبة أقوى ، وهى : مناسبة حذف المبتدأ وجوباً (ص ٥١٠ م ٣٩) أما موضعه الأصيل وبيانه الأكل فباب النعت من الجزء الثالث ، ص ٤٦٩ م ١١٥ .

(٢) فى صفحتى ٢٩٢ و ٢٩٦ وما بعدها .

اسم الإشارة^(١)

تعريفه : « اسم يعين مدلوله تعييناً مقرونًا بإشارة حسية إليه » . كأن ترى عصفوراً فتقول وأنت تشير إليه : « ذا » رشيق ؛ فكلمة : « ذا » تتضمن أمرين معاً ، هما : المعنى المراد منها (أى : المدلول المشار إليه ، وهو : جسم العصفور) ، والإشارة إلى ذلك الجسم في الوقت نفسه . والأمران مقترنان ؛ يقعان في وقت واحد^(٢) ؛ لا ينفصل أحدهما من الآخر ، لأنهما متلازمان دائماً .

والغالب أن يكون المشار إليه (وهو : المدلول) شيئاً محسوساً^(٣) كالمثال السابق . وكأن تشير بأحد أصابعك إلى كتاب ، أو قلم ؛ أو سيارة ، وتقول : ذا كتاب - ذا قلم - ذى سيارة . وقد يكون شيئاً معنويًا ، كأن تتحدث عن رأى ، أو : مسألة في نفسك ، وتقول : ذى مسألة تتطلب التفكير - ذا رأى أبادر بتحقيقه . . .

تقسيم أسماء الإشارة

تنقسم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه إلى قسمين : قسم يجب أن يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية أنه مفرد ، أو مثنى ، أو جمع^(٤) . . . مع مراعاة التذكير ، والتأنيث ، والعقل^(٥) ، وعدمه في كل ذلك^(٦) . وقسم يجب أن

(١) اسم الإشارة اسم مبهم وسيجيء بيان المبهم في « ج » من ص ٣٣٨ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .

(٢) انظر ص ٩٣ ، ففيها الإيضاح .

(٣) مما تجب ملاحظته أن الإشارة نفسها لا بد أن تكون حسية . أما مدلولها - وهو المشار إليه - فقد يكون حسياً وهو الأصل ، وقد يكون معنوياً .

(٤) إذا كان المشار إليه اسم جنس جمعياً فلاسم الإشارة حكم خاص ، هو حكم الضمير العائد على مرجعه ، - ، وقد سبق بيانه في رقم ١ من هامش ص ٢٢ وفي رقم ٦ من ص ٢٦٥ - .

(٥) والمراد بالعقل : من له قدرة على الفهم والتعلم والحكم ، بأصل طبيعته ؛ ولو فقد هذه القدرة لسبب عارض . وقد يعبر النحاة أحياناً « بالعالم » بدلا من : العقل .

(٦) إذا اختلف المشار إليه في التذكير والتأنيث مع المراد الأصيل منه جاز في اسم الإشارة التذكير والتأنيث ؛ مراعاة لأحدهما ؛ نحو : القطن محصول أساسي عندنا . وهذه الثروة يجب العناية بها ، أو : وهذا ثروة يجب العناية بها . ومثل : كتاب البخله للجاحظ زاد أدبي رائع ، وهذه مزية يسمى وراهها =

يُلاحَظ فيه المشار إليه أيضاً ، ولكن من ناحية قرينة ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد^(١) .

فالقسم الأول خمسة أنواع :

- (أ) ما يشار به للمفرد المذكر مطلقاً : (أى : عاقلاً أو غير عاقل) :
وأشهر أسمائه « ذا »^(٢) . نحو : ذا طيار ماهر — ذا بلبل صدّاح^(٣) .
(ب) ما يشار به للمفردة^(٤) المؤنثة مطلقاً (أى : عاقلة وغير عاقلة) وهو عشرة ألفاظ ؛ خمسة مبدوءة بالذال هي : ذى — ذه — ذه ، بكسر الهاء مع اختلاس^(٥) كسرتها — ذه ، بكسر^(٦) الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً — ذات^(٧) .

= الأديب ، أو : وهذا مزية يسمى ورامها الأديب ومن الأمثلة قوله تعالى : (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي . هذا أكبر) — وقد أشرنا لهذا في رقم ١ من هامش ص ٢٢ وفي رقم ٧ من ص ٢٦٥ .
(١) تقدير القرب والبعد والتوسط متر و ك للعرف الشائع عند المتكلم ، ومن معه .
(٢) « ذا » هو الأشهر . ويحسن الاختصار عليه — حرصاً على التيسير والإيضاح — وترك ما عداه ما هو مسموع بقلّة عن العرب ؛ مثل : « ذاء » ، بهمزة مكسورة . و « ذائه » همزة مكسورة دائماً ، بعدها هاء مكسورة كذلك ، و « ذائه » همزة وهاء مضمومتين دائماً . و « ألك » — للبعيد — همزة مفتوحة ممدودة هي اسم الإشارة ، بعدها لام مكسورة للبعد ، فكاف للخطاب (أى : ذلك) . فهذه الألفاظ الواردة لإشارة المفرد المذكر خمسة ؛ سردناها لنستعين بمعرفتها على فهم ما ورد منها في الكلام القديم ، مثل قول القائل :

هَذَاوُهُ الدَّفْتَرُ خَيْرٌ دَفْتَرٍ فِي يَدِ قِرْمٍ مَاجِدٍ مُصَدِّرٍ

مع تفضيل الاختصار في استعمالنا على « ذا » كما سبق .

(٣) المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة كالمثالين المذكورين ، أو حكماً ؛ كالإشارة إلى جمع ، أو فريق ؛ مثل : هذا الجمع مسارع للخيرات ، هذا الفريق غالب . وأيضاً في مثل : الصيف حار ، والشتاء بارد . أما الحريف فبين ذلك . أى : بين المذكور من الحار والبارد . وما وقعت الإشارة به للجمع حكماً قول الشاعر :

ولقد سَمِئْتُ من الحياة وطولها وَسُؤَالِ هذا النَّاسِ : « كَيْفَ لَبِيدٌ »

(٤) سواء أكانت مفردة حقيقة كما مثل ، أم حكماً : مثل الفرقة والجماعة — على الوجه المتقدم

في رقم ٣ .

(٥) الاختلاس هو : النطق بالحركة خفيفة سريعة ، مع عدم إطالة الصوت بها .

(٦) الإشباع إيضاح الحركة ، مع تقويتها وإطالة الصوت بها ؛ حتى ينشأ من ذلك حرف علة مناسب ؛ كالألف بعد الفتحة ؛ والواو بعد الضمة ؛ والياء بعد الكسرة — وهو حرف علة زائد ، يقال له : « حرف إشباع » . ويجوز كتابتها مع الإشباع هكذا « ذهى » بإثبات الياء الناشئة من إطالة الصوت بالكسرة .

(٧) ومن التيسير أن نجعلها كلها اسم إشارة ، ولا نتابع الرأى القائل : إن اسم الإشارة هو

« ذا » وحدها ، وإن التاء للتأنيث .

والغالب فيها الضم ، فهي اسم إشارة مبنى على الضم في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعها في جملتها .

وخمسة مبدوءة بالتاء ، هي : تى - تا - ته - تيه ، بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة - ته^(١) ، بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً . تقول : ذى الفتاة شاعرة . . . تى الفتاة محسنة . . . وكذا الباقى منهما^(٢) .

(ح) ما يشار به للمثنى المذكور مطلقاً - أى : عاقلاً وغير عاقل - ، وهو لفظة واحدة : « ذانِ » رفعاً ، وتصير : « ذَيْنِ » نصباً وجرّاً^(٣) . تقول : ذانِ عالمان ، إن ذَيْنِ عالمان ، سلمت على ذَيْنِ ، فتعرب كالمثنى ، أى : « ذانِ » : مبتدأ مرفوع بالألف . « ذَيْنِ » : اسم : « إن » منصوب بالياء . « ذَيْنِ » ، مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء أيضاً .

(د) ما يشار به إلى المثنى المؤنث مطلقاً ، وهو لفظة واحدة : « تانِ » رفعاً وتصير : « تَيْنِ » نصباً وجرّاً ؛ تقول : تانِ محسنتانِ : إن تَيْنِ محسنتانِ ، فرحت بتَيْنِ المحسنتين . (« تانِ » مبتدأ مرفوع بالألف - « تَيْنِ » اسم : « إن » منصوب بالياء - « تَيْنِ » مجرور بالياء ، وعلامة جره الياء) .

(هـ) ما يشار به للجمع مطلقاً (مذكراً ومؤنثاً ، عاقلاً وغير عاقل) هو لفظة واحدة : « أولاءِ » . ممدودة فى الأكثر ، أو : أولى مقصورة ؛ مثل :

- (١) ويجوز إثبات الياء الناشئة من الإشباع هكذا « تهى » . - كما سبق فى رقم ٦ من الهامش السابق -
(٢) يقول ابن مالك :

بِذًا لمفرد مذكر أشِرُ بذى وذِهْ ، تى ، تآ ، على الأنثى اقتصر
أى : أشر للمفرد المذكر بكلمة : « ذَا » واقتصر فى الإشارة إلى الأنثى على كلمة : « ذى »
و « ذِهْ » و « تى » و « تآ » . ولم يذكر الباقى :
(٣) يقول ابن مالك :

و « ذانِ ، تانِ » ، لِلْمُثْنَى الْمُؤنَّثَةِ
وفى سِوَاهُ « ذَيْنِ » . « تَيْنِ » . اذْكَرُ تُطْعِمُ

أى : للمثنى فى حالة رفعه صيغتان ؛ هما : ذانِ ، وتانِ ، ولم يوضح المشار إليهما وقد عرفناه : « ذانِ » للمثنى المذكور المرفوع ، و « تانِ » للمثنى المؤنث المرفوع ، وفى سوى الرفع يقال فيهما : « ذَيْنِ » و « تَيْنِ » بالياء والنون ويجوز تشديد النون ، وعدم تشديدها فى : (ذانِ ، وتانِ) ، وكذلك فى (ذَيْنِ وتَيْنِ) ، لكن عند تشديدها فى الأخيرتين تتحرك الياء بالفتحة ، أى : أنها تتحرك بالفتحة فى حالتى نصبهما وجرهما إذا شددت النون - وستجىء الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ - .
(٤) يقول ابن مالك :

وبأولى أشِرُ لِحْجَمٍ مُطْلَقًا والمَدُّ أَوْلَى . . .

أولئك الصناع نافعون . ومثل : « إن السمعَ والبصرَ والفؤادَ كل أولئك كان عنه مستولاً »^(١) .

* * *

أما القسم الثاني من أسماء الإشارة ، وهو الذى يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية قربه ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد ؛ فإنه ثلاثة أنواع :

(أ) الأسماء التى تستعمل فى حالة قربه . هى : كل الأسماء السابقة الموضوعة للمفرد ، والمفردة ، والمثنى والجمع ، بنوعيهما ، من غير اختلاف فى الحركات أو الحروف ومن غير زيادة شئ فى آخر تلك الأسماء .

(ب) الأسماء التى تستعمل فى حالة توسطه للدلالة على أن المشار إليه متوسط الموقع بين القرب والبعد ، هى : بعض الأسماء السابقة بشرط أن يزداد فى آخر كل اسم منها الحرف الدال على التوسط ، وهذا الحرف هو : « كاف الخطاب الحرفية »^(٢) ؛ فإنها وحدها — بغير اتصال لام البعد بها — هى الخاصة بذلك . أمّا ما تلحق

(١) المد والقصر عند اللغويين والقراء — (كما سبق عند الكلام على المتصور فى رقم ٥ من هامش ص ١٨٨ وكما سيجى فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٥ وكذا رقم ١ من هامش ص ٥٥٨ م ١٧٠ ج ٤) — يكون فى المعرب وفى المبنى ، كما نرى هنا كلمة : « أولاء » أما عند النحاة فمتصوران على المعرب . والمقصود بالمد فى البيت السالف (فى رقم ٤) الإشباع الذى شرحناه فى رقم ٦ من هامش ص ٣٢٢ وهو المد الصرفى الذى يقتضى بوجود همزة فى آخر الكلمة بعد ألف المتصور . أما الهمزة التى فى أول كلمة : « أول » فلا يصح إشباعها عند النطق بها ، بالرغم من أن قواعد الإملاء توجب زيادة واو بعدها فى الكتابة للفرق بينها وبين كتابة : « الألى » التى هى اسم موصول — كما ستجى فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٥ — وهذه العلة لا تثبت اليوم على التخصيص . وقد أن الوقت لإعادة النظر فى قواعد الإملاء على يد المختصين بهذه الشؤون ، ولا سيما المجمع اللغوى .

(٢) هذه الكاف حرف مبنى ، وليست ضميراً ؛ فلا يصح أن يكون اسم الإشارة مضافاً ، وهى مضاف إليه ؛ لأنها حرف كما قلنا ؛ ولأن اسم الإشارة بجميع أنواعه — حتى المثنى منه — لا يضاف ، لأنه (ما عدا المثنى) مبنى — كما سيجى فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٤ — ، والمبنى فى أكثر حالاته لا يضاف . ومع أن هذه الكاف حرف خطاب فإنها مع غير كلمة : « هنا » الآتية فى ص ٣٢٧ — تتصرف كما تتصرف الكاف الاسمية التى هى ضمير خطاب على حسب المخاطب) فتكون الحرفية مبنية على الفتح للمخاطب المفرد ، المذكر ، وعلى الكسر للمخاطبة نحو : ذلك — ذلك . وتلحقها علامة التثنية ، ويم جمع المذكر ، ونون النسوة ؛ نحو : ذا كـ ، ذا كـ ، ذا كـ . وهذا هو « التصرف الكامل » وهو أشهر اللغات وأسمائها ، ويحسن الأخذ به وحده ؛ لأن يساعد على زيادة الإيضاح ومنع اللبس .

وهناك لغة أخرى لا تلحق بها علامة ، وتبينها على الفتح لكل أنواع المخاطب المذكر ، وعلى الكسر لكل أنواع المخاطب المؤنث . وهذا هو « التصرف الناقص » . وهو فى درجته أقل من الأول . ويلى هذا « عدم تصرفها » مطلقاً ؛ فتبنى على الفتح فى جميع أحوال الخطاب .

هذا وكاف الخطاب مع الظرف « هنا » مفردة مفتوحة دائماً ، مهما كان المخاطب ، كما سيجى فى رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨ .

آخره من بعض الأسماء السابقة - دون بعض - فيقتصر على آخر أسماء الإشارة التي للمفرد المذكر ، والتي للمثنى ، والتي للجمع بنوعيهما ؛ نحو : ذاك المكافح محبوب - ذاك المكافحان محبوبان - تانك الطبيبتان رخيتمان - أولئك المقاومون للظلم أبطال ، أو : أولاك ، (بمد كلمة : « أولاء » وقصرها) .

وكذلك تلحق ثلاثة من أسماء الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة ، هي : (تي - تا - ذى) نحو : تيك الدار واسعة . . . ولا تلحق آخر السبعة الأخرى التي للمفردة المؤنثة ، فباستبعاد هذه السبعة تكون بقية أسماء الإشارة التي للقرب صالحة للتوسط أيضاً .

ولا تلحق آخر اسم من أسماء الإشارة إذا كان مبدوءاً بحرف التنبيه : « ها » وبينهما فاصل ؛ كالضمير في مثل : هأنذا محب للإنصاف ؛ فلا يقال في الأفصح هأنذاك - كما سيجيء^(١) .

« ملاحظة » : هذه الكاف تلحق أيضاً اسم إشارة للمكان ، وهو يعتبر في الوقت نفسه ظرفاً من ظروف المكان ؛ ونعني به الظرف : « هنا » - وسيجيء أيضاً قريباً^(١) - ؛ نحو : هناك في أطراف الحديقة دوح ظليل .

وخلاصة ما تقدم أن الأسماء التي للمتوسط هي الأسماء السابقة التي للقرب . ولكن بشرط زيادة « كاف » الخطاب الحرفية في آخر الاسم للدلالة على التوسط ؛ (تقول : ذاك الطائر مغرد . . . تيك الغرفة واسعة . . . و . . .) وبشرط أن كاف الخطاب الحرفية لا تزداد في آخر الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة إلا في ثلاثة : « تي » و « تا » و « ذى » ولا تدخل في السبعة الأخرى - على الصحيح - وهذا هو الموضع الثاني الذي لا تدخله تلك الكاف^(٢) .

(>) الأسماء التي تستعمل في حالة بُعده .

لا سبيل للدلالة على أن « المشار إليه » بعيد إلا بزيادة حرفين معا في آخر اسم الإشارة ، هما : « لام » في آخره تسمى : « لام البعد » ، يليها وجوباً

(١ و ١) ص ٣٢٧ .

(٢) أما الموضع الأول فقد ذكر قبل هذا مباشرة ، وهو اسم الإشارة المبدوءة بحرف التنبيه : « ها » ، وبينهما فاصل ، وكذلك لا تدخل في اسم الإشارة : « ثم » ، ولا اسم الإشارة المنادى ؛ نحو ؛ يا هذا - (كما سيجيء في رقم ٦ هامش ص ٣٢٧ ، وفي باب المنادى ، ج ٤) .

« كاف الخطاب » الحرفية ، ولا يصح أن توجد « لام البعد » بغيرها . وهذه اللام تزداد هنا في آخر بعض الأسماء دون بعض ؛ فتزاد مع « الكاف » في آخر أسماء الإشارة التي للمفرد ؛ نحو : ذلك الكتاب لا ريب فيه . وتزداد في آخر ثلاثة من الأسماء التي لإشارة المفردة (وهي الثلاثة التي تدخلها « كاف الخطاب » الحرفية ؛ دون السبعة الأخرى التي لا تدخلها) ؛ نحو : تلك الصحارى ميادين أعمال ناجحة .

وتزداد في آخر كلمة : « أولى » المقصورة التي هي اسم إشارة للجمع مطلقاً ، نحو : أولئك المغتربون في طلب العلم جنود مخلصون ، دون « أولاء » الممدودة التي هي اسم إشارة للجمع فلا يقال - في الرأي الأرجح - أولاء لك^(١) المغتربون مخلصون . . .

ولا تزداد في اسم الإشارة الذي للمثنى المؤنث أو المذكر ، ولا في اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه : « ها » ، المختوم بـ « كاف » الخطاب الحرفية ؛ فلا يصح في مثل : « هناك وهاتك » أن يقال : هذا لك ، ولا هاتا لك . . . على اعتبار « اللام » فيهما للبعد ، و « الكاف » حرف خطاب .

ومما سبق يتبين أنه لا يجوز زيادة لام البعد وحدها بغير « كاف الخطاب » الحرفية بعدها ؛ ولهذا يمتنع زيادة « لام البعد في آخر الأسماء الخالية من تلك « الكاف » إماماً لأن « الكاف » لا تدخلها مطلقاً ؛ (كالأسماء السبعة التي لإشارة المفردة) ، وإما لأن هذه الكاف تدخلها ولكن اسم الإشارة خال منها عند الرغبة في إلحاق لام البعد بآخرها . وإن شئت فقل : إن أسماء الإشارة التي تستعمل في حالة البعد لا بد أن يزداد في آخرها . حرفان معاً ، هما لام تسمى : « لام البعد »^(١) ، وحرف الخطاب (الكاف) بعدها فيما يصح فيه مجيء الكاف : نحو : ذلك السَّبَّاح بارع . وهذه اللام لا توجد وحدها بغير كاف الخطاب بعدها ؛ فيجوز إلحاق اللام بآخر أسماء الإشارة التي للمفرد والمفردة بشرط وجود تلك الكاف فيما يصح وجودها فيه ، ويمتنع إلحاق اللام بأسماء الإشارة التي لا تدخلها الكاف مطلقاً^(٢) ، أو التي تدخلها ، ولكنها لم يكن لها وجود عند الرغبة في إلحاق اللام .

(١ ، ١) هذه اللام تكسر إن كان قبلها ساكن ، كالألف المهذوفة إملائيًا في نحو : « ذلك » و « تالك » . . . وقد تسكن ؛ فيحذف ما قبلها مباشرة من ساكن ؛ كإلياء ، أو الألف في اسمي الإشارة : في وتا . تقول : تِلْكَ ، وتلك . . . (٢) وهي الأسماء السبعة التي أشرنا إليها في الحالة الثانية « ب » .

وكذلك يصح إلحاق هذه اللام بكلمة « أولى » المقصورة ، دون الممدودة -
على الأرجح - ودون المثني بنوعيه أيضاً .

ويصح أن تدخل : « ها » التي هي حرف تنبيه^(١) على اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب ؛ مثل : هذا ، هذه ، هذان ، هؤلاء . . . وقد تجتمع مع الكاف بشرط عدم الفصّل بشيء - كالضمير - بين « ها » واسم الإشارة ؛ نحو هناك - هاتاك . . . لكنهما إذا اجتمعا لم يصح مجيء لام البُعْد معهما ، فلا يجوز هذا لِك^(٢) . وهذا موضع آخر من المواضع التي تمتنع فيها لام البعد^(٣) .

وتمتنع الكاف إن فصّل بين « ها » التنبيه واسم الإشارة فاصل^(٤) ؛ كالضمير في نحو : هأنذا^(٥) مُخلص ، فلا يصح الإتيان بالكاف بعد اسم الإشارة وهذا هو موضع آخر لا تدخله كاف الخطاب^(٦) ، وإذا لا تدخله لام البعد أيضاً .
بقي من أسماء الإشارة التي من القسم الثاني كلمتان : هُنَا ، وَ : « ثم »

(١) سميت بذلك لأن المراد منها : إما تنبيه الغافل إلى ما بعدها ، وتوجيهه إلى ما سيذكر . وإما إشعار غير الغافل إلى أهمية ما بعدها ، وجلال شأنه ؛ ليتفرغ له ، ويقبل عليه .

(٢) يشير ابن مالك إلى الكاف واللام في البعد وعدمه قائلا : (مع العلم بأنه يقصر كلامه على القريب والبعيد ويهمل الوسط ؛ لأنه يدخله في البعيد كقريق آخر من النعاة - انظر « الملاحظات » في ص ٣٣١) .

لدى البُعْدِ انطِقَا
بالكاف حرفاً دون لامٍ ؛ أو مَعَهُ
واللَّامُ إنْ قَدِّمْتَ « ها » مُتَمَتِّعَةً

(٣) المواضع التي تمتنع فيها اللام خمسة هي :

١ - اسم الإشارة الذي ليس في آخره كاف الخطاب .

ب - أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث ، وهي التي لا تدخلها الكاف أيضاً .

ج - أولاء ممدودة .

و - اسم الإشارة المثني ؛ مذكراً ومؤنثاً .

ه - اسم الإشارة المبدوء بها بالتنبيه ، والمختوم بكاف الخطاب .

(٤) كما سبق في ص ٣٢٥ .

(٥) أصله : (ها أنذا) ، ولكن قواعد رسم الحروف تقضى بكتابتها متصل الحروف :

« هأنذا » .

(٦) والموضع الأول هو أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث - وقد سبق الكلام عليها - كذلك لا تدخل على اسم الإشارة : « ثم » - كما سيجيء - ولا على اسم الإشارة المنادى : نحو : يا هذا ، كما هو مبين في باب المنادى ، ج ٤ ، وسبقت الإشارة إليه في رقم ٢ من هامش ٣٢٥ .

النحو الوافي - أول

وكلتاها تنفيذ الإشارة مع الظرفية^(١) التي لا تتصرف.

فأما : « هُنَا » فهي اسم إشارة إلى المكان القريب ، مثل : « هنا العلم والأدب » . وقد يزداد في أولها حرف التنبيه : « ها » نحو : « ها هُنَا الأبطال ؛ فهي في الحالتين سواء .

وبسبب دلالتها على المكان مع الإشارة دخلت في عداد ظروف المكان أيضاً فهي اسم إشارة وظرفُ مكان معاً . وهي ظرفُ مكان لا يتصرف ، فلا تقع فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مبتدأً ، ولا غير هذا مما لا يكون ظرفُ مكان . ولا تخرج عن الظرفية المكانية إلا إلى نوع خاص من شبه الظرفية^(٢) ؛ هو الجرّ بالحرف « مِن » أو « إلى » ، نحو : سرت من هنا إلى هناك .

ويصح أن يزداد على آخرها الكاف المفتوحة للخطاب^(٣) وحدها أو مع « ها » التنبيه فتصير مع الظرفية اسم إشارة للمكان المتوسط ؛ هناك ، أو : « ها هناك » في الحديقة الفواكه . ويصح أن يتصل بآخرها كاف الخطاب المفتوحة ، وقبلها لام البعد فتصير مع الظرفية اسم إشارة للمكان البعيد مثل : « هنالك » في الصعيد أبدع الآثار . وفي هذه الصورة تمتنع « ها » التنبيه ؛ لأن « ها » التنبيه لا تجتمع مع لام البعد - كما أشرنا^(٤) - .

وقد يخل على صيغتها الأصلية بعض تغيير ، فتصير اسم إشارة للمكان البعيد ؛ من غير وجود لام البعد ؛ ومن ذلك : هُنَا ، هِنَا ، هِنَّا ، هِنْت - هِنْت . . . فهذه لغات فيها ، وكلها تنفيذ مع الظرفية الإشارة للمكان البعيد .

(١) إذا وقع الظرف : « ثُمَّ » خيراً ووجب تقديمه على المبتدأ ، وكذلك الظرف : « هنا » إذا سبقه - من غير فاصل - حرف التنبيه : « ها » - وهذا رأى صاحب المجمع (١ - ص ١٠٢ ، ومن نقل عنه كالصبيان - عند كلامهما على تقديم الخبر) بحجة أن « ها » التي للتنبيه واجبة الصدارة ؛ كما يقول « المجمع » وبسببها وجب تصديرها هنا . والرأى وحجته ضعيفان مرفوضان بالأدلة القوية المؤيدة بالسماح أيضاً ، وهي مدونة في ص ٥٥ من مجلة المجمع اللغوي القاهري ، الجزء الثامن عشر . والظاهر : أن الأغلب - لا الواجب - في الظرف « هنا » المسبوق بهاء التنبيه بغير فاصل هو تقديمه على المبتدأ ، ويصح تأخيره كما سيبيء في رقم ١ من هامش ص ٣٢٧ . (٢) توضيحه في رقم ١ من ص ٣٢٥ . (٣) ولا بد أن تكون هذه الكاف معها مفردة ومفتوحة ، مهما تغير الخطاب ؛ وبذلك يسمونها : كاف الخطاب غير المتصرفة . أما الكاف مع غيرها فقد سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ أنها تكون متصرفة كاملة التصرف ؛ وهذا هو الأحسن . وقد تكون ناقصة التصرف في رأى آخر له تفصيل هناك . وقد تكون غير متصرفة مطلقاً في رأى ثالث . (٤) في ص ٣٢٦ .

وأما الأخرى : « ثَمَّ » فاسم إشارة إلى المكان البعيد ؛ مثل : تأمل النجوم
فثَمَّ الجلال والعظمة . وهي ^(١) - كسابقتها - ظرف مكان لا يتصرف ، إلا أن
« ثَمَّ » للبعد خاصة ، ولا تلحقها « ها التنييه » ، ولا « كاف الخطاب » ، وهما
الحافان اللذان قد يلحقان نظيرتها .

وقد تلحقها - دون نظيرتها - تاء التأنيث المضبوطة - غالباً - بالفتح ؛ فيقال
ثَمَّةً ^(٢) .

وبما تقدم نعلم أن المكان باعتباره وعاء ، (أى : ظرفاً يقع فيه أمر من الأمور ،
ومعنى من المعاني) - قد اختص وحده باسمين من أسماء الإشارة ؛ فلا يشار إليه
باعتباره وعاء وظرفاً إلا بواحد منهما . ومن أجل هذا كانا في محل نصب على
الظرفية ^(٣) لا يفارقها أحدهما إلا إلى الجر بمن أو إلى . أما بقية أسماء الإشارة فتصلح
لكل مشار إليه بها ؛ ، مكاناً أو غير مكان . إلا أن المشار إليه بغيرها إذا كان
مكاناً فإنه لا يعتبر ظرفاً ؛ مثل هذا مكان طيب ، وتلك بقعة جميلة ،
فكل واحدة من كلمتي : « مكان » . و « بقعة » مشار إليه ، دال على المكان ،
ولكنه لا يسمى ظرفاً .

* * *

(١) يشير ابن مالك إلى ما سبق بقوله :

وِبِهْنًا أَوْ : هَا هُنَا أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً
فِي الْبُعْدِ . أَوْ يِثْمٌ فُهُ ، أَوْ : هُنَّا أَوْ بَهْنَالِكَ ، أَنْطِقْنَ ، أَوْ هِنَّا
يقول : أشر إلى المكان القريب بكلمة : هُنَا ، من غير « ها » التي للتنييه ، أو مع « ها » التنييه ؛
فتقول : « ها هنا » .

أما عند الإشارة إلى البعيد فصل الكاف بكلمة : « هنا » . و « ها هنا » ، أو : جيء باسم
إشارة آخر يفيد البعد ؛ وهو : ثَمَّ ، أو : هِنَّا ، أو : هُنَّا ... ولا تخرج هذه الظروف (ثَمَّ ،
وكذا : هنا ، باستعمالاتها المختلفة) من الظرفية إلا إلى شبه الظرفية ، وهو : الجر بالحرف : « من » ،
أو : إلى (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٣٥) .

(٢) من العرب من يسكن هذه التاء ، ومنهم من يستغني عنها في حال الوقف فقط . ومنهم من
يستغني عنها بهاء ساكنة يثبتها في حال الوقف فقط ؛ ويسمونها : « ها السكت » . ومنهم من يبي هاء
السكت في الوصل أيضاً ؛ فيجمل الوقف والوصل سيان . وكل هذه لهجات نحن في غنى عنها اليوم مكتفين
بالكلمة مجردة من كل زيادة ، أو مع زيادة التاء المربوطة ، المتحركة بالفتحة ؛ منمناً للآراء الكثيرة التي
لا داعي لها في حياتنا القائمة ، ولا أثر لها إلا العناء والإبهام . وحسب المتخصصين - وحدهم - أن يرفقوا
هذه اللغات لفهم النصوص القديمة دون محاسنها . (٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٣٥ .

في الجدول الآتي بيان أسماء الإشارة في الأنواع الخمسة السابقة^(١)؛ وهي التي يلاحظ فيها المشار إليه من ناحية إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، مع التذكير ، والتأنيث ، والعقل ، وعدمه ، في كل حالة ، وكذلك مع القرب ، والتوسط ، والبعد :

(١) في ص ٣٢٢ وما بعدها .

ملاحظات	البعيد	المتوسط	اسم الإشارة للقريب	أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث	نوع المشار إليه (عاقلاً وغير عاقل)
	« ذلك » (بزيادة لام البعد مع كاف الخطاب)	« ذلك » زيادة حرف الخطاب - أي : الكاف المتصرفة ، في الأشهر - المبنية على الفتح أو غيره ، على حسب الخطاب ، لا محل لها		(١) المذكر : « ذا » مبنى على السكون دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعه من الجملة	المفرد - بنوعيه المذكر والمؤنث - كما سبق الكلام عليه في : ا ، ب
لا يكون للمؤنث البعيد إلا الثلاثة التي للمتوسط - مخنومة بالكاف واللام معا - ولهذا يرى فريق من النحاة أن يكون التقسيم للقريب والبعيد فقط ؛ من غير وجود قسم للمتوسط ؛ بحيث تنضم الأسماء التي للمتوسط إلى البعيد ، ولأن المثني أيضاً ليس له بعيد ... والشائع أن التقسيم ثلاثي ، لكل قسم أسماء خاصة به ، وما لاحظ له من بعض أسماء الإشارة يظل بغيرها	ذَلِكَ - تِلْكَ - تِلْكَ بزيادة لام البعد مع كاف الخطاب وحذف الياء والألف لالتقاء الساكنين . ولا تدخل اللام في غير هذه الثلاثة ؛ لعدم دخول الكاف في غيرها	ذِيكَ - تَيْكَ - تَاكَ (بزيادة حرف الخطاب في هذه الثلاثة) . وأما غيرها من بقية الأسماء العشرة التي للمفردة المؤنثة فلا يكون منه شيء للمتوسط	لمية الأسماء كما هي للمشار إليه القريب	« ب » المؤنث : ذِي - ذِيْهِ (باختلاس) ^(١) ذِيْهِ (بإشباع) - ذات قِي - تَا - تَيْهِ تَيْهِ (باختلاس) ^(١) - تَيْهِ (بإشباع) مبنى على في محل ... على حسب موقعه من الجملة	
	ذَانِكَ ذَيْنِكَ و تَانِكَ تَيْنِكَ		(١) المذكر : « ذان » رفعا (مرفوع بالألف ؛ لأنه كالمثني) « ذين » : نصبا وجرأ (بالياء فيهما ؛ لأنه كالمثني) (ب) المؤنث : « تان » رفعا ، بالألف ؛ (لأنه كالمثني) . « تين » نصبا وجرأ (بالياء) (لأنه كالمثني)	المثني بنوعيه - كما سبق الكلام عليه في : ح ، د -

ملاحظات	للبعيد	للمتوسط	اسم الإشارة للقريب	أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث	نوع المشار إليه (عاقلا وغير عاقل)
	أولسى لك ؛ بزيادة لام البعد ، مع كاف الخطاب لا تستعمل البعد -على الأرجح- { أولاك بزيادة حرف الخطاب { أولئك	هذه الأسماء كما هي للمشار إليه القريب	أولسى : مبنى على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب جملته . أولاء : مبنى على الكسر ، في محل رفع ، أو نصب ، أو : جر . . . إلخ .	الجمع بنوعيه - كما سبق الكلام عليه في « ٥ »
 هناك بزيادة لام البعد مع كاف الخطاب هي نفسها للبعد فلا تكون لغيره ولا يزداد عليها { بزيادة حرف الخطاب { هناك	للقريب للبعيد هنا ، (مبنى على السكون) في محل نصب ، ظرف (مكان ، غير متصرف ...) ثم (مبنى على الفتح في محل نصب ظرف مكان ، غير متصرف)	اسمان للإشارة مع الظرفية المكانية

كيفية استعمال أسماء الإشارة وإعرابها

عند اختيار اسم من أسماء الإشارة لا بد أن نعرف أولاً :
حالة المشار إليه من ناحية : (إفراده ، أو : تثنيته ، أو : جمعه) و (تذكيره
أو تأنيثه) ، (عقله ، وعدم عقله) .
ثم نعرف ثانياً : حالته من ناحية : (قربه ، أو توسطه ، أو بعده) .

(١) فإذا عرفنا حالته من النواحي الأولى تخيرنا له من أسماء الإشارة ما يناسب
فالشار إليه إن كان مفرداً مذكراً - عاقلاً أو غير عاقل - كرجل وباب ، نختار
له : « ذا » ، مثل : ذا رجل أديب ، ذا باب مُحَكَّم . فكلمة « ذا » اسم
إشارة ، مبنى على السكون في محل رفع ، لأنها مبتدأ في هذه الجملة ، وقد
تكون في محل نصب أو جرّ في جملة أخرى . فمثال محلها المنصوب : نجح
العلماء في الوصول إلى القمر ؛ والنزول على سطحه^(١) ، وإن ذا من عجائب العلم .
وقول الشاعر :

أيها الناس ، إن ذا العصرَ عصرُ الـ
ومثال محلها المجرور قول الآخر :

ولستُ بِإِمعةٍ^(٢) في الرجالِ

فهي مبنية دائماً . ولكنها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب
موقعها من الجمل .

وإن كان المشار إليه مفرداً ، مؤنثاً - عاقلة أو غير عاقلة - مثل : فتاة وحديقة
فاسم الإشارة المناسب لها هو : « ذى » أو إحدى أخواتها ؛ مثل : ذى غرفة بديعة -

(١) كان هذا أول مرة سجلها التاريخ ؛ ففي سنة ١٩٦٩ فقد نزل ثلاثة من الأمريكيين على سطحه ،
وأقاموا فوقه نحو ثلاثين ساعة ، عادوا بعدها إلى وطنهم (الولايات المتحدة) سالمين . ثم كانت المرة
الثانية في ديسمبر سنة ١٩٧٢ قام بها أمريكيون أيضاً ، وأدركوا من التوفيق والنجاح أصناف ما تم
في الرحلة الأولى .

(٢) الإمعة : من لا أهمية له ، ولا رأى . وإنما يسأل غيره عن كل شيء ، ويتابعه بنير
تفكير .

ذى فتاة ماهرة . . . وهى اسم إشارة مبنية دائماً على السكون ولها محل ... فهى هنا مبنية على السكون فى محل رفع ، لأنها مبتدا ، أما فى جملة أخرى فمبنية على السكون أيضاً ، ولكن فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة .

وإن كان المشار إليه مثنى مذكراً - للعاقل أو غيره - مثل : فارسين - وقلمين - فاسم الإشارة المناسب له : « ذان » رفعاً ، و « ذين » نصباً وجرّاً ؛ فيعرب كالمتنى ؛ تقول : ذان فارسان ، حاكيت ذين الفارسين ، اقتديت بذين الفارسين - ذان قلمان جميلان ، اشتريت ذين القلمين ، كتبت بذين القلمين ؛ فاسم الإشارة هنا معرب مرفوع بالألف فى حالة الرفع ، ومنصوب ومجرور بالياء فى حالتى النصب والجر . وكذا فى كل جملة تشبه هذه .

فإن كان المشار إليه مثنى مؤنثاً - للعاقل أو غيره - ، فاسم الإشارة الذى يناسبه هو : « تان » رفعاً ، و « تين » نصباً وجرّاً ، فيعرب إعراب المتنى ؛ تقول : (تان الشاعرتان فصيحتان ، إن تين فصيحتان ، أصغيت إلى تين الفصيحتين) - (تان وردتان - شملت تين الوردتين ، حرصت على تين الوردتين) ؛ فاسم الإشارة^(١) فى الأمثلة السالفة معرب إعراب المتنى . وكذا فى كل جملة أخرى مشابهة .

وإن كان جمعاً للعاقل أو غيره مثل : الطلاب - الأبواب - أتينا باسم الإشارة المناسب ؛ وهو كلمة : « أولاء » ممدودة أو مقصورة . وفى الحالتين لا بد

(١) من الخير التيسير باتباع هذا الرأى القائل : بأنهما يعربان إعراب المتنى ، بالرغم من أن مفرد كل منهما مبنى قبل تشيته ، والمبنى لا يثنى ولا يجمع . . . وحجة هذا الرأى أن العرب الفصحاء أدخلت عليهما العلامتان الدالتان على التثنية ؛ والإعراب : (وهما : الألف والنون ، والياء والنون) فلا داعى لإغفال الواقع بجعل الكلمتين سبئيتين على الألف رفعاً ، وعلى الياء نصباً وجرّاً ، كما يرى فريق آخر من النحاة ؛ لأن الأخذ برأيه يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذى يناسينا اليوم . وإذا أخذنا بالتيسير المشار إليه يجب أن نلاحظ أن كل كلمة من الكلمات السابقة (أى : « ذان » ، و « ذين » و « تان » و « تين ») لا يصح إضافتها إلى كلمة بعدها ؛ لأن الإضافة المحضة تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً . واسم الإشارة معرفة ؛ فلا تفيده الإضافة شيئاً . هذا ، إلى أن جميع أسماء الإشارة - ما عدا المثناة - مبنية ، والمبنى من أسماء الإشارة لا يضاف - غالباً - فالكاف الواقعة فى مثل « ذانك » و « تانك » رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً حرف خطاب (وقد تكلمنا عنه فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤) ، وليست ضميراً مضافاً إليه ؛ إذ لو كانت ضميراً مضافاً إليه لحذفت نون المتنى من المضاف منها ، ومن مثل قوله تعالى : « فذانك برهانان من ربك » .

من بنائها ، ولابد لها من محل إعرابي ، تقول : أولاء الطلاب نابهن ، أولاء الأبواب مفتحة . واسم الإشارة هنا ممدود مبنى على الكسر في محل رفع ؛ لأنه مبتدأ . أما في جملة أخرى فيكون مبنياً على الكسر أيضاً ، ولكنه في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعه من الجملة التي يكون فيها . ومثله : « أولى » المقصورة . إلا أنها في جميع أحوالها مبنية على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة .

وإن كان المشار إليه مكاناً أتينا بكلمة : « هنا » وهي إشارة وظرف مكان معاً ، مبنية على السكون - أو غيره على حسب لغاتها - في محل نصب^(١) ؛ لأنها ظرف غير متصرف - كما سلف - ؛ تقول : هنا موطن العلم ؛ أى : في هذا المكان . وقد يكون قبلها « ها » التي للتنبية وحدها ، نحو : ها هنا ، أو هي والكاف المفتوحة نحو : ها هناك . وقد يلحقها الكاف واللام معاً بشرط عدم وجود « ها » التي للتنبية ؛ نحو : هنالك العلم والأدب .

ومثلها . « نسم » فهي اسم إشارة للبعيد وظرف مكان معاً - ولا تتصرف - ، مبنية على الفتح في محل نصب^(٢) تقول : نسم مقعر الساحة . أى : هنالك . ويجوز أن تلحقها تاء التأنيث المضبوطة بالفتحة - غالباً كما سبق^(٣) - فتقول : نسمّة ميدان للتسابق الأدي .

ولما كانت « نسم » تفيد البعد بنفسها لم يكن هنا داع لأن تلحقها الكاف ، ولا اللام . وما تقدم نعلم :

أن لكل « مشار إليه » اسم إشارة يناسبه ، وأن كل « اسم إشارة » مقصور على مشار إليه بعينه ، وأن جميع أسماء الإشارة مبنية ؛ إما على السكون أو غيره ، ولكنها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب تصرفها ، وموقعها من الجملة

(١) بشرط ألا يسبقها حرف الجر « من » أو « إلى » - كما تقدم في ص ٣٢٨ - ، فإن سبقها أحدهما فهي في محل جر ، لأنها لا تخرج عن الظرفية إلا لشبهه الظرفية ، وهو الجر بالجراف : « من » أو « إلى » ، ومن المعلوم أنها ظرف غير متصرف . والظرف غير المتصرف لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى شبهها ، وهو الجر بالجراف : « من » . لكن ظرفاً ثلاثة هي : (هنا - نسم - أين) قد تجر بالجراف : « إلى » أيضاً . (راجع الصبان في هذا الموضوع) . ويزاد على الثلاثة السابقة الظرف : « حتى » إلا أنه يصح جره ، بالجراف « حتى » كما يجر بالجرافين أيضاً « من وإلى » - طبقاً لما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٣٣٨ - وفي ج ٢ باب الظرف م ٧٩ .

(٢) بالشرط السالف في رقم ١ من هذا الهامش ، فهو يسرى عليها كزيمليتها .

(٣) في ص ٣٢٩

وليس فيها معرب إلا كلمتان ؛ هما : « ذان » للمذكر المثني « وتان » للمؤنث المثني ؛ فيعربان إعراب المثني - يرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء .
ومع أنهما معربان ، فإنهما لا يضافان - كما سبق^(١) - شأنهما في ذلك كشأن المبنى من أسماء الإشارة ؛ لا يجوز إضافة شيء منه مطلقاً .

* * *

(ب) وإذا عرفنا حالة المشار إليه في ناحية قربه أو بعده أو توسطه لم يتغير شيء من طريقة إعراب الأسماء السابقة . فإن وجد في آخر واحد منها كاف الخطاب الدالة على التوسط (نحو ذاك . . . هناك) قيل فيها : « الكاف » حرف خطاب ، مبني . . . لا محل له من الإعراب . وإن وجد معها « لام البعد » أحياناً مثل : « ذلك » - وهذه اللام لا توجد منفردة عن الكاف - كما أشرنا^(٢) - قيل فيها : اللام للبعد ، مبني على الكسر في نحو : ذلك ، وعلى السكون في نحو : تتلك . . . لا محل لها من الإعراب .

وإن وجد في أول اسم الإشارة « ها » التي للتنبيه ؛ مثل : « هذا » قيل فيها : حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له . (مع ملاحظة أن الكاف بعد كلمة : « هنا » حرف خطاب ، لا يتصرف مطلقاً ، فهو مبني على الفتح دائماً ، أما بعد غيرها فيجوز أن يتصرف^(٣) .

(١) في رقم ٢ و ١ من هامش ص ٣٢٤ و ٣٣٤ .

(٢) في « ج » من ص ٣٢٥ .

(٣) راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ . . .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) للمناسبة هنا وللأهمية نلخص ما ذكرناه وأيدناه بالنصوص المسموعة الصحيحة (في ص ٢٢٥) وهو أنه : يجوز الفصل بين « ها » التي للتنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه ؛ مثل : هأنذا أسمع النصح ، وهأنت ذا تعمل الخير ، وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد . . .

ويصح الفصل بغير الضمير مع قلته ؛ كالقسم بالله ؛ نحو : ها - والله - ذا الرجل محب لوطنه . وكذلك « إن » الشرطية - مثل ها - إن - ذى حسنة - تتكرر بضاعف ثوابها . . . وقد تعاد « ها » التنبيه بعد الفصل ؛ لتوكيد التنبيه وتقويته ؛ مثل : ها أنتم هؤلاء تحبون العمل النافع .

والشائع هو دخول : « ها » التي للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذى خبره اسم إشارة ، نحو : هأنذا المقيم على طلب العلوم . ومن غير الشائع - مع صحته ؛ طبقاً للبيان والأمثلة المتعددة التي في ص ٢٢٥ - دخولها إذا كان خبره غير اسم إشارة ، نحو : هأنذا ساهر على صالح الوطن .

ويُستأنس لهذا أيضاً - وإن كان في غنى عنه لكنه في معرض التنصيص - بما جاء في « الصبان والخضرى » معاً في باب : « الحال » عند الكلام على العامل المضمّن معنى الفعل ، كتلك ، وليت ، وكان ، وحرف التنبيه . . . حيث قالوا في التمثيل لحرف التنبيه : (هأنت زيد راكبا . . .) (١ ه) ، وهذا لمجرد الاستئناس فقط ؛ فقد سبقت الأمثلة الفصيحة الواردة عن يستشهد بكلامه من العرب .

« ملاحظة » يتعين - عند فريق من النحاة - أن يكون اسم الإشارة المبدوء بكلمة : « ها » التي للتنبيه مبتدأ في مثل : هذا أنخى ؛ لأن « ها » التي للتنبيه لها الصدارة^(١) بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشرة لا يفصل بينهما ضمير ؛ فإن فصل الضمير في مثل : « هأنذا » ، فالضمير هو المبتدأ ، واسم الإشارة هو الخبر .

(١) قلنا في رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ إن هذا رأى صاحب المعجم (ج ١ ص ١٠٢ ومن ردهه ؛ كالصبان) كما قلنا إن الحكم بتقديم اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه « ها » تقديماً واجباً على الخبر هو حكم مدفوع بأدلة قوية يؤيدها السماع ؛ طبقاً للبيان والإيضاح المذكورين هناك . والظاهر أن تقديمه على الخبر أكثر ، لا واجب .

.....

ويجوز : « هذا أنا » ولكن الأول أحسن وأسمى في الأساليب الأدبية العالية - كما ستجىء الإشارة لهذا في رقم ٨ من ص ٤٩٨ ، وتكملتها في رقم ٤ من هامش ص ٤٩٩ .

(ب) عرفنا^(١) أن كلمة « هنا » اسم إشارة للمكان القريب ، وهي في الوقت نفسه ظرف مكان ، (أى : أنها تتضمن الأمرين معاً) . وقد تقع : « هُنَاك » و « هنالك » و « هَنَّا » المشددة - أسماء إشارة للزمان ، فتنصب على الظرفية الزمانية ؛ مثل قول الشاعر :

وإذا الأمورُ تشابهتُ وتعاضمتُ فهناك يعرفون أين المفرعُ
 أى : في وقت تشابه الأمور^(٢) . وكقوله تعالى عن المشركين^(٣) : « يوم نحشرهم . . . » ، إلى أن قال : « هنالك تَبَلُّوْا كُلَّ نفسٍ ما أسلفَتْ » ،
 أى : في يوم حشرهم .
 وكقول الشاعر :

حَنَّتْ نَوَارُ وِلاتٍ هَنَّا حَنَّتْ وبدآ الذى كانت نَوَارُ أجنَّتْ
 أى : وِلاتٍ في هذا الوقت حنين ؛ لأن « لات » مختصة بالدخول على ما يدل على الزمن^(٤) .

(ج) يطلق النحاة على أسماء الإشارة وأسماء الموصول اسماً خاصاً ؛ هو « المَبْهُمَات » ، لوقوعها على كل شيء ؛ من حيوان ، أو نبات ، أو جماد ،

(١) في ص ٣٢٨ .

(٢) لأن الظرف : « هنا » داخل في جواب « إذا » الشرطية ، التي هي ظرف لما يستقبل من

الزمان .

(٣) في سورة : يونس ، ورقم الآية ٢٨ ، وما بعدها .

(٤) « لات » في الشاهد : مهملة ، لا تعمل عمل « لا » . بسبب تقديم الخبر وهو : « هَنَّا » . ولا يصح أن تكون : « هنا » اسمها ؛ لأنها ظرف غير متصرف - كما سبق في ص ٣٢٨ - ولا تخرج عن الظرفية إلا لشبهها ، وهو هنا الجر بال حرف « من » أو « إلى » . . . فلا تكون اسماً لناسخ ، ولا غير ذلك ، ولأنها معرفة ، و « لات » لا عمل لها في المعرفة . (وما يلاحظ أن خروج : « هنا » عن الظرفية قد يكون إلى الجر بالحرف « إلى » وهذا لا يكون في غيرها ، وغير « تَم » ، و « أين » ومثلها : « متى » لكن هذا الظرف قد يجر بالحرف : « حتى » أيضاً - دون بقية الظروف غير المتصرفة ؛ فإنها - غالباً - لا تخرج إلى الجر بهذا الحرف كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٣٥) .
 وسيجيء الكلام على هذا الشاهد في « ح » من ص ٦٠٤ عند الكلام على « لات » .

.....

وعدم دلالتها على شيء معين ، مفصّل ، مستقل ، إلا بأمر خارج عن لفظها ؛
 فالموصول لا يزول إبهامه إلا بالصلة ، نحو : رجع الذي غاب ، - كما سيجيء^(١) - .
 واسم الإشارة لا يزول إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارة حسية - كما عرفنا^(٢) -
 ولذلك يكثر بعده مجيء النعت ، أو : البدل ، أو عطف البيان ؛ لإزالة إبهامه ،
 ومنع اللبس عنه ؛ تقول : جاء هذا الفاضل . جاء هذا الرجل^(٣) ...

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .
 (٢) إذا كان ما يعد اسم الإشارة مشتقاً فأعرابه نعمتاً هو الأفضل . أما إذا كان جامداً فالأفضل
 إعرابه بدلا ، أو : عطف بيان - كما سيجيء في بابهما ج ٣ - كل ذلك ما لم يوجد مانع .

المسألة ٢٦ :

الموصول

الموصول قسمان : اسمي ، وحرفي . وسنبداً بالأول^(١) .

تعريفه : نُقَدِمُ له بالأمثلة الآتية :

- (أ) فرح الذي سمعت الذي أصغيت إلى الذي
 (ب) فرح الذي (حضر والده) - سمعت الذي (صوته مرتفع) -
 أصغيت إلى الذي (فوق المنبر . . . أو : الذي في الغرفة . . .)
 (ج) وقفت التي احترمت التي لم أشهد التي
 (د) وقفت التي (نخطب) - احترمت التي (خطبتُها رائعة) - لم أشهد
 التي (أمام المديع . . . أو : التي بالحجرة . . .) .

في كل جملة من جمل القسم الأول : « أ » كلمة : « الذي » ، فما معناها ؟
 وما المراد منها ؟ .

لإنها اسم مسماه ومدلوله غير واضح ، فلا ندرى أهو : سعد ، أم على ،
 أم ، سمير ، أم غيرهم من الرجال ؟ ولا نعرف أهو حيوان آخر ؟ أم نبات ،
 أم جماد ؟ ، وما عسى أن يكون بين أفراد الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد ؟
 إذآ هو اسم « غامض المعنى »^(٢) ، مبهم^(٣) الدلالة . ولهذا الغموض والإبهام
 أثرهما في غموض المعنى الكلي للجملة وإبهامه .

(١) لأنه أحد المعارف التي نحن بصددنا . أما الثاني فحرف ؛ لا دخل له بالمعارف ، فليس
 مجال الكلام عليه هنا . ولكنه يذكر للمناسبة بينه وبين الأول . وسيجيء في ص ٥٧ ؛ بسط الكلام عليه .
 (٢) غنى المعنى .

(٣) أشرنا في ص ٣٢ وهامشها إلى أن المراد بالمبهم في باب الموصولات هو : المُجْمَل الذي
 لا تفصيل فيه ولا استقلال ، ولا تعيين ، ولا تحديد . (كما في حاشية التصريح) وقد سبق في « ج » من
 ص ٣٣٨ أن أسماء الإشارة تسمى هي والموصولات : « الأسماء المبهمة » ، وأوضحنا هناك
 سبب التسمية ، وأنه وقومها على كل شيء ؛ من الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد ، من غير تعيين وتفصيل
 لذلك الشيء إلا بأمر خارج عن لفظها . جاء في المفصل (ج ٥ ص ٨٦) ما ملخصه :

(إنه حين يقال بين المعارف أسماء مبهمة فالمراد بها ضربان فقط ؛ (أسماء الإشارة ، والموصولات) - كما
 أوضحنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٥ - والفرق بين المضمرة والمبهم أن ضمير الغائب يُبين بما قبله في الغالب
 (وهو الاسم الظاهر الذي يعود عليه المضمرة ؛ نحو قولك : محمد مررت به) - والمبهم الذي هو اسم الإشارة -

لكن حين أتينا بعد ذلك الاسم « الغامض المبهم » بجملة (اسمية ، أو فعلية)
تتضمن على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جملة^(١) - رأينا المعنى قد اتضح ، وزال
الغموض والإبهام عنه وعن الجملة كلها ، كما في القسم الثاني : « ب » .

وكذلك الشأن في قسم : « ج » حيث اشتملت كل جملة فيه على اسم « غامض
مبهم » هو : « التي » ؛ وقد امتد الغموض والإبهام منه إلى المعنى الكلي للجملة ؛
فصار غامضاً مبهماً . لكن هذا العيب اختفى حين أتينا بعد ذلك الاسم : (التي)
بجملة مشتملة على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جملة ؛ فزال عنه الغموض والإبهام
أولاً ، وعن الجملة كلها تبعاً له ، كما في القسم « د » .

فكلمة « الذي » و « التي » وأشباههما تسمى : « اسم موصول » . وهو :
(اسم غامض مبهم يحتاج دائماً^(١) في تعيين مدلوله ، وإيضاح المراد منه - إلى أحد
شيئين بعده ؛ إما : جملة وإما شبهها^(٢) ، وكلاهما يسمى : « صلة الموصول^(٣) »)

= يفسر بما بعده ، وهو : الجنس . كقولك : هذا الرجل ، وهذا الثوب ، ونحوه . والمعنى بالإبهام :
وقوعها على كل شيء من حيوان ، ونبات ، وجماد ، وغيرها ، ولا تخص مسمى دون مسمى . هذا معنى
الإبهام فيها ، لا أن المراد به التنكير ؛ ألا ترى أن هذه الأسماء معارف ؛ لما ذكرناه .

« والقسم الثاني من المبهمات هو : اسم الموصول ؛ كالذي ، والتي ، ومن ، وما ... وكلها معارف
بصلاتها ؛ فبينها بما بعدها أيضاً . إلا أن أسماء الإشارة تبين باسم الجنس . والموصولات تبين بالجرم بعدها ؛
- أو : أشباه الموصول . - والذي يدل على أنها معارف أنه يمتنع دخول علامة التنكرة عليها ؛ وهي :
« رُب » ، وأنها توصف بالمعارف ؛ نحو : جاني الذي عندك العاقل ، وتقع أيضاً وصفاً للمعارف ؛ نحو :
جاني الرجل الذي عندك . وكلها مبهمة ؛ لأنها لا تخص مسمى دون مسمى كما كانت أسماء الإشارة
كذلك ...) . ا . هـ . باختصار .

والاسم المبهم كما أوضحناه هنا - يختلف عن « اسم الزمان المبهم » الذي يحىء لإيضاحه في مكانه المناسب
من الأجزاء التالية ، (ومنها ج ٢ ص ٢٣٩ م ٧٨ ، وص ٢٧٩ م ٧٩) ، وكذلك يختلف عن المنادى
المبهم . والمراد به نداء « أي » وأية » و « اسم الإشارة - كما سيجيء في باب المنادى ج ٤ .

(١٥١) فتخرج - مثلاً - التنكرة الموصوفة بجملة ؛ نحو : « واتقوا يوماً تُرجعون فيه إلى الله » ؛
لأن حاجتها إلى الجملة ليست دائمة ؛ وإنما هي مؤقتة بمدة وصفها فقط ، لا في سائر أحوالها .

(٢) شبه الجملة هو : الظرف والجار مع مجروره . وهنا نوع خاص آخر سيجيء (في ص ٣٨٤
وما بعدها ، ولا سيما ص ٣٨٦) هو « الصفة الصريحة » وتكون صلة « أل » الموصولة . ولا تكون صلة
لغيرها . ولا تدخل في شبه الجملة إلا في هذه الصورة - انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ - .

(٣) وهذه الجملة أو ما يقوم مقامها توصل به ؛ ولذلك سمى موصولاً ؛ فهو موصول بها ، أو : هي
موصولة به ، وسميت لهذا ؛ « صلة » و « صلة » وتعرف الموصولات الاسمية .

ولا بد في الجملة من ضمير يعود على اسم الموصول ، أو ما يغنى عن الضمير ،
 — طبقاً للبيان الخاص بالصلة^(١) — وهذه الصلة هي التي تفيد الموصول الاسمي
 التعريف .

* * *

ألفاظ الموصول الاسمي :

ألفاظه قسمان : مختص ، وعام (ويسمى العام : مشتركاً) .
 فالمختص : ما كان نصّاً في الدلالة على بعض الأنواع دون بعض ، مقصوراً
 عليه وحده ؛ فلنوع المفرد المذكور ألفاظ خاصة به ، ولنوع المفردة المؤنثة ألفاظ
 خاصة بها ، وكذلك للمثنى بنوعيه ، وللجمع بنوعيه .
 والعام أو المشترك : ما ليس نصّاً في الدلالة على بعض هذه الأنواع دون بعض ،
 أى : ليس مقصوراً على بعضها ؛ وإنما يصلح للأنواع كلها .
 وأشهر الألفاظ الخاصة ثمانية ، موزعة على الأنواع الآتية :

النوع الذي يستعمل فيه :	اللفظ المختص :
ويختص بالمفرد المذكر ^(٢) ؛ سواء أكان عاقلاً ، أم غير عاقل ؛ تقول : الذي كتب الرسالة منشيٌ - الذي يتلألأ في السماء نجم . وكلمة : « الذي » مبنية على السكون دائماً في كل أحوالها . غير أنها تكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة . وتختص بالمفردة المؤنثة ، عاقلة كانت أم غير عاقلة ؛ تقول : التي رسمت الصورة بارعة - التي أنارت الكون شمس كبيرة ^(٣)	١ - الذِي ^(١)
وكلمة « التي » مبنية على السكون دائماً في كل أحوالها ؛ وتكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة . ويختص بالثنى المذكر ؛ عاقلاً أو غير عاقل . ففي حالة الرفع نحذف الياء من الاسم المفرد وهو : « الذي » ونجىء بعلامتي التنثية (الألف والنون المكسورة) . وفي حالة النصب والجر نحذف الياء أيضاً من ذلك المفرد ، ونجىء بعلامتي التنثية ؛ - وهي : الياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة بعدها - ؛ نحو : نجا اللذان استعدا .	٢ - التي ^(١) ٣ - اللذَان واللذَيْنِ

(١ و ١) تقضى قواعد « الإملاء » الشائمة حتى اليوم أن تكتب بلام واحدة وتحذف الثانية ؛ لأن كثرة الاستعمال لا تجعل القارئ يشبه في حقيقتها

(٢) ورد في الفصحح استعمال « الذي » مفرداً في لفظه ، جمعاً في معناه ، بشرط أمن اللبس كقوله تعالى في المنافقين : (مثلهم كشعل الذي استوقد ناراً ، فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ، وتركهم في ظلمات لا يبصرون ...) ، فالضائر العائدة على « الذي » ضائر جمع . وكقوله تعالى : (والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون) ، بضمير الجمع أيضاً - .

(٣) ورد في الفصحح استعمال « التي » مفردة في لفظها ، جمعاً في معناها ؛ فقد قرأ بعض القراء آية سورة النساء ، وهي قوله تعالى في بيان المحرمات : (... وأماهاتكم التي أرضعنكم ...) مكان : « اللاتي أرضعنكم » في القراءة المشهورة . قال أبو الفتح ابن جني في كتابه : « المحتسب » في تبيين القراءات الشاذة (ج ١ ص ١٨٥ سورة النساء) ما نصه :

(ينبغي أن تكون « التي » هنا جنساً ؛ فيعود الضمير على معناه دون لفظه ، كما قال سبحانه : « والذي جاء بالصدق وصدق به ... » ثم قال بعد : « أولئك هم المتقون » ، - وهذه الآية من سورة الزمر ، ونصها : « والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون » - فهذا على مذهب الجنسية ؛ كقولك = النحو الواقي - أول

النوع الذى يستعمل فيه :	اللفظ المختص :
<p>عاونت اللّٰذِينَ استعدا ، قصدت إلى اللّٰذِينَ استعدا . ونحو : العلم والمال هما اللذان يَسْبِيانِ الأُمم - إن اللّٰذِينَ شاهدتهما صديقانِ كَرِيْمانِ - بادرت إلى اللّٰذِينَ شاهدتهما .</p> <p>والأحسن أن يكون « اللذان » و « اللتان »^(١) معربتان إعراب المثني ، وأن تكون فونهما مكسورة من غير تشديد في جميع أحوالهما^(٢) - رفعاً ونصباً وجرّاً .</p>	

= الرجل أفضل من المرأة « وهو أمثل من أن يمتد في حذف النون من آخر « النى » - يشير أبو الفتح إلى رأى من قال : إن الأصل هو : « الذين » حذف من آخره النون -) . . .

ثم أوضح أن حذف النون وجه ، ولكن الأول أقوى . وأيده بدليل . ثم نقل قول الشاعر :

وإن الذى حانت بفلسج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
وقال إنه يحتمل الرأيين ، وإن الأول أقوى . (فلسج : اسم بلد بين البصرة والبيامة) .

يقول أسال : كيف يصح القول بأن كلمة « النى » هنا محذوفة النون ، وأن أصلها : « الذين » للجمع ، مع أن بعض الضمائر المائدة عليها هي المفرد ؟ كما أسأل عن الداعي إلى التأويل والحذف والتقدير مع صحة إعراب التى - وهي للمفردة - نعمتاً لكلمة « أمهات » وهي جمع مؤنث سالم للعقلاء . وهذا النعت صحيح ، طبقاً للتحقيق الأكل المعروض في باب : « النعت » - ج ٣ م ١١٤ ص ٤٣٣ عند الكلام على حكم النعت الحقيقي ، ومطابقتها للمنعوت أو عدم مطابقتها ؟

(١) كلتاها تكتب بلايين .

(٢) هذا هو الأشهر الذى يحسن الاختصار عليه . ويجوز أن تكون مكسورة أيضاً مع التشديد ، ولكنها في حالة النصب والجر تقتضى فتح الياء قبلها ؛ تقول : « اللذان ؛ اللذَيْن » ... فتكون في التشديد وعدهم كنون « ذان » و « تان » اسمى الإشارة حيث يصح فيما الأمران كما أسلفنا . - في رقم ٣ من هامش ص ٣٢٣ - تقول في حالة الرفع : ذان - تان - أو : ذان - تان . وفي حالتى النصب والجر : ذَيْن وتَيْنين - أو : ذَيْن وتَيْنين . فالنون في كل الأمثلة السابقة - من أسماء الإشارة والموصول - صالحة للتشديد وعدهم ، لكنها عند النصب والجر تستلزم عند التشديد فتح الياء قبلها .

وإلى ما سبق يشير ابن مالك :

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ : الَّذِي ، الْأُنْثَى : الَّتِي
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَةُ
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِينَ شُدُّدًا
وَالْيَا إِذَا مَائِنِيًا لَا تُثْبِتِ
وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّدُ فَلَا مَلَامَةَ
أَيْضًا وَتَعْوِيضُ بِذَلِكَ قَصِيدًا

يقول : ألقاظ الموصول الاسمي هي : « النى » . ولم يذكر أنها للمفرد المذكر ، مكتفياً بالمقابلة التالية ؛ حيث يقول : إن الأنثى (أى : المفردة) لها : « التى » . ثم أوضح أن الياء فى كلتى : « النى » -

النوع الذي يستعمل فيه :	اللفظ المختص :
<p>ويختص بالمتنى المؤنث ؛ عاقلا ؛ وغير عاقل . وينطبق عليه كل ما سبق في : « اللذان » ؛ من حيث حذف ياء المفرد ، وزيادة علامتى التنثية ، وإعرابه إعراب المتنى ، ومن حيث تشديد النون وعدم تشديدها ؛ تقول : اللتان تحستان عملهما تفوزان — أعرف اللتين فازتا — أكبرت شأن اللتين فازتا... للعقلاء من جمعى المذكر والمؤنث ، تقول : سرنى الألى هاجروا في طلب العلم ، أو الألاء... وراقنتى « الألى » ، خدمن بلادهن بإخلاص... أو : الألاء . ومن أمثلتها لجمع المذكر قول الشاعر يمدح : هم الألى وهبوا للمجد أنفسهم فما يباليون مالا قنوا إذا حمدا ... والألى بالقصر مبنية على السكون . أما الممدودة فبنية على الكسر ، وكلاهما في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة . لجمع المذكر العاقل ؛ تقول : الذين ينقادون للغضب يلاقون شر العواقب .</p>	<p>٤ - اللَّتَّانِ - اللَّتَّيْنِ ٥ - الألى^(١) مقصورة ، أو : الألاء ، ممدودة ٦ - اللذين^(٢)</p>

= و « الی » لا تنثيت ، أى : لا تبقى عند تنثيتهما فتحذف ؛ ويحذف بعد الحرف الذى وليته - أى : جاءت بعده - علامتا التنثية ؛ وهما الألف والنون رفعا ، أو الياء والنون نصبا وجرأ . وصرح بأن تشديد النون في التنثية لا لوم فيه ، وكذلك تشديد النون في « ذين » و « تين » اسمى إشارة جائر أيضا - كما سبق - في رقم ٣ من من هاشم ص ٣٢٣ - وأن التشديد في هذه النونات كلها هو تمييز عن الياء التى حذفت من غير دواع لأجل التنثية . وهذا تعليل يجب إهماله . لأن العلة الصحيحة هي استعمال العرب ليس غير .

(١) من الواضح أن : « الألى » اسم جمع (وهو) ما يدل على معنى الجمع ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً ... - انظر رقم ٢ من هاشم ص ١٤٨) وليست جمعاً ، إذ لا ينطبق عليها شروطه . وتكتب بغير واو بعد الهززة . بخلاف « ألى » . اسم إشارة ؛ فإن الواو تلزمها بعد الهززة - كما في هاشم ص ٣٢٤ - وقد سبق القول : - (في رقم ٥ من هاشم ص ١٨٨ و رقم ١ من هاشم ص ٣٢٤ وكذا رقم ١ من ص ٥٥٨ م ١٧٠ ج ٤) ، أن النحاة لا يطلقون « المقصور والممدود » إلا على الأسماء المعربة وحدها من هذين النوعين . أما اللغويون والصرفيون فيطلقونها على المعرب وعلى المبنى منها . ويرأهم جرى التعبير هنا ، وفي اسم الإشارة أيضاً .

(٢) ليست جمع مذكر ، لأنها لا تنطبق عليها شروطه ، فهي ملحقة به ، وتكتب بلام واحدة .

النوع الذي يستعمل فيه :	اللفظ المختص :
<p>والمشهور أن كلمة : « الذين » لا تتغير حالتها رفعاً ، ولا نصباً ، ولا جرّاً ؛ لأنها اسم مبنى على الفتح دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة . وهذا الرأي وحده هو الأوّل بالاتّباع^(١) .</p> <p>وتختص بجمع المؤنث للعاقلة وغير العاقلة ، تقول : اللّات سبقن في الميدان العملي كثيرات ، ومنه : اللّاء أشتهرن بالاختراع ... - أو اللاتي أو : اللاتي - امتلاءً البحر بالسفن اللات تشقه طولاً وعرضاً ، وهي محملة بالبضائع المتنوعة اللاء تنتقل بين أطراف المعمورة ... أو : اللاتي أو : اللاتي^(٢) .</p> <p>(واللّات واللاء مبنيتان على الكسر . أما اللاتي واللّاتي فمبنيتان على السكون) . والأربعة في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، على حسب موقعها من الجملة</p>	<p>٨٧ - اللّات ، أو : اللّاتي . واللاء ، أو : اللاتي</p>

(١) يحسن إهمال الرأي الآخر الذي يعرّبها بالحرف إعراب جمع المذكر في كل حالاتها ؛ فيرفعها بالواو والنون (اللّون) . وينصبها ويجرّها بالياء والنون (اللّين) ؛ فيقول : ندم اللّون أهملوا - ورأيت اللّين انتصروا يسخرون من اللّين انهزموا . وقيل إنها مبنية على الواو والياء في تلك الحالات وليست مربّعة (كما في رقم ١ من هامش ص ٣٧١) .

(٢) وإلى ما سبق في (٤) و(٥) و(٦) يقول ابن مالك :

جَمْعُ اللَّيْ : « الألي » : « اللّين » مطلقاً وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً

يريد : أن كلمة « اللّي » تجمع جمعاً لنوياً - وهو الذي يدل على مطلق التعدد ، ولو لم تنطبق عليه شروط الجمع النحوية - على « الألي » ، وعلى « اللّين » . فلفظ « اللّي » يستعمل للمفرد المذكر ، ويقابل هذا المفرد المذكر جمع المذكر ، وله كلمتان : « الألي » و « اللّين » ولم يتعرض لتفصيل ما يختص به كل اسم منهما ، واكتفى بأنهما للجمع . وزاد أن « اللّين » للجمع مطلقاً ؛ أي : في جميع حالاتها من الرفع ، والنصب ، والجر ، وأن بعض العرب يجعله كجمع المذكر السالم ؛ فيأتي فيه بالواو رفعاً ، ويعرّبها في هذه الحالة ؛ وكذلك في حالتَي النصب والجر ، وعلامتهما موجودة وهي الياء والنون . وقيل إنها مبنية على الواو والياء في الحالات الثلاث ، كما شرحنا .

ويقول ابن مالك مشيراً ؛ إلى ما مر في ٧ و ٨ :

باللّاتِ واللّاءِ : « التي » قد جُمِعَا واللّاءِ كاللّينِ نَزْرًا وقعا

أي : أن « التي » - وهي اسم موصول للمفردة المؤنثة - تجمع على « اللّات » ، « واللّاء » جمعاً لنوياً يدل على مجرد التعدد - كما سبق - ، لا جمعاً نحوياً ، إذ أنها ليست مستوفية لشروط الجمع النحوي . فإذا كانت كلمة : « التي » للمفردة المؤنثة فالذي يقابلها ويحل محلها في جمع المؤنث هو : =

وإلى هنا انتهى الكلام على المشهور من الموصولات المختصة الثمانية ، ويلاحظ أن كل واحد منها مبدوء « بأل » الزائدة لزوماً ؛ فلا يمكن الاستغناء عنها^(١) ، وأن هذه الموصولات الاسمية الثمانية مبنية ما عدا ألفاظ التنبية ؛ فيحسن إعرابها .

أما ألفاظ القسم العام (وهو المشترك) فأشهرها : ستة أسماء ، لا يقتصر واحد منها على نوع مما سبق في القسم الخاص ؛ وإنما يصلح لجميع الأقسام من غير أن تتغير صيغته اللفظية^(٢) . فكل اسم من الموصولات المشتركة ثابت على صورته ، لا يتغير مهما تغيرت الأنواع التي يدل عليها ؛ لأنه مبنى ، وبنائه على السكون ، إلا لفظة : « أى » فإنها قد تبني ، وقد تعرب ، — كما سيحىء^(٣) — .

ولما كان كل اسم من هذه الأسماء المشتركة صالحاً للأنواع المختلفة كان الذى يوضح مدلوله ويميز نوع المدلول هو ما يحىء بعده من الضمير ، أو غيره من القرائن التي تُعَيِّنُه ، وتزيل أثر الاشتراك^(٤) .

= « اللات » و « اللاء » . ولم يذكر أنهما بالياء في آخرهما وبغير الياء أيضاً . ثم بين أن كلمة : « اللاء » قد تستعمل — قليلاً — للعقلاء مكان كلمة : « الذين » وتحل محلها لجمع المذكر من الناس ، فتقول : جاء اللاء زرعوا الحقل ؛ أى : الذين .

(١) في الأشهر الأوضح . ويقول شارح المفصل : (ج ١ ص ٤١٣) ما نصه : — باختصار قليل — (...) إذا ثبت أن : « أل » لا تفيد هنا — في باب اسم الموصول — التعريف كان زيادتها لضرب من إصلاح اللفظ ؛ وذلك أن : « الذى » وأخواته مما فيه « أل » إنما دخل توصلًا إلى وصف المعارف بالجملة ، وذلك أن الجملة نكرات ، ألا ترى أنها تجرى أوصافاً على النكرات ، نحو قولك : مررت برجل أبوه زيد ، ونظرت إلى غلام قام أخوه ، وصفة النكرة نكرة . فلما كانت تجرى أوصافاً على النكرات لتتكورها أرادوا أن تكون في المعارف مثل ذلك ؛ فلم يَسْخُ أن تقول : مررت بزيد أخوه كريم ، وأنت تريد النعت لزيد لأنه قد ثبت أن الجملة نكرات ، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة . ولم يمكن إدخال « أل » التي للتعريف على الجملة ، لأن « أل » هذه من خواص الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء إلا أن لفظ « الذى » قبل دخول « أل » لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا في أوله « أل » ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذى قصدوا ، فيتطابق اللفظ والمعنى (...) .^١ وقد سبقت الإشارة العابرة لبعض ما سبق في هامش ص ١١٠ . وكل ما تقدم خيالي محض يحسن إهماله ؛ إذ لا يعرف العرب الأصيل عنه شيئاً . أما التعليل الحق فهو كلام العرب وحده .

(٢) أى : مادته المكونة من الحروف وضبطها . . . (٣) في ص ٣٦٣ .

(٤) سيحىء توضيح هذا وتفصيله عند الكلام على صلة الموصول ، والرباط ص ٣٧٣ م ٢٧ — .

وإليك الألفاظ الستة ، ونواحي استعمالها :

(١) مَن (١) : أكثر استعمالها في العقلاء ، نحو : خير إخوانك من واساك ،
 وخَيْرٌ منه مَن كَتَبَكَ شَرَّةً . وقول الشاعر :
 ولا خَيْرَ فيمن لا يُوَظِّنُ نَفْسَهُ على نائبات الدهر حين تنوبُ
 وتكون للمفرد بنوعيه ، والمثنى والجمع بنوعيهما : تقول : غاب من كتب ، ومن
 كتبت - ومن كتبتا ، ومن كتبتا ، ومن كتبوا ، ومن كتبن .
 وقد تستعمل في غير العقلاء في الأحوال الآتية :

(١) أن يكون الكلام في شيء له أنواع متعددة ، مُفَصَّلة بكلمة : « مَن »
 وفي تلك الأنواع العاقل وغيره ، مثل : الحيوانات كثيرة مختلفة ؛ فيها من ينطق بفصيح
 الكلام ؛ كالإنسان ، ومن يغرد بصوت عذب ؛ كالبلبل ، ومن يصيح بصوت منكر ؛
 كالبومة ... ومن الأمثلة قوله تعالى (٢) (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ، فَمِنْهُمْ مَّنْ
 يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ...) .
 (ب) أن يقع (٣) مَن غير العاقل أمر لا يكون إلا من العقلاء ، فعندئذ نشبهه
 بهم ، ونزله منزلتهم (٤) في استعمال : « مَن » ؛ كأن تسمع البلبل يشدو بلحن
 شَجَبِي واضح التنغيم . فتقول : أطربني « مَن » يغني في عشه بأطيب الأناشيد .
 وكأن ترى القمر يشرف عليك كإنسان ينظر إليك : فتقول : إن من يُطِلّ علينا من
 برجه العالي بين الكواكب والنجوم يصغى إلى مناجاتي وهمسى ... وكالغريب الذي
 يقول للطيور المتناسقة المسافرة : هل فيكن من يحمل سلامي إلى أهلي وخُلّائي ... ؟
 (ج) أن يكون مضمون الكلام متجهاً إلى شيء يشمل العاقل وغيره ، ولكنك
 تراعى أهمية العاقل ؛ فتغلبه على سواه . مثل : أيها الكون العجيب ، مَن فيك
 ينكر قدرة الله الحكيم ؟ .

(١) يتردد ذكرها أحياناً في اصطلاح النحاة باسم : « من المعرفة الناقصة » (لاحتياجها لزومها
 إلى الصلة التي تتم معناها .) ، يريدون : « من » التي هي اسم موصول . ومثلها : « ما » الموصولة ؛
 حيث يطلق عليها اسم - ما « المعرفة الناقصة » - كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٥١ - .
 (٢) في سورة النور . (٣) ولو تخيلنا ، وتزويلاً له منزلة الذي يحصل
 (٤) لبيان ذلك : أنه متى نسب إلى غير العاقل شيء لا ينسب (نفيًا أو إثباتًا) إلا إلى العاقل
 أجرنا عليه حكمه من غير نظر لرأى المتكلم ، أو المخاطب ، أو غيرهما .

زيادة وتفصيل :

كلمة : « مَنْ » - سواء أكانت موصولة أم غير موصولة - إحدى الكلمات التي لفظها مفرد مذكر ، ولكن معناها قد يخالف لفظها ، ولهذا يصح أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً^(١) ، مراعاة للفظها - وهو الأكثر^(٢) - . ويجوز فيه مراعاة المعنى المراد ، وهو كثير^(٣) ؛ فمن الأول قوله تعالى في المشركين : (ومنهم

(١) سبقت مواضع « التطابق بين الضمير ومرجعه » في « ح » من ص ٢٦٢ ، و ٢٦٨ وتجهى لها بقية في ص ٤٥٢ وما بعدها .

وإذا كانت « من » موصولة ومعناها هو المفرد المذكر ، فهي مثل : « الذي » (ص ٣٤٣) إلا أن « من » لا تكون - في أحد الآراء القوية - صفة ، ولا موصوفة ؛ بخلاف « الذي » ؛ تقول : رجع الطائر الذي هاجر ، وجاء الذي رحل الظريف ، فتقع كلمة : « الذي » صفة وموصوفة ؛ بخلاف « من » في ذلك الرأي المخالف - (راجعه في رقم ٤ من ص ٣٥٢ وما يتصل به في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٦) .
(٢) (كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ١٢٥ وفي رقم ٨ من ص ٢٦٦) . وإنما يكون الأكثر في الضمير مراعاة لفظها في غير الحالات الآتية : - وسيسار إلى بعضها في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٦ :-

١ - أن يحصل لبس من مراعاة لفظها ؛ نحو : أعط من سألتك ؛ فلا يجوز من سألك إذا كان المراد أنثى .

ب - أن يكون في مراعاة اللفظ وقوع في قبح ؛ نحو ؛ من هي حمراء خادمتك . بمعنى : « من هي حمراء - هي خادمتك » فيجب مراعاة المعنى ؛ فلا يقال : من هو حمراء جاريتك ؛ لكيلا تكون كلمة : « حمراء » المؤنثة خيراً عن الضمير المذكر .

وكذلك العكس في نحو : من هو أحمر « جاريتك » ؛ فلا يقال : من هي أحمر جاريتك ؛ لكيلا يكون الخبر (وهو كلمة أحمر) مذكراً ، ولتبدأ الضمير مؤنثاً .

وكذلك لا يجوز : من - هو أحمر - جاريتك ؛ لأن المبتدأ والخبر ؛ (هو أحمر) متطابقان في التذكير وهما صلة الموصول . ولكن اسم الموصول (من) مفرد مذكر ، وخبره « جارية » مؤنث . ولا مانع من هذا . لولا أن الموصول مع صلته كالثب الواحد ، والصلة هنا متطابقة في التذكير لكن خبر الموصول مؤنث وهو بمنزلة الخبر عن الصلة ؛ فيقع التخالف الممنوع ؛ فكأنك أخبرت عن المذكر بمؤنث .

وقد يراعى المعنى كثيراً بعد مراعاة اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : (ومن الناس من يقول آمناً بالله وباليوم الآخر ، وما هم بمؤمنين) .

وقد يراعى اللفظ ، ثم المعنى ؛ ثم اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : (ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ، ويتخذها هزواً ، أولئك لم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولّى =

.....

من يُؤْمِنُ بِهِ^(١) ، ومنهم مَن لا يُؤْمِنُ بِهِ .

ففاعل « يؤمن » مفرد مذكر ؛ مراعاة للفظ « مَن » .

ومن الثاني قوله تعالى فيهم : (ومنهم من يستمعون إليك) وقول الفرزدق
 يخاطب الذئب :

تعال ، فإن عاهدتني لا تخونني نكُنْ مثلَ من - يا ذئبُ - يصطحبانِ
 فالفاعل في الآية واو الجماعة ، وفي البيت ألف الاثنين وكلاهما ضمير عائد
 إلى « من » مراعاة لمعناها :

وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : (بَلَّغْ من أَسْلَمَ وجهه لله وهو
 مُحْسِنٌ ، فَلهُ أَجرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ
 يَحْزَنُونَ) . فالضماير في الشطر الأول من الآية مفردة مذكرة ؛ مراعاة للفظ :

« مَن » . بخلافها في الشطر الثاني فإنها للجمع ؛ مراعاة لمعنى : « مَن »

ومثل قوله يخاطب زوجات الرسول عليه السلام تعالى : (وَمَن يَتَّقِنِ
 مِنكُنَّ للهَ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجرَهَا مَرَّتَيْنِ . . .) .

ففاعل الفعل : « يقنت » ؛ ضمير مفرد ، مذكر ؛ مراعاة للفظ : « مَن »

أما الضماير بعده فللجمع المؤنث ، أو للمفردة ؛ مراعاة لمعنى : « مَن » .

= مستكبراً كأن لم يسمها، كأن في أذنيه وقرأ . فبشره بعذاب اليم) - وسجى الإشارة لهذا في رقم ١

من هامش ص ٣٧٧ .

أما مراعاة المعنى أولاً ، ثم اللفظ فالأفضل اجتنابه .

(١) بالقرآن .

٢- « ما (١) » وأكثر استعمالها في غير العاقل ، وتكون للمفرد بنوعيه ،
والثني والجمع بنوعيهما (٢) ؛ تقول : أعجبنى ما أضاء - ... ما أضاءت - ...
ما أضاءا - ... ما أضاءتا - ... راقني ما هاجروا - ... ما هاجرنا . وقد
تكون للعاقل في مواضع :

(أ) إذا اختلط العاقل بغيره ، وقُصِدَ تغليب غير العاقل لكثيره : نحو
قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » . وقول الشاعر :
إذا لم أجِدْ في بلدة ما أريدهُ فعندي لأخْرَى عَزَمَةٌ وِرْكَابُ
(ب) أن يلاحظ في التعبير أمران مقترنان ؛ هما : ذات العاقل ، وبعض
صفاته ، معاً ؛ نحو : أكرم ما شئت من المجاهدين والأحرار ، فكأنك تقول :
أكرم من الرجال من كانت ذاته موصوفة بالجهاد ، أو بالحرية ؛ فأنت تريد بتعبيرك
أمرين مجتمعين : الذات ، ووصفاً آخر معها ، ولا تريد أحدهما وحده .
ومثل : صاحب ما تريد من الطلاب ؛ العالم ، والمخلص ، والصالح . تريد أن
تقول : صاحب من كانت ذاته موصوفة بالعلم ، ومن كانت ذاته موصوفة
بالإخلاص ، ومن كانت ذاته موصوفة بالصلاح . فالمقصود أمران مجتمعان هما :
الذات ، ومعها شيء آخر من الأوصاف الطارئة عليها .

(ج) المبهم أمره ؛ كأن ترى من بُعد شيئاً لا تدري أهو إنسان أم غير
إنسان ؛ فتقول : ما ذاك ؟ أو : إني لأتبين ما أراه ، أو لأدرك حقيقة ما أراه ...
وكذلك لو علمت أنه إنسان ، ولكنك لا تدري أمؤث هو أم مذكر ؟ . ومنه قوله
تعالى على لسان مريم : (إني نذرتُ لك ما في بطني محرراً فتقبَّلْ مني » . . .

(١) قد يتردد ذكرها في اصطلاح النحاة أحياناً باسم : « ما المعرفة الناقصة » (لاحتياجها
لزوماً إلى الصلة التي تتم معناها) ؛ يريدون التي هي اسم موصول . كما يطلق على « من » الموصولة اسم :
« المعرفة الناقصة » ، أيضاً - كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٤٨ - وهي غير « ما » التي تعد
حرف موصول (انظر « د » ص ٤١١ ورقم ٣ من هامشها .

(٢) لما كانت « ما » إحدى الموصولات المشتركة التي لفظها مفرد مذكر ، ومعناها قد يكون غير
ذلك ، جاز في الضمير العائد إليها أن يكون مطابقاً للفظها أو لمعناها ، كالذي سبق في - من « الموصولة ،
وغير الموصولة - ص ٣٤٩ - وقد سبق بيان لفظها في ص ٢٦٦ . فكلمة : « ما » - موصولة وغير موصولة -
مثلها ؛ كالمتبادر من كلام الصبان .

زيادة وتفصيل :

(١) تصلح (من) و(ما) لأحد الاستمالات الخمسة الآتية بحسب ما يقتضيه المقام :

١ - اسم موصول ، مثل : قوله تعالى : (ما عندكم ينفد ، وما عند الله باق) .
وقول الشاعر :

إن شرَّ الناس من يَبَسُّمُ لي حين ألقاهُ ، وإن غبْتُ شَتَمُ

٢ - اسم استفهام ، مثل : ما معك من المال ؟ -

« ومن لك بالحرّ الذي يحفظ اليداً^(١) ؟ » .

٣ - اسم شرط^(٢) ، مثل : من يعمل سوءاً يُجْزَ به - وما تصنع من

خير تجدُ جزاءه خيراً .

٤ - نكرة موصوفة ، مثل : رُبَّ مَنْ نصحتهُ استفاد من نُضحك (أى :

رُبَّ إنسان نصحته استفاد . . .) ورُبَّ مَنْ مُعْجَبٌ بك ساعدك . ورب

ما كرهته تحقق فيه نفعك (أى : رب شئٍ كرهته) ، وربَّ ما مكروهٍ أفاد^(٣) .

ويصلح لهذا قول الشاعر :

الصدِّقُ أرفعُ ما اعتَزَّ الرِّجالُ به وخيرُ ما عودَ ابناً في الحياة أبُ

والغالب : فى : « من » إذا كانت نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها

كلمة : « إنسان » ، ولا بد أن يقع بعدها صفة ، فإن لم يقع بعدها صفة فهي

(١) هذا شطر بيت صدره : « وما قتل الأحرار كالعفو عنهم . . . » - واليد : المعروف .

(٢) الفرق كبير لفظاً ومعنى بين نوعى « ما ومن » الشرطيتين والموصولتين ، فالشرطيتان الواقعتان

مبتدأً تختلفان تماماً عن الموصولتين الواقعتين مبتدأً أيضاً وإيضاح هذا الفرق بين النوعين مفصل فى مكانه

من باب الجواز - (ح ٤ م ١٥٤ ص ٣٢٠) وهو تفصيل هام ، موضح بالأمثلة وما جاء به : أن

« الموصولتين » ليس فيهما تعليق شئ على آخر ؛ وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق ، ولا يجزمان .

بخلاف الشرطيتين ، فلا بد فيهما من الجزم والتعليق معاً .

(٣) والدليل على أن « من » و « ما » فى الأمثلة السابقة نكرة موصوفة أنهما مجروران برب ؛

وهى لا تجر - غالباً - إلا التكرات . وبعدها جملة ، والجملة بعد النكرة صفة .

(هذا ، ولا توصل كلمة « ما » التكرة الموصوفة بكلمة : « رب » فى الكتابة) . وانظر رأياً آخر فى رقم ١

نكرة غير موصوفة ، وتسمى : « نكرة تامة » . وتكون أيضاً - بمعنى (١) : إنسان . . .
 كما أن الغالب في « ما » التي هي نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها
 كلمة : « شيء » ولا بد أن يقع بعدها صفة لها . وإن لم يقع بعدها صفة فهي
 نكرة غير موصوفة ، بمعنى : شيء ، أيضاً ، وتسمى : « نكرة تامة » (١) . . .
 ٥ - نكرة تامة (أى : غير موصوفة) - وهي التي سبقت الإشارة إليها -
 مثل : رُب من زارنا اليوم . رُب ما غرّد في المساء . أى : رب إنسان زارنا ، ورب
 شيء غرّد . . . فالجملة الفعلية - في المثالين في محل رفع ، خبر .

* * *

(ب) تختص « ما » دون « من » بمعان أخرى ؛ منها السبعة الآتية :
 ١ - أن تكون اسماً يفيد التعجب ؛ مثل : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا !! .
 ٢ - أن تكون حرفاً للنفي فيجب له الصدارة ؛ مثل : ما الخائن صديق ، أو :
 صديقاً . وقول العرب : ما ذهب من مالك ما وعظك (٢) .
 ٣ - أن تكون كافة ؛ (أى : حرفاً يدخل على العامل فيكفّه - بمعنى :
 يسمعه - عن العمل ، ويتركه معطلا) ، كأن تدخل على حرف جر ، أو على
 ناسخ ، أو نحوهما ، فلا يعمل ؛ مثل : ربما رجل زارنا نفعناه - ربما يود المهمل
 لو كان سباقاً . إنما الأمم الأخلاق .
 ويجب في الكتابة وصل « رُب » بكلمة : « ما » الكافة ؛ لأن الذي يُفصل
 هو « ما » النكرة الموصوفة ؛ كما سبق (٣) .
 ٤ - أن تكون حرفاً زائداً (٤) (أى : كلمة يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى
 الأساسي) وتقع كثيراً بعد : « إذا » الشرطية ؛ مثل : إذا ما المسجد نادانا أجبتنا . . .
 أو بعد غيرها ، مثل : قوله تعالى : (فسيما رحمة من الله لئن لت لهم) ، وقوله :
 (مما (٥) خطيئاتهم أغرقوا . . .) .

(١٥١) وستحجى بعد هذا مباشرة في رقم ٥

(٢) « ما » الأولى نافية ، أما الأخيرة فتصلح موصولة ، ونكرة موصوفة ، والكلام مثل قديم ، يقال
 للحزين الذي أضاع ماله سدى ؛ فيتعلم بعد ذلك الحذر ، ويبالغ في الحيلة ؛ فلا يضع منه شيء
 ويحافظ على ماله . فضياع ماله بسبب إهماله كان الوسيلة الناجحة لصيانته ؛ فكانه لم يضعه سدى .

(٣) في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٤) لتأكيد المعنى الأساسي وتقويته . وكما تسمى « زائدة » تسمى عند بعض الأقدمين : « صلة » ،
 شأنها عندهم شأن غيرها من سائر الحروف والكلمات الزائدة ، حيث يطلون على كل منها : « صلة » ؛
 لا فرق في هذه التسمية بين « ما » وغيرها من كل لفظ زائد ، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً (وفي رقم ٣ من
 هامش ص ٣٧٣ بعض المعاني الأخرى لكلمة : « صلة ») . (٥) أى : بسبب خطيئاتهم .

.....

٥ - مصدرية ظرفية (أى : تُسَبِّكُ مع ما بعدها بظرف ومصدر معاً^(١)) ؛
 مثل : الصانع يربح ما أجاد صناعته . أى : مدة إجادته صناعته . وقول الشاعر يفتخر :
 ترى الناس ما سرنا يسرون خلفنا وإن نحن أومأنا إلى الناس وقفوا
 أى : مدة سيرنا .

وهي وحدها حرف محض ، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد أمرين : معنى
 ووظيفية معاً .

٦ - أن تكون مصدرية غير ظرفية (أى : تُسَبِّكُ مع ما بعدها بمصدر فقط) ،
 مثل : كوفئ المخلصون بما أخلصوا ، أى : بإخلاصهم .

وهي وحدها حرف محض^(١) ، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد معنى مجرداً فقط .
 ٧ - أن تكون مُهَيَّئَةً . (وهي التى تتصل بآخر كلمة غير شرطية . فتهيئها
 وتُعدها للمعنى الشرط وعمله) كدخول « ما » على « حيث » ، فى مثل : حيثما
 تصدق تجد لك أنصاراً .

٨ - أن تكون مُغَيَّرَةً (وهي الحرفية التى تلحق آخر أداة شرطية ؛
 فتغيرها إلى غير الشرط ، كدخول « ما » على آخر « لو » فى مثل : « لو ما »
 تحافظ على الميعاد . فقد تغيرت « لو » بسبب : « ما » الحرفية ، وانتقلت هنا من
 الشرط إلى التحضيض .

٩ - أن تقع صفة ، مثل : لأمر ما غاب القائد . فالمراد : لأمرأى أمر .
 وهذه قد يُعَبَّرُ عنها : « بالإبهامية » ، ويتفرع على الإبهام ، إما الحقارة ؛ نحو :
 أعط فلاناً شيئاً ما . تريد شيئاً تافهاً حقيراً ، وإما التضخيم ؛ نحو : لأمر ما ،
 هرب الحارس ، تريد لأمر عظيم هرب وإما النوعية ؛ نحو : عاون علينا
 معاونة ما ، تريد : نوعاً من المعاونة .

ويقول بعض المحققين من النحاة : هى فى كل هذه الصور الخاصة بالصفة
 ليست اسماً ، وليست صفة ؛ وإنما هى حرف زائد ؛ يفيد التنبيه ؛ وتقوية المعنى ،

(١ و ١) كما سيحىء فى موضعه : (ص ١١١) .

.....

 ويرى ترجيح هذا وأفضليته . وحجته : أنه ليس في كلامهم نكرة جامدة
 وقعت نعتاً إلا إذا كان بعدها كلمة تماثل الموصوف تماماً ؛ نحو : مررت
 برجل أيّ رجل ، وأكلنا فاكهة أيّ فاكهة . فالحكم عندهم على « ما »
 المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية - حكم بما لا نظير له ؛ فيجب اجتنابه ؛
 كما يقولون .

وهذا الخلاف شكلي ، لا قيمة له . والرأيان سيّان ، في تحقيق الغرض
 فلا أهمية بعد ذلك لجعلها حرفاً زائداً - وهو الأسهل - أو اسماً يعرب صفة .

٣- . . . « أل » - وتكون للعاقل وغيره^(١)؛ مفرداً وغير مفرد؛ نحو :
اشتهر الكاتب ، أو : الكاتبة ، أو : الكاتبان ، أو : الكاتبتان ، أو الكاتبون ،
أو : الكاتبات . ولا تكون موصولة إلا إذا دخلت على صفة صريحة^(٢)؛ فتكون

(١) ولفظها مفرد مذكر ، ولكن معناها قد يكون غير ذلك . ولا يراعى في الضمير العائد عليها
إلا المعنى ؛ خوفاً من اللبس - كما سيحىء في ص ٣٧٧ - .

(٢) ليست «أل» هذه هنالكتعريف - في الأشهر؛ وإنما هي لضرب من إصلاح اللفظ وتزيينه؛
لأن اسم الموصول يتعريف بصلته . وكثير من أسماء الموصول مجرد من «أل» مع أنه معرفة؛ فتعريفه جاء
من صلته؛ لا من «أل» . ولو كانت للتعريف لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى الحال
أو الاستقبال؛ إذ تبعدهما - كما يقولون - عن شبه الفعل؛ وتقربهما من الجوامد؛ لأنها من خصائص
الأسماء؛ والأصل في الأسماء الجمود؛ بسبب وضعها للذوات ، والجماد لا يعمل ، بخلاف الفعل وما يشبهه .
لكن يقول شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) إنها اسم موصول تقيد التعريف مع كونها بمعنى : «الذى»
- كما سنشير في رقم ١ من هامش ص ٣٧٠ - والرأى الأول هو الأنسب .

وليست حرف موصول؛ لأنها لا تقول مع ما بعدها بمصدر؛ ولأنها قد تدخل قليلا على الجملة ،
و «أل» السميقة لا تسبك ، ولا تدخل على الجملة . هذا إلى أمور أخرى دعت إلى اعتبارها اسم موصول؛
أهمها أمران :

أولهما ؛ وجود ضمير بعدها لا مرجع له سواها ؛ والضمير لا يعود إلا على اسم ؛ نحو : قد أفلح
المؤمن ؛ وخاب الجاحد . ففي كلمة : «المؤمن» ضمير تقديره : «هو» ؛ لا مرجع له إلا «أل» التي
بمعنى «الذى» هنا . وكذلك تقديره في كلمة : «الجاحد» وقوله تعالى : (قد أفلح المؤمنون) . . .
وقوله : (والعاديات ضحبا) ففي : «المؤمنون» ضمير تقديره : «هم» يعود على «أل» . وفي
«العاديات» ضمير تقديره : «هي» أو «هن» ، يعود على «أل» . ولا مرجع لكل ضمير سوى
«أل» . ولا يمكن أن يكون اسم الفاعل في الأمثلة السابقة وأشباهاها خالياً من الضمير لأسباب قوية
دونها النجاة ، وأثبتوا بها أن أكثر المشتقات - ومن هذا الأكثر . اسم الفاعل ، واسم المفعول . . . -
يحمل ضميراً مستتراً . (كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من ص ٢٩) . (والضمير المنصوب العائد
إليها حكم خاص سيحىء في رقم ٣ من هامش ص ٣٩٦ .

ثانيهما ؛ أن هذه الأسماء التي دخلت عليها «أل» قد يعطف عليها الفعل أحياناً ؛ نحو قوله تعالى :
(إن المصدقين وأقرضوا الله وأقرضوا الله قرضاً حسناً) وقوله تعالى : (والعاديات ضحبا) إلى قوله :
(فأثرون به نقمًا) . فالفعل : «أقرض» في المثال الأول معطوف على «المصدقين» . والفعل : «أثروا»
في الجملة الثانية معطوف على «العاديات» . والفعل لا يعطف إلا على فعل مثله ، أو على ما يشبه الفعل
- كما سيحىء في ج ٣ باب «العطف» - والمعطوف عليه هنا ليس بفعل؛ فلم يبق إلا أنه يشبه الفعل ، لأنه
أحد مشتقاته ومن ثم كانت «أل» الداخلة على المشتقات الصريحة المشبهة للفعل اسم موصول
ليعود عليها الضمير من المشتق - وليست حرفاً ، كما سيحىء ، فيمنع العطف عليه - .

والمراد هنا بالمشتقات الصريحة (أى : الصفات الصريحة) : « اسم الفاعل ، واسم المفعول ، اتفاقاً
وفي الصفة المشبهة خلاف سيحىء في ص ٣٨٤ و ٣٨٦ - لأنهما يدلان على الحدث والتجدد كالفعل . أما
الصفة المشبهة وباقي المشتقات فتدل على الثبوت ؛ فهي بعيدة من الفعل ، قريبة من الأسماء الجامدة .
ومن ثم كانت «أل» الداخلة على «أفعل التفضيل» للمهد ، وليست موصولة - كما ستحىء الإشارة في
رقم ٤ من هامش ص ٤٧٣ ؛ ويحىء البيان في باب أفعل التفضيل ج ٣ م ١١٢ - .

ولا تكون «أل» اسم موصول إذا وجد في الكلام ما يدل على أنها «للمهد» فتكون حرف تعريف ،
لا اسم موصول ؛ مثل : قابلت مخترعاً مشهوراً ؛ فأكبرت المخترع المشهور ، واستشرت عاقلاً مأموناً
فعملت بمشورة العاقل المأمون . فكلمة : «أل» في «المخترع» و «المشهور» و «العاقل» و «المأمون»
للمهد ؛ فهي أداة تعريف فقط ، (وتفصيل الكلام على «أل» التي للمهد في ص ٢١) ؛ أما الداخلة =

الصفة مع مرفوعها هنا من قسم: « شبه الجملة » الواقع صلة ؛ كما مثل ، ونحو: إن العاقل الأريب^(١) يَحْتال للأمر حتى يفوز به ، والعاجز الضعيف يتَوَتَّى ويتردد حتى يفلت منه .

هذا ، ومع أن « أل » اسم موصول ، وتعتبر كلمة مستقلة - فإن الإعراب لا يظهر عليها ؛ وإنما يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها^(٢) ، التي تعرب مع مرفوعها صلة لها .

٤ - « ذو » وتكون للعاقل وغيره ؛ مفرداً وغير مفرد^(٣) ؛ نحو : زارني ذو تعلم -

= على المشتقات التي تعمل عمل الفعل فهي اسم موصول إذ لو كانت حرفاً لكانت من خواص الأسماء كما يقولون ، فلا يكون المشتق بعدها شيئاً بالفعل يعمل عمله ويدطف عليه القمل ، وإنما يكون مجرد اسم فقط ، على يدل الذات وحدها - وقد سبق البيان في هامش ص ٣٥٦ - (١) العاقل .

(٢) أطال النحاة القول في إعراب : « أل » الموصولة التي هي اسم مستقل ؛ أتكون مبنية على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب جملتها ؟ أم تكون : « أل » معربة بحركات مقدرة وليست مبنية ؟ وما إعراب الصفة الصريحة بعدها في الحالتين ؟ وما نوع الصلة كذلك ؟
وخير ما انتهىوا إليه . أنها مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد ؛ فكأنهما المركب المزجي ؛ يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه (راجع هامش التصريح في هذا الموضوع ، والمخضرى عند الكلام على بيت ابن مالك :

وصفة صريحة صلة « أل » . . . الخ .

أما صلته فقد اختاروا إدخالها في نوع : « الشبيه بالجملة » ، واعتبارها منه ، وليست من نوع الجملة . وهذا الرأي يوجد نوع جديد من شبه الجملة ، خاص بصلة : « أل » وحدها ، إذ المعروف أن شبه الجملة - كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٣٤١ - نوعان فقط ، هما : الطرف ، والحار مع مجروره . فهذا الرأي يحدث قسماً ثالثاً لشبه الجملة . وهو - على ما به - أيسر الآراء ، وأنسبها وأقلها مغالز - كما سيبيء في ص ٣٨٨ وله إشارة في ص ٣٧٠ - .

(٣) وهي نوع آخر يخالف « ذو » التي بمعنى « صاحب » ، إحدى الأسماء الستة ، والتي سبق الكلام عليها في ص ١٠٩ ، وتستعمل « ذو » اسم موصول ؛ مبني على السكون المقدر على الواو في محل كذا - وهذا عند بعض القبائل العربية ، (ونها ؛ طى ، أو : طيس - والنسبة السماعية إليهما : طاني) ، دون بعض آخر . ومن أمثلتها قول ممدان الطائي :

فقولاً لهذا المرء ذو جاء ساعياً هلم ، فإن المشرقي الفرائض

أظنك - دون المال - ذو جئت تبغني ستلقاك بيض للنفوس قوايض

(المشرقي : السيف - الفرائض : العطايا المفروضة) . وفي الجزء الثالث من كتاب « الكامل » للمبرد - باب أخبار لغوارج - أمثلة أخرى متعددة .

ولفظها مفرد مذكر في جميع حالاته ، لكن معناها قد يكون غير ذلك ؛ فإعرابي في الضمير العائد عليها لفظها أو معناها . وللقبائل التي تستعملها مذاهب مختلفة ؛ أشهرها ما ذكرنا هنا . ومنهم من يدخل عليها تمييزاً عند استعمالها المؤنث ؛ فيجعل أوها ألفاً ، ويزيد عليها تاء التأنيث فتصير : « ذات » ؛ لتكون بعد الزيادة مثل : « التي » في الدلالة على المفردة المؤنثة .

ولكن تمتاز : « ذات » بأنها تدل بصيغتها الحالية على المثنى المؤنث أيضاً ، وبأنها تجمع على : « ذوات » -

وذو تعلمت . وذو تعلمنا . وذو تعلمنا ، وذو تعلمنا ، وذو تعلمنا (١) . وهي مبنية على السكون المقدر على الواو ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من جملتها .

٥ - « ذا » . وتكون للعاقل وغيره ، مفرداً وغير مفرد (٢) ؛ نحو : ماذا رأيت ؟ ماذا رأيتها ؟ ماذا رأيتهم ؟ ماذا رأيتهن ؟ . ويصح وضع : « مَنْ » الاستفهامية مكان : « ما » الاستفهامية في كل ما سبق ، ومنه قول الشاعر :
مَنْ ذَا يُعِيرُكَ عَيْنَهُ تَبْكِي بِهَا ؟ أَرَأَيْتَ عَيْنًا لِلْبُكَاءِ تَعَارُ ؟
وقول الآخر (٣) :

مَنْ ذَا نَوَاصِلِ إِنْ صَرَمْتِ حِبَالَنَا ؟ أَوْ مِنْ نَسَحَدِثُ بِعَدُكَ الْأَسْرَارِ ؟
فكلمة : « ما » أو : « من » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل

لتدل على الجمع المؤنث كما تدل عليه : « اللواتي » . وهي في الحالات السابقة كلها مبنية على الضم . وفي هذا يقول ابن مالك :

وَكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ : « ذَاتُ » وَمَوْضِعُ « اللَّائِي » أَتَى « ذَوَاتُ »

ومن المستحسن ، ترك « ذو » بلهجاتها المختلفة ؛ لفرابتها في عصرنا ، وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها . وحسبنا أن نذكرها هنا لنذكرها حين تتردد في النصوص القديمة . وقد وردت في بعض تلك النصوص مستعملة استعمالاً دقيقاً أوضحتها في باب الإضافة ج ٣ م ٩٣ . وثلاثها : « ذات » وكذلك في ج ٢ باب الظرف ص ٢٥٠ و ٢٥٩ م .

ويلاحظ أن لكلمة : « ذات » استعمالاً أخرى مختلفة ؛ منها : أن تكون مجرد اسم مستقل ، ومعناه : حقيقة الشيء وماهيته . والنسب إليها هو : « ذاتي » باعتبار لفظها الحالي ، أو « ذوي » باعتبار أصلها . - طبقاً للبيان الشامل الذي سيأتي في باب النسب ، ج ٤ م ١٧٨ ص ٥٥٤ - .
(١) يقول ابن مالك فيما سبق :

و« مَنْ » و« مَا » و« أَل » ، تساوِي ما ذُكِرَ وهكذا « ذُو » عِنْدَ طَيِّبٍ شَهْرٍ

أي : أن كل واحد من هذه الأسماء (من - ما - أل) يساوي الثمانية الماضية كلها في الاستعمال من ناحية أنه وحده صالح لكل ما صلحت له الثمانية من الأنواع ، مع عدم تغير لفظه . وكذلك « ذو » عند بعض القبائل التي منها طي - كما سبق . ثم قال عن طي :

وَكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ : « ذَاتُ » وَمَوْضِعُ « اللَّائِي » أَتَى : « ذَوَاتُ »

وقد أوضحنا معنى البيت عند الكلام على « ذو » في آخر هامش الصفحة السابقة مباشرة .
(٢) فهي من الألفاظ المفردة المذكورة ، ولكن معناها قد يكون غير ذلك فيجوز في الضمير العائد عليها مرعاة هذا أو ذلك .
(٣) عمر بن أبي ربيعة . وثله قول شوقي :

شرف العِصاميين صنع نفوسهم من ذا يقميس بهم بنى الأشراف ؟

رفع . و « ذا » اسم موصول - بمعنى : الذى أو غيره من أسماء الموصول المناسبة
لمعنى الجملة والسباق - خبر ، مبنى على السكون فى محل رفع .

ولا تكون « ذا » موصولة إلا بثلاثة شروط :

أولها : أن تكون مسبوقه بكلمة : « ما » أو : كلمة : « من » الاستفهاميتين ؛
كما فى الأمثلة السابقة . فلا يصح : ذا رأيت ، ولا ذا قابلته . . . ويغلب أن تكون
للعاقل إذا وقعت : بعد « مَنْ » ولغير العاقل إذا وقعت بعد : « ما » .

ثانيها : أن تكون كلمة « مَنْ » وكذا « ما » مستقلة بلفظها ، ومعناها - وهونها
الاستفهام^(١) - ، وبإعرابها ؛ فلا تُركَّب إحداهما مع « ذا » تركيباً يجعلهما معاً كلمة
واحدة فى إعرابها (وإن كانت ذات جزأين) وفى معناها أيضاً - وهو الاستفهام^(١) -
كتركيبها فى نحو : ماذا السديم ؟ . ماذا عطارده ؟ . من ذا الأول ؟ . من ذا الثائم ؟
فكلمة : « ماذا » كلها - اسم استفهام وليست موصولة ، ومثلها كلمة : « من ذا »^(٢) .
وفى حالة التركيب التى شرحناها توصف : « ذا » بأنها « ملغاة إغناء حكيمياً
لا حقيقياً^(٣) » لأن وجودها الحقيقى أمر ثابت باعتبارها جزءاً من غيرها أما وجودها
المستقل ، فقد ألغى - أى - زال - بسبب التركيب مع « ما » أو « من »
الاستفهاميتين ، وصارت جزءاً من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة
مستقلة تعرب اسم موصول .

ثالثها : ألا تكون « ذا » اسم إشارة ؛ فلا تصلح أن تكون اسم موصول ؛ لعدم
وجود صلة بعدها ، بسبب دخولها على مفرد ؛ نحو : ماذا المعدن ؟ ماذا الكتاب ؟
من ذا الشاعر ؟ . من ذا الأسبق^(٤) ؟ .

تريد : ما هذا المعدن ؟ . ما هذا الكتاب ؟ . من هذا الشاعر ؟ . من هذا الأسبق ؟ .

* * *

(١٤١) انظر « ب » من ص ٣٦١ .

(٢) فمعرب كل كلمة بجزأها فى الأمثلة السابقة ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، أو خبراً
مقدماً .

(٣) انظر البيان الآتى فى : « ا » من الزيادة والتفصيل - ص ٣٦٠ - .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

ومثل « ما » « ذا » بعد : « ما » استفهام - أو « مَنْ » إذا لم تُلغَ فى الكلام
أى : أن « ذا » تشبه « ما » فى أنها صالحة لجميع الأنواع مع عدم تغير لفظها ، وذلك بشرط أن تقع
بعد « ما » التى للاستفهام ، أو : « من » التى للاستفهام أيضاً . واكتفى بهذا الشرط ، وترك باقى
الشروط ، لضيق النظم ، وقد ذكرناها .

زيادة وتفصيل

(١) عرفنا أن « ذا » قد تُركَّب مع « ما » أو « من » الاستفهاميتين ، فينشأ من تركيبهما كلمة واحدة في إعرابها - وإن كانت ذات جزأين - وفي معناها ، وهو : الاستفهام ، مثل : ماذا الوادى الحديد؟ . من ذا المنشئ لمدينة القاهرة ؟ . وعندئذ توصف « ذا » بأنها الملغاة لإلغاء حكمياً ، لا حقيقياً ؛ لأنها من حيث الحقيقة والواقع موجودة فعلاً . ولكن من حيث اندماجها في غيرها ، وعدم استقلالها بكيانها ، وإعراب خاص بها - تُعَدَّ غير موجودة . ومن أمثلتها قول جرير :

يا خُزْرَ تَغْلِبَ ماذا بالُ نِسوتكمُ لايسْتَقِيقُنْ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحَنُّنًا
أما إلغاؤها الحقيقي فيكون باعتبارها كلمة مستقلة بنفسها ، زائدة ، يجوز حذفها وإبقاؤها . ويترتب على تعيين نوع الإلغاء بعض أحكام ؛ منها :
١ - أن كلمة : « ذا » في الإلغاء الحقيقي لا يكون لها محل من الإعراب ، فلا تكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مبتدأ ، ولا غير ذلك ؛ لأنها لا تتأثر بالعوامل ؛ ولا تؤثر في غيرها - شأن الأسماء الزائدة عند من يجوز زيادتها ، - وهم الكوفيون وتبعهم ابن مالك - بخلافها في الإلغاء الحكمي ؛ فإنها تكون جزءاً أخيراً من كلمة ، وهذه الكلمة كلها - بجزأها - مبنية على السكون دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو : جر ، على حسب موقعها من الجملة ، (مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً . . . إلخ) . وما تصلح فيه لنوعي الإلغاء قول الشاعر :

منْ ذَا الَّذِي ما سَاءَ قَسَطٌ وَمَنْ لَهُ الحُسْنَى فقطُ
٢ - وفي الإلغاء الحقيقي يجب تقديم « من » و « ما » الاستفهاميتين في أول جملتهما حتماً ، كالأمثلة السابقة ؛ لأن الاستفهام الأصيل له الصدارة الواجبة في جملته . بخلاف الإلغاء الحكمي ، فيجوز معه الأمران : إمّا تقديم الاستفهام بكامل حروفه في جزأيه على عامله . وإما تأخيره عنه ، فلا يكون للاستفهام وجوب الصدارة في جملة عليه ؛ تقول : ماذا صنعت ، أو صنعت ماذا (١) ؟ . . . فالاستفهام هنا معمول لعامله المتأخر عنه أو المتقدم عليه .

(١) راجع الصبان ، ج ١ ، باب الموصول ، عند الكلام على : « ذا » الموصولة . وجاء في حاشية ياسين على التوضيح (ج ٢ باب : «التواصب» ، عند الكلام على : «كى») مانصه : (قال ابن مالك -

٣- وفي الإلغاء الحقيقي تحذف ألف « ما » الاستفهامية في حالة الجر مثل :
عمّ « ذا » سألت ؟ . تطبيقاً للقاعدة المعروفة ؛ (وهي : حذف ألف « ما »
الاستفهامية عند جرها) . بخلاف الإلغاء الحكمي لأن أداة الاستفهام فيه هي
« ماذا » يجزأها وليست « ما » وحدها .

* * *

(ب) لا يقتصر الإلغاء « ذا » على تركيبها مع « ما » أو « من » الاستفهاميتين ؛
فذلك هو الغالب - ؛ فقد يقع الإلغاء بتركيبها مع « ما » أو « من » الموصولتين ،
أو التكررتين الموصوفتين ؛ فتنشأ كلمة واحدة هي : « ماذا » أو : « من ذا » فنعربها
اسم موصول ، أو نكرة موصوفة . فالأولى مثل قول الشاعر :
دعبي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب خبريني
فاذا ، كلها اسم موصول مفعول « دعى » . وصلته جملة : « علمت » لا محل
لها . ويرى « الفارسي » وأصحابه أن « ماذا » نكرة موصوفة . مفعول « دعى »
وليست موصولة : لأن « ماذا » كلمة واحدة ، ولكنها مركبة من شطرين ؛
والتركيب كثير في أسماء الأجناس - ومنها : النكرة الموصوفة - ، قليل في أسماء
الموصول ، وتكون جملة : « علمت » في محل نصب صفة النكرة . أى : دعى
شيئاً علمته .

* * *

مما تقدم (في ا و ب) نعلم أننا إذا أردنا إعراب مثل : « ماذا رأيته في
المعرض ؟ » . أو : « من ذا رأيته ؟ » جاز لنا أن نجعل « ماذا » بشرطيهما
كلمة واحدة ، وكذلك « من ذا » وكلتاها اسم استفهام مبتدأ . وجاز أن نجعل « ما »
أو « من » استفهام مبتدأ و « ذا » زائدة لا محل لها من الإعراب والخبر في كل
ما سلف هو الجملة الفعلية .

ويجوز أن تكون « ذا » في الحالتين السالفتين اسم موصول بمعنى الذي . خبر .
ويجوز في أمثلة أخرى أن تكون « ماذا » و « من ذا » بشرطيهما موصولتين

إن « ما » الاستفهامية إذا ركبت مع : « ذا » لا يلزم صدرتها ؛ فيعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ رفعا
نحو : كان ماذا ؟ . أو نصبا ؛ كقول أم المؤمنين : أقول ماذا ؟ ... « ا هـ » .
وفي هذا النص اقتصار على التركيب مع « ما » الاستفهامية . أما النصوص الأخرى - كالتى في
الصبان - فصريحة في : « من » و « ما » الاستفهاميتين ، وفي أنها تركب مع غيرها أحيانا من بمض
ألفاظ ليس لها الصدارة - وستجىء في : « ب » - .

.....

أو نكرتين موصوفتين على حسب ما أوضحنا . . . و . . .
 ويظهر أثر الإلغاء وعدمه في توابع الاستفهام ؛ كالبديل منه ؛ وفي الجواب عنه . ففي البديل مثل : ماذا أكلت ؟ . أتفاحاً أم برتقالاً ؟ . - ينصب كلمة « تفاحاً » - يكون النصب على البدلية دليلاً على أن الإلغاء هنا حكماً (١) ؛ لأن « ماذا » مفعول مقدم « لأكلت » ، و « تفاحاً » بديل منها . أما لو قلنا : ماذا أكلت ؟ . أتفاحاً أم برتقالاً ؟ . فإن كلمة « تفاح » المرفوعة يصح أن تكون بدلاً من « ذا » الواقعة خبراً عن كلمة : « ما » فلا يكون هنا إلغاء .

وكالمثال السابق في صحة الرفع والنصب كلمة : « نحسب » في قول الشاعر :
 ألا تسألان المرءَ ماذا يحاول ؟ أنحب فيقضى ، أم ضلال وباطل ؟
 ومثله من ذا أكرمت ؟ . أمحمداً أم محموداً ؟ . ينصب الاثنين أو برفعهما على الاعتبارين السالطين .

أما الجواب عن الاستفهام ففي مثل : ماذا كتبت في الرسالة ؟ . فيجيب :
 المسئول : خيرٌ أو : خيراً ؛ فالرفع على اعتبار كلمة : « ذا » اسم موصول « مبدل منه » ، والنصب على اعتبارها ملغاة .

والحكم بجواز الأمرين في الجواب ملاحظ فيه « الاستحسان المجرد » ، فن المستحسن - كما قالوا - أن يكون الجواب مطابقاً للسؤال اسمية وفعلية . (٢) ومن الأمثلة قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ : ماذا ينفقون ؟ . قل : العفو) - أى : الزيادة - بالنصب أو بالرفع ، ومثل قوله تعالى : (ماذا أنزل ربكم ؟ . قالوا : خيراً) ، أو خير .

(ح) في نحو قوله تعالى : (من ذا الذى يُقْرِضُ اللهَ قرضاً حسناً فيضاعفنه له . . .) ، يصح في كلمة : « ذا » الإلغاء الحقيقي أو الحكمى . وفي الحاليتين تكون كلمة : « الذى » خبراً . ويصح أن تكون « ذا » اسم موصول بمعنى « الذى » خبر « من » . وتكون كلمة : « الذى » الموجودة توكيداً لفظياً للكلمة : « ذا » التى هى اسم موصول بمعناها .

« ملاحظة » : يصح في بعض الصور التى سبقت (فى : ا ، و ب ، و ج) إعرابات أخرى ، لا حاجة إليها هنا .

* * *

٦- « أَيْ » وتكون للعاقل وغيره . مفرداً وغير مفرد ؛ تقول ؛ يسرني أَيْ هو نافع . يسرني أَيْ هي نافعة . يسرني أَيْ هما نافعان . يسرني أَيْ هما نافعتان . يسرني أَيْ هم نافعون . يسرني أَيْ هن نافعات
وتختلف « أَيْ » في أمر البناء والإعراب : عن باقي أخواتها من الموصولات المشتركة ، فأخواتها جميعاً مبنية ، أما هي فتبني في حالة واحدة ، وتعرب في غيرها .

فتبني إذا أضيفت^(١)، وكانت صلتهما جملة اسمية^(٢)، صدرها - وهو المبتدأ - ضمير محذوف . فهذه شروط ثلاثة لبنائها .
نحو : يعجبني أيُّهم مغامرٌ . سأعرف أيُّهم مغامرٌ . سأحدث عن أيُّهم مغامرٌ . والأصل في كل ذلك : أيُّهم هو مغامرٌ فإن لم يتحقق شرط من شروط بنائها الثلاثة وجب إعرابها . ولهذا تعرب في الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت مضافة ، وصلتهما جملة اسمية ، صدرها (وهو ؛ المبتدأ) مذكورٌ سواء أكان المبتدأ ضميراً أم غير ضمير^(٣) نحو : سيزورني أيُّهم (هو أشجعُ) - سأصافح أيُّهم (هو أشجعُ) - وسأقبل على أيُّهم (هو أشجعُ) .

(ب) إذا كانت غير مضافة ، وصلتهما جملة اسمية ، صدرها مذكور ، مثل : سيفوز ، أَيْ : (هو مخلص) - سنكرم أَيْ (هو مخلص) - سنحتني بأَيْ (هو مخلص) .

(ح) إذا كانت غير مضافة ، وصلتهما جملة اسمية ، صدرها غير مذكور نحو : سيبقى ، أَيْ « خبيرٌ » ، وسوف نذكر بالخير أَيْ « محسنٌ » ، ونُعنى بأَيْ بارع^(٤) .

(١) ليس بين الأسماء الموصولة المشتركة وغير المشتركة ما يجوز إضافته إلا « أَيْ » في بعض حالاتها . وسيجيء في الزيادة - ص ٣٦٥ - بعض الأحكام الخاصة بها . ومنها أنه يستحسن استقبال عاملها ، وأن يتقدم عليها . (٢) وهي المبتدأ مع خبره ، أو ما ينفي عن الخبر .

(٣) لا فرق في هذا الحكم وما بعده بين أن يكون صدرها ضميراً كما مثلنا - وغير ضمير - كما سيجيء في « د » - ؛ نحو : سيزورني أيُّهم محمود خير منه . ولكن الضمير هو الأعم الأغلب ؛ حتى اقتصر عليه أكثر النحاة . (٤) وفي « أَيْ » وأحوالها يقول ابن مالك :

«أَيْ» كما، وأُعْرِبَتْ ما لَمْ تُصَفِّ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ =

(د) وتعرب أيضاً إن كان صدر صلتها اسماً ظاهراً ؛ نحو : تزور أيهم
 (محمد مكرمه) . أو : فعلا ظاهراً ، نحو : سوف أثنى على أيهم يتسأى بنفسه ،
 أو فعلا مقدراً ، نحو : سأغضب على أيهم عندك^(١) .

= ومعنى البيت : « أئى » مثل « ما » الموصولة فى أن كلا منهما اسم موصول صالح للمفرد وغير
 المفرد ، والعاقل وغيره . لكن الحقيقة أن بينهما بمض فروق ؛ منها : أن « ما » مبنية دائماً ، وأنها
 لغير العاقل فى الأغلب . أما « أئى » فتبنى فى حالة واحدة ، وتعرب فى عدة حالات غيرها ، وأنها للعاقل
 وغير العاقل . . .

(١) والفعل هنا محذوف : لأن « عند » ظرف ، ولا يتعلق الظرف - وكذا الجار مع مجروره -
 فى باب : « الموصول » إلا بفعل محذوف تقديره : « استقر » - مثلاً - ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل
 لها صلة .

وإنما يجب أن يكون « المتعلق به » محذوف - فى باب الموصول - فعلا لتكون الصلة جملة فعلية ؛
 إذ لا يبد أن تكون جملة فعلية . إلا صلة « أل » فإنها لا تكون إلا « صفة صريحة » مع مرفوعها - كما
 سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ - .

وصلة « أل » هذه تعد قسمها ثالثاً من أقسام « الشبيه بالجملة » وهو قسم خاص بها وحدها فى باب
 الموصول . أما فى غير باب الموصول فيكون الشبيه بالجملة أمران : الظرف ، والجار مع مجروره . ويكون
 كلاهما إما متعلقاً بفعل محذوف ، وإما باسم مشتق بمعنى ذلك المحذوف (كما سيبنى هنا فى رقم ١ من
 هامش ص ٣٨٤ وفى باب المبتدأ والخبر ص ٤٧٥) .

زيادة وتفصيل :

يسوقنا الكلام على « أَى » إلى سرد أنواعها المختلفة^(١). وهى ستة - كلها معربة إلا « أَى » التى تكون وُصْلَةً للنداء ، وإلا واحدة من حالات « أَى » الموصولة ، وقد سبقت هنا - وفيما يلى إيضاح موجز للستة :

١ - موصولة . والمستحسن كثيراً - ولكنه ليس باللائم - أن يكون عاملها مستقبلاً ، ومتقدماً عليها . ويجب أن تضاف لفظاً ومعنى ، معاً ، أو معنى فقط - بأن يحذف المضاف إليه بقريته ، طبقاً للبيان الذى فى باب الإضافة^(١) - ، وأن تُعرب أوتبنى ، على حسب ما شرحنا^(٢) . وإذا أضيفت فإضافتها إلى المعرفة أقوى وأفضل . ويجس الاقتصار على هذا الرأى ، لأنه المعتمد عليه عند جمهرة النحاة كالاقتصار على الرأى الذى يلتزم فى لفظها الأفراد والتذكير ، دون اتباع اللغة الأخرى التى تبيح أن تلحقها تاء التأنيث . إذا أريد بها المؤنث نحو : « آيَة » وتلحقها كذلك علامة التثنية والجمع . فيقال فيهما : آيات - آياتان - آيون - آيات . . . بالإعراب فى جميع أحوال المثني والجمع . . . لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء المعربة فى الغالب . ولك أن تصرح بالمضاف إليه ؛ كأن تقول : آيتن - آياهم - آيتاهن - آيوهم - آياتهن . . . وعلى هذه اللغة - التى سجلها الأثوثى والصبان - لا تكون « أَى » من أَلْفَاظِ الموصول المشترك .

٢ - أن تكون اسم شرط معربة ؛ مُضافة ، إما للنكرة مطلقاً^(٣) ؛ نحو : أى حكيم تصادقُ أصادقُ ، وأى رفاق تصاحبُ أصحابُ . . . وإما لمعرفة بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدد صراحة^(٤) ، أو تقديراً^(٤) ، أو عطفاً بالواو^(٥) ؛ فمثال التعدد الصريح : أى الأشراف تسابيرُ أسابير . ومثال التعدد المقدر - وهو الذى يلحظ فيه ما يكون فى الفرد الواحد من أجزاء متعددة^(٦) ، مثل : أى

(١٤١) سيجىء الكلام مفصلاً هاماً على الاستفهامية ، والشرطية ، والنعمية ، والحالية فى المكان المناسب لها من ج٣ باب : « الإضافة » ، ص ٩٥م - أما التى تكون وصلة للنداء فى باب : « النداء » : أول الجزء الرابع . (٢) فى ص ٣٦٣ . (٣) أى : سواء أكانت المفرد ، أم لغيره .

(٤،٤) المتعدد الصريح هو الذى له أفراد كثيرة حقيقية ، بأن يكون لكل فرد منها أجزاءه الخاصة التى يتكون منها مجموعه كاملاً ، ويقوم عليها تركيبه تاماً .

أما المتعدد تقديراً فهو الفرد الواحد الذى له أجزاء متعددة يتركب من انضمام بعضها ، إلى بعض .

(٥) المراد : عطف معرفة مفردة - وهى التى لا تدل على متعدد - على نظيرتها .

(٦) وكذلك ما قد يكون له من أنواع مختلفة ، مثل : أى المعدن تتخيره أوافق عليه . تريد : أى

محمد تستحسن أستحسن ، تريد : أى أجزاء محمد تستحسن أستحسن .
ومثال التعدد بالعطف بالواو : أبى وأبك يتكلم بحسن الكلام ، بمعنى : أيأ ...
وإضافتها واجبة لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ، لحذف المضاف إليه
بقريئة - طبقاً لما سيجيء في باب الإضافة - > ٣ - .

٣ - أن تكون اسم استفهام ، معربة ، مضافة ، إما للنكرة مطلقاً ؛ (للمفرد أو
لغيره) نحو : أى كتاب تقرؤه ؟ . وأى صحف تفضلها ؟ . . . وإما المعرفة
بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدد صريح ، أو مقدر ، أو عطف ، عليها
بالواو معرفة مفردة ؛ نحو : أى الرجال أحق بالتكريم ؟ . ونحو : أى على
أجمل ؟ . تريد : أى أجزاء على أجمل ؟ . ونحو : أبى وأبك فارس الأحزاب ؟ .
وإضافة « أى » الاستفهامية واجبة لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ؛ بحذف
المضاف إليه ؛ لقريئة ، كما سيجيء في > ٣ - باب الإضافة .

٤ - أن تكون اسماً ، معرباً ، نعتاً يدل على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى في
مدح أو ذم . ويشترط أن يكون المنعوت نكرة - في الغالب ^(١) - وأن تكون « أى »
مضافة لفظاً ومعنى معاً إلى نكرة مذكورة بعدها ، مشاركة للمنعوت في لفظه
ومعناه ، نحو : استمعت إلى عالم أى عالم . فإذا أضيفت ^(٢) إلى النكرة وكانت
هذه النكرة اسماً مشتقاً كان المدح المقصود أو الذم هو المعنى المعين المفهوم من
المشتق ؛ أى : المعنى المجرد الذى يدل عليه هذا المشتق ؛ فإذا قلنا : رأينا فارساً ،
أى فارس . . . فالمعنى المقصود هو المدح بأمر واحد ؛ هو : « الفروسية » المفهومة
من المشتق (فارس) . وإذا قلنا : احترسنا من خائن أى خائن . . . فالمعنى المراد
هو الذم بشئ واحد هو « الخيانة » المفهومة من المشتق (خائن) . أما إذا أضيفت
إلى نكرة غير مشتقة فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن
توصف بها هذه النكرة ؛ فمن يقول لآخر : إني مسرور بك ؛ فقد رأيتك رجلاً

(١) لأنه يصح - مع قلته - أن يكون معرفة . ويترب على هذا أن يتبعه في التعريف المضاف
إليه بعد « أى » فيكون معرفة مثله ، ولا يصح أن يتخالف في هذا . وسيجيء البيان في ج - ٣ - باب
الإضافة والنعت (ص ١٠٤ و ١١٦ م ٩٥ وما بينها) ؛ ثم في (ص ٤٤٤ م ١١٤ و ٤٥٢) ،
ومنه يتضح صحة الأسلوب الشائع في مثل : استراح المسافر أى استراحة ، وتمتع أى تمتع ، بشرط أن يكون
يكون المصدر مخونقاً في هذه الأساليب ونابت عنه « أى » التى كانت في الأصل نعتاً له . وهو : استراحة أى
استراحة ، وتمتعاً أى تمتع - كما سيجيء في ج ٢ ص ١٧٥ م ٧٥ في بيان حذف المصدر - .

(٢) بما يأتى سيذكر مرة أخرى في ج ٣ ، باب « الإضافة » - م ٩٥ - ص ١٠٤ وما بعدها عند
الكلام على « أى » .

أى رجل ، فكأنما يقول : رأيتك رجلاً جمع كل الصفات التى يمدح بها الرجل . ومن يقول فى ذم امرأة أساءت إليه : إنها امرأة أى امرأة . . . فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات التى تدمم بها المرأة .

والأغلب فى النكرة التى هى المنعوت ، والتى ليست مصدرراً - لأن المصدر قد يحذف وتنوب عنه صفته - أن تكون مذكورة فى الكلام ، ومن الشاذ عند أكثرهم ورود السماع بخذفها فى قول القائل (١) :

إذا حارب الحجاج أى منافق علاء بسيف كلما هزّز يقطع
يريد : منافقاً أى منافق .

ويقول أكثر النحاة : « إن هذا فى غاية الندور » (٢) فلا يصح محاكاته ، ثم يزيدون التعليل : أن الغرض من الوصف « بأى » هو المبالغة فى المدح أو الذم ، والحذف مناف لهذا ؛ فمن الختم عندهم ذكر الموصوف ، الذى ليس بمصدر . . هذا كلامهم (٣) .

٥ - أن تكون حالاً بعد المعرفة ، دالة على بلوغ صاحبها الغاية الكبرى فى مدح أو ذم (٤) . ويشترط أن تكون مضافة لفظاً ومعنى معاً لنكرة مذكورة بعدها ؛ نحو : أصغيت إلى على أى خطيب .

٦ - أن تكون وُصلة لنداء ما فيه « أل » ، نحو : (بأيها الإنسانُ ما غرّك بربك الكريم) . وهذه مبنية قطعاً .

* * *

ولكل نوع من الأنواع السابقة أحكام هامة - لفظية ومعنوية - مفصلة فى الأبواب الخاصة به ، ولا سيما بابى « الإضافة والنداء » ، غير أن الذى عرضناه الآن للمناسبة العابرة هو أحكام موجزة ، عرفنا منها : أن « أيتاً » الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة مطلقاً ، كما يضافان إلى المعرفة . ولكن بشرط يجب تحققه فى هذه المعرفة .

(١) ينسب البيت الآتى للفرزدق .

(٢) المجمع ج ١ باب الموصول ص ٩٣ .

(٣) لكن سيجىء فى باب : « الإضافة » - ج ٣ ص ٩٥ و ١١٢ وما بعدها عند الكلام عليها - أنى رأيتها مجذوفة أيضاً فى كلام للإمام على بن أبى طالب ونصه : (كما جاء فى ص ٧٨ من كتاب : « سجع الحمام فى حكم الإمام ، لعلى الجندى وزميليه) : « اصحب الناس بأى خلق شئت يصحبوك بمثله) اه . وورودها فى نثر الإمام على أفصح البلغاء فوق ورودها فى البيت السابق قد يبيح استعمالها وإن كان هذا الاستعمال قليلاً . وحسبنا أنه مسموع فى الثرؤفى الشعر من أفصح العرب . هذا يعرض الأدلة المدونة هناك ومنها أيضاً إعراب فريق من المفسرين لقوله تعالى : (فى أى صورة ما شاء ركبك) .

(٤) على الوجه المراد منهما فى النعت - وقد تقدم فى رقم ٤ ص ٣٦٦ -

كما عرفنا أن كلمة: «أى» الواقعة نعتاً ، أو حالاً تضاف للنكرة دون المعرفة في الأغلب^(١) نحو: فرحت برسالة أى رسالة . انتصر محمود أى قائد . وأما التى هى وصلة لنداء ما فيه «أل» فلا تضاف مطلقاً ، وهى مبنية . وكذلك «أى» الموصولة فإنها مبنية فى إحدى حالاتها التى أوضحناها . أما بقية أنواع «أى» من شرطية ، واستفهامية ، . . . و . . . فعربية .

ولما كانت «أى» الشرطية والاستفهامية تضاف للنكرة حيناً والمعرفة حيناً آخر على الوجه السالف — كانت عند إضافتها للنكرة بمنزلة كلمة: «كُل» المراد منها المضاف إليه كاملاً ؛ فيراعى فيما يحتاج معها للمطابقة — كالخبر ، والضمير العائد عليها — مراعاة المعنى ، غالباً ؛ فيطابق المضاف إليه ، تذكيراً ، وتأنيثاً ؛ وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ؛ تقول ؛ أى غلام حضر ؟ أى غلامين حضرا ؟ أى غلمان حضروا ؟ أى فتاة سافرت ؟ أى فتاتين سافرتا ؟ أى فتيات سافرن ؟ .

أما عند إضافتها إلى معرفة فتكون بمنزلة كلمة: «بعض» ، المراد منها بعض أجزاء المضاف إليه ؛ فيراعى فى عود الضمير عليها وفى كل ما يحتاج للمطابقة معها أن يكون مطابقاً للفظ المضاف ، وهو: «أى» فيكون مفرداً ، مذكراً كلفظها . وهذا هو الغالب ، فنقول: أى الغلامين حضر؟ ... أى الغلمان حضر؟ وهكذا الباقى^(٢) . كما تقول ذلك فى الصورتين السالفتين عند الإتيان بلفظ: «كل وبعض» بدلاً من: «أى» .

ويرى بعض النحاة أنه لا مانع فىهما من مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى ، فيجوز عنده الأمران . وفى هذا تيسير محمود لا يمنع من الأخذ به مانع ، فنستريح من التقسيم وآثاره ، إلا أن الأول أفصح وأقوى .

وإلى هنا انتهى الكلام على الألفاظ الستة العامة (أى: المشتركة) .

(١) قد تضاف «أى» النعتية للمعرفة قليلاً كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٦٦ ، وكما يجىء فى الجزء الثالث ، بابى: «الإضافة والنعت» .

(٢) إيضاح هذا كله — ولا سيما تذكير لفظة «أى» وتأنيثها — فى موضعه المناسب ، وهو باب الإضافة ج ٣ ص ٩٥ و ١٠٤ و ١٠٦ وما بعدها .

ويتلخص كل ما سبق من الألفاظ المختصة والمشاركة في الجدول الآتي :

(١) الألفاظ المختصة الثمانية :

اللفظ المختص	النوع الذي يصلح له	حكمه من ناحية الإعراب والبناء
١ - الذى	المفرد المذكر مطلقاً (أى عاقلاً ، وغير عاقل)	مبنى على السكون فى محل على حسب جملة .
٢ - التى	المفرد المؤنثة . مطلقاً	مبنى على السكون فى محل
٣ - اللذان - اللذين	المثنى المذكر . مطلقاً	الأحسن أن يعرب إعراب المثنى .
٤ - اللتان - اللتين	المثنى المؤنث مطلقاً	الأحسن أن يعرب إعراب المثنى .
٥ - } الألى : أو } الألاء	الجمع المذكر والمؤنث مطلقاً	مبنى على السكون فى محل على حسب جملة .
		مبنى على الكسر فى محل على حسب جملة .
٦ - اللذين	الجمع المذكر العاقل	مبنى على الفتح فى محل على حسب جملة .
٧ ، ٨ - اللات ، اللاتى : و اللاء - اللاتى	الجمع المؤنث بنوعيه	اللات ، واللاء : مبنيتان على الكسر فى محل على حسب الجملة . واللاتى واللاتى مبنيتان على السكون فى محل على حسب الجملة .

فالمفرد المذكر لفظة واحدة ، وكذلك لمثناه . وكذلك جمعه . فهذه الثلاثة ثلاثة ألفاظ .

والمفردة المؤنثة لفظة واحدة ، وكذلك مثناها . أما جمعها فهذه لفظتان محتومتان بالياء ، أو غير محتومتين . فهذه أربعة .

وللجمع بنوعيه لفظة واحدة ، تستعمل مقصورة أو ممدودة .
فمجموع الألفاظ كلها ثمانية .

(ب) الألفاظ الستة العامة ، (أى : المشتركة) :

اللفظ العام	النوع الذى يصلح له	حكمه من ناحية البناء أو الإعراب
١ - مَسْنٌ	أكثر استعماله فى العقلاء ؛ إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، وقد يستعمل فى غيرهم أحياناً .	مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة .
٢ - ما	أكثر استعماله فى غير العقلاء إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً . وقد يستعمل فى غيرهم	مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة .
٣ - أَلٌ ^(١)	يستعمل فى جميع الأنواع ؛ ويشترط فى صلته أن تكون صفة صريحة : (اسم فاعل أو : اسم مفعول فقط) ^(٢)	مبنى على السكون . ولكن يحسن إعرابه ، وألا يظهر الإعراب عليه ، وإنما يكون على الصفة الصريحة المتصلة به باعتبارهما بمنزلة كلمة واحدة - كما شرحنا ^(٣) .
٤ - ذُو	يستعمل فى جميع الأنواع	مبنى على السكون فى محل ... على حسب جملته .
٥ - ذَا	يستعمل فى جميع الأنواع بثلاثة شروط - سبقت -	مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة .
٦ - أَيْ	يستعمل فى جميع الأنواع	مبنى على الضم فى حالة واحدة ، ويعرب فى غيرها .

* * *

(١) هى اسم موصول . وهل تفيد ما دخلت عليه التعريف أو لانتفيده ؟ . رأيان سبق بيانهما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ ، فصاحب المفصل (ج ٦ ص ٦١) يقول إنها تفيد التعريف ، وغيره يخالفه . وهى مفيدة للنوع الداخلى على أسماء الموصول ، - كالتى ، - والتى - فهذا النوع الداخلى على الموصول زائد زيادة لازمة ، كما يقول صاحب المفصل وغيره ، وكما جاء بتفصيل أشمل فى حاشية : « ياسين » على « التصريح » ، أول باب : « النكرة والمعرفة » - انظر البيان المفيد فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ - (٢) وهذان النوعان متفق عليهما . أما الصفة المشبهة ففهي خلاف شديد . وسيجىء بيان لهذا فى ص ٣٨٤ . (٣) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ وفى ص ٣٧٢ و ٣٨٨ .

كيفية إعراب أسماء الموصول :

(١) جميع الأسماء الموصولة المختصة مبنية ، إلا اسمين للمثنى معربين ؛ هما : « اللذان » « واللذان » . وما عدا هذين الاسمين المعربين يلاحظ مع بنائه موقعه من الجملة ، أفاعل هو ، أم مفعول به ... أم مبتدأ ، أم خبر ... أم غير ذلك ؟ فإذا عرفنا موقعه ، وحاجة الجملة إليه — نظرنا بعد ذلك إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك ؟ فإذا اهتمدنا إلى الأمرين ؛ (موقعه من الجملة ، وحالة آخره) ، قلنا في إعرابه : اسم موصول مبنى على السكون ، أو على حركة كذا ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة ؛ « فالذى » مبنية على السكون دائماً ، ولكنها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعها من الجملة ؛ ففى مثل : (سافر الذى يرغب فى السياحة) ، مبنية على السكون فى محل رفع ، لأنها فاعل . وفى مثل : (ودعت الذى سافر) مبنية على السكون فى محل نصب ؛ لأنها مفعول به . وفى مثل : (أشرت على الذى سافر بما ينفعه) مبنية على السكون فى محل جر بعلى .

ومثل هذا يقال فى باقى المبنيات من الأسماء الموصولة المختصة ؛ سواء منها ما كان مبنياً على السكون أيضاً ؛ وهو : « التى » ، و « أولتى » مقصورة ، « واللاتى » ، « واللاتى » . أو مبنياً على الكسر ؛ وهو : « أولاء » ، و « اللات » و « اللائ » . أو مبنياً على الفتح وهو : « الذين »^(١) .

أما الاسمان الخاصان بالثنوية ؛ وهما : « اللذان » و « اللتان » ، رفعاً . و « اللذَيْنِ » و « اللتَيْنِ » ، نصباً وجرّاً ، فالأحسن — كما سبق^(٢) — أن يكونا معربين كالمثنى ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء .

(ب) وجميع الأسماء الموصولة العامة (أى : المشتركة) مبنية كذلك ؛ إلا (أى) ؛ فإنها تكون مبنية فى حالة ، وتكون معربة فى غيرها ، على حسب ما أوضحنا^(٣) .

(١) ومن ينظرون بها بالواو رفعاً يعربونها ، ويجعلونها فى حكم الملتحق بجمع المذكر ، فيقولون : اللذان حضروا كرماء . إن الذين حضروا كرماء . أسرع إلى الذين حضروا . فهى فى المثال الأول مبتدأ مرفوع بالواو ، وفى المثال الثانى اسم « إن » منصوب بالياء ، وفى الثالث مجرور بإلى ، وعلامة جره الياء ... وقيل إنها مبنية على الواو والياء فى الصور السالفة وأشباهاها — كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٦ — .

(٢) فى ص ٣٦٣ .

(٣) فى ص ٣٤٣ .

والأساس الذى نتبعه فى الموصولات العامة هو الأساس الذى بيناه فى الموصولات المختصة ؛ بأن ننظر أولاً إلى موقع اسم الموصول المشترك من جملته ؛ مبتدأ هو ، أم خبر ، أم فاعل ، أم مفعول ... أو ... ؟ فإذا عرفنا موقعه نظرنا إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك ؟ . فإذا أدركنا الأمرين قلنا عنه : إنه مبنى على السكون أو على حركة « كذا » فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر . لأنه مبتدأ ، أو خبر . أو فاعل ، أو مفعول به ، أو مضاف إليه ... أو ...

فكلمة « مَسَّنٌ » مبنية على السكون دائماً ، ولكن فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر . فهى فى مثل : (قعد « مَسَّنٌ » حضر) - مبنية على السكون فى محل رفع ؛ لأنها فاعل . وهى فى مثل : (آنستُ « مَسَّنٌ » حضر) - مبنية على السكون فى محل نصب ؛ لأنها مفعول به . وهى فى مثل : (سعدتُ « بمن » حضر) - مبنية على السكون فى محل جر ؛ لأنها مجرورة بالياء .

وهكذا يقال فى : « ما » و : « ذو » وفى : « ذا » الواقعة بعد « ما » أو « من »

الاستفهاميتين ^(١)

أما « أل » الموصولة ^(٢) فالأحسن ألا نطبق عليها الأساس السابق ؛ فلا ندخل فى اعتبارنا أنها مبنية ، ولا ننظر إلى آخرها ؛ وهو اللام - وإنما ننظر معها إلى الصفة الصريحة التى بعدها ، ونجرى على الصفة وحدها حركات الإعراب ؛ ففى مثل : (إن الناصح الأمين خير معوان فى ساعات الشدة ، يلجأ إليه المكروب فينقذه بصائب رأيه) - نقول : « الناصح » اسم إن منصوب ، « الأمين » صفة منصوبة . « المكروب » فاعل مرفوع ^(٣) .

(١) نحو : ماذا قرأته ؟ من ذا رأيته ؟ فما أو من ، اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون على رفع ، وذا : اسم موصول خبر مبنى على السكون فى محل رفع - كما قلنا آنفاً (ص ٣٥٨ وما بعدها) .
(٢) وقد سبق - فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ - أنها لا بد أن تتصل بصفة صريحة ، تكون هى ومرفوعها ، صلة « أل » وفى هذه الحالة تعتبر الصلة من قسم « شبه الجملة » . كما تعتبر « أل » مع الصفة بمنزلة « المركب المزججى » يجرى الإعراب على آخر الجزء الثانى منه .

(٣) ولا داعى لأن نعتبر « أل » فى مثل هذه المواضع كلمة مستقلة بنفسها ؛ كى لا نقع فى كثير من التعميد المرهق ، أشرنا إلى بعضه فيما سلف ، وسيجىء أيضاً فى ص ٣٨٨ .

صلة الموصول ، والرابط

الموصولات كلها - سواء أكانت اسمية أم حرفية^(١) - مبهمة^(٢) المدلول ، غامضة المعنى ، كما عرفنا . فلا بد لها من شيء بعدها واجب التأخير عنها ، يزيل إبهامها وغموضها ، وهو ما يسمى : « الصلة » . فالصلة هي التي تُعَيِّن مدلول الموصول ، وتُصَلِّج مجمله ، وتجعله واضح المعنى ، كامل الإفادة . ومن أجل هذا كله لا يستغنى عنها موصول اسمي ، أو حرفي . وهي التي تُعَرِّف الموصول الأسمي - في الصحيح - . . . (٣) .

شروطها :

الصلة نوعان : جملة^(٤) (اسمية أو : فعلية) وشبه جملة . والجملة هي الأصل^(٥) .

فأما النوع الأول - وهو الجملة بقسميها - فن أمثلتها ، قوله تعالى في دفع الأذى : (ادفعْ بالتي هي أحسن ؛ فإذا الذي بينك وبينه عداوةٌ كأنه وليٌ حميم) ، وقول الشاعر يصف إساءة أحد أقاربه :

ويَسْعَى إذا أبْنَى لِيَهْدِمَ صَالِحِي وليس الذي يَبْنِي كمن شأنه الهدمُ

(١) سبجى الموصولات الحرفية في ص ٤٠٧ - (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٤٠) .

(٢) أى : لا تدل على شيء مفصل معين (وقد سبق توضيح معنى المبهم في : « ج » ص ٣٣٨

وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .

(٣) ملاحظة : يتردد في بعض المسائل النحوية ذكر « الصلة » مع أن الجملة خالية من الموصول بنوعيه . فالمراد منها ؟ النحاة يطلقون في اصطلاحهم كلمة : « صلة » على أمرين ؛ أحدهما : « صلة الموصول » بالتفصيل المعروض هنا ، والآخر : (متعلقات الفعل وما يشبهه) ما يحىءُ مُكَلِّلا له كشيء الجملة ، بشرط خلو الكلام من موصول محتاج لشبه الجملة صلة له . وقد يطلقون الصلة على اللفظ الزائد مطلقا - طبقا للبيان الذي سبق في رقم ٤ من هامش ص ٣٥٣ .

(٤) توضيح معنى الجملة بقسميها مدون في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ ، ثم في ص ٤٦٦ .

(٥) لما سبجى في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ .

ولا يتحقق الغرض منها إلا بشروط ، أهمها^(١) :
١ - أن تكون خبرية^(٢) لفظاً ومعنى ، وليست للتعجب ؛ نحو ؛ اقرأ الكتاب

(١) وستجىء شروط أخرى في ص ٣٧٨ .

(٢) وهي الجملة التي يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ؛ من غير نظر لقاتلها ، من ناحية أنه معروف بهذا أو بذاك . ومن أمثلتها أن يقول قائل : نزل المطر أمس . أو : حضر والدي اليوم . أو : يحضر الغائبون غداً . فكل جملة من هذه الجمل عرضة لأن توصف بأنها صادقة أو كاذبة في حد ذاتها ، (أى : بإغفال قائلها ؛ فكأنه مجهول الحال تماماً من ناحية اتصافه بالصدق والكذب) . وهذا معنى قولهم : إن الجملة الخبرية هي التي تحتل الصدق والكذب لذاتها . أى : بدون نظر لقاتلها ؛ فلأنحكم على جملة خبرية بأنها صادقة فقط ، لأن قائلها معروف بالصدق ، ولا كاذبة فقط ؛ لأن قائلها مشهور بالكذب .

ويقالها الجملة الإنشائية ، وهي التي يطلب بها إما حصول شيء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره . فلا دخل للصدق والكذب فيها . وهي قسمان :

إنشائية طلبية ؛ أى : يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله . ويتأخر تحقق وقوع معناها عن وجود لفظها . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى (مثل : ليت) والعرض ، والتحفيز كما هو مدون في المصادر الخاصة بالبلاغة .

وإنشائية غير طلبية ؛ وهي التي يتحقق - غالباً - مدلولها بمجرد النطق بها دون أن يكون طلبياً . وتشمل جملة التعجب - عند من يرى أنها ليست خبرية - وجملة المدح أو الذم ، وجملة القسم نفسه ، لا جملة جوابه ، و « رُبَّ » - لأنه حرف لإنشاء الكثير أو التقليل - ، و « كم الخبرية » ، وصيغ العقود التي يراد بإيقاعها ، وإقرارها ؛ كقولك لمن طلب أن تبيع أو تهب له كتاباً - مثلاً - : بعت ، أو وهبت لك ما تريد . . . كما يشمل الترجي ؛ مثل : « لعل » ، وأفعال الرجاء ؛ مثل : « عسى » . ولكن الصحيح وقوع « عسى » فعل صلة دون غيرها من صيغ الرجاء - قال بعض المحققين : « المشهور أن : « عسى » إنشاء . لكن دخول الاستفهام عليها في قوله تعالى : « فهل عسى . . . » ووقوعها خبراً لأن في نحو : « إني عسيت صائماً » دليل على أنه فعل خبري ، فينبغي أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف (١ هـ) . نقلاً عن الصبان في هذا الموضوع .

وأكثر أنواع الإنشاء غير الطلبية يتحقق معناها بمجرد النطق بلفظه - كما تقدم - ، ومنه ألفاظ البيع والهبة . . .

هذا ، والجملة الخبرية التي تقع صلة إنما تسمى خبرية بحسب أصلها الأول فقط ، قبل أن تكون صلة ، فإذا صارت صلة فلا تسمى خبرية ، لخلوها من المعنى المستقل بنفسه ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب يقتصر عليها وحدها ؛ بل هي لذلك لا تسمى : « كلاماً » ، أو : « جملة » مطلقاً ، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى . ومثلها الجملة الواقعة صفة ، أو خبراً ، أو حالاً ؛ فكل واحدة من هذه الجمل تسمى : « جملة » حين تكون مستقلة بنفسها ، وبمعناها المقصود لذاته ، فإذا فقدت استقلالها وصارت متممة معنى في غيرها (بأن تقع صلة ، أو صفة ، أو خبراً ، أو حالاً ، أو . . .) فلا تسمى جملة ، ولا كلاماً ؛ إذ ليس لها كيان معنوي مستقل .

كما سبق - في رقم ٢ من هامش ص ١٥ وله إشارة في رقم ٤ من هامش ص ٤٦٦ -

الذي « يفيدك » . بخلاف : أقرأ الكتاب الذي « حافظٌ عليه » لأن جملة ؛ « حافظٌ عليه » ، إنشائية ، وليست خبرية . وبخلاف : مات الذي « غفر الله له » لأن جملة : « غفر الله له » خبرية في اللفظ دون المعنى ؛ إذ معناها طلب الدعاء للميت بالغفران ؛ وطلب الدعاء لإنشاء ، لا خبر ، وبخلاف : هنا الذي « ما أفضله » ؛ لأن الجملة التعجبية إنشائية - في رأى كثير من النحاة - برغم أنها كانت خبرية قبل استعمالها في التعجب . ويلحق بالخبرية - هنا - الإنشائية التي فعلها : « عسى » الناسخ .

وقد يصح في : « أن » - وهي من الموصولات الحرفية - وقوع صلتها جملة طلبية ، نحو : (كتبت لأخى بأن دأومٌ على أداء واجبك) . وهذا مقصور على « أن »^(١) دون غيرها من الموصولات الاسمية والحرفية .

٢ - أن يكون معناها معهوداً مفصلاً للمخاطب^(٢) ، أو بمنزلة المعهود المفصل . فالأولى مثل : (أكرمت الذي قابلك صباحاً) ؛ إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في شخص معين . ولا يصح غاب الذي تكلم ، إذا لم تقصد شخصاً معيناً عند السامع . والثانية : هي الواقعة في معرض التفضيم ، أو معرض التهويل ؛ مثل : (يا له من قائد انتصر بعد أن أبدى من الشجاعة ما أبدى !! ويا لها من معركة قُتل فيها

= هذا ومن الجمل التي يصح أن تقع صلة ، الجملة الخبرية الواقعة جواباً للقسم ، بشرط أن تكون - كثيرها من الجمل - مشتملة على رابط يربطها بالموصول ، كما سيحىء - نحو : أحب الذي أقسمُ بالله - لقد ساعد الضعيف . وكذلك الجملة الخبرية الواقعة جواباً للشرط ؛ نحو : أكرم الذي إن تكرمه يعرف فضلك . بشرط وجود رابط فيها ، أو في الجملة الشرطية ، أو فيهما معاً . فمثال الرابط في الجملة الجوابية فقط : صاحب النبيل الذي إن يتغير الزمن لا يتغير خلقه ، ومثال الرابط في الجملة الشرطية فقط : اعمل الذي إن تمعله يفرح العقلاء . ومثال الرابط فيهما : ليس الناصح الذي إن ينصح يعلن أمام الناس العيوب . نعم إن جملة القسم نفسها إنشائية ، فلا تكون صلة ؛ إنما الصلة هي الجملة الواقعة جواباً له ؛ فإنها خبرية ، دون جملة القسم ؛ فإنها - كما سبق - إنشائية ، لمجرد التأكيد .

(انظر رقم ٢ من ص ٣٧٨ حيث بيان الأشياء التي يجوز أن تفصل بين الموصول وصلته) .

(١) كما سيحىء في ص ٤٠٨ وفي رقم ١ من هامش ص ٤٠٩ عند الكلام على الموصول الحرفي (أن) .

(٢) أى : معروفاً له ، تفصيلاً ، لا إجمالاً ، وأنه يختص بشئ معين ، كما سبق ؛ لأن الغرض

من الصلة أن توضح للمخاطب اسم الموصول المبهوم بما كان يعرفه قبل مجيء اسم الموصول ، من اتصافه بمضمون الجملة - . مع ملاحظة الفرق بين هذا - وهو يختص بعلم المخاطب - وما يأتي في رقم ٤ من ص ٣٨٠ - وهو غير مقصور على المخاطب بل يشمل كل فرد ...

النحو الوافي - أول

من الأعداء مَنْ قُتِلَ !!) . أى : أبْدَى من الشجاعة الشيء الكثير المحمود .
 وقتل في المعركة الكثير الذى لا يكاد يُعَدُّ . ومثل هذا قوله تعالى : (فَأَوْحَى إِلَى
 عبده ما أَوْحَى) . أى : الكثير من العلم والحكمة . . . وقوله تعالى : « فَغَشَّيْهِمْ
 مِنَ اللَّيْمِ مَا غَشَّيْهِمْ) . أى : الهول الكثير . والبلاء العظيم .

والمعول عليه في ذلك كله هو الغرض من الموصول ؛ فإن كان الغرض منه أمراً
 معهوداً للمخاطب جاءت صلته معهودة مفصلة ، وإن أريد به التعظيم أو التهويل
 جاءت مبهمة بمنزلة المفصلة .

٣ - أن تكون في الموصول الاسمي مشتملة على ضمير يعود على اسم الموصول
 - غالباً^(١) - ويطابقه ؛ إما في اللفظ^(٢) والمعنى معاً ، وإما في أحدهما فقط على
 التفصيل الذى سنعرفه . وهذا الضمير يسمى : « العائد ، أو : الرابط » لأنه
 يعود - غالباً - على اسم الموصول ، ويربطه بالصلة . ولا يكون إلا في صلة
 الموصولات الاسمية دون الحرفية^(٣) .

ويجب أن تكون مطابقته تامة ؛ بأن يوافق لفظ الموصول ومعناه . وهذا حين يكون
 الموصول اسماً مختصاً ؛ فيطابقه الضمير في الأفراد والتأنيث ، وفروعهما ؛ نحو :
 سَعِدَ الذى أخلص ، واللذان أخلصا ، والذين أخلصوا . والتي أخلصت ، واللذان
 أخلصتا ، واللاتى أخلصن . ومن هذا قول الشاعر :

أَمْتَرَلْتِي مَيِّ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلْ الْأَزْمُنُ اللَّاتِي مَضَيْنَ رَوَّاجِعُ

أما إن كان الاسم الموصول عاماً (أى : مشتركاً) فلا يجب في الضمير
 مطابقته مطابقة تامة ؛ لأن اسم الموصول العام : لفظه مفرد مذكر دائماً ، كما
 أسلفنا (مثل : مَنْ - ما - ذو . . .) ولكن معناه قد يكون مقصوداً به .
 المفردة ، أو المثني ، أو الجمع . بنوعيهما ، ولهذا يجوز في العائد (أى : الرابط) .

(١) لأنه قد يعود على غيره جوازاً في نحو : أنا الذى سافرت - كما سيحيى البيان في «ب» من
 الزيادة - ص ٣٨٠ . وقد يجوز حذفه ، طبقاً للبيان الآتى في ص ٣٩٤ م ٢٨ .

(٢) وذلك بأن يكون لفظ الموصول خاصاً بنوع واحد يقتصر عليه ، كأن يدل على المفرد المذكور
 وحده ، أو على المفردة وحدها ، أو مثني أحدهما ، أو جمعه . وعند ذلك يطابقه الضمير ، فيكون مثله
 للمفرد المذكور ، أو المفردة المؤنثة ، أو المثني أحدهما ، أو لجمع أحدهما .

(٣) لأن الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة حتماً ، ولا يكون له رابط .

عند أمن اللبس، وفي « غير آل » : مراعاة اللفظ، وهو الأكثر، ومراعاة المعنى وهو كثير^(١) أيضاً - بالتفصيل الذى عرفناه - تقول شَقِيَّ مَنْ أَسْرَفَ ... فيكون الضمير مفرداً مذكراً في الحالات كلها ؛ مراعاة للفظ « من » ، ولو كان المراد المفردة، أو المثني، أو الجمع بنوعيهما . وإن شئت راعيت المعنى، فأنتيت بالرباط مطابقتاً له ؛ فقلت : من أَسْرَفَتْ - من أسرفا - من أَسْرَفَتْما - من أَسْرَفُوا - من أسرفن . فالمطابقة في اللفظ أو في المعنى جائزة عند أمن اللبس في العائد على اسم الموصول المشترك . إلا إن كان اسم الموصول المشترك « آل » فتجب المطابقة في المعنى وحده ؛ لخفاء موصوليتهما بغير المطابقة - كما سبق عند الكلام عليها^(٢) .

وقد يغنى^(٣) عن الضمير في الربط^(٤) اسم ظاهر يجعل مكان ذلك الضمير، ويكون بمعنى الموصول ؛ نحو : أشكر علياً الذى تفعلك علمُ على ، أى : علمه . ونحو : قول الشاعر العربي :

فيا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ النَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ
أى : في رحمته أطمع^(٥) .

(١) ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ، ويجوز العكس، كما يجوز مراعاة اللفظ، ثم المعنى، ثم اللفظ - كما في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٩ - . . . كل ذلك مع أمن اللبس . فإن حصل لبس من مراعاة اللفظ يجب مراعاة المعنى ؛ نحو : أنصف من أنصفتك . فلا يصح من أنصفك إذا كان المراد أنى . ومثل اللبس . . قبح الإخبار بمؤث عن مذكر ، نحو : من - هى حمراء - أمتك . وكذا في باقى المواضع الأخرى التى سبقت إليها الإشارة التفصيلية في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٩ .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٣٥٦ .

(٣) لسبب بلاغى ؛ كاستمطاف ، أو التلذذ ، أو زيادة الإيضاح .

(٤) « ملاحظة » : يرى بعض النحاة : أن جملة الصلة قد تخلو من الرباط إذا عطف عليها بالفاء، أو الواو، أو : ثم - جملة أخرى مشتملة عليه ، مثل : الذى يشتد الكرب فيصبر، شجاع - التى يتحرك القطار وتجلس ، عاقلة - الذى لاحت الفرصة ثم اغتنمها ، حازم . فجملة الصلة في هذه الأمثلة خالية من الرباط : اكتفاء بوجوده في الجملة المتأخرة المعطوفة على جملة الصلة . وهذا رأى مقبول تؤيده الأساليب الكثيرة المسموعة . (راجع الصبان ج ١ ، باب : « المبتدأ » ، عند الكلام على : الخبر الجملة ، ورباطه) .

(٥) ويصلح أن يكون منه قول الشاعر البحرى :

صُنِّتْ نَفْسِي عَمَّا يُدْنِسُ نَفْسِي وَتَرَفَّقْتُ عَنْ جَدَا كُلِّ جَبِينِ

(أى : عن عطاء كل لئيم ذنى) . والأصل عما يدنسها . وهذا على اعتبار « ما » موصولة .

.....

زيادة وتفصيل

(١) هناك شروط أخرى في جملة الصلة ؛ أهمها :

١ - أن تتأخر وجوباً عن الموصول^(١) ؛ فلا يجوز تقديمها ، ولا تقديم شيء منها عليه . إلا إن كان بعض مكملاتها شبه جملة ففي تقديمه خلاف يجيء بيانه في الشرط الثاني .

٢ - أن تقع بعد الموصول مباشرة ؛ فلا يفصل بينهما فاصل أجنبي ؛ (أى : ليس من جملة الصلة نفسها) . وألا يفصل بين أجزاء الصلة فاصل أجنبي أيضاً ؛ ففي مثل : اقرأ الكتاب الذى يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه غيرك ... لا يصح : (اقرأ الكتاب الذى - غيرك - يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه) ؛ لوجود فاصل أجنبي بين الموصول وصلته ، وهو كلمة : « غير » التى هى من جملة أخرى غير جملة الصلة . ولا يصح : (اقرأ الكتاب الذى يفيدك - غيرك - فى عملك . وأرشد إليه) ، لوجود فاصل أجنبي لم يفصل بين الموصول وصلته مباشرة ؛ وإنما تخلل جملة الصلة ، وفصل بين أجزائها مع أنه ليس منها ... وهكذا .

لكن هناك أشياء يجوز الفصل بها بين الموصولات الاسمية وصلتها إلا « أل » (فلا يجوز الفصل بينها وبين صلته مطلقاً) . وكذلك يجوز الفصل بها بين الموصول الحرفى : « ما » وصلته - فى رأى قوى - دون غيره من باقى الموصولات الحرفية .

فأما الأشياء التى يجوز أن تفصل بين هذه الأنواع من الموصولات وصلتها فهى : جملة القسم ؛ نحو : غاب الذى « والله » قهر الأعداء .^(٢) أو جملة النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب ؛ نحو : أنت الذى - يا حامد - تتعهد الحديقة . أو بالجملة المعترضة ؛ نحو : والذى الذى - أطل الله عمره - برعى

(١) سواء أكان اسمياً أم حرفياً ؛ كالأوضح من كلام النحاة ، ومنهم ابن عقيل ، والأشونى والصبان عند بيت ابن مالك ، وهو : « وكلها يلزم بعده صلة ... » وجاء فى الأشونى (فى باب : « كان وأحواتها » عند الكلام على « دام » وقول ابن مالك فى خبرها : « وكل سبقه دام حذر ») ، قوله : إن الإجماع على منع خبر دام على « ما » مستسلم ، فقال الصبان مبيئاً بسبب المنع ونقصه : (للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفى وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو ممنوع أيضاً » ٥١ .

(٢) انظر آخر رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ وهو فى صدر هامش ص ٣٧٥ .

شئوني ، أو بجملته الحال ، نحو : قدم الذي - وهو مبتسم - بحسن الصنيع .
أو : « كان » الزائدة ، نحو : كَرَّمَتِ الذي كان شاركته في السياحة^(١) . . .

وكذلك يجوز تقديم بعض أجزاء الصلة الواحدة على بعض بحيث يفصل المتقدم بين الموصول وصلته ، أو بين أجزاء الصلة ، إلا المفعول به ؛ فلا يصح تقديمه على عامله إن كان الموصول حرفياً غير : « ما »^(٢) تقول : تفتح الورد الذي - العيون - يَسْرُ ببهائه . أو : تفتح الورد الذي - ببهائه - يَسْرُ العيون . تريد فيهما : تفتح الورد الذي يسر العيون ببهائه .

والفصل بتلك الأشياء على الوجه الذي شرحناه - جائز في الموصولات الاسمية إلا « أل » ، غير جائز في الموصولات الحرفية^(٣) إلا « ما » ؛ كما قلنا ؛ فيصح أن تقول : فرحتُ بما الكتابة أحسنت ، أي : بما أحسنت الكتابة . (بإحسانك الكتابة) .

ولما كان الفصل بين الموصول وصلته غير جائز إلا على الوجه السالف امتنع مجيء تابع للموصول قبل مجيء وصلته ؛ ^{لا يكون له قبلها نعت ، ولا عطف بيان ،} أو نسق ، ولا توكيد ، ولا بدل ، وكذلك لا يُخْبِر عنه قبل مجيء الصلة وإتمامها . لأن الخبر أجنبي عن الصلة ، وكذلك لا يستثنى من الموصول ؛ فلا يصح : (رجع الذي - الصالح - ينفع المحتاجين) ؛ ولا يصح : (يحترم العقلاء الذي - محمداً - يفيد غيره) ، ولا : (نظرت إلى الذي - والحصن - سكنته) ، ولا : (رأيت التي - نفسها - في الحقل) ، ولا : (جاء الذين - الذي - فاز) ، ولا : (الذي - سباحٌ ماهر - عبر النيل) ، ولا : (وقف الذين - إلا محموداً - في الغرفة) ، تريد : رجع الذي ينفع المحتاجين الصالح . ويحترم العقلاء الذي (أي : محمداً) ، يفيد غيره . ونظرت إلى الذي سكنته والحصن . ورأيت

(١) لهذا إشارة في ص ٥٧٧ .

(٢) إذا اشتملت صلة الموصول الحرفي على مفعول به ففي تقديمه على عامله خلاف رده المطلوب ومنها : « الصبان » فقد ذكر - (ق ج ٢ آخر باب : « الفاعل » عند الكلام على امتناع تقدم المفعول به على عامله) - أنه يمتنع تقديمه إن كان عامله واقعاً في صلة حرف مصدرى ناصب ، بخلاف غير الناصب ، فيجوز : عجبت بما زهراً تفتح . . . ثم قال : « ومنهم من أطلق المنع » اهـ .

(٣) سبب ذلك هو : النهج العربي المسموع ، الذي يجعل « أل » مع صلتهما (وهي : الصفة الصريحة) كالكلمة الواحدة . وكذلك الموصولات الحرفية - غير « ما » في رأي قوي - لشدة امتزاج الموصول الحرفي بصلته ؛ لتأويله معها بمصدر ؛ فهو مع صلته أقوى امتزاجاً من الاسمي . أما الموصول الحرفي : « ما » فقد وردت أمثلة تبين الفصل عند فريق كبير .

.....
 التي في الحقل نفسهما . وجاء الذي فاز . والذي عبر النيل سبحانه ماهر - ووقف
 الذين في الغرفة إلا محموداً .

ويفهم من هذا الشرط والذي قبله شيء آخر . هو : أنه لا يجوز تقدم الصلوة
 ولا شيء من مكملاتها على الموصول ، وهذا صحيح ، إلا أن يكون المكمل ظرفاً ،
 أو جاراً مع مجروره - فيجوز التقديم عند أمن اللبس^(١) ، نحو : أماننا الذي
 قرأته رسالة كريمة . أي : الذي قرأته أماننا رسالة كريمة . ومثل : الغزاة
 هي - في حديثك - التي دخلت هي التي دخلت في حديثك .

٣ - ألا تستدعي كلاماً قبلها ؛ فلا يصح : كتب الذي لكنه غائب ،
 ولا : تصدق الذي حتى ما له قليل ؛ إذ « لكن » لا يتحقق الغرض منها
 (وهو : الاستدراك) إلا بكلام مفيد سابق عليها ، وكذلك : « حتى » لا بد أن
 يتقدمها كلام مفيد تكون غاية له .

٤ - ألا تكون معلومة لكل فرد ؛ فلا يصح شاهدت الذي فه في وجهه ،
 ولا حضر من رأسه فوق عنقه^(٢) .

(ب) إذا كان اسم الموصول خبراً عن مبتدأ ، هو ضمير متكلم أو
 مخاطب ، جاز أن يراعى في الضمير الرابط^(٣) مطابقتها للمبتدأ في التثنية أو الخطاب ،
 وجاز مطابقتها لاسم الموصول في الغيبة ؛ تقول : (أنا الذي حضرت ، أو : أنا
 الذي حضر) . (وأنت الذي برعت في الفن ، أو : أنت الذي برع في الفن) ؛

(١) فقد وردت أمثلة لذلك في الكلام الفصيح - وفي مقدمته القرآن الكريم - تؤيد هذا الرأي
 الكوفي الذي يرتضيه أيضاً بعض أئمة البصريين ، كالمأزني والمبرد ، وتخالف الرأي الذي يعارضه معارضة
 أساسها التكلف في التأويل بغير داع . ومنها قوله تعالى : (وكانوا فيه من الزاهدين) ، وقوله تعالى :
 (وقاسمها إني لكان من الناصحين) . وقوله تعالى : (وأنا على ذلكم من الشاهدين) . فكلمة «أل» في الآيات
 السابقة ، اسم موصول ، صلته المشتق ، وتقدم الجار والمجرور - وهما من مكملات الصلة - على اسم الموصول .
 وقد أول كثير من النحاة تلك الآيات ونظائرها ، فجعلوا الجار والمجرور متملقان بمحذوف متقدم عليهما
 يشبه الموصول وصلته المذكورين بعد ؛ فقالوا إن التقدير هو : (وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين)
 (وقاسمها إني من الناصحين لكان من الناصحين) (وأنا من الشاهدين على ذلكم من الشاهدين) وهذا التأويل
 مرفوض ، إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة . وغيرها - عن ظاهرها التركيبي العالي .
 وقد قال المبرد في الكامل (١٦ . . . ص ٢٩) « إني أختار هذا الرأي ، وإنه رأي المأزني أيضاً » . هـ .
 هذا ، ووردت تلك الشواهد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم - يبيح لنا محاماتها على الوجه الواردة
 به من غير تردد . (٢) مع ملاحظة الفرق بين هذا وما سبق في رقم ٢ من ص ٣٧٥ .

(٣) للرابط (أي : المائد) بحث مستقل في ص ٣٩٤ .

فالتاء في الصورة الأولى يراد بها المبتدأ : (أنا) ولا تعود على اسم الموصول . وهو في هذه الحالة يعرب خبراً ؛ ولا يحتاج لرباط يعود عليه من الصلة ؛ اكتفاء واستغناء بالتاء المراد بها المبتدأ ؛ فيكون المبتدأ والخبر هنا كالشيء الواحد . أما في الصورة الثانية فالضمير في الصلة للغائب فيعود على اسم الموصول . ومثل ذلك يقال في الحالتين اللتين وقع فيهما المبتدأ ضمير المخاطب ، وخبره اسم موصول .

وكذلك يقال أيضاً في حالة ثالثة ؛ هي : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، وله خبر موصوف باسم موصول ؛ فيجوز في الرباط أن يكون للتكلم أو للمخاطب ؛ مراعاة للمبتدأ ، ويجوز فيه أن يكون للغيبة ، مراعاة لاسم الموصول . تقول : أنا الرجل الذي عاونت الضعيف ، أو أنا الرجل الذي عاون الضعيف - وأنت الرجل الذي سبقت في ميدان الفنون ، أو : أنت الرجل الذي سبق في ميدان الفنون^(١) .

ولما يجوز الأمران في الحالات السابقة ونظائرها بشرطين :

أولهما : ألا يكون المبتدأ الضمير مُشَبَّهًا بالخبر في تلك الأمثلة ؛ فإن كان مُشَبَّهًا بالخبر لم يجوز في الربط إلا الغيبة ؛ نحو : أنا في الشجاعة الذي هزم الرومان في الشام . وأنت في القدرة الذي بنى الهرم الأكبر ؛ تريد ؛ أنا في الشجاعة كالذي هزم الرومان في الشام ، وأنت في القدرة كالذي بنى الهرم الأكبر . فالمبتدأ في المثالين مقصود به التشبيه ، لوجود قرينة تدل على ذلك ؛ هي : أن المتكلم والمخاطب يعيشان في عصرنا ، ولم يدركا العصور القديمة .

وثانيهما : ألا يكون اسم الموصول تابعاً للمنادى ؛ « أي » ، أو : آية ، في مثل : يأيها الذي نصرت الضعيف ستسعد ، ويأيها التي نصرت الحق ستفوزين . فلا يصح . أن تشمل الصلة على ضمير خطاب في رأى بعض النحاة ، دون بعض آخر . وملخص المسألة - كما سيجيء في ج ٤ ص ٣٦ م ٣٠ باب أحكام تابع المنادى - هو أنه لا بد من وصف ؛ « أي وآية » ، عند نداءهما بواحد من أشياء معينة محددة ، منها : اسم الموصول المبدوء « بأل » وقد اشترط الجمع (ج ١ ص ١٧٥) ، أن يكون الموصول مبدوءاً بأل ، وأن تكون صلته خالية من الخطاب ،

(١) راجع ما سبق في هذا عند الكلام على تعدد مرجع الضمير رقم ٩ من ص ٢٦٨ وما بعدها ولا سيما : « ط » من ص ٢٧٠ - كى يتبين الفرق بين الصور المعروضة .

فلا يقال بأيها الذى قمت . فى حين نقل الصبان (ج ٣ أول باب تابع المنادى) -
 صحة ذلك قائلاً ما نصه : (ويجوز أيها الذى قام . وأيها الذى قمت) ،
 والظاهر أن الذى منعه المصع ليس بالمنوع ، ولكنه غير الأفصح الشائع فى الكلام
 المأثور ؛ بدليل ما قرره النحاة ونقله الصبان فى الموضوع المشار إليه ونصه : (الضمير
 فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة ؛ نظراً إلى كون لفظ المنادى اسماً
 ظاهراً ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ، ولفظ الخطاب نظراً إلى كون المنادى
 مخاطباً ، فعلمت أنه يجوز أيضاً : يا زيد نفسه أو نفسك . قاله الدماميني .
 ثم قال : ويجوز أيها الذى قام ، وأيها الذى قمت) ا هـ . كلام الصبان نصاً .

وكل ما سبق تقريره فى العائد من حيث التكلم أو الخطاب أو الغيبة يثبت لكل
 ضمير قد يجرى بعده ويكون بمعناه ؛ نحو : أنا الذى عاهدتك على الوفاء ما عشت .
 أو أنا الذى عاهدك على الوفاء ما عاش^(١) ، وقد يختلفان كما فى قول الشاعر :

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

وسيجىء فى باب : « أحكام تابع المنادى » (فى الجزء الرابع) أن الضمير
 المصاحب لتابع المنادى يصح فيه أن يكون للغائب أو للمخاطب ، وأن هذا الحكم
 عام يسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا صورة واحدة
 مستثناة وقع فيها الخلاف . وتطبيقاً لذلك الحكم العام نقول : يا عربا كلكم ، أو :
 كلهم ويا هارون نفسك ، أو : نفسه ، خذ بيد أخيك - يا هذا الذى
 قمت أو قام أسرع إلى الصارخ .

أما الصورة المستثناة التى وقع فيها الخلاف فهى التى يكون فيها المنادى
 لفظ . (أى ، أو : أية) والتابع اسم موصول ، فلا يجوز عند فريق من النحاة أن
 تشمل صلته على ما يدل على خطاب ؛ فلا يصح : بأيها الذى حضرت ، ويصح
 عند غيره - كما سلف - .

هذا ، وبالرغم من جواز المطابقة وعدمها فى الصور السابقة التى فى قسم « ب »
 - فإن مطابقة الرابط لضمير المتكلم أفصح ، وأوضح ؛ فهى أولى من مراعاة

(١) وكما يراعى هذا فى رابط جملة الصلة يراعى بصورة أقوى فى رابط جملة الخبر ، (وسأتى
 هنا فى باب المبتدأ والخبر) ، كما يراعى فى جملة الحال والنعت (- ج ٣٥٢ -) وقد سبق بمض
 منه فى باب : (الضمير ، عند الكلام على موضوع : تطابق الضمير ومرجمه) (ص ٢٦٢) .

.....

الموصول الغائب ، وكذلك مطابقته للمخاطب أولى من اسم الموصول الغائب ؛ لأن زيادة الإيضاح غرض لغوي هام ، لا يُعدّل عنه إلا لداعٍ آخر أهم .

(ح) يميز الكوفيون جزم المضارع الواقع في جملة بعد جملة الصلة ، بشرط أن تكون الجملة الفعلية المشتملة على هذا المضارع مرتبة على جملة الصلة كترتب الجملة الجوابية على الجملة الشرطية حين توجد أداة الشرط التي تحتاج للجملتين ، فكأن الموصول بمنزلة أداة الشرط ، والجملتان بعده بمنزلة جملة الشرط وجملة الجواب . ففي مثل : من يزورني^(١) أزوره ... يميزون : من يزورني أزوره ؛ يجزم المضارع : « أزُر » على الاعتبار السالف^(٢) . لكن حجبتهم هنا ضعيفة ، والسماع القوي الغالب لا يؤيدهم ، ولهذا يحسن إهمال رأيهم ، والاكتفاء من معرفته بفهم المسموع الوارد ، دون محاكاته - كما سيحيى في الجوازم (ج ٤) والنعت (ج ٣) - .

(١) باعتبار « من » موصولة ، بدليل عدم جزم المضارع بعدها
 (٢) وما يوضح المذهب الكوفي ما تضمنته القصة الآتية (وهي مدونة في ص ٣٥ من الجزء الأول ، من المجلد الرابع والأربعين من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الصادر في سنة ١٩٦٩) ونصها : « أن العلامة ابن مرزوق الحفيد ، قال : (حضرت مجلس شيخنا ابن عرفة ، أول مجلس حضرته . فقرأ قوله تعالى : (وَمَنْ يَمَسُّهُ مِنْ ذَكَرِ الرَّحْمَنِ يُنْقِصْهُ لَهْ شَيْطَانًا ...) ، فتطرق لقراءة « يَمَسُّهُ » بالوار ، مع جزم « نُنْقِصْهُ » . وقال : وجههما أبو حيان بكلام ما فهمته ، ولعل فيه خللاً ، قال ابن مرزوق : فاهتديت إلى فهمه . وقلت : إن جزم « نُنْقِصْهُ » هو بمن الموصولة ؛ لشبهها بمن الشرطية ، وإذا كانوا يعاملون الموصول مطلقاً بذلك فننّ التي يشبه لفظها لفظ الشرط أول ذلك . فاستحسن كلامي رحمه الله . ولكن الحاضر ين أنكروا معاملة الموصول معاملة الشرط ، وقالوا : كيف يكون ذلك ؟ . فقلت : دخول الفاء في خبر الموصول في نحو : « الذي يأتيني فله درهم » ، دليل على ذلك ؛ فنأزعوني في ذلك . فقلت : قال ابن مالك في التسهيل : « وقد يجزمه متسبب عن صلة الذي : تشبيهاً بجواب الشرط » . فطالبوني بالشاهد ، فأثدت قول الشاعر :

كذلك الذي يبغى على الناس ظالماً
 تصبّه على عمد عواقب ما صنع
 فأنسكوا » . ٥١ .

(٢) ج ٤ ص ٤٣٧ « ٥٥ » ١٥٧ م عند الكلام على أحكام الجملة الجوابية .

(٣) ج ٣ ص ١١٤ « ٤٦٣ » زه باب النعت (بالجملة وشبه الجملة) .

وأما النوع الثاني وهو : « شبه الجملة » في باب الموصول فثلاثة أشياء^(١) :
الظرف - والجار مع المجرور - والصفة^(٢) الصريحة . ويشترط في الظرف والجار
مع المجرور أن يكونا تامين ، أى : يحصل بالوصل بكل منهما فائدة^(٣) ؛

(١) كل واحد من هذه الثلاثة يسمى : « شبه جملة » ، ولا يسمى جملة . - وفي ص ٤٧٦ وهامشها
بيان واف بسبب التسمية - والأصل في صلة الموصول أن تكون جملة - كما سبق في ص ٣٧٣ - ؛ سواء
أكانت فعلية أم اسمية ؛ لأن الجملة وحدها هي التي تزيل الإبهام ؛ فتحقق الغرض من الصلة . وليس
واحد من الثلاثة التي تشبهها - بجملة حقيقية . ولهذا وجب في الظرف وفي الجار مع مجروره إذا وقع أحدهما
صلة أن يكون متعلقاً بفعل محذوف ؛ ليكون الفعل مع فاعله الذي استقر في شبه الجملة بعد حذف
الفعل - هما الصلة في الحقيقة ؛ وإن كان الأيسر والأسهل اعتبارهما الصلة الملحوظة ، أو الصلة بحسب
الأصل ، مع اعتبار الظرف والجار مع مجروره الصلة بحسب الظاهر الحالى . ولا ضرر في هذا الاعتبار
ما دامت الجملة الفعلية عند حذفها قد تركت اختصاصها لشبه الجملة بعدها . فحمل الضمير الذي كان فيها ،
وغيره مما قرره النحاة على الوجه الذي سردناه (في ص ٤٧٥ وهامشها) . وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة
اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره ، هو الصلة ، أمراً سائفاً مقبولاً - فوق أنه
رأى لبعض القدامى أيضاً - يحمل طابع التيسير والاختصار .

أما إن وقع أحدهما خبراً ، أو نعتاً ، أو حالاً ، فيصح تعلقه بمحذوف هو فعل ، أو اسم
مشتق استقر مرفوعه في شبه الجملة بعد حذف هذا المشتق ؛ فلا يتحتم تعلقه بفعل محذوف ؛ كما يتحتم في
الصلة ، وكما يتحتم في القسم الذي يحذف عامله - كما سنعرف - ويجوز التيسير والاختصار هنا أيضاً بجعل
شبه الجملة نفسه هو الخبر ، أو النعت ، أو الحال .

أما « الصفة الصريحة » فهي اسم مشتق بمعنى الفعل ، وله مرفوع خاص به ، يجيء بعده ظاهراً ، أو :
مستتراً ، كما أن الفعل كذلك . ولكن المراد بالصفة الصريحة هنا لا يشمل - كما سيبيء البيان في رقم ٢ من
هامش ص ٣٨٦ - إلا نوعين من الأسماء المشتقة ؛ هما : اسم الفاعل مع مرفوعه ، وأسم المفعول مع مرفوعه ؛
فكلاهما يشبه الفعل في المعنى وفي الاحتياج إلى مرفوع بعده . ولهذا سمى شبيهاً بالجملة . أما الصفة المشبهة ففيها
خلاف ، والنحاة يقولون ؛ إن الصفة الصريحة مع مرفوعها لا تسمى شبيهاً بالجملة إلا حين تقع صلة « أن » .
وبالرغم من أنها تسمى شبيهاً بالجملة - هنا فقط - فإنها في قوة الجملة معنى ، أى : من جهة المعنى (وهذا
الرأى هو الذى رجحه الصبان) كما تكون في قوة الجملة حين تقع خبراً . ويعدها بعض النحاة جملة حين
تكون خبراً - كما سيبيء في باب المبتدأ ، رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ - وهذه الصفة مع مرفوعها لا محل
لها من الإعراب (على الصحيح) حين تكون صلة « أل » ؛ كما أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب .
وعلى هذا ؛ إذا ذكر شبه الجملة في غير باب الموصول لم ينصرف إلا للظرف ، والجار مع مجروره ،
دون الصفة الصريحة .

(٢) سيبيء في باب « المبتدأ » (رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦) أن بعض النحاة يعدها جملة هناك ، -

كما أشرنا في رقم ١ .

(٣) أوضح علامة تدل على وجود « الفائدة » المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره هي أن يفهم
متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما . ويتحقق هذا في صورتين .

تزيل إبهام الموصول ، وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلقهما ؛ نحو :
تكلم الذى عندك ، وسكت الذى فى الحجرة . فكل من الظرف : (عند) والجار
مع المحرور : (فى الحجرة) ، تام . ولا بد أن يتعلق كل منهما فى هذا

= الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام ، والحضور المطلق دون
زيادة معنى آخر . ويسمى هذا : « الاستقرار للعام » ، أو : « الكون العام » ومعناها مجرد الوجود
فى نحو : (تكلم الذى عندك) لا يفيد الظرف : « عند » شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص
وجوداً مطلقاً ؛ من غير زيادة شيء آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءة ، أو
غيرها . وهذا هو : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » ... كما قلنا . ولا يحتاج فى فهمه إلى قرينة ،
أو غيرها . وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجرة) ، أى : الموجود فى الحجرة وجوداً مطلقاً ، غير
مقيد بزيادة شيء آخر ؛ كالنوم ، أو : الضحك ، أو : المشى ... وكذلك غيرها من الأمثلة .

ولما كان هذا الكون العام واضحاً ومفهوماً بدهاه وجب حذفه إن وقع صلة ؛ لعدم الحاجة إليه فى
كشف المراد ؛ فهو محذوف كالمذكور . وكذلك يحذف وجوباً إن وقع خبراً ، أو صفة ، أو حالا ،
كما سنعرف هنا ، وفى أبوابها .

الثانية : أن يكون متعلقهما أمراً خاصاً محذوفاً لوجود ما يدل عليه . ويظهر المتعلق الخاص فى
المثاليين السابقين بأن نقول : « تكلم الذى وقف عندك » و « سكت الذى نام فى الحجرة » . فكلية :
« وقف » أو « نام » تؤدى معنى خاصاً ؛ هو : الوقوف ، أو : النوم ، ولا يمكن فهمه إلا بذكر
كلمته فى الجملة ، والتصريح بها ؛ فليس هو مجرد حضور الشخص ووجوده المطلقين ؛ وإنما هو الوجود
والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه ؛
مثل : قعد صالح فى البيت ، ومحمود فى الحديقة ؛ فتقول : بل صالح الذى فى الحديقة . تريد : بل صالح
الذى قعد فى الحديقة . فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع المحرور غير تامين ؛
فلا يصلحان للصلة ؛ مثل : هدا الذى أمامك ، أو : منك . تريد : هدا الذى غضب أمامك ، أو :
غضب منك ومثل غاب الذى اليوم أو الذى بك تريد : غاب الذى حضر اليوم ،
والذى استعان بك

هذا ، وظرف المكان هو الذى يكون متعلقاً فى الصلة كوناً عاماً واجب الحذف ، أو كوناً خاصاً
واجب الذكر إلا عند وجود قرينة فيجوز معها حذفه أو ذكره . أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه
إلا خاصاً ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة ، وبشرط أن يكون الزمن قريباً من وقت الكلام ؛ نحو : نزلنا
المنزل الذى البارحة ، أو أمس ، أو آنفاً ، (أى : فى أقرب ساعة ووقت منا) ، تريد : الذى نزلناه
البارحة ، أو أمس أو آنفاً . فإن كان زمن الظرف بعيداً من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلاً ، لم يحذف
العامل . فلا تقول : نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة . إذا كان قد مضى نحو أسبوع
ولم يحذف النحاة الزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب : ما لم يتجاوز يومين ،
وأن البعيد ما زاد عليهما . وربما كان عدم التحديد مقصوداً منه ترك الأمر للتكلم والسامع .

وشبه الجملة بنوعيه يسمى : « مستقراً » - بفتح القاف - حين يكون متعلقه كوناً عاماً ، ويسمى :
« لفظاً » حين يكون متعلقه كوناً خاصاً مذكوراً ، أو محذوفاً لقرينة - وشرح هذا فى ص ٤٧٧ - .

الباب^(١) - وحده - بفعل لا بشيء آخر؛ وهذا الفعل محذوف وجوباً - لأنه كَوْن عام^(٢) تقديره : استقرّ ، أو حَلّ ، أو نزل ... وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم الموصول ، ويربط بينه وبين الصلة . فالأصل في المثالين السابقين - تكلم الذى استقر عندك ، وسكت الذى استقر فى الحجرة . وهكذا . . .

« ملاحظة » : إذا وقع الظرف نفسه صلة « أل » - (بأن دخلت عليه مباشرة ، كصنيع بعض القبائل العربية فى مثل قولهم : سررت من الكتاب المسمك؟ (يريدون : الذى معك) - فإن تعلق الظرف فى هذه الحالة لا يكون إلا بصفة صريحة ، تقديرها : « الكائن » ، أو : نحو هذا التقدير . لأن صلة : « أل » لا بد

(١) لأن الصلة - لغير أل - كما قلنا - لا بد أن تكون جملة (للسبب الذى فى رقم ١ من هامش ص ٢٨٢) ، ووقوع الظرف أو الجار مع المجرور صلة ليس قائماً على أساس أنه بنفسه الصلة ، وإنما على أساس تعلقه بفعل يكون هو وفاعله الصلة فى الحقيقة . ولا يصح فى هذه الصلة التى لغير : « أل » أن يكون الظرف أو الجار مع المجرور متعلقاً باسم محذوف ، مشتق أو شبهه يكون خيراً لمبتدأ محذوف ؛ ويكون التقدير مثلاً : تكلم الذى هو كائن عندك ، أو فى الحجرة ، لا يصح ذلك لأن شرط الحذف من الصلة - كما هو مدون فى ص ٣٩٢ و ٣٩٤ - ألا يصلح الباقى بعد الحذف لأن يكون صلة . والباقي هنا - وهو الظرف أو الجار مع المجرور - صالح لذلك . أما فى غير الصلة فالظرف والجار مع مجروره إذا تعلقا بمحذوف ، جاز أن يكون فعلاً وأن يكون مشتقاً مع مرفوعه ؛ كما إذا وقما خبراً ، أو صفة ، أو حالاً ... وفريق من النحاة يرى أن الظرف وحده ، أو الجار مع المجرور ، هو الصلة دون الحاجة إلى متعلقهما . لكن إذا عرفنا أن وظيفتهما المنوية فى الجملة لا تتحقق إلا مع قيام عامل فيهما يكلان معناه - أمكننا أن نستريح إلى ما يقوله أصحاب الرأى الأول من وجود عامل محتوم لهما ، وأن هذا العامل المحتوم هو فى الصلة فعل يتعلقان به ، فيحذف حيناً ، أو يذكر حيناً على حسب أحكامه الخاصة به . - وقد أوضحنا هذا فى باب : « حروف الجر » ، آخر الجزء فى الثانى . - غير أننا قد نمرّب الظرف أو الجار مع المجرور صلة ، وخبراً ، وحالاً ، وصفة ، من غير أن نذكر فى الكلام أن كلا منهما متعلق بمحذوف ، ومن غير إنكار لأمر هذا المحذوف ؛ وإنما نهمله اعتماداً على شهرته ومعرفته ، وأنه لا حاجة لترديده مع الاقتناع بوجوده . وهذا إيجاز حسن مقبول . ويتفق مع رأى بعض الأئمة من يقولون إن اختصاص الفعل فى الصلة قد انتقل إلى شبه الجملة كما انتقل إليه أيضاً ضمير الفعل . (وقد أشرنا لهذا فى هامش ص ٣٨٤ وسيجيء تفصيله فى هامش ص ٤٧٥ حيث قلنا فى تلك الصفحة لا غنى عن الرجوع إلى الإيضاح التام الذى فى ج ٢ ص ٢٣٢ م ٧٨ و ص ٤١٣ وما بعدها م ٨٩) .

(٢) سبق - فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ - أنه لا بد أن يكون العامل المحذوف « فعلاً » إذا تعلق به شبه الجملة الواقع صلة لموصول غير « أل » كما يجب تقديره فعلاً فى جملة القسم ، لأن جملة الصلة لموصول غير « أل » وجملة القسم الذى يحذف عامله لا يكونان إلا فعليتين - كما سيجىء فى و ج ٢ باب الظرف ص ٢٣٢ م ٧٨ - .

أن تكون صفة صريحة ، ولا يصح التعلق بفعل - كما سنعرف (١) - . . .
 أما الصفة (٢) الصريحة فالمراد بها: الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد
 والحدوث (٣) ، شبهاً صريحاً ؛ أى : قوياً خالصاً (بحيث يمكن أن يحل الفعل
 محله) ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة . وهذا ينطبق على اسم الفاعل - ومثله صيغ
 المبالغة - واسم المفعول ؛ لأنهما باتفاق يفيدان التجدد والحدوث ؛ مثل (قارى ،
 فاهم) ، (زرّاع ، سبّاق) ، (مقروء ، مفهوم) . . . (٤)

(١) فيما يلي مباشرة .

(٢) لا يراد بالصفة هنا النعت ، وإنما يراد بها الاسم المشتق من المصدر للدلالة على شيئين
 معاً ؛ هما : ذات ، وشيء فعلته تلك الذات ، أو وقع عليها من غيرها ، أو اتصل بها بنوع من الاتصال
 نحو : قائم ، مكرم ، ملبس . فكلمة : « قائم » تدل على شيئين : (ذات) (فعلت القيام) ، وكلمة :
 « مكرم » تدل على شيئين أيضاً : (ذات) (حصل لها الإكرام) . . . و « ملبس » تدل على شيئين :
 (ذات ، أى : مكان) (حصل فيه اللبس) وهكذا . . . والأحسن أن يقال : « معنى وصاحبه » لأن
 صاحبه في أحيان قليلة يكون غير ذات ولا مشخص .
 وعلى ضوء ما تقدم نفهم معنى قولهم : إن المشتق هو ما دل على ذات وصفة ، أى : ذات ؛ وشيء
 آخر اتصفت به تلك الذات ؛ بأن فعلته هي مباشرة ، أو لم تفعله هي وإنما وقع عليها . أو التصق بها
 بطريقة ما ، كما أشرنا .

والمشتقات الأصلية ثمانية ، (يجيء شرحها في الجزء الثالث ص ١٧٨ م ٩٨ وما بعدها) ؛ اسم
 الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة .
 والمصدر الميضي . (ومنها ؛ الأفعال أيضاً باعتبارها مأخوذة من المصدر ، وإن كانت لا تدل على ذات) .
 ولكل مشتق باب يخوى أحكامه المختلفة . والذي يعيننا الآن أن كل واحد من هذه المشتقات الثمانية يشبه -
 في الغالب - الفعل المضارع الذي يشترك معه في الاشتقاق من مصدره ؛ « فقامم » يشبه « يقوم »
 وكلاهما مشتق من « القيام » . و « مكرم » يشبه « يكرم » ؛ وكلاهما مشتق من « الإكرام »
 و « ملبس » يشبه « يلعب » وكلاهما مشتق من « اللعب » وهكذا . والمشتق إنما يشبه - غالباً - المضارع
 في معناه ، وفي عمله ، وفي الدلالة على زمنه ، وفي حركات الحروف وسكناتها . غير أن هذا الشبه
 متفاوت بين تلك المشتقات ، وليست فيه سواة ، فنه ما يشبهه في الأشياء السابقة كلها ؛ كاسم الفاعل ،
 واسم المفعول ؛ ولذا يسميان : « الصفة الصريحة » ؛ أى : المهضة ، القاطعة في مشابهته - وهما
 المقصودان في صلة آل - ويمكن تأويلهما به ، مع بعدهما عن الاسم الصميم (أى : الجامد) ، ومنها
 ما يشبهه في أكثرها كالصفة المشبهة ، ثم اسم التفضيل . ومنه ما يشبهه في ألقها وهو اسم الزمان ، واسم
 المكان ، واسم الآلة ؛ فإن كل واحد من هذه الثلاثة لا يكاد يشبه المضارع - باطراد في شيء إلا في
 المعنى العام ، ثم لا يكاد - بعد ذلك - يشبهه ولا يشبه غيره من الأفعال في الدلالة على الزمن ، ولا في
 العمل ، ولا في الحركات ، ولا السكنات ، ولا غيرها .

(٣) لذلك يقولون عنها إنها اسم في اللفظ ، فعل في المعنى ، ويعطف عليها الفعل ؛ مثل قوله تعالى :

(إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ . . .)

(٤) أما الصفة المشبهة ففيها خلاف عنيف - عرضوه في أول باب : « الإضافة » عند الكلام على
 المضاف الذي يشبه : « يميل » ، والإضافة المهضة وغير المهضة . ووجه منها أن تكون صلة : « آل » ومخالفتها
 لاسم الفاعل واسم المفعول الأصليين أنها لا تؤول بالفعل ، لأنها للثبوت والفعل للتجدد والحدوث ؛ ومن ثم
 كانت « آل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة . ووجه الجواز مشابهتها الفعل في رفعها الاسم الظاهر .

وتكون الصفة الصريحة مع مرفوعها^(١) صلة « أل » خاصة ؛ فلا يقمان صلة لغيرها ، ولا تكون « أل » اسم موصول مع غيرهما على الأشهر^(٢) . تقول : انتفع القارئ - سمعاً الفاهم - اغتنى الزراع ، فاز السباق ، المقروء قليل ، ولكن المفهوم كثير . . . ومثل المرتجى والخائب في قول الشاعر :

الصدق يألفه الكريم المرتجى والكذب يألفه الدنيء الخائب

ولمّا كانت الصفة الصريحة مع مرفوعها هي التي تقع صلة « أل » وتتصل بها اتصالاً مباشراً ، ولا ينفصلان ؛ حتى كأنهما كلمة واحدة - كان المستحسن إجراء الإعراب بحركاته المختلفة على آخر هذه الصفة الصريحة دون

(١) لا بد أن يرفع اسم الفاعل فاعلاً ، وأن يرفع اسم المفعول نائب فاعل ، وقد يحتاج كل منهما بعد ذلك إلى مفعول به أو أكثر ، وربما لا يحتاج ؛ فشأنهما في الحاجة إلى المفعول كشأن فعلهما . وبين هذا وتفصيله مدون في بابها ج ٣ .

(٢) بشرط دلالتها على الحدوث . فلو قامت قرينة على أنهما للدوام وجب اعتبار « أل » التي في صدرهما التعريف ؛ لأنها مع الدوام يعتبران « صفة مشبهة » ؛ كالمؤمن ، والمهندس ، والصانع ، وإنما قلنا : « على الأشهر » ، لأن بعض القبائل العربية قد يدخل « أل » على الجملة المضارعية ؛ فتكون هذه الجملة هي الصلة . ومن أمثلتها ؛ قول الشاعر :

مَا أَنْتَ بِالْحَكْمِ التُّرَضِيِّ حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

أى : الذي ترضى حكومته . (مع ملاحظة أن « أل » الداخلة على تاء المضارع يجوز إدغامها في التاء وعدم إدغامها ، بخلاف « أل » الحرفية - وسيجيء الكلام عليها في ص ٢٢٢ - فإنها تدغم في التاء عند دخولها عليها في مثل : التمر - التراب - التبر . . . وغيرها من الأسماء أو الأفعال ، كدخولها على مضارع مبدوء بالتاء ، وقد صار علماً مجرداً . (أى : اسماً محضاً لا يدل على معنى الفعل ، ولا على زمنه) مثل الأعلام « تشكر » و « تسعد » و « تعز » نقول بالإدغام : التشكر ، والتسعد ، والتعز . . .) .
ومنهم من يدخلها على الجملة الاسمية ويجعل هذه الجملة صلة ، مثل قول الشاعر :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ
(أى : من القوم الذين رسول الله منهم) . أو على الظرف ويجعل صلة ، نحو قول الشاعر :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَّةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشِهِ ذَاتِ سَعَةٍ

(أى : الذي معه) . والظرف « مع » متعلق هنا بصفة صريحة ، محذوفة تقديرها : « الكائن » معه ؛ لأن صلة « أل » لا بد أن تكون كذلك . ولا يصح تعلقه في هذا المثال وأشباهه بفعل محذوف للسبب السالف ؛ فهو مستثنى من وجوب تعلق شبه الجملة بفعل محذوف يكون مع فاعله صلة - كما أشرنا في ص ٢٨٥ - .

« وأل » في الأمثلة السابقة كلها اسم موصول بمعنى الذي - أو أحد فروعه - مبنى على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة (فهي مثل « الذي » تماماً أو « التي » ورفوعها ، في أمثلة أخرى) ، وما بعدها من جملة فعلية أو اسمية هو صلة الموصول لا محل له . فإن جاء بعدها ظرف فهو متعلق بصفة صريحة محذوفة ، هي مع فاعلها صلة الموصول لا محل له ، ولا يصح تعلقه بفعل - لما قلنا - .

ملاحظة « أل » ؛ فهو يتخطاها - برغم أنها اسم موصول^(١) مستقل ، وأن صلته هي شبه الجملة المكون من الصفة الصريحة مع مرفوعها - فالصفة وحدها هي التي تجرى عليها أحكام الإعراب ، ولكنها مع مرفوعها صلة لا محل لها . والأخذ بهذا الإعراب^(٢) أيسر وأبعد من التعقيد الضارب في الآراء الأخرى .

فإن غلبت الاسمية على الصفة صارت اسماً جامداً ، ولم تكن « أل » الداخلة عليها اسم موصول . مثل الأعلام : المنصور ، والهادى ، والمأمون . والمتوكل . . . من أسماء الخلفاء العباسيين ؛ ومثل : الحاجب ؛ لما فوق العين . والقاهرة ، والمنصورة ، والمعصرة ، من أسماء البلاد المصرية^(٣) .

* * *

= وقد ذكرنا هذه الأمثلة وإعرابها ، والأحكام الخاصة بها ، لا لنستعملها - مع حوازم استعمالها - ولكن لفهم نظائرها التي قد تمر بنا في النصوص القديمة ، من غير أن يكون ذلك داعياً للرضا عن استعمالها اليوم ؛ لقلة المأثور منها ، ونفور الذوق البلاغي الحديث من استعمالها ، وانصراف الكثرة عنها قديماً وحديثاً فالخير في تركها مهجورة .

(١) وهل تفيد التعريف أو لا تفيده ؟ رأيان سبق تفصيل الكلام عليها في رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ ورقم ١ من هامش ص ٣٧٠ .

(٢) وقد سبق هذا (في رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ وص ٣٥٧ . . .) وهو رأى لبعض النحاة القدامى .

(٣) وفي الصلة وشرطها وما يتصل بها يقول ابن مالك بإيجاز :

وكلُّها يَكْزُمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةٌ
وجملةٌ أَوْ شَبَّهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ : كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ
وصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ : « أَلْ » وَكَوْنُهَا بِمَعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

أى : كل الموصولات يحتاج بعده إلى صلة دائماً ؛ ولا فرق في هذا بين الموصولات الاسمية ، والحرفية ثم قال ! الصلة لابد أن تشتمل على ضمير لائق ؛ أى ؛ مطابق للموصول . وقد عرفنا أن هذا الرابط خاص بصلة الموصول الاتمى دون الحرفى . ثم بين أن الذى يوصل به (أى : الذى يكون صلة) هو الجملة أو شبه الجملة . وأتى بمثال واحد فيه موصولان ؛ أحدهما صلته شبه جملة ، والآخر صلته جملة ، والمثال هو : « من عندى الذى ابنه كفل » ، أى : الذى عندى هو الذى ابنه كفل (أى : كان موضع الرعاية) . فكلمة « من » اسم موصول مبتدأ ، وصلته شبه الجملة : « عند » ، وخبره : الذى ، اسم موصول أيضاً . وصلته جملة اسمية هي : (ابنه كفل) .

ثم أشار في البيت الثالث إلى أن صلة « أل » لا تكون إلا الصفة الصريحة . وقد شرحناها - وأن دخولها على الفعل المعرب ؛ وهو المضارع - قليل ؛ فيكون هو وقاعله صلة . ومن أمثله البيت الذى سبق في هامش ص ٣٨٧ - وهو :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

زيادة وتفصيل

يقتضى المقام أن نعرض لمسائل هامة تتصل بما نحن فيه : منها :

- ١ - تعدد الموصول ، والصلة .
- ٢ - حذفها .
- ٣ - حذف الموصول .
- ٤ - اقتران الفاء بخبر اسم الموصول ، والتفريعات المتصلة بهذا .
- ٥ - حذف العائد (ولهذا بحث مستقل في (٣٩٤) .

وإليك الكلام في هذه المسائل .

١ - تعدد الموصول والصلة :

٢ - قد يتعدد الموصول^(١) من غير أن تتعدد الصلة ؛ فيكتفى موصولان أو أكثر بصلة واحد . ويشترط في هذه الحالة أن يكون معنى الصلة أمراً مشتركاً بين هذه الموصولات المتعددة ، لا يصح أن ينفرد به أحدها ، دون الآخر ، وأن يكون الرابط مطابقاً لها باعتبار تعددها^(٢) . مثل : فاز بالمنحة « الذى » « والى » أجادا ، وأخفق « الذين واللاتى » أهملوا . ففي المثال الأول وقعت الجملة الفعلية : (أجادا) صلة لاسمى الموصول : « الذى » و « التى » . ولا يصح أن تكون صلة لأحدهما بغير الآخر ؛ لاشتراكهما معاً في معناها ؛ ولأن الرابط مثنى لا يطابق أحدهما وحده ، وإنما لوحظ فيه أمرهما معاً^(٣) . وكذلك الشأن في المثال الآخر .

٢ - قد تتعدد الموصولات وتتعدد معها الصلة ؛ فيكون لكل موصول صلته ؛ إما مذكورة في الكلام ، وإما محذوفة^(٤) . جوازاً ، وتدل عليها صلة أخرى مذكورة .

(١) بتوحيه : والاسمى الحرفى .

(٢) مع ملاحظة أن الرابط لا يوجد إلا في صلة الموصول الاسمى دون الحرفى - كما سبق في

ص ٣٧٦ .

(٣) مع مراعاة التغليب في بعض نواحي المطابقة ؛ كالتذكير في المثالين المذكورين . والتغليب جائز عند وجود قرينة ، (كما أوضحنا في رقم ٦ من هامش ص ١١٨ وفي رقم ١ من هامش ص ١٣٩) .

(٤) لا يجوز حذف صلة الموصول الحرفى إلا إذا بقى معموها ؛ مثل : أمّا أنت منطلقاً انطلقت . أى : لأن كنت منطلقاً انطلقت . فحذفت « كان » وبقى معموها ... كما هو موضح في آخر باب :

.....

بشرط أن تكون المذكورة سالحة لواحد دون غيره ؛ فلا تصلح لكل موصول من تلك الموصولات المتعددة ؛ نحو : «الذي» و «التي» مرضت . وسارعت بتكريم «اللائي» و «الذين» أخلصوا للعلم . فالصلة في كل مثال سالحة لأحد الموصولين فقط ؛ بسبب عدم المطابقة في الرابط ؛ فكانت صلة لواحد، ودليلاً لفظياً على صلة الآخر المحذوفة جوازاً . فأصل الكلام عدت الذي مرض ، والتي مرضت . وسارعت بتكريم اللائي أخلصن . والذين أخلصوا . وهذا نوع من حذف الصلة جوازاً ، لقريظة لفظية تدل عليها^(١)

وقد تحذف الصلة لوجود قريظة لفظية أيضاً ولكن من غير أن يتعدد الموصول ؛ مثل : من رأيت في المكتبة ؟ . فتجيب : محمد الذي . . . أو : سعاد التي . . . ويشترط ألا يكون في الكلام ما يصلح صلة بعد المحذوفة .

وقد تحذف الصلة من غير أن يكون في الكلام قريظة لفظية تدل عليها وإنما تكون قريظة معنوية يوضحها المقام ؛ كالفخر ، والتعظيم ، والتحقير ، والتهويل فمن أمثلة الفخر أن يسأل القائد المهزوم البادي عليه وعلى كلامه أثر الهزيمة ، قائداً هزمه : من أنت ؟ . فيجيبه المنتصر : أنا الذي . . . أي : أنا الذي هزمتك . فقد فهمت الصلة من قريظة خارجية ، لا علاقة لها بألفاظ الجملة . ومثل : أن يسأل الطالب المتخلف زميلته الفائزة السابق بازدياء : من أنت ؟ فيجيب الفائزة : أنا الذي . . . أي : أنا الذي فزت ، وسبقتك ، وسبقت غيرك . . ومنه قول الشاعر يفاخر :

نَحْنُ الْأَلَى . . . فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ عَنكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا

= «كان» عند الكلام على حذفها ص ٥٨٠ - ومثل قولهم :

«كل شيء مَهْمَةٌ مَا ، النساءِ وَذَكَرَهُنَّ»

أي : ما عدا النساء وذكرهن . يريد : كل شيء سهل يسير ، قد يحتمله الحر ، ويصبر عليه - ما خلا التعرض لنسائه ، والتحدث عنهن . . . وهذه أمثلة مسموعة بكثرة تبيح القياس عليها ؛ بقريظة تدل على المحذوف ، ولا تدع مجالاً لخفائه - كما سنعرف - فكلمة : «ما» هنا موصول حرق . وبعده الفعل «عداً» محذوفاً مع فاعله . (وتفصيل الكلام عليهما مسبوقين بما المصدرية ، موضح في باب الاستثناء ج ٢ -) .

(١) وما ذكرناه في التبيين السابقين يوضح قول النحاة : (قد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر ، مشتركة فيهما ، أو مدلولاً بها على ما حذف . فالاشترك فيها إذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات ، والدلالة فيما إذا لم تناسب إلا واحداً منها) . ثم قالوا : إن القسم الأول يدخل في قسم الصلة المفروضة ، وإن الثاني يدخل في قسم الصلة المحذوفة ، أو التي في الية .

أى : نحن الذين اشتهروا بالشجاعة ، والبطولة ، وعدم المبالاة بالأعداء .
ومن أمثلة التحقير أن يتحدث الناس عن لص فتّاك ، أوقعت به حيلة فتاة
صغيرة وغلّام ، حتى اشتهر أمرهما . ثم يراهما اللص ؛ فيقول له أحد
الناس : انظر إلى التي والذى . . . أى : التي أوقعت بك . والذى أوقع بك . . .
ويشترط في حذف الصلة هنا ما سبق في سابقتها من عدم وجود ما يصلح صلة بعد
المحذوفة .

وقد وردت أساليب قليلة مسموعة عند العرب ، التزموا فيها حذف الصلة ؛
كقولهم ؛ عند استعظام شيء وتهويله : « بعد اللَّتْيَا^(١) والَّتِي ... » ، يريدون : بعد
اللَّتْيَا كَلَّتْمُنَا ما لا نطبق ، والتي حَمَلْتَنَا ما لا تقدر عليه - أدركنما ما نريد .

مما تقدم نعلم أن حذف الصلة في غير الأساليب المسموعة جائز عند وجود
قرينة لفظية ، أو معنوية ؛ سواء أكانت الموصولات متعددة ، أم غير متعددة
بشرط عام ؛ هو ألا يكون الباقي بعد حذفها صالحاً لأن يكون صلة .

٣ - يجوز حذف الموصول الاسمي^(٢) غير « أل » إذا كان معطوفاً على
مثله ، بشرط ألا يقع حذفه في لبس ؛ كقول زعيم عربي : « أيها العرب ،
نحن نعلم ما تفيض به صدور أعدائنا ؛ من حقد علينا ، وبغض لنا ، وأن فريقاً
منهم يدبر المؤامرات سرّاً ، وفريقاً يملأ الحواضر إرجافاً^(٣) ، وفريقاً يُعدّ
العدّة للهجوم علينا ، وإشعال الحرب في بلادنا . ألا فليعلموا أن من يدبّر
المؤامرات ، وينشر الأراجيف ، ويحشد الجيوش للقتال - كمن يطرق حديداً
بارداً . بل كمن يضرب رأسه في صخرة عاتية ليحطمها ؛ فلن يخذشها
وسيحطم رأسه » .

فالمنى يقتضى تقدير أسماء موصولة - محذوفة - ؛ وإلا فسد ؛ فهو يريد
أن يقول : من يدبر المؤامرات ، ومن ينشر الأراجيف ، ومن يحشد الجيوش ...
ذلك لأنهم طوائف متعددة ، ولن يظهر التعدد إلا بتقدير « من » . ولولاها
لأوهم الكلام أن تلك الأمور كلها منسوبة لفريق واحد ؛ وهي نسبة فاسدة . ولهذا

(١) اللَّتْيَا (بضم اللام المشددة أو فتحها) تصغير : « التي » . . . سماعا . . .

(٢) لهذا إشارة في ص ٤٠٨ - الأمل الخامس .

(٣) هو : إذاعة الأخبار السيئة الكاذبة ؛ ليضطرب الناس ، ويشوروا .

.....

يجب عند الإعراب مراعاة ذلك المحذوف ، كأنه مذكور ، ومثله قول حسان في أهداء الرسول عليه السلام :

فَمَنْ يَمَهْجُورَ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَسْمُدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ
 فالتقدير ؛ من يهجو رسول الله ، ومن يمدحه ، ومن ينصره سواء . ولولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أن الهجاء والمدح والنصر - كل أولئك - صادر من فريق واحد . ومن هذا قوله تعالى (١) : (قولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) ، أى : والذي أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزل إلى غيرهم من أهل الكتاب .

أما الموصول الحرفي فلا يجوز حذفه . إلا « أن » فيجوز حذفها (٢) ؛ مثل قوله تعالى : (يريد الله ليبين لكم) ، وقد يجب . ولهذا الحذف - بنوعيه - تفصيلات - موضعها الكلام على « أن » الناصبة (٣) .

٤ - قد يقترن الخبر الذى مبتدؤه بـ « قول بالفاء وجوباً أو جوازاً ، أو الذى مبتدؤه متصل باسم الموصول بنوع من الاتصال على الوجه الذى يجيء بيانه وتفصيله فى مكانه المناسب من باب المبتدأ والخبر ، تحت عنوان : « مواضع اقتران الخبر بالفاء » ص ٥٣٤ م ٤١ وما بعدها . ومنها نعلم مواضع زيادة « الفاء » فى صلة الموصول بنوعيه بسبب إبهامه وعمومه .

• • •

(١) على لسان المسلمين حين مخاطبتهم من أهل الكتاب .
 (٢) سجد له إشارة فى الأمر الخامس ، ص ٤٠٨ ، أما التفصيل فى الجزء الرابع ، باب : إعراب الفعل « التواصب » .
 (٣) ج ٤٨ م ١٤٨ ص ٢٦٥

المسألة ٢٨ :

حذف الرابط (أى : العائد)

لا بد لكل موصول - اسمي أو حرفي - من صلة . فإن كان اسمياً وجب أن تشمل صلته ^(١) على رابط ؛ هو : الضمير ، أو ما يقوم مقامه ، كما أسلفنا .
هذا الضمير الرابط قد يكون مرفوعاً ؛ مثل « هو » في نحو : خير الأصدقاء مَنْ هو عَوْنٌ في الشدائد . . . أو منصوباً ؛ مثل : « ها » في نحو : ما أعجب الآثار التي تركها قدمائنا . أو مجروراً ؛ مثل : « هم » في نحو : أصغيتُ إلى الناصحين الذين أصغيتُ إليهم .

والرابط في كل هذه الصور - وأشباهاها - يجوز ذكره في الصلة كما يجوز حذفه ، بعد تحقق شرط عام . هو : « وضوح المعنى بدونه ، وأمن اللبس » . ومن أهم مظاهر أمن اللبس ألا يكون الباقي بعد حذفه صالحاً صلة ^(٢) .
غير أن هناك شروطاً خاصة أخرى تختلف باختلاف نوع الضمير ، يجب تحققها قبل حذفه ، سواء أكان اسم الموصول هو « أى » أم غيرها . وفما يلي التفصيل :
(١) إن كان الضمير الرابط مرفوعاً لم يجوز حذفه إلا بشرطين - غير ذلك الشرط العام - : أن تكون الصلة جملة اسمية ، المبتدأ فيها هو الضمير الرابط ، وأن يكون خبره مفرداً ^(٣) . كأن يسألك سائل .

(١) مما تجدر ملاحظته أن الصلة قد تكون جملة ، فتشتمل على الرابط حتماً - ويجوز حذفه ... كما سيبيح - وقد تكون (ظرفاً ، أو جاراً مع مجروره) فيتعلقان بفعل محذوف مع فاعله فتكون الصلة في الحقيقة جملة فعلية كذلك ، ولا يصح أن يكون تعلقهما بغير الفعل هنا - كما عرفنا - وقد تكون الصلة صفة صريحة ، (وهي : في هذا الباب من قسم الشبيه بالجملة) ، ولا بد أن تشمل على ضمير رابط أيضاً . فالصلة بجميع أنواعها لا بد أن تشتمل على الرابط ، بالطريقة السالفة . . . وقد يحذف الرابط لداع من الدواعي التي ستبيح .

(٢) وقد يصح الاستغناء عنه في بعض حالات كما سبق في « ب » من ص ٣٨٠ وكما سيبيح في « ا » من ص ٤٠١ . والمراد بالاستغناء هنا : أنه غير ملاحظ مطلقاً ؛ لا لفظاً ولا تقديراً بخلاف العائد المحذوف أو المستتر فإنه ملاحظ .

(٣) لأن الخبر المفرد لا يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ ، وأيضاً لأنه يدل على المحذوف ، ويرشد إليه . هذا ويختلف معنى الأفراد باختلاف موضوعات النحو ؛ فيراد به في موضوع الخبر : ما ليس جملة ، ولا شبه جملة . وقد اقتصرنا على أهم الشروط لحذف العائد المرفوع . وهناك شروط أخرى لحذف ؛ منها ألا يكون معطوفاً ؛ مثل : رأيت الذي حامد وهو صديقان . فالمعطوف هنا ليس مبتدأ =

كيف نُفَسِّرُ بين ماء النهر وماء البحر ؟ فتجيب : الأنهار التي عذبة الماء ، والبحار التي مِلْحِيَّةُ الماء . تريد : الأنهار التي هي عذبة الماء ، والبحار التي هي ملحية الماء . ومثل : أن يسأل : ما أوضحُ فارقٍ بين النجم والكوكب ؟ . فتقول : النجم الذي مضى بنفسه ، والكوكب الذي مستمدٌ نورَه من غيره . أى : النجم الذي هو مضىء بنفسه والكوكب الذي هو مستمد (١)

فإذا استوفى الضمير المرفوع الشرطين الخاصين ومعهما الشرط العام جاز حذفه (٢) . والأحسن عند الحذف أن تكون صلته طويلة (أى : ليست مقصورة

= ولكنه معطوف على المبتدأ ؛ فهوى حكمه . وحذف المعطوف يؤدي إلى بقاء الحرف العاطف بدون المعطوف ؛ وهو ممنوع - إلا في مسائل معدودة ، (سردناها في - ج ٣ - باب «المعطف» ، وهي غير التي نحن بصددنا) ، كما يؤدي حذف العاطف والمعطوف معاً ، إلى إظهار الكلام بصورة الإخبار بالمتى عن المفرد ؛ وهي صورة معيبة في مظهرها ، كما يقولون !! .

ومنها : ألا يكون معطوفاً عليه ، نحو : تكلم الذي هو وحامد عالمان ؛ كى لا يقع حرف العطف في الصدارة ، وفوق ذلك ليس له معطوف عليه ظاهر ، ولكيلا . يقع المتى خبراً عن مفرد ، في الصورة الظاهرية إن حذف حرف العطف مع الضمير الرابط ؛ وهو أمر يستتبعونه من حيث الشكل والمظهر - كما سبق - . ومنها : ألا يكون بعد «لولا» ؛ نحو : حضر الذي لولا هو لخرجت ؛ لوجوب حذف الخبر العام بعد «لولا» فأصل الكلام : ... لولا هو موجود ؛ فإذا حذف معه المبتدأ كان الحذف كثيراً مجحفاً ؛ لشموله الجملة كاملة .

ومنها : ألا يكون بعد حرف نفي ؛ نحو : سكت الذي ما هو جاهل .
ومنها : ألا يكون محصوراً بإلا أو إنما ؛ نحو : كتب الذي ما في الفرفة إلا هو ، أو : كتب الذي إنما في الفرفة هو . فمجموع الشروط سبعة .

(١) ومن الأمثلة الواردة قراءة من قرأ قوله تعالى : (تماماً على الذي أحسن) أى : الذي هو أحسن وما حكاه سيويه عن الخليل : « ما أنا بالذي قاتل لك وسوءاً » أى : بالذي هو قاتل ؛ وقول الشاعر :

لم أرَ مثلَ الفِتيانِ في عُقبِ الأَيامِ يَنسَوْنَ ما عواقِبُها

أى : ينسون الذي هو عواقبها . - على اعتبار « ما » موصولة - والمعقب : الشدائد - المفرد : عُقبَة . (٢) وإذا لا يصح الحذف في الحالات الآتية :

١ - أن تكون الصلة جملة فعلية ، أو شبه جملة ؛ مثل : أشرق الذي يملأ نوره الفضاء . ومثل : سقى النهر النبات الذي في الحقول ؛ لأن كلا منهما صالح لأن يقع بنفسه صلة ، مع خلوها مما يدل على أن عناك مبتدأ محذوفاً . بخلاف الخبر المفرد ؛ فإنه غير صالح أن يكون صلة ، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ ، - كما سبق - .

ب - أن تكون الصلة جملة اسمية لكن الرابط فيها ليس مبتدأ ؛ مثل : يتحرك الكوكب الذي =

عليه وعلى خبره المفرد ، وإنما يكون لها مُكَمَّلَات ؛ كالمضاف إليه ، أو المفعول ، أو الحال ، أو النعت ، أو غير ذلك . . .) ، نحو : نزل المطر الذى مصدر مياه الأنهار ، ونحو : برعت مصانعنا التى الرجاء العظيم ، أو : التى رجاؤنا فى الغنى قريباً . . . ونحو : اشتد الإقبال على التعليم الذى كفيل بإنهاض الفرد والأمة . . . ويجوز أن نقول : نزل المطر الذى حياة ، وبرعت مصانعنا التى الرجاء ، واشتد الإقبال على التعليم الذى سعادة .

والأساليب العالية لا تَمَجِّح كثيراً إلى حذف العائد المرفوع ؛ فإن جنحت إليه اختارت - فى الغالب - طويل الصلة^(١) .

(ب) إن كان الرابط ضميراً منصوباً لم يجوز حذفه إلا بثلاثة شروط خاصة - غير الشرط العام السالف - هى : (أن يكون ضميراً متصلًا^(٢)) ، (وأن يكون ناصبه فعلاً تاماً ، أو وصفاً تاماً) ، (وأن يكون هذا الوصف لغير صلة : « أل »^(٣))

=إنه القمر ؛ لأن الرابط فيها اسم « إن » المنصوب . ومثل : يتحرك الكوكب الذى شكله مستدير ؛ لأن الرابط مجرور بالإضافة ؛ فليس مبتدأ . . .

ح - أن تكون الصلة جملة اسمية ، الرابط فيها مبتدأ ضمير ، ولكن خبره ليس بمفرد : بأن يكون الخبر جملة فعلية ؛ مثل : دهشت من القروذ التى هى « تحاكى الإنسان » . أو جملة اسمية ، مثل : دهشت من القروذ التى هى حركاتها كحركة الإنسان . أو شبه جملة ؛ مثل : دهشت من التى هى أمامك . فكل ذلك لا يجوز فيه حذف الرابط ؛ لأن الخبر يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ الرابط ، وليس فى الخبر ما يدل على المحذوف . بخلاف المفرد ، لأنه لا يصلح أن يكون صلة ، ولأنه يشمر بحذف المبتدأ ، - كما عرفنا - .

(١) إلا الأسلوب الذى يشتمل على : « لا سيما » ؛ فيجب فيه حذف صدر الجملة ولو كانت قصيرة ؛ نحو : أنزلوا الناس منازلهم ، ولا سيما العالم ؛ إذا كانت « ما » اسم الموصول ، و« العالم » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو . أى : ولاسى الذى هو العالم . (وسيجىء فى ص ٤٠١ الإيضاح التام فى إعراب : « لا سيما » ، وأسلوبها . أما الإشارة إلى وجوب حذف المبتدأ ولو لم تطل الصلة فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٤ .

(٢) ولو جوازاً كبعض الأمثلة التالية . فالمراد ألا يكون واجب الانفصال .

(٣) منصوب صلة « أل » لا يجوز حذفه إن عاد إليها ؛ لأنه يدل بوجوده على اسميتها الخفية المشروحة فى هامش ص ٣٥٦ - فى حذف ضياع الدليل . فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه ؛ كما سيجىء فى رقم « د » من هامش الصفحة الآتية .

التي يعود عليها الضمير) ؛ مثل : ركبت القطار الذي ركبت ، أى : ركبته ، وقرأت الصحيفة المفيدة التي قرأت^(١) ، أى : قرأتها . وقول الشاعر يصف مدينة :
 بها ما شئت من دينٍ ودنياً وجيران تناهوا في الكمال
 أى : ما شئته : وقول الآخر :

ومن ينفق الساعات في جمع ماله مخافة فقر فالذي فعل الفقر
 أى : فعله . . . ومثل : اشكر الله على ما هو مؤليك ، واحمدده على
 ما أنت المعطى . أى : موليكه (والأصل : موليك إياه) ، والمعطاه^(٢) .

ومثل : الذي أنا معيرك - كتاب . والذي أنت المسلوب - المال . أى : الذي
 أنا معيرك كتاب ، والذي أنت المسلوبه - المال^(٣) . . .

(١) ومثل قول الشاعر - وهذا عند القدماء من أبلغ أبيات الرثاء :

أيتها النفس أجمل جزعاً إن الذي تحذرين قد وقعاً
 أى : تحذرينه .

(٢) إذا حذف العائد المنصوب (المستوفى للشروط) فلا مانع - عند أمن اللبس - من توكيده ؛
 نحو : شربت الماء الذي أحضرت نفسه ؛ أى : أحضرتة نفسه . أو من العطف عليه ؛ نحو : سافر
 الذي ودعت وصالحاً . أو مجيء الحال منه متأخرة أو متقدمة مثل : هند التي كلمت واقفة ، أو : هند
 التي واقفة كلمت . أى : كلمتها .

(٣) مما يوضح هذا قولنا : أعارك محمود كتاباً . فالذي هو معيرك : كتاب . وسلب اللص على
 المال ، فالذي على مسلوبه : المال . (كتاب : خبر للبتداء « الذي » . المال : خبر للبتداء « الذي ») .
 وبما سبق نعلم أنه لا يصح الحذف في الحالات الآتية :

١ - أن يكون الضمير المنصوب منفصلاً . نحو : أقبل الربيع الذي إياه أحب . بتقديم الضمير ؛
 لأنه لو تأخر لا تصل بالفعل وجوباً . فصار : أحب ؛ (تطبيقاً لقاعدة عدم فصل الضمير الذي
 يمكن وصله - وقد سبق في ص ٢٧٢) ولو حذف وهو متقدم لالتبس بالمحذوف المتأخر ، لعدم القرينة
 الدالة على تقدمه .

ب - أن يكون الضمير منصوباً بفعل ناقص ؛ مثل : قابلت الذي كانه محمود (الماء خبر مقدم
 وليست اسم كان ؛ لأن اسم كان مرفوع ، والماء لا تكون مرفوعة ؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع) .
 أو بوصف ناقص ؛ مثل : حضر الذي أنا كائنه ؛ لعدم وجود ما يدل على المحذوف ويعينه .

ج - أن يكون الضمير منصوباً بحرف ؛ مثل : اشتد الحر الذي كآذه اللهب ؛ لأن الضمير
 اسم الحرف : كان .

د - أن يكون اسم الموصول الذي يعود عليه الرابط هو «أل» نحو : المكرمها على فاطمة . فإن عاد على =

فإن فقد شرط لم يصح الحذف^(١).

(>) وإن كان الرابط ضميراً مجروراً - والشرط العام متحقق - فيما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر . فالجورور بالإضافة يجوز حذفه إن كان

= غيرها جاز حذفه ؛ نحو : جاءت التي أنا المكرم ، أي : المكرمها . - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٩٦ .

٥ - أن يكون حذفه سبباً في اللبس وغموض المعنى ؛ نحو : رأيت من عرفته في القطار ؛ فلو قلنا : رأيت من عرف في القطار لم يتبين المحذوف أهو : ضمير للغائب المذكور أم المؤنث ؟ أهو للمثنى أم الجمع .. ؟ فقد يكون أصل المحذوف واحداً مما يأتي : عرفته ، عرفتها . عرفتهما . عرفتهم . عرفتهن . ومثله : رأيت من كلمته في داره ؛ فلو حذف الضمير المنصوب لحق مدلوله ، وكان في الكلام ضمير آخر يتم به الربط ، ولكن يقع بسببه اللبس والغموض ؛ فلا . ندرى أهنالك حذف أم لا .

وحذف العائد المنصوب بالفعل أكثر في الأساليب الأدبية المأثورة من المنصوب بالوصف .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى حذف العائد المرفوع والمنصوب إشارات موجزة بعد كلامه على « أي » الموصولة ؛ وأنها مثل « ما » الموصولة ، وأنها تعرب إلا إن أضيفت ، وحذف صدر صلتها الضمير فتبني . ثم قال : إن من العرب من يعربها في كل الحالات ، وإن باق الموصولات يقتضى « أي » في الحذف . أي : يتبعها ويكون مثلها في حذف صدر صلتها الضمير ، وإن هذا الحذف كثير إن استطالت الصلة ، ونزرت (أي : قليل عنده) إن لم تستطع . كل ذلك بشرط ألا يصلح الباقي لأن يكون صلة . يقول :

أَيُّ « كَمَا » وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُصَفْ وَصَدْرُ وَصَلِيهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً . وَفِي ذَا الْحَدَفِ أَيًّا غَيْرُ أَيُّ يَقْتَنِي

(يريد : غير أي يقتنى أيًا ، ويتبعها في حذف صلتها) . . .

إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ . وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَدَفُ نَزْرٌ ، وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ

(الوصل هنا : هو الصلة ، يختزل : يختصر بسبب الحذف) .

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلْ مُكْمِلٌ

ثم انتقل في الشطر الثاني من البيت السابق إلى الكلام على حذف العائد المنصوب قائلاً :

وَالْحَدَفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ ، إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ . أَوْ وَصَفَ ؛ كَمَنْ نَزَّجُو يَهَبُ

أي : من نزجوه يهب .

المضاف اسم فاعل ، أو اسم مفعول^(١) . وكلاهما للحال أو الاستقبال^(٢) ؛ مثل :
 يفرح الذي أنا مُكْرِمٌ الآن أو غداً ، (أى : مكرمه) . ويرضيني ما أنا معطى
 الآن أو غداً (أى : مُعْطاه^(٣)) ومثلهما : جادت مصنوعاتنا ، فالبس منها ما أنت
 لابس غداً^(٤) ، واطلب منها ما أنت طالب بعد حين ، (أى : لابس . . .
 وطلبه) - إن يسلبني اللص بعض المال أتألم لما أنا مسلوب (أى : مسلوبه) .

والمجرور بالحرف يجوز حذفه بشرط أن يكون اسم الموصول مجروراً بحرف
 يشبه ذلك الحرف^(٥) في لفظه ، ومعناه ، ومتعلقه^(٦) . وإذا حذف الرابط حذف
 معه الحرف يجزه ؛ مثل : سلّمتُ على الذي سلّمتَ ، (أى : سلّمتَ عليه
 وانتهيتُ إلى ما انتهيتَ . (أى : إلى ما انتهيتُ إليه) .

وقد يكون حرف الجر غير داخل على اسم الموصول وإنما على موصوف باسم
 الموصول . نحو : مشيتُ على البساط الذي مشيتَ ؛ أى : عليه ، وسرتُ في
 الخديقة التي سرتَ ؛ أى : فيها^(٧) .

(١) ما ينصب فعله مفعولين في الأصل . ليكون أحدهما نائب فاعل لاسم المفعول ، والثاني هو
 المضاف إليه لفظاً .

(٢) مع استيفائه بقية الشروط اللازمة لإعماله ، وهي مدونة في بابه - ج - ٣ - .

(٣) فلا يجوز الحذف فيما يأتي :

أ - المضاف غير الوصف (المشتق) ؛ نحو : تألم الذي غاب أهله .

ب - المضاف الذي هو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وكلاهما الماضي ؛ فلا يعمل ، نحو

أكنت بالأمس ما كنت بانيه ؛ ومثل فرح السائل بما كان معناه .

(٤) الدليل على أن اسم الناعل للمستقبل هنا وجود فعل الأمر قبله ؛ وهو للمستقبل . وأيضاً

وجود كلمة : « غداً » بعده ، كما أن أداة الشرط دليل على الاستقبال في المثال الذي بعده ، إذ أدوات
 الشرط الجازم تجعل زمن الفعل بعدها مستقبلاً حتماً ولو كان الفعل الواقع بعدها ماضياً . (كما في ص ٥٩
 ما لم يمنع من ذلك مانع مما تقدم عند الكلام على زمن الفعل المضارع - ص ٥٧ - .

(٥) لأن اسم الموصول هو نفس ضميره في المعنى ؛ فإذا حذف الضمير ومعه حرف الجر كان
 في الكلام ما يدل عليهم .

(٦) وهو العامل فيهما ؛ بحيث يكون المتعلق في كل منهما مشابهاً الآخر ، إما في لفظه ومعناه

معاً ، كالأمثلة المذكورة ، وإما في معناه فقط ؛ مثل ؛ فرحت بالذي سرت . أى : به . ويجوز أن
 يكون أحد المتعلقين فعلاً ماضياً والآخر مضارعاً من مادته أو أمراً كذلك . . . ويجوز أن يكون أحدهما
 فعلاً ، والآخر وصفاً (مشتقاً) من المادة نفسها بمعناه . . .

(٧) وقد يكون دخلاً على مضاف إلى اسم الموصول نحو سلّمت على صديق الذي سلّمت . أى :

الذي سلّمت عليه . أو دخلاً على مضاف للموصوف باسم الموصول ؛ نحو : سلّمت على صديق الرجل الذي
 سلّمت ، أى : عليه . . .

تلك حالة حذف العائد المجرور ، وهي كثيرة في الأساليب العالية^(١).

= وقد اكتفينا بذكر أشهر الشروط ، وبقي منها : ألا يكون الضمير عمدة (لأن العمدة لا يمكن الاستغناء عنه) فلا حذف في مررت بالذي مرَّ به (لأن الجار والمجرور نائب فاعل ؛ ونائب الفاعل عمدة لا تستغنى عنه الجملة) وألا يكون الضمير محصوراً ؛ فلا يحذف في : مررت بالذي ما مررت إلا به . وألا يكون حذفه موقعاً في لبس (وهذا شرط عام في جميع ما يحذف - كما سبق -) فلا حذف في مثل : رغبت في الذي رغبت فيه ؛ لأن الكلام مع الحذف يصير : رغبت في الذي رغبت . فلا ندرى المقصود بعد الحذف ؛ أهو : رغبت فيه أم عنه . والمعنيان مختلفان . فمجموع شروط حذف العائد المجرور بالحرف خمسة ؛ هي :

(١) أن يكون الموصول مجروراً بحرف جر .

(ب) وأن يكون هذا الحرف الجار كالحرف الذي يجر الرباط لفظاً ، ومعنى ، ومتعلقاً ؛ (والمتعلق هو : العامل ، ويكفي فيه هنا التشابه) فلا يجوز حذف الرباط عند اختلاف حرفي الجر في شيء من هذا ؛ كاختلاف لفظهما ومعناها معاً ؛ نحو : رغبت عن الذي أنت راغب فيه ؛ أو : في لفظهما دون معناها ؛ نحو : جلست بالحجرة التي أنت جالس فيها (لأن معنى « الباء » و « في » هو : الظرفية) أو في معناها دون لفظهما ؛ نحو : مررت بالذي مررت به على محمود . والمراد : مررت بالذي مررت معه على محمود ؛ فالباء الأولى بمعنى : الإلصاق ، والثانية بمعنى المصاحبة (مع) ، أو اختلاف متعلقهما ، نحو رغبت في الذي أنت زاهد فيه .

(ج) ألا يكون الرباط عمدة .

(د) ألا يكون الرباط محصوراً .

ويجيز بعض النحاة حذف الرباط المجرور إذا تميز المحذوف ولم يقع في لبس ، تطبيقاً للقاعدة العامة التي تنص على أن ما لا ضرر في حذفه لاخير في ذكره . ويكتفون من الشروط بهذا ، ويذكرون من أمثله قوله تعالى : « ذلك الذي يبشر الله عباده » ، أي : به . وقول الشاعر :

ومن حسد يجر على قوى وأى الدهر ذو لم يحسدوني

أي لم يحسدوني فيه . . . وهذا رأى حسن ، والأخذ به في جميع الشئون اللغوية مقصد بلاغى قويم .

() وفي حذف العائد المجرور يقول ابن مالك :

كَذَاكَ حَذْفُ مَا يَبْوَصِفُ خُفِضًا كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ كَمَرٍّ بِالَّذِي مَرَرْتُ ؛ فَهَوَّ بَرَّ

أي : كذلك يجوز حذف الرباط المجرور إذا كان عامله وصفاً (بالتفصيل الذي سبق) ومن أمثله ، كلمة : « قاض » الواقعة بعد فعل أمر ، ماضيه « قضى » يشير إلى قوله تعالى : « فاقض ما أنت قاض » ، أي : ما أنت قاضيه . وهذا هو النوع الأول من العائد المجرور الذي يكون عامله وصفاً مضافاً . أما النوع الثاني فهو العائد المجرور بما جر الموصول ، أي : بحرف جر كالذي جر الموصول : لفظاً ، ومعنى ، وتعلقاً . . . إلخ . نحو : مر بالذي مررت : أي به . . .

زيادة وتفصيل

(ا) قد يستغنى الموصول عن العائد كما في بعض الصور التي سلفت ^(١) .
 (ب) الكلام في : « ولا سيما ^(٢) ، وأخواتها » من ناحيتي معناها ، وإعرابها
 في جملتها . . .

يتضح معنى « ولا سيما » من الأمثلة التالية :
 (المعادن أساس الصناعة ؛ ولا سيما الحديد .) - (تجود الزروع بمصر ؛ ولا
 سيما القطن) - (نحترق الأشرار ؛ ولا سيما الكذّاب) . . .
 فالمثال الأول يتضمن : أن الصناعة تقوم على أساس ؛ هو : المعادن ؛
 كالنحاس ، والرصاص ، والفضة . . . وكالحديد أيضاً . فالحديد يشاركها في
 وصفها بأنها : « أساس » ، ولكنه يختلف عنها في أن نصيبه من هذا الوصف أكثر
 وأوفر من نصيب كل معدن آخر .

وفي المثال الثاني حُكِمَ بالجوذة على ما ينبت في مصر ، من قمح ، وذرة
 وقصب ، و . . . ومن قطن أيضاً ؛ فالقطن يشاركها في الاتصاف بالجودة ؛ ولكنه
 يخالفها في أن نصيبه من هذه الجودة أوفى وأكبر من نصيب كل واحد من
 الزروع .

وفي المثال الثالث نحكم بالاحتقار على الأشرار ؛ ومنهم اللص ، والقاتل ،
 والمنافق . . . ومنهم الكذاب - أيضاً - فهو شريكهم في ذلك الحكم ،
 وينطبق عليه الوصف مثلهم . ولكن نصيبه منه أكبر وأكثر من نصيب كل
 فرد منهم .

مما سبق نعرف أن الغرض من الإتيان بلفظ : (ولا سيما) هو : إفادة أن
 ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر
 من نصيب ما قبلها . ولذا يقول النحاة : إن « لا سيما » ، معناها : لا مثل ^(٣) . . .
 يريدون : أن ما بعدها ليس مماثلاً لما قبلها في المقدار الذي يخصه من الأمر المشترك

(١) في « ب » من ص ٣٨٠ ، وفيها إشارة لهذا الحكم . وقد سبق معنى الاستغناء في رقم ٢ من
 هامش ص ٣٩٤ .

(٢) مركبة من كلمتين هما : (سي) بمعنى مثل - كما سيجيء ، و (ما) ، وتتصل في الكتابة
 بكلمة « سي » كما يرى علماء الرسم « الإملاء » .

(٣) وهذه يعدها النحاة من أخوات : « لا سيما » التي سيجيء الكلام عليها في ص ٤٠٦ .

بينهما ؛ وأن ما بعدها يزيد عليه في ذلك المقدار ؛ سواء أكان الأمر المشترك محموداً ، أم مذموماً^(١) .

أما إعرابها في جملتها وإعراب الاسم الذي بعدها فقد يكفي جمهرة المتعلمين علمها أن :

١ - « ولا سِيِّمًا » لا تتغير حركة حروفها ولا ضبطها ، مهما اختلفت الأساليب .
ب - وأن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة : (الرفع ، والنصب ، والجر) سواء أكان نكرة أم معرفة^(٢) .

ج - وأن فيها عدة لغات صحيحة^(٣) لا يمنع من استعمال إحداها مانع .
ولكن أكثرها في الاستعمال الأدبي هو (ولا سِيِّمًا) ؛ فيحسن - من غير وجوب ولا تختم - الاقتصار عليه ؛ لما فيه من المسابرة للأساليب الأدبية العالية التي تكسب اللفظ قوة في غالب الأحيان .

وفي هذا القدر كفاية لمن يبتغي الوصول إلى معرفة الطريقة القويمة في استعمالها ، من غير أن يتحمل العناء في تفهم الإعرابات المختلفة . أما من يرغب في هذا فإليه البيان الاسم الواقع بعد : (ولا سيما) إما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإن كان نكرة جاز فيه الأوجه الثلاثة كما سبق ، تقول :

- ١ - اقتنيت طرائف كثيرة ، ولا سِيِّمًا : أقلامٌ ، أو أقلاماً ، أو أقلامٍ .
- ٢ - اشتريت طيوراً بديعة ، ولا سِيِّمًا عصفورٌ ، أو : عصفوراً ، أو : عصفورٍ .
- ٣ - قصرت ودى على المخلصين ؛ ولا سِيِّمًا واحدٌ ، أو واحدًا ، أو : واحدٍ .

(١) وبسبب هذه المخالفة في المقدار يذكر بعض النحاة لفظ « ولا سيما » في باب : « المستثنى » ؛ لما في الاستثناء من مخالفة ما بعد الأداة لما قبلها في إثبات الحكم ، أو نفيه . فبين المخالفتين نوع تشابه من بعض الوجوه دون بعض ؛ إذ المخالفة بعد « ولا سيما » تكون في المقدار وحده . مع الاشتراك في الأمر نفسه . أما في الاستثناء فالمخالفة تقع في الحكم كله ؛ نفيًا أو إيجاباً . ولا مشاركة فيه بين ما وقع بعد الأداة وما وقع قبلها . وبعض آخر يذكرها (أي : ولا سيما) في باب : « الموصول » ؛ لاشتغالها على « ما » التي يصح أن تكون اسم موصول .

(٢) يعارض كثير من النحاة في نصب المعرفة ، ومن التيسير الأخذ بالرأى الآخر الذي يبيح نصبها ؛ ليكون الحكم عاماً ؛ يشمل النكرة والمعرفة .

(راجع المطولات التي عرضت للرأين ؛ ومنها : شرح الكافية ، ج ١ ص ٢٤٩ ، وحاشية الصبان ، ج ٢ - في آخر باب الاستثناء عند الكلام على : « لا سيما » - وكذا : المعنى ، « ج ١ » عند الكلام على موضوع : « سي » .)

(٣) منها الاستغناء عن الواو فقط ، أو الاستغناء عنها وعن « لا » معاً . ومنها تخفيف الياء في كل لغاتها .

.....

 وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة فالأنسب^(١) جواز الأوجه الثلاثة أيضاً ،
 كما في الأمثلة التالية :

- ١- أتمتع برؤية الأزهار ، ولا سيما : الوردُ ، أو الوردِ ، أو 'الوردِ' .
 - ٢- شاهدت آثاراً رائعة ، ولا سيما الهرمُ ، أو الهرمَ ، أو : الهرمِ .
 - ٣- ما أجمل الكواكب في ليل الصيف ' ولا سيما ' القمرُ ، أو ' القمرِ ' .
 أو : القمرِ .
- وفما يلي الإعراب تفصيلاً :

(١) بيان السبب في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

الكلمة	إعرابها في حالة رفع الاسم بعدها	في حالة نصبه	في حالة جرّه
و لا	للاستئناف ^(١) . . . نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له من من الإعراب	« و » كالسابق .. « لا » كالسابق ..	« و » كالسابق .. « لا » كالسابق ..
سيما	سي : اسمها منصوب ، لأنه مضاف -	سي اسم لامبني ^(٤) على الفتح في محل نصب	(سي) اسم « لا » منصوب لأنه مضاف في هذه الصورة
أقلام	« ما » اسم موصول ^(٢) ، مبني على السكون في محل جر مضاف إليه . (ويحتاج لصلة) . خير لمبتدأ محذوف وجوباً ^(٣) تقديره : « هو » والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، وخبر « لا » محذوف ، تقديره مثلاً : موجود . . .	« ما » زائدة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أقلاماً » تمييز ^(٥) منصوب أما خبر « لا » فمحذوف تقديره : موجود . . . أو ما يشبه هذه الكلمة	« ما » زائدة . (أقلام) مضاف إليه مجرور وخبر لا محذوف تقديره موجود ، أو ما يشبهها

(١) وهذا أيسر الآراء وأوضحها . ويصح أن تكون للحال والجملة بعدها (من لا واسمها وخبرها) في محل نصب حال . كما يصح أن تكون عاطفة ، والجملة بعدها معطوفة على الجملة قبلها . لكن لا داعي للإعرابات المختلفة ؛ ففي الأول الكفاية والسهولة .

(٢) وكما يصح هنا أن تكون « ما » اسم موصول ، يصح أن تكون نكرة موصوفة بمعنى : « شيء » والجملة بعدها صفة لها في محل جر . والخبر محذوف .

(٣) سبق (في رقم ١ من هامش ص ٣٩٦) عند الكلام على حذف العائد أنه واجب الحذف في « لا سيما » ولو لم تطل الصلة .

(٤) مبني في هذه الصورة وليس ممربأ ؛ لأنه غير مضاف ولا يشبه بالمضاف . واسم « لا » يكون ممربأ في هاتين الحالتين فقط .

(٥) لكلمة : « سي » أو لكلمة : « ما » عن أنها نكرة تامة ، وليست زائدة ، وهو الأحسن =

.....

ولا سيما كالذى سبق في نظائرها تماماً .
 كلمة : عصفور }
 وكلمة : واحد . . . } ونصباً ، وجرّاً .

وإعراب المعرفة في حالتى الرفع والجر كإعراب النكرة فيهما . أما في حالة
 النصب فتعرب النكرة تمييزاً كما أوضحنا ، وتعرب المعرفة مفعولاً به^(١) ففى مثل :
 أتمع برؤية الأزهار ولا سيما الورد - يصح أن يكون الإعراب كما يلي :
 الواو للاستئناف . (لا) نافية للجنس . (سى) اسمها منصوب ومضاف .
 (ما) نكرة تامة بمعنى : شىء ، وهى مضاف إليه . مبنية على السكون في محل
 جر . وخبر لا محذوف تقديره : موجود مثلاً - و (الورد) مفعول به لفعل محذوف
 تقديره : أخصص : أو : أعنى . . . والفاعل مستتر وجوباً تقديره : أنا . ومثل
 هذا يقال في كلمة : الهرم ، والقمر ، في الأمثلة التى سلفت^(٢) - ونظائرها -
 وقد تقع الحال المفردة أو الجملة بعد : (ولا سيما) نحو : أخاف الأسد ،
 ولا سيما غاضباً ، أو : وهو غاضب . . . وقد تقع الجملة الشرطية بعدنا ، وغير
 الشرطية ، أيضاً ؛ نحو : النمر غادر ، ولا سيما إن أبصر عدوه^(٢) .

* * *

= والنكرة التامة لا تحتاج إلى صفة بعدها . لكونها بمعنى : « شىء » ، أى شىء ؛ وهذا يجعلها صالحة لأن يزداد
 منها : رجل - عصفور - طائر - أسد . . . وغير ذلك مما يناسب جملتها . عن الوجه السابق في ص
 ٣٥٣ .

(١) وقيل - كما في المعنى - منصوب على الاستثناء ، لأن « لا سيما » بمعنى : « إلا » التى
 للاستثناء .

(٢) في ص ٤٠٥ .

(٣) وقد يقع بعدها الظرف والجملة الفعلية مطلقاً ؛ الشرطية ، وغير الشرطية أيضاً - كما جاء
 صريحاً في « الصبان » والمصع » وجاء من غير تقييد فى حاشية الجزء الأول من الأمير على المعنى ، عند
 الكلام على : « أى » - الشرطية - والذى يميننا من الأمثلة السابقة وأشباهاها هو النص على جواز وقوع
 الحال المفردة والحال الجملة بعدها ، وكذلك وقوع الحمل ومنها : جملة الشرط ، أما الإعراب فأمر ثانوى
 عرضت له المطولات . وملخص ما قالوا في الحال ؛ إن كلمة « سى » اسم : « لا » مبنية على الفتح في
 محل نصب ، ولا تحتاج إلى خبر ؛ (كشأنها في مثل : إلا ماء ، أى : أعنى ماء) و « ما » كافة .
 « غاضباً » حال من مفعول الفعل المقدر هنا ؛ وهو : أخصص (لأن معنى « سيما » هنا : خصوصاً » أى :
 أخصه بزيادة الغضب في هذه الحالة . ومثل هذا يقال في الحال الجملة . أما في الجملة الشرطية فجواب
 الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر ؛ أى : إن غضب أخصه بزيادة خوفى . (راجع الصبان ج ٢ في أخباراب
 المستثنى - كما قدمنا - ففيه التفصيل) . وبقية المراجع التى أشرنا إليها في رقم ٢ من هامش ص ٤٠٢ .

.....

 أما أخوات : « ولا سيما »^(١) فقد نقل الرواة منها : « لا مثلَ ما . . . »
 و « لا سوى ما . . . » - فهذان شاركان : « لا سيما » في معناها ، وفي أحكامها
 الإعرابية التي فصلناها فيما سبق .

ومنها : « لا تَرَمَا . . . » و « لو تَرَمَا . . . » وهما بمعناها ، ولكنهما
 يخالفانها في الإعراب ، وفي ضبط الاسم بعدهما ، فهذان فعلان ، ولا بد من رفع
 الاسم الذي يليهما بعد : « ما » ولا يمكن اعتبار « ما » زائدة وجر الاسم بعدها
 بالإضافة ؛ لأن الأفعال لا تضاف . والأحسن أن تكون : « ما » موصولة وهي
 مفعول به للفعل : « تر » وفاعله ضمير مستتر ، تقديره : أنت . والاسم بعدهما
 مرفوع - وهذا هو الوارد سماعاً - على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة
 صلة .

وإنما كان الفعل مجزوماً بعد : « لا » - لأنها للنهي . والتقدير في مثل :
 « قام القوم لا تر ما على » . . . ، هو : لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي
 هو على فإنه في القيام أولى منهم .

أو تكون : « لا » للنفي ، وحذفت الياء من آخر الفعل سماعاً وشذوذاً ، وكذلك
 بعد « لو » سماعاً . والتقدير : لو تبصر الذي هو على لرأيتَه أولى بالقيام .
 والجدير بنا أن نقتصر في استعمالنا على : « ولا سيما » لشيوعها قديماً وحديثاً .

(١) ما يأتي مذكور بمناسبة أخرى في الجزء الثاني « هـ » من ص ٣٣٦ م ٨٣ .

ب- الموصولات الحرفية .

عرفنا أن الموصولات قسمان: اسمية وقد سبق الكلام عليها^(١) ، وحرفية وهي خمسة^(٢) : « أن » ، (مفتوحة الهمزة ، ساكنة النون أصالة^(٣)) . و « أن » الناسخة (المشددة النون ؛ أو الساكنة النون للتخفيف) و « ما » ، و « كى » ، و « لو » وكلا القسمين لا بد له من صلة متأخرة عنه ، لا يصح أن تتقدم عليه هي أو شيء منها - ، - كما أوضحنا^(٤) . أما الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ، أو الاسمي ، وصلته ، وكذا الفصل بين أجزاء الصلة ، فقد سبق الكلام^(٥) عليه (وهو بحث هام) .

لكن بين الموصول الاتمى والحرفى فروق ، أهمها ستة :

الأول : أن الموصولات الاتمية - غير أى وغير المثناة - لا بد أن تكون مبنية^(٥) فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة ؛ (وذلك شأن كل الأسماء المبنية .) بخلاف الموصولات الحرفية ، فإنها مبنية أيضاً ؛ ولكن لا محل لها من الإعراب ؛ - شأن كل الحروف - فلا تكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ مهما اختلفت الأساليب .

الثانى : أن صلة الموصول الاسمى لا بد أن تشتمل على ما يسمى : « العائد » ؛ أما صلة الحرفى فلا تشتمل عليه مطلقاً .

الثالث : أن الموصول الحرفى لا بد أن يسبب مع صلته سبباً ينشأ عنه مصدر يقال له : « المصدر المسبوك » أو « المصدر المؤول » ، يعرب على حسب حاجة الجملة - كما سنبينه بعد^(٦) . ولهذا تسمى الموصولات الحرفية : « حروف السبب »^(٧) أو : « الحروف المصدرية » وتنفرد بالسبب ، دون الموصولات الاسمية .

(١) فى ص ٣٤٠ .

(٢) غير « همزة التسوية » التى يجيء بيانها فى ص ٤١٤ .

(٣) أى : أنها ليست مخففة من « أن » المشددة الناسخة .

(٤) و (٤) فى ص ٣٧٣ والبيان فى ص ٣٧٨ وهامشها .

(٥) أما : (أى) فتعرب فى بعض أحوالها - كما سبق فى ص ٣٦٣ والموصول المثنى يعرب فى الصحيح .

(٦) فى « ب » من ص ٤١٤ .

(٧) قد يتم السبب بغير حرف سابق طبقاً لما سيجىء فى : « ا » ص ٤١٤ .

الرابع : أن بعض الموصولات الحرفية لا يوصل بجملة فعلية فعلها جامد^(١) ؛
مثل : « لو » ، و « ما » المصدرية ، إلا أن « ما » المصدرية توصل أحياناً
بأفعال الاستثناء الجامدة الثلاثة ؛ وهي : (خلا - عدا - وكذا : حاشا ،
في رأى) ، فهذه الثلاثة مستثناة من الحكم السالف . أو لأنها متصرفة بحسب
أصلها ؛ فجمودها عارض طارئ لا أصيل . والمصدر المؤول منها ومن فاعلها مؤول
بالمشتق ، . . . أى : مجاوزين^(٢) .

الخامس : أن الموصول الاسمي - غير « أل » يجوز حذفه على الوجه الذى
قدّمناه^(٣) ، أما الحرفى فلا يحذف منه إلا : « أن » الناصبة للمضارع ، فتحذف
جوازاً أو وجوباً - ؛ طبقاً لما هو مبين عند الكلام عليها فى : التواصب^(٤) - وهى
فى حالة حذفها تسبك مع صلتها كما تسبك فى حالة وجودها^(٥) . . .

السادس : أن الموصول الحرفى : « أن » يصح - فى رأى المشهور - وقوع
صلته جملة طلبية^(٦) ، دون سائر الموصولات الاسمية والحرفية . فإن صلتها لا بد
أن تكون خبرية . . .

وفى ما يلى شىء من التفصيل الخاص بالموصولات الحرفية الخمسة - مع ملاحظة
ما يجب لكل منها من صلة ، وما يجب أن يتحقق فى كل صلة من شروط مفصلة
سبق^(٧) ، وفى مقدمة الشروط ألا يتقدم شىء من الصلة وتوابعها على الموصول
الحرفى ، وغير الحرفى^(٨) .

(١) أن . - الساكنة النون أصالة - ، لا تكون صلتها إلا جملة فعلية ،

(١) كما سيحىء فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٢ وفى ٥ من ص ٤١٣ .
(٢) راجع الصبان عند الكلام عليها فى باب الاستثناء . وسيحىء هنا فى ج ٢ باب الاستثناء -
م ٨٣ و باب الحال م ٨٤ .

(٣) فى رقم ٣ من ص ٣٩٢ .

(٤) فى باب : إعراب الفعل من الجزء الرابع .

(٥) وقد يتعين تقديرها فى بعض الأساليب السماعية ، حيث لا مفر من التقدير ، مثل : يعجبنى يحضر
الأخ . وهو تركيب له بعض نظائر نادرة مسموعة ، لا يقاس عليها ، لندرتها . فلو لم تقدر « أن » لوقعت
جملة : « يحضر الأخ » فاعلاً للفعل « يعجب » ، أو لكان الفاعل مقدراً بقول ، أو غيره ، وكلا
الأمرين لا يرصاه جمهور النحاة .

(٦) كما سبق فى ص ٣٧٥ . ويحىء فى : « أ » التالية ورقم ١ من الهامش الآتى .

(٧) فى ص ٣٧٣ و ٣٧٨ .

(٨) كما نص الصبان وغيره هناك .

فعلها كامل التصرف ؛ سواء أكان ماضياً ؛ نحو : عجبت من أن تأخر القادم .
أم مضارعاً ؛ نحو : من الشجاعة أن يقول المرء الحق في وجه الأقوياء ، وقول
الشاعر :

إن من أقبح المعاييب عاراً أن يَمُنَّ الفتي بما يُسئديه

أم أمراً^(١) ، نحو : أنصح لك أن بادر إلى ما يرفع شأنك .

وهي في كل الحالات تؤول مع صلتها بمصدر يُستغنى به عنهما^(٢) ، ويعرب
على حسب حاجة الجملة ، فيكون مبتدأ ، أو فاعلاً أو مفعولاً به ، أو غير ذلك ؛
طبقاً لتلك الحاجة . وقد يسد مسدّ المفعولين أيضاً . ولكنها لا تنصب إلا المضارع^(٣) ،

(١) وفي هذه الحالة تكون جملة الصلة قد وقعت طلبية . وهو جائز في : « أن » وحدها من
الموصلات الحرفية . أما الموصلات الاسمية فيشترط في صلتها أن تكون خبرية . - كما سبق هنا وفي
ص ٣٧٥) وعلى هذا ليس في الموصلات بنوعها ما يجوز أن تكون صلتها طلبية إلا : « أن » مفتوحة
الهمزة ساكنة النون أصالة ، كما تبين في الفرق السادس .

(٢) تجرى طريقة سبب المصدر المؤول ، وفائدته ، وكل ما يتصل به . . . في « ب » وج من
صفحتي ٤١٤ و ٤١٧ .

(٣) أما الماضي والأمر فلا تنصبهما لفظاً ولا محلاً . بخلاف (إن) الشرطية : فإنها لما قلبت
الماضي إلى الاستقبال ناسبها أن تعمل في محله . فكأن : « أن » المتصلة بالماضي أو الأمر هي الناصبة
للمضارع وإن كانت بقية النواصب لا تدخل إلا على المضارع .

ووصل « أن » بالماضي ، وعدم تغييرها زمنه أمر متفق عليه ؛ أما وصلها بالأمر ففيه خلاف ؛
فسيبويه يجوز ؛ بدليل دخول الجار عليها في نحو : كتبت إليه بأن قم ، أو : كتبت إليه بالأمر .
(أصلها : « أن لا » ثم أدغمت « النون » في « لا » الناهية) وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فتؤول
(أن) مع صلتها بمصدر طلب ؛ أي : بمصدر يفيد الأمر أو النهي . . . فيكون التقدير : كتبت إليه
بالأمر بالقيام ، أو بالنهي عن القيام . . .

وغير سيبويه يقول إن كل موضع وقع فيه الطلب (سواء أكان أمراً أم غيره) ، هو صالح
لأن تكون « أن » فيه تفسيرية ؛ بمعنى : « أي » المفسرة . وذلك إذا لم يوجد حرف جر ظاهر
قبل « أن » ؛ كقوله تعالى : (إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك . . .) ، وقوله تعالى : (فأوحينا
إليه أن اصنع الفلك . . .) ، وقوله : (وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي . . .)
فهى في كل هذه الأمثلة تفسيرية إن لم يقدر قبلها الجار ؛ لانطباع وصف التفسيرية عليها (ذلك
الوصف الذي يتلخص في أمور ثلاثة مجتمعة ؛ هي : وقوعها مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حرفه ،
وخلوها من حرف جر ، ووقوع جملة بعدها) ولا حاجة إلى تقدير حرف الجر عند عدم وجوده
ظاهراً في الكلام ؛ إذ ما الداعي لتقديره ، واعتبارها مصدرية لا مفسرة ؟ . أما إن وجد قبلها حرف
جر ظاهر فهي زائدة عند أصحاب الرأي السالف ، ففي مثل : كتبت إليه بأن قم أو بالأمر . (أصلها :
أن لا تقم . . .) يكون أصل الكلام كتبت إليه « بقم » أو بلا « تقم » ؛ زيدت « أن » منعاً
لصورة ظاهرية شكلية مكروهة وهي : دخول حرف الجر ظاهراً على الفعل : وإن كان في الواقع اسماً
بسبب قصد لفظه . . . ا . ه . ، (نقلاً عن الخضرى ج ١ أول باب الموصول ، يتصرف يسير) .

والخلاف بين الرأيين شكلي . لا أثر له في تكوين المفرد ، أو الجملة ، أو ضبط حرفيهما ، فكلا الرأيين
يبيح هذا الاستعمال ، ويرضى عن الأسلوب ، ويعدّه فصيحاً ؛ وهذا هو الأهم . فلا مانع يمنع بعد ذلك من
الأخذ بأحد الرأيين عند الإعراب ، إذ لا ترجيح بينهما .

وتخلص زمنه للاستقبال المحض ، ولا تنفصل منه بفاصل^(١) . . . ولا تُغَيَّر زمن الماضي ، ولا تكون للحال ، فدلالتها الزمنية إما للماضي المحض ، وإما للمستقبل الخالص^(٢) . . .

وليس من هذا النوع ما يقع بعده جملة اسمية^(٣) مسبوقة بما يدل على يقين ، نحو : علمت « أن » محمدٌ لقائم ، أو جملة فعلية فعلها جامد : نحو : أعتقد أن ليس الظالم بمستريح النفس ، فإن هذين من النوع التَّالِي الذي تكون فيه « أن » مخففة من « أن » المشددة الذون^(٤) . . .

(ب) « أن » المشددة الذون ، وتتكون صلتها من اسمها وخبرها ؛ نحو : سرّني أنّ الجو معتدل ، ويُسْتَغْنَى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المنسبك بطريقته الصحيحة . ومثلها : (أن) المخففة الذون الناسخة ؛ حيث تتكون صلتها من اسمها وخبرها . ولكن اسمها لا يكون - في الأفصح - إلا ضميراً محذوفاً ، وخبرها جملة بعده ؛ نحو : أيقنت أنّ عليّ^(٥) لمسافر^(٥) ؛ (ومنه المثالان السالفان في آخر الكلام على « أن » الناصبة للمضارع) . ويستغنى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المؤول بطريقته الصحيحة ، ويعرب هذا المصدر في النوعين على حسب الجملة ؛ فيكون فاعلاً ، أو مبتدأً ، أو مفعولاً به ، أو غير ذلك^(٤) . . . وقد يُسَدُّ مسدّ المفعولين إن وجد في الجملة ما يحتاج لهما .

(ج) « كَيْ »^(٦) . وصلتها لا تكون إلا جملة مضارعية (وتنصب المضارع

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٧٢ .

(٢) كما سيبيء البيان في ج ٣ باب : « إعمال المصدر » ، ص ٢٠٦ م ٩٩ .

(٣) تكون هي الصلة وتسبك معه بمصدر .

(٤ و ٤) « ملاحظة » - يقول النحاة : لم يرد في الكلام الفصيح وقوع « أن » المصدرية بنوعها (المخففة

والناصبة للمضارع) مع صلتها مبتدأً يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده . ولا بعد « كان » و « إن »

الناسختين بغير فاصل من خبرها . ولا بعد « لا » النافية للجنس غير المكررة . وهذا الحكم ينطبق على « ما »

المصدرية وصلتها أيضاً . وسيبيء البيان في ج ٣ باب إعمال المصدر م ٩٩ ص ٢٠٧ .

(٥) الأصل : أيقنت أنه على لمسافر . وهذا الضمير هو ضمير « الشأن » أو ضمير « القصة »

الذي سبق الكلام عليه تفصيلاً في الضمائر ، ص ٢٥٠ -

و « أن » المخففة لها مواضع وأحكام مكان الكلام عليها في هذا الجزء باب : « إن وأخواتها »

ومن أشهر مواضعها أن تقع بعد ما يدل على اليقين . . . أو يقع بعدها فعل جامد . . . أو فعل للدعاء . . .

أو . . . (انظر ص ٦٧٦) .

(٦) وهي مثل « أن » المصدرية عملاً ومعنى ، ولكن لا بد أن يسبقها لام الجر لفظاً أو تقديرًا

(إذ يجوز حذف حرف لام الجر قبلها ، فتكون مقدرة) . لكي نعتبرها في الحالتين مصدرية خالصة .

وسيبيء تفصيل الكلام على « كَيْ » وأنواعها وأحكامها في ج ٤ ص ٢٢٧ م ١٤٨ .

نحو : أحسنت العمل لكي أفوز بخير النتائج . ومنها ومن صلحتها معها يسبك المصدر المؤول الذي يستغنى به عنهما ، ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وهذه الحاجة لا تكون هنا إلا لجرور باللام دائماً . . .

(د) « ما » ، وتكون مصدرية^(١) ظرفية ؛ نحو : (سأصاحبك ما دمت مُخلصاً ، وألا زِمك ما أنصفت) . أى : مدة دوامك مخلصاً ، ومدة إنصافك . ومثل قول الشاعر :

المرة ما عاش ممدود له أمل لا تنتهى العين حتى ينتهى الأثر^(٢)
أى : مدة عيشه^(٣) . . .

ومصدرية غير ظرفية^(٤) ، مثل : (فزعت مما أهمل الرجل ، ودَهشت مما ترك

(١) وهى المصدرية الزمانية ؛ لأن الزمان يقدر قبلها ؛ فيذكر قبلها كلمة : « زمان » أو مدة . . . أو وقت . . . أو نحو ذلك من كل ما يفيد معنى الزمن . ويرى فريق من النحاة أن الأفضل تسميتها بالمصدرية الزمانية ، بدلا من تسميتها المشبوهة « المصدرية الظرفية » . وحجته : أن التسمية الأولى وحدها هى التى تشمل نحو قوله تعالى : (كلما أضاء لهم مشسورا فيه) إذ التقدير : كل وقت أضاءه لهم . . . فالزمان المقدر « مضاف » إليه مجرور ، والمجرور بالإضافة لا يسمى ظرفاً . ومن المضاف إليه - وهو المصدر المؤول - اكتسب المضاف ، (وهو كلمة : « كل ») الظرفية الزمانية . وكلمة : « كل » منصوبة بجوابها : « مشوا » وسبجىء فى باب « كان » ص ٥٦٣ إيضاح أكل ، يتناول « ما » المصدرية الظرفية ، بمناسبة الكلام هناك على : « ما دام » .

(٢) أى : لا تنتهى العين من التطلع إلى الأشياء التى تدعو للأمل إلا بانتهاء كل أثر للانسان ، وهذا يكون بانتهاء أجله .

(٣) ومثل هذا ما قيل فى الرثاء : أبكى لفقدك ما ناحت مطوقة وما ساقن يوماً على ساق (٤) علاقتها أن يصلح فى مكانها « أن » المصدرية . لكنها لا تنصب المضارع كما تنصب « أن » . و « أن » المصدرية الداخلة على الماضى لا تدر زمنه ، بل تتركه على حاله ، وتخلص زمن المضارع للمستقبل . ولا تدل على الحال مطلقاً . بخلاف « ما » المصدرية بنوعها فتصلح للأزمنة الثلاثة على حسب المعنى والقرينة ، ولكن الأكثر أن تكون للحال . . .

« راجع » ص ٤١٠ والملاحظة التى فى رقم ٤ من هامشها ، والبيان الذى فى رقم د من هامش ص ٤١٩ .

وقد يختلط الأمر - على غير الفطن - بين « ما » التى هى اسم موصول والتى هى حرف موصول ، مع أن المعنى يختلف باختلاف نوعهما ؛ ففى مثل : أعجبنى ما صنعت ! . وبنى ما ليست : يجوز أن تكون « ما » اسم موصول فيها ، والعائد محذوف تقديره : ما صنعته ، وما ليست ، كما يجوز أن تكون « ما » حرف موصول ، ولا شيء محذوف ، والتقدير ؛ أعجبنى صنعك ، وسرى لبسك ، وهذا صحيح فى المثالين السابقين وأشبههما ؛ عند فقد القرينة التى تعين . فإن وجدت قرينة توجه إلى أحدهما دون الآخر وجب الأخذ بتوجيهها ؛ كأن يكون المصنوع والملبوس أمراً معيناً معروفاً ، والحديث متجه إلى ذاته ومادته ؛ فتكون « ما » اسم موصول . أما إن كان المراد التحدث عن المعنى المجرد ، أى : الحدث ، وهو الصنع نفسه ، أو اللبس - فإن « ما » حرف موصول .

وهناك حالة يتعين فيها أن تكون « ما » حرف موصول ؛ هى : أن يكون الفعل بعدها لازماً ، أو يكون متعدياً قد استوفى مفعوله ؛ مثل : (وضاعت عليهم الأرض بما رحبت) و (يسر المرء ما ذهب اللبائى . . .) لأن الفعل بعدها لازم ؛ فلو كانت اسم موصول لم نجد عانداً ، ولا يصح تقدير ضمير . ومثله : أعجبنى ما قمت ؛ للسبب السابق أيضاً ، ومثل سرفى ما قرأت الصحف - وما كتبت الرسائل ؛ =

(العمل) ، أى : من إهمال الرجل ، ومن تركه العمل . وكقول العرب :
« أَنْجَزَ حُرّاً مَا وَعَدَ »^(١) . وقول شاعرهم :

وَإِنِّي إِذَا مَا زُرْتَهَا قُلْتُ : « يَا اسْلَمِي » وهل كان قَوْلِي « يَا اسْلَمِي » مَا يَضِيرُهَا^(٢) ؟
وكلاهما تكون صلته فعلية ماضوية^(٣) ؛ كالتى فى أكثر الأمثلة السابقة ، أو

مضارعية^(٤) ؛ نحو : لا أجلس فى الحديقة ما لم تجلس فيها ، أى : مدة عدم
جلوسك فيها . وإنى أبتهج بما تكرم الأخوان ، أى : يا كرامك الإخوان . ومثل قول
الشاعر :

المراء — ما لم تُفِدْ نفعاً إقامته — غَيْمٌ حَمَى الشمس لم يمطر ، ولم يسير

أو جملة اسمية^(٥) ؛ نحو : أزورك ما الوقت مناسب ، ويرضينى ما العمل
نافع ؛ أى : أزورك مدة مناسبة الوقت ، ويرضينى نفع العمل . ولكن الأكثر فى

المصدرية الظرفية أن توصل بالجملة الماضوية ، أو بالمضارعية المنفية بلم ؛ كالأمثلة
السابقة . ويقال — مع صحته — وصلها بالمضارعية التى ليست منفية بلم ؛ مثل :

لا أصبح ما تنام ، أى : لا أصبح مدة نومك .

= فالفعل فيها متعدد قد استوفى مفعوله ، ولا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر . (وسيجىء فى باب :
« كان » ص ٥٦٣ — كلام عن « ما » المصدرية الظرفية بمناسبة البحث فى : ما دام ، كما أشرنا فى
رقم ١ من هامش الصفحة السابقة) .

(١) أى : وعده . وهذا مثل قديم يقال بهذه الصيغة الخبرية لمدح من وعد فأنجز . كما يقال لمن
وعد ولم ينجز ؛ بقصد تحريضه وحثه على الإنجاز .

(٢) أى : ما يضرها . وتقدير المصدر المؤول فى البيت : « ضيّرَها — و » ما « الأولى زائدة —

(٣) إذا وقعت صلة : « ما » المصدرية الظرفية جملة ماضوية فعلها : « دام » الناسخ وجب
أن تكون هى وصلها معمولة لفعل مضارع قبلها — كما سيجىء البيان عند الكلام عليها فى ص ٥٦٥ — .

(٤) بشرط أن يكون الفعل الماضى والمضارع متصرفين ولو تصرفاً ناقصاً ، كما فى الفعل : « دام »

عند من يقول بأن له مضارعاً ومصدرأ ناسخين مثله ، وهو قول مرجوح يحسن إهماله ، لضمفه — كما

سيجىء عند الكلام على شروط عمله فى موضعه الأصيل ، وهو باب « كان » — وإذا ارتضينا الرأى

القائل بعدم تصرفه مطلقاً وجب عده من الأفعال القليلة الجامدة التى تلتزم الماضى وتدخل عليها « ما

المصدرية غير الظرفية » و « ما المصدرية الظرفية » فإنهما قد يوصلان بالفعل الجامد ومنه : (خلا —

— عدا — ومثلها : « حاشا » فى رأى . والثلاثة من أفعال الاستثناء — كما سبق فى ص ٤٠٨) — أما

وصلها بالأمر فمتنع .

(٥) بشرط ألا تكون مبدوءة بحرف مصدرى آخر لأن الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره

لغير توكيد لفظى — كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش الصفحة التالية ، وفى رقم ٥ من هامش ص ٦٤٣ — أما

مثل : لأخون الأمانة أن فى السماء نجماً ؛ فإن المصدر المؤول من أن ومعملها فى محل رفع فاعل لفعل محذوف ،

تقديره : ثبت . أى : ما ثبت وجود نجم فى السماء ، والفعل والفاعل صلة : « ما » . والتقدير : مدة ثبوت

نجم فى السماء . وقد يجوز — فى رأى — أن يكون « أن » وصلتها فى محل مصدر مؤول مبتدأ ؛ خبره

محذوف ، تقديره ، ثابت . والمبتدأ والخبر صلة ما .

ومن الحرف المصدرى « ما » وصلته ينشأ المصدر المؤول الذى يُستغنى به عنهما .

ويصح الفصل - مع قلته - بين « ما » المصدرية بنوعيهما ، وما دخلت عليه^(١) ، دون غيرها من الموصولات الحرفية . (مع ملاحظة أنها كغيرها من سائر الموصولات الحرفية وغير الحرفية لا يجوز تقديم صلتها ولا شيء من الصلة عليها^(٢))

(هـ) « لو »^(٣) ، وتوصل بالجملة الماضوية ، نحو : (ودَدْتُ لورأيتك معى فى النزهة .) وبالمضارعية : نحو : (أودُّ لو أشاركك فى عمل نافع^(٤)) ، ولا توصل بجملة فعلية أمرية . ولا بد أن يكون الفعل الماضى أو المضارع تام التصرف . ومنها ومن صلتها يسبك المصدر المؤول الذى يُستغنى به عنهما .

* * *

(١) وفى الفصل بالمفعول به خلاف ، تقدم فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٩ .
 (٢) طبقاً لما تقدم فى ص ٣٧٣ وللبيان الذى فى ص ٣٧٨ .
 (٣) الأكثر فى « لو » المصدرية أن تقع بعد « ود » و « يود » ، وما بمعناها ؛ كحُب ، ورغب واختار ، ولا تحتاج لحواب ؛ وتخلص زمن المضارع بعدها للمستقبل المحض ولكنها لا تنصبه - كما سيجىء فى ص ٤١٩ وفى بابها الخاص بالجزء الرابع .
 (٤) وقد توصل بالجملة الاسمية ؛ نحو قوله تعالى : (وإن يأتِ الأحزابُ يودُّوا لوأنهم بادؤون فى الأعراب) ، ولكن وصلها بالجملة الاسمية - على جوازه - قليل بالنسبة لوصلها بالماضى والمضارع المتصرفين . . .

وقد توالى فى الآية السابقة - وأشباهاها - حرفان مصدران ، وهما لا يتواليان إلا لتوكيد لفظى ، (كما سبق فى رقم ٥ من الهامش السالف) وهو غير متحقق هنا - ولذا يعرب المصدر المؤول من : « أن ومعمولها » فاعلاً لفعل محذوف تقديره : « ثبت » - مثلاً - كما يعرب المصدر المؤول من : « لو » والفعل : « ثبت » وفاعله ، مفعولاً للفعل : « يود » قبله . ويجوز غير هذا مما مجال الكلام عليه باب : « لو » ج ٤ .

زيادة وتفصيل :

(١) من حروف السبك - عند فريق كبير من النحاة - « همزة التسوية » وهي التي تقع بعد كلام مشتمل على لفظة : « سواء » ، ويلى همزة جملتان ، ثانيتهما : مصدره بكلمة : « أم » الخاصة بتلك الهمزة . ومن الأمثلة قوله تعالى : (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرهم ، لا يؤمنون) ، فالهمزة مسبوكة مع الجملة التي بعدها مباشرة بمصدر مؤول يعرب هنا « فاعلا » ، والتقدير : إن الذين كفروا سواء - بمعنى : متساو - إنذارك وعدمه عليهم ؛ فهم يعربون كلمة : « سواء » خبر : « إن » « والمصدر المؤول » فاعل لكلمة : سواء ، التي هي بمعنى اسم الفاعل : « متساو » ^(١) . وقيل : إن الجملة تسبك هنا بمصدر من غير سابق ؛ كما سبكوه في المثل العربي : « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » ؛ برفع المضارع « تسمع » في إحدى الروايات ؛ فقالوا في سبكه : سماعك بالمعيدي . . . من غير تقدير « أن » قبل السبك ، وكما يقدرون في كل ظرف زمان أضيف إلى جملة بعده ، كالذي في قوله تعالى : (ويوم نُسير الجبال وترى الأرض بارزة . . .) ، فقد قالوا : التقدير : « ويوم تسيير الجبال » - من غير وجود حرف سابق ^(٢) . . .

ومما يشبه هذا في تأويل المصدر بغير حرف سابق ، نوع من « الاستثناء المفرغ » كثير الورد في أفصح الأساليب ، نحو : ناشدتك الله لإنصرت المظلوم ^(٣) . . .

* * *

(ب) كيف يصاغ المصدر المنسبك من حرف مصدرى مع صلته ؟
للوصول إلى المصدر المؤول نتبع الخطوات الأربع التالية إن كان الحرف المصدرى هو : « أن » ، أو : « أن » ، كما في الأمثلة المعروضة ، أما إن كان غيرهما فيجرب عليه ما جرى على هذين تماما ، وفيما يلي البيان :

(١) في الآية إعرابات أخرى وتفصيلات عرضنا لها في باب العطف - ج ٣ ص ٥٦٩ م ١١٨ - الكلام على « أم » العاطفة .

(٢) راجع الصبان ج ٢ أول باب : « الاستثناء » وسيجيء البيان في ج ٣ ، باب العطف عند الكلام على : « أم » ص ٥٦٨ م ١١٨ - ولها إشارة في ج ٣ - ص ٢٨ م ٩٣ و ٨٣ م ٩٤ .

(٣) والتأويل : ناشدتك الله إلا نصرك المظلوم . ولهذا النوع من « الاستثناء المفرغ » ومن تأويل المصدر معه بغير سابق ، بيان تام جل ، موضعه « باب : الاستثناء » - ج ٢ م ٨١ ص ٣٠٢ من الطبعة الثالثة .

١ - نستخرج المصدر الصريح لخير « أن » المشتق في الجمل المشتملة على « أن » ، أو المصدر الصريح للفعل غير الجاهل الذي بعد « أن » الناصبة في الجمل المشتملة على الفعل ؛ فنجده في الأمثلة المعروضة : « كثرة » - « نهضة » - « نفع » .

٢ - نضبط ذلك المصدر الصريح على حسب حاجة الجملة هكذا : « كثرة » .. (مرفوعة في القسم الأول) ، « نهضة » .. (منصوبة في القسم الثاني) ، « نفع » (مجرورة في القسم الثالث) ؛ لأن الأول محتاج لفاعل . والثاني محتاج لمفعول به ، والثالث محتاج إلى مجرور .

٣ - نذكر بعده اسم « أن » في الجمل التي كانت مشتملة على « أن » . ونذكر الفاعل في الجمل التي كانت مشتملة على « أن » الناصبة والفعل ؛ فيكون : كثرة الفواكه ، نهضة الصناعة ، نفع الإذاعة .

٤ - نضبط ذلك الاسم الذي وضعناه بعد المصدر الصريح - بالجر ، ونعربه مضافاً إليه ؛ فتكون الجمل بعد السبك : شاع كثرة الفواكه - عرفت نهضة الصناعة بمصر - آمنت بنفع الإذاعة .

وبإتمام الخطوة الرابعة تم عملية سبك المصدر المؤول ؛ وتظهر الجملة في شكلها الجديد ؛ نخالية من « أن » و « أن » ومن صلتها السابقة بعد أن تم الاستغناء عن هذه الأربعة

شاع (أن الفواكه كثيرة) في بلادنا .
شاع (أن تكثر، الفواكه) في بلادنا .

عرفت (أن الصناعة ناهضة) بمصر .
عرفت (أن تنهض الصناعة) بمصر .

آمنت ؛ (أن الإذاعة نافعة)
آمنت ؛ (أن تنفع الإذاعة)

وعند السبك لا ندخل تغييراً في الباقي من الجملة إلا على اسم « إن » أو فاعل الفعل بالطريقة التي أوضحناها . أما ما عداها مما لم يحذف فيبقى على حاله الأولى .

ومثل هذا يتبع حين يكون الحرف المصدرى هو: « أن » المخففة من الثقبلة
أو: « لو »، أو: « كى »، أو: « ما » .

وقد يقتضى الألف في بعض الأمثلة عملاً زائداً على ما سبق ؛ ففي مثل : (سرفى
أن تَسْبِقُ) . . . تنتهى الجملة بعد إجراء الخطوات الأربع السابقة إلى قولنا :
(سرفى سبقُ أنت) فيقع فاعل الفعل المضارع « مضافاً إليه » بعد استخراج المصدر
الصريح - كما قدمنا - ولما كان هذا الفاعل (الذى صار مضافاً إليه) ضميراً
للمخاطب ، مرفوعاً دائماً ، ولا يمكن أن يكون مجروراً ، وجب أن نضع بدله
ضميراً بمعناه ؛ يصلح أن يكون مجروراً ، هو : كاف المخاطب ، فنقول : سرفى
سبقك . . . وهكذا يجرى التغيير والتبديل على كل ضمير آخر لا يصلح للجر
كالذى في قول الشاعر :

ومن نكّدت الدنيا على الحرّ أن يَرى عَدُوّاً له ما من صداقته بُدُ
حيث يكون المصدر المؤول المضاف : (رؤية هو) ، ثم يقع التبديل المشار
فيصير : رؤيته . . .

مسألة أخرى؛ قلنا^(١) في تحقيق الخطوة الأولى: إننا نأتى بالمصدر الصريح
نخبر الناسخ : (أن) حين يكون الخبر مشتقاً ، أو بمصدر الفعل الذى دخلت
عليه : « أن » . . .

فإن كان خبر الحرف المصدرى : (أن) اسماً جامداً - نحو : عرفت أنك
أسد ، أو : ظرفاً ، أو جارياً مع مجروره ؛ نحو : عرفت أنك فوق الطائرة ،
أو عرفت أنك فى البيت - فلإننا نأتى فى الجامد بلفظ مصدر عام هو: « الكون » ،
مشتقاً ، أو قبله كلمة: « عدم » التى تفيد النفي، إن كان الكلام منفيّاً ، ويحل لفظ
« الكون » محل المصدر الصريح المطلوب ويقوم مقامه ، ثم تنضم باقى الخطوات ؛
فنقول : عرفت كونك أسداً . ونأتى بالاستقرار أو الوجود فى الظرف والجار مع
المجرور : أى : عرفت استقرارك فوق الطائرة ، أو فى الدار .

ويصح فى الخبر الجامد شىء آخر هو: أن نزيد على آخره ياء مشددة مع التاء
فتكون هذه الزيادة مفيدة للمصدرية ، وتجعله بمنزلة المصدر الصريح ، فنقول :
عرفت أسديتلك ، كما تقول : فروسيّتك ووطنيتّك ، وهو ما يسمى :
« المصدر الصناعى »^(٢) . . .

وإن كان الفعل الذى فى الجملة جامداً ، فليس له مصدر صريح : مثل « عسى » فى قولنا : (شاع أن يتحقق الأمل ، وأن عسى الكرب أن يزول) وفى هذه الحالة يؤخذ المصدر الصريح من معنى الفعل الجامد : « عسى » (ومعناها هنا : الرجاء) ويضاف هذا المصدر إلى ما يناسبه ؛ فنقول : شاع تحقق الأمل ، ورجاء زوال الكرب .

وإذا كان الفعل بنوعيه الجامد وغير الجامد – للنفي مثل قوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) أتينا بما يفيد النفي ؛ ككلمة : « عَدَم » فنقول : وعدم كون شيء للإنسان إلا سعيه .

وهكذا نحتال للوصول إلى المصدر الصريح مُشَبَّهًا أو منفيًا ، على حسب ما يقتضيه الكلام : بحيث لا يفسد المعنى ، ولا يختل ، ولا يتغير ما كان عليه قبل السبك من نفي أو إثبات .

* * *

(ح) لماذا نلجأ فى الاستعمال إلى الحرف المصدرى وصلته ، ثم نؤولهما بمصدر – ولا نلجأ ابتداءً إلى المصدر الصريح ؟ . لم نقول – مثلاً – : يحسن أن تأكل ، ولا نقول : يحسن أكلك ؟ .

إن الداعى للعدول عن المصدر الصريح إلى المؤول أمور هامة تتعلق بالمعنى أو بالضوابط النحوية . فن الأولى :

١ – الدلالة على زمان الفعل ؛ سواء أكان ماضيًا نحو : الشائع أن حضرت ، أم مستقبلاً ؛ نحو : الشائع أن تحضر . فلو قلنا من أول الأمر : الشائع حضورك ، لم ندر زمن الحضور ؛ أمضى ، أم لم يَمْضِ ؟ . لأن المصدر الصريح لا يدل بنفسه على زمن^(١) .

٢ – الدلالة على أن الحكم مقصور على المعنى المجرد للفعل ؛ من غير نظر لوصف يلابسه ، أو لشيء آخر يتصل به ؛ نحو : أعجبنى أن أكلت ، أى : مجرد أكلك لذاته ؛ لا لاعتبار أمر خارج عنه ؛ ككثرته ، أو قلته ، أو بطنه ، أو سرعته ، أو حسن طريقتة ، أو قبحتها . . . ولو قلنا : أعجبنى أكلك . . . لكان محتملاً لبعض تلك الأشياء والحالات ، كطريقة الأكل ، أو نوع المأكول . . .

٣ – الدلالة على أن حصول الفعل جائز لا واجب ، نحو : ظهر أن يسافر

إبراهيم . فالسفر هنا جائز . ولو قلنا ؛ ظهر سفر إبراهيم لساغ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب .

٤ - الحرص على إظهار الفعل مبنياً للمجهول ؛ تحقيقاً للغرض من حذف فاعله . وذلك عند إرادة التعجب من الثلاثي المبني للمجهول ؛ ففي مثل : عُرِفَ الحق ، يقال : ما أحسن ما عُرِفَ الحق . وكذلك في حالات أخرى من التعجب يجيء بيانها في بابه^(١) .

ومن الثانية الفروق الآتية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح ، ووجود أحد هذه الفروق كاف لأن نلجأ إلى أحد نوعي المصدر دون الآخر :

١ - أنه لا يصح وقوع المصدر المؤول من « أن » والفعل مفعولاً مطلقاً مؤكداً للفعل ؛ فلا يقال : فحت أن أفرح . في حين يصح أن يؤكد الفعل بالمصدر الصريح ؛ مثل : فرحت فرحاً .

٢ - لا يصح أن يوصف المصدر المؤول ؛ فلا يقال : يعجبني أن تمشى الهادئ ، تزيد : يعجبني مشيك الهادئ . مع أن الصريح يوصف .

٣ - قد يسد المصدر المؤول من « أن » والفعل مسد الاسم والخبر في مثل : عسى أن يقوم الرجل ؛ على اعتبار « عسى » ناقصة^(٢) ، والمصدر المؤول من « أن » والمضارع وفاعله يسد مسد اسمها وخبرها معاً . وليس كذلك الصريح .

٤ - قد يسد المصدر المؤول من « أن » والفعل مسد المفعولين فيما يحتاج إلى مفعولين ؛ مثل : « حَسِبَ » في قوله تعالى : (أَحْسِبَ الناس أن يُشْرَكُوا ...) وليس كذلك الصريح . ومثل هذا يقال في : « أن » و « أن » الناسختين - أي : المشددة والمخففة - مثل قول الشاعر :

فإنك كالليل الذي هو مُدْرِكِي وإن نخلت أن المُنتَأَى^(٣) عنك واسع

٥ - يصح أن يقع المصدر المؤول خبراً عن الجثة من غير تأويل في نحو : على إما أن يقول الحق وإما أن يسكت ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح .

(١) في الجزء الثالث .

(٢) في رأى فريق كبير من النحاة ، دون فريق - كما سيبيء في رقم ٢ من هامش ص ٦٢١ - ورأيه أنسب .

(٣) المنتأى : النأى والبعد ؛ أو مكانها . والبيت من قصيدة للناطقة الذبياني يمدح بها النعمان ويعتذر له عن وشاية وصلته ، ويصفه هنا بأنه واسع السلطان والنفوذ ، لا يستطيع أحد أن يخرج من دائرة نفوذه ، أو يفر من سطوته ، كالليل لا يفر منه أحد .

٦ - هناك مواقع إعرابية يصلح لها المصدر الصريح دون المؤول ، وهي المدونة
في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان : « ملاحظة » .

* * *

(د) من المعلوم ^(١) أن المصدر الصريح (مثل ، أكل - شرب - قيام -
قعود) لا يدل بنفسه على زمن مطلقاً ، وكذلك المصدر المؤول الذي يكون نتيجة سبك
الحرف المصدرى وصلته ؛ فإنه - وقد صار مصدرًا - لا يدل بنفسه على زمن
مطلقاً . ولكن تبقى الدلالة على الزمن ملاحظة ، ومستفادة من العبارة الأصلية التي
سبك منها ؛ فكأنه يحمل في طيه الزمن الذي كان في تلك العبارة قبل السبك . أما
هو فلا يدل بذاته المجردة على زمن . وبالرغم من هذا لا يمكن معه إغفال الزمن
السابق على السبك ، وخاصة بعد أن عرفنا أن ذلك الزمن قد يكون سبباً من
أسباب اختيار المصدر المؤول دون الصريح ؛ ففي نحو : شاع أن نهض العرب في
كل مكان - نقول : « شاع نهوض العرب في كل مكان » ، فيكون زمن النهوض
ماضياً على حسب الزمن الذي في الأصل قبل التأويل ، لا على حسب المصدر
المؤول ذاته ؛ فإنه مجرد من الزمن . أما في مثل : « الشائع أن ينهض العرب في كل
مكان » فيكون المصدر المؤول هو : « الشائع نهوض العرب » ، أيضاً ؛ فيكون زمن
النهوض هنا مستقبلاً ؛ مراعاة للزمن الذي في العبارة الأولى . لهذا كان المصدر
المؤول من « أن الناصبة للفعل » وصلتها ملاحظاً فيه الزمن الماضي أو المستقبل على
حسب نوع الفعل الذي دخل في السبك ؛ أماض هو فيلاحظ المضي بعد التأويل ، أم
مضارع فيلاحظ الزمن بعد التأويل مستقبلاً ؟ . ولا يكون للحال ، لأن المضارع المنصوب
« بأن » يتخلص للاستقبال ، ولا يكون للحال ^(٢) . ومثلها : « لو » المصدرية
فإنها بمعناها تخلص زمنه للاستقبال وإن كان كانت لا تنصبه - كما تقدم عند
الكلام عليها ^(٣) - وكذا : « ما » المصدرية فإنها لا تنصبه ، ولكنها إذا دخلت على
جملة مضارعية كان المصدر المنسبك منها ومن صلتها للحال - غالباً - كما
سبق ^(٤) - وقد تكون لغيره ^(٥) .

(١) كما سبق في رقم ١ ص ٤١٧ .

(٢) وقد سبق أن النواصب والجوازم والسين وسوف . . . تخلص المضارع للاستقبال (راجع
ص ٥٩ و ٦٠ وما بعدهما) .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٤١٣ .

(٤) في ص ٥٨ وفي رقم ٤ من هامش ص ٤١١ .

(٥) جاء في شرح المفصل ج ٨ ص ١٤٤ ما يقطع بأن زمن المصدر المنسبك من « أن » وصلتها =

.....

 أما « كى » فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها مستقبل الزمن ، وهذا على أساس أنها لا تدخل إلا على المضارع فتنصبه - وتخلصه للزمن المستقبل فقط ، كشأن النواصب كلها - فيلاحظ الاستقبال فى المصدر المؤول منها ومن صلتها .

وأما « أن » (المشددة النون) فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يكون على حسب دلالة الصلة ؛ فقد يكون مستقبلاً إذا كان خبرها دالاً على ذلك ؛ كالمضارع الخاص بالاستقبال لوجود قرينة ، فى مثل ؛ أعرف أن محمداً يسافر غداً ؛ وهى كلمة ؛ « غد » وقد يكون دالاً على الحال لوجود قرينة ؛ فى مثل أعرف أن عالماً يقرأ الآن ؛ وهى كلمة : « الآن » وقد يكون دالاً على الماضى نحو شاع أن العدو انهزم . وقد يكون خالياً من الدلالة الزمنية فى مثل : المحمود أن الجوع معتدل والمعروف أن الصدق فضيلة .

* * *

= الجملة الفعلية يكون إما ماضياً ، وإما مستقبلاً على حسب نوع الفعل الذى فى صلتها . أما زمن المصدر المنسبك من « ما » وصلتها فمعناه الحال . فهل يكون للحال دائماً ولو كان الفعل ماضياً ؟ الأمر غامض . والرأى أنه للحال ما لم تقم قرينة على غيره ، فيراعى ما تدل عليه القرينة وهذا يوافق ما جاء فى الجزء الثانى من حاشيتى الصبان والخضرى ، أول باب : « إعمال المصدر » فى الخضرى ما نصه :
 (مقتضى كلام الشارح أن : « ما » لا تقدر مع الماضى ولا المستقبل ، وليس كذلك . بل هى صالحة للأزمنة الثلاثة ، إلا أن يقال إنما خصوها . بذكر الحال ، لتعذر مع « أن » ولأن دلالة : « أن » مع الماضى على الماضى ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة : « ما » عليهما) .
 وفى حاشية الصبان ما لا يخرج فى مضمونه عما سبق .

المعرّف بأل^(١)

- ١ - زارنى صديق - زارنى صديق ؛ فأكرمت الصديق .
 ٢ - اشتريت كتاباً - اشتريت كتاباً ؛ فقرأت الكتاب .
 ٣ - تنزهت فى زورق - تنزهت فى زورق ؛ فتهدأتى الزورق بى .

كلمة : « صديق » فى المثال الأول مبهمة : لأنها لا تدل على صديق مُعيّن معهود ؛ فقد يكون محمداً ، أو : علياً ، أو محموداً ، أو : غيرهم من الأشخاص الكثيرة التى يصدق على كل واحد منهم أنه : « صديق » ، فهى نكرة - والنكرة لا تدل على معين ، كما عرفنا^(٢) - لكن حين أدخلنا عليها « أل » دلّت على أن صديقاً معيناً - هو الذى سبق ذكره ، ودار الحديث بشأنه - قد زارنى دون غيره من باقى الأصدقاء .

ومثلها كلمة : « كتاب » فى المثال الثانى ، فإنها مبهمة ؛ لا تدل على كتاب مُعيّن ؛ بل تنطبق على عشرات ومئات من الكتب ؛ فهى نكرة ؛ لكن حين أدخلنا عليها : « أل » وقلنا : « الكتاب » صارت تدل على أن كتاباً معيناً - هو الذى سبق ذكره ، والكلام عنه - - قد اشتريته .

ومثل هذا يقال فى كلمة : « زورق » ؛ فإنها نكرة لا تدل على زورق معروف .
 وحين أدخلنا عليها « أل » صارت تدل على واحد معين تنزهت فيه .

فكل كلمة من الكلمات الثلاث وأشباهاها كانت فى أول أمرها نكرة ، ثم صارت بعد ذلك معرفة ؛ بسبب دخول : « أل » عليها . لهذا قال النحاة : إن « أل » التى من الطراز السابق وسيلة من وسائل التعيين ، أى : أداة من أدوات

(١) إذا كانت « أل » مستقلة بنفسها كما فى هذا العنوان الذى لم تتصل فيه باسم بعدها - كانت همزتها همزة قطع ؛ يجب إظهارها نطقاً وكتابة ؛ لأن كلمة « أل » فى هذه الحالة تكون علماً على هذا اللفظ المعين . وهمزة العلم قطع - فى رأى الأنسب - ولو كان العلم منقولاً من لفظ آخر ، بشرط أن تصير جزءاً ملازماً له ؛ مثل : الرجل مسافر ، علم على إنسان - كما نصوا على هذا فى باب النداء ، (وكما سبق فى باب العلم - رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ ، والبيان فى رقم ص ٣٠٦)
 (٢) فى ص ٢٠٦ .

التعريف ؛ إذا دخلت على النكرة التي تقبل التعريف^(١) جعلتها معرفة ؛
كالأمثلة السابقة ونظائرها .

وليس مما يناسبنا اليوم أن نذكر آراء القدماء في كلمة « أل » التي هي حرف
للتعريف ؛ أمي كلها التي تُعْرَفُ ، أم اللام وحدها ، أم الهمزة وحدها ؟ . . .
فإن هذا التردد لا طائل وراءه بعد أن اشتهر الرأي القائل بأنهما معاً^(٢) . ولكن
الذي يناسبنا ترديده هو ما يقولونه من أن كلمة : « أل » عدة أقسام^(٣) منها :

(١) هناك نكرات لا تتعرف - في الأغلب - ؛ بل تبقى على تنكيرها ؛ ومنها : كلمة : « غير » ،
و « مثل » وأشباههما ، مما يسمى : « نكرات متوزعة في الإبهام » (انظر رقم ه من هامش الجدول الذي
في ص ٨٥) . ويجيء الكلام عليها مفصلاً في باب : « الإضافة » ، أول الجزء الثالث .
(٢) دفعنا إلى هذه الإشارة الموجزة ، والاكتفاء بها - ما نجده في بعض المراجع المطولة - ومنها
المراجع الغريبة التي لا غنى للمهرة المثقفين عنها - أنها تقول : « اللام » بدلا من : « أل » فلا يدري
غير الخبير ما تريده من « اللام » . فالقاموس - مثلا - يقول في مادة « الجِرْوَل » ما نصه : (والجِرْوَل
- كجعفر - : الأرض ذات الحجارة ، و . . . و . . . و . . . وبلا « لام » لقب الخطيئة العبي) .
فأى لام يقصد ؟ . أمي الأولى أم الأخيرة ؟ . إنه يقصد الأولى التي للتعريف والتي قبلها همزة الوصل ، ولا يدرك
هذا إلا اللغوي . . . ومن أراد معرفة تلك الآراء مفصلة فليرجع إلى مظانها ، في مثل : « حاشية الصبان » ،
والتصريح ، وغيرهما ، وهي آراء لا جدوى وراءها اليوم ، كما قلنا .
وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

« أَلٌ حَرْفٌ تُعْرَفُ ، أَوْ : « اللَّامُ » فَقَطٌ . فَنَحَطُّ . عَرَفْتُ ، قُلْ فِيهِ : النَّحَطُّ .

يريد : أن « أل » للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً ؛ أو : أن التعريف يكون
باللام وحدها ، والهمزة للوصل . فإذا أردت تعريف كلمة : « نعط » التي هي نكرة فقل فيها : النعط ؛
بإدخال « أل » عليها (والنعط : بساط كالنوع الذي يسميه العامة : « الكليم » . وكذلك الجماعة من
الناس تتشابه في الأمر . . .) .

أما كلمة : « فقط » فقد قال « الخصري » في هذا الموضوع ما نصه : (« الفاء » زائدة لتزيين اللفظ ،
و « قط » بمعنى : حَسَبَ . وهي حال من « اللام » - في بيت ابن مالك - أي : حال كونها حسبك : أي :
كافيتك عن طلب غيرها . وقيل « الفاء » : في جواب شرط مقدر ، و « قط » خبر محذوف - فالتقدير : إن
عرفت هذا فقط ، أي : فهي حسبك - أو اسم فعل ؛ بمعنى : « انته » أي : إذا عرفت ذلك فهي حسبك ،
أو : فانته عن طلب غيرها) . ا هـ

فهي مبنية على السكون في محل نصب ، حال ، أو : في محل رفع ، خبر ، أو : لا محل لها ؛ لأنها
اسم فعل . والفاء في كل الحالات زائدة .

وجا في ص ٢١ من حاشية الألويسي على القطر ، ما نصه : (« فقط » ، أي : « فحسب » ولم تسمع
منهم إلا مقرونة بالفاء ، وهي زائدة ، وكذا ، فحسب . . . وفي المطول : أن « قط » من أسماء الأفعال
بمعنى : انته . وكثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ ، وكأنه جزء شرط محذوف . وفي كتاب : « المسائل لابن
السيد » : وإنما صلحت الفاء في هذه لأن معنى : أخذت درهماً فقط ، أخذت درهماً فاكتفيت به ا هـ .
ومنه يعلم أنها عاطفة ، ومن المطول أنها - فاء - فصيحة ؛ ولكل وجهة (ا هـ) .

أما : « حسب » فتفصيل الكلام عليها في الجزء الثالث ؛ باب الإضافة ص ١٤٧ م ٩٥ حيث البيان
الكامل لأحكامها .

(٣) إذا ذكرت « أل » في الكلام مطلقة (أي : لم يذكر معها ما يدل على نوعها) . كان المراد منها : =

الموصولة ، وهى اسم - فى الرأى الأرجح - وقد سبق الكلام عليها فى الموصولات^(١) ومنها المعرّفة ، ومنها الزائدة^(٢) . وفيما يلى بيان هذين القسمين .

(١) « أل » المعرّفة ؛ (أى : التى تفيد التعريف) .

وهى نوعان : نوع يسمى : « أل العهدية » ، (أى : التى للعهد) ، ونوع يسمى : « أل الجنسية » ، وكلاهما حرف^(٣) .

فأما « العهدية^(٤) » فهى : « التى تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهمًا شائعاً » . وسبب هذا التعريف والتعيين يرجع لواحد مما يأتى :

١ - أن النكرة تذكر فى الكلام مرتين بلفظ واحد^(٥) ، تكون فى الأولى مجردة من « أل » العهدية ، وفى الثانية مقرونة « بأل » العهدية التى تربط بين النكرتين ، وتحدد المراد من الثانية : بأن تحصره فى فرد واحد هو الذى تدل عليه النكرة الأولى^(٦)

= « أل المعرّفة » لأنها المقصودة عند الإطلاق . أما إذا أريد غيرها فلا بد من التقييد ، وترك الإطلاق ؛ فيقال : « أل » « الموصولة » - مثلاً - ، وقد سبق الكلام عليها فى ص ٣٥٦ وعلى إعرابها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ - أرى : الزائدة . . .

(١) فى ص ٣٥٦ .

(٢) ستجىء فى ص ٤٢٩ .

(٣) ويجب إدغامه فى التاء إذا وقعت بعده ، طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ .

(٤) من هذا النوع « أل » الداخلة على « أفعل التفضيل » فإنها لا تكون إلا للعهد - كما سيجىء البيان فى باب - ج ٣ م ١١٢ ص ٣٩٨ عند الكلام على القسم الذى به « أل » . وكما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من ص ٣٥٦ - .

(٥) قد يكون اللفظ السابق مذكوراً صراحة كالأمثلة المعروضة ، وقد يكون كناية ؛ نحو قوله تعالى فى سورة مريم : (وليس ، الذكر كالأنثى) . فالذكر تقدم قبل ذلك مكنياً عنه بقول مريم (إنى نذرت لك ما فى بطنى محرراً ...) ، أى : منقطعاً لخدمة بيت المقدس - على حسب ما كان شائعاً فى زمانها . وهذا النذر خاص بالذكر عنهم إذ ذاك .

(٦) فإن النكرة الثانية بمنزلة الضمير ، والأولى بمنزلة مرجع الضمير ، و « أل » هى الرابطة بينهما الدالة على اتصال الثانية بالأولى اتصالاً معنوياً . ويدل على أن الثانية بمنزلة الضمير والأولى بمنزلة مرجعه أنك فى مثل : نزل مطر فأنعش المطر زروعنا - قد تستغنى عن : « أل » وعن كلمة : « مطر » الثانية ؛ اكتفاء بالضمير المستتر فى الفعل ، والذى قد يعنى عنهما ؛ حيث تقول : نزل مطر فأنعش زروعنا . لهذا يقول النحاة : إن فائدة : « أل العهدية » التنبيه على أن مدلول ما دخلت هو مدلول النكرة السابقة ، الماثلة لها فى لفظها ؛ الخالية من « أل » . فلو قلنا : نزل مطر فأنعش مطر زروعنا ؛ بتنكير كلمة : « مطر » فى الحالتين لوقع فى الوهم أن المراد من كلمة : « مطر » الثانية ، مطر آخر غير الأول ، مع أن المراد منهما واحد . ولذلك لا ينتمى الاسم المعروف بأل العهدية ، لأنه يشبه الضمير ، وواقع مع « أل » موقعه كما سبق . وما قيل فى كلمتى « مطر » يقال فى كلمتى : « سيارة » ، وكلمتى « رسول » ونظائرها . . . - راجع شرح التوضيح وحاشيته فى هذا الموضع - .

ولما كانت الثانية بمنزلة الضمير ، والأولى بمنزلة مرجعه ساغ اعتبار الثانية معرفة ، مع أن الأولى نكرة : كالأشأن فى مثل : جاء ضيف فأكرمه الوالد . فكلمة : « ضيف » نكرة ، لا تدل على واحد معين ، أما الضمير : « الهاء » فعرفه تدل على معين ، مرجعه النكرة ، يرغم أن معنى الضمير هو معنى = النحو الواق - أول

كالمثالة التي تقدمت^(١)، ونحو: نزل مطر؛ فأنعش المطر زرعنا. أقبلت سيارة، فركبت السيارة، وقوله تعالى: (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا، فعصى فرعون الرسول). فكل كلمة من الثلاث: (مطر - سيارة - رسول) وأشباهاها قد ذكرت مرتين؛ أولاهما بغير «أل» فبقيت على تنكيرها. وثانيتها مقرونة بأل العهدية التي وظيفتها الربط بين النكرتين ربطاً معنوياً يجعل معنى الثانية فرداً محدوداً محصوراً فيما دخلت عليه وحده، والذي معناه ومدلوله هو النكرة السابقة ذاتها. وهذا التحديد والحصص هو الذي جعل الثانية معرفة؛ لأنها صارت معهودة عهداً ذكرياً، أي: معلومة المراد والدلالة؛ بسبب ذكر لفظها في الكلام السابق ذكراً أدى إلى تعيين الغرض وتحديده بعد ذلك، وأن المراد في الثانية فرداً معيناً^(٢)؛ هو السابق، وهذا هو ما يسمى: «العهد الذكري»

٢ - وقد يكون السبب في تعريف النكرة المقترنة بأل العهدية هو أن «أل» تحدد المراد من تلك النكرة، وتحصره في فرد معين تحديداً أساسه علم سابق في زمن انتهى قبل الكلام، ومعرفة قديمة في عهد مضى قبل النطق، وليس أساسه ألفاظاً مذكورة في الكلام الحالي. وذلك العلم السابق ترمز إليه «أل» العهدية وتدل عليه، وكأنها عنوانه. مثال ذلك؛ أن يسأل طالب زميله: ما أخبار الكلية؟ هل كتبت المحاضرة؟. أذهب إلى البيت؟. فلا شك أنه يسأل عن كلية معهودة لهما من قبل، وعن محاضرة وبيت معهودين لهما كذلك، ولا شيء من ألفاظ السؤال الحالية تشير إلى المراد إلا: «أل»؛ فإنها هي التي توجه الذهن إلى المطلوب. وهذا هو ما يسمى: «العهد الذهني» أو: «العهد العلمي».

٣ - وقد يكون السبب في تعريف تلك النكرة حصول مدلولها وتحققه في وقت الكلام، بأن يبتدئ الكلام خلال وقوع المدلول وفي أثنائه؛ كأن تقول: (اليوم

= مرجعه تماماً، ولم يمنع ذلك أن يكون الضمير معرفة، ومرجعه نكرة. وذلك أن الضمير قد أوصلنا إلى شيء واحد مع أن هذا الشيء الواحد ينطبق على أفراد كثيرة. وبمثل هذا يقال فيما دخلت عليه «أل» العهدية التي نحن بصدها؛ فإن الاسم الأول نكرة؛ فهي لا تدل على معين، أما الاسم الثاني الذي دخلت عليه ففرقة؛ لأن معناها مراد به الاسم الأول، ومحصور فيه، برغم أنه نكرة تدل على أفراد متعددة.

ويتصل بهذا ما يجيء في رقم ٣ من هامش ص ٤٣٣.

(١) في صدر الباب ص ٤٢١

(٢) لهذا إيضاح في رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة، ثم في رقم ٣ من هامش ص ٤٣٣.

يحضر والدى) . - (يبدأ عمل الساعة) - (البرد شديد الليلة) . . . تريد من « اليوم » و « الساعة » و « الليلة » ؛ ما يشمل الوقت الحاضر الذى أنت فيه خلال الكلام . ومثل ذلك : أن ترى الصائند يحمل بندقيته ؛ فتقول له : « الطائر » . أى : أصب الطائر الحاضر وقت الكلام . وأن ترى كاتباً يحمل بين أصابعه قلماً فتقول له : « الورقة » . أى : خذ الورقة الحاضرة الآن . وهذا هو « العهد الحضورى »^(١) .

فأنواع العهد ثلاثة : « ذِكْرِي » ، و « ذَهْنِي » ، أو : علمي » . و « حضورى » وللثلاثة رمز مشترك يدخل على كل نوع منها ؛ هو : « أ ل » . وتسمى : « أ ل التى للعهد » أو : « أ ل العهدية »^(٢) . فإذا دخلت على النكرة جعلتها معرفة ، تدل على فرد معين دلالة تقرب من دلالة العلم الشخصى بذاته لا برمز آخر^(٣) . ولهذا كانت « أ ل العهدية » تفيد النكرة درجة من التعريف تُقَسَّرُ بها من درجة العلم الشخصى ، وإن لم تبلغ مرتبته وقوته ؛ وإنما جعلها فى المرتبة التى تليه مباشرة .

* * *

وأما : « أ ل الجنسية » فهى الداخلة على نكرة تفيد معنى الجنس المحض من غير أن تفيد العهد^(٤) . ومثالها ؛ النجم مضىء بذاته ، والكوكب يستمد الضوء من غيره . . . فالنجم ، والكوكب ، والضوء ، معارف بسبب دخول « أ ل » على كل منها ، وكانت قبل دخولها نكرات (وشأن النكرات - كشأن اسم الجنس -)^(٥) ،

(١) وأكثر ما تقع « أ ل » التى للعهد الحضورى فى صدر الكلمات التى بعد أسماء الإشارة ؛ نحو : جانف هذا الرجل أو بعد « أى » فى النداء ؛ نحو : يا أيها الرجل . وقد تقع فى غيرهما كالأمثلة التى عرضناها من قبل . (٢) أى : التى لتعريف صاحب العهد ؛ وهو : الشيء الممهود ؛ سواء أكان واحداً أم أكثر ؛ فى التركيب كلمتان محذوفتان . بئى شئ يتعلق بإفادتها التعريف وهو فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣٣ . (٣) لأن علم الشخص معرفة بصيفته ؛ لا برمز آخر ، ولا بشئ خارج عن مادته بخلاف النكرة التى جاءها التعريف من « أ ل » فإن « أ ل » أجنبية منها ، وخارجة عن صيغتها . (٤) يقول النحاة : إذا دخلت « أ ل » على اسم مفرد أو غير مفرد ، وكان هناك مهود مما شرحناه فهى للعهد . وإن لم يكن هناك مهود فهى للجنس . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٢٨) . (٥) إيضاح ذلك : أن كلمة : « نجم » - مثلا - تدل على معنى شائع مهم ؛ يصدق وينطبق على كل جرم سماوى مضىء ؛ من غير حصر النجم فى واحد معين ، فهو يصدق على هذا ، وذلك ، وعلى آلاف غيرها . وهذا معنى النكرة واسم الجنس (كما سبق إيضاحه بإسهاب فى ص ٢٣ وهامش ص ٢٠٦ و ٢٨٨) ، فهى تدل على واحد غير معين ولا محدد ، لأنه واحد شائع بين أمثاله ، لا يمكن تخصيصه بالتعيين ، من بين أفراد جنسه . (أى : أفراد صنفه ونظائره) فإذا أدخلنا « أ ل » على كلمة : « نجم » وهو فرد من أفراد جنسه كانت لتعريف الجنس كله ، لا لتعريف ذلك الفرد الواحد ؛ لأن تعريف الفرد الواحد يقتضى أن ترى النجوم كلها واحداً واحداً ، وترى إضاءة كل واحد بذاته ، ثم تقول بعدها : للنجم مضىء بذاته . ولما كانت تلك الرؤىة الشاملة المحيطة بكل النجوم أمراً مستحيلاً لا يقدر عليه =

لا تدل على واحد معين) ، وليس في الكلام ما يدل على العهد .
وللدخول « أل » هذه على الأجناس سميت : « أل الجنسية » . وهي أنواع
من ناحية دلالتها المعنوية ، ومن ناحية إفادة التعريف .

١ - فمنها التي تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الشمول والإحاطة
بجميع أفراده إحاطة حقيقية ؛ لا مجازَ فيها ، ولا مبالغة^(١) ، بحيث يصح أن
يحل محلها لفظة « كل » فلا يتغير المعنى ؛ نحو : النهر عذب ، النبات حى ،
الإنسان مفكر ، المعدن نافع . . . فلو قلنا : كل نهر عذب ، كل نبات حى ،
كل إنسان مفكر ، كل معدن نافع . . . بحذف « أل » في الأمثلة كلها وبوضع
كلمة : « كل » مكانها - لبقى المعنى^(٢) على حالته الأولى .

وحكم ما تدخل عليه « أل » من هذا النوع أن يكون لفظه معرفة ؛ تجرى عليه
أحكام المعرفة^(٣) ، ويكون معناه معنى النكرة المسبوقة بكلمة : كل ؛ فيشمل كل
فرد من أفراد مدلولها ، مثل كلمة « المالك » في قول الشاعر :

إذا الملك الجبار صَعَّرَ خَدَّهُ مَسَّيْنَا إِلَيْهِ بِالسُّيُوفِ نَعَابَهُ^(٤)

٢ - ومنها التي تدخل على واحد من الجنس ، فتجعله يفيد الإحاطة ، الشمول ؛
لا بجميع الأفراد ، ولكن بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد ؛
وذلك على سبيل المجاز والمبالغة ؛ لا على سبيل الحقيقة الواقعة ؛ نحو : أنت
الرجل علماً ، وصالح هو الإنسان لطفاً ، وعلى هو الفتى شجاعة . تريد : أنت

= مخلوق - كان دخول « أل » على كلمة : « نجم » وقولنا : « النجم » معناه أن كل واحد من هذا الجنس
الذي عرفناه بمقولنا دون أن تحيط بكل أفراده الخواص - مضيئاً بذاته ؛ فكأنها تعرف الجنس مثلاً في
فرد واحد من أفرادها ؛ يعنى تعرفه عن تعريفها ، وينوب عنها في ذلك . أو كأنما تعرف فرداً يدل على
الجنس كله ، ويميز إليه . وهكذا يقال في باقي الأمثلة - راجع رقم ٣ من هامش ص ٤٢٨ - .

(١) وعلامتها : أن يصح الاستثناء مما دخلت عليه ؛ لأن المستثنى لا بد أن يكون أقل أفراداً
من المستثنى منه ؛ نحو قوله تعالى : (إن الإنسان لئى خسر ، إلا الذين آمنوا . . .) ومن العلامات أيضاً :
أن يصح نعمته بالجمع ؛ نحو ؛ قوله تعالى : (أو الطفلس الذين لم يظهروا على عورات النساء) ، ونحو
قولهم : أهلك الناس الدينار الحمر ، والدرهم البيض ، فكأنه قال : الدنانير ، والدرهم .
(٢) وهذه تسمى : « أل الاستفراقية » ؛ لأنها تدل على أن المعنى يستغرق جميع أفراد الجنس أى :
يحيط بأفراده إحاطة شاملة حقيقية . ومثلها « أل » في النوع الثانى ، الدالة على أن الجنس يستغرق صفة من
الصفات على سبيل المجاز والمبالغة .

(٣) فيكون مبتدأ ، ويكون نعتاً للمعرفة ، ويكون صاحب حال . وغير ذلك مما يغلب عليه أن
يكون معرفة لا نكرة . . .
(٤) صَعَّرَ خَدَّهُ : أماله وحوله عن ناحية الناس ؛ كى لا يراه ؛ ترفماً منه ، وكبراً .

كل الرجال من ناحية العلم ؛ أى : بمنزلتهم جميعاً من هذه الناحية وحدها ، فإنك جمعت من العلم ما تفرق بينهم ؛ ويعدّ موزعاً عليهم بجانب علمك الأكمل المجتمع فيك ؛ فأنت تحيط بهذه الصفة (صفة العلم) إحاطة شاملة لم تنهياً إلا للرجال كلهم مجتمعين . وكذلك صالح من ناحية الأدب ؛ فهو فيه بمنزلة الناس كلهم ؛ نال منه ما نالوه مجتمعين . وكذلك على ؛ بمنزلة الفتيان كلهم فى الشجاعة ؛ أدرك وحده من هذه الصفة ما توزع بينهم ، ولم يبلغوا مبلغه إلا مجتمعين . وكل هذا على سبيل المبالغة والادعاء^(١) .

وحكم ما تدخل عليه « أل » من هذا النوع كحكم سابقه لفظاً ومعنى .
 ٣ - ومنها التى لا تفيد نوعاً من نوعى الإحاطة والشمول السابقين ؛ وإنما تفيد أن الجنس يراد منه حقيقة القائمة فى الذهن ، ومادته التى تكون منها فى العقل بغير نظر إلى ما ينطبق عليه من أفراد قليلة أو كثيرة ، ومن غير اعتبار لعددتها ، أو لصفة عرضية طارئة عليها . وقد يكون بين تلك الأفراد ما لا يصدق عليه الحكم ... نحو : « الحديد أصلب من الذهب - الذهب أنفس من النحاس » .
 تريد : أن حقيقة الحديد (أى : مادته وطبيعته) أصلب من حقيقة الذهب (أى : من مادته وعنصره) من غير نظر لشيء معين من هذا أو ذلك ؛ كفتاح من حديد ، أو خاتم من ذهب ؛ فقد توجد أداة من نوع الذهب هى أصلب من أداة مصنوعة من أحد أنواع الحديد ؛ فلا يمنع هذا من صدق الحكم السالف الذى ينص على أن الحديد فى حقيقته أصلب من الذهب فى حقيقته من غير نظر إلى أفراد كل منهما - كما سبق - إذ أنك لا تريد أن كل قطعة من الأول أصلب من نظيرتها فى الثانى ؛ لأن الواقع يخالفه ، ومثل هذا أن تقول : « الرجل أقوى من المرأة » ، أى : أن حقيقة الرجل وجنسه من حيث عنصره المتميز - لا من حيث أفراده - أقوى من حقيقة المرأة وجنسها من حيث هى كذلك ، من غير أن تريد أن كل واحد من الرجال أقوى من كل واحدة من النساء ، لأنك لو أردت هذا لخالفك الواقع . وهكذا يقال فى : « الذهب أنفس من النحاس » . وفى : « الصوف أعلى من القطن » . وفى : « الفحم أشد ناراً من الخشب » ... وفى : « الماء ، والتراب ، والهواء ، والجما ، والنبات ... »

(١) ولذا يصح لإحلال كلمة : « كل » محل « أل » على سبيل المجاز والمبالغة - كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٢٦ « والحصر » هو الذى يفيد أنهم جميعاً لم يبلغوا درجته فى الصفة .

تقول : الماء سائل : أى : أن عنصره وطبيعته من حيث هي مادة ، تجعله في عداد السوائل ، من غير نظر في ذلك إلى أنواعه ، أو أفراده ، أو شيء آخر منه - فتلك حقيقته ؛ أى : مادته الأصلية التي قام عليها . وتقول : التراب غذاء النبات ، أى : أن عنصره وطبيعته كذلك ؛ فهي حقيقته الذاتية ، وماهيته التي عرف بها من حيث هي . وتقول : الهواء لازم للأحياء ؛ أى : أن عنصره ومادته وحقيقته كذلك . . . وهكذا .

وتسمى « أل » الداخلة على هذا النوع : « أل » التي للحقيقة ، أو : « للطبيعة » ، أو : « للماهية^(١) » ، فلا علاقة لها بالإحاطة بالأفراد ، أو بصفتاتهم ، أو بعدم الإحاطة . وتفيد ما دخلت عليه نوعاً من التعريف يجعله في درجة « عكس الجنس »^(٢) لفظاً ومعنى .

فعانى « أل الجنسية » إما إفادة الإحاطة والشمول بكل أفراد الجنس حقيقة ، لا مجازاً ، وإما إفادة الإحاطة والشمول لا بأفراد الجنس ؛ وإنما بصفة من صفاته وخصائصه على سبيل المبالغة والادعاء^(٣) والمجاز ، وإما بيان الحقيقة الذاتية ، دون غيرها .

* * *

(١) وعلامتها : ألا يصلح وضع كلمة : « كل » بدلا ، لا حقيقة ولا مجازاً ، لأن المقصود من الحقيقة ليس الدلالة على الأفراد ، قليلة كانت الأفراد أم كثيرة ، وإنما المقصود شيء آخر هو ما ذكرناه . (٢) قد سبق الكلام على علم الجنس ودرجته (في ص ٢٩٠ و ٢٩٦ وما بعدها) .

(٣) راجع رقم ٥ من هامش ص ٤٢٥ . وقد جاء في « كليات أبي البقاء » ، ص ٦٦ عند الكلام على « أل » ما نصه : « إذا دخلت « أل » في اسم - فرداً كان أو جمعاً - وكان ثمة معهود ، فإنها تصرف إليه . وإن لم يكن ثمة معهود فإنها تحمل على الاستفراق عند المتقدمين (يريد : أنها تشمل جميع أفراد الجنس فرداً فرداً ، أو تشمل صفة شاملة من صفاته - كما شرحنا) - وعلى الجنس عند المتأخرين (يريد أنها تدل على صنف من الجنس يكون كافياً للدلالة على الجنس ، ونموذجاً يفنى عن رؤية الباقي ؛ فكأنه نموذج - عينة - للجنس) إلا أن المقام عندهم إذا كان خطابياً يحمل على كل الجنس ، وهو : « الاستفراق » وإذا كان استدلالياً ، أو لم يمكن حمله على الاستفراق ، فإنه يحمل على أدنى الجنس (يريد على فرد واحد فقط) ، حتى يبطل الجمعية ، ويصير مجازاً عن الجنس كله . فلو لم نصرفه إلى الجنس وأبقيناه على الجمعية يلزم إلغاء حرف التعريف من كل وجه ؛ إذ لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع ، لعدم الأولوية ؛ إذ التقدير أنه لا عهد ؛ فيتبين أن يكون للجنس . فحينئذ لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعية ؛ لأن الجمع وضع لأفراد الماهية ، لا للماهية من حيث هي ، فيحمل على الجنس من طريق المجاز) .

وجاء في شرح المفصل - ج ٩ ص ١٩ ، عند الكلام على : « أل » وأقسامها . - ما نصه : (فأما تعريف الجنس فإن تدخل اللام (أى : « أل ») على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه ، لا لتعريف الشخص منه - أى : الفرد الواحد منه - وذلك نحو قولك : الملك أفضل من الإنسان ، والمسل حلو ، والخل حامض ، و « أهلك الناس الدرهم والدينار » فهذا التعريف لا يكون عن إحاطة ؛ لأن ذلك متعذر ؛ لأنه لا يمكن أحداً أن يشاهد جميع هذه الأجناس (أى : جميع أفرادها) وإنما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالمقول دون حاسة المشاهدة أفضل من كل واحد من الجنس الآخر ، وأن كل جزء من العسل الشائع في الدنيا حلو ، وأن كل جزء من الخل حامض) .

المسألة ٣١ :

ب - « أل » الزائدة^(١)

هي التي تدخل على المعرفة أو النكرة فلا تُغَيِّر التعريف أو التنكير^(١) وربما كان لها أثر آخر ، - كما سيجيء هنا - « فثال دخوها على المعرفة : (المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بني العباس) . فالكلمات : « مأمون » ، و « رشيد » و « عباس » ، معارف بالعلمية قبل دخول « أل » . فلما دخلت عليها لم تحدث تغييراً في تعريفها ، ولم تفيداً تعريفاً جديداً . ومثال دخوها على النكرة ما سُمِع من قوهم : « ادخلوا الأولَ فالأولَ . . . » وأشباهاها . فكلمة « أول » نكرة ؛ لأنها حال^(٢) ، ولم تخرجها « أل » عن التنكير .

و « أل الزائدة » نوعان - كلاهما حرف^(٣) - أحدهما : نوع تكون فيه « زائدة لازمة » وهي التي تقرن باسم معرفة ، ولا تفارقه بعد اقترانها به ، ومن هذا اقترانها ببعض الأعلام منذ استعماله علماً ؛ فلم يوجد خالياً منها منذ علميته . . .^(٤) ولا تفارقه بعد ذلك مطلقاً ، يرغم زيادتها ، كبعض أعلام مسموعة عن العرب لم يستعملوها - فيما يقال - بغير « أل » ؛ مثل : أَلَسْمَوْعَل ^(٥) ، وَأَلَيْسَع ^(٦) ، وَأَلَلَات ^(٧) وَأَلْعَزَّى ^(٨) . وكبعض

(١) والمراد بالزائدة هنا : ما ليست موصولة ، وليست للتعريف ، ولو كانت غير صالحة للسقوط .

(٢) « أول » السابقة ، حال منصوية ، والثانية معطوفة عليها بالفاء التي تفيد الترتيب . وزيدت فيهما « أل » شذوذاً في النثر ؛ كما تزداد في النظم للضرورة . والأصل ادخلوا أولَ فأولَ ، أي : ادخلوا مرتبّين - كما سيجيء - في رقم ٦ من هامش الصفحة التالية - . أما البيان الخاص بهذا في باب الحال (ج ٢ م ٨٤ في التقسيم الثالث الخاص بالتنكير والتعريف) .

(٣) ويجب إدغامه في التاء إذا وقعت بعده مباشرة ، طبقاً للبيان الذي سبق في آخر رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ .

(٤) وهذا يشمل ما وضع من أول أمره علماً مقروناً « بأل » ، ولم يستعمل في غير العلمية ؛ من قبل كالسومل ، وما كان مجرداً في أصله من « أل » ثم دخلته عند انتقاله إلى العلمية ، ولازمته معها من أول لحظة - ؛ كالنصر ، والنعمان .

(٥) اسم شاعر جاهل ، مشهور بالوفاء . (٦) اسم نبي .

(٧) اسم صنم للعرب في الجاهلية . (٨) اسم صنم للعرب في الجاهلية (وهي ؛ مؤنث أعز) .

الظروف المبدوءة بأل ، مثل : « الآن » ^(١) للزمن الحاضر ، وبعض أسماء الموصولات المصدرة بها ؛ كالتى ، والذى ، والذين ، واللاتى . . . ومن الزائدة اللازمة : « أل » التى للقلبة ، وسيجىء بيانها ^(٢) . . .
والآخر : نوع تكون فيه زائدة عارضة (أى : غير لازمة ، فتوجد حيناً ، وحيناً لا توجد) ، وهذا النوع ضربان :

ضرب اضطرارى يلجأ إليه الشعراء وحدهم عند الضرورة ، ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله ؛ كقول القائل :

ولقد جنيتك ^(٣) أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عين بنات الأوبر ^(٤)
فقد أدخل الشاعر « أل » على كلمة : « أوبر » مضطراً ؛ مع أن العرب حين تستعملها « علم جنس » تجردها من « أل » ؛ فتقول : بنات أوبر ، ومثل قول الشاعر :

رأيتك لمتاً أن عرفت وجوهنا صد دت وطبت النفس يا قيس عن عسى ^(٥)
فقد أدخل الشاعر « أل » على كلمة : « النفس » التى هى تمييز ، والتمييز نكرة - على المشهور - فلا تدخله « أل » ، وكان الأصل أن يقول : طبت نفساً . ولكن الضرورة ^(٦) الشعرية قهرته . ^(٧)

(١) ظرف زمان منصوب . وقد يجر بمن قليلاً ؛ فهو معرب . وهذا الرأى أوضح وأيسر من الرأى القائل بأنه مبنى على الفتح دائماً .
وإذا كان معرباً ومعناه الزمن الحاضر فكلمة : « أل » فيه للمهد الحضورى فتكون معرّفة ، وليست زائدة (راجع رقم ٣ من ص ٤٢٤) . ولإيضاح الكلام على هذا الظرف مدون فى باب : « الظرف » ج ٢ ص ٢٦٣ م ٧٩ .
(٢) فى ص ٤٣٣ .

(٣) « جنيتك » ؛ أى : جنيت لك ؛ وجمعت . « الأكمؤ » : جمع ، مفردة : كيمء ؛ وهو نبات فى البادية ، له ثمر يجنيه العرب . وقد سبق أول الكتاب - ص ٢٢ - أن كلمة : « كمء » تكون مفرداً أيضاً لكلمة : « كمأة » التى هى اسم جنس جمعى . ولكن هنا لم يفرق بينه وبين واحدة بالثناء فى المفرد كما هو الكثير ، وإنما وقعت التاء فى اسم الجنس الجمعى . « المسائل » : جمع مفردة : عسقل (على وزن عصفور) نوع أبيض ، كبير من الكمأة ، ويسميه بعض الناس : شحمة الأرض .

(٤) « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة ، ردىه الطعم . له زغب كلون التراب .
(٥) يقول لما رأيت - يا قيس - وجوهنا (أى : زعمانا) وأكابرننا ، تسليت عن صديقك عمرو الذى قتلناه ، وطبت نفساً .

(٦) وملحق بهذا النوع زيادتهما فى النثر شذوذاً . فى مثل : ادخلوا الأول فالأول ، كما سلف البيان فى ص ٤٢٩ .

(٧) وفيما سبق من الزيادة اللازمة وغير اللازمة يقول ابن مالك :
وقد تزداد لازماً كالألآت والآن ، والذين ، ثم اللآتى
ولإضطرار ، كبنات الأوبر كذا ، وطبت النفس يا قيس السرى
والسرى أصلها : السرى : بتشديد الياء ، ومعناها الشريف .

٢- وضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر لغرض يريد أن يحققه ؛ هو : « لمح الأصل » . وبيانه :

أن أكثر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علماً ، ثم انتقل إلى العلمية ، وترك معناه السابق - ولذا يسمّى : « العلم المنقول » - مثل : عادل ، ومنصور ، وحسن ... فقد كان المعنى السابق لكل اسم من هذه المشتقات هو الدلالة على أمرين معاً : ذات وصفة - أي ذات فعلت العدل . أو وقع عليها النصر ، أو انصفت بالحسن . . . ولا دخل للعلمية بواحد من الأمرين . . . ثم صار كل واحد بعد ذلك « علماً جامداً » يدل على مُسَمَّى مُعَيَّن فقط ، ولا يدل معه على شيء من الوصف السابق ؛ فكلمة : عادل ، أو منصور أو : حسن ، أو ما شابهها ... قد انقطعت صلتها بالوصف السابق بمجرد نقلها منه إلى الاستعمال الثاني ؛ وهو : « العلمية » وصارت بعد العلمية اسماً جامداً لا يتضمن صفة ، ولا يشتمل عليها مع أنها كانت في الأصل اسماً مشتقاً .

فإذا أردنا ألا تنقطع تلك الصلة المعنوية ، وأن تبقى الكلمة المنقولة مشتملة على الأمرين معاً - (وهما : المعنى الأصلي السابق . والدلالة الجديدة ؛ وهي : العلمية) - فإننا نزيد في أولها : « أل » لتكون رمزاً دالاً على المعنى القديم تلميحاً ؛ ينضم إلى المعنى الجديد ، وهو : العلمية مع الحمد ؛ فنقول : العادل ، والمنصور ، والحسن ، فتدل الكلمة (بذاتها وبصيغتها التي اعتبرناها جامدة) على العلمية ، وتدل على الوصف القديم « بأل » التي تشير وتلمح إليه . ولهذا تسمى : « أل التي للمح الأصل » ، ومن أجله تزداد زيادة لازمة في كثير من الأعلام المنقولة الصالحة للخطوب ؛ لتشير إلى معانيها القديمة التي تحوى المدح ، أو الذم ، أو التفاؤل ، أو التشاؤم .. ؛ نحو : الكامل ، المتوكل ، السعيد ؛ الضحاك ، الخاسر ، الغراب ، الخليج ، المحروق . . . وغير ذلك من الأعلام المنقولة قديماً وحديثاً^(١) .

ونقل العلم قد يكون من « اسم معنوي جامد » ؛ كالنقل من المصدر في مثل :

(١) « ملاحظة » : لا خير في الأخذ بالرأي القائل : إن زيادة « أل » للمح الأصل سماعية ؛ لأن الأخذ به - بالرغم من أنه الأغلب - يضيع الغرض من زيادتها ؛ وهو غرض تدعو إليه الحاجة في كل المصور وقد حرصت العرب على تحقيقه ؛ فأكثرت من استعمال الأعلام المنقولة إكثاراً مستفيضاً . فيه المبادء بأل للمح الأصل ، وغير المبادء ؛ فلا داعي للتضييق من غير داع يقصر هذه الزيادة على السماع كما يريدونها هنا ، وهو ألا نستعمل علم منقولاً سوى العلم الذي استعمله العرب بلفظه ونصه ، فتبقى حل مساهم القديم ، ولا مانع عندهم من إطلاقه بنصه على مسمى جديد .

الفضل ، والصلاح ، والعرفان ... وقد يكون من « اسم عين جامد » ؛ كالصخر ،
والحجر والنعمان^(١) ، والعظم ... وقد يكون من « كلمات مشتقة » في أصلها ؛
كالهادى ، والحارث ، والمبارك ، والمستنصر ... ويهتمل هذا الاشتقاق بعد
العلمية فتعدّ الكلمات من الجامد - كما سبق - .

فالأعلام السابقة وأشباهها زيدت عليها « أل » عند ابتداء استعمالها في
العلمية ليجتمع في كل علم أمران هما : ملح الأصل والعلمية ، أمّا عند الرغبة -
وقت التسمية - في الاقتصار على العلمية وحدها فلا تزداد « أل » ، والأعلام في الحالتين
جامدة .

وأما من ناحية التعريف والتنكير فلا أثر لها مطلقاً ؛ فوجود « أل » التي للمح
الأصل وعدم وجودها سيّان من هذه الناحية كما تقدم^(٢) - ، لأنّ العلم يستمد
تعريفه من علميته ؛ لا من « أل » التي للمح الأصل .

والأعلام كلها صالحة لدخول « أل » هذه ، إلا العلم المرتجّل^(٣) ؛ (كسعاد ،
وأدَد ،) وإلا العلم المنقول الذي لا يقبل « أل » بحسب الأصول العامة ؛ إما لأنه
على وزن فعل من الأفعال ؛ والفعل لا يقبلها ؛ (مثل : يحين ، يزيد ، تعجز ،
يشكر ، شمس ..) .. وإما لأنه مضاف ؛ والمضاف لا تدخله « أل » ؛ (نحو :
عبد الرؤف ، وسعد الدين ، وأبو العينين^(٤))

من كل ما سبق نعلم أن أشهر أنواع « أل » هو : الموصولة ، والمعرفة
بأقسامها ، والزائدة بأقسامها .

(١) أصله : اسم للدّم . (٢) أول البحث (ص ٤٢٩ و ٤٣١) .
(٣) سبق شرحه في ص ٣٠٢ . ولم تدخل « أل » هذه على العلم المرتجّل لأنه ليس ذا أصل يلح
إليه ، على حين الغرض من زيادتها هو التلميح والإشارة إلى أصل العلم ، ولن يكون له أصل إلا إذا كان
منقولاً .

(٤) يقول ابن مالك - في إيجاز عن لفظ « أل » ، وأنه قد يدخل بعض الأعلام للدلالة على ملح
الأصل ولا يفيد تعريفاً :

وبعضُ الأعلامِ عليهِ دخلاً لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلاً
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانَ فَذِكْرُ ذَا وَحْدَهُ سِيَّانِ

يريد : أن بعض الأعلام يدخل عليه لفظ « أل » بقصد التلميح إلى الأصل الذي نقل عنه العلم ،
وما يحتويه من وصف يراد لإصاقه بالعلم المنقول ، وحذف كلمة « أل » وذكرها سيّان من ناحية التعريف
والتذكير .

العلم بالغلابة^(١)

المعارف متفاوتة في درجة التعريف - كما سبق^(٢) - ؛ فبعضها أقوى من بعض وبسبب هذا التفاوت كان علم الشخص أقوى من المعرف « بأل العهدية » ، وأقوى من « المضاف لمعرفة » . غير أن كل واحد من هذين قد يصل - أحياناً - في قوة التعريف إلى درجة « علم الشخص » ، ويصير مثله في الأحكام الخاصة به ، ولبيان ذلك نقول :

إن كلاً من المعرف « بأل العهدية » ، و « المضاف لمعرفة » ، قد يكون ذا أفراد متعددة ؛ فالكتاب^(٣) - مثلاً - ينطبق على عشرات ، ومئات ، وألوف . . . من الكتب ، وكذلك النجم ، والمنزل ، والقلم . . . وكتاب سعد ، يصدق على كل كتاب من كتبه المتعددة ، ومثله : قلم حمّاد ، وثوب عثمان . . .^(٣)

غير أن فرداً واحداً من أفراد المعرف « بأل » أو من أفراد « المضاف لمعرفة » قد يشتهر اشتهاً بالغاً دون غيره من باقي الأفراد ؛ فلا يخطر على البال سواه عند الذكر ؛ بسبب شهرته التي غطت على الأفراد الأخرى ، وحجبت الذهن عنها .

(١) تعريفه : أن يغلب معنى اللفظ عند إطلاقه على فرد من مدلولاته ، دون باقي الأفراد ؛ بسبب شهرة الأول ، كما سنشرحه . ومن أحكامه التي ستذكر أنه يعد من ناحية التعريف في درجة العلم الشخصي ، - كما في الصفحة التالية ، وكما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٢١٢ .

(٣ ٣) المراد من « أل » العهدية هذه أنها كانت عهدية بحسب أصلها قبل أن تكون للغلبة ، أما بعد أن تصير للغلبة فزائدة لازمة - كما سبق في ص ٤٣٣ و ٤٣٦ وما بهما - .

وقد يقال : إن : « أل العهدية » أداة تعريف ، فكيف يكون مدلولها متعدد حين تكون للمهد ؟ . أجاب النحاة : (إن « أل » العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البذل - أي : على التبادل - فصحوبها لكل فرد بينهما على البذل ، فثلاً لفظ : « العقبة » المعروف بأل العهدية وضع في الأصل ليستعمل في كل فرد عهد بينهما على البذل ، فخصصته الغلبة « بمقبة أئمة » - وهي على الحدود الشرقية لمصر - (راجع الصبان في هذا ، وكذا البيان الذي في رقم ٦ من ص ٤٢٣) بل إن مدلول العلم الشخصي قد يتعدد أحياناً ، (كما سبق - في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤) بالرغم من أنه أقوى من المعرفة بأل ، أو : المعرفة بالإضافة وله إشارة في رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ .

ومن أمثلة ذلك : المصحف ، الرسول ، السنّة ، ابن عباس^(١) ، ابن عمر ، ابن مسعود ؛ فالمراد المشهور اليوم من المصحف هو : كتاب الله وقرآنه الكريم ... ومن الرسول : النبي محمد عليه السلام ، ومن السنة : ما ثبت عنه من قول ، أو فعل ، أو تقرير .^(٢) كما أن المراد المشهور من : ابن عباس هو : عبد الله ، بن عباس ، بن عبد المطلب^(٣) . . . دون فرد آخر من أبناء العباس . وكذلك المراد الشائع من : ابن عمر ، هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، دون غيره من أولاد عمر . وكذلك المراد الشائع من ابن مسعود ، هو : عبد الله بن مسعود أيضاً ، وكانت تلك الكلمات في الأصل - قبل اشتهاها ، وشيوع مدلولها - معرفة بالإضافة ، أو بأل العهدية ، ولكنّ درجة تعرفها بأحدهما لم تبلغ درجة العكس الشخصي ؛ الدال على واحد بعينه ؛ لأنها ليست أعلاماً شخصية ؛ فلا تدل على فرد معين ؛ إذ الأصل في كلمة : « المصحف » أن تنطبق على كل^(٤) غلاف يحوى صحفاً . وفي كلمة : « الرسول » أن تنطبق على كل إنسان أرسل من جهة إلى جهة معينة . وفي كلمة : « السنة » أن تنطبق على كل طريقة مرسومة ، وفي كلمة : « ابن فلان » أن تنطبق على كل ابن من أبناء ذلك الرجل . لكن اشتهرت كل كلمة مما سبق - بعد التعريف - في فرد ، واقتصرت عليه ؛ بحيث إذا أُطلقت لا تنصرف لغيره ؛ فقوى التعريف فيها ، وارتفع إلى درجة أرقى من الأولى ؛ تسمى : « درجة العكس بالعكس » ، (أى : التغلب بالشهرة) وهى درجة تلحقه بالعلم الشخصي^(٥) في كل أحكامه ؛ فظهر الكلمة أنها معرفة « بأل » ،

(١) كانت كلمة : « ابن » في هذه الأمثلة وأشباهاها ، معرفة ؛ لأنها مضافة إلى معرفة . ولكن العلم بالعلبة (الشهرة) هو مجموع الكلمتين المضاف والمضاف إليه معاً ، وصار تعريفه بالعلبة الغالبة ، كما سيبيء في رقم ٥ من هذا الهامش - وزال التعريف السابق .
(٢) ما يقره (أى : يوافق عليه) بالسكوت ؛ كأن يرى شخصاً يقول قولاً ، أو يعمل عملاً بشرط أن تكون الأقوال أو الأعمال من الشؤون المتصلة بالدين - ؛ فيسكت ، ولا يظهر ما يدل على المعارضة فيكون سكوته موافقه ضمنية : تسمى : « تقريراً » .
(٣) جد الرسول عليه السلام .

(٤) انظر الإيضاح الذي في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة ، ورقم ٦٥ من هامش ص ٤٢٣ .
(٥) قال النحاة ؛ إن العلم قسيان : علم بالوضع ؛ فيشمل علم الشخص وعلم الجنس ، وعلم بالعلبة ، وهو ما شرحناه . وأهم فارق بينهما : أن العلم الوضعي بعين مسماه تعييناً مطلقاً من أول لحظة وضع فيها على مسماه ، ووقع فيها الاختيار على لفظه ليكون رمزاً على ذلك المسمى ؛ مثل إبراهيم ، فإنه يدل على صاحب ذلك الاسم ابتداء من تلك اللحظة التي وقع عليه الاختيار فيها ليدل على إبراهيم .
أما العلم بالعلبة فقد كان أول أمره معرفة « بأل العهدية » ، أو : بالإضافة ، ولم يكن علماً في ابتداء -

أو بالإضافة ، ولكن حقيقتها أنها صارت معرفة بعلمية الغلبة . وهي في درجة علم الشخص - كما قلنا - وتلغى معها الدرجة القديمة . ومن أمثلة العلم بالغلبة : المدينة^(١) ، العقبية^(٢) ، الهرم^(٣) . . . مجلس الأمن^(٤) ، جمعية الأمم^(٥) ، إمام النخاعة^(٥) . . . وغيرها مما هو علم بالغلبة^(٦) : كالنابغة ، أو الأعشى ، أو الأخطل . . . وأصل النابغة : الرجل العظيم ، وأصل الأعشى : من لا يبصر ليلاً ، وأصل الأخطل : الهجاء . ثم تغلب على كل أصل مما سبق الاستعمال والاشتهار في العلمية وحدها .

أحكامه :

هو ما حق بالعلم الشخصي - كما تقدم - ويسرى عليه ما يسرى على ذلك ، مع ملاحظة أن « أل » التي في العلم بالغلبة قد صارت قسمًا مستقلاً من « أل » الزائدة اللازمة (أي : التي لا تفارق الاسم الذي دخلت عليه .) ، يسمى : « أل » التي للغلبة « ولم تبق للعهد كما كانت^(٧) . وبالرغم من أنها زائدة ، ولازمة فإنها تحذف وجوباً عند نداءه ، أو إضافته ؛ مثل : (يا رسول الله قد بلغت رسالتك) . (هذا مصحف عثمان) ، (يا نابغة ، أسمعنا من طرائفك) . . . فشأنها في الحالتين المذكورتين من جهة الحذف وعدمه شأن « أل » المعرفة^(٨) - في الرأي الأرجح - .

= أمره ؛ فنشزرت غلبته (أي : شهرته) منزلة الوضع ؛ فصارت في درجة « العلم الشخصي » . وحين تصل الكلمة إلى درجة العلم بالغلبة تلغى درجة التعريف السابقة وتحل محلها الدرجة الجديدة ، وتصبح « أل » زائدة . لازمة بمد أن كانت للمهد .

(١) مدينة الرسول عليه السلام ، وإليها هاجر ، وفيها قبره الشريف .
 (٢) اسم بلد على الحدود الشرقية المصرية . (والعقبية في الأصل : اسم للطريق . الصاعد في الجبل) .
 (٣) بناء بمصر ، أثرى ، ضخم ، مرت عليه آلاف الستين من غير أن تؤثر فيه تأثيراً يذكر .
 (٤ و ٥) مؤسسة علمية قائمة الآن ، تضم مندوبين رسميين عن الدول الكبيرة ، ينظرون في الشؤون الدولية الهامة .
 (٥) سيبويه (توفي حول سنة ١٨٠ هـ) .

(٦) ويراد به - كما قلنا في ص ٤٣٣ - كل اسم كان معناه متممداً بحسب وضعه الأصل ، ثم غلب استعماله في فرد معين من أفراد ذلك المعنى المتعدد ، لا يراد غيره عند الإطلاق ؛ فصار خاصاً بسبب ذلك التعمين الناشئ من الشهرة .
 (٧) أشرنا لهذا في ص ٤٢٩ وفي ٣ من هامش ص ٤٣٣ .

(٨) فـ « أل » المعرفة لا تبقى كذلك عند الإضافة أو النداء ، لكن يجب ملاحظة أن : « أل » التي للغلبة لا تثبت مطلقاً مع حرف النداء ، فلا يتوصل لنداء ما هي فيه بكلمة : « أي » أو : كلمة : « ذا » كما يتوصل لنداء ما فيه « أل » الجنسية مما ليس علماً بالغلبة ، فلا يصح : يأيها النابغة ، ولا يإذا النابغة ، كما يصح : يأيها الرجل ، ويذا الرجل (راجع حاشية الصبان ج ١ في هذا الموضوع) .
 وفي العلم بالغلبة يقول ابن مالك :

أما العَلَمُ بالغلبة إذا كان مضافاً ، فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه في نداء ،
ولا في غيره : تقول في النداء : يا بنَ عمرَ قد أحسنت ، ويا بنَ عباسَ قد
أفدت الناسَ بفقهك ، ويا بنَ مسعودَ قد حققت لنا كثيراً من أحاديث
الرسول . . .

وإذا اقتضى الأمرُ إضافته^(١) فإنه يضاف مع بقائه على الإضافة

وقد يَصِيرُ عَلَماً بالغلبة مضافاً أو مصحوباً «أل» ؛ كالعقبَةَ
وحذَفَ «أل» ذِي-إن تُنادَ أو تُصِفَ أوجب، وفي غيرِهِمَا قَدْ تَنَحَّضَفَ

أى : قد يصير « المضاف » أو : « المعروف بأل » علماً بالغلبة ، لا بكونه علم شخص ، ولا علم
جنس . (وهذا نوع آخر من العلم يخالفهما ، كما سبق أن أشرنا) . حذف « أل » ذى (أى : هذه)
وأوجب في حالتين : إذا نوى الاسم المبدوء بها ، أو أضيف . وأشار بقوله : « وفي غيرها قد تنحذف »
إلى أن « أل » الدالة على العلم بالغلبة وردت محذوفة في غير الحالتين السابقتين : (النداء ، والإضافة)
فقد قال بعض العرب : هذا عسيوقٌ طالماً . وهذا يوم الإثنين مباركاً ، بدلا من « العيوق » علم على نجم
خاص ، و « الإثنين » علم على اليوم الأسبوعي المعروف . وهذا الحذف شاذ لا يصح القياس عليه .

(١) أشرنا في باب العلم (رقم ١ من هامش ص ٢٩٤) إلى أن علم الشخص قد يكون متعدداً يشترك
في التسمية به عدد كثير ؛ فقل : محمد ، ومحمود ، وصالح ، وغيرهم من الأعلام الشخصية قد يسمى بكل
منها عدة أفراد - ونقول هنا إن العلم بالغلبة قد يقع فيه ذلك ؛ مثل ابن زيدون . . . وابن خلدون . . .
وابن هاني ؛ والتأبفة . . . فإن كل واحد منها علم بالغلبة على شاعر معين ، أو : عالم كبير . . . وقد يشترك
معنى التسمية آخرون . وهذا الاشتراك والتعدد في الأعلام بنوعها يجعلها غامضة الدلالة نوعاً ، ويجعل تعيين
المراد بها غير كامل ، وفي هذه الحالة يجوز إضافة العلم إلى معرفة - إن لم يمنع من الإضافة مانع - ،
رغبة في الإيضاح وإزالة كل أثر للغموض والإبهام . فنرى إضافة علم الشخص . ما ورد عن العرب من
قولهم : جميل بيثنة ، وقيس ليل ، وعمر الخير ، وسنصر الحمراء ، وربيعة الفرس ، وأعمار الشاة ،
ويزيد سليم ، وقول الشاعر :

بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَى مِنْكُمْ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

وقول الآخر :

عَلَّازِدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ ماضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَحَانِي

ومن إضافة العلم بالغلبة قولهم : ؛ أهلا بابن عمرنا . ومرحبا بابن عباسنا .

وقد أدخلوا « أل » قليلا على المضاف إليه في العلم المركب تركيباً إضافياً ، ومع قلته يجوز إذا قدرت
فيه التنكير - كما سبق - لأن الأصل في المعارف ألا تضاف . قالوا : « يا ليت أم العمرو كانت بجاني . . . »
فالفرض من إضافة العلم : هو الإيضاح ، (ويراد به إزالة الاشتراك اللفظي الناشئ من إطلاق العلم على
أفراد كثيرة : بحيث لا يطلق بعد الإيضاح إلا على واحد في الغالب) .

وقد سبق أن أهدنا هذه المسألة في رقم ٣ من هامش ص ١٢٧ ثم فصلنا الكلام عليها في رقم ١ من هامش

الأولى^(١)، تقول : أنت ابن عُمَرَنا العادل ، وهذا ابن عباسنا زعيم الفتوى .

= وهذه المناسبة نعيد ما قلناه هناك من أن الإضافة إلى المعرفة تفيد الإيضاح على الوجه الذي شرحناه ؛ (وهو : رفع الاحتمال والاشتراك في المعرفة . . .) ، أما الإضافة إلى النكرة فإنها تفيد التخصيص . ويراد به تقليل الاشتراك فقط ، ولا تفيد إزالته ورفعها ؛ فإذا قلت : « كتاب رجل » فإن الذي ينطبق عليه هذا المعنى أقل كثيراً مما ينطبق عليه لفظ : كتاب ، بغير إضافة ، (راجع ما سبق في تلك الصفحات) .

(١) فيصير « المضاف إليه » في التركيب الإضافي الأول هو « المضاف » في التركيب الإضافي الثاني ، إن لم يمنع من هذه الإضافة مانع ؛ كأن يكون المضاف الجديد متوناً ، أو فيه « أل » فإن كان كذلك يجب حذف المانع قبل الإضافة . . .

زيادة وتفصيل :

إذا أريد تعريف العدد « بآل » فلما أن يكون مضافاً^(١) إلى معدوده ، وإما أن يكون مركباً^(٢) ، أو مفرداً^(٣) (عقداً) ، أو معطوفاً^(٤) . فإذا كان العدد مضافاً وأردنا تعريفه « بآل » فالأحسن إدخالها على المضاف إليه وحده - أى : على المعدود - ؛ نحو : عندى ثلاثة الأقلام ، وأربع الصحف ، ومائة الورقة ، وألف^(٥) القرش . وعندئذ يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه في هذه الإضافة المحضة^(٦) . والكوفيون يجيزون إدخال « آل » عليهما معاً ، ويحتجون بشواهد متعددة ، تجعل مذهبهم مقبولاً ، وإن كان غير فصيح^(٧) . . .

(١) ويسميه بعض النحاة : « مفرداً » وهذه التسمية أحسن من تسميته : « مضافاً » وهو يشمل : « ثلاثة » و « عشرة » وما بينهما . ويضاف غالباً لجمع مجرور ؛ كما يشمل مائة ، وألفاً ، ومركباتهما ، وتضاف غالباً لمفرد مجرور (والأحكام المفصلة الخاصة بالعدد مسجلة في بابه بالجزء الرابع) .
(٢) وهو يشمل : « أحد عشر وتسعة عشر » وما بينهما . ويتركب كل عدد من كلمتين ، هما بمنزلة كلمة واحدة ؛ يقال في إعرابها : مبنية على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة . إلا اثني عشر ؛ واثني عشرة : فيمر بان كالمثنى دائماً . وقد سبقت طريقة إعرابها في ص ١٢٠ و ١٥٧ .
(٣) يسميه بعض النحاة « عقداً » وهذه أفضل من تسميته : « مفرداً » . وهو ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠ .

(٤) وهو يشمل كل عدد مكون من اسمين ؛ أحدهما ؛ معطوف عليه ، والآخر معطوف بالواو مثل : واحد وعشرون . . . سبع وثلاثون . . . خمس وأربعون . . .

(٥) جرى بعض الكتاب - في عصرنا وقبل عصرنا - على إدخال : « آل » على العدد دون المعدود ؛ فيقولون : الألف قرش مثلاً . وقد أعلنت الحكومة عن مشروع رسمي لنشر بعض الكتب القديمة النفيسة ، أسمته : « مشروع الألف كتاب » ويدور جدل قديم وحديث حول صحة هذا الاستعمال أو خطئه . وقد ورد مثله في أحاديث للرسول عليه السلام . منها قوله : « ... وأتى بالألف دينار » ونقل الصبان (في الجزء الأول من حاشيته ، آخر باب : « المعروف بآل ») ، نص الحديث . وورد في شواهد : « التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح » - - باب : الاستمانة باليد . . . - قوله عليه السلام : « ثم قرأ العشر آيات » . . . كما ورد في فصوص أخرى تصلح للاستشهاد ، وورد في استعمال كثير ممن يستأنس بكلامهم وإن لم يكونوا من أهل الاستشهاد . . .

فلكل ما سبق يجوز قبوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن ، وأن الخبر في تركه . ويقول الشهاب الخفاجي في حاشيته على : « درة الفواص » . إن ابن عصفور قال : « هو جائز على قبحه » . وجاء في حاشية ابن سعيد على الأشموني صريح رفضه : « الألف دينار » قائلاً : بأنه مرفوض وإن أجازته قوم من الكتاب كما نقل ابن عصفور .

والذين يرفضونه يتأولون النصوص الواردة به بتكلف ظاهر لا داعي له .
(٦ و ٦) في ٣ ص ١٤ م ٩٣ تفصيل الكلام على : الإضافة المحضة وغير المحضة ، وأن الكوفيين يجيزون في الإضافة المحضة إدخال « آل » على المضاف إذا كان عدداً بشرط دخولها على المضاف إليه (أى : على المعدود) أيضاً مع إيضاح ذلك كله ، والرأى فيه .

.....

 وإذا كان العدد مركباً فالأحسن إدخالها على الجزء الأول منه ؛ نحو : قرأت
 الأحد عشر كتاباً ، وسمعت الخمس عشرة أنشودة . . .

وإذا كان مفرداً — أى : أنه من العقود — دخلت عليه مباشرة ؛ نحو : في
 حديثنا العشرون كرسياً ، والثلاثون شجرة . والأربعون زهرة . . .

وإذا كان معطوفاً فالأحسن دخولها على المتعاطفين^(١) لتعريفهما معاً ؛ نحو :
 أنفقت الواحد والعشرين درهما ، وكتبت الخمسة والعشرين سطرأ . . .

وإذا كان المضاف إليه — وهو المعداد — معرفاً « بأل » فإن المضاف يكتب
 منه التعريف في الإضافة المحضة — كما سبق — سواء أكانا متصلين لافصل بينهما ،
 نحو : هذه (ثلاثة الأبواب ، ومائة اليوم ، وألف الكتاب) . . .^(٢) — أم فصل بينهما
 اسم واحد ؛ (نحو ؛ هذه ثلاث قطع الأبواب ، وخمسمائة الألف) — أم اسمان ،
 (نحو : هذه ثلاث قطع خشب الأبواب ، وخمسمائة ألف الدرهم) — أم ثلاثة
 أسماء ؛ (نحو : هذه ثلاث قطع خشب صنوبر الأبواب ، وخمسمائة ألف
 درهم الرجل) — أم أربعة ؛ (نحو : هذه ثلاث قطع خشب صنوبر صناعة
 الأبواب ، ، وخمسمائة ألف درهم صاحب البيوت) . . .

ويسرى التعريف من المضاف إليه الأخير إلى ما قبله مباشرة ، فالذى قبله . . .
 وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول ، فيكون معرفة كالمضاف إليه الأخير ،
 وما بينهما . وهذا حكم كل إضافة محضة ؛ طال بسبب الفواصل المضافة
 أم قصرت ، فإنك تُعرف الاسم الأخير ؛ فيسرى تعريفه إلى ما قبله ، فالذى
 قبله . . . وهكذا ، حتى يصل التعريف إلى المضاف الأول^(٣) . غير أن كثرة
 الإضافات المتوالية معيبة من الناحية البلاغية بغية في الذوق الأدبي ؛ فلا نلجأ
 إليها جهد استطاعتنا .

• • •

(١) ها : المعطوف والمعطوف عليه .

(٢) انظر رقم ه من هامش الصفحة السابقة .

(٣) راجع الأسموف ، آخر باب : « أداة التعريف » . وكذا شرح : « المفصل » ج ٦ ص ٤٣
 في الكلام على في تعريف العدد . وعلى هذا يمتنع تعريف المضاف إليه في مثل : « المال عشرون ألف
 دينار » ؛ لأنه لو عرف لانتقل التعريف منه إلى المضاف قبله ، والمضاف هنا تمييز ؛ لا يكون
 معرفة إلا عند الكوفيين .

الاسم النكرة المضاف إلى معرفة-المنادى النكرة المقصودة :

بقي من أنواع المعارف السبع نوعان ، سبق الكلام عليهما^(١) بما ملخصه :
 (١) أن النكرة التي تضاف لمعرفة - مثل : قلمي شبيه بقلمك - قد تكتسب منها التعريف ، وتصير في درجتها . أى : أن المضاف النكرة قد يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ، ويرقى في التعريف إلى درجته . إلا إذا كانت النكرة مضافة إلى الضمير فإنها تكتسب منه التعريف ، ولكنها ترقى في التعريف إلى درجة : « العَلَم » - في الرأى الصحيح - لا إلى درجة الضمير .

وإنما يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف على الوجه السالف إذا كان المضاف لفظاً غير متوغل في الإبهام ؛ فإن كان متوغلاً فيه لم يكتسب التعريف - في أكثر حالات استعماله - بإضافة ، أو غيرها ؛^(٢) كالإتماء : غير - حسب - مثل^(٣)

(ب) أن من أنواع المنادى نوعاً واحداً يكتسب التعريف بالنداء ، وهذا النوع الوحيد ، هو : « النكرة المقصودة ، مثل : يا شرطى ، أو يا حارس . . . إذا كنت تنادى واحداً منهما معيناً بقصدته دون غيره . ذلك أن كلمة : « شرطى » وحدها ، أو : كلمة . « حارس » وحدها نكرة ، لا تدل في أصلها قبل النداء على فرد معين » . ولكنها تصير معرفة بعد النداء ، بسبب القصد والاتجاه الذى يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره

ودرجة هذا المنادى في التعريف هي درجة اسم الإشارة - لكن تعريف كل منهما يتم بالقصد الذى يعينه المشار إليه في اسم الإشارة ، والتخاطب في المنادى النكرة المقصودة - كما سبق - .

(١) ص ٢١١

(٢) وإنما يكتسبه بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع كلمة « غير » بين متضادين معرفتين كالتى في قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) . . . إلخ - كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٢١١ .

(٣) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من ص ٢١١ أما تفصيل الكلام عليه ففى ج ٣ م ٩٣ باب :

المسألة ٣٣ :

المبتدأ والخبر ، وما يتصل بهما .

تعريفهما :

(أ) الشمسُ متعددةٌ - الأعمارُ كثيرةٌ - المحيطاتُ خمسٌ .

(ب) أمرتُفَعُ البناءُ - ما حَسَّنَ الظلمُ - ما مكرَمَ الجبانُ .

في القسم الأول : (أ) كلمات تحتها خط ، كل واحدة منها اسم ، مرفوع ، في أول الجملة ، خال من عامل^(١) لفظي أصيل ، وبعده كلمة

(١) العامل هو : ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها ؛ بالرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ؛ كالفعل فإنه يؤثر في آخر الفاعل ؛ فيجمله مرفوعاً ، وفي آخر المفعول فيجمله منصوباً . وكالجزم ؛ فإنه يؤثر في آخر المضارع ؛ فيجمله مجزوماً . وكحرف الجر ؛ فإنه يؤثر في آخر الاسم ؛ فيجمله مجزوماً ، وهكذا .
والعامل ثلاثة أنواع :

١- أصلي ، لا يمكن الاستغناء عنه ؛ وإلا فسد المعنى المقصود من الجملة ، ومن أمثله : المضارع ، وأدوات النصب ، والجزم ، وبعض حروف الجر
ب- زائد ؛ وهو الذي يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب - في الأغلب - على حذفه فساد المعنى المقصود ؛ كبعض الحروف الزائدة في الجر ؛ مثل « الباء » و « من » وغيرها من باقي الحروف التي لا تجيء بمعنى جديد ، وإنما تزداد لمجرد تقوية المعنى ، وتوكيده ، وربما لا يستغنى عنه ؛ (كما سبق في ص ٦٦ و ٧٠) ولا يحتاج حرف الجر الزائد مع مجروره إلى متعلق .

ج- شبيه بالزائد ؛ (وينحصر في بعض حروف الجر) ؛ ويؤدى معنى جديداً خاصاً لا يمكن الاستغناء عنه . ولكنه مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق . بخلاف حروف الجر الأصلية ؛ فإن كل حرف منها لا بد له مع مجروره من متعلق . (ومن أمثلة الشبيه بالزائد : « رُبَّ » ؛ وهي تفيد التقليل أو التكثير . و « لعل » ؛ وهي تفيد الترجي ، « ولولا » - في رأى - وهي تفيد الامتناع) فحرف الجر الأصلي يؤدى معنى جديداً خاصاً ، ولا يمكن الاستغناء عنه ؛ ولا بد له مع مجروره من متعلق يتعلقان به . وحرف الجر الزائد يمكن الاستغناء عنه ، - لأنه لا يؤدى معنى خاصاً جديداً ، وإنما يفيد تقوية المعنى القائم - ، ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلق ؛ فهو مخالف للأصل من ناحيتين . أما حرف الجر الشبيه بالزائد فيشبه الأصل من ناحية أنه لا يمكن الاستغناء عنه ؛ لأنه يؤدى معنى خاصاً جديداً ، ويخالفه من ناحية أنه مع مجروره لا يحتاجان إلى متعلق يتعلقان به ؛ كما أنه يشبه الزائد من ناحية عدم التعلق ، ويخالفه من ناحية أنه لازم كى يؤدى معنى خاصاً جديداً ، والزائد لا يؤدى معنى خاصاً جديداً ، ولا يحتاج لتعليق .

(وتفصيل هذا يجيء في مكانه الأنسب ، وهو حروف الجر ، آخر الجزء الثاني ص ٤٠٤ م ٨٩) .
ومن العوامل ما هو « لفظي » ؛ أى : يظهر في النطق وفي الكتابة ؛ كالعوامل التي سقت ، ومنها ما هو « معنوي » يدرك بالعقل لا بالحواس ؛ كالابتداء الذي يرتفع به المبتدأ - وهذا الابتداء هو السبب في أن « الحال » لا تجيء من المبتدأ عند بعض النحاة ، دون بعض ، (طبقاً لليبان والتفصيل الآتين في باب الحال ١ ج ٢ م ٨٤ ص ٣٣٩ رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧) - وكالتجرد من الناصب والجزم ؛ فيرتفع به المضارع .
والعوامل بتوعيا : « اللفظية والمعنوية » ليست في الحق والواقع هي التي تؤثر بنفسها ؛ وإنما التي تؤثر

تتم المعنى الأساسى للجملة : (أى : تتضمن الحكم بأمر من الأمور لا يمكن أن تستغنى الجملة عنه فى إتمام معناها الأساسى ، كالحكم على الشمس بالتعدد ؛ وعلى الأرقام بالكثرة ، وعلى المحيطات بأنها خمس . . .) ذلك الأسم يسمى : « مبتدأ » والكلمة الأخرى تسمى : « خبر » المبتدأ . وكلاهما مرفوع .

وفى القسم الثانى : (ب) أمثلة لمبتدأ أيضاً ، ولكنه غير محكوم عليه بأمر ؛ لأنه وصف^(١) يحتاج^(٢) إلى فاعل بعده ، أو نائب فاعل ؛ يتمم الجملة ، ويكمل معناها الأساسى ؛ مثل : « كَلِمَتِي » : « البناء » « والظلم » فإنهما فاعلان للوصف^(٣) ، ومثل كلمة : « الجبان » ؛ فإنها نائب فاعل له^(٤) . وقد استغنى الوصف بمرفوعه عن الخبر .

فما سبق نعرف أن المبتدأ القياسى : (اسم مرفوع فى أول جملمته^(٥)) ، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية^(٦) ، محكوم عليه بأمر . وقد يكون وصفاً مستغنياً بمرفوعه فى الإفادة وإتمام الجملة . والخبر القياسى هو : (اللفظ الذى يكمل الجملة مع المبتدأ^(٧)) ، ويتمم^(٨)

= ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم . ولكن النحويين نسبوا إليها العمل والتأثير ؛ لأنها المرشدة إلى تلك الحركات اللازمة لكشف المعانى (كما أوضحنا هذا ومزاياه بتفصيل تام فى هامش ص ٧٣) ، ولا بأس بما صنعوا . وإنه لجليل الشأن .

(١) كررنا أن المراد بالوصف هنا : « المشتق » وهو : ما أخذ من كلمة أخرى - يغلب أن تكون مصدراً - وتفرع منها ، مع تقارب بينهما فى المعنى والحروف . ويجب أن يكون الوصف فى هذا الباب نكرة ، لأنه بمنزلة الفعل ، والفعل فى حكم النكرة - كما رددنا فى رقم ١ من هامش ص ٢١٣ وغيرها - وهناك ما يقوم مقام الوصف ، وسندكر الوصف الذى له مرفوع وما يلحق بهذا الوصف فى « ب » من ص ٤٤٨ .

(٢) ذلك لأن بعض أنواع الوصف يشبه الفعل فى أنه يرفع بعده فاعلاً أو نائب فاعل ؛ وذلك بشرط معينة . . . فاسم الفاعل يرفع فاعلاً ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وهكذا . . . مثل : أحاضر ضيفك ؟ أحبوس اللص ؟ ولهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٣ .

(٣) الوصف فى الأول اسم فاعل ، وفى الثانى صفة مشبهة .
(٤) لأن الوصف اسم مفعول ؛ فهو يحتاج إلى نائب فاعل - كما سبق فى رقم ٢ . وكما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٣ .
(٥) غالباً .

(٦) أما غير الأصلية فقد يحتاجها - وسيجىء البيان فى ص ٤٤٧ . وجدير بالملاحظة أن المبتدأ - وكذا اسم الناسخ - لا يكون ظرفاً باقياً على ظرفيته ، ولا جاراً مع مجروره -
(٧) أين الخبر فى قولهم : فلان . وإن كثر ماله - لكنه بخيل . . . ؟ انظر الإجابة فى : « و »

من ص ٤٥١ .
(٨) وإنما كان الخبر متمماً للمعنى الأساسى للجملة ، لأنه حكم صادر على المبتدأ . فالمبتدأ هو الشيء المحكوم عليه ، والخبر هو الشيء المحكوم به (أى : هو الحكم) وهذا يقتضى - فى الأغلب - أن يكون المبتدأ معلوماً والمتكلم والسامع معاً قبل الكلام ؛ ليقع الحكم على شيء معلوم ، وأن يكون الخبر -

معناها الأساسية . ، بشرط أن يكون المبتدأ غير وصف . ومن هنا كان المبتدأ

= مجهولاً للسامع ، لا يعرفه إلا بعد النطق به ، أو أنه هو موضع الاهتمام به ، والتطلع إليه ، دون المبتدأ . والرغبة في إعلان هذا المجهول ، وكشف أمره ، ونسبته إلى المبتدأ - هي الداعية للنطق بالجملة الاسمية كلها . ولذا يقول المحققون : إن الأساس الصحيح للترقية بين المبتدأ والخبر ، والاهتداء إلى تمييز كل منهما بدون خلط ، إنما يقوم بينهما على الفارق المعنوي السابق ؛ فما كان منهما معلوماً قبل الكلام ، ولا يساق الحديث لإعلانه وإبانته للسامع فهو المبتدأ (أى : المحكوم عليه) ولو جاء لفظه متأخراً في الجملة ، وما كان منهما مجهولاً للسامع ، ويريد المتكلم إعلانه به ، وإذاعته له ، فهو الخبر (أى : المحكوم به) ولو جاء لفظه متقدماً . في الجملة فإن لم يوجد عند السامع علم سابق بأحدهما ، ولم توجد قرينة دالة على التمييز بينهما وجب تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، ليكون الترتيب دالاً ومرشداً على كل منهما ، ويرتفع اللبس . هذا هو الأصل للسامع وهو الأساس القويم الذى يجب التمويل عليه في أغلب الحالات - كما سبق - بالرغم من مخالفة بعض النحاة . ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتى : أن يعرف المخاطب شخصاً مثل : « إبراهيم » بيمينه واسمه ، ولكنه لا يعرف أنه زميله في الدراسة ؛ فيقول : « إبراهيم زميلك » ، جاعلاً المبتدأ هو المعروف للمخاطب ، والخبر هو المجهول له ، المحكوم به - وذلك شأن الخبر في الأغلب كما قدمنا ؛ أن يكون هو الشيء المجهول للمخاطب وأنه المحكوم به - فلا يصح أن تقول : « زميلك إبراهيم » بغير قرينة تدل على تقديم الخبر . أما إذا عرف المخاطب زميلاً له ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تميز له الاسم فإنك تقول : زميلك إبراهيم ؛ جاعلاً المعلوم له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر ، فلو عكس الأمر في إحدى الصورتين السالفتين لانعكس المعنى تبعاً لذلك ، واختلف المراد ؛ إذ يصير المحكوم به محكوماً عليه ، والعكس .

- راجع ج ٣ ص ١٥٤ من شرح المفصل . ولما سبق إشارة موجزة في ص ٤٨٥ ثم تلخيص في رقم ٢ من هامش ص ٤٩٣ .

ومن شروط الخبر ألا يكون معلوماً من المبتدأ وتوابعه ؛ فلا يقال : والد محمد والد ، ولا كتاب على صاحبه على . . .

- راجع حاشية ياسين على التوضيح ج ٣ باب : « الترخيم » عند الكلام على المحذوف للتخيم . لما سبق لا يصح أن يكون معنى الخبر المفرد هو معنى المبتدأ ، سواء أكان موافقاً له في اللفظ أم غير موافق . لكن إذا دل الخبر على زيادة معنى ليست في المبتدأ ، وقامت القرينة على هذه الزيادة - صح وقوعه خبراً ولو كان مائلاً للمبتدأ في لفظه ، فيصح أن يقال : والد محمد والد ، إذا قامت القرينة على أن المراد : أنه والد عظيم ، أو رحيم ، أو نحو ذلك ، كما يصح أن يقال : كتاب على صاحبه على ، إذا قامت القرينة على أن المراد : أنه على العالم ، أو الخبير ، أو غير هذا مما يجعل معنى الخبر جديداً ليس مستفاداً من المبتدأ وتوابعه . وعلى هذا الأساس يقال : المال مال - الحرب حرب ، الجد جد - الشمس منيرة - كل هذا بشرط قيام القرينة على أن المراد من الخبر معنى جديد - كما قلنا - غير معنى المبتدأ وتوابعه . ويصح أن يكون من هذا قول الشاعر يحن إلى وطنه :

بلادٌ كما كُنَّا وكُنَّا نُحبُّها إذ الأهلُ أهلُ والبلادُ بلادُ
وقول الآخر :

الحرُّ حرُّ عزيزُ النَّفسِ حيث شَوَى والشمسُ في كلِّ برجٍ ذاتُ أنوارٍ

ومن شروط الخبر شبه الجملة بنوعيه أن يكون تاماً ، وأن يكون ظرف الزمان خبراً عن المعنى - في الغالب - لا عن اللفظ (أى : الشيء المحسوس) ؛ طبقاً للبيان والتفصيل الخاصين بكل ذلك في ص ٤٧٨ . « ملاحظة » :

قد يتمم الخبر - بنفسه - الفائدة مع المبتدأ ، وهذا هو الأصل الأغلب ؛ لأنه المحكوم به على المبتدأ ؛ كما عرفنا . وقد يتممها في بعض الأحيان بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، كالتنت =

القياسي نوعين؛ نوعاً يحتاج إلى خبر حتماً^(١) وقد يتحتم أيضاً أن يكون هذا الخبر جملة أو شبهها كما سيأتي^(٢)، ونوعاً لا يحتاج إلى خبر^(٣)، وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلاً أو نائب فاعل^(٤). ولا بد في هذا النوع أن يكون وصفاً^(٥)

= في قوله تعالى: يخاطب المعارضين: (بل أنتم قوم عادون)، أي: ظلوم. وقوله: (بل أنتم قوم تجهلون)، وقول الشاعر:

نقولُ فيُرضى قولُنَا كلَّ سامعٍ ونحن أناسٌ نُحسِنُ القولَ والفعلا

فالذي تمم الفائدة الأساسية هو النعت، لا الخبر، لأن معنى الخبر معلوم بدهاة في الأمثلة السالفة من دلالة الضمير على التكلم أو التخاطب، فكلاهما قد دل بذاته وبصيغته المباشرة على حقيقة صاحبه وهي: «قوم» أو: «أناس» فهذا الخبر من النوع الذي يكمل هو وتابعه مجتمعين الفائدة الأساسية مع المبتدأ على الوجه المشار إليه في: «ا» و«ب» من ص ٥٣١ و٥٣٢ وتجيء له إشارة في ج ٣ باب النعت، م ١١٤ ص ٤٢٥ - ومثل البيت السابق قول الآخر:

- ونحن أناسٌ نحبُّ الحديثَ ونكرهُ ما يوجبُ المأثما

وما ينطبق على خبر المبتدأ ينطبق على خبر النواسخ أيضاً، كقول الشاعر:

ولا خبيرَ في رأيٍ بغيرِ رويةٍ ولا خيرَ في رأيٍ تعابُ به غداً

إذ لا تتحقق الفائدة الأساسية من: «نحن أناس» - ولا من: «لا خير في رأي» فهذا في البيت غير صحيح المعنى بغير انضمام الصفة إليه، وهي شبه الجملة في الشطر الأول، والجملة في الشطر الثاني. من النوع الذي نحن بصدده: المبتدأ اسم الشرط؛ فإن خبره - في الأرجح - هو الجملة الشرطية. وهذه لا تتمم المعنى إلا بالجملة الجوابية المترتبة عليها؛ كما أشار لهذا «الصبان» في ج ١ باب الكلام وما يتألف منه عند بيت ابن مالك:

والأمرُ إن لَم يكُ للنونِ محلُّ فيه ، هو اسمٌ ، نحوُ : صَة وَحَيْهَلْ

انظر ما يتعلق بإعراب هذا البيت في ص ٦٩ .
وسيجيء عنه البيان في ج ٤ ص ٤١٨ م ١٥٧ باب الجوازم والأحكام الخاصة بجملي الشرط والجواب (١) وفي ص ٤٥٧ حكم هذا الخبر من حيث المطابقة .

(٢) في ص ٥٧٣ . وبعض الأمثلة في «ج» من هامش ص ٥٤٣ .

(٣) لا يحتاج المبتدأ إلى خبر إن كان هذا المبتدأ ناسخاً يعمل؛ لأن اسم الناسخ يعني عن خبر هذا المبتدأ الناسخ (انظر البيان في رقم ١ من هامش ص ٥٦٦) وسيجيء في رقم ٤ من هامش ص ٤٤٩ صورة أخرى؛ هي أن الناسخ «مثل» ليس «يحتاج لخبر منصوب فينفي عنه - أحياناً - اسم مرفوع . وسنشير لهذا في «هـ» من ص ٤٥١ . (٤) ومن أنواع نائب الفاعل: «شبه الجملة» . (٥) ولو تأويلا - كما سيجيء في «ب» من ص ٤٤٩ وفي «د» من ص ٤٥٠ حيث بعض الصور الأخرى - ومنها صور سماعية ، لا يحتاج فيها المبتدأ إلى خبر ، ولا إلى ما ينفي عن الخبر .

مُنْكَرًا^(١)، وأن يكون رافعاً لاسم بعده^(٢) يتمم المعنى^(٣)؛ فإن لم يتمم المعنى لم يعرب الوصف مبتدأ مستغنياً بمرفوعه بالصورة السالفة؛ ففي مثل: ما حاضرٌ والدهُ على - لا يتم المعنى بالاختصار على الوصف مع مرفوعه؛ (أى: ما حاضرٌ والده). وفي هذه الحالة يعرب الوصف (وهو كلمة: «حاضر») إعراباً آخر؛ كأن نجعله خبراً مقدماً، و«والد» فاعله، و«على» مبتدأ^(٤) مؤخر...

والأكثر في الوصف الواقع مبتدأ أن يعتمد على نفي، أو استفهام؛ بأن يسبقه شيء منها؛ كالأمثلة السالفة في: «ب»^(٥) ويجوز - بقلة - ألا يسبقه شيء منها؛ نحو: نافعٌ أعمالُ المخلصين، وخالدٌ سيرُ الشهداء.

ولا فرق بين أن يكون المبتدأ اسماً صريحاً؛ كالأمثلة السالفة - وأن يكون اسماً بالتأويل؛ نحو «أن تقتصد» أنفع لك، «وأن تجتنب» الغضب أقربُ

(١) ولا يحتاج تنكيره لمسوغ (كما سيحىء في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥).

(٢) سوا أكان ظاهراً؛ نحو أمقاتل على؟ أم ضميراً بارزاً - كما سيحىء في ص ٤٥٥ ورقم ١ من هامشها - نحو أمقاتل أنت؟ - أم ضميراً متصلًا مجروراً بحرف جر؛ نحو: فلان مفضوب عليه، فالضمير المجرور نائب فاعل في محل رفع. وعند التساهل والتيسير يقال في الإعراب: الجار والمجرور نائب فاعل - كما في رقم ٤ من هامش ص ٤٦٢ -.

أما رفعه الضمير المستتر فكثير من النحاة يمنعه؛ نحو أقائم محمد أم قاعد؟. وذلك على اعتبار أن كلمة «قاعد» معطوفة على قائم؛ فهي مبتدأ مثلها، يحتاج إلى فاعل يكون ضميراً بارزاً، وهو هنا غير بارز، وفريق آخر يجيزه مستتراً، ورأيه أحسن. لأن الأخذ به - هنا - أيسر، ولا ضرر فيه ولا تكلف.

(٣) لأن الوصف هنا بمنزلة الفعل، والاسم المرفوع بالوصف بمنزلة الفاعل أو نائب الفاعل، وكلاهما يتمم معنى الجملة. ودليل المشابهة بين الوصف والفعل أن الوصف لم يرد مضارعاً، ولا منعوياً، ولا معرفاً. وكذلك لم يرد في الأعم الأغلب - منى أو مجموعاً - وإن كان من القليل الجائز إعمالها.

- كما سيحىء في ج ٣ ص ٢٤٣ م ١٠٢، باب «اسم الفاعل».

(٤) ويصح «إعراب «على» مبتدأ مؤخر، و«والد»: مبتدأ ثان. والوصف، «حاضر» خبر مقدم للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول.

(٥) تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام يدل على أن الاعتماد على غيرهما لا يكون في تحقيق الأكثر والأفصح؛ كما في مثل: محمود قائم أبواه، فإعراب «قائم» مبتدأ ثانياً، غير فصيح، بالرغم من اعتماد على المبتدأ المخبر عنه؛ (كما قال صاحب المعنى - راجع حاشية الصبان، ج ١ في هذا الموضع) - أما الاعتماد في باب اسم الفاعل - وأمثاله - فيختلف عما هنا في أسبابه وأنواعه وأحكامه، كما سيحىء في باب ٣.

للسلامة . أى : اقتصادك . . . واجتنابك^(١) ، وكقول الشاعر :
 فما حسس أن يعذر^(٢) المرء نفسه وليس له من سائر الناس عاذر^(٣)
 والمبتدأ مع خبره ، أو مع ما يُغنى عن الخبر^(٤) ، نوع من الجملة
 الاسمية^(٥) .

(١) فالصدر المؤول من « أن والفعل والفاعل » في محل رفع مبتدأ .
 (٢) المصدر المؤول كاملاً هو : عذر المرء نفسه ، والمبتدأ هو : عذر . . . ويصح إعرابه فاعلاً
 للوصف : « حسن » قبله ، ويصح أيضاً إعرابه خبراً للوصف .
 (٣) وكذلك قول الشاعر :

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى عدواً له ، مامن صداقته بدُّ

(٤) التعبير بقولنا : « المبتدأ مع خبره أو ما يفتى عن الخبر . . . » أفضل وأدق من التعبير
 الوارد في كثير من المراجع النحوية ، وهو : « المبتدأ مع خبره ، أو مع مرفوعه الذى يستغنى به عن
 الخبر . . . » لأن المبتدأ قد يستغنى عن الخبر وعمّا يفتى عنه استغناء تاماً ، وقد يستغنى عن خبره باسم
 مرفوع للتاسخ ؛ (طبقاً لما أشرنا إليه في رقم ٢ و ٤ من هامش ص ٤٤٤ وللبيان الذى في رقم ١ من هامش
 ص ٥٦٦ وفى « د » من ص ٤٤٩) .

(٥) الجملة - كما سبق في الباب الأول - ما تركبت من جزأين أساسيين يؤديان معنى مفيداً . وهما
 يسميان : طرفي الجملة ، أو ركنيها . (راجع ص ١٥) ، والجملة قسمان : - وسنشير لما يأتي في
 ص ٤٦٦ - :

١ - اسمية ، وهى : التى تكون مبدوءة باسم بدءاً أصيلاً ؛ كالجملة المكونة من المبتدأ مع خبره ، أو :
 مع ما يفتى عن الخبر . . . وكاسم الفعل مع مرفوعه .
 وهنهم المناسبة يقول النحاة : إن الوصف مع مرفوعه ولو كان اسماً ظاهراً يعد من قبيل المفرد ، لا الجملة ،
 إلا الوصف الواقع مبتدأً مستغنياً بمرفوعه عن الخبر ، فقيل : جملة ، وقيل : إنه في حكم الجملة ، وهذا هو والشائع ، وأما
 الوصف الواقع صلة : «أل» فالأرجح أنه شبه جملة ، (كما سبق عند الكلام على : «صلة الموصول» رقم ١
 من هامش ٣٨٤) وليس جملة ، ولكنه في قوتها معنى . والخلاف لفظي ؛ لا أثر له من حيث المعنى ؛
 فلا داعى للاهتمام به . وقد سبق بيان لهذا في الموضوع المشار إليه .

ب - فعلية وهى التى تكون مبدوءة بفعل ؛ (ومنها الجملة المبدوءة بحرف النداء) .
 وقد أشار ابن مالك إلى كثير من الأحكام السابقة الخاصة بالمبتدأ بقوله في باب عنوانه : «المبتدأ والخبر» :

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَيْرٌ إِنَّ قَلْتَ : زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ أَعْتَدَرُ
 وَأَوَّلٌ مُّبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَعْنَى ؛ فِي : أَسَارِ ذَانِ ؟
 وَقَسْ ، وَكَاسْتَفْهَمَ النَّفْيُ ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : فَائِزٌ أَوْلُو الرُّشْدِ

أى : إن قلت : (زيد عاذر من اعتذر ؛ بمعنى ؛ أنه قابل عذر من اعتذر) فزيد مبتدأ ،
 و « عاذر » خبر . وإن قلت : (أسار هذان ؟) ، فإن : « سار » وهو الاسم الأول ؛ مبتدأ ،
 و « ذان » - هو الاسم الثانى - فاعل ، أعنى عن الخبر ؛ لأن المبتدأ وصف مسبوق هنا باستفهام . ثم
 قال : قس على هذا المثال أشباهه ؛ من كل وصف معتمد على استفهام ، أو نفي . ويجوز - بقلة - ألا
 يسبقه شئ منهما ؛ نحو : فائز أولو الرشد ؛ فلا يتغير الإعراب .

وبمناسبة الكلام على المبتدأ والخبر وأنهما مرفوعان^(١)، بحث النحاة - كما دلتهم - عن العامل الذي يوجد الضمة في كل منهما . ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظياً يوجدها ، قالوا إن العامل معنوي ؛ هو ؛ وجود المبتدأ في أول الجملة ؛ لا يسبقه لفظ آخر ؛ وسموا هذا العامل المعنوي : «الابتداء» . فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء . أما الخبر فعامل الرفع فيه هو : المبتدأ ؛ أى : أن الخبر مرفوع بالمبتدأ هذا رأى من عدة آراء لا أثر لها في ضبط كل منهما ، ولا في وضوح معناهما ، ومعنى الكلام . فالخبر في إعمالها ، وتناسيها ، والاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع ، والخبر مرفوع كذلك^(٢) .

(١) إما رفعاً ظاهراً ؛ (نحو : الزراعة ثروة) أو رفعاً مقدراً ؛ نحو : (الصناعة غنى) وإما محسباً كأن يكون الخبر جملة ، - أو نحوها مما يكون في محل رفع ، كالمصدر المؤول - (نحو : الأمانة تجلب الفنى - الصناعة خيرها عميم - براعتك أن تجيد عملك . . .)

(٢) يقول ابن مالك في تلك القاعدة التي لا فائدة منها اليوم :

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذلك رفع خبر بالمبتدأ

زيادة وتفصيل

(١) عرفنا^(١) أن العوامل اللفظية الأصلية لا تدخل على المبتدأ ، وأن المبتدأ وكذا الناسخ لا يكون شبه جملة (أى : لا يصح أن يكون أحدهما ظرفاً باقياً على ظرفيته ، أو : جاراً مع مجروره) أما العوامل غير الأصلية (وهي الزائدة ، وشبه الزائدة) ، فقد تدخل ؛ فمثال الزائدة « مین » في قوله تعالى : (هل من خالق غير^(٢) الله) ، ومثال شبه الزائدة : « رب » في مثل : (ربّ قادم غريب أفادنا) فكلمة : « مین » حرف جر زائد ؛ دخل على المبتدأ ؛ فتجرّته في اللفظ ، دون المحل . ولذلك نقول في إعرابه : إنه مبتدأ ، مجرور بـ « مین » في محل رفع^(٣) . وكذلك كلمة : « قادم » فإنها مبتدأ مجرور في اللفظ بحرف الجر الشبيه بالزائد وهو : « ربّ » - في محل رفع^(٤) .

(١) رقم ٦ من هامش ص ٤٤٢

(٢) يعرب النحاة كلمة : « غير » في هذه الآية إما صفة لخالق ، (التي هي مبتدأ مجرورة في اللفظ . مرفوعة في المحل) ، والخبر محذوف ؛ فالتقدير : هل من خالق غير الله « لكم » ؟ ، وإما خبر المبتدأ ولا يعربونها فاعلاً يعنى عن الخبر ؛ بحجة أن الوصف الذى له فاعل يعنى عن الخبر بمنزلة الفعل ، والفعل لا تدخل عليه « من » الزائدة ؛ فكذا ما هو بمنزلة . وهذا رأى أساسه التخيل والتوهم ؛ فلا داعى للأخذ به ؛ كى لا تخرج هذه الحالة من القاعدة العامة (الموضحة في : « ا » من ص ٤٥٣) بغير حجة مقبولة .

(٣) ومن أمثلة ذلك : (بحسبك علم ، فإنه أمضى سلاح ، وكافيك بحسن الخلق ؛ فإنه غنى دائم) ، فالباء في كلمتى : « حسب » و « حسن » حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها في محل رفع مبتدأ . « وحسبك » بمعنى « كافيك » وكلاهما بمعنى : يكفيك . (وقد سبقت إشارة إلى استعمال : « فحسب » في هامش ص ٤٢٢ أما تفصل الكلام عليها في ج ٣ باب الإضافة ، ص ١٤٧ م ٩٥) .

ومن الأمثلة أيضاً : ناهيك بدين الله ؛ فالباء حرف جر زائد ، و « دين » مجرور بها في محل رفع مبتدأ ، وخبره كلمة : « ناهى . . . » والمعنى دين الله ناهيك عن طلب غيره ؛ لكفايته . وهذه الكلمة متوغلة في الإيهام (انظر ج ٣ م ٩٣) وفي الأمثلة السابقة إعرابات أخرى ليس مكانها هنا .

ومن مواضع زيادة « باء الجر » دخولها على المبتدأ بعد « إذا » الفجائية ، نحو خرجت فإذا بالصديق قادم - كما جاء في المعنى عند الكلام على : « باء الجر » - ، وكذلك دخولها على المبتدأ الضمير في مثل : كيف بك عند اشتداد الكرب . والأصل كيف أنت . . . فلما زيدت الباء وجب تغيير الضمير « أنت » لأنه ضمير مقصور على الرفع . فأتينا بدله بضمير يؤدي معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر ، وهو : « كاف » المحاطب ، (مجرورة بالباء لفظاً في محل رفع مبتدأ ومن هذا قول النابتة الأساس - ج ١ مادة : « جنح » ص ١٣٧) - :

يقولون حِصْنٌ . ثم تَأبَى نَفْسُهُمْ
فكيف بحصن والجبال جُشُوحٌ ؟

وسيجى البيان في باب حروف الجر ج ٢ م ٩٠ عند الكلام على الباء م ٩٠ ص ٤٥٥ ط ٣ .

(٤) تقدم في هامش ٤٤١ الكلام على حرف الجر الأصلى ، والزائد ، والشبيه بالزائد .

(ب) الوصف الذى له مرفوع يستغنى به عن الخبر باطراد هو الوصف المشتق الجارى مجرى فعله فى كثير من الأمور ؛ وأَوْضَحُهَا : المشاركة فى الحروف الأصلية ، وحركاتها وسكناتها ، وفى عمله ، ومعناه . . . ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وكذا اسم التفضيل ؛ فإنه قد يرفع الظاهر فى مثل : ما رأيت ورقةً أحسنَ فى سطورها الخطُّ منه فى ورقة محمود ، فيقال هنا عند وقوعه مبتدأ : هل أحسنُ فى سطور هذه الورقةِ الخطُّ منه فى سطور غيرها (١) ؟ . . .

ويلحق بالوصف قياساً ما أوّل به ؛ من كل جامد تضمن معناه ؛ مثل : أسدُ الرجلان ؟ . بمعنى أشجاعُ الرجلان ؟ . و« المنسوب » ؛ نحو : أعربني الشاعران . أى : أمنسوب الشاعران للعرب ؟ . و« ذو » بمعنى صاحب ؛ نحو : أذو علم القادمان ؟ بمعنى : أصحاب علم القادمان ؟ . و« المصغر » ؛ نحو : أصخّير المرتفعان ؛ لأنه بمعنى : أصخر صغير ؟ . . . فكل هذه الأنواع المؤولة تجرى قياساً مجرى المشتق فى أن لها مرفوعاً فى بعض الأحيان (٢) تستغنى به عن الخبر (٣) .

(ح) قلنا إن الوصف يسبقه فى الأكثر نفي ، أو استفهام — دون غيرهما — ؛ فالنفي قد يكون بالحرف ؛ نحو : ما غائب الشاهدان ، أو بالفعل ؛ نحو ؛ ليس محبوب الغادرون (٤) .

(١) انظر ما يتصل ويوضح هذا فى رقم ٤ من هامش ص ٤٦٢ . .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ . (٣) انظر رقم ٦ من هامش ص ٤٦١ .

(٤) « ليس » فعل ماضٍ . « محبوب » اسمها مرفوع ، وأصله مبتدأ ، « والغادرون » نائب فاعل « لمحبوب » ، مرفوع بالواو ، ويغنى عن خبر ليس (فهو من المواضع التى يغنى فيها المرفوع مع بقائه مرفوعاً — عن المنصوب ؛ وقد أشرنا لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤ ، كما أشرنا هناك إلى صورة أخرى ؛ هى : أن المبتدأ لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل على الوجه الذى وضعه المثال الذى فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ .

جاء فى حاشية الصبان هنا — عند الكلام على إعراب الوصف الواقع بعد أداة النفي « ليس » — ما يقارب النص الآتى : « إدخال اسم « ليس » فيما نحن فيه هو باعتبار كونه مبتدأ فى الأصل . وكذا يقال فى اسم « ما » عند اعتبارها حجازية . وكذلك إدخال الفاعل — ونائبه — فيما نحن فيه ، هو باعتبار كونه مغنياً عن خبر مبتدأ فى الأصل . وكذا يقال فى خبر « ما » الحجازية ، ثم فى إغناء الفاعل — أو : نائبه — عن خبر « ليس » أو « ما » إغناء مرفوع عن منصوب . ولا ضرر فى ذلك ، ويظهر أنه لا يقال : هذا الفاعل أو نائبه — فى محل نصب ، باعتبار إغناؤه عن خبر : « ليس » ، أو : « ما » ، لأنه ليس للأداة « ما » أو : « ليس » فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل — أو نائبه — ، بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل — أو نائبه — لاسمها) . ا . هـ ، بتصرف قليل يوضح ما غمض من بعض ألفاظ قليلة .

و بالاسم ؛ نحو : غيرُ نافع^(١) مالٌ حرامٌ . وغيرها من أدوات النفي التي تدخل على الأسماء . بخلاف ما لا يدخل عليها ؛ مثل : لم ، ولمأ ، ولن ، فإنها أدوات نفي مختصة بالمضارع . وقد يكون النفي لفظياً ؛ لوجود لفظه كما سبق ، أو معنوياً في نحو : « إنما قائم الحاضرون » ؛ لأنه في قوة : « ما قائم إلا الحاضرون » . وإذا نقض النفي بـ « إلا » لم يتغير الحكم السابق ؛ نحو : ما قائم إلا الحاضرون . وكذلك الاستفهام قد يكون بالحرف ، نحو : أحافظُ الصديقان العهدَ ؟ هل عالمٌ أنتَ الخبرَ ؟ . أو بالاسم ؛ نحو : كيف جالسُ الضيوفُ ؟ . ومن مكرمُ الآباءُ ! . ومتى قادمُ السائحونُ ؟ .

(وكلمة « كيف » حال من الفاعل وهو « ضيوف » . مبنية على الفتح في محل نصب^(٢) . و « من » مفعول به لكلمة : مكرم ، مبنى على السكون في محل نصب . و « متى » ظرف لكلمة : « قادم » مبنى على السكون في محل نصب) .
وقد يكون الاستفهام مقدراً يدل عليه دليل ؛ نحو : واقف الرجلان أم قاعدان ؟ . فوجود « أم » دليل على أنها مسبوقه باستفهام : شأن « أم » التي لطلب التعيين .

(د) سبق^(٣) أن المبتدأ القياسي الذي يستغنى بمرفوعه عن الخبر مقصور على نوع معين من المشتقات (أى : من الوصف) ؛ وعلى الجامد المؤول بالمشتق ، وقد سبقت الأمثلة . ون أمثلة الجامد أيضاً بعض أساليب شماعية وقع فيها المبتدأ اسماً جامداً ليس له خبر ؛ وإنما له اسم مرفوع يفتى عن الخبر ؛ وذلك لتأول الجامد بالمشتق ،

(١) « غير » مبتدأ ، مضاف . « نافع » مضاف إليه مجرور . « مال » فاعل ؛ لنافع ، يفتى عن الخبر ، لأن المعنى : (ما نافع مال حرام) ، فأنزلنا : « غير نافع » منزلة : « ما نافع » ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمزلة الشيء الواحد ، ولهذا يقال : إن الوصف هنا - وهو كلمة : « نافع » ليس مبتدأ . ومثله ما ورد من قول الشاعر :

غيرُ لاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُ وَ ، وَلَا تَغْتَرَّرِ بِعَارِضِ سَلَمٍ

غير مبتدأ مضاف ، و « لاه » مضاف إليه مجرور ، و « عدا » فاعل للوصف : « لاه » يفتى عن الخبر ؛ ومثله قوله :

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن
فالجار والمجرور (على زمن) نائب فاعل للوصف (مأسوف ، اسم المفعول) يفتى عن الخبر .

(٢) في هامش ص ٥٠٩ أوجه إءاب : « كيف » .

(٣) في ص ٤٤٢ وفي « ب » من ص ٤٤٨ .

كقولهم : لا نَوَّلُكَ أن تفعل كذا . . . يريدون : ما مُتَّسَأَلُوكَ أن تفعل . . .
 أى : ليس مُتَّسَأَلُوكَ هذا الفعل ، فليس هو الذى تتناوله . والمراد لا ينبغى
 ولا يليق بك تناوله . فكلمة : « نَوَّلُ » جامدة ؛ لأنها مصدر بمعنى : التناول ،
 ولكنها مؤولة بالمشتق ؛ إذ معناها : تناول ، فهى بمعنى اسم المفعول ، وتعرب
 مبتدأ ، بمعنى : تناول ، والمصدر المؤول من أن والفعل والفاعل : (أن تفعل)
 فى محل رفع نائب فاعل لها . ولا مانع من أن تكون كلمة « نول » مبتدأ والمصدر
 المؤول فى محل رفع خبره وبهذا لا تحتاج إلى تأويل .

وكذلك ورد فى المسموع بعض أساليب أخرى قليلة (لا يجوز القياس عليها) وقع
 فيها المبتدأ وصفاً لا خبر له ، ولا مرفوع يعنى عن الخبر ، منها : أقتل رجل يقول
 ذلك . والمراد ؛ قتل رجلٌ يقول ذلك^(١) ؛ أى : صَغُرُ شأنه وحَقُرُ . فقيل إن المبتدأ
 لا يحتاج هنا إلى خبر ، وجملة : (يقول ذلك) صفة « لرجل » النكرة ؛ لأن
 حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المبتدأ إلى الخبر ؛ فتَصَلَّ الصفة على
 الخبر ؛ فتعنى عنه . وقيل السبب هو : أن المبتدأ ليس مبتدأ فى المعنى ؛ إذ الكلام
 ليس مقصوداً به التفضيل ؛ وإنما المعنى : قتل رجلٌ يقول ذلك ؛ فهو مبتدأ
 فى ظاهره ، فعل فى معناه وحقيقته ؛ فيكتفى بالضاف إليه الذى هو
 فاعل فى الأصل ، ويستغنى به عن الخبر . وقيل : إنه مبتدأ والجملة هى الخبر ؛
 والأخذ بهذا الرأى وحده أوفق ؛ لسايرته الأصل العام الذى يقضى بأن للمبتدأ
 خبراً ، أو مرفوعاً يعنى عنه . على أن هذا الأسلوب سماعى ؛ لا يجوز القياس
 عليه ؛ لقلته الوارد منه . وإنما عرضناه ليفهمه من يراه فى النصوص المسموعة ؛
 فيقتصر عليها فى الاستعمال .

(هـ) أشرنا فى (رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤) إلى المبتدأ الذى لا يحتاج
 لخبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل : (كالمثال الذى فى رقم ١ من
 هامش ص ٥٦٦) وأشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ٤٤٨ إلى الناسخ الذى يحتاج
 لخبر منصوب ؛ فيستغنى عنه بمرفوع . وهناك المثال والبيان .

(و) إذا كان الخبر هو الذى يتجم الفائدة مع المبتدأ — على الوجه المشروح

(١) ومن معانيه أيضاً نَوَّلُ الجنس ، أى : لا رجل يقول ذلك وهو من الألفاظ الملازمة للابتداء —
 كما سيبنى فى « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

.....

 فيما تقدم (١) فأين الخبر في مثل : فلان - وإن كثُر ماله - لكنه بخيل ؟
 وهذا تعبير يتردد على السنة بعض السابقين من : «المولدين» (٢) «الذين لا يستشهد بكلامهم
 ومثله : فلان - وإن كثُر ماله - إلا أنه بخيل . وكلا التعبيرين ظاهر القبح
 والفساد (٣) بالرغم مما حاوله بعض متأخري النحاة - كما نقل الصبان (٤) - من تأويله
 تأويلاً غير مستساغ ، ليصحح الأول على أحد اعتبارين :

أولهما : أن جملة الاستدراك هي الخبر ، بشرط اعتبار المبتدأ مقيداً بالقيد
 المستفاد من الجملة الشرطية التي بعده ، فان المراد ؛ فلان مع كثرة ماله ، بخيل . . .
 أو : فلان الكثير المال بخيل ، أونحو هذا . . . والتكلف المعيب ظاهر في هذا .
 ثانيهما : أن يكون الخبر محذوفاً والاستدراك منه . أى : فلان دائب
 العمل وإن كثُر ماله لكنه بخيل . أو . . .
 وهذا الوجه المعيب ينطبق على المثال الثاني أيضاً (٥) .

(١) ص ٤٤٢ ورقم ٨ من هامشها .

(٢) جاء في المصباح المنير ما نصه في مادة «ولد» : « رجل مولد ، بالفتح :
 عربي غير محض ، و «كلام مولد» كذلك . هـ . وغير محض ، أى غير خالص . وفي
 الأساس ما نصه : (« ولدوا حديثاً وكلاماً : استحدثوه . وكلام مولد : ليس من أصل
 لغتهم . وشاعر مولد » هـ .

(٣) أما في الأسلوب الأول فلمدم وقوع « لكن » بين جملتين ، كما تقتضى هذا الضوابط التي
 توجب أن تقع أداة الاستدراك (وهي « لكن » مشددة النون ، وسأكتبها) بين جملتين ، كما توجب ألا تقع
 في صدر جملة تعرب خبراً عن مبتدأ ؛ إذ المبتدأ ليس جملة ؛ فلا تتوسط بين جملتين ،
 وأما في الأسلوب الثاني فلأنه نوع من الاستثناء غير معروف عن العرب الذين يستشهد بكلامهم .

(٤) (ج ١) أول باب : « المبتدأ والخبر » ، عند تعريف الخبر .

(٥) سيجيء لهذا البحث بيان آخر في رقم ٢ من هامش ص ٤٧١ ، وإشارة أخرى عند الكلام
 على : « لكن » ، في رقم ٢ من ص ٦٣٠ - وكذلك في ج ٤ ص ٤٠٧ ، م ١٥٥ حيث نجد وجهاً
 ثالثاً ، هو : زيادة « إن » وهو معيب هنا .

المسألة ٣٤ :

تطابق^(١) المبتدأ الوصف مع مرفوعه ، وعدم تطابقه . . .

إذا كان المبتدأ وصفاً متقدماً^(٢) ، فله مع مرفوعه حالتان ؛ إحداهما : أن يتطابقا في الإفراد ، والثنية ، والجمع . والأخرى : ألا يتطابقا .

(١) فإن تطابقا في الإفراد مع تقدم الوصف (مثل : أحاضر القلم ؟ - ما مهزوم الحق) . . . ، جاز أن يعرب الوصف المتقدم مبتدأ ، مع إعراب الاسم المرفوع به فاعلا ، أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف^(٣) ، وجاز أن يعرب الوصف خبراً مقدماً . مع إعراب الاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرأ . ففي المثال الأول يجوز أن تكون كلمة : « حاضر » مبتدأ ، وكلمة : القلم « فاعل أغنى عن الخبر ، ويجوز أن تكون كلمة : « حاضر » خبراً مقدماً . والقلم مبتدأ مؤخرأ . وفي المثال الثاني يصح أن تكون كلمة : مهزوم ؛ مبتدأ « والحق » نائب فاعل أغنى عن الخبر . كما يجوز أن تكون كلمة : « مهزوم » خبراً مقدماً مع إعراب : « الحق » مبتدأ مؤخرأ .

والمطابقة في الإفراد على الوجه السابق الذي يبيح الإعرابين المذكورين تقتضي المطابقة في التذكير والتأنيث حتماً ؛ فإن اختلفت في مثل : « أمغرد في الحديدية عصفورة » ؟ . وجب إعراب الوصف مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعله أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف^(٤) ، ولا يصح إعراب الوصف خبراً مقدماً

(١) المراد به : التماثل في الإفراد ، والثنية ، والجمع ، وما يصحب ذلك من التأنيث ، والتذكير وقد سبقت صور هامة منه (في : « ح » من ص ٢٦٢) وهي غير الآتية هنا ، وفي ص ٤٥٥ . والتطابق أنواع : يذكر كل نوع في الباب الذي يناسبه ، كما قلنا في ٢ من هامش ص ٢٦٢ أما غير الوصف فهو ص ٤٥٧ .

(٢) لأن الوصف المتأخر لا يصح أن يسبقه مرفوعه (الفاعل ، أو نائب الفاعل) ، إذ الوصف بمنزلة الفعل في هذا ؛ والفعل لا يتقدم عليه مرفوعه .

(٣) فالاسم المرفوع باسم الفاعل وصيغ المبالغة ، أو بالصفة المشبهة ، أو بأفعل التفضيل - يعرب فاعلا ، والمرفوع باسم المفعول يعرب نائب فاعل - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٢ - ولا يجوزون تطبيق هذا الحكم على نحو : (هل من خالق غير الله . . .) لما تقدم في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٨ - وهناك الرد عليه .

(٤) ويعرب نائب فاعل حين يكون الوصف إسم مفعول - كما أشرنا في رقم ٣ - .

مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخرًا ؛ وذلك لعدم تطابقهما في التانيث ؛ إذ لا يصح أن نقول : أعصفورة مغرد في الحديقة .

ومما يجوز فيه الأمران أيضًا : أن يكون الوصف أحد الألفاظ التي يصح استعمالها بصورة واحدة في الأفراد والتانيث وفروعها من غير أن تتغير صيغتها ؛ مثل كلمة : «عدو^(١)» ، فيصح : اللص عدو - اللصان عدو - اللصوص عدو - اللصة عدو - اللصتان عدو - اللصات عدو . . . فمثل هذه الكلمة التي يصح فيها أن تلازم صورة واحدة في جميع الأساليب يجوز فيها إذا وقعت مبتدأ وبعدها اسم مرفوع : (مثل : أعدو اللص - أعدو اللصان - أعدو اللصوص - . . .) أن يكون هذا الاسم المرفوع بها فاعلا لها أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف . كما يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً مع إعراب المرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا . فهذه مسألة أخرى يجوز فيها الأمران^(١) . ومثلها المصدر الذي يصح أن يستعمل بلفظ واحد في استعمالاته المختلفة ؛ مثل : أحاضر عدل - أحاضر عدل - أحاضر عدل . . . و . . .

وإن تطابقت في التثنية أو الجمع (مثل : ما السابجان المحمدان - ما السابجون المحمدون) ، فالأحسن - في رأى جمهرة النحاة^(٢) - أن يعرب الوصف خبراً مقدماً مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخرًا^(٣) .

* * *

(١) (١) ومن الكلمات التي قد تستعمل بلفظ واحد في الأساليب المختلفة : «صريح» ، «محض» (في مثل : هذا عربي محض ، أى : خالص العروبة ، وعربياً محض ، وعرب محض) و«رسول» ، «صديق» ، و«قنعمان» (بضم القاف ، وسكون النون . رجل قنعمان ، أى : يفتن الناس بكلامه ، ويرضون برأيه ، وامرأة قنعمان ، ونسوة قنعمان . . . كل ذلك بغير تثنية ولا جمع ، ولا تانيث . . .) و«دِلاص» ، (يقال : درع دِلاص ، أى : براءة ، بلفظ واحد في الاستعمالات كلها إلى غير ذلك من الألفاظ التي ورد كثير منها في آخر الجزء الثاني من : «المزهر» للسيوطي .
(٢) وقيل هو واجب ؛ لما سيجيء في رقم ٣ بعد هذا مباشرة .
(٣) وفي هذا الرأى يقول ابن مالك :

والتَّانِ مَبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرَّ
يريد بالثاني : الاسم المرفوع بعد الوصف ؛ فيعرب مبتدأ مؤخرًا ، ويعرب الوصف خبراً مقدماً بشرط أن يكون ذلك الاسم ملبقاً ، (أى : مطابقاً) للوصف في غير الأفراد ، بأن يطابقه في التثنية والجمع . ونحن لا نوافق النحاة القدامى على رأيهم هذا ؛ لأن حجبتهم واهية ؛ فهم يقولون إن الوصف في هذه الصورة لو أعرب مبتدأ وما بعده فاعله أو نائب فاعله ؛ لترتب على ذلك أن يكون الوصف =

(ب) وإن لم يتطابقا فإن كان الوصف مفرداً ومرفوعه مثنى أو جمعاً (مثل : أعالم المحمدان ؟ . أمحبوب المحمدون ؟) صح التركيب في هذه الصورة الخالية من المطابقة ، ووجب إعراب الوصف مبتدأ ، وإعراب مرفوعه فاعلاً أو نائب فاعل - على حسب حاجة الوصف - أغنيتي عن الخبر ، ولا يجوز أن يكون مرفوعه مبتدأ لثلاثا يترتب على ذلك أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعاً والخبر مفرداً ؛ وهذا لا يجوز . ويتساوى في هذا الحكم أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً ، وضميراً بارزاً^(١) . . .

أما في غير هذه الصورة فلا يصح التركيب ؛ ويكون الأسلوب فاسداً . فمن الصور الفاسدة : أن يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع مفرداً ؛ مثل : ما قاتمان محمد ، أو يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع جمعاً ؛ نحو : أقاتمان

= مثنى ، أو مجموعاً ، والوصف عندهم إذا رفع اسماً بعده ، يكون بمنزلة الفعل ؛ والفعل لا يثنى ولا يجمع ؛ فكذلك ما هو بمنزلة . ونقول هنا ما قلناه من قبل - في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٨ - ؛ وهو أن أساس رأيهم التوهم ، والتخيل ، والقياس الجدلي ، لا اليقين ، ولا الظن القوي ، أو ما يدانيه ، ولا القياس الحقيقي على ما نطلقت به العرب ، ففيه ما فيه من تحكم لا داعي له ؛ فقد تكلم العرب الفصحاء بمثل هذا الأسلوب كثيراً ، ولم يقولوا لأحد إن الوصف مبتدأ أو غير مبتدأ ، ولم يقولوا في المرفوع بعده إنه يجب أن يكون مبتدأ والوصف غيره . . . لم يقولوا شيئاً من ذلك ولم يتعرضوا للتأحية الإعرابية . فكل حقهم وحق اللغة علينا ألا نخالف نهج هذا الأسلوب عند الصياغة كما ورد عنهم في تأدية معنى معين ، وألا نخرج عن طريقتهم في تكوينه ، وضبط مفرداته ، ومعناه . أما ما عدا ذلك من الأسماء والتسميات والإعرابات - فلا شأن لهم به ، وإنما هو شأن الممتنعين بالدراسات اللغوية والنحوية في العصور المختلفة . وقد ترتب على رأي النحاة القدامى تعدد التقسيم في مطابقة الوصف ، وكثرة الأحكام ، فكان هناك التطابق في الأفراد ، وله حكمان ، وهناك التطابق في الثنية والجمع ، ولكل حكمه . والرأي السح الذي يرتضيه العقل أن التطابق في الأفراد كالتطابق في الثنية وفي الجمع ؛ فإما يجوز في حالة الأفراد يجوز في غيره عند التطابق ، وبذلك ندخل التطابق كله في قسم واحد متفق في حكمه ، ونستغنى عن التطابق في حالتي الثنية والجمع وعن حكمه المستقل . ولن يترتب على ذلك ضرر في طريقة صوغ الأسلوب ، ولا في ضبط كلماته وحروفه ، ولا في معناه ، كما قلنا .

وفوق هذا فرأينا يسائر بعض اللهجات الصحيحة التي تناقض حجة النحاة في قولهم : « إن الفعل لا تلحقه علامة تثنيته ولا جمع ، وأن ما يشبهه يسير على مثاله » ذلك أن بعض القبائل العربية الفصححة يخالف هذا ؛ فيلحق بالفعل علامة الثنية والجمع ، وبلغتهم أخذ فريق كبير من النحاة . - كما سيحيى في ج ٢ باب : « الفاعل » وأحكامه ومنها : الحكم الرابع ، م ٦٦ ص ٧١ - فالرأي بتوحيد التطابق رأى فيه تيسير فوق مسأيرته للعقل والنقل .

(١) ومن أمثلة الضمير البارز قول الشاعر :

خليلِي ، ما واف بعهدِي أنْتما إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ

فليس من اللازم أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً . فقد يكون ضميراً مستتراً أو بارزاً ، وقد يكون ضميراً متصلاً مجروراً بحرف جر ؛ (كالمثال الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ و ٤ من هامش ص ٤٦٢ .)

المحمدون ؟ . أو يكون الوصف جمعاً ، والاسم المرفوع مفرداً ، مثل : أحاضرون
محمدٌ ؟ . أو يكون الوصف جمعاً والاسم المرفوع مثنى ؛ نحو : أحاضرون
الرجلان . . . وهكذا كل صورة تخلو من المطابقة الصحيحة .

من كل ما تقدم يمكن تلخيص الحالات الإعرابية الخاصة بالمبتدأ الوصف
في ثلاث^(١) :

الأولى ؛ وجوب إعرابه مبتدأ يرفع فاعلاً ، أو نائبه - إذا لم يطابق ما بعده .
وهذه الحالة مقصورة على أن يكون الوصف المتقدم مفرداً ، والاسم المرفوع بعده
مثنى أو جمعاً ؛ نحو : أسابح المحمودان ؟ - أسابح المحمودون ؟ .

الثانية : وجوب إعرابه خبراً^(٢) مقدماً والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرأ ،
وذلك عند تطابقهما في التثنية أو في الجمع ؛ نحو : أنائم الرجلان ؟ .
أنائمون الرجال ؟ .

الثالثة : جواز الأمرين إن تطابقا في الأفراد ، وما يقتضيه ؛^(٣) مثل : أقارى
الجندي ؟ . وفي بعض مسائل سبقت الإشارة إليها^(٤) .

(١) مع «مراعاة المحكوم عليه والمحكوم به ، فهذه المراعاة واجبة دائماً ، ولها الاعتبار الأول ،
وتقتضى بأن يكون المحكوم عليه هو المبتدأ ، والمحكوم به هو : الخبر
وقد شرحنا هذا في هامش ص ٤٤٢ .

(٢) وذلك رأي كثير من النحاة ، ورأينا جواز الأمرين ؛ لما بسطنا في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٤

(٣) ما لم يمنع مانع آخر سبق توضيحه في ص ٤٥٣ . وكراعاة المحكوم والمحكوم عليه .

(٤) في ص ٤٥٤ .

زيادة وتفصيل

(١) هناك أنواع أخرى من المطابقة الواجبة ، أو الجائزة ، أو المنوعة . فيجب أن يكون الخبر مطابقاً للمبتدأ في الأفراد ، والتذكير ، وفروعهما (١) ؛ بشرط أن يكون الخبر مشتقاً لا يستوى فيه التذكير والتأنيث ، وأن يكون جارياً أعلى مبتدئه . ومن الأمثلة : محمود غائب ، المحمودان غائبان ، المحمودون غائبون . فاطمة غائبة . الفاطمتان غائبتان ، الفاطمات غائبات ... فلا يجب التطابق في مثل : زينب إنسان ، ولا مثل : أتعرفُ الدنيا خداعة ؟ . وهي إقبال وإدبار ؛ لعدم اشتقاق الخبر . ولا في : هذا جريح ؛ لأن الخبر وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث (وسيجيء في باب : « التأنيث » من الجزء الرابع تفصيل هذه المسألة) ولا في : سعاد كريم أبوها ؛ لأن الخبر جار على غير مبتدئه .

وإذا كان المبتدأ جمعاً لما لا يعقل جاز في خبره أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمعاً سالماً مؤنثاً ، أو جمع تكسير للمؤنث . كما يصح أن يكون جمع تكسير للمذكر ؛ إن كان مفرده مذكراً لغير العاقل — ولم يمنع من الجُمُوع السالفة مانع آخر — نحو : (العقوبات رادعة ، أو رادعات ، أو : روادع) — (البيوت عالية ، أو : عاليات ، أو : عوال ، وهذان جمع : عالية) ، أو أعال ، جمع : أعلى) . فإن كان المبتدأ جمع مؤنث للعاقل جاز في خبره أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمع مؤنث سالم ، أو جمع تكسير للمؤنث ؛ نحو : (المتعلمات نافعة ، أو نافعات ، أو : نوافع) وقد سبق لهذا — ولحالات أخرى — بيان عند الكلام على تطابق الضمير ومرجعه (٢) .

(١) وكذلك تسرى المطابقة وجوباً على المبتدأ المتعدد — متى ؛ أو جمعاً — إذا كان تعدده بطريق التفریق ؛ أى : عطف بمض الأفراد على بعض ؛ نحو : الأرض والشمس كوكبان في المجموعة الشمسية ؛ ونحو : محمود وعلى وصالح مخترعون . . . ومن التثنية بالتفریق قول الشاعر :

الكِبْرُ والحمدُ ضدَّانِ . اتفأقهُما مِثْلُ اتفأق فتاءِ السَّنِّ والكِبْرِ
(الفَتاه : الشباب) . وقد يكون تمدد المبتدأ بمراعاة معطوف محذوف ، نحو : راكب الناقة طليحان — بالبيان الذي في أول ص ٤٥٣ .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢ ثم ص ٢٦٢ « ح » ثم في رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ ثم في ص ٣٤٩ وهامشها وص ٤٥٧ وما بعدها ، ويحى له بيان أيضاً في ج ص ٤٣٠ م ١١٤ — باب النعت — وفيه بيان بعض المراجع التي أخذ منها .

وقد يُذكر المبتدأ لمراعاة الخبر ؛ كقوله تعالى : (فذانك بُرهانان من ربك)
والإشارة المثناة راجعة إلى : « اليد والعصا » قبل هذه الآية^(١) ، وهما مؤنثتان ،
ولكن المبتدأ هنا مذكر لتذكير الخبر ، ومثله قوله تعالى : (فلما رأى الشمس بازغة
قال هذا ربّي هذا أكبر)^(٢) . . . فاسم الإشارة الأول : (هذا) مذكر ، مع أن
المشار إليه - وهو : الشمس - مؤنث ، فحق الإشارة إليها أن تكون باسم
إشارة للمؤنث ؛ مثل : « هذه » . قال الزمخشري : « فإن قلت : ما وجه التذكير »
قلت : جعل المبتدأ مثل الخبر ، لكونهما عبارة عن شيء واحد ؛ كقولهم :
« ما جاءت حاجتك » ؟^(٣) أي : ما صارت حاجتك ؟ ومن كانت أمك ؟ . . .
- ومثل هذا ينطبق على الآية السابقة وهي : (هذا ربّي) . على أن التذكير
في هذه الآية واجب ؛ لصيانة « الرب » عن شبهة التأنيث لو قيل : « هذه ربّي » .
ألا تراهم قالوا في صفة « الله » : « علام » ، ولم يقولوا : « علامة » - وإن كان
« العلامة » أبلغ - ؛ احترازاً من علامة التأنيث^(٤) . هـ ببعض اختصار .

ومن تأنيث المبتدأ المذكر مراعاةً لتأنيث الخبر قراءة من قرأ قوله تعالى :
(ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا : والله ربّنا ما كنا مشركين) بالتاء في أول المضارع :
« تكن » لتأنيث اسم الناسخ ؛ وهذا الاسم هو المصدر المنسبك المتأخر ، وهو في
أصله مذكر ، ولكنه أنت مؤفقة للخبر المتقدم ، وبسبب تأنيث هذا الخبر أنت
الفعل « تكن » .

وإذا كان الخبر دالاً على تقسيم أو تنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ في الأفراد
وفروعه ؛ نحو : (الصديق صديقان) ، مقيم على الود والولاء ، وتارك لهما ،
(والإخاء إخاءان) ، خالص لله ، أو لمغنم عاجل . وكقولهم : (المال أنواع) ؛
محمود الكسب ، محمود الإنفاق ؛ وهذا خيرها . وخبث الثمرة خبيث المصرف ؛
وهذا شرّها ، وما اجتمع له أحد العيبين وإحدى المزييتين ؛ وهو بمنزلة بين المنزلتين
السالفتين .

(١) في قوله تعالى في سورة « القصص » : (.. وأن ألق عصاك ...) - راجع ما قاله أبو حيان

في البحر عند تفسيره الآية ، ج ٧ ص ١١٧ .

(٢) سقت الإشارة لهذا في رقم ٧ من ص ٢٦٥ ورقم ٦ من هامش ص ٣٢١ .

(٣) بيان هذا الأسلوب وإعرابه في هامش رقم ١ من ص ٥٥٦ .

وقد تختلف المطابقة بين المبتدأ المتعدد الأفراد والخبر المفرد إذا كان المبتدأ متعدد الأفراد حقيقة ، ولكنه يُنزل منزلة المفرد ؛ بقصد التشبيه : أو المبالغة ، أو نحوهما ؛ سواء أكان بمنزلة المفرد المذكر أم المؤنث ، وقد اجتمعا في قولهم : (المقاتلون في سبيل الله رجل واحد ، وقلب واحد ، وهم يدٌ على من سواهم) ، وقولهم : (التجارب مرشد حكيم ، والمنفعون بإرشاده قلعة تترددونها الشدائد) ، ومن أمثلة التعدد الحقيقي أيضاً ، قول الشاعر :

المجد والشرف الرفيع صحيفةٌ جُعِلت لها الأخلاق كالعنوان

وقد يختلفان تذكيراً وتأنيثاً ، ولكن مع أفراد المبتدأ وعدم تعدده. وسبب الاختلاف - كما سبقه - المبالغة ، أو التشبيه ، ونحوهما ؛ مثل : (الشدّة مرّب حازم ، والتجربة معلم نافع ، واللص هسيّابة ، والمؤرخ نسّابة) . وقد يختلفان كذلك إذا كان المبتدأ اسم جنس جمعياً على الوجه الذي سبق تفصيله (١) .

ومن الخبر الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : « أحد ، وإحدى » المضافتين ، إذا كان المضاف إليه لفظاً يخالف المبتدأ في التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز في الكلمتين موافقة المبتدأ ، أو الخبر ، مثل : (المال أحد السعادتين) ، أو : (إحدى السعادتين) بتذكير « أحد » مراعاة للمبتدأ المذكر (المال) وبالتأنيث مراعاة للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمة : السعادتين . ومثل : (الكتابة أحد اللسانين) ، أو (إحدى اللسانين) ، بالتأنيث أو التذكير ، طبقاً لما سلف (٢) .

وقد يكون الخبر مؤنثاً والمبتدأ مذكراً مضافاً إلى مؤنث ؛ فيستفيد التأنيث من المضاف إليه ، أو العكس ؛ (بأن يكون الخبر مذكراً والمبتدأ مؤنثاً مضافاً إلى مذكر ؛ فيستفيد منه التذكير) ، ويشترط في الحالتين أمران (٣) .

١ - أن يكون المبتدأ المضاف صالحاً للحذف ، والاستغناء عنه بالخبر من غير أن يفسد المعنى .

٢ - أن يكون المبتدأ المضاف كلاً للمضاف إليه ، أو جزءاً منه ، أو مثل الجزء

(١) في ص ٢١ و ٢٦٥ .

(٢) راجع رقم ٧ من ٢٦٥ ورقم ٦ من هامش ٣٢١ فيها بمض إيضاح لهذه المسألة والتي تليها .

(٣) راجع البيان والتفصيل الخاص بهذا الحكم في ج ٣ ص ٦٢ م ٩٣ باب الإضافة .

ومن أمثلة اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث قول الشاعر :

وما حُبُّ الديارِ شَغَفَنَ قَلْبِي ولكن حُبُّ مَنْ سَكَنَ الديارا

ومن أمثلة اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه قولهم : (رؤيةُ الفكرِ
عواقبَ الأمور مانعٌ له من التسرع) .

وهناك حالات هامة من المطابقة وأحكامها المختلفة أشرنا إليها فيما سبق (١) .

(ب) الغالب أن البديل يرتبط به ما بعده ، ويعتمد عليه ، فيطابقه في حالتي التذكير والتأنيث وغيرهما ، نحو : (إن الغزال عينه جميلة ، وإن الفتاة جفنها فاتر) ، بنصب كلمتي « عين » و « جفن » - وهما بدلان - وتأنيث خبر « إن » في المثال الأول ، وتذكيره في الثاني . ولولا أن الملاحظ هو البديل - وأنه بمنزلة المبدل منه - لوجب التذكير في الأول ، والتأنيث في الثاني . ولا مانع من العدول عن مراعاة البديل فيما سبق إلى مراعاة المبتدأ في الكلمتين ، ولعله الأحسن ؛ لبعده عن اللبس الناشئ من البديل . ولا بد عند مراعاة الغالب من عدم وجود قرينة تمنعه ، وتدل على غيره . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيفَ غَدُوها ورواحهها تركت هَوَازن مثل قَرْنِ الأعْضَبِ (٢)

فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثاً مراعاة لاسم : « إن » ، لا للبديل (٣) . . .

* * *

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٤٥٧ بيان مواضعها ، وأرقام صفحاتها . . .

(٢) الأعضب : الحيوان المكسور قرنه .

(٣) راجع في هذه المسألة الصبان ج ٣ آخر باب : « البديل » ، والخضري ج ٢ أول ذلك الباب .

وستجىء في الجزء الثالث من « النحو الواقي » ص ٦٥٢ م ١٢٦ باب : « البديل » .

المسألة ٣٥ :

أقسام الخبر .

عرفنا^(١) أن الخبر جزء أساسي في الجملة ؛ يُكتملها مع المبتدأ الذي ليس بوصف^(٢) ، ويتم معناها . وهو ثلاثة أقسام : مفرد ، وجملة ، وشبه جملة^(٣) .
القسم الأول : الخبر المفرد

ما ليس جملة ، ولا شبه جملة . وإنما يكون كلمة واحدة ، أو بمنزلة الواحدة^(٤) . وهو إما جامد^(٥) ؛ فلا يرفع ضميراً مستتراً^(٦) فيه ، ولا ضميراً بارزاً ، ولا اسماً ظاهراً ؛

(١) في ص ٤٤٢ .

(٢) لأن الجزء الذي يكمل الجملة مع المبتدأ الوصف لا يسمى خبراً ؛ وإنما يسمى - كما سبق في ص ٤٤٤ - « مرفوع الوصف » ؛ سواء أكان المرفوع فاعلاً ، أم نائب فاعل ، ويقول ابن مالك في الخبر :

والخبرُ الجزءُ المُتمِّمُ الفائِدةُ كاللهُ برُّه والأيادي شاهدةُ

(الله بر) مبتدأ وخبر ، وكذلك : « الأيادي » مبتدأ ، مرفوع بضمّة مقدرة على الياء ، و « شاهدة » خبر مرفوع . ولم يصرح ابن مالك بأن الخبر يكمل الجملة بشرط أن يكون مع المبتدأ ؛ لضيق النظم ، والاكتفاء بالمثالين .

(٣) يراد بشبه الجملة في هذا الباب أمران ، هما : الظرف ، والجار مع مجروره ، أما في صلة الموصول فيراد به هذين ، وأمر ثالث ، هو : « الصفة الصريحة » التي تقع صلة « أل » - على التفصيل الذي ذكرناه في ص ٣٨٤ و ٤٧٥ .

(٤) ما هو بمنزلة الواحدة يشمل أنواع الاسم المركب ؛ كالمركب المزجي ، والمركب العندي الذي يلحق به (مثل : هذه نيويورك - أتم أحد عشر) والمركب الإسنادي (مثل : هذا « جاد ، الله » ... ولا يدخل الإضافي .

(٥) أي : ليس مشتقاً . ويذكر هنا كثيراً : الوصف ، بمعنى : المشتق .

(٦) إلا عند التأويل ، (مثل : قلب الظالم حجر . أي : قاس لا يلين) ، (يد الشجاع حديد . أي : قوية) . ولا يصح التأويل بالمشتق إذا أريد بالجامد ذاته الأصلية حقيقة أو مبالغة ؛ كأن يرى أسداً حقيقياً فتقول : هذا أسد ، أو : ترى شجاعاً فتقول على المبالغة والأدعاء المجازي : هذا أسد . كما لا يجوز التأويل إذا أريد التشبيه البليغ في : هذا أسد ؛ أي : هذا كالأسد في الشجاعة . وقد سبق بيان الجار مجرى المشتق ، وأنه مثل : هذا أسد ، أي : شجاع ، وكذا المنسوب ، و « ذو » بمعنى : صاحب ، والمصفر ... راجع « ب » من ص ٤٤٨ .

هذا ويجرى على الجامد المؤول بالمشتق كثير من أحكام المشتق ، لا تجرى عليه إلا بعد التأويل ...

مثل كلمتى : « كُرّة » و « نهر » فى قولنا : الشمس كُرّة - الفرات نهر . ومثل
كلمتى : « إقبال » ، « وإدبار » فى قول الشاعر يصف ناقته التى فقدت وليدها :
ترتّع (١) مارتعتت ، حتى إذا ادّكرت (٢)

فإنما هى إقبالٌ وإدبار (٣)

فإن خبر فى الأمثلة السابقة فارغ من الضمير المستتر ، وغير رافع لضمير بارز ، أو
لاسم ظاهر بعده .

وإمامشقى (٤) (أى : وصف) فيرفع - فى الأغلب - ضميراً مستتراً وجوباً ، أو :
يرفع ضميراً بارزاً ، أو : اثماً ظاهراً بعده ؛ مثل : الهرم مرتفع - الآثار غالية ... أى :
مرتفع هو ، وغالية هى (٥) . فقد تحمل الخبر المفرد المشتق ضميراً مستتراً وجوباً يعود
على المبتدأ ، ليربط الخبر به ارتباطاً معنوياً . ومثل : ما راغب أنم فى الظلم ؟ فقد رفع

(١) قرعى . (٢) تذكرت .

(٣) يريد ، مقبلة ومدبرة ، من شدة الحزن عليه .

(٤) المشتق الذى يتحمل الضمير : هو ما سبقت الإشارة إليه فى ص ٤٤٨ - بأنه الذى يجرى
مجرى فعله فى كثير من أموره ، كالمشاركة فى حروفه الأصلية وفى حركاته ، وسكناته ؛ وعمله ؛ كاسم
الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ... وكذلك الجامد الذى تضمن معنى ذلك
المشتق ؛ كالمنسوب ، والمصغر ، و « نى » بمعنى : صاحب -

أما المشتق الذى لا يجرى مجرى الفعل ولا يتأول به فإنه لا يتحمل ضميراً ؛ كاسم الآلة ، واسم الزمان ،
أو المكان ؛ فكلمة « مفتاح » اسم آلة ، مشتق من الفتح فإذا وقع خبراً فى مثل قول الشاعر :

الرفق يمن . وخير القول أصدقه . وكثرة المزح مفتاح العداوات

لم يتحمل ضميراً . وكذلك ما كان على صيغة « الزمان أو المكان » : نحو ؛ ملعب ، ومطعم ،
ومجلس ، وموعد ... فإنه لا يتحمل الضمير إذا وقع خبراً ... إنما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل
- كما قلنا - وذلك بشرط ألا يرفع اسماً ظاهراً بعده ، نسي . أصالح نائب والده ؟ أو ضميراً بارزاً ؟
نحو : أصالح ذهاب أنت إليه ؟ فى الحالتين لم يرفع الوصف ضميراً مستتراً ؛ لوجود فاعله منطوقاً به فى
الفظ ، والوصف لا يرفع فاعلين مطلقاً . وكذلك إذا رفع ضميراً متصلاً بمروراً ؛ مثل : الخائن مغضوب
عليه ؛ فالضمير المجرور بحرف الجار فى محل رفع نائب فاعل ، برغم أننا - للتيسير كما أشرنا فى رقم
٢ من هامش ص ٤٤٥ - نقول : الجار مع مجروره نائب فاعل ، والمشتق : « مغضوب » فارغ من
الضمير ؛ إذ ليس للمشتق إلا مرفوع واحد ، وقد استفاه ، وهو : البارز .

والضمير المستتر فى الوصف واجب الاستتار - كما عرفنا - إلا فى بعض الصور ، ومنها : ما يوجب
إبرازه ؛ كالمحصر فى مثل : على ما قائم إلا هو ، وكجريان الوصف على غير ما هو له مع عدم أمن
القبس . - كما سيحىء فى ص ٤٦٣ - ويعرب فى هاتين الحالتين فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع المشتق .

(٥) إذا ظهر مثل هذا الضمير بعد المشتق فالأحسن إعرابه - فى غير الحالات التى أشرنا

إليها فى رقم ٤ - توكيداً للضمير المستتر ، لا فاعلاً ، مع مراعاة ما فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٤ .

الخبر المفرد المشتق ضميراً بارزاً بعده . ومثل : الورد فاتن ألوانه ، ساحر أنواعه . فكل من الوصفين : (فاتن ، وساحر) قد وقع خبراً مفرداً مشتقاً ، ورفع بعده اسماً ظاهراً . فلا بد أن يرفع الخبر المشتق المفرد ضميراً مستتراً وجوباً ، أو : ضميراً بارزاً^(١) ، أو : اسماً ظاهراً بعده .

ومن المشتق ما يعرب على حسب الظاهر خبراً للمبتدأ ، مع أن معناه في الواقع لا ينصب على ذلك المبتدأ ، ولا ينسب إليه مباشرة ، مثل : البنت الأب مكرمته هيب . « فالبنت » : مبتدأ أول . و « الأب » : مبتدأ ثان . و « مكرمة » : خبر المبتدأ الثاني ، مع أن معنى هذا الخبر - وهو : « الإكرام » - مُنْصَبٌ على المبتدأ الأول وحده ، لأن البنت هي المُكْرَمَة ؛ أي : المنسوب لها الإكرام ، دون المبتدأ الثاني . ومثل : الشفيق الأم مساعدٌها هو . فكلمة « الشفيق » : مبتدأ أول ، و « الأم » : مبتدأ ثان . و « مساعد » : خبر المبتدأ الثاني . مع أن معنى هذا الخبر - وهو : « مساعد » - واقع على الأول ، ولاحق به ، دون المبتدأ الثاني . . . وهكذا كل وصف وقع خبراً عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر ، وعن مدلوله . ومثل هذا الخبر يقول عنه النحاة : « إنه جارٍ على غير صاحبه » ، أو : « جارٍ على غير من هو له » .

ولما كان هذا الخبر مشتقاً وجب أن يرفع ضميراً مستتراً ، أو بارزاً ، أو : اسماً ظاهراً ، - كما تقدم - غير أن الضمير هنا يجوز إبرازه ، كما يجوز استتاره ، بشرط أن يكون المبتدأ الأصيل وهو (المنسوب إليه معنى الخبر ، والمحكوم عليه حقيقة) شيئاً واضحاً لا يشبهه بغيره عند الاستتار ؛ أي : بشرط أمن اللبس ؛ كما في الأمثلة السابقة . وهناك أمثلة للوصف الواقع خبراً يصلح فيها أن يكون جارياً على من هو له وعلى غير من هو له ؛ فيقع اللبس في المراد : نحو : « الفارس الحصان مُتْعِبُهُ » ، فكلمة : « الفارس » مبتدأ ، و « الحصان » مبتدأ ثان « ومُتْعِبُهُ » خبر الثاني ، وفيه ضمير مستتر ، تقديره : « هو » . والجملة من الثاني وخبره خبر الأول . فما المراد من هذا المثال ؟ أنريد الحكم على الحصان بأنه يُتْعِبُ الفارس ؛ فيكون الخبر جارياً على من هو له ، أم نريد الحكم على الفارس بأنه يُتْعِبُ

الحصان ؛ فيكون الخبر جارياً على غير من هو له ؟ الأمران محتتملان مع اختلافهما في المعنى . وهذه هي حالة اللبس ، حيث لا قرينة تُرجح أحدهما على الآخر . فإن كان المراد هو المعنى الأول الذي يقتضى جريان الخبر على من هو له وجب استتار الضمير ؛ ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى ؛ فنقول : « الفارسُ الحصانُ مُتَّعِبُهُ » . وإن كان المراد هو المعنى الثاني الذي يقتضى جريان الخبر على غير من هو له وجب إبراز الضمير منفصلاً ؛ ليكون إبرازه دليلاً على جريانه على غير من هو له ؛ فنقول « الفارسُ الحصانُ مُتَّعِبُهُ »^(١) فالضمير : « هو » عائد على الفارس . المنسوب إليه « أنه متعب » ، والمحكوم عليه بذلك الحكم ، والضمير : « الهاء » المتصل بالخبر — وهو الهاء في آخر كلمة : « متعبه » — عائد إلى المبتدأ الثاني .

ومثل : « الكلبُ الثعلبُ مخيفُهُ » . فكلمة « الكلب » مبتدأ أول . و « الثعلب » : مبتدأ ثان ، و « مخيف » : خبر الثاني ، وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه . فما المراد ؟ قد نريد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلب ؛ فيكون الخبر جارياً على صاحبه ، ويجب استتار الضمير ؛ ليكون استتاره دليلاً على جريانه على صاحبه . وقد نريد المعنى الثاني ؛ وهو جريانه على غير صاحبه ؛ فيجب إبراز الضمير منفصلاً ؛ ليكون إبرازه شارة على هذا المعنى ؛ فنقول : « الكلبُ الثعلبُ مخيفُهُ » ويكون الضمير « هو » البارز عائداً على « الكلب » ، أى : على المبتدأ الأصيل المحكوم عليه حقيقة بالخبر ؛ أى : بأنه المخيف . أما الضمير الآخر (وهو : الهاء المتصلة بالخبر) فعائد على المبتدأ الثاني^(٢) .

(١) في حالة اللبس وجريان الخبر على غير من هو له ، يتعين أن يكون الضمير البارز فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف ؛ لأن جريانه على غير صاحبه يمنع استتاره ، ويوجب إبرازه منفصلاً ؛ فيستمر فاعلاً أو نائب فاعل كما كان قبل إبرازه ؛ إذ ليس للوصف إلا مرفوع واحد ؛ فإذا كان ضميراً مستتراً وطراً ما يوجب إبرازه منفصلاً بقيت له حالة الفاعلية أو النيابية عن الفاعل ، ولا يعرب تركيذاً للضمير المستتر . ولا مانع أن يحل اسم ظاهر محل الضمير لينع اللبس ، نحو : الفارس الحصان متعبه الفارس . ومن المستحسن عدم محاكاة هذا الأسلوب ، إذ لا يكاد يخلو من إبهام ، حتى مع إبراز الضمير — كما سيبيء — .

(٢) مثل هذا : قائد الجيش راجيه هو — ساكن الحصن حارسه هو — زميلة البنت مرشدتها هي — معلمة الطفلة محبوبتها هي . . . فالضمير البارز في الأمثلة السابقة أصله مستتر ويصلح أن يكون مرجمه المضاف أو المضاف إليه ، فيحصل اللبس ، لعدم تعيين المرجع . وإذا يجب =

وختلاصة ما تقدم :

١- أن الخبر الجامد لا يتحمل الضمير إلا عند التأويل الذى يقتضيه السياق^(١) وأما المشتق فيتحمله . - فى الأعلب -

٢- إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له ، وكان اللبس مأموناً ، جاز استتار الضمير فى المشتق ، وجاز إبرازه .

٣- وإن لم يؤمن اللبس وجب إبرازه^(٢) .

ومن المستحسن عدم محاكاة الأساليب المشتملة على هذا النوع الذى يجرى فيه الضمير على غير صاحبه وعدم صياغة نظائر لها ؛ منعاً لاحتال الغموض وعدم فهم المراد منها ؛ بالرغم من كثرة ورودها فى الكلام العربى الأصيل ، كما يستحسن إهمال الرأى الذى يوجب إبراز الضمير فى حالة أمن اللبس ، لمخالفاته الأصول اللغوية العامة التى تأبى الإطالة بغير إفادة .

* * *

= إبراز الضمير لمنع ذلك اللبس . نعم الأكثر فى الضمير أن يعود للمضاف ، لكن ، قد يعود للمضاف إليه أحياناً - كما سبق البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ وله إشارة فى « ز » من ص ٢٦١ - فإذا برز الضمير تعين إرجاعه للمضاف .

(١) على الوجه الذى سبق فى ص ٤٤٨ و ٤٤٩ .

(٢) إلا إن حل محله اسم ظاهر يزيل اللبس . - كما سبق فى رقم ١ من هامش الصفحة الماضية - وما يلاحظ أن وجوب إبراز ليس خاصاً بضمير الخبر المفرد عند اللبس . بل يشمل ضمير الخبر الواقع جملة ؛ نحو : محمد صالح أكرمه . كذلك ما يجهل أن يكون مفرداً أو جملة (كمتعلق الطرف والجار مع مجروره) ، نحو : حامد محمود عنده ، أو فى حديثه . كما أن اللبس وإبراز الضمير ليس مقصوراً على الخبر ، بل يشمل أشياء أخرى ، كالحال فى مثل : ركب عادل الحصان متعبه هو ، وكالتعت ، فى مثل : من عادل بصديق مكروه هو ، وكالصلة فى مثل عادل الحصان النافعه هو . وإذا وقعت جملة فعلية مكان واحد من الثلاثة كان الفعل فى كل منها كالوصف الواقع خبراً . . .

القسم الثاني - الخبر الجملة^(١):

الجملة : كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصر على معنى مفيد ؛ كالفعل مع فاعله ، أو مع نائب فاعله ؛ في مثل : فرح الفائز ، وأكرم النايب ، وتسمى هذه الجملة : « فعلية » ؛ لأنها مبدوءة - أسئلة - بفعل . والمبتدأ مع خبره ، أو ما يغني عن الخبر في مثل : المال فائن . وهل الفائن مال ؟ . وتسمى هذه الجملة : « اسمية » « لأنها مبدوءة » أسئلة^(٢) باسم . فالجملة إما « اسمية » ، وإما فعلية^(٣) . وكل واحدة منهما قد تقع خبراً^(٤) ؛ فتكون هنا في محل رفع^(٥) ؛ نحو : الصيف يشتد حره ، الشتاء يقسو برده^(٦) . الربيع جَوَّه معتدل . الخريف جوه متقلب . وقد اجتمعت الجملتان في قول الشاعر :

السَّبَقِيُّ يَصْرَعُ أَهْلَهُ وَالظُّلْمُ مَرَّتَعُهُ وَخَيْمٌ^(٧)

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تشتمل على رابط^(٨) يربطها بالمبتدأ ، إلا

(١) سبق في ص ٤٤٤ أن الخبر يكون جملة أو شبهها وجوباً في مسائل معينة ، سيجي بيانها في « ج » من ص ٤٧٣ . وبمض الأمثلة في « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

(٢) بان يكون تقدمه أصلياً لاطارناً لسبب بلاغي : كتقدم المفعول على فعله لإفادة الحصر في مثل : محمداً أكرمت ؛ فإن هذا التقدم البلاغي ليس أصيلاً .

(٣) ما تقدم عن الجملة ينوعها هو اختصار لما عرضناه عنها في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ .
(٤) وإذا صارت خبراً لم يصح تسميتها جملة إلا على حسب أصلها السابق ، (طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٥ ورقم ٢ من هامش ص ٣٧٤) ، ولا يخرج الكلمة عن الصدارة الأصلية أن يسبقها حرف عامل ؛ مثل : « ما » الحجازية ، و « لا » النافية للجنس ، و « إن » ، أو غير عامل مثل : « ما » و « لا » النافيتين . . . فالعبارة بما يقع بعد هذه الأدوات من فعل ، فتكون الجملة فعلية ، أو اسم ، فتكون اسمية .

(٥) وإذا وقعت الجملة خبراً كانت نائبة عن المفرد ؛ لأنها واقعة موقعه ، وحالة محله ، إذ المفرد هو الأصل ، (طبقاً للإيضاح المفصل الذي سبق خاصاً بالإعراب المحل ، ص ٨٤ و ٣١٤ وهامشها) والمركب فرع منه . لذلك يحكم على موضعها هنا بالرفع ؛ على معنى أنه لو وقع المفرد - الذي هو الأصل - موقعها لكان مرفوعاً . فنجد الإعراب نقول : (الجملة من : « المبتدأ والخبر » أو من « الفعل والفاعل » ... في محل رفع خبر المبتدأ) .

(٦) وين هذا قول الشاعر :

الصدق يألفه الكريم المرتجى والكذب يألفه اللئى الأخبى

(٧) المرتج هنا : المرعى ، أى : الثبات الذى ترعاه الحيوانات . والأصل : مكان الرعى . والوخيم : السوي الضار .

(٨) هناك شروط أخرى ستجيء في الزيادة ص ٤٧١ ، وفي تلك الصفحة نص صريح على جواز وقوع الجملة الإنشائية خبراً . وفيها كذلك طريقة إعراب الجملة الواقعة خبراً .

إن كانت بمعناه، كما سيجيء^(١). وهذا الرابط ضروري -؛ كالضمير في الجمل السالفة - ولولاه لكانت جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ، وصار الكلام مفككاً لا معنى له؛ لانقطاع الصلة بين أجزائه؛ فلا يصح أن نقول: محمد يذهب على، وفاطمة يجيء القطار... لفساد التركيب، واختلال المعنى بفقد الرابط.

والروابط أنواع كثيرة؛ منها:

١ - الضمير الراجع إلى المبتدأ وهو أصل الروابط وأقواها، وغيره خلف عنه سواء أكان ظاهراً؛ (مثل: الزارع «فضله كبير») أم كان مستتراً، أي: مقدراً؛ (مثل: الأرض «تتحرك»). وقولهم: مخالفة الناصح الأمين «تورث الحسرة»، وتُعقِبُ الندامة، أم كان محذوفاً^(٢) للعلم به مع ملاحظته ونيته؛ (مثل: الفاكهة «أفة بعشرة قروش» أي: أفة منها. ومثل: حجارة الحرم «حجر بوزن عشرة» أي: حجر منها. ومثل: الورق «اللون لون اللبن»، أي: اللون منه؛ ومثل: الثوب «الرائحة رائحة الزهر»، أي: الرائحة منه).

(١) في ص ٤٦٩.

(٢) بشرط أن يكون معلوماً. ومن المعلوم ما ينصب بفعل؛ نحو: الطيور الأليفة جميلة، وكل أحب، أي: أحبه. وما ينصب بوصف؛ نحو: الكتاب أنا معطيك، أي: معطيكه. ومن المعلوم ما يجرب بمشتق؛ كإمام الفاعل في نحو: الآثار أنا زائر؛ أي: زائرها؛ وما يجرب بحرف جر يدل على التبويض، ولا يبقى بعد حذف الضمير المحرور؛ نحو: السكر رطل بدرهمين؛ أي: رطل منه، أو يدل على الظرفية؛ نحو: الدهر يومان؛ فيوم نفرح، ويوم نحزن؛ أي: نفرح فيه، ونحزن منه.

وقد يكون الضمير المحرور محذوفاً مع حرف الجار؛ لوجود نظير لهما يسبقهما فيدل عليهما؛ نحو: اعمل بنصحي؛ فإن الذي أنصحك به أنت مفلح. أي: مفلح به.

ومن المعلوم ما يكون ضميراً مرفوعاً؛ نحو: قراءة من قرأ قوله تعالى: (إن هذان لساحران...) على اعتبار: «إن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها جملة؛ أي: إن هذان هما ساحران. والذي دعا لذلك دخول اللام على كلمة: «ساحران» التي هي الخبر؛ فلو كانت: «إن» حرفاً بمعنى: نَسَمَ - كما يقول بعضهم - «هذان» مبتدأ مرفوع بالألف ولساحران» خبره مرفوع بالألف - لترتب على ذلك دخول اللام على خبر المبتدأ؛ وهو ضعيف عندهم!! بخلاف دخولها على المبتدأ نفسه؛ فقدروا دخولها على مبتدأ محذوف ضمير. إلى غير ذلك من كل موضع يحذف فيه الضمير؛ لوجود ما يدل عليه. هذا والضمير المحذوف غير الضمير المستتر كما أوضحنا ذلك من قبل - في رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ - .

«ملاحظة» يصح أن يقال: الفتيات أقبلن، أو أقبلت. ولكن أحد الضميرين قد يكون أنصب استعمالاً من الآخر، طبقاً للبيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٢١٤ ولما في رقم ٣ من ص ٢٦٣.

ويشترط في الضمير الرابط أن يكون مطابقاً للمبتدأ السابق في التذكير ،
والتأنيث والإفراد ، والتثنية ، والجمع^(١) .

٢ - الإشارة إلى المبتدأ السابق ؛ نحو ؛ الحرية « تلك »^(٢) « أمّنيّة الأبطال ،
والإصلاح « ذلك »^(٢) » مقصد المخلصين . ومنه قوله تعالى : (والذين كذبوا بآياتنا
واستكبروا عنها « أولئك » أصحاب النار) . . .

٣ - إعادة المبتدأ السابق ؛ بقصد التفخيم ، أو التهويل ، أو التحقير . وإعادة
قد تكون بلفظه ومعناه معاً ؛ نحو : الحرية ما الحرية^(٣) ؟ . الحرب ما الحرب ؟ .
السارق من السارق ؟ . وقد تكون بمعناه فقط ؛ نحو : السيف ما المهند ؟ . الأسد
ما الغضنفر ؟ . على من أبو الحسين ؟ . بشرط أن يكون أبو الحسين كنية
على ، والمراد بهما شخص واحد .

٤ - أن يكون في الجملة الواقعة خبراً ما يدل على عموم يشمل المبتدأ السابق
وغيره ؛ نحو : (أمّا جبينُ المحارب فلا جبينَ في بلادنا ، وأما هربه فلاهربَ عندنا .
والعربيّ نعمَ البطل) . . . فتنى الجبين هنا أمر عام يشمل جبين المحارب وغير المحارب ،
وكذلك عدم الحرب في بلادنا يشمله ويشمل غيره . . . والبطل المدوح بكلمة :
« نعم » يشمل العربي وغيره .

٥ - أن يقع بعد جملة الخبر الحالية من الرابط جملة أخرى معطوفة عليها
بالواو ، أو : الفاء ، أو : ثم ، مع اشتغال المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ

(١) مع مراعاة صور المطابقة التي تكلمنا عليها في « ح » من ص ٢٦٢ ، وفي هذا الباب
ص ٤٥٢ وما بعدها . ومع مراعاة ما سبق أن أشرنا إليه - في رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ - إذا كان
المبتدأ ضميراً للتكلم ، متعدد الأخبار ، وأحد الأخبار جملة فعلية ؛ فإن الضمير الرابط يصح أن يكون
للتكلم ، أو للغائب ؛ مثل : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو : يجب الإنصاف . وكذلك إن كان المبتدأ
ضميراً للمخاطب ، وغيره متعدداً ، فإنه يجوز في الرابط أن يكون للمخاطب أو الغائب ؛ نحو : أنت
صادق تحب الإنصاف ؛ أو : يجب الإنصاف ولا يتغير الحكم إن جعلنا الجملة الفعلية السابقة ،
ونظائرها ، نعمتاً ، لاخيراً . وكذلك لا يتغير إن جعلناها حالا ، بشرط أن يكون صاحب الحال معرفة ،
مثل : أنا صادق أحب الإنصاف وأنت الصادق تحب الإنصاف لكن مراعاة التكلم والمخاطب في كل الصور
السالفة . أبلغ وأسمى من مراعاة الغياب . - ثم انظر ما قديكون من المشابهة أو المخالفة بين هذه المسألة
والأخرى التي سبقت في باب الوصول - ب ص ٣٨٠ -

(٢) بشرط إعراب اسم الإشارة مبتدأ ثانياً . ويجوز فيه إعرابات أخرى لا يكون فيها الخبر جملة .
(٣) « الحرية » ؛ مبتدأ أول ؛ « ما » اسم استفهام ، مبتدأ ثان ، مبنى على السكون في محل رفع
« الحرية » خبر الثاني ، والجملة من الثاني وغيره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الأول ؛ فيكْتَفَى في الجملتين بالضمير الرابط الذي في الثانية^(١) ، فثال الواو : (الزارع نبت الزرع وتعهده - الطالب بدأت الدراسة واستعد لها^(٢)) . . . ومثال الفاء : (الصانع تيسرت أسباب الصناعة فأقبل غير متردد ، والعامل كثرت ميادين العمل فوجد الرزق مكفولاً^(٣)) ومثال ثم : (القمر طلعت الشمس ثم اختفى نوره ، والنجوم انقضت النهار ، ثم أشرق ضوءها) .

٦- أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط أداة شرط حذف جوابه للدلالة الخبر عليه ، وبقى فعل الشرط مشتملاً على ضمير يعود على المبتدأ ؛ مثل : (الوالد يترك الأولاد الصباح إن حضر . . . - الضيف يقف الحاضرون إن قَدِمَ) . . . تلك أشهر الروابط . ويجوز أن تستغنى جملة الخبر عن الرابط إن كانت هي نفس المبتدأ في المعنى^(٤) ومساوية له في مدلوله ؛ بحيث يتضمن كل منهما المعنى والمدلول الذي يتضمنه الآخر تماماً^(٥) (أى : من غير زيادة ولا نقص) كأن يقول رجل لزميله ؛ ما رأيك في التجارة ؟ . فيجيب : رأيت « التجارة

(١) ومثل هذا يصح في كل جملة أخرى تحتاج الرابط ؛ كالصلة ، والصفة ، والحال .
(٢) وقد تكون الجملة الخبرية الخالية من الرابط مشتملة على اسم قد عطف عليه بالواو اسم آخر يشتمل على « ضمير يعود على المبتدأ الأول ، نحو : الضيعة شرب القمح وزرعها . الورد تحركت فروع الأشجار وفروعه . . .

وقد تكون الجملة الثانية نعتاً وفيها الضمير : نحو : الورد قطعت واحدة أحبا ، وقد تكون مشتملة على عطف بيان فيه الضمير ؛ نحو : على صاحبت محموداً أخاه .
وإنما كان العطف بالواو هو الأغلب هنا لأنها هي التي تفيد مطلق الجمع ، دون حروف العطف الأخرى .

(٣) أما العكس وهو عطف جملة بالفاء خالية من الضمير على جملة الخبر المشتملة عليه - فجائز ؛ نحو : قوله تعالى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) . برغم أن الجملة المخطوفة على جملة الخبر بمنزلة الخبر تستحق الضمير ، لا فرق في هذا بين الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ ، والواقعة خبراً للناسخ ، كالتى في الآية .

(٤) هذا الاستثناء جائز لا واجب كما قلنا ؛ فلا مانع أن يكون في هذه الجملة المتفقة في معناها مع معنى المبتدأ رابط ، إن أمكن ، سواء أكان ضميراً . . . وهو الغالب - أم غير ضمير .

(٥) كل خبر ولو كان مفرداً ، هو في الحقيقة نفس المبتدأ في المعنى تماماً ؛ كما يتبين من مثل : « المطر نازل » ؛ فإن النازل هنا هو : المطر ، والمطر هو النازل ، فكلاهما يتضمن معنى الآخر كاملاً ويساويه في المدلول ، غير أن المقصود بالخبر الواقع جملة تتحد مع المبتدأ في المعنى - هو : كل جملة خبر بها عن مبتدأ مفرد ، يدل على معنى تلك الجملة ، ويجوز مضمونها (مدلولها) فهو في ظاهره لفظ مفرد ، ولكنه ينطوي على معنى الجملة وعلى مضمونها ، ومن أمثلته ؛ قول - كلام - حديث - نطق - رأى . . . وأيضاً ضمير الشأن - وقد تقدم موضوعه في ص ٢٥٠ - مثل قوله تعالى : « قل هو الله أحد » ضمير الشأن ؛ « هو » مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية بعده . وهذه الجملة التي وقعت خبراً خالية من الرابط ، لأن معناها ومدلولها مساو تماماً لمعنى المبتدأ الضمير « هو » فمدلول كل منهما هو مدلول الآخر .

غنى»^(١) فالجملة الواقعة خبراً مطابقة في معناها للمبتدأ في معناه ومدلوله؛ فكلاهما مساوٍ للآخر في المضمون؛ فالرأى هو: «التجارة غنى» و«التجارة غنى» هي: «الرأى». ومن أمثلة ذلك: أن يتكلم متكلم فيسأله الآخر ماذا تقول؟ فيجيب: قول «الذليل مهين»، كلامى «الكرامة تأبى المهانة»، فجملة الخبر في كل مثال هي نفس المبتدأ السابق في المعنى، والمبتدأ السابق في كل مثال يتضمن معنى الجملة الواقعة خبراً؛ فكلاهما يتضمن معنى الآخر، ودلالته^(٢).

(١٠١) سيجىء في الزيادة والتفصيل طريقة إعراب هذا المثال وأشباهه. («ب» ص ٤٧١).

(٢) يشير ابن مالك إلى تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة؛ فيقول:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ
وَأِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اِكْتَفَى بِهَا؛ كَنُظْمَى: اللَّهُ حَسْبِي، وَكَفَى

أى: أن الخبر قد يكون مفرداً، وقد يكون جملة. ويشترط في الجملة أن تكون حاوية معنى المبتدأ الذى سبقت لإتمام الفائدة معه. أى: تكون مشتملة على معناه... ويتحقق هذا الشرط بالربط بينهما بالضمير، أو ما يخلفه. فإن كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى (بالطريقة التى شرحناها) اكتفى بها من غير رابط؛ مثل: (نطق: الله حسبي)، فالمبتدأ يتضمن معنى الخبر الجملة، والخبر الجملة يتحد في المعنى مع المبتدأ. وفي مثل هذه الصورة يصح الاستغناء عن الرابط.

(وكلمة: «معنى» الثانية في كلام ابن مالك منصوبة على أنها: تمييز، أى: من جهة المعنى. وكلمة: «كفى» المراد منها: وكفى به؛ أى: بالله. حذف حرف الجر الزائد وحده، وهو «الباء» فانفصل الضمير الذى كان مجروراً في محل رفع وصار تقديره: هو)، ثم استتر مرفوعاً في الفعل «كفى». ثم قال:

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ
أى: أن الخبر المفرد نوعان؛ فالجامد منه فارغ من الضمير، والمشتق ليس بفارغ؛ بل فيه ضمير مستكن؛ أى: مستتر. ثم قال:

وَأَبْرَزَنَّهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

أى: أبرز الضمير الرابط مطلقاً (سواء أمن اللبس أم لم يؤمن. وهذا مذهب البصريين) إن وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى الخبر محصلاً له؛ بأن يكون الخبر جارياً على غير من هو له. فالمراد من كلمة: «ما» المبتدأ. والضمير فى: «معناه» يعود على الخبر. أى: أبرز الضمير مطلقاً حيث يقع الخبر بعد مبتدأ لا يكون الخبر محصلاً له. أى: لا يكون حاوياً لمعناه، ولا جارياً عليه. والتعقيد فى هذا البيت ظاهر.

ومذهب البصريين فيه تضييق من غير داع؛ حيث يوجب إبراز الضمير مطلقاً، مع أنه لا داعى لوجوب الإبراز عند أمن اللبس.

.....

زيادة وتفصيل :

(١) اشترطنا^(١) في جملة الخبر وجود رابط ، — بالتفصيل الذي أوضحناه —
 ويشترط فيها أيضاً أن تكون غير ندائية ؛ (فلا يصح : محمد يا هذا . . .)
 وأن تكون غير مبدوءة بكلمة : « لكن »^(٢) أو : « حتى » أو : « بل » ؛ لأن كل
 واحدة من هذه الكلمات تقتضي كلاماً مفيداً قبلها . « فالاستدراك » بكلمة :
 « لكن »^(٢) لا يكون إلا بعد كلام سابق . وكذلك : « الغاية » بكلمة : « حتى »
 « والإضراب » بكلمة : « بل »^(٣) .

ويجوز في جملة الخبر أن تكون قَسَمِيَّة^(٤) ؛ نحو : القوي والله ليهزم من عدوه .
 وأن تكون إنشائية ؛ سواء كانت إنشائية طلبية ؛ (نحو : الحديقة نسّمها)
 وقوله تعالى : (الحاقّة ما الحاقّة ؟ .) . وقوله تعالى : (وأصحاب اليمين
 ما أصحاب اليمين ؟ .) .. أم غير طلبية ، (مثل : الصديق لعله قادم — العادل
 نعم الوالي ، والظالم بشس الحاكم) .

(ب) في الأساليب التي يكون فيها الخبر جملة معناها هو معنى المبتدأ
 مثل : (كلامي : « الجوع معتدل ») — (حديثي : « يجيء القيضان صيفاً ») —
 (قولي : « نشر التعليم ضروري ») — (خطبتي : « التوحد قوة ») — (مقالي :
 « احذروا الخائنين ») — . . . يجوز إعرابان :

(١) في ص ٤٦٦ .

(٢ ٢) بسكون النون ؛ فتكون للاستدراك والابتداء معاً ؛ ولا تعمل شيئاً أمابتشديد النون فتكون
 للاستدراك ، وتعمل عمل « إن » . وفي كلتا الحالتين لا بد أن يسبقها كلام تام يحصل بسببه الاستدراك .
 وقد وردت بعض أساليب قليلة وقعت فيها لكن^(٢) (بالتشديد) في صدر جملة الخبر ؛ مثل : « محمود وإن
 كثر ماله ، « لكنه » بخيل . فقيل : لا مانع أن تكون الجملة خبراً مع تصديرها بلكن ، وقيل إن الخبر
 محذوف ، والاستدراك منه ، وأصل الكلام مثلا : محمود وإن كثر ماله لا يتوانى ، لكنه بخيل . والأسلوب
 مؤلّد ، وهو على كلا الإعرابين معيب — كما سبق البيان في : « و » من ص ٥٠ ؛ وكما يأتي في رقم ٢ من
 هامش ص ٦٣٠ — بعيد من الأساليب الصحيحة ، الواردة في الكلام الفصيح ؛ فلا يقاس عليه ؛ لصدوره
 من لا يحتاج بكلامه .

(٣) وفي هذا يقول السيوطي في المنع (ج ١ ص ٩٦) ما نصه :

(لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ، نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدره بلكن ، أو : بل ، أو :
 حتى ، بالإجماع في كل ذلك) .

(٤) إذا كانت الجملة القسمية ذاتها نوعاً من الإنشاء غير العلبي تبعاً للرأي القائل بهذا — دخلت
 في عداد هذا النوع الآتي بعد .

أولهما : أن نعرب الجملة^(١) الاسمية و الفعلية مجزأة على حقيقتها جزأين (مبتدأ : وخبراً ، أو فعلاً وفعالاً) ، ثم يكون مجموع الجزأين في محل رفع خبر المبتدأ السابق ؛ ففي مثل : (كلامي : الجو معتدل) نقول : « كلام » مبتدأ مضاف ، والياء مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، « الجو » مبتدأ ثان : « معتدل » خبره ، والجملة من الجزأين (المبتدأ الثاني وخبره) في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وفي مثل : (حديثي : يزداد الفيضان صيفاً) ، نقول : « يزداد » مضارع مرفوع . « الفيضان » فاعل مرفوع « صيفاً » ظرف منصوب ، والجملة من الجزأين (الفعل والفاعل) في محل رفع خبر المبتدأ . فلكل جزء من أجزاء الجملة وجود مستقل ، وإعراب خاص به وحده : ثم يكون مجموع الجزأين معاً هو خبر المبتدأ السابق .

ثانيهما : أن ننظر إلى تلك الألفاظ التي كانت في الأصل^(١) جملة نظرنا إلى شيء واحد ليس مجزأ ، وليس له كلمات منفردة ؛ فكأنه كتلة واحدة ليس لها أجزاء . أو : أنه بمنزلة كلمة واحدة مهما تعددت الكلمات ؛ فهي من قبيل المركب الإسنادي الذي ننطق فيه بالألفاظ على حسب ضبطها الأصلي - قبل أن تكون خبراً أو : شيئاً آخر - ؛ من غير تغيير شيء من حروفها أو ضبطها . ثم نقول عنها كلها الآن : إنها خبر مرفوع بضممة مقدرة على آخره لأجل الحكاية ، (وهي - كما سبق^(٢)) ترديد اللفظ الأصلي وترجييعه على حسب هيئته الأولى - غالباً - ؛ حروفاً وضبطاً . ويكون الخبر في هذه الحالة من قبيل الخبر المفرد . لا الجملة ؛ فنقول في إعراب : (كلامي : « الجو معتدل ») « كلام » مبتدأ : مضاف . والياء مضاف إليه . « الجو معتدل » - كلها - خبر مرفوع بضممة مقدرة . على آخره^(٣) ، منع من ظهورها حركة الحكاية . ونقول في مثل : (حديثي « يظهر الفيضان صيفاً ») « حديث » : مبتدأ

(١) إذا وقعت الجملة خبراً أو غيره فإنها لاتسمى جملة إلا بحسب أصلها قبل الخبرية - وغيرها - طبقاً للبيان السابق في رقم ٢ من هامش ص ١٥ .
(٢) في رقم ١ من هامش ص ٣١٠ .

(٣) نقول : إنها مقدرة مع وجود ضمة ظاهرة في آخر كلمة : « معتدل » ؛ لأن هذه الضمة الموجودة لم تحي « لأجل الخبر المحكي ؛ إذ أنها موجودة قبل مجيئه . وستبقى في بقية الأحوال ؛ كحالتي النصب ، والجر . أما الضمة الخاصة بالخبر المحكي فغير ظاهرة في النطق ؛ وإنما هي مقدرة .

مضاف . . . الياء مضاف إليه . . . « يظهر الفيضان صيفاً » ، - كلها - خبر مرفوع بضممة مقدرة على آخره ؛ منع من ظهورها حركة « الحكاية » . . . وهكذا .

وقد يقع العكس كثيراً ، فيكون المبتدأ جملة بحسب : أصلها ^(١) ، ولكنها صارت محكية . والخبر مفرد يتضمن معناها ، كأن يقول قائل : أريد أن تدلني على آية قرآنية ، وعلى مثل قديم ، وعلى حكمة مأثورة . فتجيب : (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى) آية قرآنية - (إن أخاك من وإسك) مثل قديم - (رب عيش أهون منه الحمام) حكمة من حكم المتنبي فالآية كلها من أوطأ إلى آخرها مبتدأ مرفوع ، بضممة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية . وكلمة : « آية » هي الخبر . وكذلك (إن أخاك من وإسك) كلها من أوطأ إلى آخرها مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ، والخبر كلمة : « مثل » ، وكذا يقال في : « رب عيش أهون منه الحمام » .

وكما تتكون الجملة المحكية من مبتدأ وخبره تتكون من فعل وفاعله ، ومن غير ذلك من كل تركيب ينشئ جملة . والمهم في الألفاظ المحكية أن تكون دائماً بصورة واحدة في جميع الحالات الإعرابية ، ولكنها مع ذلك في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب موقعها الإعرابي .

(ح) أشرنا ^(٢) إلى أنواع من المبتدأ تحتاج إلى خبر حتماً ، وإلى وجوب أن يكون هذا الخبر جملة - ويلحق بها نوع يجب أن يكون خبره شبه جملة ، جارياً مع مجروره - وأشهر تلك الأنواع المحتاجة لجملة : أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ^(٣) ، وكذا : ضمير الشأن ^(٤) ، و « كذاًين ^(٥) » ، الخبرية التي تشبه « كسم » الخبرية ،

(١) مثل هذا المبتدأ لا يمد جملة ؛ لأن المبتدأ في أصله لا يكون جملة - وإنما يمد جملة على إرادة لفظه المحكي . أما الخبر إذا كان جملة هي نفس المبتدأ في المعنى فيجوز فيها إعرابان - كما عرفناهما - أحدهما : اعتبار هذه الجملة مجزأة جزأين ، كل منهما له إعراب ، ومجموع الجزأين هو الخبر . وثانيهما اعتبارها جملة محكية لا ينظر فيها إلى تجزئتها ؛ فتعرب كلها خبراً محكياً .

(٢) في ص ٤٤٤ . (٣) تفصيل الكلام عليها في الباب الخاص بالحواليم ج ٤ .

(٤) سبق الكلام عليه مفصلاً في ص ٢٥٠ . (٥) بيانها وتفصيل أحكامها في ج ٤ الباب الخاص « بكم وكأين » ، وفي الصبان ، هناك : ما يفيد أن خبرها يكون في الأكثر جملة فعلية ، مصدرية بـ « ما » أو مضارع . وقد يكون جملة اسمية أو شبه جملة ؛ كما يفهم من كلامه هناك . . . وسيجيء البيان في الموضع السالف .

.....

والمبخصوص بالمدح والذم إذا تقدّم ، والمنصوب على الاختصاص : فإنه (يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه يعرب مبتدأ ، ويعرب الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : «أخُصَّ» - مثلاً - والجملة خبر عن ذلك المبتدأ) .
 ويجب أن يكون خبر « ما » التعجبية جملة .

ومن شبه الجملة السالف خبر المبتدأ الملازم للابتداء سماعاً ؛ نحو: طُوبَى
 للمؤمن ؛ فإن خبره لا يكون إلا جازاً مع مجروره وهما شبيهان بالجملة -
 ومثله قولهم في المدح : لله درّ فلان . . . وغير هذين مما سيجيء^(١) ؟ .

* * *

(١) في ص ٤٨١ وفي « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

القسم الثالث - الخبر شبه الجملة :

يزيد النحاة بنسبه الجملة هنا أمران^(١)؛ أحدهما : الظرف بنوعيه الزماني والمكاني ، والآخر : حرف الجر الأصلي مع مجروره . فالخبر قد يكون ظرف زمان ؛ نحو : الرحلة « يوم » الخميس ، والرجوع « ليلة » السبت . وقد يكون ظرف مكان ؛ نحو : « الحديقة » أمام البيت ، والنهر « وراءه » ؛ فكلمة « يوم » . و « ليلة » - وما يشبههما - ظرف زمان . منصوب ، في محل رفع^(٢) ؛ لأنه خبر المبتدأ . وكلمة

(١) أما في اسم الموصول فشبّه الجملة ثلاثة أشياء ، سردنا تفصيلها في ص ٣٨٤ وسيجيء كلام خاص بالجار مع مجروره ، في باب الحال - ج ٢ ص ١٠٠ م ٦٨ - .

(٢) وهذا رأى حسن بارع . (أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ ، باب : « الموصول » وقد سجله شارح كتاب المفصل في ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ عند الكلام على أقسام الخبر) -

وإنما كان في محل رفع لأن الأصل أن يكون الخبر مفرداً مرفوعاً ، إذ المفرد « بسيط » و « البسيط » أصل المركب فجاء الظرف والجار مع المجرور وحلاً في محل ذلك الأصل ؛ فبشيء طارئ عرضي والمسألة شكلية ، بحته ، ولا أثر لها من الناحية العملية التحقيقية : فلو قلنا : « ظرف منصوب خبر المبتدأ » أو : « جار مع مجروره خبر المبتدأ » ؛ من غير أن نزيد شيئاً ما حصل قصور ، ولا وقعنا في خطأ ، ولكن مساوياً في صحته لقولنا : إن شبهي الجملة متعلقان بمحذوف هو الخبر ... لكن قد يكون الأخذ بالإعراب الأول أنسب ؛ لأنه أوضح ظهوراً ، مراعاة الأصل ، والغالب فيه ... وإليك النص الذي سجله شارح المفصل :

(اعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو : « استقر » أو « مستقر » ، وأقمت الظرف مقامه - على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه (أى : أن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة قد انتقلت إليه) وهو متاير المبتدأ والمعنى ، ونقلت الضمير الذي كان في « الاستقرار » إلى الظرف - ، وصار مرتفعاً بالظرف ، كما كان مرتفعاً بالاستقرار ، ثم حذف « الاستقرار » ، وصار أصلاً مرفوعاً لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره ، وللقول عندي في ذلك أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف ، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوعاً . فإن ذكرته أولاً وقلت : زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع ...

« واعلم أنك إذا قلت : « زيد عندك » فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلاً أم اسماً ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . وإذا قلت : « زيد في الدار » أو : « من الكرام » فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار ، على حد انتصاب « عندك » إذا قلت : « زيد عندك » . ثم الجار والمجرور والضمير المتصل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ... اه) لكن ما المراد من قوله السابق : « فإن ذكرته أولاً وقلت : زيد استقر عندك - لم يمنع مانع ... ؟ » إن كان المراد ذكر « الاستقرار » قبل الخبر الظرف المسبوق بالمبتدأ - أدنى هذا إلى نقض ما قرره من عدم جواز إظهار « الاستقرار » المحذوف . وإن كان المراد تقديم « الاستقرار » في صدر الجملة قبل المبتدأ بحيث يصير المبتدأ فاعلاً أو شيئاً آخر غير مبتدأ فقد يصح . فالمراد غامض ، ويزيد مثاله غموضاً .

هذا ، وهو يشير بقوله (الجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار ... إلخ) إلى ما هو معروف في الاصطلاح النحوي من أن المجرور أصله مفعول به في المعنى ، وحرف الجر الأصلي أداة لتوصيل أثر الفعل إليه .

فاعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشيء آخر وكذلك اعتبار الجار الأصلي مع مجروره هو =

«أمام» و «وراء» وما يشبههما - ظرف مكان، منصوب في محل رفع؛ لأنه خبر المبتدأ. وقد يكون الخبر جاراً أصلياً مع مجروره؛ نحو، - السكر من القصب - إخوان

= الخبر - مذهب قديم من عدة مذاهب (سجلتها المراجع النحوية؛ كالمفصل والصبان) وقد سجلنا رأى صاحب «المفصل». والأخذ به يربحنا من بحوث جدلة مضنية، وتقسيات متعددة؛ لانفع لها اليوم وليس فيها إلا العناء العقلي الذي تضيق به الناشئة. وسنعرض لبعض تلك البحوث بقليل من التفصيل؛ لا للأخذ بها، ولكن ليقف عندها المتخصصون وقفة الفاحص.

جاء في شرح ابن عقيل عن العامل المحذوف ما نصه: «ذلك المحذوف واجب الحذف. وقد صرح به شنوداً؛ كقوله:

لك العزّ إن مولك عزّ، وإن يهن فأنت لدى بمجوحة الهون كائن

وكا يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة... أو حالاً... أو... (٥١).

وهنا قال الحضري في وجوب حذف العامل ما نصه: «محل ذلك إذا قُدِّرَ كوناً عاماً... فإن قدر خاصاً جاز ذكره في الكل - كما علمت - وجوز ابن جنى إظهار العام أيضاً؛ تمسكاً بنحو: قوله تعالى: (فلما رآه مستقراً عنده).

فوردٌ بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك، لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه» ٥١. وما قاله الحضري صرح به بعض المفسرين.

هذا، وسيجيء في الجزء الثاني (باب: الظرف م ٧٨ ص ٢٣٦ عند الكلام على تعلق الظرف بعامله) بيان مفيد عن الرأى الداعى إلى تقدير عامل واجب الحذف، والدليل على وجوده، وبيان آخر عن اعتباره غير موجود.

وشبه الجملة - في هذا الباب - هو: الظرف، والجار مع مجروره. وسمى «شبه جملة» لأن كلا منهما قد يدل على جملة ومعناها. وأساس هذا التعليل عندهم: أن الظرف أو الجار الأصل مع مجروره ليس هو الخبر في الحقيقة، وإنما الخبر الحقيقي لفظ آخر محذوف، يتعلق به الظرف، والجار الأصل مع المجرور، إذ لا بد أن يتلفظ بفعل أى فعل (لا فرق بين المتعدى واللازم، والجامد والمتصرف، والتام والناقص (كما سيجيء البيان في ج ٢ - باب: «حروف الجر» ٨٩ م ص ٤٥٥) أو بما يشبه الفعل؛ من: اسم فعل، أو: من مشتق يعمل عمل الفعل، أو: من جامد مؤول بالمشتق. وبهذا التعلق الواجب يتم المعنى. (وقد يتعلقان - أحياناً - بالنسبة، أى: بالإسناد؛ طبقاً لما هومين في: «ب» من الزيادة التالية ص ٤٨١). والمحذوف قد يكون فعلاً مع فاعله، وهذا أمر متعين متجتم إذا وقع شبه الجملة في جملة الصلة لموصول غير «أل»، أو بجملة القسم، لأن جملة الصلة للموصول غير «أل» وكذا جملة القسم؛ لا بد أن تكون كل واحدة منهما فعلية (كما سبق في رقم ١ من هامش صفحتي ٣٨٤ و ٣٨٥، وكما سيجيء في ج ٢ باب الظرف

ص ٢٣٤ م ٧٨ وباب حروف الجر ص ٤٦٠ م ٩٠) - لكن التعلق يكون بالفعل وحده، وقد يكون في غيرها شيئاً آخر مما سبق، ففي مثل «الكتاب فوق المكتب» و «الولد في البيت» - يكون تقدير الكلام مثلاً: الكتاب «استقر»، أو: «مستقر» فوق المكتب. والولد «استقر» أو: «مستقر» في البيت، ونحو ذلك من فعل محذوف، أو غيره مما يدل على مجرد الوجود والاستقرار، من غير معنى زائد على هذا الوجود المطلق الذي يسمونه: «الكون العام». (أى: الوجود العام الخالي من شيء آخر معه؛ كالنوم، أو: القراءة، أو اللعب) ... فلا يصح عندهم أن يكون التقدير: الولد نام أو: نائم في البيت. ولا: الكتاب تحرك، أو: متحرك فوق المكتب، لأن كل واحد من هذه الألفاظ يدل على الوجود، مع زيادة شيء آخر؛ كالوجود معه النوم للولد، والوجود معه التحرك للكتاب، وهكذا... أى: =

السوء كخشب في النَّار ؛ يأكل بعضه بعضاً .؛ فالجار الأصلي مع المجرور في محل رفع خبر المبتدأ . ومنه قول الشاعر :

للعيد يومٌ من الأيام منتظرٌ
والناس - في كل يومٍ منك - في عيدٍ

= أنه وجود مقيد بشيء آخر يزيد عليه ، وليس بالوجود المطلق المجرد . فمثل هذا الوجود المقيد يسمى : « كوناً خاصاً » يجب ذكره ، إلا إذا دلت قرينة عليه عند الحذف فيصح حذفه . وقد دفعهم إلى هذا التقدير للكون العام المحذوف ، واعتباره كالملفوظ - ما يتمسكون به - بحق - من أن الظرف والجار الأصل مع المجرور لا بد أن يتعلقا بعامل - كما قلنا - يتمان معناه ، ويعمل فيهما . فأين العامل الذي يؤثر فيهما ، ويتعلقان به إذا كان المبتدأ جامداً في نحو : الفزال في الحديقة ، وكثير من الأمثلة المشابهة ؟ . لذلك يقولون في الإعراب : الظرف أو الجار الأصل مع مجروره متعلق بمحذوف خبر ؛ سواء أكان المحذوف فعلاً مع فاعله (أى : جملة فعلية ؛ مثل : استقر ، أو : ثبت ، أو : « كان » التي بمعنى : « وجد » وهي ؛ كان التامة) ، أم كان مفرداً (أى : اسماً مشتقاً ؛ مثل : مستقر ، أو : كائن المشتقة من « كان » التامة - ، أو : موجود أو : شيئاً آخر يصلح عاملاً) ، فليس الخبر عندهم في أصله هو الظرف نفسه ، أو الجار الأصلي مع المجرور مباشرة ، وإنما الخبر في الأصل هو المحذوف الذي ينونه ، ويتعلق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحاً لأن يتعلّق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه بغير خفاء ولا لبس - كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنه ، والقائم مقامه . والفعل مع فاعله جملة ؛ فا ناب عنها وقام مقامها فهو شبه بها ؛ لذلك أسوه : « شبه الجملة » . وأوجبوا حذف متعلقه إن كان كوناً عاماً وقع خبراً ، أو : صفة ، أو : حالاً » وكذلك إن كان صلة لموصول غير « أل » لكن يجب مع الصلة - لعبر « أل » - أن يكون المحذوف فعلاً ، ولا يصح أن يكون اسماً مشتقاً - أو غيره مما يشبه الفعل - كما عرفنا عند الكلام عليها ، لأن صلة الموصول غير - « أل » - يجب أن تكون جملة فعلية ، ومثلها جملة القسم التي حذف منها عاملها (. . .) .

ثم زادوا فقسوا كلا من الظرف ، والجار الأصلي مع المجرور إلى مستقر : (بفتح القاف) وإلى : « لغو » يريدون بالمستقر : ما كان متعلقه المحذوف « كوناً عاماً » يفهم بدون ذكره . وسمى « مستقراً » لأمرين ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ، (أى : فهمه منه) . ولأنه حين يصير خبراً - مثلاً - ينتقل إليه الضمير من المحذوف ويستقر فيه . وبسبب هذين الأمرين يجب حذفه حتماً .

ويريدون باللغو : ما كان متعلقه « كوناً خاصاً » وسمى كذلك لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ؛ إذ لا يستقر فيه معنى ذلك العامل ، ولا يتحمل ضميره . وفي هذه الحالة يتحتم أن يكون العامل الملفوظ به في الجملة هو الخبر - مثلاً - ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة - كما في الأمثلة التي ستجيء - . ولو حذف لوجودها لكان هو الخبر أيضاً مع حذفه ؛ فلا يصح في حالتي ذكره أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره خبراً ، ولا في موضع رفع خبراً . وهذا نوع من التشدد لا داعي له ؛ إذ لا مانع أن نمرّب « الظرف اللغو » خبراً في الحالة التي يحذف فيها عامله المعروف ، كما أعربنا زميله المستقر .

والكون العام واجب الحذف ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ لوجود ما يدل عليه في غير خفاء ولا لبس ، ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجملة - كما قلنا - كما أن الكون الخاص يجب ذكره حتماً لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه ؛ فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعيينه صح حذفه ، مثل : الفارس فوق الحصان ، أى : راكب فوق الحصان ، ومن لى بفلان ؟ أى : من يتكفل لى بفلان . واليحترى من الشعراء ؛ أى : معلود منهم . وشل قوله تعالى في القصص : « الحرّ بالحرّ » على تقدير : « مقتول » ، لأن تقدير الكون العام في الأمثلة السالفة لا يؤدى المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو عندهم الذي يعرب خبراً - كما سبق - لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج الظرف - في رأيهم - عن اعتباره =

ويشترط في الظرف الواقع خبراً ، وفي الجار الأصلي مع المجرور كذلك — أن يكون تاماً ، أى : يحصل بالإخبار به فائدة بمجرد ذكره ، ويكتملُ به المعنى المطلوب من غير خفاء ولا لبس ، كالأمثلة السابقة . فلا يصلح للخبر منهما ما كان ناقصاً ؛ مثل : محمود اليوم ... أو حامد بك ؛ لعدم الفائدة . أما حيث تحصل الفائدة فيصح وقوعها خبراً ؛ ويكون كل منهما هو الخبر مباشرة ؛ — أى : أن شبه

= لغواً ؛ ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه : « كون خاص » ؛ فالعمل عليه عندهم في الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛ سواء ذكر الكون الخاص أم حذف ، وفي الاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص .

ويتقنون بعد هذا إلى تقسيمات ، وتفريعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة في إثبات تلك الأقسام والفروع وفي المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً . . . وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله . بل الخير في إهماله ، وفي ترك ما نقلناه عنهم ، وما لم نقله ، وفي الاقتصار على إعراب الظرف والجار الأصلي مع المجرور خبراً — مثلاً — في محل رفع ، كما شرحنا أول هذا الموضوع ، وكما هو رأى بعض السابقين . ولا داعي للتشدد في البحث عن العامل ونوعه . مع عدم الحاجة إليه ؛ ولا في الخضوع له ، وركوب الشطط لإظهار آثاره ؛ لأن المعنى جلي كامل بدونه ؛ فذلك التشدد وذلك الخضوع هو الجانب المعيب في نظرية العامل النافعة الجميلة . وإذا أخذنا بهذا الرأى السهل اليسير كان تسمية الظروف والجار مع مجروره « شبه جملة » ، إنما هي من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ، ومزاغة أصلها السابق ، أو لأن كلا من الظرف والجار الأصلي مع مجروره ليس مفرداً في الحقيقة ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذي انتقل إليه من المحذوف على الوجه الذي بسطناه .

وإتماماً للبحث ، وإنصافاً للنحاة نذكر أن رأيهم في وجوب تعلق شبه الجملة « سديد ، وأن حجبتهم في تحميم ذلك التعلق قوية — وإيضاحها المفيد في ج ٢ ص ٢٣٦ م ٧٨ باب الظرف ، وص ٤٠٥ باب حروف الجر — ، وتتلخص هنا في أن الخبر هو المبتدأ معنى ، وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى ؛ كما في مثل : « على الخطيب » فأخطيب في هذه الجملة هو « على » ، وهو الخطيب ، فكلاهما من جهة المعنى هو الآخر . وكذلك الشأن في كل مبتدأ وخبر على النسق السالف الوارد في الاستعمال العربي . فلو أردنا بغير التعلق تطبيق هذا الضابط العام الصحيح على الخبر شبه الجملة لم ينطبق ، بل يفسد المعنى معه ، ولا يصلحه إلا التعلق على الوجه الذي يذكره النحاة ؛ في مثل : على أمالك ... لا يصح أن يكون الظرف (أمام) هو : على ولا أن يكون على هو : « الأمام » نفسه ؛ إذا المعنى في كل منهما مخالف للآخر تمام المخالفة ، ولا يصلحه إلا أن يكون الظرف متعلقاً بشيء آخر غير المبتدأ ؛ هو « كائن » ، أو « موجود » أو نحوهما . ومثل هذا يقال : في السفر يوم الخميس ، فليس السفر هو يوم الخميس نفسه ، ولا يوم الخميس هو السفر ..

فالظرف بنوعه لا يستقل بنفسه في إحداث معنى جديد ، لأنه وعاء — كالوعاء الحسى — لا بد له من مظهر ، (أى : من شيء يقع فيه) ، وهذا المظهر هو ما يسمى : « المتعلق » وهو الذي لا بد أن يقع في الظرف ، وإلا فسد المعنى بغيره تماماً ، وما يقال في الظرف يقال في الجار الأصلي مع المجرور ، إذ لا فائدة منهما إلا بتعلقهما ، وقد أوضحنا هذا بإسهاب وتفصيل في مكانه المناسب — ج ٢ ص ٢٣٦ م ٧٨ باب : « الظرف » وكذلك ، في ص ٤٠٥ وما بعدها م ٨٩ باب : « حروف الجر » ، واستيفاء الموضوع على الوجه احميد يقتضى الرجوع إلى تلك الصفحات .

الجملة نفسه يكون الخبر^(١) - في الرأي المختار .

بقيت مسألة تتعلق ببيان نوع الظرف التام الذي يصلح أن يكون خبراً .
فأما ظرف المكان فيصلح - في الغالب - أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى وعن المبتدأ
الجملة^(٢) ؛ فمثال الأول ؛ (العلم عندك - الحق معك) . ومثال الثاني ؛ (الكتاب
أمامك - الشجرة خلفك) . ولا بد في ظرف المكان أن يكون خاصاً^(٣) لكي
يتحقق شرط الإفادة ؛ كالأمثلة السالفة ؛ فلا يصح أن يكون عاماً ؛ مثل : العلم
مكاناً ، أو الكتب مكاناً ؛ لعدم الإفادة .

وأما ظرف الزمان فيصلح أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى فقط ، بشرط أن
تتحقق الإفادة ؛ كأن يكون الزمان خاصاً^(٣) ، لا عاماً ؛ مثل : السفر صباحاً .
والراحة ليلاً . بخلاف : السفر زماناً ، الفضل دهرًا ، الأدب حينًا ... ؛ لعدم
الإفادة .

(١) يقول ابن مالك :

وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْءٍ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ ، أَوْ : اسْتَقَرَّ

أى : أن الظرف والجار مع مجروره قد يقع كل منهما خبراً لا بنفسه ، ولكن بمتعلقه على حسب
رأيهم الذي تناورناه بالبحث والتمحيص في هامش ص ٤٧٥ ، فلا بد من تعلقه - عندهم - بعامل يحذف
في الأغلب ، وهذا العامل قد يكون فعلاً ؛ مثل : « استقر » أو : « ثبت » أو « وجد » - أو « كان » ؛
(بمعنى : وجد ... ولا تكون هنا إلا تامة) وقد يكون المحذوف اسماً مشتقاً ؛ مثل : مستقر ، أو كائن
(بمعنى موجود ، من « كان » التامة) . فإذا وقع الخبر شبه جملة فليس هو الخبر في رأيهم ، وإنما الخبر
هو ما قبله من جملة فعلية ، فعلها محذوف ، وفاعلها ضمير ، استقر في شبه الجملة ، أو الخبر مفرد مشتق
علمًا بأن العامل في هذا الخبر إنما هو الفعل الذي حذف ، وبقى فاعله ، وكذلك هو المشتق من غير
الضمير الذي كان مستتراً فيه ، ثم تركه واستقر في شبه الجملة بعد حذف المشتق .

(٢) هذا تعبير النحاة . يريدون بالمعنى : الأمر غير المحسوس ، أى : الذى لا يكون جسماً نحسه
بإحدى الحواس الخمس ، كالبصر ... ، وإنما يكون شيئاً مفهوماً بالعقل ، مثل : العلم ، الذكاء ،
الأدب ، النبيل ، الشرف ... أما الجملة فالجسم الذى نحسه بالبصر ، أو بغيره من الحواس ؛ ومنه .
الشجرة ، المنزل ، القلم ... ويشترط كثير من النحاة في الظرف أن يفيد فائدة جديدة إذا وقع خبراً عن
المبتدأ المعنى . ويريدون بالفائدة الجديدة : ألا تكون أمراً معروفاً للمخاطب ، أو مستتراً ، فالجديد مثل :
المقابلة ظهراً ، وغيره مثل : طلوع الشمس يوم الجمعة ، لعدم استفادة السامع شيئاً جديداً كان جاهلاً به .
وفريق لا يشترط ذلك في الظرف ولا في الخبر عامة : بل يكفي بمجرد الإفادة ولو كانت معلومة قبل
سماع الخبر ؛ مثل الشمس منيرة . وقد يكون الرأي الأول هو المقبول ؛ لأن الغرض من الكلام الإفادة
الجديدة ، وإلا كان عبثاً - انظر ما يتصل بهذا في : « ١ » من ص ٤٨٩ - .

(٣) وذلك بتحديدته ، أو : بتقييده بتقيده بما هو مذكور في « ج » من ص ٤٨١ .

وهو لا يصلح أن يكون خبراً عن الجثة إلا قليلاً ؛ وذلك حين يفيد^(١) أيضاً ؛
فلا يصح : الشجرة يوماً - البيت غداً ؛ لعدم الإفادة . ويصح : القطن صيفاً .
القمح شتاء ، لتحقق الفائدة ؛ إذ المراد : ظهور القطن صيفاً . وظهور القمح
شتاء . ومنه قولهم : الهلالُ الليلةَ ، والرطبُ شهرى ربيع .

وسُجِّمَل الأمر أن ظرف المكان التام يصلح - في الغالب - خبراً للمبتدأ
بنوعيه : « المعنى ، والجثة » وأن ظرف الزمان التام يصلح في الغالب خبراً للمبتدأ المعنى
دون الجثة ، إلا إن أفاد^(١) . والإفادة تحقق في الظرف بنوعيه حين يكون خاصاً
لا عاماً ، فالمعول عليه في الإخبار بالظرف - مطلقاً - هو الإفادة^(٢) .

(١ و ١) طرق الإفادة موضحة في : « ج » من الزيادة الآتية في ص ٤٨١ .

(٢) وسيجئ توضيحها في : « ج » من الصفحة التالية . وفي هذا يقول ابن مالك باختصار :

ولا يكون اسمُ زمانٍ خبراً عن جثةٍ ، وإن يفيدَ فأخيراً

« ملاحظة »

هذه المناسبة نشير إلى موضع آخر من المواضع التي يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الجثة ، هو :
خبر أفعال الرجاء (وستأتي في ص ٦١٩) ، وبعض أخواتها من أفعال المقاربة (وستأتي في ص ٦١٢) ؛
مثل : الولد عسى أن يحضر . . . أما صحة وقوع الخبر هنا معنى عن جثة فله إشارة في رقم ٦ من
هامش ص ٦١٥ ، وبيان مناسب في رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

زيادة وتفصيل

(ا) من الألفاظ الملازمة للابتداء^(١) كلمة: « طُوْبِي »^(٢)، وهذه الكلمة لا يكون « خبرها إلا الجار مع مجروره ، - كما سبق^(٣) - نحو : طوبى للصالح .
 (ب) شبه الجملة لا بد أن يتعلق بعامله على الوجه الذي شرحناه^(٤) ، فإن لم يوجد في الكلام عامل يصح التعلق به صحح أن يكون تعلقه بالإسناد نفسه (أى : بالنسبة الواقعة بين ركني الجملة) ، كقول ابن مالك في باب « الاستثناء » من ألفيته خاصاً بالأداتين : « خلا وعدا » :
 (وحيث جراً فهما حرفان ...) فالظرف : « حيث » متعلق بالنسبة (أى : بالإسناد) المأخوذة من قوله : « فهما حرفان » ، أى : تثبت حرفيتهما حيث جراً .

أما وجود الفاء هنا فله بيان أوضحناه عند إعادة الكلام في هذه المسألة في الجزء الثاني : (بابي الظرف وحروف الجر ، م ٧٩ ص ٢٥١ و م ٨٩ ص ٤٠٥ و باب الاستثناء - وفيه البيان أكمل - م ٨٣ هامش ص ٣٣١) .

(ح) قلنا^(٥) : إن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذات (الجثة) إلا بشرط أن يفيد^(٦) . وهذه الإفادة تتحقق بأحد الثلاثة الآتية :

الأولى : أن يتخصص ظرف الزمان إما بنعت ؛ مثل : نحن في يوم طيب ، و : نحن في أسبوع سعيد . وإما بإضافة ؛ مثل : نحن في شهر العيد ...
 وإما بعلمية ، مثل : نحن في رمضان ، ويجب جر الظرف الزماني في هذه الصور الثلاث بنى ؛ ويكون الجار مع المحرر في محل رفع خبراً^(٧) ولا يُعْرَب في حالة جره أو رفعه ظرفاً ؛ ولا يسمى ظرفاً اصطلاحاً ؛ لأن هذه التسمية الاصطلاحية مقصورة عليه حين يكون منصوباً على الظرفية دون غيرها^(٨) ...

(١) كما سبق في ص ٤٧٤ - وسيجيء بمض هذه الألفاظ في : « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

(٢) بمعنى : الجنة ، أو : السعادة .

(٣) في « ج » ص ٤٧٣ . وكبعض الأمثلة في « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

(٤) في رقم ٢ من هامش ص ٤٧٥ . ويشترط في تعلق الجار ومجروره أن يكون الجار أصلياً .

(٥) في ص ٤٧٩ .

(٦) وكذلك لا يقع صفة ، ولا صلة ، ولا حالا ، إلا مع إفادته ؛ لأنها كالخبر في المعنى .

(٧) انظر البيان الموضوع لهذا الإعراب في رقم ٢ من هامش ص ٤٧٥ .

(٨) كما سيجيء في ص ٤٨٤ ، وفي ص ٢٤٤ م ٧٩ باب : « الظرف » - ج ٢ - .

الثانية : أن يكون المبتدأ الذات مما يتجدد ، بان يظهر في بعض الأوقات دون بعض ؛ فله مواسم معينة يظهر فيها ثم ينقطع ، ثم يظهر . وهكذا . . . فيكون شبيهاً بالمعنى ؛ مثل : البرتقال شهورَ الشتاء ، والبطيخ شهورَ الصيف - الهلال الليلة . وفي هذه الحالة يجوز نصب ظرف الزمان : أو جره بنى . وهو في الحالتين في محل رفع خبر . وعند جره لا يسمى ظرفاً - كما عرفنا .

الثالثة : أن يكون المبتدأ الذات صالِحاً لتقدير مضاف قبله تدل عليه القرائن : بحيث يكون ذلك المضاف أمراً معنوياً مناسباً ؛ كأن يلازم المرء بيته يوماً للراحة ، فيعرض عليه صديقه الخروج لنزهة بحرية ، فيعندرقائلا : البيت اليوم ، والبحرُ غداً ، أى : ملازمة البيت اليوم ، ونزهة البحر غداً . ومثله : الكتاب صباحاً ، والحديقة عصرًا . أى : قراءة الكتاب صباحاً ، ومتعة الحديقة عصرًا . . . وفي هذه الصورة يكون الظرف منصوباً في محل رفع خبراً .
والحالات الثلاث^(١) السابقة قياسيةة ؛ يصح محركاتها ؛ وصوغ الأساليب الحديثة على مقتضاها .

لكن كيف نعرب الظرف الزماني في غير تلك الأحوال الثلاثة ؟ وكيف نعرب المكانى ؟ . وكيف نضبطهما ؟ . في كل ذلك خلاف كبير ، نستصنى منه ما يأتي إن الأصل في الظرف أن يكون منصوباً مباشرة ، أو في محل نصب^(٢) .

١ - فإن كان الظرف^(٢) للزمان ووقع خبراً عن معنى ليس للزمان - جاز رفعه ، ونصبه ، وجره بنى . ويكون المرفوع هو الخبر مباشرة ، ويكون المنصوب ، أو المجرور مع حرف الجر الأصلي ، في محل رفع ، هو : الخبر ، تقول : الصوم شهرٌ ، أو : شهرًا ، أو في شهر . والراحة يوم ، أو يوماً ، أو في يوم ، والأكل ساعة ، أو ساعةً ، أو في ساعة . (أى : زمن الصوم . . . وزمن الراحة . . . وزمن الأكل) لكن

(١) زاد بعض النحاة على الأمور الثلاثة السابقة أموراً أخرى ؛ نرى من الميسور إدخالها وإدماجها فيما سبق . من ذلك أن يكون اسم الزمان « مضافاً إليه » والمضاف اسم معنى يفيد العموم ؛ مثل : أكلَ يوم ثوب جديد ؟ . أو يكون اسم الزمان خاصاً ، والمبتدأ المعنى عاماً ؛ مثل نحن في شهر كذا ؛ أو يكون المبتدأ عاماً والزمان مشغولاً به عن خاص مثل : في أى الشهور نحن . . .

(٢) الظرف المنصوب مباشرة هو الظرف المعرب . أما الذى يكون في محل نصب فهو الظرف المنبى أصالة ؛ مثل : « حيث » أو المنبى في بعض الحالات ، مثل : قبل ، وبعد . . .

الأحسن الرفع مباشرة إن كان الزمان نكرة والمبتدأ المعنى يعم ذلك الزمان كله أو أكثره ؛
نحو : الصوم يوم ، والسهر ليلة .

٢- إن كان الظرف زمانياً من أسماء الشهور ووقع خبراً عن مبتدأ هو معنى
وزمان ، تعين رفع الخبر ، مثل : أول السنة المحرم ، وشهر الصوم رمضان .

٣- وإن لم يكن هذا الخبر الظرف من أسماء الشهور . ولكن لفظ المبتدأ
يتضمن - في معناه - عملاً - جاز الرفع والنصب ؛ مثل : الجمعة اليوم . أو السبت
اليوم ، أو العيد اليوم ، لتضمنها^(١) معنى الجمع ، والقطع ، والعود . ومنه :
« اليوم يومك » ؛ لتضمنه معنى : شأنك الذي تذكر به . فإن لم يتضمن عملاً ؛
كالأحد ، والاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس - كان الرفع أحسن .

٤- وإن كان الظرف للزمان ، ورفع خبراً للمبتدأ الذات في الحالات التي
يصح وقوعه خبراً فيها ؛ لإفادته - وقد سبقت - فحكمه كما سبق هناك^(٢) .

٥- وإن كان الظرف للمكان ، ووقع خبراً عن ذات ، أو معنى ، وكان
متصرفاً^(٣) - جاز رفعه ونصبه ؛ مثل : الكبار جانب ، أو : جانباً ، والأطفال
جانب ، أو جانباً . (برفع كلمة : « جانب » . أو : نصبيها) والرجل أمامك ،
والدار خلفك (برفع أمام ، وخلف ، أو نصبيهما) ، ومثل : العلم ناحية والعمل
ناحية ، برفع كلمة : « ناحية » أو نصبيها .

(١) كما أن في الجملة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى : القطع ، وفي العيد معنى العود ؛
(أى : الرجوع حيث ؛ لأنه يرجع كل عام) ، كذلك في الأضحى معنى ؛ التضحية ... وفي الفطر
معنى : الإفطار ... يكون العمل واقعاً في الظرف .

(٢) في « - » ص ٤٨١ .

(٣) الظرف المتصرف هو : ما يترك النصب على الظرفية إلى حالات إعرابية أخرى غير الجر
بالحرف ؛ كأن يكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً به ... مثل : يوم ، وشهر ، وساعة ...
تقول : يوم العيد قريب ، وجاء يوم الصوم ، وانتظر يوم النصر ... وغير المتصرف هو : الذي
لا يترك الظرفية أبداً ؛ (مثل ؛ قسطنط : وهي ظرف يستغرق الزمن الماضي ، ولا بد أن يسبقه نفي . ومثل : عروس
وهي ظرف يستغرق الزمن المستقبل ، ولا بد أن يسبقه نفي أيضاً) أو : يتركها إلى حالة تشبيها ؛ وهي :
الجرمن - غالباً - مثل : النصر من عند الله ، أو : بالحرف : « إلى » أيضاً ؛ مثل : الظرف : أين ،
ومثل : « هنا » - وهي اسم إشارة ، وظرف مكان مما كما تقدم في أسماء الإشارة - في نحو : إلى هنا توجه
الأنظار . ومثلها : ثم ، وهي إشارة للبعيد وظرف مكان فهذه الظروف الثلاثة تجرهما « من » أو إلى - .

فإن كان غير متصرف مثل « فوق » وجب نصبه^(١) : نحو : الكتاب فوق المكتب .

٦- إذا قلتَ : ظهرُك خلفك ، جاز رفع الظرف المكاني : « خلف » ونصبه . أما الرفع فلأن الخلف في المعنى هو : الظهر . فالخبر هو اسم محض معناه معنى المبتدأ ، وأما النصب فعلى الظرفية الواقعة خبراً . وكذلك ما يشبه ما سبق من الظروف المكانية ، نحو : نعلك أسفل رجلك ، والركب أسفل منك . وقد سبق أن الظرف المكاني الخبر به إذا كان غير متصرف ، يجب نصبه ؛ مثل : رأسك فوقك ، ورجلاك تحتك ؛ لأن « فوق » و « تحت » ظرفين للمكان غير متصرفين .

٧- إذا كان الظرف الزماني غير متصرف : مثل : « ضحوة » المراد بها ضحوة معينة ليوم معين - وجب النصب ، مثل : العمل ضحوة .

٨- إذا كان الظرف بنوعيه متصرفاً ، محدود المقدار ، ووقع خبراً عن المبتدأ الذات - جاز في الظرف الرفع ، والنصب ، بشرط أن يكون المبتدأ الذات على نية تقدير مضاف قبله ، يدل على البعد والمسافة ، مثل : المدرسة منى ميل أو ميلاً . المدينة منى يوم أو يوماً ، أى : بُعدُ المدرسة وبعد المدينة إذا قلت هذا - مثلاً - قبل ابتداء السير . فإن كان المقصود أن المدرسة أو المدينة من أشياء تبعد عما سرنا ميلاً تعيين النصب على الظرفية ، وكان الخبر هو الجار والمجرور : « منى » بخلاف الرفع فإنه على تقدير : بُعدُ مكانها منى ميل ، مثلاً

٩- من الأساليب الواردة عن العرب ، مثل : « حامد وحده » . يريدون : أنه موضع التفرد ، وفي مكان التوحد ؛ فيجوز إعراب : « وحده » ظرفاً منصوباً في محل رفع خبر^(٢) .

« ملاحظة » : إذا ترك الظرف الزماني أو المكاني النصب على الظرفية ، إلى الرفع أو إلى الجر فإنه لا يعرب ظرفاً ، ولا يسمى بهذا الاسم^(٣)

(١) إلا عند بنائه على الضم في الحالة المذكورة في باب الإضافة (وهي : أن يضاف ، ويحذف المضاف إليه ، وينوى معناه) .

(٢) مع أن الأصل : « وحده » مصدر للفعل وحده (كعَلِمَ وكَرَّم) ويجوز إعراب « وحده » حال مؤولة بمعنى : منفرداً على التفصيل الذي سيجيء في باب : « الحال » .

(٣) وقد سبقت الإشارة لهذا في ص ٤٨١ .

المبتدأ المعرفة ، والمبتدأ النكرة .

إذا قلنا: الطيار شجاع - الوطني مخلص - العربي كريم... كان قولنا هذا حكماً على الطيار بالشجاعة، وعلى الوطني بالإخلاص، وعلى العربي بالكرم. أي: أننا حكمنا على المبتدأ بحكم معين؛ هو: الخبر^(١). فالمبتدأ في هذه الجملة الاسمية - ونظائرها - محكوم عليه دائماً بالخبر، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً عند الحكم ولو إلى حد ما، وإلا كان الحكم لغواً لا قيمة له؛ لصدوره على مجهول^(٢)، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة مقصودة؛ كما في مثل: زارع في القرية... صانع في المصنع... يد متحركة... جسم مسرع... وغيرها مما لا يفيد الإفادة الحقيقية المطلوبة؛ بسبب عدم تعيين المبتدأ، أو عدم تخصيصه. أي: بسبب تنكيه تنكيراً تاماً؛ ولهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكرة^(٣) إذا كان غير وصف، لأنها شائعة مجهولة في الغالب. فلا يتحقق معها الغرض من الكلام؛ وهو: الإفادة المطلوبة، فإن هذه الإفادة هي السبب أيضاً في اختيار المعرفة لأن تكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة، والآخر نكرة^(٤)؛ مثل: شجرة المتحركة. لكن إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ.

وقد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة حين تقع مبتدأ إلى نحو أربعين موضعاً. ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء في سردها، واستقصاء مواضعها، ما دام الأساس الذي تقوم عليه هو: «الإفادة» فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة، أو عدم صحته، من غير داع لحصر المواضع أو

(١) أي: المعنى المستفاد من الخبر.

(٢) سبق إيضاح هذا في رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢.

(٣) إنما يمتنع أن يكون المبتدأ نكرة إذا كان له خبر. أما إذا كان وصفاً له فاعل أو نائب فاعل يعني عن الخبر فلا يكون إلا نكرة (كما سبق في ص ٤٤٥)، ولا يحتاج لسوغ؛ لأن المبتدأ في هذه الحالة يكون محكوماً به، بمنزلة الفاعل، لا محكوماً عليه، والفاعل، في مرتبة النكرة (كما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ وفي رقم ٢ من هامش ٢٠٩ - ورقم ١ من هامش ٤٤٢).

(٤) إلا في مسألتين يجوز في كل منهما الابتداء بالخبرية؛ هما «كم» و«أفضل التفضيل»، في مثل: كم مالك؟ وخير من علي محمود. - ويشار لهما في رقم ٢٦ من ص ٤٩١.

عَدَّهَا^(١). هذا إلى أن تلك المواضع الكثيرة يمكن تجميعها وتركيزها في نحو أحدَ عَشَرَ تغني عن العشرات^(٢) التي سردوها . وإليك الأحدَ عَشَرَ .

١- أن تدل النكرة على مدح ، أو ذم ، أو تهويل ؛ مثل : (بطلٌ في المعركة . خطيب على المنبر) - (جبانٌ مُدْبِرٌ . جاسوسٌ مقبل) - (بلاء في الحرب . جحيم في الموقعة) .

٢- أن تدل على تنويع وتقسيم ؛ مثل رأيت الأزهار ؛ فبعضٌ أبيضٌ . وبعضٌ أحمرٌ ، وبعضٌ أصفرٌ ... عرفت فصل الخريف متقلباً ، فيومٌ بارد ، ويومٌ حارٌ ، ويومٌ معتدل . وقول الشاعر :

فيومٌ علينا ، ويومٌ لنا ويومٌ نساء . ويومٌ نُسرَّ

٣- أن تدل على عموم ؛ نحو : كلٌّ محاسبٌ على عمله . وكلُّ مسنولٍ عما يصدر منه ؛ فن^(٣) يعملُ مثقالَ ذرَّةٍ خيراً يره . ومن يعملُ مثقالَ ذرةٍ شراً يره .

٤- أن تكون مسبوقه بنفي ، أو استفهام ؛ مثل : ما عملٌ بضائعٍ ، ولا سعىٌ بمغمور . فن^(٤) مُنكرٌ هذا ؟ . وقول من طالت غربته :

وهل داءٌ أَمَرٌ من التَّنَائِي ؟ وهل بُرءٌ أَتَمٌّ من التَّلَاقِي ؟

(١) وكذلك فعل سيبويه والمتقدمون ؛ ولهذا يرى بعض النحاة - بحق - أنه لا داعي لهذا الشرط ؛ لأنه مفهوم بدهاه ؛ إذ لا يتكلم عاقل بغير ما يفيد ، وإلا عرض نفسه وكلامه للحكم عليه بما لا يرضاه . أما المتأخرون فتوقعوا أن يخطئ كثير مواضع الإفادة ، فحاولوا أن يدلّهم عليها ؛ بحصر مواضعها ، واستقصائها ؛ فأطالوا بغير حاجة ، أو اختصروا مع الإخلال .

(٢) بل أرجع بعض النحاة جميع المسوغات إلى : « العموم والخصوص » (انظر المحضرى في هذا الموضع) .

(٣) « من » شرطية . وهى تفيد العموم ؛ كباقي أدوات الشرط ، وكأسماء الاستفهام التى تقع مبتدأ ، مثل : أى جاء ؟ - من هنا ؟ ومثل هذا الشرط والاستفهام يدل على العموم بنفسه مباشرة ؛ لا بكلمة أخرى سبقت .

(٤) « من » : مبتدأ نكرة ولكنه اسم استفهام ؛ فلا يحتاج لمسوغ آخر . ولا مانع أن تكون أداة النفي في هذا الباب ناسخة ، فيصير المبتدأ النكرة اسماً لها ؛ ولهذا يصح اعتبار « ما » و « لا » اللتين في المثال عاملتين . ومثلهما « ليس » في قول الشاعر :

وليسَ شيءٌ أَعَزَّ عِنْدِي من العِلْمِ ؛ فَمَا أَبْتَغِي - سِوَاهُ أَنِّيْسَا

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن يدخل عليها ناسخ - أى ناسخ - فتصير اسماً له ، ولا تسمى مبتدأ - كما سيبويه في رقم ١١ من ص ٤٨٨ . وص ٥٤٣ .

٥ - أن تكون النكرة متأخرة ، وقبلها خبرها ؛ بشرط أن يكون مختصاً^(١) ؛ سواء أكان ظناً ، أم جاراً مع مجروره ، أم جملة ، أو شبهها مثل : عند العزيز إباء ، وفي الحرّ ترتفع ، وقول الشاعر :

وللحليم أوقات ، وللجهل^(٢) مثلها ولكن أوقاتي إلى الحلم أقرب
ومثل : نفعك برّه والد ، وصانك حنانها أم .

٦ - أن تكون مخصصة بنعت^(٣) ، أو بإضافة ، أو غيرهما مما يفيد التخصيص ؛ نحو : نوم مبكر أفضل من سهر ، ويقظة البكور أنفع من نوم الضحا ، وقول العرب : أحسن الولاة من سعدت به رعيتة ، وأشقاهم من شقيت به . وشر البلاد بلاد لا عدل فيها ، ولا أمان . وقولهم : ويل للشجي من الخليلي^(٤) .

٧ - أن تكون دعاء ؛ نحو : سلام على الخائف - شفاء للمريض - عون للبائس ؛ بشرط أن يكون القصد من النكرة في كل جملة هو الدعاء .

(١) المقصود بالاختصاص هنا : أن يكون المجرور في الخبر الواقع جاراً مع مجروره ، وأن يكون المضاف إليه في الظرف المضاف الواقع خبراً ، وأن يكون المسند إليه في الخبر الواقع جملة . . . أن يكون كل واحد مما سبق صالحاً بنفسه لأن يكون مبتدأ في جملة أخرى ؛ فلا يجوز : في إنسان ترتفع . ولا : عند رجل إباء ، ولا وليد له ولد زجل . . .

(٢) الغضب والانتقام .

(٣) إذا لم يكن النعت مختصاً - نحو : واحد من الناس في الحديقة - لم يكن مسوغاً . والنعت قد يكون ملفوظاً به نحو : زائر كريم أماننا . وقد يكون مقدرًا لقرينة معنوية تدل عليه ؛ مثل : أنتم أيها الحاضرون - فزيم جميعاً بالبطولة ، وطائفة لم تفز بها . أي : طائفة من غيركم . . . وقد يكون معنوياً ؛ بالأقصد في الكلام ، وإنما يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية ؛ نحو : وليد نابغ ؛ لأن التصغير في كلمة ؛ « وليد » يقوم مقام النعت ؛ إذ معنى التصغير : ولد صغير . ومثله صبيغ التمجيد ، نحو : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا . . . ؛ لأنه بمنزلة شيء عظيم حسن الدين والدنيا . لهذا كان « التمجيد » من المسوغات . وقد أدمج بعضهم الإضافة في نوع آخر ؛ هو : العمل ، (وسيجيء في رقم ١٢ من ص ٤٨٩) ؛ لأن المضاف يعمل الجرف في المضاف إليه .

(٤) هذا من مثل أمثال العرب يقال لفارغ البال ، المرتاح خاطر ، الذي يسخر بالخرين ، أو يزيد الآلام . (والويل : الهلاك . والشجي - بياء مشددة أو مخففة ؛ كما نص عليها المحققون - : الخزين المهموم . والخلل : الخالي من الموم) المبتدأ النكرة هو كلمة : « ويل » ، وخبره شبه الجملة (للشجي) ، وقد تعلق شبه الجملة الأخير (وهو : من الخلى) بالمبتدأ : « ويل » بمعنى : « هلاك » فهو مبتدأ في حكم المصدر معنى ؛ فيصح التعلق به ، ويستفيد بالتعلق نوعاً من التخصيص يبيح الابتداء به . ويصح أن يكون المسوغ للابتداء به هو : التهويل أو التعميم .

النحو الواقي - أول

٨ - أن تكون جواباً ، مثل : ما الذى فى الحقيقة ؟ . فتُجيب : كتاب فى الحقيقة .

٩ - أن تكون فى أول جملة الحال ، سواء سبقتها واو الحال ، أم لم تسبقها ؛
مثل : قطعت الصحراء ، ودليلٌ يَهْدِينِي ، وركبت البحر ليلاً وإبرةٌ ترشد الملاحين .
ومثل : كلَّ يَوْمٍ أَذْهَبُ لِلتَّعْلَمِ ، كتبٌ فى يَدِي .

١٠ - أن تقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ وهى التى تسمى :
« فاء الجزاء » ؛ مثل : مطالبُ الحياة كثيرةٌ : إن تَيْسَّرَ بعضٌ فبعضٌ لا يَتَيْسَّرُ ،
والآمال لا تَنْفَدُ ؛ إن تحقَّق واحدٌ فواحدٌ يتجدد .

١١ - أن يدخل عليها ناسخ - أى ناسخ - وفى هذه الحالة لا تكون مبتدأ ،
وإنما تصير اسماً للناسخ ، ومن ثَمَّ يَصِحُّ فى أسماء النواسخ أن تكون فى أصلها
معارف أو نكرات - كقولهم : كان إحسانٌ رعايةٌ الضعيف ، وإن بدأ أن
تتذكروا الغائب (١)

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٤٨٦ - وستجىء إشارة أخرى عند الكلام العام على

زيادة وتفصيل :

(١) قلنا^(١) إن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة ؛ أوصلها النحاة إلى أربعين ، بل أكثر . وبالرغم من كثرتها بقيت نكرات أخرى قد تعرب مبتدأ ، مع أنها لا تدخل تحت مسوغ مما ذكره ؛ نحو : « مذ » و « منذ » فهما نكرتان في اللفظ ؛ في نحو : ما رأيته « مذ » أو « منذ » يومان ، وإن كان بعض النحاة يعتبرهما معرفتين معنى ؛ إذ المعنى : أمد انقطاع الرؤية يومان مثلاً^(٢) .

على أن تلك الكثرة من المسوغات قد فتحت الباب أمام كل نكرة لتدخل منه إلى الابتداء ، حتى صار من العسير الحكم على نكرة - أي نكرة - بأنها لا تصلح أن تكون مبتدأ . كما صار الرأي القائل : « إن المبتدأ لا يكون نكرة إلا إن أفادت » - رأياً لا جديد فيه ؛ لدخوله تحت أصل لغوي عام : هو : « ما يستحدث معنى أو يزيد في غيره لا يُطعن في وجوده ، ولا يُستغنى عنه ، وما لا فائدة منه لا خير في ذكره » .

وتأيداً لكلامنا وتوفية للبحث - نذكر أهم تلك المسوغات ، ليؤمن المتردد أنها أبواب مفتوحة تتسرب منها النكرات كلها إلى الابتداء . وقد سبق منها أحد عشر . وفيما يلي الباقي مع الاقتصار على ما يغني عن غيره ، وما يمكن إدماج غيره فيه^(٣) .

١٢ - أن تكون النكرة عاملة ؛ سواء كانت مصدرأ ؛ نحو : إطعام مسكيناً طاعة ، أم وصفاً عاملاً^(٤) ، نحو : متقن عمله يشتهر اسمه . ومن العمل أن تكون مضافة ؛ لأن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه ؛ مثل : كلمة خير تأسر النفس . . .

١٣ - أن تكون النكرة أداة شرط ؛ نحو ؛ من يعمل خيراً يجد خيراً .

(١) في ص ٤٨٥ .

(٢) راجع الخضرى عند الكلام على الموضع الرابع من مواضع تأخير الخبر . (مستحب) لهذا إشارة في رقم ٥ من ص ٤٩٧ ، وفي رقم ٣ من ص ٥٠٢ - وكذلك في ص ٢٠٧٩ باب الظرف ، وص ٤٧٨ م ٩٠ باب حروف الجر . (٣) انظر ما يتصل بهذا في الملاحظة التي في ص ٥٨١ وكذلك في ص ٤٧ و ٧٠ . (٤) ومن شاء مزيداً فليرجع إلى حاشيتي الصبيان والخضرى ، وإلى الجمع . . . (٥) عند من يقول بأنه يعمل بغير أن يسبقه نون أو استفهام . أما من يشترط للعمل تقدم النون أو الاستفهام فإن وجود أحدهما مسوغ للابتداء بالنكرة .

١٤ - أن يكون فيها معنى التعجب - كما سبق^(١) - ؛ نحو : ما أبرع جنود المظلات .

١٥ - أن تكون محصورة ؛ نحو : إنما رجل "مسافر" .

١٦ - أن تكون في معنى المحصور - بشرط وجود قرينة تهيئُ لذلك - نحو : حادث دعاك للسفر المفاجئ ، أى : ما دعاك للسفر المفاجئ إلا حادث . ويصح في هذا المثال أن يكون من قسم النكرة الموصوفة بصفة غير ملحوظة ، ولا مذكورة . . . أى : حادث خطير دعاك إلى السفر . والأول أحسن .

١٧ - أن تكون معطوفة على معرفة ؛ نحو : محمود وخادم^(٢) مسافران .

١٨ - أن تكون معطوفة على موصوف ، نحو : ضيف كريم و صديق حاضران .

١٩ - أن يكون معطوفاً عليها موصوف ، نحو : رجل وسيارة جميلة أمام البيت .

٢٠ - أن تكون مبهمة قصداً ، لغرض يريده المتكلم ؛ نحو : زائرة عندنا .

٢١ - أن تكون بعد «لولا» ؛ نحو : لولا صبرٌ وإيمانٌ لقتل الحزين نفسه .

٢٢ - أن تكون مسبوقه بلام الابتداء ؛ نحو : لـرجلٌ "نافع"^(٣) .

٢٣ - أن تكون مسبوقه بكلمة : «كَمْ» الخبرية ؛ نحو كم صديقٌ زرتَه^(٤) .

في العطفة فأفادنى كثيراً .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧ .

(٢) هذه ليست مبتدأ ، ولكنها معطوفة على المبتدأ ، فهي بمنزلة .

(٣) يعرضها النحاة في باب : «إن» ، وستابعهم ؛ فنذكرها مفصلة في ص ٦٥٩ ، ثم في

ص ٦٧٣ .

(٤) أصل الكلام هنا ؛ صديق زرتَه كم زورة ! . فكَمْ : مفعول مطلق واجب الصدارة ، مبنى

على السكون في محل نصب ، و «صديق» مبتدأ . أما «كم» الاستهامية فداخلة في مسوغات الاستفهام .

- ٢٤- أن تكون مسبوقه بإذا الفجائية^(١) ؛ نحو : غادرت البيت فإذا مطرٌ .
- ٢٥- أن يكون مراداً بها حقيقة الشيء وذاته الأصلية ، نحو : حديد خير من نحاس^(٢) .
- ٢٦- أن تكون إحدى المسألتين المشار إليهما في رقم ٤ من هامش ص ٤٨٥ .

(١) سيجى بيان موجز عنها في رقم ١ من هامش ص ٥٠٨ .

(٢) وفي الابتداء بالنكرة وسوغاته يقول ابن مالك :

ولا يجوز الإبتداء بالنكرة ما لم تُفد : كعند زيد نجره
 وهل فتى فيكم ؟ ، فما خيل لنا ورجل من الكرام عندنا
 وربة في الخير خير ، وعمل بر يزين . وليُقَس ما لم يُقل

يشير بالمثل الأول : (عند زيد نجرة) إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة ؛ (والنمرة ؛ ما نسبه
 الآن : الشال من الصوف .) ، والمسوغ هو تقديم الظرف المختص : « عند » .
 ويشير في البيت الثاني إلى مسوغ الاستفهام في : « هل فتى ؟ » . والتي في : « ما خيل لنا » . والنت
 في : « رجل من الكرام » .

ويشير في البيت الأخير إلى النكرة العاملة ، مثل : « ربة في الخير » « فرجة » : مصدره في الخير ؛
 متعلق به ؛ فهو بمنزلة مفعوله ، أى : بمنزلة مفعوله . أى : « من رغب الخير » أو تكون مضاعفة ؛
 مثل : عمل بر ...
 ثم يشير بقياس ما لم يذكر على ما ذكره .

المسألة ٣٧ :

تأخير الخبر جوازاً ، وجوباً .

للخبر من ناحية تأخيره عن المبتدأ وتقدمه ثلاث حالات : أن يتأخر وجوباً ،
وأن يتقدم وجوباً ، وأن يجوز تأخيره وتقدمه .

فأما تأخيره وتقدمه جوازاً فهو الأصل الغالب ، حين لا يجب أحد الأمرين
الآخرين ؛ نحو : السحاب بخار متكاثف - البرق شرارة كهربية - قول الشاعر (١) :

أفي كل عام غربةٌ ونزوحُ أمّا للنوى من ونيةٍ فتربحُ
ففي هذه الأمثلة وأشباهاها يصح تقديم الخبر وتأخيره (٢)

أما تأخيره وجوباً ؛ ففي مواضع أشهرها :

١ - أن يكون المبتدأ والخبر معاً متساويين (٣) أو متقاربين في درجة تعريفهما

(١) يغير نظر لما تقتضيه الأوزان الشعرية أحياناً من وجوب التقديم أو التأخير لمراعاة الوزن وحده
والمحافظة عليه . فلو لم نراع الوزن الشعري لجاز الأمران كما في النثر أيضاً . وكقول الشاعر :

ومن البلية عذل من لا يرعوى عن جهله ، وخطاب من لا يفهم
ومن العداوة ما ينالك نفعه ومن الصداقة ما يضر ويؤلم

فهنا عدة أخبار متقدمة يجوز تأخيرها إذا لم نراع وزن الشعر .

(٢) وبما يجوز فيه الأمران مخصوص « نم وبش » في مثل : نم الفارس على . . . فيجوز
تأخير « على » عن الجملة الفعلية التي قبله وإعرابه مبتدأ متأخراً ، خبره تلك الجملة الفعلية السابقة عليه
ويجوز تقديمه عليها مع إعرابه مبتدأ وهي خبره . ويشترط في هذا الخصوص وفي إعرابه السالف شروط
تفصيلية مكانها ج ٣ ص ٣٥٣ م ١١٠ - باب نم وبش .

« ملاحظة » إذا تعددت الأخبار للمبتدأ الواحد فلها حكم خاص في جواز التقديم والتأخير يحىء في
ص ٥٢٨ ، وكذا في رقم ١ من هامش ص ٥٣٠ حيث الكلام على تعدد الخبر .

(٣) سبق في باب المعارف أن أنواعها تتفاوت في درجة التعريف وقوته ؛ فنوع أقوى من نوع
آخر ؛ فالضمير أقوى من العلم ، والعلم أقوى من اسم الإشارة . . . وهكذا . بل إن النوع الواحد قد
يتفاوت في درجة تعريفه وقوته ؛ فضمير المتكلم أقوى من ضمير المخاطب . وضمير المخاطب ، أقوى من
ضمير الغائب . . . وهكذا على الوجه المفصل هناك (في رقم ١ من هامش ص ٢١٢)

كذلك التكررة تتفاوت في درجة التنكير وقوته : فالتكررة المحضة (وهي المتوعدة في التنكير ؛ أي : في
الإبهام والشروع) بسبب أنها تخصص بوصف ، أو بإضافة ، أو بغيرهما) - أقوى في التنكير من المحضة ؛
لأن الاختصاص يصف التنكير ، إذ يقرب التكررة من المعرفة بعض التقريب . والمراد من تساوي المعرفتين
هنا أن يكونا في درجة واحدة في التعريف - ولو كان من نوعين مختلفين كالعلم بالغلبة ، مع علم الشخص -
كان يكونا ضميرين معاً للمتكلم ، أو للمخاطب ، أو للغائب ، أو يكونا علمين أو اسمي إشارة . والمراد
من تساوي التكررتين أن تكونا محضتين معاً

أو تنكيرهما ، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ ؛ نحو : أخى شريكى -
أستاذى رائدى فى العلم - مكافح أمين جندى مجهول - أجمل من حرير أجمل
من قطن . . .

فى هذه الأمثلة وأشباهاها يجب تأخير الخبر ؛ لأن تقديمه يوقع فى لبس ؛
إذ لا توجد قرينة^(١) تُعيّنه ، وتميزه من المبتدأ ؛ فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه ،
ويفسد المعنى^(٢) تبعاً لذلك . فإن وجدت قرينة معنوية أو لفظية تدل على أن
المتقدم هو الخبر وليس المبتدأ جاز التقديم^(٣) ؛ فنال « المعنوية » : أبى أخى فى
الشفقة والحنان . . . فكلمة : « أب » خبر مقدم ؛ وليست مبتدأ ؛ لأن المراد :
أخى كأبى . . . أى : الحكم على الأخ بأنه كالأب فى الشفقة والحنان ، ولا
يُعقل العكس . فالمحكوم عليه هو : « الأخ » ؛ فهو المبتدأ ، والمحكوم به هو :

= وأما تقارب المعرفين - وقد يسمى أحياناً : « تفاوتهما فى الدرجة » ؛ لما بينهما من اختلاف غير واسع -
فمنه أن يكونا من نوع واحد مع اختلافهما فى درجة ذلك النوع ؛ كضمير المتكلم مع ضمير المخاطب .
أو ضمير المخاطب مع ضمير الغائب ، أو أن يكونا من نوعين مختلفين ولكنهما متقاربان ، كالعلم مع
ضمير المخاطب ؛ فإن العلم يقاربه ، أو كالعلم الشخصى مع المعرفة « بال المهديّة » ، فإن المعرفة بها يقاربه .
وتقارب النكرتين معناه أن إحداها مختصة بالأخرى غير مختصة ؛ فهى قريبة من أختها إلى حد ما
(قد يسمى أيضاً « تفاوتاً » ؛ لوجود اختلاف بينهما ، وإن كان يسيراً) .

(١) كررنا أن القرينة هى العلامة التى تدل على المعنى المراد ، وتوجه إليه ، وتزيل عنه الغموض واللبس ؛
فإن كانت لفظاً سميت : « لفظية » . وإن كانت غير لفظ سميت : « معنوية » ، أو : « عقلية » . وقد تقسم
فى مواضع أخرى إلى : « حسية » ؛ وهى : التى تدرك بإحدى الحواس ؛ فتشمل اللفظية ، وإلى : « غير
حسية » وهى التى تدرك بالعقل . . . كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٧ .
(٢) أوضحنا أول هذا الباب - رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢ - معنى المحكوم عليه ، والمحكوم به ،
ولما كان الأغلب فى الأول - وهو المبتدأ - أن يكون شيئاً معلوماً للسامع ، وأن يكون الثانى - وهو
الخبر - مجهولاً له ، وجب عند اللبس تأخير الثانى (أى : الخبر) ؛ إذ لو تقدم وأعريناه مبتدأ لا نقاب
المحكوم به المجهول محكوماً عليه معلوماً . وصار المعلوم مجهولاً ، وجاء الحكم فى الحالتين مخالفاً للراد ، وهذا
فساد معنوى . وفى الموضوع السالف بيان شاف مفيد .

ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتى ، أن يعرف المخاطب شخصاً مثل : « إبراهيم » بعينه واسمه ؛
ولكنه لا يعرف أنه زميله فى الدراسة ؛ فنقول : إبراهيم زميلك ، جاعلاً المبتدأ هو المعروف له ، والخبر
هو المجهول له ، المحكوم به . وذلك شأن الخبر فى الأغلب - كما قدمنا - أن يكون هو الشيء المجهول للمخاطب
وأنه المحكوم به ؛ فلا يصح أن تقول : زميلك إبراهيم ، بغير قرينة تدل على تقديم الخبر . أما إذا عرف
زميلاً له ، ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تميز له الاسم ، فإنك تقول : زميلك إبراهيم . جاعلاً المعلوم
له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر . فلو عكس الأمر فى إحدى صورتين لا نعكس المعنى ؛
تبعاً لذلك ، واختلف المراد ؛ بسبب الخروج على ذلك الأصل ، ومخالفتة .
(٣) وإذا صح التقديم فهل يكون أحدهما أولى به من الآخر ؟ . الجواب فى : « ب » من

« الأب » الذي يشابهه الأخ . فالأب هو الخبر ولو تقدم ؛ لأن القرينة المعنوية تميزه ، وتجعله هو الخبر ؛ فصح التقديم لوجودها .

ومثل : الجامعة في التعليم البيت . « فالجامعة » خبر مقدم ، « والبيت » مبتدأ مؤخر ؛ فهو المحكوم عليه بأنه مشابه للجامعة ؛ إذ لا يعقل العكس . ومثل : نور الشمس نور الكهروبا - ضوء القمر ضوء الشموع - الأسد في الغضب القط في الثورة - الجبل الهرم في الضخامة - هذا العالم في براعته هذا الطالب في تعلمه . - وهكذا .

ومثال القرينة « اللفظية » : حاضرٌ رجلٌ أديبٌ . فكلمة « حاضر » هي الخبر ؛ لأنها نكرة محضة^(١) والنكرة التي بعدها (وهي : رجل) نكرة غير محضة ؛ لأنها مخصصة بالصفة بعدها ؛ فهي أحق بأن تكون المبتدأ بسبب تخصصها^(٢) .

٢- أن يكون الخبر جملة فعلية ، فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو : (الكواكب « تتحرك ») ، فالجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع وفاعله ، خبر المبتدأ . فلو تقدم الخبر وقلنا : تتحرك الكواكب - لكانت « الكواكب » فاعلا ، مع أننا نريدها مبتدأ ، وليس في الكلام ما يكشف اللبس ، بخلاف ما لو كان الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، نحو : تتحرك كواكبها السماء - قد أضاء آ النجمان . . . ؛ فتعرب الجملة الفعلية في المثال الأول : (تتحرك كواكبها) خبراً متقدماً ؛ لاشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ : « السماء » فرجوع الضمير إلى كلمة : « السماء » دليل على أنها متأخرة في الترتيب اللفظي فقط ، دون الترتيب الإعرابي (المسمى : الرتبة^(٣)) ؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة إلا في مواضع^(٤) ليس منها هذا الموضع . فكلمة : « السماء » متأخرة في اللفظ ، لكنها متقدمة في الرتبة . وأصل الكلام : السماء تتحرك كواكبها : فكلمة :

(١) أي : غير متخصصة بنعت ، أو إضافة ، أو نحوهما (طبقاً لليان السابق - رقم ٣ هامش ص ٤٩٢)
(٢) لما عرفناه من أن المبتدأ يكون هو المعرفة ، أو النكرة المتخصصة عند اجتماع أحدهما مع النكرة المحضة . وهذا بشرط ألا تقوم قرينة تعارضه .

(٣) الترتيب الإعرابي أو « الرتبة » ، يجعل لبعض الألفاظ الأسبقية في الجملة دون بعض ؛ فالمبتدأ أسبق من الخبر ، والفعل أسبق من الفاعل ، والفاعل أسبق من المفعول ، والمضاف أسبق من المضاف إليه . . . ، وهكذا . وقد تكون هناك أسباب مخالفة هذا الأصل أحياناً . على حسب ما هو موضح في مواضعها .

(٤) سردناها عند الكلام على الضمير في ص ٢٥٨ .

« السماء » مبتدأ . وجاز تقديم الخبر عليها مع أنه جملة فعلية لأن اللبس مأمون ، إذ الفاعل فيها اسم ظاهر ، وليس ضميراً مستتراً يعود على ذلك المبتدأ^(١)
وتعرب الجملة الفعلية في المثال الثاني خبراً مقدماً ، و « النجمان » مبتدأ . ولا لبس فيه ، لأن وجود الضمير البارز (وهو ألف الاثنين) وإعرابه فاعلاً - في اللغات الشائعة عند العرب - أوجب أن يكون « النجمان » مبتدأ ، لا غير ؛ إذ لا يوجد ما يحتاج إلى فاعل . ومن ثم كان اللبس مأموناً^(٢)

وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر على الوجه السابق ، يقع بين المبتدأ وثائب الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً أيضاً ؛ نحو : البيت أقيم . وكذلك بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل . إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً ؛ نحو : القمر هيهات . وقد يلتبس المبتدأ لو تأخر بالتوكيد ؛ نحو : أنا سافرت ؛ فلو تأخر المبتدأ الضمير لكان توكيداً للتاء . فبسبب اللبس يمتنع التقديم في كل ما سبق^(٣)

٣ - أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ^(٤) ، وإنما ، أو : إلا ؛ مثل : إنما

(١) وتنطبق هذه الصورة على قول حسان :

قد تَكَلَّمْتُ أُمَّهُ مِنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ أَوْ كَانَ مُنْتَشِباً فِي بُرْثُنِ الْأَسَدِ

(٢) وهذا على اعتبار أن الفعل - في اللغات الشائعة - لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، وأن حمل الكلام على الكثير الشائع أحسن وأصح . أما على اللغة القليلة - وهي هنا صحيجة - التي تجيز إلحاق هذه العلامة فاللبس مخوف غير مأمون ، فلا يجوز التقديم ، والخير في ترك التقديم في هذه الصورة ، مبالغة في الاعتماد عن شبهة اللبس .

(٣) ومن نوع الخبر الذي يجب تأخيره الجملة الفعلية الواوئة خبراً « عن ما » التمجيدية كما سيجيء في ص ٩٩
(٤) أي : أن المبتدأ بمعناه يكون منقطعاً للخبر ، محصوراً في هذا الخبر . وبيان المحصر - ويسمى القصر - يتضح من التمثيل الآتي : إذا أردنا قصر شيء على شيء ؛ بحيث يكون أحدهما مختصاً بالآخر ؛ منقطعاً له - أي متفرغاً له ككل التفرغ - سميت هذه العملية « حصراً » ، أو : « قصراً » . كأن تريد قصر « البحترى » على الشعر ، وانقطاعه له فتقول : إنما البحترى شاعر . فقد قصرنا « البحترى » على الشعر ؛ أي : جعلناه مختصاً بالشعر ، منقطعاً له دون غيره من العلوم والفنون الأخرى . ولا بد في المحصر (القصر) من شيء محصور ، ومن محصور فيه ذلك الشيء ، ومن علامة حصر . فالبحترى في المثال السابق هو « المحصور » ، ويسمى « المقصور » أيضاً . والشعر هو المحصور فيه ، ويسمى : « المقصور عليه » - كل ذلك ما لم تمنع قرينة - وعلامة المحصر هي : « إنما » ، وقد تكون « إلا » كما في المثالين الآخرين أو غيرها . والقصر طرق معينة متعددة ، وعلامات خاصة ، لها موضعها في « علم المعاني » . وإذا كانت أداة المحصر (القصر) « إنما » فالمقصود عليه هو المتأخر في جملتها ؛ وإذا كانت الأداة « إلا » فالمقصود عليه هو الواقع بعدها مباشرة .

البحرئى شاعر - إنما المتنبى حكيم - ما النيل إلا حياة مصر - ما الصناعة إلا ثروة . فلا يجوز تقديم الخبر ؛ كى لا يزول الحصر بطريقته الخاصة الموصلة لمعنى معين ، فلا يتحقق بعد زواله المعنى على الوجه المراد .

٤ - أن يكون الخبر لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء^(١) ، نحو : لَعَلَّمْ مع تعب خيرٌ من جهل مع راحة ؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة فى جملتها ؛ فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه ؛ وهو المبتدأ .

٥ - أن يكون المبتدأ اسماً مستحقاً للصدارة فى جملة ، إما بنفسه مباشرة ، كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وما التعجبية ، وكلمة الخبرية^(٢) . . . ؛ (مثل : مَنْ الْقَادِمُ ؟ وأى شريف تصاحبه أصحابه - ما أطيّب خلقتك ! ! كم صديق عرفت فيه الذكاء) ! وإما بغيره ؛ كالمضاف إلى واحد مما سبق^(٣) ؛ فالمضاف إلى اسم استفهامٍ نحو : صاحبكم من القادم ؟ . والمضاف إلى اسم شرط نحو : غلامٌ أى رجل شريف تعاونه أعوانه . والمضاف إلى كم الخبرية ، نحو : خادمٌ كم صديقٍ عرفت فيه الذكاء^(٣) .

(١) لها باب خاص فى ص ٦٥٧ .

(٢) أما الاستفهامية فداخله فى أسماء الاستفهام التى لها الصدارة أيضاً .

(٣) غير « ما التعجبية » ؛ فإنها لا تقع مضافاً إليه . وإلى المواضع السابقة يشير ابن مالك بقوله :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوِّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ

أى : أن الأصل فى الأخبار هو تأخيرها ، ولا مانع من التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظى أو معنوى .

فإنع التقديم إذا استوى المبتدأ والخبر فى التعريف والتنكير . وعندما البيان الذى يوضح أن أحدهما هو المبتدأ ، وأن الآخر هو الخبر . (« عرفاً ونكراً » ، منصوبين على « التمييز » ، أو : على « نزع الخافض - ويسمى « الحذف والإيصال » - وتفصيل الكلام عليه فى ج ٢ م ٧١ ص ١٥٣ باب : « تعدية الفعل ولزومه » . . .) ، ثم قال ابن مالك :

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدًا ؟

وإنع التقديم أيضاً إذا كان الفعل - مع فاعله - هو الخبر ، أو كان الخبر محصوراً فيه .

ومعنى البيت الأخير : أن الخبر يتمتع بتقديمه إذا كان مسنداً لصاحب لام ابتداء ؛ أى : إذا كان هذا الخبر مسنداً ، والمسند إليه مبتدأ مصدر باللام التى تدخل على المبتدأ للدلالة على الابتداء . وكذلك يتمتع بتقديمه إذا كان المبتدأ لازم الصدارة ، أى : لا يكون إلا فى صدر جملة .

زيادة وتفصيل :

(١) هناك مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر ؛ أشهرها ما يأتي :

١ - ما ورد مسموعاً من مثل : راكبُ الناقةِ طليحان^(١) . (أى : مُتَعَبِّان ؛ أصابهما الإعياء والإرهاق) ، وأصله : راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان ؛ من كل مبتدأ مضاف ، أخبر عنه بخبر مطابق في التثنية أو الجمع للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف شيء ظاهر على المبتدأ ؛ (أى من غير ظهور عاطف ولا معطوف) ؛ كالمثال السابق . ونحو : مهندسُ البيتِ جميلان - ونحو : خادمُ الطفلين لاعبون ؛ أى : مهندسُ البيتِ والبيتُ جميلان ، وخادمُ الطفلين والطفلان لاعبون . فالمعطوف على المبتدأ محذوف لوضوح المعنى . والخبر هنا واجب التأخير .

لكن أيجوز القياس على تلك الأساليب التي يحذف فيها حرف العطف والمعطوف على المبتدأ ؛ لوضوح المعنى ؟ . الأحسن الأخذ بالرأى القائل بجوازه ، بشرط وجود قرينة واضحة تدل على المحذوف ؛ لأن هذا الرأى يطابق الأصول اللغوية العامة التي تقضى بجواز الحذف ؛ عند قيام قرينة جلية تدل على المحذوف . وتمنع خفاء المعنى ؛ كما رددنا هذا كثيراً^(٢)

٢ - أن يكون الخبر مقرونًا بالفاء^(٣) ؛ ونحو : من ينصحني فمخلص . فإن تقدم الخبر وجب حذف الفاء .

٣ - أن يكون الخبر مقترنًا بالباء الزائدة ؛ نحو : ما شريف بكاذب .

٤ - أن يكون الخبر طلبياً ؛ نحو : المحتاجُ عاونهُ ، والبائسُ لا تؤله .

٥ - أن يكون الخبر عن « مذ » أو « منذ » ، يجعلهما مبتدئين معرفتين في المعنى ؛ نحو : ما سافرت مذٌ أو منذ شهران ؛ (إذ المعنى : زمن انقطاع الرؤية شهران^(٤) .

(١) سيجي هذا المثل بيان في ج ٣ باب : « العطف » م ص ٥٤٢ م ١١٨ ، عند الكلام على حذف واو العطف .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٠٧ .

(٣) سيجي في ص ٤٣٤ بيان المواضع التي يقترن فيها الخبر بالفاء . . .

(٤) كما سبق في ص ٤٨٩ وكما يجيء في ص ٥٠٢ - وفي ج ٢ باب : « الطرف » ، م ١٩

ص ٢٧٨ و ٥٠٢ . وباب : « نروف الجر » م ٨٩ ص ٤٧٨ .

٦ - الخبر عن ضمير الشأن^(١) الواقع مبتدأ ؛ نحو : (قل : هو الله أحد) .
٧ خبر المبتدأ إذا كان هذا الخبر جملة هي عين المبتدأ في المعنى ؛ نحو :
(كلامي : « السفر مفيد » - (قولي : « العمل نافع ») .

٨ - خبر اسم الإشارة المبدوء بكلمة : « ها » التي للتنبيه في جملة اسمية ؛
نحو : هذا أخى . وهذا رأى كثير من النحاة . لكن من الميسور رفضه بالأدلة التي
سبقته^(٢) والتي تجعل تقديم المبتدأ هنا مستحسنًا ، لا واجبًا . وإنما يتعين -
عند أصحاب ذلك الرأي - أن يكون اسم الإشارة في الجملة الاسمية هو : المبتدأ
ولا يكون خبراً ، بحجة أن : « ها » التي للتنبيه تتطلب الصدارة ، بشرط أن تتصل
باسم الإشارة مباشرة ، لا يفصل بينهما ضمير . فإن فصل بينهما الضمير في مثل
« هأنذا » ، فالضمير هو المبتدأ ، واسم الإشارة هو الخبر . ويجوز : هذا أنا .
ولكن الأول أحسن وأولى ؛ لكثرة الأساليب الأدبية الواردة به^(٣)

٩ - خبر المبتدأ الذي للدعاء ؛ نحو : سلام عليكم ، وويل للأعداء^(٤)
١٠ - خبر المبتدأ إذا كان هذا الخبر متعددًا يؤدي تعدده معنى واحداً ؛ مثل :
الفتى نحيف سمين ، أى متوسط بين الأمرين - الرمان حلو حامض ، أى متوسط
بينهما - ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر المتعدد الذي يؤدي معنى واحداً ، ولا تقديم واحد
مما تعدد^(٥) .

١١ - خبر المبتدأ التالى : أمّا ؛ نحو : أما صالح فعالم ؛ لأن الفاء لاتقع
بعد « أمّا » مباشرة . ولأن الخبر الذى تدخل عليه لا يتقدم على المبتدأ - كما سلف - .
١٢ - خبر المبتدأ المفصول من خبره بضمير الفصل^(٦) ، نحو : الشجاع
هو الناطق بالحق غير هباب .

(١) سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه وكل ما يختص به في ص ٢٥٠ « د » .

(٢) في رقم ١ من هامش ص - ٣٢٨ ورقم ١ من هامش ص ٣٣٧ .

(٣) كما سبق في « ا » من ص ٣٣٧ وكما سيبيء في رقم ١ من هامش ص ٥٠٠ .

(٤) هذا رأى كثير من النحاة . ولكنى رأيت عدة نصوص قديمة يحتج بها تقدم فيها الخبر الجار مع

مجروره على المبتدأ الذى للدعاء . فالأحسن أن يقال : إن التأخير هو الأكثر ، وليس بالواجب .

(٥) كما سيبيء البيان في موضوع « تعدد الخبر » ص ٥٢٩ .

(٦) له بحث خاص مستقل في ص ٢٤٢ « ح » .

.....

١٣ - خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ ضمير تكلم أو خطاب ، وقد أخبر عنه بالذي وفروعه مع وجوده بعد الضمير مطابقتاً للتكلم ، أو الخطاب ؛ نحو : أنا الذي أساعد الضعيف . أتيا اللذان تساعدان الضعيف . . .

١٤ - ويجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في الباب المسمى : (الإخبار عن : «الذي») ، نحو : الذي صافحته محمد .

١٥ - خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، وخبره معرفة بآل . بعدها ضمير مطابق للمبتدأ في التكلم والخطاب ، نحو : أنا السيف أمزق الضلال - أنت الجندي تدافع عن الوطن .

١٦ - خبر المبتدأ اسم الموصول ، ويجب تأخير الخبر عنه وعن الصلة معاً (١)

١٧ - الخبر إذا كان جملة فعلية ماضوية والمبتدأ « ما التعجبية » ؛ نحو : ما أقدر الله أن يدنسي المتباعدين (٢) .

« ملاحظة عامة » : يجب تقديم كل اسم أو فعل سبقته أداة عرض ، أو تمن ، أو رجاء ، أو نفي ، أو طلب .

(ب) أثار النحاة والبلاغيون جدلاً مرهقاً حول بعض الحالات التي يكون فيها المبتدأ والخبر متساويين في التعريف والتنكير ، أو متقاربين فيهما ؛ من غير لبس في المعنى . ويدور الجدل حول معرفة الأحق منهما بأن يكون المبتدأ . وإذا ظهر الأحق فهل يجوز الإغضاء عن أحقيته بجعله خبراً وجعل الخبر مبتدأ ؟ . وقد سبق (٣) بيان المراد من التساوي والتقارب في التعريف والتنكير .

بالرغم من جلطم المرهق (٤) ؛ يتلخص الجواب السديد في أن المعول

(١) كبا في ص ٣٧٨ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا ، في رقم ٥ من ص ٤٩٦ .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢ .

(٤) وقد عرض لبعضه صاحب : « المفصل » ، وكذا : « الصبان » بإيجاز في الجزء الأول ، باب :

« المبتدأ والخبر » ، عند الكلام على مواضع تأخير الخبر وجوباً . وكذلك : « التصريح » وهامشه في الموضع السابق أيضاً . وكذلك « المعنى » أول الباب الرابع :

عليه في جوار تقديم المبتدأ على الخبر ليس مجرد التساوى أو التقارب في درجة التعريف والتنكير ؛ وإنما المعول عليه وحده هو وجود قرينة تدل على أن هذا هو : « المحكوم عليه » ؛ (أى : أنه المبتدأ) ، وذلك هو : « المحكوم به » ، (أى : الخبر) على حسب المعنى ؛ بحيث يتميز كل من الآخر ، دون خلط أو اشتباه . ففى وجدت القرينة التى تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الدواعى^(١) . وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتماً ، منعاً للالتباس من غير أن يكون للتساوى أو التقارب دخل فى الحالتين . فلا بد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم على إدراك أن هذا « محكوم عليه » فىكون مبتدأ ، وأن ذلك « محكوم به » فىكون خبراً . فإذا وقع فى وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن ، وأن اللبس محتمل وجب إزالته ؛ إما بالقرينة التى تبعده وتبدده ، وإما بالتزام الترتيب ؛ فيتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ؛ ليكون هذا التقدم دليلاً على أنه المبتدأ ، ووسيلة إلى تعيينه ؛ لموافقته للأصل الغالب فى المبتدأ .

(١) إلا فى الحالة التى أشرنا إليها فى رقم ٨ من ص ٤٩٨ وهى حالة اسم الإشارة المقرون بكلمة « ها » التنبيه ، مع معرفة أخرى ؛ إذ يتعين أن يكون اسم الإشارة هو المبتدأ ؛ لأن حرف التنبيه لا بد أن يتصدر - عند فريق من النحاة دون فريق ، طبقاً للبيان المفصل الذى فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ - إلا إن كانت المعرفة الأخرى ضميراً ؛ ففى هذه الحالة يحسن أن يكون المبتدأ هو الذى تسبقه (ها) التنبيه ، واسم الإشارة يحىء بعده خبراً ، نحو : « هأنذا » . وقد يجوز مراعاة القاعدة العامة بتقديم الإشارة أيضاً فى هذه الصورة مع تأخير الضمير ؛ نحو : هذا أنا ، ولكن الأول أكثر فى الأساليب الأدبية المعروفة . (انظر ص ٣٣٧) .

تقديم الخبر وجوباً

(وهي الحالة الثالثة له)

يتقدم الخبر وجوباً في مواضع ؛ أهمها :

١- أن يكون المبتدأ نكرة محضة^(١) ، ولا مسوغ للابتداء به إلا تقدم الخبر المختص^(١) ، جملة كان الخبر أم شبهها (أى : سواء أكان الخبر ظرفاً أم جاراً مع مجروره ، أم جملة) . . . فثال شبه الجملة : عندك كتاب - على المكتب قلم . . . فإن كان للمبتدأ مسوغ آخر جاز - عند عدم المانع - تقديم الخبر وتأخيرها ؛ نحو : عندك كتاب جميل - على المكتب قلم نفيس ؛ ويجوز : كتاب جميل عندك ، وقلم نفيس على المكتب . ومثال الجملة : قَصَدَكَ ولِدُهُ محتاج . فلا يجوز تقديم المبتدأ ؛ وهو : « محتاج » ؛ لأنه نكرة محضة ، ولأن المبتدأ النكرة إذا تأخر عنه خبره الجملة أو شبه الجملة فقد يتوهم السامع أن المتأخر صفة ، لا خبر^(٢) .

٢- أن يكون المبتدأ مشتقاً على ضمير يعود على جزء^(٣) من الخبر ؛ نحو : في الحديقة صاحبها . فكلمة : « صاحب » مبتدأ ، خبره الجار مع المجرور السابقين : (في الحديقة) . وفي المبتدأ ضمير يعود على الحديقة التي هي جزء من الخبر . ولهذا وجب تقديم الخبر ؛ فلا يصح : صاحبها في الحديقة ؛ لكيلا يعود الضمير على

(١ أ) سبق الكلام على النكرة المحضة في رقم ٣ من هامش ٢١٣ وعلى الظرف المختص ، وكذا الجار مع مجروره في ص ٤٧٧ ، وفي رقم ١ من هامش ٤٨٧ . وكذا الرأي في المبتدأ النكرة في ص ٤٨٩ .

(٢) كل هذا كلام القائلين بأن المبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ . وسردوا عشرات من المسوغات لا تترك نكرة بنبر أن تصلح للابتداء ؛ كما أوضحنا فيما سلف (ص ٨٥) وما بعدها) ، واثبتنا منه إلى أنه لا قيمة لهذا التوهم ، ولا داعي لبقاء تلك القاعدة ، وعندئذ يكون الموضع الأول من مواضع تقديم الخبر هو : (أن يكون المبتدأ نكرة محضة ، ويراد تخصيصه ، بتقديم خبره الظرف أو الجار مع المجرور المختصين ، أو : الجملة) . أما دعوى التوهم فخيالية لا مجال لها ما دامت الجملة الاسمية قد أدت الفائدة الأساسية المطلوبة .

(٣) عبارة النحاة : « يعود على الخبر » . ولكن الصحيح أنه يعود على جزء من الخبر كما في المثال - ؛ إذ الضمير عائد على المجرور وحده ، وهو جزء من الخبر ؛ لأن الخبر الجار مع مجروره .

متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهو ممنوع هنا . . . ومثل ذلك : « في القطار رُكَّابُه »
فكلمة : « ركاب » مبتدأ خبره الجار مع المحرور السابقين . وفي المبتدأ ضمير
يعود على : « القطار » وهو جزء من الخبر ، ويجب تقديم الخبر ؛ فلا يصح :
رُكَّابُه في القطار ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهو ممنوع هنا
كما قلنا . . . وهكذا . . .

٣- أن يكون للخبر الصدارة في جملته ؛ فلا يصح تأخيره . ومما له الصدارة
أسماء الاستفهام ؛ نحو : أين العصفور ؟ . فكلمة : « أين » اسم استفهام ، مبني
على الفتح في محل رفع ، خبر مقدم ، و « العصفور » مبتدأ مؤخر . ونحو : متى
السفر ؟ فكلمة : « متى » اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم ،
و « السفر » مبتدأ مؤخر . ومثل هذا : كيف الحال ؟ - من القادم ؟ . . .

وكذلك الخبر الذي ليس اسم استفهام بنفسه ، ولكنه مضاف إلى اسم استفهام
نحو : مالك من السيارة ؟ . وصاحب أي اختراع أنت ؟ .
ومما له الصدارة « مُنْذُ وَمُنْذُ » عند إعرابهما ظرفين خبرين متقدمين في
مثل : ما رأيت زميلي مُنْذُ أو منذُ يومان . ولو أعربناهما مبتدئين لوجب تقديمهما
أيضاً^(١) .

٤- أن يكون الخبر محصوراً^(٢) في المبتدأ بإلا أو إنما ؛ نحو : مافي البيت
إلا الأهل ، إنما في البيت الأهل ؛ فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ ، لكيلا
يختل الحصر المطلوب ، ويختلف المراد^(٣) .

(١) سبقت الإشارة لهذا في « أ » من ص ٨٩ ؛ وفي رقم ٥ من ص ٩٧ - وسيجيء البيان عنهما في
ج ٢ بابي : الظرف وحروف الجر .
(٢) وقد أشرنا باختصار إلى « الحصر » وطريقته في رقم ٤ من هامش ص ٩٥ .
(٣) وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة السابقة بقوله :

ونحو : عندي درهمٌ وليَ وطرٌ مُلتزمٌ فيهِ تقدُّمُ الخبرِ
يشير هذا البيت إلى الموضع الأول : (والوتر هو : الغرض والحاجة) ، ثم قال :

كذا إذا عادَ عليهِ مُضمَرٌ مما بهِ عنه مبيناً يُخبرُ

يشير إلى الموضع الثاني ، وهو : تقديم الخبر إذا عاد عليه مضممر (أي : ضمير) من المبتدأ
الذي يخبر عنه بخبر ، وهذا الخبر يبين ويفسر الضمير العائد إليه .

و « ما » أي : من المبتدأ الذي . . . و « به » : بالخبر - حالة كون الخبر مبيناً - وعنه : (عن المبتدأ . . .)
وفي البيت كثير من التعميد ، والضمائر المتتوية في مراجعها . (ثم أشار إلى الموضع الثالث فالرابع بقوله :

.....

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ كَأَيِّنَ مِنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا ؟
وَجَبَرَ الْمَحْضُورَ قَدَّمَ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا

يريد : أن يقول : كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التي تستوجب التصدير ، أى : تستحقه وجوباً ؛ نحو : أين من علمته نصيراً ؟ « فأين » اسم استفهام د خبر مقدم ... إلخ .
« من » : اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر ...
وكذلك يجب تقديم خبر المحصور فيه ، أى : خبر المبتدأ الذى وقع فيه الحصر (فالخبر محصور ،
وللمبتدأ محصور فيه) مثل : ما لنا إلا اتباع أحمد .

زيادة وتفصيل :

- (١) من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر :
- ١ - أن يكون لفظه « كم » الخبرية^(١) ؛ نحو : كم يوم غيابك !! أو :
أن يكون مضافاً إليها ؛ نحو : صاحبكم كتاب أنت !! .
- ٢ - أن يكون قد ورد عن العرب متقدماً في مثل من أمثالهم ؛ نحو : « في كل واد بنوسعد » ؛ لأن الأمثال الواردة لا يصح أن يدخلها تغيير مطلقاً ، (لا في حروفها ، ولا في ضبطها ، ولا في ترتيب كلماتها)^(٢)
- ٣ - أن يكون المبتدأ مقرونًا بفاء الجزاء ؛ نحو : أمّا عندك فالخير .
- ٤ - أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً للمكان ؛ نحو : « هنا^(٣) وثم » في مثل : ها هنا النبوغ ، وثم العلم والأدب . بشرط وجود « ها » التي للتنبيه قبل الظرف : « هنا » ؛ فيصير : ها هنا .
- ٥ - أن يكون تأخير الخبر مؤدياً إلى خفاء المراد من الجملة ، أو مؤدياً إلى الوقوع في لبس ؛ فمثال الأول : لله درك^(٤) عالماً ، فالمراد منها : التعجب ، ولو تأخر الخبر ، وقلنا : درك لله - لم يتضح التعجب المقصود .
- ومثال الثاني : عندي أنك بارع ، . . . من كل مبتدأ يكون مصدرًا مسبوقًا من « أن » (مفتوحة الهمزة مشددة النون) ومعمولها ؛ وهي « أن » التي تفيد التوكيد . فلو قلنا : أنك بارع عندي - لكان التأخير سبباً في احتمال اللبس في الخلط بين « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون ، و« إن » المكسورة الهمزة المشددة النون ، وسبباً في احتمال لبس آخر أقوى ، بين « أن » المفتوحة الهمزة المشددة التي معناها التوكيد ، وتسبك مع معمولها بمصدر مفرد - و« أن » التي بمعنى :

(١) أما الاستفهامية فلها الصدارة أصالة كأسماء الاستفهام السابقة . فكم بنوعها واجبة الصدارة .

(٢) كما سيبيء في ص ٥١٨ .

(٣) هذا ما صرح به فريق من النحاة ، كصاحب « المصحح » - ج ١ ص ١٠٢ - ولكن السماع

الكثير يخالفه في الظرف : « هنا » - كما أوضحنا هذا بإضافة في رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ . -

(٤) الدر : اللين . والمقصود من هذه الجملة المدح والتعجب معاً ؛ بسبب ما يدعيه المتكلم من أن اللين الذي ارتضعه المخاطب ونشأ عليه هولبن خاص من عند الله هياء . وحده لإعداد هذا المخاطب إعداداً ممتازاً يفرد به (راجع ج ٢ رقم ٢ من هامش ص ٢١ م ٦٠) . وهذا الأسلوب قد التزم فيه العرب تقديم الخبر ، فلا يصح تأخيره .

« لعل » ، وهذه مع معموليها جملة ؛ فلا تسبك معهما بمصدر مفرد ، و فرق كبير في الإعراب بين المفرد والجملة ، وفي المعنى بين التوكيد ، والترجي أو الظن . . . فقد صار اللبس محتملاً لفظاً ، وكتابة ، ومعنى ، بسبب تأخير الخبر ، فلو تقدم لا متنع اللبس ؛ إذ الحكم الثابت « لأن » المكسورة الهمزة المؤكدة ، و « أن » المفتوحة الهمزة التي بمعنى : « لعل » أن كلا منهما مع معموليه جملة ، وأن كلا منهما لا يجوز تقديم معمول خبره عليه ؛ سواء أكان معمول ظرفاً أم غير ظرف^(١) .
ولهذا يسهل الاهتداء إلى إعراب الظرف في المثال السابق ، وأشباهه ، وأنه خبر ، وليس معمولاً للخبر متقدماً عليه ؛ إذ لو لم نعر به خبراً واعتبرنا « أن » (المفتوحة الهمزة ، المشددة النون) حرفاً للتوكيد لكان المصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ ، ولا نجد له خبراً ؛ وهذا لا يصح . ولو اعتبرناها بصورتها هذه بمعنى : « لعل » لم يصح تعليق الظرف المتقدم بخبرها إذ لا يجوز تقديم شيء من معمولات خبرها عليها - كما قلنا - . وكذلك لو اعتبرناها « إن » المكسورة الهمزة ، المشددة النون ، للتوكيد ؛ فلم يبق بدّ من إعراب ذلك الظرف خبراً متقدماً .

فتقدمه - أو غيره من معمولات - يحتم أمرين :

(أ) تعيين نوع « أن » التي بعده ؛ فتكون للتوكيد ، مفتوحة الهمزة مشددة النون .

(ب) أنه خبر متقدم وليس معمولاً لخبرها .

كما أن تأخيره يوجب أمرين :

(أ) اعتباره « أن » (مفتوحة الهمزة ، مشددة النون) بمعنى : « لعل » ، أو كسر

همزتها مع تشديد نونها لتكون للتوكيد .

(ب) إعرابه في الصورتين معمولاً للخبر وليس خبراً .

ولا شك أن كل اعتبار من الاعتبارات السالفة يؤدي إلى معنى يخالف الآخر .

وإنما يكون تقديم خبر « أن » واجباً على الوجه الذي شرحناه بشرط عدم وجود أمّا « الشرطية . فإن وجدت جاز تأخير الخبر^(٢) ؛ إذ المشددة المكسورة الهمزة ،

(١) كما هو مبين في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ - وفي « و » من ص ٦٤٦ .

(٢) تقول : أمّا عنى فأئك بارع . أو : أمّا أنك بارع فمتنى .

.....

وكذا التي بمعنى : « لعل » لا يقعان بعدها^(١)
 وغاية القول : أنه يجب تقديم الخبر في كل موضع يؤدي فيه تأخيره إلى لبس .
 أو خفاء في المعنى أو فساد فيه .

(١) لأنه لا يجوز الفصل بينها وبين « الغاء » التي بعدها جملة اسمية مصدرية بكلمة : « إن » مكسورة
 الهمزة ، ولا « أن » مفتوحة الهمزة ، التي بمعنى : « لعل » - كما سيحيى في رقم ٣ من هامش
 ص ٦٣٥ - وسيحيى في ج ٤ ص ٤٧٠ و ٤٧٦ م ١٦١ تفصيل الكلام على : « أمّا » وأحكامها .

حذف المبتدأ والخبر .

يحذف كل منهما جوازاً أو وجوباً في مواضع معينة؛ فيجوز حذف أحدهما بشرط أن يدل عليه دليل ، وألاً يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه^(١)؛ فثال حذف المبتدأ جوازاً أن يقال : أين الأخ ؟ . فيجواب : في المكتبة . فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « الأخ » . وأصل الكلام : « الأخ في المكتبة » ، حذف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه . ومن الأمثلة أيضاً أن يقال : كيف الحال ؟ . فيجواب . . . « حسن » . فكلمة : « حسن » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « الحال » . وأصل الجملة : « الحال حسن » حذف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه . . . وهكذا .

ومثال حذف الخبر جوازاً أن يقال : من في الحقل ؟ . فيجواب : « على » . فكلمة « على » مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف^(٢) تقديره : « في الحقل » . وأصل

(١) هذا الحذف تطبيق لقاعدة لغوية عامة ، تشمل المبتدأ والخبر وغيرهما ؛ ومضمونها . أن الحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه ؛ بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بحذفه تأثراً يؤدي إلى عيب وفساد لفظي أو معنوي . ويريدون بالدليل : القرينة الحسية (ومنها اللفظية) أو : العقلية (المعنوية) التي ترشد إلى لفظ المحذوف ومعناه ؛ وإلى مكانه في جملته (طبقاً للتقسيم الذي سبقته له الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٤٩٣) - ويريدون بعدم تأثر المعنى : بقاءه على حاله قبل الحذف ، فلا ينقص ، ولا يصيبه لبس ، أو خفاء أو تغيير - انظر « ١ » من ص ٤٨٩ . حيث الأصل اللغوي العام الذي يتصل بهذا .

(٢) يكثر حذف المبتدأ جوازاً في جواب الاستفهام ؛ نحو : ما الحديد ؟ . فيقال : معدن : أى : هو معدن . ومنه قوله تعالى : (ما أدراك ماهيه ؟ نار حامية) ، أى : هي نار حامية . . . وقوله : (هل أنيثكم بشر من ذلك ؟ . . . النار . . .) ، أى : هو النار . وكذلك بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ نحو : من يعمل صالحاً فلنفسه . . . أى : فعله لنفسه . وكذلك بعد القول : مثل : الآية الكريمة التي تسجل كلام الكفار عن القرآن بأنه أساطير الأولين وهي : (قالوا : أساطير الأولين ..) أى : (هو : أساطير الأولين) . وقد يحذف جوازاً في غير هذه المواضع ؛ مثل قوله تعالى : (سورة أنزلناها وفرضناها) . وقوله : (براءة من الله ورسوله . . .) ، أى : هذه . . .

وقد اجتمع الحذف الجائز والذكر في قول الشاعر :

قصرٌ عليه تحيةٌ وسلامٌ
خلعت عليه جمالها الأيامُ

أى : (هذا قصر) - (عليه تحية وسلام) .

الكلام . « على في الحقل » . حذف الخبر جوازاً لوجود ما يدل عليه : مع عدم تأثر المعنى والأسلوب بحذفه . ومثله : ماذا معك ؟ . فيقال : « القلم » . فكلمة : « القلم » مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف ، تقديره : « معي » . وأصل الكلام : « القلم معي » ؛ ومثل : خرجت فإذا الوالد^(١) . والأصل قبل حذف الخبر : خرجت فإذا الوالد موجود... وقد يحذف المبتدأ والخبر معاً بالشرط السابق ؛ نحو : (المحسنون كثيرٌ ؛ فمن يساعد محتاجاً فهو محسن ، ومن يساعف مستغيثاً فهو محسن ، ومن يشهد شهادة الحق ...) أي : من يشهد شهادة الحق فهو محسن . فجملة : (هو محسن) مبتدأ وخبر ، وقد حذفوا معاً ، جوازاً^(٢) . ومن ذلك : (من يخلص في واجبه فهو عظيم ؛ ومن ينفع وطنه فهو عظيم ، ومن يخدم الإنسانية ...) أي : فهو عظيم^(٣) .

(١) « إذا » هنا للمفاجأة ، أي : للدلالة على هجوم الشيء الذي بعدها ؛ ووقوعه بغتة . و « إذا » الفجائية لا بد أن يسبقها كلام ، ولا تحتاج إلى جواب ؛ ولا بد أن تكون المفاجأة في الزمن الحال ؛ (لا المستقبل ولا الماضي) ، وأن تقترب بها الفاء الزائدة للتوكيد . والمراد بالزمن الحال : أن وقوع المعنى بعدها ووقوع المعنى قبلها مقترنان ، بأن يتحقق وقوعهما معاً في وقت واحد ، ولو كان ماضياً ؛ نحو : خرجت أمس فإذا النسيم منعش ، فالوقت الذي تحقق فيه الخروج تحقق معه في الحال - أي : في الوقت نفسه - إنعاش النسيم ؛ لا قبله ، ولا بعده . ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :

كَمْ تَمَنَيْتُ لِي صَدِيقًا صَدُوقًا فَإِذَا أَنْتَ ذَلِكَ الْمَتَمَنَّى

(وسيجيء كلام على إعراب « إذا » في ص ٥٩٢ - ثم راجع ج ٢ - « د » ص ٢٦٠ م ٧٩) ، فتقدير المثال : خرجت فإذا الوالد موجود ؛ وهذا على اعتبار أن « إذا » الفجائية حرف . - مراعاة للأسهل - أما على اعتبارها ظرف زمان أو مكان فهي الخبر ؛ أي : في الوقت أو في المكان الوالد . (٢) فكلمة : « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ . « يشهد فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ؛ والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ . « شهادة » مفعول مطلق منصوب ، ومضاف . « الحق » مضاف إليه مجرور « فهو محسن » الفاء داخلة على جواب الشرط . « هو » مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع ، « محسن » خبره مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط . وفي هذا المثال يصح أن يكون المحذوف هو الخبر وحده ؛ والتقدير : « ومن يشهد شهادة الحق محسن » . فتكون كلمة : « محسن » خبر « من » ولا تكون « من » الشرطية ، وإنما تكون اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « يشهد » مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ... والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والخبر محذوف . تقديره « محسن » . (٣) وقد أشار ابن مالك إلى الحذف السابق فقال :

وحذف ما يعلمُ جائزٌ ؛ كما تقولُ : زيدٌ ، بعد : من عندكما ؟

وفي جواب : كيف زيدٌ؟ قل : دَنَيْفٌ فزيدٌ استغنى عنه إذ عرف

ومعنى البيت الأول : أن الحذف جائز في كل ما يعلم ؛ فيشمل حذف المبتدأ وحده ، وحذف الخبر وحده ، وحذفهما معاً ، وغيرها . والشرط في ذلك كله أن يكون المحذوف معلوماً ، لم يتأثر المعنى ولا =

ذلك هو الحذف الجائز^(١)، أما الواجب فللمبتدأ مواضع ، وللخبر أخرى .
وفيما يلي البيان :

= النَّصُوحُ بخذفه ؛ ولئن يكون معنوياً إلا إذا وجد دليل يدل عليه . ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط صراحة ، اكتفاء بشرط العلم ؛ لأن الخذف لن يكون معلوماً حقاً إلا إذا وجد الشرط المذكور . وضرب مثالا لحذف الخبر هو : أن يسأل سائل : من عند كما ؟ فتقول : « زيد » . التقدير « زيد عندنا » ؛ فحذف الخبر وهو « عندنا » : لتعلم به على الوجه السالف .

(١) ويمتنع حذف الجزأين معاً أو أحدهما إذا وقعت جملتهما خبراً عن ضمير الشأن (وقد سبق تفصيل الكلام عليه في الضائير - ص ٢٥٠ - نحو : قل هو الله أحد) .

وأتى في البيت الثاني بمثال لحذف المبتدأ هو أن يسأل سائل : كيف زيد ؟ فيكون الجواب : « دَنَفٌ » أي شديد المرض «دفنت» خبر المبتدأ الذي استغنى عنه فحذف ، وأصل الجملة : زيد دفن .

وقد ردد في كلامه اسم : « زيد » على عادة قدامى النحاة في كثرة ترديده خلال أمثلتهم ؛ هو : وعمرو ؛ ويكر . وخالد . . . حتى صار التمثيل بهذه الأسماء بفيضاً اليوم ؛ لابتذاله . يتحاشاه - بحق - أهل البلاغة والمقدرة الفنية من المعاصرين .

وبهذه المناسبة نشير إلى أن كلمة : « كيف » أو : « كَيْ » - كما ينطقها بعض العرب - هي في أكثر استعمالاتها : إما اسم مبنى على الفتح ، معناه الاستفهام عن حالة الشيء ؛ (أي : السؤال عن هيئته الطارئة عليه ، دون السؤال عن ذاته وحقيقته) ، وإما اسم معرب ، لا يدل على استفهام ، وإنما يدل على الحالة المجردة ، والهيئة المحضة ، بأن يكون بمعنى : « الكيفية » . وإما شرطية غير جازمة . فلها حالات ثلاث لا تكاد تخرج عنها . ولكل حالة أحكامها التي نوضحها فيما يلي .

(١) فلاستفهامية لها الصدارة في جملتها . وهي مبنية على الفتح وجوباً في كل موقعها المختلفة باختلاف الأساليب التي تحتويها . وضابط إعرابها أن ننظر إلى العامل بعدها ؛ فإن كان محتاجاً إليها باعتبارها جزءاً أساسياً لا يستغنى عنه فإنها تعرب على حسب حاجته ، فتكون خبراً في مثل : كيف أنت ؟ . لأن العامل الذي بعدها مبتدأ يحتاج للخبر ؛ فهي الخبر له ، مبنية على الفتح في محل رفع . وكذلك هي الخبر في مثل : كيف بك ؛ وكيف به . - بالإيضاح الذي سبق رقم ٣ من هامش ص ٤٨ - وفي مثل : كيف كنت ؟ تعرب خبراً « لكان » ، مبنية على الفتح أيضاً في محل نصب ؛ لاحتياج « كان » خبر منصوب ، وفي مثل : كيف ظننت الضيف ؟ تكون مبنية على الفتح في محل نصب ، مفعولاً ثانياً للفعل : « ظن » - وهو من الأفعال التي تحتاج لمفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر - فإن كان ما بعدها غير محتاج لها احتياجاً أساسياً على الوجه السالف بقيت مبنية على الفتح أيضاً . ولكن في محل نصب دائماً ؛ إما لأنها حال ؛ نحو : كيف حضر الضيف (أي : حضر الضيف في أي حال ؛ وعلى أي هيئة) ، وإما لأنها مفعول مطلق ؛ نحو (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟) « فكيف » مفعول مطلق . والمعنى : فعل ربك بأصحاب الفيل أي فعل . . .

فهي في كل ما سبق اسم استفهام مبنى على الفتح في محل رفع ، أو نصب ، على حسب حاجة العامل ، ولا تكون في محل جر مع بقائها استفهامية إلا سماعاً في بعض أمثلة نادرة لا يقاس عليها ؛ منها قوهم : على كيف تبع الأحمريين ؟ .

ولسببويه رأى آخر حسن في معنى « كيف » الاستفهامية ، وفي إعرابها . وقد اضطرب النحاة في شرحه إلى أن تناوله « الخضرى » في حاشيته ، فأزال عنه الغموض والحفاه ، وكشف بشرحه السبب في استحسان صاحب « المغنى » وتأييده لذلك الرأي . وملخصه : أن معنى : « كيف » الاستفهامية عند سببويه شيء واحد ، هو السؤال عن الحال والهيئة الطارئة على الأمر المسئول عنه ، وأن من يقول : كيف

مواضع حذف المبتدأ وجوباً ، أشهرها أربعة :

(١) المبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت ، ثم ترك أصله وصار خبراً ، بيان هذا : أن بعض الكلمات يكون نعتاً خاصاً بالمدح كالذى فى نحو : ذهبت إلى الصديق الأديب ، أو بالذم كالذى فى ، نحو : ابتعدت عن الرجل السفيف . أو : بالترحم ^(١) كالذى فى نحو : ترفق بالضعيف البائس . فكلمة « الأديب » و « السفيف » و « البائس » نعت مفرد ^(٢) ، مجرور ؛ لأنه تابع للمنعوت فى حركة الإعراب ، التى هى الجر فى الأمثلة السابقة .

= محمد ؟ . وكيف الجو ؟ . يريد . فى أى حال محمد ؟ . وعلى أى حال الجو ؟ . فعناها اللفظى اللقيق هو : - فى أى حال ؟ ، أو : على أى حال ؟ . بحيث تستطيع أن تحذف لفظها وتضع مكانه هذا الذى بمعناه ، فلا يتأثر المراد . وهذا معنى قول سيويه إنها : « ظرف » مبنى على الفتح ؛ لأن كلمة : « ظرف » يراد منها أحياناً الجار مع مجروره . ثم هو يريد الظرفية المجازية ؛ كالتى فى مثل : فلان فى حالة حسنة . ولا يريد الظرفية الحقيقية النحوية التى تقتضى أن يكون الظرف منصوباً على الظرفية ؛ إذ لا تدل على زمان أو مكان ، وإنما يريد ما قلناه من نحو : فى أى حال - وعلى أى هيئة وبهذا تكون « كيف » عنده مبنية على الفتح فى محل رفع أو نصب على حسب حاجة العوامل ، ولا تكون فى محل جر ، ولا مقصورة على النصب للظرفية أو لغيرها . وهذا رأى قريب من سابقه ، وحسن أيضاً - كما قلنا -

(وفى كل ما تقدم راجع المعنى والجمع ، فى بحث « كيف » وكذا الصبان والخضرى وحاشية ياسين)

فى باب المبتدأ والخبر - ج ١ - عند بيت ابن مالك ، وفى جواب : كيف زيد ؟ قل : دنف ... ثم فى أول باب « أعلم وأرى »)

(ب) والتى تجردت عن الاستفهام ، وتخلصت لمعنى الحالة المجردة (أى كانت بمعنى : « الكيفية ») تكون اسماً مبنياً أيضاً على الفتح فى جميع صورها إلا صورة واحدة تعرب فيها ، ولا تبنى ؛ وهى الحالة التى يحتاج إليها العامل لتكون مفعولاً به فتكون اسماً معرباً مفعولاً به مجرداً عن معنى السؤال ، وليس له وجوب الصدارة ؛ فتعرب مفعولاً به ، منصوباً لعامل قبله كالذى قيل أيضاً فى آية (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل) حيث أعربها بعض النحاة مفعولاً به منصوباً ، مضافاً إلى الجملة الفعلية بعده ، ثم تأويل هذه الجملة الفعلية بالمصدر طبعاً لما هو موضح فى باب الإضافة - ٣ خاصة بالجملة الواقعة مضافاً إليه - كتأويل الجملة الفعلية بالمصدر فى قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) بإضافة كلمة « يوم » إلى الجملة بعده . فالعنى : ألم تر كيفية فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ .. وبمثل التأويل فى الآية الأخرى وهى قوله تعالى : (رب أرني كيف تحيي الموتى...؟) أى : أرني كيفية إحيائك الموتى .

وفى الآيتين آراء أخرى ولكن ماعرضناه أوضح وأيسر تطبيقاً ، وليس فيه ما يعارض حكماً مطرداً ، أو قاعدة أصيلة . أما فى غير هذه الحالة التى تعرب فيها مفعولاً به منصوباً مباشرة فإنها تبنى على الفتح - كما أشرنا - (ج) والشريطة اسم شرط غير جازم - على الأرجح - يقتضى بعده فعل شرط وفعل جواب . ولا بد أن يكون الفعلان بعدهما متفقين فى مادة اشتقاق اللفظ وفى المعنى نحو : كيف تكتب أكتب ، ولا يجوز كيف تكتب اقرأ ...

وتفصيل الكلام على هذا الاستعمال وحكمه مدون فى موضعه الخاص من الجزء الرابع - باب الجوازم ص ٤١٥ م ١٥٦ .

(١) إظهار الرحمة والحنان .

(٢) التعت المفرد - كالجبر المفرد ، وكالحال المفرد - ما ليس جملة ، ولا شبه جملة .

لكن يجوز إبعاد النعت عن الجرّ إلى الرفع أو النصب بشرط (١)، وعندئذ لا يسمى «نعماً»، ولا يعرب في حالته الجديدة «نعماً» - وقد يُسمّى: «نعماً مقطوعاً أو منقطعاً» (٢) - . وإنما يكون في حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: «هو» - مثلاً - فيكون المراد: ذهبت إلى الصديق «هو الأديب». ابتعدت عن الرجل؛ «هو السفيه». ترفق بالضعيف، «هو البائس» .

ويكون في حالة نصبه مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله. تقديره: «أمدح»، أو: «أذم»، أو: «أرحم»، على حسب معنى الجملة. والفاعل في هذه الأمثلة ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. فالمراد: أمدح الأديب... أذم السفيه... أرحم البائس. ولا يصح إعراب كلمة منها ولا تسميتها نعماً بعد أن تركت الجرّ إلى الرفع أو النصب. ولكن يصح تسميتها نعماً مقطوعاً أو منقطعاً - كما سبق - هـ

ومن الأمثلة: (أصغيت إلى الغناء الشجيّ) (٣) - فرعت من رؤية القاتل الفتاك - أشفقت على الطفل اليتيم... فكلمة «الشجيّ» نعت مفرد مجرور؛ تبعاً للمنعوت. وتفيد المدح. وكلمة: «الفتاك» نعت مفرد مجرور؛ تبعاً للمنعوت، وتفيد الذم. وكلمة: «اليتيم» نعت مفرد مجرور، وتفيد الترحم. فتلك الكلمات الثلاث وأشباهها - من كل نعت مفرد مجرور يفيد المدح، أو الذم، أو الترحم - قد يجوز إبعادها عن الجرّ، إلى الرفع أو: النصب؛ فلا تعرب نعماً مفرداً مجروراً، وإنما تعرب في حالة الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: «هو» ويكون المراد: «هو الشجيّ». «هو الفتاك». «هو اليتيم»... كما تعرب في حالة النصب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله. تقديره: أمدح... أو: أذم... أو: أرحم... على حسب الجملة، فالمراد: أمدح الشجيّ... أذم الفتاك... أرحم اليتيم (٤) وبعد إبعادها عن الجرّ قد تسمى «نعماً مقطوعاً، أو منقطعاً» .

(١) سحج مفصلة في موضعها الأنسب، وهو: باب النعت، ج ٣ ص ٤٧١ م ١١٥ .
(٢) قد يسمى نعماً مقطوعاً، أو: منقطعاً؛ بمعنى: أنه منقطع عن أصله وتارك لاسمه الأول وحكمه السابق. - انظر ما يأتي في رقم؛ من الهامش -

(٣) الذي يسر ويسرح.

(٤) قلنا: إن تلك الكلمات وأشباهها لا تعرب نعماً إلا حين تكون تابعة للمنعوت في حركة إعرابه أما حين تخالفه إلى الرفع أو النصب فلا تكون نعماً؛ لأن صلها الإعرابية به تنقطع لدخولها في جملة جديدة مستأنفة - في الرأي الشائع - ؛ ولا صلة بينها وبين الجملة السابقة من ناحية الإعراب فكلاهما مستقلة بنفسها فيه بناء على الرأي المتقدم؛ نعم إن تلك الكلمة التي كانت في الأصل: «نعماً» قد تسمى: «النعت المقطوع» أو: «المنقطع»، ولكن تسميتها هذه بالنعت لم يلاحظ فيها حالها الجديدة؛ وإنما لوحظ فيها حالها القديمة التي تركتها؛ فهي تسمية «مجازية» باعتبار ما كان، لا باعتبار ما هو متحقق بعد القطع. أما الوصف بالمقطع، أو: بالمنقطع... فلاحظ فيه أنها صارت في حالتها =

وإذا كان النعت مرفوعاً في الأصل جاز إبعاده عن الرفع إلى النصب فقط ،
 — وقد يسمى : « نعتاً مقطوعاً ، أو منقطعاً » ويُعرب مفعولاً للفعل محذوف تقديره ...
 وإذا كان منصوباً جاز إبعاده عن النصب إلى الرفع فقط ، — وقد يسمى :
 « نعتاً مقطوعاً ، أو منقطعاً » وإذا كان مجروراً جاز قطعه إلى الرفع أو النصب
 — كما تقدم — .

والذي يتصل بموضوعنا هو : النعت المقطوع إلى الرفع ، حيث يعرب بعد
 القطع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، ولا يجب الحذف إلا بشرط أن يكون أصل
 النعت للمدح ، أو الذم ، أو الترحم ، دون غيرها — كما سبق^(١) —
 ٢ — المخصوص بالمدح أو الذم .

وبيانه : أن في اللغة أساليب للمدح ، وأخرى للذم ، وكلاهما يؤلّف بطريقة

= الجديدة ، وإعرابها المستحدث—مقطوعة عن إعرابها السابق ، وعن حركتها الأولى . لأن جملتها الجديدة
 مستأنفة لا محل لها من الإعراب — كما أسلفنا — ؛ فليس بين الجملتين صلة إعرابية ؛ بالرغم من أن الغرض
 من الجملة الجديدة هو : إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم ... وهذه أغراض كان يدل عليها النعت قبل قطعه ...
 أما السبب في تحويلها من نعت مفرد في جملة إلى خبر مرفوع أو إلى مفعول به ، وكلاهما
 في جملة جديدة مستقلة بنفسها ، لا صلة في الإعراب بينها وبين سابقها ... ، فسبب بلاغي ؛ ذلك
 أنهم حين يرون أهمية الغرض من هذه الكلمة ، وجلال معناها وأن هذا المعنى جدير بالتنويه ، وتوجيه
 الأبصار والأسماع إليه ؛ يحولونها عن سياقها المألوف ، وإعرابها الطبيعي ؛ يقطعها وجوباً من جملتها ،
 وإدخالها في جملة جديدة ؛ الغرض منها : إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم ؛ فتكون دلالة الجملة
 الجديدة على تحقيق المراد أقوى وأظهر من دلالة الكلمة المفردة .

وقد يكون القصد من القطع تقوية التخصيص ؛ إذا كان وقوعه بعد نكرة ؛ نحو : مررت بأسد
 في قصصه زائرٌ أو زائرٌ . أو : تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة ؛ نحو : أصغيت لعل
 الشاعر ؛ فيكون الحذف فيهما جائزاً .

هذا ، وليس من اللازم في النعت المنقطع أن يكون مجروراً قبل القطع تبعاً للمنوت ، بل يجوز أن
 يكون مرفوعاً في حالته الأولى ، أو منصوباً ؛ تبعاً لذلك المنوت . فإن كان المنوت مرفوعاً جاز في نعته
 المرفوع النصب على القطع ، ولا يجوز الرفع ، مناعاً للاتباس ، لأنه إن رفع فإن يعرف أنه مقطوع .
 وإن كان المنوت منصوباً جاز قطع النعت إلى الرفع فقط ولا يجوز إلى النصب ؛ مناعاً للاتباس
 كذلك . أما إذا كان المنوت مجروراً فيجوز قطعه إلى الرفع ، أو النصب ، كما سبق ،
 إذ لا لبس مع أحدهما .

وقد قلنا : إن المنسوب بعد القطع لا يعرب نعتاً ؛ فقد دخل في جملة جديدة مستقلة بإعرابها ،
 لأنها — في الرأي الشائع — جملة مستأنفة إنشائية (من نوع الإنشاء غير الطلبي) . فلو ظهر الفعل المحذوف
 حذفاً واجباً لأوهم أن الكلام خبري . وقد حمل على حذف الفعل وجوباً ، حذف المبتدأ وجوباً أيضاً .
 ولا يجوز القطع إلا إذا كان المنوت معرفة ، أو نكرة خاصة . كما أن الفعل والمبتدأ يكون حذفهما واجباً
 مع النعت المقطوع الذي أصله للمدح أو الذم أو الترحم ، فإن كان أصله لشيء غير ما ذكرنا فالحذف
 جائز لا واجب — كما تقدم ، وكما سيبيء في باب النعت ، وقد سبقت إشارة لبعض هذا في رقم ١ من هامش
 ٣٢٠ عند الكلام على بعض أحكام العلم .

معينة ، وصُورٌ مختلفة ، مشروحة في أبوابها^(١) النحوية . فن أساليب المدح : أن تقول في مدح زارع اسمه حلیم : « نِعْمَ الزَّارِعُ حَلِيمٌ » . وفي ذم صانع اسمه سليم : « بئس الصانع سليم » فالممدوح هو « حلیم » ويسمى : « المخصوص بالمدح » والمذموم هو : « سليم » ويسمى : « المخصوص بالذم » . ومثلهما : « نِعْمَ الْوَقِيُّ حَامِدٌ » ، أو : « بئسَ الخَلِيفَ وعده زُهَيْرٌ » . فالممدوح هو : « حامد » ، ويسمى : « المخصوص بالمدح » . والمذموم هو : « زهير » ، ويسمى : « المخصوص بالذم » . فالمخصوص في الحالتين يقع بعد جملة فعلية ، مكونة من فعل معين — يدل على المدح ، أو على الذم ، — وفاعله . وقد يتقدم المخصوص عليهما ؛ فنقول : « حلیم نعم الزارع » « سليم بئس الصانع » .

وله صور وإعرابات مختلفة ، يعيننا منها الآن إعرابه إذا وقع متأخراً عن تلك الجملة ؛ فيجوز إعرابه خبراً ، مرفوعاً ، مبتدأً محذوف وجوباً ، تقديره : « هو »^(٢) فيكون أصل الكلام : « نعم الزارع هو حلیم » — « بئس الصانع هو سليم » .

٣ — أن يكون الخبر صريحاً في القسم (الحَلِيفِ) . وصراحته تتحقق بأن يكون معلوماً في عرف المتكلم والسامع أنه يمين ؛ نحو : في ذمتي لأسافرن مجاهداً — بجيأتى لأخذُمنَ العدالة . تريد : في ذمتي يمين^(٣) ، أو عهد ، أو ميثاق

— بجيأتى يمين ، أو عهد ، أو ميثاق

٤ — أن يكون الخبر مصدرراً يؤدي معنى فعله ، ويغنى عن التلطف بذلك الفعل — في أساليب معينة ، محدّدة الغرض ؛ محاكاة للعرب في ذلك ، وقياساً على كلامهم — ؛ كأن يدور بينك وبين طيب ، أو مهندس ، أو زارع

(١) مثل باب : « نعم وبئس » وما جرى مجراها . وسيجيء في الجزء الثالث .

(٢) هذا هو الشائع . ولنا رأى أيسر وأوضح ، وسنذكره في مكانه من باب : « نعم وبئس »

— ج — ٣ —

(٣) المراد : في ذمتي وفي رقبتي ما يتعلق باليمين أي : بتنفيذ مضمونها ، ويتصل بالقسم وتحقق المراد منه ؛ كالسفر مثلاً ، أو خدمة العدالة ؛ لأن كلا منهما هو مضمون اليمين والقسم ، والغرض منها ؛ ولذلك يسمى « جواب اليمين » أو : « جواب القسم » . وهو الذي يستقر في الذمة ، ويتعلق بالرقبة وليس اليمين أو العهد أو الميثاق .

وإنما كان حذف المبتدأ واجباً هنا لأنه واجب التأخير بسبب تنكيهه ، وقد وجد ما يدل عليه عند حذفه ؛ وهو : جواب القسم .

كلام في عمله . فيقول عنه : « عملٌ لذيذٌ » . أى : عملي عملٌ لذيذٌ . وهذه الجملة في معنى جملة أخرى^(١) فعلية ، هي : « أعملُ عملاً لذيذاً » . فكلمة : « عملاً » مصدر ، ويعرب مفعولاً مطلقاً للفعل الخالي : (أعمل) وقد حذف الفعل وجوباً ؛ للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدي معناه ، ولتتمهيد لإحلال جملة اسمية محل هذه الجملة الفعلية . . . وصار المصدر مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ؛ ليكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسمية تؤدي المعنى الأول تأدية أقوى من السابقة^(٢) . ومن الأمثلة أن يقول السباح وقد قطع أميالاً : « سباحةٌ شاقةٌ » ، أى : سباحتي سباحةٌ شاقةٌ . وهذه الجملة في معنى : أسبَحَ سباحةً شاقةً . فكلمة « سباحة » مصدر منصوب ، لأنه مفعول مطلق للفعل : « أسبَحَ » ، ثم حذف الفعل وجوباً ؛ استغناءً عنه بوجود المصدر الذي يؤدي معناه ؛ ثم رفع المصدر ليكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسمية جديدة ، تكون أقوى وأبرع في تأدية المعنى من الجملة الفعلية الأولى .

ومن الأمثلة أيضاً أن يقول السعيد : شكرٌ كثيرٌ — حمدٌ وافرٌ . . . وأن يقول المريض أو المكدود : صبرٌ جميلٌ — أملٌ طيبٌ . . . وأن يقول الولد لوالده الذي يطلب شيئاً : سمعٌ وطاعةٌ . . . أى : أمرى وحالى سمعٌ وطاعةٌ^(٣) .

(١) يوضح هذا الحكم ماسيجي في ج ٢ م ٧٦ ص ٢٠٧ - موضوع : « حذف عامل المصدر وإقامة المصدر المؤكد مكانه » . على الرغم من أن المصدر هناك منصوب في أكثر حالاته ، وهو هنا مرفوع . قلنا « في معنى جملة أخرى » لنفر من قول القائلين إن أصل الكلام « أعمل عملاً لذيذاً » ثم تناولوا هذا الأصل بالحذف والزيادة والتأويل . . . مما لم يعرفه العرب ، ولم يخطر ببالهم . فلكى يكون الكلام صادقاً صائباً معاً قلنا : في معنى جملة أخرى .

(٢) لأن هذه جملة اسمية ؛ والجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام - غالباً - بخلاف الأولى .
(٣) إنما يكون المحذوف وجوباً هو المبتدأ حين يكون المقصود قيام المصدر مقام فعله نهائياً على الوجه السالف . ووجود قرينة تدل على هذا . فإن لم يكن المقصود ما سبق نحو : « صبر جميل » ، وأملٌ طيب ، وباقي الأمثلة الأخرى - تغير الحكم ؛ فجاز أن يكون المحذوف هو المبتدأ ؛ أى : صبرى صبر جميل . . . وأن يكون المحذوف هو الخبر ؛ أى : صبر جميل أحسن من غيره ، أو أنسب لي ، أو أليق بك . . . وإذا جاز في المحذوف أن يكون هو المبتدأ أو الخبر فأيهما أولى بالذكر ؟
أطال النعمة من غير داع ؛ والأولى بهذا أو ذاك ما له سبب لذكره ، أو لحذفه .

زيادة وتفصيل :

(١) هناك مواضع أخرى - غير الأربعة السالفة - يجب فيها حذف المبتدأ ، منها :

١ - الاسم المرفوع بعد « لا سيما » ؛ في مثل : أحب الشعراء ، ولا سيما « شوقى » بإعراب : « شوقى » خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هو (١) .

٢ - بعد المصدر النائب عن فعل الأمر : في مثل : « سَقِيًّا لَكَ » (٢) . . . و « رَعِيًّا لَكَ » . . . ومثلهما في قول الشاعر :

نُبِشْتُ نَعْمَى عَلَى الْهَجْرَانِ عَاتِبَةً سَقِيًّا وَرَعِيًّا لَذَاكَ الْعَابِ الزَّارِى
وغيرهما من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابة تغنى عن لفظه ومعناه ، وبعد

المصدر ضمير مجرور مخاطب . فأصل : « سَقِيًّا لَكَ » « اسْقِ يَا رَب » . . . « الدعاء لك يا فلان » . وأصل « رَعِيًّا لَكَ » « ارْعَ يَا رَب » . . . « الدعاء لك يا فلان » ، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور وبالجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف . ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره متعلقاً بالمصدر : (سَقِيًّا ورَعِيًّا . . .) . ، لأن هذا التعلق مخالف للأصول العامة

(١) سبق في آخر باب الموصول (ص ٤٠١ وما بعدها) ، التفصيل في إعراب : « لا سيما - وأخواتها - وإعراب الاسم الذى بعدها ، وطريقة استعمال أسلوبها . ومن ذلك التفصيل نعلم أن الاسم الذى بعدها يجوز فيه الرفع والجر إن كان معرفة - ويجوز فيه الرفع ، والنصب ، والجر ، إن كان نكرة . وقلنا هناك : التحقيق أن الأوجه الثلاثة جائزة في الاسم الذى بعدها ، سواء أكان معرفة ، أم نكرة . . . كما قلنا أيضاً : إذا كان الاسم الذى بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة فالداعى إلى كذا الذهن بمعرفة إعراباتها ، وتفصيل كل إعراب ؟ . الحق أنه لا داعى لذلك ؛ فالهمم - وهو حسبتنا - أن نعلم الغرض الصحيح من أسلوبها ، وطريقة استعمالها ، وأن كل اسم بعدها يجوز فيه الحركات الثلاث ، من غير تعرض لتوجيه كل حركة ، أو إعراب ذلك الاسم وإعرابها .

(٢) « سَقِيَّا لَكَ » . هو : دعاء موجه لله أن يسقِ المخاطب . وليس الغرض أن يسقيه بالماء حقاً ، وإنما الغرض من السقِ الإنعام الغامر ، والرضا الأكمل . « والرعى » دعاء بالرعاية . وهذه اللام فيها ، تسمى : « لام التبيين » ، لأنها تبين أن ما بعدها مفعول معنى - لا نحوى - كهذا المثال ، وأن ما قبلها فاعل معنى كذلك . وقد تبين العكس أحيانا ؛ (أى : أن ما بعدها فاعل معنى - لا نحوى - وما قبلها مفعول كذلك ؛ نحو : قولك للحاقد : يؤسأ لك

- كما سيحىء في هامش الصفحة التالية ، وفي ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على اللام - .

في تكوين الجملة (١).

(١) تقتضى تلك الأصول بأن الجملة الواحدة لا يصح أن تجتمع في وقت واحد بين صيغتين مختلفتين لخطاب اثنين مختلفين ؛ كأن تكون إحدى الصيغتين فعل أمر ، أو ما ينوب عنه ، والخطاب فيها متجهماً لشيء ، وتكون الصيغة الأخرى مخالفة للأولى في لفظها وفي مخاطب الذي توجه إليه. فلو تعلق الجار والمجرور بالمصدر لنفسد المعنى لأن المصدر في مثل : « سقيا » نائب عن فعل الأمر : « اسق » - وله فاعل كفعل الأمر ، وفاعله مستتر فيه تقديره : « أنت » ويصح أن يقال : إنه محذوف تقديره : « أنت » طبقاً لليبان الذي سنذكره بعد ؛ فهو يتضمن كفعله مخاطبة « الله » بالدعاء ، في الوقت الذي يتضمن فيه الضمير المجرور مخاطبة شيء آخر تدعو الله له ، وبهذا تشتمل الجملة الواحدة على الخطابين اللذين لا يجتمعان ؛ لأن اجتماعهما يفسد المعنى (إذ يكون التقدير : اسق يا الله لك . فيؤدى هذا إلى أن : الله منه السق ، وله السق ، والشطر الثاني فاسد) ولهذا قالوا - بحق - : إن « سقياك » وما هو على نمطها ليس جملة واحدة ، وإنما هو جملتان ؛ إحداهما «سقيا» ؛ فكلمة : « سقيا » مصدر نائب عن فعل الأمر؛ ويعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً ، وفاعله مستتر فيه أو محذوف - كما تقدم ، وكما يجيء - وتقديره في الحالتين : « أنت » والأخرى : « لك » . فالجار ؛ مع مجروره خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : الدعاء . . . وأصل الجملة الثانية : الدعاء لك ؛ وأصل الكلام كله : سقيا (بمعنى : اسق يا الله) الدعاء لك أيها المخاطب الذي أدعوا الله لك .

وبما يستحق التنويه أن الضمير الظاهر الواقع بعد ذلك المصدر (وهو ضمير الخطاب المجرور) له اتصال معنوي بالجملة الأولى ، مع أنه في جملة بعدها مستقلة عنها في الإعراب. وسبب ذلك الاتصال المعنوي : أنه قد يكون هو المقصود من الأولى ، والذي ينصب عليه ما فيها من دعاء أو غيره ؛ فكأنه من جهة المعنى - لامن جهة الإعراب - مفعول به. فعنى « سقياً لك » اسق يا رب فلاناً . . . فن فلان هذا ؟ أين هو في الكلام ؟ لا يتحقق إلا في المخاطب الواقع بعد اللام . فظاهرة أنه مجرور باللام ، ولكنه في حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به ؛ مع أنه لا يعرب مفعولاً به ؛ إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند الإعراب - كما أوضحنا -

كذلك : « رَعِيّاً لك » معناها : ارعَ يا رب فلاناً . فن فلان ؟ أين هو في الكلام ؟ لا يوجد له من حيث المعنى إلا في المخاطب الذي يدل عليه ضمير الخطاب بعد اللام ؛ فظاهرة أنه مجرور بها ، ولكنه في حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به ، مع أنه لا يعرب مفعولاً به . إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند إعرابه ، كما سبق . . .

وفي بعض الأساليب الأخرى قد يكون ذلك الضمير المجرور بمنزلة الفاعل من جهة المعنى مع أنه لا يصح إعرابه فاعلاً ؛ نحو : « بئساً لك » أيها العدو ، و : « سحْقاً لك » ، أو : « بُعْداً لك » . تخاطب عدواً ، أو من يخون أمانته ، مثلاً . . . وتدعو عليه . وأصل الكلام : « أَيْبُوسٌ » ؛ في الدعاء عليه بالأيوس ؛ - وهو : المرض والفقير - . و « أَسْحَقٌ » ؛ في الدعاء عليه بالسحْق ، وهو : الهلاك . وابتعد ، في الدعاء عليه بالبعد ؛ وهو : الهلاك أيضاً . فكأنك تقول بئساً ، وسحقت ، وابتعدت ، أي : صرت بائساً ، ساحقاً ، باعداً ؛ فالضمير المجرور بعد اللام هو الذي حل محل الفاعل في المعنى -

٣ - بعد ألفاظ معينة مسموعة عن العرب ؛ مثل : (من أنت ؟ . محمد) وهو أسلوب سماعي يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم اسمه : محمد ...
 - مثلاً - والتقدير : من أنت ؟ . مذكورك محمد ... أو : مذمومك محمد ... أي : من أنت ؟ . وما قيمتك بالنسبة للشخص الذي تذكره بالسوء ؛ وهو محمد ؟ .
 فالمثل يتضمن تحقيراً للمغتتاب ، وتعظيماً لمحمد . فمحمد خير لمبتدأ محذوف تقديره : مذكورك ... أو مذمومك ... (أي : الشخص الذي تذكره في حديثك ، أو تدممه فيه) . ولما كان هذا الأسلوب السماعي قد ورد بغير مبتدأ صار من الواجب التزامه

= لاق الإعراب ، وصار مؤدياً معناه . غير أنه في مثل هذه التراكيب التي يكون فيها الضمير المحرور فاعلاً في المعنى لا يكون التركيب مشتملاً على خطابين مخاطبين مختلفين ، وإنما يكون مشتملاً على خطابين بلفظين مختلفين ، والمخاطب واحد فيهما ، فإن « بؤساً » لك « وسُخُناً » لك « وبعداً » لك - معناها (بؤست ، الدعاء لك) . (سحقت . الدعاء لك) (بعدت - الدعاء لك) فتاء الخطاب ، وكاف الخطاب في كل جملة هما مخاطب واحد ، مع اختلاف صيغتهما في اللفظ ، بخلاف : « سقياً » ؛ فإن المخاطب فيها غير المخاطب في الضمير المحرور ، وهو الكاف بعدها .

بالرغم من اتحاد الخطابين في مثل ؛ « بؤساً » لك . فإن الجار والمحرور بعدها يعرب عرباً لمبتدأ محذوف ، وجوباً ، تقديره : الدعاء ... والكلام يشتمل على جملتين ؛ لا جملة واحدة . وليس الجار مع المحرور هنا متعلقاً بكلمة : « بؤساً » ، أي : بالمصدر ، لأن التعدي باللام يكون للمفعول به ، ولا يكون للفاعل المعنوي ، كالذي هنا . فالمانع هنا من التعلق مخالف للمانع مع الضمير الذي يكون بمعنى المفعول به . وفي الحالتين لا بد أن يكون الكلام جملتين عند الإعراب .

وما سبق من التفصيل مقصور على المصدر النائب عن فعل الأمر ، وبعده المحرور ضمير المخاطب . فإن ناب المصدر عن غير الأمر ، نحو : شكراً لك كثيراً ، أي : أشكر لك شكراً ، أو كان المحرور اسماً ظاهراً ، أو ضميراً غير ضمير المخاطب ، نحو : سقياً للأمين ورعيّاً له - فاللام حرف لتقوية العامل ؛ فتكون حرف جر زائد ، وما بعدها محرور بها في محل نصب ؛ لأنه مفعول به للمصدر . أو ليست بزيادة فالجار والمحرور متعلقان بالمصدر ، فكأنك تقول : اسق يارب الأمين ، وأرعه .
 وللبحث تمة وتقسيم ليس مكانه هنا ؛ وإنما مكانه : باب : « المفعول المطلق » - ج ٢ - وباب حروف الجر - ج ٢ - عند الكلام على لام الجر التي معناها : « التبيين » .

ومن كل ما تقدم يتضح ما ذكرناه من سبب تسمية تلك اللام : « لام التبيين » .
 بقى إيضاح ما أشرنا إليه من فاعل المصدر النائب عن فعل الأمر ؛ كالمصدر : « سقياً » مؤنظاره ...
 أفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : هو ؟ . أم فاعله محذوف ... ؟ قال الصبان ، (ج ٢ - أول باب : لإعمال المصدر) - إن فاعله هنا ضمير مستتر تقديره : « أنت » . مع أنه سجل في باب الفاعل - ج ٢ - عند الكلام على مواضع حذف الفاعل - أن الفاعل يحذف جوازاً « حين يكون عامله مصدرأ ؛ مثل : ضرباً زيداً ، وقوله تعالى : (أو إطعاماً في يوم ...) . بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لمحموده ، . ثم . قال : « وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل الضمير لأن الجاهل إذا تأول بالمشق

.....

والإبقاء عليه بغير زيادة أو نقص ؛ لأنه بمنزلة المثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً^(١) .
 وقد ورد ذلك الأسلوب بالنصب أيضاً : (من أنت ؟ . محمداً...) . التقدير : (من أنت ؟ . تذكر محمداً ، أو تدم محمداً) ؛ فتكون الكلمة المنصوبة مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله .

ومن الأساليب المسموعة أن يقال : « لا سواء » عند الموازنة بين شيئين .
 والتقدير : لا هما سواء ، أو : لا سواء ؛ بمعنى : لا يستويان . فكلمة : « سواء »
 خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقديره : « هما » أو : « هذان » .

ويرى فريق من النحاة أن الحذف في المسألتين جائز لا واجب . والأخذ
 بهذا الرأي أنسب فيما نصوره من أساليبنا . أما الوارد المسموع عن العرب نصاً على
 أنه مثل من أمثالهم فيجب إبقاؤه كما ورد عنهم .

= تحمل الضمير . وضرباً زيداً في معنى : « اضرب » و « إطعام » في معنى : « أن تطعم . وهذا تأويل
 بالمشق « ه . . . فالفهوم أن هناك رأيين أقواهما أن فاعله مستتر فيه كفاعل فعل الأمر تماماً ، والآخر
 أنه محذوف ، وأن المصدر نائب عن فعل الأمر وفاعله معاً ، والخلاف شكلي .
 (١) لافي حروفها ، ولا في ضبطها ، ولا في ترتيب كلماتها كما سبق في رقم ٢ من ص ٥٠٤ .

مواضع حذف الخبر وجوباً ، أشهرها خمسة :

١ - أن يقع الخبر «كوناً عاماً»^(١) والمبتدأ بعد «لولا الامتناعية» ، نحو : (لولا عدلُ الحاكم لقتل الناسُ بعضهم بعضاً . ولولا العلم لثقى العالمم ، ولولا الحضارة ما سعد البشر) . . . أى : لولا عدل الحاكم موجود . . . لولا العلم موجود . . . لولا الحضارة موجودة . . . فالخبر محذوف قبل جواب : «لولا» . . .

ومن هذه الأمثلة وأشباهها يتضح أن الخبر . يحذف فيها وجوباً بشرطين ؛ هما : وقوعه «كوناً عاماً» ، ووجود «لولا الامتناعية» قبل المبتدأ . فإن لم يتحقق أحد الشرطين ، أو هما معاً : تغير الحكم ؛ فإن لم توجد «لولا» فإن حكم الخبر من ناحية الحذف وعدمه كحكم غيره من الأخبار كلها ؛ وقد سبق الكلام عليها^(٢) . وإن لم يقع كوناً عاماً - بأن كان خاصاً - وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل ؛ نحو : لولا السفينةُ واسعةٌ ما حملتُ مئات الركاب - لولا الطيارُ بارعٌ ما نجا من العاصفة . . . ؛ فكلمة : «واسعة» وكلمة : «بارع» - خبر من نوع الكون الخاص الذى لا دليل يدل عليه عند حذفه ، ولذا يجب ذكره ، فإن دل عليه دليل جاز فيه الحذف والذكر ؛ نحو : (الصحراء قحلة لعدم وجود الماء بها ؛ فلولا الماء معدوم لأنبتت - دخل اللص الحديقة لغياب حارسها ؛ فلولا الحارس غائب لخاف اللص - اضطرب البحر من شدة الهواء . فلولا الهواء شديد ما اضطرب) . . . فكل من : «معلوم» و «غائب» و «شديد» قد وقع خبراً ، وهو كون خاص ، فيصح ذكره كما يصح حذفه لوجود ما يدل عليه عند الحذف^(٤) .

٢ - أن يكون لفظ المبتدأ نصّاً في القسم^(٥) ، نحو : لعمرُ الله^(٦) لا أُجيدَنَّ

(١) أى : يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة عليه . وقد سبق شرح هذا فى هامش ص ٤٧٦ .

(٢) لولا «التي هى حرف امتناع لوجود ، بخلاف «لولا التحضيضية» ، فلا يلها المبتدأ .

ومثل : «لولا» الامتناعية : «لوما» التى تفيد الامتناع أيضاً ، فيجب حذف الخبر بعدها .

(٣) فى ص ٥٠٧ .

(٤) ما ذكرناه من حكم الخبر بعد : «لولا» هو أصنى مذاهب النحاة ، وأحقها بالقبول ؛

لمسايرته الأصول اللغوية العامة .

(٥) بحيث يغلب استعماله فى القسم غلبة واضحة فى الاستعمال ؛ فيدرك السامع أنه قسم قبل

أن يسمع المقسم عليه .

(٦) لحياة الله : فهو حلف بوجوده .

عملي - لأمانة الله لن أهمل واجبي - لحياة أبي لا أنصر الظالم - لأيمن الله
 لأسرعن للملحوف . . . فالخبر محذوف في الأمثلة كلها قبل جواب القسم .
 وأصل الكلام لَعَمْرُكَ اللهُ قَسَمِي . . . لأمانة الله قَسَمِي . . . لحياة أبي
 قَسَمِي . . . لأَيْمَنُ اللهُ قَسَمِي^(١) . . . ومن الأمثلة قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا الْأَيَّامُ إِلَّا مَعَارَةٌ^(٢) فَااسْطَعْتُ^(٣) مِنْ مَعْرُوفَهَا فَتَزَوَّدَ...^(٤)

فالمبتدأ في كل مثال كلمة صريحة الدلالة على القسم ؛ لأنه غلب استعمالها فيه
 في عُرْفِ المتكلم والسامع لها ، ولذلك حُذِفَ خبرها . (وهو قَسَمِي) لأنها تدل
 عليه ، وتغني عنه ، ولا يصح أن يكون المحذوف في الأمثلة السابقة هو المبتدأ .

وهناك سبب آخر قويّ يحتم أن يكون المحذوف هو الخبر ؛ ذلك السبب وجود
 لام الابتداء في أول كل اسم للقسم ؛ إذ يدل وجودها على أن المذكور هو المبتدأ دون
 الخبر ؛ لأن الغالب عليها أن تدخل على المبتدأ لا على الخبر ؛ ليكون لها الصدارة
 الحقيقية التي هي من أحكامها .

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين ، أو لم توجد لام الابتداء - لم يكن حذف
 الخبر واجباً ، وإنما يكون جائزاً ، نحو : (عهدُ الله قسَمِي لا أرتكب ذنباً -
 أمرُ الدين قسَمِي لا أفعل إساءة) ... بإثبات الخبر أو حذفه .

٣ - أن يقع الخبر بعد المعطوف بواو تدل دلالة واضحة على أمرين مجتمعين ،
 هما : العطف ، والمعية^(٥) نحو : الطالب وكتابه . . .

(١) أَيْمَنُ اللهُ : بركته . (انظر « ج » من هامش ص ٥٤٣) .

(٢) سلفه ترجع لصاحبها بعد حين .

(٣) أَيْمَنُ : استطعت .

(٤) مثل هذا قول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا بِالْمَوْتِ عَارٌّ عَلَى الْفَتَى إِذَا لَمْ تَصِبْهُ فِي الْحَيَاةِ الْمَعَايِرِ

(د) معنى المعية هنا ؛ مشاركة ما بعد الواو (وهو المعطوف) لما قبلها (وهو المعطوف عليه)

في أمر بحيث يجتمعان فيه ، ولا يراد أن ينفرد أحدهما به . وعلامة الواو التي تفيد الأمرين معا : (العطف
 والمعية) وتكون نصّاً في المعية - أن يصح حذفها ، ووضع كلمة « مع » مكانها فلا يتغير المعنى ؛ بل
 يزداد وضوحاً . والواو هنا غير التي ينصب الاسم بعدها على أنه « مفعول معه » طبقاً لما سيجيء في بابها

- ٢ - وهي غير « واو المعية » المشار إليها في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

ولبيان هذا نسوق المثال الآتي : إذا أقمت في بلد تراقب أهله ؛ فرأيت
 الفلاح يلزم حقله ، والصانع يلزم مصنعه ، والتاجر يلزم متجره ، والملاح
 سفينته ، والطالب معهدته ، وكل واحد من أهلها يتفرغ لشأنه ، لا يكاد يتركه ،
 ثم أردت أن تصفهم . فقد تقول : شاهدت أهل البلد عاكفين على أعمالهم منصرفين
 لشئونهم ؛ (الفلاح وحقله) - (الصانع ومصنعه) - (التاجر ومتجره) - (الملاح
 وسفينته) - (الطالب ومعهدته) - (كل رجل وحرفته)^(١) . فما معنى كل جملة من
 هذه الجمل ؟ . معناها (الفلاح وحقله متلازمان) - (الصانع ومصنعه متلازمان)
 وهكذا الباقي

وإذا تأملت تركيب جملة منها (مثل : الفلاح وحقله) عرفت أنها مركبة
 من مبتدأ ؛ وهو : « الفلاح » . بعده واو تفيده أمرين^(٢) معاً ، هما : العطف ،
 والمعية ، وبعد هذه الواو يجيء المعطوف على المبتدأ ، ويشاركه في الخبر ، ثم
 يجيء بعده الخبر . لكن أين الخبر الواقع بعد المعطوف ؟ . إن الخبر محذوف
 نفهمه من الجملة ؛ وهو كلمة : « متلازمان » أو : « متصاحبان » أو : « مقترنان »
 أو : ما يدل على الملازمة والمصاحبة التي توحى بها الواو التي بمعنى : « مع »
 وتدل عليها في وضوح ظاهر للسامع ، ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى .

(١) نشير هنا إلى إشكال يورده النحاة في مثل هذا التركيب ويحييون عنه ؛ هو : أنه لا يصح عود
 الضمير إلى « كل » وإلا صار المعنى كل رجل وحرقة كل رجل مقترنان ، وهذا يؤدي إلى : كل رجل
 يقارن حرقة كل رجل) كما لا يصح عودته إلى « رجل » ؛ وإلا كان المعنى : (كل رجل يقارن
 حرقة رجل واحد ، أي : كل رجل وحرقة رجل واحد مقترنان) والمعنيان فاسدان .

والجواب أن كلمة : « كل » في قوة أفراد متعددة ؛ فكأنك تقول : أفراد متعددة . فالضمير العائد
 عليها أو على ما أضيفت إليه (مثل : رجل) يكون من مقابلة الجمع بالجمع ، ومقابلة الجمع بالجمع
 تقتضى القسمة آحاداً ، كما في قولك : ركب القوم دوابهم ؛ إذ معناه ركب كل واحد من القوم دابته .
 فكذلك هناك ؛ ويكون المعنى : كل فرد وحرفته مقترنان . أو محمد وحرفته ، وعلى وحرفته .. وهكذا .

(٢) وهذه الواو التي للمعية والعطف مما لا تدخل هنا إلا على الاسم المعطوف بها ، ولا تدخل على
 فعل ، فهي غير نظيرتها الأخرى التي تفيده المعية والعطف مجتمعين مع دخولها على مضارع يجب نصبه بأن
 مضرة وجوباً بشرط أن يكون مسبوقاً بنى أو طلب محض على الوجه الموضح في ج ؛ باب : « إعراب الفعل » -
 مثل : لم يتصلق النبيل فيفتخر . وهي غير « واو المعية » المشار إليها في رقم ه من هامش الصفحة
 السابقة .

فإن لم تكن الواو نصفاً في المعية لم يكن حذف الخبر واجباً؛ وإنما يكون جائزاً عند قيام دليل يدل عليه؛ نحو: الرجل وجاره مقترنان، أو: الرجل وجاره، فقط لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد الاشتراك والاصطحاب. أما جواز ذكر المحذوف فلأن الواو هنا ليست نصفاً في المعية؛ إذ الجار لا يلزم جاره، ولا يكون معه في الأوقات كلها، أو أكثرها.

٤ - الخبر الذي بعده حال تدل عليه، وتسد مسده^(١)، من غير أن تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر؛ نحو: «قراعتي النشيد مكتوباً». وذلك في كل خبر لمبتدأ، مصدر - في الغالب^(٢) - وبعد هذا المصدر معموله، ثم حال بعد المعمول تدل على الخبر المحذوف وجوباً، وتغني عنه، ولا تصلح^(٣) في المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ^(٤). . . . كالمثال السالف. فكلمة «قراءة» مبتدأ، وهي مصدر مضاف، والياء مضاف إليه؛ «النشيد» مفعول به للمصدر - فهو المعمول للمصدر - «مكتوباً» حال منصوب ولا تصلح أن تكون خبراً لهذا المبتدأ؛ إذ لا يقال: قراعتي مكتوب. وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها، والتقدير: «قراعتي النشيد إذا كان مكتوباً»، أو: «إذ كان مكتوباً» وقد حذف الخبر الظرف بمتعلقه^(٥)، ومعه المضاف إليه؛ لوجود ما يدل عليه، ويسد

(١) نقلنا (في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠) أن النحاة يقولون: لم يرد في الفصيح وقوع أن المصدرية بنوعها (المخففة، والناصبة للمضارع) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده، ومثلها «ما» المصدرية راجع البيان هناك. وفي هذا تعارض مع قولهم الآتي في «١» من هامش ص ٥٢٦ إلا إن كان مرادهم بالمنع أنه لم يجز في الفصيح الخالص وإن ورد في غيره.

(٢) ليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون «أفعل تفضيل» مضافاً إلى المصدر الصريح أو المؤول؛ طبقاً للبيان الآتي في: «١» من ص ٥٢٦.

(٣) تختلف الشروط المذكورة في حالة تجيء في «ب» من ص ٥٢٦.

(٤) نجيء بكلمة: «إذ» حين يكون الفرض من الكلام الزمن الماضي؛ لأن «إذ» تستعمل في الغالب ظرفاً للماضي. ونجيء بكلمة «إذا» حين يكون الفرض الزمن الحالى، أو المستقبل، أو المستمر، لأن «إذا» تستعمل ظرفاً في كل هذا - غالباً - «وكان» في المثالين تامة، وفاعلها مستتر تقديره: «هو» صاحب الحال. والخبر المحذوف هو الظرف: «إذ أو إذأ» وهو مضاف والجملة الفعلية التي بعده مضاف إليه، وقد حذفت معه.

(٥) إذ الشائع عند النحاة أن الظرف (وكذا الجار مع مجروره) لا يكون خبراً بنفسه مباشرة، وإنما يتعلق بمحذوف يكون هو الخبر. (تقديره هنا: قراعتي النشيد حاصلة إذا كان - أو إذ كان - مكتوباً. . . . ومثل هذا يقال في باقي الأمثلة التالية حيث يكون الظرف محذوف هو ومتعلقه. أما الرأي في أن شبه الجملة يكون هو الخبر بنفسه مباشرة أو متعلقه فقد سبق للبيان الكامل بشأنه في ص ٤٧٥ وهامشها.

مسدهُ في المعنى؛ وهو؛ الحال التي صاحبها الضمير، الفاعل، المحذوف مع فعله. ومثله: مساعدتي الرجل محتاجاً، أي: إذا كان... أو: إذ كان محتاجاً. «فمحتاجاً» حال لا تصلح مع جهة المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ، إذ لا يقال: مساعدتي محتاج (وصاحب هذه الحال هو الضمير الناعل المحذوف مع فعله). و«الرجل» مفعول به للمصدر - فهو معموله - ومثل هذا يقال في: شربي الدواء سائلاً، وأكلى الطعام ناضجاً -

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور وجب رفعها لتكون هي الخبر؛ فلا يصح إكراهي الضيف عظيمًا، بل يتعين أن نقول: إكراهي الضيف عظيم. . . . بالرفع على الخبر^(١) . . .

(١) قد يحظر على البال السؤال عن السبب في استعمال هذا الأسلوب، وإيثاره، مع أنه قد يبدو غريباً. ويوجب كثرة النحاة بأنه يفيد معنى دقيقاً خاصاً؛ هو قصر هذا المبتدأ على الحال - غالباً - أي: حصر معنى هذا المبتدأ في الحال؛ فكان الناطق بمثال من تلك الأمثلة السالفة - ونظيرتها - يقول: قراءتي النشيد لا تكون إلا في حال كتابته، أما في غيرها فلا أقرؤه - مساعدتي الرجل مقصورة على حالة احتياجه، أما في غيرها فلا أساعده. وهكذا. . . . وعندهم أننا لو لم نسطع هذا الأسلوب بطريقته المأثورة عن العرب لحرصنا ما يحققه من الغرض المعنوي السالف الذي يقرونه في أكثر الصور.

أما إعراب هذا التركيب فوضع جدل عنيف يثير الدهش والأسف، لعدم جدواه. ويقول صاحب الجمع (ج ١ ص ١٠٥) إن مسألة الحال التي تسد مسد الخبر: «مسألة طويلة الذيل، كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل»، ثم عرض - كغيره - للتليل من تلك الآراء المختلفة فلم يزدنا بسردها ويجدل أصحابها إلا دهشاً، وأسفاً، بل استنكاراً لطول الذيل، وكثرة الخلاف، والتأليف المستقل فيما لا غناء فيه.

لنترك هذا لنقول إن الإعراب الذي ذكرناه هو أحد تلك الآراء المتعددة، والذين ارتضوه أكثر من غيرهم، ويوجبون أن يكون الظرف (إذ - أو: إذا) متعلق بمحذوف هو الخبر الأصيل وأن هذا الظرف مضاف إلى جملة فعلية بعده؛ وهو والجملة محذوفان وجوباً؛ لدلالة الحال على ذلك المحذوف وسددها مسد الخبر؛ فلا حاجة لذكره معها. ولا يقبلون أن يكون الظرف بمتعلقه هو الخبر مع وجود الحال ولا يقبلون شيئاً يكون هو الخبر، بل يحنون أن تقوم الحال مقام الخبر المحذوف وتغني عن ذكره؛ زاعمين أنه لو كان في الجملة خبر أصيل، واقتصرت الحال على إعرابها حالاً ليست قائمة مقام الخبر لترتب على هذا أن يفصل الخبر بين هذه الحال وعاملها المبتدأ المصدر، والفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي - وهو هنا الخبر - ممنوع عندهم، ويضمون إلى هذا أدلة جدلية وهمية نرى الخير في إهمالها، وفي إعراب الظرف المحذوف بمتعلقه هو الخبر مباشرة، أو الخبر لفظ آخر محذوف يناسب السياق وتدل عليه القرينة مع إعراب الحال المذكورة حالاً أصيلة لا تسد مسد الخبر ولا غيره. وهذا رأى كثير من الكوفيين وبعض البصريين كالمبرد؛ فقد جاء في كتابه «الكامل» (ج ٢ ص ٧٨) حين قال الفرزدق لآخر: «حكلك مُسَمَّطاً» - وهذه الجملة، كما يقول النحاة من الأمثلة التي وقعت فيها الحال سادة مسد الخبر سماعاً؛ لأن هذه الحال صالحة لوقوعها خبراً - ما نصه:

هذا، وتتلخص جميع مواضع حذف الخبر - التي سبقت - في العلم بالمحذوف لوجود ما يدل عليه ، أو ما يغني عنه في المعنى لا في الإعراب .
٥ - حذفه من بعض أساليب مسموعة عن العرب ؛ منها : حَسْبُكَ يَتَمَّ النَّاسُ .

« ملاحظة » : بقيت حالة سبقت الإشارة إليها^(١) ، وهي التي يكون فيها المبتدأ متقدماً - مباشرة - على أداة شرطية ، فإن اقترن ما بعدهما بالفاء ، أو صلح لمباشرة الأداة الشرطية - كان هو الجواب للأداة الشرطية - في الرأي الأرجح - وكان خبر

= « إعرابه أنه أراد : لك حكيمٌ مُسَمَّطٌ ، واستعمل هذا فكثير حتى حذف - أي : الخبر ، وهو لك - استخفافاً ؟ (أي : للخفة) لعلم السامع بما يريد القائل : كقولك : الهلال والله . أي : هذا الهلال : وأغني عن قوله : « هذا » - القصد والإشارة . وكان يقال لرؤية الشاعر : كيف أصبحت ؟ أو يقول خبير عافاك . الله . فلم يضم حرف الخفض ، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال ، والمسَمَّط : المرسل غير المرود . . .) . . . فترى من هذا أنه قدر الخبر المحذوف لكثرة الاستعمال جازاً ومجروراً ، ولم يجعل الحال سادة مسده . ولعل هذا الرأي هو الأفضل ، ليسره ووضوحه وخلوه من التكلف والتعقيد ، ولا مانع من قبول ما ارتضوه على أن يكون رأيهم في المنزلة الثانية بعد الرأي الذي عرضناه .

ومن تكلفهم وتمقيدهم أنهم يوجبون أن يكون صاحب الحال هو الضمير فاعل الفعل المحذوف (كان التامة ، أو ما يماثلها) وهذا الضمير عائد على معمول المصدر . فلم لا يكون صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة بدلاً من الضمير العائد على معمول (الذي هو كلمة : الشديد - الرجل - الدواء . . . في الأمثلة السالفة ، وأشباهاها) ؟ . يعمنون هذا الإعراب السهل الواضح بحجة أضعف مما سبق ، فيقولون : لو كان صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة لأدى ذلك إلى أن تعجز الحال في ترتيبها المكافي بعد ذلك معمول بأن يكون المصدر متقدماً ، يليه معموله ، وبعدهما الحال ؛ لأن الثلاثة كتلة متماكة ، تلتزم الترتيب السابق ، ولا يفصل بينها فاصل ، وهذا الترتيب والتماكك يوجبان - عندهم - أن يجيء الخبر بعدها جميعاً . . . فكيف تمد الحال مسد خبر ذكرت قبله ، ولم يحذف قبل مجيئها ليخلى مكانه لها فتحل به ؟ . يتطلون بهذا مع أن الضمير ومرجمه بمثابة شيء واحد .

ذلك بعض جدلهم بإيجاز كبير ، وهو نوع من الجدل الذي يضيع فيه الوقت والجهد بغير طائل . وقد حل وقت نيده . ومن شاء أن يلم به فليرجع إلى المطولات التي اشتملت عليه كالمعجم (ج ١ ص ١٠٥) ولا علينا أن نعرب الخالد في الأمثلة السالفة ونظائرها « حالا » مستقلة بنفسها ليست قائمة مقام الخبر ، - كما قلنا - وأن الخبر هو الظرف بمتعلقه ، أو : هو لفظ غير الظرف يصلح خبراً ، وقد حذف بسبب العلم به ، وأن صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة ، وليس الضمير . العائد على ذلك معمول . ولا داعي لبذل الجهد الضائع في إخضاع كلام عربي بليغ لضوابط لا تنطبق عليه ؛ ولسيطرة « العامل » فيما لا نفع فيه ، على حين يجب أن تخضع الضوابط والعوامل لفصيح الكلام العربي المسموع عنهم في هذا الأسلوب .

(١) أصل الكلام ، حسبك السكوت يتم الناس . (ومعنى حسبك : كافيك) ، فتكون اسماً عادياً معرباً ، أو بمعنى : « يكفيك » فتكون : اسم فعل مضارع - (وقد تقدم الكلام عليها في الضمير ص ٢٨٢ وسيجيء البيان الأوضح في ج ٣ ص ١٤٧ م ٩٥ باب الإضافة) ، وفي هذا المثال يصح أن تكون اسماً مبتدأ مرفوعاً ، مضافاً ، والكاف إليه ؛ مبنى على الفتح في محل جر - السكوت خبر مبتدأ .

المبتدأ محذوفاً وجوباً : نحو : (الطفل إن يتعلم فهو نافع) - (الصانع إن يتقن صناعته يستفد مالا وجاهاً) . فدخول « الفاء » على الجملة الاسمية (في المثال الأول) دليل على أن هذه الجملة جواب للشرط ، وليست خبراً ؛ لكثرة دخول الفاء على الجملة الجوابية دون الخبرية . ، وجزم المضارع : « يستفد » - في المثال الثاني - دليل على أنه جواب الشرط ، وعلى صلاحه لمباشرة الأداة ، وأن الجملة المضارعية ليست خبراً^(١) ...

فإن لم يقترن ما بعدهما بالفاء ، أو لم يصلح لمباشرة الأداة ، كان خبراً ، والجواب محذوفاً ؛ نحو : (الطفل إن يتعلم هو نافع) - (الصانع إن يهمل صناعته ليس يستفيد) ؛ إذ لو كان جواباً للشرط لوجب اقترانه بالفاء .

(١) في هامش ص ٦٩ حيث البيان وما فيه من خلاف .

(٢) راجع حاشي الصبيان والحضري ج ١ باب : « الكلام ، وما يتألف منه » ، عند بيت

ابن مالك :

والأمر - إن لم يك للنون محل فيه ، هو اسم ؛ نحو : صه ، وحيهل

وقد لخصنا ما فيهما في هامش ص ٦٩ .

زيادة وتفصيل :

(١) لا فرق في المصدر الواقع مبتدأ بين أن يكون صريحاً كالأمثلة السابقة (١) وأن يكون مؤولاً ؛ مثل : أن أقرأ النشيد مكتوباً - أن أساعد الرجل محتاجاً . وكذلك لا فرق في الحال بين المفردة كالتى سبقت وغير المفردة ، كالظرف في نحو : قراعتى النشيد مع الكتابة - أكلت الطعام مع النضج - وكالحملة الاسمية نحو : قراعتى النشيد وهو مكتوب ، أو : الفعلية مضارعية وغير مضارعية ؛ نحو : مساعدت الرجل يحتاج ، أو : مساعدتى الرجل وقد احتاج .

وليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون المبتدأ أفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر - الصريح ، أو المؤول الذى وصفناه - نحو : (أحسن قراعتى النشيد مكتوباً ، أكمل مساعدتى الرجل محتاجاً) - (أحسن ما أقرأ النشيد مكتوباً - أكمل ما أساعد الرجل محتاجاً) .

(ب) من الأساليب الصحيحة : « محمد والفرس يباريها » ، أو : « محمد وهند تسابقه » . . . ونحو هذا من كل أسلوب يشتمل على مبتدأ ، بعده معطوف بواو العطف ، ثم يجيء بعد ذلك المعطوف شيء ينسب حصوله للمعطوف ، أو المعطوف عليه ، ويقع أثره المعنوى على الآخر الذى لم ينسب له الحصول . ففى المثال الأول نرى المبتدأ هو : « محمد » ، وبعده المعطوف بالواو هو : « الفرس » ، وبعده الفعل « يبارى » الذى ينسب حصوله للمبتدأ « محمد » ، ولكن يقع أثره على الفرس فكأنك تقول : محمد يبارى الفرس . . . وفى المثال الثانى : المبتدأ هو : « محمد » أيضاً ، وبعده المعطوف بواو العطف ؛ وهو : « هند » والفعل الذى بعده هو : « تسابق » وينسب حصوله للمعطوف « هند » ، ولكن يقع أثره المعنوى على المبتدأ ؛ فكأنك تقول : هند تسابق محمد . . . فأين خبر المبتدأ فى المثالين السابقين وأشباههما ؟

خير الآراء فى ذلك أن الخبر محذوف ، (والتقدير : محمد والفرس يباريها مسرعان) . . . (محمد وهند تسابقه متنافسان) . . . ويجوز أن يكون الواو واو الحال والحملة بعدها حال أغنت عن الخبر (٢) . . .

(١) فى رقم ٤ من ص ٥٢٢ .

(٢) هذا الإعراب - المنقول عنهم - يؤدى - كما سيحىء هنا - إلى إهمال الشروط التى اشترطها ، أكثر النحاة فى المبتدأ الذى يستغنى بالحال عن خبره . وقد عرفناها فى رقم ٤ من ص ٥٢٢ .

.....

والأول أحسن ؛ لاعتبارين :

« أولهما » : مطابقته لقاعدة عامة ؛ هي : أن الأصل في المبتدأ أن يكون له خبر أصيل ، لا شيء آخر - كالحال - يصدّ مسدّه ، وأن هذا الخبر الأصيل يصح حذفه للدليل .

« ثانيهما » : أنه يصلح لكل التراكيب التي تتصل بموضوعنا . ومن هذه التراكيب ما يكون فيه المبتدأ غير مستوف للشروط التي تجعله يستغنى بالحال عن الخبر كالمثالين المعروضين هنا ، وأشباههما^(١) . . .

(١) لم يتعرض ابن مالك في ألفيته لمواضع حذف المبتدأ - وقد ذكرناها من قبل في ص ٥١٠ و ٥١٥ - واقتصر على مواضع حذف الخبر الواجب حيث يقول :

وبعد « لولا » غالباً - حذفُ الخبرِ حتمٌ ، وفي نصِّ يمينٍ إذا استقرَّ

فهذا البيت يتضمن موضعين من مواضع حذف الخبر وجوباً ؛ أحدهما : بعد « لولا » والآخر الخبر الذي يكون مبتدؤه نصاً في اليمين . ويريد بقوله : (غالباً) ، أي في أغلب الآراء وأكثرها ؛ لأن هناك آراء أخرى غير هذا ، في الآراء الغالبة لكثرة النحاة أن حذفه « حتم » ، أي : واجب . وهذا الحكم بالوجوب استقر ؛ أي : ثبت في حالة أخرى هي حالة الخبر الذي يكون لمبتدأ نص في اليمين . ثم قال :

وبعدَ واوٍ عيَّنتَ مفهومَ مع كمثل : « كلُّ صانعٍ وما صنع »

وقبلَ حالٍ لا يكونُ خبراً عن الذي خبره قد أضمر

يريد بالبيت الأخير : أن الخبر يحذف وجوباً قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ الذي خبره قد أضمر . . . أي : قد حذف وقدر ، وضرب مثالين لتلك الحال ؛ أحدهما في المبتدأ مصدر . . . والآخر في المبتدأ أفعل التفضيل المضاف . فيقول :

كصَّريِّ العبدِ مُسيئاً ، وأتمَّ تبيينيَّ الحقَّ منوطاً بالحكم

أي : أتمُّ

المسألة ٤٠ :

تعدد الخبر - تعدد المبتدأ^(١)

يكثُر أن يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر^(٢)؛ مثل : (المتنبى شاعرٌ، حكيمٌ). فكلمة «المتنبى» مبتدأ، و «شاعرٌ» خبر، و«حكيمٌ» خبر ثان. وكذلك : (شوقٌ) شاعر، ناثر، حكيم)؛ فكلمة «شوقٌ» مبتدأ و «شاعرٌ» خبر : و «ناثر» خبر ثان : و «حكيم» خبر ثالث. ويصح أن يتعدد الخبر ، ولو كان المبتدأ محذوفاً ، كقول الشاعر :

غريبٌ ، مشوقٌ ، مَوْلَعٌ بادِكارِكُم وكل غريب الدار بالشوق مَوْلَعٌ
أى : أنا غريب... ، غير أن التعدد ثلاثة أنواع ؛ لكل منها خواصه وأحكامه :

أولها : أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى ، بحيث يكون كل واحد مخالفاً للآخر في هذين الأمرين ؛ نحو : بلدنا زراعى ، صناعى - صحيفتنا علمية ، أدبية ، سياسية . . . فكلمة «بلد» مبتدأ ، بعده خبران ، مختلفان ، لفظاً ومعنى ؛ وكل معنى مقصود لذاته. وكلمة «صحيفة» مبتدأ ، وبعدها ثلاثة أخبار ؛ كل واحد منها على ما وصفنا . ونحو قوله تعالى : (وهو الغفورُ، الوودُ، ذو العرش - المجيدُ فعالٌ لما يريد) . . .

وحكم هذا النوع أنه يجوز فيه عطف الخبر الثانى وما بعده على الخبر الأول بحرف عطف مناسب^(٣)؛ فيصح فى الأمثلة السابقة أن نقول : بلدنا زراعى وصناعى - صحيفتنا علمية ، وأدبية ، وسياسية . . . - معهدنا علمى ، وأدبى ، ورياضى ، وثقافى . . . بإثبات حرف العطف أو حذفه فى كل الأمثلة ؛ فعند إثباته يعرب ما بعده معطوفاً على الخبر الأول^(٤) دائماً ، مع أن ما بعد الخبر الأول

(١) سيجىء (فى «ب» من ص ٥٣٢) تعدد المبتدأ ، وإن كان ابن مالك لم يتعرض له .

(٢) لأن الخبر حكم على المبتدأ ؛ ولا مانع أن يحكم على الشيء الواحد بحكم أو حكيمين أو أكثر .

(٣) بواو العطف أو يغيرها من أدوات العطف على حسب المعنى .

(٤) كما هو حكم المعطوف بالواو ، ولهذا الحكم تفصيل مدون فى مكانه من باب العطف ج ٣ .

هو خبر في المعنى والتقدير ولكن لا نسميه عند الإعراب^(١) خبراً . أما عند حذف العاطف فيسمى اللفظ المتعدد : خبراً ، ويعرب خبراً .

وعند تعدد الأخبار بغير عطف يجوز - إن لم يوجد مانع - تقديمها كلها أو بعضها على المبتدأ . أما مع العطف فيجوز تقديمها جميعاً ، أو تأخيرها جميعاً .

ثانيها : أن يتعدد الخبر في اللفظ فقط وتشارك الألفاظ المتعددة في تأدية معنى واحد ، هو المعنى المقصود ؛ وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفة ؛ ولكل منها معنى خاص به يخالف معنى الآخر - . ولكنه معنى غير مقصود لذاته ؛ وإنما المعنى المقصود لا يتحقق إلا بأن تنضم هذه المعاني الخاصة المتخالفة ، بعضها إلى بعض ، لتؤدي وهي منضمة مجتمعة معنى واحداً جديداً لا ينشأ إلا من مجموعها ؛ كأن ترى رجلاً ليس بالقصير ولا الطويل . فتقول : (الرجل طويل قصير) تريد أنه «متوسط» فكل من كلمتي : «طويل» و«قصير» لها معنى خاص يخالف الآخر ، ولكنه ليس مقصوداً هنا لذاته ؛ وإنما المقصود منه أن ينضم إلى المعنى الآخر لينشأ عن انضمامهما معنى واحد جديد ، هو : «متوسط» وهو المعنى المراد ، الذي لا يفهم من إحدى الكلمتين منفردة ؛ وإنما يفهم منهما معاً ؛ برغم أن كل واحدة منهما تسمى خبراً^(٢) . ويعرب خبراً ، ولها - وحدها - معنى خاص ، ولكنه غير مقصود ، كما قلنا .
ومثل : الطفل سمين نحيف ، أى : معتدل . ومثل : الفاكهة حلوة مرة .
أى : متغيرة الطعم ، أو متوسطة ، بين الحلاوة والمرارة ، وهكذا . . .

ولهذا النوع ضابط يميزه ؛ هو : أن المعنى المراد يتحقق ويصلح حين نجعل الألفاظ المتخالفة كتلة واحدة هي الخبر ، ويفسد إذا جعلنا بعضها هو الخبر دون بعض . على أننا عند الإعراب لا بد أن نعرب كل واحد خبراً ، ونسميه خبراً ، - كما قلنا - ونعلم أنه يشتمل^(٣) على ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، وهو غير

(١) يسمى في الإعراب معطوفاً ، لتوسط حرف العطف بينه وبين المعطوف عليه الخبر الأول . لكنه من ناحية المعنى - لا الإعراب - يعتبر خبراً ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، وعلى المبتدأ مبتدأ ، وعلى الصلة صلة ، وهكذا . . . إلا لمانع .

(٢) وذلك من باب المجاز .

(٣) إذا كان مشتقاً ، أو مؤولا به .

الضمير المستتر الذى يحويه المعنى الجديده الناشئ من اجتماع كل المعاني الفردية غير المقصودة .

وحكم هذا أنه لا يجوز فيه العطف ؛ لأن الخبرين أو الأخبار شيء واحد من جهة المعنى والعطف يشعر—غالباً—بغير ذلك^(١) . كما لا يجوز أن يفصل فيه بين الخبرين أو الأخبار فاصل أجنبي ، ولا يتأخر^(٢) المبتدأ عن تلك الأخبار أو يتوسط فيها^(٣) . . .

ثالثها : أن يتعدد الخبر فى لفظه ومعناه ولكن تعدده فى هذه الحالة يكون تابعاً لتعدد المبتدأ فى نفسه حقيقة أو حكماً . ويوصف المبتدأ بأنه متعدد فى نفسه حقيقة حين يكون ذا فردين أو أفراد ، أى : حين يكون مثنى أو جمعاً ؛ نحو : (الصديقان مهندس ، وطبيب) . ونحو : (السباقون غلام ، وشاب ، وكهل) . وفى المثال الأول تعددت أفراد الخبر فكانت فردين ، يستقل كل منهما عن الآخر ؛ تبعاً لتعدد أفراد المبتدأ المثنى ؛ إذ يشمل فردين . وفى المثال الثانى تعددت أفراد الخبر فكانت ثلاثة أفراد — على الأقل — تبعاً للأفراد المقصودة من المبتدأ الجمع . فالمبتدأ المثنى فى المثال السابق فى قوة مبتدئين لكل منهما خبر ، والمبتدأ الجمع فى قوة ثلاث مبتدعات لكل منها خبر . . . وهكذا .

ويوصف المبتدأ بأنه متعدد حكماً حين يكون منفرداً (أى : شيئاً واحداً) ولكنه ذو أجزاء وأقسام يتركب منها مجتمعة ، وهى التى تعرب خبراً له ؛ نحو : جسم الإنسان رأس ، وجذع ، وأطراف . ونحو : البيت غرفة للضيوف ، وغرفة للأكل ، وغرفة للقراءة ، وغرفة للنوم . ونحو : حديقة الحيوان جزء للوحوش ، وجزء للطيور ، وجزء للقردة . . . و . . .

والفرق بين هذا النوع الحُكْمى وسابقه الحقيقى أن المبتدأ فى النوع السابق لا بد أن يكون ذا فردين أو أفراد ، وكل فرد له كيان ذاتى مستقل ، كامل ، يتركب من أجزاء متعددة .

(١) لأن العطف — غالباً — يقتضى المغايرة ؛ فالمعطوف غير المعطوف عليه من جهة المعنى ، إلا حين تقوم قرينة قوية على توافقهما فى المعنى ، وأن العطف للتفسير .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١٠ من مواضع وجوب تأخير الخبر ص ٤٩٨ .

(٣) فتحكم النوع الثانى مخالف لحكم الأول العمل ؟

أما في هذا النوع فالمبتدأ فرد واحد، لكن له أجزاء، ومن هذه الأجزاء مجتمعة يتكون ذلك الفرد الواحد.

وحكم هذا النوع أنه يجب فيه عطف الخبر الثاني والثالث وما بعدهما، على الأول^(١)؛ بشرط أن يكون حرف العطف هو: الواو. ومتى عطف الخبر زال عنه اسم الخبر، وسمى عند الإعراب «معطوفاً»^(٢).

هذا، وتعدد الخبر ليس مقصوراً على نوع الخبر المفرد؛ بل يكون فيه (نحو: الحملة طبية، هندسية، زراعية، تجارية...،) ، ويكون في الجملة؛ (نحو: العصفور يغرد، يتحرك؛ يطير، يتلفت - الصيف نهاره طويل، ليله قصير). وفي شبه الجملة؛ (نحو: الطائر أمامك؛ قُربك). وقد يكون مختلطاً؛ (نحو: القائد أسد يتقدم^(٣) الجنود). فكلمة: «أسد» خبر. وكذلك جملة: «يتقدم»، (ونحو: الأسد يكشّر عن أنيابه، غاضب، عابس)، فجملة؛ (يكشّر...) خبر، وكذلك كلمة: غاضب، وكلمة: عابس.

نستخلص من كل ما سبق حكم الأخبار المتعددة:

(أ) فقد تكون واجبة العطف .

(ب) وقد تكون ممتنعة العطف .

(ج) وقد يجوز فيها العطف وعدمه .

(١) مع صحة تقديم الأخبار كلها على المبتدأ، وتأخيرها كلها عنه، وإلى تعدد الخبر يشير ابن مالك إشارة مختصرة بقوله:

وَأَخْبَرُوا بِأَشْيَاءٍ أَوْ بِأَشْيَاءٍ كَثْرًا عَنِ وَاحِدٍ؛ كَقَوْلِهِمْ سَرَّاءٌ شُعْرًا...

يريد: أن العرب أخبروا بخبرين أو أكثر عن مبتدأ واحد؛ كما في المثال الذي ساقه، فكلمة «هم»: مبتدأ «سراة»: خبر أول «شعرا» - أي: شعراء -، خبر ثان، مرفوع بضمه مقدرة على الألف والمسرأة: جمع سري؛ وهو: الشريف.

(٢) مع أنه في المعنى خبر؛ لما سبق من أن المعطوف على الخبر خبر.

(٣) يصح في مثل هذه الجملة أن تكون نعتاً - كما سيبيء في الزيادة التالية:

.....

زيادة وتفصيل :

(١) من الأخبار المتعددة ما لا يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول ؛ نحو :
 المجالات طبية ، هندسية ، زراعية ، لأن المعنى يفسد مع النعت ، إذ يؤدي إلى
 أن الطّبيّة صفتها هندسية ، زراعية ؛ وهو غير المقصود . ومثل : الأسد يكشّش
 عن نابه ، غاضب ؛ إذ لا يوجد في الكلام ما يصلح أن يكون منعتاً .
 وكثير من الأخبار المتعددة يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول ؛ مثل : هذا
 أسد يزأر ؛ فجملة : « يزأر » تصلح أن تكون في محل رفع خبراً ثانياً ، أو نعتاً
 للخبر الأول . ومثلها : الحطّيبُ شاعرٌ مُخَضَّرَمٌ^(١) ، هجاء . فيجوز في كل
 من كلمتي « مخضرم » و « هجاء » أن تكون خبراً ، وأن تكون نعتاً لكلمة : « شاعر » .
 ونحو : « ولآدة » الأندلسية أميرة شاعرة ، كاتبة ، موسيقية ؛ فيجوز في
 كل واحدة من الكلمات الثلاث الأخيرة أن تكون خبراً بعد الخبر الأول . وأن
 تكون نعتاً للخبر الأول .

هذا : وجواز الأمرين في كل ما سبق - وفي غيره من كل ما يجوز فيه أمران
 أو أكثر - متوقف على عدم القرينة التي تعين واحداً يجب الاتجاه إليه وحده ؛ إذ
 لكل أمر معنى يخالف غيره .

ومن الألفاظ ما يجب أن يكون نعتاً للخبر ، ولا يصلح خبراً ؛ وذلك حين
 يمنع مانع معنوي أو لغوي ، نحو : حامد رجل صالح ، . . أو : عليّ رجل
 يفعل الخير ؛ فالخبر هو : « رجل » والأصل في الخبر أن يتمم الفائدة الأساسية
 - كما عرفنا - لكنه لم يتممها هنا لعدم إفادة الإخبار به إلا مع النعت ؛ لأن
 رجولته مستفادة من اسمه ، لا من الخبر وهذا من نوع الخبر الذي يتمم الفائدة
 بتابعه^(٢) . . . ولذلك كان الأحسن في قوله تعالى : (كونوا قردة خاسئين) ، أن

(١) المخضرم : من أدرك عصرين مختلفين من العصور التاريخية ، لكن أكثر استعماله : في كل
 من أدرك الجاهلية وأول الإسلام . والحطّيب من هذا النوع .

(٢) راجع « الملاحظة » التي في آخر هامش ٤٤٣ ، حيث الكلام على الخبر المحتاج للتمتحم .
 وفيها إشارة إلى صورة تدخل في نوع الخبر الذي يتمم الفائدة بتابعه ؛ هي صورة المبتدأ الذي يكون اسم
 شرط . فالراجع أن خبره هو الجملة الشرطية .

تكون كلمة : « خاسئين » خبراً ثانياً ، لا نعتاً ؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون نعتاً لغير العاقل إلا بتأول لا داعي له هنا . . .

ومثل قول النحاة : « الفاعل ، اسم ، مرفوع . متأخر عن فعله : دال على مَنْ فعل ذلك الفعل ، أو قام به . . . » فيجب أن يكون الخبر هو كلمة : « اسم » فقط ، وما بعده صفات له ، وليست أخباراً ؛ لأن الأصل في الخبر أن يتم المعنى الأساسي مع المبتدأ . وهنا لا يتم المعنى بواحد مما جاء بعد الخبر الأول . إذ الفاعل لا يتم معناه ولا تتضح حقيقته بأنه مرفوع فقط . أو متأخر فقط . . . أو . . . فقط . وإنما يتم معناه وتتضح حقيقته بأنه اسم موصوف بصفات معينة ؛ مجتمعة ، هي : الرفع ، مع التأخير ؛ مع الدلالة . . . فكلمة : « اسم » هي التي تعرب وحدها خبراً ؛ لأنها مع تلك القيود - التي نسميها : « نعتاً » - تكمل المعنى الأساسي مع المبتدأ ، وتتم الفائدة . ومثل هذا يقال في تعريف المبتدأ ، وتعريف الخبر ، والمفعول ، وكل تعريف من التعريفات العلمية المشتملة على ألفاظ وقيود تصلح أن تكون أخباراً أو نعتاً لولا المانع السابق . الذي يوجب الاقتصاد على خبر واحد ، وما عداه فنعت له يكمل بها المعنى الأساسي مع المبتدأ .

(ب) قد يتعدد المبتدأ . وأكثر ما يكون ذلك في صورتين يحسن عدم القياس عليهما في الأساليب الأدبية والعلمية وغيرهما مما يقتضى وضوحاً ودقة ؛ لأنهما صورتان فيهما تكلف ظاهر ، وثقل جلي لا يخالو من غموض . وقيل إنهما موضوعتان^(١) ؛ فلا يصح القياس عليهما .

(١) نقل السيوطي - في الجزء الأول من كتابه : « الجمع » ، ص ١٠٨ ، عند الكلام على تعدد الخبر والمبتدأ - ما قاله أبو حيان في هذه الصور وأمثالها من : (أنها من وضع النحاة ، للاختبار والترين ، ولا يوجد مثلها في كلام العرب ألبتة) اه . ولهذا يحسن عدم استخدامها . وقد ساق بعد ذلك - مباشرة - أمثلة أخرى هي بالهزل ولغو القول أشبه ، ؛ تكرر فيها توالي « أسماء الموصول » : يعيننا منها ماختمها به من قوله : (قال ابن الخباز : العرب « لا تدخل موصولا على موصول » وإنما ذلك من وضع النحويين . وهي مشكلة جدا . .) اه .

وإنما كانت هذه مشكلة خطيرة لما فيها من خلق أساليب لا تعرفها العرب - فوق أنها أساليب بغيضة - ولا تجرى على سنن من مناهجهم التي يباح محاسنها ، والابتكار فيها بالطرائق المرسومة .

.....

 الأولى : صالح ، محمود ، هند ، مكرمه من أجله . . . ، حيث تعددت
 المبتدئات متوالية ، مع خلوك منها من إضافته لضمير ما قبله . ثم جاءت
 الروابط كلها متوالية بعد خبر المبتدأ الأخير .

ولإرجاع كل ضمير إلى المبتدأ الذي يناسبه نتبع ما يأتي :

١ - أن يكون أول خبر لآخر مبتدأ ، ويكون الضمير البارز في هذا الخبر
 الأول راجعاً إلى أقرب مبتدأ قبل ذلك المبتدأ الذي أخبر عنه بأول خبر .
 ٢ - ثم يكون الضمير البارز الثاني للمبتدأ الذي قبل ذلك مباشرة . وهكذا ...
 فترتب الضمائر مع المبتدئات ترتيباً عكسياً . ففي المثال السابق نعرب كلمة
 «مكرمه» خبراً عن «هند» ، والضمير الذي في آخر : «مكرمه» - وهو : الهاء - يعود
 إلى : «محمود» ، والضمير الذي في آخر : «أجله» ، وهو : «الهاء» أيضاً يعود
 إلى : «صالح» ، ويكون المراد : محمود هند مكرمه من أجل صالح ، أو ؛ هند
 مكرمة محموداً من أجل صالح . وذلك بوضع الاسم الظاهر مكان الضمير
 العائد إليه .

الثانية : في مثل : محمد ، عمه ، خاله ، أخوه قائم ، حيث تعددت المبتدئات
 وكان الأول منها مجرداً من إضافته للضمير . أما كل مبتدأ آخر فضاف إلى ضمير
 المبتدأ الذي قبله . فعنى الجملة السابقة ، أخو خال عم محمد - قائم - فنضع
 مكان كل ضمير الاسم الظاهر الذي يفسر ذلك الضمير العائد عليه .
 وفي الأمثلة السابقة للصورتين ما ينهض دليلاً على أن استعمال هذه الأساليب
 معيب ، والفرار منها مطلوب^(١) .

مواضع اقتران الخبر بالفاء

الخبر مرتبط بالابتداء ارتباطاً معنوياً قوياً^(١). ويزداد قوة ببعض الروابط اللفظية الخاصة ؛ كالضمير العائد على المبتدأ من الخبر، وكغيره مما عرفناه ، ولهذا كان الغالب على الخبر أن يكتفى بتلك الروابط ، وأن يخلو من « الفاء » التي تستخدم للربط^(٢) في بعض الأساليب الأخرى . فمن أمثلة الخبر الحالية من الفاء : التجارةُ بابٌ للثروة - العملُ وسيلةُ الغنى - النظافةُ وقايةٌ من المرض - الصناعة ، ما الصناعة ! ! - الصلوق ذلك تاج الفضائل . . .

ومن الألفاظ التي ليست خبراً ولكنها تحتاج - أحياناً - إلى الفاء الرابطة بينها وبين ما سبقها : « جواب اسم الشرط^(٣) المبهم^(٤) الدال على العموم » ؛ لكونه لا يختص بفرد معين ؛ وإنما هو شائع) ؛ مثل : « من يعمل خيراً فجزاؤه خيرٌ » . فكلمة « مَنْ » اسم شرط مبهم ، يدل على العموم ، وبعده فعل الشرط مستقبل الزمن ؛ وهو^(٥) : (يعمل) ، ثم يليه جملة اسمية - جزاؤه خير - هي جواب الشرط ، أي : نتيجة المترتبة عليه ، التي يتوقف حصولها في المستقبل أو عدم حصولها على وقوعه أو عدم وقوعه ، وقد اقترنت هذه الجملة الاسمية بالفاء ؛ فربطت بينها وبين جملة الشرط . وذل هذا الارتباط على اتصال

(١) لأن الخبر محكوم به ، والمبتدأ محكوم عليه - كما عرفنا في رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢ فلا وجود لأحدهما من هذه الناحية بدون الآخر .

هذا إلى أن الخبر في المعنى هو المبتدأ ؛ كما يقال بحق .

(٢) لأنها تدل على السببية والتعقيب (أي : على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وأنه يتحقق سريعاً بتحقيقه ووجوده) وهي أيضاً تؤكد ترتب ما بعدها على ما قبلها ، فهي بمثابة القسم . (انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية) .

(٣) في هامش ص ٦٩ من ص ٥٢٤ الكلام على المبتدأ الذي يليه أداة شرط ، وبيان الخبر والجواب .

(٤) في ص ٢٠٧ معنى : « الإبهام » - ثم في ص ٣٣٨ من ص ٣ من هامش ص ٣٤٠ بيان المبهم

من الأسماء خاصة ، ومعنى إبهامه ، ولا سيما : « أسماء الموصول » .

(٥) فعل أداة الشرط الجازمة مستقبل الزمن دائماً ، ولو كان فعلاً ماضياً في اللفظ ؛ لأن كل أدوات الشرط الجازمة - وبعضاً من الشرطية غير الجازمة - تجعل فعل الشرط الماضي في اللفظ مستقبل الزمن من حيث معناه ؛ وكذلك فعل الجواب . (راجع ص ٥٩) .

معنوي بين الجملتين، وأن الثانية منهما نتيجة للأولى . ولولا الفاء الرابطة لكان الكلام جُملاً مفككة ، لا يظهر بينها اتصال معنوي وأثره . ومثل هذا كل أسماء الشرط الأخرى المشتملة على الإبهام ، ولها جملة شرطية ، تليها جملة جواب مقرونة بالفاء

غير أن الخبر — مفرداً أو غير مفرد — قد يقترن بالفاء وجوباً في صورة واحدة ، وجوازاً في غيرها^(١) ، إذا كان في الحالتين شبيهاً بجواب الشرط ، بأن يكون نتيجة لكلام قبله ، مستقبل الزمن ، خال من أداة شرطية ، وفي صدر هذا الكلام مبتدأ يشتمل — غالباً^(٢) — على العموم والإبهام ؛ نحو : الذي يصادقني فمحترم : « فالذي » اسم موصول مبتدأ^(٢) ، وهو ينطوي على الإبهام والعموم ، وبعده كلام مستقبل المعنى^(٣) : هو : « يصادقني » له نتيجة مرتبة على حصوله وتحققه ، — هي الخبر : (محترم) — وقد دخلت الفاء على هذا الخبر ؛ لشبهه بجواب الشرط في الأمور الثلاثة السالفة التي تتركز في :

(وجود مبتدأ دال على الإبهام والعموم ، كما يدل اسم الشرط المبتدأ على الإبهام والعموم) و (وجود كلام بعد المبتدأ مجرد من أداة شرطية ، مستقبل المعنى في الأغلب^(٤)) ؛ كوجود جملة الشرط بعد أداة الشرط) و (ترتب الخبر على الكلام السابق عليه ؛ كترتب جواب الشرط على جملة الشرط — وهذا مهم) .
ومن الأمثلة : رجلٌ يكرمني فحجوب — من يزورني فسرور ، وقول أحد

(١) كما سيحىء في ص ٥٣٨ — والفرض من مجيئها النص على مراد المتكلم من لزوم وقوع الخبر ؛ نتيجة حتمية لوقوع ما قبله ولولا « الفاء » لكان هناك شك حول النتيجة من جهة احتمال وقوعها وتحققها ، أو وقوع غيرها وتحققه (راجع المعنى والصبيان ، ورقم ٢ من الهامش السابق) .
(٢) انظر ما يتصل بهذا الشرط في رقم ٤ من هذا الهامش .

(٣) ليس من اللازم أن يكون مستقبل اللفظ أيضاً كالأمثلة الماضية ؛ وإنما يكفي أن يكون مستقبل المعنى فقط دون اللفظ ؛ نحو : قوله تعالى : (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) و « ما » في الآية موصولة ، وليست شرطية ؛ بدليل قراءة من قرأ : (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) فالفعل . « أصاب » ماض في اللفظ ، مستقبل في المعنى ، لأن المراد أن كل شيء يصيبنا في المستقبل هو نتيجة لعملنا ، وليس المراد الكلام على شيء سبق .

(٤) جاء في حاشية الأمير على « المعنى » عند الكلام على « الفاء » المفردة ودخولها في خبر المبتدأ ما يفيد أن الجملة قد تكون ماضية . ونص كلامه أنها تدخل على كل خبر (« لمبتدأ شابه الشرط في العموم وذكر جملة بعده ، صلة أو صفة . وأصل الجملة أن تكون مستقبلة كالشرط ، وقد تكون ماضية . وقد يراد بالمبتدأ معين ؛ نحو قوله : « إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ، ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ») . انظر رقم ٤ من هامش ص ٥٤١ —

الأدباء للوالى : من (١) أرادك بسوء فجعله الله حصيد سيفك، وطريد خوفك ، وكلُّ عدوٍّ فتحَّت قدمك . .

وهكذا كل خبر تحققت فيه الأمور الثلاثة ؛ سواء أكان خبراً مفرداً ، أم جملة ، أم شبه جملة . فالقاعدة العامة في اقتران الخبر بالفاء هي : مشابهته لجواب الشرط في تلك الأمور الثلاثة ، مع خلو الكلام من أداة شرط بعد المبتدأ ، لكيلا يلتبس الخبر بجواب الشرط .

وقد تتبع النحاة المواضع التي تتحقق فيها تلك المشابهة فوجدوها تركز في موضعين ، لا تكاد تخرج عنهما ، مع خلو كل موضع من أداة شرط بعد المبتدأ .

الأول : كل اسم موصول عام وقعت صلته جملة فعلية مستقبلية المعنى - في الأغلب (٢) - أو وقعت ظرفاً ، أو جاراً مع مجروره ، بشرط أن يكون شبه الجملة بنوعيه متعلقاً بفعل مستقبل الزمن - في الأغلب (٢) .

الثاني ؛ كل نكرة عامة ، وصفت بجملة فعلية : مستقبلية المعنى - في الأغلب - أو بظرف ، أو بجار مع مجروره على الوجه السالف الذى يقضى بتعلق شبه الجملة بفعل مستقبل الزمن - في الأكثر - .

وإذا اقترن الخبر بالفاء وجب تأخيره عن المبتدأ ؛ كالأمثلة التي أوضحناها ، فإن تقدم وجب حذف الفاء (٣) .

* * *

(١) « من » موصولة . والأفعال الماضية التي بعدها مستقبلية الزمن ؛ لأنها للدعاء وتحقق الدعاء لا يكون إلا في المستقبل (ثم انظر رقم ٢ و ٣ من الهامش السابق) .

(٢ و ٢) انظر رقم ٢ و ٣ من هامش الصفحة السابقة .
والصلة بالظرف ، أو الجار مع مجروره ليست فعلاً ملفوظاً دالاً على المعنى المستقبل ، ولكنها تتضمن فعلاً مقدراً ؛ لأن كلا منهما - بحسب الأصل - متعلق بفعل محذوف يمكن تقديره هنا فعلاً مضارعاً مستقبلاً ، مثل : « يستقر » أو ما بمعناه . وبعد حذف هذا المتعلق حل الظرف أو الجار مع مجروره محله ، فكلاهما بمنزلة فعل مستقبل الزمن في هذا التركيب . ومن المقرر في شبه الجملة - بنوعيه - إذا وقع صلة لغير «أل» أن يتعلق بفعل لا باسم . . . (راجع المفضل ج ١ ص ١٠٠ وكذا ما سبق هنا في شبه الجملة ، ص ٣٨٤) ، وقد يكون في الكلام قرينة أخرى تدل على أن معناه لا يتحقق إلا في المستقبل .

(٣) كما سبق في رقم ٢ من ص ٤٩٧ .

.....
.....

زيادة وتفصيل :

لم يكتف النحاة بالتركيز الذي أشرنا إليه، وإنما عرضوا للتفصيل ، وعدّ المواضع المختلفة التي تقع فيها المشابهة ، مع استيفاء كل منها الشروط الثلاثة السالفة ، مبالغة منهم في الإبانة والإيضاح . وإليك بيانها بعد التنبيه إلى أمرين :

أولهما : أن الأغلب في كل الجمل الفعلية الواقعة صلة أو صفة في الصور الآتية ، أن يكون زمنها مستقبلاً محضاً . ويجوز أن يكون ماضياً - مع قلته ، كما أسلفنا^(١) - فليس من الواجب المحتم استقبال الزمن في تلك الجمل الفعلية . والأغلب كذلك في شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) الواقع صلة أو صفة في الصور التالية أن يتعلق بفعل مستقبل الزمن . ونستغني بهذا التنبيه عن ذكر كامة « الأغلب » في كل صورة من الصور التالية . منعاً للتكرار .

ثانيها : أن كثيراً منها - مع صحته لا تستسيغه أساليبنا الحديثة العالية . فحير لنا ألا نحاكبه قدر الاستطاعة ، وأن نعرف هذه المواضع لفهم ما قد يكون منها في كلام السابقين ، دون القياس عليها ، بالرغم من إباحة هذا القياس .

١ - خبر المبتدأ الواقع بعد « أمّا » الشرطية . نحو : أما الوالد فرحيم وهذا الموضع هو الذي يجب فيه اقتران الخبر بالفاء دون باقي المواضع^(٢) ؛ فيجوز فيها الاقتران وعدمه ، والاقتران أكثر .

٢ - أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جملة فعلية زمنها مستقبل^(١) ، تصلح أن تكون جملة للشرط^(٣) : نحو الذي يستريض فنشيط .

(١٥١) انظر رقم ٢ و ٣ من هامش ص ٥٣٦ .

(٢) هذا الموضع لا يذكره بعض النحاة هنا ؛ لأن اقتران الخبر فيه بالفاء إنما هو لأجل : « أمّا » المتضمنة معنى الشرط ، وليس لشبه المبتدأ بأداة الشرط في الإبهام والعموم ... و...

(٣) الجملة الفعلية التي تصلح أن تكون للشرط هي التي لا يكون فعلها فعل طلب - كالأمر أو النهي - ولا فعلاً جامداً ؛ مثل : ليس أوعى ، ولا فعلاً مسبوقاً بأداة شرط ؛ نحو قوله تعالى : (وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبني ...) ولا بما ؛ ولا لن ، النايتين ، ولا قد ، ولا السين ولا سوف ، ولا رب ، ولا القسم ... ولا غير هذا مما يحجر تفصيله في مكانه الخاص ؛ وهو : باب الجواز (ج ٤) .

.....

 ٣- أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو :
 الذى عندك فأديب .

٤- أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جار مع مجروره ، متعلقان بفعل
 مستقبل الزمن ؛ نحو : الذى فى الجامعة فرجل .

٥- أن يكون المبتدأ نكرة عامة بعدها جملة فعلية زمنها مستقبل ، صفة^(١)
 للنكرة ؛ نحو : رجل يقول الحق فشجاع .

٦- أن يكون المبتدأ نكرة عامة ، بعدها ظرف - متعلق بفعل مستقبل -
 والظرف^(١) صفة لها ؛ نحو : طالب مع الأستاذ فستفيد .

٧- أن يكون المبتدأ نكرة عامة ، بعدها جار ومجرور متعلقان بفعل مستقبل
 الزمن ، وشبه الجملة ، صفة لها ؛ نحو : طالب فى المعمل فنتفع .

٨- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جملة فعلية مستقبلة الزمن ،
 تصلح أن تكون جملة للشرط ؛ نحو : كتاب الذى يتعلم فصون ...

٩- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته ظرف ؛ متعلق بفعل مستقبل
 الزمن ؛ نحو : قلم الذى أمامك فجميل .

١٠- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جار مع مجروره متعلقان بفعل
 مستقبل الزمن ؛ نحو : مرشدة التى فى البيت فخيرة .

١١- أن يكون المبتدأ لفظ « كل » (أو : ما بمعناها ؛ مثل : جميع) مضافاً
 إلى نكرة موصوفة بجملة فعلية بعدها...^(٢) نحو : كل رجل يهمل فصغير ...

١٢- أن يكون المبتدأ لفظ « كل » (أو ما بمعناها) ، مضافاً إلى نكرة
 موصوفة بظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ، نحو : كل وطنى أمام الوطن فمخلص .
 وقول الشاعر :

كُلُّ سَعْيٍ سَوِيٍّ^(٣) الَّذِي يورث الفؤ زَ فَعَقْبَاهُ حَسْرَةٌ وَخَسَارٌ

(١ و١) بشرط أن تكون الجملة الفعلية المستقبلية الزمن ، صالحة لأن تقع شرطية .

(٢) سجيء هنا الصورة الخاصة بإضافة كلمة : « كل » .

(٣) على اعتبار « سوي » ظرفاً ، طبقاً لما سيجيء فى ج ٢ باب : الاستثناء .

١٣ - أن يكون المبتدأ لفظ « كل » (أو ما بمعناها) مضافاً إلى نكرة موصوفة بجار ومجرور متعلقين بفعل مستقبل الزمن . - نحو : كل فتاة في العمل فنانة -

١٤ - أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جملة فعلية مستقبلية الزمن تصلح للشرط ، نحو : الزميل الذي يعاونك فرياضي .

١٥ - أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : الزائرة التي معك فثالثة .

١٦ - أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جار مع مجروره متعلقين بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : الرائد الذي في الرحلة فأمين .

١٧ - أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جملة^(١) فعلية ؛ نحو ؛ خادم الرجل الذي يزرع فنافع .

١٨ - أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : كاتب الرسالة التي معك فقدير .

١٩ - أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جار مع مجروره ؛ متعلقين بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : مؤلف الكتب التي في الحقيبة فعظيم .

وفي جميع الأمثلة السابقة يجوز أن يكون الخبر مفرداً ، أو جملة ، أو شبه جملة . ولا بد من خلو الجملة بعد المبتدأ من أداة شرط ، ومن غيره مما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٣٨ .

تلك هي أشهر الصور التي يقترن الخبر فيها بالفاء - وجوباً في واحدة ، وجوازاً في الباقي - لغرض هام ، هو : النص على مراد المتكلم من ترتب الخبر على الكلام الذي قبله . وتأكيده أن الخبر نتيجة مترتبة على ما سبقه...^(٢)

ولو فقد شرط من الثلاثة التي بينها لا متنع دخول الفاء على الخبر ؛ فمثال فقد العموم : سعيك الذي تبدله في الخير محمود . ومثال فقد الاستقبال : الذي زارني أمس مشكور . ومثال الجملة الفعلية^(٣) المستقبلية الواقعة صلة أو صفة وهي غير صالحة لأن تقع شرطية ؛ لاشتمالها على ما ، أو : لن ، أو : قد ، أو ...

(١) مستقبله الزمن ، وصالحة لأن تقع شرطية .

(٢) طبقاً للبيان السابق في رقمي ١ و ٢ من هامش ص ٥٣٥ و ٥٣٦ .

(٣) يلاحظ ما يتصل بهذا في رقم ٢ من هامش ص ٥٣٦ .

.....

أو ... : الذي لن يزورني مسمى ... ومثل : صديق قد يزورني متفضل . وهكذا من كل مالم يستوف الشروط . . .

وقد تدخل الفاء جوازاً - ولكن بقلة لا تمنع القياس - في الخبر الذي مبتدؤه كلمة : « كل » إما مضافة لغير موصوف أصلاً ؛ نحو : كل نعمة فمن الله ، وقول الشاعر^(١) :

وكل الحادثات - وإن تناهت - فقرون بها الفرج القريب
 وإماً مضافة لموصوف من نوع غير ما سبق^(٢) ؛ نحو : كل أمر مفرح أو مؤلم فتتيجة لعمل صاحبه .

وإذا كان المبتدأ « أل » الموصولة وصلتها^(٣) صفة صريحة مستقبلة الزمن - جاز الإتيان بالفاء في الخبر ؛ نحو : الصانع والصانعة فنافعان إن أجادا . المخترع والمخترعة ففيدان حين تنهياً لهما الوسائل . ومنه قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . . . وفريق من النحاة منع دخول الفاء في هذه الصورة ، وأول الآيات ، وهذا رأى لا يصح الأخذ به مع وجود آية كريمة تعارضه ، كما لا يصح تأويل الآيات لتوافقها . فالصحيح دخولها على الخبر في هذه الصورة ، ولو كان أمراً أو نهياً .

بقي أن نعرف أن المبتدأ الذي يشبه اسم الشرط فيما سبق إذا دخل عليه ناسخ - غير إن ، وأن ، ولكن - فإن الناسخ يمنع دخول الفاء على خبره ، أما « التراسخ : إن ، وأن ، ولكن » ، فلا تمنع ؛ فيجوز مع كل واحد منها دخول الفاء : مثل قوله تعالى : (إن الذين فتنوا^(٤) المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم) ، وقوله تعالى : (واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن لله خمسه) ، وقول الشاعر :

فوالله ما فارقتمكم قالياً^(٥) لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

(١) البيت الآتي نقله صاحب الأمال (ج ٢ ص ٣٠٧) عن ابن دريد .

(٢) في رقم ١١ ، ١٢ ، ١٣ من الصورة السالفة .

(٣) في ص ٣٧٢ و ٣٨٨ طريقة إعراب « أل » مع صلتها .

(٤) جملة الصلة هنا ماضوية . فهي تؤيد الرأى الذى سبق - في رقم ٣ من هامش ص ٥٣٦ - وهو الرأى الذى يصرح بأن جملة الصلة قد تكون جملة ماضوية في المسألة التي نحن بصددها . أما الذين يشترطون استقبال الصلة فيؤولون الآية الأولى على معنى : (إن الذين يتبين أنهم فتنوا المؤمنين والمؤمنات . . .) ومثل هذا يقال في الآية الثانية وفي آيات أخرى سردتها المراجع النحوية ، ومنها « الصبان » في الجزء الأول آخر باب : « المبتدأ والخبر ، عند الكلام على موضوع اقتران الخبر بالفاء . (٥) كارهاً .

.....

وإذا عطفت على المبتدأ الذي خبره نوع من الأنواع السابقة المقرونة بالفاء ، أو :
 على ما يتصل به من صلة ، أو صفة ، ونحوها - وجب تأخير المعطوف
 عن الخبر ؛ إذ لا يجوز الفصل بينه وبين مبتدئه بالمعطوف ، ففي مثل : الذي عندك
 فؤدب ، لا يصح أن يقال : الذي عندك والخادم فؤدب ، أو : فؤدبان ،
 وهكذا . . .

المسألة ٤٢ :

نواسخ الابتداء : كان وأخواتها . . . (١)

معنى الناسخ :

الجملة الاسمية في مثل : «الرياحين مُتَّعة» - مركبة من اسمين مرفوعين ،
يسمى أولهما : «المبتدأ» ، وله الصدارة في جملته - غالباً - . ويسمى الثاني : «خبراً» ؛
كما هو معروف . ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينة تغير اسمهما ، وعلامة إعرابهما ،
ومكان المبتدأ من الصدارة في جملته . ومن هذه الألفاظ : «كان» . . . ، «إن» . . .
«ظن» . . . ولكل واحدة أخوات (١) . مثل : كان العامل أميناً ، وقول الشاعر :
«إذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام»
فيصير المبتدأ اسم «كان» مرفوعاً ، ويسمى : «اسمها» ، وليس له الصدارة الآن ،
ويصير خبر المبتدأ خبر «كان» منصوباً ، ويسمى : «خبرها» (٢) . . . ومثل : إن العامل
أمين ؛ فيصير المبتدأ اسم «إن» منصوباً ويسمى : «اسمها» ، وتزول عنه الصدارة ،
ويصير خبره خبر «إن» مرفوعاً ، ويسمى : خبرها . وتقول ، ظننت العامل أميناً ؛
فيصير المبتدأ والخبر مفعولين منصوبين للفعل : «ظننت» ويسمى كلاهما : «مفعولاً به» .
وليس للمبتدأ الصدارة الآن .

وتسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمهما ، وعلامة إعرابهما ،

(١ و ١) المراد بأخواتها : نظائرها من الكلمات التي تشابهها في العمل ، وتخالفها في اللفظ والمعنى ؛ سواء
أكانت مع أختها من جنس واحد ، فهما فعلان ؛ مثل : كان - أضحى - ظل . . . أم كانتا من
جنسين مختلفين . فإحداهما فعل ، مثل : «كان» و «ليس» والأخرى حرف ؛ مثل : «ما» الحجازية
التي تعمل عملها .

(٢) التسمية بالاسم وبالخبر هي مجرد اصطلاح نحوي ؛ لا مناسبة له في الجملة ؛ فقل : «كان
على غائباً» ، تعرب كلمة : «على» اسم «كان» ، مع أنه في الحقيقة اسم للذات المعينة ؛ وليس
اسماً «لكان» ، ولا علماً عليها ؛ لأننا لا نسميها باسم جديد خاص . . . وتعرب «غائباً» خبر «كان»
مع أنه في الحقيقة والواقع خبر عن : «على» ، وليس خبراً عن : «كان» ؛ لأنها ليست مبتدأ فنجم
لها بخبر . غير أن الاصطلاح النحوي جرى بما سبق . وقد يكون المراد : الاسم المصاحب لكان ، الملابس
لها ، والمراد بالخبر : أنه خبر بحسب الأصل .

و «كان» الناسخة وأخواتها من الأفعال التي تعمل عملها لا ترفع فاعلاً ، ولا تنصب مفعولاً به ،
ولا تحتاج لأحدهما ما دامت ناسخة . غير أن هذه الأفعال الناسخة تؤنث لتأنيث اسمها ، بالشرط والطرق
التي يؤنث بها الفعل التام لتأنيث فاعله . وقد ذكرناها في موضعها الخاص من ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

ومكان المبتدأ : « النواسخ » ، أو : « نواسخ الابتداء » ؛ لأنها تُحدث نسخاً ،
 أي : تغييراً على الوجه الذى شرحناه^(١) ولا مانع من دخولها على المبتدأ النكرة^(٢) ؛
 فيصير اسماً لها ؛ إذ لا يشترط في اسمها أن يكون معرفة في الأصل ، ولكن يشترط
 في اسمها ألا يكون شبه جملة ؛ لأن اسمها في أصله مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون شبه
 جملة^(٣) . . .

(١) لا تدخل النواسخ على المبتدأ إذا كان واحداً مما يأتي :
 ا - المبتدأ الذى له الصدارة الدائمة في جملته بحيث لا يصح أن يتقدم عليه شيء : كأسماء الشرط ،
 وأسماء الاستفهام ، وكلم الخبرية ، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء . . . ويستثنى من هذا النوع الذى
 له الصدارة في جملته - ضمير الشأن ؛ فيجوز أن تدخل النواسخ عليه .

(وقد تقدم عليه الكلام في باب الضمير ص ٢٥٠) .
 وكذلك يستثنى المبتدأ إذا كان اسم استفهام ، أو مضافاً لاسم استفهام ؛ فيجوز أن تدخل عليه « ظن
 وأخواتها » مع استفهامها الفاعل ، ومع تقديم اسم الاستفهام وجوباً على الناسخ ، نحو : أهيمن ظننت أفضل؟
 وغلّام أهيمن ظننت أفضل؟ . ولا تدخل هنا ، « كان » ، ولا « إن » ولا أخواتها ؛ لأن الاسم في بابي :
 « كان وإن » لا يتقدم على العامل ، وأما الخبر فيجوز أن يتقدم في بابي : « كان وظن » وأخواتها إذا
 كان اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : أين كنت ؟ . وأين ظننت محموداً . . . ؟
 بشرط ألا يمنع من التقدم مانع مما سيجيء عند الكلام على تقدم خبر « كان » . أما خبر « إن » وأخواتها
 فلا يتقدم .

ب - المبتدأ الذى يجب حذفه ، وخبره نمت مقطوع . وقد تقدم الكلام عليه ، في ص ٥١٠ .
 ج - كلمات معينة لم تقع إلا مبتدأ في الأساليب الواردة التي لا يجوز تغيير هيئتها ؛ لأنها جرت
 مجرى الأمثال ، والأمثال لا تتغير ؛ كالكلمات الملازمة للابتداء ، في نحو : لله در الخطيب ، ونحو : « أقل
 رجل يفعل ذلك » ، (وقد سبق الكلام عليهما في باب المبتدأ - ص ٤٧٤ و ٤٥٠) ، ونحو : « ما
 العجيبة ، مثل : « ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا » . وهذا النوع يسمى : « الملازم للابتداء بنفسه »
 (أى : بسبب مزية في نفسه امتاز بها : وهى ؛ أن العرب خصته بالابتداء فلم تستعمله إلا مبتدأ) .
 وكل هذا يسمى : « الاسم غير المتصرف في استعماله » ؛ لأنه مقصور على ضبط واحد ، وطريقة واحدة
 في الاستعمال ؛ لا يتجاوزها . وليس من اللازم أن يكون مرفوعاً ، فن أنواعه ما هو مقصور على
 النصب - أو غيره - كالمصوب على المصدرية لداع ؛ كنيابته عن فعل الأمر في مثل : « سَقِيًا ، ورَعِيًا » ،
 (وقد سبق الكلام عليهما في ص ٥١٥ ، فليس أصله المبتدأ الذى يصلح لدخول النواسخ عليه .

وما يتصل بهذا : المبتدأ المتصور - في الغالب - على معنى واحد لا يستعمل في غيره ؛ كالدعاء ، أو
 القسم ، أو غيرها ، مع ملازمته صبغة واحدة لا تتغير صورتها ، ومع ملازمته الأفراد ؛ فلا يكون مثني ،
 ولا جمعاً ؛ كقولهم في الدعاء : « طوبى للأمين » ، ولا يكون الخبر لكلمة : « طوبى » إلا الجار مع مجروره ،
 (كما سبق في « ا » من ص ٤٨١) - ومن أمثله أيضاً قول على رضى الله عنه : (طوبى لمن شغله عيبه
 عن عيوب الناس) . ومثل كلمتي : « ويل ، وسلام » في قولهم : « ويل للخائن . وسلام على المصلح » ،
 واللفظان الأخيران يستعملان في غير الابتداء أحياناً . وقولهم في القسم : أيمنن الله لألتزمين الإنصاف .
 ولهذا القسم بيان يتصل بتركيبه في رقم ٢ من ص ٥١٩ - .

د - الملازم للابتداء بسبب غيره ، كالاسم الواقع بعد « لولا » الامتناعية ، و « إذا » الفجائية . . .
 فإنهما لا يدخلان إلا على المبتدأ ؛ مثل ؛ لولا العلوم ما تقدمت الحضارة ، ومثل : خرجت فإذا الأصدقاء .

(٢) كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٤٨٦ وفى رقم ١١ من ص ٤٨٨ .

(٣) كما تقدم في رقم ٦ من هامش ص ٤٤٢ و « ا » من ص ٤٤٧ .

ومما سبق يتبين أن النواسخ بحسب التغيير^(١) الذي تحدثه ثلاثة أنواع :
 نوع يرفع اسمه وينصب خبره ؛ فلا يرفع فاعلا ، ولا ينصب مفعولا ؛ مثل :
 « كان - وأخواتها » ، ونوع ينصب اسمه ويرفع خبره ، مثل « إن - وأخواتها » ،
 ونوع ينصب الاثنين ، ولا يستغنى عن الفاعل ؛ مثل : « ظَنَّ - وأخواتها » . ولكل
 نوع أحواله وأحكامه المفصلة في بابہ الخاص .

وكلامنا الآن على : « كان » وأخواتها من الأفعال الناقصة التي تعمل عملها^(٢) ،
 وتسمى أيضاً : الأفعال الناقصة^(٣) . وفيما يلي بيان أشهرها ، وشروط عماله ، ومعنى
 كل فعل :

إنها ثلاثة عَشْرَ فعلا^(٤) ، هي : (كان - ظل - بات - أصبح - أضحي -

(١) أما النواسخ بحسب صيغتها وتكوينها اللفظي فثلاثة أنواع أيضاً ، « أفعال » ، مثل : كان
 وأكثر أخواتها ، و « أسماء » وهي المشتقات من مصادر تلك الأفعال التي يمكن الاشتقاق منها ؛ مثل مصادر
 كان ، وأصبح ، وأمسى . . . فيقال : يكون - كن - كائن . . . وهكذا .

« وحروف » مثل : « ما الحجازية » من أخوات كان . . . ومثل « إن » وأخواتها .

(٢) ولها نظائر أخرى من الحروف تعمل عملها سيجيء الكلام عليها في ص ٥٩٣ .

(٣) سميت « ناقصة » لأن كل فعل منها يدل على « حدث ناقص » (أي : معنى مجرد ناقص) لأن
 إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب ،
 فالاسم المنصوب هو الذي يشتم المعنى الأساسي المراد ، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة . وهذا يخالف الأفعال
 التامة ؛ فإن المعنى الأساسي يتم بمرفوعها الفاعل ، أو نائب الفاعل « فكان » الناقصة مثلاً تدل مع اسمها
 على حصوله ووجوده وجوداً مطلقاً (وهو : ضد العدم) وهذا معنى غير مراد ، ولا مطلوب ، فإذا جاء الخبر
 تعين المعنى المطلوب ، وتحدد .

و « صار » مع اسمها تدل على مجرد تحوله ، وانتقاله من حالته ، من غير بيان لحالته الجديدة .
 ولا توضيح لما انتهى إليه أمره ، والخبر هو الذي يبين ويوضح .

و « أصبح » مع اسمها تدل على مجرد دخوله في وقت الصباح ، وليس هذا هو المقصود من الناقصة
 فإذا جاء الخبر كان كفيلاً بتحقيق المراد . وهكذا . . .

وليس السبب في تسميتها « ناقصة » أنها تنجرد للزمان وحده ، ولا تدل معه على حدث (معنى)
 كما يقول بعض النحاة - وأشرنا إليه في رقم ٣ من هـ مش ص ٤٦ - ، فهذا الرأي مدفوع بأدلة كثيرة
 جاوزت المشرة ، وسجلتها المطولات (وقد أشار إلى بعضها بإيجاز محمود ، ومنطق سليم : صاحب « حاشية
 الأمير على المعنى » في الباب الثالث من المجلد الثاني ، عند الكلام على تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل
 الناقص) .

(٤) غير الأفعال التي بمعنى : « صار » ، وستذكر بعدها في ص ٥٥٧ ، وغير « أفعال المقاربة »
 وما يتصل بها . ولها باب مستقل - في ص ٦١٤ - ، وغير أفعال أخرى قليلة الشهرة ؛ لقلة استعمالها
 ناقصة في فصيح الأساليب ؛ مثل : أفتأ ؛ بمعنى : قئ . . .

هذا والأفعال السبعة الأولى كاملة التصرف نسبياً - إذ يجيء من مصدرها أكثر المشتقات - « وليس »
 جامدة بالاتفاق ، و « دام » جامدة على الأصح . والأربعة الباقية ، ناقصة التصرف .

كما سيجيء في ص ٥٦٧ .

أمسى - صار - ليس - زال - برح - فنى - انفك - دام . وكل هذه الأفعال
تشارك في أمور عامة، أهمها^(١) :

ألا يكون اسمها شبه جملة، وأن عملها ليس مقصوراً على الفعل الماضى منها ، بل
يشمله ويشمل ما قد يكون لمصدرها من مشتقات أخرى .

وأنها لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها^(٢) ، وأن يكون خبرها غير إنشائي؛
فلا يصح : كان الضعيف عاونه^(٣) ، وأن يكون الاسم والخبر مذكورين معاً ،
ولا يصح - مطلقاً - حذفهما معاً ، ولا حذف أحدهما . إلا « ليس » ،
فيجوز حذف خبرها النكرة العامة ، وإلا « كان » فيجوز في أسلوبها أنواع من
الحذف . وسيجىء البيان عند الكلام عليهما^(٤) .

وألا يتقدم الخبر عليها إذا كان اسماً متضمناً معنى الاستفهام ؛ وهى مسبوقة
بأحد حرفى النفي : « ما » أو : « إن » ؛ فلا يقال : أين ما يكون الصديق ؟
ولا أين إن يكون الصديق ؟ ولا أين ما زال العمل ؟ لأن « ما » و « إن »
النافيتين لهما الصدارة فى كل جملة يدخلان عليها ؛ فلا يصح أن يسبقهما شىء من
تلك الجملة ، وإلا كان الأسلوب فاسداً^(٥) . . .

وأنها إذا كانت مسبوقة بما المصدرية يجب ألا يسبقها شىء من صلة « ما » ،
لأن « ما المصدرية بنوعها » لا يسبقها شىء من صلتها - كما تقدم^(٦) - .

وأن صيغتها حين تكون بلفظ الماضى ، وخبرها جملة فعلية مضارعية - لا بد
أن يماثلها زمن هذا المضارع ؛ فينقلب ماضياً^(٧) - عند عدم وجود مانع - ؛

(١) انظر ما نقلناه عن النحاة - فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ - من قولهم : لم يرد فى الكلام
الفصحى وقوع « أن المصدرية » بنوعها (المخففة ، والناسبة للمضارع) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر
بجاء سدّت مسددة ، ولا بعد « كان » و « أن » الناسخين بغير فاصل من غيرها . . . وكذلك « ما »
المصدرية - راجع البيان هناك -

(٢) وسيأتى هذا عند الكلام على حكم معموليها من ناحية التقديم والتأخير - ص ٥٦٩ .

(٣) لا فرق فى المنع بين الإنشاء الطلبي ؛ مثل : كان والدك احترمه ، وغير الطلبي مثل : كانت
صحتى « يحفظها الله ، أو : يكون مالى أدامه الله » على أن تكون الجملة الأخيرة فى المثاليين دعائية ؛ فلا يصح
اعتبار « كان » ناسخة فى هذه الأمثلة وأشباهاها مما وقع فيها الخبر جملة . إنشائية ولإنشاء بنوعيه إيضاح
فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ . (٤) فى ص ٥٥٨ و ٥٨٠ .

(٥) راجع منع هذا التقديم فى ص ٥٦٩ وفى رقم ٣ من هامش ص ٥٧٠ . (٦) فى ص ٤٠٧ .

(٧) كما سبق هذا عند الكلام على أحوال المضارع من ناحية دلالاته الزمنية - ص ٦١ - ومنه

يعلم أنه لا يدخل فى هذا الحكم الفعل المضارع الذى فى خبر النواسخ الدالة على الحال فقط ؛ كأفعال الشروع ؛
أو الدالة على الاستقبال فقط ؛ كأفعال الرجاء .

ففي مثل : أصبح العصفور يغرد - يكون زمن المضارع « يغرد » ماضياً ، مع أن الفعل مضارع ، ولكنه - هو وكلّ الأفعال المضارعة - يتابع زمن الفعل الماضي الناسخ ويوافقه في الزمن ، بشرط عدم المانع الذي يعينه لغير المضي - كما أشرنا .
وأن أخبارها لا تكون جملة فعلية ماضوية ، ما عدا « كان » فإنها تمتاز بصحة الإخبار عنها بالجملة الماضوية^(١) .

بقي من شروط الخبر : أن يتمم المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم - وهو الغالب - وقد يتمم في بعض الأحيان بمساعدة النعت ، طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في باب : « المبتدأ والخبر » ، موضحاً بالأمثلة . . .
ويشترط في الخبر أيضاً ألا يكون معلوماً من اسم الناسخ وتوابعه ، كما في البيان السالف^(٢) .

أما في غير الأمور المشتركة السالفة فإكل فعل ناسخ - وكل ما قد يكون لمصدره من مشتقات^(٣) - معناه الخاص مع معموليه^(٤) وشروطه الخاصة التي سنعرضها فيما يلي :

(١) راجع حاشية الألويس على القطر ص ٣٤٠ - غير أن المراجع الأخرى تضطرب في هذا الحكم وتختلف اختلافاً واسعاً (تبدو صورته في حاشية ياسين على التصريح ، ج ١ ، أول هذا الباب ، وفي المجمع ج ١ ص ١١٣ . . .) وشير ما يستخلص من تلك الآراء هو :
١ - مقاله المجمع ؟ ونصّه : (شرط ما تدخل عليه : « صار » وما يمناها ، و « دام » و « زال » وأخواتها - زيادة على ماسبق - ألا يكون خبره فعلاً ماضياً (يريد : جملة ماضوية) فلا يقال : صار زيد علم ، وكذا البواق ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ؛ فتدافعا . وهذا متفق عليه . . .) ٥١ .

ب - أما في غير تلك الأفعال فالصحيح جوازه مطلقاً ، وعليه البصريون ؛ لكثرة وروده في القرآن ، والكلام الفصيح كثرة تبيح القياس عليه - وقد عرض « المجمع » أمثلة متعددة من هذا الوارد . . . - أمّا الكوفيون فيشترطون أصحته وجود « قد » قبله ، ثم إن المفهوم من الحاشية التي على شرح التصريح ، بعنوان : « فائدة » - برغم تعدد الآراء فيها أن المستحسن غاية الاستحسان - وإن لم يبلغ حد الوجوب عند غير الكوفيين - هو اقتران الخبر بالحرف : « قد » إن كان الفعل الناسخ وفعل الخبر ماضيين معاً ، أو مضارعين معاً . ففي تامل في نوعي الفعلان - الفعل الناسخ والفعل الذي في خبره - فالمستحسن تصدير الخبر بالحرف ، « قد » ، ويجوز عدم مجيئها وتمتاز « كان » بجواز مجيء « قد » وعدم مجيئها في الحالات السالفة ، - وغيرها من سائر حالاتها الأخرى . كما تشهد بهذا النصوص العالية الفصيحة التي عرضها الدنحاة ويقوى مجيء « قد » في الخبر حجة الكوفيين التي ستذكر في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٩ ثم انظر ما يتصل بالإخبار وبهذا في ص ٢٥٤ لأهية .

(٢) في هامش ص ٤٤٣ (٣) انظر ما يخص بجمود هذه الأفعال واشتقاقها في ص ٥٦٧ .
(٤) لأن الفعل وحده بدون معموله لا يحقق الفرض ؛ لأنه يدل على مجرد معنى جزئي غير معين =

كان : نفهم معناها من مثل : كان الطفل جارياً ؛ فهذه الجملة يزداد منها إفادة السامع أن الطفل منسوب له شيء ؛ هو : « الجرى » ، وأن الجرى تحقق في زمن ماض ، بدليل الفعل : « كان » .

ولو قلنا : يكون الطفل جارياً - لكان المراد إفادة السامع أن الطفل منسوب له شيء ؛ هو : « الجرى » ، وأن الجرى تحقق في زمن حالى أو مستقبل ، بدليل الفعل المضارع : « يكون » .

ولو قلنا : كن جارياً - لكان المراد إفادة السامع أن المخاطب موصوف بتوجه طلب معين إليه ؛ هو ؛ مباشرة الجرى ، أى : مطالبته بالجرى في المستقبل ؛ بدليل فعل الأمر : « كُنْ » .

مما سبق نفهم المراد من قول النحاة : « كان » مع معموليها تفيد اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً مجرداً^(١) في زمن يناسب صيغتها ، أو صيغة المذكور في الجملة من مشتقات مصدرها ؛ فإن كانت الصيغة فعلاماً ماضياً فالزمن ماض محض بشرط ألا يوجد ما يجعله لغير الماضى المحض . وإن كانت الصيغة فعلاماً مضارعاً خالصاً^(٢) فالزمن صالح للحال والمستقبل ، بشرط ألا يوجد ما يجعله لأحدهما ، أو لغيرهما . وإن كانت الصيغة فعل أمر فالزمن مستقبل ؛ إن لم يوجد ما يجعله لغيره . وإن كانت الصيغة إحدى مشتقات مصدرها فالزمن على حسب ما يناسب هذا المشتق^(٣) .

حكمتها : لا بد لإعمالها هى والمشتقات من تحقق الشروط العامة السالفة . وقد تستعمل « كان » الناسخة بمعنى : « صار »^(٤) فتأخذ أحكامها ، وتعمل عملها بشروطه ؛ مثل : جمد الماء فكان ثلجاً - احترق الخشب فكان تراباً^(٥) .

= ولا يحدد - في زمن خاص ، ولا يدل على أكثر من هذا ؛ كالصبح في : أصبح ، والمساء في ، أمسى والضحا : في أضحى . . . ويكون الزمن ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً على حسب نوع الفعل الناسخ . أما الفعل مع معموليه فيدل على اتصاف الاسم بمعنى الخبر في زمن معين ، اتصافاً ينشأ عنه أن تؤدى الجملة معناها المطلوب الأسمى كاملاً واضحاً .

(١) اتصافاً مجرداً ؛ أى : لازيادة معه ؛ لأنها لا تدل بصيغتها على نفي ، أو دوام ، أو تحول ، أو زمن خاص ؛ - كالصبح ، والمساء ، والضحا ، - ولا على غير ذلك مما تدل عليه أحوطها . حقاً إنها تدل على الزمن الماضى أو غيره ، ولكن دلالتها عليه مطلقة ؛ إذ لا تقييد فيها بالصبح ، أو المساء ، أو غيرهما .

(٢) أى : حقيقياً ؛ بمعنى أنه غير مضروب بما يجعل زمنه الماضى فقط ؛ مثل : « لم » ، أو للمستقبل فقط ؛ مثل : « سوف » ، أو للحال مثل : « ما » النافية

(٣) طبقاً للأحكام الخاصة بكل مشتق ، والمدونة في بابها .

(٤) سيحى في ص ٥٥٦ الكلام على « صار » ، وشروطها ، ومعناها الذى هو : التحول والانتقال من حالة إلى أخرى

(٥) ومنه قوله تعالى (وقُتِحَتِ الباء فكانت أبواباً ، وسُيِّرَتِ الجبال فكانت سراباً) ، أى : « صارت » فيهما ؛ لأن المعنى يقتضى هذا .

وقد تستعمل - بقرينة - بمعنى : « بَقِيََ على حاله ، واستمر شأنه ، وسيستمر من غير انقطاع ولا تَقْسِيدَ بزمن مُعَيَّن »^(١) نحو : كان الله غفوراً رحيماً .
وقد تستعمل تامة^(٢) ، وتكثر في معنى : حصل وحدث (أى : وجد) فتكنى بفاعلها ؛ نحو : أشرقت الشمس فكان النور ، وكان الدفء ، وكان الأمن . أى : حصل وظهر ، ومثل قول الشاعر يصف إحدى البقاع^(٣) :
وكانت ، وليس^(٤) الصبح فيها بأبيض وأضحت^(٥) ، وليس الليل فيها بأسود^(٦)
وما تقدم من الأحكام للفعل الماضى : « كان » يثبت لباقي أخواته المشتقات ، كالمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل و مع ملاحظة أن بينها اختلافاً في نوع الزمن وبعض الخصائص الأخرى المدونة في أبوابها .
هذا ، وتضم الكاف من الفعل الماضى : « كان » عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة ؛ كالتاء ، ونون النسوة ، طبقاً للبيان الذى سلف مفصلاً^(٧) .
وبقى من أحكام « كان » أربعة أخرى ، - سيجىء الكلام عليها مفصلاً في موضعه من آخر هذا الباب - ؛ وهى : أنها تقع زائدة^(٨) ، وأن الحذف يتناولها كما يتناول أحد معموليها^(٩) ، أو هما معاً ، وأن نون مضارعها قد تحذف^(١٠) ، وأن خبرها قد يُسْفَى . وهذا يجىء الكلام عليه مع باقي الأخبار الأخرى المنفية^(١١) .

* * *

- (١) سبقت إشارة لهذا في آخر ص ٥٥ .
(٢) الفعل التام - كما سبق في رقم ٣ من ص ٥٤٥ - هو ما يكتفى بمرفوعه في إتمام المعنى الأساسى للجملة .
(٣) بأنها في الصبح مظلمة بظلام الليل ؛ لغياب بعض الوجوه المشرقة المنيرة . فإذا ظهرت تلك الوجوه عند الضحا زال الظلام ، وحل محله بياض النور . وشبهه بهذا قول القائل في المعنى نفسه :
أرى الصبح فيها منبذ فارتقت مظلماً فإن أبيت صار الليل أبيض ناصعاً
(٤) ليست هذه الواو من نوع « الواو » الداخلة في خبر الناسخ ، والتي يجىء الكلام عليها في :
« ١ » من الصفحة التالية متضمناً شرطها
(٥) أضحى هنا تامة ، كما سيجىء في ص ٥٥٥ .
(٦) ومن الأمثلة أيضاً قول حسان رضى الله عنه ، يخاطب المشركين في مكة حين اعترضوا المسلمين القادمين من المدينة لزيارة الكعبة :
فإمّا تعرّضوا عنا اعتمرتنا وكان الصبح وانكشف النطاء
وإلا فاصبروا لجلاد يوم يعز الله فيه من يشاء .
(٧) في رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ .
(٨) ص ٥٧٩ .
(٩) ص ٥٨٠ .
(١٠) ص ٥٨٨ .
(١١) ص ٥٩٠ .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا وجد نفي قبل « كان » الماضية والمضارعة وكان خبرها جملة مقترنة « إلا » الاستثنائية الملقاة - جاز أن يقترن بالواو ، كقول الشاعر :

ما كان من بشرٍ إلا وميتته محتومة ؛ لكن الآجالُ تختلفُ
لأن النفي قد نقض هنا بـ « إلا » ، والنفي ونقضه شرطان - على الصحيح -
لجواز زيادة الواو في الجملة الواقعة خبر : « كان » أو مضارعها - كما تقدم - .

وهذه الواو تسمى « الواو الداخلة على خبر الناسخ » وتدخل أيضاً في خبر
« ليس بالشرط السالف - كما سيجيء^(١) - ، وقد سمعت^(٢) قليلاً في خبر غيرهما
من النواسخ ، ولا يصح القياس على هذا القليل .

وبرغم أن وجودها جائز في غير القليل مما ذكرناه ، فإن الخير - كما يرى
كثير من النحاة - في العدول عنها ؛ حرصاً على الدقة في التعبير ، وبعداً عن
اللبس الذي قد ينشأ بين هذه الواو والواو الأخرى التي للحال - أو غيره - ،
فلكل نوع معنى يخالف معنى النوع الآخر^(٣) . والبراعة تقتضى الإبانة التامة ،
وتجنب أسباب اللبس والاشتباه ؛ نزولاً على حكم البلاغة .

(١) في ص ٥٦١ وقد جاء في الصبان - ج ٢ باب : « لا النافية للجنس » عند بيت ابن مالك :

« وركب المفرد فاتحاً . . . » - مانصه :

(قال الروداني : قولم إن خبر الناسخ تدخله الواو . . . ، غير مسلم على إطلاقه . وحاصل مافي
« التسهيل والهمع » أن الخبر إن كان جملة بعد « إلا » لم يقترن بالواو ، إلا بعد « ليس وكان » المنفية ،
دون غيرهما من النواسخ . وبغير « إلا » يقترن بالواو بعد « كان » وجميع أخواتها ، لا بعد جميع النواسخ .
هذا عند الأخفش وابن مالك . وغيرهما لا يميز اقتران الخبر بالواو أصلاً . وحملوا ما ورد من ذلك على أنه
حال ، والفعل تام لانقاص ، أو محذوف الخبر للضرورة) اهـ .

ومن أمثلة الواو في خبر « ليس » قول الشاعر :

ليس شيءٌ إلا وفيه - إذا ما قابلته عين البصير - اعتبار .

وسيعاد البيت في ص ٥٦١ لمناسبة هناك .

(٢) - راجع الصبان ج ١ في هذا الموضع آخر باب « كان » وفي ج ٢ منه ، أول باب : « لا »
النافية للجنس - وقد ذكرنا بعض الأمثلة المسموعة في رقم ٢ من هامش من ص ٦٨٧ .

(٣) ولعل هذا كان السبب فيما ذهب إليه بعض النحاة الأقدمين من منع استعمال هذه الواو ،
وفي تأويل النصوص القديمة المشتبهة عليها تأويلاً يتنبه مرة إلى اعتبار الواو للحال ، والجملة بعدها في =

(ب) من الأساليب الأدبية الشائعة : « كائناً ما كان » ، و « كائناً من كان » ؛ في مثل : (سأفعل ما يقضى به الواجب ؛ كائناً ما كان) . وسأحقق الغرض الكريم كائناً ما كان . . .) . أى : سأفعل ذلك مهما جدّ من الأمور ، ومهما كان ذلك الواجب ؛ وذلك الغرض . ومثل : سأرد الظالم : « كائناً من كان » — سأكرم النابغ « كائناً من كان » أى : سأفعل ذلك مهما كان الإنسان الظالم ، أو : النابغ .

أما إعرابه فتعدد الأوجه ، وأيسر ما يقال وأنسبه هو : « كائناً » حال منصوب واسمه ^(١) ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على الشيء السابق ، صاحب الحال و « ما » أو « من » نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر « كائن » . و « كان » فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر يعود على « ما » أو « من » والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة « ما » أو « من » . والتقدير النحوي : سأفعل ذلك كائناً شيئاً كان . أو : كائناً إنساناً كان . أى : سأفعل ذلك كائناً أى شيء وجد ، أو : أى إنسان وجد ^(٢)

ومن الأساليب المرددة في كلام القُدّامى الفصحاء ، مشتملة على : « ممماً » — برغم غرابتها اليوم — قوطم : « ربما اشتدت وقدة الشمس على المسافر في الفلاة ؛ فكان مما يغطّي رأسه وذراعيه ، وربما ثارت الرمال ؛ فكان مما يتحنّج عينيه ومنخريه » يريدون : فكان ربما يغطّي رأسه وذراعيه — وكان ربما يحجب عينيه ومنخريه . أى : يغطيهما ؛ فكلمة : « ممماً » بمعنى : « ربما » ^(٣)

* * *

= محل نصب حال ، وخبر الناسخ محذوف . ومرة إلى أنها زائدة شذوذاً ونحن في غنى عن هذا كله بتركها ، وعدم القياس على المسموع منها . (راجع ص ٥٦١ ورقم ٢ من هامش ص ٦٨٧) .

(١) لأنه اسم فاعل من « كان » الناقصة ؛ فيعمل عملها .
(٢) تخيرنا ما سبق من بين الآراء المشورة في المراجع المختلفة ؛ ومنها الجزء الأول من « الأشموني ، والتصريح » ، في باب : « كان وأخواتها » عند الكلام على : « كان التامة » وما يشاركها من أخواتها .

(٣) تصدى لهذا الأسلوب عالم معاصر من تونس — هو : الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور — رحمه الله — و كان عضواً مراسلاً بالمجمع اللغوي بالقاهرة — وخصه ببحث في الجزء التاسع من مجلة المجمع (ص ١١٦) عرض في الجلسة الحادية عشرة « من جلسات مؤتمر المجمع في دورته « الثامنة عشرة » ، ووافق عليه المجمع والمؤتمر ، وقرّر أن ذلك أسلوب لغوي يورده الكثرة ، وقد يدل على القلة أحياناً . والبحث نفيس وبلخصه مع الإيجاز = النحو الوافي — أول

= هو : أن بعض المركبات استعملت استعمال كلمة مفردة ؛ كالذي ورد في «صحیح البخاری» عن ابن عباس ونصه : «كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحي ، وكان مما يحرك لسانه وشفتيه . . . » وقد أهمل ابن الأثير في كتابه : « النهاية » ، معنى قوله : « مما يحرك لسانه وشفتيه » وفسره عياض في كتابه : « المشارق » بأن معناه : « كثيراً ما يحرك به لسانه وشفتيه » وبعد أن فسره روى عن أحد الأئمة من شراح الحديث ما يأتي : « في مثل هذا كأنه يقول : هذا من شأنه ودأبه ؛ فجعل « ما » كناية عن ذلك ، ثم أدمج « النون » ا.هـ . وقال آخر : (إن معنى : « ما » هنا هو : « ربما ») وهذا من معنى ما تقدم ؛ لأن « ربما » تأتي للتكثير أيضاً . وفي « مسلم » ، في حديث : النجوم أمانة السماء : (وكان كثيراً ما يرفع رأسه إلى السماء) ثم قال : تكون « ما » هنا بمعنى : « ربما » التي للتكثير ، وقد تكون فيها زائدة) اهـ مسلم ثم قال الباحث المعاصر : ما نلخصه في المسائل الآتية :

١ - شواهد هذا الاستعمال كثيرة في الحديث والشعر ؛ منها - غير ما تقدم - قول رافع في « البخاری » في باب « الحرت والزرع » : (« كنا نسكرى الأرض بالناحية ، منها مسمى لسيد الأرض ، قال فما يصاب ذلك وتسلم الأرض ، وما تصاب الأرض ويسلم ذلك . . . ») . ومنها قول ابن عباس الوارد في « صحیح مسلم » في كتاب : تعبير الرويا (« إن رسول الله كان مما يقول لأصحابه : « من رأى منكم رؤياً فليست قصصها عبرهاله . ») ومنها قول البراء بن عازب : (« كنا إذا صلينا خلف رسول الله مما نحب أن نكون عن يمينه . ») ومنها قول أبي حية النميري :

وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفمِّ

ثم قال الباحث : تعرض لهذا اللفظ « السيرافي » في شرح كتاب سيويه . بما نصه عند قول سيويه : (اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك . . .) ا.هـ . وهنا قال السيرافي : (أراد : ربما يحذفون . . .) وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه . والعرب تقول : أنت مما تفعل كذا . . . أى : ربما تفعل . وتقول العرب أيضاً : « أنت مما أن تفعل . أى : أنت من الأمر أن تفعل ؛ فتكون « ما » بمنزلة الأمر - أى : الشيء - و « أن تفعل » بمنزلة الفعل ؛ - أى : مصدر تقديره : « فِعْلٌ » ، أى : بمنزلة هذا اللفظ - ويكون « أن تفعل » ، في موضع رفع بالابتداء ، وخبره : « ما » وتقديره : أنت ففعلك كذا وكذا من الأمر الذي تفعله » (ا.هـ كلام السيرافي كما نقله الباحث

٢ - من السيرافي أخذ ابن هشام في كتابه : « المغنى » عند الكلام على معاني : « من » ، فقال عن العاشر من معانيها : (مرادفة « ربما » وذلك إذا اتصلت « بما » كما في قول الشاعر أبي حية النميري :

وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفمِّ

قال السيرافي وفريق غيره من النحاة ، وخرجوا عليه قول سيويه : « وأعلم أنهم مما يحذفون الكلم . . . » والظاهر أن « من » فيما ابتدائية ، و « ما » مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب مثل خلق الإنسان من عجل .) ا.هـ .

ثم قال الباحث :

في كلامه هذا احتمال مخالفتهم في أن جعلوها بمنزلة : « ربما ؛ » ، لأن : « ربما » لاتعين للتكثير ، واحتمال أنه فسر كلامهم بحمله على إرادة التكثير كما فسر آخرون .

وقد أشار ابن هشام - كبحض من سبقوه - إلى كيفية الحذف التي اعتورت هذا التركيب ، وأبقت =

.....

= فيه معنى التكثير ، أو معنى « ربما » ، « أو غير ذلك ، كما هو واضح من كلامهم حيث يظهر ترددهم في منشأ معنى التكثير ؛ أمشوه الحرف « من » كما يرى ابن هشام ، أم الحرف « ما » كما يرى غيره ؟

٣ - ويقول الباحث : ينبغي التنبيه إلى أن هذا التركيب إذا استعمل هذا الاستعمال يحجى في موضع خبر المبتدأ ويحجى في موضع خبر « كان » وفي موضع الحال ، فنظن اختصاص ذلك بخبر « كان » فقد وهم . كما ينبغي التنبيه إلى أن أصل استعماله في هذا المعنى ألا يصرح معه بلفظ الكثرة ، فاقوع فيه لفظ : « كثير » فهو جار مجرى التفسير من الراوى ، أو مجرى التأكيد من القائل ؛ لفقاء دلالة التركيب على التكثير ، ومثاله قول سمرة بن جندب : « كان رسول الله مما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأى أحد منكم رؤيا . . . ؟ » ، وقول أبي موسى : « وكان رسول الله كثيراً مما يرفع رأسه إلى السماء » .

والتنبيه كذلك إلى أن قول السيرافي : « وتقول العرب أيضاً « أنت بما أن تفعل... » - غريب ، لا يعرف شاهده من فصيح الكلام ؛ فضلاً عن كون الحرف « أن » فيه غير واقع موقعاً ، مع ما فيه من اجتماع ثلاثة أحرف متوالية من أحرف المعاني ، وهى : « من » و « ما » و « أن » سواء أجمعت « ما » مصدرية أم زائدة وإلى هنا انتهى كلام الباحث ، بعد الاستغناء عن بضع كلمات منه .

هذا ويوضح ماسبق أيضاً قول سيبويه - ج ١ ص ٤٧٦ - « إن « من » الجارة إذا كُفِّت بالحرف « ما » الزائدة قد تكون بمعنى : « ربما » واستشهد بالبيت السالف .

وجاء في آخر الجزء الرابع من القاموس - باب : الألف الالينة - عند الكلام على : « ما » وأنواعها ، واستعمالاتها . . - النص التالى : (إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل ؛ كالكتابة قالوا : « إن زيداً مما أن يكتب » . أى : إنه مخلوق من أمر ؛ ذلك الأمر هو الكتابة) اهـ .

وقد أشرنا بإيجاز - للأسلوب السابق في ج ٢ ، باب « حروف الجر » ، م ٩٠ ص ٤٣١ عند الكلام على : « من » .

ظل : تفيد مع معموليها اتّصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق طول النهار - غالباً - ، في زمن ماض ، أو حاضر ، أو مستقبل ، بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة^(١) ؛ نحو :

ظل الجو معتدلاً - يظل الجو معتدلاً . . . و . . .

وتستعمل كثيراً بمعنى : « صار » عند وجود قرينة ؛ فتعمل بشرطها^(٢) ؛ نحو قوله تعالى : (وإذا بُشِّرَ أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً) ، أى : صار^(٣) . وقد تستعمل تامة في نحو : ظل الحر ؛ بمعنى : دام وطال . . .

شروط عملها : لا يشترط لها وللمشتقات من مصدرها سوى الشروط العامة التي سلفت .

• • •

أصبح : تفيد مع معموليها اتّصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق صباحاً في زمن ماض أو حاضر ، أو مستقبل ؛ بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة^(١) ، مثل : أصبح الساهر مُتعباً . وتستعمل كثيراً - مع القرينة - بمعنى : « صار » فتعمل بشرطها^(٢) ؛ مثل أصبح النفطُ دعامة الصناعة . وإنما كانت بمعنى : « صار » في هذا المثال وأشباهه لأن المراد ليس مقصوداً على وقت الصباح . وإنما المراد التحول من حالة قديمة إلى أخرى جديدة ليست خاصة بالصباح . وتستعمل - كثيراً - تامة ، نحو : أيها السارى^(٤) وقد أصبحت ، أى : دخلت في وقت الصباح^(٥) .

وشروط عملها وعمل باقي المشتقات من مصدرها هي الشروط العامة السالفة ، فهي مثل : « ظل » .

• • •

(١ و ١) شرحنا معنى : « مناسبة الزمن للصيغة » في ص ٥٤٨ ورقم ١ من هامشها .

(٢) وهي في ص ٥٥٦ .

(٣) لأن وجهه لم يكن مسوداً قبل البشرى ؛ وإنما تحول من لونه الأصلي إلى السواد بعد ولادة البنت .

(٤) المسافر ليلاً .

(٥) وقد وردت زائدة هي و« أمسى » في كلام عربي قديم نصه : « الدنيا ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفاها » . والمراد : ما أبردها ، وما أدفاها . وهذا لا يقاس عليه - كما سيبيء في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية ، وفي ص ٥٨١ - وإنما نذكره لفهمه ، ونفهم نظيره مما قد يمر بنا في أثناء قراءة النصوص القديمة المقصورة على السماع .

أضحى : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق وقت الضحا ، في زمن يناسب دلالة الصيغة ، . . . مثل : أضحى الزارع منكباً على زراعته ، وتستعمل كثيراً بمعنى : « صار » فتعمل عملها بشروطها في مثل : أضحى الميدان الصناعي مطلوباً . وإنما كانت هنا بمعنى « صار » لأن المعنى ليس على التقييد بوقت الضحا أو غيره - وإنما على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى . وقد تستعمل تامة في مثل : أضحى النائم ؛ أى : دخل في وقت الضحا^(١) . شروط عملها : هي الشروط العامة التي سبقت ؛ فهي وبقية المشتقات تشبه « ظل » في الاكتفاء بالشروط التامة .

• • •

أمسى : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق مساءً ، في زمن يناسب دلالة الصيغة ؛ مثل : أمسى المجاهد قريراً . وتكون كثيراً بمعنى : « صار » فتعمل بشروطها ؛ مثل : اقتحم العلم الفضاء المجهول : فأمسى معلوماً ؛ أى : صار معلوماً ؛ لأن المراد ليس التقييد بوقت المساء ، وإنما المراد التحول والانتقال . وتستعمل تامة في مثل : أمسى الحارس ، أى : دخل في وقت المساء^(٢) . شروط عملها وعمل المشتقات من مصدرها : هي الشروط العامة السالفة ؛ كظل .

• • •

بات : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل ، في زمن يناسب الصيغة في دلالتها ؛ مثل : « بات القائد ساهراً ، وقول الشاعر :
أبيتُ نجيياً للهوم كأنما خِلالَ فراشي جمرةٌ توهجُ
وتكون تامة ، في مثل : بات الطائر ؛ بمعنى : نزل ليقضى الليل في بعض الأماكن .
شروط عملها وعمل المشتقات هي الشروط العامة .

• • •

(١) وفي مثل البيت الذي سبق - (ص ٥٤٩) - وفيه « كان » ، و « أضحى » تامتان - وهو :

وكانت وليس الصبح فيها بأبيض وأضحت وليس الليل فيها بأسود

(٢) قلنا في رقم ٥ من هامش الصفحة السالفة عند الكلام على « أصبح » : إنها هي (و أمسى)

تزدان كما في العبارة القديمة ، « الدنيا ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها » ، وقلنا : إن هذا لا يقاس

عليه . . . كما سيبيء في ص ٥٨١ .

صار : تفيد مع معموليها تحوّل اسمها، وتغيّره من حالة إلى حالة أخرى ينطبق عليها معنى الخبر في الزمن المناسب للدلالة الصيغة، مثل : صارت الشجرة باباً . أى : تحولت الشجرة (وهي اسم : صار) من حالتها الأولى إلى حالة جديدة ، سميت فيها باسم جديد ، هو : « باب » (وهو ؛ الخبر) ، ومثل : صار الماء بخاراً ؛ فقد تحول الماء (وهو : اسم : صار) ، من حالته الأولى إلى حالة جديدة يسمى فيها : « بخاراً » (وهو : الخبر) .

وتستعمل تامة في مثل : صار الأمر إليك ؛ بمعنى ؛ ثبت واستقر لك^(١) ، وفي مثل : إلى الله تصير الأمور ، أى تنجه : وتخضع له وحده .
شروط عملها : يشترط فيها ، وفي الأفعال التي بمعناها^(٢) ، وفي المشتقات من مصدرها :

١ - الشروط العامة السالفة .

٢ - ألا يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض ، فلا يصح صار الجالس وقف ، ولا صار المتكلم سكت^(٣) . . .

* * *

(١) أى : من أول الأمر من غير أن يكون هذا تحولا عن حالة سابقة .
(٢) الأفعال التي بمعناها سبق بعضها ، وبعض آخر سيجيء ، وكلاهما مدين في الصفحة التالية .
(٣) لأن خبر « صار » لا بد أن يكون معناه متصلا ويمتدأ إلى وقت الكلام ؛ فإذا قلنا : صار الماء بخاراً ، وصار السباح يقفز . فلا بد أن يكون البخار والقفز موجودين عند النطق بهذا الكلام . فلو كان الخبر جملة ماضوية لدل على انقطاع المعنى قبل النطق بهذا الكلام ؛ فيفسد المراد .
(انظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ٥٤٧) .

زيادة وتفصيل :

يشترك مع « صار » في المعنى ، والعمل ، والشروط ، أفعال أخرى - غير التي سبقت (١) - أشهرها : أحد عشر ، كل منها يصح أن تحل « صار » محله . واستعماله قياسي مثلها . وهي :

١ - آض . مثل : آضَ الطفل غلاماً ، وآضَ الغلام شاباً : بمعنى : « صار » فيهما .

٢ - رجع ، مثل : قوله عليه السلام : « لا تَرْجِعُوا بعدي كفاراً يَضْرِبُ بعضكم رقاب بعض » .

٣ - عاد ، مثل : عاد البلد الزراعي صناعياً .

٤ - استحال ، مثل : استحال الخشب فحمًا .

٥ - قعد ، مثل : قعدت المرأة مكافحةً في الميادين المختلفة .

٦ - حار ، مثل :

وما المرءُ إلا كالشهابِ وضوئِهِ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ ساطِعُ

٧ - ارتد ، مثل قوله تعالى : (.. ألقاهُ على وجهِهِ فارتدَّ بصيراً) .

٨ - تحوّل ، مثل : تحوّل القطن نسيجاً ، وتحوّل النسيج ثوباً رائعاً .

٩ - غدأ : مثل غدأ العملُ الحرَّ مرموقاً . وقول الشاعر :

إذا غدأ ملكٌ باللّهوِ مشغلاً فاحكم على ملكه بالويلِ والحربِ (٢)

١٠ - راح : مثل : راح المرءُ مقدراً بما يحسنه .

١١ - جاء ، في مثل : ما جاءت حاجتكَ ؟ فقد ورد هذا الأسلوب في

الأساليب الصحيحة المأثورة بنصب كلمة : « حاجة » ، ومعناه : ما صارت

حاجتك ؟ . والمراد : أي حاجة صارت حاجتك ؟ . وإنما نُصِبَت كلمة

« حاجة » لأنها خبر « جاء » التي بمعنى : « صار » ، واسمها ضمير يعود على « ما »

(١) الإفعال التي سبقت ، والتي تشارك « صار » في المعنى والعمل وشروطه .. هي (كان ، ص ٥٤٨)

و (ظل - أصبح - أضحى - أسمى - ... في ص ٥٥٤ و ٥٥٥)

(٢) الخراب والنهب

.....

 الاستهامية التي تعرب مبتدأ مبنية على السكون في محل رفع ، والجملة من « جاء
 ومعمولها » في محل رفع خبرها^(١).

* * *

(١) يصح القياس على هذا الأسلوب؛ فيقال : ما جاء ت سفارتك ومفاوضتك . . . ؟ من غير التقييد بكلمة : « حاجة » فيصح لإحلال كلمة أخرى محلها على حسب المعنى . كما يجوز ضبط كلمة : « حاجة » ونظائرها بالرفع ؛ فتكون اسم : « جاء » ، « وما » الاستهامية خبرها ، مقدّماً ، في محل نصب . والمعنى : أى شيء صارت إليه حاجتك .

ليس : فعل ماض جامد ، تفيد مع معموليها نفي اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق في الزمن الحالى^(١) نحو : ليس القطار مقبلاً . فالمراد نفي القيد عن القطار الآن^(٢) . ولا تكون للنفي في الزمن الحالى إلا عند الإطلاق ، أى : عند عدم وجود قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضى ، أو في المستقبل . فإن وجدت قرينة تدل على أنه واقع في أحدهما وجب الأخذ بها ؛ نحو : ليس الغريب مسافراً أمس ، أو : ليس سافر^(٣) الغريب ، أو : زرعت الحقول ليس حقلاً ...^(٤) فوجود كلمة : « أمس » ، أو : وجود الفعل الماضى^(٥) بعدها ، أو قبلها - دليل على أن النفي للماضى ... أما في نحو : ليس الغريب مسافراً غداً ، أو قوله تعالى في عذاب الكافرين يوم القيامة : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) فيكون النفي متجهماً للمستقبل ؛ لوجود قرينة لفظية في المثال الأول ؛ وهى كلمة : « غد » ،

(١) الحال ، أو الآن ، أو : الحاضر : هو زمن الكلام . وبالرغم من أنها لنفي الحال كثيراً - وقد تكون لنفي الزمن الماضى ، أو المستقبل بقرينة - فإنها عند الإعراب تعرب فعلاً ماضياً في كل أحوالها ، وكذلك لو كانت للنفي المجرد من الزمن ومن العمل .

(٢) هذا الأسلوب صحيح ، ولكنه غير شائع في الكلام القديم ؛ فلاداعى لمحاكاة . والفعل والفاعل في محل نصب خبر « ليس » . واسمها ضمير الشأن ، مستتر فيها ؛ طبقاً لرأى بعض النحاة ، ومنهم ابن مالك - وقد سبق عند الكلام على ضمير الشأن ، (ص ٢٥٠) وقلنا هناك (في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٤) أن الأحسن في هذا الأسلوب ونظائره (مما يقع فيه فعل بعد « ليس » مباشرة بغير فاصل ..) أن تكون هى حرف نفي مهمل ؛ أى : لا يعمل ، فليس له اسم ولا خبر . وهذا الإعراب أيسر وأنسب ؛ لأن وقوع الفعل معمولاً تالياً مباشرة لعامله الفعل الذى هو من نوعه ، قليل جداً في الكلام الفصيح - ولهذا الحكم صلة بما سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٧ - وإهمالها في هذه الصورة يوافق لغة تميم التى تهملها في كل الأحوال ، وبلغتهم : « ليس الطيب إلا المسك » ولكن لا يحسن اليوم الأخذ برأى تميم ، إلا في هذه الصورة التى أشرنا إليها .

ويقول القرطبى - في ص ٧٢ من مقدمة . تفسيره ، في باب : « الرد على من طعن في القرآن » ، - ما نصه : (إن العزب لم تقل ليس قمت : فأما لست قمت بالتاء فشاذ ، قبيح ، غيبث ، ردىء لأن « ليس » لاتجحد (أى : لاتنقى) الفعل الماضى ، ولم يوجد مثل هذا إلا في قولهم : « أليس قد خلق الله مثلهم » وهو لغة شاذة . . .) « ا هـ . »
واشترط الكوفيون للقياس على هذا الأسلوب دخول « قد » على خبر « ليس » ؛ مجازاة للمثال المسموع ، ولأن « قد » تقر به من الحال .

(٣) « ليس » في هذا المثال فعل من أفعال الاستثناء - كما سيجىء في بابه ، ص ٢٤ م ٨٢ ص ٢٢٨ -
(٤) ويفهم من هذا صحة وقوع الفعل الماضى في خبرها « ولكنه قليل قبيح - كما سلف في رقم ٢ - والمستحسن أن يكون هذا الماضى مقروناً بالحرف « قد » ليقربه من الحال طبقاً لرأى الكوفيين الذين يشترطون هذا في الماضى خبر « ليس » ، (كما سبق هنا ، وفي رقم - ب - من هامش ص ٥٤٧) .
أما الاعتراض بأن « ليس » لنفي الزمن الحالى فيلزم من الإخبار عنها بالماضى تناقض . . .
فقد أجاب عنه النحاة : بأنها تكون لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان ، أما المقيدة به فنفيها على حسب القيد . هذا إلى أن « قد » تقر به من الحال كما عرفنا

الدالة عليه ، ولوجود قرينة عقلية في الآية تدل عليه أيضاً ، هي : أن يوم القيامة لم يأت حتى الآن .

وقد يكون المراد منها نفي الحكم نفيًا مجرداً من الزمن ؛ كقول العرب : (ليس لكذوب مروءة ، ولا لحسود راحة ، ولا لسيء الخلق سُؤدُد) ، وقولهم : (ليس مِنَّا من عَقَّ أباه ^(١)) .

شروط عملها ؛ وأحكامها :

١ - هي الشروط العامة .

٢ - لا تستعمل تامة .

٣ - لا يجوز تقدم خبرها عليها في الرأي الأرجح ^(٢) .

٤ - يجوز حذف خبرها ، إذا كان نكرة عامة ؛ نحو : ليس أحد ... ، أى : ليس أحد موجوداً ، أو : نحو ذلك

ويجوز جره بالباء الزائدة ، بشرط ألا تكون أداة استثناء ^(٣) ؛ وبشرط

ألا يتنقض النفي بالباء ؛ نحو : ليس الغضب بمحمود العاقبة ، وقول الشاعر :

وليس بِمَغْنَنٍ في المودة شافعٌ إذا لم يكن بين الضلوعِ شفيعٌ
فإن نقض النفي بالباء لم يصح جر الخبر بالباء الزائدة ؛ فلا يجوز ليس الغيِّ إلا بغِيَّتِي النفس ^(٤)

٥ - لا يصح وقوع « إن الزائدة » بعدها ^(٥) .

٦ - يجوز أن يتصل بآخرها الكاف التي هي حرف محض للخطاب ^(٦) : مثل : لستك محمداً مهملًا . وقد سبق البيان المتصل بهذا ^(٧) .

وبقي من أحكام ليس حكم يتعلق بخبرها المنفي . وسيجي الكلام عليه مع بقية الأخبار المنفية ^(٨)

(١) عصاه وترك الإحسان إليه .

(٢) راجع مواضع تقدم الخبر هنا ، في ص ٥٦٩ .

(٣) لأنها لو كانت أداة استثناء لكانت بمعنى : « إلا » ، والمقترن « بئلا » لا يزداد في أوله « الباء » - كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ٦٠٧ - ومثلها : « لا يكون » الاستثنائية . أما الكلام على هذين الفعلين باعتبارهما من أفعال الاستثناء فكانه باب : الاستثناء - ح ٢ ظم ٨٣ ص ٢٧٦ -

(٤) انظر رقم ٤ من هامش ص ٤٤٨ حيث الكلام على التاسخ الذي يحتاج إلى منصوب . فيستغنى عنه بمرفوع . (ومن أمثلة هذا التاسخ : ليس) .

(٥) راجع الصبان ، والطمع - أول باب « ما » الحجازية .

(٦) وهو حرف متصرف على حسب المخاطب ، أفراداً وثنيةً وجمعا ، مع التذكير أو التأنيث في كل ذلك .

(٧) في رقم ٣ من ص ٢٤٠ .

(٨) في ص ٥٩٠ .

زيادة وتفصيل :

(١) أشرفنا فيما سبق^(١) إلى أنه يجوز في خبر « ليس » ما جاز في خبر « كان » بصورتَيْهَا الماضية والمضارعة، المسبوقة بالنفي ، من اقترانه بالواو حين يكون جملة موجبة^(٢) ، بسبب اقترانها بكامة : « إلا » الملقاة ؛ كقول الشاعر :

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَفِيهِ إِذَا مَا قَابَلْتَهُ عَيْنَ الْبَصِيرِ اعتباراً

وتسمى هذه الواو : « الواو الداخلة على خبر الناسخ » كما عرفنا .

ونقول هنا ما قلناه في « كان » : من أن الأحسن العدول عن زيادتها — برغم أن وجودها جائز — حرصاً على دقة التعبير ، وبعداً عن اللبس الذي قد ينشأ بين هذه الواو والأخرى التي للحال أو لغيره . . . فلكل واحدة موضع تستعمل فيه ومعنى تؤديه ، وتركها يربحنا مما قال بعض النحاة الأقدمين من تأويل للنصوص المشتمة عليها ، وتكلف لا داعي له .

(ب) لا تقع « إن » الزائدة بعد « ليس »^(٣) — فلا يصح أن يقال : ليس إن الكلوب محترماً ، مع أنه يجوز زيادتها بعد « ما » النافية المهملة التي معناها معنى « ليس » ، مثل : ما إن الضعف محمود ، أما وقوعها بعد « ما » الحجازية فيبطل عملها^(٤) .

(ج) قد يقع بعد خبر « ليس » و « ما » معطوف مشتق ، له أحكام مختلفة تجيء في « ب » من ص ٦١١ .

(١) في ص ٥٥٠ وهامشها رقم ١ ويحيى في رقم ٢ من هامش ص ٦٨٩ .

(٢) لأن « ليس » تفيد النفي ، والاستثناء ينقض النفي .

(٣) صرح بهذا الصبان وصاحب « المجمع » في أول باب : « ما » الحجازية — كما أشرفنا في رقم ٥ من الصفحة السابقة .

(٤) كما سيبيء في « ١ » من ص ٥٩٤ .

زال : تدل بذاتها وصيغتها على النفي ، وعدم وجود الشيء ؛ من غير أن تحتاج في تأدية هذه الدلالة للفظ آخر ؛ فإذا وجد قبلها نفي أو شبهه (وهو : النهى ، والدعاء) انقلب معناها للإثبات^(١) ؛ مثل : ما زال العدو ناقماً . أى : بقى واستمر ناقماً . وفي هذه الحالة تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى الخبر اتصافاً مستمراً لا ينقطع ، أو مستمراً إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده بوقت طويل أو قصير ؛ كل ذلك على حسب المعنى . فمثال المستمر الدائم : ما زال الله رحيمًا بعباده - ما زال الفيل كبير الأذنين . . . ومثال الثاني : لا يزال الحارس واقفًا . لا يزال الخطيب متكلمًا .

ومثالها مع النهى : لا تزال^(٢) بعيداً عن الطغيان . ومع الدعاء (وأدواته هنا « لا » ، أو : « لن ») لا زال الخير منهدماً عليك في قابل أيامك - لا يزال التوفيق رائدك في كل ما تقدم عليه - لن تزال عناية الله تحرسك فيما يصادفك من مكاييد . . . بشرط أن يكون القصد من كل ذلك هو : الدعاء للمخاطب . . . ولا تستعمل « زال » المسبوقة بالنفي أو شبهه تامة^(٣) . . .

ويشبهها في الدلالة على النفي بذاتها ، وصيغتها ، وفي اشتراط أداة نفي قبلها ، أو شبهه للعمل - أخوات لها في هذا ، هي : (فتى - برح - انفك - وسيأتى الكلام على كل واحد من الثلاثة)^(٤) .

(١) لأن نفي النفي إثبات . والنهي والدعاء يتضمنان في المعنى نفيًا ؛ لأن المطلوب بهما ترك شيء ؛ وهذا الترك نفي .

(٢) في هذا المثال وأشباهه تكون : « لا » ناهية مع تضمنها معنى النفي - كما سبق في رقم ١ - وهي لا تدخل إلا على المضارع دائماً ، فإذا كان المضارع بعدها فعلاً ناسخاً من مضارع هذه الأربعة (زال - فتى - برح - انفك) كان متضمناً للنفي مع تضمنها للنهي ؛ فيصير المعنى في المثال : أنك من عن عدم البعد عن الطغيان . أى : أنك عن الطغيان . ومثلها « لن » التي للدعاء فإنها خاصة بالمضارع بخلاف « لا » الدعائية ؛ فإنها تدخل على الماضي والمضارع .

(٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٦٨ حيث الكلام على مبتدأ ناسخ (مثل : زائل) لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل ؛ لأن اسم الناسخ يفنى عن خبر المبتدأ . . .

(٤) ومثلها : (وإن كان قليل الاستعمال) « وتسى » ، و « رام » التي مضارعها « يريم » وكلاهما بمعنى : « زال » الناسخة . ومن شواهد استعمالها :

لَا يَبِيَّ الْحُبِّ شِيْمَةَ الْحَبِّ مَا دَا مَ ؛ فَلَا تَحْسَبْنَهُ ذَا اِرْعَوَاءِ
وقوله :

إِذَا رَمَتْ مِمَّنْ لَا يَرِيْمُ مَتِيْمًا سُلُوًّا فَقَدْ أَبْعَدْتَ مِنْ رَوْمِكَ الْحَرَمِيَّ

شروط إعمالها ، وإعمال المشتقات من مصدرها :

١ - يشترط فيها الشروط العامة .

٢ - أن يسبقها نفي^(١) ، أو نهي ، أو دعاء ؛ - كالأمثلة التي سبقت - ولا فرق في النفي بين أن يكون ظاهراً ؛ مثل : (لا زال الغني ثمرة الجدد) ، وأن يكون مقدرأ لا يظهر في الكلام ، ولكن المعنى يكشف عنه ، والسياق يرشد إليه ؛ مثل : (تالله يزال الشحيح محروماً متعة الحياة حتى يموت) . أي : تالله لا يزال . وحذف النفي قياسي معها بشرط أن يكون بالحرف : « لا » ، وأن يكون الفعل مضارعاً في جواب قسم^(٢) .

٣ - ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية ؛ فلا يصح : ما زال المسافر

(١) سواء أكان النفي بالحرف ، مثل : « ما » أم بفعل موضوع للنفي ؛ مثل : « ليس » ؛ تقول : ليس ينفك العزيز مكرماً وقول الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبك حتى يُغْمضَ العينَ مغمضاً

أو بفعل طارئ عليه النفي ؛ مثل : « قلماً » ؛ في نحو : « قلماً يبرح الأنبياء دعاة الهدى » . فكلمة : « قلماً » هنا تركت معنى التقليل ، وصارت ، بمعنى « ما » النافية ؛ لوجود قرينة تدل على ذلك ؛ هي : أن الأنبياء لا تبرح الدعوة للهدى مطلقاً ؛ إذ لا يصح أن يقال : إنها قد تركت دعوة الله بعض الأحيان .

أو بفعل يتضمن معنى النفي ويستلزمه ؛ كالفعل ؛ « أبتى » ؛ بمعنى : امتنع وكره ، مثل : أبتيت أزال استغفر الله ، لأن معنى : « أبيت » لم أفعل ، أو باسم مثل ؛ « غير » في نحو : غير منفك العالم أسير علمه . ويستعان على إعراب هذا المثال بما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٤٩ وبما يجيء في رقم ١ من هامش ٥٦٨ .

(٢) يصح أن تحذف أداة النفي قبل « زال » وأخواتها الثلاث بالشرطين المذكورين ؛ لأن العرب تحذف أحياناً « لا » النافية في جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى ؛ لأن اللبس عندئذ بين المنفي والموجب ، مأمون ؛ إذ لو كان الجواب غير منفي في المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكداً باللام والنون معاً ؛ جرياً على الأغلب والأقوى في جواب القسم عند البصريين ، وبأحدهما عند كثرة الكوفيين . ومن أمثلة حذف « لا » قوله تعالى : (تالله تفتأ تذكر يوسف . . .) أي : لا تفتأ .

جاء في أمال أبي القاسم الزجاجي - ص ٥٠ - في بيت ليل الأخيالية ترقى توبة ، وصدره : « فأقسمت أبكي بعد توبة هالكا . . . » مانصه : (تريد : لا أبكي بعد توبة هالكا . . .) والعرب تضمر « لا » النافية في جواب القسم مع ملاحظتها في المعنى ؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون ؛ كقولك : والله لأخرجن . قال الله عز وجل : « تالله تفتأ تذكر يوسف . . . » أي : لا تفتأ تذكر يوسف » (٥١) .

وقال الشاعر :

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك ، وأوصالي
أما بيت ليل الأخيالية في رثاء توبة كاملاً فهو :

فأقسمت أبكي بعد توبة هالكاً وأحفيل من دارت عليه الدوائر
أي : لا أبكي ولا أحفيل . . . (حفله ، وحفيل به ، يحفيل . . .) .

غاب ؛ لأن « زال » تفيد معموليها استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده أو لا ينقطع ، — كما سبق — والخبر إذا وقع جملة فعلية ماضوية كان منافياً للاستمرار ، ومعارضاً له : لدلالته في هذه الجملة على الماضي وحده ، دون اتصال بالحال أو : المستقبل^(١) .

٤ — ألا يقع خبرها بعد : « إلا » ؛ فلا يصح : ما زال النجم إلا بعيداً ؛ لأن النفي نُقِصَ وزال بسبب : « إلا » .

٥ — أن يكون مضارعها هو : « يزال » التي ليس لها مصدر مستعمل . أما : « زال » التي مضارعها : « يَزِيلُ » ومصدرها « زَيْلٌ » فليست من الأفعال الناسخة ، وإنما هي فعل تام ، متعد ، إلى مفعول به ، ومعناها : مَيَّرَ وفَصَّلَ . تقول « زال » التاجر بضاعته زَيْلاً : أى : مَيَّرَها وفَصَّلَها من غيرها . وكذلك : « زال » التي مضارعها : « يزول » ومصدرها : « الزوال » فإنها ليست من النواسخ ؛ وإنما هي فعل لازم ، معناه : هلك وَفَنِيَ . . . مثل : زال سلطان الطغاة زوالاً ؛ بمعنى : هَلَاكَ وَفَنِيَ هلاكاً وفناء . وقد يكون معناها : انتقل من مكانه ، مثل : زال الحجر ؛ أى : انتقل من موضعه . . .

وسيجيء آخر هذا الباب حكم خاص بخبرها المنفى ، وخبر أخواتها عند الكلام على الأخبار المنفية عامة^(٢) .

فتى : تشترك هي والمشتقات من مصدرها مع « زال » في كل أحكامها السابقة ، أى : في معناها ، وفي شروطها . إلا الشرط الأخير ، الخاص بالمضارع لاختلاف المضارع فيهما . وإلا صحة وقوع : « فتى » تامة في بعض الأساليب — دون زال — ومنها : فتى الصانع عن شيء بمعنى : نسيه .

برح : تشترك — هي والمشتقات من مصدرها — مع « زال » في كل أحكامها السالفة ، أى : في معناها ، وفي شروطها ، إلا الشرط الأخير ، الخاص بالمضارع ؛ لاختلاف المضارع فيهما ؛ وإلا صحة وقوع « برح » تامة ؛ — دون زال — مثل قوله تعالى : (وإذ ، قال موسى لفتاه لا أبرح . . .) ، أى : لا أذهب ، ولا أنتقل^(٣) . . .

(١) راجع ما يتصل بهذا في أول ص ٥٤٧ و « أ » من هامشها . (٢) ص ٥٩٠ .

(٣) لاصلة بين (برح وأبرح) الناسختين ؛ طبقاً للبيان الموضح لهما هنا ، وأبرحت التامة في قول =

انْفَكَّ : تشرك - وهي والمشتقات من مصدرها - مع « زال » في كل أحكامها المتقدمة إلا الشرط الأخير الخاص بالمضارع ؛ لاختلاف المضارع فيها ، وإلا صحة استعمال « انفك » تامة ، بمعنى : انفصل - دون زال - ؛ مثل : فككتُ حلقات السلسلة فانفكت ، أى : انفصلت . . .

دام : تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذى قبلها مدة محددة ؛ هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها ؛ نحو : يفيد الأكل ما دام المرء جائعاً ؛ ويضر ما دام المرء ممتلئاً . ففائدة الأكل تلومُ بدوام وقت معين ، محدد ؛ هو : وقت جوع المرء . والضرر يدوم كذلك بدوام وقت معين ، محدود ، هو : وقت الامتلاء ، ولا بد في دوام ذلك الوقت المحدد من أن يستمر ويمتد إلى زمن الكلام .

شروط إعمالها :

١ - يشترط فيها الشروط العامة .

٢ - أن تكون بلفظ الماضى ^(١) ، وقبلها ما المصدرية الظرفية ^(٢) .

= العرب : « لله درك فارساً ، وأبرحتَ جاراً » ، بمعنى : عظمتَ فارساً وعظمتَ جاراً . يقال أبرح الرجل ، إذا جاء بالبرح - بسكون البراء - أى : بالعجب (والبيان في ج ٢ باب : « التمييز » ص ٨٧ م ٣٩٠) فجملة : « أبرحتَ » فعل وفاعل . « وجاراً » : تمييز .

(١) تبعاً للرأى الأرجح . كما سيوضح في رقم ٢ من هامش الصفحة التالية .

(٢) هي التى تؤول مع ما بعدها بمصدر مع نيابتها عن ظرف زمان بمعنى : مدة ، أو : وقت أو زمن ، أو نحو هذا من كل ما يدل على الزمان ، ويكون هذا المصدر المؤول معمولاً للمضارع الذى قبلها ؛ مثل : أشاركك مادمت أميناً . (وقد سبق الكلام عليها وعلى المصدر المؤول ، في الموصول الحرفى (ص ٤١١) . ولتقريب فهمها يفترضون أن أصل الجملة : أشاركك مدة مادمت أميناً ، فكلمة « مدة » ظرف زمان مضاف . وكلمة « ما » مصدرية ، تسبك مع الجملة التالية لها بمصدر : ؛ تقديره « دوامك » . وهذا المصدر المؤول هو المضاف إليه . ثم حذف الظرف المضاف ، وناب عنه المضاف إليه من غير سبب (وهو : « ما » مع الجملة التى تليها) ، وصار هذا المضاف إليه منصوباً على الظرفية ؛ لنيابته عن الظرف المحذوف ، كما ناب ، المصدر الصريح عن الظرف في مثل . قابلتك غروب الشمس ؛ أى : وقت غروب الشمس ، فقد حذف الظرف المضاف ، وناب المصدر المضاف إليه عنه ؛ فصار منصوباً .

فإن تقدم على « دام » « ما » المصدرية فقط - أى « ما » المصدرية غير الظرفية - كانت فعلاً تاماً ، بمعنى : بقى واستمر . نحو : يسرفى مادمت ، أى : دوامك وبقاؤك - . ومثله : يسرفى مادمت شجاعاً ، أى : يسرفى دوامك شجاعاً . ولا يصح أن تكون « ما » مصدرية ظرفية في هذا المثال ؛ فليس المراد يسرفى المدة ، وإنما المراد : يسرفى الدوام والاستمرار ، وفرق كبير بين الاثنين ؛ لأن الذى يسرف هو الدوام ، لا المدة .. وكذلك إن سبقها « ما » النافية كانت فعلاً تاماً ، بمعنى : بقى واستمر طويلاً . نحو : مادام الضيف . أى : ما بقى واستمر ، وكذلك إن لم تسبق مطلقاً بلفظة « ما » النافية أو غير النافية ، نحو : دام الظلم فأهلك أعوانه ، ونحو : دام محمد صحيحاً (صحيحاً : حال منصوبة ، وليست خبراً) .

وإذا أُسْنِدَتْ لضمير رفع متحرك وجب ضم الدال ، وحذف الألف^(١)
 ٣ - أن يسبقهما معاً كلام متصل به اتصالاً معنوياً ، بشرط أن يكون جملة فعلية مضارعية^(٢) .

٤ - ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية ؛ لأن «دام» مع معموليها «تفيد استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، والجملة الماضوية تفيد انقطاعه ، فيقع التناقض^(٣) .

٥ - ألا يتقدم خبرها عليها وعلى «ما» معاً ؛ لأن «ما» المصدرية الظرفية^(٤) لا يسبقها شيء من صلتها التي تسبب معها بمصدر . أما توسطه بينها وبين «ما» فجائز .

* * *

وما سبق نعلم : أن جميع أفعال هذا الباب تستعمل ناقصة وتامة إلا ثلاثة أفعال تلتزم النقص ؛ (وهي : فتى - زال - ليس) - .
 كما نعلم : أن كل فعل ناقص (ناسخ) لا يعمل هو وما قد يكون لمصدره من

= ومن المفيد أن نشير إلى أن الفعل «دام» قد يكون ناقصاً أو غير ناقص مع تقدم «ما» المصدرية الظرفية عليه ؛ فليس من اللازم نقصانه عند وجودها ؛ فقد يكون تاماً لا يعمل كما في قوله تعالى : (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض) ، فالمعول عليه في الحكم بالنقصان أو عدمه هو أنها لا تعمل بغير أن يتحقق الشرط . لكن وجود الشرط لا يستلزم حتماً أن تعمل ، فمع وجوده يجوز إعمالها وإعمالها على حسب المعنى ، إذ لا يازم من وجود الشرط وجود المشروط (كما يقول علماء المنطق) ، ولكن لا يوجد المشروط بدون وجود الشرط ؛ كالرؤية لا تكون إلا بوجود العين . لكن وجود العين لا يقتضى الرؤية ؛ إذ يصح أن تكون العين مغلقة ، أو أعمى ، أو محتجة عن الإبصار لسبب . .

(١) يوضح هذا ما سبق في آخر رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ خاصا بالفعل : «كان» .

(٢) كقول الشاعر :

ونكرم جارنا ما دام فينا ونُتبعه الكرامة حيث مالا ...

وهذا الشرط نص عليه صاحب شرح المفصل (في ص ١١٤ من الجزء السابع) حيث قال : (أما : «دام» فلا تستعمل إلا بلفظ الماضي - كما كانت «ليس» كذلك - ولا يتقدمها إلا فعل مضارع ؛ نحو : لا أكلمك مادام زيد قائماً) اهـ .

أما قوله تعالى : (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما همت حيا) فلهم فيه كلام يخرجهم عما نحن فيه - وقد أشرنا لهذا الشرط في رقم ٣ من هامش ص ٤١٢ . واشتراط مضيها هو الأرجح - كما قلنا - ويعارض فيه بعض النحاة ، محتجا بأن لها مضارعاً ناسخاً هو : «يدوم» ولها مصدر ناسخ كذلك . (راجع الصبان في هذا الموضوع) وهذا الرأي ضعيف مردود ، لقيامه على فهم نظري محض لا تويده الشواهد . والصحيح أنها فعل ماض جامد إذا سبقت «ما» المصدرية الظرفية .

(٣) راجع ما يتصل بهذا في «أ» من هامش ص ٥٤٧ .

(٤) والمصدرية غير الظرفية أيضاً - راجع حكم النوعين في ص ٤١٣ - .

مشتقات ، إلا بشروط مفصلة ؛ فلا يكفي الاقتصار على ما يذكره بعض النحاة من تقسيم هذه الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام مجتملة ؛ بحسب ما يلزم لها من شروط ، أو لا يلزم ، حيث يقولون :

- (أ) قسم يعمل بدون شرط ، وهو ثمانية أفعال :
 كان - أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس .
 (ب) قسم يعمل بشرط أن يسبقه نفي ، أو شبه نفي ، وهو أربعة أفعال :
 زال - برح - فنى - انفك .
 (ج) قسم يعمل بشرط أن يسبقه « ما » المصدرية الظرفية وهو فعل واحد :
 « دام » . . .

فهذا التقسيم غير سليم ؛ لا اعتباره القسم الأول غير محتاج إلى شروط ، ولأنه ترك في القسمين الأخيرين شروطاً هامة ، لا يصح إهمالها ، وقد عرفنا تفصيلها^(١) .

* * *

بقي أن نعود إلى مسألة أشرنا إليها من قبل^(٢) ؛ هي : أن النسخ ليس مقصوراً على الأفعال الماضية وحدها ، بل يشملها ويشمل ما قد يكون لمصادرها من مشتقات ؛ فتعمل بالشروط التي للماضى . وتفصيل هذا أن الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام :

(أ) قسم جامد ، - أى : لا يتصرف مطلقاً ، ولا يوجد منه غير الماضى - وهو فعلان : « ليس » بالاتفاق ، و « دام »^(٣) في أشهر الآراء .

(١) ويشير ابن مالك إلى عمل « كان » بقوله :

تَرْفَعُ كَانََ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ ؛ كَكَانَ سَيِّدًا عَمْرًا
 أى : كان عمر سيداً ، ويذكر أخواتها بقوله :

كَكَانَ : ظَلٌّ ، بَاتٌ ، أَضْحَى ، أَصْبَحَا أَمْسَى ، وَصَارَ ، لَيْسَ ، زَالَ ، بَرَحَا
 فَتَى ، وَانْفَكَ ، وَهَذَى الْأَرْبَعَةَ لِشَبْهِهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَفْيِ مُتَّبِعَةٍ

أى : أن الأربعة الأخيرة في الترتيب تتبع نفياً أو شبه نفي ، ومعنى تتبعه : تليه وتجيء بعده ؛ (فلا بد أن تُتبعها النفي ، أى : تذكرها بعده) ثم قال :

ومثلُ كَانَ : « دَامَ » مسبوقةً بما كَلَّعَظَ . - ما دُمْتَ مصيباً درهماً

أى : أن الفعل : دام « في العمل مثل « كان » في عملها بشرط أن يسبقه « ما » المصدرية الظرفية » ، ولم يذكر أنها « مصدرية ظرفية » لضيق الوزن الشعرى ؛ فاكفى بمثال يحويها ؛ وهو : أعط درهماً مادمت مصيباً ، أى : مدة دوامك مصيباً الدرهم ، أو مصيباً المحتاج .

(٢) في ص ٥٤٦ و ٥٤٧

(٣) انظر رقم (٢) من هامش ص ٥٦٥ .

(ب) قسم يتصرف تصرفاً شبيهاً كامل ؛ فله الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، دون اسم المفعول وباقي المشتقات ؛ فإنها لم ترد في استعمال الفصحاء ؛ وهو سبعة : (كان-أصبح-أضحى-أمسى-بات - ظل - صار) ، فن أمثلة « كان » للماضي : كان الوفاء شيمة الحر ، وللمضارع : يكون الكلام عنواناً صاحبة ، وللأمر : كونوا أنصار الله . وللمصدر قول العرب : كونك شريفاً مع الفقر خير من كونك دنيئاً مع الغنى . وقول الشاعر :

ببذل وحلم سادَ في قومهِ القتي
وكدونك إياهُ عليكَ يسيرُ
ولاسم الفاعل :

وما كل من يبدي البشاشة كائناً
أخاكَ إذا لم تُلْفِه لكَ مُنْجداً
وهكذا ... وبقية الأفعال السبعة مثل « كان » في هذا التصرف « الشبيه بالكامل » والذي يسمونه أحياناً : « الكامل نسبياً » .

(ج) قسم يتصرف تصرفاً ناقصاً ؛ وهو الأربعة المسبوقة بالفتي ، أو شبهه . (وهي : زال - برح - فتي - انفك) فهذه الأربعة ليس لها إلا الماضي ، والمضارع ، واسم الفاعل ؛ مثل : لا زالت الأمطارُ موردَ الأنهار . ولا تزال الأنهارُ عمادَ الحياة . وليس النيلُ زائلاً^(١) عمادَ الزراعة في بلادنا ؛ ومن هذا قول الشاعر :

قضى الله يا أسماءُ أنْ لستُ زائلاً
أحبُّك ، حتى يُغمِضَ العينَ مغمِضُ^(٢)

* * *

(١) لوقلتنا : ما زائلُ النيلُ عمادَ الزراعة في بلادنا - فأين خبر المبتدأ الذي هو كلمة « زائل » ؟ أيكون خبره الاسم والخبر معاً أم أحدهما ؟ الراجح - عند الصبان - أن خبره هو اسمه فقط ؛ فتكون كلمة « النيل » اسم « زائل » وفي الوقت نفسه خبر له باعتباره مبتدأ . ولا اعتراض بأن خبر المبتدأ لم يتم الفائدة الأساسية ، لأن عدم إتمامه الفائدة ناشئ من أمر عرضي هو نقصان المبتدأ . فهذا نوع من المبتدأ الناسخ ؛ يستغنى عن خبر المبتدأ ؛ اكتفاء باسم الناسخ مع بقاء خبر الناسخ على حاله من الضبط الذي يستحقه باعتباره خبر الناسخ . (راجع الصبان في هذا الباب عند بيت ابن مالك : « وغير ماضٍ مثله قد عملا ... ») وقد أشرنا لهذه الصورة في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤ ؛ وفي ٣ من هامش ص ٥٦٢

(٢) تقدم البيت في رقم ١ من هامش ص ١٦٥ لمناسبة هناك . وفيما سبق يقول ابن مالك :

وغيرُ ماضٍ مثله قدَ عملاً
إنْ كانَ غيرُ الماضِ منه استُعْمِلاً

أى : أن الفعل غير الماضي إن وجد واستعمل فإنه يعمل مثله ؛ فغير الماضي يشمل المضارع والأمر وكذلك يشمل ما يوجد من المشتقات الأخرى . هذا ، ولا يصح في كلمة : « مثل » النصب على أنها حال من فاعل : « عمل » إلا للضرورة ، أو على رأى ضعيف ، لما يترتب على هذا من تقديم معمول الفعل المسبوق بالحرف : « قد » وهو ممنوع في القول الأصح - كما سبق في رقم ١ هامش ص ٥٢ نقلًا عن الحضري - .

المسألة ٤٣ :

حكم الناسخ ومعموليته من ناحية التقديم والتأخير

الترتيب - في هذا الباب - واجب بين الناسخ واسمه ؛ فلا يجوز تقديم الاسم على عامله الناسخ^(١) . أما الخبر فإن كان جملة خالية من ضمير يعود على اسم الناسخ ، فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه^(٢) معاً ؛ لأن تقدمه - في هذه الصورة - على الناسخ أو توسطه بين الناسخ واسمه ، غير معروف في الكلام العربي الفصح^(٣) . ويجب تأخيره عنهما إن كان جملة مشتملة على ضمير يعود على اسم الناسخ ؛ كالضمير الذي في الجملة الفعلية : « تُوَسِّعُهُ » من قول أعرابي ينصح صديقه : « دَعَّ ما يَسْبِقُ إلى القلوب إنكارُهُ ، وإن كان عندك - اعتذارُهُ^(٤) فليس من حكى عنك نكراً^(٥) تُوَسِّعُهُ فيك عُدراً^(٦) .

مما تقدم يكون للجملة الواقعة خبراً للناسخ حكم واحد ؛ هو : التأخير عنهما - إما وجوباً ، وإما استحساناً - .

وأما الخبر الذي ليس جملة (وهو : المفرد ، وشبه الجملة) فله ست حالات^(٧) :

(١) كما أشرنا في ص ٥٤٦ .

(٢) قلنا : « الأحسن » ؛ لأن الخلاف واسع في جواز التقديم ، أو منعه ، أو تقييده بحالات دون غيرها - راجع « المصحح » ج ١ ص ١١٨ - ويقول « المصحح » في حالة التأخير الواجب وهي التي جعلناها مستحسنة ما نصه : (لا يجوز تقديمه فيها ، ولا توسطه ؛ سواء أكانت اسمية ؛ نحو : كان على أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم ؛ نحو : كان على يقوم ؛ أم غير رافعة ؛ نحو : كان على يمر محمود به . ومستند المنع في ذلك عدم سماعه .) ٥١ .

لكن قد يكون الواجب التمثيل بنحو : « كان المريض يغيب الطبيب فيتألم من غيابه ، أو : فيتألم الناس من غيابه ؛ كى تكون جملة الخبر خالية من كل ضمير يعود على اسم الناسخ .

(٣) هذا كلامهم . وبالرغم من أنه غير معروف في الكلام المأثور ، يجيز بعض النحاة تقديمه قياساً على خبر المبتدأ . لكن القياس هنا غير مستحسن بعد أن تبين لم أن الكلام العربي لم يرد به تقدم هذا النوع من الخبر الجملة .

(٤) العذر لفعله .

(٥) أدرأ مستقبحاً .

(٦) تزيده مايقنعه ويرضيه . والجملة الفعلية : (توسعه) في محل نصب خبر « ليس »

(٧) ولمعولاته - إن وجدت - حالات أخرى سيبيء الكلام عليها في الزيادة ، ص ٥٧٦ .

الأولى : وجوب التأخر عن الاسم^(١) ، وذلك :

- ١ - حين يترتب على التقديم لبس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر^(٢) نحو : كان شريكى أختى - صار أستاذى رفيقى فى العمل - باتت أختى طبيبتى ... فلو تقدم الخبر لأوقع فى لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر . والفرق المعنوى بينهما كبير ؛ لأن أحدهما محكوم عليه ؛ وهو : الاسم ، والآخر محكوم به ، وهو : الخبر .
- ٢ - حين يكون الخبر واقعاً فيه الحصر ؛ كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفى ؛ (نحو : ما كان التاريخ إلا الخبر الصادق ، أو مسبوقة « بإنما » ؛) مثل : إنما كان التاريخ الخبر الصادق ؛ لأن المحصور فيه « بإلا » يجب اتصاله بها ، متأخراً عنها ، والمحصور فيه « بإنما » يجب فصله وتأخيره ، فلو تقدم المتأخر فى صورتين تغير المقصود ، وفات الغرض الهام من الحصر .

الثانية : وجوب التقدم على الاسم فقط ؛ (فيتوسط الخبر بينه وبين العامل الناسخ) وذلك حين يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شىء متصل بالخبر^(٣) ؛ مع وجود ما يمنع تقدم الخبر على الناسخ ؛ مثل يعجبنى أن يكون للعمل أهله^(٤) فلا يصح : (يعجبنى أن يكون أهله للعمل) ؛ لما فى هذا من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممنوع فى مثل هذا^(٥) . . .

(١) وهذا يقتضى التأخر عن الناسخ حتماً ؛ لما تقدم من وجوب تأخير اسم الناسخ عن عامله .

(٢) بأن يكونا معرفتين معاً أو نكرتين معاً . . على الوجه الذى تقدم فى المبتدأ والخبر ص ٩٢ و « ب »

ص ٩٩ م ٣٧ .

(٣) ليس من اللازم أن يكون الضمير « مضافاً إليه » ، وإنما اللازم أن يكون معمولاً للاسم ،

أو مرتبطاً به بصلة إعرابية قوية .

(٤) هذا المثال هو الذى يوضح الحالة الثانية توضيحاً دقيقاً ؛ لوجود « أن » المصدرية فيه ؛ لأن وجودها يمنع تقديم شىء عليها من جملتها التى تليها ، كما تمنع تقديم شىء يفصل بينها وبين الفعل الذى دخلت عليه لتنصبه ؛ فلا يصح تقديم الخبر عليها ، أو على الفعل الذى تنصبه ، كما لا يصح تأخيره عن الاسم ؛ لأن فى الاسم ضميراً يعود على شىء متصل بالخبر ؛ فتقديم الخبر ممنوع ، وتأخيره ممنوع ؛ فلم يبق إلا توسطه بين الاسم وعامله الناسخ . أما أمثلة النحاة من نحو : (كان غلامٌ هند يملها) فلا يوجب الاقتصاد على توسط الخبر ؛ (غلام) بين الاسم والعامل الناسخ ، لجواز أن يتقدم الخبر على الناسخ فى هذا المثال وأشباهه من غير ضعف . فأمثلتهم المشار إليها لاتصلح للتوسط الواجب وحده

(٥) هناك حالة أخرى يجب فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه - وهى التى تقدمت فى رقم ٤

من هاشم ص ١٠٤ وستجىء فى ج ٣ م ٩٩ باب : إعمال المصدر - وملخصها : أنه لم يرد فى الفصحى وقوع « أن المصدرية » بنوعها ؛ (المخففة من الثقيلة ، والناسبة للمضارع) بعد « كان ، وإن » الناسختين بغير فاصل من خبرهما ؛ نحو : كان مطلوباً أن يخلص الصانع - وكان مفيداً أن الصانع متعلم .

الثالثة : وجوب التقدم على العامل الناسخ^(١)؛ وذلك حين يكون الخبر اسماً واجب الصدارة ؛ كأسماء الاستفهام ، و « كم » الخبرية . . . نحو : أين كان الغائب ؟ وقول الشاعر :

وقد كان ذِكْرِي^(٢) للفِرَاقِ يَتْرُوعُنِي فكيف أكونُ اليوم ؟ وهو يقينُ
وكم مرةً كانت زيارة العالم المشهورة !!

ويشترط في هذه الحالة ألا يكون العامل الناسخ مسبقاً بشيء آخر له الصدارة ؛ مثل : « ما » النافية . . . ؛ لأن الخبر الذي له الصدارة لا يدخل على ماله الصدارة^(٣) ، فلا يصح : أين ما كان الغائب ؟ ولا : أين ما زال البستاني ؟ وكذلك لا يصح أن يكون العامل الناسخ هو : « ليس » لأن خبرها لا يجوز أن يسبقها ، في الرأي الأرجح^(٤).

الرابعة : وجوب التوسط بين العامل الناسخ واسمه ، أو التأخر عنهما معاً ؛ وذلك حين يكون العامل مسبقاً بأداة لها الصدارة ، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين العامل الناسخ فاصل . ومن أمثله : الاستفهام بالحرف « هل » ، في مثل : هل أصبح المريض صحيحاً ؟ فيجب تأخره كهذا المثال : أو توسطه فنقول : هل أصبح صحيحاً المريض ؟ الخامسة : وجوب التوسط بين الناسخ واسمه ، أو التقدم عليهما إذا لم يوجد مانع من التقدم ، وذلك :

١ - حين يكون الاسم مضافاً لضمير^(٥) يعود على شيء متصل بالخبر ؛ فمثال

(١) وهذا يقتضى التقدم أيضاً على الاسم .

(٢) تذكرى .

(٣) لكلياً يجمع شيان لكل منهما الصدارة ؛ فيقع بينهما التعارض ، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر . و « ما » النافية من الأدوات التي لها الصدارة - كما سيبيء في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية - فلا يجوز تقديم الخبر ولا غيره من جملتها عليها . وكذا كل ماله الصدارة ؛ كالاستفهام ، وأسماء الشرط ، وغيرها .

هذا ما يقوله النحاة . ولكن السبب الحقيقي هو عدم استعمال العرب الفصحاء للأسلوب المشتمل على أداتين لها الصدارة . (راجع رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية) .

(٤) كما أشرنا في رقم ٣ من ص ٥٦٠ وفي رقمي ١٥٤ و ٥٧٤ و ٥٧٥ وإذا كانت للاستثناء مع النسخ لم يجوز تقديم خبرها عليها بالاتفاق . ومثلها : « لا يكون » الناسخة الاستثنائية .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

التوسط : أمسى (في البستان) حارسه ، وبات (مع الحارس) أخوه^(١) . ومثال
التقدم عليهما^(٢) بغير مانع : في البستان أمسى حارسه ، ومع الحارس بات أخوه .
فقد توسط الخبر أو تقدم ؛ لكيلا يعود الضمير الذي في الاسم على شيء متأخر لفظاً
ورتبة ، وهو لا يجوز هنا

٢ - حين يكون الاسم واقعاً فيه الحصر ؛ كأن يكون مقرونًا بإلا المسبوقة بالنفي ؛
فمثال التوسط ؛ ما كان حاضرًا إلا على ، ومثال التقدم على العامل ما حاضرًا^(٣) كان
إلا على : لأن تقديم المحصور فيه يفسد الحصر . . .

السادسة : جواز الأمور الثلاثة : (التأخر عن العامل فقط ، والتقدم
عليه ، والتوسط بينه وبين الاسم . . .) في غير ما سبق ؛ نحو : كان الخطيب
مؤثرًا . أو كان مؤثرًا الخطيب ، أو مؤثرًا كان الخطيب . ومثله : كان خلقُ المرءِ
سلاحه ، ويجوز : كان سلاحه خلقُ المرءِ^(٤) ، كما يجوز : سلاحه كان خلقُ المرءِ .

فأحوال الخبر الستة تتلخص فيما يأتي إذا كان غير جملة :

١ - وجوب تأخيره عن الناسخ واسمه معاً .

(١) ليس في هذه الحالة ما يمنع من تقديم الخبر على الناسخ . ولهذا يصبح توسطه وتقدمه . بخلاف
الحالة الثانية التي يجب فيها تقدم الخبر على الاسم وحده ؛ إذ لا بد فيها من وجود مانع يمنع تقدم الخبر على
الناسخ . ويمنع تأخره عن الاسم ؛ فيتمتع توسط الخبر بين الناسخ واسمه .

(٢) بشرط ألا يكون قبل العامل شيء له الصدارة ؛ فإن وجد شيء له الصدارة وجب تقديم الخبر
على العامل وحده دون أن يتقدم على ماله الصدارة ، إلا أن يكون هناك ما يمنع توسط الخبر بين العامل
وماله الصدارة ، كحالة الاستفهام بهل ؛ في مثل : هل كان السفر طيباً . (راجع الحالة الرابعة السابقة).

(٣) إذا كان العامل مسبوقةً بـ « بما » النافية فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليها وعلى العامل معاً ؛
لأن لها الصدارة . لكن يجوز تقديمه على العامل وحده دون « ما » ، أى : يجوز أن يتوسط بينهما - كما
سبق في رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة - فإن كان النافي حرفاً آخر ، مثل : « لم » أو « لا » أو « لن »
أو غيرها إلا « إن » النافية ؛ فإنها مثل : ما النافية ، جاز أن يتقدم عليه الخبر ؛ نحو : مستريحاً
لم يصبح السهران - منصوراً لا يزال الحق - مخلصاً لن يكون الكذاب - انظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

(٤) والضمير هنا عائد على متأخر لفظاً فقط . دون رتبة ، لأنه عائد على : « خلق » الذي هو
اسم : « كان » والاسم متقدم على الخبر في الرتبة .

- ٢- وجوب تقديمه عليهما معاً .
 ٣- وجوب توسطه بينهما .
 ٤- وجوب تقديمه على العامل الناسخ ، أو التوسط بينه وبين الاسم .
 ٥- وجوب توسطه بينهما ، أو تأخره عنهما .
 ٦- جواز تأخره عنهما ، أو تقدمه عليهما ، أو توسطه بينهما .

وتلك الأحوال والأحكام تنطبق على جميع أخبار التواسخ في هذا الباب إلا خبر الأفعال التي يشترط لإعمالها أن يسبقها نفي ، أو شبهه ، وإلا خبر « دام » التي يشترط لإعمالها أن يسبقها « ما » المصدرية الظرفية ، وإلا خبر « ليس » كما سبقت الإشارة إليها^(١) ، فهذه ثلاثة مستثناة ، لكل واحد منها صور ممنوعة ، وإليك البيان .
 فأما الأفعال التي يشترط أن يسبقها نفي أو شبهه فتنتطبق عليها الأحكام السابقة إلا حالة واحدة هي وجود النافي « ما » ، فلا يجوز تقديم الخبر عليه ؛ لأن « ما » النافية لها الصدارة - كما سبق -^(٢) ؛ فلا يصح : متكلماً ما زال محمود ، ولكن يصح تقدمه على العامل الناسخ وحده دون حرف النفي : « ما » فيصح : ما متكلماً زال محمود . كما يصح تقدمه على حروف النفي الأخرى ؛ (مثل . لا . ولم ، ولن . . .)
 أما بقية الصور الأخرى من التقديم والتأخير فشأن هذه الأفعال التي لا تعمل إلا بسبق نفي أو شبهه ، كشأن غيرها .

وأما « دام » فتنتطبق عليها الأحوال والأحكام السابقة إلا حالة واحدة لا تجوز ، وهي تقدم الخبر عليها وعلى « ما » المصدرية الظرفية^(٣) ، ففي مثل : « سأتبى في

(١) في رقم ٣ من ص ٥٥٩

(٢) في رقم ٣ من هامش صفحتي ٥٧١ و٥٧٢ ومثلها : « إن » في أرجح الآراء . ومنع تقديم الخبر على أحد حرفي النفي : « ما » و« إن » عام ، يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا بد أن يسبقها نفي أو شبهه ، مثل : زال ، كما يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا يشترط أن يسبقها ذلك ، مثل : « كان » المسبوقة بأحد حرفي النفي ، بل إنه يشمل كل جملة أخرى مبدوءة بأحدهما ، فلا يجوز تقديم شيء من هذه الجملة على أحدهما

(٣) ملاحظة : قال الأشموني في هذا الموضع مانصه : « دعوى الإجماع على منع هذه الصورة مسلمة) اه فقال الصبان في سبب المنع مانصه : « (للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي ؛ وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله ، وهو أيضاً ممنوع ا ه .
 ومن كل ما سبق يتبين أن الموصول الحرفي لا يصح أن يسبقه شيء مطلقاً من صلته (أى من كل الجملة التي هي صلة له) .

البيت ما دام المطر منهماً « لا يصح أن يقال : (سأبقى في البيت منهماً ما دام المطر) ؛ لأن « ما » المصدرية الظرفية - كسائر الحروف المصدرية المختلفة ^(١) ، لا يصح أن يتقدم عليها شيء من الجملة التي بعدها ؛ وهي الجملة التي تقع صلة لها . لكن يجوز أن يتقدم الخبر على « دام » وحدها فيتوسط بينها وبين « ما » المذكورة ^(٢) ؛ ففي المثال السابق يصح أن يقال : سأبقى في البيت ما منهماً دام المطر . وفي مثل : أقرأ الكتاب ما دامت النفس راغبة ؛ لا يصح أن نقول : أقرأ الكتاب راغبة ما دامت النفس . . . وهكذا ^(٣) .

وأما « ليس » فتنتطب عليها جميع الأحوال والأحكام السابقة أيضاً ^(٤) إلا حالة

(١) طبقاً لما مرّ في آخر هامش الصفحة السالفة ، وأشرنا إليه في ص ٣٧٨ وهامشها عند الكلام على الصلة .

(٢) تقدم - في ص ٤١٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٥٧٠ و . . . - أنه لا يجوز الفصل بالخبر - أو بغيره - بين « أن المصدرية » والفعل الذي تنصبه ؛ في حين يجوز الفصل به بين « ما المصدرية الظرفية » والفعل الذي دخلت عليه ؛ (طبقاً لما سلف في ٣٧٨) مع أن كل واحد منهما حرف مصدرى لا يجوز أن يسبقه شيء من الجملة التي يدخل عليها - وهي الجملة التي يسبك معها بمصدر .

وبينهما فرق من جهة أخرى : فإن المصدرية تنصب المضارع ؛ فلا يجوز الفصل بينهما مطلقاً - بالخبر أو بغيره - ، محاذة للوارد الفصيح من كلام العرب ، « وما المصدرية » لاتنصب إن دخلت عليه ؛ فيجوز الفصل بينهما بالخبر .

(٣) إلى بعض ماسبق يشير ابن مالك بقوله :

وفي جميعها تَوَسُّطُ الخبرِ أَجْزَ ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظْرُ
كذلك سَبَقُ خَيْرٍ : « مَا » النَّافِيَةُ فَجِيءَ بِهَا مَتَلُوَّةٌ ، لَا تَالِيَةَ

يريد : أن جميع النواضع السابقة يجوز فيها توسط الخبر بين الناصح واسمه . ولم يذكر شرط ذلك ، ولا تفصيله ، - وقد تداركناه . ثم قال : إن كل النحاة حظر (أى : منع) سبق خبر « دام » عليها ، ولم يبين أهدا المنع خاص بتقديمه عليها وحدها دون « ما » المصدرية الظرفية التي تسبقها ، أم بتقديمه عليها معاً ؟ وقد أسلفنا أن المنوع هو تقديمه عليها معاً . أما توسطه بينهما فليس بمنوع . ثم قال : كذلك منع كل النحاة سبق الخبر وتقدمه على « ما » النافية ؛ لأن لها الصدارة في جملتها ؛ فلا يسبقها شيء منها . ويجب أن تكون متلوّة ؛ أى : سابقة ، يتلوها غيرها ، ويحىء بعدها . ولا يصح أن تكون تالية غيرها ولا أن تجيء بعده .

(٤) بشرط ألا تكون للاستثناء ؛ فإن كانت للاستثناء لم يحز تقديم خبرها اتفاقاً . ومثلها :

« لا يكون » الناسخة الاستثنائية - كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٥٧١ -

واحدة وقع فيها الخلاف بين النحاة ، هي الحالة التي يتقدم فيها الخبر عليها ،
ففرق منع ، وفرق أجاز^(١) . والاقتصار على المنع أولى .

* * *

الآن وقد عرفنا حكم الخبر المفرد ، وشبه الجملة ، من ناحية التقدم ، أو التوسط ،
أو التأخر ... بقي أن نعرف حكم معمولاته من هذه الناحية أيضاً ؟ . وسيجىء
البيان في الصفحة التالية .

* * *

(١) حجة الفريق الأول أنه لم يرد على ألسنة العرب التقديم ؛ فلا يسوغ لنا مخالفتهم . وحجة
الفريق الثاني أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح ، ومنه قوله تعالى عن عذاب الكفار :
(أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) . فكلمة « يوم » ظرف للخبر : « مصروفاً » فهذا الظرف المعمول
للخبر قد تقدم على « ليس » ؛ فتقدمه يشعر بجواز تقدم الخبر !
وهذا كلام غير مقبول بعد الاعتراف بأن الكلام العربي لم يرد به تقديم الخبر نفسه لا معموله .
ويقول ابن مالك - في منع تقدم خبر « ليس » ، وأن المنع هو المختار ، وفي تعريف الفعل التام ؛ (أى :
الذي ليس بناسخ ، طبقاً للبيان السالف في رقم ٣ من ص ٥٤٥) وفي بيان الأفعال التامة :

ومنع سبق خبر « لَيْسَ » اصْطَفَى وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي
وما سِوَاهُ نَاقِصٌ ، والنقص في « فَتَى » ، « لَيْسَ » ، « زَالَ » دائماً قُفَى
اصطفى : اختير . . . أى : أن المختار منع تقديم خبر « ليس » عليها . وأن الفعل « التام » هو :
الذي يكتفى بمرفوعه الفاعل ، أو : نائب الفاعل ، « والناقص » هو : الذي لا يكتفى بمرفوعه ، وإنما يحتاج إلى
اسم وخبر . وجميع أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلا ثلاثة (ليس ، فتى ، زال) ؛ فإن النقص فيها
لازماً قُفَى ، أى : تبعها ، ولازيمها ، ولا يتركها . وقد سبق التفصيل .

(هذا وكلمة : « ليس » الأولى مقصود لفظها ، وهي مفعل به للمصدر : « سبق » وهذا المصدر
مضاف لفاعله : خبر) .

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا مما تقدم حكم الخبر «المفرد وشبه الجملة»، من حيث تقدمه وحده على عامله الناسخ ، أو توسطه بينه وبين اسمه ، أو تأخره عنهما ، وبقي للموضوع بقية تتصل بتقديم معمول هذا النوع من الأخبار على عامل الخبر ، وهي أن الخبر المفرد يمتنع تقديمه وحده على الناسخ إذا كان الخبر قد رفع اسماً ظاهراً ؛ ففي مثل : « كان الرجل نبيلاً مقصده » و« بات المغنى ساحراً صوتهُ » ... - لا يصح : « نبيلاً كان الرجل مقصده » - ولا ساحراً بات المغنى صوتهُ^(١) ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر المفرد وحده دون معموله المرفوع - كما قلنا - فإن تقدم مع معموله المرفوع جاز^(٢) ، فيصح : « نبيلاً مقصده كان الرجل » . « ساحراً صوتهُ بات المغنى » .

فإن كان معمول الخبر المفرد منصوباً نحو : « أضحي الرجل راكبياً الطائرة » جاز تقديم هذا الخبر وحده على العامل الناسخ ، لكن مع قبج^(٣) . نحو : راكبياً أضحي الرجل الطائرة .

وإن كان معمول ظرفاً أو جاراً مع مجروره جاز تقديم الخبر وحده بغير قبج . ففي مثل ؛ ظل الفتى مشتغلاً يوماً ، وأمسى قرير العين في بيته - يصح أن يقال : مشتغلاً ظل الفتى يوماً ، وأمسى في بيته قرير العين .

(ب) يتصل بمسألة تقديم معمول الخبر المفرد مسألة توسط هذا المعمول الذي ليس « شبه جملة » بين الناسخ واسمه ، ففي مثل : كان القادم راكبياً سيارة . وكان المسافر راكبياً سفينة . . . نعرب كاحمة : « سيارة » وكلمة : « سفينة » - وأمثالهما - مفعولاً به لخبر ؛ « كان » فكل واحدة منهما معمولة لذلك الخبر ، وليست معمولة للفعل « كان » . فهل يجوز تقديم ذلك المعمول وحده على الاسم بحيث يتوسط بينه وبين كان ؛ بأن نقول : كان سيارة القادم راكبياً ؟ وكان سفينة المسافر راكبياً .. ؟ لا يجوز ذلك ، بشرط ألا يكون المعمول « شبه جملة » ؛ لأن

(١) لأن المأثور من الفصح لم يقع فيه الفصل بين الوصف ومرفوعه بأجنبي عنهما .

(٢) مع ملاحظة - أن المعمول المرفوع هنا يعرب فاعلاً أو نائب فاعل على حسب الجملة

فلا يصح تقديمه مطلقاً على عامله

(٣) لقلة شيوعه في الأساليب الفصيحة القديمة .

تقديم شبه الجملة جائز ، أما تقديم غيره فمخالف للنهج العام الذى تسير عليه الجملة العربية فى نظام تكوينها المأثور ، وطريقة ترتيب كلماتها . وذلك النهج يقتضى ألا يقع بعد العامل - مباشرة - معمول لغيره بشرط ألا يكون هذا المعمول شبه جملة . . . (١) ؛ ففى مثل : أقبل القطار يحمل الركاب . . . ، نعرب كلمة : «الركاب» مفعولا به للفعل : «يحمل» وهذا الفعل هو ، عاملها ؛ فهى وثيقة الصلة به ، وليست أجنبية منه ؛ فلا يصح أن نقدمها ونضعها بعد عامل آخر ؛ هو : «أقبل» لأنها أجنبية عنه ؛ فلو قلنا : أقبل الركاب القطار يحمل - لكان هذا الأسلوب بعيداً عن الصواب : لمخالفته النسق الصحيح الوارد فى تركيب الجملة ؛ وهو النسق الذى تدل عليه تلك القاعدة العامة التى أشرنا إليها ، والتى ملخصها : «أنه لا يجوز أن يلى العامل - مباشرة - معمول لعامل آخر» . أو : «لا يصح أن يلى العامل - مباشرة - معمول أجنبي عنه» .

ولا فرق فى المعمول المتقدم بين أن يكون معمولاً لخبر «كان» أو لخبر غيرها من النواسخ ، وغير النواسخ ، ولا بين أن يكون المعمول مفعولاً أو غير مفعول . . . إلا شبه الجملة : (الظرف والجار مع مجروره) ، فإنه يجوز أن يلى عاملاً آخر غير عامله . والقاعدة بعد هذا عامة - كما أسلفنا - فلا تختص بعامل معين ، ولا تقتصر على معمول دون آخر ، وهى مستمدة من الأساليب الكثيرة الفصيحة ، وعلى أساسها بنى الحكم السابق .

هذا إذا تقدم المعمول وحده بدون الخبر ، كالأمثلة السابقة ، وكذلك إن تقدم ومعه الخبر ، وكان المعمول هو السابق على الخبر ؛ ففى مثل : كان الطالبُ قارئاً الكتاب . . . لا يصح أن يقال : كان الكتابُ الطالبُ قارئاً . أما لو تقدمت معاً وكان الخبر هو السابق فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه ؛ لمساييرته الأساليب الفصيحة المأثورة (٢) ؛ فيصح أن نقول : كان قارئاً الكتابُ الطالبُ .

(١) الشرط ألا يكون المعمول شبه جملة . وبناء على هذه القاعدة العامة لا يصح فى باب : «كان» وأحوالها أن يتوسط بين العامل (الناسخ) واسمه المرفوع - معمول لعامل آخر إذا كان المعمول ليس شبه جملة . وإنما قلنا : العامل ومرفوعه ؛ إذ لا يمكن أن يتم التوسط المنوع هنا إلا بين العامل ومرفوعه ؛ لأنهم يشترطون أن يقع التوسط المنوع بعد العامل مباشرة ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الفاصل الأجنبي بين الناسخ واسمه المرفوع .

(٢) وقد تستدعيه بعض الحالات البلاغية . كل ذلك مع مراعاة الأحوال والشرط العامة لتقديم خبر الناسخ ؛ وقد أوضحناها فى ص ٥٦٩ .

... ..

غير أن هناك حالة واحدة يصح فيها تقديم معمول الخبر وحده ، أو مع الخبر ، متقدماً عليه ، أو متأخراً عنه ؛ هي - كما سبق - : أن يكون المعمول شبه جملة (أى : ظرفياً ، أو : جاراً مع مجروره) ، نحو : بات الطير نائماً على الأشجار ، وأصبح الطلُّ مراً كما فوق الغصون ... فيصح أن يقال : بات على الأشجار الطيرُ نائماً - وأصبح فوق الغصون الطلُّ مراً كما ... وهكذا^(١) .
 وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة تقدم فيها معمول الخبر وحده ، مع أنه ليس شبه جملة ؛ فتناولها النحاة بالتأويل والتكلف لإدخالها تحت قاعدة عامة تصونها من مخالفة القاعدة السابقة . والأحسن إغفال ما قالوه ، - إذ لا يرتاح العقل إليه^(٢) - والحكم على تلك الأمثلة القليلة بالشدوذ ؛ فلا يصح القياس عليها .

• • •

(١) وفيما سبق بقول ابن مالك :

ولا يلي العاملَ معمولُ الخبرِ إلا إذا ظرفاً أتى ، أو : حَرْفَ جَرٍ

أى : أن معمول الخبر لا يتقدم وحده أو مع الخبر فيقع بعد العامل مباشرة ؛ لأن هذا التقدم ممنوع ؛ إلا في حالة واحدة ، هي : أن يكون المعمول ظرفاً أو حرف جر مع مجروره (و) ظرفاً أتى - أى : أتى ظرفاً . بمعنى : وقع ووُجد) . والمراد بحرف جر : أن يكون مع مجروره لأن حرف الجر وحده لا أثر له في الجملة . (٢) إذا رأوا في الكلام المسموع أسلوباً مثل : صار - الصحف - المتعلمة تقرأ ، أعربوها بتقديرات مختلفة أشهرها ما يأتي : « صار » فعل ماض . اسمه ضمير الشأن المستتر ، وهو كالظاهر في الفصل . « الصحف » مفعول به للفعل « تقرأ » . وبهذا الإعراب لا يكون المعمول عندهم قد وقع بعد العامل مباشرة ؛ لوجود ضمير الشأن المستتر فاصلاً بينهما ، كما قلنا . « المتعلمة » مبتدأ مرفوع . « تقرأ » : فعل وفاعل . وهذه الجملة الفعلية خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر الناسخ : « صار » . وفي هذا تكلف ظاهر ، وإضعاف لبناء الجملة والمراد الحق من معناها بعد تقديرهم ضمير الشأن . وكان الواجب أن يقبلوا مثل هذا الأسلوب ، أو يرفضوه . أما التكلف والتأويل فلا يعرفه العرب على هذه الطريقة ، ولا محل له اليوم . والأحسن أن نختار رفض ذلك الأسلوب . وفيما سبق يقول ابن مالك :

ومضمَرِ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَ إِنَّ وَقَعَ مُوهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

يريد : انوضير الشأن وقد رُفِضَ بعد الناسخ مباشرة ، إن وردت لك بعض أمثلة توهمك ، وتخييل لك أنها التي استبان منها ؛ أى : ظهر منها .

المسألة ٤٤ :

زيادة : « كان » وبعض أخواتها

« كان » ثلاثة أنواع : « تامة ، ناقصة » - وقد عرفناهما - « وزائدة » ، وقعت في كثير من الأساليب الماثورة بلفظ الماضي ، مع توسطها بين شيئين متلازمين^(١) ، كالمبتدأ والخبر في مثل : القطار كان قادم ، أو : الفعل والفاعل في مثل : لم يتكلم كان عالم ، أو الموصول وصلته في مثل : أقبل الذي كان عرفته ، أو الصفة والموصوف في مثل : قصدت لزيارة صديق كان مريض ، أو المعطوف والمعطوف عليه في مثل : الصديق مخلص في الشدة كان والرخاء ، أو حرف الجر ومجروره في مثل : القلم على كان المكتب ، أو بين « ما » التعجبية وفعل التعجب^(٢) في مثل : ما كان أطيب كلامك ، وما كان أكرم فعلك . . . وقول الشاعر :

ما كان أسعد من أجابك آخذاً بهداك ، مجتنباً هوى وعنادا
وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع - قليلاً - مع توسطه بين شيئين متلازمين ؛ في مثل : « أنت تكون رجل نابه الشأن » . . . غير أن هذه القلة لم تدخل في اعتبار النحاة ؛ فقد اشترطوا للحكم بزيادة « كان » شرطين : أن تكون بصيغة الماضي ، وأن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين ، على الوجه السالف .

لكن إذا وقعت : « كان » زائدة ، فما معنى زيادتها ؟ وكيف نعرّبها ؟
أقياسية تلك الزيادة ، أم الأمر مقصور فيها على السماع ؟ .

(١) أما معنى زيادتها فأمران :

أولهما : أنها غير عاملة ؛ (فلا تحتاج إلى معمول من فاعل ، أو مفعول ، أو اسم وخبر ، أو غيرهما ؛ إذ ليس لها عمل^(٣)) ؛ وليست معمولة لغيرها - وهذا شأن كل فعل زائد - ولا يتأثر صوغ الأسلوب بحذفها .

(١) أى : لا يوجد أحدهما بدون الآخر - ولو تقديراً - إذ لا يمكن أن يستقل بنفسه واحد منهما . وتوسطها بينهما يقتضى أنها لاتقع في أول الجملة أو آخرها ؛ فلا بد أن تكون حشواً بين متلازمين .

(٢) سيحىء في : « باب التعجب » إشارة لزيادتها - ٣ رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨ - م ١٠٨ -

(٣) يرى بعض النحاة أنها ليست بزائدة ، وإنما هي ملغاة فقط - انظر آخر هامش ص ٦٦ -

حيث البيان - ولا أثر لهذا الخلاف اللفظي في التسمية ؛ إذ لا يترتب عليه شيء في المعنى والصياغة .

وثانيهما : أن الكلام يستغنى عنها ، فلا ينقص معناه بحذفها . ولا يخفى المراد منه ، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة ، وتوكيداً ؛ فليس من شأنها أن تُحدث معنى جديداً ، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئاً إلا التقوية والتأكيد ؛ فحين نقول : « الوالد عطوف » ، يكون المراد من هذه الجملة نسبة العطف والحنان إلى الوالد ، والصاقهما بذاته ، وإذا قلنا : والله الوالدُ عطوف ، أو : إن الوالد عطوف . . . لم يزد المعنى شيئاً ، ولم ينقص ؛ ولكنه استفاد قوة وتمكناً ؛ بسبب القسم ، أو : « إن » وأشباههما ، ومثل هذا يحصل من زيادة « كان » حين نقول الوالد كان عطوف . وفرق كبير بين كلمة تنشئ معنى جديداً ، أو تزيد في المعنى القائم ، وكلمة أخرى - كهذه - لا تنشئ معنى جديداً ولا تزيد في المعنى الموجود ، ولكنها تقتصر على تأكيده وتقويته .

لهذا تجردت كلمة : « كان » عند زيادتها من الحدث الذي يكون في الفعل ؛ فلا تحتاج إلى فاعل ، ولا إلى اسم ، وخبر ، ولا لشيء آخر مطلقاً - كما سلف - ؛ لأن الذي يحتاج لذلك إنما هو الفعل الذي له حدث ، ومنه : « كان التامة ، أو الناقصة » . أما « الزائدة » فمخالفة لهما في ذلك ؛ فهي في زيادتها المحضة مقصورة على التقوية والتأكيد .

ومن الأمرين السالفين يتبين أن بقاءها أو حذفها لا يؤثر في صياغة التركيب ولا في معناه الأصلي . غير أن الراجح أنها تدل على الزمن الماضي إذا كانت بصيغته . ولا سيما إذا توسطت بين « ما التعجبية ، وفعل التعجب » ؛ في مثل : ما كان أحسن صنعك ، وما كان أرقّ حديثك ؛ فإنها في هذه الصورة تدل على الزمن الماضي ^(١) ، إذ المراد أن الحسن والرقّة كانا فيما مضى ^(٢) . ولا تدل على غيره ، ولا تحتاج لفاعل ولا لشيء آخر ، كما لا يحتاج إليها عامل ليؤثر فيها .

(١) والسبب هو أن التعجب لا يكون إلا بصيغة الماضي ، ومع أنه بصيغة الماضي لا يدل - في الأرجح - على زمن الماضي - ولا غيره ؛ لأنه صار مع التعجب إنشاء مجرد التعجب ، مسلوب الدلالة على الماضي ، ولا أثر للزمن فيه . فلما دخلت عليه : « كان » بقيت محتفظة بدلالاتها الزمنية الأولى ، وصار فعل التعجب معها واقماً في الماضي دالاً عليه وإن سلب بغيرها الماضي . (راجع ما ينخص بهذا في باب « التعجب » ، ج ٣ ، ١٠٨م رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨) .

(٢) راجع شرح المفصل ج ٧ ص ١٠٥ وقد سبق - في آخر هامش ص ٦٧ - أن نقلنا كلامه الخاص بزيادة « كان » .

(س) أما قياسية استعمالها أو الاقتصار فيها على السماع فالنسب الأخذ بالرأى القائل بقياسيتها في التعجب وحده ، دون غيره من باقى الحالات ؛ منعاً للخلط .
 وفيراً من سوء الاستعمال^(١) ، وهذان عيبان يتوقاهما الحريص على سلامة لغته ،
 الخبير بأسرارها .

وقد وردت زيادة بعض أخواتها ، كأصبح ، وأمنسى ، فى قولهم : الدنيا
 ما أصبح^(٢) أبردّها ! . وما أمسى أدفأها ! . يريدون : ما أبردها وما أدفأها ...
 والأمر فى هذا وأشباهه مقصور على السماع لا محالة .

« ملاحظة عامة » : الأصل فى الكلمة - مهما اختلفت أنواعها ، وتباينت
 صيغها - أن تكون عاملة ، أو معمولة ، أوهما معا . وهذا الأصل واجب المراعاة
 - دائماً - عند عدم المانع ، والأخذ به مقدم « حين الفصل فى أمر الكلمة من ناحية
 أصالتها ، أو زيادتها . فليس من المستحسن الحكم عليها بالزيادة إذا أمكن الحكم
 لها بالأصالة^(٣) »

(١) وقد أشار ابن مالك إلى زيادتها حيث قال مختصراً :

وَقَدْ تَزَادُ « كَان » فِي حَشْوٍ ؛ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

يريد بالحشو: التوسط بين شيئين متلازمين . على الوجه الذى شرحناه فى ص ٥٧٩ - .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٥ من هامش ص ٥٥٤ ، وفى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ .

(٣) انظر ص ٤٧ و ٧٠ وما يتصل باستحداث المعنى ... فى « ١ » من ص ٤٨٩

المسألة ٤٥ :

حذف « كان » وحذف معموليها ، وهل يقع ذلك في غيرها ؟

ليس بين النواسخ السالفة^(١) (وهي كان ، وبعض أخواتها) ما يجوز حذفه وحده ، أو مع أحد معموليه ، أو مع معموليه - إلا : « ليس ، وكان » .

فأما « ليس » فيجوز حذف خبرها على الوجه الذي شرحناه سند الكلام عليها^(٢) .

وأما « كان » فقد اختصت - وحدها - من بين أخواتها بأنها تعمل وهي مذكورة أحياناً ، أو محذوفة أحياناً أخرى . والأصل أن تُذكر مع معموليها ليقوم كل واحد من الثلاثة بتصويه في تكوين الجملة ، وتأدية المعنى المراد . لكن قد يطرأ على هذا الأصل ما يقتضى العدول عنه ، لأسباب بلاغية تدعو إلى حذف واحد أو أكثر .

وصور الحذف أربعة : حذف « كان » وحدها ، أو حذفها مع اسمها فقط ، أو حذفها مع خبرها فقط ، أو حذفها مع معموليها . وهذه الصور الأربع شائعة في الكلام الفصيح شيوعاً متفاوتاً يبيح لنا محاكاته ، والقياس عليه . (ومن تلك الصور صورتان تحذف : « كان » فيهما وجوباً ، لوجود عِوَض عنها ؛ وصورتان تحذف فيهما جوازاً ؛ كما سنعلم . . .) .

وتبقى حذف خبرها وحده . أو اسمها وحده ، وكلا الصورتين ممنوع في الرأي الأصح عند جمهرة النحاة .

١ - فأما حذفها وحدها دون معموليها أو أحدهما فواجب بعد « أن » المصيرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء ؛ مثل . « أمّا أنت غنياً فتصدّق » ؛

(١) ما يأتي خاص بالأفعال الناسخة التي سبقت ؛ فلا يشمل أفعال المقاربة وأخواتها ، مع أنها من أخوات « كان » وسيجيء الكلام عليها في باب مستقل - ص ٦١٤ - لكن بين النوعين اختلاف في أمور وضحاها في « ب » ص ٦١٨

فأصل هذه الجملة فيما يتخللون لتوضيحها^(١) : تَصَدَّقْ ؛ لأن^(٢) كنت غنياً .
ثم حذفت اللام الجارة . تخفيفاً ؛ - لأن هذا جائز وقياسي قبل : « أن »^(٣) - ؛
فصارت الجملة : تَصَدَّقْ أن كنت غنياً . ثم تقدمت « أن » وما دخلت عليه
(أى : تقدمت العلة على المعلول) فصارت الجملة : « أن كنت غنياً تصدَّقْ » ،
ثم حذفت : « كان » وأتينا بكلمة : « ما » عوضاً عنها . وأدغمناها في « أن » ؛
فصارت : « أمّا » . والحذف هنا واجب - كما سلف - لوجود العوض عن « كان » .
وبقى اسم « كان » بعد حذفها ؛ وهو : تاء المخاطب . ولما كانت التاء ضميراً للرفع
متصلاً - لا يمكن أن يستعمل بنفسه - أتينا بدله بضمير منفصل ، للرفع ، يقوم
مقامه ، ويؤدى معناه ؛ وهو : « أنت » فصارت الجملة : أمّا أنت غنياً تصدَّقْ .
ثم زيدت : « الفاء » في المعلول^(٤) ؛ فصارت الجملة : أمّا أنت غنياً فتصدَّقْ .
ومثلها : أمّا أنت قوياً فاعملْ جيداً . وأمّا أنت شاباً فحافظ على شبابك بالحكمة^(٥) .
ويجب عند محاكاة هذا الأسلوب - اتباع طريقته في تركيب الجملة وترتيبها ،
ولا سيما مراعاة الخطاب^(٦) .

(١) إنما كان ذلك - وهو حسن هنا - من تخيل النحاة بقصد الإيضاح ، والتقريب ، وتيسر
المحاكاة ؛ لأن العرب الأوائل حين تكلموا بمثل هذا الأسلوب لم يدُرْ بخلدهم شيء من هذا الحذف ،
والتقدير ، والتعليل ؛ إنما نطقوا سليقة وطبعاً . بغير اعتماد على تحويل وتأويل ، أو مراعاة لقواعد
المنطق ، وغيره . مما لم يعرفوه في عصورهم السابقة على وضع القواعد النحوية .
(٢) فاللام هنا لبيان العلة والسبب . فما بعدها علة وسبب لما قبلها . فكأن السبب في أمرك
الشخص بالصدقة هو : غناه .

(٣) يجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً قبل : « أن » وأن^٥ عند أمن اللبس . . . - وتفصيل
الكلام على هذا الحذف في موضعه المناسب وهو باب : « تعدى الفعل ولزومه » (ج ٢ م ٧١ ص ١٥٥) .
(٤) تشبيهاً له بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله .

(٥) من هذه الأمثلة وما سبقها من الشرح والتحليل يتضح أن شروط حذف « كان » وجوبا في
هذه الحالة ستة شروط مجتمعة : أن تقع صلة لأن المصدرية ، وأن تُسبِقَ « أن » المصدرية بحرف الجر
الذي يفيد التعليل (كاللام) ، وأن يحذف حرف الجر ، وأن تتقدم العلة على المعلول مع اقترانه بالفاء ،
وأن تجيء « ما » عوضاً عن « كان » المحذوفة ، ثم تدغم في أن . . . ثم نجيء بضمير منفصل للمخاطب
يحل محل الضمير المتصل ، ويكون بمعناه . ويعنى عند .

(٦) بالرغم من قياسية هذا الأسلوب وإيضاح مراده بعد ذلك الشرح ، يحسن اجتنابه في عصرنا
الذي لا يستسيغه ؛ لغرابته ، وتعقيده .

٢ - وأما حذفها مع اسمها دون خبرها فجائز وكثير بعد « إن » و« لو » الشرطيتين ،
فمثاله بعد « إن » : المرء محاسب على عمله ؛ إن خيراً يكن الجزاء خيراً ، وإن شراً
يكن الجزاء شراً^(١) ؛ فالأصل : المرء محاسب على عمله : إن كان العمل خيراً يكن
الجزاء خيراً ، وإن كان العمل شراً يكن الجزاء شراً ؛ فقد حذفت « كان » مع اسمها .

ومثال حذفهما بعد « لو » الشرطية : تعود الرياضة ولو ساعة في اليوم ، واحذر
الإرهاق ولو برهة قصيرة . فالأصل : تعود الرياضة ولو كانت الرياضة ساعة
في اليوم ، واحذر الإرهاق ، ولو كان الإرهاق برهة قصيرة . . . فحذفت « كان »
مع اسمها وبقي الخبر^(٢) . ومن هذا قول الشاعر :

لا يأمن الدهر ، ذو بغى ، ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهّل والجليل
أى : ولو كان ذو البغى ملكاً . . .

٣ - وأما حذفها مع خبرها دون اسمها فجائز بعد : « إن » و« لو » الشرطيتين
أيضاً ؛ - مع قلته هنا ، بالنسبة للحالة السالفة - فمثاله بعد « إن »^(٣) : المرء
محاسب على عمله ؛ إن خير فخير^(٤) وإن شر فشر . الأصل مثلاً : المرء محاسب على

(١) لافرق في الحذف بين « إن » التي تدل على : « التنوع » (أى : تعدد الأنواع بعلمها)
كما في المثال . والتي لاتدل على تنوع ؛ مثل قولك للمابس : تبسم ، وإن جزياً ، أى : وإن كنت حزياً .
ولكن الحذف بعد « التنوع » أشهر وأوضح . ويحسن الاقتصار عليه لذلك ، مع أن الثاني صحيح أيضاً .
(٢) « كان » فيها بلفظ الماضي . ويصح أن تكون فيهما أوفى أحدهما بلفظ المضارع ، على
تقدير : إن يكن العمل خيراً يكن الجزاء خيراً ، وإن يكن العمل شراً يكن الجزاء شراً ، وهكذا في كل
مثال ، علماً بأن الماضي إذا وقع فعل شرط جازم ، أو جوابه ، .. فإنه يتخلص للزمن المستقبل ؛ فظاهره
أنه ماضٍ لكن زمنه مستقبل - كما عرفنا في ص ٥٤ - .

(٣) وهذه تخالف « إن » التفصيلية التي يحىء الكلام عليها في ج ٣ ص ٦٦٠ م ١٢٥ .
(٤) في مثل هذا التركيب يصح في الاسمين بعد « إن » أربعة أشياء ؛ رفهما معاً ، نحو : إن خير
فخير ؛ أى : إن كان في عمله خير فجزاؤه خير . ويصح نصبهما معاً ، نحو : إن خيراً فخييراً ، على
تقدير : إن كان عمله خيراً فهو يلاق خيراً . ويصح نصب الأول ورفع الثاني ، نحو : إن خيراً فخير ، أى
إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير . ويصح رفع الأول ونصب الثاني ، نحو : إن خير فخييراً ، أى : إن
كان في عمله خيراً فالجزاء يكون خير ... وهذا الوجه أضعف الأربعة لكثرة الحذف فيه ، ولكنه قياسى
كالثلاثة الأخرى .

ومن الممكن التخفيف والتيسير والاختصار بمعرفة الأوجه الأربعة بمجمل دون احتمال الغناء في الإعراب
التفصيل لكل حالة ، فيكفى أن يقال إن الاسمين يجوز رفهما معاً ، أو نصبهما معاً ، أو رفع الأول ونصب =

عمله ؛ إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خير ، وإن كان في عمله شرٌ فجزاؤه شر... ومثاله بعد « لو » : أطعم المسكين ولو رغيفٌ . أمى : ولو كان في بيتكم رغيف ، أو : ولو يكون عندكم رغيف .

٤ - وأما حذفها مع معموليها فواجب بعد « إن الشرطية » أيضاً ، ولكن في أسلوب معين ؛ مثل : « اذهب إلى الريف صيفاً ، إمّا لا » . والأصل : « اذهب إلى الريف صيفاً إن كنت لا تذهب إلى غيره » . حُدِّفَت « كان » وهي فعل الشرط ، مع اسمها ، ومع خبرها ، دون حرف النفي الذي قبله ، وأتينا بكلمة : « ما » عوضاً عن « كان » وحدها^(١) ؛ وبسبب العوض كان حذفها واجباً ، فلا تجتمع هي وكلمة : « ما » . - وأدغمت فيها النون من « إن » الشرطية ؛ فصار الكلام : « إمّا لا » . وجواب الشرط محذوف للدلالة ما قبله عليه ، وتقديره مثلاً : « فافعل هذا » .

ومثل ما سبق أن تقول لآخر : « ساعد المحتاج ببعض المال » ؛ فيجيب : « ليس عندي ما يزيد على حاجتي » . فتقول : « ساعده بالمعاملة الكريمة إمّا لا » فأصل الكلام : ساعده بالمعاملة الكريمة إن كنت لا تملك غيرها... وجرى على الجملة من الحذف والتقدير ما جرى على سابقتها ، مما يفترضونه للتيسير والإيضاح كما بيناه...

= الثاني ، أو العكس ؛ إذ النرض من الإعراب التفصيل هو الوصول إلى سلامة النطق ، وصحة النبط المؤدى إلى صحة المعنى المراد . وهذا يتحقق بمعرفة القاعدة الإجمالية التي ذكرناها ، والاقتصار عليها .

(١) أما اسمها وخبرها فقد حذفنا بغير تعويض .

(٢) يرى بعض النحاة أن الأصل في هذه الجملة وأشباهاها لايشتمل على : « كان » ولا معموليها ، وإنما أصل التركيب : أفل هذا إما لاتفعل غيره ... فلفظ « إمّا » مركب من « إن الشرطية » المدغمة في « ما » الزائدة للتأكيد ، و « لا » نافية لفعل الشرط . ثم حذف فعل الشرط وفاعله وحذف الجواب أيضاً للدلالة ما قبله عليه ، وصارت الجملة أفل هذا إما لا . . . هذا إن كانت الهزمة مكسورة ، أما إن كانت مفتوحة فأصل الكلام : اذهب إلى الريف لأن كنت لاتذهب إلى غير الريف ، ثم جرى التأويل الذي أشرنا إليه في القسم الأول (رقم « ا » من الحذف الواجب) .

سواء أكانت التقدير هذا أم ذلك أم غيرها ، وسواء أكانت الهزمة مكسورة أم مفتوحة... فالذي يجب الالتفات إليه أن هذه التأويلات والتقديرات - على تعقيدها - لا أهمية لها ؛ وإنما المهم هو معرفة الأسلوب من ناحية صياغته ، وطريقة تركيبه ، ودقة استعماله في مثل موضع الذي استعمله العرب فيه ؛ بحيث لانخطيء في صياغته ، ولاطريقة استعماله ، ولا فهم المراد منه ، وهذا أمر يسير لانحتاج معه إلى شيء من الكد العقل المؤدى إلى فهم تلك الأوجه الإعرابية ، المختلفة .

وحذف « كان » هنا واجب كما سلف ؛ لوجود عِوَض عنها ؛ فهو الموضع الثاني من موضعى الحذف الواجب بسبب العوض ، إذ لا يصح الجمع بين العوض ، والمعوَض عنه ، وقد حُذِفَ معها معمولاً لها ، والموضع الأول بعد « أن » المصدرية السابقة وقد حُذِفَتْ وحدها - أما في غيرهما فالحذف جائز .

ومن الأمثلة الشائعة لحذف كان مع معموليها - بعد « إن » من غير تعويض ؛ قولك لآخر : أتسافر وإن كان البرد شديداً ؟ . فيجيب : نعم ، وإن . . . أى : أسافر وإن كان البرد شديداً . ومثله : أعطى السائل وإن كان أجنبياً ؟ . فتجيب : وإن . . . أى : أنا أعطيه ، وإن كان أجنبياً^(١) . ومثل هذا الحذف جائز عند عدم اللبس . ووجود قرينة تدل على المحذوف .

من كل سبق نعلم : أن « كان » تحذف جوازاً في حالتين ؛ (هما الثانية والثالثة) وجوباً في حالتين أخريتين ، (هما الأولى والأخيرة) وتجيء « ما » عوضاً عنها في كل منهما ، ولا يجوز إرجاع « كان » مع وجود العوض عنها في حالتى حذفها وجوباً . أما في الحالتين الجائزتين فحذفها وإرجاعها سواء .

* * *

(١) وقد أشار ابن مالك إلى بعض مواضع الحذف باختصار ، قائلا :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ «إِنَّ» وَ«لَوْ» ، كَثِيرًا ؛ذَا اشْتَهَرَ

أى : إنهم يحذفون « كان » مع اسمها ، ويبقون الخبر ، وهذا الحذف قد اشتهر بعد « إن » و « لو » الشرطيتين على الوجه الذى فصلناه . ثم أشار إلى موضع آخر يقوله :

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضُ : « مَا عَنْهَا ارْتُكِبُ كَمِثْلِ : أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبْ -

يريد : قد ارتكبت (أى : حصل) تعويض : « ما » عن : « كان » المحذوفة الواقعة بعد : « أن » المصدرية . وضرب لها مثلا هو : « أما أنت برًّا فاقترَب » أصله : اقترَب لأن كنت برًّا . أى : صاحب خير ومعروف ، ثم جرى الحذف ، والتعويض ، والتقديم ، والتأخير ، والزيادة ، كما شرحنا .

زيادة وتفصيل :

(ا) ورد في الكلام القديم - في عصور الاحتجاج - حذف « كان » مع اسمها بعد : « لَدُنْ » : كأن يسألك سائل : متى كان الاجتماع ؟ . فتجيب : يوم الخميس من لَدُنْ عَصراً إلى المغرب . أى : من زمن كان الوقتُ عَصراً إلى المغرب . . . وهذا حذف نادر ، مقصور على النصّ الوارد فيه ، ولا يقاس عليه ؛ لندرته . وإنما عرضناه هنا لِيُفْهَمَ حين يرد في كلام القدماء : من أهل الاحتجاج .

(ب) قد وردت « كان وحدها محذوفة في كلام قديم مع بقاء اسمها وخبرها ؛ ومنه :

أزمانَ « قومي » والجماعة كالذي لَنَزِمَ الرَّحَالَهَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

أى : أزمانَ كان قومي مع الجماعة^(١) - فكلمة : « قوم » اسم « كان » المحذوفة « والجماعة » الواو للمعية ، . . . الجماعة مفعول معه ، و « كالذي » خبرها . والسبب في تقدير « كان » أن المفعول معه لا يقع - في الأكثر - إلا بعد جملة مشتتة على لفظ الفعل وحروفه ، أو على معناه دون حروفه .

* * *

(١) قالوا : إن مراد الشاعر هو وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل الخليفة عثمان - رضی الله عنه - . فشبّه حال قومه في تماسكهم وتلازمهم ، وعدم تنافرهم - بحال راكب لزم الرحالة (وهي : سرج من جلد لا يجالطه خشب) خوفاً أن يميل ميلاً ، أى : ميلاً .

المسألة ٤٦ :

حذف « النون » من مضارع « كان » :

إذا دخل جازم على مضارع « كان » فإنه يجزمه ، وتُحذف الواو التي قبل النون ^(١) . نحو : لَسَمَ أَكُنْ من أعوان الشر ، ولم تكنْ من أنصاره ، وكقول عليّ : لا تكنْ عبد غيرك ، وقد جعلك الله حرّاً . وأصل الفعل بعد الجازم : لَسَمَ أَكُونُ - لم تكونْ - لا تكونْ ؛ فهو مجزوم بالسكون على النون ؛ فالتى ساكنان : الواو والنون ؛ فحذفت الواو - وجوباً - للتخلص من التقائهما ؛ فصار الفعل ؛ لم أَكُنْ - لم تكنْ - لا تَتَكُنْ . . .

ومثل هذا يقال في أصل الفعل : « يكنْ » من قول القائل .
إذا لم يكنْ فيكنْ اظلّ ولا جننْ فأبعدكنّ الله من شجرات
ويجوز بعد ذلك حذف النون ؛ تخفيفاً ؛ فنقول : لم أكْ - لم تَكْ - لا تكْ . . .

وكقول الشاعر :

فإنْ أكْ مظلوماً فعبيدٌ ظلمتهُ وإنْ تكْ ذا عتبي فميشلكَ يعتبُ ^(٢)
وهذا الحذف جائز - كما قلنا - ؛ سواء أوقع بعدها حرف هجائي ساكن ^(٣) ؛
(نحو : لم أك الذي ينكر المعروف ، ولم تكّ الصاحب الجاحد) - أم وقع بعدها
حرف هجائي متحرك ، (نحو : لم أك ذا منّ . ولم تك مصاباً به) ، إلاّ إن كان
الحرف المتحرك ضميراً متصلاً فيمتنع حذف النون ؛ نحو : (الشبَحُ المقبل علينا
يُوحى بأنه صديقي الغائب ؛ فإن يكُنْهُ فسوف نسعد بلقائه ، وإن لم يكُنْهُ
فسوف نأسف) . أى : إن يكن إياه . . . وإن لم يكن إياه ^(٤) .

(١) وهي الواو التي أصلها عين الكلمة ، وتقلب « ألفا » في الماضي .
(٢) البيت من قصيدة للشاعر الجاهلي : « النابغة الذبياني » ؛ يمدح بها النعمان بن المنذر ، ويعتذر له عن وشاية بلغته . (العجبيّ : الرضا . يعتب : يزيل أسباب العتاب بالرضا ، وقبول العذر) .
(٣) عند من يبيع ذلك ، كابن مالك ، ومن معه . ورأيه أنسب .
(٤) ملخص شروط حذف النون ستة : كونها في مضارع ، مجزوم ، وجزمه بالسكون عند اتصاله في النطق بما بعده (أى : في حالة الوصل ، لا الوقف ؛ لأن النون في حالة الوقف ترجع وتظهر) . وليس بعده ساكن عند من يشترط هذا ؛ - كسيبويه . وغيره لا يشترط هذا - ولا ضمير متصل .

وتسرى الأحكام السالفة على المضارع الذى ماضيه « كان » الناقصة ، كالأمثلة التى سبقت ، والذى ماضيه « كان » التامة^(١) ؛ نحو : (صفا الجو ، واعتدل ؛ فلم تكن سحب ، ولم يكن برد ولا حرّاً) . . . بإثبات النون أو حذفها . أى : لم توجد سحب ولم يوجد برد . . .^(٢)

وبهذه المناسبة نشير إلى أمرين :

أولهما : ما تقتضيه القواعد اللغوية من حذف « الألف » التى هى عين الفعل : « كان » ، ومن حذف « الواو » التى هى عين « مضارعه وأمره » ، بشرط أن تكون الأفعال الثلاثة ساكنة الآخر ؛ كقوله تعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس) . وقوله تعالى : (إن يسكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) وقوله تعالى : (بئس الله فاعبد) ، وكن من الشاكرين . وقول الشاعر :

إذا كنتَ ذا رأى فكنْ ذا عزيمة فإنَّ فسَادَ الرأى أنْ تَسْتَرَدَّ دَا

ثانيهما : وجوب ضم الكاف من الماضى عند إسناده لضمير رفع متحرك^(٣) ، كما فى بعض الأمثلة السالفة ، تطبيقاً للبيان الذى عرضناه من قبل^(٤) .

* * *

(١) ومعناها : حدث ، أو : وُجِدَ . . . - وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى ص ٥٤٩

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَمَنْ مَضَارِعٍ لَكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحْدَفُ نُونٌ ، وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّرِيمُ

يريد : أن المضارع من : « كان » مطلقاً (سواء أكانت تامة . أم ناقصة) عند جزمه تحذف منه النون ؛ حذفاً غير ملتزم ، أى : لم يلتزمه العرب ولم تتمسك به باطراد . وإنما فعلته حيناً وتركته حيناً . ونحن نتابعها فيما فعلت ، فنبیح الأمرين .

(٣) كالثناء ، ونون النسوة .

(٤) فى رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ .

المسألة ٤٧ :

نفي الأخبار في هذا الباب

وحكم زيادة « باء الجر » فيها ، وفي الأسماء

إذا دخلت أداة نفي على فعل من أفعال هذا الباب - غير (« ليس » ، و « زال » وأخواتها الثلاثة) - فإن النفي يقع على الخبر ؛ فتزول نسبتته الراجعة إلى الاسم ؛ ففي مثل : ما كان السارق خائفاً - وقع النفي على الخوف ، وسألبت نسبتته الراجعة إلى السارق ؛^(١) فإذا أردنا إثبات هذا الخبر ، وجعلنا نسبتته موجبة مع وجود أداة النفي^(٢) - أتينا قبله بكلمة : « إلا » فنقول : ما كان السارق إلا خائفاً ؛ لأنها تنقض معنى النفي ، وتزيل أثره عن الخبر متى اقترنت به . وفي مثل قول الشاعر :

لم يك معروفك برقاً خلبياً^(٣) إن خير البرق ما الغيث معمه

وقع نفي خلابه البرق على المعروف . فإذا أريد إثباتها قيل : لم يك معروفك إلا برقاً خلبياً . كل هذا بشرط ألا يكون الخبر من الكلمات التي ينحصر استعمالها في الكلام المنفي وحده ، مثل : يعجيب^(٤) ؛ فإن كان منها لم يجز اقترانه بكلمة : « إلا » ؛ ففي مثل : ما كان المريض يعجيب بالدواء... ، لا يقال : ما كان المريض إلا يعجيب بالدواء . وفي : ما كان مثلك أحداً^(٥) ، لا يقال : ما كان مثلك إلا أحداً .

(١) والمراد : ما حصل خوف السارق ؛ وإذا كان النفي داخلاً على « كان » الناسخة ، أو على مضارعها وبعدها لا م المحوود ، تنبر الحكم السالف ، وصار للجملة كلها معنى وحكم يختلفان عما نحن بصدده هنا - طبقاً للبيان الخاص بلام المحوود وسيجيء تفصيله في النواصب ج ٤ م ١٤٩ -

(٢) لسبب بلاغي ؛ كالحصر مثلاً .

(٣) البرق الخلب : الذي لا مطر بعده . وهذا لاخير فيه للبلاد التي ترتوي بالمطر .

(٤) بمعنى : ينتفع ؛ نحو : ما يعجيب فلان بالدواء ، أي : ما ينتفع به . لا التي بمعنى : أقام ، أو وقف ، أو رجع ، أو غيرها مما لا يلازمه النفي . ومثل : « يعجيب » كلمتا « أحد ، وديار » وكذا ؛ عريب . . . فهذه كلها لا تستعمل إلا في كلام منفي ؛ نحو : ما في البيت أحد ، أو : ما فيه ديار ، أو : ما فيه عريب . والثلاثة بمعنى واحد .

(٥) بشرط أن تكون الهمزة أصلية . . . وهذا غالب في غير كلمة « أحد » بمعنى « واحد » التي يصح استعمالها في الإثبات والنفي . (راجع رقم ١ من هامش ص ٢١٠ حيث الإيضاح لكلمة : أحد) .

فإن كان الفعل الناسخ هو : « ليس » (وهي معدودة من أدوات النفي) (١) فالحكم لا يتغير (من ناحية أن المنفي بها هو الخبر ، وأنه إذا قصد إيجابه وبقاء نسبته إلى الاسم وضعنا قبله : « إلا » ، وأنه إذا كان من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في كلام منفي لم يجز اقترانه بإلا) ، ومن الأمثلة : ليس الخطيب عاجزاً ؛ فقد انصب النفي على « العجز » وزالت نسبه الراجعة إلى الخطيب . فإذا أردنا إبطال النفي عن الخبر ، ومنع تأثيره في معنى الخبر - أتينا قبله بكلمة : « إلا » فقلنا : ليس الخطيب إلا عاجزاً ؛ لأنها تنقض النفي ، وتمنع أثره ؛ فيصير المراد معها هو الحكم على الخطيب بالعجز ، وهو حكم يناقض السابق .

أمّا في مثل : ليس المريض يعيج بالدواء ، فلا يصح اقتران الخبر بإلا ؛ فلا يقال : ليس المريض إلا يعيج بالدواء . فشأن « ليس » في هذا كشأن « كان » المسبوقة بالنفي ؛ حيث لا يصح أن يقال فيها : ما كان المريض إلا يعيج بالدواء ؛ - كما سبق - .

فإن كان الفعل الناسخ هو كلمة : « زال » أو إحدى أخواتها الثلاث ، (والأربعة لا بد أن يسبقها (٢) نفي ، أو شبهه) - فخيرها مثبت غير منفي ؛ لأن كل واحدة منها تفيد النفي ، وقبلها نفي ، ونفي النفي إثبات ؛ فمثل : ما زال المال قوة ... ، فيه إثبات لاستمرار القوة للمال . وحكم موجب بنسبتها إليه ، يمتد من الماضي إلى وقت الكلام ؛ فالنفي في كلمة : « زال » وأخواتها مسلوب ومنقوض بالنفي الذي قبلها قبلها مباشرة . والمعنى في جملتها موجب ، وخبرها مثبت ، كما قلنا - فلا يقترن بكلمة « إلا » ؛ فلا يصح ما زال المال إلا قوة ؛ فشأنه شأن خبر : « كان » الحالية من نفي قبلها ؛ فكلا الخبرين موجب . (أى : مثبت) .

وإذا كان خبر الناسخ منفيّاً إمّا « بليس » غير الاستثنائية ، وإمّا « بما » (٣) على الوجه السالف (٤) جاز أن يدخل عليه بكثرة حرف الجر الزائد : « الباء » نحو : (ليس الحليم ببلادة) (٥) ، وما كان الحليم ببلد يمتثل المهانة) . أى : ليس

(١) تفصيل الكلام عليها في ص ٥٥٩ . (٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٦٣ .

(٣) العاملة (الحجازية) - باتفاق - والمهملة ، تبعاً للأرجح .

(٤) ويتضمن الشروط التي سلفت ، وهي : « أ » وجوب نفي الخبر مع بقاء هذا النفي ، وعدم نقضه بإلا ؛ فلا يصح : ما ألهم إلا بعدب . ب - إن يكون الخبر صالحاً للاستعمال في الكلام الموجب ، غير مقصور على الكلام المنفي ؛ فلا يصح : ما مثلك بأحد - - - ألا يكون الخبر واقعاً في الاستثناء ؛ فلا يصح : كرمت العلماء ليس بالأدعياء ... أو لا يكون بالأدعياء .

(٥) وتعرّب كما يأتي : « الباء » حرف جر زائد . « بلادة » مجرورة بحرف الجر الزائد ، وعلامة جرها الكسرة ، في محل نصب ؛ لأنها خبر « ليس » أيضاً ؛ فكلمة : « بلادة » مجرورة في اللفظ بحرف الجر الزائد ، ومنسوبة محلاً أو تقديرًا ؛ لأنها خبر أيضاً . وإلحاح الزائد مع مجروره لا يتعلقان بشيء .

الحليم بلادة ، ما كان الحليم بليداً ؛ يحتمل المهانة . فزيدت « باء الجر » في أول الخبر المنى في المثالين - وأشباههما - لغرض معنوي ؛ هو : توكيد النى وتقويته^(١) . وليست زيادتها مقصورة على أخبار بعض النواسخ دون بعض ، وإنما هي جائزة في جميع تلك الأخبار ؛ بشرط أن تكون منفية^(٢) قد استوفت بقية شروط الزيادة ، فلا يصح زيادتها في خبر موجب (أى : مثبت) كخبر : « زال » وأخواتها ؛ لأن الخبر فيها موجب - كما عرفنا - .

ومع أن زيادتها مباحة بالشرط السالف فإنها متفاوتة في الكثرة بين تلك الأخبار فتكثر في خبر : « ليس » ، نحو قوله تعالى : « أليس الله بعزيز ذى انتقام ؟ » وقول الشاعر :

ولستُ بهيَّاب لمن لا يهَابُنِي ولستُ أرى للمرء مالا يترى ليَا

ثم في خبر : « ما » الحجازية ؛ نحو قوله تعالى : (وما ربك بظلام للعبيد) وقوله : (وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون) ، ثم في خبر « كان » .

وإذا تقدم الخبر المنفى فتوسط بين الناسخ واسمه جاز لإدخال « باء » الجر الزائدة على الاسم المتأخر ؛ ففي نحو : ليس الشجاع متهوراً - يصح أن يقال : ليس متهوراً بالشجاع . وفي نحو : ما كان الجود إسرافاً - يصح أن يقال : ما كان إسرافاً بالجود^(٣) . ومن المستحسن ألا نلجأ لهذه الزيادة في اسم الناسخ إلا حيث يتضح أمرها ، وتشتد الحاجة إليها .

* * *

(١) ذلك أن باء الجر لا تزاد هنا إلا في الخبر المنى ؛ فوجودها دليل على وجود النى وإعلان عنه ، وإزالة شبهة غيابه . فكان النى بها قد تكرر . هذا وقد سبق في أول الكتاب قائمة الحروف الزائدة ص ٧٠ .

(٢) زيادتها جائزة في المنى من أخبار بعض الأفعال النواسخ ؛ فتدخل أخبار « كان » وأخواتها إلا « ليس » الاستثنائية ، و« لا يكون » الاستثنائية ، وإلا « زال » ، و« قى » ، و« برح » ؛ و« انفك » ، لأن أخبار هذه الأربعة موجبة - كما تقدم - ، وتزاد في مضارع : « كان » بشرط أن يكون منقياً بحرف النى : « لم » ؛ نحو : كلمتى فلم أكن بمشغول عنك ؛ ولم تكن بمنصرف عنى . فإلباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرورها ، في محل نصب - كما سيبيء البيان في ص ٦٠٧ - وتزاد أيضاً في أخبار « ما » الحجازية وأخواتها ، وكذلك غير الحجازية - في الرأى الأرجح - . وتزاد في المفعول الثانى من مفعول : « ظن وأخواتها » ، نحو : ما ظننت المؤمن ببيان . أما زيادتها في غير هذه المواضع ، فالأحسن البعد عن استخدامه ، والالتصاف به على المسموع دون محاكاته ، أو القياس عليه (انظر ص ٦٠٨) .

على أن لزيادة « الباء » موضوعاً تفصيلاً هاماً سجلناه في مكانه الأنسب (وهو باب : حروف الجر - ج ٢ م ٩٠ ص ٤٥٥ وما بعدها ، حيث الكلام على الكلام أحكام باء الجر . (٣) راجع الصبان .

المسألة ٤٨ :

الحروف التي تشبه « ليس » في المعنى والعمل :

(ما - لا - لات - إن)

من الحروف نوع يشبه الفعل : « ليس » في معناه ، وهو : النفي ^(١) ، وفي عمله وهو : النسخ ^(٢) ؛ فيرفع الاسم وينصب الخبر ^(٣) . وبهذه المشابهة في الأمرين يُعدّ من أخوات « ليس » مع أنها فعل ، وهو حرف . كما يُعدّ من أخوات « كان » ؛ لمشابهته لياها في العمل السالف فقط . وأشهر هذه الحروف أربعة : (ما - لا - لات - إن) وهذه الأربعة - كسائر النواسخ - لا يكون اسم واحد منها شبه جملة ؛ لأن اسم الناسخ في الأصل مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة مطلقاً - كما عرفنا ^(٤) .

فأما الحرف الأول : « ما » فبعض العرب - كالحجازيين - يُعمله ، وبعض آخر (كبنى تميم) يُسهله ^(٥) ، وهو يفيد عند الفريقيين . نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالى عند الإطلاق ^(٦) ؛ تقول : ما الشجاع خوفاً ، أو : ما الشجاع خواف

(١) سبق (في ص ٥٥٩) أن « ليس » فعل ماض ينفي معنى الخبر في الزمن الحالى عند الإطلاق ، (أى : عند عدم وجود قرينة تبين نوع الزمن ، أو التجرد منه) ؛ فإن وجدت لزم الأخذ بمدلولها ... ومثلها الحروف : « ما » و « إن » ؛ و « لات » ، و « لا » العاملة عمل : « ليس » ؛ أما « لا » المهملة فيجىء تفصيل الكلام عليها في رقم ١ من هامش ص ٦٠١ . فالحروف الأربعة تشبه « ليس » في أمر معنوى مشترك ؛ وهو نفي المعنى في الزمن الحالى عند الإطلاق - وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٣ بيان عن « ما » النافية للحال - سبق شرح النسخ ومعناه عند بدء الكلام على النواسخ ، ص ٥٤٣ .

(٢) يشترط ، في أخبار هذه الحروف ما يشترط في أخبار النواسخ الأخرى - مما أشرنا له في ص ٥٤٧ - وهو وجوب أن يتم الخبر المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم ، وقد يتم في بعض الأحيان بلفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، وكذلك وجوب ألا يكون الخبر معلوماً من اسم الناسخ وتوابعه . أما البيان التفصيلي ففى باب : « المبتدأ والخبر » - هامش ص ٤٤٣ .

(٤) فى ص ٥٤٤ .

(٥) وسواء أكان عاملاً أم مهملاً فله الصدارة فى جملته بشرط دلالاته على النفي - راجع الصبان فى باب ظن وأخواتها عند الكلام على الأدوات التى يقع بها التعليق ؛ لصدارتها - وسيجىء البيان فى ج ٢ ص ٦١٠٣٠ - .

(٦) انظر ص ٥٣ وهامشها رقم ١ حيث البيان الذى يوضح معنى « ما » النافية وأثرها فى الزمن الحالى وغيره ، و كلام صاحب المفضل فى هذا .

— بالإعمال أو الإهمال — ومثل هذا يتأتى في قول الشاعر :
وما الحسن في وجه الفتى شرفاً له إذا لم يكن في فعله والخلائق
وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ ما الإسراف في طبيعة ولكن طبع البخل عندي كالموت
والذي يحسن الأخذ به في عصرنا هو الإعمال ، لأنه اللغة العالية ، لغة القرآن
وأكثر العرب ، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى — وهي صحيحة أيضاً —^(١) يجوز
الأخذ بها . منعا للبلبة ، وتعدد الآراء من غير فائدة ...

وتشتهر العاملة باسم : « ما الحجازية » . ويشترط لإعمالها خمسة شروط مجتمعة^(٢) :

(أ) ألا تقع بعدها كلمة : « إن » الزائدة^(٣) ؛ فيصح الإعمال في مثل
ما الحق مغلوباً ، ولا يصح في مثل : ما إن الحق مغلوب^(٤) .

(ب) ألا ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع « إلا » بعدها^(٥) ؛ فتعمل

(١) وإنما أشرنا إليها هنا لينتفع بها المتخصص في فهم ما يصادفه من النصوص القديمة التي تطابقها .
(٢) هناك بعض شروط أخرى تركناها ؛ إما لاندماجها في غيرها ؛ — كاشتراط ألا يكون اسمها شبه
جملة وإما لأنها متكلفة غير مقبولة ؛ فلا داعي للإعانات بها . من هذا اشتراطهم ألا يبدل من خبرها المنق
بدل « موجب » بسبب اصطحابه « إلا » نحو : ما العدو شيء إلا شيء لا يعاب به . فكلمة « شيء » الأولى خبر
الابتداء ، والثانية بدل منها . مرفوع . وهو موجب ، لوقوعه بعد « إلا » . ووقوع البديل موجباً يقتضى عندهم أن
يكون البديل منه موجباً أيضاً . ثم يقولون ، كيف يكون البديل منه موجباً مع أنه خبر « ما » النافية التي تنفي معنى
الخبر ؟ فيقع التناقض الذي لامفر منه إلا باشتراط ذلك الشرط الذي نرى إهماله ، وعدم التعويل عليه ؛ لأمرين :
أولهما : أن دليلهم منقوض بدليل جلد مثله ، لانريد أن نعرضه ؛ منعا لإطالة المناقشة الجدلية بغير فائدة .
وثانيهما : — وهو الأهم — أن بعض أئمة النحاة ؛ كسيبويه ، لم يشترطه ؛ لأن صوراً كثيرة من الكلام الفصيح
تخلو منه . وهذه هي حجة قاطعة ، وفيها تيسير . وبخاصة إذا أخذنا بقولهم : إنه يفتقر في الزواني ما لا يفتقر في
الأوائل (كما سيجيء في : ج ٣ باب « البديل » ، وغيره . وسنشير له في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٨ ؟)

(٣) سبقت الإشارة لهذا في « ب » من ص ٥٦٠ .

(٤) إن كانت « إن » ليست زائدة وإنما هي لتأكيد النفي لم يبطل العمل ، بشرط وجود فاصل
لفظي بين الحرفين ، أو قرينة أخرى تدل على أنها للتأكيد ؛ طبقاً لليبان الذي في رقم ١ من هامش ص ٥٩٦
وقد سبق « (في ص ٥٦١) أنه لا يصح وقوع « إن » الزائدة ، بعد « ما » النافية العاملة ، ولا بعد
« ليس » — كما صرح بهذا الصبان ، وصاحب الهمع في أول باب : « ما » الحجازية — .

(٥) أو وقوع « لكن » ، أو : « بل » ، كما سيجيء ، في ص ٥٩٧ ، وخرج النقص بكلمة :
« غير » فإنه لا يبطل عمل : « ما » ؛ نحو : ما الإساءة غير بلاه لصاحبها ، (ينصب كلمة « غير ») .

في مثل : ما الجور منحرفاً ، ولا تعمل في مثل : ما الجور إلا منحرف ، وقول الشاعر :
 إذا كانت النعمى تُكَدَّرُ بالأذى فها هي إلا مِحْنَةٌ وعذابٌ^(١)
 لأن الخبر مثبت هنا بسبب « إلا » التي أبطلت النفي ، وأزالت أثره عنه ، ولا يضر
 نقضه عن المعمول ؛ نحو : ما أنت متكلماً إلا بصواب .

(ح) التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذي ليس شبه جملة ، فلا يصح تقديم الخبر
 الذي ليس شبه جملة على الاسم ؛ ولهذا تَعَمَّلُ في مثل : ما المعدنُ حجراً ، وتُهْمَلُ
 في مثل : ما حجرُ المعدنُ ؛ لتقدم خبرها على اسمها . فإن كان الخبر شبه جملة جاز
 إعمالها وإعمالها عند تقدمه ومخالفته الترتيب ؛ مثل : ما للسرور دوامٌ ، وقول الشاعر :
 وما للمرء خيرٌ في حياة إذا ما عُدَّ من سَقَمَطِ المتاع^(٢)
 بالإعمال أو الإهمال في كل ذلك ؛ فعند الإهمال يكون شبه الجملة في محل
 نصب ؛ خبر « ما » ، وعند الإهمال يكون في محل رفع ، خبر المبتدأ^(٣) .

(د) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، بشرط أن يكون ذلك المعمول
 المتقدم غير شبه جملة ؛ ففي مثل : ما العاقلُ مصاحباً الأحق - لا يصح
 الإعمال مع تقدم كلمة : الأحق على الاسم ؛ لأنها معمول للخبر ، وليست
 شبه جملة ، فيجب الإهمال فتقول : ما ، الأحق - العاقلُ مصاحبٌ .
 فإن كان المعمول المتقدم شبه جملة جاز الإعمال والإهمال ، نحو : ما في
 الشرِّ أنت راغباً ، وما عندك فضلٌ ضائعاً ، ويجوز . . . راغبٌ ، وضائعٌ^(٤) .

(١) ومثل هذا قول الآخر :

وما الناس إلا واحد كقبيلة يمد ، وألف لا يعد بواحد

(٢) سقط المتاع : هو المتاع المهمل المتروك ؛ لعدم فائدته . (وفي هذا البيت وقعت « ما » بعد
 كلمة « إذا » فيتمين الحكم بزيادة « ما » - كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٧٠ -
 (٣) لا يظهر للإعمال أو الإهمال أثر مباشر في هذه الأمثلة وأشباهاها ، وإنما يظهر الأثر فيما يجيء
 بعدها من توابع ؛ - كاللطف مثلا ، على الخبر - فعند الإعمال يكون التابع منصوباً كخبر « ما »
 المنصوب ، وعند الإهمال يكون التابع مرفوعاً كخبر المبتدأ .

(٤) للسبب العام الموضح في « ب » من ص ٥٧٦ .

كذلك يتمتع تقديم معمول الخبر على الخبر ؛ ومعمول الاسم على الاسم إذا كان المعمول في صورتين غير
 شبه جملة ؛ فلا إعمال في نحو : ما العاقل - الصواب - تاركٌ ، ولا في نحو : ما الشطط - راكبٌ « آمن » والأصل
 ما العاقل تاركٌ الصواب . وما راكبٌ الشطط آمن . فإن كان شبه جملة جاز تقديمه .

(هـ) ألا تتكرر « ما » ، فلا عمل لها في مثل : « ما » ، « ما » الحُرُّ مقيم على الضم ؛ لأن كلمة : « ما » الأولى للننى ، وكلمة « ما » الثانية للننى أيضاً ؛ فهي قد نفت معنى الأولى ، لأن ننى الننى لإثبات^(١) ؛ فتبتعد « ما » الأولى عن الننى ، ويتقلب معنى الجملة إلى إثبات ، وهو غير المراد^(٢) .

* * *

(١) فإن تكررت وكانت لتأكيد الننى في الأولى ، لا لإزالتها ، صح الإعمال - مع ضعفه ، حتى قيل بشنوده - وذلك بأن تكون « ما » الثانية توكيداً لفظياً للأولى يقوى نفيها ، ولا يزيله ، مع ملاحظة أن هذا التوكيد اللفظي ضعيف أو شاذ ، كما قلنا ، لعدم وجود فاصل بين حرفى الننى ، كما تقتضى ضوابط التوكيد اللفظي - التى منها : أن توكيد الحروف التى ليست للجواب يقتضى تكرار الحرف الأول ومعه لفظ آخر يفصل بينه وبين الثانى الذى جاء للتوكيد - وسيأتى فى ج ٣ ص ٥١٥ م ١١٦ هذا - ، والذى يدل على أن الثانية تفيد نفيًا جديدًا يزيل الأول ، أو أنها تفيد نفيًا يؤكد الأول ، إنما هو القرائن اللفظية - ومنها الفاصل اللفظي - أو المعنوية . ومع التكرار لا يصح بغير شذوذ أن توجد « ما » فى الجملة الواحدة أكثر من مرتين ؛ إحداهما : الأولى ، والثانية تكررهما لها .

(٢) وقد عرض ابن مالك لبعض ماسبق من الشروط ، تاركاً بعضاً آخر ، حيث يقول :

إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمَلَتْ : « مَا » . دُونَ : « إِنَّ » مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبٌ زُكُنٌ
سجل فى هذا البيت ثلاثة شروط لإعمال : « ما » عمل ليس ؛ وهى : ألا توجد بعدها « إن » الزائدة ، وألا ينتقض الننى (بسبب تكرارها نافية ، أو بوقوع حرف ننى آخر بعدها يزيل عن خبرها معنى الننى ، أو بدخول إلا - أو غيرها - على الخبر مما يزيل عنه الننى) ، وأن يبقى الترتيب بين اسمها وخبرها ؛ فلا يتقدم الخبر على الاسم . (وكلمة زكن معناها : علم) ، ثم يقول :

وَسَبِقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا ، أَجَازَ الْعُلَمَاءِ
أى : أن العلماء أجازوا تقديم الخبر إذا كان حرف جر مع مجروره ؛ ومثل له بقوله : ما بى أنت معنيًا ومثاله هذا إنما يصلح لتقديم شبه الجملة المصمولى للخبر نفسه ، لا لتقدم الخبر . لكن جواز تقديمه يؤذن بصحة تقديم الخبر شبه الجملة أيضاً . أو كان ظرفاً ، مثل : ما عند العاجز حيلة ، وذلك بناء على ما استنبطوه من كلام العرب .

حكم المعطوف على خبرها :

(١) إن كان حرف العطف مما يقتضى أن يكون المعطوف موجيباً (أى : مثبتاً) ، مثل : « لكنْ » و « بل » - وجب رفع المعطوف^(١) ؛ مثل : ما الفضل مجهولاً لكنْ معروف ؛ وما الإحسان منكوراً ، بل مشكور ؛ فيجب الرفع في كلمتى : « معروف » و « مشكور » وأشباههما ؛ محاكاة لنظائرها في الكلام الفصيح المأثور^(٢) . وتعرب كلا منهما خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فكأن أصل الكلام . ما الفضل مجهولاً لكنْ هو معروف . وما الإحسان منكوراً بل هو مشكور . ويتعين في هذه الحالة إعراب كل واحدة من « لكنْ » و « بل » حرف ابتداء . ولا يصح إعرابها حرف عطف ، لما يترتب على ذلك من أن يكون المعطوف جملة على حسب التقدير السابق . مع أنه لا يصح أن يكون المعطوف بهما جملة .

(١) تفصيل ذلك : أن « لكنْ » تكون حرف عطف بثلاثة شروط ؛ (أن يسبقها نفي ، أو نهي) (وألاً تكون مقترنة بالواو قبلها) ، (وأن يكون معطوفها مفرداً ، لاجملة) . ومثالها : ما أغضبت السياق ، لكنْ المتأخر . فإذا كان ما قبلها منفيّاً - كالمثال السابق - تركته منفيّاً على حاله ، وأقرت معناه المنفى ، ولم تغيره ، وأثبتت نقيضه لما بعدها ؛ في العبارة السابقة انتفى الحكم بالإغضاب على السياق ، ووقع الحكم بالإغضاب على المتأخر . وفي مثل : ما غابت فاطمة لكنْ زينب - انتفى الحكم بغياب فاطمة ، وثبت الحكم بغياب زينب . وهكذا نرى الحكم المنفى قبل : « لكنْ » ؛ يبقى منفيّاً على حاله ، ويثبت نقيضه لما بعدها فإن فقد شرط لم تصلح عاطفة ، ويجب أن تكون حرف ابتداء محض ، واستدراك ، وأن تدخل على جملة جديدة لا على مفرد .

وأما « بل » فإنها تكون حرف عطف بعد النفي وغيره ولا تعطف إلا المفردات على الصحيح . فإذا كانت بعد نفي ، أو نهي كان شأنها شأن « لكنْ » في أنها تترك ما قبلها على حاله ؛ أى : تقرر معناه المنفى ولا تغيره وتثبت نقيضه لما بعدها ؛ نحو : ما أهنت نبيلاً بل حقيراً . فقد انتفى حكم الإهانة عن النبيل وثبت حكم الإهانة للحقير . أما إن كانت بعد كلام موجب ، أو بعد أمر ، فإنها تفيد الإضراب أى : العدول عن الحكم السابق ، ونقله إلى ما بعدها ، وترك ما قبلها كالسكوت عنه ؛ بتركه غير محكوم عليه بشئ ، نحو : غرد العصفور ، بل البليل . وفي الصفحة الآتية ما يزيد الأمر وضوحاً .

(٢) هذا هو التعليل الصحيح لوجوب الرفع . أما ما زاد عليه من أنه خبر مبتدأ محذوف ، وأنه لا يصح العطف مما قيل بعد ذلك - فهو تحليل وتعليل منطوق ؛ ابتكره النحاة : لإيضاح الحكم السابق ، وضبط حدوده ؛ منعا للخطأ . وقد أحسنوا فيه ، وإن لم يعرف العرب الأوائل شيئاً عنه .

ولو جعلنا المعطوف بهما مفرداً ولم نلاحظ التقدير السابق لوجب أن يكون منصوباً ومنفياً ، تبعاً للخبر المعطوف عليه ؛ — لأن المعطوف المفرد يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب ، وفي النى ، والإثبات ، والعامل فيهما واحد — ، وهنا يقع التعارض بين المعطوف عليه والمعطوف ؛ فالأول منى « بما » ومعمول لها . والثانى معمول لها أيضاً وموجب^(١) ، لوقوعه بعد . « لكن » أو : « بل » . المسبوقين بنى . و « ما » لا تعمل في الموجب ، ومن هنا يجىء التعارض أيضاً ؛ وهو يقضى بمنع العطف ولو كان عطف مفرد على مفرد^(٢) ، ويقضى بالرفع . والأحسن أن يكون رفعه خبراً مبتدأ محذوف .

وما تقدم نعلم أن الكلام في الحالة السالفة : — وحى : « ا » — لا يشتمل في حقيقته على عطف مطلقاً ؛ فلا عاطف ، ولا معطوف عليه ، ولا حرف عطف^(٣) .

(ب) أما إن كان العطف لا يقتضى أن يكون المعطوف موجباً ، وإنما يقتضى أن يشابه المعطوف عليه في حركات إعرابه ، ونفيه ، وإثباته : كالواو والفاء . . . فإنه يجوز في هذه الحالة نصب المعطوف ورفع ، مثل : ما أنت

(١) السبب الموضح في رقم ١٠١ من هامش الصفحة السابقة .

(٢) إذا كان خبر « ما » مجروراً بالياء الزائدة مثل : ما النجم بمظلم ، لكن مضى — أو بل مضى — وجب الرفع أيضاً دون النصب والجرح ؛ لقول النحاة : لا يصح الجر هنا عطفاً على لفظ الخبر المحرور بالياء الزائدة . ولا النصب ، عطفاً على محله . وحجتهم أن الياء « عملت » الجرفى المعطوف عليه ، فهى العاملة أيضاً في المعطوف تبعاً لذلك ؛ لأنه يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب . فالعامل فيهما واحد ، والمعطوف هنا موجب كما سبق . والياء لا تدخل على الموجب ، وإنما تزداد بعد النى .

وهذا كلام مردود ، لأنه نظرى فقط ، يحتاج إلى سماع يؤيده ، ذوق أنهم يقتفرون في الثواني مالا ينتفرون في الأوائل . وسجل النحاة هذا في مواضع متعددة ، (كالذى في الصبان ، ٢٤ باب : « الاستثناء » عند الكلام على تعذر البديل من اللفظ في الاستثناء التام غير الموجب . وكالذى في هجع الهوامع ج ١ ص ٢١٥ ،

وقد أشرنا لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ ، ويجىء في ج ٢ ص ٣١١ م ٨١) .
والموجب أن يرجعوا للكلام العربى ، ويعرضوا لحالته ، ثم يستنبطوا منه الحكم الواقع . ولا نعرف أنهم فعلوا . ولهذا نجيز الجر والنصب ، وإن كان الرفع هو الأقوى .

(٣) وقد كان التعبير في أول الأمر بحرف العطف والمعطوف عليه تعبيراً مجازياً ؛ روعى فيه الأصل والصورة الظاهرية التى تشبه صورة العطف ، وإن كان الواقع والحقيقة أنه لا أثر للعطف هنا .

قاسياً وعنيفاً على الضعيف ، أو : « عنيفٌ » بنصب كلمة : « عنيفاً » لأنها معطوفة على خبر « ما » المنصوب . وبرفعها ؛ لأنها معطوفة على خبر « ما » باعتبار أصله الأول قبل مجيء « ما » ؛ فقد كان خبراً مرفوعاً للمبتدأ^(١) . ومع أن الرفع جائز يحسن الاختصار على النصب ، ليكون الأسلوب مُتَسِقاً مؤثلاً^(٢) . . .

وتلخيص ما تقدم في : « اوب » هو :

أن رفع المعطوف جائز مع كل حرف من حروف العطف . وأما نصبه فمقصود على بعض حروف العطف دون بعض آخر يقتضى إيجاب المعطوف مثل : لكن ، وبل^(٣) . . .

* * *

(١) وإلى ماسبق يشير ابن مالك بقوله :

ورَفَعَ مَعطوفٍ بِلِكنْ ، أَوْ : بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِ « ما » الزَّمْ - حَيْثُ حَلَّ
ومعنى البيت واضح بعد تقديره على الوجه التالى : الزم رفع معطوف بـ لكن أو ببل من بعد منصوب « بما » ؛ حيث وجد ذلك المنصوب . والمراد بمنصوب « ما » : خبرها . و (« من بعد منصوب » ، ؛ جار ومجرور متعلقان بكلمة . « رفع ») .

(٢ و ٣) ماسبق هو حكم العطف على خبر « ما » فى نوع من الأساليب . وهناك أساليب أخرى تشتمل على : « ما » ، أو « ليس » ، لها أحكام خاصة بالمعطوف بعد الخبر ، ستجىء فى : « ب » من ص ٦١١ . النحو الواقى - أول

زيادة وتفصيل :

(ا) إنما عرض النحاة للعطف على خبر « ما » دون العطف على أخبار غيرها من النواسخ الأخرى التي لا يشترط فيها عدم نقض النفي ، لأن « ما النافية » يشترط في عملها ألا ينتقض نفي خبرها . فإن انتقض لم تعمل - كما سبق - والحرفان (« لكن » ، و « بل ») من حروف العطف ، ينتقض كل منهما النفي عن المعطوف بعده ، ويجعله موجباً ، مع أن المعطوف عليه منفي . ولما كان المعطوف على خبر « ما » هو بمنزلة خبرها - وجب أن يكون ذلك المعطوف منفيّاً كالخبر المعطوف عليه ؛ لكي تعمل فيه « ما » النصب . غير أن المعطوف هنا موجب لوقوعه بعد « لكن » ، أو « بل » فالنفي منقوض عنه ، وصار بعد نقضه موجباً . ولهذا لم يصح نصبه ، لأنه بمنزلة الخبر - كما قلنا - و « ما » لا تعمل في الموجب .
وقياساً على ما سبق^(١) يجرى هذا الحكم على كل ناسخ آخر ، (مثل : إن - لا ، ومسيجيء الكلام عليهما) مما يشترط في إعماله ألا ينتقض النفي عن خبره ، فعند العطف على خبره ينطبق عليه الحكم السالف .

(ب) أنسب الآراء ، أنه لا يجوز حذف « ما » الحجازية وحدها ، أو مع أحد معموليها ، أو معهما . كما يجوز حذف معموليها ولا أحدهما .
(ح) إذا دخلت همزة الاستفهام على « ما » الحجازية لم تغير شيئاً من أحكامها السابقة .

* *

(١) لم أرفق الكتب المتداولة نصاً على هذا القياس ، ولكنه الذي يساير الأصل العام الذي عرضوه .

وأما الحرف الثاني - : لا « فهو للنفي . وفريق من العرب - كالحجازيين - يُعمِّله عمل : « ليس » ويجعل النفي به منصباً مثلها على معنى الخبر في الزمن الحالى عند عدم قرينة تدل على زمن غير الحال^(١) ، وفريق آخر - كالتميميين - يهمله . تقول لامعروفٌ ضائعاً ، أو : لامعروفٌ ضائع ، ... بالإعمال أو الإهمال . وله في الحالتين الصدارة في جملته . . . (٢)

والمهمّ عند إعمالها هو فهم معناها ، وإدراك أثرها المعنوي في الجملة ، ليحسن استخدامها على الوجه الصحيح^(١) وفيما يلي الإيضاح .

(أ) لا رجلٌ غائباً - تشمل هذه الجملة على كلمة : « لا » النافية ،

وبعدها اسم مفرد مرفوع ، وبعده اسم منصوب . فما الذى تفيده هذه الجملة ؟

تنفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم : « لا » مفرداً - أى : غير مثنى وغير

مجموع - احتمال أمرين : نفي الخبر (وهو : الغياب) عن رجل واحد ، ونفي الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فرداً فرداً ؛ فلا غياب لواحد أو أكثر .

ولو قلنا : لا رجالان غائبين ، ولا رجالٌ غائبين - لكان الأمر محتملاً نفي الغياب

عن اثنين فقط ، أو عن جماعة فقط ، ومحتملاً أيضاً - في الصورتين - نفي الغياب

عن جنس الرجل كله ؛ فرداً فرداً ؛ بحيث لا يخلو واحد من الحكم عليه بعدم الغياب .

(ب) لا طائرٌ موجوداً - تنفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم « لا » مفرداً

(أى : غير مثنى وغير مجموع) ما أفادته التى قبلها من احتمال أمرين ؛ نفي وجود طائر

واحد ، ونفي وجود جنس الطائر كله ؛ فرداً فرداً ؛ فلا وجود لطائر واحد ، ولا أكثر .

ولو قلنا : لا طائران موجودين ، ولا طيورٌ موجودةٌ - لكان النفي إما واقعاً على طائرين

فقط ، وإما واقعاً على جماعة فقط ، وإما واقعاً على الجنس كله - في الصورتين -

(١٠١) إذا كانت مثل « ليس » في معناها وعملها أفادت نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالى ،

إلا إن دلت قرينة على أن نفي معنى الخبر في زمن آخر - كما تقدم هنا ، وفي رقم ١ من هامش ص ٥٩٣ -

وهذا إن كانت « لا عاملة عمل « ليس » فأما « لا » المهمله التى لا عمل لها في الجملة الاسمية - ولا في

غيرها - فإنها من ناحية أثرها المعنوي في الجملة الاسمية - تشبه « لا » العاملة عمل « ليس » فهما في المعنى متشابهان ، ولكنهما في الإعمال والإهمال مختلفان ؛ فإحدهما تعمل والأخرى لا تعمل . (راجع الصبان

أول باب : « لا » النافية للجنس) .

فإن كانت « لا » المهمله داخلة على جملة فعلية فعلها ماض فإنها تنفي معناه في زمنه الخاص به وإن دخلت

على مضارع فإنها - في الرأى الراجح - تخلص زمنه للمستقبل ، وتنفي معناه في هذا الزمن المستقبل . والبيان في

رقم ٣ من هامش ص ٥٩ (ويلاحظ أن المهمله يصح دخولها على الجملة الاسمية والفعلية) .

(٢) طبقاً للرأى الراجح - انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٠٣ - .

واحداً واحداً ؛ بحيث لا يخلو طائر من الحكم عليه بعدم الوجود .
 مما سبق نعلم أن : « لا » النافية التي تعمل عمل : « كان » لا تدل على نفي
 معنى الخبر عن الجنس كله فرداً فرداً دلالة قاطعة لا تحتمل معها أمراً آخر ؛ وإنما
 تدل - دائماً - على احتمال أمرين^(١) ، فإن كان اسمها مفرداً دلت على نفي معنى
 الخبر عن فرد واحد ، أو على نفيه عن كل فرد من الأفراد . وإن كان اسمها مثنى
 أو جمعاً دلت أيضاً على احتمال أمرين ؛ إمّا نفي معنى الخبر عن المثنى فقط ، أو
 عن الجمع قطة ، وإمّا نفيه عن كل فرد من الجنس . فدلالتهما على نفي معنى الخبر
 تحصل ههنا ، وتحتمل فالك في كل حالة ، وليست نصّاً^(٢) ، في أمر واحد .

ومن أجل أنها تحتمل نفي معنى الخبر عن الفرد الواحد إذا كان اسمها مفرداً
 سميت : « لا التي لنفي الواحد » ، أو : « لا التي لنفي الواحدة » ، أى : الواحد أيضاً .

والذين يُعملونها يشترطون لذلك شروطاً خمسة^(٣) .

أولها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين^(٤) أو ما في حكم النكرة^(٥) - ؛ مثل :
 لا مالٌ باقياً مع التبذير ، فإن كان أحدهما معرفة أو كلاهما - لم تعمل^(٤) .

(١) ما لم توجد قرينة تمنع الاحتمال ، وتعين أحدهما وحده .

(٢) إذا أردنا النص على أن النفي يقع على كل فرد من أفراد اسم « لا » - أى : يقع على أفراد الجنس
 واحداً واحداً ، من غير احتمال آخر - أتينا بالحرف الذي يدل على ذلك ، وهو : « لا » النافية للجنس ؛
 بشرط أن يكون اسمها مفرداً . لا مثنى ولا جمعاً . وهى من أخوات « إن » تنصب مثلها الاسم وترفع الخبر .
 (وسببها الكلام مفصلاً عليها في بابها الخاص ، آخر هذا الجزء ، ص ٦٨٣) ، فإن لم يكن اسمها مفرداً
 بأن كان مثنى أو جمعاً كانت فيهما هى و« لا » العاملة عمل ليس - سواء ؛ فيقع الاحتمال بين أن يكون
 الخبر منفيّاً عن الاثنين فقط ، أو عن الجماعة فقط ، وأن يكون منفيّاً عن كل فرد من أفراد الجنس . فالفرق
 بين نوعي « لا » العاملة إنما يتحقق حين يكون اسمها مفرداً . (انظر هامش ص ٦٨٥ ؛ حيث البيان) .
 (٣) مع ملاحظة ما لا يصلح أن يدخل عليه الناسخ ، (وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٣) .
 ومنه : ألا يكون اسمها شبه جملة .

(٤ و٤) فلا يصح : لا السلاحُ مأمونا في يد الطائش . لا سلاحُ المأمونِ في يد الطائش ، لا السلاحُ
 المأمونِ إذا كان في يد الطائش . . . فنل هذه تراكيب غير صحيحة ؛ بسبب إعمال « لا » مع فقدما
 شرطاً من شروط الإعمال . إلا عند الكوفيين ؛ فإنهم لا يشترطونه ، وبمذهبهم قال المتن :

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً
 (٥) يجوز أن يكون خبرها جملة فعلية أو شبه جملة ؛ لأنها يكونان في حكم النكرة - (كما سبق)

في رقم ١ من هامش ص ٤٨ وفي ١ من هامش ص ٢١٣ وفي ٢ من هامش ص ٢٠٩ . . . -)

ثانيهما : عدم الفصل بينها وبين اسمها . وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها ، فيجب تأخير الخبر ، وكذلك تأخير معموله الذي ليس شبه جملة ، عن الاسم ، كى لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ؛ نحو : لا حصن واقياً الظالم^(١) . ولا يصح أن يسبقها شيء من جملتها^(٢)

ثالثها : ألا يتنقض النفي بإلا ، ففي مثل : لا سعى إلا مثمر . . . لا يصح نصب الخبر^(٣) .

رابعها : عدم تكرارها ؛ فلا تعمل في مثل : لا ، لا مسرع سبأق . إذا كانت « لا » الثانية لإفادة نفي جديد^(٤) .

خامسها : ألا تكون نصاً في نفي الجنس^(٥) - كما شرحنا - وإلا عملت عمل : « إن » : تلك هي الشروط الحتمية لعمل « لا » التي لنفي الواحد ، وهي نفسها الشروط لعمل « ما » الحجازية مع زيادة شرطين في عمل « لا » ؛ وهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا تكون نصاً في نفي الجنس^(٦) .

وحذف خبرها كثير في جيد الكلام ؛ ومنه أن تقول للمريض ؛ لا بأس ؛ أى : لا بأس عليك . وفلان وديع لا شك . أى لا شك في ذلك ، أو في وداعته . . .

(١) فلا يصح : « لا واقياً حصن الظالم » لتقديم الخبر ؛ ولا يصح : لا - الظالم - حصن واقياً ؛ لتقديم معموله وحده . ولا يصح : لا - واقياً الظالم - حصن ؛ لتقديمهما معاً . إلا إن كان معمول الخبر شبه جملة فيجوز تقديمه وحده ؛ نحو : لا - في العمل حازم مهملاً - ولا ساعة الجيد عاقل متوانياً .

(٢) والصحيح أن « لا » بنوعها العاملة والمهمله ، هي من حروف النفي التي لها الصدارة .

(٣) راجع الصبان في باب : « ظن وأخواتها » ، عند الكلام على أدوات التعليق التي لها الصدارة)

وسيجيء البيان في ج ٢ ص ٢٦٦ م ٦١ .

(٤) ومن أثر هذا أنه إذا عطف على خبرها بالحرف ، « لكن » أو : « بل » لم يجوز العطف بالنصب ووجب رفع المعطوف ، لما سبق بيانه في ص ٥٩٧ وفي الزيادة ص ٦٠٠ .

(٥) فإن تكررت وكانت الثانية مفيدة لنفي جديد يزيل النفي السابق ، وليست تأكيداً للأولى - فإنها لا تعمل ؛ لأن نفي النفي إثبات ؛ فتبتعد عن معناها الأساسي في مثل : لا لا مكافح مسرور . وإن كانت الثانية تأكيداً للأولى - مع قلته وضعفه - ؛ بسبب عدم الفاصل بينهما - جاز إعمالها ؛ نحو : لا لا حاسد مستريحاً . وقد عرفنا أن الذي يدل على أن الثانية للتوكيد أو لإفادة نفي جديد - هو : القرائن اللفظية أو المعنوية . ولا تتكرر - في الأرجح - إلا مرة واحدة بحيث لا تشتمل الجملة منها على أكثر من اثنين . (انظر رقم ١ من هامش ص ٥٩٦ ففيه ما يتصل بهذا) .

(٥) راجع « لا » النافية للجنس آخر هذا الجزء ٦٨٣ .

(٦) لم يذكر من شروط « لا » عدم وقوع : « إن » الزائدة بعدها كاشتراطه في « ما » لما هو معروف من عدم وقوع : « إن » الزائدة بعد « لا » .

« ملاحظة » : لا يتغير شيء من الأحكام السالفة إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » سواء أكان الاستفهام باقياً على حقيقته ، أم خرج إلى معنى آخر كالتوبيخ ... أو الإنكار ... ، مثل : ألا إحسانٌ للفقير من هذا الرجل الغني^(١) البخيل ...

أما الحرف الثالث : « إن » فهو لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق . وإعماله وإهماله سيان^(٢) . ولكن الذين يعملونه يشترطون الشروط الخاصة بإعمال « ما^(٣) النافية » إلا الشرط الخاص بعدم وقوع « إن » الزائدة بعدها ؛ إذ لا تقع « إن » الزائدة بعد « إن » النافية ؛ نحو : إن الذهب رخيصاً (بمعنى : ما الذهب رخيصاً) أو : إن الذهب رخيص . ففي المثال الأول تعرب « إن » حرف نفي ناسخ بمعنى : ما ، وبعدها اسمها وخبرها . وفي المثال الثاني : « إن » حرف نفي مهمل ، وبعدها مبتدأ مرفوع ، ثم خبره المرفوع^(٤) . ومن أمثلة إعمالها ، قول الشاعر :

إن المرء ميسراً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيؤخذ لا
وهي - في حالتها وإعمالها وإهمالها - لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي ، ما لم
تقم قرينة على غيره - كما تقدم - .

وأما الحرف الرابع : « لات^(٥) » فهو لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند

(١) راجع الخصرى ج ١ باب : « لا النافية » للجنس عند بيت ابن مالك

وَأَعْطِ « لآ » مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

حيث صرح بأن دخول همزة الاستفهام على « لا » بنوعها لا يغير من أحكامها ، على الوجه الآتي في ص ٥٩٤ من ٧٠٤ .

(٢) إذا كانت عاملة وجب دخولها على جملة اسمية - كالأشأن في النواسخ كلها - ولا يصح أنه يكون اسمها شبه جملة . أما إذا كانت مهمله فيجوز دخولها على الاسمية والفعلية ؛ فن أمثلة المهمله الداخلة على الاسمية قوله تعالى : (إن الكافرون إلا في غرور) ومن أمثلة الداخلة على الفعلية قوله تعالى : (إن يستبصرون إلا الظن) ، وقوله : « (إن يقولون إلا كذبا) .

(٣) تقدمت شروطها ، في ص ٥٩٤ - ويراعى في العطف على خبر « إن » ما سبق في العطف على خبر « ما » (ص ٩٧) والزيادة التي في ص (٦٠٠) .

(٤) ويجوز هنا ما يجوز في « ما » من صحة نقض النفي عن معمول الخبر ، دون الخبر ، نحو : ما أنت قارئاً كتباً إلا النافمة .

(٥) يقول النحاة : إن أصلها « لا » ثم زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ ؛ كالتاء في « ربت » و « نمت » . غير أن التاء مع « لات » متحركة بالفتح دائماً . وزيادتها تفيد مع تأنيث اللفظ توكيد النفي =

الإطلاق. ويشترط لعملها^(١):

- (أ) الشروط الخاصة بعمل « ما »^(٢) إلا الشرط الخاص بعدم وقوع :
« إن » الزائدة بعدها ؛ إذ لا تقع « إن » الزائدة بعد : « لات » .
- (ب) ثلاثة شروط أخرى ؛ هي : (أن يكون اسمها وخبرها كلمتين
داليتين على الزمان^(٣)) ، (وأن يحذف أحدهما دائماً ، والغالب أنه الاسم) .
(وأن يكون المذكور منهما نكرة) ؛ مثل : سهوتَ عن ميعادك ، ولاتَ حين سهو .
أى : ولاتَ الحين^(٤) حين سهو . وإعرابها : « لا » نافية ؛ تعمل عمل : « ليس »
التاء للتأنيث اللفظي^(٥) واسمها محذوف تقديره : الحين ، أو : الوقت ، أو : الزمن ...
« حين » خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، مضاف ، « السهو » مضاف إليه
مجرور . ومثل : تسرعتَ في الإجابة ، ولاتَ حينَ تسرعُ ، أى : وليس الحينُ
حينَ تسرعُ ، أو ليس الوقتَ وقتَ تسرع ، والإعراب كالسابق .

* * *

= وتقويته . هذا كلام النحاة ملخصاً من آراء متعددة لا يستريح العقل لواحد منها ، ولا إلى أن التاء زيدت
على كلمة : « لا » ... لأن العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين (لا ، ولات) مستقلة ، لم يذكروا
أن إحداهما أصل للأخرى ، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلاح عليه النحاة بعدهم ، وينبأ عليه أحكامهم ،
فن الخبير ترك الآراء المتشعبة ، والاقتصار على اعتبار : « لات » كلمة واحدة مبنية على الفتح ، معناها :
النفى ، وعملها هو عمل « كان » وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها ، ولا ضبط حروفها ،
ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه وحده أشد الحرص ، ولا سيما إذا كان
في اتباعه تسيس ومسايرة للعقل والواقع . وقد آن الوقت للتحرر من تلك الآراء الجذلية التي لا حاجة إليها اليوم .

(١) مع ملاحظة ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ - وقد سبق بيانه في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤
ورددنا أن اسم الناسخ - مهما اختلفت أنواع النواسخ - لا يكون شبه جملة .

(٢) وقد سبقت ، في ص ٥٩٤ - ويراعى في العطف على خبرها ما سبق في العطف على خبر « ما »
(ص ٥٩٥ وفي الزيادة ص ٦٠٠) .

(٣) مثل كلمة : « حين » - وهي أكثر الكلمات الزمنية التي استعملها العرب معمولة للحرف :
« لات » ؛ ومثل : « ساعة » و « أوان » و « وقت » وغيرها مما يدل على الزمن .

(٤) قالوا : كلمة : « الحين » هنا معرفة (مع أن : « لات » لاتعمل إلا في النكرات) لأن المنفى في
المثال هو « حين » معين ، معروف ؛ وهو الذي سها فيه المخاطب . فالتقدير : لات حين سهوك حين
سهو : أى : ليس زمن سهوك زمن سهو ؛ بمعنى : أن زمن سهوك لا يصح ولا يصلح أن يكون زمن سهو .
فاشترط التنكير في معموليها معا - كما ينص عليه أكثر النحاة - وإنما يتحقق في التركيب اللفظي الذي
يشتمل على معمولين مذكورين فيه صراحة ؛ أما في التقدير فلا يشترط ذلك (كما في تقدير المثال السابق)

وخير من هذا كله أن يكون الشرط هو : تنكير ما يذكر صريحاً من معمولين ؛ وهذه عبارة بعض
النحاة الأقدمين ؛ وتبريحنا من الجدل الذي لاداعي له ، ومن تحقق الشرط في التركيب اللفظي ، دون
التقدير ، وأمثال هذا

(٥) أو : لات - كلها - حرف نفى مبني على الفتح لا محل له ، وهذا أحسن . . . ، اعتماداً على
ما تقدم في رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .

زيادة وتفصيل :

(ا) وردت « لات » في بعض الكلام العربي القديم مهملة (أى : لا عمل لها) ، فكانت متجردة للنفي المحض . ومنه قول الشاعر :
تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْنَافَهُمْ وتولَّوْا ، لَاتَ لَمْ يُغْنِ الْفِرَارُ
فهى هنا حرف نفي محض^(١) مؤكَّد بحرف نفي آخر من معناه ، هو : « لم »
وهذا الاستعمال مقصور على السماع لا يجوز اليوم محاكاته . وإنما عرضناه لفهم
نظائره في الكلام القديم حين تمر بنا ، ومنه قول القائل :

لَسْتُ عَلَيْكَ لِلْهَفَّةِ مِنْ خَائِفٍ يَسْبِغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتَ مَجِيرُ
فهى حرف نفي مهمل^(٢) . « ومجير » فاعل لفعل محذوف أو مبتدأ خبره محذوف .

(ب) حكم العطف على خبر : « لات » نفسه كحكم العطف على خبر
« ما » . وقد تقدم (في ص ٥٩٧ و ٦٠٠) فيتعين الرفع إن كان حرف العطف
يقتضى إيجاب ما بعده ، (مثل : لكن ، وبل) ، تقول : سئمت ولات حين
سامة ، بل حين صبر ، أو لكن حين صبر ، فإن كان حرف العطف لا يقتضى
إيجاب ما بعده (كالواو) جاز النصب والرفع ، تقول : رغبت في الراحة أياماً ،
ولات حين راحة ، وحين استجمام ، بنصب كلمة « حين » المعطوفة أو رفعها .

(ح) من أسماء الإشارة : « هنأ » وهى في أصلها ظرف مكان - كما عرفنا في
باب : أسماء الإشارة^(٣) - . وقد وقعت في الكلام العربي القديم بعد كلمة : « لات »
كتقول القائل : (حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتِ هِنَأً حَنَّتْ^(٤)) ...) وخير ما يقال في إعرابها :
إن : « لات » حرف نفي مهمل (أى : لا عمل له) ، « هنأ » اسم إشارة للمكان ،
منصوب على الظرفية ، خبر مقدم ، « حنت » حن : فعل ماض ، قبله « أن » مقدر .
والتاء للتأنيث ، والفاعل مستتر تقديره : هى والمصدر المؤول من الفعل والفاعل و « أن »
المقدرة قبل « حنت » في محل رفع مبتدأ مؤخر . وخبره اسم الإشارة الظرف المتقدم :
(هنأ) . وهذا أسلوب يحسن الوقوف فيه عند السماع ، والبعد عن محاكاته .

* * *

(١) لدخولها على جملة فعلية . فليس لها اسم ولا خبر .

(٢) لأن معموليها ليسا دالين على الزمان . (٣) ص ٣٣٨ .

(٤) عرضنا لهذا الشاهد وإتمام البيت في ص ٣٣٨ وذكرنا هناك بعض الآراء ، ومنها الرأى للقائل

إن : « هنأ » قد تكون ظرف زمان .

زيادة باء الجر في خبر هذه الأحرف

تقدم أن « باء الجر » تزداد في مواضع^(١)، منها: أخبار الأفعال الناسخة إذا كانت تلك الأخبار منفية ؛ (فلا تزداد في أخبار « ما زال » وأخواتها الثلاثة ؛ لأن أخبارها موجبة)، وأن الغرض من تلك الزيادة هو تأكيد النفي وتقويته - كما عرفنا - .
ومن تلك المواضع التي تقدمت : خبر « ليس »^(٢) ؛ ويكثر فيه زيادة الباء ؛ نحو: ليس الحازم بمتواكل . فالباء زائدة ، و« متواكل » مجرورة بها في محل نصب خبر « ليس » . ويزيد هنا أن من مواضع زيادتها خبر « ما » العاملة والمهملة ، فيكثر في خبرها المنني زيادة الباء ؛ نحو: ما العربي ببخيل ، وما العربي بهياب الشدائد . وأصل الكلام : ما العربي بخيلاً . أو بخيلٌ - ما العربي هيباً أو هيب . . . ، فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور في محل نصب خبر : « ما » إن كانت عاملة . أو في محل رفع خبر المبتدأ ، إن كانت : « ما » مهملة^(٣) .

ومن الأمثلة ، قوله تعالى : (وما ربك بظلامٌ للعبيد) . وقول الشاعر :
أقصرٌ - فؤادي - فما الذكرى بنافعة ولا بشافعة في ردّ ما كانا
وقد تزداد أحياناً بعد خبر : « لا » العاملة^(٤) ، نحو: لا جاهٌ بحالد . ولا سلطانٌ

(١) في ص ٥٩٠ وما بعدها ، إيضاح مناسب لبعض مواضع زيادة الباء ، وسبب الزيادة ، وأنها قد تزداد في الاسم إذا توسط الخبر بينه وبين الناسخ .

(٢) في ص ٥٩١ بشرط ألا تكون أداة استثناء ، وألا ينتقض النفي « بإلا » . فإن كانت أداة استثناء فهي بمعنى « إلا » فلا يزداد في خبرها الباء . ومثلها « لا يكون » أداة الاستثناء - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٠ - .

(٣) بشرط ألا يكون إمامها بسبب نقض النفي في خبرها ، فإن كان بسببه لم تدخل عليه الباء الزائدة ؛ لأن الكلام يصير مع نقض النفي موجباً ؛ فلا يصح زيادة الباء في مثل : ما أنت إلا ناصح . وهناك شرط آخر لزيادة : « الباء » في خبر « ما » ؛ هو : أن يكون الخبر من الألفاظ التي تقبل الإيجاب والتي لا يقتصر استعمالها على المعاني المنفية ؛ فلا تزداد « الباء » في كلمة : أحد ، وعيريت ودّ يّار ، في نحو : ما مثلك أحد ... فلا بد لزيادة الباء في خبر « ما » من تحقيق الشرطين السابقين . (انظر ص ٥٩٠ و٥٩١ وهلمشهما) .

هذا ، والذي يدل على أن زيادة « الباء » هي في خبر العاملة أو المهملة ما يكون للخبر من توابع ، فإن ضبط التابع بغير الجر يبدل على نوع الخبر ، وأنه خبر العاملة أو للمهملة .

(٤) سواء أكانت عاملة عمل « ليس » أم عاملة عمل « إن » .

بدائمه . وأصل الكلام : لاجاهُ خالداً ، ولا سلطانُ دائماً . (والإعراب كالسابق) ...
وقد تقدم^(١) أيضاً أنها تزداد في خبر المضارع من « كان »^(٢) ، بشرط أن يكون منفيّاً
بحرف النفي : « لم » ؛ نحو : كلمتني فلم أكنُ بمشغول عنك ، ولم أكنُ بمنصرف عن
حديثك . أمي : لم أكنُ مشغولاً عنك ، ولم أكنُ منصرفاً عن حديثك . فالباء حرف
جر زائد ، وما بعدها مجرور بها في محل نصب : خبر « أكنُ » ، وأنها قد تزداد أيضاً
في المفعول الثاني من مفعولي : « ظن وأخواتها » ، نحو : ما ظننت المؤمن يجبان .
أما زيادتها في بقية الأفعال والحروف الناسخة ، أو في خبر المبتدأ ، أو في
غير ما سبق - فمقصود على السماع^(٣) .

* * *

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٢ .
(٢) ماعدا (لا يكون) الاستثنائية ؛ لأن الباء لاتزداد في خبرها ، ولأنها لا بد أن تكون للغائب
وقيلها : « لا » النافية .
(٣) يقول ابن مالك في كل ما سبق من زيادة الباء ومن الكلام على : « لا - ولات » ما يأتي
باختصار : (وقدم الكلام على زيادة الباء قبل أن يتكلم على : لا - ولات » ؛ وكان الواجب التأخير عنها) .
وبعد : « ما » و : « ليس » جرَّ « الباء » الخبرُ وبعد : « لا » ونَفَى : « كان » قد يُجرُّ
أي : جرت « الباء » الخبر بعد : « ما » وبعد : « ليس » . ثم قال : وقد يجر الخبر بعد « لا »
التي هي من أخوات « ليس » وبعد : « كان » المنفية ؛ لأن نفيها ينصب على خبرها (بشرط أنها
غير الاستثنائية) - كما شرحنا - ثم قال :

في النكراتِ أَعْمَلْتُ كَلَيْسَ : « لا » وقد بَلَى : « لات » و « إن » ذا العَمَلِ
أي : أعملت ؛ - « لا » في النكرات عمل « ليس » ؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر ؛ بشرط أن يكونا
نكرتين معاً . ثم قال : وقد تتولى : « لات » و « إن » هذا العما . ؛ فيرفع كل منهما الاسم ، وينصب
الخبر ، ولم يذكر شروطاً . ثم عاد فقال :

وَمَا لِي لَاتٍ فِي سِوَى حِينَ عَمَلٌ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَأْ . وَالْعَكْسُ قَلٌّ
يريد : أن : « لات » لا تعمل في سوى « الحين » ، أي : الزمن ، فلا بد أن يكون اسمها وخبرها
لفظين دالين على الزمن ، ولا بد من حذف أحدهما . كما عرفنا ، ولكن حذف الاسم صاحب الرفع هو
الفائز ؛ أي : الشائع ، والعكس قليل ؛ وهو حذف الخبر ، وبقاء الاسم .

.....

زيادة وتفصيل :

يتردد في مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمى : « العطف على التوهم » ؛ وهو نوع يجب الفرار من محاكاته^(١) - قدر الاستطاعة - ولتوضيحه نسوق المثالين التاليين :

(١) « ليس المؤمن متأخراً عن إغاثة الملهوف » . فكلمة : « متأخراً » خبر « ليس » ، وهو منصوب ، ويجوز - كما عرفنا^(٢) - أن تزداد باء الجر في أول الخبر فنقول : « ليس المؤمن بمتأخر عن إغاثة الملهوف » ؛ فتكون كلمة : « متأخر » في الظاهر مجرورة بالباء الزائدة ، أكنها في التقدير في محل نصب ، لأنها خبر « ليس » .

فإذا عطفنا على الخبر المجرور بالباء الزائدة كلمة أخرى ؛ بأن قلنا : (ليس المؤمن بمتأخر وقاعد عن إغاثة الملهوف) فإنه يجوز في المعطوف - وهو كلمة : « قاعد » مثلاً - الجر ، تبعاً للمعطوف عليه المجرور في اللفظ ، كما يجوز نصبه ، تبعاً لهذا المعطوف عليه المنصوب محلاً ، لأنه خبر « ليس » . فالمعطوف في المثال السابق يجوز نصبه تبعاً لمحل الخبر ، كما يجوز جره تبعاً للفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة المذكورة في الجملة ، والتي يجوز زيادتها في مثل هذا الخبر .

لكن إذا خلا الخبر من الباء الزائدة فكيف نضبط المعطوف عليه ؟ . أيجوز النصب والجر مع عدم وجودها كما كانا جائزين عند وجودها ؟ يقول أكثر النحاة : نعم . ففي المثال السابق يصح أن نقول : ليس المؤمن متأخراً وقاعداً عن إغاثة الملهوف ، أو : ليس المؤمن متأخراً وقاعد بنصب كلمة : « قاعد » أو جرها ؛ فالنصب لأنها معطوفة على الخبر المنصوب مباشرة ؛ ولا عيب في هذا . والجر لأنها معطوفة على خبر مجرور في التقدير ؛ على تخيل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائدة ؛ فكأن المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائدة ، مع أنها غير موجودة بالفعل . وتوهم أنها ظاهرة في أول الخبر ؛ - ولذا يسمونه : « العطف على التوهم » - مع أن

(١) سيجيء نوع منه - (في ج ٤ باب التواصب ص ٣٣٧ ، ١٤٩) ، عند الكلام على فاه السببية ، وكذلك في باب : « العطف » ج ٣ ص ٦٣٦ م ١٢٢) - يقتضيه وضوح الكلام ، واستقامة معناه ، مع تقدير « أن » المضرة وجوباً .

(٢) في ص ٦٠٥ .

توهمه غير صحيح . ومن العجيب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ، ويبني عليه آثاراً . وهذا أمر يجب الفرار منه - كما قلنا - ؛ لما فيه من البعد المعيب ، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية ، لاخير فيها ، بل فيها الضرر . فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن نقتصر عليه في الوارد ، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب ، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس ؛ إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاتها . بل إن اللبس والإفساد كامنان في القياس عليها . وهذا هو الرأي السديد المنسوب لبعض النحاة الأقدمين^(١) وإليه وحده تستريح النفس ، ولا فرق فيه بين العطف على خبر « ليس » أو : « ما » أو : غيرهما من الأخبار التي تزداد في أهل الباء جوازاً^(٢) . . .

مثال آخر :

« ما المحسن مناناً بإحسانه » . كلمة : « مناناً » - خبر « ما » منصوبة ، ويجوز أن تزداد « باء » الجر في خبر : « ما » الحجازية على الوجه المشروح في زيادتها - فيقال : ما المحسن بمنان بإحسانه . فتكون كلمة : « منان » مجرورة في الظاهر بالباء الزائدة ، ومنصوبة المحل ، لأنها خبر « ما » ؛ فإذا عطفنا على هذا الخبر المجرور كلمة أخرى^(٣) ، جاز في المعطوف ، إما الجر تبعاً للخبر المجرور لفظه ، وإما النصب أيضاً تبعاً للخبر المنصوب محله ؛ فيقال ما المحسن بمنان وذاكر إحسنه أو : « ذاكرأ » إحسانه ؛ بجر كلمة : « ذاكرأ » ، أو نصبها .

(١) وقد تردد في مراجع وأبواب مختلفة، منها شرح الأشمق، آخر باب: « حروف الجر »، ومنها كتاب: « تنزيل الآيات »، شرح شواهد الكشاف، ص ١٦ عند بيت الشاعر:

مشائيم : ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

حيث عطف : « ناعب » بالجر على : « مصلحين : يتوهم إن المعطوف عليه مجرور بالياء ، وأن التقدير بمصلحين . وأيضاً ورد هذا البيت ومعه آخر في « الكامل للمبرد » ج ١ ص ٢٧٩ للاستشهاد بكل منهما على الحكم السالف .

(٢) والكلام على هذا النوع من الجر يذكرنا نوعاً آخر من الجر يجب التشدد في إهماله ، وفي ترك استعماله ، والاعتصار فيه على المسموع وحده ، لوضوح فساد وإفساده ؛ هو : « الجر بالمجاورة » . وسيجئ تفصيل الكلام عليه (في ج ٢ ص ٤٠١ م ٨٩ باب : حروف الجر) (وفي ج ٣ ص ٨ م ٩٣ باب الإضافة) .

(٣) وكان حرف العطف غير : « لكن » و « بل » . . . (راجع ص ٥٩٧ السابقة . . .) .

فإذا لم تكن «باء» الجر الزائدة المذكورة في أول الخبر فكيف نضبط المعطوف؟
يقول أكثر النحاة: إن العطف عند عدم وجود باء الجر الزائدة في الخبر كالعطف
مع وجودها؛ فيجوز النصب في المعطوف تبعاً للنصب اللفظي في الخبر المعطوف
عليه؛ كما يجوز الجر في المعطوف تبعاً لتردهمهم الجر في الخبر المعطوف عليه.
وافتراضهم أن ذلك الخبر مجرور بالباء الزائدة؛ مع أنها غير موجودة في الكلام.
ويسمون هذا: «العطف على التوهم» - كما أسلفنا - وهو توهم لا يصح الالتفات إليه
اليوم، ولا الأخذ بما يرتبونه عليه؛ دفعاً منا لتعيب الذي أروضناه. ويتمازى في
هذا خبر «ليس» وخبر «ما» وغيرهما من الأخبار التي يجوز في أهلها زيادة باء الجر.
(ب) إذا وقع بعد خبر «ليس» أو خبر «ما» - مشتق معطوف، فكيف
نضبطه؟ لهذا صور يعيننا منها ما^(١) يأتي:

أولاً: أن يكون المشتق المعطوف على خبرها وصفاً^(٢) عاملاً وبعده اسم
مرفوع، سببي^(٣) له، نحو: «ليس المستعمر أميناً، ولا صادقاً وعدة». أو:
«ما المستعمر أميناً ولا صادقاً وعدة». فيجوز في الوصف المعطوف وهو كلمة:
«صادق» ما يجوز فيه لو كان غير رافع اسماً بعده؛ وعلى هذا يصح في كلمة:
«صادق» النصب بعطفها على الخبر المنصوب مباشرة وهو كلمة: «أميناً»
كما يصح فيها الجر؛ عطفاً على الخبر المجرور على حسب توهم النحاة أن الخبر
مجرور بباء زائدة غير ظاهرة في اللفظ... وهو توهم وتخيّل سبق هنا رفضه: في «أ»
أما الاسم السببي المرفوع بعد الوصف المعطوف فيعرب في الحالة السالفة فاعلاً^(٣)
له (وقد يعرب أحياناً نائب فاعل في جملة أخرى إذا كان الوصف الراجع له اسم
مفعول). وفي المثال السابق بصورتيه يلتزم الوصف الأفراد فلا يشئ ولا يجمع
- في رأى أكثر النحاة - ...

ويصح أن يكون الوصف مرفوعاً مبتدأ - لامعطوفاً - وأن يكون السببي^(٤) بعده

(١) مع ملاحظة الصور التي سبقت في ص ٥٩٧. (٢) أى اسماً مشتقاً.

(٣ و٣) السببي هنا: ما له صلة وارتباط بالوصف، كقرابة، أو صداقة، أو عمل، أو شيء.

متصل به. ويربط بينهما الضمير ونحوه مما يعود على ذلك الوصف.

(٤) والعطف في المثال السابق بصورتيه عطف مفرد على مفرد.

مرفوعاً به ، يُعنى عن الخبر (سواء أكان المرفوع فاعلاً ، أم نائب فاعل) . وفي هذه الصورة يلتزم الوصف الأفراد أيضاً . ويكون الوصف مع مرفوعه معطوفاً على الجملة التي قبله^(١) .

يصح أن يكون السببي مبتدأ متأخراً والوصف خبراً مرفوعاً متقدماً - لا معطوفاً وفي هذه الحالة يتطابقان ؛ أفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، وتذكيراً ، وتأنيثاً ؛ نحو : ليس على مهملاً ولا مقصراً أخوه - ليس على مهملاً ولا مقصراً أخواه - ليس على مهملاً ولا مقصرون لإخوانه^(٢)

وكذلك لو كان التاسخ « ما » بدلا من « ليس » .

ثانياً : أن يكون المعطوف وصفاً أيضاً ، وقبله : « ليس » ومعمولاها ، ولكن بعده اسم أجنبي^(٣) . فيعطف الأجنبي على اسمها ، ويرفع مثله . ويعطف الوصف على خبرها ، وينصب مثله ، تقول ليس محمود حاضراً ، ولا غائباً^(٤) حامد ، فكلمة : « حامد » معطوفة على الاسم : « محمود » مرفوعة مثله ، وكلمة « غائباً » معطوفة على الخبر « حاضر » منصوبة مثله .

فإن كان خبر « ليس » مجروراً بالباء الزائدة جاز أيضاً جر الوصف ؛ تقول : ليس محمود بحاضر ، ولا غائب حامد ؛ يجر كلمة : « غائب » لأنها معطوفة على الخبر المجرور لفظه بالباء الزائدة ؛ ويجوز في الحالتين السالفتين رفع الأجنبي

(١) والعطف على هذا الإعراب عطف جملة على جملة .

(٢) ويتعين العطف في هذه الصورة ، وأن يكون عطف جملة على جملة .

(٣) أى : ليس سببياً . وقد سبق شرح السببي (في رقم ٣ ص ٦١١) .

(٤) في هذا المثال معطوفان ، ومعطوفان عليهما ؛ وحرف عطف واحد ، هو : الواو ، وهذا

المثال يصلح أن يكون إما عطف جملة على جملة - أى : ليس محمود حاضراً وليس حامد غائباً . وإما :

عطف مفردين بالواو على نظيرين لهما سابقين ، فتكون كلمة : « غائباً » معطوفة بالواو على كلمة :

« حاضراً » وكذلك كلمة : « حامد » معطوفة بالواو أيضاً على كلمة ، « محمود » ، ومن اختصاص

الواو أن تعطف معطوفين بالصورة السابقة . لكن من أى أنواع العطف هذا ؟ أعطف مفرد على مفرد أم جملة

على جملة ؟ قولان ، سنوضح أمرهما والصواب منهما في باب العطف - ٣ - والمناسب هنا أن العطف

عطف جملة على جملة

.....

على أنه مبتدأ ، خبره الوصف المتقدم ، فيتطابقان . وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى .

ثالثاً : أن يكون المعطوف وصفاً ، قبله « ما » ومعمولاها ؛ وبعده أسم أجنبي ؛ فيجب رفع هذا الوصف الواقع بعد خبرها ؛ سواء أكان خبرها منصوباً ، أم مجروراً بالباء الزائدة ؛ نحو : ما محمود حاضرٌ ولا غائبٌ حامدٌ^(١) ، أو : ما محمود بحاضر ولا غائبٌ حامدٌ .

• • •

(١) السبب الحقيقي هو أن أساليب العرب الفصحاء جرت على هذا . لكن العناية يذكرون السبب النحوي أن خبر : « ما » لا يتقدم على اسمها : فكذلك خبر ما عطفت على اسمها ، لأن كلمة : « حامد » معطوفة على : « محمود » التي هي اسم « ما » فكانت كلمة : « حامد » بمنزلة اسم : « ما » بسبب أنها معطوفة على الاسم ، وكلمة « غائب » معطوفة على كلمة : « حاضر » التي هي خبر « ما » ؛ فكانها بمنزلة خبر « ما » بسبب ذلك العطف . وقد تقدم ما هو بمنزلة الخبر على الاسم فلا تعمل فيه : « ما » ؛ لفقد الترتيب . فالأحسن في إعراب الوصف في هذه الحالة أن يكون خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها ، فالعطف عطفت على جملة .

المسألة ٥٠ :

أفعال المقاربة ، وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء ... (١)

أفعل المقاربة - معناها :

في جملة مثل : « الماء يَغْلِي » ، يفهم السامع - بسبب وجود الفعل المضارع - أن الماء في حالة غليان الآن (٢) ، أو : أنه سيكون كذلك في المستقبل (٣) فإذا قلنا : « كاد الماء يَغْلِي » - اختلف المعنى تماماً ؛ إذ نفهم أمرين : أن الماء اقترب من الغليان اقتراباً كبيراً ، وأنه لم يَغْلِ بالفعل ؛ أي : أنه في حالة إن استمرت زمناً قليلاً فسيغلي . والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول هو وجود الفعل : « كاد » في الجملة الثانية ، مع أنه ماض (٤) .

وكذلك الشأن في مثل : « القطار يتأخر » إذ نفهم من الجملة أن القطار يباشر التأخر الآن ، أو في المستقبل . فإذا قلنا : « كاد القطار يتأخر ... » تغيير المعنى ، وفهمنا أمرين ؛ أنه اقترب من التأخر جداً ، وأنه - بالرغم من ذلك - لم يتأخر في الواقع . أي : أنه في حالة ، إن طال زمنها قليلاً يقع في التأخر . والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول وجود الفعل الماضي : « كاد » .

ومثل ما سبق : « الكأس تتدفق ماء » فالمعنى : أن الماء يفيض منها الآن ، أو مستقبلاً . فإذا قلنا : « كادت الكأس تفيض ماء » تغيير المعنى ، وانحصر في

(١) هذا أحد أبواب النواسخ ، وقد عرفنا أن اسم الناسخ لا يكون شبه جملة .

(٢) أي : وقت الكلام ، وهو : الزمن الحال . (٣) هو الزمن الذي بعد الكلام .

(٤) يلاحظ هنا أن المضارع في خبرها يتقلب زمنه قريباً جداً من الحال - (كما سبق في ص ٥٧ وسيجيء في رقم ٧ من هامش ص ٦١٥) - ، كما أن زمنها الماضي يتقلب ماضياً قريباً من الحال ؛ ليتوافق زمن الفعل مع زمن خبره ؛ فإذا قلت : كاد المطر ينزل ، فالمراد قرب زمن نزوله من الآن ، وأنه لم ينزل فعلاً . وقد يكون الزمن في : « كاد » وفي خبرها مقصوداً على الماضي وحده ، أو على المستقبل ، حين تقوم القرينة القاطعة على أن المراد المقاربة فيما مضى ، أو قُبَيْها يستقبل ، مثل : كاد القطار يتأخر أمس - يكلمه المريض يفادر المستشفى غداً .

(راجع في كل ما سبق ج ٧ ص ١١٥ من شرح المفصل : الأفعال المقاربة) .

أنها اقتربت كثيراً من التدفق . وأنها لم تندفق بالفعل ، وهذا التغير بسبب وجود الفعل الماضي : « كاد » .

من الأمثلة السابقة - وأشباهاها - يتبين أن الفعل : الماضي « كاد » يؤدي في جملته معنى خاصاً ، هو الدلالة على التقارب بين زمن الخبر والاسم^(١) ، تقارباً كبيراً مجرداً ؛ (أى : لا ملابسة^(٢) فيه ، ولا اتصال) . ومن أجل ذلك سميت « كاد »^(٣) فعل : « مقارنة » . ولها إخوة تشاركها في تأدية هذا المعنى . ومن أشهر أخواتها : (كَرَبَ - أوْشَكَ ...^(٤)) - مثل : كَرَبَ اللَّيْلُ يُتَقَضَى - أوْشَكَ الصَّبْحُ يَقْبَلُ ، بمعنى : « كاد » فيهما . وكلها بمعنى : « قَرُبَ » .

عملها :

أفعال المقاربة أفعال ناقصة (أى : ناسخة) ترفع المبتدأ^(٥) اسماً لها ، وتنصب الخبر^(٦) - فلا ترفع فاعلاً . ولا تنصب مفعولاً ما دامت ناسخة^(٦) ؛ فهي من أخوات « كان » . غير أن الخبر في أفعال المقاربة لا بد أن يشتمل على :
١ - فعل مضارع^(٧) يكون مرفوعه (من فاعل ، أو نائبه ...) ضميراً في الغالب .

(١) هما هنا : اسمها وخبرها ، وسنعرّفهما . فهذه الأفعال جاءت لتفيد قرب زمن وقوع الخبر من الاسم قريباً كبيراً - وقد يقع الخبر أولاً يقع ، بل قد يستحيل وقوعه ، نحو قوله تعالى : (يكاد زيتها يضيء ...) (٢) أى : أن كلا منهما يظل منفصلاً عن الآخر ؛ لا يتخالطه ، ولا يتصلبه فعلاً ، ولا يندمج فيه مباشرة . (٣) التي مضارعها : « يكاد » ، لا التي مضارعها : يكيد ، بمعنى يمكر ويسىء . (٤) ومنها : « أكرم » وقد ورد في الأثر : (لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره .) ومنها : « أولى » . . . ولا داعي لاستعمال الغريب من أفعال هذا الباب من غير حاجة ؛ بالرغم من جواز استعماله . (٥) ولهذا لا يكون اسمها شبه جملة - كما سبق - لأن المبتدأ لا يكون شبه جملة .

(٦ و٦) مع ملاحظة أنها لا تدخل على الأشياء التي لا تدخل عليها النواسخ - وقد سبق بيانها في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ - وأن الأخبار في هذا الباب كله بأنواعه المختلفة يشترط فيها ما يشترط في كل أخبار النواسخ (مما أشرنا له في ص ٥٤٦ وبيانه التفصيلي في باب : « المبتدأ والخبر » هامش ٤٤٣) والتنبه إلى الملاحظة التي في هامش ص ٤٨٠ خاصة بأن « أفعال الرجاء » وبعض أفعال المقاربة يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الجملة ؛ طبقاً للبيان الذي في رقم ١ من الهامش التالي .

(٧) يكون زمن هذا المضارع ماضياً قريباً من الحال عند استعمال « كاد » أو إحدى أخواتها بلفظ الماضي - كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٦١٤ - ؛ فهو مضارع في اللفظ وفي الإعراب ، ماضٍ قريب من الحال في الزمن ، مثلها ؛ لأن المضارع الواقع مع مرفوعه في خبر كاد الماضية أو إحدى أخواتها يكون زمنه مثلها ، - كما سبق - بالرغم من إعرابه فعلاً مضارعاً .

النحو الوافي - أول

٢- وأن يكون هذا المضارع مسبوقاً « بأن المصدرية »^(١) مع الفعل : « أوْشَكَ » وغير مسبوق بها مع الفعلين : « كَادَ » : « وَكَرَبَ » ، نحو : (أوْشَكَ المطرُ أن ينقطع ، وكَادَ الجو يعتمد ، وَكَرَبَ الهواء يطيب) . ويجوز - قليلاً - العكس ، فيتجرد خبر : « أوْشَكَ » ، من « أنْ » ويتقرن بها خبر « كَادَ » و« كَرَبَ » ، ولكن الأول هو الشائع في الأساليب العالية التي يحسن الاقتصاد على محاكاتها .

ومن النادر أن يكون الخبر غير جملة مضارعية . ولا يصح محاكاة هذا النادر ، بل يجب الوقوف فيه عند المسموع^(٢) .

وعمل أفعال المقاربة ليس مقصوراً على الماضي منها : بل ينطبق عليه وعلى ما يوجد

(١) نترك للنحاة اختلافهم في نوع « أن » الداخلة في أخبار هذا الباب كله (كأخبار أفعال المقاربة هذه ، وأفعال الرجاء ص ٦٢١) فأكثرهم يميل إلى أنها حرف نصب غير مصدرى وأن فائدته تخليص المضارع للزمن المستقبل ، دون زمن آخر ، ويرفضون أن تكون مصدرية ؛ بحجة أنها لو كانت مصدرية لوجب أن تسبك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر مؤول يكون خبراً للناسخ ، فيترب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الجملة ، وهو ممنوع - غالباً - . ففي مثل : عسى محمود أن يجود ، يقع المصدر المؤول من أن والمضارع وفاعله خبر « عسى » في محل نصب ؛ فيكون التقدير : عسى محمود جوده . فيقع « جود » - وهو أمر معنوى - خبراً عن « عسى » ، وهو في الحق خبر عن محمود ؛ لأن اسم عسى وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر ، ولا يجوز أن يكون المبتدأ جملة وخبره أمراً معنوياً - غالباً - ولا يبيح ذلك ناسخ قبلها . وقال فريق آخر : لا مانع من اعتبار « أن » الداخلة في أخبار هذا الباب هي الناصبة المصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن المضارع مع فاعله - هو خبر الناسخ ؛ إما على سبيل المبالغة ، وإما على تقدير مضاف قبله ، أو قيل اسم الناسخ ، فيكون التقدير في المثال السابق : عسى محمود صاحب جوده ، أو عسى حال محمود جوده

هذا كلام السابقين . وخير منه أن تكون « أن » مصدرية ناصبة ويشتفر في هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الجملة ؛ فنستريح من تكلف التأويلات البصرية السالفة ، كما نستريح من تكلف التأويلات الكوفية التي تجعل المصدر المؤول بدل اشتغال من الاسم المرفوع السابق ، ويجعلون : « عسى » فعلاً تاماً معناه : « التوقع » . ففي مثل : عسى على أن يحضر . . . يكون التقدير : عسى على حضوره ، أى : يُتوقع على حضوره ، ويكون الغرض من « البدل » هو التفصيل بعد الإبهام الداعي للتشويق . والذي يعنيننا من هذا كله هو أن التمييز السالف صحيح ، لا ضعف في استعماله ونحركاته ، ولا يعنيننا بعد هذا نوع التأويل الذي يأخذ به فريق دين آخر . (ولهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ٦٣٦) .

(٢) ومنه قول الشاعر :

فَأَبْتُ إِلَى «فَهْمٍ» وَمَا كِدْتُ آيِباً
وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

(أبت) رجعت (فهم) : اسم قبيلة . (تصفير) ، أى : تخلون كل شئ فيها . . . والنادر المسموع هو يجيبه مفرداً . أما غيره وهو : - الجملة الماضوية ، أو الاسمية ، أو شبه الجملة - فلم يُسمع عن العرب .

من المشتقات الأخرى - وهي محدودة هنا - أشهرها ثلاثة : مضارع للفعل « كاد » .
ومضارع للفعل « أوشك » ، واسم فاعل له . نحو : يكاد^(١) العلم يكشف أسرار الكواكب
- يوشك القمر أن يتكشف للعلماء - أنت موشك^(٢) أن تنتهي إلى خير .

والأكثر أن تستعمل « كاد » و « كَرَبَ » ناسختين^(٣) . أما « أوشك » فيجوز
أن تقع تامة ؛ بشرط أن تُسند إلى « أن » والفعل المضارع الذى فاعله ، أو نائب
فاعله ، ضمير مستتر : نحو : القوى أوشك أن يتعب ؛ فالمصدر المؤول من « أن » ،
والفعل المضارع وفاعله فى محل رفع ، فاعل « أوشك » التامة^(٤) ومثله قول الشاعر :
إذا المجدُّ الرفيع تواكلته^(٥) بناة السوء أوشك أن يَضِيعا^(٥)

وهى فى حالة تمامها تلزم صورة واحدة لا تتغير ، مهما تغير الاسم السابق
عليها ، فلا يتصل بآخرها ضمير رفع مستتر أو بارز : تقول : القويان أوشك أن
يتعبا . والأقوياء أوشك أن يتعبوا . القوية أوشك أن تتعب . القويتان أوشك أن تتعبا .
القويات أوشك أن يتعبن . . . بخلاف ما لو كانت ناقصة ؛ فيجب أن يتصل
بآخرها ضمير رفع يطابق الاسم السابق التذكير ، والتأنيث ، وفى الأفراد ،
وفروعه : فتقول فى الأمثلة السابقة : (أوشك) - (أوشكا) - (أوشكوا) -
(أوشكت) - (أوشكتنا) - (أوشكن) .

فإن وقع بعد المضارع المنصوب اسم مرفوع ظاهر نحو : أوشك أن يفوز القوى^٥
- جاز فى « أوشك » أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة^(٦) .

(١) ومثل قول الشاعر :

بنا من جوى الأحزان والوجدلوعة تكاد لها نفس الشفيق تذوب

(٢) عند وقوعها تامتين لا يصح إسنادهما إلى « أن » والمضارع ؛ أى : لا يكون فى الفصح
فاعلهما أو مرفوعهما مصدراً مؤولاً .

(٣) ويجوز - فى هذا المثال - أن تكون ناقصة ، واسمها ضمير يعود على « القوى » ويخبرها المصدر
المؤول بعدها (انظر رقم ١ من الهامش السابق) .

(٤) اتكل بعضهم على بعض فى إقامته وحراسته ، أو : أهملوه .

(٥) الألف زائدة فى آخر المضارع ، للشعر .

(٦) فعل اعتبارها تامة تكون كلمة : « القوى » فاعلاً للمضارع ، والمصدر المؤول فاعلاً « لأوشك » .

وعلى اعتبارها ناقصة ، يكون الاسم الظاهر المرفوع : « القوى » ، اسمها ، طبقاً للرأى الآتى فى رقم ٣
من هامش الصفحة التالية - والمصدر المؤول خبرها . ويجوز إعرابات أخرى .
وستحجى لهذا إشارة عند الكلام على أفعال الرجاء .

.....
.....

زيادة وتفصيل :

(١) « كاد » كغيرها من الأفعال في أن معناها ومعنى خبرها منى إذا سبقها نى ، ومثبت إذا لم يسبقها نى ، خلافاً لبعض النحاة ؛ فمثل : « كاد الصبي يقع » معناه : قارب الصبي الوقوع ، فقاربة الوقوع ثابتة . ولكن الوقوع نفسه لم يتحقق . وإذا قلنا : « ما كاد الصبي يقع » فعناه : لم يقارب الصبي الوقوع ؛ فقاربة الوقوع منتفية . والوقوع نفسه منى من باب أولى ، ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :
إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكسدهُ إليه بوجه - آخر الدهر - تُقْبِلُ^(١)

(ب) تعد أفعال المقاربة من أخوات « كان » الناسخة - كما عرفنا^(٢) - ولكن أفعال المقاربة تخالفها فيما يأتي :

- ١ - « أفعال المقاربة » لا بد أن يكون خبرها جملة مضارعية - في الأصح - مسبوقه بأن^(٣) الناصبة للفعل أو غير مسبوقه - طبقاً للتفصيل السابق - وفاعل المضارع لا بد أن يكون في الأرجح - ضميراً يعود على اسمها . وقد ورد رفعه السببي^(٤) في حالات قليلة لا يحسن القياس عليها ، مثل قولهم : كاد الظلمل تكلمنى أحجاره .
- ٢ - خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها .

(١) وقد قالوا في بيت ندى الرمة :

إذا غَيْرَ النَّأْيُ المحبين لم يَكْدُ رسيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ
إنه صحيح بليغ . لأن معناه : إذا تغير حب كل محب لم يقرب حبى من التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه . فهذا أبلغ من أن يقول : « لم يرح » ؛ لأنه قد يكون غير بارح مع أنه قريب من البراح . بخلاف الخبر عنه بنى مقاربة البراح . (رسيس الهوى : أوله وشدته) . وكذا قوله تمالى : « إذا أخرج يده لم يكده يراها » . هو أبلغ في نوى الرؤية من أن يقال لم يرها . لأن من لم ير ، قد يقارب الرؤية . بخلاف من لم يقارب : . . . (راجع الأشميفى ، والصبيان) .

(٢) في ص ٦١٥

(٣) إذا كانت الجملة المضارعة مسبوقه بأن الناصبة فالخبر هو المصدر المنسبك . (المؤول) .

مجاراة للرأى الذى سبق في رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

(٤) أى : الاسم الظاهر ، المضاف لضمير اسمها - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٦١١ -

٣- إذا كان خبرها مقترناً « بأن » المصدرية لم يجوز - في الأشهر^(١) - أن يتوسط بينها وبين اسمها ، أما غير المقترن فيجوز كما في خبر « كان » .

٤- يجوز حذف خبرها إن عَلِمَ ، نحو : « من تأتَى أصاب أو كاد ، ومن عَجَلَ أخطأ أو كاد » ، وهو كثير في خبر « كاد » قليل في خبر « كان » ومع قلته جائز بالتفصيل الذي سبق في موضعه^(٢) . . .

٥- لا يقع فعل من أفعال المقاربة زائداً .

(>) يرى بعض النحاة أن أو شك « ليست من أفعال المقاربة ، وإنما هي من أفعال الرجاء التي سيجيء الكلام عليها في هذا الباب^(٣) ، مستشهداً ببعض أمثلة مأثورة تؤيده . ولا داعي للأخذ برأيه اليوم ، بعد أن شاع اتّباع الرأي الآخر الذي يخالفه ، وتؤيده أيضاً شواهد فصيحة قديمة ، تسايها أساليبنا الحديثة . وإنما ذكرنا الرأي الأول ليستعين به المتخصصون على فهم النصوص القديمة التي توافقه .

* * *

(١) في هذا الرأي المنسوب للشلوبين ومن معه - تضييق ، بالرغم من أنه الأوضح . وهناك رأى للمبرد ، والفارسي ، والسيّراني ، ومن معهم - يبيح التوسط . وفي هذا الرأي تيسير ، وإزالة للفرقة بين الخبر المقرون بأن ، وغير المقرون بها ، ولكنه غير الأوضح .

وستجىء الإشارة لهذا في رقم ٤ من هامش ص ٦٢١ ورقم ٢ من هامش ص ٦٢٤ .

(٢) ص ٥٨٢ .

(٣) ص ٦٢١ .

أفعال الشروع - معناها :

ما معنى كلمة : « شَرَعَ » و « أَخَذَ » في مثل : (شَرَعَ الْمُغْتَنَى يُجَرَّبُ صوته ، وَيُصْلِحُ عَوْدَهُ ، وَأَخَذَ يَوْمَهُ^(١) بين رِنَاتِ هَذَا ، وَنَغَمَاتِ ذَلِكَ) ... ؟

معنى : « شَرَعَ » أنه ابتداءً فعلاً في التجربة وبأشْر أولها حقيقة ، وكذلك معنى كلمة : « أَخَذَ » فهي تفيد أنه ابتداءً فعلاً في المواءمة والتوفيق بين الاثنين .

وكذلك في مثل : (أَعِدَّ الطَّعَامُ : فشرَعَ المدعوون يتوجهون إلى غرفته ، وأخذ كل منهم يجلس في المكان المهيأ له . . .) أى : ابتدعوا في الذهاب إلى الغرفة حقيقة ، وبأشروا الانتقال إليها فعلاً ، كما ابتدعوا في الجلوس ومارسوه . ومرجع هذا الفهم إلى الفعل : « شرع » ، « وأخذ » « فكلاهما يدل على ما سبق ؛ ولهذا يسميه النحاة : « فَعْلٌ شُرُوعٌ » يريدون : أنه الفعل الذى يدل معناه على أول الدخول في الشيء^(٢) ، وبدء التلبس به ، وبمباشرته .

وأشهر أفعال الشروع : شَرَعَ - أنشأ - طَفِقَ - أَخَذَ - عَلِقَ - هَيَّبَ - قام - هَلَّهَلَّ - جَعَلَ^(٣) . . .

عملها :

هذه الأفعال جامدة ؛ لأنها مقصورة على الماضي^(٤) ، إلا « طَفِقَ »^(٥) و « جعل » فلهما مضارعان . وعملها الدائم هو رفع المبتدأ ونصب الخبر - بشرط

(١) يلائم ويفوق (٢) أى : دخول الاسم في الخبر .

(٣) هذا الفعل قد يكون بمعنى الظن ، أو : التحويل ، فينصب مفعولين . وقد يكون بمعنى :

خلقت ، وأوجد ؛ فينصب مفعولاً به واحداً ؛ كما سيحى في ج ٢ م ٦٠ باب « ظن وأخواتها » .

(٤) لما كانت هذه الأفعال الماضية دالة على الشروع ، كانت ماضية في الظاهر فقط ، ولكن

زمنها للحال ، وزمن المضارع الواقع في خبرها مقصور على الحال أيضاً ؛ ليتوافقا فيتلأم معناها . ويقول

النحاة : إن هذا هو السبب في عدم اقتران خبرها « بأن » المصدرية ؛ إذ « أن » المصدرية تخلص

زمن المضارع للاستقبال ، وأفعال الشروع تدل على الزمن الحالى فيقع التعارض بين زمنها

(٥) من باب . ضرب ، وعلم ، وفرح .

أن يكون المبتدأ صالحاً لدخول النواسخ^(١) عليه - فلا ترفع فاعلاً، ولا تنصب مفعولاً ما دامت ناسخة؛ فهي من أخوات «كان» الناقصة؛ ولا تقع تامة^(٢) - في الأغلب - حين إفادتها معنى: «الشروع»

وإذا كانت للشروع فحكم خبرها ما يأتي:

- ١ - أن يكون جملة مضارعية الفاعل فيها أو نائبه ضمير .
- ٢ - أن يكون هذا المضارع غير مسبوق «بأن» المصدرية^(٣) - كالأمثلة السابقة - .
- ٣ - تأخير هذه الجملة المضارعية وجوباً عن الناسخ واسمه ، فلا يجوز أن تقدم على عاملها (فعل الشروع) ولا أن تتوسط بينه وبين اسمه^(٤) .
- ٤ - جواز حذفها وهي خبر إن دل عليها دليل .

أفعال الرجاء^(٥) - معناها :

يتضح معناها من مثل : اشتد الغلاء ؛ فعسى الله أن يخفف حدته - زاد شوق الغريب إلى أهله ، فعسى الأيام أن تقرب بينهم - تطالع الرحالة إلى كشف الجاهل ؛ فعسى الحكومة أن تهيب له الوسائل . . .

ففي المثال الأول : رجاء وأمل في الله أن يخفف شدة الغلاء . وفي الثاني : رجاء وأمل أن تقرب الأيام بين الغريب وأهله . وفي الثالث كذلك : أن تعد الحكومة للرحالة الوسائل . . . ففي كل مثال رجاء وأمل في تحقيق شيء مطلوب

(١) لا يصح أن يكون اسمها شبه جملة - كما أوضحنا - وقد سبق في هامش ص ٤٤٤ المبتدأ الذي لا يصلح لدخول النواسخ .

(٢) بعض هذه الأفعال قد يكون للشروع دون أن يكون ناسخاً كالفعل « شرع » - راجع معناه في : كتاب « لسان العرب » .

(٣) للسبب الموضح في رقم ٤ من هامش ص ٦٢٠

(٤) هذا رأى الشلوبين ومن معه ، وفيه تضييق . والأنسب الأخذ بالرأى الآخر الذي يبيح التوسط ، وهو منسوب للمبرد ، والسيرافي والفارسي - كما في رقم ٢٠١ من هامش ص ٦١٩ و ٦٢٤ - بالرغم من أن الأول هو الأنصح -

(٥) الرجاء أو الأمل ، معناه : الطمع في إدراك شيء محبوب ، مرغوب فيه ، وانتظار وقوعه ، وهو الرجاء المتوقع

يُفهم من الفعل المضارع مع مرفوعه ، والكلمة التي تدل على الرجاء والأمل هي : « عسى » . ولهذا تعد من أفعال الرجاء التي يدل كل فعل منها على : « ترقّب الخبر ، والأمل في تحققه ووقوعه » . (والخبر المرتقب هنا هو : ما يتضمنه المضارع مع مرفوعه ، كما سبق) .

ومن أشهر هذه الأفعال : عسى - حرّى^(١) - اخلّو^(٢) . . .

عملها :

هي أفعال ماضية في لفظها^(٣) ، جامدة^(١) ، الصيغة . والأغلب أنها ناسخة ترفع الاسم^(٢) وتنصب الخبر ، بشرط أن يكونا صالحين لدخول النواسخ^(٥) ؛ فهي من الأفعال الناقصة (أى : الناسخة) أخوات « كان » . وخبرها - في الأفصح - مضارع مسبوق : بأن^(٦) ، وفاعله ضمير ، لكن يجوز في خبر « عسى » أن يكون مضارعه غير مسبوق بأن ؛ نحو : عسى الأمن يدوم^(٧) . . . كما يجوز أن يكون فاعل هذا المضارع سببياً ، (أى : اسماً ظاهراً مضافاً لضمير اسمها) ؛ نحو : عسى الوطن يدوم عزّه .

(١٥١) في آخر الزيادة والتفصيل - ص ٦٢٩ - بيان عن : « حرّى » وعن اشتقاقها وجودها ،

ومعانيها . . .

(٢) قد يدل بعض هذه الأفعال على الإشفاق ، وهو : الخوف من أمر مكروه ، ومنه ، (وعسى أن تكروهوا شيئاً وهو خير لكم) - كما سيبيء ، في « ب » من ص ٦٢٧ - وإذا وقعت « عسى ولعل » في كلام الله كان لها معنى آخر ؛ هو المذكور في رقم ١ من هامش ص ٦٣٦ . ولا تقع « ما » الزائدة بعد « عسى » التي معناها : الرجاء مطلقاً . كما سيبيء في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٨ ورقم ٤ من آخر هامش ص ٦٦٤

(٣) هي ماضية في اللفظ ولكن زمنها هنا مستقبل ، إذ لا يتحقق معناها إلا في المستقبل ولذلك كان زمن المضارع الواقع في خبرها مستقبلاً فقط ، ليتوافقا .

(٤) ولا يصح أن يكون اسمها شبه جملة .

(٥) طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤

(٦) صرح الصبان - في آخر باب : التعجب ، ج ٣ - بأنه لا يصح إحلال « أن » (مفتوحة الهمزة ، مشددة النون) محل « أن » ساكنة النون في خبر « عسى » . مع أن كلا منهما حرف مصدرى . والظاهر أن الأمر يسرى على « عسى » وأخواتها .

(٧٧) انظر هامش ص ٤٧٩ و ص ٤٨٠ حيث الملاحظة الخاصة بصحة أن يكون خبر هذه

الأفعال معنى عن جثة ، والبيان في رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

حكما :

- ١ - يجب تقديم هذه الأفعال على معموليها ، فلا يصح تقديمها معا ولا تقديم أحدهما ، عليها .
- ٢ - يجب - في رأى دون آخر^(١) - تأخير الخبر المقرون « بأن » عن الاسم .
- ٣ - يجوز حذف الخبر للدليل .

٤ - الأغلب في استعمال هذه الأفعال أن تكون ناقصة - كما سبق - لكن يجوز في « عسى » ، « واخلوق » أن يكونا تامين ، بشرط إسنادهما إلى « أن » والمضارع الذى مرفوعه ضمير يعود على اسم سابق على الفعلين ، دون إسنادهما إلى ضمير مستتر أو بارز ؛ فلا بد لتامهما أن يكون فاعلهما مصدراً مؤولاً من « أن » وما دخلت عليه من جملة مضارعية ، ولا يصح في حالة تمامهما أن يكون فاعلهما ضميراً مطلقاً ، تقول : (الرجل عسى أن يقوم - الزرع اخلوق أن يفتح) ، فالمصدر المؤول في المثالين فاعل^(٢) وفي هذه الحالة لا يكون في « عسى » و « اخلوق » ضمير مستتر^(٣)

وفي حالة التمام تزم « عسى » وأختها صورة واحدة لا تتغير مهما تغير الاسم السابق ، فلا تلحقهما علامة تشبية ولا علامة جمع - لأن فاعلهما مذكور بعدهما - . . . نحو : الرجل عسى أن يقوم - الرجلان عسى أن يقوموا - الرجال عسى أن يقوموا . . . وهكذا .

أما عند النقص في : « عسى » و « اخلوق » ، فلا بد أن يتصل بأخرهما اسمهما ، وهو ضمير مطابق للاسم السابق عليهما . فإن لم يتصل بهما ضمير ، وأسندتا إلى : « أن » والمضارع الذى مرفوعه ضمير ، فهما تامتان ، - كما سلف - والمصدر المؤول

(١) انظر رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية ، وب « من ص ٦٢٧

(٢) ويرى بعض النحاة في الثلاثة أن المصدر المؤول سد مسد الممولين ، فهي عنده - دائماً - أفعال ناقصة . وفي هذا الرأى تيسير .

(٣) وهذا التمام خاص بهما ، وبأوشك من أفعال المقاربة - كما سبق عند الكلام عليها في ص

٦١٧ - وللثلاثة بعض الأحكام الأخرى العامة وسيجيء في الزيادة ، ص ٦٢٦ .

فاعلهما، ففي حالة النقص نقول: الرجل عسى^(١) أن يقوم— الرجلان عسياً أن يقوموا— الرجال عسواً أن يقوموا— البنت عست أن تقوم— البنات عسستا أن تقوموا— النساء عسسين أن يقمن^(٢)

فإن كان فاعل المضارع (أو نائبه) اسماً ظاهراً جاز في كل فعل منهما أن يكون تاماً، وأن يكون ناقصاً؛ فعند التام يكون المصدر المؤول من «أن» والمضارع مع مرفوعه الظاهر— فاعلاً للفعل التام. وعند النقص لا يكون الاسم الظاهر المتأخر مرفوعاً للمضارع، بل يصير اسماً للناسخ ويكون الخبر هو: المصدر المؤول من «أن» والمضارع مع مرفوعه^(٣) الفاعل، أو ما يغني عن الفاعل.

(١) يعتبر من ضمائر الرفع المتصلة بآخر الناسخ كل ضمير مستمر وقع اسماً لذلك الناسخ.
— راجع رقم ٣ من هامش ص ٢١٩—

(٢) انظر بعض الصور الجائزة في ص ٦٢٦ و«هـ» ص ٦٢٨ ومنها بعض الصور والأحكام الخاصة باستعمالات: «حَرَى»

(٣) وهذا الإعراب مبنى على رأى المبرد، والسيرافي، والفارسي، وغيرهم من القائلين بجواز توسط الخبر بين فعل الرجاء واسمه. وفي الأخذ به توسعة وتيسير، دون رأى الشلوبين وغيره ممن يمتنعون التقديم، وإن كان المنع هو الأوضح. — وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ و٣ من هامش صفحتي: (٦١٧ و ٦١٩) وهناك إعرابات أخرى في الحالتين سيحىء بعضها في الزيادة، وفيما سبق يقول ابن مالك:

كَكَانَ «كَادَ» وَ «عَسَى» لَكِنْ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٌ
وَ كَوْنُهُ بَدُونِ «أَنْ» بَعْدَ (عَسَى) نَزَرٌ، وَ «كَادَ» الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

أى: أن «كاد» و«عسى» مثل: «كان» في العمل، — كلاهما يرفع الاسم وينصب الخبر؛ لأنهما من الأفعال الناقصة — ومن النزر، (أى: من القليل جداً) أن يكون خبرهما غير جملة مضارعية. ثم بين أن الجملة المضارعية الواقعة خبراً عن «عسى» — لا تخلو من «أن» المصدرية — فيكون المصدر المؤول هو الخبر — والعكس في الجملة المضارعية الواقعة خبراً عن «كاد». — فالأكثر عدم اقترانها «بأن»، ثم قال:

وَ كَعَسَى «حَرَى». وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا «بَدَلًا» مُتَّصِلًا
وَ أَلْزَمُوا اخْتِلَافًا: «أَنْ» مِثْلَ: «حَرَى» وَ بَعْدَ: «أَوْشَكَ» انْتِهَا: «أَنْ» نَزَرًا

يريد: أن «حَرَى» كعسى، كلاهما من أفعال الرجاء معنى وعلا. غير أن «حرى» لا يخلو خبرها من «أن» المصدرية، فن الحتم أن يتصل بها. وكذلك «أخلوق»؛ فقد «أوجبوا» اتصالها «بأن» مثل: «حرى». أما «أوشك» فيلزمها «أن»، وقد تحذف نادراً، ولا يقاس على هذا النادر، كما لا يقاس على النزر في كل ما سبق (هذا، والألف في آخر الفعل: «جمل — زائدة»). =

وكل هذا يصح في : « اخلو لِقَ » أيضاً^(١).

= ثم قال :

ومثل « كاد » في الأصح « كَرَبًا » وَتَرَكَ « أَنْ » مَعَ ذِي الشَّرْعِ « وَجِبًا
كَأَنَّهُ سَائِقٌ يَحْدُو ، وَطَفِقَ كَذَا : « جَعَلْتُ » ، « وَأَخَذْتُ » و« عَلِقَ »
يريد : أن « كرب » مثل : « كاد » في معناها ، وهو : المقاربة ، وفي عملها ، وفي عدم اتصال
خبرها « بأن » في الأغلب . ثم عرض لترك « أَنْ » مع ذِي الشَّرْعِ ؛ - أي : مع الفعل صاحب الشروع - ؛
فأوجب الحذف ، وعد من أفعال الشروع ، أنشأ ، وطفق : وجعل ، وأخذ ، وعلق ، ومثل للأول
بقوله : أنشأ السائق يحدو ؛ أي : يُعْتَمَى .

ثم قال :

واستعملوا مُضَارِعًا « لَأَوْشَكَ » و« كَادَ » لَأَغِيرُ ، وَزَادُوا « مُوشِكًا »
أي : أفعال هذا الباب كلها جامدة ، ليس لها مشتقات ، إلا « كاد » فلها مضارع ، وإلا « أوشك »
فلها مضارع أيضاً . وقد ورد لها اسم فاعل قليلا حيث سمع : موشك ، ولا مانع من استعماله .
(١) وهذا هو ما قصد إليه ابن مالك بقوله :

بَعْدَ عَسَى ، اخلو لِقَ ، أَوْشَكَ ، قَدْ يَرْرُدُ غِنَى بِـ « أَنْ يَفْعَل » عَنْ ثَانَ فُقَيْدُ
يريد « بأن يفعل » كل جملة مضارعية ، مسبوقة بأن المصدرية ؛ فهو لا يريد « أن يفعل »
ذاتها ، وإنما يريد ما هو على صياغتها ومعلمها ، فتستغنى بها تلك الأفعال الثلاثة عن الثاني اللازم لها ؛
وهو الخبر . فالمراد أنها تستغنى بالمصدر الموزون عن الخبر ، فلا تحتاج إليه ؛ فهي تكفي بمرفوعها وتكون
تامة لا ناقصة .

زيادة وتفصيل :

إذا وقعت « عسى » ومثلها : « اخلوق » و « أوشك » بعد اسم ظاهر مرفوع^(١) ، وليس بعدها في الجملة اسم ظاهر ولا ضمير بارز ؛ مثل : الصديق عسى أن يحضر - جاز أمران :

(١) أن تخلو « عسى » من ضمير مستتر فيها أو بارز ، فتكون تامة . فاعلها هو المصدر المؤول بعدها من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستتر - كما سلف -^(٢) والجملة من « عسى » وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها وهو : (الصديق) . ونحو : الحمدان عسى أن يتقدما . الحمدون عسى أن يتقدموا . البنات عسى أن يتقدمن ...

(٢) أن تكون ناقصة ، فتشتمل على ضمير - مستتر في بعض الحالات^(٣) ، أو بارز في غيرها - هو اسمها يعود على المبتدأ السابق عليها ، ويطابقه في التذكير والتأنيث ، وفي الأفراد وفروعه ، وخبرها هو المصدر المؤول من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستتر أو البارز . والجملة منها ومن اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها^(٤) ؛ مثل : محمد عسى أن يحضر - الحمدان عسياً أن يحضراً - الحمدون عسواً أن يحضروا - النساء عسِينَ أن يحضرنَ كما تقدم - .

أما إذا تأخر ذلك الاسم المرفوع بحيث يقع بعد المضارع المسبوق بأن المصدرية كما في المثال : عسى أن يحضر الوالد - فيجوز أربعة أوجه^(٥) .

الأول : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ (وهو مع تأخره في اللفظ متقدم في الرتبة) . « عسى » فعل ماض تام ، وفاعلها هو المصدر المؤول من « أن » ، ومن

(١) بأن كانت مستندة إليه مع مرفوعها .

(٢) في ص ٦٢٣ .

(٣) هي التي يكون فيها اسم الناسخ ضميراً للمفرد الغائب أو المفردة الغائبة

(٤) وإلى هذه الحالة ويشير ابن مالك بقوله :

وَجَرَّدَنُ « عَسَى » أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

(٥) ومع أن هذه الأوجه جائزة من الناحية الإعرابية فلكل منها معنى قد يختلف عن الآخر بعض

الاختلاف من الناحية البلاغية . والأوجه الأربعة إنما تجوز في غير الحالة : « هـ » الآتية في ص ٦٢٨ .

.....
.....

المضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من « عسى » وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر .

الثاني : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ مع تأخره . « عسى » فعل ماض ناقص ، اسمها ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على المبتدأ ، المتأخر في اللفظ ، المتقدم في الرتبة ، ويطابقه ؛ وخبرها هو المصدر المؤول من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستتر . والجملة من « عسى » واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر .

الثالث : أن تكون « عسى » تامة وفاعلها هو المصدر المؤول بعدها من « أن » والفعل المضارع مع مرفوعه ، ومرفوعه هو الاسم الظاهر بعده . (الوالد) .

الرابع : أن تكون « عسى » ناقصة واسمها هو : الاسم الظاهر المتأخر (الوالد) وخبرها هو المصدر المؤول من أن والفعل المضارع ومرفوعه المستتر .

وتشترك « اخلولق » و « أوشك » مع « عسى » في كل ما سبق من الحالات (١) . . .

(ب) سبق (٢) أنه لا يجوز في أفعال الرجاء أن يتقدم خبرها عليها ، كما لا يجوز (٣) - في رأى - أن يتوسط بينها وبين اسمها إن كان المضارع مقترناً « بأن » . ويجوز حذف خبرها للعلم به .

كما سبق عند الكلام على الصلة (٤) أن أفعال الرجاء لاتصلح أن تكون أفعال صلة ، إلا « عسى » طبقاً لما هو مدون هناك . . .

و الأكثر في « عسى » أن تكون للرجاء . وقد تكون للإشفاق (٥) (أى : الخوف من وقوع أمر مكروه) ، مثل قوله تعالى : (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) .

(>) إذا أسند الفعل : « عسى » لضمير رفع متكلم أو مخاطب جاز فتح

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٢٣ ، ورقم ١ من هامش ص ٦٢٢ خاصاً بهذا الإعراب .

(٢) في ص ٦٢٣ .

(٣) وهذا على غير الرأى الذى أشرنا إليه في رقم ١ . (٤) في ص ٣٧٤ وهامشها .

(٥) كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ وكما يجيء في رقم ١ من هامش ص ٦٣٦ .

السين وكسرها ؛ نحو : عَسَيْتَ^(١) أن أسلّمَ من المرض ، وَعَسَيْتَ أن تفوز
بالغنى ، وَعَسَيْتِما . . . وَعَسَيْتِم . . . وَعَسَيْن . . . بفتح السين أو كسرها في
كل ذلك ، - ونظائره . - والفتح أشهر^(٢) .

(د) في مثل : عساني أزورك - عساك تزورني ، عساه يزورنا . . . ، من كل
تركيب وقع فيه بعد « عسى » الضمير : « الياء » أو « الكاف » أو « الهاء » وهي
ضمانر ليست للرفع - تكون : « عسى حرفاً للرجاء^(٣) » ، بمعنى : « لعل » وتعمل
عملها ، وهذا أيسر الآراء - كما سبق^(٤) - ، ويجوز اعتبار « عسى » من أخوات
« كان » وهذا الضمير في محل رفع اسمها . ولا يكون كذلك في غير هذا الموضع
والأفضل الإعراب الأول ، والاقتصار عليه أحسن .

(هـ) في مثل : عسى أن يتلطف الطبيب مع المريض - يوجب النحاة
إعراب كلمة : « الطبيب » فاعلاً للفعل : « يتلطف » . ولا يجوزون أن تكون مبتدأ
متأخراً ، ولا اسماً لعسى الناقصة ، ولا غير ذلك^(٥) ، وحثتهم في المنع أن إعرابها
بغير الفاعلية للفعل : « يتلطف » يؤدي إلى وجود كلمة أجنبية في وسط صلة « أن »
فمن الخطأ إعراب أن « مصدرية » « ويتلطف » مضارع منصوب بها ، وفاعله
ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على « الطبيب » المتأخر في اللفظ ؛ دون الرتبة .
وعلة الخطأ أن كلمة : « الطبيب » سواء أكانت مبتدأ متأخراً ، أم اسماً لعسى . . . ، قد

(١) وإسناده لهذه التاء التي هي ضمير - دليل من الأدلة التي يعتمد عليها أصحاب الرأي القائل
بأن « عسى » فعل ماض ، وليست حرفاً . أما بقية أفعال هذا الباب فلا خلاف في أنها فعل .
(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

والفتح والكسر أجز في السين من نحو : عَسَيْتُ ، وَاثِقًا الْفَتْحُ زَكْنُ
أى : أن الفتح والكسر جائزان في مثل : « عسيت » حين يتصل بها ضمير رفع لمتكلم ، أو لمخاطب
كما شرحنا ، « زكن » انتقاء الفتح (بمعنى : علم اختياره عن العرب) ، وأنه أفضل عندهم من الكسر .
(٣) وفي هذه الحالة لا تقع بعدها « ما » الزائدة لأن « ما » الزائدة لا تقع بعد عسى -

كما سيجيء في آخر رقم ٤ من هامش ص ٦٦٤ وكما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢
(٤) في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٢ - وفي ب من ص ٢٤١ ، وستجيء لها إشارة في رقم ٢ من

هامش ص ٦٢٨ .

(٥) وهذه هي الحالة المستثناة التي أشرنا لها في رقم ٥ من هامش ص ٦٢٦ .

وقعت غريبة بين أجزاء صلة « أن » لأنها ليست من تلك الصلة ، وفصلت بين تلك الأجزاء . ولا يجوز الفصل بأجنبي في تلك الصلة .

ومثل هذا قالوا : في إعراب كلمة : « رَبَّ » ، في قوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) ، عند إعراب كلمة : « مقاماً » ظرفاً .

(و) من الاستعمالات الصحيحة وقوع اللفظ : « حَرَّى » اسماً منوئاً مع ملازمته الإفراد والتذكير في جميع حالاته ؛ نحو : الصانع حَرَّى أن يُكْرَمَ – الصانعان حَرَّى أن يُكْرَمَا – الصانعون حَرَّى أن يَكْرَمُوا – الصانعة حَرَّى أن تَكْرَمَ – الصانعتان حَرَّى أن تَكْرَمَا – الصانعات حَرَّى أن يُكْرَمْنَ ...
ولفظ : « حَرَّى » في كل الاستعمالات السابقة مصدر ، معناه : جدير وحقيق ؛ فهو مصدر بمعنى الوصف .

والأحسن أن يكون مصدراً لفعل تام متصرف ليس من « أفعال الرجاء »
هو الفعل : حَرَّى – يَحْرِي – حَرَّى . وقد يجيء من هذا الفعل التام المتصرف وصف مشتق على : « حَرَّى » (وزان : غَسِي) ، وعلى : حَرَّ (وزان : صَدَد ، بمعنى ظمآن) وهذان الوصفان هما صفتان مُشَبَّهَتَان ولا يلتزمان صيغة واحدة ، وإنما تلحقهما علامة التثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث ، فيقال : المكافِيح حَرَّى أو حَرَّ أن يفوز – المكافِهان حَرِيَّان ، أو حَرِيَّان أن يفوزا – المكافِحون حَرِيَّون أو حَرِيَّون أن يفوزوا – المكافِحة حَرِيَّة أو حَرِيَّةٌ ... المكافِحتان حَرِيَّتَان أو حَرِيَّتَان ... المكافِحات حَرِيَّات أو حَرِيَّات ...

المسألة ٥١ :

الحروف الناسخة^(١) : « إن » ، وأخواتها .

يراد بالحروف الناسخة - هنا - سبعة أحرف ^(٢) لا خلاف في حرفيتها ، وهي :	
<p>(١) } المرءُ محبوبٌ تحت لسانه . - إن المرءَ محبوبٌ تحت لسانه . النظافةُ وقايةٌ من المرض . - إن النظافةَ وقايةٌ من المرض .</p>	١ - إن ، بكسر الهمزة ، مع تشديد النون ^(٣)
<p>(٢) } الغضبُ بلائٌ على صاحبه . - ثبت أن الغضبَ بلائٌ على صاحبه . العملُ وسيلةُ الرزقِ ... - عرفتُ أن العملَ وسيلةُ الرزقِ</p>	٢ - أن ، بفتح الهمزة ، مع تشديد النون ^(٣)
<p>(٣) } الصمتُ حسنٌ ... - الصمتُ حسنٌ ، لكنَّ الكلامَ أحسنٌ منه أحياناً . الرياضةُ مفيدةٌ - الرياضةُ مفيدةٌ ، لكنَّ الإسرافَ فيها ضارٌّ .</p>	٣ - لكن ، بتشديد النون ^(٣)
<p>(٤) } وجهُ القط كوجه الأسد . - كأنَّ وجهَ القط وجهُ أسدٍ البردُ كالملح في الشكل . - كأنَّ البردَ ملحٌ .</p>	٤ - كأن ^(٤) : بتشديد النون ^(٣)
<p>(٥) } الاستعمارُ زائلٌ . - لیت الاستعمارَ زائلٌ . الاستبدادُ صريعٌ . - لیت الاستبدادَ صريعٌ .</p>	٥ - لیت ^(٥) .
<p>(٦) } الغائبُ قادمٌ . - لعلَّ الغائبَ قادمٌ . الصديقُ وافيٌ . - لعلَّ الصديقَ وافيٌ .</p>	٦ - لعل ^(٥) .
<p>(٧) } مهملٌ عمله خاسرٌ . - لامهملًا في عمله كاسبٌ . خائنٌ وطنه معذبٌ . - لا خائنَ وطنه مطمئنٌ .</p>	٧ - لا - (وسيجي) لها باب مستقل ^(٦)

(١) تقدم معنى الناسخ - في أول باب : « كان » وأخواتها ص ٤٣ - ٥ . وبيان ما لا يصح دخول الناسخ عليه .
 (٢) يزداد عليها : « عسى » بشرط أن تكون للرجاء (أى : بمعنى : « لعل ») وبشرط أن يكون اسمها ضميراً لغير الرفع ، وقد سبق تفصيل الكلام عليها في أفعال الرجاء ص ٦٢١ - وعلى حرفيتها في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ وفي « من ص ٦٢٨ » .
 (٣) يجوز تخفيف النون في الحروف الأربعة : المحتومة بالنون - سدة ، (وهي : إن - أن - كان - لعل) ويترتب على هذا التخفيف أحكام تنشأ عنه . وسيجي ذكرها تفصيلاً في بحث خاص بها ، ص ٦٧٣ .

(٤) مع اعتبار الأداة كلها كلمة واحدة ، ولا التفات لما يقال عن أصلها : « الكاف ، وأن » (٥٥) تختص « لیت » و « لعل » دون أخواتهما بأنهما لا يكونان إلا في أسلوب إنشائي - كاسبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ ، وكما يجيء عند الكلام عليهما في رقم ٣ و ١ من هامش ٦٣٥ - ولكن نوع الإنشاء معها مختلف فهو « طلبى » مع : « لیت » و « غير طلبى » مع « لعل » . (٦) ص ٦٨٥

وكل واحد من هذه السبعة يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعهما^(١) وأحوالهما ؛
فيتأولهما بالتغيير ؛ في اسمهما ، وفي شيء من ضبط آخرهما ؛ إذ يصير المبتدأ
منصوباً ، ويسمى : اسم الناسخ ، ويبقى الخبر مرفوعاً ، ويسمى ؛ خبر الناسخ ،
— كالأمثلة المذكورة^(٢) . — وفي جميع الحالات لا يصح أن يكون اسم الناسخ هنا شبه
جملة ، كما لا يصح في أسماء الناسخ الأخرى .

ولكل واحد من تلك الحروف معنى خاص يغلب فيه ، فالغالب في
« إن » و « أن » : التوكيد^(٣) ، وفي : « لَكِنَّ » .

(١) انظر « الملاحظة » التي في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ ، وتختص بمقع وقوع « أن » بنوعها
بعد « كان » و « إن » و « لا النافية للجنس » وكذلك لاقع « ما المصدرية » بعد الناسخ الثلاثة
السابقة . وهناك شرط يبيح الوقوع في بعض الصور السابقة
(٢) تختلف هذه الناسخ عن « كان » وأخواتها في أمور ثلاثة :
أولها : أن هذه الناسخ حروف : أما « كان » وأخواتها فهي الأفعال ؛ مثل : كان ، وأصبح ،
وأضحى ومنها الحروف ، مثل : ما - لا - لات - إن ومنها الأسماء ، وهي المشتقات التي
تعمل عمل تلك الأفعال .

ثانيتها : أن هذه الناسخ تنصب الاسم وترفع الخبر . أما تلك فترفع الاسم ، وتنصب الخبر .
ثالثها : أن هذه الحروف لازمة التصدير ؛ (أي : لا بد أن تكون في صدر جملتها) إلا « أن »
(المفتوحة الهزئة ، المشددة النون) ؛ فيجوز أن يسبقها شيء من جملتها ؛ — كما سيبيء في ص ٦٣٧ وفي
« ب » من ص ٦٤٥ — ويجب أن تكون مع معموليها جزءاً في الإعراب من جملة أخرى . أما « كان »
وأخواتها فليست لازمة التصدير

(٣) المراد : توكيد النسبة ، أي : توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار ؛
فكلا الحرفين في تحقيق هذا الغرض بمنزلة تكرار الجملة ، ويفيد ما يفيد التكرار ؛ ففي مثل : إن المال
عماد العمران تعني كلمة « إن » عن تكرار جملة : « المال عماد العمران » ،
ومن الخطأ البلاغي استخدامها إلا حيث يكون الخبر موضع الشك أو الإنكار . والتأكيد هما
يدل على أن خبرهما محقق عند المتكلم ، وليس موضع شك . ولا يستعملان إلا في تأكيد الإثبات
(انظر ما يقتضيه معنى التوكيد في « أن » — ص ٦٤٤ « أ »)
وقد تكون « أن » — مفتوحة الهزئة — للترجي مثل « لعل » في معناها ، وسيبيء الكلام على حكمها
في رقم ٣ من هامش في ص ٦٣٧ .
وقد تكون « إن » — مكسورة الهزئة — بمعنى : « ندم » ، فتعتبر حرف جواب محض لا يعمل شيئاً ،
كقول الشاعر :

قالوا: كَبُرَتْ. فقلتُ: «إنَّ»، وربما ذَكَرَ الكبيرُ شبابه فتطربا
أي : فحزن - وقول الآخر :

وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا لَكَ ، وَقَدْ كَبُرَتْ. فقلتُ : إِنَّهُ
الماء للسكت .

ويجوز أن يقع المصدر المنسبك من « أن » (المفتوحة الهزئة ، المشددة النون) ومعموليها اسماً لأختها
مكسورة الهزئة ، وليتبقية الأحرف الناسخة . بشرط أن يتأخر ؛ ويتقدم عليه خبرها شبه جملة ، نحو :
إن عنى أنك مخلص ، و كأن في نفسي أنك تشمر بهذا ، ولعل في خاطرك أنك أحب الأصدقاء إلى . . . =
النحو الوافي - أول

الاستدراك^(١) ولا بد أن يسبقها كلام له صلة معنوية بمعنولها^(٢)، وفي: «كأن»: التشبيه^(٣)

= وهكذا. فالمصدر المؤول هو اسم الحرف الناسخ (كما سيجيء في «ب» من ص ٦٤٥)
بقى السؤال عن معنى: «مما» وإعرابها في قول الشاعر:

وإنَّا لِمِمَّا نَضْرِبُ الكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِّ

والإجابة عن هذا موضحة مفصلة في ص ٥٥١ وفي رقم ٣ من هامشها .

(١) هو إبعاد معنى فرعى يخطر على البال عند فهم المعنى الأصلي لكلام مسموع أو مكتوب ، ومثال ذلك قولنا : « هذا غنى » فيخطر بالبال أنه محسن بسبب غناه . فإن كان غير محسن أسرعنا إلى إزالة الحاطر بمعنى ما يدل على ذلك ، مثل كلمة : « لكن » وبعدها الممولان ، فنقول : « هذا غنى لكنه غير محسن » . ومثل : « الكتاب رخيص » ، فيقع في الحاطر أنه لانفع فيه . فإن كان غير ذلك بادرننا بمعنى كلمة : « لكن » مع معمولها لإزالة هذا الوهم ؛ فنقول : « الكتاب رخيص ، لكنه كبير النفع . . . » وهكذا . . . ، فلا بد أن يكون قبلها كلام يتضمن معنى أصلياً يوحى بمعنى فرعى ناشئ منه وهذا المعنى الفرعى هو الذى يراد إبعاده بكلمة : « لكن » ، ويعبر النحاة عن هذا بقولهم في «الاستدراك» إنه : « تعقيب الكلام برفع مايتوهم بثبوته ، أو إثبات مايتوهم نفيه » . وهذا يقتضى أن يكون المعنى بعدها مخالفاً للمعنى الفرعى الذى يفهم مما قبلها ، ومغايراً له . وتقع بعد التنى والإثبات . فإن كان المعنى الفرعى الناتئ مما قبلها موجباً كان مابعداً منفيّاً في معناه ، وإن كان المعنى الفرعى قبلها منفيّاً في مضمونه كان المعنى بعدها موجباً ، فوجودها يبنى عن المغايرة والمخالفة بين معنى مابعدها والمعنى الفرعى المفهوم مما قبلها . من غير حاجة إلى أداة نافية في أحدهما .

ولا يصح أن تكون الجملة الاسمية بعدها خبراً عن مبتدأ أو عن ناسخ قبلها - ولا غير خبر أيضاً -

كما سنعرف في رقم ٢ -

واستعمال « لكن » في « الاستدراك » هو الأعم الأغلب . ومن الجائز استعمالها في بعض الأحيان مجرد تأكيد المعنى ، كما كان يستعملها الفصحاء ؛ مثل : « لو اعتذر المسئء لتناسيت إساءته ؛ لكنه لم يعتذر » فهي هنا لتأكيد عدم الاعتذار ، وهو مفهوم بدونها من كلمة : « لو » التى تفيد في هذا المثال نفي معنى الكلام المثبت بعدها .

ومن الآيات المشتتة على « لكن » قوله تعالى : « لكننا هو الله ربى » وأوضح الآراء فيها أن تقدير الكلام : لكن (بسكون النون) أنا هو الله ربى . فحذفت الهمزة تخفيفاً ، وأدغمت النون في النون ؛ فصارت : لكننا - (بنون مشددة بعدها ألف) .

و « لكن » - مشددة النون - هى التى تمد من أخوات « إن » في العمل . أما : « لكن » مخففة النون (أى : الساكنة النون) فليست من أخوات « إن » ولا من النواسخ . بالرغم من أن معناها : « الاستدراك » أيضاً -

(٢) أى : لا بد أن تتوسط بين جملتين كاملتين ، بينهما نوع اتصال معنوى ، - لا إعرابى -

بحيث تكون في صدر الثانية منهما ، ولا يصح في الجملة الثانية المصدرة بها أن تقع خبراً - أو غيره - عن شئ سابق على « لكن » ، كما أشرنا - في رقم ١ - أمّا ما ورد في كلام السابقين المولدين من نحو : فلان وإن كثر ماله . - لكنه بخيل . أو : إلا أنه بخيل : فقد سبق بيان الرأى فيه (في ص ٤٥١) .

(٣) المراد : تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر . والتشبيه هنا أقوى من التشبيه بالكاف ؛ فثل : كأن الحمل فيل في الضخامة ، أقوى في التشبيه من : « الحمل كالفيل في الضخامة » . ولا يليها - في الغالب - إلا المشبه ؛ أما « الكاف » و « مثل » وأضرابهما فيلها المشبه به في الأكثر ، على الصورة التى فصلها البيانيون في كل ذلك .
واستعمالها في التشبيه مطرد في سائر أحوالها عند جمهرة النحاة . ولكن فريقاً يقول : إنها لا تكون للتشبيه =

.....

= إلا حين يكون خبرها اسماً أرفع من اسمها قدرًا أو أحط منه ؛ نحو: كأن الرجل مملوك . أو : كأن اللص قويد . أما إذا كان خبرها جملة فعلية ، أو ظرفًا ، أو جارًا مع مجروره ، أو صفة من صفات اسمها - فإنها للظن ؛ نحو: كأن محموداً وقف ، أو عندك ، أو في الدار ، أو واقف . . لأن محموداً هو نفس الذي وقف ، ونفس المستقر عندك ، أو في الدار ، ونفس الواقف . . والشئ لا يشبهه بنفسه . ويقول الذين يرونها للتشبيه باطراد : إنها في الأمثلة السابقة ونظائرها - جارية على أداء مهمتها الأصلية ؛ وهي : التشبيه باعتبار أن المشبه به محذوف ، فالأصل : كأن محموداً شخص وقف ، أو شخص عندك ، أو شخص في البيت ، أو شخص واقف . . أو اعتبار المشبه به هو نفس المشبه ، ولكن في حالة أخرى له . ولا مانع عندهم من تشبيه الشخص في حالة معينة - بنفسه في حالة أخرى تخالفها ؛ فيكون المراد : كأن محموداً في حاله وهو غير واقف شبيه بنفسه وهو واقف

والخلاف شكلي ، ولكن هذا الرأي أنسب لأنه عام ينطبق على كل الحالات ، ويريحنا من التشتيت ، والخلاف ، وتشبيب القواعد . والأخذ بهذا الرأي أو ذاك إنما يكون حيث لا توجد القرينة التي تعين المراد . فإن وجدت وجب الأخذ بها .

ومن الأساليب الفصيحة المسموعة قولهم : « كأنك بالفرج آت ؛ وبالشتاء مقبل » . « وكأنك بالدنيا لم تكن ، وبالأخرة لم تنزل » وقد تعددت الآراء في المراد . ومنها في الأسلوب الأول : التعبير عن قرب مجيء الفرج ، وقرب إقبال الشتاء . وفي الثاني خطاب متجه إلى المحتضر : كأن الدنيا لم تكن (أي : لم توجد) أو : كأنك لم تكن بالدنيا ، لقصر المدة فيها في الحالتين ، وكأنك في الأخرة - تتوهم أنك لم تنزل عن الدنيا ولم تبارحها .

وتعددت كذلك في إعراب تلك الأساليب إعراباً يساير معنى واضحاً ؛ وما ارتضوه في الأسلوب الأول أن يكون معنى « كأن » هنا : التقريب . والكاف اسمها . وأصل الكلام : كأن زمانك آت بالفرج . ثم حذف المضاف ، وهو كلمة : « زمان » . أما الخبر فهو كلمة : « آت » مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المحذوفة . والجار والمجورون : (بالفرج) متعلق بالخبر : (آت) . وبالشتاء - الواو حرف عطف ، والجار مع مجروره متعلق بكلمة : مقبل ؛ المعطوفة على كلمة « آت » السابقة ؛ فأصل الكلام : كأن زمانك آت بالفرج ، ومقبل « بالشتاء » .

وارتضوا في الأسلوب الأخير أن يكون الخبر محذوفاً فيما : وجملة : « لم تكن » ، وكذلك جملة : « لم تنزل » في محل نصب ، حال . والأصل : كأنك تبصر بالدنيا حالة كونك لم تكن بها (لأنك تبصرها في لحظة مفادتها) وكأنك تبصر بالأخرة في حالة كونك لم تنزل (أي : في حالة لم تنزل فيها عن الدنيا ، ولم تفادها نهائياً) .

وهناك إعرابات أخرى كل منها يساير معنى معيناً ، فتختلف الإعرابات باختلاف المعاني التي يتضمنها كل أسلوب . (راجع حاشية الصبان ج ١ عند الكلام على : كأن) .

ولعل الإعراب الواضح الذي يساير معنى واضحاً في المثالين الأولين هو أفراض أن أصلها : كأنك آت بالفرج ومقبل بالشتاء ، وهذا - مع ما يترتب عليه من المعنى يفيد القرب الذي سبق الأسلوب شاهداً عليه . لأن المحاطبة دليل القرب .

ولا مانع من اعتبار : كأن للقرب أو التشبيه . فإن كانت للقرب فعناها ظاهر ، وإن كانت للتشبيه فالمراد « كأنك شخص أو شيء آت بالفرج ، ومقبل بالشتاء . فالمشبه به مجنوف . وعلى هذا أو ذاك =

... ..

= تعرب « الكاف » اسمها ، و « آت » خبرها . و « الفرج » جار ومجرور متعلق بالخبر . و « مقبل » « الواو » حرف عطف « مقبل » معطوف على : « آت » . و « الشتاء » جار ومجرور متعلق بكلمة : « مقبل » وما يقولونه في تأييد إعرابهم المخالف مردود وضعيف .. (كالذي ورد في المنفى والتصريح وحواشيها عند الكلام على : كأن) .

كما يصح في المثال الأخير : اعتبار كلمة « كأن » للتشبيه (تشبيه المخاطب في هذه الحالة بنفسه في حالة أخرى ؛ فالمشبه والمشبه به شخص واحد ، ولكن في حالتين مختلفتين ، وهذا أمر جائز عندهم ، - كما أسلفنا - . أى : كأنك في حالة وجودك بالدنيا شبيه بنفسك في حالة عدم وجودك بها .) « فالكاف اسمها ، والجار والمجرور ؛ (بالدنيا) متعلق بالفعل : « تكن » فكلمة : « لم » حرف جزم . « تكن » تامة بمعنى « توجد » فعل مضارع مجزوم بها . والفاعل : أنت ، والجملة في محل رفع خبر : « كأن » . (فالمراد : كأنك عند الاحتضار لم توجد بالدنيا ، فأنت في حالتك هذه تشبه نفسك في حالة عدم وجودك فيها ؛ فالحالتان سياتن) . و « بالآخرة » الواو حرف عطف . الجار والمجرور حال مقدم من الضمير فاعل الفعل المضارع : « تزل » المجزوم بالحرف : « لم » (فالمراد : كأنك لم توجد بالدنيا ولم تزل عنها في حالة وجودك بالآخرة ؛ لأنك على بابها . والجملة الفعلية الثانية معطوفة على الجملة الفعلية السابقة) . ويرى فريق آخر قصر التشبيه في : « كأن » على الحالة التي يكون فيها خبرها جامداً ؛ مثل : « كأن البخيل حجر » . أما في غيره فهي للتحقيق ، أو : التقريب ، أو الظن . . . ومن أمثلة التحقيق عندهم قوله تعالى : (وئى كأنه لا يفلح الكافرون) ، إذ المعنى هنا محقق قطعاً . ولا مجال فيه للتشبيه . ومثله قول الشاعر المتنزل :

كأننى حين أمسى لا تكلمنى مُتَيْمٍ أشتهى ما ليس موجوداً

وهذا رأى حسن ولكن جمهورهم لا يخرجونها عن التشبيه ، وحجتهم ما ذكرنا من أن المشبه به قد يكون محنوفاً . وقد يكون هو المشبه أيضاً ، ولكن في حالة أخرى كما سبقت الإشارة ؛ ففي مثل : « كأن علياً يلعب » يكون المراد : كأن علياً شخص يلعب ، أو : كأن علياً في حال عدم لعبه يشبه علياً في حالة لعبه . أى : كأن هيئته في غير لعبه كهيئته في اللعب (راجع الجزء الأول من المصع ص ١٣٣) ، وقد قلنا : إن الأخذ بهذا الرأى أحسن عند عدم القرينة ، إبعاداً للخلاف ، واختصاراً نافماً في القواعد . أما مع القرينة فلا ، كالأية . والتأويل في الآية - ونظائرها - عسير ، لأن القرينة تدل على أنها للتحقيق قد يكون أصل المضارع في : (كأنك في الدنيا لم تزل . . .) هو : « يزول » من « زال » التامة ، بمعنى : قسبى وذهب . فالزاي مضمومة . وقد يكون أصله : « يزال » ؛ من : « زال » ، يزال « الناسخة مثل : لا يزال الحر مكمراً ، بمعنى : بق واستمر ، فالزاي مفتوحة . والمعنى منها يخالف ما سبق ، بعد ، أى : أن الآخرة باقية خالدة تنتظر .

وفى : « ليت » التمنى ^(١) . وفى : « لعل » ^(٢) التَّرجى والتوقع . وقد تكون للإشفاق ^(٣) .

* * *

(١) هو الرغبة فى تحقق شئ محبوب حصوله ؛ سواء أكان تحققه ممكناً مثل : ليت الجو معتدل ، أم غير ممكن ؛ مثل : ليت القاتل يعود حياً . ولا يصح أن يكون فى أمر محتوم الوقوع ؛ مثل : ليت غداً يجئ . والتمنى معنى إنشائى طلبى ، ولهذا كان الأسلوب الذى تصدره « ليت » إنشائياً طلبياً - كما سبق - فى رقم ٢ من هامش ٣٧٤ - .

وتختص « ليت » بأسلوب يلتزم فيه العرب حذف خبرها ؛ هو قوهم : « ليت شعرى . . . » ومع حذفهم الخبر فيه باطراد يلتزمون أن يذكروا اسمها ، وأن يكون هذا الاسم كلمة : « شعر » مضافة إلى ياء المتكلم ، وبعدها الخبر المحذوف وجوباً ، ثم تذكر بعده جملة مصدره باستفهام ؛ نحو : ليت شعرى . . . أمقيم أخى أم ظاعن ؟ ليت شعرى . . . أراغب صديق فى الزيارة أم كاره ؟ . . . يريدون ، ليت شعرى عالم بجواب هذا السؤال . . . أو : خبر بجوابه . . . أما غير تلك الحالة ، وكذا فى باقى الأخبار ، فيجوز حذف الخبر وحده لدليل ؛ عملاً بالقاعدة اللغوية التى تبيح عند أمن اللبس حذف مالا يتأثر المعنى بحذفه - كما سيجئ فى « ١ » - ص ٦٤١ -

وتختص « ليت » - كذلك - بالاستغناء عن اسمها وخبرها إذا دخلت على « أن » (المفتوحة الهمزة المشددة الزون) إذ يسد المصدر المؤول من « أن » ومعمولها مسد معمول « ليت » ، مثل : ليت أن الصحة دائمة . وقيل : إن الخبر محذوف ، والتقدير : ليت دوام الصحة حاصل . . . سواء أكان هذا أم ذاك فالذى يعينها أنها تدخل على « أن » ومعمولها ؛ فيتم الكلام ، ويستقيم المعنى من غير حاجة إلى زيادة لفظية أخرى ؛ فلا أهمية للخلاف فى الإعراب ؛ إذ الغرض الوصول إلى التعبير السليم الذى يؤدى إلى المعنى المقصود ، وهو هنا غير متوقف على طريقة الإعراب .

وكذلك تختص - فى الرأى الأرجح - بعدم دخول « سوف » على خبرها ؛ فلا يصح : ليت الصحة سوف تدوم ؛ لأن سوف لا تدخل إلا على ما يمكن تحقيقه وإدراكه من كل شئ ليس فيه استحالة ، ولا بعد ، وهذا نقيض ما تفيد « ليت » - فى الغالب - .

(٢) فى « لعل » المستند لىاء المتكلم لغات كثيرة ، ولجات متعددة - نحن اليوم فى غنى عن أكثرها - وقد نقلها صاحب الأمانى (أبو على القالى فى الجزء الثانى - ص ١٣٦ -) ، قال ما نصه : (بعض العرب يقول : لعملى ، وبعضهم : لعملى ، وبعضهم : علتى ، وبعضهم : علتى ، وبعضهم : لعملى ، وبعضهم : لعملى ، وبعضهم : لعملى ، وبعضهم : لعملى ، وبعضهم : لعملى ، وبعضهم : لعملى ، وفى لسان العرب لغات أخرى .

(٣) معنى التَّرجى : انتظار حصول أمر مرغوب فيه ، ميسور التحقق . ولا يكون إلا فى الممكن . ومثله التوقع . أما الإشفاق فلا يكون إلا فى الأمر المكروه المحفوف ؛ مثل : لعل النهريفرق الزرع والبيوت . وخبرها غير مقطوع بوقوعه ، ولا متيقن ، فهو موضع شك ؛ بخلاف خبر « إن » و « أن » - كما سبق - وقد تكون للتعليل ؛ كقوله تعالى : « فقولا له قولاً ليئلاً لعله يتذكر . . . » .. وقول الشاعر :

تَأَنَّ ، وَلَا تَعْجَلْ - بلومك صاحباً لعلَّ له عذراً وأنت تلومُ

وقد تكون للاستفهام ؛ كقوله تعالى : « وما يدريك لعله يزكى » وقد تكون للظن . . . وجميع هذه المعانى قياسية الاستعمال وإن تفاوتت فى الكثرة . وقد تكون للتحقيق (انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية) .

والأسلوب الذى تصدره « لعل » إنشائى غير طلبى فهمى « وليت » للإشفاق مع اختلاف نوعه دون باقى أخواتها .

شروط إعمال هذه الأحرف الناسخة^(١) :

(١) يشترط لإعمالها ألا تتصل بها : « ما » الزائدة^(٢) . فإن اتصلت بها « ما » الزائدة^(٢) - (وتسمى : « ما » الكافّة)^(٣) - منعتها من العمل ، وأباح دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية . إلا : « ليت » فيجوز لإعمالها وإعمالها^(٤) عند اتصالها بكلمة : « ما » السالفة ولا تدخل على الجمل الفعلية ؛ فيجب الإهمال في مثل : إنما الأمين صديق^(٥) . ولكنها الخائن عدو ، وفي مثل قول الشاعر يصف حصاناً بياض وجهه ، وسواد ظهره :

وكأنما انفجر الصباح بوجهه حسناً ، أو احتبس الظلام بيمتته^(٦)

(١) يشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها مما تقدم ذكره من شروط عامة في ص ٥٤ مع ملاحظة مايجي هنا من فروق قليلة بين النوعين ومن شروط أخرى لا بد منها لإعمال «إن» وأخواتها وينفرد خبر « لعل » بمجاز تصديره « بأن » المصدرية ؛ نحو : لعل أحدكم أن يسارع في الخيرات فيلقى خير الجزاء . . . (ولا مانع في هذه الحالة أن يقع المعنى خيراً عن الذات كوقوعه خيراً لى . . . وقد سبق الكلام عليها في باب أفعال المقاربة رقم ١ من هامش ص ٦١٦) .

وإذا وقعت « لعل » أو « عسى » في كلام الله تعالى لا يكون معناها الرجاء ، أو الإشفاق ؛ لاستحالة ذلك عليه . وإنما يكون معناها التحقيق والقطع حيناً ، وحيناً الرجاء أو الإشفاق منسوباً إلى الذي يدور بسدده الكلام ، لا إلى المولى جل شأنه . (ولهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢) .

(٢) يشترط أن تكون « ما » حرفاً زائداً يمنع هذه الحروف الناسخة من العمل . فإن لم يكن حرفاً زائداً لم يمنعها مثل « ما » الموصولة في نحو : إن ما في القفص بلبل . (أى : إن الذي في القفص بلبل) ومثل « ما » الموصوفة في نحو : إن ماطيماً نافع ، أو إن مايطيح نافع ، (أى : إن شيئاً مطيحاً أو يطيح - نافع .) فكلمة : « ما » في المثالين ليست كافة (أى : ليست مانعة للحرف الناسخ عن العمل) ، ويجب فصلها في الكتابة منه . بخلاف الزائدة ، فيجب وصلها بآخره في الكتابة . ولا تدخل « ما الزائدة » على « عسى » التي قد تكون حرفاً كهذه الأحرف الناسخة .

(٣) لأنها كفتت (أى : منعت) الحرف الناسخ من العمل ولذا يكتفى بعض القدماء في إعراب مثل : «إنما» بقوله : « كافة ومكفوفة » يريد : أن « ما الزائدة » كفت الناسخ عن العمل ، وكفتت نفسها كذلك عن أن تكون « موصولة أو موصوفة . . » واقتصرت على أن تكون مهيمة زائدة . أو : أنها كفت الحرف الناسخ . وهو قد كفها أيضاً أن تكون نوعاً آخر غير الزائدة .

(٤) وفي هذا يقول ابن مالك في بيت سيجي في ص ٦٦٤ .

ووصل « ما » بذى الحروف مبطل إعمالها . وقد يبقَى العملُ
أى : أن اتصال « ما » الزائدة بهذه الحروف يبطل عملها . وقد بيق العمل - اختياراً - في « ليت » وحدها دون أخواتها ، في الرأي الأحسن . (٥) وقول الشاعر :

إنما المرء حديث بعده فكأن حديثاً حسناً لمن وعى
وقوله تعالى : من اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ، ومن ضل فإنما يضل عليها . .

إذا اتصلت - « ما » الزائدة بأحد الحرفين الناسخين : « إن » أو « إن » ، منعتها من العمل ، وصار كل واحد منهما بعد هذه الزيادة أداة من أدوات الحصر ؛ تزيد توكيد المعنى قوة ووضوحاً . . . (وقد سبقت الإشارة الموضحة في رقم ٤ من ص ٤٩٥) مثل : إنما أنت كبير الهمة ، أو : عرفت إنما أنت كبير الهمة ؛ فقد قصرنا المخاطب على صفة معينة ؛ هي كبر الهمة ؛ وحصرنا أمره فيها . وتأويل « أن » (المتفوحة الهزئة المشددة التون) مع معمولها بمصدر مؤول تختن عند ظهوره لا يمنع من إفادتها الحصر عند اتصالها بما الزائدة ، لأن إفادة الحصر تم قبل التأويل وسبك المصدر . (٦) بظهوره .

ويجوز الأمران مع : « ليت » مثل : ليتما على حاضر ، أو : ليتما عليّما حاضر ، وهي في الحالتين مختصة بالجمل الاسمية .

(ب) يشترط في اسم هذه الأحرف شروط ، أهمها :

ألا يكون من الكلمات التي تلازم استعمالاً واحداً ، وضبطاً واحداً لا يتغير ؛
كالكلمات التي تلازم الرفع على الابتداء ، فلا تخرج عنه إلى غيره ؛ ككلمة : « طوبى »
وأشباهها^(١) - في مثل : طوبى للمجاهد في سبيل الله . - فإنها لا تكون إلا مبتدأ .

وألا يكون من الكلمات الملازمة للصدارة في جملتها ، إما بنفسها مباشرة ،
كأسماء الشرط ، و : « كم » . . . ، وإما بسبب غيرها^(٢) ؛ كالمضاف إلى ما يجب
تصديره ؛ مثل : صاحب من أنت ؟ . فكلاهما لا يصلح اسماً لحرف ناسخ .

والسبب : هو أن هذه الحروف الناسخة ملازمة للصدارة في جملتها (ما عدا
« أن »)^(٣) فإذا كان اسم واحد منها ملازماً للصدارة وقع بينهما التعارض . ولهذا
كان من شروط إعمالها - أيضاً - أن يتأخر اسمها وخبرها عنها .

وألا يكون اسمها في الأصل مبتدأ واجب الحذف ؛ كالمبتدأ الذي
خبره في الأصل نعت ، ثم انقطع عن النعت إلى الخبر^(٤) ؛ نحو :

(١) لهذه الكلمات بيان في رقم ١ من هامش ص ٥٤٢ - أول باب : « كان » وأخواتها ومثلها
بعض الكلمات التي تلازم النصب على المصدرية ، أو على غير المصدرية

(٢) مما مريانه في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ .

(٣) إذا كانت « أن » للترجي - أى : مثل : « لعل » التي تفيد هذا المعنى - وجب ما يأتي : أن
تلازم صدر جملتها ، وأن تكون الجملة في هذه الصورة اسمية حتماً ، ولا يصح اعتبار « أن » ؛ حرفاً مصدرياً
يؤول مع معموليه بمصدر مفرد . كما لا يصح - وهي بمعنى : « لعل » - أن يتقدم عليها أحد معموليها ،
ولا معمول أحدهما - وقد سبق توضيح هذا في رقم ٥ من ص ٥٠٤ وبجاء له إشارة في « و » من ص ٦٤٨ -

(٤) سبق أن أوضحنا المراد بالنعت المقطوع وسببه . . - في ص ٥١٠ ، وسببه تفصيل الكلام
عليه في الباب الخاص بالنعت > ٣ - ويستثنى من المبتدأ الواجب الحذف ضمير الشأن في مثل : « إن
من يرض عن الشريك سوء الجزاء » ؛ إذا الأصل : إنه من يرض . . . أى : إنه الحال والشأن (وقد
تقدم الكلام على ضمير الشأن ص ٢٥٠) فهذه الهاء في الأصل نائبة عن مبتدأ ، هو : الحال والشأن .
ولا يصح أن تكون كلمة « من » اسم « إن » لأن « من » شرطية ؛ والشرط له الصدارة ، فلا يسبقه
ناسخ ، هذا إلى أن المضارعين بعدها مجزومان .
ومثله قول الشاعر :

إِنَّ مِنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظِيَاءَ

أى : إنه من يدخل يلقى

وحذف ضمير الشأن في هذا الباب كثير بقية تدل عليه وعلى المراد ؛ (كما هو مشروط عند كل
حذف) ومنه الحديث . . . إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون . أى : إنه . . .

عرفت محموداً العالم^(١).

(ح) ويشترط في خبرها ألا يكون إنشائياً^(٢)، (إلا الإنشاء المشتمل على : « نِعَم » و « بَشْس » وأخواتهما من أفعال المدح والذم) فلا يصح : إن المريض ساعده . وليت البائس لا تهنه . . . ويصح : إن الأمين نِعَم الرجل ، وإن الخائن بش الإنسان .

(د) وكذلك يشترط في خبرها إذا كان مفرداً أو جملة - أن يتأخر عن اسمها ؛ فيجب مراعاة الترتيب بينهما في هاتين الحالتين ؛ بتقديم الاسم وتأخير الخبر، نحو : إن الحق غلاب - إن العظام كفوؤها العظماء - إن كبار النفوس ينفرون من صغائر الأمور^(٣) . . . وقول الشاعر :

إن الأمين - إذا استعان بخائن - كان الأمين شريكه في المائم
فلو تقدم الخبر لم تعمل ، بل لم يكن الأسلوب صحيحاً . وهذا الشرط يقتضي عدم تقدمه على الناسخ من باب أولى .

أما إذا كان الخبر غير مفرد وغير جملة ، بأن كان شبه جملة : (ظرفاً أو جاراً مع مجروره) . فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط ، فيتوسط بينه وبين الحرف الناسخ عند عدم وجود مانع^(٤) : نحو ؛ إن في السماء عبرة^(٥) ، وإن في دراستها

(١) برفع كلمة : « العالم » على أنها خبر مبتدأ محذوف . وكانت في الأصل نعتاً ثم تركته ، وصارت خبراً ؛ إذا الأصل « عرف محموداً العالم » ينصب العالم على أنها صفة ، ثم قطعت عن النعت إلى الخبر للأسباب التي أشرنا إليها في ص ٥١٠ .

(٢) سواء أكان الإنشاء طلباً أم غير طلب (راجع رقم ٢ من هاشم ص ٣٧٤ ويجوز في خبر « أن » المخففة أن يكون جملة دعائية - كما سيحىء في ص ٦٧٨ - كقراءة من قرأ بتخفيف النون (أى : تسكينها) ، قوله تعالى : (والخامسة أن غضب الله عليها) ويقول « الرضى » : (لا أرى مانعاً من وقوع الجملة الطلبية خبراً عن « إن » و « لكن » مع قلته .) ولاداعي للأخذ بالرأى القليل هنا .

(٣) ومثل هذا قول الشاعر :

وعين الرضا عن كل عيب كليله ولكن عين السخط تبتدى المساوية

(٤) ولئن الأمثلة قوله تعالى : (إن علينا لكهدى . وإن لنا للآخرة الأولى) . وقوله تعالى : (إن لدينا أنكالا وجحيماً) وجاء في الأشموني مانعه : (قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف) اه . . . والمفهوم أن المراد بالظرف ما يشمل الجار ومجروره . فالمراد هنا : شبه الجملة بنوعيه .

(٥) فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : إن إخواتها :

لأن ، أن ، ليت ، لكن ، لعل ، كان - عكس ما لكان من عمل -
كأن ، زيدا عالم ، باني كفاء ، ولكن ابنه ذو ضغن
يقول : لأن - وما تبعها من الحروف المذكورة بعدها - عكس ما ثبت من العمل لكان وأخواتها
« فكان » ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه الحروف تعمل عكسها : تنصب الاسم وترفع الخبر ، ووضح هذا

عجائب . وقول الشاعر :

إنّ من الحليم ذلاًّ أنت عارفه^١ والحليم عن قُدرة فضل من الكرم
ومثل : إن هنا رفاقاً كراماً ، وإن معنا إخواناً أبراراً . وقولهم في وصف
رجل : « كان والله سمنحاً سهلاً محبوباً ، كأن بيّنه وبين القلوب نسباً ، أو
بينه وبين الحياة سبباً » . فإن وُجد مانع لم يجوز تقدمه ؛ كوجود لام الابتداء في
الخبر ؛ نحو : إن الشجاعة لى قول الحق : حيث لا يجوز تقديمه وفيه لام الابتداء^(١) ...
وهناك حالة يجب فيها تقديمه ؛ هي : أن يكون في الاسم ضمير يعود على شيء
في الخبر شبه الجملة ؛ مثل : إن في الحقل رجاله ، وإن في المصنع عماله .
ومثل : إن أمام الدار حارسها ، وإن عند الزرع صاحبه . فاسم الناسخ (رجال
وعمال ، وحارس ، صاحب) مشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر^(٢) ؛
(أى : على الحقل ، والمصنع ، والدار ، والزرع) ، ولو تأخر الخبر لعاد ذلك الضمير
على متأخر في اللفظ وفي الرتبة معاً ، وهو ممنوع هنا^(٣) .

= بأمثلة في البيت الثاني ، هي : إن زيدا عالم بأني كفه ، ولكن ابنه ذوضنن (أى : حقد) فعرض أمثلة
لحروف ثلاثة ؛ هي : إن ، أن ، لكن ...

هذا ويرتد في كلام النحاة القدماء - وغيرهم - اسم « زيد » « عمرو » « بكر » « خالد » ، وهي أسماء
عربية صحيحة ، ولكنها شاعت في استعمالهم حتى صارت مبتذلة فيحسن العدول عنها في استعمالنا قدر
استطاعتنا ، كما أشرنا لهذا كثيراً . ثم قال :

وراعِ ذا الترتيب . إلا في الذى كَلَيْتَ فيها ، أو : هنا - غير البدي

يريد : أن مراعاة هذا الترتيب الوارد في أمثله بين المعمولين أمر واجب ؛ فيتقدم الاسم ويتأخر الخبر
وجوباً إلا في مثل : ليت فيها غير البدي (أى : البديء ؛ وهو : الوقح) ومثل : ليت هنا غير البديء ؛ من
كل تركيب يقع فيه خبر إن وأخواتها ظرفاً أو جاراً مع مجروره . وقد اقتصر على بيان هذه الحالة التي يجوز
فيها التقديم ، ولم يذكر تفصيل المواضع التي يجب فيها التقديم والتي يجب فيها التأخير ، وقد ذكرناها

(١) ومن الموانع أن يكون الحرف الناسخ هو « عسى » (التي بمعنى : لعل) أو الحرف « لا » -
كما سيأتى في بابها ص ٦٩٠ - فلا يجوز تقديم خبر هذين الحرفين مطلقاً .

(٢) لأن الخبر هو الجار مع مجروره ، والضمير عائد على المجرور وحده ؛ فهو عائد على بعض
الخبر - كما سبق أن أوضحناه .

(٣) وهناك حالة أخرى يجب فيها تقديم خبر إن (المفتوحة الهمزة المشددة النون) ستجيء في :

« ب » من ص ٦٤٥ .

وإذا وقع المصدر المؤول من « أن مع معموليها » مبتدأ ؛ وكان تأخير خبره في هذه الصورة مؤدياً
إلى اللبس ، وجب تقديم هذا الخبر ؛ مثل : عندي أنك فاضل .

أما سبب اللبس وما يترقب عليه فقد تقدم في رقم ٥ من ص ٥٠٤ حيث مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوباً .

ومما تقدم نعلم أن للخبر - في هذا الباب - ثلاثة أحوال من ناحية تقديمه ،
أو تأخيره على الاسم .

الأولى : وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جملة .

الثانية : وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة ، وكان الاسم مشتملا على ضمير
يعود على بعض شبه الجملة ، (أى : على بعض الخبر) .

الثالثة : جواز الأمرين إذا كان شبه جملة ، - غير ما سلف - ولم يمنع من
التقدم مانع .

أما معمول الخبر (مثل : إن المتعلم قارئٌ كتابك ، وإنه منتفع بعلمك ،)
فلا يجوز تقدمه على الحرف الناسخ ، لكن يجوز تقدمه على الخبر ، وحده ، فيتوسط
بينه وبين الاسم ؛ سواء أكان معمول شبه جملة ، أم غير شبهها ، فتقول : إن
المتعلم - كتابك - « قارئٌ » ، وإنه - بعلمك - منتفع . ففي الجملة الأولى تقدم
على الخبر وحده معموله الذى ليس بشبه جملة (وهو : كتابك) ؛ وفي الثانية تقدم
على الخبر معموله شبه الجملة : (وهو الجار والمجرور : « بعلم ») .

كما يصح تقديم معمول الخبر على الاسم والتوسط بينه وبين الناسخ في حالة
واحدة ، هى : أن يكون معمول شبه جملة ؛ نحو : إن فى المهد الطفلَ نائمٌ -
إن بيننا الودَّ راسخٌ .

* * *

ويؤخذ من كل ما سبق :

١ - أنه لا يجوز أن يفصل بين الحرف الناسخ واسمه فاصل إلا الخبر شبه الجملة
الذى يصح تقديمه ، أو معمول الخبر إذا كان معمول شبه جملة أيضاً .

٢ - وأنه لا يجوز أن يتقدم على الحرف الناسخ اسمه ، أو خبره ، أو معمول
أحدهما .

* * *

زيادة وتفصيل :

(ا) قد يحذف الحرف الناسخ مع معموليه أو أحدهما ، ويظل ملحوظاً تتجه إليه النية ؛ كأنه موجود . وأكثر ما يكون الحذف في إن (المكسورة المهمزة، المشددة النون^(١)) ، ومن أمثلة الحذف في أن (مفتوحة المهمزة مشددها النون) ، قوله تعالى : (أين شركائى الذين كنتم تزعمون . . .) بناء على أن التقدير : تزعمون أنهم شركائى . وقد تحذف مع الخبر ويبقى الاسم ، وقد تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، وقد يحذف أحدهما فقط^(٢) ، وكل ذلك مع ملاحظة الحذف ولا يصح شيء مما سبق إلا إذا قامت قرينة تدل على المحذوف مع عدم تأثير المعنى بالحذف ، وهذه قاعدة لغوية عامة أشرنا إليها من قبل^(٣) ؛ هي : (جواز حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه . بشرط أن تقوم قرينة تدل عليه) .

وقد يجب حذف خبر « إن »^(٤) إذا سُدَّ مسدّه أو المعية ؛ نحو : إنك وخيراً ، أى : إنك مع خير ، أو سد مسدده الحال ؛ نحو ؛ قول الشاعر :

إن اختيارك ما تبغيه ذا ثقة بالله مستظهِراً بالخزم والجد
أو مصدرأ مكرراً ؛ نحو : إن القافلة سيراً سيراً .

وتختص : « ليت » بالاستغناء عن معموليها ، وبأحكام أخرى سبقت شروطها وتفصيلاتها . عند الكلام عليها - فى هامش ص ٦٣٥ -

(ب) الأنسب الأخذ بالرأى القائل بجواز تعدد الخبر فى هذا الباب على الوجه الذى سبق إيضاحه فى تعدد خبر المبتدأ^(٥) ؛ لأن التعدد هنا وهناك أمر تشتد إليه حاجة المعنى أحياناً .

(ج) من العرب من ينصب بهذه الحروف المعمولين ؛ كما تنطق الشواهد الواردة به . لكن لا يصح القياس عليها فى عصرنا ؛ منعاً لفوضى التعبير والإبانة ، وإنما نذكر رأيهم - كعادتنا فى نظائره - ليعرفه المتخصصون فيكشفوا به ، - فى غير حيرة ولا اضطراب - ما يصادفهم من شواهد قديمة وردت مطابقة له ، مع ابتعادهم عن محركاتها .

* * *

(١) راجع الأمثلة فى هامش ص ٦٦٥ وما بعدها وكذا فى ج ٨ ص ٨٥ من شرح المفصل . وفى حاشية الألوسى على شرح القطر ج ١ ص ٢٦٨ (٢) فى رقم ١ من هامش ص ٦٣٥ .
(٣) هذا التقييد فى الحذف الواجب بأنه خبر إن « لم يذكره صاحب « الجمع » بالرغم من أن الأمثلة التى ذكرها للحذف هى خبر « إن » والأحسن التقييد . (٤) ص ٥٢٨ .

المسألة ٥٢ :

فتح همزة « إن » وكسرها .

لهمزة « إن » ثلاثة أحوال ، وجوب الفتح ، وجوب الكسر ، وجواز الأمرين .

الحالة الأولى :

يجب فتحها في موضع واحد ، هو : أن تقع مع معموليها جزءاً من جملة مفتقرة إلى اسم مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، ولا سبيل للحصون على ذلك الاسم المطلوب إلا من طريق مصدر منسبك من « أن » مع معموليها . ففي مثل : (شاع أن المعادن كثيرةٌ في بلادنا - سرفى أنك بارٌّ أهلك) ... لا نجد فاعلاً صريحاً للفعل : « شاع » ولا للفعل : « سرفى » مع حاجة كل فعل للفاعل . ولا وسيلة هنا للوصول إليه إلا بسبب مصدر مؤول من : « أن » مع معموليها ؛ فيكون التقدير شاع كثرةُ المعادن في بلادنا - سرفى بـيركٍ أهلك^(١) . وكذلك الفعل : « زاد » في قول القائل :

لقد زادني حُباً لنفسيَ أننى بغيضٍ إلى كل امرئٍ غير طائلٍ^(٢)

وفي مثل : (عرفت أن المدن مزدحمة - سمعت أن البحار ممتلئة بالأحياء) . . .

نجد الفعل : « عرف » محتاجاً لمفعول به ، وكذلك الفعل : « سمع » . فأين المفعولان ؟ . لا نتوصل إليهما إلا بسبب مصدر من : « أن » مع معموليها ؛ فيكون التقدير : عرفت ازدحامَ المدن - سمعت امتلاءَ البحارِ بالأحياء .

وفي مثل : (تأملت من أن الصديقَ مريضٌ - فرحت بأن العربيَّ مخلصٌ للعروبة) . . . ، نجد حرف الجر : « مِن » ليس له مجرور ، وكذلك حرف الجر : « الباء » وهذا غير جائز في العربية . فلا مفر من أن يكون المصدر المنسبك من « أن » مع معموليها في الجملة الأولى هو المجرور بالحرف : « مِن » وفي الجملة الثانية هو المجرور « بالباء » . والتقدير : تأملت من مرضِ الصديقِ - وفرحتُ بإخلاصِ

(١) المصدر الذي تقدر به « أن » مع معموليها هو المصدر الصريح المأخوذ إما من خبرها إن كان اسماً مشتقاً ، أو فعلاً متصرفاً ، وإما من الاستقرار والوجود إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً مع مجروره ، وإما هو الكون المضاف لاسمها إن كان الخبر جامداً . وتفصيل هذا وإيضاحه قد سبق في « ب » من باب : « الموصول » ص ٤١٤ .

(٢) رجل غير طائل : حقير خسيس .

العربي للعروبة ... وهكذا كل جملة أخرى تتطلب اسماً لها ، ولا سبيل لإيجادها إلا من طريق مصدر منسبك من « أن » مع معموليها .

ومن الأمثلة غير ما سبق : (حَقًّا ، أنك متعلمٌ رَفَعٌ لقدرك - « المعروف أن التعلم نافع) . . . فالمصدر المؤول في الجملة الأولى مبتدأ ، والتقدير : تَعَلَّمَك رَفَعٌ لقدرك حقًّا^(١) . أما في الجملة الثانية فهو خبر ، والتقدير : المعروف نَفَعُ التعلم .

ومثله المصدر المؤول بعد : « لولا » حيث يجب فتح همزة « أن » نحو : لولا أنك مخلص لقاطعتك . والتقدير : لولا إخلاصك حاصل لقاطعتك .

وما سبق نعلم أن المصدر المؤول يجرىء لإكمال نقص في الجملة ؛ فيكون فاعلاً ، - أو نائبه - ، أو مفعولاً به^(٢) ، أو مبتدأ^(٣) ، أو خبراً^(٤) . وقد يكون غير ذلك^(٥) كما نفهم المراد من قول النحاة : يجب فتح همزة : « أن » إذا تحتم تقديرها مع معموليها بمصدر يقع في محل رفع ، أو نصب ، أو جر^(٦) .

* * *

(١) انظر ما يختص بكلمة : « حقاً » في : « د » من ص ٦٤٧ .

(٢) بشرط أن يكون المفعول به غير محكي بالقول .

(٣) انظر « الملاحظة » التي في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ حيث النص على عدم وقوع « أن المصدرية » بنوعها (المنهقة من الثقلة ، والناسبة للمضارع) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده .

(٤) عن اسم معنى . . . (راجع الزيادة والتفصيل رقم ١ في ص ٦٤٦) .

(٥) مما سيجه في « ج » من ص ٦٤٥ ، وما بعدها . إلا في أشياء توضيحها هناك .

(٦) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَهَمَزَ : « إن » افْتَحَ لِسَدِّ مُضَدَّرٍ مَسْدَهَا ، وَفِي سِوَى ذَلِكَ اكْسِرَ

أى : افتح همزة « إن » لسد المصدر سدها مع معموليها .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) « أن » - مفتوحة الهمزة ، مشددة الذن - معناها التوكيد - كما شرحنا (١) -
 وهي مع اسمها وخبرها تقول بمصدر معمول لعامل محتاج لهذا المصدر فن الواجب
 أن يكون الفعل وغيره مما هي معموله له - مطابقاً لها في المعنى ؛ بأن يكون من
 الألفاظ الدالة على العلم الثابت واليقين ؛ لكيلا يقع التعارض والتناقض بينهما
 (أى : بين ما يدل عليه العامل ، وما يدل عليه المعمول) وهذا هو ما جرت عليه
 الأساليب الفصيحة حيث يتقدمها ما يدل (٢) على اليقين والقطع ؛ مثل : اعتقدت ،
 علمت ، وثققت ، تيقنت ، اعتقادي * . . . ومثل الألفاظ الدالة على الخوف
 والحذر في رأى سيويه ومن معه - بشرط أن يكون الخوف والحذر متيقنين .

ولا يقع قبلها شيء من ألفاظ الطمع - التوقع - ، والإشفاق ، والرجاء (٣) ، ... مثل
 أردت ، اشتهيت ، وددت ... وغيرها من الألفاظ التي يجوز أن يوجد ما بعدها
 أو لا يوجد ؛ والتي لا يقع بعدها إلا « أن » الناصبة للمضارع . وهذه لا تأكيد
 فيها ولا شبه تأكيد ؛ فتقول : أرجو أن تحسن إلى الضعيف ، وأرغب أن تعاون
 المحتاج . وكالتى فى الآية الكريمة : (والذى أطمع أن يغفر لى خطيئى يوم الدين) ...

وما ذكرناه فى « أن » المشددة يسرى على : « أن » المفتوحة الهمزة المخففة
 من الثقيلة ؛ فكلاهما فى الحكم سواء ، نحو قوله تعالى : (علم أن سيكون
 منكم مرضى) .

ومن الألفاظ ما لا يدل على اليقين ، ولا على الطمع والإشفاق وهو صالح أن يقع بعده
 « أن » المشددة والمخففة التاسختان ، كما يقع بعده « أن » التى تنصب الفعل المضارع
 وهذا النوع من الألفاظ هو ما يدل على الظن ؛ مثل : ظننت ، وحسبت . ونحلت ...
 ومعنى الظن : أن يتعارض الدليلان ، ويرجح أحدهما الآخر . وقد يقوى الترجيح
 فيستعمل اللفظ بمعنى اليقين ؛ نحو قوله تعالى : (الذين يظنون أنهم ملأوا ربهم)

(١) راجع هذا فى رقم ٣ من ص ٦٣١ ثم التفصيل فى « المصدرية » - ص ٦٧٨ - وقد سبقت الإشارة
 إلى « أن » المصدرية مع نظائرها من الحروف المصدرية فى ص ٤٠٧ .
 (٢) عند المتكلم .
 (٣) سبق بيان المراد من هذه الألفاظ الثلاثة فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ .

وقد يضعف حتى يصير مشكوكاً في وجوده : كأفعال الرجاء والطمع وألفاظهما الأخرى .
 (ب) لا تكون « أن » (المفتوحة الهمزة . المشددة النون) مستقلة بنفسها مع معموليها : فلا بد أن تكون معهما جزءاً من جملة أخرى (١) ... غير أنه لا يجوز أن يقع المصدر المؤول من : « أن ومعموليها » اسماً لأختها المكسورة الهمزة (٢) . فإذا أريد ذلك وجب الفصل بينهما بالخبر : فيتقدم بشرط أن يكون شبه جملة (٣) . نحو : إن عندي أن التجربة خيرُ مرشد . إن في الكتب السماوية أن الرسل هداةٌ للناس . . . وقد سبق (٤) أنه يجوز وقوع « أن » مع معموليها اسماً للأحرف الناسخة — ومنها : إن — (أى : أن يكون المصدر المؤول اسماً للحرف الناسخ) بشرط أن يتقدم عليه الخبر شبه الجملة .

(ح) أشرنا (٥) إلى بعض مواضع المصدر المؤول من « أن ومعموليها » . وقد يقع فاعلاً لفعل ظاهر كما رأينا هناك ، أو مقدر ، نحو : اسمع ما أن الخطيب يخطب . أى : ما ثبت أن الخطيب يخطب ، (مدة ثبوت خطبته) وذلك لأن « ما » المصدرية الظرفية لا تدخل — في أشهر الآراء — على الجملة الاسمية المبدوءة بحرف مصدرى (٦) . ومثلها العبارة المأثورة : « لا أكلم الظالم ما أن في السماء نجماً . أى : ما ثبت أن في السماء نجماً . . . » .

ومن الفعل المقدر أيضاً أن يقع ذلك المصدر المؤول بعد : « لو » الشرطية ؛ نحو : لو أنك حضرت لأكرمتك . فالمصدر المؤول فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت حضورك . . . لأن « لو » الشرطية لا تدخل إلا على الفعل في الرأى المشهور . والأخذ به أولى من الرأى القائل : إن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف

(١) كما أوضحنا في ص ٦٤٢ . (٢) أشرنا لهذا في رقم ٣ من هامش ص ٦٣١ .
 (٣) راجع شرح الفصل ٨ ص ٧١ . ويذكرون في سبب المنع أن كل واحدة منهما تفيد التوكيد وحرف التوكيد لا يدخل مباشرة على نظيره . هذا إلى أن دخول إن المكسورة على أختها قد يوقع في الوم أن المفتوحة الهمزة أضعف في إفادة التوكيد من المكسورة الهمزة ؛ فجيء بهذه لتجبر الضعف ، مع أنها متساويان . وكل هذا تعليل متكلف ومصنوع ، وإنما التعليل الحق هو محاكاة العرب الفصحاء . . .
 (٤) في رقم ٣ من هامش ص ٦٣١ تم انظر رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان « ملاحظة »
 (٥) في ص ٦٤٢ .
 (٦) إذ الحرف المهدرى لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظي . (كما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٤١٢) .

وجوباً ، أو مبتدأ لا يحتاج إلى خبر . . . ؛ لأن فيهما تكلفاً وبعداً^(١) .

وقد يقع ذلك المصدر نائب فاعل ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أُوْحَىٰ إِلَىٰ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ . . .) ، وقد يقع خبراً عن مبتدأ الآن ، كالمثال السالف (وهو : المعروف أن التعلّم نافع) أو بحسب الأصل : نحو : (كان المعروف أنك مقيم .) لكن يشترط في المبتدأ الذي يقع خبره هذا المصدر المؤول ، ثلاثة شروط :

١- أن يكون اسم معنى ؛ نحو : الإنصاف أنك تُسوّى بين أصحاب الحقوق ؛ فلا يصح : الأسد أنه ملك الوحوش ، بفتح الهمزة . بل يجب كسرها - كما سيجيء^(٢) .

٢- وأن يكون غير قول^(٣) ؛ فلا يجب الفتح في مثل : قولي : أن البطالة مهلكة .

٣- وأن يكون محتاجاً للخبر المؤول من « أن » ومعموليها ليكمل معه المعنى الأساسي للجملة ، من غير أن يكون المبتدأ داخلاً في معنى الخبر ؛ (أى : من غير أن يكون معنى الخبر مشتملاً وصادقاً عليه) ، نحو : اعتقادي أنك نزيه . فكلمة : اعتقادي . مبتدأ يحتاج إلى خبر يتم المعنى الأساسي . فجاء المصدر المؤول ليتممه . والتقدير : « اعتقادي نزاهتك » ، فالخبر هنا يختلف في معناه عن المبتدأ اختلافاً واضحاً . فإن كان المؤول من : « أن مع معموليها ، ليس هو محط الفائدة الأصلية ، (أى : ليس المقصود بتكملة المعنى الأساسي : كأن يكون معناه منطبقاً على المبتدأ وصادقاً عليه) فإنه لا يعرب خبراً ، بل الخبر غيره . كما في المثال السابق وهو : « اعتقادي أنك نزيه » إذا لم يكن القصد الإخبار بنزاهته والحكم عليه بها ، وإنما القصد الإخبار بأن ذلك الاعتقاد حاصل واقع ، فيكون المصدر المؤول مفعولاً به للمبتدأ ، والخبر محذوف ؛ والتقدير - مثلاً - اعتقادي نزاهتك ، حاصل ، أو ثابت . . . ، والمصدر المؤول في هذا المثال ينطبق على المبتدأ ، ويصدق عليه ؛ لأن مدلول النزاهة هنا هو : الاعتقاد ، ومدلول الاعتقاد هو النزاهة . . . و . . .

(١) بيان الأسباب في ج ٢ ص ١٤٠ م ٦٩ باب : « الاشتغال » - وفي باب : « لو » من الجزء الرابع .
(٢) في رقم ٦ من ص ٦٥١ .
(٣) حكم الواقعة بعد قول موضع في رقم ٤ من ص ٦٥٠ و ٥ من ص ٦٥٥ .

وقد يقع المصدر المؤول مفعولاً لأجله ؛ نحو : زرتك أنى أحبك ، أو مفعولاً معه ، نحو : يسرنى قعودك هنا ، وأنتك تحدثنا . أو مستثنى ؛ نحو ترصيني أحوالك ، إلا أنك تخلف الميعاد . ويقع مضافاً إليه بشرط أن يكون المضاف مما يضاف إلى المفرد . لا إلى الجملة ؛ مثل : سرنى عملاك غير أن خطك ردىء . أى : غير رداءة خطك . فإن كان المضاف مما يضاف إلى الجملة وحدها وجب كسر الهمزة ؛ مثل : حضرت حيث إنك دعوتنى ، بكسر همزة : « إن » مراعاة للرأى الذى يحتم إضافة « حيث » للجمل ، دون الرأى الآخر الذى يبيح إضافتها لغير الجملة فيبيح فتح همزتها .

ومثل المواضع السابقة ما عطف عليها ؛ نحو قوله تعالى :

(..... اذكروا نعمتى التى أنعمتُ عليكم ، وأنى فضلتُكم)
فالمصدر المؤول وهو « تفضيلى » معطوف على المفعول به : « نعمة » ، وكذلك ما أبدل منها ؛ نحو قوله تعالى : (وإذ يعدكمُ اللهُ إحدى الطائفتين ، أنها لكم) ، فالمصدر المؤول ، وهو : « استقرارها وكونها » بدل من : « إحدى » . وهكذا .

ولا يكون هذا المصدر المؤول مفعولاً مطلقاً ، ولا ظرفاً . ولا حالاً ، ولا تمييزاً ولا يسد مسد « مفعول به » أصله خبر عن ذات (١) ؛ نحو : ظننت القادم إنه عالم فلو فتحت الهمزة لكان المصدر المؤول من : « أنه عالم » ؛ مفعولاً تانياً للفعل : « ظننت » مع أن أصل هذا المفعول خبر عن كلمة : « القادم » فيكون التقدير « القادم علم » فيقع المعنى خبراً عن الهمزة (٢) ، وهذا مرفوض هنا إلا بتأويل لا يستساغ مع « أن » .

(د) من الأساليب الفصيحة : « أحقاً أن جيرتنا استقلنا (٣) يريدون ؛ أى حق أن جيرتنا استقلوا . فكلمة : « حقاً » ظرف زمان (٤) - فى الشائع - . والمصدر المنسبك من « أن » مع معموليها مبتدأ مؤخر . ولهذا وجب فتح همزة « أن » . أى : أى حق استقلال جيرتنا .

(١) جفة .

(٢) المانع الحق : هو استعمال العرب الفصحاء ، وكراهتهم فتح الهمزة فى مثل هذا الموضع .

(٣) بمعنى : أحقاً أن جيراننا ارتحلوا . « والحيرة » جمع : جار .

(٤) كما فى الخضرى والتصريح ، آخر باب : « الظوف » . والظرفية هنا مجازية . وبيان هذا فى باب :

ويصح أن تكون كلمة : « حَقًّا » . مفعولا مطلقاً لفعل محذوف تقديره :
 حَقَّقَ (بمعنى : ثَبَّيْتُ) والمصدر المنسبك فاعله . أى : أحقَّ حَقًّا استقلال
 جبرتنا ؟ . وأحياناً يقولون : « أمّا أن جبرتنا استقلوا » . فكلمة : « أمّا »
 (بتخفيف الميم)^(١) بمعنى : حَقًّا ، ويجب فتح همزة « أن » بعدها .

وخير ما ارتضوه في إعرابها : أنها مركبة من كلمتين : فالهمزة للاستفهام ،
 « ما » ظرف ، بمعنى : شئ . ويراد بذلك الشئ : « حق » ، فالمعنى :
 « أحقّاً » وكلمة : « ما » مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية ، وهى خبر
 مقدم ، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر^(٢) .

(هـ) قد يسدّ المصدر المؤول من أن ومعموليه مسد المفعولين إن لم يوجد
 سواه ، نحو : ظننت أن بعض الكواكب صالح للسكنى . وكذلك في كل موضع
 تحتاج فيه الجملة إلى ما يكمل نقصها فلا تجد غيره . مع عدم مانع يمنع منه ...
 (و) أشرنا من قبل^(٣) إلى وقوع : « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون -
 للترجى ، فتشارك « لعل » في تأدية هذا المعنى ، وتحتاج إلى جملة اسمية بعدها ،
 فرفع المبتدأ وتنصب الخبر ، ولا بد أن يكون لها الصدارة في جملتها وتوابع جملتها .
 - كالشأن في « لعل » - ولا يصح أن تسبك مع ما بعدها بمصدر مؤول : فهى
 تخالف « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون التى معناها التوكيد في أمور : فى
 المعنى ، وفى وجوب الصدارة . وفى منع السبك بمصدر مؤول .

(١) إذا كانت « أمّا » - مخففة الميم - حرف استفتاح وجب كسر همزة : « إن » بعدها .

- كما سيجىء فى ص ٦٤٩ وفى رقم ٣ من ص ٦٥٧ - .

(٢) الكلام على هذا الأسلوب فى ج ٢ ص ٢٥٦ « هـ » م ٧٩ .

(٣) فى رقم ٥ من ص ٥٠٤ حيث الإيضاح . وله إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣٧ .

الحالة الثانية :

يجب كسر همزة : « إن » في كل موضع لا يصح أن تسبك فيه مع معموليها بمصدر ؛ فيجب الكسر فيما يأتي :

١ - أن تكون في أول جملتها حقيقة ، نحو : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا) ، وقول الشاعر يمدح محسنًا :

يُخْفِي صِنَاعَتَهُ ، وَاللَّهُ يُظْهِرُهَا إِنَّ الْجَمِيلَ إِذَا أَخْفَيْتَهُ ظَهَرَ

وتعتبر في أول جملتها حكمًا إذا وقعت بعد حرف من حروف الاستفتاح^(١) مثل : أَلَا ، وَأَمَّا^(٢) ؛ نحو : (أَلَا إِنَّ إِنْكَارَ الْمُعْرُوفِ لُؤْمٌ) - (أَمَّا إِنَّ الرِّشْوَةَ جَرِيمَةٌ مِنَ الرَّائِثِ وَالْمُرْتَشِي) . ومثلهما « الواو » التي للاستئناف ، كقول الشاعر :

وَإِنِّي شَقِيٌّ بِاللَّئَامِ ، وَلَا تَرَى شَقِيًّا بِهِمْ إِلَّا كَرِيمَ الشَّمَائِلِ
وكذلك كل واو أخرى تقع بعدها جملة تامة .

فإن سبقها شيء من جملتها وجب الفتح ، نحو : عندى أن الدين وقاية من الشرور . وهكذا^(٣) . . .

٢ - أن تقع في أول جملة الصلة ، بحيث لا يسبقها^(٤) شيء منها ؛ نحو : أحترمُ الذي (إنه عزيز النفس عندى) ، وكذلك في أول جملة الصفة التي موصوفها اسم ذات ؛ نحو : أحبُّ رجلاً (إنه مفيد) . وفي : أول جملة الحال أيضاً ؛ نحو : أُجِيلُ الرجلَ (إنه يعتمد على نفسه) ، وأُكْبِرُهُ (وإنه بعيد من الدنيا) .

٣ - أن تقع في صدر جملة جواب القسم وفي خبرها اللام ، سواء أكانت جملة القسم اسمية ؛ نحو : لعمرك (إن الحذر مطلوب) ، أم كانت فعلية فعلها

(١) حرف يدل على بدء الكلام ، وعرض جملة جديدة ، والتنبيه على أن هذا الكلام هام ومؤكده عند المتكلم . (٢) انظر رقم ٣ من ص ٦٥٧ ، ثم « ب » من ص ٧٠٨ . وفي رقم ١ من هامش ص ٦٤٨ . (٣) ولصدارتها في الجملة صور أخرى كالتى تجيء في ص ٦٥٢ .

(٤) فإن وقعت حشواً كأن سبقها شيء من جملة الصلة لم تكسر ؛ نحو : جاء الذى عندى أنه فاضل . ومنه : لا أفلح ما أن في السماء نجماً . أى : ما ثبت أن في السماء نجماً - وقد سبق بيان هذا في « ب » من ص ٦٤٥ .

مذكور ؛ نحو : أحلف بالله (إن العدلَ محبوب) ، أو غير مذكور ، نحو
والله (إن الظلمَ لوخيم العاقبة) .

فإن لم يقع في خبرها اللام لم يجب ^(١) كسر الهمزة إلا إذا كانت جملة القسم
جملة فعلية فعلها محذوف ؛ نحو : والله إن السياحة مفيدة . وقول الشاعر :

فوالله إني ذلك المخلص الذي عزيز على الأيام أن يتغيرا

يتضح مما سلف أن الكسر واجب في كل الحالات القسَمِيَّة التي تظهر فيها
اللام في خبر «إن» . وكذلك في الحالة التي تحذف فيها تلك اللام من الخبر
بشرط أن تكون جملة القسم فعلية ؛ قد حذف فعلها .

٤ - أن تقع في صدر جملة محكيَّة بالقول (لأن المحكيَّ بالقول لا يكون إلا
جملة ، - في الأغلب -) بشرط ألا يكون القول بمعنى الظن ^(٢) . فتكسر وجوباً
في مثل : (قال عليه السلام : «إن الدين يُسرُّ» . ويقول الحكماء : «إن المبالغة
في التشدد مدعاةٌ للنفور» ، فقل للمتشددين : «إن الاعتدال خير» .)

وكذلك في الشطر الثاني من بيت الشاعر :

تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : (إنَّ الكرامَ قَلِيلٌ

فإن وجد القول ولم تكن محكيَّة به بل كانت معمولة لغيره لم تكسر ، نحو :
أيها العالمُ ، أخصِّصْ القول ؛ أنك فاضل ؛ أي : لأنك فاضل ؛ فالمصدر
المؤول معمول للام الجر ، لا للقول .

وكذلك لا تكسر إن كان القول بمعنى : «الظن» ، بقرينة تدل على هذا المعنى
فيعمل عمله في نصب مفعولين . - نحو : أتقول المرادُ أن الجوّ بارد في
الأسبوع المقبل ؟ . أي : أتظن ^(٣) (فتفتح مع أنها مع معموليها معمولة للقول ؛
لأن القول هنا بمعنى «الظن» ينصب مفعولين فيكون المصدر المؤول منها ومن
معموليها في محل نصب يسد مسدّ المفعولين) . . .

(١) وإنما يجوز الأمران ؛ طبقاً للبيان الذي سيحيى في رقم ٢ من مواضع الفتح والكسر ص ٦٥٣ .
(٢) ولا الاعتقاد أيضاً . فلا بد من أمرين ؛ أن تكون الجملة معمولة للقول ، وأن «القول» ليس
بمعنى : «الظن ولا الاعتقاد» . ولا بد كذلك ألا يكون مبتدأ داخل في إمالة الخامسة الآتية في ص ٦٥٥ .
(٣) الدليل على أن القول هنا بمعنى «الظن» أن المراد حين تكهن بما سيقع في المستقبل -
ولا سيما المستقبل البعيد - لا تملك الدليل القاطع على صحته ، وعلى أنه ستحقق حتماً ، فقد يقع أو لا
يقع . أما تفصيل الكلام على القول بمعنى الظن وأحكامه . فيجىء في أول ج ٢ باب : «ظن وأحوالها» .

٥ - أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب^(١) وقد علّق عن العمل ، بسبب وجود لام الابتداء في خبرها ؛ نحو : علمت إن الإسراف لطريق الفقر^(٢) .
فإن لم يكن في خبرها اللام^(٣) فتحت أو كسرت . نحو : علمت إن الرياء بلاءٌ -
بفتح الهمزة ، أو كسرهما^(٤) .

٦ - أن تقع خبراً عن مبتدأ اسم ذات : نحو : الشجرة لأنها مشجرة^(٥) وقد يدخل على هذا المبتدأ ناسخ ؛ ومنه قوله تعالى : (إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا^(٦) ، وَالصَّابِئِينَ^(٧) ، وَالنَّصَارَى ، وَالْجُوسَ^(٨) ، وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا - إنَّ^(٩) اللَّهُ يَتَّقِضِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١٠) ...)

(١) سيجيء في باب : « ظن وأخواتها » ، أول الجزء الثاني - تفصيل الكلام على أفعال القلوب التي تنصب مفعولين . والذي يعنينا الآن هو : « الأفعال القلبية » المتصرفة التي يدخلها التعليق ؛ (وهو ترك العمل لفظاً دون معنى ، لمانع) ؛ فتكون في ظاهرها غير ناصبة للمفعولين ، أو لأحدهما ؛ بسبب ذلك المانع ولكنها في الحكم والتقدير ناصبة . نحو : « ظننت لتطائر مفرد » فالجملة من : (طائرٌ مفرد) مكونة من مبتدأ وخبر ، في محل نصب ، قد سدت مسد المفعولين للفعل : « ظننت » ولم ينصبها لفظاً ؛ لاعتراض ماله صدر الكلام ، وهو هنا : « لام الابتداء »

وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التعليق : (رأى - علم ، - وجد - درى . . .) وهذه أفعال تدل على اليقين . (ونال - ظن - حسب - زعم - عدّ - حجا - جعل ...) وهذه أفعال تدل على الرجحان .

(٢) يقول النحاة إن السبب في التعليق هو وجود لام الابتداء ؛ لأن لها الصدارة في جملتها فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها . وهنا تأخرت اللام وزُحِلت عن مكانها ؛ لوجود « إن » التي لها الصدارة أيضاً (انظر البيان رقم ٦ من هامش ص ٦٥٩ . والعلة الحقيقية في تأخيرها هي السماع عن العرب .

(٣) - كما سيجيء في رقم ٣ من ص ٣٥٤ - فالفتح على اعتبار الفعل غير معلق ، والكسر على اعتباره معلقاً ، وأداة التعليق هي : « إن » مكسورة الهمزة ، إذ لها الصدارة في جملتها ، وكل ماله الصدارة يعد من أدوات التعليق - كما عرفنا - راجع الصبيان ج ٢ في هذا الموضوع .

(٤) لو فتحت لكان المدر المؤول خبراً عن الجثة ، والتقدير : « الشجرة إثمارها » . وهو غير المعنى المطلوب ، ولا يتحقق هنا الإبتكاف لاداعي له ، أو بتخرجه على المجاز ونحوه . . .

(٥) كانوا يهوداً . (٦) المنتقلين بين الأديان ، أو : هم عبدة النجوم .

(٧) الذين يعبدون النار .

(٨) فكلمة « الذين » الأوفى ، أصلها مبتدأ قبل دخول الناسخ : « إن » ، ثم صارت اسمه . وجملة إن الله يفصل بينهم ؛ (وهي مكونة من إن ومعمولها) - في محل رفع خبر « إن » الأولى .

(٩) وفي مواضع كسر همزة « إن » يقول ابن مالك :

فأكسِرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ وَحَيْثُ « إِنَّ » لِيَمِينٍ مُكْمِلَةٍ
أى : اكسر همزة « إن » إذا وقعت في ابتداء جملتها ، أو حيث تكون مكملة لليمين ، بأن تقع في صدر جملة جواب القسم - على التفصيل الذي شرحناه . - ثم قال :

أَوْ حَكِيَّتْ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ ؛ كزُرْتُهُ ، وَإِنِّي لَدُوْ أَمَلٍ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلُقًا بِاللَّامِ ، كاعلمَ إِنَّهُ لَدُوْ تَقَى

زيادة وتفصيل :

(١) يَعدّ بعض النحاة مواضع أخرى للكسر ؛ منها :
 أن تقع « إن » بعد كلمة : « كلاً » التي تفيد الاستفتاح ؛ نحو : قوله
 تعالى : « كلاً ، إن الإنسان ليطغى ، أن رآه استغنى . . . » .
 أو يقع في خبرها اللام من غير وجود فعل للتعليق ، نحو : إن ربك لسريع
 العقاب .

أو تقع بعد « حتى » التي تفيد الابتداء ، نحو : يتحرك الهواء ، حتى إن الغصون
 تراقص - تفيض الصحراء بالخير . حتى إنها تجود بالمعادن الكثيرة .
 والتوابع لشيء من ذلك ؛ نحو : إن النشاط محمود ، وإن الحمل داء . . .
 والحق أن هذه المواضع ينطبق عليها الحكم الأول ، وهو أنها واقعة في صدر
 جملتها ؛ فلا يمنع من الحكم لها بالصدارة أن يكون لجملة نوع اتصال معنوي
 - لإعرابي - بجملة قبلها ؛ كمثل : « حتى » السابق . . . « وكلاً » ، في بعض
 الأحيان . أما اتصالها الإعرابي فيمنع كسرهما إن كان ما قبلها محتاجاً إلى المصدر
 المؤول منها مع معموليها احتياجاً لا مناص منه ، كما سبق .

* * *

الحالة الثالثة :

جواز الأمرين (أى : فتح همزة « إن » وكسرها) . وذلك فى مواضع ، أشهرها :
 (١) أن تقع بعد كلمة : « إذا » الدالة على المفاجأة^(١) ، نحو : استيقظت
 فإذا إن الشمس طالعة ، وفتحت النافذة ، فإذا إن المطر نازل . فالكسر على
 اعتبار : « إذا » حرف - تبعاً للرأى الأسهل - مع وقوع « إن » بعده فى صدر جملتها
 الاسمية المصرح بطرفيها ؛ بأن يُذكر بعدها اسمها وخبرها . والفتح على اعتبار
 « إذا » حرف أيضاً ، والمصدر المؤول من « أن » مع معموليها فى محل رفع مبتدأ ،
 والخبر محذوف ، والتقدير : استيقظت فإذا طالع الشمس حاضر ، وفتحت النافذة
 فإذا نزول المطر حاضر . . .

ويجوز اعتبار « إذا » الفجائية ظرف زمان ، أو مكان أيضاً ، خبراً مقدماً .
 والمصدر المنسبك من « أن » ومعموليها مبتدأ مؤخر ، والتقدير فى المكان أو فى الوقت
 طلوع الشمس ، أو نزول المطر . . .

(٢) أن تقع صدرأً فى جملة هى جواب للقسم ، وليس فى خبرها اللام ؛
 بشرط أن تكون جملة القسم إمناً اسمية ؛ نحو : لعمر ك إن الرياء فاضح أهله ، وإما
 فعلية فعلها مذكور ؛ نحو : أقسم بالله أن الباغى هالكٌ ببيغيه ، بفتح الهمزة
 وكسرها فيهما ، (فإن كان فعل القسم محذوفاً فالكسر واجب - كما سبق^(٢) - ؛
 نحو : بالله إن الزكاة طهارة للنفس) . فالكسر بعد جملة القسم الاسمية فى المثال
 الأول هو على اعتبار : « إن » فى صدر جملة ؛ لأنها - فى هذه الحالة - مع معموليها
 جملة الجواب التى لا محل لها من الإعراب . والفتح هو على اعتبارها ليست فى الصدر ،
 وأن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض^(٣) ؛ فهو مجرور بحرف جر محذوف ،

(١) أى : هجوم الشيء ووقوعه بنته . والكلام على : « إذا » الفجائية وشرطها مدون فى رقم ١
 من هامش ص ٥٠٨ . (٢) فى رقم ٣ من ص ٦٤٩ .

(٣) أى : بتقدير حرف جر نزع من مكانه وحذف ؛ فنُصب الاسم المجرور بعده - مفعولاً به -
 ليكون نصبه / بغير عامل نصب دليلاً على المحذوف ، هذا تقديرهم الإعرابى الشائع . ولا مانع أن يكون
 المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف ، والجملة جواب القسم مباشرة .
 وأصل جواز الفتح والكسر هنا راجع - كما جاء فى الهمع - إلى الخلاف فى جملة القسم والمقسم عليه ؛ =

وشبه الجملة سدّ مسدّ جواب القسم ، لا محل له - وليس جواباً أصيلاً^(١) والتقدير لعمرك قسمي على فضيحة الرياء أهله . وكذلك في المثال الثاني بعد فعل القسم المذكور ، فالكسر على اعتبار « إن » في صدر جملة ؛ فهي مع معموليها جملة الجواب لا محل لها ، والفتح على اعتبار المصدر المؤول منصوباً بنزع الخافض ؛ فهو مجرور بحرف جرّ محذوف - كما سبق - والتقدير : أقسم بالله على دلاك الباغي ببيغيه . ويكون الجار مع المحرور قد سدّ مسدّ جملة الجواب ؛ وأغشئى عنه - كما سبق - وليس جواباً أصيلاً^(١) ، ولم تقع « أن » في صدره .

٣- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب ؛ وليس في خبرها اللام : - طبقاً لما تقدم بيانه^(٢) - ؛ نحو : علمت أن الدين عاصمٌ من الزلزل .

٤- أن تقع بعد فاء الجزاء^(٣) ، نحو : من يرضَ عن الجريمة فإنه شريك في الإساءة . فكسر الهمزة على اعتبار « إن » في صدر جملة ؛ فهي مع معموليها جملة في محل جزم جواب أداة الشرط : « من » . وفتح الهمزة على اعتبار « أن » ليست في الصدر ؛ فيكون المصدر المؤول من أن ومعموليها في محل رفع مبتدأ ، خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف . والتقدير : من يرض على الجريمة فشركته في الإساءة حاصلة ؛ أو : فالثابت شركته في الإساءة . . .

= إحداهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولاً به ، أو بمنزلة المفعول به لفعل القسم ، أم لا ؟ فن قال : « نعم » فتح ؛ لأن هذا حكم « إن » إذا وقعت مع معموليها مفعولاً به . ومن قال : « لا » ، وأن جملة القسم تأكيد للمقسم عليه من غير عمل فيه ، كسر . ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين .

(١٠١) إنما سدّ الجواب ولم يكن الجواب مباشرة لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة . ولن يترتب على الخلاف في التسمية أثر في المعنى أوفى صياغة الأسلوب ؛ فهو خلاف شكلي محض .

(٢) في رقم ٥ من ص ٦٥١ .

(٣) هي الفاء الواقعة في صدر جواب الشرط وجزائه ، (أى : في صدر النتيجة المترتبة على تحقق فعل الشرط) .

وليس من اللازم أن تكون هذه الفاء داخلة في جواب أداة شرط ؛ فقد تكون داخلة على شيء يشبه الجواب لأداة تشبه الشرط في العموم والإبهام ؛ كاسم الموصول ، وغيره مما سبقت له إشارة في رقم ٤ من ص ٣٩٣ أما البيان في ١٦ ص ؛ ٥٣٥ ومن الأمثلة قوله تعالى : « وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة . . . » فيجوز في « أن » الثانية الفتح أو الكسر . و « ما » موصولة وليست شرطية ؛ لأن الشرطية لها الصدارة فلا تدخل عليها النواسخ ؛ والعائد محذوف ؛ والتقدير : غنمتموه . فعلى كسر همزة « إن » تكون جملتها هي الخبر ، وعلى الفتح يكون المصدر المؤول منها مع معموليها . مبتدأ خبره محذوف ، أى : فكون خمسة لله ثابت ، أو يكون خبراً محذوف ، أى : فالواجب كون خمسة لله ، والجملة خبر « إن » الأولى . (راجع حاشية الخضرى في هذا الموضوع) .

٥ - أن تقع^(١) بعد مبتدأ هو قول : أو في معنى القول^(٢) ، وخبرها قول : أو في معناه أيضاً ، والقائل واحد : نحو : (قولى : إني معترف بالفضل لأصحابه ، وكلامي : إني شاكر صنيع الأصدقاء) . فقولى - وهو المبتدأ - يراد به خبر « إن » - وهو : (معترف بالفضل) ، وخبر « إن » هو القول نفسه ، أى : هو الذى قيل . فهما فى المراد - من هذه الجملة - متساويان ، وقائلهما واحد ، وهو : المتكلم . كذلك : « كلامى » مبتدأ ؛ يراد به : خبر « إن » ، وهو : (شاكر صنيع الأصدقاء) وخبر « إن » هو الكلام نفسه الذى هو المبتدأ ؛ فالمراد منهما واحد ، وقائلهما واحد . وهمزة « إن » فيها يجوز كسرهما - لصداقتها - عند قصد الحكاية (أى : ترديد الألفاظ ذاتها ، نصّاً) فتكون « إن » مع معموليها جملة وقعت خبراً^(٣) . ومع أنها محكية بالقول نصّاً تعرب فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز فتح الهمزة إذا لم يُفصّد النص على الحكاية ؛ وإنما يكون المقصود هو مجرد التعبير عن المعنى المصدرى من غير تقييد مطلقاً بنصّ العبارة الأولى المعينة ، ولا بترديد الجملة السابقة بألفاظها الخاصة فيكون المصدر المؤول من أن مع معموليها فى محل رفع خبر المبتدأ ، والتقدير : قولى اعترافى بالفضل لأصحابه . وكلامي شكرى صنيع الأصدقاء فإن لم يكن المبتدأ قولاً أو ما فى معناه وجب الفتح ، نحو : اعتقادى أن الزراعة جالبة الغنى ، وعملى أنى أزرع الحقل . فالمصدر المنسبك خبر المبتدأ . ويجب الكسر إن لم يكن خبر « إن » قولاً أو ما فى معناه ، مثل كلمة : « مستريح » فى نحو : قولى إنى مستريح^(٤) ، أو لم يكن قائل المبتدأ وخبر « إن » واحداً ؛ فلا يتساوى مدلول

(١) يراعى الفرق بين هذه الصورة والأخرى (رقم ٤) السابقة فى ص ٦٥٠ .

(٢) الذى فى معنى القول هو ما يدل دلالته من غير لفظه ؛ مثل : كلام حديث نطق ، ولا يراد هنا « القول » بمعنى : « الظن » وعمله ؛ فقد سبق حكمه فى رقم ٤ من ص ٦٥٠ وأنه الفتح .

(٣) وكأنك قلت فى المثالين السالفين عند كسر الهمزة : (قولى هذا اللفظ - كلامى هذا اللفظ) أى : هذا النص بحروفه . وهذا يقول الصبان : إن المراد : («حكاية لفظ الجملة - أى : الإتيان بها » بلفظها ، وليس المراد أنها مقول القول »)

(٤) خير الصور التى توضح هذا الحكم أن يكون خبر « إن » ليس شاملاً بمعناه المبتدأ ، ولا منطبقاً عليه بمدلوله ؛ كالاستراحة فى المثال المذكور ؛ فإن معناها لا يشمل القول ولا يتضمنه ولا ينطبق مدلولها عليه . ومثل هذا يقال فى الحالة الثانية ، لأن صاحب الصراخ ليس هو صاحب الكلام الواقع مبتدأ .

(٤) ومن أمثلتهم لانتفاء القول الثانى : « قولى إنى مؤمن » لا يصح الفتح ؛ لأن الإيمان لا يخبر به عن القول ؛ لأن الإيمان مصدره القلب ، والقول مصدره اللسان .

المتبدأ والخبر ، ولا يتوافقان ؛ نحو : كلامي إن المريض يصرخ . ففي هاتين الخاليتين يجب كسر الهمزة - للصدارة - ، وتكون « إن » مع معموليها جملة في محل رفع خبر المتبدأ^(١) . . .

* * *

(١) انظر بعض المواضع الأخرى في الصفحة الآتية ، ثم « الملاحظة » المفيدة التي في ص ٦٥٨ وما سبق نفهم كلام ابن مالك في جواز الأمرين حيث يقول في اختصار :

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً ، أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ - بِوَجْهَيْنِ نُمِي

(يريد : نُحِي - أي : نقل عن السابقين ، ونسب إليهم - الوجهان ، وهما : الفتح والكسر)
بعد إذا فجاءة ، وبعد قسم لا لام في جملة جوابه ، ثم قال :

مَعَ تَلْوٍ « فَا » الْجَزَا ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ : « خَيْرٌ » الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

أي : (ومع تلوفاء الجزاء) ، فكلمة : « مع » معطوفة على كلمة « بعد » ، التي في أول البيت السابق بحرف العطف المحذوف ؛ وهو : الواو . يريد : بعد إذا فجاءة ، ومع تلوفاء الجزاء ، ثم قال : إن هذا الحكم بجواز الأمرين مطرد في كل أسلوب على شاكلة : « خير القول إني أحمد » . وهذه الحالة الرابعة في كلامه هي الخامسة التي شرحناها . ويلاحظ في مثاله أن المتبدأ كلمة : « خير » ليس قولاً ، ولكنه مضاف للقول ؛ فهو بمنزلة . .

زيادة وتفصيل :

(١) سرد بعض النحاة مواضع أخرى يجوز فيها الأمران ، ومن الممكن الاستغناء عن أكثرها ؛ لفهمها مما سبق . فما سردوه :

١ - أن تقع « أن » مع معموليها معطوفة على مفرد لا يفسدُ المعنى بالعطف عليه . نحو : سرتني نبوغك ، وإنك على المنزلة . فيجوز فتح همزة : « أن » فيكون المصدر المؤول معطوفاً على نبوغ ، والتقدير : سرتني نبوغك وعلو منزلتك . والمعنى هنا لا يفسدُ بالعطف . ويجوز كسر الهمزة فتكون « إن » في صدر جملة مستقلة .

ومثال ما يفسد فيه المعنى بالعطف فلا يصح فتح الهمزة : لى بيت ، وإن أخى كثير الزروع . فلو فتحت الهمزة لكان المصدر المؤول معطوفاً على « بيت » والتقدير : لى بيت وكثرة زروع أخى ، وهذا معنى فاسد ، لأنه غير المراد إذا كان المتكلم لا يملك شيئاً من تلك الزروع . ومثله ما نقله النحاة : « إن لى مالا . وإن عمراً فاضل » إذ يترتب عليه أن يكون المعنى : إن لى مالا وفضل عمرو . وهو معنى غير المقصود .

٢ أن تقع بعد « حتى » ، فتكسر بعد « حتى » الابتدائية - كما سبق (١) - في مثل : تتحرك الريح حتى إن الغصون تتراقص . . . لوقوعها في صدر جملة . وتفتح إذا وقعت بعد « حتى » العاطفة ، أو الجارة ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك مسابق : أى : حتى مسابقتك . بالنصب على العطف ، أو بالجر . والأداة فيهما : « حتى » .

٣ - أن تقع بعد « أمّا » (المخففة الميم) ، نحو : أمّا إنك فصيح ، فتكسر إن كانت « أمّا » حرف استفتاح ، وتفتح إن كانت بمعنى : « حقاً » - كما سبق (٢) - .

٤ - أن تقع بعد . لا جرم (٣) ، نحو : لا جرم أن الله ينتقم للمظلوم (٤) .

(١) في ص ٦٥٢ . (٢) في « د » من ٦٤٧ وفي رقم ١ هامش ص ٦٤٩ .
 (٣) لها إشارة عابرة في « د » من ص ٧٠٩ باب . (لا النافية للجنس) أما البيان في رقم ٤ التالى .
 (٤) فالفتح على اعتبار « لا » لازمة ، أو ليست بزائدة ، وإنما هى حرف جواب لنى المعنى السابق عليها إذا كان المتكلم غير موافق عليه ، و « جرم » فعل ماض بمعنى : « يجب » . والمصدر المؤول من أن مع معموليها فاعل للفعل : « جرم » . وهذا إعراب سيبويه ، وعليه اقتصر . أما الفراء فيقول : معنى : =

٥ - أن تقع في موضع التعليل ، نحو قوله : (إِنَّا كُنَّا نَدْعُوهُ مِنْ قَبْلُ ، إنه هو البر الرحيم) قرئ بفتح الهمزة ، على تقدير لام التعليل فلا تقع « أن » في صدر الجملة ؛ أي : لأنه هو البر الرحيم ، وقرئ بكسر الهمزة على اعتبار : « إن » في صدر جملة جديدة . ومثله قوله تعالى : (وَصَلَّ عَلَيْهِمْ . إِنْ صَلَاتِكَ سَكَنَ لَهُمْ) . فالفتح على تقدير لام التعليل ، أي : لأن صَلَاتِكَ سَكَنَ لَهُمْ ، والكسر على اعتبار : « إن » في صدر جملة جديدة . . .

٦ - وقوعها بعد « أي » المفسرة ؛ نحو : (سَرِنِي ابْتِدَاعَكَ الْمَقِيدَ ، أَي : أَنْتَ تَبْتَكِرُ شَيْئًا جَدِيدًا نَافِعًا) . فالكسر على اعتبار « إن » في صدر جملتها التفسيرية - ولا محل لها - والفتح على اعتبار المصدر المؤول - هنا - بدلا من المصدر الذي قبله .

٧ - أن تقع بعد حيث الظرفية ، نحو : أزرورك حيث إنك متيم في بلدك بفتح الهمزة وبكسرها ، فالفتح على اعتبار : « حيث الظرفية » داخلة على المفرد المضاف إليه ، وهو المصدر المؤول ، والكسر على اعتبارها داخلة على المضاف إليه الجملة ، وهذا هو الأفصح ؛ إذ الأغلب في « حيث » أن تضاف للجملة .

* * *

ملاحظة : سردنا فيما تقدم مواضع الحالة الثالثة التي يجوز فيها فتح همزة « إن » وكسرها . ومن الممكن الاكتفاء بوضع ضابط عام مركز يشملها جميعاً ، ويغني عنها ؛ كأن يقال : (يجوز فتح همزة « إن » وكسرها في كل موضع يصلح لاعتبار « إن » في صدر جملتها ، ولا اعتبارها مؤولة مع معموليها بمصدر مسبوك ، أي : يصلح للأمرين) .

= « لا جرم » ، هو : « لا بد » فلا نافية للجنس و « جرم » اسمها ، مبي على الفتح في محل نصب ، والمصدر المنسبك من « أن » ومعموليها مجرور بحرف جر محذوف ، والخبر محذوف أيضاً - وهو متعلق بالحرف مجروره - والتقدير : لا جرم من أن الله ... إلخ وهو يجوز كسر الهمزة ، ويقول في سببه : إن بعض العرب يجريها مجرى اليمين ، بدليل وجود اللام في قولهم : « لا جرم لآتينك » . والأحسن في هذه الحالة أن نعرب « لا » نافية للجنس و « جرم » اسمها متضمنة القسم ، وجملة : « لآتينك » هي : جواب القسم ، وأغنت عن الخبر .

(راجع حاشية الصبان في هذا الموضوع من جواز فتح الهمزة وكسرها) ، وستجىء الإشارة لهذا والإفاضة في القسم وجوابه - في موضعه المناسب من الجزء الثاني وهو : باب « حروف الجر » عند الكلام على : « حروف القسم » .

المسألة ٥٣ :

لامُ الابتداء^(١) ، فائدتها ، مواضعها .

حين نقول : أصل الماس فحم ، أو : بعض الحيوانات برّى بحريّ - قد يشك السامع في صدق الكلام ، أو ينكره ؛ فنلجأ إلى الوسائل التي ترشد إليها اللغة لتقوية معنى الجملة ، وتأكيده مضمونها ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار . ومن هذه الوسائل تكرار الجملة . لكن التكرار قد تتفرّ منه النفس أحياناً . فنعدل عنه إلى وسائل أخرى لها مزية التكرار في تأكيد معنى الجملة ، كالتقسيم ، أو : « إن » فنقول : (والله أصل الماس فحم - إن بعض الحيوانات برّى بحريّ) ، أو : « لام الابتداء » وتدخّل على المبتدأ كثيراً ، نحو : (لرجل فقير يعمل ، أنفع لبلاده من غني لا يعمل - ليد كاسبة خير من يد عاطلة) . وتدخّل على غيره ، كخبز « إن » ، نحو : (إن أبطال السلام خير من أبطال الحرب) . وهكذا باقى الوسائل اللغوية التي تؤكد مضمون الجملة ، وتقوى معناها .

وهذه اللام مفتوحة ، وفائدتها (أى : أثرها المعنوي) : توكيد مضمون الجملة المثبتة وإزالة الشك عن معناها المثبت ؛ ولذلك لا تدخّل على حرف النفي ، ولا فعل النفي ، ولا على المنفي بأحدهما ، ولكنها تدخّل على الاسم المفيد لمعنى النفي . مثل : إن المناق لغير مأمون الصداقة . وسميت : « لام الابتداء » لأن أكثر دخولها على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ ، نحو : لوالدك أشفق الناس عليك ، وإن عنده لخبرة ليست لك ، فاستعن برأيه .

وإذا دخلت هذه اللام على الخبر فقد يسميها بعض النحاة : « اللام المزحلقة^(٢) » .

أما آثارها النحوية فأشهرها : الصدارة في جملتها - غالباً - وأنها إذا دخلت على

(١) سبقت الإشارة إليها في رقم ٢٢ من ص ٤٩٠ ولم نعرض هناك لآثارها وأحكامها الهامة ، بحارة لكثير من النحاة آثروا أن يكون تفصيل ذلك كله هنا .

(٢) يقولون في سبب التسمية : إن مكانها في الأصل الصدارة في الجملة الاسمية . فلما شغل المكان بكلمة : « إن » - وهي التي لها الصدارة أيضاً ؛ كلام الابتداء والتي تفيد التوكيد مثلها ، والقي تماز بأنها عاملة - تقدمت ، وزحلت اللام من مكانها الذي تكثر فيه إلى مكان بعده - في الغالب - هو الخبر . لكن السبب الحق هو استعمال العرب . - لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٦٥١ . -

المضارع خلصت زمنه للحال، نحو: إن العصفور لسيغرد؛ - أي: الآن في وقت الكلام - وهذا إن لم توجد قرينة تدل على غير الحال؛ كالقرينة الدالة على الاستقبال، في قوله تعالى: (وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة...)، لأن يوم القيامة لم يجئ بعد، فهي تُعين المضارع للحال إن كان مبهماً خالياً من قرينة لغير الحال.

مواضع دخولها:

لها مواضع تدخلها جوازاً، والخلاف فيها شديد، وقد استصفينا منه ما يأتي:

- ١ - المبتدأ، - وهو الكثير - كالأمثلة السابقة. وكقول الشاعر:
- وَلَسَّيْنُ خَيْرٌ مِنْ مُقَامٍ عَلَى أَذَى وَلَسَّمَرْتُ خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ عَلَى ذَلٍّ
- ٢ - الخبر المتقدم على المبتدأ؛ نحو: لصادق أنت ولست يد رأيتك.
- ٣ - خبر إن (المكسورة الهمزة، المشددة النون) - دون أخبار أخواتها في الرأي الأصح -؛ نحو: إن الشتاء لفصل النشاط، وإنه لموسم السياحة في بلادنا.

وقول الشاعر:

إِنَّا - عَلَى الْبِعَادِ وَالتَّفَرُّقِ - لَنَسَلْتَقِيَ بِالْفِكْرِ ، إِن لَمْ نَسَلْتَقِ

ولكن يشترط في خبر «إن» الذي تتصلره لام الابتداء أربعة شروط:

- (أ) أن يكون متأخراً عن الاسم، فلا يجوز دخولها في مثل: (إن فيك إنصافاً، وإن عندك ميلاً للحق)؛ وذلك لتقدم الخبر^(٢).
- (ب) وأن يكون مثبتاً؛ فلا يصح: (إن العمل لَمَّا طال بالأمس. أو: إن العمل لَمَّا نفعه قليل). بل يجب حذفها قبل «ما» النافية وغيرها من أدوات النفي الداخلة على خبر «إن»^(٣).

(١) وقد أشار ابن مالك إل هذا الموضع بقوله:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحِبُ الْخَبَرَ لَامٌ ابْتِدَاءً ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَّرَ

يريد «ذات الكسر»: صاحبة الكسر، وهي: «إن» المكسورة الهمزة. و«وزر» أي:

ناصر وعلماً لمن يستعين بي.

(٢) عرفنا (في ص ٦٣٨) أن الخبر في هذا الباب لا يتقدم على الاسم إلا إن كان شبه جملة.

(٣) مثل: لم، لن، لا، لما... فدخل لام الابتداء عليه غير مسوع. وهذا هو التعليل

الصحيح. فوق أن دخولها على هذه الأدوات المبذورة باللام يشغل النطق بها.

(ح) ألاّ يكون جملة^(١) فعلية فعلها ماض ، متصرف ، غير مقرون بكلمة : « قَدْ » ، فلا يصح : « إن الطائرة لأُسْرعت... »^(٢) بل يجب حذف لام الابتداء . فإن كان الخبر جملة فعلية فعلها ماض غير متصرف جاز - في غير « ليس » ؛ لأنها للنفي - دخول اللام وعدم دخولها ، نحو : (إن القطار لنعم وسيلة السفر ، أو نعم وسيلة السفر . . . وإن إسرَاع السائق لبِئْس العملُ ، أو بئس العملُ) . بإدخال اللام على « نعم » ، و « بئس » أو عدم إدخالها . . . وكذلك يجوز إن كان الفعل ماضياً متصرفاً ، ولكنه مقرون بكلمة : « قد »^(٣) فتصحبها اللام أو لا تصحبها ؛ نحو : إن العلم لقد رَفَع صاحبه ، أو : رفع . . . (د) ألا تكون الجملة الفعلية شرطية ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على أداة الشرط ، ولا على فعله ولا على جوابه .

(١) المشهور بين النحاة أن « لام الابتداء » لا تدخل على جملة فعلية (ماضوية أو مضارعية) إلا إذا كانت هذه الجملة خبر إن (مكسورة الهزئة ، مشددة النون) دون غيرها من أحوالها ، ودون الجمل الفعلية الأخرى التي ليست خبراً ؛ إذ تكون اللام فيها للقسم ، أو زائدة ، أو غير ذلك . (انظر رقم ٢ التال) .

(٢) في هذا المثال : « إن الطائرة لأُسْرعت » يجب حذف اللام على اعتبارها للابتداء - كما سبق في رقم ١ - ويجوز إبقاؤها على أنها في جواب قسم ، ويجب أن تقوم قرينة دالة على هذا أو ذلك ؛ لأن بين المعنيين اختلافاً واضحاً ؛ وإلا كانت صياغة الأسلوب غير مسايرة للمعنى ، فيقع من الفساد في التعبير ما يجب توقيه .

ويقول النحاة في التفرقة بين اللامين : إذا جاءت « إن » وبمدها اللام المصاحبة لمضارع مؤكد بنون التوكيد أو الداخلة على الماضي المتصرف الخالي من : « قد » . فإن هذه اللام تكون لام قسم مقدر ، داخلة على جوابه ، وليست لام ابتداء ؛ مثل : إن الحازم ليعتمدن عن المساوي - إن الكفء لنال جزاءه . والسبب في الحالة الأولى منع التعارض بين لام الابتداء التي تخلص زمن المضارع للحال - ونون التوكيد التي تخلصه للمستقبل . والسبب في الحالة الثانية : أن لام الابتداء - والزمن معها للحال - لا تدخل على الماضي المتصرف الخالي من « قد » ، منعاً لتعارض الزمنين بينهما . أما المقترن « بقَد » فإنها تقرب زمنه من الحال - كما عرفنا في ص ٥٢ - فلا يتعارض مع لام الابتداء . وهاتان الصورتان ينتج فيهما كسر هزئة : « إن » إذا تقدم عليها عامل يطلب العمل في موضعها مع معموليها ؛ تقول : علمت أن الحازم ليعتمدن عن المساوي . وعلمت أن الكفء لنال جزاءه . لأن هذه اللام - كما سبق - للقسم ، وليست للابتداء ؛ فهي في موضعها المتأخر المناسب لها ، غير ملحوظ فيها التقديم قبل مجيء : « إن » ذلك التقديم الذي هو أصلها . بخلافها في مثل : علمت إن الحازم لميتمدن عن المساوي ؛ فإنها تكسر معها ؛ لأن هذه اللام للابتداء . وهي من الأدوات التي لها الصدارة ، فتعلق الفعل وتوجب كسر هزئة « إن » كشأن ماله الصدارة . وهي مقدمة في الأصل والنية ، وإتما تأخرت للعلّة السابقة ، وهي : أنها تفيد توكيد الجملة ، و « إن » كذلك ؛ فبقيت هذه ؛ لأصلها وقوتها بالعمل ، وتأخرت تلك ؛ - كما يقال ، - وستأق هنا فروق أخرى بين اللامين .

(٣) لأن « قد » تقرب - أحياناً - الماضي من الحال ، كما تقرب المستقبل من الحال أيضاً .

أما إن كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مثبت^(١) فيجوز دخول اللام على المضارع مثبت سواء أكان متصرفاً أم غير متصرف تصرفاً^(٢) كاملاً، إلا في حالة واحدة وقع فيها الخلاف ؛ هي التي يكون فيها مبدوءاً بالسين ، أو سوف . فلا يصح - في الرأي الأحق - أن تقول: « إن الطائرة لستحضر ، أو : لسوف تحضر » بل يجب حذف اللام من هذا المضارع^(٣) المبدوء بالسين ، أو سوف ومن أمثلة^(٤) دخوطها قوله تعالى في أهل الديانات المختلفة: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَسَبْحُكُمْ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ) وقوله عليه السلام: إِنَّ الْعُجْبَ^(٥) لِيَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطْبَ) ، وقول الشاعر :

إِنَّ الْكَرِيمَ^(٦) لَيْسُخْفِي عَنْكَ عُسْرَتَهُ^(٧) حَتَّى تَرَاهُ غَنِيًّا . وهو مسجود^(٨)

(١) أما المنى فالأكثر والأصح الذي يجب الاقتصار عليه هو عدم دخوطها عليه : كقوله تعالى (إن الله لا يضيع أجر المحسنين) .

(٢) غير متصرف تصرفاً كاملاً مثل الفعل : يدع ويذر ، على الرأي القائل : بأنه لا ماضى لهما ، ولا مصدر . أما المضارع الذي لا يصرف مطلقاً فلا وجود له .

(٣) لو دخلت عليه لوقع تعارض واضح ، لأن لام الابتداء تجعل زمن المضارع للحال . أما « السين » أو « سوف » فتجعل زمنه للمستقبل ؛ فلو اجتمعتا في أول المضارع لاجتمع فيه علامتان متعارضتان ؛ إحداها تدل على أن زمنه للحال ، والأخرى تدل - في الوقت نفسه - على أن زمنه للمستقبل . لكن قد يصح تلاقيهما معاً واجتماعهما على اعتبار آخر ؛ هو : أن تكون اللام للقم ؛ في المثال السابق : إن الطائرة لستحضر ، أو لسوف تحضر . . . يكون المعنى : إن الطائرة والله لستحضر ، أو لسوف تحضر . . . فاللام لا تجعل زمن المضارع هنا للحال ، وإنما تجعله للمستقبل بقرينة السياق ، فلا تعارض بينها وبين السين أو سوف - وهذا فرق آخر بين اللامين غير مافي آخر الصفحة السابقة . ومن المهم إدراك الفرق بين الأسلوبين ، فلكل منهما معنى يخالف الآخر ؛ فليس الأمر مجرد احتمال لإدخال اللام أو عدم إدخالها ، وإنما الأمر الذي له الاعتبار الأول هو المعنى وحده ؛ فإن اقتضى أن يتضمن الكلام قسماً جاز - مع القرينة - إدخال اللام على الجملة المضارعة المبدوءة بالسين أو سوف ، الواقعة جواباً . وإن لم يقتض قسماً لم يجز إدخال اللام على تلك الجملة ؛ وإلا كانت اللغة عبثاً .

وفي شروط الموضوع الثالث من مواضع « لام الابتداء » يقول ابن مالك باختصار :

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيًّا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَّ ضِيًّا

أى : لا يقع بعد هذه اللام الخبر المنى ؛ سواء أكان جملة فعلية أم اسمية كما ثلثنا . وكذلك لا يليها الخبر إذا كان جملة فعلية ، فعلها ماض ، مثل : « رضى » في أنه ماض ، مثبت ، متصرف ، غير مقرون بكلمة : « قد » فإن كان مقروناً بكلمة : « قد » جاز أن يليها ؛ مثل : إن ذا لقد سما على العدا مستحوداً ، أى : غالباً ، مستولياً على ما يريد .

(٤) أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٦٥٩ إلى أنه قد سبق لحة عابرة عن « لام الابتداء » (في

رقم ٢٢ من ص ٤٩٠ .

(٥) الكبر والاختيال .

(٦) فقره واحتياجه .

(٧) الشريف الأصل .

(٨) يقاسى تعب الفقر . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

وإني لأستحي - وفي الحق مَسْمُوحٌ إذا جاء باغى الخير أن أتعدرا

مَسْمُوحٌ : متسع ومندوحة عن الباطل . أتعدر : أعتذر - عن إجابته . . .

وإن كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على مبتدئها — وهو الأنسب —
أو على خبره ؛ نحو : « إن الكهرباً لأثرها عميق في حياتنا . . . أو : « إن الكهرباً
أثرها لعميق في حياتنا .

وإن كان الخبر شبه جملة دخلت عليه أيضاً ؛ نحو : « إن الذخائر الأدبية
لعندك ، وإن نفائسها لفي بيتك .

٤ — معمول خبر « إن » بشرط أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين اسمها وخبرها (١)
أو غيرهما من الكلمات الأخرى التي دخلت عليها « إن » ، وأن يكون الخبر خالياً
من لام الابتداء ، ولكنه صالح لقبولها . ففي مثل : « إن الشدائد مُظهرةٌ أبطالا ،
وإن المحن صاقلةٌ نفوساً » ، يصح تقديم معمول الخبر مقروناً بلام الابتداء ؛
فنقول : « إن الشدائد لأبطالا مظهرةٌ » ، وإن المحن لنفوساً صاقلةٌ . فإن تأخر المعمول
لم يجوز إدخال اللام عليه ؛ كما في المثالين السابقين قبل تقديمه .

وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر مشتملاً عليها ؛ ففي مثل : « إن
العزيزَ ليرفضُ هواناً — لا يصح : « إن العزيزَ لهواناً ليرفضُ » (٢) .

وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر الخالي منها غير صالح لها ؛ كأن
يكون جملة فعلية ، فعلها ماض ، متصرف ، غير مقرون بكلمة « قد » ؛ ففي
مثل : « إن الحرَّ رَضِيَ كفاحاً — لا يصح أن نقول : « إن الحرَّ لكفِاحاً
رَضِيَ .

٥ — ضمير الفصل (٣) ؛ نحو : « إن العظمة لهي الترفع عن الدنيا ، وإن

(١) سواء أتقدم الاسم كالأثلة المذكورة ، أم تقدم الخبر شبه الجملة نحو : « إن عندي لفي البيت
ضيئفاً . ويجوز أن يتقدم على المعمول المقرون باللام معمول آخر خال منها ؛ نحو : « إن عندي لفي
الهديقة ضيفاً قاعد » . فالمراد : أن يتوسط المعمول المقترن باللام بين الألفاظ الواقعة بعد « إن » .
(٢) ولا يجوز دخولها أيضاً على المعمول المتقدم إن كان « حالا » ؛ ففي مثل : « إن السائح عاد
إلى بلده مسروراً ، لا يصح : « إن السائح مسروراً عاد إلى بلده . ويشله ، التمييز ، والمستثنى ، والمفعول
معه ، دون باقي الممولات . وكل هذا هو أنسب الآراء .

(٣) سبق تفصيل الكلام على معناه وحكمه وكل ما يتصل به في (٢٤٢) باب : « الضمير »
وهو هنا يتوسط بين اسم « إن » وخبرها .

العظيم هو البعيد عن الأذناس . وإذا دخلت على ضمير الفصل لم تدخل على الخبر .

٦ - اسم « إن » بشرط أن يتأخر ويتقدم عليه الخبر^(١) شبه الجملة ؛ مثل :
إن أمامك لمستقبلاً سعيداً ، وإن في العمل الحرّ مجالاً واسعاً . وقول الشاعر يخاطب زوجته :

إن من شيمتي لبَدَلِ تِلَادِي^(٢) دون عِرْضِي . فإن رَضِيتِ فكونِي^(٣)
وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر^(٤) .

* * *

- (١) وقد يبقى الخبر متأخراً ولكن يتقدم معموله على الاسم ، نحو : إن في الدار لضيفاً منتظر .
(٢) مالى الأصيل الذى ليس طارناً . (٣) فداوى، على حياتك معى .
(٤) وقد أشار ابن مالك إلى الموضوع الرابع والخامس والسادس بقوله :

وتصحَبُ الواسِطَ . : معمولِ الخَبَرِ وَالْفَصْلَ ، واسمها حلّ قبله الخَبَرُ

يريد : أن لا م الابتداء تدخل على الواسط ؛ أى : المتوسط . إذا كان معمولاً لخبر « إن » وبعبارة أخرى : تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا كان المعمول متوسطاً بين اسم إن وخبرها ، أو بين غيرهما مما يقع بعدها . وكذلك تدخل الفصل ، أى : ضمير الفصل . . . وتدخل اسم « إن » بشرط أن يحل الخبر قبله ، بمعنى : يتقدم عليه . ثم أشار بعد ذلك إلى بيت سبق شرحه في مكان أنسب (ص ٦٣٦) هو :

ووضِّلُ : « ما » بذى الحروفِ مُبْطِلُ إِعْمَالِهَا . وقد يُبْقَى الْعَمَلُ

يريد : أن اتصال : « ما » التى هى حرف زائد - بهذه الحروف الناسخة ، - غير الحرف : ليت - يبطل عملها فقط دون معناها ، متى يبطل عملها صارت غير مختصة بالدخول على الجمل الاسمية ، فتصلح للدخول عليها وعلى الجمل الفعلية أيضاً . (ولا بد من وصلها فى الكتابة بالحرف الذى قبلها) . ولكن العمل قد يبقى فى : « ليت » وحدها ، على القول الأرجح الذى يحسن الاقتصار عليه ؛ فيجوز فى « ليت » التى بعدها « ما » الحرفية الزائدة - أن تكون عاملة ، وأن تكون مهمله . وهى فى الحالتين لا تدخل إلا على الجملة الاسمية - كما سبق - و « ما » الزائدة هذه تسمى : « ما » الكافة - لأنها كفت - أى : منعت - تلك الحروف عن العمل . ولا تقع بعد « لا » التى للجنس ، ولا « عسى » التى بمعنى : لعل .

(كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ ورقم ٣ من هامش ٦٢٨) .

حكم المعطوف بعد خبر « إن » وأخواتها^(١) ،
وحكمه إذا توسط بين المعمولين

(١) كيف نضبط الأسماء التي تحتها خط : وهي : (الشمس - النثر - الجهل - النَّفْط ...) وأشباهاها من كل اسم تأخر عن « إن » ومعمولها وكان معطوفاً على اسمها ^(٢) ؟	}	إن الأقمارَ دائراتٌ في الفضاء ، والشموسُ . إن الشعر محمودٌ في مواطنَ - والنثرُ . إن الإهمال مفسدٌ للأعمال - والجهلُ . إن الحديد دِعامَة الصناعة - والنَّفْطُ .
---	---	--

يجوز أمران ؛ النصب والرفع . ويكفي معرفة هذا الحكم من غير تعليل^(٣) .
وبالرغم من جواز الأمرين فالنصب هو الأوضح والأنسب^(٤) ؛ لموافقته في النصب
لاسم « إن » المنصوب ، أي : للمعطوف عليه ؛ فلا عناء معه ولا شبهة .

(ب) فإن تأخر خبر « إن » وتوسط ذلك المعطوف بينه وبين اسمها
المعطوف عليه فالأحسن اتباع الرأي القائل بجواز الأمرين أيضاً ، وأن النصب غير
واجب^(٥) مع أنه الأوضح والأنسب - كما سبق .

(١) لا تسرى الأحكام التالية على « لا » النافية للجنس ؛ فلها أحكام خاصة تجيء في
ص ٦٩٧ و ٧٠١ كما سنعرف .

(٢) قد يكون العطف على غير اسمها مع بقاء الحكم الآتي ؛ وهو ؛ جواز النصب والرفع - كما سنعرف -

(٣) لا داعي للاهتمام بتعليله ، ومعرفة الآراء المختلفة في سبب النصب والرفع ؛ إذ المقصود الأول
من النحو ضبط الألفاظ ضبطاً صحيحاً يوافق المعنى . وهذا الغرض يتحقق هنا بمعرفة الحكم السالف ،
والاكتفاء به ، لأنه مستنبط من الكلام العربي الأصيل . وحسب المتعلمين هذا .

(٤) وحيداً لاقتصار عليه فيما نشئ من أساليب ؛ فتساير الضبط الأوضح ، الذي يسهل إدراك
سببه وتوجيهه . وما يقال في عطف النسق من جواز الأمرين وإيثار النصب ، يقال في بقية التوابع (العت ؛
وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل) ؛ مثل : إن محموداً قائم ، الفاضلُ - أو : إن محموداً قائم ،
أبو البركات ، أو : أبا البركات ، أو إن محموداً قائم ، نفسه ، أو : إن الرايتين قد استحسنتهما ، ألوانُهُما -
بالنصب والرفع في كل التوابع السالفة ؛ متابعة للرأي الأحسن .

(٥) وقد تعرض ابن مالك للحالة الأولى وحدها ؛ وهي حالة العطف بعد مجيء الخبر ، فقال

وجائزُ رَفْعُكَ معطوفاً على منصوبِ « إن » بعدَ أَنْ تَسْتَكْمَلَا

أي : إذا استكملت « إن » معمولها جاز العطف على اسمها - إن اقتضى المعنى ذلك - ويصح في هذا
المعطوف أن يكون منصوباً ، أو مرفوعاً ، أما سبب النصب والرفع فيجاء الكلام عليه في هامش الصفحة التالية .

وفيما يلي بعض الأمثلة لتأخر الخبر ، وتوسط المعطوف :

إن القاهرةَ ودِمَشقُ حاضرتان عظيمتان .
 إن مكةَ والمدِينةُ بلدان مكرَّمان .
 إن العدالة والنصبةُ كفيلتان بالأمن والرخاء .
 إن الظلمَ والاستبدادُ مؤذنان بخراب
 العُمران .

من التيسير الحسن إجازة النصب والرفع في كل كلمة من : (دمشق - المدينة - النصفة - الاستبداد ...) وأشباهاها مع الاقتصار ، على معرفة هذا الحكم دون تعليله . فيكون الحكم في الحالتين السالفتين (ا ، ب) واحداً ، والقاعدة مطردة (١) ؛ سواءً كان المعطوف متقدماً على الخبر متوسطاً بينه وبين الاسم المعطوف عليه ، كهذه الأمثلة ، أم متأخراً عنهما معاً ، كالأمثلة الأولى .

(١) فتنتطبق - في يسر ووضوح - على الحالتين السالفتين ، وعلى أحوال أخرى أتعبت كثرة النحاة في توجيهها ، لعدم أخذهم بهذه القاعدة السليمة ، فلو أن هذه الكثرة لم تتشدد بغير داع لاستراحت وأراحتنا من التعقيد المتعب . لم يختلف النحاة في حكم الحالة الأولى التي يقع فيها المعطوف متأخراً عن : « إن » ومموليها ، وإنما اختلفوا في تعليل النصب والرفع ، وفي توجيه كل منهما ؛ وهو خلاف تشعبت الأدلة فيه . ولما كانت الغاية المقصودة هي - كما قلنا - معرفة الحكم نفسه مع سلامة المعنى المراد ، وقد عرفناه ، فلا حاجة بعده لاحتمال مشقة التعليل . وبالرغم من هذا نلخصه في وضوح ودقة للمتخصصين :

١ - تعليل النصب عند تأخر المعطوف عن الخبر والاسم معاً :

في المثال الأول : « (إن الأقمارَ دائرات في الفضاء ، والشموس) يجوز أن تكون « الشمس » بالنصب معطوفة على « الأقمار » منصوبة مثلها . و « دائرات » خبر عن المعطوف مع المعطوف عليه . فأصل الكلام « إن الأقمار والشموس دائرات في الفضاء » فالعطف من نوع عطف الكلمة الواحدة على الكلمة الواحدة ؛ ويسمونه : « عطف المفرد على المفرد » كما في نحو ؛ « إن الرسم والتصوير لغتان عالميتان » بعطف كلمة : « التصوير » على كلمة الرسم .

ويجوز أن يكون أصل الكلام : « إن الأقمار دائرات » ، في الفضاء ؛ وإن الشموس دائرات ... فحذفت « إن » الثانية مع خبرها لدلالة ما قبلها عليها (وقد سبق في ص ٦٤١ الإشارة إلى هذا الحذف وصوره وأحواله) وكلمة : « الشمس » اسم « إن » المحذوفة مع خبرها ؛ فتكون الجملة الاسمية الثانية المكونة من « إن » المحذوفة ومن اسمها وخبرها ، معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من « إن » المذكورة ومموليها . والعطف هنا عطف جملة اسمية على جملة اسمية (راجع ص ٦٧ من الجزء الثاني من شرح المفصل) . وفي المثال الثاني : (إن الشعر محمود في مواطن ، والنثر) - يجوز في كلمة : « النثر » النصب ولكن على اعتبار أنها اسم « إن » المحذوفة مع خبرها ؛ فأصل الكلام ؛ إن الشعر محمود في مواطن وإن النثر محمود في مواطن ... فحفظت « إن » الثانية مع خبرها ، والعطف هنا عطف جملة اسمية (مكونة من « إن » الثانية ومموليها) على الجملة الاسمية السابقة المكونة من « إن » المذكورة ومموليها . ولا يصح في هذا المثال =

.....
.....

= ماصح في سابقه من عطف المفرد على المفرد (بعطف كلمة : « النثر » على كلمة : « الشعر » التي هي اسم « إن ») ؛ لأن العطف على اسم « إن » مباشرة يؤدي هنا إلى تقرير مرفوض ؛ إذ يجعل أصل الكلام : إن الشعر والنثر محمود في مواطن . فيقع الخبر غير مطابق ؛ لأنه مفرد ، واسم إن مع ما عطف عليه بالواو متعدد في حكم المثنى ، فتضيق المطابقة اللفظية الواجبة بين المبتدأ والخبر ، أو : بين ما أصله المبتدأ والخبر ؛ إذ لا يصح أن يقال : « إن الهواء والماء ضروري للحياة بإعراب كلمة : « الماء » معطوفة على : « الهواء » عطف مفردات . . . وهذا يقال أيضاً في المثال الثالث : (إن الإهمال مفسد للأعمال والجهل) فالنصب جائز على اعتبار عطف الجملة ، فيكون التقدير : إن الإهمال مفسد للأعمال وإن الجهل مفسد . . . ولا يصح أن يكون عطف مفرد بالواو على مفرد ، ؛ كى لا يؤدي إلى عدم المطابقة اللفظية ؛ يجعل التقدير : إن الإهمال والجهل مفسد للأعمال . . .

وهكذا كل أسلوب آخر يشبه هذا الأسلوب . أما حيث لا مانع من عطف المفردات فيجوز مراعاته ، أو مراعاة عطف الجملة كما في المثال الأول

ب - تحليل الرفع عند تأخر المعطوف أيضاً عن الخبر والاسم معا : يرى بعضهم : أن سبب الرفع في كلمة : (الشمس - النثر - الجهل - النقط) وأشباهاها - هو اعتبار كل واحدة منها ، مبتدأ خبره محذوف ، يفسره خبر « إن » ، والجملة الاسمية ، المكونة من هذا المبتدأ وخبره المحذوف معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من « إن » ومعمولها . فأصل الكلام إن الأتقار دائرات (والشمس دائرات) - إن الشعر محمود في مواطن (والنثر محمود في مواطن . . .) وهكذا . . . فالعطف عطف جملة اسمية على جملة اسمية .

ويرى آخرون : أن هذه الكلمات المرفوعة معطوفة على الضمير المستتر في خبر « إن » وخاصة إن كان الخبر مشتقاً وبينه وبين المعطوف فاصل ، لأن الخبر المشتق يحوى الضمير المستتر بغير تأويل ، ولأن وجود الفاصل يرضى ، القائلين بأنه : « لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل - ومنه المستتر - إلا مع فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه (الذي هو : الضمير) . فكلمة . « الشمس » يجوز رفعها ؛ لأنها معطوفة على الضمير المستتر في « دائرات » وتقدير الضمير : « هي » . والفاصل بينهما موجود . وكلمة « النثر » يجوز رفعها باعتبارها معطوفة على الضمير المستتر في كلمة : محمود ، وتقديره : « هو » . والفاصل موجود أيضاً . وكلمة : « الجهل » معطوفة على الضمير المستتر في كلمة : « مفسد » وتقديره : « هو » ، والفاصل موجود ، وهكذا . . . فالعطف عطف مفردات .

ويرى فريق ثالث : أن العطف إنما هو على اسم « إن » مباشرة ؛ باعتبارها في الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل مجيء الناسخ ؛ فيجوز الرفع مراعاة لذلك الأصل بشرط ألا يتعارض مع المطابقة المطلوبة بين معمول : « إن » . ولكل فريق من الثلاثة - وغيرهم - أدلة في تأييد مذهبه ، وفي الرد على معارضة . لكن الحق أن كثيراً من تلك الأدلة جبدت ، وأن كثيراً من الأساليب العربية الفصيحة ينطبق عليها بعض الآراء دون بعض .

* * *

نتنتقل بعد ذلك إلى الحالة الثانية التي يتأخر فيها الخبر ويتقدم عليه المعطوف ؛ فيتوسط بينه وبين اسم « إن » . وقد قلنا : إنه يجوز فيها الرفع والنصب أيضاً . ولولم نأخذ بهذا الرأي لوقمنا في لغة غامرة من التمثل ، والجدل ، والتأويل الذي لاخير فيه ، والذي يمتد إلى القرآن الكريم ، والكلام الفصيح من غير داع مستساغ . وتوجيه النصب هنا يحتاج لمزيد من اليقظة والإدراك ، كما سيتبين مما يأتي :

١ - تحليل النصب :

في مثل : (إن القاهرةَ ودمشقَ حاضرتان ...) يجوز نصب «دمشق» على اعتبار واحد؛ هو أنها معطوفة على اسم «إن» المنصوب ، والخبر هو : «حاضرتان» ؛ فالعطف عطف مفرد على مفرد ، ولا يجوز أن يكون عطف جملة على جملة بإعراب «دمشق» منصوبة ، اسم «إن» المحذوفة مع خبرها الذي يدل عليه خبر «إن» الموجودة ؛ إذ يكون التقدير : إن القاهرة حاضرتان - وإن دمشق حاضرة - فتختل المطابقة اللفظية . هذا إلى أننا سنعطف جملة على جملة لم تكمل ولم تتم . والأمران ممنوعان .

ولو أعربنا كلمة «حاضرتان» خبر «إن» المحذوفة ، وخبر المذكورة محذوف لكان التقدير إن القاهرة حاضرة وإن دمشق حاضرتان «وهو فاسد ؛ لاختلال المطابقة اللفظية ، كفساده في مثل : محمود وصالح غائبان ، على اعتبار كلمة . «صالح» مبتدأ خبره محذوف فيكون التقدير : محمود - وصالح غائب - غائبان . . . والفساد واضح هنا ، كوضوحه لو أعربنا كلمة : «صالح» مبتدأ ، خبره كلمة : «غائبان» والتقدير : محمود غائب وصالح غائبان .

والأمر بالعكس لو قلنا : إن القاهرة ودمشق حاضرة ؛ إذ يصح أن يكون «دمشق» منصوبة إما : على اعتبارها اسم «إن» المحذوفة ، وحدها ، وكلمة : «حاضرة» المذكورة خبرها . ويكون خبر «إن» المذكورة محذوف تقديره : عاصمة . مثلاً . - فالأصل : إن القاهرة عاصمة . . . وإن دمشق حاضرة ؛ فالجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى . والعطف عطف جمل ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ لما يترتب عليه من تقدير يجعل أصل الجملة : «إن القاهرة ودمشق حاضرة» فتختل المطابقة اللفظية - كما تختل في مثل : حامد وأمين قائم - بعطف «أمين» مباشرة - على : «حامد» فيقع المفرد خبراً عن المثنى أو ما في حكمه ؛ وهذا ممنوع .

وإما على اعتبارها اسم «إن» المحذوفة - أيضاً - مع خبرها . وأصل الكلام : إن القاهرة حاضرة وإن دمشق «حاضرة» فتقدمت الجملة الثانية ، واعتزضت بين اسم «إن» الأولى وخبرها ، فهي جملة معترضة ، وليست معطوفة ؛ إذ لا يصح عطف جملة على جملة إلا بعد أن تتم الجملة الأولى ، وهي المعطوف عليها - كما تقدم -

وما سبق نعرف أن النزول على حكم المطابقة اللفظية أمر محتموم ؛ فحيث تحققت وتحكمت - كالمثال الأول - وجب اعتبار العطف عطف مفردات ، وحيث اختلفت - كالمثال الثاني - وجب اعتباره عطف جمل ، أو اعتبار الجملة الثانية غير معطوفة ، وإما هي جملة معترضة تقدمت من تأخير ففصلت بين اسم إن وخبرها . وقد تكون مستأنفة إن اقتضى المعنى ذلك .

ب - تحليل الرفع :

في المثال الأول ونظائره من نحو : إن العدالة والنصفة كفيلتان بالأمن والرخاء ، يجوز رفع كلمة : «النصفة» على أنها معطوفة على اسم «إن» باعتبار أصله مبتدأ مرفوعاً قبل مجيء الناسخ ، والخبر هو كلمة : «كفيلتان» ، فالعطف عطف مفردات ؛ لمطابقة الخبر لاسم «إن» مع المعطوف . ولا يصح أن يكون عطف جمل ، بإعراب كلمة : «النصفة» مبتدأ خبره محذوف ، لما يلزم عليه من فساد الأسلوب لفساد المطابقة ؛ كما شرحنا . . . ولما يلزم عليه أيضاً من عطف جملة على جملة أخرى لم تكمل .

فلو قلنا : إن العدالة والنصفة كفييلة بالأمن والرخاء ، لحاز الرفع على اعتبار كلمة : «النصفة» مبتدأ خبره ، كلمة : «كفييلة» الموجودة ، وخبر «إن» محذوف . - بعد اسمها - تقديره : كفييلة أو ضامنة . . . أو . . . وتقدير الكلام : إن العدالة كفييلة بالأمن ، والنصفة كفييلة بالأمن . فيكون الكلام عطف جملة اسمية لاحقة على نظيرتها السابقة ، كما يجوز إعراب كلمة : «كفييلة» الموجودة خبر «إن» . أما خبر المبتدأ فمحذوف تقديره : كفييلة - مثلاً - فتكون الجملة المكونة من المبتدأ =

«والخبر جملة اعتراضية بين اسم « إن » وخبرها ، ولا يجوز أن تكون معطوفة؛ لما سبق من أنه لا يجوز عطف جملة على جملة إلا بعد أن تمّ الأول وهي التي عطف عليها .

ولا اعتداد برأى من يرفض الرفع في الصورة التي لا مطابقة فيها - وغيرها - فيمنع أن يقال : إن العدالة والنصفة كفيّلة . . . كما يمنع أن يقال : إن محمداً وعلى قائم . فلو أخذنا برأيه لاعترضتنا أمثلة ناصعة الفصاحة من القرآن الكريم . والكلام العربي الصحيح ، ولم نجد بدأ من التمثل المعيب ، والتأويل البغيض . وكيف يوجب كثير من النحاة النسب . وحده - عند العطف بعد الاسم وقيل مجيء خبر « إن » مع مجيء الرفع في قوله تعالى : (إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، «والصائبون» ، والنصارى - من آمن بالله . . .)؟ فكلمة : « الصائبون » وقعت مرفوعة بعد العاطف وقيل مجيء خبر « إن » واسم « إن » هو كلمة : « الذين » ومثلها قراءة قوله تعالى : (إن الله وملائكته يصلون على النبي . . .) برفع كلمة « ملائكة » بعد العاطف وقيل خبر « إن » وكذلك قول الشاعر

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وكلمة « قيار » (وهي اسم حصان الشاعر) مرفوعة : بعد العاطف وقيل خبر « إن » . ومثل قول الشاعر :

وإِلَّا فاعلموا أَنَّا وَأَنْتُمْ بَعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شَقَاقٍ

فالضمير « أنتم » ضمير رفع . وغير هذا من الشواهد المتعددة . كيف يقبلون أن تقول الآية - بغير داع - لتطابق القاعدة ولا يتصرفون في القاعدة تصرفاً صريحاً يسائر الآية ، مع اعتقادهم أن القرآن أفصح كلام عربي وأعله ؟ ولم التمثل في الأمثلة العربية الأخرى - وهي كثيرة - وترك القاعدة بغير إصلاح ؟ وهل يصير الأسلوب الفاسد صالحاً بمجرد التأويل والنية الخفية من غير تغيير يطرأ على ظاهره ؟

ثم هم لا يبيحون التأويل إلا في الأمثلة المسموعة التي تخالف قاعدتهم ، أما الأمثلة التي هي من كلام المحدثين ففاسدة - في رأيهم - فساداً ذاتياً ؟ فلا يجوز قبولها ، ولا التماس التأويل فيها . وهم يؤولون المرفوع في الأمثلة السالفة وأشباهاها بما نعتبه حكماً عاماً صحيحاً في ذاته ، لا يحتاج لتأويل - وغير مقصور على الوارد المسموع ، فيؤولون المرفوع في الآية الأولى وفي البيت بأنه مبتدأ - خبره محذوف ، والجملة معترضة - بين اسم إن وخبرها ، لتقدم المبتدأ وخبره عن مكانهما ، وتوسطهما بين اسم « إن » وخبرها . فأصل الآية - عندهم : (إن الذين آمنوا - والصائبون كذلك - من آمن منهم) - وأصل البيت : فإنني - وقيار غريب - لغريب ، ويفضلون أن تكون الجملة في المثلثين اعتراضية لامعطوفة ، فراراً من العطف قبل تمام الجملة المعطوف عليها ، إن جعل من عطف الجمل ، وفراراً من تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير المستتر في الخبر فهم يؤولون البيت بتأويل الآية الأولى وحدها فيجملون كلمة : « غريب » المشتعلة على لام الابتداء خبر « إن » ولا يجعلونها خبراً لكلمة « قيار » لأن دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ضعيف . فخير هنا محذوف ؛ والتقدير « وقيار غريب » أو « وقيار مثلي » والجملة منهما اعتراضية . وكل هذا مقبول ، ولكن على أساس أنه حكم عام غير مقصور على السماع - كما تقدم - وأنه صحيح ذاتياً .

أما في الآية الثانية : (إن الله وملائكته . . . فيلتمسون تأويلاً آخر ، فيجملون خبر « إن » هو المحذوف ، ويجملون الاسم المرفوع مبتدأ خبره المذكور بعده ، والتقدير عندهم : إن الله يصل على النبي ، وملائكته يصلون على النبي ؛ إذ لا يصلح في هذه الآية التقدير الأول الذي صلح لسابقتها ، لما يترتب =

عليه من أن يكون التقدير ؛ إن الله يصلون على النبي ؛ فتختل المطابقة اللفظية بين اسم « إن » وخبرها ، وهي لازمة كما قلنا ، فإن لم يوجد ما يعين أحد التأويلين فهما - عندهم - جائزان .

كل هذا وماسبقه من تأويل عندهم ، عناء لاسموسغ لاحتماله ، يربحنا منه الأخذ بالرأى الذى يبيح الأمرين : الرفع والنصب بالتوجيه الذى شرحناه ، فوق ما فيه من راحة أخرى ؛ إذ يجعل القاعدة واحدة مطردة ؛ فيسوى بين العطف بعد مجيء خبر « أن » وقبل مجيئه .

على أننا نقول : حسب الناس فى الصور السابقة كلها أن يحاكون أساليب القرآن ، والكلام العربى الفصيح ؛ فلا نرهقهم بالتأويلات المختلفة ، وفهمها . ومن شاء أن يؤول كلامهم بعد قبوله كما أول القرآن ، فليفعل . وعلى ضوء ما سبق يمكن الوصول إلى حكيتين :

أولهما : فساد التركيب فى مثل : « إن محمداً وإن علياً منطلقان ؛ لاشتماله على خبر واحد لمتعاطفين تكررت فيهما « إن » فيكون معمولاً واحداً لعاملين ، هما : « إن » الأولى و « إن » الثانية وهو هذه الصورة غير جائز ؛ لأن كل عامل منهما يحتاج وحده إلى معمول خاص به (راجع الجمع ج ١ ص ١٣٥) ثانيهما - توجيه الأساليب الآتية : تطبيقاً على ما سبق - :

« إن رجلاً وغلماً حاضراً » . فكلمة « غلاماً » منصوبة على أنها معطوفة عطف مفردات على اسم « إن » المنصوب لفظه . ولو قلنا : إن رجلاً وغلماً حاضراً ، لكانت كلمة « غلام » مرفوعة ؛ لأنها معطوفة عطف مفردات على اسم « إن » ، باعتبار أصله المبتدأ قبل أن يصير اسم « إن » ، وكلمة : « حاضراً » هى الخبر فى الحاليتين ؛ لأنها مشى ؛ فهى مطابقة للمعطوف والمعطوف عليه معاً .

أما إذا لم تطابق فى مثل : إن رجلاً وغلماً حاضر . ترديد : إن رجلاً حاضر ، وإن غلاماً حاضر ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد - فالأصول اللغوية العامة لا تمنع هذا الأسلوب ؛ فيصح أن تكون كلمة « حاضر » خبر « إن » المذكورة . وكلمة « غلاماً » اسم « إن » المحذوفة مع خبرها ، وهذه الجملة معترضة ، ولا تصلح أن تكون معطوفة ، لما سبق توضيحه - فى الرأى الراجح - .

وكذلك إن لم يتطابق فى مثل : إن رجلاً وغلماً حاضر . فكلمة « حاضر » خبر « إن » المذكورة « وغلماً » مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : إن رجلاً حاضر ، وغلماً حاضر ، وتكون الجملة الثانية معترضة - أيضاً - بين اسم إن وخبرها .

ويجوز فى المثال الأول : (إن رجلاً وغلماً حاضر) اعتبار كلمة : « حاضر » خبر « إن » محذوفة وحدها . وخبر المذكورة محذوف أيضاً ، والجملة الثانية معطوفة على الأولى عطف جمل . . . وهكذا

ملاحظة : مما يجب التنظن له أن كل واحد من هذه الاعترافات - وأشباهاها - لا يصح الالتجاء إليه بداعى التحمل المحض فى تصحيح كلمة لم يتضح فى السياق مرماها المنوى السلم ولا مهمتها فى توضيح المراد ، ولا يصح تلمس التصويب لمن نطق بها عفواً ، على غير هدى لغوى يؤدى إلى المعنى المقصود ؛ وإلا صارت اللغة لعباً ولهاواً . وإنما نلجأ إلى التأويل حين يكون هو الوسيلة لتحقيق المعنى المراد الصادر عن قصد ؛ لقيام قرينة تفرضه وتأتى سواه .

وبالرغم من الاعترافات السالفة تقضى الحكمة ألا نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحة للبعد عنها . ومن الخير أن نكتفى فى العطف على اسم « إن » بضبط المعطوف منصوباً فقط ، سواء . أكان العطف قبل مجيء الخبر أم بعده ، لأن هذا هو المسلك الظاهر ، المتفق عليه ، والنهج الواضح الذى يمد أتباعه عن أهم مقاصد البلغاء . ما لم يوجد مقصد أسمى يدعو للمدول المحتم عنه ؛ كاستفهام المقام أن يكون العطف عطف جمل ، لاطف مفردات ؛ لأن الأول يؤدى غرضاً غير الذى يؤديه الثانى .

حكم المعطوف مع أخوات «إن»^(١) :

كل ما قيل في حكم المعطوف بعد استكمال «إن» خبرها . وقبل استكمالها - يقال أيضاً في حرفين من أخواتها ، هما : «أن» (المتفوحة الهمزة ، المشددة النون) و «لكن» المشددة النون ، سواء أكان العطف قبل استكمالهما الخبر أم بعده ، فالحروف الثلاثة الناسخة : («إن» - «أن» - «لكن») مشتركة في الحكم السالف . تقول : علمت أن طائرة مسافرة وسيارة^٢ ، أو : علمت أن طائرة وسيارة^٣ مسافرتان ، بنصب كلمة : «سيارة» ورفعها ، مع تقدمها على الخبر وحده ، أو تأخرها عنه . كما تقول : الفواكه كثيرة في بلادنا ، لكن التفاح قليل . والبرقوق^٤ . أو لكن التفاح والبرقوق قليلان ، بنصب كلمة : «البرقوق» أو رفعها مع التقدم على الخبر وحده أو التأخر عنه ، مراعى في كل ذلك ما سبق من الضوابط ، ولاسيما المطابقة .

أما «ليت» و «لعل» و «كأن» فلا يجوز معها في المعطوف إلا النصب ، سواء أوقع بعد استكمالها الخبر أم قبل استكمالها . مثل : ليت الأخ حاضر^٥ والصديق^٦ ، أو ليت الأخ والصديق حاضران ؛ بنصب كلمة : «الصديق» في الحاليتين . ومثل : لعل العلاج مفيد^٧ والدواء ، أو : لعل العلاج والدواء مفيدان ، بنصب كلمة : «الدواء» فيهما . ومثل : ليت الصحة دائمة والثروة ، أو : ليت الصحة والثروة دائمتان . بنصب كلمة : الثروة فيهما وهكذا....^(٢)

وأما : «لا النافية للجنس»^(٣) فلا ينطبق عليها حكم المسألتي السالفتين ؛ لأن لها أحكاماً خاصة ستجىء في بابها^(٤)

(١) في المسألة التالية ما في سابقها من كثرة الخلاف ، والشعيب ؛ بحيث يصعب استخلاص حكم يسائر أصنى الأساليب الفصيحة ، وأدق الأحكام اللغوية العامة ، وقد أثبتنا في المسألتي ما استصفيناه (٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَأَلْحَقْتُ بِإِنْ «لَكِنْ» ، وَ «أَنْ» مِنْ دُونِ «لَيْتَ» ، وَ «لَعَلَّ» وَكَأَنَّ

أى : ألحق «بإن» في الحكم السابق الخاص بالعطف - حرفان من أخواتها ؛ وهما : «أن» (المتفوحة الهمزة ، المشددة النون) و «لكن» ، بتشديد النون ، وبخالقها ثلاثة أخرى ؛ هي : «ليت» و «لعل» ، و «كأن» وقد فصلنا ذلك الحكم . ويزاد على هذه الثلاثة «لا الجنسية» لما قرناه من انفرداها بأحكام خاصة وفي بيت ابن مالك خففت النون في «أن» و «كأن» لضرورة الشعر التي جعلت النون ساكنة فيهما .

(٣) وهي من أخوات «إن» . (٤) في ص ٦٩٧ و ٧٠١ .

ونستخلص من كل ما تقدم أمرين :

(أ) أن المعطوف على اسم من أسماء هذه الحروف الناسخة يجوز فيه النصب مطلقاً ، (أى : سواء أكان الحرف الناسخ هو : « إن » أم غيره من أخواته ؛ وسواء أكان العطف بعد استكمال الخبر أم قبل استكمالته ومجيئه) إلا « لا » الجنسية ، فللعطف على اسمها أحكام خاصة تجيء في بابها^(١) .

(ب) امتياز : إن ، وأن ، ولكن - دون أخواتها - بجواز شئ آخر ؛ هو : صحة رفع المعطوف على اسمها ؛ سواء أكان المعطوف متوسطاً بين الاسم والخبر أم متأخراً عنهما معا .

* * *

تخفيف الحروف المشددة الناسخة^(١) :

(إِنَّ ، أَنْ ، كَأَنَّ . لَكِنَّ)

الحرف الأول :

فأما « إِنَّ » (المكسورة الهمزة ، المشددة النون) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية المفتوحة ، وإبقاء الأولى ساكنة . وعندئذ تصلح « إِنَّ » المخففة للدخول على الجمل الاسمية والفعلية ، بعد أن كانت مع التشديد ناسخة مخصصة بالاسمية . (١) فإن خُففت ودخلت على جملة اسمية جاز إبقاء معناها ، وعملها ،

وسائر أحكامها التي كانت لها قبل التخفيف^(٢) ، وجاز إبقاء معناها دون عملها ، فتصير مهملة ملغاة . مثل إِنَّ جريراً لشاعرٍ أَمْوَى كبير ، أو : إِنَّ جريراً لشاعرٍ أَمْوَى كبير . ومثل : إِنَّ أبا حنيفةً لإمامٍ عظيم ، أو : إِنَّ أبا حنيفةً لإمامٍ عظيم ، ينصب كلمتي : « جريراً ، وأبا » على الإعمال ، ويرفعهما على الإهمال . . . وإهماها أكثر في كلام العرب ، ويحسن - اليوم - الاقتصاد عليه .

وإذا أهملت « أَنْ » مع دخولها على جملة اسمية - يجب مراعاة ما يأتي :

١ - أن يكون اسمها قبل إهماها - اسماً ظاهراً لا ضميراً ؛ مثل : إِنَّ بَعْدَادُ لبلد تاريخي مشهور .

٢ - أن تشمل الجملة التي بعدها على لام الابتداء^(٣) ؛ لتكون رمزاً للتخفيف . ودالة على أنها ليست النافية ، ولذا قد تسمى : اللام الفارقة^(٤) ، لأنها تفرق بين المخففة والنافية ؛ مثل : إِنَّ تَوْنُسُ لَرَجَالُهَا عَرَبٌ . ويجوز نركها والاستغناء عنها متى وجدلت قرينة واضحة تقوم مقامها في تبين نوع « إِنَّ » ، وأنها المخففة .

(١) هذا هو البحث الذي أشرنا إليه في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٠ .

(٢) إلا العمل في الضمير ؛ فإن العمل فيه مقصور على المشددة ؛ تقول : إِنَّكَ عدو الطغيان

بتشديد « إِنَّ » . ولا يجوز التخفيف في اللغة المستحسنة التي هي حسبنا اليوم .

(٣) تفصيل الكلام عليها في ص ٦٥٩

(٤) هذه لام الابتداء في الرأي الراجح ، وتجيء عند التخفيف . ولكن مكانها يختلف باختلاف

التركيب على الوجه التالي :

(أ) فعند دخول « إِنَّ » المخففة على جملة اسمية فإن اللام تدخل على الخبر عند الإهمال .

(ب) وعند دخول « إِنَّ » المخففة على جملة فعلية فإن الإهمال واجب - في الأرجح - ، ويكون =

وليست النافية ، لكن عدم تركها أفضل^(١) . ولا فرق في القرينة بين أن تكون لفظية أو معنوية . والمعنوية أقوى .

ومن القرائن اللفظية أن يكون الخبر فيها منفيًا ؛ مثل : إن المجاملةُ لن تضرَّ صاحبها . فكلمة « إن » محففة ، وليست نافية ؛ لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل جدًا في الكلام الفصيح ؛ إذ يمكن مجيء الكلام مثبتًا من أول الأمر ، من غير حاجة إلى نفي النفي المؤدى للإثبات بعد تطويل . ومثال القرينة المعنوية : (إن العاقلُ يتبع سبيل الرشاد) . (إن المحسنُ يكون محبوبًا) . (إن الاستقامةُ تجلب الغنى) ؛ إذ المعنى يفسُد على اعتبار « إن » للنفي في هذه الأمثلة
ومن هذا النوع قول الشاعر :

أنا ابنُ أبَاةِ الضَّيِّمِ من آلِ مالِكٍ وإن مالِكٌ كانت كرامَ المعادنِ
فلو كانت « إن » للنفي لكان عجز البيت ذمًا في قبيلة مالك ، مع أن صدره مدحها^(٢) .

= الفعل بعدها ناسخًا - كما سيجيء في ب من ص ٦٧٥ - وتدخل اللام على خبره الحال ، أو على خبره بحسب الأصل ؛ فالأول نحو : إن كنت لناصرًا المظلوم . والثاني : إن ظننتك لطموحًا . فإن كان غير ناسخ - وهذا قليل لا يصح القياس عليه اليوم - دخلت على فاعله إن كان اسمًا ظاهرًا ؛ أو ضميرًا بارزًا ؛ نحو : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيئة ؛ فكلمة : « نفس » اسم ظاهر ، فاعل للفعل : « يزين » ، وكلمة : « هي » ضمير بارز فاعل للفعل : يشين ، والهاء التي في آخر الضمير هاء للسكت والمراد : إن نفسك هي التي تزينك ، وهي التي تشينك ، أي : تميمك - انظر « ا » من ص ٦٧٦ -
فإن اجتمع الفاعل والمفعول به دخلت على السابق منهما ، نحو : إن أحسن لكاتبٌ عمله . أو : إن أحسنَ لعمَلِهِ كاتبٌ . وإنما تدخل على السابق منهما بشرط ألا يكون ضميرًا متصلًا (ظاهرًا أو مستترًا) فإن كان ضميرًا متصلًا لم تدخل عليه اللام ودخلت على المتأخر ؛ مثل : إن عظمتُ لعالمًا نافعًا ، وإن مدحت لإياه ، والعاقلُ إن مدحَ لعظيمًا (فقد دخلت اللام على المفعول به مع تأخره) لأن الفاعل في المثالين الأولين ضمير متصل بارز ، وفي الأخير ضمير متصل مستتر .

(١) إلا لما منع يمنع ؛ كدخولها على حرف نفي .

(٢) حذف اللام هنا لعدم الحاجة إليها ؛ لأن المقام للمدح ؛ وهو يقتضى الإثبات لا النفي . وفي هذه الحالة يجوز حذفها وإثباتها .

وما يلاحظ أننا لو أردنا إدخالها في المثال - السالف لكان الأنسب إدخالها على كلمة : « كرام » دون الفعل ؛ « كان » ؛ لأنها لا تدخل على ماض ، متصرف ، خال من « قد » - كما سبق - في ص ٦٦١ - سواء أكانت « إن » عاملة أم غير عاملة .

هذا ، وكلمة : « أباة » جمع « آب » بمعنى : كاره . و « مالك » اسم قبيلة عربية ؛ سميت باسم زعيمها ، والشاعر يتباهى في صدر البيت بأنه من أسرة ذلك الزعيم ، وأنها تكبره الضمير ؛ (أي : الذل) وأنها =

٣- أن يكون الخبر من النوع الذي يصلح لدخول اللام عليه ، وقد سبق بيانه (١) .

(ب) وإن خُفِّفَتْ ودخلت على جملة فعلية وجب الإهمال (٢) - في الرأي الأشهر - وأن يكون الفعل بعدها ناسخاً (٣) ؛ مثل : الحريةُ عزيزةٌ ، وإن كانت لأمنيةَ النفوس الكبيرة ، وقول أعرابيٍّ لأحد الفتيان : رَحِمَ اللهُ أباك ، إن كان ليماً العين جمالا ، والأذن بياناً ، ومثل : إن يكادُ الذليلُ ليألفُ الهوان . ومثل : إن وجدنا المنافق لأبعدَ من إكبار الناس وتقديرهم (٤) .

* * *

= قبيلة كريمة الأصول. فكلمة «مالك» الأولى اسم للزعيم ، والثانية اسم القبيلة ؛ ولهذا أنت الفعل معها .

(١) راجع ص ٦٦٠ .

(٢) ولاداعي للأخذ بالرأي القائل بأعمالها ، واعتبار اسمها ضمير الشأن المحذوف . وهو رأي مقبول أيضاً .

(٣) مثل كان وأخواتها . (ومن أخواتها : أفعال المقاربة ، وما يتصل بها ...) ومثل : « ظن وأخواتها » - ويشترط في هذا الفعل الناسخ ألا يكون نافياً ؛ مثل : « ليس » ، ولا منفيماً ؛ مثل ما كان ، مازال ، ما برح ، لن أبرح ، لن أفتأ . . . وأن يكون غير داخل ، في صلة ؛ مثل : مادام ، وتجيء اللام في خبر الناسخ الحالى ، أو خبره بحسب الأصل (كما سبق في ب هامش ص ٦٧٣) .

(٤) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وْخُفِّفَتْ : « إِنَّ » فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

أى : إذا خففت « إن » قلَّ إعمالها . وإذا أهملت لزمت بحجى اللام بعدها ، وقد شرحنا ما يتعلق بحجيتها .

ثم أوضح في البيت الثانى أن هذه اللام قد يمكن تركها ، والاستغناء عنها إن بدا (أى : ظهر) المراد الذى أرادته المتكلم ، معتمداً في ظهوره على قرينة توضحه - ومعنى (بدا ما ناطق أرادته) ظهر الذى أرادته الناطق - ثم قال :

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ - غَالِبًا - بَيْنَ ذِي مُوَصَّلًا

« ذى » بمعنى : هذه . يريد : أن الفعل إن لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك - غالباً - لاتلفيه

(أى : لاتجده) في الكلام الفصيح متصلاً بـ « إن » المحففة ؛ فلا يقع بعدها مباشرة (وكلمة : « غالباً » تعرب ظرف زمان أو مكان . فالمنى : انتفى في غالب الأزمنة ، أو في غالب التراكيب وجود الفعل غير الناسخ متصلاً مباشرة بالحرف « إن » المحففة) .

زيادة وتفصيل :

(١) من الأمثلة العربية المسموعة : « إن ليرز ينك لتنفسك ، وإن يشينك لهيهة » . وقد سبق (١) ، ومنها : « إن قنعت كاتبك لسوطاً » (٢) . وقول الشاعر :
شككت^(٣) يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد

وهي أمثلة يستشهد بها النحاة على وقوع الأفعال غير الناسخة بعد « إن » إذا خفت . ولا داعي لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة . وحسبنا أن نتبين معناها ، والغرض الذي نستعملها فيه ، دون القياس عليها من هذه الناحية .

(ب) بمناسبة تخفيف « إن » يعرض النحاة للقراءات التي في قوله تعالى : « وإن كلاً ليمآ ليوفينهم ربك أعمالهم » ، وتوجيه كل قراءة . وإليك بعض ذلك .

١ - (وإن كلاً ليمآ ليوفينهم ربك أعمالهم) بتشديد النون ، وتخفيف « ما » ، فيكون الإعراب : « كلاً » اسم إن . « لما » ، اللام لام ابتداء ، « ما » زائدة ؛ لتفصل بين اللامين ، « ليوفينهم » اللام لتوكيد الأولى ، والجملة بعدها خبر « إن » .

ويصح إعراب آخر : « كلاً » اسم إن المشددة . « ليمآ » اللام لام الابتداء ، « ما » : اسم موصول خبر « إن » مبنى على انسكون في محل رفع . « ليوفينهم » اللام للقسم ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف ؛ وجملة القسم وجوابه صلة « ما » ، والتقدير : « ليمآ والله ليوفينهم » (٤) . وجملة القسم وإن كانت إنشائية - هي لمجرد التأكيد وجملة جوابه هي الصلة في الحقيقة . أى : (وإن كلاً لكذبين والله ليوفينهم) لهذا لا يقال إن جملة القسم هنا إنشائية مع أن جملة الصلة لا تكون إلا خبرية (٥) .

(١) في « ب » من هامش ص ٦٧٣ .

(٢) أى : إنك قنعت كاتبك سوطاً ، بمعنى : ضربته على رأسه بالسوط ، فأحاط به إحاطة القناع برأس المرأة . (٣) يدعوليه بشلل يمينه ؛ فالجملة دعائية .

(٤) انظر ص ٣٧٨ حيث الأشياء التي يجوز الفصل بأحدها بين الموصول وصلته .

(٥) راجع الصبان في هذا الموضع ، ثم ما يتصل بهذا في ص ٣٧٤ و ٣٧٨ السابقتين .

.....

٢- (وإن كُلاً لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم) بتخفيف «إن» و «مَّا» مع إعمال «إن» كأصلها. والإعراب لا يختلف عما سبق؛ فيصح هنا ماصح هناك.

٣- (وإن كلُّ لَمَّا ليوفينهم . . .) بتخفيف «إن» و «ما» . فكلمة «إن» مهملّة . كل : مبتدأ . وما بعد ذلك يصح فيه الأوجه السالفة في الصورة الأولى مع ملاحظة أن الأخبار هنا تكون للمبتدأ .

٤- (وإن كلا لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم) بتخفيف «إن» وتشديد «لَمَّا» والإعراب يجرى على اعتبار «إن» حرف نفي ، و «لما» أداة استثناء بمعنى : «إلا» و «كلا» مفعول لفعل تقديره : أرى - مثلاً - محذوف ، و «ليوفينهم» . اللام للقسم ، والجملة ، بعدها جوابه ، أي : ما أرى كلا إلا والله ليوفينهم .

٥- (وإن كلاً لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم) بتشديد «إن» و «لَمَّا» والأحسن اعتبار «لما» حرف جزم ، والحزوم محذوف ، والتقدير : (وإن كلاً لَمَّا يوفوا أعمالهم . . .) ليوفينهم اللام للقسم ، والجملة بعدها جوابه ، والقسم وجوابه كلام مستأنف .

وعلى ضوء ما تقدم نعرب قوله تعالى : (وإن كلُّ لَمَّا جميعٌ لدينا مُحضرون) فعند تشديد «لما» تكون بمعنى «إلا» ، و «إن» المخففة حرف نفي . «كل» مبتدأ ، جميع : خبره ، محضرون «نعت للخبر ، مرفوع بالواو ، «لدى» ظرف متعلق به ، مضاف ، «نا» مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

وعند تخفيف «ما» يكون الإعراب ، كما يأتي :

«إن» مهملّة «كلُّ» مبتدأ . «لَمَّا» اللام لام الابتداء ، «ما» زائدة ، «جميع» مبتدأ ثان^(١) «محضرون» خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول . «لدينا» «لدى» ظرف متعلق بكلمة «محضرون» . «نا» مضاف إلى الظرف . ويجوز في هذه الآية وسابقتها إعرابات وتوجيهات أخرى^(٢) .

(١) وإعرابها هنا مبتدأ أحسن من إعرابها خبراً؛ لكيلا تدخل «لام الابتداء» على الخبر؛ سمح صحتها لأن دخولها على المبتدأ هو الأكثر.

(٢) سجلها الصبان والتصريح والحضري في آخر باب «إن» وأخواتها عند الكلام على تخفيف «إن» .

الحرف الثاني : أن

وأما « أن » (مفتوحة الهمزة ، مشددة النون) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية المفتوحة ، وترك الأولى ساكنة ؛ نحو : أيقنت أن « على شجاع » .
ويتحتم اعتبار « أن » مخففة من الثقيلة متى وجدت علامة مما يأتي :

١ - أن تقع بعد ما يدل على اليقين ^(١) والقطع ، مثل : (أيقن - تيقن - جزم - عليم - اعترف التي بمعنى : عليم ، أو : أقر - اعتقادي - لا شك . . .) وغيرها من الأفعال أو الألفاظ التي تفيد اليقين ^(٢) ؛ نحو : أيقنت أن عدل من الله كل جزائه . وقول الشاعر :

أأنت أخي ما لم تكن لي حاجة ؟ فإن عرّضت أيقنت أن لا أخاليا
٢ - أن تدخل على فعل جامد ، أو : على رب ، أو : على حرف تنفيس ^(٣) ؛
نحو : اعتقادي أن ليس لشفقة الوالدين مثيل ؛ وقول الشاعر :

ولاني رأيت الشمس زادت محبةً إلى الناس أن ليست عليهم بسرمد
ومثل :

أجددك ما تدرين أن رب ليلة
كأن دجأها من قرورك ينشر

وقول الناصح لسامعيه :

فإن عصيم مقالي اليوم فاعترفوا أن سوف تلتقون خزيباً ظاهر العار

٣ - أن يقع بعدها فعل دعاء ، نحو أطل الله عمرك ، وأن هيباً لك المستقبل

السعيد .

(١) انظر ص ٦٤٤ وما يدل على اليقين عند سيبويه ، ومن معه - الألفاظ الدالة على الخوف والحذر إذا كان أمرها متيقناً - كما في الصفحة المشار إليها -

(٢) أما التي تقع بعد ما يدل على الظن (مثل : ظن ، زعم ، خال ، . . .) والظن معناه : ترجيح أحد الأمرين) فإنها صالحة لأن تكون مخففة ، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع بعدها . ويعنيها لأحدهما وجود قرينة لفظية تقضى بالتحمين . فوجود الفاصل ، أو رفع المضارع بعدها - قرينة لفظية على أنها المخففة . ونصب المضارع بعدها قرينة لفظية على أنها المصدرية الناصبة له . فإن لم تكن مسبوقاً بما يدل على اليقين أو الظن فهي المصدرية الناصبة للمضارع حتماً ؛ كالتى تقع بعد ما يفيد الرغبة أو الإشفاق ، أو الطمع أو التوقع (وقد سبق بيان المراد من هذه الألفاظ في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ ؛ نحو : أود أن أشارك في كل عمل نافع - أخشى أن يشتد البرد - أرجو أن أهني الزملاء بما يسرهم - يسرن أن يزورف العلماء .) انظر « اوب » من ص ٤٠٨ وما بعدها و ٦٤٤ ، وستجئ لأنواع « أن » المختلفة بيان شامل في باب النواصب (ج : ص ٢٦٥ و ٢٧٣ م ١٤٨) .

(٣) هو السين ، أو : سوف ، وقد سبق الكلام على معناها ، والفرق بينهما - في ص ٦٠ - .

٤ - أن تكون داخلة على جملة اسمية مسبوقه بجزء أساسي من جملة أخرى - لا بجملة كاملة - بحيث يكون المصدر المؤول من : « أن » المخففة والجملة الاسمية التي دخلت عليها مكملًا أساسيًا في تكوين الجملة التي منها الجزء السابق. كقوله تعالى: (وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ). فالمصدر المؤول خبر المبتدأ: « آخِرُ »^(١). وقول الشاعر:

كني حزنًا أن لا حياة هنيئة
ولا عمل يرضى به الله - صالح
فالمصدر المؤول فاعل: « كني »^(٢)
آثار التخفيف:

ويترتب على التخفيف أربعة^(٣) أحكام ، يوجب أكثر النحاة مراعاتها :
أولها : إبقاء معنى : « أن » وعملها على حالهما الذي كان قبل التخفيف .
ثانيها : أن يكون اسمها ضميرًا^(٤) محذوفًا ، ويغلب أن يكون ضمير شأن^(٥) محذوف كالمثال السابق ؛ وهو: أيقنت أن (على شجاع)^(٦) .
ثالثها : أن يكون خبرها جملة ؛ سواء أكانت اسمية أم فعلية ، نحو: علمتُ أن حاتم أشهر كرام العرب ، وأيقنت أن قد أشبهه كثيرون .
رابعها : وجود فاصل - في الأغلب - بينها وبين خبرها إذا كان جملة^(٧) فعلية ، فعلها متصرف ، لا يقصد به الدعاء .
والفاصل أنواع :

(١) إما « قد »^(٨) نحو: ثبت أن قد ازدهرت الصناعة في بلادنا ، ونحو قول الشاعر:
شهدت بأن قد خط ما هو كائن
وأنتك تسمحو ما تشاء وتثبت
(ب) وإما أحد حرفي التنفيس^(٩) مثل : أنت تعلم أن سأكون نصير الحق ،

(١) سيجيء للآية مناسبة أخرى في : « ا » ص ٦٨٠ . (٢) راجع ما سبق في ص ٦٤٤ .
(٣) في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعض أحكام أخرى تقتضي الرجوع إليها .
(٤) سواء أكان لتكلم ، أم مخاطب ، أم غائب ، ومن الأمثلة قوله تعالى : (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) التقدير عند سيويه : أنك يا إبراهيم .
(٥) سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلًا في ص ٢٥٠ وما بعدها .
(٦) اسم « أن » ضمير محذوف تقديره « هو » . أي : الحال والشأن - والجملة الاسمية بعده في محل رفع ، خبر : « أن » المخففة . (٧) هذا الفاصل قد يزيد في توضيح نوعها ، ويؤكد أنها المخففة من الثقيلة ، وليست المصدرية الناصبة للمضارع . (٨) تدخل هنا على الماضي فقط .
(٩) وهما : « السين » و « سوف » ويدخلان على المضارع المثبت فقط . (وقد سبق الكلام عليهما في ص ٦٠) .

وقول الشاعر :

وإذا رأيت^(١) من الهلال نُمُوهُ أيقنت أن سيصيرُ بديراً كاملاً

وقول الآخر :

واعلم - فَعَلِمُ المرءُ يَنْفَعُهُ - أن سَوَفَ يَأْتِي كُلُّ ما قُدِرَا

(>) وإما حرف نفي من الحروف الثلاثة التي استعملها العرب في هذا

الموضع ؛ وهي^(٢) : (لا - لن - لم) . نحو : أيقنت أن لا^(٣) يتغدرُ الشريفُ ،

وأن لن يجيدَ عن الحق . ووثقت أن لم ينصر الله المبطلين .

ومن الأمثلة قوله تعالى : (وحسبوا^(٤) أن لا تكونُ فتنةً) ، في قراءة من

رفع « تكونُ » ، وقوله تعالى : (أيجسبُ أن لن يتقدِرَ عليه أحد) ، وقوله

تعالى : (أيجسبُ أن لم يره أحد) .

(د) وإما « لو » ، والنص عليها في كتب النحاة قليل مع أنها كثيرة في

المسموع ؛ نحو : أوقن أن لو أخلصنا لبلادنا لم يطمع الأعداء فينا .

وما تقدم^(٥) نعلم أن الفصل غير واجب^(٦) في الحالات الأخرى التي منها :

(١) أن يكون الخبر جملة اسمية ؛ نحو قوله تعالى : (وآخِرُ دعواهم أن^(٧)

الحمدُ لله ربِّ العالمين) ، ونحو : (الثابت أن انتقامُ من الله يحلُّ بالباغي) . إلا

(١) وفي بعض الروايات : إن الهلال إذا رأيت نموه . . .

(٢) وتدخل « لا » على الماضي والمضارع ، وتمتص « لم » و « لن » بالمضارع . وزاد الرضي

« ما » وجعلها مثل « لا » .

(٣) في هذه الصورة - وأشابهها - يجب فصل « أن » ، وإظهار النون قبل « لا » في الكتابة دون

النطق وضابط إبرازها خطأ لا نطقاً ينحصر في أن تكون غير ناصبة للمضارع ؛ سواء أكان بعدها

فعل أم اسم ، نحو : تيقنت أن لا ينتصرُ ضعيفٌ ونحو : أشهد أن لا إله إلا الله

(٤) بشرط أن تكون بمعنى : اعتقدوا .

(٥) تلخص بعض النحاة الفواصل السابقة ومواضعها فقال : (الفعل إما مثبت وإما منفي ، وكل

منها إما ماضٍ ، وإما مضارع . فالمثبت إن كان ماضياً ففاصله : « قد » وإن كان مضارعاً ففاصله

أحد حرفي التنفيس . والمنفي : إن كان ماضياً ففاصله : « لا » فقط ، وإن كان مضارعاً ففاصله :

« لا » ، أو : « لن » ، أو : « لم » . وأما « لو » فإنها في الانتفاع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي

والمضارع اهـ . وقد سبق في رقم ٢ من هذا الهامش أن : « الرضي » جعل « ما » مثل « لا » .

(٦) وإنما هو جائز في الأنواع التي ستذكر : إن لم يوجد مانع ؛ إذ لا تدخل « أن » المصدرية

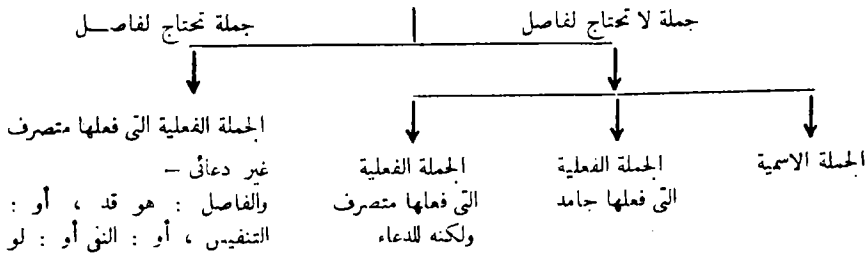
الناصبية للمضارع على هذه الأنواع ؛ فلا مجال لحوف اللبس بينها وبين المحففة ، وهي أمن اللبس كان

الفصل جائزاً لا واجباً .

(٧) على اعتبارها محففة ، لا مفسرة . وقد سبقت مناسبة أخرى للآية في أول الصفحة السالفة .

عند إرادة النفي نحو: عقيلتي أن لا كاذب محترم ؛ ومنه : أشهد أن لا إله إلا الله .
 (ب) أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها جامد ؛ نحو قوله تعالى : « وأن
 ليس للإنسان إلا ما سعى » . ونحو : وثقت أن ليس للكرامة مكان في نفوس الأدياء .
 (ح) أن يكون الخبر جملة فعلية ؛ فعلها متصرف ، ولكن قصد به
 الدعاء ^(١) ؛ كالأذى رواه أعرابي قائلاً : وقف أخي يدعو : « أسأل ربى التوفيق لما
 يرضيه . ودوام العافية على » . ونظر إلى ، وصاح : « وأن كتب الله لك الأمن
 والسلامة ما حبيت . وأن أسئغ عليك نعمه ظاهرة وباطنة في قابل أيامك ، وأن
 أهلك كل باغ يتصدى لإيذائك » .
 وفي الرسم التالي بيان للصور السالفة :

الجملة الواقعة خبر « أن » المحففة ^(٢)



(١) سواء أكان مجزأ أم شر ؛ كما يتبين من المثال بعد .

(٢) وفي أحكام « أن » المحففة من الثقيلة يقول ابن مالك :

وإن تخفف « أن » فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد « أن »

تضمن هذا البيت حكيم من أحكامها الأربعة التي تترتب على التخفيف :
 أولها : أن لها اسماً استكن ، أي : استر واختق ؛ لأنه لا يظهر في الكلام ، وإنما يكون ضميراً
 محذوفاً . ولم يذكر أنه ضمير ، لضيق الشعر . كما أنه خفف ذون الفعل : « استكن » للضرورة .
 وثانيهما : أن خبرها يكون جملة ، وأوضح بعد ذلك ما يكون في الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، حيث
 تكلم عن فعلها قائلاً :

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعاءً ولم يكن تصريفه ممتنعاً

فالأحسن الفصل بقَد ، أو : نفي ، أو : تنقيس ، أو : لو . وقليل ذكر « لو »

أي : إن يكن صدر الجملة فعلاً ، لا يراد منه الدعاء ، ولم يكن جامداً ، فالأحسن الفصل بينه
 وبين « أن » المحففة بفاصل من الفواصل التي سردتها في البيت الأخير .
 (إن يكن فعلاً . . . يريد : إن يكن الخبر فعلاً . . . والفعل وحده لا يكون الخبر ، وإنما الخبر الجملة
 المكونة من الفعل والفاعل معاً . في التعبير تساهل . أو : المراد : إن يكن صدر الجملة فعلاً) .

.....

زيادة وتفصيل :

ورد في بعض النصوص القديمة - اسم « أن » الخففة من الثقلة ضميراً بارزاً ، لاضميراً محذوفاً . ومع الخبر جملة فعلية ، أو مفرد . من ذلك قول الشاعر يخاطب زوجته :

فلو أنك في يوم الرِّخاءِ سألتني طلاقك ، لم أبخل وأنتِ صدِّيقُ
 فقد وقعت « الكاف » اسم : « أن » وخبرها جملة : « سألتني » . ومثل قول الآخر :

لقد علمَ الضيفُ والمُرْملون^(١) إذا غبرَ أفق^(٢) وهبتَ شمَّالاً^(٣)
 بأنك ربيع^(٤) وغيثٌ مريع^(٥) وأنتَ هُنَاكَ تكونُ الثَّمَّالاً^(٥)

في البيت الثاني تكررت « أن » الخففة مرتين ، واسمها ضمير « بارز » فيهما ، وخبر الأولى مفرد ، وهو كلمة : « ربيع » ، وخبر الثانية جملة فعلية هي : « تكون الثمَّالاً » . وقد وُصفتُ « هذه الأمثلة الشعرية بأنها شاذة ، أو بأنها لضرورة الشعر ، كما وُصفت نظائرها النثرية بأنها شاذة . فالواجب أن تقتصر على الكثير الشائع الذي سردنا قواعده وضوابطه ، منعاً للاضطراب في التعبير ، دون محاكاة هذه الشواهد التي تخالفها ، والتي نقلناها ، ليعرفها المتخصصون ؛ فيستعينوا بها على فهم ما قد يكون لها من نظائر قديمة . دون أن يحاكيوها .

* * *

(١) الفقراء . المفرد : مُرْمِل .

(٢) المراد : اسودت الدنيا في عين الإنسان : من شدة بؤسه وحاجته .

(٣) أي : هبت الريح شمَّالاً . فكلمة : « شمَّالاً » حال منصوبة . وصاحب الحال هو الضمير المستتر ، فاعل الفعل : « هب » . وهبوب الشمال الباردة العاصفة في بعض المواسم والبقاع قد يكون باعث فزع ، ودليل قحط .

(٤) كالربيع موسم النضرة ، والفواكه ، ونمو الزروع ، ونضجها ؛ فأنت - مثله - محبوب نافع . « مريع » خصيب . والغيث الحصب ، هو : المطر الغزير الذي يكون من آثاره إنبات الزرع ، والحصب الكثير . (٥) الشمال : الذي يغيث المحتاج ، ويعين من يستعين به .

الحرف الثالث : كَأَنَّ

وأما « كَأَنَّ » فيجوز تخفيف نونها المشددة (بجذف الثانية المفتوحة ، وإبقاء الأولى ساكنة) ، ويترتب على التخفيف أمور ؛ منها :

- (أ) أن معناها لا يتغير ، وإعمالها واجب .
 (ب) أن اسمها - في الأغلب - يكون ضميراً للشأن ، أو لغير الشأن ،
 فنقال الأول . كَأَنَّ عصفورٌ سهمٌ في السرعة^(١) ، أى : كأنه (الحال والشأن)
 عصفورٌ سهمٌ . ومثال الثاني : يَدُقُّ البَرَدُ^(٢) النافذة ، وكأنَّ حجرٌ ، أى :
 كأنه حجر^(٣) . ولو قلنا : يَدُقُّ البَرَدُ النافذة وكأنَّ « حجر » صغير يَدُقُّ -
 لجاز الاعتباران^(٤) .

وقد اجتمعت المشددة والمخففة في قول الله تعالى يصف المَصْرَلَّ عن سبيله : (وإذا
 تَسَلَّى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَمْ يُسْمِعْ كَبِيرًا كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعَهَا ؛ كَأَنَّ فِي أُذُنِهِ وَقْرًا)^(٥) .

- (ج) أن خبرها لا بد أن يكون جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن^(٦)
 فإن كانت اسمية فلا حاجة لفاصل بينها وبين « كَأَنَّ » مثل : (كَأَنَّ سَبَّاحٌ في
 سباحته سمكة في انسيابها) . وإن كانت فعلية^(٧) ، فالأحسن الفصل^(٨) بالحرف :

(١) فاسم « كَأَنَّ » ضمير الحال والشأن المحذوف . وخبرها الجملة الاسمية بعدها . ولا يصح هنا أن
 يكون اسمها ضميراً لغير الحال والشأن ؛ لعدم وجود مرجع سابق يعود عليه . (وتفصيل الكلام على ضمير
 الشأن في ص ٢٥٠ . . .) (٢) ما جمد من قطرات المطر ، وصار قطعاً ثلجية صغيرة .

(٣) فاسم « كَأَنَّ » ضمير محذوف ليس ضمير شأن ، لعدم وجود جملة بعده تفسره ، وهي جملة لازمة
 له كما سبق في شرحه - ص ٢٥٠ وما بعدها - . وكما سيجيء في رقم ٦ من هذا الهامش .

(٤) أى : يجوز اعتبار الضمير للشأن ؛ لوجود جملة بعده تفسره ، وعدم اعتباره للشأن ، لوجود
 ما يصلح قبله أن يكون مرجعاً له .

(٥) الوقورها : ثقل السمع ، أو : الصمم . وأول الآية : (ومن الناس من يشترى لهُنَّو الحديث
 لِيَسْتَلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بغير علم ، ويتخذها هزواً ، أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تلى عليه آياتنا . . .)

(٦) لأن ضمير الشأن - كما قلنا - لا بد له من جملة بعده تفسره . وهذه الحالة وحدها هي
 التي يجب فيها وقوع خبر : « كَأَنَّ » المخففة جملة . أما باقي الحالات فيجوز أن يكون جملة أو غير جملة
 وفي بعض أمثلة مسموعة جاء اسم « كَأَنَّ » المخففة اسماً ظاهراً ، كقول الشاعر :

وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ تَدْيِيئِهِ حُقَّانِ

ولا يقاس على هذا . (٧) فعلها غير جامد ، وغير دعائي (كما في الصبان) .

(٨) لأن هذا الفصل هو الذي يفرق بين « كان المخففة من الثقيلة » وأن المصدرية « الناصبة
 للمضارع ، المسبوقة بحرف الجر الكاف .

« قد » قبل الماضي المثبت ، وبالحرف : « لم » قبل المضارع المنق ، نحو :
 كأنَّ قد هَوَى الغريقُ في البحر ؛ كصخرة هَوَتْ في الماء ، وكأنَّ لم
 يكن بين الغرق والنجاة وسيلة للإنقاذ .

* * *

الحرف الرابع : لكنَّ

وأما « لكنَّ » فيجوز تخفيف نونها المشددة (فتحذف الثانية المفتوحة وتبقى
 الأولى ساكنة) .

ويترتب على التخفيف وجوب إهمالها - في الرأي الأقوى - وزوال اختصاصها
 بالجملة الاسمية ، فتدخل على الاسمية ، وعلى الفعلية ، وعلى غيرها ، ويبقى لها
 معناها بعد التخفيف وهو : الاستدراك^(١) . ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولستُ أجازي المعتدي باعتدائه ولكنَّ بصفح^(٢) القادر المتحلم

* * *

وأما « لعل » - بلغاتها المختلفة - فلا يجوز تخفيف لامها المشددة .

(٣)

.....

* * *

(١) قد سبق شرح معناه في رقم ١ من هامش ص ٦٣٢ .
 (٢) الجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره : « أجازي » أو « أصفح » : فتكون « لكن »
 داخلة على جملة فعلية . ويصح تعلقهما بمصدر محذوف تقديره : مجازة - أي : ولكن مجازاته بصفح ...
 فتكون داخلة على جملة اسمية . والأول أوضح .
 (٣) وفي الأحكام السالفة كلها يقول ابن مالك :

وَحَفِّقْتُ « كَأَنَّ » فَنَوَى . مَنْصُوبُهَا ، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِيَ

فقد اقتصر على الإشارة إلى تخفيفها وإلى أن اسمها يُنَوَى ؛ أي : (يُطَوَّى في النفس ؛ فيكون ضميراً ،
 ولا يكون ظاهراً - نُوي يُنَوَى : طَوَّى يُطَوَّى) وقد رُوِيَ ظاهراً ثابتاً في الكلام . وهذا قليل ،
 سبق مثاله .

المسألة ٥٦ :

« لا » - النافية للجنس^(١)

نسوق بعض الأمثلة لإيضاح معناها :

حين نقول : « لا كتابٌ في الحقيقة » ؛ (بإدخال : « لا » على جملة إسمية في أصلها ، ورفع كلمة : « كتاب » التي للمفرد) يكون معنى التركيب مُحْتَمَلًا أمرين :

أحدهما : نفي وجود كتاب واحد في الحقيقة ، مع جواز وجود كتابين أو أكثر فيها .

والآخر : نفي وجود كتاب واحد : وما زاد على الواحد ؛ فليس بها شيء من الكتب مطلقًا . فالتركيب مُحْتَمَلٌ للأمرين . ولا دليل فيه يعين أحدهما ، ويمنع الاحتمال .

وكذلك حين نقول : « لا مصباحٌ مكسوراً » ، (بإدخال : « لا » على جملة اسمية في أصلها ، ورفع كلمة : « مصباح » التي للمفرد) ، فإن التركيب يحتمل أمرين : أحدهما : نفي وجود مصباح واحد مكسور ، ولا مانع من وجود مصباحين مكسورين ؛ أو أكثر .

والآخر : نفي وجود مصباح واحد مكسور وما زاد على الواحد أيضاً . فلا وجود لشيء من جنس المصابيح المكسورة . فالتركيب يحتمل نفي الواحد المكسور فقط ، كما يحتمل نفي الواحد المكسور وما زاد عليه .

ومثل هذا يقال في : « لا سيارةٌ موجودةٌ » ، (بإدخال « لا » على جملة اسمية الأصل ، ورفع كلمة : « سيارة » - التي للمفردة) حيث يحتمل التركيب الأمرين ؛ وهما : (نفي وجود سيارة واحدة ، دون نفي سيارتين وأكثر) ، (ونفي وجود شيء من جنس السيارات مطلقاً) ، فلا وجود لواحدة منها ؛ ولا لأكثر .

مما سبق نعلم : أن ، « لا » في تلك الأمثلة - وأشباهاها - تدل على نفي

(١) يلاحظ مالا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق البيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٤٤ - ومرحلتنا في مواضع مختلفة أن اسم الناسخ (ومنه اسم « لا الجنسية ») لا يكون شبه جملة مطلقاً .

يُحْتَمَلُ وَقَوْعُهُ عَلَى فَرْدٍ وَاحِدٍ فَقَطْ ، أَوْ عَلَى فَرْدٍ وَاحِدٍ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ .
ولمَّا كَانَ النِّفْيُ بِهَا صَالِحاً لِقَوْعِهِ عَلَى الْفَرْدِ الْوَاحِدِ سَمَّاهَا النِّحَاةَ : « لَا الَّتِي لِنْفِي
الْوَحْدَةِ » (أى : لِنْفِي الْوَاحِدِ) وَهِيَ إِحْدَى الْحُرُوفِ النَّاسِخَةِ (١) الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلُ
« كَانَ النَّاقِصَةَ » .

فَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ تَدُلَّ الْأَمْثَلَةُ السَّابِقَةُ وَأَشْبَاهُهَا عَلَى النِّفْيِ الصَّرِيحِ (٢) الْعَامِّ (٣) وَجِبَ أَنْ
نَضْبِطَ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ ضَبْطاً آخَرَ ؛ يُوْدِي إِلَى هَذَا الْغَرَضِ ؛ فَتَقُولُ : لَا كِتَابَ
فِي الْحَقِيئَةِ ؛ - لَا مِصْبَاحَ مَكْسُورٌ - . لَا سِيَرَةَ مَوْجُودَةٌ ، فَضْبِطْ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ
الْمُفْرَدَةَ بِهَذَا الضَّبْطِ الْجَدِيدِ - وَهُوَ بِنَاءُ الْأِسْمِ عَلَى الْفَتْحِ ، وَرَفْعِ الْخَبْرِ ، كَمَا
سَيَجِيءُ - يَجْعَلُ النِّفْيَ فِي كُلِّ جُمْلَةٍ صَرِيحاً فِي غَرَضٍ وَاحِدٍ ؛ لَا إِحْتِمَالَ مَعَهُ لِغَيْرِهِ ،
كَمَا يَجْعَلُهُ عَامّاً ؛ يَنْصَبُّ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ ؛ فَيَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ ، وَعَلَى الْإِثْنَيْنِ ، وَعَلَى
الثَّلَاثَةِ ، وَمَا فَوْقَهَا ، وَلَا يَسْمَحُ لِفَرْدٍ أَوْ أَكْثَرٍ بِالْخُرُوجِ مِنْ دَائِرَتِهِ .

وَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ فِي نَحْوِ : (لَا مَهْمَلًا عَمَلَهُ فَائِزٌ) - لَا رَاغِبًا فِي الْمَجْدِ
مُقَصَّرٌ) . . . وَنَحْوَهُمَا مِمَّا يَقَعُ فِيهِ الْأِسْمُ مَنْصُوبًا بَعْدَ : « لَا » وَلَيْسَ مَرْفُوعًا ، وَالْخَبْرُ
هُوَ الْمَرْفُوعُ - عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَنُشْرِحُهُ - فَهِيَ تَنْفِي الْحُكْمِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ
جِنْسِ الشَّيْءِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ نَفِيًّا صَرِيحاً وَعَامّاً ؛ كَمَا قُلْنَا : وَهَذَا مُرَادُ النَّحَاةِ
بِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهَا :

« إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَنْ جِنْسِ اسْمِهَا نَصّاً (٤) » . أَوْ : « إِنَّمَا لِاسْتِغْرَاقِ (٥)
حُكْمِ النِّفْيِ لِجِنْسِ اسْمِهَا كُلِّهِ نَصّاً » . وَيَسْمُونَهَا لِذَلِكَ ؛ « لَا النَّافِيَةَ
لِلْجِنْسِ » (٦) . أَيْ ؛ الَّتِي قُصِدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى اسْتِغْرَاقِ النِّفْيِ لِأَفْرَادِ الْجِنْسِ

(١) سبق تفصيل الكلام عليها مع أخواتها (في ص ٦٠١) وقد اقتضى المقام هناك - في رقم ٢
من هامش ص ٦٠٢ - الإشارة إلى « لا » النافية للجنس ، دون التفصيل الذي مكانه هنا .

(٢) أى : القاطع في أمر واحد ، ولا مجال معه للاحتيال السالف بين أمرين .

(٣) الذى يشمل نفي المعنى عن الفرد الواحد ، وعمّا زاد عليه .

(٤) أى : بغير احتمال لأكثر من معنى واحد .

(٥) يراد بالاستغراق : الشمول الكامل الذى يتناول كل فرد من أفراد الجنس ، دون أن يترك أحداً

(٦) ويسمونها بعضهم : « لا الَّتِي لِلتَّبْرَةِ » ؛ لأنها تدل على تَبْرَةِ جِنْسِ اسْمِهَا كُلِّهِ مِنْ مَعْنَى الْخَبْرِ .

وبهذا الاسم ترد في بعض الكتب القديمة ، وتختص به ، لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات
النفي الأخرى .

والنفي بها قد يكون مطلق الزمن ؛ أى : لا يقع على زمن معين . وإنما يراد منه مجرد نفي النسبة بين معموليها

وسلب المعنى بغير تقييد بزمن خاص . نحو : لا حيوانٌ حَجَرٌ - لا وفاءٌ لِفَادِرٍ . . . وقد يراد بها نفي المعنى =

كله من غير ترك أحد. تمييزاً لها من : « لا التي لتنى الوحدّة » ، فليست نصّاً
في نفي الحكم عن أفراد الجنس كله ؛ وإنما تحتل نفيه عن الواحد فقط ، وعن
الجنس ^(١) كله ؛ - على ما عرفنا . . . -

« ملاحظة » : سبق ^(٢) بيان هامّ في حكم « لا » النافية المhemلة (أى :
التي لا عمل لها في الجملة الاسمية ولا في غيرها) فإنها من ناحية أثرها المعنوي في
الجملة الاسمية تشبه « لا » العاملة عمل « ليس » ، فالحرفان متشابهان في المعنى
دون العمل ؛ إذ أن أحدهما يعمل ، والآخر لا يعمل .

= في زمن معين حين تقوم قرينة كلامية أو غير كلامية تدل على نوع الزمن - ويكثر أن يكون الحال -
كقوله تعالى : (لا عاصمَ اليوم من أمر الله إلا من رَحِمَ ...) وكان يسأل سائل : أفي المزرعة الآن أحد؟
فيجاب : لأحد فيها . وقد يكون الزمن بالقرينة مستقبلاً ، كقوله تعالى عن يوم القيامة (لا بشرى
يوشد للمجرمين) أو ماضياً - كقول الشاعر :

تَعَزَّ ؛ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعَاً وَلَكِنْ لِيُورَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ

وغير هذا من الأمثلة التي سيجيء بمض منها . فإن لم توجد قرينة فالغالب الحال .
(١) لهذا يصح أن يقال مع « لا التي لتنى الوحدّة » حين يكون اسمها مفرداً : لا كتابٌ في الحقيقة ؛
بل كتابان ، أو : بل كتب فيها ؛ فيكون القصد نفي المعنى عن الفرد الواحد دون ما عداه . ولا يصح أن
يقال هذا مع « لا » النافية للجنس حين يكون اسمها مفرداً .

وتسوقنا المناسبة إلى بيان أمرهام ؛ وهو : أن المراد من النفي لا يختلف في نوعي « لا » (النافية
للجنس ، والنافية للوحدّة) إذا كان اسمها مثنى أو جمعاً نحو : (لا صالحينَ خائشان ، أو ؛ لا صالحينَ
خائنون . ونحو : (لا صالحانَ خائنينَ ، ولا صالحونَ خائنينَ) . فالنفي في هذه الصور لا يختلف من جهة
احتماله أن يكون واقعاً في كل صورة على الجنس كله فرداً فرداً ، وأن يكون واقعاً على القيد الخاص
بالاثنتية أو بالجمعية . فالفرق الصحيح بين المراد من النفي في نوعي : « لا » إنما يظهر في موضع واحد ، هو
الموضع الذي يكون فيه اسمها مفرداً ؛ - لا مثنى ولا جمعاً - فيكون النفي في « لا » النافية للجنس نصّاً
لا يقبل احتمالاً ، وشاملاً لكل فرد حتماً . ويكون في النافية للوحدّة محتملاً أمرين . أما عند اثنتية اسمها أو جمعه
فالنفي لا يختلف باختلاف نوعها ؛ فيكون محتملاً في كل منهما إما نفي الحكم عن الجنس كله ، وإما نفي قيد
الاثنتية فقط ، أو قيد الجمع فقط كما قلنا ، فؤداه فيهما واحد عند اثنتية الاسم أو جمعه ، ولكنه مختلف
عند أفراد الاسم .

وصفة القول في هذا المقام . أن « لا » العاملة بنوعها لا يختلف المراد منها إذا كان اسمها مثنى أو
جمعاً ؛ إذ يكون المراد نفي الحكم عن الجنس كله فرداً فرداً ، أو نفي القيد الخاص بالاثنتية أو بالجمع ،
دون غيرها . أما إذا كان الاسم مفرداً فالفرق بين النوعين يكون كبيراً ، فالنفي للجنس نفي الحكم
عن كل فرد من أفرادها على سبيل التنصيص والشمول ، والتي لتنى الوحدّة يدور الأمر فيها بين أمرين ؛ نفي الحكم
عن أفراد الجنس كله ، ونفيه عن فرد واحد منه ؛ فالنفي فيها مجتملاً لأمرين . . .

وما سبق موافق رأي « الصبان » هنا ، وهو واضح مفيد ، مؤيد بما قاله « السعد » في « المطول » وقد ختم
« الصبان » الكلام بقوله نصّاً : (احفظ هذا التحقيق ، ولا تلتفت إلى ما وقع في كلام البعض وغيره بما
يخالفه . . .) اه

عملها وشروطه :

« لا » النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات : « إن »^(١) ينصب الاسم^(٢) : ويرفع الخبر^(٣) . ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا باجتماع شروط ستة :
أولها : أن تكون نافية . فإن لم تكن نافية لم تعمل^(٤) مطلقاً .

ثانيها ؛ أن يكون الحكم المنفي بها شاملاً لجنس اسمها كله ، (أى : منصباً على كل فرد من أفراد ذلك الجنس) . فإن لم يكن كذلك لم تعمل عمل « إن »^(٥) : نحو : لا كتابٌ واحدٌ كافياً . . . ، إذ أن كلمة : « واحد » قد دلت دلالة قاطعة على أن النفي ليس شاملاً لأفراد الجنس كله ، وإنما هو مقصور على فرد واحد .

ثالثها ؛ أن يكون المقصود بها نفي الحكم عن الجنس نصّاً - لا احتمالاً - فإن لم يكن على سبيل التنصيص لم تعمل عمل « إن »^(٥) كالأمثلة السالفة أول البحث .

رابعها : ألا تتوسط بين عامل ومعموله (بأن تكون مسبوقه بعامل قبلها

(١) ومن الفوارق بينهما صحة وقوع : « ما » الزائدة بعد : « إن » وأخواتها على الوجه السابق في بابهما ، ولا يصح وقوعها بعد : « لا » - وقد سبقت الإشارة لهذا في آخر رقم ه من هامش ص ٦٦٤ -
(٢) انظر الملاحظة المدونة في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ وتختص بعدم وقوع « ما المصدرية » و« أن المصدرية » بنوعها (الخفيفة والناسبة للمضارع) مع صلتهما مبتدأ بعد « لا » النافية للجنس غير المكررة - راجع البيان هناك -

(٣) سبق في أول هامش ص ٤٤٤ ما يفيد أن خبرها كثيره من أخبار المبتدأ وأخبار النواسخ ، قد يتم المعنى بنفسه - كالأمثلة السالفة - وقد يتمه بنفسه مع قابمه حين لا تتحقق الفائدة به وحده كقول الشاعر :

ولا خَيْرَ في رأى بِغَيْرِ رَوِيَّةٍ ولا خَيْرَ في جهلٍ تُعَابُ بِهِ غَدَاً .

هذا ، ويشترط في خبرها ما يشترط في كل أخبار النواسخ مما سبقت إليه الإشارة في ص ٥٤٦ و٥٤٧ وفي المبتدأ والخبر ، هامش ص ٤٤٣ -

(٤) كأن تكون اسماً بمعنى ، غير ؛ نحو : فعلت الخير بلا تردد ، أو : تكون زائدة ؛ فلا تعمل شيئاً في الحالتين ، ولا تختص بالدخول على الجمل الاسمية ؛ ومن الأمثلة للزائدة قوله تعالى مخاطباً إبليس : (ما مَنَّعَكَ ألا تسجد ...) وقوله : (لئلا يعلم أهل الكتاب ...) ومثل ؛ « لا » الثانية في قوله تعالى : (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ...) أو تكون ناهية فتختص بحزم المضارع ، مثل : لا تردد في عمل الخير .

(٥ هـ) وعملت عمل ليس ؛ نحو : لا قلمٌ مكسوراً ، أو أهملت وتكررت ، نحو : لا قلمٌ مكسور ، ولا كتابٌ ضائعٌ . (واختيار هذه أو تلك خاضع لما يقتضيه المعنى المراد) .

يحتاج لمعمول بعدها) كحرف الجر في مثل : حضرت بلا تأخير^(١) ، وقول الشاعر :

مُتَّارِكَةٌ السَّقِيهِ بلا جواب أَشَدُّ على السَّقِيهِ من الجواب
خامسها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين^(٢) ؛ فإن لم يكونا كذلك لم تعمل
مطلقاً^(٣) ، وَلَا تُعَدُّ من أخوات « إن » ولا « ليس » ؛ كالتى فى قول الشاعر :

(١) تعرب « لا » اسماً بمعنى « غير » ، مجروراً بكسرة مقدرة على الألف . و « لا » مضاف
و « تأخير » مضاف إليه مجرور . وهذا أوضح إعراب .

ويجوز أن تكون « لا » حرف نفي باقية على حرفيتها . وقد تخطاها حرف الجر « الباء » وعمل الجر
مباشرة فى كلمة : « تأخير » التى بعدها . و « لا » فى هذه الصورة ليست زائدة ، بالرغم من أن العامل
تخطاها ؛ لأن الحكم بزيادتها يؤدى إلى فساد المعنى

(٢) إلا فى أمثلة مسموعة يجيء الكلام عليها فى الزيادة والتفصيل (ص ٦٩٥) . ويدخل فى حكم
النكرة أمران :

(أ) شبه الجملة بنوعيه . (الظرف والجار مع مجروره) وذلك على اعتبار شبه الجملة نفسه هو الخبر
(كما تقدم فى ص ٤٧٥ وما بعدها) أو على اعتبار أن متعلقه نكرة محذوفة ، هى الخبر ، كقولهم : لا قوة
فوق الحق ، ولا أمان مع الطفيلان . وقولهم : لا راحة لحسود ، ولا مروءة لكذوب ، ولا خير فى لذة تُقْبَعُ ندما .
وقول الشاعر :

لاخير فى وعد إذا كان كاذباً ولاخير فى قول إذا لم يحسن فعل
(ويلاحظ هنا فى إعراب « لا » ومعمولها ما يجيء فى رقم ٢ من هامش ص ٦٩١) . وقول الآخر :

فلا مجد - فى الدنيا - لمن قل ماله ولا مال - فى الدنيا - لمن قل مجده

(ب) الجملة الفعلية (لأنها فى معنى النكرة ، وبمنزلة الخبر) كما جاء فى التصريح فى هذا الباب ،
عند آخر الكلام على شروطها - وكما فى أبواب أخرى ، والبيان فى رقم ١ من هامش ص ٢١٣) ، وقد
اشتملت الأسانيد الفصحى على أمثلة للجملة الفعلية ، نقلوا منها البيت السابق (فى هامش ص ٦٨٧) وهو :

تَعَزَّ فلا إلفين بالعيش متعاً ولكن لوراد المنون تتابع
ومنها :

يُحَشِّرُ الناس لا بنينَ ولا آباءَ إلا وقد عنتهم شئون

فجملة « متعاً » فى البيت الأول فى محل رفع خبر : « لا » ، وكذلك جملة : « عنتهم شئون » فى
البيت الثانى . والواو التى قبل هذه الجملة هى التى تزداد فى خبر الناسخ . ما لم نأخذ بالرأى الذى يشترط فى
« لا » العاملة عمل « إن » ألا ينتقص نفيها بإلا . فإن أخذنا به - وهو الأشهر ، كما سيجىء فى آخر هامش
الصفحة الآتية - كانت الواو للحال ، والجملة بعدها حالية . والخبر محذوف (وقد سبق فى ص ٥٥٠ وهامشها
رقم ١ - وفى : « أ » من ص ٥٦١ أن هذه الواو تدخل فى خبر « كان » المنفية إذا سبقته « إلا » الناقضة للنفي ،
ومثله خبر « ليس » المسبوق بإلا على الوجه الذى أوضحناه هناك . وقيل تدخل فى خبر غيرهما كالببيت
السابق ، وكقول أحد شعراء ديوان الحماسية : « فأسمى وهو عريان . » وقولهم : « ما أحد إلا وله نفس
إمارة » . وقيل إن هذا مقصور على « كان وأخواتها » دون بقية النواسخ . . وهناك التفصيل .

(٣) لأن التعريف فيه تحديد وتعيين ؛ وهذا يناقض أنها لنفى الجنس كله بغير تحديد ولا تعيين .

لا القومُ قومي ، ولا الأعوانُ أعوانِي إذا ونا^(١) يومَ تحصيلِ العُلا وإني سادسها : عدم وجود فاصل بينها وبين اسمها . فإن وجد فاصل أهملت (أى : لم تعمل شيئاً) وتكررت ؛ نحولاً في النبوغ حظٌ لكسلان ، ولا نصيب^(٢) وهذا الشرط يستلزم الترتيب بين معموليها^(٣) فلا يجوز أن يتقدم الخبر - ولو كان شبه جملة - على الاسم . فإن تقدم لم تعمل مطلقاً ؛ مثل : لا هازلٍ هيبةٌ ولا توقير - .

وكذلك لا يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم ؛ ففي مثل : لا جنديَّ تاركٌ ميدانه . . . لا تعمل حين نقول ، لا ميدانه جندي تاركٌ .

فإذا استوفت شروطها وجب إعمالها^(٤) ؛ (إن اقتضى المعنى ذلك ، سواء أكانت واحدة ، أم متكررة - على التفصيل الذي سنعرفه) .

* * *

(١) تباطأ وأهل . فإن لم يكن اسمها نكرة أهملت ووجب تكرارها ؛ نحو : لا على مقصر ، ولا حامد . ومثل : لا البخلُ محمود ، ولا الإسرافُ مقبول ، وإن لم يكن خبرها نكرة وجب إعمالها ، والغالب تكرارها أيضاً . نحو : لا إنسانٌ هذا ولا حيوانٌ .

(٢) ومع تكرارها وعدم إعمالها - بسبب وجود فاصل - يظل معناها هونفٍ الجنس كله نصاً ، بشرط وجود التكرتين بعد هذا الفاصل ، فعدم إعمالها في هذه الحالة لا يخرجها عن أنها من الناحية المعنوية لنفي الجنس كله ، بشرط دخولها على التكرتين بعد الفاصل .

(٣) لأن تقديم الخبر أو معموله على الاسم يؤدي إلى الفصل بين « لا » واسمها وهو ممنوع . ومن باب أول لا يصح تقديم الخبر أو معموله عليها ؛ لأن ما يقع في حيز النفي (أى : في مجاله ودائرته) لا يجوز أن يتقدم على أداة النفي ؛ فلها الصدارة حتماً . لكن هل يجوز أن يتقدم معمول الخبر على الخبر وحده ؟ يجيب بعض النحاة : نعم .

(٤) الشروط الستة منها أربعة في « لا » مباشرة ، هي : كونها للنفي - للجنس - للتصيص - عدم توسطها بين عامل ومعموله (وواحد في معموليها ؛ هو : تنكيرهما معا) وواحد في اسمها هو : اتصالها بها مباشرة وهذا يستلزم تأخير خبرها عن اسمها .

وزاد بعضهم شرطاً فيها ، هو : ألا ينتقض نفيها بإلا - طبقاً للأشهر - كما سبق في « ب » من هامش الصفحة السابقة - .

حكم اسم « لا » المفردة ؛ (أى : المفردة التى لم تتكرر) .
لهذا الاسم حالتان :

الأولى : أن يكون مضافاً^(١) أو شبيهاً بالمضاف^(٢) . وحكمه وجوب إعرابه ،

مع نصبه بالفتحة ، أو بما ينوب عنها . فن أمثلة المضاف :

كلمة : (قول) اسم « لا » ، منصوبة بالفتحة ، لأنها اسم مفرد ، ومضاف .	لا قول زورٍ نافعٍ
كلمة : (أنصار) اسم « لا » ، منصوبة بالفتحة ؛ لأنها جمع تكسير ، ومضاف .	لا أنصارٍ خيرٍ متنافرون
كلمة : (ذا) اسم « لا » ، منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنها من الأسماء الستة ، ومضافة .	لا ذا أدبٍ تمامٌ
كلمة : (نصيحتى . . .) اسم « لا » ، منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنها ، مثنى مضاف .	لا نصيحتى إخلاصٍ أنفعٍ من نصيحة الوالدين
كلمة : (خائنى . . .) اسم « لا » ، منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ، لأنها جمع مذكر؛ مضاف	لا خائنى وطنٍ سالمون . . .
كلمة : (مهملات) اسم « لا » ، منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنها جمع مؤنث سالم مضاف .	لا مهملاتٍ عملٍ مكرماتٍ

(١) إما لنكرة ، وإما لمعرفة بشرط ألا يكتب منها التعريف ؛ بسبب توغله في الإهام ؛ ككلمة : « مثل » - نحو : لاملث محمود مؤدب - . . . و « غير » وسواهما مما لا يكتب التعريف غالباً (كما أوضحنا في رقم ٥ من هامش الجدول الذى فى ص ٨٠ ، وكذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢) لأن : « لا » لا تعمل فى معرفة .

(٢) هو الذى يجيء بعده شيء يكمل معناه . بشرط أن يكون ذلك الشيء التالى : إما مرفوعاً باسم « لا » ؛ نحو : لا مرتفعاً شأنٌ خامل ، وإما منصوباً به ؛ نحو : لا متهدداً أمورَه مقصرٌ (ويلحق بهذا النوع : الأسماء المعطوف عليها ، وليست علماً ، نحو لا سبعةً وأربعين غائبون ، وتميز العقود وغيرها . نحو : لا عشرين رجلاً متكاسلون) وإما جاراً ومجروراً متعلقين به ؛ نحو : لا متواكلاً فى عمله محمود . فإن كان مجروراً بالإضافة فإنه يكون من المضاف لا من الشبيه بالمضاف ، كما عرفنا -

والشبيه بالمضاف يجب أن يكون معرباً ومنوناً . إلا أن وجد مانع من التنوين . وأجاز فريق من غير البصريين عدم تنوينه ؛ محتجاً بقوله تعالى : « ولا جدالٌ فى الحجج » ، لأن المعنى عنده : « ولا جدالٌ فى الحجج مقبول » فالجار والمجرور من متمات اسم « لا » والخبر محذوف لا تعلق للجار والمجرور به . وكذلك قوله عليه السلام : (لا مانعٌ لما أعطيت ، ولا معطىٌ لما منعت) لأن المعنى عنده على حذف الخبر ، والجار والمجرور من متمات اسم « لا » فهما متعلقان به ، لا بالخبر - وقد أجيب عن هذين وأمثالهما بأن الخبر المحذوف ، موضعه قبل الجار والمجرور ؛ والأصل : « ولا جدالٌ حاصلٌ فى الحجج » ، ولا مانعٌ مانعٌ لما أعطيت ؛ فالجار مع المجرور متمم للخبر المحذوف ، متعلقان به . وهذا تكلف مردود ؛ لتكراره وتقييد موضعه فى فصيح الكلام ، وبالرغم منه يحتم التزم التنوين - لأنه الأكثر والأشهر الذى توحد عنده الألسنة - .

ولا يدخل شيء من التوابع الأريمة (كالتعت ماعدا صورة العطف السابقة . . .) فى الأشياء التى تكمل المعنى ؛ وتجعل الاسم بسببها شبيهاً بالمضاف ؛ لأن الاسم غير عامل فيها - انظر رقم ٢ من هامش . ص ٧٠٣ - .

ومن أمثلة الشبيه بالمضاف :

كلمة (مرتفعاً) اسم « لا » منصوبة بالفتحة	لا مرتفعاً قدره مغمور . . .
» » » » » (باتعاً) »	لا باتعاً دينته بدنياه رايح . . .
» » » » » (خمسة) »	لا خمسة وعشرين غائبون . . .
» » » » » (ساعياً) »	لا ساعياً وراء الرزق محروم . . .
» » » » » (قاعداً) »	لا قاعداً عن الجهاد معذور . . .
» » » » » (سائقين) » » منصوبة بالياء ؛ لأنها مثنى	لا سائقين طائرة غافلان . . .
» » » » » (حارسين) » » لأنها جمع مذكر	لا حارسين بالليل نائمون . . .
» » » » » (راغبات) » » بالكسرة ؛ لأنها جمع مؤنث سالم	لا راغبات في الشهرة مستريحات .

ومن الأمثلة السالفة يتضح الإعراب مع النصب بالفتحة مباشرة في المفرد^(١) وفي جمع التكسير ، (ومثله : «اسم الجمع»^(٢) ؛ كقوم ، ورهط^(٣) ، إذا كانا من الحالة الأولى المذكورة) ، وبما ينوب عن الفتحة وهو : الألف ، في الأسماء الستة ، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم ، والكسرة في جمع المؤنث السالم .

الثانية : أن يكون مفرداً (ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، ولو كان مثنى ، أو مجموعاً) وحكمه : وجوب بنائه على الفتح^(٤) أو ما ينوب عن الفتح^(٥) ، فينبى على الفتح مباشرة إن كان مفرداً أو جمع تكسير

(١) وهو الذي ليس بمثنى ولا جمع .

(٢) سبق - في رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ - بيان موجز عن «اسم الجمع» ، وقلنا : إن البيان الواقي

موضعه ج ٤ ص ٥١٠ م ٧٣ - باب جمع التكسير . (٣) جماعة

(٤) وهناك حالة يبنى فيها على الضم ، ستجيء في «ب» من الزيادة - ص ٦٩٥ - ويعللون سبب

البناء على الفتح بأنه تركيب «لا» مع اسمها ، بحيث صاروا كالكلمة الواحدة ؛ فأشبهوا الأعداد المركبة ك(خسة عشر .. وغيرها) . لكن السبب الحق هو استعمال العرب .

ومن المعلوم أنه حين بنائه على الفتح لا يدخله التنوين . وأنه يكون دائماً في محل نصب : فلفظه مبنى على

الفتح أو ما ينوب عن الفتحة ، ومحله النصب دائماً . ولهذا يراعى المحل - أحياناً - في التواضع - كما سيجيء .

في ص ٦٩٤ وفي : «أ» من ص ٧٠٢

(٥) ولا تنوب الألف هنا عن الفتحة ؛ لأن الألف تنوب عنها في نصب الأسماء الستة ، حين

تكون مضافة . والإضافة - في الأغلب - تتعارض مع حالة البناء التي نحن بصدها . ولهذا اضطربت

آراء النحاة أمام الأسلوب الفصيح الوارد عن العرب من قولهم : «لا أبالك» . . . حيث وقع اسم «لا»

منصوباً بالألف مع أنه مفرد (أي : غير مضاف) ؛ فقالوا في تأويله : إن «أبا» مضاف للكاف ، =

أواسم جمع ؛ مثل : لاعالم متكبر^(١) لا علماء متكبرون - لا قوم للسفيه .
 ويبنى على الياء نيابة عن الفتحة إن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً ؛ نحو :
 لا صديقين متنافران - لا حاسدين متعاونون .

ويبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة إن كان جمع مؤنث سالماً ، ويجوز
 أيضاً بناؤه على الفتحة ؛ نحو : لا والذات قاسيات . وبالوجهين روى
 قول الشاعر :

إن الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذت ، ولا لذات للشيب
 ببناء كلمة : « لذات » على الفتح ، أو على الكسر .

= منصوب بالألف بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، واللام زائدة . والخبر محذوف . والتقدير : لا أباك
 موجود . ومع أنه مضاف - ليس معرفة ؛ لأن إضافته غير محضة ؛ فهي كالإضافة في قولنا : « غيرك » ،
 و« مثلك » ... ونحوهما لما لا يفيد المضاف تعريفاً . وذلك القائل لم يقصد نفي أب معين ، وإنما يقصد فيه
 ومن يشبهه ؛ إذ هو - غالباً - دعاء بعدم الناصر ، والإضافة غير المحضة ليس مقصورة على إضافة الوصف
 العامل إلى معموله ؛ فلم تعمل « لا » في المعرفة . وإنما زيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه دفعا
 لكراهية إدخال : « لا » على المضاف إليه الذى يشبه في صورته الظاهرية المعرفة ، دون حقيقته المرادة .
 وهناك آراء أخرى تقتضى الفائدة الإلزام بها (وقد ذكرناها تفصيلا عند الكلام على هذا الأسلوب
 ومعناه في ص ١١٥) وكل رأى يواجه باعتراض . وانتهى الأمر إلى أن الأفضل اعتبار كلمة : « أبأ »
 اسم « لا » مبنية على فتح مقدر على الألف (كما جاء في الحضرى في أول باب « لا ») ، جريا على لغة القصر
 التى تلزم الألف فيها آخر الأسماء الستة . وعلى أساسها لا تكون كلمة « أبأ » في الأسلوب السالف معرفة .
 أما الخبر فالجار والمجرور بعدها .

ومن الأساليب المسموعة - بكثرة - أيضاً قولهم : « لا غلامسى لك » « بالثنية » و « لا خادمى
 لك » (بالجمع) على اعتبار أن نون المثنى ونون الجمع قد حذفتا كليهما للإضافة - كما سبق في ص ١٥٦ -
 وأن المثنى والجمع منصوبان ؛ لأنهما مضافان . فكيف يعدان من نوع المضاف مع وجود اللام فاصلة
 بين المضاف والمضاف إليه ؛ وهذا لا يجوز في رأى المعترضين ؟

وقد أجيبت بأن النون لم تحذف للإضافة ، وإنما حذفت للتخفيف ؛ فالكلمتان مبيتان على الياء ،
 لا معربتان ، والجار والمجرور بعدها خبر . وقيل : إن الكلمتين شبيهتان بالمضاف بسبب اتصال « لك » بهما .
 والنون محذوفة للتخفيف . وخبرها محذوف . . . إلى غير ذلك من الإجابات . ومن الواجب ألا نحاكمي
 هذا الأسلوب برغم أن بعض النحاة يبيحه ، (كما سيأتى في باب الإضافة ، ج ٣ ص ١٠ - م ٩٣)
 لأن الأخذ به - ولا سيما اليوم - يبعد اللغة عن أخص خصائصها ، وهو : الإبانة ، والوضوح ، والفرار
 من اللبس .

(١) ومن أمثلة المفرد :

ولاخيرَ في حسن الجسوم وطولها إذا لم يترن حسن الجسوم عقولُ

ومع أنه مبنى في الحالات السالفة ، هو في محل نصب دائماً ، أى : أنه مبنى لفظاً منصوب محلاً^(١) .

(١) طبقاً للبيان السابق في رقم ٤ من هامش ص ٦٩٢

(٢) وهذه المناسبة تشير إلى ما نسعه اليوم من بعض الواهين المتسرعين الذين يطلبون الأخذ برأى قديم ضعيف ملخصه : وضع اسم « لا » بأنواعه الثلاثة (المفرد ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف) تحت حكم واحد ، هو : « الإعراب والنصب » وأن يقال في إعراب الاسم المفرد : « إنه منصوب بغير تنوين » ويزعمون - خاطئين - أن في هذا تيسيراً واقتصاراً على حكم واحد شامل بدل حكمين مختلفين . فكيف غاب عن بالهم ما في هذا الرأي من الخطل والفساد ؟

ذلك أن اللغة في مصطلحاتها المشهورة ، لاتعرف اسماً معرباً بغير تنوين ، إلا المنوع من الصرف للأسباب المعروفة ، أولداع آخر ؛ كالإضافة ، أو البناء أو بعض صور النداء ... فالأخذ بذلك الرأي يوجد في اصطلاحات اللغة قسماً جديداً لاتعرفه من الأسماء المعربة المنوعة من التنوين . على أن هذا القسم الجديد يحتاج - كما يقولون - إلى التصريح بأنه : « معرب منصوب بغير تنوين » . وهذا حكم خاص به يختلف عن حكم النوعين الآخرين . فإين - إذا - الاختصار والاختصار على حكم واحد كما يتوهمون ؟ وكيف خفى عليهم أن النصب هنا بغير تنوين معناه : « البناء على الفتح » ؛ أو أن الكلمة ممنوعة من الصرف كما أشرنا - ؟

وشيء آخر هام لم يفتنوا له ، هو أن بناء الاسم المفرد على الفتح في محل نصب يقتضى أن يراعى محله حتماً في بعض التوابع ؛ فيؤثر فيها - كما عرفنا هنا ، وكما سيحيى في ص ٦٩٧ - فتصير منصوبة منونه عند عدم المانع . تبعاً لمحله فقط . وقد غاب عنهم هذا .

.....

زيادة وتفصيل :

(ا) سبق ^(١) أن من شروط إعمال : « لا » : تنكير معموليها . وقد وردت أمثلة فصيحة وقعت فيها عاملة مع أن اسمها معرفة . من ذلك قوله عليه السلام : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده . وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . ومن ذلك قولهم : « قضية » ولا أبا حسن ^(٢) لها . وقولهم : لا أمية ^(٣) في البلاد . وقولهم : لا هيم ^(٤) الليلة للمطى . وقولهم : يسكى على زيد ولا زيد مثله . . . وغير هذا من الأمثلة المسموعة . وقد تناولها النحاة بالتأويل ^(٥) كى يخضعوها لشروط التنكير . وهو تأويل لا داعى لتكلفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة ، الدالة على أن فريقاً من العرب لا يلتزم التنكير . فعلى أن نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محركاتها ، ونقتصر فى استعمالنا على اللغة الشائعة المشهورة التى تشترط الشروط التى عرفناها ؛ توحيداً لأداة التفاهم ، ومنعاً للتشبيب بين المتخاطبين بلغة واحدة .

(ب) قلنا إن حكم اسم « لا » المفرد هو البناء على الفتحة ، أو ما ينبو عن الفتحة . وقد يصح بناؤه على الضمة العارضة فى حالة واحدة ^(٦) ، هى أن يكون الاسم كلمة : « غير » - ونظيراتها - فتكون كلمة : « غير » مبنية على الضمة الطارئة

(١) فى ص ٦٨٩ .

(٢) هى كنية : على بن أبى طالب ؛ والد الحسن والحسين . وهذه عبارة نثرية من كلام عمر بن الخطاب ، صارت مثلاً فى الأمر العسير يتطلب من يحله .

(٣) علم على الرجل الذى تنسب إليه الدولة الأموية .

(٤) اسم لص ، أو اسم سائق لابل .

(٥) من ذلك قولهم : إن المراد من المعرفة هنا - نكرة ، فالمراد من : قيصر ، وأبا حسن ، وأمية ، وهيم ، وزيد - شخص ، أى شخص ، مسمى بهذا الاسم . فحين نقول : لا كسرى أو : لا قيصر بعده ، تريد : لا مسمى بهذا الاسم ، وحين نقول « لا أبا حسن لها : أى : لا مسمى بهذا الاسم لها ، أو لا فيصل لها ، وهكذا . . . فالكلمة معرفة فى الظاهر ، ولكنها نكرة تأويلاً . وهذا مسوغ لعمل « لا » عندهم . ومن تأويلاتهم : أن المعرفة كان قبلها مضاف محذوف ملحوظ ، وهو نكرة . ثم أقيم المضاف إليه مقامه ؛ فيقدرون فى لا كسرى . . . أو : لا قيصر بعده . . . لا مثل كسرى ، ولا مثل قيصر . . . ولا مثل أبى حسن . . . ولما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه صار الكلام : لا كسرى ، لا قيصر ، لا أبا حسن . . . وعلى كل تأويل اعتراض ، أو أكثر سجلته المطولات .

والحق أن مثل هذا التأويلات افتعال لا خير فيه ، لعدم مسابرة الحقيقة الناطقة بأن بعض العرب قد يعمل : « لا » مع تعريف اسمها . (٦) وهى التى سبقت الإشارة إليها فى رقم ٤ من هامش ص ٦٩٢ .

.....

 في محل نصب ، بشرط أن تكون مضافة مسبوقة بكلمة : « لا - أو : ليس » -
 وبشرط أن يكون المضاف إليه محذوفاً قد نوى معناه على الوجه المفصل في مكانه
 من باب : «الإضافة» ؛ نحو : قطعت ثلاثة أميال لا غير - أو ليس غير - أي :
 لا غيرها ، أو ليس غيرها مقطوعاً .

والنحاة يقولون في إعراب هذا : إنه مبنى على فتح مقلد ، منع من ظهوره
 الضم العارض للبناء أيضاً - في محل نصب . وفي هذا تكلف وتطويل يدعوهم إليه
 رغبتهم في إخضاع هذا النوع لحكم المفرد بحيث يكون الحكم (وهو البناء على
 الفتح في محل نصب) عاماً مطرداً . لكن لا داعي لهذا التكلف . إذ لا مانع
 من أن يقال : إنه مبنى على الضم - مباشرة - في محل نصب .
 (كما في الصبان والخضري عند كلامهما على أحكام : « غير » في باب
 الإضافة ، وستجىء في الموضوع الذي أشرنا إليه) .

• • •

اسم « لا » المتكررة مع العطف

- (١) } لاخير مرجو من الشرير، ولا نفع
لاخير مرجو من الشرير، ولا نفعاً
لاخير مرجو من الشرير، ولا نفع
- إذا تكررت : « لا » وكانت كل واحدة مستوفية شروط العمل ، فكيف نضبط الاسم الواقع بعد : « لا » المكررة ؛ وهي التي ليست الأولى؟ (١)
- (٢) } لا تقدم ولا رقي مع الجهالة
لا تقدم ولا رقياً مع الجهالة
لا تقدم ولا رقي مع الجهالة
- لهذا الاسم صورة متعددة بتعدد الأساليب التي يوضع فيها . وينبدأ بصورة من أكثر تلك الصور استعمالاً ؛ هي التي يكون فيها اسم « لا » الأولى مفرداً ، واسم المتكررة مفرداً معطوفاً على اسم الأولى . كما في الأمثلة المعروضة .
- (٣) } لا نهر في الصحراء ولا بحر ، أو :
ولا بحراً ، أو : ولا بحر

يجوز في هذا الاسم المفرد المعطوف أحد ثلاثة أشياء (٣) :

أولها : البناء (٤) على الفتح ، أو ما ينوب عن الفتح ، فنقول في المثال الأول :
لا خير مرجو ولا نفع . على اعتبار « لا » المكررة نافية للجنس . « نفع » اسمها ، مبني على الفتح في محل نصب - وخبرها محذوف (٥) تقديره - مثلاً - :

- (١) أما الأولى فقد سبق الكلام عليها في ص ٦٨٥ وما بعدها .
(٢) عرفنا - في ص ٦٩٢ - أن المراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ؛ فيدخل في المفرد هذا المعنى ، المثنى والجمع . وإذا تكررت والاسم غير مفرد فالحكم يجيء في رقم ١ من هامش ص ٧٠١ .
(٣) ولكل إعراب معنى خاص به .
(٤) وفي حالة البناء لا يدخله التنوين ؛ كالأشأن في كل مبنى ؛ ولما سبق في ص ٦٩٢ ورقم ٤ من هامشها .
(٥) وما هو جدير بالتنويه أن خبر المكررة قد يكون محنوفاً كهذا المثال ، وأن العطف فيه من نوع عطف الجملة على الجملة ، خصوصاً لقاعدة المطابقة . وقد يكون الخبر مذكوراً والمعطف عطف جملة على جملة كقولنا : لا خير مرجو من الشرير ولا نفع مرجو منه ، ومثله : لا كرامة لثائق ، ولا شرف لكذاب ، وقولهم : اللهم لا شكايه من قضائك ، ولا استبطاء لجزائك ، ولا كفران لتمسك ، ولا مناصبة لقدرتك . وقد يكون الخبر صالحاً للثنتين معاً كالمثال الثاني (لا تقدم ولا رقي مع الجهالة) . فالظرف من حيث المطابقة صالح للثنتين ، فالمعطف عطف مفردات إن جعلنا الظرف خبراً عن المعطوف عليه والمعطوف معاً . أما إن جعلناه خبراً لأحدهما فقط ، وخبر الثانية محنوفاً فالمعطف عطف جملة . ومثل هذا يقال في المثال الثالث أيضاً فلا بد قبل الحكم على نوع العطف (بأنه عطف جملة أو عطف مفردات) من النظر أولاً إلى الخبر ، ومطابقته ، أو عدم مطابقتها للمعطوف والمعطوف عليه معاً ، وأنه صالح للإخبار به عنهما ، أو غير صالح . وهذه من الأمور التي تتطلب يقظة وإدراكاً تامين .

مرجوحاً^(١) . والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى ؛ فعندنا جملتان .

ونقول في المثال الثاني : لا تقدم ولا رقى مع الجهالة ؛ فتكون كلمة : « رقى » اسم ، « لا » الثانية على الاعتبار السابق ، ولكن خبرها وخبر الأولى هو الظرف : « مع » فإنه يصلح خبراً لهما^(٢) .

ونقول في الثالث : لا نهر في الصحراء ولا بحر . فيجرب على هذا المثال ما جرى على الثاني^(٣) .

ثانيهما : الإعراب^(٤) مع نصبه بالفتحة أو ما ينوب عنها . فنقول في المثال الأول : لا خير مرجوح من الشرير ، ولا نفعاً ، بإعرابه منصوباً . وهذا على اعتبار : « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفي ؛ فلا عمل لها . وكلمة « نفعاً » معطوفة بحرف العطف على محل اسم « لا » الأولى ؛ لأن محل النصب . (فهو مبنى في اللفظ ، لكنه منصوب المحل ، كما سبق^(٥)) .

ونقول في المثال الثاني : لا تقدم ولا رقى مع الجهالة . على الاعتبار السابق أيضاً ؛ فتكون « لا » المكررة زائدة لتوكيد النفي ، « رقى » معطوفة على محل اسم « لا » الأولى . وخبر « الأولى » هو الظرف : « مع » .

ونقول في المثال الثالث : لا نهر في الصحراء ولا بحر ؛ كما قلنا في الأول تماماً .

ثالثها : الإعراب مع رفعه^(٥) بالضمة ، أو بما ينوب عنها ؛ فنقول في المثال الأول : لا خير مرجوح من الشرير ، ولا نفع . برفع كلمة : « نفع » على اعتبار « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفي ؛ فلا عمل لها . و « نفع » مبتدأ مرفوع ، خبره محذوف ، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى . ويصح اعتبار « لا » الثانية عاملة عمل « ليس » وكلمة : « نفع » اسمها

(١) في مثل هذا المثال وأشباهه لا يمكن اعتبار كلمة : « نفع » المبنية معطوفة على كلمة : « خير » ؛ المبنية ، واكتسبت منها البناء . لا يمكن ذلك ؛ لأن البناء لا ينتقل إلى التوابع ، ولا يراعى فيها إن كان سببه بناء التوابع - كما في « ج » من هاشم ص ٧٠١ وفي « ا » من ص ٧٠٢ - .

(٢) انظر رقم ٥ من هاشم الصفحة السابقة .

(٣) الإعراب يقتضى تنوينه . إلا إن وجدنا ما يمنع التنوين ؛ كنع الصرف ..

(٤) في ص ٦٩٤ وهاشمها .

(٥) ومع تنوينه أيضاً ، إلا إن وجد ما يمنع التنوين ؛ كنع الصرف .

مرفوع . والخبر محذوف . والجملة من « لا » الثانية ومعمولها معطوفة على الجملة الأولى .

ويصح اعتبار « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفي . وكلمة : « نفع » معطوفة على « لا » الأولى مع اسمها^(١) . — لأنهما بمنزلة المبتدأ المرفوع : فالمعطوف عليهما معاً يكون مرفوعاً أيضاً^(٢) . — ويجرى على المثالين الأخيرين ما جرى على المثال الأول ؛ حيث يصح في كلمتي رقى ، و « بحر » الرفع على أحد الاعتبارات الثلاثة السابقة^(٣) .

« ملاحظة » : إذا تكررت « لا » وكل واحدة مستوفية الشروط ، مفردة الاسم ؛ وكانت الأولى لنفي الوحدة (أي : عامة عمل ليس) جاز في اسم المكررة بعد عاطف ، أمران : أن يكون معرباً مرفوعاً بالضمة أو بما ينوب عنها ، وأن يكون مبنياً على الفتح أو ما ينوب عن الفتح ؛ مثل : لا قوى ولا ضعيف أمام القانون . أو : لا قوى ولا ضعيف أمام القانون .

(١) فالرفع — في هذا المثال — إما على اعتبار « لا المكررة » زائدة لتوكيد النفي . والاسم بعدها معطوف على اسم الأولى ؛ فالمعطوف مرفوع كالمعطوف عليه ، والخبر عنهما معا هو الظرف : (أمام) . وإما على اعتبار « لا » المكررة زائدة للنفي أيضاً . والاسم بعدها مبتدأ^(٤) ، وإما على اعتبار « لا » المكررة عاملة عمل « ليس » والمرفوع بعدها اسمها^(٥) .

وإنما جاز الرفع على هذين الاعتبارين ، ولم يجز النصب لأن النصب إنما يجرى على اعتبار أن « لا » المكررة زائدة ، والاسم الذي بعدها معطوف على محل اسم الأولى ، المبنى لفظاً المنصوب محلاً . ولما كان اسم الأولى هنا مرفوعاً . وليس مبنياً على الفتح

(١) أو على اسم « لا » وحده عند بعض النحاة — في هذه الصورة وأشباهها مما يأتي — باعتباره مبتدأ في الأصل . ولا أثر للخلاف بين الرأيين .

(٢) وإنما يصح هذا الاعتبار على تقدير : « لا غير ولا نفع مرجو من الشرير » بشرط أن يكون العطف هنا « عطف تفسير » لا مغايرة فيه بين معنى المعطوف والمعطوف عليه ، كالتفسير في مثل : أخذت المسجد والذهب فضحته وانفتحت به . أما إن كان العطف متضمناً للمغامرة المنعوية — كما ذكر حالات العطف — فلا يصح الإعراب السالف ، إذ فيه تختل المطابقة حين نقول : لا غير ولا نفع مرجو من الشرير . والصواب : « مرجو من » كما تقول : لا كبير ولا صغير مهملان ، لا مهمل .

(٣) تنطبق الاعتبارات السابقة على كلمة : « مال » في قول شاعرهم :

لا تخيل عندك تهديها ولا مالٌ فليُسمد النطق إن لم يُسمد الحال

(٤) وشعره هو الظرف : « أمام » وخبر الأولى محذوف . أو العكس ؛ فيكون الظرف خبر الأولى وخبر الثانية هو المحذوف . وعلى كلا الاعتبارين تكون الجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

(٥) والخبر هنا ونوع العطف كالحالة السابقة .

لفظاً . كان غير منصوب محلاً ، فلا يجوز العطف بالنصب على محل لاوجرده^(١) .

(ب) والبناء على الفتح على اعتبار « لا » المكررة نافية للجنس ،
إلى هنا انتهى الكلام على أحكام اسم « لا » المكررة مع العطف ، حين يكون
الاسم مفرداً بعد كل واحدة . وهي أحكام تسرى على اسم « لا » المكررة^(٢) مرة أو

(١) إلى كل الأحكام السابقة يشير ابن مالك إشارة موجزة بقوله :

عَمَلٌ « إِنَّ » اجْعَلْ لَلَا « فِي نَكِرِهِ مُفْرَدَةٌ جَاءَتْكَ ، أَوْ : مُكْرَرَةٌ

يريد : اجعل عمل « إن » من اختصاص « لا » النافية للجنس المكررة وغير المكررة ؛ فتعمل
النصب في الاسم ، والرفع في الخبر ، بشرط أن يكون ما تعمل فيه نكرة ، فلا يجوز أن يكون اسمها
أو خبرها معرفة ، ومن باب أولى لا يجوز أن يكونا معرفتين ، ثم قال :

فَانصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ إِذْ كُرِّرَ رَافِعَةً
وَرَكَّبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحاً ؛ كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ . وَالثَّانِ اجْعَلَا :
مَرْفُوعاً ، أَوْ : مَنْصُوباً ، أَوْ مُرَكَّباً وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

عرض في هذه الآيات لأحكام اسم « لا » فقال : انصبه ؛ (لأنها العامل الذي يعمل فيه
النصب) وذلك حين يكون مضافاً ، أو مضارعاً له ، أى : مشابهاً للمضاف . وبعد ذلك الاسم
المنصوب اذكر الخبر رافعاً إياه . ويؤخذ من هذا البيت أمران .

أولهما : أن اسم : « لا » يكون مرفوعاً منصوباً حين يقع مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف .

وثانيهما : أن الخبر يرفع بشرط أن يجيء بعد الاسم ، غير متقدم عليه ، فلا بد من الترتيب بينهما
بحيث يتقدم الاسم ويتأخر الخبر . ولم يتعرض لبقية الشروط التي ذكرناها

وأوضح بعد ذلك حكم الاسم الذي ليس مضافاً ولا شبيهاً به ؛ وهو : الاسم المفرد ؛ فقال :
« ركب المفرد فاتحاً » أى : ركبه مع « لا » ، فاتحاً إياه ، بأن تجعله مبنياً على الفتح ؛ بسبب
التركيب . (لأنهم يحملون سبب البناء هو تركيبه مع « لا » تركيباً جعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ؛
مثل : خمسة عشر ، وغيرها من الأعداد المبنية على الفتح ، من أجل تركيبها) ومثال المفرد المبنى
كلمة : « حول » ، وكلمة « قوة » في نحو : لا حول ولا قوة أمام قدرة الله . وهو مثال أيضاً لاسم
« لا » المكررة . وبين أن حكم اسمها الرفع ، أو النصب ، أو التركيب مع « لا » فيكون مبنياً معها على
الفتح . (أى : أن اسم « لا » المكررة إذا كان مفرداً يجوز فيه ثلاثة أشياء : الرفع ، أو النصب ،
أو البناء على الفتح) . ثم أوضح أن هذه الثلاثة جائزة بشرط أن يكون اسم « لا » الأول غير مرفوع . فإن كان
مرفوعاً - لأنها عاملة عمل « ليس » ، أو مهمله ؛ لعدم استيفائها الشروط - لم يجوز في اسم « لا » المكررة
إلا الرفع أو البناء على الفتح ، ولم يجوز فيه النصب ، وقد شرحنا ذلك كله ، ورضنا لأسبابه .

(٢) في مثل : قصدتك يوم لآخر ولا برد . . . يجوز جملة إعرابات ، منها : رفع كلمتي :
« حر ، وبرد » على اعتبار « لا » ملغاة ، أو عاملة عمل « ليس » . ومنها : بناء الكلمتين على الفتح
باعتبار « لا » عاملة عمل « إن » - والخبر في كل الصور السالفة محذوف . ومنها جر الكلمتين باعتبار « لا »
اسم بمعنى « غير » وهو مضاف ، ونعت ، متوئمة كلمة : « يوم » مع تنوين يوم . والمضاف إليه هو
الكلمتان المجرورتان - راجع الصبان ج ٢ باب الإضافة ، عند الكلام على « إذ » ففيه بمض البيان - .

أكثر ، بشرط استيفاء كل واحدة شروط العمل ، وإفراد اسمها ؛ كما عرفنا^(١) .

• • •

حكم المعطوف على اسم « لا » بغير تكرارها^(٢) :
إذا لم- تتكرر : « لا الجنسية » وعطف على اسمها جاز في المعطوف النكرة الرفع

(١) أما إذا تكررت « لا » المستوية للشروط ولم يكن اسم كل واحدة مفرداً فإن الحكم يختلف باختلاف الصور الناشئة من ذلك ؛ وأهمها :

١ - أن تكون الأسماء كلها مضافة أو شبيهة بالمضاف ؛ نحو : لا زارع حقير ، ولا بستاني حديقة هنا ، فيجوز في الاسم بعد المكررة إما النصب على اعتبارها نافية للجنس ، وهو اسمها منصوب بها ، وخبرها محذوفة ، أو : هو المذكور ، وخبر الأول محذوف ، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الأول في الحالتين . وإما النصب أيضاً لكن على اعتبارها زائدة لتوكيد النفي ، وهو معطوف على اسم الأول المنصوب . والظرف ؛ « هنا » خبر عنهما (والمعطف عطف مفردات ؛ لأن المعطوف ليس جملة ، وكذلك المعطوف عليه) . وإما الرفع على اعتبار « لا » مهمله ؛ وبعدها مبتدأ . أو على اعتبارها عاملة عمل : « ليس » وهو اسمها ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو المذكور . والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى (وعند اعتبار المذكور خبراً يكون الخبر الآخر محذوفاً)

ب - أن يكون الاسم بعد الأول مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، وبعده المكررة مفرداً مثل : لا عمل خير ولا بر أول من إكرام الولدين ؛ فيجوز في الاسم المفرد بعد المكررة أن يكون اسمها مبنياً على الفتح ؛ لأنها نافية للجنس وخبرها محذوف أو هو المذكور وخبر الأخرى هو المحذوف ، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

ويجوز فيه النصب عطفاً على اسم الأول المنصوب (عطف مفردات) ويجوز فيه الرفع على اعتبار « لا » نافية للوحدة وهو اسمها . أو على اعتبارها مهمله وهو مبتدأ ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو المذكور وخبر الأخرى هو المحذوف ، والجملة فيها معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

ج - أن يكون الاسم بعد الأول مفرداً وبعده المكررة مضافاً أو شبيهاً به ، نحو لا برولا عمل خير أول من إكرام الولدين . . . فالاسم بعد الأول مبنى وبعده المكررة يجوز فيه النصب عطفاً على محل اسم الأول ، وتكون « لا » المكررة زائدة لتوكيد النفي ، أو : أن الثانية نافية للجنس والاسم بعدها منصوب بها ، والخبر محذوف أو مذكور وهي مع جملتها معطوفة على الأول مع جملتها . وهنا المعطف عطف جمل . ويجوز رفعه على أنه اسم لا عاملة عمل « ليس » ، أو على أنه مبتدأ وهي مهمله ، وفي الحالتين يكون الخبر محذوفاً أو مذكوراً على حسب الجملة ، والمعطف فيها عطف جمل .

وهذا ولا تراعى حالة البناء في اسم الأول لأن البناء لا يراعى في التواضع - كما سبق . في رقم ١ من

هاش ص ٦٩٨ ويأتي في « ا » من ص ٧٠٢ .

ومن المفيد التنويه مرة أخرى بأن اعتبار المعطف عطف جمل أو عطف مفردات ، إنما يتوقف على الخبر المذكور ، أهو خبر للأول وحدها فيكون خبر الثانية محذوفاً ويكون المعطف من نوع عطف الحمل ، أم أنه خبر للثانية ؛ فيكون خبر الأول هو المحذوف ، والمعطف عطف جمل أيضاً ؟ أو أنه صالح لهما معاً (كما إذا كان شبه جملة) فيصح أن يكون المعطف عطف مفردات ، أو جمل ؛ نحو :

لا سيارة ولا طائرة هنا . فإن جملتنا الظرف خبراً لأحدهما فقط وجعلنا خبر الأخرى هو المحذوف فالمعطف عطف جمل . فن المهم التنبيه لهذا كله ، وإلى مطابقة الخبر وعدم مطابقتها .

(٢) وهذا الحكم خاص بالمعطوف على اسم « لا » دون أعوانها من الحروف الناسخة ، فلهن أحكام أخرى سبقت في ص ٦٩٥ .

أو النصب في جميع الجالات (أى : سواء أكان مفرداً أم غير مفرد ، وسواء أكان اسمها - وهو المعطوف عليه - ، مفرداً أم غير مفرد ، ومن أمثلة ذلك :
(ا) لا كتابَ وقلمٌ في الحقيقة ، أو : لا كتابٌ وقلمًا في الحقيقة .
فيجوز في المعطوف أمران :

الرفع على اعتبار أن كلمة : « قلم » ، معطوفة على « لا » مع اسمها ، وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع ، فالمعطوف عليهما مرفوع أيضاً . أو : على الاسم وحده باعتباره مبتدأ في الأصل - وهذا أحسن -

والنصب على اعتبار أن كلمة : « قلم » معطوفة على محل اسم « لا » المبنى ، لأنه مبني في اللفظ لكنه منصوب المحل ، فيجوز العطف عليه بمراعاة محله ، لا لفظه (لأن البناء لا يراعى في التوابع ، كما سبق) (١) .

(ب) لا كتابَ هندسةٌ وقلمٌ رصاص في الحقيقة ، يجوز في المعطوف الأمران : الرفع على الاعتبار السالف ، والنصب على العطف على لفظ اسم « لا » المنصوب .

(ج) لا كتابَ حسابٍ وقلمٌ أو قلمًا في الحقيقة . يجوز في المعطوف الأمران الرفع والنصب على الاعتبارين السالفين في : « ب » .

(د) لا كتابَ وقلمٌ رصاص ، في الحقيقة . يجوز في المعطوف الأمران : الرفع أو النصب على الاعتبارين السالفين في : « ا » .

فإن كان المعطوف معرفة لم يجز فيه إلا الرفع على اعتباره مبتدأ (٢)
وعلى ضوء الصور والأساليب السالفة - أفراداً وتركيباً - تُضبط الصور الأخرى التي لم نعرضها هنا . ويجب مراعاة الخبر بدقة ، ليظهر المعنى ، ويمكن تمييز نوع العطف إن وجد (٣) .

حكم المعطوف على اسم « لا » المكررة :

يتبع المعطوف عليه ، (أى : يتبع اسمها) في إعرابه رفعاً ونصباً دون أن يتبعه في البناء كما عرفنا .

(١) في رقم ١ من هامش ص ٦٩٨ وفي آخر « ج » من هامش ص ٧٠١

(٢) لأن اسم : « لا » بنوعها لا يكون معرفة ، وعند عطفه على اسم الأول يكون بمنزلة الاسم مع عدم صلاحته لذلك ؛ بسبب تعريفه . هكذا يعلون . والعلّة الصحيحة هي نطق العرب ، واستعمالهم .

حكم نعت اسم « لا »

كيف نضبط الكلمات التي تحتها خط وهي : (خدّاع - مسرعة - رديئة) وأشباهها من كل كلمة وقعت (نعتاً : مفرداً) ، (لاسم : « لا » النافية للجنس ، المفرد) ، (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) ^(١)	}	لا تاجرَ خدّاعَ ناجحٌ لا سيارةَ مسرعةَ مأمونةٌ لا كتابةَ رديئةَ ممدوحة
---	---	--

يجوز في ضبط هذا النعت أحد أمور ثلاثة :

(أ) بناؤه على الفتح ^(٢) أو بما ينوب عن الفتححة ؛ كالشأن في اسم : لا تاجرَ خدّاعَ ناجحٌ - لا سيارةَ مسرعةَ مأمونةٌ - لا كتابةَ رديئةَ ممدوحةٌ .

(ب) إعرابه منصوباً بالفتحة . أو بما ينوب عنها ؛ مراعاةً لحل اسم « لا » . فنقول : لا تاجرَ خدّاعاً ناجحاً - لا سيارةَ مسرعةً مأمونةً - لا كتابةَ رديئةً ممدوحةً .

(ج) إعرابه مرفوعاً بالضمة أو بما ينوب عنها . على اعتباره نعتاً للكلمة : « لا » مع اسمها ؛ وهما معاً بمنزلة المبتدأ المرفوع ، فنعتها مرفوع كذلك ، أو على اعتباره نعتاً لاسمها وحده ^(٣) ؛ تقول :

(١) فالشروط ثلاثة . أن تكون الكلمة : نعتاً مفرداً (أي : ليست مضافة ، ولا شبيهة بالمضاف) - وأن يكون اسم : « لا » مفرداً ، وألا يفصل بين النعت والمنعوت فاصل . هذا ، والنق يَنْصَبُ في الحقيقة على النعت . وسيجيء في الزيادة : - « أ » ص ٧٠٧ - أسلوب خاص يشتمل على نوع من النعت له حكم يختلف عما سيذكره هنا .

(٢) على تخيل أنه ركب مع اسم « لا » قبل مجيئها تركيب خمسة عشر ، وغيرها من الأسماء المركبة من كلمتين صارتا بمنزلة كلمة واحدة ، وبنيت على فتح الجزأين بسبب التركيب . ولا يصح أن يكون بناء النعت هنا تبعاً لبناء اسم « لا » ؛ لما تقرر من أن بناء المتبوع لا ينتقل إلى التابع . كما أن وجود نعت لاسم « لا » المفرد لا يخرج الاسم عن حالة الإفراد - كما سبق في آخر رقم ٣ من هامش ص ٦٩١ - ؛ لأنه لا عمل له في النعت .

(٣) باعتبار أن أصله مبتدأ .

لا تاجرَ خداعٌ ناجحٌ - لا سيارةَ مسرعةَ مأمونةَ - لا كتابةَ رديئةَ ممدوحةَ^(١) .
فإن اختل شرط من الشروط الثلاثة السالفة لم يصح بناء النعت على الفتح ، وصح
أن يكون مرفوعاً أو منصوباً . فإذا كان النعت غير مفرد ، - مثل : لا تاجر
خداعَ الناسِ ناجحٌ ، - فإنه لا يجوز في هذا النعت (وهو : خداع) أن
يكون مبنياً على الفتح^(١) ويجوز أن يكون منصوباً أو مرفوعاً على الاعتبار
الذي أوضحناه سالفاً (في : « ب » و « ح ») .

وإن كان المنعوت غير مفرد ، مثل : لا تاجرَ خشبٍ خداعٌ ناجحٌ ، لم يجوز
البناء على الفتح أيضاً^(٢) ، وجاز النصب أو الرفع ؛ كسابقه .
وكذلك الحكم إن وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ مثل لا تاجرَ وصانعٌ
خداعانِ ناجحانِ . فلا يجوز بناء كلمة ، « خداعان » بل يجب نصبها ، أو رفعها .
وما يلاحظ أن المنعوت إذا كان غير مفرد (بأن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف)
فإنه سيجىء بعده ما يفصل بينه وبين النعت حتماً .

* * *

(١) وفي هذه الأحكام يقول ابن مالك :

ومفرداً نعتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فافتَحْ ، أو : انصِبْ ، أو : ارفَعْ ، تعدِّل

يريد : أن النعت المفرد ، الذي يلي اسم « لا » المبنى ، يجوز فيه الفتح ، أو النصب . وإن شئت ؛
فارفعه ؛ تكن عادلا بين الرفع وغيره . أو تكن عادلا بين الثلاثة (والفاء في : « ففتح زائدة لتحسين اللفظ ،
فلا تمنع من تقدم معمول مادخلت عليه . مثل كلمة : « مفرداً » هنا) .

(٢) لأن بناءه على الفتح يقوم على تخيل أنه مركب مع اسم « لا » كتركيب الأسماء
التي يقتضى التركيب بناءها على فتح الجزأين ؛ كسبعة عشر ، وغيرها من الأعداد والأسماء المركبة - كما
أوضحناه في رقم ٢ من هامش الصفحة ٧٠٣ - وهذا التركيب لا يكون إلا بين كلمتين فقط . فإذا كان
النعت غير مفرد ، أو كان المنعوت غير مفرد - ترتب على هذا أن يقع التركيب بين أكثر من كلمتين ،
وهذا مرفوض . وكذلك الشأن لو وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ فإنه سيؤدى إلى قيام التركيب بين
أكثر من كلمتين . (٣) وإلى النعت غير المستوفى للشروط يشير ابن مالك بقوله :

وغيرَ ما يَلِي ، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لا تَبْنِ : وانصِبْهُ ، أو الرفعِ أقصِدِ

يقول : إذا كان النعت لا يلي المنعوت ؛ لوجود فاصل بينهما ، أو كان أحدهما أو كلاهما غير
مفرد - فلا تبني النعت ، بل انصبه ، أو اقصد إلى الرفع ؛ فأنت تخبر بين النصب والرفع - دون البناء .
ثم أشار بعد ذلك إلى حكم العطف على اسم « لا » التي لم تتكرر ؛ فقال : إن حكم المعطوف هو حكم
النعت المفصول . ذلك الحكم الذي يقضى باختيار النصب أو الرفع دون اختيار البناء . وقد شرحنا حكم
ذلك العطف تفصيلاً ، ويقول فيه ابن مالك :

والعطفُ إن لم تتكررْ : « لا » احكماً له بما للنعتِ ذى الفضلِ انتمى

انتمى ، أى : انتسب . ولحكماً ، أصلها : احكن ؛ بنون التوكيد الخفيفة ، وقلت ألفاً عند الوقف .

.....

زيادة وتفصيل :

البدل النكرة (وهو الصالح للدخول : « لا ») كالنعت المفصول ، نحو ؛ لا أحد ، رجلا ، وامرأةً فيها . بالنصب أو الرفع ، ولا يجوز بناؤه على توهم تركبه مع المبدل منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل : « لا » ، فيقع بين البدل والمبدل منه فاصل مقدر يمنع من ذلك التركيب الوهى . وأجازه بعضهم لأن هذا الفاصل - وهو « لا » - يقتضى الفتح^(١) .

فإن كان البدل معرفة وجب رفعه^(٢) ، نحو لا أحد محمدٌ وعلى فيها . وكذا يقال في عطف البيان .

أما التوكيد فالأفضل في اللفظي منه أن يكون جارياً على لفظ المؤكّد من ناحية خلوّه من التنوين . ويجوز رفعه أو نصبه . وأما المعنوي فيمتنع هنا تبعاً للرأى الشائع القائل : إنه لا يستبَع نكرة ؛ لأن ألفاظه معارف . أما على الرأى القائل إنه يتبعها فيتعين رفعه ، لعدم دخول « لا » على المعرفة^(٣) .

• • •

(١) ومن المستحسن هنا عدم الأخذ بهذا الرأى الذى يوقع فى ليس .
 (٢) على اعتباره بدلا من « لا » مع اسمها وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع . . . ، أو من اسمها بحسب أصله المبتدأ .
 (٣) حاشية الخضرى ج ١ باب « لا » عند الكلام على تكرارها ووقوع اسمها بعد عاطف .

بعض أحكام أخرى

(١) دخول همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس^(١) .
 إذا دخلت همزة الاستفهام على : « لا » النافية للجنس صار الأسلوب
 إنشائياً ، ولم يتغير شيء من الأحكام السالفة كلها . - وهذا أوضح الآراء
 وأيسرها - يتساوى معه أن تكون « لا » مفردة ، ومكررة ، وأن يكون الاسم مفرداً
 وغير مفرد ، منوعاً وغير منوع ، معطوفاً وغير معطوف . . . إلى غير ذلك من
 سائر الأحكام التي أوضحناها .

ولا فرق فيما سبق بين أن تكون الهمزة للاستفهام الصريح عن النبي المحض
 (أى : دون قصد توبيخ أو غيره . . .) ؛ نحو : ألا رجل حاضر^(٢) ؟ أو
 للاستفهام المقصود به التوبيخ^(٣) ؛ كقولك للبخیل : ألا إحسان منك وأنت غنى ؟ .
 أو للاستفهام المقصود به التمنى^(٤) ؛ نحو ألا مال^(٥) فأساعد المحتاج^(٦) ؟ .

• • •

(١) وكذلك على « لا » التي لنفي « الوحدة » كما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٦٠٤ منقولاً عن
 الخضرى . . .
 (٢) إذا كان السؤال عن عدم حضور أحد من الرجال .
 (٣) ولا يسمى الآن استفهاماً ؛ فقد تحول عنه إلى الغرض الجديد ؛ (من التوبيخ ، أو التمنى ،
 أو غيرهما) وتسميته استفهاماً إنما هي بحسب أصله قبل أن يتحول .
 (٤) انظر الزيادة والتفصيل ص ٧٠٧ .
 (٥) الخبر محذوف ؛ تقديره ، موجود . (راجع ما يأتي في الزيادة والتفصيل - ٧٠٧ - خاصاً
 بكلمة : « ألا » التي للتمنى) .
 (٦) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَأَعْطِ « لَأَ » مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ اسْتِفْهَامٍ

زيادة وتفصيل :

(١) من الأساليب الصحيحة في التمني : « ألا ماء ماء بارداً » . فكلمة : « ماء » الثانية نعت^(١) للأولى : فهو مبني على الفتح ، لأنه بمنزلة المركب المزجي مع اسم « لا » . ويجوز نصبه . ويمتنع رفعه عند سيبويه ومن معه ، على اعتبار مراعاة محل (لا) مع اسمها ، وأنها بمنزلة المبتدأ ، ولكن يجوز عند المازني ومن وافقه . وعلى هذا ، تكون « ألا » التي : للتمني مُحْتَفَظَةٌ عند بعض النحاة - يجمع الأحكام الخاصة التي كانت لكلمة : « لا » قبل دخول الهمزة . وقبل أن يصيرا كلمة واحدة للتمني .

وإذا لم يكن خبرها مذكوراً فهو محذوف . ويخالف في هذا فريق آخر كسيبويه ؛ فيرى أنها حين تكون للتمني - لا تعمل إلا في الاسم ؛ فلا خبر لها ؛ لأنها صارت بمنزلة أتمنى . فقولك : « ألا ماء » ، كلام تام عنده ؛ حملاً على معناه ، وهو : أتمنى ماء . فلا خبر لها أفظاً ولا تقديرأ ، واسمها هنا يكون بمنزلة المفعول به . ولا يجوز إلغاء عملها في الاسم ، كما لا يجوز الوصف ولا العطف بالرفع مراعاة للابتداء ؛ كما أشرنا . ولا يقع هذا الخلاف في النعوت الأخرى . التي سبق حكمها^(٢) .

والرأى الأول - مع عيبه - أفضل ؛ لأنه مطرد يسائر القواعد العامة ؛ فلا داعي للأخذ بالرأى الثاني المنسوب لسيبويه ومن معه .

ويتعين تنوين كلمة : « بارداً » ، لأن العرب لم تتركب أربعة أشياء^(٣) تركيباً مزجياً ، ولا يصح إعراب كلمة : « ماء » الثانية « توكيداً » ، ولا « بدلاً » ؛ إذ يكون كل منهما تابعاً مقيداً بالنعت الآتي بعده ، مع أن الأول - وهو المتبوع - مطلق ؛ فليس التابع مرادفاً له حتى يؤكد ، ولا مساوياً له حتى يبدل منه بدل مطابقة .

لكن جوز بعضهم « التوكيد » في قوله تعالى : (لَتَسْفَعَنَّ بالناصية ناصية

(١) لجواز النعت بالجامد الموصوف بالمشتق ، مثل : مررت برجل رجل صالح وهو من النعت الذي يسمى نعتاً موطنياً ؛ أي : مهدأ (إذ يحصل به التمهيد للنعت بالمشتق الذي بعده) ، وسيجيء بيان هذا في موضعه الخاص - وهو باب النعت ج ٣ ص ٣٧٠ م ١١٤ . (٢) في ص ٧٠٣ .

(٣) راجع ص ٣٠٠ و ٣١٣ حيث المركب المزجي (تعريفه ، وأنواعه ، وحكمه) .

كاذبة) فكذا هنا . وجوز بعضهم أن يكون « عطف بيان » ؛ لأنه يميز أن يكون أوضح من متبوعه^(١).

(ب) قد ترد كلمة : « ألا » للاستفتاح والتنبيه (بقصد توجيه الذهن إلى كلام هام ، وثيق عند المتكلم ، يجيء بعدها^(٢)) . وهي كلمة واحدة . لا عمل لها ، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية ؛ فالاسمية نحو : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) ، والفعلية كقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) ، فقد دخلت على « ليس » .

كما تجيء وهي كلمة واحدة للعرض^(٣) ، والتحضيض ؛ فتختص بالجملة الفعلية ؛ فثال العرض : ألا تشاركني في الرحلة الجميلة . ومثال التحضيض ألا تقاوم أعداء الوطن .

(ح) يجرى على خبر « لا » ما يجرى على سائر الأخبار ، من جواز الحذف - وكثرته - إن دل دليل . وليس من اللازم لجواز الحذف أن يكون الخبر هنا شبه جملة ؛ فقد يكون شبه جملة كقول الشاعر :

إذا كان إصلاحى لجسمى - واجباً فإصلاح نفسى - لا محالة .. أوجب
أى : لا محالة فى ذلك . وقول الآخر :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة^(٤) لهم ولا سراة إذا جهأهم سادوا
أى : ولا سراة لهم إذا جهأهم سادوا .

وقد يكون المحذوف جملة ؛ كأن يقال : هل من جاهل يصلح للسيادة ؟

(١) الخلاف شديد بين النحاة فى كل إعراب من هذه الإعرابات (وتراه ملخصاً فى آخر باب « لا التافية للجنس » فى الجزء الأول من : التصريح ، والصبان ، وودجزاً فى حاشية الحضرى)

والذى يمكن استصفاؤه من الحدل العنيف وما يتضمنه من اعتراضات هو : صحة الإعرابات السالفة كلها ، وأن أحسنها إعراب الكلمة الثانية « نعتاً موطئاً » (كما سيجىء فى باب النعت من الجزء الثالث ص ٣٧٠ م ١١٤ طبقاً لما أشرنا) .

(٢) كما فى رقم ١ من هامش ص ٦٤٩ .

(٣) العرض : طلب الشيء برفق . والحض : طلبه بشدة وقوة . وتفصيل الكلام عليهما فى الجزء الرابع : باب : ألا ، ولولا ، ولو ما ... م ١٦٢ ص ٤٧٧ .

(٤) جمع سرى ، وهو : الشريف ، كريم الحساب .

... ..
... ..

فيجاب : لا جاهل . أى : لا جاهل يصلح للسيادة . . . وقد يكون مفرداً
كالأمثلة الآتية بعد :

والدليل على الحذف قد يكون مقالياً ؛ كأن يقال : من المسافر ؟ فيجاب :
لا أحد . أى : لا أحد مسافر . وقد يكون الدليل مفهوماً من المقام والحالة
الملايسة ؛ كأن يقال للمريض : لا بأس ، أى : لا بأس عليك . وللسارق :
لا نجاة ، أى : لا نجاة لك . وبغير الدليل لا يصح الحذف . . . (١)

ومن الأساليب التي حذف فيها الخبر : « لا سيما » وقد سبق الكلام عليها (٢) .
ومنها : لا إله إلا الله (٣) ؛ ومنها : لا ضمير (٤) . ومنها : لا ضرر ولا ضرار (٥) .
ومنها : لا فوت (٦) . . .

وقد يحذف الاسم للدليل ، نحو : لا عليك . أى : لا بأس عليك .

(د) بمناسبة الكلام على : « لا » يتعرض بعض النحاة لتفصيل الكلام على

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر

(٢) في الجزء الأول : (آخر باب : « الموصول » م ٢٨ ص ٤٠١) .

(٣) يصح في كلمة : « الله » في هذا المثال - كما سيحيى في الصفحة التالية - الرفع ، إما
باعتبار أنها بدل من « لا » مع اسمها ؛ لأنها في حكم المبتدأ ، إذ هما في محل رفع بالابتداء عند
سيويه . . . وإما باعتبار أنها بدل من اسم « لا » قبل دخول الناسخ عليه ، فقد كان في
أصله مبتدأ قبل مجيء « لا » وإما باعتبارها بدلا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف - وهذا هو الرأي
الشائع - وتقدير الضمير « هو » فتكون كلمة : « الله » بدلا منه .

ويصح نصب كلمة : « الله » على الاستثناء ؛ لأن الكلام تام غير موجب ؛ فيجوز فيه البدلية
والنصب - كما هو معروف في أحكام المشتق - (راجع الصبيان - ٢ أول باب الاستثناء . حيث
عرض الآراء السالفة) وقالوا لا يجوز في لفظة : « الله » وأشباهها - أن تكون بدلا من لفظ « إله » لأنه
مشتق منه منى ، والمشتق هنا موجب بسبب وقوعه بعد « إلا » ، والعامل المشترك الذي عمل فيما مما
هو « لا » . فيترتب على هذا الإعراب أن تكون « لا » قد عملت في الموجب - لأن العامل في البديل هو
العامل في المبدل منه ، عند أكثرهم - ، وهي لا تعمل في الموجب . هذا سبب المنع عند أكثرهم . لكن
آخريين يقولون بالجواز ؛ بحجة أنه يفترق في الثواني ما لا يفترق في الأوائل - طبقاً لليبان الذي يجيء في
باب : « الاستثناء » - .

(٤) لا ضرر . (٥) لا ضرار : لا ضرر ولا معارضة ولا مخالفة بغير حق .

(٦) لا فوت ، ولا ضياع وقت أو غيره .

.....

 الأسلوب الذي يشتمل على : « لا جرَم » واعتبار « لا » زائدة . أو غير زائدة .
 وقد سبق (١) تفصيل هذا .

(٥) إن جاء بعد « لا » جملة اسمية صدرها معرفة ، أو صدرها نكرة لم تعمل فيها - بسبب وجود فاصل ، مثلاً - أو جاء بعدها فعل ماضٍ لفظاً ومعنى (٢) لغير الدعاء - وجب تكرار « لا » في أشهرها الاستعمالات . فمثال الاسمى التي صدرها معرفة قوله تعالى : (لا الشمسُ ينبغي لها أن تُدركَ القمرَ ، ولا الليلُ سابقُ النهارِ) (٣) .

والشطر الثاني من قول الشاعر :
 عليها سلام لا توصلَ بعده فلا القلبُ محزون « ولا الدمعُ سافحٌ » (٤)
 ومثال النكرة التي لم تعمل فيها قوله تعالى : (لا فيها غمُولٌ) (٥) ولا هم عنها
 يندزفون (٦)) ، ولم تعمل هنا لوجود فاصل .

ومثال الماضي لفظاً ومعنى قوله تعالى : (فلا صدقٌ ولا صلّى . . .) وفي
 الحديث : إن المنبّت (٧) لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى . وقولهم : والله لا حاق
 الشر إلا بأهله ؛ ولا لصق العار إلا بكاسبه .

(و) إذا وقعت كلمة « إلا » بعد « لا » جاز في الاسم المذكور بعد
 « إلا » الرفع والنصب . نحو : لا إلهَ إلا اللهُ ، - بالرفع أو النصب - ، ولا سيفَ
 إلا ذو الفقار . أو ذَا الفقار فالنصب على الاستثناء ، والخبر محذوف قبل
 « إلا » . والرفع على البدل ، إما من محل « لا » مع اسمها ؛ وإما على البدل من

(١) في رقم ٤ من ص ٦٥٧

(٢) الماضي لفظاً ومعنى هو - كما تقدم في ص ٥٢ « د » - ما كانت صيغته كالماضي وكذلك معناه فإن
 كان زمنه للحال أو الاستقبال فهو ماضٍ اللفظ دون المعنى ، ومنه : لا غفر الله للقاتل : فإنه فعل ماضٍ
 الدعاء ، والدعاء يحمل معناه مستقبلاً . وفي هذه الحالة لا يجب تكرار « لا » .

(٣) إن كانت الجملة الاسمى دعائية لم يجب معها تكرار « لا » ولو كانت هذه الجملة مستوفية
 للشروط ؛ كقولك للمحسن الذي تدعو له : لا فقر يصيبك .

(٤) ومثله قول الآخر :

فلا هجرهُ يبيد - وفي اليأس راحة - ولا ودهُ يصفو لنا فنكاره

(٥) صداع وضرر ، أو سكر .

(٦) تسلب عقولهم .

(٧) الذي انقطع عن رفاة في السفر ، بسبب إرهاقه دابته في الإسراع حتى عجزت ، فسبقه الرفاق .

.....

 الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وإما من محل اسم « لا » بحسب أصله الأول ؛ فقد كان مبتدأ ، وقد أوضحنا هذا قريباً^(١) .

(ز) إذا لم تعمل : « لا » بسبب فقد شرط العمل ، مثل : دخولها على معرفة ، أو لوجود فاصل بينها وبين اسمها . . أو . . . - فالواجب عند الجمهور تكرارها - كما تقدم -

ويلزم تكرارها^(٢) مع اقترانها بالواو العاطفة إذا وليها مفرد مني بها وقع خبراً أو نعتاً ، أو حالاً ، نحو : على لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، ومررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً .

وتتكرر أيضاً إذا دخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، وكان لغير الدعاء - كما سلف - ، نحو : محمود لا قام ولا قعد . وقد يغني عن تكرارها حرف نفي آخر ، وهذا قليل ؛ مثل لا أنت أبديت رأيتك ولم تظهر غرضك . ومنه قول الشاعر :
 (... فلا هو أبداها ولم يتجمجم)^(٣) ، وبمناسبة صحة هذا على قلته ننقل هنا ما قاله الصبان ، في باب : الاشتغال - ج ١ - وحكم الاسم السابق ، وكيف يضبط عند شرح بيت ابن مالك :

« واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما إملأوه الفعل غلب .. »

حيث قال الأشموني : إن النصب يختار في مواضع ، منها .. ومنها النفي بما ، أو : لا ، أو : إن ، وضرب الأمثلة الآتية الحرفي هو : (ما زيداً رأيت ، ولا عمراً كلمته ، وإن بكرأضربته ..) وهنا قال الصبان ما نصه : (قوله : ولا عمراً كلمته ..) مقتطع من كلام ؛ أي : لا زيداً رأيت ، ولا عمراً كلمته ؛ لأن « لا » الداخلة على الماضي غير الدعائية ، يجب تكرارها . كذا نقله شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض . وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان بدل « لا » الأولى بما « النافية » كما في المثال ، لأنها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة ؛ إذ كل منهما لفظ ثنائي آخره ألف لينة) « ١ هـ .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٧٠٩ .

(٢) راجع الصبان أيضاً ج ٢ آخر باب : « النعت » .

(٣) من كلام زهير في معلقته التي أولها :

.....

 ولم تتكرر في نحو : لا نَتَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا . . . لأنه بمعنى : لا ينبغي^(١) .
 فلم يبق شيء لا تتكرر فيه وجوباً سوى المضارع ؛ نحو : حامد لا يقوم^(٢) . . .

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمْ

(١) فكأها دخلت على المضارع ؛ فلا يجب تكرارها . وقد سبق الكلام على هذا الأسلوب ومعناه في ص ٧ وسيجيء أيضاً في الرقم التالي :

(٢) قال الرضى : (يجب تكرير « لا » المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا في موضعين ؛ أحدهما : أن تكون داخلة على الفعل تقديراً . وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر ؛ نحو : لا مرحباً ، أى : لا لقيت مرحباً . أو لا رَحِبَ موضعك مرحباً . أو على جملة اسمية بمعنى الدعاء ؛ نحو : لا سلام على الخائن ؛ لأن الدعاء بالفعل أولى ، فكأنه قيل « لا » لا سلمَ سلاماً ، ولذا دخلت على : « فولك » كما مر - في « ز » وفي ص ٤٥٠ - قولهم : لا نولك أن تفعل كذا ، بمعنى : لا ينبغي لك ، . . . والنول العطية ، وهو مبتدأ ، وما بعده مصدر مؤول خبره . وقيل فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر على اعتبار أن النول « بمنزلة الوصف الذي له مرفوع يسد مسد الخبر - وإنما لم تتكرر « لا » في هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكرارها إلا إذا كان الفعل ماضياً غير دعاء ؛ نحو قوله تعالى : (فلا صدق ولا صلح) .

وثانيهما : أن تكون بمعنى : « غير » مع أحد ثلاثة شروط :

- ١ - أن تدخل على لفظة : « شيء » سواء انشجرَ بالإضافة ؛ نحو : هو ابن لا شيء ، أو بحرف الجر - أى حرف كان - نحو : كنت بلا شيء ، وفضبت من لا شيء ، أو انتصب ، نحو : إنك ولا شيئاً ، أو ارتفع ، نحو أدت ولا شيء .
- ٢ - أن ينجر ما بعد « لا » بباء الجر قبلها ، نحو : كنت بلا مال ، ولا ينجر إذا لم يكن لفظ « شيء » إلا بها من بين حروف الجر .
- ٣ - أن يُعطف ما بعد « لا » على المجرور بكلمة « غير » كقوله تعالى (غير المنضوب عليهم ولا الضالين . . .) ا . راجع التصريح هنا .

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية

تحت رقم ١٩٧٥/٢٢٠٤

مطابع دار المعارف بمصر - ١٩٧٥

١/٧٤/٤٠٣

النَّبِيُّ الْوَأْفَى





مكتبة
إِسْأَرُ الْعَرَبِ

لجان رشوقاي
lisanarabs.blogspot.com



الفهرست

- (ا) المقدمة : وتتضمن الأسباب الداعية لتأليف هذا الكتاب ، وتوضيح منهج تأليفه ، وتبيين قيمة النحو ، ومزاياه .
- (ب) بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء .

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
٤٤١	الابتداء . المبتدأ والخبر .	١٣	الكلام وما يتألف منه .
٥٤٣	نواسخ الابتداء: «كان» وأخواتها . و	٧٢	الإعراب والبناء ، والمعرب والمبني .
٥٩٣	الحروف التي تشبه « ليس » وهي : (ما - لا - لات - إن)	٢٠٦ ×	النكرة والمعرفة .
٦١٤	أفعال المقاربة . أفعال الشروع .	٢١٧ ×	الضمير .
	أفعال الرجاء .	٢٨٦ ×	العلم .
٦٣٠	الحروف الناسخة : (« إن » وأخواتها .)	٣٢١ ×	اسم الإشارة .
٦٨٥	« لا » النافية للجنس .	٣٤٠ ×	الموصول .
		٤٢١ ×	المُعرف بأداة التعريف (وهي :أل)

تفصيل المسائل والموضوعات التي تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في : « الزيادة ، والتفصيل » ، والهوامش .

١ - مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه . بيان هام

باب الكلام وما يتألف منه .

المسألة الأولى :	أول حروف الهجاء : « الهجزة » لا
١٣	الكلمة . الكلام (الجملة) .
	الكلمة . القول .
	الكلمة والمعنى الجزئي والمعنى المركب .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهوامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :
١٥	الكلام (الجملة) ، جمل زال عنها اسم الجملة ؛ كجملة النعت ، وجملة الشرط . . . اللفظ
١٦	الكلم - القول - إشارة لبعض أنواع المركب .
١٧	استعمال « الكلمة » بمعنى : « الكلام »
١٧	أقسام الكلمة . من أي أقسامها « اسم الفعل ؟ »
١٨	موازنة بين الأنواع السابقة .
٢١	إشارة إلى اسم الجنس ، وأنواعه .
٢٢	مايجوز في اسم الجنس الجمعي ، وفي ضميره ، وخبره ، والإشارة إليه .
٢٣	تكلمة في معناه ، والمراد منه .
٢٤	أنواعه .
٢٥	تعريف القاعدة .

المسألة الثانية	
٢٦	أقسام الكلمة : (اسم - فعل - حرف) .
	الاسم وعلاماته .
	الجر - والتنوين .
٢٧	المناداة (النداء) .
٢٨	حكم حرف النداء إذا دخل على مالا ينادى .
	العلامة الرابعة والخامسة : « أل » و « الإسناد » .
٢٩	سبب تعدد علامات الاسم . علامات أخرى .
رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٠	طريقة الإسناد إلى اسم يراد لفظه .
٣١	فائدة حكاية اللفظ .
٣٢	أقسام الاسم .
المسألة الثالثة	
٣٣	أقسام التنوين وأحكامه . الأول : تنوين الأمكنية ، توضيحه .
	متى ينون المنوع من الصرف ؟
٣٤	مناقشة أسباب منع الصرف . رفضها .
٣٧	الثاني : تنوين التنكير .
٣٨	الثالث : تنوين التحويض .
٣٩	إعراب المنوع من الصرف المحذوف آخره . رفض آراء النحاة في بعض صيغ منتهى الجموع .
٤٠	تنوين : « كل » وبعض « وحكم إدخال « أل » عليهما .
٤١	تنوين المقابلة . ثنائية المثل أو جمعه مما يزيل علميته : تحريك التنوين .
٤٣	مواضع حذف التنوين ، ومنها آخر الكلمات الموصوفة بكلمة : « ابن »
٤٤	متى تحذف همزة الوصل وألفها من كلمتي : ابن وابنة
المسألة الرابعة	
٤٦	الفعل وأقسامه ، علامة كل الزمن ملغى في التعريفات العلمية ، وفي بعض الأفعال الأخرى (مثل : كان الزائدة - نعم - بش . .) .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :

٦٠ عودة إلى السين وسوف ، معناهما .
الفرق بينهما .

٦٢ نوع الزمن عند عطف فعل على فعل .

٦٤ علامة الأمر .

علامتان مشتركتان بين المضارع والأمر .

٦٥ نوع الزمن في الأمر .

المسألة ٥

٦٦ الحرف ، معناه

معنى أدوات الربط .

حروف المباني ، وحروف المعاني ،

وحروف التوكيد .

معنى زيادة اللفظ .

٦٨ قد يراد بالحرف الكلمة مطلقاً .

٦٩ إذا وقع بعد المبتدأ أداة شرط ، فأين

الخبر؟ وأين الجواب ؟

٧٠ وقوع معنى الحرف الأصلي على ما بعده .

الحروف الزائدة . الفرض منها .

أثرها . عدم تعلقها بمعامل .

متى يكون اللفظ زائداً ؟

صحة زيادة الباء في مثل : كيف بك ،

وخرجت فإذا بالأصدقاء . . .

٧١ الحروف أنواعان : عامل ، ومهمل .

حروف الجر قد تسمى : «حروف الإضافة» .

الحروف الآحادية وغيرها .

رقم الصفحة : الموضوع :

٤٧ لا يصح اعتبار اللفظ زائداً إذا أمكن
اعتباره أصيلاً

الفعل والجملة الفعلية والاسمية في حكم
التكرة .

أحرف المضارعة ، واستعمالها .

٤٨ علامات الماضي .

٤٩ كلمة عن اسم الفعل .

٥٠ كلمة عن تاء التأنيث وهائه .

مكان تاء التأنيث من الفعل سمى نستعملها

هي أرونون النسوة؟ - تحريكها أحياناً .

حركة أول الساكنين .

التقاء الساكنين .

إشارة إلى جواز التقاء الساكنين في

مواضع

نوع الزمن في الماضي .

٥٢ أثر «قد» في تقريره من الحال

٥٣ وكذلك «ما» النافية

لا يصح تقديم شيء من مدخول «قد» عليها .

مدخول «قد» على الفعل الماضي المنقح . حكم

دخولها على المضارع المنقح : «لا»

٥٦ علامات المضارع .

السين وسوف .

لا يصح أن يدخل عليهما نون .

بعض أحكام خاصة بهما (وانظر

ص ٦٠) .

٥٧ نوع الزمن في المضارع .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.
باب الإعراب والبناء - المعرب والمبني .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٢	معنى كل ، وسببه .
٧٣	حقيقة العامل .
	الرأى فيما يوجه للعامل من مطاعن
٧٤	فائدة الإعراب
٧٥	كلمات لا توصف بإعراب ولا بناء .
٧٦	المعرب والمبني من الأسماء ، والأفعال ، والحروف .
	المبني لا تراعى ناحيته اللفظية في توابعه .
	أولاً - الحروف
	ثانياً - الأسماء - المبني منها وجوباً ، والمبني جوازاً .
٧٩	إذا سمي بالاسم المفرد أعرب ونون .
	- مالم يمنع من الصرف -
٨٠	ثالثاً - الأفعال .
	أحوال بناء الماضي .
	أحوال بناء الأمر .
	الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم عليه معموله إلا في الضرورة ، أو أن يكون المعمول شبه جملة .
٨١	أحوال بناء المضارع .
٨٢	اتصال نون النسوة بالفعل مباشرة دون نون التوكيد .
٨٢	المضارع المبني لفظاً المعرب محلاً .
٨٤	« ا » الإعراب المحل والتقديرى ، وأثرهما .
٨٤	جدول لأشهر المبنيات ، وعلاوة بنائها
٨٧	علامة لا توصف بأنها علامة إعراب ولا بناء . (وانظر ص ١٠٦)
٨٨	« ب » الرأى في أسباب البناء والإعراب زيف كثير من التعليقات ولا سيما :
٩١	(أنواع الشبه الوضعى والمعنوى)
٩٤	« ح » إعراب أمثلة معقدة يكون المضارع فيها مفصولاً من نون التوكيد . توالى الأمثال المنوع ، وغير المنوع .
٩٦	متى يجوز التقاء الساكنين ؟
٩٧	مواضع تقدر فيها نون الرفع
٩٨	« د » متى تتحرك واو الجماعة ؟ مانوع حركتها ؟ ضابط عام في تحريكها - إيضاح لما سبق
٩٩	« هـ » رأى في السكون في آخر الماضي « و » - أنواع معدودة من المبني بناء عارضاً ، وأخرى لاتعد مبنية

	المسألة ٧
١٠٠	أنواع البناء والإعراب . (أو : ألقابهما) علامة كل منهما . علامات البناء الأصلية .
	منها : السكون ، وقد يسمى : « الوقف » . الفتح . الضم . الكسر .
١٠١	العلامات الفرعية .
١٠٢	جدول يشمل علامات البناء الأصلية والفرعية ، ومواضعها .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ٩		١٠٣	أنواع الإعراب . علاماتها الأصلية .
١١٧ « ب » المثني - تعريفه .		١٠٤	علاماتها الفرعية مفصلة
الحقيق منه والمجازي .			عودة إلى المؤكد بنون التوكيد
١١٨ التغليب . معناه . تقسيمه ، حكمه .			وأن معموله لا يتقدم عليه
العرب قد تغلب المؤنث .		١٠٦	السبب في أن لكل واحد من الإعراب والبناء علامات خاصة به
١١٩ المراد من المثني في اللغة والنحو .			نوع من نيابة الحرف عن الحركة .
المراد من الملحق بالمثني ، ومن الجمع			علامة لاتوصف بأنها علامة إعراب ،
واسم الجمع . المثني في المعنى يجوز إفراده ،			ولابناء (انظر ص ٨٧)
وتثنيته ، وجمعه ، إذا أضيف إلى ما			الكلام على : « الأتباع »
يتضمنه . اسم المثني .		١٠٧	الإشارة إلى نوع آخر من حركة الإتياع .
١٢٠ ملحقات المثني : كلا وكلتا			***
اثنتان واثنتان . إضافتهما .			المسألة ٨
١٢٣ اللغات المختلفة في إعراب المثني .			١٠٨ « ا » الأسماء الستة . طريقته
١٢٤ عود إلى : « كلا وكلتا » .			إعرابها . اللغات التي فيها
الضمير العائد عليهما ، وعمل كلمات			١٠٩ « ذو » - وتفصيل الكلام على استعمالها .
أخرى تشبهها . (مثل : كم - من - ما - أي - بعض ...)			١١٠ فائدتها . متى تجمع وجوباً جمع مؤنث سالم (ذوات) ؟ وكذلك ابن آوى وبنات آوى ... ؟
١٢٥ بعض حالات إعرابية تصلح للتوكيد أو لا تصلح .			١١١ ما يحسن الإقتصار عليه من لغات الأسماء الستة .
ماسى بالمثني ، الغرض من التسمية .			١١٢ متى يرجع الحرف الأصل المحذوف من الثلاثي ؟
طريقة إعرابه .			١١٤ ما فائدة دراسة تلك اللغات ؟
١٢٦ حروف العلم لا يدخل عليها نقص ولا زيادة			١١٥ متى يحذف حرف إعرابها ؟
طريقة تثنية المسمى بالمثني .			معنى : « لأباً لفلان » وإعرابه .
١٢٨ شروط المثني .			***
١٢٩ من شروط تثنية القلم تنكيره قبل التثنية ، ثم تعريفه بعدها ، السبب في ذلك . الطريقة لإعادة التعريف إلى الحكم بعد تثنيته .			
١٣٠ طريقة إعراب الاسم المركب .			
١٣٣ متى تهمل التثنية استغناء بالعلف .			

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتمصيل ، والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :
 ١٣٤ الرأي في : « أننا قائمان » وفي بعض
 الملحقات :

(اثنان واثنتان)

إعراب كلمة : « عشر » بعدها
 ١٣٥ متى تحذف نون المثني ؟

تشية بعض كلمات محذوفة الآخر
 (مثل : أب - يد . . .)

١٣٦ إشارة إلى بعض أحكام هامة أخرى
 تتعلق بالمثني ونونه ودلالته على أكثر من
 اثنين . . .

المسألة ١٠

١٣٧ « ح » جمع المذكر السالم .
 تعريفه .

سبب تسميته هو وجمع المؤنث

السالم بجمعي التصحيح .

العدد الذي يدل عليه كل

منهما ضبط كلمة : « السالم »

فيهما .

إطلاق الجمع لغة على الاثنین

(المثني) .

١٣٨ حكم الاستفناء بالعطف عن الجمع

١٣٩ دلالة الجامد والمشتق ، نوح دلالة

الوصف (أي : المشتق) إذا صار علماً .

زوال العمليّة عند الجمع . الطريقة

لإعادة التعريف للجمع . العلم جامد

ولو كان في الأصل مشتقاً .

عودة إلى : « التقلب »

١٤٠ شروطه

١٤١ المراد من خلوه من تاء التأنيث .

كيفية جمع أنواع المركب جمع مذكر سالم

١٤٢ نوح تاء التأنيث في الصفة (أي : المشتق)

رقم الصفحة : الموضوع :

١٤٦ كيف يجمع المثني جمع مذكر سالم ؟

المسألة ١١

١٤٨ الملحق بجمع المذكر

أنواع الستة الساعية

كلمة عن اسم الجمع .

١٤٩ العموم الشمولي والعموم البديل .

١٥١ التسمية بجمع المذكر السالم

١٥٢ إعراب ماسى به .

١٥٥ طريقة جمع المسمى به ، وملحقاته .

١٥٦ عودة للكلام على « نون » المثني وجمع

المذكر من جهة حركتها ، وفالذتها ؛

وحذفها ، وما يترتب على الحذف .

زيادة الفاء للتحسين

١٥٧ إعراب كلمة « عشر » بعد اثني... واثني...

١٥٨ قد يدل المثني على معنى الجمع .

١٥٩ حالات تقدير الواو . زيادة موضع

لالتقاء الساكنين .

١٦٠ ما يتبع في تشية أعضاء الجسم ، وجمعها .

التشية جمع لغوي .

١٦١ هل يشي جمع التكسير ويجمع ؟

المسألة ١٢

١٦٢ (د) جمع المؤنث السالم ،

تعريفه ، شروطه ، سبب

تسميته هو وجمع المذكر السالم

بجمعي التصحيح - كما سبق - ضبط

كلمة : « السالم » .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :

١٧٦ قد يعرب جمع المؤنث إعراب ما لا ينصرف.
بعض المبنيات يعرب إعراب المنوع
من الصرف .
بعض القبائل يجمل « آم » مكان :
« آل » .

المسألة ١٤

١٧٧ « و » الأفعال الخمسة ،
وأحكامها .

١٧٩ الفرق بين : (النساء لن يَمَعُونَ -
النساء يَمَعُونَ - الرجال يَمَعُونَ)
حذف نون الرفع لغير ناصب أو
جازم .

حالات نون الرفع مع نون الوقاية
ملخص حالات نون الرفع . ١٨٠

١٨١ الرأي في مثل : « هما يفعلان » ،
وتفعلان « للمؤنثين ، وهن يفعلن
وتفعلن .

المسألة ١٥

١٨٢ « ز » المضارع المعتل الآخر :
أقسامه الثلاثة ، وحكم كل
قسم ، ومعنى تقدير الإعراب
فيه .

١٨٥ بعض اللغات لا يحذف منه حرف
العله مطلقاً .
حكم المعتل إن كان حرف العلة
مبدلاً من الهمزة .

رقم الصفحة : الموضوع :

١٦٢ الاستثناء عنه بالعلف أحياناً .
هل لأفضل تسميته بالجمع المزيد بالألف
والهاء ؟ أنواع المؤنث -

١٦٣ العدد الذي يدل عليه هذا الجمع .

١٦٤ حكمه :

١٦٥ ملحقاته :

حركة « الكاف » في « كُنْ » وأصل
« كان »

١٦٦ إشارة إلى السبب في التسمية بالجمع .

حكم التنوين في آخر ماسى به .
١٦٧ حكم في ضبط حروف الهجاء عند
قصرها .

١٦٨ الأشياء التي ينقاس فيها هذا الجمع .
١٧٠ حركة عين الثلاثي .

١٧١ تشنية المركب الإضافي وجمعه هذا
الجمع .

طريقة جمع أسماء الأجناس التي في
صدرها كلمة « ذو » ، أو ابن ،
أو أخ

١٧٢ طريقة تشنية المسمى بهذا الجمع ،
وجمعه .

المفرد الذي لا يجمع جمع مذكر سالم
لا يجمع جمع مؤنث سالم ، الرأي في هذا

المسألة ١٣

١٧٤ « هـ » إعراب ما لا ينصرف ،

والأحكام المتصلة بهذا .
١٧٥ قاعدة لغوية في ضبط الفعل : « جرّ »
وأشباهه .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ١٨٦ المضارع المعتل الآخر بالياء قد تحذف يائه جوازاً
قد تحذف ياء المتكلم جوازاً من آخر الأفعال
- • •
- المسألة ١٦
- ١٨٧ الأسم المعتل الآخر، أنواعه الثلاثة، ومنها : المقصور والمنقوص.
- أحكام كل نوع، وحكم صحيح الآخر، وما يشبه صحيح الآخر (أو : المعتل الجارى مجرى الصحيح).
- معنى المعتل عند النحاة وعند الصرفيين، حرف العلة، وحرف اللين، وحرف المد. المعتل والمعل.
- ١٨٨ تفصيل الكلام على المقصور معنى قولهم : « ألف المقصور موجودة دائماً ».
- معنى المقصور والمدود عند اللغويين والنحاة والقراء.
- • •
- ١٨٩ نوع من نيابة حرف عن حركة كيف تكتب ألف المقصور ؟
- ١٩٠ تفصيل الكلام على المنقوص.
- ١٩٣ نوع ثالث معتل الآخر بالواو المنقوص الواقع صدر مركب.
- ١٩٧ حكم الظرف : « لدى » عند إضافته للضمير.
- ١٩٨ الإعراب التقديرى وأثره، والحاجة إليه.
- حصر مواضع الإعراب التقديرى.
- ١٩٩ الكلام على سكون التخفيف. ومنه سكون التخفيف مع الوصل على نية الوقف.
- ٢٠٠ أنواع من حركة الإتياع «
- ٢٠١ نوعاً بالإضافة لياء المتكلم، حالات الياء.
- ٢٠٣ الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين الكسر
- ٢٠٤ أشهر المواضع التى تقدر فيها الحروف النابتة عن الحركات.
- ٢٠٥ إعراب : (إنه من يتق ويصبر . . .)

باب النكرة والمعرفة وفر وعهما

ذاتها للقطع . متى تتحول همزة الوصل إلى القطع .

إذا صار المشتق علماً دخل فى عداد الجاهل .

٢١٠ حكم كلمة : « أحد » الملازمة للنق، وغير الملازمة .

٢١١ أنواع المعارف .

معنى اللفظ المتوغل فى الإبهام .

المسألة ١٧

٢٠٦ معناهما : معنى الشيوع والإبهام .

معنى الحقيقة الذاتية والتشابه فيها .

٢٠٩ الجمل والأفعال فى حكم النكرات .

علامة النكرة . همزة فى كلمة : « أل »

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل والهامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢١٢	اختلاف درجة المعارف في التعيين . بيان درجاتها وترتيبها .	٢١٥	حكم عام في شبه الجملة بعد المعرفة والنكرة . نكرات في اللفظ دون المعنى، والعكس . ما يصلح للأمرين .

باب : الضمير

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢١٧	تعريفه . — أمثلة منه . الكلام على أصل الضمير : (أنا) وألفه، وأثر ذلك في النطق وفي الكتابة. إذا رفع المشتق ضميراً مستتراً ويجب أن يكون للغائب . الضمير جامد ، لا يكون نعتاً ولا منعوياً . « والكاف » التي هي حرف محض للخطاب ، أمثلة منها ومن بعض أحوالها	٢١٨	حكم الضمير .
٢١٩	يقال : كتبت الرسالة لسبع خلون ، أو : خللت من الشهر . أقسام الضمير بحسب مدلوله (تكلم - خطاب - غيبة . :) تقسيمه بحسب ظهوره ، وعدم ظهوره إلى : (بارز - مستتر - متصل - منفصل وأقسام كل) . الفرق بين المستر والمخوف .	٢٢٢	حركة الهاء التي للغائب في مثل : سليه . . . متى تشعج حركتها ؟ المنفصل . الضمائر مبنية لفظاً معربة محلاً . اتصال التاء ببعض الحروف ، (مثل ما ، وميم الجمع ، ونون النسوة) ، وتنوع حركة التاء .
٢٢٣	الفرق بين الياء في مثل : قوي ، ومثل أكرمني . يصح حذف ياء المتكلم من آخر الفعل	٢٢٤	حذف واو الجماعة في بعض اللهجات ، مع الاكتفاء بالضممة قبلها . متى تكون الألف والواو من الضمائر ؟ إعراب الضمير في نحو : لولاي - عساي - عساك - عساه .
٢٢١	أقسام المتصل بحسب مواقفه من الإعراب . إشارة إلى موضع حكم الضمائر .	٢٢٥	الفرق بين كتابة الهاء للغائب والغائبة . ومتى يزداد بعدها : ما - ميم الميم - نون المشددة للنسوة .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٢٢٥ حكم دخول « ها » التي لتنبه على ضمير الرفع المنفصل الذي خبره اسم إشارة ؛ مثل: هاأنا :
- ٢٢٦ أقسام المنفصل بحسب موقعه من الإعراب. يقال للغائبات : تسافرن، أو: يسافرن... ولثني الغائبتين ؛ هما تسافران - هما يسافران .
- مغنى الضمير الأصل والفرعى .
- حركة الهاء في: (هو- هي) متى تسكن؟
- ٢٢٧ تقسيم المستتر إلى واجب الاستتار، وجائزه .
- هل تستعمل ضمائر الرفع المنفصلة في غيره ؟
- ٢٢٨ مواضع المستتر وجوبا .
- ٢٣١ إعراب المرفوع المستتر جوازا .
- متى يستغنى الفعل واسم الفعل عن الفاعل ؟
- ٢٣٢ تلخيص ما سبق من أقسام البارز والمستتر .
- ***
- المسألة ١٩
- ٢٣٥ الضمير المفرد « البسيط » والمركب .
- ٢٣٦ كيفية إعراب الضمير بنوعيه
- ٢٣٨ عودة إلى « الكاف » التي هي حرف خطاب فقط ، ومواضع لها .
- ٢٣٩ إعراب مثل قوله تعالى : (أرأيتك هذا الذي كرمت على) .
- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٢٤١ عودة إلى إعراب الضمير بمد « لولا » و « صى » .
- ٢٤٢ ضمير الفصل وشروطه ، وإعرابه . تسميته « عماداً » أو « دعامة » .
- ٢٥٠ ضمير الشأن ، أو القصة ، أو الضمير المجهول ، أو . . .
- ٢٥٥ مرجع الضمير . الفرق الاصطلاحى بين الضمير والمبهم .
- عودة الضمير على متقدم .
- ٢٥٧ معنى التقدم في اللفظ وفي الرتبة . التقدم المعنوى .
- ٢٥٦ عودة الضمير على المضاف لا المضاف إليه عند عدم القرينة - والعكس .
- ٢٥٨ عودة الضمير على متأخر (وهي مواضع التقدم المحكى) .
- ٢٥٩ إعراب مثل : « ربّه صديقاً » - الضمير المجهول .
- ٢٦١ تعدد مرجع الضمير ، الضمير المائد على المضاف ، متى يمود على المضاف إليه ؟
- ٢٦٢ التلحاق بين الضمير ومرجعه .
- ٢٦٣ عودة الضمير على أحد الأمرين السابقين . . . ، أو عليهما معاً .
- ٢٦٦ حكم مطابقة الضمير المائد على : (كم - كلا - كلتا - من - ما - كل - بعض - أى . . .)
- ٢٦٨ تفاوت المرجع في القوة .
- ٢٧١ اختلاف نوع الضمير مع مرجعه .
- ***

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :

وقوعها في غير آخر فعل .

٢٨٢ الكلام على : « قدني ، قطني ،

حسني » .

ملخص ماتقدم .

٢٨٤ الحكم عند اجتماعها مع نون الأفعال

الخسة ، أمثلة سدوعة وقعت فيها

آخر المشتق .

٢٨٥ حكمها مع نون النسوة .

رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ٢٠

٢٧٢ حكم اتصال الضمير بعامله .

٢٧٣ تقديم الضمير الأخص .

جواز مجيء متصلا أو منفصلا .

٢٧٦ حالات واجبة الانفصال .

المسألة ٢١

٢٨٠ نون التوقاية ، وأحكامها ،

وفائدتها .

باب : العلم

٣٠٠ أقسام العلم باعتبار لفظه إلى :

مفرد ، ومركب - أقسام المركب

(إضافي - إسنادي - مزجي)

وتعريف كل وصلحقاته .

الكنية مركب إضافي ولكن معناه إفرادي

٣٠٢ أقسامه باعتبار الأصالة إلى :

« مرتجل ، ومنقول » .

٣٠٣ حكم المرتجل إذا انتقل لنوع آخر .

وضع العلم المرتجل ليس مقصوراً على

العرب

٣٠٤ الفرق بين النقل من جملة فعلية والنقل

من فعل فقط .

٣٠٥ العلم اسم « جامد » ولو كان منقولاً .

من مشتق . صيغة العلم لاتزيد

ولا تنقص .

٣٠٦ قد تتحول همزة الوصل إلى القطع .

المسألة ٢٢

٢٨٦ علم الشخص ، وعلم الجنس ،

٢٨٧ العلم الذممي

٢٨٨ عودة إلى اسم الجنس ، والنكرة ،

وعلم الجنس ، وعلم الشخص ، وأحكامه

المسألة ٢٣

٢٩٢ أقسام العلم

٢٩٣ علم الشخص وأحكامه .

٢٩٤ تنكير العلم ، وسببه .

إضافة العلم .

٢٩٥ معنى : « إفصاح المعرفة وتخصيصها »

عند إضافتها ، وكذا النكرة .

٢٩٦ علم الجنس وأحكامه ، واستعمالاته

٢٩٩ استعمالات أخرى لعلم الجنس .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٠٧	انقسامه إلى : اسم ، وكنية ، ولقب ، الفوارق بينها في الدلالة والمعنى .
٣٠٨	عودة إلى أن الكنية مركب إضافي ولكن معناه إفرادي . أثر ذلك .
	الأحكام الخاصة بالانقسام السالفة . أولها : الأحكام الخاصة بإعراب المفرد والمركب .
٣١٠	معنى حكاية الأعلام ، الملحق بالمركب الإسنادي . المركب الوصفي .
٣١٢	طريقة تثنية أنواع المركب وجمعها .
رقم الصفحة :	الموضوع :
٣١٣	إعراب المركبات العددية ، (ومنها اثنا عشر ، واثنتا عشرة) والظرفية ، والحالية ، وهي من أنواع المركب المزجي .
٣١٤	إشارة إلى الإعراب المحلى . (انظر ص ٨٤ و ١٩٨) .
٣١٦	الترتيب بين قسمين أو أكثر - من أقسام العلم .
٣١٧	إعراب قسمين عند اجتماعهما
٣١٩	الترتيب والإعراب عند اجتماع الأقسام الثلاثة .
٣٢٠	بقية الأحكام المعنوية واللفظية

باب : اسم الإشارة

المسألة ٢٥	
٣٣٣	كيفية استعمال أسماء الإشارة ، وإعرابها .
٣٣٦	إشارة إلى إعراب « كاف الخطاب » فيها .
٣٣٧	الفصل بين : « ها تنبيه » واسم الإشارة . مواضع « ها » .
٣٣٨	« هتّا » قد تكون اسم إشارة للزمان . اسم الإشارة مبهم - وكذا اسم الموصول . معنى الإبهام هنا .
٣٣٩	إعراب الاسم الذى بعد اسم الإشارة .

المسألة ٢٤	
٣٢١	معنى اسم الإشارة . أقسامه بحسب الإفراد والقرب وفروعهما .
٣٢٢	الإفراد الحقيقي والحكى . الإشباع .
٣٢٤	معنى المد والقصر عند النحاة ، وغيرهم
٣٢٤	الكلام على : « لام البعد » ، « وكاف الخطاب » وبيان حكمها ، و « ها ، التنبيه »
٣٢٦	ضبط لام البعد .
٣٢٧	سبب تسميتها .
٣٣١	جدول لكل ما سبق من أسماء الإشارة

(ف)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

باب : الموصول

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٣٦٠ إلغاء « ذا » وعدم إلغائها. أثر كل من الأمرين .
- ٣٦٣ أى . أحوال إعرابها وبنائها .
- ٣٦٥ باقى أنواعها .
- ٣٦٨ متى تكون بمعنى : « كل » أو « بعض » .
- ٣٦٩ جدول يشتمل على الموصولات الخاصة ثم العامة .
- ٣٧١ كيفية إعراب أسماء الموصول .
- ***
- المسألة ٢٧
- ٣٧٣ صلة الموصول والرابط. تعريفها شروطها :
- الصلة معان اصطلاحية .
- أنواعها
- ٣٧٤ الجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية . أنواعها .
- متى يبقى للجملة اسمها ، ومتى يزول ؟
- ٣٧٧ الاستغناء باسم ظاهر عن الضمير العائد (الرابط)
- قد تخلو الصلة من الرابط .
- ٣٧٨ شروط أخرى للصلة .
- حكم تقديم بعض أجزاء الصلة
- ٣٧٩ الفصل بين الموصول وصلته .
- ٣٨٠ الرابط ، ومطابقتها ، وعدم مطابقتها ، وخاصة فى التكلم ، والخطاب ، والغيبة .
- ٣٨٣ جزم المضارع بعد جملة الصلة .
- الظرف من جهة حذف المتعلق وذكره
- ٣٨٤ النوع الثانى : شبه الجملة .

- رقم الصفحة : الموضوع :
- المسألة ٢٦
- ٣٤٠ تقسيم الموصول ، وتعريفه .
- الأسماء المبهمة ، ومعنى الإبهام فى الموصول ، وغيره .
- عودة إلى الفرق بين المضر والمبهم ، وإلى إعراب الاسم الذى بعد اسم الإشارة .
- ٣٤١ سبب التسمية بالموصول .
- ٣٤٢ ألفاظ الموصول الاسمى الخاصة والعامة .
- ٣٤٥ المراد من المقصور والممدود عند النحاة ، وغيرهم .
- ٣٤٦ معنى الجمع التقوى .
- ٣٤٧ « أل » الداخلة على أسماء الموصول زائدة لوصف المعارف بالجمل .
- ألفاظ القسم العام (المشترك)
- ٣٤٨ استعمالات : « من » الموصولة
- ٣٥١ استعمالات « ما » الموصولة .
- ٣٥٢ ما يصلحان له . ومنه التكرة التامة .
- ٣٥٣ ما تنفرد به « ما » - اللفظ الزائد (اسما كان ، أو فعلا ، أو حرفا)
- يسمى أيضاً : صلة
- ٣٥٦ استعمال « أل » . صلتهما
- ٣٥٧ نوع جديد من شبه الجملة - إعراب « أل » الموصولة .
- ذو
- ٣٥٨ ذا

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :

٤٠١ الكلام على : « ولا سيما »

٤٠٤ النكرة التامة - أيضاً .

المسألة ٢٩

٤٠٧ « ب » الموصولات الحرفية

بيانها ، الفرق بينها وبين
الاسمية .

٤٠٨ الكلام على كل واحد منها . أن :

٤٠٩ - هل تكون صلته طلبية ؟

إشارة إلى « أن » المفسرة والزائدة

٤١٠ أن - كي

٤١١ ما

٣١٣ لو

٤١٤ من حروف السبك همزة التسوية .

كيف يصاغ المصدر المؤول ؟

٤١٧ لماذا نلجأ له ؟ الفرق بينه وبين

الصريح .

٤١٩ نوع الزمن في المصدر المؤول .

رقم الصفحة : الموضوع :

٣٨٥ شبه الجملة المستقر والغور . المشتق
وأنواعه .

٣٨٧ وقوع الصفة الصريحة صلة .
متى تكون في قوة الجملة ؟

٣٨٨ إدغام « أل » في تاء المضارع الداخلة
عليه .

٣٩٠ تعدد الموصول دون الصلة ، أو مع
تمدها . حذف الصلة .

٣٩٢ حذف الموصول .

٣٩٣ خبر المبتدأ الموصول قد يقترن بالفاء ،
وكذلك المبتدأ الذي له اتصال بالموصول .

المسألة ٢٨

٣٩٤ حكم حذف الرابط (العائد) .

حذف الرابط (العائد) المرفوع .

معنى الأفراد في الصلة ، وفي الخبر ،
وفي غيرها .

٣٩٦ حذف الرابط (العائد) المنصوب

٣٩٨ حذف العائد المجرور .

٤٠١ قد يستغنى الموصول عن العائد .

باب : المعرفة بأل

٤٢٣ « أل » المعرفة والتي للعهد ،

وأنواع العهد

« أل » التي للتعريف غير

الموصولة التي سبق الكلام

عليها وعلى إعرابها (في ص ٣٥٦

و ٣٥٧)

المسألة ٣٠

٤٢١ أنواعها ، إشارة أخرى إلى تحول همزة
الوصل للقطع .

٤٢٢ التكرات المتوعدة في الإبهام .

إعراب ومعنى كلمتي : « فقط »

و « حسب »

(ق)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ٣١	رقم الصفحة :
٤٢٩ «أل» الزائدة بنوعها	تعريفه ،
إعراب كلمة : «الأول فالأول» والآن .	٤٣٥ أحكامه .
٤٣١ «أل» التي للمع الأصل .	درجته في التعريف تلغى الدرجة التي سبقتها .
***	٤٣٨ تعريف العدد «بأل» .
المسألة ٣٢	٤٤٠ الاسم التكررة المضاف إلى معرفة .
٤٣٣ العَلَمُ بالغلبة ،	٤٤٠ المنادى التكررة المقصودة .

باب : المبتدأ والخبر ، وما يتصل بهما

المسألة ٣٣	٤٤١ تعريفهما . معنى العامل ، أنواعه
٤٤٢ إشارة عابرة إلى حكم مجيء الحال من المبتدأ .	٤٤٢ تقسيم المبتدأ. المراد «بالوصف»
٤٤٢ الفعل - كالجمله - كلاهما في حكم التكررة .	٤٤٢ تمييز المبتدأ من الخبر ، وطريقة ذلك .
٤٤٣ الخبر يتم الفائدة بنفسه ، أو مع مساعده .	٤٤٤ مبتدأ خبره الجملة الشرطية .
٤٤٤ إشارة إلى أنواع من المبتدأ لا يكون خبرها إلا جملة .	٤٤٥ المبتدأ الناسخ قد يستغنى عن الخبر .
٤٤٤ أوجه التشابح بين الفعل والوصف	٤٤٦ الجملة وتقسيمها .
٤٤٦ أوجه التشابح بين الفعل والوصف	٤٤٧ رافع المبتدأ والخبر
٤٤٧ دخول عوامل الزائدة (دون الأصلية) على المبدأ .	٤٤٨ متى يراعى البدل ؟
٤٤٩ إعراب «بحسبك كذا» .	٤٥٠ مناقشة التقسيم القديم .
- كافيك - ناهيك .	٤٥٧ صور أخرى من التتابع ، وأحكامها .
دخول الباء الزائدة في مثل : كيف بك - إذا بالرجل . . .	ومنها مراعاة معطوف محذوف .
٤٤٩ أشياء تجرى مجرى الوصف .	٤٦٠ متى يراعى البدل ؟
٤٥٠ أنواع النون - مرفوع يفتى عن المنصوب .	***
٤٥٠ أساليب سماعية تجرى مجرى الوصف .	المسألة ٣٤
٤٥١ أين الخبر في مثل : فلان وإن أكثر ماله - لكنه بخيل ؟	٤٥٣ تطابق المبتدأ الوصف مع مرفوعه .
٤٥٢ الكلام المولد	٤٥٤ صور للتتابع وعدمه .
***	٤٥٥ مناقشة التقسيم القديم .
المسألة ٣٤	٤٥٧ صور أخرى من التتابع ، وأحكامها .
٤٥٣ تطابق المبتدأ الوصف مع مرفوعه .	ومنها مراعاة معطوف محذوف .
٤٥٤ صور للتتابع وعدمه .	٤٦٠ متى يراعى البدل ؟
٤٥٥ مناقشة التقسيم القديم .	***
٤٥٧ صور أخرى من التتابع ، وأحكامها .	
ومنها مراعاة معطوف محذوف .	
٤٦٠ متى يراعى البدل ؟	

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ٣٦

(٤٨٥) المبتدأ المعرفة، والمبتدأ النكرة

الفعل في حكم النكرة -

مسوغات الابتداء بالنكرة .

٤٨٧ معنى الخبر المختص

٤٨٩ تنمة المسوغات .

ملا فائدة منه لاخير في ذكره .

٤٩٠ إشارة إلى لام الابتداء . وأرقام الصفحات

المشتملة على أحكامها (أنظر م ٥٣

ص ٦٥٩) .

المسألة ٣٧

(٤٩٢) تأخير الخبر جوازاً ووجوباً

(وهي أيضاً تقديم حالة المبتدأ) . حالة

الوجوب - كلمة عن التساوي، والتقارب

في درجة التعريف والتكثير .

٤٩٣ عودة إلى المبتدأ ، وأنه محكوم عليه ،

والخبر محكوم به . معنى القرينة ،

تقسيمها

٤٩٥ معنى القصر (المحصر) أركانه الثلاثة

٤٩٧ مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر .

الرأى في مطابقة الخبر للمبتدأ المضاف

وللمضاف إليه معاً .

٤٩٩ تقديم أحدهما عند تساويهما أو تقاربهما

في درجة التعريف والتكثير ، والجدل

حول ذلك .

المعول عليه في تقديم المبتدأ والخبر

المسألة ٣٨

٥٠١ تقديم الخبر ووجوباً (وهي

الحالة - الثالثة)

رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ٣٥

أقسام الخبر .

٤٦١ الكلام على الخبر المفرد .

٤٦٢ الخبر المفرد وتحمله الضمير .

نوع ذلك الضمير . مشتقات

تتحمل الضمير ، وأخرى لا

تتحمل . وجوب إبرازه أحياناً .

٤٦٣ جريان الخبر على من هو له

وعلى غيره أحياناً .

٤٦٥ مسائل أخرى يجب فيها إبراز الضمير

٤٦٦ الخبر الجملة ، شروطها -

متى تفقد الجملة اسمها

الحرف لا يخرج الكلمة عن الصدارة .

معنى : « الجملة في محل كذا » أو :

« نائبة عن المفرد » .

٤٦٧ أنواع الروابط

رأى في إعراب : « إن هذان لاسحران »

٤٧١ وقوع الجملة الإنشائية خبراً .

٤٧١ إعراب الجملة الواقعة خبراً وحكايتها

٤٧٣ وكذا المبتدأ الجملة . مبتدأ لا يكون

خبره إلا جملة ، أو شبهها .

٤٧٤ إعراب : « طوبى » .

٤٧٥ الخبر شبه الجملة ، وغيره .

٤٧٨ شبه الجملة التام وغير التام .

٤٧٩ نوع الظرف الذي يقع خبراً .

معنى إفادة الظرف . القرض من الكلام الإفادة

٤٨٠ وقوع المعنى خبراً عن الجثة

٤٨١ عودة للكلام على : « طوبى » ونوع

خبرها . تعلق الظرف بالإسناد . وقوع

ظرف الزمان خبراً عن الجثة .

٤٨٢ كيف يضبط ويمرب الظرف .

(ش)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة : الموضوع :
رقم الصفحة : الموضوع :
٥٠٤ مواضع أخرى يجب فيها تقديمه .
الأمثال لاتغير .

٥١٩ حذف الخبر وجوباً .
٥٢٤ إعراب : « حسب »
وبعض أساليب في الحذف .
عودة إلى المبتدأ الذي يليه أداة شرط .

المسألة ٤٠

٥٢٨ تعدد الخبر ، وأنواعه ، وحكم كل نوع

٥٣٣ تعدد المبتدأ

الخبر الذي يصلح نعتاً للخبر الأول ،
والذي لا يصلح .
الخبر في التعريفات العلية .
تعدد المبتدأ وما فيه من عيب .

المسألة ٤١

٥٣٥ مواضع اقتران الخبر بالفاء - فائدتها .

نواسخ الابتداء

٥٤٧ حكم دخول : « قد » إذا كان جملة
قطعية
٥٥٠ إشارة إلى زيادة « الواو » في خبر الناسخ .

٥٥١ معنى : « كائناً ما كان » ، أو :
« من كان » وإعرابها ، وقولهم : « كان
ما يفعل كذا » .

٥٥٤ ظل - أصبح -

٥٥٥ أضحى . أمسى - بات -

رقم الصفحة : الموضوع :
رقم الصفحة : الموضوع :
٥٠٤ مواضع أخرى يجب فيها تقديمه .
الأمثال لاتغير .

المسألة ٣٩

٥٠٧ حذف المبتدأ والخبر .

قاعدة عامة في كل ما يحذف . إشارة
أخرى .

٥٠٨ الكلام على : « إذا » الفجائية

٥٠٩ الكلام على : « كيف » . معناها ،
وإعرابها .

٥١٠ حذف المبتدأ وجوباً .

قديرادبالظرف الجارم مجروره
الكلام على النعت المقطوع ، والقرص
منه وإعرابه ، وسبب القطع .

٥١٥ مواضع أخرى يجب فيها حذف المبتدأ
تلخيص موجز لما سبق في معنى : « لا شيئاً » ،
وإعرابها .

إعراب : « سقياً ورعياً » وأساليب
أخرى .

المسألة ٤٢

٥٤٣ معنى الناسخ ، ونوعه . ومعنى
اسمه وخبره

٥٤٤ أشياء لا يدخل عليها .

٥٤٤ الكلام على « طويسى » أيضاً ، نوع الزمن
في خبر الناسخ .

٥٤٦ شروط عمل « كان » وأخواتها .

نوع الزمن في خبر « كان » الماضية
وأخواتها إذا كان الخبر جملة مضارعية

(ت)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والمهامش.

- رقم الصفحة : الموضوع :
رقم الصفحة : الموضوع :
- ٥٥٦ صار .
٥٥٧ أفعال بمعنى « صار » .
٥٥٩ « ليس » . حكم دخولها على الماضي .
٥٦١ عودة إلى زيادة الواو في خبر الناسخ .
إشارة إلى حكم المعطوف المشتق بعد خبرها .
٥٦٢ زال -
نفي التثنية، وكذلك نفي النهي والدعاء .
إشارة إلى المبتدأ الناسخ الذي لا يحتاج إلى خبر .
٥٦٣ شروط إعمالها وإعمال المشتقات .
متى يحذف حرف النفي قبل الناسخ ؟
٥٦٤ فتى - برح -
٥٦٥ انفك - دام .
« ما » المصدرية الظرفية ، وغير الظرفية .
٥٦٧ مجمل تقسيم الأفعال الناسخة .
٥٦٨ مدخول « قد » لا يتقدم عليها .
عودة إلى المبتدأ الناسخ الذي يستغنى باسمه عن خبر المبتدأ .

المسألة ٤٣
٥٦٩ الترتيب في هذا الباب بين الناسخ ومعموليه . حكم أخبار النواسخ هنا من ناحية التقديم والتأخير .
٥٧٠ « أن » المصدرية لا يتقدم عليها شيء .
- ٥٧١ كل ماله الصدرية - كالاتهام وغيره - لا يتقدم عليه شيء من مدخوله .
٥٧٢ ملخص الأحوال السابقة .
٥٧٣ بعض صور ممنوعة .
« ما » النافية لا يتقدم عليها شيء من مدخولها ، وكذلك « إن » النافية .
٥٧٤ الفرق بين « أن » و « ما » المصدريتين من جهة الفصل .
كذلك « ما » المصدرية الظرفية .
٥٧٦ حكم تقدم معمول الخبر وتوسطه . لا يقع بعد العامل معمول للخبر .

المسألة ٤٤
٥٧٩ زيادة « كان » وبعض أخواتها .
٥٨٠ قد يكون فعل التعجب مجرداً من الزمن .
٥٨١ متى يصح الحكم بزيادة الكلمة ؟

المسألة ٤٥
٥٨٢ حذف « كان » ، وحذف معموليها . هل يقع ذلك في غيرها ؟

المسألة ٤٦
٥٨٨ حذف النون من مضارع : « كان »
٥٨٩ متى تحذف الألف والواو من « كان » ويكون ؟ متى تظم كاف الماضي ؟ مثل : كن
المسألة ٤٧
٥٩٠ نفي الأخبار في هذا الباب .
٥٩١ زيادة باء الجرفي أحد المعمولين (الخبر ، أو : الاسم)

(ث)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب الحروف التي تشبه « ليس » في المعنى والعمل :

ما - لا - لات - إن

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٠٦	قد تهمل « لات »	المسألة ٤٨	
٦٠٦	حكم العطف على خبرها .	٥٩٣	« ما »
	وقوع « هتناً » بعدها .	٥٩٤	شروط إعمالها .
***		٥٩٧	حكم المعطوف على خبرها .
المسألة ٤٩		٦٠١	« لا » العاملة عمل « ليس » .
٦٠٧	زيادة « باء الجر » في خبر هذه الأحرف .	٦٠٢	الفرق بينها وبين « لا » النافية للجنس .
٦٠٩	كلمة في : « العطف على الترميم » ،	٦٠٤	« إن » العاملة عمل « ليس »
٦١٠	إشارة إلى الجزر بالمجازة .		« لات »
٦١١	عطف المشتق بعد خبر « ما » و « ليس »		

باب أفعال المقاربة ، وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
	بعض أفعال هذا الباب يستعمل تاماً وناقصاً .	المسألة ٥٠	
٦٢٧	بعض شروط في أفعال الرجاء .	٦١٤	أفعال المقاربة ، معناها .
	ضبط « السين » في : « عسى » عند الإسناد لثناء التي هي ضمير .	٦١٥	نوع الزمن فيها وفي أخبارها . عملها .
٦٢٨	إعراب : « عساني - عساك » .	٦١٨	وقوع المعنى خبراً عن الجثة .
	عدم الفصل بأجنبي بين ما دخلت عليه « أن » التي في خبر : « عسى » وغيره .	٦٢٠	« كاد » كثيرها في النفي
٦٢٩	الكلام على : (عسى أن يمشك ربك مقاماً محموداً)	٦٢١	أفعال الشروع ، معناها ، عملها .
	استعمال : « حترى » بالتنوين	٦٢٢	أفعال الرجاء ، معناها ، عملها .
		٦٢٣	عملها . حكمها

(خ)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

باب الحروف الناسخة : (إن وأخواتها)

رقم الصفحة : الموضوع :

٦٤٤ نوع العامل في « أن » المفتوحة همزة

مع معموليها .
مواضع « أن » المخففة ، والمصدرية
الناسبة للضارع ، والصالحة للثنتين
مواضع المصدر المؤول من « أن »
ومعموليها ، ومواضع المخففة .

٦٤٧ الكلام على : « أحقاً كذا » ؟

٦٤٨ قد يسد المصدر المؤول مسد المفعولين ،
وغيرها .

٦٤٩ الحالة الثانية : كسر همزة

« إن » وجوباً .

٦٥٢ مواضع أخرى للكسر .

٦٥٣ الحالة الثالثة : جواز الفتح

والكسر .

إعراب « إذا » الفجائية .

٦٥٤ أجواب القسم قد يكون شبه

جملة .

معنى فاء الجزاء - مواضعها .

جملة أجواب القسم قد تغني عن الخبر .

٦٥٧ مواضع أخرى لجواز الأمرين .

معنى : « لاجرم » وإعرابها .

المسألة ٥٣

٦٥٩ لام الابتداء ، سبب التسمية ،

فائدتها ، مواضعها ،

اللام المزحلقة . أنواع من اللام ...

٦٦١ نوع من الفرق بين لام الابتداء ولام القسم

٦٦٢ حكم الجمع بين « اللام » ، والسين ،

وسوف .

رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ٥١

٦٣٠ إشارة إلى أشياء لا يدخل عليها الناسخ .

٦٣١ أوجه الاختلاف بينها وبين « كان »

وأخواتها .

معاني هذه الأحرف .

متى نستعملها ؟

دخول هذه الأحرف على « أن » .

٦٣٢ إعراب قوله تعالى : (لکننا هو

الله رب)

٦٣٣ الكلام على بعض أساليب مسموعة :

« كأنك بالفرج أت » .

٦٣٥ ما تختص به : « ليت »

٦٣٦ شروط إعمال هذه الأحرف

تصدير خبر : « لعل » « بأن »

المصدرية .

معنى « لعل » و « عسى » في كلام الله تعالى .

« ما » الكافة . فصل . « ما » ووصلها .

معنى قولهم : « كافة ومكفوفة »

٦٣٨ متى يتقدم الخبر ، ومتى يمتنع

تقدمه ؟

٦٤٠ متى يتقدم معموله ؟

٦٤١ حذف الحرف الناسخ والمفعولين .

تعدد أخبار هذه الأحرف .

نصب المفعولين عند بعض العرب .

المسألة ٥٢

٦٤٢ فتح همزة : « إن » ، وكسرها

الحالة الأولى : وجوب الفتح

(ذ)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٦٧٦ بعض أمثال مسوعة في « إن » المخففة
من التثنية .
إعراب بعض آيات قرآنية تشتمل
على المخففة ، كقوله تعالى : (وإن
كلا لما ليؤتيهمن ربك أعمالهم)
- ٦٧٨ تخفيف « أن » مفتوحة الهمزة
عودة إلى تعيين نوع « أن »
- ٦٨٠ متى تظهر نون « أن » كتابة ..
- ٦٨٣ تخفيف : « كأن »
- ٦٨٤ تخفيف : لكن ، ولعل .

رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ٥٤

- ٦٦٥ حكم المعطوف بعد خبر « إن »
وحكمه إذا توسط بين معموليها
- ٦٦٦ مناقشة رأى الأقدمين في ذلك .

المسألة ٥٥

- ٦٧٣ تخفيف « النون » في هذه الأحرف
الناسخة .
- تخفيف « إن » .

باب : « لا » النافية للجنس

- ٦٩٣ أمثلة ساعية أخرى ، منها :
لا غلام لك .
- ٦٩٥ حكم أمثلة مسوعة ليست نكرة .
يصح بناء اسم « لا » على الضمة العارضة .

المسألة ٥٧

- ٦٩٧ اسم « لا » المتكررة مع العطف
- ٧٠١ حكم المعطوف على اسم « لا »
بغير تكرارها .

المسألة ٥٨

- ٧٠٣ حكم نعت اسم « لا » .
- ٧٠٤ قد تكون « الفاء » زائدة لتحسين اللفظ
- ٧٠٥ حكم بقية التوابع بعد اسم « لا » .

المسألة ٥٦

- ٦٨٥ معناها ، معنى التي لنفي الوحدة .
اتفاق معناها في غير المفرد .
صدارتها .

٦٨٦ عمل النافية للجنس ، وتسمى :

- « لا » التي للتبرئة - شروطه
- ٦٨٩ العامل قد يتخطى الكلمة ، ولا يعمل
فيها مع أنها أصلية .

عودة إلى « الواو » الداخلة في خبر
الناسخ .

٦٩٠ الحرف : « لا » - يتصدر جملة ، لأن
الذي في حيز النفي لا يتقدم على النافي .

٦٩١ حكم اسمها إذا لم تتكرر .
تعريف الشبيه بالمضاف .

٦٩٢ عودة إلى الكلام على : « لا أباله » .

(ض)

الموضوعات المكتوبة بتجريف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ٥٩	
٧٠٦ بعض أحكام أخرى .	
دخول همزة الاستفهام على : « لا » .	
٧٠٧ حكم « آلا » التي لتثنى في مثل :	
« ألأ ماء بارداً » .	
النت الموطىء ، أو : التعت بالجماد أحياناً	
رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٠٨ « آلا » التي للاستفتاح والتنبيه .	
حذف خبر « لا » .	
٧٠٩ حذف اسمها إشارة إلى : « ولا سيما »	
٧١٠ عودة إلى الكلام على : « لا جرم »	
متى تتكرر : « لا » .	
حكم « لا » عند وقوع « إلا » بعدها .	



مكتبة
لسان العرب

lisanarabs.blogspot.com

lisanarabs.blogspot.com



lisanarabs.blogspot.com

النَّحْوُ الوَافِي

مَعَ رَبِّطِهِ بِالْأَسَالِيبِ الرَّفِيعَةِ ، وَالْحَيَاةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُبْتَدَأَةِ

الجزء الثاني

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات

والمفصل للأساتذة والمتخصصين

مشتملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عبدالله حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والعروض

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الثالثة
lisanarabs.blogspot.com



دار المعارف بمصر



النحو الوافي .

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية .
وفي صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه » .
ومن مواد هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً مُحْكَمًا
مستقلاً ، يناسب طلبه الدراسات « النحوية والصرفية » ، ومناهجها
بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة - قبل
الانتقال إلى مسألة جديدة - « بزيادة وتفصيل » يناسب الأساتذة
والمتخصصين ، مع العناية في أكثر المسائل بتسجيل أرقام الصفحات
التي تشتمل على ماله صلة بالمسألة المعروضة ، وتدوين تلك الأرقام
في الهوامش ؛ ليتيسر للراغب جمع ما تفرق من أحكامها في مواضع
متعددة ، لدواعٍ ومناسبات مختلفة .

وتبين صفحات « الزيادة والتفصيل » برمز في أعلاها ؛ يدل عليها
وحدها ، ويميزها من غيرها ؛ هو : سطر ، أو سطران ، من النقط
الأفقية المتقاربة المتلاحقة .

ظَنَّ وأخواتها^(١)

أمثلة :

الكلامُ عُذْوَانٌ عَلَى صاحبه . — علمتُ الكلامَ عُذْوَانًا عَلَى صاحبه .
المجاملةُ حارسةٌ للصدّاقة . — ظننتُ المجاملةَ حارسةً للصدّاقة .
الوفاءُ دليلٌ عَلَى النَيْبِل . — اعتقدتُ الوفاءَ دليلاً عَلَى النَيْبِل .

الماءُ الجامدُ ثلجٌ . — صَيَّرَ البردُ الماءَ ثلجًا .
الجلْدُ أَسْوَدٌ . — رَدَّتْ^(٢) الشمسُ الجلدَ أَسْوَدَ .
الحشْبُ مشتعِلٌ . — تركتُ النارُ الحشْبَ رَمَادًا .

من النواسخ ما يدخل — في الغالب^(٣) — على المبتدأ والخبر فينصبهما معًا ،
ويُغَيِّرُ اسميهما ؛ إذ يَصِيرُ اسم كل منهما : « مفعولاً به^(٤) » للناسخ . (مثل :
عَلِمَ ، ظَنَّ — اعتقد — صَيَّرَ . . . ، وغيرها من الكلمات التي تحتها خطٌّ في
الأمثلة المعروضة) . وهذا هو : « القسم الثالث » من النواسخ ، ويشتهر باسم :

(١) هما من النواسخ . ويلاحظ ما لا يصلح أن يدخل عليه الناسخ ، (وقد سبق بيانه وبيان معنى
الناسخ ، وعمله ، وأقسامه ، وما يتصل بهذا — في ج ١ ص ٥٤٣ م ٤٢ — باب : « كان وأخواتها » .
وتأتى له إشارة في ص ٢١) — .
(٢) صيرت .

(٣) كان دخول هذا النوع من النواسخ على المبتدأ والخبر أمراً غالباً ، لأن منه ما قد يدخل عليهما ،
وعلى غيرهما ، كالفعل : « حسب » ، ومنه ما لا يدخل إلا على غيرهما ؛ كأفعال التحويل الآتية — في
ص ٨ — . وللنحاة تعليل يسوغ الدخول على غيرهما ، سيجيء في « ا » من ص ١١ .

(٤) وبالرغم من اعتبارهما مفعولين ، هما « عمدتان » ، لا « فضلتان » كبقية المفعولات ،
(كما سيجيء في رقم ١ هامش ص ١٧٩) ؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر ؛ فيكون الثاني في المعنى هو
الأول ، ولو تأويلا ، والأول هو الثاني في المعنى أيضاً ؛ كالتأني في المبتدأ والخبر دائماً . وقد يدخل هذا
الناسخ على غيرهما . — كما سنعرف في « ا » من ص ١١ — والمفعول الثاني هنا هو الذي تم به الفائدة
الأساسية ؛ لأنه الخبر في الأصل ، فهو أهم .

لاحظ ما يأتي في « ج » من ص ١٢ ، لأهميته .

«ظَنَ وَأَخَوَاتِهَا» وليس فيه حروف ؛ فكله أفعال ، أو أسماء تعمل عملها .
وتنحصر هذه الأسماء في مصادر تلك الأفعال ، وفي بعض المشتقات العاملة عملها .
فالفعل الماضي المتصرف^(١) هنا ، لا ينفرد وحده بالعمل السالف ؛ وإنما يشابهه
فيه ما قد يكون له من مضارع ، وأمر ، ومصدر ، واسم فاعل ، واسم مفعول ، دون
بقية المشتقات^(٢) الأخرى . أما غير المتصرف فعمله مقصور على صيغته الخاصة به ،
إذ ليس لها فروع ، ولا صيغٍ أخرى تتصل بها .

وقد ارتضى بعض النحاة تقسيم الأفعال العاملة هنا قسمين ؛ مراعيماً الأغلب
في استعمالها^(٣) ؛ هما : « أفعال قلوب »^(٤) ، و « أفعال تحويل »^(٥) . ولا بد لكل

(١) الفعل الماضي المتصرف إما أن يكون تصرفه كاملاً ؛ - فيكون له المضارع ، والأمر ،
والمصدر ، واسم الفاعل . . . وبقية المشتقات المعروفة ، كالفعل : « سمع » - وإما أن يكون تصرفه
ناقصاً ؛ فيكون له بعض تلك المشتقات فقط ؛ كالفعل : « كاد » ، من أفعال المقاربة . وكالفعل :
« يدع » . أما غير المتصرف مطلقاً فهو الجامد الذي يلزم صيغة واحدة لا يفاوقها ؛ كالفعل : « تَعَلَّمَ »
بمعنى : « اعلم » ، والفعل : « هب » ، بمعنى : ظن . وهما من أفعال هذا الباب القلبية ، وكالفعل
« عسى » و « ليس » وهما من أخوات « كان » . - ولأنواع المشتقات إشارة عابرة في رقم ٢ التالى -
(٢) رددنا في مناسبات مختلفة ، أسماء المشتقات الاصطلاحية من المصدر ؛ وهى : اسم الفاعل ،
اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، المصدر الميمى ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم
الآلة . (ويدخل في عداد المشتقات أكثر الأفعال بأنواعها الثلاثة) . وهذه المشتقات قسمان :
قسم يعمل عمل فعله بشروط ؛ فيرفع الفاعل مثله ، أو نائب الفاعل ، وقد ينصب المفعول به ،
كفعله أحياناً ، وهو : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، المصدر الميمى .
ويدخل في هذا القسم العامل : المصدر الأصل أيضاً (بالرغم من جموده ، في رأى الشائع) . .
وقسم لا يعمل شيئاً من عمل الفعل ؛ ويسمى : « المهمل » . وهو : اسم الزمان ، واسم المكان ،
واسم الآلة . ولا دخل للقسم المهمل في أحكام هذا الباب . بل إن بعض المشتقات العاملة لا يدخل في
أحكامه ؛ فالصفة المشبهة الأصلية خارجة من أحكامه ؛ لأنها تجمىء من الفعل اللازم وحده ؛ فلا تنصب
مفعولاً به . أما غير الأصلية فقد تنصب بالشروط والطريقة المذكورة في بابها (ج ٣ ص ٢٨٢ م ١٠٤)
وأفعال التفضيل خارج ؛ لأنه لا ينصب مفعولاً به . والفعل الماضي الذى للتعجب خارج ؛ لأنه ينصب
مفعولاً واحداً . فالثلاثة لا تصلح لأحكام هذا الباب ، - كما سيجمىء في ص ٢٦ م ٦١ - .

(٣) راجع « ج » من ص ١٢ حيث تقسيم آخر ، وبيان عن سبب التقسيمين .
(٤) سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب ، متصلة به ، وهى المعانى النفسية التى تعرف اليوم :-
بالأمور النفسية ؛ ويسمىها القدماء : الأمور القلبية ، لاعتقادهم أن مركزها القلب . ومنها : الفرح -
الحزن - الفهم - الذكاء - اليقين - الإنكار . . .

(٥) تدل على انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى تخالفها . وتسمى أيضاً : « أفعال التصيير » ؛
لأن كل فعل منها بمعنى : « صَيَّر » ، أى : حول الشيء من حالته القائمة إلى أخرى تغايرها .

فعل في القسمين من فاعل^(١)؛ ولا يغنى عنه وجود المفعولين أو أحدهما :
 (١) فأما أفعال القلوب^(٢) فمنها ما قد يكون معناه العِلْم . (أى : الدلالة
 على اليقين^(٣) والقطع) ، ومنها ما قد يكون معناه الرَّجْحَان^(٤) . والنوعان صالحان
 للدخول - مباشرة - على المبتدأ الصريح ، وعلى المصدر المؤول من « أن مع
 معموليها » ، أو : « أن والفعل مع مرفوعة »^(٥) .

ويشتهر من الأفعال الأولى^(٦) سبعة :

(١) عِلِمَ^(٧) . ؛ مثل : علمت البرَّ سبيلَ المحبة ، وعلمت المحبةَ
 سبيلَ القوة .

(٢) رَأَى^(٨) : رأيت الأملَ داعيَ العملِ ، ورأيت اليأسَ
 رائدَ الإخفاقِ ، وقول الشاعر :

(١) بخلاف « كان » وأخواتها من الأفعال الناسخة؛ فإنها لا ترفع الفاعل - وهذا أحد وجوه
 الاختلاف بين النوعين .

(٢) أفعال القلوب ثلاثة أنواع : نوع لازم (لا ينصب المفعول به) مثل : فكَّرَ - تفكَّر -
 حزِنَ - جَبُنَ ونوع ينصب مفعولا به واحداً ؛ مثل : خاف - أَحَبَّ - كره ونوع ينصب
 مفعولين ؛ كأفعال هذا الباب المذكورة هنا ، بشرط أن تؤدي معنى معيناً ؛ كما سنعرف .

(٣) هو : الاعتقاد الجازم الذي لا يعارضه دليل آخر يسلم به المتكلم . وقد يكون هذا الاعتقاد
 صحيحاً في الواقع أو غير صحيح .

(٤) الشك : ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد ؛ بحيث تتساوى قوتها في التعارض
 والاستدلال ؛ فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود مرجح . أما الرجحان أو الظن ،
 فهو ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين في أمر ؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين . فالأمر الراجح
 محتمل للشك واليقين ، لكنه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك . وفي هذه الحالة يسمى المرجوح : « وهماً » .

(٥) فاعله أو نائب الفاعل . وانظر « ب » من ص ١١ .

(٦) وهى الدالة على العلم . و قد يستعمل كل منها في معان أخرى غير اليقين ؛ فينصب مفعولا
 واحداً ، أو لا ينصب . (وسنعرض لبعض هذا في « ح » ص ١٢) .

(٧ ، ٨) يستعمل الفعل : « علم » أحياناً في القسم غير الصريح ؛ فيحتاج للجواب ، وتكسر
 بعده همزة « إن » . (وقد أشرنا لهذا في آخر الجزء الأول . وله إشارة تجيء في ص ٥٠٠ - وسيجيء في
 الباب التالي : « أعلم وأرى » - ص ٥٩ -) حكم الفعلين : « علم » و « رأى » إذا سبقتهما همزة
 النقل ؛ (أى : همزة التعمدية) .

وبما يتصل بمعنى الفعل « رأى » وباستعماله ماضياً وروده في الأساليب العالية بمعنى : « أخبرني » ؛
 نحو : رأيته في هذا الكتاب ، هل عرفت قيمته؟ ... وقد أوضحنا هذا الأسلوب ونوع الكاف وحكمها ،
 بتفصيل واف يشمل معناه ، وصياغته ، وطريقة استعماله . . . (في باب الضمير ص ٢٣٨ ، م ١٩
 من الجزء الأول - الطبعة الرابعة -) . وسيجيء له إشارة في ص ١٦ .

- رَأَيْتَ لِسَانَ الْمَرْءِ وَافِدًا^(١) عَقْلَهُ وَعُنْوَانَهُ ؛ فَاَنْظُرْ بِمَاذَا تُعَسِّنُونَ؟^(٢)
- (٣) وَجَدْتُ : مِثْلُ ؛ وَجَدْتُ ضِعَافَ الْأُمَمِ نَهْبًا لِأَقْوِيَانِهَا ،
وَوَجَدْتُ الْعِلْمَ أَكْبَرَ سَبَابِ الْقُوَّةِ ..^(٣)
- (٤) دَرَى : مِثْلُ ؛ « : دَرَيْتُ الْمَهْدَ قَرِيبًا مِنْ الدَّائِبِ فِي طَلْبِهِ ،
وَدَرَيْتُ لَذَّةَ إِدْرَاكِهِ مَا حِيَةَ تَعَبِ السَّعْيِ إِلَيْهِ .
- (٥) أَلْفَسَى^(٤) : مِثْلُ ؛ أَلْفَسَيْتُ الشَّدَائِدَ صَاقِلَةً لِلنَّفُوسِ ، وَأَلْفَيْتُ
إِحْتِمَالَهَا سَهْلًا عَلَى كِبَارِ الْعِزَامِ .
- (٦) جَعَلَ : مِثْلُ ؛ جَعَلْتُ^(٥) الْإِلَهَ وَاحِدًا ، لَا شَكَّ فِيهِ .
- (٧) تَعَلَّمْتُ^(٦) ؛ بِمَعْنَى « أَعْلَمْتُ » : مِثْلُ : تَعَلَّمْتُ وَطَنَكَ شَرَكَةً بَيْنَ أَبْنَائِهِ ،
وَتَعَلَّمْتُ نِجَاحَ الشَّرَكَةِ رَهْنًا بِالْإِخْلَاصِ
وَالْعَمَلِ .

* * *

(١) رسول عقله ودليله . وبعد هذا البيت :

ويعجبني زِيُّ الفتى وجمالهُ فيسقط من عيني ساعة يلحن

(٢) وكذلك قول الآخر :

قد جعلنا الوداد حتمًا علينا ورأينا الوفاء بالعهد فرضا

(٣) ومثل قوله تعالى :

(أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى . . .)

(٤) لا يستعمل هذا الفعل هنا إلا مزيداً بالهمزة .

(٥) أى : اعتقدت . ومن هذا - فى بعض الآراء - قوله تعالى : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد

الرحمن إناثاً) أى : اعتقدوا . - انظر رقم ٤ فى هامش ص ٨ :

ولهذا الفعل معان أخرى سيجىء بعضها (وقد أشرنا لها فى رقم ٣ من هامش ص ٩) .

(٦) الفعل : « تعلم » بمعنى : « اعلم » ، فعل أمر جامد - عند فريق من النحاة - لا يجىء

من صيغته الأصلية غير الأمر ، مع كثرة دخوله على مصدر مؤول ، أداته : « أن » المشددة أو المخففة

الناسختين ، أو « أن » الداخلة على الفعل ؛ نحو : تعلم أن وطنك شركة . . . وتعلم أن تنجح الشركة

بالإخلاص (كما فى رقم ٤ من هامش ص ١١) . ويتصرف عند فريق آخر يجرى عليه أحكام الفعل

المتصرف . وقد شاع الرأى الأول - ويسند فيه المصدر مسد المفعولين - فيحسن اتباعه ؛ توحيداً للتفاهم

(وسيجىء إيضاح هامّ لعمناه فى رقم ١ من هامش ص ١٩) .

ويشتهر من الأفعال الثانية^(١) ثمانية، هي :

- (١) ظَنَ : مثل ؛ ظَنَّ الطيارُ النهرَ قناةً ، وظنَّ البيوتَ الكبيرةَ أكواخاً .
- (٢) خَالَ^(٢) ؛ « : خالَ المسافرُ الطائرةَ أنفعَ له ، وهو يَسْخَالُ الركوبَ فيها متعةً .
- (٣) حَسِبَ ؛ « : أَحْسَبُ السهرَ الطويلَ إرهاقاً ، وأحْسَبُ الإرهاقَ سبيلَ المرضِ ، وقول الشاعر :
- لا تحسبنَ الموتَ موتَ البليِّ وإنما الموتَ سؤالَ الرجالِ^(٣)
- (٤) زَعَمَ^(٤) ؛ مثل ؛ زعمتُ الملاينةَ مرغوبةً في مواطنَ ، وزعمتُ التشددَ مرغوباً في أخرى .

(١) وهي الدالة على الرجحان . وقد يستعمل كل منها في معانٍ أخرى ؛ فينصب مفعولاً واحداً ، أو لا ينصبه (كما سيجيء قريباً في ج من ص ١٢ وما بعدها) .

(٢) ومضارعها المسموع كثيراً المتكلم هو : إخال - بكسر الهزة غالباً . وهذا السامعُ الغالبُ مخالف للقياس ، وفتح الهزة لفة قليلة مسموعة أيضاً . والمستحسن الاقتصاد على الكثير الغالب - كما سبق في ج ١ م ٤ عند الكلام على : « أحرف المضارعة » ص ٤٧ .

فإن كان الفعل « خال » بمعنى : تكبر ، أو ظلمَ التي بمعنى : عرج . . فهو لازم .

(٣) بعد هذا البيت :

كلاهما موت . ولكنَّ ذا أفْظعُ من ذاك ، لذلَّ السُّؤالِ

(٤) كثر الكلام في معنى : « زعم » . وصفوة ما يقال : إنها قد تكون بمعنى اليقين أحياناً عند المخاطب ؛ كقول أبي طالب يخاطب الرسول عليه السلام :

ودعوتني وزعمتُ أنك ناصحٌ ولقد صدقتُ ، وكنتَ ثمَّ أمينا

وقد تكون بمعنى الاعتقاد من غير دليل ؛ كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا . . . » إلخ . وقد تدل على الرجحان . وقد تستعمل للدلالة على الشك ، وهو الغالب في استعمالها ، وقد تستعمل في القول الكاذب ؛ فإذا قلت : « زعم فلان كذا » فكأنك قلت : كذب ، وردد كلاماً غير صحيح . والقرينة هي التي تحدد المعنى المناسب للمقام من بين المعاني السالفة . وقد تكون بمعنى : « كفل » أو بمعنى رأس (أمي : سادَ وشرف) أو بمعنى : سمن أو هزل . . . فيتغير حكمها في التمدى واللزوم - تبعاً لتغير المعنى - على الوجه المبين في رقم ٥ من هامش ص ٢٠ .

وزعم - كغيرها من الأفعال القلبية الناصبة للمفعولين - قد تنصب المفعولين مباشرة ، وقد تدخل على « أن » مع الفعل ومرفوعه ، أو « أن » مع معموليها ؛ فيكون المصدر المؤول في الحالتين ساداً مسد المفعولين ، ومعنياً عنهما ، وهذا هو الأغلب في « زعم » - كما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ١١ - وإليه تميل أكثر الأساليب الأدبية ؛ كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا . . . » . وقول الشاعر :

وقد زعمتُ أني تغيرتُ بعدها ومن ذا الذي - يا عزَّ - لا يتغير؟

(٥) عَدَدٌ ؛ مثل : عَدَدَتِ الصَّدِيقَ أَحْمَدًا . وقول الشاعر :
فَلَا تَعْتَدُ دِ الْمَوْلَى^(١) شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(٢)
(٦) حَجَجًا^(٣) ؛ مثل : حَجَجْنَا السَّائِحَ الْمِثْنَةَ بَرُوجَ مِرَاقِبَةٍ .
وقول الشاعر :

قَد كُنْتُ أَحْجِجُ أَبَا عَمْرٍ وَأَحْمَدًا ثَقَةً حَتَّى أَلْتَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مِثْلَ نَاتٍ
(٧) جَعَلٌ ؛ مثل : جَعَلَ الصَّيَادُ السَّمَكَةَ الْكَبِيرَةَ حَوْتًا .

وقوله تعالى في المشركين : « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ

الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً » ...^(٤)

(٨) هَبَّ ؛ « هَبْ مَالَكَ سَلْحًا فِي يَدِكَ ؛ فَلَا تَعْتَمِدْ عَلَيْهِ وَحْدَهُ »^(٥) . . .

وهذا الفعل دون بقية أفعال الرجحان السالفة - جامد ، ملازم صيغة الأمر^(٦)

* * *

(ب) وأما أفعال التحويل (أو : التَّصْيِيرُ) فأشهرها سبعة ، ولا تدخل على مصدر مؤول من « أَنْ » مع معموليها ، أو من « أَنْ » والفعل مع مرفوعه^(٧) - وهي :
(١) صَيَّرَ ؛ مثل : صَيَّرَ^(٨) الصَّائِغُ الذَّهَبَ سَبِيكَةً ، وَصَيَّرَ السَّبِيكَةَ سِوَارًا .

(١) الناصر ، أو الصديق . (٢) الفقر الشديد .

(٣) لهذا الفعل معان أخرى يتغير بسببها حكمه ، طبقاً للبيان الذي في رقم ٥ من هامش ص ٢٠ .

(٤) وقيل : إن « جعل » هنا بمعنى : اعتقد - كما في رقم ٥ من هامش ص ٦ .

(٥) لهذا الفعل الجامد معنى واستعمال يخالف فيهما المتصرف الذي على صورته الآتية في ص ٢٠ .

(٦) هو فعل أمر ، بمعنى : « ظُنَّ » وهو بهذا المعنى فعل جامد ، لا يكون منه غير الأمر ، ودخوله

على « أَنْ » مع معموليها جائز ، نحو : هَبْ أَنْ الْأَمَالَ مُحَقَّقَةً . فالمصدر المؤول من أَنْ مع معموليها في

محل نصب ، سد مسد المفعولين . وهذا استعمال نادر في الأساليب الرفيعة ، بالرغم من إجازته (انظر

الخصري والتصريح . ثم رقم ٤ من هامش ص ١١ الآتية) .

أما الأمر « هَبْ » المتصرف فله بيان يجيء في ص ٢٠ .

(٧) كما سيجيء في آخر . « ب » من ص ١١ .

(٨) « صَيَّرَ » ، و « أَصَارَ » ، فعلان ، أصلهما قيل التعدية بالتضعيف والهمزة : « صَارَ »

الذي هو من أخوات « كَانَ » ، نحو : صَارَ الخشبُ بَابًا . وبعد تعديتها ابتعدا عن عمل « كَانَ » ،

وانتقلا منه إلى نصب المفعولين ؛ نحو : صَيَّرَ الجوهرى الدرَّ فصوصاً ، وَأَصَارَ الفصوص عقداً .

أما « صَيَّرَ » بمعنى : « نقل » فينصب مفعولاً واحداً ، نحو : صيرت السائح إلى دار الآثار ، أى : نقلته .

(٢) جَعَلَ - ؛ مثل : جعل الغازلُ القطنَ خيوطاً ، وجعل الحائك الخيوطَ نسيجاً^(١) . . .

وقول الشاعر :

اجعلْ شعاركُ رحمةً ومودةً إن القلوبَ مع المودة تُكسِبُ

(٣) اتَّخَذَ - ؛ مثل : اتخذ المهندس الحديدَ والحشبَ باخرةً ، واتخذ المسافرون الباخرةَ فُنْدُقاً .

(٤) تَخَذَت - ؛ » : تَخَذَت الحرارةُ الثلجَ ماءً ، وتَخَذَت الماءَ بخاراً .

(٥) تَرَكَ - ؛ » : ترك الموجُ الصخورَ حَصَىً ، وتركت الشمس الحصىَ رمالاً .

(٦) رَدَّ - ؛ » : ردَّ الأملُ الوجوهَ الشاحبةَ مشرقةً ، وردَّ النفوسَ اليائسةَ منبشرةً .

(٧) وَهَبَ - ؛ مثل : وهبت الآلاتُ الحديثةُ السنابلَ حَبباً ، وهبت الحَبُّ دقيقاً ، وهبت الدقيقَ عجينةً^(٢) .

* * *

وفيما يلي بيان موجز للأفعال السابقة^(٣) ، وأنواعها المختلفة :

(١) ومثل قوله تعالى :

(وهو الذي جعل الليل والنهار خِلْفَةً لمن أراد أن يَدَّكِرَ ، أو أراد سُكُوراً) خِلْفَةٌ : يجيء كل منهما بعد الآخر

(٢) وهبَ ، بمعنى : « صير » - فعل ماض جامد ، ولا يستعمل في معنى التحويل إلا بصيغة الماضي . ومنه قولهم : « وهبني الله فداء الحق » ، أي : صيرني .

(٣) إلى ما سبق يشير ابن مالك باختصار ، قائلا :

انصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءِ أَعْنَى : رَأَى - خَالَ - عَلِمْتُ - وَجَدَا
ظَنَّ - حَسِبْتُ - وَزَعَمْتُ - مَعَ عَدُوِّ حَجَا - دَرَى - وَجَعَلَ : اللَّذْ كَاعْتَقَدَ
وَهَبَ - تَعَلَّمَ - وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيضاً - بِهَا انصِبْ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا =

ظن وأخواتها

ب - أفعال تحوِيل

١ - أفعال قلبية

أشهرها سبعة :	أفعال رجحان ،	أفعال يقين ،
	وأشهرها ثمانية :	وأشهرها سبعة :
(١) صَيَّرَ	(١) ظَنَّ	(١) عَلِمَ ^(١)
(٢) جَعَلَ	(٢) خَالَ	(٢) رَأَى
(٣) اتَّخَذَ	(٣) حَسِبَ	(٣) وَجَدَ
(٤) تَخَذَ	(٤) زَعَمَ	(٤) دَرَى
(٥) تَرَكَ	(٤) عَدَّ	(٥) أَلْفَى
(٦) رَدَّ	(٦) حَتَجَا	(٦) جَعَلَ
(٧) وَهَبَ	(٧) جَعَلَ	(٧) تَعَلَّمَ ، بمعنى : اعلم
	(٨) هَبَّ	

= أى : انصب بفعل القلب جملة ذات ابتداء - وهى الجملة الاسمية الخالصة - وسرد فى الأبيات كثيراً من أفعال القلوب التى شرحناها ؛ منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان . وقبل سردها صرح بكلمة : « أعنى » ليدل على أن المقصود أفعال معينة ، دون غيرها ؛ أفليس كل فعل قلبى ينصب مفعولين - كما أوضحنا فى رقم ٢ من هامش ص ٥ - وطالب أن تنصب هذه الأفعال جزأى ابتداء (وهما : المبتدأ والخبر) كما أشار إلى أن « جعل » إذا كان من أفعال القلوب - أى : بمعنى الفعل : « اعتقد » - فإنه ينصب مفعولين مثله . وهو يختلف فى المعنى والعمل عن « جعل » الذى سبق الكلام عليه فى باب : « أفعال المقاربة والشروع » من الجزء الأول ، كما يختلف فى معناه عن « جعل » الذى هو من أفعال الرجحان ، والذى من أفعال التحويل والتصيير ؛ كما عرفنا فى الشرح .

والفعل : « اعتقد » معدود من أفعال كثيرة قد تنصب مفعولين ولم تذكر فى هذا الباب . منها :
 تيقن - تمنى - توهم - تبين - شعر - أصاب إلى غير هذا مما سردده صاحب المعجم فى هذا الباب (ج ١ ص ١٥١) ونقل بعضه الصبان هنا .

أما أفعال التحويل والتصيير فلم يذكرها ابن مالك ، واكتفى بأن يشير إليها بقوله :

..... وَالَّتِي كَصَيَّرًا أَيْضًا بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأًا وَخَبْرًا

أى : انصب - أيضاً - مبتدأ وخبراً بالنواسخ التى مثل « صير » فى إفادة التحويل .

وقضت ضرورة الشعر على الناظم بزيادة الألف فى آخر الفعلين : « وجد » ، « صير » ، وتخفيف الدال فى الفعل : عد . أما كلمة : « اللذ » فى أبياته فهى لغة صحيحة فى « الذى » .

(١) انظر ماله صلة بهذا الفعل فى رقم ٧ و ٨ من هامش ص ٥ .

زيادة وتفصيل :

(١) ليس من اللازم — كما أشرنا^(١) — أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر حقيقة ، بل يكفي أن يكون أصلهما كذلك ولو بشئء من التأويل المقبول ، كالأشأن في أفعال التجويل ، وكالأشأن في : « حسب » ؛ مثل : صيرتُ الفضة خاتماً ؛ إذ لا يصح المعنى بقولنا : الفضةُ خاتَمٌ ؛ لأن الخبر هنا ليس هو المبتدأ في المعنى الحقيقي ؛ فليست الفضة هي الخاتم ، وليس الخاتم هو الفضة ؛ إلا على تقدير أن هذه الفضة ستؤول^(٢) إلى خاتم . ومثل : حسبتُ المَرِيخَ الزُّهْرَةَ ؛ إذ لا يقال على سبيل الحقيقة المحضة : المَرِيخُ الزُّهْرَةَ ؛ لفساد المعنى كذلك ؛ فليس أحدهما هو الآخر ، إلا على ضرب من التشبيه ، أو نحو من التأويل السائغ ، المناسب للتعبير . فالأول (أى : التشبيه) قد جعل المفعول الثاني بمنزلة ما أصله الخبر ، وإن لم يكن خبراً حقيقياً في أصله .

هذا كلامهم . والواقع أنه لا داعي لهذا التمحلل ، والتماس التأويل ؛ إذ يكفي أن يكون فصحاء العرب قد أدخلوا التواسخ على ما أصله المبتدأ والخبر حقيقة ، وعلى ما ليس أصله الحقيقي المبتدأ والخبر ، مما يستقيم معه المعنى المراد بغير غموض .

(ب) ليس من اللازم أن تدخل أفعال هذا الباب القلبية على المبتدأ والخبر لتنصب كلاهما مباشرة^(٣) ؛ فقد تدخل على « أن » مع معموليها ، أو : على « أن » مع الفعل ومرفوعه ؛ فيكون المصاهر ساداً مسد المفعولين^(٤) ، مغنياً عنهما .

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٣ .

(٢) أى : ستحول وينتهي أمرها في المستقبل إليه .

(٣) أى : نصياً صريحاً لا تأويل فيه ، ولا سبك ، ولا تقدير .

(٤) وسنعود للكلام على هذا المصدر عند بحث الحكم الثالث من الأحكام التي تختص بها الأفعال القلبية (في ص ٤٣) ،

والأغلب في « زعم » وفي « تعلم » بمعنى : « اعلم » دخولهما على « أن » مع معموليها ، أو على « أن » ، والفعل مع مرفوعه — كما في رقم ٦ من هامش ص ٦ وفي ٤ من هامش ص ٧ — والأغلب في « هب » الأمر الجامد بمعنى « ظن » عدم دخوله عليهما ، برغم صحة دخوله : كما سبق (في رقم ٦ من هامش ص ٨ . أما الأمر المتصرف فله حكم في ص ٢٠) .

والأحسن الأخذ بالرأى السهل القائل : إن المصدر المؤول في هذا الباب يسد مسد المفعولين ، دون =

مثل : علمت أن السباحة أسلمٌ من الملاكمة ، وأظن أن العاقل يختار الأسلم .
وقول الشاعر :

يرى الجبناء أن الجبن حزمٌ وتلك خديعة الطبع اللثيم

ومثل : دريت أن الكبيرُ بغيضٌ إلى النفوس الكبيرة ، ووجدت أن صغائر الأمور محببة إلى النفوس الصغيرة . ومثل : من زعم أن يخذع الناس فهو الخناوع ومن حسب أن يدرك غايته بالتمنى فهو محبول^(١) .

أما أفعال التحويل فلا تدخل على « أن » ومعموليها ، ولا على « أن » والفعل مع فاعله^(٢) . . .

(ح) جرى بعض النحاة على تقسيم الأفعال القلبية السابقة أربعة أقسام ، بدلاً من اثنين :

فلايقين وحده خمسة : وجد - تعلم ، بمعنى : اعلم - درى - ألتفى - جعل .

وللرجحان وحده خمسة : جعل - حجا - عد - زعم - هب ، بمعنى : ظن .

وللأمرين والغالب اليقين ، اثنان : رأى - عليم .

وللأمرين والغالب الرجحان ، ثلاثة : ظن - خال - حسب .

= الرأى القائل : إنه يسد مسد المفعول الأول ، وأن المفعول الثانى محذوف ، وتقديره : « ثابتاً » ، أو ما يشبهه ؛ فنى نحو : وجدت أن الصبر أنفع فى الشدائد - يقدرون : وجدت نفع الصبر فى الشدائد ثابتاً . . . وهذا نوع من التضييق والإطالة لا داعى له .

(١) فى مثل قولهم : « غبت ، وما حسبتك أن تغيب » تكون « الكاف » حرفاً محضاً لمجرد الخطاب ومتصرفاً . وليس اسماً ضميراً ؛ إذ لو كان ضميراً لكان هو المفعول الأول للفعل « حسب » ومفعوله الثانى هو المصدر المؤول : (أن تغيب) . ويترتب على هذا أن يكون ذلك المصدر المؤول خبراً عن « الكاف » ، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر ؛ لأن مفعول « حسب » أصلهما - فى الغالب - المبتدأ والخبر . وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبراً عن الكاف أدى إلى الإخبار بالمعنى عن الجنة . وهو ممنوع عندهم فى أغلب الحالات إذا كان المراد الإخبار من طريق الحقيقة ، لا من طريق المجاز . أما من طريق المجاز فصحيح - كما سبق البيان فى الجزء الأول ص ٢٤١ م ١٩ . باب : « الضمير » عند الكلام على « كاف الخطاب » -

(٢) كما سبق فى : « ب » من ص ٨

لكن التقسيم الثنائي أنسب ؛ لأنه أدمج القسم الثالث في الأول ، والرابع في الثاني ؛ نظراً للغالب عليهما ، وتقليلاً للأقسام^(١) ، واكتفاء بالإشارة إلى أن كل فعل قد يستعمل في معنئى آخر غير ما ذكر له ، مع ضرب أمثلة لذلك :

١ - فن أفعال اليقين وألفاظه ما يستعمل في الرجحان ؛ فينصب مفعولين أيضاً ، وقد يستعمل في بعض المعانى الأخرى ؛ فينصب مفعولاً به واحداً ، أو لا ينصب ؛ فيكون لازماً . كل ذلك على حسب معناه اللغوى الذى تدل عليه المراجع اللغوية الخاصة ، وليس هنا موضع استقصاء تلك المعانى ؛ وإنما نسوق بعضها :

فن الأمثلة : الفعل « عَلِمَ » ؛ فإنه ينصب المفعولين حين يكون بمعنى : اعتقد وتيقن - كما سبق - ؛ مثل : علمت الكواكب متحركة . وقد يكتفى بمفعول به واحد في هذه الحالة ؛ بأن تأتى بمصدر المفعول الثانى ، ونصبه مفعولاً به ، ونكتفى به ، بعد أن نجعاه مضافاً أيضاً ، ونجعل المفعول الأول هو المضاف إليه . فنقول : علمت تَجْرَكَ الكواكب ، فيستغنى عن المفعول الثانى وعن تقديره . ومن النحاة من لا يقصر هذا الحكم على « عَلِمَ » ؛ بل يجعله عامماً في جميع أفعال هذا الباب ؛ فيجيز إضافة مصدر المفعول الثانى إلى المفعول الأول ، والاكتفاء بهذا المصدر مفعولاً به واحداً^(٢) .

وقد يكون بمعنى : « ظن » ؛ فينصب مفعولين أيضاً ؛ مثل : أعلمتُ الجوّ بارداً في الغد . فإن كان بمعنى : « عَرَفَ » نصب مفعولاً به واحداً^(٣) ؛ مثل :

(١) راجع الخضرى أول هذا الباب .

(٢) وهذا الرأى فيه اختصار محمود ، ولا ضرر في الأخذ به أحياناً . وتفضيل أحدهما متروك للمتكلم ؛ ليختار منهما ما يناسب كلامه على حسب الدواعى البلاغية . ومن تلك الدواعى أن الإبانة قد تقتضينا - أحياناً - أن نصرح بالمفعولين منصوبين فإن لم يكن في التصريح بهما زيادة إيضاح ، أو إزالة لبس عند السامع ، أو إتمام فائدة - فالاختصار أحسن .

(٣) في بعض كتب اللغة - دون بعض - ما يدل على أن « المعرفة » مقصورة على العلم المكتسب بحاسة من الحواس ؛ جاء في « المصباح المنبر » ، مادة « عرف » مانصه : (عرفته عِرْفَةً - بالكسر - وعرفاناً ، علمته بحاسة من الحواس الخمس) . وأيضاً يرى كثير من النحاة فرقاً بين « علم » التى بمعنى : « عرف » و « علم » التى بمعنى : « اعتقد » وأنها غير متساويين لا في المعنى ولا في العمل ، وحجته : =

علمت الخبر ؛ أى : عرفته^(١). وإن كان بمعنى : « انشَقَّ » فهو لازم لا ينصب
المفعول به ؛ مثل : عَلِمَ البعير^(٢) ، أى : انشقت شفطه العليا . . .
والفعل : « رأى » ينصب المفعولين إذا كان بمعنى : اعتقدَ وتيقَّن ، أو :

= أن « العلم » الذى بمعنى : « المعرفة » يتعلق بنفس الشيء وذاته المادية ؛ تقول : « علمت القمر » ،
كما تقول « عرفت القمر » كلاهما معناه منصب على ذاته المحسوسة وجرمه ، (أى : حقيقته المادية)
وعلى هذا تكون « علم الذى بمعنى : عرف » مختصة عندهم بما يسميه المنطقة : « الذات » أو : « الشيء
المفرد » أى : « البسيط » وكلا الفعلين بهذا المعنى يتعدى لواحد .

أما « علم » الناصبة للمفعولين فمختصة - عند تلك الكثرة - بوصف الذات بصفة ما ، ولا شأن لها
بالذات وحدها مباشرة ، مثل : علمت القمر متنقلا . أى : علمت اتصاف ذات القمر بالتنقل ، وليس
المراد علمت ذات القمر وجرمه . فالفعل « علم » بهذا المعنى مختص بما يسميه المنطقة : « الكليات » .
على أساس ما سبق كله يكون القائل : « عرفت قدوم الضيف » مريداً عرفت القدوم ذاته ، دون
زيادة أخرى عليه ، فهو لا يريد وصف الضيف بالقدوم . بخلاف من يقول : علمت من الرسالة الضيف
قادمًا ، فإنه يريد اتصاف الضيف بالقدوم ، ولا يريد أنه علم حقيقة القدوم المنسوب إلى الضيف ،
بشرط أن يكون الفعل « علم » فى هذا المثال ناصباً مفعولين .

وقال الرضى : لافرق بين الفعلين فى المعنى ، وإنما الفرق فى العمل ؛ فالفعل : علم بمعنى : عرف
ينصب مفعولاً واحداً ، والآخر ينصب مفعولين ، بالرغم من تساويهما معنى ؛ لأن العرب هى التى فرقت
بينهما فى العمل دون المعنى ، فلا اعتراض عليها .

غير أن كلامه هذا - مع قبوله والارتياح له - مناقض لما قرره فى هذا الشأن فى باب : « كان » -
كما نصوا على ذلك -

والحق أن الخلاف بين الآراء السابقة يسير ، يكاد يكون شكلياً ، ذلك أن بين الفعلين (المتعدى لواحد
والمتعدى لاثنتين) فرقاً فى المعنى الحقيقى لا المجازى ، وأنه لا مانع من استعمال أحدهما مكان الآخر مجازاً
لسبب بلاغى .

(١) وإلى هذا يشير ابن مالك فى بيت متأخر ، نصه :

لِعِلْمِ عِرْفَانَ وَظَنَّ تَهْمَةً تَعْدِيَّةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً

(« لعلم عرفان » ؛ أى العلم المنسوب للعرفان ، ولعنى العرفان .. « ظن تهمة » ؛ أى : الظن
المنسوب معناه للتهمة . .) يريد : أن « علم » بمعنى - والمصدر : العلم ؛ بمعنى : العرفان - يتعدى
لمفعول واحد . ومثله : الفعل : « ظن » بمعنى : اتهم - والمصدر : الظن ؛ بمعنى : الاتهام - ومثال
الأول : اقرب الشبح فعلمت صاحبه ؛ أى عرفته . ومثال الثانى : اختفى القلم ، فظننت اللص ؛ أى :
اتهمته .

(٢) فهو أعلم . والناقعة علماء . (والفعل من بابى : فرح وضرب ، وهو لازم فى الحالتين) .

بمعنى : « ظَنَنْ » . وقد اجتمع المعنيان في قوله تعالى عن منكربى البعث ويوم
القيامة : « إنهم يرونه بعيداً ، وراه قريباً »^(١) . فالفعل الأول بمعنى : « الظن »
والثاني بمعنى : اليقين^(٢) . وكلاهما نصب مفعولين . وكذلك إن كان معناه مأخوذاً
من : « الحُلْمُ » (أى : دالاً على الرؤيا المنامية) ، نحو : كنت نائمًا ؛
فرأيت الصديق مسرعاً إلى القطار^(٣) .

فإن كان معناه الفهم وإبداء الرأى في أمر عقليّ فقد ينصب مفعولاً به
واحدًا ، أو مفعولين ، على حسب مقتضيات المعنى ؛ مثل : يختلف الأطباء في
أمر القهوة ؛ فواحد يراها ضارةً ، وآخر يراها مفيدةً إذا خلت من الإفراط .
أو : واحد يرى ضررها ، وآخر يرى إفادتها .

وكذلك ينصب مفعولاً به واحدًا إن كان معناه : أبصر بعينه ؛ مثل : رأيت
النجم وهو يتألاً . وقول الشاعر :

فإذا نظرت رأيت قومًا سادة وشجاعة ، ومهابة ، وكهالا
وقول الآخر :

إنّ العرايين تلنقاها محسّدة ولن ترى للشام الناس حسّادا

(١) المراد بالبعد هنا : عدم حصول الشيء ، ونفى وقوعه . وبالقرب : حصوله ووقوعه . وعلى
هذا جرت ألسنة العرب وأساليبهم الفصيحة .

(٢) كاليقين في الفعل « رأى » من قول الشاعر :

وإذا الكريم رأى الخمول نزيله في موطن فالحزم أن يترحلا
(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وليرأى الرؤيا انم ما لعلمًا طالب مفعولين من قبل أنتمى

(انم : انب . انتمى : انتسب . والتقدير : انم للفعل : « رأى » الذى مصدره « الرؤيا »
ما انتمى من قبل للفعل : « علم » طالب المفعولين لينصبهما . و « الرؤيا » هى المصدر الغالب لرأى الحُلْمِية)
أى : انب للفعل : « رأى » الذى مصدره : « الرؤيا » المنامية - ما انتسب وثبت من قبل للفعل :
« علم » الذى يطلب مفعولين ، ويتعدى إليهما بنفسه (لكن سنعرف في « د » من ص ٣٧ وفي ج من
ص ٤٣ أن « رأى » الحُلْمِية لا يدخلها تعليق ولا إلغاء ، بخلاف : « علم ») .

وكذلك أن كان معناه أصاب : الرثة ؛ مثل انطلق السهم فرأى الغزال ؛
أى : أصاب رثته .

وقد أشرنا قريباً^(١) إلى أن الأساليب العالية يتردد فيها الماضي : « رأى »
— دون المضارع ، والأمر ، والمشتقات الأخرى — مسبوقة بأداة استفهام . ومعناه :
« أخشبرني » ؛ نحو : رأيتك هذا القمر ، أمسكون هو ؟ وينصب مفعولاً به ،
أو مفعولين ، على حسب المراد من الأسلوب ، وأوضحنا الأمر بإسهاب فيما سبق^(٢) .

كذلك يتردد في تلك الأساليب وقوع المضارع : « أرى » مبنياً للمجهول
— غالباً — على حسب السماع ، وناصباً للمفعولين^(٣) ؛ لأن معناه : « أظن »

(١) في رقم ٨ من هامش ص ٥ .

(٢) هذا الأسلوب يتطلب بياناً شافياً ، جلياً ، يتعرض لنواحيه المختلفة ، كصيغته ، وتركيبه ،
وإعرابه ، ومعناه . . . وقد وفيناه حقه في موضعه من الجزء الأول ، ص ٢٣٨ م ١٩ — من الطبعة الرابعة —
عند الكلام على الضمير وأنواعه . . .

(٣) إذا كان المضارع « أرى » بمعنى : « أظن » ، ويعمل عمله — فكيف ينصب مفعولين مع
رفعه نائب فاعل ، هو في الأصل مفعول به أيضاً ؟ أليس معنى هذا أنه كان قبل بنائه للمجهول ينصب
من المفاعيل ثلاثة ، مع أن الفعل : « أظن » ينصب اثنين فقط ؟
يجيب النحاة بإجابتين ؛ كل واحدة منهما وافية في تقديرهم . وفي الأولى من التعارض والتكلف ما
سنعرفه .

الأولى : أن هذا المضارع : « أرى » المبنى للمجهول — غالباً ، طبقاً للسمع — قد يكون ماضيه هو
« أرى » مفتوح الهزنة ، الناصب لثلاثة من المفاعيل ، والذي معناه : « أعلم » الدال على اليقين
— وسيجئ الكلام عليه في الباب التالي ص ٥٨ — ؛ مثل : أرى العالم الناس السفر للكواكب سهلاً ؛ أى :
أعلمهم السفر سهلاً ومقتضى هذا أن يكون مضارعه ناصباً لثلاثة أيضاً ، وليس ناصباً اثنين فقط .
لكن السبب في نصبه اثنين أنه ترك معنى ماضيه ، وانتقل إلى معنى آخر جديد ؛ إذ صار بمعنى : الفعل
المضارع : « أظن » لا بمعنى الفعل المضارع : « أعلم ويعلم » وغيرهما ففعله الماضي : « أعلم » الدال
على اليقين . فلما ترك معناه الأصلي إلى معنى فعل آخر ، كان من الضروري أن يترك عمله الأصلي ليعمل
العمل المناسب للمعنى الجديد ، فينصب مفعولين لا ثلاثة . وعلى هذا يتعين أن يكون ضمير المتكلم في المضارع
المبنى للمجهول فاعلاً ، ولا يصح أن يكون نائب فاعل ؛ لأن اعتباره نائب فاعل يؤدي إلى اعتباره مفعولاً
به في الأصل قبل أن ينوب عن الفاعل ؛ فينتهي الأمر إلى أن ذلك المضارع قد نصب من المفاعيل ثلاثة .
وهذا مرفوض عندهم حتماً . فالسبب في تعدية المضارع المبنى للمجهول — سماعاً — إلى مفعولين مع أن ماضيه :

الدال على الرجحان ؛ نحو : كنت أرى الرحلة متعبة ، فإذا هي سارة .
ولا يكون معناه في الفصيح الوارد : « أعلمتم » ؛ الدال على اليقين ، بالرغم

« أرى » الدال على العلم واليقين ، ينصب ثلاثة ، هو استعماله بمعنى الفعل : « أظن » المتعدى لاثنتين ، من باب الاستعمال في اللازم ؛ لأن معنى : « أرى العالم الناس السفر سهلاً » هو : « جعل العالم الناس ظانين السفر سهلاً » وصحة هذا المعنى تستلزم صحة قولنا : ظن الناس السفر للكواكب سهلاً .

أما إن كان الفعل « أرى » مفتوح الهمزة (أى : غير مبنى للمجهول ، وهذا جائز) ومعناه : « أظن » فينصب مفعولين بغير حاجة لتأويل واضح التكلف والتواء ، كالذى سبق .

الثانية : أن الفعل : « أرى » المضارع المبنى للمجهول سماعاً ، ينصب ثلاثة من المفاعيل برغم أنه بمعنى : الظن ، وأن ماضيه بمعنى : « أظننت » وأول المفاعيل الثلاثة هو الذى صار نائب فاعل ، ويليه المفعولان المنصوبان . ويقولون : إن الفعل « أرى » المبنى للمجهول هو المضارع للفعل الماضى : « أريت » المبنى للمجهول أيضاً ، بمعنى : « أظننت » كما سبق ، وإن العرب لم تنطق بالماضى « أريت » إلا مبنياً للمجهول ، ولم يعرف عنهم بناؤه للفاعل . كما لم يعرف عنهم أنهم قالوا : « أظننت » ببناء الماضى « أظننت » للمجهول مع أنه بمعنى الماضى « أريت » . وفى هذه الإجابة بعض اليسر ومسائرة القواعد العامة ، وإن كانت - كالأولى - لا تخلو من تكلف ، والتواء .

وخير منها أن نقول : (إذا كان المضارع « أرى » المبنى للمجهول بمعنى : « أظن » فإنه يرفع نائب فاعل ، وينصب بعده مفعولين فقط) وبهذا نستريح من الإطالة والإعنات والتأويل ، ولن يترتب على هذا رأى ضرر لفظى أو معنوى .

وقد اتفق النجاة على أن نائب فاعله لا بد أن يكون ضميراً للمتكلم الواحد أو الأكثر ؛ نحو : شاع الحديث عن الحياة فى الكواكب ، وأرى المريخ مأهولاً . أو نرى المريخ مأهولاً . وقد يكون للمخاطب ؛ كقراءة من قرأ الآية الكريمة : (وترى الناس سكارى) ينصب كلمة : « الناس » .

بما تقدم نعلم أنه لا بد للمضارع : « أرى » الذى سبق الكلام عليه - من نائب فاعل يكون ضميراً للمتكلم - فى الأغلب - ومن مفعولين منصوبين . أما الفعل : « أريت » الذى يتردد فى الأساليب الصحيحة أيضاً بصيغة الماضى المبنى للمجهول - فقد يكون بمعنى : « أظننت » ، لكن الغالب فى استعماله أن يكون بمعنى : « أعلمتم » أى : من مادة « العلم » لا من مادة الظن .

(راجع فى كل ما سبق : حاشية الخضرى ، والصبان ، والتصريح ، فى باب « إن وأخواتها » عند الكلام على المواضع التى يجوز فيها فتح همزة « أن » وكسرها ، ومنها : « إذا الفجائية » . وبيت الشاعر :
وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً . . . الخ . ثم راجع بعد ذلك المراجع السالفة فى باب « ظن » عند الكلام على « رأى » وأنواعها .

يقى بعد ذلك - بهذه المناسبة - سؤال ؛ هو : أهناك فعل مبنى للمجهول دائماً ؟ الجواب : لا ؛ طبقاً لما سيبنى فى ص ١٠٨ .

من أن الماضي : « أُرِيْتُ » المبني للمجهول والمسند للضمير : « التاء » - لا يستعمل في الأكثر إلا بمعنى : « أُعْلِمْتُ » المفيد لليقين ؛ مثل : أُرِيْتُ الخير في مقاومة الباطل .

وكذلك يتردد في بعض الأساليب المسموعة وقوع المضارع : « تَدْرِي »
 قد حذف آخره ، وقبله الحرف : « لا » ، أو : « لو » ، وبعده « ما » الموصولة
 في الحالتين . ومعناه فيهما : « لا سيّما » ، مثل : كرّمت الضيوف ، لا تر ما على
 - أو : كرّمت الضيوف لو تر ما على . والمعنى ولا سيّما على (١)

والفعل : « وَجَدَ » قد يكون بمعنى : « لَقِيَ » ، وصادف ؛ فينصب مفعولاً به
 واحداً ؛ نحو : وجدت القلم . وقد يكون بمعنى « استغننى » ، فلا يحتاج لمفعول ؛
 نحو : وجد الأبي بعمله .

والفعل : « دَرَى » قد ينصب المفعولين كما سبق ، والأكثر استعماله لازماً
 مع تعديته إلى مفعوله بحرف الجر : « الباء » ؛ نحو : « دَرَيْتُ بالخبر السار » . فإن
 سبقتهم همزة التعدية نصب بنفسه مفعولاً آخر مع المجرور ؛ نحو : قد أدريتك
 بالخبر السار (٢) . وكذلك يتعدى لواحد إن كان بمعنى : « ختل » (أى : خدع)
 نحو : دَرَيْتُ الصيد ؛ بمعنى : ختلته وخذعته .

والفعل : « تَعَلَّمَ » ينصب المفعولين حين يكون جامداً بمعنى : « اَعْلَمَ » .
 فإن كان مشتقاً بمعنى : « تَعَلَّمَ » نصب مفعولاً به واحداً ؛ مثل : تَعَلَّمَ .

(١) سبق الكلام على معنى هذين الأسلوبين المسموعين ، وتفصيل إعرابهما ، وأحكامهما في الموضوع
 المناسب . وهو الجزء الأول ، باب الموصول ، - م ٢٨ ص ٣٦٣ من الطبعة الثالثة والتي بعدها - عند
 الكلام على « لاسيما » والاقتصار في الاستعمال على هذه أحسن .

(٢) فإن وقعت همزة التعدية بعد أداة استفهام ، كما في قوله تعالى : (القارة ، ما القارة ؟
 وما أدراك ما القارة ؟) ففعل إن الفعل في الآية نصب ثلاثة مفاعيل ؛ أولها : الضمير « الكاف » ،
 وثانيها وثالثها معاً الجملة الاسمية التي بعد الضمير ، فقد سدت مسد المفعولين الأخيرين . وقيل إن الفعل
 نصب بنفسه مفعولاً واحداً هو الضمير ، وإن الجملة سدت مسد المفعول الآخر الذي يتعدى إليه الفعل
 « أدري » بحرف الجر : « الباء » فالجملة في محل نصب بإسقاط حرف الجر ، كما في قولنا : « فكرت » ،
 أهذا صحيح أم لا ؟ « وأصله : فكرت ، في هذا ، أصحح أم لا . . . (راجع الخضرى في هذا الموضوع)
 وراجع أيضاً « - » من ص ٣٧ .

فنون الآداب (١).

والفعل : « أَلْفَى » قد يكون بمعنى : « وَجَدَ » و « لَقِيَ » فينصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : غاب عصفورى ، ثم أَلْفَيْتُهُ .

٢ - ومن أفعال الرجحان ما قد يستعمل في اليقين ؛ فينصب المفعولين أيضاً . وقد يستعمل في بعض المعاني اللغوية الأخرى ؛ فينصب بنفسه مفعولاً واحداً ؛ أو لا ينصبه ؛ وذلك على حسب ما ترشد إليه اللغة . ومن أمثلة ذلك الفعل : « خال » فمعناه اليقين في نحو : إخال الظلمَ بغيضاً إلى النفوس الكريمة . وكذلك الفعل « ظن » في نحو : أظنَّ اللهَ منتقمًا من الجبارين . والفعل : « حَسِبَ » في نحو : حَسِبَتِ المالَ وقايةً من ذل السؤال . فإن كان « حَسِبَ » (٢) بمعنى : « عَدَّ » نصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : حَسِبَتِ النقودَ التي معي . أى : عددها . وإن كان معناه صار ذا بياض ، وحمرة ، وشقرة - كان لازماً ؛ نحو : حَسِبَ الغلام

والفعل : « جعل » إن كان بمعنى : « أَوْجَدَ » أو بمعنى : « فَرَضَ وأوجب » - نصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : جعل الله الشمس ، والقمر ، والنجوم ، وسائر

(١) بين الفعلين فرق في اللفظ والمعنى والاستعمال ؛ فالفعل الأول : تعلمٌ : بمعنى : « اعلم » فعل أمر جامد ؛ لا ماضى له ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا شيء من المشتقات في الرأى الأقوى (كما أسلفنا في رقم ٦ من هامش ص ٦) . والغالب في استعماله دخوله على « أن » مع معموليها ، أو « أن » والفعل مع مرفوعه ؛ نحو : تعلمُ أن احتمال الأذى في سبيل الله لذة . . . فالصدر المؤول من « أن » مع معموليها سد مسد المفعولين . ومعناه مطلوب تحقيقه سريعاً ، وتحصيل المراد منه في المستقبل القريب الذي يشبه الحال ؛ وذلك بالإصغاء للمتكلم ، واستيعاب ما يريد فوراً ، وتنفيذ ما يجيء بعد فعل الأمر بغير تمهل . أما الفعل الثاني فلغظه أمر أيضاً ، ولكنه غير جامد ، فله ماض هو : « تَعَلَّمْ » وله مضارع هو : « يتعلمُ » وله مصدر وبقاى المشتقات . . . والغالب في استعماله دخوله مباشرة على مفعوله الصريح . ويجوز دخوله على « أن » مع معموليها ، أو : « أن » مع الفعل ومرفوعه ؛ فيكون المصدر المؤول مفعوله . ومعناه مطلوب تحقيقه وتحصيله في المستقبل ، ولكن مع تمهل وامتداد ، واتخاذ الوسائل المختلفة . الكفيلة بالوصول .

(٢) الغالب في الفعل : « حسب » بمعنى : « عَدَّ » ، فتح « السين » في الماضى ، وضمها مضارعه .

المخلوقات ؛ أى : أوجدها وخلقها^(١) . . . ، ونحو : جعلت للحارس أجرأ^(٢) ،
بمعنى فرضت له ، وأوجبت على . . .

والفعل ؛ « هب » ينصب مفعولاً به واحداً إن كان متصرفاً^(٣) أمراً من الهبة ؛
نحو : هب بعض المال لأعمال البر^(٤) . أو أمراً من الهيبة ؛ نحو : هب ربك
في كل ما تقدم عليه من عمل . وهكذا^(٥)

* * *

(١) ومن هذا قوله تعالى : (« تبارك الذى جعل فى السماء بروجا ، وجعل فيها سراجا ، وقمرأ منيراً »)
(٢) قد يكون الفعل : « جعل » . بمعنى : شرع . (وقد سبق الكلام عليه مع أفعال الشرع فى باب
أفعال المقاربة ج ١ ص ٤٦٤ م ٥٠) وقد يكون بمعنى : اعتقد ، أو ظن ، أو « صير » - كما عرفناه
فيما سبق .

(٣) وهذا « الأمر » المتصرف مخالف فى معناه واستعماله لفعل الأمر الجامد الذى على صورته
وسبق الكلام عليه فى ص ٨ .

(٤) وردت أمثلة صحيحة نصب فيها مفعولين بنفسه ؛ منها : انطلق معى ؛ أهبك نبلا . (المخصص
ج ١٢ ص ٢٢٧) . ولا مانع من محاکاتها وإن كانت قليلة ؛ إذ الكثير أن ينصب بنفسه مفعولاً
واحداً ، ويتعدى للآخر بحرف الجر . وقد صرح المعنى بأن هذا الفعل نصب المفعول الثانى بعد إسقاط
حرف الجر : « اللام » ومن المستحسن هنا تسجيل النصوص الواردة فى المراجع المختلفة للدلالة على صحة
استعمال هذا الفعل : (وهب) متعدياً بنفسه إلى مفعولين مباشرة ، أو إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر
بمعونة حرف الجر ؛ كى ينقطع الجدل حول صحة تعديته إلى المفعولين مباشرة . جاء فى المخصص - ج ١٢
ص ٢٢٧ - ما نصه : (« قال سيبيويه : وهبت لك ، ولا يقال : وهبتك . قال أبو على : وقد حكاهما
غيره ؛ ذكر أبو عمرو : أنه سمع أعرابياً يقول لآخر : « انطلق معى أهبك نبلا » . حكاه أبو سعيد
السيرافى ») ١ هـ . وجاء فى « المعنى » عند الكلام على اللام المفردة - ج ١ ص ١٨٤ - ما نصه : (« تنبيه :
زادوا اللام فى بعض المفاعيل المستغنية عنها - كما تقدم - وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل
المفتقرة إليها ؛ كقوله تعالى : « تبغونها عوجاً » وقوله تعالى : « والقمر قدرناه منازل » وقوله : « وإذا
كالوهم أو وزوهم . . . » . وقالوا : وهبتك ديناراً ، وصدتک ظبياً ، وجنيتك ثمرة . . . ») ١ هـ وجاء
فى الصبان - ج ٢ ص ٢١٦ باب : حروف الجر ، عند التمثيل للام الملك بقول الأشمونى : وهبت
لزويد ديناراً - ما نصه : (« التملك مستفاد من الفعل ، لا من اللام ، ؛ بدليل أنك لو أسقطت
اللام ، وقلت : وهبت زويداً ديناراً لكان الكلام صحيحاً دالاً على التملك . ولو مثل : جمعلت لزويد
ديناراً لكان أحسن ») ١ هـ

(٥) إن كان الفعل : « زعم » بمعنى : « كفل » ، أو : رأس (أى : شرف رساد) تعدى
لواحد بنفسه ، أو بحرف الجر ، والمصدر : « الزعامة » . وإن كان بمعنى : سين أو هزل (أى : أصابه
الهزال) لم ينصب بنفسه مفعولاً . (راجع ما يتصل بهذا ويتمه فى رقم ٤ من هامش ص ٧) .
وإن كان الفعل « حجا » بمعنى : قصد ، أو : رد ، أو : ساق ، أو : حفظ ، أو : كتم ،
أو غلب فى الحاجة (وهى إقامة الحجّة ، وإظهار البراعة وحدة الذكاء فى تقديمها) نصب مفعولاً به
واحداً -

شروط إعمالها :

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيتها القلبية والتحويلي ، أن يكون المبتدأ الذي تدخل عليه صالحاً للنسخ على الوجه الذي سبق تفصيله وتوضيحه عند بدء الكلام على النواسخ^(١) . وملخصه :

أن النواسخ بأنواعها المختلفة لا تدخل على شيء مما يأتي :

(١) المبتدأ الذي له الصدارة الدائمة في جملته ؛ بحيث لا يصح أن يسبقه منها شيء . ومن أمثلته : أسماء الشرط - أسماء الاستفهام - كتم الخبرية - المبتدأ المقرون بلام الابتداء . . . (نحو : من يكثُر مزجه تصعُ هيبته . من ذا الذي ما ساء قط ؟ كتم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله !! . لتكلمة حق في وجه حاكم ظالم أفضل عند الله من اعتكاف صاحبها يوماً في المسجد) .

ويستثنى من هذا النوع الذي له الصدارة في جملته - ضمير الشأن^(٢) فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفة ؛ نحو حسبته « الحق واضح » .

لكن تختص النواسخ في هذا الباب - دون غيرها من النواسخ - بجواز دخولها على المبتدأ الذي هو اسم استفهام ، أو المضاف إلى اسم استفهام . وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها ؛ نحو : أيتها ظننت أحسن ؟ وغلام أي حسبت أنشط ؟ .

ولا تدخل على أحدهما « كان » ولا « إن » ولا أخواتهما ؛ منعاً للتعارض ؛ إذ الاسم في بابي « كان » و « إن » وأخواتهما لا يصح تقديمه على الناسخ . فلو وقع الاسم أحدهما لا تمتنع تقديمه على الناسخ ؛ تطبيقاً لهذا الحكم ، مع أن الاستفهام لا بد أن يتقدم^(٣) .

(١) راجع ج ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ من هذا الكتاب ؛ حيث التفصيل والبيان الذي لا غنى عنه .

(٢) سبق شرحه ، في ج ١ ص ١٧٧ باب : الضمير وأنواعه .

(٣) أما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام في البابين ، ولا يجوز

هنا أن يكون جملة إنشائية ؛ ويجوز تقديمه في بابي : « ظن » و « كان » بشرط ألا يوجد مانع يمنع من =

(ب) المبتدأ الملازم للابتداء بسبب غيره ؛ كالاسم الواقع بعد « لولا » ؛ الامتناعية ، أو بعد « إذا » الفجائية ؛ فإنه لا يكون إلا مبتدأ ؛ إذ لا يصح - في رأى الأشهر - دخول أحدهما على غير المبتدأ ؛ نحو : لولا العقوبة لزدت الجرائم . ونحو ؛ فتحت الكتاب ؛ فإذا الصَّوْرُ فاتتة .

(ح) المبتدأ الذى يجب حذفه بشرط أن يكون أصلُ خَبَرِهِ نعتاً مقطوعاً^(١) نحو : شكراً للمتعلم ، النافع العزيز (أى : هو النافع العزيز) .
 (د) كلمات معينة لم ترد عن العرب إلا مبتدأ . ومنها : « ما » التعجبية ، وكلمة : « طوبى » ؛ (بمعنى : الجنة) وكلمة : « در^(٢) » ، وكلمة : « أقل^(٣) »
 وذلك فى نحو : ما أجملَ الهواءَ سَحَرًا ! ! ، وما أطيبَ الرياضةَ عصرًا ! ! طوبى للشهداء ، والله درَّهم^(٢) ! ! وأقل^(٣) رجل يُسْكَرُ فضلهم .

= تقديمه ، كوجود « ما النافية » قبل الناسخ ، أو غيرها من الموانع التى ذكرناها فى أحوال خبر « كان » (ج ١ ص ٤٢٠ م ٤٣) ، مثل : أين كنت ؟ وأين ظننت الكتاب ؟ أما خبر « إن » وأخواتها فلا يتقدم عليها - كما سبق فى بابها - ١ - وقد قلنا إن الخبر هنا لا يكون جملة إنشائية برغم ورود صور منها مسموعة ، نقل النحاة واحدة منها ثقيلة فى نطقها ، ولا أدرى لماذا تخيروها دون غيرها مع ما فيها من ثقل وإن كانت صادقة المعنى ؟ هى قولهم : « رأيت الناس ، اخْبِرُ تَقْصِيَهُ » . أى : اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه ؛ لما تكشفه من عيوبه . فهذا - وأمثاله - على إضمار قول مقدر ؛ أى : رأيت الناس مقولاً فيهم : اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه . ويرى كثير من النحاة عدم القياس على هذا . والحق أن القياس عليه جائز بشرط وجود قرينة كاشفة تمنع الغموض ؛ وتهدى للمقصود ؛ لأن هذا هو الموافق للأصول اللغوية العامة . وفيه تسير وتوسيع فى ميدان الكلام والتعبير بغير ضرر ، كما يتبين هذا من الباب الخاص بأحكام « الحكاية » .

(١) سبق تفصيل الكلام على النعت المقطوع فى الجزء الأول ص ٣٧٥ م ٣٩ . وله تفصيل أشمل

فى باب النعت > ٣ ص ٣٥٧ م ١١٥ .

(٢ و ٢) الدر : اللب . « والله در البطل » . . . أسلوب يتقدم فيه الخبر وجوباً ، (لأن العرب التزمت فيه التقديم) ويقصد به المدح والتعجب من بطولته ، معاً . . . والسبب : هو ما يدعيه القائل من أن اللب الذى ارتضعه البطل فى صغره ، ونشأ عليه ، وترعرع - لم يكن لبناً عادياً كالمألوف لنا ، وإنما هو لبن خاص أعده الله لهذا البطل فى طفولته ؛ لينشأ نشأة ممتازة ، ويشب عظيماً . فنسب اللب لله - ادعاء - ليكون من وراء ذلك إظهار المدح فى صفات تفوق صفات البشر ، وكأنه ليس منهم ، فهو أسمى وأرقى ، للعناية الإلهية التى خصته برعايتها .

(راجع رقم ١ من هامش ص ٤٢٤ و « ح » من ص ٤٢٧ من هذا الجزء ، وص ٥٠٤ ح ١ م ٣٨

من الطبعة الرابعة) .

(٣) أى : قَلَّ رجل يقول ذلك ، بمعنى : صغُرَ وحقُرَ . (راجع ج ١ ص ٣٢٨ م ٣٣) .

ومثل بعض ألفاظ الدعاء؛ ومنها (١) : سلام - ويل ؛ في نحو: سلام على الأحرار ، وويل للجبناء .

* * *

حكم الناسخ ومعموليه من ناحية التقديم والتأخير :

لا ترتيب في هذا الباب بين الناسخ ومعموليه ؛ فيجوز - لغرض بلاغي - أن يتقدم عليهما معاً ، و يتأخر عنهما ، و يتوسط بينهما . لكن يترتب على كل حالة أحكام سيجيء تفصيلها قريباً (٢) . فمثال تقدم الناسخ عليهما : يظن الجاهلُ السرابَ ماءً . ومثال تأخره عنهما : السرابُ ماءٌ يظن الجاهلُ . ومثال توسطه بينهما : السرابُ يظن الجاهلُ ماءً ، أو : ماءٌ يظن الجاهلُ السرابَ .

أما الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه حكم الترتيب بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما ؛ فما ثبت لأصلهما ثبت لهما من غير اعتبار وجود الناسخ . و يترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب التقديم على المفعول الثاني في كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر ، وأن يكون المفعول الثاني واجب التقديم على المفعول الأول في كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ ، وأن يكون تقديم أحدهما على الآخر جائزاً في كل موضع يجوز فيه تقديم المبتدأ أو الخبر بغير ترجيح . فلا بد من مراعاة الأصل (٣) في ناحية التقديم والتأخير ، وتطبيقه على الفرع تطبيقاً مماثلاً . ففي مثل : حسبت أخي شريكى ، يجب الترتيب ؛ بتقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ؛ منعاً لوقوع لتبس لا يمكن معه تمييز الأول من الثاني ؛ فيلتبس المعنى تبعاً لذلك . وفي مثل : علمت الكلب حارساً أميناً ، يجب تقديم المفعول الثاني عند إرادة الحصر في الأول ؛ فنقول : ما علمت حارساً أميناً إلا الكلب . أى : أنه لا حارس أميناً سواه . وفي مثل : ظننت القيطَ البرى (٤) ثعلباً ، يجوز تقديم المفعول الثاني ؛

(١) الكثير في اللفظين الآتين الرفع على الابتداء ، ولا مانع من النصب على اعتبار آخر ؛ كما

سيجيء البيان في ص ٢٣٠ .

(٢) في ص ٣٨ .

(٣) سبق إيضاحه في الجزء الأول (ص ٣٦١ م ٣٧) عند الكلام على مواضع تأخير الخبر .

(٤) الصعراوى غير الأليف .

فتقول : ظننت ثعلباً القَيْطَ البَيْرِيَّ ؛ إذ لا مانع يمنع تقديم أحدهما على الآخر . . . وهكذا تجب مراعاة الأحكام الخاصة بالترتيب بين المبتدأ والخبر ، وتطبيقها هنا ، عند النظر في الترتيب بين المفعولين (١).

* * *

ما تنفرد به الأفعال القلبية الناسخة ، هي وما يعمل عملها :
تنفرد النواسخ القلبية بخمسة أحكام ، منها حكم واحد مشترك بينها جميعاً ، سواء أكانت متصرفة أم جامدة ، وهذا الحكم هو : تنوع مفعولها الثاني . أما الأحكام الأربعة الأخرى فمقصورة على النواسخ القلبية المتصرفة ، دون الجامدة ، وسيجيء لهذه الأربعة بحث مستقل (٢).

(١) فأما تنوع المفعول الثاني الذي أشرنا إليه فلأنه خبر في الأصل ؛ فهو ينقسم إلى مثل ما ينقسم إليه الخبر ؛ من مفرد (٣) ، وجملة (٤) ، وشبه جملة (٥) ؛ فليس من اللازم في المفعول الثاني أن يكون مفرداً ، وإنما اللازم أن يكون الناسخ قلبياً متصرفاً أو غير متصرف (٦) ؛ كما في الأمثلة الآتية ، ومن المهم التنبيه لإعراب كل قسم ، ولا سيما الجملة وشبهها .

(١) ستجيء إشارة موجزة لهذا الترتيب في ص ١٧٦ م ٧٢ .

(٢) في ص ٢٦ المسألة : ٦١ .

(٣) المراد بالمفرد هنا وفي الخبر : ما ليس جملة ولا شبهها .

(٤) بشرط ألا تكون إنشائية .. لأن الإنشائية لا تصلح هنا (انظر رقم ٣ من هامش ص ٢١) .

(٥) طبقاً لما جاء في بعض المراجع الوثيقة وتؤيده النصوص الفصيحة التي تكفي لإباحة القياس عليه .

(٦) قد سبقت أمثلة المفرد . ومثال الجملة الاسمية قول الشاعر :

حَدَارٍ ، حَدَارٍ مِنْ جَشَعٍ ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ أَجْشَعُهُا اللَّثَامُ

ومثال الجملة الفعلية المضارعية قول الشاعر :

فَهَيْكَ عَدَوِي لَا صَدِيقِي فَرِيْمَا رَأَيْتُ الْأَعَادِي يَرْحَمُونَ الْأَعَادِيَا

ومثال الماضوية :

وَإِنِّي رَأَيْتُ الشَّمْسَ زَادَتْ مَحَبَّةً إِلَى النَّاسِ أَنْ لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ بِسَرْمَدٍ

فكل واحدة من الحمل (أجسعها اللثام - يرحمون - زادت محبة) . سدت مسد المفعول الثاني الذي يحتاج إليه الفعل الناسخ . ومثال شبه الجملة - قول بعضهم : رأيت قدرة الله في كل شيء ، وألفيت سلطانه فوق كل سلطان . وقول الشاعر يفتخر :

إِنِّي - إِذَا خَفِيَ الرَّجَالُ - وَجَدْتَنِي كَالشَّمْسِ ؛ لَا تَخْفَى بِكُلِّ مَكَانٍ

فشبه الجملة (الجار مع مجروره ، أو الظرف) سد مسد الثاني .

إعرابه	نوعه	المفعول الثاني	الجملة مشتتة على الفعل القلبي ومفعوليه
مفعول ثان منصوب » » »	مفرد مفرد مفرد	داءً مزرياً سوءاً	علمت الرياء داءً وبيلا . أحسب التفاق مزرياً بصاحبه . زعمت الكذب سوءاً أدب
فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة في محل نصب (١) تسد مسد المفعول الثاني . فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هي . والجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني .	جملة فعلية . جملة فعلية . جملة فعلية . (٢) . . .	(يعرف ×) (تضيق ×) (حالف ×)	أرى الفضل يعرف أهله تعلم (اعلم) الفرصة تمضيح بالتواني وجدت التوفيق حالف أهل الإجابة
هي : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . المنبر خبره الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . السلطان خبره . الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ، هدف : خبره . الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني .	جملة اسمية جملة اسمية جملة اسمية	هي المنبر هو السلطان هو هدف	ألفيت الإذاعة هي المنبر العام ، إخال سلطان الضمير هو السلطان الأكبر أظن المجد هو هدف العظيم .
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني (٣) . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني .	ظرف منصوب ظرف منصوب ظرف منصوب	عند مع فوق	درت الصديق عند الشدة . جعلت الكتاب معك . أعلم قوة الحق فوق طغيان الباطل .
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني . أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني (٣) . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني .	جار مع مجروره جار مع مجروره جار مع مجروره	في مجانبية في عمل من دواعي ..	أحسب الخير في مجانبية أهل السوء . أرى السعادة في عمل الخير . عنيت العفو من دواعي التألف .

(١) ما معنى في محل نصب . . . ؟

سبق الجواب عن هذا واضحاً عند تفصيل الكلام على الإعراب المحلى والتقديرى . - م ١٦ في آخر المعرب والمبني . . .

(٢) قد يكون الفعل الثاني في الجملة الفعلية ناسخاً ؛ كقول الشاعر :

رأيت دنو الدار ليس ينافع إذا كان ما بين القلوب بعيداً

(٣٣) راجع رقم ٢ من هامش ص ٤٥٠ م ٨٩ ، وهي تلخيص لما سبق في ج ١ ص ٢٧١ و ٣٤٦ م ٢٧ و م

٣٥ حيث الكلام على شبه الجملة بنوعيه ، من ناحية وقوعه هو أو متعلقه خبراً ، وصفة . . . و . . .

المسألة ٦١ :

ب - الأحكام الأربعة الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة^(١).

عرفنا^(٢) أن الأفعال القلبية متصرفة ، إلا فعلين ؛ هما : « تعلم »^(٣) بمعنى « اعلم » ، و « هي » بمعنى « ظن » ؛ نحو : تعلم داء الصممت خيراً من داء الكلام . وهب كلامك محموداً ؛ فتخير^(٤) له أنسب الأوقات .

والفعل القلبي المتصرف قد يكون له الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وبقية المشتقات المعروفة . لكن الناسخ الذي يعمل في هذا الباب هو الماضي وما جاء بعده مما صرحنا باسمه هنا ، دون بقية المشتقات المعروفة^(٥) التي اكتفينا بالإشارة الموجزة إليها ، ولم نصرح بأسمائها . وبدية أن النواسخ المتصرفة التي سردنا أسماءها - متساوية في العمل ؛ لا فرق بين ماض وغيره ، ولا بين فعل واسم مما سردناه^(٥) . أما الناسخ الجامد فيعمل وهو على صورته

(١) هذا البحث هو الذي سبقت الإشارة إليه في ص ٢٤ عند بيان ما تنفرد به الأفعال القلبية من خمسة أمور سبق منها واحد - في ص ٢٤ - قبل هذه الأربعة الآتية .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٤ وفي رقم ٦ من هامش ص ٦ ، ٨ .

(٣) على الرأي القائل بأنه جامد . وهو الرأي الشائع الذي يحسن الاقتصاد عليه (كما سبق في رقم ٦ من هامش ص ٦ ورقم ١ من هامش ص ١٩) . أما على الرأي القائل بأنه متصرف فيجوز عليه ما يجزى على الأفعال القلبية المتصرفة .

(٤) أوضحنا - في رقم ١ و ٢ من هامش ص ٤ - معنى المتصرف وقسميه ، وبيان المشتقات المختلفة ، والعامل منها وغير العامل ، وما يعمل في غير هذا الباب ولكنه لا يصلح للعمل هنا ، وأسباب ذلك . . .

(٥) ومن الأمثلة ، الفعل : « علم » ، وما يتصرف له ؛ نحو : علم العاقل الحياة جهاداً - يعلم العاقل الحياة جهاداً - اعلم الحياة جهاداً ، فإرسه - علم العاقل الحياة جهاداً دافع له إلى الصبر والدأب - العاقل عالم الحياة جهاداً - معلوم الحياة جهاداً . (الحياة : هي المفعول الأول ؛ لكنه صار نائب فاعل لاسم المفعول ، إذ لا بد لاسم المفعول من نائب فاعل حتماً . لا فاعل) .

وتسوقنا المناسبة إلى بيان أن اسم الفاعل لا بد له من فاعل - لا نائب فاعل - وقد يكون فاعله اسماً ظاهراً ، أو ضميراً . غير أن الضمير لا بد أن يكون للغائب دائماً ، ولهذا قالوا في مثل : أنا صائم .. ومثل : أنا مخلص ... ، إن فاعل اسم الفاعل ضمير مستتر تقديره : « هو » . على تأويل : أنا رجل صائم ... =

القائمة ، لا يفارقها ، ولا يندخل عليها تغيير .

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة ، هي وما تنصرف له مما ذكرنا اسمه صريحاً بأحكام تنفرد بها ؛ فلا يدخل - في الأغلب - حكم منها على المشتقات القلبية التي لا تعمل هنا^(١) ، ولا على الأفعال القلبية الجامدة ، ولا على أفعال التحويل وما يتصرف منها . وأشهر تلك الأحكام أربعة^(٢) :

الحكم الأول - التعليق :

ومعناه : « منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معاً ، أو لفظ أحدهما ، دون منعه من العمل في المحل »^(٣) . فهو في الظاهر ليس عاملاً للنصب ، ولكنه في التقدير عامل . وهذا ما يعبر عنه النحاة بأنه :

« يبطل العمل لفظاً ، لا محلاً » . سواء أكان أثر الإبطال واقعاً على المفعولين معاً ، أم على أحدهما .

هذا المنع والإبطال واجب إلا في صورة واحدة^(٤) . وسببه أمر واحد ، هو : وجود لفظ له الصلادة^(٥) يتأسي الناسخ ؛ فيفصل بينه وبين المفعولين معاً ،

= أنا رجل مخلص ... فالضمير المستتر تقديره : « هو » للغائب ، وعائد على محذوف ؛ ليكون عائداً على الغائب ؛ إذ لا يصح أن يعود إلا عليه . فن الخطأ إرجاعه إلى متكلم أو مخاطب (راجع الخصري ج ١ « باب ظن » عند الكلام على بيت ابن مالك : « وخص بال تعليق والإلغاء .. » - وستجىء الإشارة لهذا في باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٩١ م ١٠٢ كما سبق البيان في ج ١ م ١٩ ص ٢٤٣ من الطبعة الثالثة ، عند الكلام على اختلاف نوع الضمير مع مرجعه) .

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوداً على اسم الفاعل وحده ، بل يشاركه فيه كل مشتق يتحمل ضميراً مستتراً ؛ فيجب أن يكون الضمير المستتر للغائب ، ويعود على غائب دائماً .

(١) وهي المشتقات التي لم نصرح فيما سبق باسمها . إلا التعليق بالاستفهام فإنه عام شامل ، وستجىء الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٣٢ أما البيان المفصل في ٣٦ .

(٢) وهي غير الحكم المشترك : « ا » الذي يدخل النواسخ القلبية المتصرفة والجامدة ، وغيرها . وقد سبق بيانه في ص ٢٤ .

(٣) تفصيل الكلام على الإعراب المحلى في ج ١ م ٦ في الزيادة والتفصيل التي في آخر : « المرعب والمبني » - كما أشرنا -

(٤) جائزة ، وتجيء في رقم ٤ من هامش ص ٣٠ .

(٥) ترددها في المراجع النحوية المختلفة ومنها : حاشية الصبان على الأشموني ، في هذا الموضوع =

أو أحدهما ، ويَحْوُلُ بينه وبين العمل الظاهر . ويسمى هذا اللفظ الفاصل : « بالمانع » ويقع بعده جملة^(١) - في الغالب - ؛ ففي مثل : علمت البلاغة إيجازاً ، ورأيت الإطالة عجزاً . نجد الفعل : « عَلِمَ » قد نصب مفعولين مباشرة . وكذلك الفعل ؛ « رأى » - فإذا قلنا : علمت للبلاغة إيجازاً ، ورأيت للإطالة عجزاً - لم يَنْصَبْ كل من الفعلين شيئاً في الظاهر ، بسبب وجود « لام الابتداء » التي فصلت بين كل فعل ناسخ ومفعوليه - وهي من ألفاظ التعليق ، أى : من الموانع - ، ولكن هذا الفعل يَنْصَبُ المحل ؛ فنقول عند الإعراب : « البلاغة » : مبتدأ - « إيجازاً » : خبره . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب ؛ سدّت مسدّ مفعولى « عَلِمَ » (وهذه الجملة هي التي تَلْبِى - في الغالب - اللفظ المانع من العمل) .

وكذلك نقول : « الإطالة » : مبتدأ - « عجزاً » : خبره . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب ؛ سدّت مسدّ مفعولتى : « رأى » . فقد وقع التعليق بسبب وجود المانع من العمل ، ووقع بعد المانع جملة محلها النصب ؛ لتسدّ مسدّ المفعولين .

أما في مثل : علمت البلاغة كسهي الإيجازُ ، ورأيت الإطالة كسهي العجزُ ، فاللفظ المانع من العمل - وهو لام الابتداء - قد وقع في المثالين بعد المفعول به الأول ، ووقع بعد المانع جملة سدّت مسدّ المفعول به الثانى الذى لا يظهر فى الكلام ، وحلّت محله وحده . فعند الإعراب يَحْتَفِظُ المفعول به الأول باسمه وبإعرابه ؛ (مفعولاً به أول ، منصوباً)^(٢) . وتعربُ الجملة التي بعد المانع إعرابها التفصيلى ، ويزاد عليه : « أنها فى محل نصب ؛ سدّت مسدّ المفعول به الثانى^(٣) الذى وقع عليه التعليق » .

= من الباب حيث يتكلم على أدوات « التعليق » ، ومنها : « كم » بنوعها ؛ فقال ما نصه : (« كل ماله الصدر يُعلَق ») ٨١ .

(١) إلا إن كان المانع هو أحد المفعولين بحسب أصله : نحو ؛ علمت من أنت ، أو وقع المصدر المؤول ساداً مسدّ المفعولين ، أو ثانيهما وحده .

(٢) ستجىء حالة يجوز فيها رفعه - فى رقم ٤ من هامش ص ٣٠ - .

(٣) إذا سدّت جملة مسدّ المفعول الثانى - أو مسدّ غيره مما يكون مفرداً لا جملة - فهى مفرد فى =

نعلم مما تقدم أن أثر التعليق في منع العمل لفظي ظاهري فقط ؛ لا حقيقي ، محلي ، وأن سببه الوحيد وجود فاصل لفظي له الصدارة ، يسمى : « المانع » ؛ يفصل بين الناسخ ومفعوليه معاً ، أو أحدهما (١) ، وبعد « المانع » جملة (٢) تسد مسد المفعولين معاً ، أو أحدهما على حسب التركيب . . .

ولما كان أثر التعليق مقصوراً على ظاهر الألفاظ دون محلها كان اختفاء النصب عن المفعولين معاً أو أحدهما ، هو اختفاء شكلي محض ؛ لا حقيقي محلي - كما قدمنا - ولهذا يصح في التوابع (كالعطف . . .) مراعاة الناحية الشكلية الظاهرة ، أو مراعاة الناحية المحلية ؛ فنقول : علمتُ لبلاغةً إيجازاً والفصاحة اختصاراً - ورأيتُ لبلاطةً عجزاً والحشو عيباً ؛ برفع المعطوف ؛ تبعاً للفظ المعطوف عليه ، وحركته الظاهرة (٣) . أو نقول : علمتُ للبلاغة إيجازاً ، والفصاحة اختصاراً - ورأيتُ لبلاطةً عجزاً والحشو عيباً ؛ بنصب المعطوف ؛ تبعاً للحكم المحلي في المعطوف عليه . فمراعاة إحدى الناحيتين جائزة (٤) .

أما سبب التعليق في هذه الأمثلة وأشباهاها ، فيتركز في الأمر الواحد الذي

= المعنى ؛ ففي مثل : أظن محمداً أبوه قائم ، تمرّب الجملة - « أبوه قائم » - مبتدأ وخبر ، في محل نصب سدّت مسد المفعول الثاني ؛ فهي مفرد في المعنى ؛ لأن المعنى : أظن محمداً قائم الأب . وقد نصّ النحاة على هذا ، وتضمنته كتبهم ، - (ومنها : الصبان في الجزء الأول عند الكلام على علامات الأسماء ، وأوضحنا هذا ويسطنا الكلام على الإعراب المحلي في الموضع الذي أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٢٥) .

(١) فلا بد من تقدم الناسخ على « المانع » ، ولا بد من تقدم « المانع » على المفعولين معاً ، أو على الثاني فقط ؛ إذ ليس من اللازم - كما كان عرفنا - أن يقع أثر التعليق . على المفعولين معاً ، فقد يقع على الثاني وحده ، ويبقى الأول منصوباً كما قبل التعليق . أما وقوعه على الأول دون الثاني فغير ممكن ؛ لأن أداة التعليق التي تفصل بين الناسخ ومفعوله الأول ستكون فاصلة كذلك بين الناسخ ومفعوله الثاني في الوقت نفسه .

(٢) إلا في الحالة التي سبق استثنائها في رقم ٤ من هامش ص ٢٧ . ونجى في رقم ٤ ص ٣٠ (٣ و ٣) يجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التي علق عنها الناسخ - أن يكون المعطوف إما جملة اسمية في الأصل ؛ كالأمثلة السابقة ؛ فيعطف كل جزء من جزأها على ما يقابله ، في الجملة المتبوعة . وإما مفرداً في معنى الجملة ؛ نحو : علمتُ لمحمود « أديبٌ » و « غيرٌ » ذلك من أموره . فلا يصح : علمتُ لمحمود أديبٌ وحامداً ، ولا : علمتُ لمحمود « أديبٌ » وشاعراً - إلا على تأويل وتقدير محذوف في كل صورة ، أما كلمة « غير » في المثال السالف فإنها منصوبة جوازاً ؛ لأنها بمنزلة الجملة كما قلنا - فهي معطوفة بالنصب على محل الجملة الاسمية التي هي المعطوف عليها ؛ فلفظ « غير » - وهو مفرد - قد =

ذكرناه ؛ وهو : وجود فاصل لفظي بعد الناسخ ؛ يفصل بينه وبين مفعوليه أو أحدهما ، بشرط أن يكون هذا الفاصل اللفظي من الألفاظ التي لها الصدارة^(١) في جملتها ، مثل : لام الابتداء ، وأدوات الاستفهام^(٢) ، وغيرها من كل ما له الصدارة في جملته^(٣) . وبعبارة أخرى :

(يحدث التعليق بكل لفظ له الصدارة إذا فصل بين الناسخ ومفعوليه معاً ، أو توسط بين المفعولين) .

وإليك مثالا آخر للمانع الذي يفصل بين الناسخ ومفعوليه معاً ، أو يفصل بين الناسخ ومفعوله الثاني فقط :

أعلمم ، محمودٌ حاضرٌ أم غائبٌ ؟ أعلمم محموداً ، أحاضر هو أم غائب ؟

فتى وقع بعد الناسخ مانع بإحدى الصورتين السالفتين منع العمل الظاهر حتماً ، دون العمل التقديري (المحلى) كما رأينا ، وأوجب التعليق^(٤) . وأشهر الموانع الألفاظ الآتية التي لها الصدارة ، وكل واحد منها يوجب^(٤) التعليق :

= ساغ عطفه على محل الجملة ؛ لأنه بمعناها ؛ إذ معناه : علمت محمودٌ « أديبٌ » ومحموداً غير ذلك ، أى : متصفاً بغير ذلك . (أى : علمت محموداً متصفاً بغير ذلك) .

— راجع - ٣ ص ٤٧٨ م ١٢١ باب العطف . وعطف المفرد على الجملة ، والمكس -

(١) تقدم الناسخ على « المانع » واجب . وهو مع تقدمه لا يعمل النصب في « المانع » ، ولا فيما بعده ، إذ لو عمل فيه أو فيما بعده النصب لفقد المانع صدارته في جملة ، وصار حشواً لا يصلح سبباً للتعليق ؛ ووقوعه حشواً مع بقاء أثره غير جائز .

(٢) انظر ما يختص بالاستفهام في ص ٣٦ .

(٣) انظر رقم ٥ من هامش ص ٢٧ .

(٤ ، ٤) : إلا في حالة يكون فيها جائزاً ، وتستجىء هنا . وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول : « محمود حاضر » ، مبتدأ وخبر . وجملتهما في محل نصب سدت مفعولى : « أعلم » . وفي المثال الثاني نقول : « محموداً » ، مفعول أول . « حاضر » : خبر مقدم ، « هو » : مبتدأ مؤخر ، والجملة منهما في محل نصب سدت مفعول الثاني وحده . ومن المثالين يتضح أن الجملة الواقعة بعد « المانع » وجوباً قد تسد مسد المفعولين معاً أو مسد الثاني عند وجود الأول منصوباً لفظه .

أما الحالة التي يكون فيها التعليق جائزاً - لا واجباً - فحين تكون أداة التعليق مسلطة على الثاني وحده (كأن يكون المفعول الثاني قد صدر - في الغالب - بكلمة استفهام ، أو مضافاً إليها وقد سبقها المفعول الأول ، في الصورتين ؛ نحو : علمت الأديب من هو ؟ وظننت الشاعر أخو من هو ؟) ففي هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمة السابقة التي هي المفعول الأول ؛ لأن الناسخ سلب عليها من غير مانع ، =

(أ) لام الابتداء ، كالأمثلة السالفة .

(ب) لام القسم : نحو : علمت لَيْتِحَاسَبِينَ^(١) المرءُ على عمله .

(ح) حرف من حروف النفي الثلاثة^(٢) : (ما — إن — لا) دون غيرها من

= ويجوز رفعها ؛ لأنها هي وما بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى ؛ فكأنها واقعة بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها الناسخ . فالتعليق جائز هنا .

(١) يقولون في مثل هذا : إن اللام داخلة على جواب القسم المقدر . وأصل الجملة : « علمت - أقسم والله - ليحاسبن المرء على عمله » . فجواب القسم - وهو جملة : « يحاسبن المرء » - مع جملة القسم المقدرة وهي : (أقسم ×) في محل نصب سدّاً معاً مسدّ المفعولين . أي : أن مجموع الجملتين هو الذي سدّ مسدّ المفعولين ، وأنه في محل نصب . وما يترتب على هذا الإعراب من عدم وقوع أداة التعليق في صدر جملتها يدفعونه بأن وقوعها في الصدارة ليس واجباً مطرداً ؛ وإنما هو الغالب . وبفرض أنه واجب حتماً فالمقصود بالقسم وجملته هو تأكيد جملة جوابه ؛ فهما معاً كالشيء الواحد ؛ فإذا تقدمت أداة التعليق على جواب القسم وحده فكأنها في الوقت نفسه قد تقدمت على جملة القسم واحتلت مكان الصدارة اللازم لها ؛ فلا تعتبر متخلفة عنه . فوجودها في صدر الثانية يعد بمنزلة التصدر في الأول .

لكن سيترتب على قولهم هذا محذور آخر ؛ هو : وقوع جملة جواب القسم في محل نصب ، والشائع أنها لا محل لها من الإعراب . وقد أجابوا : بأنها لا محل لها باعتبارها : « جواب قسم » - ولا مانع أن يكون لها محل باعتبار آخر ؛ هو : « التعليق » ومعنى هذا أن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب إذا لم يوجد عامل يحتاج إليها حتماً ؛ فإن وجد عامل يحتاج إليها حتماً كانت معمولة له .

وقيل إن « العلم » في المثال السالف منسب على مضمون جملة الجواب فقط ، بدون نظر إلى أنها جواب قسم ؛ فجملة الجواب وحدها على هذا الاعتبار في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين . (راجع الصبان ج ٢ عند الكلام على أدوات التعليق) .

وفي هذا الرأي راحة وتيسير ؛ لأنه واقعي ؛ لا يلتفت إلى الجملة القسمية المستترة ، ولا يتناسى أن جواب القسم هنا ليس مجلوباً للقسم ؛ وإنما الغرض الأساسي الأول هو إيفاء الناسخ ما يريد ، ولا ضرر في أن يستفيد القسم منه بعد ذلك .

(وسيجيء الكلام على جملة القسم وجوابه في باب : حروف الجر (ص ٥٠٠ وفي ص ٥٠٦ النص الخاص بأن جملة جواب القسم قد يكون لها محل إعرابي مع جملة القسم) .

(٢) سواء أكان واحد منها ناسخاً أم مهملاً ، فالأولان قد يعملان عمل « ليس » ، والأخير قد يعمل عمل « إن » أو « ليس » فالثلاثة مع الأعمال أو الإهمال صالحة لأن تكون أداة تليق . ولا داعي لاشتراط بعضهم القسم قبل كل أداة من الثلاثة ؛ لأن هذا الاشتراط - فوق ما فيه من تضيق - لا سند له من النصوص الفصيحة الكثيرة ، فالوارد منها يدعو إلى إغفاله . ويزيد التمسك بإغفاله قوة ما يقوله أصحابه من أن القسم قبل هذه الأدوات الثلاثة يجب تقديره إن لم يكن ظاهراً في الجملة ؛ مثل : « علمت ما محمد جبان » إذ يقدرونه : علمت والله ما محمد جبان . فالحاجة إلى التقدير والتأويل بغير داع ، ولا سيما التأويل القائم على مجرد التخيل المذكور ؟ وإنه لتخيل مستطاع في كل صورة خالية من القسم ، =

أدوات النفي الأخرى . فمثال « ما » النافية : علمت ما التهور شجاعة . ومثال « إن » النافية : زعمت إن الصفيح الجميل ضار (أى : ما الصفيح الجميل ضار) ومثال « لا » النافية : ألفت لا الإفراط محمود ولا التفريط (١) .

(د) الاستفهام (٢) ؛ وله صور ثلاث : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام

= فتصير به صحيحة إلا أنه يدفعنا إلى الدخول في الجدل المرهق الذي مر في المسألة السابقة - في رقم ١ من هامش الصفحة الماضية - الخاصة بجواب القسم وعمله من الإعراب ، كما سيفتح علينا أبواباً أخرى للاعتراض والجدل ؛ نحن في غنى عنها ، ولا حاجة للبيان اللغوي الناصح بها .
وزيادة في البيان نقول : إن اشتراط القسم مقصور عند جمهرة النحاة على : « لا - إن » - النافيتين ، ولا يكاد يوجد خلاف في صدارة « ما » النافية غير الزائدة ؛ عاملة وغير عاملة . فقد جاء في الجزء الأول من « المغنى » عند الكلام على « لا » ما نصه :

(تنبيه - اعتراض « لا » بين الجار والمجرور في نحو : غضبت من لا شيء ، وبين الناصب والمنصوب في نحو قوله تعالى : « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » . . . وبين الجازم والمجرور في نحو : إلا تفعلوه تكن فتنه في الأرض . . .) وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو قوله تعالى : « يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها . . . - دليل على أنها ليس لها الصدر . بخلاف « ما » . . . « اللهم إلا أن تقع في جواب القسم فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر . ولهذا قال سيبويه في قوله : « آليت حب العراق الدهر أطعمه . . . » أن التقدير : على حب العراق ، فحذف الخافض ، ونصب ما بعده ؛ بوصول الفعل إليه ، ولم يجعله من باب : « زيداً ضربته » ؛ لأن التقدير « لا أطعمه » وهذه الجملة جواب : لآليت ؛ فإن مناه : حلفت . وقيل : لها الصدر مطلقاً ، وقيل : « لا » مطلقاً . والصواب الأول (١) هـ

وإنما قال سيبويه ذلك لأن « لا » هنا لها الصدارة ؛ لوقوعها في جواب القسم ؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا يفسر عاملاً أيضاً . . . وقال الأشموني عند سرد الأدوات التي لها الصدارة ، ويحدث التعليق بسببها ما نصه : (التزم التعليق عن العمل في اللفظ إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر ؛ كما إذا وقع قبل « ما » النافية ؛ نحو قوله تعالى « لقد علمت ما هؤلاء ينطقون » وقيل « إن - ولا » النافيتين في جواب قسم ملفوظ أو مقدر . . .) هـ .
وقد استدرك الصبان فقال ما نصه :

(قوله في جواب قسم . . . قيل الصحيح أنه ليس بقيد . لكن في « المغنى » ما يظهره وجه التقييد ؛ حيث نقل فيه أن الذي اعتمده سيبويه أن « لا » النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم . وقال في محل آخر : « لا » النافية في جواب القسم لها الصدر ؛ لخلوها محل ذوات الصدر ؛ كلام الابتداء و « ما » النافية . . . هـ و « إن » مثل : « لا ») هـ كلام الصبان .

(١) الإفراط : المبالغة في إعداد الشيء حتى يتجاوز حدوده المسموعة . والتفريط : الإهمال فيه .

فهما نقيضان .

(٢) لأن الاستفهام له الصدارة ، فلا يعمل ما قبله فيه ، إلا إن كان ما قبله حرف جر ؛

نحو : من علمت الخبر ؟ - بم جئت ؟ - عم يتساءلون ؟ - على أى حال كنت ؟ . . . =

نحو : علمت أيّهم بطل ؟ أو يكون مضافاً إلى اسم استفهام ؛ نحو : علمت صاحب أيّهم البطل ؟ أو يكون قد دخلت عليه أداة استفهام ؛ نحو : علمت أعلى مسافر أم مقيم ؟ وأعلم هل الشتاء أنسب للعمل من الصيف (١) ؟ وقولهم لظريف : لا ندرى أجيدك أبلغ وألطف ، أم هزلك أحب وأظرف ؟ .

(ه) الألفاظ الأخرى التي لها الصدارة في جملتها ؛ مثل « كم » (٢) .
الخبرية ؛ في نحو : دريت كم كتاب اشتريته . ومثل : « إن » وأخواتها ، ما عدا « أن » مفتوحة الهمزة ؛ فليس لها الصدارة ؛ نحو : علمت إنك لمنصف (٣) ،

= أو كان ما قبله مضافاً واسم الاستفهام مضاف إليه ، نحو : صديق من أنت ؟ . . .)
وجدير بالتنويه أن التعليق بالاستفهام عامّ ليس مقصوداً على أفعال هذا الباب القلبية— كما أشرنا في رقم : ١ من هامش ص ٢٧ ؛ وسيجىء البيان في ص ٣٦ —

(١) عرض بعض النحاة هذه الصور الثلاث بشيء من التفصيل ، فقال : إن الاستفهام قد يكون بالحرف ؛ نحو قوله تعالى : « وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون » . أو بالاسم الواقع مبتدأ مباشرة ، نحو : ستعلم أيّ الرايين أفضل ؟ أو يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت أبو من صالح . أو يكون اسم الإستفهام خبراً ؛ نحو علمت متى السفر . أو يكون الخبر مضافاً إلى اسم الاستفهام نحو : علمت صباح أي يوم قدومك . أو يكون اسم الاستفهام فصلة ؛ نحو : علمت أي كتاب تقرأ .
وقول الشاعر :

حُشَّاشَةٌ زَفْسٍ وَدَعْتُ يَوْمَ وَدَعُوا فَلَمْ أَدْرِ أَيَّ الظَّاعِنِينَ أُشَمِّعُ

وما سلف يتبين أن الاستفهام قد يكون حرفاً فاصلاً بين العامل والجملة ، وقد يكون اسماً فصلة ، وقد يكون اسماً عمدة ، سواء أكان العمدة مبتدأ مباشرة للاستفهام ، أم خبراً مباشرة كذلك . وسواء أكان العمدة مبتدأ مضافاً والاستفهام هو المضاف إليه أم خبراً مضافاً والاستفهام هو المضاف إليه .

(٢) « كم » ، نوعان : « استفهامية » ؛ وهي : اسم يسأل به عن عدد شيء . وتحتاج لتمييز منصوب في الغالب ؛ نحو : كم درهماً تبرعت به ؟ وتدخل في أدوات التعليق الاستفهامية . « وخبرية » ؛ وهي : اسم يدل على كثرة الشيء ووفرته ، ولها تمييز مجرور في الغالب ؛ نحو : كم ظالم أهلكه الله بظلمه . و « كم » بنوعها لها باب خاص في الجزء الرابع يضم أحكامها المختلفة (ص ٤٢٥ م ١٦٨) .

(٣) في هذا المثال يصح أن تكون أداة التعليق هي : « إن » ، أو « لام الابتداء » ؛ فكلاهما له الصدارة ؛ فيصلح للتعليق . ولا يقال : « لام الابتداء فيه ليس بعدها جملة » . ففي هذا القول إغفال لما قرره من أن موضعها الأصيل هو أول الجملة . فلما شغلته « إن » — ولها الصدارة أيضاً — تخلت عنه اللام ، وتأنرت إلى الخبر ؛ منبأً للتعارض . على أن هذا من التعليقات المصنوعة التي لا خير في ترديدها . وحسبنا أن نهتدي إلى ما في الكلام المأثور من تعليق ، سببه « إن » أو : « لام » = النحو الوافي — ثان

ونحو : لا أدري لعل الله يريد بكم خيراً . والأغلب الفصيح في : « لعل » هذه أن تكون أداة تعليق للفعل : « أدري » المبدوء بالهمزة ، أو بحرف آخر من حروف المضارعة (نَدْرِي - تَدْرِي - يَدْرِي^(١) . . .) .

ومثل : أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة في نحو : لا أعلم إن كان الغد ملائماً للسفر أو غير ملائم . ونحو أحسب لو ائتلف العامل وصاحب العمل لَسَعِدَا .

* * *

فيما يلي أمثلة تزيد التعليق وضوحاً^(٢) ، وتبين موضع « المانع » ، وأن موضعه بعد الناسخ حتماً ويليه المفعولان ، أو بعد الناسخ مع توسط هذا المانع بين المفعولين :

= الابتداء ، أو : هما معاً ؛ فكل هذا صحيح ومريح .

وما يقال في لام الابتداء الداخلة على خبر « إن » يقال في لام الابتداء الداخلة على اسم « إن » المتأخر ، أو على معمول خبرها ؛ نحو : « حسبت إن في الصحراء لمناجم ، وعلمت إن المناجم لكنوزاً مائة » . ويجب كسر همزة « إن » في الأمثلة السابقة وأشباهاها من كل جملة تجمع بين « إن » و « لام الابتداء » . كما سبق في مواضع كسرهما . وسبب ذلك في رأيهم : أن « لام الابتداء » تصيب الفعل القلبي بالتعليق ، وهذا التعليق يقتضى أن تقع بعده في الغالب جملة - كما سبق في ص ٢٨ - . فلما وقعت « إن » في صدر هذه الجملة كسرت وجوباً . فلام الابتداء كانت السبب في التعليق ، وفي كسر همزة « إن » . فإذا لم توجد « لام الابتداء » فلن يكون هناك داعٍ للتعليق ، ولا لكسر همزة « إن » ، فتفتح .

لكن أيتفق هذا مع إدخالهم « إن » في عداد الأدوات التي لها الصدارة ، وتحدث التعليق ؟ لا . ومن أجله قال بعض النحاة بحق : يجوز كسر همزة « إن » وفتحها في المثال السابق عند خلوه من لام الابتداء . فن اختار الكسر لسبب عنده فله اختياره . ولكن يجب مع الكسر تعليق الفعل القلبي ، لما سبق تقريره من اعتبار « إن » مكسورة الهمزة في عداد أدوات التعليق . ومن اختار الفتح لسبب آخر فله اختياره ، ولا يصح تعليق الفعل القلبي في هذه الحالة ؛ لعدم وجود أداة التعليق ؛ إذ ليست « أن » مفتوحة الهمزة من أدواته . (راجع - ١ ص ٤٨٨ م ٥١) .

وراجع الصبان ج ٢ باب ظن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق .

(١) ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولا تحرم المرء الكريم فإنه أخوك ولا تدري لعلك سائله

(٢) من الممكن البدء بهذه الأمثلة ، وتفهمها قبل الدخول في تعريف التعليق وما يتصل به .

السبب	الجملة بعد تعليق الناسخ	الجملة وفيها الناسخ بغير تعليق
الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معاً .	علمت للتواضع غير الضعة	علمت التواضع غير الضعة
الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معاً .	ألفت للعظمة غير التعاظم	ألفت العظمة غير التعاظم
الفصل بالقسم بين الناسخ ومعموليه معاً .	عددت والله التجارب خير معلم	عددت (١) التجارب خير معلم
الفصل بأداة النفي « ما » بين الناسخ ومعموليه معاً .	جعلت ما اتباع الهوى إلا شرّاً البلايا	جعلت اتباع الهوى شرّاً البلايا
وقوع لام الابتداء قبل المفعول الثاني وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه .	وجدت الشرق هو مسترداً مجده	وجدت الشرق مسترداً مجده .
وقوع القسم قبل المفعول الثاني وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه كذلك لام القسم .	أرى التقصير في العمل والله هو إساءة للوطن . أحسب خلف الوعد ليهين صاحبه .	أرى التقصير في العمل إساءة للوطن . أحسب خلف الوعد إهانة لصاحبه .
وكذلك حرف النفي : « لا »	درت إكرام الخار لا يؤدي إلا لطيب الإقامة .	درت إكرام الخار مؤدياً لطيب الإقامة .

ففي الأمثلة الأربعة الأولى وقع المانع (الفاصل) بعد الناسخ وقبل المفعولين مباشرة ؛ فلا نقول في إعرابهما إنهما مفعولان ؛ وإنما نقول هما - في الأمثلة المعروضة - مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين .

وفي الأمثلة الأربعة الأخيرة وقع الناسخ في صدر جملته ، ثم وليه المفعول به الأول . أما المفعول به الثاني فغير ظاهر في الكلام بعد أن حلت محله جملة جديدة . وفي مثل هذه الحالة يبقى المفعول به الأول محتفظاً باسمه وبعلامة إعرابه ، فيعرب مفعولاً به أول ، وتعرب الجملة التي (٢) بعده إعراب الجملة المستقلة ، ويزاد على إعرابها أنها في محل نصب ، تسدّ مسدّ المفعول به الثاني . . .

(١) أيقنت .

(٢) قد تكون الجملة فعلية ، وقد تكون اسمية ؛ فالحكم عليها بأنها جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر ، أو جملة فعلية مكونة من فعل ومرفوعه . . . موقوف على نوعها المعروض .

زيادة وتفصيل :

(١) تقدم ^(١) أن الفعل القلبي الناصب لمفعولين يصيبه التعليق إذا وجدت إحدى أدوات التعاقب ، ومنها : « الاستفهام » .

والتعليق بالاستفهام ليس مقصوراً على الأفعال القلبية المتصرفة الخاصة بهذا الباب - كما أشرنا من قبل ^(١) - ، وإنما يصيبها ويصيب غيرها ، طبقاً للبيان الآتي :

١ - الفعل القلبي الناصب لمفعول به واحد ؛ مثل : نسي - عرف . . . ومنه قول الشاعر :

ومن أذتمو ؟ إنا نسينا من آذتمو . ويرجحكمو ! من أي ربح الأعاصر

٢ - الفعل القلبي اللازم ، مثل : تفكّر ، كقوله تعالى : « أولم يتفكروا ؟ ما بصاحبهم من جنة ؟ » ؛ فالتعليق هنا عن الجار المجرور ^(٢) ؛ لأن المجرور بالحرف بمنزلة المفعول به ^(٣) .

٣ - ما ليس قلبياً ، وينطبق على أفعال كثيرة لا تكاد تدخل تحت حصر ؛ مثل : نظر - أبصر - سأل - استنبا - . . . و . . . ومن الأمثلة قواه تعالى : (فَلَمَّا نَظَرُوا أَيُّهَا أَرْكَبَى طَعَامًا) ، وقوله تعالى : (فَسْتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ؛ بِأَيِّكُمْ المَفْتُونُ ؟) ، وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَ : أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ؟) ، وقوله تعالى : (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ : أَحَقُّ هُوَ ؟ . . .) ، فهذه الأفعال ونظائرها قد يصيبها التعليق بأداة الاستفهام ، ولهذا يوقف في الآية الأولى على قواه : (يتفكروا) ، والكلام بعدها مستأنف ، وهو : (ما بصاحبكم من جنة ؟) ، وما استفهامية بمعنى النفي ، إذ المراد : أي شيء بصاحبكم من الجنون ؟ ليس به شيء منه . ^(٤)

(١) وفي رقم ١ من هامش ص ٢٧ وفي « د » من ص ٣٢ .

(٢) انظر « ح » الآتية .

(٣) كما سيجيء في ص ١٥٩ .

(٤) ما نوع « ما » في الآية ؟ يقول الصبان إن بعض النحاة يراها على حسب الظاهر نافية ؛ ويكون الوقف على قوله : « أولم يتفكروا . . . » فابعد استئناف . ويراهم آخرون : « استفهامية » بمعنى « النفي » - أي : أي شيء بصاحبكم من الجنون ؟ أي : ليس به شيء منه . . .

(ب) عرفنا^(١) أن التعليق لا يكون في الأفعال القلبية الجامدة، ولا في بعض النواسخ الأخرى؛ كأفعال التحويل فما المراد من هذا؟ أيراد أن الألفاظ التعليق لا تقع بعد تلك الأفعال الجامدة ولا بعد تلك النواسخ؛ فلا يحدث التعليق؟ أم يراد أن هذه الألفاظ مع وقوعها بعدها لا تقوى على منعها من العمل الظاهري، فكأنها غير موجودة؟ يرتضى النحاة الرأي الأول. والاقتصار عليه حسن.

(ح) سبق^(٢) أن الجملة بعد أداة التعليق تسدّ مسدّ المفعولين إن كان الناسخ يتعدى إليهما، ولم ينصب المفعول به الأول مباشرة، فإن نصبه سدت مسدّ الثاني فقط

فإن كان الفعل ليس ناسخاً ولا يتعدى لمفعولين، ووقعت بعده جملة مسبوقة بأداة التعليق — فإن كان يتعدى بحرف جر، فالجملة في محل نصب بإسقاط الجار؛ نحو: فكرت أصبح هذا أم غير صحيح؟ أي: فكرت في ذلك^(٣). وإن كان الفعل يتعدى بنفسه إلى واحد غير مذكور سدت مسدّ؛ نحو: عرفت من البارع؟ فإن كان مذكوراً في الكلام؛ نحو: عرفت البارع أبو من هو؟ فقبل الجملة بدل كل من كل، على تقدير مضاف؛ أي: عرفت شأن البارع، وقيل بدل اشتمال من غير حاجة إلى تقدير، أو هي مفعول ثان لعرفت بعد تضمينه معنى: «عامت». والرأيان الأخيران أوضح وأيسر استعمالاً، ولكل منهما مزية قد يتطلبها المقام، ويتضمنها المعنى.

(د) إذا كانت «رأى» حُلُمِيَّة لم يدخل عليها التعليق^(٤).

* * *

(١) في ص ٢٧ .

(٢) في ص ٢٨ وما بعدها .

(٣) سبقت إشارة لهذا ولإعراب آخر في رقم ٢ من هامش ص ١٨ .

(٤) كما سيجيء في «ج» من ص ٤٢ .

الحكم الثاني - الإلغاء :

وهو : «منع الناسخ من نصب المفعولين معاً ؛ لفظاً ومحلاً ، منعاً جائزاً ، - في الأغلب - لا واجباً» . أو هو : «إبطال عمله في المفعولين معاً لفظاً ومحلاً ، على سبيل الجواز لا الوجوب» . ولا يصح أن يقع المنع على أحد المفعولين دون الآخر .

وسببه : إماً توسط الناسخ بين مفعوليه مباشرة بغير فاصل آخر بعده يوجب التعليق^(١) ، وإما تأخره عنهما . فإذا تحقق السبب جاز - في الأغلب^(٢) - الإعمال أو الإهمال ، وإن لم يتحقق وجب الإعمال . فللناسخ ثلاث حالات من ناحية موقعه في الجملة ، وأثر ذلك :

الأولى : أن يتقدم على المفعولين . وفي هذه الحالة يجب إعماله - عند عدم المانع - ؛ فينصبهما مفعولين به ، نحو : رأيت النزاهة وسيلةً لتكريم صاحبها .

الثانية : أن يتوسط بين مفعوليه مباشرة . وفي هذه الحالة يجوز - في الأغلب^(٢) - إعماله ؛ فينصبهما مفعولين^(٣) به ؛ نحو : النزاهة - رأيت - وسيلةً لتكريم صاحبها . ويجوز إهماله^(٤) ؛ فلا يعمل النصب فيهما معاً ، ولا في أحدهما ؛

(١) إذ يجب التعليق لوجود سببه ، ويجوز في صورة واحدة - وبينها في رقم ٤ من هامش ص ٣٠ -

(٢ ، ٢) إلا في مسائل ستذكر في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية . ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٤٠ .

(٣) في حالة توسط العامل بين مفعوليه يجوز أن يكون المفعول الثاني هو المتقدم عليه ، ويجوز في حالة - تقدم هذا المفعول الثاني أن يكون جملة ، أو شبه جملة ، أو مفرداً ، وهي الأنواع الثلاثة التي ينقسم إليها - كما سبق في : «١» من ص ٢٤ - ومن الأمثلة لتقدمه وهو جملة ما نقلوه من نحو : (شجاك - أظن - ربيع الطاعنين . . .) فكلمة «ربيع» يجوز ضبطها بالنصب مفعولاً أول للفعل : «أظن» . والجملة الفعلية «شجاك» (أى : أحزنك) في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . فيكون أصل الكلام : أظن ربيع الطاعنين شجاك . فتقدمت الجملة الفعلية السادة مسد المفعول الثاني . ويصح في كلمة : ربيع «الرفع على أنها فاعل للفعل : «شجا» ويكون الفعل «أظن» مهملًا . ويجوز أيضاً رفع كلمة : «ربيع» على أنها خبر للكلمة : «شجا» المبتدأ ، ومعناها : «حزن» ولا تكون في هذه الصورة فعلاً ، ويكون الفعل : «أظن» متوسطاً بينهما ، مهملًا .

(٤) وفي هذه الصورة تكون جملة : «رأيت» ، معترضة ، لا محل لها من الإعراب .

وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية: (مبتدأ وخبراً)، نحو: النزاهةُ — رأيت — وسيلةً لتكريم صاحبها .

الثالثة : أن يتأخر عن مفعوليه ؛ والحكم هنا كالحكم في الحالة السابقة ؛ فيجوز إعماله في نصب المفعولين ؛ نحو: النزاهةُ وسيلةً لتكريم صاحبها — رأيت . ويجوز إعماله فلا يعمل النصب^(١) ويرتفع الاسمان باعتبارهما جملة اسمية ، مركبة من مبتدأ وخبره ؛ نحو : النزاهةُ وسيلةً لتكريم صاحبها — رأيت .

فما تقدم ندرك أوجه الفرق بين التعليق والإلغاء ؛ وأهمها :

(١) أن التعليق واجب^(٢) عند وجود سببه . أما الإلغاء فجائز — في الأغلب^(٣) — عند وجود سببه .

(١) والجملة من الفعل وفاعله استثنائية ، كما كانت قبل التأخر عن المفعولين .
(٢) إلا في الحالة التي يكون فيها جائزاً ، (وقد سبق بيانها في رقم ٤ من هامش ص ٣٠) .
(٣) الإلغاء جائز في أغلب الأحوال . لكن هناك بعض حالات أخرى يجب فيها الإعمال فقط ، أو الإهمال فقط . فيجب الإعمال إذا كان الناسخ منفيًا ، سواء أكان متأخرًا عن المفعولين ، أم متوسطًا بينهما ، نحو : « مطراً نازلاً لم أظن » . أو : « مطراً لم أظن نازلاً » ؛ لأنه لا يجوز أن يبني الكلام على المبتدأ والخبر ثم نأتي بالظن المنفي ، إذ إلغاء الفعل المنفي — في صورتين — قد يوهم أن ما سوى الفعل مثبت . مع أن نفي الفعل يعم الجملة كلها ، ويتجه في المعنى إلى المفعولين المنصوبين عند تقدمهما ، أو تأخر أحدهما . فلنمنع هذا الاحتمال والوهم يجب الإعمال ؛ مبالغة في الاحتراس ؛ كما يقولون . وهذا التليل — دون الحكم — لا ترتاح له النفس إلا إن أيدته النصوص الفصيحة التي لم يعرضوها فيما وقع في يدي من المراجع .

و يجب الإهمال إذا كان العامل مصدرًا ؛ نحو : (المطر قليل — ظني غالب) ؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل — غالباً — في شيء متقدم عليه ، فلا يصح تقديم مفعوله عليه أو مفعوليه (عند كثير من النحاة ويخالفهم آخرون ، كما سيجيء في بابهِ ، ج ٣) .

وكذلك يجب الإهمال إذا كان في المفعول المتقدم لام ابتداء ، أو غيرها من ألفاظ التعليق ؛ نحو : لَسَا لِدُ مكافح ظننت ؛ لأن لام الابتداء وألفاظ التعليق تمنع العامل من العمل فيما بعدها — غالباً — وقد يعتبر هذا تطبيقاً في رأى بعض النحاة الذين لا يشترطون في التعليق تقدم الناسخ . ولا قيمة لهذا الخلاف في التسمية ؛ لأن الأثر واحد — إلا في التوابع كما سيجيء في « د » — لا يتغير باختلاف الرأيين ؛ فكلاهما يوجب الإهمال . وهذا حسينا .

وكذلك يجب الإهمال إذا وقع الناسخ بين اسم إن وخبرها ؛ مثل : إن التردد — حسبت — مضيمة . أو بين « سوف » وما دخلت عليه ؛ نحو : سوف — إخال — أكافح الشر . أو بين مبطوف ومطوف عليه ؛ نحو : دعاك الخير — أحسب — والبر .

(ب) أن أثر التعليق يصيب المفعولين معاً أو أحدهما . أما أثر الإلغاء فيصيبهما معاً .

(ح) أن أثر التعليق لفظي ظاهري ، لا يمتد إلى الحقيقة والمحل . وأثر الإلغاء لفظي ومحلي معاً .

(د) أن التعليق يجوز في توابعه مراعاة ناحيته اللفظية الظاهرية ، أو مراعاة ناحيته المحلية . والإلغاء لا يجوز في توابعه إلا مراعاة الناحية الواحدة التي هو عليها ؛ وهي الناحية الظاهرة المحضة .

(هـ) أن التعليق لا بد فيه من تقدم الناسخ على معموليه ؛ ومن وجود فاصل بعده له الصدارة .

أما الإلغاء فلا بد فيه من توسط^(١) الناسخ بينهما ، أو تأخره عنهما ؛

(١) يذكر النحاة بعض أمثلة يستدان بها على أن الإلغاء قد يقع والفعل الناسخ متقدم على مفعوليه ، وليس متوسطاً ولا متأخراً . ثم يؤولون تلك الأمثلة تأويلاً يخرجها من حكم الإلغاء ، ويدخلها في أحكام أخرى مطردة تنطبق عليها بعد ذلك التأويل . وهذا تكلف مردود ، وتصنع يجب البعد عنه ، منعاً للفوضى في التعبير ، والخلط في الأصول العامة . فن تلك الأمثلة قول الشاعر :

أرجو وأملُ أن تَدُنُو مودتها وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

فالفعل : « إخال » قد ألني ؛ فلم ينصب المفعولين : « لدى » و « تنويل » مع أنه مقدم عليها ، ومع تقدمه فكلمة « لدى » ظرف ، خبر متقدم ، وكلمة : « تنويل » مبتدأ مؤخر . أي : أنه لم ينصبها ؛ بدليل رفع الثانية . فما السبب في الإلغاء ؟ لا سبب . لهذا ينتحلون ما يجمل الأسلوب صحيحاً . فيتخيلون وجود « ضمير شأن » مستتر بعد الفعل : « إخال » ؛ فالتقدير : « إخاله . فيكون ضمير الشأن المستتر هو المفعول به الأول ، وتكون الجملة الاسمية بعده : (لدينا تنويل) في محل نصب ، تسد مسد المفعول الثاني ، إذ يصح في الأفعال القلبية - كما سبق ، في « ا » ص ٢٤ - أن يكون مفعولها الثاني جملة أو غيرها . وهذا التأويل الخيالي لا يوجد في الكلام ناسخ متقدم لم يعمل . أي : لا يوجد في الكلام إلغاء ، ولا مخالفة للقاعدة التي توجب عمل الناسخ المتقدم ... ، فلم هذا ؟ ما فائدته ؟ إن واقع الأمر صريح في مخالفة التعبير للقاعدة . والسبب هو الضرورة الشعرية ، أو المسايرة للغة ضعيفة ، أو ما إلى ذلك مما يخالف اللغة الشائعة في البيان الرفيع الذي يدعوننا لهجر تلك التأويلات ، والفرار منها ؛ حرصاً على سلامة اللغة ، وإيثارة للراحة من غير ضرر ، والاقصار في القياس على ما لا ضعف فيه ، ولا شذوذ ، ولا تأويل . . .

ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

كذاك أدبتُ حتى صار من خلقي أي وجدتُ ملاكُ الشيمة الأدبُ =

وليس في حاجة بعد هذا إلى فاصل ، أو غيره (١) .

= ففي البيت فعل قلبى (هو : وجد) لم ينصب المفعولين : مع أنه متقدم . فلماذا أصابه الإلغاء مع تقدمه ؟ يجيبون بمثل الإجابة السابقة ؛ فيتأولون . ويتخيلون وجود « ضميرشان » مستتر بعد ذلك الفعل ، ويعربون هذا الضمير مفعوله الأول ، والجملة الاسمية : « ملك الشيمة الأدب » في محل نصب سدت سد المفعول به الثانى . أو : يقولون : إن الفعل أصابه « التعليق » بسبب وقوع لام ابتداء مقدره بعده ، وأصل الكلام كما يتخيلون : « أتى وجدت لملك الشيمة الأدب » . . . وفى هذا ما فى سابقه مما يوجب عدم الأخذ بمثل هذا التخيل ، والتأول ، واتقاء ضرره بالاعتصار على ما لا حاجة فيه إلى تصيد وتخيل .
(١) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجازه المعروف :

وخصَّ بالتعليق والإلغاء ما من قبل « هب » والأمر : « هب » قد أنزما
كذا : « تعلم » . ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زكن .

(« خص » : فعل أمر . ويصح أن يكون فعلا ماضياً مبنياً للمجهول . « الأمر » : مبتدأ مرفوع . « هب » : مبتدأ ثان . « أنزم » : فعل ماضى للمجهول ، وفائب فاعله ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود على « هب » والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول الذى هو : « الأمر » . والرابط محذوف ، والتقدير : أنزمه ، أى : أنزمت صورة الأمر وصيغته . والألف التى فى آخر : « أنزما » زائدة لأجل الشعر ، وتسمى : « ألف الإطلاق » . أى : الألف الناشئة من إطلاق الصوت بالفتحة ، ومداه بها حتى ينشأ من المد : « ألف » . « زكن » : علم) .

ومعنى البيتين : التعليق والإلغاء مختصان ببعض الأفعال التى سبقت أول الباب دون بعض . ولم يبين الأفعال المقصودة ، مكتفياً بأن قال : إنها الأفعال التى ورد ذكرها قبل : « هب » و « تعلم » فى الأبيات الثلاثة الأولى من الباب . وبالرجوع إليها يتبين أنها الأفعال التلقية المتصرفه ، دون فعلان منها أخرجهما صراحة ؛ هما : « هب » بمعنى : « ظن » ، و « تعلم » بمعنى : « اعلم » ، - ويزاد عليهما أفعال التحويل أيضاً - ثم قال :

إذا كان الناسخ هنا غير ماض فإنه يعمل عمل الماضى ، ويدخل عليه من الأحكام ما يدخل على الماضى . ولم يذكر تفصيل شئ من هذا المحمل . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على بعض أحكام التعليق والإلغاء ؛ فقال :

وجوزَّ الإلغاء لا فى الإبتداء وانو ضمير الشان أو لام ابتداء :
فى مؤههم إلغاء ما تقدمما والتزم التعليق قبل : نفى « ما »
و « إن » ، و « لا » « لام ابتداء » ، أو قسم كذا ، و « الاستفهام » ذاك له انحتم

يريد : أن الإلغاء أمر جائز ؛ لا واجب ، وأنه لا يقع حين يكون الناسخ فى ابتداء جملة ، أى : متقدماً على مفعوليه . فإذا كان فى ابتدائها لم يصح إلغاء عمله - أما إذا لم يكن فى ابتدائها - بأن وقع بين المفعولين أو بعدها فإن الإلغاء والإعمال جائزان - فى الأغلب - ثم أشار بتقدير « ضمير الشان » ، أو تقدير « لام ابتداء » إذا وردت أمثلة قديمة توهم أن الناسخ المتقدم قد ألقى عمله . وقد شرحنا هذا وأبدنا الرأى فيه . ثم سرد بعض المواضع التى تكون سبباً فى التعليق ؛ فعرض منها ثلاثة أدوات للتى (ما - إن - لا) و عرض ثلاثة تغايرها ؛ هى : لام الابتداء - القسم - الاستفهام . وقال فى الاستفهام : انحتم له ذاك .
أى : وجب لأجله وقوع التعليق بسببه . ثم قال بعد ذلك :

« لعلم » عرفان ، و « ظن » تهمه تعدية لوحيد ملتزمة =

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا تقدم الناسخ على مفعوليه فلن يخرج من حكم هذا التقدم - في
الرأى الأصح - أن يسبقه معمول آخر له ، أو لأحدهما ؛ نحو : متى علمت
الضيف قادمًا ؟ باعتبار : « متى » ظرفًا للناسخ ، أو لمفعوله الثانى .

وكذلك لن يخرج من حكم التقدم أن يسبقه شىء آخر ليس معمولاً له ،
ولا لأحدهما ، مثل : إني علمت الحذر واقياً النسر .

(ب) يختلف النحاة في بيان الأفضل عند توسط العامل أو تأخيره . ولهم
في هذا جدل طويل ، لا يعنينا منه إلا أن الأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند
توسط العامل . أما عند تأخره فالأمران جائزان ولكن الإلغاء أعلى ، لشيوعه في
الأساليب البليغة الماثورة .

وإذا توسط الناسخ أو تأخر وكان مؤكداً بمصدر فإن الإلغاء يتقبح ؛ نحو :
الكتاب - زعمت زعمًا - خيرَ صديق ؛ لأن التوكيد دليل الاهتمام بالعامل ،
والإلغاء دليل على عدم الاهتمام به ؛ فيقع بينهما شبه التخالف والتناقى . فإن
أكد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم في الكلام بقرينة ، أو باسهم إشارة
يعود على ذلك المصدر - كان الإلغاء ضعيفاً أيضاً ؛ نحو : السفينة - ظننته - قصراً .
أى : ظننت الظن - السفينة - ظننت - ذلك - قصراً . أى : ذاك الظن . . .

(ج) رأى الحلمية لا يصيبها الإلغاء ، وقد سبق^(١) أنها لا يصيبها تعليق .

* * *

= وَرَأَى الرَّؤْيَا ، أَنْتُمْ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتِمَى

وقد سبق شرح هذين البيتين في مناسبة قريبة - ص ١٤ و ١٥ - بما ملخصه : أن « علم » إذا كان
منسوباً للرفان (بأن كان معناه : « عرف » الذى مصدره : « العرفان ») . وأيضاً : « ظن »
إذا كان مصدره « الظن » المنسوب للهمة (بأن يكون الفعل : « ظن » بمعنى : « اتهم » . ومصدره :
« الظن » بمعنى الاتهام ؛ ومنه التهمة) - فإن كل فعل منهما يتعدى لمفعول واحد لزوماً ؛ أى : حتماً .
ما دام معناه ما سبق . ثم قال : إن الفعل « رأى » المنسوب للرؤيا (بأن كان مصدره « الرؤيا » المنامية)
ينصب مفعولين .

(١) في « د » من ص ٣٧ .

الحكم الثالث - الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول :

يجوز أن يَسُدَّ المصدر المؤول من « أن » الناسخة^(١) وما دخلت عليه ، أو :
 « أن » المصدرية الناصبة وما دخلت عليه من جملة فعلية - مسدِّ المفعولين ،
 ويغني عنهما^(٢) . ويجب أن يراعى في معنى المصدر بعد تأويله أن يكون مثبتاً أو
 منفيّاً على حسب ما كان عليه المعنى قبل التأويل .

فإن أمثلة المثبت ما جاء في خطبة لقائد مشهور : (عَلِمْنَا أن السيف ينفع
 حيث لا ينفع الكلام ، ورأينا أن كلمة القسوى مسموعة * فمن زعم أن يفوز وهو
 ضعيف فقد أخطأ ، ومن ظن أن يتسلم بالاستسلام فقد قضى على نفسه ...) .
 وتقدير المصادر المؤولة^(٣) : (علمنا نفع السيف ... - رأينا سماع كلمة القوى -
 من زعم فوزه ... - من ظن سلامته ...) فكل مصدر من المصادر التي نشأت من
 التأويل سد مسدِّ المفعولين المطلوبين للفعل القلبى الذى قبله . فالمصدر « نفع » ،
 أغنى عن مفعولى الفعل « علم » . والمصدر : « سماع » ، أغنى عن مفعولى الفعل :
 « رأى » . والمصدر : « فوز » ، أغنى عن مفعولى الفعل : « زعم » . والمصدر :
 « سلامة » أغنى عن مفعولى الفعل « ظن »^(٤) . . . ويقاس على هذا أشباهه^(٥)

(١) سواء أكانت مشددة النون أم مخففة .

(٢) سبق (فى رقم ٦ و ٤ و ٦ من هامش ٦ و ٧ و ٨ وفى ١ من هامش ص ١٩) أن هذا كثير فى
 الفعلين « زعم » و « تعلم » بمعنى « أعلم » . قليل فى : « هب » بمعنى : « ظن » . وأن المصدر المؤول
 سد مسدِّ المفعولين معا طبقاً للرأى المختار هناك ، وفى رقم ٤ من هامش ص ١١ .

(٣) سبق (فى ١٠ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب : الموصول) إيضاح شامل لطريقة
 صوغ المصدر المؤول بصورة المختلفة ، وبيان الدافع لاستعمال الحرف المصدرى ، وصلته ، دون
 الالتجاء إلى المصدر الصريح ابتداء .

(٤) وكذلك المصدر المؤول بعد فعل الأمر الذى فى آخر الآية الكريمة : (واتقوا فتنة لا تصيبين
 الذين ظالموا منكم خاصة . واعلموا أن الله شديد العقاب) .

(٥) يكون الفعل القلبى فى الأمثلة السابقة وأشباهها عاملاً فى لفظ المصدر المتصيد (أى ،
 المستخرج) من « أن » و « أن » وصلتهما ، وليس عاملاً فى الجملة التى دخلت عليها « أن » أو « أن »
 إذ لو كان عاملاً فى الجملة نفسها لوجب تعليق الفعل عن العمل ، بسبب الفاصل (طبقاً لما عرفناه
 فى « التعليق ») ولوجب أيضاً كسر همزة « إن » لوقوعها فى صدر جملة جديدة . فالذى حل محل المفعولين
 هو المصدر المؤول وهو مفرد . وكل هذا بشرط خلو خبر « إن » من لام الابتداء ؛ لأن وجودها
 يوجب كسر همزة « إن » ويوجب « التعليق »

(راجع رقم ٣ من هامش ص ٣٣ رقم ٤ من هامش ص ٤٨ . وكذلك ج ١ ص ٤٨٩ م ٥١) .

من مثل قول الشاعر (١) :

تودّ عدوى ثم تزعم أنى صديقك ؛ إن رأى عنك لعازب
فالمصدر المؤول من « أن مع معموليها » يسدّ مسدّ مفعولى الفعل : « تزعم »

ومن أمثلة المعنى المنفى قول الشاعر :

الله يعلم أنى لم أقل كذباً والحق عند جميع الناس مقبول
وتأويل المصدر مع زيادة ما يدل على النفي هو : « الله يعلم عدم كذب
قولى » .

— وقد سبق (٢) تفصيل الكلام على طريقة صوغ المصدر المؤول .

* * *

الحكم الرابع (٣) — جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين معينين :
وذلك بأن يكونا ضميرين متصلين ، متحدين فى المعنى (٤) ، مختلفين فى
النوع ؛ نحو : علمتُنى راعياً فى مودة الأصدقاء ، ورأيتنى حريصاً عليها .
فالتاء والياء فى المثالين ضميران . متصلان ، ومدلولهما شىء واحد ؛ فهما للمتكلم ،
مع اختلاف نوعهما : فالتاء ضمير رفع فاعل ، والياء ضمير نصب ، مفعول به .
ونحو : علمتُك زاهداً فى الشهرة الزائفة ، وحسبتُك نافراً من أسبابها . فالتاء
والكاف فى المثالين ضميران ، متصلان ، ومعناهما واحد ؛ لأن مدلولهما هو
المخاطب . مع اختلاف نوعهما كذلك ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، والكاف ضمير
نصب . مفعول به (٥) .

(١) وقول الآخر :

إذا القوم قالوا : من فى ؟ خلت أنى دعيت فلم أكسل ، ولم أتبلد

(٢) سبق فى (ج ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب : الموصول) .

(٣) انظر تكلمته الهامة فى الزيادة والتفصيل .

(٤) بأن يكون مدلولهما واحداً (أى : أن صاحب كل منهما هو صاحب الآخر ، فكلاهما يدل
على ما يدل عليه الثانى) .

(٥) ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : (إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِتْمَانٌ) : « إن رأى أستغنى »

فالفعل : « رأى » فاعله ضمير مستتر ، تقديره : « هو » — والضمير المستتر نوع من المتصل —
ومفعوله الأول : « الهاء » — فقد وقع الفاعل والمفعول هنا ضميرين ، متصلين ، متحدين فى المعنى ؛ لأن
مدلولهما واحد ؛ هو : الغائب ، مع اختلاف نوعهما ، فالضمير المستتر : « هو » ضمير رفع ، فاعل ،
والضمير « الهاء » المذكور ضمير نصب ، مفعول به .

زيادة وتفصيل :

الحكم الرابع غير خاص بالأفعال القلبية وحدها : فهناك بعض أفعال أخرى تشاركها فيه : مثل : « رأى » البصرية والحلمية ، وهو كثير فيهما . ومثل : « وجد » (بمعنى : لقي) . و« تقدّم » . و« عدّم » . وهو قليل في هذه الثلاثة ، ولكنه قياسى فى الخمسة . وفى غيرها مما نصت عليه المراجع : وليس عاماً فى الأفعال : نحو : استيقظتُ فرأيتنى منفرداً — أخذنى النوم فرأيتنى جالساً فى حفل أدبى — . ساءلت نفسى فى غدرة الحوادث : أين أنا ؟ ثم وجدتنى (أى : لقيتُ نفسى ، وعرفتُ مكانها) — فقدتُنى إن جنحت إلى خيانة . أو عدمتنى . ولا يجوز هذا فى غير ما سبق إلا ماله سند لغوى يؤيده . فلا يصح : كرمتنى . ولا سمعتنى ، ولا قرأتنى . وأشباهها مما لم يرد فى المراجع . إلا إن كان أحد الضميرين منفصلاً ، فيجوز فى جميع الأفعال . نحو : ما لمستُ إلا إياى — ما راقتُ إلا إياى^(١) .

ويمتنع فى باب : « ظن وأخواتها » . وفى جميع الأفعال الأخرى — اتحاد الفاعل والمفعول اتحاداً معنوياً إن كان الفاعل ضميراً . متصلاً ، مستتراً ، مفسراً بالمفعول به ، فلا يصح محمداً ظن قائماً — ولا عالياً نظر ؛ بمعنى : محمداً ظن نفسه وعلياً نظر نفسه لأن مفسر الضمير هنا : (أى : مرجعه) هو المفعول به . فإن كان الضمير الفاعل منفصلاً بارزاً صح ؛ فيقال : ما ظن محمداً قائماً إلا هو . وما نظر علياً إلا هو

(١) « ملاحظة » : المفهوم من كلام النحاة أنهم يعمون ما سبق من اجتماع الفاعل والمفعول به إذا كانا ضميرين ، متصلين ، متحدّين معنى — بأن يكونا لمتكلم واحد ، أو لمخاطب واحد — مختلفين نوعاً . ولا فرق فى هذا بين المفعول به الحقيقى ، والمفعول به التقديرى ، وهو الذى يتعدى إليه العامل بحرف جر ، إذا الخبرور فى هذه الصورة مفعول به تقديراً . فيمتنع عندهم أن يقال : « أحضرتنى ، أو أحضرت بى » إذا كان الضميران للمتكلم . كما يمتنع أن يقال : « أوثقتك ، وأوثقت بك إذا كان الضميران لمخاطب واحد . لكن يعترض رأيهم فى المفعول التقديرى آيات كريمة متعددة ، منها قوله تعالى : (وهزى إليك بجذع النخلة . .) وقوله تعالى : (راضم إليك جناحك . .) . قوله تعالى : (أمسك عليك زوجك) ولا عبرة بما يقوله « الصبان » نقلاً عن « المغنى » من أن الآيات مؤولة على تقدير حذف مضاف ، وكلمة « نفس » مجزوفة ، وأن الأصل : هزى إلى نفسك — اضمم إلى نفسك — أمسك على نفسك — قاصدين بهذا التأويل أن توافق الآيات رأيهم ، مع أن الواجب أن يغير رأيهم ليوافق أفصح كلام عرفوه ؛ فلا علينا من اتباعه ، ومن شاء فليتناوله .

الْقَوْلُ

معناه ، متى ينصب مفعولاً واحداً ؟ ومتى ينصب مفعولين ؟

يعرض النحاة في هذا الباب للقول ومشتقاته ؛ لتشابهه بينه وبين « الظن » في بعض المعاني والأحكام . وصفوة كلامهم : أن « القول » متعدد المعاني ، وأن الذي يتصل منها بموضوعنا معنيان ؛ أحدهما : « التلفظ المحض ، وبمجرد النطق » والآخر : « الظن » .

(١) فإن كان معناه : « التلفظ المحض ، وبمجرد النطق » فإنه ينصب مفعولاً به واحداً ، تكون دلالاته المعنوية مقصودة غير مهملة^(١) ، سواء أكان الذي جرى به التلفظ ، ووقع عليه القول - كلمة مفردة^(٢) ، أم جملة . فثال المفردة ما جاء على لسان حكيم : (تسألني عن العظمة الحقة ؛ فأقول : « الكرامة ») ، وعن رأس الرذائل ؛ فأقول : « الكذب » (فعنى « أقول » هنا : « أنطق ، وأتلفظ » . والكلمة التي وقع عليها القول (أي : التي قيلت) ، هي : « الكرامة » - « الكذب » . وكتلتاهما مفعول به منصوب مباشرة .

ومن الأمثلة للكلمة المفردة أيضاً : سألت والدي عن مكان نقضى فيه يوم العطلة ، فقال : « الريف » . وعن شيء نعمله هناك ، فقال : « التنقل » ، فعنى قال : « تلفظ ونطق » ، والكلمة التي وقع عليها القول هي : « الريف » - « التنقل » وتعرب كل واحدة منهما مفعولاً به منصوباً مباشرة . ومثل هذا قول الشاعر :

جَدَّ الرِّحِيلَ ، وَحَشَّنِي صَحْبِي قَالُوا : « الصَّبَاحَ » ؛ فَطَيَّرُوا لُبِّي^(٣)

(١) المراد من أنها مقصودة غير مهملة : ألا تكون مجرد تصويت لا اعتبار فيه للمعنى مطلقاً ولا التفات للدلول على الوجه المشار إليه في رقم ٧ من هامش الصفحة الآتية .

(٢) أي : ليست جملة ، ولا شبه جملة .

(٣) وقول الآخر .

بلدٌ يكاد يقول حيه نَ تزوره : « أهلاً وسهلاً »

ومن أمثلة الجملة بنوعيها^(١) : (قلتُ : الشعرُ غذاءُ العاطفة^(٢)) . . . —
 (أقول : تصفوا النفسُ بسماعِ الغناء الرفيع) — (قال شوقي : « آيةُ هذا الزمانِ الصحفُ »)
 — . (ويقولُ : « تسيرُ مسيرَ الضحى في البلاد » . . .) .
 ومثل :

(يقولون : « طالَ الليلُ ») : والليلُ لم يُطلْ . ولكنَّ من يشكو من الهمِّ يسهرُ
 فعني « القول » في هذه الأمثلة كسابقه . وبعده جملة اسمية ، أو فعلية ، يزداد على
 إعرابها : أنها في محل نصب^(٣) سدّت مسدّ المفعول به للقول ، وليست مفعولاً به^(٤)
 مباشرة . بخلاف الكلمة المفردة ، فإنها هي المفعول به مباشرة — كما تقدم —
 سواء أكان الناطق بالكلمة قد نطقها ابتداءً ؛ دون أن يسمعها من غيره فيرددها
 بعده : كالتى في المثال الأول .^(٥) أم كان نطقه بها تالياً لنطق آخر ، وترديداً لما سمعه ؛
 كالتى في الثانى^(٥) . وهى في الحالتين لا تسمى كلمة « محكية بالقول » في اصطلاح
 كثرة النحاة^(٦) . ولو كان النطق بها ترديداً ومحاكاةً لنطق سابق ؛ لأن الحكاية في
 هذا الباب لا تكون عندهم للكلمة المفردة^(٧) .

(١) وقت الجملة الاسمية والفعلية بعد القول في البيت التالى :

قالوا : نراك بلا سقم . فملمت لهم : السقم في القلب . ليس السقم في البدن .

(٢) ومن الجملة الاسمية أيضاً قوله تعالى : (قر : متاع الدنيا قليل ، والآخرة خير لمن اتقى) .

(٣) وهذا هو الأعم الأغلب في محلها — انظر « ا » من ص ٥٣ —

(٤) لأن أصل المفعول به لا يكون جملة ، فهى تسد مسده ، ولا تكون مفعولاً به أصيلاً .

(٥ و ٥) من « ا »

(٦) انظر « ا » من ص ٥٣ .

(٧) إلا إذا كانت الكلمة المفردة لا تدل على جملة ، ولا تعبر عنها ، ولا عن مفرد ؛ وإنما
 يراد نص لفظها المنطوق من قبل (دون نظر لمعناه مطلقاً ، ولا لمدلوله ؛ فالمراد هو ترديد الكلمة ترديداً
 صوتياً مجرداً .) انظر ما يوضح هذا في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة) . فيجب حكايته ورعاية
 إعرابه بضمطه المنطوق السابق ، نحو : « قال على باب » ، إذا تكلم بكلمة : « باب » مرفوعة . ومثل
 كلمة « نعم » في قول الشاعر :

إذا قلت في شيء « نعم » فأتئمهُ فإنَّ « نعم » دينٌ على الحرِّ واجب

هذا ، ولا يخرج الكلمة عن وصفها بالإفراد أن يكون في المقصود منها : الجملة أو الجمل ؛ أى : أن
 تكون في ظاهرها لفظة مفردة يراد بها مضمون جملة أو جمل ، مثل : (سمعت المؤذن يصيح : « الله أكبر » ،
 لقد قال : كلمة راقية) . فالكلمة هنا مفردة في معنى الجملة ؛ لأنها تقوم مقامها في المضمون . ومثل :
 كنت في ندوة أدبية ؛ فسمعت من يقول حديثاً ، وأصغيت لشاعر يقول قصيدة ، وخطيب يقول خطبة .
 فكل كلمة من الكلمات الثلاث : (حديثاً — قصيدة — خطبة) مفردة في ظاهرها ، ولكنها في مقام جمل =

أما الجملة التي تسُدّ - في الأغلب^(١) - مسدّ مفعول « القول » والتي محلها النصب فيسمونها : « مَحْكِيَّةٌ بالقول » بشرط أن تكون قد جرت من قبل على لسان ، ثم أعادها المتكلم ، وردّ ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره . فلا بد في الجملة التي تسمى : « مَحْكِيَّةٌ » أن تكون قد ذُكرت مرة سابقة قبل حكايتها بالقول . وإلا فلا يصح تسميتها : « مَحْكِيَّةٌ » على الصحيح . والأغلب أنها في الحالتين في محل نصب ، سادة مسدّ المفعول به . وتشتهر بين المعربين بأنها : « مقُول القول »^(٢) ؛ أي : الجملة التي جرى بها القول ، وهي المرادة منه .

* * *

(ب) وإن كان معنى « القول » - ومشتقاته هو : « الظن » (أي : الرجحان^(٣)) فإنه ينصب مفعولين مثله - بالشروط التي سنعرفها - ويجرى عليه ما يجرى على « الظن »^(٤) (بمعنى الرجحان) من التعليق ، والإلغاء ، وسائر الأحكام السابقة الخاصة بالأفعال القلبية ؛ فهو والظن سواء . إلا في اختلاف

= كثيرة ؛ لأن الحديث الذي في الندوة لا يكون إلا جملاً متعددة ، وكذلك القصيدة ، والخطبة ؛ فالكلمة هنا مفردة ولكنها في معنى الجملة ، كما يقول النحاة .

وقد يراد بالكلمة المفردة ، لا نصها ؛ وإنما الرمز والكناية إلى لفظة أخرى ؛ مثل : قلت « كلمة » . أريد : لفظة معينة نطقت بها قبل نطق الآن ؛ مثل لفظة : عصفور ، أو بلبل ، أو خديجة ، أو كتاب ، أو غير ذلك مما أشير إليه ، ولا أريد إعادة النطق به لداع يمتنع .

فالكلمة المفردة التي لا تحكي ، ثلاثة أنواع هنا : كلمة مفردة لا يراد التمسك بنصها الحرفي بضبطه الأول المنطوق ، وكلمة مفردة في لفظها ولكنها في معنى الجملة ، وكلمة هي رمز لأخرى مفردة . والثلاثة مفعول به مباشرة للقول -

ثم انظر « ١ » من ص ٥٣ ؛ لأهميتها .

(١٤١) وقد تكون فاعلاً أو نائب فاعل ، طبقاً للبيان الذي في ص ٦٦ وفي ٣ من هامش ص ١١٣ .

(٢) وهذا التعبير أحسن ؛ إذ يصدق على الجملة التي سبق النطق بها والتي لم يسبق ، فهو تعبير عام

يشمل الحالتين وقد اجتمعتا في قول جميل :

بشينة قالت - يا جميل - : أَرَبْتَنِي فقلمت : كلانا - يابُشَيْنُ - مُرِيب

أما التعبير هنا بكلمة : « الحكاية » فيؤدى إلى أن يشمل ما سبق النطق به ، وما لم يسبق ، مع أن الشائع قصر « الحكاية » على الذي يعاد ، إلا عند إرادة المجاز .

(٣) سبق معنى الرجحان في رقم (٤) من هامش ص ٥ .

(٤) ولهذا تفتح همزة « أن » الواقعة بعد « القول » الذي معناه « الظن » ؛ لأن القول بهذا المعنى

ينصب مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من « أن » مع معموليها ساداً مسدّ المفعولين . (كما سبق في ج ١ في موضع الكسر ص ٤٨٨ م ٥١ ، ولما تقدم هنا في رقم ٥ من هامش ص ٤٣ ويحيى في رقم ١ من هامش ص ٥٢) .

الحروف الهجائية . ومن الأمثلة : أتقول السماءَ صححوا^(١) في الغد - ؟ أتقولان الكتابَ نفيساً إن تسم إعداده ؟ - أتقولون السفرَ المنتظر مفيداً ؟ . . .
 فلا بد من مفعولين منصوبين بعده^(٢) - إلا عند التعليق أو الإلغاء^(٣) - فإن لم يتحقق له المفعولان المنصوبان لم يكن معناه « الظن » وإنما يكون معناه : « التلاطف المحض ، ومجرد النطق » ، وفي هذه الصورة يكون من النوع الأول « ا » الذى ينصب مفعولاً به واحداً ، ولا ينصب مفعولين ؛ فدلولة إن كان كلمة مفردة وقع عليها القول وجب اعتبارها مفعوله المنصوب مباشرة ؛ مثل : أتقول : الجوّ ؟ ؛ أى : أتتلق بكلمة : « الجوّ » وإن كان مدلوله جملة اسمية أو فعلية فهى فى محل نصب تسدّ مسدّد ذلك المفعول به الواحد ، مثل : أتقول : الحروبُ خادمةٌ للعلوم ؟ - أتقول : السّلمُ الطويلة داءٌ ؟ - ومثل : أتقول : قد يجمع الله الشيتيين بعد اليأس من التلاقي ؟ - أتقول : لا يضع العُرف^(٤) بين الله والناس ؟ فمعنى « تقول » فى هذه الجملة هو : تتلق ، ومعنى « القول » فى كل ما تقدم هو « النطق » لا الظن ، وبالجملة بعده فى الأمثلة المذكورة : « متقولُ القول » ولا تُسمى محكية بالقول إلا إذا سبق النطق بها قبل هذه المرة - كما أوضحنا .
 وملخص ما تقدم : أن القول المستوفى للشروط^(٥) إذا وقع له مفعولان منصوبان به كان بمعنى : « الظن » حتماً ، وتجرى عليه أحكام « الظن » ولا وجود للحكاية هنا أو غيرها ، - على الأرجح . - وإذا وقع له كلمة واحدة (هى التى قيلت) كان معناه : « مجرد النطق » ، ونصبها مفعولاً به واحداً ، ولا تسمى هذه الكلمة محكية^(٦) ، مع أنها هى مفعوله المباشر . وكذلك إذا وقع له جملة اسمية أو فعلية كان معناه مجرد النطق أيضاً ، ولكنه ينصب مفعولاً به واحداً نصباً غير مباشر ؛ لأن الجملة التى بعده تكون فى محل نصب ؛ فتسدّ مسدّد المفعول به ، وتسمى :

(١) لا غيم ولا مطر فيها .

(٢) ويجوز أن يحل محل المفعول به الثانى جملة ، أو شبه جملة ، (كما أسلفنا فى أحكام

الأفعال القلبية - « ا » ص ٢٤ - ومنها : القول بمعنى الظن) . وتكون الجملة فى محل نصب .

(٣) أو : عند قيام قرينة تدل على حذفها ، أو حذف أحدهما - كما سيبنىء فى ص ٦٣٥٦ .

(٤) المعروف والخير .

(٥) وهى موضحة فى الصفحة الآتية

(٦) إلا فى الصورة التى تقدمت فى رقم ٧ من هامش ص ٤٧ .

« مَقُولُ القول » دائماً ، ولا تسمى « محكية بالقول » إلا إذا سبق النطق بها .

فالقول بمعنى « الظن » لا حكاية معه — كما عرفنا — إذا وقع له مفعولاه المنصوبان . فإذا تغير ضبطهما وصارا مرفوعين أصالة^(١) فإن معناه وعمله يتغيران تبعاً لذلك ؛ إذ يصير معناه : النطق المجرد ، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد فتكون الجملة الجديدة اسمية في محل نصب ، تسد مسد مفعوله .

* * *

شروط القول بمعنى الظن :

يشترط النحاة ما يأتي لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملاً ، طبقاً لما استنبطوه من أفصح اللغات العربية ، وأكثرها شيوعاً :

(١) أن يكون فعلاً مضارعاً .

(٢) وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة^(٢) .

(٣) وأن يكون مسبوqاً باستفهام^(٣) .

(٤) وألا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل . لكن يجوز الفصل بالظرف ، أو بالجار^(٤) مع مجروره ، أو بمعمول آخر للفعل ، أو بمعمول معموله^(٥) . وكثير من النحاة لا يشترط عدم الفصل ، ورأيه قوى ، والأخذ به أيسر .

(٥) ألا يتعدى بلام الجر ؛ وإلا وجب الرفع على الحكاية^(٦) ، نحو :
أتقول للوالد فضلك مشكوراً ؟ .

فثال المستوفى للشروط الخمسة : أتقول المناقَ أخطرَ من العدو ؟

أتقول الاستحمامَ ضاراً بعد الأكل مباشرة ؟ .

(١) أى : بغير سبب إلغاء العامل .

(٢) المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث . . .

(٣) سواء أكانت أداة الاستفهام اسماً أم حرفاً ، وسواء أكان المستفهم عنه الفعل أم بعض

معمولاته . . .

(٤) بشرط ألا يكون الجار هو اللام المعدية للمضارع ، كما سيأتى في الشرط الخامس .

(٥) لا مانع من الفصل بأكثر من واحد مما ذكر .

(٦) ويكون القول بمعنى النطق ، والجملة بعده في محل النصب سادة مسد مفعوله .

ومثال الفصل بالظرف : أفوق السحاب - تقول الطائر مرتفعاً ؟ .

وقول الشاعر :

أبعَدَ بَعْدَ تقول الدارَ جامعةً شملَى بهم ، أم تقول البعدَ محتوماً
وبالجار مع مجروره : - أفى أعماق البحر - تقول الغواصة مقيمة ؟ .
وبمعمول الفعل مباشرة : - أوائقاً - تقول الكيمياء دِعامَةَ الصناعة ؟ ومن هذا
أن يفصل أحد المفعولين بين الاستفهام والفعل المضارع ، كقول الشاعر :
أجْهَلاً تقول : بَنَى لُوَىٍ لعمر أيبك أم متجاهلينا
والأصل : أتقول بنى لوى جهالاً . . .

وبمعمول معموله : - الأامن - تقول : العدلَ ناشراً . والأصل : ناشراً
للأمن .

فيذا اختل شرط من الشروط السابقة لم يكن « القول » بمعنى « الظن » فلا
ينصب مفعولين مثله ، ولا يخضع للأحكام الأخرى التي يخضع لها « الظن » وإنما
يكون بمعنى : « النطق والتلفظ » ؛ فينصب مفعولاً به واحداً لا محالة .

أما إذا استوفى شروطه مجتمعة فيجوز أن يكون كالظن معنى وعملاً ، على
التفصيل الذي شرحناه . ويجوز - مع استيفائه تلك الشروط كاملة - أن يكون
بمعنى : « النطق والتلفظ » فينصب مفعولاً به واحداً فقط ، وعندئذ يتعين أن يكون
الاسمان بعده مرفوعين حتماً - كما سلف - ويتعين لإعرابهما مبتدأ وخبراً في محل
نصب ، لتسد جملةً مسد المفعول به . فالأمران جائزان عند استيفائه الشروط^(١) .
ولكن لكل منهما معنى وإعراب يخالف الآخر . والمتكلم يختار منهما ما يناسب
المراد . فيصح : أتقول : الطائر مرتفعاً ؟ كما يصح : أتقول : الطائر مرتفع ؟
ينصب الاسمين معاً ، أو برفعهما على الاعتبارين السالفين المختلفين^(١) ؛ طبقاً
للمعنى المقصود .

وهناك رأى آخر مستمد من لغة قبيلة عربية اسمها : سُلَيْمٌ ، وملخصه :

(١ و ١) فليس استيفاءه الشروط موجياً تنزيهه منزلة « الظن » . وإنما يميز ذلك فقط . أما
لإجرائه مجرى الظن فيوجب أولاً تحقيق الشروط كلها . . .

أن القول — ومشتقاته — إذا كان معناه : « الظن » فإنه ينصب مفعولين مثله .
وتجرى عليه بقية أحكام « الظن » بغير اشتراط شيء من تلك الشروط الخمسة
أو غيرها ، فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه : « الظن »^(١) فإن لم يتحقق
هذا الشرط يكن معناه — في الغالب — « النطق المجرد والتلفظ » ، وينصب مفعولاً
به واحداً ، ولهذا يجب رفع الاسمين بعده . واعتبار جملة الاسمية في محل نصب
تسد مسد مفعوله .

(١) ويروى بعض النحاة : أن « سُلَيْمًا » لا يشترطون أن يكون معناه « الظن » فعندهم القول
قد ينصب مفعولين دائماً . وفي هذا الرأي ضعف . وقد أشرنا (في رقم ٤ من هامش ص ٤٨) إلى وجوب
فتح همزة « أن » الواقعة بعد « القول » إذا كان معناه الظن ، لأنه يحتاج إلى مفعولين ؛ فيكون المصدر
المؤول من « أن » مع معموليها في محل نصب ساداً مسد المفعولين . ونشير هنا إلى أن الرأي السالف يساير
لغة سليم وغيرها ما دام القول بمعنى الظن ؛ لحاجته إلى ما بعده ، فتفقد « إن » الصدارة في جملتها ؛
فتفتح همزتها وجوباً .

في حالة الحكاية ؛ حيث تكون فيها فاطمة وزينب غائبتين وقت الكلام^(١) .
فالحكاية بالمعنى لا تقتضى المحافظة على اسمية الجملة ، أو فعليتها ، أو نصّ
كلماتها ، أو إعراب بعض كلماتها إعراباً معيناً ؛ وإنما تقتضى المحافظة على
سلامة المعنى ، ودقته ، وصحة الألفاظ ، وصياغة التركيب ، فيكفى في الجملة
الحكيّة أن تكون صحيحة في مطابقة المعنى الأصلي ، وسليمة من الخطأ اللفظي .

فإن كانت الجملة المحكية مشتملة في أصلها على خطأ لغويّ أو نحويّ وجب
حكايتها بالمعنى للتخلص مما فيها من خطأ . إلا إن كان المراد إظهار هذا الخطأ ،
ولإبرازه لسبب مقصود ؛ وعندئذ يجب حكايتها بما اشتملت عليه .

(ج) هل يُلحق « بالقول » الذى معناه النطق والتلفظ ، ما يؤدي معناه
من كلمات أخرى ؛ مثل : ناديت ، دعوت ، أوحيت ، قرأت - أوصيت -
نصحت . . . وغيرها من كل ما يراد به : « النطق المجرد ، والتلفظ المحض »
فتنصب مفعولاً به أو مفعولين^(٢) ، على التفصيل الذى سبق ؟ .

الأنسب الأخذ بالرأى القائل : إنها تُلحق به في نصب المفعول والمفعولين ،
ما دامت واضحة الدلالة على معناه . ومن الأمثلة قوله تعالى : (ونادوا يا مالكُ :
ليَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) ، وقوله تعالى : (فِدَعَا رَبَّهُ : إني مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرُ)
بكَسْرِ الهمزة في قراءة الكسر . وقوله تعالى : (فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ : لَسْنَهُ لِكِنَّ
الظالمين) . . . ولا داعي للتأويل في هذه الآيات وغيرها بتقدير « قَوْل » . . . إذ
لا حاجة للتقدير مع الدلالة الواضحة ، وعدم فساد المعنى أو التركيب . . .

أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوى . ومن ذلك قوله تعالى :
(يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ . . .
أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ) . . . أى : فيقال لهم : أكفرتم ؟ فهنا القول

(١) لأن ذكر اسميهما دليل - في الغالب - على غيابهما وقت حكاية الكلام . ولولا غيابهما
لا تجم إليهما الخطاب : « قلت لك » . . . بدلا من « قلت لفاطمة .. وقات لزينب .. » . (راجع حاشية
الصبان ج ٢ آخر باب « ظن » وكذلك الخضرى - وغيره - في هذا الوضع) .

(٢) طبقاً للرأى الذى يفيد أن سُلَيْمًا - كما نقل بعض النحاة - تنصب بالقول مفعولين مطلقاً ،
(أى : ولو لم يكن بمعنى : الظن . ، كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٢) .

محدوف^(١) ولا بد من تقديره لصحة المعنى والأسلوب .

(١) هذا موضع من مواضع حذفه جوازاً ؛ لوجود كلام قبله يدل عليه وعلى مكانه ، وهو قوله تعالى : (يوم تبيض وجوه . . . إلخ) . وبثله قراءة من قرأ قوله تعالى في سورة الشعراء :

(« وإذ نادى ربك موسى : أن ائت القوم الظالمين قوم فرعون . ألا تتقون) .. بالتاءين - لا بالياء فالتاء ، وهذه قراءة أخرى - قال ابن جني في كتابه : « المحتسب » - ج ٢ ص ١٢٧ - عن هذه قال القراءة مانصه : (« هو عندنا على إضمار القول فيه . وإيضاحه : وإذ نادى ربك موسى أن ائت القوم الظالمين ، قوم فرعون ، فقل لهم : ألا تتقون . وقد كثر حذف القول عندهم ، من ذلك قول الله تعالى : « والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ، . . . سلام عليكم . . . » . أى : يقولون : سلامٌ عليكم ») « اهـ »

هذا ، وبما سبق يظهر أن ابن جني من أصحاب الرأي الذى لا يلحق بالقول الذى معناه النطق والتلفظ ما يؤدى معناه ؛ مثل : ناديت . . .

المسألة ٦٣ :

حذف المفعولين ، أو أحدهما ، وحذف الناسخ

الاختصار أصل بلاغى ، لا يختص بباب ، ولا يقتصر على مسألة ، ويراد به : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه . وهو جائز بشرطين :

(أ) أن يوجد دليل يدل على المحذوف ، ومكانه ^(١) .

(ب) وألا يترتب على حذفه إساءة للمعنى ، أو إفساد^٢ في الصياغة اللفظية .

واستناداً إلى هذا الأصل القويم يصح الاختصار هنا بحذف المفعولين معاً أو أحدهما . فمثال حذفهما معاً : — هل علمت الطيارة ساجحةً في ماء الأنهار ؟ . فتجيب : نعم ، علمت هل حسبت الإنسان واصلاً إلى الكواكب الأخرى ؟ . نعم ، حسبت أى : علمت الطيارة ساجحةً وحسبت الإنسان واصلاً

ومثال حذف الثانى وحده (وهو كثير) : أى الكلامين أشدُّ تأثيراً فى الجماهير ؛ أشعرُ أم الخطابة ؟ فنقول : أظن الخطابة أى : أظن الخطابة أشد

ومثال حذف الأول وحده : (وحذفه أقل من الثانى) : ما مبلغ علمك بخالد بن الوليد ؟ فنقول : أعلم بطلا صحابياً من أبطال التاريخ . أى : أعلم خالداً بطلا

فقد صحَّ الحذف فى الأمثلة السابقة ؛ لتحقق الشرطين معاً . فإن لم يتحقق

(١) لأن عدم معرفة المحذوف يفسد المعنى فساداً كاملاً ، وعدم معرفة مكانه يؤثر فى المنى قليلاً أو كثيراً ؛ فلوضع الكلمة فى الجملة أثر فى المعنى . ولا فرق فى الدليل (القرينة) بين أن يكون مقالياً ؛ (أى : قولاً يدل على المحذوف) وأن يكون حالياً : (أى : أمراً آخر مفهوماً من الحال والمقام ، بغير نطق ولا كلام . ولهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢١٩ م ٧٦ ، وراجع - ١ ص ٣٦٢ م ٣٧) .

(٢) يرى بعض النحاة الاختصار على هذا الشرط ؛ لأنه يتضمن معنى الشرط الأول . ولكننا ذكرناهما معاً مبالغة فى الإيضاح والإبانة .

الشرطان معاً لم يجوز الحذف^(١)؛ فلا يصح في تلك الأمثلة وأشباهاها : علمت فقط ، ولا حسبت فقط ، بحذف المفعولين فيهما . ولا يصح علمت الطائرة . . . ولا حسبت الإنسان . . . بحذف المفعول الثاني فقط ، ولا علمت . . . ساجحة ، ولا حسبت . . . واصلاً ؛ بحذف الأول . وهكذا من كل ما فقد الشرطين معاً ، أو أحدهما .

واعتماداً على الأصل البلاغى السابق أيضاً يصح حذف الناسخ مع مرفوعه ؛ نحو : ما ذا تزعم ؟ فتجيب : . . . الأخ منتظراً في الحقل . أى : أزعج^(٢) . . .

(١) ولا التفات لمن أباح : « الاقتصار » ؛ وهو الحذف بغير دليل . لأن هذه الإجابة مفسدة .
(٢) في المسألتين الأخيرتين ؛ (مسألة ٦٢ : « القول » ومسألة ٦٣ : « الحذف ») يقول ابن مالك في الحذف :

وَلَا تُحْزِرُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ ، أَوْ مَفْعُولٍ .

يريد : ليس من الجائز في هذا الباب سقوط مفعول (أى : حذفه) أو مفعولين . إلا بوجود دليل يدل على المحذوف . وكلامه مختصر ، وقد وفيناه . ويذكر في القول :

و « كَتَّظُنُّ » اجْعَلْ : « تَقُولُ » إِنْ وُلِيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ . وَلَمْ يَنْفَصِلْ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ . أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بَبَعْضِ ذِي فَصَلَتَ يُحْتَمَلُ

المعنى : اجعل « تقول » - وهى مضارع للمخاطب - مثل « تظن » فى المعنى والعمل إن وليت : « تقول » مستفهماً به ، أى : إن جاءت « تقول » بعد أداة يُستفهم بها . (فوُزِعَ الفعل «تقول» بعد الاستفهام شرط) .

وشرط آخر ؛ هو : ألا ينفصل الفعل المضارع : « تقول » عن أداة الاستفهام بفواصل غير الظرف . أما الظرف فيجوز أن يقع فاصلاً بينهما ، كذا ما يشبه الظرف ؛ وهو الجار مع مجروره . - وقد يطلق « الظرف » - أحياناً - على شبه الجملة بنوعيه - وكذا كل شيء آخر وقع عليه عمل الفعل : « ظن » أو عمِلَ مِمُولٍ الفعل ؛ كالأمثلة التى سبقت فى الشرح .
ثم بين الرأى الآخر فى : « القول » بالبيت التالى :

وَأَجْرَى « الْقَوْلُ » ، « كَظَنَّ » مُطْلَقًا عِنْدَ « سَلِيمٍ » ؛ نَحْوُ ؛ قُلْ ذَا مُشْفِقًا

أى : قبيلة « سليم » تجرى القول مجرى الظن فى المعنى ، والعمل والأحكام المختلفة ، من غير اشتراط شيء مطلقاً . إلا اشتراط أن يكون « القول » بمعنى « الظن » . . . مثل : قل هذا مشفقاً . وقد سبق رأى

المسألة ٦٤ :

أعلم... أرى ..

الحزينُ	أفرحتُ	الحزينُ	فرِحَ
الباطلُ	أزهقُ الحقَّ	الباطلُ	زهَقَ
المتشددُ	ألانتُ الحوادثُ	المتشددُ	لانَ
الخبيرَ السارَّ	أسمعتُ الصديقَ	الخبيرَ السارَّ	سمعَ
أهلَه	أوردتُ الغائبَ	أهلَه	وردَ
القصيدَ	أقرأتُ الأديبَ	القصيدَ	قرأَ
الرزقِ	أعلمتُ الغلامَ	الرزقِ	علمتُ
الاستقامةَ	أعلمتُ الشبابَ	الاستقامةَ	علمَ
النبوغِ	أرَيْتُ المتعلمَ	النبوغِ	رأيتُ
الآثارَ	أرَيْتُ الحبراءَ	الآثارَ	رأى

الفعل نوعان : « لازم » ؛ (أى : قاصر ؛ لا ينصب بنفسه المفعول به) ، و « متعد » ؛ ينصب بنفسه مفعولاً به ، أو مفعولين ، أو ثلاثة . ولا يزيد عليها . ولتعدية الفعل اللازم وسائل معروفة في بابه ^(١) . منها : وقوعه بعد « همزة النقل » . (أى : همزة التعدية) فإذا دخلت همزة النقل على الفعل الثلاثي اللازم ، أو الثلاثي المتعدى لواحد أو لاثنين غيَّرت حاله ، وجعلت الثلاثي اللازم متعدياً لواحد - كأمثلة : « ا » - وصيَّرت الثلاثي المتعدى لواحد متعدياً لاثنين - كأمثلة « ب » - وصيَّرت الثلاثي المتعدى لاثنين متعدياً لثلاثة - كأمثلة : « ح » - فشأنها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثي مفعولاً به ^(٢) ؛ فنقله من حالة إلى أخرى تخالفها ^(٣) ؛ فتكسب الجملة مفعولاً به جديداً لم يكن له وجود قبل دخول همزة النقل

(١) هر باب « تعدى الفعل ولزومه » . وسيأتى في ص ١٥٠ م ٧٠ .

(٢) كما سيجيء في ص ١٥٨ م ٧١ . وفي رقم ٢ من ص ١٦٥ .

(٣) ولهذا سميت أيضاً : « همزة النقل » .

على الفعل . أما غير الثلاثي فلا تدخل عليه هذه الهمزة .

ولا يكاد يوجد خلاف هام في أن التعدية بهمزة النقل على الوجه السالف قياسية في الثلاثي اللازم ، وفي الثلاثي المتعدى بأصله لواحد^(١) . إنما الخلاف في الثلاثي المتعدى بأصله لاثنين ؛ أتكون تعديته بهمزة النقل مقصورة على فعلين من الأفعال القلبية ؛ هما : « عَلِمَ - ورأى »^(٢) - دون غيرها من باقي الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين ، والتي سبق الكلام عليها^(٣) - أم ليست مقصورة على الفعلين المذكورين ؛ فتشملهما ، وتشمل أخواتهما القلبية التي مرّت في الباب السالف ؟
 ريان . وتميل إلى أولهما جمهرة النحاة ، فتَقْصِرُ التعدية على الفعلين المعينين (« عَلِمَ » و « رَأَى ») ولا تبيح قياس شيء عليهما من أفعال اليقين والرجحان وغيرهما ، فلا يصح عندها أن تقول . أَظُنُّنْتُ الرجلَ السيارةَ قادمةً ، وأحسبته السفرَ فيها مريحاً . في حين يصح هذا عند بعض آخر يبيح القياس على الفعلين السالفين ، ولا يرى وجهاً للتفرقة بينهما وبين نظائرها من أفعال اليقين والرجحان التي تنصب مفعولين بحسب أصلها^(٤) .

سواء أخذنا برأى الجمهرة أم بالرأى الآخر ، فالفعل القلبيّ الناصب للمفعولين بحسب أصله وبحسب رأى كل منهما في نوعه^(٥) . . . سينصب ثلاثة بعد دخول

(١) راجع الأشموني والصبان - ج ١ - أول باب : « تعدى الفعل ولزومه » .

(٢) سواء أكانت علمية كالأمثلة المذكورة ، أم حُلْمِيّة ؛ وهي التي مصدرها « الرؤيا » المنامية . كقوله تعالى :

« إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ . . . »

(٣) في ص ٥ . ثم راجع رقم ٢ من ص ١٦٥ ورقم ١ من هامشها .

(٤) وهذا رأى حسن اليوم ؛ فإنه مع خلوه من التشديد والتضييق ، يسائر الأصول اللغوية العامة ، ويلتزم التعبير الموجز المطلوب في بعض الأحيان ، فتقول : أَظُنُّنْتُ الرجلَ السيارةَ قادمةً ؛ بدلاً من جملة الرجل يظن السيارة قادمة ، إذ من الدواعي البلاغية ، والاستعمالات اللازمة في العلوم الحديثة ما قد يجعل له التفضيل . فن الخير إباحة الرأيين ، وترك الاختيار للمتكلم يراعى فيه الملابسات . .

(٥) من ناحية أنه محصور في الفعلين السالفين دون غيرها من أفعال القلوب ، أو غير محصور فيهما وإنما يشمل كل أفعال القلوب التي سبق شرحها .

همزة التعدية عليه . ومفعوله الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر ، ويجرى عليهما في حالتها الجديدة ما كان يجري عليهما قبل مجيء همزة التعدية ؛ فتطبق عليهما وعلى أفعالهما — وباقي المشتقات — الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية التي سبق شرحها ، ومنها : التعليق ، والإلغاء ، والحذف اختصاراً للدليل . . .

فمن أمثلة التعليق : أَعْلَمْتُ الشاهدَ لأداء الشهادة واجبٌ ، وأرَيْتَهُ إنَّ (١) كَيْمَانَهَا لِإِثْمٍ كَبِيرٍ . ومن أمثلة الإلغاء أو عدمه : النَّخِيلُ أَعْلَمْتُ الْبَدْوَى أَنْسَبُ لِلصَّحْرَاءِ — أو : أَنْسَبُ لِلصَّحْرَاءِ أَعْلَمْتُ الْبَدْوَى النَّخِيلُ — أو : النَّخِيلُ أَنْسَبُ لِلصَّحْرَاءِ أَعْلَمْتُ الْبَدْوَى . وأصل الجملة : أَعْلَمْتُ الْبَدْوَى النَّخِيلَ أَنْسَبُ لِلصَّحْرَاءِ . أما المفعول به الأول من الثلاثة فقد كان في أصله فاعلاً كما عرفنا ، فلا علاقة له بهذه الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية السالفة .

ومن أمثلة حذف المفعول به الثاني للدليل أن يقال : «هل عرفت حالة المزرعة ؟ فتجيب : أَعْلَمْنِي الْخَيْرُ . . . جيدةً ، أَى : أَعْلَمْنِي الْخَيْرَ الْمَزْرَعَةَ جَيِّدَةً . ومثال حذف الثالث للدليل ؛ أن يقال : هل عَلمَ الْوَالِدُ أَحَدًا قَادِمًا لَزِيَارَتِكَ ؟ فتجيب : أَعْلَمْتَهُ زَمِيلًا ، أَى : زَمِيلًا قَادِمًا (٢) لَزِيَارَتِي . ومثال حذف الثاني والثالث معاً أن تقول : أَعْلَمْتَهُ . . .

فإن كان الفعل : «عَلِمَ» بمعنى : «عَرَفَ» أو كان الفعل : «رَأَى» بمعنى : «أَبْصَرَ» — لم ينصب كلاهما في أصله إلا مفعولاً به واحداً كما سبق (٣) . نحو : عَلِمْتُ الطَّرِيقَ إِلَى النَّهْرِ — رَأَيْتُ الشَّهْبَ الْمَتَسَاقِطَةَ . فإذا دخلت على أحدهما همزة التعدية صيرته ينصب مفعولين ، نحو : أَعْلَمْتُ الرَّجُلَ الطَّرِيقَ إِلَى النَّهْرِ ، وَأَرَيْتُ (٤) الْغَلَامَ الشَّهْبَ الْمَتَسَاقِطَةَ . وهذان المفعولان ليسا في الأصل مبتدأ وخبراً ؛ إذ لا يصح : الرَّجُلُ الطَّرِيقُ — الْغَلَامُ الشَّهْبُ . ولهذا لا يصح

(١) يوضح هذا المثال مع كسر همزة «إن» ما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٣ .

(٢) المعنى الأساسي لا يتم إلا بهذه الكلمة ، فلا تعرب حالا ، لأن الحال فضلة .

(٣) في ص ١٣ ، ١٤ .

(٤) سبقت أحكام خاصة ببعض حالات هذا الفعل عند بناؤه للمجهول ، وطريقة إعرابه — في

تطبيق الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية عليهما . إلا التعليق فجائز ، ومنه قوله تعالى : (رَبِّ أَرِنِي ^(١) كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى) .

وقد نصت كتب اللغة على أفعال أخرى - قلبية وغير قلبية - قد ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثة من المفاعيل ، دون وجود همزة التعدية قبله . وأشهر تلك الأفعال خمسة : نبأ - أنبا - حدث - أخبر - خبر . . . مثل : نبأتُ الغيَّارَ الجوَّ مناسباً للطيران - أنبأتُ البحَّارَ الميناءَ مستعداً - حدثتُ الصديقَ الرحلةَ طيبةً - أخبرتُ المريضَ الراحةَ لازمةً - خبرتُ البائعَ الأمانةَ أنفعَ له . والكثير في الأساليب الماثورة أن يكون فيها تلك الأفعال الخمسة مبنية للمجهول ، وأن يقع أول المفاعيل الثلاثة نائب فاعل مرفوعاً ، ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين . ومن الأمثلة قول الشاعر :

نُبِّئْتُ نَعْمَى - على الهِجْرانِ - عاتبةً سَقِيّاً ورعيّاً ^(٢) لذلك العاتبِ الزارى

وقد جاء في القرآن « نبأ » ناصباً مفعولاً واحداً صريحاً ، وسد مسدّ المفعولين الآخرين جملة « إن » مع معموليها ، بعد أن علقت الفعل عنها باللام في قوله تعالى : (وقالَ الذينَ كفروا هلْ ندلكُم على رجلٍ يُنبئُكُم - إذا مُزِقْتُم كُلَّ مُمزِقٍ - إنكُم لفي خلقٍ جديدٍ) ^(٣) .

(١) فالآية تشتمل على فعل الأمر « أر » وهو من « أرى » البصرية التي تنصب مفعولين بشرط وجود همزة التعدية قبلها . و « ياء المتكلم » هي مفعوله الأول . وجملة « كيف تحيي الموتى » في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني . في الرأي الراجح . باعتبار « كيف » استفهامية معمولة للفعل : « تحيي » (وقد سبق الكلام على إعراب « كيف » في ج ١ ص ٤٦٢ م ٣٩ وسيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١١٣) .
(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ بيان عن كلمتي « سقى ورعى » ، وفي ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٨ بيان أكل (٣) فيما سبق يقول ابن مالك في باب مستقل ، عنوانه : « أعلم وأرى » .

إلى ثلاثة « رأى » وَ « عَلِمَا » عدوا ، إذا صاراً : أَرَى وَأَعْلَمَا

وما لمفعولي : « عَلِمْتُ » مُطْلَقاً لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ : أَيضاً حَقُّقاً

التقدير - وهو شرح أيضاً - : النحاة عدوا الفعل : « رأى » والفعل : « علم » إلى ثلاثة من المفاعيل إذا صار كل من الفعلين في صيغة جديدة ؛ هي : « أرى ، وأعلم » ؛ حيث سبقتهما (همزة التعدية) . ثم بين أن ما ثبت لمفعولي « علم » من الأحكام المختلفة باعتبارهما في الأصل مبتدأ وخبراً - يثبت للثاني والثالث هنا ، فليس الثاني والثالث مع وجود همزة التعدية إلا الأول والثاني قبل دخولها على فعلهما . (والألف في « علما - وأعلما - وحققا - ألف الإطلاق الزائدة لوزن الشعر) . ثم قال : =

زيادة وتفصيل :

من الأساليب الفصيحة : أحبُّ العلومَ ، ولا تَرَ ما العلومَ الكونيةَ . أو :
أحب العلومَ ، ولو ترما العلومَ الكونيةَ . . . بمعنى : ولا سيما العلوم الكونية .
وقد سبق الكلام مفصلاً على : « لا سيما » وعلى هذه الأساليب التي بمعناها- (١)
وسيجيء هنا لمناسبة أخرى (٢) .

= وَإِنْ تَعَدِّيًا لَوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ ، فَلَا تَنْبِيْنُ بِهِ تَوْصِيلاً
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَا

يريد : إذا تعدى كل من « علم » و « رأى » إلى مفعول واحد قبل مجيء حرف التعدية (وهو :
الهمزة) ، فإن الفعل يتوصل بحرف الهمزة إلى مفعولين يتعدى لهما ، ليس أصلهما المبتدأ والخبر . الثاني
منهما كالثاني للفعل : « كسا » في مثل : كسوت المحتاج ثوباً ؛ حيث لا يصلح الثاني في هذا المثال
وأشباهه أن يقع خبراً للأول : إذ لا يصح : المحتاج ثوب . . .

ولما كان المفعول الثاني للفعل : « كسا » ليس خبراً في الأصل - كان هو وفعله غير قابلين للأحكام
الخاصة بالأفعال القلبية وآثارها ، ومنها أن يكون جملة ، وشبه جملة ، والإلغاء إلا التعليق
فيجوز على الوجه الذي سبق في ص ٦٠ . ومثله المفعول الثاني للفعل : « علم » بمعنى « عرف » والفعل
« رأى » بمعنى : « أبصر » كلاهما يشبهه في هذا الحكم ، فالمفعول الثاني للفعل « علم » و « رأى
بالمعنيين المذكورين « ذواتسا » بالمفعول الثاني للفعل : « كسا » أي : ذو محاكاة ومتابعة واقتداء به فيما
سبق . ثم قال ابن مالك :

وَكَاوِي السَّابِقِ : نَبَأً ، أَحْبَرًا ، حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَاكَ خَبَرًا .

أي : مثل الفعل : « أرى » السابق أول الباب ، في نصب ثلاثة من المفاعيل بضعة أفعال أخرى ،
نرد منها في البيت خمسة . وإنما قال « أرى » السابق ليعتد عن « أرى » الذي بعده وهو الذي ينصب
مفعولين بعد دخول همز التعدية . وماضيه هو : رأى ، بمعنى : نظر .

(١) في ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٣ - الطبعة الثالثة .

(٢) في « ه » من ص ٣٦١ .

الفاعل (١)

تعريفه :

اسم ، مرفوع ، قبله **فِعْل تام** (٢) ، أو ما يشبهه (٣) ، وهذا الاسم هو الذى **فَعَّل** (٤) الفعل ، أو قام به (٥) .

(١) للنحاة فيه تعريفات كثيرة ، راعوا في أكثرها جانب الدقة اللغوية المنطقية . ولا بأس بهذا ؛ لولا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مذمومة لا تناسب التعريف ، أو اختصار مريب ؛ يحوى الغموض والإبهام . وقد اخترنا من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين ، ومال إلى الوضوح ، واليسر ، وإن اشتمل على بعض أجزاء يعدها المنطقة من أحكام الفاعل ، لا من تعريفه ؛ مثل : الرفع . ولكن هذا لا أهمية له قديماً وحديثاً .

(٢) أى : ليس من الأفعال الناقصة . - وهى النواسخ التى تحتاج إلى اسم وخبر ، لا إلى فاعل ؛ مثل : الفعل « كان » وأحواتها الفعلية . - ويشترط فى الفعل أيضاً أن يكون مبنياً للمعلوم ، لأن المبنى للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل فى الأغلب ، ولا يحتاج إلى فاعل . وإنما قلنا فى « الأغلب » لتخرج الأفعال الملازمة للبناء للمجهول - فيما يقال - فإنها قد تحتاج لفاعل أحياناً - وسيجىء البيان والتفصيل فى ص ١٠٨ .

(٣) من كل ما يعمل عمل الفعل ؛ كالمصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وباقى المشتقات العاملة التى سبق الكلام عليها (فى الباب الأول ، هامش ص ٤ ، وغيره) ، وكاسم الفعل أيضاً . فالمصدر نحو عجبت من إتلاف المال محمد ، واسم الفاعل ؛ مثل : أصانعُ الثوب فتاة ؟ والصفة المشبهة مثل : سحرنا الخطيب بكلام جميل أساليبه ، قوى براهينه . وأفضل التفضيل ؛ نحو : هذا الأكلُ خلقه ... وهكذا . أما اسم المفعول فحكمه حكم المبنى للمجهول ؛ كلاهما يرفع نائب فاعل ، (كما سيجىء) . ومثل الجامد المؤول بالمشتق ؛ نحو : العدو نمر ، أى ؛ هو ؛ لأنه بمعنى : غادر ؛ فهو جامد مؤول بالمشتق ، وفاعله ضمير مستتر فيه . وقد يكون ظاهراً نحو : القائد أسد هجماته ، أى : القائد جريئة هجماته (وقد سبق بيان الجامد المؤول بالمشتق فى ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ باب المبتدأ) .

(٤) أو يفعله الآن ، أو فى المستقبل ؛ ليشمل المضارع الذى يقع مدلوله الآن أو فى المستقبل ؛ ويشمل الأمر الذى يقع مدلوله فى المستقبل ؛ وكذا الفعل الذى قبله أداة تعلق ؛ مثل : إن يحضر الغائب نستقبله ، والفعل هنا قد يكون داخلاً فى جملة إنشائية للمدح ؛ مثل : نريم المحسن ؛ لأن الفعل فى بعض الجمل ومنها الجملة الإنشائية التى للمدح ، وفى التعريفات العلمية لا يدل على زمان - كما قرره المحققون ، وأشارنا إليه هامش - ١ ص ٣١ م ٤ - ولا فرق بين أن يكون معنى الفعل موجباً أو منفيماً ؛ نحو : انتصر الشجاع ، ولم ينتصر الجبان .

(٥) يرد على البéal السؤال عن الفرق المعنوى بين الفاعل الذى قام به الفعل ، والمفعول به الذى وقع عليه الفعل ؛ لأن المعنى اللغوى للمبارتين واحد . بحيث لو وضعت إحداهما مكان الأخرى ما تغير المعنى اللغوى . .

فمثال الاسم ، صريحاً ، أو مؤولاً : (ولقد نصبركم الله في مواطن كثيرة) -
 (واعبدوا الله - ولا تشركوا به شيئاً)^(١) - (شاع أن البغي وخيم العاقبة) -
 (اشتهر أن تنتقل العدوى من المريض للسليم) .

ومثال ما يشبه الفعل : أواقف على الشجرة عصفورة - ما فرح أعداؤنا
 بوحدةنا وقوتنا . فكلمة : « عصفورة » فاعل للوصف ؛ (وهو : واقف ، اسم
 الفاعل) وكلمة : « أعداؤنا » فاعل للوصف : (« فرح » - الصفة المشبهة) .

ومن أمثلة الفاعل الذى قام به الفعل أيضاً : اتسعت ميادين العمل في بلادنا ،
 وتنوعت أسبابه ؛ فلن يضيق الرزق بطالبيه ما داموا جادين .

= إن الفرق اللفظي بين الفاعل والمفعول به معروف للنحاة ؛ فالفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ،
 وهذا الفرق اللفظي يستتبع عندهم فرقاً اصطلاحياً في معنى كل جملة ، يوضحه ما يأتي :

« تحرك الشجر » . كلمة : « الشجر » تعرب فاعلاً نحويًا . لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى اللغوي
 الواقعي لكلمة : « فاعل » . وهو : « من أوجد الفعل حقيقة ، وبأثر بنفسه إبرازه في الوجود » ؛ لأن
 الشجر لم يفعل شيئاً ؛ إذ لا دخل له في إيجاد هذا التحرك ، ولا في خلقه ، وجملة حقيقة واقعة بعد أن لم
 تكن ؛ فليس للشجر عمل إيجابي - مطلقاً - في إحداث التحرك . وكل علاقته به أنه استجاب له ، وتفاعل معه ؛
 فقامت الحركة به ، وخالطته ، ولا يسته ، من غير أن يكون له اختيار أو دخل في إيجادها ، كما سبق .
 فأين الفاعل الحقيقي الذى أوجد التحرك من العدم ، وكان السبب الحقيقي في إبرازه للوجود ؟
 ليس في الجملة ما يدل عليه ، أو على شيء ينوب عنه . فإذا قلنا : حرك الهواء الشجر - تغير الأمر ؛
 فظهر الفاعل الحقيقي المشيئة للتحرك ، وبان الموجد له ، الذى أوقع أثره على المفعول به .

مثال آخر : تمزقت الورقة . تعرب كلمة : « الورقة » فاعلاً نحويًا . وهذا الإعراب لا يوافق ولا
 يساير المعنى اللغوي لكلمة ؛ « فاعل » ، ولا يوافق الأمر الواقع ؛ لأن الرقة في الحقيقة لم تفعل شيئاً ؛
 فلم تمزق نفسها ، ولا دخل لها في تمزقها ، ولم تشترك فيه بعمل إيجابي يحدثه ؛ ولكنها تأثرت به حين
 أصابها . فأين الفاعل الحقيقي - لا النحوي - الذى أوجد التمزق . وجملة حقيقة قائمة بالورق ؟ لا وجود
 له في الجملة ، ولا دليل يدل عليه أو على شيء ينوب عنه . لكن إذا قلنا : مزق الطفل الورقة - ظهر
 الفاعل الحقيقي ، واتضح من أوجد الفعل بمناها اللغوي الدقيق .
 وما سبق يتبين الفرق المعنوي بينهما ، وأنه ينحصر في :

أ - أن الفاعل النحوي - على الوجه السالف - ليس هو الفاعل الحقيقي ، وإنما هو المتأثر بالفعل ،
 وليس في الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقي ، أو على شيء ينوب عنه .
 ب - وأن المفعول به ليس فاعلاً نحويًا ولا حقيقياً . وإنما هو المتأثر بالفعل ، أيضاً ، ولكن مع
 اشتغال جملة على الفاعل الحقيقي ، أو ما ينوب عنه .

(١) المراد بالاسم الصريح هنا : ما يشمل الضمير ؛ كما في الآية .

زيادة وتفصيل :

يكون الفاعل مؤولاً إذا وقع مصدرًا منسبكًا من حرف مصدرى وصلته .
وحروف المصادر خمسة^(١)، لكن الذى يصلح منها للسبك فى باب الفاعل
ثلاثة^(٢)؛ هى : « أنْ » - « أنَّ » - « ما »، المصدرية بنوعيهما . مثل : يسعدك أن
تعمل الخير ، ويسعدنى أنك حريص عليه . (أى : يسعدك عملُ الخير ويُسعدنى
حرصُك عليه) . ومثل : ينفعك ما أخلصت فى عملك - يسرنى ما طالت ساعات
الصفو . (أى : ينفعك إخلاصُك فى عملك - يسرنى مدةُ^(٣) إطالة ساعات الصفو)
فلا يوجد المصدر المؤول إلا من اجتماع أمرين مذكورين - غالباً^(٤) - فى الكلام ،
هما : حرف سابق وصلته . ولا يجوز حذف أحدهما إلا « أنْ » الناصبة للمضارع

(١١١) حروف المصادر وتسمى : «حروف السبك» ، خمسة ، وهى : (أن الناصبة للمضارع - أن
مشددة ومخففة - ما - كى - لو) وقد سبق الكلام على معناها ، وصلتها ، وكل ما يتعلق بها فى ج١ -
آخر باب : الموصول - ص ٣٦٨ م ٢٩ من هذا الكتاب . وزاد عليها بعضهم همزة النسوية ؛ فإنها من أدوات
السبك عندهم . وهى التى تقع بعد كلمة : «سواء» ، ويليهما صلتهما مشتملة على لفظة «أم» الخاصة بهما .
كقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ...)
فالهمزة تسبك - بغير سابق - مع الجملة بعدها بمصدر يعرب هنا فاعلا . والتقدير : إن الذين كفروا سواء -
بمعنى : متساو - إنذارك وعدمه عليهم . فهم يعربون كلمة : «سواء» خبر «إن» والمصدر المؤول - من غير
سابق - فاعل لكلمة «سواء» التى هى بمعنى اسم الفاعل

(وتفصيل الكلام على هذا فى مكانه الخاص ج ٣ باب العطف عند بيان أحوال « ام » .
ص ٤٣١ م ١١٨ - وسبقت الإشارة له فى ج ١ بآخر «باب الموصول» م ٢٩ ، كما قلنا)
(٢) أما : « كى » المصدرية فلا تصلح للسبك فى باب الفاعل ؛ لأنها - فى الغالب - تكون
مسيبقة بلام الجرّ لفظاً . أو تقديراً . فالمصدر المؤول منها ومن صلتهما مجرور باللام ؛ فلا يكون فاعلا
وكذلك : « لو » المصدرية ؛ لأنها - فى الغالب مسبوقة بجملة فعلية ، فعلها «ود» أو «يود» - أو ما
فى معناها ، فالمصدر المنسبك منها ومن صلتهما يعرب مفعولا للفعل الذى قبلها
(٣) بشرط أن يكون المراد : أن مدة الإطالة هى التى تسر ، وليست الإطالة نفسها ؛ وإلا
كانت « ما » مصدرية فقط .

فإنها قد تحذف وحدها وجوباً أو جوازاً في مواضع معينة ، وتبقى صلتهما
 - كما سيبيء^(١) - ومع حذفها في تلك المواضع تسبك مع صلتهما الباقية
 مصدراً يعرب على حسب حالة الجملة . وقد حذفت سماعاً في غير تلك المواضع ،
 وبقيت صلتهما أيضاً . وهو حذف شاذ لا يصح القياس عليه . ومنه قولهم :
 وما راعني إلا يسيرَ الركب . أى : إلا أن يسيرَ الركب . . . والتقدير . . . ما راعني إلا
 سيرُ الركب ؛ فالمصدر المؤول فاعل . ومثله : يُفرحني ييراً المريض ؛ أى : أن ييراً
 المريض والتقدير : يفرحني براء المريض ؛ فالمصدر المنسبك فاعل . وهو نظير
 المسموع ، وكلاهما لا يجوز القياس عليه ، وإنما يذكر هنا لفهم المسموع الوارد
 في الكلام العربي القديم ، دون محاكاته .

وقد دعاهم إلى تقدير « أن » حاجة الفعل الذي قبلها إلى فاعل ، فيكون
 المصدر المنسبك منها ومن صلتهما في محل رفع فاعلاً . ولولا هذا لكان الفاعل
 محذوفاً أو جملة : (يسير الركب - ييراً المريض) وكلاهما لا يرضى عنه النحاة ،
 لخالفته الأعم الأغلب .

وبهذه المناسبة نشير إلى أن الراجح الذي يلزمنا اتباعه اليوم يرفض أن تقع
 الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً . وأما قوله تعالى في قصة يوسف : (ثم بدأ لهم
 من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه) . . . فالفاعل ضمير مستتر تقديره :
 « هو » عائد على المصدر المفهوم من الفعل . أى : بدأ لهم بداء ، أى : ظهورُ
 رأى . وهذا أحد المواضع التي يستتر فيها الضمير - كما سبق^(٢) - .

وهناك رأى يميز وقوعها فاعلاً مطلقاً . ورأى ثالث يميز وقوعها فاعلاً
 بشرط أن تكون فعلية معلقة^(٣) بفعل قلبي ، وأداة التعليق الاستفهام ؛ كقوله

(١) في الجزء الرابع ، باب « إعراب الفعل » حيث الكلام على النواصب ثم الجوازم . . .

(٢) ج ١ ص ١٨١ م ٢٠ عند الكلام على « مرجع الضمير » .

(٣) شرحنا في الباب الأول : (ظن وأحواتها) التعليق وأدواته . ص - ٢٧ - .

تعالى : (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ^(١) فَعَلْنَا بِهِمْ) . والرأى الأول أكثر مسايرة للأصول اللغوية ، وأبعد من التشثيت والتفريق ، وآثارهما السيئة فى الإبانة والتعبير ، فالأقتصار عليه أولى .

نعم إن كانت الجملة مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلاً ؛ لأنها - بسبب قصد لفظها - تعتبر بمنزلة الفرد ؛ كأن تسمع صوتاً يقول : « رأيت البشيرَ » . فتقول : « سرنى رأيتُ البشيرَ » ؛ فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة ، فاعلاً ، مرفوعاً بضممة مقدره على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية^(٢) .

(١) تفصيل الكلام على حالات : « كيف » الإعرابية والبنائية ، فى ج ١ م ٣٩ ص ٥٠٩ .
 (٢) انظر رقم ٣ من هامش ص ١١٩ حيث البيان الخاص بنوع الجملة التى تصلح نائب فاعل .

المسألة ٦٦ :

أحكام الفاعل

للفاعل أحكام تسعة ، لا بد أن تتحقق فيه مجتمعة :

أولها : أن يكون مرفوعاً ، كالأمثلة المتقدمة . ويجوز أن يكون الفاعل مجروراً في لفظه ، ولكنه في محل رفع . ومن أمثله إضافة المصدر إلى فاعله ؛ في نحو : يسرى لإخراج الغنيّ الزكاة ؛ فكلمة : « الغنيّ » مضاف إليه مجرور . وهي فاعل المصدر ؛ إذ المصدر هنا يعمل عمل فعله : (١) « أخرج » فيرفع مثله فاعلاً ، وينصب مفعولاً به . . . وأصل الكلام : يعجبني إخراج الغنيّ الزكاة ؛ ثم صار المصدر مضافاً ، وصار فاعله مضافاً إليه مجروراً في اللفظ ، ولكنه مرفوع في المحل بحسب أصله (٢) ، كما قلنا ؛ فيجوز في تابعه (كالنعت ، أو غيره من التوابع الأربعة (٣)) ، أن يكون مجروراً ؛ مراعاة لللفظ ، أو مرفوعاً مراعاة للمحل ، تقول : يعجبني إخراج الغنيّ المقتدر الزكاة ؛ برفع كلمة : « المقتدر » أو جرهما .

ومن أمثلة ذلك أيضاً الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد . ويغلب أن يكون حرف الجرّ الزائد هو : « مِن » ، أو : « الباء » ، أو : « اللام » . نحو : ما بقيّ من أنصار الظالمين - كقبي (٤) بالحق ناصراً ومعيناً - هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهد الصادق . فكلمة : « أنصار » مجرورة في اللفظ بحرف الجرّ الزائد : « مِن » ، ولكنها في محل رفع فاعل ، وكلمة : « الحق » ، مجرورة بحرف الجرّ الزائد : « الباء » في محل رفع ؛ لأنها « فاعل » . وكذلك كلمة : « تحقيق » مجرورة باللام الزائدة في محل رفع ؛ لأنها فاعل لاسم الفعل : « هيهات » .

(١) في أول الجزء الثالث باب خاص بإعمال المصدر ، وأحكامه المختلفة ، وكذا اسم المصدر .
(٢) ومثل المصدر المضاف لفاعله اسم المصدر في نحو : يسرى عطاء الغنيّ الفقير . فكلمة « عطاء » اسم مصدر الفعل : « أعطى » الذي مصدره : إعطاء . وقد أضيف اسم المصدر لفاعله ، ونصب مفعوله . ففاعله مجرور اللفظ ، مرفوع المحل .

(٣) في آخر الجزء الثالث باب مستقل لكل واحد منها .

(٤) فعل ماض ، معناه : وقى وأغنى : (حصل به الاستغناء) . . .

فالفاعل في الأمثلة الثلاثة وأشباهاها مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ؛ بحيث لو جاء بعده تابع (كالعطف ، أو غيره من التوابع الأربعة) لحاز في تابعه الرفع والبحر ؛ - كما أسلفنا - ففي المثال الأول نقول : ما بقي من أنصار وأعوان^(١) للظالمين ؛ بالجر والرفع في كلمة : « أعوان » المعطوفة . وفي المثال الثاني نقول : كنى بالحق والأخلاقُ . . . بجر كلمة : « الأخلاقُ » ورفعها . وفي الثالث هيهات لتحقيق الأمل والفوزِ . . . بجر كلمة : « الفوزُ » ورفعها^(٢) .

ثانيها : أن يكون موجوداً - ظاهراً ، أو مستتراً - لأنه جزء أساسي^(٣) في

(١) إذا كان المعطوف معرفة والمعطوف عليه مجروراً بمن الزائدة ؛ مثل : ما بقي من أنصار والجنودُ . . . ، وجب في المعطوف الرفع فقط - كما يقول النحاة - لأن « من » الزائدة لا تكون جارة زائدة - في الرأي الأغلب - إلا بشرطين - كما سيجيء في ص ٤٦٢ - أن تكون مسبوقه بنى أو شبهه ، وأن يكون المجرور بها نكرة . ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه ، ويعد معمولاً مثله لحرف الجر الزائد : « من » - وجب عندهم أن يكون نكرة كالمعطوف عليه . فإن لم يكن مثله لم يصح أن يكون معمولاً للحرف « من » فلا يصح فيه الجر ، ويجب فيه الاقتصار على الرفع . وكذا إن كان المعطوف عليه نكرة وأداة العطف : « لكن » أو : « بل » ؛ لأن المعطوف بهما بعد النفي والنهي يكون مثبتاً ؛ فلا يصح جره ؛ لأنه بمنزلة المجرور بالحرف « من » والمجرور به لا بد أن يكون نكرة منفية .

(راجع إيضاح الكلام على : « بل » و « لكن » في ج ١ ص ٤٤٣ م ٤٣ وفي باب العطف جزء ٣) . هذا تلخيص كلامهم . وهو مناقض لما يقولونه في مواضع مختلفة ؛ من أنه يفتقر في الثواني (أي في التوابع - وأشباهاها) - ما لا يفتقر في الأوائل - راجع البيان ص ٣٣٨ م ٨١ وله إشارة ٦٣٢ - وبنوا على هذا أحكاماً كثيرة ؛ فلا داعي هنا لخروجهم على ما قرروه ، وتشدهم وتضييقهم . والرأي - عندي - تطبيق قاعدتهم السابقة على توابع الفاعل المجرور ؛ فيجوز في توابعه الجر مطلقاً ؛ مراعاة لفظ المجرور ، والرفع مراعاة لمحلّه . وليس في هذا ضرر لفظي أو معنوي بل فيه تيسير ، وتخفيف ، وتقليل للتفريع .

(٢) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

الفاعلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي : أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجَهَّهُ ؛ نِعَمَ الْفَتَى

وقد اکتفی فی تعريف الفاعل بذكر أمثلة مستوفية للشروط هي : أتى زيد . . . فكلمة « زيد » فاعل للفعل المتصرف : « أتى » وكلمة : « وجه » فاعل للوصف المشبه للفعل ؛ وهو : « منير » اسم فاعل . و « الفتى » فاعل للفعل الجامد : « نعم » ؛ فقد عدد الفاعل تبعاً لأنواع العامل .

(٣) الجزء الأساسي في الجملة ، أو الأصيل ، هو : الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أداء معناها الأصيل ، ويسميه النحاة : عمدة . ومنه : المبتدأ - الخبر - الفاعل - كثير من أنواع الفعل . . .

جملته ؛ لا بدّ منه ، ولا تستغنى الجملة عنه لتكلمة معناها الأصيل مع عامله ؛ ولهذا لا يصح حذفه .

ويستثنى من هذا الحكم أربعة أشياء^(١) كل منها يحتاج للفاعل ، ولكنه قد يحذف - وجوباً ، أو جوازاً - لداع يقتضى الحذف ؛ وهى :

(أ) أن يكون عامله مبنياً للمجهول ؛ نحو : (يأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيامُ كما كتب على الذين من قبلكم . . .) ، ومثل : إن القوى يخاف بأسه . وأصل الكلام : كتب الله عليكم الصيام - إن القوى يخاف الناسُ بأسه . . . ثم بُنى الفعل للمجهول ، فحذف الفاعل وجوباً ، وحلّ مكانه نائب له .

(ب) أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وفعله مؤكّد بنون التوكيد ؛ كالذى فى خطبة أحد القواد . . .

« أيها الأبطال ، لتَهْزِمُنْ أعداءكم ، ولتَرْفَعُنْ رايةَ بلادكم خفاقة بين رايات الأمم الحرة العظيمة . . . فأبشري يا بلادى ؛ فوالله لتسمعن أخبار النصر المؤزر^(٢) ، ولتفرحين بما كتب الله لك من عزة ، وقوة ، وارتقاء . »

(وأصل الكلام : تهزومون - ترفعون - تسمعين - تفرحين - حذف نون الرفع لتوالى الأمثال . ثم حذف وجوباً واو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ لالتقاء الساكنين)^(٣) .

(ج) أن يكون عامله مصدرأ ؛ مثل : إكرام الوالد^(٤) مطلوب . والحذف هنا جائز .

(١) زاد عليها بعض النحاة . ولكن الزيادة لم تثبت على التحيص ، ولم يرض عنها المحققون (راجع الخضرى ج ١ ، والصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على مواضع حذفه) بل إنهم لم يرضوا عن هذه الأربعة ، وقالوا هناك : إن الحذف فيها ظاهرى فقط ، وليس بحقيقى . ولم أدلهم المقبولة القوية ، وإن كنا قد وقفنا وسطاً .

(٢) البالغ الشديد .

(٣) الكلام على هذا الحذف من نواحيه المختلفة مدون بالجزء الأول ص ٦٢ المسألة السادسة .

أما التفصيل الأكل فى ج ٤ ص ١٢٩ م ١٤٣ . بابى : نون التوكيد ، ثم الإعلال والإبدال .

(٤) يرى بعض النحاة : أن المصدر جامد ، فلا يتحمل ضميراً مستتراً فاعلاً ، إن حذف فاعله

الظاهر ، إلا إن كان نائباً عن عامله المحذوف فيتحمل ضميره (راجع ص ٢٢١) . ويرى بعض آخر =

(د) أن يحذف جوازاً مع عامله لدواع بلاغية ، بشرط وجود دليل يدل عليهما مثل : من قابلت ؟ فتقول : صديقاً^(١) . أى : قابلت صديقاً .

وفي بعض الأساليب القديمة التي نحاكيها اليوم ما قد يوهم أن الفاعل محذوف في غير المواضع السالفة ، لكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف . ومن الأمثلة لهذا : أن يتكلم اثنان في مسألة ، يختلفان في تقديرها ، والحكم عليها ، ثم ينتهي بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه : إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء . ففاعل الفعل المضارع : « يناسب » ليس محذوفاً ، ولكنه ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود إلى شيء مفهوم من المقام . أى : إن كان لا يناسبك رأيي ، أو نصحي ، أو الحال الذي أنت فيه^(٢)

ومنها : أن يعلن أحدهما رأيه بقوة وتشدد ؛ فيقول أحد السامعين : ظهرَ - أو : تبين - أو : تكشف . . . يريد : ظهر الحق . . . أو تبين الحق . . . أو : تكشف الحق .

وقصارى القول : لا بد - في أكثر^(٣) الحالات - من وجود الفاعل اسماً ظاهراً ، أو ضميراً مستتراً أو بارزاً . وقد يحذف أحياناً ؛ كما في تلك المسائل الأربعة . وحذفه في المسألتين الأوليين واجب ، أما في الأخيرتين فجائز .

= أنه جامد مؤول بمشتق فهو محتمل للضمير ، ففاعله مستتر فيه (راجع : رقم ٢ ص ١١٣ ورقم ٢ من هامش ص ٢٢١) .

(١) ليس من اللازم في هذه الصورة ، وأشباهاها من كل اسم مذكور وحده . - أن يعرب مفعولاً به ؛ بل يصح إعرابه شيئاً آخر يناسب الغرض والمقام ؛ كأن يكون مبتدأ خبره محذوف ، أو العكس . . . أو . . . أو . . . أو . . .

(٢) سبق الكلام على هذا الموضع عند الكلام على مرجع الضمير - ص ٢٣٠ م ١٩ .

(٣) انظر ص ٧٢

زيادة وتفصيل :

هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مذكور أو محذوف ؛ منها : « كان »^(١) الزائدة ؛ مثل : المالُ - كان - عمادٌ للمشروعات العمرانية .
ومنها الفعل التالي لفعلٍ آخر ؛ ليؤكدَه توكيداً لفظياً ؛ مثل : (اقرب - اقرب - القطارُ) ؛ (فتهياً - تهياً - له) . فالفعل الثاني منهما مؤكد للأول توكيداً لفظياً ؛ فلا يحتاج لفاعل^(٢) مع وجود الفاعل السابق .

ومنها أفعال اتصلت بآخرها : « ما » الكافة . (أى : التى تكفُّ غيرها عن العمل ، وتمنع ما اتصلت به أن يؤثر في معمول) مثل : طالما - كثر ما - قلما ، * . نحو : (طالما أوفيت بوعدك ، وكثر ما حمدت لك الوفاء ؛ وقلما^(٣) يُخلف النبيل وعده) ويُعرب كل واحد فعلاً ماضياً مكفوفاً عن العمل (أى : ممنوعاً) بسبب وجود « ما » التى كفتَه . وقد يقال في الإعراب : طالما - أو : كثر ما - أو : قلما - « كافة ومكفوفة » بمعنى : أن كل كلمة من الاثنتين كفت الأخرى ، ومنعتها من العمل ، فهى كافة لغيرها ، ومكفوفة بغيرها .

وهناك رأى أفضل ؛ يعرب الفعل ماضياً ، ويعرب « ما » مصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل رفع فاعل الفعل الماضي ؛ فالتقدير : طال إيفائك بوعدك - وكثر حمدى لك الوفاء - وقل إخلاف النبيل وعده . وإنما كان هذا الرأى أفضل لأنه يوافق الأصل العام الذى يقضى بأن يكون لكل فعل أصلياً فاعل ؛ فلا داعى لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل^(٤) .
هذا ويقول اللغويون : إن تلك الأفعال - في الرأى الأحسن الجدير بالاتباع - لا يليها إلا جملة فعلية ؛ كالأمثلة السابقة .

(١) تفصيل الكلام على زيادتها ، وفائدتها وإعرابها . . . في ج ١ ص ٢٨ المسألة : ٤٤ .

(٢) ولا لشيء آخر من المعمولات (طبقاً للبيان التفصيل الآتى في باب « التوكيد » ، ص ٣ -

م ١١٦ ص ٥١٠) :

(٣) تستعمل : « قلما » في أغلب الأساليب لإثبات الشيء القليل ؛ كهذا المثال المذكور بعد . وقد تستعمل في بعض الأساليب للنفي المحض ؛ فتكون حرفاً نافيةً - لا فعلاً - مثل : « ما » النافية ، و « لا » النافية نحو : قلما يسلم السفية من المكارة . أى : ما يسلم ... ولا بد في استعمالها حرف نفي من وجود قرينة تدل على هذا . والأحسن ترك هذا الاستعمال القليل - بالرغم من جوازه - فراعن اللبس .
(٤) ولأن العلة التى يذكرونها لكف الفعل في مثل : « قلما » وعدم احتياجه للفاعل - وهى كما =

ثالثها : وجوب تأخيرها عن عامله ، كالأمثلة السالفة . وقد يوجد في بعض الأساليب الفصحى ما يُوهِم أن الفاعل متقدم . والواقع أنه ليس بفاعل في الرأي الأرجح ؛ ففي مثل : « الخَيْرُ زَادَ » ، لا تُعرب كلمة : « الخير » فاعلاً مقدماً ، وإنما هي مبتدأ . وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على الخير ، والجملة الفعلية خبر المبتدأ . وفي مثل : إنْ مَلْهُوفٌ اسْتَعَانَ بِكَ فَعَاوَنَهُ ، تعرب كلمة : « ملهوف » فاعلاً^(١) بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها ؛ والتقدير : إنْ اسْتَعَانَ بِكَ مَلْهُوفٌ - اسْتَعَانَ بِكَ - فَعَاوَنَهُ . ومثله : إنْ أَحَدٌ اسْتَعَاثَ بِكَ فَأَعِثَّهُ . . . وقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) فالفاعل لا يكون متقدماً . أما الاسم المتقدم على الفعل في تلك الأمثلة وأشباهها فقد يعرب حيناً ، مبتدأ ، وفاعل الفعل الذي بعده ضمير مستتر يعود على ذلك الاسم ، وقد يعرب في حالات أخرى فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده^(٢) ، أو غير هذا من الأوجه الاعرابية الصحيحة التي تُبَعده عن أن يكون فاعلاً متقدماً .

رابعها : الشائع أن يتجرد عامله (فعلاً كان ، أو شبه فعل) من علامة في آخره تدل على التثنية أو على الجمع حين يكون الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو جمعاً ، نحو : طَلَعَ النَّيِّرَانُ - أَقْبَلَ الْمُهَنْتُونَ - بَرَعَتِ الْفَتَيَاتُ فِي الْحِرْفِ الْمَنْزِلِيَّةِ . فلا

= جاء في المعنى - شبهه في معناه للحرف : « رب » علة واهية .
وعلى اعتبار « ما » كافة ، يجب وصلها بالفعل الذي قبلها في الكتابة ؛ فتشبه بآخره . أما على اعتبارها مصدرية فيجب فصلها في الكتابة .

(١) بيان السبب في ص ١٤٤ .

(٢) هذا رأى فريق كبير من النحاة ، وخاصة البصريين . ويرى غيرهم - ولا سيما الكوفيين - جواز تقدم الفاعل على عامله . وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع من الأمثلة المذكورة فاعلاً . وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام يبدو رأى البصريين هنا أقرب مسaire للأصول اللغوية ؛ ذلك أن مهمة « المبتدأ » البلاغية تختلف عن مهمة « الفاعل » ؛ فلا معنى للخلط بينهما ، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى - كما سيحىء - إيضاحه مفصلاً في مكانه المناسب ص ١٤٤ من باب « الاشتغال » - .
وفي الحكم الثاني والثالث يقول ابن مالك :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

أى : أن الفعل لا بد له - في الأغلب - من فاعل بعده ، فإن ظهر فهو المطلوب ، ولا استتار ولا حذف ، وإلا فهو ضمير مستتر . . . أو محذوف إن كان الموضع موضع حذفه .

يصح في الأمثلة السابقة وأشباهاها - طبقاً للرأى الشائع - أن يتصل بآخر الفعل ألف تثنية ، ولا واو جماعة ، ولا نون نسوة ؛ فلا يقال : طلعاَ النَّيِّرَان - أقبلوا المهنتون - برعنَ الفتيات^(١) . . . إلإعلى لغة تزيد هذه العلامات مع وجود الفاعل الظاهر بعدها . وهى لغة فصيحة^(٢) ، ولكنها لم تبلغ من درجة الشبوع والجرى على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى التى يحسن الاكتفاء بها اليوم ، والاقتصار عليها ؛ إثارةً للأشهر ، وتوحيداً للبيان - مع صحة الأخرى - .

ومثل الفعل في الحكم السابق ما يشبهه في العمل ، فلا يقال في اللغة الشائعة : هل المتكلمان غريبان ؟ هل المتكلمون غريبون ، بإعراب كلمتى : « غريبان » و « غريبون » فاعلا للوصف ، ويجوز على اللغة الأخرى^(٣) .

(١) لا يقال هذا ولو كانت التثنية والجمع من طريق التفريق والطف بالواو ؛ مثل : طلعا الشمس والقمر . . . - حضروا محمود ، وصالح ، وحامد . . - تعلمن فاطمة ، ومية ، وبثينة . . . (٢) لأن الوارد المسموع بها كثير في ذاته ، وإن كان قليلا بالنسبة للوارد من اللغة الأخرى . ولا معنى لما يتكلفه بعض النحاة من تأويل ذلك الوارد المشتمل على علامة التثنية أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامة ؛ قاصداً بالتأويل إدخال تلك الأمثلة تحت حكم آخر لا يمنع اجتماع الضمير مع ذلك الاسم المرفوع في جملة فعلية واحدة ؛ فهذا خطأ منهم ؛ إذ المقرر أن القلة النسبية لا تمنع القياس ، وأنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة لغة أخرى ما دامت كلتاها عربية صحيحة . ويستدل الذين يجيزون الجمع بين الأمرين بأمثلة كثيرة : منها قوله تعالى : (وَأَسْرَوُا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا . .) وقوله تعالى : (عَسَمُوا وَصَمُوا كثيرٌ منهم . .) بإعراب كلمة : « الذين » وكلمة « كثير » هى « الفاعل والواو حرف محض ؛ للدلالة على الجمع » . وعليها قول الشاعر :

جساد بالأموال حتى حسبوه الناس حُماً

وقول الآخر :

لو يرزقون الناس حسب عقولهم أَلْفَيْتَ أَكْثَرَ من ترى يتكفَّفُ

ولا داعى عندهم لإعراب الواو فاعلا ، مع إعراب الاسم الظاهر بدلا ، أو غيره من ضروب التأويل التى منها إعراب الاسم الظاهر مبتدأ متأخراً ، وتكون الجملة الفعلية قبله خبراً متقدماً . . . ومن البديه أن محاكاة القرآن في ألفاظه المفردة والمركبة محاكاة دقيقة أمر سائغ بل مطلوب ، فإذا حاكيناه في مثل الآيتين السابقتين - وغيرهما - كانت المحاكاة الدقيقة صحيحة قطعاً ، ولا يجرؤ أحد أن يصف التركيب بالخطأ . ومن شاء بعد ذلك أن يؤول تعبيراتنا بمثل ما أول به الآيتين فليفعل ، فليس يعنيننا إلا صحة التركيب المسائر للقرآن وسلامته من الخطأ ، سواء أكانت صحته وليدة التأويل أم غيره . فالهمم الصحة لانوع التعليل .

(٣) لعل الأخذ باللغة الأخرى التى تزيد هذه الحروف في آخر الفعل - أحسن في حالة الوصف ؛ =

خامسها : أن عامله قد يكون مضمرًا (أى : محذوف اللفظ) جوازاً أو وجوباً :

(١) فيكون العامل مضمرًا (أى : محذوف لفظه) جوازاً إذا وقع جواب استفهام ظاهر الأداة ، تشتمل جملته على نظير العامل المحذوف . نحو : من انتصر ؟ فتجيب : الشجاعُ . أى : انتصر الشجاعُ . . . ونحو : أحضَرَ اليوم أحد ؟ فتجيب : الضيِّفُ ، أى : حضر الضيفُ . . .

أو يكون في جواب استفهام ضمني مفهوم من السياق من غير تصريح بأداته ودلالته ؛ نحو : ظهرَ المصلح فاشتد الفرح به . . . ؛ العلماءُ - القادةُ - الجنودُ - أى : فرِح العلماءُ - فرِح القادةُ - فرِح الجنودُ - . . . فكأن سائلاً سأل : مَنْ فرِح به ؟ فكان الجواب : العلماءُ . . . ؛ فالاستفهام غير صريح ، ولكنه مفهوم من مضمون الكلام . ومثل : ازدحم الطريق ؛ الأولادُ ، السياراتُ ، الدرّاجاتُ أى : زحمتَه الأولادُ ، زحمتَه للسياراتُ . . . زحمتَه الدرّاجاتُ فليس في الكلام استفهام صريح ، وإنما فيه استفهام ضمني ، أو مقدر يفهم من السياق ؛ فكأن أصل الكلام : من زحمتَه ؟ فأجيب : الأولادُ ، أى : زحمتَه الأولادُ ومثل : العيد بهجةٌ مأمولة ، وفرحة مشتركة : الكبارُ ، الأطفالُ ، الرجالُ ، النساءُ ففي الكلام سؤال ضمني أو مقدر ؛ هو : من يشترك فيها ؟ فأجيب : الكبارُ أى : يشترك فيها الكبارُ ومثل : لم يدخل الحزن قلبك لموت فلان . . . ، فتقول : بل أعظمُ الحزن . فكأن أصل الكلام : هذا أصحح ؟ فأجيب : أعظمُ الحزن ، أى : بل دخله أعظمُ الحزن

= لأنه أيسر وأوضح - كما سبق أن قلنا في باب المبتدأ والخبر عند الكلام على الوصف - ص ١ ص ٣٣٠ م ٣٤ - . وفي الحكم الرابع يقول ابن مالك :

وجرّد الفعلَ إذا ما أسندًا
لاثنين ، أو جمعٍ ؛ كفاز الشُّهدا
وقد يقال : سَعِدَا وسَعِدُوا
والفعلُ للظاهر بعدُ مُسْنَدٌ

يقول : لا تلحق بآخر الفعل الذى فاعله اسم ظاهر - مثنى أو جمع - علامة تثنية أو جمع . وساق مثالا لذلك : « فاز الشهداء » فالفاعل جمع تكسير للرجال ، وفعله مجرد من علامة جمع الرجال ؛ فلم يقل : فازوا الشهداء . ثم عاد فقال : إنه قد يصح في بعض اللغات زيادة علامة التثنية والجمع على اعتبارها مجرد علامة حرفية ، وليست ضميراً فاعلاً ؛ لأن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعدها ، والفعل قلبه ؛ فتقول : سعدا الرجلان ، وسعدوا الرجال . . .

وهكذا^(١).

(ب) ويكون العامل مضمراً وجوباً إذا وقع مُفسراً بما بعد فاعله من فعل آخر (أو ما يشبهه) يعمل في ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق ، أو : في اسم مضاف إلى ضمير^(٢) يعود على ذلك الفاعل ؛ نحو : إن ضعيفاً استنصرَكَ فانصرهُ - إن صديقاً حضر والده فأحسِنْ استقباله . فالفعل : « استنصرَ » و « حضر » هو المفسر للفعل المحذوف . وأصل الكلام : إن استنصرَكَ ضعيفاً استنصرَكَ ، وفاعل الفعل المفسر ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على فاعل الفعل المحذوف . وكذلك فاعل الفعل : « حضر » فإنه مفسر لفعل محذوف ، والتقدير : إن لابسَ صديقاً حضر والده فأحسِنْ استقباله^(٣) ؛ فالضمير في كلمة : « والده » مضاف إليه ، والمضاف هو كلمة : « الوالد » المعمولة للفعل المفسر : « حضر » . وفي هذين المثالين وأشبهاهما لا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر ؛ لأن المفسر هنا يدل على الأول ، ويغنى عنه ؛ فهو كالعوض ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه^(٤).

سادسها : أن يتصل بعامله علامة تأنيث تدل على تأنيثه (أى : على تأنيث الفاعل حين يكون مؤنثاً ، هو ، أو نائبة)^(٥) ، وزيادتها على الوجه الآتي :

- (١) يجوز في الأسماء التي أعربتها فاعلاً لفعل محذوف إعرابات أخرى لغير ما نحن فيه .
 (٢) هذا الاسم المضاف يسمى : « المُلبس » للفاعل ، أى : الذى يجمعه به صفة أى صلة ؛ كقراءة ، أو صداقة . أو عمل ، أو تملك . . .
 (٣) سيجىء في باب : « الاشتغال » تفصيل المسألة ، وتوضيحها ، وسبب اختيارهم هذا الإعراب -

ص ١٤٠ م ٦٩ و ١٤٥ وما بعدهما

(٤) وفي الحكم الخامس يقول ابن مالك :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلًا أُضْمِرًا كَمَثَلِ : زَيْدٌ ، فِي جَوَابِ : مَنْ قَرَأَ؟

يريد أن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل مضمّر ، (أى : غير مذكور مع فاعله) . وضرب لهذا مثالا هو : أن يسأل سائل : من قرأ ؟ فيجاب : زيد . أى : قرأ زيد . واكتفى بهذا عن سرد التفصيل الخاص بهذا الحكم ، وقد ذكرناه .

(٥) وكذلك تدل على تأنيث اسم الناسخ إن كان العامل من النواسخ . وتمتنع التاء ، في مواضع

(ا) إن كان العامل فعلاً ماضياً لحقت آخره تاءُ التأنيث الساكنة^(١) ،
مثل قول شوقي في سَكِينَةَ بنت الحسين بن عليّ - رضي الله عنهما - :

كانت سَكِينَةُ تَمَلُّهُ دُنَيْسًا ، وتهزأُ بالرواةِ
رَوَتْ الحديث ، وفسرتُ آيَ الكتابِ البيناتِ

(ب) إن كان العامل مضارعاً فاعله المؤنث اسم ظاهر ، للمفردة ، أو لمثنائها
أو جمعها ، لحقت أوله تاء متحركة : مثل : تَتَعَلَّمُ عائشة ، تتعلم العائشان -
تتعلم العائشات . وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائبة المفردة أو لمثنائها^(٢) ،
مثل : عائشة تتعلم^(٣) - العائشان تتعلمان . ومثل قولهم : عجبت للباغي كيف تهدأ
نفسه ، وتنام عيناه ، وهو يعلم أن عين الله لا تنام ؟ وكالمضارع « تملأ » و « تهزأ »
في البيت السالف .

فإن كان فاعله ضميراً متصلاً بجمع الغائبات (أى : نون النسوة) فالأحسن
- وليس بالواجب^(٤) - تصديره بالياء ، لا بالتاء ؛ استغناء بنون النسوة في آخره ؛
نحو : الوالدات يذلن الطاقة في حماية الأولاد ، ويسهرن الليالي في رعايتهم .
ويصح : تبدلن ، تسهون . . . ولكن الياء أحسن - كما تقدم - .
(ح) إن كان العامل وصفاً^(٥) لحقت آخره تاءُ التأنيث المربوطة^(٦) ؛ مثل :

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

وتاءُ تَأْنِيثِ تَلِي المَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى ؛ كَأَبَتْ هِنْدُ الأَدَى
والفاعل في مثاله مؤنث حقيق . وقد يكون مؤنثاً - مجازياً ؛ « كالعين ؛ والطلول » في قول الشاعر :

وتللفت عيني ؛ فمذ خفيت عني الطلول ء تلفت القلب
ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر - وفيه الفاعل مؤنث لفظي مجازي - :

إذا أَبَقْتُ الدنيا على المرء دينه فما فاته منها فليس بضائر

(٢) أما تاء المخاطبة للمفردة ، ومثنائها ، وجمعها ؛ فليست تاء تأنيث ؛ وإنما هي للدلالة على
المخاطب لا على التأنيث ؛ نحو : أنتِ يازميلي لا تعرفين العيب - أنما يا زميلي لا تعرفان العيب - أنتن
يازميلاتي لا تعرفن العيب .

(٣) الضمير المستتر نوع من المتصل - كما سبق في ج ١ م ١٨ ص ١٩٨ باب الضمير .

(٤) كما سبق تفصيل هذا في باب الفعل (ح ١ م ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٦ عند الكلام على :

« المضارع » وكذا في « ج » ص ١٨١ م ١٤ عند الكلام على الأفعال الخمسة) .

(٥) أى : اسما مشتقا (٦) انظر « ج » من ص ٨٤ حيث التكملة .

أساهرةُ والدةُ الطفل ؟ . . .

وحكم زيادة تاء التأنيث عام ينطبق على المواضع الثلاثة السالفة (ا - ب - ج)
غير أن زيادتها قد تكون واجبة ، وقد تكون جائزة . فتجب في حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً ، حقيق التأنيث^(١) ، متصلاً

(١) المؤنث أنواع اصطلاحية ، فنه : « المؤنث الحقيقي » ؛ وهو الذي يلد ويتناسل . وقد يكون تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ كالطيور .

ومنه : « المؤنث المجازي » ، وهو الذي لا يلد ولا يتناسل ، ولكنه يجري في أغلب استعمالاته اللفظية على حكم المؤنث الحقيقي فيؤنث له الفعل أحياناً ، وكذلك الصفة والخبر . . . ومن أمثله : شمس ، أرض ، سماء . . .

ومن الأنواع : « المؤنث اللفظي » وهو الذي يشتمل لفظه على علامة تأنيث ؛ سواء أكان مؤنثاً حقيقياً ، أم مجازياً ، أم دالاً على مذكر ، فن أمثلة المؤنث اللفظي والحقيقي معاً : عائشة - فاطمة - ليلى - سعدى - نجلاء ، ومن أمثلة المؤنث اللفظي والمجازي معاً : ورقة ، صحيفة ، صحراء . . . ومن أمثلة المؤنث اللفظي ومعناه مذكر : طلحة ، معاوية . . .

وهناك نوع من المؤنث يسمونه « المؤنث المعنوي » فقط وهو : ما كان دالاً على مؤنث مطلقاً ، مع خلو لفظه من علامة تأنيث .

ونوع آخر يسمونه « المؤنث تأويلاً » ؛ كالكتاب ، مراداً به : الصحيفة ، وكالسان ، مراداً به الرسالة .

ونوع آخر ؛ يقال له : « المؤنث حكماً » وهو المذكر المضاف لمؤنث ؛ نحو كلمة : « كل » في قوله تعالى :

(وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ) ونحو كلمة : « صدر » في قول الشاعر :
« وتحطمت صدر الفناة على العدا . » فكلمة : « كل » مذكرة ، وكذا كلمة : « صدر » . ولكلما في المثالين مؤنثتين ؛ فقد اكتسبتا التأنيث من المضاف إليه ؛ وأنث الفعل لتأنيتهما . وهذا النوع - وكذا المؤنث - تأويلاً - مع جواز استعماله وصحة محاكاته يقتضينا أن نقتصد في استعماله ؛ منعاً للشبهة اللغوية ، وحيرة السامع والقارئ . فإن خيف اللبس باستعماله وجب العدول عنه ، نزولاً على الصالح اللغوي .

وليس من اللازم أن توجد علامة لفظية للتأنيث في المؤنث الحقيقي ، أو المجازي ؛ فقد توجد كعوض الأمثلة السابقة ، أو لا توجد مثل : زينب ، سعاد ، مى . . . ومثل : عين ، أذن ، يد . . . (وفي الجزء الرابع - ص ٤٣٧ م ١٦٩ - الباب الشامل الخاص بالتأنيث ، وأقسامه المتعددة ، وعلاماته ، وأحكامه المختلفة) .

وقد أشار ابن مالك إلى حالتي الوجوب بقوله :

وَإِنَّمَا تَلَزَمُ فِعْلٌ مُّضْمَرٌ مُّتَّصِلٌ . أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتُ حِرِّ

يريد : أن علامة التأنيث تكون لازمة في الفعل الذي فاعله ضمير متصل - مستمر ، أو بارز - يعود على مؤنث مطلقاً . وكذلك في الفعل الذي فاعله اسم ظاهر متصل به ما يفهم ويدل على مؤنثة حقيقية . . .

بعامله مباشرة^(١)، غير مراد منه الجنس، وغير جمع^(٢) - وما يجري مجراه - كقولهم: سَعِدَتِ امْرَأَةٌ عَرَفَتْ رَبَهَا حَقَّ الْمَعْرِفَةِ؛ فأطاعته. وشقيت امرأة لم تراقبه في السرِّ والعلن. ويلاحظ التفصيل الآتي:

١ - إن كان الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً حقيقياً ولكنه مفصول من عامله بفواصل جاز تأنيث العامل وعدم تأنيثه^(٣)؛ نحو: نسقت الزهر مهندسة^(٤) بارعة. أو نسقت... ومثل: ما صاح إلا طفلة صغيرة، أو: صاحت، وعدم التأنيث هو الأوضح حين يكون الفاصل كلمة: «إلا»^(٥) والأوضح مع غيرها التأنيث^(٥).

(١) لزوم التأنيث في هذه الحالة باق إذا عطف على الفاعل مذكر؛ نحو: قامت عائشة ومحمد، كما يلزم التذكير في عكسه؛ مثل: قام محمد وعائشة. أما قولهم يغلب المذكر على المؤنث عند اجتماع فخاص بنحو: عائشة ومحمد قائمان.

(راجع الصبان) وانظر ما يتصل بهذا في رقم ٤ من هامش ص ٨٣.

(٢) بأن يكون مفرداً، أو مثنى؛ لأن للجموع حكماً سيجمه هنا.

(٣) سواء أكان الفاصل ضميراً كالذي في قوله تعالى: (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات...) أم غير ضمير كالأمثلة التي ستجيء.

(٤) أو: غير، أو سوى... مع ملاحظة أن كلمة: «غير» أو: «سوى» هي التي تعرب فاعلاً، ولكنها مضافة إلى المؤنث.

(٥) وفي هذا يقول ابن مالك:

وقَدْ يَبِيحُ الْفَصْلُ تَرَكَ التَّاءَ فِي نَحْوِ: أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ
يريد: أن الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث الحقيقي الذي وصفناه - يبيح تجريد الفعل من علامة التأنيث، وضرب لذلك مثلاً هو: أتى - القاضي - بنت الواقف. ويصح أتت القاضي... ولولا الفصل لوجب تأنيث الفعل. ثم قال:

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلاً كَمَا زَكَ إِلا فتاة ابن العلاء
وفي رأي ابن مالك أن عدم التأنيث مفضل على التأنيث حين يكون الفاصل كلمة: «إلا» مثل: ما زكا إلا فتاة ابن العلاء؛ أي: ما صلحت إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلاء. ثم قال:

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَضْلاً، وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعَ
أي: أن العامل الذي فاعله مؤنث ظاهر حقيقي قد يتجرد من علامة التأنيث مع عدم وجود فاصل؛ نحو: قال فتاة. وكذلك قد تحذف علامة التأنيث من العامل الذي فاعله ضمير متصل - مستتر، أو بارز - يعود على مؤنث مجازي (ذو مجاز، أي: صاحب مجاز) نحو الأرض اهتز بالأمس اهتزازاً شديداً، ثم انشق بعد ذلك وهذا الحذف شاذ لا يصح محاكاته، ولا القياس عليه.

٢ - وكذلك يصبح الأمران إن كان الفاعل ظاهراً ، ومؤنثاً حقيقياً غير مفصول ، ولكن لا يراد به فرد معين ، وإنما يراد به الجنس كله ممثلاً في الفاعل ، فكأن الفاعل رمز لجنسٍ معناه ، أو مرادٌ به ذلك الجنس كله . ومنه «الفاعل» الذى فعّله : «نعم» أو «بئس» أو أخواتهما^(١) . فيجوز إثبات علامة التأنيث في العامل وحذفها . نحو : نعم الأمُّ ، ترعى أولادها ، وتشرف على شئون بيتها . . . فكلمة « الأم » هنا لا يراد بها واحدة معينة ، وإنما يُرمز بها إلى جنس الأم من غير تحديد ولا تخصيص . وهذا على اعتبار « أل » جنسية^(٢) ؛ فيجوز أن يقال : نعم الأم ، ونعمت الأم^(٣) .

٣ - وكذلك إن كان الفاعل ظاهراً ولكنه جمع تكسير للإناث أو الذكور فيصح تأنيث العامل ، وعدم تأنيثه ؛ نحو : عرفتُ الفواطمُ طريقَ السداد ، واتبعت الهنودُ سبيلَ الرشاد . ويصح : عرف . . . واتبع . . . ؛ فالتأنيث على قصد تأويل الفاعل بالجماعة ، أو الفئة ، . . . وعدمُ التأنيث على قصد تأويله بالجمع أو الفريق ؛ فكأنك في الحالة الأولى تقول : عرفتُ جماعةُ الفواطمُ طريقَ السداد ، واتبعتُ جماعةَ الهنودِ سبيلَ الرشاد . وكأنك في الحالة الثانية تقول : عرف جمعُ الفواطمِ^(٤) . . . واتبع جمعُ الهنودِ^(٤) . . . فالتأنيث ملاحظ فيه معنى « الجماعة » والتذكير ملاحظ فيه معنى « الجمع » . وكأن العامل مسند إلى هذه أو تلك ؛ ويجرى التأنيث أو التذكير على أحد الاعتبارين .

ومثل قولهم ؛ إذا دعا البدوى استجاب سكان الحى لدعوته ؛ فأسرع الرجال

(١) في الجزء الثالث باب خاص بهما ، وبألفاظ المدح والذم الأخرى .

(٢) وليست للمهد . ومقتضى ذلك - كما قالوا ، ونصوا على أنه لا بُعدهُ فيه - جواز الأمرين في مؤنث قصد به الجنس ؛ نحو : صار المرأة متعلمة كالرجل . ومثل هذا : ما قام من امرأة ؛ فيصح زيادة تاء التأنيث وعدم زيادتها ؛ لأن « مِين » أفادت الجنسية . بخلاف ما قامت امرأة ؛ لكون المراد بها الفرد ، وإنما جاء العموم من النوى . . .

(٣) ليس من اللازم في هذه الصورة أن يكون الفاعل ظاهراً ، فقد يكون ضميراً مفسراً ببنكرة بعده ،

نحو : نعم فتاةٌ عائشة ؟

(٤) - (٤) وإنما صح حذف التاء من الفعل مع أن فاعله اسم ظاهر حقيقى التأنيث لأن تأويله بمعنى « الجمع » جملة بمنزلة المذكر مجازاً ؛ فأزال المجازى الطارئ ما كان يلاحظ لأجل التأنيث الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى في « رجال » في الصورة التالية

إليه ، وبادر الفتیان لنجدته . . . ويجوز : استجابت - أسرع - بادرت ؛
فيجری التأنيث أو التذكير هنا - كما في سابقتهما - على أحد الاعتبارين .

ويجری على اسم الجمع^(١) واسم الجنس الجمعي^(٢) المعرب^(٣) ، ما يجری على
جمع التذكير ؛ نحو : قالت طائفة لا تسالموا العدو . ونحو : شربت البقر . . .
ويجوز : « قال ، وشرب »^(٤) . . .

٤- وإن كان الفاعل الظاهر جمع مؤنث سالماً - مستوفياً للشروط^(٥) -
فحكمه كحكم مفردة ؛ فيجب تأنيث عامله - في الرأي الأقوى - كقولهم : بلغت
الأعرابيات في قوة البيان وبلاغة القول مبلغ الرجال ، وكانت الشاعرات تعجيد

(١) هو ما يدل على ما يدل عليه الجمع ، ولكن ليس له مفرد من لفظه ، مثل : قوم - رهط -
طائفة . . . أو : هو ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً . وليست صيغته
على وزن خاص بالتذكير ، أو غالب فيه . فيدخل في اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط ؛ مثل : إبل
وقوم ، وجماعة ؛ فهذه الكلمات - وأشباهها - مفرد من معناها فقط ، ففرد إبل هو : جمل أو ناقة ،
ومفرد قوم وجماعة هو : رجل أو امرأة ، وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً ، برغم دلالتها على أكثر
من اثنين . وسنعيد هذا البيان مفصلاً في ج ٤ باب « جمع التذكير » ، م ١٧٤ ص ٦٢٥ وباب
« التأنيث » م ١٦٩ - حيث الكلام في : « ج » على تذكير أسماء الجمع وتأنيثها . . . ، المناسبة
تقتضيه هناك .

(٢) سبق تعريفه وكل ما يتصل به في ج ١ م ١ ص ٢٠ - وانظر حكم مفردة في : « ا » ص ٨٤

(٣) بخلاف المبني مثل : « الذين » في رأي من يعتبرها اسم جنس جمعياً (وانظر « ا » في ص ٨٤

حيث تنتم الحكم الخاص بعامل اسم الجنس الجمعي) .

(٤) وفي جمع التذكير وفي فاعل « نعم » وأخواتها (وهي التي سبق الكلام عليها قبل جمع التذكير

- ص ٨١) - يقول ابن مالك :

والتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَأَنَّاءَ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ

أى : تاء التأنيث التي تزداد في العامل للدلالة على تأنيث الفاعل - حكمها من ناحية وجودها أو
الاستغناء عنها ، كحكمها في العامل الذي يكون فاعله هو كلمة : « اللين » (بمعنى : الطوب الذي
لم يطبخ بالنار ولم يدخلها) حيث يقال : تكاثر اللين . أو تكاثرت اللين ؛ بزيادة تاء التأنيث أو
بحذفها ؛ فكذلك الشأن في كل جمع سوى جمع المذكر السالم المستوفى للشروط - وجمع المؤنث السالم
المستوفى أيضاً - فلم يبق جمع سواهما إلا جمع التذكير ، فكأنه يريد أن يقول : إذا كان الفاعل جمع
تذكير جاز في عامله التأنيث ؛ نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال ، على نحو ما شرحناه . ثم قال :

والْحَذْفُ فِي « نِعَمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

(٥) سبقت شروطه في ج ١ ص ١٠٠ المسألة ١٢ .

القريض كالشعراء ، وربما سبقت شاعرة كثيراً من الفحول . . .

فإن لم يكن مستوفياً للشروط جاز الأمران ؛ نحو : أعلنت الطلّاحات السفر ،
أو أعلنَ . . . (جمع : طلّحة ، اسم رجل) ؛ وكقول بعض المؤرخين : (لما
تمت « أذرعاً »^(١) بناءً وعمراً هياً واليها طعاماً للفقراء ، ونظر فإذا جمع من
النساء مقبل ؛ فقال : الحمد لله ، أقبل أولاتُ الفضل ممن عملن بأنفسهن ،
وساعدن بأولادهن ؛ ابتغاء مرضاة الله . . .) فيصح في الفعلين : « تم . . . » -
« أقبل . . . » زيادة تاء التأنيث في آخرهما ، أو عدم زيادتها .

وبديه أن الفاعل إذا كان جمع مذكر سالماً مستوفياً للشروط ، لا يجوز
- في الرأى الأصح - تأنيث عامله ؛ وإنما يحكم له بحكم مفرده ؛ كقولهم :
« أسرع المحاربون إلى لقاء العدو ، فرحين ، ولم يتزحزح الواقفون في الصفوف
الأممية ، ولم يتقهقر الواقفون في الصفوف الخلفية ؛ حتى كتب الله لهم النصر ، وفاز
المخلصون بما يبتغون » .

فإن كان غير مستوفٍ للشروط^(٢) جاز الأمران على الاعتبارين السالفين -
(معنى الجمع أو : معنى الجماعة) نحو : أظهر أولو العلم في السنوات الأخيرة
عجائب ؛ لم يشهد الأرضون مثلها من بدء الخليقة ، وشاهد العالمون من آثار
العبقرية ما جعلهم يرفعون العلم والعلماء إلى أعلى الدرجات . . . ؛ فيصح في الأفعال
المذكورة عدم إلحاق علامة التأنيث بها كما هنا ، أو زيادتها فيقال : أظهرت -
- تشهد - شاهدت . . .

٥ - وإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً غير حقيقي (وهو : المؤنث المجازي) صح
تأنيث عامله وعدم تأنيثه ؛ نحو : امتلأت الحديقة بالأزهار - تمتلأ الحديقة
بالأزهار . ويصح : امتلأ ، ويمتلأ .

٦ - هناك صور للفاعل المؤنث الحقيقي لا يصح أن يؤنث فيها عامله ، منها :
أن يكون الفاعل هو التاء التي للمفردة ؛ مثل : كتبتُ - أو لمثناها ؛ نحو كتبتما ،

(١) اسم يلد بالشام .

(٢) ومن هذا أن يدخل على صيغة المفرد عند الجمع تغيير - أى تغيير - في عدد الحروف ، أو

في ضبطها .

أو التي معها نون النسوة ؛ مثل كتبتُن^(١) . . . أو يكون الفاعل هو : « نا » التي لجماعة المتكلمات ؛ نحو : كتبنا . أو نون النسوة ، نحو : كتبْنَ . . . ومنها : أن يكون الفاعل المؤنث الحقيقي مجروراً في اللفظ بالياء التي هي حرف جرّ زائد ، وفعله هو : كلمة ؛ « كَفَيْ » مثل : « كنى بهند شاعرة^(٢) » .

الحالة الثانية^(٣) : أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً عائداً على مؤنث مجازي ، أو حقيقي ؛ كقولهم : بلادك أحسنتُ إليك طفلاً ، وأفاءت عليك الخير يافعاً ؛ فن حقتها أن تسترد جزاءها منك شاباً وكهلاً . وكقولهم : الأم المتعلمة تحسن رعاية أبنائها ؛ فترفعُ شأن بلادها . . .^(٤) ففاعل الأفعال (وهي : أحسن - أفاء - تسترد . . .) ضمير مستتر تقديره : « هي » ، يعود على مؤنث مجازي ، وأما فاعل الفعلين : (تحسّن - ترفع . . .) فضمير مستتر تقديره : « هي » يعود على مؤنث حقيقي . . .

فإن كان الفاعل ضميراً بارزاً منفصلاً كان الأوضح الشائع في الأساليب العالية عدم تأنيث عامله : نحو : (ما فاز إلا أنتِ يا فتاة الحى) - (الفتاة ما فاز إلا هي) - (إنما فاز أنت - إنما فاز هي) ، و . . . وأشبه هذه الصور مما يقال عند إرادة الحصر . ومع أن التأنيث جائز فإن الفصحاء يفرون منه .

(١) طريقة إعراب هذا الضمير ونظائره موضحة تفصيلاً في موضعها الأنسب وهو « كيفية إعراب الضمير » ج ١ م ١٩ ص ٢١٣ .

(٢) نص النحاة على أن يكون الفعل هو : « كنى » الذي يكون فاعله مجروراً بحرف الباء الزائدة . ويفهم من هذا أن غيره من الأفعال التي فاعلها مجرور بحرف جر زائد - قد يتصل به علامة تدل على تأنيث ذلك الفاعل . بل إنهم ذكروا أمثلة للتأنيث بمناسبة عارضة في باب النائب عن الفاعل . ومن تلك الأمثلة قوله تعالى : (وما تسقط من ورقة . . .) وقوله تعالى : (وما تخرج من ثمراتٍ من أكمامها . . .) وقوله تعالى : (وما تحمّل من أثني . . .) .

(٣) سبقت الأولى من حالتى وجوب التأنيث في ص ٨٧ .

(٤) « ملاحظة » : التأنيث في صور الحالة الثانية واجب ولو عطف على الفاعل مذكر ؛ نحو : البنات قامت - هي - والوالد ؛ كوجوبه في نحو : قامت البنات والوالد . كما يلزم التذكير في عكسه ؛ نحو : الوالد قام هو والبنات ؛ كوجوبه في نحو : قام الوالد والبنات . أما قولهم : « يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع فخاص بنحو : البنات والوالد قائمان . الوالد (ولهذا إشارة موضحة سبقت في رقم ١ من هامش ص ٧٩) .

زيادة وتفصيل :

(أ) اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة — إذا وقع مفردة هذا فاعلاً وجب تأنيث عامله مطلقاً ؛ (أى : سواء أكان من الممكن تمييز مذكرة من مؤنثه ، كبقرة وشاة ، أم لم يمكن ؛ كمنلة ودودة) ؛ فيقال : سارت بقرة — أكلت شاة — دأبت نملة على العمل — ماتت دودة .

أما اسم الجنس المفرد الخالي من التاء الذي لا يمكن تمييز مذكرة من مؤنثه فيجب تذكير عامه ، ولو أريد به مؤنث ؛ مثل : صأح هدهد — غرد بلبل ، ... فإن أمكن تمييز مذكرة من مؤنثه روعي في تأنيث العامل وعدم تأنيثه ما يدل عليه التمييز . فالعول عليه في تأنيث عامل اسم الجنس المفرد الخالي من التاء ، أو عدم تأنيثه — هو مراعاة اللفظ عند عدم التمييز .

(ب) إذا كان الفاعل جمعاً يجوز في عامله التذكير والتأنيث (كجمع التكسير) فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضاً التذكير والتأنيث ؛ نحو : قامت الرجال كلهم — أو قام الرجال كلها . . . والأحسن لدى البلغاء موافقة الضمير للعامل في التذكير وعدمه ؛ نحو : قامت الرجال كلها ، أو قام الرجال كلهم ، ونحو : حضرت الأبطال كلها ، أو : حضر الأبطال كلهم ، وذلك ليسير الكلام على نسق مماثل .

(ج) كما تلحق تاء التأنيث الفعل في المواضع السابقة تلحق أيضاً الوصف — كما سبق^(١) — إلا إذا كان الوصف مما يغلب عليه ألا تلحقه التاء في بعض حالاته ؛ مثل : « فَعُول » ، بمعنى : « فاعل » ؛ كصَبُور ، وجَحُود . . . ومثل : « فَعِيل » بمعنى : مفعول ؛ كطريح وطر يد ، بمعنى : مطروح ، ومطروود^(٢) . ومثل : « أَفْعَلِ الْفَضِيلِ »^(٣) في بعض صوره . وكذلك لا تلحق آخر اسم الفعل^(٤) ؛ كهبهات . ولا العامل

(١) في « ج » من ص ٧٧ .

(٢) بيان هذا وتفصيله في الباب الخاص بالتأنيث ج ٤ م ١٦٩ ص ٤٣٧ .

(٣) له باب مستقل في ج ٣ م ١١٢ ص ٣٢٢ .

(٤) له باب مستقل في ج ٤ م ١٤١ ص ١٠٨ .

إذا كان شبه جملة على الرأى الذى يجعل شبه الجملة رافعاً فاعلاً بشروط اشترطها وهو رأى يحسن إغفاله اليوم .

(د) إذا قصد لفظ كلمة ما ؛ (اسماً كانت ، أو فعلاً ، أو حرفاً) جاز اعتبارها مذكرة على نية : « لفظ » أو مؤنثة على نية : « كلمة » . وكذلك حروف الهجاء فى الرأى الأشهر ؛ تقول فى كلمة سمعتها مثل : « هواء » أعجبنى الهواء ، أو : أعجبتنى الهواء . فالأولى على إرادة : أعجبنى لفظ : « الهواء » والثانية على إرادة : أعجبتنى كلمة : « الهواء » . وتقول فى إعراب : « أعجب » إنه فعل ماض ، أو إنها فعل ماض

وتقول « أل » هو : حرف يفيد التعريف أحياناً . أو : هى حرف تفيد التعريف أحياناً . وهكذا

وتنظر للحرف الهجائى « الميم » مثلاً فتقول : إنه جميل المنظر ، أو إنها جميلة المنظر

وعلى حسب التذكير أو التأنيث فى كل ما سبق ، — ونظائره — يذكر أو يؤنث العامل والضمائر وغيرها من كل ما يتصل بالمطابقة .

(هـ) الأحكام الخاصة بالتذكير والتأنيث المترتبين على وقوع الفاعل مفرداً مؤنثاً ، تُطبَّق أيضاً حين وقوعه مثنى مؤنثاً ، فيجرى على عامل الفاعل المؤنث المثنى ، وعلى الضمائر العائدة عليه من التذكير والتأنيث ، ما يجرى عليهما مع الفاعل المفرد المؤنث — كما يفهم مما سبق — كما سبق حكم العامل مع الفاعل المجموع . (١)

سابعا: أن يتقدم - أحيانا - على المفعول به ؛ كالأمثلة السابقة ، وكقول

الشاعر :

وإذا أراد اللهُ أمراً لم تتجددْ لقضائه رداً ولا تحويلاً

ولهذا التقدم أحوال ثلاث ؛ فقد يكون واجباً ، وقد يكون ممنوعاً ، وقد يكون جائزاً .

(١) فيجب الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير مفعوله في مواضع ، أشهرها :

١ - خوف اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به ؛ كأن

يكون كل منهما اسماً مقصوراً ؛ نحو : ساعدَ عيسى يحيى ، أو مضافاً لياء

المتكلم ؛ نحو : كرمَ صديقي أبي^(١) . فلو تقدم المفعول به على الفاعل لخفِيتْ

حقيقة كل منهما ، وفسد المراد بسبب خفائها ؛ لعدم وجود قرينة تزيل هذا

الغموض^(٢) واللبس . فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تزيله لم يكن الترتيب

واجباً . فمثال اللفظية : أكرمتُ يحيى سَعْدَى ، فوجود تاء التانيث في الفعل دليل

على أن الفاعل هو المؤنث (سَعْدَى) ، ومثل : كلّم فتاهُ يحيى ؛ لأن عودة

الضمير على « يحيى » دليل على أنه الفاعل ، وأنه متقدم في الرتبة^(٣) ، برغم تأخره

في اللفظ . (ولهذا يُسمّى المتقدم « حُكماً ») . ولم يكن مفعولاً به لكيلا يعود

الضمير على شيء متأخر في اللفظ والرتبة ؛ وهذا أمر لا يساير الأساليب الصحيحة

التي تقتضى بأن الضمير لا بد أن يعود على متقدم في الرتبة ، إلا في بعض مواضع^(٤)

معينة ، ليس منها هذا الموضع .

ومثال المعنوية : أتعبتُ نَعْمَى الحمى . فالمعنى يقتضى أن تكون « الحمى »

هى الفاعل ؛ لأنها هى التى تتعب « نَعْمَى » ، لا العكس .

(١) يقع اللبس في صور كثيرة ؛ فيشمل كل الأسماء التى يقدر على آخرها الإعراب ، كالمقصود ،

وكالمضاف إلى ياء المتكلم ، وكالأسماء التى تعرب إعراباً محلياً ، ومنها « المبنيات » ؛ كأسماء الإشارة ،

وأسماء الموصول . . .

(٢) لا التفات لما يقال من أن مخالفة الترتيب جائزة مع اللبس ، فهذا كلام لا يساير الأصول

اللغوية العامة ، ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام .

(٣) بيان الرتبة والدرجة ملخص في رقم ١ من هامش ص ٨٨ .

(٤) سبق في باب الضمير ج ١ ص ١٨٤ م . ١٠

٢ - أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً ؛ نحو : أُنقِضْتُ العملَ ، وأُحكمتُ أمره . ولا مانع في مثل هذه الصورة من تقدم المفعول به على الفعل والفاعل معاً ؛ لأن المنوع أن يتقدم على الفاعل وحده ، فيتوسط بينه وبين الفعل .

٣ - أن يكون كل منهما ضميراً متصلاً ولا حَصْرٌ^(١) في أحدهما ؛ نحو عاونتك كما عاونتنى .

٤ - أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر . (والغالب أن تكون أداة الحصر هي : « إنَّما » أو « إلا » المسبوقة بالنفي) ، نحو : إنَّما يفيد الدواءُ المريضَ ، أو : ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ .

وقد يجوز تقديم المفعول به على فاعله إذا كان المفعول محصوراً بإلا المسبوقة بالنفي ، بشرط أن تتقدم معه « إلا » ؛ نحو : ما أفاد - إلا المريضَ - الدواءُ^(٢) . ومع جواز هذا التقديم لا يعيّل أهل المقدرّة البلاغية إلى اصطناعه ؛ لمخالفته الشائع بين كبار الأدباء .

(ب) ويجب إهمال الترتيب ، وتقديم المفعول به على الفاعل فيما يأتي :

١ - أن يكون الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول به ، نحو : صان الثوبَ لابسه - قرأ الكتابَ صاحبه^(٣) . . . في الفاعل (وهو : لابس - صاحب) ضمير يعود على المفعول به السابق^(٤) . فلو تأخر المفعول به لعاد ذلك

(١) سبق في الجزء الأول - ص ٣٦٤ م ٣٧ - الإشارة إلى معنى الحصر (القصر) والغرض منه ..
(٢) لما كان المحصور بإلا هو الواقع بعدها مباشرة كان تقدمه معها لا لیس فيه ؛ لأن وجودها قبله مباشرة يدل على أنه المحصور بغير غموض . أما المحصور « بإنَّما » فإنه المتأخر عنها ، الذي لا يليها مباشرة . فإذا تقدم ضاع - في بعض الحالات - الغرض البلاغي من الحصر ، ولا قرينة في الجملة تدل على التقديم وموضعه . فيقع اللبس الذي يفسد الغرض .
(٣) ومثل الشطر الثاني من قول الشاعر :

حديث ذوى الألباب أهوى وأشتهى كما يشتهي الماء المبرّد شاربه

(٤) يتساوى في هذا الحكم اتصال الضمير بالفاعل مباشرة ، - كالمثالين المذكورين - واتصاله بشيء ملازم للفاعل ، لا يمكن أن يستغنى عنه الفاعل ، كصلة الموصول إذا كان الفاعل - أو نائبه - اسم موصول كالذي في قول الشاعر :

سموت فأدرکت العلاء وإنَّما يُلقَى عليّاتِ العلامن سما لها

ففي الصلة : (سماها) ضمير يعود على المفعول به ، (وهو : عليّات) فوجب تقدم المفعول لهذا .

الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(١)؛ وهو مرفوض في هذا الموضع . أما عوده على المتأخر لفظاً دون رتبة - وهو المسمى بالمتقدم حكماً - فجائز . ومن أمثلته :
عود الضمير من مفعول به متقدم على فاعله المتأخر ؛ نحو ؛ حملت ثمارها الشجرة .
- فالضمير « ها » في المفعول عائد على « الشجرة » التي هي الفاعل المتأخر في اللفظ ، دون الرتبة ؛ لأن ترتيب الفاعل في تكون الجملة العربية يسبق المفعول به . ونحو : أفادت صاحبها الرياضة - أروى حقله الزارع

أما عودة الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة فكما عرفنا - ممنوعة إلا في بعض مواضع محددة . وقد وردت أمثلة قديمة عاد الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة في غير تلك المواضع ؛ فحكيمَ عليها بالشذوذ وبعدم صحة محركاتها ، إلا في الضرورة الشعرية ، بشرط وضوح المعنى ، وتمييز الفاعل من المفعول به ؛ فن الخطأ- أن نقول : أطاع ولدُها الأمَّ - أرضى ابنه أباه .

٢- أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر (بأداة يغلب أن تكون « إلا » المسبوقة بالنفي ، أو « إنما ») . نحو : لا ينفع المرءَ إلا العملُ الحميدُ - إنما ينفع المرءَ العملُ الحميدُ . وقد يجوز تقديم المحصور « بإلا » على مفعوله إذا هي تقدمت معه وسبقته ؛ نحو : لا ينفع إلا العملُ الحميدُ المرءَ
« ملاحظة » : ستأتي^(٢) مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول به على عامله ، فيكون متقدماً على فاعله تبعاً لذلك .

(١) شرحنا (في باب الضمير ج ١ ص ١٨٢) معنى التقدم في اللفظ مع التقدم في الرتبة ، ومعنى التقدم في اللفظ دون الرتبة . وملخصه : أن بناء الجملة العربية قائم على ترتيب يجب مراعاته بين كلماتها ؛ فتتقدم واحدة على الأخرى وجوباً أو جوازاً ؛ فإن كان تقدم اللفظ واجباً بحسب الأصل الغالب عليه سمى تقدماً في الرتبة ، أو في الدرجة ، فالأصل في المبتدأ وجوب تقدمه على الخبر ، والأصل في الفعل وجوب تقدمه على فاعله ومفعوله ، والأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول . . . فإذا تحقق هذا الأصل ووضع كل لفظ في مكانه وفي درجته قيل إنه متقدم في اللفظ وفي الرتبة ؛ كالمبتدأ حين يتقدم على خبره ، وكالفعل حين يتقدم على مفعوله . فإذا تأخر المبتدأ عن خبره ، أو الفاعل عن مفعوله ، لم يفقد درجته ، ولم تزل عنه رتبته ، برغم تأخره اللفظي ؛ فيقال عنه : إنه متأخر لفظاً لا رتبة
وهناك مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة شرحناها - كما قلنا - في مكانها الأنسب لها ، وهو باب الضمير ج ١ ص ٢٣٤ م ٢٠ برغم أن بعض المطولات النحوية تذكرها في آخر باب الفاعل لمناسبة طارئة .
(٢) في الصفحة التالية .

(ح) في غير ما سبق (في : ا ، ب) يجوز الترتيب وعدمه . ومن أمثلة تقديم الفاعل على المفعول جوازاً^(١) قول الشاعر :

وإذا أراد الله نشرَ فضيلة طويت أتاح لها لسانَ حَسودٍ
ومن أمثلة تقديم المفعول به - جوازاً - على فاعله وحده : الجهلُ لا يلدُ الضياءَ
ظلامه . . . ، والشطر الأول من قول الشاعر :

أبت لي حملَ الضميمة نفسُ أبيّةٍ وقلبٌ إذا سيم الأذى شبَّ وقدهُ^(٢)
ويفهم من الأقسام السالفة أن المواضع التي يتقدم فيها الفاعلُ وجوباً - هي
عينها المواضع التي يتأخر فيها المفعول به وجوباً ، فيمتنع تقديمه على فاعله . والعكس
صحيح كذلك ؛ فالمواضع التي يتقدم فيها المفعول به على فاعله وجوباً هي عينها
المواضع التي يتأخر فيها الفاعل وجوباً ، ويمتنع تقديمه عليه . وحيث لا وجوب
في التقديم أو التأخير يجوز الأمران ، ولا يمتنع تقديم هذا أو ذاك .

* * *

بقيت مسألة الترتيب بينهما وبين عاملهما . وملخص القول فيها : أن الفاعل
لا يجوز تقديمه على عامله - كما سبق^(٣) - وأن المفعول به يجب تقديمه على عامله
في صور^(٤) ، ويمتنع في أخرى ؛ ويجوز في غيرهما .

(١) فيجب تقديمه :

١ - إن كان اسماً له الصدارة في جملته ؛ كأن يكون اسم استفهام ، أو اسم
شرط . . . ؛ نحو ؛ من قابلت ؟ - أي نبيل تُكْرَمُ أَكْرَمٌ . . . وكذلك إن
كان مضافاً لاسم له الصدارة ؛ نحو : صديق من قابلت ؟ - صاحب أي نبيل
تُكْرَمُ أَكْرَمٌ . . .

(١) إلا إذا أوجب الوزن الشعرى أحدهما .

(٢) ناره . ومن أمثلة التقديم الحائز قول الشاعر :

ولا خبيرَ في حسنِ الجسوم وطولها إذا لم يَزِنَ حُسْنَ الجسومِ عقولُ
(٣) في ص ٧٣ .

(٤) وفي هذه الصور يكون متقدماً على فاعله أيضاً - كما أشرنا - ؛ إذ لا يمكن أن يتقدم على
عامله دون أن يتقدم على فاعله .

٢ - كذلك يجب تقديمه إن كان ضميراً منفصلاً لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله^(١) به ؛ كقولهم : « أيها الأحرار : إياكم نخاطب ، وإياكم ترقب البلادُ . . . » فلو تأخر المفعول به : (إيا) لا تتصل بالفعل ، وصار الكلام : نخاطبكمم . . . ترقبكمم . . . ؛ فيضيع الغرض البلاغي من التقديم (وهو : الحصر) .

٣ - وكذلك يجب تقديمه إذا كان عامله مقرونًا بفاء الجزاء^(٢) في جواب « أمّا » الشرطية الظاهرة أو المقدرة ، ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأمّا . فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً ، لأن الفعل - وخاصة المقرون بفاء الجزاء - لا يلي « أمّا » الشرطية^(٣) . ومن الأمثلة قوله تعالى : (فأما اليتيم ، فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر) ، وقوله : (وربك فكبر ، وثيابك فطهر ، والرجز فاهجر) . . .^(٤) بخلاف : أما اليوم فساعد نفسك ، حيث لا يجب تقديم المفعول به ، لوجود الفاصل ؛ وهو هنا : الظرف^(٥) .

(ب) ويمتنع تقديم المفعول به على عامله في الصور الآتية^(٦) : (وقد سبقت الإشارة لبعضها) .

١ - جميع الصور التي يمتنع فيها تقدمه على فاعله . وقد سبقت^(٧) ؛ (ومنها أن يكون تقدمه موقعاً في لبس ، نحو : ساعد يحي عيسى . فلو تقدم المفعول به - من غير قرينة - لالتبس بالمتبدأ ، ومهمة المتبدأ المعنوية تخالف مهمة الفاعل .

(١) وذلك في غير باب : « سلتيه » و « خلتنيه » حيث يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر المفعول عن عامله ؛ (كما تقدم في ج ١ ص ١٧٢ باب الضمير . م ٢٠) .

(٢) في هذا الموضع يصح أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها .

(٣) كما سيحيى في ص ١٣٩ .

(٤) هذا الموضع يعبر عنه بغض النحاة بأنه ما يكون العامل فيه جواباً للأداة « أمّا » الشرطية المقدرة ، ويعبر عنه بعض آخر بما يكون العامل فيه فعل أمر مقرونًا بالفاء ، والمعمول به منصوباً بفعل الأمر . ولم يشترط وجود « أمّا » المقدرة . فعند الإعراب قد يلاحظ وجودها فتكون الفاء في الأمثلة السابقة داخلة على جوابها ، أولاً يلاحظ وجودها فتكون الفاء زائدة . والمفعول المتقدم معمولاً لفعل الأمر المتأخر عنه . وهذا الإعراب أيسر وأوضح لخلوه من التقدير . (ثم انظر الأمر الثالث ص ١٣٩) .

(٥) راجع ص ١٣٩ .

(٦) مع ملاحظة ما هو مذكور منها في الزيادة ، - ص ٩٣ - .

(٧) في ص ٨٦ .

وكذلك بقية الصور الأخرى ، ما عدا الثانية ؛ فيجوز فيها الأمران) .
 ٢ - أن يكون مفعولاً لفعل التعجب « أفعلل » في مثل : ما أعجبت قدرة
 الله التي خلقت هذا الكون .

٣ - أن يكون محصوراً بأداة حصر ؛ هي : « إلا » المسبوقة بالنفي ، أو « إنما »
 نحو : لا يقول الشريف إلا الصدق - إنما يقول الشريف الصدق .

٤ - أن يكون مصدرًا مؤولاً من « أن » المشددة أو المخففة « مع معموليها ؛
 نحو : عرف الناس أن الكواكب تفوق الحصر ، وأيقن العلماء أن بعض منها
 قريب الشبه بالأرض . إلا إن كانت « أن » مع معموليها مسبوقة بأداة الشرط :
 « أمّا » ؛ نحو : أمّا أنك فاضلٌ فعرفت . لأن « أمّا » لا تدخل إلا على
 الاسم .

٥ - أن يكون واقعاً في صلة حرف مصدرى^(١) ينصب الفعل (وهو : أن -
 كى) في نحو : (سرنى أن تقرن القول الحسن بالعمل الأحسن ؛ لكى يرفع
 الناس قدرك) . فإن كان واقعاً في صلة حرف مصدرى غير ناصب جاز - في رأى -
 تقديمه على عامله ، لا على الحرف المصدرى ؛ نحو : أبتهج ما الكبير احترم
 الصغير . والأصل : أبتهج ما احترم الصغير الكبير ، وامتنع - في رأى آخر^(٢) -
 تقديمه على عامله . وهذا رأى أقوى وأنسب في غير صلة « ما » المصدرية^(٣) .

٦ - أن يكون مفعولاً لعامل مجزوم بحرف جزم يجزم فعلاً واحداً^(٤) ، فيجوز
 تقدمه على عامله وعلى الجازم معاً ، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم ؛
 تقول : وعداً لم أخلف ، وإساءة لم أفعل . ولا يصح : لم وعداً أخلف ، ولم
 إساءة أفعل .

٧ - أن يكون مفعولاً به لفعل منصوب بالحرف : « لن » ، فلا يجوز أن يتقدم

(١) بيان الحروف المصدرية ، وتفصيل الكلام على أحكامها مدون في ج ١ ص ٢٩٤ م ٢٩ :

(٢) لهذا بيان في ج ١ م ٢٩

(٣) راجع « الصبان » في هذا الموضوع ، ثم « التصريح » في باب « الحال » ، عند الكلام
 على تأخر الحال عن عاملها وجوباً .

(٤) فخرج حرف الشرط الذى يجزم فعلين مثل : إن . فلا يجوز التقدم عليه .

على عامله فقط ، وإنما يجوز أن يتقدم عليه وعلى « لن » معا ، نحو : ظلماً لن
أحاول ، وعدواناً لن أبداً^(١) .

وفي غير مواضع التقديم الواجب ، والتأخير الواجب^(٢) ، يجوز الأمران .

(١) وقد عرض ابن مالك عرضاً سريعاً موجزاً لأحوال الترتيب السابقة ، واكتفى فيها بالإشارة
المختصرة التي لا توفى الموضوع حقه من الإيضاح والتفصيل النافعين . قال :

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

يريد : أن الأصل في تكوين الجملة الغربية ، وترتيب كلماتها ، يقتضى اتصال الفاعل بعامله ،
وانفصال المفعول به عن ذلك العامل بسبب وقوع الفاعل فاصلاً بينهما ؛ إذ مرتبة الفاعل مقدمة على مرتبة
المفعول به . ومراعاة هذه المرتبة تجعل الفاعل هو الذى يلى العامل ، وتجعل المفعول به مفصلاً منه
بالفاعل . ثم بين أن هذا الأصل لا يراعى أحياناً ؛ فيتقدم المفعول به على الفاعل ، ويفصله عن فعله
وعامله . وانتقل بعد ذلك إلى حالتين من الحالات التي يجب فيها تأخير المفعول به ، وهما حالة خوف
اللبس ، وحالة الفاعل الضمير ، غير المحصور ، الواجب اتصاله بعامله ، فقال فيهما :

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُجْرًا أَوْ أَضْمِرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مَنْحَصِرٍ

وأوضح بعد ذلك أن المحصور « بيلاً » أو « إنما » يجب تأخيره ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً به ، وأنه يجوز
تقديمه . ولم يذكر النوع الذى يصح تقديمه ، ولا شرطه ، مكتفياً بأن يقول إن تقديم المنحصر يصح
إذا ظهر المقصود ، ولم يخف المعنى ، أو يتأثر بالتقديم . وفي هذا يقول :

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ أَخَّرْ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ

وختم كلامه بأن بين أن عود الضمير من المفعول به المتقدم على فاعله المتأخر شائع في أفصح الأساليب ،
لا عيب فيه ؛ لأنه عائد على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة . وهذا كثير سائغ ، كما قلنا ؛ وساق مثالا لذلك
هو : خاف ربّه عمرٌ . أما عود الضمير من الفاعل المتقدم على مفعوله المتأخر فوصفه بأنه شاذ ، لا يصح
القياس عليه : ومثل له بنحو : زان نورهُ الشجرَ . فيقول :

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ » . وَشَدَّ نَحْوُ : « زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرَ »

وكلامه مجمل ، بل مبتور .

(٢) ومن مواضع التأخير الواجب ما يأتي في الزيارة - ص ٩٣ - .

.

زيادة وتفصيل :

هناك مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول به على عامله . منها^(١) : أن يكون مفعولا به لفعل مؤكد بالنون . نحو : حاربَن هواك .

أو مفعولا به لفعل مسبوق بلام الابتداء ؛ وليس قبلها « إن » ؛ ففي مثل : لَيَنْصُرُ^(١) الشريفُ أهلَ الحقِّ ... ، لا يصح أن يقال : أهلَ الحقِّ لَيَنْصُرُ الشريف . ويصح أن يقال : إن الشريف أهلَ الحقِّ لينصرُ .

أو يكون فعله مسبوqa بلام القسم ؛ نحو : والله لني غد أقضي حق الأهل .
 أو مسبوqa بالحرف : « قد » نحو : قد يدرك المتأني غايته ؛ أو : « سوف » ؛
 نحو : سوف أعمل الخير جهدي .

أو مسبوqa باللفظ : « قلما » ؛ نحو : قلما أخرت زيارةً واجبةً .

أو : « ربما » ، نحو : ربما أهلك البعوضة الفيل .

(١) راجع المواضع التالية في الصبان ، وكذا الممع ج ١ ص ١٦٦ .

(٢) على اعتبار هذه اللام للابتداء .

ثامنها : عدم تعدده ؛ فلا يصح أن يكون للفعل وشبهه إلا فاعل واحد .
 أما مثل : تصافح عليّ وأمين ، ومثل : تسابقَ حلِيمٌ ، ومحمودٌ ، وسليمٌ ، و...
 فإن الفاعل هو الأول ، وما بعده معطوف عليه . ولا يصح في الاصطلاح النحويّ
 إعراب ما بعده فاعلاً ، برغم أن أثر الفعل ومعناه متساو بين الأول وغيره^(١) .

تاسعها : إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفاً مستوفياً الشروط^(٢) ؛
 مثل : أمتقن الصانعان ؟ .

(١) يقول النحاة : إن مجموع المعطوف والمعطوف عليه في المثالين السابقين وأشباههما هو الفاعل الذي أسند إليه الفعل ؛ فلا تعدد إلا في أجزائه . لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الإعراب ، فجعل الإعراب في أجزائه .

(٢) للوصف المستغنى بفاعله عن الخبر أحكام وتفصيلات سبق بيانها في بابها المناسب لها (باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٢٢ م ٣٣) .

زيادة وتفصيل :

مسألة أخيرة : عرض بعض^(١) النحاة لما سماه : « الاشتباه بين الفاعل والمفعول به » ، وصعوبة التمييز بينهما في بعض الأساليب . وأن ذلك يكثر حين يكون أحدهما اسماً ناقصاً (أى : محتاجاً لتكملة بعده تبيين معناه ؛ كاسم الموصول ، و«ما الموصوفة» ... و...) والآخر اسماً تاماً ؛ (أى : لا يحتاج للتكملة) . وضرب لذلك مثلاً ؛ هو : « أعجب الرجل ما كره الأخ » . فما الفاعل في الجملة السابقة ؟ أهو كلمة : « الرجل » ، أم كلمة : « ما » التي بعده ؟ وما « المفعول به » في الحالتين ؟ . وقد وضع ضابطاً مستقلاً لإزالة الاشتباه ؛ ملخصه :

(ا) أن نفرض الاسم التام هو الفاعل ؛ فنضع مكانه ضميراً مرفوعاً للمتكلم ، ونفرض الاسم الناقص هو المفعول به ، ونضع مكانه اسماً ظاهراً ، منصوباً ، أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه^(٢) ؛ (حيواناً مثله إن كان المراد من الاسم الناقص حيواناً ، وغير حيوان إن كان الناقص كذلك) ، فإن استقام المعنى مع هذا الفرض فالضبط الأول صحيح ، على اعتبار أن الاسم التام هو الفاعل ، وأن الناقص هو المفعول به ، وإن لم يستقم المعنى لم يصح الضبط السابق . نقول في المثال السالف أعجبتُ الثوبَ . فالتاء ضمير للفاعل المتكلم ، جاءت بدلا من الاسم التام (الرجل) وكلمة : « الثوب » جاءت بدلا من الاسم الناقص : « ما » وهى من جنسه ، باعتبارها من جنس غير حيوانى . وقد ظهر أن المعنى على هذا الفرض غير مستقيم ؛ وهذا ينتهى إلى أن الضبط الذى كان قبله غير صحيح أيضاً . فإن كان المقصود من : « ما » ، إنساناً مثلاً ، فوضعنا مكانها فرداً من أفراد الإنسان فقلنا : أعجبت محمدأ صحّ الفرض وصح الضبط الذى كان قبله .

(ب) نفرض الاسم التام : « الرجل » في المثال السابق هو المفعول به . « وما » هى الفاعل ؛ فنضع مكان المفعول به ضميراً منصوباً للمتكلم ، ونضع مكان الناقص اسماً ظاهراً ، أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه ؛ فإن استقام المعنى صح الضبط السابق وإلا فلا يصح ؛ نقول : أعجبنى الثوبُ ؛ إن كان المراد من « ما » شيئاً غير حيوانى ، فيستقيم المعنى ويصح الضبط الأول .

(١) منهم الأشموني في آخر باب الفاعل .

(٢) عاقلا كان الجنس أم غير عاقل .

(ح) إذا لم يصلح المعنى على اعتبار الاسم التام فاعلاماً أجريت التجربة على اعتباره مفعولاً به ، وكذلك العكس إلى أن يستقيم .

وكالمثال السالف : أمكن المسافر السفر^(١) ، بنصب : « المسافر » ، كما يدل على هذا الضابط السالف ؛ لأنك تقول : أمكنني السفر ؛ بمعنى : مكنتني فاستطعته ، ولا تقول : أمكنت السفر . .

والحق أن هذه المسألة التي عرض لها بعض النحاة لا تُفهم بضابطهم^(٢) ، ولا يزول ما فيها من اشتباه إلا بفهم مفرداتها اللغوية ، وقيام قرينة تدل على الفاعل والمفعول به ، وتفرق بينهما . أما ذلك الضابط وما يحتويه من فروض فلا يزال شبهة ، ولا يكشفها ؛ لأنه قائم على أساس وضع اسم ظاهر مكان الناقص بشرط أن يكون من جنسه (حيواناً عاقلاً ، وغير عاقل - أو غير حيوان) فكيف نختر هذا البديل من جنس الأصيل إذا كنا لا نعرف حقيقة ذلك الأصيل وجمسه ؟ فعرفة البديل متوقفة على معرفة الأصيل أولاً . ونحن إذا اهتدينا إلى معرفة الأصيل لم نكن بعده في حاجة إلى ذلك الضابط ، وما يتطلبه من فروض لا تجدى شيئاً ؛ ذلك أن الأصيل سيدل بمعناه في جملة على من فعل الفعل ، فيعرف من وقع عليه الفعل تبعاً لذلك ، ويزول الاشتباه . وإذا لا حاجة إلى الضابط ، ولا فائدة من استخدامه ؛ لأن الغرض من استخدامه الكشف عن حقيقة الاسم الناقص ، وهذا الكشف يتطلب اختيار اسم من جنسه ليحل محله . فكيف يمكن الاهتداء إلى اسم آخر من جنسه إذا كان الاسم الناقص مجهول الجنس لنا ؟ .

فن الخير إهمال تلك المسألة بضابطها ، وفروضه ، والرجوع في فهم المثالين السابقين وأشباههما إلى فهم المعاني الصحيحة لمفرداتها اللغوية ، والاعتماد بعد ذلك على القرائن ، مع الفرار - جهد الطاقة - من استعمال تلك الأساليب الغامضة . هذا هو الطريق السديد ، وعليه المعول .

(١) الاسمان هنا تامان - وهي حالة قليلة بالنسبة للأولى .
 (٢) عبارة الضابط كما وردت عنهم هي : « أن تجمل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في المقل وعدمه » .

النائب عن الفاعل^(١)

من الدواعي^(٢) ما يقتضى حذف الفاعل دون فعله . ويترتب على حذفه أمران محتومان ؛ أحدهما : تغيير يطرأ على فعله^(٣) ، والآخر : إقامة نائب عنه يحلُّ محله ، ويجرى عليه كثير من أحكامه التي أسلفناها^(٤) - ؛ كأن يصير جزءاً أساسياً في الجملة ؛ لا يمكن الاستغناء عنه ، ويرُفَع مثله ؛ وكتأخره عن عامله^(٥) ، وتأنيث عامله له أحياناً ، وتجرد العامل من علامة تثنية أو جمع ... ؛ وكعدم

(١) يسميه كثير من القدماء : « المفعول الذي لم يسم فاعله » . والأول أحسن ؛ لأنه أخصر ، ولأن النائب عن الفاعل قد يكون منعولاً به في أصله وغير مفعول به ؛ كالمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره ؛ - كما سيجيء في ص ١١٣ م ٦٨ - .

هذا ، والذي يحتاج لنائب فاعل ويرفقه شيثان ، أحدهما : « الفعل المبني للمجهول » . وقد يسمى أيضاً : « الفعل المبني للمفعول » ، والتسمية الأولى أحسن - طبقاً لما سبق في رقم ١ - والآخر : « اسم المفعول » ؛ فلا بد لكل منهما من نائب فاعل . ويزاد عليهما المصدر المؤول في رأى سيجيء في « ب » من ص ١١٠ ، أما اسم المفعول ، وأحكامه ، وكل ما يتعلق به ، فله باب خاص مستقل في الجزء الثالث .

(٢) بعضها لفظي ؛ كالرغبة في الاختصار في مثل : لما فاز السباق كوفي* . أى : كافأت الحكومة السباق ، مثلاً وكالماتلة بين حركات الحروف الأخيرة في السجع ؛ نحو : من حسن عمله عُرِف فضله . فلو قيل : عرف الناس فضله ، لتغيرت حركة اللام الثانية ، ولم تكن مماثلة للأولى ، وكالضرورة الشعرية

وبعضها معنوي ؛ كالجهل بالفاعل ، وكالخوف منه ، أو عليه ... (وما يصلح لكل واحد من الثلاثة قولنا : قُتل فلان ، من غير ذكر اسم القاتل) وكإيهامه ، أو تعظيمه بعدم ذكر اسمه على الألسنة صيانة له ، أو تحقيره بإهماله ، وكعدم تعلق الغرض بذكره ، حين يكون الغرض المهم هو الفعل . وكشيوعه ومعرفته في مثل : جبلت النفوس على حب من أحسن إليها أى : جبلها الله وخلقها

(٣) ولا بد أن يكون فعله غير جامد ، وغير أمر - كما سيجيء في رقم ٨ من ص ١٠٧ -

(٤) في ص ٦٨ .

(٥) يرى بعض النحاة أنه يجوز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة ؛ لأن علة منع التقديم - وهي خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية - غير موجودة هنا (راجع الصبان ج ٣ باب . « أفعل التفضيل » عند قول ابن مالك : « وما به إلى تعجب وصل . . . ») . ولهذا إشارة في رقم ٢ من هامش

تعدده ، وكإغناء هذا النائب عن الخبر أحياناً في مثل : أمرزوع الحقلان؟
(فالحقلان : نائب فاعل للمبتدأ اسم المفعول ، واسم المفعول لا يرفع إلا نائب
فاعل ؛ كما عرفنا من قبل) . . . إلى غير هذا من الأحكام الخاصة بالفاعل ؛
والتي قد تنتقل بعد حذفه إلى نائبه^(١) .
ولكل واحد من الأمرين تفصيلات وأحكام تخصه .

(١) إليك ما يتعلق بالأمر الأول :

١ - إن كان الفعل ماضياً ، صحيح العين^(٢) ، خالياً من التضعيف -
وجب ضم أوله ، وكسر الحرف الذي قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل .
فالفاعل في مثل : (فَتَحَ الْعَمَلُ بَابَ الرِّزْقِ - أَكْرَمَ النَّاسُ الْغَرِيبَ . . .) ،
يتغير بعد حذف الفاعل ؛ فيصير في الجملة : (فَتَحَ بَابُ الرِّزْقِ . . .)^(٣) -
أَكْرَمَ الْغَرِيبُ . . .)^(٤) ، (وهناك بعض حالات يجوز فيها كسر أوله ،

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ - كَنَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ

وأصل الكلام : نال المستحق خير نائل ؛ أي : خير عطاء . فحذف الفاعل ، وتغير الفعل بعد حذفه
تغيراً سنعرفه . وناب عنه المفعول به . وليس من اللازم أن يكون النائب مفعولاً به ، كما قلنا . . .

(٢) من الاصطلاحات اللغوية الشائعة : « فاء » الكلمة ، « عين » الكلمة ، « لام » الكلمة .
يريدون بالفاء : الحرف الأول من الكلمة الثلاثية ، أصيلة الأحرف ، وبالعين : الحرف الثاني منها ،
« أي : الأوسط » وباللام الحرف الثالث ؛ « أي : الأخير » . ويقولون عنها لذلك : إنها على وزن :
« فَعْمَلٌ » ؛ مثل : كتب - قعد - فتح . . . فكل واحدة على وزن « فَعْمَلٌ » .

(٣) ومثل الفعل : « جُمِعَ » في قول الشاعر :

إِذَا جُمِعَ الْأَشْرَافُ مِنْ كُلِّ بَلَدَةٍ فَأَفْضَلُهُمْ مَنْ كَانَ لِلْخَيْرِ صَانِعًا

(٤) أين الكسرى نحو : صيم الشهر - بيع القطن ؟

أصلهما : صَوْمٌ - بَيْعٌ . وخضوعاً لأحكام عامة في : « الإعلال » طرأ عليهما تغيير معروف ؛
بقلب الضمة فيما كسرة ، فقلب الواو ياء ، وحذف الكسرة من ياء : « بيع » - وانظر رقم ه الآتي
ص ١٠٢ - فالكسر مقدر كتقديره في المضعف ؛ (مثل : عُدٌّ ، فأصله : عُدِدَ قبل الإدغام) .
وأين الكسر أيضاً قبل الآخر في الفعل : « أُصِيبَ » - ونحوه - من قول الشاعر :

وَإِذَا أُصِيبَ الْقَوْمُ فِي أَخْلَاقِهِمْ فَأَقَمَّ عَلَيْهِمْ مَأْتَمًا وَعَوِيلاً

الكسر مقدر ؛ إذ الأصل : « أُصِيبَ » ؛ نقلت حركة : الواو للحرف الصحيح قبلها بعد حذف
السكون ؛ ثم قلبت الواو بعد الكسرة ياء . . .

وستجىء . . . (١) .

٢ - إن كان الفعل مضارعاً وجب - في كل حالاته - ضم أوله أيضاً ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً من قبل ؛ فالمضارع في مثل : (يَرْسُمُ المهندسُ البيتَ - يُحَرِّكُ الهواءُ الغصنَ . . .) يصير في الجملة بعد حذف الفاعل : يَرْسُمُ البيتَ - يُحَرِّكُ الغصنَ^(٢) . ومثل قول الشاعر :

أعندى وقد مارست^(٣) كل خفيّة يصدّق واشٍ ، أو يُخيّبُ سائل

وقد يكون الفتح قبل الآخر مقدّاراً لعله تمنع ظهوره ؛ مثل : يُصَامُ . (أصله : يُصَوِّمُ ، ثم صار « يُصَامُ » لسبب صرْفِيٍّ معروف)^(٤) . ومثل : « تُصاب وتُنال » ، في قول الشاعر :

يهُونُ علينا أن تُصابَ جِسمُنَا وتسلمَ أعراضَ لنا وعقول

وفي قول الآخر :

إنّ الكبار من الأمو ر تُنال بالهمم الكبار

والأصل قبل التغيير الصرْفِيّ : تُصَوِّبُ وتُنَيْلُ

(١) في رقم ٥ من ص ١٠٢ .

(٢) وفي الحالتين السابقتين يقول ابن مالك :

فأولُ الفِعْلِ اضمَمْنُ ، والمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرُ في مُضِيٍّ ؛ كَوُصِلُ
واجعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيْتَنَحِيَ ؛ المَقُولُ فِيهِ : يُنْتَحَى

أى : أن أول الفعل المبني للمجهول يضم في الماضي والمضارع ، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر في الماضي ؛ مثل : وُصِلَ ؛ فأصله : وَصَلَ ، ويصير مفتوحاً في المضارع ، مثل : ينتحى ، فإن الحرف الذى قبل آخره يفتح عند البناء للمجهول ؛ فيصير : « يُنْتَحَى » . (ينتحى الرجل إلى الشجرة : أى : يميل إليها ، وينتج نحوها) . وقد قلنا : إن هناك بعض حالات يكسر فيها أول الماضي ، كالحالة الخامسة السادسة ، والسابعة - وستجىء - .

(٣) جربتُ وعرفتُ .

(٤) هو : نقل فتحة « الواو » و « الياء » . إلى الساكن الصحيح قبلهما ؛ فتكون « الواو » ،

وكذا « الياء » متحركة بحسب أصلها - قبل نقل فتحها - ويكون ما قبلها متحركاً بحسب الحالة الجديدة التى طرأت عليه بعد أن كان ساكناً ؛ فينقلب حرف العلة « ألفاً » .

٣ - إن كان الماضي مبدوءاً بتاء تكثر زيادتها عادة - سواء أكانت للمطاوعة^(١)

(١) حين نسمع شخصاً يقول : (علّمت الغلام الزراعة .) ، يتردد على الذهن سؤال ؛ هو : هل استجاب الغلامُ للتعليم واستفاد ؟ ويظل السؤال قائماً حتى يجد جواباً . فإذا قال المتكلم : علّمت الغلام الزراعة فتعلمها - دل الفعل الثاني على أن الغلام تعلم ، واستفاد واستجاب للتعليم ، وحقق معناه ، وهذا هو ما يسمى : « المطاوعة » . وحين يقول شخص : (كسرت الحديد) ، قد يرد على الذهن : كيف تستطيع تكسير الحديد ؟ هل استطعت تكسيه حقاً ؟ فإذا قال المتكلم : كسرت الحديد فتكسر ، كان الفعل : « تكسر » هو الجواب عن المطلوب ، الماحي للشبهة السالفة ، الدال على أن الحديد تأثر بالكسر واستجاب له ، وحقق معنى الفعل الأول . ولهذا يسمى الفعل الثاني : « مطاوعاً » . ومثله : حطمت الصخر ... فتحطم ، برت الخشب ... فانبرى ... مع وجود الفاء العاطفة في كل ذلك ، ولا يصح العطف هنا بغيرها - طبقاً لما نص عليه ابن الأثير في كتابه : الجامع الكبير ، ج ١ ص ٢٠٢ عند كلامه على حرف العطف - فالمطاوعة في فعل هي :

« قبول فاعله التأثير بأثر واقع عليه من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً ،

بحيث يحقق التأثير معنى ذلك الفعل » .

والتعريف السابق للمطاوعة هو أوضح التعريفات وأشملها ، وهو ملخص الذي ارتضاه « الخصري » - وكذا الصبان - في باب : « تعدى الفعل ولزومه » ج ١ . ونصاً على اشتراط العلاج الحسي ، وعلى تلاقى الفعلين في الاشتقاق ؛ فلا يقال : علّمت الرجل المسألة فانعلمت ؛ لعدم المعالجة الحسية ، ولا يقال : ضربته فتألم ، لعدم التلاقى في الاشتقاق .

وحصول الأثر وتحققه ليس بالواجب ، وإنما هو الغالب الكثير ؛ طبقاً لما جاء في حاشية التصريح ، ج ١ . باب : « التعدى واللزوم » ، فقلا عن البيضاوي في تفسير قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) حيث صرح بأنه : (يقال : كسرت فلم ينكسر ، وعلّمت فلم يتعلم . وقال : إن حصول الأثر غالب لازم) . ٥١ . وهذا الرأي يسائر المسموع كثيراً ، ويلاحظ أنه جعل الفعل : « علّم » من أفعال المعالجة الحسية ، خلافاً لسابقه .

والمطاوعة أحكام وصيغ قياسية تشمل كل صيغة منها على بعض حروف خاصة ترمز للمطاوعة ، وتدل عليها ، منها التاء في أول الماضي ، ويسمونها لذلك : تاء المطاوعة ؛ مثل : درّبت الصانع ؛ فتدرب . هدّمت الحائط ؛ فهدّمت . فجرت الماء فتفجر . كسّرت الغصن فتكسر . . . وسيجيء بعض الأحكام والصيغ - في هامش ص ١٦٧ - وهو بعض هام .

وقد عقد صاحب « المخصص » (ابن سيده) بحثاً لطيفاً (في الجزء ١٤ ص ١٧٥ وما حوّلها) عرض فيه لكثير من أوزان المطاوعة القياسية ، ومنها : أن كل ماض ذي أربعة أحرف على وزن « فععل » يكون له مضارع على وزن « تفعلل » وهذا جزء من قواعد عامة هناك تنفيذ أعظم الفائدة ، وتوسع لكثير مما نظنه محذوراً . وفي الجزء الأول من جملة مجمع اللغة العربية بالقاهرة شيء قليل من تلك الأوزان ، مستخلص من المرجع السابق الأصيل .

ومن بين قرارات هذا المجمع قياسية جميع أفعال المطاوعة . وقد سجل هذا القرار في الصفحة الثامنة من المجلد الذي أصدره بعنوان : « البحوث والمحاضرات » في مؤتمر الدورة الخاصة بسنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ . =

أم لغيرها - (مثل الماضي : تَعَلَّمَ ، تَفَضَّلَ - تعاوَنَ - تناشَدَ ، تَجَاهَلَ ...)
 وجب ضم الحرف الثاني مع الأول ؛ ففي مثل : تَعَلَّمَ الصبي حرفة - تَفَضَّلَ
 الصديقُ بالزيارة - ... يصير الماضي : تَعَلَّمَتْ حرفةٌ - تَفَضَّلَ بالزيارة (١) ...
 وفي مثل قولهم : (تعلمَ البحار فن الملاحه ، وتعاون مع رفاقه فأمنَ الخطر ...)
 يصير الكلام بعد بناء الفعل الماضي للمجهول : تَعَلَّمَ (٢) فنُ الملاحه ، وتَعَوَّنَ
 مع الرفاق ؛ فأمنَ الخطرُ وهكذا

٤ - إن كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل فإن ثالثه يضم مع أوله ؛ ففي مثل :
 (اعتمدَ العاقلُ على كفافه - انتصرَ المكافحُ بعمله) - يقال في بناء الفعلين
 للمجهول : أُعْتُمِدَ على الكفاف - أُنتَصِرَ بالعمل (٣) .

= ومن قراراته أيضاً ما جاء في ص ٣٩ من كتابه : (مجموعة القرارات المليمة من الدورة الأولى إلى الدورة
 الثامنة والعشرين) خاصاً بمطامع «فعل» الثلاثي المتعدى ونصه :- (وسيعاد للمناسبة في ص ١٦٨) (كل
 فعل ثلاثي متعد ، دال على معالجة حسية فطاعه القياسي هو : « انفعل » . ما لم تكن فاء الفعل واوا ،
 أو لا ما ، أو نوناً ، أو ميماً ، أو واء ، ويجمعها قولك : « ولنمر » فالقياس فيه : « افتعل » . اه .
 (١) يقول ابن مالك :

وَالثَّانِي التَّالِي «تَا» الْمَطَاوَعَةُ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ يَلَا مُنَازَعَهُ

أى : اجعل الحرف الثاني في الماضي مضموماً كالأول . إن كان الأول تاء المطاوعة ، إذ لا نزاع - أى :
 لا خلاف في هذا .

(٢) إذا كانت التاء التي في أول الماضي لا تكثر زيادتها فلا يضم الحرف الذي يليها ؛ مثل :
 تَرْمَسُ الزارع الحب ، (أى : رسمه ، بمعنى : دفنه .) وإنما كانت زيادة التاء غير معتادة في هذه
 الكلمة - وأشباهها - لأنها جاءت للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهو الراء ، وهذا اختصاص همزة الوصل .
 (٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وِثَالِثِ الَّذِي بِهِمْزِ الوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَسْتَحْلِي

أى : أن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل يضم كالأول . ومثل له بالفعل «أستحل» المبنى
 للمجهول . وأصله : « أستحلى » مبدوءاً بهمزة وصل . فلما بنى للمجهول ضم الحرف الأول والثالث منه .
 وما يلاحظ في البيت أن كلمة : « ثالث » . . . بالنصب تعرب مفعولاً به لفعل محذوف يفسره
 الفعل الآتي بعده ؛ وهو : « اجعل » المؤكد بالنون . مع أن الفعل المؤكد بالنون لا يصلح أن يعمل فيما
 قبله ، ولا أن يفسر عاملاً محذوفاً قبله . وكذلك إعراب « كالأول » فإنه جار ومجرور متعلق بالفعل
 المتأخر عنه المؤكد بالنون ، وهو : « اجعل » والفعل المؤكد بالنون لا يصح أن يتعلق به شبه جملة قبله ،
 وهذا هو الرأي الأقوى والأفصح . ويخالفه رأى آخر أقل شيوعاً وقوة يراه مقبولاً في شبه الجملة وحدها . . .
 لكن ابن مالك يقع في هذه المخالفة كثيراً لضرورة النظم ، وقد سبق لها نظائر في الجزء الأول (انظر =

٥- إن كان الماضي الثلاثي مُعَلَّ العَيْن^(١)؛ وأوياً كان أو يائياً - مثل : صام ، باع - وبنى للمجهول ، جاز في فائه عند النطق أو الكتابة ، إما الكسر الخالص ؛ فينقلب حرف العلة ياء ؛ نحو : صِيمَ ، بِيِع ، وإما الضم الخالص ، فينقلب حرف العلة واواً ، نحو : صُومَ ، بُوعَ ، وإما الإشمام^(٢) - وهذا لا يكون إلا في النطق -

والكسر أعلاها ، فالإشمام ، فالضم . وكل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألا يوقع في لبس ، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه ؛ فكثير من الماضي المُعَلَّ الوسط قد يوقع في اللبس إذا بُنِيَ للمجهول ، وأُسند لضمير تكلم ، أو خطاب ؛ سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكور أم لغيره ، وكذلك

= فهرس الجزء الأول م ٧ هامش ص ٩٦ طبعة ٣ ورقم ١ هامش ص ٧٥ قبلها) والمعربون يلتصقون تأويلات وتقديرات لتصحیح مخالفته . ولا داعي لشيء من هذا ، لما فيه من تكلف وتمسف . ويكون التصريح بأن النظم قهره على ارتكاب المخالفة ؛ وهذا هو السبب الحق .

(١) مَعَلَّ العَيْن « ما يكون وسطه حرف علة » ويخضع لأحكام « الإعلال » المعروفة في الباب الخاص بهذا (ج ٤) . ومنها : قلب حرف العلة الواو أو الياء ألفاً ، في نحو : صام - هام . . . فأصلهما صومَ - هييمَ - . . . ومنها : نقل حركة حرف العلة الواقع عين الكلمة إلى ساكن صحيح قبله بالشروط المذكورة هناك ؛ نحو : يقوم ، وأصله : يَقْدُومُ . . . إلى غير ذلك من أحكام « الإعلال » التي تدخل على حرف العلة ؛ فتحدث به تغييراً .

فإذا كان حرف العلة الواقع عين الفعل لا يخضع للأحكام السالفة فإنه لا يسمى : « معلاً » ، وإنما يسمى : « معتلاً » وجاز في فائه من الحركات الثلاث ما يجوز في فاء الفعل الصحيح ؛ مثل : عور - هييف - اعور . . . وغيرها من الأفعال المشابهة لها ؛ فإنها تسلك مسلك الفعل الصحيح عند بنائها للمجهول - كما قلنا .

والشائع بين النحاة أن حروف العلة الثلاث (و - ا - ي) إذا سكنت وكان قبلها حركة مجانسة لها سميت : حروف علة ، ومدّ ، ولين . فإن لم تجانسها الحركة التي قبلها سميت : حروف علة ولين . فإن تحركت فهي حروف علة فقط (راجع حاشية الخضرى « ج ٢ » أول باب : الإعلال بالنقل) . ومن النحاة من يطلق اللين على حرف العلة المتحرك . وهذا مخالف للشائع ، كما قال الخضرى في المرجع السالف - (وقد سبقت لهذا إشارة في ج ١ م ١٦ هامش ص ١٦٩ من الطبعة الثالثة - وسيجيء التفصيل الأوضح في ج ٤ في باب « الترخيم » و « الإعلال والإبدال ») .

(٢) الإشمام - عند النحاة - هو : النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي السريع ، بغير مزج بينهما ؛ فينطق المتكلم أولاً بجزء قليل من الضمة ، يعقبه جزء كبير من الكسرة ؛ يجلب بعده ياء . فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما في وقت واحد خلال النطق ؛ وإنما معناه مجيئهما على التعاقب السريع بالطريقة التي أسلفناها .

إذا أسند لنون النسوة الدالة على الغائبات . فالفعل : « ساد » - وأشباهه - في نحو « ساد الرجل قومه بالفضل »... إذا أسندناه لضمير متكلم أو مخاطب من غير أن يبنى للمجهول ، قلنا عند الضم : « سُدْتُ » . ولو بنينا الفعل للمجهول ، وقلنا : « سُدْتُ » أيضاً^(١) ؛ لوقع اللبس حتماً بين هذه الصورة التي بُنِيَ فيها للمجهول والصورة السالفة التي لم يُبْنَى فيها للمجهول . وفراراً من اللبس الذي ليس معه قرينة تزيله ، يجب البعد عن ضم الحرف الأول^(٢) في هذه الصورة المبنية للمجهول ، ولنا بعد ذلك استعمال الكسر ، أو : الإشمام .

ومثل : الفعل : « ساد » غيره من كل فعل ماضٍ ثلاثي ، إما مُعَلَّ الوسط بألف أصلها واو ؛ (وليس من باب : « فَعَلَّ يَفْعَلُّ » ؛ كخاف يخاف...^(٣)) مثل : شاق ، يشوق ، رام ، يروم . . . وإما مُعَلَّ الوسط بألف أصلها ياء أيضاً ؛ فليس اللبس مقصوراً على الماضي الثلاثي المعلن الوسط بألف أصلها واو ، وليس من باب فَعَلَّ يَفْعَلُّ ، بل يمتد إلى الماضي الثلاثي المعلن الوسط بألف أصلها ياء ؛ مثل الفعل : « زاد » في نحو : قد زادك الصديق ودّاً ؛

(١) لإيضاح هذا المثال وأشباهه نقول في : « ساد الرجل قومه بالفضل » إذا أسند الماضي المبني للمعلوم إلى ضمير المخاطب مثلاً ؛ صارت الجملة : سُدْتُ قومك بالفضل - بضم السين - فإذا صارت الجملة : يامهمل سادك النابغ .. وأردنا بناء الفعل للمجهول مع إسناده للمخاطب أيضاً فإننا نحذف الفاعل « النابغ » ونقيم المفعول به (وهو : كاف الخطاب) مقامه . ولما كان الضمير « الكاف » لا يقع في محل رفع وجب استبداله ووضع ضمير آخر بمعناه في مكانه ؛ بحيث يصلح الضمير الجديد أن يكون في محل رفع نائب فاعل . لهذا نجيء بدله بضمير الخطاب التاء ؛ فنقول عند بنائه للمجهول : يا مهمل سُدْتُ ؛ أى : صرت مسوداً ، لا سيداً ؛ بمعنى أن غيرك صار سيدك . فالصورة الشكلية للفعل واحدة عند الضم ، في حالتي بنائه للمعلوم والمجهول ، وفيها يقع اللبس . وللفرار منه منعوا في المبني للمجهول ضم أوله إن كانت عينه ألفاً أصلها واو . . . إلا نحو : خاف - كما سيحییء هنا .

(٢) لا يجوز الضم في الواو إلا إذا كان ماضيه فَعَلَّ (بكسر العين) ومضارعه على وزن : يفعل (يفتح العين) نحو : خاف - يخاف (وأصله : خوف - يخوف) . ذلك أن الفعل : « خاف » وأشباهه - إذا أسند وهو مبني للمعلوم لمخاطب - مثلاً - يصير : خِفْتُ ، بكسر أوله ، وحذف وسطه ، طبقاً لقواعد الإسناد . فلو بني للمجهول وكسر أوله لأوقع في لبس ؛ بسبب تشابه صورتى الفعل في حالتي بنائه للمعلوم والمجهول . والفرار من هذا اللبس يوجب ضم أوله عند بنائه للمجهول أو الإشمام .

(٣) للسبب الذي تقدم في رقم ٢ والذي يمنع الكسر في مثل : « خاف يخاف » عند بناء الماضي للمجهول ويوجب الضم .

فإنه إذا أسند لضمير المخاطب - مثلاً - من غير بناء للمجهول يصير : قد زدت الصديقَ ودّاً ، بكسر أول الماضي . وإذا أسند للمخاطب أيضاً مع البناء للمجهول فإن كسر أوله صار : زدت ودّاً^(١) كذلك ، فصورته في الحالتين واحدة مع اختلاف الإسناد والمعنى . وهذا هو اللبس الواجب توقيه . ومن أجله لا يصح الكسر هنا عند بنائه للمجهول ؛ فيجب العدول عنه ؛ إمّا إلى ضم أوله نطقاً وكتابة ، فنقول : « زدت » . وإمّا إلى الإشمام (وهذا لا يكون إلا في حالة النطق - كما عرفنا -) .

ومثل الفعل « زاد » كثير من الأفعال الماضية المعلّنة الوسط بالألف التي أصلها الياء ؛ ومنها : دَانَ ، يدين - قاس ، يقيس - عاب ، يعيب - باع ، يبيع ...
وخلاصة ما سبق :

أن الواجب يقتضى العدول عن ضم فاء الثلاثي المعل العين بالواو ، عند خوف اللبس (إلا ما كان مثل : « خاف ») ،
والعدول عن كسر فاء الثلاثي المعل العين بالياء عند خوف اللبس أيضاً .
وكذلك إن أوقع الإشمام في لبس وجب العدول عنه إلى النطق بالكسرة الصريحة الواضحة ، أو بالضمّة الصريحة الواضحة .

ومن أجل اللبس والعمل على اجتنابه وضع النحاة القاعدة التالية :

(يجوز في فاء الفعل الماضي ، الثلاثي ، المُعتلّ الوسط ، عند بنائه للمجهول ثلاثة أشياء : الضم ، أو : الكسر ، أو : الإشمام ، بشرط أمن اللبس في كل حالة ، فإن أوقع الضم في لبس وجب تركه إلى الكسر أو الإشمام ، وإن أوقع الكسر في لبس وجب تركه إلى الضم أو الإشمام ، وإن أوقع الإشمام في لبس وجب العدول

(١) وذلك بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول به (وهو : الكاف) مقامه ، ولما كانت « الكاف » - كما أوضحنا في رقم ١ من هامش ص ١٠٣ - من الضائرات التي لا تقع في محل رفع أتينا مكانها بضمير للمتكلم مثلها مع صلاحيتها لأن يكون نائب فاعل في محل رفع ، هو : تاء المخاطب . والمعنى المقصود في المثال الثاني المبني للمجهول هو الدلالة على وقوع الزيادة على المخاطب . أما في المثال الأول فهو الدلالة على وقوع الزيادة من المخاطب (الفاعل) ، على الصديق (المفعول به) . والفرق كبير بين الدالتين مع اتفاق الصورة الشكلية للفعلين . ومن هنا يقع اللبس الذي يجب الفرار منه ؛ بتغيير الشكل في المبني للمجهول . . .

عنه إلى النطق بحركة صريحة واضحة ، هي : الضمة أو الكسرة ، بحيث يمتنع اللبس معها . وعند صحة الأمور الثلاثة ، يكون الكسر أحسنها^(١) ، فالإشمام ، ثم الضم وهو أقلها استعمالاً .

٦- وإن كان الماضي الثلاثي المبني للمجهول مضعفاً^(٢) ، مدغمًا ؛ مثل الفعل : « عَدَّ » في : « عَدَّ الصَّيْرِيَّ الْمَالَ »^(٣) . . . - جاز في فائه الأوجه الثلاثة ، (الضم الخالص ، وهو الأكثر هنا ، فالإشمام ، فالكسر الخالص) ، تقول وتكتب : عرفت أن المال قد عُدَّ - بضم العين أو كسرهما - كما يجوز الإشمام في حركتها عند النطق . وإذا خيف اللبس في وجه من الثلاثة وجب تركه إلى غيره ؛ كالفعل : « عَدَّ » - « رَدَّ » ، وأشباههما ، فإن فعل الأمر منهما يكون مضموم الأول ؛ فيلتبس به الماضي المبني للمجهول إذا كانت حركة فائه الضمة ؛ إذ يقال : عُدَّ المال ، رُدَّ العدو . فلا تتضح حقيقة الفعل ؛ أهو فعل ماض مبني للمجهول أم فعل أمر ؛ وفي مثل هذه الحالة يجب العدول عن الضم إلى الكسر ، أو الإشمام ، لأن الكسر والإشمام لا يدخلان أول هذين الفعلين إذا كانا للأمر^(٤) .

(١) وبالكسر جاء قول الشاعر :

إِذَا قَيْسٌ إِحْسَانٌ أَمْرِيٌّ بِإِسَاءَةٍ فَأَرْبَىٰ عَلَيْهَا فَالْإِسَاءَةُ تَغْفِرُ

(٢) مضعف الثلاثي ؛ ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ نحو : عدّ - مدّ - شقّ - صبّ .

(٣) وفي قول الشاعر :

وَلَمْ أَرَّ أَمْثَالَ الرِّجَالِ تَفَاوُتًا إِلَى الْمَجْدِ ؛ حَتَّىٰ عُدَّ أَلْفٌ بِوَاحِدٍ

(٤) وإنما قرئ : « ردّوا » ، بالضم قوله تعالى : (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ...)

لوجود قرينة تمنع اللبس ، هي : أن فعل الأمر لا يكون فعل شرط للأداة « لو » أو غيرها .

وفي الأوجه الثلاثة الجائزة في الثلاثي محل العين . وفي الثلاثي المضعف ، ومنع ما يقع منها في لبس ،

يقول ابن مالك :

وَإِكْسَرُ أَوْ أَشْمَمُ « فَا » ثَلَاثِيٌّ أَعْلَىٰ عَيْنًا ، وَضَمُّ جَا ، كَبُوعٌ : فَاحْتَمِلْ

أى : اكسر أو أشمم فاء الماضي الثلاثي المثلث العين . وقد جاء فيه الضم عن العرب ؛ فيجوز القياس

عليه ؛ واحتمل قبوله ؛ بحججه عنهم . (« فا » هي مقصور الحرف : « فاء » . و « جا » ، هي :

مقصور الفعل : « جاء » . وعند قراءة كلمة « أو » في البيت تتحرك الواو بالفتحة التي انتقلت إليها من

الهمزة التي بعدها . والأصل : أو أشمم ؛ لأنه أمر من الفعل : « أشمَّ » الرباعي . وقد انتقلت حركة

الهمزة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة للوزن الشعري . ثم يقول :

٧- وتجاوز الأوجه الثلاثة أيضاً في الحرف الثالث الأصلي من الماضي المعكّل العين ؛ إذا كان على وزن ؛ انفعال ، أو : افتعل ؛ مثل : (انقاد - انهال - انهار . .) ، ومثل : (اختار - اجتاز - احتال . . .) .

ويلاحظ هنا أن حركة الحرف الأول (وهو : همزة الوصل) لا تلزم صورة واحدة في ضبطها ، فلا تقتصر على حركة معينة ، وإنما تماثل وتساير حركة الحرف الثالث ، وأن ضمة الثالث ستؤدى إلى قلب الألف التي بعده واواً ، وأن كسرتة ستؤدى إلى قلبها ياء ؛ فلا بد في حركة الحرف الأول - وهو همزة الوصل - من أن تكون مناسبة لحركة الثالث في الضم ، أو الكسر ، أو الإشمام ، كما سبق ؛ فيقال ويكتب فيهما : أنقُود ، أو : انقيد ، أو : ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا باقى الأفعال التي تشبه : « انقاد » .

كذلك يقال ويكتب : أُختور ، أو : اختير ، أو : ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا يقال في باقى الأفعال التي تشبه : « اختار » .

ويشبههما في الحكم السابق : « انفعال » و « افتعل » إذا كانا صحيحين مُضَعَفِي اللام ؛ نحو : انصب - انسد - انجر - . . . ومثل : امتد - اشتد - ابتل . . . فإذا بنى فعل للمجهول من هذه الأفعال ونظائرها - جاز في حرفه الثالث - عند أمن اللبس - الضم ، الخالص نطقاً وكتابة ، أو : الكسر الخالص كذلك ، أو الإشمام نطقاً ، وفي كل حالة من الثلاث يتحرك الحرف الأول ؛ - وهو همزة الوصل - ، بمثل حركة الحرف الثالث ، نحو : أنصب - أو أنصب . . . امتد - امتد^(١) .

= وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسَ يُجْتَنَبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍ
يريد : إذا أدى وجه من الأوجه الثلاثة السالفة إلى اللبس الذى لا يمكن معه تمييز الفعل المبني للمجهول من غيره ، وإلى اختلاط المعانى - وجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر ليس فيه لبس .

ثم بين أن ما ثبت من الأحكام لفاء الفعل : « باع » - وغيره من الماضي الثلاثى المثل الوسط - عند البناء للمجهول ، قد ثبتت لنحو : « حَب » من كل فعل ماض ثلاثى مضاعف ، حيث يجوز في فائه الأمور الثلاثة ، بشرط أمن اللبس ؛ فإن خيف اللبس في أحدها وجب تركه :

٨ - إن كان الفعل جامداً أو فاعل أمر لم يصح بناؤه للمجهول مطلقاً ...

٩ - إن كان الفعل ناقصاً (مثل : كان ، وكاد ، وأخواتهما) فالصحيح أنه يبنى للمجهول ، وتجرى عليه أحكام المبنى للمجهول^(١) بشرط الإفادة ، وعدم اللبس - إلا الناقص الجامد ؛ مثل : ليس ، وعسى ؛ لأن الجامد لا يبنى للمجهول - كما سبق ... -

= وَمَا لِفَاءِ بَاعٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ ، وَانْقَادَ ، وَشَبَّهِ يَنْجَلِي

وفي هذا البيت شيء من التعقيد بسبب التقديم ، والتأخير ، والحذف . والأصل الذي يريده :
الذي يثبت لفاء : «باع» يثبت كذلك للحرف الذي تليه عين الفعل من نحو : «اختار» و«انقاد» أو شبه
لهما ينجلي ، (أى : يتضح) . والمشابهة تكون في الوزن والإعلاء . وهناك ما يشبههما من جهة انطباق
الحكم عليه ، كأنفعل وافتعل ؛ الصحيحين مشددي اللام . . . - تلى العين ، أى : تليه . فالهاء مخلوقة -
والمعنى : ما تقرر من الأوجه الثلاثة في حركة الفاء من الفعل المثل العين . (مثل : باع ، صام)
يتقرر مثله للحرف السابق لعين الفعل المملة ، إذا كان الفعل على وزن : «افتعل» أو «انفعل»
وأشباههما وما يلحق بهما . . .

(١) بالرغم من صحة بناء هذه الأفعال للمجهول فن المستحسن عدم بنائها للمجهول ؛ مسaire
للأساليب العليا ، وأحكام البلاغة التي ترى فيها ثقلاً في النطق ، وقبحاً في الجرس . وسيأتى في («ب» من
ص ١٢٢) كلام خاص بخبر «كان» وحدها يتصل بما نحن فيه .

زيادة وتفصيل :

(١) ورد عن العرب أفعال ماضية تشتهر بأنها ملازمة للبناء للمجهول ، سَمَاعًا عن أكثر قبائلهم . وهي الأفعال التي يعتبرها اللغويون مبنية للمجهول في الصورة اللفظية ، لافي الحقيقية المعنوية (١) ؛ ولذلك يعربون المرفوع بها فاعلا ؛ وليس نائب (٢) فاعل . ومن أشهرها : هَزَلَ - دَهَشَ وشَدَّه ، وهما بمعنى واحد - ؛ ومنها : (شَغَفَ بكذا ، وأُولِعَ به ، وأَهْتَرَ به ، أُسْتَهْتَرَ به ، وأَغْرَى به ، وأَغْرَمَ به . . .) ، وكلها بمعنى واحد ؛ هو : التعلق القوي بالشيء) ومنها : أَهْرَعَ ، بِمَعْنَى : أَسْرَعَ . ومنها : نَتَجَ . ومنها : عُنِيَ بكذا ؛ أى : اهتم به . ومنها : حُمَ فلان (بمعنى أصابته الحمى) - أُغْمِيَ عليه - فُلِدِحَ - اَمْتَقِعَ لونه (بمعنى تَغَيَّرَ) - زَهِيَ (بمعنى تكبر) (٣)

لكن ما حكم مضارع هذه الأفعال ؛ أيجب بناؤه للمجهول مثلها ، أم يتوقف أمره - كماضيه - على السماع الوارد من العرب في كل فعل ؟
الصحیح أنه مقصور على السماع الوارد في كل فعل (٤) . ومنه في الشائع : (يَهْرَعُ ، يُعْنَى ، يُولِعُ ، يُسْتَهْتَرُ . . .) .
بقي توضيح المراد من أن تلك الأفعال الماضية ملازمة للبناء للمجهول سماعًا عن أكثر القبائل :

(١) لأن الفاعل - في الأغلب - هو الذى فعل الفعل ، أو قام به الفعل « . . . » ، وهذا ينطبق على الاسم المرفوع بعد هذه الأفعال .

(٢) وهذا في الرأي الشائع الذى ورد صريحاً في كثير من المراجع ؛ كالقاموس المحيط ، في مقدمته تحت عنوان : (المقصد ، في بيان الأمور التي اختص بها القاموس) . وهو المقصود بعنوان « مسألة » . وكالخصري في مواضع متفرقة ، منها : باب « أبنية المصادر » ، عند الكلام على مصدر : « فَعَلَّ . . . » - إلا إن كان المبنى للمجهول لزوماً غير رافع الاسم بعده ؛ نحو : سَقَطَ في يد المتسرع ، (بمعنى : نَدِمَ) ، فشيبه الجملة نائب فاعل ، وليس بفاعل : لأن الفاعل لا يكون شبه جملة .

(٣) عقد « ابن سيده » في كتابه : « المحمص » (ج ١٥ ص ٧٢) باباً سماه : ما جاء من الأفعال على صيغة ما لم يسم فاعله .

(٤) جاء النص على هذا في مقدمة « القاموس » في (بيان الأمور التي اختص بها القاموس) تحت عنوان « مسألة » .

يرى أكثر النحاة أن المراد هو عدم استعمالها في معانيها السالفة مبنية للمعلوم ؛ تقول : شُدَّهت من الأمر ، بالبناء للمجهول ، ولا يصح عند هؤلاء شُدَّهني الأمر ، بالبناء للفاعل ، لاعتمادهم على ما جاء في كتاب : « فصيح ثعلب » ، ونحوه من التصريح القاطع بأنها لا تبنى للمعلوم .

وأنكر بعض المحققين - كابن برّيّ^(١) - ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين والنحاة . وحجة ابن برّيّ في الإنكار أن « ثعلباً » ومن معه لم يعلموا ما سجّله ابن درستويّه وورده ؛ ونصّه^(٢) : « (عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول ، ولم يقولوا إنه إذا سُمِّيَ فاعله جاز بغير ضم . وهذا غلط منهم ، لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي ؛ فإذا لم يُسَمَّ فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل ، ولم نخصّ بذلك بعضها دون بعض . وقد بينّا ذلك بعلمته وقياسه ؛ فيجوز : عُنيت بأمرك ، وعناني أمرُك - وشُغلت بأمرُك ، وشغلتني أمرُك - وشُدَّهت بأمرُك ، وشُدَّهني أمرُك . . .) ، ا ه ، هذا ما نقله « ابن برّيّ^(١) » وختمه بقوله : (وفي ذلك كفاية تغني عن زيادة إيضاح وبيان) » ا ه

ورأيه هو السيد الذي تؤيده النصوص الصحيحة التي تحمل الباحث على أن يسأل : كيف خفيّت هذه النصوص على كثير من اللغويين والنحاة القُدّامى ؟ وكيف رتبوا على وجود نوع وهمي من الأفعال يلزم البناء للمجهول - في رأيهم - أحكاماً خاصة ؛ كمنع محيىء « صيغتي التعجب » من الثلاثي مباشرة ، وعدم صحته إلا بوسيط . وكنع صوغ « أفعال التفضيل » من مصادرها إلا بوسيط كذلك . . . و . . .

ولا شك أن رأى « ابن برّيّ » ومن معه من المحققين هو السيد - كما تقدم - والأخذ به يؤدي إلى إلغاء تلك الأحكام الخاصة ، ويبيح في الثلاثي « التعجب » المباشر ، وكذا « التفضيل » بغير وسيط ، ويرد لتلك الأفعال اعتبارها وحققتها ، ويجعل شأنها شأن غيرها من باقي الأفعال التي يصح أن تبنى للمعلوم حيناً ، وللمجهول حيناً آخر ، على حسب مقتضيات المعنى .

(١) ضبط القاموس الباء مشددة بالشكل .

(٢) ما يأتي منقول مما يسمى بالاسم الآتي نصه : (الرسالة المشتعلة على انتقاد « ابن الحشاب البغدادي » على العلامة « أبي محمد الحريري » في مقاماته . وانتصار الشيخ الإمام العلامة أبي محمد عبد الله ابن برّيّ للإمام الحريري في الرد على « ابن الحشاب ») ا ه . وهذه الرسالة مطبوعة في ختام بعض طبعات « مقامات الحريري » .

(ب) عرفنا^(١) أن نائب الفاعل يكون مرفوعاً بأحد شيئين ؛ الفعل المبني للمجهول ، واسم المفعول ، فهل يرتفع بالمصدر المؤول المسبوك في أصله من « أن » والفعل المبني للمجهول ؟ انتهى النحاة إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس . ومن أمثلتهم : عجبت من أكل الطعام ؛ بتنوين المصدر « أكل » ورفع كلمة : « الطعام » على اعتبارها نائب فاعل له . والأصل عندهم : عجبت من أن أكل الطعام . فلما سُبِكَ المصدر المؤول صارت كلمة : « الطعام » نائب فاعل له بعد سبكه .

فإن أوقع في السبك لبس لم يصح ؛ نحو ؛ عجبت من إهانة عليّ ، إذا كان عليّ هو المهان ؛ (والأصل : من أن أهين عليّ) فيتعين أن يكون المصدر مضافاً و « عليّ » ، هو المضاف إليه المحرور ، وهو في محل نصب مفعول به ، ولا يصح الرفع ؛ لوقوع اللبس بسببه .

وكما صح رفع نائب الفاعل بالمصدر المؤول يصح أن يكون محروراً باعتباره مضافاً إليه ، والمصدر هو المضاف ؛ فيكون نائب الفاعل محروراً لفظاً ، مرفوعاً محلاً ؛ كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية ، والفاعل محذوف من غير نيابة شيء عنه .

أما على الرأي الذي يمنع المصدر المؤول من رفع نائب فاعل فيتعين إضافة المصدر لما بعده ويكون ما بعده - وهو المضاف إليه - في محل نصب على المفعولية^(٢) .

بالرغم من أن الأصح - عندهم - جوازه ، فالأنسب اليوم عدم الالتجاء إليه ؛ لأنه لا يكاد يخلو من غموض وثقل يناهقان الأساليب الناصعة العالية ، وأسس البلاغة ، وهذان أمران لهما اعتبارهما . ويزيدهما قوة ورجاحة خلو المراجع المتداول من أمثلة مسموعة عن فصحاء العرب تؤيده .

(ح) في الفعل الثلاثي المعلن العين ، وفي غيره من الأفعال الماضية المبنية للمجهول - لغات أخرى ، أعرضنا عنها ؛ لأنها لهجات متعددة ، لقبائل متباينة لا نرى خيراً في استعمالها اليوم ؛ حرصاً على الإبانة والتوحد المفيد قدر الاستطاعة ، ومنعاً للتشتت والتعدد في أهم وسيلة للتفاهم والإيضاح ، وهي : اللغة .

(٢) راجع : « الحضري ، والصبان » .

(١) في رقم ١ من هامش ص ٩٧ .

ب - الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه .

نتنقل إلى الأمر الثاني^(١) الذي يترتب على حذف الفاعل ؛ وهو : إقامة نائب عنه يحل محله ، ويخضع لكثير من أحكامه ، - كما قلنا - .

والذي يصلح للنياحة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء ؛ المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره^(٢) ، وقد تلحق بها - أحياناً - حالة خامسة ، ستجىء^(٣) .

(١) فأما المفعول به فقد سبقت له أمثلة كثيرة . غير أن فعله قد يكون متعدياً لواحد ؛ كالأمثلة المشار إليها . وقد يكون متعدياً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كفعولى : « ظن » وأخواتها^(٤) - فى مثل ؛ ظنَّ الغلامُ الندى مطراً ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كفعولى : « أعطى » وأخواتها ، ومنها : « كسا » فى مثل : أعطى الغنىُّ الفقيرَ مالاً ، وكسا المحتاجَ ثوباً^(٥) . وقد يكون متعدياً لثلاثة ؛ « كأعلم » و « أرى^(٦) » ، نحو : أعلم الطبيبُ المريضَ الدواءَ شافياً .

فإن كان الفعل متعدياً لمفعول به واحد ، مذكور فى الكلام ، أقيم هذا الواحد مقام الفاعل وإن كان متعدياً لاثنتين مذكورين فقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما كذلك . فأى المفعولين ينوب ؟ .

(١) أما الأول فقد سبق فى ص ٩٨ .

(٢) راجع ما قلناه أول الباب (فى رقم ٥ من هامش ص ٩٧) من أن بعض النحاة يميز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة ، وبينان السبب .

(٣) فى ص ١١٩ - أما غير هذه الخمسة فسيجىء عنه كلام فى الزيادة والتفصيل ص ١٢٢

أ - ومنه يعلم وجود أشياء أخرى .

(٤) سبق باهما فى ص ٣ .

(٥) ليس أصل المفعولين هنا المبتدأ والخبر ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة اللغوية . لا الحجاز :

الفقير مال - المحتاج ثوب ؛ لفساد المعنى الحقيقى على هذا .

(٦) سبق باهما فى ص ٥٨ .

وإن كان متعدباً لثلاثة مذكورة فأيهما ينوب كذلك^(١) ؟

خير الآراء وأنسبها : اختيارُ الأول للنيابة إذا كان هو الأظهر والأبين للقصد مهما كان نوع فعله . لكن لا مانع من تركه ، واختيار غيره ؛ فيكون في هذا اختيار لغير الأفضل . فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد ، وإبراز الغرض من الجملة فنيابته مقدمة على نيابة الأول . ولا بد في كل الحالات من أمنّ اللبس ؛ وإلا وجب العدول عما يحدثه إلى ما لا يحدثه . وفيما يلي أمثلة لأنواع الفعل المتعدى قبل بنائه للمجهول ، وبعد بنائه ، وما يحدث اللبس وما لا يحدثه .
فما لا يحدثه ؛

(عَرَفَ المسترشدُ الصوابَ - عَرَفَ الصوابُ) .

(ظَنَّ الجاهلُ الخفَّاشَ طائراً - ظَنَّ الخفَّاشُ طائراً - ظَنَّ طائرُ الخفَّاشِ) .

(أعطى الوالدُ الطفلَ كتاباً - أعطى الطفلُ كتاباً - أعطى كتابُ الطفلِ) .

(أعلمتُ التاجرَ الأمانةَ نافعةً - أعلمَ التاجرُ الأمانةَ نافعةً - أعلمُ الأمانةُ التاجرَ نافعةً) .

ولا يصح إنابة غير الأول في مثل : (أعطيت محمداً فريقتاً من الأعوان) .
(منحتُ الشركةَ مهندساً) . لأن كلاً من الأول والثاني يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً ؛ فلا يمكن التمييز بينهما عند بناء الفعل للمجهول إلا باختيار أولهما ليكون نائب فاعل ؛ لأن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى ؛ فيتضح من تقدمه أنه الآخذ ؛ وغيره المأخوذ . ومثل هذا يقال في : ظننت الولدَ الوالدَ ، حيث يجب اختيار الأول للنيابة لأن كلاً منهما صالح أن يكون هو المظنون الشبيه بالآخر . ولا يمنع هذا اللبس إلا اختيار الأول وذلك للسبب السالف ؛ ولا سيما أن الأول هنا

(١) الخلاف بين النحاة عنيف مشعب فيما يصلح للنيابة عند تعدد المفعول به ، وتباين أوصافه ؛ أهو الأول وحده ، فلا يصح إنابة غيره ، أم الأول وغيره ؛ فيختار واحد بغير تعيين ؟ وهل الأول وغيره سواء عند الاختيار ، لا مزية لأحدهما على الآخر؟ وهل بين المفعولين أو الثلاثة ما لا يصلح للنيابة ؟

... و ... و ...

ولا نريد الإرهاق بمرءه الخلاف ، وأسبابه ، وأدلته كما وردت في المطولات فليس في المرء ما يناسبنا اليوم . وحسبنا أن نستقصى الآراء ، ونستصنى هاخيراً لنقدمه هنا .

هنا أصله مبتدأ ، والمبتدأ متقدم بحسب أصل رتبته على الخبر . ومثل هذا يقال في : (أعلم السائق المهندس زميله مهملًا) ، حيث يجب اختيار الأول ؛ لما سلف .

وإذا وقع الاختيار على واحد وجب ترك ما عداه على حاله - كما كان - مفعولاً به منصوباً^(١) .

ومما يجب التنبيه له أن المفعول الثاني « لظن » وأخواتها قد يكون جملة - كما سبق في بابها^(٢) - فإن كان جملة لم يصح اختياره نائباً للفاعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يقعان جملة^(٣) في الراجح . وينطبق هذا على غير « ظن » أيضاً ؛ فهو حكم عام فيها وفي غيرها

(٢) وأما المصادر - ومثله اسم المصدر - فيصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين ؛ أن يكون متصرفاً . ومختصاً . والمراد بالتصرف : ألا يلازم النصب على المصدرية .

(١) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنَ بَابِ « كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُهِ أَمِنْ
فِي بَابِ : « ظَنَّ » وَ « أَرَى » الْمَنْعِ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يريد : أن النحاة اتفقوا - بناء على ما استنبطوه من كلام العرب - على جواز إنباء المفعول الثاني الذي فعله : « كسا » وشبهه ، - وهو الفعل الذي ينصب مفعولين ، ليس أصلها المبتدأ والخبر - إذا أمن التباس . أما إنباء الثاني مما فعله « ظن » أو « رأى » - وأخواتها فقد بين أن المشهور المنع . وهو لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثاني . ولم يتعرض للمفعول الثالث الذي فعله ينصب ثلاثة ، وقد ذكرنا أن حكمه كغيره . وسيعاد البيتان لمناسبة أخرى في هامش ص ١٢٠ :

(٢) ص ٢٤ .

(٣) قد تقع الجملة نائب فاعل إذا حكيت بالقول ، وقصد لفظها بحرفها وضبطها - بالتفصيل المبين « في ب » من ص ٥٣ - ؛ لأنها تكون حينئذ بمنزلة المفرد ، بسبب قصد لفظها . مثل قوله تعالى : (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض . . .) فيجوز أن تكون جملة : « لا تفسدوا » هي نائب الفاعل مرفوعة بضمّة مقدرة على آخرها ، منع من ظهورها الحكاية . . . ومثل المحكية أيضاً المؤولة بالمفرد ؛ نحو : عُرف كيف جاء على . أى : عُرف كيفية مجيء على

(راجع ج ١ م ٣٩ - هامش ص ٥٠٩ - حيث تفصيل الكلام على حالات إعراب : « كيف » وبنائها وقد أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٦١ و ١ من هامش ص ٦٧ وهذا يشمل المفعول الثاني لظن وغيرها .)

أما وقوع الجملة فاعلاً فقد سبق فيه في ص ٦٦ وأن الأرجح المنع .

ولأنما ينتقل بين حركات الإعراب المختلفة ؛ فتارة يكون مرفوعاً ، وأخرى يكون منصوباً ، أو مجروراً ؛ على حسب حالة الجملة ؛ مثل : فَمَهْمٌ ، جُلُوسٌ ، تَعَلَّمْتُ . . . ؛ نحو : الفهمُ ضروريٌّ للمتعلم — إن الفهمَ ضروريٌّ . . . — اعتمدت على الفهم . . . وكذا الباقي ونظائره مما لا يلزم النصب على المصدرية . لأن ملازمته النصب على المصدرية تمنع أن يكون مرفوعاً مطلقاً ؛ فلا يصلح نائب فاعل أو غيره من المرفوعات .

فإن كان المصدر — أو اسمه ^(١) — ملازمياً النصب على المصدرية لم يكن متصرفاً ولم يصح اختياره للزيادة عن الفاعل ؛ مثل : « معاذ » ؛ فإنه مصدر ميمي لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوباً مضافاً ^(٢) في نحو : معاذَ الله أن يغيرَ الأمين . ومثل : « سبحان » ^(٣) ؛ فإنه اسم مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب كذلك إلا منصوباً مضافاً — في الأغلب — ، فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعاً ، ونخرج عن النصب الواجب له ، وهو ضبط لا يصح مخالفته ، ولا الخروج عليه ؛ حرصاً على اللغة ، ومحافظاً على طرائقها المشهورة .

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم ، المقصور على الحدث المجرد ؛ ليكون في الإسناد إليه فائدة . فالمعاني المبهمة المجردة (مثل ؛ قراءة — أكل — سفر . . . وأمثالها) ؛ يدل كل منها على معناه الذي يفهم من لفظه نصّاً ، دون زيادة شيء عليه ؛ فكلمة : « قراءة » ليس في معناها الحرفي ما يدل على أنها قراءة سهلة أو صعبة ، نافعة أو ضارة ، . . . و « الأكل » ليس في معناه الحرفي ما يدل على أنه لذيد أو بغيض ، قليل أو كثير ، حارٌّ أو بارد . . . و « السفر » ليس في معناه الحرفي

(١) اسم المصدر في جميع ألفاظه وصيغه مقصور على السماع ، (كما سيجيء في الباب الخاص بتعريفه وبأحكامه — ج ٣ م ٩٩ ص ٢٠١ — وستأتي لهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٢١٤ .)
(٢) « معاذ » في نحو : معاذ الله أن أنسى الفضل ، مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله ، (أى : يفتى عن التلفظ بفعله) . والأصل أعوذ بالله معاذاً . ثم حذف الفعل ، وقام المصدر نائباً عن لفظه ، وأضيف ؛ فصار : معاذ الله . ويعرب مفعولاً مطلقاً . (وستجيء إشارة له في ص ٢٣٦ م ٧٦ ، ولاستعماله غير مضاف ، لضرورة الشعر .)

(٣) اسم مصدر معناه : التسبيح . وفعله : سبح . وستجيء إشارة له في ص ٢٣٤ م ٧٦ ؛ ولاستعماله في ضرورة الشعر غير مضاف .

ما يدل على أنه سفر قريب أو بعيد ، سهل أو شاق ، مرغوب فيه أو مرغوب عنه . . . وهكذا يدل المصدر وحده - وكذا اسمه - على المعنى المجرد ؛ أى : على ما يسمونه : « الحدّث المحض » فمثل هذا المصدر ، أو اسمه لا يصلح أن يكون نائب فاعل ، لأن الإسناد إليه لا يفيد معنى جديداً أكثر من معنى فعله ؛ فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله ؛ وتوكيد المعنى الموجود ليس هو المقصود الأساسى من الإسناد ، ولا يوصف بأنه معنى جديد ، فلا يصح أن يقال : عَلِمَ عَلِيمٌ ، فَهَمَّ فَهَمٌّ . . . إذ لا بد مع المصدر من زيادة معنى جديد على معناه الأصلي ؛ ليكون صالحاً للنيابة عن الفاعل ، وهذه الزيادة تأتيه من خارج لفظه ، وهى التى تجعله مختصاً .

وتحدّث بواحد أو أكثر من أمور متعددة ؛ منها : وصفه ؛ نحو : عَلِمَ عَلِيمٌ نافعٌ - فَهَمَّ فَهَمٌّ عميق . ومنها : إضافته ؛ نحو : عَلِمَ عَلِيمٌ الخترعين ، وَفَهَمَ فَهَمٌّ العباقرة . ومنها : دلالته على العدد ؛ نحو : قرئ عشرون قراءة . . . وغير هذا من كل ما يزيل لبهام المصدر ، واسمه ، ويزيد معناهما على مجرد تأكيد معنى الفعل ، ويجعل الإسناد إليهما مفيداً فائدة جديدة أساسية .

ومما سبق نعلم المراد من قولهم المختصر : « إن المصدر يصلح للنيابة إذا كان مفيداً » ويكتفون بهذه الجملة ، لأن الإفادة لا تحقق إلا بالشرطين السالفين وهما : « التصرف والاختصاص » .

(٣) وأما الظرف بنوعيه فيصلح للنيابة عن الفاعل إذا كان مفيداً أيضاً ، وهذه الفائدة تتحقق بشرطين ؛ أن يكون الظرف متصرفاً كامل التصرف ، وأن يكون مختصاً .

والمراد بالتصرف الكامل : صحة التنقل بين حالات الإعراب المختلفة ؛ من (رفع ، إلى نصب ، إلى جر ؛ على حسب حالة الجملة) ، وعدم التزامه النصب على الظرفية وحدها دائماً ، أو النصب على الظرفية مع الخروج عنها أحياناً إلى شبه الظرفية ، وهو الجر بالحرف « من »^(١) - فى الغالب - ؛ لأن عدم تصرفه

(١) ينقسم الظرف - باعتبار التصرف وعدمه - إلى ثلاثة أقسام : ظرف كامل التصرف ، وظرف ناقص التصرف ، - ويسمى أيضاً الشبيه بالتصرف - وظرف غير متصرف مطلقاً . وسيجيء هنا موجز عنها . أما تفصيل الكلام على الأقسام كلها فى باب الظرف ص ٢٤٢ م ٧٨ .

الكامل يمنع وقوعه مرفوعاً - نائب فاعل أو غيره من المرفوعات ، كما سبق . فمثال الظرف الكامل التصرف : يوم - زمان - قُدَّام - خلف . . . ؛ لأنك تقول : اليومُ يومٌ طيبٌ - قضيتُ يوماً طيباً - تطاعت إلى يوم طيب . . . وتقول : قُدَّامك فسبح - إن قُدَّامك فسبح - سأتجه إلى قُدَّامك . فهذه الظروف المتصرفة يصح وقوعها نائب فاعل إن كانت مختصة^(١) .

ومثال الظرف غير المتصرف مطلقاً (وهو الذى يلزم النصب على الظرفية وحدها) : قَطَطُ^(٢) - عوض^(٣) - إذا - سحر - سحر ؛ (بشرط أن يراد به سحرُ يوم معين دون غيره ؛ ليكون ظرفاً ملازماً للنصب) . فلا يصح أن يقع واحدٌ من هذه الظروف - وأشباهها - نائب فاعل ؛ فلا يقال عنه نائب فاعل في مثل : ما كُتِبَ قَطَطٌ - لن يُكْتَبَ عوضٌ - ما يجاء إذا جاء الصديق - مُدِحٌ سحرٌ . لا يقال ذلك^(٤) لعدم تحقق الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولئلا يخرج الظرف عن الظرفية إلى غيرها وهى الحُكْمُ الدائمُ الثابت له فى الكلام العربى الأصيل الذى لا تجوز مخالفة طريقته .

ومثال الظرف الشبيه بالمتصرف (أى : الظرف ناقص التصرف ، وهو الذى لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ وهو الجر بالحرف « من » - غالباً

(١) « ملاحظة » : إذا صار الظرف نائب فاعل ، أو شيئاً آخر غير النصب على الظرفية ، فإنه لا يسمى ظرفاً - كما سيجىء فى بابه ، ص ٢٤٤ - .

(٢) ستجىء له إشارة أخرى فى « ب » من ص ٢٦١ والأشهر فى ضبطه أن يكون بفتح القاف مع تشديد الطاء المضمومة ، وأن يفيد استغراق الزمن الماضى كله منغياً ؛ لأنه - فى الأشهر - لا بد أن يسبقه النفى أو شبهه ؛ نحو : ما تأخرت قط . أى : ما تأخرت فيما انقضى من عمرى إلى الآن . وهو ظرف مبنى على الضم . (وفيه لغات أخرى أقل شيوعاً) .

و « قط » هذه غير التى فى مثل : تصدق بدرهمين أو ثلاثة فقط ؛ فإن هذه بمعنى : حسب ، والفاء زائدة لتزيين اللفظ .

(وتقصيل المسألة وإيضاحها فى ج ١ م ٣٠ ص ٣٨٢ عند بيت مالك فى باب : « المعروف بأل » : « أل » حرف تعريف أو اللام فقط . . .)

(٣) هو ظرف لاستغراق الزمن المستقبل المنقضى ؛ لأنه - فى الغالب - يكون مسبوقاً بالنفى . وحكمه عند عدم إضافته : البناء على الضم أو الفتح أو الكسر ، فإن أضيف كان معرباً ؛ نحو : لن أناقض عوض العائضين . - كما سيجىء فى « ب » من ص ٢٦١ - .

(٤) لا يقال ذلك ؛ سواء اعتبرنا كلامها نائب فاعل ، مرفوعاً مباشرة ، أو اعتبرناه غير معرب ، أى : نائباً مبنياً فى محل رفع .

— كما سبق) : عندَ — تَمَّ — مع . . . وهذا النوع لا يصلح للنيابة عن الفاعل ؛ لأنه كسابقه — لا يفيد الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولأنه لا يصح إخراجُه عن الحُكْم والضبط الذي استقر له وثبت في الكلام العربي المأثور ؛ وهو النصب أو الجر الغالب بمن ؛ فلا يقال : قرئ عندَ ، ولا كتُبَ تَمَّ . ولا عُرِفَ مع (١) . . .

والمراد بالاختصاص هنا : أن يزداد على معنى الظرف معنى جديد آخر يكتسبه من كلمة تتصل به اتصالاً قوياً ؛ ليزول الغموض والإبهام عن معناه . كأن يكون الظرف مضافاً ؛ نحو : أذِنَ وقتُ الصلاة — نُودِي ساعةُ البيع . . . أو يكون موصوفاً ؛ نحو : قُضِيَ شهرٌ جميلٌ في المصايف — قُطِعَ يومٌ كاملٌ في السفر — أو يكون معرّفاً (٢) ؛ نحو : يُحِبُّ اليومُ لأنه معتدل ، أو غير ذلك مما يزيد معنى جديد أعلى الظرف ، ويخرج معناه السابق من الإبهام والتجرد .

(٤) وأما الجار مع مجروره فإن كان حرف الجر زائداً — نحو : ما صُدِرَ من شيء — فلا خلاف في أن النائب هو المجرور وحده — « وأنه مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً » ، فيجوز في التوابع مراعاة لفظه أو محله .

أمّا حرف الجر الأصلي مع مجروره — نحو : قُعد في الحديدة الناضرة فالصحيح أن الذي ينوب عن الفاعل هو المجرور وحده (٣) (برغم أن الشائع

(١) بعض النحاة يجيز في مثل : جلس عندك — بإضافة الظرف إلى الضمير — أن يكون الظرف منصوباً على الظرفية مع كونه في الوقت نفسه في محل رفع بالنيابة عن الفاعل . ويجوز في قوله تعالى : لقد تقطع بينكم . . . وقوله (ومنا دون ذلك) أن يكون الظرف في الآية الأولى منصوباً على الظرفية في محل رفع فاعلاً . وأن يكون في الآية الثانية منصوباً على الظرفية في محل رفع مبتدأ . وهذا غريب . والمشهور في الآيتين ونظائرها ما يضاف فيه الظرف إلى المبنى أن يبني على الفتح جواراً ؛ فيكتسب البناء من المضاف إليه . وفي هذه الحالة التي يبني فيها على الفتح جواراً تكون فتحته فتحة بناء ، لا فتحة إعراب . فيكون مبنياً على الفتح في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . . . (راجع الخضرى والصبان في هذا الموضوع من باب نائب الفاعل) .

(٢) ومنه التعريف بالعلمية ؛ مثل : رمضان ، للشهر المعروف . ومثل : « سحر » — في رأى — إذا جعل علماً على سحر يوم معين عند القائلين بعلميته .

(٣) فهو مجرور في الظاهر ، ولكنه في المعنى والتقدير مرفوع . ولا يصح — في الرأى القوي — مراعاة هذا المعنى والتقدير في التوابع أو غيرها ؛ فهو أمر ملاحظ عقلياً فقط ، ولا يجوز مراعاته أو تطبيق حكمه على غيره . شأنه في ذلك شأن المجرور بحرف جر أصلي بعد فعل لازم مبني للمعلوم ؛ نحو : قعد الرجل في البيت . فإن كلمة : « البيت » مجرورة في اللفظ ؛ لكنها في المعنى والتقدير منصوبة ؛ لأنها =

على الألسنة هو : الجار مع مجروره . ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً (١) .
ويشترط لإنابتهما أن يكون الإسناد إليهما مفيداً . وتحقق الفائدة بأمرين ؛
أن يكون حرف الجر متصرفاً ، وأن يكون مجروره مختصاً .

والمراد من التصرف في حرف الجر ألا يلتزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى
غيرها ... كأن يلتزم جر الأسماء الظاهرة فقط ؛ (ومن أمثاله : مذٌ — منذ —
حتى ...) ، أو جرّ النكرات فقط ؛ (ومن أمثاله : «رُبّ») ، أو يلتزم جرّ نوع
آخر معين من الأسماء ؛ (كحروف القسم ؛ فإنها لا تجر إلا مُتَّسِمًا به ،
وكحروف الجر التي للإستثناء (وهى : خلا — عدا — حاشا) فإنها لا تجر إلا
المستثنى . ومثل : مذ ومنذ : فإنهما لا يجران إلا الأسماء الظاهرة الدالة على الزمان ...)
فلا يصح وقوع شيء من تلك الحروف مع مجروراتها نائب فاعل ؛ فلا يقال
نائب فاعل في مثل : صُنِعَ منذُ الصبح ، ولا زُرِعَ حتى الشاطئ ، ولا قوتل رُبّ
رجل عنيد ... و ... (٢) .

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً فوق معناهما

= بمنزلة المفعول به للفعل اللازم . ولا يصح في الرأي الأحسن مراعاة هذا النصب في التوابع أو غيرها ؛
فنصبها التقديرى أمر ملاحظ فيها عقلياً ، مقصور عليها وحدها ؛ فالجرور بحرف جر أصل مع الفعل المبني
للمجهول مرفوع « محلا » ، ورفعه هذا مقصور عليه . والمنصوب حكماً مع الفعل المبني للمعلوم منصوب
محلا ، ونصبه هذا مقصور عليه ؛ فكلاهما يشبه الآخر في حركة معنوية عقلية ، مقصورة عليه وحده ؛
لا يظهر لها أثر في غيره . (انظر رقم ١ من هامش ص ١٢٦ ثم رقم ٣ من هامش ١٥١ لأهميته حيث
تجد رأياً آخر ، وتعليقاً عليه) .

(١) وفوق ذلك يربحنا من أنواع مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر
وحده ، أو مجروره وحده ... أو

(٢) وكذلك يشترط ألا يكون معنى حرف الجر هو : « التعليل » كالأذى يفهم من « اللام »
و « الباء » وقد يفهم من حرف الجر « من » أحياناً . والداعى لهذا الاشتراط عندهم أن حرف الجر حين
يكون معناه التعليل يكون مجروره مبنياً على سؤال مقدر . أى : يكون بمنزلة جواب عن سؤال مقدر ؛
فكأن المجرور من جملة أخرى . ويمثلون له بأمثلة منها قول الشاعر :

يُغْضِي حِيَاءً ، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَ يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

أى : يُغْضِي هو ، أى الطرف ؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف ؛ فيدل عليه . ولا يصح عندهم أن
يكون الخار والمجرور نائب فاعل ؛ لأن معنى حرف الجر هنا : « التعليل » ؛ فالجرور مبني على سؤال =

الخاص بهما. ويجئهما هذا المعنى الزائد من لفظ آخر يتصل بهما ؛ كالوصف ، أو المضاف إليه ، أو غيرهما مما يكسبهما معنى جديداً ؛ فتحصل الفائدة المطلوبة من الإسناد .

ومن أمثلة الجار والمجرور المستوفين للشروط : أَخِيذَ من حقل ناضج - قُطِعَ في طريق الماء . فلا يصحّ : أَخِيذَ من حقل - قُطِعَ في طريق . . .

من كلّ ما سبق نعرف أن « الإفادة » هي الشرط الذي يجب تحققه فيما ينوب عن الفاعل من مصدر ، أو ظرف ، أو جار مع مجروره ، وأن هذه الإفادة تنحصر في التصرف والاختصاص معاً .

(٥) يلحق بما تقدم الجملة المحكيّة بالقول ، وكذا المؤوالة بالمفرد ، طبقاً للبيان الذي سلف (١) عنهما .

* * *

إلى هنا انتهى الكلام على الأشياء التي يصاح كل واحد منها أن يكون نائب فاعل إذا لم يوجد غيره في الجملة ، فإذا وجد أكثر من واحد صالح للإنباء لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد فقط ؛ لأن نائب الفاعل - كالفاعل - لا يتعدد . لكن ما الأحق بالنيابة عند وجود نوعين مختلفين ، صالحين ، أو أكثر ؟ . يميل كثير من النحاة إلى الرأي القائل باختيار المفعول به (٢) دائماً ، (أى : في كل الحالات) ؛ ليكون هو النائب ، ويفضلونه على غيره . وهم - مع ذلك - يجيزون ترك الأفضل ؛ ففي مثل : أنشدَ الشاعرُ القصيدةَ إنشاداً بارعاً في الحفل أمامَ الحاضرين ، يكون الأفضل عندهم - حين بناء الفعل للمجهول - اختيار المفعول به نائباً ؛ فيقال : أنشدتُ القصيدةَ ، إنشاداً بارعاً ، في الحفل أمام الحاضرين . ولا مانع من ترك الأفضل واختيار غيره ، كما قالوا .

= مقدر ، هو : لماذا يفغى؟ فأجيب : من مهابته . فكان الجواب من جملة أخرى في رأيهم - كما سبق - لكن كيف نوفق بين هذا الرأي وما يخالفه ما يأتي في : « ١ » ص ١٢٢ الإجابة هناك .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ١١٣ .

(٢) ويبالغون ، فيفضلونه ، ولو كان من نوع المفعول به المنصوب على نزع الخافض . ويترتب

على هذا الاختيار بعض صور لها أحكام خاصة ، منها ما سيجيء في « ح » من ص ١٢٢ .

والحق أن الرأي السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية
في إيضاح الغرض ، وإبراز المعنى المراد ، من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير
مفعول به ، وأنه أول أو غير أول ، متقدم على البقية أو غير متقدم . ففي مثل :
« خطف اللص الحقيبة من يد صاحبتها أمام الركبين في السيارة » - تكون نيابة
الظرف : « أمام » أولى من نيابة غيره ؛ فيقال خُطِفَ أمامُ الركبين في السيارة
الحقيبة من يد صاحبتها ؛ لأن أهم شيء في الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام
الراكبين ، وبمضورهم ؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه ، ولا يبالي بهم
اللص . . .

وقد تكون الأهمية في مثال آخر : للجار والمجورور ؛ نحو : سُرِقَ في ديوان
الشرطة سلاح جنودها . . . وهكذا^(١).

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ
أَوْ حَرْفٍ جَرَّ بِنِيَابَةٍ حَرَى

يريد : أن اللفظ القابل للنيابة حر (أى : حقيق وجدير بها) إذا كان ذلك اللفظ ظرفاً أو
مصدراً ؛ أو حرف جر . ولعل ابن مالك يريد : أو مجرور الحرف (فكلمة « قابل » مبتدأ خبره :
« حر » وقد حذف التنوين ورجعت الياء عند الوقف ؛ فصارت « حرى » . وقوله : « من ظرف » جار ومجرور ،
حال من الضمير في « قابل » ، أو صفة لقابل ؛ فتقدير البيت نحويًا هو : ولفظ قابل للنيابة حر
بنيابة ، حالة كون هذا اللفظ ظرفاً ، أو مصدرًا ، أو حرف جر - أو : هذا اللفظ موصوف بأنه من
ظرف ، أو من مصدر ، أو حرف جر) . ثم قال بعد ذلك :

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَدَىٰ إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ . وَقَدْ يَرُدُّ

يريد أنه لا يصح - في الغالب - إنابة شيء ما ذكره في البيت السابق مع وجود المفعول به . ثم عاد
فقرر أنه قد يرد في الكلام الصحيح إنابة غير المفعول به مع وجوده . ثم سرد بعد ذلك بيتين سبق شرحهما
في مكانهما الأنسب من هذا الباب ص ١١٣ - وهما :

وَبَاتَّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِ مِنَ
بَابِ « كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُؤُ أَمِنْ
فِي بَابِ : « ظَنَّ وَأَرَى » ، الْمَنْعُ اشْتَهَرَ
وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

ثم ختم الباب بالبيت التالي :

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلَّقَا
بِالرَّافِعِ ، النَّصْبُ لَهُ ، مُحَقَّقًا

يريد : أن النائب عن الفاعل سيصير مرفوعاً ؛ لمتعلق معناه بالفعل الرافع له ؛ فلأن معناه علق =

ومثل هذا يقال عند حذف الفاعل ، وعدم وجود مفعول به في الجملة ينوب عنه ، مع وجود أنواع أخرى تصلح للنيابة : فإن اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض يقوم على أساس الأهمية ودرجتها ؛ فما كان أكبر أهمية وأعظم تحقيقاً للمراد من الجملة ، فهو الأحق بالاختيار ، والأولى بالنيابة .

= برافمه (وثبت أنه رافعه) لا بد أن يرتفع . وما سوى هذا النائب فالنصب له . أى : حكمه النصب .
(وكلمة « محققاً » ، حال من الضمير ، الهاء في : « له ») فإذا وجد في الكلام مفعول به أو أكثر ،
ومعه شيء آخر يصلح للنيابة عن الفاعل - فالذى وقع عليه الاختيار للإنابة يرتفع ، وما عداه ينصب
لفظاً ، إلا الجملة المحكية ، والمؤولة بالمفرد (وقد سبق حكمهما في رقم ٣ من هامش ص ١١٣) وإلا
المجرور ؛ فيبقى جره على حاله لفظاً ، وينصب محلاً . بالتفصيل الذى عرضناه .

زيادة وتفصيل :

(ا) في الإنازة عن الفاعل لا يجوز إنازة الحال ، والمستثنى ، والمفعول معه ، والتمييز الملازم للنصب ، والمفعول لأجله ؛ فكل واحد من هذه الخمسة لا يصلح للإنازة ؛ لأنها تخرجه من مهمته الخاصة ، وتنقله إلى غيرها ، وقد تتغير حركته الملازمة له . لكن فريقاً من النحاة يرى - بحق - جواز نيابة التمييز المحرور بالحرف « من » ، وكذا نيابة المفعول لأجله المحرور . بشرط أن يحقق كل منهما الفائدة المطلوبة منه ، والغرض من وجوده ؛ نحو : يقام لإجلال العلماء النافعين ، ويقاض من سرور رؤيتهم ، ويسمى كل منهما : نائب فاعل ، ويزول عنه الاسم السابق . ورأى هذا الفريق حسن^(١) .

(ب) الصحيح أنه لا يجوز إنازة خبر « كان »^(٢) ولا سبب المفرد ؛ لعدم الإفادة ؛ فلا يصح : كين قائم ، (على فرض استساغته) ؛ إذ معناه كما يقولون : حصل كون لقائم . ومن المعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم .

(ح) عرفنا^(٣) أن جمهرة النحاة تختار المفعول به - دون غيره - لإقامته نائباً عن الفاعل المحذوف عند تعدد الأنواع الصالحة للنيابة . وقد شرحنا رأيهم ، وأوضحنا ما فيه ، وبترتب على الأخذ برأيهم ما يأتي :

إذا قلت : زيد في أجر الصانع عشرون - كانت « عشرون » باعتبارها مرفوعة النائب عن الفاعل ، ولا يكون الفعل متحماً ضميراً ، ولا يلحق بآخره علامة تشبية أو جمع .

أما إذا قلت : « الصانع » فقلت : الصانع زيد في أجره عشرون - فيجوز أحد أمرين :

(١) أن تكون : « عشرون » مرفوعة على أنها نائب الفاعل ، والفعل معها خال

(١) لكن كيف نوفق بين هذا الرأي وما يخالفه مما سبق في رقم ٢ من هامش ص ١١٨ ؟ في الرأي الآخر تضييق بغير داع .

(٢) هذا الحكم خاص بخبر كان - دون أخواتها (انظر رقم ١ من هامش ص ١٠٧) .

(٣) في ص ١١٩ .

من الضمير ، فلا يتصل بآخره علامة تثنية أو جمع . وفي هذه الصورة يجب بقاء الجار والمجرور ، واشتماله على ضمير مطابق الاسم السابق - المبتدأ - ويكون هو الرابط ، مثل : الصانعان زيد في أجرهما عشرون - الصانعون زيد في أجرهم عشرون . . . وهكذا .

٢ - نصب كلمة : « عشرين » على أنها ليست نائب فاعل (١) ، وإنما النائب ضمير متصل بالفعل ، لأن الفعل في هذه الصورة يتحمل الضمير مستتراً أو بارزاً ، يعود على المبتدأ وبطابقه ، ويكون هو الرابط . وفي هذه الحالة يمكن الاستغناء عن الجار ومجروره ، أو عدم الاستغناء مع بقاء الضمير الذى فى آخر المجرور ، ومطابقته أيضاً للمبتدأ : (تقول : الصانعان زيدوا عشرين . أو : الصانعان زيدوا فى أجرهما عشرين) - (الصانعون زيدوا عشرين . أو الصانعون زيدوا فى أجرهم عشرين . . .) وهكذا . . .

(١) والأحسن فى هذه الصورة أن تمرّب مفعولاً مطلقاً (أى : نائبة عن المصدر) .

المسألة ٦٩ :

اشتغال العامل عن المعمول

(١) في مثل : « شاورتُ الحبيرَ » - يتعدى الفعل المتصرف : « شاورَ » بنفسه إلى مفعول به واحد ؛ فينصبه ؛ ككلمة : « الحبير » هنا . ويجوز - لسبب بلاغيّ ، أو غيره - أن يتقدم هذا المفعول به الواحد على فعله (١) ، ويحل في مكانه بعد تقدمه أحد شيئين :

إما ضمير عائد إليه ، يعمل فيه الفعل الموجود النصب مباشرة ، ويستغنى به عن ذلك المفعول المتقدم ؛ فنقول : الحبيرُ شاورته (فالهاء ضمير حل محل المفعول السابق ، واكتفى به الفعل) - .

وإما لفظ ظاهر آخر ، يعمل فيه الفعل المتصرف النصب أيضاً ؛ بشرط أن يكون هذا اللفظ الظاهر سببياً (٢) للمفعول به المتقدم الذي استغنى عنه الفعل ، وأن يكون مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول به ؛ نحو : الحبيرُ شاورت زميله . فاللفظ الظاهر : « زميل » هو الذي حل محل المفعول به السابق ، وهو سببيّ له ومضاف ، والضمير في آخره مضاف إليه ، عائد على المفعول به المتقدم .

والسببيّ في هذا المثال مضاف ، لكنه في مثال آخر قد يكون متبوعاً بنعت ، ونعته هو المشتمل على الضمير المطلوب ؛ نحو : التجارةُ عرفت رجلاً يُتقنها ؛ (فجملة « يُتقنها » نعت ، وفيها الضمير العائد) . وقد يكون متبوعاً بعطف بيان هـ شتمل على ذلك الضمير أيضاً ؛ نحو : الصديقُ أكرمتم الوالد أباه ، وقد يكون متبوعاً

(١) بشرط ألا يفصل بين الفعل والمفعول به المتقدم فاصل ، غير توابع الاسم المتقدم (من : النعت والتوكيد ، والعطف البياني ، أو العطف بالواو ، والبدل) وغير المضاف إليه ، وغير الظرف ، وغير الجار ومجروره . ويصح الفصل بالأمرين ؛ الظرف والجار ومجروره معاً . كما يجوز الفصل بما لا بد منه مما يقتضيه المقام ، وذكر الضمير ، فإن كان العامل وصفاً صالحاً للعمل جاز الفصل - كما سيجيء في ص ١٢٩ - .

(٢) المراد بالسببي للاسم : كل شيء له صلة وعلاقة بذلك الاسم ، سواء أكانت صلة قرابة ، أم صداقة ، أم عمل ، أم غير هذا مما يكون فيه جمع وارتباط بين الاسمين بنوع من أنواع الجمع والارتباط .

بعطف نسق بالواو - دون غيرها - مشتملاً على الضمير المذكور ، نحو : الزميلة^١ أكرمت الوالد وأهلها . ولا يصلح من التوابع سببي غير أحد هذه الثلاثة .

ومن الممكن حذف ما حَلَّ محلَّ المفعول به السابق من ضميره العائد إليه مباشرة ، أو سببِيَّة المشتمل على ضمير يعود عليه كذلك . ومثي وقع هذا الحذف صار الاسم المتقدم مفعولاً به للفعل المتأخر عنه كما كان . وتنفَّرَغَ هذا الفعل لنصبه .

وكالأمثلة السابقة نظائرها ؛ نحو : يصاحب العاقلُ الأخيَّارَ . . . أنجِزِ الوعدَ . . . وأشباههما ؛ حيث ينصب الفعل المتصرف مفعولاً به واحداً^(١) ؛ يجوز أن يتقدم على عامله ، ويحل محله أحد الشئيين ؛ إما ضميره العائد عليه مباشرة ، والذي يعمل فيه الفعل الموجود النصب ، ويستغنى به عن المفعول السابق ؛ فنقول : الأخيَّارُ يصاحبهم العاقل - الوعدُ أنجِزَه - وإما لفظ ظاهر سببي يشتمل على ضمير يعود على المفعول به المتقدم ، ويشتغل الفعل الموجود بنصبه ، ويكتفي به عن ذلك المفعول ؛ فنقول : الأخيَّارُ يصاحب العاقل زملاءهم - الوعدُ أنجِزْ صاحِبَه . . . وهكذا ، من غير أن نتقيد في السببِيَّة بأن يكون مضافاً ؛ فقد يكون مضافاً ، أو منعوتاً ، أو عطف بيان ، أو عطف نسق بالواو ، مع اشتغال كل واحد على الضمير العائد إلى الاسم السابق .

ويصح - كما سبق - حذف الضمير العائد على ذلك الاسم المتقدم ، كما يصح حذف السببي وما فيه من ضمير عائد عليه أيضاً ؛ فيصير الاسم المتقدم في الحالتين مفعولاً به للفعل المتأخر ، ويتفرغ هذا الفعل لنصبه بعد أن كان قد انصرف عنه إلى الضمير المباشر ، أو إلى السببي .

(ب) وليس من اللازم أن يكون الفعل المتصرف متعدياً بنفسه مباشرة إلى المفعول به الواحد ؛ وإنما يجوز أن يكون هذا الفعل قاصراً لا يتعدى إلى المفعول به إلا بمساعدة حرف جر أصلي^٢ ؛ نحو : فرحت بالنصر ؛ فالفعل : « فرح » لازم لم ينصب مفعوله (وهو : « النصر ») بنفسه مباشرة ؛ وإنما نصبه بمعونة حرف الجر :

(١) وقد ينصب أكثر من واحد ولكن الذي يتقدم عليه واحد فقط - كما سيأتى في رقم ٢ من

«الباء» . فكلمة «النصر» في ظاهرها مجرورة بالباء ، ولكنها في المعنى والحكم بمنزلة المفعول به^(١) ويصح في هذه الكلمة المجرورة التي تعتبر بمنزلة المفعول به في المعنى والحكم ، أن تتقدم وحدها — دون حرف الجر — على فعلها ؛ بشرط أن يحل محلها بعد حرف الجر مباشرة أحد الشئيين : إما الضمير الذي يعمل فيه الفعل مع وحكمًا ، والذي يعود على المفعول به المعنوي السابق ؛ نحو : النصر فرحت به ، وإما لفظ آخر سببي ، يعمل فيه الفعل ، ويشتمل على ضمير يعود على المفعول به المعنوي (الحكمي) السابق ، نحو : النصر فرحت بأبطاله^(٢) .

ومثل هذا يقال في النظائر : من نحو ؛ ينتصر الحق على الباطل — سر في طريق الخير . . . ، حيث يصح : الباطل ينتصر الحق عليه — الباطل ينتصر الحق على أعوانه — طريق الخير سر فيه — طريق الخير سر في جوانبه . . . وهكذا ، من غير أن نتقيد في السببي بأن يكون مضافاً ؛ فقد يصح أن يكون واحداً من التوابع الثلاثة التي ذكرناها .

ومن الممكن حذف الضمير أو السببي ، فيرجع الاسم السابق إلى مكانه القديم فيعمل فيه عامله الجر .

(>) وليس من اللازم أيضاً أن يكون العامل فعلاً ، فقد يكون^(٣) اسم

(١) ومع أنها بمنزلة المفعول به معنى وحكماً لا يجوز نصبها مع وجود حرف الجر قبلها ، كما لا يجوز — في الرأي الأنسب — اعتبارها في محل نصب . ولهذا لا يصح في توابعها إلا الجر فقط (راجع رقم ٣ من هامش ص ١١٧ ثم رقم ٣ من هامش ص ١٥١ م ٧٠ — حيث الرأي الآخر ، والتعليق عليه .

(٢) إذا كان الاسم المشتغل عنه ظرفاً وجب في الضمير العائد عليه أن يجر بالحرف « في » ، نحو : يوم الخميس سافرت فيه . وهذا هو المشهور . ويجوز حذف حرف الجر ؛ توسعاً ، فيقال : سافرت ؛ طبقاً للبيان المفصل الذي سيأتي في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٧ ورقم ١ من هامش ص ٢٥٢ . (٣) لا يكون العامل هنا إلا فعلاً متصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو صيغة مبالغة ، أو اسم مفعول . ولا يكون صفة مشبهة ، ولا تفضيلاً ، ولا وصفاً آخر ، لأن ما بعد هذه الثلاثة من معمولاتها لا يكون مفعولاً به . ويشترط في هذا الوصف العامل ألا يوجد ما يمنه من العمل في المتقدم ؛ كاسم الفاعل المبدوء بكلمة «أل» . وكذلك إذا كان مجرداً منها ومعناه المضى المحض ، فإنه لا ينصب مفعولاً به بعده ، فلا يصلح أن يوضح عامله قبله ، أو يرشد إليه إن كان محذوفاً . فلا اشتغال في مثل : المخترع أنا المادحة ، ولا المخترع أنا مادحة أمس . ولا اشتغال إذا كان اسم المفعول للماضى ، أو مقروناً بأل ، أو كان العامل اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه ؛ فهو لا يعمل فيما قبله ؛ والذي لا يتقدمه مفعوله لا يصلح =

فاعل ، أو : اسم مفعول ، فنحو : أنا مشاركُ الأمين ، نقول فيه : الأمينُ
أنا مشاركُه^(١) - الأمينُ أنا مشاركُ رفاقه . ونحو : الحقُّ منصورٌ على الباطل ،
نقول فيه : الباطلُ الحقُّ منصورٌ عليه - الباطلُ الحقُّ منصورٌ على شياطينه .

فتى تقدم المفعول به على عامله ، وحل محله ما يشغل مكانه ، ويغنى العامل
عن ذلك المفعول به المتقدم ، فقد تحقق ما يسميه النحاة : « اشتغال العامل عن
المعمول » ، ويقولون في تعريف الاشتغال :

أن يتقدم اسم واحد^(٢) ، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة ، أو
يعمل في سببى للمتقدم ، مشتمل على ضمير يعود على المتقدم ؛ بحيث لو خلا الكلام
من الضمير الذى يباشره العامل ، ومن السببى ، وتفرغ العامل للمتقدم - لعمل
فيه النصب لفظاً ، أو معنى (حكماً) كما كان قبل التقدم .

فلا بد في الاشتغال من ثلاثة أمور مجتمعة ؛ « مشغول » ، وهو : العامل ،
ويسمى أيضاً : « المشتغل » ، وله شروط عرفناها^(٣) . « ومشغول به » : وينطبق
على الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة ؛ كما ينطبق على اللفظ السببى الذى
له ضمير يعود على ذلك المتقدم . و « مشغول عنه » وهو : الاسم المتقدم الذى

= أن يكون موضحاً ولا دالاً على عامل قبله محذوف ، لهذا السبب نفسه لا يصح الاشتغال إذا كان العامل
مصدراً ، . . . ، أو فعلاً جامداً ، كفعل التعجب ، وعسى ، وليس ، وغيرها من كل ما ليس له مفعول
به ، أولاً يصلح أن يتقدم عليه مفعوله . هذا إلى أن العامل في الاشتغال لا بد أن يكون مشتقاً والمصدر وما
بعده مما ذكرناه هنا - ليس مشتقاً . نعم يجوز الاشتغال في المصدر ، وفي اسم الفعل ، وفي ليس ، عند
من يجيز تقديم معمول الأولين ، وخبر ليس ، نحو : محموداً لست مثله ، أى : باينت محموداً لست
مثله ، وهو رأى - على قلة أنصاره - مقبول ، وفيه توسعة .

(١) سيأتى في الجزء الثالث (باب اسم الفاعل ، م ١٠٢ ص ٢١٤ - الهامش رقم ١) ما نصه :
(في هذا المثال - وأشباهه - نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجرور ، لكنه مجرور
في حكم المنصوب : لأن كلمة : مشارك » ، أو « مساعد » - ونظائرها في مثل هذا التركيب في حكم
الفعل ، وتوحيدها ملحوظ ، وإن لم يكن ملفوظاً . فالضمير هنا كالضمير في مثل : « أعليا مرتت به »
مجرور في حكم المنصوب (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩) . وانظر « ب » السابقة ص ١٢٥ .

(٢) التقييد بواحد هو الرأى الصحيح عند عدم تمدد العامل المقدر ، ولا مانع أن يكون العامل
متعدياً إلى أكثر من واحد ولكن الذى يتقدم عليه هو معمول واحد له - كما سبق في رقم هامش

ص ١٢٥ - .

(٣) في الصفحات السابقة ، وفي رقم ٣ من هامش ص ١٢٦ . وانظر رقم ١ من ص ١٣٨ .

كان في الأصل متأخراً، مفعولاً به حقيقةً أو معنويًا (حكيميًا) ، ثم تقدم على عامله ، وترك مكانه للضمير المباشر ، أو للسببي ؛ فانصرف العامل عن المفعول ، واشتغل بما حل محله .

ولا بد في هذا الاسم المتقدم أن يتصل بعامله بغير فاصل ممنوع بينهما^(١) إذا

(١) وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ١٢٤ ما يجوز الفصل به .

وفي بيان « الاشتغال » وتوضيح أمره يقول ابن مالك :

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَعَلْ عَنَّهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلِّ - ١
فَالسَّابِقَ أَنْصَبَهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ - ٢

(أى : إن شغل ضمير اسم سابق فعلا ، عن نصب الاسم السابق لفظاً أو محلاً ، مثل : البيت قعدت فيه - فانصب الاسم السابق بفعل مضمر « أى : غير ظاهر ؛ لأنه محذوف » حتماً ؛ أى : إضماراً حتماً ، لا مفر منه في حالة النصب ؛ لأنه محذوف ، ويكون ذلك الفعل المحذوف موافقاً للفعل الظاهر في الجملة من ناحية اللفظ والمعنى ، أو المعنى فقط - كما سيأتى -) ذلك تقدير البيتين ومعناها ؛ مع ما فيهما من التواء النظم ؛ بسبب التقديم والتأخير ، والحذف .

يريد : حين يوجد اسم متقدم على فعله ، ولهذا الاسم المتقدم ضمير يعود عليه ، ويشغل فعله بدلا من نصب السابق لفظاً أو محلاً - فإن ذلك الاسم السابق يجوز نصبه ولكن بفعل غير ظاهر حتماً ؛ فلا يجوز إظهاره . ويكون هذا الفعل المحذوف موافقاً للفعل المذكور (فكلمة حتماً : صفة لمصدر محذوف ، أى : إضماراً حتماً ، فتعرب مفعولاً مطلقاً ، و « بنصب » بمعنى عن : نصب ، فالباء بمعنى : « عن » ثم بين بعد أبيات : أن العامل قد يتعدى إلى مفعوله بمساعدة حرف جر ؛ فينصبه محلاً ، (أى : حكماً) حين لا يتعدى إليه مباشرة . وعندئذ يفصل حرف الجر بينهما . وقد يفصل بينهما المضاف حين يكون المضاف إليه هو الضمير العائد للاسم السابق . والحكم في حالة فصل العامل المشغول بالحكم في حالة وصله المباشر بالمعمول ؛ فيقول :

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوْصَلِ يَجْرِي - ١٠

وصرح بعد ذلك بأن العامل هنا قد يكون فعلاً أو وصفاً عاملاً ؛ فالوصف العامل يساوى الفعل فيما تقدم ؛ بشرط ألا يوجد مانع يمنع الوصف من العمل ونصب مفعوله إذا تقدم ؛ فيقول :

وَسَوَّى فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكَمْ مَانِعٌ حَصَلُ - ١١

وقد شرحنا من قبل - في رقم ٣ من هامش ص ١٢٦ - نوع الوصف الذى يصلح للعمل هنا ، والمانع الذى يعوقه عن العمل ، وسبب ذلك ثم ختم الباب بالبيت التالى :

وَعَلَقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعَلَقَةٌ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ - ١٢

ومضمونه : أن السببي الخالى من الضمير إذا كان له تابع يشتمل على ضمير عائد على الاسم السابق =

كان العامل فعلاً^(١) . أما إن كان وصفاً فيجوز الفصل .

* * *

حكم الاسم السابق في الاشتغال :

يجوز في هذا الاسم السابق من ناحية إعرابه وضبط آخره ، أمران - بشرط ألا يوجد ما يحتم أحدهما مما سنعرفه .

أولهما : إعرابه مبتدأ ، والجملة بعده خبره^(٢) .

وثانيهما : إعرابه مفعولاً به لعامل محذوف وجوباً ، يدل عليه ويرشد إليه العامل المذكور بعده في الجملة ، فيكون العامل المحذوف وجوباً مشاركاً للمذكور إما في لفظه ومعناه معاً ، وإما في معناه ، فقط ، ولا يصح الجمع بين العاملين ما دام مشتركين^(٣) ، إذ المذكور عرض عن المحذوف . مثال الأول : الأمين شاركته ، فالتقدير : شاركتُ الأمينَ شاركته . ومثال الثاني : البيتَ قعدت فيه ، التقدير : لابتست البيتَ ، قعدت فيه : أو : لازمت البيت ، قعدت فيه . ومثل : الحديقةَ مررت بها ؛ أى : جاوزت الحديقة مررت بها . وهكذا نستأنس بالعامل المذكور في الوصول إلى العامل المحذوف وجوباً من غير أن نتقيد أحياناً بلفظ العامل المذكور أما معناه فنحن مقيدون به في كل حالات الاشتغال .

مع جواز الأمرين السالفين فالأول (وهو إعرابه مبتدأ) أحسن ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف ، ولا إلى التفكير في اختياره ، وفي موافقته للعامل المذكور ، وقد تكون موافقته معنوية فقط ؛ فتحتاحُ - أحياناً - إلى كدِّ الفكر^(٤) .

* * *

= فإن العلقه (أى : العلاقة) تحصل وتم بين العامل والتابع كما تحصل وتم بالاسم الواقع بعد العامل مباشرة ، وهذا الاسم هو ضمير المتقدم ، أو سببه المشتمل على ضميره .

(١) يجوز الفصل بتوابع الاسم السابق ، - إلا العطف بحرف غير الواو - وبالضماض إليه ، وشبه الجملة ، وغير هذا مما سبق تفصيله كاملاً في رقم ١ من هامش ص ١٢٤ .

(٢) في هذه الصورة التي يرفع فيها الاسم السابق - تخرج المسألة من باب : « الاشتغال » كما تخرج صور أخرى ستجيء . (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٠) .

(٣) فإن لم يكونا مشتركين جاز أن يكون الأول مذكوراً . ومعنى هذا جواز نصب الاسم السابق بفعل مخالف للمذكور ؛ فلا اشتغال معه ؛ - كما سنوضحه في الزيادة والتفصيل في رقم ٢ من ص ١٣٨ - .

(٤) والبلاغيون يفرقون بين الأمرين ؛ إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية ، وعلى الآخر = النحو الواقي - ثان

والنحاة يتخيرون هذا الموضع للكلام على حكم كثير من الأسماء المتقدمة على عواملها، وينتزون فرصة: « الاشتغال » ليعرضوا أحكام تلك الأسماء؛ سواء منها ما يدخل في باب: « الاشتغال » وتنطبق عليه أوصافه التي عرفناها، وما لا يدخل فيه، ولا تنطبق عليه صفاته^(١). وهم يقسمونها ثلاثة أقسام^(٢): ما يجب نصبه، وما يجب رفعه، وما يجوز فيه الأمران.

= أن تكون فعلية، ورفق بلاغى بين المدلولين، مع صحتها؛ لهذا يقولون: إن أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع غرض المتكلم. فإن لم يعرف غرضه فهما سيان.

(١) كالحالة التي يجب فيها رفع الاسم السابق؛ إذ لا ينطبق عليها في الصحيح تعريف « الاشتغال » الأصيل. ومثلها حالات الرفع الأخرى التي يكون الرفع فيها جائزاً، فحالة الرفع بنوعه لا ينطبق عليها - في الصحيح - الاشتغال الحقيقي، مادام الاسم مرفوعاً.

- كما سيحىء في « ب » من ص ١٣٢ ثم انظر رقم ٢ من ص ١٣٨ -

(٢) الواقع أنهم يقسمونها خمسة أقسام، « قسم يجب فيه النصب، وقسم يجب فيه الرفع، وقسم يجوز فيه الأمران والنصب أرجح، وقسم يجوز فيه الأمران والرفع أرجح، وقسم يجوز فيه الأمران على السواء ». وواضح أن هذا التقسيم يوجب النصب وحده في بعض حالات، ويوجب الرفع وحده في حالات أخرى كذلك، ويجيز الأمرين في كل حالة من الأحوال الثلاثة الباقية. ولكن هذه الإجازة قد تكون مع الترجيح أحياناً؛ كأن يكون النصب هو الأرجح؛ فيكون الرفع هو الراجح، أو العكس؛ (بأن يكون النصب هو الراجح، والرفع هو الأرجح). واستعمال الراجح ليس معيياً ولا ضعيفاً من الوجهة اللغوية. نعم هو - مع كثرته وقوته - لا يبلغ « درجة » الأرجح فيها، لكن كلاهما عربي فصيح، وهذه الأرجحية مزية يسيرة إذا كان الداعى لها أمراً بلاغياً مما يطرأ ويتغير بحسب الدواعى، فهي ليست أرجحية ذاتية دائمة؛ وإنما هي خاضعة لأذواق البلغاء في المصور اللغوية المختلفة؛ متفاوتة بتفاوت تلك الأزمان والدواعى؛ - لكيلا تتحجر البلاغة وتجمد عند حد لا تتجاوزه كما يصرح علماءها - فالراجح قد يشيع ويكثر استعماله في عصر لغوى؛ فيكون هو الأرجح، وعندئذ ينزل الأرجح إلى « درجة » الراجح، ثم يتبدل الحال مرة أخرى في عصر لغوى جديد، فيذيع استعمال بلاغى لم يكن ذاتياً من قبل، بل في بيئة أخرى مع اتحاد العصر، فيقع التغيير في « الدرجة » كما وصفنا؛ وهكذا دواليك. . . فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحية التي قد تتغير، ولا تثبت - كما قلنا - ولو كان منشؤه القلة الذاتية المعيبة والضعف، أو الحسن والقبح اللغويين. لوجب الاختصار على القوى دون الضعيف، وعلى الحسن دون القبيح. لهذا لا داعى لكثرة الأقسام، والأحكام، وتعدد الآراء في كل حكم، وما يتبعه من عناء لا طائل وراءه.

على أنا سنشير إلى أقسامهم الخمسة (في ص ١٣٧)، ونصف منها بالقلة ما وصفوه، علماً بأن هذه القلة - كما سبق - ليست المعيبة في الاستعمال، ولا المانعة من القياس على نظائرها؛ لأنها نسبية لاذاتية، أى: أنها قلة عددية راجحة، بالنسبة للكثرة العددية التي للأرجح، ولو كانت القلة معيبة هنا ما وصفوا الضبط الوارد بها بأنه « راجح »، وأن غيره أرجح؛ إذ المعيب الذي لا يصلح استعماله لا يوصف بأنه راجح ولا حسن، وفوق هذا فالخلاف محتمل في أمر هذين الوصفين وانطباقهما أو عدم انطباقهما على بعض أقسامهم.

(١) فيجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأداة الشرط ، وأداة التحضيض^(١) ، وأداة العرّض^(٢) ، وأداة الاستفهام^(٣) إلا الهمزة^(٤) ؛ نحو : (إنَّ ضعيفاً تصادفُهُ^(٥)) فترفقُ به - حينما أديباً تجالسُهُ يؤنسكُ) - (هـلاً حاسماً تصطعنه - ألاّ زيارةً واجبة تؤديها) - (متى عملاً تباشره ؟ أين الكتابَ وضعته ؟) فلا يجوز الرفع في هذه الأمثلة ونظائرها على الابتداء. أما الرفع على أنه فاعل ، أو نائب فاعل لفعل محذوف ، أو أنه اسم لكان المحذوفة - فجائز^(٥) . ومن الأمثلة للرفع قوله تعالى ؛ (وإنَّ أحدٌ من المشركين استجاركَ فأجرهُ . . .) ، وقول الشاعر :

(١٠١) التحضيض هو : الحث وطلب الشيء بقوة وشدة تظهر في نبرات الصوت وكلماته ، والعرّض : طلب الشيء برفق وملاينة ، تعرف من نبرات الصوت ، وصياغة كلماته أيضاً . وكثير من أدواتها مشترك بينهما ؛ مثل : - هلاً - ألا - لولا - لوما . . . (وهذه الأدوات باب خاص - في ج ٤ م ١٦٢ - يفصل أحكامها المختلفة التي منها : اختصاصها بالفعل إذا كانت للتحضيض أو العرّض) . (٢) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل وحده إذا وقع بعدها في جملتها ؛ كالمثاليين المذكورين ؛ بخلافها في نحو : متى العمل ؟ - أين الكتاب ؟ نخلو كل جملة من فعل بعد أداة الاستفهام . أى : أن وجود الفعل بعد أداة الاستفهام - غير الهمزة ؛ لأنها ليست مختصة بالأفعال ، بل تدخل عليها كما تدخل على الأسماء - ووقوع متأخراً عنها في جملتها ، يجعل هذه الأداة مختصة بالدخول على الفعل .

(٣) لما تقدم من أنها غير مختصة بالأفعال . وفي هذا الموضع الذي يجب فيه النصب يقول ابن مالك :
والنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ؛ كَيْانٌ ، وَحَيْثُمَا - ٣
(تلا السابق : أى : وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل . . .)

(٤) المضارع هنا مرفوع لا يصح جزؤه ، لأنه ليس فعلاً للشرط ؛ لأن الشرط المحذوم هو الفعل المحذوف مع فاعله ، وموضعهما ؛ بعد أداة الشرط مباشرة - . بغير فاصل - أما هذا الفعل المذكور فهو مع فاعله جملة مضارعية مفسرة يتحم رفع مضارعها ، وهي تفسر الجملة الفعلية التي حذفت وبق معموها المنصوب ، والتي بعد أداة الشرط مباشرة . فالمفسر جملة ، وكذلك المفسر . ولا يصح أن يكون الفعل المذكور هو المفسر وحده ، بالرغم من أنه المرشد للفعل المحذوف ، والدال عليه . وسيجيء في الزيادة والتفصيل (في رقم ٤ من ص ١٣٩ وما بعدها) بيان مناسب عن الفعل إذا كان هو المفسر وحده ، وأنه يكون كذلك عند رفع الاسم الواقع بعد أداة الشرط ، باعتباره مرفوعاً لفعله المحذوف . . . ، وعن الجملة الفعلية إذا كانت بتأمرها هي المفسرة ، وليس الفعل وحده .

(٥) سيجيء في الزيادة والتفصيل (ص ١٣٨ رقم ٣ و ٤ وما بعدها) إيضاح واف عن النصب الواجب ومكانه ، ثم عن هذا الرفع وما يقال فيه ، ثم تعقيبه بمرض للرأى السديد .

وليس بعامرٍ ببيانُ قومٍ إذا أخلاقُهُمْ كانت خراباً
وقول الآخر :

وإذا مَطْلَبٌ كَسَا حِلَّةَ العارِ رِفِيعُعداً^(١) لمن يرومُ نَجَازَهَ^(٢)
التقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك . . . - وإذا كانت
أخلاقهم كانت . . .^(٣) - وإذا كَسَا مَطْلَبٌ كَسَا حِلَّةَ العارِ . . . وهكذا^(٤) .

* * *

(ب) ويجب^(٥) رفع الاسم السابق :

١ - إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم ؛ فلا يجوز أن يقع بعدها فعل ؛
مثل : إذا « الفجائية »^(٦) ؛ نحو : خرجت فإذا الرفاقُ أشاهدهم ؛ فيجب رفع
كلمة : « الرفاق » ولا يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف ؛ لأن « إذا
الفجائية » لا يقع بعدها الفعل مطلقاً ؛ لا ظاهراً ولا مقدرأ .

(١) فهلاكاً (دعاء بالهلاك) .

(٢) إنجازه ، والحصول عليه .

(٣) ومثله قول الشاعر :

وما استعصى على قومٍ منالٌ إذا الإقدامُ كان لهم ركاباً
(٤) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

إذا أنت أعطيت الغني ثم لم تجدُ بفضل الغني أفضيت مالك حامدُ
الأصل : أعطيت أعطيت الغني فحذف الفعل : « أعطى الأول » ، وبقى نائب فاعله : « التاء » وهو
ضمير واجب الاتصال ، لا يستقل بنفسه ، فأتينا مكانه بضمير منفصل له معناه وحكمه ، وهو : أنت .
ومثل هذا يقال في كلمة : « نحن » من قول الشاعر :

ترى الناس ما سرنا يسرون خلفنا وإن نحن أوامنا إلى الناس وقفوا
الأصل : وإن أوامنا أوامنا . حذف الفعل الأول ، وبقى فاعله : « نا » وهو ضمير متصل لا يستقل
بنفسه ، فأتينا مكانه بما يصلح محله ، وهو : نحن »
وكذلك الضمير : « نحن » في قول الآخر :

إذا نحن ناصرنا أمراً ساد قومه وإن لم يكن من قبل ذلك يُذكرُ
(انظر ما يوضح هذا في ص ١٤١ وما بعدها)

(٥) وهذه الحالة - كغيرها من حالات الرفع الواجب والجائز - ليست داخلة في الاشتغال الأصيل

(انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٠) .

(٦) سبق إيضاح لها في ج ١ ص ٤٨٢ .

ومثل « إذا » الفجائية أدوات أخرى ؛ منها : « لام » الابتداء في نحو : إني لَنَوَالِدٌ أَطِيعُهُ ؛ فلا يجوز نصب كلمة : « الوالد » على الاشتغال ، ولا اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول به .

ومنها : واو الحال الداخلة على الاسم الذي يليه المضارع المثبت ، في مثل : أَسْرَعُ وَالصَّارِخُ أَغِيثُهُ ؛ فلا يصح نصب « الصارخ » على اعتباره مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ، وتقديرهما : « أَغِيثُ X » ، والجملة من الفعل المحذوف مع فاعله في محل نصب على الحال . — لا يصح هذا ؛ لأن الجملة المضارعية التي مضارعها مثبت ، غير مسبوقة بلفظ : « قَدْ » ... ، لا تقع حالا — على الأرجح — إذا كان الرابط هو : « الواو » فقط ^(١) ؛ كهذا المثال وأشباهه .

ومنها : « لَيْتَ » المتصلة « بما » الزائدة ؛ فلا نصب على الاشتغال في مثل : لَيْتَا وَفِيَّ أَصَادِفُهُ ؛ لأن « ما » الزائدة لا تُخْرِجُ « لَيْتَ » من اختصاصها بالأسماء ؛ إذ يجوز إعمال « لَيْتَ » وإهماها ؛ فالمنصوب بعدها اسم لها . ولا يصح أن يقع بعدها فعل مطلقاً .

٢ — وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع قبل أداة لها الصدارة في جملتها ؛ — فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها — ، وبعد تلك الأداة العامل ، مثل أداة الشرط ، والاستفهام ^(٢) ، وما النافية ، ولا النافية الواقعة في جواب قسم . . . ^(٣) ؛ فلا يصح نصب الاسم السابق في نحو : الكِتَابُ إِنْ اسْتَعْرَثَهُ فَحَافِظْ عَلَيْهِ — المريضُ هل زرتَه ؟ — الحديقةُ ما أُتْلِفُ زرعها — والله الذنوبُ لا أرتكبها . . . ؛ لأن هذه الأدوات لها الصدارة ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ (أى : لا يجوز أن يتقدم

(١) كما سيجيء في ص ٣٩٨ من باب الحال .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣١ .

(٣) وما لا يعمل ما بعده فيما قبله : أدوات التحضيض والعرض ، ولام الابتداء ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، « ما عدا أن » ، والموصول ، والموصوف ، وحروف الاستثناء . فكل هذا لا يعمل ما بعده فيما قبله ؛ فلا يصلح دالا على المحذوف . فلا يصح نصب في الأسماء التي في أول الجمل التالية : التائهُ هلا أرشدته — الضَّالُّ الآلهديته — الخائفُ لأنامؤمته — الهرمُ كم مرة زرتَه ! ! — الخيرُ إني أحببته — النزيه الذي أصطفيه — الفناءُ فن أهواه — شاع ما المالُ إلا ينفقه العاقلُ في النافع . أما حرفا التنفيس فالشائعُ جواز النصب والرفع في الاسم الذي يسبقهما ؛ نحو الرسالةُ سأكتبها — القصيدةُ سوف أحفظها .

معمولها عليها ، ولا معمولٌ لعامل بعدها) . وما كان كذلك لا يصلح أن يكون دالاً على عامل محذوف يماثله ، ولا مرشداً إليه ^(١) . ومثلها : أدوات الاستثناء ؛ فلا نصب في نحو : ما السفر إلا يحبه الرحالون ^(٢) . . .

* * *

(ح) ويجوز الأمران ^(٢) ، في غير القسمين السالفين ، فيشمل ما يأتي :
١ - الاسم - المشتغل عنه - الذى بعده فعل دال على طلب ؛ كالأمر ^(٣) ، والنهى ، والدعاء ؛ نحو : الحَيَّوَانُ اِرْحَمْنَهُ - الطيورُ لا تعذبها - اللهم

(١ و ١) لأن ما لا يصلح أن يكون عاملاً بنفسه لا يصلح أن يكون مفسراً لعامل محذوف .
وفى وجوب الرفع يقول ابن مالك :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ التَّرْمِيمُ أَبَدًا - ٤
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ ، وَجِدْ - ٥

ومعنى البيتين : إن تلا الاسم السابق ما يختص بالابتداء ... - أى : إن وقع الاسم السابق بعد لفظ مختص بالدخول على المبتدأ - فالتزم رفع ذلك الاسم السابق .

كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا كان الفعل المشتغل قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده . «الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد» أى : تلا الفعل شيئاً ، لم يرد ما قبل ذلك الشيء معمولاً لما وجد بعده . وفى هذا البيت شيء من التعقيد .

(٢) مع ملاحظة أن المسألة لا تكون من باب : «الاشتغال» في حالة ضبط الاسم السابق بالرفع

- كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٣٠ - .

(٣) سواء أكان الأمر بصيغة فعل الأمر ؛ نحو : الترددُ اجتنبه ، أم بلام الأمر الداخلة على المضارع ؛ نحو : الترددُ لتجنبه .

«ملاحظة» : هذا من المواضع التي يعدها النحاة جائزة النصب والرفع ولكن النصب عندهم أرجح ؛ بحجة «أن الإخبار بالطلب عن المبتدأ قليل ، وخلاف القياس ؛ لعدم احتمال الصدق والكذب إلا بتأويل . . . بل قيل بمنه . وإنما اتفقت السمة على الرفع في آية السرقه (وهي قوله تعالى : «والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما . . . ») لأنه ليس مما نحن فيه ؛ لتقديره عند سيبويه : «مما يُتَلَسَّى عليكم حكم السارق . . . » فخره - وهو الجار والمجرور - محذوف ، والفعل (اقتلوا ..) بعده مستأنف لبيان الحكم ؛ فالكلام جملتان ، لأن هذا ليس من مواضع دخول الفاء في الخبر عنده . أما عند المراد فالجمله الفعلية خبر ودخلته الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط ؛ ولهذا امتنع النصب ؛ لأن ما بعد فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها . . .) ه كلام الحضري . ومثله في الصبان وغيره .

الشهيدُ أرحمُ ، أو : الشهيدُ رحمتهُ الله . . .

وكذلك إن وقع الاسم السابقُ بعد أداة يغلب أن يليها فعل ، كهزة الاستفهام ، نحو : أطائرةٌ ركبتهما ؟ وكأدوات النفي الثلاثة : (ما - لا - إن -) ؛ نحو : ما السفهُ نطقته - لا الوعدُ أخلفته ، ولا الواجبُ أهملته - إن السوءُ فعلته . ومثل : « حيث » المجردة من « ما » ، نحو : اجلس حيث الضيفُ أجلسته .

وكذلك إن وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ، ولم تفصل كلمة : « أمّا »^(١) بين الاسم والعاطف ؛ نحو : خرج زائر والقادمُ استقبلته ، فلو فصلتُ « أمّا » بينهما كان الاسم « المشتغَلُ عنه » في حكم الذي لم يسبقه شيء ؛ نحو : خرج زائر ، وأمّا المقيم فأكرمته .

فالأثلة في كل الصور السابقة وأشباهاها ، يجوز فيها الأمران . النصب والرفع . وجمهرة النحاة تدخلها في النوع الذي يجوز فيه الأمران قياساً ، والنصب أرجح^(٢) عندهم . وحجتهم : أن الرفع يجعل الاسم السابق مبتدأ ، والجملة الطلبية بعده خبر ، ووقوع الطلبية خبراً - مع جوازه - قليل بالنسبة لغير الطلبية . أو يجعل الاسم السابق مبتدأ بعد همزة الاستفهام ونحوها ، ووقوع المبتدأ بعدها - مع جوازه - قليل أيضاً ، لكثرة دخولها على الأفعال دون الأسماء ، أو يجعل الجملة الاسمية بعده إذا كانت غير مفصولة بأما^(١) ، معطوفة على الجملة الفعلية قبله ؛

(١) كان الفاصل المراد هنا - غالباً - هو : « أما » ؛ لأن ما ما بعدها مستأنف ، ومنقطع في إعرابه عما قبلها : فلا أثر للفصل بغيرها (راجع الأمر الثالث ص ١٣٨) .

(٢) وإلى الأمور التي مرت في القسم الأول يشير ابن مالك ، ويبين أن المختار النصب فيقول :

واختِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلْبٍ وبعْدَ ما إِيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبَ - ٦

وبَعْدَ عاطفٍ - بلا فَضْلِ عَلى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقِرٌّ أَوَّلًا . . - ٧

يريد : أن النصب والرفع جائزان في أمور ، ولكن النصب هو المختار فيها ؛ وذلك حين يقع الاسم السابق قبل فعل دال على الطلب ، (انظر رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة لأهميته) أو : بعد شيء غلب إيلاؤه الفعل ، (أى : غلب أن يليه ويقع بعده الفعل ؛ كهزة الاستفهام) ،

وكذلك بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول لفعل آخر مذكور أول جملته بغير فصل بين العاطف والمعلوف . وصياغة البيت الثاني عاجزة عن تأدية المراد منه ؛ إذ المراد أن الاسم المشتغل عنه =

والعطف على جملتين مختلفتين في الاسمية والفعلية - مع صحته - قليل .

٢ - الاسم السابق (أى : المشتغلُ عنه) الواقع بعد عاطف غير مفصول بالأداة : « أمّا » وقبله جملة ذات وجهين ^(١) ، مع اشتغال الّتي بعده في حالة نصبه على رابط يربطها بالمتبدأ السابق ^(٢) ؛ - كالضمير العائد عليه ؛ أو الفاء المفيدة للربط به - ، نحو : (النهرُ فاض ماؤه صيفاً ، والحقولُ سقيناها من جداوله) - « العلم الحديث نجح في غزو الكون السماوى ، فالعلومُ الرياضية ، استلهمها الغزاة قبل الشروع) . فيصح رفع كلمتى : « الحقول - والعلوم » على اعتبار كل منهما مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية بعده . وهذه الجملة الاسمية معطوفة على الاسمية الّتى قبلها . ويجوز نصب الكلمتين على أنهما مفعولان لفعل محذوف ، والجملة من هذا الفعل المحذوف وفاعله معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبليهما . وفي الحالتين تتفق الجملتان المعطوفتان مع الجملتين المعطوف عليهما في ناحية الاسمية أو الفعلية ؛ فيجوزى الكلام على نسق واحد ، ولهذا يتساوى ^(٣) الأمران .

= يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح إذا كان ذلك الاسم واقماً - مباشرة - بعد عاطف يعطف جملته الّتى تحتويه ، على الجملة الفعلية قبله والّتى استقر مكان فعلها في أولها ، سواء أكان المعمول في الجملة الفعلية السابقة مرفوعاً ؛ مثل : غاب حارس وحارساً أحضرته (فكلمة « حارس » الأولى فاعل وهو معمول للفعل : غاب) أم معمولاً منصوباً ، نحو : صافحت رجلاً ، وجنديا كلمته (فكلمة : « رجلاً » مفعول ، وهو معمول للفعل : صافحت) فنصب الاسم المشتغل عنه يقتضى أن يكون مفعولاً لفعل محذوف يوضحه المذكور بعده . والجملة من الفعل المحذوف وفاعله معطوف على الجملة الّتى قبلها ، فالعطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وليس عطف مفردات . فلا معنى لقول ابن مالك إن العطف على معمول فعل مستقر في أول جملته الّتى قبل العاطف . ذلك أن المعمول في الجملة السابقة ليس معطوفاً عليه كما أوضحنا . ولكن ضيق الوزن وضرورة الشعر أوقعا في التمييز القاصر . وقد تأوله النحاة بأن التقدير : وبعد عاطف - بلا فصل - على جملة معمول فعل مستقر أولاً . . . ومهما كان العذر فإن الخير هو في اختيار الأسلوب الناصح الواقى الذى لا يحوى عيباً ، ولا يتطلب تأويلاً أو تقديراً .

(١) وهى الجملة الاسمية الّتى يكون المتبدأ فيها اسماً خبره جملة فعلية ؛ مثل : الشجرة ظهر ثمرها - الفاكهة طاب طعمها . (ومنها : الجملة التمجيلية . ولكن التمجيلية لا تصلح في هذا الموضع) أو : هى جملة اسمية صدرها مبتدأ ، وعجزها جملة فعلية ، كقولهم : النبيل زادته النعمة نبلاً وشرفاً ، والثم زادته النعمة لؤماً وبطراً . - الحر ينتصر لكرامته ، والذليل يمتنها .

(٢) لأنها حيثئذ تكون معطوفة على الخبر ، فلا بد فيها من رابط كالخبر (راجع الأشموف

والصبيان) .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

٣- الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع في غير ما سبق . نحو الرياحين
زرعتها . والنحاة يميزون الأمرين ويرجحون الرفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل
محذوف (١) .

« ملاحظة » بانضمام هذه الأقسام الثلاثة (١ ، ٢ ، ٣) إلى القسم الذي يجب
فيه النصب فقط ، والقسم الذي يجب فيه الرفع فقط تنشأ الأقسام الخمسة
التي عرضها النحاة في هذا الباب ، وارتضوها وجعلوا لكل منها حكماً . وقد أشرنا (٢)
إلى أنه يمكن إدماج بعضها في بعض ، وجعلها ثلاثة ، اختصاراً وتيسيراً .

= وَإِنْ تَلَا المَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفْنَا مُخْبِراً - ٨

يريد : إن وقع الاسم السابق بعد حرف عطف قبله فعل ، وهذا الفعل - مع فاعله - خبر عن
مبتدأ قبلهما وقبل حرف العطف ، فلك الخيار في هذه الحالة أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما
قبله مباشرة ، عطف جملة فعلية على الجملة الفعلية السابقة ، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على كل
ما قبله ، عطف جملة اسمية على نظيرتها الاسمية . وقد شرحنا توجيه كل حالة من هاتين الحالتين المتساويتين
في الصحة ، شرحاً يوضح هذا البيت الغامض الميتور .

(١) وفي حالة الرفع لا تكون المسألة من باب « الاشتغال » - كما كررنا في كل حالات الرفع

الواجب والجائز - وفي هذا يقول ابن مالك :

والرَفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلَ . ودَعُ مَا لَمْ يُبَيِّحْ - ٩

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ١٣٠ .

زيادة وتفصيل :

١ - زاد فريق من النحاة شروطاً أخرى للاشتغال رفضها سواء ؛ بحجة أنها لا تثبت على التامحيص . وهذا رأى شديد حملنا على إهمالها ؛ ادخاراً للجهد ، وإبعاداً لنوع من الجدل لاخير فيه للنحو .

٢ - أشرنا قريباً^(١) إلى صحة أن يكون الاسم السابق المنصوب مفعولاً به لفعل محذوف ، يخالف الفعل المذكور بعده في جملته ، ولا يكون له صلة بلفظه ولا بمعناه ؛ وذلك حين تقوم قرينة تدل على هذه المخالفة : كأن يقال : ماذا اشتريت ؟ فتجيب : كتاباً أقرأه . « فكتاباً » مفعول به لفعل محذوف تقديره : اشتريت كتاباً أقرأه ؛ فالفعل المحذوف يخالف للمذكور في لفظه ومعناه ؛ فلا تكون المسألة من باب « الاشتغال » ، ولا يكون العامل الثاني صالحاً للعمل في المفعول به السابق ، ولا مفسراً لعامله المحذوف . وفي هذه الحالة التي يختلف فيها الفعلان : المحذوف والمذكور ، لا يكون الحذف واجباً ، وإنما يكون جائزاً^(٢) ، فيصح في الفعل المحذوف أن يذكر . أما الحذف الواجب ففي : « الاشتغال » ؛ فلا يصح الجمع بينهما ؛ لأن الثاني بمنزلة العوض عن الأول ؛ ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه^(٣) .

٣ - إنما يقع « الاشتغال » بمعناه العام الذي يشمل الاسم السابق المرفوع بعد أدوات الشرط ، والتخصيص والاستفهام ، غير الهمزة ، - كما سبق - في الشعر ؛ فقط ؛ للضرورة . وأما في النثر فلا يحسن بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل^(٤) .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ١٢٩ .

(٢) ما لم يوجد سبب آخر غير الاشتغال يوجب .

(٣) لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه . وهذا أسلم من قولهم : لا يصح الجمع بين التفسير والمفسر ، « أي : المفسر والمفسر » لأنه يصح أحياناً الجمع بين هذين كما في التفسير بما بعد الحرف : « أي » وكالتفسير بعطف البيان ، ويواو العطف التي تفيد التفسير . . . - كما سيأتي في ص ١٤٣ - ومن هنا كان التعبير بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه هو الأسلم والأدق .

(٤) يقول النحاة : إن وقوعه في النثر مستقيم ، ولو وقع فيه لحاز مع القبح .

ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة أشياء ؛ يقع بعدها الاشتغال نثراً ونظماً .

أولها : أدوات الشرط التي لا تجزم ؛ ومنها : إذا - ولو - مثل قوله تعالى :
(إذا السماء انشقت . . .) إلخ ، ومثل : لو الحرب امتنعت لطابت الحياة .

وثانيها : « إن » ، بشرط أن يكون الفعل في التفسير ماضياً لفظاً ، نحو :
إن علمت تعلمته فاعمل به ، أو ماضياً معنى ^(١) فقط ، نحو : إن علمت لم
تعلمه فانتك فائدته . فإن كان فعل التفسير مضارعاً مجزوماً ^(٢) لم يقع الاشتغال
بعده إلا في الشعر ، دون النثر .

وثالثها : « أمّا » الشرطية . ولكن لا يجب نصب الاسم بعدها ؛ لأن الاسم
يليهما حتماً ^(٣) ، ولو كان الفعل مذكوراً بعده ؛ نحو : قوله تعالى : (وأما ثمود
فهديناهم . . .) فقد قرئ « ثمود » بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على الاشتغال .
وفي حالة النصب يجب تقدير العامل بعد الاسم المنصوب ، وبعد الفاء معاً ؛ لأن
« أمّا » لا يليها إلا الاسم ^(٤) ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا اسم واحد ، والتقدير
- كما يقولون - وأما ثمود فهديناهم ^(٥) هديناهم . وللبحث تحقيق .

٤ - من الأصول النحوية أن المحذوف قد يحتاج - أحياناً - إلى شيء مذكور
يفسره ، ويدل عليه . وقد يكون التفسير واجباً ، كما في باب : « الاشتغال » .
وفي هذا الباب إن كان المحذوف جملة فعلية فتفسيره لا يكون إلا بجملة مذكورة في
الكلام ، مشاركة للمحذوفة في لفظها ومعناها معاً ، أو في المعنى فقط ؛ نحو :

(١) كالمضارع الداخلة عليه « لم » فإنها - ، في الأغلب - تقلب زمنه للمضى .

(٢) انظر سبب الجزم في رقم ٢ من هامش ص ١٤١ .

(٣) كما تقدم هنا ، وفي رقم ١ ص ٩٠ .

(٤) وقد عرفنا أن شرط وجوب النصب وحده أن تكون الأداة الشرطية مختصة بالدخول على الأفعال

دون الأسماء . وليست « أمّا » كذلك . لأنها لا تدخل إلا على الاسم .

لهذا كان الاقتصار على نصب الاسم السابق غير واجب ، بل يجوز فيه الأمران .

(٥) للآية السالفة بيان هام يبيح في الجزء الرابع - آخر باب : « أمّا الشرطية » م ١٦١

ص ٤٧٤ - عند الكلام على حذف « أمّا » كالذي في قوله تعالى : (« وربك فكبير ، وثيابك
فطهر ، والرجز فاهجر . . . ») .

العظيم نافسته - المصنع وقفت فيه . التقدير : نافست العظيم نافسته - لا بست
المصنع وقفت فيه . أو نحو ذلك مما يؤدي إلى الغرض في الحدود المرسومة . ولا يصح
هنا تفسير الجملة بغير جملة مثلها على الوجه السابق .

وإن كان المحذوف فعلاً فقط أو وصفاً عاماً يشبهه ، ويحل محله ، جاز أن
يُفسَّر كل منهما بفعل أو بما يشبهه ، تفسيراً لفظياً ومعنوياً معاً ، أو معنوياً فقط
والأفضل التأمّل عند عدم المانع بأن يفسر الفعل نظيره الفعل ، ويفسر الوصف نظيره
الوصف ، نحو : إن أحد دعاك لخير فاستجب - ما الصلح أنت كارهه . التقدير :
إن دعاك أحد ، دعاك لخير فاستجب - ما أنت كاره الصلح - أنت كارهه .

ويدور بين النحاة جدل طويل في موضع الجملة المفسرة ؛ أيكون لها محل
من الإعراب ، أم ليس لها محل ؟ وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأى القائل إنها
تساير الجملة المحذوفة « المفسرة » وتماثلها في محلها الإعرابي وعدمه ، كما تماثلها
في لفظها ومعناها على الوجه السالف . وعلى هذا إن كانت الجملة المحذوفة
(المفسرة) لا محل لها من الإعراب فالمفسرة كذلك لا محل لها من الإعراب ؛ نحو :
البحر أحببته ، أى : أحببت البحر أحببته ؛ فالجملة التفسيرية لا محل لها من
الإعراب ؛ لأن الأصلية المحذوفة كذلك . وإن كانت الجملة المحذوفة (المفسرة)
لها محل من الإعراب ؛ فالتى تفسرها تسايرها وتماثلها فيه ؛ نحو قوله تعالى :
(إنا كل شئ خلقناه بقدر) ، أى : إنا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر ؛
فالجملة المحذوفة (المفسرة) في محل رفع خبر « إن » فالتى تفسرها . كذلك في محل
رفع خبر . ونحو : العقلاء الواجب يؤدونه ؛ أى : العقلاء يؤدون الواجب يؤدونه ،
فالجملة المحذوفة (المفسرة) في محل رفع خبر المبتدأ ، والمفسرة في محل رفع خبر المبتدأ
كذلك . وفي قوله تعالى : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة) ...
تقع الجملة الاسمية (المفسرة) مفعولاً به في محل نصب ؛ لأن المحذوف المفسر
مفعول به منصوب ؛ إذ التقدير : « الجزء » ، أو الجنة وعد الله الذين آمنوا
وعملوا الصالحات ، لهم مغفرة . . . » ؛ فجملة : « لهم مغفرة » هي المفسرة
للمفعول به المحذوف (١) .

(١) ولا يصح أن تكون هي المفعول الثاني للفعل : « وعد » لأنه من باب « كسا » ، أى :

من الأفعال التي لا يقع فيها المفعول الثاني جملة .

ولا تكون الجحامة هي المفسرة في باب الاشتغال إلا حين يكون الاسم السابق منصوباً كالأمثلة السابقة ؛ فإن كان مرفوعاً للمحذوف فالمحذوف هو فعله وحده (١) ويتعين أن يكون مفسره هو الفعل المذكور وليس الجحامة ، ولا بد - عند المحققين - أن يكون هذا الفعل المذكور (المفسر) مسائراً للمحذوف (المفسر) في حكمه وإعرابه اللفظي ، والتقديرى ، والمحلى . . . مثل إن العتابُ يكثرُ يؤدُّ إلى القطيعة ، والتقدير : إن يكثرُ العتابُ - يكثرُ - يؤدُّ إلى القطيعة . فالمفسر هو الفعل : « يكثرُ » الثانى ، وهو مضارع مجزوم كأول المحذوف (٢) . ومثل : إذا العنايةُ تلاحظُك عيونها فلا تسخفُ شيئاً . التقدير : إذا تلاحظُك العنايةُ تلاحظُك عيونها ، فالمفسر في المثال هو الفعل : « تلاحظُ » وحده ، وهو كأول في حكمه

(١) كما أشرنا في رقم ٤ من هامش ص ١٣٢ وفى ص ١٤٠ . سواء أكان الفعل مبنياً للمعلوم أم للمجهول ، تاماً أم ناقصاً ؛ مثل كان . كل هذا على حسب السياق ، وعلى مقتضاه يعرب الاسم المرفوع فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو اسماً لكان . . . مثل : إن بردُ اشتد فاحترس - إن عملُ أتقن فلازمه - وقول الشاعر : وليس يعامر بنيان قوم إذا أخلاقهم كانت خرابا - ومثل هذا : المره مجزى بعمله إن خير كان فجزاؤه خير . . . التقدير : (إن اشتد برد - اشتد فاحترس) - (إن أتقن عمل - أتقن - فلازمه) - (المره مجزى بعمله ، إن كان فى عمله خير - كان - فجزاؤه خير . . .) - إذا كانت أخلاقهم - كانت . . .

(٢) ما سبب الجزم؟ خلاف فيه . وجاء فى الصبان ما نصه : « قال أبو على : الفعل المذكور والفعل المحذوف فى نحو قوله : « لا تجزى إن منفساً أهلكته » . مجزومان محلا ؛ وجزم الثانى ليس على البدلية ؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه . بل على تكرير « إن » ، أى : إن أهلكت منفساً إن أهلكته . وساغ إضمار « إن » ، أى : وإن لم يسغ إضمار لام الأمر إلا فى ضرورة ، لاتساعهم فيها ، ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها . واستغنى بجواب « إن الأولى » عن جواب الثانية) » ا هـ .

لكن ما ورد فى كلامه من أن حذف المبدل منه لم يثبت ، هو مخالف لما قالوه من أنه قد يحذف فى بعض الصور ، وسيجىء فى الجزء الرابع - باب البديل ، م ١٢٣ ص ٦٥٢ - أحكام متفرقة ؛ منها الحكم : « د » ونصه : « قد يحذف المبدل منه ، ويستغنى عنه بالبديل بشرط أن يكون المبدل منه فى جملة وقعت صلة موصوله ؛ نحو أحسن إلى الذى عرفت المحتاج . أى : الذى عرفته المحتاج ؛ فكلمة : « المحتاج » يصح أن تكون بدلا من الضمير المحذوف) . ا هـ ويصح فيها إعرابات أخرى ذكرت هناك .

الإعرابي . ومثل :

إذا الملكُ الجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهَ^(١) مشينا إليه بالسيوفِ نعاتبه
أى : إذا صَعَّرَ الملكُ خَدَّهَ ، صَعَّرَه ، فالمفسَّرُ هو الفعلُ الماضى وحده
(صَعَّرَ) ومثل :

قَمَنَ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ^(٢) يَبَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ لَا نُجِيرُهُ يُحْمِسُ مِنَّا مُفْتَزَعًا
التقدير : فمن نُؤْمِنُهُ يَبَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ . . . فالمفسَّرُ هو الفعلُ « نؤمن » وحده ،
وهو مجزوم كالفعل المفسَّرُ المحذوف . وكلمة : « نحن » فى البيت ضمير فاعل
للفعل المحذوف . وقد برزَ هذا الضمير - بعد استتاره الواجب - بسبب حذف فعله
وحده ؛ إذ لا يبقى الفاعل مستتراً بعد حذف عامله . فإذا رجع العامل وظهر ،
عاد الضمير الفاعل إلى الاستتار كما كان . فإن ظهر مع ظهور عامله لم يعرب
- فى رأى الشائع - فاعلاً ؛ وإنما يعرب توكيداً لفظياً للضمير المستتر المماثل له ؛
وينطبق هذا الكلام على البيت التالى :

فإن أنت لم ينفعك علمك^(٣) فانتبسب لعلك تهديك القرون الأوائل
التقدير : فإن لم تنتفع لم ينفعك علمك . . . وأشبه هذا . فالفعل « ينفع »
هو وحده المفسَّرُ للفعل المحذوف ، وهو مُسَايرٌ لذلك المحذوف فى الجزم والننى
معاً . والضمير البارز « أنت » فاعل الفعل المحذوف ، وكان مستتراً وجوباً
فيه ، فلما حذف الفعل برز فى الكلام فاعله المستتر ، ولما رجع الفعل إلى
الظهور فى الجملة الأخيرة عاد فاعله الضمير إلى الاستتار . كما كان أولاً . ومثله
قول الشاعر :

(١) صعر خده : حوله إلى جهة لا يرى فيها الناس ؛ تكبراً منه وترفعاً .

(٢) بمعنى : نُؤْمِنُهُ ، أى : نمنحه الأمان .

(٣) يريد : إن لم يكن لك علم بحوادث الموت المحيطة بك بحيث يعظك فارجع إلى أصولك الأوائل

الذاهبين ، لعل لك عظة فى موتهم .

إذا أنت^(١) فضلت امرأً ذا براعة
على ناقص كان المديح من النقص
وقول الآخر :

بليغ إذا يشكو إلى غيرها الهوى
وإن هو لاقاها فغير بليغ
وفي مثل :

لا تجزعي إن منفس^٢ أهلكته
فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

يكون التقدير : لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته . . . والمخذوف هنا
مطواع للمذكور ، فهو من مادته اللفظية ومن معناه ، وإن كانت المشاركة اللفظية
ليست كاملة .

أما تفضيل الرأي القائل بمسايرة الجملة المفسرة للجملة المفسرة في حكمها ،
ومحلها الإعرابي فراجع إلى أمرين :

أولهما : أن الجملة المفسرة قد يكون لها محل من الإعراب - بالاتفاق -
في بعض مواضع ، كالجملة المفسرة لضمير الشأن^(٢) في نحو : (قل : هو الله
أحد) ، فإن جملة « الله أحد » مبتدأ وخبر في محل رفع ، لأنها خبر لضمير
الشأن : « هو » . وفي نحو : ظننته : « الصديق نافع » ؛ الجملة الاسمية في محل
نصب ؛ لأنها المفعول الثاني لظن . . . وليس في هذا خلاف .

وثانيهما^(٣) : أن هناك كلمات تفسر غيرها وقد تسايرها في حركة إعرابها ؛
كالكلمات الواقعة بعد « أي » التي هي حرف تفسير في مثل : هذا سوارٌ من
عسجد ، أي : ذهب . فكلمة : « أي » حرف تفسير ؛ يدل على أن ما بعده
يفسر شيئاً قبله . وكلمة : « ذهب » هي التفسير لكلمة : « عسجد » ويجب
أن تضبط مثلها في حركات الإعراب . نعم لأنهم يعربون كلمة « ذهب » وأمثالها

(١) فالأصل : إذا فضلت . . . فلما حذف الفعل بقيت التاء ، وهي هنا ضمير متصل فاعل لا يستقل
بنفسه ، فأتينا مكانها بضمير مرفوع منفصل بمعناها ؛ هو الضمير : « أنت » - كما سبق مثل هذا في
رقم ٤ من هامش ص ١٣٢ - فإذا رجع الفعل المخذوف رجوع فاعله السابق ، وهو « التاء » واتصل به .

(٢) راجع ضمير الشأن ج ١ ص ٢٢٦ م ١٩ - باب الضمير .

(٣) لهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ١٣٨ .

مما يقع بعد « أئ » التفسيرية بدلا أو عطف بيان ؛ لكن هذا لا يخرجها عن أنها مماثلة للمفسر في حركة إعرابه ؛ إذ كل من البدل وعطف البيان تابع هو بمنزلة متبوعه .

ومن الكلمات التي تفسر غيرها ويتحتم أن تسايره في حركة إعرابه ما يقع بعد حرف العطف : « الواو » الذي يدل أحيانا على أن ما بعده مفسر لما قبله ، كما في مثل : الماء الصافي يشبه اللججيين والفضة . فالواو حرف عطف للتفسير ، لأن ما بعدها يفسر ما قبلها . وهو مساير له - وجوبا - في حركات إعرابه ؛ إذ المعطوف كالمعطوف عليه في كثير من أحكامه التي منها حركات الإعراب .

فالرأي القائل باعتبار الجملة التفسيرية مسايرة لما تفسره يجعلها كظايرها من الجمل التي لها محل من الإعراب ، وكغيرها من المفردات التي تؤدي مهمة التفسير . ولا معنى للتفرقة في الحكم بين ألفاظ تؤدي مهمة واحدة ، إلا إن كان هناك سبب قوى ، ولم يتبين هنا السبب القوى ؛ بل الذي تبين أن الكلام المأثور النصيح يؤدي أصحاب هذا الرأي الواضح الذي يمنع تعدد الأقسام والأحكام ، ويؤدي إلى التيسير بغير ضرر .

وقد أشرنا^(١) إلى أن الجملة لا تكون مفسرة في باب « الاشتغال » إلا حين يكون الاسم السابق منصوبا . فإن كان مرفوعا لعامله المحذوف فالمحذوف هو فعله وحده ، ويتعين أن يكون التفسير بفعل فقط ، كما قلنا إن الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل وجب نصبه ، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ ، وإنما يجوز رفعه على أنه مرفوع فعل محذوف ؛ كقوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » ، فكلمة : « أحد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : « وإن استجارك أحد من المشركين استجارك . . . إلى آخر ما أوضحنا . . . »

والذي نريد بسطه الآن أن بعض القدامى والمحدثين لا يروقههم هذا التقدير ، ويسخرون منه ، مطالبين بإعراب الاسم المرفوع - في الآية السالفة وأشباهها - إما مبتدأ مباشرة ، وإما فاعلا مقدما للفعل الذي بعده (أئ : للمفسر) وبإهمال التعليل الذي يحول دون هذا الإعراب ، لأنه - كما يقولون - تعليل نظري محض ،

(١) في رقم ٤ من هامش ص ١٣٢ وفي ص ١٤٠ .

أساسه التخيل والتوهم ، وتعارضه النصوص الكثيرة الواردة بالرفع الصريح . . .
 ولا حاجة إلى عرض أدلة كل فريق ممن يبيح أو يمنع ؛ فقد فاضت بها
 المطولات والكتب التي تتصدى لمثل هذا الخلاف ، وسرد تفاصيله وأدلته التي
 تضيق بها الصدور - أحياناً - حين تقوم على مجرد الجدل ، وتعتمد على التسابق
 في إظهار البراعة الكلامية . ومنها : كتاب : « الإنصاف في أسباب الخلاف » ،
 لابن الأنباري . . .

والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف .
 ولكن الضعف في حالة تقدير عامل محذوف ، أخف وأيسر . وفيما يلي البيان
 بإيجاز ، ولعل فيه - مع إيجازه - ما يرد بالأمر مؤزده الحق ، ويضعه في نصابه
 الصحيح . هذا ، وفي الاستثناس والاسترشاد بما يقال في الاسم المرفوع بعد أداة
 الشرط - كآلية السابقة ، وأمثالها - ما يكفي ويوصل لتأييد النحاة ، ودعم رأيهم
 في باقي حالات رفعه .

(١) في مثل : إن عاقل ينصحك ينفعك ، لو أعربنا الاسم السابق :
 « عاقل » مبتدأ لكانت الجملة الفعلية بعده (وهي : ينصحك) في محل رفع ،
 خبره . ويترتب على هذا أن تكون أداة الشرط ، وهي تفيد - دائماً - التعليق ^(١)
 قد دخلت على جملة اسمية ، مع أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت ^(٢) في أكثر الصور
 وهو من أصداد التعليق . وهنا يقع في الجملة الواحدة التعارض الواسع بين مدلول
 الأداة ، ومدلول المبتدأ مع خبره ؛ وهو تعارض واقعي ^(٣) لا خيالي ؛

(١) توقف حصول شيء ، أو عدم حصوله ، على أمر آخر ؛ فيكون الثاني - في الأغلب -
 مرتباً على الأول وجوداً وعمداً . فإن كانت أداة الشرط جازمة فالتملق والتوقف لا يتحقق إلا في المستقبل .
 (٢) ثبوت الحكم إيجاباً أو سلباً . أى : تحقق وقوعه والقطع بحصوله ؛ سواء أكان موجباً أم
 منفيًا .

(٣) لإيضاح هذا التعارض نقول : الأصل في الجملة الاسمية - كما هو مقرر مقطوع به - أنها
 تدل - في الأغلب - على الثبوت إذا كانت اسمية محضة ؛ (أى خالية من فعل) ومن أمثلتها : الولد
 رحيم - الولدان فمهما عيم . . . وقد تفيد مع الثبوت الدوام بقريئة . هذا شأن الجملة الاسمية المحضة .
 فإن كانت غير محضة (وهي التي يكون فيها الخبر جملة فعلية) نحو : الولد زاد فضله ، فإنها تفيد مع
 الثبوت التجدد ، وقد تفيد الاستمرار التجددي . وكل ما سبق موضح بتفصيلاته في علوم البلاغة وغيرها . =

إذ مردّه الاستقراء المنتزع من الأساليب العربية الصحيحة التي لا يسوغ مخالفتها ، ولا سيما في النواحي المتعلقة بالمعنى ، وإلا اضطربت المعاني ، وتناقضت ، ولم تؤد اللغة مهمتها . - بخلاف الجملة الفعلية ؛ فإنها تقبل التعليق ، ولا تعارضه .

وشيء آخر يؤيد ما سلف ؛ هو أن بعض النصوص الفصيحة الواردة تدل على وجود لغات أو لهجات ترفع المضارع « ينصح » في ذلك المثال وأشباهه . فإذا ورد مرفوعاً فأين فعل الشرط ؟ أيكون هو فعل الشرط مع رفعه ؛ فتتكلف أقبح التأول والتمحل في إعرابه ؟ أم نتركه على حاله مرفوعاً ، ونقدّر فعلاً آخر للشرط مجزوماً مباشرة ؟ الأمران معييان . ولكن الثاني أقرب إلى القبول ؛ لأنه - بسبب جزومه المباشر الخالي من التأول - ينخرط في عداد أفعال الشرط ؛ إذ الأصل في أفعال الشرط أن تكون مجزومة . وهذا دليل آخر يدفعنا إلى رفض الوجه الإعرابي السابق (المبتدأ) . كما تحمّل على رفضه أمور نحوية وبلاغية دقيقة وفي مقدمتها الفصل بالمبتدأ بين أداة الشرط الجازمة وفعلها وهذا ممنوع^(١) ؛ لمخالفته المأثور الشائع . ومنها : أن دخول النواسخ على المبتدأ مطّرد ، مع أن كثيراً من النواسخ لا يصح دخوله هنا على المبتدأ . ومن هذا الكثير الحرف : « إن » إذ له الصدارة في جملته ، فلا يصح وقوعه بعد أداة الشرط

(ب) ولو أعربنا الاسم السابق وهو : « عاقل » وأشباهه ، فاعلا - أو شيئاً آخر مرفوعاً بالعامل الذي بعده - كما يرى فريق من الكوفيين لكان هذا أخذاً برأى ضعيف أيضاً ، فوق ما فيه من الفصل الممنوع عند أكثر النحاة - كما أوضحنا - ، ومن اختلاط الأمر في كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل

= ومنه يتبين أن الدلالة التي تؤذيها الجملة الاسمية بنوعها (المحضة ، وغير المحضة) تعارض وتناقض « التعليق » . فكيف يجتمعان في جملة واحدة ؟

(١) عند جمهور البصريين (راجع شرح العكبري ، لديوان المتنبي وبيته التالي :

لو الفلك الدوار أبغضت سعيه لعوّقه شيءٌ عن الدوران
من القصيدة التي مطلعها :

عدوك مذموم بكل لسان ولو كان من أعدائك القمران

المتقدم كما في المثال المعروض ونظائره - وما أكثرها - فيوجد من يعرب كلمة ؛ « عاقل » مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده خبره ، ومن يعربها فاعلاً مقدماً للفعل بعده . وعلى الإعراب الأول تكون الجملة اسمية ، وقد سبق ما فيها من عيب . أما على الإعراب الثاني فالجملة فعلية ؛ ودلالاتها مختلفة عن سابقتها ، فشتان بين مدلولي الجملتين في لغتنا ، هذا إلى مشكلات أخرى تتعلق بوجود فاعل مذكور - أحياناً - بعد الفعل المتأخر ، كالتاء في قول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تَمَرَدَا

فهل يمكن إعراب الضمير « أنت » في كل شطر فاعلاً مع وجود التاء بعده . ومشكلات تتعلق بالضمائر المستتر المتصلة بالفعل المتأخر ، كموقع الضمير « أنت » في مثل قول الشاعر :

إذا أنت لم تشرب مراراً على القدي ظمئت . وأى الناس تصفو مشاربه

فما إعراب « أنت » ؟ أتكون فاعلاً مقدماً للفعل « تشرب » مع أن فاعله ضمير مستتر وجوباً ، لا يجوز إظهاره ؟ أم تكون توكيداً متقدماً لذلك الفاعل المستتر مع أن التوكيد لا يصح تقديمه على المؤكّد ؟ ... إلى غير هذا من مشكلات تتصل بالضمائر ، - وسواها - كمشكلة الفاعل المتقدم في مثل : « محمد » قام ، بإعراب « محمد » فاعلاً عند من يميزونه . فما إعرابه إن سبقه ناسخ مثل : كان محمد قام ؟ أين الفاعل ؟ وأين اسم الناسخ ... ؟ وكذلك مشكلة عودة الضمائر ، ومطابقتها للفاعل المتقدم ، أو عدم مطابقتها ، واعتبارها حرفاً أو أسماء مهيّئة حيناً وغير مهيّئة حيناً آخر بغير ضابط سليم يعتمد عليه في كل ذلك .

(>) فلم يبق إلا اختيار الإعراب الثالث القائم على تقدير فعل محذوف ، تحقيقاً لما اشترطه جمهور النحاة من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر ومنع دخولها على الاسم) واعتباره أفضلها ، وأن العيب فيه أخف وأيسر ، كما قلنا . ولن يترتب على هذا « التقدير » خلط بين المعاني والمدلولات اللغوية ، ولا تداخل بين القواعد النحوية . على أن « التقدير » باب واسع وأصيل في لغتنا ، ولكنه محكم ، وسائغ ممن يحسن استخدامه - عند مسيس الحاجة الشديدة - على النمط الوارد الفصيح الذي يحتج به ، والذي لا يؤدي إلى خلط أو اضطراب .

٤ - أجرى بعض النحاة الذين لا يقصرون الاشتغال على النصب - أحكاماً أربعة على الاسم السابق إذا كان مرفوعاً وبعده فعل قد عمل الرفع في ضميره أو في ملابسه :

فيجب رفع هذا الاسم السابق إما بالابتداء إذا وقع بعد أداة لا يليها فعل ؛
 إذا الفجائية ، وليماً (المختومة « بما » الزائدة) ؛ نحو : خرجت فإذا نسيم
 ينعش - ليماً الجو يعتدل ، وإما على الفاعلية بفعل محذوف إذا وقع بعد أداة
 لا يليها إلا الفعل - كأداة الشرط - نحو : إن سياراً أقبلت فاحرس منها .
 وقول الشاعر :

إذا أنت لم تحمِ القديمَ بحادثٍ من المجد لم ينفعك ما كان من قبلُ
 ويكون الرفع بالابتداء راجحاً في مثل : الزارع يكافح : حيث لا يحتاج
 إلى تقدير شيء محذوف ، أما إعرابه فاعلاً بفعل محذوف فيحتاج إلى تقدير ذلك
 الفعل ، والتقدير هنا ردىء ما دام الاسم غير واقع بعد أداة تطلب فعلاً ؛ كأداة
 الاستفهام ، ونحوها . . .

وقد يكون الرفع بالفعل المحذوف راجحاً على الرفع بالابتداء في مثل : العاملة
 لتجتهد ؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلاً بالنسبة لغير الطلبية .

وقد يستويان في مثل كلمة : « الزروع » من نحو : المطر نزل ، والزروع
 ارتوت منه . لأن الجملة الأولى ذات وجهين فإذا أعربت كلمة « الزروع » مبتدأ
 والجملة بعدها الخبر كانت هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية التي قبلها .
 وإذا أعربت كلمة : « الزروع » فاعلاً لفعل محذوف كانت هذه الجملة الفعلية
 معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبلها .

٥ - أبيات ابن مالك في هذا الباب ليست مرتبة ترتيباً متماسكاً يسائر المعاني
 ويؤلف بعضه بعضاً ، فقد يذكر بيتاً أو بيتين في أول الباب يشرح بهما قاعدة
 معينة ، ثم يأتي بيت أو أكثر ليشرح قاعدة ثانية ، فثالثة . . . ثم يذكر بيتاً
 آخر يتم القاعدة الأولى ، فآخر يتم الثالثة ، وهكذا تتفرق أجزاء القاعدة الواحدة
 في بيتين أو أكثر ليس بينهما توال ، أو اتصال مباشر . فلم يكن بد من استيفاء
 كل قاعدة على حدة استيفاء كاملاً . ثم الإشارة في الهامش إلى أبيات ابن مالك

المتعلقة بتلك القاعدة ، وتدوينها على حسب ما يقتضيه تماسك القاعدة وتكاملها ، لا على حسب ورودها في ألفيته ؛ وإلا جاءت القاعدة مفككة . متناثرة هنا وهناك ، متداخلة في غيرها . على أنا وضعنا بجانب كل بيت من أبيات ابن مالك رقمه الخاص به الذي يدل على ترتيبه الحقيقي بين أبيات هذا الباب كما وردت في ألفيته .

٦ - أسلوب : « الاشتغال » بمعناه العام دقيق ، يتطلب براعة في تأليفه وضبطه ، كى يسلم من الخطأ ، والالتواء ، والتفكك ؛ فحبذا الاقتصاد في استعماله .

المسألة ٧٠ :

تعديّة الفعل ولزومه

الكلام على المفعول به ، وأحكامه المختلفة

الفعل التام^(١) ثلاثة أنواع :

(١) نوع يسمى : « المتعدى^(٢) » ؛ وهو : (الذى ينصب بنفسه مفعولاً به^(٣)) أو اثنين ، أو ثلاثة ؛ من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر ، أو غيره مما يؤدي إلى تعديّة الفعل اللازم^(٤)) مثل ؛ سَمِعَ - ظَنَنْتَ - أَعْلَمْتُ ، فى نحو : لما سمعت الخبرَ ظننت الراوىَ مخطئاً ، لكن الصحف أعلمتنا الخبرَ صحيحاً .

(١) الفعل التام ، هو : ما يكتفى بمرفوعه فى تأدية المعنى الأساسى للجملة ؛ مثل : ساد - أضاء - تحرك - . . . وأشباهاها ؛ حيث نقول : ساد الهدوء - أضاء النجم - تحرك الكوكب . أما الناقص فهو الذى لا يكتفى بمرفوعه فى ذلك ، وإنما يحتاج معه لمنصوب حتماً ؛ مثل : « كان وأخواتها » من الأفعال الناسخة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر - كاسبق فى ج١ ص ٤٠٣ م ٤٢ - وهذه الأفعال الناقصة (الناسخة) لا توصف بأنها متعدية أو لازمة ، وإنما هى قسم مستقل ، ومثلها الأفعال المسموعة التى تصلح للأمرين ؛ فتستعمل فى المعنى الواحد لازمة ومتعدية ، مثل : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت للعاقل بشكره . أو شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت العاقل بشكره . فهذه الأفعال وأشباهاها قسم قائم بذاته أيضاً ؛

✓ وعلى هذا تكون أنواع الفعل - من ناحية التعدى واللزوم أو عديها - أربعة ، نوع متعد فقط ، ونوع لازم فقط ، ونوع صالح للأمرين ، ونوع ناقص لا يوصف بأحدهما . والثلاثة الأولى أقسام للتام وحده .

(٢) يسميه بعض القدماء « المجاوز » ، أو « الواقع » ؛ لأن أثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به ، فوقع مدلوله عليه . (وفى ص ٨٦ بعض الأحكام الخاصة بالمفعول به من ناحية تقدمه وتأخره فى الجملة ، وترتيبه فيها) .

(٣) « المفعول به » هو : ما وقع عليه فعل الفاعل إيجاباً أو سلباً ؛ نحو : يطلب العاقل السعادة ، ولا ينسى السعى الحميد لها . وقد سبق - فى رقم ٥ من هامش ص ٦٣ بيان الفرق الكبير بين الذى يقع عليه الفعل ، وهو المفعول به ، والذى يقوم به الفعل ، وهو الفاعل .

والمفعول به يعد - فى الأغلب - من الفضلات ؛ طبقاً للبيان الذى فى ص ١٧٩ - ولا ينصبه إلا الفعل المتعدى وفروعه ، أما غيره من أنواع المفاعيل فينصبها الفعل المتعدى واللازم ، وكذا بقية المنصوبات . ويجوز الاختصار على كلمة : « مفعول » وحدها ، دون تقييدها بالجار والمجرور بعدها ، لأن كلمة : « مفعول » إذا ذكرت مطلقة بغير قيد لا يراد منها إلا « المفعول به » . وهو غير « المفعول المطلق » الذى سيجىء فى ص ٢٠٤ . ويختلف عنه اختلافاً واسعاً .

✓ (٤) اللازم أنواع ثلاثة ، يجىء بيانها فى ص ١٥٧ . وسيجىء فى ص ١٥٨ بيان الوسائل التى تؤدي إلى تعديّة الفعل اللازم .

(ب) نوع يسمى « اللزوم »^(١) أو : « القاصر » ، وهو : (الذى لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر ؛ وإنما ينصبه بمعونة حرف جر ، أو غيره مما يؤدي إلى التعدية) مثل : أسرف - انتهى - قعد - فى نحو : إذا أسرف الأحمق فى ماله انتهى أمره إلى الفقر ، وقعد فى بيته مَلُومًا محسوراً^(٢) . فكل كلمة من : مال ، فقر ، بيت . . . هى فى المعنى - لا فى الاصطلاح - مفعول به للفعل قبلها . ولكن الفعل لم يُوقع معناه وأثره عليها مباشرة من غير وسيط ؛ وإنما أوصله ونقله بمساعدة حرف جر ؛ كان هو الوسيط فى ذلك ؛ فهى فى الظاهر مجرورة به ، وهى فى المعنى فى حكم المفعول به لذلك الفعل^(٣) .

(ح) نوع مسموع ، يستعمل متعدياً ولازمًا ؛ مثل : شكّرَ ، ونَصَحَ^(٤) .

(١) وقد يسمى : غير المتعدى ، أو : المتعدى بحرف الجر .

(٢) منقطعاً عن أسباب الخير ، وسائل القوة .

(٣) وإذا كانت فى حكم المفعول به معنى فهل يجوز فى توابع هذا المفعول الحكسنى (أى :

المعنوى) النصب مراعاة لحكمه ، كما يجوز الجر مراعاة للفظه ؟

تؤخذ الإجابة من شرح كتاب : « المفصل » - فى ج ٧ ص ٦٥ - ونصها : (لفظه مجرور وموضعه نصب ؛ لأنه مفعول ؛ ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان ، الجر والنصب ؛ نحو قولك : مررت بزيد وعمرو - وعمراً ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ وذلك من قبيل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل ؛ من جهة أنه به وصل إلى الاسم ؛ فكأنه كالمهزة فى : أذهبته ، والتضعيف فى : فرحته ، وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ؛ ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب : فالجر على الاسم وحده . والنصب على موضع الحرف والاسم معاً) ١ هـ . والرأى صريح فى جواز الأمرين ، ولا شك أن ما يجرى فى النطف يجرى فى غيره من باقى التوابع . ثم عاد فردد هذا - فى ج ٨ ص ١٠ - من غير أن يقتصر فى التوابع على العطف . بل نص على الصفة أيضاً . ولا ريب أن بقية التوابع يجرى عليها ما يجرى على العطف والنعمة .

ولعل الخير اليوم فى إهمال هذا الرأى ، والاعتصار على الرأى الآخر الشديد الذى يوجب الجر وحده فى التوابع ، وترك النصب لما قد يكون مسموعاً من الكلام القديم دون محاماته ؛ حرصاً على الضبط فى أداء المعانى بدقة وإحكام ، ومنعاً للخلط الذى يؤدي إليه إباحة النصب ، إذ يترتب على جواز النصب أن يكون لكل اسم مجرور بحرف جر أصلى إعراب محلى غير إعرابه اللفظى ، وهذا الحكم العام الشامل - الذى يقضى بإعراب جميع الأسماء المحرورة بحرف جر أصلى إعراباً محلياً بعد إعرابها اللفظى ؛ ويادخلها فى أنواع الألفاظ التى لها إعراب محلى - يقع فى اللبس بين أصالة حرف الجر وزيادته فوق أن ذلك الحكم غير معروف فى المبريات المحلية ، ولم يذكره أحد بين أنواعها المعروضة فى المراجع المتداولة - فيما نعرف - اللهم إلا المنادى المستغاث المجرور باللام ، بالتفصيل الخاص به فى باب الاستغاثة (ج ٤ ص ١٣٣ م ٦١) -

(راجع ما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١١٧ و : « ب » ص ١٢٥ وما يتبعها فى رقم ١ من هامش

ص ١٢٧ و ص ١٥٩ ثم ص ٤٤١) .

(٤) انظر « ب » من هامش ص ١٦٢ .

وقد أراد النحاة تيسير التمييز بين الفعل المتعدى بنفسه والفعل اللازم ، وسهولة تعيين كَتَيْبِهِمَا ؛ فوضعوا لذلك ضابطين^١ يصلح كل منهما لأداء هذه المهنة - في رأيهم^(١) .

أولهما : أن يتصل بالفعل ضمير ؛ - كالهاء^(٢) أو : ها - ، يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر .

وطريقة ذلك : أن يوضع الفعل في جملة تامة ، وقبله اسم جامد ، أو مشتق ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف . وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم . فإن صح التركيب واستقام المعنى فالفعل متعد بنفسه ، وإلا فهو لازم . فإذا أردنا أن نبين حقيقة الفعل : « أخذ » من ناحية التعدى واللزوم وضعنا قبله اسماً غير مصدر وغير ظرف ، وجعلنا بعد الفعل ضميراً يعود على ذلك الاسم ؛ فنقول : الصحف أخذتها ، فزى المعنى سليماً والتركيب صحيحاً (لموافقته الأصول والضوابط اللغوية) ؛ فنحكم بأن هذا الفعل متعد ؛ ينصب المفعول به بنفسه ، إلا إن صار المفعول به نائب فاعل فيرفع^(٣) .

ومثل هذا يُتَّبَعُ في الفعل « قعد » حيث نقول : الغرفة قعدتُها ؛ فندرك سريعاً فساد الأسلوب والمعنى . ولا سبب لهذا الفساد اللغوي إلا تعدية الفعل . « قعدت » تعدية مباشرة . لهذا نحكم بأنه لازم .

ومثل الفعلين « أخذ » و « قعد » غيرهما من الأفعال ؛ حيث يمكن التوصل إلى معرفة المتعدى واللازم باستخدام الضابط السالف .

ولإنما اشترطوا في الاسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف ؛ لأن الضمير يعود عليهما من الفعل المتعدى واللازم على السواء ؛ فلا يصلح الضمير العائد على المصدر أو الظرف أن يكون أداة للتمييز ، بين المتعدى واللازم ؛ ففي مثل : طلبت

(١) انظر الحكم على هذا في رقم ٣ من هامش الصفحة التالية .

(٢) وتسمى : « هاء المفعول به » لأنها تعود عليه .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

علامةُ الفعلِ المُعدَّى أنْ تُصِلَ « ها » غيرَ مصدرٍ بهِ ؛ نحو : عمِلَ
فانصِبَ بهِ مفعولُهُ ، إنْ لَمْ يَنْبُ
عن فاعِلٍ ؛ نحوُ : تدبَّرتُ الكُتُبُ
أى : تأملتها .

منك أن تمشى في الصباح المبكر طويلاً ، ثم تستريح ساعة ، تذهب بعدها إلى
مزاولة عملك ، فإذا فعلت ؟

قد يكون الجواب : (المشى مشيته ، والساعة استرحتها^(١) ، والذهاب ذهبته ،
والعمل زاولته) . ففي الإجابة ضمائر عاد بعضها على المصدر أو على الظرف ، مع
أن أفعالها لازمة ؛ كما في الثلاثة الأولى ، وعاد بعضها على المصدر أيضاً مع أن
الفعل : « زاول » متعد بنفسه .

ثانيتها : صياغة اسم مفعول تام^(٢) من الفعل الذى يُراد معرفة تعديته أو
لزومه ؛ فإن أدى اسم المفعول معناه بغير حاجة إلى جار ومجرور كان فعله متعدياً
بنفسه ، وإلا كان لازماً . ففي مثل : فتح - أكل - أعلن ... نقول : الباب مفتوح
- الفاكهة مأكولة - الخبر مُعلن ... فترى اسم المفعول مستغنياً عن الجار
والمجرور في أداء المراد منه ، بخلافه عند صياغته من مثل : قَعَدَ - يَتَسَّسُ -
هتف ... حيث نقول : الحجرة مقعود فيها - القضاء على أسباب الحرب ميثوس
منه - العظيم مهتوف باسمه ... فاسم المفعول هنا لم يستغن في أداء معناه عن
الجار مع مجروره ...

فالوسيلة إلى معرفة التعدية واللزوم تكون باستخدام أحد الضابطين السالفين ،
أو باستخدامهما معاً ؛ كما يقول النحاة^(٣) .

(١) انظر نيابة العدد عن الظرف - في ص ٢٦٥ - .

(٢) أى : لا يحتاج في تأدية المعنى المراد منه إلى جار مع مجروره .

(٣) الحق أن تلك الوسيلة ليست ناجمة ، ولا سليمة ، وأن الضابط الصحيح هو حكم اللغة
بمفرداتها ، وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب . وقد حوت النصوص والمراجع الوثيقة كثيراً من هذه
المفردات والتراكيب ، وأبانت الكتب اللغوية - في عناية تامة - ما تعدى من الأفعال وما لزم ، مع
سرد معانيها ؛ نشهد هذا في كتاب : المصباح المنبر ، وفي القاموس المحيط ، وشرحه تاج العروس ،
وفي لسان العرب ، وفي أساس البلاغة ... وغيرها من المطولات اللغوية . أما الضابطان السالفان فلا يصلح
أحدهما أو كلاهما للإبانة دون الرجوع إلى تلك المراجع الوثيقة . وإلا فن أين نعلم ويعلم المستعرب
أن الفعل : (فتح - أكل - أعلن - ...) واسم المفعول منه مستغنيان عن الجار والمجرور ، وأن
الفعل : (قعد - يتسس - هتف ...) واسم مفعوله لا يستغنيان ؟ من أين نعلم أن هذا الأسلوب
صحيح في تركيبه بعد التعدية ، أو غير صحيح ؟ وأن مثل : « الحجرة قعدتها » - خطأ ؟ لا سبيل لذلك
إلا بالرجوع إلى تلك المصادر اللغوية الأمينة ، ولا دخل للذوق الشخصى في الصحة أو الفساد ؛ لأنه
غير مأمون . ومعنى ما تقدم أننا - ولا سيما المستعربون - لا نستطيع الانتفاع بأحد الضابطين السالفين أو =

وبالرغم من هذه الوسيلة لجئوا إلى أخرى أدقّ منها وأصحّ ؛ فقد بذلوا الجهد — قدر استطاعتهم — في استقصاء كلام العرب ، وحصر الأفعال اللازمة الواردة فيه ، وتقسيمها أقساماً تقريبية متعددة ، لكل قسم عنوان معين ينطبق — إلى حدّ كبير — على عدد كثير من الأفعال اللازمة الداخلة تحتها ؛ فيكتفي الراغب بمعرفة هذا العنوان ، وتطبيق معناه على الفعل الذي يريد الحكم عليه بالتعدي أو باللزوم ؛ فيصل — غالباً — إلى ما يريد . فمتزلة هذا العنوان العام متزلة القاعدة التي تطبق على أفراد متعددة ؛ فتغني عن المراجع اللغوية ، وتوصل إلى الغاية المرجوة بغير جهد مبذول ، ولا وقت ضائع . وقد نجحوا في وضع هذه العناوين أو القواعد التقريبية نجاحاً كبيراً يمكن الاعتماد عليه ، والاكتفاء به ، بالرغم من أنها لم تنطبق على قليل من الأفعال وصف بالشذوذ ، ونحوه . وأشهر تلك العناوين والقواعد التقريبية الدالة — في الغالب — على الأفعال اللازمة ما أتى :

١ — الأفعال الدالة على صفة تلازم صاحبها ، ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر ، وهي الأفعال الدالة على السجايا ، والأوصاف الفطرية ؛ مثل : شَرَّفَ فلان ؛ نَبَّلَ — ظَرَّفَ — قَصَّرَ — طال — سَمِنَ — نَحَفَ ... والأغلب في هذه الأفعال أن تكون على وزن : «فَعَّلَ» — بفتح فضم — وهذه صيغة تكاد تقتصر على الفعل ^(١) اللازم . ويتصل بهذا ما لا يدوم ولكن زمنه يطول ، أو يتكرر ؛ مثل : جَسِبَنَ — شَجَّعَ — فَهِمَ ^(٢) — جَشَّعَ .

= بهما معاً دون تحكيم اللغة أولاً ، والاعتماد على ما تشير به ، ولها وحدها القول الفصل . أما الضابطان أو أحدهما فيستطيع من عرف أولاً ، من اللغة تعدي هذا الفعل أو لزومه — أن يلجأ إليهما ؛ مجرد الاستئناس ، لا لمعرفة أمر مجهول ، بل إنه لا يحتاج إلى مثل هذا الاستئناس ؛ لاستثنائه عنه بالمعرفة اللغوية السابقة . وهناك سبب آخر هام ، هو أن هذه « الهاء » — ونحوها — قد تتصل بآخر الفعل اللازم وتعرب مع

لزومه مفعولاً به ، طبقاً للبيان والتفصيل في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٧ فكيف تصلح علامة للتعدي ؟

(١) ويقول صاحب المغني (ج ٢ الباب الرابع : الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً) : إنه لم يرد منها متعدياً سماعاً إلا اثنان ؛ هما : رَحِبُ ، طَلَعُ — بفتح أولهما ، وضم ثانيهما ؛ في مثل رَحِبْتِكُمُ الدار ، طَلَعُ القمَرُ اليَمِينَ — كما سيجيء في ص ١٧٠ وفي رقم ٣ من هامش ص ١٨٣ — وكلام صاحب المغني وتحديده منقوض بمثل الفعل : « بَصُرَ » فإنه يتعدى في الأكثر بالباء ، وقد يتعدى بنفسه مباشرة ، طبقاً لما في بعض المراجع اللغوية ومنها : « المصباح المنير »

ولهذا صلة بما يجيء في رقم ١ من هامش ص ١٧٠ .

(٢) نهم الرجل : اشتدت رغبته في الطعام وملازمته .

٢- الأفعال الدالة على أمر عَرَضِيٍّ^(١) طَارِيٍّ ، يزول بزوال سببه المؤقت ؛
 كالأفعال في مثل : مَرِضٌ الْمُتَعَرِّضُ لِلْعُدْوَى - ، احمر وجهه - ارتعشت يده ...
 وكالأفعال الدالة على فرح أو حزن ؛ - (هِنِيءٌ - سَعِيدٌ - حَزِينٌ - جَزِعٌ -
 فَرِحَ - رَجِفَ ...) ، أو على نظافة وذنس ؛ مثل : نَظَّفَ الثَّوبَ أو غيره -
 طَهَّرَ - وَضُوًّا - دَنَسَ - وَسِخًا - قَدَّرَ - نَجَسَ ...

٣- الأفعال الدالة على لون ، أو حلية ، أو عيب ؛ مثل : حَمَرَ -
 احْمَرَ - احْمَارًا - سَوَدَ ، اسْوَدَّ - ابْيَضَ ... ومثل : دَعَجَّ^(٢) ، كَتَحَلَ -
 عَوَزَ - عَمِيَ ...

٤- الأفعال التي على وزن « افعلل » نحو : افشعمر - ابذعمر^(٣) - ،
 اشماز - وما ألحق بهذا الوزن من مثل : افوععل (بسكون الفاء ، وفتح الواو
 والعين ، وتشديد اللام) ، نحو : اكوهده^(٤) واكوال ...

٥- الأفعال التي على وزن « افعلل » ؛ من كل فعل في وسطه نون بعدها
 حرفان أصليان ، نحو : احرنجم^(٥) .

وكالأفعال التي تضاهاى « افعلل » من كل فعل في وسطه نون بعدها حرفان
 أحدهما زائد للإلحاق ، نحو : اقعنسس^(٦) ؛ فإن السين الثانية زائدة للإلحاق^(٧) ؛
 باحرنجم .

(١) يراد بالعرضى هنا . المعنى الطارىء الذى ليس له طول ثبات ، ولا دوام ، وليس حركة
 جسم . أما الفعل الدال على الحركة فقد يكون لازماً ؛ مثل : مشى ، وقد يكون متعدداً مثل : مدَّ

(٢) دعت العين : اشتد سوادها وبياضها - أو اتسعت مع شدة سواد المقلة .

(٣) ابذع القطيع : تفرق هرباً .

(٤) اكوهده الفرج : ارتعش ؛ ليشعر أمه بجموعه . واكوال الرجل . بمعنى : قصَّرَ .

(٥) احرنجم الرجل : أراد شيئاً ثم عدل عنه ، واحرنجمت الخيل أو الإبل . اجتمعت متزاحمة .

(٦) اقنسس الحمل : أبى أن ينقاد ، أو : رجع إلى الخلف .

(٧) كانت العرب تزيد على الكلمة الشائعة حرفاً ؛ لتجعلها مساوية في عدد حروفها وفي
 وزنها لكلمة أخرى ، وتجري مجراها في التصغير ، والنسب ، والجمع ، وغيرها . والذى يدعوهما لذلك
 دواع في مقدمتها ضرورة الشعر ، والتلميح ، أو التهكم ...

وليس من حق أحد - سوى العرب القدامى - أن يزيد في بنية الكلمة الواردة شيئاً للإلحاق ؛ فتلك
 الزيادة مقصورة عليهم ، وقد انتهى زمنها بانتهاء عصورهم التي حددت للاستشهاد بكلامهم ، والتي حددها
 مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بنهاية القرن الثانى الهجرى في الحواضر ، ونهاية القرن الرابع الهجرى في =

ويلحق بهما ما كان على وزن «افْعَلْتَنِي» نحو اسَلَنْتَنِي^(١) واحْرَنْتَنِي^(٢) .
٦ - الأفعال التي على وزن «فَعِيلٍ» - بكسر العين أو فتحها - إذا كان الوصف منها على «فَعِيلٍ» ؛ نحو : قَوِي الرجل ، فهو قَوِيٌّ ، وذلك^(٣) الضعيف فهو ذليل .

٧ - الأفعال التي على وزن : انْفَعَلَ ؛ نحو : انبعث وانطلق ، والتي على وزن «أَفْعَلَّ» ، ومعناها : صار صاحب شيء معين . مثل : أَغْدَّ البعير ؛ بمعنى : صار ذا غَدَّة^(٤)

أو التي على وزن : «استَفْعَلَ» وتفيد الصيرورة^(٥) أيضاً ؛ نحو : استَنْوَقَ الجمل ، أى : صار كالناقة ، واستأسد القط ؛ أى : صار كالأسد في صورته . . .
٨ - الأفعال الدالة على مطاوعة^(٦) فعل لفعل آخر متعد بنفسه لواحد ؛ مثل : امتد « في نحو : مددت الحديد الساخن فامتد ، ومثل : «تَوَقَّرَ» في نحو : وَقَرَّتْ المال فتَوَقَّرَ ، ومثل : انكسر في نحو : كسرت الخشبة فانكسرت .

٩ - الأفعال الرباعية الأصول التي يزداد عليها حرف أو حرفان ؛ مثل : تدرج ، واحرنجم .

تلك هي أشهر أنواع الأفعال التي يغلب عليها اللزوم^(٧) .

= البوادي .

(راجع ص ١٨ من كتابنا : « رأى في بعض الأصول اللغوية والنحوية » ، وص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة المجمع اللغوي القاهري ، و ٢٩٤ ، ٣٠٣ من محاضر انقاده الأول) . . .

(١) اسلنق المريض : نام على ظهره .

(٢) احرنبي الديك : نفس ريشه ؛ استعداداً للقتال .

(٣) من باب : ضرب ، يضرب .

(٤) يريدون بها : وربما ناتثا يظهر في بعض أعضائه .

(٥) التحول والانتقال من حالة إلى حالة .

(٦) سبق شرح المطاوعة شرحاً وافياً وإيضاحها بالأمثلة (في رقم ١ من هامش ص ١٠٠) . وأشرنا

هناك إلى أن صاحب كتاب «المخصص» (ابن سيده) عقد بحثاً وافياً للمطاوعة ضمنه كثيراً من شئونها

(في الجزء ١٤ ص ١٧٥) ، كما أشرنا إلى قرار المجمع اللغوي القاهري بقياسية أفعال المطاوعة كلها ،

وقراره الخاص بمطالع «فَعَلَّ» الثلاثي

(٧) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ولازمٌ غيرُ المعدى . وحتمٌ لزومٌ أفعالِ السَّجَايا ؛ كَنَهْمٌ =

« ملاحظة » :

افعل اللازم ثلاثة أنواع يتردد ذكرها في مناسبات مختلفة^(١) .

أولها : اللازم أصالة ؛ ويراد به الفعل الموضوع في أصله اللغوي لازماً ؛ مثل :
نام - قعد - تحرك - . . .

ثانيها : اللازم تنزيلاً ؛ ويراد به الفعل المتعدى لواحد ، ولكن مفعوله هذا يحذف - غالباً - في بعض الاستعمالات ؛ كأن يشتق من مصدر هذا الفعل اسم فاعل يضاف إلى فاعله ، فيصير اسم الفاعل بسبب هذه الإضافة دالاً على الثبوت بعد أن كان قبل الإضافة دالاً على الحدوث ، ويصير في حالته الجديدة : « صفة مشبهة » ، ويسمى باسمها ، وتجرى عليه كل أحكامها مع بقائه على صورته الأولى ، دون بقاء اسمه السابق . وهو في حالته الجديدة لا ينصب « مفعولاً به » ؛ لأنه صار - كما قلنا - صفة مشبهة ، والصفة المشبهة لا تُشتق أصالة إلا من فعل لازم ، فَحَقُّ ما هو بمنزلتها أن يكون كذلك ، فيحذف - في الغالب - مفعوله ؛ مجازة لها ، ففي مثل : رَحِمَ قلبُ المؤمن الضعفاءَ ، يقال فيه : فلان راحمُ القلبِ .

ثالثها : اللازم تحويلاً ، وهذا يكون بتحويل الفعل المتعدى لواحد إلى صيغة : « فَعَلَّ » بقصد المدح أو الذم^(٢) وهذه الصيغة لا تكون إلا لازمة ؛ مثل : جَهَّلَ الأعمى ، في ذم الأعمى . والأصل المتعدى قبل التحويل هو : جَهَّلَهُ . . . ؛ فصار بعد التحويل لازماً .

= يريد : اللازم هو الذي ليس متعدياً . وشرع يبين أنواع الأفعال اللازمة ، فقال : حَمَّ لزوم أفعال السجايا وعدم تعديتها ، أى : أن لزومها محتوم . وسرد أنواعاً أخرى في الأبيات التالية :
كذَّبا : « افْعَلَّلَ » والمُضَاهِي اقْعَنَسَا وما اقتضى نَظَافَةً أو دَنَسَا
أو عَرَضاً ، أو طَاوَعَ المُعَدَّى لِوَاحِدٍ ؛ كَمَدَّهُ فامتدَّ
أى : ما كان على وزن « افْعَلَّلَ » فهو لازم ، وكذا الفعل الذى على وزن يضاها ويشابه في أحكامه الفعل : « اقْعَنَسَ » فإنه يشابه الفعل « افْعَلَّلَ » مثل : « احْرَجِمَ » - كما أوضحنا في الشرح - وكذلك من اللازم أيضاً ما دل على نظافة ، أو دنس ، أو عرض ، أو مطاوعة لفعل تمتد لواحد . . .
(١) ولاسيما باب « الصفة المشبهة » - ج ٣ م ١٠٤ و ١٠٥ ص ٢١٦ و ٢٥٠ حيث البيان -
(٢) لهذا التحويل أحكام وضوابط مكان تفصيلها ج ٣ م ١١١ ص ٣٧٠ بعنوان : الأفعال التى تجرى مجرى « نعم وبئس . . . »

المسألة ٧١ :

طريقة تعدية الفعل اللازم الثلاثي

من الممكن جعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً إلى مفعول به واحد ، أو في حكم المتعدى إليه ^(١) ؛ وذلك بإحدى الوسائل التي سنذكرها ، وكلها قياسي ، إلا الأخيرة ^(٢)

وقبل أن نسردها نشير إلى أمر هام ، هو : أن هذه الوسائل كلها تتشابه في أمر واحد ، يتركز في صلاحية كل منها لتعدية الفعل اللازم . وتختلف بعد ذلك بينها اختلافاً واضحاً . وناحية الخلاف تركز أيضاً في أن كل وسيلة منها تؤدي مع التعدية معنى خاصاً لانكاد تؤديه وسيلة أخرى ؛ فواحدة تفيد - مثلاً - مع التعدية جعل الفاعل مفعولاً به ؛ كهمزة النقل ^(٣) . ولهذا أثره في تغيير المعنى الأول ^(٤) ، وواحدة تفيد التكرار والتمهل ؛ كالتضعيف ، وهذا تغيير طارئ على المعنى السابق ، وثالثة تفيد المشاركة ، ولم تكن موجودة ؛ كتحويل الفعل اللازم إلى صيغة فاعل ... وهكذا ... ، مما سيتضح عند الكلام على كل واحدة ، وما تجلبه من المعنى الطارئ مع التعدية . فإن كان أثر الوسائل من ناحية التعدية واحداً فإن أثرها مختلف من ناحية المعنى . لهذا لا تُختار وسيلة منها إلا على أساس أنها - مع تعديتها

(١) الذي في حكم المتعدى هو ما يبدو متعدياً بحسب المظهر الشكلي اللفظي دون الواقع الحقيقي المعنوي ، ويتضح هذا جلياً في الويلتين الأخيرتين (٧ ، ٨) كما سيبيء عند الكلام عليهما . في ص ١٦٩ و ١٧١ هذا ، وما يسرى على الفعل يسرى على شبهه .

(٢) الأخيرة المقصورة على السماع هي : إسقاط حرف الجر وحده - دون مجروره - - كما سيبيء في ص ١٧١ - وتلك الوسائل القياسية مستنبطة من الكلام العربي الأصيل الشائع ؛ لاستخدامها كسائر القواعد العامة المستنبطة منه ولا يلتفت إلى الرأي القائل إن استخدامها أو بعضها مقصور على السماع ؛ إذ لو كان كذلك ما كان هناك داع لتدوين هذه الوسائل ، ولوجب الاقتصار على المسموع . وهذا غير مقبول إلا في الحالة الأخيرة ، حالة إسقاط حرف الجر وحده - كما سيأتي في ص ١٧١ (انظر رقم ٤ من هامش ص ١٦٣) . أما جعل المتعدى لازماً أو في حكمه ، فيجبي الكلام عليه في ص ١٨٢ .

(٣) إيضاحها في ص ١٦٥ ولها إشارة في « - » ص ١٧٨ .

(٤) كما سيبيء في رقم ٢ من ص ١٦٥ .

الفعل - تجلب معها معنى جديداً يساير الجملة ، ويناسب الغرض . وعلى هذا الأساس وحده يقع الاختيار على وسيلة دون أختها ؛ فالتى تصلح لمعنى لا تصلح لغيره فى الغالب إلا إذا عرف عنها أنها قد تشابه غيرها فى تأدية معناه ، كحرف الجر الأصلي فإنه يؤدى ما تؤديه همزة النقل أحياناً ؛ نحو : أذهبت العصفور ، وذهبت به . . . وإليك الوسائل :

١ - إدخال حرف الجر الأصلي المناسب للمعنى ، على الاسم الذى يعتبر فى الحكم - لا فى « الاصطلاح » ، كما شرحنا أول هذا الباب وكما يأتي هنا (١) - مفعولاً به معنوياً للفعل اللازم (٢) ، ليكون حرف الجر الأصلي مساعداً على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوى ؛ فمثل : قعد - صاح - خرج - . يقال فى تعديته بحرف الجر : قعد المريض على السرير - صاح الجندى بالبوق - خرجت من القرية . فكلمة : السرير - البوق - القرية - . . . هى من الناحية المعنوية فى حكم المفعول به ؛ لوقوع أثر الفعل عليها ، وإن كانت لا تسمى فى « اصطلاح » النحاة مفعولاً به حقيقياً (٣) ، ولا يجوز - فى رأى الأنسب - نصب شىء من توابعها مادام حرف الجر الأصلي مذكوراً قبلها فى الكلام (كما سبق وكما سيبنى) (٤) .

وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب ، حُذِفَ فيها حرف الجر ، ونُصِبَ مجروره بعد حذفه ؛ منها : « تمرّون الديار » ، بدلاً من : تمرّون بالديار ، ومنها : « توجهت مكة » ، وذهبت الشام » ، بدلاً من : توجهت إلى مكة ، وذهبت إلى الشام . . . ، فهذه كلمات منسوبة على نزع الخافض (٥) ، كما يقول

(١) التعدية بحرف الجر ليست مقصورة على الثلاثى اللازم ؛ وإنما تشمل وتشمّل المتعدى لواحد أو أكثر ؛ فإنه يتمدى لغيره بالجار أيضاً - كما أشار إليه « الصبان » ، ونص عليه « الخضرى » صراحة فى أول هذا الباب - .

(٢) لأن « المفعول به » الحقيقى عندهم ؛ هو الذى يقع عليه الأثر مباشرة بدون مساعدة . ولهذا يسمون التعدية بحرف الجر : « تعدية غير مباشرة » ؛ لأنها جاءت نتيجة معاونة قدمت للفعل اللازم ، ولم يستطع التعدية إلا بهذه المعاونة .

(٤) راجع رقم ٣ من هامش ص ١١٧ ؛ ثم « ب » ص ١٢٥ م ٦٩ م ٣ من هامش ص ١٥١ . ثم فى ص ٤٣٩ ورقم ٢ من هامشها .

(٥) أى : عند نزعه من مكانه ، والمراد : عند حذفه . وفى هذه الحالة تسمى أفعالها : متعدية كما يسمى : « الحذف والإيصال » أو : « بنزع الخافض » ، - وهذا نوع من الأول - أما مع وجود =

النحويون ، والنصب به سماعي^(١) - على الأرجح المعول عليه - ؛ مقصور على ما ورد منها منصوباً مع فعله^(٢) الوارد نفسه ؛ فلا يجوز - في الرأي الصائب - أن ينصب فعل^(٣) من تلك الأفعال المحددة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا التي وردت معه مسموعة عن العرب ، كما لا يجوز في كلمة من تلك الكلمات المعدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل^(٤) الذي وردت معه مسموعة . أى : أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض لا يجوز القياس عليها ، فهي ، مقصورة على أفعالها الخاصة بها ، وأفعالها مقصورة = حرف الجر فتسمى : متعدية بالحرف ؛ كما سبق .

- ولنزع الخافض بيان يجيء في « ١ » من رقم ٥ بهامش ص ١٦١ ، وإشارة في رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢ ، عند الكلام على حذف حرف الجر . -

هذا ، ويلاحظ أن الكلام هنا وفي ص ١٩١ على حذف الجار مع بقاء مجروره يختلف في حكمه عن حكم حذف الجار مع مجروره ، وسيجيء في ص ٥٣٢ .

(٢٤١) راجع حاشية الأمير على « المعنى » - ج ١ - عند الكلام على : « لكن » مشددة النون . والحكم بأنه مقصور على السماع هو الأنسب ؛ لأنه يمنع اللبس والاضطراب اللغوي . وهو رأى أكثر أئمة اللغة ؛ كابن هشام ، وابن مالك ، والرضي ، وأبي حيان . . . وأراؤهم مسجلة في المراجع المختلفة ؛ ومنها ما جاء في حاشية « ياسين » في هذا الباب منقولاً عن ابن هشام في « التوضيح » وشرحه ، عند كلامه على السبب الأول والثاني من أسباب : « التعدية » حيث يقول ما نصّه على سبب التعدية بنزع الخافض :

(« . . . لكن المصنف سيذكر أنه سماعي ») . . . وفلا صرح به المصنف في « التوضيح » بعد ذلك آخر الباب . وسجلت تلك الحاشية في آخر صفحة من صفحات الجزء الثاني - باب : « الإدغام » ما نصه : (إن النصب على نزع الخافض لا يصرار إليه مع تيسر غيره . . .) وجاء في « حاشية الأمير على المعنى » - (ج ١ مبحث الحرف « على » الجار ، وبيان الأفعال التي حذف بعدها حرف الجر سماعاً ونصباً المجرور بعد حذفه) ما نصه بعد تلك الأفعال المسموعة : (. . . إنما جاز ذلك في هذه لتسمين الحرف ، وتسمين محله . ولا يجوز القياس عليها وإن تعين الحرف . وتعين محله ، فلا يجوز برت القلم السكين ، خلافاً لعلي بن سليمان) ٥١ .

ويقول الرضي - ج ١ ص ٧٥ من شرح الشافية - ما نصّه : (إن باب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة) .

وانظر رقم ٤ من هامش ص ١٧١ الآتية .

ويقول ابن مالك في تعدية الفعل اللازم بحرف الجر : يصح نصب الاسم المجرور بشرط حذف حرف الجر وهذا مقصور على النقل ؛ أى : على السماع . ونص كلامه في « ألفيته » هو :

وعدّ لازماً بحرف جرّ وإن حذف فالنصب للمنجرّ . . . نقلًا . . .

وسيجيء الكلام على هذا البيت في هامش ص ١٦٤ .

(٤) وشبهه .

(٣) أو ما يشبه الفعل .

عليها^(١) . ولولا هذا لكثر الخلط بين الفعل اللازم^(٢) والفعل المتعدى وانتشر اللبس والإفساد المعنوي ، وفقدت اللغة أوضح خصائصها ؛ وهو : التبيين ؛ وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التي لا تتداخل فيها ، ولا اختلاط .

وليس للتعدية بحرف الجر الأصلي - وشبهه -^(٣) حرف معين يجب الاقتصار عليه وحده ، وإنما يختار للتعدية الحرف الذي يحقق المعنى المراد ، ويناسب السياق ؛ فقد يكون الحرف : من ، أو ، إلى ، أو الباء ، أو غيرها
كأمثلة السابقة . وكقولنا : انصرف الصانع إلى مصنعه - وانصرف من المصنع إلى بيته - انصرف العالم عن الهزل - انصرف في سيارته . . . وهكذا تتغير أحرف الجر وتنوع مع العامل اللازم بتنوع^(٤) المعاني المطلوبة .

وحرف الجر إذا كان وسيلة للتعدية ، (وهي التعدية غير المباشرة) ، لا يجوز حذفه مع بقاء معموله مجروراً ، إلا في بضعة مواضع قياسية^(٥) .

(٢ ، ١) إلا الكلمة المنصوبة على ما يسمى : « الحذف والإيصال » أو : « نزع الخافض » في مثل « رأيتك الحديقة ، هل راقك جمالها » على اعتبار أن « رأيتك » بمعنى : آخبرني ، والحديقة : منصوبة على نزع الخافض ، والأصل عن الحديقة .

ولهذه المسألة تفصيل هام ، وإيضاح مفيد في ج ١ ص ٢١٦ م ١٩ - باب : « الضمير » .
(٣) توضيح حرف الجر الأصل وشبهه - مدون في ص ٤٣٤ ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٣٦ ؛ حيث البيان المفيد عن تقسيم حروف الجر من ناحية الأصالة وعدمها ، وفائدة كل قسم
(٤) هذا أمر يجب التنبيه له ، فإذا رأينا لغويًا - أو غيره - ينص صراحة أو تمثيلاً على أن فعلاً - مثل : قعد ، أو نام . . . - يتعدى بحرف الجر « في » أو بحرف جر آخر ينص عليه ، فليس مراده أن هذا الفعل لا يتعدى إلا بوسيلة واحدة هي : المحيى بجار مع مجروره ، وأن حرف الجر الذي يحى هو « في » أو غيره مما نص عليه . وإنما مراده أمران معاً ، هما : أن هذا الفعل لازم ، وأنه يجوز تعديته . بإحدى وسائل التعدية التي ستذكر هنا ، والتي منها الإتيان بحرف جر مناسب للمعنى وللسياق مع مجروره ، دون الاقتصار على حرف جر واحد في الأساليب والمعاني المختلفة . فإذا اقتضى الأمر تعديته بالوسيلة القياسية وكانت حرف الجر جازلنا أن نختار من بين حروف الجر حرفاً يناسب المقام والغرض المراد ، من غير التزام حرف واحد في كل المواقف المعنوية المتباينة . وعلى هذا يقول : قعدت على الكرسي - قعدت منذ ساعة - من قعدت به همت لم تهض به عشيرته . . . وهكذا .

ويزيد الأمر وضوحاً ما سيحيى في ص ٤٣٦ ؛ خاصاً ببيان المراد من تعلق الجار والمجرور بالعامل .
(٥) سيحيى كثير منها في باب حروف الجر ص ٥٣٢ م ٩١ - وقد استفاض الخلاف والجدل في جواز حذف الحروف الجارة حذفاً قياسياً ، أو عدم جوازه ، وفي حكم المجرور بعد الحذف ؛ أي مجروراً كما كان أم ينصب على « نزع الخافض » ؟ - وهو نوع يسمى : « الحذف والإيصال » - النحو الواق - ثان

ويعني الآن من تلك المواضع ما يكون فيه المحرور مصدراً مؤولاً من حرف

= وعند نصبه أيجوز أن يكون مفعولاً به لعامله المذكور ، أم لا يجوز ؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجروراً بالحرف المحذوف ؟ أيكون في محل جر أم في محل نصب على : « نزع الخافض » . . . ، أو على أنه مفعول به للعامل الجديدي ؟ . . . و . . . ، بحوث جدلية ، وتفريعات متشعبة . . . وصفوة ما يقال هو أن حذف الحرف على أربعة أنواع :

(١) نوع يحذف وينصب بعده المحرور بما يسمى : « النصب على » الحذف والإيصال - أي : نزع الخافض - ؛ مثلاً ولم : تمرّون الديار - توجهت مكة - ذهبت الشام . . . وهذا نوع قليل جداً - فهو غير مطرد ، وقد أوضحنا بإفاضة - في ص ١٥٩ - حكمه بأنه سماحي محض ؛ فلا يجوز في الفعل - وشبهه - الذي ورد معه أن ينصب على نزع الخافض لفظاً غير مسموع ، ولا يجوز في الاسم المنصوب على نزع الخافض أن ينصب على هذه الصورة إلا مع الفعل الوارد معه ؛ فلا يجوز تمرّون للحقول ، ولا : توجهت الحديقة ، ولا ذهبت النهر ، ولا أشباه هذا ، لأن تعدية هذه الأفعال لم ترد عن العرب - فيما يقال - إلا في : « الديار » و « مكة » و « الشام » على التوزيع السالف ، وكان ورودها فيما قليلاً جداً فلا يسمح بالقياس . ومثلها : مطيرنا السهل والجبل ، وضربت الخائن الظهر والبطن ، أي : في السهل والجبل - وعلى الظهر والبطن .

والقول بأن هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به ، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذاً ، لأن نصبها على المفعولية مباشرة ولو على وجه الشذوذ - قد يوجب - خطأ - أن الفعل قبلها تمتد بنفسه ؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف ؛ فيقع في الهمم إباحة تعديته مباشرة في غيرها . لكن إذا قلنا : « منصوبة على نزع الخافض » سماعاً كان هذا إعلاناً صريحاً عن حرف جر محذوف ، نُصِبَ بعده المحرور ؛ فيكون النصب دليلاً على ذلك لا يستقيم المعنى إلا بملاحظته ، وتقدير وجوده . ومن هذا النوع المنصوب سماعاً ما نصب على نزع الخافض للضرورة .

والنصب على نزع الخافض - في السّمة أو في الضرورة - هو النوع الأشهر مما يتردد في كثير من المراجع اللغوية باسم : « الحذف والإيصال » ويراد به هنا : حذف حرف الجر ، و نصب مجروره ، وإيصاله بالعامل المحتاج للتعدية بعد حذف الحرف . وقد تردد كذلك في عديد من المراجع اللغوية - ورد اسم كثير منها في كتاب : « السّماع والقياس » ص ٧٤ لأحمد تيمور - النصّ الصريح على أن الحذف والإيصال « مقصور على السّماع ، ولا يجوز استخدامه قياساً . وهذا الرأي هو الذي ارتقاه الصبان كذلك ، ونقلنا كلامه في رقم ٤ من هامش ص ١٧١ ومن الواجب الاقتصار عليه ؛ منعاً للإفساد اللغوي الذي يترتب على رأي ضميم آخر يعارضه ، ومن بعض صور ما أشرنا إليه في رقم ٣ من هامش ص ١٧١ .

(ب) نوع يحذف وينصب بعده المحرور أيضاً ، ولكن على اعتباره مفعولاً به مباشرة - للعامل الذي يطلبه ؛ كالحروف التي يكثر استخدامها في تعدية بعض الأفعال المسموعة ؛ فتجر الأسماء بعدها . وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال المعينة ؛ فتنتصب الأسماء بعد حذفها ؛ مثل الفعل : « دخل » فقد استعملته العرب كثيراً متعدياً بالحرف : « في » ؛ مثل : دخلت في الدار . وكذلك استعملته بغير « في » ونصبت ما بعده فقالت : دخلت الدار ، ولم تقتصر في حالة وجوده أو حذفه على كلمة « الدار » بل أكثرت من غيرها ، مثل : المسجد - الفرقة - الخيمة - القصر - الكوخ . . . ، فكثرة استعمال الفعل بغير حرف الجر ، ووقوع تلك الأسماء المختلفة بعده منصوبة مع عدم وجود عامل آخر - كل ذلك يدعو إلى الاطمئنان =

مصدرى من الحروف الثلاثة مع صلته . (وهى : أن ، وأن المختصة بالفعل^(١))

= أن تلك الأسماء المنصوبة هي مفعولات للفعل الموجود، وأن هذا الفعل نصبها مباشرة؛ فلا حاجة إلى اعتبارها منصوبة على نزع الخائض - كما يرى بعض النحاة دون بعض - لما في هذا من العدول عن الإعراب الواضح ، المسائر لظواهر الألفاظ ومعانيها - إلى الإغراب ، والتعقيد من غير داع .

ومعنى ما سبق أن الفعل : « دخل » يمد من الأفعال المسموعة التي تعتمد بنفسها تارة وبحرف الجر أخرى ، فهو : مثل : شكر - نصح - حيث تقول فيها : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت للفاعل بأن يشكره ، أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت للفاعل بأن يشكره . وهذا النوع هو « ج » الذي وصفناه أول هذا الباب - عند تقسيم الفعل التام إلى متمد ولازم ، ص ١٥١ - بأنه قسم مستقل بنفسه يسمى : الفعل الذي يستعمل لازماً ومتعدياً . وهذا النوع يطرد فيه النصب مع حذف حرف الجر كما يطرد الجر مع ذكر الحرف . (ح) نوع يحذف فيه الحرف قليلاً مع بقاء مجروره على حاله من الجر ، كما كان قبل حذف الجار وهذا النوع القليل مقصور على السباع لا محالة ؛ فلا يجوز التوسع فيه بجر كلمات غير الكلمات التي وردت عن العرب كقولهم : « لاه ابن عمك » . . . (أى : لله ابن عمك) . فقد حذفت اللام وبقى مجرورها ؛ فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر ؛ كأن يقال : المجد أنت - العمل النافع أخوك . تريد : للمجد أنت - للعمل النافع أخوك ، فهذا - وأشباهه - مما لا يصح .

ومن هذا المسموع القليل حذف « الباء » ، أو « على » ، مع بقاء مجرورها في قول أعرابي سئل : كيف أصبحت ؟ فأجاب : « خير والحمد لله » أى : بخير ، أو : على خير . وحذف « إلى » في قول آخر :

إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى : أشارت إلى كليب الأصابع مع الأكف . . . وهكذا من كل ما حذف فيه حرف الجر وبقى مجروره على حاله . وهذا النوع لا يطرد فيه الجر ، وإنما يقتصر على المسموع ؛ كما قلنا .

(د) نوع يكثر فيه حذف الجار مع إبقاء مجروره على حاله من الجر . وهذا النوع قياسى يطرد في جملة أشياء ؛ أشهرها : حرف الجر الذي مجروره المصدر المؤنث من أحد الحروف المصدرية الثلاثة مع صلته ، وهذه الحروف الثلاثة هي : (أن - أن - كى) ، وقد تكلمنا عليها هنا - أما بقية الأشياء ومناقشتها ، فموضوع الكلام عليها : آخر باب حروف الجر عند الكلام على حذف حرف الجر وإبقاء عمله - ص ٥٣٥ م ٩١ - ، والكثير منها غير داخل في موضوع التعدية بحرف الجر الذي نحن فيه .

وما تقدم نعلم أن حرف الجر إذا حذف ، ينصب الاسم بعده في حالتين ؛ إحداهما : قليلة غير مطردة ، فالنصب فيها مقصور على السباع . والأخرى كثيرة مطردة ؛ فالنصب فيها قياسى . ويجز في حالتين ؛ إحداهما : قليلة غير مطردة ؛ فالجر فيها سماعى ، والأخرى : كثيرة مطردة فالجر فيها قياسى فالحالات الأربع ؛ منها اثنتان قياسيتان واثنتان سماعيتان .

(١) إذا وقعت « أن وأن » بعد حرف الجر الباء في صيغة : « أقميل » - بفتح فسكون فكسر - الخاصة بالتمجيب جاز حذف الباء مع « أن » قياساً دون « أن » المشددة في رأى قوى ، بحجة أن السماع لم يرد بمخذفها ؛ وهذه التفرقة بينهما في مسألة واحدة غير مقبولة ؛ لأن حذف الباء قبلهما جائز في كل المسائل الأخرى ، فلم تخرج هذه المسألة - كما سنشير في ص ٤٩٥ وفي رقم ٣ من هامش ص ٥٣٤ - لكن =

وكي^(١) ، مثل : (سررت من أن الناشئ راغب في العلم ، حريص على أن يزداد منه ، لكي يبنى مجده ، ويرفع شأن بلاده) . فيصح حذف الجار قبل كل حرف من الثلاثة ؛ فتصير الجملة : (سررت أن الناشئ ... حريص أن يزداد ... كي يبنى ...) . فالمصادر التي تؤول في العبارات السالفة من الحرف المصدرى وصلته ، تكون مجرورة على التوالي بالحرف : « مِـنْ » فالحرف : « على » ، فالحرف : « اللام » ولا داعي لأن يكون المصدر المؤول في محل نصب على نزع الحاقص - كما يرى فريق - لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ هنا بعد حذفه ، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود ؛ فهو محذوف بمنزلة المذكور . ولأن النصب على نزع الحاقص خروج على الأصل السائد الغالب ؛ فلا نلجأ إليه مختارين .

وهذا الحذف القياسي لا يصح إلا عند أمن اللبس^(٢) كما في الأمثلة السالفة ،

وفي قول الشاعر :

ولا عار أن زالت عن الحرّ نعمة ولكنّ عاراً أن يزول التّجمل

والأصل : (في أن زالت ... - في أن يزول ...) . فإن خيف اللبس لا يصح الحذف ؛ ففي مثل : (رغبت في أن يفيض النهر) ، لا يصح حذف حرف الجرّ : « في » فلا يقال : رغبت أن يفيض النهر ؛ إذ لا يتضح المراد بعد الحذف ؛ أهو : رغبت في أن يفيض النهر ، أم رغبت عن أن يفيض ... ؛ والمعنيان متعارضان متناقضان ؛ لعدم معرفة الحرف المحذوف المعين ، وخلو الكلام من قرينة تزيل اللبس . ومثل هذا : انصرفت عن أن أقرأ المجلة ؛ فلا يجوز حذف الجار ؛ لأن حذفه يؤدي إلى أن تصير الجملة : انصرفت أن أقرأ المجلة ؛ فلا ندري المقصود ؛ أهو : انصرفت إلى أن أقرأ ... ، أم انصرفت عن أن أقرأ ... ، والمعنيان متناقضان ، ولا قرينة تزيل اللبس^(٣) .

= إذا حذف الباء في التعجب بعد الصيغة السالفة ألاحظ في التقدير أم لا؟ رأيان، كما سيحيى في باب

التعجب ج ٣ - ص ٢٧٢ م ١٠٩ .

(١) كي المصدرية لا بد أن يستقها - لفظاً أو تقديراً - لام الجر التي تفيد التعليل .

(٢) طبقاً لما سيحيى في رقم ٢ من ص ٥٣٢ .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصراً على بعض الحالات :

وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُدِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ =

٢ - إدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثي^(١) (وهي همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ، ويصير بها الفاعل مفعولاً . ولا تقتضي - في الغالب - تكراراً ، ولا تمهلاً) ، نحو: خَفِيَ القمْرُ - وأخفى السحابُ القمَرَ ، ومثل : جَزِعْنَا وأَجَزَعْنَا ، في قول الشاعر :

فإن جَزِعْنَا فإن الشرَّ أَجَزَعَنَا وإن صَبِرْنَا فإننا معشرٌ صَبِرٌ^(٢)

٣ - تضعيف عين الفعل اللازم ، بشرط ألا تكون همزة^(٣) ؛ ففي نحو :

نَقَلًا - وفي : « أَنْ » و « أَنْ » يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبَسَ ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا «عجبت أن يدوا» : أى أن يعطوا الدية ، وهى التمويض المالى الذى يدفعه بين ارتكاب نوعاً معيناً من الجرائم ؛ ليأخذ المظلوم الذى وقعت عليه الجريمة . . .

يقول : إن تعدية اللازم تكون بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوى - كما شرحنا - وعند حذف حرف الجر ينصب الاسم المجرور ، بشرط أن يكون هذا النصب نقلاً عن العرب ؛ أى : مسموعاً في كلمات واردة عنهم ؛ فليس النصب قياساً ولا مباحاً في غير المنقول عنهم . ثم بين أن حذف الجار قياسى مطرد قبل « أَنْ » و « أَنْ » .

(١) التعدية القياسية بهمزة النقل ليست مقصورة على الفعل الثلاثى اللازم ؛ فقد صرح « الأشموني » في أول هذا الباب - وتبعه « الصبان » - أن همزة النقل تدخل أيضاً على الثلاثى المتعدى للواحد ؛ فتجمله متعدياً لاثنين .

أما دخولها على المتعدى لاثنين فإن لم يكن من أفعال اليقين والرجحان فلا يصح تعديته بها لثلاثة وإن كان منهما جاز تعديته بها لثالث ، بشرط أن يكون الفعل هو : « أعلم » أو : « أرى » دون أخواتهما من أفعال اليقين والرجحان ، فإن في تعدية أخواتها الخلاف الذى سبق في ص ٥٩ .

ويقول صاحب المجمع - ج ٢ ص ٨١ باب « العوامل » وأولها : « الفعل » - ما نصه عن همزة النقل إنها : (لاتمنى ذا الاثنين إلى ثلاثة في غير باب : « علم » بإجماع) اه فكيف وصف الحكم بالإجماع مع وجود الخلاف فيه ، كما أشرنا ؟

(٢) جمع صبور . والبيت لأعشى باهلة .

(٣) لأنه غير مسموع فيها . هذا ، والتضعيف يقتضى - غالباً - التكرار والتهمل ، بخلاف همزة النقل ، بشرط ألا توجد قرينة تعارض كالتى في قوله تعالى : (. . . لولا نزل عليه القرآنُ جملَةٌ واحدة . . .) فإن : « جملة واحدة » تعارض التكرار والتهمل فى الفعل : « نزل » . (انظر « و » فى هامش ص ١٦٩) .

وقد جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة تعدية الفعل الثلاثى اللازم قياسية بالتضعيف لإفادة التكرير والمبالغة ، مصرحاً بهذا فى مواضع مختلفة من بحوثه اللغوية . ومنها بحثه الخاص بصحة استعمال : « بَسْرٌ » بمعنى : « سَوْخٌ » حيث قال (فى ص ٢٢٤ من كتابه الذى عنوانه : « فى أصول اللغة » مشتملاً على مجموعة القرارات الجمعية التى أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين) =

فرح المنتصر - نام الطفل ، نقول - فرَحْتُ المنتصر - نوَمَتِ الأمُ طفلها .
 ٤- تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة : « فاعَلْ » ، الدالة على المشاركة ؛
 نقول في : جلس الكاتب ، ثم مشى ، وسار - جالست الكاتب ، وماشيته ،
 وسأيرته .

٥- تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة : « استفعل » التي تدل على
 الطلب^(١) ، أو على النسبة لشيء آخر . فمثال الأول : حضر - عان (بمعنى : عاون)
 نقول : استحضرتُ الغائبَ - استعنتُ الله ؛ أى : طلبت حضور الغائب ، وعَوْنُ
 الله . ومثال الثاني : حَسَّنَ - قُبِحَ . . . نقول : استحسنتُ الهجرة - استقبحت
 الظلم ؛ أى : نسبت الحسن للهجرة ، ونسبت القبح للظلم .

وقد تؤدي صيغة استفعل إلى التعدية لمفعولين إذا كان الفعل قبلها متعدياً
 لواحد ؛ نحو : كتبت الرسالة - استكْتَبْتُ الأديبَ الرسالةَ ، وربما لا تؤدي ،
 نحو : استفهمت الخبير . والأحسن قصر هاتين الحالتين الأخيرتين على
 السَّماع^(٢)

= ما نصه الموافقة والتأييد لما عرضته عليه لجنة الأصول وهو : « ترى اللجنة إجازة ماشاع من استعمال
 « التبرير » في معنى « التسويغ » - استناداً إلى قرار المجمع في قياسية تضعيف الفعل للتكثير ،
 والمبالغة (١ هـ) .

وفريق من النحاة يرى أن تعدية الثلاثي بالتضعيف ليست مقصورة على اللازم بل تشمل وتشمّل
 المتعدى لواحد ، أيضاً فيتعدى لاثنتين - راجع الصبان والحضري وغيرهما -
 (١ و ٢) أما صيغة : « استفعل » الدالة على الصيرورة فلازمة - غالباً ، نحو : استأسد القط -
 استرجل الغلام . . . أى : صار القط أسداً - صار الغلام رجلاً . وقد أباح المجمع اللغوي القاهري قياسية
 صوغها وجاء قراره صريحاً (في ص ٣٦٤ من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول) ونصه : (يرى
 المجمع أن صيغة استفعل « قياسية لإفادة الطلب ، أو الصيرورة) ١ هـ .
 وجاء في ص ٤٠ من الكتاب الذي أخرجه المجمع اللغوي في سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول
 اللغة » مشتملاً على القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين
 ما نصّه تحت عنوان : « السين والتاء » لالتخاذ و « الجعل »

« (سبق للمجمع أن أقر قياسية دخول السين والتاء للطلب أو الصيرورة لكثرة ما ورد من أمثلة .
 وترى اللجنة أن زيادة السين والتاء لالتخاذ والجعل وردت في أمثلة كثيرة ؛ نحو : استعبد عبداً ،
 واستأجر أجيراً ، واستأتمى أبياً ، واستأتمى أمةً ، واستفحل فحلاً - واستخلف فلاناً ، واستعمره في
 أرضه واستشعر الرجل إذا لبس شعاراً ، و . . . و . . .
 وفي اعتبار هذه الصيغة قياسية تيسير للاصطلاح العلمي ، والاستعمال الكتابي . لهذا ترى اللجنة =

٦ - تحويل الفعل الثلاثي إلى فَعَعَلَ (مفتوح العين) الذي مضارعه « يفعل » (بضمها) ، بقصد إفادة المغالبة^(١) ؛ نحو: كَسَرَمْتُ الفارس أكرمه ؛ بمعنى : غلبته في الكرم - شَرَفْتُ النبيل أشرفه ؛ بمعنى : غلبته في الشرف^(٢) . . .

= أن للمجمع قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصيغة للدلالة على الجعل أو الاتخاذ) ٥١ .
وقد وافق المجمع ومؤتمره على رأى اللجنة وصدر قرار الموافقة في الجلسة الثامنة لمؤتمر الدورة الواحدة والثلاثين في سنة ١٩٦٥ . هذا ، وفي ص ٤١ و ص ٢٠٣ من الكتاب المجمعى السالف بحث ومذكرات مفيدة تتصل بالقرار ، وبما اعتمد عليه المجمع والمؤتمر في الأخذ به وتأييده .

(١) تسابق اثنين أو أكثر - إلى أمر ؛ وتزاحمهما عليه ، رغبة في انتصار كل فريق على الآخر ، وتغلبه في ذلك الأمر . ولأهمية المغالبة بسنود للكلام عليها في الزيادة والتفصيل ، ص ١٧٣ .
(٢) فيما يلي بعض صيغ فعلية ، كثيرة التداول ، أصلها ثلاثية مجردة ، ثم اشتملت على شيء من حروف الزيادة ، فكان لزيادة هذه الحروف المختلفة أثر في إيجاد معان مختلفة تتضح فيما يأتي - دون أن تنفد حصراً ولا تحميماً - وإليك البيان :

(منقولاً من الصبان - ج ٤ - باب : « التصريف عند الحاشية » المتصلة بقول ابن مالك :

ومنتهاه أربعٌ إن جُرِّداً وإن يُزَدَّ فيه فما ستاً عدّاً ..)

(١) (أفعلّ) . يجيء لمعان ، منها :

« التعدية » كأخرج محمد عليا - و « الكثرة » ؛ كأضَبَّ المكانُ ، أى : كثر ضيابه ، وأعال الرجل : كثرت عياله .

« وللصيرورة » ؛ كأغَدَّ البعير ؛ صار ذا غَدَّة .

و « الإعانة » على ما اشتق الفعل منه ؛ كأحلبتُ فلانا ، أى : أعتته على الحلب .

و « التعريض له » كأبعثُ العبد ، أى : عرضته للبيع .

و « لسلّبه » كأقسط محمد ، أى : أزال عن نفسه القسُوط ، وهو الجور ، وأشكيت فلانا ، أى : أزلت شكايته .

و « ووجدان المفعول به متصفا به » ؛ كأجملتُ الرجل ، أى : وجدته نجيباً .

و « بلوغه » كأوماتِ الدراهم ، أى بلغت مائة ، وأنجد فلان ، بلغ نجداً .

و « المطاوعة » ككبيته فأكسب - وقد سبق بيان معنى « المطاوعة » ، وبعض أحكامها الهامة في

رقم ١ من هامش ص ١٠٠ ، وتجيء تكملة لها هنا في (د - ٥ - ز) :

(ب) (فَاعَلَّ) هو : « لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيما معنى » ؛ فمحمد وعلى

من : « ضارب محمد علياً » قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ ؛ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول .
واشتركا فيما بحسب المعنى ؛ إذ كل منهما ضارب لصاحبه ، ومضروب له . . .

وقد جاء « لأصل الفعل » كعبادته ، أى : أبعدته ، وسافر فلان ، وقاتله الله ، وبارك فيه .

(ح) (تَفَاعَلَ) - نحو: تضارب - هو : « للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية

معنى » . وقد جاء « لأصل الفعل » ؛ كتمال الله . و « تخييل الاتصاف به » كتجاهل . و « المطاوعة » ؛

كعبادته فتباع . . . ، - وقد سبق إيضاح « المطاوعة » وحكمها في رقم ١ من ص ١٠٠ - كما أشرنا -

ثم أنظر « د » التالية فيها أن : « افتعل » تكون بمعنى تفاعل .

(د) (افتعلّ) « يجيء لمعان ، منها : التسبب في الشيء والسمي فيه » . تقول اكتسبت المال =

= إذا حصلته بسعى وقصد ، وتقول : كسبته ، إن لم يكن بسعى وقصد. كالمال الموروث .
« ولأصل الفعل » ؛ كالتَّحَى ، أى : طلعت لحيته . و « المطاوعة » كأوقدت النار فاتقدت ؛
و « معنى تفاعل » نحو : اقتتلوا واختصموا .

« ملاحظة » : وما يختص بصيغتي : « افتعل وتفاعل » الدالتين على الاشتراك ما قرره مؤتمر مجمع اللغة العربية (فى دورته السابعة والثلاثين) من جواز إسناد الصيغتين إلى معموليهما ، باستعمال « مع » أو « الباء » فى الصيغة الأولى ، واستعمال « مع » فى الصيغة الثانية ؛ (كقولهم : اتفق معه ، و التحم معه ، والتقى به ، واتصل به ، واجتمع معه ، واجتمع به ، وتجاوب معه . . .) .

وما يتصل بصيغة « افتعل » قرار المجمع اللغوى القاهرى (طبقا لما جاء فى ص ٣٩ من كتابه المسمى : « مجموعة القرارات العلمية » الصادرة فى الدورة الأولى والدورات التى تليها إلى نهاية الثامنة والعشرين) ونص القرار الخاص بمطالع : « فَعَلَّ » المتعدى - وقد سبقت الإشارة إليه فى هامش ص ١٠٥ - هو : « كل فعل ثلاثى ، متعد ، دال على معالجة حسية ، فطاوعه القياسى هو : « انفعَل » . ما لم تكن فاء الفعل واوا ، أو : لا ما ، أو : نونا ، أو : ميا ، أو : راء ، ويجمعهما قولك : (ونمر) فالقياس فيه : « افتعل ») « ه - وسيجىء هذا فى « ه » ومعها الأمثلة -

وجاء فى كتاب : « الجامع الكبير » لابن الأثير - ج ١ ص ٤٨ - ما نصه بهامشها :

(قال الحريرى فى درة القواص : يقولون : انضاف الشيء إليه ، وانفسد الأمر عليه . وكلا اللفظين معيرة لكاتبه ، والمتلفظ به ، لمخالفته السماع والقياس . والوجه : أضيف إليه ، وفسد عليه ؛ فقد تقرر أن مطاوع « فَعَلَّ » الثلاثى هو : « انفعَل وافتعل » ومطاوع « أفعَل » الرباعى هو : « فَعَلَّ » ويشترط فى ذلك التعدى . وما ورد مما يخالف ما ذكر - نحو : انزعج مطاوع « أزعج » وانطلق مطاوع « أطلق » وانفحم مطاوع « أفحم » ، ونحو : انسرب مطاوع « سرب » وهو لازم - شاذ لا يقياس عليه . ونقل العلامة شهاب الدين الآلوسى (فى كشف الطيرة ص ٤٨) أن أبا على الفارسي صحح قياس « انفعَل » من « أفعَل » الرباعى ، وأن ابن عصفور اختاره ، وأن ظاهر قول ابن بَرْتَنَى قياسية « انفعَل » من « أفعَل » الرباعى . قلنا : والسبب فى ذلك كله اضطراب النحويين فى فهم « المطاوعة » « ه ما جاء فى كتاب : الجامع الكبير . لكن القاموس يقول فى مادة : « فسَد » إن القياس لا يأتى انفسد .
وفى بابى مباشرة الكلام على صيغة : « انفعَل » .

(ه) (انفعَل) يقول الصبان ما نصه : هو : « لمطاوعة الفعل ذى العلاج (أى : التأثير) المحسوس » ؛ كتسمته فانقسم ؛ فلا يقال علمت المسألة فانعلمت ، ولا ظننت ذلك حاصلًا فانظن ؛ لأن العلم والظن ما يتعلق بالباطن ، وليس أثرهما محسوساً . وأما نحو : فلان منقطع إلى الله تعالى ، وانكشفت لى حقيقة المسألة ، وحديث : « أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجل » - فن باب : « التجوز » . سلمنا أنه حقيقة ، لكن لا نسلم أنه مطاوع ، بل هو من باب انطلق على . . .) « ه

« وجاء لأصل الفعل » كانطلق ، أى : ذهب و « ليلوغ الشيء » كالتحجز ؛ أى : بلغ الحجاز ، واستغنوا عن انفعَل بافتعل - كما سبق فى « د » - فيما فاؤه لام كلويته فالتسرى ، أو رام ؛ كرفعته فارتفع ، أو واو كوصلته فاتصل ، أو نون كتنقلته فانتقل ، وكذا الميم غالباً ؛ كملأته فامتلاء

٧- التضمين - (وهو أن يُؤدَّى فعل - أو ما في معناه - مؤدَّى فعل آخر

= وسُمع محوته فاستحى ، ومزته فامتاز . والأصل : انمحي وامتاز ؛ فقلبت النون ميها وأدغمت . وقد يستغنون عنه به في غير ذلك ، كاستر واستد . « وقد يتشاركان في غير ذلك » ؛ كحجبت الشيء فاحتجب واحتجب .
(انظر ما يتصل بهذا في الملاحظة السالفة) .

(و) (فَعَلَّ) - بتشديد العين ، بشرط ألا تكون همزة - ويحى لمعان ؛ منها :
« تعدية اللازم ، أو : ذى الواحد » (يريد : أو : المتعدى لمفعول واحد) ؛ كفَرَّحت عليا ، وخوفته صالحاً .

و « التكرير في الفعل » ؛ كطوَّف محمود ؛ أى كثر طوافه - ومنه قوِّم : يهدِّم الصدر الضيق ما شيده العقل - . أو : في الفاعل ؛ كبركت الإبلُ . أو : في المفعول ، كفلتت الأبواب .
و « السلب » ؛ كفردت البعير ؛ أى : أزلت قراده . و « التوجه » ؛ كشرق وغرب ، أى : توجه إلى الشرق والغرب . و « نسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه » ؛ كفسقته ، أى : نسبته إلى الفسق . و « الصيرورة » ؛ كمجزت الناقة ؛ أى : صارت عجوزاً . و « لأصل الفعل » مثل : فكَّر ، أى : تفكَّر .

ومن « فعَّل » ما صيغ من المركب لاختصار حكايته ؛ نحو : هلَّل ، إذا قال : لا إله إلا الله ، و « آمن » إذا قال : آمين ، و « آبه » إذا قال : أيها الرجل ، ونحوه . . .)
وتشديد العين على الوجه السالف يفيد أحياناً « التكرار والتمهل » ؛ نحو : علَّمت الطالب ، وبصرَّته بالحقائق . . . - وتقدم البيان في رقم ٣ من ص ١٦٥ ، وهامشه .

وما يلاحظ أن « الصبان » قرر هنا أن صيغة « فعَّل » تجيء لتعدية : « اللازم ، أو ذى الواحد » مع أنه قرر (في ج ٢ آخر باب : تعدى الفعل ولزومه) قرأراً آخر نصه : (« قال في المغنى : للتضعيف سماعى في اللازم وفي المتعدى لواحد ، ولم يسمع في المتعدى لاثنتين . وقيل : قياسى في الأولين . ») . اهـ .
فبأى الرأيين نأخذ ؟

الأنسب الأخذ بالرأى الذى يشمل اللازم والمتعدى لواحد - كما سبق - ؛ لأنه يتضمن تيسيراً بغير ضرر لغوى ولافساد .

(انظر ما يتصل بهذا البحث ، في ج ٤ باب : « التصريف » . م ١٨٠ ص ٦٩٤ « ب » معانى أحرف الزيادة . . .) .

(ز) (استفعل) يحيى لمعان ، منها : « الطلب » ؛ كاستغفرت الله - أى : طلبت منه المغفرة - و « عدَّ الشيء متصفاً بالفعل » ؛ كاستسمنت فلاناً ؛ أى : عددته سمينا . و « الصيرورة » ؛ كاستحجر الطين ، أى : صار حجراً . و « لوجدان الشيء متصفاً بالفعل » ؛ كاستوبأت الأرض ، وجدتها وبيئة . و « المطاوعة » ؛ كأرحته فاستراح . - (وقد أشرنا إلى أن إيضاح « المطاوعة » مدون في رقم ٤ من هامش ص ١٠٠) - ثم انظر رقم (٢) من هامش ص ١٦٦ .

(ح) (افعلَّ واقفَعَلَّ) - بتشديد اللام فيهما - وأكثر مجيئهما للألوان ثم العيوب الحسية ، وقد يجيئان لغيرها ؛ كانقضَّ الطائر ، أى : سقط ؛ واملاسَّ الشيء من الملامسة . والأكثر في ذى الألف العروض ، (أى : أن الأكثر في المشتمل على الألف بعد العين أن يكون أمراً عارضاً غير ملازم . =

أو ما في معناه ؛ فيُعْطَى حكمه في التعدية واللزوم^(١) . ومن أمثله في التعدية : لا تعزموا السفر ؛ فقد عُدِّيَ الفعل . « تعزم » إلى المفعول به مباشرة ؛ مع أن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر^(٢) ؛ فيقال : أنت تعزم على السفر . وإنما وقعت التعدية بسبب تضمين الفعل اللازم : « تعزم » معنى الفعل المتعدي : تَسْوَى ؛ فنصب المفعول بنفسه مثله ؛ فمعنى : « لا تَعْزَمُوا السفر » لا تَسْوُوا السفر . . . ومثل : رَحَّبْتُمْ الدار - وهو مسموع - فإن الفعل : « رَحَّبَ » لازم ؛ لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به^(٢) . ولكنه تضمن معنى : « وَسَّعَ » فنصب المفعول به « الكاف » مثله ؛ إذ يقال وَسَّعْتُمْ الدار ؛ بمعنى : اتسعت لكم . ومثل : طَلَعَ القمرُ اليمنَ ، - وهو من الأمثلة المسموعة أيضاً - والفعل : « طَلَعَ »^(٢)

= وفي ساقطها اللزوم . وقد يكون الأول لازماً كقولته تعالى في وصف الجنيتين : « مَدُّهُمَا مَتَانٍ » والثاني عارضاً ؛ كاحمر وجهه خجلاً .

(ط) (افعول) يجيء لمان منها : « المبالغة » ؛ نحو اخشوش الشعر ، أى : عظمت خشونته واعشوش المكان كثر عشبه . و « الصيرورة » نحو : اهلولى . الشيء ، أى صار محللاً .
(١) عرفه كثير من النحاة بأنه : « إشراب اللفظ معنى لفظ آخر ، وإعطاؤه حكمه ؛ لتؤدى الكلمة معنى كلمتين » . لكن التعريف الذى ذكرناه هو الذى ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى من بين تعريفات كثيرة ؛ - كما ورد فى الجزء الأول من مجلته ص ١٨٠ وما حوفا . وكما فى ص ٢٠٢ من محاضر جلساته فى دور الانعقاد الأول - . وفى المرجعين السالفين بحث لطيفة وافية فى أمر « التضمين » من نواحيه المختلفة . وقرار المجمع فى ص ١٨٠ المشار إليها صريح فى أن « التضمين » قياسى بشرط ثلاثة ؛ (أَوْحاً : تحقق المناسبة بين الفعلين . ثانيها : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس . ثالثاً : ملاءمة التضمين للذوق العربى . ويوصى المجمع بعدم الاتجاه إلى التضمين إلا لفرض بلاغى) .

لكن أيكون التضمين فى الفعل وما شابهه - نوعاً من المجاز ، أم من الحقيقة ، أم مركباً منها ؟ وهل يختلف التضمين بمعناه السالف النحوى عن : « التضمين البيانى » وهو الذى يقضى بتقدير حال محذوفة موضعها قبل الحار والمجرور ، مناسبة فى معناها لهما ، ويتعلق بها الجار والمجرور من غير حاجة إلى إعطاء كلمة معنى كلمة أخرى لتؤدى المعنيين ، كما يقول النحاة ؟ وهل يمكن وجود التضمين السماعى ؟ كل هذا وأكثر منه وأوفى وأوضح ، مدون فى المرجعين السالفين وقليل منه مدون فى حاشية الصبان قبيل آخر الباب . وكذلك عرض له « ياسين » فى حاشيته على « التصريح » - أول الجزء الثانى ، باب « حروف الجر هذا » تحت عنوان : « فصل - فى ذكر معانى الحروف الجارة » - عرضاً محمود الإسهاب ، فى نحو أربع صفحات كبيرة ، وقرر أن المختار أنه سماعى .

وقد سجلنا فى آخر هذا الجزء الثانى - ص ٥٦٦ - بحثاً نفسياً خاصاً به ؛ لا يستغنى عنه المتخصصون . ثم أبدينا فيه رأينا بإيجاز . وهو بحث لأحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى ألقاه صاحبه على زملائه . ثم تبعه فى الجلسة نفسها بحث لعضو آخر . وقد سجلتهما - مع المناقشات التى دارت حوفاً - مجلة المجمع ، ونقلنا ذلك كله فى ص ٥٦٦ وما يلها ، مختوماً برأينا الخاص فى « التضمين » .
(٢ و ٢) هذا كلامهم . كيف وقد ورد متعدياً صراحة فى القرآن أو فى الكلام العربى ؟ فقيم التأويل ؟

— بضم اللام^(١) — لازم ، ولكنه نصب المفعول به بنفسه بعد أن ضُمن معنى : « بَلَغَ » .

ومن أمثلة جعل المتعدى لازماً : « سمع الله لمن حمده » . فالفعل : « سمع » في أصله متعدٍ بنفسه ، ولكنه هنا تضمن^(٢) معنى : « استجاب » فتعدى مثله باللام ، وهكذا . . .

والصحيح عندهم أن التضمين قياسي ، والأخذ بهذا الرأي يفيد اللغة تيسيراً واتساعاً^(٣) . ولما كان الفعل في التضمين لا يتعدى إلا بعد أن يستمد القوة من فعل آخر ، فقد وُصف بعد هذه التقوية بأنه في حكم المتعدى ، وليس بالمتعدى حقيقة ؛ لأن المتعدى الحقيقي لا تتوقف تعديته على حالة واحدة تجيئه فيها المعونة من غيره .

٨ — إسقاط حرف الجر توسعاً ، ونصب المجرور على ما يسمى : « نزع الخافض^(٤) » . وهذا — مقصور على السماع الوارد فيه نفسه ، دون استعمال آخر^(٥) . . . كقوله تعالى : (أَعْجَلِمْ أَمْرَ رَبِكُمْ) ، أى : عن أمره . وهذا

(١) كشأن جميع الأفعال التي على وزن : « فَعَلْ » — بفتح فضم — وقد نقلنا في رقم ١ من هامش ص ١٥٤ عن صاحب المغني أنه لم يرد من هذه الصيغة متعدياً إلا رَجُبَ . وطلُعَ — بضم ثانيهما . فيما يعرف ، ولكن هذا التحديد والحصر مدفوعان بمثل : « بَصُرَ » كما قلنا هناك ، وذكرنا مرجعه ، وكما سيبيء أيضاً في رقم ٣ من هامش ص ١٨٣ .

(٢) قد ورد في كلام عربي أصيل ، فقيم التضمين ؟

(٢) ويمتاز التضمين من بقية وسائل التعدية بأنه قد ينقل الفعل اللازم طرفة إلى أكثر من مفعول واحد ؛ ولذلك عُديّ : « آلوت » بمعنى : « قصرت » إلى مفعولين بعد أن كان الفعل قاصراً ، ذلك في نحو قولهم : لا آلوك نصحا ؛ لأنه تضمن معنى : « لا أملك » الذي ينصب مفعولين . وُعديّ : « أخبر ، وخبر » ، وحدث ، ونبأ » إلى الثلاثة ، بعد أن تضمنت معنى : « أعلم » وبعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بمجرد الجر ، نحو قوله تعالى : (أنبئهم بأسمائهم) — (فلما أنبأهم بأسمائهم) — (نبئوني بعلم) .

(٣) وهو نوع مما يسمى : « الحذف والإيصال » وهذا النوع من نصب المجرور على « نزع الخافض » غير حذف حرف الجر حذفاً قياسياً مع بقاء الجر — طبقاً لما سيبيء في ص ٥٣٤ .

(٤) قال الصبان في هذا الموضوع ما نصه في حكم النصب على نزع الخافض : (إنه مخصوص بالضرورة ؛ فلا يجوز لنا استعماله نثراً — أى : في غير الضرورة الشعرية ولو في منصوبه المسموع) ٥١

وقال في أول باب المفعول له — ٢ — (إن النصب به سماعي على الأرجح .) ٥١

وقد سبقت الإشارة الوافية لهذه المسألة في ص ١٥٩ ، (وفي ١٦ في رقم ٣ من هامش ص ١٠٣ — م ٧ عند شرح بيت ابن مالك الذي أوله — وسيأتي هنا — فأرفع بضم وانصبن فتحاً ...) .

— كسابقه (١) — يكون فيه الفعل في حكم المتعدى وليس بالمتعدى حقيقة؛ مراعاة لأنه العامل في المجرور معنى ، ولكن لا دخل له في نصبه .

إلى هنا انتهى الكلام على أشهر الوسائل لتعدية الفعل اللازم ، ومنها يتضح ما أشرنا إليه (٢) قبل سردها ، وهو :

أن كل وسيلة تؤدي مع تعدية الفعل اللازم معنى خاصاً لا تؤديه أختها — في الغالب — وأن تلك الوسائل قياسية مطردة ، ما عدا : إسقاط حرف الجر توسعاً ، مع نصب المجرور على نزع الخافض؛ فإن إسقاطه بهذه الصورة (٣) مقصور على السماع .

ولا داعي للأخذ بالرأى القائل إنه قياسي إذا وُجد حرف جر سابق نظير للحرف المحذوف ، ولو فصل بينهما فاصل ، كبيت ابن مالك :

فَارْفَعُ بِضَمٍّ ، وَأَنْصِبَنَّ فَتَحًا وَجُرٍّ كَسْرًا ، كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يُسْرًا
أى : انصب بفتح ، وجرّ بكسر . لا داعي للأخذ بهذا الرأى ؛ منعاً للخلط ، ودفعاً للإلباس ؛ إذ قد يقع في وهم كثيرين أن الفعل متعدّ بنفسه .

— انظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ١٦٢ و .
(١) كما سبقتهما الإشارة في رقم ١ من هامش ص ١٥٨ . لكن كيف يكون منصوباً على نزع الخافض مع وروده منصوباً صريحاً في القرآن الكريم ؟ فلم التقدير؟

(٢) في ص ١٥٨ .
(٣) كما سيحىء في ص ٥٣٥ — ويلاحظ الفرق بينها وبين حذف الجار قياساً مع بقاء معموله مجروراً ، على الوجه الذى سيحىء في ص ٥٣٤ كما يلاحظ ما سبق (في رقم ٥ من هامش ص ١٦١) من أنواع حذف الجار ، وحكم كل نوع •

زيادة وتفصيل :

سبق تعريف « المغالبة^(١) » ، ووعدنا أن نتكلم عليها هنا ، ملخصين آراء الباحثين فيها :

جاء في مقدمة « القاموس » - في المقصد الأول الخاص ببيان الأمور التي امتاز بها القاموس ، عند تعليق المصحح على الأمر الخامس ، والكلام على الأمور التي توجب ضم العين في المضارع ضمًا قياسيًّا ، ومنها أن يكون دالا على المغالبة - التعليق التالي :

(« قوله : أو دالا على المغالبة . . . » يقتضى أن باب المغالبة قياسي ؛ وليس كذلك ، كما يدل عليه عبارة الرضى ؛ حيث قال (واعلم أن باب المغالبة ليس قياسيًّا بحيث يجوز نقل كل لغة إلى هذا الباب . قال : س^(٢) . « وليس في كل شيء يكون هذا ؛ ألا ترى أنك لا تقول نازعني فترعته أنزعته بضم العين [وهى الزاى] ، للاستغناء عنه بـغلبته . وكذا غيره . بل نقول هذا الباب مسموع كثير ») اه .

وقال صاحب القاموس في الجزء الرابع مادة : الخصومة : ما نصه :

(الخصومة : الجدل - خاصمه مخاصمة ، وخصومة ؛ فخصمه يخصمه : غلبه ، وهو شاذ ، لأن فاعلته ففعلته يُردّ « يفعل » منه (أى : المضارع منه) إلى الضم ، إن لم تكن عينه حرف حلق فإنه بالفتح ؛ كفاخره ففخره يفخره . وأما المعتل كوجدت وبعث فيردّ إلى الكسر إلا ذوات الواو ؛ فإنها تردّ إلى الضم ؛ كراضيته فرضوته أرضوه - وخاوفني فخففته أخوفه . وليس في كل شيء^(٣) ؛ فلا يقال : نازعته أنزعته ؛ لأنهم استغنوا عنه بـغلبته) .

وقال الجاربردى في شرح الكافية^(٤) :

« معنى المغالبة : ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب » . أى : المقصود

(١) في رقم ١ من هامش ص ١٦٧ .

(٢) يريد : سيبويه .

(٣) أى : لا يقال هذا في كل شيء ، وإنما يقال في بعض الحالات دون بعض .

(٤) وقد نقلنا كلامه عن ص ٦٨ ج ١ من المواهب الفتحية .

بيان الغلبة في الفعل الذي جاء بعد المفاعلة ، على الآخر . فإذا قلت : كَارَمَنِي ، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم ، مثل ما كان منك إليه ؛ فإذا غلبته في الكرم فإنك تبنيه على « فَعَلَّ » بفتح العين ؛ لكثرة معانيه . ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضمومة ، وإن كان من غير هذا الباب ، نحو كَارَمَنِي فكَرَمْتَهُ ، يَكَارِمُنِي فَأَكْرَمُهُ ، وَضَارِبُنِي فَضْرَبْتَهُ ، يَضَارِبُنِي فَأَضْرِبُهُ (بضم الراء في المضارع) فهذا قد ضربته وضربك ، ولكنك قد غلبته في الضرب . ويجوز ألا يكون قد ضربك ، وإنما ضربتما غيركما ؛ لتغلبه في ذلك ، أو لتغلبك ، كذا البواقى .

(وإنما فعلوا ذلك لأن « الفَعَلَّ » بمعنى المغالبة قد جاء كثيراً من هذا الباب ؛ نحو الكَبِيرُ ؛ وهو : الغلبة في الكَبِيرِ ، والكَثْرُ ، وهو الغلبة في الكثرة ، والقَمَرُ ؛ وهو الغلبة في القمار ، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضاً إليه ، ليدل على المراد الموضوع ؛ ثم استثنوا من هذه القاعدة معتل الفاء ؛ وأوياً كان نحو : وعد ، أو يائياً نحو : يسر ؛ فإنه لا ينقل إلى « يفعل » بضم العين ، لثلا يلزم خلاف لغتهم ؛ إذ لم يجئ « مثال »^(١) مضموم العين . فيقال : واعدني فوعدته أعدده ، وياسرني فييسرته ، ومعتل العين أو اللام ، اليائى ؛ فإنه لا ينقل إلى « يفعل » بالضم ، بل يبيى على الكسر ؛ فيقول بايعني فبعته أبيعه ، وراماني فرميته أرميه ؛ إذ لم يجئ أجوف ولا ناقص يأتى من : يفعل « بالضم ؛ لأنك لو ضميمت عينه لا نقلب حرف الباء واواً فيلتبس بدوات الواو . ومثل هذا قاله الرضى وغيره من شراح الكافية) اهـ .

وجاء في الهمع (ج ٢ ص ١٦٣) في فَعَلَّ يفعل ما نصه : « لزمو الضم في باب المغالبة . على الصحيح ؛ نحو : ضارِبُنِي فَضْرَبْتَهُ أَضْرِبُهُ - وكابِرُنِي فَكَبَّرْتَهُ أَكْبَرُهُ ، وفاضِلُنِي فَفَضَلْتَهُ أَفْضَلُهُ . وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلق ؛ قياساً ؛ نحو : فاهِمُنِي فَفَهِمْتَهُ أَفْهَمَهُ ، وفاقِهِنِي فَفَقِهْتَهُ أَفْقَهَهُ ، وحكى الجوهري : واضْأُنِي فَوْضَأْتَهُ ، وَأَوْضُوهُ ؛ قال : وذلك بسبب الحرف الحلقى . وروى غيره : وشاعرتَه فشعرتَه ، أشعرتَه .

(١) المثال : ما كانت فائزه حرف علة .

وفاخرته ففخرته أفخره ، بالفتح ، ورواية أبي ذرّ بالضم » ا ه .
 ورأى الكسائي - مع قلته - حسن ؛ لأن فيه تيسيراً باستعمال ضبطين في
 بعض الصور والأساليب . والعجيب أن اللغتين شائعتان - حتى اليوم - في كثير
 من نواحي الإقليم الجنوبي « الصعيد » المصري .
 مما تقدم - عن باب : المغالية - يعلم أنه مسموع كثير عند سيويه .
 والوصف بأنه مسموع كثير يؤدي إلى الحكم بأنه قياسي ، وكذلك يعلم من قول
 شارح الكافية السابق - وهو : « أنك تبنيه على كذا - أن هذا من عملك ؛ فهو
 مقيس لك ؛ لكثرة . وهذا رأى ابن جنى أيضاً في كتابه : « الخصائص » ج ١
 عند الكلام على المغالية .

وخير ما يلخص به الموضوع تلخيصاً وافياً حكيماً هو ما جاء في الجزء الثاني
 من مجلة المجمع اللغوي القاهري ص ٢٢٦ ، ونصّه (١) :
 « ذهب بعض إلى أن المغالية ليست قياساً ؛ وإنما هي مسموعة كثيراً . وذهب
 بعض إلى أن استعمالها مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال مما يلزم الكسر .
 وإنه يكفي أنه مسموع كثير لتقيس عليه ، كما قرر المجمع ، وكما قال ابن جنى » ا ه .
 وهذا هو الحكم الموق الذي يحسن الاقتصار عليه .

(١) بقلم شيخ الجامع الأزهر - الحضرم حسين ، وكان - رحمه الله - أحد أعضاء المجمع اللغوي
 الأجلاء .

المسألة ٧٢ :

تعدد المفعول به ، وما يتَّبَعُ هذا من ترتيبه^(١) ، وحذف

عرفنا أن الفعل المتعدى قد يتعدى - مباشرة - إلى مفعول به واحد^(٢) ؛ نحو : عدل الحاكم يكفل السعادة للمحكومين . أو إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : رأيت الظلم أقرب طريق للخراب . أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ نحو : منع النفس التسرع في الرأي . وقد ينصب ثلاثة ؛ نحو : علمنى العقل الاعتدالَ وقيماً من البلاء ... ولا يتعدى الفعل لأكثر من ثلاثة .

(١) فإن كان الفعل متعدياً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر جاز مراعاة هذا الأصل في ترتيبهما فيتقدم المفعول به الذى أصله المبتدأ على المفعول به الذى أصله الخبر ؛ - فى مثل : (الصبر أنفع فى الشدائد . . .) يجوز : حسبت الصبر أنفع فى الشديد ، كما يجوز : حسبت أنفع فى الشدائد الصبر ، لكن مراعاة الأصل أحسن .

وقد تجب مراعاة الأصل فى المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر^(٣) ؛ كأن يؤدى عدم الترتيب إلى الوقوع فى اللبس ؛ فى نحو : خالد محمود . . . (والمراد : خالد كمحمود) نقول : ظننت خالداً محموداً ؛ فلو تقدم الثانى لاختلط الأمر واللبس ؛ إذ لا يمكن تمييز المشبه من المشبه به ؛ لعدم وجود قرينة تساعد على هذا ؛ فيكون التقديم بمراعاة الأصل هو القرينة .

وقد تجب مخالفة الأصل ؛ فيتقدم المفعول الثانى فى المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ^(٤) ؛ كأن يكون فى المفعول الأول ضمير يعود على الثانى ؛ نحو : ظننت فى البيت^(٥) صاحبه .

(١ و ٢) سبق فى ص ٨٦ - حكيم « المفعول به » الواحد من ناحيتى تقدمه وتأخره فى الجملة (أى : من ناحية ترتيبه فيها) .

(٣ و ٤) وقد سبق البيان فى باهما بالجزء الأول م ٣٧ ص ٦١ .

(٥) سبق فى (ص ٢٤ من باب « ظن وأخواتها ») أن المفعول الثانى للأفعال القلبية يجوز أن يكون جملة ، وأن يكون شبه جملة ، كالمثال المذكور هنا . وقد وجب فيه التقديم على المفعول الأول كى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهذا ممنوع إلا فى مواضع أخرى محدودة ، ليس منها هذا الموضع .

فأحوال الترتيب بين المفعولين ثلاثة : حالة يجب فيها مراعاة الأصل بتقديم ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر، وحالة يجب فيها مخالفة هذا الأصل، وثالثة يجوز فيها الأمران. وقد تقدم هذا مفصلاً في موضعه الأنسب من باب : ظن « وأخواتها (١) ».

(ب) إن لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر فالأحسن تقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ نحو : أعطيت الزائر وردهً من الحديقة . « فالزائر » هو الآخذ ، و « الوردة » هي المأخوذة ؛ فهو في المعنى بمنزلة الفاعل ؛ وهي بمنزلة المفعول به ، وإن كانت هذه التسمية المعنوية لا يلتفت إليها في الإعراب .

ويجوز مخالفة الأصل ؛ فيقال : أعطيت وردهً من الحديقة الزائر . لكن الترتيب أحسن .

وقد يجب التزام الترتيب بتقديم الأول حتماً وتأخير الثاني في مواضع ، أشهرها ثلاثة :

١ - خوف اللبس ؛ نحو أعطيت محموداً زميلاً في السفر . فلا يجوز تقديم الثاني ؛ إذ لو تقدم لم يتبين الآخذ من المأخوذ ، ولا قرينة تزيل هذا اللبس ، ولا وسيلة لإزالته إلا بتقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ ليكون التقديم هو الدليل على أنه الفاعل المعنوي .

وفي هذه الصورة يجوز تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول وعلى الفعل معاً ؛ لعدم اللبس في هذه الحالة ؛ نحو زميلاً في السفر أعطيت محموداً .

٢ - أن يكون الثاني واقعاً عليه الحصر (٢) ؛ نحو : لا أكسو الأولاد إلا المناسب ، فلو تقدم الثاني لفسد الحصر ، ولزال الغرض منه .

ولا مانع من تقديمه مع « إلا » ، على المفعول الأول ؛ إذ لا ضرر من هذا ، لأن المحصور فيه هو الواقع بعد « إلا » مباشرة ؛ نحو : لا أكسو إلا المناسب الأولاد .

٣ - أن يكون الأول ضميراً متصلًا والثاني اسماً ظاهراً ؛ نحو : منحتك الود . (لكن لا مانع من تقديم المفعول الثاني على الأول والفعل معاً ، نحو الود منحتك) .

وتجب مخالفة الترتيب في مسائل ، أشهرها ثلاثة أيضاً :

١ - أن يكون المفعول الأول (أى : الفاعل في المعنى) محصوراً نحو : ما أعطيت

(١) ص ٢٣ م ٦٠ .

(٢) تقدم في ج ١ ص ٣٦٤ م ٣٧ إيضاح الحصر (معناه وطريقته) .

المكافأة إلا المستحق. ويجوز تقديمه مع «إلا» على المفعول الأول وحده ، دون عامله .

٢- أن يكون المفعول الأول - الذى هو فاعل معنوى - مشتملاً على ضمير يعود على المفعول الثانى ؛ نحو : أسكنت البيت صاحبه . فإن كان الثانى هو المشتمل على ضمير يعود على الأول جاز الأمران ، نحو : أسكنت محمداً بيته ، أو : أسكنت بيته محمداً .

٣- أن يكون المفعول الثانى ضميراً متصلاً ، والأول (أى : الفاعل المعنوى) اسماً ظاهراً ؛ نحو : القلم أعطيته كاتباً . . .

فأحوال الترتيب ثلاث فى هذا القسم « ب » ؛ هى : وجوب التزامه فى ثلاثة مواضع ، ووجوب مخالفته فى ثلاثة أخرى ، وجواز الأمرين فى غير المواضع السالفة (١) .

(ح) إن كان الفعل متعدياً لثلاثة ، فالأول منها كان فاعلاً ، وقد صيرته همزة النقل مفعولاً به (٢) ، فالأصل الذى يراعى فيه أن يقدم على المفعول الثانى والثالث . وأصلهما - الأرجح - مبتدأ وخبر ؛ فيراعى فى الترتيب بينهما ما يراعى بين المبتدأ والخبر ؛ طبقاً للبيان الذى سبق (٣) (عند الكلام على حكم الناسخ ومعموليته من ناحية التقديم والتأخير) .

* * *

(١) ترك ابن مالك الكلام على أحوال القسم الأول : « ا » - واقتصر على أحوال هذا القسم :

« ب » فقال بإيجاز :

والأصلُ سَبَقُ فاعِلٍ معنًى ؛ « كَمَنْ » مِنْ : « أَلْبَسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنْ »

ويلزمُ الأَصْلُ لِجُوبِ عَرَى وَتَرَكَ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا ، قَدِيرَى

يريد : إذا تعدى الفعل لمفعولين ، أحدهما فاعل فى المعنى ، فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا المفعول على غيره . وساق مثالا هو : « ألبس من زاركم نسج اليمن » . فكلمة : « من » مفعول به ، وهى من ناحية المعنى - لا الاصطلاح النحوى - بمنزلة الفاعل ؛ لأن مدلولها هو : اللابس ، « ونسج اليمن » ، هو الملبوس . وفى هذه الحالة يراعى الأصل بتقديم المفعول الذى هو فاعل معنوى ، ويجوز عدم مراعاته ؛ فنقول : ألبس نسج اليمن من زاركم والمراعاة أحسن ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل قد تلزم بسبب موجب مراعاتها قد عرا ، - أى : حل ووجد - كما صرح بأن ترك مراعاة الأصل قد يرى حتماً ، أى : قد يرى أمراً محتوماً ، واجباً . (حتماً : مفعول يرى) .

(٣) فى ص ٢٣ و ١٧٦ .

(٢) راجع رقم ٢ من ص ١٦٥ .

حذف المفعول به :

الأغلب أن يؤدي المفعول به معنى ليس أساسياً^(١) في الجملة ؛ فيمكن الاستغناء عن المفعول به من غير أن يفسد تركيبها ، أو يختل معناها الأساسي ، ولهذا يسمونه : « فضلة » (وهي اسم يطلقه النحاة على كل لفظ معناه غير أساسي في جملته)

بخلاف المبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو نائبه . . . أو غير هذا من كل جزء أصيل في الجملة لا يمكن أن تتكون ولا أن يتم معناها الأساسي إلا به ، مما يسميه النحاة « عُمدة » .

بالرغم من أن المفعول به فضلة - فقد تشد الحاجة إليه أحياناً ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه في بعض المواضع ، ولا يصح حذفه فيها ، كما سئرى . أما في غيرها فيجوز حذفه - واحداً أو أكثر - لغرض لفظي ، أو معنوي .
١ - فمن اللفظي : المحافظة على وزن الشعر ، كقول شوقي :

ما في الحياة لأن تُعسا تيب أو تجاسِب مُتَسَع

(أي : تعاتب الخاطئ أو تحاسبه^(٢)) . . . ، ومنها : المحافظة على تناسب الفواصل^(٣) نحو قوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم : (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى - إلا تذكرة لمن يخشى) ، وقوله : (والضُّحَا والليل إذا سجَّجا^(٤)) - ما ودَّ عك ربك ؛ وما قَلَّا^(٥)) فحذف مفعول الفعل : « يخشى » ولم يقل : « يخشاه » أو : يخشى الله ؛ لكي تنتهي الجملة الثانية بكلمة مناسبة في وزنها لكلمة : « تَشقى » التي انتهت بها الجملة الأولى . وكذلك الفعل : « قَلَّا » الذي حذف مفعوله ؛ فلم يقل : « قلاك » ليكون مناسباً في وزنه للفعل : « سجَّجا » .

(١) هذا في غير مفعول « ظن » وأخواتها ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر - غالباً - ، فهما عدتان بحسب أصلهما ، (كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٣ وقد سبق الكلام على حذفهما في ص ٥٦ م ٦٣) .
(٢) ومثل قول الشاعر :

شكرتُك ؛ إن الشكر نوع من التقى وما كل من أوليته نعمة يقضي

يريد : يقضى حقها من الشكر . . . ، أو يقضى شكرها . . .

(٣) الكلمات التي في نهاية الجمل المتصلة اتصالاً معنوياً .

(٤) هدأ وسكن ، وغلا من الرياح والمواصف ، وأشباهاها .

(٥) كثره .

ومنها : الرغبة في الإيجاز ؛ نحو : دعوت البخيل للبذل ، فلم يقبل ، ولن يقبل .
أى : لم يقبل الدعوة ، أو البذل ، ولن يقبل الدعوة أو البذل . . .

ب- ومن المعنوي : عدم تعلق الغرض به ، كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل : طالما أنفقت ، وساعدت ، وعاونت ؛ أى : طالما أنفقت المال ، وساعدت فلاناً ، وعاونت فلاناً^(١) .

أو : الترفع عن النطق به ؛ لاستهجانته ، أو : لاحتقار صاحبه ، أو نحو هذا من الدواعى البلاغية وغير البلاغية .

فإذا اشتدت حاجة المعنى إلى ذكر المفعول به بحيث يختل المعنى أو يفسد بحذفه لم يجوز الحذف ؛ كأن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين ؛ مثل : ماذا أكلت ؟ فيجاب : أكلت فاكهة . فلا يجوز حذف المفعول به : « فاكهة » لأنه المقصود من الإجابة ؛

أو : يكون المفعول به محصوراً ؛ نحو : ما أكلت إلا الفاكهة .
أو : يكون مفعولاً به متعجباً منه بعد صيغة : « ما أفعل » التعجبية ، نحو : ما أحسن الحرية .

أو : يكون عامله محذوفاً ؛ نحو : قول القائل عند نزول المطر : خيراً لنا ، وشرراً لعدونا ، أى : يجلب خيراً . . .

وليس هذا الحذف مقصوراً على مفعول الفعل المتعدى لواحد ؛ بل يشمل مفعولين ؛ مثل : « ظن » وأخواتها . وكذلك يشمل المفعول الثاني والثالث - دون الأول^(٢) - للأفعال التي تنصب ثلاثة ؛ مثل : « أعلم وأرى » كما سبق الكلام على

(١) وقد حذف المفعولات ؛ لأن الغرض الهام من الجملة ليس فلانا وفلانا من الأشخاص المعينة ؛ إنما الغرض هو : البذل والإعطاء لهذا أو لذلك بغير تعيين . ومن هذا قوله تعالى : (فأما من أعطى واتقى . . .) أى : أعطى المال واتقى الله . . . وقوله : (ولسوف يعطيك ربك فترض) ؛ أى يعطيك الخير ؛ فترضاه .

(٢) لأنه في الأصل فاعل ، وقد صيرته همزة النقل مفعولاً به (راجع البيان الخاص بهذا في

هذا وإيضاحه بالأمثلة^(١).

* * *

حذف عامل المفعول به :

بمناسبة الكلام على حذف المفعول به الواحد أو المتعدد يعرض النحاة إلى حذف عامله جوازاً أو وجوباً .

(١) فيجيزون حذفه إن كان معلوماً بقرينة تدل عليه ، مثل ؛ ماذا حصدت فتقول : قمحاً . أى : حصدت قمحاً . وماذا صنعت ؟ فتجيب : خيراً . أى : صنعت خيراً^(٢) . . .

(ب) ويوجبون حذفه في أبواب معينة ؛ منها : الاشتغال ؛ وقد سبق^(٣) ، ومنها : النداء^(٤) ، ومنها : التحذير والإغراء^(٥) ، ومنها : الاختصاص^(٦) . . . ، بالشروط

(١) في ص ٦٠ .

وقد اقتصر ابن مالك على بعض مواضع الحذف ؛ فقال :

وحذفَ فضلةَ أَجْزٍ إن لم يَضِرْ كحذفِ ما سبقَ جواباً أو حُصِرَ

يقول : أجز حذف الفضلة (والمراد هنا : المفعول به) بشرط ألا يضر حذفها . وبين التي يضر حذفها بأنها ما سبقت جواباً ، أو وقعت محصورة على الوجه الذي شرحناه فيها .

(هذا والفعل : « يضر » هو مضارع مجزوم ، ماضيه : « ضار » بمعنى : ضر ، تقول ضارني البرد يضيرني ، بمعنى : ضرني ، يضرفني) .

(٢) من القرائن ما يدل عليه سياق الكلام ؛ كقول الشاعر :

أَمْجِداً بلا سَعَى ؟ لقد كذبتكمُ
نفوس ثناها الذلُّ أن تترفعاً

يريد أتحبون مجداً . . ؟ أو نحو هذا . . .

(٣) في ص ١٢٤ .

(٤) فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوباً ، تقديره : أنادى ، أو أدعو ، وحرف النداء عوض عنه (طبقاً للبيان الآتي في باب : « النداء » أول الجزء الرابع) .

(٥) يشترط في حذف العامل في التحذير أن يكون التحذير بكلمة : « إياك » ؛ نحو : إياك والكذب ، أو : مع العطف ؛ نحو : الكذب والنفاق ، أو مع التكرار ؛ نحو : النارَ النارَ . . . ويشترط في الإغراء : العطف ؛ نحو : الكرامة والشهامة . أو التكرار ؛ نحو الحياء الحياء . . .

— وسيجيء البيان والتفصيل في الباب الخاص بالإغراء والتحذير ، ج ٤ م ١٤٠ —

(٦) إيضاحه وتفصيل الكلام عليه في باب الخاص (ج ٤ م ١٣٩) .

المدونة في باب^(١) كل^٢ . ومنها : الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب ؛ نحو :
 أَحْشَقَمًا وَسَوْءَ كَيْلَةٍ^(٢) ؟ وكذلك ما يشبه الأمثال ؛ كقوله تعالى : (انْتَهُوا . . .
 خيراً لكم) ، أى : واعملوا خيراً لكم .

* * *

الاشتباه بين الفاعل والمفعول به :

سبق تفصيل الكلام عليه ، وعلى طريقة كشفه ، في آخر باب « الفاعل »^(٣) .

* * *

جعل الفعل الثلاثى المتعدى لازماً أو فى حكم اللازم^(٤) ، قياساً .

يصير الثلاثى المتعدى لواحد لازماً - قياساً - أو فى حكم اللازم لسبب مما يأتى^(٥) :

(١) بالجزء الرابع . . . وفى حذف العامل الناصب للفضلة يقول ابن مالك :

ويُحذفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مَلْتَزِمًا

أى : يجوز حذف ناصب الفضلة (والمراد بها هنا : المفعول به) إن كان الناصب معلوماً بقرينة
 وقد يكون الحذف أحياناً لازماً لا بد منه .

(٢) هذا مثل قوله فى الأصل أعرابى لآخر يبيع التمر رديئاً ، ولا يوفى الكيل . وقد اشتهر المثل
 حتى صار يقال لمن يسيء إلى غيره إساءتين فى وقت واحد . (الحشف : أردأ التمر) .

والمثل : الكلام يشبه مَضْرَبِهِ بمورده ؛ أى : يشبه ما يستعمل فيه أخيراً بما وضع له فى الأصل .
 أما ما يشبه المثل ؛ (أى : يجرى مجراه) ، فكلام مستعمل فيما وضع له من الأصل ، واستعماله
 شائع ودورانه على الألسنة كثير . (٣) ص ٩٥ .

(٤) يصير لازماً بأن ينسلخ عن التعدية ، ويتركها نهائياً ؛ بحسب الظاهر ، وبحسب
 الحقيقة الواقعة والمعنى ؛ كما فى السبب الثانى والثالث . ويصير فى حكم اللازم بأن يكون بحسب المظهر
 الشكلى اللفظى لازماً ؛ لا بحسب المعنى والواقع الحقيقى ؛ كما فى الأول ، والرابع ، والخامس ؛ لأن
 « المضمن » ، متمتع باعتبار دلالاته الأصلية على معنى الفعل المتعدى ، ولأن الضعيف عن العمل ،
 المحتاج إلى مساعدة حرف الجر ، متمتع فى المعنى وفى أصله للمفعول به ، وطالب له . وكذلك الفعل فى
 الضرورة . . . هكذا قالوا .

أما جعل الفعل الثلاثى اللازم متعدياً فقد سبق الكلام عليه (فى ص ١٥٨) .

(٥) ليس من المناسب الأخذ بالرأى القائل إن كل الأسباب الآتية أو بعضها مقصور على
 السماع ؛ إذ لو كان كذلك ما كانت هناك حاجة إلى ذكر هذه الضوابط ، ولوجب قصر الأمر
 على العرب . وفى هذا توضيح وإفساد يحافى طبيعة اللغة ، وينافى أصولها ، كما سبق فى الحالة الأخرى
 (رقم ٢ من هامش ص ١٥٨) ويلاحظ أن الثلاثة الأولى تجلب مع منع التعدية معنى جديداً ، على
 الوجه الذى سبق شرح نظيره فى طريقه تعدية الفعل اللازم ، (ص ١٥٨ م ٧١) .

١ - التضمين^(١) لمعنى فعل لازم ؛ نحو : قوله تعالى : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) ، فإن الفعل : « يحذر » متعد في الأصل بنفسه ، تقول حذرت عواقب الغضب . ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع : « يَخْرُجُ » صار متعدياً مثله بحرف الجر : « عن » . فالمراد : فليحذر الذين يخرجون عن أمره . ومثله قوله تعالى : (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) فالفعل ؛ « تعدو » بمعنى « تتجاوز » متعد بنفسه ؛ كما في مثل : أنت لا تعدو الحق ؛ أى : لا تتجاوز الحق . ولكنه هنا متعد بحرف الجر : « عن » ؛ بسبب تضمنه معنى فعل آخر ، هو : « تنصرف » الذى يتعدى بحرف الجر : « عن » .

ومثله قول القائل : « قد قتل الله زياداً عني » فالفعل : « قتل » في أصله متعد بنفسه مباشرة إلى مفعول واحد ، مستغن بعد ذلك - غالباً - عن التعدية بالحرف الجار إلى مفعول ثان . ولكنه هنا تضمن معنى الفعل : « صرف » المتعدى بنفسه إلى المفعول الأول ، وإلى الثانى بحرف الجر : « عن » ؛ فصار مثله متعدياً بنفسه إلى الأول ، وبهذا الحرف الجار إلى الثانى . فالمراد : قد صرف الله بالقتل زياداً عني ... والتضمين من الوسائل التى تجعل المتعدى في حكم اللازم ؛ ولا تجعله لازماً حقيقياً ؛ - لما بيناه من قبل^(٢) .

٢ - تحويل الفعل الثلاثى المتعدى لواحد إلى صيغة : « فَعَلَّ » (بفتح أوله وضم عينه)^(٣) بشرط أن يكون القصد من التحويل إما المبالغة في معنى الفعل والتعجب منه^(٤) ، نحو : نَظَرُ القِطِّ ، وإما المدح أو الذم^(٥) مع التعجب فيهما ؛ نحو :

(١) سبق الكلام على معناه ، والغرض منه ، وحكمه (في ص ١٦٩ وما بعدها م ٧١) وقلنا : إن في آخر هذا الجزء بحثاً فنيئاً خاصاً به ، لا يستغنى عنه المتخصصون ، ويليهِ رأينا فيه بإيجاز .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ١٥٨ وفى ص ١٧١ .

(٣) وإتما كان تحويل الفعل الثلاثى المتعدى ، إلى هذه الصيغة مؤدياً إلى لزومه لأنها صيغة لا تكاد تستعمل إلا لازمة ، إذ لم يرد منها في المسموع متعدياً إلا فلان - فيما يقول ابن هشام -هما: رَحِبَ ، وطلُعَ (بفتح أولهما وضم ثانيهما) على الوجه الذى سبق بيانه ورفضه في رقم ١ من هامش ص ١٥٤ .

(٤) بشرط استيفاء الفعل لشروط التعجب المدونة في بابه الخاص - ج ٣ (ص ٢٠٤ و

ص ٢٩٣) .

(٥) يجوز تحويل الفعل الثلاثى إلى : فَعَلَّ - بضم العين - ليكون للمدح أو الذم كتم وبس على الوجه المشروح في باهما (ج ٣) مع أوجه اختلاف بينهما ؛ أشهرها :

سَبَقُ الفيلسوفُ وفهَمُ . وذلك في مدحه بالسبق والفهم . ومنعُ القادرُ وحُبسُ ؛
عند ذمه بمنع المعونة وحبسها .

٣ - الإتيان بمضارع^(١) للفعل الثلاثي المتعدى لواحد ؛ نحو : هَدَمَتِ
الحائِطُ المائلُ ؛ فانهدم ، ثم بنيتَه ؛ فانبنى .

٤ - ضَعَفَ الفعل الثلاثي عن العمل بسبب تأخيره عن معموله ؛ نحو :
قوله تعالى : (. . .) إن كنتم للرؤيا تعسرون) ، وقوله تعالى : (. . .) الذين همُّ
لربهم يرهبون) .

ومثله العامل الوصف الذي يعتوره الضعف بسبب أنه من المشتقات ؛ مثل
قوله تعالى : (فَعَالَ ما يريدُ) ، وقوله : (مُصَدَّقًا لما بين يديهِ) ، والأصل :
إن كنتم تعسرون الرؤيا - الذين يرهبون ربهم - فعَالَ ما يريد - مصدَّقًا
ما بين يديه . . .

وفي كل ما سبق تجيء قبل المعمول لام الجر ، وتسمى : « لام التقوية » ؛
لأنها تساعد العامل على الوصول إلى مفعوله المعنوي الخالي الذي كان في الأصل
مفعوله الحقيقي .

والضعف على الوجه السابق يجعل المتعدى في حكم اللازم ، وليس لازماً
حقيقة^(٢) .

= أمران في معنى : « فعلٌ » ؛ وهما : إشرابه التعجب مع عدم الاختصار على المدح الخالص أو الذم
الخالص ، وأنه للمدح الخالص بمعنى الفعل ، أو الذم الخالص كذلك ، لا العام الشامل الذي لا يقتصر
فيهما على معنى الفعل .

وأمران في فاعله الظاهر ؛ وهما : جواز خلوه من « أل » المباشرة وغير المباشرة ؛ نحو قوله تعالى :
(وحسَن أولئك رفيقاً) ، وجواز جره بالباء الزائدة ؛ نحو حب بزيارة المخلص .

واثنان في فاعله المضمَر ؛ وهما : جواز عوده إلى ما قبله ، مع مطابقته له ، نحو : محمد
شرف رجلاً ؛ فيصح أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على « محمد » المتقدم ، أو عائداً على : « رجلاً »
المتأخر . فإن عاد على المتقدم كان مطابقاً له في الأفراد ، والثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .
وإن كان عائداً على المتأخر لزم الأفراد ؛ تقول : المحمدان شرفاً رجلين ، المحمدون شرفوا رجلاً .
فاطمة شرفت امرأة ، وهكذا .

(١) سبق شرح المطاوعة في ص ١٠٠ ، م ٧٦ .

(٢) لأن العامل متعد في المعنى إلى ما بعد لام التقوية ؛ لكنه بحسب الإشكال اللفظي الظاهر

لازم ، فمجيء اللام للتقوية يجعل العامل لا زماً بحسب المظهر .

ونمود فنشير إلى ضعف كلام النحاة في هذه الوسيلة الرابعة - كما سيجيء البيان المفيد عنها في حروف =

٥ - ضرورة الشعر ؛ كقول القائل :

تَسَبَّكَ فَوَادَكَ^(١) فِي الْمَنَامِ خَيْرِيْدَةٌ^(٢) تَسْقِي الضَّجِيْعَ بِيَارِدِ بَسَّامِ

فإن الفعل « تسقى » ينصب مفعولين بنفسه ولكنه تعدى إلى الثاني هنا : « بالباء » نزولاً على حكم الضرورة الشعرية . وهذه الوسيلة أيضاً مما يجعل الفعل في حكم اللازم ، وليس باللازم حقيقة ، لما أوضحناه من قبل^(٣) .

= الجبر ، (ص ٤٧٥) - إذ من المعروف أن الفعل المتعدى لواحد يجوز تقديم مفعوله عليه (إلا في بعض صور قليلة واجبة التقديم أو التأخير) وأنه لا يترتب على ذلك التقديم إبعاد الفعل عن التحدية إلى اللزوم إبعاداً حتمياً . وإذا كان بقاؤه متعدياً مع التقديم أمراً جائزاً فن أين يأتيه الضعف الذي يعالج بلام التقوية ؟ وما سبب هذا الضعف ؟ وإذا عرفنا أنه يجوز حذف هذه اللام فيعود الاسم بعدها مفعولاً منصوباً كما كان قبل مجيئها من غير أن يترتب على هذا فساد في صياغة الأسلوب أو في معناه فما الحاجة الحقيقية إليها ؟ وأين الضعف الذي تزيله ؟

كذلك المشتقات العاملة التي يصفونها بالضعف ، من أين يأتيها الضعف ؟ وما سببه وهي التي يجوز - أحياناً - أن تنصب مفعولها الخالي من لام التقوية مع تقدمه أو تأخره ، كما يجوز حذف لام التقوية إن وجدت فتنبه المشتقات مباشرة ، من غير أن يترتب على حذفها ضرر ؟
والأولى بالنحاة أن يقولوا :

(أ) إذا تعدى الفعل إلى « مفعول به » واحد ، وجاز تقدم هذا المفعول على فعله ، فقد يبق على حاله من النصب ، وقد يجز باللام ؛ فالأمران صحيحان .

(ب) إذا كان المشتق ناصباً مفعولاً به واحداً جاز في مفعوله النصب مباشرة أو جره باللام ، سواء أكان المفعول متقدماً أم متأخراً عن عامله .

(١) أصابته بالمرض بسبب الحب .

(٢) امرأة حسناء .

(٣) في رقم ١ من هامش ص ١٥٨ وفي ص ١٧١ .

المسألة ٧٣ :

التنازع في العمل^(١)

(أ) في مثل : وَقَفَ وتكلمَ الخطيبُ - نجد فعلين لا بد لكل منهما من فاعل ، وليس في الكلام إلا اسم ظاهر واحد ، يصلح أن يكون فاعلاً لأحدهما ، وهذا الاسم الظاهر هو : « الخطيب » . فأى الفعلين أحق بالفاعل ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين فاعل الفعل الثاني ؟

(ب) وفي مثل : سَمِعْتُ وأبصرتُ القارئَ - نجد فعلين أيضاً ، يحتاج كل منهما إلى مفعول به منصوب . وليس في الكلام ما يصلح أن يكون مفعولاً به إلا شيئاً واحداً ؛ وهو : « القارئ » فأيهما أحق به ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين مفعول الفعل الثاني ؟

(ج) وفي مثل : أنشدَ وسمعتُ الأديبَ ، نجد فعلين يحتاج أحدهما إلى مرفوع يكون فاعلاً ، ويحتاج الآخر إلى منصوب ، يكون مفعولاً به ، فمطلب كل منهما يخالف الآخر - على غير ما في الحالتين السالفتين - وليس في الكلام إلا لفظة : « الأديب » وهي تصلح لأحدهما . فأى الفعلين أولى بها ؟ وما نصيب الآخر بعده ؟

(د) وفي مثل : أنستُ وسعدتُ بالزائر الأديب ، نجد كلاً من الفعلين محتاجاً إلى الجار مع مجروره^(٢) ؛ ليكمل المعنى ، فأى الفعلين أولى ؟ وما نصيب الآخر بعد ذلك ؟

(١) لنا في هذا الباب المضطرب المائج ، وفي أحكامه رأى خاص ، نراه أنسب ، وقد سجلناه في

آخره ، ص ٢٠١ .

(٢) أوضحنا (في باب : « تعدى الفعل ولزومه » ص ١٥١ - وفي حروف الجر - ص ٤٣٩ -) أن المجرور للتمدية في هذا المثال وأشباهه يعد في المعنى بمنزلة المفعول به ، فهو في حكم المنصوب محلاً ، برغم أنه مجرور لفظاً ، ولا يجوز في الرأي الأحسن مراعاة المحل إذا جاء تابع بعده .

وفي باب التنازع قد يتكلم النحاة أحياناً عن العامل الذي ينصب المفعول به لفظاً ، والذي ينصبه محلاً . يريدون بالأول ما يصل إليه العامل بنفسه ، وبالثاني : ما يصل إليه بحرف الجر .

من الأمثلة السالفة - وأشباهها - نعرف أن الأفعال^(١) قد تتعدد في الأسلوب الواحد ، ويحتاج كل منها إلى معمول خاص به ، ولكن لا يوجد في الكلام إلا بعض معمولات ظاهرة ، تكفي بعض الأفعال دون بعض ، مع حاجة كل فعل إلى معمول خاص به ؛ فتتزاخم تلك العوامل الكثيرة على المعمولات القليلة ، وكأنها تتنازع ليظفر كل منها وحده بالمعمول ، ولهذا يسمى الأسلوب : « أسلوب التنازع »^(٢) . ويعرفه النحاة بأنه :

« ما يشتمل على فعلين - غالباً^(٣) - ، متصرفين^(٤) ، مذكورين ، أو على اسمين يشبهانهما في العمل ، أو على فعل واسم يشبهه في العمل ، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب^(٥) لكل من الاثنين السابقين .
والفعلان أو ما يشبههما يسميان : « عاملي التنازع » ، والمعمول يسمى : « المتنازع فيه » .

فلا بد في التنازع من أمرين ؛ أولهما : تقدم فعلين أو ما يشبههما في العمل ، وكلاهما يريد المعمول . ثانيهما : تأخير المعمول عنهما .

فمثال تقدم العاملين وهما فعلان متصرفان : تصدق وأخلص الصالح . ومثال تقدم العاملين وهما اسمان مشتقان يعملان عمل الفعل : المؤمن ناصر ومساعد الضعيف . ومثال المختلفين : دراك وساعد الملهوف ، بمعنى أدرك وساعد . وهكذا الصور^(٦) الأخرى التي تدخل في التعريف .

(١) مثل الأفعال ما يشبهها مما يعمل عملها - كما سيجيء هنا -

(٢) ويسميه بعض النحاة القداى : « الأعمال » .

(٣) سنعرف - في ص ١٨٩ - أنه يجوز أن تزيد العوامل على اثنين مع زيادة المعمولات أو عدم زيادتها ، ويشترط في كل الحالات أن يزيد عدد العوامل على المعمولات في الكلام ؛ لكي ينشأ « التنازع » .

(٤) إلا « فعلى التعجب » فيجوز أن يكونا عاملين في « التنازع » مع أنها جامدان - كما في الصفحة التالية - .

(٥) من حيث المعنى والعمل معاً ، ولو كان عملهما مختلفاً . وسيجىء في الزيادة والتفصيل نوع المعمول .

(٦) كأن يكون الفعلان معاً من نوع واحد (الماضى ، أو المضارع ، أو للأمر) وقد يكونان مختلفين في بعض الصور ، وقد يكون أحد العاملين فعلاً والآخر اسماً يشبهه ، وقد يكون الفعل هو المتقدم على الاسم الذى يشبهه ، أو العكس . . .

على هذا لا يصح أن يكون من عوامل التنازع الحرف ، ولا العامل المتأخر في
 مثل : أيّ الرجال قابلت وصافحت ، ولا العامل الذي توسط المعمولُ بينه وبين
 العامل الآخر ، نحو : اشتريت الكتاب وقرأت ، ولا العامل الجامد ؛ مثل :
 « عسى » أو « ليس » ، كما في قول الشاعر :

من كان فوق محل الشمس موضعه فليس يرفعه شيء ولا يضع

إلا فعلى التعجب^(١) ، فإنهما مع جمودهما يصح أن يكونا العاملين في أسلوب
 التنازع ؛ نحو ما أحسن وأنفع صفاء النفوس ، وأحسن وأنفع بصفاء
 النفوس .

(١) كما أشرنا في رقم ٤ من الهامش السالف .

زيادة وتفصيل :

(١) ليس من اللازم — كما أشرنا^(١) — الاقتصار في أسلوب « التنازع » على عاملين متقدمين ، ولا على معمول واحد ظاهر^(٢) بعدهما ، فقد يقتضى الأمر أن تكون العوامل ثلاثة^(٣) متقدمة من غير أن يتعدد المعمول ؛ نحو : يجلس ويسمع ويكتب المتعلم . وقد تتعدد العوامل والمعمولات الظاهرة ؛ نحو : تكتبون وتقرءون وتحفظون النصوص الأدبية كل أسبوع . ففي صدر الكلام ثلاثة عوامل تتنازع العمل في معمولين بعدها ؛ (أى : فى المفعول به ، وهو : « النصوص » ، وفى الطرف^(٤)) ، وهو : « كُـلُّ . . . ») ، والكثير فى التنازع الاقتصار على عاملين ومعمول واحد . ولا يعرف فى الأساليب القديمة الزيادة على أربعة عوامل ، ولكن لا مانع من الزيادة عند وجود ما يقتضيها . ويشترط — فى كل الحالات — أن تقوم القرينة على أن الأسلوب أسلوب تنازع ؛ لتجرى عليه أحكام التنازع ، وأنه ليس من باب اللف والنشر : مثل : غرّد وزأر العصفور والأسد ؟ أى غرد العصفور ، وزأر الأسد . . .

(١) فى رقم ٣ من هامش الصفحة ١٨٧ .

(٢) لا فرق فى المعمول بين أن يكون اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بشرط أن يكون الضمير منفصلاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو متصلاً مجروراً ، نحو : على إنما قام وقعد هو ، وما زرت وصافحت إلا إياه . ووثقت وتقويت بك . . .

كذلك لا فرق بين اختيار الأول وغيره للعمل ما لم يكن لأحدهما مرجح ؛ كوجود « لا » أو : « بل » الماطفين . فيجب إعمال الأول فى مثل : أهنت لا أكرمت النِّسَام . ويجب إعمال الثانى فى مثل : ضربت بل أكرمت الرجل . لأن « بل » — هنا — تجعل الحكم لما بعدها . فاقبلها مسكوت عنه ، فلا يطلب المعمول . و « لا » — هنا — تجعل الحكم لما قبلها مثبتاً . فاقبلها منى لا يطلب المعمول . (٣) ومنه قول القطامى :

صريحٌ غَوَانٌ رَاقِهَةٌ ورُقْنَةٌ
لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابِ سَوْدُ الذَّوَابِ

فقد تنازع العمل فى الطرف : «لَدُنْ» عوامل ثلاثة ؛ هى : صريح، وراق — وراق ، الثانى أيضاً، المستند إلى نون النسوة .

(٤) انظر « > » ص ١٩٠ .

(ب) لا بد أن يكون بين العامليين - أو العوامل - نوع ارتباط ؛ كالعطف في مثل : أعبدُ وأخافُ الله . أو أن يكون العامل المتأخر جواباً معنويّاً عن السابق ؛ نحو قوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ ، قل الله يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ)^(١) . أى : يستفتونك في الكلاله ، قل الله يفتيكم في الكلاله . . . أو جواباً نحويّاً ، كجواب الأمر وغيره مما يحتاج لجواب ؛ نحو : أنشيدُ ، أسمعُ القصيدة . أو يكون المتأخر معمولاً للسابق ؛ نحو قوله تعالى : (وأنه كان يقول سقيمهاً لنا على الله شطاطاً) . أو أن يكون العاملان خبرين عن اسم ؛ نحو : الحاكم مكافئ معاقب المستحق . . .

(ج) يقع التنازع في أكثر معمولات ، ومنها : المفعول به ، والمفعول المطلق . والمفعول لأجله ، وشبه الجملة ، دون الحال والتمييز - على الأصح - .

(د) ليس من التنازع « التوكيد اللفظي » ؛ كالذي في قولهم : « هيهات هيهات العقيقُ ومن به . . . » ، لأن شرط التنازع : أن يكون معمول مطلوباً لكل واحد من العامليين من حيث المعنى . وأن يوجد الضمير - إذا كان مرفوعاً - في العامل المهمل ، وهو غير موجود في هذا التوكيد ، إذ الطالب للمعمول إنما هو كلمة : « هيهات » الأولى ؛ فهي وحدها المحتاجة للعقيق ؛ لتكون فاعلها ، والإسناد بينهما . أما كلمة : « هيهات » الثانية فلم تجب للإسناد إلى العقيق ؛ وهي خالية من الضمير المرفوع ؛ وإنما جاءت لجرد تأكيد الأولى وتقويتها ؛ فالأولى هي المحتاجة للفاعل ، أما الثانية فلا تحتاج لفاعل ؛ ولا لغيره ، فليست عاملة ، ولا معمولة ؛ شأن نظائرها التي تجب للتوكيد اللفظي . ومثل هذا : جاءك جاءك الراغبون في معرفتك^(٢) .

(١) الكلاله : الميت الذي ليس له والد ولا ولد ، أو : الوارث الذي ليس بوالد ولا بولد للميت .
(٢) فريق من النحاة يدخل هذين المثالين وأشباههما في باب التنازع ، ويجري عليهما أحكامه ؛ بأن يكون العامل هو الأول ، وفي الثاني ضمير مستتر ، أو العكس مع مراعاة التفصيل الخاص بأحكامه =

=الضمير في باب التنازع . وفي هذه الحالة لا يكون العامل الثاني من باب التوكيد اللفظي ؛ لأن العامل الثاني في باب زائد للتوكيد اللفظي ؛ فلا فاعل له - في الرأي الشائع - فلا يتحمل ضميراً ، - كما سيجيء في باب : « التوكيد » من الجزء الثالث ، ص ٥١٠ م ١١٦ -
والذين يقولون إن التوكيد اللفظي لا يصلح للتنازع يستدلون بأمثلة مسموعة : منها قول الشاعر يخاطب نفسه :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْلَتِي ؟
أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسَ أَحْبِسَ
فلو كان في الكلام تنازع لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، أو : أتوك أتاك اللاحقون ، تطبيقاً لأحكام التنازع .

والحق أن كلا الرأيين لا يصلح للأخذ المطلق أو الرفض المطلق ؛ مجرد أنه منسوب لهذا أو لذاك . وإنما الذي يعول عليه عند عدم الضمير البارز هو الأخذ بما يساير المعنى ويحقق الغرض ؛ فيجب أن تكون المسألة من باب التوكيد اللفظي وحده - ولا دخل للتنازع فيها - حين يقتضى المقام تحقيق غرض من أغراض التوكيد اللفظي ، وفي مقدمتها إزالة شك يحيط بالعامل وحده ؛ كأن يجرى الحديث عن سقوط المطر عدة أيام متوالية ؛ فيقول أحد الحاضرين : لم يسقط المطر أمس . . . فيرد آخر : سقط سقط المطر أمس . ففي هذه الصورة يدور الشك حول الفعل : « سقط » وحده دون فاعله ؛ إذ ليس هناك شك في أن الذي سقط هو : المطر ، وليس حجراً ، ولا حديداً ، ولا خشباً . . . و .

أما في صورة أخرى يدور الشك فيها حول العامل وبمعوله معاً فإن إزالة الشك عنها قد تكون بتكرار الجملة كلها ، وتكرارها قد يدخلها في باب التنازع ، ولا سيما مع وجود الضمير البارز . مثال ذلك : أن يدور الحديث حول عدم حضور أحد من الغائبين ؛ بأن يقول قائل : لم يحضر أحد من الغائبين . فيرد آخر : حضر حضر أخى ، أو : حضر حضرا المجاهدان ، أو : حضرا حضر المجاهدان . . . فالمقام هنا يقتضى أن تكون المسألة من باب : « التنازع » ، وليست من توكيد الجملة الفعلية بأختها ؛ لأن توكيد الجملة الفعلية بنظيرتها الفعلية يقتضى تكرار لفظي الفعل والفاعل في كل واحدة منها = كما هو مدون في باب : « التوكيد » ج ٣ م ١١٦ ص ٥١٠ -

الأحكام الخاصة بالتنازع^(١):

تتلخص هذه الأحكام فيما يأتي :

١ - لا مزية لعامل على نظيره من ناحية استحقاقه للمعمول (أى : للمتنازع فيه) ؛ فكل عامل يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح في الأغلب^(٢) ؛ فيجوز اختيار الأول السابق مع إهمال الأخير ، ويجوز العكس^(٣) . وإذا كانت العوامل ثلاثة أو أكثر فإن الحكم لا يتغير بالنسبة للأول والأخير . أما المتوسط بينهما - ثالثاً أو أكثر - فيصح أن يساير الأول أو الأخير ؛ فالأمران متساويان بالنسبة لإعمال الثالث المتوسط ، وما زاد عليه من كل عامل بين الأول والأخير .

٢ - إذا وقع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للمعمول وجب تعويض العامل الأخير المهمل تعويضاً يغنيه عن المعمول ، وذلك بإلحاق ضمير^(٤) به يطابق ذلك المعمول مطابقة تامة في الأفراد ، والتشنية ، والجمع ، والتذكير ،

(١) سنذكر أشهر الآراء، ثم نردفه - آخر الباب في الزيادة والتفصيل ص ٢٠١ و ٢٠٣ - برأى لنا خاص قد يكون فيه يسر ونفع خالصان من الشوائب - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ١٨٦ - .
(٢) إلا في الحالتين المذكورتين في رقم ٢ من هامش ص ١٨٩ .
(٣) الكوفيون يعملون الأول لسبقه ، والبصريون يعملون الثاني لقربه ، وهذا خلاف يجب إهماله ، إذ لا قيمة له في الترجيح ، وفي تفضيل أحد العاملين على الآخر إلا ما سبقت الإشارة إليه .
- في رقم ٢ - ويقول ابن مالك في الإشارة للتنازع ما نصه :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِ أَوْلَى . عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ

يقول : إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر ، وكانا قبله ، فللواحد منهما العمل دون نظيره ، وهذا الواحد ليس معيناً مقصوداً على أحدهما ، وإنما يجوز أن يعمل هذا أو ذاك ؛ ولا يصح أن يكون العمل لهما معاً في ذلك الاسم . وإعمال الثاني أولى عند البصريين ، لقربه . واختار غيرهم العكس ، أى : إعمال الأول ، لسبقه . ومعنى : « ذَا أَسْرَةٍ » ، صاحب رابطة قوية ، يريد بها الرابطة العلمية ، وأصحاب هذا الرأي هم الكوفيون . (التقدير : اختار غيرهم العكس حالة كون غيرهم ذَا أَسْرَةٍ) .

(٤) إلا في الحالة التي في ص ١٩٥ والأخرى التي في ص ١٩٨ حيث يجب إحلال اسم ظاهر بدل ذلك الضمير . طبقاً للتفصيل الموضح هناك .

والتأنيث ؛ لأن المعمول ، (المتنازع فيه) هو المرجع للضمير ، ويعتبر هذا المرجع متقدماً برغم تأخر لفظه عن الضمير . ولا بد من المطابقة بين الضمير ومرجعه في الأشياء السالفة .

والأفضل وجود الضمير في جميع الحالات ؛ سواء أكان ضمير رفع ، أم نصب ، أم جرّ ؛ فمن إعمال الأول في المعمول المرفوع مع إعمال الأخير في ضميره : المثال الوارد في « ا » ، وهو ^(١) : « وقف - وتكلم - الخطيب » فنقول : (وقف - وتكلما - الخطيبان) . (وقف - وتكلما - الخطيبون) . (وقفت - وتكلمت - الخطيبة) . (وقفت - وتكلمتا - الخطيبتان) - (وقفت - وتكلمن - الخطيبات) .

فكأن الأصل : (وقف الخطيب ، وتكلم) . (وقف الخطيبان وتكلما) . (وقف الخطيبون ، وتكلما) . (وقفت الخطيبة ، وتكلمت) . (وقفت الخطيبتان ، وتكلمتا) ، (وقفت الخطيبات وتكلمن) . وهكذا . . .

والوسيلة المصبوطة لاستعمال الضمير على الوجه الصحيح أن نتخيل العامل الأول وهو في صدر الجملة ، ثم يليه مباشرة المعمول : « المتنازع فيه » وقد تقدم من مكانه حتى صار بعد العامل الأول بغير فاصل بينهما ، ثم يليهما كل عامل مهمل ، وبعده الضمير المناسب لهذا التركيب القائم على التخييل المحض ؛ كما في الأمثلة السالفة ؛ وكما في الآتية :

أوقدَ واستدفاً الحارسُ » ؛ فكل من الفعلين : أوقدَ و استدفاً يحتاج إلى كلمة : « الحارس » لتكون فاعلاً له . فإذا عملنا الأول وجب تعويض الأخير بإلحاق ضمير مناسب بآخره . ولكي يكون الضمير مناسباً صحيح الاستعمال نتخيل أن الاسم الظاهر « المتنازع فيه » وهو كامة : « الحارس » قد تقدم حتى صار بعد العامل الأول مباشرة (أى : بغير فاصل بينهما) . وهذا يقتضى أن يتأخر عنهما كل عامل مهمل . فكأن أصل الأسلوب : « أوقدَ الحارس واستدفاً . « فالحارس » هو الفاعل للفعل : « أوقدَ » أما الفعل المهمل « استدفاً » فقد لحق

بآخره ضمير مستتر ، مرفوع ، يعرب فاعلاً ، ويغنى عن الاسم الظاهر « المتنازع فيه » . وهذا الضمير هنا مفرد مذكر ؛ ليطابق مرجعه « المتنازع فيه » . فلو كان المرجع مفرداً مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً بنوعيهما ، لوجب أن يطابقه الضمير ، فنقول : (أوقدتُ - واستدفأتُ - الحارسة) . أوقد - واستدفاأ - الحارسان) . (أوقدتُ - واستدفأتنا - الحارستان) . (أوقد - واستدفتوا - الحارسون) . (أوقدت - واستدفأن - الحارسات) وهكذا . فكأن الأصل : (أوقدت الحارسة ، واستدفأت) . (أوقد الحارسان ، واستدفاأ) . (أوقدت الحارستان ، واستدفأتنا) . (أوقد الحارسون ، واستدفتوا) . (أوقدت الحارسان ، واستدفأن . . .) هذا حكم « المتنازع » عند إعمال الأول حين تتعدد العوامل ولا يتعدد المعمول المرفوع ؛ وهو هنا الفاعل الظاهر الذي يطلبه كل منهما .

وما سبق يقال في مثال : « ب » ^(١) وهو : « سمعتُ وأبصرتُ القارئَ » عند إعمال الأول أيضاً ، حيث تعددت العوامل التي يحتاج كل منها إلى المفعول به ؛ وليس في الكلام إلا مفعول به واحد ؛ فنقول : (سمعت - وأبصرتَه - القارئُ) . (سمعت - وأبصرتها - القارئين) . (سمعت - وأبصرتهم - القارئين) . (سمعت - وأبصرتهن - القارئات)

فكأن أصل الكلام عند التخيل : (سمعت القارئُ وأبصرتَه) . (سمعت القارئة ، وأبصرتها) . (سمعت القارئيين ، وأبصرتهم) . (سمعت القارئتين ، وأبصرتهم) . وكذلك يقال في مثال : « ج » ^(٢) وهو : « أنشدَ وسمعتُ الأديبَ » ، برغم اختلاف المطلب بين العاملين ، فأحدهما يريد المعمول فاعلاً له ، والآخر يريده مفعولاً به ؛ فنقول ؛ عند إعمال الأول ^(٣) ؛ (أنشدَ - وسمعتُه - الأديبُ) ^(٤) (أنشدتُ - وسمعتُها - الأديبة) . (أنشد - وسمعتهما - الأديبان) . (أنشدتُ -

(٢٤١) ص ١٨٦ .

(٣) أما عند إعمال الأخير المحتاج للمفعول به فيجوز حكمه في ص ١٩٩ .

(٤) ومثله قول أبي الأسود - كما رواه صاحب أساس البلاغة - :

كسّاني ولم أستكسبه فحمدته أخٌ لي يعطيني الجزيل ، وناصر

وسمعتهما - الأديبتان) . (أنشد - وسمعتهم - الأديبون) . (أنشدت - وسمعتهن - الأديبات) .

فكان الأصل مع التخيل: (أنشد الأديبُ ، وسمعته) . (أنشدت الأديبةُ ، وسمعتها) . (أنشد الأديبان ، وسمعتهما) . (أنشد الأديبون وسمعتهم) . (أنشدت الأديبات ، وسمعتهن . . .) .

ومثل هذا يقال عند إعمال الأول أيضاً في مثال: «د»^(١) وهو: «أنستُ وسعدتُ بالزائر الأديب» حيث يحتاج كل من العاملين في تكملة معناه إلى الجار مع مجروره؛ نحو: (أنستُ - وسعدتُ - بالزائر الأديب ، به^(٢)) . (أنستُ - وسعدتُ - بالزائرة الأديبة ، بها) . (أنست - وسعدت - بالزائرين الأديبين ، بهما) . (أنست - وسعدت بالزائرتين الأديبتين ، بهما) . (أنست - وسعدت - بالزائرين الأديبين ، بهم) ، (أنست - وسعدت - بالزائرات الأديبات ، بهن) . وكان الأصل مع التخيل: (أنستُ بالزائر الأديب ، وسعدتُ به) . (أنستُ بالزائرة الأديبة ، وسعدتُ بها) . (أنستُ بالزائرين الأديبين ، وسعدتُ بهما) . (أنستُ بالزائرتين الأديبتين ، وسعدتُ بهما) . (أنستُ بالزائرين الأديبين ، وسعدتُ بهم) ، (أنستُ بالزائرات الأديبات ، وسعدتُ بهن)

وهكذا نرى أن إعمال الأول يقتضى أمرين محتومين: ألاّ يعمل الأخير مباشرة في ذلك المعمول الظاهر، وأن يعمل هذا الأخير في ضمير مطابق للمعمول الظاهر، في الأفراد، والتنشئة، والجمع، والتذكير، والتأنيث .

ويعتبر مرجع الضمير في كل الصور السالفة متقدماً عليه، بالرغم من تأخر لفظ المرجع - كما أسلفنا - .

وهناك حالة واحدة لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض الأخير المهمل، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر، تلك الحالة تتمحقق بأن يكون هذا الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول به لا يصح حذفه؛ لأنه عمدة في الأصل، ولا يصح إضماره، إذ لو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقتة لمرجعه الاسم الظاهر؛ مثل: (أظن - ويطناني أخاً - محموداً وعليساً، أخوين) فكلمة: «محموداً» هي المفعول به الأول

(١) ص ١٨٦ .

(٢) يميز فريق من النحاة تقديم هذا المعمول بعد عامله . وسيجيء في الزيادة والتفصيل رأى مستقل .

للعامل، وهو الفعل : « أظن » ، وكلمة : « علياً » معطوفة عليها . و « أخوين » هي المفعول به الثاني للفعل : « أظن » . وإلى هنا استوفى الفعل - العامل - : « أظن » مفعوليه . ويبقى الفعل الأخير المهمل : « يظنان » وهو محتاج لمفعولين كذلك . فأين هما ؟ أو أين ما يغني عنهما ؟ .

إن « الياء » ضمير ، وهي مفعوله الأول . وبقي مفعوله الثاني ، فلو أتينا به ضميراً أيضاً ، فقلنا : أظن - و يظنانى إياه - محموداً وعلياً أخوين ، أى : أظن محموداً وعلياً أخوين و يظنانى إياه - لكان (إياه) مطابقاً في الأفراد « الياء » التي هي المفعول الأول ؛ فتتحقق المطابقة بينهما ، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر ، كما هو الشأن في مفعول : « ظن وأخواتها » ولكنها لا تتحقق بين الضمير « إياه » وما يعود عليه ؛ وهو : « أخوين » ؛ إذ « إياه » ضمير للمفرد ، ومرجعه دال على اثنين ؛ فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه . وهذا غير جائز .

ولو أتينا بالضمير الثاني مثني فقلنا : أظن - و يظنانى إياهما - محموداً وعلياً ، أخوين - لتحققت المطابقة بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما لاثنين ، ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثاني والمفعول الأول ، مع أن الثاني أصله خبر عن الأول ، ولا بد من المطابقة هنا بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ أو الخبر ، - كما أشرنا - .

فلما كان الإضمار هنا يوقع في الخطأ وجب العدول عنه إلى الإظهار الذي يحقق الغرض ، ولا يوقع في الخطأ ، فنقول : أظن - و يظنانى أخا - محموداً وعلياً أخوين . أى : أظن محموداً وعلياً أخوين ، و يظنانى أخاً . وفي هذه الصورة لا تكون المسألة من باب التنازع^(١) .

٣ - إذا عملنا الأخير ، وأهملنا الأول ، وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل ؛ فلا نلحق به ضمير المعمول (المتنازع فيه) ولا ما ينوب عن ذلك الضمير . إلا في ثلاث حالات ، لا بد في كل واحدة من الإتيان بضمير مطابق للمعمول ، المتأخر عن هذا الضمير (وفي الحالات الثلاث يجوز عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(٢)) .

(١) لهذه الحالة نظير (في ص ١٩٨) ولكن عند إعمال الأخير وإهمال الأول .

(٢) كما سبق في بابي : الضمير ، والفاعل . ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠ .

الأولى : أن يكون المعمول المتأخر مرفوعاً ، كأن يكون فاعلاً مطلوباً لعمالين قبله - أو أكثر - وكل عامل يريد له نفسه ؛ نحو : شرب وتمهل العاطش . فإذا أعملنا الأخير وأهملنا الأول وجب إلحاق الضمير المناسب بالأول^(١) ؛ فنقول : (شربت ، وتمهلت العاطشة) . (شربا ، وتمهل العاطشان) . (شربنا ، وتمهلت العاطشتان) (شربوا وتمهل العاطشون) . (شربن وتمهلت العاطشات) .

الثانية : أن يكون المعمول « المتنازع فيه » اسماً منصوباً أصله عمدة ؛ كفعول « ظن » وأخواتها ؛ فأصلهما المبتدأ والخبر ؛ وكخبر « كان » وأخواتها^(٢) . وفي هذه الحالة لا يحذف الضمير المناسب ، وإنما يبقى ويوضع متأخراً عن المعمول (المتنازع فيه) ؛ نحو : أظنها - ويظن محمدٌ حامداً ومحموداً ، مخلصين - إياهما ، فالفعلان تنازعا كلمة : « مخلصين » لتكون المفعول الثاني . . . فجعلناها للأخير ، وأعملنا الأول في الضمير العائد إليهما وجعلناه متأخراً .

والمراد : يظن محمد حامداً ومحموداً مخلصين ، وأظنها إياهما ، أى : أظن حامداً ومحموداً مخلصين . « فحامداً » ؛ مفعول أول للفعل : « يظن » . و « محموداً » معطوف عليه . « مخلصين » مفعول ثان للفعل : « يظن » . و « أظنها » : « أظن » مضارع ، فاعله مستتر تقديره : « أنا » . « هما » ضمير ، مفعول أول . وقد تقدم ليتصل بفعله ، لأن الاتصال ممكن ؛ وهذا يقتضى التقديم فلا داعي للانفصال^(٣) . « إياهما » : المفعول الثاني الذي جاء متأخراً^(٤) .

ومثل : كنت وكان الصديق أخاً إياه . فالفعلان تنازعا كلمة : « أنا » لتكون خبراً ؛ فجعلناها للمتأخر منهما ، وأعملنا السابق في ضمير هذا الخبر وجعلنا

(١) ولكي يقع الضمير موقفاً صحيحاً نتخيل - كما سبق - أن الفعل المهمل قد تأخر عن مكانه إلى آخر الجملة ، وقد سبقته واو العطف وقبلها الفعل العامل وفاعله . وعلى أساس هذا التخيل نجى بالضمير مطابقاً لمرجه المتقدم عليه ، فكان أصل الكلام : تمهلت العاطشة ، وشربت . تمهل العاطشان وشربا . تمهلت العاطشتان وشربنا . تمهل العاطشون وشربوا . تمهلت العاطشات وشربن . . .

(٢) إلا خبر الجامد منها ؛ مثل : « ليس » و « عسى » إذ لا يصلح الجامد الذي ليس فعل

تعجب قياسي أن يكون عاملاً في « التنازع » - كما أوضحنا في ص ١٨٧ و ١٨٨ - .

(٣) طبقاً لما سبق في باب الضمير من الجزء الأول م ٢٠ .

(٤) هناك رأى حسن ، يميز حذفه . وارتضاه كثير من النحاة .

الضمير متأخراً بعد الخبر ؛ فالمراد : كان الصديق أخاً ، وكنت إياه ، أى : كنت أخاً . ويصح : كنته ؛ لأن الاتصال ممكن وجائز ؛ فلا داعى لوجوب الانفصال (١) .

بقي أن نذكر حالة (٢) لا يصح فيها حذف ضمير الاسم المتنازع فيه ، ولا إعمال الأول المهمل فيه ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ وهذه الحالة هي التي يكون فيها الفعل الأول المهمل محتاجاً إلى مفعول به ، أصله عمدة ، فلا يحذف (٣) ولو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقتها لمرجعه الاسم الظاهرة ؛ نحو : (يظناني ، وأظن الزميلين أخوين - أخوا) . فكلمة : « أظن » مضارع ، فاعله مستتر ، تقديره : « أنا » . وهذا المضارع محتاج إلى مفعولين ، أصلهما : المبتدأ والخبر ؛ فلا يحذف واحد منهما . « الزميلين » مفعوله الأول . « أخوين » : مفعوله الثاني . إلى هنا استوفى العامل الأخير مفعوليه . بقي أن يستوفى المتقدم المهمل (وهو : « يظننان ») ، مفعوليه . فالفعل « يظننان » مضارع . فاعله : « ألف الاثنين » و « الياء » . مفعوله الأول . فأين مفعوله الثاني ؟ .

لو جئنا به ضميراً مطابقاً للمفعول الأول فقلنا : يظناني - وأظن الزميلين أخوين إياه - لتحقق المطابقة بين المفعول الثاني « إياه » والمفعول الأول : « الياء » وهي المطابقة الواجبة بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر . ولكن تفوت المطابقة بين الضمير : « إياه » الذي للمفرد ، ومرجعه المثني ، وهو : « أخوين » . ولو جئنا به مثني ؛ فقلنا : يظناني - وأظن الزميلين أخوين - إياهما ، لتحقق المطابقة الواجبة بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما للتثنية . وضاعت بين المفعول الثاني ، الدال على التثنية ، والمفعول الأول وهو « الياء » الدالة على المفرد ، مع أن المطابقة بينهما لازمة ؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر .

فللخروج من هذا الحرج نأتى بالمفعول الثاني اسماً ظاهراً ؛ فنقول . يظناني وأظن الزميلين أخوين - أخوا . ولا تكون المسألة من باب « التنازع » (٤) .

فإن كان المفعول : « المتنازع فيه » ليس عمدة في أصله ، وكان العامل هو

(٢٤١) وهي التي أشرنا إليها في رقم ١ من هامش ص ١٩٦ عند إعمال الأول ، وإهمال الأخير .

(٣) بالرغم من جواز الحذف في غير التنازع - انظر « ا » من ص ٢٠١ .

(٤) فهي في هذا كالتى سبقت في ص ١٩٦ .

المتأخر ، فالأحسن حذف المعمول ؛ نحو : عاوت وعاونى الجار . وليس من الأحسن أن يقال : عاونته وعاونى الجار .

الثالثة : أن يكون الضمير مجروراً^(١)، ولو حذف لأوقع حذفه في لبس .
 فيبقى ويوضع متأخراً عن المعمول ؛ نحو : استعنت — واستعان عَمَلَى الزميل — به . فالفعل الأول يطلب كلمة : « الزميل » لتكون مجرورة بالباء : (أى : استعنت بالزميل) والفعل الأخير يطلبها لتكون فاعلاً ؛ لأنه استوفى معمله المجرور بالحرف ، « عَمَلَى » فأعملنا الفعل المتأخر في الاسم الظاهر ، وأضمرنا بعده ضميره مجروراً بالباء ، فقلنا : « به » . ولو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمل ، ويتوسط بين الفعلين لترتب على هذا تقدم الضمير الفضلة ، المجرور على مرجعه ، وهو غير مستحسن في هذه الصورة . ولو حذفناه وقلنا : استعنت — واستعان عَمَلَى الزميل لأدى حذفه إلى لبس ؛ إذ لا ندري : أَلزميل مستعان به ، أم مستعان عليه

فإن أمن اللبس فالأحسن الحذف مع ملاحظة المحذوف في النية ؛ فكأنه موجود ، نحو : مررت ومررت بى الصديق^(٢) .

(١) يعد المجرور بحرف جر للتعبية بمنزلة المفعول به المنصوب حكماً . (كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من هامش ص ١٨٦) .
 (٢) عرض ابن مالك أحكام التنازع مجملة ، موجزة ، متداخلة . وساقها في الأبيات القليلة التالية :

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالتَّزِمِ مَا التُّزِمَا

يريد : إذا أعمل واحد وأهمل الآخر ، فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه ، مع التزام الطريقة التي أشار النحاة بالتزامها في الإعمال ، أو : مع التزام الطريقة التي التزامها العرب في مثل هذه الأساليب . ولم يوضح هذه الطريقة ، ولم يتعرض لتفصيلها إلا بذكر مثالين في البيت الآتي ؛ يوضح أولهما إعمال العامل الأخير في الاسم الظاهر المتنازع فيه ، مع إعمال المتقدم في ضميره . ويوضح ثانيهما إعمال الأول في ذلك الاسم الظاهر المتنازع فيه مع إعمال الأخير في ضميره ؛ وكلا الفعلين يحتاج للظاهر ، ليكون فاعلاً له . يقول :

كَيْحُسَيْنَانَ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ

فلاسم المتنازع فيه هو : « ابنك » ، وقد أعمل فيه مباشرة الفعل المتأخر : « يسيء » أما الفعل =

=المتقدم: « يحسن » فقد أُهْمِلَ في ضميره؛ فصار: « يحسنان » والمثال الذي في الشطر الثاني يشتمل على الاسم المتنازع فيه؛ وهو: « عبدك »، وقد أُهْمِلَ فيه الأول: « بنى » وأهمل المتأخر وهو: « اعتدى ». ولكنه أُهْمِلَ في ضميره، فصار: « اعتديا ». ولم يحذف الضمير في المثالين؛ لأنه ضمير رفع، فلا يحذف . . .

ثم انتقل إلى بيان حكم خاص بالعامل الأول المهمل؛ يتلخص في أنه لا يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه، إلا إذا كان ذلك الضمير للرفع، فإن كان للنصب، أو للجر لم يذكر مع الأول، وإنما يحذف إن كان ضميراً ليس عمدة في الأصل، ويؤخر إن كان أصله عمدة. (وقد شرحنا هذا تفصيلاً، وأوضحناه بالأمثلة). ويقول فيه:

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِيَغَيِّرَ رَفْعُ أَوهَلَا
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبْرٍ وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبْرُ

(أهمل: أهمل. أى: صار أهلاً، بمعنى: أُعِدَّ، واستعمل في غير الرفع) ثم بين الحالة التي

يجل فيها الظاهر محل الضمير فقال:

وَأَظْهَرَ أَنَّ يَكُنْ ضَمِيرٌ حَبْرًا لِيَغَيِّرَ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَرًا
نَحْوُ: أَظُنُّ وَيُظَنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(الرخا = الرخاء. وهوسمة الرزق).

زيادة وتفصيل :

يُعدّ باب «التنازع» من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً ، وتعقيداً ، وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل ربما كانت مناقضة له .

(أ) فأما الاضطراب فيبدو في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التي لا سبيل للتوفيق بينها ، أو التقريب . وقد أهملنا أكثرها .

يتجلى هذا في أن بعضها يجيز حذف المرفوع ؛ كالفاعل ، وبعضها لا يجيز . وفريق يجيز أن يشترك فعلان أو أكثر في فاعل واحد ، وفريق يمنع ، وطائفة تبيح الاستغناء عن المعمولات المنصوبة ، وعن ضمائرهما . . . ، وطائفة تبيح حذف ما ليس عمدة الآن أو في الأصل ، وفتة تحتم تقدير ضمير المفعول متأخراً في بعض الصور ، وفتة لا تحتم ، فليس بين أحكام «التنازع» حكم متفق عليه ، أو قريب من الاتفاق ، حتى ما اخترناه هنا . وقد يبدو الخلاف واضحاً في كثير من المسائل النحوية الأخرى ، ولكنه في مسائل «التنازع» أوضح وأفدح ، كما يبدو في المراجع المطولة^(١) . حيث يدور الرأس ، وتضيق النفس .

ومن مظاهر الاضطراب أيضاً أن يحرموا هنا ما أباحوه في أبواب أخرى ، فقد منعوا حذف ضمير الاسم المتنازع فيه إن كان أصله عمدة ؛ كأحد مفعولي «ظن» وأحواتها ، مع أنهم أباحوا ذلك في باب «ظن»^(٢) . ومنعوا حذف المفعول إن كان فضلة ، والمهمّل هو المتأخر ، مع أنهم أجازوه في الأساليب الأخرى التي ليست للتنازع . ومنعوا هنا الإضمار قبل الذكر في بعض الحالات ، مع أنهم أباحوه في مكان آخر

وكان اسم هذا الباب قد سرى إلى كل حكم من أحكامه .

(ب) وأما التعقيد فلما أوجبه مما ليس بواجب ، ولا شبه واجب ؛ فقد حتموا أن يكون ضمير الاسم المتنازع فيه واجب التأخير عنه حيناً - في رأى أكثرهم ؛

(١) كالآشموقي وحاشيته ، والتوضيح وشروحه وحواشيه ، والجزء الثاني من الهمع و .

(٢) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ .

فزاراً من الإضرار قبل الذكر ، ومتقدماً حينئذٍ آخر إذا تعذر تأخيره لسبب ما تخيلوه . وربما استغنوا عن الضمير ، وأحلوها محله اسماً ظاهراً مناسباً إذا أدى الإضرار إلى الوقوع في مخالفة نحوية عندهم .

ولقد نشأ من مراعاة أحكامهم هذه أساليب بلغت الغاية في القبح ، لا ندري : ألما نظير في الكلام العربي ، أم ليس لها نظير ؟ كقولهم ما نصه الحرفي : (استعنت واستعان علي زيد به) . (وظننت منطلقاً وظننتي منطلقاً هند إياها) . (وأعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرراً قائماً) . (وأعلمت وأعلمني زيداً عمرراً قائماً إياه إياه ... و... و...) (١) وهذا قليل من الأمثلة البغيضة ، التي لا يطمئن المرء إلى أن لها نظائر في الأساليب المأثورة . ومن شاء زيادة عجيبة منها فليرجع إلى مظانها في المطولات .

(ح) وأما الخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فواضح في عدد من مسائل هذا الباب ؛ منها : تحميمهم التنازع في مثل : قام وذهب محمد ؛ حيث يوجبون أن يكون الفاعل : « محمد » لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير . ولا يبيحون أن يكون لفظ : « محمد » فاعلاً لهما ؛ بحجة « أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد » (٢) ولا ندري السبب في منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا : « قام محمد وذهب » فإن فاعل الفعل : « ذهب » ضمير يعود على محمد . فمحمد في الحقيقة فاعل الفعلين ؛ ولا يقبل العقل غير هذا . . .

من كل ما سبق يتبين ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب ؛ والتعقيد ، والتخيل الذي لا يؤيده - في ظننا - الفصيح المأثور .

ومن سلامة الذوق الأدبي وحسن التقدير البلاغي الفرار من محاكاة الصور البيانية وأساليب التعبير الواردة بهذا الباب - ولو كان لها نظائر مسموعة - لقبح تركيبها ، وغموض معانيها ، وصعوبة الاهتداء إلى صياغتها الصحيحة . . .

(١) الأشموني - في هذا الباب - عند شرح بيت ابن مالك الذي شرطه الأخير :

(. . . وأخبرته إن يكن هو الخبر) وكذا في المطولات الأخرى .

(٢) حاشية الصبان وغيره . وقد أجاز الاجتماع فريق آخر ودفع الإجازة فريق ثالث ! !

ولتدارك هذا كله ، والوصول إلى أحكام واضحة ، سهلة ، لا غبار عليها من ناحية السلامة اللغوية ، وقوة مشابهتها للكلام البليغ ، وتناسقها مع الأحكام النحوية الأخرى - نرى أن تكون أحكام التنازع مقصورة على ما يأتي (وكلها مستمد من آراء ومذاهب لبعض النحاة ، تضمنتها الكتب المتداولة ، وهذا ما نود التنويه به) .

١ - تعريف التنازع : هو ما سبق أن ارتضيناه من مذاهب النحاة ، ونقلناه أول هذا الباب (١) .

٢ - تتعدد العوامل ؛ فتكون اثنين ، أو أكثر . وقد تتعدد المعمولات ، أو لا تتعدد ، ويشترط فيها عند تعددها أن تكون أقل عدداً من عواملها المتنازعة .

٣ - كل عامل من العوامل المتعددة يجوز اختياره وحده للعمل في المعمول المذكور في الكلام . ولا ترجيح من هذه الناحية ، لعامل على آخر .

٤ - إذا تعددت العوامل وكان كل واحد منها محتاجاً إلى معمول مرفوع ؛ (كاحتياجه إلى الفاعل في مثل : جلس وكتب المتعلم) فالمرفوع الظاهر في الكلام يكون لأحدها ، أما غيره من العوامل فمرفوعه ضمير يعود على ذلك الاسم المرفوع . ولا مانع هنا من عودة الضمير على متأخر في الرتبة .

ويجوز أن يكون المرفوع الظاهر مشتركاً بين العوامل المتعدد كلها (٢) ؛ إذا كان متأخراً عنها ؛ فيكون فاعلاً - مثلاً - لها جميعاً ، ولا يحتاج واحد منها للعمل في ضميره .

٥ - إذا تعددت العوامل وكان كل منها محتاجاً إلى معمول غير مرفوع جاز اختيار أحدها للعمل ، وترك الباقي من غير عمل ، لا في ضمير المعمول ، ولا في اسم ظاهر ينوب عنه ؛ لأن الاستغناء عن هذا الضمير أو ما يحل محله من اسم ظاهر ، جائز في الأساليب الفصيحة الحالية من التنازع . فلا بأس أن يجري في التنازع أيضاً ، وبعض المأثور من أمثلة التنازع يطابق هذا ويسايره . ولا فرق بين ما أصله عمدة ، وما أصله فضلة . وإذا أوقع الحذف في لبس وجب إزالته بإحدى الوسائل التي لا تعقيد فيها . ولا تهوى بقوة الأسلوب ، وحسن تركيبه .

(١) ص ١٨٧

(٢) وتتعدد العوامل مع وجود معمول واحد لها ، رأى يبيحه ويصرح به بعض أئمة النحو ؛ كالفراء - ومكانته بين كبار النحاة معروفة . وقد أوضحناها في ج ٣ م ٩٨ ص ١٥٨ باب : « أبنية المصادر » .

المسألة ٧٤ :

المفعول المطلق^(١)

معناه :

الفعل - بعد إدخاله في جملة - يدل على أمرين معاً ؛ أحدهما : « المعنى المجرد^(٢) » ، ويسمى : « الحدّث » ، والآخَر : « الزمان » . ففي مثل : (رجع المجاهد ؛ فأسرع الناس لاستقباله ، وفرحوا بقدومه . . . نجد ثلاثة أفعال ، هي : رجع - أسرع - فرح . . .) وكل فعل منها يدل بنفسه مباشرة ؛ - أى : من غير حاجة إلى كلمة أخرى ، - على أمرين معاً .

أولهما : معنى محض نفهمه بالعقل ؛ هو : الرجوع - الإسراع - الفرح . . . وهذا المعنى المجرد هو ما يسمى أيضاً : « الحدّث » .

وثانيهما : زمن وقع فيه ذلك المعنى المجرد (الحدّث) وانتهى قبل النطق بالفعل ؛ فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام . وهذا الفعل يسمى : « الفعل الماضي » . ولو غيرنا صيغة الفعل ؛ فقلنا : (يرجع المجاهد ؛ فيسرع الناس لاستقباله ، ويفرحون بقدومه) - لَظَلَّ كل فعل بعد التغيير دالاً على الأمرين معاً ؛ وهما : « المعنى المجرد ، والزمن » . ولكن الزمن هنا صالح للحال والاستقبال . ويسمى الفعل في هذه الصورة الجديدة : « الفعل المضارع » .

(١) المطلق ، أى : الذى ليس مقيداً تقييد باقى المفاعيل بذكر شيء بعده ، كحرف جر مع مجروره ، أو غيره من القيود ؛ كالمفعول به - المفعول لأجله - المفعول معه . . . ويقولون في سبب إطلاقه : إنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل ؛ إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث ؛ نحو : قام المريض قياماً ؛ فالمرضى قد أوجد القيام نفسه ، وأحدثه حقاً بعد أن لم يكن ؛ بخلاف باقى المفعولات ، فإنه لم يوجد لها ، وإنما سميت باسمها باعتبار إصاق الفعل بها ، أو وقوعه لأجلها ، أو معها ، أو فيها ؛ فلذلك لا تسمى مفعولاً إلا مقيدة بشيء بعدها . هذا ، وقد لا زيمته كلمة : « المطلق » حتى صاوت قيداً .

(٢) أى : العقل المحض الذى لا يقع تحت إحدى الحواس ؛ إذ لا كَيْسَان ولا وجود له إلا في العقل ؛ فهو صورة عقلية بحتة ؛ فلا يقوم بنفسه ، وإنما يقوم بغيره ، ولا يدل على صاحبه الذى يقوم به ، ولا على أفراد ، ولا ثنائية ، ولا جمع ، ولا تكبير ، ولا تأنيث . هذا هو المراد من « التجريد البحت » .

ولو غيرنا الصيغة مرة ثالثة فقلنا : (ارجع . . . أسرع . . . افرح . . .)
 — لدلّ الفعل في صورته الجديدة على الأمرين معاً ؛ وهما : « المعنى المجرد ، والزمن »
 لكن الزمن هنا مستقبلي فقط . وينشأ ما يسمّى : « فعل الأمر » .
 فالفعل المتصرف — بأنواعه الثلاثة السالفة — يدل على : « المعنى المجرد
 (الحدث) ، والزمان ^(١) معاً » .

ولو أتينا بمصدر صريح ^(٢) لتلك الأفعال — أو نظائرها — لوجدناه وحده يدل
 في جملته على أمر واحد معين ؛ هو المعنى المجرد (أى : الحدث) فقط ؛ كالمصدر وحده
 في مثل : الرجوع حسن — الإسراع نافع — الفرح كثير . . . ؛ فهو يدل على أحد
 الشئين اللذين يدل عليهما معاً الفعل ، ولا يدل على الثاني . . . وهذا معنى قولهم :
 « المصدر الصريح ^(٣) يدل — في الغالب ^(٤) — على الحدث ، ولا يدل على الزمان » ^(٥) .
 والمصدر الصريح أصل المشتقات — في الرأى الشائع ^(٦) — ، ويصلح لأنواع
 الإعراب المختلفة ؛ فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به . . . و . . .

(١) وهذا هو الغالب ؛ لأن هناك أفلا لا تدل — في الرأى الأرجح — على الزمان ؛ كنعم
 وبئس في الملح والذم ، وكالأفعال التي في التعريفات العلمية ، وغيرها ، مما أوضحناه وفضلناه — فيما
 يتعلق بمعنى الفعل ، وأقسامه ، والزمان ، وغيره — بالجزء الأول م ٤ ص ٢٩ .
 (٢) أى : غير مؤول . وإذا أطلق المصدر كان المراد : الصريح .
 (٣) لأن المؤول يدل على زمن معين ، (على الوجه الذي بسطناه في مكانه من الجزء الأول ، م ٢٩
 ص ٣٠٢) .

(٤) لأن المصدر الصريح قد يدل مع الحدث على : « المرة ، أو الهيئة » . وإيضاح هذا وتفصيله
 في موضعه الخاص من بابهما (ج ٣ م ١٠٠) .
 (٥) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله .

المصدرُ اسمٌ ما سِوى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُوبِ الفِعلِ ؛ كَأَمِنْ ، مِنْ أَمِنْ - ١
 يقول في تعريف المصدر : إنه اسم يطلق على شيء غير الزمان من المدلولين اللذين يدل عليهما الفعل .
 ولما كان المدلولان هما : « الحدث ، والزمان » ، وقد صرح بأنه يدل على غير الزمان — اتجهت
 الدلالة بهد ذلك إلى المعنى المجرد وحده . ومثل للمصدر بكلمة : « أَمِنْ » وقال عنه : إنه من الفعل
 الماضي : « أَمِنْ » ، يريد بذلك : أن معنى هذا المصدر هو بعض مما يحويه الفعل « أَمِنْ » إذ الأَمْنُ
 يدل على المعنى المجرد الذي هو أحد شيئين يدل عليهما الفعل : أمرين .

(٦) رجع هذا الرأى في ج ٣ باب : « أبنية المصادر » . م ٩٨ وفي م ٩٩ باب : « إعمال
 المصدر ، واسم » .

و . . . ، وقد يكون منصوباً في جملته باعتباره مصدرأ صريحاً جاء لغرض معنوي خاص ؛ كتأكيد معنى عامله المشارك له في المادة اللفظية (أو غير هذا مما سيجيء هنا) مثل : حَطَّم التمساح السفينة تحطيماً . وفي هذه الحالة الخاصة وأشباهاها يسمى : « مفعولاً مطلقاً ^(١) » ، ويقال في إعرابه : إنه منصوب على المصدرية ، أو : منصوب لأنه مفعول مطلق .

وإذا كان منصوباً على هذه الصورة الخاصة فناسبه قد يكون مصدرأ آخر من لفظه ومعناه معاً ، أو من معناه فقط . وقد يكون فعلاً ^(٢) من مادته ومعناه معاً ، أو من معناه فقط ، وقد يكون الناصب له وصفاً متصرفاً يعمل عمل فعله - إلا أفل التفضيل - ؛ كقولهم : (إن الترفع عن الناس ترفعاً أساسه الغطرسة ، يدفع بصاحبه إلى الشقاء دفعاً لا يستطيع منه خلاصاً) . وقولهم : (المخلص لنفسه إخلاص العلاء يصدّها عن الغي ؛ فيسعد ، والمُعجَب بها إعجاب الحمقى يُطلق لها العنان فيهلك) (٣)

فالمصدر : « تَرَفُّعاً » - قد نُصِبَ بمصدر مثله ؛ هو : تَرَفَّع .

والمصدر : « دفعاً » - قد نصب بالفعل المضارع قبله ؛ وهو : يدفع .

والمصدر : « إخلاصاً .. » - قد نصب باسم الفاعل قبله ؛ وهو : المخلص .

(١) سيجيء تعريفه في رقم ١ من هامش ص ٢١٠ .

(٢) بشرط أن يكون متصرفاً ، وتاماً ، وغير ملغى عن العمل ، فخرج الفعل الجامد ؛ كفعل التعجب ، والناقص مثل : كان . والملغى ، مثل « ظن » عند إلغائها بالطريقة السابقة - في ص ٣٨ -

(٣) وفي ناصب المصدر يقول ابن مالك :

بِمِثْلِهِ : أَوْ فِعْلٍ ، أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكُونُهُ أَصْلًا لِهَدْيَيْنِ انْتُخِبَ - ٢

يبين في هذا البيت حكم المصدر ، وأنه قد ينصب بمصدر مثله ، أو بفعل ، أو بوصف ، وانتُخب كونه أصلاً للفعل والوصف ؛ أي : وقع الاختيار والتفضيل على الرأى القائل بهذا . ثم بين أقسام المصدر بحسب فائدته المعنوية ؛ فقال :

تَوْكِيدًا ، أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ ، أَوْ عَدَدًا كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ ؛ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ - ٣

أي : أن المصدر قد يفيد التوكيد ، أو يبين النوع ، أو يبين العدد . وساق مثلاً يجمع الأقسام الثلاثة ؛ فإن : « سيرتين » هي لبيان العدد مع التوكيد أيضاً ، و « سير ذى رشد » لبيان النوع مع التوكيد أيضاً . وترك القسم الرابع التائب عن عامله . وسيجيء في ص ٢١٩ .

والمصدر: «إعجاب» — قد نصب باسم المفعول قبله ؛ هو: المعجب.
وكقولهم: الفَرِحُ فَرَحًا مسرفًا، كالحزين حزناً مفرطاً ؛ كلاهما
مسيء لنفسه ، بعيد عن الحكمة والسداد .

فالمصدر: «فرحاً» — منصوب بالصفة المشبهة قبله وهي: «الفرحُ» .
وكذلك المصدر: «حزناً» — فإنه منصوب بالصفة المشبهة قبله ، وهي:
«الحزين^(١)» .

* * *

تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنوية —

(أ) قد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمراً واحداً ؛ هو : أن يؤكد
— تأكيداً لفظياً — معنى عامله المذكور قبله ^(٢) ، ويقوية ، ويقرره ؛ (أى :
يبعد عنه الشك واحتمال الجواز) ويتحقق هذا الغرض بالمصدر المنصوب المبهم ^(٣) ،
نحو : بلع الحوت الرجلَ بلعاً — طارت السمكة في الجوطيراناً . . .

(ب) وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معاً — فهما متلازمان — :
توكيد معنى عامله المذكور ، وبيان نوعه ^(٤) ، ويكون بيان النوع هو

(١) والصفة المشبهة تنصب المصدر في الرأي الأنسب : لأن فيه تيسيراً — كما سيحىء في بابها
ج ٣ م ١٠٥ .

« ملاحظة » : قد يكون العامل في المنادى هو العامل في نصب المصدر . ومن الأمثلة قول الشاعر :

يا هند دعوة صبِّ هائمٍ دَنِفٍ مُنَى بُوصلٍ ، وإلامات أو كَرَبَا
(راجع الجمع ج ١ ص ١٧٣ . وستحىء لهذا إشارة في ج ٤ باب النداء ، م ١٢٧ ص ٦) .

(٢) في ص ٢١١ و ٢١٢ الكلام على تقدم عامله عليه .

(٣ و ٤) المصدر المبهم هو الذى يقتصر على معناه المجرد دون أن تحىء له زيادة معنوية من ناحية
أخرى ؛ كإضافة أو وصف ، أو عدد ، أو « أل » التى للمهد ،

والمصدر المختص : ما يؤدى معناه المجرد مع زيادة أخرى تحىء لمعناه من خارج لفظه ؛ كالتى
تحىء له بسبب إضافته ، أو وصفه ، أو « أل » المهدية « فى أوله ، أو . . . وفى هذا يقول الخضرى
فى المبيّن للنوع ما نصه :

« (يقع مبيّن للنوع لكونه مضافاً ، أو موصوفاً ؛ كما مثله الناظم بقوله : (سرت سرتين سير
ذى رشد) — أو مخلى . بأل المهدية ؛ كسرت السير ، أى : المهود بينك وبين مخاطبك . فهو
ثلاثة أقسام . ويسمى : « المختص » أيضاً ؛ لاختصاصه بما ذكر . والتحقق أن المحدود مختص أيضاً ؛
لتحديده بالعدد المخصوص ؛ لذا جعل فى التسهيل المفعول المطلق قسامين . « مبهم » وهو المؤكّد ، =

الأهم^(١)؛ نحو: نظرت للعالمِ نظرَ الإعجاب والتقدير، وأثبتت عليه ثناءً مستطاباً. وقوله تعالى: (وإن الساعة لآتيةٌ، فاصفح الصفح الجميل)، وليس من الممكن بيان النوع^(٢) وحده من غير توكيده لمعنى العامل.

(ح) وقد يكون الغرض منه أمرين متلازمين أيضاً؛ هما: توكيد معنى عامله

= «ومختص» ، وهو قسبان : معدود ، ونوعى) « . . . ثم قال ما نصه : (إن النوعى إن كان مضافاً كان من باب النيابة على التحقيق - طبقاً للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش هذه الصفحة - وأما «ذو ال» فالظاهر أنه قد يكون كذلك ؛ كما إذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق مهود للمخاطب سواء أكان منك أو من غيرك . وقد يكون أصلياً ؛ كأن قصدت الإخبار عن ذلك السير المهود الذى وقع منك بميئته استحضاراً لصورته) » ا هـ كلام الخضرى .

والبلاغة تقتضى أن يكون استعمال المصدر المهم مقصوراً على الحالة التى يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك ؛ فيزيل المصدر المهم تلك الغرابة ، وهذا الشك ؛ كالأمثلة التى عرضناها . فليس من البلاغة أن يقال : قعدت قعداً - أكلت أكلاً .. وأشياء هذا ، ما دام الفعل : «قعد» أو : «أكل» ، ليس موضع غرابة أو شك . نعم التعبير صحيح لغوياً ، ولكنه ركيك بلاغياً . أما مثل : طارت السمكة طيراناً ، فالبلاغة ترضى عن مجيء المصدر المهم ؛ لغرابة معنى عامله ، وتشكك السامع فى صحته . . . وهكذا . . .

وتوكيد المصدر لعامله هو من نوع التوكيد اللفظى - الذى سيجىء فى الجزء الثالث م ١١٦ ص ٤٣٤ - ؛ فيؤكد نفس عامله إن كان مصدرأ مثله ، ويؤكد مصدر عامله الذى ليس بمصدر ليتحد المؤكّد والمؤكّد معاً فى نوع الصيغة ؛ (تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظى ، ومنه التوكيد بالمصدر الذى نحن فيه) ؛ فعنى قولك : عبرت النهر عبراً - أوجدت عبراً عبراً . وهذا رأى المحققين . لكن سياترّب على الأخذ برأيهم حذف المؤكّد فى التوكيد اللفظى ، وهذا الحذف - عند أكثرهم - ينافى الغرض من التوكيد اللفظى . وفوق هذا عامله الحقيقى محذوف أيضاً ؛ ففى الكلام حذف كثير .

هل يجاب بأن المؤكّد مع حذفه ملاحظ يدل عليه اللفظ المذكور الذى يشاركه فى الاشتقاق ، وهو :

«عبرت» فهو محذوف كالمذكور ؟

(١) يدخل فى هذا القسم المصدر المصوغ للدلالة على الهيئة ، (وسيجىء الكلام عليه فى ج ١٠٠٣) .
(٢) يقولون بحق : إن المصدر النوعى إن كان مضافاً فالأصح اعتباره نائب مصدر ؛ لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره ؛ وإنما يفعل فعله الصادر منه ؛ فالأصل فى مثل : سرت سير ذى رشد ؛ هو : سرت سيراً مثل سير ذى رشد ؛ فحذف المصدر ، ثم صفته ، وأنيب المضاف إليه منابه . ولولا ذلك لكان المعنى : أن سير ذى الرشد قد سرته هو نفسه ؛ وهذا فاسد ، إذ كيف أسير السير المنسوب لذى الرشد ؟ كيف يكون ذو الرشد هو الذى ساره وأوجده فى حين أقول أنا الذى سرته وأوجده ؟ ففى الكلام تناقض وفساد لا يزيلهما إلا اعتبار النوعى المضاف نائب مصدر . وهذا كلام دقيق ، يتجه إليه غرض المعربين ، وإن لم يتقيدوا به فى إعرابهم الشائع المقبول أيضاً ؛ تيسيراً وتخفيفاً . (راجع رقم ١ هامش ص ٢١٦) .

المذكور مع بيان^(١) عدده ، ويكون الثاني هو الأهم . ولا يتحقق الثاني وحده بغير توكيده معنى العامل ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين ، وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات .

(د) وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثة مجتمعة^(٢) ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين نافعتين - وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات طويلات ...

ولابد من اعتبار المصدر مختصاً في هذه الحالات الثلاث الأخيرة : (ب - ج - د) ، لأن المصدر المبهم مقصور على التوكيد المحض ؛ لا يزيد عليه شيئاً . فإذا دل مع التوكيد على بيان النوع ، أو بيان العدد ، أو عليهما معاً - وجب اعتباره مصدراً مختصاً^(٣) .

ومما تقدم نعلم أن فائدة المصدر المعنوية قد تقتصر على التوكيد وحده ، ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده ، ولا بيان العدد وحده ، ولا على هذين الأخيرين معاً ؛ إذ لا بد من إفادة التوكيد في كل حالة من هذه الحالات الثلاث . ومن ثمّ قسم بعض النحاة المصدر قسمين ؛ « مبهماً » ؛ ويراد به : المؤكّد لمعنى عامله المذكور . و« مختصاً » ؛ ويراد به المؤكّد أيضاً مع زيادة بيان النوع ، أو زيادة بيان العدد ، أو ببيانها معاً .

وقسمه بعض آخر ثلاثة أقسام ؛ هي : المؤكّد لعامله المذكور ، والمؤكّد المبين لنوعه ، والمؤكّد المبين لعدده ، وسكت عن المؤكّد المبين للنوع والعدد معاً ؛ لأنه مركب من الأخيرين ؛ فهو مفهوم ومقبول بدهاة . ونتيجة التقسيم واحدة^(٤) .

(١) ويدخل في هذا القسم المصدر المصوغ للدلالة على المرة ، وهو - في الغالب - لا يعمل ، كسائر المصادر العددية .

(وسنشير لهذا في رقم ٤ من هامش ص ٢١١ وكما في ص ٢١٢ . أما تفصيل الكلام عليه فو بابيه الخاص من ج ٣ م ١٠٠) .

(٢) هي : توكيد المعنى ، وبيان النوع ، وبيان العدد .

(٣) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٠٧ - حيث البيان .

(٤) وهناك قسم آخر - سيجيء في ص ٢٢٠ - هو المصدر النائب عن عامله المحذوف ، وهو مستقل بنفسه في رأى حسن ؛ ولذا يقول المحققون إن أقسام المصدر أربعة ، والأخذ بهذا الرأى أنفع ، لأنه يذلل صعوبات لا يمكن تذليلها إلا بالتأويل والتقدير والتكلف من غير داع . ومن أمثلة هذا : أن المصدر المؤكّد لعامله لا يجوز في الغالب حذف عامله - كما سيجيء في ص ٢١١ و ٢١٩ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٢٠ - ، ولا أن يعمل ، مع أن هناك أنواعاً من المصادر قد تؤكد عاملها وتعمل عمله مع وجوب حذفه ؛ كالمصدر النائب عن عامله المحذوف ، فهذا تناقض يمنعه أن يكون هذا قسماً مستقلاً .

أمثلة للتوكيد وحده : كلم الله موسى تكليماً - غزا العلم الكواكب غزواً - نزل الطيارون فوق سطح القمر نزولاً ، ومشوا عليه مشياً . صافح الفيل صاحبه مصافحة .
أمثلة للتوكيد مع بيان النوع : ترنم المغنّي ترنم البلبل - رسم الخبير رسماً بديعاً - أجاد المطربُ إجادة الموسيقى .

أمثلة للتوكيد مع بيان العدد : قرأت رسالة الأديب قراءة واحدة ، وقرأها أخرى قراءتين ، وقرأها غيرنا ثلاث قراءات .

أمثلة للتوكيد مع بيان الأمرين : ترنمت ترنيمى البلبل والمغنى الساحرين - رحلت لبلاد الشام ثلاث رحلات جميلات .

العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق :

النحاة يسمون المصدر المنصوب الدال بنفسه على قسم مما سبق :
« المفعول المطلق »^(١) .

فالمفعول المطلق تسمية يراد منها : « المصدر المنصوب المبهم ، أو المختص » .
وقد يراد منها : « النائب عن ذلك المصدر » ؛ فهي تسمية صالحة لكل واحد منهما ، تنطبق عليه . - كما سنعرف^(٢) .

(١) يقول ابن هشام في تعريف المفعول المطلق : « إنه اسم يؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده ، وليس خبراً عن مبتدأ (كقولنا : علمك علم نافع) ولا حالا (نحو : ولي مدبراً) . . . » اهـ لا داعي لقوله : (ليس خبراً عن مبتدأ) ؛ لأن هذا الخبر مرفوع وعمدة ، كما أن خبر النواسخ عمدة . ولا لقوله : (ليس حالا) ، لأن الحال مشتق - في الغالب - أما المفعول المطلق فليس مرفوعاً ولا عمدة ، وليس بمشتق في الغالب . . . - هذا ، والحال في المثال مؤكدة لعاملها -

(٢) سنعلم مما سيحىء في ص ٢١٣ أن هناك أشياء تنوب عن المصدر الأصيل عند حذفه ؛ فتعرب مفعولاً مطلقاً ، أو نائب مصدر ، ولا تعرب مصدرأ . وعلى هذا قد يكون المصدر مفعولاً مطلقاً كالأمثلة السابقة ، (وقد يكون المصدر غير المفعول المطلق ؛ وذلك إذا كان المصدر مرفوعاً ، أو مجروراً أو كان منصوباً لا يبين توكيداً ، ولا نوعاً ، ولا عدداً ، نحو : القتل أشنع الجرائم ، والفتنة أشد من القتل . إن القتل أشنع الجرائم . وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر ؛ كالأشياء التي أشرنا إليها ؛ وهي التي تنوب عن المصدر عند حذفه . فالمصدر والمفعول المطلق يجتمعان معاً في بعض الحالات فقط ، وينفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر . (وهذا يسمى عند المناطقة : بالعموم الوجهي بين شيئين ؛ فيجتمعان معاً في جهة معينة ، وينفرد كل منهما في جهة أخرى تجمله أعم ، وأشمل ، وأكثر أفراداً من نظيره . . .)

١ - إذا كان المصدر مؤكّداً لعامله المذكور في الجملة تأكيداً محضاً^(٢)؛ فإنه لا يرفع فاعلاً^(٣)، ولا ينصب مفعولاً به. إلا إن كان مؤكّداً نائباً عن فعله المحذوف^(٤).

كما لا يجوز - في الرأى الشائع - تثنيته، ولا جمعه، ما دام المراد منه في كل حالة هو المعنى المجرد، دون تقييده بشيء يزيد عليه، (أى: ما دام المصدر مُبْهِمًا)؛ فلا يقال: صفحت عن المخطئ صفحين، ولا وعدتُك وعوداً. إلا إن كان المصدر المبهم مخمومًا بالتاء؛ مثل التلاوة؛ فيقال: التلاوتان، والتلاوات.

وسبب امتناع التثنية والجمع أن المصدر المؤكّد مقصود به معنى الجنس^(٥)؛ لا الأفراد؛ فهو يدل بنفسه على القليل والكثير، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية في المفرد، والتثنية، والجمع؛ لأن دلالاته تتضمنها. ومثل المصدر المؤكّد ما ينوب عنه.

ولا يجوز أيضاً - في الغالب - حذف عامل المصدر المؤكّد ولا تأخيره؛ عن معموله المصدر؛ لأن المصدر جاء لتقوية معنى عامله، وتقديره بإزالة الشك عنه، وإثبات أنه معنى حقيقى، لا مجازى، والحذف مناف للتقوية والتقرير، كما أن التأخير يناهى الاهتمام^(٦). لكن هناك مواضع يحذف فيها عامل المصدر المؤكّد وجوباً بشرط إنبابة المصدر عنه، وستجىء^(٧).

(١) أفرد النحاة لإعمال المصدر باباً خاصاً بهذا العنوان، يشمل شروط إعماله، ويختلف أحكامه، (وسيجىء في ج ٣ ص ٢٠١ م ٩٩).

(٢) أى: مجرداً من كل زيادة أخرى تنضم إلى التوكيد؛ كالزيادة الدالة على النوع أو على العدد، أو عليهما.

(٣) لأنه نوع من التوكيد اللفظى - كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٠٧ - والتركييد اللفظى لا يكون عاملاً ولا معمولاً، إلا فيما نص عليه البيان المدون هنا، وفي بابها الخاص (ج ٣).

(٤) هذه الحالة الفريدة التى يعمل فيها المصدر المؤكّد عمل فعله. وستجىء مواضع نيابته عنه في ص ٢٢١ م ٧٦، أما المبين - بنوعه - فلا يعمل في الغالب، كما سنذكره.

(٥) المراد: الجنس الإفرادى، وهو ما يصدق على القليل والكثير، مثل: ماء - هواء - ضوء (راجع ج ١ ص ١٥ م ١).

(٦) هذا تعليل النحاة. أما التعليل الأنسب فهو « المحاكاة » للوارد عن فصحاء العرب.

(٧) في ص ٢٢١ م ٧٦.

٢ - أما المصدر المبين للنوع - إذا اختلفت أنواعه - أو المبين للعدد، فيجوز تثنيتهما وجمعهما جمعاً مناسباً^(١)، وتقدمهما على العامل، وهما في حالة الإفراد أو التثنية أو الجمع، ولا يعملان شيئاً - في الغالب -^(٢)؛ فليس لهما فاعل ولا مفعول . . . ؛ فثال تثنية الأول وجمعه: سلكت مع الناس سُلُوكِي العاقل؛ الشدة حيناً، والملاينة حيناً آخر - سرت سِيرَ الخلقاء الراشدين؛ أي: سلكت مع الناس نوعين من السلوك، وسرت معهم أنواعاً من السير. (وليس المراد بيان عدد مرات السلوك، - وأنه كان مرتين، ولا بيان مرات السير، وأنه كان متعدداً^(٣))، وإنما المراد بيان اختلاف الأنواع في كل حالة، بغير نظر للعدد^(٣)).

ومثال الثاني: خطوات في الحديقة عشر خطوات، ودُرْتُ في جوانبها أربع دورات^(٤).

(١) المراد بالجمع المناسب هنا: ما تحققت شروط صحته؛ ذلك أن الجمع ثلاثة أنواع؛ (جمع مذكر - جمع مؤنث سالم - جمع تكسير). ولكل جمع من الثلاثة شروط خاصة به، لا بد من تحققها في مفرده قبل جمعه قياسياً. وتلك الشروط تختلف باختلاف المفرد لكل نوع.

(٢) وقد يعمل المبين للنوع أحياناً، كأن يكون مضافاً لفاعله، ناصباً مفعوله أو غير ناصب؛ نحو: تأملت من إيذاء القوى الضعيف - حزنت حزنَ المريض. وهذا العمل - على قلته - قياسي.

(كما سيبيء البيان في ج ٣ م ٩٩).

(٣ و ٣) لأن دلالة المصدر على العدد هي من اختصاص القسم التال العددي، وليست من

القسم النوي.

(٤) وإلى هذا يشير ابن مالك ببيت ذكره متأخراً عن هذا المكان المناسب له - وسيبيء في

هامش ص ٢١٨ - :

وَمَا لِتَوَكِيدٍ فَوْحُذٌ أَبَدًا وَثَنَّ ، وَاجْمَعُ غَيْرَهُ ، وَأَفْرِدًا

أي: أن المصدر الدال على التوكيد يجب توحيدَه؛ أي: إفراده؛ فلا يترك الإفراد إلى التثنية أو إلى الجمع. أما غيره فثنته إن شئت، أو اجمعه جمعاً مناسباً، أو أفرده، أي: اجمله مفرداً. وقد أوضحنا في الصفحة الآتية أن النائب عن المصدر المؤكد، أو: المبين، يجري على حكمه.

حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه

يجوز حذف المصدر الصريح بشرطين : أن تكون صيغته (أى : مادته اللفظية) من مادة عاملة اللفظية ^(١) ، وأن يوجد في الكلام ما ينوب عنه بعد حذفه .

وحكم هذا النائب : النصب دائماً ^(٢) . ويذكر في إعرابه : أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف ، أو : منصوب لأنه مفعول مطلق ، ولا يصح في الإعراب الدقيق أن يقال : « منصوب لأنه مصدر » ؛ ذلك لأنه ليس مصدرًا للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه . . . فن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرز من الخطأ في مداولاتها ؛ فعند إعراب المصدر الأصلي المنصوب نقول : إنه « مصدر منصوب » ، أو : « مفعول مطلق » منصوب كذلك . أما عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فنقول في إعرابه : « إنه نائب عن المصدر المحذوف ، منصوب » ، أو : « مفعول مطلق ، منصوب » ، ولا يصح أن يقال : مصدر . . .

(١) يشترط النحاة أن يكون المصدر متصلاً في المصدرية . ويفسرونها بأنها التي تكرن من لفظ عاملة وحروفه ، لا مطلق المصدر ؛ ففي مثل : سررت فرحاً - أو فرحت جزلاً - لا تعد كلمة « فرحاً » ولا كلمة : « جزلاً » مصدرًا متصلاً للفعل المذكور ؛ لعدم الاشتراك اللفظي في الصيغة ، وإنما هما نائبتان عن المصدرين الأصليين المحذوفين ، والأصل : « سررت سروراً » ، و « فرحت فرحاً » ، ثم حذف المصدر الأصلي ، وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه ، ولكنه يراده من جهة المعنى . لهذا يعربون المصدر المرادف السالف « نائباً عن المصدر الأصلي » ، أو : « مفعولاً مطلقاً » كما قلنا ، وكما عرفنا في رقم ٢ من هامش ص ٢١٠ أن المفعول المطلق يطلق - أحياناً - على المصدر الأصلي المنصوب على المصدرية ، وقد يطلق على ما ينوب عنه أحياناً أخرى ، كما في هذا المرادف .

والمترادفان هما اللفظان المشتركان في المعنى تمام الاشتراك - بحيث يؤدي أحدهما المعنى الذي يؤديه الآخر - مع اختلاف صيغتهما في الحروف ؛ مثل : (فرح ، وجزل) ، ومثل : (شتان ، وكره) ومثل : (حب ، وريقة) .

(٢) مع خضوعه لبقية الأحكام التي كان يخضع لها المصدر المحذوف ؛ كما أشرنا قريباً في آخر الهامش ص ٢١٢ .

والأشياء التي تصلح للإنبابة عن المصدر كثيرة^(١)؛ منها : ما يصلح للإنبابة عن المصدر المؤكّد، وقد ينبو عن المصدر المبيّن أيضاً إذا وجدت قرينة تُعيّن المصدر المبيّن المحذوف . ومنها ما لا ينبو عن المصدر المؤكّد ، ولكنه ينبو عن غيره من باقي أنواع المصدر . فما يصلح للإنبابة عن المصدر المؤكّد :

- ١ - مرادفه^(٢)؛ مثل : أحببت عزيز النفس مِقَمَةً ، وأبغضت الوضع كُرْهًا .
- ٢ - اسم المصدر^(٣) ، بشرط أن يكون غير عَلم^(٤) : نحو : توضع المصلى وضوءاً - اغتسل الصانع غَسِلاً . فالوضوء والغسل اسمًا مصدرين للفعلين قبلهما ، نائين عن المحذوف . ومثل : فُرُقَةٌ ، وحرْمَةٌ ، في قولهم : افترق الأصدقاء فُرُقَةً ، ولكنى أحترم عهودهم حرْمَةً . فالكلمتان اسمًا مصدرين للفعلين « افترق ، واحترم » قبلهما . ونائين عن المصدرين المحذوفين^(٥) ؛ كالشأن في كل ما يلاقى المصدر في أصول مادة الاشتقاق^(٦) ؛ بأن يشاركه في حروف مادته

(١) يتبين مما يأتي أن أربعة أشياء تصلح للنبابة عن كل مصدر أصيل محذوف هي : (المرادف) - (ملاقيه في الاشتقاق ، ومن هذا اسم المصدر غير العلم) - (الضمير) - (اسم الإشارة) .

(٢) راجع رقم ١ من هامش الصفحة الماضية .

(٣) هو : ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه من ناحية الاشتقاق . ينقص بعض حروفه عن حروف المصدر - وهذا هو الغالب - كما في الأمثلة المعروضة . فهما يتلاقيان في الاشتقاق . ولكن الغالب أن اسم المصدر تقل حروفه عن حروف المصدر الذي يلاقيه في مادة الاشتقاق ،

وقد عرضوا للفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحية اللفظية السابقة ، ومن الناحية المعنوية ؛ فقالوا فيهما : إن لفظ المصدر يجمع في صيغته جميع حروف فعله ؛ فهو يجري عليه في أمرها ، واسم المصدر لا يجري على فعله وإنما ينقص عن حروفه - غالباً - وإن معنى المصدر ومدلوله هو : الحدث . أما اسم المصدر فعناه ومدلوله المصدر لا الحدث ، فهو يدل على الحدث بواسطة . أى : أن المصدر يدل على الحدث مباشرة وبالإصالة ، واسم المصدر بمنزلة النائب عنه في ذلك . على أن تفصيل الكلام على تعريفهما وإيضاح الفروق الدقيقة بينهما وسرد أحكامهما - سيجيء في الباب الخاص بهما ؛ هو : باب : « إعمال المصدر ، واسمه » (ح ٣ ص ٢٠١ م ٩٩) . ومن الفوارق اللفظية المدونة هناك أن اسم المصدر مقصور على السماع ، أما المصدر فنه السماعي ، ومنه القياسي .

(٤) وحجتهم أن العلمية معنى زائد على المصدر ؛ لأن المصدر يدل على الحدث فقط ، - كما عرفنا - فإذا كان النائب اسم مصدر وعلماً معاً فقد اجتمع فيه أمران ؛ هما : « العلمية ، والدلالة على الحدث » . واجتماعهما يجعله غير صالح للنبابة عن المصدر المحذوف ؛ لأن المصدر المحذوف لا يدل على العلمية ؛ فكيف يدل عليها اسم المصدر وهو نائب عنه في لفظه وفي معناه ؟ أى : كيف يدل النائب على شيء ليس في الأصل ؟

(٥) انظر المصباح المنير ، مادة : « حرم » . (٦) يدخل في هذا المصدر الميمي .

الأصلية ؛ إما مع كونه مصدر فعل آخر ؛ كالمثالين الأولين ، ونحو : « التبتيل » في قوله تعالى : (واذكر اسمَ رَبِّكَ ، وَتَسْتَلِّ^(١) إليه تَسْتِيلًا) ، فإنه مصدر^(٢) للفعل : « بَتَّل » وقد ناب عن « التبتُّل » ، الذى هو مصدر الفعل : « تَسْتَلِّ » . وإما مع كونه اسم^(٣) عين ؛ نحو قوله تعالى : (واللهُ أُنْبِتْكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا . . .) ، فكلمة : « نباتًا » اسم للشئء النابت من زرع أو غيره ، وقد ناب عن : « إنباتًا » الذى هو المصدر القياسى للفعل : « أنبت »^(٤) .

٣ - بعض أشياء أخرى ؛ كالضمير العائد عليه بعد الحذف ، وكالإشارة له بعد الحذف أيضًا ؛ كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص : « أخلصته لمن أودّه » ، وعن الإقبال : « أقبلتُ هذا » . والأصل : أخلصت الإخلاص ، وأقبلت الإقبال . فالضمير عائد على المصدر المؤكّد الذى حذف ، ونائب عنه ، وهو : (الإخلاص) واسم الإشارة يشير إلى المصدر المؤكّد الذى حذف وينوب عنه ؛ وهو : (الإقبال) .

والذى يصلح للإنبابة فى الأنواع الأخرى :

١ - لفظ كلّ أو بعض ، بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف ؛ نحو : لا تنفق كل الإنفاق ، ولا تبخل كل البُخل ؛ وابتغِ بين ذلك قَوامًا^(٥) . إذا سنحت الفرصة لغاية كريمة فلا تتمهل فى اقتناصها بعض تمهل ، ولا تتردد بعض تردّد ؛ فإنها قد تُفُت ، ولا تعود .

ومثل كلّ وبعض ما يؤدى معناهما من الألفاظ الدالة على العموم أو على

(١) تفرغ° وانقطع لعبادته وطاعته .

(٢) لم يعتبروا ؛ « التبتيل » اسم مصدر للفعل : « تبتل » ؛ لأن حروفه تزيد على حروف مصدر هذا الفعل ، واسم المصدر - فى رأى الشائع عندهم - لا بد أن يقل حروفه عن حروف مصدر الفعل الذى يجرى على مقتضاه فى الاشتقاق . أما رأى الذى لا يشترط أن يقل عن حروف المصدر ، ويبيح أن تزيد ، فيجعل « تبتيلًا » اسم مصدر .

(٣) ذات مجسمة ، وليس - كالمصدر ؛ واسمه - معنى مجرداً .

(٤) يرى بعض النحاة أن كلمة « نبات » فى الآية مصدر جرى على غير فعله ؛ لأنه فى الأصل مصدر للفعل : « نبت » - ثم سُمى به النابت ؛ فيكون داخلًا فى قسم الملاقى للمصدر فى الاشتقاق مع كونه مصدر فعل آخر . ولا مانع أن تكون « نبات » اسم مصدر للفعل : « أنبت » .

(٥) اطلب طريقاً وسطاً معتدلاً بين الأمرين .

البعضية ، مثل : جميع ، عامة ، بعض ، نصف ، شَطْر . . .

٢ - صفة المصدر المحذوف^(١) ؛ نحو : تكلمت أحسنَ التكلم وتكلمت أى تكلم^(٢) . إذ الأصل : تكلمت تنكلمت أحسنَ التكلم - وتكلمت تكلمت أى تكلم ، بمعنى : تكلمت تكلماً عظيماً - مثلاً - .

٣ - مرادف المحذوف ؛ نحو : وقوفاً وجلوساً في مثل : قمت وقوفاً سريعاً للقدام العظيم ، وقعدت جلوساً أحسنأ بعد قعوده ، ومثل : لما اشتعلت النار صرخ الحارس صياحاً عالياً ؛ لينبه الغافلين ، ولم يتباطأ توانياً معيباً في مقاومتها .

٤ - اسم الإشارة ؛ والغالب أن يكون بعده مصدر كالمحذوف ؛ كأن تسمع من يقول : « راقني عدل عمر » ؛ فتقول : سأعدل ذلك العدل العُمري . ويصح مع القرينة : سأعدل ذلك .

ومثل أن تسمع : أعجبني إلقاؤك الجميل ، وسألني ذلك الإلقاء ، أو سألتني ذلك ، فقد حذف المصدر بعد اسم الإشارة : لوجود القرينة الدالة عليه بعد حذفه ، وهي اسم الإشارة - في المثالين - فإنه يدل دلالة المصدر هنا بالإشارة إليه ، ويغني عنه^(٣) . . .

٥ - الضمير العائد على المصدر المحذوف ؛ كأن تقول لمن يتحدث عن الإكرام التام والإساءة البالغة : « أكرمهُ من يستحقه ، وأسيئها من يستحقها » تريد : أكرم الإكرام التام من يستحقه . . . ، وأسيئ الإساءة البالغة من يستحقها^(٤) .

(١) ويدخل في صفة المصدر المحذوف المصدر النوعي المضاف الذي سبق أن أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٨ وأوضحنا الرأي والسبب في اعتباره نائباً عن المصدر .
والكثير في الصفة النائية عن المصدر أن تكون مضافة إليه ؛ كالأشلة المذكورة ، وقول الشاعر :

الغِنَى في يد اللئيم قبيح قدرَ قبيح الكريم في الإملاق

أى : قبيح قبحاً قدر قبح الكريم في الإملاق .

(٢) هذا التركيب فصيح بالاعتبار الذي يليه ، والذي يبين أصله ، وما طرأ عليه من حذف . (وبسط الكلام على صحته مدون في ج ٣ - باب الإضافة ، م ٩٥ ص ١١٠ ، ١١٢ وما بعدها حيث الرأي الحاسم في موضوع «أى») . ولها إشارة في باب النعت - م ٣٠ ص ١١٤ ص ٤٥٢ .

(٣) لا بد من هذه القرينة التي تجعل المحذوف بمنزلة المذكور ، وإلا كان اسم الإشارة نائباً

عن مصدر مؤكّد ، لا عن مصدر نوعي .

(٤) مثل هذا الأسلوب قد يبدو غريباً . لكن إذا عرفنا أن معناه : الإكرامُ ، أكرمُ لإكراماً من يستحقه . والإساءة ، أسيءُ لإساءة إلى من يستحقها - ذهب الغرابية . وهو أسلوب عربي صحيح له =

٦ - العدد الدال على المصدر المحذوف : نحو : يدور عقرب الساعات في اليوم والليلة أربعاً وعشرين^(١) دورة ، ويدور عقربُ الدقائق في الساعة ستين^(١) دورة .

٧ - الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف ، وتحقيق دلالاته ؛ نحو : سقيت العاطش كوباً - ضرب اللاعب الكرة رأساً ، أو رجلاً ، أى : سقيت العاطش سقياً كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرب رأس ، أو ضرب رجل ، بمعنى : سقيت العاطش بأداة تؤدي مهمة السقى : تسمى : « الكوب » . وضرب اللاعب الكرة بأداة معروفة بهذا الضرب تسمى : الرأس ، أو : الرجل^(٢) ولا بد في الآلة أن تكون معروفة بأنها تستخدم في إحداث معنى المصدر ؛ فلا يصح سقيت الرجل العاطش دلوأ - ولا ضرب اللاعب الكرة بطناً ؛ لأن الدلو لا يسقى بها الرجل ، والبطن لا يُضرب به الكرة .

٨ - نوع من أنواعه ؛ نحو ؛ قعد الطفلُ القُرْفُصَاءَ^(٣) - مشى العدو القَهْقَرَى^(٤) ، أو : التتهقهر - سرت وراءه الجرى - نام الآمن ملء جفونه^(٥) . . .
أى : قعد قعود القُرْفُصَاءَ - مشى مشى القَهْقَرَى ؛ وسرت سير الجرى - نام الآمن نوماً ملء جفونه . . .

= نظائر كثيرة في القرآن ؛ وغيره مثل قوله تعالى : (فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ)
أى : لا أعذب العذاب - لا أعذب عذاباً - أحداً من العالمين . . .

(١ و ١) والأصل : دوراناً أربعاً وعشرين دورة - دوراناً ستين دورة . ثم حذف المصدر ، وناب عنه عدده .

(٢) في مثل هذه الأمثلة ونحوها حذف المضاف - وهو المصدر المنصوب - وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فصار منصوباً مثله ؛ إذ الأصل كما قلنا : سقيت العاطش سقى كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرب رأس ، أو ضرب رجل .

(٣) نوع من القعود ، يستقر فيه الجالس ، وفخذه ملتصقتان ببطنه ، يحيط بهما ذراعه . أو ينكب على ركبتيه ، لاصقاً فخذه ببطنه ، وكفاه تحت إبطيه . . .

والقرفصاء والقهقرى معدودان هنا نائبين للمصدر ؛ لأنهما من غير لفظ العامل ؛ بالرغم من أنهما مصدرين أصليين للفعلين : « قَرَفَصَ » و « قَهْقَرَ » ؛ فهما مع فعليهما المشاركين لهما في المادة - مصدران ، أما مع عامل آخر لا يشاركهما في المادة اللفظية - كالذي هنا - فثابتان عن المصدر - كما سلف في رقم ١ من هامش ص ٢١٣

(٤) هى الرجوع إلى الخلف .

(٥) ومن هذا قول المتنبي عن قصائده ومشكلاتها المعنوية :

أنام ملء جفونى عن شواردها ويسهر الخلق جراًها ويختصم

(جراها = من جرائها . أى : من أجلها . . .) وما يصلح النوع قول الشاعر :

٩ - اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف ؛ كصيغة : « فَعِلَّة » ؛ نحو : مشى القَط مَشِيَةً الأسد ، ووثبَ وَثْبَةً الشَّمْر . فكلمة : مَشِيَةً - وَثْبَةً - تدل على نوع من الهيئة يكون عليه المصدر ؛ فهي هنا نائبة عنه .

١٠ - وقته ؛ نحو : فلان يلهو ويمرح ؛ لأنه لم يَحْيَ ليلَةَ المريض ، ولم يعيش ساعةَ الجريح . أى : لم يَحْيَ حياةَ ليلةِ المريض ، ولم يعيش عيشةَ ساعةِ الجريح . (تريد : لم يَحْيَ في ليلةِ كليلةِ المريض ، ولم يعيش في ساعةِ كساعةِ الجريح ؛ يذوق ما فيهما من آلام) . ومن هذا كلمة : « ليلة » في قول الشاعر :

ألم تغتمض عيناك ليلةَ أرمدًا وبيتَ كما بات السليم^(١) مُسهَّدًا

١١ - « ما » الاستفهامية ؛ نحو : ما تكتب خطك ؟ بمعنى : أى كتابة تكتب خطك ؟ أرفُعةً ، أم ثُلثًا ، أم نَسَخًا . . . ؟ ومثله : ما تزرع حقلك ؟

بمعنى : أى زرع تزرع حقلك ؟ أزرع قمح ، أم ذرة ، أم قطن . . . ؟

١٢ - « ما » الشرطية ؛ نحو : ما شئت فاجلس ، بمعنى : أى اجلس شئت فاجلس .

تلك هى أشهر الأشياء التى تنوب عن المصدر غير المؤكّد عند حذفه^(٢) . وتتلخص كلها فى أمر واحد ، هو : وجود ما يدل عليه عند حذفه^(٣) ، ويعنى عنه من غير لَبْس .

= وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابًا

والأصل : تؤخذ الدنيا أخذ غلاب ، ثم حذف المصدر المضاف وحل المضاف إليه محله ، ونصب . (١) الملدوغ .

(٢) ومنها : ملاقيه فى الاشتقاق ؛ نحو قوله تعالى فى مريم : (وأنبها نباتًا حسنًا) واسم المصدر غير العلم ؛ نحو تكلم المتعلم كلام النبلاء - انظر رقم ٢ ص ٢١٤ ورقم ١ من هامشها . (٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ ، وَأَفْرَحِ الْجَدَلِّ - ٦

فسجل فى هذا البيت أن المصدر ينوب عنه عند حذفه كل شئ يدل عليه . واقتصر فى التمثيل على نائبين ؛ هما : لفظ « كل » ، - وقد أضافها للمصدر ؛ حيث قال : « جد كل الجد » - ، ولفظ المرادف ، وهو : الجدل ، بمعنى الفرح ، فى « أفرح الجدل »

ثم ساق بعد هذا البيت بيتاً آخر سبق تدوينه وشرحه فى مكانه المناسب له - بهامش ص ٢١٢ - ،

من مسائل الباب . هو :

وَمَا لَتَوَكِيدٍ فَوَحْدٌ أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا - ٥

حذف عامل المصدر.

إقامة المصدر المؤكّد نائباً عن عامله في بعض المواضع

(١) يجوز حذف عامل المصدر المبيّن للنوع أو للعدد بشرط وجود دليل^(١) مقالّي أو حالّي يدل على المحذوف . فمثال حذف عامل النوعيّ للدليل مقالّي ، أن يقال : هل جلس الزائر عندك ؟ فيجاب : جلوساً طويلاً ؛ أى : جلس جلوساً طويلاً . ومثال حذفه للدليل حالّي أن ترى صياداً أصاب فريسته ؛ فتقول : إصابةً سريعة ؛ أى : أصاب إصابة سريعة . ومن هذا قولهم للمتّهيّ للسفر : « سفرأحميداً ، ورجوعاً سعيداً » ، أى : تسافر سفرأحميداً ، وترجع رجوعاً سعيداً . ومثال حذف عامل العدديّ للدليل مقالّي : هل رجعت إلى بيتك اليوم ؟ فيجاب : رجعتين ، أى : رجعت رجعتين . والدليل حالّي أن ترى خيل السباق وهي تدور : في الملعب ؛ فتقول : دورتين ؛ أى : دارت دورتين . . . وهكذا . والمصدر في الحالات السالفة منصوب بعامله المحذوف جوازاً ، وليس نائباً عنه .

(ب) أما المصدر المؤكّد لعامله فالأصل عدم حذف عامله ؛ لما عرفنا^(٢) من أن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله في النفس ، وتقويته ، ولتقرير المراد منه ، - أى : لإزالة الشك عنه - ، وليبيان أن معناه حقيقي لا مجازي ، وهذه هي دواعي المحيىء بالمصدر المؤكّد ، ومن أجلها لا يصح تثنيته ، ولا جمعه ، ولا أن يرفع فاعلاً أو يتصب مفعولاً ، ولا أن يتقدم على عامله ، ولا أن يحذف عامله^(٣) . . . لأن هذا الحذف مناف لتلك الدواعي ، معارض للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكّد^(٤) .

(١) في رقم ١ من هامش ص ٥٦ أن الدليل (ويسمى : القرينة أيضاً) : قد يكون مقالياً ، أى : مرجعه إلى القول والكلام - وقد يكون حالياً ، لا شأن له بالقول أو الكلام ؛ وإنما الشأن فيه للمشاهدة ، أو نحوها مما يحيط بالشخص ، ويحمله يفهم أمراً مستنبطاً مما حوله ، دون أن يسمع لفظاً مطلقاً . (٢) في ص ٢١١ و «١» من ص ٢٠٧ . (٣) سبقت أحكامه في ص ٢١١ .

(٤) فيما سبق يقول ابن مالك :

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ اِمْتِنَعُ وَفِي سِوَاهِ لِالدَّلِيلِ مُتَّعُ - ٦

يريد : أن هناك تمسكاً للحذف في غير عامل المؤكّد ، عند وجود دليل على المحذوف .

لكن العرب التزموا حذف عامله باطراد في بعض مواضع معينة ، وأنابوا عنه المصدر المؤكّد ؛ فحذف محله ، وعمل عمله في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وأغتنى عن التلفظ بالعامل ، وعن النطق بصيغته ؛ وصار ذكر العامل ممنوعاً معه ؛ لأن المصدر بدلٌ عنه ، وعوض عن لفظه ومعناه (١) ؛ ولا يجتمع العوض والمعوّض عنه (٢) .

ولما كان العرب قد التزموا الحذف والإنابة - معاً - باطراد في تلك المواضع ، لم يكن بدّ من أن نحاكبهم ، ونلتزم طريقتهم الختمية في حذف العامل في تلك المواضع ، وفي إنابة المصدر المؤكّد عنه . ولهذا قال النحاة :

إن عامل المصدر المؤكّد لا يحذف جوازاً - في الصحيح - ؛ وإنما يحذف وجوباً في المواضع التي التزم فيها العرب حذفه لحكمة مقصودة ، مع إقامة المصدر المؤكّد مقامه ، والأمران متلازمان .

ومع أن العامل محذوف وجوباً فإنه هو الذي يتّصّب المصدر النائب عنه (أى : أن المصدر نائب عن عامله المحذوف ، ومنصوب به معاً) .

أما المواضع التي ينوب فيها هذا المصدر عن عامله (٣) المحذوف وجوباً فبعضها خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية ، وبعض آخر خاص بالأساليب الإنشائية غير الطلبية ، أو بالأساليب الخبرية المحضّة (٤) .

(١) هذا المصدر النائب أساسه المبالغة فهو أبلغ وأقوى في تأدية المعنى من عامله .

(٢) سبقت الإشارة (في رقم ٤ هامش ص ٢٠٩ وفي رقم ١ من هامش ص ٢٢٥ إشارة أيضاً) إلى أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسماً مستقلاً بذاته يزداد على الأقسام الثلاثة المشهورة . والسبب أن كثيراً من المصادر النابتة عن عاملها المحذوف قد يكون مؤكّداً لعامله ، والأصل في المؤكّد ألا يعمل ، وألا يحذف عامله مع أن المؤكّد هنا يعمل ويحذف عامله ؛ فيقع التعارض والتناقض بين حكم المؤكّد هنا وحكمه في ناحية أخرى . ولا سبيل للتغلب على هذا التعارض والتناقض إلا بالتأويل والتقدير ؛ - وهذا معيب - ، أو باعتبار المؤكّد هنا ، المحذوف عامله وجوباً ، قسماً مستقلاً . ولا ضرر في هذا ؛ بل فيه تغلب على الصعوبة السالفة .

(٣) بعض المصادر المؤكّدة قد تنوب عن عوامل مهمله ، أو ليست من لفظها ؛ فتكون مقصورة على السماع ، كما يجيء في ص ٢٢٣ مثل : ويح ، ويل . . . وسيجئ الكلام عنها في الزيادة ، ص ٢٣٠ .

(٤) سبق في ج ١ ص ٣٧٤ م ٢٧ إيضاح للجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية . وملخصه : أن الجملة الخبرية هي التي يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ، من غير نظر لقاتلها من ناحية أنه معروف بهذا أو بذلك . مثل : نزل المطر أمس . فهي جملة صالحة لأن توصف بأنها - في حد ذاتها - صادقة أو كاذبة

والجملة الإنشائية هي التي يطلب بها إما حصول شيء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره ؛ فلا دخل للصدق أو الكذب فيها .

١ - فإراد بالأساليب الإنشائية الطلبية هنا : ما يكون فيها المصدر المؤكّد النائب دالاً على أمر ، أو نهى ، أو دعاء ، أو توبيخ ، والكثير أن يكون التوبيخ مقرونًا بالاستفهام^(١) ؛ فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم : قياماً . بمعنى : قوموا ، وأن تقول لهم بعد دخوله واستقراره : جلوساً . بمعنى : اجلسوا . فكلمة : « قياماً » مصدر (أو : مفعول مطلق) منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً . والمصدر نائب عنه في الدلالة على معناه ، وفي تحمل ضميره المستتر الذي كان فاعلاً^(٢) له ؛ فصار بعد حذف فعله فاعلاً للمصدر النائب . ومثل هذا يقال في : « جلوساً » وأشباههما . والأصل قبل حذف العامل وجوباً : قوموا قياماً - اجلسوا جلوساً^(٣)

ومثال النهي أن تقول لجارك وقت سماع محاضرة ، أو خطبة . . . سكوتاً ، لا تكلماً ؛ أي : اسكت ، لا تتكلم . فكلمة : « سكوتاً » مصدر - أو : مفعول مطلق - منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً ، والذي ينوب عنه هذا المصدر في أداء معناه . وفاعل المصدر النائب مستتر وجوباً ، تقديره : أنت ؛ وقد انتقل إليه هذا الفاعل بعد حذف فعل الأمر على الوجه السالف^(٤) . وكلمة : « لا » ناهية ،

= وهي قسمان : إنشائية طلبية ، أي : يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله . وتشمل الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والتخصيص . . . ، - كما هو مدون في المصادر الخاصة بالبلاغة - . وإنشائية غير طلبية وهي التي يريد بها المتكلم : إعلان شيء والتسليم به ، وتقرير مدلوله ، من غير أن يصحب هذا الإعلان والتسليم طلب أمر آخر ، - كما سيبيء في ص ٢٢٣ وتشمل جملة التعجب - في الرأي الشائع - وجملة المدح والذم بنعم وبئس ونظائرهما ، وجملة القسم نفسه ، لا جملة جوابه . . . ، وصيغ العقود التي يراد إقرارها ؛ مثل : بعيت ، وهبيت . . . إلى غير هذا مما في المرجع السابق .

(١) انظر رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية .

(٢ و ٣) ذلك أن فعل الأمر المحذوف وحده ، له فاعل لم يحذف . فلما ناب المصدر عن فعل الأمر المحذوف وحده انتقل فاعله إلى المصدر النائب ، وصار فاعلاً له بعد أن كان فاعلاً لفعل الأمر المحذوف ؛ فالمصدر متحمل لتفسير عامله . وقيل : إن المصدر ناب عن الفعل المحذوف وعن فاعله معاً ؛ فلا يحتاج لفاعل وقيل

والرأي الأول أحسن ، لأنه يسائر القواعد النحوية العامة . والثاني أخف وأيسر . ولا تأثير لاختلافهما في الاستعمال الكلامي والكتابي .

(٣) ومثل قول الشاعر :

أكابرنا عطفاً علينا فإننا بنا ظمأً برحاً ، وأنتم مناهلُ =

و « تكلماً » : مصدر منصوب بالمضارع المحذوف ، المحزوم بلا الناهية^(١) ،
ونائب عنه في تأدية معناه . وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنت .
وهذا الضمير انتقل للمصدر النائب من المضارع المحذوف . - كما تقدم - .

ومثال الدعاء بنوعيه^(٢) قول زعيم : « ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة مع
طاغية جبار ؛ فنصراً لعبادك المخلصين ، وهلاكاً وسُحْقاً للباغي الأثيم » . أى :
فانصر - يا رب - عبادك المخلصين ، واهلك واسحَق الباغى الأثيم . . .
ومنه « سَقِيًّا » و « رَعِيًّا »^(٣) لك ، « وجدعاً وليًّا » لأعدائك . وإعراب المصادر
في هذه الأمثلة كإعرابها في نظائرها السابقة .

ومثال الاستفهام التويخي^(٤) : أبخلاً وأنت واسع الغنى ؟ أسفاهةً وأنت

= يريد : يا أكابرنا ، أعطفوا علينا . . . - وبالرَّح : الشديد . المناهل : جمع مَسْهَل ، وهو
مورد الماء العذب الصَّافى .

(١) والأصل قبل الحذف فيهما : اسكت سكوتاً ، لا تتكلم تكلماً ، ولا يكون حذف المضارع
المحزوم « بلا » الناهية واجباً إلا في هذه الصورة - كما سيحىء هذا في موضعه من باب : « الجوازم » ،
ج ٤ م ١٥٣ عند الكلام على : « لا الناهية » .

(٢) الخير والشر .

(٣) يوجب أكثر النحاة حذف العامل هنا ؛ مراعاة للسباع . ويكون التقدير : (اسق يارب ،
ارع يارب . الدعاء لك أيها المخاطب) ، فالجار والمجرور في صورتين خبر محذوف ؛ تقديره : الدعاء
- مثلاً - ولا يصح أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمصدر قبلهما ؛ لثلاثي المعنى ؛ إذ يكون :
اسق يارب لك - ارع يارب لك . وهذا فاسد ؛ لأن السق ليس مطلوباً لله ، وكذلك الرعى . من أجل
هذا قالوا بحق في مثل : سقيا لك - إن الكلام جملتان وليس جملة واحدة .

على أن لهذا البحث تفصيلات واسعة ، وتفريمات دقيقة ؛ لاغنى عن الإلمام بها ، لتعدد أحكامها
بتعدد استعمالاتها - وقد سجلناها في ج ١ ص ٣٧٢ م ٣٩ - .

ويجيز فريق من النحاة عدم التقيد بوجوب حذف العامل في مثل هذه الصورة المسموعة ، ورأيه
سائق ، والأول هو الأنصح والأقوى - كما سيحىء في « ح » من ص ٢٣٢ .

(٤) قد يكون التويخ للمتكلم ، بأن يوجه صيغة التويخ مشتملة على الخطاب يريد بها نفسه ،
بقرينة . كقول القائل لنفسه : أتركا للعمل وأنا فقير ؟ وقد يكون التويخ للمخاطب ، نحو : أسرقة
وأنت غنى ؟ وقد يكون للغائب ؛ نحو : أخوفاً وهو جندي ؟ وقد يكون التويخ مسبقاً بأداة استفهام .
إما مذكورة صراحة ، أو ملحوظة في حكم المذكورة ، وإما غير مذكورة ولا ملحوظة . فثال المذكورة
وما في حكمها قول الشاعر :

أذلاً إذا شَبَّ العِدا نَارَ حَرِيهِمْ ؟ وزهواً إذا ما يجنحون إلى السِّلْمِ ؟
والأصل : أتدل ذلاً ؟ وتزهو زهواً ؟ فالأول مسبق بهمة الاستفهام المذكورة ، والثاني مسبق بها =

متوقف؟ أي: أتبخّل بخلاً... أتسّفهُ سفاهة... وإعراب المصدر هنا كسابقه: ونيابة المصدر عن عامله المحذوف في الأساليب الإنشائية الطلبية - قياسية، بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته، وأن يكون المصدر مفرداً منكرّاً، وإلا كان سماعياً؛ مثل: ويحّه، - ويله^(١)... - كما تقدم^(٢).

٢- ويراد - هنا - بالأساليب الإنشائية غير الطلبية: المصادر الدالة على معنى يريد المتكلم إعلانه وإقراره، والتسليم به، من غير طلب شيء^(٣)، أو عدم إقراره، كما سبق^(٤). والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب جار مجرى الأمثال، والأمثال لا تُغَيّر؛ كقولهم عند تذكّر النعمة: (حمداً، وشكراً، لا كفرّاً)؛ أي: أحمد الله وأشكره - ولا أكفر به. وكانوا يردّون الكلمات الثلاث مجتمعة لهذا الغرض وهو إنشاء المدح، والشكر، وإعلان عدم الكفر. ووجوب حذف العامل متوقف على اجتماعها؛ مراعاة للمأثور؛ وإلا لم يكن الحذف واجباً.

وكقولهم عند تذكّر الشدة: «صبراً، لا جزعاً». بمعنى: أصبر^(٥)،

= ملاحظة وتقديراً. ومثال غير المذكورة وغير المقدرة قول الشاعر:

خمولاً، وإهمالاً، وغيرك مولع
بتثبيت أسباب السيادة والمجد
أي: تخمل خمولاً، وتهمل إهمالاً...

(١) المصادر الدالة على الطلب لا تصلح أن تكون نعتاً، ولا منهوتاً - كما سيجيء في باب النعت -

ج ٣ م ١١٤ ص ٤٤٥.

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٠.

(٣) المقصود في الأساليب الآتية: الإنشاء غير الطلبي - وقد شرحناه في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٠ - ولكنهم جعلوها من قسم الخبر نظراً لصورة العامل ولفظه. ويرى بعض النحاة أنها أساليب خبرية لفظاً ومعنى. وهذا رأى حسن، لوضوحه، والمسألة رهن بالاصطلاح.

(٤) في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٠.

(٥) أما كلمة: صبراً في مثل قول الشاعر:

فصبراً في مجال الموت صبراً
فما نيل الخلود بمستطاع

فتصح أن تكون مصدرًا نائباً عن الفعل المضارع: «أصبر» فيكون هذا المصدر من نوع الإنشاء غير الطلبي وتصح أن تكون مصدرًا نائباً عن فعل الأمر - أي عن: «أصبر» - فيكون المصدر من نوع الإنشاء الطلبي الذي سبق بيانه.

لا أجزعُ ، يريد إنشاء هذا المعنى . وعند ظهور ما يعجب : « عجباً » ، بمعنى أعجبُ ، وعند الحث على أمر : (افعَلْ وكرامةً) ، أى : وأكرمك . وعند إظهار الموافقة والامتثال : (سمعاً وطاعة) ، بمعنى : أسمعُ وأطيعُ .

والمصدر فى كل ما سبق - أو : المفعول المطلق - منصوب بالفاعل المحذوف وجوباً وهو الذى ناب عنه المصدر فى أداء المعنى ، وفى تحمل الضمير الفاعل ، وتقديره للمتكلم : أنا .

ونبابة هذا النوع من المصادر عن عامله تكاد تكون مقصورة على الألفاظ المحددة الواردة سماعاً عن العرب . ويرى بعض المحققين جواز القياس عليها فى كل مصدر يشيع استعماله فى معنى معين ، ويشتهر تداوله فيه ، وله فعل من لفظه ، من غير اقتصار على ألفاظ المصادر المسموعة . وهذا رأى عملى مفيد^(١) .

٣ - ويراد بالأساليب الخبرية المحضنة أنواع ، كلها قياسية ، بشرط أن يكون العامل المحذوف وجوباً فعلاً من لفظ المصدر ومادته .

منها : الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح أمراً مبهماً مجملاً ، تتضمنه جملة قبل هذا المصدر ، ويفصل عاقبتها ؛ أى : بين الغاية منها (فالشروط ثلاثة فى المصدر : تفصيله عاقبة ، وأنها عاقبة أمر مبهم تتضمنه جملة ، وهذه الجملة قبله) مثل : « إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء ؛ فإما عتاباً كريماً ، وإما صفحاً جميلاً^(٢) » ؛ فسلكُ مسلك العقلاء أمر مبهم ، مجمل ، لا يعرف المقصود منه ؛ فهو مضمون جملة محتاجة إلى إيضاح ، وتفصيل ، وإبانة عن المراد ، فجاء بعدها الإيضاح والتفصيل والبيان من المصدرين : « عتاباً » و « صفحاً » المسبوقين بالحرف الدال على التفصيل ؛ وهو : « إما » .

وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً ، وقد ناب كل مصدر عن فعله فى بيان معناه . والتقدير : فإما أن تعتِبَ عتاباً كريماً ، وإما أن تصفح صفحاً جميلاً .

(١) لأنه يسائر الأصول اللغوية العامة ، ولا تضار اللغة باتباعه . وقد أشرنا لهذا فى « ج » من

(٢) وتنفى « أو » عن « إما » الثانية ؛ كقول الشاعر :

وقد شفنى ألا يزال يروغنى خيالك إما طارقاً أو مغاديا

ومثله: « إذا تعبت من القراءة فاتركها لأشياء أخرى ؛ فإما مشياً في الحدائق ، وإما استماعاً للإذاعة ، وإما عملاً يدوياً مناسباً » . فالمصادر « مشياً » - « استماعاً » - « عملاً » ... موضحة ومفصلة لأمرغامض مجمل في جملة قبلها ، يحتاج لبيان ، هو : « التَّركُ لأشياء أخرى » فعامل كل منها محذوف وجوباً ، والتقدير : تمشى مشياً - تستمع استماعاً - تعمل عملاً . . . فهي مصادر منصوبة بفعلها المحذوف الذي نابت عنه في تأدية معناه . . . وانتقل إليها الفاعل بعد حذف العامل ؛ فصار فاعلاً مستتراً للمصدر النائب . والتقدير : « أنت » . ومثل قول الشاعر :

لأجهدنَّ ؛ فإمَّا درءَ واقعة تُخشى ، وإما بلوغَ السؤل والأمل
والتقدير : فإمَّا أدرأُ درءَ واقعة ، وإما أبلغ بلوغَ السؤل . . .

ومنها : الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مكرراً أو محصوراً ، ومعناه مستمراً إلى وقت الكلام ، وعامل المصدر واقعاً في خبر مبتدأ اسم ذات^(١) . فمثال المكرر : المطرُ سحاً سحاً - الخيل الفارهة^(٢) صهيلاً^(٣) ، صهيلاً ، وقول الشاعر :

أنا جدًّا جدًّا وهو كُ يسزدا د ؛ إذأ ما إلى اتفاقٍ سبيلُ

(١) الشروط أربعة : أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً . وأن يكون عامله خبراً لمبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين ؛ (أى : اسم ذات مجسمة) فلا يراد به أمر معنوي (عقل) كإلهم - الفهم - النيل - البراعة . . . ، وأن يكون معنى المصدر مستمراً إلى زمن الحال ؛ لا منقطعاً ولا مستقبلاً محضاً . فإن فقد شرط من الشروط لم يكن المحذف واجباً ، وإنما يكون جائزاً - في رأى - .

ويقوم مقام التكرار والحصر السالفين بشرط استيفاء باقي الشروط - دخول الهمزة على المبتدأ نحو : أنت طيراناً ، والعطف على المصدر ؛ نحو أنت طيراناً وعموماً .
ويلاحظ هنا ما سبق أن أشرنا إليه (في ب من ص ٢١٩) من أن حذف عامل المؤكَّد ممنوع - على الصحيح - إلا حين يكون المصدر نائباً عن فعله في المواضع التي ينوب فيها عنه ، (ومنها هذه الصورة التي ينوب فيها وجوباً عند استيفاء الشروط ، وجوازاً - في رأى - عند فقد شرط أو أكثر .) ، وأن الأحسن اعتبار المصدر النائب عن عامله قسماً رابحاً مستقلاً بنفسه ؛ لأنه قد يؤكد عامله المحذوف ، والأصل في المؤكَّد ألا يحذف عامله . فلذفع هذا التعارض يعتبر قسماً مستقلاً ؛ كى لا يدخل في قسم المؤكَّد غير النائب ، فيقع تعارض واضح بين حكم المؤكَّد وهو يقتضى عدم حذف عامله ، وحكم هذه الأنواع التي يكون فيها المصدر نائباً عن عامله ومؤكِّداً له . مع أن هذا العامل محذوف (كما أشرنا في رقم ٤ من هامش ص ٢٠٩ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٢٠) .

(٣) الصهيل : صوت الخيل .

(٢) النشيطة القوية .

ومثال المحصور : (ما الأسد مع فريسته إلا فتكاً - ما النمر عند لقاء الفيل إلا غدرآ)؛ التقدير : يَسُحُّ سَحًّا سَحًّا - تصهّل سهيلاً سهيلاً - أجدّ جدًّا جدًّا - . . . الا يفتك فتكاً - . . . الا يغدر غدرآ - . فهذه المصادر وأشباهاها؛ تقتضى - بسبب التكرار أو الحصر - حذف فعلها . وهى منصوبة بفعلها المحذوف وجوباً ، ونائبة عنه فى بيان معناه ، ومتمحمة لضميره المستتر الذى صار فاعلاً لها ، وتقديره : « هو » ، أو : « هى » على حسب نوع الضمير المستتر . ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكّداً لنفسه ؛ بأن يكون واقعاً بعد جملة مضمونها كمضمونه ، ومعناها الحقيقى - لا المجازى^(١) - كعناه ، ولا تحتمل مراداً غير ما يراد منه ؛ فهى نص فى معناه^(٢) الحقيقى ، نحو : « أنت تعرف لوالديك فضلها ، يقيناً » . أى : توقن يقيناً ، فجملة : « تعرف لوالديك فضلها » هى فى المعنى : « اليقين » المذكور بعدها ، لأن الأمر الذى توقنه هنا هو : الاعتراف بفضل والديك ، والاعتراف بفضل والديك هو الأمر الذى توقنه ، فكلاهما مُساو للآخر من حيث المضمون .

ومثلها : سرتنى رؤيتك حقاً ، بمعنى : أحقّ حقاً ، أى : أقرر حقاً . فالمراد من : سرتنى رؤيتك ، هو المراد من : « حقاً » ، إذ السرور بالرؤية هو : « الحق » هنا ، والحق هنا هو : « السرور بالرؤية » . فمضمون الجملة هو مضمون المصدر ، والعكس صحيح .

فكلمة : « يقيناً » ، و « حقاً » وأشباهاهما من المصادر المؤكدة لنفسها ، منصوبة بالفعل المحذوف وجوباً ، النائبة عنه فى الدلالة على معناه . أما فاعله فقد صار بعد حذف الفعل فاعلاً للمصدر ، وهذا الناعل ضمير مستتر تقديره فى المثالين : أنا .

ولا يصح فى هذا النوع^(٣) من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التى يؤكد معناها ، ولا التوسط بين جزأيهما .

(١) لأن المجازى قد يراد منه ما لا يراد من المعنى الحقيقى للمصدر ، فقد يراد فى الأمثلة الآتية السخرية أو التهكم . . .

(٢) ولذلك سمي المؤكد لنفسه ، لأنه بمنزلة إعادة الجملة التى تتضمن معناه نصاً ؛ فكأنه نفس الجملة التى أعيدت ، وكأنها ذاته .

(٣) من هذا النوع : لا أفعل الأمر ألبتة . فكلمة : « ألبتة » ، مصدر حذف عامله وجوباً . =

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكداً لغيره ؛ بأن يكون المصدر واقعاً بعد جملة معناها وليس نصاً فى أمر واحد يقتصر عليه ، ولا يحتمل غيره ، وإنما يحتمل عدة معان مختلفة ، منها المعنى الذى يدل المصدر عليه قبل مجيئه فإذا جاء بعدها منع عنها الاحتمال ، وأزال التوهم ، وصار المعنى نصاً فى شيء واحد ؛ نحو : هذا بيتى قطعاً أى : أقطع برأى قطعاً . فلولا مجيء المصدر : « قطعاً » لحاز فهم المعنى على أوجه متعددة بعضها حقيقى ، والآخر مجازى ، أقربها : أنه بيتى حقاً ، أو : أنه ليس بيتى حقيقة ، ولكنه بمنزلة بيتى ؛ لكثرة ترددى عليه ، أو : ليس بيتى ولكنه يضم أكثر أهلى أو : . . . ؛ فمجيء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك ، والحجاز ، وجعل معناها نصاً فى أمر واحد^(١) بعد أن لم يكن نصاً .

وهو منصوب بعامله المحذوف وجوباً ، وقد ناب عنه بعد حذفه لتأدية معناه . وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنا ، انتقل إليه بعد حذف ذلك العامل ولا يصحح - أيضاً - فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر « المؤكد » لغيره على تلك الجملة ، ولا التوسط بين جزأها .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر دالاً على التشبيه بعد جملة ، مشتملة - إجمالاً - على معناه وعلى فاعله المعنوى^(٢) ، وليس فيها ما يصلح عاملاً غير المحذوف^(٣)

= والتاء فيه ليست للتأنيث ، وإنما هى للوحدة . ومعنى « البت » القطع . أى : أقطع فى هذا الأمر القطعة الواحدة ؛ لا ثانية لها ، فلا أتردد ، ثم أجزم بعد التردد . وقد تكون « أل » هنا للمهد ، أى : القطعة المعهودة بيننا ؛ وهى التى لا أتردد معها . فألبتة : تفيد استمرار النقي الذى قبلها . ولو لم توجد لكان انقطاعه محتملاً .

والأفصح ملازمة : « أل » لكلمة : « ألبتة » فى الاستعمال السالف وأن تكون همزتها للقطع .
(١) ولهذا سمي المؤكد لغيره ، أى : للجملة التى قبله ، والتى لا تتضمن معناه نصاً ؛ لأنه أثر فيها ، وجعل معناها نصاً ، فصار به مؤكداً قوياً ، لا ضعف فيه ولا احتمال ، وقد كان ذلك المعنى ضعيفاً قبل مجيء المصدر .

(٢) يراد به الفاعل اللغوى - لا النحوى - وذلك من فعل الشيء حقيقة ، ولو لم تنطبق عليه الشروط النحوية للفاعل . كالمعنى فى المثال الآتى . . . ، فهو فاعل معنى الغناء والتصويت . كذلك : « الشجاع » ، هو فاعل الزبير معنى ، لا نحويًا .

(٣) جملة الشروط فى الحقيقة سبعة : كونه مصدرًا - مشعرًا بأن معناه مما يحدث ويطرأ ، وليس أمرًا ثابتًا دائمًا أو كالدائم (أى : أنه ليس من السجايا الثابتة ، ولا الأمور الفطرية الملازمة ، كالكدكاه =

نحو : « للمغنى صوتٌ صوتَ البلبل » . أى : للمغنى صوت . يُصَوِّت صوتَ البلبل ، بمعنى : صوتاً يشبهه : ومنه : « للشجاع المقاتل زئيراً زئيرَ الأسد » . أى : يزأر زئير الأسد ، أى : زئيراً يشبه زئيره . ومنه : « للمهموم أئين ؛ أئينَ الجريح » . أى : يئن أئين الجريح . (أئيناً شبيهاً بأئين الجريح) وهكذا . والمصدر منصوب في هذه الأمثلة على الوجه الذى شرحناه (١) .

= - الطول - السنة . فلا يكون مما نحن فيه : لفلان ذكاء ذكاء العبقري . بنصب كلمة : « ذكاء » الثانية لأنها من السجايا) - كونه دالاً على التشبيه - بعد جملة - هذه الجملة مشتملة على فاعله المعنوي ، وعلى معناه - ليس فيها ما يصلح للعمل .

قال الخضرى في هذا المكان : (هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب ، ويجوز معها رفعه ؛ بدلاً مما قبله ، أو : صفة له ؛ بتقدير : « مثل » أو خبراً محذوف . وهل النصب حينئذ أرجح ، أو هما سواء ؟ قولان . . .) هـ .

(١) عرض ابن مالك - بإيجاز - لمواضع حذف عامل المصدر وجوباً فقال :

والحذفُ حتمٌ معَ آتٍ بدلاً من فعله : كندلاً اللذَّ كاندلاً

أى : الحذف واجب في عامل المصدر الآتى بدلاً وعضواً عن فعله ، ومعنياً عن التلغظ به ؛ مثل : المصدر : « نَدَّلاً » ومعناه : « حَطَطاً » ؛ وهو بمعنى « اندل » في الدلالة على طلب الندل ، أى : الخطف . فالمصدر « ندلاً » منصوب بعامله المحذوف « اندل » ونائب عنه في تأدية معناه ، ومتحمل لضميره الفاعل الذى تقديره : أنت . (واللذ : الذى) .

ثم قال :

وما لتفصيلٍ : كإمّا منّا عاملُهُ يُحذفُ حيثُ عنّا

(عنّا ، أصله : عن ، بمعنى : عرض . والألف لوزن الشعر ، ويسمونها : ألف الإطلاق ، لأن الصوت ينطلق من غير حبس ، ويمتد ؛ فيجىء بها) .

يريد : أن عامل المصدر يحذف حيث عرض هذا العامل بشرط أن يدل المصدر على تفصيل أمرهم مجمل قبله ، وساق لهذا بعض آية تصلح للتمثيل ؛ هى قوله تعالى يخاطب المسلمين ، في أمر أسرى الكفار المهزومين :

(فَشُدُّوا الْوَتَاقَ : فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً) .

الوَتَاقَ - القيد ، ومعنى شُدُّه : إحكام ربطه وتمكينه . وموضع الشاهد هو : « منّا . وفداء » - التقدير : تمنون منا بإطلاق الأسرى أحراراً بغير مقابل . أو يفدون أنفسهم فداء ، أى : يدفعون الفدية - وهى : التعويض المالى أو غيره - في نظير إطلاق سراحهم . ثم قال :

كذا مُكرَّرٌ ، وذو حَصْرٍ ، وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنَّدَ

أى : يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لمبتدأ اسم عين . =

هذا ، وقد اشترطنا أن تكون الجملة السابقة مشتملة على معناه ، فهل يشترط أن تكون مشتملة على لفظه أيضاً ؟ .

الجواب : لا ؛ فإنها قد تشتمل على لفظه كالأمثلة السابقة ، وربما لا تشتمل ؛ مثل قول القائل يصف النخيل : (رأيت شجراً محتجباً في الفضاء ، ارتفاع المآذن) ، فكلمة : « ارتفاع » مصدر منصوب بعامل محذوف وجوباً ، تقديره : يرتفع ارتفاع المآذن . وإنما حذف وجوباً لتحقيق الشروط ؛ التي منها ؛ وقوع المصدر بعد جملة مشتملة على معناه ، وإن كانت غير مشتملة على لفظه ، لأن معنى : « رأيت شجراً محتجباً في الفضاء » - هو : رأيت شجراً مرتفعاً . ومثله : رأيت رجلاً يزحم الباب ، ضخامة الجمل ، أى : يضحّم ضخامة الجمل .

= أى : كان مسنداً هو وفاعله ، والمسند إليه مبتدأ ، دال على اسم عين (أى : على ذات) وقد شرحناه . ثم انتقل إلى المؤكد لنفسه أو لغيره :

ومِنْهُ ما يَدْعُوهُ مُوَكَّلًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، فالمبتدأ
نحو : لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

يريد بالمبتدأ : النوع الأول ، وهو المؤكد لنفسه . « عرفاً » . أى : اعترافاً ، وهو المصدر المؤكد لنفسه ، والأصل أَعْرَفَ اعترافاً ، فحذف الفعل وجوباً وناب عنه مصدره . و « صرفاً » ، أى : خالصاً ، وهي نعت لكلمة : « حقاً » أى : حقاً خالصاً لا شبهة فيه . و « حقاً » هي المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً . ثم قال :

كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءً ، بُكَاءً ذَاتِ عُضْلَةٍ

يريد : المصدر المقصود به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعله المعنوي ، - كما أوضحنا في الشرح - . ومثل له بمثال هو : « لى بكاء بكاء ذات عضلة » ، أى : لى بكاء . أبكى بكاء ذات عضلة ؛ « بكاء » هي المصدر الدال على التشبيه ، وعامله محذوف وجوباً . . . ولا يصح أن يكون عامله المصدر الذي قبله ، وهو كلمة : « بكاء » المقصورة ، لأن المصدر لا يعمل هنا ، لأنه ليس نائباً عن فعله ، ولا مؤولاً بالحرف المصدرى . وهذان هما الموضعان اللذان يعمل في كل منهما المصدر الصريح . و « العضلة » الداهية . و « بكاء ذات عضلة » ، أى : بكاء من أصابتها داهية .

زيادة وتفصيل :

(١) كررنا أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسمًا مستقلًا بنفسه ، ينضم إلى الأقسام الأخرى الشائعة ، وأوضحنا^(١) سبب استقلاله . أما عامله المحذوف فلا بد أن يكون في جميع المواضع القياسية فعلاً مشتركاً معه في المادة اللفظية ، وفي حروف صيغتها ، كالأمثلة الكثيرة التي مرت . وأما الأمثلة السماعية فمنها الخالي من هذا الاشتراك اللفظي ؛ مثل : ويح - ويئل - ويس - ويسب . . . وأمثالها من الألفاظ التي كانت بحسب أصلها كنايات عن العذاب والهلاك ، وتقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثر استعمالها حتى صارت كالتعجب ؛ يقوفا الإنسان لمن يحب ومن يكره ، ثم غلب استعمال : « ويس » و « ويح » في الترحم وإظهار الشفقة ، كما غلب استعمال : « ويئل » و « ويسب » في العذاب .

وإذا نصبت الألفاظ الأربعة - وأشباهها - كانت مفعولات مطلقة لعامل مهمل^(٢) ،

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٢٠٩ ، و ٢ من هامش ص ٢٢٠ ، ورقم ١ من ص ٢٢٥ .

(٢) أى : لفعل من لفظها ؛ كان يستعمله العرب قديماً ، ثم تركوا استعماله اختيار ؛ فصار مهملًا مستغنى عنه ؛ شأن كل شيء مهمل . لكن أيجوز استعمال اللفظ الذي أهمله العرب - سواء أكان فعلاً أم غير فعل ؟ الرأي السديد أنه لا مانع من استعماله ما دام معروفًا بنصه وصيغته . وما يؤيد استعمال الفعل المهمل ، ما جاء في المزهري : (ج ٢ ص ٣٠ باب : ذكر نوادر من التأليف) ونصه : « قال ابن درستويه في شرح : « الفصحح » إنما أهمل استعمال « ودع ، ووذَرَ » - والسَّذِينِ مضارعهما : يدع ويذر - لأن في أولهما واو ، وهو حرف مستثقل ؛ فاستغنى عنهما بما خلا منه ، وهو « ترك » . قال واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب ، وهو الأصل ، بل هو في القياس الوجه ، وهو في الشعر أحسن منه في الكلام ؛ لقلة اعتياده لأن الشعر أقل استعمالاً من الكلام (١ هـ) .

فإن لم يكن معروف الصيغة نصًّا ، وكان المعروف مصدرًا أو مشتقًا ، فقد انطبق عليه رأى بعض اللغويين - كابن جني - وهو يقضى بصحة استعماله ، وبإباحة تكلمة مادته اللغوية الناقصة بما يجعلها على غرار نظائرها ، فالمصدر تشتق منه فروع تسائر الفروع التي تشتق من نظيره في الدلالة العامة ، وفي الوزن . . . ، والمشتق - كاسم الفاعل وغيره - تكلم له الأنواع ، والفروع ، ومصدره بما يسائر نظائره في كل ذلك . وقد ارتضى مجمع اللغة بالقاهرة هذا المذهب ، وسار عليه في بعض قراراته .

وفيما يلي كلام ابن جني :

قال في كتابه الخصائص (ج ١ ص ٣٦٢ باب : في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ما نصه :

أولفعل من معناها ؛ فالأصل : (رحمه الله وَيُحَا وَيُؤْسَا ؛ بمعنى : رحمه الله رحمةً) —
 أو : (رحمه الله وَيُحَا وَيُؤْسَا . بمعنى رحمه الله رحمة . . .) وكذا :
 (أهلكه الله وَيُلَا ، وَيُؤْسَا ، أو أهلكه الله وَيَلَا ، وَيُؤْسَا ؛ بمعنى أهلكه الله
 إهلاكًا ، وأهلكه الله إهلاكًا) . فالفعل مقدّر في الأمثلة بما ذكرناه ، أو بما يشبهه
 أداء المعنى من غير تقيد بنصّ الأفعال السالفة التي قدرناها .

وقيل إن الكلمات السالفة : (وَيُحَا — وَيُؤْسَا — وَيُلَا — وَيُؤْسَا . . .) عند
 نصبها تكون منصوبة على أنها مفعول به ؛ وليست مفعولاً مطلقاً ؛ فالأصل
 مثلاً : أَلَزَمَهُ اللهُ وَيُحَا ، أو وَيَلَا . . . أو . . . ، وهذا رأى حسن لوضوحه ويسره .
 وإن كان الأول هو الشائع . ومثلها : بَلَّغَهُ الأَكْفُفَ (في حالة الكسر) . بمعنى :
 تَرَكَّ الأَكْفُفَ ، أى : أترك تركَّ الأَكْفُفَ . . .

(ب) من المصادر المسموعة التي ليس لها فعل من لفظها ، ما يستعمل
 مضافاً وغير مضاف ، كالكلمات الخمس السابقة . فإن كانت مضافة فالأحسن
 نصبها على اعتبارها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، أو مفعولاً به ، كما شرحنا .
 والنصب هو الأعلى . ولم يعرف — سماعاً — في كلمة : « بَلَّغَهُ » المضافة سواء .
 أما الكلمات الأربع التي قبلها فيجوز فيها الرفع على اعتبارها مبتدأ خبره محذوف ،

= « حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال : يقال درهت الخُبْرَازِي ، أى : صارت كالدرهم ؛
 فاشتق من الدرهم ، وهو اسم عجمي . وحكى أبو زيد : رجل مُدْرَهْتَم . قالوا ولم يقولوا منه دُرْهِيمٌ ؛ إلا
 أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف ، ولهذا أشباهه » ا هـ .
 ثم قال بعد ذلك في ص ٣٦٧ من الفصل نفسه ما نصه :

« ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ؛ فإذا أخذ إنسان على مثلهم ، وأمّ مذهبه لم يجب
 عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية . . . » .
 وفي ص ١٢٧ — باب تعارض السماع والقياس — ما نصه :

« إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع . قال لى أبو علي في الشام :
 إذا صحّت الصفة (المشتق) فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة (المشتق) كان في المصدر أجدر
 لأن المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة . . . » ثم ضرب أمثلة تحتاج إلى حسن تفهم وأناة . . .
 وله فصل آخر جليل الشأن ، عظيم النفع ، عنوانه : فصل في اللغة المأخوذة قياساً (ج ١ ص ٤٣٩)
 — يؤيد ما سبق — وسندكرهنا في آخر الجزء — هذا الفصل كاملاً ؛ لأهميته ، ونفيس مضمونه .

أو خبراً والمبتدأ محذوف . وتقدير الخبر المحذوف : ويحُّهُ مطلوبٌ - مثلاً -
ويلُّهُ مطلوبٌ - مثلاً - وهكذا الباقى . . . وتقدير المبتدأ المحذوف : المطلوبُ
ويحُّهُ . . . - المطلوبُ ويلُّهُ . . . وهكذا . . .

فإن كانت الكلمات الأربع مقرونة « بأل » فالأحسن الرفع على الابتداء
- وهو الشائع - ؛ نحو : الويْحُ للحليف ، والويلُّ للعدو . ولا مانع أن تكون
خبراً ؛ نحو : المطلوبُ الويْحُ - المطلوبُ الويلُّ . . . ، ويجوز النصب على أنها
مفعول مطلق للفعل المحذوف ، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً .

وإن كانت تلك الكلمات خالية من « أل ومن الإضافة » جاز النصب والرفع
على السواء ؛ كقولهم : (الوعد دَيْنٌ ، فويلُّ لمن وعد ثم أخلف) - (ويحاً
للضعيف المظلوم) . بالنصب أو الرفع في كل واحدة من الكلمتين .

وملخص الحكم : أن الرفع والنصب جائزان في كل حالات الألفاظ الأربعة غير
أن أحد الأمرين قد يكون أفضل من الآخر أحياناً ، طبقاً للبيان السالف^(١) .

(ح) أشرنا^(٢) إلى أن فريقاً من النحاة يجيز عدم التقييد بالسماع ، وعدم
وجوب حذف العامل في المصادر المسموعة بالنصب على المصدرية لنيابتها عن
عاملها ، مثل : « سقياً » و « رعياً » . . . كما يجيز في التي ليست مضافة ،

(١) ويجوز في حالي الرفع والنصب المذكورتين أن يكون الاسم المفعول لهما مجروراً باللام ؛
نحو : ويح للمحسين ، وويل للظالمين . . . أو : ويحاً وويلاً . ومن هذا قول جرير :

كسا اللومُ تيمماً خضرة في جلودها فويلاً لتيم من سرايلها الخضر
ومن الرفع قولهم : « ويلُّ للشجى من الخلى » وتفصيل الكلام على هذا المثل العربي من حيث معناه ،
وتشديد يائه ، وتحفيفها . . . مدون في مكانه الأنسب - باب : « الصفة المشبهة » ، ج ٣ ص ٢٧٤ -
ومعه مثل آخر هو : « ما أهون على النائم القرير سهر المسهد المكروب » .

أما كلمة : « تمساً » . . . و « بعداً » - و « تيباً » فأفصح الاستعمالات فيها النصب مع جر
معمولها باللام ، فيقال : تمساً للخان ، وبعداً له (أى : هلاكاً) وتيباً له - (راجع كتاب مجمع
البيان لعلوم القرآن ج ١ ص - ٢٩٠ -) ؛ وهناك استعمالات أخرى جائزة .

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

ولا مقرونة بأل ، أن تضاف ، وأن تقترن بأل ؛ فتجرى عليها الأحكام السالفة في كل حالة . وهذا هو الأنسب اليوم ؛ ليسره مع صحته وإن كان الأول هو الأقوى .

(د) هناك مصادر أخرى مسموعة بالنصب ، وعاملها محذوف وجوباً ، وهي نائبة عنه ^(١) :

١ - منها : ما هو مسموع بصيغة التثنية مع الإضافة ؛ مثل : « لَيْبِكَ ، وَسَعْدَيْكَ » ، لمن يناديك أو يدعوك لأمر . والأصل : أَلَيْ لَيْبِكَ ، وَأَسْعَدِ سَعْدَيْكَ ؛ بمعنى : أجيبك إجابة بعد إجابة ، وأساعذك مساعدة بعد مساعدة .
أى : كلما دعوتني وأمرتني أجبتك ، وساعدتك . والمسموع في الأساليب الواردة استعمال : « سَعْدَيْكَ » بعد « لَيْبِكَ » . واتباع هذه الطريقة الواردة أفضل . لكن يجوز استعمال « سعديك » بدون « ليبك » إن دعت حكمة بلاغية . أما « ليبك » فالمسموع فيها الاستعمالان .

ومثل : حَتَانَيْكَ في قولهم : « حَتَانَيْكَ ، بعض الشر أهون من بعض »
بمعنى : حين على حنانيك ؛ (أى : تحسن واعطف) حناناً بعد حنان ، ومرة بعد أخرى . - فهي هنا كلمة : « استعطاف » .

ومثل : دَوَالَيْكَ ، في نحو : تقرأ بعض الكتاب ، ثم ترده إلى . فأقرأ بعضه ، وأرده إليك ؛ فتقرأ وترد . . . وهكذا دَوَالَيْكَ . . . بمعنى أداول دواليك ، أى : أجعل الأمر متداولاً ومتقللاً بيني وبينك ، مرة بعد مرة .

ومثل : هَذَا ذَيْكَ ؛ في نحو : هَذَا ذَيْكَ في غصون الشجر ؛ أى : تهذ هذا ذيك ؛ بمعنى : تقطع مرة بعد مرة . ومثل : حَجَّازَيْكَ ؛ في نحو : حَجَّازَيْكَ عن إيذاء اليتامى ؛ أى : تحجز حجازيك ؛ بمعنى : تمنع مرة بعد أخرى .
ومثل : حَذَّارَيْكَ ؛ في نحو : حَذَّارَيْكَ الخائن ، أى : احذر حذاريك بمعنى : احذر الخائن ؛ حذراً بعد حذر . . .

(١) كثير من هذه المصادر متفرق في النصوص الأدبية القديمة وفي المراجع اللغوية ، وقد جمع طائفة كبيرة منها شارح المفصل ج ١ ص ١٠٩ وما بعدها ، وكذلك صاحب الهمع ، ج ١ ص ١٨٨ وما بعدها .

والمصادر السالفة كلها منصوبة ، وعاملها محذوف وجوباً وهي نائية عنه ، وكلها غير متصرف - في الأغلب - ، أى : أنها ملازمة في الأكثر حالة واحدة سمعت بها ، وهي حالة النصب والتثنية مع الإضافة إلى كاف الخطاب - التي هي ضمير مضاف إليه - . وقد ورد بعضها بغير التثنية ، أو بغير الإضافة مطلقاً ، أو : بالإضافة مع غير كاف الخطاب ، أو : له عامل مذكور . . . لكن لا داعى لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة ؛ فلا خير في محركاتها ، وترك الأكثر الأغلب .

بقى أن نسأل : ما معنى التثنية في الأمثلة السابقة وأشباهها ؟ أهي تثنية حقيقية يصير بها الواحد اثنين ليس غير ، فيكون معنى : « لبيك » ، و « سعديك » و « حناتيك » ... تلبية موصولة بأخرى واحدة ، ومساعدة موصولة بمساعدة واحدة ، وحناناً موصولاً بمثله واحد ؟ أيمكن هذا واحد للاقتصار المعنوي على اثنين هو المراد ، أم يكون المراد هو مجرد التكثير الذى يشمل اثنين وما زاد عليهما ؟

رأيان قويان . . . ، ولا داعى للاقتصار على أحدهما دون الآخر ؛ لأن بعض المناسبات والمواقف المختلفة قد يصلح له هذا ولا يصلح له ذلك ، وبعض آخر يخالفه ؛ فالأمر موقوف على ما يقتضيه المقام .

٢ - ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة - إلا في ضرورة الشعر - مثل : « سبحان الله » (١) أى : براءة له من سوء . ومثل : معاذ الله (٢) ؛ أى : عياداً بالله ، واستعانة به . ومثل ربحان الله ؛ أى : استرزاق الله . ولا يعرف لهذا فعل من لفظه ؛ فيقدر من معناه ؛ أى : أسترزقه . والكثير استعماله بعد سبحان الله . والثلاثة السالفة غير متصرفة . ومثلها : حاش الله (٣) ؛ بمعنى تنزيه الله .

(١) « سبحان » اسم مصدر ؛ فهو في حكم المصدر (وقد سبقت الإشارة إليه في : ص ١١٤ م ٦٨) ومن استعماله غير مضاف لضرورة الشعر قول الأعشى :

أقول لما جاءنى فخره سبحان من علقمة الفاخر

(٢) سبقت الإشارة الموضحة إليه في ص ١١٤ م ٦٨ .

(٣) تفصيل الكلام عليها وعلى لغاتها وأوجه إعرابها موضح في باب « الاستثناء » ص ٣٥٤ وفى

« ب » من ص ٣٦٠ عند بيان أنواع : « حاشا » .

٣ - أمثلة أخرى أكثرها ملازم النصب بغير تثنية ولا إضافة ؛ مثل : « سلاماً » من الأعداء ، بمعنى : براءةً منهم ، لا صلة بيننا وبينهم . بخلاف « سلام » بمعنى : تحية » ؛ فإنه متصرف .

ومثل : « حَجْرًا » في نحو قولك لمن يسألك : أتصاحب المنافق ؟ فتجيب : « حَجْرًا » ، أي : أَحْجُرُ حَجْرًا ؛ بمعنى أمتنع نفسي ، وأبعده عني ، وأبرأ منه ^(١) . . .

ومثل قولك لمن يطلب إنجاز أمره : (سأفعله ، وكرامةً ومَسْرَةً - أو : ونعمةً ، أو : ونُعَامَ عَيْنٍ - وهذه مضافة) - . . . ، أي : سأفعله وأكرمك كرامةً ، وأسرَّكَ مَسْرَةً ، وأُنعمَ نفسك نِعْمَةً ، وأُنعمَ نُعَامَ عَيْنٍ ، أي : إنعام عين بمعنى أمتعك تمتع عين .

٤ - أمثلة أخرى تختلف عن كل ما سبق في أنها ليست مصادر ، ولكنها أسماء منصوبة تدل على أعيان ، أي : على أشياء مجسمة محسوسة : (ذوات) ، كقولهم في الدعاء على من يكرهونه : « تُرِبًا ^(٢) وجندلا ^(٣) » . والأحسن أن تكون هذه الكلمات وأشباهاها مفعولاً به لفعل محذوف ، والتقدير : ألزمه الله تُرِبًا وجندلا ، أو : لقي تُرِبًا وجندلا . أو : أصاب ، أو : صادف . . . أو : نحو هذه الأفعال المناسبة لمعنى الدعاء المطلوب . . .

(١) في الجزء الأول من تفسير القرطبي ص ٧٨ ما نصه :

(العرب تقول عند الأمر تنكره : « حَجْرًا له » - بضم الحاء ، وسكون الجيم - أي : دفعاً له .

وهو استعاذة من الأمر) هـ ا .

وجاء في بعض كتب التفسير الأخرى ما نصه (الحَجْر - بالكسر ويفتح - الحرام . وأصله :

المنع) اه وفي كتب اللغة ما يأتي :

جاء في الأساس : « هذا حَجْرٌ عليك » : حرام . (والحاء هناك مضبوطة بالحركات الثلاث ،

ضبط قلم . (أي : بالشكل) .

وفي القاموس ما نصه : (الحَجْر - مثله - المنع فصرح بتثليث الحاء) .

(٣) صخرًا .

(٢) تراباً .

المسألة ٧٧ :

المفعول له ، أو : المفعول لأجله .

- | | | |
|--|-------------------------|-----|
| لازمت البيت ؛ استجمامًا | - أو : للاستجمام . | } ا |
| زرت المريض ؛ اطمئنانًا عليه | - أو : للاطمئنان . | |
| أتغاضى عن هفوات زميل ؛ استبقاءً لمودته | - أو : لاستبقاء مودته . | |
| أحترمُ القانون ؛ دفعاً للضرر | - أو : لدفع الضرر . | |
| تنزهت ؛ طلب الراحة | - أو : لطلب الراحة . | } ب |
| تحفظت في كلامي ؛ خشية الزلل | - أو : لخشية الزلل . | |
| ألترمُ الاعتدال ؛ رغبة السلامة | - أو : لرغبة السلامة . | |
| أسألُ الخير ؛ قصد الاسترشاد | - أو : لقصد الاسترشاد . | |
| أجلسُ بين الأصدقاء ؛ الصلح | - أو : للصلح . | } ج |
| أطلت المشى بين الزروع ؛ التمتع بها | - أو : للتمتع بها . | |
| أسعى بين المتخاصمين ؛ التوفيق | - أو : للتوفيق . | |
| هجرت الصحف الهزلية ؛ النفور منها | - أو : للنفور . | |

* * *

كل جملة من الجمل المعروضة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتى :

- ما الداعى أو : ما السبب فى أنك لازمت البيت ؟ الجواب : الاستجمام .
 ما العلة ، أو : ما السبب فى أنك زرت المريض ؟ الاطمئنان .
 ما السبب فى تغاضيك عن هفوات زميلك ؟ استبقاء المودة . . .
 هكذا باقى الأمثلة ؛ حيث يدل كل مثال على أنه يصلح سؤالاً عن السبب (١) ،
 جوابه كلمة معه فى جملة .

(١) والغالب أن تكون أداة الاستفهام هى : « لماذا » ؟ أو : « لِمَ » ؟ ، أو : « ما » ؟ ،
 أو نحوها من كل ما يُسأل به عن السبب .

ولو لحظنا الكلمة الواقعة جواباً لوجدناها : مصدرراً ، يبين سبب ما قبله (أى : علته ...) ، ويشارك عامله فى الوقت ، وفى الفاعل (١) ؛ لأن زمن الاستجمام وفاعل الاستجمام هو زمن ملازمة البيت وفاعلها . وزمن الاطمئنان وفاعله ، هو زمن زيارة المريض وفاعلها . . . وكذا الباقى . . .

فكل كلمة اجتمعت فيها الأمور - أو الشروط - الأربعة السالفة تُسمى : « المفعول له » ، أو : « المفعول لأجله » (٢) فهو : المصدر (٣) الذى يدل على سبب ما قبله (أى : على بيان علته) (٤) ويشارك عامله فى وقته ، وفاعله . . .

أقسامه :

المفعول لأجله ثلاثة أقسام (٥) قياسية ، مجرد من « أل » والإضافة ؛ كالقسم الأول : « ا » . ومضاف ؛ كالقسم الثانى : « ب » ، ومقترن بأل ؛ كالقسم الثالث « ح » . وهذا القسم دقيق فى استعماله وفهمه ، قليل التداول قديماً وحديثاً - مع أنه قياسى - ومن المستحسن لذلك أن نتخفف من استعماله .

أحكامه :

١ - إذا استوفى شروطه جاز نصبه مباشرة ، وجاز جره بحرف من حروف

- (١) وهذا هو الأعم الأغلب الذى يجب الاقتصار عليه .
 (٢) أى : لأجل شىء آخر ، بسببه حصل هذا المفعول . فالمراد : ما فعل لأجله فعل .
 (٣) أى الصريح . ومثله : المصدر الميمى ، واسم المصدر . وكذلك المصدر المنسبك ؛ (وأمثله فى رقم ١ من هامش ص ٢٤٠) ، ومن المصدر الميمى قول الشاعر :

وأمر تشتهيه النفس ، حلوا تركت مخافةً سوء السماع
 أى : تركته خوف سوء السمعة . وقول الأحنف بن قيس : « ربّ حلم قد تجرّعته ؛ مخافة ما هو أشد منه » . أى : خوف الذى هو أشد منه .

- (٤) ولأنه يبين علة ما قبله وسببه لا يكون من لفظ عامله ؛ - لكيلا يصير مصدرراً مؤكداً لعامله - . والشىء لا يكون علة نفسه ، كما سيجىء فى رقم ١ من هاعش ص ٢٣٩ - ولا من معناه ، ولا يبين نوعه ، أو عدده ؛ لأن هذا كله مناقض للتمليل الذى هو شرط أساسى فى المفعول لأجله . ومن أظهر أمثلة التعليل فى المصدر كلمة : « شرفاً » ، فى قول الشاعر :

إننا لقوم أبست أخلاقنا شرفاً أن نبتدى بالأذى من ليس يؤذينا
 (٥) إذا كان المفعول لأجله مضافاً لمعرفة ، أو مقترناً « بأل » التى تفيد التعريف - فإنه يكون معرفة ، وإذا كان مجرداً منهما فإنه يكون نكرة .

الجر التي تفيد التعليل ؛ وأوضحها^(١) : (اللام - ثم : في ، والباء ، ومن)
والأمثلة السالفة توضح أمر النصب والجر باللام ، ومن الممكن حذف اللام من
تلك الأمثلة ، ووضع حرف جر آخر من حروف التعليل مكانها . لكنه
في جميع حالات جره لا يُعْرَب - اصطلاحاً - مفعولاً لأجله ، وإنما يعرب جاراً
ومجوراً متعلقاً بعامله . وهذا برغم استيفائه للشروط ، وبرغم أن معناه في حالتي نصبه
وجره لا يختلف^(٢) .

ومع أن النصب والجر جائزان ، والمعنى فيهما لا يختلف - هما ليسا في درجة
واحدة من القوة والحسن ؛ فإن نصب المجرد أفضل من جره ، لشبوح النصب
فيه ، ولتوجيهه الذهن مباشرة إلى أن الكلمة : « مفعول لأجله » . وجر المقترن « بأل »
أكثر من نصبه . أما المضاف فالنصب والجر فيه سيان . (وقد تقدمت الأمثلة
للأنواع الثلاثة) .

فإن فقد شرط من الأربعة^(٣) لم يجز تسميته مفعولاً لأجله ، ولا نصبه على هذا
الاعتبار ؛ وإنما يجب جره بحرف من حروف التعليل السابقة ، إلا عند فقد التعليل ؛
فإنه لا يجوز جره بحرف من هذه الحروف الدالة على التعليل ؛ منعاً للتناقض .

(١) من أمثلة « في » التي لبيان السبب (أى : للتعليل) قوله عليه السلام : « دخلت امرأة النار
في هرة حبستها » أى : بسبب هرة . ومن أمثلة الباء التي لبيان السبب قوله تعالى :

(فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيباتٍ أحلت لهم) أى : بسبب ظلم .
ومن أمثلة « من » الدالة على بيان السبب قوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق . . .) .
أى : بسبب إملاق : (فقر) .

وسيجيء البيان التام عن هذه الأحرف مع نظائرها من حروف الجر ، في الباب الخاص بها ، آخر
هذا الجزء - ص ٤٥٨ -

(٢) يرى بعض النحاة أن المفعول لأجله حين يكون منصوباً ، لا يكون منصوباً بالعامل الذي
قبله ؛ وإنما يكون منصوباً على نزع الخافض (أى : عند نزع من مكانه ، وحذفه ؛ كما تقدم في رقم ٤
من هامش ص ١٧١ من باب : تعدى الفعل ولزومه) ولا داعي للأخذ بهذا الرأي ؛ لما فيه من تكلف وتعقيد
يفير فائدة . وحمل على مذهب ضعيف ، مردود ، - طبقاً للبيان السابق في ص ١٥٩ و ١٧١ وما بعدها .
ومثله الآراء الأخرى التي تزيد بعض الشروط أو تنقص . ومن الزيادة أن يكون المفعول لأجله « قلبياً » ؛
لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل - غالباً - يكون بأمر قلبية
معنوية ، لا بأمر حسية من أفعال الجوارح ، ويفهم أيضاً من باقي الشروط

فمثال ما فقد المصدرية : (أعجبتني الحديقة : لأشجارها ، وسرتني أشجارها ؛ لثمارها) ؛ فالأشجار والثمار ليستا مصدرين ، ولهذا لم يصح نصبهما مفعولين لأجله ، وصارتا مجرورتين .

ومثال ما فقد التعليل : (عبدتُ الله عبادة ، وأطعت الرسول إطاعة ^(١)) . . . ولا يجوز في هذين وأمثالهما الجر بحرف جر يفيد التعليل - كما سبق - .

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت : (ساعدتني اليوم ؛ لمساعدتي إياك غداً ^(٢)) .

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل : (أجبته الصارخ ؛ لاستغاثته) . لأن فاعل الإجابة غير فاعل الاستغاثة ^(٣) .

(١) نصب المصدران : « عبادة » و « إطاعة » على المصدرية ؛ لأن كلا منهما مصدر مؤكد لعامله ، ولا يصلح مفعولاً لأجله ؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه ، - كما سبق في المفعول المطلق المؤكد - فكلاهما فقد شرط التعليل .

(٢) المراد من اتحاد المصدر مع عامله في الوقت أن يقع ويتحقق حدث العامل في أثناء زمن تحقق معنى المصدر فيتحقق المعنيان معاً في وقت واحد ؛ مثل : هرب اللص جيتاً ، أو : يقع أول زمن العامل في آخر زمن تحقيق المصدر : نحو : حبست المتهم خوفاً من فراره ، أو العكس ، نحو : جئتكم حرصاً على إفادتكم . (٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

يُنْصَبُ « مَفْعُولًا لَهُ » الْمَصْدَرُ ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا ؛ كَجَدُّ شُكْرًا ، وَدِنْ أَى : ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له إن أبان تعليل ما قبله ، أى : إن بين سبب ما قبله . وضرب لهذا مثلاً هو : جد شكراً . بمعنى : جد لأجل الشكر ، فكلمة : « شكراً » مصدر بين سبب الجود . ومعنى : « دن » ، دأى الناس بجودك وفضلك : ليشكروك . فهو فعل أمر من دان الرجل غيره بمعنى : صار دأئاً له . ويصح أن يكون فعل أمر من : « دان » بمعنى : صار صاحب دين (بكسر الدال) وعلى المعنيين يصح أن يكون للفعل مفعول لأجله مخوف ؛ تقديره : شكراً . ويكون أصل الكلام : جد شكراً ، ودن شكراً . ثم قال في بيان بقية الشروط :

وَهُوَ - بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ - مُتَّحِدٌ وَقْتًا ، وَفَاعِلًا ، وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ :

فاجزؤه بالحرف ، وليس يمتنع مع الشرط ، كلزهد إذا قنع يريد : أنه يكون مفعولاً لأجله بشرط أن يكون متحداً مع عامله في الوقت والفاعل ، وهذا مراده من قوله : « بما يعمل فيه متحد » . أى : وهو متحد بالذى يعمل فيه النصب . (والضمير عائد على المفعول له) فإن فقد شرط فاجر بالحرف ، ولا تنصب . ثم بين أن الجر بالحرف ليس ممتنعاً مع استبقاء الشرط ؛ مثل =

٢ - ومن أحكامه أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف ؛ كأن يقال :
 (إن الله أهلٌ للشكر الدائم ؛ فاعبده شكراً ، وأطعه) . والتقدير : أطعه
 شكراً ؛ فحذف الثاني للدلالة الأول عليه . ومثل : (إن الضيف الذي سيزورنا
 جدير أن يظهر له التكريم في كل حركاتنا ؛ فنقف تكريماً ، ونتقدم عند قدومه
 تكريماً ، ونصافحه ...) ، أى : نصافحه تكريماً . ومثل هذا ما سبق من قول
 ابن مالك : « جُدْ شُكْرًا وَدِنْ ... » .

= هذا فتح زهداً ؛ فيصح : هذا فتح لزهد . وانتقل بعد ذلك لبيان درجة النصب والجر من القوة البلاغية
 عند دخولهما في أقسام المفعول لأجله ، فقال :

وَقَلُّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ « أَل » وَأَنْشَدُوا :
 لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

(قل أن يصحبها : أى : يصحب الحرف . وأنته باعتباره : كلمة . ويجوز التذكير باعتبار أنه
 حرف) فدخل حرف الجر على المجرد من « أَل والإضافة » قليل ، ودخوله كثير على المقرون بأل ؛
 مثل قول الشاعر القديم : لا أقعد الجبن عن الهيجاء . . . (أى : لا أقعد عن الهيجاء الجبن ، يريد :
 للجبن ، أى : بسبب الجبن) .

ولم يتعرض ابن مالك للمضاف . وكلامه السابق يشعر بالحكم ، وهو أن النصب والجر سيان ،
 إذ بين أن أحد الثلاثة يكثر فيه النصب دون الجر ، وأن واحداً آخر يكثر فيه الجر دون
 النصب ، وسكت عن الثالث ، فالسكوت في هذه الحالة قد يوحي بجواز الأمرين على التساوى .

(١) من أمثلة حذفه - قوله تعالى : (يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا)

والأصل : كراهة أن تضلوا . أى : كراهة ضلاكم ؛ فالمصدر المؤول مفعول له - كما نص على
 ذلك صاحب : « المعنى » عند الكلام على الحرف : لا - .

والمفهوم أن المفعول لأجله (وهو كلمة : كراهة) مضاف إلى المصدر المؤول بعدها ، ثم حذف
 المضاف ؛ فقام المضاف إليه مقامه ، وأعرب إعرابه . ومثل هذا يقال في المصدر المؤول في الآية
 الكريمة التالية : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ، وَلَا تَجْهَرُوا
 لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ ، أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) .

أى : كراهة جهور أعمالكم - في فسادها وضياع قيمتها - . . . وكالذي في الآية التالية :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصْنُوا قَوْمًا

بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) .

٣ - ومنها : أنه - وهو منصوب أو مجرور - يجوز تقدمه على عامله ؛ نحو :
 (طلباً للترهة - ركبت الباخرة) . (انتفاعاً - شاهدت تمثيل المسرحية) . والأصل :
 ركبت الباخرة ؛ طلباً للترهة - شاهدت تمثيل المسرحية ؛ انتفاعاً . وقول الشاعر :
 فما جزعاً - وربّ الناس - أبكى ولا حرصاً على الدنيا اعتراني
 والأصل : فما أبكى جزعاً^(١) . . .

٤ - ومنها : جواز حذف عامله ؛ لوجود قرينة تدل عليه ؛ نحو : بُعداً عن
 الضوضاء ؛ في إجابة من سأل : لِمَ قصدت الضواحي ؟ . . .

٥ - ومنها : أنه لا يتعدد^(٢) ؛ سواء أكان منصوباً أم مجروراً ؛ فيجب الاختصار
 على واحد للعامل الواحد - ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه^(٣) - لهذا قالوا
 في الآية الكريمة : (ولا تُمسكوهن ضراراً ؛ لتعتدوا) * . أن كلمة : « ضراراً »
 مفعول لأجله ، والجار والمجرور : (لتعتدوا) متعلقان بها ، ولا يصلح أن يكون التعلق
 في الآية بالفعل إلا عند إعراب : « ضراراً » حالاً مؤولة ؛ بمعنى : مضارين .

(١) ومثل هذا كلمة : « شوقاً » في بيت الكميّ :

طربت ، وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً مني . وذو الشيب يلعب ؟

يريد : وما أطربَ شوقاً إلى البيض . كما يريد : وأذو الشيب يلعب ؟ فحذف همزة الاستفهام
 لأنّ حذفها كثير للخفة عند أمن اللبس - كما جاء في المحتسب ج ٢ ص ٢٠٥ -
 (٢) لأن العلة في وجود الشيء لا تكون إلا واحدة ، والسبب الواحد لا يوجد إلا مسبباً عنه
 واحداً .

(٣) ومن أمثلة العطف عليه قول علي رضي الله عنه في بعض الأشرار : « لا تلتقي بذهم الشفتان ؛
 استصغاراً لقدرهم ، وذهاباً عن ذكرهم » ، وكذلك : « لعباً » في الشطر الثاني من البيت السابق .
 ومن أمثلة البدل قول أحد الباحثين : (ما تأملت الكون إلا تجلّت لي عظمة الله ، وعجائب قدرته ؛
 فأتأطىء الرأس إخباتاً ، خشوعاً ، وتواضعاً . . .) فالخشوع هو الإخبات ، بدل كل من كل - .

المسألة ٧٨ :

ظرف الزمان ، وظرف المكان (١).

في مثل : (جاءت السيارة صباحاً ، ووقفت يمين الطريق ؛ ليركب الراغبون) — تدل كلمة : « صباحاً » على زمن معروف ؛ هو أول النهار وتتضمن في ثناياها معنى الحرف : « في » الدال على الظرفية (٢) ، بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا الحرف ، ونقول : (جاءت السيارة في صباح ، ووقفت يمين الطريق) ؛ فلا يتغير المعنى مع وجود « في » ، ولا يفسد صوغ التركيب . فهو حرف عند حذفه هنا ملاحظ كالموجود ، يراعى عند تأدية المعنى ، ولأن كلمة : « صباحاً » ترشد إليه ، وتوجه الذهن لمكانه ؛ وهذا هو المقصود من أن كلمة « صباحاً » تتضمنه (٣) .

ولو غيرنا الفعل : « جاء » ، ووضعنا مكانه فعلاً آخر ؛ مثل : وقف — ذهب — تحرك . . . — لبقيت كلمة : « صباحاً » على حالها من الدلالة على الزمن المعروف ، ومن تضمنها معنى : « في » . وهذا يدل على أن تضمنها معنى : « في » مطرد (٤) مع أفعال كثيرة متغيرة المعنى .

(١) يسمى الظرف بنوعيه : « المفعول فيه » وهو نوع من : « شبه الجملة » ، وكذا من « شبه الوصف » — كما سيجيء في رقم ١ من هامش الصفحة الآتية .

(٢) أى : « على أن شيئاً في داخل شيء آخر » ؛ فالغلاف الخارجى هو الظرف ، وما في داخله هو : المظروف ؛ نحو : الماء في الكوب . وفي مثل : « السفر اليوم » ، يكون الظرف هو اليوم ، والمظروف هو السفر .

(٣) فالمراد من تضمنها : أنها تشير إلى معنى « في » من غير أن تتضمن لفظه ، أو تنوب عنه في أداء معناه ، أو عمله ، أو تكتسب شيئاً بهذا التضمن . ولولذلك لوجب بناء هذه الظروف ؛ (لما يسميه النحاة : « السبب التضمنى » ، أو المعنوى) ؛ وهو يمنع غالباً ، ظهور الحرف — وقد سبق بيانه في الجزء الأول ، ص ٦٠ م ٧ — وهو يزيد الأمر هنا وضوحاً — مع أن أكثر الظروف معرب ؛ ورغم تضمنه معنى : « في » .

(٤) أى : مستمر في مختلف الأحوال ، ومع كل الأفعال ومشتقاتها العاملة . غير مقصور على نوع معين منها . لكن يجب ملاحظة أمور ثلاثة .

أولها : ان كلمة : « في » لا يصح التصريح بها مع الظروف التي لا تتصرف — كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٢٦٣ و « د » من ص ٢٧٠ — بخلاف المتصرفة .

بخلاف ما لو قلنا : الصباحُ مشرقٌ - صباحُ الخميس معتدل ، . . . فإن كلمة : « الصباح » في المثالين ، وأشباههما تدل على الزمن المعروف ، ولكنها لا تتضمن معنى « في » . فلو وضعنا هذا الحرف قبلها لفسد الأسلوب والمعنى المراد منه ، إذ لا يصح أن يقال : في الصباح مشرق - ولا في صباح الخميس معتدل ؛ ومن أجل هذا لا يصح - اصطلاحاً - تسمية كلمة : « الصباح » في هذين المثالين ظرف زمان ؛ لعدم وجود شيء مظروف فيها ، بالرغم من أنها تدل على الزمان فيهما .

وتدل كلمة : « يمين » في المثال الأول على المكان ؛ لأن معناها وقفت السيارة في مكان ؛ هو : « جهة اليمين » . وهي متضمنة معنى : « في » ؛ إذ نستطيع أن نقول : وقفت في اليمين ، أو : في جهة اليمين ؛ فلا يتغير المعنى . ولو غيرنا الفعل ، وجئنا بآخر ، فآخر . . . لظلت كلمة : « يمين » على حالها من الدلالة على المكان ، ومن تضمنها معنى « في » باطراد .

بخلاف قولنا : اليمين مأمونة - إن اليمين مأمونة - خلت اليمين . . . فإنها في هذه الأمثلة - وأشباهها - لا تتضمن معنى الحرف : « في » ، ويفسد الأسلوب والمعنى بمجيئه ؛ إذ لا يقال : في اليمين مأمونة . وكذا الحال في باقي الأمثلة وأشباهها ؛ لهذا لا يصح تسميتها في هذه الأمثلة ظرف مكان ، لعدم وجود شيء مظروف فيها . . .

فكلمة : « صباحاً » في المثال الأول - ونظائرها - تسمى : ظرف « زمان » . وكلمة « يمين » ونظائرها ، تسمى : « ظرف مكان » .

فالظرف^(١) هو : (اسم منصوب يدل على زمان أو مكان ، ويتضمن معنى :

= وثانيتها : أن نوعين من الظروف المكانية لا ينصبها إلا أفعال معينة خاصة ، أو مشتقاتها ؛ فلا يتضمنان - في الأعم الأغلب - معنى : « في » باطراد - كما سيبيء في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٣ - فالظروف الدالة على المقادير لا تنصبها إلا أفعال السير ومشتقاتها ، والظروف التي تلاقى فعلها في الاشتقاق إنما ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله .

ثالثها : أن أسماء الزمان التي تلاقى فعلها في الاشتقاق ، ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله . . . (انظر « ج » من ص ٢٥٤) .

(١) يسمى الظرف بنوعيه : « المفعول فيه » كما سبق في رقم ١ من هامش الصفحة الماضية - وقد يطلق الظرف في كلام الأقدمين - أحياناً - مراداً منه الجار مع مجروره . لأن كلمة : « الظرف » عندهم قد تشمل « شبه الجملة » بنوعيه ، وتطلق على كل منهما . صرح بهذا : « المعنى » ج ١ في مبحث : « كيف » و « الممع »

« في » باطراد^(١) . . .) وينقسم إلى ظرف زمان ، وظرف مكان^(٢) .

أحكام الظرف بنوعيه -

أشهرها سبعة :

١ - أنه منصوب^(٣) على الظرفية^(٤) ، فلو كان مرفوعاً ، أو كان منصوباً لداع آخر غير الظرفية ، أو مجروراً^(٥) ولو كان الجار هو : « في » الدالة على الظرفية - فإنه لا يسمى ظرفاً ، ولا يُعرب ظرفاً ، ولو دلّ على زمان أو مكان^(٥) .
وخاصبه - ويسمى : عامله - إما مصدر ؛ نحو : المشى يمين الطريق أسلم ، والجرى وراء السيارات يعرض للأخطار .
وإما فعل^(٦) لازم أو متعد ، نحو : أنجزت عملي مساءً ، ثم قعدت أمام المذياع ، أتمتع به .

= ج ١ في باب الظرف - في المبحث المستقل الذي عنوانه « كيف » ص ٢١٤ . وكذا الحضري - وغيره . - في ج ١ باب : « المبتدأ والخبر » عند بيت ابن مالك الذي نصه : « وفي » جواب كيف زيد ؟ قل دنف ... » وانظر النحو الوافي (ج ١ م ٣٩ - ص ٣٦٢ من الطبعة الثالثة - .
وشبه الجملة يسمى أيضاً : « شبه المشتق ، أو : شبه الوصف » للسبب المدون في رقم ٣ من هامش ص (٣٧٣) .

أما حكم شبه الجملة بنوعيه : (الظرف ، والجار مع مجروره) بعد المعارف والتكرات فيجيء في ص ٤٤٦ .
(١) أي : بأن يتعدى إليه كل الأفعال مع بقاء تضمنه في المعنى لذلك الحرف الدال على احتواء الظرف المعنى عامله . إلا الظروف التي أشرنا إليها (في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢) ومنها نوعان لا يتضمنان معنى « في » إلا في حالات معينة يكون فيها الفعل العامل أو مشتقاته من نوع معين ؛ فهما بسبب هذا التعيين لا يتضمنان معنى « في » باطراد .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمْنًا : « في » ، باطرَادٌ ؛ « كَهْنًا » امْكُثْ « أَزْمِنًا »
والأحسن في : « ضمنا » أن تكون ألفه للتثنية المراد منها الوقت والمكان . وكلمة : « أو » للتنوع ، بمعنى الواو .

(٣) إما مباشرة ؛ لأنه معرب مثل : يوم - وراء ... ، وإما مبني في محل نصب . مثل :

حيث - منذ ...

(٤ و ٥) انظر « ا » من ص ٢٥٩ حيث الكلام على الظرف المتصرف .

(٥) كالصور التي يجب فيها جره بالحرف : « في » وإعرابها بعد ذلك خبراً للمبتدأ - وقد

سبق في باب المبتدأ والخبر ، ج ١ م ٣٥ - .

(٦) تام أو ناقص ، جامد أو متصرف .. ، أو غير ذلك . : إلا الفعل : « ليس » ففي التعلق به

خلاف . (وسيجيء الكلام على سبب التعلق في ص ٢٤٩ وفي باب حروف الجر ، ص ٤٣٦ ب) .

وإما وصف^(١) حقيقي عامل ، (اسم فاعل ، اسم مفعول . . .) ، نحو
الطيارة مرتفعة فوق السحاب ، والسحاب مركوم تحتها لا يعوقها .

وإما وصف تأويلا ؛ ويراد به الاسم الجامد المقصود منه الوصف بإحدى
الصفات المعنوية ، مثل : أنا عمرٌ عند الفصل في قضايا الناس ، وأنت معاوية
ساعة الغضب ، فالظرف : « عند » منصوب بكلمة : « عمر » ، والمراد منها :
« العادل » . وكلمة : « ساعة » منصوبة بكلمة : « معاوية » والمراد منها :
الحليم^(٢) . . .

٢ - ولا بد أن يتعلق^(٣) الظرف بناصبه (أى : بعامله) وليس من اللازم أن يكون
عامله متقدماً عليه ؛ كالأمثلة السالفة ، فقد يكون متأخراً عنه ؛ كقولهم : (الحرُّ
عند الحمية لا يُصطاد ، ولكنه عند الكرم ينقاد ، وعند الشدائد تذهب
الأحقاد) . والمشهور أنه لا يتعلق بعامله المباشر إن كان هذا العامل حرفاً من
« حروف المعاني^(٤) » .

(١) أى : مشتق . والحقيقي : غير التأويل الآتى .

(٢) وقد يكون ناصبه هو العامل في المنادى ؛ كالظرف : « بين » في قول الشاعر :

يا دار بين النقا والحزن ما صنعت يد النوى بالألى كانوا أهاليك؟

وسيجيء بيان هنا ، وفي باب : « المنادى » ، ج ٤ م ١٢٧ -

(٣) معنى التعلق موضع في « ب » ص ٢٦٧ وفيها أن التعلق قد يكون بعامل معنوي ، هو :

« الإسناد » .

(٤) المراد من : « حروف المعاني » موضح ، في صدر الجزء الأول (م ٥) عند الكلام على

موضوع : « الحرف » - ومن أنواعها : حروف العطف ، وحروف الاستفهام ، وحروف النفي

وتزيد هنا ما يقوله صاحب « المفضل » - في ٨ ص ٧ - من أنها حروف جاءت عوضاً عن الجمل ،

ومفيدة معناها ، بأوجز لفظ ، فكل حرف منها يفيد فائدتها المعنوية مع الإيجاز والاختصار ؛ فحروف

العطف جيء بها عوضاً عن : « أعطف » ، وحروف الاستفهام جيء بها عوضاً عن : « أستفهم » .

وحروف النفي إنما جاءت عوضاً عن : « أجد » ، أو : « أنفي » ، وحروف الاستثناء جاءت عوضاً

عن : « أستثنى » ، أو : « لا أقصد » ، وكذلك لام التعريف ثابت عن : « أعرف » ، وحروف الجر

جاءت لتنوب عن الأفعال التي بمعناها ؛ فالباء ثابت عن : ألصق - مثلاً - والكاف ثابت عن أشبه ،

وكذلك سائر حروف المعاني : كأحرف النداء والتمني

وقد عقد صاحب المعنى - في الجزء الثاني من كتابه - فصلاً عن شبه الجملة بنوعيه (« الظرف ، والجار

مع مجروره) ؛ عنوانه : « هل يتعلقان بأحرف المعاني » ؟ ملخصه : أن هناك ثلاثة آراء =

٣- أن عامله قد يحذف جوازاً ، أو وجوباً ؛ فيحذف جوازاً حين يدل عليه دليل ؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجاب : يوم الجمعة ؛ أى : حضرت يوم الجمعة . ومتى وصلت يوم الجمعة ؟ فيجاب : مساءً . أى : وصلت مساءً ؛ ومثل : كم ميلاً مشيت ؟ فيجاب : ميلين ؛ أى : مشيت ميلين ، ويسمى الظرف الذى ذكر عامله أو حذف جوازاً لوجود قرينة تدل عليه : « الظرف اللغوي^(١) » . أما الذى حذف عامله وجوباً فيسمى : « الظرف المستقر^(٢) » .

= أوطأ : المنع مطلقاً ، وهو المشهور . ثانيها : الجواز مطلقاً . ثالثها : التفصيل ؛ فإن كان حرف المعنى نائباً عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة ، لا الأصلة ، وإلا فلا ؛ فنحو « يا محمد » يكون الجار والمجرور متعلقين بالحرف : « يا » ؛ لنيابته عن « أدعو » ، أو : « أنادى » .
وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فشاؤا له بقول الشاعر :

وما سعادُ غداةَ البينِ إذ رَحَلوا إلا أغنُّ غضيضِ الطرفِ مكحولُ
فالظرف : « غداة » ظرف للنفي ، أى : انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغنُّ ، ولا يصح تعلقه بما بعد « إلا » لأن معمول المستثنى لا يتقدم عليهما - كما سيجيء في بابهِ ص ٣٢٨ م ٨١ - . ومثل : ما ضربت الغلام للتأديب . فإن قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب فالجار والمجرور متعلقان بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، وللتأديب تعليل للضرب المنفى . أما إذا قصدت نفي الضرب على كل حال فالجار والمجرور متعلقان بالنفي ، والتعليل له . أى : أن انتقاء الضرب كان لأجل التأديب ، لأنه قد يؤدب بعض الناس بالصفح عنه ، وتركاك إياه دون أن تضربه .
ومثاه في التعليل بحرف النفي عندهم : ما أكرمت المسئء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته ؛ إذ لوعاى

هذا بالفعل لفسد المعنى المراد . ومثل هذا قوله تعالى : (ما أنتَ بنعمةِ ربِّكَ بمجنونٌ) ؛ فإليه متعلقة بالنفي ؛ إذ لو علق الجار والمجرور بكلمة : « مجنون » ولم يتعلقا بالنفي - لأفاد نفي جنون خاص ؛ هو الجنون الذى يكون من نعمة الله . وليس فى الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفي جنون خاص ... و ...

ثم قال صاحب المعنى تعليقا على هذا الرأى ما نصه :
« هذا كلام بديع . إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغى على قولهم أن يقدر التعلق بفعل دل عليه النافى . . . و . . . » ا هـ .

وإذا كان الكلام السالف بديعاً « كما يقول - بحق - صاحب المعنى » فكيف لا يوافق عليه جمهور النحاة بعد ما بدا له من تلك الآثار المعنوية الهامة التى كشفها أصحابه ، وأبانوا جليل قدرها ؟ ولم التقدير والتأويل من غير داع ؟

لهذا لم يكن بد من الاطمئنان إلى ذلك الكلام والاقتصار عليه ، وإن خالفه الجمهور بغير حجة واضحة . اللهم إلا إن كان القصد أن التعلق بالفعل الذى يدل عليه النافى أظهر وأبين . فهذا صحيح .

(١ و ١) تكلمنا بإسهاب عن الظرف « اللغوي » ، والظرف « المستقر » ، - بفتح القاف - وعن =

ويجب حذف هذا العامل في ستة مواضع :

أن يقع خبراً ، أو حالا ، أو صفة ، أو صلة ، أو مشتغلاً^(١) عنه ، أو لفظاً مسموعاً عن العرب محذوفاً في أكثر استعمالهم . فمثال الخبر : الأزهار أمامنا ، والزرع حولنا . ومثال الحال : هذا الأسد أمام مروضه كالفأر . ومثال الصفة : إن شهادة زور أمام القضاء قد تحفر هوةً سحيقة تحت أقدام شاهدها . ومثال الصلة : احتفيت بالصديق الذي معك . ومثال الاشتغال : يوم الأحد سافرت فيه^(٢) . ومثال المسموع : حينئذ الآن .

= سبب التسمية ؛ وما يصحبها من أحكام مختلفة؛ في الجزء الأول (في ص ٢٧١ م ٢٧ و ٣٥٢٤٦) وهي أحكام هامة (منها: أن الظرف اللغو لا يقع بنفسه خبراً ، ولا صلة وإنما الذي يقع هو عامله المذكور ، أو المحذوف جوازاً لقريئة - كما سيبيء . ، في ص ٢٤٩ -) وبعضها يؤدي إلى تيسير محمود . ثم عدنا إلى الكلام المفصل مرة أخرى في هذا الجزء الثاني بمناسبة الكلام على حروف الجر ، وتعلقها بعامل محذوف - وغيره - وآثاره من النواحي المختلفة (في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٥) . والموضوع كله جدير بالاطلاع عليه . (١) تقدم باب الاشتغال في هذا الجزء ص ١٢٤ .

(٢) القياس في الاشتغال بمعناه العام أن نقول : سافرت ، إلا أن الضمير العائد على الظرف يغلب جره بى . وقد تحذف تيسيراً وتوسعاً ؛ - كما قالوا - على تخيل أن الفعل اللازم متعد بنفسه . وبناء على هذا التخيل يكون الضمير المتصل به مباشرة ، مفعولاً به ، لا ظرفاً - بالرغم من أنه عائد على الظرف - ، ويصير الفعل متمدياً بنفسه . (راجع الصبان في هذا الموضوع ، ثم الفصل ج ٢ ص ٤٦) . وهذا التخيل يؤدي إلى اللبس والخلط بين المتعدى واللازم . فالخير في إبقاء حرف الجر وجوباً كما يرى كثرة النحاة . أما عند حذفه فالأنسب إعراب الضمير ظرفاً لأنه راجع إلى الظرف - (انظر رقم ٢ من هامش ص ١٢٦ ثم من ص ٢٥٢)

وما فيه إشارة إلى التخيل السالف كلام « أبي على القالى » في كتابه : « ذيل الأمل والنوادر » ص ٣ - عند عرضه قصيدة الأبييرد الرياحي في رثاء أخيه ، ومطلعها :

تطاول ليلى لم أنمه تقلبياً كأن فراشى حال من دونه العجمر

قال : أبو على ، بعد الفراغ منها ما نصه : (قال أبو الحسن - يريد : أبا الحسن على بن سليمان الأخفش - من روى : « لم أنمه » جعله مفعولاً به على السمة ، كما قالوا : « اليوم صمته » . والمعنى : لم أنم فيه ، وصمت في اليوم . جملة مثل : زيد ضربته) هـ .

ومثل هذا في كتاب : « الكامل للمبرد » - ص ٢٧ - فقد نقل في باب عنوانه : « من كلام العرب : الاختصار » حذف كلمة « في » من قول العرب : « أقمت ثلاثاً ما أذوقهن طعاماً ولا شراباً » ، وقول الراجز : « في ساعة يُحِبُّها الطعام » - ببناء المضارع للمجهول - ثم قال بعد ذلك : (يريد في ساعة يُحِبُّ فيها الطعام . وكذلك الأول معناه ما أذوق فيهن وذلك أن ضمير الظرف تجعله العرب مفعولاً به على السمة ؛ كقولهم يوم الجمعة سرتي ، ومكانكم قمتي ، وشهر رمضان صمته فهذا يشبه في السمة بقولك : « زيد ضربته » ، وما شابهه ، فهذا بيّن) هـ .

والعامل المحذوف في الثلاثة الأولى يصح أن يكون وصفاً أو فعلاً ؛ فالتقدير على اعتباره وصفاً هو : (مستقر ، أو موجود ، أو كائن ، أو حاصل . . . ، وأشباه هذا مما يناسب) . وعلى اعتباره فعلاً هو : (استقر - وجد - كان التي بمعنى : وجد - حصل . . . وأشباه هذا مما يناسب) .

أما مع الصلة فيجب أن يكون فعلاً ^(١)؛ لأن الصلة لغير «أل» لا بد أن تكون جملة فعلية ، والوصف مع مرفوعه ليس جملة ^(٢).

والأحسن في «المشغول عنه» هنا ، وفي «المسموع» أيضاً أن يكون فعلاً ، فأصل المشغول عنه : سافرت يوم الأحد سافرت فيه . وأصل المسموع في قولهم : حينئذ الآن . هو : «كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن» ^(٣) .

(١) وكذلك العامل المحذوف في - القسم ، لأن القسم والصلة - لغير أل - ، لا يكونان إلا جملتين ، ولن يتحقق هذا إلا بتقدير العامل المحذوف فعلاً ، وليس اسماً مشتقاً يشبهه - كما سيحىء في باب حروف الجر ص ٥٠٠ - أما صلة «أل» فصفة صريحة ؛ فيجب أن يكون المحذوف اسماً مشتقاً يصلح أن يكون صلة لها على الوجه الذي تقدم بيانه عند الكلام عليها في باب الموصول والصلة (ج ا ص ٢٥٣ م ٢٦ و ٢٧١ م ٢٧) .

(٢) إذا كان المحذوف في الصلة وغيرها هو متعلق الظرف فهل يجوز أن نقول إن الظرف نفسه هو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال ، أو الخبر ، ونستريح من التقدير ؟ الجواب ؛ نعم ، (وتفاصيل هذا وأدلته قد سبقت في ج ١ ص ٢٧٢ ، م ٢٧ وفي باب المبتدأ والخبر شبه الجملة . م ٣٥ وسيحىء تلخيصها في الزيادة (ص ٢٤٩) ، وفي : «باب حروف الجر» (رقم ٣ من هامش ص ٤٤٥) .

(٣) هذا مثل يقال لمن ذكر أمراً تقادم عهده ، أى : (حصل ووقع ما تقوله حين إذ كان كذا وكذا ، واسمع الآن كلامي) ؛ فهما جملتان . والمقصود منعه من ذكر ما سبق ، وأمره بسماع ما يقال له الآن . وفي نصب الظرف وحذف عامله جوازاً أو وجوباً يشير ابن مالك بقوله :

فانصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِرًا كَانَ ، وَإِلَّا فَانَوِّهِ مُقَدَّرًا
وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا
نَحْوُ : الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ ؛ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

الظرف يقع فيه المعنى إما من المصدر المجرد ، أو من الفعل ، أو من الوصف العامل . وهو هنا يقول : انصب الظرف بالعامل الذي معناه يقع في هذا الظرف . فالمراد : انصبيه بواحد من الأشياء السالفة إن كان موجوداً ، وإلا فقد رآه . ثم بين أن كل وقت ، - أى : ظرف للزمان - يقبل النسب على الظرفية ؛ مبهماً كان أم مختصاً . أما ظرف المكان فلا ينصب منه إلا ما ذكره من الجهات ، والمقادير ، وما صيغ من الفعل . (وسياتى شرح هذا في ص ٢٥٢) .

زيادة وتفصيل :

إذا كان عامل الظرف محذوفاً وجوباً في بعض المواضع^(١)، فما الداعي إلى ملاحظته عند الإعراب، ووجوب تقديره في تلك المواضع، واعتباره هو الخبر أو الصفة، أو الحال، أو الصلة، أو...، دون الظرف نفسه؟ لم لا يكون الظرف نفسه هو الخبر، أو الصفة، أو الحال، أو الصلة، أو... — في تلك المواضع ما دام متعلقه المحذوف واجب الحذف، ولا يصح ذكره بحال؟ وإذا كان كلام العرب خالياً منه دائماً فكيف عرفنا أنه محذوف؟ إن الحكم بالحذف يقتضى علماً سابقاً ومعرفة من اللغة بأن هذا المحذوف — أو نظائره — قد وُجد حقيقة في الكلام العربي، ثم حذف لسبب طارئ. وهذه المعرفة لم توجد حقاً. فكيف حكمنا — إذأً — بأنه محذوف؟... إلى غير هذا مما يحتج به المعارضون، ويتنهون منه إلى أن الظرف نفسه هو الخبر، أو الصفة، أو... أو... وليس من اللازم في رأيهم أن يكون هذا الظرف منصوباً بالعامل المحذوف، فقد يكون منصوباً بشيء آخر في الجملة، أو بعامل معنوي كالحذف... أو بغير عامل...، ولا ضرر في هذا عندهم.

وفريق منهم يقول إن خصائص العامل — ومنها : معناه، وتحمله للضمير — قد انتقلت للظرف؛ فلا مانع أن يكون الظرف نفسه بعد هذا هو الخبر، أو : الصفة... أو...

(وقد أشرنا لهذا الرأي في ص ٤٤٧، وسبق إيضاحه في الجزء الأول، هامش ص ٢٧١ م ٢٧ وص ٣٤٦ م ٣٥)، وأنه رأى مقبول عند بعض القدامى المحققين).

أما الذين يهتمون أن يكون العامل المحذوف هو الخبر، أو الصفة... أو... — دون الظرف، ويشترطون أن يكون للظرف في تلك المواضع متعلقاً هو الخبر أو الصفة... أو...، فلهم حجة منطقية قوية. ولكنها على قوتها تتسع للتيسير والتخفيف بغير ضرر، وتنتهي إلى ما يقوله المعارضون؛ هي: أن الزمان المجرد لا وجود له؛ فن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد، أو لا يستمر فيه حادث موجود، فخلو الزمان من أحداث جديدة أو مستمرة — محال. وبتعبير

(١) سبق بيانها في ص ٢٤٧.

أدقّ : لا بدّ من اقتران كل حادث بزمان ، ويستحيل أن يوجد حادث في غير زمان . ولهذا سمي الزمان ظرفاً ؛ تشبيهاً بالظرف الحسى - كالأواني والأوعية التي توضع في داخلها الأشياء - . وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرون حتماً بالحادث المتصل به الواقع فيه ، وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد « الوجود المطلق » من غير زيادة معنوية عليه . فهو معروف ، فلا داعي لذكره ؛ إذ لا فرق في المعنى بين : قولنا : « السفرُ حاصلٌ غداً » ، وقولنا : « السفرُ غداً » لأنه هو والزمان متلازمان كما سلف ؛ فذكر الثاني كاف في الدلالة على وجود المحذوف ؛ فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود . هذا من الناحية العقلية المحضة^(١) .

وهناك شيء آخر يقولونه في شبه الجملة الواقع خبراً - أو غير خبر - من الأشياء التي سلفت ؛ هو : أن اللفظ الدال على الزمان لا يُكمّل وحده - بغير متعلّقه - المعنى الأساسى للجملة ، ولا يستقل بنفسه في تحقيق فائدة تامة ، وإنما يبيحى لتكملة معنى آخر فيما يسمى : « العامل » ؛ فليس من شأن اللفظ الزمانى أن يتمم المعنى الأساسى المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف ؛ فلولا ملاحظته في مثل : « السفر يوم الخميس » لكان المعنى : السفر زمان ، وهذا الزمان يوم الخميس ، وبعبارة أخرى : السفر هو يوم الخميس نفسه ، ويوم الخميس هو السفر ، والمعنى - لا شك - فاسد ، مع أن الثابت المقرر من استقراء كلام العرب يوجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى ، والمبتدأ هو الخبر في المعنى كذلك ولافساد في ذلك مطلقاً .

ومثل هذا يقولون في ظرف المكان ؛ فالمكان المحرّد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد مكان لا تقع فيه أحداث جديدة ، أو تستمر فيه أحداث قديمة ؛ فالحوادث والأماكن مقترنان متلازمان على الدوام ، فذكر الثاني في الكلام كاف في الدلالة على وجود المحذوف الملاحظ حتماً ، فيتساوى المعنى بين : « على موجود في البيت » و « على في البيت » ، وكذلك بين « على موجود أمامك » ، و « على

(١) بل إن الظرف بنوعيه لا بد أن يدل في أصله على : « الوجود المطلق » ثم يمتاز « اللفظ » بدلالته - فوق هذا - على معنى خاص آخر ، كالأكل ، أو الشرب ، أو غيرهما مما يزداد عليه فيجعله خاصاً مقيداً بمد أن كان عاماً مطلقاً . وسيجيء للموضوع بيان في باب : « حروف الجر » . عند الكلام على شبه الجملة - رقم ٣ من هامش ص ٤٤٥ - .

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

أمامك ». هذا إلى أن ظرف المكان وحده بغير ملاحظة عامله المحذوف لا يتمم المعنى الأساسي المراد، ولا يكمل القصد؛ فالمكان إنما يجيء لتكملة معنى ، ولا يمكن أن يستقل بإيجاد معنى أساسي جديد. وإذا ثبت أن لكل حادثة زمنًا فلا بد لها من مكان أيضًا. وإذا استحال أن يخلو زمان من حادثة استحال أن يخلو مكان من حادثة أيضًا.

ولولا ملاحظة المحذوف لكان المبتدأ في مثل: «الجلوس فوق» هونفس الخبر، أي: أن: الجلوس هو« فوق»، «وفوق» هو الجلوس ذاته^(١). وهذا معنى فاسد، ومثل هذا يقولون في الجار مع مجروره؟.

تلك هي الأدلة القوية، ولا حاجة لغير المتخصصين بمعاناتها. وحسبنا أن نحكم بقوة الرأي القائل بأن شبه الجملة هو الخبر، أو الحال، أو...، وأنه رأى سديد لا مانع من مسايرته، على الوجه المدون في الجزء الأول في الصفحات المشار إليها.

(١) لما تقرر من أن المبتدأ هو الخبر في المعنى، والخبر هو المبتدأ في المعنى في غير هذه المواضع.

٤ - أن أسماء الزمان الظاهرة ^(١) كلها تصلح للنصب على الظرفية ، يتساوى في هذا ما يدل على الزمان المبهم ^(٢) وما يدل على الزمان المختص ^(٣) ، فمثال الأول : عملت حيناً ، واسترحت حيناً ، ومثال الثاني : قضيت يوماً سعيداً في الضواحي ، وأمضيت يوم الخميس في الريف . كما يتساوى في هذا ما كان منها جامداً ؛ مثل : يوم ، وساعة . . . وما كان مشتقاً مراداً به الزمان ؛ كصيفي : « مفعّل ، ومفعّل » - بفتح العين وكسرها - القياسيتين الدالتين على « الزمان » ، بشرط أن تكون الصيغ القياسية المشتقة جارية على عاملها (أى : مشتركة معه في مثل

(١) بخلاف المضمرة كضمير الظرف - في مثل : يوم الجمعة سرت فيه - فإنه ظرف يجر بالظرف : « في » وجوباً ؛ فلا يقال : سرت ، إلا على رأى يبيح التوسع بحذف حرف الجر قبله ، وإعرابه مفعولاً به . (وقد سبق البيان والتفصيل في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ وله إشارة في رقم ٢ من هامش ص ١٢٦) .
(٢ و ٣) اسم الزمان المبهم هو : النكرة التي تدل على زمن غير محدود ، (أى : غير مقدر بابتدائه معين ، ونهاية ممروقة) ؛ مثل : حين ، وقت ، مدة ، زمن . أو : تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : صباح ، - عشية - غداة . (كما سيجد في ص ٣٠١ م ٧٩ أما الإيضاح الأنسب فهو في باب الإضافة ج ٣ م ٩٤)

والمختص : عكسه ؛ ومنه المقدر المعلوم ؛ لتعريفه بالعلمية ؛ كرمضان ، أو بالإضافة مثل : زمن الشتاء ، أو بأل ، مثل : اليوم . . . ، ومنه أيضاً : المقدر غير المعلوم ؛ كالنكرة الممدودة غير المعينة ، نحو : سرت يوماً أو يومين ، والنكرة الموصوفة كسرت زمناً طويلاً .

وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق ؛ هو : أن الظرف الزماني المبهم بمنزلة التأكيد المعنوي لزمن عامله . لأن معنى : سار الرجل ، هو : حصول سير من الرجل في زمن فات ، فإذا قلنا : « سار الرجل زمناً » كان المعنى أيضاً : حصول سير الرجل في زمن فات . فالظرف الزماني لم يفد إلا التأكيد المعنوي للزمن ؛ كما قلنا . ومنه (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً) فكلمة : « ليلاً » ظرف زمان يؤكد زمن الفعل . « أسرى » ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً .

أما الظرف المختص فيفيد التأكيد المعنوي مع الزيادة الدالة على الاختصاص . وعلى هذا يكون من الظروف الزمانية ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالمصدر والحال ، ومنها ما يؤكد مع زيادة أخرى ؛ كالأشأن في المصدر المبين للنوع أو للعدد ، - وقد سبق -

وسيجد الكلام على الظرف المؤكّد والمؤسّس في « ب » من ص ٢٥٧ .
وظرف الزمان المبهم غير الأسماء المههمة التي سبق الكلام عليها في ج ١ (ص ٣٠٥ « ح » م ٢٥ - وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٠٦ م ٢٦) .

وبمناسبة الكلام على الظرف الزماني المضاف ترددت كلمة (أن العرب لم تضيف كلمة : « تنهر » إلا إلى « رمضان » ، والربيعين » . لكن لا مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى . ولا مانع كذلك من ترك الإضافة إلى : « رمضان والربيعين » وغيرهما ؛ كما نص على ذلك النحاة .

(راجع الصبان - ج ١ - عند الكلام على الظرف « المبهم والمختص » .) وكذلك الجمع - ج ١ باب « الظرف » - ص ١٩٩ - حيث البيان أوسع .

حروفه الأصلية) ، مثل : قعدت مقعد الضيف ، أى : زمن قعود الضيف^(١) .

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا بعض أنواع :

(٢) منها : المبهم^(٢) وملحقاته ؛ نحو : الجهات الست ، فى مثل : وقف الحارس أمام البيت - وطار العصفور فوقه ... ، فإن كان المكان مختصاً لم يصح نصبه على الظرفية ، ووجب جره بالحرف : « فى » إلا فى حالتين :

الأولى : أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل : « دخل » أو : « سكن » أو : « نزل » فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة ؛ نحو : دخلت الدار ، وسكنت البيت ... ، ونزلت البلد ... ، والأحسن فى إعراب هذه الصور وأشباهها أن يكون كل من « الدار » ، و « البيت » ، « والبلد » مفعولاً به - لا ظرفاً - ويكون الفعل قبلها متعدياً^(٣) إليها بنفسه مباشرة .

الثانية : أن يكون الظرف المكاني المختص هو كلمة : « الشام » وعامله هو الفعل : « ذهب » . فقد قال العرب : « ذهب الشام » وتعرب هنا ظرفاً - ومثله الظرف المختص : « مكة » مع عامله الفعل : « توجه » فقد قال العرب أيضاً : توجهت مكة . فنصب ظرفاً مع هذا الفعل وحده . و « الشام » و « مكة » ظرفان مكانيان على معنى : « إلى » .

(ب) ومنها : المقادير^(٤) ، نحو : غلوة - ميل - فرسخ -

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٤ - (راجع أول « باب الظرف » فى ج ١ - من حاشيتى الخضرى والصبان) .

(٢) المراد به : ما ليس له هيئة ولا شكل محسوس ، ولا حدود تحصره بين نهايات مضبوطة ، تحدد جوانبه ؛ ومنه : الجهات الست - وما يشبهها فى الشيوخ - وهى (أمام - خلف - يمين - شمال - فوق - تحت) والمختص : عكسه ؛ مثل : بيت - دار - غرفة -

وقد ألحق بالجهات الست ألفاظ ستجيه ؛ فى « أ » من ص ٢٥٧ منها : عند ، ولدئى ... و وهناك تفصيل آخر فى باب الإضافة ج ٣ م ٩٤ .

(٣) لنستريح من النصب على نزع الخافض ، ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفاً منصوباً .

(٤) ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه (فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ ورقم ١ من هامش ص ٢٤٤) وهو أن الظروف الدالة على المقادير لا تتضمن معنى : « فى » باطراد ؛ وإنما تتضمنها أحياناً قليلة لأن ناصبها لا بد أن يكون من أفعال السير ، أو مشتقاتها ؛ فلا توجد : « فى » مع ناصب آخر . كذلك النوع الآتى : وهو ما صيغ من مادة فعله وحوى حروفه ، فإن هذا الظرف لا يتضمن معنى =

بَرِيد^(٢) و مثل : مشيت غلوة ، ثم ركبت ميلا ، ثم سرت فرسخاً .

(ح) ومنها : ما صيغ . على وزن^(٣) : « مَفْعَل » ، أو « مَفْعِل » للدلالة على المكان ، بشرط أن يكون الوزن جارياً على عامله ، (أى : مشتركاً معه في مثل حروفه الأصلية ، ومشملاً عليها)^(٤) ، مثل : وقفت موقِف الخطيب ، وجلست مجلس المتعلم - صنعت مصنع الورق ، وبنيت مبناه . . . ، فلو كان عامله من غير لفظه لوجب الجر بالحرف : « في » ؛ نحو : جلست في مرمى الكرة^(٥) .

= « في » باطراد لأن ناصبه من فعل أو وصف يعمل عمله ، لا بد أن يكون مشتركاً معه في حروف صيغته فلا توجد « في » مع غيره . ففي هذين النوعين لا تطرد « في » ؛ إذ توجد مع بعض الأفعال المعينة ومشتقاتها دون بعض آخر لا يمكن أن يتضمنها معنوياً ؛ لأنه غير صالح للعمل في النوعين السالفين . هذا ، وقد اختلف النحاة في المقادير ؛ أهي من المبهم ، أم شبيهة بالمبهم ، أم قسم قائم بذاته ، . . . ولسنا في حاجة إلى العناء ؛ فاعتبارها قسماً مستقلاً أنسب ، وليست من المبهم ؛ لأنها معلومة المقدار ، ولكنها مختلفة الابتداء ، والانتها ، والبقعة ، بحسب الاعتبار ؛ فليس لها جهة ثابتة مستقرة فيها ، فالميل قد يكون في بلد ، وقد يكون في غيرها . . . ، يكون في صحراء ، وقد يكون في حضر ، وقد يكون في الشرق بالنسبة لشيء آخر ، أو في الغرب ، وهكذا .

(٢) الغلوة : مائة باع تقريباً ، أو : هي أبعد مسافة يقطعها السهم . والميل : ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، وللبريد : أربعة فراسخ

(٣) كما سبق في ص ٢٥٢ - ويكون اسم الزمان والمكان من الثلاثي على وزن : مَفْعَل (بفتح العين) إن كان مضارع فعله مفتوح العين ، أو مضمومها (مثل : يلعب - يقعد) أو : كان مضارعه معتل اللام ، ؛ نحو : يرمى . ويكون على وزن مَفْعِل (بكسر العين) إن كان مضارع فعله مكسور العين ، مثل : يجلس ، أو : معتل الفاء في أصلها الماضي ، مع سلامة اللام ، بشرط أن تكون الفاء وأواؤها تحذف في مضارعه ؛ مثل : يعد ، من : وعد .

أما من غير الثلاثي فيكون على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ؛ مثل : « مُستخرج » ومضارعه : « يستخرج »

(وفي ج ٣ ص ٢٤٢ م ١٠٦ تفصيل الكلام عليهما وعلى أحكامهما) .

(٤) وكذلك ما سبقت إليه الإشارة (في رقم ٤ ص ٢٥٢) وهو المشتق من مصدر الفعل للدلالة على الزمان - وتحقق فيه هذا الشرط - وكان منصوباً ؛ فإنه يصلح أن يعرب ظرف زمان ؛ كالمثال : قعدت مَفْعَل الضيف ؛ أى : زمن قعود الضيف .

(٥) وردت ألفاظ مسموعة بالنصب لا يصح القياس عليها . مثل قولهم : فلان يجلس من الباب مَفْعَل القابلة (أى : المولدة) كناية عن قربه من الباب . وفلان من جَر الكلب ، ومَنَاطُ الثريا ؛ كناية عن البعد فيهما .

ومن ثم كان هذا النوع غير متضمن معنى « في » باطراد ، ومستثنى من التضمن (١) المطرد .

وهذا القسم يكون مختصاً كالأمثلة السالفة ، وبهماً ؛ نحو : وقفت موقفاً - جلست مجلساً (٢) .

ومما يلاحظ أن هذه الصيغة : (مَفْعَل - مَفْعِل) صالحة للزمان والمكان ويكون التمييز بينهما بالقرائن ؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجاب : حضرت محضراً القطار ؛ أى : زمن حضور القطار ؛ لأن « متى » للاستفهام عن الزمن . بخلاف : أين حضرت ؟ فيجاب : حضرت محضراً المجتمعين حول الخطيب ، أى : مكان حضور المجتمعين ... ؛ لأن « أين » أداة استفهام عن المكان .

٥ - أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعامل واحد بغير إبتاع (٣) ، بشرط اختلافها في جنسها : (أى : اختلافها زماناً ومكاناً) ؛ مثل : استرح هنا ساعة - أقم عندنا يوماً . أما إذا اتفقت في جنسها فلا تتعدد إلا في صورتين ؛ إحداهما : الإبتاع ؛ يجعل الظرف الثاني بدلاً (٤) من الأول ، نحو : أقابلك يوم

(١) كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ وفي رقم ٣ من هامش ص ٢٥٣ . هذا والظروف المكانية الثلاثة : (المبهم - المقدار - ما صيغ من الفعل) هي التي أشار إليها ابن مالك فيما سبق - رقم ٣ من هامش ص ٢٤٨ - بقوله :

وَمَا وَيَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

(٢) وإلى هذا أشار ابن مالك (وهو يسرد الأشياء التي تصلح للنصب على الظرفية المكانية ؛ ومنها ما صيغ من الفعل كرمى من رمى ،) بقوله :

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقْيِسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ

(٣) أى : بغير أن يكون واحد منها تابعاً للآخر ، (نعمتاً له ، أو عطفاً ، أو توكيداً ، أو بدلاً) .

(٤) ولا يبدل الأكثر من الأقل - على الصحيح - ففى نحو : كتبت الرسالة يوم الخميس سنة كذا ... يعرب الظرف الثاني (سنة) حالاً من الأول ، وليس بدلاً (راجع أول الباب السادس من المغنى) .

وهذا رأى البصريين . لكن جاء في « الجمع » ، ما يردده بقوة حيث قال - فى ج ٢ ص ١٢٧ باب البدل ما نصه : (المختار - خلافاً للجمهور - إثبات بدل الكل من البعض ، لو روده فى الفصحى ...) اهـ وسرد أمثلة من القرآن والشعر تؤيد رأيه ، - وقد ذكرناها فى باب البدل - ج ٣ م ١٢٣ .

الجمعة ظهراً . فكلمة « ظهراً » بدل بعض من كلمة : يوم^(١) .

والأخرى ، أن يكون العامل اسم تفضيل ؛ نحو : المريض اليوم أحسن منه أمس . (فالיום وأمس ؛ ظرفان عاملها أفعل التفضيل وهو : أحسن) ، وقد تقدم عليه واحد ، وتأخر واحد . . .

٦ - أنه يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؛ مسaire للرأى القائل بذلك ، توسعاً وتيسيراً ؛ نحو : أعطيت السائل أمامك ويوم العيد - قرأت الكتاب هنا ويوم السبت الماضي^(٢) . . .

٧ - إذا وقع الظرف خبراً فإنه يستحق أحكاماً خاصة يستقل بها ، وقد سبق تسجيلها في مكانها الأنسب . وهو باب : « المبتدأ والخبر »^(٣) ، ومن تلك الأحكام أن يكون في مواضع معينة باقياً على حالته من النصب ، وفي مواضع أخرى يكون مرفوعاً أو مجروراً ولا يسمى في هاتين الحالتين ظرفاً . . . إلى غير هذا من الأحكام الهامة المدونة في الموضع المشار إليه .

(١) ملاحظة : في ضوء ما سبق نفهم ما جاء في حاشية الخضرى ، ج ٢ ، أول باب : « البديل » ونصه : « (... بدل كل من بعض كلفيته غدوة يوم الجمعة ، بنصب : « يوم » ، إذ لا يصح جملة ظرفاً ثانياً ؛ لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف .) » اهـ

هذا ، وإن تعدد بعطف فإن ما بعد العاطف لا يسمى ظرفاً ، وإنما يسمى : « معطوفاً » .

(٢) هذا الحكم تفصيل في المكان الأنسب (ج ٣ آخر باب : « العطف » م ١٢٢) .

(٣) ج ١ م ٣٥ ص ٤٧٥ .

زيادة وتفصيل :

(١ .) عرفنا^(١) « المبهم » من ظروف المكان ، وأنه يشمل أنواعاً منها :
 « الجهات الست » . وقد ألحقوا بهذه الجهات ألفاظاً أخرى ، منها : (عند -
 - لدى - وسط - بين - إزاء - حذاء ..) . واختلفوا في مثل^(٢) : (داخل -
 خارج - ظاهر - باطن - جوف الدار - جانب ، وما بمعناه) مثل : جهة -
 وجه - كَسَفَ) في مثل : قابلته داخل المدينة أو خارجها ، أو ظاهرها . . . ؛
 فكثير من النحاة يمنع نصب هذه الكلمات على الظرفية المكانية ؛ لعدم إبهامها ،
 ويوجب جرّها بالحرف : « في » . وفريق يجيز ، ويرى أنّ هذا هو الأوجه^(٣) ،
 لما فيه من تيسير ، لأن تلك الكلمات الدالة على المكان لا تخلو من إبهام ، فهي
 شبيهة بالمبهم ، وملحقة به .

وكان الجدير بكل فريق أن يستند في تأييد رأيه على موقفه من كثرة المسموع
 المأثور ، ويعتمد عليه وحده في الاستدلال ، واستنباط الحكم ، فن نصره
 السماع الكثير فأريه هو الأقوى دون غيره . ولكنهم لم يفعلوا . ومن ثمّ يكون الرأى
 المجيز أولى بالاتباع ، وإن كانت المبالغة في الدقة والحرص على سلامة الأسلوب
 وسموه تقتضى البعد عن الخلاف باستعمال الحرف « في » ؛ لاتفاق الفريقين على
 صحة مجيئه ؛ فيجرى التعبير اللغوى على سنن موحد .

(ب) من أنواع الظرف ما يكون مؤسساً ؛ وما يكون مؤكّداً ، فالمؤسس هو
 الذى يفيد زماناً أو مكاناً جديداً لا يفهم من عامله ؛ نحو : صفّاً الجو اليوم ،
 فقَصَّيْتُهُ حول المياه المتدفقة ، وبين الأزهار والرياحين . فكل واحد من الظروف :
 (اليوم - حول - بين - . . .) يسمى : « ظرفاً مؤسساً ، أو تأسيسياً » ؛ لأنه
 أسس - أى : أنشأ - معنىً جديداً لا يفهم من الجملة بغير وجود هذا الظرف .

(١) في ص ٢٥٣ .

(٢) من كل ما لا يدل على حقيقته بنفسه ، وإنما تعرف حقيقته بما تضاف إليه ؛ مثل :
 مكان - ناحية - أمام - وراء - جهة . . . ، فيقال مثلا : مكان على - ناحية محمود . . .

(٣) راجع حاشية الخضرى ، باب : « الظرف » - ج ١ - ففياً تلخيص الرأيين ، وبيان
 الأوجه منها ، وأنه المفهوم من كلام صاحب « الممع » في هذا الباب .

والمؤكد : هو الذى لا يأتى بزمن جديد ، ولا مكان جديد ، وإنما يؤكد زمناً أو مكاناً مفهوماً من عامله . ومن الأمثلة قوله تعالى : (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً . . .) ، فالظرف : « ليلاً » ، لا جديد معه إلا التوكيد لزمن الإسراء ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً . ومثل : صعد الخطيب فوق المنبر ؛ فالظرف : « فوق » لم يأت بجديد إلا توكيد معنى عامله الدال على الصعود ، أى : الارتفاع والفوقية .

لما سبق كان الظرف فى مثل قول القائل : سرت حيناً ومدة لم يزد زمناً جديداً غير الزمن الذى دلَّ عليه الفعل^(١) . . .

المسألة ٧٩ :

الظرف المتصرف وغير المتصرف ، وأقسام كل

الظرف بنوعيه قد يكون متصرفاً ، وقد يكون غير متصرف .

(١) فالمتصرف هو الذى لا يلازم النصب على الظرفية ، وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى التى لا يكون فيها ظرفاً ؛ كأن يقع مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مجروراً بالحرف : « فى » المذكور قبله — أو غيره — . . . أو . . .

فمثال الزمان المتصرف كلمة : « يوم » فى العبارات التالية : يومكم مبارك ، ونهاركم سعيد . إن يومكم مبارك ، وإن نهاركم سعيد . جاء اليوم المبارك
إنما نرتب مجيء اليوم المبارك — فى يوم العيد يتزاور الأهل والأصدقاء

ومثال المكان المتصرف : يمينك أوسع من شمالك — العاقل لا ينظر إلى الخلف إلا للعبرة ؛ وإنما وجهته الأمام . ومثل : الفرسخ ثلاثة أميال ، ونعرف أن الميل ألف باع^(١) .

وقد سبق^(٢) أن الظرف بنوعيه إذا ترك النصب على الظرفية إلى حالة أخرى غير النصب على الظرفية — ولو إلى الجر « بنى » أو غيرها — فإنه لا يسمى ظرفاً ، ولا يعرب ظرفاً ، ولو دل على زمان أو مكان^(٣)

(١) وفى الظرف المتصرف يقول ابن مالك :

وما يُرى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

أى : فى عرف النحاة واصطلاحهم .

(٢) فى ص ٢٤٤ .

(٣) من أمثلة هذا كلمة : « اليوم » و « عام » فى قول الشاعر :

يطول اليومُ لا ألقاك فيه وعامٌ نلتقى فيه قصير

ومثل كلمة : « غد » فى قول الشاعر :

لا مرحباً بغدٍ ، ولا أهلاً به إن كان تفريق الأحبة فى غدٍ

حكم الظرف المنصرف :

١ - إما معرب منصرف ؛ مثل : يوم - شهر - يمين - مكان (١) .
 ٢ - وإما معرب غير منصرف مثل : غُدْوَةٌ (٢) * ؛ وَبُكْرَةٌ (٣) ؛ وَضَحْوَةٌ ؛ بشرط أن تكون كل واحدة « علم جنس » (٤) على وقتها المعين المعروف ؛ سواء أكان هذا الوقت مقصوداً ومحدداً من يوم خاص بعينه ، أم غير مقصود ولا محدد من يوم معين . فهذه الثلاثة - وأشباهاها - متصرفة ؛ تستعمل ظرفاً وغير ظرف ، وفي الحالتين تمنع من الصرف . وسبب منعها من الصرف : « العامية الجنسية والتأنيث اللفظي » . فإن فقدت العلمية لم تُمنع من الصرف ؛ وذلك لعدم التعيين (لأنها فقدت تعيين الزمن وتحديدته ؛ وصارت دالة على مجرد الوقت المحض الخالي من كل أنواع التخصيص إلا بقريئة أخرى للتعين) ؛ مثل : غُدْوَةٌ وقتُ نشاط ، يسرنى السفر غدوةً والقدوم في ضحوةً ، بشرط أن يراد بهما مطلق زمن بغير تعيينه . ومن هذا قوله تعالى في أهل الجنة : (ولهم رزقهم فيها بُكْرَةٌ وَعَشِيًّا) (٥) .

(١) انظر ما يختص بهذه الكلمة في ص ٢٦٥ ،
 (٢) الوقت من طلوع الفجر إلى شروق الشمس . وفي ص ٥٥٣ كلام يختص بهذه الكلمة .
 (٣) الوقت من طلوع الشمس إلى الضحوة ، أى : الضحا ، وهو وقت ارتفاع الشمس في الأفق .
 (٤) سبق إيضاحه في مكانه المناسب (ج ١ ص ٢٦١ م ٢٢ و ٢٦٦ م ٢٣) .
 (٥) لزيادة الإيضاح نسوق ما قاله الضبان في هذا الموضوع من الجزء الثاني آخر باب الظرف .
 قال : عن « غدوة وبكرة » - ومثلها : ضحوة - ما نصه :

« إنهما علمان جنسيان ؛ بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسين لهذين الوقتين ؛ أعم من أن يكونا من يوم بعينه ، أو لا . وهذا معنى قولهم : قصد بهما التعيين أو لم يقصد ، كما وضع لفظ : " أسامة " علماً للحقيقة الأسدية ، أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا . فالتعيين المنقضى قصده هو التعيين الشخصي ، لا النوعي ؛ إذ هو لا بد منه . فلا اعتراض " بأن عدم قصد التعيين يصيرها نكرتين منصرفتين " . ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني : " كما يقال عند قصد التعميم : أسامةٌ شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامةٌ فاحذره - يقال عند قصد التعميم غدوةٌ أو بكرةٌ وقت نشاط ، وعند قصد التعيين لأسيرين الليلة إلى غدوةٍ أو بكرةٍ " . قال : " وقد تخلوان من العلمية فينصرفان ، ومنه قوله تعالى : (ولهم رزقهم فيها بُكْرَةٌ وَعَشِيًّا) ، وحكى الخليل : جنتك اليوم غُدْوَةٌ ، وجنتي أمس بُكْرَةٌ . والتعيين في هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف ؛ لأن التعيين أعم من العلمية ، فلا يلزم من استعمالها في يوم معين أن يكونا علمين ؛ لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع ، كما تقول : رأيت رجلاً وأنت تريد شخصاً معيناً ، فيحمل على ما أردته من المعين ، ولا يكون علماً " ٥١ هـ . ما نقله الضبان .

ثم انظر الكلام عليهما في ج ١ ص ١١٠ م ٢٢ .

٣- وإما مبنى . والمبني قد يكون مبنياً على السكون ، مثل : « إذ » الواقعة « مضافاً إليه » والمضاف زمان ، نحو : لاح النصر ساعة إذ أخلص المجاهدون - كان النصر يوم إذ جاهد المخلصون . أو مبنياً على الكسر ، مثل الظرف : « أمس » عند الحجازيين ؛ في نحو : اعتدل الجو أمس .

* * *

(ب) أما غير المتصرف ^(١) : فنه الذي لا يستعمل إلا ظرفاً ، ومنه ما يستعمل ظرفاً ، وقد يترك الظرفية - ولا يسمى ظرفاً - إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : « مِّنْ » - غالباً ^(٢) - فثال الذي لا يستعمل إلا ظرفاً : « قَطٌّ » ^(٣) ، و « عَوْضٌ » ^(٤) و « بَدَلٌ » ؛ بمعنى : مكان (مثل : خذ هذا بدلَ ذلك) ، و « مكان » بمعنى : « بدل » . (أما « مكان » بمعناه الأصلي فظرف متصرف)

« وَسَحَّرَ » ^(٥) ؛ إذا أريد به سحرُ يوم معين محدد ؛ نحو : أزورك سحرَ يوم السبت المقبل ؛ وإلا فهو ظرف متصرف ؛ نحو : تمتعت بسحرٍ منعش ؛ فهل يساعفني سحرٌ مثله ؟ .

ومثال ما يلزم النصب على الظرفية و قد يتركها إلى شبهها : (عند ، ولدُنْ

(١) سحرٌ له أمثلة أخرى في « الزيادة والتفصيل » ، ص ٢٦٦ وما بعدها .

(٢) قلنا : « غالباً » لأن الظرف : « أين » قد يخرج عن النصب على الظرفية إلى الجر بالحرف : « من » أو : « إلى » . وكذلك الظرفان : « تَمَّ » و « هنا » - بلغاتهما المختلفة - وهما في الوقت نفسه من أسماء الإشارة ؛ فيخرجان إلى الجر بأحد الحرفين : « من » أو « إلى » (راجع الصبان ج ١ باب اسم الإشارة عند الكلام على : تمَّ - وسبق لهذا بيان في ج ١ باب اسم الإشارة م ٢٥) . وكذلك الظرف : « متى » قد يخرج إلى الجر بالحرف : « إلى » أو : حتى .

(٣ ، ٤) سبق الكلام عليهما في هذا الجزء ص ١١٦ م ٦٨ وملخصه : أن « قط » ظرف زمان لاستفراق الماضي ، ولا يستعمل - في الغالب - إلا بعد نفي أو شبهه . والأصح في ضبطه : فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها ، وفيها لغات أخرى - وهو ظرف مبنى على الضم ، مثل : ما خدعت أحداً قط - « وقط » غير : « فقط » التي سبق الكلام عليها في رقم ٢ من هامش ص ١١٦ - وقلنا هناك إن إيضاحها ، وبيان حكمها في ج ٢ م ٣٠ ص ٣٨٢ - عند بيت ابن مالك في المرفع « بأل » : (« أل » حرف تعريف . . .) « وأنها بمعنى : « حسب » والفاء زائدة لتزيين اللفظ) . . .

وعوض : ظرف لاستفراق الزمان المستقبل ، - غالباً - ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفي أو شبهه . وهو مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، إن لم يضاف . فإن أضيف أعرب ؛ نحو : لن أخادع عوض العائضين . (٥) الثلث الأخير من الليل .

وقبل ، وبعد ، وحوَّل^(١) ، و...) ، مثل : مكثت عندك ساعة ، ثم خرجت من عندك إلى بيتي - سأقصد الحدائق لَدُن الصبح حتى الضحا ، ثم أعود من لَدُنْهَا - حضرت قبل الميعاد ، ولم أحضر بعده . أو : حضرت من قبل الميعاد ، ولم أحضر من بعده^(٢) .

حُكْم الظرف غير المتصرف :

١ - إما معربٌ ممنوع من الصرف ؛ مثل : عَتَمَةٌ^(٣) - عَشِيَّة^(٤) سَحَر^(٥) - بشرط أن يقصد بكل واحدة التعيين الدال على وقت خاص ، فتكون علم جنس عليه ، لدالاتها على زمن معين محدد دون غيره من الأزمان المبهمة الخالية من التعيين ، نحو : استيقظت : ليلة الخميس سحرَ - حضرت يوم الجمعة عَشِيَّةً - سهرت يوم السبت عَتَمَةً .

فإن فقدت هذه العلمية صارت نكرة لا تدل على وقت مخصص من يوم بذاته ، وخرجت من نوع الظرف غير المتصرف ودخلت في نوع المتصرف المنصرف ؛ فتصير مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، و... وغير ذلك ، مع التنوين في كل حالة ؛ نحو سحرٌ خير من عَشِيَّة ، ورب عتمة خير من سحر^(٥) .

(١) من ظروف المكان غير المتصرفة : «حوَّل» بلغاته المختلفة التي منها : حوَّل . . . ، وحوَالَ . . . ، وحوَالِي . . . وحوَلِي ، وأحوال . . . وأحوَالِي . . . مع إضافته في كل الصور . ومعناه الجهات المحيطة بالمضاف إليه - راجع الصبان واللسان - ولهذا إشارة وبيان ، في ص ٢٧٢ - (٢) لهذه الظروف وملازمتهما النصب على الظرفية أحكام تفصيلية موضع الكلام عليها باب : «الإضافة» ج ٣ ص ١١٤ وما بعدها . وفي هذا يقول ابن مالك :

وغيرُ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً ، أَوْ شَبَّهَهَا - مِنَ الْكَلِمِ
يريد : أن الظرف غير المتصرف من الكلمات ، هو : الذي لزم الظرفية وحدها ، أو : لزم الظرفية وقد يتركها إلى شبهها أحياناً . وفي البيت قصور في صياغته ؛ لقوله : وغير صاحب التصرف . بدل قوله : غير المتصرف . وكالحذف في الشطر الأخير حيث الواجب : ظرفية فقط ، أو : ظرفية وشبهها . (٣) الثلث الأول من الليل . (وهي ممنوعة من الصرف ، على رأى راجح) . (٤) آخر النهار . (٥) «سحر» للعلمية والعدل عن السحر ؛ لأنها تدل على معين كما تدل عليه

الكلمة المقرونة بأل التي للتعريف ؛ فكان حقها التصدير بكلمة «أل» التي للتعريف ، ولكن العرب عدلوا عن هذا ؛ فاجتمع في الكلمة العلمية والعدل ، وبسبب اجتماعهما تحقق ما يوجب منع الصرف كما يقول النحاة - .

- ٢- وإما معرب مصروف مثل : « بَدَل » و « مكان » السالفين^(١) .
- ٣- وإما مبنى على السكون أو غيره في مثل : لَدَنٌ ، ومَتَى^(٢) ، ومُنْذٌ ، ومُنْذٌ^(٣) وقَطٌّ ، . . . وغيرها (مما سيجيء^(٤))
- ٤- جميع الظروف غير المتصرفة لا يصح التصريح قبلها بالحرف : « في » بخلاف المتصرفة ، وإذا ظهرت « في » قبل الظرف - مطلقاً - فإنه يصير اسماً محضاً مجروراً بها ، ولا يصح تسميته ظرف زمان أو ظرف^(٥) مكان .
- ما ينبو عن الظرف :

(ا) يكثر حذف الظرف الزماني المضاف إلى مصدر ، وإقامة المصدر مقامه^(٦) . فيُنصَب مثله باعتباره نائباً عنه ، وذلك بشرط أن يُعيَّن المصدرُ الوقت ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه ؛ فمثال الأول : أخرج من البيت شروق الشمس ، وأعود إليه غروبها - أزورك في العام الآتي قدومَ الراجعين من الحج . (تريد : أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها - ووقت قدوم الراجعين) . فحذف الظرف الزماني : « وقت » . وقام مقامه المصدر ، وهو : (شروق - غروب - قدوم) ، فأعرب ظرفاً بالنيابة .

= وتمنع كلمتا : « عتمة وعشية » للعلمية والتأنيث اللفظي . (وقد يوضح العلمية هنا ما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٢٦٠) ويشترط لمنع الثلاثة من الصرف الخلو من « أل » ومن الإضافة فإن نكرت نونت وتصرفت ؛ كقوله تعالى : (نجيبناهم بسحر) وكذلك مع أل أو الإضافة ؛ نحو : سافر الرجل يوم الجمعة السحر منه ، أو في سحره . (ولهذا الكلام صلة بما سيجيء عنها في ص ٥٥٣) وما بعدها .

(١) في ص ٢٦١ .

(٢) (له إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٢٦١) وهو ظرف غير متصرف ، مبنى على السكون المقدر دائماً . ويسأل به عن الزمان وقد يكون مع ظرفيته هذه اسم شرط جازم طبقاً لما سيجيء في ج ٤ باب الجوازم التي تجزم فملين .

(٣) لا يكون « مذ ومثذ » غير متصرفين إلا على الرأي الذي يمنع وقوعهما مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير الظرفية (كما يجيء في رقم ٣ هامش ص ٢٧٠) .

(٤) في الزيادة والتفصيل ، ص ٢٦٨ .

(٥) كما سبق في ص ٢٥٩ و ١ من ص ٢٤٤ .

(٦) والمصدر قد يقع - أحياناً - ظرفاً دون تقدير مضاف ؛ مثل : أحقاً أنك مكافئ ، أي و

أف حق . . . ، (وسيجيء في ٥ من ص ٢٧٣) . . .

ومثال الثاني : أمكث عندك كتابةً صفحة ؛ (أى : مدة كتابة صفحة) ،
 وأنتظرک لبس الثياب ، (أى : مدة لبسها) ، وأغيب غمضة عين ، (أى : مدة
 غمضها) ، ففي هذه الصور — ونحوها — بيان للمقدار الزمني الذي يدل عليه
 المصدر في كل صورة ، دون أن يعين ذلك الوقت . ويحدهه : (أهو الصبح ،
 أم الظهر ، أم الغروب ، أم غيرهما . . . ؟) .

وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم عين^(١) ثم يحذف
 هذا المصدر المضاف أيضاً ، ويحل محله اسم العين . باعتباره نائباً عن النائب عن
 الظرف الزماني . ويعرب ظرفاً بالإنابة . نحو : لا أكلم السفية النيرين — أى :
 مدة طلوع النيرين ؛ (وهما : الشمس والقمر) : فحذف الظرف الزماني ؛ وهو
 « مدة » ، وقام مقامه المصدر المضاف : « طلوع » ، ثم حذف المصدر المضاف وحل
 محله المضاف إليه ؛ وهو : كلمة : « النيرين » . وتعرب ظرفاً بالإنابة — كما قلنا —
 ومن أمثلتهم : لا أجالس ملحداً الفرقدين^(٢) ، ولا أماشيهِ القارظين^(٣)
 يريدون : مدة ظهور الفرقدين ، ومدة غياب القارظين .

هذا ، والإنابة في كل ما سبق قياسية إذا تحقق ما شرحناه .

(ب) أما نيابة المصدر عن ظرف المكان فقليلة حتى قصرها على المسموع
 دون غيره — مثل كلمة : قُرب — ؛ نحو : جلست قرب المدفأة ، أى :
 مكان قرب المدفأة . فكلمة : « قرب » مصدر بالنيابة .

(ج) وهناك أشياء أخرى غير المصدر تصلح للإنابة — قياساً — عن الظرف
 بنوعيه بعد حذفه ، وتعرب ظرفاً بالنيابة .

منها : صفته ؛ نحو : صبرت طويلاً من الدهر — جلست شرقاً المنزل ؛ أى :
 صبرت زمناً طويلاً . . . — جلست مجلساً شرقاً المنزل . أو جلست مكاناً شرقاً
 المنزل .

(١) أى : اسم ذات ، أى : شيء حتى مجسم .

(٢) اسم نجمين .

(٣) رجلان خرجا يجمعان القَرَظ (وهو : ثمر شجر السنط ، ويستخدم في الدباغة) فلم

ومنها : عدده ؛ بشرط أن يوجد ما يدل على أنه عدده : كالإضافة إلى زمان ،
أو مكان ؛ نحو : مشيت خمس ساعات قطعت فيها ثلاثة فراسخ .

ومنها : كل أو بعض ، وغيرهما مما يدل على الكلية والجزئية ، بشرط الإضافة
إلى زمان أو مكان^(١) ؛ نحو : نمت كلَّ الليل . وقول الشاعر :

أكلَّ الدهرِ حِلًّا وارتحالًا أمّا يُبقي عليّ ، وما يُقيني ؟

ومثل : استمر الحفل بعضَ الليل مشت القافلة كلَّ الأميال — أو
بعضَ الأميال^(٢)

(١) كما سيجرى في باب الإضافة ج ٣ ص ٥٨ م ٩٤ .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وقد ينوبُ عن مكان مصدرُ وذاك في ظرف الزمان يكثرُ

زيادة وتفصيل :

(١) الظروف من حيث التصرف وعدمه ، ودرجته ، أربعة أقسام :

قسم يمتنع تصرفه أصلاً ؛ مثل : « قَطَطَ » ، « عَوَّضَ » - وقد سبقا -
ومثل : « بَيْنَ » إذا اتصلت بها « الألف » أو « ما » فصارت : « بينا أو بينا » ،
فإنها عندئذ تلازم الظرفية تماماً - كالتى فى ص ٢٧٧ ، و ٢٧٨ أيضاً .
ويلحق بهذا القسم : « عند ، فوق ، وتحت »^(١) وأشباهاها مما لا يخرج عن
الظرفية إلا إلى الجر بالحرف : « من » - غالباً^(٢) .

وقسم ثان : يتصرف كثيراً ، كيوم ، شهر ، يمين^(٣) ، شمال ، ذات اليمين
ذات الشمال^(٤) .

وثالث : متوسط فى تصرفه ؛ وهو : أسماء الجهات (إلا ما سبق حكمه فى
القسمين السالفين ؛ من مثل : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وذات اليمين ،
وذات الشمال . . .) .

ومن هذا القسم المتوسط : « بين » التى لم يتصل بآخرها : « الألف » أو « ما »
فإن اتصلت بها : « الألف » أو : « ما » وصارت : (بينا - بينا) . . . فهى
ممنوعة التصرف^(٥) ، كما أسلفنا .

(١) هناك رأى يقول : « فوق ، وتحت » - يتصرفان نادراً . ولا داعى للأخذ به - وسيجىء فى

ص ٢٨٣ الكلام على حالات بنائهما وإعرابهما -

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٦١ .

(٣) كل من الطرفين : « يمين » و « شمال » قد يكون معرباً - كما فى ص ٢٥٩ - ، وقد يكون

مهيئاً . بالتفصيل الذى فى رقم ٥ من ص ٢٨٣) أما تفصيل الكلام على معنهما وإضافتهما فى ج ٣

ص ٣٦ م ٩٣ .

(٤) بشرط إضافة : « ذات » إلى : « اليمين » أو : « الشمال » .

(٥) كما سياتى فى ص ٢٧٢ من هذا الجزء ، وفى ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ ، هذا ، إلى أن لكلمة : « ذو »

و « ذات » أحكاماً أخرى فى ج ١ ص ٧٠ م ٨ ، باب : « الأسماء الستة » ، ص ٢٥٤ م ٢٦ باب :

« الموصول » . . .

(٥) وفى الحالتين يجب تصديرها وإضافتها للجملة ؛ طبقاً للبيان التفصيلى ؛ الآتى فى ص ٢٨٧ .

ورابع : تصرفه نادر في السماع ، لا يقاس عليه ، مثل : الآن ، وحيث ، ودون ، التي ليست بمعنى ردىء - ووسط ؛ بسكون السين في الغالب . أما بفتحها فاسم متصرف في الغالب أيضاً . وفي غير الغالب يجوز في كليهما التسكين والفتح ، والأفضل اتباع الغالب ؛ ليقع التفاهم بغير تردد . وقد وضعوا علامة للتمييز المعنوي بين الكلمتين ؛ فقالوا : إن أمكن وضع كلمة : « بين » مكان : « وسط » واستقام المعنى فهي ظرف ؛ نحو : جلست وسط القوم ، أى : بينهم . وفي هذه الحالة يحسن تسكين السين ؛ مراعاة للغالب . وإن لم تصلح كانت اسماً ، نحو : احمرّ وسط وجهه . وفي هذه الصورة يحسن تحريك السين بالنتح ، مراعاة للغالب .

(ب) إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الظرفية ، وجب - عند الأكثرين - أن يكون متعلقاً بالعامل الذي عمل فيه النصب^(١) ، وهذا العامل يكون - في الغالب - فعلاً^(٢) ، أو مصدرأً ، أو شيئاً يعمل عمل الفعل^(٣) كالوصف ؛ نحو : سافرت يوم الجمعة فوق درّاجة بخارية . أو : أنا مسافر يوم الجمعة فوق درّاجة بخارية . . . فالظرفان « يوم » و « فوق » متعلقان بعاملهما « سافر » أو : « مسافر » . . . ومعنى أنهما متعلقان به : مرتبطان ومستمسكان به ، كأنهما جزءان منه لا يظهر معناه إلا بالتعلق به . فاستمسكتهما بالعادل كاستمسك الجزء بأصله ، ثم هما في الوقت نفسه يكملان معناه .

بيان هذا : أن العامل يؤدي معناه في جملته ، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل إلا بالظرف الذي هو جزء متمم ومكمل له ؛ ففي مثل : جلس المريض . . . قد نحسّ في المعنى نقصاً يتمثل في الأسئلة التي تدور في النفس عند سماع هذه

(١) سبق (في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥ ثم في ص ٢٤٩ م ٧٨) كلام هام يتصل بهذا الموضوع ، ويتممه ؛ من ناحية التعلق بحروف المعاني ، والحكمة في وجوب التعلق . وسيجيء في ص ٤٤٥ ، رقم ٣ من هامشها ، باب جرروف الجر ، عند الكلام على (شبه الجملة م ٨٩) - ما يزيد توفية واكتمالاً .
(٢) والرأى الشائع القوي أن شبه الجملة بنوعيه (وهما الظرف ، وحرف الجر الأصل مع مجروره) لا يجوز أن يتقدم على عامله الفعل المؤكّد بالنون - طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٠١ .
(٣) وقد يكون تعلقهما بعامل معنوي ، - إذا لم يوجد عامل آخر يصح التعلق به - وهذا العامل المعنوي هو : الإسناد (أى : النسبة) على الوجه المشروح في هامش ص ٣٥٧ ورقم ٢ من ص ٤٤١ أما تعلقه بأحرف المعاني فقد سبق بيانه في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥ م ٧٨ .

الألفاظ ؛ ومن الأسئلة : أين جلس ؟ أكان فوق السرير ، أم أمامه ، أم وراء النافذة ، ... أيمن الداخل ... أم شمال الخارج ... ؟ متى جلس ؟ أصباحاً ، أم ظهراً ، أم مساء ... ؟ وهكذا ... فإذا جاء الظرف الزماني أو المكاني فقد أقبل ومعه جزء من الفائدة ينضم إلى الفائدة المتحققة من العامل ؛ فيزداد المعنى العام اكتمالا بقدر الزيادة التي جلبها معه ؛ فجيئته إنما هو لسبب معين ، ولتحقيق غاية مقصودة دعت إلى استحضاره ، هي عرض معناه ، مع تكملة معنى عامله . فلهذا وجب أن يتعلق به .

والاهتداء إلى هذا العامل قد يحتاج في كثير من الأحيان إلى فطنة ويقظة ، ولا سيما إذا تعددت في الجملة الواحدة الأفعال أو ما يعمل عملها ؛ حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقي من بينها أناة وتفهماً ؛ خذ مثلاً لذلك : (أسرعت الطائرة التي تخيرتها بين السحب) ... فقد يتسرع من لا ذراية له فيجعل الظرف « بين » متعلقاً بالفعل القريب منه ، وهو الفعل : « تخير » فيفسد المعنى ؛ إذ يصير الكلام : تخيرت الطائرة بين السحب ، إنما الصحيح : أسرعت بين السحب ، وهذا يقتضى أن يكون الظرف متعلقاً بالفعل « أسرع » ، فيزداد معناه ، ويكمل بعض نقصه ، كما لو قلنا : تخيرت الطائرة فأسرعت بين السحب .

مثال آخر : (قاس الطبيب حرارة المريض ، وكتبها تحت لسانه) ، فلا يصح أن يكون الظرف « تحت » متعلقاً بالفعل « كتب » ؛ لئلا يؤدي التعلق إلى أن الكتابة كانت تحت اللسان ؛ وهذا معنى فاسد لا يقع . أما إذا تعلق الظرف « تحت » بالفعل : « قاس » فإن المعنى يستقيم ، وتزداد به الفائدة ، أى : قاس الطبيب حرارة المريض تحت لسانه . فالقياس تحت اللسان . وهكذا يجب الالتفات لسلامة المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده من الظرف^(١) . . .

(١) ومن الأمثلة أيضاً الشطر الثاني قول الشاعر يخاطب الإمام علياً رضى الله عنه :

يُخْبِرُنَا النَّاسَ عَنْ فَضْلِكُمْ وَفَضْلِكُمْ الْيَوْمَ فَوْقَ الْخَيْرِ
حيث يعمين تعليق الظرفين (اليوم - فوق) بالخبر المحذوف ، طبقاً لأقوى الآراء .

(ح) الزمان أربعة أقسام^(١):

أولها : المعين^(٢) المعدود^(٣) معاً ، مثل : رمضان - المحرم (من غير أن يذكر قبلهما كلمة : شهر) - الصيف - الشتاء . وهذا القسم يصلح جواباً لأداتي الاستفهام : « كم - ومتى » ، نحو : كم شهراً صمت ؟ متى رجعت من سفرك ؟ والجواب : صمت رمضان - رجعت الصيف . . .

ثانياً : غير المعين وغير المعدود ؛ فلا يصلح جواباً لواحد منهما ؛ مثل : حين - وقت .

ثالثها : المعين غير المعدود ؛ فيقع جواباً لأداة الاستفهام : « متى » فقط ؛ نحو : يوم الخميس ، وكلمة : « شهر » المضاف إلى اسم بعده من أسماء الشهور ، مثل : شهر صفر - شهر رجب . . . وذلك جواباً فيهما عن قول القائل : متى حضرت ؟ متى تغيبت ؟ .

رابعها : المعدود غير المعين ؛ فيقع جواباً لأداة الاستفهام : « كم » فقط ، نحو : يومين ، ثلاثة أيام ، أسبوع - شهر - حَوْل .

١ - فالذي يصلح جواباً للأداتين : « كم » ، و « متى » (وهو القسم الأول) أو يصلح جواباً للأداة : « كم » (وهو القسم الرابع) يستغرقه الحدث (المعنى) ، الذي تضمنه ناصبه - سواء أكان الجواب نكرة أم معرفة - بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث مختص ببعض أجزاء ذلك الزمان . فإذا قيل : كم سرت ؟ فأجبت : « شهراً » ، وجب أن يقع السير في جميع الشهر كله ، ليله ونهاره - إلا إن قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجاوز - وكذا إن كان الجواب : المحرم ، مثلاً . وكذا يقال في الأبد والدهر ، مقرونين بكلمة : « أل » فالحدث الواقع من ناصبهما يستغرقهما ليلاً ونهاراً^(٤) .

(١) من ناحية استفراق المعنى . (راجع الممع ج ١ ص ١٩٧ والصبان ج ٢ ص ٩٥ وبينهما اضطراب ظاهر تداركناه بمعونة مراجع أخرى) .

(٢) أى : المعين بالعلمية . (٣) الدال بلفظه على عدد محدود .

(٤) أما كلمة : « أبداً » بغير « أل » فلا استفراق الزمن المستقبل وحده ؛ فإذا قلت : صام الرجل الأبد ، كان معناه : صام كل زمن من أزمنة عمره ، القابلة للصوم - عادة - إلى حين وفاته . ولا تقول : صام أبداً ؛ وإنما تقول إذا أردت المستقبل وحده : لأصوم أبداً .

فإن كان حدث الناصب (أى : معناه) مختصاً ببعض أجزاء الزمان . استغرق بعضها الذى يختص به ، وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخرى . فإذا قيل : كم صمت ؟ فكان الجواب : « شهراً » ، انصب الصوم على الأيام دون الليالى ، لأن الصوم لا يكون إلا نهاراً . وإذا قيل : كم سريت ؟ فكان الجواب : « شهراً » انصب السرى على الليالى دون الأيام ، لأن السرى لا يكون إلا ليلاً . وكذا يقال : فى الليل والنهار معرفين ، فالحدث الواقع على كل منهما مقصور على زمنه الخاص .

٢ - وغير ما سبق يجوز فيه التعميم والتبويض ؛ كيوم ، وليلة ، وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء الشهور ؛ بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمة : شهر ؛ كشهر رمضان - شهر المحرم .

وهناك رأى آخر من عدة آراء فى هذا البحث ؛ هو : أن ما صلح جواباً لأداة الاستفهام : « كم » أو : « متى » يكون الحدث (المعنى) فى جميعه تعميماً أو تقسيطاً ، فإذا قلت : سرت يومين ؛ فالسير واقع فى كل منهما من أوله إلى آخره ، وقد يكون فى كل واحد من اليومين ، وإن لم يشمل اليوم كله من أوله إلى آخره . ولا يجوز أن يكون فى أحدهما فقط . ومن التعميم : صمت ثلاثة أيام ، ومن التقسيط أذنت ثلاثة أيام ، ومن الصالح لهما : تهجدت ثلاث ليال .

وعلى كل فهذه - كما قالوا - ضوابط تقريبية . والقول الفصل للقرائن الحاسمة ، ولا سيما العرف الشائع ؛ فتلك القرائن هى التى توضح أن المراد التعميم أو أو التبويض .

(د) قلنا^(١) إن الظرف غير المتصرف إما معرب منصرف ، وإما معرب غير منصرف ، وإما مبنى ، وقد تقدمت الأمثلة . وهو فى حالاته الثلاث لا يجوز أن تسبقه « فى »^(٢) . فالمبنى قد يكون مبنياً على السكون مثل : مذ^(٣) ، ولدن . . . أو على الضم مثل : منذ^(٤) ، أو على فتح الجزأين ؛ مثل ظروف الزمان أو المكان

(١) فى ٢٦٢ م ٧٩ . (٢) كما سبق فى : « ا » رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ وفى رقم ٤ من ص ٢٦٣ .

(٣ و ٤) لا يكون « مذ ومنذ » غير متصرفين إلا فى الرأى الذى يقصرهما على الظرفية وحدها ،

ويمنع وقوعهما مبتدأ ، (كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٢٦٣) .

المركبة تركيب مزج^(١)؛ (نحو : صباح مساء - يوم يوم - صباح صباح : والمعنى : كل صباح ومساء «أى : كل صباح ، وكل مساء» - وكل يوم - وكل صباح) . (ومثل : بين بين وستأني)^(٢) فإن فقدت الظروف التركيب ، أو أضيف أحد الجزأين للآخر ، أو عطف عليه - امتنع البناء ، ووجب إعرابها وتصرفها ... لكن أبقى المعنى في الجميع مع فقد التركيب - بسبب وجود العطف ، أو الإضافة - كما كان مع التركيب أم يختلف ؟

اتفقوا على أنه باق في الجميع ، إلا صباح مساء عند الإضافة ، مثل . أنت تزورنا صباح مساء ، ففريق يرى أنها كغيرها من الظروف المركبة التي تتخلل عن التركيب وتضاف ، فيظلل المعنى الأول باقياً بعد الإضافة (وهو هنا : كل صباح وكل مساء) ، وفريق يرى أن المعنى مع الإضافة يختلف ؛ فيقتصر على الصباح وحده كما في المثال السالف ، حيث تقتصر الزيارة فيه على الصباح فقط ؛ اعتماداً على أن المعنى منصب على المضاف ، (وهو الصباح) . أما المضاف إليه فهو مجرد قيد له ؛ أى : صباحاً لمساء^(٣) . . .

والحق أن الأمرين محتملان في المثال ، إلا عند وجود قرينة تحتم هذا وحده ، أو ذلك ، فوجودها ضروري لمنع هذا الاحتمال .

ومن الظروف المركبة مزجاً ، المبنية لهذا على فتح الجزأين ، والتي لا تصرف : « بَيْنَ بَيْنَ »^(٤) بمعنى : التوسط بين شيئين ، مثل : درجة حرارة الجو أو الماء : بَيْنَ بَيْنَ ، أى : متوسطة بين المرتفعة والمنخفضة . - ثروة فلان بَيْنَ بَيْنَ ، أى : بين الكثيرة القليلة . . . فإن فقدت الظروف : « بَيْنَ » التركيب جاز أن يكون معرباً

(١) تفصيل الكلام على المركب المزجي - تعريفه ، وتقسيمه ، وحكمه - مدون في الجزء الأول (م) ٢٣ ص ٢٧٠ و ٢٧٩ وما بعدها في أقسام العلم . . .

(٢) الكلام على بعض استعمالات : « بين » - في ص ٢٧٧ و ٢٨٦ .

(٣) هذا رأى الحريري ومن تابعه . وقد دفعه آخرون ، منهم ابن برى . والرأيان معروضان في

المجمع - ج ١ ص ١٩٧ -

(٤) استجوى إشارة إليها في ص ٢٧٧ بمناسبة الكلام على : « إذ » كما سيحى بعض أحكامها

الهامة في ص ٢٨٦ . وبيان « عن تركيبها المزجي في ص ٢٨٩ .

متصرفاً ومنه قوله تعالى : (. . . مودّة بينكم) ، وقوله : (لقد تقطع بينكم) في قراءة من قرأه مرفوعاً ، أمّا من قرأه بالنصب بدل الرفع فقد جرى على أغلب أحواله^(١) ومثله الظرف : « دون » في قوله تعالى : (ومنّا دون ذلك) .

ومن الظروف غير المتصرفة^(٢) : « ذا » ، و « ذات » ، بشرط إضافتها إلى الزمان دون غيره ، فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية فلا يجوز جرهما بـ « في » ولا وقوعهما في موقع إعرابي آخر ، إلا على لغة ضعيفة لقبيلة « خثعم » تبيح فيهما التصرف . وقد رفضها جمهرة النحاة^(٣) ؛ نحو : قابلت الأخ ذا صباح ، أو ذا مساء ، أو ذات يوم ، أو ذات ليلة ، أى : وقتاً ذا صباح ، ووقتاً ذا مساء ، ومدة ذات يوم ، ومدة ذات ليلة ، أى : وقتاً صاحباً لهذا الاسم ، ومدة صاحبة لهذا الاسم^(٤) .

وقد تضاف « ذات » . إلى كلمة : « اليمين » أو : « الشمال » - وهما من الظروف المكانية كما سبق^(٥) - فتصير ظرف مكان متصرفاً ؛ نحو : تتحرك الشجرة ذات اليمين وذات الشمال ، ونحو : دارك ذات اليمين والحدائق ذات الشمال . (وقد سبقت الإشارة إلى « ذا » و « ذات » من ناحية إفرادهما وجمعهما في الجزء الأول ، باب الأسماء الستة م ٨ ص ٦٩٩ ، وفي آخر هامش ص ٣٢١ منه إشارة إلى استعمال : « ذات » استعمال الأسماء المحضة المستقلة ، وأن النسب إليها هو : « ذوى » ، أو ذاتي » طبقاً للبيان التفصيلي في باب النسب ج ٤ م ١٧٨ وص ٥٥٤) .

ومن غير المتصرف أيضاً : حوالى - حوالى - حوالى - حوالى - حوالى . . . - أحوال - أحوال^(٦) . . . وليس المراد - في الغالب - حقيقة الثنية وجمع وإنما

(١) يجوز إعرابه ظرفاً منصوباً مباشرة ، والفاعل محذوف ، ويجوز اعتباره اسماً مبنياً على الفتح في محل رفع فاعل . . . وهناك إعرابات أخرى . . . وانظر كلاماً يختص به في ص ٢٧٧ و ٢٨٦ .

(٢) هذه الظروف أمثلة أيضاً في ص ٢٦١ و ٢٦٦ م ٧٩ .

(٣) راجع الجمع ج ١ ص ١٦٨ .

(٤) سبقت الإشارة لهذه الظروف في ص ٢٦٦ أما إيضاح معناها وحكم إضافتها مفصلة فيجىء

في ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ . (٥) في ص ٢٦٦ .

(٦) هذه الألفاظ إشارة في رقم ١ من هامش ص ٢٦٢ .

المراد المعنى المفهوم من الكلمة المفردة ، وهو : الإحاطة والالتفاف — وقد يستعمل « حوَالِكِ » مصدرًا : مثل : لَبَيْكَ^(١) ؛ لأن الحَوَالِ ، والحوَالِ يكونان بمعنى « جانب الشيء المحيط به » ، كما يكونان بمعنى : « القوة » .

ومن الظروف التي لا تتصرف « شَطْرَ » بمعنى : ناحية أو جهة ؛ كقوله تعالى (ومن حيثُ خرجتَ فولَّ وجهك شَطْرَ المسجد الحرامِ) ، ومنها : زنة الجبل ، أى : إزاءه ، ومثله : وزن الجبل ، أى : الناحية التي تقابله ؛ سواء أكانت قريبة أم بعيدة .

ومنها — فى رأى : صَدَدَكَ وَصَقَبَكَ ، تقول : بيتى صَدَدَ بَيْتِكَ ، بنصبه على الظرفية ؛ أى : قربه وقبالاته ، وبيتى صَقَبَ بَيْتِكَ ، أى : قربه كذلك ، والصحيح أن هذين الظرفين يتصرفان ؛ فيستعملان اسمين .

(هـ) هناك ألفاظ مسموعة بالنصب ، جرت مجرى ظرف الزمان والمكان ، وكانت مجرورة بحرف الجر : « فى » فأسقطوه توسعًا ، ونصبوها على اعتبارها متضمنة معناه . فمن أمثلة الزمان كلمة « حقًا » فى مثل : أحقًا أنك مسرور ؟ فحقًا ظرف زمان منصوب خبر مقدم ، والمصدر المؤول بعده مبتدأ والأصل : أفى حق سرورك^(٢) ؟ وقد نطقوا بالحرف « فى » أحيانًا فقالوا :

« أفى حق مواساتى أخاكم ... » وقالوا : « أفى الحق أنى مغرم بك هائم ... » وهذا الاستشهاد قد يصلح دليلًا على أن كلمة : « حقًا » السالفة ظرف زمان ... ومثلها : « غير شك أنك مسرور » ، أو : « جهد رأي أنك محسن » ، أو : « ظنًا منى أنك أديب » . فغير ، وجهد ، وظنًا — كلمات منصوبة هنا على الظرفية الزمانية^(٣) توسعًا بإسقاط حرف الجر : « فى » والأصل : فى غير شك — فى

(١) سبق الكلام عليه فى ص ٢٣٣ م ٧٦ .

(٢) والظرفية هنا زمانية مجازية . — كما فى الحضرى والتصريح آخر باب : « الظرف » وقد سبق الكلام عليه مفصلاً فى ج ١ ص ٥٨٦ — « د » — م ٥٢ — عند الكلام على فتح همزة « أن » . وسبقت الإشارة إليه فى رقم ٦ هامش ص ٢٦٣ .

(٣) والمعنى : سرورك حاصل فى زمن لا شك فى وقوع السرور فيه ، وإحسانك متحقق فى زمن سجلت فيه هذا قدر جهدى واستطاعى ، وأدبك حاصل فى زمن أظن وقوعه فيه .

جهد رأني - في ظني - والظرف فيها جميعاً خبر مقدم والمصدر المؤول بعده مبتدأ مؤخر .

ومن أمثلة ظروف المكان السماعية: مُطَرْنَا السَّهْلَ والجبلَ، وضربت الجاسوسَ الظَّهْرَ والبطنَ . وإنما كانت هذه الظروف سماعية مقصورة عليه لأنها لا تدخل في أنواع الظروف المكانية القياسية^(١) .

(و) قد يُنَزَلُ بعض الظروف منزلة أداة الشراط ؛ فيحتاج لجملة بعدها جملة أخرى بمثابة الجواب ، وقد تقرن هذه بالفاء ؛ كقوله تعالى : في مُنْكَرِي الْقُرْآنِ : (وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفكٌ قديمٌ . . .) .

وعلى هذا قول ابن مالك في حكم « خلا وعدا » ، في باب « الاستثناء » :

(وحيث جرّاً فهما حرفان . . .)^(٢) .

(ز) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ سيجيء الجواب في مكانه

الأنسب ، من باب العطف آخر الجزء الثالث^(٣) .

(ح) الظروف الزمانية والمكانية متعددة الأنواع ، والأحكام ، جديدة أن تستقل برسالة توفيقها حقها من البسط ، والإيضاح ، والتهديب ، وجمع شتاتها المتناثر في المطولات ، والمراجع الكبيرة ، واستصفاء ما يجدر الأخذ به ، واستبعاد ما يغشيه مما لا يناسب . وتحقيق هذا كله غرض جليل هام يقتضى بحثاً مستقلاً ؛ لا تزحمه البحوث الأخرى ؛ فتضغظه ، أو تطفئ عليه .

على أن هذا لا يحول دون استخلاص موجز ، مركز ، دقيق ؛ قد يفيد القانع ؛ أو يسعف المضطر ، ولكنه لا يغني المستقصى ، الذي لن يرضى بغير التوفيق بديلاً . ومثل هذا لا يجد طلبته إلا في بطون المراجع الواسعة ؛ كالمغني ، وشرح

(١) ظروف المكان القياسية مدونة في ص ٢٥٣ وما بعدها .

(٢) راجع الصبان والخضري عند شرح البيت . ويجيء الإيضاح في هامش ص ٣٥٧ وانظر الكلام على الظرف « بين » في ص ٢٨٦ وما يليها من رقم ٤ هامش ص ٢٨٧) وهامشها ؛ لصلته بالموضوع .

(٣) ج ٣ م ١٢٢ ص ٥٢٤ وقد عرض الصبان لهذا البحث في آخر باب الظرف من الجزء الثاني من حاشيته على الأشموني .

المفصل ، والجزء الأول^(١) من همع الهوامع : للسيوطي ؛ فقد حوى - أو كاد - من شأن « الظرف » بنوعيه ، ولا سيما الظرف المبنى ، ما لم يهياً لسواه ، وجمع في فصل : « الظروف المبنية » ما وصفه صادقاً بقوله^(١) : « إني أوردت في هذا الفصل ما لم أسبقت إلى جمعه واستيفائه من مبنى ظروف الزمان والمكان ، مرتباً على حروف المعجم . . . » .

وفيما يلي الموجز : الذي استخلصناه من تلك المراجع ، ورتبناه على حسب الحروف الهجائية ، مع ترك ما سبق الكلام عليه^(٢) .

١ - إذ^(٣) - ظرف للزمن الماضي في أكثر استعمالاتها ، وقد تكون للمستقبل بقرينة^(٤) ، وهي مبنية على السكون ، غير متصرفة^(٥) في الأغلب - وتكون أحياناً

(١ و ١) في ص ٢٠٤ . (٢) مما يمكن الاكتفاء به .

(٣) سبق كلام موجز عن « إذ » لمناسبة في (ج ١ م ٣) .

وسيجيء الكلام على « إذ » و « إذا » بمناسبة أخرى في ج ٣ باب : « الإضافة » (ص ٧٧ و ٧٩ و ٨٤ و ٩٢ م ٩٤) وفي ذلك الكلام بعض المسائل والأحكام الهامة ومن دواعي الاستفادة الكاملة الرجوع إليها ، وربط المشترك منها بين هذا الباب . وذلك وسيجيء كلام آخر مفيد على « إذا » في ج ٤ باب : « عوامل الجزم » ، ص ٣٣٣ م ٥٦ .

(٤) بيان هذا في رقم ٥ الآتي .

(٥) جاء في المعنى - ج ١ - عند الكلام عليها ما يفيد أنها : متصرفة ؛ حيث يقول في الوجه الثاني من أوجه استعمالها ما نصه : (أن تكون مفعولاً به ، نحو قوله تعالى « واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثرتكم » . والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير : « اذكر » ؛ نحو قوله تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة ... » - وقوله : « وإذ قلنا للملائكة ... » - وقوله : « وإذ قرأنا بكم البحر ... » - وبعض المعربين يقول في ذلك إنه ظرف للفعل : « اذكر » محذوفاً - وليس مفعولاً به - وهذا وهم فاحش ؛ لاختصائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه - أي : تذكره - لا الذكر فيه) ١ هـ . كلام المعنى .

وقال صاحب الجمع (ج ١ ص ٢٠٤) في دلالتها الزمنية ، وفي تصرفها . ما نصه :

(أصل « وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي . وهل تقع للاستقبال ؟ قال الجمهور : لا . وقال جماعة منهم ابن مالك : نعم . واستدلوا بقوله تعالى : « يومئذ تحدث أخبارها » والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب « قوله تعالى : « ودمخ في الصور » ... أي : من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد =

مضافاً إليه ، والمضاف اسم زمان ؛ نحو : حينئذ - يومئذ . . . فتتحرك « الذال » بالكسر عند التنوين .

وإذا كانت ظرفاً التزمت الإضافة إلى جملة^(١) ؛ إمّا اسمية ليس عجزها فعلاً ماضياً^(٢) ، نحو قوله تعالى : (واذكروا إذ أنتم قليل . . .) وإما فعلية نحو : جئتُك إذ دعوتني . ويشترط في الجملة الفعلية أن تكون ماضوية لفظاً ومعنى أو معنى فقط - كأن يكون فعلها مضارعاً قصد به حكاية الحال الماضية^(٣) - وألا تكون شرطية ، ولا مشتملة على ضمير يعود على المضاف ؛ فلا

= وقع . قال ابن هشام : ويحتاج لغيرهم - أي : لغير الجمهور - بقوله تعالى : « فسوف يعلمون ؛ إذ الأغلل في «أعتاقهم ... » ؛ فإن : « يعلمون » مستقبل لفظاً ومعنى : لدخول حرف «التنوين» عليه ، وقد عمل في « إذ » فيلزم أن يكون بمنزلة « إذا » لأن « إذا » للمستقبل .

«وتلزم «إذ» الظرفية ؛ فلا تنصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة ، أو غيرهما ... إلا أن يضاف اسم الزمان إليها ؛ نحو : « حينئذ » - « يومئذ » . . . وجوز الأخصش ، والزجاج ، وابن مالك وقوعها مفعولاً به ، « نحو قوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلاً ... » وبدلاً منه ؛ نحو : « واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت ... » . والجمهور لا يشيتون ذلك ، ووافقهم أبو حيان ، قال :

« لأنه لا يوجد في كلام العرب : « أحببت إذ قدم زيد ، ولا كرهت إذ قدم » . وإنما ذكروا ذلك مع الفعل : « اذكر » لما اعتاص - أي : التوى ، وصعب - عليهم ما ورد من ذلك في القرآن وتخريجهم سهل ، وهو أن تكون « إذ » معمولة لمخزوف يدل عليه المعنى . أي : اذكروا حالتكم ، أو : قضيتكم « أو أمركم ... وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به ؛ قال تعالى : « واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء . فألف بين قلوبكم . . . » « فإذا » ظرف معمول لقوله : « نعمة الله » . وهذا أولى من إثبات حكم كلي محتمل ، بل بمروج « ا . ه . كلام أبو حيان) « ا . ه . مادونه الهمع .

(١) وفي هذه الحالة يشترط في « إذ » الظرفية المحضة ألا تكون محتوية بما الزائدة - نص على هذا المبرد في كتابه المقتضب ، ج ٢ ص ٥٤ - .

(٢) والسبب - كما يقولون - أن « إذ » للزمان الماضي في أغلب استعمالها ، والفعل الماضي مناسب لها في الزمان ، فلا يسورغ الفصل بينهما بالمبتدأ - أو غيره - وهما في جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً - ولا بد أن يكون بمعنى الماضي ولو تأويلاً - فصله وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن . . . وسيجىء البيان مفصلاً في موضعه الأنسب . (ج ٣ م ٩٤ ص ٧٩ و ٨٤ باب : الإضافة . . .)

(٣) وقد اجتمع أنواع الجمل الثلاث في قوله تعالى عن رسوله الكريم : « (إلا تنصروه فقد نصره الله ؛ إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين ، إذ هما في الغار ، إذ يقول لصاحبه لا تحزن . . .) فقد أضيفت « إذ » لجملة ماضوية ، ثم لجملة اسمية ، ثم لجملة مضارعية .

يصح : أتذكر إذ إن تأتنا نكرمك . . . وقد يحذف شطر الجملة الاسمية أحياناً مع ملاحظة وجوده ؛ كقول الشاعر :

هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا

والتقدير عندهم : العيش منقلب أفناناً إذ ذاك كذلك ، لأنها لا تضاف - في الأغلب^(١) - إلى مفرد^(٢) . ومثله قول الآخر :

كانت منازل ألاف عهدتهمو إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا
أى : إذ ذاك كذلك .

وقد تحذف الجملة التي تضاف إليها ، ويعوص عنها التنوين^(٣) ؛ نحو :
أقبل الغائب وكنتم حينئذ مجتمعين ، أى : حين إذ أقبل . . .

وقد تتراد للتعليل ؛ كقوله تعالى : (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون) ؛ أى : لأجل ظلمكم في الدنيا . . . ولا تصلح للظرفية هنا ؛ لأن الظلم لا يقع يوم القيامة وإنما يقع قبله في الدنيا . . . وهى حرف بمنزلة لام التعليل ، - وهذا أسهل - وقيل : ظرف ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ ؛

وقد تكون حرفاً للمفاجأة ، أو زائدة لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ وذلك بعد كلمة : « بين »^(٤) المختومة « بالألف » الزائدة ، أو « ما » الزائدة ؛ نحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل صديق . . . ومثل : « فبينما العسر إذ دارت مياسير^(٥) . »

(١) راجع الحضرى والصبان (باب : « إن » - مواضع كسر الهزرة وجوباً ، وهل منها : « حيث » ؟) .

(٢) قد يبدو هذا التقدير غريباً ، ولكن نزول غرابته - كما يحىء في ج ٣ ص ٦٥ م ٩٤ - بأمثلة أخرى توضحه وتؤيده . كأن نقول : المنافق منقلب أحوالاً إذ هذا - المنافقان منقلبان أحوالاً إذ هذان - المنافقون منقلبون أحوالاً إذ هؤلاء . ففى كل هذه التراكيب وأشباهها - وما أكثرها - لا يتم المعنى إلا بالتقدير السالف . (٣) كما سبق فى ج ١ ص ٢٦ م ٣ .

(٤) لها بيان فى ص ٢٨٦ وما يليها . ومنه يعلم أنها واجبة الصدارة والإضافة للجملة إذا كانت مختومة بالألف الزائدة ، أو « ما » الزائدة .

(٥) ولا يشترط فيها غير هذا ، بخلاف « إذا » الفجائية التي سيجىء الكلام عليها فى ص ٢٨٠ .

هذا ، واستعمال « إذ » قياسي في جميع الصور ، والحالات المختلفة التي سردناها في الكلام عليها .

٢ - إذا^(١) - الصحيح أنها اسم ؛ بدليل وقوعها خبراً مع مباشرتها الفعل ؛ نحو : الهناء إذا تسود الحجة الأهل ، ووقوعها بدلا من الاسم الصريح ، نحو : المقابلة غداً إذا تطلع الشمس .

(١) وهي ظرف للمستقبل في أكثر استعمالها ، وتكون للماضي بقرينة ؛ نحو قوله تعالى : (وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها . . .) لأن الآية نزلت بعد انفضاضهم .

وقد تكون ظرفاً للحال بعد القسم ؛ نحو قوله تعالى : (والليل إذا يعشَى) لأن الليل والعشيان مقترنان . - وهل « إذا » في الآية متعلقة بفعل القسم وفعل القسم للحال^(٢) ؟ - ومثل قوله تعالى : (والنجم إذا هوى ؛ ما ضل صاحبكم وما غوى . . .) .

(ب) والغالب في استعمالها أن تتضمن مع الظرفية معنى الشرط بغير أن تجزم إلا في ضرورة الشعر ، وتحتاج بعدها إلى جملتين ، الأولى تحتوى على فعل الشرط ، والثانية هي الجواب . نحو قوله تعالى : (إذا جاء نصرُ الله والفتحُ ، ورأيت الناس يدخلون في دينِ الله أفواجاً - فسبح بحمد ربك واستغفره . . .) .

وقد تتجرد للظرفية المحضة الحالية من الشرط^(٣) ؛ كقوله تعالى : « واللَّيْلِ

(١) لبعض أنواعها بيان يجيء (في ج ٣ م ٩٤ ص ٩٢ باب : « الإضافة » وكذا في ج ٤ ص ٤٠٥ م ١٥٥ ، الأمور التي تختلف فيها الأدوات الشرطية . . . وص ٤١٣ م ١٥٦ : النوع الثالث) .

(٢) هذا رأى فريق من النحاة . ولم يوافق عليه آخرون ؛ لما يلزم عليه من أن يكون القسم في وقت غشيان الليل ، وأنهما يحصلان معاً في زمن واحد . وارتضى هؤلاء أن تكون « إذا » ظرفاً متعلقاً بمضاف يدل عليه القسم ؛ إذ لا يقسم بشيء إلا لمظنته . والتقدير : وعظمة الليل إذا يغشى .

(راجع الصبان ، ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « إذا ») .

(٣) جمهرة النحاة في هذه الحالة توجب نصبها على الظرفية دون غيرها ، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ، ولا غيرهما . أما قوله عليه السلام لعائشة : « إني لأعلم إذا كنت عني راضية . . . » فيؤولونه بأن المراد : إني لأعلم شأنك إذا كنت عني راضية ، ولا يوافقون على أن تكون مفعولاً به ، لثلا يفسد =

إذا يتعشى ، والنهار إذا تجلّى . . .) ، وقوله تعالى : (والضُّحَى واللَّيْل إذا سَجَا . . .) ، وقوله تعالى : (وإذا ما غضبوا هم يغفرون)^(١) . وقد اجتمع النوعان - الظرفية المحضة ، والظرفية الشرطية ، مع حذف فعل الشرط - في قول الشاعر :

إذا أنت لم تترك أحاك وزلّة^(٢) - إذا زلّ لها - أو شكمتا^(٣) أن تفرّقا^(٤) .
وإذا كانت للشرط فإنها لا تدل على التكرار ؛ ففي مثل : إذا خرجت أخرج معك . يتحقق المراد بالخروج مرة واحدة . وهي أيضاً لا تنفد الشمول والتعميم - في الرأي الشائع - فلو حلف رجل على أن يتصدق بمائة - مثلاً - إذا رجع ابن من أبنائه الغائبين ؛ فرجع ثلاثة ، لم يجب عليه إلا مائة ، وتسقط عنه اليمين بعدها . وتستعمل « إذا » الظرفية الشرطية في التعليق إذا كان الشرط محقق الوقوع^(٥) ، نحو : إذا أقبل الشتاء أقيم عندكم ، أو مرجح الوقوع ، نحو : إذا دعوتوني أيها الإخوان أحضر .

(>) « وإذا » الظرفية الشرطية تضاف دائماً إلى جملة فعلية خبرية ، غير مشتملة على ضمير يعود على المضاف ، والأكثر أن تكون ماضوية . وقد اجتمع

= المعنى ؛ إذ المراد ليس العلم بالزمن ، وإنما المراد العلم بالحال وللشأن . وهذا صحيح في الحديث السالف أما في غيره فقد يكون المراد وقوع الأثر على الزمن نفسه وعندئذ لا يمنع مانع من أن تكون « إذا » مفعولاً به ، نزولاً على ما يقتضيه المعنى .

(١) لو كانت « إذا » في الآية شرطية لا شتمل جوابها (هم يغفرون) على الفاء الرابطة أو ما يتوب عنها في الربط ، لأن هذا الجواب جملة اسمية تحتاج للرباط ، ولا داعي للتمحل بأن الرباط قد يحذف أحياناً . (انظر ٤ ص ٤١٣ م ١٥٦ لأهيمته ، وأشتماله على بعض أوجه مفيدة) .

(٢) هفوة . (٣) اقتربتاً . (٤) الأصل : تنفرقا . حذف إحدى التامين تخفيفاً .

(٥) وهي بهذا تختلف عن « إن » الشرطية وأخواتها ؛ مما يكثر في الأمر المحتمل ، أو المشكوك في تحقيقه . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد . . .)

رقد تدخل على الأمر المحقق إن كان غير متيقن الزمان : كقوله تعالى : (أفإن مت فهم الخالدون) ؟ فالمرت محقق ، ولكن زمنه مبهم .

(وفي الجزء الرابع ص ٣٢٧ م ١٥٥ و ص ٣٣٣ م ١٥٦ . - باب الجوازم - البيان الشامل لهذه الأدوات كلها)

النوعان في قول الشاعر :

والنفس راغبة إذا رغبتُها وإذا تُردُّ إلى قليل تَقْنَعُ

والماضى في شرطها أو جوابها مستقبل الزمن^(١)؛ فإن وليها اسم مرفوع بعده فعل فالاسم - في الغالب - فاعل لفعل محذوف^(٢) مثل : (إذا السماء انشقت . . .) وحين تقع شرطية ظرفية تكون مضافة إلى الجملة الشرطية المكونة من فعل الشرط ومرفوعه ، ومنصوبة بما يكون في جملة الجواب من فعل أو شبهه^(٣).

(د) وقد تكون « إذا » للمفاجأة^(٤) - والأحسن في هذه الحالة اعتبارها حرفاً^(٥) - ؛ فتدخل وجوباً ؛ إما على الجمل الاسمية ، نحو : اشتدت الرياح ، فإذا البحر هائج ، وإما على الجمل الفعلية المقرونة بقَد ، لأن « قَد » تقرب زمن الفعل من الحال - نحو : اشتدت الرياح ؛ فإذا قد لجأت السفن إلى الموانئ - يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر . كما يجب في كل حالاتها أن يسبقها

(١) سواء أكان ماضى اللفظ والمعنى معاً ، (وهو الماضى الحقيقى بصيغته وزمنه) أم كان ماضياً معنى وحكماً دون لفظ ، وهو المضارع المسبوق بحرف الجزم : « لم » ، فإن هذا الجازم يقلب في الغالب - زمنه للمضى - كما هو موضح في باب « الجوازم » ، ج ٤ - فإذا وقع الماضى الحقيقى ، أو المعنوى (وهو المضارع المسبوق بالحرف « لم ») فعل شرط للأداة : « إذا » الشرطية - أو لأداة شرطية جازمة أخرى - تخلص زمنه للمستقبل المحض ؛ كقول الشاعر :

إِنَّ السَّمَاءَ إِذَا لَمْ تَبْكِي مُقَلَّتْهُ لَمْ تَضْحَكِ الْأَرْضُ عَنْ دَانٍ مِنَ الثَّمَرِ

(٢) أو نائب فاعل أحياناً - ولهذا رأى توضيح واف سبق في باب : « الاشتغال » من هذا الجزء

رقم ١ هامش ص ١٣٣ وفي ص ١٤٢ -

(٣) ولا يمنع من هذا العمل أن يكون الجواب مشتملاً - أحياناً - على الفاء الرابطة ، أو ما ينوب عنها ، لأن هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها في غير هذا الموضع الذى يكون فيه العامل واقعاً في جواب الشرط .

(٤) أى : مفاجأة ما بعدها ، بمعنى : هجومه .

(٥) ويجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضاً ، بمعنى : (فى الوقت أو فى المكان) - راجع

كلام قبلها تقع عليه المفاجأة ، وأن تكون المفاجأة في الزمن الحالي^(١) حتمًا — لا المستقبل ، ولا الماضي — وأن تقرن بها الفاء الزائدة للتوكيد^(٢) . وأن تخلو من جواب بعدها . وقد تليها الباء الزائدة التي تدخل سماعًا في مواضع ؛ ومنها بعض أنواع معينة من المبتدأ ، كالمبتدأ الذي بعدها ، نحو نظرت فإذا بالطيور مهاجرة^(٣) .

٣ — الآن — وهو اسم للوقت الحاضر جميعه — وهو الوقت الذي يستغرقه نطق الإنسان بهذه الكلمة — نحو : أنارت الشمس الآن ، أو الحاضر بعضه فقط ، مثل : الملاح يحرك سفينته الآن . فإن تحريكه السفينة لا يعُم ولا يشمل كل وقته الحاضر عند النطق . وقد يقع على الماضي القريب من زمن النطق ، أو على المستقبل القريب منه : تنزيلا للقريب في الحالتين منزلة الحاضر .

وهو ظرف ، مبني على الفتح تلازمه « أل » ، وظرفيته غالبية ، لازمة ، — أى : لا يخرج عنها إلا في القليل المسموع الذي لا يقاس عليه . — ويرى بعض النحاة أنه معرب منصوب على الظرفية ، وليس مبنياً . وله أدلة تدعو إلى الاطمئنان والاستراحة لرأيه الأسهل^(٤) .

(١) المقصود بالزمن الحالي : الزمن الذي يتحقق فيه المعنيان في وقت واحد ؛ المعنى الذي بعدها والمعنى الذي قبلها ؛ بحيث يقرنان معاً في زمن تحقيقها ، ولو كان الزمن ماضياً ؛ كالذي في نحو : خرجت أمس فإذا المطر فياض .

(٢) وقد سبقت الإشارة لهذا في ج ١ ص ٤٩٢ .

(٣) راجع المعنى ج ١ عند الكلام على « الباء » ، و ص ٤٩٣ الآتية و ٤٩٥ حيث الكلام على حرف الجر الباء ، والبيان الأنسب من حيث الأصالة والزيادة .

(٤) في الجزء الأول من : « معجم الهوامع » (باب : الظرف ص ٢٠٧) عرض واف للآراء المختلفة المتعددة التي تدور حول الظرف : « الآن » من ناحية الحكم عليه بالبناء ، أو بالإعراب ، وأدلة كل رأى . وجميعها أدلة جدلية محضة لا قيمة لها في إثبات المراد ، لأن إثباته القاطع إنما يكون بعرض الأمثلة الصحيحة الواردة عن العرب التي تكفي في تأييد هذا أو ذلك ، لا في مجرد الجدال المحض الذي لا تسايره الشواهد الكثيرة .

على أن صاحب المعجم بعد فراغه من عرض الآراء أدلى برأيه . فقال ما نصه : « المختار عندي القول بإعرابه ؛ لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة ؛ فهو منصوب على الظرفية ، وإن دخلته « من » جراً . =

٤- أمْس - اسم ، معرفة ، متصرف ، وهو اسم زمان لليوم الذي قبل يومك مباشرة ، أو ما في حكمه عند إرادة القرب . ويستعمل مقرونًا بأل لزيادة التعريف ، أو غير مقترن بها فلا يفقد التعريف .

وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفة ، تعددت بسببها آراء النحاة في استنباط حكمه . وخير ما يستصنى منها أنه :

إذا كان مقرونًا بأل فأعرابه وتصرفه هو الغالب ، ولا يكون ظرفًا ؛ نحو كان الأمْسُ طيبًا - إن الأمْسَ طيب ، أسفت على انقضاء الأمْسِ .
وإذا لم يكن مقترنًا بأل فالأحسن عند استعماله ظرفًا أن يكون مبنياً على الكسر دائماً في محل نصب ، نحو : آتمت الكتابة أمْسٍ ... وإن لم يستعمل ظرفًا فالأحسن بناؤه على الكسر أيضاً في جميع أحواله . نحو : انقضى أمْسٍ بخير - إن أمْسٍ كان حسناً - لم أشعر بانقضاء أمْسٍ .

ومما يتصل باستعمال « أمْس » ما جاء في كتاب : « لسان العرب » وغيره وهو أنك تقول : ما رأيت الصديق منذ أمْسٍ ؛ إذا كان ابتداء عدم الرؤية هو

= وخروجه عن الظرفية غير ثابت ، ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مرة () اه .
ثم قال بعد ذلك ما نصه :

(وفي شرح الألفية لابن الصائغ : إن الذي قال بأن أصله « أوان » يقول بإعرابه ، كما أن « أوانا » معرب) اه .

أما الحديث المشار إليه فقد ذكره قبل رأيه هذا قائلاً ما نصه : (وقال ابن مالك : ظرفيته « أى : الآن » غالبية لازمة ؛ فقد يخرج عنها إلى الاسمية ، كحديث « فهو يهوى في النار ، الآنُ حين انتهى إلى قعرها . . . » فت « الآن » في موضع رفع بالابتداء ، « وحين انتهى » خبره . و « حين » مبنى لإضافته إلى جملة صدرها ماض) اه .

وإنما كان الحديث السالف غير صالح عنده للاستدلال به لأن صاحب الجمع من طائفة ترى أن الحديث النبوي لا يستشهد به في اللغويات ، لاحتمال أن يكون مروياً بالمعنى دون حرص على النص اللفظي الذي نطق به الرسول عليه السلام ، ولأن بعض رواة الحديث أجنبي لا يحسن النطق بالكلام العربي الصحيح .

وهذا رأى له معارضون لا يوافقون عليه . وللفريقين أدلة وبحوث طويلة في هذا الشأن عرضها مختصرة صاحب : « خزنة الأدب » في أولها ، وكذلك عرض لها بشيء من البسط صاحب كتاب : « المواهب الفتحية » في الجزء الثاني .

اليوم الذي قبل يومك الحالي مباشرة . فإن لم تره يوماً قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أول من أمس^(١) . فإن لم تره مذ يومين قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أول من أول من أمس^(٢) . ولا يقال إلا ليومين قبل أمس ، أي : لا يصح ذكر « أمس » لما قبلهما^(٣) .

٥ - بعد - أول - قبل - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل -
 - يمين - شمال - فوق - تحت - على^(٣) - دون - . . .^(٤) .
 من الظروف المبنية حيناً ، والمعربة حيناً آخر : « بعد » وهو ظرف^(٥)
 زمان أو مكان^(٦) ، ملازم للإضافة في الحالتين .

(١) هذا التركيب مثل قوخم : ما رأيته أول من أمس . (راجع ما يتصل به في ص ٢٨٥) .
 (٢) راجع الكلام على كلمة « أول » في ص ٢٨٥ ، ثم إيضاح آخر عنها في ص ٢٢٣ ،
 ١٢٥ م ٩٤ - باب : الإضافة .
 (٣) في الظرف « على » لغات مختلفة ، أوضحناها في باب الإضافة ج ٣ ، منها : « علأ » (على
 وزن : عصاً) وبعض العرب يميز إضافته ولكنه يوجب قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم طبقاً لليبان
 الخاص به في باب : الإضافة .
 (٤) في باب الإضافة ج ٣ ص ١١٥ م ٩٥ تفصيل الكلام على هذه الظروف ، وعرض أحكامها
 مستوفاة .

(٥) معناه الغائب : الدلالة على تأخر شيء عن شيء في زمانه ، أو مكانه . ومن أمثلة دلالة
 على التأخر في الزمان ما قيل في رثاء زعيم من سادات العرب :

كَانَ النَّاسَ بَعْدَكَ نَظْمٌ سَلَكَ تَقَطَّعَ : لا يقوم له نظام
 وقد يكون معناه : « مع » ؛ كقوله تعالى : « عَتَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ » أي : مع ذلك . (العتل :
 جاف الطبع : فحاشن - الزئيم : الشَّيرير ، ذفء الأصل . . .)

(٦) صرح صاحب « الضم » - ج ١ ص ٢٠٩ باب : الظرف - بما نصّه : « بعد » ظرف
 زمان لازم للإضافة ا هـ . ولم يذكر شيئاً يدل على أنه يكون للمكان . وكذلك صاحب « المصباح
 المنير » حيث قال في مادة : « بعد » ما نصه : « بعد » ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة
 لغيره وهو زمان متراخ عن السابق ، فإن قُرِبَ منه قيل : « بَعَيْدَه » بالتصغير كما يقال : « قبلُ
 العصر » ؛ فإذا قُرِبَ قيل : « قَبَيْلُ العصر » ، بالتصغير ، أي : قريباً منه ، ويسمى هذا :
 « تصغير التقريب » ا هـ .

غير أن صاحب التصريح (ج ١ ص ٥٠ - باب : « الإضافة ») نصّ في وضوح وجلاء
 على أنه يكون للزمان والمكان ؛ فقد قال في معرض الكلام عن الظرفين : « قبل وبعد » ما يلي =

(ا) غير أن المضاف إليه قد يذكّر ، نحو : صفا الجو بعدَ المطر ، وفي هذه الحالة يتعين أن يكون الظرف معرباً منصوباً بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، ويجوز جره بالحرف : « مِن » .

(ب) وقد يحذف المضاف إليه ويُنوى وجود لفظه بنصّه الحرفي ؛ فيبقى المضاف على حاله معرباً منصوباً غير مننون ؛ كما كان قبل حذف المضاف إليه ؛ نحو : لما انقطع المطر صفا الجو بعدَ ، أى : بعد المطر . وحكم الظرف هنا كسابقه .

(ج) وقد يحذف المضاف إليه ، ويستغنى عنه نهائياً كأن لم يكن ؛ مثل : صفا الجو بعداً . . . والظرف في هذه الحالة معرب ، منصوب ، منون . . .

د - وقد يحذف المضاف إليه وينوى معناه . (أى : ينوى وجود كلمة أخرى تؤدي معنى المحذوف من غير أن تشاركه في نصّه وحروفه) وفي هذه الصورة يلتزم الظرف المضاف : البناء على الضم ؛ مثل : لما انقطع المطر صفا الجو بعدُ ، أى : بعد انقطاعه ، أو : بعد ذلك^(١) . . .

= (لا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك . دارى قبيل دارك أو بعدها . .) ١ هـ . بل بالغ بعضهم فجعل الأولى في استعمال : « بعد » أن يكون ظرف مكان ، يدل على هذا ما سجله ياسين في تعليقه على ما جاء بالتصريح (ج ٢ باب : « حروف الجر » ، عند الكلام على الحرف مِن ، ص ٨) والحق أن « بعد » تكون للزمان متارة وللمكان أخرى ولا داعي للتأويل الذي يراد منه قصرها على أحدهما .

ثم انظر - في رقم ١ التالى - بعض الاستعمالات الأدبية -

(١) يكثر وقوع الظرف : « بعد » تالياً « أمّا الشرطية » التى ستجىء أحكامها مفصلة في باب خاصّ بها - (ج ٤ م ١٦١ ص ٤٧٠) كقولهم : (. . . أمّا بعد ، فإن شرّ الكلام الكذب . . .) وقد تحل « الواو » محلّ « أمّا الشرطية » ، فيقال : (وبعد ، فإن . . .) فن أى الصور والحالات السالفة ما يكثر في بدء الخطب والرسائل الأدبية ، ونحوها من مثل : (تحية الله وسلامه عليكم . « وبعد . فإدراك الغايات رهن باتخاذ الوسائل الناجمة . . .) وقول صاحب : « القاموس المحيط » في ديباجة قاموسه ما نصه : « الحمد لله مُنْطَق البلغاء وبعد فإن للعلم رياضاً . . . » (١ هـ) قال شارح الديباجة حين عرض لهذه العبارة قبل ذلك في تقييداته الأولى التى سماها : شرح ديباجة =

فالأحوال أربعة^(١) تعرب في ثلاثة منها، وتبنى في حالة واحدة هي: التي يحذف فيها المضاف وينوى معناه .

وتلك الأحوال الأربعة تنطبق على باقي الظروف التي وُلِّيَتْ : « بعد » .
غير أن هناك بعض الأمور تتصل بلفظ : « أول » الذي ليس ظرفاً^(٢) .
منها : اعتباره اسماً مصروفاً معناه ابتداء الشيء المقابل لنهايته ، ولا يستلزم أن يكون له ثان ؛ فقد يكون له ثان ، وربما لا يكون ؛ تقول : هذا أول ما اكتسبته ، فقد تكتسب بعده شيئاً ، أولاً تكتسب . وقيل : يستلزم كما أن الآخر يستلزم أولاً . والحق الرأي الأول . وللقرائن دخل كبير في توجيه المعنى إلى أحد الرأيين .
ومنهم قولهم : ماله أول ولا آخر^(٣) .

ومنها : أن يكون وصفاً مؤولاً ، أي : أفعل تفضيل بمعنى : « أَسْبَقَ » ، فيجرى عليه حكمه ؛ من منع الصرف وعدم التأنيث بالتاء . ووجوب إدخال « من » على المفضل عليه ؛ . . . نحو : هذا أول من هذين ، ولقيته عام أول من عامنا^(٤) .

= القاموس ، للهوريني - قال ما نصه : (« بعد ، كلمة يفصل بها بين الكلامين عند إرادة الانتقال من كلام إلى غيره وهي من الظروف ، قيل زمانية ، وقيل مكانية وعامله محذوف . قاله الدماميني . والتقدير : أقول بعد ما تقدم من الحمد ، والصلاة والتسليم على نبيه العظيم . (فإن) بالفاء ، إمّا على توهم « أمّا » أو على تقديرها في نظم الكلام ، وقيل : إمّا لإجراء الظرف مجرى الشرط ، وقيل : (لأنها عاطفة وقيل زائدة . . .) » ١ هـ . والذي يعنيننا هو فهم هذا الأسلوب . وأنه فصيح - بالفاء .

- لاحظ البيان الذي في رقم ٦ من هامش ص ٢٨٣ ؛ لأهميته -

(١) تفصيل أحكامها وأحوالها في ج ٣ ص ٥٣ م ٥٩ باب الإضافة .

(٢) تقدم له بيان آخر في ص ٢٨٣ . وكذلك في ج ١ ص ١٩٤ م ١٧ باب النكرة والمعرفة .

وستجىء إشارة مهمة إليه في ج ٣ باب الإضافة .

(٣) راجع الكلام عليه مع الظرف « أمس » في ص ٢٨٣ وله بيان آخر في ج ٣ باب الإضافة

ص ١٢٥ .

(٤) ويصح لقيته عاماً أول من عامنا . جاء في المصح (ج ١ ص ٥٤ باب : « النكرة والمعرفة »)

ما نصّه : (من الأسماء ما هو معرفة معنى ، نكرة لفظاً ، نحو : كان عاماً أول - وأول من أمس ؛ فدلوطهما معين لا شيوخ فيه بوجه ، ولم يستعملا إلا نكرتين . . .) ١ هـ

وقد سبق بيان هذا - في ج ١ م .

ومنها : أن يكون اسماً معناه : « السابق » ؛ فيكون مصروفًا ؛ نحو لقيته
عاماً أولاً ، أى : سابقاً .

أما « أول » الظرف الزماني فعناه : « قَبْلُ » نحو : رأيت الهلال أول الناس .
هذا ، وأصل أول - في الأرجح ، بنوعيه : الظرف ، والاسم - ، هو :
« أو أل » بوزن : أفعلل ؛ قلبت الهمزة الثانية واوًا ، ثم أدغمت الواو في الواو ، بدليل
جمعه على أوائل^(١) .

٦ - بيّن^(٢) - بدّل - فأما : « بين » فأصله ظرف للمكان ، وقد يكون
للزمان أيضًا . والكلمة في الحالتين مضافة إلا عند التركيب - كما سبق^(٣) -
وتتخسّل شيئين^(٤) ، أو ما في تقدير شيئين^(٤) ، أو أشياء^(٥) ، وتصرفها متوسط ،
وكذلك وقوعها معربة ، مثل قوله تعالى في الزوجين : (فإن خفتم شقاق بينهما
فابعثوا حَكَمًا من أهله ، وحكَمًا من أهلها . . .) ، فقد وقعت اسمًا معربًا
مضافًا إليه ، مجرورًا بالكسرة الظاهرة ؛ كشأنها في قوله تعالى : (هذا فراق بيني
وبينك) ، وقوله : (لقد تقطّع بينكُم) في قراءة مَنْ رفع الظرف ، وقوله :
(ومن بيننا وبينك حجاب) .

(١) انظر ما يتعلق به في ص ٥٦٣ وفي ج ٣ - باب الإضافة -

(٢ و٣) سبقت الإشارة إلى بعض أحكامها (وهو : التركيب المزجي) ، في ص ٢٧١ ولها

إشارة أخرى في ص ٢٧٧ . بمناسبة الكلام على : « إذ » .

(٤) كقوله تعالى : (. . . وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم

يعقلون) .

(٥) كقوله تعالى : (ولا تجهرُ بصلاتك ولا تُخافت بها ، وابتغ بين ذلك سبيلا) ، أى : بين

الجهر والخافتة .

(٥) كقول امرئ القيس :

قفا نَبَكِ من ذكْرَى حبيبٍ ومَنْزِلِ بسِقطِ اللّوى بين الدّخولِ فحَوْمَلِ

أى : بين مواضع الدخول . وما يصلح لتقدير شيئين ، أو أشياء قول الشاعر :

قدّر الهجرُ بيننا فافترقنا وطوى البين عن جفونى غمضى

ولا تضاف إلا إلى متعدد؛ كقولهم: مَقْتُلُ المرءِ بين فكَيْهِ ، وقول الشاعر:

شوقى إليك نفى لذيذ هجوعى فارقتى فأقام بين ضلوعى

فإن أضيفت لمفرد وكان ضميراً لا يدل على تعدد ، وجب تكرارها مع عطف المكررة بالواو ، كالأية السابقة ؛ وهى : (هذا فراق بينى وبينك . . .) وإن كان اسماً ظاهراً فالكثير أنها لا تتكرر ؛ إذ يُكْتَفَى بالعطف بالواو على الاسم الظاهر المضاف إليه ؛ مع جواز التكرار ، وإن كان الأول هو الأكثر^(١) ؛ مثل : تضع الغاية بين التردد واليأس . وقولهم : شتان بين روية وتسرع .

وقد يتصل بآخرها « الألف » الزائدة أو « ما »^(٢) الزائدة ، فتصير فى الحالتين زمانية غير متصرفة ، واجبة^(٣) الصدارة والإضافة إلى جملة (اسمية ، أو فعلية) ، وبعدها كلام مرتب على هذه الجملة ، يُعْتَبَرُ بمنزلة الجواب^(٤)

(١) تكرارها بين المتعاطفين الضميرين واجب . أما بين المتعاطفين الظاهرين فجائز للتوكيد ؛ فيصح أن يقال : المال بين محمود وبين على ، بزيادة : « بين » الثانية ، للتأكيد ؛ كما قاله ابن بَرَى وغيره ، وبذلك يردّ على منع الحريرى تكرارها . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح ج ٢ وكذا « الصبان » أول باب : « عطف النسق » فيها عند الكلام على واو العطف) .

ويؤيد ما سبق ورودها مكررة فى بعض الأحاديث الشريفة ، التى نقلها وشرحها صاحب المواهب الفتحية (٢ -) وفى كلام آخر لعلى بن أبى طالب نقلناه فى - ج ٣ م ١١٨ باب : عطف النسق ، عند الكلام على « الواو » وما تنفرد به ص ٥٤٤ - وفى كلام لعمر بن عبد العزيز وهو ممن يحتج بكلامهم . وكذلك وردت فى شعر يحتج به نقله « الطبرسى » فى كتابه مجمع البيان ج ١ ص ٤٥) ونصه : قال عدى بن زيد :

وجاعل الشمس مصراً لاخفاء به بين النهار ، وبين الليل قد فصّلاً

- المصر : الحاجز - وقول أعشى همدان :

بين الأشج وبين قيس باذخُ بَخُ بَخُ لوالده وللمولود

(٢) وقوع « ما » الزائدة بعد الظرف : « بين » يوجب وصلهما فى الكتابة ، وتصديرهما فى الجملة - وكذلك مع الألف الزائدة - كما تقدم فى ص ٢٦٨ و ٢٧٩ -

(٣) كما فى القاموس - وغيره -

(٤) يكون الظرف مضافاً للجملة التى بعده مباشرة ، ومنصوباً لعامل فى الكلام المتأخر عنها ، المترتب =

= عليها ، كأنه جواب لها ، معلق عليها كتمليق الجواب على الشرط . وقد يقترن هذا الجواب بالفاء . . .
 (على الوجه الذى سبق فى « و » ص ٢٧٦ وكما يجيء فى هامش ص ٣٥٩) . وما سبق هو رأى الجمهور .
 وهناك آراء أخرى أسرها أنها - بعد اتصال « ما » الزائدة ، أو : الألف الزائدة بها ، تصير ظرف زمان
 غير مضاف ، لأن الحرف الزائد قد كفتها عن العمل . ويصير الظرف « بين » منصوباً بالهامل الذى
 فى الجملة التى تليه مباشرة ، والجملة التى تليها بمنزلة الجواب . وهذا رأى حسن ، وفيه تيسير .

ومن المفيد الذى يوضح ما سبق أن نسجل هنا ما جاء فى حاشية الأمير على المعنى ، وما جاء فى الصبان
 عن هذه المسألة . - بالرغم مما فى كلامهما من تحليل لا يعرفه العربى القديم - :

« ا » جاء فى المعنى - - ج - فى الكلام على « إذ » وأنواعها ، ما نصه : (تكون للمفاجأة ،
 نص على ذلك سيبويه ، وهى الواقعة بعد « بينما » ، أو « بيننا ») وقد علق على هذا :
 الأمير فى حاشيته ، قائلاً ما نصه :

(أصل : « بين » مصدر « بان » ، إذا تفرق ، ثم استعملت استعمال الظرف ؛ زمانية ومكانية .
 ولا تضاف إلا لمتعدد ؛ فأصل قولك : جلست بين زيد وعمرو ، وأتيت بين الظهر والعصر ، جلست مكان
 تفرق زيد وعمرو ، أى : المكان الواقع بينهما ، وأتيت زمن تفرق الظهر والعصر ، أى : الزمن الذى
 يفصل بينهما ، فعذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . ثم لما أرادوا أن يضيفوا إلى الجملة مع كونها
 لازمة للإضافة للمفرد - أى : لغير الجملة - وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ لعدم تأثيرها فى
 لفظ المضاف إليه - وصلوها - بأحد الأمرين ؛ « ما » التى شأنها الكف ؛ فكأنها كفتها عن الإضافة ،
 أو « الألف » مشبعة عن الفتحة ؛ لأنها أيضاً تفيد قطع ما قبلها فى الوقف ، مبدلة عن تنوين إثر فتح ؛
 كالظنوننا - فى قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) - . ثم هى بعد ظرف زمان فقط ؛ لأنه ليس لنا مكان
 يضاف للجملة غير « حيث » . وإن تأملت ما سبق أغناك عن إضمار « أزمان » بعدها إذا أضيفت
 للجملة كما قيل) (ا هـ . وهذا رأى أحسن من التالى .

« ب » وقال الصبان فى الجزء الثانى - باب الإضافة عند الكلام على قول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِصْافَةً إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِذْ

ما نصه :

(اعلم أن أصل : « بين » أن تكون مصدراً بمعنى : الفراق ، فعنى جلست بينكما : جلست مكان
 فراقكما . ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك : أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك ؛ فعذف المضاف ،
 وأقيم المضاف إليه مقامه . فتبين أن : « بين » المضافة إلى المفرد - أى : الذى ليس جملة - تستعمل
 فى الزمان والمكان . فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة ، اسمية أو فعلية - والإضافة إلى الجملة كلا إضافة -
 زادوا عليها تارة : « ما » الكفاة ؛ لأنها تكفى المقضى عن اقتضائه ، وأشبعوا تارة أخرى الفتحة ؛
 فتولدت « ألف » لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه ، لأنه حينئذ كالموقوف عليه ، لأن =

للظرف (١) فثال الفعلية : بينما أنصفتني بالودّ ظلمتني بالَمَنِّ ، وقول الشاعر :

فبيننا نسوس الناس — والأمر أمرنا — إذا نحن فيهم سوقة نتنصف (٢)

ومثال الاسمية :

استقدر الله خيراً (٣) ، وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير
وبيننا المرء في الأحياء مغتبطاً إذ صار في الرّمس (٤) تعفوه الأعاصير

وقد ورد في السماع الذي لا يقاس عليه إضافة « بينا » للمصدر دون : « بينا »

— على الصحيح — ...

وقد تركب تركيب مزج « كخمسة عشر » فتبنى مثلها على فتح الجزأين كقول الشاعر :

= الألف قد يؤتى بها للوقوف ؛ كما في : « أنا » والظنونا — يشير إلى أن الأصل في « أنا » خلوها من الألف ،
وإلى قوله تعالى : [وتظنون بالله الظنونا] وتعين حينئذ ألا تكون إلا للزمان ؛ لما تقرر أنه لا يضاف إلى
الجمل من المكان إلا حيث . وإضافة : « بينا » أو « بيننا » في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة ؛
فحذف الزمان المضاف ، والتقدير : بين أوقات زيد قائم ، أى بين أوقات قيام زيد — كذا قرره الرضى .
(وقد يضاف « بيننا » إلى مفرد مصدر دون « بيننا » على الصحيح ، كذا في الدمامي والهمع ،
وتقدير : « أوقات » ؛ لأن « بين » إنما تضاف لمتعدد . وناقش أبو حيان بأن : « بين » قد تضاف
للمصدر المتجزئ ؛ كالقيام ، مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا .
(قال في الهمع : وما ذكر من أن الجملة بعد : « بيننا » و « بيننا » مضاف إليها هو قول الجمهور .
وقيل : « ما » و « الألف » كافتان ؛ فلا محل للجملة بعهما . وقيل « ما » كافة دون الألف بل هي
مجرد إشباع .

وعلى عدم إضافتهما يكون عاملهما ما في الجملة التي تليهما كما في المعنى (١ هـ . كلام الصبان .
(١) ومن النادر المسموع أن يتحقق لها هذا دون أن يتصل بآخرها « الألف الزائدة » ، أو :
« ما الزائدة » كالوارد في كلام الحارث بن حزملة الشكري حيث يقول :

بين الفتى يسعى ويسعى له تاح له من أمره خاليج .
الخاليج : الذي يقتلع الشيء وينتزع .

(٢) فطلب الإنصاف . (٣) أسأله أن يقدره ويهيئه لك .

(٤) القبر .

نحمي حقيقةًنا وبعءُ ضُ القومِ يسقط بينَ بينَ
الأصل : بيننا وبين الأعداء ، أى : بين المقاتلين . فأزيلت الإضافة من
الظرفين ، وركب الاسمان تركيب خمسة عشر .
فإن أضيف صدر : « بين إلى عجزها جاز بقاء الظرفية في الصدر ، وجاز
زوالها . فن الأول قوالم : المنافقُ بينَ بينَ ، بنصب الأولى على الظرفية مباشرة .
ومن الثانية قوالم : المنافق بينُ بينَ . أما إذا وقعت مضافاً إليه فيتعين زوال الظرفية .

* * *

وأما : « بدل » فقد سبق الكلام عليه في ص ٢٦١ .

٧- حيث - من الظروف المكانية الملازمة للبناء ، برغم أنها مضافة^(١) .
والأكثر أن تبنى على الضم ، وتضاف للجمل^(٢) الاسمية والفعلية ، وإضافتها
للفعلية أكثر نحو : قعدت حيث الجوُّ معتدلٌ ، وبقيت حيث طاب المقام ؛
وقول الشاعر :

وما المرء إلا حيثُ يجعلُ نفسه في صالح الأخلاق نفسك فاجعل
ومن القليل إضافتها للمفرد ، ومع قلته جائز ، ولكن لا داعى لترك الكثير إلى
القليل . ومثله دلالتها على الزمان^(٣) .

(١) سيجيء الكلام عليها من ناحية إضافتها للجملة أو المفرد (في باب : الإضافة ، ج ٣ م ٩٣ ص ٧٧) وبناء الظروف مع إضافتها شائع ، كما ترى في هذا الباب .

(٢) بشرط أن تكون « حيث » غير محتومة بما الزائدة عند إضافتها إلى الجملة . وقد نص على
هذا الشرط فيها وفي « إذ » الظرفية المحضة المبرد في كتابه : « المقتضب » ج ٢ ص ٥٤ .

(٣) فقد قالوا إن الأصل فيها أن تكون للمكان ، وقد تكون للزمان ؛ كقول الشاعر :

للفى عقلٌ يعيش بهِ حيث تهدى ساقه قدمه

(أى : حين تهدى ...) كما قالوا : إنها لا تستعمل في الغالب إلا ظرفاً ، وندر جرها بالباء ، نحو :

تلاقينا بحيث صافع أحدنا الآخر . وكذلك جرها بالحرف « إلى » ، كقول الشاعر :

« إلى حيث ألتت رحلتها أم قشعتم » . و « في » نحو : أصبحنا في حيث التقينا . ونص

ابن مالك على أن تصرفها نادر . وقال ابن هشام في المنفى : الغالب كونها في محل نصب على الظرفية ، أو
خفض بمن . وقد تخفض بغيرها ، كقول الشاعر : إلى حيث ... إلخ . والأحسن الأخذ برأى ابن هشام ؛
لما فيه من تيسير وإن كان الجرح قليلاً .

٨ - حول - . . . سبق عنه بيان مناسب^(١).

٩ - رَيْثَ - أصله : مصدر راث ، يرث ؛ إذا أبطأ . ويجوز أن يترك المصدرية ويستعمل في معنى ظرف الزمان فيكون مبنياً على الفتح ، ومضافاً إلى جملة فعلية ؛ نحو : بقيت معك رَيْثَ حضر زميلك ، أى : قدرَ بطء حضور زميلك . وقد تقع بعدها « ما » الزائدة أو المصدرية فاصلة بينها وبين الجملة الفعلية ، نحو : فلان يمنح المحتاج ريث ما^(٢) يسمع .

١٠ - عند - ظرف يبين أن مظروفه إما حاضرٌ حساً ، أو ؛ : معنى ، وإما قريب حساً ، أو : معنى ، فالأول ، نحو : قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده . . .)^(٣) والثاني : نحو قوله : (قال الذى عنده علمٌ من الكتاب . . .) والثالث : نحو قوله تعالى : (عند سدرة المنتهى ، عندها جنة المأوى) ، والرابع : نحو قوله تعالى : (ربّ ابنِ لى عندك بيتا فى الجنة) ، وقوله : (عند مليك مقتدرٍ) .

وهى ظرف مكان معرب ، لا يكاد يستعمل إلا منصوباً على الظرفية المكانية ، كالأمثلة السابقة ، أو مجروراً بالحرف : « من » - دون غيره من حروف الجر - مثل : (وأتيناها أهلها ومثلهم معهم ؛ رحمةً من عندنا) وقد وردت للزمان قليلاً فى مثل : أزورك عند شروق الشمس وقولهم : الصبر عند الصدمة الأولى . ويجوز محركاته عند قيام قرينة ، بشرط إضافة « عند » للزمان^(٤).

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٢ وفى ص ٢٧٢

(٢) إن كانت « ما » زائدة فالأحسن فى الكتابة وصلها بالظرف : « ريث » وإن كانت مصدرية فالأحسن فصلها . وبالصورتين تصلح فى البيت الثانى من قول الشاعر :

ولولا اجتناب الدّامِ لم يُلَفْ مشربٌ يعاش به إلّا لُدّى ، ومأكل .

ولكنّ نفساً حرة لا تقيم بي على الضيم . إلّا ريثما أتحوّلُ
(٣) ومثل قول الشاعر :

إذا الشّعر لم يطربك عند سماعه فليس خليقاً أن يقال له شعر

(٤) جاء فى المصباح المنير فى مادة : « عند » ما نصه :

وتشترك : «عند»^(١) مع «لدى» - و «لدى»^(٢) في أمور ، أهمها : الدلالة على ابتداء غاية مكانية أو زمانية^(٣) . وتخالفا في أمور أخرى يجيء الكلام عليهما مع الكلام عليهما :

= (والأصل في استعمال هذا الظرف أن يكون فيما حضرك من أى قطر «ناحية» كان من أقطارك، أو دنا منك . وقد استعمل في غيره ؛ فتقول : عندي مال ؛ لما هو بحضرتك ، ولما غاب عنك ؛ فقد ضُمن معنى الملك والسلطان على الشيء ، ومن هنا استعمل في المعاني فيقال : عنده خير ، وما عنده شر ، لأن المعاني ليس لها جهات . . .) ٥١ .

ويقول أيضاً : («عند» ظرف مكان . ويكون ظرف زمان إذا ضيف إلى الزمان ؛ نحو : عند الصبح ، وعند طلوع الشمس ، ويدخل عليه من حروف الجر «من» لا غير ؛ تقول : جئت من عنده . وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحة . . . وحكى الفتح والضم) ٥١ .
(١٥١) سيجيء الكلام على : (لدى ولدى في ص ٢٩٤ و ٢٩٥) وأيضاً على (عند، ولدى) في باب الإضافة ، ج ٣ ص ١٠١ م ٩٥ .

(:) قال صاحب المفصل - ج ٤ ص ٨٥ - ما نصه في معنى ظروف الغايات : (قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاية كل شيء ما ينتهى به ذلك الشيء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأن به يتم الكلام ، وهو نهايته . فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام ؛ فلذلك من المعنى ، قيل لها : غايات) . ٥١
وهذا يوافق ما يقوله بعض الشراح في تعريف ظروف الغايات ، ونصّه : (هي الظروف المبنية على الضم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غاية وظرفاً بعد حذفه) . ٥١ -
راجع حاشية المعنى للعلامة الأمير أول ج ٢ فصل الكلام على «ما» .

وتوضيحاً لما سلف نسوق بعض الأمثلة التي تجلّى المراد، منبهين إلى أن الغاية لها معانٍ أخرى تختلف باختلاف الموضوعات والمناسبات - (منها : ما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ٤٥٩ ورقم ٢ من هامش ص ٤٦٨) (ومنها ما سيجيء كاملاً في ص ١٠١ و ١٢١ م ٩٥ من الجزء الثالث وفيه الأمثلة التي نسوقها لمناسبة دعت إليها هناك) : .

(١) في مثل : سافرت من لدى بيتنا إلى الضاحية - تشتمل هذه الجملة على الفعل : «سافر» ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحقيقه من نقطة معينة يبتدىء منها ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين ؛ كاللذين هنا ، وهما : البيت والضاحية . وبين نقطتى الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : «الغاية المكانية» أى : «المسافة المكانية» أو : المقدار المكافئ ، وهى تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل =

١١ ، ١٢ - عوض - قط - سبق الكلام عليهما في ص ١١٦ و ٢٦١

= لفظ «لدى» على كلمة هي بداية الغاية ؛ فدخوله على هذه الكلمة - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية المكانية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لدى الصبح إلى العصر ، لدلّ الفعل : «سافر» على أنه استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية زمنية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتا ابتداء وانتهاء ، زمنيّتان ، مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمني يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى في الاصطلاح : «الغاية الزمانية» بمعنى : «المقدار الزماني» ودخول لفظ «لدى» على الكلمة التي بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هي نقطة البداية ، أى أول : جزء من أجزاء الغاية الزمانية .

ويفهم مما سبق أن «لدى» ، و «عند» اسمان يدلان على ما بعدهما من بدء الغاية ... فسمى كل منهما «نقطة البداية» نفسها ، وليس الابتداء الذي هو أمر معنوي . ولهذا كانا اسمين - عند النحاة - دون «من» ، «ومنذ» الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوي . فإضافة «لدى» ، و «عند» إنما هي من إضافة الاسم إلى مسماه .

(هذا وقد أطلنا الكلام - في ج ١ ص ٥٦ م ٦ - عن سبب تفريقهم بين كلمة : «ابتداء» واعتبارها اسماً ، وكلمة : «من» الجارة المفيدة للابتداء ، واعتبارها حرفاً) .

لكن قد يخاطر على البال السؤال الآتي : إذا كان لفظ «لدى» للدلالة على بداية الغاية فما الداعي لحذف الحرف «من» قبله ، ومعناه الابتداء أيضاً ؟

أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة «لدى» على بداية الغاية ليست مألوفة في الأسماء ؛ فجاء الحرف «من» ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون في الأعم الأغلب موجوداً . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضوع) .

والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى لهما مجتمعين ، دون تعليل آخر .

(ب) ما سبق يقال في الظرف : «عند» ؛ فلو وضعناه مكان «لدى» في الأمثلة السالفة - وأشباهاها - لم يتغير الأمر ؛ ففي مثل : قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة ، نجد الفعل : «قرأ» لا يتحقق كاملاً إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة ؛ هي : «المقدمة» ، ونقطة أخرى محددة تنهى إليها ؛ هي : «الخاتمة» ، وبين القطعتين المكائيتين مسافة مكانية تصل بينهما هي المسافة الأخرى المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : «الغاية المكانية» التي يحجز الظرف «عند» ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها . وإذا قلت : قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت : «الغاية الزمانية» التي تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ، والتي يدخل الظرف «عند» على أول جزء منها ؛ فيكون وجوده دليلاً على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

ما تقدم يتضح الفرق بين «الغاية» ، ومبدأ الغاية الذي يدل عليه «لدى» أو «عند» ؛ فالغاية =

١٣ - كَلِّمًا - ظرف مركب من كلمتين هما : « كَلِّ » و « ما » . وهو بهذا التركيب اللفظي يفيد تكرار المعنى ؛ نحو : كلما رأى الناس المصلح أكبروه . ويقول النحاة : إن كلمة « كل » فيه منصوبة باتفاق ، وأنها مضافة إلى كلمة « ما » المصدرية ، أو التي تعتبر نكرة بمعنى : « شيء » ، وهذا الشيء « وقت » فكلمة : « ما » هنا محتملة لوجهين ؛

أحدهما : أن تكون حرفا مصدريا والجملة بعد هذا الحرف المصدرى صلة له ؛ لا محل لها من الإعراب . والأصل : كلّ رؤية الناس ... ، ثم عبرنا عن معنى المصدر بكلمتي : « ما والفعل » ثم أنبأنا عن الزمان ، أى : كل وقت رؤية ... كما أنيب عنه المصدر الصريح في مثل : جئتك خفوق النجم .

والآخر : أن تكون « ما » اسماً نكرة بمعنى : « وقت » فلا تحتاج على هذا إلى تقدير : « وقت » والجملة بعده في محل جر صفة ؛ فتحتاج إلى تقدير ضمير عائد منها ، أى : كل وقت رأى الناس فيه ...

وقد سبق أن هذا الظرف مركب من كلمتين ، وأن كلمة : « كل » منصوبة حتماً . وبقي أنه يحتاج إلى جملتين ماضيتين بعده ، والثانية منهما بمنزلة الجواب له - مع أنه ليس أداة شرط - والماضى فيها هو عامل نصبه ويجب تأخيرها . (راجع المعنى والهمع) .

١٤ - لدن - يكون ظرفاً دالا على مبدأ الغايات ، (أى : أنه لا ابتداء غاية زمان أو مكان بالمعنى الذى سبق^(١) شرحة في « عند ») ، ويلازم البناء ، وبناءؤه

= تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها ، دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن معنى : « لدن » ، و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية) . وأنه يصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفي القرآن الكريم : (آتيناه رحمة من عندنا ، وعلمناه من لدنا علماً ؛) فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لحاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظي بغير داع بلاغى .

(ح) إذا دخل « لدن » ، أو : « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفي أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفى به .

(د) ليس الأمر في كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التي تعمل في الظرف ، وتحتاج في تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملاً إلا بتكرار الغاية ؛ يتساوى في هذا أن يكون العامل فعلاً ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل ... (١) في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ .

على السكون مو الأغب ، مثل : تذكرُ فضل والدك لدنْ أنت صغير .
والكثير في استعماله أن يكون مسبوقةً « بمنّ الحارة »^(١) مثل : هذا فضل من
لدن الله الكريم . ومثل : بقيت هنا من لدن الظهر إلى الغروب . وأن يكون
مضافاً لمفرد كهذين المثالين^(٢) ، أو مضافاً للجملة ؛ نحو : فلان مولع بالعلم
لدن شَبَّ إلى أن شاب - أو ؛ مَوْلِع بالعلم لدن هو يافع . وقد يستغنى عن
الإضافة في حالة ستجىء .

ويكون بمعنى : « عند » كثيراً . ولكن يخالفها في أمور ؛ منها :
أن « لدن » ظرف ملازم للإضافة للمفرد ، أو للجملة ، ويجوز استغناؤه عن
الإضافة إذا وقعت بعده كلمة : « غُدْوَة » ؛ منصوبة^(٣) مثل قضيت الوقت لدن
غدوةً حتى غروب الشمس . أما « عند » فيصح أن تترك الإضافة . وتصير اسماً
مجرداً ؛ كأن يقول شخص : عندي مال ؛ فيجاب : وهل لك عندٌ ؟ « فعند »
هنا مبتدأ . أو يقال : الكتاب عندي . فيجاب : أين عندك :

ومنها : أنه لا يكون إلا فضلة ولو ترك الظرفية ؛ ففي مثل السفر من عند البيت
لا يصح : السفر من لدن البيت . فكلمة : « عند » مجرورة ، وبالجار والمجرور
خبر ، والخبر عمدة . وقد اشتركت « عند » في تكوينه ؛ فهي عمدة بسبب
اشتراكها ، ولهذا لا يصح : « السفر من لدن البيت » لكيلا تشتبك : « لدن » في
تكوين العمدة ، وهي لا تكون إلا فضلة خالصة دائماً .

١٥ - لدنى - ظرف معرب ملازم للنصب على الظرفية . ومعناه : « عند »
ويخالفها في أمور :

منها : أن « لدى » لا تُجر أصلاً ، أما « عند » فتجر بالحرف « مِن » .

(١) وفي حالة جرّه لا يكون ظرفاً . وكذلك كل حالة أخرى لا يكون فيها منصوباً على الظرفية .
(٢) ومثل قوله تعالى : (ربنا لا تُترغْ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمةً ؛
إنك أنت الوهاب) .

(٣) على اعتبار : « غدوة » تمييزاً ، أو : اعتبارها خبراً لكان المحذوفة ، والتقدير : لدن
كانت الساعة غدوة ، ويجوز في « غدوة » الرفع عند الكوفيين ، على اعتبارها فاعلاً لكان التامة المحذوفة ،
والتقدير : لدن كانت غدوةً ، أى : ظهرت ووُجدت غدوة ، ويجوز في « غدوة » الجر بالإضافة ؛
وهو القياس .

ومنها: أن « عند » تكون ظرفاً للأعيان (أى : للأشياء المجسمة) وللمعاني ،
أما « لدى » فلا تكون إلا للأعيان في الصحيح ؛ تقول : هذا الرأي عندي صائب ،
ولا تقول : لدى .

ومنها : أنك تقول : عندي مال ، وإن كان غائباً ، ولا تقول : لدى مال ،
إلا إذا كان حاضراً .

هذا ، وبإضافة «لدى» للضمير تنقلب ألفها ياء ، نحو : لديك — لديه ... (١)
أما حين إضافتها للاسم الظاهر فلا تنقلب .

١٦ — لَمَّا (٢) تكون ظرف زمان (٣) ، بمعنى : حين . فتفيد وجود شيء لوجود
آخر . والثاني منهما مترتب على الأول ؛ فهو بمنزلة الجواب المعلق وقوعه على
وقوع شيء آخر . نحو : لما جرى الماء شرب الزرع . ولهذا لا بد لها من
جملتين ، بعدها ، تضاف وجوباً إلى الأولى منهما — ؛ لأنها من الأسماء
الواجبة الإضافة للجملة — وتكون ثانيتهما متوقفة التحقق على الأولى . وعامل النصب
في : « لَمَّا » هو الفعل أو ما يشبهه في الجملة الثانية .

والأغلب الأكثر شيوعاً في الجملتين — ولا سيما (٤) الثانية — أن تكونا معاً

(١) ويراعى في الإعراب ما سبق تفصيله في ج ١ م ١٦ ص ١٧٨ . (آخر الكلام على الاسم
المعتل الآخر) .

(٢) «لما» أنواع متعددة ، منها : «لما ، الظرفية» ، والكلام عليها هنا ، (ولها إشارة في
ج ٣ ص ٩٢ م ٩٤ ، من باب : «الإضافة») .

ومنها : التي بمعنى «إلا» الاستثنائية (وستجىء في «د» من ص ٣٦١) ومنها : «لما» الجازمة
(وستجىء في ج ٤ م ١٥٣ ص ٣٨٨) .

(٣) على المشهور ؛ (لأن بعض النحاة يعتبرها حرفاً بمعنى : حين)
وتسمى : «لما الحينية» ويسمى بعضها النحاة : «لما الوجودية» ، لأنها الرابطة لوجود شيء
بوجود غيره ؛ أو : «لما التوقينية» ، لأنها بمعنى وقت .

(٤) قال الأشموني في الجزء الثالث ، أول باب : «إعراب الفعل» عند الكلام على أنواع : «أن»
ومنها الزائدة ، ما نصه : (الزائدة هي التالية «لما» ؛ نحو قوله تعالى : «فلما أن جاء البشير» ...)
كلام الأشموني . وهنا قال الصبان : (قوله : «نحو : فلما أن جاء البشير» ... وتقول : «أكرمك لما =

ماضيتين لفظاً ومعنى ؛ نحو : قوله تعالى : (فلما نجأكم إلى البرّ أعرضتكم)
 أو معنى فقط^(١) كقول المعري . يصف خيلاً سريعة :
 ولمّا لم يسابقهن شيء من الحيوان سابقن الظلالا
 وقول المتنبي :

عرفت الليالي قبل ما صنعت بنا فلما دهنتي لم تزدني بها علما
 وقد ورد في القرآن الكريم وقوع الجملة الثانية مضارعية في قوله تعالى : (فلما
 ذهب عن إبراهيم الرّوعُ وجاءته البشريّ - يُجَادِلُنَا . . .) كما ورد فيه
 وقوعها جملة اسمية مقترنة بالفاء ، أو إذا ، حيث يقول : (فلما نجأهم إلى البر

= أن يقومُ زيد ، برفع المضارع . فارضى) . ا ه . كلام الصبان نقلا عن الفارضى .
 وهذا النص صريح في أنها قد تدخل على المضارع قياساً إذا كان مسبوفاً بأن الزائدة . والمعجب أن
 الصبان يأتي به هنا جلياً واضحاً ، ليكمل ما فات الأشموني ثم ينسى هذا في الجزء الرابع - أول باب الجوازم -
 عند الكلام على : « لما » الحازمة حيث يصرح « الأشموني » بأنه استغنى - كبعض من سبقوه - بقوله :
 « لما » أخت « لم » عن أن يقول : « لما » الحازمة ، وأنه احتزرك بكلمة : « أختها » من « لما » الحينية ،
 ومن « لما » الاستثنائية ؛ لأن هاتين لا يلهمها المضارع ، فيقول « الصبان » تعليقاً على هذا ، وتأييداً له
 ما نصه : « أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا حاجة إلى الاحتراز منهما » . ا ه . فهو يكتفى بهذا
 ساكناً عما قيل من أن المضارع لا يجيء بعد « لما » الحينية ، و« لما » الاستثنائية . وكما نسي هذا في
 « باب الجوازم » نسيه أيضاً في باب « جمع التكسير » - ج ٤ - عند الكلام على صيغة : « مُعْمول »
 واطرادها ، حيث قال الأشموني عنها في ذلك الباب (ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل فإنه لا
 يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالباً بقده ، أو نحو : قل ،
 أو ندر . . .) ا ه . وهنا قال الصبان ما نصه :

(قوله : ولما يذكر غيره . . . إلخ) تركيب فاسد لأن « لما » الحينية لا تدخل إلا على ماض . . . ا ه
 كلام الصبان .

فما المراد - في كل ماسبق - من أن المضارع لا يجيء بعد « لما » ؟ أيكون المراد أنه لا يجيء بعدها مباشرة
 بغير فاصل بينهما ؟ لا دليل يوضح المراد .
 فبأى الرأيين نأخذ ؟

بالأول ؛ لأنه نص صريح ، فيه تيسير . ولكن حظ من القوة والسمو البلاغي أقل كثيراً من الآخر
 الذى منعه أكثر النحاة - حتى الصبان في بعض تصريحاته -

(وستأتى إشارة أخرى للظرف « لما » في ج ٤ ص ٣١٤ م ٥٣ . ونص للكلام السالف في ج ٤ ،
 في النواصب م ١٤٨ ص ١٢٢) . ومن الخير ترك الأول الضعيف .

(١) بأن يكون الفعل مضارعاً مجزوماً بالحرف « لم » الذى يخلصه للماضى .

فمنهم مقتصد . . . (٣) ، ويقول : (فلما نجاهم إلى البرّ إذا هم يشركون) (١) . وقد تأول النحاة هذه الآيات ؛ بتقدير حذف الجواب أو بغير هذا . ولا داعي للتأول في القرآن بغير حاجة شديدة ، وإذا كنا نقبل التأول في القرآن فلم لا نقبله في كلام من يحاكي القرآن ؟ نعم نقبل محاكاته ، وندع التأول لمن يتخذه شرطاً للقبول ؛ فالنتيجة الأخيرة واحدة ، هي صحة الاستعمال ، وصحة تأليف الأسلوب على نسق القرآن . وقد جاء في كتاب : « مجمع البيان لعلوم القرآن » للطبرسي - ج ٣ ص ١٥٥ - في إعرابه قوله تعالى : (فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله . . .) ما نصّه : (إذا ، بمنزلة « الفاء » في تعليقه الجملة بالشرط) ١ هـ ، يريد : ربط جملة جواب « لما » بشرطها . وهذا يؤيد ما قلناه . وقد رأيت الجواب ماضياً مقترناً بالفاء أو أنه محذوف إن أخذنا بالرأى السالف في خطبة عائشة رضي الله عنها تدافع عن أبيها ، وتذكر مناقبه بعد موته وهي الخطبة الرائعة التي نقلها وشرحها العلامة للغوي محمد بن القاسم الأنباري (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ) ، وقد جاء فيها قولها : (. . . أبي ، والله لا تعطوه (٢) الأيدي ، ذاك طود منيف (٣) ، وظل مديد . . . فتي قريش ناشئاً ، وكهفها كهلا . . . فلما قبض الله نبيه صلى الله عليه وسلم اضطرب حبل الدين ، ومرج (٤) عهده ، وماج أهله . . . وأنتى والصدّيق بين أظهرهم ؛ فقام حاسراً مشمراً . . . فلما انتاش (٥) الدين ، فنعشه ، وأراح الحقّ على أهله ، وقرّر العروس على كواهلها ، وحقن الدماء في أهبها . فلما حضرته ميته فسدّ ثلثته بنظيره في المعدلة ، وشقيقه في السيرة والمرحمة ؛ ذاك ابن الخطاب . . .) « في المنقول هنا من الخطبة وقوع جواب « لما » ماضياً مقروناً بالفاء في موضعين هما : (فنعشه) و (فسدّ) . . . إلا على الرأى القائل إنه محذوف .

والخطبة كاملة مشروحة في الجزء الثالث من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق - عدد تموز (يوليو) سنة ١٩٦٢ م المحرم سنة ١٣٨٢ هـ ص ٤١٤ . هذا « ولا مانع أن يتقدم جواب لما » عليها كما ورد في بعض المراجع اللغوية (٦) .

(١) وكذلك قوله تعالى في قوم موسى عليه السلام : « فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون .
(٢) لا تعطوه . لاتصل إليه (٣) مرتقع . (٤) اضطرب . (٥) انتشل وانتزع .
(٦) فقد جاء في : « تاج العروس ، شرح القاموس » عند الكلام عليها ما نصه : =

١٧ - مُذٌ وَمُنْدٌ^(١) - قد يكونان ظرفين للزمان^(٢) متصرفين ، مبنيين ، وقد

= « (قد يتقدم الجواب عليها فيقال : استعد القوم للقاء العدو لما أحسوا بهم . أى : حين أحسوا بهم) » ا هـ ومن هذا قول حافظ إبراهيم في قصيدته العُمريّة :

أمنتَ لَمَّا أقمتَ العدلَ بينهمو فنِمتَ نومَ قريرِ العينِ هانيها
والتقدير : لما أقمت العدل بينهم أمنت . . . وكذلك قول ذى الرمة :

تعرفته لما وقفت بربعه كأن بقاياها تماثيل أعجما
أى : لما وقفت بربعه تعرفته . . .

لكن إذا تقدم جوابها عليها أظل محتفظاً باسمه وبعمله ، فيسمى جوابها ، ويعمل فيها النصب ، مع مخالفة هذا للحكم العام الذى يمنع تقدم الجواب على كل أداة من أدوات التعليق . . . ، أم هى مستثناة من هذا الحكم العام ؟

المفهوم من كلام « تاج العروس » هو احتفاظ جوابها باسمه وبعمله بالرغم من تقدمه عليها مع أنها أداة تعليق . غير أن المفهوم من كلام للصبان فى مسألة أخرى كهذه يخالف ما هنا ؛ فقال فى « لما » التى تقدم عليها عاملها إنها ظرف بمعنى « حين » متعلقة بالعامل الملفوظ المتقدم عليها ، ثم قال ما نصه :
(وأظاهر أنها على هذا القول خالية من معنى الشرط) . ا هـ - راجع الصبان ج ٢ باب الإضافة عند بيت ابن مالك :

وألزموا « إِذَا » إضافةً إلى جمل الأفعال إلخ

وهو يريد بخلوها من معنى الشرط أنها ظرف محض لا يفيد تعليقاً: فلا يصح تسمية عامله جواباً إذا تقدم عليه ، وعلى هذا لا يكون فى الكلام أداة شرط .
سواء أيقبت « لما » مفيدة للتعليق مع تقدم الجواب أم غير مفيدة ، وسواء أكان هذا الرأى هو الأوضح أم ذلك ، فالخلاف لفظى شكلى ؛ لا يعنيننا منه إلا أن الاستعمال صحيح على الرايين ، وأن الأسلوب خال من العيب اللفظى والمعنوى .

(١) سبق الكلام عليهما فى ج ١ ص ٢٦٦ م ٣٧ و ص ٣٧٠ م ٣٨ . وسيجىء فى حروف الجر ص ٥١٨ م ٩٠٠ مناسبة أخرى لهما . والكلام عليهما متشعب النواحي ، متعدد الأحكام . ولقد خصهما ببحث وافٍ مستقل أحد أعضاء مجمع اللغة العربية القاهري ، ودون بحثه المستفيض بمجلة المجمع (ج ٣ ص ٢٥٤) واستطاع أن يعرض فيه كل ما يختص بهما عرضاً مفيداً كاملاً . (وقد أثبتناه آخر الكتاب ص ٥٤٤) .

(٢) معناهما : زمن ، أو : أمد .

ومن الظروف الزمانية : « متى » وهو اسم استفهام عن الزمان وقد سبق الكلام على حكمه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٣ .

يكونان اسمين مجردين من الظرفية ، وقد يكونان حرفي جر .
 فيصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية ، أو فعلية ماضوية ؛ فيعربان
 ظرفين مبنيين في محل نصب ، مع إضافة كل منهما إلى الجملة التي بعده . وعامل
 النصب فيهما لا بد أن يكون فعلاً ماضياً ؛ وكذلك الفعل في الجملة الفعلية التي
 يضافان إليها لا بد أن يكون ماضياً . نحو : جئت مذ أو منذ الوالد حاضر -
 جئت مذ أو منذ حضر الوالد .

ويتجردان للاسمية الخالصة^(١) إذا لم تقع بعدهما جملة ، ووقع بعدهما اسم
 مرفوع^(٢) نحو : غادرت البلد مذ ، أو : منذ يومان . « فمذ » أو « منذ » مبتدأ
 و « يومان » خبره . أو العكس^(٣) . ولا بد من تقدمهما في الحالتين (أى : عند
 إعرابهما مبتدأ وخبراً) . والمعنى : غادرت البلد ، أمد المغادرة يومان .
 ويكونان حرفي جر إذا وقع الاسم بعدهما مجروراً .

١٨ - مع - ظرف لا يتصرف . وهو معرب منصوب على الظرفية - في الرأي
 الشائع - ويدل على زمان اجتماع اثنين - غالباً - أو مكانهما^(٤) . وإضافته هي
 الكثيرة . فإن انقطع عن الإضافة نون ، وصار حالا . وقد يصير خبراً (طبقاً
 لما سيجيء^(٥)) من كلام وتفصيل هام عليه - وعلى ظروف تقدمت - في المكان
 المناسب من باب : « الإضافة » .

* * *

بناء أسماء الزمان المبهمة ، وشببهتها الأسماء الأخرى المبهمة التي ليست بزمان .
 تُبنى على الفتح أسماء الزمان المبهمة كلها^(٦) ، ظرفاً وغير ظروف ، جوازاً
 - لا وجوباً - في حالتين :

- (١) أى : بغير ظرفية .
- (٢) فإن كان مجروراً فهما حرفا جر ، كما سيجيء هنا . أما التفصيل ففى ص ٢٩٩ م ٩٠ ،
 مبحث حرف الجر ، وفى البحث المستقل الخاص بهما ص ٥٤٤ .
- (٣) فيكون « مذ ومنذ » ظرفين متملقين بمحذوف هو الخبر . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٠) .
- (٤) كالذى فى قوله الشاعر :

من جاور الشرَّ لا يَأْمَنُ بوائفه كيف الحياة مع الحيَّات فى سَفَطِ

- (٥) ج ٣ ص ١٢٦ م ٩٥ . (٦) سبقت الإشارة إليها فى ص ٢٥٢ وما بعدها ،
 ويحىء تفصيل الكلام على أحكامها فى ج ٣ باب الإضافة ص ٢١ و ٥٤ و ٧٠ و ٧٣ .

الأولى إذا أضيفت إلى الجمل جوازاً لا وجوباً^(١). والمراد بالمبهمة هنا :
 النكرة التي تدل على الزمان دلالة غير محدودة بمبدأ ولا نهاية ، مثل : حين -
 زمان - وقت ، أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ؛ مثل : نهار - صباح -
 عشية - غداة . بخلاف أسماء الزمان المختصة بتعريف أو غيره - مما سبق بيانه
 في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٢ - ، فإن المختصة لا تضاف إلى الجمل ، ومثلها :
 الزمان المحدود ، كأمس ، وغد ، والمعدودة كيومين - ليلتين - أسبوع - شهر -
 سنة ؛ فكل هذه الأزمنة^(٢) لا يضاف منها شيء للجمل .

فإذا أضيفت تلك الأسماء الزمانية المبهمة إلى الجمل فإنها تبني جوازاً - كما
 أسلفنا - ويكون بناؤها على الفتح^(٣). ويجوز فيها الإعراب ؛ ولكن البناء على الفتح
 أفضل إذا أضيفت لجملة فعلية ، فعلها مبني - ولو كان مضارعاً مبنيّاً - ، مثل :
 عاد المسرف فقيراً كيوم جاء إلى الدنيا ، ومثل : أشرف أيام الأمهات حين
 يحرصن على تربية أولادهن^(٤) . . . والإعراب أفضل إذا أضيفت لجملة مضارعية
 مضارعها معرب ، أو لجملة اسمية^(٥) ؛ مثل قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين
 صدقهم^(٦)) . . . ومثل : أن تسمع من يقول : « الشجاعة مطلوبة » فتقول :
 هذا يوم الشجاعة مطلوبة .

(١) لأن الإضافة الواجبة إلى الجمل تحتم البناء - كما سيحيى في ج ٣ ص ٦٣ ، ٦٥ و ٦٧ م
 ٩٤ - وإذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة يجب أن تكون جملة خبرية ، ولا تصلح الجملة الشرطية
 المقترنة « إن » أو بغيرها من أدوات التعليل ، ولا الجملة الإنشائية على اختلاف أنواعها . . . إلى
 غير هذا من بقية الشروط التي ستذكر في الموضع السالف .

(٢) سبق الكلام عليها أيضاً في ص ٢٥٢ م ٧٨ .

(٣) راجع الخصري - وغيره - في باب : « الإضافة » حيث عقد « تنبيهاً » مستقلاً للنص على البناء على
 الفتح فقط .

(٤) ومن أمثلة المضاف لجملة ما ضوية قول الشاعر :

إن شر الناس من يبسم لي حين ألقاه ، وإن غبت شتم

فالأحسن في الإعراب أن تكون « حين » هنا مبنية على الفتح .

(٥) سواء أكانت الجملة الاسمية مصدرية بما الحجازية ، أو : « لا » أختها ، أو : « لا » العاملة
 عمل : « إن » - أم غير مصدرة .

(٦) ومثل قول الشاعر :

الثانية: إذا أضيفت لمبنى مفرد (أى: غير جملة)، نحو: يومئذ - حينئذ ...
 وألحقَ النحاة بأسماء الزمان المبهمة ، ما ليس زماناً من كل اسم معرب ناقص
 الدلالة بسبب توغله^(١) في الإبهام ؛ مثل : غير - دون - بين - مثل . . . ونحوها
 مما يسمونه : « المتوغل في الإبهام^(٢) » ، ومن الأمثلة : (ما قام أحدٌ غيرك) -
 والآيات الكريمة : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) ، في قراءة من قرأ : مثل -
 بفتح اللام - (ومنا دون ذلك) - (لقد تقطع بينكم) . . .) بالبناء على الفتح

ولا خير فيمن لا يُوطن نفسه على نائبات الدهر حين تنوب
 فالأحسن في الإعراب أن تكون « حين » هنا معربة (منصوبة مباشرة) وليست ببنية على الفتح .
 (١) أى : تعمقه وتغلغله في داخله .
 (٢) المراد به : اللفظ الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه . وستجىء إشارة له (في الجزء الثالث
 باب : الإضافة ص ٢١ وص ٩٣ م ٤٥) ومنها نعلم : أن اللفظ المتوغل في الإبهام قد يكتسب البناء من
 المضاف إليه - مع إيضاح هذا مفصلاً - وأنه في أكثر أحواله لا يقع نعتاً ، ولا منوعاً ، إلا « غير ،
 وسوى » ، فيصلحان للنعت . ومن ألفاظه : قبل وبعد كما سيجىء في باب النعت
 ص ٣٤٦ م ١١٤ من الجزء الثالث -

وأنه في أكثر أحواله لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛
 كوقوع كلمة : « غير » بين ضدّين معرفتين - (كما نص على هذا « العكبرى » في صدر كتابه المسمى :
 « إملاء ما من به الرحمن . . . » أول سورة البقرة -) في مثل : رأيت : العلم غير الجهل ، وعرفت
 العالم غير الجاهل ، وكقوله تعالى : (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) فوقوع كلمة :
 « غير » بين ضدّين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المغايرة تتبين . بخلاف خلوها من ذلك في مثل :
 أبصرت رجلاً غيرك . وكذلك الشأن في كلمة : « مثل » إذا أضيفت إلى معرفة بغير وجود قرينة
 تشير بماثلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها . أما إن أضيفت لمعرفة وقارنها
 ما يشير بماثلة خاصة فإنها تتعرف ؛ نحو : راقى هذا الخط ، وسأكتب مثله ؛ وهذا معنى قولهم ؛ إذا
 أريد بكلمة : « غير » و « مثل » مغايرة خاصة وماثلة خاصة حكم بتعريفهما . وأكثر ما يكون
 ذلك في « غير » إذا وقعت بين متضادين ؛ أما قوله تعالى : (أرجعنا نعمل صالحاً غير الذى كنا نعمل)
 حيث وقعت كلمة : « غير » المضافة للمعرفة صفة للنكرة فالحقيقة أنها لا تعرب هنا صفة ولكن تعرب
 بدلا ؛ لعدم مطابقتها .

(ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٦ ففيه تكملة للموضوع مفيدة) أما تفصيله على وجه مناسب
 فى ج ٣ باب الإضافة م ٩٣ ص ٢٥ عند الكلام على الحكم السادس من أحكام الإضافة .

جوازاً في هذه الأمثلة ، وأشباهاها . فالإضافة تُجوزُ البناء على الفتح - وحده - في الأنواع الثلاثة السالفة .

وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف بسبب إضافته إلى مبنى أصلاً ، لا ظرفاً ولا غيره ؛ وأن الفتحة في الأمثلة السابقة حركة إعراب لابتداء ؛ إما على الحالية ، أو على المصدرية ، أو . . . أو (١) . . .

وهذا الرأي قد يكون أنسب للأخذ به اليوم والاقتصار عليه ، بالرغم من صحة الأول وقوته ، وشيوعه قديماً - ، منعاً للاضطراب ، وتحديد الغرض .

(١) راجع في كل ما سبق المجمع (ج ١ ص ٢١٨) والأشموقي والصبان أول باب : «الإضافة» ؛ عند الكلام على الإضافة غير المحضة ؛ وبيت ابن مالك :

وذي الإضافة اسمها لفظية

بق أن نذكر ما قرره النحاة بشأن تلك الألفاظ إذا لم تستفد التعريف من المضاف إليه . فسيبويه والمبرد يقولان : إن الإضافة غير محضة : فائدتها التخفيف ، وما يتبعه من مزايا تلك الإضافة . وغيرهما يقول : إنها محضة ومعنوية تفيد «التخصيص» ، وإن كانت لا تفيد «التعيين» - كما سيحىء في باب الإضافة ، ج ٣ - .

المسألة ٨٠ :

المفعول معه^(١)

(أ) إذا سألت مسترشداً : أين دار الآثار القديمة ؟ فقد يكون الجواب : تسير مع طريقك هذا ؛ فينتهي بك إليها .
ليس المراد أنه يسير ، والطريق يسير معه حقيقة ، وإلا كان المعنى فاسداً ، لأن الطريق لا يمشى ، وإنما المراد أن يباشر السير في هذا الطريق ، ويقترن المشي به حتى يصل .
ولو كان الجواب : تسير وطريقك هذا . . . لكان التعبير سليماً ، والمراد واحداً في الجوابين .

فإن كان السؤال : أين محطة^(٢) القَطْر؟ فالجواب قد يكون : تمشى مع الأبنية التي أمامك ؛ فتنتهي بك إلى ميدان فسيح ، فيه المحطة^(٢) . ليس المراد أن يمشى ، و تمشى معه الأبنية فعلا ؛ وإلا فسد المعنى ؛ إذ الأبنية لا تمشى . وإنما المراد أن يلتزم المشي الذي يقارنها ويلابسها حتى يصل إلى غايته .
ولو كان الجواب تمشى والأبنية التي أمامك . . . لصحّ الأسلوب ، وما تغير المراد .
(ب) وإذا قلنا : أكل الوالد مع الأبناء . . . فإن الجملة تفيد أن الأبناء شاركوا والدهم - فعلا في الأكل حين كان يأكل ؛ بسبب وجود كلمة تفيد المشاركة الحقيقية في معنى الفعل ، وهي كلمة : « مع » ولا يفسد المعنى بهذا الاشتراك الحقيقي . وكذلك لو قلنا أكل الوالد والأبناء ؛ فإن المعنى يبقى على حاله ، ولا فساد في التركيب .

ومثل هذا : جلس الأب مع الأسرة ، فإن هذه الجملة تفيد اشتراك الأسرة في الجلوس اشتراكاً واقعياً في زمن واحد ؛ بسبب وجود كلمة تفيد هذا ؛ وهي : « مع » ، ولا شيء يحول دون هذا المعنى ، أو يؤدي إلى فساد الصياغة لو قلنا : جلس الأب والأسرة .

(١) أى : المفعول الذى وقع معه فعل الفاعل .

(٢ و ٢) كلمة : « محطة » عربية صحيحة .

نعود إلى الجُمْل التي فيها : « الواو » بدلا من كلمة : « مع » وهي :

تسير وطريقك - تمشي والأبنة - أكل الوالد والأبناء - جلس الأب والأسرة - . . . فنلاحظ أن كل كلمة وقعت بعد الواو مباشرة هي : اسم ، مسبوق بواو بمعنى : « مع » ، وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسماً قبلها ، وصاحبه زمن وقوع الحدث^(١) ، وقد يشاركه ، في الحدث - كالمثالين الأخيرين في « ب » - أو لا يشاركه ؛ كالمثالين الأولين . وهذا الاسم الذي بعدها هو ما يسمى : « المفعول معه » . ويقولون في تعريفه :

إنه : اسم مفرد^(٢) ، فضلة ، قبله واو بمعنى : « مع » ، مسبوقة بجمله فيها فعل أو ما يشبهه في العمل - ، وتلك الواو تدل نصاً^(٣) على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها^(٤) في زمن حصول الحدث ، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث ، أو عدم مشاركته^(٥) .

(١) معنى الفعل ، أو ما يشبهه .

(٢) المراد بالمفرد هنا : ما ليس جملة ، ولا شبهها .

(٣) إن لم يمكن التنقيص بها على المصاحبة - بسبب أن الاسم السابق منصوب ، وأن العامل يصح أن يتسلط على الاسم الذي بعدها مباشرة - فهي للعطف وحده قطعاً ؛ نحو : قرأت المجلة والصحيفة . (كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٣١٠) .

أما إذا كان الاسم السابق مرفوعاً أو مجروراً والاسم بعد الواو منصوباً منطبقاً عليه تعريف المفعول معه فإن نصبه يقطع بأن المراد هو المعية نصاً ، إذ لو كان المراد العطف لوجب جر المعطوف أو رفعه تبعاً للمعطوف عليه .

(٤) قد يكون الاسم السابق ظاهراً أو ضميران .

(٥) أي : أن المشاركة في الزمن محتومة ، أما المشاركة في المعنى فقد تتحقق أو لا تتحقق ،

ولإنما هي متوقفة على القرائن التي تدل على هذا أو ذاك - . انظر « ا » من ص ٣١٤ .

زيادة وتفصيل :

من التعريف السابق نعلم أن كل جملة مما يأتي لا تشتمل على المفعول معه :
أقبل القطارُ والناسُ منتظرون ؛ لأن الذي وقع بعد الواو^(١) جملة ، وليس
اسماً مفرداً .

اشترك محمود وحامدٌ ؛ لأن الذي بعد الواو عمدة ، لا فضلة ، إذ الفعل :
« اشترك » يقتضى أن يكون فاعله متعدداً ، أى : مثنى أو جمعاً ؛ لأنه فعل لا يقع إلا
من اثنين أو أكثر ؛ فلا بدّ من التعدد ، ولو بطريق العطف كالمثال المذكور ؛
« فحامد » معطوف على الفاعل : « محمود » فهو فى حكم الفاعل ، وعمدة مثله .

خلطت القمح والشعيرَ ؛ لأن الواو لم تُفدِ : « معية » وإنما فُهِمَت المعية من
الفعل : « خلط » .

نظرت عليّاً وحليماً قبله ، أو بعده - شاهدت الليل والنهار ، لأن الواو فيهما
ليست للمعية ، وإلا فسد المعنى .

شاهدت الرجل مع زميله - اشتريت الحقيبة بكتبها ؛ فالمعية هنا مفهومة
واضحة ، ولكن لا توجد الواو .

كل زارع وحقله ، بشرط أن يكون خبر المبتدأ : « كل » محذوفاً فى آخر
الجملة ؛ والتقدير : كل زارع وحقله مقترنان ؛ فلا تكون الواو للمعية ؛ لعدم
وقوعها بعد جملة . أما إذا كان الخبر مقدراً قبل الواو (أى : كل زارع موجود
وحقله) فالواو للمعية .

لا تتناول الطعام وتقرأ ؛ لأن الذى وقع بعد الواو فعل^(٢) .

(١) هذه الواو تسمى : « واو الحال » ، وهى فى الوقت نفسه للاستئناف ؛ ولوجوب دخولها على
جملة . وهى من جهة المعنى تفيد المعية ، لأنها تفيد فى الغالب المقارنة - الاقتران - والمقارنة نوع من
المعية ، لكن لا تسمى اصطلاحاً « واو المعية » . (انظر رقم ٥ من هامش ص ٣٩٥) .

(٢) يصح فى هذا الفعل أن يكون مجزوماً بالعطف ، أو مرفوعاً على الاستئناف فلا تكون الواو
للمعية . ويجوز أن يكون منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ؛ فيكون المصدر المؤول مفعولاً معه
(فى رأى راجح) كما صرح بهذا الخضرى وغيره فى هذا الباب . ولهذا رأى ما يعارضه .

(وتفصيلهما فى مكانهما من الجزء الرابع فى باب : « النواصب » ، عند الكلام على نصب المضارع
بعد واو المعية) .

.....

 هذا المال لك وأباك - ما الرجل فرح والشريك ، لعدم وجود ناصب يعمل
 النصب فيهما (١) ؛ فلا يصح النصب ؛ إذ لا مفعول معه .

(١) مع ملاحظة أن « الصفة المشبهة » - مثل : فرح ، السالفة - لا تصلح عاملا . وسيجيء
 النص على هذا ، وسببه في رقم ١ من هامش الصفحة التالية .
 وفيها عند الكلام على الحكم الأول من أحكام « المفعول معه » ، بمض أمثلة مسموعة ، خالية من
 عامل ظاهر ؛ فيقدر لها عامل مناسب .

أحكامه :

له عدة أحكام ، منها :

١- النصب . والناصب له : إما الفعل الذى قبله كالأمثلة السالفة - أول الباب - ، وإما ما يشبه الفعل فى العمل^(١) ، كاسم الفاعل ، فى نحو : الرجل سائر والحدائق - وكاسم المفعول ؛ فى نحو : السيارة متروكة والسائق ، وكالمصدر ؛ فى نحو : يعجبني سيرك والطَّوار^(٢) ، واسم الفعل فى مثل : رويدك والغاضب^(٣) بمعنى : أمهل نفسك مع الغاضب .

وقد وردت أمثلة مسموعة - لا يصح القياس عليها لقلتها - وقع فيها المفعول معه منصوباً بعد : « ما » ، أو : « كيف » الاستفهاميتين ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه فى العمل . مثل : ما أنت والبحر ؟ كيف أنت والبرد ؟ فالحجر والبرد - وأشباههما - مفعولان معه ، منصوبان بأداة الاستفهام . وقد تأول النحاة هذه الأمثلة . وقدروا لها أفعالا مشتقة من الكون وغيره^(٤) ، مثل : ما تكون والبحر ؟ كيف تكون والبرد ؟ فالكلمتان مفعولان معه ، منصوبان بالفعل المقدر^(٥) عندهم .

(١) إن كان الشبيه من المشتقات وجب أن يكون ما ينصب المفعول به ، ولهذا لا تصلح الصفة المشبهة ، ولا أفعل التفضيل ؛ ولا ما لا ينصب المفعول به من سائر المشتقات .

(٢) الرصيف . « والرصيف » : كلمة صحيحة .

(٣) بشرط أن تكون الواو للمعية ، وبعدها المفعول معه ، وليست للمطف وبعدها مطوف ؛ (لأن دنائك حالات تصاح فيها للمعية والمطف كما سيحىء فى ص ٣١٠) .

(٤) مثل : تصنع - تفعل ... وكل ما يصلح له الكلام - كالمثاليين - لبيان مضمون المعنى ...

(٥) والحق : أنه لا داعى لهذا التقدير ؛ فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأديتين السالفتين ، ولن نقيس عليهما أدوات استفهام أخرى ؛ إذ التقدير فى مثل هذه الحالات معناه إخضاع لفة وطجة ، للفة وطجة أخرى ، من غير علم أصحابهما . وليس هذا من حقنا - (كما يرى بعض المحققين ، ومنهم « ابن جنى » فى بحثه الذى عنوانه : « باب ، اختلاف اللهجات » بكتابه : « الخصائص » وكذلك غيره من نقل عنهم صاحب الزهر ، ج١ ص ١٥٣) - وبعض النحاة يجيز أن يقيس عليهما الأدوات الاستفهامية الأخرى .

(١) وإذا كان أصل الكلام : ما تكون والبحر ؟ وكيف تكون والبرد ؟ فإن « تكون » المحذوفة فى المثاليين ناقصة ، وأداة الاستفهام خبرها متقدماً . أما اسمها - أنت - فضمير المخاطب ، كان مستراً فيها . فلما حذفت برز ، وصار منفصلاً .

(ب) ويجوز اعتبار « تكون » تامة ، وفاعلها الضمير المستتر ، ويصير بعد حذفها بارزاً منفصلاً ، =

٢- لا يجوز أن يتقدم على عامله مطلقاً ، ولا أن يتوسط بينه وبين الاسم

= و « كيف » الاستفهامية حال مقدم و « ما » الاستفهامية مفعول مطلق متقدم ، بمعنى : أى وجود توجد مع البحر وهذا أسهل كسهولة : تصنع ، أو تعمل ، بدلاً من « كان » الناقصة .
 (ج) للمبرد رأى آخر - لا بأس به - فى إعراب تلك الأمثلة ، وما شابهها ، فقد جاء فى كتابه :
 « الكامل » ج ١ ص ٢٣٥ عند ذكره لكتاب على بن أبى طالب إلى معاوية المطالب بدم عثمان رضى الله عنه ، يقول على :
 (وبعد ، فأنت وعثمان ؟) قال المبرد ما نصه :
 (ما أنت وعثمان ؟ فالرفع فيه الوجه ، لأنه عطف اسماً ظاهراً على اسم مضمّر منفصل ، وأجره مجراه ،
 « وليس هنا فعل ، فيحمل على المفعول (أى : فلا يحتمل...) ؛ فكأنه قال : فأنت ؟ وما عثمان ؟ هذا تقديره فى العربية .

« ومعناه : لست منه فى شيء . وقد ذكر سيبويه - رحمه الله - النصب ، وجوزه جوازاً حسناً ، وجعله مفعولاً معه ، وأضمر : « كان » من أجل الاستفهام ؛ فتقديره عنده « ما كنت وفلاناً ؟ » (١ هـ .
 ثم سرد المبرد أمثلة أخرى قال بعدها ما نصه :
 (فإن كان الأول مضمراً متصلاً كان النصب تقول ما لك وزيداً ؛ فكأنه فى التقدير :
 وملا بستك زيداً ، وفى النحو تقديره : مع زيد) (١ هـ كلام المبرد .

* * *

وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً
 (أى : سيرى مع الطريق) يقول : ما يجيء بعد الواو فى مثل : سيرى والطريق مسرعة - ينصب على اعتباره مفعولاً معه . ولم يوضح هذا المفعول ، ببيان أوصافه ، وشروطه ؛ مكتفياً بالمثل ، والتعريف بالمثل نوع من أنواع التعريف المنطوق ، ولكنه لا يناسب ما نحن فيه مما يحتاج إلى شروط وقيد
 ثم قال :

بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لِأَلْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

يريد : هذا النصب للمفعول معه يكون بشئ سبق ؛ كالفعل وشبهه ، ولا يكون بالواو فى الرأى الأحق بالتأية (فكلمة : « ما » بمعنى : شيء . والجاز والمجور - بما - خبر متقدم للمبتدأ المتأخر : « ذا » . والجملة من الفعل : « سبق » وفاعله فى محل نصب حال من كلمة ؛ الفعل) والتقدير : هذا النصب بشئ من الفعل وشبهه حالة كون الشئ سبق ، وتقدم على المفعول معه وعلى الواو ، ويصح أن تكون « ما » موصولة ، والجملة الفعلية صلة

ثم أشار بعد ذلك إلى المفعول معه المنصوب بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين ، فقال :

وبعد « ما » استفهام أو « كيف » نصب يفعل كونه مضمراً بعض العرب

وقد نسب النصب بعد الأداة السالفتين لبعض العرب للدلالة على أنه سماعى فقط وهذا صحيح .
 ولكن العرب لا دخل لها بفعل الكون المقدر وغيره من المصطلحات النحوية المحضة .

المشارك له والمقارن ففي مثل : مشى الرجلُ والحديقةُ ؛ لا يصح أن يقال :
والحديقةَ مشى الرجلُ ، ولا : مشى والحديقةَ الرجلُ .

٣ - لا يجوز أن يفصل بينه وبين واو المعية فاصل ، ولو كان الفاصل شبه
جملة (١) .

٤ - لا يجوز حذف هذه الواو مطلقاً (١) .

٥ - إذا جاء بعده تابع أو ضمير أو ما يحتاج إلى المطابقة وجب أن يراعى
عند المطابقة الاسم الذي قبل الواو وحده ؛ نحو : كنت أنا وزميلا كالأخ ؛
أحبته وأعطف عليه . ولا يصح كالأخوين *

* * *

حالات الاسم الذي بعد الواو :

له حالات أربع :

أولها : جواز عطفه على الاسم السابق ، أو نصبه مفعولاً معه (٢) . والعطف
أحسن ، مثل : بالغ الرجلُ والابنُ في الحفاوة بالضيف . فكلمة : « الابن » ،
يجوز رفعها بالعطف على الرجل ، أو نصبها مفعولاً معه ، ولكن العطف أحسن
من النصب على المعية ؛ لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران (٣)
ولا شيء يعيبه هنا . ومثله : أشفق الأب والجدُّ على الوليد - أضاء القمرُ
والنجومُ

ثانيها : جواز الأمرين ، والنصب على المعية أحسن ؛ للفرار من عيب لفظي
أو معنوي . فنثال اللفظي : أسرعْتُ والصديقُ ؛ فكلمة : « الصديق » يجوز فيها
الرفع عطفًا على الضمير المرفوع المتصل (٤) ، ويجوز فيها النصب على المعية ، وهذا
أحسن ؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان

(١ و١) راجع حاشية الصبان في هذا الموضوع .

(٢) إلا في الحالة المشار إليها في رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ وهي للعطف فقط .

(٣) لأن العطف يقتضى إعادة العامل تقديراً قبل المطفوف ، فكأن العامل مكرر . فيقع به

التأكيد اللفظي الذي يقوى المعنى . (انظر ما يتصل بهذا في « ١ » من ص ٣١٤) .

(٤) وهو : التاء .

بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ كهذا المثال^(١) والفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير داع^(٢).

ومثال العيب المعنوي قولهم : « لو تركت الناقةَ وفَصَّيْلَهَا^(٣) لَرَضِعَهَا » .
فلوعطفنا كلمة : « فَصَّيْلٌ » على كلمة : « الناقة » لكان المعنى : لو تركت الناقة وتركت^(٤) فصيلها - لرضعها ، وهذا معنى غير دقيق ، يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعي لهما .

وعيبه آت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدى إلى حصول الرضاعة . وقد تركهما ؛ لا نحول بينهما ، ولكن الأم تنفر منه ، ولا تمكنه من الرضاعة ، أو ينفر منها . . .

ثالثها : وجوب العطف ، وامتناع المعية^(٥) : وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزمًا تعدد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكًا حقيقيًّا . وكذلك حين يوجد ما يفسد المعنى مع المعية . فمثال الأول : تقاتل النمرُ والليلُ - اختصم العادلُ والظالمُ - اتفق التاجرُ والصانعُ . . . فكل فعل من هذه الأفعال : (تقاتل - اختصم - اتفق^(٦) - وأشباهاها^(٧) . . .) لا يتحقق معناه إلا بالفاعل المتعدد فيشترك الأفراد في معنى العامل ؛ فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة

(١) كما هو موضح في مكانه من باب العطف - ج ٣ - عند الكلام على العطف على الضمير المرفوع المتصل .

(٢) وفي الخالتين السابقتين يقول ابن مالك :

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِالْأَضْعَفِ أَحَقُّ وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

النسق هو العطف بالحرف ؛ كالعطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثم . . .

(٣) الفصيل : ابن الناقة الذي يفصل عنها .

(٤) لأن العطف على نية تكرار العامل . - انظر رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة -

(٥) من هذا القسم المسألة المشار إليها في رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ .

(٦) إذا كان الفعل وشبهه يقتضى التعدد - مثل : اتفق الوالدُ والابنُ ، و . . . ، - فهل

يصح مجيء كلمة : « مع » بدلا من واو المعية ؛ فيقال : اتفق الوالد مع الابن ؟ الجواب نعم ، طبقاً

للبيان السابق في الملاحظة ص ١٦٨ .

(٧) كالفعل : « استوى » في قول الشاعر :

ولا يستوى عند كشف الأمور باذل معروفه والبخيل

في التقاتل ، والاختصاص ، والاتفاق . . . وهذا يتحقق بالعطف دائماً؛ لأنه يقتضى الاشتراك المعنوي الحقيقي^(١) . بخلاف المعية ؛ فإنها تقتضى الاشتراك الزمني ؛ أما المعنوي فقد تقتضيه حيناً ، ولا تقتضيه أحياناً ؛ كما عرفنا^(٢) .

ومثال الثاني : أشرف القمر وسُهَيْلٌ قبله أو بعده . . . فتفسد المعية بسبب وجود : « قبل » ، أو « بعد » .

رابعها : امتناع العطف ووجوب النصب - في الأصح - ، إِمِياً على المعية ، إن استقام المعنى عليها . وإما على غيرها إن لم يستقيم ؛ (كنصب الكلمة مفعولاً به لفعل محذوف) ؛ وذلك منعاً لفساد لفظي أو معنوي . فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي يمنع العطف : نظرت لك وطائراً ؛ لأن الأصل - الغالب - في العطف على الضمير المحرور أن يعاد حرف الجر مع المعطوف ؛ كما في قول الشاعر : فمالي وللأيام - لا دردرها تشرِّق بي طوراً ، وطوراً تغربُ

فقد أعاد اللام مع المعطوف^(٣) ،

ومثال النصب لمانع معنوي يمنع العطف : مشى المسافرُ والصحراءُ . بنصب كلمة : « الصحراء » على المعية ؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمة : « المسافر » لكان المعنى : مشت الصحراءُ . وهذا فاسد^(٤) .

ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمة مفعولاً به : دُعِينَا لِحَفَلٍ سَاهِرٍ فَأَكَلْنَا لِحَمَاءً ، وَفَاكَهَةٌ ، وَخَضِرَاءً ، وَمَاءً عَذْبَاءً ، وَغِنَاءً سَاحِرًا - فيجب نصب كلمة : « ماء » وكلمة : « غِنَاء » بفعل محذوف يناسب كلا منهما . والتقدير : وشربنا ماء عذباً ، وسمعنا غِنَاءً ساحراً . . . ولا يصح النصب على المعية ، ولا على العطف^(٥) وإلا فسد المعنى . ومثله قول الشاعر :

(١) أما الاشتراك في الزمن فقد يقتضيه أو لا يقتضيه ؛ فثل : أكلت خالدة وأختها ، قد يقع أكلهما في زمن واحد أو مختلف (كما يتضح في « ١ » من ص ٣١٤) .

(٢) في ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٥ . وكما يجيء البيان الموضح في « ١ » من ص ٣١٤ .

(٣) سيذكر هذا البيت لمناسبة أخرى في باب العطف - ٣ - م ١١٦ .

(٤) كما سيجئ في ص ٣١٤ -

(٥) لأن الماء لا يتوكل ، وكذا الغناء ، ولأن سماع الغناء في الحفل الساهر يكون بعد الأكل

- عادة - لا معه في زمنه .

تراه كأنَّ الله يجدع أنفه وعينه إن مولاہ كان له وفرٌ^(١)
 يريد : ويفقأ عينيه ؛ لأن الجدع في اللغة - خاص بالأنف ، فلا يكون
 للعينين^(٢) . . .

= وعند تقدير فعل محذوف مناسب . تنشأ جملة فعلية تكون معطوفة بالواو على الجملة الفعلية الأولى ؛ فالعطف - على الأصح - عطف جمل . والمنوع عطف المفردات ، إذ لا يجوز عطف « ماء » ولا غناء على : حملاً . لكن يصح عطف جملة : « شربنا » وجملة : « سمننا » على الجملة الأولى ؛ وهي : « أكلنا » . (ويستجىء مناسبة أخرى لهذا في ج ٣ باب العطف عند الكلام على العطف بالواو) .
 (١) الوفرة الزيادة . والبيت يذم حقوداً بأنه يحزن لنعمة تبدو على جاره أو صاحبه ، ويتألم كن جُدع أنفه ، أو فقئت عيناه .

(٢) وإلى شطر من هذه الحالة يشير ابن مالك قائلاً :

والنَّصْبُ - إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ - يَجِبُ أَوْ أَعْتَقِدُ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ .

زيادة وتفصيل :

(١) في كل حالة يجوز فيها الأمران ؛ (العطف والمعية) ، لا بد أن يختلف المعنى في كل أمر منهما ؛ ذلك أن العطف يقتضى المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في معنى الفعل ، من غير أن يقتضى المشاركة الزمنية الحتمية ؛ فقد يقتضيهما أو لا يقتضيهما ، ففي مثل : « آتسنى محمود وصالح في السفر » لا بد أن يشترك الاثنان في معنى الفعل ، وهو مؤانسة المتكلم ، وأن تتناولهما المؤانسة ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ فكأنك قلت : آتسنى محمود ، وآتسنى صالح . لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتتهما ، وشملت معهما المتكلم في زمن واحد ؛ فقد تكون في وقت واحد أو لا تكون^(١) . والأمر في هذه المشاركة الزمنية وعدمها ، متروك للقرائن والدلائل .

أما المفعول معه فلا بد فيه من المشاركة الزمنية الحتمية . أما المشاركة في معنى الفعل فقد يقتضيهما أو لا يقتضيهما^(٢) ؛ ففي مثل : سافر الرحالة والصحراء ، تتعين المشاركة الزمنية وحدها دون المعنوية ؛ فإنها تفسد المعنى ؛ لأن الصحراء لا تُسافر . . . — كما سبق^(٣) — وفي مثل : سار القائد والجنود ، تصح المشاركة المعنوية مع المشاركة الزمنية المحتومة فجواز الأمرين في كل حالة يجوز فيها أمران ليس معناه أن المراد منهما واحد . وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به ، وأن ذلك الضبط صحيح أيضاً إن أردت المعنى المختص به كذلك . وإن شئت فقل : إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدي إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر .

(ب) قد يقتضى المقام ذكر أنواع مختلفة من المفاعيل . وفي هذه الحالة يحسن ترتيبها بتقديم المفعول المطلق ، فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل مباشرة . فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل بمعونة حرف جرّ ، فالظرف الزماني ، فالمكاني ، فالمفعول له ، فالمفعول معه . وهذا الترتيب هو ما ارتضاه كثير من النحاة . والحق أن الذى يجب مراعاته عند الترتيب هو تقديم ما له الأهمية .

(١) كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣١٢ .

(٢) في ص ٣١٢ .

(٣) كما سبق في ص ٣٠٥ .

الإستثناء^(١)

تمهيد : يتردد في هذا الباب كثير من المصطلحات الخاصة به ، والتي لا بد من معرفة مدلولاتها - قبل الدخول في مسائله وأحكامه ؛ ليتمكن فهم المراد ، ومن تلك المصطلحات :

المستثنى منه - المستثنى - أداة الاستثناء - التأم - الموجب - المنفرغ - المتصل - المقطع - . . . وفيما يلي بيانها .
(١) (المستثنى منه - المستثنى - أداة الاستثناء) .

هذه الثلاثة تنكشف مدلولاتها على أكمل وجه إذا عرفنا أن أسلوب الاستثناء في أكثر حالاته ، هو أسلوب أهل الحساب في عملية : « الطرح » . فالذى يقول : أنفقت من المال مائة إلا عشرة ، إنما يعبر عما يقوله أهل الحساب : أنفقت (١٠٠ - ١٠) والذى يقول : اشتريت تسعة كتب إلا اثنين ؛ إنما يعبر عن قولهم : اشتريت (٩ - ٢) . . . وهكذا . . .

والتعبير الحسابي السالف - وأمثاله - يشتمل على ثلاثة أركان مهمة ؛ هي : « المطروح منه » : (مثل ١٠٠ ومثل ٩ . . . وأشباههما . . .) و « المطروح » ؛ (مثل ١٠ ومثل ٢ . . .) و « علامة الطرح » ويرمزون لها بشرطة أفقية قصيرة : (-) . وهذه المصطلحات الحسابية الثلاثة ما يقابلها تماماً في الأسلوب الاستثنائي ؛ ولكن بأسماء أخرى اصطلاحية ، فالمطروح منه يقابله : « المستثنى منه » . والمطروح يقابله : « المستثنى » . وعلامة الطرح يقابلها أداة الاستثناء - وهي : « إلا » ، أو إحدى أخواتها - ، أى : ثلاثة إزاء ثلاثة .

ولما كانت عملية الطرح بمصطلحاتها شائعة واضحة ، بل أولية - كان ربط

(١) المراد به هنا الاستثناء في اصطلاح النحاة ؛ فله تعريف خاص عندهم ، وأدوات وأحكام نحوية يتميز بها . ومن الممكن تأدية المعنى الاستثنائي بوسائل متنوعة ، تخالف الاستثناء النحوي - الاصطلاحى - ، ولكنها لا تسمى : « استثناء » في اصطلاحهم ؛ لعدم انطباق تعريفه وأحكامه عليها .

أسلوب الاستثناء بها - عند شرحه وتبيينه - كفيلاً بإيضاح مصطلحاته الثلاثة السالفة ، ومعرفة مدلولاتها في سهولة ، واستقرار^(١) ، معرفة توصلنا إلى المعنى المقصود من الجملة كلها .

وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم قول النحاة في تعريف الاستثناء الاصطلاحي :
(إنه الإخراج « بإلا » أو إحدى أحوالها لِمَا كان داخلًا في الحكم السابق عليها)^(٢)
فليس هذا الإخراج إلا « الطرح » ؛ بإسقاط ما بعدها من المعنى الذي قبلها ، ومخالفته للمتقدم عليها فيما تقرر من أمر مثبت أو منفي

(ب) الاستثناء التام :

ما كان فيه المستثنى منه مذكوراً ؛ كالأمثلة السالفة ، ومثل : ركبت الطائرة عشرين ساعة إلا خمسة . وكان معي زملائي إلا ثلاثة . فكلمة « عشرين » هي المستثنى منه . وكذا كلمة : « زملاء » . وبسبب وجود كل منهما في الكلام سمي الاستثناء : « تاماً » .

(ح) الاستثناء الموجب ، وغير الموجب :

فالأول : ما كانت جملته خالية من النفي^(٣) ؛ وشبهه - (وشبه النفي هنا : النهي ؛ والاستفهام الذي يتضمن معنى النفي^(٤)) - كالأمثلة السابقة ، وكقول الشاعر :

(١) أى : بقائه مفهوماً .

(٢) وهذا يشمل « الدخول الحقيقي » ؛ كالأمثلة السالفة ، « والدخول التقديرى » الملاحظ في النفس كالمفترغ ؛ وكالمستثنى المنقطع ، - وسيجيء إيضاحهما في ص ٣١٧ و ٣١٨ و ٣٢٢ و ٣٣٤ - ؛ فإنهما لا يدخلان في الحكم السابق حقيقة ، وإنما يتدججان فيه تقديراً .

(٣) النفي الصريح : ما كان بإحدى الكلمات الخاصة بالموضوع له (مثل : ما - لا - ليس ..) وإلا فهو غير صريح ، كالأصناف التالية :

(٤) وهذا يشمل أنواعاً ؛ منها الاستفهام الإنكارى : (ويسمى أيضاً : الإبطال) ويعرفونه بأنه الذى يُسأل به عن شيء غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل . فدعيه كاذب . وهذا النوع يتضمن معنى النفي ؛ لأن أداة الاستفهام فيه بمنزلة أداة النفي في أن الكلام الذى تدخل عليه معنى النفي ؛ نحو قوله تعالى : (ومن أصدق من الله حديثاً) ؟ .

(راجع المعنى ج١ عند الكلام على الهمزة . وكذلك حاشية الأمير عليه عند الكلام على : « أم ») .
ومنها : الاستفهام التويخي ؛ وهو : ما يسأل به عن أمر حاصل واقع ، ومن يدعى وجوده يكون صادقاً في إخباره عن أمر موجود ذم . وفاعله ملوم يستحق التويخ بسببه ؛ مثل قولنا للأوصياء :
أتأكلون أموال اليتامى بالباطل ؟

وفي الجزء الثانى من « المعنى » عند الكلام على : « هل » أن أنواع الإنكار ثلاثة ؛ منها النوعان =

قد يهون العمرُ إلا ساعةً وتهون الأرض إلا موضعاً
والثاني : ما كانت جملته مشتملة على نفي أو شبهه ؛ نحو : ما تأخر
المدعوون للحفل إلا واحداً - هل تأخر المدعوون إلا واحداً^(١) ؟ .

ومن النفي ما هو معنوي (يفهم من المعنى اللغوي للكلمة ، دون وجود لفظ
من ألفاظ النفي) . مثل : (يأبى الله إلا أن يُتِمَّ نوره) ، فعنى « يأبى » : لا يريد .
ومثل : (قتلَ رجلٌ يقولُ ذلك) ، لأن معنى : « قتلَ » في هذا الأسلوب المسموع ،
هو : النفي ؛ أى : لا رجلٌ يقول ذلك .

أما « لو » في مثل : لو حضر الضيوفُ إلا واحداً ، لأكرمهم - فإنه نفي
ضمني غير مقصود ، فلا ينظر إليه من هذه الناحية ، فكأنه غير موجود .

(د) الاستثناء المفرغ^(٢) ، هو : ما حذف من جملته المستثنى منه ،
والكلام غير موجب ؛ (فلا بد من الأمرين معاً)^(٣) نحو : ما تكلم . . . إلا واحداً^٤
- ما شاهدتُ . . . إلا واحداً - ما ذهبت . . . إلا لواحد . والأصل - مثلاً -
قبل الحذف : ما تكلم الناس إلا واحداً - ما شاهدت الناس إلا واحداً - ما ذهبت
للناس إلا واحداً^(٤) . ثم حذف المستثنى منه ؛ فوقع التغيير بسبب حذفه كالذى
في قول الشاعر :

لا يكتم السرَّ إلا كلُّ ذى شرفٍ والسرَّ عند كرام الناس مكتوم

والأصل : لا يكتم الناس السرَّ إلا كلُّ ذى شرفٍ . . . و . . .

= السالفان ، أما الثالث فعناه النفي المجرد ، والسلب المحض . بحيث يمكن وضع أداة النفي مكان أداة
الاستفهام فلا يتغير المعنى . والأكثر أن تكون أداة الاستفهام هي : « هل » نحو : هل جزاء الإحسان
إلا الإحسان ، أى : ما جزاء الإحسان إلا الإحسان .

(١) من النحاة من يرى أن هذا النوع لا تستخدم فيه أدوات الاستثناء الفعلية ، إذا كان تاماً ،
متفصلاً ، ورأيه ضعيف يجب إهماله ؛ أخذاً بصريح ما جاء في المفضل - ص ٧٧ و ٧٨ -
وفي الخضرى والصبان - وسيجيء هذا في رقم ١ من هامش ص ٣٥٣ .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٣١٦ أما سبب التسمية ففي ص ٣٢٢ .

(٣ و ٣) ومن التليل الذى لا يلتفت إليه وقوع التفرغ في الإيجاب ، إذا كان المحذوف فضلة حصلت
مع حذفه فائدة . لكن هذه القلة لا اعتبار لها ، ويجب إهمالها - كما نصوا على ذلك - راجع الصبان -

(٤) يوضح هذا المثال ما يجيء في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٢ .

فلاستثناء المفرغ يقتضى أمرين مجتمعين حتماً : أن يكون الكلام غير تام ، وغير موجب . وهذا أمر يجب التنبه له . وإلى أن أداة الاستثناء الفعلية لا يصح استخدامها فيه . — لأنها لا تستخدم إلا في الاستثناء التام المتصل^(١) . —

(هـ) الاستثناء المتصل والمنقطع :

فالأول : ما كان فيه المستثنى بعضاً^(٢) من المستثنى منه ؛ نحو : سقيت الأشجار إلا شجرة — فحص الطبيب الجسم إلا اليد .

والثاني : ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه ؛ نحو : حضر الضيوف إلا سياراتهم — اكتمل الطلاب إلا الكتب . ومثل قوله تعالى عن أهل الجنة : (لا يسمعون فيها لغواً إلا سلاماً) ، فاللغو هو : ردىء الكلام وقبيحه ، والسلام ليس بعضاً منه . وكذلك قوله تعالى : (لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً ، إلا قَيْلاً سلاماً سلاماً) .

وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه ، ولا علاقة تربطهما ارتباطاً معنوياً ؛ فهذا خطأ بالغ — لا يكون في أساليب الاستثناء مطلقاً — ؛ وإنما معناه انقطاع صلة «البعضية» بينهما ؛ بالأى يكون «المستثنى» جزءاً حقيقياً من «المستثنى منه» ، ولا فرداً من أفرادها . ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف لا بد أن يكون هناك نوع اتصال معنوى يربط بينهما . ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف : « لكن * » ، (ساكن النون ، أو مشددها) الذى يفيد الابتداء والاستدراك معاً^(٣) ؛ وبالرغم من إفادته الابتداء والاستدراك معاً لا يقطع الصلة

(١) انظر ص ٣٥٣ ورقم ١ من هامشها — وقد ورد النص الخاص بمنع استخدام أداة الاستثناء الفعلية في غير التام المتصل في حاشية الخضرى ، وبالجزء الثانى من الصبان عند الكلام على الأدوات الفعلية ، وكذا الفصل ج ٢ ص ٧٧ —

(٢) لهذا صورتان ؛ الأولى : أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد ، والمستثنى أحدهم الأفراد المتماثلة ؛ نحو : تناولت الكتب إلا كتاباً . فالمستثنى منه — وهو الكتب — متعدد الأفراد ، والمستثنى واحد منها . الثانية : أن يكون المستثنى منه فرداً واحداً ولكنه ذو أجزاء ، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء ؛ مثل : غطيت الجسم إلا الوجه . وفي الخالتين يكون ما بعد «إلا» مخالفاً في المعنى لما قبلها .

ولا مانع في رأى الأحسن أن يكون المستثنى المتصل جملة — وسيجىء البيان في رقم ٢ من هامش

ص ٣٣٠ ورقم ٣ من هامش ص ٣٣٢ —

(٣) راجع « و » من ص ٣٣٢ — الزيادة والتفصيل —

المعنوية بين ما بعده وما قبله ، ومن ثمّ كان من المحتوم في كتاب « استثناء منقطع » صحة وقوع الحرف : « لكن » - الساكن النون ، أو مشددها - موقع أداة الاستثناء فيه مع استقامة المعنى^(١).

ولا يجوز في الاستثناء المنقطع أن تكون أداته فعلاً ؛ لأن هذه الأداة الفعلية لا تستخدم إلا في التام المتصل ، - كما تقدم في الصفحة السالفة .

والآن نبدأ الكلام في أحوال الاستثناء ، وأحكامه ، وهي متعددة^(٢) بتعدد أنواعه ، وأدواته الثمانية التي منها الحرف المحض ، والاسم المحض ، والفعل المحض ، وما يصلح فعلاً وحرفاً .

* * *

الكلام على أحكام المستثنى الذي أداته حرف خالص ، وهي : « إلا »^(٣) :

(١) إذا كانت أداة الاستثناء هي « إلا » ، ولم تكرر^(٤) فللمستثنى بها ثلاثة أحكام :

الأول : وجوب النصب - في الأغلب^(٥) - ، بشرط أن يكون الكلام تاماً موجباً^(٦) ؛ سواء أكان « المستثنى » متأخراً بعد « المستثنى منه » ، أم متقدماً^(٧) عليه ، وسواء أكان « متصلاً » ، أم « منقطعاً » فحتى تحقق الشرط كان النصب واجباً - في الأغلب^(٥) - ، وعماماً يشمل كل الأحوال . وعند الإعراب يقال : « إلا » حرف

(١) طبقاً للبيان الآتي في : « و » من ص ٣٣٢

(٢) هذا الباب من أكثر الأبواب تعدداً في الأحكام ، واختلافاً فيها . ومنها المردود والضعيف . وقد حاولنا جاهدين تصفيته بما يشوه الحقائق الناصحة .

(٣) ومثلها : « لما » التي تشبهها في الحرفية ، وفي الدلالة على الاستثناء . وإفادته ؛ (طبقاً للبيان الخاص بها في « أ » من « الزيادة » ص ٣٢٧ وفي « د » من ص ٣٦١ -) وهي غير « لما » الظرفية التي سبق الكلام عليها في ص ٢٩٦ وتجيء لها إشارة في باب الإضافة ، ج ٣ م ٩٤ ص ٨١ ، وهما كذلك غير لما الجازمة التي سيجيء الكلام عليها في ج ٤ م ١٥٤ ص ٣١٤

و « إلا » التي للاستثناء كلمة واحدة ، وليست مركبة ، وهي حرف ، وقد تترك الحرفية والاستثناء وتصير اسماً محضاً (كما سيجيء البيان في « ج » من ص ٣٥٠) بخلاف : « إلا » التي في مثل : إلا تجامل زملاءك يكرهوك ، فإنها مركبة من « إن » الشرطية المدغمة في : « لا » النافية .

(٤) أما المكررة فيجيء حكمها في ص ٣٣٨ .

(٥) وهذا هو الشائع ، وهناك رأى آخر لا يوجب النصب ، سيجيء بيانه في « د » من ص ٣٢٩

(٦) سيجيء شرط آخر في « ه » من ص ٣٣١ هو ألا يكون المستثنى نكرة محضة ... و ...

(٧) في ص ٣٢٧ و ٣٢٨ أحكام خاصة بتقديم المستثنى وبيان العامل الذي يعمل فيه النصب ...

استثناء . والمستثنى : منصوب على الاستثناء كالأمثلة الآتية . ولا بد أن تتقدم
« إلا » على المستثنى في كل الحالات (١) ، سواء أكان متقدماً على المستثنى منه
أم متأخراً عنه :

- | | |
|---|---|
| (امتألت الجدولُ إلا جدولاً كبيراً) . (امتألت - إلا جدولاً كبيراً - الجدولُ) . | } |
| (كتبتُ الرسائلَ إلا رسالةً واحدة) . (كتبت - إلا رسالةً واحدة - الرسائلَ) . | |
| (تمتعت بالصحفِ إلا صحيفةً تافهةً) . (تمتعت - إلا صحيفةً تافهةً - بالصحفِ) | |
| (أعدتُ ملابسَ الرحلةِ إلا الحقائبَ) . (أعدت - إلا الحقائبَ - ملابسَ الرحلة) . | } |
| (تناولتُ الطعامَ إلا الماءَ) . (تناولتُ - إلا الماءَ - الطعامَ) . | |
| (أضأتُ المصاييحَ إلا غرفةً) . (أضأتُ - إلا غرفةً - المصاييحَ) . | |

الثاني : إما نصب « المستثنى » (والإعراب كالحالة السابقة) . وإما ضبطه
على حسب حركة « المستثنى منه » ، (فيكون مثله ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو
مجروراً) ويعرب : « بدلاً » (٢) . ولا بد في الحالتين أن يكون الكلام تاماً غير
موجب (٣) . ولا فرق بين المتصل والمنقطع (٤) . ومن الأمثلة :

- ما تخلف السباقون إلا واحداً — أو : واحدٌ .
ما جهلتُ السباقين إلا واحداً — أو : واحداً (٥) .
هل تأخرتُ عن السباقين إلا واحداً — أو : واحدٌ .

(١) انظر ما يختص بهذا في «ب» من ص ٣٢٧ .
(٢) بدلهُ بعض من كل ، والمبدل منه هو المستثنى منه . والبديل هنا لا يحتاج لرابط ؛ لأن وجود
« إلا » يغيث عنه ؛ لدلالته على أن ما بعدها بعض مما قبلها .
— كما صرح الصبان وغيره ؛ وستحجى إشارة لهذا في البديل ج ٣ ص ٦٤٤ —
(٣) إذا انتقص النون بسبب وجود « إلا » المكررة لم يجوز البديل ، واقتصر الأمر على النصب
وحده ؛ نحو : ما شرب أحد شيئاً إلا الماء إلا محموداً ؛ لأن الكلام هنا بمنزلة المثبت ؛ إذ معناه .
شربوا الماء إلا محموداً .

وفي «د» من ص ٣٢٩ أمثلة مسموعة للبديل في كلام تام موجب . وفي «ز» من ص ٣٣٤ الرأي
في تفريعات البديل التي يعرضها النحاة .

(٤) في «و» من ص ٣٣٢ أحوال وأحكام هامة تختص بالمنقطع .
(٥) في هذا المثال نصبت كلمة : « واحداً » في صورتين ، ولكن النصب في إحداها على البدلية ،
وفي الأخرى على الاستثناء .

ويجوز أن يتقدم « المستثنى ^(١) » وهو منصوب ، على المستثنى منه مباشرة
ويبقى كل شيء كما كان ، فلا يتغير الإعراب كالأمثلة الآتية :

ما تخلف — إلا واحداً — السباقون .

ما جهلتُ إلا واحداً — السباقين ^(٢) .

هل تأخرتُ إلا واحداً — عن السباقين .

أما لو تقدم وهو بدل في الأصل ؛ فإن الأمر يتغير تغيراً كلياً ^(٣) فيعرب

« المستثنى » المتقدم على حسب حاجة الكلام قبله ، ويزول عنه اسم المستثنى ، كما يزول

عن « المستثنى منه » المتأخر ، اسمه ، ويعرب بدلا من الاسم الذي تقدم ، وتابعاً

له في حركة إعرابه ، وتصير « إلا » ملغاة ^(٤) . ومن الأمثلة :

ما تخلف إلا واحداً — السباقون .

ما جهلتُ إلا واحداً — السباقين ^(٥) .

هل تأخرتُ إلا عن واحد ^(٦) — السباقين .

ففي مثل : ما تخلف — إلا واحد — السباقون . . . تعرب كلمة « إلا »

ملغاة . وتعرب كلمة : « واحد » فاعلا للفعل : « تخلف » وتعرب كلمة :

« السباقون » بدلا منها ^(٧) ، بدل كل من كل ، وهذا إعرابها في باقي الأمثلة

المعرضة ^(٨) .

(١) بشرط أن تتقدم معه « إلا » وتسبقه ، لأن تقدمها عليه شرط عام في كل الحالات التي يتقدم

فيها على المستثنى منه أو يتأخر عنه ، كما أسلفنا ، وكما يجيء في « ب » من الزيادة والتفصيل » ص ٣٢٧ .

(٢) سيذكر هذا المثال في الحالة التالية التي يتقدم فيها البدل ؛ لأنه — وأشباهه — صالح للحالتين

(٣) في هذه الحالة سيعتبر من القسم الثالث الآتي ، وهو قسم : « المفرغ » .

(٤) لأن ما بعدها يكون خاضعاً في إعرابه لحاجة ما قبلها ؛ فكأنها غير موجودة لكنها من

ناحية المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها .

(٥) هذا المثال لا يتعين فيه التفريغ عند تقديم البدل المنصوب ؛ إذ يصح — كما قلنا في رقم ٢ من

من هذا الهامش — اعتبار الكلام تاماً غير موجب تقدم فيه المستثنى المنصوب الذي ليس بدلا ؛

ويكون حكمه حكم الأمثلة التي قبل هذا مباشرة .

(٦) ما يأتي في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٢ يوضح أصل هذا المثال ، وما جرى فيه .

(٧) البدل هنا ؛ بدل كل من كل ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص ؛ فصح لذلك إبداله من

المستثنى الذي تقدم ، وكان قبل تقدمه بدل بعض — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٠ — فانقلب

المتبوع تابعاً ، كما في قولهم : ما مررت بمثلك أحد .

(٨) إلا المثال الثاني فلا يتعين فيه التفريغ لما سبق في رقم ٥ .

الثالث : أن يعرب ما بعد « إلا » على حسب العوامل قبلها ؛ بشرط أن يكون الكلام « مُفْرَعًا ^(١) ». وهذه الصورة لا تعدّ من صور الاستثناء ؛ لعدم وجود « المستثنى منه » ^(٢) . لهذا تعرب « إلا » ملغاة . ويعرب ما بعدها فاعلا ، أو مبتدأ ، أو مفعولا ، أو خبراً ، أو غير ذلك على حسب السياق . . . فكأن كلمة : « إلا » غير موجودة من هذه الناحية الإعرابية ^(٣) فقط ، دون المعنوية . ويسمّون الكلام : « مُفْرَعًا » . لأن ما قبل « إلا » تفرغ للعمل الإعرابي فيما بعدها . ولم يشتغل بالعمل في غيره . ومن الأمثلة :

ما أخطأ إلا واحد متسرع	— ما العدل إلا دِعامَةُ الحكم الصالح
ما سمعتُ إلا بلبلا صدّاحا	— ليس العملُ إلا سلاحُ الشريف .
ما ذهبتُ إلا للتنايغ ^(٤)	— ما سعتُ إلا في الخير .
ونحو :	
يأبى الحرُّ إلا العزّة	— يأبى اللهُ إلا أن يتمّ نوره ^(٥) .

(١) من التفريغ النوع الآتي في ص ٣٢٦ : وهو نوع دقيق يشيع في الأساليب العالية .
 (٢) انظر البيان في رقم ٢ من هامش ص ٣١٦ .
 (٣) لأن ما بعدها يكون خاضعاً في إعرابه لحاجة ما قبلها ؛ فكأنها غير موجودة . لكنها من ناحية المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها .
 (٤) أصل الكلام : ما ذهبت لأحد إلا التنايغ . فلما حذف المستثنى منه — وهو : أحد ، — بقيت لام الجر منفردة تحتاج لشيء بعدها تتصل به ، وتجره ؛ إذ لا يمكن أن تستقل بنفسها ؛ فتأخرت إلى ما بعد « إلا » ؛ ولتجره ؛ لأنه خاضع في إعرابه لما قبلها ، ولا يمكن تقديمه وحده دون « إلا » . (وهذا التفسير هو الذي أحلنا عليه في رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة رقم ٢ من هامش ص ٢١٧) .
 ومثل هذا في التفريغ قول الشاعر :

لا يكذب المرءُ إلا من مهانته أو عادة السوء ، أو من قلة الأدب

يريد : لا يكذب المرء من شيء إلا من مهانته . . .

(٥) الكلام هنا مفرغ ؛ لأن المستثنى منه محذوف ، ولوجود نفي معنوي في كلمة « يأبى » ؛ لأن معناها دائماً هو : لا يريد — كما سبق ، في ص ٣١٧ — (هذا تأويلهم ، وفيه مجال للتوقف والرفض) .
 وجاء في المعنى — ج ٢ الباب الثامن — ما نصّه في القاعدة السادسة :
 (« وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو قوله تعالى : « وإلها لكبيرة إلا على الخاشعين » .
 وقوله تعالى : « ويأبى الله إلا أن يتمّ نوره » . . . لما كان النفي : وأنها لا تسهل إلا على الخاشعين . . .
 ولا يريد الله إلا أن يتمّ نوره) . ا هـ

وأصل الكلام - مثلا - قبل حذف المستثنى منه :

- ما أخطأ المتكلمون إلا واحداً متسرعا - أو : واحدٌ متسرعٌ }
 ما العدل دِ عامةٌ إلا دِ عامةُ الحكمِ الصالح - أو : دِ عامةُ الحكمِ الصالح . }
 ما سمعتُ طيوراً مفردةً إلا بلبلا صدّاحاً - أو : بلبلا صدّاحاً . }
 ليس العمل سلاحاً إلا سلاحَ الشريف - أو : سلاحَ الشريف . }
 ما ذهبت لأحد إلا النابيعَ - أو : النابيعِ . }
 ما سمعت في أمرٍ إلا الخيرَ - أو : الخيرِ . }
 يأبى الحرُّ كلَّ شيءٍ ، إلا العزةَ - أو : العزةَ . }
 يأبى اللهُ كلَّ شيءٍ إلا إتمامَ نوره - أو : إتمامَ . . . }

فالكلام في أصله كلام تام غير موجب ، يجوز فيه الأمران السالفان ؛ إما النصب على الاستثناء ، وإما الإتيان على البدلية ، فلما حذف المستثنى منه صار الكلام نوعاً جديداً ؛ هو : المفرغ^(١) ، وصار له حكم جديد خاص ، تبعاً لذلك . . .

* * *

(١) يجوز التفريغ لجميع المعاملات ، إلا المفعول معه ، والمصدر المؤكّد لعامله ، وكذا الحال المؤكّد لعامله ؛ فلا يقال : ما سرت إلا والأشجار - ما زرعت إلا زرعاً - لاتعمل إلا عاملاً - وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتاً أو منقياً قبل : « إلا » ثم مخالفته بعد : « إلا » . وأما قوله تعالى : (إنَّ نَظْنَإَ إِلا ظَنّاً) فالقارئ تدل على أن المراد : إن نظن إلا ظناً عظيماً ، فهو - بسبب القرينة - مصدر مبين للنوع ، وليس مؤكداً . ويجوز أن يقع « التفريغ » في غير ما سبق منعه ؛ فن التفريغ للمبتدأ قوله تعالى : (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) ومن التفريغ للفاعل قول الشاعر :

ما المجدُّ زخرفُ أقوالٍ تطالعه لا يدرك المجدَّ إلا كلُّ فعال
 وللظرف قول الشاعر :

لم يضحك الورد إلا حين أعجبهُ حسن الرياض ، وصوت الطائر الغرِّد
 وللجار مع مجروره قول الشاعر يمدح الخليفة باحتمال التعب لراحة الرعية :

بصُرت بالراحة الكبرى فلم ترها تُنال إلا على جسر من التعب
 وقول الآخر :

ما القربُ إلا لمن صحَّتْ مودته ولم يَخُنْكَ ، وليس القربُ للنسب =

ويمكن تلخيص كل ما تقدم من أحكام المستثنى بـ «إلا» الواحدة^(١) فيما يأتي :

(أ) النصب صحيح في جميع أحوال المستثنى «إلا» التي لم تتكرر ، ما عدا حالة : «التفريغ» ؛ فإن المستثنى يعرب فيها على حسب حاجة الجملة ، وتعرب «إلا» ملغاة .

(ب) يزداد على النصب «البدلية» حين يكون الكلام «تاماً» غير موجب ، بشرط ألا يتقدم المستثنى على المستثنى منه مباشرة ؛ فإن تقدم وهو منصوب بقي على حاله منصوباً على الاستثناء ، وإن تقدم وهو «بدل» تغير الأمر ؛ فزال اسم المستثنى عنه ، وصار معرباً على حسب حاجة الجملة ، لأن الكلام يصير : «مفرغاً» . أما المستثنى منه الذي تأخر فيزول عنه اسمه أيضاً ، ويعرب «بدل كل» من كل^(٢) .

= وللنعت بالجملة - قول الشاعر :

وافيت منزله : فلم أر صاحباً إلا تلقاني بوجه ضاحك
ثم انظر «أ» الآتية في «الزيادة والتفصيل» - ص ٣٢٦ - حيث النوع من التفريغ المشتمل على جملة فعلية قسمية . . . ويشيع في الأساليب الأدبية المسموعة ، وهو نوع يخالف ما سبق .
(١) أي : التي لم تتكرر .

(٢) وفيما سبق من الأحوال الثلاثة وأحكامها يقول ابن مالك :

ما استثنيت «ألا» مع تمام ينتصب وبعده نفي أو كنفني انتخب :
إتباع ما اتصل ، وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

يريد : ما استثنته «إلا» (أي : كانت أداة استثنائه) وكان تاماً ، فإنه ينصب . ولم يذكر الإيجاب مع شرط التمام ؛ لأنه مفهوم من المقابلة الواردة في الشطر الثاني من البيت ، حيث نص على أنه بعد النفي وشبه النفي يكون المختار هو الإتيان مع المستثنى المتصل ، والنصب وحده مع المنقطع . إلا عند تميم فإنهم يجوزون في المنقطع الإبدال أيضاً . ففهم من هذا أن الأول لا بد أن يكون موجباً . وهذه تقريمات لا داعي لها ؛ والحكم المستصنى يتلخص فيما قلناه من أن المستثنى التام في الكلام الموجب ينصب في جميع صورته ، وأن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران : النصب ، والإبدال . ولا أهمية لكثرة أحد الأمرين على الآخر كثرة نسبية (أي : بالنسبة . لذلك الآخر ، بحيث لا تنزل القلة إلى حد القلة الذاتية) أو لاستعمال قبيلة دون الأخرى ، ما دام الضبط صحيحاً وكثيراً في نفسه ، دون أن تكون قلة ذاتية .

= ثم عرض بعد ذلك لحالة المستثنى المتقدم حين يكون الكلام تاماً غير موجب فبين أن غير النصب - وهو : « البذل » - قد يجوز ، ولكن النصب هو المختار . فالأمران جائزان ، قياسيان ، ولكن أحدهما أكثر في الاستعمال من الآخر كثرة نسبة ؛ يقول :

وَعَيْرَ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْسِ قَدْ يَأْتِي . وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرْتُ إِنْ وَرَدَ
ثم انتقل للكلام على الاستثناء المفرغ فقال :

وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقٌ «إِلَّا» لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ أَلَّا عُدْمًا
أى : إذا كان الكلام قبلي إلا مفرغاً (متجهماً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة . وعلى هذا الفرض نضبط ما بعدها ؛ فقد يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو خبراً أو غيره . . . على حسب حاجة ما قبلها .

لكن ما إعراب عراب : (كما لو إلا ...) في البيت الأخير ؟ وكذا في البيت الآتي في ص ٣٤٢ حيث يقول هناك : (كما لو كان دون زائد) ؟ قال الصبان في الموضوعين ، وكذا الحضري فيهما : (إن : « ما » مصدرية ، و « لو » زائدة ، أو العكس) ٥١ .

وهذا يؤيد المذهب الكوفي الذي لا يرى في زيادة الأسماء حرَجاً . وجاء في الصبان - ج ٣ ، باب : « الترخيم » عند بيت ابن مالك : -

واجعله إن لم تنو محذوفاً كما لو كان بالآخر وضعاً تهماً...
مانسه : (الظاهر أن : « ما » في قوله : « كما » زائدة ، و « لو » مصدرية ، والتقدير : ككونه متمماً بالآخر في الوضع . وإنما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيقي يجمله مزيداً هو الثاني دون الأول ؛ لوقوعه في مركزه ، لكثرة زيادة « ما » . بخلاف : « لو » (٥١هـ .

زيادة وتفصيل :

(١) يتردد في فصيح الأساليب الواردة أسلوب مطرد^(١)، يحوى نوعاً آخر من التفرغ ، يخالف ما سبق . وضابط هذا النوع : أن يكون الكلام مشتملاً على جملة قَسَمِيَّة ، ظاهراً مثبت ، ولكن معناها منفي ، وجواب القسم جملة فعلية ماضوية لفظاً ، مستقبلة معنى ، مصدرية « بإلا » ؛ نحو : سألتك بالله إلا نصرتَ المظلوم — ناشدتك الله إلا تركتَ الإساءة . — حلفت بربي إلا عاوت الضعيف — وقول الشاعر :

بالله ربك إلا قلت صادقة . هل في لقائك للمشغوف من طمع
فلاستثناء في الأمثلة السابقة — ونظائرها — مفرغ يقتضى أن يكون الكلام في معناه غير تام ، وغير موجب ، فالمراد : (ما سألتك بالله ... إلا نصرتَ المظلوم) — (ما ناشدتك الله ... إلا تركتَ الإساءة ...) — (ما حلفت بربي ... إلا على معاونتك الضعيف) . — (ما حلفت بالله ربك ... إلا على قولك صادقة ...) . فقد اجتمع في الكلام الأمران معاً تقديرأً ؛ (وهما عدم التمام ، وعدم الإيجاب) واجتمع معهما أمر ثالث ؛ هو : أن الفعل — مع فاعله — بعد « إلا » مؤول بمصدر منسبك بغير سابق ، ليتمكن إعراب هذا المصدر على حسب ما تحتاج إليه الجملة قبل « إلا » ، أى : على حسب ما يقتضيه « التفرغ » ؛ تطبيقاً لحكم « الاستثناء المفرغ » . فيكون مفعولاً به في المثال الأول ، (وهو : سألتك بالله إلا نصرتَ المظلوم) ، أى : ما سألتك بالله إلا نصرتَ المظلوم ، ويكون شيئاً آخر غير مفعول به — إذا اقتضى الكلام غيره ؛ لعدم صلاحية المفعول به . ويجرى هذا التأويل والسبك في بقية الأمثلة ، وأشباهاها مما يطرد صوغه على النمط الوارد الموافق للمأثور^(٢) .

(١) وهو الذى أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٣٢٢ ، وانظر ما هو وثيق الصلة بهذا في : « د » من ص ٣٦١ .

(٢) جاء في الدرر اللوامع ، شرح همع الهوامع — ج ٢ ص ٤٦ — بمناسبة البيت السالف ، وهو :
(بالله ربك إلا قلت صادقة ... إلخ) ما ملخصه :

أن البيت المذكور يذكر شاهداً على تصدير جواب القسم بالحرف « إلا » ، وأن التقدير فيه : سألتك بالله إلا قلت ، والاستثناء مفرغ . والمعنى : ما أسألك إلا قولك ، فالمثبت لفظاً ، منفي ، معنى ، =

وبهذه المناسبة نذكر « لَمَّا » - التي سبقت الإشارة إليها^(١) - وهي التي تماثل « إلا » في الحرفية ، وفي الدلالة على الاستثناء ، ولكنها لا تدخل إلا على جملة اسمية ؛ كقوله تعالى : « إن كل نفس لَمَّا عليها حافظ » - ، في قراءة من شدد الميم ، واعتبر « إن » التي في صدر الجملة ، نافية - أو على جملة فعلية ماضوية لفظاً لا معنى ؛ (بأن يكون الفعل ماضياً في لفظه ، مستقبلاً في معناه) ، نحو : أنشدك الله لَمَّا فعلت ؛ أى : أنشدك بالله ، وأستحلفك به إلا فعلت . والمعنى : ما أسألك إلا فعلك ؛ على تقدير : إلا أن تفعل كذا . . . ؛ ليكون الفعل الماضي مستقبل الزمن ؛ تطبيقاً لما تقرر من أن الماضي الذي يليها يكون ماضياً في لفظه ، مستقبلاً في معناه^(٢) وسيجيء^(٣) تفصيل الكلام على جواب القسم ، وأنواعه ، وأحكامه .

(ب) نعود لذكر ما قرره النحاة خاصاً بتقديم المستثنى بالإلا . قالوا : لا يصح - مطلقاً - تقديم وحده عليها^(٤) ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه ، وعلى عامله

= ليتأتى التفرغ . والفعل - مع فاعله - مؤول بالمصدر لياتى فيه المعنوية ... فإن قام الاعتراض بأن تأويل الفعل - مع فاعله - بالمصدر من غير سابق هو تأويل شاذ غير قياسى ، وأنه مقصور على ماورد السماع به من مثل : « تسمع بالسمع يئى خير من أن تراه » ... ، كان دفع الاعتراض بأن تأويل الفعل بالمصدر من غير سابق أمر قياسى في بعض الحالات ؛ كالتى نحن فيها ، دون بعض ؛ فيحكم عليه بالشذوذ في كل باب لم يطرد فيه السبب عن العرب . أما إذا طرد السبب في باب واستمر فيه ؛ فإنه لا يكون شاذاً ؛ كالأساليب التى نحن بصدددها حيث التزمت فيها العرب ذلك النسق ، وكإضافة بعض أسماء الزمان إلى الجملة في مثل : جئت حين ركب الأمير ، أى : في حين ركوب الأمير . وفي مثل قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) ، أى : يوم نفع الصادقين . . . فهذا وأمثاله مطرد . ومثل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإنك إذا نصبت « تشرب » فإنما تنصبه بأن مضمره ؛ فيصير اسماً معطوفاً في الظاهر على فعل ، وهذا العطف ممتنع إلا عند التأويل ؛ فيحتاج إلى أن تنصيد من الفعل « يأكل » مصدرًا من غير سابق - كأن تقول مثلاً : لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن - ، ولا يعد هذا شاذاً ، لا طرده في بابيه . وكذلك مثل : سواء على أقت أم قعدت . أى : قيامك وقعودك ، فهذا مؤول بالمصدر بدون أداة سبب ؛ لا طرده في باب التسوية ... المملخص .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٣١٩ وتجيء لها إشارة أيضاً في : « د » من ص ٣٦١ .

(٢) راجع الأشموني والصبان - ج ٤ - أول باب : « الجواز » عند الكلام على : « لما » الجازمة .

(٣) في ص ٤٩٨ . (٤) كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٢١ .

معاً ؛ فلا يصح : إلا التفاحَ أكلت الفواكهَ . أما تقدمه على أحدهما وحده فجائز ؛ وقد تقدمت ^(١) الأمثلة لتقدمه على المستثنى منه دون العامل . وأما تقدمه على العامل وحده فنحو : الفواكهَ إلا التفاحَ أكلت . حيث تقدم المستثنى على عامله بعد أن سبقهما معاً المستثنى منه .

وإذا كان المستثنى منه اسم موصول لم يجوز تقديم المستثنى على الصلة ، لأنه لا يصح الفصل بين الموصول وصلته بالمستثنى .
وإذا كان للاسم الواقع بعد إلا - مباشرة - أو غيره مما بعدها في جملتها معمول ؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها ؛ ففي مثل : ما أنا إلا طالبٌ علماً - لا يصح : ما أنا علماً إلا طالب .

وإذا كان قبلها عامل له معمول ، فإنه لا يجوز تأخير هذا المعمول عنها ؛ ففي مثل ما يجيد الناشئون الخطابة إلا الأديبُ - أو مثل : ما يحرص على الأدب إلا الأديبُ . . . لا يصح أن يقال : ما يجيدُ الناشئون إلا الأديبُ الخطابة - ولا ما يحرص إلا الأديبُ على الأدب . وبعض النحاة يجوز تأخير هذا المعمول إذا كان شبه جملة ، أو حالا ، ويؤيد رأيه بأمثلة كثيرة فصيحة تجعله مقبولاً ؛ فيصح أن يقال : (يتكلم الخطباء - إلا المريض - واقفين . . .) (يعترف الأجنب - إلا بعضهم - بعظمة العرب . . .) (تتصافى النفوس - إلا الخبيثة - أمام الخطر) .

ويصح تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه ؛ ففي مثل : ما كَرَّمتِ الأمةُ المتحضرةُ إلا النابغين . . . يصح أن يقال : ما كَرَّمتِ الأمةُ إلا النابغين المتحضرةُ .

(ح) تعددت الآراء في الناصب للمستثنى ؛ فقيل : « إلا » ، وقيل : العامل الذي قبلها بمساعدتها . وقيل فعل محذوف تقديره : أسثنى . . . و . . . ولا أثر لهذا الخلاف النظري في أحكام المستثنى ، وضبطه ؛ فالخير في إغفاله ؛ اكتفاءً بأن نقول في الإعراب : المستثنى منصوب على الاستثناء . ولعل أقوى الآراء أنه منصوب بالفعل قبلها ، أو بغيره مما يعمل عمل الفعل ^(٢) . إلا المستثنى المنقطع

(١) في ص ٣٢٠ و ٣٢١ .

(٢) فإن لم يوجد قبلها فعل أو غيره مما يعمل - نحو : الزملاء أخوة إلا الغادر - أمكن تأويله بما يعمل ، أي : الزملاء منتسبون للأخوة إلا الغادر .

فاعامله هو : « إلا » . ونحن في غنى عن التّعريض لأقواها وغيره إلا حين يعرض أمر يختص بالعامل - وهذا قليل - وعندئذ يرجح الفعل أو ما يعمل عمله كالحالات السالفة التي يجوز فيها تقدم المستثنى على عامله أو عدم تقدمه .

(د) وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب ، مع أن الكلام تام موجب ؛ ومنها قوله تعالى : « فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » في قراءة كلمة : « قليل » بالرفع . ومنها : تغير المنزل إلا باب^(١) ومنها قوله عليه السلام : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة ، إلا امرأة ، أو مسافر ، أو مريض) . وقوله أيضاً : (فتفرقوا كلهم إلا قتادة)

وقد كلف النحاة أنفسهم عناء التأويل والتقدير ؛ ليجعلوا الكلام تاماً غير موجب ؛ فيصلوا من هذا إلى جواز البدل ، وإلى أن الأمثلة مسايرة للقاعدة عندهم . فما قالوه في الآية : إن نصها - على لسان طالوت - هو : (إن الله مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي) . . . (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) فمعنى : « شربوا منه » : لم يكونوا مني ولا من أنصاري . فهي في تأويل كلام منفي في تقديرهم .

وقالوا : في المثال الثاني وأشباهه : إن : « تَغَيَّرَ » معناها لم يبق على حاله . فالكلام يتضمن نفيًا في المعنى . . . كما عرضوا تأويلات أخرى لبقية الأمثلة الواردة .

ولا شك أن كلامهم مردود ، وتأويلهم بعيد ، لسببين :

أولهما : أن كل كلام مثبت لا بد له من نقيض غير مثبت ، ويستحيل الحكم على شيء بالإثبات دون أن يتصور العقل له ضدًا منفيًا ؛ فعني « سكت الفتى » : لم يتكلم . ومعنى لم يتكلم : سكت ، ومعنى : « نام الرجل » لم يتيقظ . ومعنى « تيقظ » : ليس بنائم . ومعنى « تحرك الطفل » : لم يسكن . ومعنى « سكن » : لم يتحرك ومعنى « شرب » : لم يفقد الماء ويظماً . ومعنى « فقد الماء » : ما شرب

(١) نص المثال المسموع ، الوارد في « التصريح » هو :

وبالصَّريفة منهم منزل خلَق عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوِيُّ وَالْوَتْدُ

- وفي حاشية ياسين أمثلة متنوعة أخرى -

و . . . و . . . ، وهكذا ، فلو أخذنا برأيهم ، وفتحنا باب التأويل على هذا النمط لم يبق في الكلام العربي أسلوب مقصور على « التام مع الإيجاب » دون أن يصلح للنوع الثاني (وهو : التام غير الموجب) وهذا غير مقبول .

وثانيهما : وهو الأهم - أن الآية والمثال وغيرهما مما وقع فيه المستثنى غير منصوب في الكلام التام الموجب - إنما ورد صحيحاً مطابقاً للغة بعض القبائل العربية ، التي تجعل - السلفية - الكلام « التام الموجب » ، والتام غير الموجب « متماثلين في الحكم ^(١) ؛ يجوز فيهما : إما النصب على الاستثناء ، وإما البدل من المستثنى منه ، وإما الرفع على الابتداء ^(٢) . . . و . . . ؛ فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها ^(٣) .

(١) وقد ورد النص على هذا في كثير من المراجع النحوية ، ومنها : حاشية ياسين على « التصريح ، شرح التوضيح » ، ففيها البيان والأشكلة من القرآن والحديث وغيرهما مما سردته في أول « الاستثناء » . - وكذا الصبان - .

(٢) من يرفع الاسم بعد : « إلا » في الكلام التام الموجب فعل اعتبار ذلك الاسم عنده مبتدأ ، خبره مذكور أو محذوف ، ويجعل المستثنى حينئذ هو الجملة في محل نصب على الاستثناء . ويجرى هذا في المتصل والمنقطع

(راجع الصبان ، أول باب الاستثناء ، وكذلك حاشية « الأمير » على المفنى ج ٢ ، بعد الجملة السابقة من باب الجمل التي لها محل من الإعراب ؛ حيث الأمثلة المتعددة الواردة برفع المستثنى في الكلام التام الموجب والتي لا تحتمل تأويلاً ، وحيث النص الصريح من كلام ابن مالك وغيره بأن النصب جائز لا واجب ، مؤيداً رأيه بالشواهد الفصيحة المتنوعة التي سردتها . . .) (وانظر رقم ٣ من هامش ص ٣٣٢) . والخير في ترك هذه اللغات القليلة ؛ بالرغم من أنها صحيحة قياسية .

(٣) وما يتصل بهذا ويفيد عرضه هنا ما جاء في تفسير البحر المحيط « ج ٢ ص ٢٦٦ - لأبي حيان) للآية الكريمة : « فشرّبوا منه إلا قليل منهم » . . . ونص كلامه :

« . . . وقرأ عبد الله ، وأبى ، والأعمش ، « إلا قليل بالرفع . قال « الزمخشري : « وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً ، وهو باب جليل من علم العربية . فلما كان معنى : فشرّبوا منه « في معنى : فلم يطعموه ، حمل عليه ؛ كأنه قيل : فلم يطعموه إلا « قليل . ونحوه قول الفرزدق :

« وعصّ زمانٌ يابن مروان لم يدعْ من المال إلا مُسَحَّتاً أو مُجَلَّفٌ
- المُسَحَّت : القليل ، والمجَلَّف : من ذهب الشدائد والسنون بماله ، أو من تركت له بقية

وإذا كان التأويل على هذا النمط معيياً ، وواجبنا الفرار منه جهد استطاعتنا ، فإن الأنسب لنا اليوم أن نتخير — عند الضبط — اللغة الضاربة في الفصاحة ، الشائعة بين اللغات المتعددة ؛ لنقتصر عليها في استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليلة ، توحيداً للتفاهم ، وقراراً من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجة ماسة ؛ فعلينا أن نعرف تلك اللغات في مناسباتها ، ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الواردة بها ، دون محركاتها في الضبط ، أو القياس عليها — كما أشرنا لهذا كثيراً — على الرغم من أنها صحيحة يجوز محركاتها (١) .

(هـ) إذا كان الكلام تاماً موجباً (٢) فلا يكون المستثنى منه — في الفصح —

= « كأنه قال : لم يَبْقَ من المال إلا مُسَحَّتٌ أو مُجَلَّفٌ » . ا هـ كلام الزمخشري .
« والمعنى : أن هذا الموجب الذي هو « فُشِرُوا مِنْهُ » هو في معنى النفي ؛ كأنه « قيل : فلم يطعموه ؛ إلا قليلاً » فارتفع « قليل » على هذا المعنى ، ولو لم يلاحظ فيه معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد إلا .
فيظهر أن ارتفاعه هو على أنه بدل من جهة « المعنى ؛ فالموجب فيه كالنفي .
« وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد « إلا » على التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الإتياع بعد الموجب ؛ فلذلك تأوله .

« ونقول : إذا تقدم موجب جازي الذي يعد لإلا وجهان ، أحدهما: النصب على الاستثناء ، وهو الأفضح . والثاني : أن يكون ما بعد إلا تابعاً لإعراب المستثنى منه ؛ إن رفعاً فرجع ، أو نصباً فنصب ، أو جرّاً فجرّ ؛ فتقول : قام القوم إلا زيد ، ورأيت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيد ، وسواء أكان ما قبل إلا مظهر أو مضمراً . واختلفوا في إعرابه ؛ (فقيل هو كذا . . . أو كذا . . . وسرد آراء مختلفة . . .) ثم قال بعدها :
« ومن الإتياع بعد الموجب قوله :

« وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

(. . .) « ا هـ النص المنقول حرفياً من تفسير أبي حيان .

(١) لأن كل قراءة صحيحة قرئ بها القرآن يصح محركاتها في غيره ، والقياس عليها ، وكذلك كل لغة سليمة لإحدى القبائل ؛ كما نص على هذا الأئمة ، وعرضنا له بأدلته وتفصيله في بحث مستفيض ؛ عنوانه « القياس » . بكتابنا المسمى : « (اللغة والنحو بين القديم والحديث) .

(٢) راجع في الحكم الآتي كتاب : همع الهوامع ج ١ ص ٢٢٣ أول باب الاستثناء ، (وفي رقم ٦

من هامش ص ٣٢١ ، إشارة لما يأتي .) .

نكرة ، إلا إن أفادت^(١) . فلا يقال جاء قوم إلا رجلا ، ولا قام رجال إلا محمداً ، لعدم الفائدة ، بسبب أن النكرة محضة . فإن أفادت جاز ؛ نحو قوله تعالى : (فَكَلَبَتْ فِيهِمُ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) - وقام رجال كانوا في بيتك إلا واحداً منهم . أما الكلام التام غير الموجب فالفائدة تحقق فيه بالنقش وشبهه ؛ لدلالة النكرة معه - غالباً - على العموم نحو : ما جاءنا أحد إلا رجلا ، أو إلا علياً . . .

كذلك لا يكون المستثنى منه معرفة ، والمستثنى نكرة لم تخصص ؛ فلا يقال : قام القوم إلا رجلا ، فإن تخصصت جاز ؛ نحو : خرج القوم إلا رجلا منهم . أو : إلا رجلا حارساً . . .

(و) عرفنا^(٢) أن المستثنى المنقطع ليس بعضاً من المستثنى منه ، فليس فرداً من أفراد نوعه ، وليس جزءاً من أجزاء الفرد ؛ - كما سبق^(٢) - فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين ؟ كيف يكون المطروح مبايناً جنس المطروح منه ؟ .

قال النحاة :

١ - إن كان المستثنى المنقطع جملة^(٣) ؛ مثل قوله تعالى : « (فَتَدَكَّرُ ، إِنَّمَا أَنْتَ مُدَكَّرٌ ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيَعْدُبُهُ

(١) إفادتها تكون بزيادة تطراً عليها ؛ كوصف ، أو إضافة ، أو غيرها مما يفيدها تخصيصاً ، ولا يتركها على حالها محضة التنكير . (٢٥٢) في « ٥ » من ص ٣١٨ ، ورقم ٢ من هامشها .
(٢) يجوز وقوع المستثنى المنقطع جملة بنوعها ، ويكون لها محل من الإعراب - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٣٠ - ، ولا داعي لاشتراط : (أن يكون الاستثناء مفرغاً ، وأن يكون الفعل إما مضارعاً ، وإما ماضياً مسبقاً بقد ، أو بماض قبل « إلا ») . فهذا الذي نص عليه « ياسين » في حاشيته على « التصريح » عند الكلام على : « غير » التي للاستثناء - بخالفه فيه الأكثرون ، ولعله غالب ، لا شرط لازم ؛ (كما سيجيء في « ب » من ص ٣٤٩) . فإن كان المستثنى متصلاً جاز - في القول الصحيح - وقوعه جملة ، برغم ما في حاشية ياسين ج ١ ، الباب الخامس من أبواب النياحة ، عند الكلام على جر المنوع من الصرف بالكسرة لإضافته - .

اللهُ العذاب الأكبر . . .) أعربت هذه الجملة^(١) ، في موضع نصب على الاستثناء ، و «إلا» أداة استثناء حرف ؛ بمعنى : «لكن» (الساكنة النون ، التي تفيد الاستدراك والابتداء^(٢) معاً ، وتقتضى أن تسبقها جملة ، وتدخل على جملة جديدة - اسمية أو فعلية -)^(٣) ، فهي متوسطة بين جملتين ؛ فكأن التقدير ؛ لست عليهم بمسيطر ، لكن من تولّى وكفر فيعذبه الله . . .

٢- إن كان المستثنى المنقطع مفرداً منصوباً فأداة الاستثناء : «إلا» تكون - عند أكثر النحاة - بمعنى : لكن (المشددة النون) التي تفيد الابتداء^(٢) ، والاستدراك ، وتعمل عمل : «إن» ، نحو : نام أصحاب البيت إلا عصفوراً مفرداً . فكلمة ؛ «إلا» بمعنى : «لكن» المذكورة ، التي تقتضى بعدها جملة اسمية الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر ؛ سواء أكان خبرها مذكوراً أم محذوفاً . ولا بد - على هذا الرأي - من جملة اسمية بعدها ، ولا بد من ذكر جملة أخرى قبلها ؛ فكأن التقدير : نام أصحاب البيت لكن عصفوراً مفرداً يَقِظٌ ، أو : لم يَنَسَمْ . . .

ويرى سيبويه أن المستثنى المنقطع المنصوب بعد «إلا» إنما هو منصوب بعامل قبلها ؛ شأنه في هذا شأن المستثنى المتصل . فما بعد «إلا» عند سيبويه - مفرد سواء أكان متصلاً أم منقطعاً . وهي بمعنى : «لكن» العاطفة التي لا يقع المعطوف بها إلا مفرداً ، غير أن «إلا» ليست حرف عطف .

والأخذ برأى سيبويه هنا في اعتبار عامل المستثنى المنقطع ، أسهل وأيسر .

٣- وإن كان المستثنى المنقطع مفرداً مرفوعاً - ؛ كما في حالة البدلية . . .

(١) هي جملة اسمية ، المبتدأ «من» اسم موصول بمعنى الذي ، مبنى على السكون في محل رفع - «تولى» ، فعل ماض ، الفاعل ، ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . . . «فيعذبه» ؛ الفاء ، زائدة ، داخلة على جملة الخبر . «يعذبه الله» جملة من مضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع ؛ خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء -

وقد سبق بيان المواضع التي تزداد فيها الفاء في الخبر ، ج ١ ص ٤١١ ، ج ٢ ص ٤٨٧ آخر باب المبتدأ والخبر - . (٢٠٢) أى : الصدارة في الجملة التي تدخل عليها .

(٢) فهي تقتضى - بعد الجملة السابقة عليها - الدخول على جملة جديدة ، زيادة على ما تفيد

من الاستدراك (وقد مر شرح الاستدراك وتفصيل أحكامه في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١) .

عند من يميزها ، والابتداء عند من لا يميزها^(١) - في نحو ؛ ما سهر أصحاب البيت إلا عصفورٌ مغردٌ - كانت أداة الاستثناء «إلا» بمعنى : لكن (ساكنة النون) فأصل التقدير ، ما سهر أصحاب البيت لكن عصفور مغرد سهر .

والسبب في تعدد هذه التقديرات - كما يبدو - هو إدخال كل ضبط من تلك الضبوط تحت قاعدة نحوية عامة ، أما المعنى فلن يتغير في المستثنى ، ولا المستثنى منه ، ولا غيرهما ، وسيظل المستثنى منصوباً على الاستثناء إن كان جملة أو مفرداً منصوباً ، فإن كان مفرداً غير منصوب فهو بدل . ويجوز في الاسم المرفوع اعتباره مبتدأ خبره مذكور أو محذوف ، كما تقدم - والجملة منصوبة على الاستثناء .

بالرغم من أن المنقطع ليس بعضاً من المستثنى منه فإنه لا يجوز أن يكون منقطع المناسبة والعلاقة بينه وبين المستثنى منه انقطاعاً كلياً في المعتاد - كما سبق^(٢) - فلا يصح : أقبل الضيوف إلا ثعباناً . كذلك لا يصح أن يسبقه ما هو نص صريح في خروجه وفقد تلك العلاقة ، فلا يجوز : سهكت الخيل إلا الإبل ، لأن الصهيل نص قاطع في صوت الخيل وحدها ؛ فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقاً ؛ فيصير الكلام خلطاً وبتراً . بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل . (ز) تقدم - في الحكم الثاني^(٣) - أن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب والبدل . ويقول النحاة في تفریع هذا البدل كلاماً مرهقاً غير مقبول ، والخير في إهماله ؛ ومنه :

إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع . فمثل : ما جاعني من أحد إلا البائع . . . لا يجوز إعراب «البائع» بدلا مجروراً من لفظ : «أحد» ، لزعهم أن كلمة : «أحد» مجرورة اللفظ بالحرف الزائد : «من» وهو حرف لا يزداد - غالباً - إلا في كلام منفي ؛ كالمثال السالف ، وأن كلمة : «البائع» معناها مثبت ؛ (لأن الكلام الذي بعد «إلا» مناقض لما قبلها في التثني والإثبات ، كما هو معروف) فإذا كان معناها مثبتاً فكيف تكون بدلا من كلمة : «أحد» المنفية ،

(١) راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٣٠ .

(٢) في ص ٣١٨ «٥» .

(٣) ص ٣٢٠ .

المجرورة لفظاً بالحرف الزائد، والبديل على نية تكرار العامل الذى يعمل فى المبدل منه ؟ فكأنهم يقولون :

(إن كلمة: «البائع» المجرورة ملحوظ قبلها فى التقدير الحرف «من» الزائد الذى عمل الحرفى المبدل منه «أحد». ويترتب على هذا - عندهم - دخول «مين» الزائدة الجارة فى كلام مثبت بعد «إلا»، وهى - فى الغالب - لا تكون إلا فى كلام منقضى، كما سبق. وفراراً من هذا الذى يرونه محظوراً منعوا البديل بالجر من لفظة: «أحد» وأجازوا البديل بالرفع من محلها: لأنها مجرورة بمن «لفظاً» وفى محل رفع فاعل للفعل: جاء، فالتقدير: جاء البائع.

ومثل: ليس اللص بشيء إلا رجلاً تافهياً، فقالوا لا يجوز ضبط كلمة: «رجلاً» بالجر على اعتبارها بدلاً من كلمة: «شئ» المجرور لفظها؛ وإنما يجوز النصب على اعتبارها بدلاً من محل كلمة: «شئ»، وذلك للوهم السالف أيضاً؛ وهو أن المبدل منه (وهو كلمة: شئ) مجرور بالباء الزائدة، وهذه الباء لا تتراد إلا فى جملة منفية، والمستثنى «بيلاً» مثبت بعد الكلام المنفى، فلو أبدلنا كلمة: «رجلاً» من كلمة: «شئ» المجرورة لكان هذا البديل مستلزماً فى التقدير وقوع الباء - وهى العامل فى المبدل منه - قبل البديل أيضاً؛ لأن البديل على نية تكرار العامل؛ فيترتب على هذا دخول «باء» الجر الزائدة على مثبت؛ وهو عندهم ممنوع. فللفرار من هذا أبدلوا كلمة: «رجلاً» من كلمة: «شئ» مع مراعاة محلها، لا لفظها، لأن محلها النصب؛ فهى مجرورة لفظاً، منصوبة محلاً، باعتبارها خبر: «ليس»!! .

ومثل: لا ساهرَ هنا إلا حارسٌ. لا يجوز عندهم أن تكون كلمة: «حارس» بدلاً منصوباً من محل كلمة: «ساهر» المبنية على الفتح لفظاً فى محل نصب. وحينئذ أن كلمة: «ساهر» . . . اسم «لا» واسم «لا» منقضى، أما المستثنى هنا فوجِب، لوقوعه بعد «إلا». (وما بعدها مخالف لما قبلها نفيًا وإثباتًا، كما تقدم) - ولما كان العامل فى المستثنى منه: هو: «لا» النافية للجنس وجب عندهم أن تكون عاملة أيضاً فى المستثنى؛ لأن العامل فى الاثنى لا بد - فى الرأى المشهور - أن يكون واحداً، ثم يقولون: كيف تعمل «لا» فى المستثنى الموجب وهى لا تعمل إلا فى منقضى؟ وللفرار من هذا قالوا: إن البديل هو من محل اسم «لا»

قبل دخولها ، وليس من محل اسمها بعد دخولها ، فاسمها قبل دخولها كان مبتدأ^(١) ،
فالبدل مرفوع مثله ، ولا عمل للناسخ فيه إذ ذاك .

ومثل : ما الخائن شيئاً إلا رجلٌ حقيرٌ ؛ فقد منعوا أن تكون كلمة : « رجل »
بدلاً منصوباً من كلمة : « شيئاً » المنصوبة . وحتماً أن تكون بدلاً مرفوعاً من
كلمة : « شيئاً » باعتبار أصلها ؛ فقد كانت خبراً مرفوعاً للمبتدأ قبل مجيء
« ما » الحجازية التي تعمل عمل : « ليس » . وسبب المنع أن المستثنى منه منفي ،
والمستثنى موجب ، والعامل في الاثنين واحد ؛ هو : « ما » الحجازية ، فتكون
« ما » الحجازية قد عملت في الموجب ، وهي لا تعمل إلا في المنفي .

ذلك رأيهم ودليلهم^(٢) في كل ما سبق من الأمثلة الممنوعة ، وهو رأي
غريب (إذ ما الحكمة - كما قال بعض آخر من النحاة - في ارتكاب هذا
التكلف^(٣) ؟ مع أن القاعدة : (أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع^(٤)) .

(١) يجوز في هذا المثال من الأوجه الإعرابية ما يجوز في أشباهه التي عرضوها في باب « لا »
النافية للجنس - آخر الجزء الأول - ؛ ومنها : « لا إله إلا الله » . فقد جوزوا في كلمة : « الله » ما يأتي :
(أ) الرفع على البدلية ؛ مراعاة لمحل « لا مع اسمها ؛ لأن محلها رفع على الابتداء عند سيبويه .
(ب) أو : الرفع على البدلية مراعاة لمحل اسم « لا » باعتباره في الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل دخول الناسخ .
(ج) أو : الرفع على البدلية من الضمير المستتر في خبر « لا » المحذوف ؛ فأصل الكلام لا إله
موجود ؛ أي : هو .

(د) أو : النصب على الاستثناء من هذا الضمير المستتر ؛ لأن الجملة تامة غير موجبة ؛ فيجوز
في المستثنى أمران كما عرفنا : البدلية ، أو : النصب على الاستثناء .

(٢ و ٢) راجع الأشموني ، وحاشية الصبان ج ٢ أول باب : « الاستثناء » ، عند الكلام على
البدل ، في الكلام التام غير الموجب .

(٣) عرضنا صوراً من تطبيقه في آخر الجزء الثالث عند الموازنة بين عطف البيان وبدل الكل .

(٤) وقد يعبرون عن هذه القاعدة بتعبيرات مختلفة الألفاظ متحدة المعاني ؛ منها : (يغتفر

كثيراً في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل) - كما جاء في الصبان ج ٢ - في باب الإضافة ، عند الكلام

على : « أي » . ومنها : (يغتفر في الثواني ما لا يجوز في الأوائل) - كما جاء في اللمع ج ١ ص ٢١٥

عند الكلام على الظرف : « لدن » - . ومنها : (أنهم يتساحون في الثواني ، ويغتفرون في الثواني) كما جاء

في حاشية الأمير على المعنى ، ج ١ عند الكلام على الحرف ، « رُبَّ » وتذكير مجروره

انظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ٦٩ و ص ٥٣١ .

ومثلوا له بقوله تعالى : « اسكن أنت وزوجك الجنة » - حيث لا يمكن تسليط العامل على المعطوف^(١) - فهلا جاز هنا في البدل الجر أو النصب تبعاً للفظ المبدل منه بناءً على هذه القاعدة . . .^(٢) .

وشيء آخر له الأهمية الأولى ، ولا أعرف أنهم ذكروه ؛ هو كلام العرب في مثل ما سبق ، والمأثور من أساليبهم ، أجاز خالياً من إتباع المستثنى للفظ المستثنى منه ، أم لم يجيء ؟ وفي الحالتين لا يقوم دليل على المنع ؛ لأن عدم المحبى ليس معناه التحريم ، فالأمر السلبى لا يكفى في انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف في نظرائه التى يستبَع فيها البدل حركة المبدل منه اللفظية ، كما أن المحبى قاطع في الصحة .

الحق أن هذا كله - وأشباهه - هو الجانب المغيب فى : « نظرية العامل » ، إذ يمنحه سلطاناً قوياً يتحكم به فى صياغة الأسلوب ، أو ضبطه ، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام . وقد سبق أن امتدحنا هذه النظرية البارعة التى لم تصدر إلا عن عبقرية ، وذكاء لَمَّاح ، وقلنا^(٣) إنها لا عيب فيها إلا ما قد يشوبها فى قليل من الأحيان من مثل هذه الهنوات .

(ح) فى مثل : ما أحدٌ يقول الباطل إلا الدنىءُ ، يجوز فى كلمة : « الدنىء » أن يكون بدلاً مرفوعاً من كلمة : « أحد » أو : من ضميره المستتر الواقع فاعلاً للمضارع . ويجوز نصبه على الاستثناء . فلرفع ناحيتان ، وللنصب واحدة . أما فى مثل : ما رأيت أحداً يقول الباطل إلا الدنىءُ ، فيجوز فى كلمة : « الدنىء » النصب على الاستثناء ، أو : على البدلية من كلمة : « أحداً » المنصوبة ويجوز فيها الرفع على البدلية من الفاعل المستتر فى الفعل المضارع ؛ فلنصب ناحيتان وللرفع ناحية .

* * *

(١) لأن فعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً . ومثل هذا ما يقال فى الحرف : « رُبَّ » من صفة عطف المعرفة على الاسم المجرور به ، مع أن « رُب » حرف لا يجر إلا النكرة - كما سيجىء فى حروف الجر ص ٥٢٣ - (٢) وقد ردوا هذا الكلام بأن الأخذ بتلك القاعدة إنما يكون فى بعض المواضع دون بعض وليست مطردة .

(٣) ج ١ ص ٤٥ م ٦ .

وهذا غريب أيضاً .

(ب) الحكم إذا كانت أداة الاستثناء هي « إلا » المكررة (١) :

(١) قد يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض ، وتقوية « إلا » الأولى

الاستثنائية ، بغير إفادة استثناء جديد . وهذه الحالة صورتان :

الأولى : أن تقع « إلا » التي تكررت للتوكيد اللفظي المحض ، بعد « الواو » العاطفة - ولا يصح أن تقع بعد غيرها من حروف العطف - نحو : أحب ركوب السفن إلا الشراعية ، وإلا الصغيرة . فالواو حرف عطف . « إلا » الثانية : للتوكيد اللفظي ، ولا تفيد استثناء . و « الصغيرة » معطوفة على « الشراعية » ؛ فهي مستثنى ، بسبب العطف ، لا بسبب « إلا » المكررة (٢) ؛ ولهذا يكون المستثنى المعطوف تابعاً للمعطوف عليه في ضبطه . ولا تأثير لوجود « إلا » المكررة في ضبطه . أو ضبط غيره ، وإنما تأثيرها مقصور على ما تتضمنه من فائدة معنوية يحققها التوكيد اللفظي بها .

الثانية : ألا تقع « إلا » التي جاءت للتكرار المحض بعد حرف عطف ، ولكن يكون اللفظ الواقع بعدها مباشرة متفقاً مع المستثنى الذي قبلها في المعنى والمدلول . برغم اختلاف اللفظين في الحروف الهجائية ، ويكون ضبط اللفظ بعد المكررة جارياً على افتراض أنها غير موجودة ؛ فوجودها وعدمها سواء من ناحية الحكم الإعرابي الذي يخصه . مثال ذلك رجل يقال له : هارون الرشيد ، أو : محمد الأمين ... أو ... - نحو : جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد ، اشتهر الخلفاء إلا محمداً إلا الأمين . فكلمة : « إلا » الثانية في المثالين لا تفيد استثناء جديداً ، لأن « الرشيد » المقصود هو : « هارون » ، و « الأمين » المقصود هو : « محمد » . وإنما أفادت الثانية توكيداً لفظياً

(١) سبق الكلام على : « إلا » غير المكررة في ص ٣١٩ .

(٢) وهذا الحكم يطبق على جميع أنواع المستثنى الثلاثة إذا تكررت « إلا » وقد سبق مثال « التام

الموجب » أما مثال « التام غير الموجب » فنحو : لا أحب ركوب السفن إلا البواخر ، وإلا الكبيرة . وأما مثال « المفرغ » فقول الشاعر :

لا يمنحُ النفس ما ترجوه من أرب إلا الطموحُ ، وإلا الجدُّ ، والعملُ
وقول الآخر :

وما الفضل إلا أن تجود بنائل وإلا لِقَاءُ الخُلِّ ذى الخلق العالى

فالمصدر المؤول بعد « إلا » ، الأول خبر . أما الثانية فلمجرد التوكيد اللفظي ، والمصدر الصريح بعدها معطوف بالواو على المصدر المؤول .

لكلمة : « إلا » الأولى ، ولا تأثير للثانية في ضبط كلمتي : « الرشيد ، والأمين » ، فكل واحدة منهما تعرب هنا بدل كل من كل^(١) ، أو : عطف بيان من المستثنى الأول . ولو حذفنا كلمة : « إلا » التي جاءت للتكرار ما تغير الضبط ولا الإعراب ، فوجودها لا أثر له من هذه الناحية الإعرابية ، على الرغم من أثرها المعنوي الذي يكون للتوكيد اللفظي المحض .

ولو قلنا : ما جاء القومُ إلا هارونُ إلا الرشيدُ لصَحَّ في كلمة : « الرشيد » الرفع أو النصب ، تبعاً لكلمة : « هارون » التي يجوز فيها الأمران ، بسبب أن الاستثناء تام غير موجب . وكذلك ما جاء القومُ إلا محمداً ، أو محمداً ، إلا الأمينُ ؛ فيجوز في كلمة : « الأمين » الأمران للسبب السابق . فكأن « إلا » المكررة غير موجودة : إذ لا أثر لها في الحكم الإعرابي .

ولو قلنا : ما اشتهر إلا هارونُ إلا الرشيدُ ، لوجب رفع كلمة « الرشيد » إبتاعاً لكلمة : « هارون » التي يجب رفعها ؛ بسبب أن الاستثناء مفرغ . وكذلك الحال في : ما جاء إلا محمداً إلا الأمينُ^(٢) .

* * *

(ب) وقد يكون تكرار « إلا » لغير التوكيد اللفظي المحض ، وإنما الغرض استثناء جديد ؛ بحيث لو حذف لم يفهم الاستثناء الجديد ، ولم يتحقق المراد منه ؛ فهي في هذا الغرض كأولى تماماً ؛ كلتاها تفيد استثناء مستقلاً ؛ وفي هذه الحالة تتعدد الأحكام على الوجه الآتي :

(١) البدل في هذا المثال بدل كل من كل ، وفي غيره قد يكون بدل بعض ، أو : اشتغال ، أو : إضراب ؛ مثل : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا وجهه ، أو : إلا عطفه ، أو : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا المهندس المبتكر .
(٢) وفي « إلا » المكررة للتوكيد المحض يقول ابن مالك :

وَأَلْعِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ : كَلَا تَحَرَّرُ بِهِمْ ، إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

يريد : اعتبر « إلا » ملغاة ، أي : غير موجودة ، إذا كانت للتوكيد ، وأردت أن تضبط ما بعدها . ومثلها بمثال هو : لا تحرر بهم إلا الفتى إلا العلا . والعلا أو العلاء ، هو اسم الفتى . فالفتى هو : العلاء ، والعلاء هو الفتى . وهو بدل كل ، أو عطف بيان من كلمة : « الفتى » . ولو حذف « إلا » المكررة ما تغير الإعراب ؛ فوجودها وعدمها سيان من هذه الوجهة الإعرابية وحدها - كما شرحنا - .

١- إن كان تكرارها لغير التوكيد في كلام تام موجب فالمستثنيات كلها منصوبة في كل الأحوال ؛ نحو : (ظهرت النجومُ إلا الشمسَ - إلا القمرَ - إلا المريخَ) .

٢- إن كان الكلام تاماً غير موجب والمستثنيات متقدمة على المستثني منه نُصِبَتْ جميعاً ؛ نحو : (ما غاب إلا الشمسَ - إلا القمرَ - إلا المريخَ - النجومُ) .

فإن تأخرت نصبت أيضاً . ما عدا واحداً منها - أى واحد - فيجوز فيه أمران ؛ إما النصب على الاستثناء كغيره ، وإما البدل من المستثني منه ؛ مثل : ما غابت النجومُ ، إلا الشمسُ (بالرفع أو النصب) إلا القمرَ - إلا المريخَ .

٣- إن كان الكلام مفرعاً وجب إخضاع أحد المستثنيات^(١) للحاجة العامل الذى قبل « إلا » ، « الأولى » ، ونصب باقى المستثنيات ، نحو : (ما نبت إلا قمحٌ جيد - إلا شعيراً غزيراً - إلا قصباً قوياً . . .) .

وإذا كانت « إلا » التى جاءت للتكرار تفيد استثناءً جديداً - كما سبق - فلا بد أن يجيء بعدها مستثنى ، ولا بد أن يكون له مستثنى منه . فأين هذا المستثنى منه ؟ أهو المستثنى منه الأول السابق ، أم هو المستثنى الذى قبل « إلا » المكررة مباشرة ، فيكون المستثنى الذى بعدها خارجاً ومطروحاً من المستثنى الذى قبلها مباشرة ؟

وبعبارة أخرى : أين « المستثنى منه » بعد « إلا » المكررة لغير توكيد فى مثل : بكرّ العاملون إلا صالحاً ، إلا محموداً ، إلا حسيناً ؟ فكلمة : « محموداً » مستثنى ثان ، فأين المستثنى منه ؟ أهو : « العاملون » منه الأول ، أم هو « صالحاً » المستثنى الذى قبله مباشرة ؟ .

وكذلك : « حسيناً » مستثنى ثالث . . . فأين المستثنى منه ؟ أهو العاملون أم (محموداً) ، أم ماذا ؟ .

إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض - كهذا المثال - كان المستثنى منه هو الأول حتماً ، وهو هنا : العاملون . أما إذا أمكن استثناء كل واحد مما

(١) ليس من اللازم أن يكون الأول ، وإن كان هو المستحسن .

قبله مباشرة - كالأعداد - فيجوز الأمران ، أى : استثناء كل واحد مما قبله مباشرة ، أو استثناء المجموع من المستثنى منه الأول ؛ ففي مثل : أنفقت عشرة ، إلا أربعة ، إلا اثنين ، إلا واحداً ، يجوز إسقاط المستثنيات كلها من العشرة ، فنجمع أربعة ، واثنين ، وواحداً ، ونطرح المجموع من العشرة ؛ فيكون الباقي الذى أنفق هو ثلاثة . (أى : ١٠ - (٤ + ٢ + ١) = ٣) كما يجوز إسقاط المستثنى الأخير مما قبله مباشرة . ثم نسقط الباقي من المستثنى الذى قبله مباشرة ... ، وهكذا ، فما تبقى آخر الأمر يكون هو المطلوب ، ففي المثال السابق : نطرح ١ من ٢ فيكون الباقي : ١ ثم نطرح ١ من ٤ فيكون الباقي : ٣ ثم نطرح ٣ من ١٠ فيكون الباقي : ٧ وهو المبلغ الذى أنفق .

والأحسن فى الطريقة الثانية جمع الأعداد التى فى المراتب الفردية ، ومنها المستثنى منه الأول ، ثم جمع الأعداد التى فى المراتب الزوجية ، وطرح مجموعها من مجموع الفردية ، فباقي الطرح هو المطلوب .
ويلاحظ أن الطريقتين جائزتان ولكن نتيجهما مختلفة ، ولهذا كان اختيار إحداهما خاضعاً للقرائن ؛ فهى التى تُعين إحداهما فقط مراعاة للمعنى .
على الرغم من صحة استعمال الطريقتين - فالأنسب العدول عنهما فى كل مقام يقتضى وضوحاً فى الأداء ، وسمواً فى التعبير .

* * *

ولو أردنا تلخيص كل ما تقدم من الأحكام الخاصة بكلمة : « إلا » المكررة (١)

(١) وفى أحكام « إلا » المكررة لغير التوكيد يقول ابن مالك :

وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعٌ تَفْرِيعٌ - التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعٌ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِلَا اسْتِثْنَى وَلَيْسَ عَنِ نَصْبِ سِوَاهُ مُعْنَى

(التقدير : إن تكررت « إلا » للتوكيد فدع التأثير بالعامل فى واحد مما استثنى بإلا - مع التفريع .

أى : فى حالة التفريع . . .)

يريد : إذا تكررت « إلا » لغير التوكيد فإن كان الكلام « مفرغاً » ، فاترك واحداً من المستثنيات ليخضع لتأثير العامل الذى فى الجملة السابقة ، وانصب باقى المستثنيات ، فليس عن نصبها غنى ، أى : مفر . ثم انتقل إلى الحالات الأخرى التى ليس فيها تفريع ؛ فقال :

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِمِ - نَصْبِ الْجَمِيعِ احْتِكَامٌ بِهِ وَالتَّزْمِ

يريد فى الحالات التى ليس فيها تفريع - وهى حالة التام الموجب ، وحالة التام غير الموجب - إن =

المفيدة لاستثناء جديد - أى : التى ليست للتوكيد المحض - لكان التلخيص
الموجز هو :

- ١ - إذا تكررت « إلا » لغير التوكيد المحض نُصِبَتْ بعدها المستثنيات فى جميع الأحوال ، وفى مختلف الأساليب ، إلا فى حالة : « التفرغ » فيجب - حتماً - تخصيص مستثنى واحد يخضع فى إعرابه لحاجة العامل ، ونصب ما عداه .
- ٢ - ويجوز فى حالة الكلام التام غير الموجب إذا تأخرت المستثنيات اختيار واحد منها ليكون بدلاً من المستثنى منه الأول ، ويجوز نصبه مع باقىها .

= تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعاً فى مختلف أحوالها . أما إن تأخرت فقال فيها :

وَأَنْصَبِ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِئْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا ؛ كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
كَلِمٌ يَفُؤْا إِلَّا أَمْرٌ إِلَّا عَلَى وَحْكُمِهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

أى : تنصب المستثنيات كلها فى حالة التأخير ؛ فإن كان الكلام تاماً غير موجب ، صح اختيار واحد منها ، وضبطه بما كان يستحقه من الضبط لو لم تتكرر إلا ، وهذا الضبط هو البدلية أو النصب كما وضحه مثاله ؛ وهو : (لم يفؤوا إلا امرؤ إلا على) فيجوز فى « على » الرفع على البدلية من « امرؤ » ، أو النصب . ثم بين أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول . فالتكرار من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول من الخروج مما قبله إثباتاً أو نفيًا .

بق أن نعرف إعراب : (كما لو كان . . .) وقد سبق البيان فى آخر هامش ص ٣٢٥ .

أحكام المستثنى الذى أدواته أسماء^(١) :

(غير ، وسوى ، بلغاتها المختلفة)

من أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح ؛ أشهره : غير ، وسوى (وفيها لغات مختلفة : سَوَى ، سَوَى ، سَوَاء ، سَوَاء) وهذه الأسماء الصريحة - عند استعمالها أداة استثناء - تشترك فى المعنى وفى الحكم .

فأما « غير » - ومثلها نظيراتها - فعناها إفادة المغايرة . . . أى : الدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها فى المعنى الذى ثبت له ، إيجاباً أو نفيًا ؛ فعنى : « أسرع المتسابقون غير سعيد » ، أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين فى هذا الأمر سعيداً ؛ فهو لم يسرع ، فكان مخالفاً ومغايراً لهم أيضاً . وكذلك : « ما ضحك الحاضرون غير صالح » . فالمعنى : أنهم لم يضحكوا ، مغايرين ومخالفين صالحاً فى هذا ، أى : فى عدم الضحك ؛ لأنه ضحك دونهم ، فكان مخالفاً ومغايراً أيضاً . ومثل هذا يقال فى بقية أسماء الاستثناء .

وأما حكم تلك الأسماء فينحصر فى أمرين^(٢) ؛ أولهما : ضبط المستثنى الواقع بعد كل اسم منها ، وطريقة إعرابه .

وثانيهما : ضبط أداة الاستثناء الاسمية ، وطريقة إعرابها ، (لأنها اسم لا بد له من موقع إعرابى ؛ فيكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، على حسب موقعه من الجملة ؛ كشأن جميع الأسماء) .

(١) من هذه الأسماء : بيئد ، وسيجىء الكلام عليها وعلى الفرق بينها وبين « غير » وأخواتها فى : « ا » « من » الزيادة ، ص ٣٤٩ .

(٢) لا بد قبل النظر فى تحقق هذين الأمرين معاً ، من أن يكون الكلام جارياً على ما يقتضيه ويتطلبه أسلوب الاستثناء ؛ بحيث لا يستقيم المعنى إلا على أساس الاستثناء . والسبب فى هذا الشرط أن كل اسم من أدوات الاستثناء الاسمية يصلح فى ذاته لأشياء كثيرة ، منها الاستثناء ، وغيره ؛ فلا يتعين للاستثناء إلا إذا اقتضى السياق ذلك ، وتحققت أركان الاستثناء بوجود المستثنى منه أو بعدم وجوده إن كان الكلام « مفرغاً » فلا بد من النظر لحاجة السياق أولاً -

(أ) فأما ضبط المستثنى وإعرابه فليس له إلا ضبط واحد ، وإعراب واحد ، هو : ضبطه بالجر ، ويعرب « مضافاً إليه » ، إليه دائماً ، — ولا بد أن يكون مفرداً^(١) — والأداة الاسمية هي المضاف . كما في الأمثلة الآتية :

أسرع	المسابقون	غير	سعيد
فرح	الفائزون	غير	واحد
ظهرت	النجوم	غير	نجم

(ب) ما أسرع المسابقون غير سعيد ، أو : غير سعيد .
 ما رأيت الفائزين غير سعيد ، أو : غير سعيد .
 ما نظرت للنجوم غير نجم ، أو : غير نجم .

(ج) ما أسرع . . . غير سعيد .
 ما رأيت . . . غير سعيد .
 ما نظرت . . . لغير سعيد .

ففي كل هذه الأمثلة — وأشابها — لا يكون المستثنى إلامضافاً إليه مجروراً ، مفرداً^(١) ، وأداة الاستثناء الاسمية هي : المضاف .

(ب) وأما ضبط أداة الاستثناء وإعرابها فيختلف باختلاف حالة الكلام ، فحين يكون الكلام تاماً موجباً ، تُنصب على الاستثناء^(٢) كما في « أ » من الأمثلة السالفة ، وكقول الشاعر :

كلّ المصاب قد تمرّ على الفتي وتَهون ، غير شاة الحساد
 وحين يكون الكلام تاماً غير موجب يجوز نصبها على « الاستثناء » ، ويجوز إتباعها للمستثنى منه ؛ كما في « ب » من الأمثلة السالفة ، وكما في قولهم : (أين الأقوال من الأفعال ، فلن تتحقق بالكلام الغايات الجليلة غير بعض منها ، وما أقله ؟)
 وحين يكون الكلام مفرداً تضبط وتعرب على حسب حاجة الجملة . فقد

(١) أ . أي : ليس جملة ولا شبهها .

(٢) في الأخذ بهذا الرأي راحة وسهولة ؛ لأنه يسير في إعرابه إعراب المنصوب من المشتبهات الأخرى . ولأن الاعتراض عليه أخف من الاعتراض على الرأي القائل بإعرابها حالاً «رولة» ، بمعنى : « مغاير » ، وعلى الرأي القائل إنها منصوبة على التشبيه نظرف المكان في الإيهام (انظر الحالة الثانية التي تشمل على ما ألحق بأسماء الزمان المهمة — ص ٣٠٢) ، ولسنا بحاجة إلى الإلتقال بعرض الأدلة ؛ لأنها جدلية محضة ؛ ولا أثر لها في الأمر الهام . وهو : ضبط الكلمة .

تكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرهما ، كما في « ج » من الأمثلة السالفة ، وكقولهم :
لا ينفع المرءَ غيرُ عمله .

يفهم من كل ما تقدم : (أنه يُطَبَّق على كلمة : « غير » — عند ضبط صيغتها الخاصة — كل الأحكام التي تجرى على المستثنى بإلا عند إرادة ضبطه ^(١) بالتفصيلات المختلفة التي سبقت هناك . ولا فرق في هذا التطبيق بين : « غير » و « باقي أخواتها الأسماء ^(٢) » .
لكن بينها وبين أخواتها ^(٣) بعض فروق في نواح أخرى ؛ منها : أن المضاف إليه بعد الأداة « غير » ^(٤) قد يحذف إذا دلت عليه قرينة : مثل : (عرفت خمسين ليس غير ^(٥)) ، أى : ليس غير الخمسين . ولا يصح : عرفت خمسين ليس سوى . لأن « سوى بلغاتها المختلفة واجبة الإضافة لفظاً ومعنى ، ولا يصح قطعها عن هذه الإضافة اللفظية ^(٦) » .

(١) ويجوز بناؤها على الفتح في كل الحالات بشرط أن تكون مضافة إلى مبنى . شأنها في ذلك شأن الأسماء المتوغلة في الإبهام (وقد سبقت الإشارة إلى المراد منها في باب الظرف ص ٣٠٢) ومنها : غير ، ومثل ، وبعض الظروف التي عرضناها . . .) (٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَأَسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ ، مُعْرَبًا بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسْبًا
وَلَيْسُ سَوَى ، سَوَاءٌ — اجْعَلًا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جَعَلًا

(التقدير : استثنى بكلمة : غير ، مجروراً ، أى : مستثنى مجروراً . حالة كون لفظ : « غير » معرباً بمثل ما نسب للمستثنى بإلا . أى : معرباً مثل إعرابه في الحالات المختلفة) . يريد : أن المستثنى « بغير » مجرور دائماً . وأن كلمة « غير » نفسها تضبط بالضبط الذي يكون للمستثنى « بإلا » فيما لو حذفت « غير » ، وحلت محلها : « إلا » وجاء بعد « إلا » مستثناها — كما شرحنا — .
ثم بين أن مثل « غير » في ذلك كلمات أخرى ؛ منها : سوى — سواء . وأن الأصح أنها تشبهها في الاستثناء . وليست ظرفاً إلا عند فريق .

(٣) أما الفرق بين « غير » و « إلا » و « بيِّد » فيجىء في « ب » من ص ٣٤٩ .

(٤) وبعض أدوات سيجيء ذكرها في مكانها الخاص من باب الإضافة ج ٣ .

(٥) يصح ضبط « غير » هنا بأوجه متعددة ؛ منها : البناء على الضم ؛ باعتبارها اسم « ليس » والخبر محذوف ؛ ويكون المضاف إليه محذوفاً مع نية معناه ، والتقدير — مثلاً — : ليس غيرُ الخمسين معروفاً . ويجوز في : « غير » أن تكون مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبنى (وهو : الضمير) في محل رفع اسم « ليس » أيضاً والتقدير : ليس غيرها ، والخبر محذوف كالسابق . ويجوز أن تكون مرفوعة منوثة باعتبارها اسم « ليس » ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينولفظه ولا معناه ، والخبر محذوف أيضاً ، أى : ليس غيرُ . . . ، والتقدير : ليس غيرُ الخمسين معروفاً . ويجوز نصبها مع تنوينها باعتبارها خبر « ليس » واسمها محذوف ؛ والتقدير : عرفت خمسين ليس المعروف غيراً ، أى : غيرها — وسيجىء الكلام على : « غير » في باب الإضافة — ج ٣ م ٩٥ — .

(٦) بيان هذا في مكانه المناسب من باب الإضافة (ج ٣) عند الكلام على : « غير » .

ومنها : أن « غير » لا تكون ظرفاً . أما « سوى » فتقع ظرف مكان في مثل :
« جاء الذى سواك » . عند من يرى ذلك ، ويجعلها صلة الموصول ؛ (لأن الصلة
لا تكون إلا جملة أو شبه جملة) ، والتقدير عنده : جاء الذى استقر فى مكانك
عوضاً عنك ، ثم توسعوا فى استعمال « سواك » ومكانك ، فجعلوهلما - مجازاً -
بمعنى : « عوضك » من غير ملاحظة حلول بالمكان .

ومنها : أن استعمال « غير » فى الاستثناء ليس هو الأكثر ، وإنما الأكثر
أن تكون :

١ - نعتاً لنكرة ؛ فتفيد مغايرة مجرورها للمنعوت ، إما فى ذاته المادية ؛
نحو : (أقبلت على رجل غير^(١) على) ، وإما فى وصف طارئ على ذاته المادية ،
نحو : (خرج البريء من المحكمة بوجه غير الذى دخل به) ، ذلك أن وصف الوجه
مختلف فى الحالتين . . . ، أما ذات الوجه ، ومادته التى يتكون منها ، فلم تتغير .
وكقول الشاعر :

تحاول منى شيمةً غيرَ شيمتى وتطلب منى مذهباً غير مذهبى
« فالشيمة ، أو المذهب » وصف طارئ على الذات ، وأمر عرضي لا حقيق
بها ، وليس جزءاً أساسياً فى تكوينها المادى الأصيل .

٢ - أو نعتاً لشبه النكرة : وهو المعرفة المراد منها الجنس^(٢) ، نحو قوله
تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)
فكلمة « غير » مجرورة ، وهى لذلك نعت لكلمة : « الذين » المراد بها جنس
لأقوام مُعَيَّنِينَ^(٣) ، وليست للاستثناء ؛ إذ لو كانت للاستثناء لوجب نصبها .

(١) ليست هنا أداة استثناء لما هو مقرر من وجوب أن يكون المستثنى منه - فى الأغلب - أمم
من المستثنى ، بحيث يشملها .
(٢) كاسم الموصول ؛ فإنه مبهم باعتبار عينه ، من غير اعتبار صلته معه ؛ فإنها تزيل إبهامه ،
(كما سيجى فى « ج » من ص ٣٥٠)
وتجعلها معيّنات .

(٣) كيف تقع « غير » نعتاً لاسم الموصول وأشباهه مع أنها نكرة وهو معرفة ؟
والجواب : أن منعوتها وحده - من غير الصلة - بمنزلة النكرة ؛ فهى مطابقة له فى التنكير ، أو :
أن إبهامها وتنكيرها ضعيفان - بسبب وقوعها بين ضدين - فهى قريبة من المعرفة ؛ فتقع نعتاً للمعرفة
بالإيضاح الوارد عنها فى ج ٣ باب الإضافة . والرأى الحق هو أن العرب استعملت فى كلامها « غير »
نعتاً للنكرة أحياناً ، وللمعرفة التى تشبهها حيناً ؛ كما فى الآية المعروضة . وتفصيل هذا كله على وجه =

وإذا وقَّعت نعتاً - كما في الحالتين السالفتين - فإنها تكون مؤولة بالمشق ؛ بمعنى :
مغاير (١) .

٣- يلي هاتين في الكثرة أن تقع موقعا إعرابيا آخر مما تصلح له الأسماء
الحامدة ؛ كالمبتدأ في قول الشاعر :

وغير تقيّ يأمر الناس بالتقى طيب يداوى والطبيب مريض

وكالخبر - ومنه خبر النواسخ - في قول الشاعر :

وهل ينفع الفتیان حسنٌ وجوههم إذا كانت الأعمالُ غيرَ حسان

وكالفاعل ونائبه ، والمفعول به . . . و . . . ، وكل هذا قياسى فصيح .

أما «سوى» فالأكثر فيها أن تكون للاستثناء ؛ كالأمثلة السالفة ؛ ولغير
الاستثناء في نحو : سواك متسرع - رأيت سواك متسرعاً - القوة بسوى الحق

مهزومة . . . - لا ينفع سوى الصبر عند معالجة المشكلات ، وكقول الشاعر :

وإذا تباع كريمة أو تُشترى فسواك بائعها ، وأنت المشتري

وقول الآخر :

أترك ليلتي ليس بيني وبينها سوى ليلة ؟ إني إذاً لصبور

وقد تكون نعتاً لنكرة ، أو لشبه نكرة كما تكون «غير» . . . وهكذا (٢) .

* * *

حكم تابع المستثنى «بغير» وأخواتها .

مما يلاحظ أن المستثنى «بغير وأخواتها الأسماء» مجرور دائماً ؛ لأنه «مضاف إليه» .

لكن إذا جاء بعده تابع (٣) له جاز في التابع أمران :

= مناسب - ولا سيما ما يتعلق باكتسابها التعريف من المضاف إليه المعرفة ، أو عدم اكتسابها ، وكذلك
صحة دخول «أل» عليها وعدم صحتها . . . - مُدَوَّن في المرجع السالف (ج ٣ باب الإضافة ، م ٩٣

ص ٢٥ عند الكلام على الحكم السادس من الأحكام المترتبة على الإضافة . . .)

(١) لأن النعت لا يكون - في الأغلب - إلا مشتقاً ، أو مؤولاً به .

(٢) سيجيء في : ه من ص ٣٦١ أن «سوى» قد تكون - أحياناً - بمعنى : (ولا سيما) ؛

طبقاً لليبان الشامل الذي سبق تفصيله في ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦ - باب : «الموصول» .

(٣) سبق أن التواضع أربعة : النعت - العطف - التوكيد - البدل . (وفي إلجز الثالث باب خاص

بكل واحد) .

أحدهما : الجر مراعاة لفظ المستثنى المجرور ؛ نحو : قدمت المنح للفائزين غير محمودٍ وحسن .

ثانيهما : ضبطه بمثل ضبط المستثنى « بإلا » ، لو حذف « غير » وحل محلها : « إلا » . وذلك بأن نتخيل حذف كلمة : « غير » ، ووقوع « إلا » موقعها ، وضبط المستثنى بغير على حسب ما تقتضيه الحالة الجديدة بسبب مجيء « إلا » ، في مكان « غير » ، ثم نضبط تابعه بمثل حركته الجديدة ، في المثال السابق : (قدمت المنح للفائزين غير محمود) - يصير : قدمت المنح للفائزين إلا محموداً ، فصار المستثنى منصوباً مع « إلا » بعد أن كان مجروراً مع الأداة : « غير » ، فيصح في تابعه أن يكون منصوباً مع كلمة « غير » أيضاً ، على تخيل « إلا » المقدر والملاحظة ، وأن المستثنى بها - على فرض وجودها في الكلام - منصوب ؛ فنقول : قدمت المنح للفائزين غير محمود ، وحسن أو : غير محمود وحسناً ؛ بافتراض أن كلمة : « محمود » مجرورة في ظاهرها ؛ لأنها مستثنى للأداة « غير » ، ومنصوبة في التقدير والتوهم ؛ لأنها مستثنى للأداة : « إلا » المقدر ، ولهذا يصح النصب والجر في كلمة : « ضرب » من قول الشاعر :

ليس بيني وبين قيس عتابٌ غير طعن الكلبى ، وضرب الرقاب

ومثل : ما جاء الفائزين غير محمودٍ وحسن ، أو : حسناً ، أو : حسنٌ ؛ لأننا لو وضعنا الأداة : « إلا » مكان الأداة « غير » لجاز في المستثنى ، الذى كان مجروراً بعد « غير » أمران بعد مجيء « إلا » هما النصب على الاستثناء ، والرفع على البدلية ، هكذا : ما جاء الفائزون إلا محموداً - أو محمودٌ ، فيجوز في تابعه الأمران : النصب والرفع ؛ وهذا يجرى أيضاً في تابع المستثنى بكلمة : « غير » التى تجيء في مكان : « إلا » فيجوز فيه الأمران زيادة على جره . ومعنى هذا أن كلمة « حسن » وهى المعطوفة في المثال السالف ، يجوز فيها الجر ، والنصب ، والرفع . والنحاة يسمون الضبط الناشئ من التخيل السالف : « الإعراب على التوهم » (١) أو : « على المحل » وهو مقصور - في باب الاستثناء - على المستثنى « بغير » وأخواتها الأسماء . ولا يجوز في غيرها . ومع جوازه المشار إليه يحسن أن بعد عنه ، وعن التوهم عامة ؛ حرصاً على أهم خصائص اللغة ، وتمسكاً بسلامة البيان .

(١) انظر البيان في رقم ٣ من هامش ص ٤٣١ وله إشارة في رقم من ص ٥٢٤ .

زيادة وتفصيل :

(١) من أخوات « غير » الاستثنائية كلمة بمعناها ، هي : « بَيْدَ »^(١) وقد يقال فيها : « مَيْدَ » ، ولكنها تختلف عن « غير » في أمور :

منها : ملازمة « بيد » للنصب دائماً ، على اعتبارها حالا مؤولة ، بمعنى : « مغاير » ، أو على اعتبارها منصوبة على الاستثناء ؛ فلا تكون صفة ، ولا تكون مرفوعة ، ولا مجرورة ، ولا تكون منصوبة إلا على الاعتبار السابق .

ومنها : أنها لا تكون أداة استثناء إلا في الاستثناء المنقطع .

ومنها : أنها مضافة دائماً إلى مصدر مؤول من : « أنّ وعمولها » . ولا يجوز قطعها عن الإضافة .

ومن الأمثلة : فلان غنيّ ، بَيْدَ أنه جشعٌ ، وأخوه فقير بَيْدَ أنه عزيز النفس .

(ب) تختلف الأداتان « غير » و « إلا » في أمور^(٢) ؛ أهمها :

١ - أن كلمة : « غير » لا يقع بعدها الجُمْل ؛ لأنها اسم لا يضاف إلا للمفرد .

أمّا « إلا » فيقع بعدها المفرد والجمل بنوعيهما الاسمية والفعلية ، (وقد سبق^(٣) القول بأنه لا داعي للأخذ بما اشترطه بعض النحاة لوقوع الجمل بعدها ، وهو : (ألا يكون الاستثناء متصلاً ، وأن يكون الكلام مفرغاً - وأن يكون الفعل في الجمل الفعلية إما مضارعاً ، نحو : ما النبيل إلا يعمل الخير ، وإما ماضياً مقترناً بالحرف « قد » نحو : ما النبيل إلا قد قام بالواجب ، وإما ماضياً مسبوقاً بماض آخر قبل « إلا » ، نحو : ما أرسلت رسالة إلا تمنيت أن ترضى صاحبها . وقول الشاعر :

(١) وهي التي سبقت لها الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٣٤٣ .

(٢) سبق (في ص ٣٤٥) بيان الفوارق بين « غير » وأخواتها الأخرى .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٣٣٢ البيان والإيضاح .

بطور سيناء - كرم ، ما مررت به إلا تعجبت ممن يشرب الماء
فالظاهر أن ماسبق ليس بالشروط المحتومة، وإنما هو البادى فى الصور الكثيرة^(١).

٢- يجوز أن يقال : عندى درهم غير جيد ، على النعت ، ولا يجوز :
عندى درهم إلا جيد - لأن الكثير فى وقوع « إلا » نعتاً أن يكون ذلك فى أسلوب
يصح فيه الاستثناء . وهنا لا يصح الاستثناء ؛ لمخالفته الكثير^(٢) . . .

٣- يجوز أن يقال : قام غير واحد . ولا يجوز : قام إلا واحد ؛ لأن حذف
المستثنى منه لا يكون فى الكلام الموجب .

٤- يجوز أن يقال : أقبل الإخوان غير واحد وزميلة ، أو زميلة ، بجر
« زميلة » مراعاة للفظ المعطوف عليه ، أو نصبها حملاً على المعنى المتخيل - كما
شرحناه ، وأبدينا فيه رأينا من قبل^(٣) - ولا يجوز مع « إلا » تخيل سقوطها ،
وإحلال « غير » محلها . . .

٥- يجوز أن يقال : ما جئتك إلا ابتغاء علمك ، ولا يجوز مع الأداة :
« غير » إلا الجر ، أى : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك ؛ لأن المفعول لأجله يجب
أن يكون مصدرأ . و « غير » ليست مصدرأ .

(ح) قد يقتضى المعنى أن تخرج « إلا » عن الحرفية ، وعن أن تكون أداة
استثناء ، لتكون اسماً بمعنى : « غير » وتعرب صفة - بشرطين^(٤) .

أولهما : أن يكون الموصوف نكرة أو ما يشبهها من معرفة يراد بها الجنس
- كما سبق^(٥) - مثل المعرف بأل الجنسية . . .

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٢ البيان والايضاح .

(٢) يوضح هذا ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٣ . وما سيجىء فى « ج » .

(٣) ص ٣٤٧ و ٣٤٨ - عند الكلام على تابع المستثنى بـ « غير » .

(٤) زاد بمض النحاة شرطاً ثالثاً ؛ هو : أن تكون فى الأسلوب الذى تقع فيه نعتاً صالحة لأن
تكون للاستثناء . والتحقيق أن هذا الشرط مردود بدليل أن سيبويه يمثل لها بقوله : (لو كان معنا رجل
إلا زيد هلكتنا) بل إن المبرد يصرح - فى أحد رأيه - بأن سيبويه يشترط ألا تكون صالحة للاستثناء ،
ويذكر مثاله السالف . فالصحيح أن هذا الشرط مرفوض - كما تقدم - .

(٥) انظر رقم ١ و ٢ من ص ٣٤٦ .

وثانيهما : أن يكون جمعاً أو شبه جمع ، والمراد بشبه الجمع : ما كان مفرداً في اللفظ ، دالاً على متعدد في المعنى ؛ مثل : كلمة « غير » . . . في نحو : جاء غير الغريب . فغير الغريب - وأشباهه - متعدد حتماً^(١).

فمثال « إلا » الواقعة صفة لجمع حقيقي هو نكرة حقيقية : (سينهزم الأعداء ، فقد خرج ملاقاتهم جيش كبير ، إلا القوادُ والرماةُ) . فلا يصح أن تكون « إلا » هنا حرف استثناء ؛ خشية أن يفسد المعنى ؛ إذ الاستثناء - كما شرحنا أول الباب - يقتضى أن يكون المعنى هنا : خرج ملاقاتهم جيش كبير طرحنا ونقصنا منه القواد والرماة . ولا يُعقل أن يخرج جيش كبير دون قواده ورماته .

ومثل : (تتسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة إلا المحاضر) ، فهي هنا - كما في المثال السابق - بمعنى : غير ، ولا يصح أن تكون بمعنى « إلا » الاستثنائية ؛ لثلاثاً يترتب على ذلك أن يكون المعنى : تتسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة طرحنا ونقصنا منهم المحاضر ، إذ لا يعقل أن تتسع قاعة المحاضرة للسامعين ، ولا تتسع للمحاضر ، فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضرة من ليس له مكان عندهم ، ومثل هذا قوله تعالى : (لو كان فيهما^(٢) آلهة إلا الله لفسدتا) ، فلو كانت « إلا » حرف استثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهة ، ليس من ضمنها الله لفسدتا . (أى : لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله ، لفسدتا) ، وهذا معنى باطل ؛ إذ يوحى بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يخرج ولم يطرح . وهذا واضح البطلان . بخلاف ما لو كانت « إلا » اسماً بمعنى : « غير » ، نعتاً للنكرة قبلها ، فإن المعنى يصح ويستقيم .

ومثال : « إلا » الاسمية الواقعة نعتاً لشبه الجمع الذى هو نكرة حقيقية أن تقول للخائن : غيرك إلا الخائن يستحق الضحك ، فكلمة « إلا » اسم بمعنى : « غير » ولا تصلح أن تكون استثناء ؛ لثلاثاً يكون المعنى : غيرك من الخائنين يستحق

(١) ومن الشرطين السالفين تنشأ صور أربع : (أن يكون الموصوف جمعاً حقيقياً ونكرة حقيقية) - (وأن يكون شبيهاً بالجمع ونكرة حقيقية) - (وأن يكون جمعاً حقيقياً وشبيهاً بالنكرة الحقيقية) . وللصور الثلاث السالفة أمثلة معروضة . (أما الرابعة : فإن يكون شبيهاً بالجمع ، شبيهاً بالنكرة ، كالمفرد المعروف بأل الجنسية) .

(٢) في السماء والأرض .

الصفح إلا الخائن ، وفي هذا تناقض ظاهر . أو غيرك من الأبناء مطروحاً وخارجاً منهم الخائن يستحقون الصفح . والخائن ليس من الأبناء ، ولا علاقة له بهم حتى يُستثنى منهم^(١) . فإذا جعلنا : « إلا » بمعنى : « غير » صح المعنى واستقام وتعرب صفة لكلمة « غير » الأولى ، ولا يصح أن تكون حرف استثناء لفساد المعنى وتناقضه . . .

ومثالها نعتاً للجمع الحقيقيّ الشبيه بالنكرة : يَخشى عقابَ الله العصاةُ إلا الصالحون ، فالعصاة شبه نكرة لوجود « أل »^(٢) الجنسية . و« إلا » بمعنى « غير » صفة . ولو كان حرفاً لفسد المعنى ؛ إذ يكون : يخشى عقابَ الله العصاةُ ، والصالحون لا يخشونه .

أما شبه الجمع الشبيه بالنكرة فكالمفرد المعرف « بأل الجنسية » نحو : الرجل إلا المريض يحتمل الأثقال .

وإذا كانت « إلا » الاسمية نعتاً فكيف نعربها ؟ أتكون هي — وحدها — النعت : مباشرة ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، بحركات مقدرة على آخره . على حسب المنعوت ، وبعدها ما أضيفت إليه مجروراً ؟ أم تكون هي النعت — أيضاً — ، مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، على حسب المنعوت ، ولكن صورتها كصورة الحرف ، فالحركات لا تقدر عليها ، وإنما تنتقل إلى المضاف إليه الذي بعدها مباشرة ؛ فتكون « إلا » نعتاً مضافاً ، واللفظ بعدها هو المضاف إليه ، وهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الحركة المنقولة إليه من « إلا » ؟ .

رأيان ، كلاهما معيب ، معترض عليه . ولكن أولهما : أقرب إلى القبول ، ومن الخير ألاّ نلجأ في أساليبنا إلى استعمال « إلا » الاسمية ما استطعنا لذلك سبيلاً .

(١) ولا يصح هنا جعل الاستثناء منقطعاً ؛ لعدم وجود نوع من العلاقة أو الارتباط بين المستثنى والمستثنى منه . (طبقاً لما يقتضيه الاستثناء المنقطع ، كما سبق في ص ٣١٨ و ٣٣٤) .

(٢) سبقت أحكامها مفصلة — ولا سيما من ناحية أثرها في التعريف والتنكير — في ج ١

المسألة ٨٣ :

أحكام المستثنى الذى أدواته أفعال خالصة^(١) ،

والذى أدواته تصلح أن تكون أفعالا وحروفاً^(٢)

(١) فأما الأدوات التى هى أفعال خالصة فتتخصص فى فعلين ناسخين^(٣) جامدين ؛ هما : « ليس » و « لا يكون » . (بشرط وجود « لا » النافية قبل هذا الفعل المضارع ، الذى للغائب ، دون غيرها من أدوات النفي : ولا يصلح من أفعال « الكون » أداة للاستثناء إلاّ هذا المضارع الجامد . الدال على الغائب المنفى بالأداة : « لا ») ؛ مثل : زرعت الحقول ليس حقلاً ، أو : زرعت الحقول لا يكون^(٣) حقلاً . ومثل : ما تركت الكتب ليس كتاباً ، أو لا يكون كتاباً

وحكم المستثنى بهما وجوب النصب ، باعتباره خبراً لهما ؛ لأنهما فعلان ناسخان جامدان ، من أخوات : « كان »^(٤) - كما سبق - . أما الاسم فضمير مستتر وجوباً

(١ و ١) المراد بالأفعال الخالصة هنا : الكلمات التى لاتستعمل إلا فعلا . وإذا كانت أداة الاستثناء فعلا - خالصاً ، أو غير خالص - وجب أن يكون جامداً ، وأن يكون الكلام تاماً متصلاً ؛ موجباً أو غير موجب ؛ فلا تصلح الفعلية للاستثناء المنقطع ، ولا المفرغ - كما سيجىء هنا - (وقد نص « الصبان ، والخضرى » على هذا عند الكلام على الاستثناء بالأدوات الفعلية ، وكذلك صاحب « المفصل » ص ٧٧ ج ٢) وسبقت الإشارة له فى رقم ١ من هامش ص ٣١٧ .

(٢) أحكامها الخاصة بالنسخ مدونة فى باب « النواسخ » - ح ١ م ٤٢ .

(٣) الفعل هنا مضارع زمنه للحال ، أو للاستقبال ؛ فيبدو غريباً متناقضاً مع الفعل الماضى قبله فى هذا المثال أو ما يشبهه . وقد قالوا إن المراد : لا تعد ولا تحسب حقلاً ؛ فلا منافاة بين زمن المضارع والماضى على هذا التفسير . ومثل هذا يقال فى الفعل : « ليس » إذا سبقه الماضى الصريح ، مع أن « ليس » لئنى المعنى فى الزمن الحالى ، أو يقال : إنه لئنى المعنى فى الزمن الحالى عند عدم قرينة تعيينه للماضى الخالص - كالتى هنا - أو تعيينه للمستقبل ؛ على الوجه المبين فى مكانه المناسب ج ١ ص ٤١١ م ٤٢ باب « كان » وأخواتها .

(٤) إذا كان المستثنى ضميراً منصوباً وجب فصله ؛ نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، أو لا يكون إياه ، لما تقدم (فى ج ١ م ٢٠٠ ص ٢٤٧ - باب : الضمير) من أن « ليس ولا يكون » فعلين للاستثناء ، ناسخين أيضاً ؛ فلا يجوز : « ليسه ولا يكونه » كما لا يجوز : « إياه » ، فكما لا يقع الضمير المتصل بعد « إلا » - لا يقع بعد ما هو بمعناها . - لكن انظر رقم ٥ من هامش ص ٣٥٨ - .
النحو الوافى - ثان

تقديره : هو؛ يعود على « بعض » مفهوم من « كل » يرشد إليه السياق ، ويدل عليه المقام ضمناً^(١) ؛ فمعنى « زرعت الحقول ليس حقلاً » : ليس هو من المزروع ؛ أى : ليس بعض الحقول المزروعة حقلاً . فالمزروع « كل » استثنى^(٢) بعضه . وإذا كانت أداة الاستثناء فعلاً خالصاً وجب أن يكون الاستثناء تاماً متصلاً ، موجباً أو غير موجب ؛ فلا بد في هذا النوع من الاستثناء أن يجمع أمرين : وهما : « التام والاتصال » كما في الأمثلة المذكورة وتعرب الجملة المشتملة على الناسخ واسمه وخبره في محل نصب حالاً^(٣) ، أو تعتبر جملة استثنائية لا محل لها من الإعراب ، ولا علاقة لها بما قبلها من الناحية الإعرابية فقط ؛ أما من الناحية المعنوية فيبينهما ارتباط^(٤) .

(ب) وأما الأدوات التي تكون أفعالاً تارة ، وحروفاً تارة أخرى - فهي ثلاثة : عدا - خلا - حاشا (وفي الأخيرة لغات^(٥) أشهرها : حاشأ - حشأ - حاش . . .) . ومعنى كل أداة من هذه الأدوات الفعلية : « جاوز » . ويتعين عند استعمالها أفعالاً أن يكون الاستثناء بها تاماً متصلاً ، موجباً أو غير موجب ؛ كالشأن في جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالاً ؛ فإنها لا تصلح للمفرغ ، ولا المنقطع .

١ - فإن تقدمت على كل منها « ما » المصدرية وجب اعتبارها أفعالاً ماضية خالصة - ولا تكون هنا إلا ماضية جامدة ؛ (فهي جامدة في حالة استعمالها أدوات استثناء) ، مثل : أحب الأدباء ما عدا الخدّاع - وأقرأ الصحف ما خلا

(١) الكلام على مرجع الضمير في ج ١ ص ١٨١ م ١٩ .
(٢) إذا لم يكن في الكلام فعل ملفوظ أو مشتق يشبهه في الإرشاد إلى ما يرجع إليه الضمير ، أمكن تصيده من فحوى العبارة ؛ ففي مثل : القوم إخوتك ليس علياً - يكون التقدير : ليس هو علياً ؛ أى : ليس المنتسب إليك بالإخوة عالياً .

(٣) ولا تجيء « قد » المشروطة - عند كثير من النحاة - في الجملة الماضية المثبتة الواقعة حالاً ؛ لأن هذا الشرط في غير الجمل الماضية التي أفعالها جامدة ، ومنها الأفعال الواقعة في الاستثناء ، مثل : ليس خلا - عدا - حاشا (كما سيجيء في آخر رقم ٢ من هامش ص ٣٩٩) لهذا لا يصح مجيء « قد » هنا .

(٤) يصح إعراب آخر على اعتبار مخالف لما سبق . والبيان يجيء في الزيادة والتفصيل ص ٣٥٨ .

(٥) ولها أنواع تجيء في ص ٣٦٠ .

التافهة ، وأشاهد تمثيل المسرحيات ما حاشا السوقية . غير- أن تقدم « ما » المصدرية على « حاشا » قليل ؛ حتى قيل إنه ممنوع . ويحسن الأخذ بهذا الرأي .

وحكم المستثنى في الصور السالفة التي تتقدم فيها « ما » المصدرية وجوب النصب ، باعتباره مفعولاً به لفعل الاستثناء المذكور في الجملة ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » ، يعود على « بعض » ، مفهوم من « كل » يدل عليه المقام - كما سبق - أمّا المصدر المؤول من « ما » المصدرية والجملة الفعلية التي بعدها^(١) ، فهو في محل نصب حال^(٢) مؤولة بالمشق ، أو ظرف زمان . والتقدير على الأول : (أحب الأدباء مجاوزين الخداع . . . - مجاوزة التافهة . . . - مجاوزة السوقية) .

والتقدير على الثاني : (وقت مجاوزتهم الخداع . . . - وقت مجاوزتها التافهة . . . - وقت مجاوزتها السوقية^(٣)) . . . وكلا التقديرين حسن ، ولا يكاد يختلف في الدلالة عن الآخر .

٢- أما إذا لم تتقدم « ما » المصدرية على الكلمات الثلاث السابقة فيجوز اعتبارها أفعالاً ماضية جامدة تنصب المستثنى ، مفعولاً لها ، وفاعلها ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » - كما سلف - والجملة في محل نصب حال ، أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

ويجوز اعتبار الكلمات الثلاث حروف جر أصلية ، والمستثنى مجرور بها ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما أو بما يشبهه . أو أنها ليسا في حاجة - إلى تعلق . على اعتبار الثلاثة حروف جر شبيهة بالزائد^(٤) ،

(١) فعل الاستثناء جامد لا يدخل بنفسه في صياغة المصدر المنبسك ؛ وإنما يدخل الفعل الذي بمعناه ؛ وهو جاوز . هذا ، والحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا على هذه الأفعال ؛ لأنها مستثناة من القاعدة السالفة ، أو لأنها متصرفة في أصلها - وقد أشرنا لهذا في ج ١ م ٢٩ .

(٢) الحال هنا جائزة ، بالرغم من أن الحال لا تكون مصدرأ مؤولا ؛ لاشتغالها على ضمير يجعلها معرفة . ولكنها هنا معرفة مؤولة بالنكرة ، أى : مجاوزين - مثلاً - (كما سيحى في : « ه » من ص ٣٧١ ورقم ٥ من هامشها)

(٣) طريقة صوغ المصدر المؤول من « ما » وصلتها وكل ما يتصل بها - مدونة في ج ١ ص ٢٩٦ م ٢٩ آخر باب الموصول .

(٤) - كما سيحى في ص ٤٥٢ - ولا داعى للأخذ بهذا الرأي ، لأنه معقد ، وحجة صحابة واهية .

(وحرف الجر الشبيه بالزائد لا يحتاج إلى تعليق) ، ففي الأمثلة السابقة يجوز :
 أحب الأدباء عدا الخداع ، أو : الخداع - وأقرأ الصحف خلا التافهة ، أو
 التافهة - وأشاهد تمثيل المسرحيات حاشا السوقية أو السوقية . فكلمات :
 (الخداع ، التافهة ، السوقية) - يجوز في كل منها النصب ، فيكون مستثنى
 مفعولاً به ، والعامل فعلاً ماضياً جامداً . ويجوز فيها الجر والعامل حرف جر^(١) . . .

وقد وردت أمثلة مسموعة وقعت فيها « ما » قبل الكلمات الثلاث :
 (خلا - عدا - حاشا) ووقع فيها المستثنى مجروراً ؛ وهي أمثلة شاذة لا يصح

(١) « ملاحظة » - قالوا إنما يجوز الأمران - النصب والجر - بعد تلك الأفعال الثلاثة في غير
 الحالة التي يكون المستثنى بهيئة المتكلم . فإن كان المستثنى بها ضميراً للمتكلم (الياء) ولم توجد « ما »
 المصدرية تَمَيِّن اعتبار الأداة حرف جر إن لم يوجد قبل ياء المتكلم نون الوقاية ؛ نحو : أطال الخطباء
 حاشاي ، أو : عداي ، أو خلای . والمستثنى مبني على الفتح في محل جر . ولا يصح هنا اعتبار الأداة
 فعلاً ينصب المستثنى (الياء) إذ لو كانت الأداة فعلاً لوجب - على المشهور - الإتيان بنون الوقاية قبل
 ضمير المتكلم « الياء » (تطبيقاً لما سبق في باب الضمير ، ج ١ ص ١٩٢ م ٢١) ، بخلاف ما لو
 قلنا : حاشاي ، أو عداي ، أو خلای ؛ حيث يجب اعتبار الأداة فعلاً محضاً ، والياء مفعول به ، بسبب
 وجود نون الوقاية التي تلزم آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ؛ طبقاً للرأى الغالب .

هذا كلامهم . وهو مدفوع بأن نون الوقاية إنما تجيء في آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم لتقيه
 وتحفظه من الكسر الذي يجيء في آخره لمناسبة الياء التي تلتحق بآخره . ولما كانت هذه الأدوات لا يلحقها
 الكسر عند اتصالها بالياء امتنع الداعي لجيء نون الوقاية مجيئاً حتمياً ، وصار الاستغناء عنها جائزاً ؛
 فيصح أن يقال : حاشاي ، أو : عداي ، أو خلای . . . وفي هذه الصور يصح اعتبار الأداة فعلاً
 أو حرفاً ، لعدم وجود ما يعينها لأحدهما دون الآخر .

نعم ، لو قلنا : حاشاي ، أو : عداي ، أو : خلای . . . لكان وجود نون الوقاية - وجودها هنا
 جائز لا واجب ، كما أسلفنا - مرجحاً قوياً لا اعتبار الأداة فعلاً ، لكثرة هذه النون في الأفعال . . . وقلتها
 في الحروف ؛ مثل : ميني وعيني . . .

وفيما سبق من أدوات الاستثناء التي تكون أفعالا فقط ، أو : التي تصلح لأن تكون أفعالا
 وحرفاً يقول ابن مالك ، وقد خلطها :

وَأَسْتَشَنُ - نَاصِباً - « بِلَيْسٍ وَخَلَا » « وَبِعَدَا » ، « وَبِيَكُونُ » بَعْدَ : « لَا »

أى : استثنى بالأدوات التي ذكرها ، (وهي : ليس - خلا - عدا - يكون ؛ بشرط وقوع « يكون »
 بعد « لا » النافية) . ناصباً المستثنى بها ، وفي هذه الحالة التي تنصب فيها المستثنى يتعين أن تكون أفعالا
 خالصة . ثم أردف قائلا :

وَأَجْرُرُ بِسَبَابِقِي « يَكُونُ » إِنْ تَرَدُّ وَبِعَدَ : « مَا » انصَبَ ، وَأَنْجَرَارُ قَدْ يَرُدُّ =

القياس عليها . وقد أولها النحاة ليصححوها ؛ فقالوا : إن « ما » التي وقعت قبلها ليست مصدرية ، ولكنها زائدة .

ولا خير في هذا التأويل ، لأن العربي الذي نطق بتلك الأمثلة لا يعرف « ما » المصدرية ، ولا الزائدة . ولا شيئاً من هذه المصطلحات النحوية التي ظهرت أيام تدوين العلوم ، وجمعها ، وتأليفها ولا شأن له بها . هذا إلى أن التأويل السابق — كشأن كثير من نظائره — قد يُخضع لغة قبيلة ولمجتها لأخرى تخالفها من غير علم أصحابها . وهذا غير سائغ ؛ كما أشرنا مراراً .

= يقول : جر المستثنى بالأداتين السابقتين على « يكون » . إن شئت ؛ — وهما : « خلا وعدا » — وإن شئت فانصبه بعدهما ويكون النصب واجبا حين تسبقهما . « ما » ولم يذ كر نوع « ما » وأنها المصدرية . ثم أشار إلى رأى ضعيف مردود ؛ هو أنها قد يجزان المستثنى أحيانا مع وجود : « ما » قبلهما — على اعتبارها زائدة — وأوضح بعد ذلك أنهما في حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفي جر ، وأنهما في حالة نصبه يعتبران فعلين :

وحيثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ

(ويلاحظ أنه أدخل « الفاء » على جملة : « هما حرفان » تنزيلا للظرف : « حيث » منزلة الشرط على الوجه الذي شرحناه في موضعه المناسب ص ٢٧٤ « و » و ٢٨٧ وهامشها) . أو على اعتبار : « حيث » شرطية بغير اتصافها « بما » الزائدة ، تبعاً لرأى الكوفيين ،

أما الظرف : « حيث » فتعلق بعامل معنوي ، هو : الإسناد (أى : بالنسبة الواقعة بين ركني جملة) تطبيقاً لما دونوه من أن شبه الجملة يتعاقب بما في الجملة من فعل أو غيره مما يصح التعلق به ، فإن لم يوجد ما يصلح فقد يتعلق بالنسبة (الإسناد) وذلك كالنسبة المأخوذة من قول ابن مالك « فهما حرفان » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة . أى تثبت حرفيتهما حيث جرا . . . — وسيجيء إشارة لهذا في باب حروف الجر عند الكلام على التعلق في رقم ٢ من هامش ص ٤٤١ كما سيجيء في ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٥١ إشارة لإجراء الظرف مجرى الشرط — .

ثم بين أن الأداة : « حاشا » شبيهة بالأداة : « خلا » في كل أحكامها . لكن لا تجيء : « ما » قبل : « حاشا » وأن فيها لغات أشهرها « حاش » ، « حششا » ، حيث يقول :

وَكَخَلَا : حَاشَا ، وَلَا تَصْحَبُ « ما » وقيل : « حَاش » ، « وَحَشَا » ؛ فاحْفَظْهُمَا

زيادة وتفصيل :

(١) هل تقع الجملة المكونة من فعل الاستثناء وفاعله نعمًا ؟ .

ننقل هنا رأيين مفيدين ، وإن كان بينهما نوع تعارض . . .

أولهما : ما جاء في الهمع (١) ونصه (٢) :

(« من أدوات الاستثناء : « ليس » ، « ولا يكون » ، — وهذه هي الناقصة ، وليست أخرى ارتُجلت للاستثناء — وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما ، والاسم ضمير مستتر ، لازم الاستتار — كما تقدم هنا (٣) ، وكذلك في مبحث الضمير (٤) — نحو : قام القوم ليس محمداً ، وخرج الناس لا يكون علياً . ولفظ : « لا » قيدٌ في كلمة : « يكون » فلو نفيت بما ، أو : لم ، أو : لمّا ، أو : لن . . . لم تقع في الاستثناء . ومن شواهد « ليس » قول الشاعر :

عددت قومي كعديد الطيسِ إذ ذهب القوم الكرام ليسى (٥)

وقوله عليه السلام : يُطَبِّعَ المؤمن على كل خلق ، ليس الحياة والكذب .

« وقد يوصف بـ « ليس ، ولا يكون » ، حيث يصح الاستثناء ؛ بأن يكون — أى : المستثنى منه — نكرة منفية (٦) . قال ابن مالك : أو معرفاً بلام الجنس . نحو : ما جاءني أحد ليس محمداً ، وما جاءني رجل لا يكون بشراً . وجاءني القوم ليسوا إخوانك . قال أبو حيان : ولا أعلم في ذلك خلافاً ، إلا أن المنقول هو اختصاصه بالنكرة ، دون المعرف بلام الجنس .

« ولا يجوز في النكرة المؤنثة : نحو : أتتني امرأة لا تكون فلانة ، إذ لا يصح الاستثناء منها ، ولا في المعرفة ؛ نحو جاء القوم ليسوا إخوانك . بل يكونان في موضع نصب على الحال .

(١) ج ١ ص ٢٣٣ . (٢) مع بعض تيسير في بضع كلمات .

(٣) في ص ٣٥٣ . (٤) ج ١ م ١٨ ص ٢٠٧ .

(٥) قد وقع المستثنى هنا ضميراً متصلاً يخالف الأكثر الذي سبق حكمه — في رقم ٤ من هامش ٣٥٣ —

(٦) ولا بد أن تكون أعم من المستثنى ؛ يمكن استثناءه منها — كما هو معلوم .

« وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له ؛ فيبرز (١) ؛ نحو : ما جاءتني امرأة ليست أو لا تكون فلانة ، وما جاءني رجال ليسوا زيدا ، أو نساء لسن الهندات .
 « قال السيرافي : أجازوا الوصف « بليس ، ولا يكون » لأنهما نص في نفي المعنى عن الثاني . وهذا معنى الاستثناء ، وليس ذلك في « عدا وخلا » ، إلا بالتضمن ، فلم يوصف بهما ؛ لأنهما ليسا موضعى جحد ؛ فلا يقال : ما أتني امرأة عدت هنداً ، أو : خلت دعداً (٢) ا هـ . همع - بتيسير بعض الألفاظ .
 ثانيهما : ما جاء في المفصل (٢) ونصه :

(قد يكون : « ليس ، ولا يكون » وصفين لما قبلهما من النكرات ، تقول : أتني امرأة لا تكون هنداً ، فموضع « لا تكون » رفع ؛ بأنه وصف لامرأة . وكذلك تقول في النصب والجر : رأيت امرأة ليست هنداً ، ولا تكون هنداً ، ومررت بامرأة ليست هنداً ، ولا تكون هنداً .

« ولا يوصف « بخلا وعدا » كما وصف بـ « ليس ، ولا يكون » فلا تقول : أتني امرأة خلت هنداً ، وعدت جُملاً . وذلك أن : « ليس ولا يكون » لفظهما جحد ، فخالف ما بعدهما ما قبلهما ؛ فجريا في ذلك مجرى « غير » ، فوصف بهما كما يوصف « بغير » . وأما « خلا وعدا » فليسا كذلك ، وإنما يستثنى بهما على التأويل ، لا لأنهما جحد . ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهيم منهما مفارقة الأول ، فاستثنى بهما لهذا المعنى ، ولم يوصف بهما ؛ لأن لفظهما ليس جحداً ؛ فليس جارياً مجرى « غير » ا هـ .

ويلاحظ : أن صاحب « المفصل » لم يقيد وقوعهما نعتاً بالموضع الذي يصلحان فيه للاستثناء ، كما قيده صاحب الهمع ، وأن الأمثلة التي ذكرها صاحب المفصل صالحة للنعت هي التي نص صاحب الهمع على عدم صلاحها نعتاً . فكيف ذلك ؟ .

لا مفر من إعراب الجملة الفعلية في هذه الأمثلة نعتاً خالصاً لا يصلح للاستثناء ؛ لأن النكرة التي قبل الفعلين ليست عامة ؛ فلا تصلح « مستثنى منه » يتسع لإخراج المستثنى فالجملة نعت محض - كالأشأن في كل الجمل الواقعة بعد

النكرات المحضة - وبهذا يتلاقى الرأيان ويتفقان .

(ب) ليست : « حاشا » مقصورة على الاستثناء ؛ وإنما هي ثلاثة أنواع :

أولها : الاستثنائية ؛ وهي فعل ماض جامد ، وقد سبق ما يختص بها ^(١) .

وثانيها : أن تكون . فعلا ماضياً متعدياً متصرفاً ؛ بمعنى « استثنى » ، مثل : (حاشيت مالَ غيبي أن تمتد له يدي - حين نتخير موضوعات الكلام نحاشي الموضوعات الضارة - إذا دعوتَ لحفل فحاشٍ من لا يحسن أدب الاجتماع) ^(٢) .

ثالثها : أن تكون للتنزيه وحده ^(٣) أى : للدلالة على تنزيه ما بعدها من العيب ^(٤) وهي اسم مرادف لكلمة : « تنزیه » التي هي مصدر : نزه . وتُنصب « حاشاً » هنا على اعتبارها مصدراً قائماً مقام فعل من معناه ، محذوف وجوباً ، ويعنى هذا المصدر عن النطق بفعله المحذوف ^(٥) ؛ نحو : حاشاً لله ، أى : تنزيهاً لله من أن يقرب منه سوء . فكلمة : « حاشاً » - بالتنوين - مفعول مطلق ، منصوب بالفعل المحذوف وجوباً ، الذي من معناه ، وتقديره : « أنزه » . والجار والمجرور متعلقان بها . ويصح أن يقال فيها : حاشَ الله ، بغير تنوين ؛ فتكون « حاشَ » مفعولاً مطلقاً ، ولكنه مضاف ، واللام بعده زائدة ^(٦) ، وكلمة « الله » مضاف

(١) في ص ٣٥٤ .

(٢) إذا كانت فعلاً ماضياً متصرفاً كهذا النوع ، فإن ألفها الأخيرة تكتب ياء- ، هكذا : « حاشى » . بخلافها في النوعين الآخرين ؛ فتكتب ألفاً .

(٣) أى : التنزيه الخالص الذى لا يشوبه معنى آخر ؛ كالأستثناء أو غيره ؛ ذلك أن « حاشا » الاستثنائية والمتصرفة - لا تخلوان من تنزيه ؛ ولكنه مختلط بمعنى آخر .

(٤) وهذا يشمل ما يكثر الآن حين يريدون تنزيه شخص من العيب ، فيبتدون بتنزيه الله تعالى : ثم ينزهون من أرادوا . يريدون أن الله منزه عن ألا يطهر ذلك الشخص من العيب .

(٥) سبق في باب المفعول المطلق تفصيل الكلام على المصدر القائم بدلا من التلطف بفعله ص ٢١٩ ، وفى ص ٢٣٤ إشارة إليها .

(٦) كزيادتها في قوله تعالى : (هيات هيات لما توعدون) . ولهذا قال بعض النحاة إن « حاش » اسم فعل بمعنى : برئ . أو تنزه . فتكون اسم فعل ماض مبنى على الفتح واللام بعدها زائدة و « الله » مجرور باللام الزائدة في محل رفع ، فاعل اسم الفعل .

إليه مجرور ، كما يصح أن يقال فيها : حاشَ اللهُ ، بغير اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه .

(ح) هل يحذف المستثنى ؟ وهل تحذف أداة الاستثناء ؟

أما حذف الأداة فالأصح أنها لا تحذف . وأما حذف المستثنى فيجوز بشروط ثلاثة : فهم المعنى ، وأن تكون الأداة هي : « إلا » أو : « غير » وأن تسبقهما كلمة : « ليس »^(١) . نحو : قبضت عشرة ليس إلا ، أو : ليس غير . أى ليس المقبوض إلا العشرة . وليس المقبوض غير العشرة . . . ومن القليل أن يحذف المستثنى بعد : « لا يكون » . بشرط فهم المعنى أيضاً ، نحو : قبضت عشرة . لا يكون . . . أى لا يكون غيرها . . . لا يكون المقبوض غيرها .

(د) من أدوات الاستثناء « لَمَّا » بمعنى « إلا » وقد وردت في أمثلة مسموعة إما في كلام مني ؛ مثل قوله تعالى : (إن^(٢) كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظٌ) وإما في كلام مثبت ولكنه مقصور على بضعة أساليب سماعية ؛ أشهرها : نَشَدْتُكَ اللهُ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا . وَعَمَّرَكَ اللهُ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا .

وإذا كانت للاستثناء وجب إدخالها على الجملة الاسمية أو على الماضي لفظاً لا معنى كالمثالين السالفين^(٣) إذا المعنى فيهما « إلا أن تفعل كذا » ويستحسن كثير من النحاة الاقتصار على المسموع . . .

(هـ) يذكر بعض النحاة في آخر باب الاستثناء تفصيل الكلام على

(١) أجاز بعضهم أن يكون النافي هو : « لا » إذا كانت أداة الاستثناء هي : « غير » ؛ كما سيجىء في الجزء الثالث باب الإضافة عند الكلام على : « غير » .

(٢) « إن » حرف نفي . مثلها في قوله تعالى : (« . . . وإن كلُّ ذلك لَمَّا متاع الحياة الدنيا . والآخرة عند ربك للمتقين .) ، أو غير هذا من أنواع الإعراب المختلفة في الآية ونظائرها مما سبق تفصيله في ج ١ م ٥٥ ص ٦٧٦ في موضوع تخفيف « النون » من « إن » وأخواتها المختومة بالنون المشددة .

(٣) نص على هذا « الأشموني » في الجزء الرابع - باب الجوازم ؛ عند الكلام على « لما » الجازمة . (انظر ما يتصل بالسؤال ويوضحها في : « ١ » من الزيادة ، ص ٣٢٧) .

« لا سيما » من ناحية تركيبها ؛ ومعناها ، وعلاقتها بالاستثناء ، وضبط الاسم الذي بعدها ، وإعرابهما . . . ويذكرها فريق آخر في باب الموصول ، بحجة أن « ما » المتصلة بها قد تكون موصولة . . . وقد آثرنا ذكرها في باب الموصول (١) ؛ لأنه أسبق ، وصلتها به أقوى .

ونزيد هنا أن بعض الرواة نقل لها أخوات مسموعة ، منها : « لا مثل ما » . . . — لا سوى ما (٢) . . . — فهذان يشاركان : « لا سيما » في معناها وفي أحكامها الإعرابية التي فصلناها فيما سبق (٣) .

ومنها : « لا ترَ ما . . . » ، و« لو ترَ ما » (٢) . . . ، وهما بمعناها — كما قلنا في اوضع المشار إليه — ولكنهما يخالفانها في الإعراب ؛ فهذان فعلان لا بد من رفع الاسم بعدهما ؛ ولا يمكن اعتبار « ما » زائدة مع جر الاسم بعدها بالإضافة ، لأن الأفعال لا تضاف . والأحسن أن تكون « ما » موصولة وهي مفعول للفعل : « تر » وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . والاسم بعدها مرفوع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة .

وإنما كان الفعل مجزوماً بعد « لا » لأنها للنهي . والتقدير في « قام القوم لا تر ما عليّ » : لا تبصر (أيها المخاطب الشخص) الذي هو عليّ ، فإنه في القيام أولى منهم . أو تكون « لا » للنبي ، وحذفت الألف من آخر الفعل سماعاً ، وشذوذاً .

وكذلك بعد « لو » سماعاً . والتقدير : لو تبصر الذي هو عليّ لرأيتَه أولى بالقيام .

والجدير بنا أن نقتصر في استعمالنا ، على : « ولا سيما » لشيوعها ووضوحها قديماً وحديثاً .

(١) ج ١ ص ٣٦٦ م ٢٩ .

(٢ و ٢) أشرنا لهذه في ص ٦٢ و في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٧ ، أما البيان الكامل في

ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦

(٣) ج ١ ص ٣٦٦ م ٢٨ .

الحال (١)

ظهر البدْرُ كاملاً - نجا الغريقُ شاحباً
 أبصرت النجومَ متوهجةً - أرسل التاجرُ البضاعةَ ملفوفةً
 فحص الطبيبُ مريضه جالسينَ - صافح المُضيفُ ضيفه واقفينَ
 البردُ - قارساً - ضاراً - الشمسُ - شديدةً - مؤذيةً
 النزول من القطارَ - متحركاً - خطيراً - ركوبُ السيارةِ - ماشيةً - وخيمُ العاقبة ،

تعريفه :

(وصف (٢) ، منصوب (٣) ، فضلة (٤) . يبين هيئة ما قبله ؛ - من فاعل ، أو مفعول به ،

(١) أبيات ابن مالك - كما ردت في هذا الباب من «ألفيته» - لا تسير تسلسل المسائل ، ولا ترتيبها المنهجي على الوجه الذي ارتضيته . لهذه وضعتنا كل بيت عقب القاعدة التي يناسبها ، ويتصل بها اتصالاً منطقياً . وفي الوقت نفسه وضعتنا بجانب كل بيت رقماً يميزه ، ويدل على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها ابن مالك .

وكلمة : الحال - بغير تاء التأنيث في آخرها - صالحة لأن تكون مذكرة أو مؤنثة ؛ نحو : الحال طيب ، أو : طيبة . إن هذا الحال حسن ، أو هذه الحال حسنة . أما إذا ختمت بتاء التأنيث فهي مؤنثة فقط ، نحو : الحالة طيبة ، وإن هذه الحالة حسنة . والكثير في اللفظ التذكير ؛ بخلاف آخره من التاء ، والكثير في المعنى التأنيث .

(٢) اسم مشتق . وقد تكرر تعريف المشتق وأنواعه - ولكل منها باب خاص في الجزء الثالث - .

(٣) في بعض المراجع المطولة - كهامش التصريح - معركة جدلية بسبب أن «النصب» ليس جزءاً من التعريف ؛ وإنما هو حكم ، والدفاع عن هذا ، أو مقاومته . ولا يعنيننا مثل هذا الجدل الذي لا خير فيه .

والنصب قد يكون ظاهراً ، كما في الأمثلة المعروضة ، أو : مقدرًا مثل : تغدو الطيور شتى ، أو : محلياً ، كقولهم : جاءت الخليل بدادٍ ، فكلمة : «بداد» علم جنس ، وهي حال ، مبنية على الكسر في محل نصب .

(٤) الفضلة : (ما يمكن أن يستغنى عنه - في الأغلب - المعنى الأساسي للجملة) . وهي خلاف العمدة .

أومنها معاً^(١)، أو من غيرهما^(٢) - وقت وقوع الفعل^(٣) . كالكلمات التي تحتها
خط في الأمثلة المعروضة .

وتعرف دلالاته على الهيئته بوضع سؤال كهذا : كيف كان شكلُ البدر حين
ظهر ؟ أو : كيف كانت صورته ؟ فيكون الجواب : هو لفظ الحال السابقة ؛
أى : كاملاً ، أو : مستديراً وكذا الباقي .

وليس من اللازم أن تكون الحال في كل الاستعمالات وصفاً ، وإنما هذا
هو الغالب^(٤) ، ولا أن تكون فضلة ؛ فهذا غالب أيضاً ؛ فقد تكون بمنزلة العمدة

(١) مثل الكلمتين : جالسين - « واقفين » - في الأمثلة السابقة

(٢) أى : يبين هيئة صاحبه ، كالفعل ، والماضي ، أو الخبر ، أو اسم النواسخ . - وسيجيء
الكلام على صاحب الحال في ص ٤٠٢ - ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ ، أو من اسم
الناسخ ، أو مما ليس فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو نحوهما ؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم
الصحيح ، وهو : عدم الاستعمال العربي الأصيل ، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر
السلطان الذي وهبوه للعامل ، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ : إن العامل في المبتدأ معنوي ؛ هو :
« الابتداء » ، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها ؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان ،
أحدهما عامل في الحال ، والآخر عامل في صاحبها . مع أن العامل - عندهم - في الحال لا بد أن
يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضاً - طبقاً للبيان الآتي في رقم ٣ من هامش ص ٣٨٠ - والغريب أن
المأثور الكثير من كلام العرب الخالص لا يوافقهم ، ولا يؤيدهم ، مع كثرتهم - بدليل صحة قولهم : أعجبتني
عطاء المحسن مبيتساً ، وسرفى صوت القارئ خاشعاً . ولهذا يخالفهم - بحق - « سيويوه » وفريق معه ،
للسبب المدون في رقم ٣ ص ٤٠٥

وإن ما يرفضونه ظاهراً صريحاً ، يقبلونه على نية التأويل ؛ فكأن مجرد النية يبيح الأمر المحظور
المخالف لها ، بالرغم من أن اللفظ الذي يؤولونه لن يتغير في ظاهره ، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه
تبديل . وهذا موضع من مواضع الشكوى . ولعله السبب الذي حمل بعض النحاة المحققين ؛ - كالرضى -
على رفض اعتراضهم ، ونفذ رأيهم المخالف رأي سيويوه (كما جاء في الخضرى ج ١ والصبان وغيرهما - في
باب الحال عند بيت ابن مالك : « وعامل ضمن معنى الفعل ، لا . . . ») وعلى أن يقول : « إن رأى سيويوه
هو الحق ، ولا ضرورة تدعو للرأي المخالف » .

وإذا كان المحظور يباح بمثل هذه النية وجب ترك الناس أحراراً في محاكاة الكثير المأثور من الكلام
العربي الصحيح ، وفي القياس عليه . ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فيلغى . فالمهم هو ترك اللفظ على حاله
الظاهر الموافق للوارد . ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقة التأويل فهو حر وإن كانت المشقة بغير فائدة .

(٣) هذا هو الغالب . وقد يكون زمن الحال مقدراً (أى : مستقبلاً ، وسيجيء البيان في ص ٣٩٠)

(٤) كما سيجيء في ص ٣٦٨ . عند تفصيل الكلام على اشتقاقها وجمودها .

أحياناً في إتمام المعنى الأساسى للجملة ، أو في منع فسادها ؛ فالأولى كالحال التى تسدّ مسد الخبر^(١) ، فى مثل : امتداحى الغلام مؤدّباً ؛ فإن المعنى الأساسى — هنالم يتم إلا بذكر الحال . وكالحال فى قوله تعالى : (. . .) وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) وقوله تعالى : (وإذا بطشتمْ بطشتمْ جبارين) ، وقول الشاعر :

ولست ممن إذا يسعى لمكرمة يسعى وأنفاسه بالخوف تضطرب

فالمعنى الأساسى لا يتم لو حذفت الحال : « كسالى » أو : « جبارين » أو : « أنفاسه تضطرب » ؟

والثانية (وهى الحال التى يفسد معنى الجملة بحذفها) ؛ مثل : ليس الميت من فارق الحياة ، إنمالميت من يحيا خاملاً لانفع له ؛ فلو حذفتنا الحال : (خاملاً) وقلنا : الميت من يحيا — لوقع التناقض الذى يُفسد المعنى . ومثل كلمة : « لاعبين » فى قوله تعالى : (وما خلقنا السموات والأرضَ وما بينهما لاعبين) . فلو حذفت الحال (لاعبين) لفسد المعنى أشد الفساد^(٢) . . .

هذا ، وما يبين الحال هَيْئته من فاعل ، أو مفعول به ، أو منهما معاً ؛ أو من غيرهما ، يسمى : « صاحب الحال^(٣) » .

والتعريف السابق مقصورٌ على الحال « المؤسّسة » دون « المؤكّدة » ، لأن المؤسّسة هى التى تبين هيئة صاحبها ، أما المؤكّدة فلا تبين هيئة . ومثال الأولى : ارتمى السارق صارخاً . ومثال الثانية : ولّى الحزین منصرفاً ، وسيجىء بيانهما وتفصيل الكلام عليهما قريباً^(٤) .

* * *

أقسام^(٥) الحال ، والكلام على كل قسم :

تتعدد أقسام الحال بتعدد الاعتبارات المختلفة التى يبنى عليها التقسيم . وفيما يلي

(١) سبق شرحه فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ باب : المبتدأ والخبر .

(٢) انظر رقم ٣ من ص ٤٠٨ .

(٣) يجىء الكلام عليه مفصلاً فى ص ٤٠٢ م ٨٥

(٤) فى ص ٣٩١

(٥) يسميها بعض النحاة أقساماً ، ويسميها آخرون أوصافاً ، ويسميها فريق ثالث : نواحي

الحال . . . و . . . ولا أهمية لاختلاف التسمية ما دام المراد واحداً ؛ وهو الكلام على الحال بحسب الاعتبارات المتصلة بها .

أشهر هذه الاعتبارات ، وما تؤدي إليه .

الأول : انقسام الحال باعتبار ثبات معناها وملازمته ^(١) شيئاً ^(٢) آخر ، أو عدم ذلك - إلى « منتقلة » ، وهي الأكثر ، « وثابتة » ، وهي الأقل .

فالمنتقلة : هي التي تبين هيئة شيء ^(٣) مدة مؤقتة ، ثم تفارقه بعدها ، فليست دائمة الملازمة له : مثل : أقبل الراح ضاحكاً - أسرع البرق مشتعلاً - شاهدت كئائب النمل مهاجرة - . . . و . . . ، فكل حال من الثلاثة : (ضاحكاً - مشتعلاً - مهاجرة) يدل على معنى ينقطع . « فالضحك » لا يلزم صاحبه إلا مدة محددة يزول بعدها ، وكذلك : « الاشتعال » ، أو « المهاجرة » .

والثابتة : هي التي تبين هيئة شيء تلازمه - غالباً - ولا تكاد تفارقه .
وتتحقق الملازمة في إحدى صور ثلاث :

(١) أن يكون معناها التأكيد . وهذا يشمل :

١ - أن يكون معناها مؤكداً مضمون جملة قبلها ، بشرط أن يكون هذا المضمون أمراً ثابتاً ملازماً في الغالب ، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة ؛ ويترتب على هذا أن تكون الحال ثابتة ملازمة صاحبها تبعاً لذلك ؛ نحو : خليل أبوك رحيماً ، « فرحيماً » حال من « أب » الذي هو صاحبها الملازمة له . ومعنى هذه الحال - وهو : « الرحمة » - يوافق المعنى الضمني للجملة التي قبلها . وهو : « أبوة خليل » ، لأن هذه الأبوة لا تتجرد من الرحمة ، كما أن المعنى الضمني للجملة هو معنى الحال ، إذ مضمون : « خليل أبوك » أنه رحيم ؛ بداعي الأبوة التي تقتضي الرحمة والشفقة - كما سلف - فلهذا كان معنى الحال مؤكداً مضمون الجملة التي قبلها . والحال فيها ملازمة صاحبها .

ويشترط في هذه الجملة التي قبلها أن تكون اسمية ، وأن يكون طرفاها (وهما : المبتدا والخبر) معرفتين ، جامدتين ^(٣) . ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معاً وعن

(١) وسبب هذه الملازمة وجود علاقة مبعثها العقل ، أو الطبع ، أو العادة ، ولو لم تكن الملازمة دائمة في بعض الأحيان

- كما جاء في حاشية ياسين في هذا الموضع - .

(٢ و ٣) وهو : صاحبها

(٣) اشترط بعض النحاة أن يكون هذا الجمود محضاً ، بحيث لا يتأول الجامد المشتق ؛ احترازاً من =

عاملها ، وأن يحذف عاملها وصاحبها^(١) وجوباً ؛ طبقاً للتفصيل الذى سأتى . . .
 ٢- وكذلك يشمل أن تكون مؤكدة لعاملها ؛ إما فى اللفظ والمعنى معاً ،
 نحو ، قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولاً) ، وإما فى المعنى فقط ، نحو ،
 قوله تعالى : (والسلام على يوم وُلدتُ ، ويوم أموتُ ، ويوم أبعثُ حياً) ،
 فكلمة : « حياً » . حال من نائب فاعل المضارع : أبعثُ ، أى : من الضمير المستتر
 (أنا) . ومعناها : الحياة ، وهو معنى الفعل : أبعثُ ؛ لأن البعث هو الحياة بعد
 الموت . فمعناها مؤكدة لمعنى عاملها . والرسالة صفة ملازمة للرسول ، وكذا حياة
 المبعوث ؛ فكلاهما وصف حلّ بصاحبه لا يفارقه .

٣- ويشمل أيضاً أن تكون مؤكدة بمعناها معنى صاحبها مع ملازمتها
 صاحبها ؛ نحو : اختلف كل الشعوب جميعاً . فكلمة : « جميعاً » حال مؤكدة
 معنى صاحبها ، وهو : « ركل » ، لأن معنى الجمعية هو معنى الكلية ، لا يفترقان .
 وسنعود للكلام على أنواع من المؤكدة بمناسبة أخرى^(٢) .

(ب) أن يكون عاملها دالاً على تجدد صاحبها ؛ بأن يكون صاحبها
 فرداً من نوع يستمر فيه خلق الأفراد وإيجادها على مر الأيام ، أى : أن لذلك
 الفرد أشباها ونظراء توجد وتُخلق بعد أن لم تكن . ويتكرر هذا الخلق والإيجاد
 طول الحياة ؛ نحو : (خلق الله جلد النمر مُنْقَطَطاً ، وجلد الحمار الوحشى مخططاً)
 فكلمة « منقطاً » حال ، وكذا كلمة « مخططاً » ، وعاملهما : « خلق » وهو
 يدل على تجدد هذا المخلوق ، أى : لإيجاد أمثاله ، واستمرار الإيجاد فى الأزمنة المقبلة .

= مثل : « على الأسد مقداماً » ؛ لأن « الأسد » مؤول بالشجاع ؛ فيكون الجامد المؤول بالمشق هو العامل
 فى الحال ، وتصير الحال مؤكدة لعاملها ، لا لمضمون الجملة . أما الجامد الذى لا يتأول عندهم فتل :
 « على أخوك رحيماً » ، بزعم أن الأخوة لا تستلزم الرحمة ، بخلاف الأبوة . هذا رأيهم وتحقيقه عسير ؛
 إذ لا يكاد يوجد جامد لا يمكن تأويله — كما يقول كثير من النحاة — انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٧٣
 حتى المثال الذى عرضه ؛ ونظائره — ولعل هذا كان السبب فى أن شرطهم ورأيهم لم يذكره بل لم يوافق
 عليه — فريق آخر من النحاة ، كصاحب التوضيح « كما يدل عليه مثاله وهو : (زيد أبوك عظوفاً)
 وكما يصرح شارحه بأنه مخالف للرأى السالف . (راجع التوضيح وشرحه عند تقسيمه الحال إلى مؤسسة
 ومؤكدة) وقد ذكر الأشموني وغيره مثال التوضيح أيضاً فى أول باب الحال ، ثم فى الحال المؤكدة .

(١) وهذا على اعتبار أنها حال من الضمير المحذوف مع العامل كما سيحىء فى ص ٣٨٣ و ٣٩١ .

(٢) فى ص ٣٨٣ و ٣٩١ .

(ح) أحوال مرجعها السماع ، وتدلل على الدوام بقرائن خارجية ؛ مثل :
 « قائماً » في قوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو الملائكة وأولو العلم —
 قائماً بالقسط) ، فكلمة « قائماً » حال ، وعاملها الفعل : « شَهِدَ » ، وصاحبها :
 « الله » . ودوام القيام بالقسط معروف من أمر خارجي عن الجملة ؛ هو : صفات
 الخالق . ومثل : « مَفَصَّلاً » في قوله تعالى : (وهو الذي أنزل إليكم الكتابَ
 مَفَصَّلاً^(١)) .

* * *

الثاني : انقسامها بحسب الاشتقاق والجمود إلى : « مشتقة » — وهي الغالبة ؛
 كالأمثلة السالفة — وإلى « جامدة » وهي القليلة ، ولكنها مع قلتها قياسية في عدة
 مواضع^(٢) ؛ سواء أكانت جامدة مؤولة بالمشتق ، أم غير مؤولة^(٣) .

وأشهر مواضع المؤولة بالمشتق أربعة :

(١) أن تقع الحال « مُشَبَّهًا به » في جملة تفيد التشبيه إفادة تبعية غير

(١) مبيناً فيه الحق والباطل بحيث لا يلتبس أحدهما بالآخر ، ولا يختلط به .
 وفيما سبق من تعريف الحال ، وبيان المنتقل منها والثابت ، والجامد والمشتق ، وأن المنتقل
 غالب ولكنه ليس مستحقاً ، أي : ليس واجباً — يقول ابن مالك :

الْحَالُ : وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبٌ مَفْهُمٌ فِي حَالٍ : (كَفَرَدًا أَذْهَبُ) —
 أراد : مفهوم في حال كذا . . . فكلمة : « حال » هنا لاتنون ؛ لأنها مضاف ، والمضاف إليه
 محذوف على نية التثبوت ، أي : في حال كذا — كما سبق — . ذلك أن قولك : جاء محمود راكباً ، يفيد
 المعنى الذي في : جاء محمود في حال الركوب ، وهو بيان هيئة صاحبه . وهذا معنى قولهم : الحال على معنى :
 « في » . ثم قال بعد ذلك :

وَكَوْنُهُ مُنْتَقَلًا ، مُشْتَقًّا ، يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا
 أي : هذا الكون الذي سرده ووصفه بالانتقال والاشتقاق — ليس مستحقاً . فهو كثير لا واجب .

(٢) لأنها ليست قلة ذاتية مردها قلة استعمال العرب لها ، وإنما مردها أنها قلة بالنسبة للمشتقة .
 فهي كثيرة في ذاتها يغير نظر لتقسيمها . . .

(انظر معنى « القلة » في الأشموني ج ٢ « باب الإضافة » عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب
 ثان أولاً . . . » وستجىء إشارة لها في ص ٤٥٦ ويجيء الإيضاح في ح ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م
 (٩٤) . هذا ، وفي الجزء الرابع (باب جمع التكسير ، م ١٧٢ ص ١٨٥ معنى المطرد وغير المطرد ،
 والكثير ، والغالب ، والقياسي ، وغير القياسي ، وتحديد القلة والكثرة .

(٣) الأهمية الأولى إنما هي لصحة وقوع الحال جامدة في هذه المواضع ، أما التأويل وعدمه

فلا أهمية له .

مقصودة لذاتها . نحو : ترمم المغنى بلبلا - سارت الطيارة برقاً - هجم القط أسداً . فالكلمات الثلاث : (بلبلا - برقاً - أسداً) أحوال منصوبة مؤولة بالمشق ، (أى : ساراً - سريعةً - جريئاً) . وكل حال من الثلاث يعدّ بمنزلة المشبه به . (أى : كاللبل - كالبرق - كالأسد) ، ولا يعتبر مشبهاً به مقصوداً حقيقةً ، لأن التشبيه ليس المقصود الأول هنا ؛ إنما المقصود الأول هو المعنى الحادث عند التأويل بالمشق .

(ب) أن تكون الحال دالة على مفاعلة : (بأن يكون لفظها أو معناها جارياً على صيغة « المفاعلة » ؛ وهى صيغة تقتضى - فى الأغلب - المشاركة من جانبين أو فريقيين فى أمر) ، نحو ؛ سلمتُ البائعَ نقوده مقابضةً ؛ أو : سلمتُ البائعَ النقودَ يدأً بيد ؛ فكلمة : « مقابضةً » . حال جامدة ، ولفظها على صيغة : « المفاعلة » مباشرة ، ومعناها : « مُقَابِضِينَ » وهذا يستلزم اشتراك البائع والمتكلم فى عملية القبض . ولهذا كانت الحال هنا مبينة هيئة الفاعل والمفعول به معاً ، أى : أن صاحب الحال هو الأمران .

ومثلها : يدأً بيد^(١) ، إذ معنى الكلمتين - لا لفظهما - جارياً على صيغة : « المفاعلة » غير المباشرة ؛ لأن معنهما : « مقابضةً » . وتأويلها : « مقابضين » أيضاً . والأسهل عند الإعراب أن نقول : « يدأً » حال من الفاعل والمفعول به معاً . و : « بيد » جار ومجرور متعلقان بمحذوف ، صفة للحال . والتقدير : ملتصقة بيد - مثلاً - فن مجموع هذه الصفة والموصوف ينشأ معنى الحال ، وهو : « المفاعلة » المتقتضية للمشاركة . فهذه المشاركة لا تتحقق إلا بإجماع الصفة والموصوف فى المعنى . أما فى الإعراب فكلمة : « يدأً » وحدها هى الحال . وهى أيضاً الموصوف ، و « بيد » ... صفة ..

ومثل هذا يقال فى : « كَلَمْتُ الْمُنْكَرَ عَيْنَهُ إِلَى عَيْنِي^(١) - أى - : مواجهته أو مقابضته ؛ بمعنى مواجهتهين ... فكلمة « عين » حال^(٢) من الفاعل والمفعول به

(١٠١) من الحال الجامدة المسموعة بنصها بعض أمثلة ، منها قولهم (... يدأً بيد) وقولهم (كلمته فاه لى رنى) . . . فهل يجوز القياس على تلك الأمثلة فنقول مثلاً : كلمت المنكر عينه إلى عيني ؟ قالوا لا يجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين . وحجة المانعين جدلية لا تثبت على الفحص . والأنسب الرأى الكوفى .

(٢) يصح فيها وفى أمثالها الرفع ؛ فتكون مبتدأ . والجار مع مجروره خبرها ، والجملة فى محل =

معاً . وهي مضاف ، « والهاء » مضاف إليه . و « إلى عيني » جار ومجرور .
ومضاف إليه . والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة ؛ والتقدير ؛ عينه المتجهة إلى
عيني ومجموع الصفة والموصوف هو الذى يوجد صيغة : « المفاعلة » برغم أن
الإعراب يقتضى التوزيع على الطريقة السالفة ؛ فتكون : « عين » الأولى وحدها
هى الحال والموصوف معاً ، وما بعدها صفة

ومثل هذا أيضاً : كلمت الصديق فاه إلى فى (أى : فمه إلى فى) ، بمعنى
مَشَافَهَةٌ ؛ المؤولة بكلمة : مَشَافِهَتَيْنِ .

ومثل : ساكنته غرفته إلى غرفتي ؛ بمعنى : مَلَاصِقَةٌ ، التى تؤول بكلمة :
مَلَاصِقَتَيْنِ ، وجالسته جنبه إلى جنبى ، كذلك وكل هذا قياسى فى رأى
الأحسن .

(ح) أن تكون دالة على سعر ؛ نحو : بيع القمح كيلةً بثلاثين ، أى :
مسعراً فكلمة « كيلة » حال منصوبة ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف ،
هو صفتها . والتقدير : كائنة - مثلاً - ومن مجموع الصفة والموصوف يكون المشتق
المؤول .

(د) أن تكون الحال دالة على ترتيب : نحو : ادخلوا الغرفة واحداً واحداً^(١) ؛
أو : اثنين اثنين ، أو : ثلاثاً ثلاثاً . . . والمعنى : ادخلوها : مترتبين .
وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولاً مجملاً ، مشتملاً - ضمناً -
على جزأيه المكررين ، ثم يأتى بعده تفصيله مشتملاً - صراحة - على بيان الجزأين
المكررين . ومن أمثله : يمشى الجنودُ ثلاثةً ثلاثةً . أو أربعةً أربعةً . . . ، ينقضى

= نصب ، حال . ولا يحسن فى كلمة : « عين » أن تكون بدلا ؛ لأن البدل - فى القول الشائع - يكون على
نية تكرار العامل . ولا يستقيم المعنى هنا على تكراره ، إذ لا يقال : كلمت عينه .

(١) يكثر اليوم أمثال هذه الأساليب المشتملة على التكرار العدى المفيد للترتيب ، وقد منعها
بعض النحاة ، تبعاً للحريرى فى كتابه : « درة الفواص » حيث صرح بأنه لا يجوز : جاءوا واحداً واحداً ،
ولا اثنين اثنين ، لأن العرب - فى رأيه - عدلوه عن ذلك إلى : « أحاداً ، وبشثنى وأخواتهما » ، وهجروا
العدول عنه .

وقد تعقبه الشهاب الخفاجى ، وعلق على ذلك الرأى ، مثبتاً بالأدلة والشواهد ابتعاده عن الصواب ،
وأن رأى الحريرى هو الخطأ الذى لا سند يؤيده ، وأن ذلك التكرير كثير فى كلام العرب ، فهو قياسى .
وكذلك صرح بمض شرح « الكافية » بأن أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوى بلفظها مطردة . =

الأسبوع يوماً يوماً ، وينقضى الشهر أسبوعاً أسبوعاً . وتنقضى السنة شهراً شهراً ، وهكذا^(١) . ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة ؛ الدالة على الترتيب ولا يحدث الترتيب من واحدة فقط . لكن الأمر عند الإعراب يختلف ؛ إذ يجب إعراب الكلمة الأولى وحدها هي الحال من الفاعل - كما في الأمثلة السالفة - أو من المفعول به ، أو من غيره على حسب الجمل الأخرى التي تكون فيها .

أما الكلمة الثانية المكررة فيجوز إعرابها توكيداً لفظياً للأولى ، كما يجوز - وهذا أحسن - أن تكون معطوفة على الأولى بحرف العطف المحذوف « الفاء » أو : « ثم » - دون غيرهما من حروف العطف^(٢) - ، فالأصل : ادخلوا الغرفة واحداً فواحداً ، أو : ثم واحداً - يمشى الجنود ثلاثة فثلاثة ، أو : ثم ثلاثة ... ،^(٣) ويصح أن يقال : ادخلوا الأول فالأول^(٤) و . . . فيكون حرف العطف ظاهراً ، وما بعده معطوف على الحال التي قبله . ولكن الحال هنا - مع صحتها - فقدت الاشتقاق والتنكير معاً .

(هـ) أن تكون مصدرأ صريحاً^(٥) متضمناً معنى الوصف (أى : معنى المشتق) ؛

= مما سبق يتبين أنه لا داعي لمنع تلك الأساليب ، ولا للجدل حول قياستها . (كما ستجىء الإشارة في ج ٤ ص ١٧٢ م ١٤٦) .

(١) فالمجموع المحمل هو : (واو الجماعة - الجنود - الأسبوع - الشهر - السنة . . .) ولهذا الأساليب صلة بما يشبهها من نحو : ثُنْتَاءَ وَمَشَى ، وَثَلَاثَ وَمَشَلَتْ ، مما سيجىء بيانه في ج ٤ ص ١٧١ م ١٤٦ عند الكلام على منع الصرف للوصفية والعدل .

(٢) لأن هذين الحرفين هما اللذان يدلان على الترتيب ، دون باقي حروف العطف .

(٣) وقد يكون الغرض من التكرار الاستيعاب لا الترتيب ؛ فقد جاء في كتاب الإقليد : (إن العرب تكرر الشيء مرتين فتستوعب جميع جنسه » ؛ مثل : ستمر بك أبواب الكتاب مفصلة بابا بابا . (راجع ص ٨٠ من حاشية الألويسي على شرح القطر) .

(٤) « الأول » السابقة « حال » منصوبة ، والثانية معطوفة عليها بالفاء التي تفيد الترتيب . وزيدت - سماعاً - فيما « أل » شذوذاً . كما تزداد في النظم للضرورة . والأصل : ادخلوا أول فأول ؛ أى : ادخلوا مترتين .

(وقد سبق هذا عند الكلام على « أل » الزائدة - ج ١ م ٣١ ص ٣٩٨ « ب » -) انظر ما يتصل بهذا في ص ٣٧٦ .

(٥) أما المصدر المؤول فلا يكون حالاً ؛ لأنه يشتمل على ضمير يحمل الحال معرفة ، فتخالف الأغلب فيها : وهو ؛ التنكير . وبالرغم من هذا يصح وقوع الحال مصدرأ مؤولا بشرط أن تكون أداة السبك هي : « ما » المصدرية ، وبمعناها فعل من أفعال الاستثناء الثلاثة ، - « خلا » أو : « عدا » =

بحيث تقوم قرينة تدل على هذا؛ نحو: اذهب جرياً لإحضار البريد، أى: جارياً -
تكلم الخطيب ارتجالاً، أى: مُرتجلاً^(١) - حضر الوالد بَعَثَةً، أى: مفاجئاً -
لا تَتَّقِ بالكذوب، واعلم يقينا أن شرَّ الرجال فينا الكذوبُ
أى: متيقناً .

وقد ورد - بكثرة - في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكَّر
حالا؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحاً في رأى بعض المحققين^(٢)، وهو رأى
- فوق صحته - فيه تيسير، وتوسعة، وشمول لأنواع من المصادر أجازها
فريق، ومنعها فريق. ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها
عن المصدر، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع^(٣)؛

= أو: «حاشا» لأن المصدر المؤول هنا يؤول بنكرة. (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥٥ - وفي ج ١
ص ٢٩١ م ٢٩ إشارة لبعض ما تقدم).

(١) أى: من غير إعداد سابق للخطبة.

(٢) انظر البيان وقرار مؤتمر المجمع اللغوي، في هذا الشأن، - رقم ٢ التالي: - .

(٣) غريب - كما يقول بعض النحاة - أن يكثر ورود الحال مصدراً منكرًا، في فصيح الكلام
المأثور، بل في أفصحه؛ وهو: القرآن، ثم نسمع ونقرأ من يقول: إنه بالرغم من تلك الكثرة مقصور
على السماع. - راجع آخر صفحة من الحاشية على شرح «التصريح» باب «الإدغام» -
فما جاء في القرآن قوله تعالى: (ثم ادعُهُنَّ يَا تَيْبَتُكَ سَمِيًّا) وقوله: (ينفقون أموالهم سرًّا
وعَلَانِيَةً) وقوله: (إني دعوتُهُم جهاراً) وقوله: (يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا) وقوله: (إن الذين
يأكلون أموال اليتامى ظلمًا إنما يأكلون في بطونهم نارا، وسيصلون سعيرا) فالكلمات: سعيًا -
سرًّا - جهارًا - خوفًا - ظلمًا - - - هي مصادر لا شك فيها، وهي أيضاً بعض ما جاء في الكتاب
العزیز من الأحوال، وما أكثر ما جاء في غيره مما يستشهد به. وتأويلها بالمفعول المطلق الذي حذف
عامله ضعيف؛ لأن حذف عامل المؤكَّد في مثل هذا معيب - كما سبق في ص ٢١١ - وكذا كل تأويل
آخر يشبهه. فإذا يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعية للقياس عليها؟ ولماذا يوافق بعضهم
على القياس في المصدر المنكَّر الصريح إذا كان نوعاً لعامله؛ نحو جاء السائق سرعة، أى: سريعاً؟
ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثة من المصدر الصريح النكرة؟ هي:

(١) المصدر الدال على بلوغ نهاية الشيء؛ نحو: أنت الرجل شجاعة، وأخوك الرجل علماً.

وأمثال هذا المصدر الذي قبله خبر مقرون «بأل» الدالة على الوصول إلى نهاية الشيء؛ حسناً أو قبحاً.

(ب) والمصدر الذي قبله مبتدأ وخبر، والمبتدأ مشبه بالخبر، أنت عمر عدلا - وهي الخنساء شعراً.

(ج) والمصدر الواقع بعد: «أما» في نحو: أما بلاغة فيليغ، من كل مصدر وقع بعد «أما»

في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين، أو سلبه أحدهما، وأنت تعتقد اتصافه بواحد منهما = .

إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذى يبيح القياس (١).

* * *

وأشهر مواضع الحال الجامدة التى لا تتأول بالمشتق سبعة :

(١) أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق (٢) أو بشبه (٣) المشتق ؛ نحو :
(ارتفع السعر قدراً كبيراً - وقفت القلعة سداً حائلاً) - (تخيل العدو القلعة
جبلا فى طريقه - عرفت جبل المقطم حصناً حول القاهرة) .

والنحاة يُسمون هذه الحال الموصوفة : « بالحال المُوطَّئة » ، (أى : المُمَهَّدة)
لما بعدها ؛ لأنها تُمهّد الذهن ، وتهيئه لما ييجىء بعدها من الصفة التى لها الأهمية
الأولى دون الحال ، فإن الحال غير مقصودة ؛ وإنما هى مجرد وسيلة وطريق
إلى النعت الذى بعدها ؛ ولهذا يقسم النحاة الحال قسمين :

أحدهما : « المُوطَّئة » ، وتُسمى أيضاً : « غير المقصودة » ، وهى التى
شرحناها .

وثانيهما : « المقصودة مباشرة » ؛ وهى المخالفة للسالفة .

= والحق أنه لا داعى لثبوت من التقييد والحصر فى هذا كله . فالقياس مباح على كل ما سلف
وبالقياس أخذ مؤتمر الجمع الغوى الذى انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة ١٩٧١ وسجله بين قراراته
النهائية التى أصدرها بعد تمحيص « وطول بحث .

(١) يقول ابن مالك :

ومصدرٌ مُنكرٌ حالاً يقعُ بكثرةٍ ؛ كبغتهٌ زيدٌ طلَعُ - ٦

- وسيعاد هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٣٧٦ -

(٢) يرى كثير من النحاة أن هذه مؤولة بالمشتق أيضاً ، وأنه لا وجود لحال جامدة لا تؤول
بالمشتق . - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ - والخلاف شكلي لا أثر له .

(٣) شبه المشتق (أو : شبه الوصف) هو الظرف والجار مع مجروره ، وإنما كان شبه
الجملة شبيهاً بالمشتق لإمكان تعلق كل منهما بمحذوف مشتق ، تقديره : كائن ، أو : موجود ، أو :
حاصل . . . ولأن الضمير قد انتقل من المشتق بعد حذفه إلى شبه الجملة (كما سيحىء البيان فى رقم ١
من هامش ص ٢٨٢ وفى هامش ص ٤٤٨ م ٨٩) .

ويلحق شبه المشتق هنا ما يسمونه « المؤول بالمشتق » يريدون به : الاسم المختوم ببناء النسب كعربى
ومصرى . . . إذ يؤولونه بالنسب إلى العرب ، وإلى مصر . . . ومن أمثله هنا قوله تعالى عن القرآن
الكريم : « كتاب فصّلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون » . . . فكلمه : « قرآناً » حال .
و « عربياً » صفة لها .

(ب) أن تكون دالة على شيء له سِعْر ؛ نحو : اشتريت الأرض قيراطاً بألف قرش ، وبعثتها قصبَةً بدينار - رَضِيت بالعسل رطلا بعشرة قروش ، وبعته أفةً بثلاثين . . . فالكلمات ؛ (قيراطاً - قصبه - رطلا - أفة -) حال جامدة . وهي من الأشياء التي تَسَعَّر ؛ كالمكيلات ، والموزونات ، والمساحات . . .

(ج) أن تكون دالة على عدد ؛ نحو : اكتمل العمل عشرين يوماً ، وتم عدد العاملين فيه ثلاثين عاملاً . فكلمة : « عشرين » و « ثلاثين » ، . . . حال .

(د) أن تكون إحدى حالين ينصبهما « أفعل التفضيل » ، متحدتين في مدلولهما ، وتدل على أن صاحبها في طور من أطواره مفضَّل^(١) على نفسه أو على غيره ، في الحال الأخرى ، نحو : هذا الخادم شَبَاباً أنشطُ منه كَهُولَةً ، فللخادم أطوار مختلفة ؛ منها طور الشباب ، وطور الكهولة ، وهو في طور الشباب مفضَّل على نفسه في طور الكهولة ، وناحية التفضيل هي : النشاط .

ومثل : الشتاء برداً أشد منه دفئاً . فللشتاء أطوار ، منها طور البرودة ، وطور الدفء . وهو في ناحية البرد أشد منه في ناحية الدفء . ومثل : الحقلُ قصباً أنفع منه قمحاً .

ومن الأمثلة للمفضل على غيره : الولد غلاماً أقوى من الفتاة غلامَةً^(٢) - المنزل سَكناً أحسن من الفندق إقامة . . .

وكلتا الحالين - في جميع ما تقدم - منصوبة بأفعل التفضيل . والأكثر أن تتقدم إحدهما عليه ، وهي المفضَّلة ، وتتأخر الثانية^(٣) .

(هـ) أن تكون نوعاً من أنواع صاحبها المتعددة ؛ نحو : هذه أموالك^(٤) بيوتاً ؛ فكلمة : « بيوتاً » حال ، وصاحبها - وهو : أموال - له أنواع متعددة

(١) ليس المراد بالتفضيل : الحُسن ، أو عدم العيب ، أو قلته . . . وإنما المراد : الزيادة في الشيء مطلقاً ؛ حسناً ؛ وقبحاً . (كما سيحىء في باب التفضيل ، ج ٣) .

(٢) مؤنث غلام .

(٣) كما يحىء في رقم ٢ من هامش ٣٨١ وفي « د » من ص ٣٨٤ ، ثم انظر الملاحظة التي في ص ٣٨٥ ؛ حيث يجوز تأخرهما .

(٤) المال : كل شيء يمكن امتلاكه ، من عقار ، ونقود ، وغيرهما .

(منها : البيوت ، والزروع ، والمتاجر ، والثياب . . .) ونحو : هذه ثروتك كتباً ، وهذه كتبك هندسة . . .

(و) أن يكون صاحبها نوعاً معيناً وهي فرع منه ؛ نحو : رغبت في الذهب خاتماً - انتفعت بالفضة سواراً - تمتعت بالحرير قميصاً . . . و . . . فكل من الذهب ؛ والفضة ، والحرير ، نوع ، والحال فرع منه (١) .

(ز) أن تكون هي النوع وصاحبها هو الفرع المعين ؛ نحو : رغبت في الخاتم ذهباً - انتفعت بالسوار فضةً - تمتعت بالقميص حريراً (٢) . . .

* * *

الثالث : انقسامها من ناحية التنكير والتعريف :

لا تكون الحال إلا نكرة (٣) ، كالأمثلة السالفة . وقد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها ، ولا يجوز الزيادة فيها . ومنها كلمة « وحد » في قولهم : جاء الضيف وحده - سايرت الزميل وحده . فكلمة : « وحد » حال ، معرفة ؛ بسبب إضافتها للضمير ؛ وهي جامدة مؤولة بمشتق من معناها ، أى : منفرداً ، أو متوحداً (٤) .

(١) ضابط هذا القسم : أن يكون الفرع جزءاً من أصله ، وحين يتفرع منه يكتسب اسماً جديداً ، وهذا الاسم الجديد لا يمنع من إطلاق اسم الأصل عليه .
(٢) وفي الحال الجامدة يقول ابن مالك .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ ، وَفِي مُبْدَى تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ - ٣
أى : في الأشياء التي تسعر ، وفي كل ما يظهر قبول التأويل السهل :

كِبْعُهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَدًا بِيَدٍ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ، أَيْ : كَأَسَدٍ - ٤
المد : مكيال يختلف باختلاف الجهات : فهو في بعضها مقدار رطل وثلاث ، وفي بعض آخر مقدار رطلين . . . و . . . وقد يكون ملء الكفين المعتدلتين مع امتدادهما .

(٣) أو ما هو بمنزلة النكرة ، كالجملية الواقعة حالا ؛ لما رددناه من أن الجملة نكرة أو بمنزلة النكرة (راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٩٤) .

(٤) كلمة : « وحد » ملازمة للإضافة دائماً . ويدور الجدل حول إعرابها وإضافتها ؛ أهي ملازمة للنصب دائماً ، أم تتركه إلى غيره ؟ أهي مضافة للضمير وجوباً ، أم يجوز إضافتها إلى غيره ؟ بيان هذا كله مسجل في « باب الإضافة » ج ٣ م ٩٤ ص ٦٦

ومنها: (رجع المسافر عوداً على بدئه)، فكلمة: «عوداً» حال، وهي معرفة، لإضافتها للضمير، ومؤولة بالمشق، على إرادة: رجع عائداً، أو راجعاً على بدئه. والمعنى: رجع عائداً فوراً، أى: فى الحال: أو: رجع على الطريق نفسه.

ومنها: (ادخلوا الأول فالأول^(١))، أى: متربين، ومنها: جاء الوافدون الجماء الغفير^(٢)، أى: جميعاً.

ومنها: قولهم فى رجل أرسل إليه أو حمّره الوحشية إلى الماء، مزاحمةً غيرها ومعاركةً: (أرسلها العيراك)، أى: معاركة، مقاتلة^(٣).

* * *

(١) انظر ما يوضح هذا فى رقم ٤؛ مزهاش ص ٣٧١.

(٢) «الجماء»: مؤنث الأجم، بمعنى: الكثير. و«الغفير»: الكثير الذى يفقر وجه الأرض، أى: يغطيه بكثرتة. والغفير - فى المثال - صفة للجماء، مع أن كلمة: «الغفير» هنا مذكرة، والجماء مؤنثة فلم تطابق الصفة موصوفها الحقيقى. وقد تلمس النحاة لهذا تأويلات؛ منها: أن «فتميّلا» هنا وإن كان بمعنى فاعل، قد حمل على «فعليل» بمعنى «مفعول» حيث تحذف التاء منه غالباً عند ذكر الموصوف. وهذا - وأشباهه - مردود. والسبب الذى لا يرد هو: أن العرب نطقوا بها هكذا من غير تعليل.

(٣) يقول بعض النحاة إن الأحوال المذكورة ليست معارف: لأن «وحد» و«عود» ألفاظ مبهمة لا تكتسب التعريف، ولأن «أل» زائدة فى الأحوال الباقية المبدوءة بها - وهذا رأى فيه تكلفت رضعف.

يقول ابن مالك:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيْرَهُ مَعْنَى، كَوَحْدِكَ اجْتَهَدْ - ٥
وَمُضَدُّرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةٍ؛ كَبَغْتَنَةٌ زَيْدٌ طَلَعُ - ٦

وقد سبق هذا البيت فى رقم ١ من هامش ص ٣٧٣ لمناسبة أخرى.

.

زيادة وتفصيل :

من الألفاظ التي وقعت حالا مع أنها معرفة بالإضافة ، قولهم : تفرق المهزومون أيادي سبياً . على تأويل : متبددين ، لا بقاء لهم . أو على تأويل « مثل أيادي سبياً »^(١) . وحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فأعرب حالا مثله^(٢) .

ومنها : طلبت الأمر جهدي ، أو : طاقتي . على تأويل ، جاهداً ، ومطيقاً^(٣) .

ومنها : العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير المعداد ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم . . . أو خمستهم . . . أو سبعتهم . . . على تأويل مثلثاً إياهم ، أو مضمماً ، أو مسبباً . . .

ويجوز إتباعه لما قبله ؛ فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً : بمعنى جميعهم . ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد .

والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد ؛ بل يسرى على المركب ؛ نحو : جاء القوم خمسة عشرهم ؛ بالبناء على الفتح^(٤) في محل نصب ، أو محل غيره على حسب حاجة الجملة .

* * *

(١) يلاحظ أن كلمة : « مثل » هي من الألفاظ المهمة في أغلب استعمالاتها - كما سبق في ص ٣٠٢ - ولهذا لا تكتسب التعريف إذا أضيفت لمعرفة .

(٢) سيجي هذا في ج ٣ م ٩٦ ص ١٣٦ .

(٣) سيجي الإشارة لهذه الألفاظ في باب الإضافة (ج ٣ ص ٢٤ م ٩٣) .

(٤) بالرغم من أن العدد المركب مبني هنا فهو مضاف للضمير - (وستجيء إشارة لهذا في باب « التوكيد » ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٣ ، وكذلك في ج ٤ باب : « العدد » عند الكلام على تمييز العدد م ١٦٤ ص ٣٩٧ -) .

الرابع : انقسامها من ناحية أنها هي نفس صاحبها في المعنى أو ليست كذلك .

الغالب أنها هي نفسه ؛ كالحال المشتقة في نحو : صاح المتألم صارخاً .
— شاهدت الطيور مبكرة . . . فالصارخ في الجملة — هو المتألم ، والمتألم هو
الصارخ ؛ والمبكرة هي الطيور ، والطيور هي المبكرة .

وغير الغالب أن تكون مخالفة له ، كالحال الواقعة مصدراً صريحاً في نحو :
خرج الولد جرياً ، وجاء القادم بغتة ، وأشباههما ؛ فإن الجرى ليس هو الولد ،
والولد ليس هو الجرى . والبعثة ليست هي القادم ، والقادم ليس هو البعثة . وقد
سبق^(١) الكلام على صحة وقوع المصدر حالاً ، وهذه المخالفة لصاحبها لا تؤثر في
المعنى مع القرينة .

* * *

الخامس : انقسامها بحسب تأخيرها عن صاحبها ، أو تقديمها عليه ، وبحسب
تأخيرها عن عاملها أو تقديمها عليه — إلى ثلاثة أقسام في كل^(٢) . هي : وجوب
تأخيرها ، ووجوب تقديمها ، وجواز الأمرين .
ترتيبها مع صاحبها :

(١) يجب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصورة^(٣) ، نحو قوله تعالى :
(وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين) . فلا يصح تقديم الحال وحدها ،
لأن تقديمها يفسد سلامة التركيب ، ويزيل الحصر ، والغرض البلاغي منه .
ولو تقدمت معها « إلا » فالأحسن المنع أيضاً ، مجازاة للنهج الصحيح الشائع :

وكذلك يجب تأخيرها إن كان صاحبها مجروراً بالإضافة (أى : أنه مضاف
إليه)^(٤) ، نحو : أعجبنى شكل النجوم واضحةً ؛ فلا يجوز تقديم الحال :
(واضحةً) على صاحبها المضاف : (النجوم) لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف

(١) في : « هـ » من ص ٣٧١ .
(٢) أحكام التقديم والتأخير الآتية مقصورة على الحال المؤسمة . أما المؤكدة فالرأى الأنسب
عدم تقديمها .

(٣) سبقت الإشارة إلى الحصر ومعناه وطريقته في الجزء الأول ص ٣٦٤ م ٣٧ .

(٤) بشرط أن يصلح لحيء الحال منه ، وسيحىء بيان ذلك في ص ٤٠٤ .

إليه . والفصلُ بها لا يصح . كما لا يصح - في الرأي الأنسب - تقديمها على المضاف (ولا فرق في الحالتين بين الإضافة المحضة وغيرها) .

أما إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي ؛ نحو : جلست في الحديقة ناضرة ، فالأحسن الأخذ بالرأى القائل بجواز تقديمها ؛ لورود أمثلة كثيرة منها - في القرآن وغيره - تؤيده^(١) . ولا داعي لتكلف التأويل والتقدير^(٢) والتقديم . فإن كانت مجرورة بحرف جر زائد جهاز التقديم ؛ نحو : ما جاء متأخراً من

(١) ومنها قوله تعالى : (وما أرسلناك - إلا كآفةً - للناس) أي : ما أرسلناك إلا للناس كافة وقول الشاعر :

تسلّيت - طراً عنكمو - بعد بينكمُ بذكراكمو حتى كأنكمو عندي
البين : الفراق . طرا : جميعاً . أي : تسلّيت عنكم طرا .

وبمناسبة الكلام على : «كافة» يذكر أكثر اللغويين والنحاة ألفاظاً لا تستعمل إلا منصوبة على «الحال» ، ومنها : «كافة» و «قاطبة» . غير أن «الصبيان» سجل في باب : «الحال» - ج ٢ - عند الكلام على الآية السابقة استعمال «كافة» مجرورة ومضافة في كلام عمر بن الخطاب ونصه : «قد جعلت لآل بني كاكفة على كافة المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً إبريراً» .

وعرض الصبيان بعد ذلك لتفصيلات أخرى تختص بهذه الكلمة ، وباستعمالها .

وعلى هامش القاموس المحيط - ج ٣ - مادة : «كف» نص منقول عن شرح القاموس يجيز استعمال هذه الكلمة مقرونة بأل ، أو مضافة ، وأن رفض هذين الاستعمالين لا مسوغ له . ونص كلامه : (ما رفضوه رده الشهاب في شرح الدرّة ، وصحح أنه يقال ، وإن كان قليلاً) . اهـ .

أما : «قاطبة» فقد استعمالها «الجاحظ» غير حال في أول رسالته التي موضوعها : «تفضيل النطق على الصمت» حيث يقول : «وإن حجته قد لزمت جميع الأنام ، ودحضت حجته قاطبة أهل الأديان» . وتردد الأدباء في محركاته . ولكن هذا التردد يزول بما جاء في كتاب : «الأمل» ، للقال - ج ١ ص ١٧٠ طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة - فقد قال مؤلفه عند الكلام على مادة : «قطب» ومعناها ما نصه :

(قال يعقوب بن السكيت : يقال : قطب ، يقطب ، قطوباً ، وهو قاطب . . إذا جمع ما بين عينيه ، واسم ذلك الموضوع : «المقطب» ومنه قيل : الناس قاطبة ، أي : الناس جميع) . اهـ . فقد استعمالها خيراً . ومن كل ما سبق يتبين أن الكلمتين ليستا ملازمتين للحال .

(٢) ولا شك أن محاكاة القرآن في هذه الصيغة وفي جميع الصيغ الواردة به جائزة بليغة ، ما دامت المحاكاة تامة فليس لأحد أن يرفضها . ومن شاء تأويلها كما أول الآية فليفعل ... وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

وسبقَ حال ما بحرف جرٍ قدَّ أبوا . ولا أمَّهه فقد ورد - ٩

أي : أن النحاة أبوا أن يوافقوا على تقديم حال صاحبها قد جر بحرف جر (أي : أصلي) . ثم أوضح رأيه الخاص قائلا : إنه لا يوافقهم ، ولا يمنع تقديم الحال وسبقها على صاحبها المجرور بالحرف -؛ الأصلي - ؛ لأن هذا ورد في الكلام الفصيح . وإذا كان وارداً فيه بقدر كاف فكيف يمنع ؟ لكنه لم يذكر التفصيل .

أحد . وهذا بشرط أن يكون حرف الجر الزائد مما لا يمتنع حذفه ، أو مما لا يقل حذفه ؛ فالذى يمتنع كالباء الداخلة على صيغة : « أفعل » الخاصة بأسلوب التعجب ؛ نحو : أجمِل بالنجوم ^(١) طالعة . والذى يقل كالباء فى فاعل : « كَتَمَى » بمعنى : « يكفى » ، مثل : كفى بالزمان مرشداً . فإن كان حرف الجر الزائد مما يمتنع حذفه أو يقل لم يجوز تقديم الحال عليه .

وزاد بعض النحاة مواضع أخرى يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها ، منها : أن يكون صاحبها منصوباً بالحرف الناسخ : « كأن » أو : « ليت » ، أو : « لعل » أو بفعل تعجب ، أو بصلة الحرف المصدرى فى نحو : أعجبنى أن ساعدت الفقيرة عاجزةً - أو أن يكون ضميراً متصلاً بصلة « أل » ، نحو : الود أنت المستحقه صافياً ^(٢) .

(ب) ويجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصوراً ؛ نحو : ما فاز خطيباً إلا البليغُ ، ولا انتصر مدافعاً إلا الصادقُ .

أو كان صاحبها مضافاً إلى ضمير يعود على شىء له صلة وعلاقة بالحال ؛ نحو : جاء زائراً هنداً أخوها - جاء منقاداً للوالد ولده .

(ح) ويجوز التقديم والتأخير فى غير حالتى الوجوب السالفتين ، نحو دخل الصديق مبتسماً ، أو : دخل - مبتسماً - الصديق .

ترتيبها مع عاملها ^(٣) :

(ا) يجب أن تتأخر عنه إن كان فعلاً جامداً كفعل التعجب ؛ نحو :

(١) تفصيل الكلام على هذه « الباء » . فى باب التعجب ، ج ٣ م ١٠٨ . ص ٢٧٩ .

(٢) على اعتبار أن صاحب الحال : « هاء » الضمير ، لا المبتدأ .

(٣) « ملاحظة هامة » تختص بالعامل فى الحال ، وفى صاحبها :

الحال منصوبة ، وعامل النصب إما لفظى ؛ كالمصدر ، وكالفعل المشتق ، وكالوصف الذى يعمل عمله ، وكاسم الفعل ... وإما معنوية ؛ كأسماء الإشارة ، وألفاظ الاستفهام ، وبعض الحروف والأدوات التى سيجىء ذكرها هنا ومنها شبه الجملة . والعامل فى الحال هو - فى أكثر الصور - العامل فى صاحبها فعاملها واحد ولو اختلف نوع عمله فى كل منهما . وهناك صور أخرى يختلف فيها العاملان - عامل الحال ، وعامل صاحبها - كالحال التى صاحبها المبتدأ ، حيث يكون المبتدأ هو العامل فى الحال ، ويكون =

ما أحسن الصديق وفيًّا . أو كان مشتقًّا يشبه الجامد ، كأفعل التفضيل^(١) ؛ نحو : أنت أفصح الناس متكلمًا^(٢) .

أو كان عاملها مصدرًا صريحًا يمكن تقديره بأن والفعل والفاعل ، نحو : من الخير إنجازك العمل سريعًا . فكلمة : « سريعًا » حال من الكاف ، والعامل هو المصدر الصريح^(٣) : « إنجاز » ومن الممكن أن يحل محله مصدر مؤول من أن والفعل والفاعل فتكون الجملة : من الخير أن تنجز العمل سريعًا . ومثله أن تقول : يعجبني إنجازُ الصانعِ عمله سريعًا ؛ فكلمة : « سريعًا » حال من « الصانع » والعامل هو : « إنجاز » أيضًا .

فإن كان المصدر الصريح غير مقدرٍ بهما جاز تقديم الحال وتأخيره ؛ نحو : معتذرًا لك صفحًا عن المسيء . . . ، أو : صفحًا عن المسيء معتذرًا لك .

أو كان العامل اسم فعل ؛ نحو : نزالٍ مسرعًا ؛ أي : انزل مسرعًا ؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

= الابتداء هو العامل في المبتدأ - وكالحال التي صاحبها اسم لناسخ . . وكثرة النحاة تشترط أن يكون العامل في الحال وفي صاحبها واحدًا في كل الصور ، إلا سيبويه وفريق معه فإنه يرفض هذا الشرط - كما سبق البيان المفيد في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤ ورأيه هو الحق ؛ لما سلف هناك مفصلاً . ولما يجيء في رقم ٣ من هامش ص ٤٠٥ حيث بيان السبب عند سيبويه -

(١) كان شبيهًا بالجامد ، لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التانيث ، ولا علامة التشنية ، أو الجمع ؛ فخالف بهذا المشتقات الأصلية ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول . واقترب من الجامد الذي لا تتغير صورته .

(٢) يستثنى من أفعل التفضيل صورتان ؛ إحداها : أن يكون عاملاً في حالين لاسمين ، متحدتين في مساهما ، وإحداها مفضلة على الأخرى ؛ فالأحسن تقديم المفضلة عليه ، وتأخير الأخرى عنه . نحو : هذا الأديب ناثراً أبرع منه شاعراً . فكلمة : « أبرع » أفعل تفضيل ، نصبت حالين ؛ هما : « ناثراً » و« شاعراً » والاسمان لمسمى واحد ، وإحداها مفضلة ، وهى : « ناثراً » فتقدمت على العامل ؛ وتأخرت الثانية . والصورة الثانية كالسابقة ؛ إلا أن الحالين لشيتين مختلفتين في مساهما ؛ نحو ؛ المتعلم منفرداً أنفع من الجاهل مستمعيناً بغيره .

(راجع د من ص ٣٧٤ و د من ص ٣٨٤ وانظر الملاحظة التي بعدها حيث يجوز تأخير الحالين معاً) .
(٣) إذا كان العامل مصدرًا نائباً عن فعله المحذوف وجوباً جاز تقديم الحال ، نحو : إكراماً هنداً متعلمة . فيصح : متعلمة إكراماً هنداً (كما في ج من ص ٣٨٤) . وقد سبقت مواضع المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً في ص ٢٢٠ م ٧٦ .

أو كان العامل معنويًا ؛ (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروف الفعل كالألفاظ الإشارية ، والاستفهام ، وأحرف التمنى والتشبيه ، وكشبه الجملة - الظرف ، أو الجار مع مجروره - الواقع خبراً ، أو نعتاً كذلك) (١) ، نحو : هذا كتابك جميلاً ، فكلمة : « جميلاً » حال من الخبر : (كتاب) والعامل هو اسم الإشارة . ومعناه : أشير ؛ فهو يتضمن معنى الفعل ، دون أن يشتمل على حروفه .

ومثل : ليت الصانع - متعلمًا - حريصًا على الإقتان . فكلمة : « متعلمًا » حال من الصانع ، والعامل « هو : ليت » ، وهو حرف معناه : « أتمنى » فيتضمن معنى الفعل دون حروفه

ومثل : كأن الباخرة - واسعةً - فُنْدُق كبير . ومثل : الزروع أمامك ناضرةً ، أو : الزروع فى حديقتك - ناضرةً

والاستفهام المقصود به التعظيم ؛ نحو : يا جارتا ، ما أنتِ ، جارةٌ ؟ وهكذا كل ما يتضمن معنى الفعل دون حروفه غير ما سبق ، كأدوات التنبية ، والترجى ، والنداء

لكن بعض النحاة يستثنى من العامل الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه ، شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) فيجيز أن يتقدم عليهما الحال أو يتأخر ، نحو : (الحارس عند الباب واقفًا ، و : الحارس - واقفًا - عند الباب) ، ونحو : (القط فى الحديقة قابعًا ، أو : القط - قابعًا - فى الحديقة) . وإنما يجيز تقدم هذه الحال بشرط أن تتوسط بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه وعن الجال معًا . ولا يصح تقدم الحال عليهما معًا ، فلا يقال : (واقفًا - الحارس عند الباب ، ولا قابعًا القط فى الحديقة) . فإن تقدمت الحال والخبر معًا ، وكانت الحال هى الأسبق جاز ؛ نحو : واقفًا عند الباب الحارس ، وهذا رأى مقبول (٢) .

(١) لأن شبه الجملة قد يكون متعلقاً بفعل محذوف ، أو بوصف محذوف ، وينتقل إلى شبه الجملة الضمير الذى يكون فى المتعلق بعد حذفه . وهذا يصير شبه الجملة متضمنًا معنى الفعل ، لاشتماله على المتعلق المحذوف ، فوق اشتماله على ضميره (على الوجه المفصل فى ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ ورقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ فى هذا الباب وهامش من (ص ٤٤٨ م ٨٩) .

(٢) يرغم قلته بالنسبة إلى الأول (فالقلة نسبية لاتمم القياس) وحجة أصحابه ورود أمثلة فصيحة =

ويصح عند أكثر النحاة تقديم الحال على عاملها « شبه الجملة » إن كانت هي شبه جملة أيضاً ؛ نحو : الخير عندك أمامك - أو الخير في الدار أمامك . . . على اعتبار الظرف (عند) والجار مع مجروره (في الدار) حاليين من الضمير المستكن في شبه الجملة بعدهما ^(١) .

أو كانت الحال مؤكدة معنى الجملة ^(٢) ؛ نحو : على جدك شقيقاً ، وتقدير العامل : على جدك أعرفه ، (أو : أعلمه ، أو : أحقه . . .) شقيقاً . فعامل الحال وصاحبها (باعتباره الضمير) محذوفان وجوباً قبل الحال .

أو كان العامل قد عرض له ما يمنع من تقدم معموله عليه ، كالماضى المبذوء بلام الابتداء ^(٣) أو بلام جواب القسم ^(٤) ، فإن المعمول لا يتقدم على هذه اللام نحو : إني لقد تحملت - صابراً - هفوة القريب . أو : والله لقد تحملت - صابراً - هفوة القريب .

وكالعامل الواقع في صلة حرف مصدرى مطلقاً ؛ نحو : لك أن تنتقل ركباً . أو الواقع صلة « أل » ^(٥) ، نحو : أنت السائق بارعاً ، لأن معمولهما لا يتقدم عليهما - في الرأي الراجح .

أو كانت الحال جملة مقترنة بالواو ؛ نحو : أقر الكتاب والنفس صافية ^(٦) .

= تكفى للحكم بقياسيته ؛ منها قراءة من قرأ قوله تعالى : (والسماوات مطويات بيمينه) بنصب . « مطويات » - وقول الشاعر :

رهطُ ابن كوزٍ مُحَقَّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ ، ورهطُ ربيعة بن حُذَارٍ
فكلمة : « محقبي » حال ، تقدمت على عاملها شبه الجملة : (فيهم) . . . والمخالفون لهذا الرأي يقولونه بغير داع مقبول .

(١) وما يصلح مثالا لهذا شبه الجملة « من الله » في قوله تعالى : « ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء . . . » (راجع الصبان ، وكذا حاشية الأمير على « المعنى » أول المقدمة) .

(٢) سبق الكلام عليها في ص ٣٦٦ وسيجيء بمناسبة أخرى في ص ٣٩١ و ٣٩٦ .

(٣) سبق الكلام عليها في ج ١ ص ٤٩٧ م ٥٣ .

(٤) الكلام عليها سيأتي - ٤١٩ - في حروف القسم ، باب : حروف الجر .

(٥) بخلاف صلة غيرها : فيجوز : من الذي راكباً جاء ، لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على

الموصول .

(٦) يحسن الاقتصار على هذا الرأي ، دون الرأي الذي يميز التقديم والتأخير بتأول .

(ب) يجب أن تتقدم عليه إذا كان لها الصدارة ، نحو : كيف أنقذت الغريق ؟ . فكلمة : « كيف » اسم - على الأرجح - مبني على الفتح في محل نصب ، حال^(١) .

(ح) يجوز الأمران في غير الحاليتين السالفتين ، مثل : واقفًا أنشد الشاعر القصيدة . وأشباه هذا مما يكون فيه عامل الحال فعلاً متصرفاً ، أو مشتقاً يشبه الفعل المتصرف ، أو مصدرًا نائباً عن فعله المحذوف وجوباً (كما سبقت الإشارة إليه)^(٢) . والمراد بالذي يشبه الفعل ما يتضمن معنى الفعل وحروفه ، ويقبل علامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع^(٣) . فمثال الحال المتقدمة على عاملها الفعل المتصرف - غير ما سبق - راغباً أقبلت على زيارتك . ومثال المتقدمة على اسم فاعل : مسرعةً الطائرة مسافرةً ، ومثال المتقدمة على صفة مشبهة : الإنسان - قانعاً - غنيٌّ ، ومثال اسم المفعول : الحاكم - ظالمًا - محطّم . . . ومثال المتقدمة على المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً : متعلمةً إكراماً هنداً^(٤) .

(د) إذا كان العامل هو أفعل التفضيل الذي يقتضى حالين^(٥) إحداهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره في الحال الأخرى - فالأحسن أن تتقدم إحداهما على أفعل التفضيل ، وتتأخر الثانية - كما سبق^(٦) - نحو : الحقل قطعاً أنفع منه قمحاً - الفدان عنباً أحسن منه قطعاً - المتعلم تاجراً أقدر منه زارعاً . المصباح الكهربائي منفرداً أقوى من عشرات الشموع

(١) تقدم في ج ١ ص ٤٦٢ م ٣٩ إعراب « كيف » في صورها المختلفة ،

وأشرنا لهذا في رقم ١ من هامش ص ٦١ وفي ١ من هامش ص ٦٧ و ٣ من هامش ص ١١٣

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٣٨١ .

(٣) خرج اسم الفعل ؛ فإنه قد يتضمن معنى الفعل وحروفه ولكنه غير مشتق ، ولا يقبل تلك العلامات ؛ كاسم الفعل : « نزال » بمعنى : انزل . وخرج أفعل التفضيل كذلك ، لأنه مشتق ، ولكن لا يقبل تلك العلامات في حالات كثيرة (كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٨١) .

(٤) كما سبقت الإشارة في رقم ٣ من هامش ص ٣٨١ .

(٥) ولا مانع أن تكون الحالان أو إحدهما جامدة ، غير مؤولة بالمشتق ؛ طبقاً لما سبق في : « د »

من ص ٣٧٤ عند سرد مواضع الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق .

(٦) في « د » من ص ٣٧٤ وكما في رقم ٢ من هامش ص ٣٨١ .

مجتمعة^(١)، ومثل قول عليّ - رضی الله عنه - لأنصاره ، وهم يعرضون عليه الخلافة أول الأمر : (أنا لكم وزيراً ، خير لكم مني أميراً . . .) .

ملاحظة :

أجاز فريق من النحاة ما يشيع اليوم في بعض الأساليب ، من تأخير الحالين معاً عن أفعال التفضيل ، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ؛ نحو : المتعلم أقدر تاجراً منه زارعاً - المصباح الكهربي أقوى منفرداً من عشرات الشموع مجتمعة - هذه الفاكهة أطيب ناضجة منها فجة - .

* * *

السادس : انقسامها بحسب التعدد - الجائز والواجب - وعدمه ، إلى واحدة وإلى أكثر :

قد تكون الحال واحدة لواحد ؛ نحو : يقف الشرطي متيقظاً ، وهذه تطابق :

(١) وإلى مواضع تقديم الحال على عاملها وعلى صاحبها يشير ابن مالك بإيجاز ومزج بين مواضعهما فيقول :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا-١٢

فجائزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ . وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا-١٣

يريد : أن الحال المنصوبة بفعل متصرف أو وصف يشبهه - يجوز تقديمها وتأخيرها عن عاملها ؛ وذكر مثالين : أحدهما حال تقدمت على عاملها الفعل المصروف ، (وهو مخلصاً زيد دعا) ، والآخر حال تقدمت على عاملها الوصف الذي يشبه الفعل المتصرف ، (وهو : مسرعاً ذا راحل) . ثم انتقل إلى الكلام على الحال التي لا يجوز تقديمها على عاملها المعنوي فقال :

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ - مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْْمَلًا-١٤

كمتلك ، لیت ، وكان ، وندر ، نحو : سعيد مستقراً في هجر-١٥

أي : أن العامل المعنوي (وهو الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه) لا يعمل النصب إذا كان متأخراً عن الحال . وبين أمثلة من العامل المعنوي ، هي : تلك ؛ لیت ، كان . . . وأوضح أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجملة نادر عنده ، وضرب له مثلاً هو : سعيد مستقراً في هجر . (بلد باليمن) ثم تكلم على جواز تقديم أحد الحالين المنصوبين بأفعل التفضيل :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا ، مُسْتَجَارٌ ، لَنْ يَهْنُ-١٦

مستجاز : أجازته النحاة . لن يهن : لن يضعف مثل هذا الأسلوب في نظر العارفين .

النحو الوافي - ثان

صاحبها الحقيقي في الأفراد وفروعه^(١)، وفي التأنيث والتذكير^(٢)، نحو : هبط
الطيار هادئاً - هبط الطياران هادئين - هبط الطيارون هادئين - هبطت
الطيارة هادئة . . . و . . .

وقد تكون الحال واحدة ولكن يتعدد ما تصلح له ، من غير أن توجد قرينة
تعين واحداً مما يصلح ؛ نحو : قابلت الأخ راكباً . والأنسب في هذا النوع
أن تكون للأقرب . ومنع بعض النحاة هذا الأسلوب ، لإبهامه ، وخفاء الصاحب
الحقيقي ، ورأيه شديد .

والمتعددة^(٣) قد تكون متعددة لواحد ، فتطابقه في الأمور السالفة ، نحو :
هبط الطيار هادئاً ، مبتسماً ، لابساً ثياب الطيران . ونزل مساعده نشيطاً
مبتهجاً حاملاً بعض معداته ، وخرجت المضيفة مسرعةً قاصدةً حجرتها . . .
ولا يجوز وجود حرف عطف بين الأحوال المتعددة - ما دامت أحوالاً - فإن وجد
حرف العطف صح ، وكان ما بعده معطوفاً ، ولا يصح أن يعرب حالاً^(٤) .

وقد تكون متعددة لأكثر من واحد ؛ فإن كان معنى الأحوال ولفظها واحداً
وجب تثنيتهما أو جمعها على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل ، أهي متحدة
في عملها وألفاظها ، ومعانيها ، أم غير متحدة في شيء من ذلك ؟ نحو :
عرفت النحل والنمل دائبين على العمل . والأصل : عرفت النحل دائباً . . .
والنمل دائباً . . . والحالان متفقان لفظاً ومعنى^(٥) ، وهما يُبَيِّنَان هيئة شيتين ؛
فوجب تثنيتهما تبعاً لذلك ، فراراً من التكرار . ونحو : أبصرتُ في الباخرة الرُبَّانَ ،

(١) كل هذا بشرط أن تكون الحال حقيقية ، (وهي : الدالة على هيئة صاحبها مباشرة ، لا هيئة
شيء آخر يتصل به . فالدالة على هيئة صاحبها الحقيقي نحو : يقف الشرطي متيقظاً ، والدالة على هيئة شيء
آخر يتصل به بسبب .) وتسمى : « الحال السببية » ، ولا تشترط فيها المطابقة التامة لصاحبها ،
وسيجيء حكمها في ص ٤٠٠) نحو : يقف الشرطي مفتحةً عيناه طول الليل .

(٢) وتسمى : المترادفة . وقد تسمى : المتداخلة ، طبقاً للبيان الموضح في « ا » من ص ٣٨٩ .

(٣) كما في رقم ٤ من ص ٤٢٩ .

(٤) ولا يضر الاختلاف تذكيراً ، وتأنيثاً ؛ نحو قوله تعالى : (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين)

: سخر لكم الشمس دائبة والقمر دائباً .

والبَحَّار والمهندس منمكين في إدارتها . والأصل : أبصرت الرُّبَّانَ منمكماً ،
والبَحَّار منمكماً ، والمهندس منمكماً . فالحال هنا متعددة . وهي متفقة الألفاظ
والمعاني ، وأصحابها ثلاثة ؛ فجمعت وجوباً تبعاً لذلك ، استغناء عن التكرار .
ونحو : بنيت البيت وأصلحت السور جميلين . ووقفت سعاد وشاهدت أمها
متكلمتين^(١) .

هذا ، والتكرار الممنوع في الثنية والجمع هو تعدد الأحوال متوالية ، كل واحدة
وراء الأخرى مباشرة^(٢) . أما وقوع كل واحدة بعد صاحبها مباشرة فليس بممنوع .
وإن تعددت لمتعدد وكانت مختلفة الألفاظ أو المعاني وجب التفريق بغير
عطف ؛ بحيث تكون كل حال بعد صاحبها مباشرة ، وهو الأحسن ؛ منعاً
للمغموض . ويجوز تأخير الأحوال المتعددة كلها وتكون الأولى منها للاسم الأخير^(٣)
والحال الثانية للاسم الذي قبله^(٤) . والحال الثالثة للاسم الذي قبل هذا^(٥) . . . وهكذا
ترتب الأحوال مع أصحابها ترتيباً عكسياً . فأول الأحوال لآخر الأصحاب ،
وثاني الأحوال للصاحب الذي قبل الأخير . . . ومراعاة هذا واجبة . إلا إن قامت
قرينة تدل على غيره . فمثال مراعاة الترتيب السابق : كنت أسوق السيارة فأبصرت
زميلي في سيارته قاصداً الريف ، مقبلاً من الريف . فكلمة : « قاصداً » حال
من « زميل » بإعطاء أول الحالين لآخر الاسمين . وكلمة : « مقبلاً » حال من التاء
في : « أبصرت » ؛ بإعطاء ثاني الحالين للاسم الذي قبل السابق . . . و . . .
ومثال مخالفة هذا الترتيب لقرينة تدعو للمخالفة : لقي التَّرجُمانَ جماعة السَّيَّاحِ
باحثاً عنهم ، سائلة عنه . فكلمة : « باحثاً » حال من : « التَّرجُمان » وكلمة :
« سائلة » حال من « جماعة » ولو روعي الترتيب هنا لاختلَّت المطابقة الواجبة بين
الحال وصاحبها في التذكير والتأنيث . فالذي ربط بين الحال وصاحبها ، وعيَّن
لكل حال صاحبها هو قرينة التذكير فيهما معاً ، أو التأنيث فيهما معاً . ومثل :
حدث المُحاضر طلابه واقفاً جالسين ؛ فكلمة : « واقفاً » حال من : « المحاضر »

(١) من الكلام النظري الخص ما يقوله النحاة : (إن العامل في الحال عند تعدد العامل هو مجموع
العوامل ، لا كل واحد مستقلاً . لثلاث مجتمعات عاملان على معمول واحد ! وانظر « ا » « من » ٣٨٩) .
ولا فائدة من تناسي الأمر الواقع من غير داع ؛ فالواقع أن كل عامل قد اشترك في العمل برغم ما سبق .
(٢٠٢) فلا يصح : أبصرت المسافرة في الباخرة الريان ، والبحار ، والمهندس منمكماً ، منمكماً ، منمكماً .
(٣ و٢) وهو صاحبها .

و « جالسين » حال من : « الطلاب » . ولم يراعَ الترتيب ؛ لأن اللبس مأمون ؛ بسبب وجود المطابقة التي تقضى بأن يكون صاحب الحال المفردة مفرداً ، وصاحب الحال المجموعة جمعاً^(١) .

والجدير في هذه المسألة - وفي غيرها - الاعتماد على القرينة ؛ فلها الاعتبار الأول دائماً .

وإذا وقعت الحال بعد : « إِمَّا » التي للتفصيل ، أو بعد : « لا » النافية وجب تعدد الحال ، نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السَّبِيلَ ؛ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) ونحو : يقفز الطيار ؛ لا خائفًا ، ولا مترددًا . أما في غير هذين الموضعين فالتعدد جائز على حسب الدواعي المعنوية .

* * *

(١) اقتصر ابن مالك في الكلام في الحال المتعددة على البيت الآتي :

والجِئَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فاعْلَمَ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ - ١٧

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا تعددت الحال لواحد سميت : « مترادفة » ؛ أى : متوالية ، (تتلو الواحدة الأخرى) . ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر فى الأولى ؛ وعندئذ تسمى الثانية : « متداخلة » . وهذا يجرى فى كل حال متعددة ، فيجوز أن تكون حالاً من ضمير التى قبلها مباشرة .

ويمنع جماعة من النحاة ترادف الحالين ؛ بزعم أن العامل الواحد لا ينصب إلا حالاً واحدة . وله حجة جدلية مردودة ، لأنها من نوع الجدلليات التى تسمى إلى النحو من غير أن تفيده^(١) .

(ب) عرفنا أنه يجوز أن تعدد الحال من غير أن يتعدد صاحبها ؛ نحو : مشيت بين الرياحين هائثاً ، مستنشقاً أريجها ، متملياً جمالها . . . ، ولكن لا يجوز أن تتعارض الأحوال ، فلا يقال : حضر القطار سريعاً بطيئاً ، ولا وقف الحارس متيقظاً غافلاً . نعم يجوز هذا عند إرادة الوصول إلى معنى واحد يؤخذ من الحالين معاً ، ولا يؤديه أحدهما دون الآخر ؛ نحو : أكلت الطعام ساخناً بارداً ، أى : معتدلاً فى حرارته ، ونحو : ركبت السيارة مسرعة بطيئة ؛ أى : متوسطة فى سرعتها ، ومثل : لا تأكل الفاكهة ناضجةً فجئةً ، أى : متوسطة النضج . ونحو : اترك الطعام ممتلئاً جائعاً ، أى : متوسطاً فى الشبع . ونحو : تخير ثيابك واسعة ضيقة ، أى : معتدلة السعة . وهكذا .

بالرغم من أن المعنى المقصود لا يتحقق إلا من اللفظين معاً فإن الإعراب يقتضى أن يكون كل لفظ منهما - حالاً .

* * *

السابع : انقسامها بحسب الزمان إلى : مقارنة ، ومقدرة^(١) (مستقبلية) . . .
فالمقارنة هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها ، وحصول
مضمونها ؛ بحيث لا يتخلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر ، نحو : (أقبل
البريء فرحاً ، — هذا يسوق السيارة الآن محترساً) — . فزمن الفرح ، والاحتراس ،
هو زمن وقوع معنى الفعلين : أقبل — يسوق . . . (٢)

والمقدرة ، أو المستقبلية^(٣) : هي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها ،
أى : بعد تحقق معناها بزمن يطول أو يقصر ؛ فحصول معنى الحال هنا متأخر عن
حصول مضمون عاملها ؛ نحو : سيسافر بعض الطلاب غداً إلى البلاد الغربية ؛
موزَّعين فيها ، متدرِّبين في مصانعها . ثم يعودون عاملين في مصانعنا ؛ فزمن
التوزع والتدرب متأخر عن السفر ، الذي هو زمن حصول العامل ، ومستقبل
بالنسبة له . وكذلك العمل متأخر عن العودة .

وكقوله تعالى في الإنسان : (إنا هديناه السبيل ، إما شاكراً وإما كفوراً) ،
فكلمة « شاكراً » حال ، وزمن وقوعه متأخر — حتماً — عن زمن عامله (وهو
الفعل : هدى) ، وكلمة : « كفوراً » معطوف عليه ، وهو حال مثله .
وكذلك قوله تعالى للصالحين أهل الجنة : (ادخلوها بسلام آمنين) ، وقوله تعالى :
(فادخلوها خالدين) ، فكلٌّ من الأمن والخلود متأخر في زمنه عن زمن الدخول
لا محالة . . . (٤)

(١) سيجىء — في رقم ٤ من هذا الهامش — نوع ثالث يذكره بعض النحاة ويعارض فيه آخرون .

(٢) ومن أمثلة الحال « المقارنة » ، والتي هي جملة ، قول الشاعر يصف من نال الولاية ثم تركه

تولاها وليس له عدو وغادرها وليس له صديق

فالزمن الذي خلا من الأعداء هو نفسه زمن التولى . والذين خلا من الأصدقاء هو نفسه زمن المغادرة

(٣) وهي التي أشرنا إليها في رقم ٣ من ص ٣٦٤ .

(٤) أما النوع الثالث الذي يسميه بعض النحاة : « الحال المحكية » فحال وقع معناها وتحقق قبل النطق

بها ؛ نحو : نزل المطر أمس فياضاً ، واندفع في طريقه جارفاً . وقد عارض — بحق — كثرة النحاة في
هذا القسم وفي أمثلته بحجة قوية ؛ هي أن العبرة إنما تكون بمقارنة الحال وقت تحقق معناها وحين وقوعها
ووجودها — لزمن العامل وتحقق معناها ؛ كالتي هنا ، وليست لزمن المتكلم . هذا إلى أن الأمثلة
المروضة (وأشبهها) وقد جاءت فيها « الأحوال » مشتقات نوعها اسم فاعل ، واسم الفاعل حقيقة
في الزمن الحال ، عند عدم القرينة التي توجهه لزمن غير الحال . فالتعبير به عن الماضي ، يعتبر مجازاً =

والحال المقارنة أكثر استعمالاً ووروداً في الكلام ، ولا تحتاج إلى قرينة كالتى يحتاج إليها غيرها .

* * *

الثامن : انقسامها بحسب التأسيس والتأكيد إلى مؤسّسة ومؤكّدة . فالمؤسّسة ، وتسمى المُبَيِّنَة (١) : هى التى تفيد معنى جديداً لا يستفاد من الكلام إلا بذكرها ، نحو : (وقف الأسد في قفصه غاضباً ، ثم هدأ حين رأى حارسه مقبلاً) ، فكلمة : « غاضباً » حال مؤسّسة : لأنها أفادت الجملة معنى جديداً لا يفهم عند حذفها . وكذلك كلمة : « مقبلاً » وأشباههما من الأحوال التى لا يستفاد معناها من سياق الكلام بدون ذكرها .

والمؤكّدة : هى التى لا تفيد معنى جديداً ، وإنما تقوى معنى تحتويه الجملة قبل مجيء الحال (٢) ، ولو حذف الحال لفهم معناها مما بقى من الجملة . نحو : لا تظلم الناس باغياً ، ولا تتكبر عليهم مستعليماً ، « فالبغى » هو الظلم ، و « الاستعلاء » هو الكبر . ولو حذف كل من الحالين فى المثال (وهما يؤكّدان عاملهما) ما نقص المعنى ، ولا تغير ، وانفهم معناه من بقية الكلام . ومثلهما باقى الأحوال التى يستفاد معناها بغير وجودها .

وقد سبق - فى مناسبة أخرى (٣) - الإشارة إلى المؤكّدة ، وأنها قد تكون مؤكّدة لمضمون الجملة ؛ نحو : خليل أبوك عطوفاً ، أو مؤكّدة لعاملها لفظاً ومعنى ؛ نحو : (وأرسلناك للناس رسولا) أو معنى فقط : نحو : (. . . ويوم أبعث حياً . . .) لأن البعث يقتضى الحياة ، أو مؤكّدة لصاحبها ؛ نحو قوله تعالى : (ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلّهم جميعاً) . فكلمة : « جميعاً » حال من الفاعل « من » وهذا الفاعل اسم موصول يفيد العموم ، والحال - هنا - تفيد العموم ، فهى مؤكّدة له .

= ويسمى : « حكاية حال ماضية » .

وهذه الحجة صحيحة ، وبرغم صحتها لا أهمية للخلاف . لأن الغرض المطلوب هو الحكم على مثل تلك « الأحوال » بالصحة والبعد عن الخطأ . وقد ثبت أن ذلك الاستعمال صحيح والأسلوب سليم ، فلا أهمية بعد ذلك لأن يكون الاستعمال الصحيح حقيقياً أو مجازياً وإن كانت قلة الأقسام - من غير ضرر - أمراً محموداً .

(١) لأنها تبين هيئة صاحبها - أما المؤكّدة فلا تبين هيئة - كما فى ص ٣٦٦ و ٣٦٧ - .

(٢) سواء أكان المعنى الذى تؤكّده هو معنى عاملها أم معنى صاحبها ، أم معنى الجملة التى قبلها

- كما سبق فى ص ٣٦٧ وما بعدها وله إشارة فى ص ٣٩٦ .

(٣) ص ٣٦٧ وما بعدها .

وأشرنا هناك إلى أن الجملة التي تُوكِّدُ الحالُ مضمونها لا بد أن تكون جملة اسمية ، طرفاها معرفتان ، جامدتان^(١) ، ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معا ، وعن عاملها أيضاً . وأن العامل في هذه الحال محذوف وجوباً ، وكذلك صاحبها . ففي المثال السابق : « خليل أبوك عطوفاً » ، يكون التقدير : أحقه ، أو : أعرفه ، أو : أعلمه ، أو نحو ذلك . وهذا التقدير حين يكون المبتدأ كلمة غير ضمير المتكلم ، فإن كان ضميراً للمتكلم وجب اختيار الفعل أو العامل المقدر مناسباً له ، أي : أحقني - أعرفني - أعلمني . . . ولا بد أن تكون هذه الحال متأخرة عنه أيضاً .

أما الغرض^(٢) من التوكيد بالحال فقد يكون بيان اليقين ، نحو : أنت الرجل معلوماً ، أو الفخر ، نحو : أنا فلان بطلاً ، أو التعظيم ؛ نحو : أنت العالم مهيباً ، أو : التحقير ؛ نحو : هو الجاني مقهوراً ؛ أو : التصاغر ، نحو : ربّ أنا عبدك فقيراً إليك ؛ أو التهديد والوعيد ، نحو : فلان قاهر للأبطال قادراً على الفتك بك^(٣) . . .

* * *

التاسع : انقسامها بحسب الأفراد وعدمه إلى : مفردة ، وجملة ، وشبه جملة .

ثم الكلام على ما تحتاج إليه الجملة الحالية من رابط .

(١) إذا كان في الجملة فعل أو ما يعمل عمله كان عاملاً في الحال : فلا يعتبر العامل مضمرًا ، ولا تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة . وقد قلنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ إن بعض النحاة اشترط الجمود المحض ؛ ليخرج : هو الأسد مقداماً ؛ فإنها مؤكدة لعاملها ؛ وهو : « الأسد » ؛ لتأوله بالشجاع وليست مؤكدة لمضمون الجملة ، لأن هذه الحال ليست جامدة محضة ، كما يشترط . وقد آثرنا هناك إهمال رأيه ، والأخذ بالرأى الذي يكتفى بمجرد الجمود للأسباب التي أوضحناها .

(٢) يتبين هذا الغرض بالقرائن المنضمة للكلام

(٣) فيما سبق يقول ابن مالك :

وعاملُ الحالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ: لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا - ١٨

« بها » : أي : بالحال . ثم قال في الحال المؤكدة لمضمون الجملة :

وإن تُوَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُوَخَّرُ - ١٩

أي : أن العامل مضمر (أي : محذوف) إذا كانت الحال مؤكدة للجملة ، وأن لفظ الحال يؤخر

وجوباً عن الجملة ، وعن عاملها المحذوف ، وهو صاحبها .

١ - فالمفردة : ما ليست جملة ولا شبهها ، نحو : أشربُ الماءَ صافياً^(١) -
 سيرني الطريقَ حذرًا^(٢) ، . . . ومثل كلمة : « جاهداً » في قول الشاعر :
 ومن يتتبع - جاهداً - كل عثرة يجدُها ، ولا يسلم له الدهرَ صاحب
 ب - وشبه الجملة هو : « الظرف ، والجار مع مجروره » . نحو : كنت في الطائرة
 فأبصرت البيوت الكبيرة فوق الأرض صغيرة . والسفن الضخمة بين الأمواج
 محتجة - إن دار الآثار في القاهرة مليئة بالنفائس - تشكلت الثلوج على الغصون
 أشكالاً بديعة
 ولا بد في شبه الجملة أن يكون تاماً ؛ أي : مفيداً ، وإفادته قد تكون
 بالإضافة ، أو بالنعته ، أو بالعدد ، أو بغير ذلك مما يكون مناسباً له ، ويجعله
 مفيداً (على الوجه الذي تكرر شرحه من قبل)^(٣) فلا يصح : هذا إبراهيم عنك ،
 ولا هذا إبراهيم اليوم . . .

(١) ومن الحال المفردة بعض ألفاظ مركبة تركيب مزج سماعاً (فلا يجوز القياس عليها) وهي
 ألفاظ وردت عن العرب مركبة مزجا ، ومبنيّة : - على الأصح - على فتح الجزأين في محل نصب ،
 باعتبارها حالا ، ومنها : هرب الأعداء شغفراً بشغراً ، أي : متفرقين . وكذلك شذراً مذكراً ، بمعنى : متفرقين
 أيضاً . ومثل : تركت الصحراء حيث بيئت ، أي : مبحوثاً عن أهلها ، مطلوباً إخراجهم منها - ومثل : فلان
 جاري بيت بيت ، أي : مقارياً ، أو ملاصقاً - ومثل : لاقيتهم كفيّة كفيّة ، أي : مواجهها . . . وهكذا . . .
 ويلاحظ أن الجزء الثاني في كثير من تلك المركبات - ونظائرها - (مثل : بشغراً مذكراً - بيئت -
 - إلخ) ، هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي ، أي : صوت ليس له معنى مستقل ، ولا كيان ذاتي
 يستقل به عن الكلمة التي يتبعها ، ولا يجلب زيادة معنى ، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء . . . (كما سيحيى
 بالتفصيل في باب النعت ص ٣ م ١١٤ ص ٤٥٢) وإنما يجيء عرضاً بعد الأول ، ولهذا يُذكر في إعرابه
 في الصّور التي ليست حالا مركبة أنه « تتبّع للأول » ؛ فهو مفرد وجمعه : « الأتباع » (يفتح الهمزة)
 وليس من التواضع الأربعة المشهورة (النعت - التوكيد - العطف - التبديل) ولا يعرب إعرابها ما لم يؤد
 معنى جديداً ، وإنما يكفي في إعرابه بأن يقال في غير تلك الصور الحالية المركبة إنه : « تبع للأول » ،
 أو إنه من : « الأتباع » ؛ فثله مثل الثاني من قولهم : (محمد حسنٌ بسنٌ) و « اللص شيطانٌ نسيطانٌ »
 أو (عيفريت نيفريت) . . ولا شيء في هذه التوافي وأشباهها داخل « في التواضع الأربعة المذكورة .
 لأنه لا يأتي بمعنى من معانيها . هذا ، وتفصيل الكلام على المركب المزجي في ج ١ م ٢٣ باب أقسام العلم .
 (٢) قد يجب اقتران الحال المفردة « بالفاء » ، أو : « ثم » العاطفتين في صورة واحدة هي الصورة
 الثالثة التي تجيء في ص ٤١٠ والكوفيون يجيزون : « واو العطف » أيضاً - كما سيحيى - .
 (٣) في باب الموصول (ج ١ ص ٣٤٧ م ٢٧) والمبتدأ والخبر (ج ١ ص ٤٣١ م ٣٥ و ج ٢ م ٦٨
 ص ١١٥ و ١١٧) . وفي المواضع السالفة بيان عن شبه الجملة من ناحية تعلقه .

وإذا كانت الجملة - وستأتى - أو شبه جملة فلا بد أن يكون صاحبها معرفة^(١) محضة ؛ (أى : معرفة لفظاً ومعنى) ؛ مثل : وقف جارى يكلمنى . فإن لم يكن معرفة خالصة ؛ (بأن كان معرفة فى اللفظ دون المعنى ؛ كالمبدوء «بأل الجنسية» أو كان نكرة مختصة ؛ بسبب نعت أو غيره . . .)^(٢) ، جاز فى الجملة وشبهها أن تكون حالا ، وأن تكون نعتاً ؛ نحو : أعرف الطائرات تفوق غيرها فى السرعة . وقد عرفنا طائرات سريعة تطوف بالكرة الأرضية فى دقائق^(٣) . . . ونحو : فى الجوتهددِ الطائرات كتصنّف الرعود . . . وهذه طائرة كبيرة أمامنا تهدد كالرعد .

ح - والجملة^(٤) قد تكون اسمية أو فعلية ؛ نحو : لازمت البيت والمطر هاطل^(٥) - لازمت البيت وقد هطل المطر^(٦) . . . وقد اجتمعت الجملتان فى قول الشاعر :

(١) يصح أن يكون صاحب الحال نكرة فى يضة مواضع تحىء فى ص ٤٠٢ . عند الكلام عليه .
(٢) كما سيحىء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٣ وقد سبق بيان النكرة المحضة وغير المحضة بإسهاب ، وكذا المعرفة بنوعها - فى الجزء الأول ، باب النكرة والمعرفة ، ص ١٩٤ م ١٧ وبجىء فى الجزء الثالث (باب النعت . م ١١٤ ص ٤٦٠) إشارة له أيضاً .
(٣) ومثل قول الشاعر :

لنا فى الدهر آمال طوال نرجيها ، وأعمار قصار

(٤) إذا وقعت الجملة حالا فإنما تسمى جملة باعتبار أصلها السابق قبل الحالية حين كانت تؤدى فيه معنى مفيداً مستقلاً . أما بعد وقوعها حالا فإنها تؤدى معنى غير مستقل ، وهى لذلك لا تسمى جملة ولا كلاماً ، شأنها فى هذا كشأن الجملة الواقعة خبراً ونعتاً وغيرهما ؛ (طبقاً للبيان الشامل الذى سبق فى ج ١ هامش ص ١٥ م ١ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٧ م ٢٧) .

وإذا وقعت الجملة حالا أو نعتاً أو موقعاً إعرابياً آخر ، فهى نكرة ، وقيل : فى حكم النكرة ، - (كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٥) . وقد تردد هذا فى كثير من المراجع النحوية ، ومنها حاشية يامين على شرح التوضيح (أول باب النكرة والمعرفة) حيث قال : «وأما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات . وما يوجد فى عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجوز .»
وهذا الخلاف لا أهمية له ؛ إذ الأهمية فى أنها تقع فى كل موقع لا يصلح فيه إلا النكرة ، كوقوعها خبر «لا» النافية للجنس ، ونعتاً للنكرة المحضة . (٥) ومن أمثلة الاسمىة أيضاً قول الشاعر

عش عزيزا . أو مت وأنت كريم بين طعن القنا ، وخفق البنود

وقولهم : من صحب الأشرار - وهو يعلم حالهم - كان شقاؤه من نفسه .

(٦) ومن أمثلة الفعلية أيضاً ما تضمنه الشطر الثانى من قول شاعرهم :

العلم يدرك أقواما فينقذهم كالغيث يدرك عيدانا فيحييها

كأن سواد الليل - والفجر ضاحك - (يلوح) ويخفى ، أسود يتبسم

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تكون خبرية ، غير تعجبية (على القول بأن الجملة التعجبية خبرية) فلا تصح الإنشائية بنوعها^(١) الطلبي ، وغير الطلبي . وأن تكون مجردة من علامة تدل على الاستقبال^(٢) (كالسين وسوف ، ولن ، وأداة الشرط ... و ...) - وأن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين ؛ فيتحقق الغرض من مجيء الحال جملة ، ولولا الرابط^(٣) لكانت الجملتان منفصلتين لا صلة بينهما ، والكلام مفككاً^(٤) . . .

والرابط قد يكون واواً مجردة تسمى : واو^(٥) الحال ، نحو : احترست من الشمس والحرارة شديدة^(٦) . وقد يكون الضمير^(٦) وحده ؛ نحو : تركت البحر أمواجه

(١) سبق توضيح المراد من الجملة الإنشائية ملخصاً في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٠ وفي ج ١ ص ٢٦٨ م ٧٢ .

(٢) في هذا الشرط وفي تعليقه خلاف ، وجدل كلامي ... ، أما مثل : لأمدحن المخلص ؛ إن حضر وإن غاب - حيث وقعت الجملة الشرطية حالاً مع أنها إنشائية ، ومشتملة على علامة استقبال ؛ وهي حرف الشرط : « إن » - فالمسوغ عندهم أنها شرطية لفظاً لا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال . ونشير إلى ما جاء في « المعنى » ، و « الهمع » خاصاً بأن : « لا » النافية تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته ، خلافاً لابن مالك - ومن معه - محتجاً بإجماع النحاة على صحة « جاء محمد لا يتكلم » مع الإجماع أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال . ونقول : الرأي الأنسب هو أن « لا » تخلصه للاستقبال عند عدم قرينة تمنع .

(وقد سجلنا كلام المعنى والهمع في - ١ م ٤ ص ٥٦)

(٣) وقد يكون الرابط محذوفاً ، كما سيجيء في ص ٤١١ .

(٤) يقول ابن مالك في الحال التي تقع جملة من غير تفصيل لأنواعها ، ولا بيان لشروطها

الكاملة :

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ كَجَاءَ زَيْدٌ ، وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً - ٢٠

أي : تجيء الجملة موضع الحال المفردة ؛ بمعنى أنها تكون حالاً مثلها - مع اختلافها نوعاً - وعرض لها مثلاً جملة اسمية هي قوله : (وهو ناوٍ رحلة) .

(٥) وهي في الوقت نفسه للاستثنا ؛ لوجوب دخولها على جملة . كما أنها تفيد الاقتران والمعية ، ولكنها لا تسمى اصطلاحاً واو معية (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠٦) . ومن الأمثلة لذلك أيضاً البيت التالي الذي وصفوه بأنه أبلغ بيت في الوفاء وكتمان السر ، وهو :

لا اخرجن من الدنيا وسرركم و بين الجوانح لم يعلم به أحد

(٦) إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم ، والحال جملة فعلية رابطها الضمير - جاز في الضمير الرابط =

عنيفة". وقد يكون الواو والضمير معاً ، نحو : لا آكلُ الطعام وأنا شعبانُ . ولا أشرب الماء وهو غيرُ نقيّ . وكقول الشاعر :

إن الكريم ليخفي عنك عسرته حتى تراه غنياً وهو مجهود
(١)

وقد يستغنى عن الرابط أحياناً - كما سيجيء (٢) .

لكن هناك موضعان تجب فيهما الواو : ومواقع أخرى تمتنع ؛ فتجب الواو في الجملة الحالية الحالية من الضمير لفظاً وتقديراً (٣) ؛ نحو : تيقظت وما طلعت الشمس . وفي الجملة المضارعية المثبتة ، المسبوقة بالحرف : « قد ؛ نحو قوله تعالى : (لِمَ تَوَدُّونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) .

والمواقع التي تمتنع فيها الواو هي :

١ - أن تكون جملة الحال اسمية واقعة بعد عاطف يعطفها على حال قبلها ، نحو : سيجيء المتسابقون مشاةً ، أو هم راكبون (٤) السيارات ؛ فلا يصح أن يكون الرابط هنا واو الحال ؛ لوجود حرف العطف : « أو » . وواو الحال لا تُلَاقِي حرف عطف .

٢ - أن تكون جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها (٥) ؛ كقولك عن القرآن (هو الحق لا شك فيه) ، وقوله تعالى عنه : (ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه) ، وليس من اللازم أن تكون جملة الحال المؤكدة اسمية . فقد تكون فعلية أيضاً ؛ نحو : هو الحق لا يشك فيه أحد . . .

= أن يكون للمتكلم أو للغائب ؛ نحو : أنا الصادق أحب الحق ، أو يجب الحق ، وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب جاز في الضمير الرابط أن يكون للمخاطب أو للغائب ؛ نحو : أنت الصادق تجب الحق ، أو يجب الحق . ومراعاة التكلم والخطاب أحسن في الصورتين ؛
(كما سبق في ج ١ م ٣٥ ص ٢٤٥ - هامشياً -) .

(١) وقول الآخر :

يخفي العداوة وهي غير خفية نظر العدو بما أسرَّ يبهوح

(٢) في ص ٤١١ .

(٣) ذلك أن الضمير قد يجوز حذفه لفظاً لا تقديراً - إذا عرف من السياق - كما سيجيء في

« د » ص ٤١١ - نحو : ارتفع سعر القمح ؛ كـ « جملة » بخمسين قرشاً . أي : كـ جملة منه .

(٤) الأحسن في إعراب مثل هذا المثال : أن تكون : « أو » حرف عطف ، والجملة بعدها

في محل نصب حال ، وهذه الحال المنصوبة معطوفة على « مشاة » .

(٥) سبق تفصيل الكلام عليها في ص ٣٦٦ و ٣٨٣ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

أما المؤكدة لعاملها فقد تقترن بالواو ؛ نحو : قوله تعالى : (ثم توليتم وأنتم معرضون) .

٣ - الجملة الفعلية الماضية بعد « إلا » التي تفيد الإيجاب (أى : المسبوقة بكلام غير موجب فيكون المعنى بعدها موجباً) ؛ نحو : ما تكلم العظيم إلا قال حقاً . ويرى بعض النحاة : أنه يجوز في هذا الموضع الربط بالواو ، محتجاً بأمثلة نصيحة متعددة^(١) . وحجته مقبولة . ولكن من يريد الاختصار على الأعم الأفصح لا يسائر هذا الرأي . ويجيز بعض آخر صحة الربط بالواو بشرط أن تقع بعدها « قد » مباشرة^(٢) وهذا رأى حسن وفيه تيسير .

٤ - الجملة الماضية المعطوفة على حال ، بالحرف العاطف : « أو » ؛ نحو : أخلص للصديق ؛ حضر^(٣) أو غاب .

(١) منها قول الشاعر :

نِعْمَ امرأٌ هَرَمٌ ؛ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعِهَا وَزَرًا
وهنا قال الخضرى ما نصه : (« وشذ قول الشاعر : نعم امرأ هرم . . الخ . . . وقيل : غير شاذ »)
أ ه كلام الخضرى .

وجاء أن الأشموني ما نصه : (« وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكاً بقوله : نعم امرأ هرم . . الخ . وحكم الأول (أى : الفريق صاحب الرأى الأول) بشذوذه أ ه . وجاء في التصريح ما نصه عند الكلام على الصور التي تمتنع فيها « واو الحال » : (« الثالثة ؛ الماضى التالى « إلا » الإيجابية ؛ نحو : « ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون » فجملة : « كانوا به يستهزئون » حال من الهاء والميم فى : « يأتيهم » . ولا تقترن بالواو عند ابن مالك . وصرح شارح « اللب » بجواز الواو وتركها فيما إذا كان الماضى تالياً « إلا كقول الشاعر :
نعم امرأ هرم . . . » أ ه

وجاء فى الحاشية ما نصه ، (« قوله : بجواز الواو وتركها . . . - جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد « إلا » ؛ نحو : « وما أهلكتنا من قرية إلا وهى كتاب معلوم » . . . » أ ه . ملاحظة : الجملة الواقعة بعد « إلا » فى هذه الآية الكريمة « نعت » والواو التي فى صدرها هى واو زائدة تلتصق بأول الجملة النعتية لتقوى دلالتها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت ، ويسمونها لذلك « واو اللصوق » طبقاً للبيان الخاص بها المعروف فى مكانه الأنسب (باب النعت ج ٣ م ١١٤ ص ٤٦٢ . (٢) قال « الصبان » - قرب آخر الباب - ما نصه : (فى الرضى أنهما قد يجتمعان بعد « إلا » نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمتنى) أ ه .

(٣) الجملة من الفعل : « حضر » وفاعله فى محل نصب حال من الصديق ، وبعدها : « أو » فلا يجوز =

٥- الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفي : « لا » ؛ نحو : ما أنتم ؟
لا تعملون^(١) . وقول الشاعر :

فلا مرجباً بالدار لا تسكنونها ولو أنها الفردوس أوجنة الجلد
ومن القليل الذى لا يقاس عليه أن تقع الواو رابطة في الجملة الفعلية (مضارعية ،
أو ماضوية) إذا كانت مسبوقة بالحرف النافي « لا » .

٦- الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفي : « ما »^(٢) ؛ نحو : عرفتك
ما تحب العبت ، وعهدتك ما تسعى للإيذاء .

٧- الجملة المضارعية المثبتة المجردة من « قد » ؛ نحو : شهدت الطالب
الحريص يسرع إلى المحاضرة ، يتفرغ لها . وقد وردت أمثلة مسموعة من هذا النوع ،
وكان الرابط فيها الواو ، منها قولهم : قمت وأصك عين العدو ، ومنها :
فلما خشيت أظافرهم نجوت ، وأرهنهم مالكا
ومنها :

« عَلَّقْتَهَا^(٣) عَرَضًا وَأَقْتَلُ قَوْمَهَا » . . . وأمثلة أخرى .

وقد تأول النحاة هذه الأمثلة ليدخلوها في نطاق القاعدة ، ويخرجوها من
مجال الشذوذ . ولا داعى لهذا التأول^(٤) الذى لم يعرفه ولم يقصد إليه الناطقون بتلك
= أن يكون الرابط في الجملة السابقة الواو ، لأن الكلام العربى خال من الواو في مثل هذا الأسلوب .
أما التعليلات الأخرى للمنع فردودة .

(١) مثل هذا التركيب يتضح معناه ويزول ما قد يكون فيه من غموض إذا عرفنا أن « لا » النافية
تقدر فيه بكلمة : « غير » المنصوبة على الحال ، المضافة ، وأن المضارع بعدها يقدر باسم فاعل ، هو :
« المضاف إليه » ، أى : ما أنتم غير عاملين ؟ أى : ما أنتم وما أمركم في الحالة التى لا تعملون فيها ؟
وهو مثل الآية الكريمة : (وما لنا لا نؤمن بالله . . .) التقدير : ما لنا غير مؤمنين ؟ ما أمرنا ،
وما شأننا في الحالة التى نكون فيها غير مؤمنين ؟

(ثم راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٩٥ خاصاً بالحرف : « لا » النافية) .
(٢) « إن » : النافية ، مثل : « ما » فيقال في حرف النفي : « ما » وفي المضارع بعده ما قيل
في سابقه مما هو مدون قبل هذا مباشرة في رقم ١ .

(٣) أحبيها .
(٤) قالوا في التأويل : إن الواو واو الحال حقيقة . ولكنها لم تدخل على الجملة المضارعية مباشرة ، =

الأمثلة . والخير أن نحكم عليها بما تستحقه من القلة والندرة التي لا تُحَاكِي ، ولا يقاس عليها .

في غير هذه المواضع التي تمتنع فيها الواو يكون الربط بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما معاً . وقد سبقت الأمثلة لكل هذا (١) .

وإذا كانت جملة الحال ماضوية مثبتة وفعلها متصرف ورابطها الواو وحدها وجب مجيء « قد » بعد الواو مباشرة (٢) ؛ نحو : انصرفت وقد انتهى ميعاد العمل ،

= وإنما دخلت على مبتدأ محذوف ؛ خبره الجملة المضارعية المذكورة بعده ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال . فالحال هو الجملة الاسمية لا الفعلية . والواو داخلة على جملة اسمية عندهم .

فاالداعي لهذا ؟ إن كان دخول الواو على الجملة المضارعية المثبتة المجردة من « قد » غير مقبول وغير صحيح وجب التصريح بهذا ، والحكم على ما يخالفه بأنه سماعي ؛ يحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان دخول الواو صحيحاً وجب التصريح بهذا أيضاً من غير تأويل . وإن كان التأويل يبيح المنوع وجب السماح بالواو لكل من شاء . ومن أراد بعد ذلك أن يحمل نفسه مشقة التأويل فهو حرٌّ فيما يرتضيه لها .

ولا شك أن التأويل على هذه الصورة لا خير فيه . وأن الخبر في منع الواو في مثل هذه المواضع .

(١) اقتصر ابن مالك على حالة واحدة من الحالات التي تمتنع فيها الواو ، سجلها بقوله :

وذاتٌ بدؤٌ بمضارعٍ ثبتت حوت ضميراً ، ومن الواو خلت - ٢١

يريد : أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالاً تحوى الضمير الرابط ، وتخلو من الواو المستعملة في الربط ؛ لأن هذه الواو لا تصلح للربط هنا . ثم بين أن الجملة المضارعية الحالية المسبوقة بالواو ينوب ويقدر لها بعد هذه الواو مبتدأ محذوف ، خبره الجملة المضارعية ؛ فتكون مسندة له . يقول :

وذاتٌ واوٍ بعدها أنو مبتدأ له المضارع اجعلن مسنداً - ٢٢

وما عدا هذه الحالة التي اقتصر عليها يجوز فيه الربط بالواو فقط ، أو بالضمير فقط ، أو بهما معاً ؛ فيقول :

وجملة الحال سوي ما قدما بواو ، أو بمضمير ، أو بهما - ٢٣

(٢) لتقريب زمنها من الحال ، وهذا هو الرأي المختار . ويرى فريق آخر من النحاة لزوم : « قد » مع الماضي المثبت ؛ سواء أكان الرابط هو الواو ، أم الضمير ، أم هما معاً .

لكن يقول « أبوحيان » ما نصه :

(الصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون « قد » ولا يحتاج لتقديرها ؛ للكثرة . ورد ذلك ، وتأويل الكثير ، ضعيف جداً ، لأننا إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة) ١ - راجع « المعجم » - ١

ص ٢٤٧ آخر باب الحال -

وهذا الرأي حسن ، وفي الأخذ به نيسير تؤيده النصوص الكثيرة الممنوعة كما يقول أبوحيان - ومن =

كان الرابط هو الضمير وحده ، أو الواو والضمير معاً فالأحسن مجيء « قد »

وتمتنع « قد » مع الماضى الممتنع ربطه بالواو - وقد سبق بيانه - كالماضى التالى « إلا » الاستثنائية التى تفيد الإيجاب عند من يمنع ربطه بالواو^(١) ، أو الذى بعده : « أو » .

* * *

العاشر : انقسامها باعتبار جريانها على صاحبها أو عدم جريانها إلى قسمين ؛ حقيقية وسببية^(٢) .

فالحقيقية : هى التى تُبين هيئة صاحبها مباشرة ؛ كالأمثلة التى مرت فى أكثر الموضوعات السالفة ، ومثل : فزع العصفور من المطر مبتلاً . فكلمة « مبتلاً » حال . تبين هيئة صاحبها نفسه ؛ وهو : « العصفور » وقت فزعه . ولا تبين هيئة شىء آخر غير العصفور نفسه ، - كعشه ، أو شجرته ، أو صاحبه ، أو طيور أخرى - ومثل : وقف المصلى خاشعاً . فكلمة : « خاشعاً » حال تُبين هيئة صاحبها مباشرة ؛ وهو : المصلى . ولا شأن لها بغيره . . .

ولا بد أن تطابق الحال الحقيقية^(٣) صاحبها فى التذكير ، والتأنيث والإفراد ، والتثنية والجمع .

والسببية : هى التى تبين هيئة شىء له اتصال وعلاقة بصاحبها الحقيقى ، أى علاقة ، دون أن تبين هيئة صاحبها الحقيقى مباشرة ؛ مثل : فزع العصفور من

= وافقه - ومن تلك النصوص قوله تعالى : (هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا) وقوله تعالى : (. . . أو جاءوك حصرت صدورهم . . .) وآخر الشطر الثانى من قول الشاعر :

وإننى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بللَّهُ القطر

هذا ، ولا تدخل « قد » على الجملة الماضوية التى فعلها جامد ؛ كأفعال الاستثناء (ليس . - خلا - عدا - حاشا) - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٤ .

(١) انظر ما يختص بهذا فى رقم ٢٣ من هامش ص ٣٩٧ .

(٢) وهذا الموضوع هو الذى سبقت له الإشارة العابرة فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٦ وتفصيل الكلام

على صاحب الحال مجيء فى ص ٤٠٢ .

(٣) ما لم يمنع من وجوب المطابقة مانع لفوى ، مما سيجمىء فى موضعه ص ٤٠٦ ؛ (ولطابقة الحال

لصاحبها موضوع مستقل ؛ فى ص ٤٠٦) .

المطر مبتلاً عَشُهُ ، ومثل : وقف المصلى خاشعاً قلبه . فكلمة : « مبتلاً » حال ، كما كانت ، وصاحبها هو : « العصفور » كما كان ، أيضاً . ولكن الحال هنا لا تبين هيئة صاحبها الحقيقي : « العصفور » ، وإنما تبين هيئة : « العش » وللعش صلة وعلاقة بصاحبها ؛ فهو مسكن العصفور ومأواه .

كذلك المثال الثاني ، فكلمة : « خاشعاً » حال ، وصاحبها الحقيقي هو : المصلى . ولكنها لا تبين هيئته ، وإنما تبين شيئاً له صلة وعلاقة به ؛ هو قلبه ؛ فإن قلبه جزء منه .

ومن أمثلة السببية : كتبتُ الصفحة مستقيمةً خطوطُها ، سمعت المغنيّة عذباً صوتُها ، وسمعت القارئ واضحةً نيراته .

ولا بد في الحال السببية أن ترفع اسماً ظاهراً مضافاً لضمير يعود على صاحب الحال كالأمثلة السالفة ، وأن تكون مطابقة لهذا الاسم المرفوع بها ، في التذكير والتأنيث ، والإفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد ؛ نحو : سكنت البيت جيداً هواؤه ، واسعةً غرفه ، جميلاً مدخله ، نظيفةً مسالكه . . (١) .

المسألة ٨٥ :

صاحب الحال

عرفنا^(١) أن الحال قد تُبين هيئة الفاعل في مثل : ينفع الصانع مُتَّقِنًا ،
 أو هيئة المفعول به في مثل : يحترم الناس العاملَ مخلصًا^(٢) . . . ، أو هيئة الفاعل
 والمفعول به معاً في نحو : استقبل الأخ أخاه مسرورين ، أو هيئة المبتدأ^(٣) في
 نحو : (الصحفُ - ماجنةٌ - ضارةٌ) . . . أو غير ذلك مما تبين الحال هيئته ؛
 كالمضاف والمضاف إليه^(٤) . . . وهذا الذي تُبين الحال هيئته يسمى : صاحب
 الحال ؛ كالذي في الأمثلة السالفة : (الصانع - العامل - الأخ - أخاه -
 الصحف . . .) .

والأكثر في صاحب الحال أن يكون معرفة . وقد يكون نكرة بمسوّغ من
 المسوغات الآتية :

١ - أن تكون النكرة متأخرة والحال متقدمة عليها ، نحو :

(يمشى - حزينا - مدينًا) . (يدعو - متألمًا - مظلومًا)^(٥) . . .

(١) في ص ٣٦٣ م ٨٤ .

(٢) وفي مثل قول الشاعر - حيث المفعول به ضميراً لجماعة الذكور ، والحال جملة اسمية - :

وتفقدهم عيني ، وهم في سوادها ويشتماقهم قلبي وهم بين أضلعي

(٣) مجيء الحال من المبتدأ صحيح ، (طبقاً للبيان المدون في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤ ورقم ٣

من هامش ص ٣٨٠

(٤) لمجيء الحال من المضاف إليه شروط ذكرناها في ص ٤٠٤ .

(٥) من الجائز أن يكون أصل الجملتين السالفتين هو : يمشى مدين حزين - يدعومظلوم متألم . . .

ومن المقرر أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً ؛ كالمثالين المذكورين ، ما لم يمنع مانع من إعرابه
 حالاً ؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون - أحياناً - كالمنعوت المعرفة ، من جهة أن النعت المتقدم عليه
 يعرب على حسب العوامل ، والمنعوت المتأخر يعرب بدلا منه أو عطف بيان ، نحو : مررت بقائم
 رجل ، واستمعت إلى خطيب غلام (وأصلهما قبل التقديم : مررت برجل قائم - استمعت إلى غلام خطيب)
 وما تقدم نعلم أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها باعتباره حالاً هو أمر غالب ، لا واجب على الأصح ؛
 لتخرج الصور السالفة ، ويخرج النعت في مثل : جاءني رجلٌ أحمرٌ ، ونحوه مما ليس منتقلاً ؛ لأنه =

٢ - أن تكون النكرة متخصصة^(١)؛ إما بنعت بعدها ؛ نحو : أشفقت على طفلة صغيرة تائهة ، وإما بإضافة ؛ نحو : حافظت على أثاث الغرفة منسقاً ، وإما بعمل ؛ نحو : أفرحُ بناظمٍ شعراً مبتدئاً ، وإما بعطف معرفة عليها ، نحو : ذهب فريق ومحمود مسرعين .

٣ - أن تكون النكرة مسبوقه بنى ، أو شبهه (وهو هنا : النهى والاستفهام) ؛ نحو : ما خاب عامل مخلصاً - لا تشرب في كوب مكسوراً - هل ترضى عن أم قاسياً قلبها ؟ .

٤ - أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ؛ نحو : استقبلت صديقاً وهو راجع من سفر . (٢) .

٥ - أن تكون الحال جامدة ، نحو : هذا خاتمٌ ذهبياً^(٣) .

وقد وردت أمثلة مسموعة من فصحاء العرب وقع فيها صاحب الحال نكرة بغير مسوغ ؛ منها : صلى رجالٌ قياماً . ومنها : فلان يستعين بمائة أبطالا ... وللنحاة في هذا المسموع كلام وجدل . والذي يعيننا أن فريقاً منهم يبيح مجيء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ^(٤) وفريقاً آخر^(٥) يمنعه ، ويقتصره على السماع ، ويؤول الأمثلة القديمة ، أو يحكم عليها بالشذوذ الذي لا يصح القياس عليه . وفي الأخذ بالرأى الأول توسعة ومحاكاة نافعة ، ولكن يحسن أن نسارع إليه قدر الاستطاعة ، ذلك

= من الصفات الثابتة - (راجع ج ٣ من حاشية الصبان آخر باب النعت) . ولهذا إشارة في ج ٣ م ١١٥ - باب النعت - عند الكلام على تقدم النعت على المسموع ، ص ٤٨١ .

(١) ولهذا يصح أن تكون الجملة - وشبهها - بعد النكرة المتخصصة حالا إذا لاحظنا تخصصها - كما سبق في ص ٣٩٤ عند الكلام على الحكم التاسع - ويصح أن تكون نعتاً إذا لم نلاحظه . وقد أوضحنا هذا في مواضع متعددة ؛ منها : باب النكرة والمعرفة في الجزء الأول م ١٧ ص ١٩٤ (٢) وقول الشاعر :

ولاخير في عيش امرئٍ وهو خاملٌ وذكر الفتى بالخير عمر مجدّد

(٣) في هذا المثال حين يكون صاحب الحال نكرة ، وفرعاً من الحال - يرضى النحاة إعراب الأصل تمييزاً .

(٤) من هؤلاء سيوبه ، وحقته : أن الحال جاءت لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ ، وهذه الحجّة يؤيدها ويقويها السماع الذي يكتفى للقياس عليه . (٥) كالتحليل ويونس .

أن صاحب الحال النكرة بغير مسوغ - قليلٌ في فصيح الكلام المأثور . نعم هذه القلة ليست مطلقة ؛ وإنما هي نسبية (أى : بالنسبة لصاحب الحال المعرفة أو النكرة المختصة) (١) . لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالاً في المأثور الفصيح ، وإن كان غيره مقبولاً (٢) .

صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه :

يصح أن يكون صاحب الحال مضافاً إليه ، نحو : تمتعت بجمال الحديقة واسعةً ، - ونعمتُ برائحة الزهر متفتحاً ناضراً - ، وأكلت نادر الفاكهة ناضجةً . ويشترط أكثر النحاة (٣) في صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه أن يكون المضاف :

(١) إما جزءاً حقيقياً من المضاف إليه ؛ نحو : أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً ، وراقتني أظفاره باسطاً أنامله . « فالأسنان » مضاف وهي جزء حقيقي من المضاف إليه ؛ أى : من صاحب الحال ؛ (وهو : « الرجل ») و « الأظفار » مضاف ، وهي جزء حقيقي من المضاف إليه صاحب الحال ؛ (وهو : الضمير العائد على الرجل ، ويعتبر في حكم الرجل) . ومن هذا قوله تعالى : (ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً) ؛ فكلمة : « إخوانا » حال من الضمير : « هم » المضاف إليه . والمضاف بعض حقيقي منه .

ومن الأمثلة قوله تعالى : (أوجب أحلكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً ...) ، فكلمة : « ميتاً » حال من المضاف إليه (وهو : « أخ ») والمضاف (وهو : « لحم ») بعض منه .

(١) فهي قلة نسبية (كالتى شرحناها في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٨ و ٤٥٦ والبيان في ٣ رقم ١ من هامش ص ٩٤ م ٧٤) . (٢) وفي صاحب الحال النكرة يقول ابن مالك :

وَلَمْ يُنَكَّرْ - عَالِباً - ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يَخَصَّصْ ، أَوْ يَبِينْ - ٧

مَنْ بَعْدَ نَفْيِ ، أَوْ مَضَاهِيهِ : كَلَّا يَبِغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِيٍّ مُسْتَسْهِلاً - ٨

يريد : أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة ، إلا إذا تأخر عنها صاحب الحال ، أو : خصص أو : بان (أى : ظهر) بعد نفي أو ما يضاهاه الذي (يشابهه ، وهو هنا : النهي والاستفهام) وساق مثالا هو : لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً ، والمسوغ فيه النهي .

(٣) ويخالفهم سيبويه بحق ، وإن كان رأيه - مع صحته - ليس الأفصح فيما اشترطوه كما ، سيجيء البيان في رقم ٣ من هامش الصفحة التالية : (٤٠٥) .

(ب) وإما بمنزلة الجزء الحقيقي، (حيث يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ فلا يتغير المعنى العام) كما في الأمثلة الأولى: (تمتعت بجمال الحديقة واسعة، ونعمتُ برائحة الزهر، متفتحاً ناضراً... و...) فيصح أن يقال: تمتعت بالحديقة واسعة، ونعمت بالزهر متفتحاً... و... ومن هذا قوله تعالى: (ثم أوحينَا إليك أن اتَّبِعْ ملةَ إبراهيمَ حنيفاً)؛ حيث يصح: أن اتَّبِعْ إبراهيمَ حنيفاً...

(ح) وإما عاملاً في المضاف إليه، كأن يكون المضاف مصدراً عاملاً فيه؛ نحو: عند الله تقدير العاملين مسرورين، ونحو: (إليه مرجعكم^(١) جميعاً) أو أن يكون وصفاً عاملاً فيه^(٢)، نحو: هذا رافع الراية عاليةً في الغد^(٣)... (٤).

* * *

(١) «مرجع» مصدر ميمي، أي: رجوعكم.
(٢) كاسمى الفاعل والمفعول بالشروط الواجبة لإعمالها، ومنها: أن يكونا بمعنى الحال أو الاستقبال... و...

(٣) جاء في «الخصري» في هذا الموضوع خاصاً بالأمور الثلاثة ما نصه:
(وإنما اشترط أحد الأمور الثلاثة - أ، ب، ج - لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور: كالنعت والمنعوت، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه هو معمول للمضاف. وهو - أي: المضاف - لا يعمل في الحال إلا إذا أشبه الفعل: بأن كان مصدراً، أو صفة «أي: وصفاً مشتقاً» وحينئذ فالقاعدة موفاة. فإن كان المضاف جزءاً أو كالجزء من المضاف إليه، صار هو كأنه صاحب الحال؛ لشدة اتصال الجزء بكلمة؛ فيصح توجه عامله للحال. بخلاف غير ذلك. وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل؛ لأنه أشبه بالخبر من النعت، وعامل الخبر غير عامل صاحبه، وهو: المبتدأ على الصحيح. ومقتضى ذلك صحة مجيء من المضاف إليه مطلقاً، فليحجر. ثم رأيت في الصبان التصريح به) ١ هـ.
انظر البيان المفيد المتصل بهذا في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤.

(٤) وفي مجيء الحال من المضاف إليه يقول ابن مالك:
ولا تُجْزِ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ - ١٠
أي: إلا إذا استوفى المضاف عمله في الحال، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل.

أَوْ كَانَ جُزْءً مِمَّا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ؛ فَلَا تَحِيْفَا - ١١
يريد: أن الحال مجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً مما أُضيف إليه، (أي: إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه)، أو مثل الجزء كما شرحناه. أما قوله: «فلا تحيفا»؛ فأصله: =

مطابقة الحال - بنوعها^(١) - لصاحبها :

(١) الأصل أن تطابق الحال « الحقيقية » صاحبها - وجوباً - في التذكير والتأنيث ، وفي الإفراد وفروعه . كالأمثلة السالفة^(٢) . لكن يستثنى من هذا الأصل بعض حالات لها أحكام أخرى تتلخص فيما يلي :

١- إذا كان صاحب الحال الحقيقية جمعاً مفرده مذكر لغير العاقل^(٣) ، جاز في الحال أن تكون مفردة مؤنثة ، وجمع مؤنث سالمًا ، وجمع تكسير^(٤) ؛ نحو : سرتنى الكتب نافعةً ، أو : نافعات ، أو : نوافع .

٢- إذا كان لفظ الحال الحقيقية من الألفاظ التي يغلب استعمالها بصورة واحدة للمذكر والمؤنث - ككلمة : صبور - بى على صورته ؛ نحو : عرفت المؤمن صبوراً عند الشدائد ، وعرفت المؤمنة صبوراً كذلك^(٥) .

٣- إذا كان لفظ الحال الحقيقية أفعال التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة ، لزم الإفراد والتذكير - على الأرجح ، كما سيجىء في بابه^(٦) - ؛ نحو : عرفت العصامى أنشطاً وأنفع ، أو : أنشطَ عاملٍ ، وأنفعَ رجلٍ .

= تحيفن ، بذون التوكيد الخفيفة التي تنقلب ألفا عند الوقف . وإجملة معناها : لا تطلم نفسك ، أو اللغة بمخالفة هذا . وهو حشولم يذكر إلا لتكلمة البيت .

(١) انظر ص ٤٠٠ حيث الكلام : على الحال « الحقيقية » ، وعلى قسيمتها : « السببية » .

(٢) ومن أمثلة المطابقة في الجمع مع التذكير كلمة : « سالمين » في قول الشاعر يدعو لمن يخاطبهم

بقيتهم ، وعشتم سالمين من الأذى ومُنِيّة قلمي أن تعيشوا وتسلموا

(٣) يدخل في هذا الجمع نوعان ، أحدهما : جمع التكسير الذي مفرده مذكر غير عاقل . والآخر : ما الحق بجمع المذكر السالم . وكان مفرده مذكراً غير عاقل أيضاً : مثل : « وإبلون » ، جمع : وإبل ؛ للمطر الغزير ، « وعليون » ، جمع : علوى ؛ للمكان المرتفع . ولا يدخل جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفرده - في الأغلب - مذكر عاقل .

(٤) يصح في جمع التكسير هذا أن يكون للمؤنث ، وأن يكون للمذكر ، بملاحظة مفرده المذكر غير العاقل مثل قرأت الكتب نوافع ، سرتنى الكتب أحاسن (جمع : أحسن) - (راجع رقم ١ من هامش ص ٣٦٢ م ١١٤ ج ٣ - ثم حاشية ياسين ج ٢ أول باب النعت حيث النص الشامل) .

(٥) هذه الصورة فروع تتضح من نظائرها في النعت - ج ٣ ص ٣٣٧ - .

(٦) ج ٣ م ١١٢ ص ٣٢٧ و ٣٣٨ .

٤- إذا كانت الحال الحقيقية مصدرًا فإنه يلزم صورة واحدة ؛ نحو :
حضر القطار سرعةً . وإذا اشتهر المصدر صح تثنيته وجمعه - كالنعت - ؛ نحو :
عرفت الوالى عدلا ، والواليين عدلين ، والولاة عدولا .

٥- إذا كانت الحال كلمة : «أى»^(١) فإنها - فى الغالب - تقع حالا من
معرفة مع إضافتها إلى نكرة ؛ نحو : استمعت إلى على أى خطيب .

(ب) أما الحال « السببية » فتطابق الاسم المرفوع بها - وجوباً - فى
التذكير والتأنيث والإفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد
- كما سبق^(٢) - نحو : سكنت البيت جيداً هواؤه ، واسعةً غرفه ، جميلاً
مدخله ، نظيفةً مسالكه .

* * *

(١) الكلام على : «أى» وأنواعها ، وأحكامها المختلفة ، مفرق فى أجزاء الكتاب المختلفة على
حسب الأبواب التى تستعمل فيها ؛ كصفحة ٢١٦ السابقة ، والصفحة ٢٦٢ م ٢٦ - ١ - باب الموصول ،
وكبابي الإضافة والنعت فى ج ٣ .

(٢) انظر ص ٤٠١ .

المسألة ٨٦ :

حكم الحال ، وعاملها ، وصاحبها ، وربطها ، من ناحية الذكر والحذف .
 (١) الأصل في الحال أن تكون مذكورة ؛ لتؤدى مهمتها المعنوية ؛ وهي بيان هيئة الفاعل ، أو المفعول به ، أو غيرهما ، مما سبق تفصيله^(١) . لهذا يجب ذكرها في كثير من المواضع ، ويجوز حذفها في أخرى .

فمن المواضع التي يجب أن تذكر فيها ما يأتي :

١ - أن تكون محصورة ؛ نحو : ما أحب العالم إلا نافعاً بعلمه .
 ٢ - أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعاً ؛ نحو : هنيئاً لك^(٢) ، بمعنى : ثبت لك الخير هنيئاً ، أو : هنالك الأمر هنيئاً^(٣) ، أو نحو هذا التقدير الدال على الدعاء بالهناء .

٣ - أن يتوقف على ذكرها المعنى المراد ، أو يفسد بحذفها . . . - كما أشرنا أول الباب^(٤) - ؛ فالأول نحو قوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) ، والثاني نحو قوله تعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعيين) .
 ومن هذا الموضع أن تكون سادة مسد الخبر^(٥) في مثل : سهرى على المزرعة نافعة .

٤ - أن تكون جواباً . مثل : كيف حضرت ؟ فيجاب : راكباً .

* * *

ويجوز حذف الحال إذا دل عليها دليل . وأكثر حذفها حين يكون لفظها مشتقاً من مادة « القول » ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو : « المَقُول »^(٦) ؛

(١) في ص ٣٦٣ . (٢) ونحو قولهم : « هنيئاً لأرباب البيان ببيانهم . . . »
 (٣) سحجى إشارة لهذا في ص ٤١١ والحال في هذا المثال مؤكدة لعاملها كمنظارتها التي سبقت :
 في ص ٣٦٧ و . . . ومنها : ولا تمت في الأرض مفسداً - (وأرسلناك للناس رسولا) -
 (ويوم أبعث حيا) . (٤) ص ٣٦٤ .
 (٥) في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ تفصيل الكلام على الحال التي تسد مسد الخبر .
 (٦) الشيء الذي قيل .

نحو: جلست في حجرتي ؛ فإذا صديقي الغائب يدخل: «السلام عليكم» ، أى: يدخل قائلاً: السلام عليكم . فكلمة: «قائلاً» هي الحال المحذوفة ، وهي مشتقة من مادة: «القول» . وقد دل عليها الكلام الذى قيل ؛ وهو: «السلام عليكم» .

ومثل : هل دار بينك وبين المسافر كلام ؟ نعم . لما قابلنى في الصباح حياًنى : «صباح الخير» ، وحدثنى عن رحلته المنتظرة : ثم أسرع إلى القطار بعد أن صافحنى ومد يده : «الوداع» . أى : قائلاً صباح الخير ؛ قائلاً : الوداع .

ومن هذا قوله تعالى في أهل الجنة : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ، سلامٌ عليهم) ، أى : قائلين : سلام عليكم . وقوله تعالى : (وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ، ربنا تقبل منا) ، أى : قائلين ربنا تقبل منا .

* * *

(ب) والأصل في عامل الحال — وغيرها — أن يكون مذكوراً ؛ ليحقق غرضاً معيناً ، هو : إيجاد معنى جديد ، أو تقوية معنى موجود . وقد يحذف جوازاً أو وجوباً ؛ للدواعى تقتضى الحذف ، أى : أن عامل الحال قد يذكر وجوباً ، وقد يحذف وجوباً ، وقد يجوز ذكره وحذفه .

فيجب ذكره إن كان عاملاً معنوياً (وقد سبق شرحه)^(١) كأسماء الإشارة ؛ وحروف التنبية ؛ والتمنى ؛ وكشبه الجملة

ويجوز حذفه إذا كان عاملاً غير معنوى ، ودل عليه دليل مقالى^(٢) ، أو حالى^(٣) فمثال المقالى أن يقال : أتستطيع الصعود إلى قمة الجبل ؟ فيجب المسئول : مسرعاً . أى : أصعد مسرعاً — أتعنى بخط رسائلك ؟ فيجاب : واضحاً جميلاً . أى : أعتنى به واضحاً جميلاً .

ومثال الحالى : أن ترى مسافراً فتقول له : «سالمًا» . أى : تسافر سالمًا ،

(١) ص ٣٨٢ .

(٢) سبق — فى رقم ١ من هامش ص ٥٦ م ٦٣ وفى ج ١ ص ٣٦٢ م ٤٧ — أن الدليل المقالى هو : ما يكون قائماً على كلام مذكور صريح ، وأن الدليل الحالى ، هو : ما يكون أساسه القرائن والمناسبات المحيطة بالمتكلم من غير استعانة بكلام أو ألفاظ . . .

وأن ترى من يشرب الدواء فتقول : « شافياً » ، أى : تشرب الدواء شافياً . وأن تقول لمن يبني بيتاً : « معموراً » ، أى : تبنى البيت معموراً ، أو تسكن البيت معموراً .

ويجب حذفه في مواضع ، أهمها :

١ - أن تكون الحال سادّة مسدّ الخبر^(١) ، نحو : إنشادى القصيدة محفوظةً ، فكلمة : « محفوظة» حال ؛ سدّت مسدّ خبر المبتدأ المحذوف وجوباً ؛ والأصل : إنشادى القصيدة إذ كانت ، أو : إذا كانت محفوظة .

٢ - أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة^(٢) قبلها . - نحو : الجندُ أبٌ راحماً .

٣ - أن تكون الحال مفردة دالة بلفظها على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجي نحو : تصدّقْ على المحتاج بدرهم ؛ فصاعداً - لا تتعرض للشمس عند شروقها إلا عشرين دقيقة ؛ فنازلاً . . . فكلمة : «صاعداً» حال . وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير : فاذهب بالعدد صاعداً . والجملة المحذوفة هنا إنشائية ، معطوفة بالفاء على نظيرتها الفعلية الإنشائية^(٣) . وكلمة : «نازلاً» حال . وعاملها وصاحبها محذوفان : والجملة منهما إنشائية معطوفة بالفاء على نظيرتها . ولا بد من اقتران هذه الحال المفردة « بالفاء » العاطفة ، أو « ثم » العاطفة^(٤) ؛ ومن الأمثلة التي تحوى الحالين : «صاعداً ونازلاً» : تدربْ على الحفظ خمسة أسطر ، فستهً ، فسبعةً ، فصاعداً . لا تتناول في اليوم أكثر من ثلاث وجبات ؛ فنازلاً . . .

٤ - أن تكون الحال مسبوقه باستفهام يراد به التوبيخ ؛ نحو : أناثماً وقد أشرقت الشمس ؟ أعاطلاً والعمل يطلبك ؟ أسفيهاً وهو كريم النشأة ؟ أى :

(١) سبق إيضاها وتفصيل الكلام عليها في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ آخر باب المبتدأ والخبر .

(٢) ورد ذكرها في مواضع ، منها : (ص ٣٦٦ و ٣٩٦) .

(٣) ليس من اللازم أن تكون الجملتان إنشائيتين ، إنما الأحسن - في رأى جمهرة النحاة - اتحادهما خبراً أو إنشاء .

(٤) . كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٣٩٣ . والكوفيون يجيزون واو العطف أيضاً ، (كما

جاء في مجالس ثعلب ، ج ٤ ص ٢١٥ من القسم الأول) .

أتوجد نائماً؟ - أتوجد عاطلاً؟ - أ يوجد سفيهاً؟ . . .

٥ - عوامل حذف سَمَاعاً . من ذلك قولهم لمن ظفر بشيء ؛ هنيئاً لك ما أدركت . أى : ثبت هنيئاً^(١) .

والحذف في المواضع الأربعة الأولى قياسى^(٢) .

* * *

(ح) والأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً في الكلام : لتتحقق الفائدة من ذكره . وقد يحذف جوازاً في مثل قوله تعالى : (أهذا الذى بعث الله رسولا) ، أى : بعثه الله .

ويجب حذفه في الصورة التى يحذف فيها عامله وجوباً حين تؤكد الحال مضمون جملة قبلها ، على الوجه الذى سبق^(٣) شرحه . وكذلك يجب حذفه مع عامله حين تدل الحال على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجى - وهى الصورة الثالثة من الصور التى في الصفحة المتقدمة . -

* * *

(د) والأصل في الرابط أن يكون مذكوراً ؛ ليعقد الصلة المعنوية بين جملة الحال والجملة التى قبلها المشتملة على صاحب الحال ، فيمنع التفكك . لكن يجوز حذف الرابط لفظاً ، لا تقديرأ^(٤) ، إذا كان ضميراً مفهوماً من السياق . نحو : ارتفع سعر القمح ، كيلةً بخمسين قرشاً ، أى ؛ كيلةً منه . . .

وكذلك يصح حذفه إن كان الحال جملة خالية من الرابط لكن عطف عليها

(١) سائناً مقبولاً . والفعل هنى* . (وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ ص ٤٠٨) .

(٢) وفي حذف العامل يقول ابن مالك :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ، ذِكْرُهُ حُظِّلٌ - ٢٤

يريد : أن الحال قد يحذف ما يعمل فيها النصب (أى : يحذف عاملها) وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محظول ذكره ، أى : ممنوع (حُظِّل : ممنوع) لأنه واجب الحذف .

(٣) ص ٣٦٦ و ٣٨٣ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

(٤) كما سبق في ٣٦٦ و ٣٨٨ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

«بإفاء» ، أو : «الواو» ، أو : «ثم» جملة تصلح أن تكون حالا مع اشتغالها على الرابط ؛ نحو : عرفت الوالى العادل تشكو الرعية ، فيزيل أسباب الشكوى^(١) — أقبَل الفائز ، يصفق الناس ، ويشرق وجهه — تداوى المريضُ يشير الأطباء ثم يستجيب للمشورة .

* * *

«ملاحظة» :

يتفق الحال والتمييز^(٢) في أمور ، ويختلفان في أخرى .

وسيجىء البيان في : «هـ» ص ٤٢٩ .

(١) راجع الصبان ، ج ١ باب المبتدأ ، عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه . وكذا التصريح ج ٢ باب المطف عند الكلام على الفاء الماطفة . وقد اقتصر في الرابط عليها لأنها الأصل . وخالفه الصبان وغيره

(٢) سيجىء باب : «التمييز» بعد هذا مباشرة .

التمييز

عندى إردبٌ . . .	عندى إردبٌ شعيراً ، أو : إردبٌ شعير ، أو : إردبٌ من شعير .	(أ) كيل
وهبتُ كَيْلَةً . . .	— وهبتُ كَيْلَةً قَمْحاً ، أو : كَيْلَةً قَمْحٍ ، أو : كَيْلَةً من قَمْحٍ .	
خلطتُ غِذاءَ الفَرَسِ بِقَدَاحٍ . . .	— خلطتُ غِذاءَ الفَرَسِ بِقَدَاحٍ فَوْلاً ، أو : بِقَدَاحٍ فَوْلاً ، أو : بِقَدَاحٍ من فَوْلاً .	
اشتريتُ أَوْقِيَةَ . . .	— اشتريتُ أَوْقِيَةَ ذَهَباً . أو : أَوْقِيَةَ ذَهَبٍ ، أو : أَوْقِيَةَ من ذَهَبٍ .	
وزنُ الإِنَاءِ رِطْلٌ . . .	— وَزْنُ الإِنَاءِ رِطْلٌ نَحَاساً ، أو : رِطْلٌ نَحَاسٍ ، أو : رِطْلٌ من نَحَاسٍ .	(ب) وزن
دَفَعْتُ ثَمْنَ أَقَّةٍ . . .	— دَفَعْتُ ثَمْنَ أَقَّةٍ تُفَاحاً . أو : أَقَّةَ تُفَاحٍ . . . أو أَقَّةً من تُفَاحٍ .	
جَنَيْتُ مَحْصُولَ فِدَانٍ . . .	— جَنَيْتُ مَحْصُولَ فِدَانٍ قَطْنًا ، أو : فِدَانَ قَطْنٍ ، أو : فِدَانًا من قَطْنٍ .	(ج) مساحة
حَرَثْتُ قَيْرَاطًا . . .	— حَرَثْتُ قَيْرَاطًا بَيْرِسِمًا . أو : قَيْرَاطَ بَيْرِسِمٍ ، أو : قَيْرَاطًا من بَيْرِسِمٍ .	
سَقَيْتُ قَصْبَةً . . .	— سَقَيْتُ قَصْبَةً خُضْرًا ، أو : قَصْبَةَ خُضْرٍ ، أو : قَصْبَةً من خُضْرٍ .	
عندى خمسةٌ . . .	— عندى خمسةٌ أَقْلَامٍ .	
رَأَيْتُ عَشْرِينَ . . .	— رَأَيْتُ عَشْرِينَ سَائِحًا .	(د) عدد
أَخَذْتُ مِائَةَ . . .	— أَخَذْتُ مِائَةَ جَنِيهِ مِكَافَأَةً .	

(هـ) } ازداد المتعلم . . .
 } أعجبنى الخطيب . . .
 } فاضت البئر . . .
 - ازداد المتعلم أدباً .
 - أعجبنى الخطيب كلاماً .
 - فاضت البئر نِفْطاً (٢) .

(ا) في جملة مثل : « عندى إردب » من أمثلة « ا » نجد كلمة غامضة مبهمة هي : « إردب » ، لأن مدلولها يحتمل عدة أنواع مختلفة ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالقصد دون غيره ، فقد يكون هذا الإردب : قمحاً ، أو : شعيراً ، أو : فولاً ، أو : غيرها ، ولا ندرى النوع المراد من تلك الأشياء الكثيرة ، إذ لا دليل يدل عليه وحده ، لهذا كانت كلمة : « إردب » مبهمة ، أى : غامضة المدلول ؛ لعدم تحديد المراد منها وتعيينه .
 لكن إذا قلنا : عندى إردب شعيراً — زال الغموض والإبهام ، وتعين المراد بسبب اللفظ الذى جاء ؛ وهو : « شعيراً » .

كذلك الشأن في كلمة : « كيلة » ، فإنها غامضة المدلول ، مبهمة ؛ لا تعين فيها ؛ لاحتمال أن تكون الكيلة : قمحاً ، أو : ذرة ، أو : فولاً ، أو : عندساً . . . ، فإذا قلنا : كيلة قمحاً ، تعين المراد ، وزال الاحتمال . ومثل هذا يقال في كلمة : « قدح » في المثال الأخير من قسم « ا » ، وفي غيرها من كل كلمة عربية تدل في العرف الشائع على شيء يقع به الكيل ؛ مثل : ويّبة ، رُبْع ، مَسْئُة (٣) . . .

(ب) وفي جملة مثل : اشترت أوقية (من أمثلة القسم : « ب ») ، نصادف هذا الإبهام والغموض في كلمة : « أوقية » ؛ لاحتمالها عدة أنواع ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره ، فقد تكون الأوقية ذهباً ، أو : فضة ، أو عنصراً آخر من العناصر التى توزن . . .
 لكن إذا قلنا : أوقية ذهباً — اختفى الإبهام ، وحل محله التعيين الموضح

(١) لهذا النوع أمثلة أخرى في « ب » من ص ٤٢٢ .

(٢) هو المسمى : « زيت البترول »

(٣) من المكاييل الشائعة في مصر : الإردب ؛ وهو يساوى اثنتى عشرة كيلة ، ومقدار الكيلة :

ربعمان ، والرّبع ، أربعة أقداح — والووية كيلتان . والكيلة أيضاً أربع ملوات .

للمطلوب . ومثل هذا يقال في كلمة : رِطْل ، وأقَّة ، في المثال الثاني والثالث (من أمثلة : قسم ب) وفي نظائرها من الكلمات العربية التي يجرى في العرف اعتبارها من الموازين ، ومنها : قنطار ، ودرهم ، وحبَّة . . .

(ج) وفي جملة مثل : جنيت محصول فدان (من أمثلة : « ج ») نجد الكلمة الغامضة المهمة هي كلمة : « فدان » فإنها تحمل أن يكون مدلولها فدان قصب ، أو فدان عنب ، أو قمح ، أو غيره . فإذا قلنا : . . . « فدان قطن » — انقطع الاحتمال ، وزال الغموض والإبهام ، وتحدد القصد .

ومثل هذا يقال في كلمة : « قيراط » ، وقصبه (من أمثلة القسم : « ج ») ، وغيرها من الألفاظ العربية التي تستعمل في المساحات^(١) ، (ومنها : السَّهْم^(٢) ، والذراع ، والباع والشبر ، والفتير . . .)

(د) ومثل هذا يقال في كل عدد من جمل القيسم : « د » أو ما شابهها مما يشمل على أحد الأعداد ؛ نحو : عندي خمسة ، فإن كلمة : « خمسة » — وهي عدد حسابي — غامضة ، مبهمه ؛ لا يزول غموضها وإبهامها إلا بلفظ آخر يحدد المراد منها ؛ مثل : أقلام ، أو غيرها مما ورد في هذا القسم وفي نظائره .

(هـ) نتقل بعد ذلك إلى نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق ؛ ففي مثل : « ازداد المتعلم » ، لا يقع الغموض على كلمة واحدة كالتى سلفت ، وإنما ينصب على الجملة كلها ؛ أى : على معنى جزأها الأساسيين معاً . فقد نسبنا الازدياد للمتعلم . فأى ازدياد هذا الذى نسبناه له ، أهو فى علمه ؟ أم فى أدبه ، أم فى ماله ؟ أم فى جسمه ، أم فى حسن معاملته . . . ؟

فالأمر المنسوب للمتعلم غامض مبهم ، وهذا الأمر الغامض ليس منصباً على كلمة واحدة كما قلنا ؛ وإنما يشمل معنى جملة كاملة ؛ لأن الجملة هي التي تحوى فى طرفيها نسبة شئ^(٣) لشيء آخر . فإذا قلنا : ازداد المتعلم أدباً — ارتفع

(١) هي الأشياء التي يجرى تقديرها بالقياس ويدخلها العرف الشائع في المقاييس .

(٢) في مصر ينقسم الفدان إلى أربعة وعشرين قيراطاً . والقيراط أربعة وعشرون سهماً .

(٣) في هامش الصفحة الأولى من صفحات الجزء الثالث ، بيان مستفيض عن معنى : « النسبة »

الغموض عن النسبة ؛ بسبب الكلمة التي جاءت لإزالته ، واتضح المراد من الجملة بعد مجيء هذه الكلمة .

ومثل هذا يقال في المثالين الأخيرين من أمثلة القسم : هـ « وفي غيرهما من كل جملة يقع فيها الغموض على النسبة الناشئة من طرفيها .
ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتي :

(أ) أن في اللغة ألفاظاً مبهمة ، غامضة ، تحتاج إلى تبين وتوضيح .

(ب) وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات منفردة ، كالكلمات المستعملة في العدد ، أو في المقادير الثلاثة الشائعة ، — وهي : الكيل ، والوزن^(١) ، والمساحة — وقد تكون جملاً كاملة تقع النسبة في كل واحدة منها موقع الغموض والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح^(٢) .

(ج) وإذا تأملنا الكلمات التي أزلت الغموض والإبهام في الأمثلة السالفة — وأشباهاها — وجدنا كل كلمة منها : نكرة^(٣) ، منصوبة — في الأكثر^(٤) — ، فضلة ، تبين جنس ما قبلها أو نوعه ، أو : توضح النسبة فيه ، فهي — كما يقولون — بمعنى : « من »^(٥) اليبانية — غالباً — والكلمة التي تجتمع فيها هذه الأوصاف

(١) وكذلك بعض الضائر (كما سيجيء في « ج » من الزيادة ص ٤٢٧) ثم انظر المراد من « المقادير » في رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية .

(٢) وقد يكون تمييز النسبة لمجرد التوكيد ؛ كقول أبي طالب عم النبي عليه السلام :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً

(راجع الصبان والحضري في باب : « نعم ، وبئس » عند الكلام على اجتماع فاعلها ، وتمييزها) وهذا يختلف عما في رقم ٤ من هامش ص ٤٣٠ .

(٣) النكرة هنا : لا بد أن تكون اسماً صريحاً ، لأن التمييز لا يكون جملة ولا لفظاً مؤولاً .

(٤) إذا كانت الكلمة التي تزيل الإبهام مجرورة بالإضافة أو بالحرف — كما في بعض الأمثلة المدروسة هنا — فإنها لا تسمى في « الاصطلاح » : تمييزاً إلا مع التقييد بأنه مجرور ، لأن كلمة : « تمييز » عند إطلاقها بغير تقييد لا تنصرف إلا للنوع المنصوب ، أما غيره مما يفيد فائدته في هذا الباب فلا يسمى تمييزاً « اصطلاحاً » . وقد يسمى تمييزاً ولكن مع تقييده بأنه مجرور : لكيلا ينصرف الذهن إلى النوع المنصوب والأحسن مراعاة الاصطلاح (كما في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٠) .

(٥) أي : « من » التي تبين جنس ما قبلها ، أو نوعه ، والمجورور بها هو عين الشيء الذي تبينه =

تسمى : « التمييز »^(١) ، كما يسمى ما تفسره وتزيل الإبهام عنه : « المُمَيِّز » ،
 أى : أن التمييز : (نكرة ، منصوبة - فى الأُغلب - فضلة ، بمعنى « من »
 التى للبيان^(٢)) .

أقسام التمييز :

ينقسم التمييز بحسب المُمَيِّز إلى قسمين :

أولهما : تمييز المفرد ، أو : الذات^(٣) وهو الذى يكون مُمَيِّزَه لفظاً دالاً على
 العدد ، أو على شئ من المقادير^(٤) الثلاثة : (الكيل - الوزن - المساحة) . أى :

= - وستجىء معانيها فى ص ٤٥٨ - وليس المراد فى الكامة التى تعرب تمييزاً أنه يمكن دائماً تقدير « من »
 قبلها . فإن هذا لا يمكن فى بعض الأساليب . (وانظر رقم ٢ من ص ٤٥٩)

(١) ويسمى أحياناً : التبيين ، أو : التفسير ، أو : المفسر ، أو : المميز ، أو : المبين .

(٢) غالباً - كما سبق - . ويقول ابن مالك فى تعريف التمييز ، وبيان عامله ، والتشثيل لبعض

أقسامه ما يأتى :

اسْمٌ بِمَعْنَى : « مِنْ » ، مُبِينٌ ، نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمَيِّزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
 كَثَبْرٌ أَرْضًا ، وَقَفِيزٌ بُرًّا ، وَمَنْوِينٌ عَسَلًا وَتَمْرًا

يريد بالمبين : أن التمييز يبين إبهام ما قبله ، أى : يوضحه ويزيل غموضه . ثم يقول : إن التمييز
 منصوب ، وناصبه هو الشئ المبهم الذى جاء التمييز لتفسيره وإيضاحه . ومعنى هذا عنده أن تمييز النسبة
 منصوب - فى رأيه - بالجملة التى يوضح النسبة فيها . وسيجىء الرأى فى كل ذلك . (رقم ٢ من ص ٤٢٢
 و ٣ من ص ٤٢٤) .

« البر » : القمح . « القفيز » إذا كان مكيلاً فإنه يختلف باختلاف الأقطار ؛ فهو فى بعضها
 نحو : ١٨ ٢/٣ قدحاً ، وفى بعض آخر نحو : ثمان وأربعين قدحاً - « منوين » ثنية : « متاً » وهو
 فى بعض الأقطار من مقادير الوزن المقدرة برطابن .

(٣) سمى تمييز مفرد : لأنه يزيل الإبهام عن كلمة واحدة ، أو ما هو بمنزلتها ، ويسمى أيضاً :
 تمييز « ذات » لأن الغالب فى تلك الكلمة التى يزيل إبهامها أن تكون شيئاً محسوساً جسماً . فعنى ذات :
 أنها جسم . وليس فى هذا النوع من التمييز تحويل - كما سيجىء فى الصفحة التالية عند الكلام على تمييز
 الجملة . -

هذا ، والكثير فى تمييز المفرد أن يكون جامداً . وقد يكون مشتقاً على الصورة الموضحة فى : « ج »
 من ص ٤٢٧ - ولها إشارة فى رقم ٦ من ص ٤٣٠ -

(٤) المقادير هنا : جمع مقدار ، وهو : ما يُقَدَّر به غيره ، ويشمل كل شئ يستعمل فى تقدير
 الكيل ، أو الوزن ، أو المساحة ، من غير تقيد بلفظ خاص ، أو زمن معين . وبهذا يدخل كل لفظ =
 النحو الوافى - ثان

(أنه الذى يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، أو . العدد^(١)). فتميز المفرد أو الذات أربعة أنواع - غالباً^(٢) - .

ثانيهما : تمييز الجملة ، وهو الذى يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها ، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء ، ولذلك يسمى أيضاً : « تمييز النسبة » ، وقد سبقت الأمثلة للتوعين .

تقسيم تمييز الجملة (أى : النسبة) بحسب أصله :

ينقسم تمييز الجملة (دون تمييز المفرد) إلى ما أصله فاعل فى الصناعة^(٣) وإلى

= عربى عرف العمل به فى تقدير واحد من الثلاثة المذكورة . ولا يدخل العدد فى التقدير - على المشهور - لأن العدد فى المعنى هو المحدود ؛ كما فى مثل : هنا خمسة رجال ؛ فالخسة التى هنا هى الرجال ، والرجال هى الخسة ، بخلاف المقادير .

(١) العدد المقصود فى هذا الباب هو العدد الصريح ؛ أى : العدد الحسابى : مثل ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ أما العدد المبهم (أى : الكنائى) مثل : « كم » ، فله - فى الجزء الرابع - باب خاص بأحكامه المختلفة ، هو : باب : كنايةات العدد .

(٢) قلنا : غالباً ؛ لأن هناك نوعاً خامساً - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٤١٦ - هو تمييز الضمير « المبهم » ، وسيجىء تفصيل الكلام عليه فى « ج » من الزيادة ، ص ٤٢٧ .

(٣) أى : فاعل لفعل ، أو ما يشبه الفعل مما يحتاج لفاعل بمقتضى الأصول النحوية وصناعتها . والتقييد بأن الفاعل المعنوى أصله فاعل فى الصناعة تقييد ضرورى ؛ لإبعاد ما هو فاعل فى المعنى دون الصناعة ؛ نحو : لله درك فارساً ، وأبرحت جاراً (أى : أعجبت ؛ يقال : أبرح الرجل ، إذا جاء بالبرح - بسكون الراء - أى : بالعجب) . فإن معناها : عظمت فارساً ، وعظمت جاراً ، ولكنهما غير محولين أصلاً عن الفاعل الصناعى ، ولهذا يجوز جرهما بالحرف : « من » ؛ نحو : لله درك من فارس . ونحو : أبرحت من جار ، فى حين التمييز المحول عن الفاعل الصناعى يجب نصبه ، ولا يجوز جره بمن . - انظر « ج » من ص ٤٢٧ - وكذلك : ما أحسن المهذب رجلاً ، فإنه مفعول فى المعنى . لكنه غير محول ؛ لأنه عين ما قبله ، ولهذا يصح جره أيضاً بمن -

انظر ما يتصل بفعل التعجب فى رقم ٤ من هامش ص ٤٢٣ . وكذلك البيان المفيد الخاص بمثل : (لله دره فارساً) . . . فى « ح » ، من ص ٤٢٧ -

أما نحو : نم رجلاً الزراع ، فقد رأى بمض النحاة فى التمييز أنه محول عن الفاعل الصناعى ؛ فيجب نصبه . ورأى آخرون أنه غير محول فيجوز فيه النصب أو الجر بمن ، والرأى الأول أقوى . وكما يكون الفاعل محولاً عن الفاعل الصناعى فى الأصل ، يكون محولاً - أحياناً - عما أصله نائب فاعل ؛ ككلمة : « شكلاً » فى قول الشاعر :

ما أصله مفعول به كذلك . ويرى أكثر النحاة أن تمييز الجملة لا يخرج - في الغالب - عن واحد من هذين ، (ولو تأويلاً^(١)) ؛ مثل : زادت البلاد سكاناً - اختلف الناس طباعاً - قوى الرجل احتمالاً ، ومثل : أعددت الطعام ألواناً - وفيت العمال أجوراً - نسقت الحديقة أزهاراً...

فالأصل : (زاد سكانُ البلاد - اختلفت طباعُ الناس - قوى احتمالُ الرجل) . فتغير الأسلوب ؛ بتحويل الفاعل تمييزاً . وقد كان الفاعل مضافاً ؛ فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه فاعلاً ، بعد أن صار الفاعل تمييزاً بالصورة السالفة^(٢) . . .

والأصل في الأمثلة الباقية : (أعددت ألوانَ الطعام - وفيت أجورَ العمال - نسقت أزهارَ الحديقة) ؛ فتغيرا لأسلوب ؛ بتحويل المفعول به تمييزاً ، وقد كان هذا المفعول مضافاً ، فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه مفعولاً به ، بعد أن صار المفعول به السابق تمييزاً .

أما تمييز المفرد فلا تحويل فيه مطلقاً .

⁼ يصنع الصانعون وردا ، ولكن وردة الروض لا تضارع شكلا

والأصل : لا يضارع شكلها .

(١) راجع « ا » ، و : « ب » من الزيادة والتفصيل (ص ٤٢٦) ، حيث الكلام على التأويل

ونوع من التفصيل .

(٢) ومن هذا النوع كلمة « مقتاً » وهي تمييز في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا

تفعلون ، كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون . » (كبر عظم - المقت : أشد الكراهة :

والبغض - والأصل : كبر مقت قولكم ما لا تفعلون ، . . . أي : المقت المترتب على قولكم . . .

أحكام التمييز

(١) يختص تمييز المفرد (أو : الذات) بالأحكام التالية :

١- إن كان تمييزاً للكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، جاز فيه ثلاثة أشياء ، إما نصبه على أنه التمييز مباشرة - وهذا هو الأحسن^(١) - وإما جره^(٢) على أنه مضاف إليه ، والتمييز هو المضاف ، وإما جره بالحرف « من » ، ومن الأمثلة - غير ما سبق - : (اشتريت كيلاً أرزاً - اشتريت كيلاً أرز - اشتريت كيلاً من أرز) . (اشتريت درهماً ذهباً - اشتريت درهماً ذهب - اشتريت درهماً من ذهب) . (بعث محصول فدانٍ قصباً - بعث محصول فدانٍ قصب - بعث محصول فدانٍ من قصب) .

وإنما يجب جر التمييز على اعتباره مضافاً إليه بشرط ألا يكون المقدار - وهو المُمَيِّز - قد أضيف لغيره ؛ فإن أضيف المقدار لغير التمييز وجب نصب التمييز ، أو : جره « بمن » ، نحو : ما في الإناء قدرٌ راحةٍ دقيقاً^(٣) ، أو : من دقيقٍ .

(١) لأنه يدل على المقصود نصاً من غير احتمال شيء آخر معه ؛ ففي مثل : « اشتريت رطلاً عسلاً . . . يدل النصب على أن المتكلم يريد أن الإناء المسمى بالرطل مملوء بالعسل ، أو أن عنده ما يملأ الإناء المذكور من هذا الصنف المذكور ، ولا يريد في هذا المثال الوعاء نفسه . أما الجر فيؤدى إلى احتمال أن يكون المراد ذلك ، وأن يكون المراد بيان أن عنده الوعاء الصالح - في هذا المثال - أو الصنعة الموزون بها ، أو المكيال الذى يكال به ، أو المقياس الذى يمسح به (أى : يقاس به) راجع الأشمونى و . الصبان .

(٢) ومع جره يسمى : « تمييزاً » « مجروراً » أيضاً : فالجر لا يمنع من هذه التسمية المقيدة (انظر رقم ٤ من هامش ص ٤١٦) . والإضافة هنا على معنى « من » البيانية التى سبق الكلام عليها (فى رقم ٥ من هامش ص ٤١٦) وهذا هو الشأن فى إضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة ، نحو : بعث فدانٍ قصب ، وفى إضافة الأعداد إلى معدوداتها؛ نحو : خمسة أقلام ، وفى إضافة العدد إلى عدد آخر ، نحو عندى من الكتب أربعمائة - (وسيجىء البيان فى ج ٣ م ٩٣ ص ١٨ حيث الأوجه الإعرابية المختلفة فيما سبق) .

(٣) فى هذا يقول ابن مالك :

وبعد ذى وشبهها أجره إذا أضفتها ؛ كمد حنطة ، غذا =

وإن كان تمييز المفرد خاصاً بالعدد الصريح ، والعدد ثلاثة ، أو عشرة ، أو ما بينهما . . . ، وجب جرّ التمييز ؛ بإعرابه مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد (أى : المميّز) ، والغالب في هذا التمييز المحرور أن يكون جمع تكسير للقلة .
فإن كان العدد لفظاً دالاً على المائة أو المئات ، أو الألف أو الألوف — وجب أن يكون التمييز مفرداً مجروراً ، لأنه يعرب مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد^(١) .

وإن كان العدد غير ما سبق وجب نصب التمييز مباشرة ، وأن يكون مفرداً ، وفيما يلي أمثلة لكل ما سبق :

(قرأت في العُطلة ثلاثة كتبٍ ، كل كتاب مائةُ صفحةٍ ، وعدد السطور ألفُ سطرٍ) .

= يريد : « بنى » . . . الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق ؛ (وهي ثلاثة : المساحة ، الكيل ، الوزن) فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة ، أما « شبهها » فهو : كل لفظ عربي جرى العرف على استعماله في واحد من الثلاثة . و« المدد » : يقدر في بعض الأقاليم بنحو $\frac{7}{14}$ من القدح ، وفي بعض آخر بنحو : رطل وثلاث رطل . « حنطة » : قمح . غداء : غداء .
ثم قال إن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المميّز للتمييز مباشرة . أما إذا أضيف المميز لغير التمييز فيجب نصب التمييز :

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنَّ كَانَ مِثْلَ : « مِلءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا »
وسيدكر بعد بيتين أنه يجوز جر التمييز بالحرف « من » بشرط ألا يكون التمييز للعدد ولا للنسبة فيقول البيت التالي :

وَأَجْرُ « بِمِنْ » إِنَّ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى ؛ كَطَبِ نَفْسًا تَمُدُّ
« ذى العدد » أى : صاحب العدد ، يريد التمييز الذى للعدد الصريح ، فإنه لا يجوز جره بالحرف « من » أما العدد غير الصريح ؛ مثل : « كم » فيجوز جر تمييزه — بالتفصيل الوارد في بابها ، ج ٤ — نحو : كم من كتاب عندك ، كما أن التمييز الذى كان أصله فاعلا ، لا يجوز جره بمن ، ومثل له بمثال هو : طب نفساً تتمد ، أى : تستفد . وإنما كان أصل التمييز هنا فاعلا لأن أساس الكلام : ليطب نفسك ؛ ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً . ومثله : طاب الورع نفساً ؛ أصله : طابت نفس الورع ؛ ثم حول الكلام على الوجه السالف . (وقد وفينا الكلام على أصل التمييز ، وستجىء الإشارة للبيت السالف لمناسبة أخرى في ص ٤٢٤) .

(١) والإضافة على معنى : « من » طبقاً للبيان الذى سلف في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٠ .
ورقم ٥ من هامش ص ٤١٦

(قضينا في الرحلة خمسة أيام ، قطعنا فيها مائة ميل مشياً ، وأنفق كل منا ألف قرش) . (الأسبوع سبعة أيام بلياليها ، كل منها أربع وعشرون ساعة ، والساعة ستون دقيقة) . (السنة اثنا عشر شهراً ، الشهر ثلاثون يوماً - غالباً - السنة ثلاثمائة يوم وأربعة وستون يوماً ، في الغالب)^(١) .

٢ - وعامل النصب أو الجر بالإضافة في « التمييز المفرد » ، هو اللفظ المبهم ، أى : المُمَيِّز . أما عند الجرِّ بالحرف : « من » فإن هذا الحرف يكون هو العامل .

٣ - ولا بد من تقدم العامل على التمييز في جميع الأنواع الخاصة بتمييز الذات (المفرد)^(١) .

٤ - وإذا تعدد تمييز المفرد فالأحسن العطف بين المتعدد^(٢) . وإذا كان التمييز مخلوطاً من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف ، نحو : عندي رطل سمناً عسلاً ، أو : سمناً وعسلاً .

* * *

(ب) يختص تمييز « الجملة » - أى : تمييز « النسبة » - بالأحكام الآتية :
١ - يجب نصبه إن كان مُحَوَّلًا عن الفاعل أو المفعول الصناعيين^(٣) ؛ نحو :
(ارتفع المخلصُ درجةً ، وعلا الأمينُ منزلةً) ، ومثل : (ربت الحجرَ أثنائاً - نظمت الكتبَ صفوفًا) . والأصل : ارتفعت درجةُ المخلصِ - علت منزلةُ الأمينِ - ربت أثنائاً الحجرَ - نظمتُ صفوفَ الكتبِ .

ومن تمييز الجملة الواجب النصب ما يكون واقعاً بعد أفعل التفضيل ، نحو : المتعلم أكثرُ إجادَةً . وإنما يجب نصبه بشرط أن يكون سببياً^(٤) ؛ أى : فاعلاً

(١ و ١) تمييز العدد أحكام كثيرة ، متشعبة ، وتفصيلات متعددة - ولا سيما تقدمه - ؛ مكانها : « باب العدد » في الجزء الرابع . (م ٩٤ ص ٣٩٤) وقد اقتصرنا هنا على ما يناسب موضوعنا .
(٢) والذي بعد العاطف لا يسمى تمييزاً - وإنما يعرب معطوفاً ، برغم أنه يؤدي معنى التمييز .

- كما سيجيء في رقم ٥ من هامش ص ٤٢٤ -

(٣) انظر رقم (٣) من هامش ص ٤١٨ . و « ب » من ص ٤٢٦ .

(٤) معناه الأصيل في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٦ .

في المعنى ، كالمثال المذكور ، وإلا وجب جره بالإضافة . وعلامة التمييز الذي هو فاعل في المعنى ألا يكون من جنس المفضل الذي قبله ، وأن يستقيم المعنى بعد جعله فاعلاً مع جعل أفعال التفضيل فعلاً^(١) ؛ ففي المثال السابق نقول : المتعلم كثرت إجادته . وفي مثل : أنت أحسن خلقاً ، نقول : أنت حسن خلقك ... وهكذا . ومثال التمييز الذي ليس بفاعل في المعنى : (على أفضل جندي ، وميئة أفضل شاعرة) . وضابط هذا النوع أن يكون أفعال التفضيل بعضاً من جنس التمييز ؛ فيصح أن يوضع مكان أفعال التفضيل كلمة : « بعض » مضافة ، والمضاف إليه جمع يقوم مقام التمييز ويحل في مكانه ؛ فلا يفسد المعنى ، ففي المثال السابق نقول : على بعض الجنود ، وميئة بعض الشعراء . وإذا لم يصح أن يكون فاعلاً في المعنى وجب جره بالإضافة - كما قلنا - ، لوجوب إضافة أفعال التفضيل إلى ما هو بعضه^(٢) (متابعة للرأى الأشهر) .

وإنما يجب الجر بالإضافة هنا بشرط أن يكون أفعال التفضيل غير مضاف لشيء آخر غير التمييز . فإن كان مضافاً وجب نصب التمييز ؛ نحو : على أفضل الناس إخوة - وميئة أفضل النساء أشعاراً .

وما تقدم نعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب نصبه في حالتين وجره في واحدة . ومن تمييز الجملة الذي يجب نصبه ، ولا تصح إضافته^(٣) : ما يقع بعد التعجب القياسي ، أو السماعي^(٤) ؛ فالأول ، نحو : ما أحسن الغنى مشاركة في الخير -

(١) لهذا إيضاح يجيء في « ب » من الزيادة والتفصيل ص ٤٢٦ ، وبيان مفيد آخر في باب : « أفعال التفضيل » - ج ٣ م ١١٢ ص ٣٣٨ -

(٢) كما سيجىء في بابيه بالجزء الثالث م ١١٢ ص ٣٣٨ . وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

والفاعل المعنى انصبين بأفعلاً مفضلاً : كانت أعلى منزلاً

(٣) فيمتنع جره بالإضافة حتماً ، دون جره بمن في بعض الصور - كما سيجىء في رقم ١ من هامش ص ٤٢٤ .

(٤) القياسي يكون بإحدى الصيغتين المخصصتين له ، وهما : ما أفعلمه ، وأفعل به . (وسيجىء الكلام المفصل عليهما في مكانه من الجزء الثالث ، باب : « التعجب ») . أما التعجب بغيرهما فقصور على السماع ، ويقال له : التعجب العرَضِي . وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

وبعد كل ما اقتضى تعجباً مبرز ، كأكرم بآبى بكرٍ أباً =

أَحْسِنُ بِالغَنَى مِشَارَكَةً فِي الْخَيْرِ - والثاني نحو: لَلَّهِ دَرُّ الْعَالَمِ مَخْتَرَعًا^(١) - حَسْبُكَ
بِهِ رَجُلًا - كُنِيَ بِهِ نَافِعًا - يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ^(٢) حَسْبُكَ بِالْإِصْدَاقِ رَجُلًا ،
وقول الشاعر :

وحسبك داءً أن تبيت بيطننة^(٣) وحولك أكبادٌ تحنن إلى القيد^(٤)

٢ - لا يجوز تعدده بغير عطف ؛ نحو : نما الغلام جسمًا وعقلًا^(٥) . . .

٣ - عامل النصب في هذا التمييز هو ما في الجملة من فعل ، أو : شبهه^(٦) .

٤ - لا يجوز تقديم هذا التمييز على عامله إذا كان العامل جامدًا . كأفعل في

التعجب ؛ وكنعم وبش^(٧) - وأخواتهما - من أفعال المدح والذم ، نحو : (ما أنفع

= وذكر بعد هذا البيت بيتًا سبق أن نقلناه وشرحناه بمناسبة أخرى في هامش ص ٤٢١ ، هو :

وإجرُّ « بِمِنْ » إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى : كَطِبُّ نَفْسًا تَفْدُ

(١) يجوز فيا وفيما بعده جره بمن بملاحظة ما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ وما سيحى في « ح » من الزيادة ص ٤٢٧ - والدر : اللين ، أى : أن اللين الذى ارتضعه هذا الرجل ونشأ عليه ، لين غير معتاد ولا مألوف ، وإنما هو لين موضع العجب ، إذ أنشأ هذا الرجل الذى لا مثيل له ؛ فهو لين خاص من عند منشىء العجائب . ومبدعها الأول ؛ وهو : الله . (راجع رقم ٢ من هامش ص ٢٢ و- من ص ٤٢٧ من هذا الجزء ، ثم الجزء الأول ص ٥٠٤ م ٣٨ . من الطبعة الرابعة) .

(٢) « يا جارتا » : أصلها : يا جارتى ، منادى منصوب ، لأنه مضاف لياه المتكلم ، المنقلبة ألفًا . وهذا الأسلوب متعدد فيه الصور الإعرابية بتعدد المعانى ، فقد تكون « ما » حرف نفي خرج عن معناه للتعجب ، والجملة بعدها اسمية ؛ (مبتدأ وخبر) خالية من التمييز ، و يكون المعنى : لست جارة ، وإنما أنت شيء أكثر منها : فأنت أم ، أو أخت ، أو إحدى القرىبات الحميات ، أى : بمنزلة واحدة من هؤلاء ؛ إعلاناً للتعجب من عملها الذى لا يصدر من جارة ، وإنما يصدر من واحدة من سبقن .

وقد تكون « ما » استفهامية ، خبر مقدماً ، و « والضمير » مبتدأ مؤخر ، و « جارة » : تمييز ، والجملة تفيد التعجب بسبب أداة الاستفهام الدالة على الاستعظام ؛ فقد خرج عن معناه الحقيقى إلى التعجب . ويصح في هذه الصورة أيضاً أن تكون : « جارة » حال مؤولة ، بمعنى : ملاصقة . . .

ويصح أن تكون « ما » نافية ، والجملة بعدها منفية ، أى : أنت لست أهلاً أن تكونى جارة .. و . . .

(٣) شدة امتلاء المعدة بالطعام . (٤) القطعة من الجلد الخفاف غير المدبوغ .

(٥) وما بعد العاطف يعرب معطوفاً ، ولا يسمى في الاصطلاح تمييزاً ؛ مع أنه يؤدى معنى التمييز

- كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٢ - .

(٦) وهذا عند غير ابن مالك ، وقد سجلنا رأيه في رقم ٢ من هامش ص ٤١٧ .

(٧) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠١ م ١١٠ ج ٣ - باب « نعم وبش » - ففيه أحكام خاصة

بتمييزها ، ومنها : أنه لا يصح تأخيرها عن المخصوص بالمدح أو الذم .

الطيب إنساناً ، ونعم الأمين رقيقاً ، وبش القاسي رجلاً ، أو كان فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد ؛ نحو : كَفَى بالطيب إنساناً ، فإن الفعل : « كفى » متصرف ولكنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ، فعنى قولنا : كفى بالطيب إنساناً : ما أكفاه إنساناً :

أما في غير هاتين الصورتين الممنوعتين فالأحسن عدم تقديم التمييز (١) على عامله .

وأما توسط هذا التمييز بين عامله ومعموله فجاز بشرط أن يكون العامل فعلاً أو وصفاً يشبهه ؛ نحو : صَفَا نفساً الورع ، وقول المتنبى :
فهنَّ أسلنَّ - دماً - مقلتي وعذبن قلبي بطول الصدود

(١) في حكم تقديم التمييز على عامله وعدم تقديمه يقول ابن مالك :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سَبِقًا
يريد : أن عامل التمييز يجب تقديمه ؛ سواء أكان التمييز تمييز مفرد أم تمييز نسبة . ثم بين أن التمييز إن كان عامله فعلاً متصرفاً - وهذا لا يكون إلا في تمييز الجملة - فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم التمييز عليه في حالات نادرة . والأحسن عدم القياس هنا .

زيادة وتفصيل :

(ا) تمييز النسبة قد يكون غير مُحَوَّلٍ إلا بتأويل لا داعي له ، نحو :
امتلاً الإناء ماءً ؛ إذ لا يقال امتلاً الماء .

(ب) عرفنا^(١) أن التمييز الواجب النصب بعد « أفعل التفضيل » هو السببي^(٢) ، وأنه نوع من تمييز الجملة ؛ إذ أصله : « فاعل » ، وأصل « أفعل » هو : الفعل ، ومن الممكن إرجاعُهُما إلى أصلهما ؛ فتعود الجملة الفعلية للظهور ، وترجع لأصلها الذي تركته ، وتحولت عنه إلى أسلوب آخر . . .

لكن كيف يتحقق هذا ؟ ففي مثل : أنت أكثر مالاً ، وأعلى منزلاً ،
- ونظائرهما - لا يمكن تحويل أفعل إلى فعل يؤدي المعنى الأصلي الأساسي لصيغة التفضيل (وهو الكثرة ، والعلو - مثلاً) . مزيداً عليه الدلالة على التفضيل .

يرى بعض النحاة في هذا النوع التفضيلي أنه مُحَوَّلٌ عن مبتدأ مضاف ، والأصل ، مالك أكثر ؛ ومنزلك أعلى . . . فصار المبتدأ تمييزاً ، وصار الضمير المتصل المضاف إليه مبتدأ مرفوعاً منفصلاً . وفي هذه الحالة وأمثالها يجيء التمييز محولاً عن المبتدأ ،

ويرى آخرون ؛ أن المراد معروف من السياق ، وهو : أنه كثر كثرة زائدة ، وملاً علواً زائداً ، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل ، أو : أن فوات معنى التفضيل غير ضار ؛ إذ لا يجب بقاءه في الفعل الموضوع مكان أفعل التفضيل في هذا الباب ، قياساً على عدم بقاءه في بعض أبواب أخرى .

وكلا الرأيين حسنٌ . ولعل الرأي الثاني - بوجهيته - أحسن ؛ لأن فيه تخفيفاً من غير ضرر ، وتقليلاً للأقسام بحصرها في الفاعل والمفعول به .

(١) في آخر ص ٤٢٢ .

(٢) هو المتصف في المعنى بالشئ الجارى في اللفظ على غير هذا المتصف به ؛ فإن المنزل - في مثل : أنت أعلى منزلاً - هو المتصف في المعنى بالعلو ، مع أن العلو جار في اللفظ على المخاطب .

(ح) من الأساليب المسموعة في التمييز : لله در خالد فارساً^(١) . فكلمة : « فارساً » وأشباهاها (مما يحل محلها في هذا التركيب ويكون مشتقاً^(٢)) يصح إعرابها حالاً ؛ لاشتقاقها ، ولأن المعنى يتحمل الحالية ، ويصح إعرابها تمييزاً للنسبة ؛ والمعنى على هذا التمييز أوضح ، وبه أكمل .

وإنما يكون التمييز في مثل : « لله در خالد فارساً » من تمييز النسبة إذا كان المتعجب منه (وهو المميز) اسماً ظاهراً مذكوراً في الكلام كهذا المثال ، أو كان ضميراً مرجعه معلوم ؛ نحو : سجل التاريخ أبدع صور البطولة لخالد بن الوليد ؛ لله دره بطلاً أو : ياله رجلاً ، أو : حسبك به فارساً . . . فالضمير هنا - وهو الهاء - معروف المرجع : فإن جهل المرجع وجب اعتبار التمييز من تمييز المفرد^(٣) ، لأن الضمير مبهم ، فافتقاره إلى التمييز ليكون مرجعاً بين ذات صاحبه ؛ ويوضح حقيقته - أشد من افتقاره إلى بيان نسبة التعجب إليه (أى : إلى صاحب الضمير) . أما الضمير المعلوم فبالعكس كما ذكرنا^(٤) . ومثل هذا يقال في الضمير المتصل بالصيغتين القياسيتين في التعجب ، وهما « ما أفعلته ، وأفعل به .

أما تمييز الضمير المستتر في : « نعم » و « يشس » في مثل : الفارس نعم رجلاً - الجبان بشس جندياً - فالأحسن اعتباره من تمييز المفرد ، برغم أن مرجعه مذكور دائماً : وهو : التمييز . ومثله : ربه رجلاً ، أما تمييز « كم » في مثل : كم رجلاً شاركتهم ؛ فإنه مفرد من نوع تمييز العدد ، لأن « كم » كناية عنه .

(١) سبق شرحها مع غيرها وبيان حكمها في رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ ولها شرح مع غيرها في رقم ٤ من هامش ص ٤٢٦ . وكذا في رقم ٢ من هامش ص ٢٢ - وكذا في ص ٥٠٤ ج ١ م ٣٨ من الطبعة الرابعة .

(٢) ومثلها كلمة : « منظر » في قول الشاعر :

حسن الأزاهر سحرٌ ، جلّ مبدعه فاسعدُ بها منظرًا ، وانعمَ بها طيباً

(٣) كأن ينظر شخص قائدين . أحدهما راكب ، والآخر راجل ، ثم يقول عن غير إعلان ولا تصريح باسم أحدهما : لله دره فارساً . أو : يقرأ نصين ؛ أحدهما نثر ، والآخر شعر ، وهما لأديب واحد ثم يقتصر على أن يقول : لله دره شاعراً

(٤) هذا النوع هو الذي أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٤١٨ .

(د) تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق^(١) في مواضع ، ويجب ترك المطابقة في أخرى . وقد ترجح المطابقة أو عدمها في الثالثة . وفيما يلي البيان :

فتجب المطابقة في الحالات التالية :

١ - إن كان كل من التمييز والاسم السابق عليه في الجملة لشيء واحد ، أى أن مدلول كل منهما هو مدلول الآخر ؛ نحو : كرمُ عليّ رجلاً ، (فالرجل هو : عليّ ، وعليّ هو : الرجل) . وكرم العليان رجلين ، وكرمُ العليون رجلاً ، وكرمت عبلةُ فتاةً ، وكرمت العبستان فتاتين ، وكرمت العبيلات فتيات

٢ - إن كان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق^(١) ، ولكن هذا الاسم السابق جمعٌ ، والتمييز مصدر فإنه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف الأفراد التي يدل عليها الاسم السابق ، وتنطبق عليها تلك الأنواع ، وتنصّب عليها ، نحو : خسر الأشقياء أعمالاً ، فقد جُمع التمييز « أعمالاً » بقصد معين : هو بيان أن هذه الأعمال مختلفة الأنواع ، وأن كل نوع منها يصيب شقيماً ، وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع : (الأشقياء) .

٣ - إن كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق جمع ، والتمييز جمعٌ متعدد ، غير مصدر ، فيجمع لإزالة لبس محتمل ؛ نحو : كرمُ الأولاد آباءً ، فقد جُمع التمييز : « آباء » ليبدل جمعه على أن لكل ولد أباً ، وليسوا إخوة . ولو لم نجمه وقلنا : كرمُ الأولادُ آباءً ، لقوى احتمال أنهم إخوة من أب واحد .

ويجب ترك المطابقة فيما يأتي :

١ - إن كان معنى التمييز واحداً ليس له أفراد متعددة ، ومعنى الاسم السابق متعدداً ؛ نحو : كرمُ الأولاد أباً (إذا كانوا إخوة لأب) .

٢ - أو كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق مفرد ، والتمييز جمع متعدد غير مصدر ، وقصد بجمعه إزالة لبس محتمل ؛ نحو : نظّف المتعلم أثواباً ، وكرمُ الشريف آباءً ، فلو طابق التمييز الاسم السابق لوقع في الوهم

أن المقصود ثوب واحد ، وأب واحد . وإزالة هذا الاحتمال والوهم جُمع التمييز .
 ٣- أو كان التمييز مصدرًا لا يقصد أن تختلف أنواعه ، نحو : أحسنَ
 الجنودُ عملاً .

وترجح المطابقة في مثل ؛ حسُنَت الفتاة عينًا ؛ لأن احتمال اللبس يكاد
 يكون معدومًا ؛ إذ لا يكاد يخطر على البال أن الحسن مقصور على عين
 واحدة . ويترجح تركها في : حسُنَ الفتيانُ ، أو الفتيَةُ وجهًا ، للسبب
 السالف .

(هـ) يتفق الحال والتمييز في أمور ، ويفترقان في أخرى . وأهم ما يتفقان
 فيه خمسة أمور :

كلاهما : اسم ، نكرة ، منصوب ، فضلة ، رافع للإبهام .

وأهم ما يختلفان فيه سبعة :

١- التمييز لا يكون إلا مفرداً^(١) ، أما الحال فقد تكون جملة ، أو شبه
 جملة .

٢- التمييز لا يكون إلا فضلة ، أما الحال فقد يتوقف عليها المعنى الأساسى
 - كما سبق في بابها^(٢) - .

٣- التمييز مبین للذوات أو للنسبة ، والحال لا تكون إلا مبينة للهيئات .

٤- تمييز الجملة لا يتعدد إلا بالعطف ؛ نحو : ارتفع النبيل خلقًا ، وعلمًا ،
 وجاهًا . والأحسن في التمييز المتعدد للمفرد أن يكون تعدده بالعطف . إلا إن كان
 المراد من التمييز المتعدد المفرد معنى واحدًا كالاختلاط في مثل عندى رطل عسلا
 سمًا ؛ فيجوز التعدد مع العطف ، وبدونه^(٣) - أما الحال فتتعدد بعطف وبغير

(١) ليس جملة ، ولا شبهها .

(٢) في ص ٣٦٤ ، وفي رقم ٣ من ص ٤٠٨ .

(٣) انظر رقم ٤ من ص ٤٢٢ .

عطف ؛ نحو أقبل المنتصر ، فرحاً ، مسرعاً ، مصافحاً رفاقه ، أو فرحاً
ومسرعاً ، ومصافحاً . . . - وعند وجود العاطف لا تسمى في الاصطلاح
« حالاً » ، وإنما تعربُ معطوفاً ، برغم أنها تؤدي معنى الحال^(١) ، وكذلك
التمييز بعد العاطف لا يسمى - في الاصطلاح - تمييزاً ، وإنما يعرب معطوفاً .

٥ - لا يصح تقديم تمييز المفرد على عامله . والأحسن عدم تقديم تمييز الجملة
على عامله ، إذا كان فعلاً مشتقاً ، أو وصفاً يشبهه . أما الحال فيجوز .

٦ - التمييز في الغالب يكون جامداً^(٢) ، أما الحال فتكون مشتقة وجامدة^(٣) .

٧ - التمييز لا يكون مؤكداً لعامله - في الصحيح^(٤) - والحال قد تكون
مؤكدة .

(١) راجع ما يختص بهذا في ص ٣٨٦ من باب الحال . حيث التفصيل .

(٢) من أمثلة مجيئه مشتقاً قولهم : لله دره فارساً - انظر البيان الذي في : « ح » ص ٤٢٧ .

(٣) تقدم في ص ٣٦٨ مواضع اشتقاقها وجمودها .

(٤) يلاحظ الفرق الكبير بين هذا الحكم والذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤١٦ .

حروف الجر^(١)

يتناول الكلامُ عليها الأمورَ الآتيةَ : (وأكثرها دقيق هامّ) .
 (عددُها ، وبيانها) - (عملها) - (تقسيمها من ناحية هذا العمل ، والأصالة فيه ، أو عدمها ؛ وما يترتب على ذلك من التعلق بالعامل ، وآثار التعلق . . .)
 - (معاني كل حرف ، ووجوه استعماله) - (حذف حرف الجر وحده مع إبقاء عمله ، وحذفه مع مجروره) - (نيابة حرف جر عن آخر) .

* * *

(أ) فأما عددُها وبيانها فالمشهور منها عشرون^(٢) ؛ هي :
 مِنْ - إِلَى - حَتَّى - خِلا - عِداً - حاشا - فِي - عَنْ - عَلَيَّ - مُذْ -
 مُنْذُ - رَبِّ - اللام - كَيْ - الواو - التاء - الكاف - الباء - لعل - متى .
 (ب) وأما عملها فهو جرّ آخر الاسم^(٣) الذي يليها في الاختيار

(١) يسميها بعض القدماء « حروف » الإضافة . (لما يأتي في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٧) وقد يطلون عليها أحياناً : « الظرف » لأن « الظرف » يشمل « شبه الجملة » بنوعيه المعروفين ؛ وهما : الظرف والجار مع مجروره . (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٤٣ حيث بيان المراجع) وقد يطلق على كل واحد منهما : « شبه الوصف ، أو شبه المشتق » ؛ للسبب المبين في رقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ ولما في هامش ص ٤٤٩ .

(٢) لم ندخل في عدادها الحرف « لولا » الداخل على ضمير غير مرفوع (عند من يقول بأنه حرف جر شبيه بالزائد - كما سيجيء في ص ٤٥٢ - ، فابعد مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، على أنه مبتدأ) لأن في هذا تعقيداً .

(٣) ليست حروف الجر وحدها هي السبب أو العامل في جر الاسم ؛ فأسباب جره أو عوامله الأصلية ثلاثة .

« أولاً » : حروف الجر ؛ فكل حرف منها لا بد له من اسم بعده يحجره على الوجه المبين في هذا الباب .
 « ثانياً » : أن يكون الاسم مضافاً إليه . « ثالثاً » : أن يكون الاسم تابعاً لمبتوع مجرور ؛ فالنعت . والمطف . والتوكيد ، والبدل - مجرورة حتماً إذا كان المبتوع مجروراً .
 بق سببان آخران للجر ؛ « أحدهما » : الجر على « التهم » ، ومن صواب الرأي إهماله ، وعدم الاعتداد به (كما قلنا في ص ٣٤٨ و ٥٣٥ - وفي ج ١ ص ٥٥٢ م ٤٩ بعد أن أوضحناه وتناولناه بالبيان في الموضمين . وفي ج ٣ م ٩٣ ص ٨) .
 والآخر الجر على : « المجاورة » والواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقاً . أما الداعي لا تتخذه =

مباشرة^(١)، جراً محتوماً^(٢)؛ ظاهراً، أو مقدرأً، أو محلياً^(٣). فالظاهر كالذي

= سبباً للجر عند القائلين به فوروده في أمثلة قليلة - وبعضها خطأ ، أو مشكوك في صحة نقله عن العرب - قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ؛ منها : هذا (جَحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ) ؛ بجر كلمة : «خرب» مع أنها صفة لكلمة : « جحر » ولا تصلح صفة لكلمة : « ضب » ؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب .

ومنها قول الشاعر القديم : « يا صاح بلمع ذوى الزوجات كلهم . . . » ؛ بجر كلمة : « كل » مع أنها توكيد لكلمة : « ذوى » المنصوبة ؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة : « الزوجات » لقال : كلهن . وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله : هذا جحرُ ضَبِّ خَرِبٍ الجحرُ منه ، أو خربٍ جحره ، ثم حذف ما حذف ؛ وبقى ما بقى . واشتد الجدل في نوع المحذوف وصحته وعدم صحته ، على الوجه المبين في المطولات (ومنها الهمع ج ٢ ص ٥٥) .

وقالوا في المثال الثاني ؛ إنه خطأ أو ضرورة .

واتفق كثير من الأئمة على أن الجر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جداً . وعلى هذا لا يصح القياس عليه وإنما يقتصر على الوارد فيه ، المسموع عن العرب ، - كما جاء في خزانة الأدب للبغدادى ج ٢ ص ٣٢٤ - بل جاء في كتاب : « مجمع البيان ، لمعلوم القرآن » (ج ٣ ص ٣٣٥) ما نصه : (إن المحققين من النحويين تفرغوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً في كلام العرب) ١ هـ . وكما في « المحتسب » لابن جنى ج ٢ ص ٢٩٧ - ونصه : « إن الحذف بالجوار - أى المجاورة - في غاية الشذوذ » ١ هـ (وقد أعدنا ما سبق - لأهيته - في أول الجزء الثالث ص ٨) .

(١) مباشرة : أى : بغير أن يفصل بينهما فاصل في الاختيار ، لكن يجوز الفصل أحياناً بكلمة « كان » الزائدة التي سبق الكلام عليها - في باب : « كان » ج ١ م ٤٤ - . كما يجوز الفصل بين الجار ومجروره بلا النافية ، مثل : حضرت بلا تأخر ، وسررت من لا إهمال . والكوفيون يعتبرون « لا » في هذه الحالة اسماً - ، بمعنى : « غير » - مجروراً بحرف الجر الذي قبله وأن « لا » ، مضاف ، والكلمة التي تليه هي المضاف إليه . أما غير الكوفيين فيعتبره حرفاً باقياً على حرفيته لا يتأثر بالعوامل ، وإنما هو زائد معترض بين الجار والمجرور ، وأنه مع زيادته يؤدي معنى النفي ، وتظهر آثار الحرف الجار على ما بعده ؛ فيكون الاسم بعده مجروراً بحرف الجر الزائد . (راجع ، ج ١ - مبحث « لا »)

أما في حالة الضرورة الشعرية فقد يجوز - مع القبح - الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره ، أو بالمفعول به ، كقول الشاعر :

إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي - الْيَوْمِ - عَمْرٍو إِنَّ عَمْرًا مُكْتَبَرٌ الْأَحْزَانِ

وقول الآخر :

وَإِنِّي لَأَطْوِي الْكُشْحَ مِنْ دُونِ مَا انْطَوَى وَأَقْطَعُ بِالْخَرْقِ الْهَبُوعَ الْمَرَاجِمِ

والأصل : وأقطع بالهبوع المراجم الخرق ، (الهبوع : الجمل الذي يمشى مشية حمار الوحش . والمراجم : الذي يرمم الأرض بأخفافه . - ويروى : المزاحم بالزاي . والخرق : المكان الواسع الذي تصفر فيه الريح) . (٢) لا يجوز إلغاء عمله الجر .

(٣) الجر المحلى فرع من الإعراب المحلى المختص بالكلمات المبنية ؛ كالضماير ، وكأكثر أسماء =

في الأسماء المجرورة في قول الشاعر :

إني نظرتُ إلى الشعوبِ فلمُ أجدُ
كالجهلِ داءً للشعوبِ ، مُبيداً
والمقدّرِ كالذي في كلمة : « فتى » في قولهم : ما من فتى يستجيب لدواعي
الغضب إلا كانت استجابته بلاءً وخسراناً .

والحلتى كالذى في قولهم : لا تألم ممن يسعى بالوقعة بين الناس قدرَ تألمى من الذين
يعرفونه ، وهم — إلى ذلك — يستجيبون لما يقول . . .

هذا ، ومن آثار حرف الجر أنه إذا دخل على « ما » الاستفهامية أوجب حذف
ألفها في غير الوقف ^(١)؟ نحو قوله تعالى : (عمّ يتساءلون؟) ونحو : لم التواني ؟
وفيم الرضا بالهوان ؟ . . .

أمّا في الوقف فيجب حذف الألف ، والإتيان بهاء السكت — وهي من الحروف
الساكنة التي تزداد في آخر الكلمة — ، نحو : عمّه ؟ — له ؟ — فيمه ؟ . . .

(ح) وتنقسم هذه الحروف من ناحية الاسم الذي تجرّه إلى قسمين ، قسم
لا يجر إلا الأسماء الظاهرة ، وهو : عشرة .

مُدُّ — مُنذُّ — حتى — الكاف — الواو — رُبُّ ^(٢) — التاء — كى — لعل — متى .

= الإشارة والموصول . . . فيكون لفظ الكلمة مبنياً ؛ لكنه في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب
ما يقتضيه العامل . ويختص كذلك بالجمل المحكية ، وغيرها من الجمل الأخرى التي لها موقع إعرابي ؛
كجملة النعت ، أو الحال . . . ، كما يكون في المصادر المنسبكة ، وفي آخر الكلمة المجرورة بحرف جر
زائد ، أو شبيه بالزائد — كما سيأتي في هذا الباب —

وما سبق مبنى على الرأي القائل : إن الإعراب المحلى نوع يختلف عن الإعراب التقديرى (وقد عرض
لها الصبان في الجزء الثانى من حاشيته ، أول باب الفاعل ، عند الكلام على حكمه : « الرفع »
وأوضحنا هذا مفصلاً في المكان المناسب من الجزء الأول ؛ باب : « المغرب والمبنى » . . . ص ٦٨٠ و
٢٨٢ م ٢٣) .

(١) ويقول ابن جنى في كتابه : « المحتسب » — ج ٢ ص ٣٤٧ — في قراءة من قرأ قوله تعالى :
(عما يتساءلون) بإثبات الألف في غير الوقف أو الضرورة — ما نصّه : « (هذا أضعف اللغتين ؛ أعنى
إثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر . » وروينا عن قطرب لسان :
عَلَى ما قام يشتمنى لثيم كخنزير تمرغ في رماد) « ١٥١ .

(٢) ومن القليل الذى لا يقاس عليه جره الضمير — وسيجىء البيان في ص ٥٢٣ .

وقسم يجر الأسماء الظاهرة والمضمرة ؛ وهو : العشرة الأخرى^(١) . وسيأتي الكلام على معنى كل حرف من القسمين ، وعمله .

وتنقسم من ناحية الأصالة وعدمها إلى ثلاثة أقسام ، حروف أصلية — وما قد يشبهها^(٢) ويلحق بها أحياناً — وحروف زائدة^(٣) ، وحروف شبيهة بالزائدة .

* * *

القسم الأول : الحرف الأصلي — وشبهه^(٢) — ، وهو الذى يؤدى معنى فرعياً جديداً فى الجملة ، ويوصل بين العامل والاسم المجرور^(٤) ؛ فله مهمتان يؤديهما معاً ، وفيما يلي إيضاحهما :

(١) فأما من ناحية إفادته معنى فرعياً جديداً لا يوجد إلا بوجوده فيتجلى فى مثل : « حضر المسافر » ؛ فإن هذه الجملة مفيدة ، ولكنها — بالرغم من إفادتها —

(١) فى بيان حروف الجر ، والمختص منها بالظاهر دون غيره ، يقول ابن مالك :

هَآكْ حُرُوفُ الْجَرْ ، وَهِيَ : مِنْ ، إِلَى حَتَّى ، خَلَا ، حَاشَا ، عَدَا ، فِي . عَنَ ، عَلَى
مُدْ ، مُنْدُ ، رَبُّ ، اللَّامُ ، كَى ، وَأَوْ ، وَتَا وَالْكَافُ ، وَالْبَا ، وَلَعَلَّ . وَمَتَى
بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْدُ ، مُدْ ، وَحَتَّى وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وَرَبُّ . وَالتَّاءُ
وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ تَجْرُ الظَّاهِرُ ، وَتَرَكَ ثَلَاثَةً ؛ هِيَ : كَى ، لَعَلَّ ، مَتَى . وَيَقُولُ أَيْضاً :
وَاخْصُصْ بِمُدْ ، وَمُنْدُ وَقَتًّا ، وَبِرَبُّ مُنْكَرًا . وَالتَّاءُ لِلَّهِ . وَرَبُّ
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى نَزْرٌ ، كَذَا كَهَا ، وَنَحْوَهُ أَتَى
أبَى : أَنَّ الْكَافَ قَدْ تَجْرُ الْمَضْمَرُ شَدُودًا

(٢ و ٣) بيان « الشبيه » موضع فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية :

(٣) فى الجزء الأول (م ٥ ص ٦٦ و ٧٠) بيان مفيد عن المراد من اللفظ الزائد ، سواء أكان حرفاً أم غير حرف . وأنه لا يصح اعتبار اللفظ (سواء أكان حرفاً أم غير حرف) زائداً إن أمكن اعتباره أصلياً ؛ لأن اعتبار الأصالة . مقدم على اعتبار الزيادة .

(٤) وهذا التوصل هو ما يسمى : « التعلق » إلا الحرف : « على » إذا كان معناه الإضراب ؛

فإنه يصح ألا يتعلق بعامل ؛ كما سيجىء فى ص ٥١٢ .

تبعث في النفس عدة أسئلة ، قد يكون منها : أَحَضَرَ المسافر من القرية أم من المدينة ؟ أَحَضَرَ من بلد أجنبي ، أم غير أجنبي ؟ أَحَضَرَ في سيارة ، أم في طائرة ، أم في باخرة ، أم في قطار ؟ أَحَضَرَ إلى بيته ، أم إلى مقر عمله ؟ . . . و . . . وفي هذه الجملة المفيدة نقص معنوي فرعيّ فإذا قلنا : « حضر المسافر من القرية » وأتينا بحرف الجر الأصلي « مِنْ » ، وبعده مجروره — فإن بعض النقص يزول ، ويحل محله معنى فرعيّ جديد ، بسبب وجود « من » ، فإنها بَيَّنَّتْ أن ابتداء المحبىء هو : « القرية » . ولم يوجد هذا المعنى إلا بوجود « مِنْ » ؛ فهي لبيان : « الابتداء » ، وقد ظهر هذا المعنى الفرعيّ الجديد على الجرور بها (١) .

وإذا قلنا : « حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله » ، فإنّ نقصاً آخر معنوياً يزول ، ويحل محله معنى فرعيّ جديد ، هو : « الانتهاء » ؛ بسبب وجود « إلى » ، فقد دلت على أن نهاية السفر هي مقر العمل ، ولولا وجود : « إلى » ما فَهِمَ هذا المعنى الفرعيّ الجديد ، فهي لبيان الانتهاء ، وقد ظهر على الجرور بها .

ولو قلنا : « حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله في سيارة » — لزال نقص معنوي آخر ، وحل محله معنى فرعيّ جديد ؛ هو : « الظرفية » بسبب وجود حرف الجر الأصليّ « في » الذي يدل على أن المسافر كان خلال حضوره — في سيارة تحويه كما يحوى الظرف المطروف ، أي : كما يحوى الوعاء الشيء الذي يوضع فيه وهكذا بقية حروف الجر الأصلية كلها — وكذا الشبيهة بالأصلية (٢) — ؛ فإن كل حرف من النوعين لا بد أن يحمل معه للجملة المفيدة معنى فرعيّاً جديداً من المعاني (٣)

(١) طبقاً للبيان الخاص بمعنى الحرف ، والفرض منه . (وقد تقدم في ج ١ ص ٥ ص ٦٢) .
 (٢) حرف الجر الشبيه بالأصل هو : « لام الجر الزائدة » زيادة غير محضة ؛ لأنها تحيى لتقوية عاملها الضعيف ، ومن الممكن الاستغناء عنها ؛ فإذا لوحظ أنها تقيدها عاملها « التقوية » كان هذا معنى جديداً جلبته معها ، وأفادته عاملها ؛ فيجب تملقها مع مجرورها به . وإن لوحظ أنه يجوز حذفها فلا تتأثر الجملة بحذفها كانت زائدة زيادة غير محضة ، لأن الحرف الزائد زيادة محضة لا يفيد شيئاً إلا توكيد معنى الجملة كلها ، لا بعضها — وسيجيء البيان عند الكلام على لام الجر الزائدة المحضة التي للتقوية ص ٤٧٥ — وفيها المناقشة المفيدة التي قد تنتهي بالقارئ إلى رفض هذه التسمية المقصورة على نوع معين من أنواع اللام .

(٣) لكل حرف من حروف الجر الأصلية أو الشبيهة بالأصلية ، عدة معان ، ولكل معنى مقام =

التي يختص بتأديتها ، ولا يتكشف هذا المعنى الجديد إلا بعد وضع الحرف مع مجروره في الجملة المفيدة . وعندئذ يتكشف ويتحقق مدلوله على الاسم المجرور به - كما سبق (١) - .

أما وجود الحرف وحده أو مع مجروره بغير وضعهما في جملة ، فلا يفيد شيئاً . هذا من ناحية إفادته معنى فرعياً جديداً لم يكن له وجود قبل مجيئه .

(ب) وأما من ناحية وصله بين عامله والاسم المجرور - وهو ما يسمى : « التعلق بالعامل (٢) » - فالنحاة يقولون : إن الداعي القوي لاستخدام حرف الجر الأصلي مع مجروره ، هو الاستفادة بما يجلبه للجملة من معنى فرعى جديد - وهذا المعنى الفرعى الجديد ليس مستقلاً بنفسه ، وإنما هو تكملة فرعية لمعنى فعل أو شبهه في تلك الجملة . ويوضحون هذا بما يشبه الكلام السابق . ففي مثل : حضر المسافر من القرية - نجد الجار مع مجروره قد أكمل بعض النقص البادى في معنى الفعل : « حضر » ؛ فلولاها لتواردت علينا الأسئلة السالفة ، لكن بمجيئها انحسم الأمر . فلهذا يقال : الجار والمجرور متعلق بالفعل : « حضر » ، أى : مستمسك ومرتبطة به ارتباطاً معنوياً كما يرتبط الجزء ب كله ، أو الفرع بأصله ؛ لأن المجرور يكمل معنى هذا الفعل ، بشرط أن يوصله به حرف الجر الأصلي (٣) - ، أو ما ألحق به - .

= يناسبه ، وسياق يقتضيه . (وسيجيء في ص ٤٥٥ تفصيل هذا) . لكن أ يكون للحرف الواحد معنى واحداً أم يكون له معان متعددة ؟ وهل ينوب بعض حروف الجر عن بعض ؟ الإجابة عن هذا في ص ٤٥٥ . (١) وقد أسهبنا القول في إيضاح معنى الحرف مطلقاً ، وأن معناه لا يعرف من لفظه فقط ؛ وإنما يعرف بعد وضعه في جملة . وأن هذا المعنى يظهر على ما بعده كل هذا في ج ١ ص ٥٦٢ . (٢) وهذا التعلق مقصور على حرف الجر الأصلي وشبهه ، دون الزائد وشبهه - كما أسلفنا ، وكما يجيء في ص ٤٥٣ .

(٣) إلا الحرف « على » الذي للإضراب في مثل قول الشاعر :

فتىّ تَمَّ فيه ما يَسْرُ صديقه على أن فيه ما يسوء الأعدايا

- كما سيجيء في ص ٥١٢ و ١ من هامش ص ٤٥١ - أما التفصيل والأمثلة ففي رقم ٨ ص ٥١٠ .

وهناك « اللام » الجارة الأصلية والزائدة في النوعين من ناحية تعلق كل منهما وعدم تعلقه تفصيلات ترتب عليها أحكام اكتفينا بالإشارة إليها في رقم ١ من هامش ص ٤٧٢ ورقم ٤ من هامش ص ٤٣٩ - اعتماداً على بسطها في بابها الأنسب ، وهو باب : « الاستغاثة » ، (ج ٤ م ١٣٣ ص ٧٨) .

والنحاة يسمون هذا الفعل ^(١) « عاملاً » .

ويقولون أيضاً : إن حرف الجر الأصلي - وما ألحق به - بمثابة قنطرة تُوصَل المعنى من العامل إلى الاسم المجرور، أو بمثابة رابطة تربط بينهما ؛ ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونة حرف الجر الأصلي - أو ما ألحق به - ؛ فهو وسيط ، أو وسيلة للاتصال بينهما ^(٢) . ومن أجل هذا كان حرف الجر الأصلي - وملحقه - مؤدياً معنى فرعياً ، وهو في الوقت نفسه أداة من أدوات تعدية الفعل اللازم لمفعول به معنى (أى : حكماً) . وهذه الأداة تتغير وتتغير طبقاً للمعنى الذى يراد منها أن تؤديه .

مثال آخر : « قعد الرجل » . . . فهذه جملة مفيدة ؛ لكن أقعد في البيت ، أم في السفينة ، أم في الحقل . . . ؟ فعنى الفعل : « قعد » في الجملة السالفة محتاج إلى تكملة فرعية تدعو للإتيان بالجار الأصلي مع مجروره ؛ فإذا قلنا : قعد الرجل في السفينة . . . انكشف المعنى الكامل للفعل : « قعد » بسبب اتصاله بالسفينة ، وكان هذا الاتصال بمساعدة حرف الجر الأصلي ، إذ ليس من الممكن أن نقول : قعد الرجل السفينة ؛ بإيقاع المعنى على السفينة مباشرة بغير حرف الجر ؛ لأن الاستعمال العربى الصحيح بأبى ذلك ؛ برغم شدة احتياج العامل - وهو هنا الفعل : « قعد » - إلى كلمة : « السفينة » ليوقع عليها أثره المعنوى . لكنه عاجز عن أن يوصله إليها بنفسه ؛ فجاء حرف الجر الأصلي وسيطاً للجمع بينهما ، ومُعِيناً على تدليل تلك الصعوبة ، ووصل بين معنى الفعل

(١) وكذا ما يشبهه من العوامل الأخرى الآتية في ص ٤٣٩

(٢) ولهذا يسمها بعض النحاة : « حروف الإضافة » - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٤٣١ - لأنها إذا كانت أصلية (كما جاء في بعض المطولات ، ومنها « المفصل » ج ٢ ص ١١٧) تضيف - أى تحمل وتنقل - إلى الأسماء المجرورة بها معانى الأفعال وشبهها ، من كل ما يقع عليه التعلق بشبه الجملة . ولو لم يوجد الحرف الأصلي ما تحققت الفائدة الفرعية التكميلية ولا صح الأسلوب بعد حذف الجار وحده وإيقاع مجروره السابق - وهذا في غير المواضع القليلة التى يصح فيها حذفه ، ويظل ملحوظاً بالرغم من حذفه ، ومعتبراً كالمدكور - بخلاف غير الأصلي ، فإن حذفه وحده لا يفسد الأسلوب ، وفائدته إما جديدة مستقلة - ، لا يُقصد منها أن تتم نقصاً في غيرها ؛ وهذا هو : « الشبيه بالزائد » ، وإما مؤكدة لمعناه ؛ وهذا هو « الزائد » - كما سيبنى في ص ٤٥٠ و ٤٥٢ .

لهذا كان ما يسمونه « التعلق بالعامل » مقصوراً على حرف الجر الأصلي مع مجروره ، وكذلك ما ألحق به .

والاسم المجرور بعده . فهو — بحق — أداة اتصال بينهما ؛ ولذا يُعدّ وسيلة من وسائل تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به تقديراً ، زيادة على ما يجلبه معه من معنى فرعى .

وكما سبق لا بد أن يتنوع هذا الحرف ويتغير على حسب الغرض المعنوي المقصود^(١) .

مثال ثالث : نام الوليد . فعنى الفعل : « نام » معروف ، ولكنه معنى يشوبه بعض النقص الفرعى ؛ إذ لا يدل — مثلاً — على المكان الذى وقع فيه النوم . فالعامل ؛ (وهو هنا الفعل : نام) بحاجة إلى إتمام المعنى بذكر المكان الذى وقع فيه أثره . فهل نقول : نام الوليدُ السريرَ ؟ لا نستطيع ذلك ؛ لأن الأساليب العربية السليمة تأباه ، فالفعل عاجز عن إيصال معناه المباشر إلى تلك الكلمة ، فلجأ إلى الوسيط المساعد ؛ وهو حرف الجر الأصيل ، — وشبهه — ليوصل بين الاثنين ؛ ويُعدّتى الفعل اللازم إلى مفعول به معنى ، (حُكْمًا) ؛ فنقول : نام الوليد في السرير . ومثل هذا يقال في الفعلين : « دعا » ، و « ذم » من قول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمّه^(٢) ذمّوه بالحق وبالباطل . . .

وهكذا . . .

من كل ما سبق نفهم أن حرف الجر الأصيل^(٣) مع مجروره إنما يقومان بمهمة مشتركة ومزدوجة ، كانت السبب القوي في مجيئهما ؛ وهى : إتمام معنى عاملهما ، واستكمال بعض ناقصه^(٤) بما يجلبانه معهما من معنى فرعى جديد ؛ وأحدهما — وهو حرف الجر الأصيل^(٣) — يقوم بمنزلة الوسيط الذى يصل بين العامل والاسم المجرور ،

(١) فيجب اختيار حرف الجر الذى يؤدى المعنى المراد ، ولا يصح اختيار حرف لا يؤديه (راجع البيان الهام في ص ١٦١ وفي رقم ٤ من هامشها ثم ما يتصل بهذا في ص ٥٣٧) ومن ثم تنوعت حروف الجر بتنوع المعاني في قول الشاعر :

انتخبُ اللريض لفظاً رقيقاً كنسيم الرياض في الأسفارِ
فإذا اللفظ رقّ شفّ عن ألمه في فأبداه مثل ضوء النهارِ .
مثل ما شفت الزجاجة جسماً فاخترت لونها بلون العسقارِ
(٢) بأن يفعل ما استدعى أن يذمّه بسببه . (٣ ، ٣) وكذا ما الحق به

(٤) لتجلية هذه المسألة أيضاً والسبب في وجوب التعلق — ولو بالمخضوف — تراجع ص ٢٤٥ وما بعدها ففيها ما يتصل بموضوعنا ويفيد .

فيحمل معنى الأول إلى الثاني ويجعل عامله اللازم متعدياً حكماً وتقديراً . ويعبر للنحاة عن كل هذا تعبيراً اصطلاحياً ؛ هو : « أن الجار الأصليّ - وشبهه - مع مجروره متعلّقان بالعامل ، حتماً^(١) » . فالمراد من تعلقهما - حتماً - به هو : وجوب اتصاليهما وارتباطهما به ؛ لتكتملة معناه الفرعيّ على الوجه الذي سلف .

كما نفهم أيضاً ما يقولونه من : أن الاسم المجرور بالحرف الأصليّ - وشبهه - هو بمنزلة « المفعول به » لذلك العامل ؛ لوقوع معنى العامل عليه ؛ كما يقع على « المفعول به » الحقيقيّ ؛ فكلا الاسمين يقع عليه معنى عامله ، وكلاهما يتم معنى العامل ، (المتعلّق به) . إلا أن المفعول به الحقيقيّ منصوب ، ويصل إليه معنى ذلك العامل مباشرة ، - أي : بغير وسيط - أما الاسم الآخر فمجروح بحرف الجر الأصليّ ، ولا يصل إليه معنى عامله « وهو المتعلّق به » إلا بوسيط ، ولا يصح تسميته مفعولاً به حقيقياً ، بالرغم من أنه بمنزلة^(٢) ، كما لا يصح إعرابه فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا مبتدأ ، ولا بدلاً^(٣) ولا غير ذلك . . . ، وإنما يقتصر في إعرابه على أنه « اسم مجرور بالحرف » ، وكفى^(٤) . . .

أنواع العامل (أى : المتعلق به) ومواضع ذكره وحذفه :

ليس من اللازم أن يكون العامل (أى : المتعلّق به) فعلاً ؛ فقد يكون فعلاً - مطلقاً^(٥) - وقد يكون شيئاً آخر يشبهه ؛ كاسم الفعل في مثل : نزل آل في

(١) إلا الحرف الأصليّ : « على » إذا كان معناه الإضراب فإنه يصح ألا يتعلّق ، وكذلك اللام الجارة الأصلية في بعض الآراء - كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٤٣٦ و ٢ من هامش ص ٤٤٤ ويحيى البيان والتفصيل والأمثلة في رقم ٨ من ص ٥١٠ .

(٢) إذا كان بمنزلة المفعول به حكماً ومعنى ، فهل يجوز في توابعه النصب ؟

الإجابة الصحيحة : لا . (راجع « ب » من ص ١٢٥ ثم رقم ٣ من هامش ص ١٥١ ثم ص ١٦١)

(٣) يستثنى من هذا الحكم صورة خاصة يصح فيها عند فريق من النحاة إعراب الاسم المجرور بالحرف « بدلاً » ؛ طبقاً للبيان التفصيليّ في باب « البدل » - ج ٣ ص ٥٣٨ م ١٢٣ .

(٤) « ملاحظة » : ما المراد الدقيق مما نقرؤه في بعض المراجع اللغوية ، وغيرها ، أن فعلاً معيناً

لازمًا ، يردفونه تصریحاً أو تمثيلاً ؛ بأنه يتعدى بحرف جر معين ؟ الجواب في رقم ٤ من هامش ص ١٦١ .

(٥) أى : بغير تقييد بنوع الفعل ، فيشمل الفعل الجامد ، والمنصرف ، والتام ، والناقص ،

وغير ذلك . . . إلا الفعل : « ليس » ففى التعلّق به خلاف

الباخرة ، بمعنى : انزل في الباخرة ، وحيث هـ ل على داعي المروءة ، بمعنى : أقبل على داعي المروءة ، والمصدر الصريح^(١) في قولهم : السكوت عن السفية جواب ، والإعراض عنه عقاب . . . ومثل : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دِعامَة من أقوى الدعائم لإصلاح المجتمع ، والمشتق الذي يعمل عمل الفعل ؛ نحو : أنا محبٌ لعملى ، فريحٌ به ، مرتاح لرفاقى فيه . وقول الشاعر :

يموت المداوى للنفوس ولا يبرى لما فيه من داء النفوس مداويا

وكذلك^(٢) المشتق الذي لا يعمل^(٣) ؛ كاسم الزمان ، واسم المكان . . . و . . . نحو : انقضى مسعاك لتأييد الحق ، وعرفنا مدخلك إلى أعوانه .

وقد يكون العامل لفظاً غير مشتق ، ولكنه في حكم المؤول به (أى : يؤدى معنى المشتق) ؛ مثل : (أنت عمرٌ فى قضائك) ، فالجار مع مجروره متعلقان بكلمة : «عمر» الجامة ؛ لأنها مؤولة بالمشتق ؛ فهى هنا بمعنى : عادل . ومثل قولهم : (قراءة كلام السفهاء علقم على ألسنتنا) . فالجار والمجرور متعلقان «بعلقم» الجامة ؛ لأنها هنا بمعنى : صعّب ، أو شاق ، أو مؤلم ، أو : مرٌّ . . .

والمشهور : أن حرف الجر الأصيل مع مجروره لا يتعلقان بأحرف المعانى ، ولكن

(١) وهو يشمل المصدر الدال على المرة ، أو الهيئة ، كما يشمل المصدر الميى ، والصناعى .

(٢) ومن أمثلة الفعل والمشتق الذى يشبهه قول الشاعر :

انظر إلى ورق الغصون فإنها مشحونة بأدلة التوحيد
وقول الآخر :

ترفق - أيها المولى - عليهم فإن الرفق بالجاني عتاب

(٣) هذا هو الراجع ؛ لأن المشتق غير العامل لا يخلو من راحة الفعل .

راجع حاشيتى : الحضرى والصبان ، أول باب : «إعمال اسم الفاعل» عند قول ابن مالك :

..... إن كان عن مضميه بمعزل

حيث علق الجار والمجرور : «عن مضميه» بكلمة : «معزل» التى هى اسم مكان . (وستجىء الإشارة

لها فى ج ٣ ص ٢٤٣ م ٢ - ١ باب : اسم الفاعل ، وفى ص ٣٢١ م ١٠٧ .

هذا المشهور مخالف لما نقلناه عن بعض المحققين^(١).

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل^(٢)؛ لأنه :

(أ) إما محذوف جوازاً لوضوحه ؛ بسبب اشتهاه في الاستعمال قبل الحذف
وأمن اللبس بعد الحذف ، أو بسبب وجود دليل يدل عليه ؛ فمثال الأول :
« بأبى » في قول المتنبي :

بأبى من ودِدته فافترقننا وقضى الله بعد ذلك اجتماعاً
وقول الآخر :

بنفسى تلك الأرض ؛ ما أطيب الربأ !! وما أحسن المصطاف^(٣) والمتربع^(٤) !!

يريد : أفدى بأبى ، - أفدى بنفسى . ومثال الثانى : أزورك فى مساء الخميس
أما أخوك فى مساء الجمعة ، أى : فأزوره فى مساء الجمعة .

(ب) وإما محذوف وجوباً إذا كان هذا العامل^(٢) دالاً على مجرد الكون العام ،
أى : الوجود المطلق ؛ وذلك فى مسائل ؛ أشهرها سبعة :

١ - أن يقع صفة ، نحو ؛ هذه رسالة فى يد صديق عزيز .

٢ - أو : حالاً ؛ نحو : نظرات الرسالة فى يد صديق عزيز .

٣ - أو : صلة ، نحو : استمتعت بالأزهار التى فى الحديقة .

٤ - أو : خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، كقول الشاعر :

جسمى معى ، غير أن الروح عندكمو فالجسم فى غربة ، والروح فى وطن
فليعجب الناس منى ؛ أن لى بدنأ لا روح فيه ، ولى روح بلا بدن

(١) راجع إيضاح هذا وتفصيله الكامل فى باب : « الظرف » - رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥

- ٧٨٢ -

(٢ و ٢) وهو : المتعلق به . وقد يكون تعلق شبه الجملة بالإسناد (أى : بالنسبة الواقعة بين
ركنى الجملة ، وهذا إذا لم تتوصل إلى فعل أو شبهه مما يصح التعلق به ؛ كقول ابن مالك فى باب الاستثناء
خاصاً بالأداتين « خلا وعدا » : « وحيث جراً فهما حرفان . . . » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة
المأخوذة من قوله : « فهما حرفان » أى : تثبت حرفيهما حيث جراً . (وقد سبق تفصيل وإيضاح لهذا فى
هامش ص ٣٥٧ ، وتسمية الإسناد بالعامل المعنوى ص ٢٤٥) .

(٣) المكان المختار لقضاء فصل الصيف فيه .

(٤) المكان المختار لقضاء فصل الربيع فيه .

٥- أو : أن يلتزم العرب حذفه في أسلوب معين ؛ كقوْطِم لمن تزوج :
« بالرفاء^(١) والبنين » ، أى : تزوجت . . . فلا يجوز في مثل هذا الأسلوب ذكر
العامل ؛ لأنه أسلوب جرى مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغير .

٦- أو يكون حرف الجر هو « الواو » أو « التاء » المستعملتين في القسم ،
نحو : والله لا أبتدى بالأذى ، وقول الشاعر :

فوالله لا ييْدى لسانى حاجةً إلى أحد حتى أغَيِّب في القبر

تالله لأصنعن المعروف . التقدير : أقسم والله ، أقسم بالله .

٧- أو : أن يرفع الجار مع مجروره الاسم الظاهر عند من يقول بذلك^(٢) ؛ بشرط
اعتمادهما على استفهام ، أو نفي ؛ نحو : أفي الله شك ؟ . : ما في الله شك .

وإذا كان العامل محذوفاً جاز تقديره فعلاً ، (مثل : استقر - حصل - وجد
- كان بمعنى : وُجِد . . . - و . . .) وجاز تقديره وصفاً يشبهه ؛ (مثل :
مستقر - حاصل - كائن . . .) . إلا في القسم والصلة لغير « أل » الموصولة ؛
فيجب تقديره فيهما فعلاً ، لأن جملي القسم والصلة لغير « أل » ، لا تكونان هنا
إلا جمليتين فعليتين^(٣) ، ولن يتحقق هذا إلا بتعلق شبه الجملة بفعل محذوف ، لا بغيره .

وقد سبق أن أوضحنا جواز القول - تيسيراً - بأن الجار والمجرور إذا وقعا
صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالاً ؛ هما الصفة ، أو الصلة ، أو الخبر ،
أو الحال ، من غير نظر للعامل ، ولا اعتباره واحداً من تلك الأشياء^(٤) .

ولما كانت العلاقة بين العامل (المتعلق به) ، والجار مع مجروره على ما ذكرنا من
من الارتباط المعنوي الوثيق - وجب أن نتنبه عند التعليق ؛ فتميز العامل الذي يحتاج
إلى الجار مع المجرور لتكملة معناه ، من غيره الذي لا يحتاج ؛ فنخص الأول
بتعلقهما به ، ونعطيه ما يناسبه ، دون سواه من العوامل التي لا يصح التعلق بها ؛ إما

(١) الرفاء (بكسر الراء المشددة) هو : التوافق ، والالتئام ، وعدم الشقاق .

(٢) وهو رأى يحسن اليوم إغفاله قدر الاستطاعة . لما يقع فيه من بليلة .

(٣) كما في هامش ص ٤٤٧ وما بعدها .

(٤) سبق هذا في ص ٢٤٨ وفي ج ١ ص ٢٧٢ ، ٣٤٦ وسيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٤٤٥

و ٤٤٧ كلام هام في هذا .

بسبب الاكتفاء بمعنى العامل دون احتياج إلى الجار مع مجروره ، وإما بسبب فساد المعنى المراد من العامل إذا تعلقا به .

بيان ذلك : أن الكلام قد يشتمل على عدة أفعال أو غيرها مما يشبهها ؛ فيتوهم من لا فطنة له أن التعلق بكل واحد منها جائز ؛ فيسارع إلى التعليل غير مثبت من حاجة العامل لهذا التعليل ، في استكمال المعنى أو عدم حاجته ، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساده ؛ كما يتضح من الأمثلة التالية :

« جلست أقرأ في كتاب تاريخي » . . . فلو تعلق الجار والمجرور : « في

كتاب » بالفعل : « جلس » لكان المعنى : جلست في كتاب . . . ، وهذا واضح الفساد . لكن يستقيم المعنى لو تعلقا بالفعل : « أقرأ » . فيكون : أقرأ في كتاب تاريخي . . . « قاس الطيب حرارة المريض ، وكتبها ، بمقياس الحرارة » . فلو تعلق الجار

والمجرور بالفعل : « كتب » لكان المعنى : كتب الطيب حرارة المريض بمقياس الحرارة . وهذا غير صحيح ؛ لأنه لا يحصل ، وإنما يصح المعنى بتعلقهما بالفعل : « قاس » ؛ إذ يكون الأصل : قاس الطيب بمقياس الحرارة - حرارة المريض . وهذا معنى سليم .

ويقول الرصافي :

جهلتُ كجهلِ الناسِ حكمةَ خالقِ على الخلقِ طُرّاً بالتعاسةِ حاكمِ
وغايةَ جهدى أننى قد عِلِمْتُه حكيماً ، تعالى عن ركوبِ المظالمِ

فلو تعلق الجار والمجرور : (على الخلق) بالفعل : « جهل » لأدى هذا

التعلق إلى فساد شنيع في المعنى ؛ إذ يكون التركيب : جهلت على الخلق جميعاً أى : تكبرت عليهم ، وأسأت إليهم . وهذا غير المراد ، وكذلك لو تعلقا بالمصدر :

« جهل » أو : « حكمة » . . . ، أما لو تعلقا بالوصف المشتق : « حاكم » فإن المعنى يستقيم ، ويتحقق به المراد ، إذ يكون التركيب . . . حاكم على الخلق طرّاً

بالتعاسة . . . ، ومثل هذا يقال في الجار والمجرور : « بالتعاسة » .

ويقول الشاعر :

عُداتك منك في وجلٍ وخوفٍ يريدون المعائل والحصونا . . .

فلو تعلق الجار ومجروره (منك) بكلمة : « عُداة » ^(١) لفسد المعنى ، بخلاف

(١) جمع : عادٍ ، بمعنى ظالم . (فهو عامل مشتق) .

تعلقهما بكلمة : « وجَلَّ » فإن المعنى معه يكون : عداتك في وجل منك . . . وهو معنى مستقيم .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن متعلقهما قد يكون متأخراً عنهما ، أو متقدماً عليهما ؛ فليس من اللازم أن يتقدم عليهما العامل الذي يتعلقان به . وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

بالعلم والمال بيني الناسُ ملكهُمُ
لم يُبِنْ مُلكٌ على جهل وإقلال
وفي قول الآخر :

لئن لم أقمُ فيكم خطيباً فإنني بسيني إذا جدَّ الوغى لخطيب . . .
فالمراد : بيني الناس ملكهم بالعلم والمال . . . لم بين الناس ملكهم على جهل وإقلال - لئن لم أقم فيكم خطيباً فإنني لخطيب بسيني^(١) . . .

فالواجب يقتضى - في كل الأحوال - أن نبحت لحرف الجر الأصلي^(٢) مع مجروره عن « العامل » المناسب لهما - ولا سيما إذا تعددت حروف الجر ومجرواتها، وتعددت معها الأفعال وأشباهها^(٣) - وأن نميزه ونستخلصه من غير المناسب ؛ ولا نتأثر في اختياره بقربه من الجار والمجرور، أو بعده عنهما ، أو تقدمه عليهما أو تأخره ، أو ذكره ، أو حذفه^(٤) . وإنما نتأثر بشيء واحد ؛ هو

(١) وكذلك في قول الشاعر :

الغنى في يد اللثيم قبيح مثل قبح الكريم في الإملاق

وقوله الآخر :

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدى

(٢) وشبهه ، إلا الحرف الأصلي اللام ، وكذا : « على » الذى للإضراب فكلاهما يصح ألا يتعلق ، (كما سبق في رقم ٣ من هامش ٤٣٦ ورقم ١ من هامش ٣٣٩ طبقاً للبيان الآتى في رقم ٨ من ص ٥١٠) .

(٣) الكثير ألا يتعلق حرفان للجر بعامل واحد إذا كانا بمعنى واحد كالذى في مثل : مرت بالوالد بالإخ ؛ حتى لقد منع بعض النحاة هذا التعليق : منعاً باتاً .

أما عند اختلاف معنى الحرفين فيجوز تعلقهما بعامل واحد ؛ نحو : كتبت بالقلم بالصحيفة . والحق أن المنع القاطع المطلق مخالف لظاهر كلام الزمخشري في قوله تعالى : « كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل » فإنه يفيد الجواز مع كون معنى الحرفين : (من « الأولى والثانية) واحداً ؛ ذلك لأن الحرف الثانى إنما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول ، والأول إنما تعلق به في حال الإطلاق (راجع شرح التصريح وحاشية ياسين ج ١ باب الحال عند الكلام على الحال مع صاحبها) .

(٤) وقد اجتمع الذكر والحذف في قولهم : « من أشار على أخيه بشيء يعلم أن الرشد في غيره فقد خانته » أى : موجودة في غيره .

ما يكون بين العامل وبينهما من ارتباط معنوي يحتم اتصالهما به بطريقة تعلقهما به مع ملاحظة الرأي المشهور ؛ وهو : أن شبه الجملة بنوعيه لا يتقدم على عامله المؤكد بالنون^(١).

وفي هذه الحالة التي يتم فيها الجار والمجرور المعنى مع عاملهما يسميان « شبه الجملة^(٢) التام » فإن لم يكتمل بهما المعنى (وقد يكون ذلك لعدم اختيار « المتعلق به » المناسب) سُمِّيَا : « شبه الجملة الناقص » ، نحو : محمد عنك - الشمس حتى اليوم - النهار يك . . . و . . . فهذه تراكيب فاسدة ، بخلاف : محمد في البيت - الشمس على خط الاستواء - النهار لنا^(٣).

(١) انظر البيان في ٣ من هامش ص ١٠١ .

(٢) شبه الجملة قسمان : الظرف ، والجار مع مجروره . وفي باب الصلة . خاصة - يعتبر الوصف الواقع صلة « أل » بمنزلة شبه الجملة . (وقد تقدم لإيضاح هذا في الجزء الأول عند الكلام على أنواع الصلة . وسيجيء في الهامش بعد هذا مباشرة بيان العلامة التي تميز شبه الجملة التام المفيد مما ليس تاماً ولا مفيداً) .
(٣) من المستحسن أن نلخص ما سبق متناً (هنا في ص ٢٤٥ وما بعدها ، و ج ١ في باب « الموصول » ، و « المبتدأ والخبر ») خاصاً بشبه الجملة ؛ من ناحية التعلق ، ووجوب حذف العامل أو جوازه ، وشبه الجملة اللغو والمستقر . . . وما يصحب كل هذا من أحكام هامة . وإنما نعيد بمناسبة الكلام على حروف الجر ، لأن الجار مع مجروره أحد الشطرين اللذين يسميان : « بشبه الجملة » ، والشطر الآخر هو : « الظرف » - ويطلقه بعض القدماء على الشطرين - ويزاد عليهما صلة « أل » خاصة (كما سبق في رقم ٢) فأنسب مكان لتسجيل كل ما يختص بشبه الجملة هو : « باب الظرف » ، و « باب حروف الجر » . وإلى هذين البابين - قبل غيرهما - يتجه نظر الباحث في « شبه الجملة » : حيث يجب أن يتجمع ويتركز في كل باب ما يناسبه من أحوال شبه الجملة ، وأحكامه ، دون الاعتماد على المتفرق في الأبواب الأخرى ، لمناسبات طارئة .

الأصل المتفق عليه بين النحاة أن العامل في الظرف ، وفي الجار مع مجروره يقع بنفسه في مواقع إعرابية مختلفة ؛ منها : الصلة ، والصفة ، والخبر ، والحال . . . و . . . ، فهل يقع شبه الجملة نفسه في تلك المواقع الإعرابية بدلا من عامله ، ويحل محله ؟

لا مانع من هذا في رأي حسن لفريق من قدامى النحاة ، بشرط أن يكون العامل في شبه الجملة بنوعيه محذوفاً ، وبشرط أن يكون كل منهما مفيداً بعد حذف العامل الذي يتعلقان به - مع ملاحظة أن الذي يتعلق من أنواع الجار مع مجروره هو حرف الجر الأصلي مع مجروره وشبه الأصلي ، دون حرف الجر الزائد وشبهه مع مجروره ، وأوضح علامة تدل على وجود الفائدة المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره هو أن يُفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما ، ويتحقق هذا في صورتين :

الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام ، أي : الوجود المطلق دون زيادة معنى آخر . وهذا يسمى : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » ومعناها : مجرد الوجود ؛ =

ملاحظة :

المشهور أن شبه الجملة التام بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) إذا وقع

= ففي نحو : (تكلم الذى عندك) - أى : الموجود عندك - لا يفيد الظرف : «عند» شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً من غير زيادة شئ آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءة ، أو سواها . . وهذا هو «الوجود العام» ، أو : «الاستقرار العام» أو : «الكون العام» كما قلنا ، ولا يحتاج في فهمه إلى قرينة ، أو غيرها . وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجر) أى : الموجود فى الحجر وجوداً مطلقاً غير مقيد بزيادة شئ آخر ؛ كالنوم ، أو الضحك ، أو المشى . وكذلك غيرها من الأمثلة .

ولأن هذا الكون العام واضح «ومفهوم» بدهاه - طبقاً للبيان الهام الذى سبق فى ص ٢٤٦ - وجب حذفه فى مسائل ؛ منها ما ذكرناه ، وهو : أن يقع صلة ، أو صفة ، أو خبراً ، أو حالاً . . ؛ إذ لا داعى للإطالة بذكره من غير حاجة إليه .

الثانية : أن يكون متعلقهما أمراً خاصاً محذوفاً جوازاً لوجود ما يدل عليه . ويظهر المتعلق الخاص فى المثالين السابقين بأن نقول : تكلم الذى وقف عندك ، وسكت الذى نام فى الحجر . فكلمة : «وقف» أو : «نام» تؤدى معنى خاصاً هو : الوقوف ، أو : النوم . ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجملة ، والتصريح بها . فليس هو مجرد حضور الشخص ، ووجود المطلقين ؛ وإنما هو الوجود والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم . ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه وعندئذ يجوز حذفه ؛ مثل : قعد صالح فى البيت ومحمود فى الحديقة ؛ فتقول : بل صالح الذى فى الحديقة . تريد : بل صالح الذى قعد فى الحديقة ؛ فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع مجروره غير ثابتين ؛ فلا يصلحان للصلة ، ولا لغيرها مما سبق ؛ مثل : هذا الذى أمامك ، أو : منك . تريد هذا الذى غضب أمامك ، أو : غضب منك . ومثل : غاب الذى اليوم . . . أو : الذى بك . تريد : غاب الذى حضر اليوم ، والذى استهان بك . فالمتعلق العام المطلق قد زيد عليه هنا ما جعله خاصاً مقيداً ، فلا يصح حذفه إلا بقرينة .

وظرف المكان هو الذى يكون متعلقه فى الصلة كوناً عاماً واجب الحذف ، أو كوناً خاصاً واجب الذكر إلا عند وجود قرينة ؛ فيجوز معها حذفه أو ذكره . أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصاً ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة ، وبشرط أن يكون الزمن قريباً من زمن الكلام ، نحو : نزلنا المنزل الذى البارحة ، أو : أمس ، أو آتفاً ، (أى : فى أقرب ساعة ووقت منا) . تريد : الذى نزلناه البارحة ، أو أمس ، أو آتفاً . فإن كان زمن الظرف بعيداً من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلاً ، لم يحذف العامل ؛ فلا تقول يوم الأربعاء : نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة .

ولم أطلع على تحديد النحاة للزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب هو ما يتجاوز يومين ، وأن البعيد ما زاد عليهما . وربما كان عدم التحديد مقصوداً منه ترك الأمر للتكلم والسامع . وشبه الجملة بنوعيه يسمى : «مستقراً» (بفتح القاف ، والمراد : مستقر فيه) حين يقع متعلقه «كوناً عاماً» يفهم بدون ذكره . ويسمى : «لغواً» حين يقع متعلقه «كوناً» مذكوراً أو محذوفاً لقرينة تدل عليه . وإنما سمي «مستقراً» لأمرين - سبقت الإشارة إليهما فى ص ٢٤٦ و ٢٥٠ ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ؛ أى : فهمه منه ، ولأن حين يصير خيراً - مثلاً - ينتقل إليه الضمير من عامله المحذوف ، ويستقر فيه ، ويسبب هذين الأمرين استحق عامله الحذف وجوباً . وسمى «لغواً» لأن وجوده ضئيل =

بعد نكرة محضة وجب إعراب متعلقه (عامله) نعتاً . وإذا وقع بعد معرفة محضة

= الأثر مع وجود عامله : إذ لا يستقر فيه معنى عامله ، ولا يتحمل ضميره . وفي هذه الحالة يكون العامل المفوظ به في الجملة هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . أو . . . ، ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة . ولو حذف لوجودها لكان - مع حذفه أيضاً - هو الخبر أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . فلا يصح - في رأى الكثرة - في حالتى ذكر الكون الخاص أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خبراً ، أو نعتاً ، أو واحداً مما سبق . وهذا نوع من التشدد لا داعى له ؛ إذ لا مانع هنا أن نعرب شبه الجملة بنوعيه هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال ، أو غيرها . وذلك عندما يحذف جوازاً عامله المعروف ، لأن هذا الإعراب جائز في شبه الجملة الذى حذف عامله العام وجوباً - كما سيجىء - فلم لا يجوز هنا ؟

ويتضح مما سبق أن شبه الجملة بنوعيه لا بد أن يدل في أصله على : « الوجود المطلق » ، ثم يمتاز التوفيد لثله - فوق هذا - على معنى خاص ؛ كالمشى ، أو الحركة . . . وغيرها مما يزداد عليه فيجمله خاصاً مقيداً ، بعد أن كان عاماً مطلقاً . ويتضح أيضاً أن الكون العام واجب الحذف مع شبه الجملة ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ ولا خفاء ، ولا لبس بحذفه ، ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجملة . وأن الكون الخاص يجب ذكره حتماً ؛ لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه - فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعيّنه صح حذفه - مثل : الفارس فوق الحصان ، أى : راكب فوق الحصان ، ومن لى بفلان ؟ أى : من يتكفل لى بفلان ؟ والبحترى من الشعراء ؛ أى : معدود منهم . ومثل قوله تعالى فى القصص : (الحرّ بالحرّ) على تقدير : الحرّ مقتول بالحرّ ؛ لأن تقدير الكون العام فى الأمثلة السابقة لا يؤدى المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو الذى يعرب عندهم - كما سبق - خبراً ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالاً . . . لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج شبه الجملة - فى رأيهم - عن اعتباره : « لفظاً » . ولا يتناقى مع ما هو ثابت له من أنه : « كون خاص » . فالعمل عليه عندهم فى الحكم باللفظ راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛ سواء أذكر الكون الخاص أم حذف لقرينة ، وفى الحكم بالاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص .

ويتناولون بعد هذا إلى تقسيمات وتفريعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة فى إثبات تلك الأقسام والفروع وفى المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً ؛ وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله ، بل الخير فى إهماله ، وفى الاختصار - عند حذف العامل - على إعراب الظرف ، والجار مع مجروره هو : الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . وهو رأى لبعض السابقين ، ولا داعى للتشدد فى البحث عن نوع العامل المحذوف . مع عدم الحاجة إليه ، ولا للتمسك بأنه هو الخبر ، أو الصفة . . . أو . . . ، ولا خير فى ركوب الشطط لإظهار آثاره ، لأن المعنى جليّ كامل بدونه . إن ذلك التشدد هو صورة من الجانب المعيب فى نظرية العامل الناقمة الجميلة . ولم الإعانت وفى استطاعتنا التخفيف والتيسير بغير إفساد ؟

وقد دعا لهذا بعض القدامى - كما أشرنا - ، وكما ورد فى كثير من المراجع الكبيرة ، كالمفصل وغيره . يقول صاحب المفصل (ج ١ ص ٩٠) عند الكلام على أقسام الخبر ما نصه :
(اعلم أنك لما حذف الخبر الذى هو : « استقر » أو : « مستقر » ، وأقمت الظرف مقامه =

وجب إعرابه حالا . أما إذا وقع بعد نكرة غير محضة ، أو معرفة غير محضة فيجوز

= على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه [يريد أن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة قد انتقلت إليه) وهو مغاير المبتدأ في المعنى . ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعاً به ؛ كما كان مرتفعاً بالاستقرار ؛ ثم حذفت الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف . وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره . والقول عندي أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف - لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً فإن ذكرته أولاً ونقلت زيد استقرار عندك - لم يمنع منه مانع .

واعلم أنك إذا قلت : « زيد عندك » . فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلاً : أم اسماً ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . وإذا قلت : زيد في الدار ، أو : من الكرام ، فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب . « عندك » إذا قلت : زيد عندك . ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . . .) هـ .

وهو يشير بقوله : « الجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار . . . » إلى ما هو معروف في الاصطلاح النحوي من أن المجرور بحرف جر أصلي وشبهه هو « مفعول به » في المعنى ، وحرف الجر أداة لتوصيل أثر الفعل إليه - (كما شرحنا أول الباب ، ص ٤٣٩ وفيما سبقه من ص ١٥١ و ١٥٩ و ٠٠٠) .

وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره هو الصلة ، أو الصفة ، أو الخبر ، أو الحال . . . أمراً سائفاً مقبولاً ، ورأياً لبعض القدامى يحمل طابع التيسير والاختصار .

فإن وقع أحدهما في تلك المواضع فقد يتعلق بشيء مذكور يصلح للتعلمق ، كالفعل ونحوه . . . وقد يتعلق بفعل محذوف أو بمشتق ، أو غيره مما يصح التعلمق به . ولا يتحتم أن يكون المحذوف فعلاً إلا حين يقع صلة ، - لغير « أل » - لأن الصلة لا تكون إلا جملة (والوصف المشتق مع مرفوعه ليس جملة ، ولا يكون صلة لغير « أل » ، كما عرفنا في باب الموصول) ، وكذلك يتحتم أن يكون فعلاً في حالة القسم الذي حذف عامله ؛ لأن جملة القسم أيضاً لا بد أن تكون فعلية - كما سبق في ص ٤٤٢ - .

وما تجر ملاحظته أن شبه الجملة بشويعه (الظرف ، والجار الأصل مع مجروره) إذا تعلق بفعل مؤكد بالنون لم يجوز أن يتقدم على هذا الفعل في الرأي المشهور دون الرأي الآخر - طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٣ هامش ص ١٠١ ، وأشرنا إليه في أول ص ٤٤٥ - .

وإذا أخذنا بهذا الرأي السهل اليسير كانت تسمية الظرف والجار مع مجروره « شبه جملة » إنما هي من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ، ومراعاة أصلها السابق ، أو : لأن كلا من الظرف والجار مع مجروره ليس مفرداً في الحقيقة ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذي انتقل إليه من العامل المحذوف على الوجه الذي بسطناه .

أما التسمية القديمة وأصلها السابق فقد أوضحناهما من قبل بما ملخصه :

أن الظرف أو الجار مع المجرور ليس هو الخبر ، ولا الصفة ، ولا الصلة ، ولا الحال ، و . . . =

إعرابه في كل صورة من الصورتين ، حالا ، أو نعتاً . لكن يقول بعض المحققين إن متعلّق شبه الجملة يصلح أن يكون حالا أو نعتاً في جميع الصور ؛ سواء أكانت النكرة والمعركة محضتين أم غير محضتين ، ما عدا صورة واحدة يتعين أن يكون شبه الجملة فيها نعتاً ، هي : أن تكون النكرة محضة . ورأيه حسن . وقد سبق لإيضاحه التام وتفصيله^(١) .

وحروف الجر السابقة كلها أصلية خالصة ، إلاّ أربعة ؛ هي : « من » ، و « الباء » و « اللام » و « الكاف » فهذه الأربعة تستعمل أصلية حيناً ، وزائدة حيناً آخر ، وإلا « لعل » و « رُبّ » ؛ فإنهما حرفاً جرّاً شبيهان بالزائد ، وكذا : « لولا » في رأى أشرنا إليه من قبل^(٢) . ومن النحاة من يجعل : خلا ، وعدا ،

= . . . في رأى جمهورهم . وإنما الخبر وغيره في الحقيقة لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف والجار الأصلي مع مجروره ؛ إذ لا مهمة لشبه الجملة إلاّ إتمام المعنى في غيره ، لهذا لا بد لنوعيه أن يتعلقا بفعل أو بما يشبهه ؛ ليتم بهما المعنى - للأسباب الموضحة في أول هذا الباب ، وفي باب الظرف - ، والمحذوف قد يكون فعلاً فقط (أما فاعله الضمير فقد تركه واستقر في شبه الجملة) وقد يكون - في غير الصلة والقسم - شيئاً آخر ، فإن لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يقع عاملاً يتعلّق به الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره كما في مثل : النزال في الحديقة ، فأين العامل ؟ فلما كان التعلّق واجباً وكان شبه الجملة غير صالح لأن يكون هو المبتدأ في المعنى - كالأشأن في الخبر - ، وكان العامل غير موجود ؛ وجب تقديره محذوفاً ؛ إما فعلاً مع فاعله (أى : جملة فعلية ، مثل : استقر ، أو : ثبت ، أو : حصل ، أو كان ، بمعنى : وجد ، وهي التامة) . . . وإما اسماً مشتقاً ؛ مثل : « مستقر » ، أو : « كائن » المشتقة من « كان » التامة ، وطوما اسماً آخر يصلح عاملاً . وإما النسبة (أى : الإسناد طبقاً لما هو مشروح في رقم ٢ من هامش ص ٤٤١) . فليس الخبر - أو غيره . . . - عندهم هو الظرف نفسه ، أو الجار مع مجروره مباشرة ؛ وإنما الخبر هو المحذوف ، ويتعلّق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحاً لأن يتعلّق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه وعلى فاعله بغير خفاء ولا لبس - كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنهما ، والقائم مقامهما ، والفعل مع فاعله جملة ، فما ناب عنها وقام مقامها - شبه بها ، لذلك أسماه : « شبه الجملة » .

وأصحاب هذا الرأى يقولون إن الضمير الذى كان فاعلاً للعامل المحذوف قد انتقل بعد ذلك كله إلى شبه الجملة ، أى : بعد أن تمت المشابهة . وبسبب انتقال الضمير إلى شبه الجملة ، وصحة تعلقه بالمشق سموه : « شبه الوصف » أيضاً - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ وفي رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ - وقد أوضحنا سبب تعلق الظرف ، وطريقته وما يتصل بهذا في باب من هذا الجزء - ص ٢٤٥ وما بعدها وكذا في ج ١ م ٣٥ ص ٤٣١ - كما أوضحنا هنا في هذا الباب أمرهما مع الجار والخبر .

(١) في ج ١ ص ١٩٢ و ١٩٤ حيث البيان الكامل .

(٢) رقم ٢ من هامش ص ٤٣١ م ٨٩ وتفصيل هذا في الجزء الأول عند الكلام على : « الحرف » ص ٤٣ وما بعدها م ٥ .

وحاشا ، من حروف الجر الشبيهة بالزائدة . لكن لا داعى للعدول عن اعتبارها حروفاً أصلية ؛ - كما سبق^(١) في باب الاستثناء - . وسيجيء تفصيل الكلام عن معانى حروف الجر وعملها في الموضع الخاص بهذا من الباب^(٢) .

* * *

القسم الثاني : حرف الجر الزائد^(٣) زيادة محضة^(٤) وهو الذى لا يجلب معنى جديداً ، وإنما يؤكد ويقوى المعنى العام فى الجملة كلها ، فشأنه شأن كل الحروف الزائدة ؛ يفيد الواحد منها تأكيد المعنى العام للجملة كالذى يفيد تكرار تلك الجملة كلها . سواء أكان المعنى العام إيجابياً أم سلبياً ، ولهذا لا يحتاج إلى شىء يتعلق به ، ولا يتأثر المعنى الأصلى بحذفه ، نحو : كفى بالله شهيداً ، بمعنى : كفى بالله شهيداً ؛ فقد جاءت « الباء » الزائدة لتفيد تقوية المعنى الموجب وتأكيده ؛ فكأنما تكررت الجملة كلها لتوكيد إثباته وإيجابه . ومثل : ليس من خالق إلا الله أى : ليس خالق إلا الله ، فأتينا بالحرف الزائد : « من » : لتأكيد ما تدل عليه الجملة كلها من المعنى المنفى ، وتقوية ما تتضمنه من السلب . ولو حذفنا الحرف الزائد فى المثالين ما تأثر المعنى بحذفه^(٥) .

ولا فرق فى إفادة التأكيد بين أن يكون الحرف الزائد فى أول الجملة ، أو فى وسطها ، أو فى آخرها ؛ نحو : بحسبك الأدب - كفى بالله شهيداً - الأدب بحسبك . . .

وقد تكون زيادة الحرف واجبة لا غنى عنها كزيادة « باء الجر » بعد صيغة « أفعل » للتعجب القياسى ؛ نحو : أكرم بالعرب^(٦) .

(١) فى رقم ٤ من هامش ص ٣٥٥ . (٢) ص ٤٥٥ وما بعدها .

(٣) أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣٤ إلى الموضع الذى يشتمل على بيان المراد من « اللفظ الزائد » - سواء أكان اللفظ حرفاً أم غير حرف - وأن ذلك الموضع هو : ج ١ م ٥ ص ٦٦ و ٧٠ . (٤) هناك « اللام الجارة » قد تكون زيادتها لتقوية عاملها فتكون زيادتها شبيهة بالمحضة - (كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٥ ، ويحيى البيان فى ص ٤٧٥)

(٥) ومن أمثلة زيادتها لتقوية المعنى المنفى قول الشاعر :

ولست براض عن حياة ذليلة ولا بد للأحرار من موطن حر

(٦) بشرط دخولها على اسم صريح ، لا مؤول من أن وأن وصلتهما - كما سيحيى عند الكلام على « الباء » فى حروف الجر - رقم ١٤ من ص ٤٩٤ . وانظر رقم ١ هامش ص ١٦٣ ، ثم رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ للأهمية .

وإنما لم يتعلق الجار الزائد مع مجروره بعامل لأن التعلق والزيادة متعارضان ؛ إذ الداعي للتعلق هو الارتباط المعنوي بين عامل عاجز ، ناقص المعنى ، واسم يكمل هذا النقص ، ولا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعدة حرف جرّ أصلي - وشبهه - ، أما الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال ، وإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور ، وإنما يدخل الكلام لتأكيد معناه القائم ، وتقويته كله ، لا للربط .

طريقة إعراب المجرور بالحرف الزائد :

لا بد من أمرين معاً في الاسم المجرور بالحرف الزائد ؛ أن يكون مجروراً في اللفظ ، وأن يكون - مع ذلك - في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب مقتضيات العوامل . فله إعرابٌ لفظيٌّ ، معه آخر محلّيٌّ . ففي مثل . « كفى بالله شهيداً » تعرب « الباء » حرف جر زائداً - « الله » مجرور بها ، في محل رفع ، لأنه فاعل ، إذ الأصل : كفى الله

وفي مثل : « بحسبك الأدب » . « الباء » : حرف جرّ زائد ، « حسب » مجرورة بها ، في محل رفع ؛ لأنها تصلح مبتدأ ؛ إذ الأصل : حسبك الأدب ... وهكذا .
فحرف الجر الأصلي والزائد يشتركان في أمر واحد ، هو : أن كل منهما لا بد أن يجر الاسم بعده . ويختلفان في ثلاثة أمور :

١ - في أن الحرف الأصلي لا بد أن يأتي بمعنى فرعيّ جديد لم يكن في الجملة قبل مجيئه ، أما الحرف الزائد فلا يأتي بمعنى جديد ، وإنما يؤكد ويقوى المعنى العام الذي تتضمنه الجملة كلها قبل مجيئه .

٢ - والحرف الأصلي مع مجروره لا بد أن يتعلّقاً^(١) بعامل محتاج إليهما في تكملة معناه وإيصال أثره إلى الاسم المجرور . أما الحرف الزائد ومجروره فلا يتعلقان .

٣ - والحرف الأصلي يجر الاسم بعده لفظاً دون أن يكون لهذا الاسم محل آخر من الإعراب^(٢) ، وتوابعه مجرورة اللفظ مثله ، ولا محل لها . أما الزائد فلا بد

(١) إلا الحرف : « على » الذي للإضراب . وكذا اللام الأصلية في بعض الآراء (انظر البيان

في ص ٤٣٦ ورقم ٣ من هامشها) .

(٢) أي : أنه ليس له إعراب محلي .

أن يجر الاسم لفظاً ، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فيه أمران ؛ إما الجر مراعاة للفظ المتبوع ، وإما حركة أخرى يراعى فيها محل المتبوع لا لفظه ؛ ففي مثل : (كفى بالله القادرُ شهيداً) . يصح في كلمة : « القادر » الجر تبعاً للفظ « الله » المجرور لفظاً ، ويجوز الرفع تبعاً لمحله باعتباره فاعلاً . ومثل هذا يجرى في سائر التوابع ؛ حيث يجتمع في التابع الإعراب اللفظي مع الإعراب المحلي .

وأشهر حروف الجر الزائدة هو الأربعة السالفة (مین° - الباء - اللام - الكاف . . .) وسيأتى معنى كل وعمله في المكان الخاص بذلك^(١) .

* * *

القسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو الذى يجر الاسم بعده لفظاً فقط ، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب^(٢) - فهو كالزائد في هذا - ويفيد الجملة معنى جديداً مستقلاً ، لا معنى فرعياً مكملًا لمعنى موجود ، ولهذا لا يصح حذفه ؛ إذ لو حذفناه لفقدت الجملة المعنى الجديد المستقل الذى جلبه معه . لكنه لا يحتاج - مع مجروره - لشيء يتعلق به ، لأنّ هذا الحرف الشبيه بالزائد لا يُستخدم وسيلة للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى ، واسم آخر يتم معناه . ومن أمثلته : رَبٌّ - لعلَّ - (وكذا « لولا » ، عند فريق من النحاة) . نحو : رَبٌّ غريبٌ شهيمٌ كان أنفعَ من قريب - رب صديقٌ أمينٌ كان أوفى من شقيق . فقد جر الحرف : رَبٌّ ، الاسم بعده في اللفظ . وأفاد الجملة معنى جديداً مستقلاً هو : التقليل . ولم يكن هذا المعنى موجوداً .

(وسيجيء تفصيل الكلام على هذا الحرف من ناحية معناه وعمله وكل ما يتصل به في موضعه الخاص^(٣)) .

(١) ص ٤٥٥ وما بعدها .

(٢) سبقت الإشارة (في هامش ص ٣٥٥ و ٤٥٢) إلى أن الأفضل إهمال الرأى الذى يدخل : «خلا وعدا وحاشا» في حروف الجر الشبيهة بالزائدة ، لما فيه من تضييق وتعقيد لا داعى لهما . فاعتبارها حروف جر أصلية أيسر وأوضح .

(٣) انظر الكلام على : «رب» ص ٥٢٢ وما بعدها . وفى ص ٥٢٤ رأى آخر يجعل الحرف «رب» من حروف الجر التى تتعلق بعامل .

طريقة إعراب الاسم المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد :

حرف الجر الشبيه بالزائد يجر الاسم بعده لفظاً فقط ، ويكون لهذا الاسم محل من الإعراب ؛ فهو في هذا شبيه بالحرف الزائد - كما أسلفنا - في المثالين السابقين : تُعرب « رُبَّ » حرف جر شبيه بالزائد . وكلمة : « غريب » أو : « صديق » - مجرورة بها في محل رفع ، لأنها مبتدأ . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز الجرّ مراعاة للفظ المتبوع . وجاز ضبطه بحركة تناسب محله . ففي المثالين السابقين نقول : رُبَّ غريبٍ شهيمٍ كان أنفعَ من قريبٍ - رُبَّ صديقٍ مهذبٍ كان أوفى من شقيقٍ ؛ بجر كلمتي : « شهيمٍ » و « مهذبٍ » مراعاة للفظ المنعوت ، أو رفعهما مراعاة لمحله .

مما سبق نعلم أن الشبيه بالزائد يشبه الأصلي في أمرين ؛ هما : جر الاسم بعده ، وإفادة الجملة معنى جديداً مستقلاً ؛ فلم يجيء ليتمم معنى عامله . ويخالفه في أمرين ؛ هما : عدم تعلقه هو ومجروره بعامل ، وأن لمجروره محلاً من الإعراب فوق إعرابه اللفظي بالجر .

وأن الشبيه بالزائد يشارك الزائد في أمور ثلاثة : هي ، جر الاسم لفظاً واستحقاق هذا الاسم للإعراب المحلىّ فوق إعرابه اللفظي بالجر ، وعدم حاجة الجار مع مجروره إلى متعلّق .

ويخالفه في أمر واحد ؛ هو : إتيانه بمعنى جديد مستقل - كما أسلفنا - أما الزائد فلا جديد في المعنى معه ، وإنما يستخدم لتأكيد معنى الجملة كلها .

تلك هي الأنواع الثلاثة من حروف الجر . وتتلخص أوجه المشابهة والمخالفة بين هذه الأنواع الثلاثة فيما يأتي :

الأحكام الخاصة بكل نوع			نوع الحرف
يحتاج مع مجروره لتعلق . (أى : لعامل يتعلق به)	لا يكون، للمجرور محل إعرابي آخر	يجر الاسم بعده لفظاً فقط	يأتي بمعنى جديد يكمل معنى عامله .
لا يحتاج مع مجروره لتعلق .	يكون للمجرور محل إعرابي آخر مع ذلك الجر اللفظي .	يجر الاسم بعده لفظاً .	لا يأتي بمعنى جديد ، إنما يؤكد معنى الجملة .
لا يحتاج مع مجروره لتعلق .	يكون للمجرور محل إعرابي آخر مع ذلك الجر اللفظي .	يجر الاسم بعده لفظاً .	يأتي بمعنى جديد مستقل .

(١) أما الذي زيادته غير محضة فإيضاحه في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٥ ، وكذلك في رقم ١٠ من ص ٤٧٥ حيث الكلام على « لام الجر » الزائدة للتوكيد ، أى : للتقوية .

المسألة ٩٠ :

د - معاني^(١) حروف الجر، ووجوه استعمالها

المشهور من حروف الجر - عشرون ، سردنا ألفاظها^(٢) ، وأنواعها الثلاثة .
ونشير إلى أمرين :

أولهما : أن كل حرف من هذه العشرين ، قد يتعدد معناه ، وقد يشاركه غيره في بعض هذه المعاني ، أى : أن المعنى الواحد قد يؤديه حرفان أو أكثر . وللمتكلم أن يختار من الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد أو غير المشتركة ، ما يشاء مما يناسب السياق . غير أن الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد قد تتفاوت في هذه المهمة ، فبعضها أقوى على إظهاره من غيرها ، لكثرة استعمالها فيه ، وشهرتها به . وهذه الكثرة والشهرة ، تختلف باختلاف العصور والطبقات ومن ثمَّ كان من المستحسن - بلاغةً - اختيار الحرف الأوضح والأشهر وقت الاستعمال ، دون الحرف الغريب ، أو غير المؤلف ، برغم صحة استعمال كل منهما استعمالاً قياسياً في المعنى الواحد . أما إذا اختلفت الحروف في أداء المعاني فيجب الاقتصاد على ما يؤدي المعنى المراد ، واختياره وحده ؛ ولهذا يجب تنويع حروف الجر وتغييرها على حسب المعاني المقصودة .

ثانيهما : أن بعض حروف الجر يكثر استعماله في الجر حتى يكاد يقتصر عليه ؛ مثل : من ، إلى ، عن ، على ، رُبَّ ، في ، . وبعضاً آخر يقل استعماله فيه ، وهذا ستة أحرف^(٣) هي : خلا - عدا - حاشا - كى - لعل - متى .

غير أن الذى يكثر استعماله في الجر والذى لا يكثر - سيان ، من ناحية أن

(١) سبقت إشارة إلى معنى الحرف ، (في رقم ٣ من هامش ص ٤٣٥ ورقم ١ من هامش ص ٤٣٦)
وسألنا هناك ؛ أيكون لحرف الجر معنى واحد يقتصر عليه ، أم له أكثر ؟

وهل ينوب بعض حروف الجر عن بعض ؟ وقلنا إن الإجابة عن هذا في ص ٤٥٥ .

(٢) في ص ٤٣١ م ٨٩ .

(٣) ولا يصح قصر عامل على حرف منها ، ولا حبس حرف منها على عامل - انظر البيان الخالص

في رقم ٤ من هامش ص ١٦١ -

استخدامهما قياسيًّا في الموطن المناسب للمعنى، لا يمنع منه مانع ؛ حتى القلة المشار إليها ؛ فإنها ليست من النوع الذي يمنع القياس والمحاكاة ، إذ هي قلة نسبية لا ذاتية^(١) (أى : أنها تعتبر قليلة إذا قيسَت بالنوع الآخر الكثير ، وليست قليلة في ذاتها ، بل كثيرة بغير تلك الموازنة) .

فأما الثلاثة الأولى من القسم القليل القياسي فقد سبق إيفاؤها حقها من الإبانة والتفصيل في باب الاستثناء^(٢) .

وأما « كى » فحرف جر أصليٌّ للتعليل لا يجر إلا أحد ثلاثة أشياء :
الأول : « ما » الاستفهامية التي يُسأل بها عن سبب الشيء وعلته ؛ كأن يقول شخص : قد لازمتُ البيت أسبوعًا . فيسأله آخر : كيّمه^(٣) ؟ بمعنى : لمّه ؟ أى : لماذا ؟ . ومثل : أقصدُ الريف كل أسبوع . فيقال : كيّمه ؟ أى : لمّه ؟ .

و « كى » هذه تسمى : « كى التعليلية » ، لأنها تدخل على استفهام يُسأل به عن العلة والسبب - كما سبق - فهي بمنزلة اللام الجارة التي تسمى : « لام التعليل » في معناها وعملها .

الثاني : « ما » المصدرية مع صلتها^(٤) ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما معًا ؛ مثل : أحسنُ معاملة الناس كى ما تسلمُ من أذاهم ، أى : لسلامتك من أذاهم . وتسمى : « كى المصدرية » ؛ لجرها المصدر المنسبك من الحرف المصدرى مع صلتها ؛ فهي مثل « لام التعليل » معنى وعملًا .

الثالث : « أن » المصدرية مع صلتها^(٤) ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما

(١) انظر الأشموني ج ٣ أول باب الإضافة عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولاً . . » وقد أشرنا إلى هذا المعنى في مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب ، (ومنها رقم ٢ من هامش ص ٣٨٦ ، ومنها مع الإيضاح ج ٣ رقم ١ من هامش ص ٦٤ م ٩٣ ورقم ٤ من هامش ص ٧٨ م ٩٤) .

(٢) ص ٣٥٧ م ٨٣ وأن الأفضل اعتبارها حروف جر أصلية ، لاشبهية بالزائدة (كما أشرنا قريباً في رقم ٢ من هامش ص ٤٥٢) .

(٣) أصل الكلام : كيّمه ؟ أى : لما ؟ . ومن المعروف أن « ما » الاستفهامية إذا جرت تحذف ألفها ويحل محل الألف « هاء السكت » الساكنة ، بشرط أن تكون هذه الزيادة في جالة الوقف على « ما » دون حالة اتصالها بما بعدها من الكلام .

(٤ و ٤) سبق تفصيل الكلام على « ما المصدرية بنوعها ، ومعناها ، وطريقة استعمالها ، وصوغ المصدر منها ، وكذا أن ، في ج ١ باب الموصول ص ٢٦٩ م ٢٧ .

معاً ؛ والغالب في هذه الصورة لإضمار « أن » بعد « كى » ؛ مثل : أحسن السكوت كى تحسن الفهم ، والأصل : كى أن تحسن الفهم ، فالمصدر المنسبك من « أن » المضمرة وصلتها في محل جر بالحرف : « كى »^(١) ، وهى أيضاً مثل « لام التعليل » ، معنى وعملاً .

أى : أنها في المواضع الثلاثة السابقة تؤدى معنى واحداً وعملاً واحداً^(٢) . . .

ومما تقدم نعلم أن : « كى » الجارة لا تجر اسماً معرباً ، ولا اسماً صريحاً .

وأما لعل^(٣) . فحرف جر شبيه بالزائد ، ومعناه الكثير هو : الترجى والتوقع^(٤) ؛

(١) هناك مذهب ؛ يجعل « كى » هى الناصبة المصدرية ، وقبلها لام التعليل مقدرة في هذا المثال وغيره مما لا يظهر فيه « أن » الناصبة ، (كما سيحىء في رقم ٢ هنا) ولا مانع من الأخذ به . وهو ملخص لما في ج ٤ باب إعراب الفعل : (قسم النواصب) .

(٢) يكثر في الأساليب الفصيحة القياسية إما وقوع لام الجر قبل : « كى » مباشرة ؛ مثل : تنقلت في البلاد ؛ لكى أستفيد خبرة . وإما وقوع « أن » المصدرية بعدها ، دون أن تسبقها لام الجر ، مثل : أتجنب السهر الطويل ؛ كى أن أحتفظ بقوى ونشاطى ، وإما أن تقع قبلها لام الجر وبعدها « أن » المصدرية (وهذه الصورة قليلة بالنسبة للسابقتين) مثل : أوأظب على نوع من الرياضة البدنية ؛ لكى أن أفيد جسمى . فإن وجدت « لام » الجر وحدها قبل : « كى » يجب اعتبار « كى » حرفاً مصدرياً ناصباً بنفسه : فيكون مثل « أن » المصدرية ؛ معنى وعملاً ؛ لأن حرف الجر لا يدخل - فى الغالب - على مثله إلا لتوكيد لفظى . وإن وقعت بعدها : « أن » المصدرية ولم تسبقها « لام » الجر وجب اعتبارها حرف جر ك « لام » التعليل معنى وعملاً - لأن الحرف المصدرى - لا يدخل على نظيره إلا لتوكيد لفظى - فى الغالب - وإن توسطت بينهما - وهذا قليل قياسي كما سبق - فالأحسن اعتبارها جارة للمصدر المنسبك بعدها مع تأكيدها للام الجر قبلها . ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة « بأن » بعدها ، والمصدر المنسبك مجرور باللام التى قبلها .

فإن لم توجد « لام » الجر قبلها ، ولا « أن » بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير « اللام » قبلها ، أو حرف جر بتقدير : « أن » بعدها . - راجع أحكامها فى ج ٤ باب النواصب - .

(٣) تكثر فيها لغات أربع : إثبات اللام الأولى مفتوحة ، مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ، وحذف الأولى مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ؛ فهذه اللغات الأربع هى التى تستعمل بكثرة فى الجر دون غيرها من باقى اللهجات . واستعمالها حرف جر مقصور على قليل من العرب . وهو - مع جوازه وقياسيته - غير خفيف على الأسماع ، ولا سائغ اليوم ، لغرابته .

(٤) سبق (فى الجزء الأول ، باب : « إن » - أن الترجى أو التوقع ، هو : انتظار حصول شىء مرغوب فيه ، ميسور التحقق ، ولا يكون إلا فى الأمر الممكن . « ولعل » قد تكون أحياناً للتعليل ، أو : الظن . . .

نحو : لعل الغائبِ قادمٌ غدا ، فكلمة : « لعل » حرف جر شبيه بالزائد « الغائب » مجرور بها لفظاً في محل رفع مبتدأ ، « قادم » خبره . غداً ظرف زمان منصوب على الظرفية .

وأما « متى » فحرف جرّ أصلي^(١) ومعناه : الابتداء - غالباً - نحو : قرأت الكتاب متى الصفحة الأولى حتى نهاية العشرين . أى : من ابتداء الصفحة الأولى فهي في تأدية هذا المعنى مثل « من الابتدائية » .
إلى هنا انتهى الكلام على الحروف التي تستعمل قليلا في الجر ، اجمع قياس استعمالها .

* * *

وننتقل إلى الكلام على الحروف الكثيرة الاستعمال فيه فنوضح المعاني القياسية لكل واحد ، وما قد يتصل بعمله .

ويلاحظُ ما سبق^(٢) ، وهو أن حرف الجر الأصلي حين يؤدي معنى فرعياً من المعاني التي ستذكر لا بد أن يقوم في الوقت نفسه بتعدية عامله اللازم إلى مفعول به معنى^(٣) ، وهذا المفعول المعنوي هو الاسم المجرور بالحرف الأصلي .
من : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً ويتردد بين أحد عشر معنى :

١ - التبويض ، أى : الدلالة على البعضية ، وعلامتها : أن يكون ما قبلها

(١) يستعمله قليل من العرب دون كثيرهم ومن هذا القليل قبيلة : « هذيل » . ومن كلامهم : « أخرجها متى كمة : أى : من كمة . وقول شاعرهم أبي ذؤيب الهذلي في وصف السحب المتركة فوق بلج البحر

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لُجج خُضر لهن نَشيجُ

- يريد : من بلج . . . النشيج : الصوت العالي - وجاء في الهمع ج ٢ ص ٣٤ - ما نصه : (إنها تأتي بمعنى : « وسط » حكى : « وضعتها متى كمة » أى : وسطه . وإذا كانت بمعنى « وسط » فهي اسم أو « من » فحرف ، جزم به ابن هشام وغيره) اهـ .

ويرى بعض النحاة - كالفراء - أنها عند « هذيل » مقصورة على الإسمية الخالصة ، بمعنى : « وسط » . فإذا اقتصرنا على هذا الرأي فهي معربة ، وإن جرينا على الرأي الذي يجعلها سالحة للإسمية والحرفية فهي مبنية . ومع جواز استعماله اسماً أو حرفاً وقياسيته فيهما ، لا يرتاح له الأذن اليوم ، لغرابته

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٧٣ .

(٣) في ص ٤٣٨ .

— في الغالب — جزءاً من المجرور بها ، مع صحة حذفها ووضع كلمة : « بعض » مكانها ؛ نحو : خذ من الدراهم . وكقولهم : ادّخِرْ من غنائك لفقرك ، ومن قوّتك لضعفك ؛ فالأخوذ بعض الدراهم ، والمدّخر بعض الغنى والقوة . ويصح وضع كلمة : « بعض » مكان كلمة : « من » . ومثل هذا قول الشاعر :

وإنك ممن زين الله وجهه وليس لوجه زانه الله شائنٌ

فالخطاب جزء من الاسم المجرور بها ؛ وهو : « مَن » الموصولة التي بمعنى « الذين » ، وقد يكون ذلك الجزء متأخراً عنها وعن الاسم المجرور بها ، في اللفظ دون الرتبة ؛ كقولهم : « إنَّ من آفة المنطق الكذب » ، ومن لؤم الأخلاق الملقَّ « فالكذب والملق متأخران في الترتيب اللفظي وحده ، ولكنهما متقدمان في درجتهما ؛ لأن كلا منهما هو : « اسم إنَّ » ، والأصل في « اسم إنَّ » تقدمه في الرتبة على خبرها^(١) . . .

٢ — بيان الجنس^(٢) ، وعلامتها : أن يصح الإخبار بما بعدها عما^(٣) قبلها ؛ كقولهم ؛ اجتنب المستهترين من الزملاء . فالزملاء فئة من جنس عام هو : المستهترون ؛ فهي نوع يدخل تحت جنس « المستهترين » الشامل للزملاء وغير الزملاء . وكقولهم : تخير الأصدقاء من الأوفياء . . . أى : الأصدقاء الذين هم جنس ينطبق على فئة منهم لفظ : « الأوفياء » . وهذا الجنس عام ، يشمل بعمومه الأوفياء وغيرهم .

٣ — ابتداء الغاية^(٤) في الأمكنة كثيراً ، وفي الأزمنة أحياناً — وهي في الحالتين

(١) ومثل هذا المتأخر في اللفظ ما ورد في الأثر : (إنما يرحم الله الرحماء) والأصل : إنما يرحم الله الرحماء من عباده

(٢) أى : بيان أن ما قبلها — في الغالب — جنس عام يشمل ما بعدها . فاقبلها أكثر وأكبر ؛ كالمثال الأول الآتي ، وقد يكون العكس ، نحو : هذا السوار من ذهب ، وهذا الباب من خشب . (وانظر رقم ٥ من هامش ص ٤١٦)

(٣) له علامة أخرى : أن يصح حذف « من » ووضع اسم موصول مكانها مع ضمير يعود على ما قبلها . هذا إن كان ما قبلها معرفة ، فإن كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير وحده ؛ نحو : أساور من ذهب ، أى : هي ذهب .

(٤) معنى الغاية هنا — رقم كما سيجيء في ٢ من هامش ص ٤٦٨ — : المسافة المكانية حيناً ، =

قياسية - وهذا المعنى أكثر معانيها استعمالاً^(١)؛ فمثال الأولى قوله تعالى : (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله . . .) ؛ فابتداء مكان الإسراء هو المسجد الحرام ، ونحو : جاءنى رسالة من فلان . فابتداء مكان الحجىء هو فلان .

ومثال الثانية قوهم : فلان ميمون الطالع من يوم ولادته ، راجح العقل من أول نشأته . . . فابتداء زمان اليُمن هو يوم ولادته ، وابتداء زمان رجاحة العقل هو أول نشأته .

٤ - التوكيد ، (ولا تكون معه إلا زائدة) وزيادتها إما للنص على عموم المعنى وشموله كل فرد من أفراد الجنس ، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهوميين من الكلام قبل دخولها . فالأول مثل : « ما غاب من رجل » . وأصل الجملة : ما غاب رجلٌ . وهى جملة قد يفهم منها أن نفي المعنى منصَّبٌ على رجل واحد دون ما زاد عليه . أى : أن رجلاً واحداً هو الذى لم يغيب ، وأن من الجائز غياب رجلين أو رجال .

والسبب فى اختلاف الفهم أن كلمة : « رجل » النكرة ، ليست من النكرات الملازمة للوقوع بعد النفي ، (وهى النكرات القاطعة فى الدلالة على العموم والشمول بعد ذلك النفي ، ويتحتم أن ينصَّب النفي الذى قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها ؛ وأن يمتنع معه الخلاف فى الفهم ؛ مثل : كلمة : أحد ، وديَّار ، وعريِّب) . وإنما كلمة « رجل » من النكرات التى قد تقع بعد النفي ، أو لا تقع ، وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول الإفادة القاطعة التى تشمل كل فرد من الرجال - إلا بقرينة . وإنما تفيدهما مع احتمال خروج بعض الأفراد من دائرة المعنى المنفى كما

= والمقدار الزمنى حينئذٍ آخر ، على حسب السياق . بيان هذا : أن الفعل - وشبهه - المتعدى بمن الجارة له معنى يستمر قليلاً أو طويلاً ، وابتداء هذا المعنى هو الاسم المجرور بمن ، وهذا الاسم هو الدال على زمان أو مكان كما فى الأمثلة التالية . ثم وكليس المراد معناها الحقيقى الذى هو آخر الشيء ، فالتسمية هنا من تسمية الكل باسم الجزء .

ومعناها هنا قد يختلف عنه فى الظروف على حسب ما هو بين فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ م ٧٩ .

(١) ما معنى الحرف : « من » الداخلى على المفضل عليه بعد أفعال التفضل ؟ أمعناه : الابتداء

أم المجاوزة ؟ الجواب فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٤ .

أوضحنا . فإذا أردنا إزالة هذا الاحتمال ، وجعل المعنى نصاً في العموم والشمول على سبيل اليقين — أتينا بالحرف الزائد : « مِـنْ » ووضعناه قبل هذه النكرة مباشرة ، وقلنا : « ما غاب من رجل » ؛ وعندئذ لا يصح أن يختلف الفهم ، ولا أن يتنوع ؛ إذ يتعين أن يكون المراد النص على عدم غياب فرد واحد ، وما زاد عليه من أفراد الرجال ، ومن نَسَمَ لا يصح أن يقال : (ما غاب من رجل ، وإنما غاب رجلان أو أكثر) ، منعاً للتناقض والتخالف ، في حين يصح هذا قبل مجيء « من » الزائدة ، لأن الأسلوب قبل مجيئها قد يحتمل أمرين ؛ نفي الواحد دون ما زاد عليه ؛ ونفيه مع ما زاد عليه معاً — كما أسلفنا — وهذا معنى قولهم : (« من » الزائدة) تفيد النص على عموم الحكم وشموله كل فرد من أفراد الجنس إذا دخلت على نكرة منفية لا تقتضي وجود النفي الدائم الشامل قبلها اقتضاءً محتوماً .

وعلى ضوء ما سبق تتبين فائدة « مِـنْ » في قول الشاعر :

ما مِـنْ غريبٍ وإن أبدى تجلده إلا تذكر عند الغربة الوطن

وأما الثاني وهو : « تأكيد معنى العموم » ... فمثل : (ما غاب من ديار) ؛ من كل كلام مشتمل على نكرة لا تستعمل — غالباً — إلا بعد النفي أو شبهه (مثل : أحد — عريب — ديار ... و ...) ، فإنها بعده تدل دلالة قاطعة على العموم والشمول ، أى : أن كل نكرة من هذه النكرات ونظائرها لا يراد منها فرد واحد من أفراد الجنس ينتفى عنه المعنى ، وإنما يراد أن ينتفى المعنى عن الواحد وما زاد عليه . ففي المثال السابق قَطْعُ وَيَقِينُ بأمر واحد ؛ هو : عدم غياب فرد أو أكثر من الأفراد ؛ فكل الأفراد حاضر لم يغيب أحد ، ولا مجال لاحتمال معنى آخر ، فإذا أتينا بحرف الجر الزائد « مِـنْ » وقلنا : ما غاب من ديار — لم يفد الحرف الزائد معنى جديداً ، ولم يحدث دلالة طارئة لم تكن قبل مجيئه ، وإنما أفاد تقوية المعنى القائم وتأكيده ، وهو النص على شمول المعنى المنفي وتعميمه ؛ بحيث ينطبق على الأفراد كلها فرداً فرداً .

والفصيح الذي لا يحسن مخالفته عند استعمال « مِـنْ » الزائدة أن يتحقق شرطان (١) :

(١) هذا رأى البصريين ومن سارهم من كثرة النحاة التي اقتصرنا في الحكم على أغلب الوارد وخالفهم الكوفيون ومن سارهم فلم يشترطوا الشرطين .

وقوعها بعد نفي^(١) أو شبهه (وهو هنا : النهي^(٢)) وبعض أدوات الاستفهام) ،
 وأن يكون الاسم المجرور بها نكرة . وهذا الاسم يكون مجروراً في اللفظ
 لكنه مرفوع المحل - إما لأنه مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ؛ في مثل قولهم : هل
 من صديق للواشي ؟ وما من صاحب للنمّام^(٣) ، وإما لأنه فاعل ؛ في مثل قولهم :
 ما سعى من أحد في الشرّ إلا ارتد إليه سعيه - وقد يكون مجروراً في اللفظ منصوب
 المحل (إما لأنه مفعول به ، كقولهم : تأمل هذا الكون العجيب هل ترى من نقص
 أو قصور ؟ وهل تظن من أحد يقدر على هذا الإبداع إلا الله ؟ وإما لأنه
 مفعول مطلق ، نحو قوله تعالى : [ما فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ] ، أى :
 من تفريط) .

ومن النادر الذى لا يقاس عليه ، زيادتها في غير هذه المواضع الأربعة التى
 يكون الاسم فيها مجروراً لفظاً كما سبق ، لكنه في محل رفع مبتدأ ، (الآن أو
 بحسب أصله) ، أو : فاعل ، أو في محل نصب ؛ لأنه مفعول به ، أو مفعول
 مطلق

وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز في التابع أمران^(٤) ؛ الجر مراعاة للفظ

(١) فلا تزداد في الإثبات إلا في تمييز « كم » الخبرية إذا كان مفصلاً منها بفعل متعد لم يستوف
 مفعوله ، فنجى « من » وجوباً ؛ لكيلا يلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعدى . وهي في هذه الصورة الواجبة
 زائدة . (كما يقول الصبان في هذا الموضع ، أخذاً برأى فريق من النحاة - وكما سيجىء في ج ٤ م ١٦٤
 ص ٥٢٨ ، باب : كنايةات العدد . . « كم » وأخواتها) نحو قوله تعالى : (وكم قصصنا من قرية
 كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوماً آخرين ، . . .) ونحو قوله تعالى : (كم تركوا من جنات وعيون) .
 وقد وردت زيادتها في قول زهير :

ومهما تكن عند امرئٍ من خَلِيقَةٍ وإن خالها تخفى على الناس - تُعلم

فقد أجاز النحاة أن تكون : « من » زائدة بعد : « مهما » - (وسيجىء هذا في ج ٤ ص ٣٢٦
 م ١٥٥ باب الجواز موص ٣٨١ م ١٦١ باب « أما ») .

ومما تصلح فيه للزيادة مع وقوعها في الإثبات قوله عليه السلام : (رحم الله امرأً أصلح من لسانه) .
 (٢) مثال النهي : لا تظلم من أحد . ومثال الاستفهام (ولا يكون هنا إلا « بالهمزة » أو :

هل) « هل جاءك . . . ، أو : أجاءك ، . . من بشير ؟
 (٣) ومثل قوله تعالى : (وما من دابة في الأرض ، ولا طائر يطير بجناحيه ، إلا أمم أمثالكم) .
 (٤) في هذا الحكم تفصيل هام سبق بيانه في رقم ١ من هامش ص ٦٩ . واستيفاء الحكم يقتضى

الرجوع إليه .

المتبوع ، والرفع أو النصب مراعاة لمحلّه ؛ نحو : ما للواشى من صديقٍ مخلصٍ ،
يجر كلمة : « مخلص » ، أو برفعها ؛ باعتبارها نعتاً لكلمة : « صديق » ، وكذا
بقية التوابع ، وباقي الأمثلة المختلفة ، وأشباهاها .

٥- أن تكون بمعنى كلمة : « بدل » بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة
محلها . كقوله تعالى : (أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) ، أى : بدل
الآخرة .

٦- أن تكون دالة على الظرفية^(١) . (أى : على أن شيئاً يحويه آخر ، كما
يحوى الإناء ما فى داخله ، أو : كما يحوى الظرف - وهو الغلاف - المظروف ،
وهو الشيء الذى يوضع فيه) ، نحو : ماذا أصلحت من حقلك ، وغرست من
جوانبه ؟ أى : فى حقلك . . . فى جوانبه .

٧- إفادة التعليل . فتدخل على اسم يكون سبباً وعلة فى إيجاد شيء
آخر ، نحو : لا تقوى العين على مواجهة قرص الشمس ، من شدة ضوئها ،
ونحو : من كدك ودأبك أدركت غايتك . أى : بسبب شدة ضوئها . . .
وبسبب كدك^(٢) . . .

٨- إفادة المجاوزة^(٣) ، فتدخل على الاسم للدلالة على البعد الحسى أو المعنوى

(١) فتكون : « من » بمعنى : « فى » التى للظرفية . ويدخل فى هذا النوع « من » الداخلة على :
« قبل وبعد . . . » والغالب فى الداخلة على الظروف غير المتصرفة أن تكون للسببية ، أى : بمعنى : « فى »
الدالة على السببية . أما مجيئها لابتداء الغاية فقليل ؛ نحو : جئت من عندك - هب لى من لذلك وليا -
(راجع حاشية الألويسى على القطر ص ٣٤) وقد شرحنا معنى الغاية فى رقم ٢٩٢ وفى رقم ٤ من هامش ص ٤٥٩
(٢) ومثل قول الشاعر :

يموت الفتى من عشرة بلسانه وليس يموت المرء من عشرة الرجل
أعنى : بسبب عشرة . . .

(٣) المجاوزة - كما قالوا - ابتعاد شيء مذكور ، أو غير مذكور ، عما بعد حرف الجر ؛
بسبب شيء قبله ؛ فالأول ، نحو : رميت السهم عن القوس . أى : جاوز السهم القوس بسبب الرى .
والثانى نحو : رضى الله عنك ؛ جاوزتك المؤاخذة ؛ بسبب الرضا . ثم المجاوزة قد تكون حقيقية كهذين
المثالين ، وقد تكون مجازية ؛ نحو أخذت العلم عن العالم . كأنه - لما علمت ما يعلمه - قد جاوزه العلم
بسبب الأخذ . (الصبان فى باب حروف الجر - عند الكلام على الحرف : « عن » وهو الحرف الذى =

بينه وبين ما قبله . . . نحو قوله تعالى : (قد كُنَّا في غفلة من هذا) ، أى : عن هذا ، بمعنى بعيدين عنه ، وقوله تعالى : (فويلٌ للقاسيةِ قلوبهمُ من ذكرِ الله) . . . أى : عن ذكر الله .

ومثل : كلام الحمقى بمعزل من الصواب ، أى : عن الصواب^(١) . . .

٩ - إفادة الاستعانة^(٢) فتدخل على الاسم للدلالة على أنه الأداة التي استخدمت في تنفيذ أمر من الأمور ؛ نحو : ينظر العدو إلى عدوه من عين ترى بالشر ، أى : بعين . . .

١٠ - إفادة الاستعلاء . فتدخل على الاسم للدلالة على أن شيئاً حسياً أو معنوياً وقع فوقه ؛ نحو : قوله تعالى : (ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا) . أى : على القوم^(٣) . . .

= يكثر استعماله في المجاوزة . وأما غيره فلا يبلغ درجته (وقد يراد بالمجازة الابتعاد عن الشيء بسبب العجز عن الوصول إليه كقول أحد الشعراء .

هديتي تقصُر عن همتي وهمتي تقصُر عن حالي
ونخالص الود ولمحض الثنا أحسن ما يُهديه أمثالي

(راجع معجم الشعراء ، للمرزباني - حرف الميم - ص ٣٧٢) .

(١) سبق سؤال (في رقم ١ من هامش ص ٤٦٠) عن معنى الحرف : « من » الداخل على المفضل عليه بعد أفضل التفضيل ، أهو للابتداء أم للمجازة ؟ والجواب : أنه صالح لكل منهما - كما سيبيء في ج ٣ باب : أفضل التفضيل - م ١١٢ ص ٣٨٨ عند الكلام على أقسامه - فإذا كان للابتداء فهو لا ابتداء الارتفاع إذا كان السياق المدح نحو : النشيط أفضل من الخامل ، ولا ابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ، نحو : المنافق أضر من العدو . وإذا كان للمجازة فعناه أن المفضل جاوز المفضل في الأمر المحمود أو المذموم .

(٢) فتشبه « الباء » في هذا .

(٣) وقد اقتصر ابن مالك على خمسة من المعاني السابقة : حيث يقول :

بَعْضٌ ، وَبَيْنٌ ، وَابْتِدَئِي فِي الْأَمْكَنَةِ بِيَمْنٍ ، وَقَدْ تَأْتِي لِيَبْدَءِ الْأَزْمَنَةَ . . .
وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهَهُ ؛ فَجَرَّ نَكْرَةً كَمَا لِيَبَاغٍ مِنْ مَفْرُوعٍ
فقد ضمن البيتين : البعضية ، وبين الختم ، وابتداء الغاية الزمانية أو المكانية ، والزيادة بعد نفي أو شبهة جبر النكرة . وهذه المعاني أربعة . أما الخامس - وهو البدلية - فإنه سيذكره (في هامش ص ٤٨٧) بقوله : « ومن » و « باء » يفهمان بدلاً .

١١ - إفادة معنى القسم . ذلك أن بعض العرب يستعملها (مضمومة الميم أو مكسورتها) حرف قسم ، ولا يكاد يجرّ إلا كلمة : « الله » ؛ نحو ؛ مِنْ الله لأقوامنّ الباطل^(١) ، ويجب معه حذف الجملة القسمية ، (فعلها وفاعلها) .
 (وسيجيء^(٢) الكلام على بقية أدوات القسم بنوعيه وأحكامه) .

* * *

هذا ، وقد تتصل « ما » الزائدة بالحرف : « مِنْ » فلا تخرجه عن معناه ولا عن عمله ، بل يبقى له كل اختصاصه كما كان قبل مجيء هذا الحرف الزائد^(٣) ؛
 نحو : مما أعمالِ المسيء يلاقى جزاءه . أى : من أعمالِ المسيء ؛ وبسببها^(٤) . . .

(١) ويجوز حذفها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله من الجر ، كالأشأن في جميع حروف القسم حين تجر لفظ الجلالة - انظر رقم ٤ من ص ٥٣٢ .
 (٢) في رقم ١ من هامش ص ٤٧٧ و ٤٩٧ وما بعدها :
 (٣) انظر « أ » من الزيادة الآتية وقواعد رسم الحروف تقتضى وصلهما كتابة .
 (٤) وسيشير ابن مالك إلى زيادة « ما » بعد « من » و « عن » و « الباء » ببين سيجيء آخر الباب نصه : في هامش ص ٤٩٤ و ٥١٥ و ٥٢٩ .

وَبَعْدَ « مِنْ » ، و « عَن » و « بَاءٍ » زَيْدَ « مَا » فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
 أى : لم يمنع .

زيادة وتفصيل :

(ا) من الأساليب الواردة المأثورة : « مِمَّا » كالتى فى حديث لابن

عباس نصه :

« كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحي ، وكان مما يُحرِّك لسانه وشفته » .

وكقول الشاعر :

وإنا لِمِما يَضْرِبُ الكِبشَ ضربةً على رأسه تُلقِي اللسانَ من الفم

و . . . و . . .

وقد قيل إن معنى « مما » هنا هو : « ربما » ، طبقاً لما بينه سيويه فى كتابه (ج١ ص ٤٧٦) ، وملخصه : أن « مِمن » الجارة المكسوفة بالحرف « ما »^(١) - قد تكون بمعنى « ربما » ، واستشهد بالبيت السالف .

وقال ابن هشام فى « المغنى » عند الكلام على : « مِمن » وعلى معناها العاشر : إنها تكون بمعنى « ربما » وذلك إذا اتصلت بما ؛ كالبيت السالف . ثم أردف هذا بقوله : (والظاهر : أن « من » فى البيت ابتدائية و « ما » مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب^(٢) . . .)

(ب) إذا كان الاسم المجرور بالحرف : « مِمن » مبدوءاً بالأداة : « أل » التى ليست معدودة فى حروفه الأصلية ، فالأشهر فتح النون ؛ مثل : قد نَعْرِف

(١) الفرق كبير فى المعنى والعمل أو عدمه بين « ما » هذه والتى فى الصفحة السابقة .

(٢) تفصيل هذا البحث مدون فى المجلد التاسع من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ص ١١٦ وهو بحث مفيد . وقد اكتفينا بتقديم ملخص مهم له فى الجزء الأول م ٤٢ ص ٥٥١ عند الكلام على : « كان » ومن تمام الاستفادة الرجوع إلى ذلك البحث المفيد ، أو إلى ملخصه ، وما فيها من أمثلة وأساليب تتصل بما نحن فيه . وكذلك ما نقلناه عن « القاموس » من آخر جزئه الرابع - باب : الألف اللينة ، عند الكلام على أنواع « ما » ، واستعمالها - حيث يقول ما نصه : (« إذا أرادوا والمبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة ، قالوا : إن زيدا مما أن يكتب . أى : أنه مخلوق من أمر ؛ ذلك الأمر هو الكتابة .) » ا هـ .

ولهذا البحث إشارة موجزة فى ص ١ بمناسبة الكلام على الحرف : « رُب » .

.....

من الإذاعة ما لا نعرفه من الصحف ، وغيرها^(١) .

والأحسن ألا تحذف النون إن وقع حرف مشدد بعد « أل » السالفة ؛ نحو :

لا تعجب من الشعوب إذا انتقمت من الظالم .

وإن وقع بعيد : « من » حرف ساكن آخر تحركت النون بالكسر - غالباً -

نحو : عجبت من استهانة الإنسان بحقوق أخيه ومن استبداده به .

* * *

(١) بعض القبائل يحذف الذون في هذه الصورة ، وبها جاء قول النابغة الجعدي :

ولقد شهدت عكاظاً قبل محلها فيها وكنت أعدد ملفيتيان

أي : من الفتيان . وقول عبد الرحمن بن حسان في مدح آل سعيد بن العاص :

أعفساء تحسبهم ملجياً * مرضى تطاول أسقامها

أي : من الحياء . وكذلك المتنبي حيث يقول :

نحن ركب ملجن في زى ناس فوق طير لها شخوص الجمال

أي : من الجن ، وقول أبي القاسم بن هاني :

إذا لم تنل بالعلم مالاً ولا علماً ولا جانباً ملأجر فالعلم كالجهل

يريد : من الأجر

إلى : حرف جرّ أصلي^(١) يجر الظاهر والمضمر ، ويتنقل بين معان أشهرها

سنة :

١ - انتهاء الغاية^(٢) مطلقاً ، (أى : سواء أكانت نهايةً الغاية في زمان أم مكان ؛ وسواء أكانت « هى الآخر الحقيقيّ لما قبل « إلى » أم ليست الآخر الحقيقيّ ، ولكنها متصلة به اتصالاً قريباً أو بعيداً) . وهذا المعنى أكثر استعمالاً الحرف إلى ؛ فمثال انتهاء الغاية الحقيقية الزمانية : نمت الليلة إلى طلوع النهار . ومثال انتهاء الغاية الزمانية المتصلة بالآخر اتصالاً قريباً : نمت الليلة إلى سحرها^(٣) ومثال انتهاء الغاية الزمانية البعيدة من الآخر نمت الليلة إلى نصفها أو ثلثها و . . . و . . .

ومثال انتهاء الغاية المكانية الحقيقية : عبرت الطريق إلى الجانب الآخر محترساً . ومثال انتهاء الغاية المكانية المتصلة بالآخر : قرأت الكتاب إلى خاتمته . ومثال انتهاء الغاية المكانية البعيدة من الآخر : قرأت الكتاب إلى ثلثه .

والغالب أن نهاية الغاية نفسها لا تدخل في الحكم الذى قبل « إلى » ما لم توجد قرينة تدل على دخوله . فإذا قلت : قرأت الكتاب إلى الصفحة العاشرة ، فالمقصود - غالباً - فى مثل هذا الاستعمال أن الصفحة العاشرة لم تُقرأ ، فهى خارجة من الحكم الذى ثبت لما قبل « إلى » . وكذلك لو قلت : صمت الأسبوع الماضى إلى يوم الخميس ؛ فإن يوم الخميس لا يدخل - غالباً - فى أيام الصيام . فإذا وجد قرينة تدل على دخولها كانت داخلة ؛ مثل : صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير ، ومثل : أكملت قراءة الكتاب كله من أوله إلى الصفحة الأخيرة . . . لأن صيام الشهر المفروض يقتضى صوم اليوم الأخير منه ، وإكمال الكتاب كله

(١) سيجىء فى الزيادة - ص ٤٧١ - أن بعض النحاة يميز زيادته ، وأن رأيه مردود .

(٢) سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٤٥٩ - أن الغاية فى هذا الباب ، هى : المسافة المكانية حيناً والمقدار الزمنى حيناً آخر - على حسب السياق - وأنها تختلف عن الغاية فى الظروف (وقد سبق بيانها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢) . والمراد بانتهاء الغاية هنا أن المعنى قبل : « إلى » يتقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بعدها ، واتصاله به .

وبين حروف الجر ثلاثة تشترك فى انتهاء الغاية ؛ (هى : إلى - اللام فى ص ٤٧٢ - حتى ، فى من ص ٤٨٢) وسيجىء البيان الخاص بكل حرف .

(٣) السحر : الثلث الأخير من الليل .

يقتضى قراءة الصفحة الأخيرة منه (١) . . .

٢ - المصاحبة (٢) ، كقولهم : من قعد عن طلب الرزق أساء أهله إلى نفسه ، وعدّ بهم إلى عذابه ، أى : مع نفسه . . . ومع عذابه . . . وكقوله تعالى : (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) ، أى : مع الله .

٣ - التبيين ، (فتبين أن الاسم المجرور بها فاعل في المعنى لا في الصناعة النحوية ، وما قبلها مفعول به في المعنى لا في الصناعة كذلك . وذلك بشرط أن تقع بعد اسم التفضيل ، أو : فعل التعجب ، المشتقين من لفظ يدل على الحب أو : البغض ، وما بمعناها ، كالود والكُره . . .) ، كقولهم : « احتمال المشقة أحبّ إلى النفس الكريمة من الاستعانة بلثيم الطبع . فما أبغض الاستعانة به إلى نفوس الأحرار !! » . فكلمة : « نفس » ، هي الفاعل المعنوي - لا النحوي - لاسم التفضيل (أحبّ) لأنها - في الواقع - هي فاعلة الحب ، أو : هي التي قام بها الحب . وكذلك كلمة « نفوس » . فإنها الفاعل المعنوي (لا النحوي) لفعل التعجب : (أبغض) ؛ إذ هي فاعلة البغض حقيقة ، أو : هي التي قام بها البغض ، والذي قطع في الحكم بفاعليتهما المعنوية ومنع كل احتمال آخر هو وقوعهما بعد حرف الجر : « إلى » الذي من وظيفته القطع في مثل هذا الأسلوب الذي يحتاج إلى تيقظ ، لدقته (٣) ، ولأنه قد يلتبس بما يقع فيه حرف « اللام »

(١) انظر الفرق بين « إلى » و « حتى » في هذا وفي غيره (رقم ٤ من هامش ص ٤٨٢) .
(٢) انضمام شيء لآخر انضماماً يقتضى تلازمها في أمر يقع عليهما معاً ، أو يقع منهما معاً على غيرها ، أو يتصل بهما بنوع من أنواع الاتصال . وعلامة المصاحبة : أن يصح حذف حرف الجر ووضع كلمة : « مع » مكانه ؛ فلا يتغير المعنى . وقد يعبر عن « المصاحبة » بكلمة : « المعية » كما ورد في الخضرى - ج ١ باب : المفعول معه - حيث قال : « المعية » ومثل لها بقوله : « بعث العبد بشيابه ، ا هـ أى . مع ثيابه .

(٣) ضابط ذلك : أن نجعل مكان اسم التفضيل أو فعل التعجب فعلاً من مادتهما ومعناها ، يكون فاعله النحوي هو الاسم المجرور بالحرف « إلى » ، ومفعوله هو الكلام السابق على التفضيل أو اللاحق لفعل التعجب . فإن صح المعنى واستقام كان مجيء « إلى » ملامماً ، وإلا وجب الدلول عنها . ففى المثال المذكور نقول : تحب النفس الكريمة احتمال المشقة . . . تبغض نفوس الأحرار الاستعانة . . . وما سبق من معنى « التبيين » في « إلى » يختلف عن معناه في « اللام » الجارة - وسيجيء في رقم ١٥ من ص ٤٧٨ - وكلاهما يوضح المراد من الآخر .

مكان « إلى » ، (وسيأتي الكلام عليه في اللام)^(١) .

٤ - الاختصاص (أى : قصر شيء على آخر ، وتخصيصه به) كقولهم :
الأبُ راعى الأسرة ؛ وأمرها إليه ، والحاكم راعى المحكومين ؛ وأمرهم إليه . . .
فليتق الله كل راعٍ فى رعيتِهِ .

٥ - الظرفية^(٢) : كقولهم : سيجمع الله الولاة إلى يوم تشيب من هولهِ
الولدان . . . أى : فى يوم .

٦ - البعضية ، (وهذا قليل فى المسموع)^(٣) ، نحو : شرب العاطش فلم
يرتو إلى الماء ، أى : من الماء .

(١) ص ٤٧٨ .

(٢) سبق شرحها فى رقم ٦ من ص ٤٦٥ وهى من المعانى الدقيقة التى يؤدبها الحرف « إلى » .
وما يحتمل هذا المعنى قول النابغة الذبياني .

فلا تتركنى بالوعيد كأننى إلى الناس مطلى به القار ، أجب
وقول طرفة :

وإن يَلْتَقِ الحىَّ الجمیعُ تلافى
يريد : فى الناس -- فى ذروة . . .
(٣) فلا يحسن القياس عليه .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) جعل بعض النحاة من معانى : « إلى » أن تكون بمعنى : « عند^(١) » مستدلاً بمثل قول القائل :

أم لا سبيلَ إلى الشباب ، وذكره أشهى إلى من الرحيق السلسل

وأن تكون زائدة ؛ مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (فاجعلْ أفئدةً من الناس تَهَوّى إليهم) ، - بفتح الواو - ، أى : تهوهم . . .

وقد دُفِعَ ذلك الرأى بأن الشاهد الأول وقعت فيه « إلى » للتبيين ؛ لأن ما بعدها - وهو ياء المتكلم - فاعل معنوى على الوجه المشروح فى الحالة الثالثة السالفة ، وأن الشاهد الثانى : (الآية) وقع فيه الفعل ، « تَهَوّى » مضمناً ، معنى : « تميل » فلا تكون « إلى » زائدة . وهذا رأى حسن يقتضينا أن نأخذ به ؛ فراراً من الحكم بالزيادة من غير ضرورة .

(ب) : يجب قلب ألفها^(٢) ياء إذا كان المجرور بها ضميراً . نحو : تقصد الوفود إلينا من بلاد بعيدة ، فنقدم إليهم ضروب المجاملة الكريمة .

فإن كان الضمير ياء المتكلم أدغمت الياءان ؛ نحو : إلى يتجه الخائف .

* * *

(١) سبق الكلام على « عند » فى باب الظرف مع نظائرها من الظروف - ص ٢٩١ من هذا الجزء .

(٢) وهى المكتوبة ياء ؛ تبعاً لقواعد رسم الحروف .

اللام : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً^(١) . . . ، ويؤدي عدة معانٍ قد تُجاوز العشرين .

١ - انتهاء الغاية^(٢) (أى : الدلالة على أن المعنى قبل اللام ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بها ، الداخِل في ذلك المعنى) . نحو : صمّت شهر رمضان لآخره ، وقرأت الكتاب لخاتمته . . .

واستعمالها في هذا المعنى قليل بالنسبة لباقي معانيها ، ولكنه - مثل كل معانيها المختلفة - قياسيٌ (كما سبق)^(٣) .

٢ - المِلْك ؛ وتقع بين ذاتين ، الثانية منهما هي التي تملك حقيقة ، نحو : المنزل لمحمود ، وهذا المعنى أكثر استعمالاتها .

٣ - شبه الملك ؛ وتقع : إما بين ذاتين ، الثانية منهما لا تملك ملكاً حقيقياً ؛ وإنما تختص بالأولى ، وتقتصر الأولى عليها ، دون تملك حقيقى من إحداهما للأخرى ؛ نحو : (السرج للحصان - المفتاح للباب - الباب للبيت) ، وإما قبلهما نحو : للصديق ولد نبيه ، حيث تقدمت « اللام » على الذاتين . . . ، وإما بين معنى وذات ؛ نحو الحمد للأمهات ، والشكر للوالدين . . .

وتسمى هذه اللام بصورها الثلاثة : لام الاستحقاق ، أو : لام الاختصاص .

٤ - الدلالة على التملك ؛ نحو : جعلت للمحتاج عطاءً ثابتاً . فالعطاء الذى يأخذه المحتاج بصير ملكاً له ، يتصرف فيه تصرف المالك الحر كما يشاء .

٥ - الدلالة على شبه التملك ؛ نحو : جعلت لك أعواناً من أبنائك البررة ، فالأعوان هنا بمنزلة الشيء المملوك ، ولكنه ليس ملكاً حقيقياً تقع عليه التصرفات

(١) من أى النوعين لام الاستغاثة - (الداخلة على المستغاث) ؟ وهل تحتاج مع مجرورها إلى تعليق؟

الإجابة تحتاج إلى تفصيل ، وسرد بمض أحكام مختلفة وقد عرضنا لكل هذا في الباب المناسب ،

وهو : باب : « الاستغاثة » . (ج ٤ م ١٣٣ ص ٨٧)

(٢) فهذا الحرف مثل : « إلى » في هذا المعنى الذى سبق إيضاحه في رقم ٤ من هامش ٤٥٩ وفى

رقم ٢ من هامش ص ٤٦٨ ، ومثل « حتى فيه » ، وسيجيء الكلام عليها . فى ص ٨٢ والثلاثة مشتركة

فى هذا المعنى دون بقية حروف الجر ، - كما قلنا - .

(٣) فى ص ٤٥٥ .

المختلفة ، وإنما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض^(١) .

٦ - الدلالة على النسب ؛ نحو : لفلان أب يقول الحق ، ويفعل الخير .
أى : ينتسب فلان لأب^(١)

٧ - التعدية^(٢) المجردة ؛ نحو : ما أحسب العقلاء للصمت المحمود ،
وما أبغضهم للثرثرة .

٨ - التعليل ؛ بأن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها . نحو : الاكتساب
ضرورى ، لدفع الفاقة وذل الحاجة^(٣) .

٩ - التوكيد المحض ، وتكون فى هذه الحالة زائدة زيادة محضة لتأكيد معنى
الجملة كلها ، لا معنى العامل وحده - كما شرحنا^(٤) - ، ويجرى عليها ما يجرى على
حرف الجر الزائد^(٤) . وأكثر ما تكون زيادتها بين الفعل ومفعوله ؛ نحو قول الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويشرب^(٥) ملكاً أجار^(٦) لمسلم ومُعاهد

أى : أجار مسلماً ومُعاهد^(٧) . وقول الشاعر فى الغزل :

(١٠١) الحق أن المعانى الثلاثة (التمليك - شبه - النسب) متقاربة ، ويمكن الاستغناء عنها
بعد إلحاقها بحروف أخرى . ولكنها مع اللام أوضح ؛ فنسبت إليها . ولقد قيل : إن كل معنى من
المعانى الثلاثة يستفاد من الجملة كلها ، لا من اللام وحدها وهذا صحيح . وقد أجابوا بأن فهم هذا المعنى
من التركيب متوقف على « اللام » فنسب إليها .

(٢) إذا كانت مجرد التعدية فما بعدها فى حكم المفعول به معنى ، وإن كان مجروراً - كما سبق فى
أول هذا الباب ، ص ٤٣٧ و ٤٣٩ ، وفى باب : « التعدى واللزوم » ، ص ١٥١ -
وكونها هنا للتعدية المجردة لا ينافى أنها فى بقية مواضعها للتعدية أيضاً مع إفادتها شيئاً آخر فى الوقت
نفسه ، - كما جاء فى حاشية الصبان - .

(٣) ما بعدها هو السبب هنا ؛ لأن السبب لا بد أن يظهر فى الوجود قبل المسبب . والرغبة فى دفع
الفاقة سابقة على وجود الاكتساب .

(٤ ، ٤) فى ص ٤٥٠ ، ومنه يعلم : أن حرف الجر الزائد زيادة محضة لا يفيد إلا توكيد المعنى العام
فى الجملة كلها ، وأنه لا يتعلق بعامل ، وأنه يمكن الاستغناء عنه ، دون أن يتأثر الكلام بمخف

(٥) اسم للمدينة المشورة .

(٦) أجاره : نصره وحماه .

(٧) يستدل النحاة بالبيت السالف على زيادة « اللام » - كما قلنا - لكن البيت للشاعر « ابن

مَيْيَادَة » من أبيات يمدح بها أمير المدينة ، وبعده :

ماليهما ودميئهما من بَعْدَمَا غَشِيَ الضعيفَ شعاعُ المارِد =

أريد لأنسى ذِكْرَها فكأتمما تَمَثَّلُ لى ليلتى بكل سبيل... (١)

فالفعل : « أريد » متعدٍ يحتاج للمفعول به ، ومفعوله الذى يكمل المعنى هو المصدر المؤول بعد « لام التعليل » الجارة . والأصل : أريد أن أنسى . واللام زائدة بينهما . أو بين المتضايين ؛ كقولهم : لا أبا لفلان ، على الرأى الذى يعتبرها زائدة (٢) .

وقد أجازوا زيادتها (٣) للضرورة الشعرية بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر (٤) فى فتاة :

لو تموت لراعتنى ، وقلت ألاّ
يا بئس للموت . ليت الموت أبقاها
وقول الآخر (٥) :

يا بئس للجهلِ ضرّاراً لأقوام . . .

ومن المستحسن اليوم الاختصار فى الزائدة على المسموع (٦) ؛ مبالغة فى الاختياط .

= وهذا يجعل الحكم بزيادة اللام غير مقطوع به ، إذ يصح أن يكون « المفعول به » هو « ماليهما » .. إلا إن أعربنا هذه الكلمة « بدلا » من « مسلم » . . فالاستشهاد بالبيت السالف استشهاد بما يقبل الاحتمال من غير داع ، ولا يصلح للقطع .

(١) سيذكر البيت لمناسبة أخرى فى هامش ص ٤٧٦

(٢) وهو أحد الأوجه التى أوضحناها ، وشرحنا معها الأسلوب ، والمراد منه ، فى ج ١ باب :

« الأسماء الستة » م ٨ ص ٩٩ .

(٣) كما سيجىء فى ج ٣ باب : « الإضافة » وفى ج ٤ باب : « النداء » .

(٤) هو أبو جنادة العذرى من الشعراء الذين أدركوا الدولة الأموية .

(٥) هو النابغة الذبياني ، وصدر البيت :

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد . . الخ : خالى فلان قبيلته : تركها ، والمراد : أتركوا بنى أسد ...

(٦) ومن المسموع زيادتها بعد الفعل : « أعطى » وهو من الأفعال التى تنصب مفعولين فى الأصل ،

قالت ليل الأخيلىة تمدح الحجاج :

أحجاج لاتعطى العصاة منهم
ولا الله يعطى للعصاة منها

وقال آخر من أصحاب المبرد :

ولكننى أعطى صفاء مودتى لمن لا يرى يوماً على له فضلا

وأنظر ما يتصل بهذا - فى آخر رقم ٤ من هامش ص ٢٠ - حيث المنقول عن : « المنفى »

و « الصبان » . . .

١٠ - التقوية . وهى التى تجيء لتقوية عامل ضعيف ؛ إما بسبب تأخره عن معموله . نحو ، قوله تعالى : (. . . إن كنتم للرؤيا تعبرون)^(١) وقوله تعالى : (. . . للذين هم لربهم يرهبون) ، وإما بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره : كالفروع المشتقة ؛ مثل قوله تعالى : (فعَالٌ لِمَا يُرِيدُ) . وقوله : (. . . مصدقاً لِمَا مَعَهُمْ) وقول على رضى الله عنه : « لعن الله الأمرين بالمعروف التاركين له ، والناهين عن المنكر العاملين به » ، فأصل الكلام فى الآيتين الأوليين : إن كنتم تعبرون الرؤيا - يرهبون ربهم . . . فلما تقدم كل من المفعولين على فعله ضعف الفعل بسبب تأخيره عن معموله (مفعوله) ؛ فجاءت اللام لتقويته^(٢) . وأصل الكلام فى الآيتين الأخيرتين وفى كلام على : فعَالٌ

(١) الرؤيا هنا : الحُلْمُ المنامى . وتعبيره : تفسيره .

(٢) تخصيص اللام بمعنى « التقوية » على الوجه الذى يقوله كثير من النحاة ، تخصيص لا مسوغ له ، فليست « لام التقوية » نوعاً مستقلاً يخالف « اللام الزائدة » فى قليل أو كثير كما سيبين ما يلى هنا وفى هامش الصفحة الآتية مباشرة . وقد سبق أن أشرنا باختصار - فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٥ - إلى أن اللام التى تفيد التقوية زائدة زيادة غير محضة ، (أى : أنها زائدة شبيهة بالأصلية) لأنها تفيد عاملها - لا الجملة - معنى جديداً : هو : « التقوية » ومن أجل هذا المعنى تتعلق بعاملها فأشبهت حرف الجر الأصلى فى جلب معنى جديد بكل العامل ، وفى التعاق بهذا العامل . ولكنها من ناحية أخرى يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى بحذفها . لكل ما سبق لم تكن زيادتها محضة (راجع الصبان والتصريح عند كلامهما على « لام الجر » ثم « المغنى ») .

وما تجب ملاحظته أن لام التقوية لا تدخل على مفعولى عامل ينصب مفعولين مذكورين بشرط أن يتقدما عليه معاً ، أو يتأخرا عنه معاً ، ففى وجد المفعولان كذلك فلن يصح دخولها عليهما معاً ، ولا على أحدهما ، وإذا حذف أحدهما أو تقدم ، صح دخولها على الذى لم يحذف ، وكذا على المتقدم منهما ، كما فى الصبان ، ومقدمة الجزء الأول من « المغنى » التى جاء فيها على لسان ابن هشام ما نصه :

(وها أنا بائح بما أسرت ، مفيد لما قررت وحررت .) فقال العلامة الأمير تعقياً عليه ما نصه : (اللام فى قوله : « لما » مقوية ؛ إذ مادة الإفادة تتعدى بنفسها . لا يقال : إنها تتعدى لمفعولين ؛ تقول أفدت محتاجاً مالا ؛ وما يتعدى للمفعولين لا يقوى باللام . . . لأننا نقول محل ذلك إذا كان المفعولان مذكورين ، مقدمين ، أو مؤخرين عن العامل ، كما يفيد كلام ابن مالك فى تعليل منع ذلك ؛ لأن اللام إما أن تزداد فيهما ؛ فيلزم تعدى عامل واحد بحرفى جر متحدين - وهذا ممنوع فى الأغلب - وإما أن تزداد فى أحدهما ؛ فيلزم الترجيح بلا مرجح . فإن كان أحدهما محذوفاً كما هنا . . . فإنه حذوف من يفاد - وهو الشخص المستفيد ، لعدم تعلق غرض به وذكر ما يفاد - وهو الشئ المفيد . . .) فإن « اللام » تدخل على المذكور ، لأن المحذوف حينئذ قطع النظر عنه ، سواء زلت العامل بالنظر للمحذوف منزلة اللازم أو لا . وكذلك إذا تقدم أحدهما دخلت عليه اللام ؛ لأن العامل عن المقدم أضعف . أو ناب أحدهما =

ما يريد - مصدقاً ما معهم ، التاركينه . . . فكلمة : « فعّال » صيغة مبالغة متعدية ، تعمل عمل فعلها ، ولكنها أضعف منه ، فجاءت اللام لتقويتها .

وكذلك كلمة : « مصدقاً » ، وكلهما اسم فاعل (١) . . .

= عن الفاعل ، نحو : محمود مفاد مالا ، دخلت على المنصوب . لأن طلبه المرفوع أقوى) ٥١ .
هذا ، وما يصلح - عندهم - أن تكون اللام فيه للتقوية قوطم في الدعاء :

« سقياً للمحسن ، ورعيّاً له » ، وفي هذا الأسلوب - وأمثاله ، تفصيلات معنوية ، وأحكام إعرابية مختلفة ، وأوضحناها كاملة في ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٨ .

(١) هذا كلام كثير من النحاة . ويزيدون أن حرف الجر أصل هنا ؛ فهو مع مجروره متعلقان بالفاعل الضعيف . . .

وكلامهم مردود بما سردناه في رقم ٢ من هامش ص ١٨٤ وبما نسرده هنا : فاما معنى التقوية إذا كان من الممكن الصحيح حذف هذه اللام ، وتعدية الفعل أو المشتق إلى المفعول به مباشرة من غير حاجة إليها ، ما دام العامل معدوداً في اللغة من العوامل المتعدية بنفسها ؛ فنقول ؛ (إن كنتم الرؤيا تებرون - ربهن رهبون - مصدقاً ما معهم - فعال ما يريد . . . فيصل بنفسه الفعل أو المشتق إلى المفعول به بغير حاجة إلى هذه الوساطة ؛ سواء أكان هذا العامل متقدماً أم متأخراً ؟ وكيف تكون اللام للتقوية مع أن الاسم قبل مجيئها كان مفعولاً به منصوباً . فلما جاءت جرت به ؛ فصار مفعولاً به في المعنى دون اللفظ . ولا شك أن العامل الذي يؤثر في مفعوله لفظاً ومعنى أقوى من العامل الذي يؤثر فيه معنى فقط . . . وكان الأولى بالنحاة أن يقولوا إن هذه اللام تزداد جوازاً في المفعول به إذا تقدم على عامله الفعل ، كما تزداد في المفعول به إذا كان عامله وصفاً ينصب المفعول به متقدماً أو متأخراً . وأن الجار والمجرور لا يتعلقان - لأن حرف الجر زائد وأن المجرور لفظاً منصوب محلا .

على أن الرأي الأقرب للسداد هو ما سجله « المبرد » في كتابه : « الكامل » (ج ٣ ص ٣٦ الطبعة القديمة مطبعة الفتوح) ونصه عند شرحه لقول أبي النجم الشاعر : (سبى الحماة واهبتي عليها . . .) أن الأصل هو : « واهبتها » . فوضع « اهبتي » في موضع : « أكلبتي » ، فن ثم وصلها بعلى ، والذي يستعمل في صلة الفعل « اللام » ؛ لأنها لام الإضافة ؛ تقول : لزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت . والمعنى : عمراً أكرمت ، وزيدا ضربت . فإنما تقديره : إكراي لعمرو ، وضرب لزيد ؛ فأجرى الفعل مجرى المصدر . وأحسن ما يكون ذلك إذا تقدم المفعول ، لأن الفعل إنما يجيء وقد عملت اللام : كما قال الله عز وجل : « إن كنتم للرؤيا تهبرون » . وإن أخرج المفعول فعربى حسن ، والقرآن محييط بكل اللغات الفصيحة . قال الله عز وجل : « وأمرت لأن أكون أول المسلمين » . والنحويون يقولون في قوله تعالى : « وأن عسى أن يكون ردف لكم » . . . إنما هو : ردفكم . وقال كثيرٌ عزة :

أريد لأنسى ذكرها ، فكأنما تمثل لي ليل بكل سبيل . . .

٥١٥ كلام المبرد في الكامل ، وسيدكر البيت : « سبى الحماة . . . » لمناسبة أخرى في هامش ص ٥٤٠ .

وشيء آخر : جاء في جملة المحمع اللغوي بدمشق (ج ٤ ص ١٨٢) بقلم الأب أنستاس الكرمل ، العضو السابق بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والعراق ، وغيرهما ، ما نصه : (« زعموا أنه لا يقال : « يمكن لأحدكم . . . » وعنى أنه يجوز . والنحاة تسمى هذه اللام : « اللام المعترضة بين الفعل المتعدى ومفعوله ، وهي كثيرة الورد في كلامهم ، وإن أنكرها المرحوم « إبراهيم اليازجي » ٥١ .

١١ - الدلالة على القسم^(١) والتعجب معاً ، بشرط أن تكون جملة القسم محذوفة ، وأن يكون المقسم به هو لفظ الجلالة ؛ كقولهم : « لله !! لا ينجو من الزمان حذِرٌ » . يقال هذا في معرِض الحديث عن رجل حريص يتوقى أسباب الضرر جهد استطاعته ، ولكنه بالرغم من ذلك يصاب .

وقولهم : « لله !! انتصرت الفئة القليلة المؤمنة بحقها على الفئة الكبيرة المختلفة » . وهذا يقال في معرِض الكلام عن قلة متوحدة ، مؤتلفة ، لم يكن أحد ينتظر لها الفوز والغلبة ، على كثرة تفوقها عدّة وعددياً . فلا بد من قرينة تدل على معنى القسم والتعجب المجتمعين في « اللام » . وبغير القرينة لا يتضح هذا المدلول .
ومن الجائز أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسم به على حاله من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلالة .

١٢ - الدلالة على التعجب بغير قسم ، بشرط القرينة أيضاً ؛ ويكون بعد النداء كثيراً ؛ نحو : يا لِأَصِيلِ^(٢) وما به من روعة - يا لِكَشْفِ العِلْمِي وما انتهى إليه . ويكون بعد غيره ، نحو : لله دَرٌّ فلان شجاعاً في الحق - لله أنت مِعْوَانًا في الخير^(٣) . . .

(١) حروف القسم المشهورة هي : (الباء - التاء - الواو - اللام) . إلا أن اللام تنفرد بأنها تدل على التعجب مع القسم . أما غيرها فعناء مقصور على القسم وحده . وسيأتي تفصيل الكلام على كل واحد من الأربعة ، وأوجه الشبه والمخالفة بينه وبين إخوته . وهناك حرف خامس سبقت الإشارة إليه في ص ٤٦٥ هو : « من » ، فقليل من العرب يستخدم هذا الحرف (بكسر ميمه أو ضمها) أداة قسم ، قد حذف فعل القسم وفاعله وجوباً ، فيقول : من الله لأناصرن النزيه . أي : والله . ولا يكاد يكون القسم معه بغير الله .

وأندر من هذا الحرف استعمال القدماء الحرف « ها » للقسم بعد « إي » التي بمعنى : « نعم » وبدونها . . . جاء في الأمامي (ج ١ ص ١٧٢) أن أعرابياً قال لآخر : أنشدنا - رحمك الله ، وتصدق على هذا الغريب بأبيات . . . فقال : إي : ها الله إذا . . .
(انظر البيان الخاص بها في ص ٥٠٦ رقم ٣ من هامشها) .

(٢) الوقت بعد العصر إلى المغرب . ويجوز في اللام هنا الفتح أو الكسر إذا كان المنادى مقصوداً به التعجب
(انظر ج ٤ ص ٦٦ م ١٣٤) .

(٣) ويصح أن يكون من هذا ما يرد في بعض النصوص القديمة ، من مثل قول الشاعر :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ، ولا أنت ديتاني فتحزوني
والأصل : الله ابن عمك ، بحذف لام الجر قبل لفظ الجلالة .

١٣ - الدلالة على العاقبة المنتظرة ، (أى : على النتيجة المرتقبة . او : الصيرورة) . نحو : (سأتعلم للحياة السعيدة ، وأتسقلُ في جنسبَات المعمورة لتحصيل أنفع التجارب) . ونحو : (ربّيت النمر للهجوم على) . يقول هذا من صادف نمرّاً صغيراً فأشفق عليه وتعهده ، وخدع فيه ، ثم غدر به النمر ، فكأنه يقول ساخطاً متألماً متهكماً : ربّيته ، فكانت عاقبة التربية ونتيجتها الهجوم على . ونحو : (أرَبّي هذا الولد الضال ليسرقني ، ويفر كأخيه) . يقول هذا من يؤوى إليه شريداً ، ويحسن إليه ، وهو يتوقع أن يغافله ، ويسرقه ، ويهرب ، كما فعل أخوه من قبل . وتسمى اللام في الأمثلة السابقة وأشباهاها : لام « الصيرورة » أو : « العاقبة » لأنها تبين ما صار إليه الأمر ، وتوضح عاقبته (١)

١٤ - الدلالة على التبليغ ؛ وهي الدالة على إيصال المعنى إلى الاسم المحرور بها ؛ نحو : قابلت صديقك ، ونقلت له ما تريد أن أنقله (٢) (وقد يسميها لذلك بعض النحاة « لام التعديّة » يريد : إيصال المعنى وتبليغه) .

١٥ - الدلالة على التبيين ؛ أى : إظهار أن الاسم المحرور بها هو في حكم المفعول به معنى ، وما قبلها هو الفاعل في المعنى كذلك ، بشرط أن يتقع بعد اسم تفضيل أو فعل تعجب ، مشتقين من لفظ يدل على الحب ، أو البغض ، وما بمعناهما ؛ كالوُدِّ ، والكراهة ، ونظائرها ، نحو : (السكون في المستشفى أحبُّ للمرضى ، وإطالة زمن الزيارة أبغضُ لنفوسهم) . فالجورور باللام في المثالين - وأشباهما - في حكم المفعول به من جهة المعنى (لوقوع أثر الكلام السابق عليه) لا من جهة الإعراب . فكلمة « السكون » هي الفاعل المعنوي - لا النحوي - الذي أوجد الحب ، وكان سبباً فيه . وكلمة : « المرضى » هي المفعول به المعنوي - لا النحوي - الذي وقع عليه الحب ، وانصبَّ عليه أثره . ومثل هذا يقال في

(١) ومنها قوله تعالى في موسى : (فاتخذ آلُ فيرعونَ ؛ ليكون لهم عدواً وحزناً) .

(٢) ومثلها التي في صدر البيت الآتي لشوقي :

« قل للمشير إلى أبيه وجدّه أعلمت للقمرين من أسلاف » ؟

والتي في صدر البيت الآخر :

« وليس عتاب المرء للمرء نافعاً إذا لم يكن للمرء لب يعاتبه »

كلمتى : « إطالة ، ونفوس » فالأولى هى الفاعل المعنوى — لا النحوى ، والأخرى هى المفعول به المعنوى كذلك .

ومثل : البدوى الصميم أحسبُ للصحراء ، وأبغضُ للحضر ، وما أكرهه للاستقرار ، ودوام الإقامة فى مكان واحد^(١) .

ومن هنا يتبين الفرق الدقيق بين : « إلى » التى تفيد التبيين ، و « اللام » التى تفيده أيضاً^(٢) . ويركز فى أن ما بعد « إلى » التبيينية « فاعل » فى المعنى لا فى اللفظ ؛ وما قبلها مفعول به فى المعنى كذلك . أما « اللام التبيينية » فبعكسها ؛ فما بعدها مفعول به معنوى لا لفظى ؛ وما قبلها فاعل معنوى كذلك ، فإذا قلت : الوالد أحب إلى ابنه . كان الابن هو المحب ، والوالد هو المحبوب ، أى : أن الابن هو فاعل الحب معنى ، والوالد هو الذى وقع عليه الحب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى . أما إذا قلت : الوالد أحب لابنه ، فإن المعنى ينعكس ؛ فيصير الابن هو المحبوب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى ، والأب هو المحب ، فهو بمنزلة الفاعل معنى . وقد سبق^(٢) القول بأن مثل هذا الأسلوب دقيق يتطلب يقظة فى استعماله وفهمه^(٣) .

١٦ — أن تكون بمعنى : بعَد^(٤) ، كقولهم : (كان الخليفة يقصد المسجد لأذان الفجر مباشرة ، ويصلى الصبح بالناس إماماً ، ثم ينظر قضاياهم ، ولا يغادر المسجد إلا للعصر ، وقد فرغ من صلاته ، ونظر شئون رعيته) . أى : بعد أذان الفجر مباشرة ، وبعد العصر . ومن هذا النوع ما كان يؤرخ به الأدباء رسائلهم ؛ فيقولون : (كتبت هذه الرسالة لخمس نخلون من «شؤال» يريدون : بعد خمس ليال مررن

(١) فالمراد : يحب البدوى الصحراء . . . يُبغض البدوى الحضر — يكره البدوى الاستقرار .
(٢) راجع ماسبق فى ص ٤٦٩ . حيث الإيضاح والضابط الذى يبين الفاعل والمفعول به المعنويين .
(٣) من أمثلة اللام التبيينية : سقيا لك — رعيا لك — تبيها للخائن . . . وفى هذه الأمثلة وأشباهها تفصيلات لغوية دقيقة ، لها آثار معنوية هامة تتصل باعتبارها جملة واحدة حيناً ، وجملتين حيناً آخر . وقد فيناها حقها من الإبانة ، والإيضاح ، وعرض أقوم الطرائق لاستعمالها الصحيح — فى الجزء الأول ص ٣٨٠ ، م ٣٩ فى قسم الزيادة والتفصيل الخاص بمواضع حذف المبتدأ ، ولا مناص للباحث المستقصى من الرجوع إليها .

(٤) بعد ، من الظروف التى سبق الكلام عليها فى باب : الظروف بهذا الجزء ص ٢٨٣ .

من شوال . ومثل قول الشاعر^(١) :

توهمتُ آيات لها فعرفتها لسته أعوام ، وذا العامُ سابع
أى : بعد ستة أعوام . . . ، وقول الآخر :

فلما تفرقنا كأني ومالكا لطول^(٢) اجتماع لم نَبِتْ ليلة معاً

١٧ - أن تكون بمعنى : « قَبْلَ » ، كقولهم في التاريخ : كتبتُ رسالتى لليلة
بقيت من رمضان . أى : قبل ليلة .

١٨ - أن تفيد الظرفية^(٣) نحو : قوله تعالى : (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَاسِطَ لِيَوْمِ
الْقِيَامَةِ) . وقوله تعالى في أمر الساعة : (لَا يُجَلِّئُهَا لَوَاقِعُهَا إِلَّا هُوَ)^(٤) . وقولهم في
التاريخ : كتبت هذه الرسالة لغرة شهر رجب ، وقولهم : مضى فلان لسبيله . . . ،
(أى : في يوم القيامة - في وقتها - في غرة شهر رجب - في سبيله -) .

١٩ - أن تكون بمعنى : « مِـنَ البَيَانِيَةِ »^(٥) كقول الشاعر يخاطب عدوه :
لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغمٌ ونحن لكم يوم القيامة أفضلٌ
أى : : نحن أفضل منكم يوم القيامة .

٢٠ - أن تكون للمجازاة^(٦) . (مثل : عن) كقول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبُغضاً إنه لذميمٌ

أى : عن وجهها . . . ويرى بعض النحاة أنها هنا بمعنى الظرفية (أى مثل :
« فى ») . وأنها لا تكون بمعنى : « عن » ولا بمعنى : « على » ، المفيدة للاستعلاء^(٧) .

(١) النابغة الذبياني .

(٢) جعلها بعضهم هنا بمعنى : مع - كما أشرنا فى ج ٣ - باب الإضافة م ٩٥ ص ١٠٩ -

والأول أنسب .

(٣) الظرفية - احتواء الشيء فى داخله شيئاً آخر ، كما يحتوى الظرف المظروف ، و . . . و .
فتكون بمعنى : « فى » . (انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٦ ص ٤٦٣ وهامشه .

(٤) وقيل : إن اللام فى الآية الكريمة بمعنى : « عند » ، أى عند وقتها - (كما جاء فى « المحتسب »

لابن جنى ، ج ٢ ص ٣٢٣ (٥) سبق الكلام عليها (فى ص ٤٥٨) .

(٦) سبق فى رقم ٣ من هامش ٤٦٣ تعريفها وبيان أقسامها .

(٧) جعلها بعضهم للاستعلاء الحسى فى مثل قوله تعالى : « ويجزون للأذقان . . . » وقول الشاعر : =

والرأى السديد أنها إن دلت في السياق على المجاوزة ، أو : الاستعلاء دلالة واضحة كالتى في الأمثلة الواردة - جاز أن تكون من حروفهما ، وإلا طلبنا لها معنى آخر يظهر فيه الوضوح والإبانة .

٢١- أن تكون لتوكيد النبنى ، وهى الداخلة فى ظاهر الأمر - دون حقيقته - على المضارع المسبوق بكون منى" ؛ وتسمى : « لام الجحود »^(١) ؛ لسبقها بالنبنى دائماً . نحو : ما كان الحق لينهزم ، ولم يكن الباطل لينتصر .

٢٢- أن تكون بمعنى : « مع » كقوله تعالى فى التباى : (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) ، أى : مع أموالكم . (صفحة إيمانى الكاتب المؤلف لأن الكلام

٢٣- أن تكون بمعنى « عند » المفيدة للتوقيت ؛ كقوله تعالى : (هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر . . .) ، أى : عند أول الحشر^(٢) . . .

حركة لام الجر :

تتحرك لام الجر بالكسرة إن دخلت على اسم ظاهر غير المستغاث^(٣) فى نحو : يا لَلْقَادِرِ لِلضَّعِيفِ ؛ وتتحرك بالفتحة إن دخلت على ضمير ، إلا على ياء المتكلم ؛ فتكسر فى نحو : رب اغفر لى ، و . . .

= (فخر صريعاً للدين وللفم) . . . وللاستعلاء المعنوى (وهو المجازى) فى مثل قوله تعالى : (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتم فلها) أى : إن أسأتم فعليها . والأمر متوقف على موضوع معناها فى السياق .

(١) تفصيل الكلام عليها فى باب : « التواصب » من الجزء الرابع .

(٢) جاء فى تفسير : « صفوة البيان ، لمعانى القرآن » ما نصه : (المعنى : عند أول الحشر .

واللام للتوقيت : كالتى فى قوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس ») ٥١ .

أى : لتحويلها وميلها عن وسط السماء إلى ما يليه .

ويقول المفسرون فى قوله تعالى : (إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة . . .) إن لام الجر هنا

للتوقيت . أى : لوقت وقوعها ، كالتوقيت الذى فى قوظم كتبت الرسالة لسبع خلون من رمضان مثلاً . . .

(٣) وغير المنادى المقصود به التمجيد ؛ كالذى سبق فى رقم ١٢ من ص ٤٧٧ ؛ فإن اللام فيه

صالحة للفتح والكسر .

حتى^(١) : حرف جرّ أصلي ، وهو نوعان :

(أ) نوع لا يجرّ إلا الاسم الظاهر الصريح^(٢) . ومعنى : « حتى » في هذا النوع الدلالة على انتهاء الغاية^(٣) ؛ ولهذا تسمى فيه : « حتى الغائية » ، نحو : تمتعت بأيام الراحة حتى آخرها . والأكثر أن يكون الوصول إلى نهاية الغاية تدرجاً وتمهلاً ، أى : دفعات لا دفعة واحدة . والغالب كذلك أن يجرّ الآخر من الأشياء ، أو ما يتصل بالآخر مما يكون قبله مباشرة . نحو : (شربت الكوب كله حتى الصُّبَابَةِ ، وأتممت الصفحة حتى السطر الأخير) .

ونحو : (سهرت الليلة حتى السَّحَرِ ، وتنقلت في الحديقة حتى البابِ الخارجى) .
والغالب أيضاً أن تدخل نهاية الغاية في الحكم^(٤) الذى قبل « حتى » . إلا إذا قامت قرينة تدلّ على عدم الدخول ؛ نحو : قرأت الكتاب كله حتى الفصل الأخير ؛ فنهاية الغاية داخله بقرينة تدلّ على الشمول والعموم ؛ هى كلمة : « كل » ، بخلاف : كدت أفرغ من الكتاب ؛ فقد قرأته حتى الفصل الأخير ؛ لأن كلمة : « كدت » التى معناها : « قاربت » تدلّ على أن بعضه الأخير لم يُقرأ وعلى هذا لا يستحسن الإتيان « بحتى » فى مثل : قرأت الكتاب حتى ثلثه أو نصفه ، وإنما يجيء مكانها « إلى » .

(ب) نوع لا يجرّ إلا المصدر المنسبك من « أن » المضمرة وجوباً وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . وأشهر معانى هذا النوع ثلاثة : الدلالة على انتهاء

(١) سيجىء فى ج ٤ م ١٤٩ ص ٣١٤ تلخيص مفيد لجميع أنواع « حتى » وتفصيل هام عن نوعها الجار .

(٢) المراد بالظاهر ما ليس ضميراً ، وبالصريح ما ليس مصدرأ مؤولاً من « أن المصدرية » والجملة المضارعية بعدها .

(٣) أى : على أن المعنى قبله ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور به - كما سبق - وعلامته .
صحة وقوع : « إلى » الدالة على انتهاء الغاية مكانه .

« وحتى » أحد حروف ثلاثة تدلّ على انتهاء الغاية - وقد سبق الحرفان الآخران : « إلى » فى ص ٤٦٨ و « اللام » فى ص ٤٧٢ - وإذا كانت « حتى » لانتهاء الغاية اقتضت أن ينقضى ما قبلها شيئاً فشيئاً ، لا دفعة واحدة ، ولا سريعاً : فلا بد فى انقضائه من التدرج والتمهل - كما سيجىء - .

(٤) وهذا أحد الأوجه التى تخالف فيها : « إلى » . ومنها أيضاً ؛ أنه يجوز أن نقول : كتبت إلى الأخ رسالة ، ولا يصح : كتبت حتى الأخ رسالة ، لأن « حتى » الغائية تتطلب - كما سبق - أن =

الغاية ، كالتنوع السابق ، أو الدلالة على التعليل^(١) أو الدلالة على الاستثناء^(٢) إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين .

وهذا النوع — كما قلنا — لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أن° » الناصبة للمضارع ، المقدره وجوباً ، ومن صلتها الفعلية المضارعية^(٣) ؛ نحو : أتقن° عملك حتى تشتهر — اجتنب الكسب الخبيث حتى تسلم ثروتك — التاجر الحصيف يحرص على الأمانة حتى يزداد ربحه . . . ، ولا يصح أن تكون في هذه الأمثلة لانتهاء الغاية ؛ لأن انتهاء الغاية يقتضى انقطاع ما قبل : « حتى » وانتهائه بمجرد وقوع ما بعدها وحصوله ، ولا يتحقق هذا في الأمثلة السالفة إلا بفساد المعنى ؛ إذ ليس المراد أن يتقن المرء عمله حتى يشتهر ؛ فإذا اشتهر ترك الإلتقان . . . — ولا أن

= ينقض المعنى قبلها شيئاً فشيئاً ، وعلى عدة دفعات حتى يصل إلى نهاية الغاية ؛ بخلاف « إلى » والكتابة لا تحتاج إلى هذا ، فناسبها « إلى » — كما يجوز أن تقول : انتقلت من البداية إلى الحاضرة ، ولا يحسن أن تقول : « حتى » الحاضرة ؛ لأن الأساليب الصحيحة المأثورة التزمت — أو كادت — بحجى : « إلى » الدالة على النهاية بعد : « من » الدالة على البداية .

ومنها : أن « حتى » قد تجر المصدر المنسبك من : (أن المضمره وجوباً ، والفعل المضارع وفاعله ،) نحو : أسرع حتى أدرك القطار ، أى : أن أدرك ، ولا يصح أسرع إلى أدرك القطار ؛ إذ لا تدخل « إلى » على الفعل مطلقاً إلا مع « أن° » الظاهرة .
فلخص الفروق خمسة :

أ : « إلى » تجر الظاهر والمضمر ، أما : « حتى » فلا تجر إلا الظاهر في أصح الآراء ، ويجب الاقتصاد عليه .

وأن : « نهاية الغاية » لا تدخل مع « إلى » إلا بقرينة ، والأمر بالعكس مع « حتى » فالغاية النهائية معها داخلة ، ولا تخرج إلا بقرينة .

وأن « إلى » تقتضى انقضاء ما قبلها — غالباً — بغير تمهل أو انقطاع . بخلاف « حتى » . ولهذا آثار في التعبير .

وأن « إلى » لا تدخل على المضارع بدون « أن » الظاهرة التي تنصبه ، بخلاف « حتى » فإنها تدخل عليه إذا كان منصوباً بأن المقدره بعدها فتجر المصدر المنسبك .

وأن : « إلى » تجيء للدلالة على النهاية حين توجد : « من » الدالة على البداية ولا يصح بحجى : « حتى » .
(١) الدلالة على أن ما قبلها علة وسبب فيما بعدها . فهي مخالفة للام التعليل وأما لما يكون ما بعده هو العلة

(٢) يحجى بيان هذه الدلالة على الاستثناء — في ص ٤٨٥ —

(٣) للأداة : « حتى » الجارة للمصدر المنسبك من « أن » الناصبة للمضارع وصلتها ، عدة أحكام أخرى مكانها المناسب الذى ستذكر فيه تفصيلاً هو الجزء الرابع ، باب : « إعراب الفعل » حيث الكلام على : « النواصب » . . .

يحتنب الكسب الحبيث حتى تسلم ثروته ، فإذا سلمت لا يحتنبه . . . — ، ولا أن
يحرص على الأمانة حتى يزداد ربحه ، فإذا ازداد تركها ، ليس المقصود شيئاً من هذا
لفساده ؛ فهي في تلك الأمثلة للتعليل .

ومثال الدلالة على انتهاء الغاية : أقرأ الكتاب النافع حتى تنتهي صفحاته —
يمتدّ الليل حتى يطلع الفجر . . .

أما دلالتها على الاستثناء فقليلة (٤) .

زيادة وتفصيل :

(١) قلنا فيما سبق ^(١) : إن «حتى» الجارة نوعان : نوع : يجر الاسم الصريح ، ومعنى هذا النوع الدلالة على الغائية ، أى : على نهاية الغاية ، فيجر الآخر ، أو ما يتصل بالآخر . ونوع يجر المصدر المنسبك من «أن» المضمرة وجوباً وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . ومعنى هذا النوع ، إما نهاية الغاية ^(٢) وإما التعليل ، وإما الاستثناء .

فمن معانى «حتى» : الدلالة على الاستثناء وهذا أقل — استعمالاتها ، ولا يلجأ إليه إلا بعد القطع بعدم صحة واحد من المعنيين السابقين — ولا تجر فيه إلا المصدر المنسبك من «أن» الناصبة المسترة وجوباً ومن صلتها الفعلية المضارعية . وتكون «حتى» ^(٣) فى هذه الحالة بمعنى «إلا» الاستثنائية . والغالب أن يكون الاستثناء منقطعاً ، فتكون «إلا» فيه بمعنى «لكن» أى : يصح أن يحل محلها : «لكن»

(١) فى ص ٤٨٢ .

(٢) يفهم من هذا أن «حتى» لا بد أن تكون لنهاية الغاية إذا كان المجرور بها اسماً صريحاً ، ولا عكس ؛ فلا يلزم من كونها للغاية أن يكون المجرور بها اسماً صريحاً . لا يلزم هذا ؛ لجواز أن يكون مصدرأ مؤولاً من أن المصدرية وصلتها الجملة المضارعية .

(٣) قد تكون : «حتى» مع «أن» المسترة بمعنى : (إلا أن) ؛ فيكون الاستثناء منقطعاً ، مع ملاحظة أن أداة الاستثناء ، هنا مقصورة على : «إلا» وحدها . أما الحرف : «أن» الذى يليها فلا شأن له بالاستثناء ، وإنما جىء به لمجرد التفسير والإيضاح .

وقد يكون الاستثناء — أحياناً — متصلاً كما فى بعض الأمثلة التى عرضت ، وكما فى نحو : لا أجيىب الصديق حتى يدعوفى لمزاملته ؛ أى : لا أجيىبه وقتاً إلا وقت دعوفى . ببقاء النفى الذى قبل «حتى» على حاله بعد تأويلها — كما هو الأغلب — فالاستثناء متصل مفرغ للظرف ، ولا تصاح «حتى» غائية ، لأن عدم الإجابة لا يقع تدريجياً على دفعات ؛ إذ الإجابة لا تمتد ولا تتناول إلى زمن الدعوة ، بل إنما لا تكون قبل الدعوة ، ولا تصلح أن تكون «تعليلية» ؛ لأن عدم الإجابة ليس سبب الدعوة . فلم يبق إلا أن تكون بمعنى الاستثناء ، وهو صالح هنا أن يكون متصلاً ؛ فلا يعدل إلى الانقطاع . وشبهه قوله تعالى : (وما يُعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنه . . .) ، أى : ما يعلمان من أحد وقتاً (أى : فى وقت) إلا وقت أن يقولوا . . . ولهذا المسألة بيان أشمل ، يستوعب جوانبها الهامة المختلفة ، وهو فى ج ٤ م ١٤٩ باب : «النواصب» ص ٣١٤ وما بعدها : حيث الكلام المفصل عن «حتى» وأنواعها ، وكثير من الأمثلة الأخرى .

التي تفيد الابتداء والاستدراك معاً ؛ (فيكون الاستثناء منقطعاً) ؛ نحو :
لا يذهب دم القتيل هدرًا حتى تشأراً^(١) له الحكومة . أى : إلاّ أن تثار له
الحكومة ، بمعنى : لكن تثار له الحكومة ؛ فلا يذهب هدرًا . والغالب في هذا
المثال — وأشباهه — أن يبقى النفي الذي قبل « حتى » على حاله بعد تأويلها بالحرف
« إلا » .

ولا يصح في المثال السالف أن تكون : « حتى » للغاية ؛ لأن « حتى » الغائية
— كما عرفنا — إذا وقع ما بعدها وتحقق معناه توقف المعنى الذي قبلها ، وانقطع .
يترتب على هذا أن الحكومة حين تثار للقتيل ، ينقطع عدم ذهاب دمه هدرًا ؛
وانقطاعه وتوقفه يؤدي — حتمًا — إلى وقوع ضده وحصوله ؛ أى : إلى أن دمه يذهب
هدرًا . وهذا فاسد .

وشيء آخر يمنع أن تكون « حتى » غائية في المثال ؛ هو : أن ما قبلها لا ينقضى
شيئًا فشيئًا .

وكذلك لا تصح أن تكون : « حتى » « تعليلية » ، لأن ما قبلها — هنا —
ليس علة وسببًا فيما بعدها ؛ إذ عدم ذهاب دمه هدرًا بالفعل ليس هو السبب في
انتقام الحكومة له ؛ لأنّ هذا يناقض المراد ، وإنما الانتقام له فعلاً وواقعاً هو
السبب في عدم ذهاب دمه هدرًا ، إذ السبب لا بد أن يسبق المسبب ، ويوجد
قبله ؛ ليجيء بعده ما ينشأ عنه ، ويترتب عليه ، وهو : المسبب ، فأخذ الثأر لا بد
أن يتحقق بطريقة عملية توجد أولاً . ليجد بعدها عدم ذهاب الدم هدرًا ، لا العكس .
وإذا كانت « حتى » في المثال السابق وأشباهه لا تصلح أن تكون غائية ولا
تعليلية فلا مفرّ بعدهما من أن تكون بمعنى : « إلا » الاستثنائية ، في استثناء منقطع ؛
أى : أنها بمعنى : « لكن » التي تفيد الابتداء والاستدراك معاً — كما أسلفنا —
ومن الأمثلة :

١ — كل مولود يولد جاهلاً بالشرّ حتى يتعلّمه من أسرته وبيئته . بمعنى

(١) تثار ؛ أى : تأخذ بشأره ، وتقتصر له من الخافى .

إلا أن يتعلمه . أى : لكن يتعلمه . فلا تصلح أن تكون « غائية » ؛ لأن ما قبلها هنا لا يقع متدرجاً متطاولاً بحيث يمتد إلى ما بعدها . بل يقع دفعة واحدة . ولا تصلح أن تكون « تعليلية » ، لأن ولادة الجاهل بالشر ليست هي العلة المؤثرة في أمر التعلم ، ولا السبب المباشر فيه ؛ إذ العلة لا يتخلف أثرها ؛ فلا بد أن يتحقق بتحققها المعلول ، ويوجد بوجودها : لأن العلة لا يتأخر عنها المعلول ، فلم يبق إلا أن تكون « حتى » ، بمعنى : « إلا » في استثناء منقطع ، أى : بمعنى : « لكن » المشار إليها .

٢ - ناديتك حتى نحصد القمح بعد ساعات ؛ فالنداء ليس فيه تمهل وتدرج يمتدان إلى وقت الحصد ، وليس سبباً مباشراً في الحصد .

٣ - افتح نوافذ الحجرة حتى يشتد البرد ليلاً . . . ويقال فيه ما سبق^(١) . . .

(ب) من الأمثال : « ما سلّم القادمُ العزيزُ حتى^(٢) ودّع » . (وهو مثل "

(١) وفي معاني الحروف الثلاثة : (حتى - اللام - إلى) يقول ابن مالك :

لِلْإِنْتِهَاءِ : « حَتَّى » ، وَ « لَامٌ » ، وَ « إِلَى » وَ « مِنْ » ، وَ « بَاءٌ » يُفْهَمَانِ بَدَلًا
وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ ، وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا ، وَتَعْلِيلٍ ، فُفِي

[وَزَيْدٌ]

(فُفِي ، أَى : نُسَبُ وَعَرَفُ) .

سرد ابن مالك في هذين البيتين وكلمة من أول الثالث - عدة معانٍ لعدد من الحروف ؛ فبين أن : « حتى » و « اللام » و « إلى » تشترك في تأدية معنى واحد ؛ هو : الانتهاء . وأن « من » و « الباء » يشتركان في معنى واحد ؛ هو : البدلية . وأن اللام - بعد ذلك - تفيد معنى الملك وشبهه ، والتعدية ، والتعليل ، وقد تقع زائدة . واكتفى بهذه المعاني القليلة التي سردها لعدد من حروف الجر سرداً مختلطاً مبتوراً ومن أسبابه ضيق الأوزان الشعرية وقيودها التي لا تتسع لما يتسع له النثر . وقد تداركنا الأمر بالشرح والترتيب المناسبين .

(٢) ويلاحظ أن « حتى » في هذا المثال حرف ابتداء : لوقوع الماضي بعدها ؛ فليست حرف جر ؛ إذ الجارة لا بد من دخولها - كما عرفنا - على اسم صريح أو على مصدر منسبك من « أن » وصلتها الحملة المضارعية .

يقال فيمن قصرت مدة زيارته) . أى : ما سلّم في زمن ؛ لكن ودّع فيه ، أو : ما سلّم في زمن إلاّ زمناً ودّع فيه^(١) .

ومن المستحسن التخفيف من استعمال « حتى » التي بمعنى « إلاّ » قدر الاستطاعة ؛ لأن فهم المراد منها ، والتمييز بينها وبين نوعيها الآخرين — لا يخلو من صعوبة ، ولأن كثيراً من النحاة لا يوافق على أنها تكون بمعنى « إلا » ويتأول الوارد منها .

(ح) وضح مما تقدم أن « حتى » الجارة بنوعيها لا تدخل على جملة ، لأن التي تدخل على الجملة (الاسمية أو الفعلية) نوع آخر ، يسمى : « حتى الابتدائية »^(٢) وسيجيء تفصيل الكلام عليها في موضعها المناسب^(٣)

* * *

(١) ففيه نوع شبه بما مر في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥ برغم الاختلاف في نوع : « حتى » .

(٢) وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية (أى : نهاية) لشيء قبلها (كما جاء في الحضري -

ج ٢ باب « العطف » عند الكلام على « حتى ») .

(٣) باب النواصب ، ج ٤ ص ٢٥٢ م ١٤٩ .

الواو ، والتاء : حرفان أصليان للجبر ، ومعناهما القسم^(١) - غير الاستعطافي^(٢) - ولا يصح أن يذكر معهما جملة القسم ، وهما لا يجران إلا الاسم الظاهر . والتاء تفيد مع القسم التعجب^(٣) . ولا تجر من الأسماء الظاهرة إلا ثلاثة : (الله - رب - الرحمن) ومن الشذوذ أن تجر غير هذه الثلاثة .

فن أمثلة واو القسم قول الشاعر :

فلا وأبيك ما في العيش خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

ومن أمثلة تاء القسم قوله تعالى : (وتالله لأكيدنّ أصنامكم . . .)^(٣) .

ويجرى على الحرفين السابقين ما يجرى على كل حروف القسم من جواز الحذف^(٤) مع بقاء المقسم به مجروراً بشرط أن يكون هو لفظ الجلالة (أى : الله) .

* * *

(١) أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٧٧ ؛ إلى أن أحرف القسم المشهورة أربعة : « اللام » وقد سبق الكلام عليها هناك ، وكذلك « الواو والتاء والباء » ، وسيجيء الكلام على الثلاثة هنا ، والصحيح أن « الواو » و « التاء » أصيلان في القسم ، وليسا نائبين فيه عن « الباء » وليست الباء بعدهما مقدرة تجر الاسم ؛ لأن هذا تمقيد لا داعي له . وقد أشرنا أيضاً في تلك الصفحة إلى أن بعض العرب يستعمل الحرف « من » (بكسر الميم أو ضمها) حرف قسم ، ولا يكاد يجر به إلا كلمة : « الله » . نحو : من الله لأصاحبنك . وأندر من هذا استعمال كلمة : « ها » حرف قسم بعد كلمة : « إى » : ، بمعنى : نعم أو بدونها . ولا داعي اليوم لاستعمال هذه اللغات النادرة ، بالرغم من جواز استعمالها .

(٢) إيضاحه في ص ٩٧ و ٩٨ .

(٣ و ٣) جاء في « المعنى » ج ١ حرف التاء المفردة ما نصه : (« التاء حرف جرّ ، معناه : « القسم » ويختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا : ترّبّي وترّبّ الكعبة ، وقال الرحمن . قال الزنجشيري في قوله تعالى : « وتالله لأكيدنّ أصنامكم » . . . الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها - يريدُ أنها تحل محلها - والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التعجب ؛ كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه ، مع عتوّ نمرود وقهره) . ا هـ

وجاء في حاشية الامير التي على هامشه ما نصه : (« قوله : ويختص بالتعجب » أى : أن المقسم عليه بها لا بدّ أن يكون غريباً) ا هـ كلام المعنى .

وجاء في القاموس المحيط (آخر الجزء الرابع ، باب الألف اللينة) ما نصّه تحت عنوان « التاء » : (. . . حرف جر للقسم ، ويختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا : ترّببّي - وترّببّ الكعبة - وتا الرحمن) ا هـ

(٤) لحذف حروف الجبر - ومنها حروف القسم - موضوع مستهل يجرى في ص ٩٢ .

ملاحظة :

حرف « الواو » أنواع متعددة ، لكل نوع استعمال خاص يؤدي إلى معنى معين . ومن أنواعه « واو : رب » حيث ينوب عن « رب » جوازاً بعد حذفها في مواضع محددة يأتي بيانها^(١) - ولا يتحتم أن تكون هذه الواو نائبة عن « رب المحذوفة - كما سنعرف - .

* * *

الباء : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً^(٢) ، ويؤدي عدة معان ، أشهرها خمسة عشر :

١ - الإلصاق حتمية أو مجازاً ؛ نحو : أمسكت باللص ، ومررت بالشرطي .
فمعنى أمسكت به : قبضت على شيء من جسمه ، أو مما يتصل به اتصالاً مباشراً ؛ كالثوب ونحوه . وهو - عند كثير من النحاة - أبلغ من : أمسكت اللص ؛ لأن معناه مع « الباء » ، المنع من الانصراف منعاً تاماً .

ومن الإلصاق الحقيقي قول الشاعر :

سقى الله أرضاً لو ظفرتُ بتربها كححاتُ بها من شدة الشوق أجفاني
ومعنى مررت بالشرطي : ألصقت مروري بمكان يتصل به . . .

٢ - السببية أو التعليل (بأن يكون ما بعدها سبباً وعلّة فيما قبلها) . نحو :
كل امرئ يكافأ بعمله ، ويعاقب بتقصيره . أى : بسبب عمله ، وبسبب
تقصيره^(٣) . . . وقول الشاعر :

إنما ينكر الديانات قومٌ هم - بما^(٤) ينكرونه - أشقياء
وقول الآخر :

جزى الله الشدائد كل خير عرفت بها عدوى من صديق . . .
والمراد : هم أشقياء بسبب ما ينكرونه - وعرفت بسببها^(٥) . . .

٣ - الاستعانة ، (بأن يكون ما بعد الباء هو الآلة لحصول المعنى الذي قبلها)^(٥)

(١) في ص ٥٢٨ .

(٢) وأحسن لغاته أن يتحرك بالكسر في جميع أحواله .

(٣) وقوله تعالى في بعض الأمم البائدة: (فأخذهم الله بذنوبهم . . .) أى : أهلّكهم بسبب ذنوبهم

(٤) الحار والمجرور متقدم لفظاً فقط ولكنه متأخر في إعرابه .

(٥) الفرق بين باء الاستعانة وباء السبب ، أن « يا سببية » داخلة على السبب الذي أدى إلى =

نحو : سافرت بالطيارة - رصدت الكوكب بالمنظار ، وهذا المعنى هو والإلصاق أكثر معانيها استعمالاً .

٤ - الظرفية ؛ نحو قوله تعالى : (ولقد نصبركم الله بيدراً . . .) . أى : فى بدر .

٥ - التعدية ، أو : النقل (وهى التى يستعان بها - غالباً - فى تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به ، كما تُعديه همزة النقل) ، نحو : ذهبت بالمريض إلى الطبيب ، بمعنى : أذهبتُهُ . وقعدتُ بفلان همته عن الطموح ، بمعنى : أقعدتُهُ

٦ - أن تكون بمعنى كلمة : « بَدَل » ^(١) ، بحيث يصح إحلال هذه الكلمة محل « الباء » من غير أن يتغير المعنى) ، مثل : ما يرضينى بعملى عملٌ آخر - أرتضى بالملاكمة رياضة أخرى . أى : ما يرضينى بدل عملى عملٌ آخر ، - أرتضى بدل الملاكمة ^(٢) رياضة أخرى .

= حصول المعنى الذى قبلها ، وتحققه سلباً ، وإيجاباً ؛ نحو : مات الرجل بالمرض ، أى : بسبب المرض ، وأن « باء الاستعانة » داخلة على أداة الفعل وآلته التى هى الواسطة بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالفتح - قطعت اللحم بالسكين - كتبت الرسالة بالقلم .
(١) هل هناك فرق بين : « البديل ، وال عوض » ؟ الجواب فى هامش الصفحة الآتية .

(٢) إذا كانت الباء بمعنى : « بدل » فالأكثر دخولها على المتروك ؛ (أى : على الشيء الذى لم يؤخذ للاستغناء عنه بأخذ غيره ، بدلا منه) كالأمثلة المعروضة ، وكقوله تعالى فى الكفار : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى . فما ربحت تجارتهم ، وما كانوا مهتدين) ويصح دخول « الباء » على المأخوذ لا المتروك ، فقد جاء فى المصباح مادة : « بدل » ما نصه : « (أبدلته بكذا إبدالا ، نحيث الأول ، وجعلت الثانى مكانه) » . اهـ

وفى مختار الصحاح ، مادة : « بدل » ما نصه : « (الأبدال قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم ، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر) » . اهـ
وجاء فى تاج العروس - مادة : « بدل » - ما نصه :

(« قال ثعلب ، يقال : أبدلت الخاتم بالحلقة ، إذا نحييت هذا وجعلت هذه مكانه ، وبدلت الخاتم بالحلقة إذا أذبتة ، وسويته حلقة . وبدلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتماً . قال : وحقيقته أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجوهره بعينها . والإبدال : تنحية الجوهره واستثناف جوهره أخرى . وقال أبو عمرو : فعرضت هذا على المبرد فاستحسنه ، وزاد فيه فقال : وقد جعلتُ العرب أبدلتُ مكان بدلتُ . . . ») . اهـ .

وجاء فى تفسير الألويسى لقوله تعالى : « ولا تبدلوا الخبيث بالطيب » مثل ما سبق من كلام ثعلب ، =

ومنه قول الشاعر :

٧- العوض^(١) (أو : المقابلة) ؛ نحو : اشترت الكتاب بعشرة دراهم
واشتره أخى بأحدَ عَشْر . . .

٨- المصاحبة^(٢) ؛ نحو قوله تعالى : (اهْبِطْ بِسَلَامٍ) ، ونحو : سافر
برعاية الله ، وأرجع بعنايته . أى : مع سلام - مع رعاية الله - مع عنايته .
٩- التبويض ، أو : البعضية ، (بأن يكون الاسم المجرور بالباء بعضاً من
شئ قبلها) . نحو قوله تعالى : (عيناً يشرب بها المقربون) ، أى : منها ،
وقومهم : حفلت المائدة ؛ فتناولت بها شهى الطعام ، ولذيذ الفواكه . أى :
تناولت منها^(٣) . . .

= وزاد شاهداً آخر لدخول الباء على المأخوذ ، هو قول الطفيل لما أسلم :

«وبدل طالعى نحسى بسعد» اهـ

ولا فرق في هذا بين أن يكون ما تعلق به الجار والمجرور هو الفعل : « بدل » وفروعه ، وما تصرف
منه ، أم غيره - بقرينة - كبعض الأمثلة التي عرضناها . ومن الأمثلة الأخرى قول عُروة بن الورد :

فلو أنى شهدت أباً سعاد
غداة غدا بمهجته يفوق
فديت بنفسه نفسى ومالى
ولا آلوك إلا ما أطيق
(يفوق : يجود بها ويلفظها ساعة الاحتضار) ، يريد : فديت بنفسى ومالى نفسه . أى : قدمتها
فداء له ، وبدلاً منه .

(١) المراد بالعوض : دفع شئ من جانب ، في نظير أخذ شئ يقابله من جانب آخر . والفرق
بين العوض والبدل ، أن العوض هو دفع شئ في مقابلة آخر . أما البدل فهو اختيار أحد الشئين وتفضيله
على الآخر من غير مقابلة من الجانبين كأن يكون أمامك شئان لتختار أحدهما ؛ فتقول أخذ هذا بدل
الآخر من غير أن يكون هناك تعويض . وهذا هو الشائع ، وقيل : البدل أعم مطلقاً ؛ فهو الدال على
اختيار شئ وتفضيله على آخر ؛ سواء أكان هناك مقابلة وعوض أم لا . والحكم في هذا للقرينة ؛ فهي
التي تعين المراد وتوجه الذهن إليه .

(٢) سبق توضيحها في رقم ٢ من هاشم ص ٤٦٩ ؟ عند الكلام على : « إلى » . وقد يعبر عنها

أحياناً ، « بالمعية » -

(٣) ومثل قول المتنبي يمدح :

فإن نلت ما أمّلت منك فربما شربت بماءٍ يُعجزُ الطيرَ وردُّه

١١ - المجاوزة^(١) ؛ نحو قوله تعالى : (فاسأل به خبيراً) . أى : عنه . وقوله تعالى فى وصف المؤمنين يوم القيامة : (يسعى نورهم بين أيديهم ؛ وبأيمانهم) ، أى : عن أيمانهم ، وقوله تعالى : (ويومَ تَشْتَقُّ السَّاءَ بالغمام) ، أى : عن الغمام . . .

١٢ - الاستعلاء - فترادف : على - ؛ كقولهم : من الناس من تأمتهُ بدينار فيخون الأمانة ، ومنهم من تأمته بقنطار من الذهب فيصونه ويؤديه كاملاً ، أى : على دينار ، وعلى قنطار .

١٣ - أن تكون بمعنى : « إلى » ، نحو قوله تعالى : (وقد أحسنَ بي إذ أخرجني من السجن . . .) . بمعنى أحسنَ إلى .

١٤ - التوكيد^(٢) ؛ (وهى الزائدة) جوازاً فى مواضع معينة ؛

منها : الفاعل ؛ نحو قوله تعالى : (وكفى بالله شهيداً) والمفعول به نحو قوله تعالى : (ولا تُلْقُوا بأيديكم إلى التهلكة . . .) والمبتدأ نحو : بحسبك البراعة الفنية ، وخبر الناسخ ؛ مثل : ليس المال بمغنٍ عن التعلّم^(٣) والتقدير : كفى الله - ولا تلقوا أيديكم - حسبك البراعة - ليس المال مغنيا . . . - كما يجوز زيادتها فى المبتدأ الواقع بعد « إذا الفجائية » ؛ نحو : نزلت البحر فإذا بالماء بارد^(٤) . وكذلك يجوز زيادتها فى لفظين من ألفاظ التوكيد المعنوى ، هما : « نفس ، وعين » ؛ مثل : خرج الوالى نفسه ، أو بنفسه - يتفقد أحوال الناس - كلمت الوالى نفسه ، أو بنفسه وهو يراقب عماله - سلّمت على الوالى

(١) سبق إيضاح معناها وأقسامها فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٣ .

(٢) سبق معنى التوكيد المستفاد من الحرف الزائد ، فى أول هذا الباب ص ٤٥٠ ، وكذلك فى الجزء الأول (م ٥ ص ٦٥) . أما مواضع زيادة الباء . فتوضحها الأمثلة الآتية هنا ، وفى ص ٤٩٥ حيث بيان الحكم على زيادتها من ناحية القياس والسماع

(٣) ومثل قوله تعالى : (« أليس الله بأحكم الحاكمين ») وفى قول الشاعر :

ليس التدين بالكلام ، وإنما صدق الفعّال أمارة المتدين
ومثل آخر البيت الآتى :

أفسدتَ بالمنِّ ما أسديتَ من حسنٍ ليس الكريم - إذا أعطى - بمنانٍ

(٤) سبقت الإشارة لهذا فى ص ٢٨١ .

نفسه ، أو بنفسه وهو مقبل - ومن الممكن وضع كلمة : « عين » مكان كلمة : « نفس » في الأمثلة السالفة ونظائرها ، حيث تعرب « الباء » زائدة ، وما بعدها مجرور اللفظ في محل رفع أو نصب ، أوجر - على حسب حاجة الجملة في تلك الاستعمالات الصحيحة الفصيحة^(١) .

وتزاد وجوباً في الاسم بعد صيغة : « أفعل » المستعملة في التعجب القياسي ؛ نحو : أعظم بالمحسن^(٢) - بشرط ألا يكون الاسم مصدراً مؤولاً من « أن » أو « أن » والصلة^(٣) - فإن كان المصدر مؤولاً من إحداهما ومعها صلتها جاز حذف « الباء » وذكرها ، إلا في الرأي الذي يوجب هنا ذكرها قبل « أن » المشددة ومعمولها ، وهو رأى يُفرق بينهما في هذه الصورة وحدها من غير داع - كما أشرنا^(٣) .

وكذلك تزداد وجوباً في مثل : « جاء القوم بأجمعهم » - بفتح الميم أو ضمها - فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكّد ، وأن تسبقها « الباء » الزائدة الجارة . وهي زائدة لازمة لا تفارقها . وتعرب كلمة : « أجمع » توكيداً مجرور اللفظ وله محل إعرابي على حسب الجملة .

* * *

اتصال ما « الزائدة بالباء » :

يصح زيادة الحرف : « ما » بعد « باء » الجر ؛ فلا يؤثر هذا الحرف الزائد في معناها ، ولا في عملها ؛ بل يبقى لها كل اختصاصها الذي كان قبل اتصالها بالحرف الزائد ؛ نحو قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ) ، أى : من الله ، وبسببها^(٤)

(١) كاسيجىء في ص ٤٩٦ - أما البيان ففي الجزء الثالث ، باب : التوكيد ، ١١٦ م

ص ٤٩٠ و ٥٠٤

(٢ ، ٢) لهذا إشارة في ص ٥٣٢ ؛ وانظر - للأهمية - رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ و ج ٣

ص ٢٧٩ م ١٠٨ باب : « التعجب » . (٣) في رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ .

(٤) ويشير إلى هذا ابن مالك - آخر الباب - في هامش ص ٥١٥ حيث يقول :

وَبَعْدَ مَنْ ، وَ « عَن » ، وَ « بَاءٌ » زَيْدٌ « مَا » فَلَمْ يَعْنِ عَنِّ عَمَلٌ قَدْ عَلِمَا
أى : زيدت « ما » بعد كل واحد من هذه الثلاثة فلم تعقه (لم تمنعه) عن العمل الذى عرفناه له .

زيادة وتفصيل :

تعددت هنا الأمثلة للباء الزائدة كى تدل على أنها تزداد في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ ، وخبره ، وخبر الناسخ . وقد تزداد في غير ذلك قليلا .

بقى أن نسأل : أزيادتها قياسية أم سماعية^(١) ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إن الزائدة في الفاعل تكون واجبة في فاعل فعل التعجب الذى صيغته القياسية : « أفعل » ، مثل : أصلح بنفسك ، وأحسن بعملك ؛ بمعنى : ما أصلح نفسك !! وما أحسن عملك !!

وتكون جائزة ، في فاعل : « كَفَيْ » . مثل : كفى بالله شهيداً .

أما الزائدة في المفعول به فغير مقيسة . ولو كان مفعولاً به للفعل : « كفى » نحو : كفى بالمرء عيباً أن يكون نماساً .

وقول الشاعر :

كفى بالمرء عيباً أن تسراه له وجه وليس له لسان

ويستثنى من هذا زيادتها في مفعول الأفعال الآتية : (عرف - علم بمعنى : عرف - جهد - سمع - أحسن) . فإن هذه الزيادة جائزة .

والزائدة في المبتدأ والخبر غير قياسية ؛ إلا في مثل الأنواع المسموعة^(٢) كثيراً منها

(١) راجع فيما يأتي : المعنى ، حرف الباء ، وحاشية الصبان - ج ٢ - باب : « حروف الجر » عند الكلام على : « الباء الجارة » .

(٢) ما المراد هنا من المسموع ؟ أهو عام بعد كلمة : « كيف » يشمل إدخال الباء على المبتدأ الاسم الظاهر ، وعلى الضمير مطلقاً ؛ (لتكلم أو لمخاطب ، أو لغائب ، من غير تقييد بنوع الضمير المسموع ولا بلفظه) ، وكذلك إدخالها على المبتدأ الذى يلي « إذا » الفجائية بغير تقييد ؟ - أم أن المراد هو الاختصار على نص الضمير المسموع لفظاً ونوعاً بعد « كيف » وعلى الاسم الظاهر ، وكذلك على نص المبتدأ المسموع لفظاً ونوعاً بعد « إذا » الفجائية ؟

الأحسن الأخذ بالرأى الأول الذى يفيد العموم في هذين الموضوعين ؛ فيبيح زيادة الباء في صدر المبتدأ التالى : « كيف » و « إذا » الفجائية مطلقاً من غير تقييد باسم ظاهر ، ولا ضمير ، ولا نوع من =

— كالتى بعد : « كيف » و « إذا » وقبل كلمة : « حسب » — كقول الشاعر :
 وقفنا ، فقلنا إيه عن أمّ سالمٍ وكيف بتكليم الديار البلاقع ؟
 ونحو : كيف (١) بك إذا اشتد الأمر — أصغيت فإذا بالطيور (٢) مفردة —
 بحسبك علم نافع ،

أما زيادتها فى خير : (« ليس » ، وخبر : « ما » النافية ، وخبر : « كان »
 المنفية) ، فقياسية فى الثلاثة — بالشروط الهامة ، والتفصيلات المعروضة فى مكانها
 الأنسب (٣) —

وزيادتها جائزة (٤) — فى كلمتى : النفس ، والعين ، عند استعمال
 لفظهما فى (٥) التوكيد ؛ مثل : اخترقت الطائرات السحاب نفسه أو بنفسه ، واجتازت
 الغلاف الهوائى عينه أو بعينه . قطعت السيارات نفسها أو بنفسها ، الصحراء .
 وقول على — رضى الله عنه — : « من نظر فى عيوب الناس فأنكرها ، ثم رضىها
 لنفسه ؛ فذاك الأحمق بعينه » .

= أحدهما . وهذا رأى هو الأقوى الذى تؤيده الشواهد الكثيرة الفصيحة . أما زيادتها قبل « حسب » فقصور
 على لفظها ذاته .

(١) وكذلك قول النابغة — كما نقله الأساس ، ج ١ ص ١٣٧ مادة : « جنح » — ونصه :

يقولون حصن ثم تأبى نفوسهم فكيف بحصن والجبال جنوح
 وأصل الجملة فى : « كيف بك » — كما سبقت الإشارة لهذا ج١ — هامش رقم ٢ من ص ٣٠٥ م ٣٣ .
 هو : — كيف أنت ؟ فلما زيدت الباء الجارة وجب تغيير الضمير : « أنت » ؛ لأنه ضمير
 للمخاطب مقصور على الرفع ؛ فأتينا بضمير يؤدى معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر وهو « كاف
 الخطاب » فالكاف مجرورة لفظاً فى محل رفع مبتدأ . ومثلها : « الباء » فى نحو : خرجت فإذا بالشمس
 طالعة . وكذلك فى بيت النابغة — زائدة فى المبتدأ المجرور لفظاً المرفوع محلاً ، (كما سيأتى فى رقم ٢) .
 (٢) مثال للمبتدأ الواقع بعد « إذا » الفجائية وقد دخلته الباء الزائدة . ومثله ما سبق فى رقم ١
 (٣) ج ١ م ٤٧ ص ٥٨٩ موضوع : « نفي الأخبار فى باب : « كان » مع زيادة باء الجر . »
 (٤) كما سبق فى ص ٤٩٣

(٥) إيضاح هذا فى باب التوكيد ج ٣ ص ٤٩ م ١١٦ .

١٥ - الدلالة على القسم ؛ وهذا من أكثر استعمالاتها ، وهي الأصلية فيه دون حروفه السابقة (اللام ، الواو ، التاء ، مِين . . .) وتشاركها في جواز حذفها مع بقاء الاسم المحرور بها على حاله ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلالة (الله) ولكنها تخالف تلك الحروف في ثلاثة أمور تنفرد بها ، ولا يوجد واحد منها في حرف آخر من حروف القسم ، غير الباء ؛ هي :

١ - جواز إثبات فعل القسم وفاعله مع الباء أو حذفهما ؛ نحو : أقسم بالله لأعاونن الضعيف ، أو بالله لأعاونن الضعيف . أما مع غير الباء فيجب حذف فعل القسم وفاعله .

ب - وجواز أن يكون المقسم بالباء اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بارزاً ؛ نحو : بربّ الكون لأعملنّ على نشر السلام - بك لأنزلن عند رغبتك الكريمة . أما غير الباء فلا يجز إلا الظاهر .

ج - وجواز أن يكون القسم بالباء « استعطافياً »^(١) (وهو الذى يكون جوابه إنشائياً) ؛ نحو : بالله ، هل ترحم الطائر الضعيف ، والحيوان الأعجم ؟ بربك ، أموافق أنت على تأييد الضعفاء ؟ وقول الشاعر^(٢) :

بعيشك هل أبصرت أحسن منظراً - على ما رأيت عينك من هرّمى مصر؟

أما القسم بغير الباء فمقصود - فى رأى الغالب - على القسم غير الاستعطافى .

* * *

(١) سيجىء فى : « الزيادة والتفصيل » أن القسم نوعان : « استعطافى » ، و « غير استعطافى » ، أو خبرى . وإيضاح كل . وما يطلبه . . . مع بسط الكلام على جواب القسم . وهذا البحث مناسبة أخرى هامة فى ج ٤ م ١٥٨ ص ٤٧٢ ، ورن المفيد الاطلاع عليه ، توفية للموضوع .

(٢) سيماد هذا البيت فى ص ٥١٠ لمناسبة أخرى .

زيادة وتفصيل :

(١) كل حرف من أحرف القسم الأربعة^(١) هو ومجروره يتعلقان معاً بالعامل : « أحلف » ، أو : « أقسم » ، أو : نحوهما من كل فعل يستعمل في القسم ، ومن فعل القسم وفاعله تتكون الجملة الفعلية الإنشائية : التي هي : « جملة القسم » . ولا بد أن تكون فعلية ؛ سواء أذكر الفعل أم حذف . لكن ليس من اللازم أن يكون الفعل « صريحاً » في دلالة على القسم كالأفعال السابقة ؛ فهناك ألفاظ أخرى يسمونها : « ألفاظ القسم غير الصريح » وهو الذي لا يُعرف منه بمجرد سماعه أن الناظر به حالف ؛ بل لا بد معه من قرينة ؛ ومن أمثلته الأفعال : شَهِدَ - عَلِمَ^(٢) - آلَى . . . ؛ نحو : أشهد لقد رأيت الغلبة للحقّ آخر الأمر - علمت لقد فاز بالسبق من أحسن الوسيلة إليه - والقرينة هنا : « اللام ، وقد » الداخلة على الجواب - غير أن الجملة القسمية التي من هذا النوع خبرية لفظاً .

ولا بد لجملة القسم من جملة بعدها تسمى : « جواب القسم^(٣) » . بيان ذلك : أن الغرض من « جملة القسم » إما تأكيد المراد من جملة تجيء بعدها ، وإزالة الشك عن معناها ؛ بشرط أن تكون هذه الجملة الثانية خبرية^(٤) ، وغير تعجبية^(٥) ، نحو : أقسم بالله (لا أنقاد لرأى يُجافي العدالة) . فهذه الجملة الثانية هي « جواب القسم » ولا محل لها من الإعراب في الأغلب^(٦) . ويسمى القسم في هذه الحالة :

(١) سبق في ص ٤٧٧ وفي رقم ١ من هامش ص ٤٨٩ - الإشارة إلى حرف خامس هو : « من » ومن المستحسن اليوم عدم استعماله لغرابته . وأغرب منه وأندر استعمال : « ها » حرف قسم ، بعد كلمة : « إى » - في الغالب - التي معناها : نعم

(٢) انظر ما يتصل بهذا الفعل في رقم ٨٧٧ من هامش ص ٥

(٣) هل يكون جواب القسم غير جملة ؟ الإجابة في « ح » من ص ٥٥٥ .

(٤) فلا تصلح الجملة الشرطية ، ولا أنواع الإنشائية ، ومنها القسمية - كما سيجيء في : « و »

من ص ٥٥٣ .

(٥) يرى كثير من النحاة أن جملة التعجب خبرية ، ولكنهم يوافقون غيرهم في أنها لا تصلح جواباً للقسم .

(٦) الأغلب أن الجملة الواقعة جواباً للقسم لا محل لها ، وقد يكون لها محل - (كما سبق بيانه في

رقم ١ من هامش ص ٣١ وكما يأتي في رقم ٢ من ص ٥٥٤) .

« قسماً خبرياً » أو : « غير استعطافي » . وإما تحريك النفس ، وإثارة شعورها
 بجملة إنشائية تجيء بعد جملة القسم . والفصيح أن تكون الأداة هي الباء ؛ نحو :
 ربك ، هل رحمت الشكلى ؟ . بحياتك ، أعطفْت على البائس ؟ . وقول الشاعر :
 بعينك ياسلمى ارحمى ذا صبايةٍ أبى غير ما يرضيك فى السرّ والجهر

فالجملة الثانية هى جواب القسم ، ولا محل لها من الإعراب هنا ، ويسمى
 القسم فى هذه الحالة : « استعطافياً » ، أو : « غير إنشائى » . ولا بد أن يكون
 جوابه جملة إنشائية ، (كما أوضحنا)^(١) وهى لا تحتاج لزيادة شىء عليها .
 بخلاف : القسم « غير الاستعطافى » ، فإن جوابه يتطلب إدخال بعض الزيادة
 على جملته ، بالتفصيل الآتى (٢) :

١- إن كان الجواب جملة فعلية . . . فعلها ماض ، متصرف ، مثبت -
 فالكثير الفصيح اقترانها « باللام » و« قد » ، معاً ، نحو : (والله لقد أفاد الاعتدال
 فى ممارسة الأمور) . ويجوز - بقلة - الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما ،
 مع ما فى الأمرين من ترك الكثير الفصيح . وتسمى هذه اللام المفتوحة : « لام
 جواب القسم » ، أو : الداخلة على جوابه .

وإن كان الماضى غير متصرف فالكثير الفصيح اقترانه باللام فقط ؛ نحو :
 (والله لئنعم المرء يتعد عن الشبهات) . إلا الفعل « ليس » فلا يقترن بشىء ؛ مثل :
 (والله ليست قيمة المرء بالأقوال ، ولكن بالأفعال) .

وإن كان الماضى غير مثبت لم يزد عليه شىء إلا حرف من حروف النى
 الثلاثة التى يكثر دخولها على الجواب المنفى ؛ وهى : ما - لا - إن - ؛ نحو :
 (والله ما مدحت أئيماً) - (بالله لا رفصت عتاب الصديق ، ولا غضبت منه) . (تالله
 إن امتنعت عن مزاملتك فيما يرفع الشأن ، أى : بالله ما امتنعت) . وغير هذا شاذ .

٢- إن كان الجواب جملة مضارعية مثبتة فالأغلب الأقوى اقتران مضارعها

(١) مما سبق نفهم قول النحاة : القسم جملة إنشائية جاءت لتأكيد جملة خبرية بعدها . وهذا
 هو القسم غير الاستعطافى . فإن كانت الثانية إنشائية أيضاً فالقسم استعطافى .

(٢) سيذكر هذا البيان فى ج ٤ م ١٥٨ ص ٣٦٢ عند اجتماع الشرط والقسم ، ومن المفيد الرجوع
 إليه أيضاً .

باللام ونون التوكيد معاً^(١)؛ نحو ؛ والله لأحبس يدي ولساني عن الأذى . ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما .

فإن كانت الجملة مضارعية منفية . . . لم يزد عليها شيء إلا أحد حروف النفي الثلاثة^(٢) التي يكثر دخولها على الجواب المنفي^(٣) (وقد سبقت لها الإشارة) مثل : والله ما أحبس يدي ولساني عن محاربة المنكر - والله إن أحبس يدي ولساني . . . - والله لا أحبس يدي ولساني . ومن هذا قول الشاعر :

رُقِيَّ^(٤) ، بَعَمْرُكُم لَا تَهْجُرِينَا
وَمَنْيْنَا الْمُنَى ، ثُمَّ امْطَلِينَا

٣ - إن كان الجواب جملة اسمية مثبتة فالأحسن اقترانه بمحرفين معاً ، هما : « إن » ولام الابتداء في خبرها^(٥) ، نحو : والله إن الغدر لأقبح الطباع .

(١) راجع ماله صلة بهذا في ص ٣١ و ٣٢ وهماشهما .

(٢) ويزاد عليها هنا: « لن » في رأي مقبول من آراء تعارضه - رله إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٥٠١ ومن أمثله قول أبي طالب يعلن حمايته للرسول عليه السلام من أعدائه المشركين القرشيين :

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَهْمِهِمْ
حَتَّى أَوْسَدَ فِي التَّرَابِ دَفِينَا

(٣) قد يكون وجود حرف النفي قبل هذه الجملة المضارعية مقدراً غير ظاهر اللفظ : (بأن يكون ملحوظاً غير ملفوظ) ومن أمثله قوله تعالى : (تالله تفتأ تذكر يوسف ...) وقول لبيد الأخيلية في رثاء توبة :

فَأَقْسَمْتُ أَبْكِي بَعْدَ تَوْبَةٍ هَالِكًا
أَي : لَا أَبْكِي وَلَا أَحْفَلُ . ومثل قول الآخر :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدَا
وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

أى : لا أبرح . جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي ص ٥٠ . ما معناه : أن العرب تحذف النفي من جواب القسم في مثل الصور السالفة لأمن اللبس فيها ، حيث لا يلتبس الجواب المنفي بالمثبت لوضوح المعنى ، ولأن الجواب لو كان مثبتاً لوجب تأكيده باللام والنون معاً . أو بأحدهما ، طبقاً للقاعدة السالفة . فعدم اقترانه دليل على أنه منفي بأداة مقدرة . (٤) منادى . والأصل : يارقى . يريد : يارقة

(٥) اللام الداخلة على جواب القسم لا تدخل على « إن » المشددة ولا على شيء من أحوالها ، إلا : « كأن » . نحو : والله لكأن صدقة البخيل اقتطاع من جسده . أما اللام الداخلة على خبر « إن » فهي لام ابتداء سواء أكانت « إن » مسبوقه بقسم هي في صدر جوابه ، أم غير مسبوقه به .

(وقد تقدم في الجزء الأول في ش ٥٣٥٩٧ تفصيل الكلام على لام الابتداء ، وقائدها ، ومواضعها ...) .

ويجوز الاختصار على أحدهما ؛ نحو : والله إن عنوانَ المرءِ عمله ، أو : والله لعنوان المرءِ عمله . ولا يستحسن التجرد من أحدهما إلا إذا طال القسم ، بأن ذُكر معه تابع له ، أو : شيء آخر يتصل به ؛ نحو : بالله الذي لا إله سواه ، الرجوع إلى الحق خير من التماهى في الباطل . وقول الشاعر :

وربّ السموات العلاء وبروجها والأرض وما فيها - المقدرُ كائنُ

ولا يصح اقتران الجملة الاسمية الجوابية بالحرف : « إنَّ » إذا كانت هذه الجملة مصدرية بحرف ناسخ من أخوات « إن » : كقولهم في وجه جميل : والله لكأن جماله يقتاد العيون قسراً إليه ؛ فما تستطيع عنه تحولا .

فإن كان الجواب جملة اسمية منفية لم يزد عليه إلا أداة النفي في أوله وهي إحدى الحروف الثلاثة السالفة (ما - لا - إن) ، نحو : والله ما هذه الدنيا بدار قرار^(١) - بالله لا المال ولا الجاه بنافع إلا بسياج من الفضيلة . . . - والله إن هذه الدنيا بدار قرار . . .

مما سبق يتبين أن الجواب المنفي ، في جميع أحواله لا يتطلب زيادة شيء إلا أداة النفي قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث^(٢) ، سواء أكان الجواب جملة فعلية ماضوية ، أم مضارعية ، أم جملة اسمية .

« ملاحظة » :

قد يكون الكلام مشتملاً على جملة قسمية ، ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منفي ، وجواب القسم جملة فعلية ماضوية لفظاً ، مستقبلية معنى ، مصدرية « بإلا » أو : « لَاحِماً » التي بمعناها ، نحو : سألتك بالله إلا نصرت المظلوم - بالله ربك لما قلت الحق . . . وأمثال هذا مما يُعدّ نوعاً خاصاً من « الاستثناء المفرغ . . . » (وقد سبق بيان هذا النوع ، وتفصيل الكلام - بإسهاب - على معناه ، وحكمه ، وطريقة إعرابه)^(٣) .

(١) وقول الشاعر :

فلا والله ما في العيش خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

(٢) ويزاد عليها : « لن » في الجملة المضارعية في رأى أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٥٠٠ .

(٣) له إشارة في أول هامش ص ٣٢٤ وبيان في : « ١ » من الزيادة والتفصيل ، ص ٣٢٦ .

(ب) قد يقع القسم بين أداتى نفي . بقصد تأكيد النفي فى المحلوف عليه ؛
كقول الشاعر :

أخلاقى ، لا تنسوا موثيقَ بيننا - فإني لا - والله - ما زلت ذاكرا
(ح) قد تتكرر أداة القسم - ومعها مجرورها - ، مبالغة فى التأكيد . غير
أن المستحسن ألا يتكرر حرف من حروف القسم إلا بعد استيفاء الأول جملة جوابه .
نحو : بالله لأطيعن والوالدين ، بالله لأطيعنهما ، والله لأطيعنهما (١) . . .

(د) تحذف جملة القسم وجوباً إن كان حرف القسم « الواو » ، أو : « التاء » ،
أو : « اللام » (٢) . وجوازاً إن كان حرف القسم الباء - كما سبق عند الكلام على
الحروف الأربعة (٣) - ومن أوضح الدلائل المرشدة إلى جملة قسمية محذوفة ، (ومعها
أداة القسم) وجود واحد من الألفاظ الآتية بعدها ؛ وهى : (لقد - لئن (٤) - المضارع
المبدوء باللام المفتوحة المحتوم بنون التوكيد) . فإن وجد أحد هذه الألفاظ الثلاثة بغير أن
يسبقه جملة قسم فهى - مع القسم وأداته - مقدرة قبله ، ومن الأمثلة قوله تعالى :
(وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ...) ، أى : أقسم بالله لقد صدقكم الله وعده (٥) .
ومثله قوله تعالى : (لئن أخرجن جوا لا يسخرن جون معهن) وقوله تعالى : (لأعدنَّه
عذاباً شديداً . . .) وهذه اللام المفتوحة فى المواضع السالفة هى الداخلة على
الجواب بعد حذف جملة القسم ، وأداته ولا يصح فيها ، وفى أمثالها أن تكون لام
ابتداء أو غيره ؛ لأن أنواع اللام الأخرى لها مواضع محدودة معينة ، ليس منها هذه .

(هـ) يجوز أن تحذف أداة القسم وحدها مع بقاء الاسم المجرور بها على
حاله ، بشرط أن يكون الاسم لفظ الجلالة : (الله) طبقاً للرأى الأرجح (٦) ؛ مثل الله

(١) يصح ذكر الجملة الواقعة بعد القسم المقصود به التوكيد اللفظى . على اعتبارها توكيداً أيضاً
للجملة الجوابية الأولى ، ويصح حذفها لعدم الحاجة إلى استخدامها توكيداً لفظياً ؛ فهى مختلفة عن الجمل
الجوابية الأخرى التى يجب حذفها . - وستأتى -

(٢) وكذا : « من » عند من يعتبرونها أداة قسم ، كما فى ص ٤٦٥ .

(٣) فى ص ٤٦٥ و ٤٧٧ و ٤٨٩ (٤) انظر « و » الآتية .

(٥) ومن هذا قول الشاعر :

إذا غرورقت عيناى قال صحابتي لقد أولعت عيناى بالهملان

(٦) وهو رأى سيبويه ومن وافقه . (وسيأتى فى رقم ٣ من ص ٥٣٣ وهامشه) .

لأساعدنّ الضعيف ، أى : والله . ويجوز حذف أداة القسم والمقسم به معاً
لوضوحهما بكثرة الاستعمال ؛ نحو أقسمُ إن الحرية لغالية - أشهدُ إن الوطن
لعزيز . أى : أقسم بالله - أشهد بالله - ومنه قول الشاعر :

فأقسمُ ما تركي عتابك عن قلبي ولكن لعلمي أنه غير نافع

(و) ما نوع « اللام » في مثل : والله لئن أخلصت لي لأخلصنّ لك ؟
وهي « اللام » التي قبلها قسم ، وبعدها أداة شرط ؛ كالمثال السابق وأشباهه ،
والتي سبقت في : « د » ؟ .

يسمى بعض النحاة « لام الشرط » ، ويسمونها آخرون : « اللام الموطئة »
للقسم ؛ أى : الممهدة له ، لأنها التي تهيبُ الذهن لمعرفة . وتدل على أن الجملة
المتأخرة المصدرة بلام أخرى ، هي جواب للقسم وليست جواباً للشرط . فاللام
الأولى « الموطئة » هي التي أعلمت بذلك ، وبينت أن اللام الثانية هي « اللام »
الداخلة على جواب القسم ، وأن الجملة بعد هذه اللام الثانية هي جملة جواب
القسم . ولا يصح أن تكون « اللام » الأولى وما دخلت عليه جواباً للقسم ؛ لأن
القسم - كما أسلفنا^(١) - لا يكون جوابه جملة شرطية ، ولا جملة قسمية . ويجب
التنبه إلى الفرق بين « لام القسم » ، و « لام الابتداء » ، وقد أوضحناه في مكانه
المناسب من الجزء الأول عند الكلام على : « لام الابتداء »^(٢) .

وحين يجتمع أداتا قسم وشرط فالجواب يكون - في الأغلب - للمتقدم
منهما^(٣) . أما المتأخر فيحذف جوابه ؛ لوجود الجواب السابق الذي يدل عليه .
وبسبب أن الجواب - في الأغلب - للمتقدم لم تحذف النونان في المضارع من
قوله تعالى : (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم) .
وهو السبب - أيضاً - في عدم مجيء الفاء قبل « إن » في قول الشاعر :
لئن كنت محتاجاً إلى الحليم إنني إلى الجهل^(٤) في بعض الأحيان أحوج

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٤٩٨ . (٢) ص ٥٩٨ وهامشها م ٥٣ .

(٣) هذا هو الأغلب . والتفصيل المناسب لهذه المسألة مدون في البحث الخاص بها ؛ وهو : بحث

اجتماع الشرط والقسم - ج ٤ باب الجوازم - ص ٣٦٢ م ١٥٨ .

(٤) الغضب والانتقام . وسيعاد البيت في الجزء الرابع في الموضوع السالف من الجوازم .

(ز) تحذف جملة جواب القسم وجوباً في إحدى حالات ثلاث :

١- أن يتأخر القسم ويتقدم عليه جملة تُغنى عن جوابه - لدالتها عليه - نحو: (تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله) . ويلاحظ أن جملة الجواب نفسها لا يصح تقديمها على القسم .

٢- أو أن يحيط بالقسم جملة تغنى عن الجواب كذلك ؛ نحو : (سعادة الأمة - والله - رهن بعمل أبنائها) . فجواب القسم في هذه الحالة - كالتى قبلها - جملة محذوفة لا يصح ذكرها ؛ لوجود ما يغنى عنها ؛ فلا داعى للتكرار فيها بقولنا : « تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله تسعد الأمة وتشقى بأبنائها » وقولنا : « سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها ، والله سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها » .

أما في مثل : (الغضب والله إنه وخيم) - أو : (الغضب والله إنه لسيخيم) - حيث يكون المتأخر عن القسم جملة فيصح في هذه الجملة - المتأخرة أن تكون جواباً للقسم ، وجملة القسم جوابه في محل رفع خبر السابق ^(١) (وهذا من المواضع التى يكون فيها لجملة القسم مع جملة جوابه محل من الإعراب) ^(٢) كما يصح أن تكون الجملة المتأخرة خبراً للمتقدم في محل رفع وجواب القسم محذوف لوجود ما يغنى عنه ويبدل عليه .

٣- أو أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط والحكم في هذه الحالة هو الأغلب كما سبق في : « و » .

وتحذف جملة الجواب جوازاً في غير الحالات السالفة ، لدليل أيضاً ؛ نحو قوله تعالى : (ق ، والقرآن المجيد) ، فجواب القسم محذوف تقديره : « إنك لمنذِرٌ » ، أو : نحو : هذا ، بدليل قوله تعالى بعد ذلك : (بل عجبوا أن جاءهم مننذرٌ منهم) . ومثله قوله تعالى : (ص ، والقرآن ذى الذكـر) .

(١) يراجع الجزء الثانى من « المغنى » فى موضوع حذف جواب القسم ، وفى موضوع الحمل التى لا محل لها من الإعراب . والملاحظ : أن جملة القسم مع جملة جوابه قد يكون لهما - أحياناً - معاً موضع من الإعراب ؛ لأنهما متساكتان بمنزلة جملة واحدة ولا محل لإحداها بدون الأخرى - فى الرأى المشهور . وقد سبق لمناسبة أخرى بيان هام يختص بهذا الحكم (فى رقم ١ من هامش ص ٣١) .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١ هامش ص ٣١ - كما قلنا - وفى رقم ٦ من هامش ص ٤٩٨ .

فجملة الجواب محذوفة، تقديرها كالسابقة: «إِنَّكَ لَمُنذِرٌ»؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك: (وَعَسَّيُوتُ أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ ...) ، أو: نحو هذا مما يكون فيه دلالة على المحذوف .

ومن الأمثلة أن يقال: أتقسم على أنك أديت الشهادة الصادقة؟ فتقول: أقسم والله .

ومن مواضع الحذف الجائز للدليل أن يكون القسم مسبقاً بحرف جواب عن سؤال سابق؛ كقوله تعالى: (أليس هذا بالحق؟ قالوا بلى وربنا) . فالأصل: بلى وربنا؛ إن هذا هو الحق، ومثله أن يسألك سائل: أتعاهد على تأييد الملهوف؟ فتقول: إى، والله، أو: نعم، والله، أو: أجل، والله... أو غير هذا من أحرف الجواب التي تسبق القسم مباشرة .

(ح) جواب القسم لا يكون إلا جملة؛ فلا يكون مفرداً، ولا شبه جملة، غير أن النحاة عرضوا حالة وقع فيها الجار والمجرور ساداً مسدّ جواب القسم، ومغنياً عنه - وليس جواباً أصيلاً -، وهى التي سبقت (!) عند الكلام على جواز فتح همزة «إن» وكسرها؛ حيث قالوا يجوز فتح همزة «إن» وكسرها إذا وقعت في صدر جواب القسم، وفعل القسم مذكور قبلها، وليس في خبرها اللام؛ نحو: أقسم بالله أن الإحسان نافع، فقد جوزوا عند فتح همزة أن يكون التقدير: أقسم بالله نفع الإحسان، أى: أقسم بالله على نفع الإحسان؛ فيصح في المصدر المؤول الجر بحرف الجر المحذوف مع بقاء جرّه^(٢)، والجار مع مجروره يسدّ مسدّ الجواب مباشرة. أو: أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض^(٣)؛ فهو مفعول به تأويلاً. وهذا المفعول به سادّ مسدّ الجواب^(٤).

وهناك إعرابات أخرى لا تتصل بموضوعنا الحالى .

(ط) من الألفاظ التي قد تستعمل - أحياناً - في القسم - : «جيسر» ،

كقول الشاعر :

(١) في ج ١ م ٥٢ ص ٥٩٢ من الطبعة الثالثة .

(٢) فن المواضع التي يحذف فيها الجار ويبقى الجر أن يكون الجار داخلاً على أن ومعمولها

(انظر ص ٥٣٢ م ٨٩١) .

(٣) سبق إيضاح معنى «النصب» على نزع الخافض في ج ١ م ٥٢ ص ٥٩٢ .

(٤) راجع الأشموني والصبان في الموضوع السالف من باب «إن وأخواتها» عند بيت ابن مالك :

«بعد إذا فجاءة أو قسم...»

قالوا قُهرت. فقلت: جَيَّرَ؛ لِيُعْلَمَنَّ عَمَّا قَلِيلَ أَيْنَا المَقْهُورُ
والأحسن في إعرابها: أن تكون حرف قسم مبنياً على الكسر لا محل له من
الإعراب^(١).

ومنها: « لا جَرَمَ » في مثل: لا جَرَمَ إن الله يُمهل الظالم، حتى إذا أخذه
لم يتركه بعد ذلك. وقد سبق أن قلنا^(٢): إذا كسرت همزة « إن » فالسبب لإجراء:
« لا جرم » مجرى اليمين عند بعض العرب؛ بدليل وجود اللام بعدها في مثل:
لا جرم لأننا مكرمك. فالحرف « لا ». ناف للجنس - « جَرَمَ » اسمه مع تضمينه
القسم، والجملة بعده من « إن ومعموليها » جواب القسم، أغنت عن خبر « لا ».
أما مع فتح همزة « أن » فكلمة: « جَرَمَ » فعل ماضٍ. بمعنى: « وَجَبَ »
و « لا » زائدة، والمصدر المؤول فاعل.

ومنها: « ها » التي للتنبية في مثل: ها الله ما فعلت كذا . . . أى: والله
ما فعلت كذا . . . وقد سبقت الإشارة إليها^(٣).

* * *

- (١) وتصلح في بعض الأساليب الأخرى أن تكون حرف جواب فقط .
(٢) - ١ ص ٥٩٥ ، م ٥١ مواضع فتح همزة « إن » وكسرها .
(٣) في رقم ١ من هامش ص ٤٧٧ - وقد ورد في الأحاديث النبوية ، وفي نصوص فصيحة أخرى
استعمال هذا الحرف في القسم ؛ قال الجوهري : « ها » للتنبية ، وقد يقسم بها ؛ يقال : لا ها الله ما
فعلت كذا . قال ابن مالك : في هذا شاهد على جواز الاستثناء عن واو القسم بحرف التنبية ، ولا يكون
ذلك إلا مع كلمة : « الله » ، أى لم يسمع لا ها الرحمن ، كما سمع والرحمن - ثم قال : وفي النطق بها
أربعة أوجه (كما جاء في ص ٢٦٣ من كتاب نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، في الحديث - ٧ -
باب السلب ، تأليف الشوكاني) .

أولها : ها الله ، باللام بعد الهاء في النطق من غير إظهار شيء من الألفين .
ثانيها : ظهور الألفين نطقاً وكتابة مع قطع الهمزة ، فيقال : ها الله .
ثالثها : إظهار ألف واحدة من غير همزة ، فيقال : ها لله .
رابعها : حذف ألف « ها » وإظهار همزة القطع في أول كلمة : « الله » فيقال : ها لله . والمشهور
من هذه الآراء هو الأول والثاني . اهـ . وقد تسبقها كلمة : « إى » التي بمعنى : نعم .

في : حرف يجر الظاهر والمضمر ، والغالب فيه ان يكون أصلياً ، وأشهر معانيه تسعة :

١ - الظرفية^(١) حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : (المعادن متراكمة في جوف الأرض ، والنَّفْط حبيس في طبقاتها) . ونحو : (السعادة في راحة النفس ، والغنى في التعفف عما لا يملكه المرء^(٢)) ، وهذا المعنى أكثر استعماله .

٢ - السببية ؛ نحو : كان المحامى الشاب مغموراً ؛ فاشتهر في قضية خطيرة تجرد لها ، وذاع اسمه فيها ، أى : اشتهر بسبب قضية . . . وذاع اسمه بسببها^(٣) . . .

٣ - المصاحبة ؛ كقول أحد المؤرخين : « كان الخليفة العباسي يتخير يوماً للراحة ، ولقاء بطانته ، ويدعو فيهم الشاعر الذى يؤنسهم ، فيستجيب فرحاً ، ويسرع فى الداخلين ، فيستقبله الخليفة ، قائلاً إلى فى بطانتي ؛ فلن يتم سرورنا إلا بك » . . . أى : يدعو معهم - يسرع مع الداخلين - مع بطانتي . . . ومن هذا قوله تعالى : (قال ادخلوا فى أمم . . .) أى : مع أمم .

٤ - الاستعلاء ؛ نحو : (غرد الطائر فى الغصن ، أى : على الغصن) - (يصبح الغراب فى المثذنة ، أى : عليها) . وقولهم : (بطل مكان ثيابه فى سرحه^(٤)) أى : على سرحه ، لأنه ضخم طويل) .

٥ - المقايسة ، أو : الموازنة^(٥) ؛ نحو : قوله تعالى : (فما متاع الحياة الدنيا فى

(١) سبق إيضاح معنى « الظرفية » فى رقمى ١ و ٣ من هامشى ص ٤٦٣ و ٤٨٠

(٢) وكقول الشاعر :

ولا خير فى فرع إذا طاب أصله ولم يك ذا طيب يدل على الأصل
(٣) وما تصلح فيه للسببية ، ولأن تكون بمعنى « إلى » الغائية قوله عليه السلام : (من مشى فى حاجة أخيه ساعة من ليل أو نهار ، قضاه أو لم يقضها ، كان خيراً له من اعتكاف شهرين) .
أى : بسبب حاجة أخيه . . . ، أو إلى حاجة أخيه .
(٤) شجرة عظيمة .

(٥) معناها : ملاحظة شئ بالقياس إلى شئ آخر ، والحكم عليه بعد هذا القياس بأمر ما ، كالحسن ، أو القبح ، والزيادة ، أو النقص . . . و . . .

ويغلب هنا أن تكون الموازنة بين شئ سابق على الحرف : « فى » وشئ لاحق بعده . وهذا اللاحق أفضل أو أكثر من السابق . ولا مانع من العكس أحياناً .

الآخرة إلا قليل) . أى : بالنسبة للآخرة ، وموازنته بمناعتها .

٦ - أن تكون بمعنى : « إلى » الغائية ؛ نحو : دعوت الأحمق للسداد؛ فرد يده في أذنيه ، - أى : إلى أذنيه ، كى لا يسمع النصيح - . ومنه قوله تعالى : (فردوا أيديهم في أفواههم) ، كناية عن عدم الرد ، وعن ترك الكلام . وقوله تعالى : (ولو شئنا لبعثنا في كل قرية نذيراً) .

٧ - أن تكون بمعنى « من » التبعيضية - غالباً - ؛ نحو : أخذت في الأكل قدر ما أشار الطبيب ، أى : من الأكل . (بعض الأكل) .

٨ - أن تكون بمعنى « الباء » التى للإلصاق^(١) ؛ نحو : وقف الحارس في الباب ، أى : ملاصقاً له .

ومثل قولهم : من لم يكن بصيراً فى ضرب المقاتل لم يكن آمناً على حياته .
أى : بضرب المقاتل .

٩ - التوكيد (بسبب زيادتها) ، والرأى الراجح أن زيادتها غير قياسية ، فيقتصر فيها على المسموع ؛ مثل قول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليلُ دَجَا يُخَالُ في سوادهِ يَرْتَدِّجَا^(٢)
أى : يُظَنُّ سوادهِ يَرْتَدِّجَا^(٣)

* * *

(١) حقيقة أو مجازاً . (ويوضح معنى الإلصاق ما سبق فى « الباء » ، رقم ١ ص ٤٩٠) .

(٢) البرندج : الجلد الأسود ، أو الطلاء الأسود .

(٣) فيما سبق من معانى « الباء » و « فى » يقول ابن مالك مقتصرأ على بعض المعانى :

... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِينَ « بِيَا » و « فى » . وقد بَيَّنَّانِ السَّبَبَا

أول البيت كلمة لم نذكرها ، هى : « وزيد » ؛ لأنها مختصة بمعنى حرف سبق ؛ هو اللام التى من معانها التوكيد ؛ فتكون معه زائدة . ومعنى استبين : « بيا » الظرفية ، أى : صير الظرفية واضحة بها ؛ لأنها معنى من معانها ، ومعانى « فى » . فكلا الحرفين يدل على الظرفية ، كما يدل على السببية . ثم بين معانى الباء فقال :

« بِالْبَاءِ » اسْتَعِينُ ، عَدُّ . عَوْضُ ، أَلْصِقُ وَمِثْلَ مَعٍ ، وَمِنْ ، وَعَنْ ، بِهَا انْطِقُ

أى : أنها تكون للاستعانة ؛ وللتعديدية ، وللعوض ، وللإلصاق ، وبمعنى « مع » (أى : للمصاحبة) ، وبمعنى « من » (أى : التبعيض) وبمعنى « عن » (أى : للمجاوزة) وقد شرحنا هذا كله فيما سبق .

على : حرف جرّ أصلى يجر الظاهر والمضمر ، وأشهر معانيه ثمانية^(١) :

١ - الاستعلاء ؛ وهو أكثر معانيه استعمالاً . ويدل على أن الاسم المحرور به قد وقع فوقه المعنى الذى قبل «على» وقوعاً حقيقياً مباشراً^(٢) أو مجازياً . فالحقيقى نحو : يعود السائحون إما على القُطْر ، وإما على السيارات ، أو على الطائرات ، أو على البواخر . والمجازى ، نحو قوله تعالى : (تلك الرسلُ فضلنا بعضهم على بعض) . وقولهم : إن الدموع على الأحزان أعوانُ .

وليس من الاستعلاء المجازى قولهم : توكلت على الله ، واعتمدت عليه ؛ لأن الله لا يعلو عليه شيء حقيقة أو مجازاً ، وإنما هى بمعنى الاستناد له ، والإضافة إليه (أى : النسبة إليه) ؛ تريد : أسندت توكلتى واعتمادى إلى الله ، وأضفتها (أى : نسبتها) إليه .

٢ - الظرفية ؛ نحو قوله تعالى : (ودخل المدينةَ على حينِ غفلةٍ من أهلِها) ، أى : فى حينِ غفلة . وقول الشاعر :

يا حَسْبَذا النيل على ضوء القمر
وحسبنا المساء فيه والسَّحرُ
أى : فى ضوء القمر . . .

(١) زاد بعضهم معنى تاسماً ، هو : أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة وساق مثلاً لها قول الشاعر :

إن الكريم وأبيك يعتمل
إن لم يجد يوماً على من يتكل
(يعتمل : يعمل بالأجرة) جاء فى « القاموس المحيط » مادة : « على » ما نصه : (أى : من يتكل عليه ، فحذف « عليه » وزاد « على » قبل الموصول ؛ عوضاً) . ١ هـ

وفى هذا زيادة لا داعى لها وتكلف بغيب ؛ إذ يستقيم المعنى بدونها ، على الوجه التالى الذى سجله الصبان هنا ، - ونسبه المعنى لابن جنى - ونصه : (« قيل : إن مفعول يجد محذوف ، أى : إن لم يجد شيئاً . ثم استأنف مستفهماً استفهماً إنكارياً ، فقال : على من يتكل ؟) ١ هـ كلام الصبان . فالكلام على زيادتها عوضاً ، مردود وكذلك القول بزيادتها وهى غير عوض

(٢) وقد يكون الوقوع غير مباشر بأن يقع فوق شيء قريب منه كقوله تعالى : (أو أجد على النار هدى) أى فوق مكان قريب من النار .

(٣) إذا جرّت : « على » الظرف كانت بمعنى : « فى » وقد نص « الخضرى » على هذا فى باب الإضافة عند بيت ابن مالك :

وابنٍ أو أعرب ما كاذ قد أجرياً

(حبذا : جملة فعلية للمدح العام وقبلها الحرف : «يا»^(١)) . . .
 ٣ - المجاوزة^(٢) ؛ نحو : إذا رضى على الأبرار غضب الأشرار ، أى :
 رضى عنى .
 ٤ - التعايل ؛ نحو : اشكر المحسن على إحسانه ، وكافئه على صنيعه ، أى :
 لإحسانه ، ولصنيعه^(٣) . . .

٥ - المصاحبة ؛ نحو : البرّ الحق أن تبذل المال على حبك له ، وحاجتك
 إليه ، أى : مع حبك له^(٤) . . . ومثل قوله تعالى : (وإن ربك لذو مغفرة للناس
 على ظلمهم) . أى : مع ظلمهم^(٥) . . . وقول الشاعر^(٦) :
 بعيشك ، هل أبصرت أحسن منظرا - على ما رأيت عينك - من هرّى مصر .
 أى : مع ما رأيت . . .

٦ - أن تكون بمعنى من ، نحو قوله تعالى : (وَيَلِّمُ الْمُنَافِقِينَ) الذين إذا
 اکتالوا على الناس يستوفون) . أى : من الناس . ونحو قوله عليه السلام :
 (بنى الإسلام على خمس) . . . أى : من خمس مواد .
 ٧ - أن تكون بمعنى «الباء» ؛ نحو : سمعت من الوالد نصحا ، وحقيق
 عليه أن يقول ما ينفع ، أى : حقيق به ، بمعنى جدير به .
 ٨ - الإضراب . والمراد به هنا : إبعاد المعانى الفرعية التى تخطر على البال من

(١) تفصيل الكلام على حبذا فى الباب الأنسب ، وهو باب : «ألفاظ المدح والذم» - ٣ م ٩١٠
 ٣٦٦ أما الكلام على الحرف : «يا» فى باب «النداء» - ٤ م ١٢٧ ص ٥ -
 (٢) سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٣ تعريفها ، وبيان أقسامها .
 (٣) وما يصلح للتعليل (أى : بيان العلة والسبب) قول شوق فى الشرق العربى :

إنما الشرق منزل لم يُفَرِّقْ أهله إن تفرقت أصقاعه
 وطن واحد على الشمس والف صحى ، وفى الدمع والجراح اجتماعه
 (٤) ومن أمثال العرب : «لا قرار على زار من الأسد» - أى : مع زار - يريدون : لا أمان
 ولا استقرار فى مكان يسمع فيه زئير الأسد .

(٥) وما تصلح فيه المصاحبة قول الشاعر :

إذا أبقت الدنيا على المرء دينه فما فاته منها فليس بضائر
 (٦) سبق البيت التالى لمناسبة أخرى فى ص ٤٩٧ .

كلام سابق ، وإبطال ما يزد على النفس منها ؛ (فهو كالأستدراك المستفاد من كلمة : « لكن ») . ومن أمثلته قولهم : « هَمَّ الصديقُ فاحتملت هفوته ؛ على أن احتماها مرُّ أليم ، وجتفأ ؛ فقبلتُ جفوته . حتى أن الرضا بها كالرضا بالطعنة المسددة ؛ كل نفس لها كارهة . . . » فقد بين المتكلم أنه احتمال الهفوة ، وقد يوحى هذا إلى النفس أن احتماها سهل ، وأنه راض به الاحتمال ، فأزال هذا الاحتمال بما ذكره من أن احتماها مرُّ وأليم ، كذلك بيَّن أنه قبيل جفوة صديقه . وهذا قد يُشعر بأن قبولها كان عن رضا وارتياح ؛ فأزال هذا الوهم ، نافيةً له ، مبيِّناً أن الرضا به بغض إلى النفس بغض الطعنة القاتلة . . . وكانت وسيلته للإبانة هي كلمة : « على » التي بمنزلة : « لكن » .

ومن ذلك قولهم : « الإسراف كالشح ؛ كلاهما داء وويل ، يخبث عواقبه الليب ، على أن داء الشح أخفُّ ضرراً ، وأهون خطراً من داء الإسراف . . . » فقد بين أن كلاهما داء سيئ العاقبة ، وهذا يوحى إلى النفس أنهما في الشر سواء ، ومترلتها من الضرر واحدة ، فأزال هذا المعنى الفرعي المتهوم بكلمة : « على » ، وما بعدها ؛ فهي بمنزلة : « لكن » ، التي تجيء أول الجملة لإبطال المعاني الفرعية الناشئة مما قبلها .

ومن الأمثلة أيضاً ما قاله الشاعر في أمر قربه أو بعده عن ديار أخلائه ، وأنه يفيد أو لا يفيد :

بكلِّ تدَاوينا ؛ فلم يَشْفِ ما بنا على أن قرب الدار خيرٌ من البعد
على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس يدي ود

فقد بيَّن أولاً أنه تدَاوى بالقرب وبالبعد فلم يفده واحد منهما . وعدم الإفادة بعد التجربة يوقع في الوهم أنهما سيان من كل الوجوه : لكنه أبطل هذا التوهم بتصريحه بعد ذلك حيث يقول : « على أن قرب الدار خير من البعد » . فهذه الجملة تبطل ما سبق ، وتوحى بمعنى جديد ؛ هو : أن القرب مطلقاً خير من البعد . ثم عاد فأبطل هذا المعنى الذي أوحى به الوهم بجملة جديدة ؛ هي : قرب الدار ليس بنافع . . . وكانت أداة الإضراب والإبطال هي كلمة : « على » .

والأحسن في كلمة : « على » الجارة الأصلية إذا كانت للإضراب^(١) والإبطال عدم تعلقها هي ومجرورها بشيء ؛ (لأنها في هذا الاستعمال بمنزلة : « لكن » التي تفيد الاستدراك) مع اعتبارها كحرف ابتداء لوقوعها في أول الجملة . وعلى هذا تكون « على » التي للإضراب والإبطال حرف جر واستدراك معاً^(٢) . . .

وقد تستعمل : « على » اسماً بمعنى : « فوق » ويكثر هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف « من » فإنه لا يدخل إلا على الأسماء ، نحو : تمر من على بلدنا الطائرات . أى : من فوق بلدنا^(٣) ، فقد خرجت من حرفيتها ، وصارت اسماً بمعنى « فوق » ، كما نرى . وهذا قياسى كباقي استعمالاتها .

وإذا كان المجرور بها ضميراً وجب قلب ألفها ياء^(٤) ؛ نحو : تقبل علينا وفود السائحين شتاء . وقول الشاعر :

إذا طلعت شمس النهار فإنها أمانة تسليمى عليك ، فسلمى

فإن كان الضمير ياء المتكلم ، وجب إدغام الياءين ؛ نحو : على أن أسعى للخير جاهداً^(٥) . . .

* * *

(١) انظر ما يتصل بمعنى التعلق وبالإضراب في ص ٤٣٧ و ٤٣٩ وهامشها .
 (٢) ولا داعي للأخذ بالرأى الذى يقول : إنهما متعلقان بمحذوف هو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : (التحقيق كائن على أن كذا وكذا . . .) ؛ لأن هذا الرأى - مع صحته - يحوى التعقيد ، والتكلف ، وكثرة المحذوف من غير داعٍ . وقيل كررنا - وأوضحنا الأسباب - أنه لا يصح الالتجاء إلى الحذف والتقدير والتعمير بغير ضرورة قاسية ، لا سبيل للتغلب عليها إلا من هذه الناحية . والرأىان في حاشية الأمير على الشذور ص ١٥ عند الكلام على « ذى » إحدى الأسماء الستة . وكذلك في « المعنى » - ج ١ عند الكلام على الحرف : « على . ونص كلام المعنى : (« وتعاق . » على » هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق « حاشا » بما قبلها عند من قال به ، لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج . أو : هي خبر لمبتدأ محذوف : أى : « والتحقيق على كذا » . وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب ، قال : ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جرى بما هو التحقيق فيها .) . اهـ كلام المعنى

(٣) وقد أشار إلى هذا ابن مالك في بيت سيجى في هامش ص ٥١٧ عند كلامه على « الكاف » التي قد تقع اسماً .

(٤) وهي المكتوبة ياء ، تبعاً لقواعد رسم الحروف .

(٥) « ملاحظة » : جاء في « الكامل » للمبرد - ج ١ ص ٢٧٠ - أن بعض الدرب يحذف من =

عن^(١) : حرف جر أصلي ؛ يجر الظاهر والمضمر . وأشهر معانيه تسعة :

١ - المجاوزة^(٢) ، وهي أظهر معانيه ، وأكثرها استعمالاً ؛ نحو : جلوت عن بلد المظالم ، ورغبت عن الإقامة فيه . أى : ابتعدت وتركت .

٢ - أن تكون بمعنى : « بَعُدَ »^(٣) ، كقولهم : دَعَّ المتكبر ؛ فعن قليل يؤديه زمانه ، والمغرور ؛ فعن قريب تكشفه أيامه . أى : بعد قليل . وبد- قريب . . .

٣ - الاستعلاء (فتكون بمعنى : « على ») . نحو : من يبخل بخدمة وطنه فإنما يسىء لنفسه بما يبخل عنها ، ويمنع من إفادتها . . . أى : بما يبخل عليها^(٤) وكقولهم : العظيم من زادت خيراته عن المحتاج لها . وفضلت عنه . . . أى : على المحتاج لها - وفضلت عليه ، وقول الشاعر :

إذا رضيت عنى كرام عشيرتى فما زال غضباناً علىّ لثامها

٤ - التعليل . (أن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها) ، نحو : لم أحضُر إليك إلا عن طلب منك ، ولم أفارقك إلا عن ميعاد ينتظرُننى ، أى : بسبب طلب ، وبسبب ميعاد .

٥ - الظرفية ؛ كقولهم : الزعيم لا يكون عن حمل الأعباء الثقّال وانياً ، ولا عن

= آخرها اللام والياء إذا كان المحرور بها مبدوءاً « بأل » ، ويحذف معها همزة « أل » كقول قطري بن الفجاءة :

عَدَاة طفت عَدَماء بكر بن وائل وعَجْنَا صدور الخيل نحو تميم

يريد طفت على الماء القتل من بكر . وجاء على هامش الموضوع السالف أن أولئك العرب تفعد

ذلك كثيراً في النثر والشعر . . . لكن الأنسب اليوم عدم مجازاتهم ، لما فيه من لبس .

(١) الغالب أن تتحرك الذون بالكسر إذا وقع بعدها ساكن ملاحظة : (أل ، أو غيرها) ، نحو :

انصرف عن الأذى انصرانك عن استقبال البلايا .

(٢) سبق معناها - في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٤ ؛ عند الكلام على : « من » تعريفها ، وبيان

أقسامها ، مع التمثيل والإيضاح .

(٣) « بعد » ظرف سبق الكلام عليه تفصيلاً في باب الطرف ، ص ٢٨٣ .

(٤) ومن هذا قوله تعالى : (ومن يبخلُ فإنَّه يبخلُ عن نفسه)

بذل التضحيات متردداً . أى : فى حمل . . . وفى بذل .

٦ - الاستعانة^(١)؛ نحو : رميت عن القوس ، أى : بالقوس ، إذا كانت القوس أداة الرمي^(٢) . . .

٧ - أن تكون بمعنى : بَدَلْ ، نحو قوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) . ومثل : أدت العمل عن صديق المريض ، أى : بَدَلْ نَفْسٌ ، وبذل صديقى . وقول الشاعر يمدح محسنًا :

وتكفَّلَ الأيتامَ عن آبائهم حتى ودِدْنَا أَننَا أيتام

٨ - أن تكون بمعنى : « من » نحو قوله تعالى : (وهو الذى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ . . .) ، أى : من عباده^(٣) . (وهذا أوضح من اعتبارها للمجازة ؛ - على معنى : الصادرة عن عباده - ولا تقدير فيه) . . .

٩ - أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى) ، أى : بالهوى .

وقد ذُكر لها بعض معانٍ أخرى ، تركناها متباعدة للمعترضين - بحق - عليها^(٤) .

(١) سبق فى ص ٩٠ شرح معناها وما يتصل بها .

(٢) ومثل : ضربت الخائن عن السيف . أى : بالسيف إذا كان السيف أداة الضرب

(٣) وكقوله تعالى : (أولئك الذين يَتَقَبَّلُ اللهُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا)

(٤) منها أن تكون زائدة سماعاً - ويجب الانتصار فى زيادتها على المسموع وحده - ؛ نحو : (يسألونك عن الأنفال) . . . وهذه تصلح أصلية إذا كان السؤال لمعرفة شأن الأنفال ، وطلب الاستخبار عنها ، لا لطلب الاستعطاء وأخذ شيء منها . ومن زيادتها المسموعة ما نص عليه ابن هشام فى المغنى - ج ١ عند الكلام عليها - قائلا : (إنها تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة فى كقول الشاعر :

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا التى عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جنى : أراد ؛ فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ، فحذفت « عن » من : أول الموصول ، وزيدت بعده) . . .

وفى سابق من معانى « على » ، و « عن » يقول ابن مالك باختصار :

« عَلَى » لِلِاسْتِعْلَاءِ ، وَمَعْنَى : « فِى » وَ « عَنِ »

وَقَدْ تَجِئُ مَوْضِعَ « بَعْدَ » وَ « عَلَى » كَمَا « عَلَى » ، مَوْضِعَ « عَنِ » قَدْ جُعِلَا =

وتستعمل « عن » اسماً بمعنى : « جانب » . ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف : « مِنْ » ، نحو : يجلس القاضي : ومن عن يمينه مساعدُه ، ومن عن يساره كاتبه . أى : من جانب يمينه ، ومن جانب يساره^(١) ، وهذا الاستعمال قياسيٌّ كباقي استعمالاتها السابقة .

اتصال « ما » الزائدة بالحرف : عن

إذا كانت « عن » جارة جاز وقوع « ما » الزائدة بعدها ، فلا تغير شيئاً من عملها أو معناها ؛ وإنما يبقى لها كل اختصاصها السابق قبل مجيء الحرف الزائد ، نحو : عما قريب يتحقق المأمول^(٢) .

* * *

الكاف : حرف يجر الظاهر ، ويقع أصلياً وزائداً . وأظهر معانيه أربعة :
١ - التشبيه : وهو - بنوعيه الحسى والمعنوي - أكثر معانيه تداوُلًا ، والأغلب دخول « الكاف » على المشبّه به ؛ نحو : الأرض كرة كالقواكب الأخرى . تستمد ضوءها من الشمس كبقية المجموعة الشمسية . ونحو : الذكاء كالكهربا ، كلاهما لا يُدْرَك إلا بآثاره . ويقولون في المدح : فلان كهْرَبِيّ الذكاء . يريدون : أنه في سرعة فهمه واستنباطه كالكهربا ؛ في سرعة تأثيرها وتأثيرها^(٣)

= يريد : أن « على » تكون للاستعلاء وتكون للظرفية ؛ مثل : « في » ، وللمجاورة مثل : « عن » التي تؤدي هذا المعنى إذا قصد من فطن ؛ لأنها تؤديه . ثم بين أن : « عن » قد تكون بمعنى : « بعد » ، وبمعنى : « على » المفيدة للاستعلاء . كما أن : « على » تكون بمعنى : « عن » المفيدة للمجاورة .

(١) وسيشير إلى هذا ابن مالك في بيت يجي ٤ - رقم ٤ من هامش ص ٥١٧ - عند الكلام على : « الكاف » .

(٢) ومثل قول الشاعر - في الحث على الإجابة والإتقان عند ممارسة الأمور والأعمال ؛ حرصاً على الذكرى الطيبة بعد الممات :

إذا كنت في أمر فكن فيه محسناً
فعمّا قليل أنت ماض وتاركه
وتقتضى قواعد الكتابة باتصال الحرفين خطأً . وسيشير ابن مالك آخر الباب - ص ٥٢٩ - إلى مسألة زيادة الحرف : « ما ؛ بعد : « من » و « عن » و « الباء » ، وأن هذه الزيادة لا تموت تلك الحروف عن عملها ؛ فيقول :

وبعد « من » « و عن » ، و « بَاء » ، زيد « ما »
فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

(٣) ومن الأمثلة قول الشاعر :

٢- التعليل والسببية ؛ كقوله تعالى : (واذكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) . أى : بسبب هدايته لكم . وقوله تعالى عن الوالدين : (وقل ربّ ارحمهما كما ربّيتني صغيراً . . .) . أى : بسبب تربيتهما إياي في صغري .

٣- التوكيد^(١) ويختص بالزائدة ؛ نحو قوله تعالى : (ليس كمثل شيء) . أى : ليس شيءٌ مثله . . . (وهذا في رأى من يرون زيادة الكاف هنا)^(٢) .

٤- الاستعلاء ؛ كقولهم : كن كما أنت . أى : على الحال التي أنت عليها . واستعمالها في هذا المعنى ، والذي قبله قليل ، ولكنه قياسي .

ومن الاستعمالات القياسية أن تخرج « الكاف » عن الحرفية - لداع يوجب ذلك - فتصير اسماً مَبْنِيّاً بمعنى : « مثل » ، يجرى عليه ما يجرى على نظائره من الأسماء المبنية^(٣) ؛ كقولهم :

لن ينفع في منع الإجمام كالعقوبات الرادعة . وقولهم :

= ابنوا كما بنّت الأجيال قبلكموا لا تتركوا بعدكم فخراً للإنسان
أى : كبنائة الأجيال .

(١) سبق في أول هذا الباب ص ٤٥٠ ؛ إيضاح للتوكيد الذي ينشأ من الحرف الزائد . كما سبق في الجزء الأول ص ٧٠-٥٠ .

(٢) وحجتهم أنها لو لم تكن زائدة لترتب على أصلتها الاعتراف بوجود مثل للمولى تعالى ؛ وهذا محال . والأسهل الموافقة على زيادتها في هذا الموضع ونظائره - ومنها قوله تعالى : (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً . . .) ؛ لتجنب التناويلات الأخرى ، والآراء التي يشوبها التعميد ،

أما من يمتنون زيادتها فحجتهم : أن « مثل » بمعنى : ذات ، وأن القرآن ليس فيه زائدٌ يبيّن لكن فاتهم أن الزائد هنا وفي فصيح الكلام العربي يؤدي توكيد معنى الجملة (طبقاً لما فصلناه عند الكلام على الحرف في ج ١ ص ٥٠٧) فلاعيب في زيادته مع أدائه هذا الغرض ، إنما المعيب المنزه عنه القرآن ، هو الزائد الذي لا فائدة منه ، فيكون وجوده كعدمه . ومن أمثلة زيادتها ما نقلوه عن أعرابيٍّ سئل : كيف تصنعون الأقط ؟ فأجاب : كهيّمن . بريد ؛ هو هين . فالكاف زائدة - كما قالوا - على أنى لا أرى مانعاً أن تكون اسماً مبنياً بمعنى : « مثل » . ؛ فكأنه يقول : « مثل هين » أى : مثل شيء هين . . .

(٣) فيكون اسماً مبنياً في محل رفع ، أو : نصب « أو : جر ، على حسب موقعه من الجملة التي لا تستغنى في تركيبها عنه اسماً ، لا حرفاً .

ما عاتب الحرَّ الكريمَ كَنَفْسِهِ^(١) . . . وقولهم :

وما قتل الأحرارَ كالعفو عنهمو ومن لك بالحر الذي يحفظ اليدا ؟
أى : مثلُ العقوبات — مثلُ نفسه — مثلُ العفو ؛ فالكاف في الأمثلة
السالفة اسم ، لحاجة الجملة إلى فاعل ، فالكاف فاعل^(١) ، مبني على الفتح في
محل رفع .

وقد تكون — أحياناً — خبراً لمبتدأ^(٢) ؛ كقولهم : من حدَّركَ كمن بشَّرَكَ . . .
وقد تكون مفعولاً به في نحو قول الشاعر :

ولم أرَ كالمعروفِ ؛ أمّا مذاقُه فحلُّوْ، وأما وجهُه فجميلٌ^(٣) . . .^(٤)
وقد تكون في محل جر في نحو : يتسم فلان عن كالتؤلُّو المكنون . وهكذا . . .

فهى بمعنى : « مثل » في كل ذلك ، وفي كل موضع آخر يستوجب المعنى
والإعراب أن تكون فيه اسماً مبنياً^(٥)

(١ ، ١) في قول الشاعر :

ما عاتب الحرَّ الكريمَ كَنَفْسِهِ والمرء يصلحه القرين الصالح

(٢) أو لما أصله المبتدأ ، كوقوعها خبراً للناسخ (ليس) في قول الشاعر

ليس من قال بالصواب كمن قما ل بجهل ؛ والجهل داء عياء
(٣) وبعد هذا البيت :

ولا خيرَ في حُسنِ الجسمِ وطولها إذا لم يَزِنِ حُسنَ الجسمِ عقول

(٤) وفي الكلام على معاني « الكاف » ، وعلى أنها تستعمل اسماً بمعنى : « مثل » ، وكذلك : « عن »

و « على » بدليل دخول « من » عليهما . وهى لا تدخل إلا على الأسماء — يقول ابن مالك أولاً :

« شَمِيهٌ » بكافٍ ، وَبِهَا « التَّعْلِيلُ » قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِّ

يريد : أن كلمة : « الكاف » تستعمل في التشبيه ، وأن « التعليل » بها قد يعنى (أى : يقصد)

وورد هذا الحرف زائداً للتوكيد . ثم قال :

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا ، وَكَذَا : « عَن » و « عَلَى » مِنْ أَجْلِ إِذَا عَلِيَهُمَا « مِنْ » دَخَلَا

يريد : أن حرف « الكاف » استعمل اسماً ، وكذلك « عن » و « على » . ومن أجل استعمالها

اسمين دخل عليهما الحرف الجار : « من » وهو لا يدخل إلا على الأسماء — كما سبق . في ص ٥١٥ .

(٥) انظر هامش رقم ٣ في الصفحة السابقة .

وإذا كانت « الكاف » أداة جر فقد تتصل بها « ما » الزائدة فتكفها عن العمل - غالباً - وتزيل اختصاصها (وهو : الدخول على الاسم لجره). فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، نحو : (الصحةُ خيرُ النعم ؛ كما المرضُ شرُّ المصائب). ونحو : (الفقرُ يخنى مزايا المرء) ، كما يُزيل ثقة الناس بصاحبه (١) . . .) وهذه هي « ما » الزائدة الكافة عن العمل ، ومن القليل ؛ الذي لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول ، فتدخل على الاسم فتجره بالرغم من اقترانها بكلمة « ما » الزائدة ؛ نحو : قول القائل .

وَتَنْصُرُ مولانا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا الناسِ مَظْلُومٌ عَلَيْهِ وظالمٌ

أى : كالتناس ، وهذه هي « ما » الزائدة فقط ، وليست بكافة .

* * *

مَنْدٌ وَمُنْدٌ (٢) : يكثر استعمالهما اسمين ظرفين ، أو اسمين غير ظرفين ، كما يكثر استعمالهما حرفين أصليين للجر .

(١) فيصلحان للاسمية المجردة من الظرفية إذا لم تقع بعدهما جملة ، وإنما وقع بعدهما اسم مرفوع ؛ نحو : ما سافرت مذ الشهرُ الماضي ، أو منذ . . . فمذ ومند مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده (٣) .

(١) ويشير إلى هذا ابن مالك آخر الباب - ص ٥٢٩ - حيث يعيد البيت التالى في زيادتها بعد « الكاف » و « رب » ، وأنها تكفهما عن العمل أو لا تكفهما :

وَزَيْدٌ بَعْدَ «رَبِّ» وَالكَافِ فَكَفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكْفَ
أى : لم يمنع . يريد بقوله : « وزيد » الحرف : « ما » وأن هذا الحرف كفهما عن العمل ، وقد يليهما فلا يكفهما .

(٢) سبق كلام عليهما - في باب الظرف ، ص ٢٩٩ - ولأهيمتهما وتشعب أحكامهما سيجيء لهما بحث شامل مستقل ، آخر هذا الجزء - ص ٥٤٤ - وكذلك سبق الكلام عليهما في ج ١ المناسبات مختلفة في ص ٣٥٧ م ٣٦٠ و ٣٦٦ م ٣٧٠ و ٣٧٠ م ٣٨٠) .

(٣) هذا هو الأحسن . ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً مقدماً (أى : لتعلقه بالخبر المحذوف - كما في رقم ٣ من هامش ص ٣٠٠) بمعنى : « بين ، وبين » مضافين فعلى ما سافرت مذ أو منذ الشهر الماضي : الشهر الماضي بينى وبين عدم السفر - راجع الصبان - و « الشهر » هو المبتدأ المؤخر . ولا بد من تقدم « مذ ومند » عند إعرابهما مبتدأ أو خبراً . وشروط أخرى هي المشار لها في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

ويصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية ، أو فعلية ماضوية ، ولا يصح أن تقع بعدهما المضارعية المستقبلية^(١)؛ فمثال الجملة الاسمية : ما سافرت منذُ الجوّ مضطربٌ ، أو منذُ . . . فكلاهما ظرف زمان للفعل « سافر » ، مبنى على السكون والضم ، في محل نصب ، وهو مضاف ، والجملة الاسمية بعدهما في محل جر مضاف إليه . ومثال الجملة الفعلية الماضوية : أسرعَ إليك مذ أو منذ دعوتني ، وكلاهما ظرف زمان للفعل : « أسرع » مبنى على السكون والضم في محل نصب . والظرف مضاف والجملة الماضوية بعده مضاف إليه في محل جر . ومن هذا قول الشاعر :

بَدَا الصبح فيها^(٢) منذ فارقت مظلمًا فإنْ أبتَ صار الليل أبيض ناصعًا
« فننذ » ظرف زمان للفعل : « بدآ » .

(ب) ويكونان حرفين أصليين للجر ، وهذا يوجب شروطًا ؛ أهمها^(٣) : أن يكون المحرور اسمًا ظاهرًا ، لا ضميرًا ، وأن يكون وقتًا^(٤) ، وأن يكون هذا الوقت متصرفًا ، معينًا لا مبهمًا ، ماضيًا أو حاضرًا لا مستقبلًا . نحو : ما رأيته مذ يوم السبت الأخير ، أو مذ ساعتنا ، فلا يصح : مذهُ ، ولا مذ البيت ، ولا : مذ سحرٍ ، (تريد : سحر يوم معين) ولا مذ زمن ، ولا مذ غد ، وكذلك « منذ » في كل ما سبق .

(١) فلا يصح : « مذ ، أو منذ » يفهم ؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيًا ، فلا يجتمع مع المستقبل - كما سيحیی - في البحث الآتی (ص ٥٤٥) منقولًا عن الصبان .

(٢) في الدار ، أو البلدة .

(٣) والراجع أن هذه الشروط تجرى على الاسم المنفرد المرفوع بعدهما أيضاً إذا لم يكونا حرفي جر .

(٤) ومثل الوقت ما يسأل به عن الوقت ، بشرط أن يكون ظرف زمان ؛ نحو : منذ كم يوماً

سافرت ؟ أو منذ متى سافرت ؟ أو منذ أي وقت سافرت ؟ ومثلها : مذ .

ويقول النحاة - كما جاء في اللمع - (« يجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ قدومٍ على » ،

بالرفع والجر ، وهو على تقدير حذف زمان ؛ أي : مذ زمن قدوم على . ويجوز وقوع « أن وصلتها » ، بعدهما ؛ نحو : ما رأيته مذ أن الله خلقني ، فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضاً) ١ هـ .

ويشترط في عاملهما أن يكون ماضياً ، إما منفيّاً يصح أن يتكرر معناه ؛
نحو : ما رأيتَه مذ أو منذ يوم الجمعة ، وإمّا مثبتاً ، معناه ممتدّ متطول^(١) ؛
نحو : سرت مذ ، أو منذ يوم الخميس .

فإن كان الاسم المحرور بهما معرفة ومدلول زمنه ماضياً ، كان معناهما
الابتداء مثل : « من » الابتدائية ، نحو : ما رأيتَه مذ ، أو : منذ يوم الجمعة
الماضي ، أى : من يوم الجمعة ؛ فابتداء عدم الرؤية هو يوم الجمعة . وإن
كان معرفة ومدلول زمنه حاضراً كان معناهما - لا إعرابهما - الظرفية ، مثل « في » .
نحو : ما رأيتَه مذ ساعتنا ، أو منذ يومنا . أى : في ساعتنا وفي يومنا .

أما إن كان المحرور بهما نكرة معدودة^(٢) فمعناهما الابتداء والانهاء معاً ؛
فهما مثل « من » و « إلى » مجتمعين ؛ نحو : ما رأيتَه مذ أو منذ يومين . أى :
ما رأيتَه من ابتداء هذه المدة إلى نهايتها .

ومما يجب التنويه به أن الاسم بعد « مذ » ، و « منذ » مع جواز جره على
اعتبارهما حرفي جر ، وجواز رفعه على اعتبارهما اسمين محضين - قد يرجح فيه
أحد الضبطين على الآخر ، وقد يقوى حتى يقرب من الوجوب كما يتبين مما يأتي :
✧ إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالراجح أن يكونا حرفي جر ، والاسم بعدهما
محروراً بهما ، نحو : ما تركت الكتابة مذ أو منذ ساعتنا . وعلى هذا تجرى أكثر
القبائل العربية ، وتكاد تلتزمه وتوجهه .

✧ وإذا كان الزمن بعدهما للماضي فالأرجح اعتبار « منذ » حرف جر ، والاسم
بعدها محرور ، نحو : ما زرت الصديق منذ يومين . والعكس في « مذ » ، نحو
ما زرت الصديق مذ يومان^(٣) .

(١) في ص ٥٤٩ بيان « المتطول » وما يتصل بهذا .

(٢) لتكون معينة ؛ لأن المهمة - أى : غير المعدودة ، مثل : برهة ، وحين . . . لا تصلح
بعدها ، كما سبق . ولا فرق في المعدود بين أن يكون معدوداً لفظاً ومعنى ؛ نحو : يومين ، أو معنى فقط ؛
نحو : شهر .

(٣) وفي الكلام على مذ ومنذ اسميتهما وحرفيتهما وأحكامهما يقول ابن مالك :

و « مذ » و « منذ » ، اسمان حيث رَفَعَا أو أوليا الفِعْلَ ، كَجِئْتُ مُذْ دَعَا
يريد : أنهما يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما ؛ باعتبارهما مبتدأين ، وهو الخبر المرفوع بالمبتدأ ، =

زيادة وتفصيل :

في مثل : « ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه » - بفتح همزة أن ، (أى : من زمن أن الله خلقه) يجوز اعتبارهما اسمين ، مبتدأين ، والمصدر المؤول خبرهما ، كما يجوز اعتبارهما حرفي جر والمصدر المؤول هو المحرور بهما . أما عند كسر همزة « إن » فيتعين اعتبارهما اسمين مبتدأين لوقوع جملة اسمية بعدهما هي الخبر (١) .

* * *

= أوحين يليها ويجيء بعدهما الفعل وفاعله ؛ مثل : جئت مذ دعا . واكتفى بأن ذكر الجملة الفعلية وترك الاسمية لفهم القارئ ، أو لأنها ستعرب خبراً والخبر مرفوع - عندهم - بالمبتدأ فتدخل في ضمن الحالة الأولى . ثم قال في معناها :

وإن يَجْرًا فِي مُضِيٍّ « فَكَمِينٌ » هُما ، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى : « فِي » ، اسْتَبِينُ
أى : اطلب . بيان معنى « في » وهو : الظرفية .

(١) لهذا إشارة في رقم ٤ من هامش ص ٥١٩ وبيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٤٦ .

«رُبَّ» : ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحوية واللغوية في أحكامه ونواحيه المختلفة . (التي منها ناحية معناه ، وناحية حرفيته ، وناحية زيادته أو شبهها ، وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه ، ونوع الفعل الذى يقع بعده ، والجملة التي يوصف بها مجروره . . . و . . .) ، وكان من أثر هذا الاضطراب قديماً وحديثاً الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق ، وبالصححة عند آخر ، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث . وكل هذا يقتضينا أن نستخلص أفضل الآراء ، بأناة ، وحسن تقدير .

وخير ما نستصفيه من معناه ، ومن أحكامه النحوية هو ما يأتي :

(ا) أن معناه قد يكون التكثر وقد يكون التقليل ، وكلاهما لا بد فيه من القرينة التي توجه الذهن إليه . ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف «رُبَّ» وما دخل عليه أن يجيء بعد حالة خالية من اليقين^(١) تقتضى النص على الكثرة أو القلة ، (كأن يقول قائل^(٢) : أظنك لم تمارس الصناعة . فتجيب : رب صناعة نافعة مارستها . فقد جاءت الأداة «رُبَّ» وجملتها لإزالة أمر مظنون قبل مجيئها) . فمثال دلالتها على الكثرة : رُبَّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه ، ورُبَّ مغرور فى قومه ساعد بغفلة العيون عنه . . . وقولهم : رُبَّ أمل فى صفاء الزمان قد خاب ، ورُبَّ أمنية فى مسألة الليالى قد بددتها المفاجئات . ومثال القلة قولهم : رُبَّ منية فى أمنية تحققت . . . ؛ ورُبَّ غصة فى انتهاز فرصة تهيأت . وقولهم : رُبَّ غاية مأمولة دنت بغير سعى ، ورُبَّ حظ سعيد أقبل بغير انتظار . . . والقرينة على القلة والكثرة فى الأمثلة السالفة هى : التجارب الشائعة التي يعرفها السامع ، ويسلم بها .

(ب) وأن أحكامه النحوية أهمها :

١ - أنه حرف جر شبيه^(٣) بالزائد . وله الصدارة فى جملته ؛ فلا يجوز

(١) كحالة الظن ، أو الشك . . .

(٢) ومن هو فى حكم القائل ؛ بأن تدل هيئته على أنه فى حالة ظن أو شك ، فليس من اللازم

أن ينطق فعلا ، وإنما يكفى أن يقدر فيه ذلك (شرح المفصل ج ٨ ص ٢٧) .

(٣) سبق الكلام فى ص ٥٢ ؛ على حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأوجه الاتفاق والمخالفة بينه وبين

أن يتقدم عليه شيء منها^(١). لكن يجوز أن يسبقه الواو ، أو أحد الحرفين : « ألأ » الذي للاستفتاح^(٢) و « يا » ، نحو : ألأ رَبُّ مَظْهَرِ جَمِيلٍ حَجَبٍ وَرَاءَهُ مَخْبَرًا مَرْدُولًا . - يا رَبُّ عَظِيمٍ مُتَوَاضِعٍ زَادَهُ تَوَاضَعُهُ عَظَمَةٌ وَإِكْبَارًا . وقول الشاعر :

فِيأْرُبُّ وَجْهَ كِصَافِي النَّمِيرِ تَشَابَهُ حَامِلُهُ وَالنَّمِيرُ

٢- وأنه لا يجر - غالباً - إلا الاسم الظاهر النكرة^(٣). وقد وردت أمثلة قليلة - لا يحسن القياس عليها - كان مجروره فيها ضميراً للغائب ، يفسره اسم منصوب ، متأخر عنه وجوباً ، يعرب تمييزاً ، نحو : رَبُّهُ شَابًا نَبِيلاً صَادَفْتَهُ ، وفي تلك الأمثلة القليلة كان الضمير مفرداً غائباً في جميع أحواله ، يعود على التمييز الواجب التأخير . ويجب مطابقة هذا التمييز للدلول هذا الضمير المسمى : « الضمير المجهول^(٤) » ، لعدم عودته على متقدم . نحو : ربه شابين نبيلين صادفتهما - ربه شباباً نبلاء صادفتهم - ربه فتاةً نبيلةً صادفتها وهكذا .

٣- وأن النكرة التي يجرها تحتاج في أشهر الآراء - لنعت مفرد ، أو جملة ، أو شبه جملة . غير أن الأكثر الأفصح حين يكون النعت جملة أن تكون فعلية ، ماضوية لفظاً ومعنى ، أو : معنى فقط - كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » -

(١) ومن المسموع الذي لا يقاس عليه - لندرته - قول الشاعر :

وَقَبْلِكَ رَبُّ خِصْمٍ قَدْ تَمَالَوْا عَلَيَّ فَمَا هَلِيعْتُ وَلَا دُعِرْتُ

- تمالوا : أى : تمالأوا ، بمعنى : اجتمعوا واتفقوا . - الخِصْم : الخصم . وقد يكون للثنين ، وللجمع . وللمؤنث

(٢) ويجوز مثله - مع قلته - الحرف : « لكن » - بسكون النون - الذي يفيد الاستفتاح والاستدراك معاً ، كقول أحد الشعراء - من أهل القرن الثالث الهجرى كما سجله صاحب كتاب : « المفهوات النادرة » لغرس النعمة الصابى ص ٢٧٢

نعمة الله لا تعاب ، ولكن ربما استقبحت على أقوام

وسيد كرابيت لمناسبة أخرى في ص ٥٢٦

(٣) سيجيء إعراب هذا الاسم تفصيلاً في ص ٥٣٢ .

(٤) وله أسماء متعددة ، منها : ضمير الشأن ، وضمير القصة . . . (وقد سبق شرحه وتفصيل

الكلام عليه في باب « الضمير » - ج ١ م ١٩ ص ٢٢٦) .

(نحو : رب صديق وفيّ عرفته - رب صديق لازمك عرفته - رب صديق عندك عرفته - رب صديق في الشدة عرفته - رب صديق لم يتغير عرفته) . ومثال النعت بجملة اسمية ، ربّ ملوم لا ذنب له ، وقول الشاعر :

ذَلَّ من يَغْبِطُ الدليلَ بعيشِ ربّ عيشٍ أخيفُ منه الحِمَامُ^(١)

٤ - وأن « رب » مع مجرورها لا بد أن يكون لها في أغلب الأحوال اتصال معنويّ بفعل ماضٍ يقع بعدها ، أو : بما يعمل عمله ويدل دلالته الزمنية ، (وهذا الفعل مع فاعله غير الجملة الماضية التي قد تقع - أحياناً - صفة لمجرورها) ، ويكون الفعل - أو ما يعمل عمله - بمنزلة العامل الذي تتعلق به « رب » ومجرورها^(٢) بالرغم مما هو مقرر من أن حرف الجر الزائد وشبهه الزائد لا يتعلق مع مجروره بعامل - كما سبق - نحو : رب كلمة طيبة جلبت خيراً ، ودفعت شراً . وقول الشاعر :

فيا رُبَّ وجهه كصافي النمير تشابهَ حامله والنمير . . .^(٣)

والأغلب في هذا الفعل وما في معناه أن يكون محذوفاً مع فاعله ؛ لأنهما معلومان تدلّ عليهما قرينة لفظية أو معنوية ، (لما قدمنا من أن الاستعمال الصحيح للحرف « رُب » وما دخل عليه أن يكون بعد حالة ظن أو شك تستدعي النص على القلة أو الكثرة ، فيكون جواباً عن قول لقائل ، أو : من هو في حكمه) ؛ فاللفظية نحو : ما أطيب العمل ، وما أبغض البطالة : فربّ عمل نافع ، وربّ بطالة

(١) الموت .

(٢) راجع شرح المفصل (ج ٨ ص ٢٧ و ٢٩ ثم الصبان في أول باب الإضافة عند الكلام على

الإضافة اللفظية ، ومناقشته مثال ابن مالك : (ربّ راجينا عظيم الأمل . . .)

ونص ما نقله الصبان : (إن الأكثرين يقولون بوجود مضي ما تتعلق به « رب » ، بنام على أنها تتعلق ، لأنهم يقولون بوجود مضي مجرورها ؛ وأن ابن السراج يجوز كونه حالا - أي : في الزمن الحالي - ، وابن مالك يجوز كونه حالا أو مستقبلاً . وقد قال في التسهيل « ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ، ولا مضي ما تتعلق به ») . اهـ ،

هذا ، ولا يحسن الأخذ بالأراء الضعيفة إلا في فهم ما ورد بها . أما المحاكاة والقياس فيجريان على

الأعم الأشهر الذي لحصناه .

(٣) ومثل هذا قول الآخر :

رب ليل كأنه الدهر طولا قد تناهى فليس فيه مزيد

ضارة . التقدير : فرب عمل نافع أحببته ، وربّ بَطالة ضارة كرهتها . والمعنوية كأنّ تمترّ على قوم منهمكين في العمل ، مشغولين به ، فنبتسم ابتسامه الرضا والانشراح ؛ ثمّ تنصرف عنهم قائلاً : رب عمل نافع ، ورب بطالة ضارة ، فالتقدير رب عمل نافع أحببته ، أو احترمت صاحبه ، أو أكبرته . . . أو . . . ، ورب بطالة ضارة كرهتها ، أو أنكرت أمرها . . . أو . . . ومن الجائز ذكر هذا الفعل وفاعله .

ويقول النحاة إن «رُبّ» تُوصَل معنى هذا الفعل وما في حكمه إلى الاسم المجرور بها ، ففي مثل : «رب رجل عالم أدركت» أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل^(١) ، وكذلك في الأمثلة السابقة . ومن ثمّ كان الأحسن عندهم في مثل : «رُبّ عالم لقيته» ، وقول الشاعر :

رُبّ حلِيمٍ^(٢) أضاعه عدم الما ل . وجهل غطّى عليه النعم

أن تكون الجملة الفعلية الماضية المذكورة هي صفة للنكرة المجرورة بالحرف : «رُبّ» . وأن تكون هناك جملة أخرى ماضوية محذوفة ، تتصل بها «رُبّ» ومجرورها اتصالاً معنويّاً . ولا يرتاحون أن تكون الجملة الماضية المذكورة هي المرتبطة ارتباطاً معنويّاً بهما ؛ لأنها صفة للنكرة المجرورة «رُبّ» وهذه النكرة قد تستغنى عن كل شيء أساسي أو غير أساسي بعدها إلا عن الصفة . ومثل هذا الفعل الداخِل في جملة الصفة - لا يصلح أن يكون هو الذي بمنزلة العامل في : «رُبّ» ومجرورها ؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ؛ منعاً للفساد المعنوي .

٥ - وأنه يجوز أن يتصل بآخرها «ما» الزائدة . والشائع في هذه الحالة

(١) هذا المثال ينصه وبالكلام الخاص به ، منقول من الجزء الثامن ص ٢٧ من كتاب : «المفصل» عند البحث الخاص بالحرف : «رب» وهو كلام يجعل حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد مُعدّياً للعامل . مع أن كثرة النحاة تجعل التعدية مقصورة على حرف الجر الأصل ، دون الزائد وشبهه - كما سبق في ص ٤٥١ و ٤٥٢ ؛ ويجيء في رقم ١ من هامش ص ٥٣٠ - إلا أن كان المقصود الاتصال بالمنوي المجرد - كما قلنا - وليس في كلامه دليل عليه .

(٢) عقل . وفي بعض الروايات : رب علم

أن تمنعها من الدخول على الأسماء المفردة ، ومن الجرّ ، فتجعلها مختصة بالدخول على الجمل الفعلية والاسمية^(١) ، ولذا تسمى : « ما » الزائدة الكافة ؛ (لأنها كَفَّتْهَا - أي : منعتها - من عملها ؛ وهو : الجر ؛ ومن اختصاصها ؛ وهو : الدخول على الاسم وحده ؛ لجره) ؛ نحو : ربما رأيت في الطريق مستجدياً وهو من الأغنياء . ونحو : ربما كان السائل أغنى من المسئول ، أو ربما السائل أغنى من المسئول . ولكن دخولها على الماضي^(٢) هو الكثير . أما دخولها على المضارع الصريح^(٣) وعلى الجملة الاسمية فنادر لا يقاس عليه ، إلا إن كان معنى المضارع محقق الوقوع قطعاً - كما سيجيء - ومن العرب من يبقئها على حالها من الدخول على الأسماء المفردة . وجرها مع وجود « ما » الزائدة ؛ فيقول : رَبّ ماسائلٍ في الطريق أزعجني ، ولا تسمى « ما » في هذه الحالة « كافة » ؛ وإنما تسمى : « زائدة » فقط . والأفضل الاقتصار على الرأي الأول الشائع^(٤) .

٦ - والشائع أيضاً أن « رَبّ » بحالتيها العاملة والمكفوفة عن العمل ، لا تدخل إلا على كلام يدل على الزمن الماضي ، سواء أكان مشتقاً على فعل ماضٍ أم على غيره مما يدل على الزمن الماضي ، كالمضارع المقرون بالحرف : « لم » ، أو : الوصف الدال على الماضي . . . أو . . . نحو : رب معروف قدمته سعدت بفعله - رب علم لم ينفع صاحبه أحزنه - رب برّ متفجرة أمس نفعت بما في داخلها .

وقد أشرنا إلى أنها تدخل على المضارع الصريح إذا كان معناه محقق الوقوع لا شك في حصوله ؛ فكأنه من حيث التحقق بمنزلة الماضي الذي وقع معناه^(٥) ،

(١) أما معناها فيبقى على الوجه الذي سيجيء - مشروحاً في الزيادة والتفصيل (ب - ص ٥٣١) .

(٢) ولو كان مبنياً للمجهول ؛ كقول الشاعر : - وقد سبق لمناسبة أخرى في هامش ص ٥٢٣ :-

نعمة الله لا تعاب ، ولكن ربّما استتقبحت على أقوام

(٣) وهو الذي يكون لفظه مضارعاً وزمته مستقبلاً خالصاً .

(٤) وإذا كانت « ما » كافة ، و « رب » غير عاملة ، فالواجب وصلها كتابة . أما إذا كانت

« رب » عاملة فالواجب فصلها .

(٥) وقد تدخل على مضارع في لفظه ، ولكنه ماضٍ في زمته ، بقرينه تدل على المضى الزمني ،

كقول الشاعر لهارب من حاكم توعدته بالقتل فجاءه الخبر بموت ذلك الحاكم :

ربما تجزع النفوس من الأم . . . له فرجة كحلّ العقال =

وصار أمراً مقطوعاً به ، كقوله تعالى ، في وصف الكفار يوم القيامة ، - ووصفهُ صِدْقٌ لا شك فيه - : (رُبَمَا^(١) يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) ، أما في غير ذلك فشاذا لا يقاس عليه^(٢) .

وإنما كان الأكثر دخولها على الزمن الماضي لأن معناها التأكيد والتقليل ، ولا يمكن الحكم بأحدهما إلا على شيء قد عُرِف^(٣) . . .

٧ - أنه يجوز في ضبطها لغات تقارب العشرين ، أشهرها ضم الراء أو فتحها مع تشديد الباء في الحالتين ، أو مع تخفيفها بالفتح بغير تشديد . كما يجوز أن تلتحقها تاء التأنيث المتسعة - في المشهور - لتدل على تأنيث مجرورها ؛ نحو : رَبَّتْ

= فهو يريد : ربما جزعت . . . ولا يصلح زين المضارع هنا إلا للمضي ، لأن الجزع لن يقع في المستقبل بعمد موت الحاكم الظالم ، وزوال سبب الخوف . ومثل هذا قول الشاعر :

وحديثُ اللَّهِ هو مما يشتهي السامعون يوزن وزنا
منطقُ صائب ؛ وتَلَحَّنُ أحياء نأ وخير الكلام ما كان لحنا

أى : رب حديث الله ، فقد دخلت « رب » المحذوفة ، والتي تدل عليها الواو ، على أمر حصل محقق عند المتكلم ، ولا شك في وقوع زمنه وانتهائه قبل الكلام ؛ فالمضارع ماضى الزمن . (تلحن : تشير إلى ما تريد بغير كلام) .

(١) «رُبَمَا» (بتخفيف الباء) ، مثل : «رَبًّا» بتشديدها . كما سيحى .

(٢) ومن أمثلة الشاذ ما جاء في تفسير القرطبي لقوله تعالى في سورة البقرة : (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) ، وهو قول بعض السلف : لا تكرهوا الملمات الواقعة : فرب أمر تكرهه فيه نجاتك ، ولرب أمر تحبه فيه عطبك ، قال الشاعر :

رب أمر تتقيه جرراً أمراً ترتضيه
خفي المحبوب منه وبدا المكروه فيه

والدليل على أن المضارع بعد « رب » في المثال المنشور مستقبل الزمن وجود « لا » الناهية في المضارع الذي قبله ؛ وهي تجعل زمنه مستقبلاً خالصاً .

وهناك قرينة أخرى عقلية في المثال المنشور ، وفي البيتين - تدل على استقبال المضارع ؛ هي الحث والحض والترغيب ، وهذه الأمور لا تكون إلا في شيء لم يقع .

(٣) من كل ما تقدم يتيبين نوع المضارع الذي يقصده النحاة بقولهم : إن المضارع يكون ماضى

الزمن إذا وقع بعد « رب » (كما جاء في الهمع ج ١ ص ٨) .

عبارة موجزة أغنت عن كلام كثير . وتكون التاء إما ساكنة ويوقف عليها بالسكون ، وإما مفتوحة ويوقف عليها بالهاء .

حذف رُب :

يجوز حذف « رُب » لفظاً . مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت . وهذا الحذف قياسي بعد « الواو » . و « الفاء » . و « بل » . ولكنه بعد الأول أكثر ، وبعد الثاني كثير . وبعد الثالث قليل بالنسبة للحرفين الآخرين . نحو :

وجانب^(١) من الشرى يُدعى الوطنُ ملءِ العيونِ ، والقلوبِ ، والفيطن^(٢) .

ونحو : أن تسمع من يقول : (ما أعجب ما قرأته على صفحات الوجوه اليوم !) فتقول : (فحزبن لي الليلَ همماً طلع النهار عليه بما بددَ أحزانه ، ومستهج نام ليله قريراً . ثم أفاق على همٍّ وبلاء) . ونحو : (بل حزبن قد تأسى^(٣) بحزبن)

(١) « ملاحظة » : هذا البيت أول قصيدة لشوقي ، موضوعها : الوطن . والشائع في مثل هذه الصورة إعراب « الواو » نائبة عن « رب » ، أو يقال : « واورب » ويفر المرءون من اعتبارها : « عاطفة » . أو شيئاً آخر . لكن جاء في كتاب : (تفسير أرجوزة أبي نواس) في تقرُّظ الفضل بن الربيع ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني اللغوي المشهور ، وإخراج الأستاذ بهجة الأثرى ، ص ٩ - عند بيت أبي نواس :

وبلدة فيها زورُ صعرأة تُحطَى في صعر

ما نصه الحرفي قوله : (« وبلدة » قيل في هذه الواو قولان . أحدهما : أنها للعطف ، والآخر : أنها عوض من « رُب » . فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها في أول القصيدة وأول الكلام لأعطف . ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان في حديث ثم قال : وبلدة ؛ « فكأنه وكل الكلام إلى الدلالة في الحال . ونظير هذا قوله تعالى : (إنا أنزلناه في ليلة القدر) » وإن لم يجر للقرآن ذكر ، وكذلك قوله تعالى : « حتى توارت بالحجاب » يعنى : الشمس . فأضمرها وإن لم يجر لها ذكر . وهذا في كلام العرب واسع فاش) . اهـ كلام أبي جني

ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء في « المفتى ج - ٢ » عند كلامه على « الواو المفردة » الجارة . - وقد أشرنا لكل ما سبق في ج ٣ باب : العطف (م ١٢٠) عند الكلام على حذف المعطوف عليه - بق السؤال : هل هناك مانع أن تكون الواو في مثل ما سبق للاستئناف ؟ لا أرى مانعاً .

(٢) ومن هذا قول الشاعر :

ومستعبدٍ إخسوانه بشرائه لبست له كبراً أبر على الكبر

(أبر = زاد وتقلب) .

(٣) تسلى .

أى : رب جانب . . . - رب حزين قضى الليل . . . - رب مبتهج . . .
- رُب حزين قد تأسى . . .

وكل حرف من هذه الثلاثة يسمى : « العوض » عن : « رب »^(١) ؛ أو : « النائب عنها » ؛ لأنه يدل عليها ، وهو مبنى لا محل له من الإعراب ؛ والاسم المجرور بعده ، مجرور برُب المحذوفة^(٢) . وليس مجروراً في الصحيح بالعوض عنها أو النائب^(٣)

* * *

(١) فعند الإعراب يقال : (الواو : واو رب) - (الفاء : فاء رب) - (بل : بل رب) .
أو يقال في كل واحد إنه نائب عن : رب .

(٢) ويقول ابن مالك في زيادة كلمة : « ما » بعد : « من » ، و « عن » ، و « الباء » ، وأن هذه الزيادة لا تعوق الأحرف السالفة عن العمل - كما شرحنا عند الكلام على كل :

وَبَعْدَ «مِنْ» ، وَ «عَنْ» ، وَ «بَاءٍ» زَيْدٌ : «مَا» فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
وقد تقدم هذا البيت - في ص ٥١٥ عند الكلام على « من » و « عن » و « الباء » للمناسبة الخاصة بكل . ويقول في زيادتها بعد « رب » و « الكاف » ؛ وأنها قد تكفهما أو لا تكفهما :

وَزَيْدٌ بَعْدَ «رُبِّ» وَ «الْكَافِ» فَكَفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا ، وَجَرُّ لَمْ يُكْفِ
- وقد سبق البيت في هامش ص ٥١٨ - ثم يقول في حذف : « رب » بعد الحروف الثلاثة :

وَحُدِفَتْ «رُبِّ» ، فَجَرَّتْ بَعْدَ : «بَلِّ» وَ «أَلْفَا» وَبَعْدَ : «الْوَاوِ» شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

(٣) يرى سيبويه أن الجر هو بكلمة : « رب » المحذوفة . أما الواو ، والفاء ، وبل ، فحروف عطف مهملة هنا لا تعمل شيئاً ، مع أنها نائبة عن : « رب » ودالة عليها . وكثير من النحاة يقول : إن العمل هو للحرف النائب وليس للمحذوف (راجع المفصل ج ٢ ص ١١٧ باب الإضافة) وهذا الخلاف شكلي محض لا أثر له .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا كان الحرف : « رُبَّ » شبيهاً بالزائد^(١) فمن الواجب أن يكون للاسم النكرة المجرور به ناحيتان ، ناحية الجر لفظاً ، وناحية الإعراب محلاً ؛ فيكون مجروراً في محل رفع ، أو محل نصب على حسب حاجة الجملة ، ويعامل بما يعامل به عند عدم وجودها . ففي مثل : ربّ زائر كريم أقبل - تعرب كلمة : « زائر » مجرورة برُبّ لفظاً ، في محل رفع : لأنها مبتدأ . وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ، تعرب كلمة : « زميل » مجرورة لفظاً في محل نصب ، لأنها مفعول به للفعل : « صاحبت » . وفي مثل : رب مساعدة خفية ساعدت ، تعرب كلمة : « مساعدة » مجرورة لفظاً في محل نصب ؛ لأنها مفعول مطلق . وفي مثل : رب ليلة مقمرة سهرت مع رفاقي ، تعرب كلمة : « ليلة » مجرورة لفظاً في محل نصب ؛ لأنها ظرف زمان وهكذا

وخير مرشد لمعرفة المحل الإعرابي للاسم المجرور بها هو ما قلناه من تخيل عدم وجود « رُبَّ » ، وإعراب المجرور بها بما يستحقه عند فقدها

ويترتب على ما سبق من جر النكرة لفظاً بها واعتبارها في محل رفع أو نصب أن التابع لهذه النكرة (من نعت ، أو : عطف ، أو : توكيد ، أو : بدل) يجوز فيه الأمران ، مراعاة لفظ النكرة ، أو مراعاة المحل ، ففي مثل : رب زائر كريم أقبل ، يجوز في كلمة : « كريم الجر والرفع . وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ،

(١) هذا رأى أكثرية النحاة من أهل التحقيق . وخالف فيه غيرهم - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٥٢٥ - ومن هذه الأكثرية المحققة « الخضرى » أحد نحاة القرن الثاني عشر الهجرى ، وصاحب الحاشية المشهورة على ابن عقييل ، وآخر أصحاب الحواشى على شرح : « ألفية ابن مالك » وغيرها حتى عصرنا هذا . وقد اطلع - بلا شك - على الآراء المخالفة ، ولم يعتد بها حين رأى شرح ابن عقييل في أول باب حروف الجر ينص على أن الحرف : « لعل » حرف جر زائد : فاستدرك الخضرى مصححاً ومصرحاً بما نصه :

(صوابه : شبيه بالزائد . ومثلها « لولا » و « رب » ؛ لأن الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد ؛ وهذه الحروف - تميم الترجى ، والامتناع ، والتقليل . وإنما أشبهت الزائد في أنها لا تتعلق بشئ) وهذا نص واضح المرئى . وله صلة أيضاً بما سيحىء في هذه الزيادة والتفصيل

يخوز في كلمة : « وديع » الجر والنصب . . . وهكذا .

ولا يتغير الحكم لو جاء تابع آخر - كالعطف - فقلنا : رب زائر كريم وسائح هنا ، فيخوز في كلمة : « سائح » المعطوفة ، الأمران الجائزان في المعطوف عليه . . . ويخوز أن يكون المعطوف هنا معرفة ، نحو : رب زائر كريم وأخيه أقبلاً ، مع أن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فهو بمنزلة الاسم الذي دخلت عليه « رب » فحقه أن يكون نكرة كجرورها ، إلا أن الأساليب العربية الفصحى تدل على أنه قد يخوز في التابع ما لا يخوز في المتبوع ، وهذا معنى قول النحاه : قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل^(١) .

(ب) إذا دخل الحرف : « رب » على الحمل بنوعيها^(٢) ، وهو مكفوف - بسبب اتصاله « بما » الكافة - فإن معناه يبقى على حاله من إفادة التكثر أو التقليل على حسب القرائن . (كما أشرنا من قبل)^(٣) ، ولكن التكثر أو التقليل في هذه الحالة يكون منصّباً على النسبة التي في الجملة ، وهي النسبة الدائرة بين طرفيها ؛ ففي مثل : ربما أتى الغائب ، أو ربما الغائب أت . . . ، يكون التقليل والتكثر واقعاً على نسبة الإتيان للغائب . وقيل : إن معنى « رب » المكفوفة ، هو : التحقيق .

(ح) قد تحل : « مِمَّا » . . . ، محل : « ربِّمَا » فتؤدى معناها ؛ طبقاً للبيان الموجز الذي سبق في ص ٤٦٦ وللتفصيل الشامل الذي تقدم في ج ١ م ٤٢ ، ص ٥٤٩ عند الكلام على النواسخ ، و« كان » الناسخة .

* * *

(١) تكررت الإشارة لهذا المعنى في أبواب مختلفة ، ولا سيما باب الاستثناء ، عند الكلام على حكم المستثنى الذي أدانه : « إلا » إذا كان تاماً غير موجب - ص ٣٣٦ وله إشارة في رقم ١ من هامش ٦٩ .
(٢) انظر حكم دخولها على الجملة الاسمية والمضارعية في رقم ٥ من ص ٥٢٥ .
(٣) في رقم ١ من هامش ص ٥٢٦ .

المسألة ٩١ :

٥- حذف حرف الجر وحده، مع إبقاء عمله^(١)، وحذفه مع مجروره

يجوز أن يحذف حرف الجر، ويبقى عمله كما كان قبل الحذف. ويطرّد هذا في مواضع قياسية، أشهرها أربعة عشر نذكرها كاملة هنا - وقد مرّ بعضها في مواضع متفرقة^(٢) - .

١- أن يكون حرف الجر هو: «رُبّ» بشرط أن تكون مسبوقه «بالواو» ، أو: «الفاء» ، أو «بل» - كما سبق قريباً عند الكلام عليها^(٣) - نحو :

وعاملٍ بالحرامِ ، يأمرُ بالِ بَيْرٍ ؛ كهادٍ يخوض في الظلّمِ

٢- أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدراً مؤولاً من «أنّ» مع معموليها ، أو من «أنّ» والفعل والفاعل ؛ نحو: فرحت أنّ الصانع بارعٌ ، أو : أفرحُ أنّ يبرع الصانع . والأصل : فرحت بأنّ الصانع بارع - أو : أفرحُ بأن يبرع الصانع . والتقدير فيهما : فرحت ببراعة الصانع ، أو : أفرح . . .
ولا بد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر على الوجه الذي شرحناه في مكانه من باب : «تعديّة الفعل ولزومه»^(٤) .

(١) أما حذفه ونصب ما بعده على ما يسمى : «النصب على الخافض» - وهو نوع مما يسمى «الحذف والإيصال» - فمقصود على المصاحف في غير الضرورة الشعرية ؛ طبقاً للبيان الذي سلف في رقم ٥ من ص ١٥٩ ورقم ٨ من ص ١٧١ وهما مشها .

(٢) بعضها في ص ١٦١ وفي هامش تلك الصفحة تفصيلات هامة . أما الداعي إلى ملاحظة حرف الجر المحذوف ، واعتباره كالموجود فهو المحافظة على سلامة المعنى ، أو على صحة التركيب .

(٣) ص ٥٢٨ .

(٤) ص ١٦٣ . وقلنا هناك إن الباء الجارة التي بعد صيغة «أفعل» في التعجب يجوز حذفها إن كان المجرور بها مصدراً مؤولاً من «أنّ» والجمله الفعلية بعدها .

لكن النحاة لا يميزون حذفها بعد تلك الصيغة إن كان المصدر مؤولاً من «أنّ» ومعموليها . ولا داعي لهذه التفرقة في مسألة التعجب لأن حذف الجار مطرد قبل «أنّ» و«أن» .
وإذا حذف الباء في التعجب أتقدّر أم لا تقدّر ؟ رأيان كما أشرنا في ج ٣ باب التعجب م ١٠٩

٣- أن يكون حرف الجر حرفاً من حروف القسم ، والاسم المجرور به هو لفظ الجلالة (الله) ؛ نحو : الله لأكثرن من العمل النافع ، أى : بالله^(١) . . .

٤- أن يكون حرف الجر داخلاً على تمييز « كم » الاستفهامية ، بشرط أن تكون مجرورة بحرف جر مذكور قبلها ؛ نحو : بكم درهم اشترت كتابك ؟ أى : بكم من درهم^(٢) . . .

٥- أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين في جواب سؤال ، وهذا السؤال مشتمل على نظير لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : في أى بلد قضيت الأمس ؟ فيجواب : القاهرة . أى : في القاهرة .

٦- أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، بغير فاصل بين الحرفين ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف ؛ كقولهم : (ألا تفكر في تركيب جسمك لترى قدرة الله العجيبة ، والسموات ؛ لترى ما يحير العقول ، وخواص المادة ؛ لترى الإبداع والإعجاز . . .) أى : في السموات - وفي خواص المادة ؛ . . . وقد حذف الحرف : « في » ؛ لأنه مع مجروره معطوف بالواو بغير فاصل بينهما . والمعطوف عليه وهو : « تركيب » مشتمل على حرف جر قبله ؛ مماثل للمحذوف^(٣) .

(١) طبقاً للرأى الأرجح ، وهو رأى سيبويه ، ومن معه ، (كما سبقت الإشارة لهذا في رقم ١٥ من ص ١٩٧) وفى : « ٥ » من ص ٥٠٢ .

(٢) هذا هو الأرجح ، وهناك رأى آخر يقول إن « كم » الاستفهامية مضافة إلى تمييزها . أما تمييز « كم » الخبرية فالشهور أنه المضاف إليه وهو المنصاف ، وقيل إنه مجرور بـ « من » محذوفة كما سيأتى في ج ٤ باب : « كم » .

(٣) وليس من هذا النوع بيت ابن مالك في باب : « المُعَرَّبُ والمبني » وهو ؛

فَارْفَعُ بَضْمَ ، وَأَنْصِبِنْ فَتْحاً ، وَجُرْ كَسْرًا : كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرَ .
فأصل الكلام : ارفع بضم ، وانصبين بفتح ، وجر بكسر ؛ فحذف حرف الجر وهو الباء ونصب الاسم المجرور به على ما يسمى : « نزع الخافض - وقد أوضحناه ، لوجود فاصل ممنوع (وقد سبق الكلام عليه في هذا الجزء ، في باب : تعدية الفعل ولزومه ، ص ١٥٩ وهامش ص ١٧١ ، كما سبق الكلام على البيت السابق ، وفى ج ١ ص ٦٨ م ٧) . وليس من الجائز في البيت أن يبقى الاسمان - فتح ، وكسر - مجرورين بعد حذف حرف الجر كما كانا قبل حذفه .

٧- أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المحرور به بعد حرف عطف ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف مع وجود « لا » فاصلةً بين حرف العطف وحرف الجر المحذوف ؛ نحو : ما للفتى سلاح إلا علمه النافع ، ولا الفتاة إلا فنها العمل الملائم . أى : ولا للفتاة .

٨- أن يكون حرف الجر كالسابق ولكن الحرف الفاصل هو : « لو » ؛ كقولهم : من تعود الاعتماد على غيره ، ولو أهله ؛ فقد استحق الحية والإخفاق . أى : ولو على أهله (١)

٩- أن يكون حرف الجر واقعاً هو ومحروره في سؤال بالهمزة ، وهذا السؤال ناشئ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف ؛ كأن يقال : أعجبت بمحمود . فيسأل القائل : أمحمود النجار ؟ أى : أمحمود النجار ؟ .

١٠- أن يكون حرف الجر ومحروره واقعين بعد « هلا » التى للتخصيص بشرط أن يكون التخصيص وارداً بعد كلام مشتمل على مثل لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : سأتصدق بدينارهم ، فيقال : هلا دينار ، أى : بدينار ، والمراد : هلا تتصدق بدينار .

١١- أن يكون حرف الجر هو : « لام التعليل » الداخلة على : « كى » المصدرية ؛ نحو : يجيد الصانع صناعته كى يقبل الناس عليه . أى : لكى يقبل الناس عليه ، بمعنى : لإقبالهم عليه .

١٢- أن يكون حرف الجر داخلاً على المعطوف على خبر « ليس » أو خبر « ما » الحجازية ، بشرط أن يكون كل منهما صالحاً لدخول حرف الجر عليه (٢) ؛ نحو : لست مَرُجِعاً فرصة ضاعت ، ولا قادر على ردّها . فكلمة « قادر » محرورة لأنها معطوفة على خبر ليس : (مَرُجِعاً) وهذا الخبر يجوز جره بالباء فيقال : لست بمرجع . فكأنها موجودة توهمًا وتخيلاً . وعلى أساس هذا الجواز الموهوم عطفنا عليه بالجر ؛ وهذا هو العطف الذى يسميه النحاة ؛ « العطف على

(١) والذى يوجب تقدير حرف الجر هنا اختصاص « لو » بالدخول على الجمل ، لا على المفردات . والأصل : ولو كان الاعتماد على أهله .

(٢) بأن يكون خبرها اسماً ، وأن يكون النون المنصب عليه باقياً ، لم ينتقض بإلا . . . على الوجه الذى سبق فى باهما ، ج ١ ص ٥٢ المسألة : ٤٩ وما بعدها .

التوهم». وقد سبق^(١) إبداء الرأي فيه تفصيلاً ، وأنه لا يصح الالتجاء إليه ، ولا القياس على ما ورد منه .

١٣ - أن يكون حرف الجر مسبوqاً « إن » الشرطية . وقبلهما كلام يشتمل على مثل للحرف المحذوف ، نحو : سلم على من تختاره . إن محمد ، وإن على ؛ وإن حامد . التقدير : إن شئت فسلم على محمد ، وإن شئت فسلم على على ، وإن شئت فسلم على حامد . وبالرغم من جواز هذا فالمحذوف فيه كثير ، والمراد قد يخفى . فمن المستحسن عدم محاكاته قدر الاستطاعة .

١٤ - أن يكون حرف الجر مسبوqاً بفاء الجزاء الواقعة في جواب شرط . قبله نظير لحرف الجر المحذوف : نحو : اعتزمت على رحلة طويلة ؛ إن لم تكن طويلة قصيرة ، أى : فعلى رحلة قصيرة . ويقال في هذا الموضع ما قيل في سابقه من ترك القياس عليه قدر الاستطاعة . - بالرغم من صحة القياس - .

هذا ، وجميع التأويلات والتقديرية السابقة جائزة وليست محتومة ؛ بل إن الكثير منها يجوز فيه أوجه إعرابية أخرى : قد تكون أيسر ، والمعنى عليها أوضح . واختيار هذه أو تلك متروك لمقدرة المتكلم والسماع . وخبرتهما بدرجات الكلام قوة ، وضعفًا ، وحسنًا ، وقبحًا . مع التزام الصحة التزامًا دقيقًا ، والبعد عن الخطأ في كل حالة . ومن الخير أن نترك ما فيه غموض وإلباس إلى ما لا خفاء فيه ولا إبهام ، لأن اللغة ليست تعمية وإلغازًا ، وإلا فقدت خاصتها ، وعجزت عن أداء مهمتها . وهذا أساس يتحتم مراعاته عند استخدامها ، وفي كل شأن من شؤونها .

تلك مواضع حذف حرف الجر حذفًا قياسيًا مطردًا مع إبقاء عمله . وهناك أمثلة مسموعة وقع الحذف فيها مخالفًا ما سبق ، ولا شأن لنا بها ؛ فهي مقصورة على السماع ؛ لا يجوز محاكاتها ؛ لعدم اطرادها^(٢) .

(١) في ص ٣٤٨ عند الكلام على « غير » الاستثنائية ، وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٣٦ ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩ .

(٢) وفيما سبق من حذف الجار ، وإبقاء عمله ومشابهته « رب » في هذا ، وفي أن حذفه قد يكون مطردًا أو غير مطرد - يقول ابن مالك .

أما حذف الجار والمجرور معاً^(١) فجائز إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما ، بشرط وجود قرينة تعينهما ، وتعين مكانهما ، وتمنع اللبس . ومن الأمثلة قوله تعالى :
(وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) ، أى : لا تجزى فيه^(٢) . . .

* * *

وقد يُجْرُ بِسَوَى : « رُبَّ » لَدَى حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا
أى : أن حرفاً غير « رب » قد تجر الاسم بعدها مع حذفها . وأن بعض حالات الحذف والجر قد
يكون مطرداً .

(١) أما حذف الجار وحده وإبقاء مجروره وما يترتب على ذلك من أحكام فقد سبق تفصيل الكلام
عليه في ص ١٥٩

(٢) وفي المصباح المنير ، مادة : « حَجَر » ما نصّه .
(« حَجَرٌ عَلَيْهِ حَجْرًا - من باب : قتل - منيّه التصرف ؛ فهو محجور عليه . والفقهاء « يحذفون
الصلة (أى : الجار مع مجروره) تخفيفاً ؛ لكثرة الاستعمال ، ويقولون : « محجور » وهو سائغ) ا.هـ .
ويقول في مادة : « نَدَب » ما نصه :

(« نَدَبْتَهُ إِلَى الْأَمْرِ نَدْبًا - من باب : قتل - دعوته . والفاعل : نادب ، والمفعول : مندوب ،
و« الأمر » مندوب إليه ، والاسم : الندبة ، مثل غُرْفَةٍ ، ومنه : « المندوب » في الشرع ، والأصل :
المندوب إليه . لكن حذف الصلة منه (يريد الجار مع مجروره) لفهم المعنى ا.هـ . ومثل ما سبق قول
النحاة « الحملة المعترضة » - حين يفتحون الراء - يريدون كما نصّوا على هذا : « المعترض بها » .

و- نيابة حرف جر عن آخر.. (١)

يتردد بين النحاة : « أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (١) . . . » فيتوهم من لا دراية له أن المراد هو : (جواز وضع حرف جرّ مكان آخر بغير ضابط ، ولا تَوْقُفٍ على اشتراك بينهما في تأدية معنى معين ، ولا تشابه مقيّد في الدلالة) . وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ (٢) ؛ إذ يؤدي إلى إفساد المعاني ، والقضاء على الغرض من اللغة .

أما حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض فتتلخص في مذهبين : الأول (٣) : أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحدٌ أصليّ يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز ؛ فالحرف : « في » يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو : « الظرفية » . والحرف : « على » يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو : « الاستعلاء » . والحرف : « من » يؤدي : « الابتداء » ، والحرف : « إلى » يؤدي : « الانتهاء » . . . و . . . وهكذا (٣) . . . فإن أدّى الحرف معنى آخر غير المعنى الواحد الأصليّ الخاص به

(١) وقد يعبرون عنها أحياناً بقولهم : « بدل حرف جر من آخر » كما في عبارة « المبرد » التي في رقم ١ من هامش ص ٥٤٠ . والمراد من العبارتين وأشباههما هو : وضع حرف جرّ مكان آخر . أى : استبدال واحد بغيره من تلك الحروف .

(٢) جاء في « المفتي » - ج ٢ الباب : السادس ، في التحذير من أمور اشتهرت بين العربيين ، والصواب خلافها - ما نصّه في الأمر الثالث عشر :

(« قولهم : ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به . . . ، وتصحيحه يكون بإدخال : « قد » على قولهم : « ينوب » ؛ وحينئذ يتعذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه : « لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة » . ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت في زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم . على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادّعت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضُمن معنى عامل يتمنى بذلك الحرف : لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف » (١) هـ وسيجيء الرأي البصرى كاملاً مع غيره هنا . (٣ ، ٣) وهو مذهب البصريين . وفيه يقول الطبع - ج ٢ الكتاب الثالث ؛ باب حروف الجر ، عند الكلام على الحرف « من » - ما نصّه : (تنبيه . علم ما حكى عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصاد على معنى واحد لكل حرف أن مذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ؛ كما أن أحرف الجزم كذلك .. و ..) هـ وأما الثاني فذهب الكوفيّين ، والكلام عليه في ص ٥٤٠ و ٥٤٢ .

وجب القول : بأنه يؤدي المعنى الآخر الجديد إما تأدية « مجازية » (أى : من طريق المجاز^(١)) ،
لا الحقيقة) ، وإما تأدية « تضمينية »^(٢) (أى : بتضمين الفعل ، أو : العامل الذى
يتعلق به حرف الجر الأصيل^(٣)) ومجروره ، معنى فعل أو عامل آخر يتعدى بهذا
الحرف) فحرف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقى واحد يختص به ، ولا يؤدي
غيره إلا من طريق « المجاز » فى هذا الحرف ، أو من طريق « التضمين » فى العامل
الذى يتعلق به الجار الأصيل^(٣) مع مجروره .

فن الأمثلة للمجاز : الحرف الأصيل « فى » ؛ فعناه الحقيقى : « الظرفية » (أى :
الدلالة على أن شيئاً يحوى بين جوانبه شيئاً آخر ... و ... كما سبق^(٤)) ،
فإذا قلنا : « الماء فى الكوب » ، فهمنا أن الكوب يحوى بين جوانبه الماء ؛
فيكون الحرف « فى » مستعلاً فى تأدية معناه الحقيقى الأصيل . ولكن إذا قلنا :
(غرد الطائر فى الغصن ...) ، لم نفهم أن الغصن يحوى فى داخله وبين جوانبه
الطائر المگرد ؛ لاستحالة هذا . وإنما نفهم أنه كان على الغصن وفوقه ، لا بين
ثنائيه . فالحرف : « فى » قد أدى معنى ليس بمعناه الحقيقى الأصيل ، فالمعنى الجديد ؛
وهو : « الفوقية » ، أو « الاستعلاء » إنما يؤديه حرف آخر مختص بتأديته ؛ هو :
« على » فلو راعينا الاختصاص وحده لقلنا : غرد الطائر على الغصن ، فالحرف :
« فى » قد أدى معنى ليس من اختصاصه ، بل هو من اختصاص غيره . وهذه
التأدية ليست على سبيل الحقيقة ، وإنما هى على سبيل المجاز . واجتمع للحرف :
« فى » الشرطان اللذان لا بدّ من تحققهما لصحة استعمال المجاز^(٥) ، فالظرفية
بما تقتضيه من تمكّن وثبات شبيهة بالاستعلاء الذى يقتضى التمكّن والثبات
أيضاً ؛ فاستعملنا « الظرفية » ؛ مكان « الاستعلاء » ؛ بسبب التشابه المعنوى الذى
بينهما ، واستعملنا الحرف الدال على « الظرفية » مكان الحرف الدال على « الاستعلاء » ؛

(١) وفى هذه الحالة يجب أن يتحقق للمجاز ركناه الأساسيان ؛ وهما ؛ العلاقة ، والقربنة .
- انظر معناها فى رقم ٥ من هذا الهامش -

(٢) سبق شرح « التضمين » فى هذا الجزء ص ١٦٨ من باب : تعدية الفعل ولزومه . ولأهميته
سجلنا له بحثاً خاصاً مستقلاً آخر هذا الجزء - ص ٥٦٤ ، وبمدهما رأي الخاص فى : « التضمين »

(٣ ، ٣) وملحقه .

(٤) الكلام عليه فى ص ٥٠٧

(٥) هما : (العلاقة - أى : الصلة - بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه) ، (والقربنة

التي تصرف الذهن عن المعنى الأصيل إلى المعنى المجازى الجديد) .

تَبَعًا لذلك . وكل هذا على سبيل « الاستعارة » ؛ وهى نوع من المجاز . والقرينة الدالة على أنه مجاز (أى : على أن الحرف : « فى » مستعمل فى غير معناه الأصيل) وجود الفعل : « غرّد » ؛ إذ لا يقع التفريد فى داخل الغصن ؛ وإنما يكون فوقه ، فهذه القرينة هى المانعة من إرادة المعنى الأصيل .

ومن الأمثلة : للمجاز أيضًا : « عكسى » : فهو حرف جريقتصر عند أصحاب هذا الرأى على معنى حقيقى واحد ؛ هو : « الاستعلاء » . فإذا قلنا : (الكتاب على المكتب) ، فهنا هذا المعنى الحقيقى الدال على أن شيئًا مُعَيَّنًا فوق آخر . فالحرف مستعمل فى معناه الأصيل . لكن إذا قلنا : (اشكر المحسنَ على إحسانه) ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقى ، ولم يترد على خاطرنا أن الشكر قد حلّ واستقرّ فوق الإحسان ؛ لاستحالة هذا ، وإنما الذى يخطر ببالنا هو أن المراد : « اشكر المحسن لإحسانه » ؛ فالحرف : « على » قد جاء فى مكان : « اللام » التى معناها : « السببية » ، أو « التعليل » . فأفاد ما تفيدته اللام ، ولكن إفادته على سبيل « الاستعارة » وهى نوع من المجاز ؛ ذلك أن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوى بين السبب والمسبب ، أو بين العلة والمعلول ؛ والاستعلاء يشبهها فى أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشئين ؛ فلهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازاً ، مكان السببية والتعليل . وتبَسَّع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء مكان الحرف الدال على السببية . والقرينة الدالة على أن الحرف : « على » مستعمل فى غير حقيقته وجود الفعل : « اشكر » ؛ إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان ، ولا يوضع فوقه وضعًا حقيقياً — لاستحالة هذا ، كما سبق — .

ومثل ما سبق يقال فى بقية حروف الجر حين يودى الواحد منها معنيين أو أكثر .

أما أمثلة التضمين^(١) فى العامل فنراها قول بعض الأدباء : « نأيت من صحبة فلان بعد أن سقانى بمرّ فعاله » . والأصل : (نأيت عن صحبة فلان ، بعد أن

(١) بعض الأمثلة السابقة صالح « للتضمين فى الفعل مع بقاء حرف الجر على معناه الحقيقى » وكذا نظائرها .

سقاني من مرّ فعاله . ولكنه ضمّن الفعل : « نأى » الذى لا يتعدى هنا بالحرف « من » معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : « بَعُد ، أو : ضَجِر » ؛ فالمراد : بَعُدْتُ ، أو : ضَجرتُ من صحبة فلان . كما ضمّن الفعل : « سقى » الذى لا يتعدى هنا « بالباء » معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : « آذَى » ، أو « تناول » فالمراد : « آذانى » أو : « تناولنى » بِمِمرِّ فعاله ، وكذلك : (شربتُ بماء عذب) ؛ فإن الفعل « شرب » قد ضمّن معنى الفعل : « رَوَى » فالأصل : رَوَيْتُ . وهكذا بقية حروف الجر .

* * *

والمذهب الثانى^(١) : أن قصر حرف الجر على معنى حقيقى واحد ، تعسّف وتحكّم لا مسوّغ له ، فما الحرف إلا كلمة ، كسائر الكلمات الاسمية والفعلية ، وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدى الواحدة منها عدة معان حقيقية^(٢) ، لا مجازية ، ولا يتوقف العقل فى فهم دلالتها الحقيقية فهماً سريعاً . فما الداعى لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره من الكلمات الأخرى ، ولإبعاده عما يجرى على نظائره من باقى الأقسام ؟

إنه نظيرها ؛ فإذا اشتهر معناه اللغوى الحقيقى ، وشاعت دلالته ، بحيث يفهمها السامع بغير غموض ، كان المعنى حقيقياً لا مجازياً ، وكانت هذه الدلالة أصيلة لاعلاقة لها بالمجاز ، ولا بالتضمنين ولا بغيرهما . فالأساس الذى يعتمد عليه هذا المذهب فى الحكم على معنى الحرف بالحقيقة هو شهرة المعنى اللغوى الأصيل المراد وشيوعه ،

(١) وهو مذهب الكوفيين ، كما يصرح كثير من النحاة والحق أنه ليس مقصوداً عليهم ؛ بل يشاركون فيه بعض أئمة النحاة من غيرهم ؛ كالبرد - وهو بصرى - فقد جاء فى كتابه الكامل (ج ٣ ص ٤٦ طبعة مطبعة الفتوح ، عند شرحه لبيت أبى النجم الذى صدره : « سبى الحماة ، وأبى عليها ») وقد سبق البيت لمناسبة أخرى فى هامش ص ٤٧٦) ما نصّه :

(حروف الخفض - يريد : حروف الجر - يُبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان فى معنى ، فى بعض المواضع ؛ قال الله عز وجل : « ولأصلبناكم فى جذوع النخل » أى : على . وقال تعالى : « له معقبات من بين يديه ومن خلفه ، يحفظونه من أمر الله » أى : بأمر الله وقال العامرى : « إذا رضيت علىّ بشئ أو قشير . . . » أى : عنى . وهذا كثير جداً) (١)

فى تلك الأمثلة ونظائرها أبدل حرف جر من آخر بمعناه ، أى حل فى مكانه .
(٢) والمراد هنا ما يشمل : « الحقيقة . اللغوية الأصلية ، والحقيقة العرفية » .

بحيث يتبادر ويتضح سريعاً عند السامع ؛ لأن هذه المبادرة علامة الحقيقة . وإن من يسمع قول القائل : (كنت في الصحراء ، ونفد ما معي من الماء ، وكادت أموت من الظمأ ، حتى صادفت بئراً شربت من مائته العذب ما حفظ حياتي التي تعرضت للخطر من يومين . . .) ، سيدرك سريعاً معنى الحرف : « من » وقد تكرر في هذا الكلام بمعان لغوية مختلفة : أولها : بيان الجنس . وثانيها : السببية ، وثالثها : البعضية . ورابعها : الابتداء . . . و . . .

كذلك من يسمع قول القائل : (إني بصير في الغناء : يستهويني ، ويملك مشاعري إذا كان لحنه شجياً ، وعبارته رصينة ؛ كالأبيات التي مطلعها :

رُبَّ ورقاءَ هتوفَ في الضحا ذاتِ شجُو صدحتْ في فتنن

فإن المعاني اللغوية المقصودة من الحرف : « في » ستبتدر إلى ذهنه . فالأول : للإصاق . والثاني : للظرفية . والثالث : للاستعلاء . وكل واحد من المعاني السالفة يقفز إلى الذهن سريعاً بمجرد سماع حرف الجر خلال جملته . وهذا علامة الحقيقية^(١) — كما سبق — . فإذا كان المعنى المراد هو من الشبوع ، والوضوح وسرعة الورد على الخاطر — بالصورة التي ذكرناها ، فقيم المجاز أو التضمنين أو غيرهما ؟ إن المجاز أو التضمنين أو نحوهما يُقْبَلان ، بل يتحتمان حين لا يبتدر المعنى المراد إلى الذهن ، ولا يسارع الذهن إلى التقاطه ؛ بسبب عدم شيوعه شيوعاً يجعله واضحاً جلياً ، وبسبب عدم اشتهاره شهرة تكفي لكشف دلالاته في يسر وجلاء . أما إذا شاع واشتهر وتكشفت للذهن سريعاً فإن هذا يكون علامة الحقيقة^(١) — كما قلنا — فلا داعي للعدول عنها ، ولا عن قبولها براحة واطمئنان^(٢) .

وهذا رأى نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين^(٣) .

* * *

(١) (١ و١) سواء أكانت حقيقة لغوية أصيلة أم عرفية — كما سبق — في رقم ٢ من هامش الصفحة المتقدمة .

(٢) انظر الزيادة والتفصيل في الصفحة التالية .

(٣) كصاحبي : المعنى ، والتصريح ، وكالصبيان ، والخضري في باب : « حروف الجر » عند

الكلام على الحرف : « من » وشرح بيت ابن مالك الذي أوله :

« بَعْضٌ ، وَبَيْنٌ ، ، وَابْتَدَى فِي الْأَمَكِنَةِ . . . »

زيادة وتفصيل :

لاشك أن المذهب الثاني^(١) نفيس كما سبق؛ فمن الأنسب الاكتفاء به؛ لأنه عملي سهل، بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل، ونحوهما من غير داع؛ فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة. وكلها حقيقي^(٢) — كما قلنا — ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى: المشترك اللفظي^(٣).

= فقد وصفوا المذهب الثاني وهو المذهب (الكوفي) بأنه أقل تكلفاً وتمسكاً. — ويشاركهم فيه صاحب «الهمع طبقاً لليبان الذي سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٣٧ — وكما في ص ٥٤٠.

وفي الأخذ به تيسير، ووضوح، وابتعاد عما يكون في المجاز — ومنه الاستمارة — أحياناً من تعقيد والتواء. (١) وهو الذي اشتهر بنسبته للكوفيين مع أن لهم فيه شركاء آخرين — كما أسلفنا — في رقم ١ من هامش ص ٥٤٠.

(٢) سواء أكانت الحقيقة لغوية أم عرفية — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٠.

(٣) الحق أنه لا سبيل للحكم على معنى من معاني المشترك اللفظي بأنه «مجازي» أو أن في عامله «تضميناً»؛ لأن هذا يقتضي أن نعرف المعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ أولاً، واستعمل فيه، ثم انتقل منه بعد ذلك إلى غيره من طريق «المجاز أو للتضمين»، أي: أنه لا بد من معرفة أقدم المعنيين في الاستعمال؛ ليكون هذا الأقدم هو الأصلي، ويكون المتأخر عنه — وهو الحادث — مجازاً أو تضميناً. وهذا أمر لم يتحقق حتى اليوم في أكثر المعاني التي يؤديها كل حرف من حروف الجر، وهي معان مرددة في أفصح الكلام العربي — قرأنا وغير قرآن — ولا سبيل للحكم القاطع بأن معنى معيناً منها أسبق في الاستعمال من معنى آخر، وإذ لا سبيل للحكم الوثيق بأن واحداً من تلك المعاني هو وحده الحقيقي، وأن ما عداه هو «المجازي أو التضميني». بل إن هذا يلاحظ في كل معنى مجازي آخر يجري في غير الحرف. ولا يقال إن المعنى الحسي أسبق — في الغالب — وجوداً من العقل المحض؛ لا يقال هذا؛ لأنه لا يصدق على حالات متعددة. وفوق هذا أيضاً يكاد يكون الحكم بالأسبقية مستحيلاً إذا كان المدلولان عقليين معاً (أي: غير حسيين).

وقد رأى أحد المستشرقين ضرورة وضع معجم خاص يوضح أقدمية الكلمات في استعمالها، وتاريخ ميلادها؛ ليتمكن القطع بعد هذا بالمعاني الحقيقية والمجازية وتجرد هذه المهمة، ولكن منيته عاجلته في أول مراحل العمل.

وهناك سبب آخر يؤيد أصحاب هذا المذهب الثاني ؛ هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر معناه في زمن مآ ، وشاع بين الناطقين به ، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى : « الحقيقة العرفية » (ولها بحث مستفيض في مكانها بين أبواب علم البلاغة) ومن أشهر أحكامها : أنها في أصلها مجاز قائم على ركنين أساسيين : علاقة بين « المشبه والمشبه به » ، و « قرينة » ، تمنع من إرادة المعنى الأصلي . فإذا اشتهر المجاز في عصرٍ أي عصر^(١) ، وشاع استعماله مع وضوح المراد منه ، تناسى الناس أصله ، واختفى ركناه ، واستغنى عنهما وعن اسمه ، ودخل في عداد نوع جديد يخالفه ، يسمى : « الحقيقة العرفية » فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي إلا معنى واحداً أصلياً ، وأن ما زاد عليه ليس بأصلي ، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلاً في الحقيقة العرفية ، وهي ليست بمجاز في صورتها الحالية الواقعة ، لا في الصورة السابقة ، المتروكة نهائياً ، المنسية كأن لم تكن .

(١) ولو كان من غير عصور الاحتجاج .

بحث مستقل

في :

(مذ) و (منذ) من الوجهتين اللفظية ، والمضوية^(١)

قال الباحث :

طالما أنعمت النظر في هاتين الكلمتين ، ورجعت إلى ما دونه فيهما النحاة واللغويون . فكنت أجد أحياناً عنناً ومشقة في استخلاص حكم ، أو تلخيص خلاف ، أو دفع إشكال . ذلك بأن هذه المادة مبعثرة في الكتب قديمها وحديثها ؛ فما في هذا ليس في ذلك ، مع كثرة الآراء ، واشتداد الخلاف ، وتباين التفسيرات والشروح .

فازلت في مراجعة وبحث ، حتى اجتمع لي من ذلك فصل صالح ، حاولت أن أذلل فيه ما استصعب ، وأن أشرح ما خفي ، بالموازنة والترجيح .

ولا أدعى أني أحطت بالموضوع جميعه ؛ فهذا ما لا سبيل إليه في وجيز كهذا . ولكنني أرجو أن أكون قد عبّدت الطريق ، ومهدت السبيل للباحثين والمستفيدين . فأقول :

(٢) يقع مذ ومنذ^(٢) اسمين :

(١) هذا بحث واف ، سبق - في ص ٢٩٩ و ٥٢٠ - أن وعدنا بتسجيله آخر هذا الجزء ؛ لمظيم أثره لدى المتخصصين ، وليكون لكبارالطلاب تدريباً على البحث ، والتحقيق ، والتمحيص . وقد جمع أكثر المفرق من مسائل «مذ ومنذ» ، وأحكامهما ، وتميز بأراء صائبة استقل بها صاحبه ، وإن كان بعضها محتلطاً ، أو مفتقراً لمزيد تحقيق ، أو قوة استدلال تحمل على الإقناع . وقد نقلناه كاملاً بشروحه وهوامشه - وربما أبدينا تمليقاً على بعضها - عن الجزء الثالث من مجلة المجمع اللغوي القاهري ، (ص ٣٥٤ وما بعدها) حيث سجلته لعضو جليل من أعضاء المجمع السابقين ، هو : الأستاذ أحمد العوامري ، رحمة الله عليه .

(٢) قال في الهمع : وكسر ميمهما لفة هـ ، وفي الخصري ؛ والراجع أن أصل (مذ) : (منذ) ، حذفوا النون تخفيفاً ؛ بدليل ضمها للملاقة ساكن ، كذُ اليوم . ولولا هذا لكسرت في أصل التخلص . وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلاً . هـ .

١- إن كان ما بعدهما اسماً مرفوعاً ، معرفة ، أو نكرة معدودة لفظاً أو معنى كما سيأتي .

٢- أو كان ما بعدهما فعلاً ماضياً^(١) .

٣- أو كان ما بعدهما جملة اسمية .

فالحالة الأولى (وفيها الأسماء المرفوعة نكرة معدودة) ، نحو : ما رأيته مذ^٢ أو منذ يومان ، أو عشرة أيام ، أو خمسة عشر يوماً ، أو عشرون يوماً ، أو مائة يوم ، أو ألف يوم ، أو ألفا يوم ، أو سنة^٣ ، أو شهر^٤ أو يوم^(٢) .
ومثال المعرفة ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة .

فقد أو منذ اسم مبتدأ^(٣) . والخبر واجب التأخير معهما . وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما .

(١) فلا يجوز: مذ يقوم، لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً، فلا يجتمع مع المستقبل هـ ، صبان .
(٢) على أن يكون اليوم هو الفلكي المقسم ساعات ، لا الوقت من طلوع الشمس إلى غروبها ، كما سنفصله .

(٣) قال الخضرى عند قول ابن عقيل : (فذ اسم مبتدأ إلخ) ما يأتي : وسوغه كونها معرفة في المعنى . لأنها إن كان الزمان ماضياً ، كما في المثال الأول (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ يوم الجمعة) ، فمناها : أول مدة عدم الرؤية كذا . وإن كان حاضراً ، كما في المثال الثاني (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ شهرنا وهو ما خالف فيه أكثر العرب ، كما سيمر بك) ، أو كان معدوداً كما رأيته : « مذ يومان » ، فعناه ذى المدة ، أى : مدة عدم الرؤية شهرنا ، أو يومان هـ ،

وفى تأويل خبريهما كلام كثير وتكلف لا يعنيننا - وفى الصحاح : ويصلح أن يكونا اسمين ، فترفع ما بعدهما على التاريخ ، أو على التوقيت . فتقول فى التاريخ : ما رأيته مذ يوم الجمعة . أى : أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة . وتقول فى التوقيت : ما رأيته مذ سنة^٤ . أى : أمد ذلك سنة . ولا تقع ها هنا إلا نكرة ، لأنك لا تقول : مذ سنة^٤ كذا . هـ .

وقوله : « ولا تقع ها هنا إلا نكرة » ، يريد بقوله : (ها هنا) حالة إرادة التوقيت ، لأنك لو قلت مثلاً : « مذ أو منذ عشرين للهجرة » فعناه على ما قرر الجوهري : أمد ذلك سنة عشرين للهجرة ، وهو لغو .

أقول : ولا أرى ما يمنع أن ندخل نحو هذا المثال فى باب (التاريخ) . فيكون معنى (ما حصل كذا مذ أو منذ سنة عشرين للهجرة ، مثلاً) : أول انقطاع الحصول سنة عشرين للهجرة . ولم يفرق (القاموس) بين التاريخ والتوقيت ، فقالى : أرخ الكتاب ، وأرخته ، وآرخته : وقته هـ . وفى شرحه للزبيدي : وقال الصولى : تاريخ كل شىء غاية ترويقه الذى ينتهى إليه . ومنه قيل : فلان تاريخ = النحو الواقى - ثان

والحالة الثانية ، نحو : ركب أخى مذ أو منذ حضرت السيارة . فذ أو منذ اسم منصوب المحل على الظرفية . والعامل فيه (ركب) . وهو مضاف إلى الجملة بعده . وهذا هو المشهور . وقيل : هما مبتدآن^(١) .
والحالة الثالثة نحو :

فما زلت أبغى الخير مذ أنا يافعٌ وليدًا وكهلا حيث شبتُ ، وأمردا
فذا هنا ظرف لمضمون ما قبله ، ومضاف إلى الجملة بعده ، على المشهور .
(ب) وتقعان حرفين^(٢) .

١ - بمعنى : (مين) الابتدائية ، إن كان المجرور ماضياً معرفة ؛ نحو :
ما قابلت صديقي مذ أو منذ يوم الأربعاء ، أى : من يوم الأربعاء^(٣) .
٢ - بمعنى : (فى) ، إن كان المجرور حاضراً معرفة ، نحو ما قرأت مذ أو منذ
اليوم ، أو عامينا ، أو شهرنا ، أو أسبوعينا - أو منذ هذا الأسبوع - أو هذا الشهر ،
أو هذه السنة ، مثلاً . ولا يجوز فى الحاضر بعدهما إلا الجر عند أكثر العرب .

= قومه ، أى : إليه ينتهى شرفهم ، ورياستهم . ٥١ .
وقال فى المصباح : (الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما . وكل شيء قدرت له حيناً فقد
وَقْتَهُ توقيتاً . ٥١ .

فعل تعريف الصول للتاريخ ، وتعريف المصباح للتوقيت يتضح المقام فى التفرقة بينهما .
(١) وكذا قيل فى الحالة الثالثة الآتية أيضاً : قال الخضرى : والجملة بعدهما خبر ، بتقدير
زمن مضاف إليها (أى : إلى الجملة) . والتقدير فى : (جئت مذ دعا) وقت الحجى هو زمن دعائه .
وفى البيت المار ، (فما زلت أبغى الخير إلخ) : أول وقت طلبى الخير هو وقت كوفى يافعاً : فجملة مذ إلخ
مستأنفة كما مر . ٥١ .

(٢) قال فى الهمع : ومذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر . . . وأجاز المبرد
أن يجر مضمرة الزمان ؛ نحو : يوم الخميس ما رأيت منذه^٤ ، أو مذهُ^٥ . ورد بأن العرب لم تقله . ٥١ .
وكونهما حرفين فى هذه الأحوال الثلاثة هو مذهب الجمهور . وقيل : هما ظرفان فى موضع نصب
بالفعل - قبلهما - ورد هذا المذهب بما لا محل له هنا .

(٣) قال فى الهمع : ويجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيت مذ قدومُ زيد ، بالرفع
والجر ، وهو على تقدير حذف زمان ، أى : مذ زمن قدوم زيد . ويجوز وقوع (أن) وصلتها بعدهما ،
نحو : ما رأيت مذ أن الله خلقنى . فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر ، من رفع أو جر .
وهو على تقدير زمان أيضاً . ٥١ ، قال الشاطبى : أما إن كسرت (أى : إن) فالاسمية متعينة . ٥١ .
(وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٥١٩ وفى ص ٥٢١) .

٣- بمعنى : (من وإلى) معاً ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه . ويشترط حينئذ .

أولاً : أن يكون الزمان نكرة ، معدوداً لفظاً ؛ كـذ يومين .

ثانياً : أو أن يكون معدوداً معنى ، كـمُدَّ شَهْرٌ .

لأنهما لا يجزان المبهم . أى : ما عملتُ كذا من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها ، وما عملت كذا من ابتداء شهر إلى انتهائه .

والمراد بالمبهم هنا : الوقت النكرة غير المعدودة لفظاً أو معنى ، نحو : (بُرْهَةٌ)

ولا يتأفیه قول زهير بن أبي سلمى :

لمن الديار بَقِيَّةَ الحِجْرِ أقوين مذ حِجَجٍ ومذ دهرٍ (١)

لأن الدهر متعدد في المعنى (٢) .

ويأتون بهذا البيت أيضاً شاهداً على قلة الجر بعد (مذ) في الماضي . أما

(مذ) فما بعده يترجح جره في الماضي (٣) .

(١) المراد بالحجر : حجر ثمود ، وقوله : أقوين ، أى : خلون .

(٢) نقلنا هذا التعليل عن الصبان ؛ وهو أيضاً في غيره من كتب المتقدمين .

(٣) ما قاله الباحث هنا في تعريف : «الظرف المبهم» لا يشمل أنواعاً كثيرة نص عليها النحاة

في تعريفهم الدقيق ، الذي عرضناه في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٢ ، وبه تزول بعض الشبهات التي اعترضت الباحث .

تنبيهات وإيضاحات

(ا) قد رأيت في الأحوال الثلاث التي يقع فيها مذ ومنذ حرفين .

١ - أن الجور وقت ^(١) .

٢ - وأن هذا الوقت متصرف ^(٢) .

(١) ما يسأل به عن الوقت كالوقت ، بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً . فتقول : مذ كم ؟ ومنذ متى ؟ ومنذ أي وقت ؟ ولا تقول : منذ ما ، لأن (ما) لا تكون ظرفاً . ١٠ ، صبان -

أي : فتقول مثلاً [١] منذ كم يوماً ركبت البحر ؟ كما يجوز أن تقول : منذ كم ركبت البحر ، بحذف التمييز للعلم به . وفي حالة ذكر التمييز هنا يجوز نصبه وجره بمن مضمرة - وقال في الجمع عند الكلام على وقوع الاسم مجروراً بعدهما ما يلي : « والجمهور على أنهما حينئذ حرفا جر ، لإيصالهما الفعل إلى (كم) كما يوصل حرف الجر . تقول : منذ كم سرت ، كما تقول : بكم اشتريت » . ١٠ .

وتقول : [٢] منذ متى نمت ؟ - [٣] وتقول : منذ أي وقت طار أخوك ؟

وتقول في الإجابة عن [١] : ركبت منذ أو مذ ليلتين - وعن [٢] : نمت منذ أو مذ مساء اليوم

الماضي - وعن [٣] : طار أخي منذ أو مذ طلوع الفجر ، مثلاً .

ومعنى الإجابة الأولى : ركبت من ابتداء الليلتين إلى انتهائهما - ومعنى الإجابة الثانية : نمت من مساء اليوم الماضي ، بوضع (من) الابتدائية في مكان مذ أو منذ - ومعنى الإجابة الثالثة : طار أخي منذ زمن طلوع الفجر ، على تقدير (زمن) مضاف إلى المصدر . فنذ أو مذ ، بمعنى (من) الابتدائية هنا أيضاً - ويجوز في هذا المثال رفع (طلوع) ، ويكون المعنى حينئذ : أول طيرانه وقت طلوع الفجر . وقد جازت هذه الإجابات الثلاث في الإثبات ، لأن العامل متطاول فيها جميعاً ، وسيمر بك معنى (التطاول) والتمثيل له .

(٢) فلا تقول : ما رأيت منذ سحر ، تريد سحرَ يوم بعينه . وقال ابن عقيل : . . نحو : سحرَ

إذا أردت من يوم بعينه . فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، كقوله تعالى : (إلا آل لوط نجيناهم بسحر) . ١٠ ، فقال الخصري : « قوله نحو سحر : » ، مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلاً ، إذا كان معيناً . واعتراضه (يقصد العلامة الصبان) بأنه متصرف ، بدليل : « نجيناهم بسحر » فيه نظر ظاهر ؛ لأن هذا غير معين ، كما هو صريح الشرح ، والكلام في المعين . ١٠ .

وفي اللسان : . . ولقيته سحرًا ، وسحر ، بلا تدوين . ولقيته بالسحر الأعلى (أي : في أعلى السحرين ، وهما سحر مع الصبح وسحر قبله . ١٠ ، من الأساس) . . . ولقيته سحرًا يا هذا ، إذا أردت به سحر ليلتك لم تصرفه ، لأنه معدول عن الألف واللام ، وهو معرفة . وقد غلب عليه التعريف بغير إضافة ولا ألف ولام . . . وإذا نكر « سحر » صرفته كما قال تعالى : (إلا آل لوط نجيناهم بسحر) . أجراه ، (أي : صرفه) لأنه نكرة ، كقولك : نجيناهم بليل . قال فإذا ألقت العرب منه الباء لم يجروه ، فقالوا : فعلت هذا سحرًا يا فتى . . . وقال الزجاج ، وهو قول سيبويه : سحر : إذا كان نكرة ؛ يراد =

٣ - وأنه معين لا مُبهم . وقد فسرنا معنى الإيهام آنفاً .

٤ - وأنه ماضٍ أو حاضر ، لا مستقبل ، لما تقدم .

(ب) وقد رأيت في عاملهما في هذه الأحوال الثلاث :

١ - أنه فعل ماضٍ . ٢ - وأنه منفي يصح تكرره .

وقد يأتي مثبتاً بشرط أن يكون متطاولاً ، نحو : سرت منذ يوم الخميس . والمراد بالتطاول : أن يكون في طبيعة الحدث معنى الاستمرار كالسير ، فإن من شأنه التطاول . وكانوم ، والمشى ، والكلام ؛ وهكذا . . . وتوفية للمقام ، نذكر عبارة الخضرى في هذا الموضوع ، قال :

« شرط عاملهما كونه ماضياً ، إما منفيّاً يصح تكرره ، كما رأيت منذ يوم الجمعة ، أو مثبتاً متطاولاً ، كسرت منذ يوم الخميس . بخلاف : قتلته ، أو ما قتلته منذ كذا ، فإن قلت : ما قتلت منذ كذا ، بلا هاء ، صح . لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر ، بخلاف غيره . ما لم يتجاوز بالقتل عن الضرب . فتدبر » . ا هـ .

فقوله : (بخلاف : قتلته . . . إلخ) ، كأن تقول مثلاً : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ يوم الجمعة ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (من) الابتدائية - وكان تقول : مثلاً : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ سنتين ، مثلاً . مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى من وإلى معاً . فكل هذا غير جائز .

أقول : فهبنا قلنا مثلاً : قتلته مذ أو منذ يومنا ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (في) - فعلى مقتضى إطلاق كلامهم لا يجوز مثل هذا ، لبقاء السبب ، وهو : عدم تطاول العامل في حالات الإثبات . ولكنى أرى أنه سائق . إذ ما الذى يمنعنا أن نقول مثلاً : قتلته اليوم ، أو في هذا اليوم الحاضر ؟

وواضح أنه يجوز لك أن تقول أيضاً : ما قتلت مذ أو منذ يومنا ، وما قتلته

= سحر من الأسحار ، انصرف . تقول ... أتيت زيدا سحراً من الأسحار . فإذا أردت سحر يومك قلت : أتيت سحراً هذا . . . وتقول : سر على فرسك سحراً يا فقى . ا هـ .

بقي (سحر) المنصرف . فهل يجوز أن تقول : ما رأيت مذ أو منذ سحراً ؟ والجواب : لا . لأنهما لا يجران الهم ، كما مر بك .

مذ أو منذ يومنا - فكلامهم في (التطاول) و (صحة التكرار) مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح^(١).

هذا ، ولم أجد فيما لدى من المراجع مثالا للحدث غير المتطاول إلا (القتل) .
وإني مورد أمثلة له فيما يلي للإيضاح ، لا للحصر فأقول :

أولا : أومض ، أو - ومض - وفسر الزنجشري الإيماض بأنه لمع خفي ، قال :
وشِمتُ ومُضَّةُ برقٍ كنبْضَةِ عِرْقٍ . ١ هـ .

فالإيماض غير متطاول كالقتل ، لأنه عبارة عن لمع خاطف كرجع البصر ،
أو نبضة العرق - فلا يصح أن نقول مثلا : ومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ،
أي : من يوم الخميس . كما لا يجوز أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ
ليلتين : من ابتدائهما إلى انتهائهما^(٢) .

ولكن يصح أن تقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتنا ، أي : في ليلتنا
- كما صح أن تقول مثلا : قتلته مذ أو منذ يومنا ، كما قررته آنفاً - كما يصح
أن تقول مثلا : ما أومض البرق مذ أو منذ يوم الجمعة ، أي : من يوم الجمعة ،
وما أومض البرق منذ أو مذ ليلتنا ، أي : في ليلتنا ، وما أومض البرق مذ أو منذ
ليلتين ، لأن الحدث هنا يصح تكررره .

ثانياً : شرَّقَ ، أي : بدا وظهر ، فيقال : شرقت الشمس ، إذا بدت من
المشرق . وكذا القمر ، أو النجم . فالشروق غير متطاول ، لأنه مجرد الظهور ،
وهو ملاسة الأفق . وهو لا يستغرق من الوقت إلا ما لا يكاد يذكر . فلا يقال
مثلا في الإثبات : شرقت الشمس مذ أو منذ ساعتين ، أي : من ابتدائهما إلى
انتهائهما . كما أوضحنا مثل هذا من قبل . كما لا يصح أن يقال في النبي مثلا :

(١) ردأ على الباحث أول : إن التطاول متحقق في المثال الأخير المنقذ ؛ فكلامهم واضح ،
وهو الصحيح ، وتؤيده النصوص المسموعة الدالة على أنها بمعنى : « في » . بشرط التكرار ، أو التطاول ،
لا مجرد « في » .

(٢) قد فسر ابن الأعرابي الوميض بأن يومض إيماضة ضعيفة ، ثم يخفى ، ثم يومض . . فهذا
التكرار المتعاقب قد ينزل منزلة الفعل المتطاول فيما يظهر لي . فيصح أن تقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ
يوم الخميس ، أي استمر هذا منه ، على هذا التفسير .

ما شرقت الشمس مذ أو منذ دقيقتين^(١)، لأن شروق الشمس لا يمكن تكرره في أثناء دقيقتين بالنسبة لأفق واحد . وكذا يقال في سائر الكواكب ؛ لأنها كلها بحسبان . فهب نجماً بعينه يُسم دورته في ثلاث سنين مثلاً ، فإنه لا يجوز أن يقال : ما شرق هذا النجم منذ أو منذ ثلاث سنين . لأنه لا يمكن أن يتكرر شروقه في هذه المدة - ويجوز أن يقال : ما شرق نجم مذ أو منذ ساعتنا . وذلك لأنه شروق متعلق بغير معين ، فيجوز تكرره .

ولا تقول : شرق هذا النجم ، أو نجم مذ أو منذ السبت - ولكنك تقول في الإثبات ، على ما استظهرت آنفاً : شرق هذا النجم ، أو نجم ، مذ أو منذ ساعتنا أو ليلتنا ، مثلاً .

ثالثاً: سنح - قال في الأساس: من الحجاز: سنح له رأى، أى عرض له. هـ ، وفي المصباح: وسنح لى رأى فى كذا: ظهر. وسنح الحاطر به: جاد. هـ .
فأنت ترى أن عرُوض الرأى حَدَثٌ غير متناول ، لأنه طرؤ فاجئٌ . فإذا حصلت الفكرة فقد انقطع السنوح . وذلك لا يستغرق إلا وقتاً يسيراً ؛ لا يمكن أن يوصف بالتناول . فلا تقول مثلاً : سنحت لى فكرة كذا مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس ، ولا : سنحت لى فكرة كذا منذ ساعتين . ولكنك تقول ، على ما استظهرت آنفاً : سنحت لى فكرة كذا منذ يومنا ، أو مذ هذه الساعة ، أو الدقيقة ، مثلاً .

وتقول أيضاً ، مثلاً : ما سنحت لى هذه الفكرة مذ أو منذ ساعتين لأن سنوح فكرة بعينها يمكن تكرره فى أثناء ساعتين - ولكن لا يمكن أن تقول : ما سنحت لى فكرة مذ أو منذ ساعتين ، مثلاً : أو مذ أو منذ يومنا . لا استحالة مثل هذا عادة ، فى حال الإنسان الطبيعية .

فقد رأيت فى الأفعال الثلاثة المتقدمة ، وما فرعنا عليها من الأمثلة أنها ليست كلها سواء^(٢) . فقد يجوز فى استعمال أحدها مع مذ أو منذ ما لا يجوز فى الآخر . فالمسألة إذاً راجعة لمعنى الفعل الخاص عند استعماله مع مذ أو منذ ، فى الإثبات

(١) هذا وما حمل عليه - ما ينفرد به الباحث - ، مفتقر لتأييد .

(٢) فى كلام الباحث ما يحتاج إلى التمهيص .

أو النفي ، وما قد يلابسه من تطاول أو تكرر أو عدمهما .

(ج) ما اشترط في مجرور مذ ومنذ وفي عاملهما ، يشترط في حالة رفع ما بعدهما .

(د) لا تدخل (من) على مذ أو منذ ، ولا يصح العكس أيضًا .

وقد وقعت (إلى) بعدهما ، حيث لا مانع من وقوعها^(١) . فقد جاء في اللسان : (قال سيبويه : أما (مذ) فيكون ابتداء غاية الأيام والأحيان . كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك . ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما . وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومذ غُدُوةً إلى الساعة . وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه . فجعلت اليوم أول غايته ، وأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا - وتقول : ما رأيت مذ يومين ، فجعلته^(٢) غاية ، كما قلت أخذته من ذلك المكان ، فجعلته^(٢) غاية : ولم ترد منتهى . هذا كله كلام سيبويه .) ١ هـ . عبارة اللسان .

فقد وضع سيبويه (إلى) بعد (مذ) . ولم أر ذلك في أمثلة غيره من النحويين فيما بين يدي من المراجع . أما في كلام البلغاء فكثير . ففي كتاب « الأوراق » للصولي ، في أخبار الراضي بالله : وكان (الراضي) يقول : أنا مذ^(٣) حبسني القاهر عليل إلى وقتي هذا . ١ هـ ، وفي البخلاء للجاحظ : أعلم أني منذ يوم ولدتها إلى أن زوجتها . . . ١ هـ ، إلى غير ذلك .

وقول سيبويه : (ما رأيت مذ يوم الجمعة إلى اليوم) مذ فيه بمعنى (من) . وقوله : (ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه) ، مذ فيه بمعنى (من) الابتدائية أيضًا . لأن عدم اللقاء وقع في الماضي واتصل بالحال . كما يجوز أن تقول ، فيما أرى :

(١) احترازًا من نحو : ما عملت كذا مذ أو منذ لحظتنا ، فإنه لا يجوز أن تقع (إلى) هنا بعدها ، كما هو ظاهر . (٢) انظر المراد من الغاية في ص ٥٥٣ وأنه ابتداء الغاية . . .

(٣) يلاحظ أن « مذ » في هذا المثال الذي أورده الباحث . ليست حرف جر ، أي : ليست ما نحن فيه . ولم يوضح الباحث المراد الدقيق من « الغاية » وقد سبق أن عرضنا لمعناها وأنه يختلف - كما في رقم ١ من هامش ص ٤٦٠ وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٦٨ . . . و . . . -

ما حدث كذا من اليوم إلى هذه الساعة^(١) .

وقوله : (وتقول : ما رأيت مذ يومين . . . إلخ) ، يريد قوله : (فجعلته غاية) ، أى جعلت معنى : (مذ يومين) ابتداء الغاية لانقطاع الرؤية . وقوله : (ولم ترد منتهى) ، يريد أنك أردت ابتداء الغاية وحدها ، ولم تتعرض للمنتهى — ولكننا رأينا فيما سقناه آنفاً لمعنى هذا المثال أنه يتضمن ابتداء الغاية ومنتهىها .

وقوله : (ومذ غدوة إلى الساعة) ، « مذ » فيه بمعنى (من) ، فيجب أن يكون ما بعدها معرفة . فيتعين أن تكون « غدوة » هنا من يوم بعينه . ولإيضاح المقام نورد ما جاء في اللسان ، قال :

الغدوة : — بالضم — البُكرة ، ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . وغدوة من يوم بعينه غير مُجراة^(٢) ، علم للوقت . . . وفي التهذيب : وغدوة — معرفة — لا تصرف . قال النحويون : إنها لا تنون ، ولا يدخل فيها الألف واللام . . . ويقال : أتيته غدوةً ، غير مصروفة ، لأنها معرفة ؛ مثل : سَحَرَ . إلا أنها من الظروف المتمكنة . تقول : سير على فرسك غدوةً وغدوةً وغدوةً وغدوةً ، فما نُونٌ من هذه فهو نكرة ، وما لم يُنُونْ فهو معرفة . والجمع غُدَاً^(٣) . ٥١ . ونحوه في الصحاح .

وإذا رجعنا إلى عبارة اللسان هذه نجده يقول : (. . . لأنها « أى : غدوة » معرفة ، مثل سَحَرَ ، إلا أنها من الظروف المتمكنة)^(٤) . . .

(١) سبق أن (مذ ومنذ) يقمان حرفين بمعنى (في) إن كان المجرور (معرفة) حاضراً . وقد مثل النحاة بنحو : ما رأيت مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم . فقد يتوهم من مثال سيبويه هذا أن (منذ) فيه بمعنى : (في) لأن (آل) فيه تفيد الحضور . ولكن سيبويه لما أتى (بالي) بعد (مذ) صار المعنى عليه : انقطع لقائى له من ابتداء هذا اليوم ، واستمر هذا الانقطاع إلى وقت التكلم . فالضئ في المثال واقع — أما إذا قلت : ما لقيته مذ اليوم ، أو يومنا ، أو هذا اليوم ، مثلاً ، ولم ترد ، فقد اعتبرت اليوم بأجمعه وقتاً حاضراً . فتكون (مذ) بمعنى (في) . هذا ما ظهر لى . ٥١ ، تعليق الباحث .

(٢) يعنى أنها ممنوعة من الصرف ، وهو تعبير قديم للنحويين . ولهذا الكلام صلة وثيقة بما قيل عنها في ص ٢٦٠ .

(٣) قال في اللسان . والغداة كالغدوة . وجمعها غدوات . . . ويقال : آتيتك غداةً غد . والجمع الغدوات ، مثل قطة وقطوات . ٥١ .

(٤) راجع ما يتصل بالكلام على : « سحر » في ص ٢٦٢ .

فيلخص مما مر من الكلام على « غُدوة وسَحَر » أنهما يجتمعان في الامتناع من الصرف ، إذا أريدا من يوم بعينه . فأما (سحر) فلأنه معدول عن الألف واللام . وأما غُدوة فللعلمية والتأنيث . كما يجتمعان في أنهما كليهما من الظروف المتصرفة إذا لم يرادا من يوم بعينه .

ويفترقان في أن (سحر) غير متصرف إذا أريد من يوم بعينه . فلا يرفع على الابتداء أو الخبر مثلا ، كأن تقول : سَحَرٌ جميلٌ ، أو هذا سَحَرٌ - ولكنك تقول مثلا : بين أسحار الأسبوع الماضي سحرٌ جميلٌ . بخلاف : غُدوة ، فإنها متصرفة . ولو أريدت من يوم بعينه . فتقول مثلا : غُدوةٌ جميلةٌ . كما تقول : كان بين غُدَا هذا الأسبوع غُدوةٌ جميلةٌ .

وقال الأشموني : (الظرف المتصرف منه منصرف نحو . . . ومنه غير منصرف ، وهو غُدوةٌ وبُكْرَة ، علمين لهذين الوقتين) فقال الصبان : « قوله علمين لهذين الوقتين » ، أى : علمين جنسيين ، بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين ، أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولا . هـ .

وإنما أطلنا القول في (غُدوة) و (سَحَر) ، وأكثرنا من الأمثلة فيهما ، لما يغشاهما من الإجمال والإبهام في كلام اللغويين والنحويين ، حتى إن العلامة الصبان على جلال قدره أشكل عليه الأمر في (سحر) . وإليك البيان .

فقد قال الأشموني : والظرف غير المتصرف ، منه منصرف وغير منصرف . فالمتصرف نحو : سحر ، وليل ، و . . . غير مقصود بها كلها التعيين . هـ .

فقال الصبان : فيه أن سحرًا . . . متصرفة ، ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : (نَسَجْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) . فكيف جعلها من غير المتصرف . هـ .

وقد مر بك ردّ العلامة الخضرى عليه ، (فراجع في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٨) .

(هـ) قد تقدم^(١) أنهم جوزوا أن يقال مثلا : ما قابلته مذ أو منذ دهر ، أو شهر ، على أن يكون مذ أو منذ بمعنى من وإلى معًا . لأن الدهر والشهر في حكم المعدود .

فيظهر على هذا أنه يجوز أن يقال أيضاً : ما قابلته مذ أو منذ زمن ، لأن الدهر من معانيه الزمن ، فقد جاء في المصباح : الدهر يطلق على الأبد . وقيل : هو الزمان قل أو كثر . وقال الأزهري : والدهر عند العرب يطلق على الزمان ، وعلى الفصل من فصول السنة ، وأقل من ذلك . ١ هـ .

ولكن بعض العلماء يعدون (الزمن) أو (الزمان) من المبهم . فقد جاء في حاشية العلامة الحضري على ابن عقيل ما يأتي ؛ وشرط الزمان المجرور بهما كونه متعيناً لا مبهماً ، كمنذ زمن . ١ هـ . ولكن جاء في الأشموني أن (بعضهم يقول : مُذٌ^(١) زمن طويل) ، فلعله يعتبر الوصف نوعاً من التعيين .

وكما يقال : مذ أو منذ دهر ، يقال أيضاً : مذ أو منذ أدهر ، أو دهور^(٢) ، ومذ أو منذ أزمُن ، أو أزمان ، أو أزمنة — قال : (وربَع عَفَت آياته منذ أزمان)^(٣) . وكذا يقال : مذ أو منذ حِقَب ، أو حُقوب ، أو حُقَب ، أو حُقَب^(٤) أو حِقَاب ، أو أَحْقَاب — إلى غير ذلك من كل متعدد لفظاً ، أو ما هو في حكم المتعدد .

وليت شعري هل قال العرب مثلاً : مذ أو منذ دهرين ، أو زمنين ، أو حقبين كما جمعوا ، فقالوا : أَحْقَاب وأزمان ، مثلاً ؟ الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك ، اكتفاء بالجمع عند المبالغة . على أن تثنيته لا مانع منها صناعة .

(و) يظهر أن ابن هشام لا يشترط التعريف في مجرور (مذ) و (منذ) ، إذا كانا بمعنى (من) . فيقول في التوضيح : (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية ، إن كان الزمان ماضياً ، كقوله : « أقوينَ مذ حِجَج ومذ دهر » ، وقوله : « وربَع عَفَت آياته منذ أزمان » . فأقره شارحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري . فقال بعد « أقوين إلخ » : من حِجَج . وقال بعد : « وربَع إلخ » : أى : من أزمان) .

(١) بضم « مُذٌ » في بعض اللغات ، وإن لم يقع ساكن بعدها .

(٢) قال في اللسان : وجمع الدهر أدهر ، ودهور .

(٣) قال الصبان : وقوله (منذ أزمان) . قال قاسم : لعل هذا من العدد فيكون بمعنى (من)

و (إلى) معاً . ١ هـ .

(٤) قال في اللسان : والحُقَب الدهر . والأحْقَاب الدهور .. وقوله تعالى : (أو أمضى حُقُباً) :

معناه سنة . وقيل : معناه سنين ١ هـ .

وقد رأيت فيما ذكرناه آنفاً أن مذ ومنذ ، إذا كانا بمعنى (من) ، كان مجرورهما معرفة . فقد قال ابن عقيل : (وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفا جرٍّ بمعنى « من » ، إن كان المجرور ماضياً) ، فقال العلامة الحضري : « قوله بمعنى من » ، أى : البيانية^(١) هذا إذا كان المجرور معرفة كمثاله ، فإن كان نكرة فهما بمعنى (من) و(إلى) معاً . ولا تكون النكرة إلا معدودة لفظاً ، كمد يومين ، أو معنى ، كمد شهر ، لما مر من أنهما لا يجران المبهم . ١ هـ - ونحو ذلك فى الأشموني ، قال : . . . ثم إن كان ذلك (فى مُضِيٍّ فكَمِينٌ هما) فى المعنى ، نحو : ما رأيت مذ يوم الجمعة . ١ هـ .

ويتضح من ذلك أن فى الموضوع مذهبين : أحدهما يشترط تعريف مجرور مذ ومنذ إذا كانا بمعنى (من) ، مع مضي الزمن . والثانى لا يشترط غير مضي الزمن^(٢) .

(ز) قال العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العليمى الحمصى فى حاشيته على شرح التوضيح ، عند قول المتن : (أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع ، نحو : ما رأيت مذ يومان) ، ما يأتى :

« قوله مذ يومان » ، قال الزرقانى : قال الرضى : قال الأخفش : لا تقول : ما رأيت مذ يومان وقد رأيت أمس - ويجوز أن يقال : ما رأيت مذ يومان ، وقد رأيت أول من أمس - أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه ، لأنه يكون قد تكتمل لانقضاء الرؤية يومان . . . قال : ويجوز أن يقال فى يوم الاثنين مثلاً : ما رأيت منذ يومان : وقد رأيت يوم الجمعة ولا تعتدّ يوم الإخبار ولا يوم الانقطاع . قال : ويجوز أن تقول : ما رأيت منذ يومان ، وأنت لم تره منذ عشرة أيام . قال : لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى - أقول : وعلى ما بينا ، وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقعه ، لا يجوز ذلك^(٣) .

(١) قال العلامة الصبان عند قول ابن مالك : (وإن جراً فى مضي فكمن) ما يأتى : « قوله فكبن » ، أى : الابتدائية ١ هـ ، وهو أول وأظهر من تسمية الحضري إياها بالبيانية .

(٢) اللهم إلا إذا كان ابن هشام يريد النص على ابتداء الغاية عند مضي الزمن ، فسكت عن (إلى) فلا منافاة على هذا بين قوله هذا وقول سائر النحاة .

(٣) يظهر أن اسم الإشارة راجع إلى ما مثل به ، ابتداء من قوله : (ويجوز أن تقول فى يوم =

وقال : « إنهم يقولون : منذ اليوم ولا يقولون : منذ الشهر ؛ ولا : منذ السنة . ويقولون : منذ العام . قال : وهو على غير القياس - قال : ولا يقال : منذ يوم ، استغناء بقولهم : منذ أمس - ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها - فإن كان جميع ما قاله مستنداً إلى السماع فيها ونعمت . وإلا فالقياس جواز الجميع . والقصر ليس بمانع . لأنه جوز : (منذ أقل من ساعة) » . ا هـ . المراد من كلام الشيخ ياسين .

أقول : قد أسلفنا القول في امتناع أن يقال مثلاً : ما رأيته مذ أو منذ يوم ، لا لتلك العلة التي نقلها ياسين عن الأخفش ، بل لأن منذ ومذ لا يجران إلا النكرة المعدودة ، أو التي في حكم المعدودة ، إذا كانا بمعنى من وإلى معاً .

وقوله : (ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها) ، هذا هو أحد معانيها ، وهو الوقت القليل . فقد جاء في اللسان : والساعة الوقت الحاضر . . . والساعة في الأصل تطلق بمعنيين : أحدهما أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً ، هي مجموع اليوم والليلة . والثاني أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل . يقال : جلست عندك ساعة من النهار ، أي وقتاً قليلاً منه . ا هـ .

فإذا قلت مثلاً ، على القول بالحواز : طار العصفور مذ أو منذ الساعة ، فغنى مذ أو منذ هنا : (في) ، أي : طار في هذا الوقت الحاضر . وهذا واضح ، كما قال يس . والقصر ليس بمانع .

وأما ما قاله ياسين من أنه جوز أن يقال : منذ أقل من ساعة ، فعناه : منذ وقت أقل من ساعة . فنذ فيه بمعنى (من) (على رأى ابن هشام ومن تابعه ، كما قررنا في « و ») . فتقول مثلاً : حضر فلان مذ أو منذ أقل من ساعة ، أي : من زمن وجيز .

بقي المعنى الثاني للساعة ، وهي أنها جزء من أربعة وعشرين جزءاً هي مجموع اليوم والليلة . فهذه الساعة محدودة ، لأنها مقسمة أيضاً أقساماً متساوية ؛ هي الدقائق الفلكية . والقصر الذي هو علة المنع فيما قال الأخفش ، منتف فيها :

= الاثني مثلاً...) إلى قوله : (ما مضى) . وذلك لأن عدم الاعتداد بيوم الانقطاع ، ينافي معنى الابتداء الذي يفيد مذ ومنذ . وكذا يقال في المثال الثاني .

فتقول مثلاً : ما كتبت مذ أو مند الساعة ، أى : فى هذا الوقت المقدّر بستين دقيقة . كما تقول مثلاً : كتبت مذ أو مند الساعة ، فى الإثبات لأن الفعل متطاوّل — هذا ما نستظهره .

(ح) وهناك موضوع له شبه واتصال بما قررنا فى الفقرة السابقة . ذلك أنا قلنا آنفًا : إن (يومًا) من المبهم ؛ فلا يجوز : مذ أو مند يوم . فهذا ما مثل به النحاة . فى الصبان عند قول الأشمونى : (فإن كان الحُرور بهما نكرة . . إلخ ما يأتى : « قوله نكرة » ، أى معدودة ، إذ لا يجوز : مند يوم) . اهـ . والظاهر أن النحاة لم يدخلوا (اليوم) فى باب ما هو فى حكم المعدود ، وألحقوه بالمبهم ، لاختلاف اللغويين فى معناه . فمنها أنه من طلوع الشمس إلى غروبها ، ومنها أنه مطلق الزمان ، إلى غير ذلك .

وأما المعنى الآخر الذى نقلناه عن اللسان فيما تقدم ، فقد حدث فى الحضارة الإسلامية . وهو فى حكم المعدود . ذلك أن تقول مثلاً : ما كلمته مذ أو مند يوم ، كما لك أن تقول : مذ أو مند ليلة ، لهذا الاعتبار ، كما قالوا : مذ أو مند شهر ، أو سنة .

وكذلك يقال فى الساعة والدقيقة الفلكيتين . فنقول مثلاً : قرأ القارئ مذ أو مند ساعة ، ما قرأ مند أو مذ ساعة . وكلمنى صديقى مذ أو مند دقيقة ، قياسًا سائغًا لا غبار عليه .

وقد خطر لى وأنا أكتب هذا ، لفظٌ : هُنَيْهَةٌ أو هُنَيْتَةٌ . فى المصباح : الهَنْ — خفيف النون — كناية عن كل اسم جنس . والأنثى : هَنْتَةٌ ؛ ولامها محذوفة . فى لغة هى هاء ؛ فيصغر على : هُنَيْهَةٌ . ومنه يقال : سكت هُنَيْهَةٌ أى : ساعة لطيفة . وفى لغة هى : واو ، فيصغر فى المؤنث على : هُنَيْتَةٌ . وجمعها [أى : هَنْتَةٌ] هَنْنَوَات . وربما جمعت على هَنْنَات ، على لفظها ، مثل : عِدَات — وفى المذكر : هُنَى . اهـ .

وإنما تعرضت لهذه الكلمة ، لكثرة دورانها على الألسن والأقلام فى مختلف شئون الحياة . فهى ليست من المعدود لفظًا أو حكمًا . ولا يمكن ضبطها بقياس .

ومثل هُنَيْهَةٌ أو هُنَيْيَةٌ : « لَحْظَةٌ » ، للزمان اليسير - ففي الأساس :
 وفَعَلَ ذلك في لَحْظَةٍ . ١ هـ . وفي شرح القاموس : ومما يستدرك عليه : اللَّحْظَةُ
 المرة من اللَّحْظِ ويقولون : جلست عنده لَحْظَةً ، أى : كَلَحْظَةِ العَيْنِ (١) ،
 ويصغرونه لُحَيْظَةً . واجمع لَحْظَاتٍ . ١ هـ .

وهذه الكلمة أيضاً شائعة جداً . وحكمها حكم الهُنَيْهَةِ أو الهُنَيْيَةِ ، لما
 قررنا من انبهاهما ، وأنها ليست من المعدود ولا ما هو في حكمه . وهل نَسَّوْا
 هُنَيْهَةً أو هُنَيْيَةً (للوقت اليسير) ، ولحظة ، فقالوا مثلاً : جلس هنيهتين
 أو هنييتين ؟ لعلهم لم يفعلوا . لأنه لا معنى لقولك مثلاً : جلست وقتين لطيفين (٢) .
 ولو أنهم فعلوا لحاز ؛ نحو قولك : جلست مذ أو منذ لحظتين أو هنيهتين ، كما
 تقرر آنفاً .

وهل جمعوا هُنَيْهَةً أو هُنَيْيَةً (للوقت اليسير) ، فقالوا مثلاً : جلس
 هُنَيْهَاتٍ ، أو هُنَيْيَاتٍ ؟ الغالب أنهم لم يفعلوا ، على ما وصل إليه اطلاعى .
 ولو أنهم فعلوا لحاز أن تقول مثلاً : جلست أو ما جلست عنده مذ أو منذ هُنَيْهَاتٍ .
 أما اللحظة فلعلهم لم يثنوها . والغالب أنهم جمعوها .

على أن تشنية كل أولئك وجمعه جائر صناعة فلا كلام في هذا (٣) .

(ط) وقد كنت أرجع في أثناء كتابة هذه العُجَّالَةَ إلى شرح الإمام موفق
 الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، لمفصل
 الزمخشري - ورجعت أيضاً إلى شرح كتاب سيبويه للإمام أبي سعيد الحسن

(١) أى : فهو من باب نيابة المصدر عن الزمن . والأصل : جلست عنده مقدار لحظة عين .
 (٢) إلا إذا قلت مثلاً : جلست هنيهتين ، عند محمد هنية ، وعند علي هنية - وكذا يقال في
 الجمع ، وفي لحظة إذا استعملنا مثناها وجمعها هذا الاستعمال .
 (٣) هناك أسماء أخرى كثيرة مهمة تدل على الزمان بذاتها ، أو بالنيابة عن المصدر : فحكمها
 ما قررنا .

ومن ذلك - وهو شائع - وقت ، وبرهة ، وعهد ، فيغلط الناس ويقولون : مذ أو منذ برهة ، أو عهد
 أو وقت . اللهم إلا إذا قالوا : مذ أو منذ عهد طويل . أو برهة طويلة مثلاً . فقد يجوز أن يلحق ذلك بما
 هو في حكم المعدود . (راجع تعليقنا على كلام الأشموني في ص ٥٥٥ آخر « هـ ») وليس لى في ذلك جزم .
 فليحذر .

ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ، فوجدت فيهما تعليقات طريفة تتصل بموضوع هذا البحث . آثرت أن أتحف القارئ بنتف منهما ، ليرى كيف كان يكتب هذا الإمامان ، ولتكمل بها الفائدة .

قال الإمام ابن يعيش :

(١)

وأما الفرق بينهما (أى : « مذ ومنذ » الحرفيتين والاسميتين) من جهة المعنى ، فإن « مذ » إذا كانت حرفاً دلّت على أن المعنى — الكائن فيما دخلت عليه ، لا فيها نفسها ، نحو قولك : زيد عندنا مذ شهر ؛ على اعتقاد أنها حرف ، وخفض ما بعدها . فالشهر هو الذى حصل فيه الاستقرار فى ذلك المكان ، بدلالة مذ على ذلك .

وأما إذا كانت اسماً ورفعت ما بعدها ، دلت على المعنى الكائن فى نفسها . نحو قولك : ما رأيت مذ يوم الجمعة . فالرؤية متضمنة « مذ » وهو الوقت الذى حصلت فيه الرؤية ، وهو يوم الجمعة . كأنك قلت : الوقت الذى حصلت فيه الرؤية يوم الجمعة . ا هـ .

وقال :

(٢)

والصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر . والمبتدأ منذ ومنذ . فإذا قلت : ما رأيت منذ يومان ، كأنك قلت : ما رأيت مذ ذلك يومان . فهما جملتان ، على ما تقدم . وإنما قلنا : إن « مذ » فى موضع مرفوع بالابتداء ، لأنه مقدّر بالأمد . والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعاً بالابتداء . فكذلك ما كان فى معناه . ا هـ .

وقال :

(٣)

وله [أى : مذ أو منذ] فى الرفع معنيان : تعريف ابتداء المدة ، من غير تعرض إلى الانتهاء . والآخر تعريف المدة كلها .

(١) هذا نقل الباحث . فهل حصلت الرؤية ؟

فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك ، ما رأيته منذ يوم الجمعة .. ، ونحوه ، كان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذى انقطعت فيه الرؤية وتعريفه . والانتهاى مسكوت عنه . كأنك قلت : وإلى الآن . ويكون فى تقدير جواب (متى) .

وإذا وقع بعده نكرة ، نحو : ما رأيته منذ يومان ، ونحو ذلك ، كان المراد منه انتظام المدة كلها ، من أولها إلى آخرها ، وانقطاع الرؤية فيها كلها .

فإن خفضت ما بعدهما ، معرفة كان أو نكرة ، كان المراد الزمان الحاضر ، ولم تكن الرؤية قد وقعت فى شىء منه . ا هـ .

ويظهر أن أبا البقاء أراد بالمعرفة فى قوله : (فإن خفضت ما بعدها . . . إلخ) نحو يومنا أو اليوم ، فى قولك مثلاً : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم .

ولم يرد نحو قولك : ما رأيته مذ أو منذ يوم الأربعاء^(١) ، أى : من يوم الأربعاء ، كما تقدم . وذلك لأن أبا البقاء يرفع (يوم) فيه وجوباً . بدليل قوله آنفاً فى فقرة (٣) : (فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة . . . إلخ) .

أما الدلالة على الزمن الحاضر فى حال جر مذ ومنذ للنكرة ، فقد سلف لك أنك إذا قلت مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ شهرين (مما هو معدود) ، أو شهر (مما هو فى حكم المعدود) ، كان المعنى أن الحدث انتهى من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . فأنت إذ تقول مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ شهر ، تتكلم فى نهاية الشهر . أى : ما وقع الكلام فى هذا الشهر الحاضر ، من أوله إلى آخره .

هذا شرح الفقرة الأخيرة من كلام أبى البقاء ، كما قدرت أن أوجهها .

وقال الإمام السيرافى :

(١)

اعلم أن منذ ومذ جميعاً فى معنى واحد . وهما يكونان اسمين وحرفين ، غير أن الغالب على منذ أن تكون حرفاً ، وعلى مذ أن تكون اسماً . ا هـ .

(١) قد سبق أن نحو هذا المثال يجوز فيما بعد مذ أو منذ فيه الرفع أو الجر .

(٢)

... تقول : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وما رأيته منذ اليوم . وإذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة : كان معناه : انقطعت رؤيتي له من يوم الجمعة . فكان يوم الجمعة لابتداء غاية انقطاع الرؤية . فحل ذلك من الزمان كمحل (من) في المكان ، إذا قلت : ما سرت من بغداد ، أى : ما ابتدأت السير من هذا المكان . فكذلك : ما وقعت رؤيتي عليه من هذا الزمان . ا هـ .

(٣)

... وتقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، وما رأيته مذ السبت . . . فإن قال قائل : فما حكم « مذ » في هذا الوجه ، وتقديرها ؟ قيل له : حكمها أن تكون امماً ، وتقديرها أن تكون مبتدأة ، ويكون ما بعدها خبرها . كأنك قلت : ما رأيته ، مدة ذلك يوم السبت . فيكون على كلامين . . . وذلك أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة فإنما معناه : انقطاع رؤيتي له ابتداءه يوم الجمعة ، وانتهاءه الساعة . فتضمنت (من) معنى الابتداء والانهاء .

وإذا قلت ما رأيته مذ اليوم ، فليس فيه إلا معنى ابتداء الغاية وانقطاعها . وهو (في) معنى ، وانخفض ما بعدها . ا هـ .

(٤)

... وذلك أنك إذا قلت : لم أره مذ يومان ، أو مذ شهران ، أو نحو ذلك ، مما يكون جواباً لِكَيْمَ ، فتقديره : لم أره وقتاً مآ . ثم فسرت ذلك فقالت : أمد ذلك شهران ، أو مدة ذلك شهران . فقولك مذ شهران جملة ثانية هي تفسير للوقت المبهم في الجملة الأولى . فهذا أحد تقديري مذ إذا رفعت ما بعدها .

والتقدير الآخر أن تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة فيكون تقديره : فقدت رؤيته وقتاً ما ، أوله يوم الجمعة فمذ في هذين الوجهين بمنزلة اسم مضاف : إما على تقدير : أمد ذلك ، أو أول ذلك . ا هـ .

(٥)

تكميل

وفي المخصص : قال سيبويه : سألت الخليل رحمه الله عن قولهم ؛ مذ عام "أول" (١) ، ومذ عام "أول" . فقال : أول : ها هنا صفة . وهو أول من عامك . ولكن ألزمه ها هنا الحذف استخفافاً . فجعلوا هذا الحرف بمنزلة (أفضل منك) قال : وسألته رحمه الله عن قول العرب ، وهو قليل : مذ عام "أول" . فقال : جعلوه ظرفاً في هذا الموضع ، وكأنه قال : مذ عام "قبل عامك" . ا هـ .

* * *

قال الباحث :

إلى هنا وقف القلم ، وفي النفس شوق إلى المزيد ، وتطلع إلى الاستيفاء . ولعلني أكون قد وفقت إلى ما أردت من توضيح وتسهيل . والله تعالى المستعان .

(١) انظر ما يتصل بكلمة : « أول » في ص ٢٨٦ وكذا في ج ٣ م ٩٥ ص ١٣٠ حيث الإيضاح المفيد .

بحث التضمين^(١)

أقوال العلماء في التضمين

قال أبو البقاء في كتابه «الكليات»: التضمين: هو إشراب معنى فعل بالفعل، ليعامل معاملته. وبعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة.

ثم قال: قال بعضهم: التضمين هو أن يستعمل اللفظ فى معناه الأسمى، وهو المقصود أصالة، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ، أو يقدر له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من قبيل الحقيقة التى [فيها] قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإرادة.

وقال بعضهم: التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه، وهو نوع من المجاز. ولا اختصاص للتضمين بالفعل، بل يجرى فى الاسم أيضاً. قال التفتازانى فى تفسير قوله تعالى: (وهو الله فى السموات وفى الأرض): لا يجوز تعلقه بلفظة: الله، لكونه اسماً لا صفة. بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى

(١) هذا هو البحث الثانى الذى سبق أن وعدنا - فى رقم ١ من هامش ص ١٧٠ - بتسجيله هنا، لعظيم أثره عند المتخصصين، وليكون صورة مرشدة من مسالك البحث العقلى الدقيق أمام كبار الطلاب، بالرغم من تشعبه الخيالى بغير سداد، وكثرة الخلاف الجامح فيه والوهم، كثرة معيبة تكشف عن نوع عنيف مرهق من البحوث الجدلية القديمة العقيمة. وقد نقلناه كاملاً من محاضر جلسات الجمع اللغوى القاهرى فى دور انعقاده الأول (ص ٢٠٩، وما بعدها) حيث سجلته تلك المحاضر. بقلم عضو جليل من أعضاء الجمع، هو الأستاذ حسين والى، ورحمة الله عليه. وقد ألقاه على الأعضاء قبل تسجيله، ونقلنا معه بعض مناقشات قصيرة دارت بشأنه بين الأعضاء ساعة عرضه على الجمع اللغوى؛ لأهمية ذلك كله. وأردفناه ببحث لمضمومى آخر، ألقاه فى الجلسة نفسها ثم ختمنا برأى لنا خاص موجز، - فى هامش الصفحة الأخيرة ص ٥٩٤ - يتضمن التعليق على الباحثين.

ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه - (فى رقم ١ من هامش ص ١٧٠ - باختصار فى باب: «تعلى الفعل، ولزومه») وهو أن «الصبيان» عرض للتضمين - ج ٢ - كما عرض له «ياسين» فى الجزء الثانى من حاشيته على التصريح، باب: «حروف الجر» عرضاً محموداً، فى نحو: أربع صفحات.

ضمينه اسم الله ، كما في قولك : هو حاتم من طي^١ ، على تضمين معنى : الجواد .
وجريانه في الحرف ظاهر في قوله تعالى : (ما ننسخ من آية) ، فإن « ما »
تتضمن معنى « إن » الشرطية . ولذلك جزم الفعل .

وكل من المعنيين مقصود لذاته في التضمين ، إلا أن القصد إلى أحدهما
— وهو المذكور بذكر متعلقه — يكون تبعاً للآخر وهو المذكور بلفظه ، وهذه
التبعية في الإرادة من الكلام ، فلا ينافي كونه مقصوداً لذاته في المقام . وبه
يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والحجاز ، فإن كلاً من المعنيين في صورة الجمع
مراد من الكلام لذاته ، مقصود في المقام أصالة ، ولذلك اختلف في صحته مع
الاتفاق في صحة التضمين .

والتضمين سماعي لا قياسي^(١) ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن
إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى . وكذا الحذف والإيصال ، لكنهما
لشيوعهما صارا كالقياس ، حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه .
ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا ما كان مشهوراً
يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه .

وجاز تضمين اللازم المتعدى ؛ مثل : « سَفِهَ نَفْسَهُ » فإنه متضمن
لأهْلِكَ .

وفائدة التضمين هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، فالكلمتان مقصودتان
معاً قصداً وتبعاً ، فتارة يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً ، كما قيل في قوله
تعالى : (وَاسْتَكْبَرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على
ما هداكم ، وتارة بالعكس ، كما في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ) ،
أي : يعترفون به مؤمنين .

ومن تضمين لفظ معنى آخر قوله تعالى : (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) ، أي :
لا تفتتهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم . (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) ، أي :

(١) هذا رأى من عدة آراء متعارضة يجيء تفصيلها ، واستخلاص حكم نهائي بعدها .

لا تَضُمُوهَا آكِلِينَ . (مَنَّ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) ، أَى : من يَنْصَافُ فِي نَصْرَتِي إِلَى اللَّهِ . (هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزْكِي) ، أَى : أَدْعُوكَ وَأَرْشِدُكَ إِلَى أَنْ تَزْكِي : (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ، أَى : فلن تحرموه ، فعُدَّتِي إِلَى اثْنَيْنِ . (ولا تعزموا عقدة النكاح) ، أَى : لا تنووه ، فعُدَّتِي بِنَفْسِهِ لَا بَعْلِي . (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) ، أَى : لَا يُبْصِرُونَ ، فعُدِّي بِإِلَى ، وَأَصْلُهُ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ . ونحو : « سمع الله لمن حمده » ، أَى : استجاب ، فعُدِّي بِاللَّامِ . (والله يعلم المفسد من المصلح) أَى : يميز .

ومن هذا الفن في اللغة شيء كثير لا يكاد يحاط به .

ومن تضمين لفظ لفظاً آخر قوله تعالى : (هل أنبئكم على من تنزلُ الشياطين) إذ الأصل : أمَّنْ ؟ حذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما في « هل » فإن الأصل أهل^(١) ؟ فإذا أدخلت حرف الجر فقد رُهِمَتْ قَبْلَ حرف الجر في ضميرك ؛ كأنك تقول : أعلى من تنزل الشياطين ؟ كقولك : أعلى زيد مررت . وهذا تضمين لفظ لفظاً آخر^(١) .

لقد ذكر أبو البقاء عن بعض العلماء أن التضمين ليس من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من باب الحقيقة ، إذ قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة .

ويؤخذ من هذا أنه لا بد من المناسبة ، وإنما يعرف المناسبة أهل العربية الذين لهم دراية بالعربية وأسرارها .

وذكر عن بعضهم أن التضمين إيقاع لفظ موقع غيره . لتضمنه معناه . وهو نوع من المجاز .

وقال : التضمين سماعي لا قياسي ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله ، فإنه يكون أولى .

وذكر أمثلة لتضمين لفظ معنى لفظ آخر . ثم قال : « ومن هذا الفن في اللغة شيء كثير لا يكاد يحاط به » .

ويؤخذ من هذا أن التضمين قياسي .

* * *

وقال ابن هشام في المغنى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك : « تضميناً » . وفائدته : أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين . قال الزخشرى ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعد عيناك عنهم) إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك ، مجاوزتين إلى غيرهم . و (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) ، أى : ولا تضموها آكلين لها ؟

قال الدسوق : قوله يشربون لفظاً معنى لفظ ، هذا ظاهر في تعابير المعنيين ، فلا يشمل نحو : (وقد أحسن بي) ، أى : لطف ، فإن اللطف والإحسان واحد .

فالأولى أن التضمين إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة ، أعنى باتحاد أو تناسب ، قوله : « أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » : ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها . ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى : (للذين يؤولون من نسائهم) ضمن معنى : يمتنعون من نسائهم بالحسب ، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف ، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز ، من باب إطلاق السبب على المسبب ؛ فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذلك المعنيان جميعاً ، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك . وهو ، أى : الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين : إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة . أما على طريقة البيانين من اشتراط كونها مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، فقيل إن التضمين حقيقة ملحوظة لغيرها .

وقدر (السعد) العامل مع بقاء الفعل مستعملاً في معناه الحقيقي ، فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي ، مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية . فقولنا أحمد إليك فلانا ، معناه : أحمده منهياً إليك حمده . ويقلب كفيه على كذا : أى نادماً على كذا . فعنى الفعل المتروك - وهو المضمن - معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور .

وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذى ذكره (السعد) - وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور - يسمى تضميناً بيانياً ، وأنه مقابل للنحوى^(١) .

وقيل إن التضمين من باب المجاز ، ويعتبر المعنى الحقيقى قيداً ، وهذا هو الذى اعتبره الزمخشري . فعلى مذهب السعد يقال : ولاتأكلوا أموالهم ضامئها إلى أموالكم . وعلى مذهب الزمخشري نقول ولا تضموها إليها آكلين .

وقيل التضمين من الكناية ، أى لفظ أريد به لازم معناه . فالأقوال خمسة ، وانظر ما بيان صحة الأخير منها . تأمل . ا ه . تقرير الدردير .

وقال الأمير : قوله : « وفائدته إلخ » ظاهر فى الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وقيل مجاز فقط ، وقيل حقيقة ملوحة بغيرها .

وقدر « السعد » العامل ، فزعم بعضهم أنه تضمين بيانى مقابل للنحوى . قول ابن هشام « قد يشربون لفظاً معنى لفظ » لا يخفى أن « قد » فى عرف المصنفين للتقليل كما سيأتى . وعلى ذلك يكون التضمين قليلاً . ولكنه سيذكر فى آخر الموضوع عن ابن جنى أنه كثير ، حتى قال الدسوقي : هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى :

وقد أشار الدسوقي إلى أن قول ابن هشام : « وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين » ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها . والجمع بين الحقيقة والمجاز إنما يتأتى على قول الأصوليين إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة ، أما على قول البيانين يشترط أن تكون القرينة مانعة ، فقيل التضمين حقيقة ملوحة لغيرها . وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملاً فى معناه الحقيقى إلخ ما تقدم .

وقيل : التضمين من باب المجاز ، وقيل من باب الكناية ، وسيأتى شرح المذاهب فى ذلك .

(١) فى ص ٥٨٢ وما بعدها بيان النوعين .

وذكر ياسين على التصريح أن التضمين سماعي كما هو المختار^(١).

ثم قال : واعلم أن كلام المصنف في المعنى في تقريره التضمين في مواضع يقتضى أن أحد اللفظين مستعمل في معنى الآخر ؛ لأنه قال في (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ، أى : فلن تحرموه . وفي (ولا تعزموا عقدة النكاح) أى : لا تنوا . وحينئذ فمعنى قوله : « إنه إشراب لفظ معنى آخر » ... ، أن اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط . فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير ، وإن احتمل أنه مستعمل في معناه ومعنى الآخر .

وقول ابن جنى في الخصائص : (إن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين^(٢) موقع الآخر ، إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جرى معه بالحرف المعتاد ، مع ما هو بمعناه) - صريح في أنه مستعمل في معنى الآخر فقط .

وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة ، كما سيتضح ذلك . وهذا أحد أقوال فيه .

وقيل إن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز ، لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز . وهو ظاهر قول المعنى « إن فائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » . فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته . فليتنبه لذلك .

وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام ، فقال في كتاب « مجاز القرآن » :

« الفصل الثاني والأربعون في مجاز التضمين ، وهو أن يضمّن اسم معنى اسم لإفادة معنى اسمين ، فتعديبه تعديته في بعض المواضع ، كقوله : (حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق) فيضمّن : « حقيق » معنى : « حريص » ، ليفيد أنه محقق

(١) ورد هذا النص في أول الجزء الثاني ، باب « حروف الجر » في الفصل الذي عنوانه : ذكر معاني الحروف الجارة .

(٢) المراد : اللفظين مطلقاً ، وليس المراد الحرف المقابل للاسم والفعل .

بقول الحق ، وحريص عليه . ويضمن فعل معنى فعل ، فتعديده أيضاً تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر : ” قد قتل الله زياداً عنى “ ، ضمن : قتل ، معنى : صرف ، لإفادة أنه صرفه حكماً بالقتل ، دون ما عداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً » . ١ هـ ، المقصود منه .

وفيه تصريح بأن التضمين يجرى في الأسماء بل صدر به .

وقول المغنى « إشراب لفظ » يشملها .

فاقتصار (السعد) و (السيد) على بيانه في الأفعال ، جار مجرى التمثيل لا التقييد . ودعوى أصالته في الأفعال مجردة عن الدليل .

وقيل إن المذكور مستعمل في حقيقته ، لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشاف . وعجيب للمصنف في المغنى حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر ، فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفتن له . وقال السعد في تقرير كلام الكشاف ، وبيان أنه لا يرى أن في التضمين مجازاً ، ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وأنه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف ما نصه :

حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، نحو : أحمد إليك فلاناً ، معناه أحمدته منهياً إليك حمده .

وقد يعكس ، كما يقال في (يؤمنون بالغيب) يعترفون به مؤمنين .

وفي قوله « مع فعل آخر » حذف مضاف أى مع حذف فعل .

فإن قلت : المناسبة إنما هي بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين ، قلت : لا بد من المناسبة بينهما ، فلا يقال : ضربت إليك زياداً ، أى : منهياً إليك ضربه ؛ ولا تكفى القرينة .

واعترض عليه بأن في كلامه تناقضاً ، لأن قوله : « مع فعل آخر يناسبه » غير ملائم لقوله : « مع حذف حال » ، فإن الثاني يدل على أن المحذوف اسم هو حال ، لا فعل ، بخلاف الأول .

وأجيب بأن في كلامه تغليباً وإطلاقاً للفعل عليه وعلى الاسم ، أو أراد بالفعل معناه اللغوي ، وكذا في قوله ؛ « أن يقصد بالفعل » ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المرام .

وذلك أن الداعي للسعد على ما قاله ، الفرار من الجمع بين الحقيقة والحجاز . والأصل تضمين الفعل لمثله ، فالملاحظة في تضمين المذكور مثله ، وأشير بالحال عند بيان المعنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل ، كان من الحذف المجرد ، ولم يكن المحذوف في تضمن المذكور . وأيضاً في تقديره تكثير للحذف .

وبهذا يظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمين فيما قال ، وأن منها العطف ، نحو : (الرَفِثَ إلى نسائكُم) ، أي : الرفث والإفضاء إلى نسائكُم ، فقد غفل عن الباعث على هذا القول ، على أنه لم يدع أحد الحصر . وقال السيد : ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف قيماً فيه ، على أنه حال ، كما في قوله : (ولتُكَبِّرُوا الله على ما هداكم) كأنه قال : « لتكبروا الله حامدين على ما هداكم) . وتارة يعكس ، فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً ، كقوله : « أحمد إليك فلاناً » كأنك قلت أنهى إليك حمده ، أو حالا كما يدل عليه قوله ، (يعني الكشاف) ، عند الكلام على قوله تعالى : (يؤمنون بالغيب) ، أي : يعترفون به ، فإنه لا بد من تقدير الحال ، أي : يعترفون به مؤمنين ، إذ لو لم يقدر لكان مجازاً عن الاعتراف لا تضميناً ، وقوله على « أنه حال » ، وقوله : « والمذكور مفعولاً » بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيد قول السعد مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر .

والظاهر أن السيد يوافق على ذلك ، لأنه لم يشر للرد عليه ، كما هو دأبه عند مخالفته .

فاندفع قول بعضهم : إن في جعله المذكور مفعولاً للمحذوف نظراً ظاهراً ، لأن الفعل والحمل لا يقع واحد منهما مفعولاً لغير القول والفعل المعلق .

فالصواب كون جملة : « أحمد » حالا من فاعل : أنهى ، والمعنى أنهى حمده إليك حال كوني حامداً له . ويرد عليه أنه إن أراد أن جملة : « أحمد »

حال في التركيب ففساد أوفى المعنى ، فالذى وقع فيه حالاً إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه ، كما يشهد به قوله حال كونى حامداً . وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال ، والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه ، وإنما أراد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

ومن العجيب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قال السيد بل له طرق أخرى ، منها : أن يكون مفعولاً ، كما في قولهم : أحمد إليك الله ، أى : أنهى حمده إليك .

ومن العجب أيضاً قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ، إن هذا من السبك بلا سالك كباب التسوية ، وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك .

هذا ، وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد ، على أن في « أحمد إليك زيداً » تضميناً .

ووقع للمولى أبى السعود في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح ، بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح ، وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما في كيفية التعلق بالمفعول في حمدته ومدحته فإن تعلق الثانى تعلق عامة الأفعال بمفعولاتها ، والأول مبنى على معنى الإنهاء كما في قولك كلمته ، فإنه معرب عما تفيد لام التبليغ في قولك قلت له .

ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام القوم ، ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول .

فن العجائب نقل شيخنا الدنوشرى له في رسالة التضمين ، وقوله : وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك ، فلا حاجة إلى ادعاء التضمين فيه ، فليتأمل ذلك . ١ هـ .

فإن أراد بكونه حسناً حسن تراكيبه ، فلا شك في ذلك ، وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر ، فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه ، لم يأت فيه بيان المرام .

بقى هنا أمران ؛ الأول : ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور ، لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له في التحقيق يدان ، وإنما الكلام في أنهما : هل يستويان دائماً أو يترجح أحدهما في بعض الأحيان ؟

والذي يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم ، رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام . بل تعيينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام . فيترجح أخذها من المحذوف في : (وَتَكْبَرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) ، وإن جرى السيد على خلافه كما مر ، فقد قال صاحب الكشاف : المعنى لتكبروا الله حامدين ، ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين . قال بعضهم : لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم . وكما في حديث : (أن تؤمن بالقضاء . . .) ، فالمعنى : أن تؤمن معترضاً بالقضاء ؛ لا أن تعترف بالقضاء مؤمناً ، لأن « أن » والفعل يسبك بمصدر معرف ، وهو لا يقع حالا كما قاله الرضى في الكلام على أن (إن) تكسر وجوباً إذا وقعت حالا ، وإن كان لا يخلو عن نظر ؛ لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتي ، ولما يدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما . وفي بعضها يترجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العليم معنى القسم ، نحو : عَلِيمَ اللَّهِ لِأَفْعَلَن ، فالمعنى : أقسم بالله عالمياً لأفعلن لا عكسه ، لأن « أقسم » جملة إنشائية لا تقع حالا إلا بتأويل . واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ، ونحو : (فأما لله مائة عام) ، لأن التقدير : ألبثه الله مائة عام مما تآ ، لا أماته الله مائة عام ملبثاً ، لأنه يلزم منه ألا تكون الحال مقارنة بل مقدرة ، والأصل كونها مقارنة .

وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود أصالة ، فرددوا بأنها إنما تدل على كونه مراداً في الجملة ؛ إذ لولاها لم يكن مراداً أصلاً . بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوي في تفسير : (إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً) فإنه فسر « انتبذت » باعتزلت . وذكر أنه متضمن معنى : أتت ، و « مكاناً » ظرف أو مفعول . ولا شك أن قوله « من أهلها » ، حينئذ متعلق « بانتبذت » الذي بمعنى : اعتزلت ، لا بأتت .

وما يتفطن له أن المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن ؛ لارتباطه بالمحذوف

الذى فى ضمن المذكور ، فى شمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدى ، فإن التعدية حينئذ قرينة التضمن لا ذكر الصلة .

وأما إذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس ، كتضمن العلم معنى القسم كما مر ، فإن القرينة إنما هو الجواب .

الثانى : هل الخلاف فى كون التضمن سماعياً أو قياسياً ، مبنى على الخلاف فى أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فىه من المذاهب ؟ وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعياً أولاً ؟

والذى يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا تتوقف على سماع . واشترط المناسبة بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى . وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسياً قياسية هذا المجاز الخاص ، خلافاً لبعضهم .

قال فى التلويح : المعتبر فى المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها فى استعمال العرب ، فلا يشترط اعتبارها بشخصها ، حتى يلزم فى آحاد المجاز أن ينقل بأعيانها عن أهل اللغة . وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات العربية البديعة التى لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهى من طرق البلاغة وشعبيها التى بها ترتفع طبقة الكلام . فلو لم يصح لما كان كذلك ، ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق . وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز : « نخلة » لطويل ، غير إنسان ، للمشابهة . و « شبكة » للصيد ، للمجاورة ، و « أب » ، لابن ، للسبية ، واللازم باطل اتفاقاً .

وأجيب بمنع الملازمة ، فإن العلاقة مقتضية للصحة ، والتخلف عن المقتضى ليس بقادح ، لجواز أن يكون مانع مخصوص ، فإن عدم المانع ليس جزءاً من المقتضى .

وذهب المصنف — رحمه الله — إلى أنه لم يجوز نحو « نخلة » لطويل غير إنسان ، لانتفاء شرط الاستعارة . وهو المشابهة فى أخص الأوصاف ، أى : فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعة للأسد .

فإن قيل : الطول للنخلة كذلك ، قلنا : لعل الجامع ليس مجرد الطول ، بل مع فروع وأغصان فى أعاليها ، وطراوة وتمایل فيها .

ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو لغوى علاقته تدور على المناسبة ، وهي — مع أنها ليست مما نصوا عليه في العلاقات — أمر مشترك بين أفرادها ، لكن الذكى يرجعها في كل موضع إلى ما يليق به ، مما هو من العلاقات المعبرة ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف في بعض الأفراد — إن فرض — لا يضر ، كما علمت .

هكذا ينبغي أن يحقق المقام ، وقل من حققه مع إطالته الكلام .
فتتم الكلام على بقية الأقوال . تقدم ثلاثة .

الرابع : وهو الذى ارتضاه السيد ، أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي ، فيكون هو المقصود أصالة ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار ، بل من الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة ، وحينئذ يكون واضحاً بلا تكلف .

وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ، ولا يكون حقيقة ، ولا مجازاً ، ولا كناية . والسيد جوزة ومثله بمستتبعات التراكيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالاً عليه بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة ، كما يفيد قولك « آذيتنى فستعرف » التهديد ، « وإن زيداً قائم » إنكار المخاطب .
(السعد) وغيره جعلوا ذلك كناية .

والمراد من التبعية في قوله : (لكن قصد بتبعيته) التبعية في اللفظ ، كما يصرح به قوله في حواشى المطول في بحث الاستعارة عند الكلام في قوله :

« أسدٌ على وفى الحروب نعاماً » — لا ينافى تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ، ومفهوم منه ، من الجراءة والصولة .

والفرق بين هذا الوجه والتضمين ، أن في التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعاً مقصوداً في المقام أصالة . وبه يفارق التضمين الكناية ، وفي هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعاً مقصوداً في المقام أصلاً . كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة . وذلك يغنى عن القصد إلى وصف الجراءة والصولة مرة أخرى :

وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمين : إن قيد : « يتبعه في الإرادة » يخرج المعنى الآخر عن حد الأصالة في القصد ، والأمر في التضمين ليس كذلك ، بل قد تكون العناية إليه أوفر ، ومن العجب أنه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة .

وأما الاعتراض على ما قاله (السيد) بأنه : كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ، فلا يرد ؛ لأن اللفظ دال عليه ، لكنه لم يستعمل فيه .

والخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فإراد المعنى الأصلي توصلاً إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

قال السيد : وفيه ضعف ، لأن المعنى المكنى به قد لا يقصد ، وفي التضمين يجب القصد إلى كل من المضمَّن والمضمَّن فيه . ا هـ .

ولا يخفى أن «قد» علم القلة في عرف المصنفين . وجعلها المناطقة سُور الجزئية : فن الغريب قول بعضهم : إن أراد أنه لا يقصد أصلاً فممنوع ؛ لتصريحهم بخلافه ، وإن أراد التقليل أو التكاثر لم يثبت المطلوب ، لأن عدم إرادته في بعض المواضع لا ينافي إرادته في بعض آخر .

وحاصل ما أشار إليه السيد : أن الكناية في بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلي . ولو كان التضمين منها لا يستعمل استعمالها في وقت ما .

ويجاب - كما قال العصام - : بأنه قد يجب في بعض الكناية شيء لا يجب في جنسها ، ولذلك سمي باسم خاص . ا هـ .

فإن قيل : إذا شرط في التضمين وجوب إرادة المعنيين ، نافي الكناية ، لأن المشروط فيها جواز إرادته .

أجيب : بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود ، لإخراج المجاز ، لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص ؛ لظهور أن عدم إرادة الموضوع له لا مدخل له في خروج المجاز ، حتى لو وجب إرادته خرج أيضاً . وأورد بعضهم على قول السيد : إن التضمين يجب فيه القصد إلى المعنيين ، أنه ممنوع ، وادعى أنه وارد على طريق الكناية . قال : ألا ترى أن معنى الإيمان جعلته في الأمان ، وبعد

تضمينه بمعنى التصديق لا يقصد معناه الأصلي . وأرأيتك بمعنى أخبرني . (١٥١ هـ) وهو باطل ، لما أنه مفوت فائدة التضمين من أداء كلمة مؤدى كلمتين ، وجعل : « أرأيتك » بمعنى : أخبرني من التضمين : غير ظاهر .

والسادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا .

وذكر بعضهم في التضمين قولاً آخر لو صح كان (سابعاً) وهو : أن دلالة غير حقيقية ؛ ولا تجوز في اللفظ ، وإنما التجوز في إفضائه إلى المعمول ، وفي النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جني وقال ألا ترى أنهم حملوا : النقيض على نقيضه ، فعدهو بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر » بالباء ، حملاً : على « جهر » و « فضل » عن حملاً على « نقص » ، ولا مجاز فيه قطعاً بمجرد تغيير صلته ، وإنما هو تصرف في النسبة الناقصة . ١٥١ هـ .

وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في الخصائص ، وقد تقدم كلامه فيها . ومن العجب أن هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص ، واستدل به المذهب في التضمين جعله مغايراً لهذا ، وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به ، ولهذا قابله بعضهم به ، فإنه قال في المعنى في بحث « على » وقد تكلم على قوله : « إذا رضيت على بنو قشير » يحتمل أن يكون « رضى » ضمن معنى : « عطف » . وقال الكسائي : حمل على نقيضه وهو سخط . ١٥١ هـ . نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط ، بفضله وكرمه .

وبقي قول آخر ، إن ثبت كان (ثامناً) واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال : وبالحملة لا بد في التضمين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد ، وبه يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه ، لا يكون مقصوداً أصالة . وبما قررناه اندفع ما قيل . والفعل المذكور إن كان في معناه الحقيقي ، فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر ، فلا دلالة له على المعنى الحقيقي . وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا يمكن أن يقال ها هنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التغليب ، لأن كلا من المعنيين ها هنا مراد بخصوصه . ١٥١ هـ . المقصود منه .

ولا يخفى أنه لم يظهر الدفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمين ، لما النحو الواق - ثان

اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه . ثم قال : إن التضمين على المعنى الذى قررناه ، لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل ، لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي ، وهو فيه متعذر ، نعم يلزم اندراجة تحت مطلق المجاز ، وبين أن الحق أنه ركن مستقل من أركان البيان . كالكناية والمجاز المرسل . وأنه فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز . وفى قوله : « إن المعنى الحقيقي فى التضمين غير متعذر » ، نظر ؛ لأنه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ، ولا بد من المصير إلى المجاز ، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ لأن القرينة فى المجاز إنما تمنع من إرادة الحقيقة فقط ، فاحفظه فإنه مما يقع فيه الغلط .

ثم إزه علم من كلامه أن فى المذهب الذى اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض الأقوال . وهو القول الثانى المتقدم ، كما عرفت بتحقيقه مما مر . فدعوى أن شبهة الجمع فى التضمين مطلقاً واهية ، دعوى باطلة ، ولم يرد بذلك على السيد . كما لا يخفى على من راجع كلامه . وإن كلام السيد لا يثبت فيه ذلك الجمع . فمن قال إزه اعترض عليه بذلك فقد افترى .

فى كلام ياسين ثمانية أقوال فى التضمين :

الأول : أنه مجاز مرسل . لأن اللفظ استعمل فى غير معناه لعلاقة وقرينة .

الثانى : أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

الثالث : أن الفعل المذكور مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره ، « كما جرى عليه صاحب الكشاف » ، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب . بمعونة القرينة اللفظية . كما ذكر السعد .

وقال السيد : « ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقي . فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته » . وفيما مثل به جعل المحذوف أصلاً ، والمذكور مفعولاً « كأحمد إليك فلاناً » ، أى : أنهى إليك حمده . يعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يدل على الحال . وقد أراد السيد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

الرابع : أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي ، فيكون هو المقصود أصالة ، ولكن قصد بتبعيته معنى آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار .

الخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلي ، توصلاً إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

السادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز .

السابع : أن دلالة غير حقيقية ، ولا تَجَوِّزُ في اللفظ ، وإنما التجوز في إفضائه إلى المعمول ، وفي النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جنى . وقال : ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه ، فعده بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر » بالباء حملاً على : « جهر » . « وفضل » بعن حملاً على : « نقص » . وقد علق هذا القول على الصحة .

الثامن : أنه لا بد في التضمنين من إرادة معنيين في لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد . وبذلك يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة « وهذا اختيار ابن كمال باشا » وقد علق هذا القول على الثبوت .

وقال السيوطي في الأشباه والنظائر : قال الزمخشري في شأنهم : يضمنون الفعل معنى فعل آخر ؛ فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله ، مع إرادة معنى المتضمن . قال : والغرض في التضمنين إعطاء مجموع معنيين . وذلك أقوى من إعطاء معنى . ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تَعُدُّ عيناك عنهم) ، إلى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم — (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) ، أي : ولا تضموها إليهما آكلين . اهـ .

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف : فإن قيل الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي . وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز :

قلنا : هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة

القرينة اللفظية ؛ فعنى يقلب كفيه على كذا : نادماً على كذا ، ولا بد من اعتبار الحال ، وإلا كان مجازاً لا تضميناً . وكذا قوله (يؤمنون بالغيب) تقديره : معترفين بالغيب (انتهى) .

وقال ابن يعيش : الظرف منتصب على تقدير « في » وليس متضمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك ، كما وجب بناء نحو : « مَن وَكَمَ » في الاستفهام . وإنما « في » محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف ، فهى في حكم المنطوق به . ألا ترى أنه يجوز ظهور « في » معه . نحو قمت اليوم وقمت في اليوم . ولا يجوز ظهور الهمزة مع « مَن وَكَمَ » في الاستفهام ، فلا يقال أمن ؟ ولا أكَم ؟ وذلك من قبل أن « مَن وَكَمَ » لما تضمننا معنى الهمزة صاراً كالمشتملين عليها . فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار . وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية فيه مفهومة من تقدير « في » ولذلك يصح ظهورها .

ثم ذكر أن ابن جنى قال في التضمين : « وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لحاء كتاباً ضخماً . وقد عرفت طريقه ، فإذا مر بك شىء منه فتقبله وأنَسْ به ، فإنه فصل من العربية لطيف حسن » .

وقال ابن هشام في تذكرته : زعم قوم من المتأخرين — منهم خطاب الماردى — أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى : « صير » ويكون من باب : « ظن » فأجاز : حفرت وسط الدار بئراً ؛ أى : صيرت ، قال : وليس « بئراً » تمييزاً ، إذ لا يصلح لِمَنْ . وكذا أجاز : بنيت الدار مسجداً . وقطعت الثوب قميصاً . وقطعت الجلد نعلاً . — وصبغت الثوب أبيض إلخ . . .

قال : والحق أن التضمين لا يتقاس . وقال ابن هشام في المغنى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك : تضميناً . وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله تعالى : (وما تفعلوا من خير فلن نُكفِّرْوه) ضَمَّن معنى تُحَرِّمُوه . فعُدَّى إلى اثنين لا إلى واحد ، ومنها : (ولا تعزموا عقدة النكاح) ضَمَّن معنى : تنووه . فعُدَّى بنفسه لا بعلى . وقوله : (لا يَسْتَمِعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) ضَمَّن معنى « يُصْعِقُونَ » . فعُدَّى بإلى ، وأصله أن

يتعدى بنفسه . ومثل : سمع الله لمن حمده . ضمن معنى : استجاب ، فعُدِّي باللام ، ومثل : « والله يعلم المفسد من المصلح » . ضمن معنى : يميز ، فجىء بمن . وذكر ابن هشام في موضع آخر : من المعنى : أن التضمنين لا ينقاس . وكذا ذكر أبو حيان . ثم قال السيوطي :

« قاعدة » : المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء . ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، نحو الذي يأتيني فله درهم . وكل رجل يأتيني فله درهم . وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين . ولم يجزوا : الذي يأتيني أحسن إليه ، أو : كل من يأتيني أحسن إليه ، بالجزم ، إلا في الضرورة . وأجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط ، ووافقهم ابن مالك . قال أبو حيان : ولم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلا في الشعر . ١ هـ .

قال ابن هشام في المعنى : وهو كثير . قال أبو الفتح في كتاب التمام : أحسب لو جمع ما جاء منه ، لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً . ١ هـ .

قال الدبسوقي : قوله : وهو — أى التضمنين — كثير ، وقوله : قال أبو الفتح ، دليل لقوله وهو كثير . « قوله قال أبو الفتح إلخ » هذا ربما يؤيد القول بأن التضمنين قياسي ، وقيل البياني فقط . وظاهر أنه ليس كل حذف مقيساً ، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد . ١ هـ .

وقال ابن هشام في أوائل الباب الخامس من المعنى : وفائدة التضمنين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين ، يدل ذلك أسماء الشروط والاستفهام .

قال الأمير : قوله « على معنى كلمتين » ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وسبق الخلاف في ذلك . قال ابن جنى : لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات ، فظاهره القول بأنه قياسي . قوله أسماء الشروط مثلاً « مَنْ » معناها العاقل ، وتدل مع ذلك على معنى إن ، والهمزة . ١ هـ .

وقال ابن هشام في معاني الباء من المعنى : (الثالث عشر) الغاية ، نحو : (وقد أحسن بي) ، أى : إلى . وقيل ضمن أحسن معنى : لطف . ١ هـ .

قال الأمير : ظاهره كقولهم التضمنين إشراب الكلمة معنى آخر ، وأنه مجاز ،

أو حقيقة ملوحة ، أو جمع بينهما ؛ يقتضى مغايرة المعنيين ، ولا يظهر في الإنسان واللطف . فالأولى أن التضمين إلحاق كلمة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه ، ويأتى الكلام فيه ، وهل هو قياسي أو البياني^(١) لأنه مجرد حذف للدليل إن قلنا بمغايرته للنحوى . ا هـ .

وقال الملوى على السلم : « وذلت فيه صعاب المشكلات على طرف الثام » .
فقال : الصبان : « الثام » بضم المثناة : نبت ضعيف يشد به فرج السقوف ،
والجار والجرور متعلق بفعل محذوف : أى : ووضعتهما ، فهو من باب حذف الواو
مع ما عطنته لعدم اللبس ، أو : « بدلت » ، على تضمينه معنى « وضعت »
تضميناً نحويّاً . وقد نقل أبو حيان فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس ، فهو من
باب الجمع بين الحقيقة والحجاز .

أو بحال محذوفة من فاعل ذلت ، أى : واضعاً لها ، أو من مفعوله : أى :
موضوعة ، فعلى هذين التضمين بياني ، وهو مقيس . ا هـ .

وقال الصبان على الأشموى : إن التضمين النحرى إشراب كلمة معنى
أخرى ، بحيث تؤدى المعنيين ، والتضمين البياني تقدير حال تناسب الحرف .
وتنمى كون التضمين النحرى ظاهراً عن البياني ، للخلاف فى كون النحوى قياسياً ؛
وإن كان الأكثرون على أنه قياسى ، — كما فى ارتشاف أبى حيان — دون البياني
فاعرفه . ا هـ . أى : فلا خلاف فى كونه قياسياً ، كما أشار إليه قبل بقوله :
« وهو مقيس » .

وقال صاحب التصريح فى آخر الكلام فى المفعول معه : « واختلف فى
التضمين : أهو قياسى أم سماعى ، والأكثر على أنه قياسى . وضابطه أن
يكون الأول والثانى يجمتزمان فى معنى عام . قاله المرادى فى تايخيصه . ا هـ . » وكلامه
فى النحوى . وقال ياسين على القطر فى أن « التضمين إشراب لفظ معنى لفظ
آخر » هو أحد أقوال خمسة فى التضمين . واختار منها عند المحققين أن اللفظ
مستعمل فى معناه الحقيقي ، مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر ، بمعونة
القربنة اللفظية . فعنى « يقاب كفيه على كذا » : أى : نادماً على كذا . وقد

يعكس كما في (يؤمنون بالغيب) ، أى : يعترفون به مؤمنين ، وبهذا يتوقع أن اللفظ المذكور إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر ، وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

* * *

لقد ذكرنا طائفة من أقوال العلماء في التضمين ، وذكرنا القول بأنه سماعي ، والقول بأنه قياسي ، ورأيناه قوة في القول بأنه قياسي . ونقلنا فيما تقدم أن التضمين ركن من أركان البيان . فإن ذهبنا إلى القول بأنه قياسي ، قلنا إنما يستعمله العارف بدقائق العربية وأسرارها على نحو ما ورد . وإنك لتجد كثيراً في عبارات المؤلفين فيها التضمين . فمن ذلك عبارة الملبى السابقة ، ومن ذلك قول ابن مالك « وأستعين الله في ألفية » ، فقد جوز الأشموني أنه ضمن أستعين معنى : أستخير ، ونحوه مما يتعدى بفي .

ذكرنا القول بأن التضمين سماعي . ومعناه أنه يحفظ ولا يقاس عليه . وذكرنا قول القائلين إن التضمين النهوى قياسي عند الأكثرين . وأن التضمين البياني قياسي بإجماع النحويين . وقد ذكر ابن جنى في الخصائص أنه لو نقل ما جمع من التضمين عن العرب لبلغ مئتين أوقافاً .

والتضمين مبحث ذو شأن في اللغة العربية . وللعلماء في تخريجه طرق مختلفة فقال بعضهم : إنه حقيقة . قال بعضهم : إنه مجاز . وقال آخرون : إنه كناية ، وقال بعضهم : إنه جمع بين الحقيقة والمجاز على طريقة الأصوليين ، لأن العلاقة عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إرادة المعنى الأصلي

فإذا قررنا التضمين قياسي ، فقد جرينا على قول له قوة . وإذا قلنا إنه سماعي ، فقد يعترض علينا من يقول إن من علماء اللغة من يرى أنه قياسي . فلماذا تضيّقون على الناس . وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم ؟

فنحن نثبت القولين بالقياس وبالسمع . ولكننا نرجح قياسيته ، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها . ولا يصح أن نحظره عليهم . لأنه داخل في الحقيقة ، أو : المجاز ، أو : الكناية . والبلغاء يستعملونه في كلامهم بلا حرج ،

فكيف نسد باب التضمين في اللغة ، وهو يرجع إلى أصول ثابتة فيها ؟

وأقول بعد هذا : لا بد من قيود نضبط بها استعمال التضمين . وقد رأى بعض الزملاء أن يقصر التضمين على الشعر . وفي هذا قصر للحقيقة ، أو للمجاز ، أو للكناية ؛ — وهي الأصول التي يخرج عليها التضمين — على فن من الكلام دون آخر . وهذه الأمور الثلاثة تقع في الشعر والنثر بلا قيد ولا شرط .

على أن الشعر من أكثر فنون القول ذيوماً . والناس يحفظون الشعر ويجرون على أساليبه في الكتابة والخطابة . فإذا أجزنا التضمين في الشعر وحده ، وقعنا في الأمر الذي نفر منه . ونحن هنا نقرر الحقائق العلمية . ونرجح منها ما يستحق الترجيح تحقيقاً لأغراضنا .

انتهى البحث

* * *

حضرة رئيس الجلسة : يتفضل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بتلاوة بحثه في التضمين (١) .

حضر العضو المحترم الأستاذ الخضر حسين : للتضمين غرض هو الإيجاز . وللتضمين قرينة ، هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة وروده في الكلام المنثور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه ؛ وهو ؛ مراعاة المناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز كان التضمين باطلا . فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل : « أذاع » مثلاً — متعدياً بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذي يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتي على وجهين :

(١) وهو البحث الثاني في الموضوع نفسه قد استمع له الأعضاء في الجلسة ذاتها بعد الأول — كما

الوجه الأول : ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمنين . ومثل هذا نَصِفُهُ بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بفنون البيان .

الوجه الثاني : أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا إن صدر ممن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها حمل على وجه التضمنين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازاني . « فشمرت عن ساق الجلد إلى اقتناء ذخائر العلوم » والتشمير لا يتعدى إلى ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى : « الميل » الذي هو سبب التشمير عن ساق الجلد .

فإن صدر مثل هذا من عامي أو شبيهه بعامي^(١) ، أى : ممن يدل ذلك حاله على أنه لم بين كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ . فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً - أرجو الله قضاء حاجتي ، باللحن والخروج عن قانون اللغة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين . وليس لك أن تخرجه على باب التضمنين . كأن تجعل « أرجو » مشرباً معنى « أسأل » بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل « أرجو » متعدياً إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة في أفعال متعدية بنفسها ، وهم يُعدُّونها بالحروف ، مصيب في تخطئته ، إذ لم يقصدوا لإشراب هذه الأفعال معاني أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمنين .

وليس معنى هذا أن التضمنين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الألفاظ ، لا نبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمنين الصحيح . أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير

(١) تكرر هذا الكلام من الباحث وغيره . والنفس لا تراح إليه : لجواز أن يكون العامي - بل غير اللغوي ، مطلقاً - مقلداً للغوي ، بقصد ، أو بغير قصد في هذا الاستعمال ، كالأشأن في كثير من أمور اللغة . وإنما الذي تراح له النفس ويجب أن ينتجه إليه الحكم ويقصر عليه دائماً هو أن هذا التعبير أو ذلك صحيح لغوياً أو غير صحيح .

أن يستوفى وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين ، كما إذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعدياً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمية ؛ فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد التضمين ، وإنما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مرد له . فصح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمين وجهاً لترك العبارة بحالها ، والكاتب لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال^(١) .

فللتضمين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعديه بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له ، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو ، قد يستوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم .

حضرة العضو المحترم الأستاذ الشيخ أحمد على الإسكندري : رجعت إلى أقوال العلماء بعد المناقشة التي دارت أمس ، فوجدت أن القائلين بسامية التضمين إنما يخشون أن يحدث في اللغة فساد واضطراب في معاني الأفعال إذا أباحوه للناس ، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمين كثير يجمع في مثنى أو راقاً .

وقد شرط القائلون بقياسية التضمين شرطين وهما :

- ١ - وجود المناسبة .
- ٢ - وجود القرينة .

ثم تأملت في وظيفة علوم البلاغة وخاصة علم المعاني ، فوجدت أن موضوعه إن هو إلا بيان الذوق المعبر عنه عندهم « بمقتضى الحال » . وكذلك رأيت الشرطين اللذين اشترطهما العلماء قديماً للتضمين غير كافيين . فرأيت أن نضيف إليهما قيداً ثالثاً ، هو « موافقة العبارة التي فيها التضمين للذوق العربي » وذلك ما تنشده علوم البلاغة .

(١) هذا الرأي يحتاج إلى قوة تأييد وإقناع ، فهو على حاله غير مقبول - انظر هامش الصفحة

ثم قلت : هل للذوق حد ؟ ففطنت إلى وجوب تقييد الذوق بالبلاغي ، وهو الذى وضعت علوم البلاغة العربية لتحديد ضوابطه .

وبعد ذلك رأيت أن أخلص مناقشات اللجنة والمجمع ومذكرتى^(١) التى قدمتها فى القرار الآتى :

« التضمين : أن يؤدي فعل أو ما فى معناه فى التعبير ، مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم . ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق البلاغى العربى . »

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : التضمين سواء أخرج على الحقيقة أم على المجاز أم على الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لا يستعمله إلا البلغاء العارفون بأسرار اللغة ، وإذاً لا يستعمله العامة إلا إذا جارينا من يقول إن العامة لا يزال عندهم بقية من الذوق العربى والبلاغة .

وأرى أن نأخذ رأى أولاً على أن التضمين قياسى ، ثم نأخذ رأى على الشروط التى نشترطها لإباحته .

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : أريد أن أعرف ما فائدة « التضمين » الذى نبحث فيه هذا البحث الطويل . إن كل ما فهمته من كلام فضيلة الشيخ محمد الحضر حسين أن فائدته الإيجاز ، أى : أن تؤدى الكلمة معنى كلمتين . وفى اللائحة التى وضعناها نص يوجهنا إلى العمل لتيسير اللغة على الناس . والذى يريد أن ييسر اللغة على الناس لا يكلفهم العمل الشاق الطويل لمعرفة كلمات تؤدى الواحدة منها معنى كلمتين . ولعل هذه الكلمات لا تزيد على مائتى كلمة ، فلا أجدُ الفائدة كبيرة بتقسيم الناس إلى خاصة وعامة ، وطفل وبالغ ، وبلغ له

(١) طبعت مذكرة حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد الإسكندرى فى التضمين ملحقة بمحضر هذه الجلسة .

ذوق العرب البلاغي، وآخر ليس له هذا الذوق، لأنه لم يدرس العربية العلوم التي تفيد الذوق على رأي الأستاذ الإسكندري . قالوا إن القانون الرياضي والقانون الطبيعي أولى القوانين بالاحترام، لأنه لا يتخلف . والعلوم المختلفة الآن تتجه اتجاه الرياضيات والطبيعات، فيحاول أصحابها أن يجعلوا قوانينها كقوانين الرياضيات في الدقة والضبط وعدم الاستثناء .

وأريد أن نرقى باللغة العربية إلى مصاف العلوم ذات القوانين الثابتة التي يقل فيها الشذوذ والاستثناء .

الغرض من عملنا المحافظة على اللغة وتيسيرها . فهل نتحكم في « تطور » اللغة وذوقها من أجل مائتي كلمة لطبقة خاصة . هذا عمل — على ما أرى — ليس من خدمة اللغة التي نسعى لخدمتها . نحن الآن نقرر الواقع الذي تقرر منذ أزمان طويلة . فنقول : إن التضمين قياسي أو سماعي . وكنت أظن أن المجمع يدرس الواقع ، ويسمو فوقه ، فيقرر ما من شأنه أن يحقق حاجات الرقي الحاضر .

قد يكون المثل الأعلى للبلاغة العربية ما يراه بعض الأعضاء في علوم البلاغة وبعض نماذج معروفة ، والذي يخيل إلى أن التقدم لا ينبغي أن يقيد بمثل أعلى واحد . فإذا كان تقدم اللغة ينتهي عند معرفة ما قررته علوم البلاغة ، فليس هذا عندي تقدماً . واللغة تتطور مع العصور . وكل هذا يبيح لي ألا ألتزم أمراً إلا بمقدار ، وأرى أن هذا القرار لا يوصلني إلى غايتي .

كل اللغات « تتطور » . فلماذا نريد أن نقف بلغتنا ؟ ولو أن كاتباً فرنسياً أو إيطالياً اليوم أراد أن يرجع إلى أساليب القرن الخامس عشر مثلاً ، تشبهاً بكتاب قديم ، لقبل إنه متحذلق . ونحن كأولئك . فلماذا نتعمل ونجهد أنفسنا ونقول بالتضمين ؟

والذي أراه أن نقر الماضي على أنه تاريخ ، ونتقدم نحن خطوة أخرى ، فنقرر أشياء جديدة لا تنافي تاريخ اللغة ، وهي مع ذلك تفي بحاجات العصر الحاضر .

وأنا لا أزال على رأيي . فلا أقبل التضمين إلا إذا اضطرنى إليه الشعر أو السجع ؛ وفي غير ذلك نجرى الأفعال في معانيها الأصلية .

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : أرى أن كل واحد منا ينظر إلى المسألة من « زاوية » غير التي ينظر منها الآخر ، على حد تعبير الرياضيين ، وأرجو أن تسمحوا لي أن أورد بعض أمثلة خبرتها بنفسى .

فعند ما كنت أدرس الحروف واستعمالها ، عرفت أن « متى » تكون بمعنى « من » كما فى قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى بلججٍ خضّر لهن نسيج

فأردت أن أبين لأستاذى أنى حفظت هذا الشاهد وأريد القياس عليه فى كتابتى ، فكتبت له هذه العبارة : « إن صديقى ينتظرنى فخرجت متى منزلى إلى السوق » فأذكر على قولى . فقلت : إنه على حد قول القائل : أخرجها متى كُمتّه ، أى : من كمّه ، فحار أستاذى ، ولم يدر أى معنى من استعمال الحرف أم يوافقنى عليه ؟

والذى أريده من الأستاذ الشيخ الخضر حسين أن يجيبنى : هل يوافق على أن نستعمل مثل هذه العبارات فى العصر الحاضر ؟ .

أنا أجل علماء اللغة ، وأحترم ما قالوه ، ولا أنزع فى قياسية التضمين أو سماعيته ، وإنما أريد أن نسهل اللغة على الناس عامة ، فنتخير اللغة السهلة الصريحة ، ونضع أساساً ، ونحكم حكماً يلائم هذا العصر ، ونسهل على علمائنا وكتابتنا الكتابة والتأليف ، ليكون المجمع ثقة ومرجعاً للناس .

حضرة العضو المحترم الأب أنستاس الكرملى : أوافق على ما قال الدكتور منصور فهمى ، والدكتور نمر ، وفى ذكر الشواهد وغيرها تطويل ، وقد اختصرت قرار المجمع ووضعتة فى الصيغة الآتية :

« يعمل بالتضمين بنوع عام لوروده فى كثير من الآيات القرآنية ، وفى الشعر القديم والخضرم والإسلامى ، بشرط ألا يقع فى التضمين لبس فى التعبير ، ولا إخلال بالمعنى » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : كلام الأب المحترم يفيد قياسية التضمين ، وشرط عدم اللبس هو ما ذكرناه ، ونحن ما اخترنا البحث فى التضمين إلا لنسهل على الناس الكتابة والكلام ، لأنه إذا اتسع مجال القول ،

كان في ذلك رخصة وتيسير . وما قصدنا إلى هذا البحث إلا لأن بعض المتحذلقين من النقاد يأخذون على بعض الشعراء والكتاب مأخذ ترجع إلى تعدية الأفعال بحروف لا تتعدى بها . ويردون استدلالهم إلى المعاجم دون القواعد اللغوية والنحوية . فإذا قلنا بترجيح قياسية التضمين ، فإنما نقصد بهذا توجيه مثل هؤلاء النقاد إلى أشياء غابت عنهم ، ونيسر في الوقت ذاته على الكتاب والشعراء مجال القول والكتابة ، فنزيد الثروة اللغوية بتعدد أساليب التعبير وصوره . وإني أقرر أن عمل المجمع لا يقف عند ذكر الآراء المختلفة ونصوص العلماء ، وإنما يذكرها ليوازن بينها ويرجح رأياً على رأى ، إذا رأى أن في هذا الترجيح فائدة . والمجمع يقرر الحديد ، متى كان موافقاً للذوق البلاغي والقواعد الصحيحة . ولا ينبغي أن يكون ذوق العامة حجة على أهل اللغة ، وقياس لغتنا على اللغات الأوربية قياس مع الفارق ، وفائدة التضمين لا تقتصر على مائة كلمة أو مائتين ، وإنما هو باب واسع يتعلق بجميع الأفعال في اللغة العربية ، ولكننا لا نبيح التضمين على إطلاقه ، لأن هذا يجر إلى الفوضى والفساد في اللغة . ولهذا نشترط له شروطاً خاصة .

* * *

حضر العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : إذا قلنا إن التضمين قياسي ، فقد وافقنا القديماً . وإذا قلنا إنه سماعي فقد وافقناهم في ذلك أيضاً . أما إذا قلنا إنه قياسي بشرط أن يسيغه الذوق ؛ فهذا تليفق بين المذهبين . ونحن كمجمع ينبغي ألا نرجع المسألة إلى الذوق ، لأن ذلك رد إلى مجهول ، فلا بد إذاً أن نضع ضوابط وأمثلة نقدمها للجمهور ليحتديها .

حضرة العضو المحترم الأستاذ نلينو : استفدت كثيراً من المناقشة في هذا الباب . وعلى الرغم من أني أستحسن قرار الإسكندري بقيوده التي وضعها ، فإني أرى أن فتح باب التضمين في عصرنا يجر إلى كثير من الخطأ ، لأننا لا نستطيع أن نميز الخاصة من العامة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف : (قدم اقتراحاً مكتوباً طلب فيه أن توضع أمثلة للتضمين ليحتديها الناس) .
حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والي : قال بعض حضرات الأعضاء :

ما أتت به اللجنة من الكلام في التضمين معروف . والجمع ألف لحنته للبحث في التضمين ، وكتابة تقرير فيه . فبحثت اللجنة ، وكتبت التقرير ، وذكرت آراء العلماء ؛ ووجدت أن القول بقياسيته أقوى من القول بسماعيته ، ثم رفعت عملها إلى المجمع وهو صاحب رأى فيه . فلا لوم علينا في نقل كلام القدماء .

أما ما قاله حضرة الدكتور منصور فهمى من أن فائدة التضمين الإيجاز . وهو فائدة يسيرة . فلا نقره عليه ، لأن الإيجاز مقصد من مقاصد البلغاء : وأصل من أصول الأساليب اللغوية .

وأما القول بأن التضمين يفتح باب الخطأ والفساد في اللغة ، فهذا صحيح ، ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التي تعصمهم من الوقوع في الخطأ . فكما أن إغفال الاشتقاق والتصريف يجر إلى الخطأ فيهما ، كذلك يجر إهمال قواعد التضمين وضوابطه إلى الخطأ في الأسلوب . فإذا ثابرتنا على تعليم قواعد اللغة في المدارس مثلا ، انتشرت الأساليب الصحيحة وذاعت ، وفتح باب التضمين يسهل اللغة على الناس . أما القول بسماعيته فهو التضييق والحجر . وإذا قلنا بهذا فربما جاء زمان يقول فيه الناس كان باب التضمين مفتوحاً بالقياس ، فسده مجمع اللغة العربية ، وأنه لا بد من سبب اضطره إلى هذا . فإذا قرأ الناس ما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية من التضمين ، توهموا أو ظنوا أن فيها شيئاً حمل المجمع على حظر التضمين على الناس .

وأما قول حضرة الدكتور منصور إن فائدة التضمين محصورة في مائتي كلمة ، فهذه مبالغة ، لأننا على أى وجه خرجناه فقد خرجنا على ما هو قياسى : من حقيقة أو مجاز ، أو كناية ، وهذه أمور مقيسة لا تحصر .

والقول بقصره على الشعر والسجع — مع أن شأنهما الشبوع — يوقعنا فيما نريد الفرار منه .

واللجنة قد أدت عملها ، وهو البحث في مسألة التضمين ، وبتى الكلام في اتقاء الخطأ الذى يقع فيه العامة ، فإذا رأى المجمع أن اتقاء ذلك يكون بقصر استعمال التضمين على العارفين باللغة ودقائقها ، فإنى أوافق عليه . وإذا رأى المجمع أن يرجئ بت الكلام في التضمين ، فله ما يرى .

حضرة رئيس الجلسة : لا بد أن نقر فيه اليوم قراراً .

حضرة العضو المحترم الأستاذ فيشر : أنا موافق على ما قال الدكتور منصور فهمي والأب الكرمل . وقولهما بالتقريب هو قول فقهاء اللغة الأوربيين العصريين في حياة اللسان وتقدمه وترقيه . حسن عندهم ما يرد في الأشعار المشهورة وفي كتب الأدب الحسنة وما يسمع من ناس كثيرين . والسماع عندهم أولى من القياس .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : أرى أن أضيف في آخر القرار الذي اقترحته العبارة الآتية : « ويوصى المجمع ألا تستعمل هذه الرخصة في كتابة المبتدئين ، ولا في الكتابة العلمية » .

حضرة العضو المحترم محمد كرد على (بك) : لا أرى ، وقد ضبطت اللغة وقررت قواعدها وأصول بلاغتها ، أن نقر شيئاً جديداً في التضمين ، لأنني أخشى أن يفتح الباب لكل كاتب أو شاعر أن يخترع أموراً وتعايير تزيدنا اضطراباً ولا يقرها القدماء الذين عرفوا ضوابط اللغة برمتها ، وعللوا في هذه المسألة مسألة التضمين التي نحن بصدددها ، فقال قوم بقياسيتها وآخرون بسماعتها إلخ . وإذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة التي قتلها زملائي بحثاً كاد يخرجنا عن الغرض الذي نتوخاه - إذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة ، فأرى إجراء تعديل خفيف في صورة القرار الذي اقترحه الأستاذ الإسكندري ، أو نسكت الآن عن هذه المسألة وهو الأولى ، ونصرف جهدها إلى العمليات لنخرج أولاً للأمة ألفاظاً وتعايير تشد الحاجة إليها من ألفاظ العلوم والفنون ، وبذلك نكون قد قمنا بالجزء العملي من واجب المجمع .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والي : قال بعض حضرات الأعضاء إن التضمين لا يقبل منه إلا ما يستسيغه الذوق البلاغي ، فبماذا تحدون الذوق البلاغي ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : وضعت كلمة الذوق البلاغي العربي ، اتقاء لحذلقه بعض الناس ، مثل كتاب : « البرازيل » وغيرها ممن خرجوا على قواعد اللغة وأساليبها ، حتى صار كلامهم يشبه الرطانة ، فإذا جاءنا واحد من هؤلاء وقال إن هذا ذوق الخاص ، قلنا له إنك تخالف الذوق العربي الذي لا يزال ثابتاً بحكم الفطرة والسليقة في البلاد العربية ، والذي يجري على قواعد اللغة والبلاغة ولا ينفر منها .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : أنكتنى بعبارة الذوق البلاغى ، ويكون هذا مرجعنا عند الاختلاف ، أم نأتى بأمثلة ضوابط ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : نريد ألا يرد الأمر إلى الذوق ، بل نستخرج ضوابط بعد درس أمثلة ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : المتقدمون لم يدونوا قواعدهم إلا بعد الاستقصاء ، ولا نريد أن نبحث فى أصول القواعد من جديد ، فكل هذا قد فرغ منه العلماء قبلنا بأكثر من ألف سنة .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : المجمع مكلف تقديم تراكيب صحيحة لتتبع ، وتراكيب فاسدة لتجنب ، ورجع الناس إلى الذوق لا معنى له وكأننا لم نعمل شيئاً ، وابن جنى وغيره لم يكلفوا تقديم تراكيب للأمة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ على الجارم : هل ترى أن يقال ؛ الذوق العربى .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : الذوق العربى يختلف .

حضرة رئيس الجلسة : أتريد أن نحذف كلمة « الذوق » ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : لا ، ولكننى أريد أن نضع ضوابط لنحدد ما الذوق ؟ .

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : التضمين صحيح ، وموضوعه عربى ، ولكن المجمع يجب أن يقدم الحقيقة على اتباع التضمين إلا حيث تكون ضرورة :

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : نقول : « ويوصى المجمع ألا يستعمل التضمين فى الكتابة العامة » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : أوافق على هذا ، والأصل ألا تخرج عن الحقيقة إلا لنكتة بلاغية .

حضرة العضو المحترم الأستاذ أحمد العوامرى (بك) أقترح أن يقال : « ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى » .

فوافق أكثر الأعضاء على هذا .

وأمر رئيس الجلسة أن يقرأ نص القرار النهائى ، وهو :

القرار

« التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم » .

ويجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى ، بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربى .

ويوصى المجمع ألا يلبجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى » .

فوافق أكثر حضرات الأعضاء على هذا النص ^(١) .

(١) الذى ألاحظه فى هذا القرار أن شروط « التضمين » المذكورة هى الشروط البلاغية المعروفة فى المجاز ، حتى الشرط الثالث ، فقد نص عليه القدامى لإبعاد المجاز عن التبع . وإلى المجاز ترتاح النفس أكثر من غيره ، وهو رأى كثير من أئمة القداماء ، فلم العناء ، والكمد ، والجدل العنيف بين المذاهب المتعددة التى تضمها البحثان المجمعيان ؟

وشئ آخر أهم من اعتباره مجازاً ، هو أن تلك المذاهب - على تشعبها وعنفتها - لم تستطع أن تثبت فى جلاء و يقين ، أن اللفظ الوارد قديماً الذى جرى فيه « التضمين » ليس حقيقة لغوية أصيلة ، وأنه تضمن حقاً معنى لفظ آخر ، فأدى « التضمين » إلى تعدية الأول أو لزومه من طريق العدوى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما ، نعم لم تستطع نفي الحقيقة الأصيلة عنه ، وإثبات ما يسمونه : « التضمين » لأن تلك التعدية أو ذلك اللزوم الحادثين من العدوى لا يصلحان دليلاً مقنعاً على وقوع « التضمين » : لأنها عدوى وهمية ، إذ قد يكون اللفظ الذى دخله التضمين فى وهمهم - هو فى أصله لازم أو متعدد من غير علاقة له بلفظ آخر تؤثر فيه .

لقد ورد إلينا اللفظ لازماً أو متعدياً فى كلام قديم كثير يحتاج به ، فالدليل القوي على أن تعديته أو لزومه ليست أصيلة من أول أمرها ، وليست مجازاً ، وإنما جاءت من الطريق الذى يسمونه : « التضمين » ؟ ليس فى كلامهم متقن فيما أبى . بل إن اللفظ اللازم أو المتعدى إذا ورد مسموعاً بإحدى هاتين الحالتين فى كلام قليل ولكنه صحيح فصيح كان وروده هذا أصيلاً فى الحقيقة اللغوية ، ولا يخرج عن أنه معنى حقيقى كثيرة وروده فى كلام آخر مسموع يشيع فيه معنى مغاير ؛ لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقى ليس راجعاً إلى قلة استعماله فى صورة ، وكثرة استعماله فى صورة أخرى ، وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجوداً عند العرب وأقدم ميلاداً ، فالأسبق - وحده - هو الحقيقى ، وأنهم يريدون منه معنى محدوداً دون غيره . ولا اعتبار لغير « الأسبقية » هنا .

ثم ما هذا الذوق العربي الذي يريده المجمع؟ وكيف يحدد؟ ولم يقتصر «التضمين» على الفعل دون ما يشبهه، كما جاء في الشرط الأول الذي أقره المجمع وارتضاه؟ اللهم إلا إذا كان يريد الفعل وما يشبهه، كما يفهم من سياق البحث.

وبعد: فما زالت أدلة «التضمين» واهية. منهارة - إن صح تسميتها أدلة!! - ولم أجد في الآراء السالفة كلها، ولا في أمهات المراجع التي صادفتها ما يزيل الضعف. والرأي الأقوى في جانب الذين يمتنعون عن عرضنا أسماءهم فيما سبق، أو لم نعرض. ومن هؤلاء الشباب الخفاجي في «طراز المجالس» - ص ٢١٩ - حيث يصرح بأنه سماعي. وكالدمايني في كتابه: «نزول الغيث» - ص ٥٦ - حيث يقرر أن تضمين فعل معنى آخر يأباه كثير من النحاة. وكأبي حيان فيما نقله السيوطي في «المعجم» - ج ١ ص ١٤٩ - مصرحاً بقوله: «التضمين لا ينقاس» وغير هؤلاء كثير. بل إن الذين يقصرونه على السماع لم يستطيعوا إثبات أنه ليس بحقيقة، وليس بمجاز، ولا بشيء مركب منها، وإنما هو نوع جديد اسمه: «التضمين» لم يستطيعوا ذلك، لأن العرب الفصحاء نطقوا بالفعل - أو بما يشبهه - متعدياً بنفسه مباشرة، أو غير متعد إلا بمعونة حرف جر معين، فكيف يسوغ لقائل بعد هذا أن يقول: إن هذا الفعل لم يتعد إلى معموله إلا من طريق التضمين، بحجة أن هذا الفعل لا يُعرف فيه التعدى إلا بهذه الوسيلة؟! كيف يقول هذا محتجاً به مع أن الناطق بالفعل المتعدى - وشبهه - هو القرآن الكريم أو العرب الفصحى الذي يحتاج بكلامه من غير خلاف في الاحتجاج؟

ما الدليل على أن الفعل وشبهه متعد أو غير متعد من طريق «التضمين» وحده، ونحن نراه متعدياً بواسطة حرف الجر، أو بغير واسطة، ولا دليل معناه على أسبقية أحد الفعلين في الوجود والتعدى وعدمه؟ الحق أن إثبات التضمين أمر لا تطمئن له نفس المتحرى المتحرر، ولا سيما إذا عرفنا أن كل فعل - أو شبهه - لا يكاد يؤدي معناه مع «التعدية» دون أن يكون هناك فعل آخر أو شبهه - له معنى يؤديه مع «اللزوم» وبين هذين المعنيين ما يسمونه «المناسبة» أو «الإشراب» والعكس صحيح كذلك؛ إذ لا يكاد فعل - أو شبهه - يؤدي معناه مع «اللزوم» دون أن يكون هناك فعل آخر - أو شبهه - له معنى يؤديه مع «التعدية»؛ وبين المعنيين «المناسبة» أو «الإشراب». والنتيجة الحتمية لكل ذلك أنه لا يوجد فعل - أو شبهه - مقصور على «التعدية»، ولا آخر مقصور على «اللزوم»، وهذه غاية القوضى والإساءة اللغوية التي تحمل في ثناياها فساد المعاني.

وبالرغم من تلك المعارك الخلدية لا أرى الأمر في التضمين يخرج عن إحدى حالتين، وفي غيرها الفساد اللغوي، والاضطراب الهدام:

الأولى: أن الألفاظ التي وصفت بالتضمين إن كانت قديمة فن استعمالها منذ عصور الاستشهاد والاحتجاج اللغوي فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي، ما دمت لم تعرف - يقيناً - لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد.

الثانية: أن العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد والاحتجاج غير محتاجة إلى «التضمين» لاستغنائها عنه بالمجاز والكنايا، ويبرهن من أنواع البيان المختلفة التي تنسع لكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة اليلبية.

بحث نفيس لابن جني^(١) ، عنوانه :

« باب في اللغة المأخوذة قياساً »

هذا موضع كأن في ظاهره تعجرفاً ، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة فضلاً عن صدور الأشياخ ، وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك ، لكنني أنبهك على كثير من ذلك ، لتكثر التعجب ممن تعجب منه ، أو يستبعد الأخذ به .

وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع ، ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام على فَعَلْ فتكسیره على : أَفْعَلْ ؛ ككَلْبٍ وَأَكْلَبٌ ، وَكَعْبٌ وَأَكْعَبٌ ، وَفَرخٌ وَأَفْرُخٌ . . . ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسیره في القلة على أفعال : نحو جبل وأجبال ، وعنق وأعناق ، وإبل وآبال ، وعجْزٌ وأعجاز ، ورُبْعٌ وأرباع ، وَضِلْعٌ وأضلاع ، وكبد وأكباد ، وقفل وأقفال ، وحَمَلٌ وأحمال و . . . ؛ فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره ؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة ، بل سمعته منفرداً أكنت تحتشم من تكسیره على ما كُسِرَ عليه نظيره ؟ لا . بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه ، وذلك كأن يُحتَاج إلى تكسير : « الرَّجَز » الذي هو العذاب ، فكنت قائلاً - لا محالة - « أَرْجَاز » ؛ قياساً على : « أَحْمَال » . وإن لم تسمع « أَرْجَازاً » في هذا المعنى . وكذلك لو احتجت إلى تكسير عَجْزٍ ، من قولهم : « وَظِيفَ عَجْزٌ »^(٢) لقلت : « أَعْجَاز » ؛ قياساً على يَقْطُ^(٣) وأيقاظ ، وإن لم تسمع « أَعْجَازاً » . وكذلك لو احتجت إلى تكسير : « شَيْع » ، بأن توقعه على

(١) من كتابه : « الخصائص » - ج ١ ص ٤٣٩ .

(٢) الوظيف : الجزء الدقيق من ساق الإبل والحيل ، وغيرها . والعجر هنا : الصلب .

(٣) جاء في القاموس : اليقظة - محرمة - نقيض النوم . وقد يَقْطُ - مثل : كَرْمٌ ، وَفَرِجٌ - يقاظة ، وَيَمْتَقِظُ محرمة . وقد استيقظ . . . ورجل يَقْطُ - على وزن : كَدَسٌ ، وَكَتَيْفٌ - والنسب : يفتح الذون ، مع سكون الـدال ، أو ضمها ، أو كسرهما - الرجل السريع الاستماع للصوت الخفي .

النوع ، لقلت « أشباع » ، وإن لم تسمع ذلك ، لكنك سمعت : « نَطَعَ وَأَنْطَاعَ »
و « ضِلَعَ وَأَضْلَاعَ » ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير : « دِمَشْرًا »^(١) لقلت :
« دماثر » ؛ قياساً على : « سَبَطْرٌ وَسَبَاطِرٌ » .

وكذلك قولهم : إن كان الماضي على « فَعَّلَ » فالمضارع منه على يفعلُ :
فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فعَّلُ ، لقلت في مضارعه يفعلُ ، وإن لم
تسمع ذلك ، كأن يسمع سامع ضوُّلُ ، ولا يسمع مضارعه ؛ فإنه يقول فيه
يضوُّلُ ، وإن لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ، لأنه لو كان
محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها
المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض ينتحيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاءوا بجميع
المواضي والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر ، وأسماء الأزمنة ،
والأمكنة ، والأحادى والثنائى ، والجموع والتكابير ، والتصاغير^(٢) ، ولما أفتنهم
أن يقولوا : إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون المضارع كذا ، واسم فاعله كذا ،
واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ؛ ولا قالوا : إذا كان المكبر
كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا — دون أن يستوفوا كل شيء
من ذلك ، فيوردوه لفظاً منصوباً معيناً ، لا مقيساً ولا مستنبطاً كغيره من
اللغة ؛ التي لا تؤخذ قياساً ولا تنبئها ؛ نحو : دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ،
وضبُع ، وثعلب ، وخُرْزُرُ ، لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضربين :
أحدهما : ما لا بد من تقبله كهيئته لا بوضعية فيه ، ولا تنبيه عليه ؛ نحو : حجر ،
ودار ، وما تقدم .

ومنه : ما وجدوه يُتدارك بالقياس ، ونخف الكلفة في علمه على الناس ،
فقتنوه وفصلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المعنى عن
المذهب الحِزْنُ^(٣) البعيد . وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور والممدود ما يُتدارك
بالقياس والأمارات ، ثم أتبعوه ما لا بد له من السماع والروايات ، فقالوا : المقصور
من حاله كذا ، ومن صفته كذا ؛ والممدود من أمره كذا ، ومن سببه كذا . وقالوا :

(١) الجمل الكثير اللحم .

(٢) أى . كان واجباً عليهم أن ينصوا على كل كلمة من هذه الجزئيات إذا كانت القواعد لا تنفى —

(٣) الصلب الصلب من الأرض ؛ كالحجارة والصخور .

ومن المؤنث الذى فيه علامات التأنيث كذا ، وأوصافه كذا ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذى روى رواية كذا وكذا ، فهذا من الوضوح على ما لا يخفاء به .

فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً وسَمَوْه بمواسمه ، وغَسَّوْا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز ، ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بد من إيراده ، ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته ؛ إذ لم يجدوا منها بدءاً ، ولا عنها مصرفاً .

ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة وقياساً ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ، ونبهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ، ممن نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضاعه حاذون . فأما هُجْنَةُ الطبع ، وكُدُورَةُ الفكر ، وجمود النفس وخَيْسٌ^(١) الخاطر ، وضيق المضطرب ، فنحمد الله على أن حماناه ، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتانا ، ويستعملنا به فيما يدنى منه ، ويوجب الزلفة لديه ، بمنه) . ١ هـ .

* * *

هذا البحث النفيس لابن جنى يذكرنا بماله من آراء جلييلة أخرى ، تتصل منها بموضوعنا قوله^(٢) :

(حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي ، أظنه قال : يقال : دَرَهَمَتِ الخُبَّازَى ، أى : صارت كالدرهم ، فاشتق من الدرهم ، وهو اسم أعجمى .

وحكى أبو زيد : رجل مُدْرَهَمٌ ، ولم يقولوا منه « دَرَهَمٌ » إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف^(٣) ، ولهذا أشباهه » . ١ هـ .

(١) الخيس : الخطأ ، أو الضلال .

(٢) في كتابته : « الخصائص » - ج ١ ص ٣٦٢ - باب : « أن ما قيس على كلام العرب فهو بن كلام العرب » .

(٣) يريد : أنه ميسور ، كأنه في يد من يريده ، لا يتعب في البحث عنه ، ولا في معرفة أنه مسموع ، أو غير مسموع ، بل يستعمله من غير تردد ولا رجوع إلى مراجع لغوية .

ثم قال بعد ذلك (١) :

« ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثلهم ، وأمّ مذهبهم ، لم يجب أن يورد في ذلك سماعا ، ولأن يرويه رواية . . . » .

وكذلك قوله (٢) : « إذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذى هو الفرع . قال لى أبو على بالشام : إذا صحت الصفة بالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة ؛ ألا ترى أن في الصفة نحو : مررت بإبل مائة ، وبرجل أبى عشرة أهلة . . . » . ٥١ . هـ .

* * *

صحة الاشتقاق من الجامد .

جاء في ص ٦٩ من الكتاب الجمعي الصادر في سنة ١٩٦٩ مشتملا على القرارات الجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ، ما نصه تحت عنوان : (الاشتقاق من أسماء الأعيان ، دون تقييد بالضرورة) بناء على رأى لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية - وهو :

(قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد .

واللجنة تأسيسا على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثيرة ظاهرة ، وأن ماورد من أمثلته في البحث الذى احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق يربى على المائتين - ترى التوسع في هذه الإجازة ؛ يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقييد بالضرورة .) . اهـ .

وقد وافق المجمع ومؤتمره العام على رأى اللجنة ، وصدر قرار موافقتهما في

الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨

أما قواعد الاشتقاق المشار إليها ، في القرار السالف فقد ورد بيانها في الكتاب الجمعي الذى تقدم ذكره . ففي ص ٦٤ النص الآتى تحت عنوان :

(١) في ص ٣٦٧ من الفصل نفسه .

(٢) - ١ - ص ١٢٧ باب : « تعارض السماع والقياس » . . .

(١) إذا أريد اشتقاق فعل لازم من الاسم العربي الجامد ، الثلاثي مجردة ومزيدة ، فالباب فيه : « نصر » ويُعدّي إذا أريد تعديته بإحدى وسائل التعدية ؛ كالمهزة ، والتضعيف . (مثل : قَطَنْتُ الأرضُ تَقْطُنُ ، كثر قطنها . وقَطَنْتُها : زرعناها قطنا .)

(٢) أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعدّد فالباب فيه : « ضَرَبَ » : (مثل قَطَنْتُ الأرضَ ، أَقْطِنُها ، زرعناها قطنا .)

(٣) وفي كلتا الحالتين يُستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة ؛ لتحديد صيغة الفعل

(٤) ويشتق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن : « فَعَلَّلَ » متعديا ، وعلى وزن « تَفَعَّلَلَ » لازما .

(٥) وإذا كان الاسم رباعيا الأصول أو رباعيا مزيدا فيه ؛ مثل : درهم وكبريت - اشتق منه على وزن : « فَعَلَّلَ » بعد حذف الزائد من المزيد ؛ فيقال : درهم الزهرُ وكَبِرَتْ ، أى صار كالدِّرهم والكِبَرِيت .

(٦) وإذا كان الاسم خماسياً مثل : « سَفْرَجَل » اشتق منه على وزن « فَعَلَّلَ » بعد حذف خامسه ، فيقال : « سَفْرَجَ النَّبْتِ » بمعنى : صار كالسفرجل .

(٧) تؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي

* * *

ثانياً - في الاسم الجامد المُعَرَّب :

(٨) يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن : « فَعَلَّ » بالتشديد متعديا . ولازمه : « تَفَعَّلَّ » .

(٩) ويشتق الفعل من الاسم الجامد المُعَرَّب غير الثلاثي على وزن : « فَعَلَّلَ » ولازمه : تَفَعَّلَلَ ..

النحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات

والمفصل للأساتذة والمتخصصين

مشتملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

الجزء الثاني

تأليف

عبدالله حسين

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو، والصرف، والعروض

* * *

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

* * *

الطبعة الرابعة



دار المعارف بمصر



الفهرس

١ - بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء :

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
٣	ظن وأخواتها .	٢٤٢	ظرف الزمان والمكان .
٥٨	أعلّـم وأرّـى ، ونظائرهما .	٣٠٤	المفعول معه .
٦٣	الفاعل .	٣١٣	الاستثناء .
٩٧ ✓	نائب الفاعل .	٣٦٣	الحال .
١٢٤	اشتغال العامل عن المعمول .	٤١٣	التمييز .
١٥٠	تعديـة الفعل ولزومه .	٤٣١	حروف الجر .
١٨٦	المفعول به ، وأحكامه .	٥٤٤	بحث في : « مذ ومند » .
٢٠٤	التنازع في العمل .	٥٦٤	بحث في : التضمين .
٢٣٨	المفعول له (لأجله) .	٥٩٦	بحث في : « اللغة المأخوذة قياساً » .

ب - تفصيل المسائل والموضوعات التي يشتمل عليها كل باب من الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في : « الزيادة والتفصيل » ، والهوامش .

باب : ظن وأخواتها .

٣	المسألة ٦٠ :	٥	معنى اليقين ، والظن ، والشك ، والوهم .
	ظن وأخواتها .		الكلام على : « رأيتك » ، بمعنى : أخبرني »
٤	معنى الماضي المتصرف ، وغير المتصرف (أى: الجامد) . إشارة إلى المشتقات بقسميها	٧	ضبط همزة « إخال »
	أفعال القلوب ، وأفعال التحويل ، ومعنى كل .	٩	معاني : زعم
		١١	موجز للأفعال السابقة .
			المراد من أن المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .
			ما تدخل عليه الأفعال القلبية .

الموضوعات المكتوبة بجروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٢	تقسيم آخر ، والسبب	٢٩	شروط العطف بالنصب على محل الجملة
١٣	الفرق بين عَسِم وعرف .		التي عُلّق عنها الناسخ . عطف المفرد على محل الجملة .
	الاكتفاء بمفعول واحد في هذا الباب .	٣٠	سبب التعليق
١٦	إشارة إلى : « أَرَأَيْتَكَ » ، بمعنى : أَخْبِرْنِي		مسألة يجوز فيها التعليق ، ولا يجب .
	تفصيل الكلام على المضارع : « أُرَى »	٣١	قد يكون لجملة القسم مع جوابه محل من الإعراب .
	المبنى للمجهول ، والفعل : « أُرِيت »		وكذلك لجملة الجواب وحدها . . .
	المبنى له ، كذلك .		هل يسد جملتان معاً مسد المفعولين ؟
١٩	الفرق بين صيغتي فعل الأمر : « تعلم »	٣٢	حكم « لا » النافية من ناحية الصدارة .
٢٠	الفعل : « وهب » من ناحية « التعلدّي وال لزوم » .	٣٤	أمثلة تزيد التعليق وضوحاً .
٢١	شروط إعمال هذه النواسخ .	٣٦	زيادات خاصة بأحكام التعليق :
	حكم تقديم خبر النواسخ عامة .	٣٨	الحكم الثاني : الإلغاء .
	حكم خبرها الإنشائي .		سببه ، وأحكامه .
٢٢	معنى : لله دره بطلا .	٣٩	الفرق بين الإلغاء والتعليق .
٢٣	التقديم والتأخير في هذا الباب		الإلغاء جائز إلا في بعض حالات .
٢٤	ما تنفرد به الأفعال القلبية الناسخة	٤٠	هل يلغى العامل المتقدم ؟
	١ - تنوع المفعول الثاني .	٤٢	زيادات خاصة بالإلغاء .
	* * *	٤٣	الحكم الثالث : الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول .
٢٦	المسألة ٦١ :	٤٤	الحكم الرابع : جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين
	ب - الأحكام الخاصة	٤٥	زيادة تختص بالحكم الرابع .
	بالأفعال القلبية المتصرفة .		* * *
	إذا كان فاعل اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون للغائب .	٤٦	المسألة ٦٢ :
٢٧	الحكم الأول : التعليق .		القول : معناه . متى ينصب مفعولاً واحداً ، ومتى ينصب مفعولين
	تعريفه ، سببه ، وجوبه إلا في صيغة واحدة جائزة .		حكاية الكلمة والجملة .
	(ستجىء في رقم ٤ من هامش ص ٣٠) .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهالامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٣	هل تصح الحكاية بالمعنى ؟	٤٨	إشارة إلى وقوع الجملة المحكية
٥٤	هل يلحق بالقول ما يؤدي معناه ؟		فاعلا ، ونائب فاعل .
٥٥	إشارة إلى حذف القول جوازا .		الجملة المحكية تسمى : « مقول
	* * *		القول » .
٥٦	المسألة ٦٣ :	٥٠	شروط إعمال القول بمعنى الظن .
	حذف المفعولين معاً ، أو :	٥٣	عودة إلى اللفظ المحكى . إشارة إلى فائدة
	أحدهما ، وحذف الناسخ .		الحكاية ، وموضعها من الجزء الأول .
	معنى القرينة ، أو : الدليل .		

* * *

أَعْلَمَ وأرى ، ونظائرهما مما ينصب ثلاثة مفاعيل .

٦١	أفعال أخرى تنصب بنفسها ثلاثة مفاعيل	٥٨	المسألة ٦٤ :
٦٢	إشارة إلى : « تَرَمَّا » ونظائرها التي		أثر التمذية بهمنة النقل .
	بمعنى : « لاسيما » .	٦١	إشارة إلى الموضع الذي يحوى إعراب :
			« كيف » .

* * *

الفاعل ، وتعريفه ، وأحكامه

٦٣	المسألة ٦٥ :	٦٣	التفريق بين الفاعل الذى فعل الفعل ،
	حكم المخطوف على الفاعل <u>المجرور</u> بحرف		والفاعل الذى قام به الفعل .
	زائد ، ومناقشة رأى النحاة .	٦٥	الفاعل المصدر المؤول ، والأداة
٦٩	ثانيتها : وجوده ، وقد يحذف في مواضع .		الصالحة للسبك في باب الفاعل ، ومنها :
٧٠	حذف الفاعل .		همنة التسوية .
٧٢	أفعال لا تحتاج لفاعل ،	٦٦	هل تقع الجملة فاعلا ؟
	(ومنها أفعال محتومة « بما »	٦٧	إشارة أخرى إلى الموضع الذى يحوى
	الكافة) ، رأى آخر .		إعراب : « كيف » .
٧٣	« قلما » تكون حرف نون ، أحيانا .		* * *
	ثالثتها : تأخيرها .	٦٨	المسألة ٦٦ :
	رابعها : نجرده من علامة		أحكام الفاعل التسعة ؛ وأهلها :
	تشبية ، أو جمع .		الرفع .
٧٤	القلة النسبية لاتمنع القياس		
	لايصح إخضاع لفة قبيلة للغة أخرى ...		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل» والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٥	خامسها : إضمار عامله في مواضع .	٨٩	الترتيب بين الفاعل والمفعول به ، وعاملهما .
٧٦	سادسها : تأنيث عامله في مواضع .	٩٠	الفاء بعد « إما » الشرطية الظاهرة والمقدرة
٧٨	أنواع المؤنث .	٩٣	مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول به على عامله .
٨٠	مواضع أخرى لتأنيث العامل وعدمه ، منها اسم الجنس والتكسير	٩٤	ثامنها : عدم تعدد الفاعل .
٨٥	تأنيث الكلمة إذا قصد لفظها ، وتذكيرها باعتبار آخر .	تاسعها : إغناؤه عن الخبر أحياناً .	
٨٦	سابعها : أحوال تأخره وتقدمه على المفعول به . (وتنطبق على أحوال المفعول به أيضاً) .	٩٥	الإشياء بين الفاعل والمفعول ، وطريقة التمييز بينهما .
٨٨	معنى التقدم في اللفظ والرتبة . . وإشارة إلى المحصور : « بإلا » أو « إنما » .		

النائب عن الفاعل

المسألة ٦٨ :	١١١	المسألة ٦٧ :	١٠٧
ب - الأشياء التي تنوب عن الفاعل ، وشروطها .		٢ - الدواعي لحذف الفاعل العوامل التي تحتاج وجوباً لنائب فاعل .	
إنابة المفعول به .		٩٨	التغيير الذي يطرأ وجوباً بسبب حذف الفاعل .
١١٣	إنابة المصدر واسمه .	١٠٠	المطاوعة ، معناها وبمض ضوابطها الهامة
متى تقع الجملة نائب فاعل ؟		٩٩	مطواع « فمعل » الثلاث المتعدى
١١٥	إشارة أخرى إلى الموضع الذي يجوز إعراب : « كيف » .	١٠١	هفوة نحوية في كلام ابن مالك .
١١٦	الكلام على : « معاذ الله » .	١٠٢	الفرق بين المعتل ، والمعل ، وحرف العلة ، واللين ، والمد .
١١٧	إنابة الظرف .	معنى الإشمام .	
١١٨	قطّ - عوض - فقط .	١٠٧	ما لا يصح بناؤه للمجهول .
١١٩	إنابة الجار مع مجروره .	١٠٨	الرأى في أفعال يقال إنها مبنية للمجهول لزوماً . هل يصح بناؤها للمعلوم ؟
النائب هو المجرور وحده . إعرابه ، وإعراب توابعه .		١١٠	هل يكون المصدر للمؤول عاملاً لنائب الفاعل؟
الأشياء التي لا يجوز أن تنوب عنه .			

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش .

اشتغال العامل عن المعمول ؛ معناه ، وطريقته

رقم الصفحة :	الموضوع :
١٢٢	المسألة ٦٩ :
معناه .	
١٢٦	الضمير العائد على الظرف
يجر بالحرف : « في » .	
نوع العامل ، وشروطه .	
١٢٩	حكم الاسم السابق في الاشتغال
١٣٠	حكم كثير من الأسماء المتقدمة على عواملها .
١٣٨	شروط وتفصيلات أخرى .
رقم الصفحة :	الموضوع :
١٣٨	قد يصح الجمع بين المفسر والمفسر ، لا العوض والمعوض عنه .
١٣٩	الجملة المفسرة ، وحكمها . وحكم غير الجملة . قد يكون لها محل .
١٤١	الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل ، أو نائبه ... ولا يكون مبتدأ .
١٤٤	تأييد النحاة في إعراب : (وإن أحد من المشركين استجارك) وأمثاله .
١٤٨	تقسيم بطريقة أخرى .
	آيات « الألفية » في هذا الباب مفككة :

تعديلية الفعل ولزومه

أنواع اللازم

المسألة ٧٠ :

١٥٠ ✓	أنواع الفعل من حيث التعديلية واللزوم
١٥١	حكم توابع المفعول به الحكمي
١٥٢	لها ضابطان
١٥٣	قيمة الضابطين
	مناقشتها . وإبداء الشك في قيمتها .
	(في ص ٨٦ حكم ترتيب المفعول به الواحد ، أى : تقدمه وتأخره في جملته .)
	أنواع الفعل التام .
	المراد من كلمة « مفعول » عند إطلاقها .
١٥٣	هل يجوز العطف بالنصب على المفعول به المنوي ؟
١٥٤ ✓	أشهر علامات الفعل اللازم
١٥٥	معنى الإلحاق ، وحكمه . عصور الاستشهاد بالكلام القديم .
٧١	المسألة ٧١ :
١٥٨	طريقة تعديلية الفعل اللازم ، وما في حكمه .
	معنى : « ما في حكمه » .
١٦١	التعديلية بحرف الجر الأصلي
	نزع الخافض والنصب به (وهو المسمى : الحذف والإيصال)
١٦١	تنوع حروف الجر وتغييرها بتنوع المعاني ولو لم يتغير العامل .
	المراد من أن فعلاً لازماً يتعلّى بحرف جر معين .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل» والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٧٧	التزام الترتيب .	١٦٢	حذف الجار ، وأنواع الحذف
	موضع مخالفة الترتيب وجوباً .		وآثاره
١٧٩	حذف المفعول به .		النصب على نزع الخافض -
	الفضلة والعمادة :		أى : الحذف والإيصال .
	حذف المفعول به جوازاً .	١٦٥	بقية وسائل التعدية : (همزة
١٨١	علم حذفه .		النقل ، التضعيف)
١٨٢	معنى المثل - ما يشبهه .	١٦٦	تحويل صيغة الفعل الثلاثى إلى :
١٨٣	حذف عامل المفعول به جوازاً		« فاعل واستفعل »
	ووجوباً .	١٦٧	تحويل صيغة الفعل الثلاثى إلى «فِعْمَلٌ
	الاشتباه بين الفاعل والمفعول به .		للمبالغة» ...
	جعل المتعدى لازماً ، أو فى	١٦٨	التضمين ونوعاه ومزيبته . . .
	حكم اللازم .		بعض أحكام المطاوعة .
١٨٣	١ - التضمن لمعنى الفعل اللازم حكماً .	١٧١	إسقاط الجار والنصب على
	٢ - تحويل الفعل الثلاثى		نزع الخافض . (أى :
	إلى «فِعْمَلٌ» للمدح والذم ،		الحذف والإيصال)
	وشروط ذلك . الفرق بينه وبين : نعم	١٧٣	تعريف المغالبة وتفصيل
	٣ - المطاوعة .		الكلام عليها .
١٨٤	٤ - ضعف الفعل الثلاثى .		***
	الرأى فيه .	١٧٦	المسألة ٧٢ :
١٨٥	٥ - ضرورة الشعر .		تعدد المفعول به ، وترتيبه ، وحذفه .
			مواضع جواز الترتيب

التنازع فى العمل

إعمال الأول .	المسألة ٧٣ :
١٩٦ إعمال الأخير .	١٨٦ أمثلة وتعريف .
٢٠١ رأى فى باب «التنازع» ، إصلاح عيوبه	١٩٢ أحكام التنازع .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

المفعول المطلق ، ومعناه

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٠٤	المسألة ٧٤ :	٢١٩	المسألة ٧٦ :
٢٠٥	سبب التسمية . بعض الأفعال لا يدل على زمن .		حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر المؤكد نائباً عنه .
٢٠٦	ناصب المصدر .		الدليل المقال والحال .
٢٠٧	تقسيم المصدر بحسب فائدته اللغوية المصدر المبهم ، والمختص ، — ومنه النوعي ، والعددي — تعريف كل .	٢٢٠	حذف العامل وجوباً .
٢٠٨	تعريف المصدر المبهم متى نستعمل المصدر المبهم ؟ توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظي —		معنى الخبر والإنشاء ، وجملة كل . الجملة الإنشائية : طلبية ، وغير طلبية . بيان كل واحدة
٢١٠	العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق . * * *	٢٢٢	الكلام على : «سقياً» و «رعياً» .
٢١١	حكم المصدر المؤكد لعامله ، وغير المؤكد . * * *	٢٢٤	الأساليب الخبرية
٢١٣	المسألة ٧٥ :	٢٢٦	الكلام على : الأبتة (معناها، وهزتها)
٢١٤	حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه .	٢٢٩	متى يعمل المصدر الصريح؟ في موضعين .
	مضى اسم المصدر .	٢٣٠	اللفظ المهمل ، صحة استعماله وتجديده ، تكلمة المادة اللغوية الناقصة .
			الكلام على معنى وإعراب كلمة : (ويج — ويل — ويب — ويس — بله . . .)
		٢٣١	أنواع مختلفة من المصادر السماعية
		٢٣٢	ما يجوز فيها وفي قولهم : ويل للشحى من الخلى
		٢٣٤	معنى التثنية فيها .

* * *

المفعول له ، أو : لأجله

٢٣٦	المسألة ٧٧ :	متى يكون نكرة ومتى يكون معرفة ؟	
٢٣٧	أمثلة له . تعريفه وتقسيمه ، أحكامه .	٢٤٠	التذكير والتأنيث في اللفظ باعتبارين مختلفين .

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل» والهوامش

ظرف الزمان والمكان

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٥٩	المسألة ٧٩ :	٢٤٢	المسألة ٧٨ :
الظرف المتصرف وغير المتصرف . أقسام كل . « ا » المتصرف . ٢٦٠ ... حكمة		شبه الجملة، وهو شبه الوصف. المراد من تضمن الظرف معنى : « في » . ظهور « في » وعدم ظهورها . بعض الظروف لا يتضمنها :	
٢٦١ ... « ب » الظرف غير المتصرف شبه الظرفية كلمة عن الظروف الآتية :		٢٤٣ قد يطلق الظرف ويراد منه الجار مع مجروره	
(أين - ثم - هنا - متى ..) إعراب: قط - عوض - فقط - مكان - بدل - حول (وفي هذه لغات) سحر - عند - لدن - قبل - بعد ..		٢٤٤ أحكامه . إشارة إلى حكم شبه الجملة بعد المعارف والنكرات .	
٢٦٢ ... حكم الظرف غير المتصرف . ظرف الزمان « متى » أيضا . وئذ ، ومنذ .		٢٤٥ حروف المعاني . هل يتعلق بها شبه الجملة ؟	
٢٦٣ ما ينوب عن الظرف .		٢٤٦ حذف عامل الظرف جوازا ووجوبا. الظرف اللغو والمستقر .	
٢٦٦ أقسام الظرف من حيث التصرف ، وعلمه ، ودرجته . أقسام الظرف من حيث التصرف . الفرق بين وسط - بسكون السين - ، ووسط ، بتحريكها . وجوب تعلق شبه الجملة ، ومعنى هذا . هل يصح تقدمهما على عاملهما ؟ قد يتعلقان بعامل معنوي هو : « الإسناد »		٢٤٩ سبب تعلق الظروف بالعامل المحذوف وجوباً .	
٢٦٩ أقسام الزمان ، واستغراقه المعنى .		٢٥٢ الظرف الزماني المبهم والمختص . (أو أسماء الزمان المهمة والمختصة) الضمير العائد على الظرف يجر « بنى » وقد يحذف .	
٢٧٠ حكم الظروف المركبة .		حكم إضافة كلمة : « شهر » إلى أسماء بعض الشهور .	
٢٧١ « بين » المركبة : « بين - بين »		٢٥٥ أنواع ظرف المكان	
٢٧٢ إشارة إلى الظرف : « ذات » في مثل : ذات اليمن وذات الشمال . أنواع أخرى من الظروف غير المتصرفة ، حوال - وفيها لغات - (شطر - زنة الجبل - صقَب)		٢٥٥ متى يتعدد الظرف ؟ ٢٥٧ ما يلحق بالجهات . « في مثل : (داخل - خارج - ظاهر المدينة ...) الظرف المؤنَّس والمؤكَّد .	

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٧٣	ظروف منصوبة على نزع الخافض . (حقاً - غير شك - جهد رأي - ظناني - و...) حذف العامل وجوباً .
٢٧٤	تنزيل بعض الظروف منزلة أدوات الشرطى غير الجزم ، اقتران جوابه بالفاء . هل يعطف الزمان على المكان ، والمكس ؟ موجز للظروف المختلفة - مع جدارتها برسالة مستقلة بها -
٢٧٥	إذ - .
٢٧٨	إذا - .
٢٧٩	الفرق المعنوى بين : « إذا وإن »
٢٨١	الآن - .
٢٨٢	أمس - أول - بين - بدل -
٢٨٣	بعد : حكمها ، وبعض استعمالاتها الأدبية . - أول -
٣٠٠	قبل - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل - يمين - شمال - فوق - تحت - عل - دون .
٢٨٧	رقم الصفحة :
٢٨٧	الكلام على : « بينا وبيننا »
٢٩٠	حيث
٢٩١	حوّن - ريّث - عند .
٢٩٢	معنى ظروف الغايات ، وإيضاح المراد من : « الغاية »
٢٩٣	عوض - قط -
٢٩٤	كُلّما -
٢٩٥	لدن -
٢٩٥	لدى -
٢٩٦	لمّا ، وهل تدخل على مضارع ؟
٢٩٩	مكّد - منذ - متى - مع .
٣٠٠	بناء أسماء الزمان « المبهمة » مع - ملحقاتها
٣٠١	الإضافة الواجبة إلى الجمل تحتم البناء . شروط إضافة اسم الزمان للجملة

المفعول معه

٣١٠	حالات الاسم الذى بعد الواو .	٣٠٤	المسألة ٨٠ :
٣١٤	اختلاف معنى الجملة باختلاف ضبط الاسم بعد الواو .	٣٠٥	تعريفه .
٣١٤	ترتيب المفعولات المجتمعة ، المختلفة الأنواع .	٣٠٦	بعض صور ممنوعة .
		٣٠٨	أحكامه .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

الاستثناء

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٣٨	الاستثناء « إلا » المكررة .
٣٤١	ملخص أحكام « إلا » المكررة
٣٤٣	المسألة ٨٢ * * *
	أحكام المستثنى الذى أدواته
	أسماء : (غير - سوى) .
٣٤٥	فوارق بين « غير » وأخواتها .
٣٤٦	هل تعرف « غير » ؟ وهل تدخل عليها « أل » ؟
٣٤٧	حكم تابع المستثنى بغير وأخواتها .
٣٤٨	نوع من الإعراب على التوهم .
٣٤٩	« بيد » الاستثنائية .
	الفوارق بين « غير » و « إلا »
٣٥٠	وقوع « إلا » اسماً لا يفيد استثناء .
٣٥٣	المسألة ٨٣ * * *
	أحكام المستثنى الذى أدواته
	أفعال خالصة ، والذى أدواته
	تصلح أن تكون أفعالا وحروفاً .
٣٥٥	الحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا أفعال الاستثناء
٣٥٧	تعلق شبه الجملة بالنسبة .
٣٥٨	مبى تصلح تلك الأفعال مع فاعلها لأن تكون جملة تعرب نعتاً ؟
٣٦٢	أنواع : « حاشا » وكيف تكتب ؟
٣٦٣	حذف المستثنى وأداته .
	« لما » الاستثنائية .
	« لاسيما » ونظائرها . (لاترماً ، ولوترماً . . .)

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣١٥	المسألة ٨١ :
	إيضاح مصطلحاته ومعناه .
٣١٦	المستثنى منه - المستثنى - الأداة
٣١٨	الاستثناء الموجب وغيره - التام .
	النق الصريح وغير الصريح .
	الاستفهام الإنكارى ، والتوبيخى .
٣١٧ -	المفرغ
٣١٨ -	المتصل ، المنقطع
٣١٩	حكم المستثنى بإلا .
٣٢٠	بدل لا يحتاج لرباط .
٣٢٣ -	ممولات لا يصح فيها التفرغ .
٣٢٥	إعراب قولهم : « كما لو كان الأمر كذا . . . » .
٣٢٦ -	نوع آخر من التفرغ
٣٢٧	« لما » الاستثنائية
	شروط تقديم المستثنى بإلا وما يتصل به .
٣٣٠	أشياء يصح فيها التقديم وعدمه
٣٢٨	ناصب المستثنى .
٣٢٩	أمثلة مخالفة للقاعدة .
٣٣١	هل يكون المستثنى أو المستثنى منه نكرة؟
٣٣٢	وقوع المستثنى جملة - أنواع من المنقطع .
٣٣٤	بعض صور إعرابية دقيقة .
٣٣٤	يفتقر فى الثوانى ما لا يفترق فى الأوائى .
٣٣٧	بعض عيوب نظرية العامل .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

الحال

رقم الصفحة	الموضوع :	رقم الصفحة	الموضوع :
٣٧٨	تقديمها وتأخيرها .	٣٦٣	المسألة ٨٤ :
	ترتيبها مع صاحبها .		تعريفه .
٣٧٩	الكلام على : « كافة » و « قاطبة » .		تذكير لفظه وتأنيثه :
	وعدم التزامها بالنصب .	٣٦٤	عامل الحال وصاحبها . هل يختلف العامل فيها ؟
٣٨٠	ترتيبها مع عاملها . وجوب تأخيرها .	٣٦٥	صاحب الحال .
	عودة إلى العامل في الحال وصاحبها ويجبئها من المبتدأ . وهل يختلف العامل في الحال وصاحبها ؟		مجيء الحال من المبتدأ أو من اسم الناسخ وحصه ذلك .
٣٨٤	وجوب تقديمها .	٣٦٦	أقسام الحال والكلام على كل قسم . المنتقاة والثابتة .
	جواز الأمرين .	٣٦٨	المشتقة والجامدة بنوعيهما .
	« كيف » بيان الموضوع الذي يشتمل على استعمالها وإعرابها		الجامدة المؤولة بالمشتق .
٣٨٥	تقسيمها إلى متعددة ؛ وغير متعددة .		معنى القلة الذاتية والنسبية ، إشارة إلى الموضوع المشتمل على بيان : الاطراد والقياس ، والغالب و . . .
٣٨٦	إشارة إلى الحال الحقيقية والسببية .	٣٧١	العرب تكرر اللفظ بقصد الترتيب ، أو : الاستيعاب . قياسية التكرار المفيد للترتيب .
٣٨٩	الحال المترادفة-المتوالية-، والمتداخلة .	٣٧٢	وقوع المصدر حالا .
٣٩٠	تقسيمها إلى مقارنة ، ومقدرة (أى : مستقبلية، ومحكية) . .	٣٧٣	الحال الجامدة غير المؤولة .
٣٩١	تقسيمها إلى مؤسسة ، (مبينة) ومؤكدة .		الحال الموطئة ، والمقصودة .
٣٩٢	تقسيمها إلى مفردة وغيرها ؛		معنى شبه المشتق .
٣٩٣	ومن المفردة ألفاظ مركبة مبنية ؛ مثل : شَخَرَّ بِشَخَرٍ -	٣٧٥	تقسيمها إلى نكرة ومعرفة .
	الكلام على الرابط .		الجملة نكرة أو في حكم النكرة .
٣٩٥	الحال شبه الجملة .	٣٧٦	إشارة عابرة إلى كلمة : «وحد» - إعرابها وإضافتها .
		٣٧٨	تقسيمها إلى حال هي نفس صاحبها ، وإلى غيره .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٩٣	نوع من الحال المفردة يجب اقترانه بالفاء ، أو : ثم ، العاطفتين .
٣٩٤	الحال الجملة ،
٣٩٥	الجملة نكرة أوفى حكم النكرة، وأثر ذلك. شروط الجملة .
	نوع الرابط
	« لا » النافية ، وهل تخلص المضارع للمستقبل ؟
٣٩٧	واو اللصوق التي تسبق الجملة النعئية .
٤٠٠	تقسيمها إلى حقيقية وسببية .
	* * *
٤٠٢	المسألة ٨٥ : صاحب الحال أيضاً حكم نعت النكرة إذا تقدم عليها .
٤٠٤	صاحب الحال المضاف إليه .
	رقم الصفحة :
٤٠٦	مطابقة الحال لصاحبها . . .
٤٠٧	الإشارة إلى « أى » .
	عودة إلى صحة مجيء الحال من المبتدأ و . . . و
٤٠٨	* المسألة ٨٦ : حكم الحال ، وعاملها ، وصاحبها ، وربطها ، من ناحية الذكر ، والحذف .
٤٠٩	حذف عامل الحال ، الدليل المقالى والحالى .
٤١٠	إشارة أخرى لحال مفردة تقترن بالفاء ، أو . ثم ، وجوباً .
٤١١	حذف صاحب الحال .
٤١٢	التوافق والتخالف بين الحال والتمييز .

التمييز

٤٢٠	المسألة ٨٨ :
٤٢٠	أحكام تمييز المفرد .
٤٢٢	أحكام تمييز النسبة .
٤٢٤	تقديم التمييز .
	إعراب : «يا جارتى ما أنت جارة» .
٤٢٧	ألفاظ تصلح حالاً وتمييزاً .
	تمييز ضمير .
٤٢٨	مطابقة التمييز ، وتركها .
٤٢٩	اتفاق الحال والتمييز واختلافهما .
	رقم الصفحة :
٤١٣	المسألة ٨٧ : أمثلة .
٤١٦	المراد اصطلاحاً من كلمة : « تمييز » معنى : « من » البيانية .
٤١٧	أقسام التمييز .
	الغالب على تمييز المفرد الجمود
٤١٨	تقسيم تمييز الجملة .
	الفرق في التمييز بين الفاعل النحوى والمعنوى ، وكذا المفعول .

(ف)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

حروف الجر .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٣١	المسألة ٨٩ :	٤٣٦	استغناء الحرف « على » أحياناً عن التعلق .
٤٣٢	حروف الجر تسمى : حروف الإضافة ، أو : حروف الصفات . (وقد تسمى : ظروفاً) ، بيانها . أسباب جر الاسم . رأى في الجر بالتوهم ، والمجازة .	٤٣٩	٤٣٦ لا بد من تغيير حروف الجر وتنوعها على حسب المعاني (السياق) .
٤٣٣	الفصل بين الجار ومجروره . الفصل بـ « كان » الزائدة ، أو : « لا » النافية .	٤٤١	نوع العامل (أى : المتعلق به) . هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟
٤٣٤	انقسامها إلى ما يجر الظاهر وحده ، أو الظاهر والضمير ، حروف كل . من آثار حذف الجرحذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة . الإعراب المحلى .	٤٤٤	٤٤١ تعلق شبه الجملة بالإسناد ، (أى : بالنسبة ؛ وتسمى : العامل المعنوى)
٤٣٤	انقسامها بحسب الأصالة والزيادة ، وشبهها ، وتعريف كل .	٤٤٥	٤٤٤ عدم تعلق حرفين الجر مع مجرورهما بعامل واحد إذا كان معناهما واحداً .
٤٣٤	إشارة إلى الموضوع الذى يشتمل على الكلام على اللفظ الزائد حرفاً ، وغير حرف . عمل حرف الجر ، وفائدته . العامل ، وأنواعه . حذف العامل جوازاً ووجوباً .	٤٤٦	٤٤٥ ما المراد من شبه الجملة ؟ ٤٤٦ تفصيل الكلام على شبه الجملة التام ، وغير التام . وعلى التعلق بالعامل
٤٣٦	تعلق الجار الأصلي مع مجروره بالعامل ، وسببه .	٤٤٩	تلخيص ما تفرق من أحكام شبه الجملة ، وأنه هو الخبر ، و ... و ... الفرق بين نوعي الظرف من جهة التعلق الواجب حذفه . حكم شبه الجملة بعد المعارف والنكرات . شبه الجملة المستقر واللقو . سبب التسمية بشبه الجملة . شبه الوصف . بيان الحروف الأصلية وغيرها النحو الواقى - ثان

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل» والهامش.

- | رقم الصفحة : | الموضوع : |
|--------------|---|
| ٤٥٠ | حرف الجر الزائد |
| | فائدة حرف الجر الزائد . |
| | إشارة أخرى إلى الموضوع الذي يحوى الكلام على اللفظ الزائد مطلقاً . |
| ٤٥١ | إعراب المجرور بحرف الجر الزائد . |
| ٤٥٢ | حرف الجر الشبيه بالزائد . |
| ٤٥٣ | طريقة إعراب حرف الجر الشبيه بالزائد |
| ٤٥٤ | أوجه المشابهة والمخالفة بين أنواع حروف الجر . |
| ٤٥٥ | * * * المسألة ٩٠ : |
| | معاني حروف الجر ، وعملها ، وتفاوتها في الشروع . |
| ٤٥٦ | معنى القلة الذاتية والنسبية أيضاً . |
| | كفي : واستعمالاتها . |
| ٤٥٧ | لعل . |
| ٤٥٨ | متى . |
| | حروف الجر الشائعة : |
| | مِنْ : حكمها ، معانيها . |
| ٤٦١ | زيادتها في الإثبات . |
| ٤٦٦ | أسلوب مسموع « مما . . . » ضبط نون « من » - |
| | بعض أساليب مسموعة . |
| ٤٦٨ | إلى : حكمها ومعانيها . |
| ٤٧٢ | اللام . أصالتها وزيادتها ؛ من أيهما لام الاستغاثة - |
| | معاني اللام . |
| رقم الصفحة : | الموضوع : |
| ٤٧٥ | لام التقوية ، حكمها ، بعض مواضعها . |
| ٤٧٦ | مناقشة كلام النحاة في التقوية . |
| | لام الإضافة ، أو اللام المعترضة بين الفعل المتعدى ومفعوله . |
| ٤٧٧ | إشارة إلى كل حروف القسم . |
| ٤٧٨ | لام التبيين ، والمراد منه . |
| ٤٧٩ | إشارة إلى : سقياً لك ، ورعياً لك ، وتبياً للخائن . |
| ٤٨١ | حركة لام الجر . |
| ٤٨٢ | حتى : |
| | الفرق بين « حتى » و « إلى » |
| ٤٨٤ و ٤٨٥ | قد تكون « حتى » للاستثناء ، وأمثلة لذلك . |
| ٤٨٩ | الواو ، والتاء ، |
| ٤٩٠ | الإشارة إلى واو : « رَبِّ » . . . |
| | أحرف القسم ، حكمها ، ومعانيها |
| | الباء . |
| | الفرق بين باء السبب وباء الاستعانة . |
| ٤٩٤ | اتصال « ما » الزائدة بالباء . |
| ٤٩٥ | مواضع زيادتها ، وهل تقاس ؟ |
| ٤٩٨ | جملة القسم ، وجملة جوابه . |
| | القسم الاستعطافى وغيره . |
| ٤٩٩ | وشروط الجواب ، ومحل جملة القسم . |
| ٥٠٢ | وقوع القسم بين أداتى نفي . |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل» والهامش ،

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٠٢	تكرار أداة القسم .	٥٢٢	رُبّ : معناها ، وحكمها .
	حذف جملة القسم .	٥٢٣	الضمير المخجول .
	حذف أداة القسم وحدها ، أو مع المقسم به .	٥٢٥	اتصالها « بما » الزائدة .
٥٠٣	اللام الداخلة على أداة الشرط .	٥٢٧	ضبطها ، واتصالها بـ « التأنيث » .
	إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتقدم غالباً .	٥٢٨	حذف : « رُبّ » ، بعد الواو والقاء ، وبـ
٥٠٤	حذف جواب القسم .		لا يتحتم أن تعرب هذه الواو نائبة عنها .
	قد يكون لجملة القسم محل من الإعراب .	٥٣٠	كيفية إعراب الاسم المجرور بها ، وتوابه .
٥٠٥	نوع جواب القسم : (جملة أو شبهها) .	٥٣١	دخول « رُبّ » على الجمل وأثر ذلك عليه .
	ألفاظ أخرى للقسم ، ومنها : لا جرّم ، وجبّير .		قد تحل « مما » محل « ربما »
٥٠٧	في : معناها ، وحكمها .	٥٣٢	المسألة ٩١ :
٥٠٩	على : معناها ، وحكمها .		حذف حرف الجر وإبقاء عمله :
٥١٢	استغناؤها عن التعليق أحياناً		إشارة إلى : « نزع الخافض »
٥١٣	عن : معناها ، وحكمها .	٥٣٦	حذف الجار والمجرور معاً :
٥١٥	اتصال « ما » الزائدة بها .		المسألة ٩٢ :
	الكاف : معناها ، وحكمها .	٥٣٧	نيابة حروف الجر بعضها عن بعض .
٥١٨	اتصال « ما » الزائدة بها .		
	مذومند .		

٥٤٤ بحث في : مذومند .

٥٦٤ بحث في : التضمين .

٥٩٤ رأى في البحث السالف .

٥٩٦ باب في : اللغة المأخوذة قياساً - لابن جني .

٥٩٩ إشارة موجزة إلى تكلمة مادة لغوية نافصة

وإلى اطراد القياس ، وإلى الاشتقاق من الجامد



lisanarabs.blogspot.com

النَّحْوُ الوَافِي

مع رَبطه بالأساليب الرفيعة ، والحياة اللغوية المتجددة

الجزء الثالث

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات
والمفصل للأساتذة والمتخصصين
مشتملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والعروض

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الثالثة

lisanarabs.blogspot.com



دار المعارف بمصر



الإضافة^(١)

تقسيمها :

تنقسم قسمين ؛ محضة ، (وتسمى : معنوية ، أو حقيقية) وغير محضة ،

(١) فيما يلي إيضاح لدلولها النحوي الدقيق ، وبعض المصطلحات الهامة التي تتصل بها :

أ - في جملة مثل : « الوالد مُنصف » ، أو : « أنصفَ الوالد » يكون المراد هو : الحكم على الوالد بالإنصاف . أى : إسناد الإنصاف إليه . وإن شئت فقل : نسبة الإنصاف إليه .

وفي جملة أخرى مثل : « الصفحُ حَسَنٌ » أو : « يحسُنُ الصفحُ » يكون المراد أيضاً هو : الحكم على الصفح بالحسُن ، أى : إسناد الحسن إليه ، أو : نسبته له . وكذلك لو قلنا : « الحقود غير مستريح » أو : « الحقود لا يستريح » ، فإن المراد هو : الحكم بعدم الراحة على الحقود ، أى : إسناد عدم الراحة إليه ، أو : نسبة عدم الراحة له ، ونفياً عنه . وهكذا الشأن في كل جملة اسمية أو فعلية ، مثبتة ، أو منفية ؛ فالمراد من الجملة لا بد أن يكون هو : « الحكم » ، أى : « الإسناد » ، أى : « النسبة » .

وهذه الألفاظ الثلاثة متحدة في مدلولها الذي هو : (المعنى المفهوم من الجملة ؛ إثباتاً أو نفياً) . ويعبر عنه النحاة بأنه : (الربط المعنوي بين طرفي الجملة ربطاً يقتضى أن يقع على أحدهما معنى الآخر ، أو ينفى عنه) .

ويجوز على ألسنتهم كثيراً ذكر : « النسبة الأساسية » أو : « النسبة الكلية » ؛ يريدون بها ذلك المعنى ، أو : الربط المعنوي الذي لا يمكن أن تخلو منه جملة مستقلة بمعناها - كالجملة غير الشرطية - ، ولا أن تسمى جملة إلا به . وقد يختصرون فيقولون : « النسبة » . دون وصفها بصفة « الأساسية » أو بـ « الكلية » ؛ لاصطلاحهم على أنها المقصودة عند الإطلاق ؛ أى : عند حذف الوصف والتحديد .

ب - على ضوء ما سبق نفهم أن المراد الأصيل من الجملة الحقيقية المستقلة هو : « النسبة الأساسية » أو : « الكلية » .

لكن الملحوظ عند سماع جملة مثل : « أقبل ضيف » أن تتعدد الاحتمالات الذهنية في أمر هذا الضيف : ما اسمه ؟ ما يلداه ؟ ما صلته بنا ؟ ما غرضه ؟ ما شأنه ؟ كل هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجملة وحدها ، ولا تدل عليه النسبة الأصلية فيها . ومن ثم كانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تؤدي إلى زيادة معنوية ؛ كأن نقول : أقبل ضيف عظيم ؛ فننسب العظمة للضيف . فهذه نسبة أيضاً ، ولكنها نسبة جزئية أو فرعية ، ليست أصيلة كالسابقة ؛ إذ لا يتوقف - في الغالب -

= على هذه النسبة الجزئية أو : الفرعية ، المعنى الأساسى للجملة ، ولا يخل بحذفها ؛ فن الممكن - غالباً - الاستغناء عنها بالاستغناء عن الزيادة اللفظية التى جلبتها .

وكذلك لو قلنا : أقبل الضيف مبتسماً ، أو فرحت بالضيف يوماً ... أو غير هذا من الزيادات اللفظية الفرعية التى منها : الحال ، والتمييز ، والمفعولات ، والتوابع ، وغيرها من سائر « المُكَمَلات » التى تزداد على طرفى الجملة الأصلية ؛ فتكسبها معنى جزئياً جديداً ، قد يمكن الاستغناء عنه .

والنحاة يسمون هذه النسبة الجزئية ، أو الفرعية : « القيد » ، أو : « النسبة التقييدية » يريدون بها : « النسبة التى جاءت لإفادة التقييد » ، أى : لإفادة نوع من الحصر ، والتحديد ، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عاماً مطلقاً يحتمل أنواعاً وأفراداً كثيرة ؛ فجاءت التكملة (أى : القيد) فنعت التعميم والإطلاق الشاملين ، وجعلت المراد محددًا محصوراً فى مجال أضيق من الأول ، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التى كانت تتوارد من قبل .

ج - من أمثلة التكميلات كلمة : « الفرقة » فى نحو : « أضاء مصباح الفرقة » فلو لم نذكر هذه الكلمة لكانت الجملة فى حاجة إلى زيادة لفظية تتبعها زيادة معنوية جزئية ، تزيل التعميم والإطلاق عن المراد من كلمة : « مصباح » ؛ إذ لا ندرى : أهو مصباح للفرقة ، أم للطريق ، أم للمصنع ، أم للنادى . . . ؟ فلما جاء القيد - وهو كلمة : « الفرقة » - أزال تلك الاحتمالات ، وقصر الفهم على واحد منها ؛ فأفاد التقييد ؛ بأن جعل العام المطلق محدوداً محصوراً . ومثل هذا : قرأت أدب العرب - تختمت بأدب العرب فقد تبع الزيادة اللفظية الجزئية زيادة معنوية جزئية .

وما يلاحظ أن التكملة (أى : القيد) مجرورة فى أمثلة هذا القسم : « ج » لا تفارق الجر مطلقاً . أما فى غيرها فقد تكون التكملة مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، أو مجزومة . . . على حسب حاجة الجملة . وتسمى التكملة الجزئية التى تلازم الجر دائماً : « المضاف إليه » ويسمى اللفظ الذى قبلها ، والذى جاءت لتقييده ، وتحديد مدلوله : « المضاف » ويطلق عليهما معاً : « المتضايغان » ، و « الإضافة » هى : الصلة المعنوية الجزئية التى بين المتضايفين ، (وهما : المضاف ، والمضاف إليه) ؛ ويقول النحاة فى تعريفها :

« إنها نسبة تقييدية بين اسمين ، تقتضى أن يكون ثانيهما مجروراً دائماً » . نعم ، قد يكون المضاف إليه جملة - كما سيحىء البيان فى ص ٢٨ وله إشارة فى ص ٧٨ و ٨٣ - ٨٤ - ولكن الجملة فى هذه الحالة بمنزلة المفرد ، أى : الاسم الواحد ؛ فحلها الجر ، أما المضاف فلا بد أن يكون فى جميع حالاته اسماً يعرب على حسب الحاجة ، ولا يصح أن يكون فعلاً ، أو حرفاً ، أو جملة . (انظر ص ٧ج) .

ما تقدم نعلم ؛ أن التكملة تسمى : « القيد » ، أو : النسبة « التقييدية » وليست مقصورة على الإضافة ، بل تشمل جميع المُكَمَلات . وأن التكملة فى الإضافة تسمى : « المضاف إليه » ولا بد أن يسبقه : « المضاف » وكلاهما لا بد أن يكون اسماً واحداً ، وقد يكون « المضاف إليه » جملة بمنزلة =

(وتسمى : لفظية ، أو : مجازية ^(١) - ولها ملحقات ^(٢) - .)
 فالأولى : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قوياً ؛ وليست على نية
 الانفصال ^(٣) ؛ لأصالتها ، ولأنّ المضاف - في الغالب - خال من ضمير
 مستتر يفصل بينهما .

والأكثر أن يكون المضاف في الإضافة المحضة واحداً مما يأتي :

١ - اسم من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها ^(٤) ، كالمصادر ^(٥) ، وأسماء

= الاسم الواحد أى : المفرد - كما سبق - وكذلك نعلم أن المضاف إليه مجرور دائماً ، أما المضاف
 فلا يلزم حالة إعرابية واحدة ؛ بل يعرب على حسب حالة الجملة التي يكون فيها .
 والأغلب في المضاف أن يكون مبرباً . وقد يكون اسماً مبنياً ؛ مثل : « حيث » ، و « إذا »
 الشرطية ، و « كم » الخبرية ، (كما سنعرف في هذا الباب) . ومثل بعض أنواع مبنية على فتح الجزأين
 من المركب المزجي العددي في نحو : هذه خمسة عشر - محمد ؛ -

طبقاً لما هو مذكور في باب العدد - ج ٤ م ١٦٤ ص ٤٠٠ .

« ملاحظة » : يتردد في النحو اسم : « الشبيه بالمضاف » وهو يختلف اختلافاً واسعاً عن « المضاف » .
 وتفصيل الكلام على هذا الشبيه ، وعلى أحكامه ، مدون في ج ١ م ٥٦ باب : « لا » النافية للجنس ،
 عند الكلام على حكم اسمها ، ص ٦٩١ .

(١) يريدون « بالمحضة » : التي بين طرفيها قوة اتصال وارتباط ، وليست على نية الانفصال ؛
 لأصالتها ، ولأنها لا يفصل بين طرفيها (وهما : المضاف والمضاف إليه) ضمير مستتر كالضمير الذي
 يفصل في الإضافة غير المحضة ؛ فيجعلها كأنها غير موجودة ؛ بسبب وجود هذا الفاصل الملحوظ ،
 وإن كان مستتراً - كما سيبيء - في ص ٣٤ - عند الكلام عليها

ويريدون « بالمعنوية » : أنها تحقق الفرض المعنوي الذي يراد منها تحقيقه ؛ وهو استفادة المضاف
 من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص - كما سيأتى في ص ٢٣ - ، ولأنها تتضمن معنى حرف
 من حروف الجر سنعرفه بعد في ص ١٦ .

ويريدون بالحقيقية : أنها تؤدي الفرض المعنوي السابق حقيقة ، لا مجازاً - والمجاز المنوع هنا
 هو الآتي في ص ٢٣ وليس هو المعروف في البلاغة - ، ولا حكماً أو تقديراً . (وهذا خير ما يفسر به
 وصفها بالحقيقية)

وستجىء إشارة لكل هذا بمناسبة أخرى في (ص ٢٣ و ٣٣) .

(٢) ستجىء الملحقات في ص ٤٠ - د -

(٣) يتضح المراد من « نية الانفصال » ومن خلو الكلام من الضمير المستتر بما يجيء في ص ٣٤ .

(٤) أى : غير المؤولة بالمشتق .

(٥) وسيجىء في باب التثمت عند الكلام على وقوع المصدر نعتاً ، أن هناك مصادر مسموعة
 أضيفت إلى معرفة ، فلم تكتسب منها التعريف بسبب أنها مصادر مؤولة بالمشتق ؛ بإضافتها غير
 محضة . (انظر ص ٤٦٤) .

المصادر^(١)، وكثير من الظروف، والجوامد الأخرى، نحو: لا يتم حُسْن الكلام إلا بحسن العمل - لو استعان الناس كعون النمل ما وُجِدَ بينهم شقيّ، ولا محروم - عند الشدائد تُعرَف الإخوان - لسان العاقل وراء قلبه، وقلب الأحق وراء لسانه -

ومن الأمثلة للجوامد المضافة، الباقية على جمودها، الكلمات: أرض - بعض - جسم - فؤاد - في قول الشاعر:

أيها الراكب الميِّمُ^(٢) أرضي اقرّ^(٣) من بعضي السلام لبعضي
إنّ جسمي - كما علمت - بأرضي وفؤادي ومالكه بأرضي

ب - المشتقات الشبيهة بالجوامد؛ (وهي المشتقات التي لا تعمل مطلقاً^(٤))، ولا تدل على زمن معين) كصيف أسماء الزمان، والمكان، والآلة؛ مثل الكلمات: مسكّن، مزرعة، مِحراث، منجل، مِدْرَاة، مغرب... في نحو: (الفلاح كالذحلة الدوب النافعة؛ يغادر مسكنه قبل الشروق، قاصداً مزرعته؛ يعمل فيها ويكدّ؛ فلا تراه إلا قابضاً على محراثه، أو منحنيّاً على فأسه، أو حاصداً بمنجله، أو مُدْرِيَا بمِدْرَاتِه، أو متعهداً زروعه... ويظل على هذا الحال حتى المغرب؛ فيرجع من حيث أتى، دون أن يُعرّج على مَلْعَب، أو مَلْهَى، أو مُقَهَى يسهر فيه، ثم يقضى الليل هادئاً نائمّاً حتى يوافيه الصباح الجديد).

ويدخل في هذا النوع: المشتقات التي صارت أعلاماً؛ وفقدت خواص الاشتقاق، بسبب استعمالها الجديد في التسمية^(٥)؛ مثل الأعلام: محمود - حامد - حسن...

(١) سبق الكلام على اسم المصدر وإيضاح خصائصه في ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥. وسيجيء الكلام عليه وعلى المصدر في باب خاص بهما. (ص ١٨١ و ٢٠٧). (٢) القاصد.
(٣) المراد: اقرأ، سهلت الهنزة؛ - بأن صارت ألفاً؛ أي: اقرأ. - ثم بنى فعل الأمر على حذف هذه الألف، كالشأن في كل فعل أمر معتل الآخر، فإنه يبنى على حذف حرف العلة.
(٤) سيجيء لها إشارة أخرى في ص ٣٠ من هذا الجزء عند الكلام على المشتقات (اسم الفاعل و... و... و...).

(٥) كما سيجيء في هامش ص ١٨٢.

ح - المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقّق فيه معناها^(١)؛ نحو : قائدُ الطيارة مأمونُ القيادة ؛ فإن كلمة : « قائد » اسم فاعل مضاف ، وليس في الجملة دليل على نوع زمن القيادة ؛ أهو الماضي ، أم الحال ، أم الاستقبال ؟ وكذلك كلمة : « مأمون » التي هي اسم مفعول . . . (وتسمى هذه المشتقات الحالية من الدلالة الزمنية : بـ « المشتقات المطلقة الزمن^(٢) ») .

د - المشتقات الدالة على زمن ماضٍ^(٣) فقط ؛ نحو : عابر الصحراءِ أمسِ . كان مملوءاً النفسِ أمتاً واطمئناناً .

هـ - أفعال التفضيل - على الرأي المشهور^(٤) - وهو من المشتقات التي لها بعض^(٥) عمل - مثل : أُعجبت بشوقٍ ؛ أشهر الشعراء في عصره ، وقولهم : أكلُ المؤمنين إيماناً أحسنهم أخلاقاً .

و - إضافة الوصف إلى الظرف مع وجود القرينة الدالة على المضي أو على الدوام ؛ مثل : أزال ساطع الصباح البهيج حالك الليل البهيم ، وكقوله تعالى عن نفسه : (مالك يوم الدين) .

* * *

- (١) كما سيجيء في « ب » من ص ٤٠ .
 (٢) سيجيء الكلام عليها في أبوابها الخاصة ، من هذا الجزء ، ولها إشارة في ص ٣٠ .
 (٣) لا يكتفى دلالتها على الزمن الماضي وحده ، بل لا بد مع ذلك أن تفقد العمل ؛ لفقد بعض شروطه . (وستجيء في ص ٢٣٨) .
 (٤) راجع الصبان والتصريح - وغيرهما - في هذا الموضوع . ثم حاشية ياسين على التصريح ج ٢ باب : « أفعال التفضيل » ، عند الكلام على إضافته للنكرة . ويرى شارح المفصل (ج ٣ ص ٤) ومن معه أن إضافته غير محضة ، ويطول الإيضاح لهذا ، ويؤكد .
 (٥) كعمله الجرفي المضاف إليه ، والنصب في تمييزه ، ولأنه يرفع الفاعل ، ولا ينصب المفعول به ؛ ففي مثل : « مررت برجل أفضل القوم » ما سمع فيه أفعال التفضيل مضافاً إلى المعرفة مع أن المفضل نكرة - يعرب أفعال التفضيل بدلاً من المفضل ، لا صفة له ، بناء على الرأي الأشهر السالف ؛ لكيلا تقع المعرفة نعمتاً للنكرة . نعم إن البدل المشتق قليل ؛ - كما يقول الصبان عند كلامه على الإضافة غير المحضة - ، ولكنه جائز مع قلته ومخالفته للأكثر ، (كما في ص ٣٨) ويعرب نعمتاً بناء على الرأي الآخر . لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه . . . وإذا أضيف : « أفل » المراد به التفضيل ، وجب أن يكون بعضاً من المضاف إليه فرداً من جنسه ؛ نحو : محمد أفضل الناس ، أو : أفضل القوم ، فلا يصح : الحصان أفضل الطيور ، ولا الطائر أفضل الخيول ، - كما سيجيء تفصيل هذا في ص ٤٠٢ من يابه - .

والثانية : ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفاً^(١) ، عاملاً ، دالاً على الحال ، أو الاستقبال ، أو الدوام . (ويسمى هذا الوصف : « المشبه للفعل المضارع في العمل والدلالة الزمنية ») ، وينحصر في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، بشرط أن يكونا عاملين ، دالّين على الحال ، أو الاستقبال . وفي الصفة المشبهة - في الرأي الراجح بين آراء أخرى قوية^(٢) - ولا تكون إلا للدوام غالباً ؛ نحو : (استجب لطالب الحق اليوم ، قبل أن ينتزعه بعامل القوة غداً) - (إذا شاهدت غلاماً مشرد النظرات ، موزع الفكر ، مسلوب الهدوء ، فاعلم أنه بائس يستحق العطف ، أو جان يستحق الزرابة) - (عظيم القوم من يهوى عظيماً الأمور) . ويلحق بالإضافة غير المحضة بعض إضافات أخرى سيجيء الكلام عنها في موضعه المناسب^(٣) عند تناول ما سبق بالإيضاح .

ولا بد في جميع حالات الإضافة المحضة وغير المحضة من أن يكون المضاف اسماً^(٤) وكذا المضاف إليه . وقد يقع المضاف إليه - أحياناً - جملة ؛ فيكون في حكم المفرد - كما سنعرف -^(٥) :

الأحكام المترتبة على الإضافة^(٦) :

يترتب على الإضافة بنوعها أحكام ؛ بعضها واجب ، وبعضها جائز . وأشهر الأحكام الواجبة أحد عشر^(٧) :

(١) ومن غير الغالب أن يكون المضاف غير وصف ؛ كبعض الصور المتعددة الآتية في : « د » ص ٤٠ وما بعدها ، ومنها الصورة التي تستعمل في مدح شخص ، أو ذمه ، أو : الدعاء عليه وهي (في ص ٤٦) : « لا أبا فلان » - على اعتبار زيادة اللام بين المتضامنين - وتفصيل الكلام عليها في ج ١ م ٨ في الأسماء الستة .

(٢) انظر ص ٣٧ و ٢٩ و ٣٠٧ .

(٣) في « د » من ص ٤٠ . مما يسمى بالأنواع الشبيهة بالإضافة غير المحضة .

(٤) كما أشرنا في هامش ص ٢ ويحيى في ص ٧ .

(٥) في ص ٢٨ و ٨٤ .

(٦) للأحكام التفصيلية الآتية منخص مناسب في ص ٧٠ .

(٧) هذه الأحكام حتمية (أى : واجبة للمراعاة والتطبيق) أما الأحكام الأخرى الجائزة فأشهرها

الأول : أن يكون « المضاف إليه » مجروراً دائماً^(١) ، لا فرق بين أن يكون مجروراً في اللفظ ؛ (نحو قول الشاعر :

على قَدَرِ أَهْلِ الْعِزْمِ تَأْتِي الْعِزَامُ
وتَأْتِي عَلَى قَدْرِ الْكِرَامِ الْكَارِمُ
ونحو : من وثق بأعوانِ السوءِ لَبِيَ مِنْهُمْ شَرُّ الْمَصَائِبِ . . .) ، ومجرور المحل^(٢) ؛ نحو : مَنْ التَّمَسَّ تَقْوِيمَ مَا لَا يَسْتَقِيمُ كَانَ عَابِثًا ، وإخفاقه مُحَقَّقًا .
ونحو : نِعِمَّ الْعَرَبِيُّ ؛ يُسْرِعُ لِلنَّجْدَةِ حِينَ يَدْعُوهُ الدَّاعِي . . . وَ . . .
فكلمة : « ما » مضاف إليه مبنية على السكون في محل جر . والضمير « الهاء »
- في إخفاقه - مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر . والجملة المضارعية :
« يدعو » مضاف إليه في محل جر .

وإذا كان المضاف إليه هو : « ياء المتكلم »^(٣) فإنه يستوجب أحكاماً أخرى غير الكسر ، ستجىء في باب خاص به^(٤) .

أما المضاف فلا بد أن يكون اسماً - كما سبق - ويعرب على حسب حالة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو غير ذلك . . . والكثير أن يكون معرباً . ومنه ما يكون مبنياً ، ولا يمنع البناء من أن يكون مضافاً ؛ مثل : حين - حيث - إذ - إذا - لَدُنْ . . . وَ . . .^(٥) وغيرها مما سينمى بعضه في هذا الباب . . .

والمضاف هو عامل الجر في المضاف إليه^(٦) - تبعاً للرأى المشهور - . . .

(١) ومعناه يخالف معنى المضاف ؛ لأن الإضافة - ولا سيما المحضة - تقتضى مفايرة المتضايين في مدلولهما ؛ (كما سيجىء ، في رقم ٦ من هامش ص ٤٠) إلا بعض حالات هناك ، ولا بد أن يكون المضاف إليه اسماً ، ولو تأويلاً ؛ كما في هامش ص ٢ وفي ص ٦ .

(٢) يكون مجروراً في اللفظ إذا كان معرباً ، ويكون مجرور المحل إذا كان مبنياً ؛ كالضائر ، والموصولات و . . . أو كان جملة ، فالبنى والجملة كلاهما في محل جر .

(٣) الإضافة لياء المتكلم المحذوفة أو المنقلبة ألفاً تسمى : « الإضافة المقدرة » .

أما الإضافة للياء المذكورة فنوع من « الإضافة الظاهرة » . - كما سيجىء في « ب » من ص ١٧٣ - .

وهذا تقسيم آخر للإضافة . . . (٤) ص ١٦٩ .

(٥) لما تقدم إشارة في آخر : « ج » من هامش ص ٢ .

(٦) قلنا في الجزء الثاني (باب حروف الجر ، هامش ص ٣٣٨ م ٨٩) إن جر الاسم

بالإضافة هو سبب من أسباب ثلاثة أصيلة ، كل واحد منها يوجب جرّه ، وأرطأ : جره بحرف الجر ، =

الثاني: وجوب حذف نون المثني، ونون جمع المذكر السالم، وملحقاتهما - إن وقع أحدها مضافاً محتوماً بتلك النون. فمثال حذفها من آخر المثني المضاف قول الشاعر:

العَيْنُ تَعْرِفُ مِنْ عَيْنِي مُحَدِّثَهَا
 إن كان من حزبها أو من أعاديتها

ومثال حذفها من آخر الملحق بالمثني^(١) قول الشاعر:

بَدَتِ الْحَقِيقَةُ غَيْرَ خَافٍ أَمْرُهَا
 وَاثْنًا^(٢) عَلَيَّ يَسْشَهْدَانِ بِمَا بَدَا

ومثال حذفها من جمع المذكر: الجنود حارسو الوطن، باذلو أرواحهم

= وثانها: جره بالإضافة، وثالثها: جره بالتبعية لمتبوع مجرور، كأن يكون التابع نعتاً، أو: مطوقاً، أو: توكيداً، أو بدلاً، والمتبوع في كل تلك الحالات مجرور؛ فيجب جر التابع محاكاة له.

وهناك سببان آخران للجر؛ أحدهما الجر على: « التوهم »؛ ومن صواب الرأي إهماله، وعدم الاعتداد به (كما قلنا في ج ١ ص ٦٠٩ م ٤٩ حيث توضيحه، وتفصيل الكلام عليه).

والآخر الجر على: « المجاورة »؛ والواجب التشدد في إغفاله، وعدم الأخذ به مطلقاً. (كما أشرنا في الموضوع السابق وفي ج ٢ م ٨٢ ص ٣٢٣ وص ٤٠١ م ٨٩). أما الداعي لاتخاذ سبباً للجر فورود أمثلة قليلة جداً، وبعضها مشكوك فيه -، قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة؛ منها: (هذا جحرٌ ضبٌ خربٌ)، بجر كلمة: « خرب »، مع أنها صفة « لبحر » ولا تصلح صفة « لضب »؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب، ومنها:

« يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم... » بجر كلمة: « كل »، مع أنها توكيد لكلمة: « ذوى » المنصوبة؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة: « الزوجات » لقال كلهن. وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله: هذا جحرٌ ضبٌ خربٌ الجحرٌ منه، أو خربٌ جحرٌ، ثم حذف ما حذف، وبقي ما بقي، واشتد الجدل في نوع المحذوف وصحة الحذف وعدم صحته، على الوجه المبين في المطولات (ومنها مع الهوامع ج ٢ ص ٥٥) وقالوا في المثال الثاني إنه خطأ أو ضرورة.

واتفق كثير من أئمة النحاة على أن الجر بالمجاورة ضعيف، أو ضعيف جداً. وجاء في « المحتسب » لابن جنى - ج ٢ ص ٢٩٧ - ما نصه: (إن الخفض بالحوار - أي: بالمجاورة - في غاية الشذوذ) « اه بل جاء في كتاب « مجمع البيان، لعلوم القرآن » - ج ٣ ص ٣٣٥ - ما نصه: (إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً في كلامهم...). اه، أي: في كلام العرب؛ وعلى هذا لا يصح القياس عليه، ولا يستعمل إلا في المسموع (كما جاء في خزائن الأدب، للبقاعي، ج ٢ ص ٣٢٤).

(١) من الملحق بالمثني: « اثنان » و « اثنتان » وقد سبق تفصيل الكلام على المثني وملحقاتها في ج ١ ص ٧٦ م ٩.

(٢) أي: عيناه، أو: صاحباه.

في حمايته . ومثال حذفها من الملحق^(١) به قولهم : أَحَبُّ النَّاسِ لِلْمَرْءِ أَهْلُوهُ ؛ فلا يَقْتَضِ سِنِّي حَيَاتِهِ فِي مَعَادَاتِهِمْ ، أو مقاطعتهم . وقول بعضهم يصف شهراً من شهور الصيف : لقد اشتدت وَقَدَتُهُ ، وتَأَجَّجَ سَعِيرُهُ ، وأحرقتنا ثلاثُوه . وكان الأصل^(٢) قبل الإضافة : عَيْنِينَ - اثْنَانِ - حَارِسُونَ - بَاذِلُونَ - أَهْلُونَ - سَنِينَ - ثلاثُونَ .

فإن كانت النون الأخيرة ليست للتثنية ولا لجمع المذكر السالم ، ولا للملحقتهما لم يجوز حذفها من المضاف ؛ كالنون التي في آخر المفرد ، مثل : سلطان - حنان - ، وكالتي في آخر جمع التوكسير ، مثل : بساتين - رياحين ؛ تقول : سلطان الضمير أقوى من سلطان القانون - حنان الآباء والأمهات لا يسمو إليه حنان أحد - كان العرب القُدَامَى مفتونين ببساتين الشام ورياحينها ، يكثرون القول في وصفها ، والتغنى بمباهجها .

(١) ومن الملحق بجمع المذكر السالم : أرضون - سينون - عالَمون - أهلون (وقد سبق الكلام على هذا الجمع وملحقاته في ج ١ ص ٨١ م ١١) .
(٢) يجب أن يحذف مع نون المثنى وجمع المذكر حرف اللام الذي يقع فاصلاً بينها وبين ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه ، في مثل : هذان أستاذاي ، وهؤلاء أستاذي .
ومثل قول الشاعر :

خَلِيلِيْ إِنْ الْمَالِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا لَمْ يَنْلُ مِنْهُ أَخٌ وَصَدِيقٌ

وقولهم : إِنْ سَكْرِيْ أَحَلَّ تَفَضُّلَ لَا أَنْسَاهُ .

والأصل : أستاذان لي ، أستاذون لي ، خليليَّين لي ، مكرمين لي ، ثم حذفت اللام مع النون . وقيل إنها حذفت للتخفيف . وسواء أكان هذا أم ذاك فلا بد من حذف اللام مع النون ، فلا قيمة للخلاف
كما سيأتي في باب : « المضاف للياء » . (رقم ١ من هامش ص ١٧٨) .

زيادة وتفصيل :

١ - هناك حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها من آخر المثني وجمع المذكر السالم ، مع عدم إضافة كل منهما . وتتحقق هذه الحالة في الإضافة غير المحضة حين يكون المضاف وصفاً عاملاً بعده معموله . والغالب^(١) في هذا الوصف أن يكون صلة « أل » ؛ نحو : اشتهر المتقنان العملَ - اشتهر المتقنون العملَ . . . فعند إثبات النون في الوصف - كما في المثال - يتحتم إعراب كلمة : « العملَ » مفعولاً به للوصف ؛ وعند حذفها - مثل : اشتهر المتقناً العملَ ، اشتهر المتقنو العملِ - يجوز في كلمة : « العملَ » أمران ؛ أحدهما : الجِرَّ على اعتبارها مضافاً إليه ، والوصف قبلها هو المضاف ، حذفت من آخره نون التثنية ، أو الجمع ؛ بسبب إضافته .

والثاني : التصب على اعتبارها مفعولاً به للوصف ، حذفت النون من آخره للتخفيف ، لا للإضافة ؛ إذ الوصف في هذه الصورة ليس مضافاً ، وإنما حذفت من آخره « النون » - بالرغم من عدم إضافته - ؛ متابعة لبعض القبائل التي تجيز حذفها من آخر المثني ، وجمع المذكر السالم ، بشرط أن يكون كل منهما وصفاً عاملاً - يغلب^(١) أن يكون صلة « أل » وبعده مفعوله غير مجرور ؛ كما شرحنا .

(١ و ١) لأنها قد تحذف في حالات أخرى (سبق بيانها في ج ١ م ٥٦ ص ٦٩١ باب : لا النافية للجنس) .

وإنما قلنا : الغالب في الوصف أن يكون صلة « أل » اعتماداً على ما قاله الصبان هنا وفي الجزء الأول (في باب : الإعراب ؛ عند الكلام على حركة نون المثني والجمع) حيث صرح فيها بأن الوصف صلة . ومعلوم أن الوصف لا يكون صلة إلا لأل . أما غير الغالب فقدم وقوعه صلة لها ، وهذا يفهم من كلامه في باب الإعراب السالف في الموضع المشار له ، كما يفهم من ج ٢ آخر باب الإضافة عند كلامه على مواضع الفصل بين المتضامفين بشبه الجملة .

.....

 لكن من الخير إهمال هذه الصورة اليوم ، وعدم محاكاتها - وإن كانت
 محاكاتها جائزة - لما قد تحدثه من لبس وإبهام يتنافيان الغرض الصحيح من
 اللغة ، وما يجب أن توصف به . وإنما عرضناها ، كما نعرض نظائر لها في بعض
 الأحيان ؛ للسبب الذي نردده كثيراً ، وهو : الاستعانة بها على فهم الوارد منها .
 في النصوص القديمة ، دون الموافقة على محاكاتها .

* * *

الثالث : وجوب حذف التنوين إن وجد في آخر المضاف قبل إضافته ؛ كقولهم : بناءُ الظلمِ إلى خرابٍ عاجلٍ ، وكلُّ بنيانٍ عدلٍ فغيرُ منهدمٍ . فقد حذف التنوين من الكلمات المعربة : (بناء - كل - بنيان - غير . . .) ، بسبب الإضافة . ولو زالت الإضافة لعاد التنوين .

الرابع : وجوب حذف « أل » من صدر المضاف ، بشرط أن تكون زائدة^(١) في أوله للتعريف ، أو لغيره ، وأن تكون الإضافة محضة ، نحو : بلادنا تاجُ الفخارِ للشرق ، وهي درّةٌ عقيده . والأصل : البلاد - التاج - الدرّة - العقد . فحذفت « أل » من أول كل مضاف .

فإن كانت « أل » غير زائدة ؛ (نحو : أَلْف ، وألْبَاب)^(٢) لم تحذف .

أما إن كانت الإضافة غير محضة فيجب حذف « أل » أيضاً - إلا في الحالات الأربع التالية^(٣) .

ا - أن توجد في المتضايقين معاً (أى : في المضاف والمضاف إليه ، معاً) ؛ نحو : الوالدان هما الرحيمَا القلبِ - العلماء هم المؤسسو الحضارةِ .

ب - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافاً إلى اسم مبدوء بها ؛ نحو : أعاونُ المؤسسَى نهضةِ البلادِ ، وأعتقدُ أنهم الرائدو خيرِ الوطنِ .

ج - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ويكون المضاف إليه مضافاً

(١) أى : بشرط أن تكون غير لازمة ، واللازمة - هنا - هي المدودة من بنية اللفظ ، أى : من حروفه التي لا بد من وجودها ليؤدى المراد الأصيل منه ، كالتى لا تفارق الأعلام مطلقاً ؛ مثل : (ألكن ، أَلْفِيّ - وألطف - ، وإلهام ، وألوان ، وألحان) - أعلاما . . .

(٢) جمع : لُب ، بمعنى : عقل .

(٣) مما تجب ملاحظته : أن « الإضافة » تعتبر محضة لا يجوز فيها وجود « أل » في « المضاف » إذا كان هذا المضاف « المشتق » دالاً على الزمن الماضي فقط مع عدم استيفائه لبقية الشروط اللازمة للإعمال ، (والتي يجيء بيانها في ص ٢٤٦ ؛ - كما سبق في ص ٥ و ٦) - فلا يصح : جاء العابرُ النهرِ أمس . فلا بد لصحة الجمع بين « أل » و « الإضافة » في المشتق العامل (كاسم الفاعل و . . .) أن يكون عاملاً زمنه للحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذى يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ نحو : انظر العابرَ النهرِ الآن - انظر العابرَ النهرِ غداً ، إن الله المدبرُ الأمورِ .

إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها ، نحو : المجد أنتم المبركو قيمته ،
والفضل أنتم الباذلو غايته .

د - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثنى
أو جمع مذكر سالمًا ؛ نحو : أنتم الصانعا معروفٍ - أنتم الصانعو معروفٍ .
ومنه قول الشاعر :

وما لي كلام الناس فيما يرييني أصول ، ولا للقائليه أصولُ
وفي غير هذه الحالات الأربع الخاصة بالإضافة غير المحضة يجب حذف « أل »
كما قلنا . ففي كلمات مثل : العزيز - الشاهد - السارق - الأفضل . . . و . . .
وأشباهاها نقول فيها عند إضافتها : عزيزُ قوميه مطاع فيهم - شاهد زورٍ أكبر
ضرراً من سارقٍ مالٍ - أفضلُ مواهب المرء عقله . . . و . . .

زيادة وتفصيل :

١ - الكوفيون يجيزون في الإضافة المحضة دخول « أل » على المضاف ، بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود ، وفي أوله « أل » أيضاً ؛ فلا بد من وجودها فيهما معاً ، نحو : قرأت الثلاثة الكتب في السبعة الأيام . وحجتهم في هذه الإجازة السماع عن العرب ، وورود عدّة أمثلة صحيحة تكفي عندهم للقياس عليها . والبصريون لا يجيزون هذا ، مستندين في المنع إلى أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق ؛ فكما لا يصح أن يقال : اشترت الرطل الفضة ، - بالإضافة - لا يصح كذلك أن يقال : الثلاثة الكتب ، بالإضافة ؛ حملاً للنظير على نظيره ، وقياساً للشيء على ما هو من بابهِ . فعلة المنع عندهم : « التنظير » .

والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل ؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء غير أن المذهب البصري أكثر شهرة ، وأوسع شيوعاً ؛ فمن الخير الاكتفاء بمحاكماته ؛ لتماثل أساليب البيان اللغوي ، وتوحد ، حيث يحسن التماثل والتوحد^(١) .

ب - في مثل : « جاء المكرمك » . - من كل وصف عامل مبدوء : « بأل » ومفعوله ضمير بعده^(٢) - يعرب هذا الضمير (وهو هنا : الكاف)

(١) وهذا ما دعانا إلى استحسان الرأي البصري ، والاقتصار عليه عند الكلام على المرفع « بأل » إذا أريد إضافته .
(البيان ، والصور المتعددة ، ج ١ ص ٣٢٠ م ٣٢٢) .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري احضّر الوغى وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلدى ؟

ومثل البيت الأخير من أبيات « شوق » التالية ، يخاطب أبا البنات ، الذي لم يرزق بنين :

إن البنات ذخائرٌ من رحمة وكنوزٌ حبٌّ صادقٌ ووفاء
السّاهرات لعلّة ، أو كبريّة والصابرات لشدة وبلاء . . .
والباقياتك حين ينقطع البكا والزائراتك في العراء النائي

(الكبريّة : الشيخوخة - العراء النائي : الحلاء والفضاء البعيدان . والمراد بهما : المقابر) .

مفعولاً به في محل نصب ، ولا تصح الإضافة ؛ لوجود : « أل » في صدر المضاف ؛ إذ هذه الصورة ليست من الصور السالفة^(١) التي تباح فيها الإضافة مع وجود : « أل » في المضاف .

ويتعين في الضمير (الكاف) الجر المحلىّ بالإضافة إن كان الوصف مجرداً من : « أل » في مثل : « جاء مكرمك » ، لفقد التنوين ؛ إذ لم نقل : جاء مكرمٌ ليّاك . أما إن كان مفعول الوصف ظاهراً بعده فإن آثار الإضافة ستظهر عليه جليةً ؛ وتبين بجره ، مع حذف التنوين من الوصف المضاف ، وإلا فلا إضافة ، فينصب المفعول به بعد الوصف . . .

ومثل الضمير (الكاف) في وجوب النصب : الضمير « الهاء » في : « أَوْضَعَهُ » من قولهم المأثور : « لا عهد لي بالأُمّ قفّاً منه ، ولا أَوْضَعَهُ » . بفتح العين - كما وردت سماعاً - فـ « الهاء » هنا مثل « الكاف » في المثال السابق . إلا أن « الكاف » مفعول به ، و « الهاء » مشبه بالمفعول به هنا ، لأن اسم التفضيل لا ينصب مفعولاً به . وليست كلمة « أَوْضَعَ » مضافة ، و « اذاء » مضافة إليها ؛ لأنها لو كانت مضافة لوجب جرّها بالكسرة لا بالفتحة التي سَمِعْتِ بِهَا . على أنه لا مانع من جرّها في استعمالنا الآن على الإضافة^(٢) .

وفي مثل : « مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره » ، يجوز جر : « أحمر » بالفتحة ؛ على اعتباره معطوفاً على كلمة « أبيض » ، و « الهاء » بعده في محل نصب ؛ على التشبيه بالمفعول به « للصفة المشبهة : (وهي أحمر) ويجوز جر : « أحمر » بالكسرة : على اعتباره معطوفاً على أبيض أيضاً ، مضافاً ، و « الهاء » مضاف إليه ، مبنية على الضم في محل جر^(٣) .

• • •

(١) في ص ١٢ وما بعدها .

(٢) لهذه المسألة اتصال وثيق بالحكم الهام الذي يجيء في ص ٤٢٢ ، باب : « أفعال التفضيل »

خاصاً به إذا كان معطوفاً على « أفعال » آخر .

(٣) وقد نص على هذا صاحب المنقذ ونقله عنه الصبان في هذا الموضع من الباب .

الخامس : وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي^(١) ، مناسب ،
اشتمالاً أساسه التخيل والافتراض ، لا الحقيقة والواقع ؛ فيلاحظ وجوده ،
مع أنه غير موجود إلا في التخيل ، أو : في النية^(٢) - كما يقولون - .

والغرض من هذا التخيل : الاستعانة بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى
ما بعده ؛ كالأشأن في حرف الجر الأصلي^(٣) ، وأيضاً الاستعانة على كشف الصلة
المعنوية بين المتضامين ، (وهما : المضاف والمضاف إليه) ، وإبانة ما بينهما
من ارتباط مُحكَّم ، وملابسة (أى : مناسبة) قوية لا تتكشف ولا تسيين
إلا من معنى حرف الجر المشار إليه^(٤) . بشرط أن يكون هذا الحرف خفياً
متخياً ، مكانه بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون أحد ثلاثة أحرف
أصلية ؛ هي : « من » - « في » - « اللام »^(٥) .

- (١) أما غير المحضة فالصحيح أنها لا تشتمل على حرف جر (حقّ ملحوظ) . وقيل : إنها
تشتمل على « اللام » والأول هو الأرجح الذي يجب الاقتصار عليه .
- (٢) هذا تعبير النحاة .
- (٣) أوضحنا هذا في باب حروف الجر ، ج ٢ م ٨٩ ص ٣٤٠ .
- (٤) يرى بعض النحاة أن الإضافة المحضة ليست على تقدير حرف حقّ ، ولا على ملاحظة وجوده
مع اختفائه . وحجته : أنه لو كان هناك حرف حقّ ملحوظ ما وقع فرق في المعنى بين : كتاب محمد ،
وكتاب محمد ؛ فيتساوى المعنيان ، مع أنهما غير متساويين في الواقع ، لأن كلمة : « كتاب » الأولى
معرفة ، والثانية نكرة ؛ وفرق كبير في المعنى بين المعرفة والنكرة .
- وقد دفعوا حجته بمنع المساواة ؛ قائلين : إن المراد من كون الإضافة على معنى حرف - كاللام -
مثلاً - مجرد ملاحظة معنى : « اللام » . وهذه الملاحظة المجردة لا تمنع من تعريف المضاف ، ولا من
تخصيصه ، على الوجه الآتي في الحكم السادس - ص ٢٣ - ما دام حرف الجر مخفياً لا يظهر في الجملة
بين المتضامين . أما إذا ظهر بينهما فإن الأمر يتغير ؛ فتخلو الجملة عندئذ من اسم المضاف والمضاف إليه ؛
لأن كلا منهما يفقد اسمه هذا بسبب ظهور حرف الجر ، ويزول ما كان يكتسبه المضاف من المضاف
إليه من تعريف أو تخصيص ؛ حيث لا يوجد الآن إضافة مطلقاً .
- فجرد الملاحظة لا يستلزم المساواة التامة بين « كتاب محمد » و « كتاب محمد » من كل وجه
إذ المراد من « كتاب محمد » ، بمعنى : « كتاب محمد » ملاحظة معنى « اللام » فقط دون التصريح بها ،
ودون منع تعريف أو غيره مما يستفيد المضاف من المضاف إليه . فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهة
الإضافة في المثال المذكور وأشباهه ؛ من ناحية الملك ، أو : الاختصاص ، ونحوه ، ليس غير .
- (٥) وبسبب هذا الأثر المعنوي ، مزيداً عليه الأثر الموضح في الحكم السادس التالي - ص ٢٣ -
سميت « إضافة معنوية » - كما سبق في رقم ١ من هامش صفحة ٣ ، وكما - يجيء - في صفحة ٢٤ .

وإنما انحصر الاختيار في هذه الثلاثة لأنها - دون غيرها - أقدر على تحقيق الغاية المعنوية؛ فالحرف: « من » يدل على أن المضاف بعض المضاف إليه . . . ، والحرف: « في » يدل على أن المضاف إليه يحوى المضاف كما يحوى الظرفُ المظروفَ . . . والحرف: « اللام » يدل على ملكية المضاف إليه للمضاف، أو اختصاصه به بنوع من الاختصاص . . . فمثال: « من » قول أعرابية لابنها الخارج إلى القتال ، وقد رأته متزيناً :

حرامٌ على من يرومُ انتصاراً ثيابُ الحرير ، وحلّى الذهبُ
أى : ثيابٌ من الحرير ، وحلّى من الذهب . ومثال « في » قول الشاعر:
ولقد ظفرتُ بما أردت من الغنى بكفاحِ صبحٍ ، واجتهادِ مساءٍ
أى : بكفاح في صبح ، واجتهاد في مساء . ومثال « اللام » قول الشاعر
في وصف الصحف :

لسانُ البلادِ ، ونَبْضُ العبادِ وكهفُ الحقوقِ ، وحربُ الجنَفِ^(١)
أى : للبلاد - للعباد - للحقوق - للجنف .

ومن الواجب التنبه لما قلناه من أن الحرف الجار - في الأمثلة السالفة وأشباهها - لا وجود له في الحقيقة الواقعة ، ولا في التقدير الذى يقوم مقامها ، وإنما وجوده مقصور على التخيل ، ومجرد النية . ولهذا لم يعمل الجر في المضاف إليه ، - في الرأى المشهور - ولم يحتاج معاً إلى عامل يتعلقان به ؛ إذ التعلق لا يكون إلا للجار والمجرور الحقيقيين الأصليين . وبالرغم من أن هذا الحرف خيالى محض فإن التصريح به جائز في أكثر الإضافات المحضة^(٢) . . .

لكن أ يصلح كل حرف من تلك الأحرف الثلاثة لكل إضافة محضة ؛ بحيث يصح أن يحل هذا الحرف محل ذلك ، والعكس ، بغير ضابط ولا اشتراط شئ ، أم أن الأمر في الاختيار مقيد بشرط خاص ، وخاضع لضابط معين ؟

وبعبارة أخرى : أيباح استعمال كل واحد من الأحرف الثلاثة في كل إضافة

(١) الميل عن الحق - الظلم .

(٢) سيحىء في قسم « ا » ص ٢١ بعض الصور التى لا يصح فيها التصريح بحرف الجر .

محمضة ، أم أن لكل إضافة محمضة حرفاً واحداً يناسبها ، ولا يصلح لها سواه ؟ .
 نعم لكل واحدة منها حرف يناسبها ، ولا يجوز اختيار غيره ، وإلا فسد
 المعنى المراد . ولهذا قالوا إذا صلح لواحدة أكثر من حرف جر وجب أن يختلف
 المعنى باختلاف الأحرف البجارة الصالحة ؛ لأن لكل حرف من الثلاثة معنى خاصاً
 به ، لا يؤديه غيره ، فلا يمكن أن تتفق المعاني في إضافة واحدة مع اختلاف هذه
 الأحرف .

وفيما يلي بيان الضابط الذى يراعى عند اختيار أحد الأحرف الثلاثة :
 (وقد جرى الاصطلاح النحوى عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف ؛
 فيقال : الإضافة على معنى « من » ^(١) - أو : الإضافة على معنى « فى » -
 أو الإضافة على معنى « اللام ») .

١ - تكون الإضافة على معنى : « من » ، إن كان المضاف إليه جنساً عاماً
 يشمل المضاف ، ويصح إطلاق اسمه على المضاف . وإن شئت فقل : أن يكون
 المضاف بعض المضاف إليه ، مع صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ خبره المضاف
 إليه ^(٢) ، من غير فساد للمعنى ، مثل : ثياب حرير ، حلّى ذهب . . .
 فالحرير : مضاف إليه ، وهو جنس عام ، يشمل أشياء كثيرة ؛ منها الثياب ،
 وغيرها . والذهب جنس عام يشمل أشياء متعددة ، منها الحلّى وغيره ، فالمضاف
 فى الحالتين - ونظائرها - بعض مما يشمله المضاف إليه ، ولو سمي باسم
 المضاف إليه لكانت التسمية صحيحة ، ولو وقع المضاف مبتدأ خبره المضاف
 إليه ما فسد المعنى ، فيصح ؛ الثيابُ حريرٌ - الحلّىُ ذهبٌ . . .

(١) هى « من البيانية » التى سبق بيانها وبيان أحكامها الأخرى فى باب حروف الجر - ٢

ص ٣٣٨ م ٩٠ .

(٢) إلاق المسألة التى فى هامش الصفحة الآتية .

زيادة وتفصيل :

من الإضافة التي على معنى : « من » إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ نحو : اشتريت أربعة كتب . ويدخل في هذا النوع إضافة العدد إلى عدد آخر ؛ نحو : عندي من الكتب ثلاثمائة^(١) .

ومنها : إضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة ؛ نحو : بعث فدان قطن .

وإذا كانت الإضافة على معنى : « من » جاز في المضاف إليه أوجه إعرابية أخرى ، فيجوز أن يعرب بدلا ، أو عطف بيان ، وتزول بوجودهما الإضافة وتكون حركة آخره تابعة لحركة المتبوع الذي كان مضافاً في الأصل . كما يجوز أيضاً - إن كان نكرة - نصبه على الحال أو التمييز بعد الاستغناء عن الإضافة ؛ ففي مثل : هذه ساعة فضة ، يصح إعراب : « فضة » مضافاً إليه مجروراً ، والمضاف هو كلمة : « ساعة » - خبر مرفوع ، مجرد من التنوين . ويصح في كلمة : « فضة » إعرابها بدلا ، أو عطف بيان ، فتكون مرفوعة ، تبعاً لكلمة « ساعة » المرفوعة ، والتي يجب أن يرجع إليها التنوين في هذه الصورة بعد زوال الإضافة . ويصح أيضاً إعراب كلمة : « فضة » حالاً أو تمييزاً ؛ فيجب نصبها كما يجب تنوين كلمة : « ساعة » في هذه الصورة أيضاً ، بعد زوال الإضافة .

ولكل صورة إعرابية من الصور الصحيحة السالفة معنى يختلف عن الآخر ؛ لأن المعنى الذي يؤديه البدل أو عطف البيان يغير ما يؤديه الحال أو التمييز ، وكذا ما يؤديه هذان . . .

* * *

(١) عرفنا أنهم اشترطوا في الإضافة التي على معنى : « من » أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف . . . ، وأن يصح وقوع المضاف إليه خبراً عن المضاف . لكن هذا لا يتحقق في إضافة العدد للعدد ؛ إذ لا يصح أن يقال : « الثلاث مائة . . . » غير أنهم قالوا إن إضافة العدد للعدد هي على معنى « من » ولا يضر عدم صحة الإخبار في الظاهر ؛ لأن المراد بالمضاف إليه هنا الجمع فيشمل المضاف . فالمقصود من المائة (وهي المفرد المضاف إليه) المئات ؛ فكأنك تقول : الثلاث مئات . . . وبهذا التأويل يتحقق الشرط السالف .

وقد يقال : لا داعي للتأويل والتقدير ما دامت العرب قد نطقت بهذا . . .

ب - تكون الإضافة على معنى : « في » إن كان المضاف إليه ظرف زمان أو مكان واقعاً فيه المضاف^(١) : نحو : يحرص كثير من الناس على رحلة الشتاء إلى المشاتي ، ورحلة الصيف إلى السواحل البحرية . أى : رحلة في الشتاء ، ورحلة في الصيف . ونحو : قول شوقي في وصف الظبي :

« عروسُ البِيدِ ، الفاتن كالغيد . . . إذا شرع في السماء رَوْقَيْهِ^(٢) ،
خلتَه دُمَيْةٌ محرابٍ ، أو شجيرةٌ عليها ترابٌ » . يريد : عروس في البِيد - دمية
في محراب . . .

ح - تكون الإضافة على معنى « اللام » إن كان معناها هو الذي يحقق القصد ، دون معنى : « من » أو « في » ؛ كالإضافة التي يراد منها بيان المِلك ، أو الاختصاص ، في مثل : يضع العربي يده في يد أخيه ، ويعاهده على النصر والتأييد والفداء . أى : يد له في يد أخيه . وقول شوقي يخاطب أبا الهول^(٣) :

أبا الهولِ ، أنت نديم الزمانِ نَجِيّ الأوانِ^(٤) ، سمير العصر^(٥)

أى : نديم للزمان - نجيب للأوان - سمير للعصر ، فالإضافة في هذه الصور وأشباهاها على معنى : « اللام » ولا تصلح أن تكون على معنى « من » أو « في » .

والغالب في اللام الملحوظة أن تكون لبيان المِلك أو الاختصاص^(٦) . فإن صلح في مكانها ملاحظة حرف آخر وجب أن يقوم المعنى على ملاحظة الحرف الذي يحقق القصد ؛ لأن لكل حرف - كما أشرنا^(٧) - معنى يؤديه ؛ فالحرف الذي يؤدي المعنى الذي يريده المتكلم يكون هو الحرف المطلوب .

(١) ليس من اللازم أن يكون المضاف إليه ظرفاً حقيقياً للزمان أو المكان تنطبق عليه شرطهما ، وإنما الغرض أن يكون وعاء للمضاف ، وغلافاً محتويه . ويكفي أن تكون الظرفية مجازية .

(٢) قرنيه . - تثنية : قرن -

(٣) تمثال فرعونى من أقدم آثار الفراعين ، وأروعها سورة ، وأكملها إتقاناً ، رأسه رأس إنسان

وجسمه جسم أسد . (٤) الزمن الحديث .

(٥) بمعنى : الدهر . أو : جمع عصر .

(٦) انظر رقم (١) في الصفحة التالية - وقد سبق شرح هذا في الجزء الثانى ، باب : « حرف

الجر » - ص ٣٦٤ م ٩٠ .

(٧) في ص ١٨ .

زيادة وتفصيل :

(١) قد تكون الإضافة على معنى : « اللام » ولكن لا يصح التصريح ^(١) بهذا الحرف ، مثل : يوم السبت - يوم الأحد . . . و . . . ومثل : علم الحساب - علم الهندسة . . . و . . . وفي هذه الحالة يكتب من اللام بتحقيق الغرض من مجيئها ؛ وهو : إفادة الاختصاص .

وهناك صور أخرى لا يصح التصريح فيها باللام إلا إذا تغير لفظ المضاف وحل محله لفظ آخر يرادفه أو يقاربه ؛ ومن هذه الصور : ذو مال - عند عليّ - مع الوالد - كل رجل . . . فتصير بعد التغيير الذي لا يفسد المعنى : صاحب مال - مكان عليّ - مصاحب الوالد - أفراد الرجل .

(٢) الأصل أن تكون النسبة الإضافية قوية ، أى : أن تكون الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه وثيقة ، والربط بينهما محكمًا بحيث يظهر ويتحقق جلياً معنى الحرف : « من » أو : « فى » أو : « اللام » على حسب القصد . وهذه الإضافة تسمى : « الإضافة قوية الملابس » (أى : قوية المناسبة) .

وقد تقوم دواع بلاغية تقتضى أن تكون الصلة بين المضاف والمضاف إليه ضعيفة ، لكنها واضحة مفهومة ، ويعبرون عنها بأنها « الإضافة لأدنى ملابس » ^(٢) ومن أمثلتها : « قمر القاهرة ساحر ، وشمس حدّوان ^(٣) رائعة » . فقد أضيف القمر إلى القاهرة ، ونسب إليها ؛ إضافة على معنى « اللام » . فأين ما تفيده الإضافة التى على معنى « اللام » من المِلْك أو الاختصاص ؟ . . . إن صلة القمر بمدينة القاهرة ضعيفة لا تستحق تلك الإضافة ، ولا هذه النسبة ؛ إذ يشاركها فيها آلاف من البلاد الأخرى ؛ فلا داعى لاستثارتها بالقمر . غير أن

(١) أشرنا لما يأتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٧ .

(٢) وهى جائزة فى السعة والضرورة . (أى : فى النثر والشعر ، وملحقاته . . .) .

(٣) إحدى ضواحي القاهرة ، جنوباً .

هناك داعياً بلاغياً اقتضى هذه النسبة وتخصيص القمر بالقاهرة ؛ هو : إفادة أنه يمنحها مالا يمنح سواها ، ويضئ عليها جمالا قسلاً أن تفوز به مدينة أخرى . فكأنه خاص بها ، مقصور عليها . ومثل هذا يقال في المثال الثاني وأشباهه^(١) . . .

* * *

(١) كقوله تعالى : « كأنهم لم يكلموا إلا عشييةً أو ضحاها » . فقد أضيف الضحا إلى : « ها » التي هي ضمير العشية ، فالتقدير : كأنهم لم يكلموا إلا عشيية ، أو ضحا العشيية . ولا صلة هنا تربط المضاف بالمضاف إليه ربطاً معنوياً قوياً يحقق معنى الحرف إلا صلة واهية ؛ هي : أن الضحا أول النهار والعشيية آخره ؛ فبينهما أزمته أخرى ، لكل زمان منها اسمه الخاص . ولكن البلاغة اقتضت إغفال هذه الأزمنة ، وإجراء إضافة لأدنى ملازمة بين المضاف والمضاف إليه . وكقولهم : (نجم الأحق) ؛ وهو نجم كان إذا أشرق ورآه بعض الحمق ، هدأ واستراح ، وغفت حدة حمقه . وكذلك ما جاء في « الكامل » للمبرد (ج ١ ص ٢٤٣) ، من قول الشاعر :

أهَابُوا به ؛ فازداد بُعْداً ، وصدّه عن القُرب منهم ضوءُ برقٍ ووابلُهُ
فقد أضاف الشاعر كلمة : « وابل » إلى ضمير « البرق » ؛ فكأنه أضافها إلى البرق نفسه ؛
قائلاً « وابل البرق » مع أن « الوابل » ليس للبرق . قال المبرد : قد يضاف ما كان كذلك على السعة
كقول الشاعر :

حتى أنخت قلوصى في دياركمو بخير من يحتلدى نعلا وحافيهما
فأضاف « الحافى » إلى « النمل » وهو يريد : حاف منها

السادس : استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً ؛ بشرط أن تكون الإضافة محضة ؛ فيستفيد الأول من الثاني ، ويبقى الثاني على حاله ^(١) لم يفقد شيئاً بسبب الاستفادة منه .

وإيضاح هذا : أنه - في الإضافة المحضة - إذا كان المضاف نكرة : وأضيف إلى معرفة - فإنه يكتسب منها التعريف مع بقائها معرفة ؛ كقولهم : كلامُ المرءِ عنوان لعقله ، وعقله ثمرةٌ لتجاربه . فالكلمات : (كلام - عقل - تجارب) - هي في أصلها نكرات ، لا تدل كلمة منها على معين ، ثم صارت معرفة بعد إضافتها إلى المعرفة ، واكتسبت منها التعيين الذي يزيل عن كل واحدة منها إبهامها وشيوعها . ومثل كلمة : « يد » المضانة للمعرفة في قول الشاعر :

الغِنَى في يد اللّثيمِ قبيحٌ قدرَ قبح الكريمِ في الإملاقِ

فإن كان المضاف معرفة باقية على التعريف لم يصح - في الأغلب - إضافته إلى المعرفة ^(٢) ؛ لأنه لا يستفيد منها شيئاً ، ولهذا السبب لا يصح - أيضاً - إضافة المعرفة الباقية على تعريفها إلى النكرة .

أما إذا كان المضاف نكرة وأضيف إلى نكرة فإنه يكتسب منها - مع بقائها على حالها - « تخصيصاً » يجعله من ناحية التعيين والتحديد في درجة بين المعرفة والنكرة ؛ فلا يَرَفَقِي في تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة الخالصة الحالية من الإبهام والشيوخ ، ولا ينزل في الإبهام والشيوخ إلى درجة النكرة المحضة الحالية من كل تعيين وتحديد . ومن أمثله قولهم : (فلانٌ رجلٌ مرعوفٌ ، وكعبةٌ أملٌ ، وغايةٌ فضلٌ) . . . فالكلمات : (رجل - كعبة - غاية) . . . نكرات محضة قبل إضافتها . فلما أضيفت إلى النكرة قلَّتْ أفراد كل مضاف بعد الإضافة ؛

(١) إذا توالى الإضافات - نحو : هذا بيت والدٍ محمديٍّ ، وقرأت أكثر قصائدِ ديوانِ شعرِ المتنبي . . . - انتقل التعريف أو التخصيص من المضاف إليه الأخير إلى الذي قبله ، فالذي قبله حتى يصل إلى المضاف الأول .

(راجع الصبان ج ١ آخر باب أداة التعريف . وكذا المفصل ج ٦ ص ٣٤) .

(٢) قد يصح إضافة العلم بعد تنكيره ، وإزالة علميته ، لداع من الدواصي التي تقتضي إضافته .

وفي ج ١ ص ٢٠٤ م ٢٣ بيان هذا وتفصيله .

فكلمة : « رجل » تدل على أفراد لا حصر لها ؛ منها رجل مرءة ، رجل علم ، رجل حرب . . . إلى غير هذا من رجال لا عداد لهم ، فإذا قلنا : « رجل مرءة » انحصر الأمر في نوع معين من أفراد الرجل ، ولم يبق مجال للدخول أفراد أخرى ؛ كرجل علم ، أو حرب ، أو زراعة ، أو . . . وكذا كلمة : « كعبة » و « غاية » وأشباهها ؛ فكل كلمة من هذه الكلمات قد اكتسبت نوعاً من « التخصيص » أفادها بعض التجديد الذي خفف من درجة إبهامها وشيوعها ، وإن كانت لم تستفد التعريف الكامل ، ولم تبلغ في التعيين درجة المعرفة الأصلية . . .

واستفادة المضاف من المضاف إليه التعريف ^(١) أو التخصيص على الوجه المشروح - هي الأثر المعنوي الثاني الذي ينضم إلى الأثر المعنوي الناشئ من الحكم الخامس ^(٢) ، فيحدث من انضمامهما معاً إدراك السبب الحقيقي في تسمية هذا النوع من الإضافة المحضة : « بالإضافة المعنوية » كما أشرنا من قبل ^(٣) .

وهناك ألفاظ مسموعة ملازمة للتذكير في الأغلب ؛ لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفاً ، ولا تخصيصاً - في أكثر الاستعمالات - ؛ ولذا تسمى : « بالألفاظ المتوغلة ^(٤) في الإبهام » ؛ ومنها : (غير - حسب - مثل -

(١) سبق شرح النكرة والمعرفة في ج ١ ص ١٤٤ م ١٧ ومن ذلك الشرح السابق نعلم أن المعارف مختلفة في درجة التعريف رقتها ، متفاوتة من هذه الناحية ، وأن المضاف إلى معرفة هو في درجة المضاف إليه ؛ إلا المضاف الضمير ؛ فإنه في درجة العكس على الصحيح . . .

(٢) انظر ص ١٦ .

(٣) في رقم ١ من هامش ص ٣ وفي رقم ٥ من هامش ص ١٦ .

(٤) سبقت الإشارة للألفاظ المتوغلة في الإبهام (أى : المتممة المتغلغلة في داخله) في رقم ٣ من هامش ص ١٩٠ من الجزء الأول (م ١٧) ثم الجزء الثاني في بابي : « الظرف والاستثناء م ٧٩٠ و ٨٢٠ ص ٣٢١ . . . » وقلنا في باب الظرف ، ص ٢٣٨ م ٧٩ ما ملخصه : (إن اللفظ المتوغل في الإبهام هو : الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، وإنه في أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفاً ، إلا بامر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين ضدين معرفتين (كما نص على هذا « العكبري » في أول كتابه : (إملاء ما من به الرحمن . . . - أول سورة الفاتحة - ج ١ ص ٥) في مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وقوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ») فوقوع كلمة « غير » بين ضدين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المغايرة تتعين . . . بخلاف خلوها من ذلك في مثل : أبصرت رجلاً غيرك . فكل رجل سواك هو غيرك ؛ فلا تعيين ولا تخصيص . . . وهذه المناسبة تعرض لكلمة « غير » من ناحية دخول « أل » عليها أو عدم دخولها فننقل ما جاء في المصباح المنير ، في مادة « غير » ، ونصه : (تكون وصفاً للنكرة ، تقول : جامف رجل غيرك . وقوله تعالى : « غير المغضوب عليهم » إنما وصف بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة =

= فعوملت معاملتها ، ووصف بها المعرفة . ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة وهو الألف واللام . ولك أن تمنع الاستدلال ، وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف ، بل للتخصيص . والألف واللام لا تفيد تخصيصاً فلا تعاقب إضافة للتخصيص ولا تدخله الألف واللام) . ١٠٥ .

وجاء في الصبان- عند الكلام على ما يسميه بعض النحاة : « الإضافة شبه المحضة » ، وما كان منها شديد الإبهام لا يقبل التعريف ، كغير ، ومثل ، وشبه - ما نصه وقد نقله عن غيره : « ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف « بأل » أيضاً ؛ لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها « بأل » . ونقل الشنوافي عن السيد أنه صرح في حواشي الكشاف بأن « غير » لا تدخل عليها « أل » إلا في كلام المولدين) « ١٠٥ . وسيجيء الكلام عليها بمناسبة أخرى في ص ١٣١ .

وكذلك الشأن في كلمة : « مثل » إذا أضيفت لمعرفة بغير وجود قرينة تشعر بمائلة خاصة ؛ فإن قولنا : « مثل محمد » يشمل أفراداً لا عداد لها ؛ منها واحد في طوله ، وآخر في عمله ، وثالث في علمه ، ورابع في حسنه ، و وهكذا بما لا آخر له . فالإضافة للمعرفة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها ؛ ولهذا وقعت نعمتا للنكرة في قوله تعالى : (وجزاء سيئةً سيئةً مثلها ؛ فنعفا وأصلح فأجره على الله ؛ إن أنه لا يجب الظالمين . . .) . أما إن أضيفت إلى معرفة ، وقارنها ما يشمر بمائلة خاصة فإنها تتعرف ، نحو : راقى هذا الخط ، وسأكتب مثله . وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمة « غير » و « مثل » مغايرة خاصة ، ومائلة خاصة - حكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في كلمة : « غير » إذا وقعت بين متضادين . وأما قوله تعالى : « . . . صالحاً غير الذي كنا نعمل » حيث وقعت كلمة . « غير المتوسطة بين المتضادين » المضافة للمعرفة صفة لنكرة - فتعرب هنا بدلا ، وإن كانت جامدة ، ولا داعي لإعرابها صفة (راجع الكبرى ، في أول الفاتحة ، ثم الأشرفي والصبان ، أول باب الإضافة ، عند الكلام على الإضافة غير المحضة) .

« ملاحظة » : تصدى لبحث هذه المسألة مؤتمر المجمع النوبى المنعقد بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين (شهر فبراير سنة ١٩٦٩) وارتضى الرأي القائل : إن كلمة « غير » للواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة : ويصح في هذه الصورة التي تقع فيها بين متضادين وليست مضافة أن تقترن بأل فتستفيد التعريف . وفيما يلي النص الحرفي لقرار المجمع منقولاً من مجلته (الجزء الخامس والعشرين الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ٢٠٢) بناء على اقتراح لجنة الأصول بالمجلس التي تقول : « تختار اللجنة- وفاقا لجماعة من العلماء - أن كلمة : « غير » إذا وقعت بين ضدتين لا تقسم لهما ، تتعرف بإضافتها إلى الثانية منهما إذا كان معرفة . وإذا كانت « أل » تقع في الكلام معاقبة للإضافة فإنه يجوز دخول « أل » على « غير » فتفيدا التعريف في مثل الحالة التي تعرفت فيها بالإضافة إذا قامت قرينة على التعيين . . . » . ١٠٥ .

واللفظ المتوغل في الإبهام لا يصلح - في أكثر حالاته - لأن يكون نعمتاً ، أو منوعتاً ، ومنه : « قبل » و « بعد » ، ما عدا بعض ألفاظ منها « غير » و « سوى » فيصلحان للنعت - كما سيجيء في باب : النعت ، ص ٤٦٦ .

يقى أن نذكر ما قرره النحاة بشأن الألفاظ المهمة التي لم تستفد التعريف من المضاف إليه المعرفة . فيسيويه والمبرد يقولان إن الإضافة في هذه الحالة غير محضة ، فائتها للتخفيف ، وما يتصل به مما عرفناه ، وما يجيء مفصلاً في ص ٣٠ . وغيرهما يقول : إنها محضة ومعنوية تفيد التخصيص ، وإن كانت لا تفيد التعيين .

ناهيك^(١) . . . فإنها نكرات (في أغلب حالاتها) وإن أضيفت لمعرفة ؛ نحو :
غيرك - حسبك - مثلك . . .

ومنها : المعطوف على مجرور «رُبَّ» ، والمعطوف على التمييز المجرور بعد «كَمْ» ، نحو : رُبَّ ضَيْفٍ وَأَخِيهِ هُنَا - كَمْ رَجُلٍ وَكُتُبِهِ رَأَيْتَ - . وسبب ذلك أن المجرور بعد «رُبَّ» و «كَمْ» ، لا يكون إلا نكرة ؛ فما عطف عليها فهو نكرة كذلك ؛ لأنه في حكم «المعطوف عليه» من ناحية أن عامل الجرفيه هو العامل في المعطوف عليه ؛ فكلاماً «المعطوف والمعطوف عليه» لا بد أن يكون نكرة ، أو في حكم النكرة ليصالح معمولاً للعامل المشترك .

وقيل إن المعطوف في الحالتين السالفتين يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ، ولاداعي للتمسك بتنكيره بسبب العامل : «رُبَّ» أو «كَمْ» ؛ لما تقرر^(٢) من أن التابع قد يُغْتَمَقَرُ فيه ما لا يغتفر في المتبوع . وسبق^(٣) أن الأخذ بهذا الرأي أولى .

ومنها : كلمة : «وَحَدَّ» و «جَهَدَ» ، و «طَاقَةَ» ، في مثل قولهم :
(يَحْتَرِقُ الْحَاسِدُ وَحَدَهُ ، وَيَتَمَنَّى جَهْدَهُ أَنْ تَزُولَ نِعْمَةُ الْمُحْسُودِ ، وَيَجْتَهِدُ طَاقَتَهُ أَنْ يُلْحِقَ بِهِ النَّقَائِصَ وَالْعُيُوبَ) . وهي - في أكثر استعمالاتها - أحوال مؤولة . والحال في أصله لا يكون إلا نكرة ، وتأويل تلك الكلمات : «منفرداً» - «جاهداً» - «مُطِيقاً»^(٤) .

وإلى هنا انتهى الكلام على «الإضافة المحضة» ، من ناحية ما يكتسبه المضاف

= هذا ، ومن الألفاظ السماعية المتوسطة في الإبهام : شهبك (بكسر فسكون أو بفتح الأول والثاني) - خَيْرِيكَ - تَرِيكَ - نَحْوِكَ - نَدُّكَ ؛ وكلها بمعنى : نظيرك في علم أو سن ، أو نحوها - خَيْرُكَ ، بمعنى : صاحبك - (شَرَعَكَ - قَدْرَكَ - قَطْرَكَ) - والثلاثة ؛ بمعنى حَسْبِكَ . ولا يقاس على هذه الألفاظ غيرها مما لم يرد به السماع . وهناك أمور خاصة تتعلق بالظروف المهمة وأحكامها سبقت في ج ٢ ص ٢٠٣ و ٧٨ ص ٢٣٨ م ٧٩ وسيجيء هنا بعض أحكام مناسبة تختص بآياهم ص ٦٦ و ٨٠ و ٨٧ .
(١) معناها في مثل : ناهيك السفر . . . - ، السفر ناهيك عن التطلع لغيره ؛ لكفايته . وقد سبق بيان معناها وإعرابها في ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ .

(٢) انظر ج ١ ص ٤٤٤ م ٤٨ و ج ٢ ص ٢٦٢ م ٨١ .

(٣) هنا وفي ج ١ م ٩٠ ص ٤٠٥ .

(٤) سبقت لها الإشارة في ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ .

من التعريف أو التخصيص ، وننتقل إلى « غير المحضة » للكلام عليها من هذه الناحية (١) :

(١) فيما سبق يقول ابن مالك مختصراً :

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ ، أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ ، اِخْتِلافٌ ، كَطَوْرٍ سِينًا
 أى : اختلف مما تضيفه : « نونا » تلى الإعراب (وهى نون المثنى ، ونون جمع المذكر السالم ، وملحقتهما .
 وتقع بعد علامة الإعراب ؛ لأنها تقع بعد ألف المثنى ، ويائه ، وبعد واو جمع المذكر السالم ، ويائه .
 وهذه الحروف هى علامة إعرابهما) .

وكذلك اختلف : « التنوين » الذى فى آخر الاسم الذى تريد إضافته . ومثّل لحدف التنوين من
 المضاف بكلمة : « طور » عند إضافتها إلى كلمة : « سينا » . و « الطور » اسم جبل فى صحراء
 « سينا » أو : « سيناء » وهى من الحدود المصرية فى الشمال الشرقى ، ثم قال :

وَالثَّانِي أَجْرُزٌ ، وَأَنْوٍ : « مِنْ » ، أَوْ : « فِى » إِذَا
 لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ . وَ : « اللَّامُ » خُذًا :
 لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ . وَأَخْصُصْ أَوْلًا
 أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلَا

يريد : اجرر الثانى دائماً ، وهو المضاف إليه . وعند جره وإتمام الإضافة انو وتخيّل وجود الحرف :
 « من » أو « فى » إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما . فإن لم يصلح أحدهما فخذ - بعد ذلك -
 اللام ، واذهبا فى كل موضع سوى الموضوع الصالح لأحد ذينك الحرفين . أى : أن اللام لا تنوئى فى الموضوع
 الذى يصلح له الحرف « من » أو « فى » . وقد عرفنا أن هذه الحروف لا تجر المضاف إليه ، ولا تحتاج معه
 إلى عامل يتعلقان به . وإنما الذى يجره هو المضاف .

ثم قال : اخصص الأول (وهو المضاف) أو : عرفه بالذى تلاه ، (وهو المضاف إليه) . يريد :
 أن المضاف يتخصص أو يترعرع بالمضاف إليه . وهذا كله فى الإضافة المحضة ؛ فيشخص المضاف
 للنكرة بالمضاف إليه النكرة ، ويترعرع المضاف للنكرة بالمضاف إليه المعرفة . أما المعرفة الباقية على
 تعريفها فلا تصاف لمرفة ولا لنكرة . وقد سبق شرح هذا مفصلاً .

زيادة وتفصيل :

إذا كانت الإضافة « محضة » والمضاف إليه جملة ، فإن هذه الجملة في حكم المفرد المضاف إليه ؛ لأنها تُؤوَل بمصدر لفعلها ، مضاف إلى فاعله إن كانت الجملة فعلية ، وبمصدر خبرها مع إضافته إلى مبتدئه إن كانت اسمية . ولا يحتاج هذا المصدر المؤول إلى أداة سبك ، فالأولى : مثل : أزورك حين يوافق الوالد . وتأويلها : أزورك حين موافقةِ الوالدِ . والثانية : أزورك حين الوالدُ موافقٌ ، وتأويلها : أزورك حين موافقةِ الوالدِ .

ويترتب على ما سبق أن المصدر الناشئ من التأويل يكون معرفة إن أضيف لمعرفة ، ونكرة متخصصة إن أضيف لنكرة^(١) . نعم إن الجمل نكرات في حكمها^(٢) ولكن لا ينظر لهذا هنا . ووقوع الجملة صفة للنكرة المحضة في كل الأحوال لا يقدر في هذا ؛ لأنها تكون صفة باعتبار ظاهرها ، وقطع النظر عن تأويلها بمصدر مضاف لمعرفة أو نكرة .

* * *

(١) وستجىء إشارة لهذا ولفائدة الإضافة للجملة - وشروط هذه الجملة - في ص ٨٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وقد سبق أيضاً في آخر باب الموصول ج ١ ص ٢٩٥ م ٢٩ .
 (٢) إيضاح هذا في باب النعت عند الكلام على وقوع الجملة نعتاً (في ص ٤٨٠) أما الحكم على الجملة نفسها بأنها نكرة أو معرفة ففي « و » من ص ٤٨٠ - ولهذا إشارة في ج ٢ هامش ص ٣١١ م ٨٤ ، وفي باب : « النكرة والمعرفة » ج ١ ص ١٤٢ م ١٧ .

عودة إلى الإضافة غير المحضة :

عرفنا^(١) أن الإضافة غير المحضة : هي التي يتغلب أن يكون المضاف فيها (وصفاً^(٢) عاملاً) ، (وزمه للحال ، أو : الاستقبال ، أو : الدوام) . ومتى اجتمع الأمران - الوصفية العاملة ، والزمنية المعيّنة - كان المضاف مشتقاً يشبه مضارعه في نوع الحروف الأصلية التي تتكون منها صيغتهما ، وفي المعنى ، والعمل ، وكذلك في نوع الزمن - غالباً - وهذا كله يتحقق في المضاف إذا كان اسم فاعل يعمل عمل فعله ، أو اسم مفعول كذلك ، فكلاهما وصف عامل ، زمه للحال أو للاستقبال على حسب المناسبات . كما يتحقق في الصفة المشبهة^(٣) الأصلية أيضاً ؛ لأنها تعمل عمل فعلها اللازم ، وتنفيد في أكثر حالاتها الدوام والاستمرار ، وهذان يقتضيان أن تشتمل دلالتها على الأزمنة الثلاثة : (الماضي ، والحال ، والمستقبل) ، إذ لا يتحقق معنى الدوام والاستمرار بغير عناصره الأساسية الثلاثة . فلا يمكن أن تكون للماضي وحده - وإلا كانت إضافتها محضة - ولا للمستقبل وحده . وكذلك لا يمكن أن تخلو من الدلالة على زمن الحال ؛ فلا بدّ أن تشتمل الدلالة على الثلاثة ؛ المضي والحال والاستقبال ، إلا أن دلالتها على الحال أقوى تحقّقاً ووجوداً من دلالتها على غيره ، وبسبب هذا كانت إضافتها غير محضة في رأي كثير من النحاة^(٤)

أما باقي المشتقات غير ما ذكرناه هنا بقيوده ؛ من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة - فإنصافته محضة ، لانطباق شروطها عليه ، دون شروط الأخرى . فنثال اسم الفاعل : يشكو راكب الباخرة اليوم بطئها بالنسبة للطائرة . وغداً يشكو راكب الطائرة بطئها بالنسبة « للصاروخ » ؛ فكلمة : « راكب » في الجملتين مضافة . وهي في الأولى اسم فاعل للزمن الحالى ، وفي الثانية اسم

(١) في ص ٦ .

(٢) أى : اسماً مشتقاً

(٣) في هذا الجزء - ص ٢٨١ - باب خاس بها ؛ يبين خصائصها وأحكامها التي منها : أنها لازمة كفعالها ، وأنها تدل على الحال دائماً وتدل معه على غيره - كما سيبيء - لأنها تفيد الدوام في أكثر أحوالها ، والدوام يستلزم الحال ، مزيداً عليه زمن آخر .

(٤) بيان الرأي الحق في هذه المسألة في ص ٣٧ .

فاعل للزمن المستقبل . وكقولهم : من تراه جاحداً النعمة الساعة تراه فاقدَها غداً .
ويدخل في اسم الفاعل صبيغ^(١) المبالغة العاملة أيضاً ؛ كقولهم : في هذا الشهر
يتفرغ فلان للعبادة ؛ فتره صَوَّامَ الفمِ نهاراً عن الطعام ، حذرَ اللسانِ من اللغو ،
حبس النفسَ عن الهوى . ومثال اسم المفعول : مجهول القدرِ اليومَ قد يصير
معروف المكانةِ غداً . . ومثال الصفة المشبهة قولهم :

— عزيز النفسِ من يابى الدنيا —

فإن فقد المضاف أحد الشرطين كانت الإضافة محضة ؛ كأن يفقد
الوصفية لكونه اسماً جامداً ، غير مؤول بالمشتق ؛ كالمصدر في نحو : بذلُ الودِ
والنصيحة لمن لا يستحقهما كبذر الحبِّ في الصخر الأَصم . أو يفقد العمل دون
الوصفية بسبب أنه من المشتقات التي لا تعمل مطلقاً ؛ (كأسماء الزمان . والمكان
والآلة) . أو يكون في أصله من المشتقات العاملة ، ولكنه فقد شرطاً من شروط
العمل ؛ فلا يعمل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول إذا كانا للماضي^(٢) الخالص
دون دلالة على الحال أو الاستقبال ؛ نحو : باذل الخيرِ أمسِ يسعد اليوم بما قدم
وماضى أعماله عنوان صفحته التي كان بها مسروراً أو محزوناً .

• • •

أثر الإضافة غير المحضة :

لا تأثير لها في المعنى — في أغلب الحالات — لأنها ليست على نية حرف من
حروف الجر الثلاثة التي يفيد كل منها الفائدة التي أوضحناها فيما سلف ،^(٣)
ولأنها لا تكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، والتعريف والتخصيص

(١) لها بحث خاص يجيء . في ص ٢٥٧ .

(٢) وكذلك إن لم يدل على زمن مطلقاً . فعند عدم دلالتها على الزمن ويخلو الأسلوب مما يدل عليه
تكون إضافتها محضة ، كما تقدم في ص ٥ .

(٣) في ص ١٦ ، والذي يدل على أنها ليست على نية حرف الجر إمكان الاستغناء عنها في كل
أسلوب من أساليبها من غير أن يتأثر معناه ، — في الأغلب — ومن غير أن تزداد عليه كلمة ، أو تنقص
منه ، أو يتغير ترتيب كلماته . ويتلخص هذا الاستغناء . بالأنا نطلق على الوصف اسم : « المضاف »
ولا نطلق على معموله اسم المضاف إليه ؛ وإنما نعرب الوصف على حسب حاجة الجملة ، من غير
تسميته مضافاً ، ونجعل المضاف إليه المجرور معمولاً للوصف ؛ إما فاعلاً للمفعول ، وإما مفعولاً به ؛
على حسب حاجة الوصف ، ويزول الجر السابق . فهذه الإضافة غير لازمة ، ولا دائمة ، ولا يتأثر
— في الأغلب — المعنى المعين بوجودها أو بالعدم عنها ؛ بل إن المنول عنها هو الأصل (كما في ص ٣٤) —

أثران معنويان لا صلة للإضافة غير المحضة بجليهما للمضاف ، وعلى هذا لا نصب لها من التأثير المعنوي الذي « للمحضة » .

والدليل على أنها لا تفيد « المضاف » تعريفاً - دخول « رَبِّ » عليه مع إضافته للمعرفة^(١) . مثل : (رَبِّ مخرج الزكاة ، مسرورٍ بإخراجها - قد أبطل ثوابها بالمنّ والأذى) . فلو أن المضاف - وهو : مُخرج - اكتسب التعريف من المضاف إليه ما دخلت عليه « رَبِّ » ؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات^(٢) .
وشيء آخر ؛ هو أن هذا المضاف إلى المعرفة يصح أن يقع نعتاً للنكرة ، فكيف يقع نعتاً للنكرة إذا صحّ أنه يكتسب من المضاف إليه التعريف ويصير معرفة ، والمعرفة لا تكون نعتاً للنكرة^(٣) ؟ ومن الأمثلة لوقوعه نعتاً للنكرة : أتخير للصداقة زميلاً مخلص المودة ، مأمون العثرات . باذل الجهد في الإخاء^(٤) .

كما أن الدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصاً هو أن الأصل قبل

= لأن الوصف شبيه بالفعل ؛ يعمل عمله ، من الرفع أو النصب ، والفعل لا يعمل الجر . فكذا ما يشبهه ؛ بخلاف المحضة فهي لازمة لأداء المعنى المراد ، ولا سبيل للمحافظة عليه إلا بتغيير يتناول الأسلوب في كلماته ، أو في ترتيبها ، أو فيهما معاً .

(١) ومن الأدلة أيضاً وقوع المضاف لمعرفة سالاً في الإضافة غير المحضة - مع أن الحال المطردة لا تكون إلا نكرة - كقول المتنبي بلسان عجز وقيّ :
خُلقت أذوّفاً ؛ لو رجعت إلى الصبا لفارقت شبيبي موجع القلب باكياً

(٢) سبق تفصيل الكلام عليها في ج ٢ ص ٣٨١ م ٩٠ . وبعض الأمثلة المأثورة يجيء هنا في هامش ص ٣٥ .

(٣) ومثلها الاسم النكرة الذي دخله التخصيص فإنه لا يقع نعتاً للمعرفة في الصحيح .
إلا مسألة يصح أن يقع فيها المشتق الذي إضافته غير محضة ، وكذلك غيره من النكرات ، نعتاً للمعرفة ، هي أن يكون المنعوت منادى ، نكرة مقصودة ، ونمّا نكرة (كالوصف المضاف إضافة غير محضة . . .) نحو : يا ساكت مستمع الخطيب الآن ، أو المستمع الخطيب الآن . فالمشتق نعت ونكرة ، مع أن المنعوت نكرة مقصودة معرفة بالقصد والنداء . فاختلف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً ، وقد قالوا : إن هذا الاختلاف في المسألة السالفة مقبول ، لأن تعريف النكرة المقصودة تعريف غير أصيل ، فهو طارئ ، والتعريف الطارئ الذي كتعريفها يتسامح فيه ، فتوصف بالمعرفة أو بالنكرة ، ولا يصح هذا في غيرها من المعارف - (راجع التصريح ج ٢ باب النداء عند الكلام على القسم الثاني ، وكذا الحضري والعبان ، باب : تابع المنادى . ودمجى لهذا إشارة في باب النعت هنا . - ص ٥٥٠ - وفي ج ٤ باب حكم تابع المنادى م ١٣٠ رقم ٨ من هامش ص ٤٢)

(٤) في باب النعت - أمثلة مأثورة . عند الكلام على النسب بالمشتق - ب ص ٤٦٥ -

الإضافة في مثل : (أتخير زميلاً مخلصَ المودة ، باذلَ الجهدِ ، . . .) هو :
مخلصاً المودة - . . . باذلاً الجهدَ . . . بنصب كلمتي « المودة » و « الجهد »
مفعولين لاوصف ، والمفعول به يخصص الوصف ؛ فتخصيص الوصف ثابت
ومتحقق قبل أن يصير مضافاً ويصير معموله مضافاً إليه مجروراً .

١ - وإنما فائدتها : « التخفيف اللفظي » ؛ بحذف نون المثني ، وجمع المذكر
السالم وملحقاتها من آخر المضاف إذا كان وصفاً عاملاً . وكذلك حذف التنوين
من آخره ؛ فكل من النون والتنوين يُحذف ثقلًا على اللسان عند النطق بالواصف مع
معموله من غير إضافتهما . فإذا جاءت الإضافة زال الثقل ، وخف النطق .
يتضح هذا الثقل في مثل : (أنما خطيبانِ الحفلِ غداً ، وساحرانِ الألبابِ فيه .
ولا أشك أن سامعينَ الخطابِ ، وعارفينَ الفضلِ - سيُعجبونَ بكم أشد الإعجابِ)
وفي مثل : (تخيرت زميلاً ، مخلصاً المودة ، باذلاً الجهدَ . . .) .

ويختفي الثقل حين نضيف الوصف إلى معموله ، ونحذف النون والتنوين
من آخر الوصف المضاف ؛ فنقول : (أنما خطيباً الحفلِ غداً ، وساحراً الألبابِ
فيه ، ولا أشك أن سامعيَ الخطابِ ، وعارفيَ الفضلِ - سيُعجبونَ بكم أشد
الإعجابِ) . كما نقول : (تخيرت زميلاً مخلصَ المودة ، باذلَ الجهدِ . . .)

ب - وقد تكون فائدتها الفرار من القبح الذي يلزم بعض الصور الإعرابية
الجائزة مع قلتها وضعفها . فمن الجائز الضعيف في أساليب الصفة المشبهة أن
نقول : الصديقُ سَمحُ الطبعِ ، عَفُّ اللسانِ ، مخلصُ المودة ، بإعراب كلمة :
« الطبع » المرفوعة فاعلاً للصفة المشبهة قبلها . وكلمة : « اللسان » فاعلاً مرفوعاً
للصفة المشبهة قبلها . وكذلك كلمة : « المودة » وأشباهاها . ففي هذا الإعراب
الجائز نوع من القبح جعله ضعيفاً ؛ هو : خلو أسلوب الصفة المشبهة من
ضمير يعود على الاسم الذي يقع عليه معناها ومدلولها^(١) . ومن الجائز نصب تلك
الكلمات الثلاث المرفوعة ، وإعرابها : « شبيهة بالمفعول به » وليست مفعولاً به ؛

(١) لأن أسلوب الصفة المشبهة في أكثر الاستعمالات الفصيحة لا يكاد يخلو من هذا الضمير
الذي يعد بمنزلة الرابط بين الصفة المشبهة وما تجرى عليه . (أي بين الصفة المشبهة وما ينطبق عليه مدلولها
ومعناها) . كما سيبيء في بابها - ص ٣٠٩ و ٣١٠ - م ١٠٥ .

لأن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم ؛ فهي كفعالها لا تنصب المفعول به .
 فإذا وقع بعدها معمولها وكان نكرة منصوباً أعرب « تمييزاً » ، أو : « شبيهاً
 بالمفعول به » ، وإن كان معرفة أعرب شبيهاً بالمفعول به ؛ كالكلمات الثلاث
 السالفة ؛ فإنها لا تصلح تمييزاً ؛ لعدم تنكيرها . فضبطها بالنصب - مع
 جوازها - يؤدي إلى ما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » . وهذا النوع قد يختلط أمره
 على كثير ؛ فيقع في وهمهم أنه مفعول به ، مع أنه ليس بالمفعول به الصريح .

وإذا كان الرفع والنصب قبيحين في تلك الكلمات - ونظائرها - فإن الجر
 بالإضافة خال من ذلك القبح ، وفيه ابتعاد عما يُستكره^(١) كقول الشاعر :

وإذا جميلُ الوجهِ لم يأت الجميلُ فما جماله ؟

ولما كانت فائدة هذه الإضافة مقصورة على التخفيف بحذف التنوين ونون
 المثني، وجمع المذكر السالم ، من آخر المضاف ، وعلى التحسين المترتب على
 إزالة القبح ، وهما أمران لفظيان - سميت : « إضافة لفظية » ؛ لوقوع أثرها
 المباشر على الألفاظ دون المعاني ؛ إذ أنها - في الأغلب - لا تؤثر في المعاني ؛
 كما سبق (فلا تفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً ، ولا تتضمن معنى
 حرف من حروف الجر الثلاثة المعروفة . . .) وقد يسمونها - لهذا - : « الإضافة
 المجازية »^(٢) ؛ لأنها لغير الغرض الحقيقي من الإضافة ، وهو الغرض المعنوي الذي
 أوضحناه .

أما تسميتها : « بغير المحضة » فلأن المضاف فيها لا بد أن يكون في

(١) هذا تعليل نحوي . وهو - على حسنه المصنوع - ليس مقنعاً . والتعليل الحق هو الاستعمال
 العربي المألوف ، الذي يتنلج فيه الجر على الرفع والنصب في تلك الأمثلة ونظائرها . أما العرب أهل اللغة
 الأصيلة فلا علم لهم بشيء مما نحن بصده ، (من مفعول ، وشبهه ، وعائد ، ورايط ، وصفة مشبهة ، ..
 و . . .) ولو أنهم نطقوا بالمعمول مرفوعاً أو منصوباً أكثر من نطقهم به مجروراً لكان التعليل الحق
 - لاستحسان الرفع والنصب - هو محاكاة العرب ، ليس غير .

(٢) كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٣ وفي ص ٢٣ - ويقولون : ليس المراد « بالمجازية » أنها
 بمعنى « المجاز » المعروف في البلاغة ، الذي يحتاج إلى علاقة وقرينة ... وإنما المراد أنها إضافة في الظاهر
 والصورة ، لا في الحقيقة والمعنى .

الأغلب^(١) وصفاً عاملاً - كما سبق - وأكثر الأوصاف العاملة يرفع ضميراً مستتراً عند الإضافة . وهذا الضمير المستتر - برغم استتاره - يفصل بين الوصف المضاف ، ومعموله المضاف إليه ، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال ، وغير متمكنة من أداء مهمتها بسبب الفاصل ؛ إذ الأصل الغالب في الإضافة الأصلية ألا يقع بين طرفيها فاصل يضعف قوة الارتباط والاتصال بينهما .

وشيء آخر ؛ هو أنه يمكن العدول عن الإضافة اللفظية ، بالرجوع إلى الأصل الذي كان قبلها من غير أن يتأثر المعنى - في الأكثر - ؛ وذلك يجعل المضاف إليه معمولاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، على حسب حاجة الوصف بعد إزالة تلك الإضافة ؛ ولهذا يصنفونها بأنها على : « نية الانفصال » ، يريدون : أنها في النية والتقدير ليست موجودة ، وليست ملحوظة ؛ لأن الذي يُلحَظ ويُعتبر موجوداً تنجه إليه النفس هو الأصل الأصيل ؛ ففي مثل : (الصديق خالصٌ النصيح) - بالإضافة - يكون التقدير الملحوظ في النفس هو : (الصديق خالصٌ النصيح) ، والمعنيان متّحدان . ولكن الأسلوب الثاني الخالي من الإضافة هو الأصل الذي يُسَوَّى ويلاحظ ؛ بسبب اعتبار الوصف شبيهاً بالفعل في بعض نواحيه التي منها العمل . والفعل يرفع دائماً ، وقد يرفع وينصب ، وهو في كل حالاته لا يعمل الجرّ ، فالأنسب فيما يشبهه أن يكون كذلك ، والمخالفة - لداع أقوى - هي مخالفة للأصل ، والداعى لها أمر طارئ له اعتباره ، ولكنه لا ينسبنا الأصل الأول المكين ، ومن ثمّ كان هو الملحوظ مع وجود الإضافة غير المحضة ، وكانت معه على نية الانفصال^(٢) .

مما تقدم يتّضح - مرة أخرى - السبب في تسمية النوع الأول : « بالإضافة المحضة » ، أو : « المعنوية » ، أو : « الحقيقية »^(٣) وما يترتب على هذا من آثار مختلفة ، منها : عدم زيادة « أل » في أول المضاف ، في حين يجوز - أحياناً -

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٦ .

(٢) ينطبق على هذا التعليل ما سبق في رقم ١ من هامش الصفحة الماضية .

(٣) سبق إيضاح آخر لهذا في رقم ١ من هامش ص ٣ وفي ص ٢٤ . وص ٣٠ .

زيادتها في المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة ؛ كما شرحنا^(١) .

(١) في ص ١٢ . وفيما سبق من الأحكام يشير ابن مالك إلى بعضها تاركاً بعضاً آخر ؛ فيقول :

وإن يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصَفَاءً - فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

كَرُبُّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحِيلِ

يريد : أن المضاف إذا كان وصفاً مشبهاً : « يفعل » (أى : مشبهاً للفعل المضارع في العمل والدلالة على الجمال والاستقبال ...) ، فإنه لا يعزل عن التنكير ؛ أى : لا يفارق التنكير مطلقاً ؛ سواء أكان مضافاً إلى معرفة أم إلى نكرة ؛ لأن هذه الإضافة لا تفيد تمييزاً ولا تخصيصاً . وضرب لهذا أمثلة تؤيد ما يقول : هي : « رب راجينا » فالمضاف - وهو كلمة « راج » - اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير : « نا » بدليل ، دخول « رب » على هذا المضاف ؛ وهي لا تدخل إلا على النكرات . ومن الأمثلة الواردة قول شاعرهم :

يَا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مِبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

وكذلك المضاف : « عظيم » ؛ فإنه صفة مشبهة ، أضيفت إلى المعرفة بعدها ؛ فلم تكتسب منها التعريف ، بدليل أن كلمة : « عظيم » هذه تعرب نعتاً لكلمة : « راج » النكرة ، ولا يمكن أن تكون المعرفة نعتاً للنكرة - إلا في مسألة سبقت في رقم ٣ من هامش ص ٣١ - ، وكذلك : « مروع » فإنها اسم مفعول مضاف للمعرفة بعده ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابه صفة لكلمة : « راج » النكرة . كما سبق . ومثله كلمة : « قليل » فإنها صفة مشبهة مضافة للمعرفة بعدها ، ولم تكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابها نعتاً لكلمة : « راج » . ومثلها : « هدياً » في قوله تعالى : (هدياً بالغ الكعبة) . ثم بين أن الإضافة التي من هذا النوع تسمى : « لفظية » وأما التي من النوع الآخر فتسمى : « محضة » و « معنوية » فاللفظية : لا تفيد تمييزاً ولا تخصيصاً ، بخلاف الأولى حيث يقول :

وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا : « لَفْظِيَّةٌ » وَتِلْكَ « مَحْضَةٌ » وَمَعْنَوِيَّةٌ

وأوضح بعد هذا أن زيادة : « أل » جائزة في أول المضاف الذي إضافته لفظية - ، بشرط أن تزد أيضاً في الثاني (أى : في المضاف إليه) أو في الذي أضيف إليه الثاني . . . يقول :

وَوَصَّلُ « أَل » بِيَذَا الْمُضَافِ مُعْتَفَرٌ إِنَّ وَصَلْتَ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

ساق مثالين ؛ أحدهما مثل : (: راقى عناية الجعد الشعر بتصفيفه) ، للمضاف المبدوء « بأل » (وهو : الجعد) ؛ وللمضاف إليه : المبدوء بها أيضاً (وهو : الشعر) ؛ فهي داخلية عليهما معاً . والآخر ؛ وهو : « زيد الضارب رأس الجاني » للمضاف المبدوء « بأل » (وهو : الضارب) ، وللمضاف إليه ، الجاني منها مباشرة (وهو : رأس) ولكنه مضاف ، وبعده المضاف إليه : (الجاني) المبدوء بها . . .

= ثم ذكر بعد هذا حالة أخرى يصح أن يكون فيها المضاف وحده مبدوءاً بـ «أل» ؛ وهي الحالة التي يكون فيها المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً اتبع - ييل المثنى (أى : تحققت فيه الشروط الواجبة في المثنى) ؛ وهو جمع المذكر السالم ؛ يقول :

وَكُونُهُمَا فِي الْوَصْفِ كَأَنَّ فِيهِ مِثْلُ مِثْلٍ أَوْ جَمْعاً ، سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

يريد : يكون وقوع «أل» في صدر المضاف الذي إضافته غير محضة بدون اشتراط شيء آخر سوى اشتراط أن يكون ذلك المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً تحققت فيه شروط التثنية (وهو جمع المذكر السالم) . وقد ترك بقية الحالات الأخرى التي تدخل فيها «أل» على المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة وما يتبع هذا من شروط وتفصيلات أوضحناها في الصفحات السابقة .

زيادة وتفصيلان :

١ - في هذا الجزء أبواب خاصة بالمشتقات ، لكل منها باب مستقل شامل ، وسنكتفي هنا بلمحة موجزة تناسب ما نحن فيه ، ولا تغني عن الرجوع إلى تلك الأبواب .

اسم الفاعل : اسم مشتق ، يدل على أمرين معاً : (معنى مجرد ، وصاحب هذا المعنى) . ولا بد في اسم الفاعل أن يشتمل على حروف مضارعه الأصلية ، وأن يماثله في ترتيبها ، وترتيب حركاتها ، وسكناتها ؛ مثل : قاعداً ويقعد - ذاهباً ويريد - منصتاً وأنصت - متعلماً ويتعلم . . . وهو يفيد حدوث معناه ، ولا يفيد الدوام أو الثبوت ، إلا إذا تخلى عن دلالة الخاتمة الخاصة ، وانتقل إلى اختصاص آخر ؛ هو : اختصاص « الصفة المشبهة » . وهي : اسم مشتق ؛ يدل على أمرين معاً : (معنى مجرد ، ولكنه ثابت دائم ، أو كالدائم ، وصاحب هذا المعنى) . فدلالته على الزمن شاملة أنواعه الثلاثة ، بسبب ذلك الدوام (١) ، ولا بد أن تشتمل على الحروف الأصلية المضارعه ، ولكنها - في الغالب - لا تماثله في ترتيب الحركات والسكنات إلا إذا كانت في الأصل اسم فاعل أريد به الدوام (٢) . فمثال الصفة المشبهة الأصلية : فَرِحَ ويفرح - حَسَنَ ويحسن - بَلَغَ ويبلغ . . . ومثال الصفة المشبهة التي كانت في أصلها اسم فاعل يفيد الحدث ، ثم أريد بها الدوام والثبوت بعد ذلك ، كلمة : بِسَأَمَ - مشرق - محارب ؛ في مثل : فلان باسم الثغر - مشرق الوجه - محارب الطغيان .

وإذا كانت الصفة المشبهة دالة على ثبوت معناها ودوامه ، - غالباً - ، فإن زمنها بمقتضى هذه الدلالة لا بد أن يشمل - كما سبق (٣) - الماضي ، والحال ، والمستقبل . فكيف تكون إضافتها « غير محضة » ، مع أننا اشترطنا في « غير المحضة » : أن يكون الزمن فيها الحال ، أو الاستقبال ؟

الحق : أن إضافتها قد تكون محضة في بعض الصور ، وغير محضة في

(١) كما سبق ، في ص ٢٩ .

(٢) كما سبق في هامش ص ٢٣٨ وفي ص ٢٤٢ و ٢٠٨ .

(٣) في هذه الصفحة وكذا في ص ٢٩ حيث الإيضاح .

أخرى^(١) ؛ فقد قالوا : إن الاستمرار (أو : الدوام) يحتوى على الأزمنة الثلاثة دائماً . لكن قد توجد قرينة تُفَسِّو جانب الزمن الماضى على غيره — وللقرينة المقام والاعتبار الأول دائماً — فتضاف الصفة وتعمل الجر مع تلك القرينة ؛ إذ تتغلب الإضافة ؛ وتكتسب الصفة التعريف من المضاف إليه ؛ ككلمة : « مالك » فى قوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين »
فكلمة : « مالك » وصف مشتق ؛ زمنه يشمل الماضى ، والحال ، والمستقبل ؛ لأن الله متصف بصفة التملك فى جميع الأزمان . وقد وجدت قرينة تدل على تغليب الزمن الماضى ؛ فصارت الإضافة بسببها محضة^(٢) ؛ وهذه القرينة هى : أن كلمة : « مالك » نعت للفظ الجلالة : (الله) وهو أعرف المعارف ، فلا يمكن أن يكون نعته نكرة ؛ فلا بد أن تكون كلمة : « مالك » ، معرفة . فمن أين جاءها التعريف ؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه ، وقد اكتسبه أيضاً من الإضافة إلى ما بعده . وكل هذا يقتضى أن تكون إضافة الصفة هنا محضة .

ولو أعربنا كلمة : « مالك » بدلا ، أو : عطف بيان ؛ لكان فى هذا الإعراب — مع جوازه — عدول عن الظاهر الشائع ؛ وهو : إعراب المشتق نعتاً ، لا بدلا ، ولا عطف بيان ، إذ يغلب على الأول الاشتقاق ، وعلى الأخيرين الجُمود — كما تقدم^(٣) — هذا إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف الدال بالقرينة على الماضى أو على الدوام محضة^(٤) ، عند جمهور النحاة .

أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال ، بأن قامت قرينة تؤيد أحدهما — فالإضافة غير محضة ؛ فلا يتعرف بها الوصف ، ولا يتخصص . ويجوز إزالتها ، وإعمال الوصف فى معموله عملاً آخر غير الجر ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى :

(١) انظر ص ٦ و ٣٠٧ .

(٢) لما سبق فى : « د » من ص ٥ من أن إضافة المشتق الماضى الزمن محضة .

(٣) فى رقم ٥ من هامش ص ٥ ويجىء فى ص ٦٦٥ .

(٤) وقد سبقت الإشارة لهذا فى « و » ص ٥ .

« فائقُ الإصباح ، وجاعلُ الليلِ سَكَنًا^(١) » ؛ فجعلُ الليلِ سَكَنًا أمر لا يقتصر على زمان دون آخر ؛ فقد وقع في الماضي ، وهو يقع الآن ، وسيقع بعد ذلك . غير أن الكلام فيه ما يقوى جانب الحال والمستقبل على الماضي ، ويجعل الإضافة غير محضة ؛ هو أن المحضة تقتضى - غالباً - أن يكون المضاف اسماً جامداً ، أو في حكم الجامد ، فلا يعمل ؛ وهذا يؤدي إلى اعتبار كلة : « جاعل » في حكم الجامد ؛ فلا تنصب مفعولاً به ، ولا مفعولين ، وإلى إعراب كلمة : « سَكَنًا » المنصوبة ، مفعولاً به لعامل محذوف ، تقديره « يجعل » ، أو ما يمثله ، وكأن الأصل : جاعلُ الليلِ يجعله سَكَنًا . وفي كل هذا عدول عن النسق الظاهر ، والإعراب الواضح الذى يُدخل الوصف « جاعل » هو وفعله في سلك الألفاظ العاملة التى تنصب مفعولين . وقد أضيف الوصف إلى أحدهما ، ونصب الثانى مباشرة ، فلا حاجة إلى تأول وتقدير يبعدان عن هذا السنن الواضح .

وشىء آخر ؛ هو : أن زمن الوصف فى الآية دائم مستمر ؛ يشمل الماضى والحال ، والمستقبل . ولكن هذا الدوام الزمنى ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع ، وإنما يتخلله انقطاع يزول ، ثم يعود مرة ، فأخرى ؛ فحين يجعل الله الليل سَكَنًا يكون الليل موجوداً ، وحين لا يجعله سَكَنًا يختفى . ثم يجعله مرة أخرى ؛ ثم يزيله ، ثم يعيده ؛ وهكذا ، دَوَّالَيْكُ ؛ . . . فالاستمرار موجود حقاً ؛ ولكنه على ما وصفنا ؛ من توالى الإيجاد والإزالة بغير توقف ، ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع^(٢) أما الدوام المتصل على حالة واحدة ، - هى : جعل الليل سَكَنًا فى جميع لحظات الزمان وأوقاته - فلا وجود له .

ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع ، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال - كان الوصف (المشتق) الذى يشاركه فيهما شبيهاً به من الناحية المعنوية ، ومحمولاً عليه فى ناحية أخرى ، هى

(١) شيئاً يستريح إليه المتعب بالنهار ، ويسكن للراحة والاطمئنان فيه . (انظر ج « ص » ٤٠)

(٢) وهذا يسمى : الاستمرار المتجدد ، أو الاستمرار التجددى . وله إشارة أخرى فى رقم ٤ من

الدلالة الزمنية أيضاً . أى : أنه شبيه به في الدلالة على التجدد والحدوث ، وفي الدلالة الزمنية الميَّنة . وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محضة (١) .

ب - إذا كان الوصف المضاف مطلق الزمن ؛ أى : لا دليل معه يبين نوعاً من أنواع الزمن الثلاثة - كانت إضافته محضة ؛ نحو : « صاحب السلطان كراكب السفينة » (٢) . . . ؛ فلا قرينة في المثال تدل على ربط المعنى المقصود بزمن مُعين ؛ ماض ، أوحال ، أو مستقبل ، أو ما يشمل الثلاثة . . . (وقد سبقت الإشارة لهذا) (٣) .

ج - أشرنا (٤) إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف نوع من الإضافة المحضة وأوضحنا شرط ذلك ؛ كالمثال السابق : « مالك يوم الدين » أى : مالك الأمر والنهي في يوم الدين . بخلاف : « جاعل الليل سكناً » لأن الليل مفعول به ، في الأصل قبل الإضافة ، وليس ظرفاً ، وإلا فسد المعنى (٥) .

* * *

د - من الإضافة غير المحضة ما يأتي من الأنواع الملحقة بها (٦) ؛ وهى :

(١) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة نعتاً للمضاف ؛

(١) كل ما سبق تحليل خيالي - مقبول هنا - للأمر الواقع المستمد من الكلام العربي . والعللة الأولى هي الكلام العربي نفسه ، وأنه يسير على النظام الذي سبق تحليله ، برغم أن العرب لا تعرف اصطلاح الإضافة المحضة ، ولا غير المحضة .

(٢) يريدون بذلك : أن راجعها لو سلم من الفرق لم يسلم من الفسوق . أى : من الخوف .

(٣) في « ج » من ص ٥ .

(٤) في « و » ص ٥ . وفي ص ٣٨ .

(٥) إذ المراد - عند أصحاب هذا الرأي - : جعل الليل نفسه بظلامه وانقطاع الحركة والعمل فيه ، وبخصائصه الأخرى - هو للسكن ، لا أن السكن واقع فيه . (وسبقت إشارة للآية في آخر ص ٣٨) .

(٦) وبعض صورته لا يختلف فيه معنى المتضايقين ، مع أن الأصل في الإضافة بنوعها ، ولا سيما المحضة . - كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٧ - أن يختلف فيها معنى المتضايقين ، ومدلولهما . ويدور الجدل في الأنواع التي سنذكرها - وهي التي أشرنا إليها إشارة عابرة في تلك الصفحة وسنفصلها هنا ، وبعد الفراغ من تفصيلها نعرض - في ص ٤٧ وما بعدها - للجدل وموضوعه ، ونبدى الرأي فيه ، وفي كل ما تناوله .

(وهذا بما يعبرون عنه بأنه إضافة الاسم المنعوت إلى نعته) . كقولهم : « صلاة الأولى » تذهب الحصول - كان الخلفاء السابقون يقصدون « مسجد الجامع » ليذيعوا على الناس ما يريدون إذاعته - إنى أحرص على « ديانة القيمة » ، لأسعد .

والأصل : الصلاة الأولى ، أو : صلاة الساعة الأولى - المسجد الجامع
 أو : مسجد الوقت الجامع - الديانة القيمة ، أو : ديانة الملة القيمة ^(١) .
 (٢) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة منعوتاً للمضاف .
 فصار بعدها هو : المضاف إليه . (أى : إضافة النعت إلى منعوته) كقوله تعالى :
 « إن هذا لَتَهْوٍ حَقِّ الْيَقِينِ » . وقوله تعالى : « وإِنَّ حَقَّ الْيَقِينِ » والأصل في
 الْيَقِينِ : اليقينُ الحقُّ ، فتقدمت الصفة على الموصوف . وصارت مضافاً ،
 وصار الموصوف مضافاً إليه مجروراً . ومثله ما جاء في خطبة قائد بين جنوده :
 « إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحسن منكم صادق الجهاد ، وعظيم البلاء ،
 وملائم قلبه فزعماً ، وضربتموه كما تضرب عوادي الوحوش ، وطردتموه كما
 تطرد غرائب الإبل ، وتركتم جنوده بين صريع وأسير . . . » أى : الجهاد
 الصادق - البلاء العظيم - الوحوش العوادي - الإبل الغرائب - . . .
 (٣) إضافة المسمى إلى الاسم ^(٢) ؛ نحو : شهر ^(٣) رَجَبٍ معظم في

(١) في الأمثلة السالفة حذف المضاف إليه المنعوت ، وأقيم النعت مقامه ، فصار مضافاً إليه .
 (انظر ما يتصل بهذا في ص ٥٠) .

(٢) وعكسه (وهو إضافة الاسم إلى المسمى) مثل إضافة : « لا وعند » طبقاً لما سيحىء في

ص ١١٩ .

(٣) جاء في التصريح - ج ٢ باب التوكيد عند الشاهد : « يا ليت عدة حول كله رجب . »
 ما نصه : (قال اللدوشي : هل « رجب » منصرف ، وكذلك « صفر » أو لا ؟ قال سعد الدين
 في حاشيته على الكشاف : إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فنصرفان . قال ناصر الدين
 اللقاني : وكان وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر ، كما قالوا في « سحر » إنه
 معدول عن السحر فيما أريد به « سحر » بغيته ؛ ففيها العلمية والعدل . وقد يقال إن المانع هو
 العلمية والتأنيث باعتبار المدة .) . ا هـ ، وستحىء إشارة لهذا في باب المنوع من الصرف ج ٤

ص ١٩٦ م ١٤٧ .

الجاهلية والإسلام - شجر التفاح كثير في الشام. وهذه هي إضافة : « البيان أو : « الإضافة البيانية » التي يقصد منها إيضاح الأول وبيانه بالثاني^(١) وهي كثيرة في استعمالنا ؛ كإضافة الأيام والعلوم إلى أسمائها ؛ مثل : يوم الخميس - يوم الجمعة - علم الحساب - علم الهندسة . . . ولها أمثلة أخرى وردت في المطولات ، منها قولهم : لقيته ذات مرة ، أو ذات ليلة - مررت به ذات يوم - داره ذات اليمين ، أو ذات الشمال - مشيناً ذا صباح^(٢) . . .

ومن المفيد المهم أن ننقل هنا ما دونه ابن يعيش شارح المفصل^(٣) خاصاً بهذا . قال ما نصه (مع حذف بعض الأمثلة ، اكتفاء ببعض) :

« اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان ؛ لأن الجمع بينهما أكد (أقوى) من إفراد أحدهما بالذكر . وفي ذلك دليل من جهة النحوي على أن الاسم عندهم غير المسمى ، إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه ، وكان من إضافة الشيء إلى نفسه . فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة ؛ عيناً كانت تلك الحقيقة ، أو معنى ؛ تمييزاً لها باللقب مما يشاركها في النوع ،

(١) فرق بعض النحاة بين الإضافة التي « للبيان » ، والإضافة البيانية ؛ بأن التي للبيان يكون بين جزأها عموم وخصوص مطلق ، وأن « البيانية » يكون بين جزأها عموم وخصوص من وجه . وهذا الخلاف شكلي ؛ لا أثر له ؛ لأنه محصور في المراد من اصطلاح معين عند كل فريق . هذا وقد سبق (في ج ١ ص ١٩ م ٢) معنى العموم والخصوص المطلق والوجهي .

(٢) « ذا » و « ذات » - ولها بيان آخر خاص بإضافتهما ، في ص ٧٤ - من الظروف غير المتصرفة بشرط إضافتهما للزمان ، دون غيره ؛ فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية إلا على لغة ضعيفة رفضها جمهور النحاة . ومن الأمثلة التالية ما يسائر هذه اللغة . كما أن « ذات » قد تضاف إلى كلمة : « اليمين » أو « الشمال » وهما من الظروف المكانية ، فتصير ظرفاً مكانياً متصرفاً ومنصرفاً . وقد تكون اسماً محضاً مستقلاً ، معناه حقيقة الشيء وماهيته والنسب إليها : « ذَوَوِي » باعتبار أصلها ، أو : « ذاتي » باعتبار لفظها الحالي . - (طبقاً لما سبق في ج ١ م ٢٦ ص ٣٥٨ ، أما البيان التفصيلي ففي باب النسب ج ٤ م ١٧٨ ص ٥٥٤) .

(٣) في ج ٣ ص ١٢ .

والمسمى تلك الحقيقة ؛ وهي ذات ذلك اللقب ، أى : صاحبتة^(١) . فن ذلك قولهم : «لقيمته ذات مرة» والمراد : الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو : مرة . ومثله : (ذات ليلة - ومررت به ذات يوم - وداره ذات الشمال - وسرنا ذات صباح) كل هذا معناه وتقديره : داره شمالاً ، وسرنا صباحاً . . ، بالطريق التى ذكرناها . إلا أن فى قولنا : ذات صباح ، وذات مرة - تفخيماً للأمر . « ومن ذلك قول الشاعر :

عزمت على إقامة ذى صباحٍ
لأمر ما يسودُّ من يسودُّ

المراد : على إقامة صاحب هذا الاسم ، وصاحبه هو : صباح ؛ فكأنه قال : على إقامة : صباح
« ومثله قول الكميت :

إليكم ذوى آلِ النبيّ تطلعتُ
نوازعُ من قلبى ظيماءُ والسببُ^(٢)

فالمراد : يا آل النبي ، أى : يا أصحاب هذا الاسم الذى هو آل النبي ، ولو قال : « آل النبي » لم يكن فيه ما فى قوله : « يا ذوى آل النبي » من المدح والتعظيم . - ثمة هذا الأسلوب ظاهرة ؛ لأنه لما قال يا ذوى آل النبي - جعلهم أصحاب هذا الاسم ؛ وهو آل النبي . ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً معظماً / محالة

() مثله قول الأعشى :

فكذبوا بما قالت : فصبّحهم
ذو آلِ حَسَّانٍ يزجى الموت والشرعاً^(٣)

أى : صبّحهم الجيش الذى يقال له : آل حسان .
« ومثله قول الآخر :

(١) بمعنى أنها الذات المختصة به ، المرادة منه .

(٢) الألب جمع : لبّ ، والقياس : اللَّبّ بالإدغام الذى منع منه ضرورة الشعر) .

(٣) (يزجى = يسوق . الشرع : كعنب ، جمع شِرع ؛ بكسر فسكون - وهو الثأر

إذا ما كنتُ مِثْلَ ذَوْبٍ عَدِيٍّ ودينارٍ ، فقامَ عَلَيَّ نَاعِي
 أى : مثل كل واحد من الرجلين المسميين « عدياً » و « ديناراً » . . .
 « وحكى عن العرب : هذا ذو زيد ، ومعناه : هذا صاحب هذا الاسم ،
 وقد كثر ذلك عندهم . وربما لَطَّفَ^(١) هذا المعنى على قوم ؛ فحملوه على
 زيادة . « ذى » ، و « ذات » . والصواب ما ذكرناه) اهـ .

وهذا كلام جليل فى إيضاح تلك الأساليب التى أضيف فيها المسمى إلى
 الاسم ؛ لتحقيق غرض بلاغى هامّ ، كالإيضاح مع التوكيد . . .
 ومن أمثلتها الواردة أيضاً قولهم : « اذهب بذى تسلّم — اذهب بذى تسلّمان —
 اذهبوا بذى تسلّمون . . . » . أى : اذهب بسلامتك التى تلازمك ولا تفارقك
 اذهبوا بسلامتكم — اذهبوا بسلامتكم^(٢) . . .

(٤) لإضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة ؛ كقول الشاعر :

عَلَا زَيْدٌ نَسِيبُ النَّقْمَارِاسِ زَيْدِ كُمْ بِأَبْيَضَ ، مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي . . .^(٣)
 ر أى : علا زيدٌ صاحبنا رأس زيد صاحبكم ؛ فحذف الصفتين ،
 وجعل الموصوف خلفاً عنهما فى الإضافة . ويرى بعض النحاة أن البيت ونحوه
 هو من إضافة الشيء إلى ملابسه^(٤) بعد تنكير العلم ، وإضافته إضافة محضة من
 غير حاجة لتأويل بما ذكر^(٥) . والرأيان صحيحان .

(١) خَفِيَّ وَدَقَّ .

(٢) وسيجىء الإيضاح الأوفى لهذا ، والإعراب ، فى المكان المناسب ، ص ٩٥ .

وكذلك سبقت الإشارة لكلمة : « ذا » و « ذات » وما يتصل بهما لمناسبة فى باب الظرف
 (ج ٢ ص ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٢٩ م ٧٩) ولمناسبة أخرى فى ج ١ (بابى الأسماء الستة ، والموصول)
 وفى باب الموصول الكلام على جمع « ذو » وإفرادها وعلى « ذو » الطائفة التى بمعنى « الذى » وفروعه ،
 وحكمها .

(٣) سبق هذا البيت فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٦٥) لمناسبة أخرى هناك ؛ هى بيان السبب
 فى إضافة العلم أحياناً ، أو فى تعريفه بإحدى وسائل التعريف ، مع أن الأصل فى العلم أن يكون معرفة .

(٤) أى : ما له به نوع اتصال لأدنى ملابسه . وقد سبق بيان هذا النوع فى رقم ٢ من ص ٢١ .

(٥) إيضاح هذا فى باب العلم ج ١ ص ٢٠٧ م ٢٢ .

(٥) إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المبهمة (أى : التى لا تُحدّد ببده وانتهاء معروفين ؛ مثل كلمة : حين - وقت ... - زمن - أيام ... ونحوها مما سبق الكلام عليه في الجزء الثانى ، باب : « الظروف ») ، نحو : إذا اشتدت وقدة الصيف أسرع الناس إلى سواحل البحار ؛ ليقيموا بها ما وسعهم الأمر ، وحينئذ ينعمون بجو معتدل ، وهواء رطب منعش ... أى : حين إذ يقيمون ... ينعمون ؛ فحذفت الجملة المضارعية الأولى ، وهى المضاف إليه ، وعوّض عنها التنوين . فالمؤكّد هو : « الحين » وهو زمن مبهم . والمؤكّد هو : « إذ » الظرفية المضافة إلى الجملة المضارعية المحذوفة^(١) . والمراد من لفظ : « الحين » المبهم هو المراد من لفظ : « إذ » المخصصة بالجملة التى أضيفت إليها ، فالظرف الزمنى الثانى مؤكّد للأول ؛ لاتفاق معناه ، والمراد منهما ، مع مجيئه بعده^(٢) .

ويرى بعض النحاة - بحق - أن مثل هذا يُعدّ من إضافة العام إلى الخاص ، لا المؤكّد إلى المؤكّد ، لتخصيص الظرف الثانى - كما قلنا - بالجملة التى أعربت مضافاً إليه ، وهى الجملة المضارعية التى حذفت وقام مقامها التنوين عوضاً عنها

ومن النادر أن تكون إضافة المؤكّد إلى المؤكّد في غير أسماء الزمان المبهمة ؛ كقول الشاعر :

فقلتُ انْجُوماً عنها نَجَماً الجِلدِ ، إنّه سيرضيكما منها سنّامٌ وغاربه^(٣)

(١) مع ملاحظه أن الظرف لا يسمى ظرفاً - اصطلاحاً - إلا إذا كان منصوباً (لفظاً أو محلاً) على الظرفية . فإذا صار مضافاً إليه ، أو مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير النصب على الظرفية ، فإنه لا يسمى في الاصطلاح ولا يعرب ظرفاً .

(٢) ومن الأمثلة أيضاً البيت الآتى في صفحة ٥٦ وهو :

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَّلَاهُ ؛ فَنَعْمَ مَا نَجَّلَا

وشرح البيت وموضع الشاهد فيه موضحان هناك

(٣) قاله أعرابى نزل عنده ضيفان ، فذبح لهما ناقة . فقالا : إنها مهزولة . فقال لهما البيت ... ومعنى : انجوا : اسلخا . . . يقال : نجوت الجلد ، بمعنى : سلخته و « السنّام » : الجزء المنحنى المرتفع في ظهر البعير والناقة ، وهو مقر الدهن ، و « الغارب » أعلى الظهر بين السنّام والعتق .

يريد : اسلُخًا عن الناقة نَجَجًا الجلد — والنجا ، بالقصر — هو : الجلد .
 (٦) إضافة الاسم المُلغى^(١) إلى الاسم المُعتَبَر^(٢) ؛ كقوله تعالى :
 « مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ .. فِيهَا أَنْهَارٌ .. » ، ومثل : مررت بكم
 فألقبت اسم السَّلَامِ عَلَيْكُمْ . والأصل : الجنة التي وعد المتقون . . . ألقبت
 السلام عليكم^(٣) . . .

(٧) إضافة الاسم المُعتَبَر إلى الاسم المُلغى كقول الشاعر :
 أقام ببغدادِ العِراقِ وشوقه لأهلِ دِمَشقِ الشامِ شوقٌ مُبرِّحٌ^(٤)
 (٨) ومن الإضافة غير المحضة قولهم : « لاَ أبا لفلان » ؛ لوجود الفاصل بين
 المتضايقين . وقد سبق^(٥) — في مناسبة أخرى — الكلام على هذا الأسلوب من
 ناحية الإضافة ، ومن ناحية إعرابه ومعناه .

(٩) ومن الإضافة غير المحضة إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه —
 مسايرة لبعض اللغات الجائزة فيه — نحو : قامت الطائرة من « أفغانِ سِتَانِ »
 فوصلت إلى « بُورِ سَعِيدِ » في بضع ساعات .

(١) الزائد الذي يمكن حذفه فلا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه .

(٢) الأصل الذي لا يمكن حذفه إلا بفساد المعنى .

(٣) ومن هذا قول لَبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ لِبَنَاتِهِ ، حين حضرته الوفاة ، ينصح لهما بعدم اللطم ، إن هو
 مات ، وبترك الجزع . وحسبهما البكاء المجرد حولاً كاملاً . ثم هو يسلم عليهما . . . ؛ يقول :

إلى الحول ، ثم اسمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا ومن يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ

وكذلك : « فنن الغصون » في شعر نقله القرطبي في مقدمة تفسيره (ج ١ ص ٢١) جاء فيه :

ما هاج شوقك من هديلِ حمامةٍ تدعو على فننِ الغصونِ حماما

(٤) وهذه الزيادة على اعتبار ألا توجد بلدة اسمها : « بغداد » ؛ ولا أخرى اسمها : « دمشق » ،
 غير هاتين . أما عند علم المتكلم بوجود غيرها فالإضافة محضة ، من نوع إضافة العلم إلى ما يخصه بعد
 أن فقد علميته ؛ بسبب اشتراكه بين أفراد متعددة —

(كما سبق في باب العلم ج ١ م ٢٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ . —)

(٥) في ج ١ ص ٧٥ م ٨ عند الكلام على الأسماء الستة وفي ج ١ ص ٥٢٨ م ٥٦ باب « لا » .

وإنما كانت الإضافة هنا لفظية لأن كلاً من الجزأين يكمل الآخر كما يكمل الحرف الواحد في الكلمة الواحدة نظائره فيها ، كالحاء ، أو الشين ، أو الباء . . . في كلمة : « خشب » - مثلاً - .

وفائدة هذه الإضافة التخفيف الناشئ من التركيب ، مع التنبيه إلى شدة الامتزاج ^(١) .

(١٠) ومن الإضافة غير المحضمة : « الكنية » على الوجه الذي سبق تفصيله وإيضاحه في الجزء الأول ^(٢) . . .

* * *

إلى هنا انتهت تلك الإضافات الملحقمة « بغير المحضمة » . ونعود إلى ما أشرنا إليه ^(٣) من الجدل الدائر حولها . ويتركز فيما يأتي :

أحضمة هي أم غير محضمة ؟ أي نوع ثالث مستقل بنفسه ، ولكن إضافته « شبيهة بالمحضمة » ؛ ويجب أن يسمى بهذا الاسم ؟ .

ثم لهذا النوع - عندهم - اعتباران ؛ أحدهما الاتصال ؛ لأن المضاف غير مفصول من المضاف إليه بالضمير الذي يلاحظ ويُنَوَى في الإضافة غير المحضمة ، كما سلف بيانه . والآخر : الانفصال ، لأن المعنى لا يصح إلا بتأول

(١) كما رجى في ج ٤ باب المنوع من الصرف . . م ١٤٨ ص ٢١٧ .

(٢) في الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٧٧ عند الكلام على « العلم » ونقلنا بعضه في « ا » من ص ٤٢٩ نقلنا ما نصه في الجزء الأول : « أما الكنية فهي علم مركب تركيبياً إضافياً بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمة من الكلمات الآتية : (أب، أم) ، (ابن، بنت) ، (أخ، أخت) ، (عم، عمة) ، (خال، خالة) . . . وليس منه أب لمحمد ، وأم لهند ، وغيرها من كل ما لا إضافة فيه على الوجه السابق . . . » .

ثم قلنا في رقم « ا » من ص ٤٢٩ ما نصه : (والكنية - مع تركيبها الإضافي - معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية ؛ فإذا وقع بعدها تابع - كالنعت مثلا في قولنا : جاء أبو علي الشجاع - فإن النعت (وهو هنا كلمة : « الشجاع ») يعتبر في المعنى نعتاً للابنين معا ، أي : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط ، وإلا فسد المعنى ، لكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده . . . و . . .) اراجع النص كاملاً .

(٣) في رقم ٦ من هامش ص ٤٠ .

وتكَلَّف يخرجان الإضافة عن ظاهرها^(١). فأيهما الصحيح؟ وبعد كل ما سبق
أقياسية هي أم سماعية؟
لكل رأى أدلته التي يقويها أصحابه بتأويل الأسلوب تأويلاً يبعده عن ظاهره،
ويتخريجه إلى حيث يريدون من إثبات رأيهم ودعوه . . .
والأمر لا يحتاج إلى هذا العناء الجدلي الذي له أسبابه التاريخية النحوية التي
لا تعنيننا اليوم؛ فحسبنا أن نترك فضول التأويل والتخريج، ونسوّل على ظاهر
الأسلوب الإضافي تعويلاً لا يعارض المراد منه - فنجد تلك الإضافات المتعددة
قد انحصرت في قسمين:

أولهما: يكون فيه المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد، مع اختلاف
لفظهما. أي: أن اللفظين مختلفان، ولكن مدلولهما متحد، كإضافة المسمى
إلى الاسم (في مثل: شهر رمضان - شجر البرتقال - علم الهندسة . . .)، ومثل
هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، لأن المضاف من حيث
المعنى هو نفس المضاف إليه، أو بمنزلة؛ والشئ لا يتعرف ولا يتخصص
بنفسه، أو بما هو بمنزلة نفسه؛ فلا يمكن أن تكون الإضافة في هذا القسم
« محضة »؛ إذ « المحضة » لا بد أن تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً إذا كان
غير متوغل في الإبهام، وأن تتضمن معنى حرف من أحرف الجر الثلاثة
المعروفة^(٢)، و« الإفادة والتضمين »، يقتضيان أن يكون معنى المضاف غير معنى
المضاف إليه.

ثانيهما: يكون فيه أحد الاسمين المتضامنين أصلياً والآخر زائداً (يمكن
الاستغناء عنه من غير أن يتأثر المعنى المراد بحذفه) نحو: مررت بكم فألقيت اسم
السلام عليكم . . . فكلمة: « اسم » زائدة؛ لا فائدة منها مستجدة، وإذا كانت
كذلك فكيف تعتبر إضافتها محضة؟

إن الإضافة المحضة تؤثر في الأسلوب تأثيراً معنوياً؛ لا غنى عنه - كما
قلنا - فحيث يمكن الاستغناء عن أحد طرفي الإضافة لا تكون الإضافة محضة.

(١) راجع المجمع والصبان.

(٢) بيانها في: (أ و ب و ج) ص ١٨ و ١٩ و ٢٠.

أما قياسية تلك الإضافات الملحقة بغير المحضة ، أو عدم قياسيتها ، فكثرة النحاة تنصها على المسموع ، ولا تبيح فيها القياس . إلا الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع ، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه ، بحجة أن الوارد من تلك الإضافات كثير كثيرة تكفي للقياس عليه ، وأن الحاجة قد تدعو لاستخدام القياس ؛ للانتفاع بفائدة تلك الإضافات المتعددة الأنواع ، فإنها لا تخلو من فائدة معنوية - كما إيضاح مع التوكيد - ، برغم أن هذه الفائدة المعنوية تختلف نوعاً ومقداراً - عن الفائدة المعنوية التي للإضافة المحضة (١) . . .

ورأى الكوفيين سديد مفيد . وفي الأخذ به هنا تيسير محمود تنصبه حياة الناس كما طلبته قديماً . لكن من المستحسن - وبخاصة القسم الثاني - أن نأخذ به في أضيق الحدود ؛ حين تشتد إليه الحاجة ، وتقوم قرينة على بيان المراد منه ، بحيث لا يشوبه لبس أو غموض .

وقد صرح بعض كبار النحاة باستحسان الرأي الكوفي ، ففي شرح شواهد العيني للبيت المرقوم (٤٤٨) وهو الذي سبق هنا في الإضافة الخامسة (ص ٤٥) وصلده (فقلت : انجوا عنها نَجَمًا الجلد إنه . . .) ما نصه :

(الشاهد في : «نجا الجلد» حيث أضاف المؤكِّد إلى المؤكِّد ؛ لأن «النجا» - بالقصر - هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء : إن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى . . . «حق اليقين» (٢) . . .) اه
وقال الأشموني عند الكلام على بيت ابن مالك (٣) :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَّ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مَوْهَمًا إِذَا وَرَدَ
مَا نَصَّهُ : «لَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا اتَّحَدَّ بِهِ مَعْنَى ؛ كالمُرَادِفِ مَعَ مُرَادِفِهِ ؛

(١) ومع أن السماع يؤيدهم يزيدون فيستخدمون «قياس التنظير» فيقولون : إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان : كقول قائلهم : «وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَدْبًا وَمَسِينًا» . . . والمين هو الكذب . والأصل في عطف النسق المغايرة . والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لهذا قال «ياسين» في هذا الموضوع من حاشيته على «التصريح» : (إنهم استدلووا بالسماع والقياس ، ووافقهم في التسهيل) . ١٠ هـ .

ولما تقدم إشارة في رقم ٨ من ص ٦٦٠ .

(٢) انظر رقم ٤ من هامش ص ٥١ :

(٣) استجى له إشارة أخرى في هامش ص ٦٥ .

والموصوف مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره في المعنى ؛ فلا يقال ، قمحٌ بُرٌّ ، ولا رجلٌ فاضلٌ ، ولا فاضلٌ رجلٌ . وإذا جاء من كلام العرب ما يوجب جواز ذلك وجب تأويله ؛ فما أُوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم : « جاءني سعيدٌ كُرُزٌ » . وتأويله : أن يراد بالأول المسمى ، وبالثاني الاسم ؛ أي : جاءني مسمى هذا الاسم ^(١) . ومما أُوهم

(١) للاسم مع المسمى حالات مختلفة ؛ فقد يكون الاسم هو المسمى نفسه وذاته ، وقد يكون غير المسمى ، و... ، عرض لتفصيل الكلام على هذا الموضوع تفصيلاً وافياً ابن السيد البطلاني في الأندلسي في رسالة خاصة نقلتها : « مجلة المجمع اللغوي بدمشق » ، في الجزء الثاني من مجلدتها السابع والأربعين ص ٣٣٣ . وعنها نقلنا النص التالي : « (الباب الأول : في تبيين كيف يكون الاسم غير المسمى . . . ، إن الاسم الذي يقال إنه غير المسمى هو الاسم الذي يراد به التسمية ، والعبارة عن المعنى الذي يروم المتكلم تقريره في نفس من يخاطبه . وهذا الاسم هو المراد بقولهم للرجل : « ما اسمك ؟ وعرفني باسمك . » ؛ لأنه ليس يسأله أن يعلمه بذاته ما هي ؟ وإنما يسأله أن يعلمه بالعبارة المعبر بها عنه ، المشار بها إلى ذاته . وكذلك قولهم . « محوت اسم علي من الكتاب ، وأثبت اسمه في الديوان » فالاسم في هذا كله غير المسمى اضطراراً ؛ لأن اللفظة ليست الشخص الواقع تحتها . والاسم والتسمية في هذا الباب لفظان مترادفان على معنى واحد ؛ كما يقال : سيف ، وصمصام ، وحسام . والاسم ها هنا وإن كان يفيد ما يفيد التسمية فيبينهما فرق ؛ وذلك أن التسمية مصدر ، من قولك : سميت الشيء اسميه تسمية ، فأنا : مسم ، وهو : مسمي ؛ كقولك : سويته ، أسويه ، تسوية ؛ فأنا : مسو ، وهو : مسوي . والاسم ليس بمصدر ؛ إنما يراد به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء ، كحمد ، وعلى ، وجوه ، وعرض . ويدل على الفرق بينهما أن التسمية تعمل عمل الفعل ، والاسم لا يعمل عمل الفعل ؛ ألا ترى أنك تقول : عجبت من تسمية زيد ابنه كلباً ؛ كما تقول عجبت من تسوية زيد الشوب . ولا تقول : عجبت من اسم زيد ابنه كلباً . وهذا كما تقول : « عجبت من قوت زيد عياله » - بفتح القاف - فإن ضمت القاف لم يجز ؛ لأن « القوت - بفتح القاف - مصدر قاته ، يقوته ، قوتاً . و « القوت » - بضم القاف - الطعام نفسه ؛ فجري مجرى الاسم في الامتناع من العمل ، لأنه نوع من أنواع الاسم . وما جاء من هذا الباب قوله تبارك وتعالى : (ولله الأسماء الحسنى ، فادعوه بها) يريد : التسميات . ومن ذلك قوله عليه السلام : « إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة » . ولو كان الاسم هنا هو المسمى بعينه لكان الله تسعة وتسعين شيئاً . وهذا كفر بإجماع ... و ... و ... ومن ذلك قول الشاعر :

وسميته يحيى ليحيا ، ولم يكن لرد قضاء الله فيه سبيل

ولو كان الاسم هنا هو المسمى لوجب أن يموت من سمى : « يموت » . ويحيا من سمى « يحيى » . . . وهذا النوع كثير في القرآن والحديث وكلام العرب يفنى ما ذكرناه منه عن الإكثار منه) ا ه . ثم عرض بعد ذلك لأنواع أخرى ؛ منها ما يكون فيه الاسم هو المسمى ، كلاهما ملازم الآخر لا يفارقه مطلقاً ، مثل كلمة : « حي ، أو « متحرك » . فن المستحيل أن توجد الحياة بغير الجسد الذي تحمل فيه ، ومن المستحيل أن توجد الحركة مستقلة بنفسها بغير جسم تظهر فيه . إلى غير ذلك مما عرضه .

إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : « حبةُ الحمقاء » ، و « صلاةُ الأولَى » ،
و « مسجدُ الجامعِ » ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حبة البقلة الحمقاء ،
وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع^(١) . وما أوهم إضافة الصفة إلى
الموصوف قولهم : جَرَدُ قَطِيفَةٍ^(٢) « وسَحَقُ عِمَامَةٍ^(٣) » ، وتأويله : أن يُقَدَّر موصوف
أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ؛ أى : شىءٌ جَرَدٌ من جنس القطيفة ، و شىء
سَحَقٌ من جنس العمامة . اه كلام الأشموني .
ثم قال ما نصه :

« أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين . ووافقه
ابن الطَّرَاوَةَ ، وغيره ، ونقله في « النهاية » عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك ما ورد في
الآيات القرآنية من نحو : « وَلَسَدَارُ الآخِرَةِ » - « حَقُّ اليَقِينِ » - « حَبْلُ
الوَرِيدِ » - « جَنَاتٍ وَحَبِّ الحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته^(٤)) اه . الأشموني .
ويقول الرضى في شرح الكافية^(٥) - بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم
وعرض أمثلة مما سبق - ما نصه : « والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه »^(٦) .

(١) انظر ما سبق متصلاً بهذا في رقم ١ من ص ٤٠ .

(٢) بمعنى : قطيفة مجردة .

(٣) بمعنى : عمامة مجردة .

(٤) ومن الأمثلة القرآنية أيضاً قوله تعالى : « فَأرسلْنَا عليهم سَيْلَ العَرَمِ ... » قال « المصباح

المنير » في مادة : « عرم » ما نصه « (العرم قيل : جمع « عَرَمِيَّة » مثل : كَلِمٌ وكَلِمَةٌ ، وهو : السد ، وقيل :
الليل الذى لا يطاق دفعه . وعلى هذا فقوله تعالى : « فَأرسلْنَا عليهم سَيْلَ العَرَمِ » بإضافة الشيء إلى
نفسه ؛ لاختلاف اللفظين) ، اه وجاء في المصباح المنير أيضاً ما نصه في مادة : « ظهر »

« (أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى . المراد : نفس الغنى . ولكن أضيف للإيضاح والبيان ؛
كما قيل : ظهر الغيب ، وظهر القلب » . والمراد : نفس الغيب ، ونفس القلب . ومثله : « نسيم الصَّبَا » ،
وهي نفس الصَّبَا . قاله الأخفش ، وحكاها الجوهري عن الفراء أيضاً . والعرب تضيف الشيء إلى نفسه ،
لاختلاف اللفظين ؛ طلباً للتأكيد . قال بمضهم : ومن هذا الباب : حقُّ اليَقِينِ ، ولدَارُ الآخِرَةِ ... » اه

(٥) ج ١ ص ٢٨٨ .

(٦) وزاد على هذا قوله : « ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتمنا إلى تعسفات

وقد أطلنا الكلام في أمر الإضافات السالفة لنفصل في أمرها بحكم قاطع
 - وهو إباحتها - فيُحسَم النزاع ، ويوقف الجدل الذي امتد حتى وصل إلينا
 عنيفاً ، واستخدمه اليوم - بغير حق - بعض الباحثين في إصدار أحكام بالفساد
 والخطأ على بعض الإضافات الشائعة ، مثل : « استرحنا من عناء التعب » ، -
 و « نعيمنا يرغد الرخاء » .

* * *

السابع : عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر، أو بضمير بارز^(١)، أو بغيرهما ، لأن المتضايقين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين ، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل . غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل في السعة^(٢) - فإياحتها في الشعر ، وملحقاته ، أقوى - . ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة^(٣) .

أ - فأما مواضع الفصل في السعة فمنها :

(١) أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه هو فاعله في الأصل قبل الإضافة ، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر^(٤) ؛ كقول الشاعر :

حملتُ إليه من ثنائي حديقة سقاها الحيجا سقى الرياض السحاب
والأصل : سقى السحاب الرياض . وقول الآخر :

عَتَوْا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثِ - الْأَجَادِلِ^(٥)
يريد : سوق الأجادل البغاث ، فوقع الفصل في المثالين بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب .

وإما ظرف للمصدر ؛ كقولهم : تركتُ يوماً نفسيك وهواها ، سعى لها في

(١) أما المستتر فقد يفصل في الإضافة غير المحضة - كما عرفنا في ص ٣٤ .

(٢) أى : في النثر المرسل ؛ حيث يجد الناثر من فسحة القول ، وحرية التعبير ، والتصرف - ما لا يجده الشاعر - ونحوه - المقيد بقيود الشعر ، وضوابطه ؛ من وزن ، وقافية ، وخصائص شعرية ترهقه ، وتضيق بها حريته في التعبير ، ولهذا منحوه أنواعاً من التيسير لم يمنحوها الناثر ، وأباحوا أن يقع في الشعر - وملحقاته - بعض أمور معينة لا تباح في النثر المرسل ؛ تخفيفاً على الشاعر ، ونزولاً على حكم الضرورة . ومما تلك الأمور المحددة : « الضرورات الشعرية ، ونظائرها » . ولا شك أن ما يباح في النثر مباح في النظم بالأولوية . هذا ، وفريق من البصريين يمنع الفصل بين المتضايقين في السعة ، وسيجيء في ص ٥٨ .

(٣) أى : الضرورة الشعرية ، وما يلحق بها ، مما أوضحناه في ج ٤ م ١٤٨ ص ٢٠٦ باب : « لا ينصرف » . حيث البيان الكامل للضرورة ، وملحقاتها .

(٤) بشرط أن يكون المفعول غير جملة ؛ فلا يجوز : سرفى قولٌ - : الدين حقٌ - الملحد ، أى : قول الملحد : الدين حقٌ .

(٥) معنى البيت : إن الأعداء عتوا ، (أى : أفسدوا) بعد أن رحمتهم ، وأجبناهم إلى السلم رأفة بهم . فلم نجد بدأ أن نظاردهم ونسوقهم أمامنا كما تسوق الأجادل البغاث . (الأجادل . جمع أجدل ، ويسمى : الصقر ؛ وهو من جوارح الطيور القوية التي تحسن اصطياد الطيور الضعيفة . والبغاث : طائر ضعيف ، يصاد ، ولا يصيد ، ولا ينتفع صائده بشيء منه) .

رَدَّأَهَا . فقد فصل الظرف : (يوماً) بين المصدر وفاعله ، وهما : تَرَكَ
نفسك . . . (١)

(٢) أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال ، والمضاف إليه
هو مفعوله ، والفاصل بينهما ؛ إما : مفعوله الثاني ، وإما الظرف ، وإما الجار
والجورر المتعلقان بهذا المضاف ، فمثال الفصل بالمفعول الثاني قول الشاعر :

ما زالَ يوقنُ من يَؤُمُّكَ بالغنى وسواك مانعُ - فضله - المحتاجِ
أى : مانعُ المحتاجِ فضله . والأصل قبل الإضافة مانعُ المحتاجِ فضله ؛
فاسم الفاعل هنا ناصب مفعولين ، ثم أضيف إلى أولهما ، وبقي الثاني منصوباً ،
ولكنه تقدم وفصل بين المتضامين . ومثال الظرف قول الشاعر :

وداعٍ إلى الهيجا وليس كفاءها كجالبٍ - يوماً - حتفه بسلاحه
والأصل : كجالبٍ حتفه يوماً . . . ، ومثال الجار والجورر المتعلقين به
قوله عليه السلام : هل أنتم تاركو - لى - صاحبي . والأصل : تاركو
صاحبي لى .

(٣) الفصل بالقسم ، أو : بإمّا ، أو : بالجملة الشرطية ؛ سواء أكان
المضاف شبه فعل (٢) أم غيره ؛ فمثال القسم : شرٌّ - والله - البلادِ بلادٌ لا عدل
فيها ولا أمن . ومثال « إما » قول الشاعر :

هُمَا خَطَّتَا (٣) - إمّا إسارٍ (٤) ومينّة (٥) وإمّ آدم ، والقَتْلُ بالحرِّ أجدرُ
أى : هما خَطَّتَا إسارٍ . . . وقد حذف نون المثني المضاف وفصلت
بينه وبين المضاف إليه كلمة : « إما » . ومثال الشرط ما نقل من نحو : هذا
غلامٌ - إن شاء الله - أخيك . والأصل : هذا غلامٌ أخيك إن شاء الله .

(٤) الفصل بـ « ما » الزائدة حين يكون المضاف منادى ، وحرف النداء هو :
« يا » ؛ كقول الشاعر :

- (١) والأصل : تَرَكَ نفسك شأنها ، وحذف المفعول أو : مضاف لمفعوله وفاعله محذوف ،
أى : تَرَكَ نفسك .
(٢) المراد به هنا : نوعان - فقط - من الأسماء التي تشبه الفعل في معناه وعمله ، هما : المصدر ،
واسم الفاعل للحال أو الاستقبال .
(٣) أصل الكلام : خطتان ؛ تشبيه خطه ، بمعنى : حالة وطريقة .
(٤) أى : أسر ، وهو : وقوع المحارب منلوباً في يد عدوه المنتصر .
(٥) امتنان بإطلاق السراح ، ومنح الحرية .

ياشاةَ - ما - قَنَصَ لِمَن حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتٌ عَلَىٰ وَلِيَّتِهَا لَمْ تَحْرُمِ .
 (٥) الفصل بالتوكيد اللفظي بشرط أن يكون المضاف منادى قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظي ، من غير أن يضاف اللفظ الذي جاء للتوكيد ، نحو :
 (يا صلاح - صلاح - اللدين الأيوبي ، ما أطيّب سيرتك) ؛ على اعتبار أن كلمة : « صلاح » ، الأولى منادى ، منصوب ، مضاف ، وكلمة : « اللدين » مضاف إليه ، وكلمة : « صلاح » الثانية هي التوكيد اللفظي للأولى ، وقد فصلت بين المتضايقين^(١) .

* * *

ب - وأما مواضع الفصل المباح في الضرورة فمنها :
 (١) وقوع المضاف اسما - مُشَبَّهًا للفعل في العمل ، رافعاً بعده فاعله الذي يفصل بينه وبين المضاف إليه ؛ كقول الشاعر :
 نَرَىٰ أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي (٢) وَلَا تُنْمِي (٣)
 وَلَا نَرْعَوِي (٤) زَعَنُ نَقْضِ - أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ
 فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة : « أهواؤنا » وهي فاعل المصدر المضاف . والأصل : عن نقض العزم أهواؤنا . أى : عن أن تنقض أهواؤنا العزم .

(٢) أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًا من المضاف ، (أى : أن يكون الفاصل معمولًا لعامل آخر غير هذا المضاف) ؛ كالفصل بالفاعل الأجنبي في قول الشاعر :

(١) وكان من الجائز أن تدون ، ولكن حذف تنوينها بقصد المشاكلة بين الاسمين . ولهذا المثال ، وأشباهه - طرق مختلفة في ضبطه وإعرابه . وبيانها المفصل في موضعها الأنسب من باب المنادى (ج ٤ ص ٤٠ و ٤١ م ١٣٠) ، ومن تلك الطرق اعتبار الاسم المكرر زائدًا زيادة محضة بين المتضايقين لا يوصف فيها بإعراب ولا بناء . عند من يميز زيادة الأسماء .

(٢) تصيب فتقتل الصيد ، والصائد يراه .

(٣) أنمى الصياد الصيد ، رماه فأصابه ، فذهب الصيد بعيداً عنه ومات . فعنى لا تنمى ،

لا تخطئ الإصابة القاتلة .

(٤) لا نرعى : لا نرجع عن الفى ، ولا نرتدع .

أَنْجَبَ^(١) أَيَّامَ - وَالِدَاهُ بِهِ - إِذْ نَجَلَاهُ^(٢) ؛ فَتَنْعَمُ مَا نَجَلَاهُ
والأصل : أنجب والداه به أيام إذ^(٣) نجلاه . . . فقد فصل الفاعل^(٤) وهو
(والداه) بين المضاف : - أيام - وبين المضاف إليه وهو : « إذ نجلاه » ،
والفاصل هنا ليس معمولاً للمضاف .

(٣) الفصل بالمفعول الأجنبي ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف فتاة :

تَسْقَى امْتِيَا حَاً^(٥) نَدَى - الْمَسْوَاكَ - رِيْقَتِهَا

كَمَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُرْنَةِ الرَّصْفِ^(٦)

يريد : أنها تسقى المسواك ندى ريقتها . فقد توسط المفعول به الأجنبي ،
(وهو : المسواك) بين المضاف والمضاف إليه ، وفصل بينهما ، مع أنه معمول
للفعل : « تسقى » وليس معمولاً للمضاف .

(٤) الفصل بالظرف الأجنبي^(٧) ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف رسوم

الدار بأنها :

كَمَمَا خُطَّ^(٨) الْكِتَابُ بِكَفِّ - يَوْمًا يَهُودِيٍّ يَمْسَارِبُ^(٩) أَوْ يَزِيلُ^(١٠)

(١) أنجب الرجل : ولد له ولد نجيب .

(٢) ولداه ، ورزقا به .

(٣) « أيام » ، مضاف ، و « إذ » مضاف إليه ، من إضافة العام للخاص ، أو المؤكّد
للمؤكّد . (وقد سبق الكلام عليها مع الإشارة لهذا البيت فى النوع الخامس ص ٤٥) و « إذ » مضاف ،
والجملة بعدها مضاف إليه .

(٤) الفاصل فى البيت هو الفاعل ومعه الجار والمجرور ، فيؤخذ من هذا البيت الذى استشهد به
النحاة على الفصل بالفاعل ، جواز الفصل بالفاعل فقط ، أو به ومعه الجار والمجرور .

(٥) الامتياح : استخدام السواك لتنظيف الأسنان ، ويعرب هنا : سالا مؤولة ، أى : متاحة .
وهذا الإعراب أحسن من غيره .

(٦) الحجارة المتراسة المتلاصق بعضها إلى بعض . والماء المتراكم فوقها ، أو النافذ منها . ، يكون
أنتى وأصنى من غيره ، المفرد : رَصْفَةٌ .

(٧) أى : الذى ليس معمولاً للمضاف .

(٨) كُتِبَ .

(٩) أى : يقرب الكلمات والحروف بعضها من بعض .

(١٠) يَزِيلُ (بفتح الياء) يباعد ويفرق .

والأصل : كما خُطَّ الكتاب يوماً بكفّ يهوديّ ؛ فوقع الظرف الأجنبي

فاصلاً بين المضاف وهو : « كف » ، والمضاف إليه ، وهو : « يهودى » .

(٥) الفصل بالجوارح مع مجروره الأجنبيين ، كما في قول الشاعرة^(١) :

هما أخوا- في الحرب - من لا أخالاهُ إذا خاف يوماً نَسْبُوَةً ، ودعاهما .

تريد : هما أخوآ من لا أخالاه في الحرب . وقول الآخر^(٢) :

كأن أصوات- من يغالهن^(٣) ، بنا- أو آخر الميسس^(٤) أصوات الفراريج^(٥)

يريد : كأن أصوات أو آخر الميسس . . .

(٦) الفصل بنعت المضاف ؛ مثل :

وَأَشِينُ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ - مُقْسِمِ

أى : بيمينِ مُقْسِمِ ، أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ .

(٧) الفصل بالنداء ، كالذى في قول الشاعر :

وِفاقُ^(٦) - كَعَبُ^(٧) - بُجَيْرُ مَنْقَذُ لَكَ مِنْ

تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ^(٨) ، وَالخُلْدِ فِي سَقَرِ^(٩)

أى : وِفاقُ بُجَيْرِ ياكعب . . .

* * *

(١) هو لامرأة من بنى قيس . كما جاء في الجزء الأول من كتاب « الموشح » للمرزباني ، عند

الكلام على الشاعر : أبو حية النميرى .

(٢) هو : ذو الرُّمة . (٣) مبالغتهن في السير .

(٤) الميس : شجر تصنع منه الرجال . والمراد هنا : الرجال .

(٥) جمع فَرَّوْج ، وهو فرخ الدجاج . والشاعر يشبه أصوات الرجال وقت سير الإبل المسرعة

بأصوات الفراريج -

(٦) راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن ، - ٣ ص ٤ .

(٧) موافقة . (٨) هلاك .

(٩) سقر : جهنم .

وأصل القصة : أن « كعباً » و « بجيراً » أخوان ، أبوهما : « زهير بن أبى سلمى » الشاعر الجاهلى

المشهور . وقد أسلم « بجير » قبل أخيه ، فأراد أن يسلم أخوه ، فقال شعراً يجب إليه الإسلام ، ويحذره

سوء العاقبة إن خالف ، ومنه هذا البيت . ومعناه : موافقة بجير - ياكعب - تنقذك من الهلاك ، ومن

الخلود في سقر .

تلك أشهر مواضع : « الفصل » - بنوعيه - بين المضاف والمضاف إليه كما رأها كثرة النحاة .

لكن فريقتاً من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل في السَّعة ، ويتقصرونه على الضرورات . والأخذ برأيهم أفضل ؛ حرصاً على وضوح المعاني ، وجرياً على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب . فما لا شك فيه أن الفصل بين المتضاميين لا يخلو من إسدال ستارٍ مآ على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكريّ يقصُر أو يطول ، وأن الأسلوب المشتمل على : « الفصل » غريب على اللسان والآذان ، ولا سيما اليوم .

سواء أخذنا بهذا الرأي الأفضل أم بذاك - وكلاهما جائز - فلا مناص لمن يبيح الفصل أن يبيحه حين تقوم القرينة عليه ، ويتضح المعنى معه ، في غير إبهام ولا غموض^(١) .

(١) وفي الفصل ومواضعه يقول ابن مالك في آخر باب : « الإضافة » أبياته التالية . المختصرة الملتوية (وقدناها من موضعها الذي في ص ؟ لتساير الترتيب المعنوي الأنسب للسائل المترابطة التي يتم بعضها بعضاً ، على أننا وضعنا هنا على يسار كل بيت رقمه الذي يدل على ترتيبه في الباب ؛ كما رتبته الناظم) .

فَصْلٌ مُضَافٍ ، شِبْهُ فِعْلِ مَآ نَصَبٌ

مَفْعُولًا ، أَوْ : ظَرْفًا : أَجْز . وَلَمْ يُعَبِّ : ٣٤

فَصْلٌ يَمِينٍ . وَأَضْطَرَّارًا وَجَدًا

بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ : بِنَعْتٍ ، أَوْ : نِدَا - ٣٥

التقدير : أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل ، حالة كون المنصوب مفعولا به ، أو ظرفاً . (يريد : إذا كان ذلك المنصوب مفعولا به ، أو ظرفاً) فكلية : « فصل » مفعول للفعل « أجز » . « فصل » مضاف ، وكلية : « مضاف » ، التي بعدها هي المضاف إليه . « شبه » نعت لكلمة : مضاف . و « فعل » مضاف إليه مجرور . « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل للمصدر الذي هو كلمة : « فصل » . و « نصب » جملة فعلية ، لا محل لها ، صلة الموصول . والمفعول ضمير محذوف ، والتقدير : نصبه . و « مفعولا » ، حال من الضمير المحذوف ، و « أو » حرف عطف . « ظرفاً » معطوف على « مفعولا » .

ثم يقول : واضطراً وجد الفصل بأجنبي . والمعنى : يجوز الفصل بين المضاف المشبه للفعل ، -

زيادة وتفصيل :

من مواضع الفصل للضرورة : الفصل بين المتضايين بالفعل الزائد (أى :
الذى يمكن حذفه مع فاعله^(١) بغير أن يفسد المعنى) ومنه قول العربى يسأل
عن أهله :

بأى - تراهم - الأَرْضِين حَلُّوا ؟ أباالدَّبْرَانِ ، أم عَسَفُوا الكِفْسَارَا
يريد : بأى الأَرْضِين ؟ فجملة : « تراهم »^(٢) زائدة ، فاصلة بين المتضايين ، ثم
يسأل : أحلوا المكان الذى يسمى : الدبْرَان - بفتح الباء - أم قصدوا المكان
الآخر المسمى : الكِفْسَار ؟ .

وأيضاً الفصل بالمفعول لأجله ؛ كقول الشاعر :
أشَمَّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عِبُوسٌ مَعَاوِدُ - جرأةٌ - وقت الهوادى
والأصل : مَعَاوِدُ وقت الهوادى ؛ جرأةٌ . أى : يعاود الحرب وقتَ ظهور
أعناق الخيل ، لجرأته فى الحرب^(٣) .

وكذلك الفصل بلام الجر الزائدة بين المضاف المنادى والمضاف إليه^(٤) كقول

الشاعر :

* يا بوَّسٍ للحربِ ضَرَّارًا لأَقوامِ *

* * *

= والمضاف إليه بشئ نصبه ذلك المضاف ، لكن بشرط أن يكون هذا الفاصل المنصوب مفعولاً به ،
أو ظرفاً . وقد أوضحنا هذه القاعدة بالشرح والتفصيل ، وبالتفصيل المناسب
ثم بين بعد ذلك أن الفصل بين المتضايين جائز باليمين . أما فى حالة الضرورة فقد وجد الفصل
بالأجنبى (وهو الذى ليس مفعولاً للمضاف) أو بالنعت ، أو بالنداء . هذا والنعت والنداء يدخلان فى
الفصل بالأجنبى ؛ ولكنه خصهما بالذكر مبالغة فى إيضاحهما . ثم إن تخصيص هذه المسائل بحالة الضرورة
يدل على أن ما سردناه قبلها يكون فى السعة .
(١) إن كان له فاعل ، لأن بعض الأفعال الزائدة لا فاعل له ، وإذا حذف الفعل مع فاعله كان
المحذوف جملة .

(٢) ليس من اللازم ما يقولونه من أنها زائدة هنا .

(٣) أشار الصبان إلى أن صدر البيت ورد مكان العجز فى بعض المراجع

(٤) سبقت إشارة لهذا عند الكلام على لام الجر ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٧ وهناك تكملة هذا الشرط ،

وتفصيل الكلام على البيت ، وعلى لام الجر .

الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير^(١) ، وانتقال هذا الوجوب من الثاني للأول . فإذا كان المضاف إليه لفظاً من الألفاظ التي يجب تصديرها في جملتها - كألفاظ الاستفهام و . . . - فإنه يفقد التصدير حين يصير مضافاً إليه ، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذي ليس من ألفاظ الصدارة الحتمية ؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ في مثل : كتاب مَنْ معك ؟ والخبر في مثل : صباحَ أيِّ يومٍ السفرُ ؟ والمفعول به في مثل : دعوةَ أيَّهم تُجيب ؟ والجار والمجرور في مثل : مِنْ بلادِ أيِّ الأنصارِ أقبلت ؟ وهكذا . . . وأصل الكلام : معك كتاب مَنْ ؟ - السفرُ صباحَ أيِّ يومٍ ؟ - تجيب دعوةَ أيَّهم ؟ - أقبلت من بلادِ أيِّ الأنصارِ ؟ . ففي الأمثلة السابقة تقدّم وجوباً كل من المبتدأ ، والخبر ، والمفعول به ، والجار مع مجروره و . . . مع أن كل واحد من هذه الألفاظ ليس من الألفاظ الواجبة التصدير لذاتها ؛ ولكنه استفاد حق التصدير الواجب من المضاف إليه ، وسلبه هذا الحق ، إذ المضاف إليه هنا أداة استفهام ، وأدوات الاستفهام واجبة التصدير بنفسها قبل أن تصير : « مضافاً إليه » فحين صارت مضافاً إليه فقدت هذا التصدير الواجب ، وانتقل منها إلى المضاف .

التاسع : وجوب تقديم المضاف ، على المضاف إليه ، وكذلك على معمولات المضاف إليه^(٢) ، إن وجدت . فلا يجوز أن يتقدم المضاف إليه ، ولا شيء من معمولاته (سواء أكانت هذه المعمولات مفردة ، أم جملة ، أم شبه جملة) ، إلا حالة واحدة يجوز فيها تقديم المفعول ؛ هي : أن يكون المضاف كلمة : « غير » التي يقصد بها النفي^(٣) ؛ ففي نحو : (أنا مرشدُ الغرباء . . .) لا يصح : (أنا الغرباء مرشدُ . . .) وفي نحو : « أنا مثلُ كاتبِ سطوراً » ، لا يصح أن يقال : (أنا - سطوراً - مثلُ كاتبِ) أما في نحو : (أنا غيرُ منكرٍ فضلاً -) فيجوز : (أنا - فضلاً - غيرُ منكرٍ) ؛ لأنه يجوز : (أنا فضلاً لا أنكر) .
ومنه قول الشاعر :

(١) بشرط أن يكون المضاف إليه واجب الصدارة .

(٢) علامتها : أن يصح إحلال حرف نفي وفعل مضارع محل كلمة : « غير » والمضاف إليها ، مع استقامة المعنى .

إنَّ امرأً خصتني عمداً مودتهُ على التثأني لعندي غيرُ مكفور

والأصل : لغير مكفور عندي ؛ فقدّم : « عندي » وهو معمول المضاف إليه ، على المضاف وهو : « مكفور » ، لِيَتَحَقَّقَ الشرط ؛ فكأنه قال : لعندي لا يكفر . فإن لم يقصد بكلمة : « غير » النفي لم يتقدم عليها معمول المضاف إليه . كما في مثل : « فاز المتسابقون غير راكب فرساً » فلا يصح : فاز المتسابقون فرساً غير راكب ؛ لعدم قصد النفي بكلمة : « غير » ، لأنه لا يصلح وضع حرف النفي والمضارع موضعها مع مجرورها ؛ فلا يقال : فاز المتسابقون لا يركب فرساً ، لعدم الرابط المناسب في الجملة الحالية .

ومما تقدم نفهم المراد من قول النحاة : « إن المضاف إليه لا يعمل شيئاً في المضاف ، ولا فيما قبل المضاف ، إلا في صورة واحدة ^(١) » .

العاشر : وجوب استفادة المضاف الذي ليس مصدراً ، من المضاف إليه المصدرية ، في بعض الصور ؛ (كأن يكون المضاف في أصله اسم استفهام ، أو صفة لمصدر محذوف) ^(٢) ، مثل قوله تعالى : « وسيعلمُ الذين ظلموا أيَّ مَسْئَلَةٍ ^(٣) يَسْئَلُونَ » ، والأصل : وسيعلمُ الذين ظلموا ينقلبون أيَّ منقلب ؟ أو : سيعلمُ الذين ظلموا ينقلبون مَسْئَلَةً أيَّ منقلب . فكلمة : « أي » مفعول مطلق ^(٤) فهو - هنا - نائب عن المصدر ، وقد اكتسب المصدرية من المضاف إليه .

الحادى عشر : وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرط أن يكون المضاف هو لفظ : « كل » ، أو : « بعض » أو ما يدل على الكلية أو الجزئية ؛ وأن يكون المضاف إليه ظرفاً في أصله ^(٥) ؛ كقولهم : قد تخفى خديعةُ

(١) أما تقديم معمول المضاف إليه على عامله فقط ؛ (أي : على هذا « المضاف إليه » وحده) فنوع من الفصل بين المتضامنين ، سبق حكمه في ص ٥٣ .

(٢) وقد تقدمت في باب : « المفعول المطلق » - ج ٢ م ؟

(٣) منقلب : مصدر ميمي ، بمعنى : انقلاب .

(٤) ناصبه هو الفعل المضارع : « ينقلبون » .

(٥) إذا خرج الظرف عن نصبه على الظرفية إلى غيرها ولو إلى جره بالإضافة أو بغيرها ، لم يصح

تسميته ظرفاً في حالته الجديدة - كما فضلناه في باب الظرف ، ص ٢ -

اللّهم بعض الأحيان ، ولكنها لا تخفى كل الأحيان^(١) .

* * *

إلى هنا انتهت الأحكام الحتمية المطردة . وبقية الأحكام الأربعة الأخرى التي أشرنا إليها من قبل^(٢) ، وهي التي يجوز مراعاتها وعدم مراعاتها ؛ وتدخّل تحت العنوان الآتي مباشرة^(٣) .

(١) (وقد تقدم هذا الحكم مفصلاً في باب الظرف ص ٢٠٨ م ٧٩) .

(٢) في رقم ٧ من هامش ص ٦ .

(٣) وهو عنوان : « زيادة وتفصيل » ص ٦٣ -- وترتيب تلك الأحكام . : الثاني عشر ،

والثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر .

زيادة وتفصيل :

الثاني عشر : جواز استفادة المضاف المذكور من المضاف إليه التأنيث وذلك بشرطين :

أولهما : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه^(١) ، أو كلاً له .

وثانيهما : أن يكون المضاف صالحاً للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى . ففى تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسياً ، مع قلته وضعف درجته البلاغية بالنسبة لعدم التأنيث ، ولكنها « قلة نسبية »^(٢) لا تمنع القياس ، فمثال المضاف الذى هو جزء من المضاف إليه : أسرعت بعض السحائب حين ساقتها بعض الرياح . فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعلين : « أسرع » و « ساق » ؛ لتدل على تأنيث فاعلهما ؛ وهو كلمة « بعض » مع أن كلمة : « بعض » مذكّرة فى ذاتها ، لكنها اكتسبت التأنيث من المضاف إليه بعدها ؛ وهو كلمة : « السحائب » و « الرياح » فصحّ تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين ؛ لأنّ الفاعل المضاف هنا بعض من المضاف إليه ، ومن الممكن حذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه من غير أن يفسد المعنى ؛ فيقال : أسرعت السحائب حين ساقتها الرياح . ومثل هذا قول الشاعر :

وتَشْرَقُ بالقول الذى قدْ أذعتهُ
كما شَرِقَتْ صدرُ القناة من الدم

(١) جزء الشيء هو ما يدخل فى تركيب ذلك الشيء ، بحيث لا يتم التركيب الكامل إلا به ؛ كالرأس ، أو : الرجل ، أو اليد ؛ بالنسبة للإنسان . أى : أن « الكل » لا يتحقق وجوده كاملاً إلا بذلك الجزء . وقد يراد به : الفرد الداخلى فى تكوين الجماعة . أما الشبيهة بالجزء فهو ما تجتمع « بالكل » صلة قوية معارضة - غير صلة الجزئية - من كل ما يدل على الاتصال العرضى ، والارتباط السببى الطارئ (أى : على الارتباط غير الأصيل) مثل اللون ، أو : الخلق ، أو : الحب ، أو : الثياب ، أو نحوها ، مما له صلة بالكل من غير أن يدخل فى تركيبه الأساسى .

(٢) شرحنا القلة بنوعيتها فى رقم ٣ من هامش ص ٧٩ .

فقد أنث الفعل الماضى : « شَرِقَ » لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين - وهو : « صدر » - تأنيثاً مكتسباً من المضاف إليه الذى هو كلُّ للمضاف .

ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه قول الشاعر :

وما حُبِّ الديار شَغَفَنُ^(١) قَلْبِي ولكنَّ حُبُّ من سكن الديارا
فكلمة : « حُب » -- الأولى - مبتدأ مذكر ، خبره الجملة الفعلية :

« شغفن » والرابط بين المبتدأ وخبره : ضمير النسوة : « النون » وصح أن يكون العائد على المبتدأ المذكر ضميراً مؤنثاً لأن المبتدأ المذكر مضاف ، وكلمة : « الديار » مضاف إليه مؤنثة ؛ فاكتسب منها التأنيث . والمضاف هنا وهو كلمة : « حُب » ليس جزءاً من المضاف إليه ، ولكنه يشبهه فى أن له اتصالاً عرضياً ، وارتباطاً سببياً به ؛ فالصلة بين الحب وديار الأهل والأصدقاء معروفة ، والشرط الثانى متحقق هنا ؛ فمن الممكن حذف المضاف ، والاكتفاء بالمضاف إليه من غير فساد للمعنى ؛ فيقال : الديار شغفن قلبى .

ومثال المضاف الذى هو « كُلُّ » للمضاف إليه قول الشاعر يصف نباتاً
ناضراً :

جادتْ عليه كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً^(٢) فترَكْنَ كلَّ حديقة كالدَّهْمِ

فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعل : « جادَ » للدلالة على تأنيث فاعله ؛ وهو : « كل » ، مع ان هذا الفاعل مذكر فى ذاته . ولكنه مضاف ، اكتسب تأنيثه من المضاف إليه . أى : من : كلمة « عين » المؤنثة . فصح لذلك تأنيث فعله . وقد تحققت الشرطان ، لأن المضاف كلُّ عامٌ يشمل المضاف إليه ، ولا يفسد المعنى بحذف المضاف هنا وإقامة المضاف إليه ؛ فيقال : جادت عليه عين ثرة^(٣) ومثل هذا قوله تعالى : « يوم تجرد كلُّ نفسٍ ما عملت من خيرٍ مُحَضَّراً ... »

(١) أصبغ شغاف قلبى . (والشغاف بفتح الشين المشددة ، وفتح العين) غشاء يلف القلب .

(٢) عين ثرة ؛ أى : بئر منهمة ؛ فيأضه الماء .

(٣) يتصل بهذا الحكم شئ آخر ؛ هو وقوع لفظ « كل » مضافاً ، يليه « المضاف إليه » ،

ثم « نعت » بعدهما . فلاهما يكون هذا النعت ؟

الجواب فى « ج » من ص ١٦٧ .

فَقَدَ أَنْتَ المضارع : (تجد) لتأنيث فاعله المضاف - المستوفى الشرطين - تأنيثاً مكتسباً من المضاف إليه ؛ لا تأنيثاً ذاتياً^(١) .

فإن فَتَقَدَ المضاف أحد الشرطين لم يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، فثالث ما فقد الشرط الأول : قولهم : « أعجبتني يوم العروبة » ، فلا يصح : أعجبتني يوم العروبة ، لأن المضاف ليس كلا ، ولا بعضاً ، ولا كالبعض ، مع أنه صالح للحذف ، فيقال : أعجبتني العروبة^(٢) . ومثال ما فقد الشرط الثاني : سررتي ربان الباخرة ، فلا يصح سررتي ربان الباخرة ، إذ لا يمكن حذف المضاف وإقامة

(١) وفي هذا التأنيث المكتسب يقول ابن مالك :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْلاً تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَدْفٍ مُوَهَّلاً
(موهل - بفتح الهاء - بمعنى : مؤهّل ، أى : صالح . أو هلت الرجل للعمل ؛ جعلته صالحاً له ، وأهلاً لمزاوته) . يريد : أن الثاني - وهو المضاف إليه - قد يفيد الأول التأنيث ؛ إن كان الأول صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني ؛ كما شرحنا . وقد أهمل الشرط الأول .

وكلمة : « ربما » قد تفيد التكثير فالقياس عليه صحيح . وقد يكون معناها التقليل ، وأن استفادة للتأنيث السالفة قليلة . وهذا صحيح ، ولكنها قليلة لا تمنع القياس عليها ؛ إذ هي « قليلة نسبية » ، لا « ذاتية » (وقد شرحناهما في رقم ٣ من هامش ص ٧٩ وأشرنا هناك إلى المرجع ، وإلى ص ٥٨٥ من الجزء الرابع ، باب جميع التكسير » م ١٧٢ حيث البيان المقيّد عن المطرد ، والقياس ، والأكثر ، و..و . وما يصح أن يقاس عليه وما لا يصح .) - فليست قليلة في ذاتها لا يصح القياس عليها ، ولكنها قليلة بالنسبة للكثرة التي لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ومع أنها قليلة نسبية تكفي للقياس عليها ، نرى الأحسن المعقول عن محاسنها قدر الاستطاعة .

ويل هذا البيت في الترتيب بيت سبق شرحه في المكان الأنسب من ص ٤٩ . . . - وهو :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَّ مَعْنَى ، وَأَوْلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدَ

(٢) هذا نص كلام « الخضرى » والمثال منقول عنه . وهو مثال لا يخلو من « شبه الجزء » ولكن هذه المشابهة ضئيلة لا يلتفت إليها ؛ إذ تعذر الوصول إلى إضافة خالية من تلك المشابهة خلواً تاماً ، لإرتباط فيه بين المتضاميين ولو كانت الإضافة غير محضة : فالمقصود : المشابهة القوية كما أشرنا قبله .

لتنحو الوافى - ثالث

المضاف إليه مكانه مع المحافظة على المعنى الأول^(١)
 الثالث عشر : استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين المذكورين في الحكم الثاني عشر . ولكن هذه الاستفادة قليلة في النصوص المأثورة قلة لا تبيح القياس عليها ؛ فثال المضاف المؤنث الذي هو جزء من المضاف إليه المذكور قولهم : مُضَعَمَةُ اللسان جالِبٌ للبلَاءِ ؛ وَدَافِعٌ للنَقَمِ ، ومثال المضاف الذي يشبه جزء المضاف إليه المذكور قول الشاعر :

رُؤْيَا الفِكْرِ مَا يَشْغُولُ لَهُ الأَمْرُ رُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

وقول الآخر :

إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيْرًا

ومثال المضاف الذي هو « كل » للمضاف إليه : عامة الإقليم منصرف إلى الإصلاح والتعمير ، فكلمة : « عامة » مبتدأ مؤنث ، لكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه ، فجاء الخبر (وهو : منصرف) مذكراً لذلك^(٢)
 الرابع عشر : جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء ، وذلك في ثلاثة مواضع :

أولها : أن يكون المضاف اسماً معرباً متوغلاً في الإبهام^(٣) غير زمان ؛ (ككلمة : غير - شبه - مثل . . .) والمضاف إليه مبنياً ، كالضمير -

(١) بمناسبة الحكم « الثاني عشر » والحكم « الثالث عشر » الذي يليه مباشرة نشير إلى « الملاحظة » المدونة في رقم ٢ التالي - تتضمنه حكم كلمتي : « أحد ، وإحدى » المضافتين من جواز تذكيرهما وتأنيسهما في بعض استعمالاتها

(٢) « ملاحظة » : أشرنا في الجزء الأول (م ٣٤ ص ٤٥٨ موضوع - « المطابقة بين المبتدأ والخبر » إلى تأنيث كلمتي : « أحد ، وإحدى » المضافتين ، وتذكيرهما . وقلنا ما نصه بين الأحكام الهامة المعروضة هناك : « من الخبر الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : « أحد وإحدى » المضافتين إذا كان المضاف إليه لفظاً يخالف المبتدأ في التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز في الكلمتين موافقة المبتدأ أو الخبر ؛ مثل : المال أحد السعادتين ، أو إحدى السعادتين ؛ بتذكير : « أحد » مراعاة للمبتدأ : « المال » وهو مذكر ، وبالتأنيث مراعاة للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمة : « السعادتين » ؛ ومثل : الكتابة أحد اللاتين ، أو إحدى اللاتين ، وبالتأنيث أو بالتذكير ، طبقاً لما سلف هناك . اهـ

(٣) تقدم الكلام في هذا الباب - ص ٢٤ - على الأسماء المتوغلة في الإبهام ، وسنعود لها بمناسبة أخرى تأتي في ص ٨٠ - و« هـ » من ٨٧ - و ٩١ - و ١٣١ - و ١٤١ نوما بينها .

واسم الإشارة ، و . . . و . . . (١) فيجوز في المضاف إبقاؤه على إعرابه كما كان ، أو بناؤه على الفتح ؛ نحو : أجيبُ داعيَ المروءة ، ولو دعاني غيرُهُ ما أجبت . فكلمة « غير » فاعل ؛ إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبني على الفتح - لإضافته إلى المبني وهو الضمير - في محل رفع ، فالأمران جائزان - (عند غير ابن مالك فإنه لا يبيح بناء المضاف بسبب إضافته لمبني ، كما سبق في باب : « الظرف ») . ونحو ؛ مثلكَ لا ينام على ضم يراد به . فكلمة : « مثل » مبتدأ ، إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبني على الفتح في محل رفع ؛ فالأمران جائزان ، (عند غير ابن مالك) ، ومثل هذا قول الشاعر :

وما لامَ نفسى مثلُها لىَ لائمٌ ولاسدَ فقرى مثلُ ما ملكتَ يدى

فكلمة : « مثل » في الشطرين فاعل ، وهى إما معربة مرفوعة بالضمه مباشرة ، وإما مبنية على الفتح في محل رفع . وسبب بنائها على الفتح إضافتها للمبني ، وهو الضمير « ها » في الشطر الأول ، واسم الموصول « ما » في الشطر الثانى .

ثانيها : أن يكون المضاف زماناً مبهمًا (٢) معربًا في أصله ، والمضاف إليه مفردًا (٣) مبنيًا ؛ مثل : « إذ » ؛ كقوله تعالى : « فلما جاء أمرنا نجسنا صالحًا والذين آمنوا معه برحمة منا ، ومن خزى يومئذ . . . » وقوله تعالى عن هول يوم القيامة : « يودُّ المجرمُ لو يفتدى من عذاب يومئذ ببنيه . . . » . فكلمة : « يوم » في الآيتين ؛ يجوز فيها الأمران ؛ الجر مباشرة مع الإعراب ، أو البناء على الفتح في محل جر . وهى في الحالتين اسم زمان مبهم مضاف (٤) وبعدها المضاف إليه : « إذ » . وإنما كان « اليوم » هنا مبهمًا لأن المراد منه

(١) ويشترط بعض النحاة ، لانتقال البناء من المضاف إليه للمضاف أن يكون المضاف إليه مذكورًا - لا محذوفًا . والصحيح أن هذا الشرط مرفوض ؛ (طبقاً للبيان الآتى في رقم ٢ من هامش ص ١٣٢)

(٢) المراد بالزمان هنا : ما يشمل ظرف الزمان ، وما يدل على الزمان من غير ظرفية . - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٨٦ -

(٣) أى : غير ضمير وإشارة ، وغير جملة ، وهما الموصمان : السابق والآتى . ويشترط في اسم الزمان ألا يكون مثنى ؛ وإلا وجب إعرابه - (كما في رقم ٤ من هامش ص ٨٩) .

(٤) وهو في الوقت نفسه مضاف إليه أيضاً ، وقبله المضاف ؛ (خزى - عذاب) .

مجرد الزمن من غير تعيين « يوم خاص » ، ولا تحديده بعدد معدود من الساعات .
ثالثها : أن يكون المضاف زماناً مبهماً معرباً في أصله ، والمضاف
إليه جملة فعلية فعلها مبنى ؛ بناءً أصلياً^(١) ، أو عارضاً^(٢) ؛ فمثال الأصلي
قول الشاعر :

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبَا وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ^(٣) والشيبُ وازعُ ؟
ومثال العارض قول الشاعر :

لَأَجْتَدِيَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلَمًا على حينِ يَسْتَصْبِينُ كُلَّ حَلِيمٍ
فيجوز في كلمة : « حين » في البيتين إما الإعراب والجر المباشر « بعَلَى »
ولما البناء على الفتح في محل جر . والبناء أحسن .

فإن كان المضاف المعرب زماناً مبهماً والمضاف إليه جملة اسمية ، أو جملة
مضارعية ، مضارعها معرب - جاز في المضاف الأمران أيضاً ؛ (الإعراب أو
البناء على الفتح) . ولكن الإعراب أفضل^(٤) . فمثال الجملة الاسمية قول الشاعر :
أَلَمْ تَعَلَّمِي - يَا عَمْرُكَ اللهُ^(٥) - أني كريمٌ على حينِ الكرامِ قليلُ
وقول الآخر :

تذكَّرَ ما تذكَّرَ ، من سُلَيْمِي على حينِ التواصلِ غيرُ دانِ
ومثال الجملة المضارعية التي مضارعها معرب قوله تعالى : « هذا يومٌ ينفع
الصادقين صدقُهم » فيجوز في كلمة « حين » الإعراب والبناء لوقوع المضاف
إليه جملة اسمية ، وكذلك يجوز في كلمة : « يوم » الأمران : لوقوع المضاف

(١) هو بناء الماضي .

(٢) هو البناء الطارئ على المضارع ؛ بسبب اتصاله بنون التوكيد ، أو نون النسوة .

(٣) بمعنى : ألم أتيقظ من الغفلة ؟

(٤) انظر ما يختص بهذا الحكم في : « هـ » من ص ٨٧ .

(٥) « يا » حرف تنبيه . أو حرف نداء ، والنادى محذوف . و « عمرك الله » تحتمن أمراً كبيراً
في معناها وإعرابها . من أوضحها : إعراب كلمة « عمر » مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير أعسر
عمرك بالله ؛ أي : أعر قلبك بتذكير الله ، « والله » منصوب على نزع الخافض .

إليه جملة مضارعية مضارعها معرب . والإعراب في الحالين أعلى - كما سبق ،
وكما سيحییء في مكان آخر من هذا الباب ^(١) .

الخامس عشر : جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف ، بشرط أمن
اللبس عند حذفها ، وعدم خفاء المعنى . ومن هذا قوله تعالى : « . . . وَأَوْحَيْنَا
لَهُمْ فَعَلَ الخَيْرَاتِ ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ . . . » . وقول الشاعر :
إِنَ الْخَلِيطَ ^(٢) أَجَدُّوا ^(٣) الْبَيْسَ إِذْ رَحَلُوا وَأَخْلَقُوا ^(٤) الْأَمْرَ الَّذِي وَعَدُوا
والأصل : إقامة الصلاة - وعدة ^(٤) الأمر ؛ فحذفت تاء التأنيث ، من
المضاف ؛ تخفيفاً في النطق ، ولم يترتب عليه لبس ولا خفاء في المعنى . أما إذا
ترتب على الحذف شيء من هذا فإنه يمتنع ؛ فلا يجوز الحذف في مثل : ثمرة
- خمسة ، ونحوهما .

والأفضل الأخذ بالرأى السديد الذي يمنع القياس على هذا الحذف ، منعاً
باتناً ، ويحصره في دائرة السماع وحدها .

* * *

(١) ص ٧٨ وفي رقم ٤ من ص ٨٩ .

(٢) الأسرة ، أو الشركاء ، أو الرفاق ، أو : غيرهم من كل جماعة متشابهة في أمرها .

(٣) جدوا .

(٤) مصدر : « وعد - يعد » وسيجيء في الجزء الرابع (١٨٤م) - باب الإعلال بالحذف

وجوب حذف « الواو » التي هي فاء الفعل الثلاثي ، المفتوح العين في الماضي ، مكسورها في المضارع
فيجب حذف هذه الواو من المضارع والأمر ؛ مثل : وعد يعد - وصف يصف . . . وكذلك يجب حذفها
من مصدره بشرط أن يكون هذا المصدر على وزن « فَعْلَلَةٌ » (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأن تكون التاء
التي في آخره هي تاء عوض عن الواو المحذوفة ، فيقال : عدة - صيغة . . . في : وعد - وصف . . .

الملخص

ما تقدم هو أشهر أحكام الإضافة ، جمعنا شتّىته^(١) في مكان واحد ، ليسهل الرجوع إليه ، والانتفاع به^(٢) .
فإن أردنا تركيزه في خمسة عشر حكماً - منها أحد عشر حتمية ، وأربعة جائزة - وهي كما يلي مرتبة ترتيبها في الشرح السالف :

- (١) وجوب جر المضاف إليه في جميع أحواله .
- (٢) وجوب حذف نون المثني وجمع المذكر السالم إن وقع أحدهما مضافاً . ويسرى هذا الحكم على ملحقاتهما .
- (٣) وجوب حذف التنوين من آخر المضاف .
- (٤) وجوب حذف « أل » الزائدة من صدر المضاف ، إلا في بعض حالات معدودة .
- (٥) وجوب اشتغال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي متخيّل .
- (٦) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفياً أو تخصيصياً ، بشرط أن تكون الإضافة محضة .
- (٧) وجوب الاتصال وعدم الفصل بين المتضامنين إلا في حالات معينة
- (٨) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير الحتمي .
- (٩) وجوب تقديم المضاف على المضاف إليه ؛ وعلى معمولاته ، إلا في حالة واحدة .
- (١٠) وجوب استفادة المضاف الذي ليس مصدرأ من المضاف إليه المصدرية
- (١١) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرطين .

- (١٢) جواز استفادة المضاف المذكور من المضاف إليه التأنيث ، بشرطين .
- (١٣) جواز استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين
- (١٤) جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء .
- (١٥) جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف بشرط أمن اللبس .

(١) ما تفرق منهجاً .

(٢) وقد جمع أكثرها من غير إيضاح واف صاحب « المفى » في الباب الرابع من الجزء الثاني .

تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافاً ، وعدم وقوعه .

الاسم نوعان : نوع يتمتع أن يكون مضافاً ، ومنه أغلب المبنيات ، كالمضمرات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول . وأسماء الشرط . وأسماء الاستفهام ، . . . ويستثنى من الثلاثة الأخيرة : « أي » الموصولة ، والشرطية ، والاستفهامية ؛ فإنها تقع مضافاً - كما سيحىء في حكمها^(١) - :

نوع آخر لا تتمتع إضافته ؛ فيضاف جوازاً ، أو وجوباً . ومن المضاف جوازاً أكثر الأسماء المضافة إلى المفرد^(٢) الظاهر ، أو إلى الضمير ؛ كالتى فى قولهم : **مِن خَيْرِ ضُرُوبِ الشَّجَاعَةِ كَلِمَةٌ حَقٌّ** تقال فى مجلسِ حاكمٍ جائرٍ ، **هَوَاهُ مُتَسَلِّطٌ** ، **وَسَيْفُهُ طَائِشٌ**

أما الذى يضاف وجوباً فأقسام أربعة ؛ ملخصها : (ما تجب إضافته لمفرد^(٢) مع جواز قطعه عن الإضافة لفظاً^(٣) دون معنى ؛ سواء أكان المفرد اسماً ظاهراً أم ضميراً) . (وما تجب إضافته للمفرد أيضاً ، ولكن مع امتناع قطعه عن الإضافة اللفظية) . (وما تجب إضافته للجملة - الاسمية أو : الفعلية - وبعضه قد يصح قطعه فى اللفظ عن الإضافة) - . (وما تجب إضافته للفعلية وحدها مع جواز قطعه عن الإضافة) - وفيما يلى التفصيل :

فأولها : ما يضاف وجوباً إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير ، مع جواز قطع المضاف عن الإضافة لفظاً - فقط - دون معنى^(٣) (وذلك

(١) فى ص ١٠٤ وما بعدها .

(٢٢) المفرد هنا ؛ ما لىس جملة .

(٢٣) المضاف لفظاً ومعنى هو : ماله « مضاف إليه » مذكور صراحة فى الكلام ، متم للمعنى المقصود من المضاف . أما المضاف معنى فقط فهو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع ، مع قيام قرينة تدل عليه . وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكاله له كما يلاحظ وهو موجود - ، وستأتى إشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٤ - .

يحذف المضاف إليه ، والاستغناء عنه بالتنوين الذي يجيء عوضاً عنه ، ودالاً عليه ، مع إرادة ذلك المحذوف وتقديره ، لحاجة المعنى إليه ؛ فيكون المضاف في هذه الحالة مضافاً في المعنى دون اللفظ ، ويبقى له حكمه في التعريف أو التنكير كما كان^(١) . مثل الكلمات : (كل^(٢)) - بعض -

(١) وقد ارتضى بعض النحاة أن يسمى هذا النوع من التنوين في آخر الأسماء المعربة : « تنوين العوض والأمكنية معاً » لأنه عوض عن المحذوف ، ولأن الاسم الذي يحويه اسم معرب منصرف - راجع حاشية الخضري ، أول باب المنوع من الصرف - .

وهذا الرأي أوضح وأدق من الرأي الآخر القائل : إنه للأمكنية فقط ؛ بحجة وقوعه في اسم معرب منصرف لا يد من وجوده في آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه ؛ فيحذف التنوين لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تنويناً جديداً النوع ، وإنما هو تنوين الأمكنية الذي يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتي هنا ؛ اختفى بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان -

وقد سبق في ج ١ ص ٣٢ م ٣ . الكلام على أنواع التنوين المختلفة ، وأشرنا إلى هذا النوع من التنوين وأبدينا الرأي فيه .

(٢) بشرط ألا تكون كلمة : « كل » ، للتوكيد ؛ مثل : أجمال الأصدقاء كلهم ، ولا النعت . مثل : شجاع الرأي هو الرجل كلُّ الرجل . فإن كانت للتوكيد أو النعت وجب إضانتها لفظاً ومعنى - (كما سيجيء هنا ، وفي باهما ص ٤٦٦ و ٥٠٠) ولا يجوز قطعها عن الإضافة

هذا ، وكلمة : « كلُّ » في لفظها مفردة دائماً ومذكورة . وقد يطابقها ما بعده في هذين الأوردن أولاً يطابق ، على حسب البيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٤٥١ و ٤٩٦ . ونأى يتمسه ما في ص ٦٢ وما في « ج » من ص ١٦٧ .

أما حكم « كلُّ » و « بعض » من ناحية تعريفهما أو تنكيرهما إذا انقطعا عن الإضافة بأن حذف المضاف إليه - فقد سبق له بيان مفيد ، في ج ١ م ٣ ص ٣٨ عند الكلام على تنوين العوض ، وفي التصريح كلام عن ذلك (وقد نقله الصبان) ونصه : « ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ؛ ولذلك يأتي الحال منهما ؛ فتقول : مررت بكلِّ قائماً ، وبيعض جالساً والأصل في صاحب الحال التعريف . وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفاً ، وسدساً ، وثلاثاً ، وربعاً ، ونحوها معارف ؛ لأنها في المعنى مضافات ، وهي إذ تعرب حالا - نكرات بالإجماع ؛ لوقوعها أحوالاً . ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتربيه ، وأحياناً لاتريده . ودل بجيء الحال بعد : « كل وبعض » على إرادته » . هـ .

والفهم أن هذا الخلاف حين يكون المضاف إليه معرفة - كما صرح بعضهم - فإن كان نكرة (وهذا جائز ؛ كما سيجيء في « ب » ص ١١٥) - فلا خلاف ؛ في تنكيرهما ؛ إذ المضاف إليه حين يكون نكرة لا يفيد المضاف تعريفاً .

وبناء على رأى سيبويه والجمهور لا يصح إدخال : « أل » التي للتعريف على « كل ، وبعض » المعرفتين في تلك الصورة ، ويصح عند الفارسي ، ومن معه . وفي رأيه تيسير ، وله أنصار من قدامي النحاة والتنوين . يقول الخضري - ج ٢ أول باب « البذل » : (جوزة بعضهم ؛ لعدم ملاحظة إضافة)

- راجع ماله صلة بهذا الحكم في البيان السابق بالجزء الأول في الموضوع المشار إليه -

أى^(١) . ومثل ؛ (غير - مع - الجهات الست) ، ونحوها . لكن لكلمة :
« غير » وأشباهاها أحكام خاصة تختلف عما سبق ، وسيجيء ذكرها^(٢) .

فصول مع الإضافة : كلُّ امرئٍ بما كَسَبَ رَهِينٌ . ومثل :

قد كنتُ أشفقُ من دَمْعِي على بصرِي . فاليومَ كلُّ عزيزٍ بعدكم هانا
بعضُ العتابِ دواء ، وبعضُهُ بلاء - أئىُّ نبيلٍ تُصاحبهُ يُخلصُ لك -
الأعمالَ قيممُ الرجال ؛ فأيتها تُمارسهُ ينبيءُ عنك

ويجوز في الكلمات المضافة السابقة - وأشباهاها - القطع عن الإضافة ؛ نحو :
(قلُّ كلُّ يَعملُ على شاكَلتِيهِ) - (حَسَنًا نَيْك !! بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضٍ)
(أيتاَ تعملُ تلقىَ الجزاءَ) والأصل : (كلُّ إنسانٍ . . .) (مين
بعضِهِ) . . . (أئىَّ عملٍ تعملُ . . .) فحذف المضاف إليه مع إرادته ، وجيء
بالتنوين عوضًا عنه .

ويشترط في قطع كلمة : « كلُّ » عن الإضافة ألا تكون توكيداً ، ولا نعتاً
فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظاً ، وعدم قطعها ؛ نحو : فاز المخلصون
كلُّهم - أنت الأمين كلُّ^(٣) الأمين^(٤) .

(وهناك شروط وأحكام خاصة لإضافة « أئى » ، وكذا : « غير » ومع ،
والجهات الست) - كما قلنا - سيجيء إيضاحها ، وبسط الكلام عليها في الموضوع
المناسب من هذا الباب^(٥) .

وثانيتها : ما يضاف وجوباً للمفرد أيضاً - دون الجملة - ولكن لا يجوز

(١) الشرطية ، أو : الموصولة ، أو الاستفهامية . أما التي تكون نعتاً أو حالا فواجبة الإضافة
لفظاً ومعنى ، - كما يجيء ، في ص ١٠٤ - .

(٢) في ص ١٢٤ و ١٣١ وما بعدهما .

(٣) « كلُّ » هنا ، نعت للأمين قبلها . وسيجيء تفصيل الكلام عليها في النعت (ص ٥١)
وفي التوكيد (ص ٤٩٢) وفي هذه الصفحة بيان كثير من وقايمها الإعرابية ومطابقة الضمير المائد
عليها .

(٤) لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

(٥) ص ١٠٤ و ١٣٠ وما بعدهما ؟ وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُهَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا ،
أئى : بعض الأسماء لا بد من إضافته حتماً . ومع أن إضافته حتمية قد يكون منه ما يقع لفظاً =

قطعه عن الإضافة لفظاً ؛ فيجب أن يظل مضافاً في اللفظ ، وله أربع صور :

١ - أن يضاف إلى اسم ظاهر مفرد^(١) ، مع امتناع القطع ؛ مثل الكلمات :
(أولو^(٢) - أولات^(٣)) . - (ذو^(٤) - ذات^(٥)) . . . ، وفروع هَدَّيْن ؛
وهي : ذَوَا - ذَوُو - ذَوَاتَا - ذَوَاتِ . . . نحو : الآباء أولُو فضل -
الأمهات أولاتُ نعمة - ذو النصيحة أخُ بارٌّ - العُرُوبَةُ رابطة ذاتُ
قوة . . . و . . . و . . .

ب - أن يضاف إلى ضمير المخاطب - في الغالب - دون غيره من الضمائر ،
مع امتناع القطع ، كالمصادر المثناة في لفظها ، دون مَعْنَاهَا ؛ وهي المصادر
التي يراد منها التكرار الذي يزيد على اثنين^(٦) . مثل : لَسْبِيكَ^(٧) ، وَسَعَدَيْكَ

= مفرداً ؛ لانقطاعه عن الإضافة ، لفظاً ، لا معنى ؛ فهو في أصله واجب الإضافة لفظاً ومعنى ، ولكنه
قد ينقطع عن الإضافة لفظاً دون معنى ؛ بأن يحذف المضاف إليه مع إرادته في المعنى . مثل كلمة :
كل - بعض - أي . . . إلى غير هذا مما شرحناه .

(١) أي : ليس جملة . كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٧١ .

(٢) بمعنى : أصحاب . . . (٣) بمعنى : صاحبات . . .

(٤) بمعنى : صاحب كذا . . . ولها إيضاح سيجيء في ص ٩٥ وآخر سبق في ص ٤٢ وفي
الجزء الأول في باب الأسماء الئمة .

(٥) بمعنى صاحبة . . . ولهذا إيضاح سبق في ص ٤٢ ، وفي ج ١ في باب : الموصول .

(٦) جاء في الصبان - ونقله عنه الخضرى باختصار قليل - ما نصه الحرق عن المصدر « لببيك » :
(أصله : أَلْبُ لكَ إلبابين . أي : أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً ؛ لأن التشبية للتكرير - نحو قوله
تعالى : « ثم ارجعْ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ » ، أي : كَرَّرَاتٍ - فحذف الفعل « ألب » وأقيم المصدر مقامه ، .
وحذفت زوائده ، وحذف الجار من المفعول « الكاف » وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليسرح المهيب
إلى التفرغ لسماع الأمر والنهي . ويجوز أن يكون من « لَبَّ » بمعنى : « أَلْبَّ » فلا يكون محذوف
الزوائد . قاله الرضى . ومثله في حذف الزوائد الباقي) . إله كلام الصبان .

وإذا كان من الصحيح اعتباره - مباشرة - مصدراً للفعل : « لَبَّ » أي : لبَّ لبا ، بمعنى :
« ألب إلباباً ، كل يدل عليه الكلام ، وكما صرحت به كتب اللغة ، فالداعي للعدول عن هذا الرأي
الصحيح الذي لا يستدعي حذفاً ولا بديلاً ؟ لا داعي . . .

(٧) سبق بيان آخر لهذه المصادر - وغيرها - في ج ٢ م ٧٦ ص ١٩١ في آخر باب :

« المفعول المطلق » .

وَحَسَنَاتَيْكَ ، وَدَوَائِيكَ ، وَهَدَاذِيكَ و نحو : (لَبَّيْكَ أَيُّهَا الداعي للخير ؛ بمعنى : أقيمُ على إجابتك إقامة بعد إقامة) - (سَعَدَيْكَ أَيُّهَا المستعين ؛ بمعنى : أسعدُ إسعاداً^(١) لك بعد إسعاد . . . والأكثر في استعمال ؛ : « سَعَدَيْكَ » أن تكون بعد « لَبَّيْكَ ») - (حَسَنَاتَيْكَ أَيُّهَا الخزين بمعنى : أتحنُّ تحنناً عليك بعد تحنن) ، ومثل :

حَسَنَاتَيْكَ^(٢) مشولاً ، ولَبَّيْكَ داعياً وحسني موهوباً ، وحسبكَ واهباً ومثل :

تَأْكُلُ الْأَرْضَ ثُمَّ نَأْكُلُنَا الْأَرْضَ ضُ ، دَوَائِيكَ ، أَفْرَعَا وَأَصُولَا بمعنى تداول بعد تداول ؛ أي : تواليًا بعد توال ، - (وَهَدَاذِيكَ أَيُّهَا الصارخ ، بمعنى : أسرعُ إسراعاً بعد إسراع)^(٣)

ولما كانت هذه الألفاظ مثناة في ظاهرها دون معناها - إذ المراد منها الكثرة والتكرار الذي يزيد على اثنين ، كما قلنا - اعتبروها ملحقة بالثنى في إعرابه ، مراعاة لمظهرها وأصلها ، وليست مثنى حقيقياً من ناحية معناها . ويُعرَّبونها مفعولاً مطلقاً^(٤) لفعل من لفظها ، إلا : « هَدَاذِيكَ » فإنه من معناه وهو : أسرعُ ؛ إذ لا فعل له من لفظه^(٥)

ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه إضافة إحدى الكلمات السالفة - وأشباهها -

(١) أي ، أساعد مساعدة

(٢) هي في البيت كلمة : استعطاف للمخاطب ، بمعنى : تحنُّ حناناً بعد حنان . وكقولهم : حنائيك ، بعض الشر أهون من بعض .

(٣) ومن الأمثلة : حِجْجَارِيكَ ، أي : محاجة بعد محاجة . وحِدَارِيكَ ، أي : حذراً بعد حذر .

(٤) وهذا الإعراب أفضل من إعرابها حالاً مؤولة ؛ لأن هذه الألفاظ معارف ؛ بسبب إضافتها للضمير ، والأصل في الحال أن تكون نكرة بغير تأويل ، لا معرفة ، قدر الاستطاعة . وتفصيل إعرابها مفعولاً مطلقاً إنما يكون حيث يقتضيه المعنى ، فإذا اقتضى المعنى بيان الهيئة - وهذا من خصائص الحال - وجب النزول على ما يقتضيه .

(٥) نقل بعضهم - والأخذ بهذا أحسن - أن لها فعلاً من لفظها هو : هَدَّ ، يَهْدُ - هَدَاً - بمعنى : - أسرع ، يسرع - إسراعاً . ومن معانيها : كَفَّ - يَكْفُفُ .

إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، أو إلى اسم ظاهر ، كالفعل الوارد في « لبيك » ، فقد سمع فيها : « لَبَيْتِه لَمَنْ يَدْعُونِي » بالإضافة لضمير الغائب . كما سمع فيها الإضافة إلى اسم ظاهر في قول أعرابي استعان بآخر اسمه : « مِسْوَر » في دفع غرامة مالية فادحة ، فأعانه ، فأراد الأعرابي المستعين أن يتجزئه خيراً على صنيعه ؛ فوعد بتلبية يَدَيْ مِسْوَر إذا دعاه لأمر هام :

دَعَوْتُ - لِمَا نَابَنِي - مِسْوَرًا فَلَبَيْتِي ^(١) . فَلَبَيْتِي يَدَيْ مِسْوَرٍ ^(٢)

فالمضاف هنا هو كلمة : « لَبَيْتِي » ، والمضاف إليه اسم ظاهر ، هو كلمة : « يَدَيْ . . . » المثناة . (وأصلها : « يَدَيْنِ » ، حذف التون للإضافة . ونخص « اليدين » بالذكر لأنهما اللتان قَدَّمتا المال والمعونة للمستعين ، وبهما يكون إنجاز الأمور) .

وقول الآخر :

لَبَيْتِي نَدَاكَ . لَقَدْ نَادَى فَاسْمَعْنِي يَقْدِيكَ - سَن رَجُلٍ - صَحْبِي وَأَفْدِيكَ
ح - أن يضاف إلى الضمير مطلقاً : (سواء أكان للمتكلم أم لغيره ، وللمفرد أم لغيره ، وللمذكر أم لغيره . . .) مع امتناع القطع أيضاً ؛ مثل كلمة « وَحْدٌ » ^(٣) وكلمة : « كُلٌّ » المستعملة في التوكيد ؛ كدعاء بعضهم : (رَبَّاهُ .

(١) مفعول هذا الفعل محذوف ، والتقدير : فلباني ، أو : فلبني ندائي .

(٢) فتلبية بعد تلبية ليدى مسور ، أبادر إليه إذا ناداني كما بادر إلى . فكلمة : « لَبَيْتِي » مفعول مطلق ، مضاف لاسم ظاهر .

(٣) ما إعراب كلمة : « وَحْدٌ » ؟ وما نوع المضاف إليه بعدها ؟ جواب هذا في « الجمع » - ج ٢ ص ٥٠ باب : « الإضافة » - حيث يفهم منه أن : « وَحْدٌ » منصوب لزوماً . . . ، إما لأنه مفعول مطلق لفعل من لفظه ، يقال : وَحَدَّ الرَّجُلُ - بفتح الحاء - بِحَدِّهِ - بفتح الهاء - إذا انفرد ، وإما لأنه حال ، وإما على نزع الحافض . . . وقيل غير هذا . ولكن الآراء كلها تتفق على النصب ، مع اختلافها في سببه ، وفي عامله . ثم جاء في « الجمع » بعد ذلك مباشرة ما نصه - مع زيادة بضع كلمات للإيضاح - : (هو لازم الإفراد والتذكير ؛ لأنه مصدر ، وقد يثنى شذوذاً ، أو يجر يعلى ، فقد سمع : جلسا على وَحْدٍ يَهْمَا ، وقلنا ذلك وَحْدَ يَمِينَا ، واقتضيت كل درهم على وَحْدِهِ ، وجلس على وَحْدِهِ . وقد يجر بإضافة ، والمضاف هو كلمة : نَسِيحٌ ، أو قَرِيحٌ - بوزن « كَرِيمٌ » فيها - أو جَحِيشٌ ، أو عَجِييرٌ ، مصغرين ، مع إلحاق علامات التثنية ، والجمع بهذه الكلمات على الأصح ، يقال : هو نَسِيحٌ وَحْدِهِ ، وقَرِيحٌ وَحْدِهِ ، إذا قصد قلة نظيره في الخير - وأصله في الثوب ، لأنه إذا كان رقيقاً لم ينسج على منواله غيره . و « القَرِيحُ » السيد .)

(وهو جَحِيشٌ وَحْدِهِ ، وعَجِييرٌ وَحْدِهِ إذا قصد قلة نظيره في الشر ، وهما مصغر « عَجِيرٌ » بمعنى : =

عليك وحدك أعتمد ، ومن اعتمد عليك فلن يكون وحدَه في معركة الحياة الطاحنة ؛ فلا تركني وحدى يا خير ناصر ومجيب) . . . ومثل قوله تعالى : « قل إن الأمر كله لله » ، وقوله تعالى : « وعلّم آدم الأسماء كلها . . . » ، وقوله : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون . . . »^(١) و . . .

د - أن يضاف إلى اسم ظاهر ، أو ضمير ، مع امتناع التقطع فيهما أيضاً ؛ كالكلمات : كِلَا - كِلْتَا - عند - لدى - سَوَى - قِصَارَى الشيء - حِمَادَى الشيء ؛ (ومعنى كل من هذين : غايته) . . . نحو :
قول الشاعر :

كلا أخى وخليلي واجدي عَضُدًا^(٢) في النائبات ، وإِلَام^(٣) الملمات^(٤)
وقول الآخر :

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ - إِذَا مَتْنَا - أَشَدُّ تَغَانِيًا
ونحو : (كلتا الجنةيين أتت أكلهما . . . - كلتا هما ناضرة يانعة . . .)
- (عند الشدايد تُعَرَفُ الإخوان . وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو) -
(لدى الأمين تُصَانُ الودائع ؛ ولديه تُحَفَظُ الأسرار) - (قِصَارَى جِهْدِ المُنَاقِرِ

= حمار ، و « جحش » وهو ولده ، (يذم بهما المنفرد باتباع رأيه) ويقال : هما نسيجا وحدهما ، وهم نسيجا وحدهم ، وهى نسيجة وحدها ، وهكذا . . . وقيل ، لا يتصل بكلمة ؛ « نسيج » . وأخواتها العلامات الدالة على التثنية والجمع ؛ فيقال : هما نسيج وحدهما . وهكذا .

وكلمة : « قَرِيْبٌ » لم يذكرها في التسهيل ، وذكرها أبو حيان ، وشيخه الشاطبي ، وزاد الشاطبي : رَجِيْبٌ وحده) « أه كلام المصع ، ونقله عنه الصبان مختصراً .

(١) يقول ابن مالك فيما سبق خاصاً بإضافة بعض الأسماء إلى ضمير المخاطب وحده ، أو إليه وإلى غيره من الضائير :

وَبِعُضُّ مَا يُضَافُ حَتَّمَا امْتَنَعَ إِيلَاوُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ
كُوْحَدٌ .. لَبِيٌّ .. وَدَوَالِيٌّ .. سَعْدِيُّ .. وَوَشْدٌ إِيلَاءُ « يَدِي » . لِ « لَبِيٌّ »

أى : أن بعض الأسماء التي يتحتم إضافتها حيث وقعت من الأسلوب قد يمنع أن يليه الاسم الظاهر . يريد : أن المضاف إليه بعد تلك الأسماء لا يكون اسماً ظاهراً ، وإنما يجب أن يكون ضميراً . وسرد بعض تلك الأسماء التي لا تضاف لاسم ظاهر ؛ ومنها : « وحد - لبي » ، وحكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً ، وهو : « يد » بعد كلمة : « لبي » .

(٢) مُمِينًا ، وسنداً ناصرًا . (٣) نزول . (٤) الشدايد .

كسبٌ مؤقت، وخسارة دائمة. وقصاراك ألاً تنخدع بظاهره) - (حُمَادَى
 المناقِ كسبٌ سريع، وبلاء مقيم. وإن شئت فقل: حُمَادَاه ربح عاجل، وضباع
 آجل) - (لا أبتغي سوى مرضاة الله؛ فكل شيءٍ سواها تافه رخيص).
 مما تقدم يتضح أن كل حالات القسم الثاني الأربعة، لا يجوز فيها قطع
 المضاف عن الإضافة مطلقاً.

(هذا، وسيجيء^(١) إيضاح الكلام على إضافة: «كلا، وكلتا» وما يتصل
 بموضوعهما. ثم على كلمات أخرى ملازمة للإضافة).

• • •

وثالثها: ما يضاف وجوباً إلى جملة^(٢) اسمية، أو فعلية، ومنه «حيث»
 و«إذ»^(٣). و«وإذا»^(٤)

١ - فأما: «حيث» فأشهر استعمالاتها أن تكون ظرف مكان^(٥)... يضاف
 للجملة^(٥) الاسمية، أو الفعلية، - والفعلية أكثر - سواء أكانت مثبتة أم منفية؛

(١) في ص ٩٨ وما بعدها.

(٢) سيجيء في «ب» من الزيادة (ص ٨٤) فائدة الإضافة للجملة دون المفرد، وأن المضاف في
 هذه الحالة واجب البناء إن كانت إضافته للجملة واجبة.
 ويشترط في الجملة الواقعة مضافاً إليه أن تكون خبرية؛ فلا تصح أن تكون إنشائية،
 ولا أن تكون شرطية مبدوءة بـ«إن» الشرطية، أو ما يشبه «إن» في التعاليق - طبقاً لما جاء في «اللمع»
 و«الصبان» في باب الجوازيم، عند الكلام على ما يحزم فعلين -، كما يشترط أن تكون غير مشتملة على
 ضمير يعود على المضاف؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مفرد هو مصدر منها
 (على الوجه المبين في ص ٨٤) فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه، إلى المضاف كذلك
 لا يعود منها إليه.

هذا إلى أن اشتغالها على ضمير يعود على المضاف قد يوهم - في بعض الحالات - أنها نعت أو شيء
 آخر غير المضاف إليه؛ فيتغير المعنى المقصود تبعاً لذلك؛ لأن معنى المضاف إليه يختلف عن معنى
 النعت وغيره.

(٣) في اللغة أسماء تشبه «إذ» في دلالتها، وبعض أحكامها، سيجيء الكلام عليها
 في «٥» من ص ٨٧.

(٤) من النادر الذي لا يحسن القياس عليه أن تقع شيئاً آخر؛ كظرف زمان، أو غيره.
 وليس بين الظروف المكانيّة - على الأرجح - ما يضاف للجملة إلا «حيث» (كما سيجيء في صفحة ١٢٢)
 وإذا أُضيفت إلى جملة اسمية وجب - وقيل: لا يجب، وإنما يستحسن - ألا يكون الخبر فيها جملة
 فعلية. والأشهر بناؤها على النظم).

وقد سبق الكلام عليها من ناحية الظرفية في ج ٢ ص ٢٣١ باب الظرف.

(٥) مع ملاحظة الشروط التي تقدمت في رقم ٢ و ٤ من هذا الهامش، وملاحظة شرط آخر
 نض عليه المبرد في كتابه: «المقنَّب» - ج ٢ ص ٥٤ - هو ألا تكون مخنومة بما الزائدة.

ومن الأمثلة قوله تعالى لأهل الجنة : « فَكُلُوا مِنْهَا - حَيْثُ شِئْتُمْ -- رَغَدًا » :
وقول الشاعر :

وقد يَهْلِكُ الإنسان من باب أمنه وينجو بإذن الله من حيث يحذر^(١)
وقول بعض الأدباء : « هنا تطيب الحياة ، حيثُ الشملُ ملتئمٌ » ، وفيضُ
الود غامرٌ ، وحيثُ الجمعُ مؤتلفٌ ، وإخوان الصفاء كثيرٌ .

وهي في كل أحوالها مبنية على الضم ؛ لما تنقَرَّر من أن الاسم الذي يُضاف
للجملة وجوباً يبنى وجوباً كذلك^(٢) ، ولا يجوز قطعها عن الإضافة لفظاً .

ويصح فريق من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية على الضم ؛ نحو : أنا
مقيم حيثُ الهدوء ، وحيثُ الاطمئنان . وحيثه أن الأمثلة المسموعة الدالة على
إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة ، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها لأنها قلة
نسبية ، وليست قلة ذاتية .^(٣) ولا داعي عنده لتأويل تلك الأمثلة^(٤) ، أو الحكم

(١) وبمثل هذا قول الآخر يصف حبه وفواهه :

تَغْلَغَلَ حيثُ لم يبلغ شرابٌ ولا حزنٌ ، ولم يبلغ مرور

(٢) لهذا الحكم بيان خاص بالظرف : « إذ » يجيء في ص ٨٣ .

(٣) أشرنا في رقم ١ من الهامش ص ٦٥) وفي ص ٥٨٥ ج ٤ م ١٧٢ إلى : « القلة النسبية
والقلة الذاتية » ، - (وكذا في مواطن متفرقة من أجزاء الكتاب ومنها ص ٤٢٢ م ٩٠ ج ٢) . -- وقلند
عن الأولى : إنها قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها في حكم . وكلا
النوعين في ذاته كثير العدد ، يصح محاكاته والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عدداً من الآخر ؛
فالآخر قليل بالنسبة للأكثر . فالموازنة العددية بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه ،
ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته ؛ وهذا هو المراد من قولهم : « إن التخريج على القليل
إذا كان قياسياً فصيحاً ، سائغاً » ا هـ - راجع حاشية الصبان ، ج ٢ باب : « الحال » عند الكلام
على تقدم الحال على صاحبها المحرور . . .

أما « القلة الذاتية » فقلة عددية أيضاً ؛ ولكنها بارزة واضحة في ذاتها ، لا تحتاج إلى موازنة بينها
وبين غيرها ؛ لصلتها العددية ؛ بحيث يمكن الحكم سريعاً بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها .
- انظر ص ٣٢٥ - والحق أن تحديد هذه القلة الذاتية موضع خلاف شديد حتى اليوم . - وسيجيء في
ج ٤ ص ٥٨٥ باب جمع التكسير ، م ١٧٢ بيان مفيد عن معنى المطرد ، والكثير ، والأكثر ،
والقياس ، والقليل ، والنادر ، والشاذ ، وما يقاس عليه وما لا يقاس .

(٤) ومن الأمثلة المسموعة . قول الشاعر :

أما ترى حيثُ سهيلٌ طالعاً نجم يضيء كالشهاب لامعاً

وقول الآخر :

ويطعنهم تحت الحجاب بعد ضربهم بييض المواضي حيثُ لى العمائم

عليها بالشنوذ ، ويؤيده أن بعض النحاة - بناء على هذا المسموع - يجيز فتح همزة « أن » بعدها ، فتكون « حيث » في هذه الحالة مضافة ، داخلة على المفرد ؛ وهو : « المصدر المنسبك من « أن » مع معموليها » . كما يجيز كسر همزة « إن » ؛ فتكون داخلة على جملة ؛ هي : « المضاف إليه » .
وهذا رأى سديد ، فيه تسمح وتيسير ؛ إذ يجرى اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى .

* * *

ب - وأما : « إذ » ^(١) فهي في أكثر أحوالها ظرف للزمان الماضي المبهم ^(٢) ، ومعناها : زمن ، أو : وقت ، أو : حين ؛ وتضاف للجملة بنوعيها ^(٣) وجوباً كقول المادح :

فرحنا إذ قدمتَ قدوم سعدٍ وإذ رؤياك ^(٤) في الأيام عيدُ
فقد أضيفت في أول البيت لجملة فعلية ماضوية ، وأضيفت في آخره لجملة اسمية . وإذا أضيفت لجملة فعلية وجب أن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى معاً ؛ كالمثال السابق ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعاً في لفظه دون زمنه ؛ فيصح أن يوضع مكانه ماضيه الحقيقي الزمن فلا يتغير المعنى ^(٥)) ؛

(١) سبق الكلام عليها بمناسبة أخرى في ج ١ ص ٢٦ م ٣ - وفي ج ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : « الظرف » ، وفيه أحكام هامة لم تذكر هنا . ومن تمام الاستفادة الرجوع إليه ، وربط المسائل المشتركة المعروضة هنا وهناك . . .

(٢) سبق الكلام عليه - في ج ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٢٢٥ م ٧٩ - بما ملخصه : أنه نكرة لا تدل على عدد محصور ، ولا على زمن محدود بأول معين ، وآخر مضبوط ؛ كالأمثلة المعروضة هنا (وقت - زمن - حين . . .) . ويدخل في المبهم ما يدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : عشية - صبح - غداة - .

وأيضاً سبقت الإشارة للنهجم في هذا الجزء ص ٢٤ و ٦٦ وله إشارة في ص ٩١ وهامش ص ١٣٢ .
(٣) مع ملاحظة ما تقدم من الشروط والإيضاحات في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وملاحظة شرط آخر - نص عليه المبرد في كتابه المقتضب ، ج ٢ ص ٥٤ - هو : ألا يتصل بآخرها « ما » الزائدة . فهي في هذا مثل : « حيث » - كما تقدم في رقم ٥ من هامش ص ٧٨ .

(٤) الرؤيا هنا ، بمعنى : الرؤية الحسنية التي هي المشاهدة البصرية في اليقظة ، فليست الرؤيا مقصورة على المنام ، كما يتوهم بعض الأدباء ، وقد نص بعض اللغويين على صحة استعمالها حساً ومناًماً ، (أي : في الحالتين .)

(٥) وقد اجتمعت الحالات الثلاث السالفة في قوله تعالى عن رسوله الكريم : « (إِلاّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ، إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ؛ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ ..) » فقد أضيفت لجملة ماضوية ، ثم لجملة اسمية ، ثم لجملة مضارعية في اللفظ دون المعنى . - وستأتي الآية مناسبة أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٨٦ -

كالذى فى قوله تعالى : « واذ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ » ، لأن الزمن الذى رُفعت فيه القواعد كان سابقاً على نزول الآية بما اشتملت عليه من مضارع وغيره . فلو وضع الماضى الحقيقى الزمن هنا مكان المضارع ما تغير المعنى ^(١) . . .

وسبب هذا الوجوب أن « إذ » - فى الأغلب - ظرف للزمن الماضى المبهم ؛ فيجب أن يماثلها المضاف إليه فى نوع الزمن : كى لا يقع بينهما تعارض ، وأن يماثلها عاملها أيضاً ؛ ولهذا قالوا : (إن الجملة المضارعية لا تقع « مضافاً إليه » بعدها ، إلا حين يكون المضارع ماضى المعنى ، فيكون فى ظاهره مضارعاً وفى معناه ماضياً ^(٢)) ؛ . . . كالأية ، وأن عاملها لا بد أن يكون دالاً على الماضى ؛ إذ لا يعمل فيما يدل على الماضى إلا مثله) .

هذا إن أضيفت لجملة فعلية ، أما إن أضيفت لجملة اسمية فيجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - أن يكون معنى هذه الجملة الاسمية قد تحقق قبل النطق بها ، أو أنه سيتحقق فى المستقبل على وجه لا شك فيه ^(١) . ومن المستتبع - وقيل : من الممنوع - أن يكون خبر المبتدأ فى هذه الجملة الاسمية -

(١ و ١) الأغلب أن « إذ » ظرف للماضى المبهم ، وقد تكون - على الأصح - هى ونظيراتها ، ظرفاً للزمن المستقبل بمعنى : « إذا » حين تقوم القرينة الدالة عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى : « الذين كذبوا بالكتاب ، وبما أرسلنا به رُسُلنا ، فسوف يعملون ؛ إذِ الأغلalُ فى أعناقهم والسلاسلُ ، يُسْحَبُونَ فى الحميمِ » فى النار . . . » فكلمة « إذ » فى الآية ظرف للمستقبل بمعنى : « إذا » التى للظرف المستقبل ، بقرينة أن الوصف ليوم القيامة ، وبقرينة المضارع قبلها . أو يقال فى الآية ونظائرها : لما كان المعنى بعدها محقق الوقوع . - اعتبروا زمنه بمنزلة الماضى تأويلاً ، فهو من تنزيل المستقبل المضمون تحققه منزلة الماضى ، ويلجئون إليه لسبب بلاغى ؛ هو : القطع بأنه آت لا محالة . وغاية الرأي واحدة . وعلى هذا تكون « إذ » الظرفية لازمن الماضى إما حقيقة لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، وإما تأويلاً حين يكون المضاف إليه جملة مضارعية زمنها مستقبل ، ومعناها مضمون الوقوع ، أو جملة اسمية مضمونة التحقق . أو نقول : إنها بمعنى : « إذا » فى هاتين الحالتين . (انظر « ج » ص ٨٥ و « هـ » من ص ٨٧) .

(٢) ولو تأويلاً ، بأن يكون مغناه محقق الوقوع ، لا شك فى أنه سيتحقق حتماً - طبقاً لما سبق فى رقم ١ - كآية الروم ، (وهى مذكورة بتأملها فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية) وتتضمن أنهم غلبوا ، ولكنهم سيغلبون بعد ذلك فى بضع سنين . ثم قال : « ويومئذٍ يفرحُ المؤمنونُ بنصرِ الله » ، أى : ويوم إذ يغلبون . والمضارع هنا سيتحقق معناه فى المستقبل ، لأن خبر الله عن شىء مستقبل لا بد أن يتحقق .

جملة ماضوية؛ كالتى فى قولنا : حضرت إذا الجو اعتدل - كما سنعرف - (١) .
ويجوز قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى ؛ فيحذف المضاف إليه (وهو ؛
الجملة ، ويجيء التنوين عوضاً عن هذه الجملة المحذوفة ، كقوله تعالى : « ويومئذ
يفرحُ المؤمنون بنصر الله ... » (٢) والأصل قبل الحذف : ويومَ إِذْ يَغْلِبُونَ (٣)
يفرحُ المؤمنون بنصر الله (٤) . . .

وقطع « إِذْ » عن الإضافة لفظاً إنما يقع - فى الغالب - حين تقع « مضافاً
إليه » والمضاف اسم زمان ؛ نحو : يومئذٍ ... - حيثئذٍ ... - ساعتئذٍ ... ومن النادر
الذى لا يقاس عليه غير هذا ؛ كما فى قول الشاعر :

نهيتك عن طلابيك أم عمرو بعافية وأنت إذ (٥) . . . صحيحُ
والأشهر فى « الذال » عند التنوين تحريكها بالكسر للتخلص من التقاء
الساكنين .

(١) فى « ج » ص ٨٥ . حيث بيان السبب .

(٢) وقد يحذف شطر الجملة الواقعة مضافاً إليه ، مع ملاحظة هذا المحذوف ، وتخيّل وجوده ،
إذ لا يتم المعنى إلا به ؛ كقول الشاعر :

كَأَنْتَ مَنَازِلَ أَلْفِ عَهْدٍ تُهْمُو إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا
فالتقدير : عهدتهم إخواناً دون الناس إذ نحن إذ ذلك متحابون . فكلمة : « إِذْ » الأولى ظرف للفعل :
« عهد » ، و « إخواناً » : مفعوله . و « نحن » مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : متآلفون . والجملة
من المبتدأ والخبر فى محل جر هى المضاف إليه . أما المضاف فكلمة : « إِذْ » الأولى أما كلمة : « إِذْ »
الثانية فظرف للخبر المحذوف ، وهى مضاف ، و « ذا » مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : « كذلك » ،
والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف هى المضاف إليه ؛ فالأصل ؛ إذ ذاك واقع ، أو : كائن . . . ومثله :
« والعيش منقلب إذ ذاك أفناناً » ، أى : إذ ذلك كذلك ؛ فليست مضافة لمفرد وإلا لم يتم
المعنى الأساسى .

(٣) راجع الآية كاملة أول سورة الروم ونصها :

(أَلَمْ . غُلِبَتِ الرُّومُ فى أَدْنَى الْأَرْضِ ، وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ،
فى بضعِ سنينَ ، لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ، وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ
بِنَصْرِ اللَّهِ) .

(٤) انظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١ .

(٥) التقدير : وأنت إذ نهيتك . . .

ولما كانت « إذ » واجبة الإضافة للجملة ، كانت واجبة البناء ؛ تبعاً لذلك ^(١) ،
لما تقدم ^(٢) من أن كل اسم واجب الإضافة للجملة ؛ يجب بناؤه ؛ سواء أكان
المضاف إليه (وهو : الجملة) مذكوراً ، أم محذوفاً قد عوض عنه التنوين ^(٣) . ولاشأن
لهذا التنوين بالإعراب أو البناء : فقد يوجد في آخر الأسماء المعربة وفي آخر المبنية ،
لأن أمره مقصور على التعويض ؛ كما عرفنا ^(٤) .

* * *

(١) - والبيان في ص ٧٨ ، وهو مع الشروط في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي « ب » من ص ٨٤ -
ويقولون إن السبب في بنائها هو مشابهاها للحرف في الافتقار اللازم . وقد ناقشنا موضوع المشابهة (في ج ١
ص ٥٥ م ٦) ، وانتهينا فيه إلى أن السبب الحق هو استعمال العرب ؛ ليس غير .

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي ص ٧٩ .

(٣) وفيما يضاف وجوباً إلى الجملة الاسمية والفعلية يقول ابن مالك :

وَأَلزَمُوا إِضَافَةَ إِلى الْجُمْلَةِ : « حَيْثُ » و « إِذْ » . وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

إِفْرَادُ « إِذْ »

والمعنى : ألزم النحاة : « حيث » - و « إذ » الإضافة إلى الجملة ؛ محاكاة للكلام العربي

الصحيح - بالشروط التي سبق إيضاحها في رقم ٢ و ٤ و ٥ من هامش ص ٧٨ .

ثم قال : وإن ينون « إذ » (وذلك بعد حذف المضاف إليه ، وبجاء التنوين عوضاً عن المحذوف)
كان من المحتمل الجائز إفرادها ، أى : قطعها عن الإضافة لفظاً ، لا معنى - كما شرحنا - وقد أكل
البيت الثاني بأحكام سنعرّفها فيما يأتي مباشرة .

(٤) سبق إيضاحه ص ١٠ ص ٢٧ م ٣ .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون هذه الجملة غير شرطية^(١) ، وأن تكون مستوفية بقية الشروط التي سلفت^(٢) .

ب - قلنا^(٣) إن الجملة الواقعة : « مضافاً إليه » هي في حكم « المضاف إليه » المفرد ؛ (أى : الذى ليس جملة) وأنها في تأويله من غير وجود أداة سابكة ، وذكرنا شروطها . ومن الممكن الوصول إلى هذا المضاف إليه الحكيمى أو المؤول بغير حرف مصدرى سايلك ، إما بالإتيان بمصدر الفعل في الجملة الفعلية مضافاً إلى فاعله ، وإما بمصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ في الجملة الاسمية ، ففي مثل : (وقفت حين أقبلَ الوالدُ - أسارع وقت يدعو الداعى للخير - أتكلم زمن الكلامُ مطلوبٌ ، وأستمع زمن الاستماعُ محمودٌ) . . . - يكون التقدير : (وقفت حين إقبالِ الوالد - أسارع وقت دعاء الداعى - أتكلم زمن طلب الكلام ، وأستمع زمن حَسَدِ الاستماع) . وقد تقدّم^(٤) أن الذى يضاف للجملة وجوباً - لا جوازاً - يبنى وجوباً أيضاً .

وإذا كان الشأن في الجملة الواقعة « مضافاً إليه » ما عرفنا ، فهل تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ؟ .

الأحسن الأخذ بالرأى القائل^(٥) إن الحكم في هذا متوقف على حالة المصدر الناشئ من التأويل (أى : على حالة المضاف إليه الحكيمى ، أو : المؤول) فإن أضيف هذا المصدر إلى (فاعل أو مبتدأ) معرف اكتسب من المضاف إليه التعريف ، وانتقل منه للمضاف ، وإن أضيف إلى واحد منهما منكر ، اكتسب منه التخصيص وانتقل منه أيضاً للمضاف ؛ فشأنه شأن كل مصدر مضاف إلى المعرفة أو النكرة . .

(١) راجع الهمع والصبان في باب « الجوازم » عند الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين

(٢ و ٢) في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفى ص ٧٩ .

(٣) في « ج » من ص ٢ - وفى ص ٢٨ -

(٤) قد سبق في ص ٢٨ .

بقي سؤال هام : لمّ الالتجاء إلى « المضاف إليه » الجملة ، دون الالتجاء المباشر إلى « المضاف إليه » المفرد الذي تؤوّل به ، ومعلوم أن الجملة إذا وقعت « مضافاً إليه » صارت في حكم المفرد وتأويله - كما تقدم ؟ - .

السبب : أن الجملة حين تقع « مضافاً إليه » - مباشرة - تفيد ما يفيد المفرد الذي تكون في حكمه ، تقديرأ ، ويحل محلها بعد أن تؤوّل به ، ولكنها تزيد فائدة أخرى لا يؤديها هذا المفرد ؛ هي : أنها تدل على مضيّ الزمن إن كانت ماضوية ، وعلى حاليتّه أو استقباله وتجده أو عدم تجده إن كانت مضارعية ، وتدل على مجرد الثبوت وما يتصل به إن كانت اسمية ، فالمضاف إليه - وهو هنا المفرد الناشئ عن الجملة بعد تأويلها - مصدر يفيد مجرد الحدث ؛ (أى : المعنى الخالي من الدلالة على الزمن وما يلابسه ، ومن الدلالة على الثبوت وما يلازمه) ، بخلاف المضاف إليه إذا كان جملة فعلية ؛ فإنها تدل على الحدث مزيداً عليه الزمن بملاساته ، وإذا كان جملة اسمية ؛ فإنها تدل على المعنى مع إفادة الثبوت و

ح - عند إضافة « إذ » لجملة اسمية ، الخبر فيها جملة فعلية ، يجب وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - ألا يكون الفعل ماضياً ؛ وعلى هذا يمتنع عندهم - أو يقبح - : جئت إذ الغائب جاء ، كما سبقت الإشارة ^(١) ؛ وحجتهم : أن « إذ » للزمان الماضي في أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضي مناسب لها في الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما وهما في جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً (ولا بد أن يكون بمعنى الماضي ، ولو تأويلاً - كما سلف ^(١) -) ففصله عنها وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن ، نحو : سعدنا بتزهره الأمس بين الحداويل والبساتين ؛ إذ المياه تنعشنا بتدفقها وجريانها ، والأزاهر بطبيها وأريجها . وإذ تداعبنا النسائم بلمساتها الندية المترفة

د - « إذ » ظرف ملازم للبناء ، في محل نصب على الظرفية ، ولا يخرج عن النصب المحلّي على الظرفية إلا حين يقع « مضافاً إليه » والمضاف لفظ دال

على الزمان^(١)، كحينئذ، ويومئذ... ففى هذه الحالة لا يكون ظرفاً^(٢)، ولا يكون فى محل نصب؛ وإنما يكون مبنياً فى محل جرّ؛ مضافاً إليه. فأمره مقصور إما على البناء فى محل نصب على الظرفية، وإما على البناء فى محل جرّ بالإضافة، ولا محل له - عند كثرة النحاة - إلا أحد هذين؛ فلا يكون مفعولاً به، ولا بدلاً، ولا غيرهما. وأما قوله تعالى: «واذكروا إذ أنتم قليل...» وقوله تعالى: «واذكروا فى الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً» فإن «إذ» ظرف لمفعول به، محذوف، وليست مفعولاً به فى الآية الأولى ولا بدلاً فى الآية الثانية. فالتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل... - واذكر قصة مريم إذ انتبذت... (أى: ابتعدت واعتزلت الناس...).

لأن المعنى على ظرفية المفعول به المحذوف، لا على مجرد المفعولية الأخرى؛ أو: البدلية... فالمراد: اذكروا النعمة التى نالتكم فى زمن معين، هوزمن قلّتكم - واذكروا قصة مريم فى زمن انتبأها، وليس المراد هنا اذكروا مجرد زمن القلة، أو: مجرد زمن الانتبأ؛ لأن تذكر الزمن المجرد لا يفيد فى تحقيق الغرض المعنوى المراد هنا^(٣).

(١) أوضحنا - فى رقم ٢ من هامش ص ٦٧ - أن الاسم الدال على الزمان يشمل ظرف الزمان، وهذا ينصب على الظرفية، ولا يخرج عنها إلا إلى شبه الظرفية، وهو - فى الغالب - : الجر بالحرف «من» كما يشمل كل: اسم آخر يدل على الزمان من غير ظرفية، مثل: حين، ولحظة...

(٢) للسبب الذى تقدم فى رقم ٥ من هامش ص ٦١.

(٣) لا يوافق على هذا صاحب: «المعنى»، وآخرون. ففرضوا مثلاً لكلمة «إذ» الظرفية بقوله تعالى عن النبى عليه السلام: «إلا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا...» - وقد سبقت هذه الآية لمناسبة هامة أخرى فى رقم ٥ من هامش ص ٨٠ - ول «إذ» الواقعة مفعولاً به بقوله تعالى: «واذكروا إذ كنتم قليلاً فكشركم...» ومثل هذا يقع كثيراً فى أوائل القصص فى القرآن؛ فتكون - فى رأيهم - «مفعولاً به» لفعل محذوف تقديره: «اذكروا»، أو نحوه... كقوله تعالى: «وإذ قال ربك للملائكة...» «وإذ قلنا للملائكة...» - «وإذ فرّقنا بكم البحر...» ول «إذ» الواقعة «بدلاً» بقوله تعالى «واذكروا فى الكتاب مريم. إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً» وحجتهم فى عدم إعرابها ظرفاً فى الآيات السالفة أن إعرابها يقتضى الأمر بالتذكر فى ذلك الزمن الماضى، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل توجيه الخطاب للمكلفين منا؛ فيتعارضان؛ وإنما المراد: تذكّر الوقت نفسه، لا التذكرفيه. وخالفهم الكثيرة بأن وقوع «إذ» الزمانية «مفعولاً» أو «بدلاً» أو شيئاً آخر غير الظرف والمضاف إليه - ليس مسموعاً عن العرب. وطال الجدل بين الفريقين.

والحق أن «إذ» قد تكون «مفعولاً به» إذا كان المراد وقوع أثر العامل عليها، لا فيها. وقد يكون =

وقد تجيء : « إذ » لإفادة التعليل ؛ كقوله تعالى : « وإن ينفعكم اليوم - إذ ظلمتم - أنكم في العذاب مشتركون » ، أى : لأجل ظلمكم ، وبسببه . ولا تصلح هنا للظرفية ، لأن الظلم لا يكون يوم القيامة ، وإنما كان في الدنيا . وتعتبر في هذا الحالة : إما حرفاً زائداً للتعليل - وهو الأيسر - ، وإما ظرف زمان ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ^(١) .
وقد تجيء لإفادة المفاجأة^(٢) ، بعد : « بينمّا^(٣) » ، أو : « بينمّا^(٣) » ، نحو قول الشاعر :

استَقْدِرَ اللهُ خَيْرًا ، وارْضَيْنَ به فبينما العسرُ إذ دارت مياسيرُ
وبينما المرءُ في الأحياءِ معتبطُ . إذ صار في الرَّمْسِ ، تَعَفَوْه الأَعْصِيرُ
ونحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل غريب فأكرمنا . . .
والأحسن في هذا - وأشباهه - اعتبارها حرفاً معناه المفاجأة ، أو : حرفاً زائداً لتأكيد معنى الجملة كلها ، لا ظرف زمان ولا مكان .
هـ - سبق^(٥) أن : « إذ » تكون في أغلب استعمالاتها - ظرفاً للزمان الماضي المبهم^(٦) ، ومعناها : وقت ، أو : زمن ، أو : حين . . . أو . . . وأنها في هذه

= « بدلا » أو غيره إذا اقتضى المعنى خروجها عن الظرفية لشيء آخر . فلا داعي للتأويل من غير حاجة .
(١) يتضح هذا في مثل قولنا : « عوقب اللص إذ سرق » . باعتبار « إذ » للزمان ، فيؤدى ظاهر العبارة - إلى أن السرقة هي سبب العقاب ، وعلته .
(٢) أى : مفاجأة ما بعدها لما قبلها وقت تحقق معنى السابق . بمعنى : هجومه عليه بغتة عند وقوع معنى المتقدم .

(٣ و ٣) إذا اتصلت « ما » الزائدة ، أو « الألف » الزائدة بآخر الظرف : « بين » وجب أن يكون له الصدارة في جملة مع إضافته لهذه الجملة : (راجع الأحكام المتعددة في البيان الخاص . بهذا في ج ٢ باب : « الظرف » م ٧٩ ص ٢٦٨) ومنه قولهم في وصف أحد العظماء : « بينما هو حلیم أواب ، إذا هو أسد وثاب » . وجاء في القاموس ما نصه : (وبيننا وبيننا من حروف الابتداء) هـ أى من كلمات الصدارة .

(٤) أسأله أن يقدره لك .

(٥) في ص ٨٠ .

(٦) وردت إشارة للزمان المبهم وبعض أحكامه ، في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفي ص ٦٦ و ٦٧

الحالة تضاف وجوباً للجملة بنوعيتها ، ولا بد في هذه الجملة أن يكون معناها ماضياً^(١) ولو تأويلاً ، أى : أنه قد تحقق فعلاً ، أو بمنزلة المتحقق ويتساوى في هذا الجملة الاسمية والفعلية

ونذكر هنا أن في اللغة كثيراً من الأسماء التي قد تشابه « إذ » في دلالتها السابقة ؛ (وهي : الدلالة على الزمن الماضى المبهم بصوره التي شرحناها) وقد تخالفها ، ومن هذه الأسماء التي قد تشابه حيناً وقد تخالف حيناً آخر : وقت - زمن - عصر - لحظة - برهة - حين وكذلك : يوم ، وساعة ، بشرط ألا يراد بواحد منهما مدة زمنية محدودة بساعات محصورة ودقائق معدودة ؛ وإنما يراد بكل واحد منهما ومما سبق ، مدة زمنية محضة ، لا تتقيد بعدد مضبوط من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد الحصر والتحديد .

وحكم هذه الأسماء - ونظائرها - أنها حين تكون بمعنى : « إذ » يجوز^(٢) أن تضاف إلى ما تضاف إليه « إذ » من الجملة بنوعيتها ، كما يجوز أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف مطلقاً . ولكنها إن أضيفت إلى الجملة يجب أن يتحقق في هذه الجملة بنوعيتها كل ما يجب تحققه حين يكون المضاف هو « إذ » وذلك بأن يكون معنى الجملة قد وقع فعلاً أو سيقع حتماً^(٣) و - كما شرحنا - وأن تكون الجملة مستوفية الشروط التي تجعلها صالحة للوقوع مضافاً إليه^(٣) .

وما تقدم نعلم أن بعض أسماء الزمان قد يشبه « إذ » في الدلالة المعنوية وفي الإضافة ، وآثارها ، مع مراعاة الفروق الأربعة الآتية :

(١) أن « إذ » لا تكون إلا في محل نصب على الظرفية ، أو في محل جر على الإضافة (تبعاً للرأى الكثرة ، وقد أبدينا ما فيه)^(٤) . أما « شبيهاتها » فتصلح للأمرين السالفين ، ولغيرهما مما يقتضيه الأسلوب ، فتقع مبتدأ ، وخبراً وفاعلاً ومفعولاً به وهذا شأن كل اسم من أسماء الزمان المختلفة ، ليس ظرفاً .

(١ و ١) طبقاً للبيان الذى سبق فى ص ٨٠ ، وبالتفصيل الذى فى هامش ص ٨١ .

(٢) فليس بالواجب .

(٣) وقد سبقت الشروط فى رقم ٢ من هامش ص ٧٨ .

(٤) فى ص ٨٦ وفى رقم ٣ من هامشها .

(٢) أن إضافة : « إذ » الظرفية للجملة واجبة محتومة ، لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط — كما سبق^(١) — . . . أما إضافة « شبيهاً لها » فجاززة للجملة ، وللمفرد ، ويجوز عدم إضافتها مطلقاً . . .

(٣) أن إضافة « إذ » للجملة الفعلية ، توجب أن تكون هذه الجملة الفعلية إما ماضوية لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (بأن تكون الجملة الفعلية فعلها مضارع في الظاهر ، ولكن معناه ماض ، ومن الممكن أن يحل الماضي محله ، كآلية السالفة ، وهي « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ») — وإما ماضوية تأويلاً ، بأن يكون معنى المضارع مضمون التحقق في المستقبل .

وأما إضافتها للجملة الاسمية فلا تصح إلا حين يكون مدلولها قد وقع في الزمن الماضي وتحقق ؛ فإن كان سيقع في المستقبل وجب أن يكون وقوعه محققاً قطعاً ؛ ليكون بمنزلة ما وقع في الماضي من ناحية التحقق واليقين ؛ وبهذا تكون « إذ » الأصلية في الظرفية هي للماضي حقيقة أو تأويلاً ، كما أشرنا^(٢) .

أما « شبيهاً لها » فقد تكون للزمن الماضي وقد تكون لغيره . وقد تضاف للجملة جوازاً ، لا وجوباً . فإذا كانت « الشبهات » للزمن الماضي وأضيفت بجملة فعلية أو اسمية كان حكم الجملة هنا كحكمها هناك من الناحية الزمنية ، أى : أن شأن الجملة (وهي : المضاف إليه) واحد مع « إذ » ومع الشبهات بها الدالة على الزمن الماضي ؛ فإذا كانت الجملة فعلية وجب أن تكون ماضوية ، ولو تأويلاً وإن كانت اسمية وجب أن يكون مدلولها قد وقع فعلاً ، أو تأويلاً بأنه سيقع على وجه محتوم : كشأنها مع « إذ » .

(٤) بناء « إذ » واجب في جميع أحوالها بسبب إضافتها إلى الجملة^(٣) . . . أما شبيهاً لها فيجوز فيها — عند إضافتها للجملة — البناء على الفتح^(٤) ، أو

(١) في ص ٨٠ و ٨١ وهامشها .

(٢) في رقمي ١ و ٢ من هامش ص ٨١ .

(٣) طبقاً لما سلف في ص ٨٣ .

(٤) انظر الحكم الرابع عشر في ص ٦٦ . ولا يصح البناء على غير الفتح . ويشترط لبنائها أن تكون غير مشناة ، فإن كانت مشناة وجب إعرابها ، — طبقاً للمبين هناك — .

الإعراب على حسب ما يقتضيه الأسلوب . غير أن البناء على الفتح أحسن عند إضافتها إلى جملة فعلية ، فعلها مبنى أصالة ، كالماضى ، أو مبنى عرضاً ؛ كالمضارع المبني لاتصاله بإحدى التونين ، والإعراب أحسن عندما يكون المضاف إليه جملة مضارعية مضارعها معرباً ، أو جملة اسمية (١)

ويلاحظ أن جواز البناء والإعراب ليس مقصوراً في الشبهات على الحانة التي تكون فيها دالة على الزمن الماضى ، وإنما هو عام ينطبق عليها في حالتها دلالتها على الماضى أو غيره . إلا أنها في حالة الدلالة على الماضى الحقيقى ، أو التأويل - وقد شرحناهما (٢) - تكون بمعنى : « إذ » وفي حالة الدلالة على المستقبل تكون بمعنى : « إذا » الخاصة به . ومن الأمثلة :

أ - انقضى حينٌ عجيبٌ على الإنسانية ؛ حينٌ ساد الجهل ، وشاع الظلم ، وانتشرت الأوهام . وقد اختفى اليوم كثير من تلك البلايا ، « وسيقبل حينٌ آخر ؛ يكون الناس فيه أقرب إلى السعادة ، وأدنى إلى الاطمئنان ، حينٌ تخضع الأمم والأفراد للدواعى المساواة ، وأحكام العدالة ، حينٌ لا قوىٌ مُسيطرٌ ، ولا ضعيفٌ مستدكٌ . ومثل قول الشاعر :

ألم تعلمى - يا عمر ك - الله (٣) - أننى
كريم على حين الكرام قليلى
وقول الآخر :

ولستُ أبالى حين أقتلُ مسلماً على أى حال كان فى الله مَصْرَعِي
ب - مضى وقتٌ وجاء آخر ؛ وقتٌ أكرم الناس فلاناً لماله ، ووقتٌ أكرم الناس فلاناً لأعماله - سيُقبل الوقت المأمول بعجائبه ؛ وقتٌ يصل الناس إلى كشف الفضاء المجهول ، وغزو الكواكب ، وقتٌ لا أرضٌ ممهدة وحدها ، ولا أجرام سماوية محتفظة بأسرارها

ج - أين نحن من الأمم ؛ زمنٌ كان العلمُ أملاً بعيداً ، وغاية لا تدرك ؟ وما شأنه فى حاضرنا ، زمنٌ يناله من يريده ، ويدركه من يرغب فيه ، زمنٌ الأسبابُ ميسرةٌ ، والوسائلُ مبدولةٌ وهكذا

(١) سبقت الإشارة المفيدة لهذا فى ص ٦٨ .

(٢) (٢) فى ص ٨١ وهامشها .

(٣) سبق إعراب هذا الأسلوب فى رقم ٥ من هامش ص ٦٨ ، حيث ذكر البيت لمناسبة هناك .

فإن فقدت هذه الأسماء دلالتها على الماضي - ولو تأويلاً - أو لبهامها ، لم تكن محتومة الشبه « بإذ » ، في الإضافة التي أوضحناها ونوعها ، ولم تجر مجراها وجوباً . فعند فقدتها للدلالة على الماضي تضاف - جوازاً - إلى الجملة الفعلية فقط ، وتكون بمعنى : « إذا » - كما تقدم - ؛ نحو : أجيئك حين يجيء الصديق الغائب ، وأزورك زمن يزورنا . ويجرى عليها في هذه الحالة من ناحية إعرابها وبنائها ما كان يجري عليها من قبل مما شرحناه . ولا يصح - عند الأكثرين أن تضاف في هذه الحالة إلى الجملة الاسمية ؛ لأنها تكون بمعنى « إذا » الدالة على المستقبل الخالص ، والتي لا تضاف للاسمية ^(١) - .

وعند فقدتها الإبهام يصح أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف إليه ، على حسب المعنى ؛ ولا يصح أن تضاف لجملة ، مثل شهر - حول - سنة - عام وغيرها من المعهديات المحددة ، نحو : شهر رمضان مبارك ، وحولنا الحالى طيب .

وهذه المناسبة تذكرنا بالمسائل الثلاث التي سبقت قريباً ^(٢) ، والتي يجوز أن يستفيد فيها المضاف المعرب من المضاف إليه البناء (بالشروط والانتصيات الخاصة بكل مسألة) ، وهي إضافة اسم الزمان المبهم ، المعرب في أصله . . . إلى جملة

(١) - كما سيحىء في ص ٩٣ - وهذا رأى جمهرة النحاة . لكن وردت أمثلة مسبوقة وقع فيها المضاف إليه جملة اسمية ؛ منها قوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ) .
وقول الشاعر المسمى بسواد .

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُعْنٍ فَتَيْلاً عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

ولا مانع من الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس على هذا ؛ بشرط أن يكون في الكلام ما يدل على أن معناه سيقع في المستقبل ، وأنه محقق الوقوع ؛ فيكون المستقبل فيه بمنزلة الماضي ، لتحقق وقوعه ؛ كما في الآية والبيت ؛ فإن فتنة النار مستقبلية محققة ، وكذلك الشفاعة يوم القيامة ؛ سواء أكانت تنفى أم لا تنفى ، ولا داعى للتأويل . (وانظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١) .

(٢) في ص ٦٦ ،

وهناك أحكام خاصة بالمبهم في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفي ص ٦٦ و ٦٧ و ٩٠ و ١٣٠ و ١٣٩ .

.....

 فعلية، وإضافته إلى مفرد مبنى، مثل: حينئذ ويومئذ، وإضافة الاسم المعرب المتوغل في الإبهام والذي لا يدل على زمان - إلى مفرد مبنى، كإضافة: غير - مثل - شبه ، إلى الضمائر أو غيرها من المبنيات^(١).

* * *

(١) يقول ابن مالك في أسماء الزمان الشبهات بكلمة: «إذ» .

... وما «كإذ» معنًى ، كإذ أضيف جوازاً، نحو: حينَ جا ، نُبيذُ يريد: ما كان مثل «إذ» في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم ، فإنه يضاف جوازاً - لا وجوباً - إلى مثل ما تضاف إليه «إذ» من الجمل الفعلية والاسمية ؛ مع ملاحظة ما قد يكون بين الإضافتين من فوارق أوضحناها في ص ٨٨ وما بعدها . وضرب مثلاً لما يشبه «إذ» هو: حين جاء الخائن نبيذ شأنه . . . أى: ما كان مثل «إذ» في المعنى فإنه يضاف مثلها للجمل ، ولكن إضافته جائزة ، لا واجبة .

وَأَبْنِ ، أَوْ أَعْرَبْ مَا كَأِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَأَخْتَرْنَا بِنَا مَتَلُوْا فِعْلِي بِنِيَا
 وَقَبْلَ فِعْلِي مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبْ . وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا
 (يفند = يُغْلَط) أى: ابن أو أعرب ما جرى عليه شبه «إذ» ولكن المختار بناء ما يتلوه فعل مبنى ، وإعراب ما بعده مبتدأ أو فعل معرب . ومن بنى في جميع الحالات فلن يُغْلَط .

ورابعها - ما يضاف وجوباً إلى الجملة الفعلية دون غيرها . ومنه : « إذا »^(١)
 الشرطية الدالة على الزمان المستقبل ، نحو قول الشاعر :
 وإذا تباعُ كريمةٌ أو تُشتَرَى فسواكَ بائعها وأنت المشتري
 ووقوع الماضي في جملةٍ شرطيةٍ أو جزائها لا يخرجها عن الدلالة على الزمن
 المستقبل ؛ (لأنها تجعل زمن الماضي للمستقبل ، شأنها في هذا شأن جميع
 أدوات الشرط غير الامتناعي) ، نحو : إذا غدر المرء بصاحبه كان بسواه أغدر .
 وقولهم : إذا عَشَرَ الكريم أخذ بيده الكرام و^(٢)
 ومنه : « لَمَّا »^(٣) الظرفية ؛ كقوله تعالى : « فلَمَّا جاء أمرنا نجيننا صالحاً
 والذين آمنوا معه برحمة منّا » ، وقول الشاعر :
 عتبتُ على عمرو ، فلما فقسدتُهُ وجربتُ أقواماً بكيئت على عمرو
 ومنه ألفاظ أخرى منثورة في المراجع اللغوية والأدبية^(٤) .

(١) وهي مبنية دائماً - .

وقد سبق الكلام على : « إذا » بتفصيل مناسب (في ج ٢ ص ٢٦٠ م ٧٩ باب : الظرف) يشمل
 سرد معانيها ، وأحوالها ، وأحكامها المختلفة . وسيجيء الكلام عليها بمناسبة أخرى ، ولغرض آخر ؛ هو :
 « الشرطية » في ج ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ باب : « الجوازم » - .
 واكتفى ابن مالك ببیت واحد سجل فيه أنها من الأسماء التي تضاف إلى الأفعال لزوماً ، ولم يزد شيئاً ؛
 حيث يقول :

وَالزُّمُومَا « إِذَا » إِضَافَةٌ إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ ؛ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

(هن إذا اعتلى : توضيحٌ وتساهل إذا أظهر رفيقك أو غيره الاعتلاء ؛ أي : التكبر) .

(٢) ويجوز أن يحذف المضاف إليه (أي : الجملة) ويجيء التنوين عوضاً عنه ؛ كقولهم :
 من يحمد الفضل فليس إذاً يمدد من أهله . التقدير : فليس إذاً (يحمده) يمدد من أهله . فحذفت
 الجملة الواقعة مضافاً إليه ، وجاء التنوين عوضاً عنها .

(راجع ج ١ من التصريح والصبيان في مبحث تنوين العروض) .

(٣) تسمى : « لما الحينية » ؛ لأنها بمعنى كلمة : « حين » عند من يعملون « لما » ، اسما .

وقد سبق - في ج ٢ ص ٢٧٥ م ٧٩ باب . « الظرف » - إيضاح الكلام عليها بتفصيل لاغنى عنه ،
 ولا سيما البيان الخاص بشرطها ، وجوابها ، ووجهها ، وتقدم هذا الجواب . وسيجيء لها إشارة مفيدة -
 بمناسبة الكلام على أنواع « أن » - ج ٤ ص ٢٢١ م ١٤٨ باب : إعراب الفعل .

وهي غير « لَمَّا » الحرفية المجازمة التي سيجيء الكلام عليها في ج ٤ م ١٥٣ ص ٣٠٥ - وغير « لما »
 الحرفية التي بمعنى « إلا » المفيدة للاستثناء والتي سبق إيضاحها في بابه (ج ٢ م ٨١ ص ٢٥٤) .
 (٤) سنذكر بعضها في « ب » من الزيادة والتفصيل .

زيادة وتفصيل :

١ - أشرنا ^(١) إلى أسماء الزمان التي تشبه « إذ » في الدلالة على الزمان ، الماضي ، المبهم ، ومنها : حين - وقت - زمن - لحظة - ... ، ونعيد ما قلناه هناك من أنها تضاف جوازاً إلى ما تضاف إليه : « إذ » ؛ من الجمل الاسمية ، والفعلية ، بشرط دلالة هذه الجمل على الماضي والإبهام معاً ، بالتفصيل والإيضاح السالفين . فإن فقدت المضي المقصود لم تكن بمعنى « إذ » وإنما تصير بمعنى « إذا » الدالة على الزمن المستقبل الخالص ، فعند إضافتها تضاف - مثلها - إلى الجمل الفعلية ، دون الاسمية ^(٢) . نحو : أسافر غداً حين تبدأ العطلة ، وسأركب الطائرة زمن أجد لها مهياً

وتحتفظ هذه الأسماء الزمانية لنفسها بجواز البناء والإعراب عند إضافتها للجملة ؛ سواء أكانت بمعنى : « إذ » أم بمعنى « إذا » ؛ فهي جائزة البناء والإعراب في حالتها دلالتها على المضي ، أو على الاستقبال ، إلا أن البناء أحسن حين يكون المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى . والإعراب أحسن حين يكون فعلها معرباً ، وحين يكون المضاف إليه جملة اسمية - كما سبق تفصيله هناك - . أما إذا فقدت الإبهام فيجوز إضافتها للمفرد ، أو عدم إضافتها إليه على حسب المعنى ، ولا يصح إضافتها للجملة ^(٢)

ب - قد أضيف إلى الجملة الفعلية جوازاً ألفاظ مسموعة غير زمانية ، ولكنها تشبه الزمانية في أنها بمنزلة الزمن والوقت لارتباطها به . ومنها كلمة : « آية » ؛ بمعنى : « علامة » . والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها ، كما أن العلامة تتصل بالوقت ، فصح إضافة : « آية » إلى الجملة الفعلية كما يضاف الوقت إليها : لأنهما في النتيجة ينتهيان إلى شيء واحد ^(٣) قال قائلهم :

(١) في « ٥ » من ص ٨٧ .

(٢ و٢) يلاحظ التفصيل الذي في ص ٨٠ وهامش ص ٨١ .

(٣) هذا تعليلهم الصناعي . والتعليل الحق هو استعمال العرب .

ألا من مبلغٍ عنى تميماً بآية ما يُحبون^(١) الطعاما
بآية يُقدِّمون^(١) الخيل شعناً كأنَّ على سننابكها مُداما

وكلمة : « آية » المسموعة بهذا القصد لا تُضاف جوازاً إلا للجملة الفعلية ، بشرط أن يكون فعلها متصرفاً ، سواء أكان مقروناً « بما » النافية^(٢) ، أو المصدرية ، أم غير مقرون . إلا أن بعض النحاة يوجب تقدير « ما » المصدرية الظرفية عند عدم وجودها ، أو تقدير كلمة : « وقت » قبل الجملة الفعلية ؛ لتكون الإضافة من نوع إضافة أسماء الزمان التي شرحناها . وهذا خلاف شكلي ؛ لا أثر له .

لكن كلمة : « آية » لا يسرى عليها ما يسرى على أسماء الزمان السالفة من جواز الإعراب والبناء عند إضافتها للجملة ، وإنما يبقى لها حكمها الذي كانت تستحقه قبل إضافتها . وعلى هذا تكون كلمة : « آية » في البيت الثاني معربة مضافة إلى الجملة المضارعية ، والمراد : أبلغهم كذا ، بعلامة إقدامهم الخيل شعناً متغيرة من التعب وهي معربة مضافة في البيت الأول إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية^(٣) والجملة المضارعية . والمراد ؛ إذا رأيت تميماً فبلغهم عنى الرسالة . فكأن قائلها قال : بأى علامة تُعرف تميم ؟ فأجاب : بعلامة ما يحبون الطعام .

ومن تلك الألفاظ السماعية كلمة : « ذى » في قولهم : (اذهب بذى تسلم^(٤)) واذهباً بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسامون) ، والمسموع في كلمة : « ذى » الجر « بالباء » في هذا الأسلوب . والمعنى : اذهب بأمر هو سلامتك التي تلازمك ،

(١ و ١) ورواية أخرى يتبدئ المضارع فيها ببناء الخطاب ، بدلا من ياء الغائب .

(٢) مثل قولهم : بآية ما كانوا ضعافاً ولا عزلاً .

(٣) يصح أن تكون « ما » زائدة . والجملة المضارعية بعدها هي المضاف إليه . ويجرى تأويل

المضاف إليه على الطريقة التي سبق شرحها في تأويل الجملة الواقعة مضافاً إليه ، ص ٨٤ .

(٤) هذا الأسلوب هو الذي وعدنا (في رقم ٢ من هامش ص ٤٤) أن يكون إيضاحه هنا .

ولا تفارقك ؛ فكأن القائل يريد : اذهب ومعك أمر ؛ وهذا الأمر هو ؛ سلامتك الملازمة لك . ولا كانت الإضافة للجملة الفعلية هي في تقدير الإضافة للمفرد (وذلك بالإتيان بمصدر الفعل مضافاً إلى فاعله ؛ - كما سبق^(١) -) كان التأويل : اذهب بأمر سلامتك ، أى : اذهب ومعك أمر هو سلامتك المصاحبة لك - اذهباً بأمر سلامتكما - اذهبوا بأمر سلامتكم . . .

ويرى بعض اللغويين أن « ذى » فى الأساليب المسموعة السابقة معناها : « الذى » فالمراد : اذهب بالذى تسلم به ، أى : بسلامتك ؛ مصحوباً بها ، أو أن معناها : الوقت .

والمعاني الثلاثة متقاربة ، وفيها تكون الإضافة من نوع إضافة « المسمى إلى الاسم » سماعاً^(٢) . فالمسمى هو : « ذى » ، بمعنى : الأمر ، وهذا الأمر المعين وذاته ... اسمه : « السلامة »^(٣) ، أو : بمعنى « الذى » أو الوقت . والمراد منهما : السلامة أيضاً^(٤) .

(١) فى آخر هامش ص ٢ - والبيان فى : ص ٢٨ وفى « ب » من ص ٨٤ ...

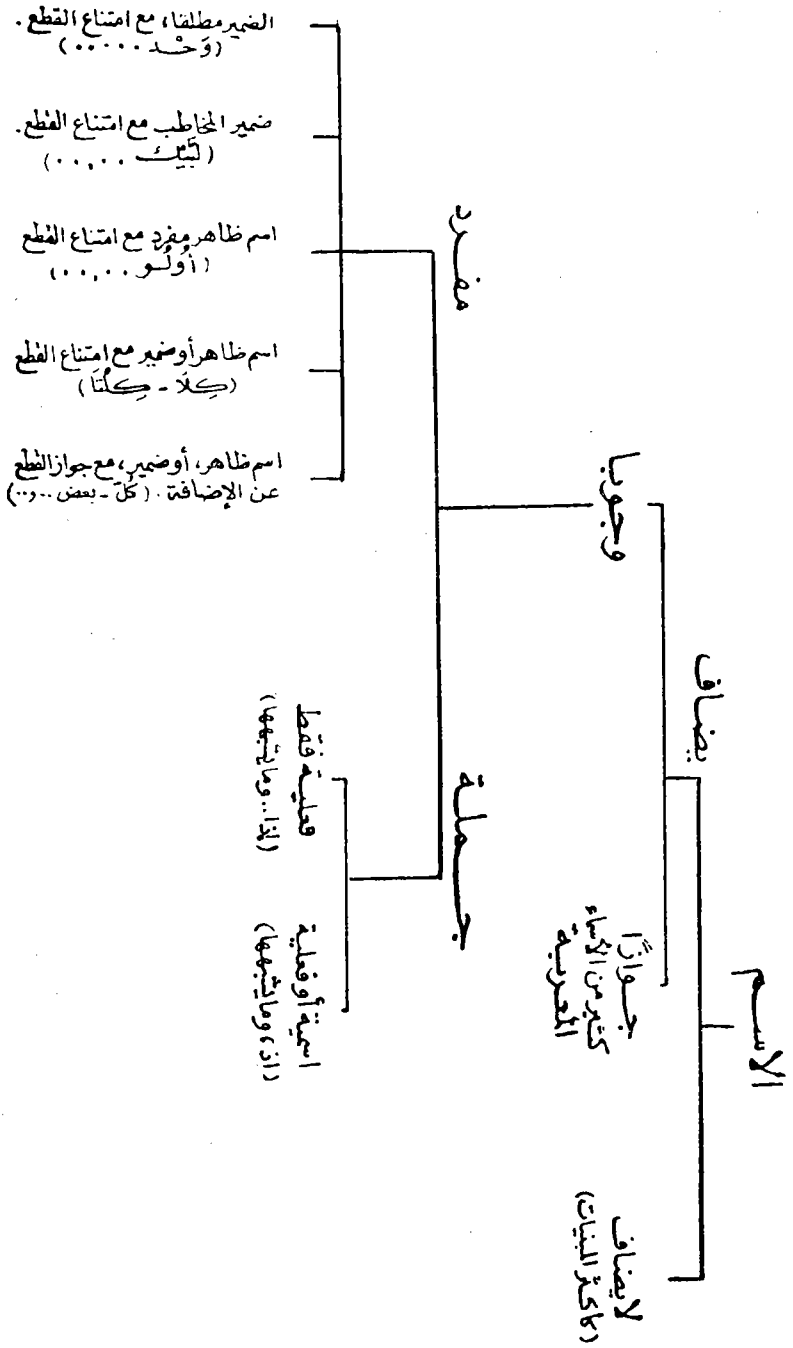
(٢) سبق لها الإشارة بمناسبة أخرى فى ص ٤٢ .

(٣) راجع فيما سبق ج ٣ ص ١٨ من شرح المفصل ، والتمع ج ٢ ص ٥١ (باب

الإضافة) .

(٤) فالباء للمصاحبة ، أو : بمعنى « فى ... »

وفايالي حصص مرستكو (١) لكل ما تقدم من أقسام المضاف ، وأنواع المضاف إليه .



(١) وفي ص ١٣٤ تلخيص آخر لبعض النحاة .

المسألة ٩٥ :

أسماءٌ أخرى واجبة الإضافة :

(كَلَاً ، وَكَلَيْتَا^(١) - أَى - لَدُنْ ، وَعِنْد - غَيْرِ ، وَنَظَائِرُهَا - . . .) .
 « كَلَاً » : اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على
 اثنين مذكرين ؛ نحو : كَلَاً طَرَفَتِي الأُمُورِ ذَمِيمِ ، وَنَحْوِ :
 إِنَّ المَعْلَمَ والطَّيِّبَ كَلَاهِمَا لَا يَنْصَحَانِ ؛ إِذَا هُمَا لَمْ يُكْرَمَا
 وَ « كَلْتَا » : اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على
 اثنتين مؤنثتين ؛ نحو : كَلْتَا الخَصَلَتَيْنِ رَذِيلَةٌ ؛ الضَّمْعَةُ والكَبِيرُ . وَنَحْوِ :
 الثَّرْوَةُ والشَّهْرَةُ ، كَلْتَاهُمَا مِنْ أَسْبَابِ الجَاهِ .

وَأَنَّ « كَلَاً وَكَلْتَا » مُفْرَدَيْنِ لَفْظًا ، مُثْنَيْنِ مَعْنَى^(٢) ، جَازٍ فِي خَبَرِهِمَا ،
 - وَفِي كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى المِطَابَقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا - مِرَاعَاةً لَفْظُهُمَا ، وَهُوَ الأَفْصَحُ ،
 وَمِرَاعَاةً مَعْنَاهُمَا وَهُوَ فَصِيحٌ ؛ كَقَوِّمِ : (كَلَا الرَّجُلَيْنِ عَظِيمٌ ؛ مِنْ دَعَا لِلخَيْرِ ،
 وَمِنْ اسْتَجَابَ لَهُ) - (كَلَا القَائِدَيْنِ بَطْلَانٌ ؛ هَذَا يَقُودُ جِيُوشَهُ فِي غَمْرَاتِ الحُرُوبِ
 وَهَذَا يَقُودُ أَعْوَانَهُ فِي مِيَادِينِ الإِصْلَاحِ) - (كَلْتَا الزَّعِيمَتَيْنِ وَهَبَتْ نَفْسَهُمَا لِأَعْمَالِ
 البِرِّ ، وَلَمْ تَدَّخِرْ وَسْعًا) - (كَلْتَا المَدِينَتَيْنِ وَقَفْتَا فِي وَجْهِ العَدُوِّ المُغِيرِ حَتَّى ارْتَدَّ
 خَاسِرًا . . .) .

وَ « كَلَا » وَ « كَلْتَا » مِنَ الأَلْفَاظِ المَلْزَمَةِ للإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى مَعًا ،
 وَلَا بَدَّ فِي المِضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَهُمَا أَنْ يَجْمَعَ ثَلَاثَةٌ شَرْطًا .

(١) سبق الكلام عليهما بمناسبة أخرى (هي : بيان حكمهما الإعرابي . . .) في ج ١ ص
 ١١١ م ٩ - المثنى وملحقاته . وهما في لفظهما المفرد مع إفادتهما معنى : التثنية « شبيهتان بلفظة :
 « كل » ؛ في أن لفظها مفرد ، لكنها تدل على معنى غير مفرد ، هو ؛ معنى الجمع .
 (٢) تتضح هذه الدلالة في مثل : الرجلان كلاهما مسافران . فالمعنى الرجلان الاثنان
 مسافران . وفي مثل : الرجلان كلاهما مسافر ، يكون المعنى : الرجلان كل واحد منهما مسافر ،
 أى : أنه يصح أن يحل محلها إما كلمة : (الاثنتين) ، وإما : (كل واحد منهما) . وهذا
 على حسب الأساليب ؛ كما في المثالين السالفين . والنتيجة في الحالتين واحدة ؛ وهي دلالتها على
 اثنين - ومثلها : « كَلْتَا » .

الأول : أن يكون دالاً على اثنين أو اثنتين ؛ سواء أكان اسماً ظاهراً ، أم ضميراً^(١) بارزاً ، كقوله تعالى : « كَلَّمْنَا الْجِنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا . . . » . وقوله تعالى : « وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، وبالوالدينِ إِحْسَانًا ، إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَنْقُلْ لَهُمَا أَف . . . » . وإنما كانت دلالته على التثنية شرطاً لأن الغرض من « كِلَا » و « كلتا » هو تقوية التثنية في هذا المضاف إليه ، وتأكيدها ، فإذا لم يكن مذكوراً وقع التعارض بين المضاف والمضاف إليه .

الثاني : أن يكون كلمة واحدة . (وهذه الكلمة الواحدة هي التي تقوم بالدلالة على المثني ؛ من غير سرد أفراده متعددةً ، ولا ذكرها متفرقة) فلا يجوز قرأت كلتا المحملة والرسالة ، ولا عاوت كلتا الأخ والصديق . وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة لم يتحقق فيها هذا الشرط ، فلم توافق كثرة النحاة على القياس عليها ، منها :

كِلا أَحِبِّي وَخَلِيلِي وَأَجِدِي عَضْدًا ۞ فِي النَّائِبَاتِ ، وإمامِ الْمَلِمَاتِ
والثالث : أن يكون معرفة كالأمثلة السالفة ، فلا يجوز أن يكون نكرة عامة ؛ كالتي في مثل : حضر كلا رجلين ، وانصرفت كلتا امرأتين ؛ فإن كانت النكرة مختصة فالأحسن الأخذ برأى من يميز وقوعها مضافاً إليه بعد « كلا وكلتا » ؛ فيصح المثالان السابقان — وأشباههما — بعد التخصيص ؛ فيقال : حضر كلا رجلين عالمين ، وانصرفت كلتا امرأتين أديبتين^(٢) .

(١) إذا كان المضاف إليه اسماً ظاهراً دالاً على اثنين سمى : « مثني لفظاً ومعنى » أما إن كان ضميراً بارزاً دالاً على اثنين ، أو : اسم إشارة للمفرد ولكنه يدل على اثنين بقرينة خارجة عن لفظه : فإنه يسمى : « مثني معنى » فقط . ومتى كانت دلالته على التثنية بقرينة خارجية ؛ كاسم الإشارة — سميت « دلالة مجازية » (كما سيأتي في الزيادة . وكما سبق البيان في ج ٩٠١ ص ١٠٨ وهما مشها رقم ١ وفي ص ١١١)

(٢) وإلى الشروط الثلاثة أشار ابن مالك باختصار حيث يقول :

لِمُنْفِهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِإِلَّا تَفَرَّقُ أَضْيِيفِ « كِلْتَا » وَ « كِلَا »
يريد : أضيفت « كلتا وكلا » لفهَمِ اثْنَيْنِ (أى : لما يدل على اثنين) مع تعريفه ، وعدم تفرق أفراده .

زيادة وتفصيل :

١ - اشترطنا هنا ^(١) أن يكون « المضاف إليه » دالاً على اثنين ، أو اثنتين ، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً بارزاً . هذه الدلالة قد تكون بلفظه الصريح في الثنية ، الحقيقيّ فيها (لا المجازي) نحو قوله تعالى : « كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا » ، وقوله : « إِمَامًا يَسْتُلْغِنُ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا » . فالمضاف إليه وهو كلمة : « الجنّتين » ، وكلمة : « هما » - من الألفاظ الصريحة في الثنية ، التي تؤدي معناها على وجه الحقيقة لا المجاز . وقد تكون الدلالة بلفظه الحقيقي ، ولكنه مشترك اشتراكاً معنوياً بين المثني والجمع ، كالضمير : « نا » فإنه صالح من جهة المعنى للأمرين ؛ كقول الشاعر :

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أُخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدَّ تَغَانِيًا

وقول الآخر :

كُونُوا كَمَنْ وَأَسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا ، أَوْ نَمُوتُ كَلَانَا
وقد تكون بلفظه الذي دخله التوسع والمجاز ؛ فصار يدل على اثنين دلالة أساسها التوسع والمجاز ، لا الحقيقة اللغوية ، كقول الشاعر :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدَى ^(٢) وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ ^(٣) وَقَبِيلٌ ^(٤)

فكلمة : « ذا » تدلّ في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ، ولكنها تدلّ هنا بمعناها على المثني ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر ؛ وهو : الخير والشر ؛ فالمراد : « كلا » ما ذكر من الخير والشر . . . وهذه الدلالة مجازية ^(٥) ؛ لأن دلالة « ذا » على غير الواحد مجازية ؛ كالثنية ؛ في هذا البيت ، وكالجمع في قول لبيد :

(١) في ص ٩٩ . (٢) غاية ينتهي عندها . (٣) ما يستقبلك من الشيء .

(٤) طريق واضح . أو : جهة . والمعنى : إن كلا من الخير والشر له نهاية ، وكلاهما أمر واضح يستقبل الناس ، وهو معروف لهم ؛ كالطريق الواضح المطروق . أو : كلا الخير والشر ذو نهاية ، وله وجهة ينصرف إليها .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

ولقد سئمتُ من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لسيّد ؟
 ب - لا تضاف « كلا وكَلتا » لشيء من الضمائر إلا لوأحد من ثلاثة ؛
 هي : « نا » ، و « الكاف » المتصلة بالميم والألف ، و « الهاء » المتصلة بالميم
 والألف . (أى : كلانا - كلاكما - كلاهما - كلتانا - كلتاكما - كلتاهما) .
 ح - حكم « كلا » و « كلتا » من الناحية الإعرابية موضح في مكانه
 المناسب من الجزء الأول^(١) عند الكلام على المثني ، وملحقاته . ومضمونه : أن لهما
 حالتين ؛ إحداهما : إعرابهما إعراب المثني ، والأخرى إعرابهما إعراب الاسم
 المقصور :

(١) فيعربان إعراب المثني بشرط إضافتهما إلى ضمير دالّ على التثنية ؛
 سواء أكانتا للتوكيد أم لغيره . فتبي أضيفت إحداهما للضمير الدال على التثنية
 وجب إعرابهما إعراب المثني . فن أمثلة استعمالهما للتوكيد : (أعجبنى الناوغان
 كلاهما - أكرمت النابغيين كليهما - أثنت على النابغيين كليهما) -
 (فازت الطبيبتان كلتاهما - مدحت الطبيبتين كلتيهما - أصغيت إلى الطبيبتين
 كلتيهما) . ومن أمثلة استعمالهما في غير التوكيد مع إعرابهما كالمثني : جاء كلاهما
 أو كلتاهما - رأيت كليهما ، أو : كلتيهما ، استمعت إلى كليهما ، أو : كلتيهما .

ولا بد عند استعمالهما للتوكيد أن يكون الضمير المضاف إليه مطابقاً للاسم
 المؤكّد قبلهما^(٢) (أى : أنه لا بد من وجود الضمير المضاف إليه ، ومن وجود
 المؤكّد قبلهما ، وتطابق المؤكّد والمؤكّد في التثنية ، والإعراب ، والتذكير ، والتأنيث) ؛
 كقولهم في الدعاء ؛ « لا زمئك الحُسْنَيَانِ^(٣) كلتاهما ، . . . وأمنت
 البليتين^(٤) كلتيهما » . . . وقولهم في الدعاء للمسافر : صاحبك الأحمَدان^(٥)

(١) ص ١١٢ م ٩ . وهناك تفصيلات هامة تقتضى الرجوع إليها .

(٢) كما سيجيء في باب التوكيد (ص ٥٠٨) عند الكلام على استعمالهما .

(٣) الصحة والثروة . (٤) المرض والفقر .

(٥) الإيمان والسلامة .

كتلاهما - وسلمت من الأردنيتين كليهما^(١).

ومما تجب ملاحظته أن استعمالهما في التوكيد يوجب إضافتهما إلى الضمير المطابق للمؤكد السابق ، لكن لا يلزم من إضافتهما للضمير المطابق أن يكونا للتوكيد ؛ فقد يتعيّنان للتوكيد كما في الأمثلة السابقة ، وقد يتعين إعرابهما شيئاً آخر غير التوكيد ؛ كما في قولنا : الوالدان كلاهما نافع ، والأختان كتلاهما مثقفة ؛ فيتعين إعرابهما في هذين المثالين - وأشباههما - مبتدأ ، ولا يصح التوكيد ، كمن لا يترتب عليه إهمال المطابقة بين المبتدأ والخبر ، بقولنا : (الوالدان نافع - الأختان مثقفة) ؛ فيقع الخبر مفرداً مع أن مبتدأه مثني ، وهذا غير جائز في مثل ما نحن فيه .

وقد يجوز إعرابهما توكيداً أو غير توكيد في مثل : الوالدان كلاهما نافعان - الأختان كتلاهما مثقفتان ؛ فيصح إعرابهما توكيداً ؛ لإضافتهما للضمير المطابق للمؤكد السابق ، والاسم الظاهر بعدهما خبر للمبتدأ ، مطابق له . كما يصح إعراب « كلا وكلتا » في المثالين مبتدأً ثانياً ، مضافاً للضمير ، والاسم الظاهر بعدهما هو الخبر لهما . والحملة الاسمية منهما ومن خبرهما خبر المبتدأ الأول . فالإعرابان جائزان ، وتفضيل أحدهما متوقف على وجود قرينة ترجحه على الآخر .

فالأحوال ثلاثة عند إضافتهما للضمير مع وجود لفظ سابق يصلح أن يكون مؤكداً يرجع إليه الضمير عند إضافتهما ويطابقه ؛ هي : وجوب إعرابهما توكيداً فقط ؛ وامتناع إعرابهما توكيداً ، وجواز الأمرين .

(٢) فإن لم يضافا للضمير مطلقاً (بان أضيفا إلى اسم ظاهر) - لم يكونا للتوكيد ، ولم يصح إعرابهما كالمثني ، بل يجب إعرابهما لإعراب المقصور (وهو الإعراب بحركات مقدرة على الألف الثابتة ، الملازمة لآخرهما في جميع الحالات) ؛ نحو : كلا القطبين ثلجى مقفر - إن كلا القطبين ثلجى مقفر - ذاع عن كلا القطبين أنه ثلجى مقفر - كلتا المنطقتين القطبيتين غير مأهولة - إن كلتا المنطقتين غير مأهولة - سمعت عن كلتا المنطقتين . . .

.....
.....
كل ما سبق هو الأشهر الذى يحسن الاقتصار عليه . وهناك آراء أخرى فى
إعرابهما ؛ فبعض العرب يعربهما إعراب المثنى فى كل الحالات من غير
تفرقة بين توكيد وغيره . وبعضهم يعربهما إعراب المقصور فى كل الحالات من
غير تفرقة كذلك ... و ...

* * *

أى - أنواعها الملازمة للإضافة خمسة^(١)؛ كل نوع منها مبهم؛ (لأنه صالح لكل شيء من الأمور الحسية والمعنوية. ولا تعيين له إلا بالمضاف إليه)؛ وهي: «أى» الاستفهامية؛ مثل: أى عمل تختاره؟ - أى الرجال المهذب؟ - أى الناس تصفو مشاربه؟.

و «أى» الشرطية؛ مثل: أى نفع يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالأعلى عليه.

و «أى» الموصولة، مثل: يعجبني السباقون، وسأصافح أيهم هو أسبق (بمعنى: الذى هو أسبق).

و «أى» التى للتعنت^(٢)؛ مثل إن الصادق عظيم أى عظيم.

و «أى» التى للحال، مثل: قبلت كلام الناصح الأمين: أى ناصح أمين. ومن الخمسة السابقة نوعان ملازمان للإضافة؛ لفظاً ومعنى معاً؛ هما: النعتية والحالية^(٣)، أما الثلاثة الأخرى فملازمة للإضافة إما لفظاً ومعنى معاً كأمثلتها السابقة، وإما: معنى^(٤) فقط؛ مثل (الأعمال كثيرة؛ فأى تختاره؟) - (من ألوان النفع ما يؤذى؛ فأى يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالأعلى عليه) - (يعجبني السباقون، وسأصافح أيًا هو أسبق) . . . و . . . وفيما يلي بيان أوفى:

* * *

١ - «أى» الاستفهامية^(٥): وهى معربة، واجبة للإضافة لفظاً ومعنى،

(١) هناك نوع سادس لا يضاف أبداً؛ هو: «أى»: التى تكون وصلة لنداء، ما فيه: «أل» (وتفصيل الكلام عليها فى باب «النداء»، أول الجزء الرابع). وقد سبق الكلام على الستة ملخصاً لمناسبة أخرى فى باب الموصول ج ١ ص ٢٦٠، ٢٦٢ م ٢٦٦.

(٢) تفصيل الكلام عليها فى ص ١١١، ولها إشارة فى باب التعنت ص ٤٦٨.

(٣) كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٧٣ وفى الجزء الأول ص ٢٦٠ م ٢٦٦.

(٤) تقدم (فى رقم ٣ من هامش ص ٧١) أن «المضاف لفظاً ومعنى» هو: ما له مضاف إليه مذكور سراحة فى الكلام، متمم للمعنى المقصود من المضاف. وأن «المضاف معنى» فقط هو: ما له مضاف إليه، ولكنه محذوف لداع مع قيام قرينة تدل عليه، وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله، كما يلاحظ عند وجوده. وقد يجيء التذوين عوضاً عن المحذوف.

(٥) «ملاحظة»: الأحكام الآتية مقصورة على «أى الاستفهامية» غير المستعملة فى: «الحكاية» أما المستعملة فى «الحكاية» فقد تخالف هذه فى بعض الأحكام، طبقاً للمذكور فى باب: «الحكاية».

أو معنى فقط . وتضاف إلى ما يأتي ليزيل إبهامها :

(١) النكرة مطلقاً (أى : لمتعدد أو غير متعدد) ؛ فتشمل النكرة الدالة على الأفراد ، والدالة على التثنية ، أو على الجمع ، بنوعيهما ؛ نحو : أى رجلٍ فاز بالسبق ؟ أى رجلين فازا بالسبق ؟ أى رجال فازوا بالسبق ؟ أى فتاة فازت ؟ . . . أى فتاتين ؟ . . . أى فتيات ؟ . . . ومن المفرد قول الشاعر :

أتجزعُ مما يحدثُ الدهرُ للفتى ؟ وأىُّ كريمٍ لم تُصِبهُ القوارعُ ؟

وقد اجتمعت إضافتها للنكرة المفردة والنكرة المجموعة في قول الشاعر يتحنن لبعض لياليه الخالية :

أهاً لها من ليالٍ !! هل تعود كما كانت ؟ وأىُّ ليالٍ عاد ماضيها
لم أنسها مذ نأت عنى ببهجتها وأىُّ أنسٍ من الأيام ينسيها ؟

فهى في الأساليب السابقة - ونظائرها - اسم استفهام يُسأل به عن المضاف إليه النكرة كله ^(١) . وهى في الوقت نفسه مطابقة لمعناه تمام المطابقة . ولهذا كانت بمعنى : « كُـلٌّ » الذى يقصد به المضاف إليه جميعه ، على حسب المراد من العموم في المفرد ، أو : المعنى ، أو : الجمع . فالمراد من « أى » هنا هو المراد من المضاف إليه النكرة كاملاً ، ومدلولهما واحد ^(٢) . والمعنى في الأمثلة السابقة : أى واحد من الرجال فاز ؟ أى اثنين منهم فازا ؟ أى جماعة منهم فازوا . . . وهكذا ^(١) .

(٢) المعرفة ^(٢) بشرط أن تكون دالة على متعدد ، ولا فرق في التعدد بين أن يكون حقيقياً ، أو : تقديرياً ، أو : بالعطف بالواو .

١ - فالتعدد الحقيقى ما يدل بلفظه الصريح المذكور في الجملة ، على تثنية ،

(١ و ١٠) المراد : إن كان « المضاف إليه » النكرة واحداً فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؛ لا بعضه ، ولا جزء منه . وإن كان « المضاف إليه » مثنى فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بعضهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعاً ؛ فإن المراد منها الجمع كله . . . وسبب ذلك ما عرفناه من إبهام « أى » والذى يزيل إبهامها هو « المضاف إليه » فلا بد أن يتساويا في المعنى ؛ لكيلا تختلف الدلالة نوعاً ، أو مقداراً بين المفسر والمفسر ، والمبين والمبين .

(٢ و ٢) يترتب على إضافتها للنكرة أو المعرفة أحكام تختلف في الحالتين . وسيجىء البيان

أو : جمع ؛ نحو : أيُّ الفريقين أحق بالإعجاب ؟ ... و ... أيكم أحسنُ عملاً ؟ أي الرجال المهذب ؟ .

ب - والمتعدد التقديرى : هو ما يدل بلفظه على مفرد له أجزاء متعددة^(١) ، بعضها هو المقصود بالاستفهام عنه عند الإضافة ؛ فيكون « المضاف إليه » مفرداً في ظاهره ؛ ولكنه متعدد في التقدير ؛ بسبب تلك الأجزاء التي يتكون منها ؛ ويقوم المعنى على أساس ملاحظتها وتقدير وجودها ، برغم أنها غير موجودة في الكلام ؛ فكأن : « أي » ليست مضافة إلى معرفة مفردة ، وإنما هي مضافة - تقديراً - إلى معرفة متعددة . وإن شئت فقل : لأنها ليست مضافة إلى المعرفة المفردة مباشرة ، وإنما هي مضافة إلى كلمة محذوفة ، هي كلمة : « أجزاء » ، أو ما يشابهها ؛ مثل : أيُّ الشجرة أنفع ؟ أي الوجه أجمل ؟ أيُّ التمثال أدق ؟ تريد : أيُّ أجزاء الشجرة أنفع ؟ أي أجزاء الوجه أجمل ؟ أيُّ أجزاء التمثال أدق ؟ فكلمة : « أي » في الأمثلة السابقة - ونظائرها - مضافة إلى معرفة مفردة ، لها أجزاء هي الملحوظة عند الإضافة ، وعند السؤال بكلمة : « أي » التي معناها والمراد منها هو معنى المضاف إليه ؛ لما سبق من أنها مبهمة ، والذي يزيل إبهامها هو المضاف إليه ، فلا بد أن يتساويا معنى ؛ إذ لا يصح أن يختلف الموضح والموضح في المعنى أو في مقداره .

ولما كان المراد من المضاف إليه - في الاستفهام - هو جزؤه^(٢) لاكله ، وجب أن يكون المراد منها هو ذلك الجزء أيضاً . ولهذا يقال عنها إنها بمعنى : « بعض من كل » ، (يريدون : بعض المضاف إليه ...) ويجيبون عنها بالأجزاء أيضاً ؛ فيجيب عما سبق بأنه : (جذعها ، أو : ثمرها ...) - أو : (العين ، أو : الأنف ...) - أو : (الرأس ، أو : الظهر ...) . فكأن المضاف إليه متعدد ، أو أن « أي » مضافة ، والمضاف إليه كلمة محذوفة ملحوظة في النية ، تدل على متعدد ، والتقدير : أيُّ أجزاء كذا . والأمران سيَّان .

(١) قد يدل المتعدد التقديرى على أنه مفرد له أنواع متعددة ، لأجزاء متعددة ؛ فتكون الأنواع هي المقصودة عند الإضافة ، ويمجرى عليها حكم الأجزاء ؛ نحو : أي الدينار دينارك ؟ أي الكسب أطيب ؟
(٢) أو نوعه ، طبقاً للمبين هنا ، وفي هامش الصفحة الآتية .

ح - والتعدد بالعطف يتحقق هنا بأن يُعطف على المعرفة المفردة معرفة مفردة أخرى بحرف العطف « الواو » دون غيره من حروف العطف - فينشأ من العطف التعدد المطلوب (أى : الذى يجعل المضاف إليه فى حكم المتعدد) ، مثل : أىّ زراعة الفاكهة وزراعة القطن أربح ؟ تريد : أيّهما . ؟ بمعنى : أىّ واحدة من زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ ومثل قول الشاعر :

ألاّ تسألون الناس ؛ أيّ وأرؤكُمُ
غداة التّقيننا - كان خيراً وأكرماً ؟
فإنه يريد : أيّنا^(١)

و « أىّ » فى جميع هذه الصور التى تضاف فيها لمعرفة ، هى اسم استفهام ، يُسأل به عن المضاف إليه المراد منه بعضه - كما تقدم - ، ومعناها فى الوقت نفسه ينصبّ على بعضه هذا ، أى : جزئه ، لا على كله ؛ فليس يراد منها معناه كاملاً .

* * *

(١) ليس من اللازم فى حالة التعدد بالعطف . تكرار : « أى » بإعادتها بعد الواو ؛ فيصح تكرارها وعدمه فى مثل : أى زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ أو : أى زراعة الفاكهة وأى زراعة القطن أربح . وإنما يجب تكرار « أى » وإعادتها بعد الواو إذا كان المعطوف عليه الأول ضميراً للمتكلم نحو :

فلئن لقيتُك خاليتين لتعلمنِ أيّ وأيّك فارسُ الأحراب ؟
وقال بعض المحققين : لا داعى للتقيد بهذا الشرط ، ورأيه حسن .

زيادة وتفصيل :

« أَى الاستفهامية » لفظها مفرد مذكر دائماً ، أما معناها فيختلف بحسب ما تضاف إليه ^(١) .

ا - فإن أضيفت إلى مُنْكَر كانت بمعنى المضاف إليه كاملاً ، ولذا تعتبر بمعنى : « كُلٌّ » - كما سبق ^(٢) - وفي هذه الحالة يجوز في خبر : « أَى » وفي الضمير العائد إليها ، وفي كل ما يحتاج للمطابقة معها : إما مراعاة لفظها في الأفراد والتذكير في كل الحالات ، وإما مراعاة معناها الذى يوافق المضاف إليه في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيته ، وهذا هو الأكثر والأفصح ؛ نحو : أَى زميلٍ أقبل ؟ أَى زميلين أقبلَ ، أو : أقبلًا ؟ - أَى زملاءٍ أقبلَ ، أو : أقبلوا ؟ - أَى زميلةٍ أقبلَ أو أقبلتُ ؟ . . . - أَى زميلتين أقبلَ ، أو أقبلتا . . . ؟ أَى زميلاتٍ أقبلَ ، أو : أقبلنَ ، أو : . . . وهكذا . . .

ب - وإن أضيفت إلى مُعْرَف كان المراد منها بعضه ، ولذا تعتبر بمنزلة كلمة : « بعض » ، أو تعتبر كأنها مضافة لكلمة محذوفة ، تقديرها : « أجزاء » ، مثلاً . كما شرحنا ^(٢) ، فيجب - فى الأفصح الأغلب - مراعاة لفظ : « أَى » فى إفراده وتذكيره عند الإخبار عنها ، وعود الضمير إليها ، وكل ما يحتاج للمطابقة . ولا عبرة بتثنية المضاف إليه أو جمعه أو تأنيته ^(٣) .

* * *

(١) ومثلها الشرطية . - كما سيحىء عند الكلام عليها فى ص ١٠٩ .

(٢ و ٢) فى ص ١٠٥ - حيث بيان المراد من كلمة : « كُلٌّ »

(٣) للمناسبة أخرى ذكرنا ما سبق فى ج ١ ص ٢٦٣ م ٢٦ باب الموصول .

ب - أى الشرطية : اسم شرط جازم ، معرب ، يجزم فعل الشرط والجواب معاً ؛ كتولم : (أى صاحب يصحبك لغاية يرحوها ، يهجرُك بعد إدراكها) . وهو يفيد تعليق الجواب على الشرط ؛ فإذا وقع الشرط وتحقق ، وقع الجواب - غالباً - وتحقق تبعاً لذلك ؛ وإلا فلا يقع ^(١)

وهذا الاسم فى دلالة عام مبهم ؛ فهو صالح لأن يراد منه كل أمر من الأمور الحسية والمعنوية . ولكن هذا التعميم والإبهام يزول بالمضاف إليه ؛ فإنه يحدد المراد ويعينه ؛ (كالشأن فى جميع أنواع « أى » المضافة) .

ومن الواجب إضافة « أى » لفظاً ومعنى معاً ، كالمثال السابق ، أو معنى فقط ؛ نحو : (أى . . . يصحبك لغاية يهجرُك بعد إدراكها) .

(١) ويجوز إضافتها لنكرة مطلقاً (دالة على أفراد ، أو : على تثنية ، أو : جمع) ؛ نحو : أى ضعيف يستعينُ بى أعاونهُ - أى ضعيفين يستعينا بى أعاونهُما - أى ضِعاف يستعينا بى أعاونهُنهم - أى ضعيفات يستعِينُ بى أعاونهُن و

وإذا أضيفت « أى » إلى النكرة كان معناها ، ومدلولها المراد هو : المضاف إليه جميعه ، وهو النكرة كاملة ، ولهذا تكون « أى » بمنزلة كلمة : « كُـلُّ » ؛ مثل قول الشاعر :

أى حين تُلِمَّ بى تُلِقَ ما شئت من الخير ؛ فاتخذنى خليلاً

(٢) وكذلك يجوز إضافتها إلى معرفة بشرط أن تكون هذه المعرفة دالة على متعدد حقيقى ، أو : « تقديرى » ، أو « بالعطف بالواو » ، (والمراد به : عطف معرفة مفردة ^(٢) على الأولى بالواو خاصة . . .) ، وقد شرحنا أنواع التعدد الثلاثة ، ومعنى كل ^(٣) . فمن أمثلة التعدد الحقيقى : أى الرجال يكثُرُ مزحه تَصْعُقُ هيبته . ومن أمثلة التعدد التقديرى : أى الوجه يعجبُك يعجبُننى ؛ بمعنى :

(١) كما سيجىء البيان فى الباب الخاص : (عوامل الجزم : ج ٤) .

(٢) وهى التى لا تدل على متعدد .

(٣) فى رقم ٢ من ص ١٠٥ .

أى أجزاء الوجه . ومن أمثلة العطف - ولا يكون ، إلا بالواو خاصة - ، أى وأيك يتكلمٌ يحسنُ اختيار كلامه ؛ بمعنى : أينما... ، ونحو : أى الزراعة وأى الصناعة يخلص له صاحبه يدركُ أبعاد الغايات ، بمعنى : أيهما
 وإذا أضيفت إلى معرفة كان معناها والمراد منها هو بعض المضاف إليه لا كله ، ولذا تكون «أى» ، بمعنى : بعض .

« فأى » الشرطية كالأستفهامية في وجوب الإضافة لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ، وفي إضافتها إلى النكرة مطلقاً وإلى المعرفة بشرط التعدد ، وفي أنها في الحالة الأولى تكون بمعنى : « كل » ، وفي الثانية بمعنى : « بعض » .

والشرطية - كالأستفهامية - لفظها مفرد مذكر دائماً . ومعناها يختلف بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت لنكرة جاز في خبرها ، وفي الضمير العائد إليها ، وفي كل ما يحتاج إلى المطابقة معها - مراعاة لفظها ، أو : مراعاة المضاف إليه (وهو الأحسن) على الوجه الذى وفيناه من قبل في « أى الاستفهامية »^(١) وإن أضيفت لمعرفة وجب (فى الرأى الأحسن) مراعاة لفظها دون المضاف إليه . هذا ، ومراعاة اللفظ أو المعنى . مقصور على الاستفهامية والشرطية . كما أسلفنا .

* * *

ح - « أى » الموصولة : اسم مبهم ، بمعنى : « الذى » ؛ نحو : أصحاب من الإخوان أيهم هو أكرمُ خلقاً ؛ بمعنى : الذى هو أكرم خلقاً فيهم ، وهى معربة فى كل حالاتها ، إلا فى حالة واحدة^(٢) . ولا بد من إضافتها لفظاً ومعنى معاً - كالمثال السابق - أو معنى فقط ؛ نحو : أحمد من الرجال أيأ هو أشدُّ عزماً . وأصدقُ قبلاً . والأصل : أيهم هو أشد ويزيل لبهامها المضاف إليه والصلة معاً ، وأحدهما لا يكتفى . ولا تضاف إلى النكرة - فى

(١) فى ص ١٠٨ .

(٢) هى التى تكون فيها مضافة وصدر صلتها ضمير محذوف - وتفصيل للكلام على أعرابها

وبنائها مدون فى ج ١ باب الموصول م ٢٦ .

الرأى المعوّل عليه^(١) - وإنما تضاف إلى المعرفة ، بشرط أن تدل المعرفة على متعدد حقيقي ، أو تقديري ، أو بالعطف بالواو - على الوجه المشروح فيما سلف^(٢) - ؛ فمثال التعدد الحقيقي ؛ يعجبني أيكم هو حريص على رفعة وطنه - ومثال التعدد التقديري : أصلح أيّ التمثال هو معيبٌ ، بمعنى : أىّ أجزاء التمثال . . . ومثال التعدد بالعطف بالواو : اقتن أيّ القاسم - وأىّ الثوب هو أبداع . ولا بدّ في المطابقة من مراعاة لفظها .

* * *

د - « أىّ » التى تقع نعتاً للنكرة : اسم معرب ، مبهم ، يزيل « المضاف إليه » إبهامه . والغرض منها : الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى ؛ مدحاً أو ذمّاً ؛ نحو : أعجبت برجلين من أعظم رجالات التاريخ ؛ هما العادلان : عمرُ بنُ الخطاب ، وعمرُ بنُ عبد العزيز ، وأولهما صحابى جليلٌ أىّ صحابى ، والآخر خليفة أموىّ أىّ خليفة ، وكقول الشاعر :

دعوتُ امرأ أىّ امرئٍ فأجابنى وكنت وإياه ملاً ذاً وموثلاً

ونحو قولهم : أودى الظلم بكثير من الدول ، وقضى على أهلها ما انغمسوا فيه من ترف ، وما انتشر بينهم من فساد . فلقد كان ظلماً أىّ ظلم ، وترفاً أىّ ترف ، وفساداً أىّ فساد .

وتختصُّ « أىّ » النعتية بأحكام ثلاثة مجتمعة هى : وجوب إضافتها لفظاً ومعنى معاً ، وأن يكون المضاف إليه نكرة - فى الأغاب - ؛ مفردة أو غير مفردة ، وأن تكون هذه النكرة مماثلة للمنعوت فى التنكير^(٣) ، وفى اللفظ والمعنى

(١) لأن معنى « أىّ » هو معنى « الذى » المراد منها واحد معين ؛ فلا بد أن يكون المضاف إليه واحداً معيناً : (معرفة) ذلك أن « أىّ » مبهم ، يزيل إبهامها المضاف إليه مع صلتها ، كما عرفنا . . . فهو مع الصلة المفسر والموضح لها . ولما كان معناها معنى « الذى » المعرفة وجب أن يكون المضاف إليه معرفة أيضاً ؛ لكيلا تختلف الدلالة بين المفسر والمفسر ، وهذا لا يجوز . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها فقط .

(٢) فى رقم ٢ من ص ١٠٥ .

(٣) هذا يقتضى أن يكون المنعوت نكرة كذلك . وسيأتى فى « الزيادة » ص ١١٥ وما بعدها رأى آخر هام ، حاسم ؛ لا يشترط التنكير فيه ، ولا فى المضاف إليه - ولهذا رأى إشارة فى باب النعت ، ص ٤٥٢ - ثم انظر « ب » ص ١١٥ .

معاً ، أو في المعنى فقط ، نحو : استمعت إلى شاعرة أيّ شاعرة ، وإلى فتاة أيّ شابة . ونحو : مررت بشابّ أيّ فتى ، وطبيب أيّ نيطاسيّ . ولا يجوز استمعت إلى شاعرة أيّ مهندسة ، ولا إلى فتاة أيّ عالمة ، ولا إلى رجل أيّ طبيب . . .

* * *

زيادة وتفصيل :

١ - سبق القول^(١) أن كلمة : « أئى » هذه ، إن أضيفت إلى نكرة ، وكانت النكرة اسماً مشتقاً - كان المقصود من المدح أو الذم أمراً واحداً ، هو المعنى المجرد المفهوم من الاسم المشتق . (أى الأمر المعنوى الذى يدل عليه هذا المشتق ، بغير نظر إلى ذات أو غيرها) ، فإذا قلنا : رأينا فارساً أئى فارس . . . فالمقصود هو المدح بالفروسية وحدها ، المفهومة من المشتق : « فارس » . وإذا قلنا : احترسنا من خائن أئى خائن ، فالمعنى المراد من الذم هو مجرد الوصف بالحياة المفهومة من المشتق : خائن .

أما إذا أضيفت « أئى » إلى نكرة غير مشتقة فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن توصف بيها هذه النكرة ؛ فمن يقول لآخر : « إئى مسرور بك ؛ فقد رأيتك رجلاً أئى رجل . . . » فكأنما يقول : رأيتك رجلاً جمع كل الصفات الطيبة التى يمدح بها الرجل . ومن يقول عن امرأة بغیضة : « إئى امرأة أئى امرأة . . . » فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات الرديئة التى تدم بها المرأة .
والأغلب فى هذه النكرة (التى هى الموصوف^(٢)) أن تكون مذكورة فى الكلام ، ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه - فى رأى كثير من النحاة - ورود السماع بها محذوفة فى قول الشاعر :

إذا حارب الحجاج أئى منافق علاه بسيف كلما هزَّ يقطع

ويقول السيوطى : « إن هذا فى غاية الندور »^(٣) فلا يصح - عندهم -

(١) فى ج ١ باب الموصول ، م ٢٦ ص ٣٣٠ .

(٢) والتى ليست مصدراً ؛ لأن المصدر قد تحذف ، وتنوب عنه صفته .

(٣) عبارة السيوطى فى شرحه الجمع (ج ١ ص ٩٣ - باب : الموصول عند الكلام على

النكرة الموصوفة « بأئى » هى :

(الغالب ذكر هذه النكرة ، وقد تحذف ؛ كقولها : « إذا حارب الحجاج أئى منافق . . . »

أئى : منافقاً أئى منافق ، وهذا فى غاية الندور) ا هـ . مع أنه قال فى المتن قبل ذلك مباشرة فى حذف

هذه النكرة الموصوفة بكلمة : « أئى » التعتية التى نحن بصدد ما نخصه : (حذفها نادر ، وقيل :

سائق) ا هـ . ثم انظر ص ١١٥ وهامشها حيث رأى الحاسم .

محاكاته . ثم يزيدون التعليل بما نصه ^(١) : (فارقتُ «أى» سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه ؛ لا تقول : مررت بأى رجل ؛ لأن المقصود بالوصف بأى هو المبالغة وتقوية المدح أو الذم . والحذف يناقض هذا) اهـ .

فإن المحتم عندهم إضافتها لفظاً ومعنى ، وأن يكون الموصوف بها مذكوراً . لكننا رأينا موصوفها محذوفاً سماعاً في البيت السالف ، ورأيناه محذوفاً كذلك في كلام لعل بن أبى طالب ، نصّه ^(٢) - .

(« اصحبُ الناس بأى خلق شئت يصحبوك بمثله . ») اهـ . يريد : بخلق أى خلق . وهى لا تصلح هنا أن تكون موصولة . لأن الموصولة لا تضاف عند الجمهور إلى نكرة . كما لا تصلح نوعاً آخر . فورود موصوفها محذوفاً في الشعر وفي نثر الإمام على أفصح البلغاء ، يبيح استعمالها مع حذفه ولو كان هذا الاستعمال قليلاً بالنسبة للرأى الآخر . وفوق هذا كله نجد الضوابط النحوية العامة لا تمنع حذفه ؛ فن الجائز - طبقاً لتلك الضوابط - اعتبار «أى» في مثل الأساليب السالفة صفة لموصوف محذوف ، ولا ضعف في هذا مطلقاً ، ولا شيء يمنع من الأخذ به ؛ قياساً على ما جاء في «أى» من قوله تعالى في سورة الانفطار : (يأبىها الإنسان ما غرّك بربك الكريم الذى خلقك فسوّك فعدّ لك فى أى صورة ما شاء ركبك . . .) ، فقد قال المنسرون في إعرابها أقوالاً مختلفة ، ومنها ما جاء في تفسير الألوسى لتلك الآية ، ونصّه :

(« فى أى صورة ما شاء ركبك » - أى : ركبك ، ووضعك فى أى صورة اقتضتها مشيئته تعالى وحكمته جلّ وعلا من الصور المختلفة ؛ فى الطول ، والقصر ، ومراتب الحسن ، ونحوها . فالجار والجرور متعلق : « برّك ربك » . و «أى» للصفة ، مثلها فى قوله :

أرأيت أى سوائفٍ ونحوها - برزت لنا بين السوى وزرودٍ

ولما أريد التعميم لم يذكرها موصوفها . وجملة : « ما شاء » صفة لها ، والعائد

(١) كما جاء فى : « الدرر اللوامع » ، ج ١ ص ٧١ .
 (٢) نقلاً عن ص ٧٨ من كتاب : « مجمع الحمام فى حكم الإمام » إخراج وتحقيق على الجندى ، وزميليه .

محذوف . . . و « ما » مزيدة . . . و جاز . . . و جاز . . .
 وقيل : « أي » موصولة صلتها : « ما شاء » كأنه قيل : « ركبك في الصورة
 التي شاءها ». وفيه : أنه صرح أبو علي في التذكرة بأن « أيًا » الموصولة لا تضاف
 إلى نكرة ، وقال ابن مالك في باب الإضافة ، من الألفية :

..... واخصُصنَ بالمعرفة موصولةٌ . وبالعكس الصفه
 ثم . . . ثم . . . إلى أن قال الألوسي :

« ويجوز أن يكون الجار متعلقًا « بعدلك » وحينئذ يتعين في « أي » الصفة ؛
 كأنه قيل : فعذلك في صورة أي صورة ، أي : في صورة عجيبة ، ثم
 حذف الموصوف ؛ زيادة للتفخيم . و « أي » هذه منقولة من الاستفهامية ،
 لكنها لانسلاخ معناها عنها بالكلية عمل فيها ما قبلها . ويكون « ما شاء ركبك »
 كلامًا مستأنفًا ، و « ما » موصولة ، أو موصوفة ، مبتدأ ، أو مفعولًا مطلقًا
 « لركبك » . أي : ما شاء من التركيب ركبك فيه ، أو : تركيبًا شاء ركبك » اهـ .
 كلام الألوسي .

وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام
 عربي ، وأن نجد بين النحاة من يقول إن حذف الموصوف « بأي الوصفية »
 سائغ^(١) . . .

ب - اشترطت كثرة النحاة في « أي » النعتية تنكير المضاف إليه والمنعوت .
 ولكن آخرين لم يشترطوه فيهما ؛ كما في بعض المطولات ، ومنها : « شرح

(١) انظر رقم (٣) من هامش ص ١١٣ . وقد أخذ بهذا الرأي مؤتمر « مجمع اللغة العربية »
 في دورته الخامسة والثلاثين بالقاهرة (في شهر فبراير سنة ١٩٦٩) . وفيما يلي النص الحرفي لرأيه
 منقولاً من مجلته (العدد الخامس والعشرين الصادر في فبراير سنة ١٩٦٩ ص ١٩٦) :
 (شاع بين الكتاب مثل قوطم : « اشتر أي كتاب » باستعمال « أي » مضافة إلى اسم نكرة .
 ومثل قوطم : « اشتر أي الكتب » بإضافتها إلى معرفة . ومثل قوطم : « لا تبال أي تهديد » بإضافتها
 إلى مصدر . والمقصود في كل هذه الاستعمالات هو : الإبهام ، والتعميم ، والإطلاق . ولا بأس
 بتجويز ذلك كله : استناداً إلى أن « أي » تحمل في مختلف دلالاتها - ومنها الوصفية - معنى
 « الإبهام » ، وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه . ويجوز أن تضاف إلى معرفة ، وحينئذ يكون
 موصوفها معرفة ، ذكر أو حذف ، وأنها تدل على التبعض في استعمالها نائبة عن المصدر ، ويمكن
 أن يقاس عليه أحوالها الأخرى » اهـ .

التصريح « ، فقد جاء في الجزء الثاني منه في : باب - الإضافة عند الكلام على «أى» النعتية - ما نصه : (قال المصنف في الحواشي : لا أجد مانعاً أن يقال مررت بالرجل أى الرجل ، وبالغلام أى الغلام ، كما جاز أطلعنا شاة كل شاة ، وهم القوم كل القوم ، فأضيفت - كل - إلى النكرة والمعرفة) ٥١ .

يريد أن كلمة : « كل » هنا للدلالة على الغاية الكبرى في المنعوت ، وقد أضيفت للنكرة والمعرفة ؛ فهي في تأدية المعنى مثل : « أى » ؛ فحقق « أى » أن تكون مثلها في الإضافة للنكرة والمعرفة^(١) . وهو رأى حسن فيه تيسير . ولكن الأول أحسن وأعلى ؛ لأنه المسائر للمسموع الأفصح . فليست إجازته قائمة على مجرد حمله على نوع آخر جائز ، كالذى اعتمد عليه الرأى الآخر ، ولم يؤيده بأمثلة مسموعة .

ومن أمثلة وقوعها نعتاً : أن يكون المنعوت مصدراً مبيناً قد حذف ونابت عنه صفتة^(٢) نحو : - تعلمت أى تتعلم^(٣) . والأصل : تعلمت : تعلمت أى تعلم .

* * *

(١) سبق الكلام - في ص ٧٢ - على إضافة « كل » و « بعض » ، ونوع هذه الإضافة ، وما يترتب عليهما من صحة دخول « أل » عليهما أو عدم صحتهما
 (٢) لأنها من الأشياء التي تصلح للتيابة عنه . وقد سبق في الجزء الثاني ص ١٧٣ م ٧٥ من باب المفعول المطلق - سرد تلك الأشياء ، ونجىء في ص ٤٦٨ و ٤٩٤ إشارة لهذا .
 (٣) هذا التعبير صحيح فصيح ، وبيان الكلام عليه وعلى ما يصلح للتيابة عن المصدر المؤكد والمبين - مدون في موضعه من الجزء الثاني ص ١٧٢ م ٧٥ .

هـ - « أَى » التى تقع حالا : اسم معرب ، مبهم ، يدل على ما تدلّ عليه الحال من بيان هيئة صاحبها المعرّفة فى الغالب .

ويزول الإبهام عن « أَى » بالمضاف إليه - كباقي أنواع « أَى » المضافة - ويشترط فى هذا « المضاف إليه » أن يكون نكرة مذكورة فى الكلام - فلا يجوز فى « أَى » الحالية قطعها عن الإضافة - ؛ نحو : لله أبو بكر أَى خليفة ، وخالدُ بنُ الوليد أَى قائد (١) .

* * *

وفىما يسلى تلخيص ما سبق (٢) من أنواع : « أَى » المضافة ، وحكم إضافة كل ، والغرض منه ، وبيان المضاف إليه :

(١) لم أصادف نصاً يعرض للفظ : « أَى » الحالية من ناحية تذكيره ، ولا للضمير العائد عليه ، وقد يكون السبب أن للضمير يعود على صاحب الحال ، فلا حاجة لعودته إلى « أَى » .
(٢) وقد أشار إليه ابن مالك إشارة بمجمله موجزة ، حيث يقول :

وَلَا تُضِفْ لِمُنْفَرِدٍ مَعْرُوفٍ أَيًّا . وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ
أَوْ تَنَوَّ الْأَجْزَاءَ ، وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا . وَبِالْعَكْسِ الضَّفَّةُ

يريد : لا يجوز إضافة « أَى » للمفرد المعرّفة إلا مع تكرارها ، أو مع نية الأجزاء (بتقدير مضاف إليه محذوف ، يدل على الأجزاء ، أو : مع ملاحظة ما فى المضاف إليه من أجزاء ، إن كان ذا أجزاء) وهو يقصد بالمحكم السالف « أَى » الاستفهامية ، والشرطية ، والموصولة ، لأن هذه الثلاثة هى التى تضاف لمعرّفة . أما « أَى » التى تقع وصفاً (ويريد بها : التى تقع حالا ، أو نعمتاً) فلا تضاف إلا للنكرة ، - فى الأغلب - « فهى عكس الموصولة كما يقول . وكما يفهم من كلامه أن الثلاثة الأولى تضاف للمعرّفة ، وأن الأخيرتين لا يضافان إليها - يفهم كذلك أن الاستفهامية والشرطية يضافان للنكرة أيضاً ، بدليل أنه صرح بعد ذلك بتخصيص الموصولة بالمعرّفة ؛ والموصوفة (بنوعها النعتية ، والحالية) بالنكرة . فهذا التخصيص يدل على أن الاثنتين الأولىين غير مخصصتين بمعرّفة ولا بنكرة . ويؤيد هذا بيته التالى :

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا

يريد : كمل الكلام بها وبما أضيفت إليه مطلقاً ، سواء أكان المضاف إليه نكرة أم معرفة . وقد شرحنا المعرّفة التى تقع مضافاً إليه للثلاثة الأولى ، وشرطها .

أما قوله : « موصولة » « أَى » « فكلمة « موصولة » حال مقدمة من كلمة « أَى » والأصل . وخصص بالمعرّفة « أَى » - موصولة .

نوع « أَى »	حكم إضافتها	الغرض من « أَى »	بيان المضاف إليه
الاستفهامية	واجبة الإضافة لفظاً ومعنى معاً ، أو : معنى فقط ؛ ليزيل المضاف إليه في الحاليتين إبهامها	السؤال عن المضاف إليه ، مع تضمينها معناه كاملاً أو مجزأ ، على حسب حاله من التنكير أو التعريف ، — طبقاً للتفصيل الذى عرضناه —	النكرة مطلقاً ، والمعرفة بشرط تعددها . وتكون أَى مع النكرة بمعنى : « كل » ومع المعرفة بمعنى : « بعض » . وللمعنى المراد أثره المختلف فى المطابقة
الشرطية	كالسابقة .	تعليق جوابها على شرطها . مع أدائها معنى المضاف إليه ضمناً	كالسابقة .
الموصولة	كالسابقة . ولكن لإبهام الموصولة لا يزول إلا بالمضاف إليه وبالصلة معاً ؛ وأحدهما لا يكتفى .	بمعنى « الذى » الدالة على واحد معين .	المعرفة — فى رأى المعتمد — بشرط تعددها . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها .
النعئية	واجبة الإضافة لفظاً ومعنى معاً ؛ ليزيل المضاف إليه فى الحاليتين إبهامها .	وصف منوعتها النكرة — وهذا هو الأكثر — بالغاية الكبرى ، مدحاً أو ذمماً .	النكرة ، بشرط مماثلتها المنعوت فى لفظه ، ومعناه ، (وتنكيره فى الأكثر) وهناك رأى آخر . .
الحالية	كالنعئية .	بيان هيئة صاحب الحال المعرفة .	النكرة .

«ملاحظة» : من هذا الجدول وما سبقه من شرح ، يتبين أن : لكلمة «أَى»

المضافة ثلاث حالات — فى أشهر اللغات ، وأفصحها — هى الإضافة للنكرة والمعرفة ؛ وذلك فى الشرطية والاستفهامية ، والإضافة للمعرفة فقط — تبعاً للرأى الأقوى — ؛ وذلك فى الموصولة ، والإضافة للنكرة فقط ؛ وذلك فى التى تقع

نعتاً^(١) ، أو حالاً .

* * *

لَسَدُنْ^(٢) ، وَعِنْدَ^(٣) - ظرفان مبهمان ، ملازمان في أكثر حالاتهما للإضافة لفظاً ومعنى معاً .

وفائدتهما : الدلالة على مبدأ الغاية^(٤) الزمانية أو المكانية ؛ نحو :

(١) في الرأي الشائع فيه ، دون رأى آخر .

(٢) فيه لغات كثيرة ، فيكون على وزن : عَصْدُ - جَبِيْرُ - وَيَبِيْدُ - وقامت وقد تحذف نونه ويصير على وزن : هَكْلُ - أو قل - أو : هَكْلُ ويحسن - اليوم - الاقتصار على الأكثر شيوعاً ؛ كالأولى ، وما عداها نستعين به على فهم ما ورد منه في النصوص للربية القديمة .

وإذا أضيف بعد حذف نونه وجب إرجاع النون .

(٣) سبقت الإشارة لهذين الظرفين بمناسبة أخرى في باب الظروف (ج ٢ ص ٢٣١ م ٨٩) وتركتنا هنا بعض ما سجلناه هناك ؛ اكتفاء بما سبق .

(٤) لإيضاح معنى « الغاية الزمانية والمكانية » نسوق بعض الأمثلة التي توضحها ، منبهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات ، وتذكر في مناسباتها (كما سجلنا هذا في ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ من الطبعة الأخيرة ، وكما سيجيء في هامش ص ١٤١ حيث أوضحنا معنى « الغاية » هناك بما يناسب الموضوع) .

١ - في مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية ، تشتمل الجملة على الفعل : « سافر » ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحقيقه من نقطة مكانية معينة يبتدئ منها السفر ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين كالمدكورين هنا ، وهما : البيت والضاحية ، وبين نقطتي الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : « الغاية المكانية » أى : « المسافة المكانية » أو « المقدار المكاني » ، وهى تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل لفظ « لدن » على كلمة هى بداية الغاية ؛ قدخوله على هذه الكلمة - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : « سافر » على أن السفر استغرق زمناً محدوداً معيناً ، له بداية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتان - إحداهما للابتداء ، والأخرى للانتهاء - زنيتان مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : « الغاية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزمانى » . ودخول لفظ : « لدن » على الكلمة التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هى نقطة البداية ؛ أى : أول جزء من أجزاء الغاية .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ « لدن » للدلالة على بداية الغاية فما الداعى =

مشيت من لَدُن الجبل إلى النهر، وقضيت في المشي من لَدُن صَبَاحنا إلى

مجيء الحرف . « من » قبله ومعناه الابتداء أيضاً ؟ أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة « لَدُن » على بداية الغاية ليست مألوفة في الأسماء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون في الأعم الأغلب مذكوراً (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضوع) .

والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تعليل آخر .

(ب) ما سبق يقال في الظرف : « عند » ؛ فلو وُضِعناه مكان « لَدُن » في الأمثلة السالفة - وأشبهها - لم يتغير الأمر ؛ ففي مثل : « قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة » ، نجد الفعل : « قرأ » لا يتحقق معناه كاملاً إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة ؛ هي المقدمة ، ونقطة أخرى تنتهي إليها ؛ هي الخاتمة ؛ وبين النقطتين المكانية مسافة مكانية تصل بينهما هي المسافة الأخرى المحددة المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : « الغاية المكانية » التي يجيء الظرف « عند » ليبدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها .

وإذا قلت : « قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب » نشأت الغاية الزمانية التي تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ، ويدخل الظرف . « عند » على أول جزء منها فيكون وجوده دليلاً على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

ويقوم مما سبق أن « لَدُن » ، و « عند » اسمان يدلان على ما بعدهما . . . فسمى كل منهما : نقطة البداية نفسها ، وليس « الابتداء » الذي هو أمر معنوي . ولهذا كانا اسمين - عند النحاة - دون « من » و « منذ » الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوي . فإضافة « لَدُن » ، وعند « إنما هي من إضافة الاسم إلى مسماه .

(هذا ، وقد أطلنا الكلام - في ج ١ ص ٥٦ م ٦ - عن سبب تفرقتهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الجارة المقيدة للابتداء واعتبارها حرفاً) .

كذلك يتضح الفرق بين « الغاية » ومبدأ الغاية ، الذي يدل عليه « لَدُن » أو « عند » ؛ فالغاية تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها دون الجزئين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن : معنى « لَدُن » و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية) .

ويصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفي القرآن الكريم : « آتيناها رحمةً من عندنا ، وعلمناه من لَدُنَّا عِاسُماً » فلو وضع أحد الطرفين مكان الآخر لحاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظي بغير داع بلاغي .

(ج) إذا دخل « لَدُن » ، أو « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفي أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتبني به .

(د) ليس الأمر في كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التي تعمل في الظرف وتحتاج في تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملاً إلا بملاحظة الغاية ، يتساوى في هذا أن يكون العامل فعلاً ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل . . .

الضحا . ويصح في المثالين وضع الظرف : « عند » مكان « لَدُنْ » . ولكن استعمال « عند » في بدء الغاية الزمنية قليل ، وهو - مع قلته - قياسي ؛ كالحديث الشريف : الصبر عند الصدمة الأولى . وقولنا : السفر عند الساعة الثامنة .

و « لَدُنْ » ، و « عند » يختلفان - بعد هذا - في أمور ، أشهرها ستة : الأول : أن « لدن » ظرف يكاد يلزم الدلالة على بدء الغايات . وقد يستعمل أحياناً للدلالة على مجرد الحضور . أما « عند » فيستعمل كثيراً في الدلالة على بدء الغايات ، وفي الدلالة على الحضور المجرد ، مثل : جلست عندك . فإنَّ تحقق معنى الجلوس لا يقتضى ابتداءً مكانياً معيناً ، أى : لا يستلزم تعيين نقطة البدء المكاني ؛ إذ لو كان له ابتداءً مكاني لوجب أن يكون له انتهاء مكاني أيضاً ؛ لعدم وجود ابتداءً بغير انتهاء . فأين مكان انتهاء الجلوس في المثال السابق وأشباهه ؟ لا وجود له . وعلى هذا لا ابتداءً له أيضاً . فن القليل أن يقال : جلست من لدنك . وتشدّد بعض النحاة فنعه ، وليس بممنوع ؛ ولكنه قليل جائز .

الثاني : أن « لَدُنْ » مبني على السكون في أكثر لغات العرب . أما « عند » ففعر عندهم .

الثالث : أن « لدن » قد يتجرد للظرفية المباشرة^(١) ، ولكن الأغلب أن يخرج منها إلى « شبه الظرفية » ؛ بالجر « بمن » (فيكون ، مبنياً على السكون في محل جر « بمن »)^(٢) . أمّا « عند » فينصب كثيراً على الظرفية المباشرة ، أو يجر « بمن » . والغالب أنه لا يدل على بدء الغايات إلا إذا كان مسبوقةً بهذا الحرف الجار ، فإن لم يكن مسبوقةً به كان - في الغالب - للدلالة على مجرد الحضور ، لا لبدء الغاية . وجره « بمن » على كثرته قليل بالنسبة لجر « لَدُنْ » به .

الرابع : أن « لدن » يضاف^(٣) للمفرد - كالأمثلة السالفة - ويضاف

(١) فيكون مبنياً على السكون في محل نصب .

(٢) ومن الأمثلة لهذا قوله تعالى : (إن الله لا يظلمُ شيئاً ذرّةً ، وإن تك حسنةً يضاعفها ، ويؤت من لدنه أجراً عظيماً) .

(٣) وهو مضاف مع بنائه .

للجملة بنوعها أيضاً . وإذا أضيف للجملة كان مقصوراً على بداية الغاية الزمانية دون المكانية ؛ إذ الأرجح أن الظروف المكانية لا يضاف منها شيء للجملة إلا : « حيث » - كما سبق^(١) . فن أمثلة إضافته للجملة الفعلية قول الشاعر :

صريعٌ غَوَّانٍ راقِهِنَّ ورُقْنَتَهُ لِدُنْ^(٢) شَبَّ ، حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ
ومثال الاسمية : وَتَدُ كُرُّ نَعْمَاهُ لِدُنْ أَنْتِ يَبَافِعُ . . .

وعلى هذا يكون المضاف إليه بعد « لدُنْ » مجروراً لفظاً إن كان اسماً معرباً ، ومجروراً محلاً إن كان اسماً مبنياً أو جملة .
أما « عند » فلا يضاف للجملة ، فالمضاف إليه بعده مجرور لفظاً إن كان اسماً معرباً ، ومحلاً إن كان مبنياً .

الخامس : أن « لدن » قد يستعمل مفرداً^(٣) مع ظرفيته ؛ بشرط أن يقع بعده كلمة ؛ « غُدوة » - من غير فاصل بينهما - منصوبة ، أو مرفوعة نحو : مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب . فالنصب على اعتبارها خبراً لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لدن كان الوقتُ غدوةً . . . والرفع على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة التي معناها : ظهر « ووجد » ؛ والتقدير : لدُنْ كانت غُدوةٌ ، أى : ظهرت غدوةٌ ووجدت . وعلى هذين الإعرابين يكون الظرف « لدُنْ » مضافاً للجملة تقديراً . وليس مفرداً . أما على إعراب : « غُدوةٌ » المنصوبة تمييزاً ، سماعياً ، صاحبه « لدُنْ » المفرد ، أو منصوبة على « التشبيه بالمفعول به »^(٤) فلا يكون « لدُنْ » مضافاً على الصحيح . والأخذ

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٧٨ .

(٢) الظرف « لدن » تنازعه ثلاثة عوامل : هي : صريع - الفعل : « راق » الأول - الفعل : راق ، الثاني .

(٣) أى : غير مضاف لفظاً ولا معنى .

(٤) يقولون في هذا الإعراب كلاماً يجدر بنا إهماله ، وعدم التعويل عليه ، هو : أن « لدن » في آخرها نون ساكنة ، قبلها دال تفتح ، أو تضم ، أو تكسر ، وقد تحذف نونها ؛ فحرف الدال في ضبطه المتعدد شابه الحركات الإعرابية في التبديل . وكذلك شابهت النون التنوين ؛ من جهة جواز حذفها ؛ فصارت : « لدن غدوة » في اللفظ مثل : راقود خلا ؛ فنصب « غدوة » على التمييز للمفرد ؛ « لدن » مثل نصب كلمة : « خلاً » براقود . أما نصبه على التشبيه بالمفعول به فلائه عندهم مثل : أنا =

بالإعرابين الأوليين ، أفضل ، لبعدهما عن التكلف ، والتعقيد ، والضعف .
ويصح في كلمة : « غُدْوَةٌ » الجر على اعتبار « لدن » مضافاً أيضاً و « غُدْوَةٌ »
هى المضاف إليه المجرور .

أما « عند » فلا ينقطع عن الإضافة إلا إذا ترك الظرفية وصار اسماً محضاً ؛
كأن يقول شخص : « عندى مال » . فيقول له آخر : « وهل لك عندٌ » ؟ فكلمة
« عند » هنا مبتدأ مرفوع . ومثل : « الكتابُ عندى » . فيقال : « هل يصونه
عندك ؟ » فكلمة : « عند » فاعل مرفوع . وهى فى المثالين — وأشباههما —
اسم خالص الاسمية ، لا علاقة له بالظرفية .

السادس : أن « لدن » لا يكون إلا فضلة ؛ لأنه ظرف غير متصرف (فهو
مقصود على النَّصْب على الظرفية ، أو الخروج منها إلى الجر بمن) بخلاف
« عند » فإنه قد يكون عمدة فى مثل : « السفر من عند البيت » . فالجار والمجرور
هما — أو متعلقهما — الخبر . ولما كان الخبر عمدة ، وكلمة : « عند » جزء منه
وقد اشتركت فى تكوينه ، صارت مشتركة — تبعاً لذلك — فى وصفه بأنه عمدة .
ولا يصح أن يقال : « السفر من لدن البيت » ، لأن هذا يخرج « لدن » من نوع
الفضلة إلى العمدة (١) .

* * *

— مكرم عليا . فإن «نون لدن» تثبت تارة وتحذف أخرى ، كنون التنوين فى اسم الفاعل فعلمت عمله . . .
و . . . (راجع المطولات ومنها شرح التصريح فى هذا الباب والموضع .) وهو كلام جدلى محض ، بعيد عن
الواقع الحق . وقد ذكرناه ليطلع عليه المتخصصون ، ثم يهملوه إن شاءوا . لأن السبب الحق هو كلام العرب .
(١) وفى « لدن » يقول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ «لَدْنٍ» فَجَزَّ وَنَضَبُ «غُدْوَةٌ» بِهَا عَنْهُمْ نَدْرُ
يريد : أن العرب ألزموا لفظ « لدن » الإضافة ، فجزر المضاف إليه . (يشير بهذا إلى أن عامل
الجر فى الإضافة هو المضاف نفسه) ثم استدرك فقال : إنه قد يتجرد من الإضافة وينصب فى النادر كلمة
معينة ، هى : « غُدْوَةٌ » دون غيرها .

زيادة وتفصيل :

يقول بعض النحاة : لو عطف على : « غُدُوَّةٌ » المنصوبة - (نحو :
أختار السباحة لدنْ غُدُوَّةٍ وعشِيَّةٍ) - أو جاء لها تابع آخر ، جاز نصب التابع
مطلقاً^(١) ، مراعاة للفظ المتبوع الآن ؛ وجاز جره مراعاة لأصل المتبوع ؛ إذ الأصل
في كلمة : « غُدُوَّةٌ » أن تكون « مضافاً » إليه مجروراً . فلا مانع عندهم من
جرّ التابع على « تَوَهَّم » أن المتبوع مجرور ، ولم يوافق على هذا الرأي آخرون
بمحجة جدلية .

والحق أن الالتجاء إلى الإعراب « التوهمي » كالاتجاء إلى الإعراب
« للمجاورة » كلاهما التجاء إلى ما لا يصح الاستناد إليه . (وقد كررنا هذا في
مواضع مختلفة ، ومنها رقم ٦ من هامش ص ٧ السابقة^(٢) ، وص ٦٠٩ ج ١
م ٤٩) وبخاصة إذا عرفنا أن أصحابه لا يؤيدونه بالأمثلة الواردة التي تكفي
للإقناع بقياسيته .

* * *

(١) معطوفاً أو نوعاً آخر من التوابع .

(٢) وفيها بيان مناسب عنه ، ورأى بعض الأقدمين فيه .

مع^(١) - هذه الكلمة أحوال ثلاثة ؛ تضاف في اثنتين ، وتفرد في واحدة ، الأولى : الظرفية ؛ بأن تكون ظرف مكان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما ، أو ظرف زمان يدل على ذلك ، أو ظرفاً محتملاً للأمرين ، عند عدم القرينة التي تُعيّنه لأحدهما^(٢) فقط . فمثال دلالته على المكان وحده قولهم ؟ (التواضع مع التَّكَلُّفِ زهر مُصْطَنَعٌ ؛ لا في العيون نَضِيرٌ ، ولا في الأنوف عَطِيرٌ) وقولهم : (لا راحة لراضٍ مع ساخط ، ولا لكرِيم مع دنيء) . ومثال دلالته على الزمان وحده : يغادر الطير عشه مع الصباح الباكر ، ويعود إليه مع إقبال الليل^(٣) . . .

وليس من من اللازم عند استعماله في الزمان أن يكون الاجتماع والتلاقى متصلين فعلاً ؛ وإنما يكفي أن يكونا متقاربين غاية التقارب ، حتى كأنهما متصلان من

(١) سبقت لها إشارة موجزة لمناسبة أخرى في باب : « الظرف » ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٨ .

(٢ و ٣) لبيان ما سبق نقول : إن كل اجتماع والتقاء بين اثنين لا بد أن يكون في زمان واحد ، ومكان واحد ؛ ومحال أن يتم الاجتماع والتلاقى بغير الأمرين مقترنين حتماً . ففي مثل : قد الزميل مع زميله في الفرفة - لا يمكن أن يتحقق قعودهما مجتمعين إلا في زمان واحد بطويهما ، ومكان واحد بحويهما . ومن المستحيل أن يوجد الزمان بغير المكان ، أو العكس .

فإذا أردنا أن ندل على وقوع اصطحاب واجتماع بين اثنين في أمر - كالجُلوس ، مثلاً - كان أمامنا أساليب متعددة لأداء هذا المعنى . ولكن أبلفها وأدقها هو اختيار اللفظة الواحدة المختصة بتأدية هذه الدلالة ؛ وهي لفظة : « مع » فنقول : جلس الأخ مع أخيه في بيتهما ؛ بدلا من أن نقول : ظهر الأخ وأخوه في مكان واحد هو البيت ، جلسا فيه في وقت واحد . . . أو : نحو هذا ، من الأساليب التي قد يصيها التفكك والضعف ؛ بسبب إهمال الكلمات الخاصة التي هي نص في معان معينة . ونقول : أكل الصديق مع صديقه ، بدلا من أكل الصديقان في مكان واحد ، وزمان واحد . . . أو : مصطحين زماناً ومكاناً في أثنائه . فالاجتماع - كما أسلفنا - لا بد أن يشمل الأمرين ؛ الزمان والمكان حتماً . غير أن المقام يقتضى - أحياناً - الاهتمام بأحدهما وتوجيه المعنى إليه دون الآخر ؛ لوجود قرينة لفظية أو غير لفظية توجب الاقتصاد على واحد ، كما في المثالين السالفين ؛ فالفعل في كل منهما قرينة تدل في السياق الخاص على أن المقصد متجه للمكان ، مقصور عليه وحده ، من غير اعتبار للزمان الملازم للمكان . أما في مثل استيقظت من النوم مع الفجر ، وقصدت لعمل مع الشروق - فإن القرينة اللفظية في السياق تدل على أن الغرض المقصود هو الزمان وحده ؛ إذ لا أهمية للمكان هنا كعدم أهمية الزمان هناك ، فالقرائن اللفظية أو غير اللفظية هي وحدها - كشأنها دائماً - التي تتحكم في تخصيص كلمة : « مع » بالمكان أو الزمان . وهذا هو المراد من قولهم : « إنها ظرف زمان أو مكان » . ولكنه قول مختصر يراد منه ما شرحناه . فإن لم توجد تلك القرينة كانت « مع » محتملة للأمرين ، صالحة لكل منهما من غير ترجيح .

شدة التقارب الزمني ، مع أنهما غير متقاربين في الواقع ؛ كقولهم في وصف حركات الحصان السريع : (إنها كترّ مع فترّ ، وإقبال مع إدبار^(١) . . .) فلجتماع الكر والفر في زمان واحد محال ، وكذلك اجتماع الإقبال والإدبار ؛ فالمراد من الاجتماع الزمني في مثل هذا هو : شدة التقارب . وكقولهم للحزين الضائق : « لا تحزن ؛ فإن مع العسر يسراً ، وإن مع اليوم أحاه الغد ، يقبل بالخير والإسعاد » . فالعسر واليسر لا يجتمعان في زمان واحد لإنسان . وكذلك اليوم والغد وإذا المراد من الاصطحاب الزمني والاجتماع قد يكون حقيقياً ، وقد يكون بمعنى التقارب الشديد .

ومثال صلاحه للأمرين قولهم : (احتفينا بالعلماء الأجانب مع علمائنا ، وكرّمناهم مع النابغين من رجالاتنا) .

وكلمة : « مع » بدلالاتها السالفة ، ظرف غير متصرف ، ملازم - في الأغلب - للإضافة لفظاً ومعنى ؛ ولالإعراب ؛ فهو منصوب على الظرفية بالفتحة . وقليل منهم يبنيه على السكون في كل حالاته ، إلا إذا وقع بعده حرف ساكن فيبنيه على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للخفة^(٢) . فيقول مع البناء على السكون : (لا آمن مع ظلم الوالي ، ولا عُمُران مع طغيانه) . ويقول عند التقاء الساكنين :

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل
بناء كلمة : « مع » على الفتح أو الكسر .

الثانية : أن تكون ظرفاً بمعنى : « عند »^(٣) ، ومرادفة لها ، في إفادة معنى الحضور المجرد ، فتكون ظرفاً لا دلالة فيه على اجتماع ومصاحبة ، وتكون معربة ، مضافة ، واجبة الجر « بمن » الابتدائية ؛ نحو : (الكفيل على اليتيم يرعاه ،

(١) الكر : الهجوم ، والفر : الفرار . ومنها قول امرئ القيس يصف حصانه - - وله إشارة في ص ١٢٩ -

مِكْرٌ ، مِقْرٌ ، مقبل - مُدْبِرٌ ، معا كجُلُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ من عل
(٢) إذا بنى على الفتح عند هؤلاء وهو مضاف ، فكيف نعلم أن الفتحة في آخره فتحة إعراب أو فتحة بناء ؟ يكون التمييز بالقرائن ؛ كأن نعلم أن الناطق به فرد من تلك القبائل القليلة التي تبنيه ، أو ممن يحاكيهم .

(٣) سبق الكلام عليها في ص ١٢١ وفي ج ١ ص ٢٢٢ م ٨٩ .

ويصون ماله. وإذا أراد البذل والعطاء فلينفق من مَعِهِ ، لا من مَعِ الْيَتِيمِ) :

الثالثة : أن تكون اسماً لا ظرفية معه ، ومعناها : « جميع » أى : « كل » وتدل على مجرد اصطحاب اثنين - أو أكثر - واجتماعهما فى وقت واحد ، أو وقت متعدد ، وفى هذه الحالة تكون معربة ، منصوبة ، منونة على أنها حال ، أو : خبر ، وهى فى الصورتين مؤولة بالمشتق ، ومفردة : (أى : لاحظ لها من الإضافة مطلقاً^(١)) وكذلك لاحظ لها من الدلالة على اتحاد فى الزمان أو المكان بعد أن تجردت للاسمية المحضة ، إلا بقريئة^(٢) ؛ فثالها حالاً للمثنى : أقبل الزعيمان معاً ؛ وقول الشاعر :

فلمسا تفرقنا كأتى ومالكاً - لطول اجتماع^(٣) - لم نبيت ليلةً معاً
ومثالها حالاً لجماعة المذكور :

وأفنتى رجالى فبادوا معاً فأصبح قلبى بهم مُسْتَقَرٌّ^(٤)
ومثالها حالاً لجماعة الإناث : إذا حنت^(٥) الأولى سجعن^(٦) لها معاً^(٧) ...

(١) تلزم إضافة الظرف : (مع) حين يذكر قبله أحد المصطحبين ، نحو : كنت مع الأخ أقرأ . فإن سبقه المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه ؛ فينصب منوناً . نحو : سار القائد والجيش معاً .

(٢) انظر « ا » من الزيادة .

(٣) اللام هنا بمعنى : « مع » أو : « بعد » . - كما سبقت الإشارة فى ج ٢ باب : « حروف الجر » ، م ٩٠ ص ٣٧١ -

(٤) استفزه الأمر : أزجه .

(٥) الكلام عن الحمام . حنت الحمامة ، أى : ترنمت بصوت فيه رقة وحنان .

(٦) اشتركن فى الترنيمة بقوة وقوال .

(٧) ومن أشملها حالاً لجماعة الإناث قول الشاعر فى وصف إبل :

لا ترتجى حين تلاقى الذائدا أسبغةً لاقت معاً ، أم واحداً

فكلمة : « معاً » حال من فاعل الفعل « لاقى » وهو ضمير مستتر تقديره : « هى » يمود على « الإبل » التى تدل على جماعة . فالضمير عائد على جماعة مؤنثة . ومعنى « لا ترتجى » : لا تخاف . فالرجاء معناه نخوف بشرط أن يسبقه نفي ، كما جاء فى كتاب معانى القرآن للفراء ص ٢٨ .

ومثاله خبراً : المجاهدان ، أو : المجاهدون معاً ، أى : موجودان معاً^(١) .
 أو : موجودون معاً . والمراد : مجتمعان ، ومجتمعون . . . ونحو قول القائل :
 أفيقوا بني حرب ، وأهواؤنا معاً وأرحامنا موصولة لم تنقضب
 أى : وأهواؤنا مجتمعة ، وأرحامنا لم تنقطع .
 وقوله : أوفى صحابي حين حاجبنا معاً . . . (٢)

(١) وما يصلح للحال والخبر - ولكنه أوضح في الحال - قول الأديب الأودري من شعراء الجاهلية ،
 يصف أهل الفساد من قومه :

فينا معاشر لم يببنوا لِقَوْمِهِمْ
 وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا
 لا يرشدون ، ولن يرعوا لمرشدهم
 فالجهل منهم معاً والغى معتاد
 - انظر الإعراب في : « ب » من الزيادة والتفصيل .

(٢) يقول ابن مالك في الكلام على « مع » :

و« مع » : « مع » فيها قليل ، ونقل فتحة وكسر لسكون يتصل
 يريد : أن كلمة « مع » فيها لغة أخرى قليلة هي : « مع » - بسكون العين ، بدلا من فتحها - ،
 وأنه نقل عن العرب في هذه الساكنة العين ، فتحها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها ، أى : غير
 مفصول منها بفاصل بينهما .
 (وتقدير الشطر الأول : « مع » - قليل فيها : مع) .

زيادة وتفصيل :

١ - قد تكون « مع » بمعنى : « جميع ، أى : (كل) - كما عرفنا - فهل يتساويان فى المعنى تماماً ؟ .

قال اللغويون : إن الأساس فى كلمة : « مع » هو أن تدل على اتحاد الوقت بين الشيئين ، أو الأشياء ، ما لم تقم قرينة على عدم الاتحاد ؛ كالقرينة التى فى قول امرئ القيس يصف حصانه :

« مِكرٌ ، مِفرٌ ، مُقبِلٌ ، مُدبرٌ ، معاً » . . . ، لاستحالة التكرار والفرق ، والإقبال والإدبار فى وقت واحد ^(١) . أما كلمة « جميع » فقد تقوم معها القرينة التى توجب الاتحاد الزمنى ، أو تمنعه ، أو تجيزه . فى مثل : (تتحرك كواكب المجموعة الشمسية جميعاً) . . . يكونُ التحرك واقعاً لا محالة فى وقت واحد ؛ بخلاف : تزور الشمس والقمر جميعاً غرقتي ظهراً ، فإن اتحاد الوقت محال . أما فى مثل : زرتي عمى وخالى جميعاً ؛ فيجوز الاتحاد وعدمه . فالفرق بين أكلنا معاً وأكلنا جميعاً . . . ، أن : « معاً » يفيد الاجتماع فى حال الفعل وزمنه . وأن « جميعاً » هو بمعنى : « كلنا » سواء اجتمعنا فى زمن الفعل أم لا .

ب - لا طائل فيما يلوم بين النحاة من جدل حول الأصل الأول لكلمة : « مع » الباقية على ظرفيتها ؛ أهى ثنائية الوضع منذ جرت على ألسنة العرب الأوائل ؟ أم ثلاثية الوضع ، قد حذف حرفها الأخير « الثالث » ، وأن أصلها : معى ، فلما نقصت بحذف حرفها الأخير (الياء) سميت منقوصة ^(٢) لذلك ؟ أم أن بعض أنواعها ثنائى ، وبعضاً ثلاثى ؟ .

آراء متعددة خيرها رأى القائل : إن الباقية على ظرفيتها ثنائية الأصل ، معربة ، منونة ، ويحذف التنوين عند الإضافة ، فإذا لم تصف - أحياناً - وكانت منونة منصوبة فهى ظرف باق على ظرفيته - فى بعض الآراء - ، متعلق

(١) انظر ما يتصل بهذا معنى وضبطاً ، فى ص ١٢٦ وهامشها .

(٢) المراد بالمنقوص هنا ما حذف منه الحرف الأخير ، لعل صرفية أو لنير علة وهو غير

المنقوص الذى مر فى باب الإعراب والبناء ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

بمحدوف ، إما حال ، وإمّا خبر على حسب السياق . . . ، ولن يترتب على الاقتصار على هذا الرأي وإهمال غيره إساءة تلحق الأسلوب في معناه ، أو في ضبط كلماته ، بل يترتب عليه راحة من تعليقات شاقة مصنوعة ، لا تقوم على أساس قوى ، أو دليل يسائر العقل والواقع . فوق ما فيه من تيسير وراحة (١) .

هذا ، إن بقيت على ظرفيتها - تبعاً لذلك الرأي . أما إن خرجت عنها ، وتجردت للاسمية المحضة وظلت منونة منصوبة - كما هو المسموع فيها - فقد تعرب حالا ، أو خبراً على حسب مقتضى السياق ، فإن كانت « حالا » فهي معربة . إما بالفتحة الظاهرة في آخرها ، على اعتبارها اسماً ثنائياً ليس بمحدوف الآخر ، وإما بفتحة مقدره على الألف المحذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين ، على اعتبارها اسماً ثلاثياً آخره ياء ، وأصمه « مَعَى » : فهي مثل : فتى ؛ أصلها : « فَتَى » . تقلب الياء ألفاً وتحذف هذه الألف في النطق لا في الكتابة عند تنوين الكلمة ؛ تقول : هذا فتى - رأيت فتى - أصغيت إلى فتى .

هذا إن كانت « حالا » . أما إن كانت خبراً فلا بدّ من اعتبارها ثلاثية الأصل مرفوعة بضمه مقدره على الألف المحذوفة لفظاً ، لا خطأً (٢) ولا يمكن إعرابها خبراً وفي آخرها الفتحة والتنوين إلا على تقديرها ثلاثية الحروف . أما من يعربونها خبراً مع ثنائيتها فيحتمون بقاءها على الظرفية ، وتعليقها بمحدوف هو الخبر ، ويمنعون خروجها عن الظرفية إلى الاسمية .

(١) لم نذكر هذه الآراء - كما نفعل أحياناً - لأن هذه واضحة الضعف ، ليس لها أثر عمل فذكرها والرد عليها يخلق رأياً جديداً يزيد عددها ، ويوسع الجدل فيها . وهذا أحد الأسباب التي تثير الشكوى - بحق - من المطولات القديمة . أما تمدد الآراء واتساع الجدل فيما يجدى ؛ (كتيسير ، أو تحديد حكم ، أو استنباط آخر . . . أو . . .) فرغوب فيه ؛ - بل هو هدف أساسي من أهداف المتخصص المتجرد لمهته ، يصل منه إلى كشف غايات حميدة ، واستنباط نتائج نافعة .

(٢) لأنها مذكورة خطأ ، مكتوبة ياء ؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف .

غير - اسم محض^(١)، يدل على مخالفة ما قبله لما بعده في ذاته، وحقيقة تكوينه، أو في وصف من الأوصاف العَرَضِيَّة التي تطرأ على الذات . فنال الأول : (الحيوان غير النبات ،) أي : ذات الحيوان وحقيقته الأصلية مخالفة لذات النبات ولحقيقته الأصلية . ومثال الثاني ؛ (خرج الفائز بوجه غير الذي دخل به ، ونظر للأمر بعين غير التي كان ينظر بها .) فليس المراد أن ذات الوجه وحقيقته قد تغيرت ، ولا أن ذات العين وحقيقتها استحالت فصارت شيئاً مغايراً للأولى مغايرة تامة ، وإنما المراد أن الوجه طرأ على ظاهره أمر عَرَضِيٌّ ؛ كالسرور ، والانشراح والإشراق وأن العين طرأ عليها صفة جديدة عَرَضِيَّة ؛ كالنبات ، والصفاء ، وعدم الحركة الزائغة المضطربة

و « غير » في أكثر أحوالها^(٢) - ملازمة للإضافة ؛ إما لفظاً ومعنى معاً ؛ كالمثلة السابقة ، وكمقول القائل : (غيري على السلْوان قادرٌ . . .) وإما معنى فقط ؛ وهذه الحالة صورتان :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلوماً ، ملحوظاً لفظه في النية والتقدير ، كأنه مذكور ، وأن تكون كلمة : « غير » مسبوقه بإحدى أداتي النفي : « ليس » أو : « لا »^(٣) دون غيرهما من أنفاظ النفي ؛ نحو : (شبح الفقر غادٍ ورائحٌ على ثلاثة ليس غيرٌ ؛ مسرفٌ ، ومقامرٌ ، وعاطلٌ ،) أي : ليس غير الثلاثة . ونحو : (الصبر صبران لا غيرٌ ؛ صبرٌ تَجَلَّدٌ يكون من القوى المرهوب ،

(١) اسم محض ، أي : لا ظرفيه فيه . وتدخل في عداد الأسماء غير التامة (وهي : الأسماء الدالة على الغايات بالمعنى المشروح في هامش ص ١٤١ ؛ مثل : قبل ، وبعد ، وأشباههما - ولتلك الأسماء غير التامة إشارة عابرة في رقم ٢ من هامش ص ١٤٢ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥ وقد سبقت الإشارة إلى : « غير » وإلى أحكام أخرى تختص بالأسماء المهمة ؛ كتمرفها بالإضافة وعدم تعرفها وعدم دخول « أل » عليها مع تفصيل الكلام على « غير . » من هذه الناحية . (في ص ٢٤ و ٦٦ و ٨٠ و ١٣٢ . وإلى أشهر وجود استعمالها بمناسبة أخرى في ج ٢ باب الاستثناء ص ٢٦٨ م ٨٢ ، وص ٢٧٣ ، وما بعدها) .

(٢) لأنها قد تنقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى في إحدى حالاتها ، كما سيجه في الصورة الثالثة ص ١٣٣ .

(٣) يعارض بعض النحاة في : « لا » النافية ، ويرى الاختصار على : « ليس » دون سواها من أدوات النفي . ولكن الثقات يبيحون تقديم « لا » النافية ، ويدفعون معارضته بالمنقول الصحيح من كلام العرب . ويجيزون القياس عليه ؛ سواء أكانت : « لا » نافية للجنس أم نافية لغيره ، فالشرط أن تكون نافية مطلقاً .

وصبرٌ تَسَلَّدُ يكون من العاجز المغلوب) ؛ أى : لا غير الصبرين .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه المعلوم ، مع ملاحظة معناه دون لفظه .
وفىما يلي إيضاح وتفصيل للصورتين :

لكلمة : « غير » من ناحية الإعراب والبناء أربع ^(١) حالات : تعرب في ثلاث منها ، وتبنى في واحدة .

(١) فتعرب عند إضافتها لفظاً ومعنى معاً ، كما في الصورة الأولى ، وأمثلتها . وتضبط في حالة إعرابها بالرفع ، أو بالنصب ، أو بالجر على حسب حالة الجملة ، ولا يدخلها التنوين .

(٢) وتعرب كذلك إذا حذف المضاف إليه للدليل يدل عليه ، ونسوي لفظه ^(٢) للحاجة إليه ، أى : لوحظ نَصّ لفظه حرفاً حرفاً ، دون غيره من الألفاظ ؛ فكأنه مذكور ^(٣) ، مع أنه غير مذكور في الكلام . ولا يجوز حذفه في هذه الحالة إلا بعد تحقق الشرطين السالفين ؛ (وهما : ملاحظته في التقدير ، ووقوع كلمة : « غير » بعد : « ليس » أو بعد : « لا » النافيتين ، كما سبق إيضاح هذا والتمثيل له) . وملاحظته هنا لا بد أن تتجه إلى لفظه نصّاً ؛ فيكون هذا اللفظ نفسه ، وبحروفه معانوماً ، وهو الذى تتجه إليه النية والتقدير .

وتضبط « غير » هنا بالرفع أو النصب أو بالجر على حسب جملتها . ولا يدخلها التنوين ؛ لأنها كالمضافة لفظاً لا يطرأ عليها تغير مطلقاً بعد حذفه ، وإنما تظل على حالتها الأولى قبل حذفه .

(١) بل الأنسب أن تكون ثلاثة ؛ لما سيجيء في الزيادة والتفصيل « ب » ص ١٣٥ .

(٢) كل هذا بشرط ألا يكون « المضاف إليه » مبنياً ، وإلا جاز بناؤها على الفتح ؛ تطبيقاً لما شرحناه في مواضع مختلفة ، (منها : الحكم الرابع عشر ص ٦٦) إذ لو كان مبنياً لجاز أن ينتقل منه البناء إلى : « غير » فيجوز فيها بعد هذا السريان الإعراب أو البناء ، ولا يكون الإعراب واجباً (كما سنذكره في « ا » من ص ١٣٥) . ولا التفات هنا - وفيما يأتي - للرأى القائل : « البناء لا يسرى للمضاف المهيم - وشبهه - من المضاف إليه المبنى المحذوف ، بحجة أن الحذف يضعفه ، فلا يقوى على التأثير في المضاف » . . . فإن هذا رأى تخيل محض ؛ مخالف لقاعدة عامة مستمدة من نصوص كثيرة وأردة . ولذا أهمله كثير من النحاة .

(٣) وتبقى أحكام الإضافة بعد حذفه على حالها ، ومنها : عدم تنوين المضاف .

(٣) وتعرب أيضاً على حسب حاجة الجملة إذا قُطعتْ عن الإضافة نهائياً ؛ (بأن حذف المضاف إليه ، ولم يُنَوِّ لفظه ولا معناه^(١)) ؛ فكأنه غير موجود من الأصل ، وهذا حين يستغنى عنه المعنى المطلوب ، ولا يتجه الغرض إلى ذكره ؛ (لأنه معلوم ، أو لسبب بلاغى آخر) ، نحو : من زرع الإسائة حصّد الشقاء ليس غيراً . أى : ليس الحصّد مغايراً^(٢) . وفي هذه الحالة تكون معرفة ، منونة ، نكرة .

(١) لم ينو لفظه ولا معناه ، أى : لم يلاحظ وجوده مطلقاً من هاتين الناحيتين . فحكه كحكم الذى لم يوجد من الأصل .

(٢) إذا لم يلاحظ لفظاً ولا معنى كان بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل - كما سبق في رقم (١) - . ويكون المراد من كلمة « غير » هو : المعنى الاشتقاقى العام ، أى : مجرد المغايرة المطلقة التى لا تتجه إلى شيء معين ، ولا تقع على أمر محدد غير مختلط بغيره ، ولا مبهم ، وتكون « غير » في هذه الحالة متضمنة معنى المشتق . ويوضح هذا ما يأتي من الأمثلة التى لا بد منها لبيان ما فيه من دقة وخفاء .

أ- إذا قلت : (اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير الفاكهة) - كان الذى واقفاً على غير الفاكهة ، أى : واقفاً على كل شيء مغاير للفاكهة . فالفاكهة لا تدخل في نطاق الأشياء المنفية ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول شيئاً مغايراً أو مخالفاً للفاكهة ؛ فهى المأكولة وحدها .

ب- أما إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير* ، أو : ليس غيراً . بالتونين فهما ، مع حذف المضاف إليه ، واعتباره كأن لم يوجد من الأصل ، فيكون المراد من كلمة : « غير » المعنى الاشتقاقى العام الذى تتضمنه ، وهو : « المغاير والمخالف » ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول مغايراً . هذا المغاير « عام مبهم ، يشمل المغاير للفاكهة ، والمغاير للأكل ، والمغاير لأصول الصحة ، والمغاير للوزن ... والمغاير للقدرة المالية . . . فليس في الجملة ما يقيد النص على مغايرة معينة محددة ؛ وإنما فيها عموم وإبهام يريد بها المتكلم لحكمة بلاغية يرى إلى تحقيقها .

ج- يشابه ما سبق ويزيده وضوحاً قولنا : حضر القطار قبل الميعاد ، وسافر بعد الميعاد ، بإضافة « قبل » و « بعد » إلى مضاف إليه مذكور ؛ فالقبليّة والبعديّة إنما هما بالنسبة للمضاف إليه ، فهما مقيدان به حتماً ، وليسا بمطلقين ولا مبهمين لكن إذا قلنا : حضر القطار قبلاً وبعداً بالتونين والتشكيك ، فإن الأمر يتغير ؛ فتزول تلك « النسبة الجزئية » أو « الفرعية » الناشئة من الإضافة ، ويرتفع القيد الذى يقيد المضاف ؛ فيصير عاماً مبهماً ، بعد أن كان خاصاً بقيداً ؛ ويكون اسماً متضمناً معنى المشتق ؛ في أصنى الآراء - فمعنى قولنا « حضر القطار قبلاً » ، هو : « حضر القطار متقدماً » فهذا التقدم عام مبهم يشمل أن يكون متقدماً على ميعاده . أو : على نظيره من القطر الأخرى ، أو : على مكان وقوفه ، أو . . . أو . . . وكذلك يكون معنى قولنا : « حضر القطار بعداً » هو « حضر القطار متأخراً » . وهذا التأخر عام مبهم ؛ يشمل التأخر عن ميعاده ، أو عن نظيره ، أو : عن مكان وقوفه . . . فالقبليّة والبعديّة إنما يراد بهما معناه الاشتقاقى المحد الذى يتضمنه الاسم . فالأمر فيهما وفي « غير » سواء من هذه

(٤) أما الحالة الواحدة التي تُبْتَنَى فيها وجوباً فحين تكون مضافة ، والمضاف إليه محذوف قد لُحِظَ ونُؤَى معناه^(١) دون لفظه ، وفي هذه الحالة تبني على الضم ، نحو : (شرُّ الأصدقاء المعتدي ليس غير) ؛ أى : ليس غير المعتدي ، أو ليس غير الآثم ، أو : ليس غير الجاني^(٢)

ومما سبق ندرك الفرق بين المحذوف الذي يُنَوَى لفظه ، والمحذوف الذي يُنَوَى معناه ؛ فالأول : لا بد فيه من ملاحظة لفظ المحذوف ، ونصه الحرفي . والثاني : لا بد فيه من ملاحظة معناه فقط ؛ بتخير كلمة أخرى تؤدي معناه ، وتخالف لفظه . فالغرض من أنها بمعناه : أن تتمم مثله المعنى الجزئي الذي كان يتممه مع المضاف الموجود ؛ وأن يحقق النسبة الجزئية^(٣) التي كان يحققها من غير اختلاف بينهما في الأداء المعنوي . أما اللفظ فيجب أن يكون مختلفاً .

هذا ، ومن الممكن إدماج الحالات الأربع السابقة في حالتين :

الأولى : البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . دون لفظه .

والأخرى : الإعراب فيما عداها .

* * *

= الناحية التي لا وجود فيها للمضاف إليه لا لفظاً ولا معنى ، بالرغم من أن كلمة : « غير » ائتمت ظرفاً ، وهما في أصلهما من الظروف التي تسمى : « ظروف الغاية » وتحمل عليها : « غير » في هذه الغاية ، كما تحمل هذه الظروف على « غير » فتشابهها في حالات الإعراب والبناء . وسيجيء الكلام عليها في ص ١٤١ .

(١) أى : نوى ولو حظ وجود لفظ آخر ، أى لفظ ، يؤدي معناه - (كما سنذكره ، وكما سيجيء

الكلام عنه في الزيادة والتفصيل ص ١٣٥) - وإنما ينوى معناه إذا دعت إليه الحاجة .

(٢) سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٣٢ بيان حالة أخرى تبني فيها جوازاً - لا وجوباً - ويكون

بناؤها على الفتح .

(٣) سبق - في ص ١ - إيضاح معنى النسبة الجزئية . . .

زيادة وتفصيل :

١ - يترتب على التفرقة بين ملاحظة المحذوف بلفظه السابق نصاً ، أو عدم ملاحظة ذلك - آثار متعددة ؛ منها : أن ملاحظة لفظه السابق تقتضى التمسك بمعناه . إذ لو وضع في مكانه لفظ آخر لجاز أن يكون اللفظ الآخر مخالفاً له في المعنى - ولو قليلاً - ؛ فيفسد الغرض لمقصود من الأداء .

ومنها : أن المحذوف قد يكون معرفة أو نكرة ؛ فينتقل أثر هذا إلى المضاف قطعاً ما دام لفظ المضاف إليه معيناً ملحوظاً ؛ والإضافة محضة . فلو لم يُلحظ لجاز أن يحل محله ما يخالفه في التعريف والتشكير ؛ فيتأثر المعنى بنتيجة هذه المخالفة .

ومنها : أن المضاف إليه المحذوف قد يكون مبنياً ؛ فيجوز - عند ملاحظة لفظه نصاً أن ينتقل منه البناء إلى المضاف المبهم ، - ونحوه - . وقد أشرنا (١) قريباً إلى وجوب إهمال الرأى الذى يمنع انتقال البناء إلى المضاف من المضاف إليه المبنى المحذوف ؛ بزعم أنه ضعيف ؛ بسبب حذفه ؛ فلا ينتقل منه البناء للمضاف . . . وهو زعم مردود .

ب - أوضحنا المراد من « المضاف إليه » المحذوف الذى نُؤى لفظه نصاً ؛ والذى نُؤى معناه دون لفظه . وما قلناه هو ما ارتضاه « الصبان » و « الخضرى » - وغيرهما - ، وانتهينا إلى استخلاصه من الجدل الكثير الذى يغشيه . والحق أن النفس غير مطمئنة لما ارتضياه ، بل إن « الخضرى » - وغيره - لا يزال قلق النفس ؛ فقد فرغ من الكلام عن « المضاف إليه » الذى ذكر ولم يحذف . . . وعن « المضاف إليه » الذى حذف ولم يُنَو لفظه ولا معناه ؛ . . . ثم انتقل إلى الكلام عن المضاف إليه « الذى حذف لفظه » وهذا المحذوف قد يُنَو لفظه نصاً ، وقد يُنَو معناه فقط ؛ فما حكم المضاف - من ناحية إعرابه وبنائه - مع هذا « المضاف إليه » المحذوف . . . ، الذى يُنَو لفظه نصاً ، أو يُنَو معناه فقط ؟ أياكون من هذا المضاف نوع معرب فقط ، ونوع

مبنى فقط ، أم الإعراب والبناء جائزان عند حذف المضاف إليه ونية لفظه نَصًّا ،
أو معناه دون لفظه ؟ يجب بما نصه :

(الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الإعراب والبناء هو - وإن كان
خالياً من التكلف - مخالف لإجماعهم « فيما نعلم » على تعدد الحالتين ، وأن
حالة البناء لا يجوز فيها الإعراب وبالعكس) (١) . ٥١ .

وهذه حجة بادية الوهن ، إن صح أن تسمى هذه حجة . لعدم اعتمادها
على الدليل الحاسم ، وهو المسموع الكثير من كلام العرب . ولا شك أن الرأي
الذي يميز إعراب المضاف وبناءه عند حذف المضاف إليه مطلقاً (أى : سواء
نوى لفظه ، أم نوى معناه) رأى سديد ، فوق أنه خال من التكلف والتعقيد ،
وقاض على القسم الغامض المتنوى ؛ قسم المضاف إليه الذى حذف ونوى معناه
فقط ، وبذا تكون الأقسام ثلاثة ، لا أربعة ، وهذا أحسن ، ولا سيما إذا عرفنا
أن بعض أئمة النحاة قد صرح بأن المعنى لا يختلف فى حالتى بناء المضاف ،
وإعرابه ، ووصف الرضى هذا التصريح بأنه : « هو الحق (٢) » .

ح - تطبيقاً على ما سلف فى : « ا » وما قبلها من أحوال : « غير » -
يجوز فى مثل : قرأت من الكتب سبعة ليس غير - اتباع ما أتى فى ضبط
كلمة : « غير » ، وفى إعرابها :

(١) أن نقول : « ليس غير » على اعتبارها اسم : « ليس » مرفوعة بالضممة
من غير تنوين ، لأنها مضافة معربة ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى لفظه
نَصًّا ، والخبر محذوف ؛ فالتقدير : ليس غير السبعة مرفوعاً .

(٢) أن نقول : « ليس غير » ، على اعتبارها خبر : « ليس » منصوباً

(١) راجع الخضرى فى هذا الموضوع من باب « الإضافة » عند بيت ابن مالك :

واضمم بناء غير . . . إلخ .

(٢) راجع حاشية « ياسين » على شرح « التصريح » ، فى هذا الموضوع .

(٣) بشرط ألا يكون لفظه مبنياً ؛ إذ لو كان مبنياً لحاز أن يسرى منه البناء للمضاف المهم

- ونحوه - كما عرفنا فى رقم ٢ هامش ص ١٣٢ - تطبيقاً للحكم الرابع عشر الذى سبق فى ص ٦٥ .

مضافاً والاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع نيّة اللفظ ، فيكون التقدير :
ليس المقروءُ غيرَ السبعة .

(٣) أن نقول : « ليس غيراً » ، بالتنوين ، على اعتبارها : نكرة معربة ،
خبر : « ليس » . فالاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع عدم ملاحظة لفظه
ولا معناه . والتقدير : ليس المقروءُ غيراً .

(٤) « ليس غيرٌ » بالتنوين أيضاً على اعتبارها اسمها معرباً ، والخبر
محذوف ، والمضاف إليه محذوف كذلك ، لم ينو لفظه ولا معناه . والتقدير :
ليس غيرٌ مقروءاً .

(٥) « ليس غيرٌ » بلا تنوين باعتبارها اسم : « ليس » ، مبني على الضم
في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى معناه فقط . والخبر محذوف أيضاً .
والتقدير : ليس غيرُ المذكور مقروءاً .

(٦) « ليس غيراً » ، باعتبارها اسم « ليس » ، مبني على الفتح في محل
رفع ، بشرط أن يكون المضاف إليه محذوفاً مع ملاحظة لفظه نصاً ، ومبنيّاً
(لينتقل منه البناء إلى كلمة : « غير » - كما عرفنا -) والخبر محذوف أيضاً .
والتقدير : ليس غيراً مقروءاً .

(٧) « ليس غيراً » ، باعتبارها خبر « ليس » مبنية على الفتح في محل
نصب ، والمضاف إليه محذوف ، مبني حتماً ، قد لوحظ لفظه السالف نصاً ،
والاسم محذوف ، والتقدير : ليس المقروءُ غيراً . . .

وفي الجدول الآتي تركيز - بشكل آخر - للصور السالفة .

الصورة	حكم : « غير »
ليس غيرٌ ...	اسم « ليس » معرباً ، مرفوعاً بالضممة من غير تنوين ، والمضاف إليه محذوف نوى لفظه فقط . والخبر محذوف .
ليس غيرٌ ...	اسم « ليس » مبنياً على الضم في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه فقط . والخبر محذوف .
ليس غيرٌ ...	اسم « ليس » معرباً ، مرفوعاً ، مع التنوين ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والخبر محذوف
ليس غيرٌ ...	خبر « ليس » ، مضافاً معرباً ، منصوباً بغير تنوين ، والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه . والاسم محذوف .
ليس غيرٌ ...	خبر « ليس » مبنياً على الفتح في محل نصب ، والمضاف إليه محذوف مبني حتماً ، وقد نوى لفظه المبني . والاسم محذوف .
ليس غيرٌ ...	اسم « ليس » مبنياً على الفتح في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف مبني ، وقد نوى لفظه المبني . والخبر محذوف .
ليس غيراً ...	خبر « ليس » معرباً منصوباً منوناً ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والاسم محذوف .

د - إذا حذت : « لا » النافية للجنس محل : « ليس » جاز في « غير » البناء على الضم في محل نصب على اعتبارها مضافة ، اسم « لا » والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف أيضاً . ويجوز بناؤها على الفتح في محل نصب على اعتبارها اسم : « لا » والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ فكأنها غير مضافة ، ففتحتها في هذه الحالة ^(١) كفتحة اسم : « لا » في قولنا : لا مطر . والخبر محذوف فيهما .

ويجوز نصبها مباشرة إن كانت مضافة لغير مبني والمضاف إليه مذكور ،

(١) وتبنى أيضاً على الفتح جوازاً إذا كانت مضافة لمبني ؛ تطبيقاً للقاعدة التي تميز بناء الأسماء المهمة . ومنها : « غير » ، وأسماء الزمان المهمة إذا أضيفت لمبني . وقد سبق الكلام عليها في هذا الباب ص ٦٦ . وأشرفنا إليها ، في ص ١٣٢ و ١٣٥ و ١٣٦ و ...

أو محذوف نوى لفظه نصاً . وهي في الحالتين معربة منصوبة . ونكتني بالحالات السالفة . . .

هـ - إذا كانت « لا » لنفي الواحدة (وهي التي تعمل عمل « ليس » بشروط خاصة سبق الكلام عليها في بابها)^(١) جاز في « غير » البناء على الضم في محل رفع على اعتبارها اسم « لا » . والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف وجاز أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين باعتبارها اسم « لا » إن كان المضاف إليه مذكوراً ، أو محذوفاً قد نوى لفظه . ويجوز تنوينها إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه .

وفي الصور السالفة ما يعني عما لم نذكره ، أو يصلح أن يكون مرشداً إليه . « ملاحظة » : الصور السالفة كلها في : « ح » - ص ١٣٦ - والآية بعدها في : « د ، هـ » إنما تتحقق على أساس التقسيم الشائع الرباعي . أما على أساس التقسيم الثلاثي - وهو الأحسن - حيث يصير المحذوف الذي نوى قسمًا واحدًا فإن الإعراب والبناء يصلحان له .

و - إذا كانت « لا » للنفي المطلق^(٢) أفادت هنا مع النفي العطف ، فكلمة : « غير » بعدها منفية ومعطوفة تسرى عليها جميع الأحكام التي تسرى على المعطوف ؛ ففي مثل : « أنفقت عشرة لا غير » : يجوز اعتبار « غير » معربة منصوبة بغير تنوين ؛ لأنها معطوفة على عشرة ، ومضافة . والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه ؛ ويجوز اعتبارها معطوفة مبنية على الفتح في محل نصب لأنها مضافة والمضاف إليه محذوف مبنى ، أو غير مبنى لكن نوى معناه . ويجوز إعرابها ونصبها منونة والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

وفي نحو : زارني ثلاثة لا غير ، يجوز في كلمة « غير » أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين ، على اعتبارها معطوفة مضافة . والمضاف إليه محذوف نوى لفظه . ويجوز أن تكون مبنية على الضم في محل رفع على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه .

(١) ج ١ ص ٤٤٠ م ٤٨ .

(٢) وهي التي تنفي ولكن لا تعمل شيئاً .

.....

 ويجوز أن تكون معربة مرفوعة منونة على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضافُ إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

ويجوز أن تكون مبنية على الفتح في محل رفع مضافة ، والمضاف إليه محذوف مبنى .

ز - إذا كانت : « غير » ليست مسبوقة بكلمة : « ليس » ، أو : « لا » النافيتين ؛ فأشهر وجوه استعمالها أن تكون للنعت ، أو الاستثناء ؛ على التفصيل المبين في ج ٢ ص ٣١٨ م ٨٢ .

ح - إذا كانت كلمة : « غير » مسبوقة « بليس » أو « لا » النافيتين على الوجه السابق ؛ فإنها تصير من الأسماء الدالة على « الغاية » وتدخل في عدادها ، فتشبه الظروف الخاصة « بالغاية » ^(١) والتي سنوضحها فيما يلي .

* * *

(١) سبقت الإشارة إلى « غير » وبمفرد الأمور الخاصة بالأسماء المهمة ، في صفحة ٢٤ و ٦٦

« نظائر غير »

يراد بهذه النظائر : الأسماء الملازمة - في أكثر حالاتها - للإضافة ، وتنطبق عليها أحكام الإعراب والبناء التي تنطبق على كلمة : « غير » وقد شرحناها .

وهذه الأسماء نوعان ، نوع خالص الاسمية ؛ فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية ، شأنه في هذا شأن : « غير » فإنها متجردة للاسمية المحضة ، وهذا النوع قليل ، مثل كلمة : « حسب » .

ونوع آخر يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية ويدل على ما يسمى : « الغاية »^(١) ، ومنه الظروف التي تسمى : « ظروف الغايات »^(٢) مثل : قبل -

(١) للغاية هنا معنى غير الذي سبق في مواضع أخرى (كما أشرنا في هذا الباب في رقم ٤ من هامش ص ١١٩) قال شارح المفصل ج ٤ ص ٨٥ في معناها ما نصه - وقد نقلناه في ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ المناسبة هنالك - : « قيل لهذا الضرب من الظروف : " غايات " ؛ لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء . وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها " أى : نهايتها " آخر المضاف إليه ؛ لأنه الذي يتم به الكلام ، وهو نهايته . فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام ، - أى : نهايته - فلذلك من المعنى قيل لها : " غايات " . . . ثم قال : (وحكم : أول - وحسب - وليس غير - ولا غير - . . . حكم قبل وبعد . . .) ا هـ .

وقد ساق هذا الكلام شرحاً لكلام الزنجشیری في المرجع السالف ، ونصه الحرفي :

(الظروف منها : « الغايات » ، وهي : قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقدّام ، ووراء ، ونخلف ، وأسفل ، ودون ، وأول ، وعلى - ومن النادر ألا تكون مجرورة بالحرف : « من » - وقد جاء ما ليس بظرف غاية ؛ نحو : حسب - ولا غير - وليس غير . . . والذي هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات . فلما اقتطع عنهن ما يضمن إليه وسكت عليهن - صرن حدوداً ينتهي عندها . فلذلك سمين غايات) . . . ا هـ .

وملخص ما يريد المتن وشرحه هو :

ا - أن غاية الشيء هي آخره ونهايته :

ب - وأن غاية الظرف المضاف ليست هي المقصودة ، إنما الغاية المقصودة هي آخر المضاف إليه ؛ إذ به يتم المعنى الفرعي ، ويتحقق « النسبة الجزئية » المرادة من الإضافة .

ج - وقد يحذف المضاف إليه ، ولكنه يظل ملاحظاً في النية والتقدير ، بالرغم من حذفه ، وفي هذه الحالة يصير آخر الظرف المضاف هو النهاية التي تفتى عن نهاية المضاف إليه المحذوف . أى : أن الظرف المضاف يصير هو الغاية والنهائية وبدلاً من ذلك المحذوف المالمحوظ .

(ومثل هذا في التصريح أيضاً .) وما تقدم يوضح تعريفاً آخر لظروف الغايات ، نصه : (هي الظروف المبنية على الضم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غاية وظرفاً بعد حذفه) ا هـ .

- وقد ورد هذا التعريف في « المعنى » أول الجزء الثاني في الفصل المعقود للتدريب على « ما » حيث جاء بالهامش النص السابق للعلامة الأمير .

(٢) وكثير من ظروف الغايات (مثل : قبل وبعد) يدخل في عداد الأسماء المبهمة التي لا تقع =

بعد - دون - الجهات الست (وهي : فوق - تحت - يمين - شمال - أمام - خلف . . .) وما بمعنى هذه الجهات ؛ مما هو وارد مسموع^(١) ، (مثل : قدام - وراء - أسفل - عُلٌّ ؛ بمعنى : فوق) .

فهذه الأسماء بنوعها^(٢) - المحض وغير المحض - يجوز في كل منها في أغلب استعمالاته ، ما يجوز في كلمة : « غير » من الإعراب في حالات ثلاث ، والبناء في واحدة^(٣) ، أخرى . وإن شئت فقل : من البناء في حالة واحدة ، والإعراب فيما عداها . فهي شبيهة بكلمة : « غير » في تلك الحالات ، كما أن كلمة : « غير » شبيهة بها في الغاية^(٤) .

ومن هذه الظروف التي مردناها : المتصرف (أى : الذى يكون ظرفاً وغير ظرف ؛ كابتدأ ، وخبر ، وفاعل) . ومنها غير المتصرف^(٥) (الذى لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى الجر « يمين »)^(٦) .

= نعماً ولا منوعاً ، (كما أشرنا في هامش ص ٢٥ ، وكما سيأتى في النعت ص ٤٦٦ رقم ٢ وسبق إيضاح آخر لها في باب الظرف ج ٢ ص ٢٢٠ م ٧٩) .

(١) قال الرضى : (المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة هو : قبل - بعد - تحت - فوق - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل - دون - أول - عُلٌّ - عَدْو . ولا يقاس عليها ما هو بمنها ؛ نحو : يمين - شمال - آخر ، ونحو ذلك) فقول ابن مالك : يمين - شمال . . . هو عند بعضهم غير مقبول ، لأنه غير مسموع . وقد دافع عن ابن مالك آخرون ، ووصفوه بأنه الإمام النحوى الثقة (راجع حاشية « ياسين » على التصريح في هذا الموضوع) .
والذى ترتاح له النفس هو رأى ابن مالك .

(٢) وتسمى أيضاً : « الأسماء غير التامة » وهى هنا التى لا تدخل في عداد الأسماء الدالة على الغاية (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣١ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥) .

(٣) راجع « ب » من ص ١٣٥ حيث الاعتراض على بعض هذه الحالات .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في هامش ص ١٣٣ .

(٥) فوق وتحت ، لا يتصرفان في رأى كثير من النحاة . وأرى أنهما يتصرفان أحياناً إذا صار كل منهما اسماً متجرداً عن الظرفية . ومن هذا في « تحت » قوله عليه السلام : (لا تقوم الساعة حتى يهلك الأوعول وتظهر التحوت) . (الأوعول : السيادة الأشراف ، المفرد : وَعَلٌّ . قال في كتاب : « الفريين - الهورى » ما نصه في مادة : « تَبَحَّت » (أراد بالتحوت : أرذال الناس ، ومن كانوا تحت أقدامهم) . وجاء في هامشه : (قال ابن الأثير في النهاية ص ١٨٢ ، جعل « تحت » الذى هو ظرف نقيض « فوق » اسماً ؛ فأدخل عليه لام التمريف ، وجمعه أ. ه . . . ويعرب هنا فاعلاً . . .) .
(يمين وشمال) كثيرا التصرف - (قبل ، وبعد ، وباقي الظروف) ، متوسطة التصرف .

(٦) الغالب في : « من » الداخلة على « قبل » ، و « بعد » وعلى أكثر الظروف غير المتصرفة ؛ أن تكون « للظرفية » (أى : بمعنى : في) كقوله تعالى : ومن بيننا وبينك حجاب ويجئها لابتداء الغاية قليل ، كجئت من عندك - وهب لى من لذلك - وهو مع قلته قياسى .

وقد سبق هذا في ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على : « من » . (راجع الألبسى على القطر

والظرف بنوعيه - المتصرف وغير المتصرف - حين يكون ظرفاً معرباً ،
 يكون منصوباً على الظرفية ، أو مجروراً « بِمِنْ » إن وجدت قبله ، وحين
 يكون مبنيّاً على الضم يكون في محل نصب ، أو في محل جرّ « بِمِنْ » إن
 وجدت قبله (١) .

خذ مثلاً الظرف : « قبل » ، فعناه الدلالة على سبق شيء على آخر ،
 وتقدمه عليه في الزمان ، أو المكان الحسى ، أو المعنوى ؛ فهو من الظروف
 الزمانية أو المكانية الملازمة - في أغلب استعمالاتها - للإضافة ؛ نحو قوله
 تعالى : « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا » ،
 ونحو : قَدِّرْ لِرَجْلِكَ قَبْلَ الْخَطْوِ مَوْضِعَهَا ، ونحو : بَسِّتِي قَبْلَ
 النَّهْرِ بِخَطَوَاتِ . ونحو : الْخَلْقُ الْكَرِيمُ قَبْلَ الْمَالِ . . . وتنطبق عليه تلك الأحوال
 الخاصة بالإعراب والبناء ، وهي التي تقدمت في « غير » .

(١) فيكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً « بِمِنْ » إذا أضيف في
 الصورتين وذكر المضاف إليه ؛ كالأمثلة السابقة .

(٢) وكذلك يكون منصوباً على الظرفية أو مجروراً « بِمِنْ » إن حذف
 المضاف إليه ، ونووى لفظه نصّاً لحاجة تدعو إليه ؛ نحو : أَهْدَى إِلَى
 كِتَابِ أَدَبٍ ، وكتاب تاريخ ؛ فبدأت القراءة بكتاب الأدب قبلاً . . . ، أو :
 مِنْ قَبْلِ . . . ، أى : قَبْلَ كِتَابِ التَّارِيخِ . . . أو مِنْ قَبْلِ . . . ، كِتَابِ
 التَّارِيخِ . وفي هاتين الصورتين لا يُنَوَّن المضاف ، ولا يتغير منه شيء ، لأنه
 لا يزال مضافاً كما كان ، والمضاف إليه محذوف بمترلة الموجود .

(٣) ويكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً بِمِنْ ، ومنوناً
 في الصورتين - ، إذا حذف المضاف إليه ، ولم يُنَوَّن لفظه ولا معناه ؛ لحكمة
 بلاغية يريد بها المتكلم ؛ فهو بمترلة الذي لم يوجد من الأصل ؛ نحو : (داويت
 الملل بنزهة بحرية في ليلة قمرية فاتنة ؛ وكنت قبلاً هامد الجسم ، كليلاً

(١) الأسماء المجردة (التي لا تدل على ظرفية) ، لا تنصب على الظرفية مباشرة . وإنما تقع مواقع
 لإعرابها أخرى . كما سيوضح عند الكلام عليها قريباً . ويلاحظ أيضاً ما رأيناه (في ب ص ١٢٥)
 من اعتبار الحالات ثلاثاً ، بدلا من أربع ؛ للأسباب الموضحة هناك .

الذهن . . .) وفي هذه الحالة يكون معنى : « قبل » هو معنى المشتق ؛ فيفيد سبباً مطلقاً ، وتقدماً عاماً غير مقيد بشيء ، ولا منسوباً لآخر ؛ ذلك أن من يقول : حضرت قبل مجيء القطار يريد : كان حضورى سابقاً على مجيء القطار ، متقدماً بالنسبة لهذا المجيء المعين ؛ فسببُ الحضور هنا ليس سبباً مطلقاً عاماً يشمل كل الأحوال ، ولكنه سببٌ مقيد مقصور على حالة واحدة ؛ هي حالة مجيء القطار ؛ فالحضور سابق بالنسبة لهذه الحالة وحدها دون غيرها . أما حين يقول : حضرت « قبلاً » فإن الظرف يفيد السبق المطلق ، والتقدم العام ؛ فكأنه يقول : « حضرت متقدماً » ؛ أو : « سابقاً » ، وهذا يشمل السبق والتقدم على مجيء القطار ، وعلى مجيء المسافرين ، وعلى مجيء الوقت المناسب ، وعلى كل مجيء آخر من غير تقييد بحالة خاصة معينة كالحالة الأولى التي توجب التقييد بالمضاف إليه ^(١) . (ومثل هذا يقال في باقي الأسماء

(١) إذا كان معنى « قبل » هو معنى المشتق فهل تكون متخلية عن الظرفية نهائياً ، وتصير اسماً محضاً يفيد سبق والتقدم ؛ فعناها هو : « سابق » ؛ أو : « متقدم » ؟ أ تكون كذلك أم تظل باقية على ظرفيتها مع تضمينها معنى المشتق ؛ فتنصب على الظرفية ، أو تجر بمن إن وجدت ؟ .

يرى بعض المحققين الرأي الأول ، ويرى غيرهم أنها تتضمن معنى المشتق مع بقائها على ظرفيتها . والرأي الأول أدق وأحكم ، والاقتصار عليه أفضل ، لأنه يساير القواعد العامة في تدوين هذه الظروف (أى : عند تنكيرها) ولا توجه إليه الاعتراضات التي تتجه للثاني . وعلى هذا إذا نصب : « قبل » فلن يكون منصوباً على الظرفية ، وإنما يكون منصوب اللفظ على الحال المؤولة ، أو على غيرها مما يقتضى النصب ، إلا إن سبقته « من » الجارة فإنها تعرب حرف جر زائد ، وتعرب كلمة : « قبل » مجرورة اللفظ بها ، منصوبة المحل ، باعتبارها حالاً مؤولة ، أو شيئاً آخر - غير الظرفية - يحتاج إليه الكلام منصوباً ؛ فتكون « قبل » منصوبة محلاً . ومثلها بقية الظروف الدالة على الغاية ، وستحجى . ومن الخير أن ننقل ما سجله الرضى في هذا ، ونصه :

(قال بعضهم : إنما أعربت - يريد : « قبل » وأخواتها - إذا حذف المضاف إليه ، ولم ينول لفظه ولا معناه - لعدم تضمن معنى الإضافة ؛ فمضى : كنت قبلاً ، أى : قديماً ، ومعنى : أبدأ به أولاً ، أى : متقدماً ، ومعنى : من قبل ومن بعد ، أى : متقدماً ومتأخراً ؛ لأن من زائدة) .

وجاء في تقرير ياسين تعليقياً على هذا ما نصه : « يعنى أن القائل بالتكبير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما غير واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى - غير زمان - منصوب على الحال أو غيرها » .

وقد أشرنا إلى أن هذا - وكل ما سبق - يقال في أخوات : « قبل » من سائر الظروف الآتية .

والظروف التي تناظر : « غير » (١) .

(٤) أما الحالة التي يُبْسَى فيها على الضم فحين يضاف ، ويحذف المضاف إليه ويُنَوَى معناه ، حاجة تدعو إليه ؛ فيكون الظرف مبنياً على الضم في محل نصب على الظرفية ، أو محل جرّ إن سبقته « من » (٢) . . .

* * *

للأسماء المحضة (التي لا تدل على ظرفية ؛ مثل : « حسب » وشبهاتها من الأسماء الخالصة من الظرفية ، الملازمة للإضافة - في الأغلب - . . .) أحكام خاصة سيجيء بيانها . وما عدا تلك الأسماء فجميع الأحكام التي تنطبق على الظرف : « قبل » ، تنطبق أيضاً - كما قلنا - على باقي الظروف التي يقول عنها النحاة حينئذ إنها نظائر : « قبل » ، وحينئذ إنها نظائر : « غير » وقد سردناها (٣) ، ولا خلاف بين أكثرها - في شيء من تلك الأحكام الإعرابية ، والأحوال الأربعة التي شرحناها : وإنما تختلف في معانيها فلكل واحد منها معنى يؤديه ، ودلالة معينة يحققها على الوجه الذي سنوضحه .

فأما « غير » و « قبل » فقد عرفنا معناهما .

* * *

وأما : « بَعْدَ » فظرف معناه - الغالب - الدلالة على تأخر شيء عن آخر في زمانه أو مكانه (٤) ؛ . . . سواء أكان التأخر حسيّاً أم معنويّاً ؛ فهو من

(١) فالمراد من الظرف : « قبل » في هذه الحالة - كما يقول النحاة - هو : « المعنى الاشتقاق للعام » أي : مجرد التقدم والسبق للمبين العامين على الوجه الذي أوضحناه هنا وفي (رقم ٢) من هامش ص ١٣٣ لمناسبة أخرى هي : أن الظرف في هذه الحالة يتضمن معنى المشتق .

(٢) هناك حالة أخرى تبنى فيها جميع الأسماء المهمة وأسماء الزمان المهمة على الفتح فقط ، قد ترددت كثيراً في هذا الباب (كما في ص ٢٤ و ٦٦) وغيره . وهي الحالة التي تضاف فيها تلك الأسماء والظروف إلى مبنى ، فيجوز عندئذ أن يتسرب البناء من المضاف إليه إلى المضاف فيبنى جوازاً على الفتح .

(٣) في آخر ص ١٤١ وأول ص ١٤٢ .

(٤) تكلّمنا في الجزء الثاني - باب : الظرف - عن « بعد » وقلنا إن اعتباره للزمان أو المكان هو للرأي السديد الذي يجب الاقتصار عليه دون الرأي الذي يجعله مقصوراً على أحدهما وحده فقد جاء في الهمة - (ج ١ ص ٢٠٩ ، باب : الظرف) ما نصه : (« بعد » ظرف زمان ، لازم الإضافة . . .) -

ظروف الزمان أو المكان الملازمة في أغلب أحوالها— للإضافة ، ومن أمثلته قوله تعالى :
 « اعلموا أن الله يُحْيِي الأَرْضَ بعدَ موتِها » . وقوله تعالى : « سيجعلُ اللهُ بعدَ
 عُشرِ يُسرًا » وتطبق عليه الحالات الأربع السالفة (١)

وأما « فوق » فعناه : الدلالة على أن شيئاً أعلى من الآخر حساً أو
 معنى : فهو ظرف مكان ملازم للإضافة في أكثر الحالات ، ومن أمثلته قوله :
 تعالى : « أفلمْ يَنْظُرُوا إلى السماءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا . . . » ،
 وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ . . . » ،
 وقوله تعالى : « وَهُوَ الظَّاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ » ، وهو الحكيمُ الخبيرُ (٢)
 وتنتطبق عليه الحالات الأربع السالفة

• • •

= ولم يذكر شيئاً يدل على أنه قد يكون للمكان . وكذلك صاحب « المصباح المنير » يقول في مادة :
 « بعد » ما نصه : (بعد : ظرف مبهم ، لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره . وهو زمان مترخ عن السابق
 فإن قرب منه قيل : « بُمَيَّيدِهِ » بالتصغير ، كما يقال قبل العصر ؛ فإذا قرب منه قيل : « قُبَيْلِ
 العصر » بالتصغير ، أى : قريباً منه . ويسمى هذا : « تصغير التقريب ») . ا هـ وجاء في حاشية ياسين على
 التصريح - ٢٨ ص ٨ ، باب : حروف الجر - عند الكلام على الحرف « من » منقولاً عن بعضهم : أن
 الأولى في استعماله أن يكون للمكان . وبعد كل ما تقدم من الآراء يبدو الحق في جانب الرأى الذى
 يراه صالحاً للحالين ، ولا داعى لتكلف التأويل الذى يجمله مقصوراً على أحدهما .

(١) تكلمنا على الظرف « بعد » وحكمه وبعض استعمالته الأدبية بإيضاح مناسب في الجزء
 الثانى م ٧٩ ص ٢٦٥ باب الظرف ، وكان مما ذكرناه : من أى الصور والحالات ما يكثر في افتتاح
 الخطب والرسائل الأدبية ونحوها ؛ من مثل : تحية الله وسلامه عليكم . وبعد ، فإن إدراك الغايات رهن
 باتخاذ الوسائل الناجمة ، وقول صاحب القاموس في ديباجة قاموسه ما نصه : (الحمد لله منقطع
 البلغاء وبعد ، فإن للعلم رياضاً . . .) . ا هـ . قال شارح الديباجة حين عرض لهذه العبارة
 قبل ذلك في تقييداته الأولى التى سماها « شرح ديباجة القاموس » للهورينى - قال ما نصه : « (بعد ،
 كلمة يفصل بها بين الكلامين عند إرادة الانتقال من كلام إلى غيره ، وهى من الظروف ؛ قيل زمانية ،
 وقيل مكانية ، وعامله محذوف . قاله الدمامينى . والتقدير : أقول بعد ما تقدم من الحمد والصلاة والتسليم
 على نبيه العظيم (فإن) بالفاء ، إما على توهم : « أمراً » أو على تقديرها في نظم الكلام ، وقيل : إنها
 لإجراء الظرف مجرى الشرط ، وقيل إنها عاطفة . وقيل زائدة . . .) » . ا هـ .

(٢) وقوله عليه السلام : خصلتان ليس فوقهما شيء من الشر ؛ الشرك بالله ، والإضرار لعباد
 الله . وخصلتان ليس فوقهما شيء من البر ؛ الإيمان بالله ، والنعق لعباد الله .

وأما : « دون » فظرف مكان ملازم للإضافة في أكثر حالاته . ومعناه الغالب
الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه ؛ نحو : جلست دون
الضميف : أى : في أقرب مكان إليه . وقد يستعمل في المكان المعنوي المفضل^(١)
نحو : الحسن دون الأحسن ، واللاحق دون السابق وقد يستعمل في عدم
مجاورة الشيء السابق عليه في الكلام ، وعدم تركه إلى غيره ؛ نحو : قدمت للتقريب
كامل العون دون تقصير ، وأولآيته صادق الرعاية دون إهمال وينطبق
عليه ما سبق على نظائره .

* * *

وأما الجهات الست فعناها معروف ، هي والألفاظ الأخرى التي تشاركها
في المعنى والدلالة ، وفي ملازمة الإضافة في أكثر حالاتها ، وفي الأحكام . إلا أن :
« عُلِّ »^(٢) يحتاج لمزيد بيان .

* * *

عُلِّ : ظرف مكان يفيد الدلالة على العلو ، أى : الدلالة على أن شيئاً
أعلى من آخر . فهو يوافق الظرف « فوق » في معناه ؛ وهو : « العلو » كما
يوافقه في البناء على الضم حينئذ ، وفي الإعراب حينئذ آخر ، ولكن بالتفصيل التالي :
الذي يوضح أوجه التخالف بينهما .

١ - يبنى « عُلِّ » على الضم إذا كان معرفة ، (أى : دالا على علو خاص
معين) ، وحذف المضاف إليه ، ونُوي معناه ؛ فلا بد للبناء على الضم من
اجتماع الشرطين ؛ نحو : تمتعت بالأزهار من أسفل داري ومن عُلِّ . (أى :
ومن فوق) . فكلمة : « عُلِّ » مبنية على الضم في محل جر ، لأنها معرفة ،
بسبب دلالتها على شيء محدد ، جاء تحديده وتخصيصه من قرينة كلامية ؛ هي :
أسفل الدار ، ولأن المضاف إليه محذوف قد نُوي معناه : والأصل : من علِّ الدار

(١) أى : الذى يوجد مكان آخر يفوقه ويفضله في الدرجة والمنزلة .

(٢) فيه لغات ؛ أشهرها : عُلِّ - عال - علا : كمصا - وسيجيء لهذا إشارة في رقم ٢ من
هامش الصفحة التالية وفي رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ وفيها بيان لنوع من التغيير يلحقه عند إضافته
لياء المتكلم .

المعينة ، ولا يشترط التعيين في بناء « فوق » على الضم .

ويُعرب : « عُلُّ » وينون إذا كان نكرة ؛ (أى : إذا كان دالا على علو مجهول ، غير معين ، وليس مضافاً لفظاً ولا معنى . . .) ، نحو ، سقط الطائر من علٍ ، وقول امرئ القيس يصف حصانه :

مِكْرَمِ مِفْرَمٍ مُقْبِلِ مُدْبِرٍ مَعَا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّ السَيْلُ مِنْ عِلٍّ (١)

فكلمة : علٍ ، معربة منونة مجرورة « بمن » . ومعناها في المثالين - وأشباههما - شئ عال مرتفع بالنسبة لآخر ، ولا تخصيص ولا تعيين في هذا الشئ المرتفع ؛ فقد يكون المراد : من فوق جبل ، أو من فوق بيت . أو شجرة . . .

ب - أن « عل » لا يستعمل في حالتى بنائه وإعرابه إلا مجروراً « بمن » دائماً ؛ كالأمثلة السالفة . وأنه لا يستعمل مضافاً (٢) لفظاً في أفصح الأساليب شيوعاً . وليس الشأن كذلك في « فوق » فإنه يستعمل كثيراً مضافاً وغير مضاف ، مجروراً « بمن » وغير مجرور بها .



(١) أصلها : « علٍ » - بالتنوين - وحذف من البيت مراعاة للشعر .

(٢) وعلى هذا لا داعى لوضعه في الظروف الملازمة للإضافة في أكثر الحالات . إلا على الرأى الذى يميز إضافته أحياناً ؛ كقولم أخذت الكرسي من عل الدار ، وهو رأى يرفضه جمهور النحويين ؛ بحجة أن المسموع من الكلام الفصح لا يؤيد استعماله . فالأولى هنا : اتباع الجمهور .

وفى لفظه لغات مختلفة ، أشرنا إليها في رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة ، منها عُلّا - عل وُزان : عصا - والذين يميزون إضافته ويجوبون فى هذه اللغة قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم ، فيقولون : « عكلى » .

طبقاً للبيان والإعراب المذكورين فى رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ .

ومثله فى وجوب قلب ألفه ياء اللظرف : « لى » عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضمائر طبقاً للبيان الذى سيحىء فى رقم ٣ و ٤ من هامش ص ١٧٧ . أما طريقة إعرابه فقد سبقت مقصلة فى ج ١٦ م ١٦ « ب » من ص ١٧٨ آخر الكلام على الاسم المعتل الآخر .

وأما : « حسب » فاسم لا يدل على ظرفية زمانية ولا مكانية (١) . وأصح استعمالاته استعمالان :

أولهما : أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى ، نحو : أعرفُ كتاباً حسبَ القارئ . وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولاً بالمشتق ، بمعنى : « كاف » (اسم فاعل من الفعل : كَفَيْتِ) . فالمراد من المثال السابق : أعرفُ كتاباً كافٍ القارئ ، أى : يكفيه ويغنيه عن غيره . وفي هذه الصورة يكون معرباً ، مفرداً نكرة ، ولا يفارق التنكير ، ولو أضيف إلى معرفة كالمثال السابق ، وكقول الشاعر :

وما أبنى سوى وطني بديلاً فحسبي ذاك من وطن شريف

لأنه بمنزلة اسم الفاعل العامل : « كاف » وسم الفاعل العامل (٢) لا يكتب التعريف بالإضافة لاسفة . كما أوضحنا من قبل (٣) .

ولما كان لفظ : « حسب » جامداً ، ولكنه هنا مؤول بالمشتق من ناحية المعنى - جاز عند استعماله مراعاة لفظه ، ومراعاة معناه .

فأمّا مراعاة لفظه فتجيز معامته معاملة الأسماء الجامدة ؛ فيقع في كثير من مواقعها الإعرابية المختلفة . والصحيح الفصيح أن يقتصر من تلك المواقع الإعرابية على المبتدأ ، أو : الخبر ، أو : اسم الناسخ ، أو : الجر بحرف الجر الزائد : « الباء » . ومن أمثله مبتدأ البيت السالف ، وكذلك قوله تعالى في المنافق الذي يضمّر الكفر ويظهر الإيمان : « وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم ؛ فحسبه جهنم » ، ومن أمثله خبراً قوله تعالى : « ومن يتق الله فهو حسبه » (٤) . . . ومن أمثله اسماً للناسخ قوله تعالى : « وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله » ومن أمثله مجروراً بحرف جرّ زائد :

(١) ولكنه ذكر هنا ظروف الغايات لأنه يشبهها (طبقاً لما أوردنا في هامش ص ١٤١ وفي غيرها وفي بعض حالات إعرابية أخرى تجيء) .

(٢) إذا كان لغير الماضي - كما عرفنا في ص ٦ .

(٣) في ص ٦ و ٢٣ .

(٤) وقد يصلح مبتدأ أو خبراً عند عدم المانع ؛ كقول الشاعر :

فلا تحسدنّ قوماً على فضل نعمة فحسبك حاراً أن يقال حسود

بِحَسْبِكَ^(١) العلم ؛ فإنه قوةٌ من لا قوة له . ولا يحسن وقوع « حسب » في موقع إعرابي غير ما سبق ، حتى لقد منعه بعض النحاة منعاً باتاً ، مجازة للكثير المسموع .

وأما مراعاة معناه فتجيز معاملته معاملة اسم الفاعل العامل النكرة الذي بمعناه (وهو : كاف^(٢)) ، مع الاقتصار من مواقعه الإعرابية على وقوعه نعتاً لنكرة ، أو حالا من معرفة ، نحو : استمعت إلى خطيب حسبك من خطيب ؛ وإلى « شوقي » حسبك من شاعر .

وموجز القول : أن « حسب » إذا أضيف لفظاً ومعنى جاز وقوعه مبتدأ ، وخبراً ، واسماً للناسخ ، ومجروراً بالباء الزائدة ، وصفة للنكرة ، وحالا من المعرفة

ثانيهما : أن يكون : « حَسْبُ » مضافاً معنى لا لفظاً (وذلك بأن يحذف المضاف إليه ويُنَوَى معناه فقط) . وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولا بالمشق ، ومفرداً مُتَكَرِّراً مَبْنِيّاً على الضم ، ويتضمن النفي فيصير المراد منه : « ليس غيرُ » أو : « لا غير » ، ويقع صفة لنكرة ، أو : حالا من معرفة أو : مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء ، أو : خبراً . وليس له - في الفصحح - موقع آخر ؛ نحو : إن لكل إقليم حاضرةٌ حسبُ ، بمعنى : لا غير^(٣) . وهي صفة « لحاضرة » . مبنية على الضم في محل نصب . ونحو : اتسعت لحديقة حسبُ^(٤) أي : لا غير . وهي حال مبنية على الضم في محل نصب . . . ونحو : قرأت ثلاثة كتب ، فحسبُ . أي : ليس غير . ويقولون في هذه « الفاء » إنها زائدة :

(١) انظر ما يتصل بهذا من ناحية التعريف والتخصيص في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ عند الكلام على « غير » .

(٢) دخول « إن » وغيرها من العوامل اللفظية ؛ كالباء في مثل : « بحسبك » العافية ، دليل استند إليه القائلون بأن « حسب » ليس اسم فعل بمعنى : يكتفى ؛ لأن العوامل اللفظية لا تدخل على اسم الفعل . والحق أن هذه حجة تصلح للترجيح لا للتحتميم ؛ لأن العرب الأوائل حين يتكلمون لا يعرفون هذه المحجج ، فلا ينضح كلامهم لها .

(٣) والأصل : حسبه ، أي : كافيته .

(٤) والأصل : حسب الغرض ، أي : كافية الغرض .

لتزيين اللفظ^(١) و«حسب» مبتدأ مبني على الضم في محل رفع ، حذف خبره .
والأصل : فحسب الثلاثة مقروءٌ ؛ بمعنى : لا غير الثلاثة مقروء . ويجوز
العكس بشرط حذف الفاء فيكون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : المقروءُ
حسبُ . . . ، أي : المقروء حسبي مثلاً .

وبسبب الاستعمال الأول دخل : «حسب» في عداد الأسماء الملازمة للإضافة
في أغلب استعمالاتها . وبسبب الاستعمال الثاني - وهو : البناء - دخل في عداد
النظائر التي تشبه «غير» و«قبل» ، لأنه قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى .

وأما : «أول» - فله استعمالات أشهرها ثلاثة :

(١) أن يكون اسماً لا ظرفية فيه ، معناه : إماً مبدأ الشيء الذي يقابل
آخره ، نحو : أول الغيث قطرٌ ثم يستهَمِر ، أي : بدايته التي هي ضد
نهايته . ومن هذا قول الشاعر :

عرف الناس أن حاتمَ طيٍّ أولٌ في الندى ، وأنت الثاني

ولما معنى كلمة : «قديم» الذي يقابل معنى حديث ؛ نحو : بيت
المقامر خيلو^(٢) ؛ ليس فيه أول ولا آخر . أي : ليس فيه قديم ولا حديث .
ولما متضمناً معنى كامة : «سابق» أي : «متقدم» الدالة على الوصف ،
نحو : تنقلت في البلاد عامماً أولاً^(٣) ، أي : عامماً سابقاً أو متقدماً من غير

(١) وزيادتها لازمة بنص صريح في ص ٢١ من حاشية الألبوسي على : «القطر» . وقد نقلنا

النص في ج ١ ص ٣٠٥ م ٣٠ باب : «المعرف بأل» . عند قول ابن مالك

(«أل» حرف تعريف أو اللام فقط ...) ، وأيضاً قد يفهم هذا لزوم من حاشية الأمير على :

«المعنى» ج ١ عند الكلام على : «قط» في باب : «القاف» . ولكنه ليس في صراحة النص السابق .

(٢) خال .

(٣) بالتنوين ، وبه يتحقق أحد الفروق بين هذه الصورة والأخرى الآتية في رقم ٢ من الصفحة

التالية . ويقولون في سبب تنوينه ، إنه قد يؤنث بالهاء ، فيقال : سنة أولة ، وسنوات أولات ، ووزن
«أفعل» لا يمنع من الصرف إلا بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث إذا أريد به مؤنث . كما سيجيء في
باب : «المنوع من الصرف» ج ٤ .

وقد سبقت الإشارة لبعض استعمالاته في ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٧ م ٧٩ .

تعيين ولا تخصيص للعام السابق . وفي هذه الصورة يكون مؤولا بالمشتق ، وهو اسم الفاعل هنا .

ولفظ « أول » في كل ما سبق معرب منصرف .

(٢) أن يكون اسماً جامداً لا ظرفية فيه ، ولكنه مؤول بالمشتق^(١) ، يتضمن معنى كلمة : « أسبَقَ » الدالة على التفضيل . وهو في هذا الاستعمال معرب ، تطبَّقَ عليه أحكام « أفعل التفضيل » ؛ كنعى الصرف للوصفية ووزن الفعل . وكدخول « من » جارة للمفضَّل عليه ، وكعدم تأنيثه بالتاء « . . . و . . . وغير هذا مما يجيء في باب « التفضيل »^(٢) ؛ نحو : أنت في الإحسان أولٌ من هذين الزميلين ، أى : أسبق منهما .

(٣) أن يكون ظرفاً للزمان بمعنى : « قبَل » الزمانية ؛ كقولك لمن يدعى أنه رأى النجم قبل غيره : أنا رأيت النجم أولَ الراصدين ، ثم رأوه بعدى . أى : قبلهم . وفي هذا الاستعمال يجرى على لفظ « أول » الأحكام الأربعة السابقة التي تجرى على « غير » و « قبل » ونظائرها .

١ - فيعرب : « أول » إذا كان مضافاً لفظاً ومعنى ؛ نحو أسرع للصارخ أول المستمعين ، ثم توالوا بعدى .

ب - ويعرب أيضاً إذا كان مضافاً ، وحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصماً ، نحو : أسرع للصارخ أول . . .

ج - ويعرب أيضاً إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ نحو : أسرع للصارخ أولاً . (ويكون المراد هنا : المعنى الاشتقاقى المجرد ، على الوجه الذى أوسعنا الكلام فيه^(٣) . أى : سابقاً ، متقدماً) .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ١٤١ مع ملاحظة الفرق بين هذه الصورة والى سبقتها في رقم ١ .

(٢) وهل هو في هذه الحالة « أفعل للتفضيل » لا فعل له من لفظه ؟

قيل : نعم ، وقيل : إنه جار مجراه في الوزن ، وفي تجرده من التاء ، ودخول « من » على المفضل عليه . هذا خلاف شكل لا أثر له في صحة الاستعمال .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣٣ ورقم ١ من هامش ص ١٤٤ .

د - وبنى على الضم إذا حذف المضاف ونوى معناه ، نحو : أسرعت
للصارخ أول^(١) . . .

* * *

(١) وفيما سبق من الأحكام الخاصة بكلمة : « غير » ونظائرها يقول ابن مالك باختصار :

وَأَضْمُ بِنَاءً : « غَيْرًا » أَنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضْيَفٌ ، نَائِيًا مَا عَدِمَا

يقول : اضمم لفظ « غير » ضمة بناء إن فقدت ما أضيف له « غير » . أى : إن فقدت المضاف إليه ، بمعنى : لم تجده في الكلام ، لأنه محذوف ، وقد نويت معنى هذا المحذوف ، - بالرغم من أنه لم يصرح بأن للذى تنويه هو معنى المحذوف ، لا لفظه . - يريد : ابن « غير » على الضم إن حذف المضاف إليه ونوى معناه .

أما الحالات الأخرى غير الضم فيفهم بعضها من البيتين اللذين بعده ، وهما :

قَبْلُ ، كَغَيْرٍ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ ، وَدُونَ ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا ، وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا ، إِذَا مَا نُكِّرًا قَبْلًا ، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

يريد : أن اللفظ : « قبل » يشبه : « غير » في الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . وهناك ألفاظ تشترك مع « قبل » في هذا أيضاً . وقد عطفها عليه بالواو المحذوفة أو المذكورة ؛ والأصل : قبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات ، وعل - كغير ، فكلمة : قبل مبتدأ ، والجار والمجرور : « كغير » خبره . وباقى الألفاظ معطوفة على : « قبل » بالواو المحذوفة أو المذكورة .

ثم بين في البيت الأخير أن النحاة أعربوا لفظ « قبل » وبقية الأسماء التي بعده بالنصب مع التنكير . وهذا لا يكون إلا إن حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فهذا حكم ثان جعله عاماً على كل تلك الألفاظ ، مع أنه ينطبق على بعضها مثل « قبل » و « غير » ولا ينطبق على بعض آخر ؛ مثل : حسب - عل - كما أنه ذكر بعض الأحكام ، وترك بعضاً آخر هاماً ، وتفصيلات ضرورية . وقد تداركنا ذلك كله .

زيادة وتفصيل :

— تتصدى المراجع اللغوية والنحوية لبعض الأساليب المشتملة على لفظ « أول » وتوضح معناه ، وموقعه الإعرابي في كل أسلوب . ومع تنوع تلك الصور ، وكثرة الآراء والاضطراب فيها ، نستصني منها ما يأتي ، ليكون مَعِينًا على فهم غيره في ضوء القواعد النحوية العامة ، والأصول اللغوية المختلفة ، ومن الجائز توجيه الصور الآتية توجيهات معنوية وإعرابية أخرى .

(١) « ودعت الغائب منذ عام أول » ، يجوز في كلمة : « عام » أن تكون خبراً مرفوعاً عن « منذ » — وكلمة : « أول » صفة لها ، فكأن الكلام : ودعت الغائب منذ عام أول من عامنا الحاضر ، أى : منذ عام سابق على عامنا الحالى .

(٢) ودعت الغائب منذ عام أول فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبل » . والمراد : ودعت الغائب منذ عام قبل العام الحالى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، فبقى المضاف ؛ وهو كلمة : « أول » على حاله من الضبط الذى كان عليه قبل الحذف . (تطبيقاً لما مر من أحكام « قبل » ، وبعد » ونظائرها . . .) ، فهو ظرف زمان منصوب على الظرفية مباشرة .

(٣) ابدأ يومك بالصلاة أول . فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبل » مبنية على الضم في محل نصب على الظرفية . والأصل : ابدأ يومك بالصلاة أول الأعمال ، أى : قبل الأعمال الأخرى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ، فبنى على الضم وجوباً ؛ تطبيقاً لأحكام « قبل وبعد » المشار إليها فإن ظهر المحذوف وجب النصب على الظرفية الزمانية ، نحو : ابدأ يومك بالصلاة أول الأعمال ، أى : قبل الأعمال كما سبق

(٤) ما رأيت الأخ منذ أمس^(١) . أى : منذ ابتداء اليوم الذى قبل يومنا الحاضر ، فإن لم أره يوماً آخر قبل أمس قلت : ما رأيت الأخ منذ أول من أمس . فكلمة : « أول » خبر المبتدأ « مذ » والمعنى : ما رأيت الأخ منذ الأول من أمس ،

(١) في ٢٠٢ ص ٧٩ من ٢٦٤ الكلام على : « أمس » والإشارة لبعض الاستعمالات التالية ، ومنها استعمالات أخرى هامة .

أى : مذ اليوم الأسبق من أمس ، وهو اليوم المعين المعروف ، الذى يسبق أمس مباشرة .
 فإن لم أره يومين قبل الأمس قلت : لم أره مذ أول من أول من أمس . (ولا يصح
 أن أزيد على اليومين قبل الأمس) . فكلمة : « أول » الأولى خبر ومعناها :
 الأسبق أيضاً . وكلمة : « أول » الثانية مجرورة بالفتحة ، ممنوعة من الصرف ؛
 ومعناها : أسبق . والمراد : لم أره منذ يوم أسبق من يوم آخر أسبق من أمس ^(١) .
 ونعود فنشير مرة أخرى إلى جواز أوجه معنوية وإعرابية غير ما عرضناه .

* * *

ب - أشرنا من قبل (فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٧ - باب الظرف) إلى ما تسجله
 المراجع النحوية من الكلام على أصل لفظ « أول » وأن أصله : « أوء آل » بهمزة بعد
 الواو ، بدليل جمعه على « أوائل » . فقلبت الهمزة الثانية واوآ ، وأدغمت هذه الواو فى
 الأولى . وقيل : أصله : « ووائل » ، قلبت الهمزة واوآ ، وأدغمت فى الواو قبلها .
 وقلبت الواو الأولى همزة ، ولم يجمع على « ووائل » فراراً من ثقل اجتماع الواوين فى
 أول اللفظ .

ولا شك أن هذه كلها فروض خيالية ، لا يعرفها العرب . ولكن النحاة
 ابتكروها للوصول إلى أغراض نافعة ؛ كعرفة أصول الكلمة وزوائدها ، وتطبيق
 أحكام الإعلال والإبدال عليها ، والاهتداء إلى الكشف عن معناها فى المراجع
 اللغوية وهذا حسن .

* * *

ح - وهل يستلزم ذكر الأول وجود ثان ؟ الصحيح أنه لا يستلزم . إلا إن
 وجدت قرينة تدل على وجود ثان بعد الأول ^(٢) . . .

* * *

(١) راجع لسان العرب فى مادة « أمس » ومادة : « وأل » وكذلك : « التاج » ثم حاشية :
 « ياسين » على التصريح « طبعة الحلبي » بعد تدارك ما فيها من خطأ مطبعي .
 (٢) مما يتصل بكلمة : « أول » ما جاء فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٨ وكذا فى ص ٤٣٣ مبحث
 « مذ ومنذ » .

د - « ملاحظة » : رأى بعض النحاة^(١) تقسيم الاسم من ناحية إضافته وعدم إضافته ، تقسيمًا موجزاً ، ولكنه شامل ، وملخصه :

(١) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمرة إضافة لفظية ، ويصح قطعه عن الإضافة لفظاً ، وهو : غير ، ومع ، والجهات ، ونحوها ؛ كلفظة « كل » التي ليست للتوكيد ولا للنعت .

(٢) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمرة إضافة لفظية ، ولا يصح قطعه ؛ مثل : كلا ، وكاتا ، عند .

(٣) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر ولا يصح قطعه ؛ وهو : أولو - أولات - ذو ، ذات وفروعهما ؛ كذوآ ، وذوات... - « كل » التي تعرب نعتاً .

(٤) ما تجب إضافته لفظاً للمضمير مطلقاً - مخاطباً أو غير مخاطب - مثل : وحده ، وكل ، التي للتوكيد .

(٥) ما يجب إضافته للمضمير المخاطب ؛ مثل : لبيك ، وأخواتها . . . ولا يجوز القطع .

(٦) ما تجب إضافته للجملة مطلقاً (أى : اسمية أو فعلية) ولا يقطع عنها ، وهو : حيث . فإنها لا تضاف في الأعم الأغلب إلا للجملة ، ولا يصح قطعها عن الإضافة .

(٧) ما تجب إضافته للجملة مطلقاً مع صحة جواز قطعه عن الإضافة لفظاً ؛ وهو « إذ » .

(٨) ما تجب إضافته لفظاً للجملة الفعلية - دون غيرها - وهو : « إذا » وأيضاً « لَمَّا » الحينية عند من يقول باسميتها .

(٩) ما تمتنع إضافته ، كالضمائر ، وأسماء الإشارة ، وكذلك غير « أي » من أسماء الشرط ، والاستفهام ، والموصول .

(١٠) ما يجوز إضافته وعدم إضافته ، وهو بقية الأسماء الأخرى التي لا تدخل تحت قسم مما سلف ، وهي الأكثر .

(١) هو الخضرى - ج ٢ عند بيت ابن مالك :

المسألة ٩٦ :

حذف المضاف . حذف المضاف إليه .

نعت أحدهما .

١ - يجوز حذف المضاف حذفاً قياسيًّا ، بثلاثة شروط :

أولها : وجود قرينة تدل على لفظه نصًّا ، أو لفظ آخر بمعناه ، بحيث لا يؤدي حذفه إلى لبس أو تغيير في المعنى ؛ نحو : حدثني التجارب أن من يَبْغِي بِسِلَاحِ الْبَاطِلِ يُقْتَلْ بِسِلَاحِ الْحَقِّ . والأصل : حدثني أهل التجارب والقرينة الدالة على المضاف المحذوف قرينة عقلية ، هي أن التجارب لا تتحدث ، وإنما الذي يتحدث : أصحابها والمتصلون بها فلا بد لصحة المعنى الحقيقي - لا المجازي - من تقدير مضاف محذوف ، وهو مع حذفه ملحوظ . ومن الأمثلة قوله تعالى : (وجاء ربك . . .) ، وقوله : (وأسأل القرية . . .) ، وقوله : (ليس البر أن تولتوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله . . .) ، والأصل : وجاء رسول ربك - وأسأل أهل القرية - ولكن البر من آمن بالله (١) -

فإن أوقع حذفه في لبس أو تغيير في المعنى لم يجوز . كقول شوقي : « ذكروا للبخل مائة علة ، لا أعرف منها غير الجبيلة . . . » فلا يجوز حذف المضاف ؛ وهو كلمة : « مائة » ، أو كلمة : « غير » ؛ لأن حذف الأولى يوقع في لبس وغموض ؛ إذ لا دليل على المحذوف بنصه أو بمعناه . فلا ندرى أهو كلمة : مائة ، أم ألف ، . . . ، أم غير ذلك ؟ وحذف الثانية يفسد المعنى فساداً كاملاً ، لأنه يؤدي إلى تقيض المطلوب ، فنل هذا الحذف لا يجوز قياساً ، ويجب الاقتصار فيه على المسموع من العرب الأوائل وحدهم . ومنه

(١) والقرينة العقلية الحاسمة في هذه الأمثلة هي أننا لا نرى الله يحمي أمامنا ، وأن القرية من حيث هي طوبى ؛ وحجارة ؛ ومواد بناء ، لا يتجه إليها سؤال حقيق ، لا مجازي - ويستحيل أن يكون منها جواب ، وأن البر أمر معنوي لا يكون الخبر عنه هنا أمراً حسيًا مجسمًا (أي : ذاتًا ، وجثة) .

حذف كلمة « ابن » في قول الشاعر :

لا تَلْمُنِي - عَتِيقُ - حَسْبِي الَّذِي بِي
 إنَّ بِي - يا عَتِيقُ - مَا قَدَّ كَفَّانِي

يريد : يا ابن أبي عتيق^(١) .

ثانيها : أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، ويحل محله في الإعراب - وهذا هو الغالب^(٢) - فيكون فاعلاً مكانه في مثل قوله تعالى : « وجاء ربُّك » . والأصل كما قلنا : وجاء رسول ربك ؛ فحذف الفاعل المضاف ، وحلَّ في مكانه المضاف إليه ، وصار فاعلاً مرفوعاً .

وقد يكون مفعولاً به ، كقوله تعالى : « وأشربوا في قلوبهم العِجلَ » ، والأصل : حبَّ العِجلِ ، فحذف المضاف المفعول به ، وحل محله المضاف إليه ، وصار مفعولاً به منصوباً ، وقد يكون مفعولاً مطلقاً ؛ نحو قول الشاعر :

ألم تَنْتَمِضْ عَيْنَكَ لَيْلَةَ أَرْمَدًا^(٣) وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ^(٤) مُسَهَّدًا
 والأصل : ألم تغمض عينك اغتماضَ لَيْلَةَ أَرْمَدَ ، فحذف المضاف وهو المفعول المطلق ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو كلمة : « لَيْلَةَ » ؛ فصارت مفعولاً مطلقاً^(٥) بدله .

وقد يكون مبتدأ ، نحو قوله تعالى : « الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ » . . . أى : زمن الحج ، أو موسم الحج . . .

وقد يكون خبراً للمبتدأ ؛ كقولهم : شرَّ المنايا مَيِّتٌ بين أهله ، أى : مَنِيَّةٌ مَيِّتٌ بين أهله^(٦) .

(١) وهذا ثابت من التاريخ ، فقد أخبرنا أن القائل هو : عمر بن أبي ربيعة ، وأن المخاطب هو : ابن أبي عتيق . وكلمة : « ابنة » مثل كلمة : « ابن » لا يصح حذفها وهي مضافة إلا سماعاً .

(٢) كان هذا غالباً فقط للسبب الذي في رقم ٥ من هامش الصفحة التالية .

(٣) الأرمد : المريض مطلقاً . أو : المريض بمرض في عينيه .

(٤) من لدغته أفعى . وهي من تسمية الأضداد ، رجاء أن ينجو ويسلم من عاقبة ما أصابه .

(٥) تتوقف صحة المعنى على هذا التقدير ، ولا يستقيم المعنى بجمل « لَيْلَةَ » ظرف زمان ؛ فليس

المزاد : ألم تغمض عينك لَيْلَةَ الأرمد . أى : في لَيْلَةَ الأرمد ؟

(٦) يريدون : من لم يشترك في الحرب ، وقتال الأعداء .

وقولهم في وصف الدنيا : « هي إقبال وإدبار » . والأصل : هي ذاتُ إقبال . . . ، أو خبراً للناسخ ، كقوله تعالى في الآية السالفة : (ولكن البرّ من آمن بالله . . .) .

وقد يكون ظرفاً ؛ نحو : وصلت إلى عملي طلوع الشمس . أى : وقت طلوع الشمس . أو مفعولاً لأجله ؛ نحو : أظعتُ الوالدَ إرضاءً هـ ، أى : قصدتُ إرضائه . أو : مفعولاً معه ، نحو : رجعتُ للبيت والليل ، أى : وبجىء الليل . أو حالا ، نحو : تفرقتُ الأعداءُ أيادي سبأ ، والأصل : مثل أيادي (١) سبأ . . . أو : صفة ؛ نحو : سخرت من قوم أيادي سبأ . أى : مثل أيادي . . . أو مجروراً ؛ كقوله تعالى : (ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء) أى : من مرضاة الله . . . وقول الشاعر (٢) :

وكيف تواصل من أصبحتُ خلالها (٣) كأبي مَرَحَبٍ (٤)
أى : كخلالته أبي مرحَب . . . ، فحذف المضاف في كل هذا - وأشباهه - وحل المضاف إليه محله في اسمه الإعرابي ، وحركته الإعرابية . . .

ومن الجائز أن يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف في موقعه الإعرابي وحركته . ولكن هذا قليل بالنسبة للأول (٥) . ويشترط لصحته ، والقياس عليه شرطان :

(١) لا تعرب كلمة : « أيادي » هي الحال مباشرة ؛ لأنها معرفة بالإضافة للمعرفة ، والغالب في الحال الأصلية أن تكون نكرة ، لذا كانت حالا مؤولة ؛ بمعنى : متبددين . أو : حالا من طريق قيامها مقام المضاف . المحذوف الذي هو كلمة : « مثل » المتوعدة في أغلب حالاتها في الإبهام ؛ كما عرفنا في باب الحال ، ج ٢ م ٨٤ ص ٢٩٧ - وكذلك حين تكون نعتاً لنكرة .

(٢) هو التابفة الجعدي .

(٣) الخلالة - مثلثة الخاء - الصداقة .

(٤) أبو مرحب : كناية عربية قديمة عن الظل ؛ ومن شأن الظل التعتل وعدم الثبات .

(٥) كيف يجوز أن يبقى المضاف إليه على حاله من الجر مع أننا اشترطنا - في الصفحة السالفة -

لحذف المضاف إقامة المضاف إليه مقامه في إعرابه ؟

أجابوا : إن هذا الشرط مستمد من الأعم الأغلب الوارد في الكلام الفصيح ؛ فاشترطه إنما هو لتحقيق الأعم الأغلب ، لا لتحقيق جميع الحالات التي يجوز فيها حذف المضاف . ونتيجة هذا أنه يجوز حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً بالشرطين المذكورين بعدد لقياسيته - مع اعتبار هذا مخالفاً للأعم الأغلب ، برغم صحته ، وقياسيته .

أحدهما : أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مضافة مذكورة ،
تُمائله (لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط) ، أو تقابله ^(١) ، لتكون دليلاً عليه بعد حذفه ،

والآخر : أن يكون حرف العطف متصلاً بالمضاف إليه ، - الذى حذف قبله
المضاف - أو منفصلاً منه « بلا » النافية ؛ إن اقتضاها المعنى ؛ نحو : كل فتى
محاسبٌ على عمله ، وفتاةٌ على عملها . والأصل : وكل فتاة . فحذفت كلمة :
« كل » الثانية : وهى المضاف ؛ بعد أن تحقق شرطاً ^(٢) الحذف (وهما :
الاتصال ، وعطفها على نظيرتها فى اللفظ والمعنى) ؛ وهى : « كل » الأولى ^(٣) .
ونحو قول الشاعر :

أكل امرئٌ تحسبين امرأً ؟ ونارٍ ^(٤) توقدُ ^(٥) بالليل نارا ؟
أى : وكل نارٍ . . . ومثال الفصل بينهما « بلا » النافية قول الشاعر :
ولم أرَ مثلَ الخيرِ يتركه الفتى ولا الشرِّ يأتيه امرؤٌ وهو طائعُ

(١) المراد بالمقابلة ما يشمل الضدين والنقيضين .

(٢) هذان هما الشرطان لقياسية الجر بعد حذف المضاف ، ولا داعى لاشتراط تقدم النى أو
الاستفهام أو غيرها مما زاده بعض النحاة .

(٣) فالعطف عطف جملة على جملة ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ باعتبار أن : « فتاة »
معطوفة ، مباشرة ، على « فتى » لأنه يؤدى إلى فساد التركيب ؛ إذ يصير : كل فتى وفتاة محاسب على
عمله . . . فتختل المطابقة بين المبتدأ والخبر

(٤) قالوا فى إعراب كلمة : « نار » الأولى : إنها مضاف إليه مجرور بالمضاف المحذوف ؛
وهو : « كل » . ولم تكن مجرورة بالعطف على كلمة : « امرئ » المجرورة بالمضاف لثلا يلزم العطف
هل معمولى عاملين مختلفين ، لأن كلمة : « امرئ » المجرورة ، معمولة للفظ : « كل » المضاف
المذكور ، وكلمة : « امرأ » المنصوبة مفعول ثان : « لتحسبين » فهى معمولة للفعل ، ومفعوله الأول هو :
« كل » امرئ المقدم عليه ، فلو عطفنا بالواو كلمة : « نار » المجرورة على « امرئ » المجرورة بالمضاف :
« كل » ، وعطفنا بهذه الواو أيضاً « ناراً » المنصوبة على : « امرأ » المنصوبة - لترتب على هذا أن نعطف
بجرف واحد شيئين على معمولين مختلفين ضبطاً وهما لعاملين مختلفين ، وهذا ممنوع عند كثرة النحاة : لأن
العاطف عندهم نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً معاً ، ولا ينوب عن عاملين .
فالالتجاء إلى تقدير مضاف محذوف أولى ؛ إذ لا خلاف بينهم على صحته . أما الالتجاء إلى العطف على
معمولى عاملين مختلفين ففيه خلاف ، والكثرة لا ترضاه ، ومالا خلاف فيه أحق بالاتباع مما فيه خلاف . . .
(راجع التصريح - وغيره - فى هذا الموضوع) .

(٥) أصلها : توقد : حذفت إحدى التائين : للتخفيف .

أى : ولا مثل الشرِّ . وقولهم : ما كُئِلُ سوداءَ فَحمةً ، ولا بيضاءَ شحمةً .
 أى : ولا كل بيضاءَ شحمةً^(١) ، ويرى بعض النحاة عدم اشتراط الاتصال .
 وهو رأى فيه تيسير وتوسعة ، لا مانع من الأخذ به ، برغم أنه ليس الأوضح
 الأعلى .

ومثال المحذوف المعطوف على مذكور لا يماثله وإنما يقابله . قراءة من قرأ
 قوله تعالى : (تريدونَ عَرَضَ الدنيا ، والله يريدُ الآخرةَ)^(٢) .

ثالثها : أن يكون المضاف إليه من الأشياء التي تصلح لأن تحل محل
 المضاف المحذوف في إعرابه ؛ كالأمثلة السالفة ، فلا يصح حذف المضاف إذا
 كان المضاف إليه جملة ؛ (لأنها لا تصلح فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ . . .
 و . . . و . . .) كالتى فى قوله تعالى : (فسبحان الله حين تُدسسون وحين
 تُصْبِحون . . .) ، فالمضاف إليه هو الجملة الفعلية . والمضاف هو : كلمة
 « حين » ولا يجوز الحذف^(٣) .

فإذا لم يتحقق شرط أو أكثر ، من الشروط الثلاثة لم يصح الحذف
 القياسى^(٤) .

• • •

(١) ستنجى مناسبة لهذا المثال فى ص ٥٦٥ وله إيضاح فى ٦٣٨ .

(٢) الآخرة ، - بالجذر ، فى قراءة من قرأها كذلك - مضاف إليه . والتقدير : تريدون عرض
 الدنيا ؛ (أى : الطارئى عليها ، الذى لا يدوم ، ولا يبقو) . والله يريد دائم الآخرة ، أو خالد
 الآخرة ، فالمضاف إليه المحذوف ، وهو : دائم ، أو : خالد - مقابل للمذكور ، وهو : « عرض » ،
 وليس يماثله .

(٣) كذلك لا يجوز الحذف إذا كان المضاف إليه مبدوءاً « بأل » والمضاف منادى . فلا يصح :
 يا العالم . تريد : يا مثل العالم .

(٤) فيما سبق يقول ابن مالك :

وَمَا يَلِي الْمَضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
 ما يلى المضاف ، (أى : ما يأتى بعد المضاف ، والمراد به : المضاف إليه) يكون خلفاً عنه
 فى الإعراب ، وقاماً مقامه عند حذفه ؛ فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف ؛ فيصير فاعلا بدله ،
 أو : مفعولا ، أو : مبتدأ ، أو خبراً . . . و . . . واكتفى بهذا ، دون أن يذكر شيئاً من الشروط .
 وقد أوضحناها : ثم قال :

النحو الواقى - ثالث

زيادة وتفصيل :

١ - إذا حذف المضاف ، بعد تحقق الشروط الثلاثة المطلوبة جاز - وهو الأكثر - عدم الالتفات عليه عند عودة الضمائر ، ونحوها مما يقتضى المطابقة ؛ كالتعريف والتذكير ، والإفراد ، وغيره فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود مع حذفه . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَانِهَا ^(١) بَيِّنَاتًا ^(٢)) ، أَوْ هُمْ قَتَائِلُونَ ^(٣) . والأصل : وَكَمْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ فرجع الضمير : « ها » : مؤنثاً إلى القرية . ورجع الضمير : « هم » مذكراً لاعتبار المحذوف وملاحظته . ولا تناقض بين الاثنين لاختلاف الوقت .

ومن ملاحظة المحذوف قول حسن في مدح الغسانين :

يَسْتَقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرْيِصِ ^(٤) عَلَيْهِمُو

بَرْدَى ^(٥) يُصَفِّقُ ^(٦) بِالرَّحِيقِ ^(٧) السَّلْسَلِ ^(٨)

= وَرَبِّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

(الذي أبقوا) أى : الذى أبقوه بعد حذف المضاف . والمراد : المضاف إليه . (قبل حذف ما تقدم) أى : قبل حذف المتقدم ، وهو : المضاف .

يريد : أن للعرب قديحذوف المضاف ويتركون المضاف إليه على حاله من الجر كما كان قبل حذف المضاف .

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَثَّلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

أى : بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مذكورة مماثلة في لفظها ومعناها للمعطوف المضاف ، وقد شرحنا هذا ، وفصلناه .

(١) عذابنا . - (٢) ليلا .

(٣) فائمون في القيلولة ، وهى وسط النهار . (٤) واد قرب دمشق .

(٥) نهر يخترق دمشق . ولفظه مؤنث ؛ لوجوه ألف التأنيث في آخره .

(٦) يُمَزَجُ . (٧) الخمر . (٨) العذب .

يريد : ماء بردى . والضمير في : « يُصَفِّقُ » مذكر ، إذ اوحظ في مرجعه المحذوف أنه مذكر .

ومن ملاحظة المحذوف المؤنث وعود الضمير عليه مؤنثاً دون اعتبار للمذكور قول اشاعر :

مَرَّتْ بِنَا فِي نَسْوَةٍ حَقْفَصَةٍ وَالْمِسْكَ مِنْ أَرْدَانِهَا ^(١) نَافِحَةٌ

أى : رائحة المسك فائحة من أكمامها ^(٢)

(٢) قد يحذف مضافان أو أكثر فيقوم الأخير مقام الأول . فمثال حذف مضافين قوله تعالى : (. . . وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْتَدِبُونَ . . .) الأصل : وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم ؛ فحذف كسمتي : « بدل - وشكر » ، وكلاهما مضاف ، وأقام المضاف إليه الأخير وهو ؛ « رزق » - مقام الأول ؛ وهو : « بدل » .

ومثال حذف ثلاثة قوله تعالى عن الرسول الكريم وأن جبريل اقرب منه :

« ثُمَّ دَنَا ^(٣) فَتَدَلَّى ^(٤) ؛ فَكَانَ قَابَ ^(٥) قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ^(٦) » ،

(١) جمع : رُدْن ، بمعنى : كمّ .

(٢) ما سبق هو حكم الضمير العائد على المضاف المحذوف ، المستوفى لشروط الحذف . أما حكم عودة الضمير على المضاف المذكور فهو حكم هام سبق تفصيله ، وبيانه ؛ سواء أكان المضاف هو لفظ « كل » و « بعض » أم غيرها من صورته المختلفة التي في مكانه الأنثى ، (وهو : « هـ » - بحث : مرجع الضمير) في الجزء الأول ، (في آخر المسألة ١٩ ص ٢٣٠ - و « ز » ن ص ٢٣٦ ، بحث تعدد المرجع) .

(٣) أى : اقرب جبريل من النبي .

(٤) فزاد من القرب .

(٥) قدر . والمراد : قدر مسافة قوسين متلاصقين ، فقد كان من عادة أهل الجاهلية عند

تحالفهم أن يحضروا قوسين ، ويلصقوا إحداهما بالأخرى ؛ حتى كأنهما قوس واحد ؛ رمزاً للاتفاق واتحاد الكلمة ، وتقارب النفوس والقلوب .

(٦) اقرب .

.....

 والأصل : فكان الرسول قدرَ مسافة قُرْبِ قابِ قوسين . فكلمة : « الرسول »
 المحذوفة اسم كان ، والضمير حلَّ محلَّها ، وصارَ هو الاسم . وحذفت المضافات
 الثلاثة : (قدر - مسافة - قرب -) وحلَّ المضاف إليه الأخير :
 (وهو كلمة : قاب) ، محل المضاف إليه الأول ، (وهو : قدر) وصار
 خبراً مكانه .

ب - يجوز حذف المضاف إليه ، ولهذا صور ثلاث^(١) :
 الأولى : أن يحذف المضاف إليه ، ويُنَوَى معناه ؛ فيُبنَى المضاف على الضم (ولا يصح أن يكون معرباً ، و منوناً) .. وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمة : « غير » أو ظرفاً من الظروف الدالة على الغاية مثل : قبل - بعد ، . . . أو اسماً آخر يشبهها : مثل : حسب . . . وسواها مما سردناه وشرحناه قريباً^(٢) : نحو : استشار المريض الطيب ليس غير ، ولم يستمع لأحد قبل . والأصل - مثلاً - : ليس أحد غير الطيب ، ولم يستمع لأحد قبل الطيب . فلما حُذِف المضاف إليه ونوى معناه بُنِيَتْ « غير » ، و « قبل » على الضم . . .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه ولا يُنَوَى لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويرد إليه ما حذف للإضافة ؛ كالتنوين . . . و . . . فكان الكلام في أصله خال من الإضافة ؛ نحو قوله تعالى : (وكلاً وعد الله الحسنى) ، أى : وكل فريق . وقوله تعالى : (أياً ما تدعوا^(٣)) ، ونحو : تشعبت فروع التخصص فبعض زراعى ، وبعض طبي ، وبعض هندسى . . . أى : فبعض الفروع . . .

ويتحقق هذا في الأسماء بنوعها : التامة^(٤) وغير التامة (ولا سيما ما كان منها دالاً على الإحاطة والشمول ، أو البعضية ؛ كما في الأمثلة) .

الثالثة : أن يحذف المضاف إليه ويُنَوَى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله التى كان عليها قبل الحذف ؛ فلا يتغير إعرابه ، ولا يرد إليه ما حذف

(١) إذا كان المضاف إليه هو « ياء المتكلم » تميز بأحكام خاصة ، هامة تجيء في ص ١٦٩ وما بعدها - م ٩٧ -

(٢) في ص ١٣١ و ١٤١ وما بعدها .

(٣) « أياً » أداة شرط ؛ للعموم والإجماع . « تدعوا » فعل شرط ، مضارع ، مجزوم بحذف

النون ، وواو الجماعة فاعل « وما » زائدة .

(٤) في رقم ١ من هامش ص ١٣١ أن المراد بالأسماء التامة هنا ما لا تدل على الغايات ، المشروحة

في هامش ص ١٤١ .

أما غير التامة فهى قبل وبعد وأشباههما و . . . مما شرحناه في هذا الباب في ص ١٣١ وما يليها .

للإضافة - كالتنوين . . . وإنما تظل أحكام الإضافة سارية بعد الحذف كما كانت قبله .

ويشترط في المضاف المذكور إن كان اسماً تاماً^(١) أن يُعْطَفَ عليه اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف في صيغته ومعناه ؛ ليدل على المحذوف نصاً ؛ فيكون في قوة المذكور ، نحو : أنفقت ربيعاً ونصفَ المال ، أى : أنفقت ربيعَ المال ونصفَ المال . فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطرب ، وهو وجود اسم معطوف : (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ آخر (نعى به : المال) وهو مشابه للمحذوف في صيغته ومعناه ؛ فاستغنياً بالمذكور عن المحذوف ؛ أى : أن المضاف إليه الثاني دل على الأول المحذوف^(٢) ، ومثل قول الشاعر :

سَقَى الْأَرْضَيْنِ الْغَيْثُ سَهْلًا وَحَزَنَتْهَا^(٣)
فَنِيَطُ^(٤) عُرَى^(٥) الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ^(٦)
أى : سهلها وحزنها . وقول الفرزدق :
يا من رأى عارضاً يُسَرِّرَ به بين ذراعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

(١) أما ظروف الغايات ؛ (مثل : قبل ، بعد ، ونظائرها) فلا يشترط فيها هذا ، كما تقدم عند الكلام عليها . (وقد سبق شرح الأسماء التامة ، والغايات في هوامش ص ١٣١ و ١٤١ و ١٦٥ . . .) .

(٢) هناك تقدير آخر فيه تكلف . . . ومُلخَصه ، أن الأصل : أنفقت ربيعَ المال ونصفيهِ . ثم تأخر المضاف إليه ، فصارت الجملة : أنفقت ربيعاً - ونصفيهِ - المال - ثم حذفت الهاء تحسباً للفظ . ولا داعي لهذا التكلف والالتواء الذي لا فائدة منه .

ويقول الفراء : إذا كان الاسمان المضافان متصاحبين في الاستعمال الكلامي الكثير كاليد والرجل ، و « قبل وبعد » أضيفاً . معاً للمضاف إليه المذكور ، ولا شيء محذوف ، ولا متقدم أو متأخر عن مكانه . وفي هذا راحة وتيسير ، ولكن الأول أدق . برغم أن نتيجة الآراء الثلاثة واحدة .

(٣) الحزن : الأرض الغليظة ، الصلبة . (ضد السهلة) .
(٤) فتعلقت .

(٥) جمع : عُرْوَة ، وهي الجزء البارز من الإناء وغيره ، كى يمكن إمساك الإناء منه ، وكأنه حلقة مستديرة - أو نحوها - مما يكون متصلاً بظاهر الإناء ، كى تمسكه اليد فى سهولة .

(٦) الضرع : المكان الذى يتجمع به لبن الحيوانات اللببية فى آخر بطنها ، والمراد ، هنا تلك الحيوانات نفسها .

أى : بين ذراعى الأسد ، وجبهة الأسد . ولا فرق في المعطوف العامل بين أن يكون مضافاً يعمل الجرح في المضاف إليه - كالمثالين السالفين ، - وأن يكون عاملاً آخر غير مضاف ؛ نحو ، قول الشاعر

عَلَّقْتُ أَمَالِي فَعَمَّتِ النَّعَمُ بمثل أو أنْفَعَ مِنْ وَبَلٍ ^(١) الدَّيَمُ ^(٢)

أى : بمثل ، أو : بأنفع ^(٣) . . .

وقد يحذف المضاف إليه ^(٤) ويبقى المضاف على حاله إذا كان هذا المضاف معطوفاً على مضاف إلى مثل المحذوف ، - وهذه الصورة عكس السابقة - ومنها الحديث الذى رواه البخارى عن أحد الصحابة ونصه : غرونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات وثمانى ، بفتح الياء بغير تنوين . والأحسن الاقتصار فى هذا النوع على المسموع .

* * *

ح - إذا وقع بعد المركب الإضافى (كعبد العزيز - وشمس الدين - وسيف الله . . . وأنواع العلم الكنية . . .) نعت ^(٥) ، فهو للمضاف ؛ لأن المضاف

(١) الويل : المطر الشديد .

(٢) جمع : دريمة ، وهى المطر الذى يطول زمنه بغير رعد ولا برق .

(٣) اكتفى ابن مالك فى الإشارة إلى الأحوال السابقة بقوله الموجز :

وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بشَرْطِهِ . عَطْفٌ وَإِضَافَةٌ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلُ

يقول : إن الثانى ، (وهو : المضاف إليه) يحذف ولا يتأثر الأول (وهو المضاف) بالحذف ، بل يبقى على حاله الأول حين اتصاله بالمضاف إليه المحذوف . وهذا بشرط أن يكون المضاف الباقى على حاله معطوفاً عليه ، والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذى أضيف إليه الأول الباقى بعد الحذف .

ثم انتقل بعد هذا إلى الكلام على الفصل بين المتضامفين فقال بيئتين سبق شرحهما فى موضعهما الأنسب من ص ٥٨ وهما :

فَصَلَ مِضَافٍ شَبَّهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ ، وَلَمْ يُعَبَّ :

فَصَلَ يَمِينٍ . وَاضْطِرَّارًا وَجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ : بِنَعْتٍ ، أَوْ : نَدَا

(٤) إذا كان غير ياء المتكلم . فإن كان ياء المتكلم فله الأحكام الخاصة الآتية فى ص ١٦٩ و ١٧٢ .

(٥) انظر فى ص ٤٤٤ ما يتصل بحكم النعت وغيره من التوابع إذا كان المتبوع كنية .

هو المقصود الأساسي بالحكم ، أما المضاف إليه فهو قيد له - كما تقدم (١) - ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى : أن يقوم دليل على أن المقصود بالنعته هو المضاف إليه ؛ نحو : أسرع إلى معاونة الصارخ الملهوف ، ولا تتسوان في بذل الجهود الصادقة لإنفاذه .

الثانية : أن يكون المضاف هو لفظة : « كُـلٌّ » (٢) : فالأحسن في هذه الحالة مراعاة المضاف إليه ؛ لأنه المقصود الأساسي . أما المضاف : « كُـلٌّ » فجيء به لإفادة الشمول والتعميم ؛ نحو : كل فتاة مهندبة هي دِ عامة لرقى وطنها ، وإسعاد أهلها . . . ومراعاة المضاف : « كلٌّ » ضعيفة هنا .

وتطبيقاً على ما سلف يعرض النحاة (٣) لإعراب بعض النعوت ؛ فيجيزون في كلمة : « الأعلى » من قوله تعالى : (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) أن تكون نعتاً لكلمة : « اسم » ، أو لكلمة : « رب » لأن الغرض هو تنزيه المسمى (أى : المولى جل شأنه) . ولا مانع أن يكون الغرض تنزيه اسمه عن الأوصاف والتأويلات التي لا تليق بهذا الاسم المعظم ، وعن إطلاقه على غيره سبحانه . . .

وأما نحو : جاءني رسولٌ على الظريف . . . فالنعت للمضاف ، ولا يكون للمضاف إليه . إلا بدليل ؛ لأن المضاف إليه جاء لغرض التخصيص . ولم يجيء لذاته . بخلاف النعت في مثل : و « كلُّ فتى يتقى فائزٌ » . . . فإن النعت للمضاف إليه ؛ لأن المضاف جاء لإفادة التعميم ، لا للحكم عليه . وغير هذا ضعيف ، ما لم تقم قرينة توجهه إليه بغير لبس ولا خفاء - كما أسلفنا - « ملاحظة » - إذا كان العلم كُـنِيَّةً - والكنية لا تكون إلا مركباً إضافياً - وجاء تابع له من نعت ، أو غيره ، وجب مراعاة ما يأتي في « ١ » من ص ٤٤٤ .

(١) في الصفحة الثانية من هذا الجزء .

(٢) للكلام على إضافة « كل » إشارة في ص ٦٣ و ٧٢ و ١١٦ و ٥١٣ ولوقوعها نعتاً في

ص ٤٦٣ و ٤٦٧ و ٥١٣ .

(٣) راجع فيما يأتي الجزء الثاني من « المغنى » باب : « التوابع » .

المضاف إلى ياء المتكلم^(١) .

تقتضى الإضافة أحكاماً عامة عرفناها في بابها^(٢) . وفي مقدمة تلك الأحكام :
إعراب المضاف على حسب حاجة الجملة التي يكون فيها ، وجرّ المضاف إليه
دائماً

لكن الإضافة لياء المتكلم تستلزم أحكاماً أخرى في ضبط ياء المتكلم ؛
وضبط الحرف الذي قبلها من آخر المضاف^(٣) . وفيما يلي البيان :

أولاً^(٤) - : يجب كسر آخر المضاف ، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح
في محل جرّ ، في أربع حالات :

- (١) أن يكون المضاف اسماً مفرداً صحيح^(٥) الآخر ؛ ككلمة : « نفس » ،
و« وطن » و« روح » ، و« مال » في نحو : وقفت نفسي على خدمة وطني ،
وسأبذل روحي ومالي في حمايته ، وقول الشاعر :
أكذبُ عامداً من أجل مالٍ ؟ فليس بنافعي - ماعشت - مالي^(٦)
وإعراب المضاف في هذا النوع كالذي يليه ؛ وسيأتي البيان .

(١) لهذا الباب صلة وثيقة بباب : « المنادى المضاف لياء المتكلم » ج ٤ ص ٤٣ م ١٢١ -
ويعتبر كل منهما متمماً الآخر .

(٢) في ص ٦ وما بعدها .

(٣) سبق تلخيص مفيد لها في ج ١ رقم ٨ من ص ١٨١ م ١٦ .

(٤) سيجيء الحكم الثاني في أول ص ١٧٧ .

(٥) وكذلك ما يدخل في حكمه . وسيأتي في « ح » ص ١٧٣ - وصحيح الآخر هو : ما ليس

في آخره حرف من أحرف العلة الثلاثة ؛ (وهي : الألف - والواو - والياء) ، ويعمل الآخر ؛ هو :
ما في آخره حرف من أحرف العلة الثلاثة . - كما في ج ٤ هامش ص ٤٣ و ٧٩ - .

(٦) وزن الشعر يمنع تحريك الياء هنا . - أي : أن الحركة ممنوعة للضرورة - .

(٢) أن يكون المضاف اسماً مفرداً معتلاً شبيهاً بالصحيح^(١) كلمة « صفو » و « بغى » في مثل : لا يؤلنى ويكدر صفوى كبغى على الناس ، ولا سبياً الضعفاء .

ونقول في إعراب المضاف في هذا النوع وما قبله في حالة الرفع : إنه مرفوع بضمه مقدرة^(٢) ، منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، نحو : علمى وحده أنفع لى من مالى وحده - صفوى يكدره بغى . .

ونقول في حالة النصب : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ؛ نحو : إن أخى الحق من يزيد صفوى ! ويمنع بغى .

أما في حالة الجر - نحو : (أتعلم من تجارى ما لا أتعلمه من كتبي - الصوت العذب يخفف من شجوى . .) فقد نقول : إنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، أو نقول : إنه مجرور بالكسرة الظاهرة

(١) المعتل الشبيه بالصحيح ما في آخره حرف متحرك من حرف العلة : (الواو أو الياء) مع سكون ما قبله ؛ نحو : (سقى - ظبى) - (شجوى - صفوى) - ونحو : (حوارى - عشى - خفى) - وكل ما هو محتوم بياء مشددة للنسب ؛ كعقري ، أو غير النسب ؛ مثل : كرمى ، ونحوها من كل محتوم بياء مشددة ، ليس تشديدها نتيجة إدغام ياءين .

ولهذا المعتل الشبيه بالصحيح المشتمل على ياء مشددة ، وتشديدها ليس نتيجة إدغام ياءين . حكم يتلخص فيما يأتي :

إذا كان المضاف - محتوماً قبل إضافته بياء مشددة ، مثل : كرمى - حوارى - . . . فإنه بعد إضافته تتجمع في آخره ياءات ثلاث متوالية وهذا ممنوع - غالباً - وللقرار منه يجب الالتجاء إلى واحدة ما يأتي :

إما حذف ياء المتكلم (وهي المضاف إليه) مع بقاء ما قبلها مكسوراً في كل الحالات ؛ لتكون الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة ، نحو جلست على كرمى . . . بغير تنوين ، والأصل كرمى . . . وإما قلب ياء المتكلم ألفاً ، وحذف الألف مع فتح ما قبلها ؛ لتكون الفتحة دليلاً على الألف المحذوفة المنقلبة عن ياء المتكلم ؛ نحو ؛ جلست على كرمى . . . ، والأصل : على كرمى . . . وإما حذف إحدى الياءين الأولىين وإدغام الثانية في ياء المتكلم فتشأ ياء مشددة ، كقوله : ياءين ، السابقة منهما ساكنة ، والمتأخرة (وهي ياء المتكلم) مفتوحة . ولا فرق في الصورة الطاردة - لا في الحقيقة - بين هذه الحالة والتي قبلها . والأفضل الاقتصار على الحالة الأولى . مع صحة استعمال الأخيرين .

(٢) للإعراب المقدر (أى : التقديرى) وكذا الإعراب المحلى ، مواضع خاصة بكل منهما ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما في موضعه الخاص ، وقد سبق بيان تلك المواضع تفصيلاً ، وتوضيح أثرهما في الباب الخاص بهما ، (وهو : باب « العرب والمبنى » ج ١ ص ٥٢ م ٦ وفى ص ١٢٩ م ١٦) .

مباشرة ، ولا داعى لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة . وهذا أنسب ^(١) ، لبعده من التكلف والتعقيد . والأخذ به أولى في هذه الصورة وأشباهها ؛ لأنه يغنينا عن التقدير قدر الاستطاعة .

(٣) أن يكون المضاف جمع تكسير صحيح الآخر ؛ مثل كلمة : « رفّاق » في نحو : تخيرت رفّاقى ممن طابت سريرتهم ، وحسنت سيرتهم . وإعرايه - رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً - كسابقه .

(٤) أن يكون المضاف جمع مؤنث سالمًا ؛ نحو : تسابقت زميلاتى في ميادين العمل النافع - أكبرت زميلاتى - أعرف لزميلاتى حقهن في الإكبار
 وحكمه : الرفع بضمّة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة . والنصب والجرر بالكسرة الظاهرة ؛ طبقاً للرأى الأسهل ، أو بالكسرة المقدرة التى منع من ظهورها الكسرة العارضة ، طبقاً للرأى الآخر .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا كانت الإضافة محضة جاز في الحالات السابقة واحد من أمور أربعة أخرى :

إما حذف ياء المتكلم ، مع بقاء الكسرة التي قبلها لتدل عليها ، وإما قلب الكسرة التي قبل الياء فتحة ، وقلب ياء المتكلم ألفاً ؛ ففي نحو : « نفسي ووطني » من المثال السابق ^(١) نقول : وقفتُ نفسٍ على خدمة وطني ، ^(٢) أو : وقفتُ نفساً على خدمة وطننا ...

وإما حذف هذه الألف مع بقاء الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ؛ نحو وقفتُ نفساً على خدمة وطني .

وإما حذفها ومجيء تاء التأنيث ^(٣) عوضاً عنها ؛ بشرط أن يكون المضاف منادى ، ولفظه : « أب » ، أو : « أم » - نحو : يا أبت ، يا أمّت ^(٤) . . . ولا يجوز الجمع بين التاء والياء .

وكل ما تقدم بشرط أن يكون أمر الياء المنقلبة ألفاً أو المحذوفة - واضحاً ، فلا يحدث لبس أو فساد للمعنى بسببه . وبالرغم من جواز هذه الأمور الأربعة وصحتها عند تحقق هذا الشرط فالأفضل - اليوم - التخفيف منها ومن محاكاتها ؛ لأنها - مع صحتها وجوازها - لا تخلو من غموض وخفاء يتنافيان مع الغرض الصحيح من اللغة ، واستخدامها أداة بيان وإيضاح . وحسبنا فهم ماورد بها من الكلام القديم ؛ ولهذا نعرضها .

(١) في ص ١٦٩ وهو : وقفت نفسي على خدمة وطني . . .
 (٢) وكذوله تعالى : « (ذلك لمن خاف متعباً مني ، وخاف وعيداً) . » أي : وعيدى . ولولا أن ياء المتكلم محذوفة لوجب نصب كلمة : « وعيد » كما يقضى سياق الآية في سورة « إبراهيم » . وفي هذه السورة تكرر حذف ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها .
 (٣) مبنية على الفتح ، أو على الكسر ، وكلاهما قوي كثير . أو على الضم ، وهو قليل ، (كما سيجيء في ج ٤ ، باب « النداء » م ١٣١ ص ٤٦ ، حيث الكلام على طريقة كتابتها .)
 (٤) المنادى في هاتين الصورتين منصوب بفتحة ظاهرة دائماً - على الرغم من أن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها حتماً - ؛ إذ لا داعي للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة التاء . وهذا المنادى مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه وجاءت تاء التأنيث - وهي حرف - عوضاً عنها ، مع بقائها حرفاً للتأنيث كما كانت ، وليست بالمضاف إليه - كما سيجيء في ج ٤ في باب المنادى المضاف ليهاء المتكلم م ١٣١ ص ٤٦ .

فإن كانت الإضافة غير محضة مثل : « مصاحب » ؛ في نحو : الوالد مصاحبي
غداً في الرحلة ، - لم يجز شيء من هذه الأمور الأربعة . ووجب إثبات ياء المتكلم
مع بنائها على السكون - وهو الأكثر - أو على الفتح ، وكسر ما قبلها في الحالتين ؛
لأن الكسرة هي التي تناسبها .

* * *

ب- النحاة يعتبرون الإضافة لياء المتكلم المذكورة في الجملة نصاً ، نوعاً من
« الإضافة الظاهرة » . ويسمون الإضافة إلى ياء المتكلم المنقبة ألفاً ؛ أو المحذوفة بعوض
أو بغير عوض - « الإضافة المقدرة » (١) .

* * *

ح- يدخل في حكم الصحيح عند إضافته لياء المتكلم الأسماء الخمسة الآتية :
(أب - أخ - حم - فم - هن) ، ودخولها قائم على الرأي الشائع الذي يحسن
الاقتصار عليه عند إضافتها ، وهو يقضى بعدم إرجاع الحرف الأخير المحذوف من
تلك الأسماء ، وباعتباره عند إضافتها كأن لم يكن ؛ فهي أسماء معربة بحركات مقدرة
على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة . فبالرغم من أن أصلها :
(أبو - أخو - حمو - هنو - فوه . . .) بالرغم من ذلك الأصل نقول -
في الرأي الشائع - عند إضافتها : أبي - أخي - حمي - هني - في . . . بزيادة
ياء المتكلم ، مبنية على السكون ، مع كسر ما قبلها .

أما « ذو » التي تعرب إعراب الأسماء الخمسة السابقة فلا يصح إضافتها لياء
المتكلم - كما سبق في بابها ، ج ١ ص ٧٠ م ٨ -

وهناك رأي آخر ؛ لا يحسن الأخذ به ، وإنما نذكره - كالاعتاد في أمثاله -
لفهم به ما ورد مما ينطبق عليه في الكلام المأثور ، دون محاكاة ، وهو رأي مستنبط
من بضعة أمثلة قليلة مسموعة عن بعض قبائل . ومقتضاه : وجوب إرجاع الحرف
المحذوف من تلك الأسماء الخمسة عند إضافتها ، وتسكينه ، واعتبار الاسم المضاف
بعد إرجاع المحذوف وتسكينه ، نوعاً من المعتل الآخر يجب معه بناء ياء المتكلم على

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٣ من هامش ص ٧ .

الفتح ، وقاب حرف العلة الذى قبلها ياء ساكنة تدغم في ياء المتكلم المبنية على الفتح (١) وعلى هذا تكون الأسماء السالفة المضافة معربة بحركات مقدرة ، منع من ظهورها السكون الذى فوق الياء الأولى ، وهو السكون الآتى للإدغام ، ولا يصح أن تكون في حالة الرفع مرفوعة بالواو- . كالأشأن في الأسماء الخمسة ، لأن شرط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ألا تكون مضافة لياء المتكلم . والذين يقولون إن المحذوف من كلمة : « فم » ياء ، لاواو ، يرجعون هذه الياء ويدغمونها في ياء المتكلم (٢) ، ولا يختلف الإعراب هنا عن سابقه .

(وستجىء إشارة لبعض ما سبق في باب المنادى المضاف لياء المتكلم - ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١) .

* * *

د - بمناسبة ما سبق من الكلام على إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو المحذوفة . . . لم أرفها بين يدي من المراجع حكماً للاسم المعرب المعتل الآخر بالواو الثابتة عند إضافته لياء المتكلم (٣) . ولعل السبب أن هذا النوع من الأسماء المعتلة لا يعرفه العرب الأقدمون ؛ إذ لم يرد منه إلا بضع كلمات معربة ؛ تكاد لا تزيد على ثلاثة ، لهذا لم يدخله النحاة في اعتبارهم عند تقسيم الاسم المعتل الآخر وأحكامه ؛ فقسموه إلى المعتل بالألف ، وإلى المعتل بالياء ، وتركوا الاسم المعتل الآخر بالواو (٤) .
لكننا اليوم لانستطيع إهماله ؛ لشيوعه بيننا ، وكثرة التسمية به ، فن أسماء الناس المتداولة : حميدو - زندو - زوغو - روميو - غالييليو - كاسترو - . . .

(١) وهل يكسر ما قبل هذه الياء المشددة تشديد إدغام ؟ لعل الأنسب هو الكسر ، مراعاة للضوابط العامة ، وإن كنت لا أعرف فيه نصاً خاصاً بهذه المسألة .

(٢) راجع الصبيان ج ١ عند الكلام على الأسماء الخمسة ، وبيت ابن مالك :
« وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا . . . » و ج ٢ في آخر باب « المضاف إلى ياء المتكلم » .
ويكملها ما جاء في الجمع ج ٢ ص ٥٤ .

(٣) أما معتل الآخر بالألف أو بالياء فيجىء حكمه في ص ١٧٧ .

(٤) لنا في هذا رأى (سجلناه في ج ١ ص ١٢٢ ، ١٢٥ م ١٥) مقتضاه أنه لا يمكننا إغفال هذا القسم اليوم . ووضعنا له الحكم المناسب . وأوضحنا هناك ما يؤيد هذا الحكم ، كما تكلمنا على حكم تثنيته وجمعه في الجزء الرابع (م ١٧١ بهامش ص ٤٥٧) .

ومن أسماء البلاد المشهورة : أدكو - أدفو - وهما بلدان مصريان - أركنو (اسم واحدة مصرية) - كزمو - طوكيو - برنيو - كنفو - إكوادورو . . . ولأشك أن الحاجة . قد تدعو إلى إضافة اسم من هذه الأسماء وأشباهها - إلى ياء المتكلم ، فما الحكم الذي يختار للتطبيق هنا ؟

قد يكون بإضافة ياء المتكلم إلى آخر الاسم مباشرة مع إبقاء الواو ساكنة ، مراعاة لأصلها ، ودلالة عليه ؛ (لأن تحريكها بالكسر يبعد الذهن عن إدراك هذا الأصل ، ويوقع في اللبس) ؛ فنقول حميدوي - زندوي . . . ولكن في هذا الرأي - مع توضيحه المراد - مخالفة لقاعدة الإعلال التالية هنا .

وقد يكون بقلب الواو ياء ساكنة ، وإدغامها في ياء المتكلم المبنية على الفتح فتنشأ ياء مشددة مفتوحة (تتكون من الياء الأولى الساكنة ، والثانية المبنية على الفتح) مع كسر ما قبل الياء المشددة . وإن يقع لئس بين هذه الياء وياء النسب ، لأن الأولى لازمة التشديد مع الفتح دائماً ، أما ياء النسب ، فلازمة التشديد أيضاً ، ولكنها ترفع أو تنصب أو تجر على حسب الجملة . . .

ولعل الأخذ بهذا أولى ؛ لما فيه من مراعاة الأصول العربية الوثيقة ، واتقواعد العامة في « الإعلال » ، وتطبيقها على الكلمات الدخيلة التي تقضى الضرورة باستعمالها . ومن تلك الأصول : (أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلهما ، إلا لما منع - كما سنعرف قريباً ^(١)) . على أن الأخذ بهذا الرأي أو سابقه - أو غيرهما - يحتاج إلى إقرار وشيوع بين المتخصصين في شؤون اللغة .

هـ - من الألفاظ المستعملة : « ابئم » المبدوء بهمزة الوصل ، والمختوم بالميم الزائدة ؛ فيجوز عند إضافته لياء المتكلم إبقاء الميم الزائدة ، وحذفها ، مع إسكان الياء ، وكسر ما قبلها في الحالتين ؛ فنقول : ابنمى ، أو : ابني .

و - عند الوقوف على ياء المتكلم يجوز زيادة هاء السكت ^(٢) بعدها مع بناء الياء على الفتح ؛ كقوله تعالى : « وأما من أوتى كتابه بشماله فيقول يا ليتني

(١) في رقم ٢ من هامش ص ١٧٨ . أما التفصيل فو باب : « الإعلال والإبدال » من

(٢) وهي ساكنة في الأغلب .

الجزء الرابع .

لم أوتَ كتابيَّةً ، ولم أدرِ ما حسَابيَّةٌ ، يا ليتها كانتَ القاضيةَ ، ما أغنَى
 عني ما ليَّةٌ ، هللكَ عني سُلْطانيَّةٌ ، ومنه قول عائشة في وصف أبيها :
 « أبيَّةٌ ، وما أبيَّةٌ . . . » .

ثانياً^(١) : يجب تسكين آخر المضاف ، وبناء المضاف إليه (وهو : ياء المتكلم) على الفتح - فقط - في محل جر في الأحوال الأربعة الآتية^(٢) :

(١) أن يكون المضاف اسماً مقصوراً^(٣) ؛ مثل كلمة : « هُدًى » في نحو : هُدًى خير الوسائل للسعادة . ومن العرب من يقلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها في ياء المتكلم ؛ فيقول : هُدًى خير الوسائل للسعادة . ولكن هذا الرأي - مع جواز محاكاته - لا يحسن اليوم الأخذ به ؛ منعاً لفوضى التعبير^(٤)

(٢) أن يكون المضاف اسماً منقوصاً^(٥) ؛ مثل كلمة : « هاد » ؛ في نحو : العقل هادى إلى الرشاد . . . (والمنقوص : اسم معرّب ، آخره ياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، غير مشددة ؛ مثل : الهادى - الداعى - الوالى . . .^(٦)) فهذه الياء عند الإضافة وحذف « أل » تسكن ، وتُدغم في ياء المتكلم التي يجب بناؤها على الفتح في محل جر^(٧) : فيحدث من إدغامها ياء مشددة .

(٣) أن يكون المضاف مثنى - أو شبهه ؛ كاثنين - مرفوعاً أو غير

(١) أما الحكم الأول فقد سبق في ص ١٦٩ .

(٢) مع ملاحظة ما سبق في « ب » من الزيادة والتفصيل ص ١٧٣ .

(٣) هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة ، مثل : الهدى : الرضا . . . وتفصيل الكلام

عليه في ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

(٤) وفي هذه الحالة يكون معرباً بالياء التي أصلها الألف ، بدل حركات الإعراب التي كانت

مقدرة على الألف . فهو مما ناب فيه حرف عن حركة - طبقاً للبيان السابق في موضعه الأنسب - ج ١ ص ١٠٦ م ٧ « ب » - لكن يكاد يقع الاتفاق على قلب الألف ياء في الظرف . « علا » (كمصا) (وهو لغة في : « عل » بمعنى : « فوق » وقد سبق الكلام عليه في الظروف ص ١٤٧ - كما سبق بيان إعرابه مفصلاً في ج ١ م ١٦ ص ١٧٨ في آخر الكلام على الاسم المعرب المعتل الآخر) . عند إضافته لياء المتكلم في لغة من يميز إضافته ؛ نحو : أحجب الشمس من على . وكذلك الظرف « لُدًى » ، ومن الواجب أن تقلب ألف « لُدًى » ياء عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضائرن : نحو : لُدًى العون لمن يستعينني ، ولديك الإكرام لمن يقصدك كما سبقت الإشارة . أما « على » و « إلى » . الحرفان الجاران فيجب قلب ألفهما ياء عند جرهما الضمير مطلقاً .

(٥) من الحالتين الأولى والثانية يتضح حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالألف أو بالياء

عند إضافته لياء المتكلم . أما حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالواو فقد سبق في « د » من

ص ١٧٤ .

(٦) تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

مرفوع^(١) مثل كلمة: «يدان» في نحو: لا أتطلع إلا لما كسبت يداي. ولا أعتمد في رزقي إلا على يدي. وكقول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيَّ الْمَلْزَمِيَّ مَلَامَةً أَعِيدُكُمْ بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِ مَا بِيَا
(ويلاحظ أن ياء المثني - وشبهه - في حالة نصبه وجره تدغم في الياء الواقعة مضافاً إليه ، فتظل الأولى ساكنة ؛ وتبني الثانية على الفتح في محل جر . ومن إدغامهما تنشأ الياء المشددة - كالتي في البيت السالف - أما في حالة رفع المثني - وشبهه - فتبني ألفه على حالها ، وبعدها ياء المتكلم - وهي المضاف إليه - مبنية على الفتح في محل جر ، ولا بد من حذف نون المثني المضاف مهما اختلفت استعمالاته .

(٤) أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً - أو شبهه ؛ كعشرين - مرفوعاً أو غير مرفوع ؛ مثل كلمتي : « مشاركون » و « معاونين » في خطبة قائد في جنوده وقد انتصر : « أنتم اليوم مشاركيي في لذة الانتصار وفخره ، كما كنتم معاونيي في صد العدو ، والفتك به ، فرحتي بمشاركيي ، ومرحبا بهم) .

والأصل : أنتم مشاركون لي ؛ ثم حذف النون - وجوباً للإضافة ، وكذا اللام^(١) . فصارت : مشاركوئي ، ثم قلبت الواو ياء^(٢) ، ساكنة وأدغمت هذه الياء الساكنة في الياء المفتوحة (المضاف إليه) وكُسِر ما قبلها ؛ لأن الكسرة هي التي تناسب الياء ، فصارت مشاركيي . . .

(١ و ١) تحذف مع النون اللام التي تفصل بينهما وبين ياء المتكلم التي تليها ، طبقاً للبيان الذي سبق (في رقم ٢ من هامش ص ٩) ويرى بعض النحاة أن اللام محذوفة هنا للتخفيف . وهذا خلاف لاقية له . والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذف للإضافة ؛ لأنها لا تحذف إلا عند وجود الإضافة .

(٢) تطبيقاً لقاعدة صرفية لها شروط وتفصيلات موضحة في مكانها من باب : « الإعلال والإبدال » - ج ٤ - وموجز القاعدة :

أنه : إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلها ، إن لم يوجد مانع آخر . يمنع من الكسر . كيمض أمثلة هنا ؛ وهي الآتية مباشرة : (مرتجى - مرتضى - مصطفى . . .) .

أما « معاوئي » ، المنصوبة في المثال ، فأصلها : « معاوئينَ لى » ؛ حذفت النون واللام للإضافة ، ثم أذغمت هذه الياء الساكنة في الياء المفتوحة ، التي هي المضاف إليه : فصارت معاوئياً . . . ومثل هذا يقال في « مشاركيى » المحرورة ، حيث الحذف والإدغام كذلك .

ومما سبق نعلم أيضاً أن « الياء » المشددة التي تنشأ من إضافة جمع المذكر السالم - وشبهه - يجب كسر ما قبلها إن كان مضموماً قبل الإضافة لياء المتكلم . . . وإن شئت فقل : يجب كسر ما قبلها إن كان جمع المذكر السالم - وشبهه - مرفوعاً بالواو ، وقبل هذه الواو ضمة .

فإن لم يكن قبل الياء المشددة ضمة ، بل قبلها كسرة بقي اللفظ على حاله ، كما في كلمتى : « معاوئياً ، ومشاركيى » السالفتين . وإن كان فتحة ، بقي على فتحه ؛ أيضاً ؛ منعاً للإلباس ^(١) ؛ مثل الكلمات : (المرثضون - المرثجئون - المصطفون - المستقون تقول ^(١) عند إضافتها : هؤلاء مرتضى - كان مرتجى من خياركم - وإن السابقين في الحلبة مصطفى ومنتقى ^(٢) .

(١ و ١) فألف المقصور الزائدة على ثلاثة تحذف وتبقى الفتحة ؛ قبلها دليلاً عليها . ثم تقلب

واو جمع المذكر السالم ياء ساكنة ، وتدغم الياء في الياء .

(٢) يقول ابن مالك في باب : « المضاف لياء المتكلم » ما نصه :

أَخْرَجَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَحْسِرُ ، إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا ، كَرَامٍ وَقَدَى
أَوْ يَكُ كَابِنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ، فَذَى جَمِيعُهُمَا الْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتِذَى

(« القذى » : الأجسام الصغيرة التي تقع في العين فتؤلها . « فذى » : فهذه . « اختذى » : اتبع .)

يريد : أكرم آخر الاسم الذي أضيف للياء - وهي ياء المتكلم - بشرط ألا يكون هذا الاسم معتل

الآخر ؛ كرام (اسم فاعل من : رمى) وقذى . والتمثيل « برام » فيه إشارة للمنقوص ، والتمثيل

« بقذى » فيه إشارة للمقصور . فالمراد بالمثل هنا : المقصور والمنقوص . وكذلك لا يكون كابينين ،

« وزيدين » يشير إلى المثني ، وجمع المذكر ، وشبههما . فهذه الأربعة جميعها تكون بعدها « ياء

المتكلم » - وهي المضاف إليه - مفتوحة - كما شرحنا - ثم قال :

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَآوٍ ضُمَّمٌ فَأَكْسِرُهُ يَهُنْ -

أى : الياء التي في آخر المضاف . تدغم في ياء المتكلم في جميع ما سبق . وكذلك تدغم الواو أيضاً .

والمراد أن ياء المتكلم تدغم في ياء المثني المنصوب ، وفي ياء جمع المذكر المنصوب . وكذلك تدغم في واو-

= جمع المذكر المرفوع بعد انقلاب واوه ياء . فإن وجدت ضمة بعد انقلاب واو الجمع ياء وإدغامها في ياء المتكلم - وجب قلب هذه اللمزة كسرة ، ليهون النطق ؛ (أى : يسهل) بالكسرة قبل الياء المشددة ، بدلا من الضمة .

ويلاحظ أن مراده من «الياء» في قوله : «تدغم الياء» الياء التي في المضاف ، وأن مراده من التضمير في كلمة «فيه» عائد على الياء التي هي مضاف إليه

أبنية المصادر (١)

المصادر الصريحة ثلاثة أنواع قياسية :

أولها : « المصدر الأصلي » ، وهو ما يدل على معنى مجرد ، وليس مبدوءاً
« بميم » زائدة ، ولا مختوماً بياء مشددة زائدة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ؛ ومن

(١) إذا أطلق المصدر كان المراد النوع الأول من الثلاثة الآتية ، وهو : « الصريح الأصلي » دون
المؤول ، ودون النوعين الآخرين . - كما سيحىء في ص ١٨٥ و ١٨٨ و ٢٠٧ -
وهنا موضع الكلام على المصادر الثلاثة الصريحة ، وكل واحد منها يصح أن يتعلق به شبه الجملة .
مع ملاحظة ما سبق في باب : « المفعول المطلق » (ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٦) من أمور هامة تختص
بالمصدر من ناحية تقسيمه إلى : مؤكّد لعامله ، ومبين للنوع ، ومبين للعدد ... ، ومن ناحية ذكر
عامله أو حذفه . . . إلخ . . .

أما المصدر المؤول فقد سبق تفصيل الكلام عليه (في ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٥ آخر باب : الموصول)
حيث سردنا الحروف المصدرية ، ومهمة كل منها ؛ وصلته ، وطريقة السبك ، وما يمتاز به المصدر
المؤول دون الصريح ، وسائر أحكامه المختلفة . . .

وقد وضع ابن مالك في « ألفيته » هذا الباب بعد بابي « إعمال المصدر » و « إعمال اسم الفاعل »
واسم المفعول » ولعل حجته ما رددته بعض النحاة من أن الإعمال أمر نحوي وثيق الصلة بالأبواب التي
سبقته ، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفي يجيء في المنزلة التالية لمسائل للنحو وأبوابه . وهذه حجة واهية -
فيما نرى - إذ الترتيب المنطقي يقتضى تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصباً
على شيء معلوم مفهوم . ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بتيء دون أن يكون مبدوءاً من قبل . لهذا لم تأخذ
بترتيب ابن مالك هنا ، وقدمنا باب أبنية المصادر . . .

كلمة عن الجمود والاشتقاق ، ومكان المصدر منها :

الاسم قسيان : (ا) جامد ؛ وهو : ما لم يؤخذ من غيره . (أى : أنه وضع على صورته الحالية
ابتداء . فليس له أصل يرجع إليه ، ويُنسب له .) مثل : شجرة - قلم - أسد - حجر -
ومثل : فهم - نبوغ - ذكاء - سماحة . . . والجامد قسيان : « اسم ذات » ؛ وهو : ما يدل على شيء
مجم محسوس ، كالأشئلة الأربعة الأوام ، وما شابهها من أسماء الأجناس الحسية (وهي التي لها كيان
مجم يُدخلها في دائرة الحس) ، « واسم نى » ؛ وهو : ما يدل على شيء عقل محض (أى : شيء معنوي
يدرك بالعقل ، ولا يقع في دائرة الحس) كالأشئلة الأربعة الأخيرة وأشباهها مما ليس مجسماً
ولا مشخصاً ؛ كسائر أسماء الأجناس المنطقية . . .

أمثله : عِلْمٌ - فَهْمٌ - تَقَدَّمَ - اسْتِضَاءٌ - زِيَانَةٌ . ومثل : بَلَاءٌ - نَضَالٌ -

= (ب) مشتق : وهو ما أخذ من غيره ؛ بأن يكون له أصل ينسب له ، ويتفرع منه ، ويتزدد
 ذِكْرُ المشتق أحياناً باسم : « الوصف أو الصفة » وهذان غير الوصف أو الصفة المراد منهما الثمت الآف
 في ص ٤٣٤ - ولا بد في المشتق أن يقارب أصله في المعنى ، وأن يشاركه في الحروف الأصلية . وأن
 يدل - مع المعنى - على ذات أو على شيء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه ، كأن تكون الذات
 هي التي فعلته (كما في اسم الفاعل) أو هي التي وقع عليها ؛ (كاسم المفعول) أو غير ذلك من زمان ،
 أو مكان ، أو آلة . . . مما سيحىء تفصيله في أبواب المشتقات . . .

والمشتقات الأصلية التي تدل على معنى وذات أو شيء آخر ، سبعة ؛ هي : اسم الفاعل - اسم
 المفعول - الصفة المشبهة - أفعل التفضيل - اسم الزمان - اسم المكان - اسم الآلة . أما المصدر المبيى
 فالصحيح أنه ليس من المشتقات - كما سيحىء في ص ١٨٦ وفي الباب الخاص به ص ٢٣١ - وأما المصدر
 الصناعي فجامد مؤول بالمشتق - كما سيأتى في ص ١٨٧ - ويتوسع كثيراً في المراد من المشتق حتى يشمل
 ثلاثة أشياء أخرى تدل على معنى وزمن مجردين من الذات وغيرها ، وهي : الفعل الماضي ، والمضارع ،
 والأمر ، والقرائن هي التي تحدد المراد من نوع المشتق ، أهو مما يدل على المعنى والذات معاً ؟ أم على
 المعنى والزمان معاً ؟ أم المعنى وشيء آخر ؟

وإذا استعمل المشتق علماً فإنه يصير بمنزلة الجامد ، فيفقد خواص المشتق وأحكامه : وتطبق عليه
 أحكام الجامد التي منها : أنه إذا أضيف كانت إضافته محضة ، بالتفصيل والشروط السابقة في ص ٤
 (راجع هامش ص ٨٨ ج ١٠ م ١) .

وهناك بعض أسماء جامدة قد تلتحق - أحياناً - بالمشتق الدال على الذات والمعنى ؛ وتسمى : « الأسماء
 الجامدة الملحقة بالمشتق » ، أو : « الأسماء المشتقة تأويلاً » ، ومنها : اسم الإشارة ، ومنها : الاسم
 الجامد المنسوب ، والاسم الجامد المصغر ، وأكثر ألفاظ « الموصول » ؛ كالموصولات المبدوءة بهمزة وصل .
 وسيحىء البيان في باب الثمت - ص ٤٥٨ - فكل هذه أسماء جامدة ، ملحقة بالمشتق . ويلاحظ أن هذه
 الأسماء : « الملحقة بالمشتق » ، أو « المشتقة تأويلاً » إنما تكون كذلك في بعض الحالات دون بعض ؛
 فليست ملحقة بالمشتق في جميع حالاتها ؛ وإنما تلتحق به حيث تكون في موضع لا يصلح فيه إلا المشتق ،
 كالنعت مثلاً ؛ إذ الأصل في الثمت أن يكون مشتقاً ، ولا مانع أن يكون لفظاً ملحقاً بالمشتق كالألفاظ
 السابقة . . .

(وفي مجلة الجمع اللغوي ج ١ ص ٣٨١ بحث مستقل في الاشتقاق . وفي الجزء الثاني منها بحث آخر ،
 في ص ١٩٥ ، ٢٤٥٠) .

أصل المشتقات :

١ - المصدر الصريح - في الرأي للشائع المختار - هو أصل المشتقات العشرة ، ومنه تتفرع . ولا
 يعنيها اليوم سرد كل الأداة التي قام عليها اختياره وتفضيله . . . مبتناً أقواها . وهو قولهم : إنه « بسيط » ؛
 لدلالته على المعنى المجرى ، « والبسيط » أصل المركب . . . « الفعل الماضي » الذي يعده آخرون
 - كالكوفيين - الأصل ؛ بحجة أنه يدل على المعنى ؛ فهو يدل على ما يدل عليه المصدر =

فضل - صلاح . . . في قول شوقي يخاطب رجال الصحف الوطنية :

«وزيادة ، وبتغيير يسير يدخل على بنيتها يحى المضارع أو الأمر . . . ؛ فالمصدر لهذا أحق عندهم بأن يكون الأصل . . . ، ولا يعنينا هذا ولا غيره بعد اشتهار الرأى الأول وشيوعه من غير ضرر لغوى فى الأخذ به . فالخلاف لا قيمة له ؛ - كما سيجىء البيان فى هامش ص ٢١٠ . - ولا سيما أن المشتقات الواردة عن العرب - وهى كثيرة - لا دليل معها ، على الأصل الذى تفرعت منه .

ب - وإذا كان المصدر الصريح هو أصل المشتقات العشرة ، فهل الاشتقاق من غيره ممنوع ؟ بعبارة أخرى : هذا المصدر يدل على المعنى المجرى ؛ فلا دلالة له على ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أو تذكير ، أو أنثى ، أو عدد . . . ، وهذا هو الغالب : لأنه قد يدل على المرة أو الهيئة ، كما سيجىء فى ص ٢٢٥ - أما المصدر المؤول فيدل على زمن ، وغيره (كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ . . . و . . .) فهل يترقب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوذاً من أسماء المعانى المصدرية وبجدها دون الاشتقاق من أسماء « النوات » التى يسمونها أسماء : « الأعيان » (يريدون : الأشياء الخمسة المحسوسة) ودون الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست بمصادر ، كالاقتقاق من أسماء الأعداد وغيرها مما سيأتى ؟ (مع ملاحظة أن بعض القدماء كان يطلق كلمة : « الأخذ » على الاقتقاق من غير المصادر الصريحة . - كما فى كتاب « أصول اللغة الذى أصدره المجمع فى القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٢٢) .

الجواب عن هذا : أن الاقتقاق من أسماء الأجناس الخاصة بالمعانى المصدرية جائز لا يكاد يمنعه مانع . أما الاقتقاق من أسماء الأجناس الحسية ؛ فنوعان :

١ - نوع جرى الترجيح قديماً وحديثاً - على قبوله ، وهو اشتقاق صيغة « مَفْعَلَةٌ » - بفتح الميم والعين - من الجامد الثلاثى الحسى للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسى المجمع ؛ « كَمَنْبِيَّةٌ » ؛ لمكان يكثر فيه المنب ، و « مَحْشَبَةٌ » لمكان يكثر فيه الحشَب . . . (وهكذا مما سيجىء تفصيله وإيضاح حكمه فى مكانه المناسب من بابى : « اسم الزمان والمكان » ص ٣١٨ و « ح » ص ٣٢٦) ولا بد فى هذا النوع من أن تكون الصيغة مقصورة على « مَفْعَلَةٌ » ؛ دون غيرها . وأن تكون من ثلاثى حسى جامد ؛ لتحقيق الدلالة على المكان والشيء الحسى الذى يكثر به ، كما سنبينه فى الموضوع المشار إليه .

ب - ونوع يخالف ما سبق . واتجه رأى الأغلبية من القدماء إلى منعه ، والتشدد فى حظر القياس عليه . وقد عرض المجمع اللغوى القاهرى لهذا النوع ، وأطال البحث فيه ، وعقد بشأنه فصلاً طويلاً ترقى صفحاته على ست وثلاثين (فى الجزء الأول من مجلته ، فى ص ٢٣٢ وما بعدها) بعنوان : « الاشتقاق من أسماء الأعيان » وقد وقى البحث حقه ، وأولاه من العناية ما هو به جدير ، وعرض مئات من الكلمات المسنونة عن العرب الفصحاء ، مشتقة من أسماء الأجناس الجامدة العينية ، غير الثلاثية واستخلص منها قراراً نصه الحرفى - كما جاء فى المرجع السابق : - (اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يميز هذا الاقتقاق للضرورة فى لغة العلوم) . هـ .

ومن هذا النص يتبين أنه غير مقصور على صيغة معينة ، ولا نوع خاص من المشتقات العينية بالرغم من مخالفته لنص آخر سنذكره بعد ، وبالرغم من أنه مقصور على لغة العلوم . وقد سجل المجمع فى بحثه عدم حاجة الفن والأدب إلى استخدامه ؛ لكثرة الوسائل اللغوية الأخرى التى تفي عنه . وكان =

حَمِدْنَا بِلَاءَكُمْ فِي النِّضَالِ وَأَمْسِ حَمِدْنَا بِلَاءَ السَّلْفِ
 وَمِنْ نَسِيِ الْفَضْلِ لِلْسَابِقِينَ فَمَا عَرَفَ الْفَضْلَ فِيمَا عَرَفَ
 أَلَيْسَ إِلَيْهِمْ صَلَاحُ الْبِنَاءِ إِذَا مَا الْأَسَاسُ سَمًا بِالْغُرْفِ ؟

= الأولى أن يجعله عاماً بعد أن عرض مئات من الكلمات المنقولة عن العرب، والتي استند إليها في قراره . . .
 وكثير منها ليس مقصوداً على ما يستخدم في لغة العلوم وحدها؛ فالاستناد إلى تلك الكثرة الوافرة يجعل القياس
 عليها صحيحاً قوياً، ويقضي أن يكون ذلك القياس عاماً شاملاً لغة العلم وغيره. هذا إلى أن قصره على لغة
 العلم وحده وفصلها من لغة الأدب عسير أشد العسر في معاهد التعليم، وفي الخطابة، وفي غيرها من كل
 ما يقوم على اللغة الصحيحة، وتتشابه فيه لغة العلم ولغة الأدب. وهاتين أولاه نرى الاشتقاق من أسماء
 الأعيان قد شاع بين طوائف المثقفين في الشؤون المختلفة، غير مقصور على نوع معين، واشتهر حتى صار
 بمنزلة: « الاصطلاح » ومن الخير قبوله ما دام لا يؤدي إلى خفاء أو لبس.

وقد أصلح المجمع قراره السابق وجعله مطلقاً غير مقيد بشيء مما سبق؛ فقد جاء في ص ٦٩ من
 كتابه المجمع الصادر في سنة ١٩٦٩ مشتملاً على القرارات الجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين
 إلى الدورة الرابعة والثلاثين ما نصه تحت عنوان: (الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضرورة) بناء
 على رأى لجنة الأصول، وهو:

(قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم، كما أقر قواعد
 الاشتقاق من الجامد. واللجنة تأسيساً على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثيرة ظاهرة، وأن
 ما ورد من أمثلته في البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق، يربط على المائتين - ترى التوسع في هذه
 الإجازة يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة) « هـ » .

وقد وافق المجمع ومؤتمره على رأى اللجنة، وصدر قرارها في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين
 سنة ١٩٦٨. أما قواعد الاشتقاق المشار إليها في القرار السالف فقد ورد بيانها في الكتاب المجمعى الذى تقدم
 ذكره؛ ففي ص ٦٢ منه النص الآتى تحت عنوان: « قواعد الاشتقاق من الجامد العربى والمغرب » ومهما
 البحوث الخاصة بها.

أولاً - في الاسم الجامد العربى :

(١) إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى لازم من الاسم العربى الجامد الثلاثى مجردة ومزيده فالباب فيه
 « نَصَرَ » ويمدى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية، كالحفظة والتضعيف . . . ؛ مثل : قَطَنْتُ
 الْأَرْضَ قَطَطْنًا ، كَثُرَ قَطْطُهَا . وَقَطَنْتُهَا زَرْعَهَا قَطْنًا) .

(٢) أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى متعد فالباب فيه « ضَرَبَ » مثل : قَطَنْتُ الْأَرْضَ أَقْطِنُهَا
 زَرْعَهَا قَطْنًا .

(٣) وفي كلتا الحالتين يستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة ؛
 لتحديد صيغة الفعل ؛ تبعاً لما ورد من هذه المشتقات .

(٤) ويشق الفعل من الاسم العربى الجامد غير الثلاثى على وزن « فَعْمَلَل » متعدياً ، وعلى وزن
 « تَفَعْمَلَل » لازماً . وإذا كان الاسم رباعياً الأصول، أو رباعياً مزيداً فيه، مثل: درهم وكبريت، اشتق منه على
 وزن « فَعْمَلَل » بعد حذف الزائد من المزيد؛ فيقال دَرَهْمُ الزَّهْرِ وَكَبْرَيْتُ ، أى : صار كالدرهم والكبريت -

... ومئات أخرى . وهذا النوع - وحده - هو المقصود من كلمة :
« مصدر » حين تذكر مطلقة بغير قيد يبين نوعاً معيناً . أما غيره فلا بد أن
يذكر معه ما يبين نوعه .

= وإذا كان خامساً ؛ مثل سَفَرَجَل ، اشتق منه على وزن « فَعْمَلٌ » بعد حذف خامسه ، فيقال
سفرج الثبت ، بمعنى : صار كالسفرجل .

(٥) وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي .

ثانياً - في الاسم الجامد المعرب :

(٦) ويشق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن « فَعَلٌ » بالتشديد متعدياً ، ولازمه
« تَفَعَّلٌ » .

(٧) ويشق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي على وزن « فَعَمَلٌ » ولازمه « تَفَعَمَلٌ » ...)

١ هـ المنقول من كتاب الجمع

هذا ، ولعل قرار الجمع يشمل - فيما يشمل - الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست مصادر ؛
كلاشتقاق من أسماء العدد ؛ فإن هذه أسماء معان جامدة وليست بحسية ، ولا بمصادر ، وكلاشتقاق من
أسماء الأزمنة وأسماء الصوت ، وهما من أسماء المعاني الجامدة أيضاً . وفي مجلة الجمع (ج ١ ص ٣٨١) بحث
مفيد في هذا ، وفي الاشتقاق وأنواعه عامة . وقد سبقت الإشارة إليه وإلى أن بعض القدماء كان يسمي
الاشتقاق من غير المصادر الصريحة : « الأخذ » .

بناء على ما سبق من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان يقال (كما جاء في مجلة الجمع اللغوي القاهري ،
ص ٨ من العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثلاثين لسنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤)
« مغنط من المغناطيس ، وقصدر من القصدير ، كما قيل قديماً ذَهَب من الذهب ، وكببرت
من الكبريت ... » .

وجاء في العدد الخاص بمؤتمر الدورة التاسعة والعشرين - ص ٥ - ما نصه في الاشتقاق السالف من
الاسم الجامد : (أن يكون الثلاثي اللازم من باب : « نصر » والمتعدى من باب : « ضرب » وغير الثلاثي
من باب : « فَعَمَلٌ » في المتعدى : و « تَفَعَّلٌ » في اللازم) . ١ هـ . وقد سبقت الأمثلة .

« ملاحظة » : يتصل اتصالاً وثيقاً بما سبق ما قرره الجمع من صحة اشتقاق « فَعَمَلٌ » من العضو
للدلالة على إصابته . ونص القرار - (كما جاء في ص ٣٩ من كتابه الذي أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم :
« كتاب في أصول اللغة » مشتملاً على مجموعة القرارات التي أصدرها الجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى
الدورة الرابعة والثلاثين) بعنوان : (اشتقاق « فَعَمَلٌ » من العضو للدلالة على إصابته) قال بعد العنوان :
(كثيراً ما اشتق العرب من اسم العضو « فعلاً » للدلالة على إصابته . وقد نص أبو عبيد على أن ذلك عام
في كل ما يشكى منه في الجسد ، وكذلك نص ابن مالك في التسهيل على أنه مطرد) ١ هـ . لهذا ترى لجنة
الأصول بالجمع قياسته . ووافقها المجلس والمؤتمر على رأيها ، وصدر قرارها بالموافقة في جلسة المؤتمر الثامنة
من دورة ٢٩ سنة ١٩٦٣ هذا وفي الكتاب المجع السالف البحوث المفيدة التي اعتمد عليها الجمع ومؤتمره في
إصدار القرار السالف ، مدعومة بعشرات من الكلمات المسموعة التي تؤيده ، من مثل : جَلَدَه - رَأَسَه -
بَطَنَه ... ، أي : أصاب جلده - ورأسه - وبطنه ... و ...

ويدخل في نوع المصدر الأصلي المصدر الدال على « المرة ^(١) والهيئة » فوق دلالاته على المعنى المجرد ، ولكنه لا يذكر إلا مقيداً بذكر المرة أو الهيئة ^(٢) .

ثانيها : المصدر الميمي ^(٣) ، وهو : (ما يدل على معنى مجرد ، وفي أوله « ميم » زائدة ، وليس في آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة ^(٤)) ، ومن أمثلته : مَطْلَب - مَضْيَعَة - مَجْلَبَة - مَعْدَل . . . (بمعنى : طلب - ضياع - جلب - عدول) في قول بعض الحكماء : « ينبغي للعاقل إذا عجز عن إدراك مطلبه ألا يسرف في الهم » ؛ فإن الإسراف فيه مضْيَعَة للحزم ؛ مَجْلَبَة لليأس ، مَعْدَل عن السداد . وإذا ضاع الحزم ، وأقبل اليأس ، واختفى السداد - فرت فرص النجاح ، وساءت الحياة » .

وهو قياسي ، ويلزم الأفراد ، والراجع أنه لا يُعَدَّ من المشتقات ^(٥) . وسيجيء تفصيل الكلام على طريقة صياغته ، وفائدته ، وبقية أحكامه الأخرى ^(٦) :

ثالثها : المصدر الصناعي ؛ - وهو قياسي - ويطلق على : كل لفظ (جامد أو مشتق ، اسم أو غير اسم) زيد في آخره حرفان ، هما : ياء مشددة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ؛ ليصير بعد زيادة الحرفين اسماً دالاً على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة . وهذا المعنى المجرد الحديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ ، مثل كلمة : إنسان ، فإنها اسم ، معناه الأصلي : « الحيوان الناطق »

(١) سيجيء الكلام عليه في ص ٢٢٥ .

(٢) في ص ٢٠٧ تعريف مفيد آخر للمصدر .

(٣) انظر بحث مستقل في ص ٢٣١ .

(٤) يسميها بعضهم : « تاء التأنيث » ، ويسميها غيرهم : « تاء النقل » من حاة إلى أخرى ؛ كالتنقل من المذكر للمؤنث ، أو من الوصفية (الاشتقاق) إلى الاسمية المحضة ... (كما في مجازي الجمع اللغوي ، ج ١ ، ص ١٤ ، وانظر رقم (١) من هامش الصفحة الآتية) والأمران سيان . ولكن التسمية الأولى أشهر وأوضح . وهي بكل اسمائها علامة قاطعة على التأنيث اللفظي (وقد فصلنا هذا في ج ٤ ص ١٦٩ ص ٥٤٢ باب : التأنيث ، وفي هامش ص ٥٤٦ و ٥٤٧) .

(٥) كما سبق في « ب » هامش ص ١٨٢ ، وكما سيجيء في ص ٢٣٤ و ٢٣٥ لكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة ؛ كالتشأن في المصادر الأصلية الصريحة .

(٦) في ص ٢٣١ .

فإذا زيد في آخره الياء المشددة ، وبعدها تاء التأنيث المربوطة (١) ، صارت الكلمة : « إنسانية » وتغيرت دلالتها تغيراً كبيراً ؛ إذ يراد منها في وضعها بالجديد معنى مجرد ، يشمل مجموعة الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان ؛ كالشفقة ، والحلم ، والرحمة ، والمعاونة ، والعمل النافع ولا يراد الاقتصار على معناها الأول وحده ، ومثلها : الاشتراك والاشتراكية - الأمد والأسدية - الوطن والوطنية - التقدم والتقدمية - الحزب والحزبية - الوحش والوحشية - الرجوع والرجعية - وهكذا

وليس لهذا النوع من المصدر القياسي صيغ أخرى ، ولا دلالة غير التي شرحناها . ولا أحكام نحوية تخالف الأحكام العامة التي لكل اسم من سائر الأسماء ، إلا أنه اسم جامد ، مؤول بالمشتق ، يصح أن يتعلق به شبه الجملة ، - كما سبق (٢) - ويصح أن يكون نعتاً ، وحالاً و (٣) بخلاف النوعين السابقين ، فهما اسمان جامدان ، ولكل منهما أحكام خاصة به ، وأوزان وطرق لصياغته (٤) على حسب البيان التالي :

(١) وتسمى « تاء النقل » ؛ لأن الاسم قبل مجيئها كان مختموماً بياء النسب التي تجعله في حكم المشتق. فلما جاءت هذه التاء نقلته إلى الاسمية المحضة ، وخلصته للدلالة على الحدث ، أي : على المعنى المجرد .

(٢) في « ب » من هامش ص ١٨٢

(٣) عرضت المراجع القديمة لهذا المصدر الصناعي القياسي بما لا يخرج عما قدمناه . وكذلك عرض له مجمع اللغة القاهري عرضاً موجزاً في دور انعقاده الأول ، وفيما يلي النص الحرفي - كما ورد في محضر الجلسة الثانية والثلاثين من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ص ٢٦٤ - على لسان أحد الأعضاء قال :

(حاجتنا إلى المصدر الصناعي ماسة في علم الكيمياء وغيره من العلوم . وقد قال العلماء إنه من المولد المقيس على كلام العرب . وتخرجه سهل ، لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب ، وتاء النقل ، على رأى أبي البقاء في : « الكليات ») . اهـ . - وتقدم المراد من تاء النقل في رقم ٤ من هامش الصفحة السالفة - .

ثم جاء في المحضر بعد ذلك ما نصه : (أن عضواً آخر قرأ نصوصاً من شرح القاموس في مادة : « كيف » ونصوصاً أخرى من « كليات أبي البقاء » وأن مناقشة الأعضاء في هذه النصوص انتهت إلى القرار الآتي وهو : « إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء ») اهـ . وقد وافق عليه المجلس نهائياً طبقاً لهذا ، ولما في ص ٢٦ من كتاب المجمع المشتغل على القرارات للملحة من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين .

(٤) الأصل في المصدر الصريح بأنواعه الثلاثة السالفة الخالية من الدلالة على المرة أو الهيئة أن يدل على المعنى المجرد . . . (وهو - كما في ص ١٨١ وب من ص ١٨٣ - المعنى العقل المحض للذي لا وجود له في غير الذهن) ، فلا يدل - بصيغته - على ذات ، ولا على زمن ، ولا أفراد ، ولا ثنائية ، ولا جمع -

ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علمية ، ولا شيء أكثر من ذلك المعنى المجرد. والمعاني المجردة كثيرة ، لا تكاد تحصر ، والحاجة إلى استعمالها شديدة. ومن العسير على غير العرب الأوائل معرفة المصدر الصحيح للفعل ، والاهتداء إليه بين غيره من المصادر الأخرى الكثيرة المتنوعة. بل إن العرب الأوائل - وهذا أمر يجب التنبيه له - نطقوا المصادر بفطرتهم ارتجالاً ، دون أن يعرفوا أسماءها الاصطلاحية ، وأحكامها المختلفة ، ونحو هذا مما وضع عند تدوين العلوم العربية ، ولا سيما النحو .

فلوضع ضوابط للكشف عن هذا المصدر ، والاهتداء إليه في يسر وسهولة وتوفيق ، عكف اللغويون والنحويون - منذ عصور بعيدة - على فصيح الكلام العربي المأثور ، وعرضوا للمصادر الواردة بأكثره خلال ما عرضوا له من المسائل ، ودرسوها دراسة وافية من نواحيها المختلفة ، وبذلوا فيها الجهد - كما دأبهم - مصممين أن يصلوا من وراء هذه الدراسة الصادقة المضمينة إلى تجميع أكثر المصادر الواردة ، واستخلاص ظواهرها وخواصها ، ثم تصنيفها أصنافاً متماثلة ، لكل صنف أوصافه وخصائصه التي ينفرد بها ، وتشترك فيها أفرادها واحداً واحداً ، دون غيرها ، بحيث يصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص به ، تندرج تحته أفرادها ، ولا يشاركها فيه أفراد صنف آخر ، له عنوانه الخاص ، وله أوصافه وخصائصه التي تغاير ذلك . كما هو الشأن في كل القواعد والضوابط العلمية .

وقد نجحوا فيما أرادوا . فجمعوا المصادر المأثورة جمعاً حميداً - قدر استطاعتهم - ثم صنّفوها ، ونوعوها ، وجعلوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط مركزية ؛ تضم تحتها أفرادها الكثيرة ، المبعثرة ، وتنطبق عليها وعلى نظائرها مما نطق به العرب ، وما استنطق به - قياساً على ما نطقت به العرب - أجيال قادة لأعداد لها من خلفائهم ؛ فهذا صنف لمصدر الثلاثي المتعدى ، وهذا صنف آخر لمصدر الثلاثي اللازم . وكلاهما قد يكون دالاً على حركة ، أو صوت ، أو غيرها . . . - وصنف ثالث لمصدر الرباعي أو الخماسي . . . و . . . والعارف بتلك الضوابط والقواعد يستطيع أن يهتدى إلى صيغة « المصدر الأصلي » الذي يريده في سرعة وتوفيق .

وتخلص من هذا إلى أمرين هامين :

أولهما : أن تلك الضوابط والقواعد التي وضعوها ، وحصروا بها أنواع المصادر ، وأوزانها ، ونسقوا صنوفها ، ونظمو استعمالها - مستنبطة من أكثر الكلام العربي فصاحة ، وصحة ، وشيوعاً ؛ فتنطبقها مباح لكل عارف بها ، محسن لاستخدامها ، من غير أن يلزمه أحد الرجوع إلى أصولها الأولى التي استنبطت منها ، (وهي ؛ المصادر الواردة في الكلام العربي الأصيل) ؛ فإن هذا الرجوع عبث واضح ، وجهد ضائع بعد أن استفد الأئمة والعلماء جهدهم في استنباط قواعدهم وضوابطهم من ذلك الكلام الفصيح ، وانزعوا أحكامهم من أصيله للغالب ، في دقة وحيطه ، وبالغ أمانة . فالعمل بما استنبطوه إنما هو تطبيق صحيح على ذلك الكثير المسموع ، أو مجازاة سليمة للشائع الوارد عن العرب ، ومحاكاة سائفة لا مكان معها لإيجاب الرجوع إلى « الأصل » الأول ، وتحتمل المعاودة إليه قبل استعمال الضوابط والقواعد ؛ ففي هذا الرجوع إضاعة للجهد والوقت ، فلن تأتى المعاودة بجديد . وقد يكون في هذا الإيجاب والتحتم - فوق ما فيه من إضاعة الجهد ، والوقت ، والمال - تعبير لغير المتفرغين المشتغلين « بالأنويات » عامة ، و « النحويات » =

خاصة. فليس بد من الأخذ الحر بما استنبطه ثقات العلماء الحاذقين، والاستناد إلى ما قالوه؛ فإذا قرروا - مثلاً - أن مصدر الفعل الماضي الرباعي الذي على وزن : « فَعَمَلٌ » هو : « التفعيل » وجب الإيمان بما قرروا؛ فنقول في مصادر : قَوْمٌ - عَمَمٌ - كَسَّرَ - كَرَّمٌ - . . . وأمثالها : تقويم - تعليم - تكسير - تكريم . . . وهكذا من غير بحث عنه في كلام عربي قديم . أو في مرجع لغوي ، أو غيره . . . فلا داعي لهذا البحث مع وجود القاعدة وانطباقها . وإذا قالوا : إن مصدر الفعل الثلاثي المتمدى هو : « فَعَمَلٌ » وجب الاطمئنان لقولهم ، والأخذ به ، وتطبيقه - في غير تردد - على كل فعل ثلاثي متمد ، نريد الوصول إلى مصدره ، نحو : سمع سمعاً - فهم فهماً - كتب كتباً - ونظائر هذا من مثات - بغير رجوع إلى مرجع لغوي أو غير لغوي ، ولو كان الرجوع إليه لا يكلفنا جهداً ، أو وقتاً ، أو مالا . وبهذه الطريقة المُسَلَّمِي نجنب أنفسنا الشطط ، وذوقها مساواة العاقبة التي تترتب على إهمال رأى اللغوات البارعين من العلماء المتخصصين المتفرغين إهمالاً يستحيل معه أن تستقيم أمور اللغة ، أو يستقر لها وضع صالح ، وحياة قوية ناهضة . فالواجب أن نتمتع على القاعدة في الوصول إلى المصدر القياسي ، للفعل ، ولا نبالي بعد ذلك أنه مصدر سماعي آخر أم لا ؟

وما سبق مستمد من أقوال أئمة كبار يقررون : « أن استعمال المصدر القياسي جائز وإن سمع غيره » وفي مقدمتهم : « الفراء » الذي وصفه الإمام اللغوي النحوي : « ثعلب » - كما جاء في مقدمة كتاب معاني القرآن ، للفراء - أحد أئمة الكوفة - بقوله : (لولا الفراء لما كانت عربية : لأنه خلصها وضبطها . ولولا الفراء ما كانت عربية ؛ لأنها كانت تتنازع ، ويدعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس فيها على قدر عقولهم وقرائمهم فتذهب . . .) والذي وصفه عالم آخر (كما جاء في معجم الأدباء - ج ٢٠ ص ١١٠) بقوله : « لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان بهما الافتخار على جميع الناس » . ١ . وقيل عنه أيضاً - كما جاء في تهذيب التهذيب ، ج ١١ ص ٢١٢ - « الفراء أمير المؤمنين في النحو » . ١ . وقد وصفه بحق أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهري . بأنه « إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائي ، ولا تريب علينا إذا أخذنا بمذهبه » - راجع ص ١٠٨ من محاضر جلسات الدور الرابع - .

ومهم العبقري : « ابن جني » . في كتابه الخصائص (ج ١ ص ٣٦٢ و ٣٦٧ و ٤٣٩) ، ومن أوضح النصوص في هذه الصفحات ما جاء في ص ٣٦٧ من الباب الذي عنوانه : (باب في اللغة تؤخذ قياساً) « وقد سجلته مجلة المجمع اللغوي في أحد أعدادها وسجلته محاضر جلساته في دور الانعقاد الرابع ص ٤٥ . وسجلناه في آخر الجزء الثاني من كتابنا . ثم هو صاحب المذهب الذي أخذه عن المازني ، وبصه - كما ورد في ص ٤٤ من تلك المحاضر ، وفي ج ١ ص ٣٦٧ من كتابه - : « ما قيس على كلام العزب فهو من كلام العرب » . وهو القائل : (ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثالمهم ، وأم مذهبهم ، لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يروي به رواية) . « . ومثل هذا ما جاء =

في « المصباح المنير » ، مادة : « خلف » - ونصه : « (عدم السماع لا يقتضى عدم الاطراد مع وجود القياس .) » ا هـ . وأقوى من هذا كله ما دونه أبو البركات بن الأنباري - المتوفى سنة ٥٧٧ هـ - في كتابه : « لمع الأدلة ، في أصول النحو » (الفصل الحادى عشر ص ٩٥) وفي مطلعته يقول ما نصه : « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ؛ ولهذا قيل في حده : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ؛ فن أنكر القياس فقد أنكر النحو . ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة ، والبراهين الساطعة . . . » ا هـ . وقد رأى المجمع اللغوى الاعتماد على ما قاله ابن جنى وعلى أدلته في كثير من المسائل الأخرى - كما في (ج ١٠ ص ٢٢٦) من مجلته . ومن للقائلين بقياسية المصدر : الزنجشري ، ومكانته في العلوم العربية والشرعية معروفة (راجع كلامه ص ١٣ من كتاب « القياس والسماع ، لأحمد تيمور) .

لكل هذا لم يكن مقبولاً رأى « سيبويه » ومن انضم إليه قديماً وحديثاً ، مخالفين رأى « الفراء » ومن وقف إلى جانبه ؛ إذ يرى سيبويه أن الضوابط التي تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثى لا يصح استخدامها قياساً مطرداً قبل الرجوع إلى السماع ، ويجب الاقتصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه . وإنما تستخدم الضوابط والأقيسة للوصول إلى المصدر حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب ، فإذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعدة . أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز ؛ لأننا مقيدون « بالمصدر » الذي نطقت به العرب الخالص ، وعرفناه عنهم ، ولا داعى معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصاً .

وهذا رأى غريب يعوق الانتفاع باللغة ، ويسلمها إلى الجمود والتخلف . وأعجب من هذا ، وأوغل في الغرابة أن يكون هناك رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً (أى مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها ، وسيجيء في ص ٢٩١) . والفراء وأنصار رأيه يخالفون . ولعل أظهر حججهم أن فى رأى سيبويه إعنائاً من غير داع ؛ لأن القاعدة - أى قاعدة - إنما هى حكم عام مستنبط ، كما شرحنا - من الكثير الوارد عن فصحاء العرب ، وضابط منترج من الغالب الذى استعملوه . فكيف يراد منا أن نمتنع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفه ولو كان شاذاً ، وأن تقتصر على هذا المخالف وحده ، دون استخدام القياس الذى يجرى على نهج الكثير الفصيح المخالف له ؟ كيف يتحتم علينا استعماله ولو كان شاذاً ، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعبارتنا على النهج الغالب فى كلام العرب الخالص مع علمنا أن الشاذ هو القليل النادر فى كلامهم ؟ ومع علمنا - كما تقدم - أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ كما سجاه ابن جنى فى المراجع السابقة ، وكما يقرره جمهرة النحاة فى مراجعهم ، ومنه ما نقله الهمع - فى باب الحال ج ١ ص ٢٤٧ - عن أبي حيان ونصه : (إنما نبى المقاييس العربية على وجود الكثرة .) - كما سيأتى هنا - وما نقله أيضاً - فى باب التصريف ج ٢ ص ٢١٧ - من مذاهب القياس وفيها يقول ما نصه : (المذهب الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله فى كلامها كثيراً وأطرده فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا . . .) . ا هـ .

= فليس استخدامنا المصدر القياسي مع وجود السماعي إلا كاستخدامنا الألفاظ والكلمات التي تجرى عليها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم في أساليبنا الخاصة التي ننشئها إنشاءً يختار كل منا على حسب هواه ، ونؤلفها تأليفاً . ابتكاراً لم تنطق به العرب نصاً ، ولم تعلم عنه شيئاً ، وإن كان لا يخرج في هيئة تكوينه ، ومادة كلماته ، وترتيبها ، وضبط حروفها - على النسق الوارد عنهم ، ولا يتعدى حدودهم العامة ، فهي أساليبنا ، ومن صنعنا ، وهي في الوقت نفسه أساليب عربية صميعة ، وتسمى بهذا الاسم ؛ بلجرياتها على النظام العربي الأصيل في مفرداتها ، وطرائق تركيبها ، وضبط حروفها ؛ فلا مسوغ عند هؤلاء لمنع استخدام المصدر القياسي مع وجود السماعي المعروف .

وشئ آخر : هو أن قصر القياس في هذا الباب على الأفعال التي لم يرد لها مصادر مسموعة ، يقتضيها أن نرفع لكل المظان المختلفة ، ونطيل البحث ؛ حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعي للفعل ؛ كمن نستبيح استعمال المصدر القياسي . وفي هذا من الجهد المضي والوقت . ما لا يقدر عليه خاصة الناس ، بله عامتهم . ولو أخذنا به قبل استعمال كل مصدر لحملنا أنفسنا ما لا تطيق ، ودفعناها إلى اليأس ، والانصراف عن لغتنا ، وأنكرنا واقع الحياة الذي قضى باستقلال العلوم والفنون ، وتفرغ طوائف العلماء للفرع المستقلة ، والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له ، واستحالة أن يتخصصوا معه في « اللغويات » .

ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد للفعل ؟ ما حدود هذا ؟ وما ضبطه ؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علماً ، وعملاً ، واقتداراً على استحضار المراجع وغيرها ؟ . . .

إن رأى الفراء وأنصاره رأى سديد ؛ فيه رفق ، وحكمة ، ومسايرة واضحة لطبائع الأشياء . وليس فيه ما يسيء إلى اللغة ، أو يسد المسالك أمام الراغبين فيها ، المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها . ولهذا يجب الأخذ به وحده ، والاقتصار عليه ، حفاظاً على حياة اللغة ، وإبقائها - على الأيام - فتية متجددة الشباب والنفع . وقد يكون المصدر الذي نصنعه ولم ينطق بلفظه العرب نصاً - غريباً على الأسماع ، ولكن هذه الغرابة والوحشة يزولان بالاستعمال .

ثانيهما : أن الرجوع إلى الكلام العربي الأصيل ، أو المطولات اللغوية . قد يجد مصادر أخرى مسموعة لا تسائر تلك الضوابط والقواعد برغم دقتها وإحكامها . وهذه المصادر الأخرى هي التي يسمونها : « مصادر سماعية » ، أو : « مصادر شاذة » أو : « مصادر قليلة الاستعمال » ؛ أو ما شاكل هذا من الأسماء الدالة على قلتها وعدم صحة القياس عليها . . .

والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر السماعية أنه يجوز استعمال كل واحد منها - بذاته - مصداقاً سماعياً مقصوداً على فعله الخاص ؛ فلا يجوز استخدام وزنه في إيجاد صيغة كصينته لفعل آخر غير فاء المعين ، ويجوز - أيضاً - استعمال المصدر القياسي لفعله ، فاستعمال المصدر السماعي لفعل معيّن لا يمنع استعمال المصدر القياسي لهذا الفعل ؛ فمن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسي فله ما شاء ، ويجري هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع ، فإن استعمال أحدهما مباح . وإلا كلفنا جمهرة الناس ما لا تطيق - كما تقدم - ؛ إذ نطالبها بمعرفة المسموع لكل قياسي ، والاقتصار على هذا المسموع وحده . وفي هذا من التعجيز وتعطيل القياس أفدح الضرر .

وما يؤيد استعمال القياس مع ورود السماع - وما أكثر ما يؤيده - ما جاء في « القاموس المحيط » ،
- للفيروزابادى - ج ١ مادة : « سجد » من كلمات وردت في صيغة اسم الزمان أو المكان بالكسر ،
وكان قياسها الفتح ، ومنها : مسجد - مشرق - مفرق و... مطليح - مسقط - مجز - مسكين -
منيت - منسك - مرفق ... (ولهذا الحكم الخاص بالكلمات السالفة بيان وتحقيق مفيدان - في
ص -) .

وبعد أن سردها قال ما نصه : « (ألزوها كسر العين ، والفتح جائز ، وإن لم نسمعه .) » ا ه . .
وكذلك ما جاء في « تاج العروس ، شرح القاموس ، مادة : « حجج » حيث نقل عن السابقة أن المصدر
السماعي الدال على المرة للفعل : « حَجَّ » هو : « حِجَّة » - على وزن : « فِعْلَةٌ » . ، بكسر ، فسكون ،
فتح - بالرغم من أن هذه الصيغة خاصة بالمصدر الدال على « الهيئة » فقط في غير هذا . ولكنها استعملت
مصدراً لهذا الفعل يدل على « المرة » فقط ، ولا يدل على الهيئة مطلقاً . ثم قال بعد ذلك ما نصه الحرق خاصاً
بصيغة « المرة » : قال الكسافى : كلام العرب كله على فعلت فِعْلَةٌ - بفتح ، فسكون ، ففتح - في
المرة ، إلا حججت حِجَّةً ، ورأيت رِئِيَّةً) . ا ه ثم أردف صاحب التاج هذا بقوله مباشرة ما نصه : « (فتبين
أن « الفعلة » للمرة يقال بالوجهين ؛ الكسر على الشذوذ ، ولا نظير له في كلامهم ، والفتح على
القياس) » . ا ه فهو يبيح القياس وتطبيق القاعدة مع وجود الدعاء المخالف لها ، الوارد عن العرب . ومعنى
هذا أن ورود السماع لا يلغى القياس ، ولا يمنع استخدام القاعدة المخالفة .

وكذلك جاء في القاموس مادة : « فسد » ما نصه : (لم يسمع انفسد) ا ه ، فقال شارحه : (والقياس
لا يأباه) .

هذا ، وكما ينطبق حكم السماع والقياس على المصادر المختلفة ينطبق على غيرها مما له سماع وقياس ...
كجموع التكسير ، وسيجيء في بابها بالجزء الرابع - وكالمشتقات ، وسواها . . . ولا معنى لقصر هذا
الحكم على نوع دون نوع مماثلة ، أو مسألة دون أخرى تشابها . قال الصبان (ج ٤) في باب « جمع
التكسير » تعليقا على بيت ابن مالك الذى صدره : « ر وزمه في نحو طويل . . . » وعلى كلام
أبي حيان ، ... ، ما نصه : « (ر إذا سمع في جمع التكسير غير قياسه امتنع النطق بقياسه ، وهذا أحد
قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه ، وهو نظير ما نحن فيه .) » ا ه . . . ويقول صاحب كتاب
« القياس في اللغة العربية للخضر » ، ص ٤١ - ما نصه : « (أما الألفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف
لقياس ؛ نحو : « عَيْبِد » - تصغير عيد - فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن
تتعلق بمذهب من يميز إجراء الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع .) » ا ه .

وسيجيء - في ج ٤ أول باب : « جمع التكسير » - أن فريقا من أئمة النحاة - في مقدمتهم الكسافى
زعيم المدرسة الكوفية - الذى أوضحنا منزلته في هامش ص ١٨٩ - ، يميز استعمال السماع والقياس
في الجموع ، والمصادر ، وغيرها . فقد جاء في مقدمة : « القاموس المحيط » ، في الأمر الخامس

١ - أوزان المصدر الأصلي ؛ (وهو المصدر الحقيقي الذي يراد عند الإطلاق ؛
أى : عند عدم التقييد ببيان نوع معين من أنواعه ^(١) :

المصدر الأصلي إما أن يكون لفعل ماض ثلاثي ، أو غير ثلاثي ؛ علمياً
بأن الفعل - ماضياً وغير ماض - لا تتجاوز صيغته ستة أحرف . وأن الثلاثي
لا بد أن يكون مفتوح الأول ^(٢) . أما ثنائية فقد يكون مفتوحاً ، أو مضموماً ،
أو مكسوراً ؛ فأوزانه ثلاثة ^(٣) فقط ؛ هي : فَعَلَل - فَعِيل - فَعَّل .

والأساس الأول في معرفة مصادر الثلاثي ، وإدراك صيغها المختلفة إنما
هو الاطلاع على النصوص اللغوية الفصيحة ، وكثرة قراءتها ، حتى يستطيع القارئ
بالدُّرْبَةِ والمِرَاتَةِ أن يهتدى إلى المصدر السماعي الصحيح الذي يريد الاهتداء
إليه . أما الأوزان والصيغ القياسية الآتية فضوابط أغلبية صحيحة تنفيذ كثيراً
في الوصول إلى المصدر القياسي ؛ فيكتفى به من شاء ، ولكن الاطلاع والقراءة أقوى
إفادة ، وأهدى سبيلاً . وفيما يلي أوزان المصادر القياسية للفعل الثلاثي المتعدى
واللازم :

(١) إن كان الماضي ثلاثياً متعدباً غير دال على صناعة ؛ فصدره

= من الأمور التي اختص بها «القاموس» ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع : « (السماع مقدم على
القياس عند غير الكسائي . وأجاز الكسائي القياس مع السماع أيضاً - على ما قرر في الدواوين
الصرفية) . » ٥١٥ .

ويجب التنبيه إلى ما أوضحناه ؛ وهو أن استعمال المصدر « المسموع » مقصور على فعله ، دون باقي
الأفعال ؛ فلا يجوز صوغ مصدر قياسي لفعل آخر على وزن هذا المصدر المسموع ، بخلاف المصدر
القياسي فإن صياغته غير مقصورة على فعل واحد ، بل هي عامة شاملة لكل فعل توافرت فيه الشروط ، وأدخلته
تحت العنوان العام الذي ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسي ، وهذا الحكم عام في كل مسموع مخالف
للقياس وليس مقصوراً على المصادر المسموعة . فيجب قصر المسموع على نفسه وحده دون استنباط حكم
عام منه يمتد إلى غيره .

« ملاحظة » : من الألفاظ التي تتردد في النحو : المطرد ، القياس ، الأغلب ، الكثير ، القليل ،
النادر ... وبعض ألفاظ اصطلاحية أخرى ؛ منها ما يفيد القياس ، ومنها ما يمنعه . وتوضيح هذا كله مدون
في الجزء الرابع ، باب « جمع التكسير » ص ٥٨٥ م ١٧٢ .

(١) إيضاح هذا في ص ١٨١ وما بعدها .

(٢ و ٣) من للنادر أن يكون غير ذلك ؛ ومنه ساكن الوسط في مثل : نَعِمٌ ، يَشْمُسُ . . .
النحو الواقي - ثالث

القياسى : « فَعَلَّ » ، نحو : أَخَذَ أَخْذًا - فَتَحَ فَتْحًا - حَمِدَ حَمْدًا
سمع سَمْعًا^(١)

فإن دل على صناعة فصدره الغالب : « فَعَالَةٌ » ، نحو : صاغ الخبير
المعادن صياغة دقيقة - حاك العامل الثوب حياكة متقنة ، ثم خاطه الصانع
خياطة جميلة^(٢) .

ويلاحظ أن الثلاثى المتعدى لا يكون إلا مفتوح العين أو مكسورها . أما
مضمومها فلا يكون إلا لازماً ، نحو : حَسُنَ - ظَرُفَ - شَرُفَ

* * *

(٢) وإن كان الماضى ثلاثياً ، لازماً ، مكسور العين ، غير دال على
لون ، أو على معالجة^(٣) ، أو على معنى ثابت ، فصدره القياسى : « فَعَلَّ »
نحو : تعيب تعيباً - جزع جزعاً - وجع وجعاً - أسف أسفاً .

فإن دل على لون ، فالغالب فى مصدره : « فَعَلَّةٌ » ؛ نحو : سَمِرَ
الفتى سُمرةً - خَضِرَ الزرع خُضرةً .

(١) سبجىء (فى ج ٤ م ١٨٤ ص ٦٠٧) أن الواو التى هى « فاء » الفعل الثلاثى ، مفتوح العين
فى الماضى ، مكسورها فى المضارع ؛ (مثل : وعد - يعد) يجب حذفها فى المضارع والأمر ، وكذا فى
المصدر ، بشرط أن يصير هذا المصدر على وزن : « فَعَالَةٌ » (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئة ،
ومختوماً بالتاء فى آخره عوضاً عن هذه الواو المحذوفة ؛ فيقال : وعد - يعد - عد - عدة . . . ولا تحذف
الواو من المضارع إلا بشرط أن يكون حرف المضارعة (وهو الجرف الذى يبتدىء به المضارع) مفتوحاً ،
وأن تكون عين المضارع مكسورة . ومن الأمثلة قول الشاعر :

متى وعدتكَ فى ترك الهوى عِدَّةً فاشهد على عِدَّتى بالزور والكذب

وقول الناصح : لا تعد عِدَّة لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يغررك المرتق - وإن كان سهلاً - إذا
كان المنحدر وعراً . وهذه المسألة تفصيلات وأحكام موضحة هناك .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

« فَعَلَّ » قِيَّاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ؛ كَرَدَّ رَدًّا

(٣) وهى المحاولة الحسية ، وبذل الجهد العمل الجسمى للوصول إلى غاية ما ، واتخاذ الوسيلة

للتغلب على صعوبتها .

وإن دلّ على معالجة فصدره : « فَعُول » ؛ نحو : قَدِمَ قُدُومًا - صَعِدَ صُعُودًا - لَصِقَ لُصُوقًا .

وإن دلّ على معنى ثابت فقياسه : « فَعُوْلَةٌ » ؛ نحو : يَبِيسُ يَبُوسَةً (١) . . .

* * *

(٣) وإن كان الماضي الثلاثي لازماً ، مفتوح العين ، صحيحها ، غير دال على إباء وامتناع ، ولا على اهتزاز وتنقل وحركة متقلبة ، ولا على مرض ، ولا سير ، أو صوت ، ولا على حرفة أو ولاية - فإن مصدره القياسي : « فَعُول » نحو : قَعَدَ قَعُودًا - سَجَدَ سَجُودًا - رَكَعَ رُكُوعًا - خَضَعَ خَضُوعًا فإن كان معتل العين فالغالب في مصدره أن يكون على : « فَعَلَّ » ، مثل : نام نومًا - صام صومًا . أو على « فِعْعَل » ، نحو : صام صيامًا قام قيامًا وإن دلّ على إباء وامتناع فصدره : « فِعْعَل » نحو : أبى إباء - نفرّ نِفَارًا - شرّد شرَادًا - جمّح جِمَاحًا .

وإن دلّ على تنقل وحركة مُتقلبة فيها اهتزاز فصدره : « فَعَعْلَان » ؛ نحو : طاف طَوَافًا - جال جَوَلَانًا (٢) - غلّى غَلَيَانًا .

وإن دلّ على مرض فصدره : « فُعْعَال » ، نحو : سَعِلَ سَعَالًا - رَعَفَ (٣) الأنف رُعَافًا .

وإن دلّ على نوع من السير فصدره : « فَعَعِيل » ، نحو : رحل رحيلًا - ذمل (٤) ذمِيلًا .

(١) وفي هذا النوع يقول ابن مالك :

و « فِعْلٌ اللّازِمُ بِأَبَةٍ : « فَعَلٌ » كَفَرِحَ ، وَكَجَوَى ، وَكَشَلَلٌ
تقول : فرح المنتصر فرحاً عظيماً - وجوى الحب جوى ، بمعنى اشتدت به حرقة الحب (وأصل جوى : «جوى» ، على وزن : فَعَعَلٌ ... تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها . قلبت ألفا ، فالتقى ساكنان ؛ الألف والثنونين ؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصارت : جَوَى ...) وشكّل المريض شكلاً ، أصابه مرض الشلل . وهو المرض الذى يمنع الأعضاء عن الحركة .

(٢) أما المصدر «تَجَوَّالٌ» -يفتح التاء - فيجىء الكلام عليه في رقم ١ من هامش ص ٢٠٠
وبيان أن فعله هو : « جال » أو « تجوّل » ...

(٣) سال منه الدم . (٤) مشى مشياً فيه رفق ولين .

وإن دل على نوع من الصوت فصدره : « فَعِيل » و « فُعَال » ؛ نحو :
صرخ الطفلُ صرِيحًا وصرُوحًا ، ونَعَبَ^(١) الغرابُ نعيبًا ونُعَابًا . وقد اشتهر
« فَعِيل » مصدرًا لبعض الأفعال أكثر من « فُعَال » ؛ مثل صهلت الخيل
صهيلًا - أزّت^(٢) القُدورُ أزيًا .

(ويؤخذ مما سبق أن وزن : « فُعَال » يكون مصدرًا لما يدل على مرض أو
صوت ، وأن وزن « فَعِيل » يكون مصدرًا لما دل على سير أو صوت أيضًا) .
وإن كان دالًّا على حرفة أو ولاية فصدره : « فَعَالَة » ؛ نحو : تَجَرَّرَ
تجارة - سَفَرَ سفارة - أَمَرَ إمارة - نَقَبَ نقابة^(٣) .

* * *

(٤) إن كان الماضى ثلاثيًا ، لازمًا ، مضموم العين^(٤) فصدره :
إما : « فَعَالَة » ، وإما : « فُعُولَة » . فيكون « فَعَالَة » إذا جاءت الصفة
المشبهة منه على وزن « فَعِيل » ؛ نحو : مَلَحَ فهو مَلِيحٌ - ظَرَفَ فهو
ظَرِيفٌ - شَجَعُ فهو شَجِيعٌ . . . فالمصدر : مَلَاحَةٌ - ظَرَافَةٌ - شِجَاعَةٌ .
ويكون : « فُعُولَة » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على : « فَعَلٌ » ، نحو :
سَهَّلَ فهو سَهْلٌ - عَذَّبَ فهو عَذْبٌ - صَعِبَ فهو صَعْبٌ . . . فالمصدر :
سَهْوَةٌ - عَذْوِيَّةٌ^(٥) - صَعُوبَةٌ . . . وهذا الضابط فى الحالتين أغلبى
منقوض بأمثلة أخرى ، مثل : ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ ، مع أن المصدر الشائع
هو ضَخَامَةٌ . وملحُ الطعام - أى : صار مِلحًا - ، ومصدره : المِلْحَةُ . مع أن
الصفة المشبهة منه ليست على فَعَلٌ ولا فَعِيلٌ^(٥)

تلك هى الأوزان القياسية للفعل الثلاثى بنوعيه ؛ المتعدى واللازم ؛ وهى
أوزان أغلبية . وقد يرد فى الكلام المأثور ما يخالفها ، فيجب قبوله على اعتباره
مسموعًا يصح استعماله - بنصه - مصدرًا لفعله الخاص به ، دون استخدام

(١) صاح .

(٢) ارتفع لها صوت من شدة الغليان .

(٣) بمعنى : رأس رياسة ، أى : صار رئيسًا .

(٤) أشرنا فى ص ١٩٤ إلى أن الثلاثى ، مضموم العين ، لا بد أن يكون لازمًا .

(٥ و ٥) راجع الخضرى فى هذا الموضوع .

صيعته ووزنها في أفعال أخرى ، أو القياس عليها في فعل غير فعله . وهذا الوزن السماعي لا يمنع استعمال الصيغة القياسية ؛ كما أوضحنا أول الباب (١) ومن أمثلة السماعي : سَخِطَ سَخِطاً ، ذَهَبَ ذَهَاباً - شَكَرَ شُكْرًا - عَظُمَ عَظْمَةً . . . وغير هذا كثير ؛ جعل النحاة يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسية للماضي الثلاثي ؛ أوزان جارية على الأغلب ، ولا تفيد الحصر ؛ لوجود كثير سماعي غيرها (٢) ؛ حتى قيل إنها لا تكاد تنضبط (٣) ، واقتصر بعض النحاة على سرد تسع وتسعين صيغة تخالف كل واحدة منها القياس

(١) في ص ١٩١ عند الكلام على : « ثانيهما » .

(٢) انظر « الملاحظة » التي في هاش ص ١٩٣ .

(٣) وفي مصادر الثلاثي اللازم مفتوح العين يقول ابن مالك :

و « فَعَلَّ » اللَّازِمُ مِثْلُ : فَعَلْنَا لَهُ « فُعُولٌ » بِاطْرَادٍ كَعَدَا مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا « فِعَالًا » أَوْ : « فَعْلَانٌ » فَادِرٌ ، أَوْ « فِعَالًا » أَى : أن مصدر « فَعَلَّ » اللازم ، مفتوح العين ، هو : « فُعُولٌ » باطراد ؛ كَعَدَا عَدُوًّا ؛ (بمعنى ذهب في وقت العُدوة ، وهي أول النهار) وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدرًا آخر على وزن : « فِعْمَالٌ » أَوْ : « فِعْمَلَانٌ » أَوْ « فُعْمَالٌ » وقد بين في البيتين التاليين هذه الحالة بقوله :

فَأَوْلُ لِيذِي امْتِنَاعٍ كَأَبِي وَالشَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا يَرِيدُ : أن الوزن الأول وهو « فِعْمَالٌ » يكون مصدرًا لكل فعل دل على امتناع ، نحو : أبى إباءً ، وأن الوزن الثاني ؛ « فِعْمَلَانٌ » يكون مصدرًا لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب . مثل جالَ جَوْلَانًا - طافَ طَوَافَانًا - أما الوزن الثالث وهو : « فُعْمَالٌ » فقد بين فعله بقوله :

لِلدَّاءِ « فُعْمَالٌ » ، أَوْ : لِصَوْتِ وَشَمِيلٍ صَوْتًا وَسَيْرًا : « الفُعْمَالُ » ، كَصَهَلٍ (لاداء : أَى : لاداء المرض) ففعله يدل على داء ومرض ؛ نحو : سَعَلَ سَعْمَالًا ، أو يدل على صوت ، نحو : نَعَبَ ، نَعْبًا ، وقد يستعمل « الفُعْمَالُ » مصدرًا للفعل الدال على الصوت أو على السير ، نحو صَهَلَ الحصان صَهِيلًا - رحَلَ الفَرَبُ رَحِيلًا . ثم بين أن ما جاء مخالفًا لأنواع المصادر القياسية فأمره مقصور على النقل ، أَى : على السماع . يقول :

وما أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ ؛ كَسَخِطَ ، وَرَضَا لِأَن فَعْلَهُمَا ثَلَاثِي مَكْسُورِ الْعَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِيًا فَمُقْيَاسُ مَصْدَرِهِ : « فَعْمَلٌ » كَمَا عَرَفْنَا . فيقال فيها سَخِطَ - وَرَضَى ، وَإِنْ كَانَ لِأَزْمًا فَمُقْيَاسُ مَصْدَرِهِ ، فَعْمَلٌ ، كَفَرَّحَ ، وَغَضَبَ . . . فجاء السماع فيها مخالفًا للقياس في الحالتين . ثم أشار إلى مصدر الثلاثي مضموم العين (وهو لازم حتمًا ، كما سبق ، في =

الخاص بمصدر فعلها» . . . (١) أما المصادر القياسية لغير الثلاثي فضبوتة محصورة - غالباً - وقل أن تخرج على الضوابط والحدود الموضوع لها . كما سنرى .

« ملاحظة » : وردت ألفاظ سماعية ، كل واحد منها يؤدي معنى المصدر ولكن بصيغة اسم المفعول من الثلاثي ، فهي في حقيقة أمرها مصادر سماعية من جهة المعنى ، جاءت ألفاظها على وزن : « مفعول » ؛ منها : معقول - مسجلود (في قولهم : فلان لامعقول له ولا مجلود له ؛ أي : لا عقل له ولا جلود . . .) مفتون (٢) - ميسور (٣) - معسور (٤) . وكل ما سبق مقصور على السماع . ويرى سيويوه : أن تلك الألفاظ - ونظائرها - ليست مصادر في المعنى ، وأن كل واحد منها هو اسم مفعول في صيغته وفي معناه ؛ فيجب عنده تأويل الكلام الذي يحويه تأويلاً يساير اسم المفعول في المبنى والمعنى ، دون التفات إلى المصدر (٥) .

* * *

مصادر الماضي غير الثلاثي :

(١) إن كان رباعياً على وزن : « فَعَّلَ » (٦) مضاعف العين ، صحيح اللام (أي : صحيح الآخر) غير مهموزها - ، فمصدره القياسي : « تفعليل » مثل : قومٌ تقويمًا ، وقصّر تقصيراً ؛ في قولهم : من قوم نفسه أدرك بالتقويم ما يبتغي ، ومن قصر في إصلاح عيبه قعد به تقصيره عن بلوغ الغاية . وقد يكون على وزن : « فِعْعَال » كقوله تعالى : « وكذبوا بآياتنا كذباً اباً » ،

= ص ١٩٤ وفي رقم ٤ من هامش ص ١٩٦)

« فُعُولَةٌ » « فِعْعَالَةٌ » لِنِفْعَالًا كَسَهْلُ الْأَمْرِ وَزَيْدٌ جَزُلًا

يريد : أن لهذا الفعل اللازم ، مضموم العين ، مصدران ، هما « فُعُولَةٌ » ؛ مثل : سهل الأمر سُهولة . . . و « فِعْعَالَةٌ » نحو : جزلٌ جزالة ؛ بمعنى جاد وأعطى ، أو بمعنى : عظم . . .

(١) راجع شرح التصريح في هذا المكان .

(٢) فتنة ، (خيرة) . (٣) يُسْر (سهل) . (٤) عُسْر .

(٥) لما سبق إشارة في « ص ٢٧٢ من باب : اسم المفعول .

(٦) الأكثر في هذه الصيغة أن تكون للتكثير والمبالغة - قياساً - كما هي في الصفحة التالية ،

وكما سجله المجمع اللغوي القاهري فيها - وفي « التفعال » القياسية أيضاً على الوجه المبين بعد .

وقد يكون على «فِعْمَال» بتخفيف العين؛ كـتَمْرِأَة من قرأ: «وكذبوا بآياتنا كذباباً» فإن كان معتل اللام فصدره «التنعيل» أيضاً، ويجب حذف ياء «التفعليل» والاستغناء عنها بزيادة تاء التأنيث في آخر المصدر - وزيادتها في هذه الصورة لازمة - فيصير: «تفعلمة»؛ نحو: رَضِيَ تَرْضِيَّةً، وزكَّى تَزْكِيَّةً، وورَّى تَوْرِيَّةً؛ مثل: (رَضَى الأخ البار أخاه تَرْضِيَّةً كريمة، وزكَّاه تَزْكِيَّةً صادقة؛ وحين رأى منه بادرة إساءة، ورَّى (١) تَوْرِيَّةً تمنعه من التمادى).

وأصل الأفعال: من غير التضعيف: رَضِيَ - زَكَّى - ورَّى - فهي معتلة اللام ومصادرهما مع التضعيف من غير حذف وتعويض هي: تَرْضِيًّا - تَزْكِيًّا - تَوْرِيًّا . . . حذفت الياء الأولى التي هي «ياء التفعليل» وعُوِّض عنها - وجوبا - تاء التأنيث في آخر المصدر: فصار: تَرْضِيَّةً - تَزْكِيَّةً - تَوْرِيَّةً . . . كما عرفنا. ومن الشاذ عدم الحذف. أو عدم التعويض.

وإن كان مهموز اللام (٢) فصدره «انتفعل» ، أو: انتفعلت - وهذه هي الأكثر - نحو: برأ تبرئاً وتبرئة، وجزأ تجزئاً وتجزئة، وهنأ تهنيئاً وتهنيئة، وخطأ تخطئاً وتخطئة (٣).

«ملاحظة»: مذهب البصريين أن «التفعلال» - بفتح التاء وإسكان الفاء - مثل (٤): ، تَدَّكَرَ ، بمعنى: التذكَّرَ ، هو مصدر: «فِعْمَل» (المفتوح

(١) دفع، أو أشار.

(٢) أى: أن الحرف الأخير من أصول الكلمة همزة؛ نحو: برأ - خبأ - هنأ.

(٣) يجوز في الكلمات: تبرئاً - تجزئاً - تهنيئاً - تخطئاً - وما شابهها - أن يقال فيها تبرئاً - تجزئاً - تهنيئاً - تخطئاً . . . فقد جاء على هامش القاموس في مادة: «خطأ» عند الكلام على «خطئية» ما نصه الحرفي.

(٤) عبارة الجوهري: «خطئية» هي «فعلية»، ولك أن تشدد الياء، - يريد أنك تقول: «خطئية» بقلب الهمزة ياء ثم تدغم الياءين - ؛ لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة، أو واو ساكنة قبلها ضمة، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق، ولا هما من نفس الكلمة - فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واواً، وبعد الياء ياء، وتدغم. فتقول في مقروه: مَمَّزُوٌّ، وفي خبي: خَبِيٌّ. . . اهـ.

(٤) ومن الأمثلة أيضاً: «تطيار» مصدر بمعنى: «طيران» في قول عمرو السدوسي:

فَأَصْبَحْتُ مِثْلَ النَّسْرِ طَارَتْ فِرَاحُهُ إِذَا رَامَ تَطْيَارًا يُقَالُ لَهُ قَعِ
و «تعماد» مصدر بمعنى: «العقد» في قول المرقش السدوسي:

الأول والثاني بغير تشديد الثاني) - وجيء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير .
وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : إنه مصدر : « فَعَّلَ » - مفتوح العين
المشددة - ورجحه ابن مالك وغيره ؛ لكون هذا المصدر للتكثير ، و « فَعَّلَ »
المضعف العين للتكثير أيضاً ، ولكونه نظير « التفعيل » في الحركات ، والسكنات ،
والزوائد ؛ ومواقعها (١)

وأسماعى هو أم قياسي ؟ قولان ، أظهرهما أنه قياسي (٢) . أما « التفعال »
بكسر التاء ، كالتسيان والتلقاء فليس بمصدر ، بل بمنزلة اسم المصدر (٣) .
وإن كان الماضي رباعياً على وزن : « أفعل » صحيح العين فصدره على :
« إفعال » نحو : أجمل الخطيب القول إجمالاً محموداً ، وأحسن الإلقاء إحساناً
بارعاً . فإن كان معتل العين نقلت في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت
العين ، وعوض عنها - غالباً - تاء التأنيث في آخره ، نحو : أقام إقامة -
أبان إبانة - أعان إعانة والأصل : إقوام - إبيان - إعوان . فعينُ
المصدر حرف علة متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن ؛ فنقلت حركة
حرف العلة - العين - إلى الساكن الصحيح قبله ؛ (تطبيقاً للأساليب العربية
وضوابطها) . وحذفت حرف العلة الأول للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار

لا يمنعك من بُعَا ۞ الخير تعقادات التائم

جاء في كتاب الامتناع والمؤانسة (لأبي حيان التوحيدي - ج ٢ ص ٢ الليلة السابعة عشرة) بيان لكلمة
« تذكار » وأنها مصدر له نظائر على وزنه .

(١) من الأمثلة أيضاً : تتجوال وتطواف - بفتح التاء فيهما - وقد عرض لها الصبان (ج ٣
باب : « ما لا ينصرف » في آخر الكلام على صيغة منتهى الجموع) وسجل ما نصه « (إنهما مصدران
لحال وطاف . وقيل : لتجول وتطوف .) » ا هـ .

(٢) أخذ مجمع اللغة العربية القاهري هذا الأظهر بعد دراسة وافية ، ورجوع لآراء المتقدمين
ومنها : « (ما قاله صاحب التسهيل ، ونصه : « قد يغنى في التكثير عن « التفعيل » ، « تفعال » فقال
شارحه ابن أم قاسم ما نصه : (ظاهر كلام النحويين أنه مقيس ، وقد نص بعضهم على أنه مقيس) » ا هـ .
راجع ص ٢٥٧ الجلسة السابعة من محاضر الدورة العاشرة .

(٣) ما سبق منقول عن الصبان في هذا الوضع . لكن المراد ما هو بمنزلة اسم المصدر ؟

لعله يريد : أنه اسم مصدر (وسيجيء الكلام عليه في ص ٢٠٧) والمراجع اللغوية - كالمقاموس وشرحه
- مختلفة في الحكم على هاتين الكلمتين ؛ فقيل : إنها مصدران على الشذوذ - بسبب كسر التاء - وقيل :
اسما مصدر ، وقيل غير ذلك

اللفظ إقام - إبان - إعان ، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره ؛ عوضاً عن المحذوف ؛ فصار المصدر : إقامة - إبانة - إعانة . . . ومن الجائز ألا تزداد هذه التاء . ولكن الغالب زيادتها ، كما سبق .

وإن كان رباعياً مجرداً على وزن « فَعْلَل » فصدره الغالب : « فَعْلَلَة » . وقد يكون على « فَعْلَل » ^(١) مع قَلَّتْه ، نحو : دحرجت الكرة دحرجة ودحرجاً - سَرَهَفْت ^(٢) الصبى ، سَرَهْفَةً وَسِرْهَافًا - بهرج ^(٣) المنافق حديثه بهرجة ، وبهراجاً ^(٤) .

ومثله الماضى الرباعى الذى على وزن : « فَوَعَل » و « فَيَعْلَل » فإن مصدرهما القياسى الغالب : « فَعْلَلَة » - وهذه أكثر - ، و « فَعْلَل » ؛ نحو : حوقل ^(٥) حوقلة وحيقالا - وبيطر ^(٥) بيطرة وبيطاراً .

وإن كان رباعياً على وزن : « فاعَل » غير معتل الفاء بالياء - فصدره « فَعَال » و « مُفَاعَلَة » ، نحو : خاصمت الباغى محاصمة ، أو : خصاماً . صارعت الطاغية مصارعة ، أو : صيراعاً . . . فارقت أهل السوء مفارقة ، أو : فِراقاً . . . و « المفاعلة » أكثر وأعم اطراداً ^(٦) . . .

فإن كان رباعياً معتل الفاء بالياء فصدره « المفاعلة » ، نحو : يامنت ميامنة ، وياسرت مياسرة ، (أى : ذهبت جهة اليمين ، وجهة اليسار) .

* * *

(١ و ١) إذا كان « فَعْلَل » مصدرًا مضاعفًا ؛ كالزَلزال ، والوَسْواس ، ونحوهما - جاز فتح أوله وكسره . وقد يراد - كثيرًا - بالمفتوح اسم الفاعل فى المعنى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوسواس . يكره الناس الصلصال المزجج برنينه ، والوعواع الصاحب بنياحه . . والمراد : الموسوس - المصلصل ؛ بمعنى : للزنان - الموعوع ، بمعنى التابع . (وعوع الكلب ، نبح) . وكل هذا قياسى .

(٢) أحسنت غذاءه . (٣) أتى فيه بالزائف والباطل .

(٤) قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

(٥) عالج الخليل والدواب ، وما ليس بإنسان من أنواع الحيوان .

(٦) ومن أمثلتها المسموعة أيضاً : « متاركة » فى قول شاعرهم :

متاركة اللئيم بلا جواب أشد على اللئيم من الجواب

(٢) وإن كان خماسياً ، على وزن : « تَفَعَّلَ » فصدره « تَفَعَّلَ » نحو : تعلَّم الراغب تعلُّماً - ثم تخرَّج تخرُّجاً - وتَدَرَّب تدرُّباً
 وإن كان خماسياً مبدوءاً بهمزة وصل على وزن : « انْفَعَلَ » فصدره « انْفَعَلَ » (والوصول إليه يكون بكسر ثالث الفعل ، وزيادة « أَلْف » قبل الحرف الأخير) نحو : انشرح صدرى انشراحاً عظيماً حين رأيت عدوتنا ينهزم انهزاماً ساحقاً .

وإن كان خماسياً مبدوءاً بهمزة وصل ، على وزن : « افْتَعَلَ » فصدره : افتعال ؛ (والوصول إليه يكون بكسر الثالث من الفعل ، وزيادة « أَلْف » قبل حرفه الأخير) نحو : إذا اقتصد الفقير بلغ باقتصاده الغنى - من اعتمد على نفسه كان خليقاً أن يدرك باعتماده ما يريد .

وإن كان خماسياً على وزن « تَفَعَّلَلَّ » فإن مصدره يكون على وزن : « تَفَعَّلَلَّ » ، بضم الحرف الرابع ؛ نحو : تدحرج الحجر تدحرجاً .

* * *

(٣) وإن كان سداسياً مبدوءاً بهمزة وصل ، على وزن : « استَفَعَلَ » وليس معتل العين - فصدره : « استَفَعَلَ » (والوصول إليه يكون بكسر الحرف الثالث من الفعل ، وزيادة « أَلْف » قبل حرفه الأخير) ؛ نحو : استحسن ، واستقباح - وأشباههما - مثل : إني أستحسن قراءة الأدب الرفيع استحساناً لا يعادله إلا سماع الأغاني العالية الشجية ، وأستقبح تافه الكتب استقباحاً لا يعادله إلا الأغاني الماجنة الخليعة . . .

فإن كان على وزن « استَفَعَلَ » مع اعتلال عينه ، نقلت في المصدر حركة عينه إلى الساكن الصحيح قبلها ، وحذفت العين ، وجاءت تاء التأنيث في آخره عوضاً عنها ، وهو عوض لازم ، نحو : استعاد المريض قوته استعادة ، والأصل : استعواداً ، جرى فيها ما أسلفنا .

زيادة وتفصيل :

ضم الحرف الرابع في الفعل الحماسي المبدوء بتاء زائدة للوصول إلى مصدره ، ليس مقصوراً على « تَفَعَّلَ » وإنما يجري عليه وعلى ما يماثله ، من كل فعل مبدوء بتاء زائدة ، وعدد حروفه ، وحركاتها ، وسكناتها - يماثل « تَفَعَّلَ » من غير تقييد بنوع الحركات والسكنات ؛ فليس من اللازم أن يكونا على وزن صرفي واحد ؛ إنما اللازم أن يقابل المتحرك متحركاً ، والساكن ساكناً ، وهذا الضابط يشمل عشرة أوزان غالبية :

- (١) تَفَعَّلَ ؛ مثل : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً .
 (٢) تَفَاعَلَ ؛ مثل : تَغَافَلَ تَغَافُلاً .
 (٣) تَفَعَّلَ ؛ مثل : تَلَمَّعَ تَلَمُّعاً .
 (٤) تَفَيَّعَلَ ؛ مثل : تَبَيَّنَ تَبَيُّناً .
 (٥) تَمَفَّعَلَ ؛ مثل : تَمَسَّكَ تَمَسُّكاً .
 (٦) تَفَوَّعَلَ ؛ مثل : تَجَوَّبَ تَجَوُّباً .
 (٧) تَفَعَّنَلَ ؛ مثل : تَقَلَّبَ تَقَلُّباً .
 (٨) تَفَعَّوَلَ ؛ مثل : تَرَهَّوْكَ تَرَهُّوكاً (١) .
 (٩) تَفَعَّلَتْ ؛ مثل : تَعَفَّرَتْ تَعَفُّراً .
 (١٠) تَفَعَّلَى ؛ مثل : تَسَلَّقَى تَسَلُّقاً (٢) . لكن تقلب
 الضمة هنا قبل الياء كسرة .

* * *

(١) ماج واضطراب في مشيه .

(٢) أى : استلقى على ظهره .

تلك هي أشهر المصادر القياسية للفعل الماضي الرباعي ، والخماسي ، والسداسي^(١) .
وهي على ضبطها واطرادها لم تتسَلَّم من مصادر مسموعة تخالفها ؛ نحو :

(١) لبعض المعاصرين تلخيص موجز للمصادر المختلفة ، سلك فيه مسلكاً غير الذي جرت عليه المطولات . ومسلكه حميد ، وتلخيصه - على إيجازه - نافع مفيد ؛ قال ما نصه في مصادر الثلاثي الكثيرة ، إن الغالب :

- ١ - فيما دل على حرفة أن يكون على وزن ؛ « فَعْمَالَة » ؛ كزراعة ، وتبجارة ، وحيباكة .
- ب - وفيما دل على امتناع أن يكون على وزن ؛ « فَعْمَال » ؛ كإبهاء ، وشراد ، وجيمساح .
- ج - وفيما دل على اضطراب أن يكون على وزن ؛ « فَعْمَلَان » ؛ ككتليمان ، وجوولان .
- د - وفيما دل على داء أن يكون على وزن ؛ « فَعْمَال » ؛ كصدآع ، وزكأم - ودوآر .
- هـ - وفيما دل على سبـر أن يكون على وزن ؛ « فَعْمِيل » ، كرحيل ، ودريميل ، ورسيم (والأخيران نوعان من السير) .

- و - وفيما دل على صوت أن يكون على وزن ؛ « فَعْمَال » أو ؛ « فَعْمِيل » ؛ كصبراخ ، وزنير .
- ز - وفيما دل على لون أن يكون على وزن ؛ « فَعْمَلَة » ؛ كعمرة ، وزرقة ، وخضرة .

فإن لم يدل على شيء مما سبق فالغالب :

- ١ - في ؛ « فَعْمَل » أن يكون مصدره على ؛ « فَعْمَلَة » أو « فَعْمَالَة » ؛ كسهولة ؛ وتباهة .
 - ب - وفي ؛ فَعْمَل اللزوم أن يكون مصدره على ؛ « فَعْمَل » كفسرح - وعطش .
 - ج - وفي فَعْمَل اللزوم أن يكون مصدره على ؛ « فَعْمُول » كفسود ، وفروج ، ونهوض .
 - د - وفي المتمدى من « فَعْمَل » و « فَعْمَل » أن يكون مصدره على ؛ « فَعْمَل » ؛ كفهيم ، ونصر .
- وأما الفعل الرباعي :

- ١ - فإن كان على وزن ؛ « أفعَل » فصدره على « إفعال » ، كأكرم إكراماً .
- ب - وإن كان على وزن ؛ « فعَل » فصدره على « تفعيل » ؛ كقدّم تقدماً .
- ج - وإن كان على وزن « فاعَل » فصدره على « فعَال » أو ؛ « مُفَاعَلَة » ، كقاتل قتالاً ومقاتلة .
- د - وإن كان على وزن « فَعْمَلَل » فصدره على « فَعْمَلَلَة » كدحرج درجة . ويجيء على وزن « فَعْمَلَل » أيضاً إن كان مضاعفاً ؛ كوسوس وسوسة ، وو سواساً .

وأما الخماسي والسداسي فالمصدر بهما يكون على وزن ماضيه ، مع كمر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره إن كان مبدوءاً بهمزة وصل ؛ كانطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجاً . ومع ضم ما قبل آخره فقط إن كان مبدوءاً بتاء زائدة ؛ كتقدّم تقدماً - وتدحرج تدحرجاً . ثم قال :

« تنبيه » الفعل إذا كانت عينه ألفاً تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال ، ويعوض عنها تاء في الآخر ؛ كأقام إقامة ، واستقام استقامة . وإذا كانت لامه « أَلْفًا » فبي ؛ « فَعْمَل » تحذف ياء التفعيل ، ويُعْوَض عنها تاء أيضاً ؛ كزككى تزكية . وفي « تفعّل » ، و « تفاعل » تقلب الألف ياء ، ويكرر ما قبلها ؛ كتأني تأنيماً ، وتغاضي تغاضياً . وفي غير ذلك تقلب همزة إن سبقتها « أَلْف » ، كأتق إلقاء ، ووالى ولاء ، وانظوى انظواء ، واقتدى اقتداء ، وارعى ارعواء ، واستولى استيلاء ، واحلولى احليلاء . هـ ١ .

حَوَقَلَ الطَّائِعَ حَيْقَالًا^(١) - تَسَنَزَى^(٢) سرير الطفل تَسَنَزِيًّا - تَمَلَّقَ المناق
تَمَلِّقًا و والقياس : حوقلة - تَسَنَزِيَّة - تَمَلَّقًا^(٣) . . .

* * *

(١) سبق في ص ٢٠١ الحكم بقلة المصدر : «حَيْقَال» : دون المصدر : «حَوَقَلَة» - وكلاهما قياسي -
(٢) تحركه .

(٣) يفي بيان المصادر التيسارية لغير الثلاثي يقول ابن مالك في مصدر الرباعي الذي على وزن
«فَعَّل» ، والرباعي الذي على وزن : «أَفْعَلَّ» والخماسي الذي على وزن : «تَمَلَّقَ» .

وَعَمِيرٌ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيِسٌ مَصْدَرُهُ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ
وَزَكَّةٌ تَزْكِيَّةٌ ، وَأَجْمَلٌ إِجْمَالٌ مِنْ تَجْمَلًا تَجْمَلًا

يريد : أن «فَعَّلَ» صحيح اللام مصدره «التفعليل» ، مثل : قُدْسُ التقديس . ومعتل اللام مصدره :
«تَمَلَّقَ» ، نحو : زَكِّيُّ تَزْكِيَّةً ، أما : «أَفْعَلَّ» فصدره : «إِفْعَالٌ» ؛ نحو : أَجْمَلٌ إِجْمَالًا .
وأما «تَمَلَّقَ» فصدره : «التَمَلُّقُ» نحو : التَجْمَلُ . وإليها أشار بقوله : إِجْمَالٌ مِنْ تَجْمَلًا تَجْمَلًا
أى : أَجْمَلًا إِجْمَالٌ مِنْ تَجْمَلًا تَجْمَلًا . ثم أشار إلى الرباعي المعتل العين والسادس المعتل العين كذلك
فبيّن أن عيّهما تحذف ، ويعوض عنها - غالباً - التاء ، قال :

وَأَسْتَعْمِدُ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمُّ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا - ذَا - التَّاءُ لَزِمَ :
أى : وغالباً أن هذا النوع يكون مختماً بالتاء . والمراد من «استعاذ» السداسي معتل العين ، ومن «أقام» :
الرباعي كذلك . وذكّر مصدر الخماسي والسادس المبذوء بهمزة وصل ، وأنه يكون بفتح الحرف الذي قبل
آخره ومدّه ، فينشأ من مدّه ألف زائدة مع كسر الحرف الذي يلي الحرف الثاني . يريد : مع كسر
الحرف الثالث :

وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدًّا وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتِحَا :
بِيَهْمَزٍ وَصَلٍ ، كَأَصْطَفَى . وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّمَا
أى : ما يليه الآخر (ويقع بعده الحرف الأخير) مدّه ، وافتحه ، وكسر الحرف الذي يتلو الثاني من
فعل خماسي أو سداسي ، مبذوء بهمزة وصل ، فينشأ من هذا كله المصدر القياسي ، نحو اصطَفَى العاقل
إخوانه اصطِفَاءً ، واستهوى أفتدّتهم بكرم خلقه استهواءً .

وأشار إلى أن مصدر الخماسي الذي على وزن : «تَمَلَّقَ» مثل : «تَلَمَّمْتُ» يكون بضم ما يربيع فعله ،
أى : بضم ما يكون رابعاً ، فينشأ المصدر المطلوب وهو : «تَلَمَّمْتُ» . ثم بين أن «فَعَمَلَّة» هي المصدر
القياسي للفعل : «فَعَمَلَّ» ، وقد يكون مصدره قليلاً «فَعَمَلَلٌ» : يقول :

«فِعَالٌ» أَوْ «فَعَلَّةٌ» لِ «فَعَمَلَلًا» وَأَجْعَلُ مَقْيِسًا ثَانِيًا ، لَا أَوْلَا
ثم عرض لمصدر «فاعل» فقال إنه : «الفِعَالُ» و «المفاعلة» ، وصرح بأن ما جاء مخالفاً للمقيس =

= من المصادر السالفة كلها ، مقصور على السماع ، لا يقاس عليه ، ونصُّ تصرُّيحه :
 لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ وَغَيْرِ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

أى : ساواه .

ثم ختم ابن مالك الباب ببيتين في بيان الوزن الذى يصاغ عليه المصدر الدال على « المرة والهيئة »
 - وسيجىء شرحهما في مكانهما المناسب من ص ٢٣٠ - هما :

وَ « فَعْلَةٌ » لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وَ « فِعْلَةٌ » لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ
 فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِ « النَّا » الْمَرَّةِ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ ؛ كَالْخِمْرَةِ

إعمال المصدر ، واسمه^(١) .

(١) عرفنا - في ص ١٨١ و ١٩٣ - أن المصدر إذا أطلق كان المراد المصدر الصريح الأصلي دون المؤول وغيره من المصادر الميمية والصناعية ، وأوجزنا القول عن المصدر واسمه في (ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥) لمناسبة هنالك تتصل بالمفعول المطلق ؛ ووعدنا أن نوفيها في هذا الجزء .
فأما صيغ المصدر القياسية والسماعية ، وطريقة صياغة القياسي منها ، وأوزانها وكل ما يتصل بذلك - فله باب خاص أعده النحاة لذلك ، بعنوان : « باب أبنية المصادر » - وقد سبق في ص ١٨١ م ٩٨ - وأما تعريفه وإعماله وأحكامه فنعود الآن لبسط الكلام عليها . (ويلاحظ أن « اسم المصدر » مقصور على السماع) .

١ - فالمصدر الصريح الأصلي : (أى : غير المؤول ، وغير الميمي ، والصناعي ، كما قدمنا في ص ١٨١ ، وأشرنا إليه هنا) هو : (الاسم الذى يدل - فى الغالب - على الحدث المجرد ، ويشتمل على كل الحروف الأصلية والزائدة التى يشتمل عليها الفعل الماضى المأخوذ منه . وقد يشتمل هذا المصدر على أكثر منها دون أن يشتمل على الميم الزائدة فى أوله ، وهى التى يبتدئ بها « المصدر الميمي » ، ودون أن يختم بالياء المشددة تليها تاء التأنيث ، وهما اللذان يختم بهما المصدر الصناعى » .

وهذا التعريف - وهو بمعنى التعريف الذى سبق فى ص ١٨١ - يتضمن أمرين معاً ؛ أحدهما : يتعلق بدلالته المعنوية ، والآخر : يتعلق بصيغته اللفظية . فأما من ناحية دلالاته المعنوية فإنه يدل فى الغالب على مجرد الحدث . أى : يدل على أمر معنوى محض ، لا صلة له بزمان ، ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا بعلمية ، ولا بتذكير ، أو تأنيث ، ولا بإفراد ، أو ثنائية ، أو جمع أو غيره - إلا إن كان دالاً على « مرة ، أو هيئة » كما سيظهر فى ص ٢٢٥ - .

وأما من ناحية تكوينه اللفظى فلا بد أن يكون جامداً مشتتلاً على جميع حروف فعله الماضى ، أو على أكثر منها - كما سبق ، وكما تجيء أمثلته - ولا يمكن أن ينقص عنه فى الحروف . خذ مثلاً المصدر : « تحسَّن » فإنه يدل على أمر عقلى محض ، ندرکه بعقولنا ، ولا نستطيع أن نحسه بحاسة من حواسنا ؛ إذ لا وجود لشيء فى خارج عقولنا يقال له : « تحسَّن » يمكننا أن نراه ، أو نلمسه ، أو نسمعه ، أو نذوقه ، أو نشمه . فليس له وجود مادى تقع عليه إحدى الحواس ؛ وإنما وجوده محصور فى الذهن وحده ، وهذا معنى كونه حدثاً مجرداً ، أو أمراً معنوياً محضاً ، أو نحو هذا من الأسماء . ثم إن هذا اللفظ الجامد (وهو : تحسَّن) لا يدل على زمن مطلقاً (ماضى ، أو حال ، أو مستقبل) ، ولا يدل كذلك على مكان ، ولا ذات (وهى : الجسم ، أو : المادة المجسدة .) وليس علماً على شيء خاص معين ، يدل عليه كما يدل العلم على صاحبه . فكل أمره مقصور على الدلالة المعنوية السابقة . وهو إلى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله الماضى : تحسَّن ومن أجل هذا كله يسمى : « مصدرأ » لانطباق التعريف عليه . -

بخلاف المصدر المؤول فإنه يتبدل على زمن ، وغيره - كما سبق في ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ - ومما يزيد الأمر وضوحاً : ما يأتي :

(١) حين نقول : « تَحَسَّنَ » أو : « يَتَحَسَّنُ » أو : « تَحَسَّنَ » نجد كل كلمة مستقلة من هذه الكلمات لا بد أن تدل على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المحض السالف (أى : الحدث المجرد) والزمان (ماضياً - أو حالاً - أو مستقبلاً . . . و . . .) . ولا يمكن أن تؤدي أحدهما وحده دون الآخر ؛ ولذلك لا تسمى : « مصدرأ » ، وإنما تسمى : « فعلا » . فالمصدر الصريح - غير الدال على المرة أو الهيئة - يؤدي شيئاً واحداً من شيئين يؤديهما الفعل ، وهذا الشيء الواحد هو ما سوى الزمان . وفيه يقول ابن مالك في بيت سبق شرحه (في باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٥٥ م ٧٤) .

المصدرُ اسمٌ ما سوى الزمانِ مِنْ مَدْلُولِي الفِعْلِ ؛ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

(٢) وأذا حين نقول : « متحسِّن » نفهم من هذه الكلمة - دون الاستعانة بغيرها - أمرين معاً ؛ هما : المعنى المحض (أى : الحدث المجرد) الذي أوضحناه ، و « الذات » أى : المادة المحسدة المحمودة ، أو : « الجسم » الذي يتصف بالتحسن ، فلا بد من المعنى والذات معاً . ولهذا لا تصلح كلمة « متحسِّن » لأن تسمى : « مصدرأ » ولا فعلا ، وإنما تسمى : اسم فاعل . . . وسيجيء الكلام عليه في ص ٢٣٨ - .

(٣) وفي مثل : أعطيت المحتاج عطاءً يكفيه ، نجد كلمة : « عطاء » تدل على معنى مجرد محض ، ولا تدل معه على شيء آخر . ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التي في فعلها المذكور في جملتها ؛ إذ الهمزة الأولى غير موجودة لفظاً ولا تقديراً . ومن هنا لا نستطيع أن نسمى كلمة : « عطاء » مصدرأ للفعل الماضي : « أعطى » وإنما نسميها : « اسم مصدر » ؛ وسنفرقه هنا . ومثلها : كلمة « سلام » و « عون » في نحو : سلمت على اللاجيء سلام الأخ ، وعاونته عون الشقيق ؛ فإن كل واحدة منهما لا تصلح مصدرأ للفعل المذكور معها (يرغم أنها تصلح لغيره) لأن حروفها خالية لفظاً وتقديراً من بعض حروف فعلها ، فكلمة : « سلام » تشتمل على « لام » واحدة مع أن فعلها المذكور في جملتها مشتمل على لام مشددة تعد لامين . وكلمة : « عون » خالية من الألف التي في فعلها المذكور معها ، فكلاهما ليس مصدرأ ، وإنما يسمى : « اسم مصدر » - وسيجيء في الصفحة الآتية إيضاحه ، وأنه سماعي - .

(٤) وفي مثل : دُهِنٌ وكُحُولٌ - بضم أولهما - من كل ما يشتمل على حروف فعله ولكنه ذات لا نسميه مصدرأ .

(٥) وفي مثل : بَرَّةٌ ؛ بمعنى : البير ، وسُبْحَانٌ بمعنى : التسبيح ، وحَمَّادٌ ، بمعنى : الحمد - نجد هذه الكلمات وأشباهها ، تدل على الحدث المجرد ، ولا تدل معه على ذات ، ولا زمان ، ولا غيره . ولكننا لا نستطيع أن نسميها « مصادر » ؛ لأن كل واحدة منها صارت علم جنس « يدل على المعنى الخاص به ؛ فكلمة : « برة » علم جنس على « البيرة » بمعنى : البر ، و « سبحان » علم جنس على : التسبيح ، و « حمَّاد » علم جنس على : الحمد ؛ فهي ونظائرها أسماء مصادر (سبق الكلام عليها =

= في الجزء الأول ص ٢٠٩ م ٢٢ في علم الجنس . . .

وقد قلنا إن المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله الماضي ، أو على أكثر منها . والمراد اشتماله عليها لفظاً أو تقديراً . فاللفظي أن تكون جميع الحروف موجودة منظوقاً بها ؛ نحو : أخذت أخذاً - تعلم الصبي تعليماً - والتقديري : أن يكون الحرف محذوفاً قد عوض عنه حرف آخر ، كجبي تاء التأنيث في آخر المصدر عوضاً عن واو الفعل ، في مثل وعد ، عدة ، وكالتاء أيضاً حين تكون في أوله عوضاً ، مثل سلم تسليماً ، وعلمت تعليماً ؛ فإن إحدى اللابيين حذفت من المصدر وجاءت في أوله التاء عوضاً . أو يكون الحرف محذوفاً للتخفيف وكثرة الاستعمال ، مع ظهوره أحياناً في بعض اللهجات واللغات ؛ مثل : ضارب ضراباً - قاتل قيتالاً . . والأصل : ضراباً وقيتالاً ؛ فقلبت الألف ياء لوزنها بعد الكسرة ، ثم حذفت تخفيفاً ، ومن العرب من كان يظهرها .

ومثال اشتمال المصدر على حروف أكثر من حروف فعله الماضي : إكرام ، وإجمال - وأشباههما فإنهما مصدران للفعليين : « أكرم وأجمل » وقد زيد في وسط كل مصدر منهما الألف . ومثل : « فَرَقان » مصدر « فَرَق » فقد زيد في وسطه الألف . ومثل الألف التاء في كلمة : « معاونة » مصدر : عاون .

ب - وأما اسم المصدر (وهو مقصور على السماع) فقالوا في تعريفه : « إنه ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض حروف عامله - الفعل ، أو غيره - دون تعويض » . وذلك كعطاء ؛ فإنه مساوٍ لإعطاء في المعنى ، ويخالف له بنقص الهمزة الأولى لفظاً وتقديراً من غير أن يعوض عنها شيء . فإن خلاصته لفظاً ولم يحل تقديراً فليس اسم مصدر ؛ وإنما هو مصدر - كما تقدم - مثل كلمة قتال ؛ فإن أصلها : قيتال ، على الوجه الذي شرحناه في هذه الصفحة ، وإن خلاصته لفظاً ولكن مع تعويض عنه فليس باسم مصدر ، وإنما هو مصدر أصيل ؛ نحو : عدة ، مصدر الفعل « وعد » فقد حذفت الواو ، وجاءت التاء في آخر الاسم عوضاً عنها ؛ كما قلنا آنفاً . فلا بد في اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية أو الزائدة . وأن يكون النقص بغير تعويض عنه ، وبغير وجود المحذوف مقدرأ . إن الفرق اللفظي بين المصدر الأصلي واسم المصدر واضح مما سبق (ولا سيما قصر « اسم المصدر » على السماع ، أما المصدر الأصلي فنه القياسي ومنه السماعي ..) ولكن الفرق المعنوي بينهما في حاجة إلى تجلية وإبانة . فإما معنى : « أن اسم المصدر يساوي المصدر في الدلالة على معناه » ؟

ذهب النحاة في الإيضاح مذاهب لا تخلو من غموض أو نقص . ولعل خيرها ما جاء في كتاب : « الأشباه والنظائر » للسيوطي ، منسوباً لابن النحاس ؛ قال ما نصه : (الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كقولنا : إن كلمة : « ضَرَب » هي مصدر في قولنا : يعجبي ضرب زيد عمراً . فيكون مدلوله : « معنى » (يقصد : أن مدلول كلمة « المصدر » ومفهومها وسماها ، هو أمر معنوي محض ، وأنه هو المصدر حقيقة ، لا مجازاً . أما اللفظ المذكور في الجملة ، المركب من حروف هجائية معينة ، فليس بالمصدر الحقيقي) وسَمَوًا ما يعبر به عنه مصدرأ ، « مجازاً ، (أي : تسمية مجازية ، لا حقيقية) - نحو : « ضَرَب » في قولنا : إن « ضَرَبًا » مصدر منصوب ، إذا قلت : ضربت ضرباً ؛ فيكون سماه لفظاً) . ا هـ .

= فهو يريد : أن كلمة « غرباً » هي المسمى اللفظي المجازي لكلمة : « مصدر . ومقتضى هذا أن كلمة « مصدر » اسم له مدلولان أو مفهومان ، وإن شئت فقل : له مسميان ، أحدهما : معنى محض ؛ هو الحدث المجرى ، وهذا الحدث هو المسمى الحقيقي - لا المجازي - لكلمة : مصدر . والمسمى الآخر لفظي ؛ هو اللفظ الذى نلتقى به ، أو نكتبه ، والذى نقول فى إعرابه : إنه مصدر منصوب ، وهو المصدر المجازي المراد منه المصدر الحقيقي المعنوي - ثم قال بعد ذلك :

(واسم المصدر اسم المعنى الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كسُبْحَانَ ؛ المسمى به : « التسبيح » الصادر عن الشخص المسبوح - مثلاً - لا لفظ التاء ، والسين ، والياء ، والياء ، والحاء ، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ، ومعناه البراءة والتنزيه) ا هـ - راجع ياسين على التصريح -

ويفهم مما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازي السالف ؛ كلاهما يدل مباشرة على الحدث المجرى من غير واسطة . ولكن كثيراً من المحققين يقولون إن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث المجرى ، وأن دلالة على لفظ المصدر تؤدي - تبعاً - إلى الدلالة على معنى المصدر ، وبذا تكون دلالة على الحدث المجرى دلالة غير مباشرة ، وإنما هي بالواسطة ؛ إذ هي من طريق المصدر .

(راجع الحضرى والصبان فى هذا الموضع من الباب) .

ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد ، وليس له فعل من لفظه يجرى عليه ؛ كالتَهْتَهْرَى ؛ فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له - فى المشهور - يجرى عليه من لفظه . وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد ، ويجرى على وزن مصدر الثلاثى ، مع أن الفعل المذكور معه فى الجملة غير ثلاثى ؛ مثل : تَوَضُّأ وضوئاً ، وأعان عوناً ، وما شابههما من الوارد المسموع - كالأشأن فى جميع أسماء المصادر فإنها مقيدة بالسماع - .

بقيت مسألة هامية ، تتلخص فى : أن بعض الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه : « اسم المصدر » . وحجته : ما سبق هنا ، وأن تعريف المصدر الأصيل ينطبق عليه . وهذا رأى قوى ودفعه عسير . ومسألة أخيرة : (أشرنا إليها فى ص ١٨٣) ، نورد هنا بمناسبة دلالة المصدر - فى الغالب - على شيء واحد من شيئين يدل عليهما الفعل ؛ فإن هذه الدلالة تثير سؤالاً : أيهما أصل للآخر ؟ فالبصريون يقولون : المصدر . ويحتجون بأدلة ، أقواها : أنه يدل على شيء واحد ؛ هو : المعنى المجرى ؛ فهو « بسيط » . والفعل الماضى يدل على شيئين ؛ المعنى والزمن ؛ فهو مركب . و « البسيط » أصل المركب . والكوفيون يقولون : الفعل الماضى هو الأصل الذى يدخله بعض التغيير . فتتفرع منه المشتقات ؛ لأنه يدل على ما يدل عليه المصدر وزيادة ؛ والذى يتضمن غيره والزيادة عليه يعد أصلاً له .

وهذا - وغيره مما ذكره الفريقان - لا يعلم أن يكون أدلة جدلية دفاعية ، لها طلاوة الجدل القوى ، وليس لها قوة الحجج المنطقية ، ولا صحة البرهان . إذ ليس لدينا فى المشتقات الكثيرة المسموعة عن العرب ما يدل من قرب أو بعد على الأصل الذى تفرع منه هذا المشتق . أما المسألة فى واقعها فليست إلا مجرد اصطلاح محض . غير أن كلمة : « المصدر » فى أصلها اللغوى معناها : « الأصل » وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاة . وأطلقوها اصطلاحاً على أنها أصل للفعل والمشتقات كلها . فلا ضرر من الأخذ بهذا . والاقتصار عليه .

يعمل المصدر عمل الفعل^(١) في حالتين :

الأولى : أن يُحذف الفعل ، وينوب عنه مصدره في تأدية معناه ، وفي التعدي والازوم ، وكثير من أنواع العمل ، نحو قول الشاعر :

يَا قَابِلَ التَّوْبِ . غُفْرَانًا مَأْتَمَ ، قَدْ أَسْلَفْتُهَا ، أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

وقول الآخر :

شكراً لربك يوم الحرب نعمته فقد حماك بعز النصر والظفر
 ونحو : تعظيماً والديك ، وتكريماً أهلك ، وإشفاقاً على ضعيفهم
 المحتاج . والأصل : اغفرْ مأثم^(٢) اشكر لربك - عظم والديك -
 كترم أهلك ، وأشفق على ضعيفهم . فحذف فعل الأمر وجوباً ، وناب
 عنه مصدره ، فعمل عمله في رفع الفاعل المستتر هنا ، وفي نصب المفعول به ،
 إن كان الفعل المحذوف ينصب مفعولاً به ؛ كالفعلين : عظم ، وكترم ، وفي
 أكثر الأعمال الأخرى التي يعملها الفعل ؛ كالعمل في النعت ، وكتعلق الجار
 والمجرور به في المثال الأخير ، وكغيرهما من باقى معمولات ؛ فكل هذا يعمله
 المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً . (وقد سبق^(٣) تفصيل الكلام على هذا
 الموضع ، وبيان الحذف الجائز فيه والواجب ، والقياسى وغير القياسى ، وكيفية
 إعراب هذا المصدر وباقى معمولاته ، وكل ما يتصل به من هذه النواحي المختلفة . .)

(١) يخالف المصدر فعله في أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بالشروط التي سنذكرها ،
 وأن فاعله يكثر حذفه جوازاً ، وإذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير المحذوف ؛ إلا إذا كان المصدر نائباً
 عن فعله (على الوجه المشروح في باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦) .

أما رفع المصدر لنائب الفاعل فالخيار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : عجبت من قياس بالطيارة
 الصحراء ، ومن إقامة فيها معامل النقط . أى : من أن تقاس الصحراء بالطيارة ، وأن تقام معامل النفط
 فيها . بخلاف الفعل ، فإنه يعمل وجوباً بغير شرط ، ويتحمل وجوباً ضمير مرفوعه المحذوف ؛ فاعلا
 كان أو نائب فاعل .

(٢) أى : ذنوباً ؛ (المفرد ؛ مأثم ؛ بمعنى : إثم ؛ وهو : الذنب) .

(٣) في ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ موضوع : « حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر نائباً

الثانية :

أن يكون المصدر صالحاً - في الغالب^(١) - للاستغناء عنه ، بأن يحل محله فعل من معناه ، مسبق « بأن » المصدرية^(٢) ، أو : « ما » المصدرية ، فيسبق الفعل « بأن » المصدرية حين يكون الزمن ماضياً . أو مستقبلاً . ويسبق « بما » المصدرية حين يكون ماضياً ، أو حالاً . أو مستقبلاً ، ولكنها أوضح وأقوى في الزمن الحالى ، حيث لا تصلح له « أن » ، (لأنها لا تصلح إلا للماضى والمستقبل^(٣) ؛ بخلاف « ما » فإنهاصالحة للثلاثة) . فن أمثلة الماضى : ساءنا بالأمس مدح المتكلم نفسه . التقدير : ساءنا بالأمس أن مدح المتكلم نفسه . أو : ما مدح . . . ومن أمثلة المستقبل : سنسر غداً باجتياز الاختراع مرحلة الاختبار . وقولهم :

تَأَنَّ ، وَلَا تَعَجَّلْ بِلُؤْمِكَ صَاحِبًا لَعَلَّ لَهُ عُدْرًا وَأَنْتَ تَلُومُ^(٤)

والتقدير : (. . . بأن يجتاز الاختراع مرحلة الاختبار ، أو : بما يجتاز . . . بأن تلوم صاحباً أو : بما تلوم صاحباً . . .) ومثل : لا شيء أنقص للأحرار من إفشائهم الأسرار ، أى : من أن يفضشوا الأسرار ، أو : مما يفضشون ، ومن أمثلة الزمن الحالى : نبعشنا الآن إشاعة الشمسِ الدفء . والتقدير : نبعشنا الآن ما تشيع الشمسِ الدفء .

ومن هنا يتبين أن المصدر يصلح للعمل في الأزمنة الثلاثة بالطريقة المفصلة السالفة ؛ دون غيرها . والذي يعينه لنوع خاص منها هو : القرينة .

* * *

(١) انظر « ا » في الزيادة الآتية .

(٢) « أن » المصدرية تشمل الناصبة للمضارع ، والخففة من الثقيلة . مع ملاحظة أن الناصبة لا تقع في مواضع ، منها : عدم وقوعها بعد ما يدل على اليقين . أما الناصبة فتقع . (وقد سبقت الإشارة في الجزء الأول ص ٤٨٤ م ٥٣ إلى علامة كل واحدة ، وموضع استعمالها ، وسيجيء في الجزء الرابع في باب : « إعراب الفعل . . . ونواصبه ») .

(٣) وهى تدخل على الماضى فيبقى زمنه على حاله . وعلى المضارع فيصير خالصاً للاستقبال .

(٤) الذى يعين المصدر للمستقبل هنا ما فى البيت من صيغة الأمر والنهى ، وهما للاستقبال المحض

فيجب مسايرة المصدر لهما فى نوع الزمن .

زيادة وتفصيل :

١ - قلنا : إن الحالة الثانية هي التي يصلحُ فيها المصدر للاستغناء عنه « بأنَّ والفعل » الذي بمعناه ، أو : « ما والفعل » . . . هذا الاستغناء أمرٌ غالبٌ - فقط - كما نصوا على ذلك . وذكرنا أمثلة لغير الغالب ؛ منها قول بعض العرب : « سَمِعُ أذني أخاك يقول ذلك » فكلمة : « سَمِعَ » مصدرٌ ، مبتدأ مضاف إلى فاعله : « أذُنْ » - وكلمة « أخا » مفعول للمصدر . . . والجملة المضارعية من الفعل : « يقول » وفاعله في محل نصب « حال » سَدَّتْ مسدَّ الخير^(١) وأغنتُ عنه . ومثل قولنا : (كان استقبالك الضيوفَ حسناً - إن إكرامك الوفودَ حميداً لا إعراضَ عن أحدٍ) . . فهذه المصادر - وأشباهها - عاملة في بعض كلام العرب ، مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل الذي قبله الحرف المصدرى « أنْ » ، أو « ما » ، لا لتزام أغلب العرب عدم وقوع الفعل المسبوق بأحد الحرفين في هذه المواضع ؛ فلم يعرف عنهم وقوعه مبتدأ خبره حال سدت مسد الخير ، مثل : أنْ تسمع أذني أخاك يقول ذلك ، ولم يعرف عنهم أيضاً وقوع « أنْ » المصدرية - بنوعها الخفيفة من الثقيلة ، والناسبة للمضارع - مع صلتها بعد « كان » و « إن » إلا مفصولة بالخبر ، كقوله تعالى : « إنَّ لك ألاَّ تجوع فيها ولا تعرَى » ، ولا وقوع الحرف المصدرى وصلته بعد « لا » ، غير المكررة . أى : أنه لا يتحقق في هذه المواضع الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق « بأنْ ، أو ما » المصدريتين^(٢) . . .

وليس من اللازم كذلك أن يتحقق هذا لعمل المصدر في شبه الجملة بنوعيه ، فقد يعمل فيهما من غير إحلال ما ذكر محله . أما عمله القياسي في غير شبه الجملة فيستلزم صحة الإحلال بالتفصيل السالف .

ب - من المصادر التي لا تعمل مطلقاً المصدر المؤكِّد لعامله المذكور

(١) سبق بيان الحال التي تسد مسد الخير ، بأنواعها ، وإعرابها ، وشرح أحكامها في ج ١ ص ٥٢٢ م ٣٩ - مواضع حثف الخبر وجوباً .

(٢) سبق هذا الحكم في ج ١ م ٢٩ - باب الموصولات الحرفية رقم ٤ من هامش ص ٤١٠

في الجملة ؛ مثل : (خرج الإنسان من نطاق الكرة الأرضية خروجاً) ؛ لأن إعماله يقتضى - مراعاة للغالب - أن يصلح في مكانه إحلال الفعل مع « أن » المصدرية ، أو « ما » المصدرية ؛ فيكون التقدير ؛ خرج الإنسان أنْ خَرَجَ ، أى : خروجه ، فيصير المصدر المنسبك مضافاً إلى ضمير كان في الأصل فاعلاً له . وهذه الإضافة تخرجه من المصدر المؤكد : - وهو مصدر مبهم - ، إلى مصدر مضاف لفاعله ، والمصدر المضاف نوعي ، لا توكيدي ؛ كما عرفنا في باب : « المفعول المطلق »

ولكن هناك نوعاً من المصدر يؤكد عامله المحذوف وجوباً ، ويعمل عمله - . وقد سبق إيضاح هذا النوع ، وسرد فروع وأحكامه (١) - .
كذلك المصدر العددي ؛ فإنه لا يعمل - في الغالب الراجح - ؛ لأن مجيء « أن » أو « ما » وصلتهما يزيل العدد حتماً (٢) ، ويضعفه ؛ ليحلاً محله ، فلا يوجد في التركيب الجديد ما يدل على العدد .
أما المصدر النوعي فيعمل في بعض حالات قليلة - ولكنها قياسية - منها : أن يكون مضافاً لفاعله (٣) ولو كان هذا المصدر مفعولاً مطلقاً - نحو : زرع الحقلي زراعة الفلاح حقله . . . أى : مثل زراعة الفلاح حقله ، فقد عمل في فاعله المضاف إليه ، وعمل النصب في مفعوله . وقد تكلمنا ، بمناسبة أخرى (٤) - على أقسام المصدر ما يعمل منها ، وما لا يعمل .

(١) في ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ .

(٢) أكثر هذه التعليقات مصنوع ، ومن السهل نقضه . والتعليل الحق هو : استعمال العرب .

(٣) وقد ينصب المفعول به أولاً ينصبه ، كما سبقت الإشارة لهذا (في ج ٢ - رقم ٤ من هامش

ص ١٧٢ م ٧٤ باب : المفعول المطلق) .

(٤) ج ٢ ص ١٧١ م ٧٤ باب : المفعول المطلق .

ح - شروط أخرى :

الشرط السابق لإعمال المصدر هو شرط « وجودي » ، أو « إيجابي » كما نقول اليوم ، (أى : لا بد من تحققه ووجوده) وهناك شروط أخرى يسميها النحاة شروطاً عَدَمِيَّة (أو : سلبية ، بمعنى : أنه لا بد من عدم وجودها) ، وأهمها :

(١) ألا يكون مصغراً ؛ فلا يجوز : فَتَسِيْحُكَ الباب بعنف أمر لا يَسُوغُ .
تريد : فتحك الباب (١) .

(٢) ألا يكون ضميراً ، فلا يجوز : حى الأوطانَ عظيمٌ ، وهو بلاداً أجنبيةً أقلُّ . تريد : وحى بلاداً أجنبيةً أقلُّ ؛ فتاب الضمير عن المصدر المحذوف . وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين ، ورأيهم - هنا - ضعيف ؛ لأن الضمير النائب عن المصدر المحذوف لا ينوب عنه في العمل - ، طبقاً للرأى الأصح ، الأغلب الذى يؤيده الوارد الكثير .

(٣) ألا يكون مختوماً بالتاء الدالة على الوحدة (٢) ؛ فلا يصح : ابتهجت بضربتك العدو الغادر ، لأن ضربةً ، مصدر مختوم بالتاء الزائدة الدالة على المرة الواحدة (٣) . فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة ، نحو : « رحمة » و« رهبة » - جاز أن يعمل ؛ نحو : رحمتك الضعفاء دليل نيلك . . .

(٤) ألا يتأخر عن معموله الذى ليس شبه جملة ؛ فلا يصح : أعجبتنى

(١) ورد فى السماع إعماله مصغراً فى مثل : رُوِيْدَ المستفهم ، بمعنى : أهملُ المستفهم . « فرويد » .
اسم فعل أمر . ويصح اعتباره مصدر نائباً عن فعل الأمر ، وأصله « إرواد » وفعله : « أرود » ثم صغر المصدر : « إرواد » تصغير ترخيم يحذف زوائده فأنتهى إلى : « رويد » .

- كما سيجىء فى باب اسم الفعل ، ج ٤ ص ١٠٨ م ١٤١ .

(٢) أى : على المرة الواحدة - وسيجىء الكلام عليه فى ص ٢٢٥ م ١٠٠ .

(٣) لأن الدلالة على العدد تعارض الدلالة الأصلية للمصدر ؛ وهى الحدث المجرد من كثر شيء

آخر ؛ كمدد ، ونحوه - .
كـ سبق عند الكلام عليه فى « ب » من هامش ص ١٨٢ .

— المريض — مساعدتُك . والأصل : أعجبتني مساعدتُك المريض .
 أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح تقديمه ؛ لوروده فى
 القرآن الكريم ^(١) ، فى قوله تعالى : (فلما بلغ — معه — السعى ...) وقوله
 تعالى : (لا يَسْبغُونَ — عنها — حوَلًا) ، وقوله تعالى : (ولا تأخذُكُمْ بهما —
 رأفةً فى دين الله) ، وقولهم : « اللهم اجعل — لنا من أمرنا — فرجًا » وقول
 الشاعر :

وبعض الحِلم عند الجهل للذلة إذعان

والأصل : النسعى معه — حوَلًا عنها — رأفةً بهما — فرجًا لنا من أمرنا
 — إذعان للذلة ولا داعى للتكلف والتأويل للمنع ، من غير داع ،
 وبخاصة فى القرآن .

(٥) ألا يكون مفصولاً من معموله — المفعول ، وغير المفعول — بفواصل
 أجنبي ^(٢) ، ولا يتابع ^(٣) ، ولو كان هذا التابع نعتاً أو غيره من التوابع
 الأربعة ، فلا بد أن تقع بعده — مباشرة — كل معمولاته من غير فاصل أجنبي
 بينها ؛ لأن الفصل بالأجنبي ممنوع مطلقاً . . . فلا يجوز : إنى أقوى على تأدية
 فى الصباح أعمالاً مختلفة؛ أى : على تأدية أعمالاً مختلفة فى الصباح . كما ^(٥)
 لا يجوز : إنى أبادر إلى تلبية صارخاً المستغيث . أى : إلى تلبية المستغيث
 صارخاً و

(١) ولأن شبه الجملة يقع فيه التوسع والتساهل فى كلام العرب؛ هذا إلى وروده . تتقدماً فى الآيات
 والأمثلة التالية — ولهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٣ .

(٢) أى : بفواصل ليس معمولاً لهذا المصدر .

(٣) وإذا كان للمصدر معمولات لم يجز العطف عليه إلا بعد استيفائه جميع معمولاته .

وفى رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ حكم الفصل بين التابع ومتبوعه ، ثم (انظر الحالة الثانية التى فى ص ٦١٠) .

(٤) لهذا تأخر النعت عن المعمول شبه الجملة فى قول الشاعر :

إنَّ وجدى بكِ الشديدَ أرانى عاذراً من عهدتِ فيكِ عدولاً

(٥) وهذا يستلزم عدم الفصل بالأجنبي بين المعمولات .

(٦) ألا يكون مثنى أو جمعاً (فيجب أن يكون مفرداً) ومن الشاذ
إعمال غير المفرد ؛ كقول الشاعر :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أبا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَاءَ^(١)

فكلمة : « أبا » (من أبا قدامة) مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسير ،
وهو : « تجارب »^(٢) . وأجاز بعض النحاة إعمال الجمع . ورأيه حسن ، لورود
السمع به في بضعة أمثلة ، ولما فيه من تيسير يفيد ولا يضر .

(٧) ألا يكون محذوفاً والمعمول غير شبه جملة ؛ فإن كان شبه جملة جاز
إعمال المصدر المحذوف ؛ ولهذا أجازوا أن يكون الجار والمجرور في :
(بسم الله الرحمن الرحيم) . متعلقاً بمصدر محذوف ، والتقدير : ابتدأني
باسم الله .

* * *

(١) الفنع : الكرم والخير .

(٢) راجع المعنى .

أقسام المصدر العامل المتقدّر بالحرف المصدرى وصلته :

ثلاثة أقسام قياسية :

(١) مضاف ، وهو أكثرها عملاً ، وأعلاها فصاحة ؛ نحو قوله تعالى :
 (فإذا قضيتُمْ مَناسِكَكُمْ فاذكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ، وَأَشَدَّ ذِكْرًا) ،
 المصدر الأول : « ذِكْرٌ » مضاف للضمير : « الكاف » ، ومعها الميم ^(١) .
 وإذا أضيف المصدر فقد يضاف لفاعله وينصب المفعول به ^(٢) إن وجد ؛
 فيكون الفاعل محجوراً في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولهم ؛ (مصاحبةُ المرءِ
 العقلاءَ ألزَمُ ، ومجانبةُ المرءِ السفهاءَ أسَلَمُ .) فقد أضيف كل من المصدرين :
 « مصاحبة » ، و « مجانبة » لفاعله : « المرء » وجره لفظاً فقط ؛ لأنه مرفوع
 متحلاً ، ونصب المفعول بعد ذلك ؛ وهو : « العقلاء » و « السفهاء » ، ومثل
 قول الشاعر :

وأقتلُ داءِ رَؤْيَةِ العَيْنِ ظالماً يسيءُ ، ويُتلى في المحافلِ حَمْدُهُ
 فالمصدر - وهو ؛ رؤْيَةُ - أضيف لفاعله - « العَيْن » المحجور لفظاً ،
 المرفوع محلاً ، ونصب المفعول به (ظالماً) . ومثل :

يا مَنْ يَجْزُ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ وَجِدَانُنَا كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمٌ
 فالمصدر : « وجدان » أضيف لفاعله : « نا » - على الوجه السالف - ونصب
 المفعول به : « كل » .

فإذا جاء تابعٌ للفاعل - كالنعت ، أو : التوكيد ، أو : العطف ، أو :
 البدل - جاز في التابع الجرح ؛ مراعاة للفظ الفاعل المتبوع ، وجاز الرفع
 مراعاة لمحل هذا الفاعل ؛ ففي المثال الأول : نقول : مصاحبة المرءِ العاقلِ
 العقلاءَ ألزَمُ ، ومجانبة المرءِ المهذبِ السفهاءَ أسَلَمُ ، بجر كلمتي : « العاقل »

(١) ومن الأمثلة : « رعاية » - توتى . . . - منة ، في قول شاعرهم :

رعايةُ اللَّهِ خيرٌ من توقينا ومنةُ اللَّهِ بالإحسان تغنيننا .

(٢) وهذا إن كان فعله متعدياً لواحد ، أو كان متعدياً لأكثر على الوجه المبين في رقم ٣ من هامش

الصفحة الآتية . فإن كان الفعل لازماً جاز إضافته لفاعله ، أو للظرف .

والمهذَّب ؛ أو يرفعهما ، على الاعتبارين السالفين ^(١) .
وقد يضاف المصدر للظرف ^(٢) ؛ فيجره ، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به
إن وُجِدَ ؛ نحو : إهمال اليومِ المريضُ الدواءَ معوّقٌ للشفاء .

وقد يضاف المصدر لمفعوله ؛ فيصير المفعول به مجروراً في اللفظ منصوباً
في المحل ^(٣) ، ويجيء الفاعل بعدهما مرفوعاً إن وُجِدَ ؛ كقولهم : (صيانة ^(٤)
الحواسِ الشابُّ ، وديعةٌ تنفعه في شيخوخته ^(٥)) . والأصل : صيانة الشابِّ
الحواسِ - ؛ فأضيف المصدر : « صيانة » إلى مفعوله : « الحواسِ » فصار
المفعول به مجروراً لفظاً ، منصوباً محلاً . وتلاهما الفاعل مرفوعاً ^(٦) . فإذا
جاء للمفعول به تابع - من التوابع الأربعة - جاز في التابع الجرّ مراعاة للفظ
المفعول به ، أو النصب مراعاة لمحلّه . فنقول في المثال السالف : صيانةُ الحواسِ
الخمسة الشابُّ ، دينٌ عليها يجر كلمة : « الخمس » أو نصبها . . .
« ملاحظة » : إنما يضاف المصدر لفاعله وينصب المفعول به ، أو :
العكس ، حين يقتضى المقام ذكرهما ، وإلاّ فقد يحذف أحدهما ، أو :

(١) ومن ذلك قول العرب - كما جاء في كتاب : « معاني القرآن » للفراء ج ١ ص ١٦ - :
عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، (بالرفع) ، أو بعضها على بعض (بالكسر) . فرفع كلمة :
« بعض » على اعتبارها بدلا من البيوت المرفوعة المحل . لأنها مجرورة لفظاً في محل رفع فاعل المصدر . . .
(٢) إذا صار الظرف « مضافاً إليه » ، زال عنه اسم الظرف ؛ إذ لا يصح تسميته ظرفاً - كما كررنا
في مناسبات مختلفة - إلا في حالة واحدة ؛ هي نصبه على الظرفية .

(٣) فإن كان المصدر متعدياً لمفعولين أو ثلاثة جاز إضافته لأحدها ونصب ما عداه ، ثم يرفع
الفاعل ، ويجوز إضافته للفاعل ، ونصب المفعول به الواحد أو الأكثر ، كما يجوز إضافته للظرف ، مع بقاء
الفاعل مرفوعاً - إن وجد - وترك ما يوجد من مفعول به أو أكثر منصوباً (إن وجد) .

(٤) أى : محافظته على سلامتها .
(٥) المراد : أن من صان حواسه في شبابه تصونه في شبابه وكهولته ؛ فلا يشكو الأمراض وضمف
هذه الحواس ؛ لأنه لم يهملها ، ولم يسرف في الانتفاع بها زمن شبابه ؛ فظلت سليمة حتى وصل إلى زمن
الهرم والكبر .

(٦) ومن الأمثلة الواردة التي أضيف فيها للمفعول به ، ورفع الفاعل قول الشاعر :

نَجْدٌ رَقَابِ الأَوْسِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ كَجَدِّ عَقَاقِيلِ الكُرُومِ خَبِيرُهَا

فقد أضيف المصدر : « جدّ » إلى مفعوله : « عقاقيل » ، وجاء فاعله - وهو : خبير - مرفوعاً بعدهما .
(عقاقيل الكروم : ما زرع من فروع العنب) .

يُحذفان معاً . فمن إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول به الذي لا يتعلق
الغرض بذكره ؛ قوله تعالى : (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه . . .) والأصل :
استغفار إبراهيم ربّه لأبيه . كما يجوز العكس بحذف الفاعل مع ذكر المفعول
به : كقوله تعالى : « لا يسأم الإنسان من دعاء الخير » ، أى : من دعائه الخير .

(٢) منون ، ويلى السابق فى كثرته وفصاحته ، نحو قوله تعالى :
(. . .) أو إطعام فى يوم ذى مسغبة^(١) ، يتيماً . . .) ، فكلمة :
« يتيماً » ، مفعول به للمصدر : « إطعام » ومنه قول الشاعر :

بِضَرْبِ بِالسَّيْفِ رُمُوسَ قَوْمٍ أزلنا هَامَهُنَّ^(٢) عن المَقِيلِ^(٣)
فكلمة : رءوس ، مفعول به للمصدر : « ضَرْب » .

(٣) مبدوء « بأل » وهو - مع قياسيته كسابقيته - أقل منهما استعمالاً
وبلاغة . ومن أمثله قول الشاعر يدُم :

ضعيفُ النكاية^(٤) أعداءه يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاحِي الأَجَلَ^(٥)
فكلمة : « أعداء » مفعول به للمصدر : « النكاية » .

* * *

إعمال اسم المصدر^(٦) :

اسم المصدر نوعان : علم ، وغير علم ، فالأول لا يعمل^(٧) ؛ ومن أمثله :
« برّة » علم جنس على : « البير » ، و « فجّار » علم جنس على : الفجّرة ،
بمعنى : « الفجور » ، بشرط أن يكون فعلهما : « أفجّر » و « أبرّ » فى

(١) ذى مسغبة : صاحب مجاعة . (أى : أنه جائع) .

(٢) الهام : الرووس . المفرد : هامة .

(٣) المقيل : مكان الاستقرار والثبات . والمراد هنا : العنق ، إذ يستقر الرأس فوقه .

(٤) التنكيل والتعذيب .

(٥) معنى البيت : هذا الشخص قليل التنكيل والتعذيب لأعدائه ؛ خوفاً على حياته منهم ، لظنه أن

الفرار من ميدان القتال يطيل الأجل ويؤخر الموت .

(٦) سبق تعريفه مفصلاً ، وبيان الفرق بينه وبين المصدر فى هامش ص ٢٠٧ و ٢٠٨ .

(٧) لأن العلم - فى جميع صورته وبواقعه الإعرابية المختلفة - لا يعمل مطلقاً ، ولو كان فى

أصله مشتقاً .

مثل : أفجرَ فلان فلاناً ، وأبره ؛ بمعنى : صيره ذا فجور ، وبرٍ . فإن كان فعلهما « فَجَرَ » و « بَرَّ » فهما مصدران مباشرة (١) .

أما غير العَلَمَ فيعمل بالشرط الذى يعمل به المصدر الذى ليس نائباً عن فعله ؛ (وهو : إحلال الحرف المصدرى « أن » أو : « ما » وصلتهما محله (٢)) .

وإعمال اسم المصدر - مع قياسته - قليل . والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، ومن أمثلة إعماله قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمُو الْوَفَا
وقول الآخر :

إذا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءِ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُيَسَّرًا
فكلمة : « الكرام » مفعول به لاسم المصدر : « عِشْرَةٌ » ، وفعله هنا : « عَاشَرَ » . وكلمة : « المرء » مفعول به لاسم المصدر : « عَوْنٌ » وفعله هنا : عَاوَنَ . . . (٣) .

(١) انظر رقم ٣ و ٥ من هامش ص ٢٠٨ .

(٢) وبيان هذا فى ص ٢١٢ .

(٣) اقتصر ابن مالك على أربعة أبيات فى تدوين كل الأحكام السالفة ؛ أوطا :

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرِ الْحَقِّ فِي الْعَمَلِ مِضَافًا ، أَوْ مُجَرَّدًا ، أَوْ مَعَ « أَنْ »
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ : « مَا » يَحُلُّ مَحَلَّهُ ، وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلٌ
يريد : الحق المصدر بفعله فى العمل ، فاجمله مثله فى التعدى واللزوم وغيرهما مما أوضحناه . وهذا الإلحاق بفعله يشمل الأحوال الثلاثة للمصدر ؛ إذ يكون مضافاً ، أو مبدوءاً بأل ، أو مجرداً من أل والإضافة ؛ فيكون متوناً .

ثم بين أنه يعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبوق « بأن » أو « أن » المصدريتين محله . فإن لم يمكن إحلال أحد الحرفين المذكورين مع صلته محل المصدر لم يعمل شيئاً . وهذا كلام مبهم مجمل أوضحناه وفصلناه فى الشرح . ثم قال :

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ
عرفنا أن المصدر العامل يجوز أن يضاف إلى فاعله وينصب المفعول ، أو العكس ، وهو هنا يقول :-

بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له ، وبعد جره للمضاف إليه - كمل عمله بعد ذلك بالنصب أو بالرفع ، وذلك بأن تأتى باللفظ منصوباً مفعولاً به إن كان المصدر قبله مضافاً للفاعل المجرور في اللفظ ، المرفوع في المحل . أو أن تأتى بكلمة مرفوعة فاعلاً ، إن كان المصدر قبلها مضافاً للمفعول به وصير هذا المفعول مجروراً في اللفظ منصوب للمحل . وختم الباب بقوله :

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

يريد : إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فجرَّ (فاجرَّ . . .) هذا التابع ؛ مراعيًا لفظ المجرور ، سواء أكان مرفوعاً محلاً ؛ لأنه فاعل ، أو منصوباً محلاً ؛ لأنه مفعول به . وبين أن هذا الجر مراعاة اللفظ ليس محتوماً ؛ فن يراعى المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن ، ورأيه سيء .

زيادة وتفصيل :

١ - بعض النحاة يجعل لاسم المصدر قسمًا ثالثًا يسميه : « المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة » . ومن أمثلته : الحمدّة ، أى : الحمد ، والمضرب ، أى : الضرب ، ومُصَاب ، (بمعنى : إصابة) فى قول الشاعر :

أظلمُ^(١) إن مُصَابِكُمْ رجلاً أهدى السلام ، تحيةً - ظلمُ

لكن يرى المحققون أن المبدوء بالميم كالأمثلة السابقة - ونظائرها - هو نوع من المصدر يسمى : « المصدر الميمى » (وله أحكام خاصة ستجىء فى بابهِ)^(٢) وأيسر باسم مصدر . وهذا الرأى هو الشائع اليوم ، والأخذ به واجب ، وإعماله عمل فعلة كثير بالطريقة التى سنشرحها هناك^(٣)

أما المبدوء بميم زائدة للمفاعلة فمصدر أصيل نحو : قاومت الباطل مقاومة عنيفة ، وناصرت أهل الحق مناصرة لا توائى فيها ولا قصور .

ب - اسم المصدر العامل ثلاثة أقسام ، كالمصدر العامل :

(١) مضاف ، وهو الأكثر ؛ نحو : ناصرت الوطن نصرَ الحرّ وطنه - وهتدّت الباطل هدْم الخيمة صاحبيها .

وإضافته - كما رأينا - قد تكون لفاعله مع نصب المفعول به ، وقد تكون للمفعول به مع رفع الفاعل . ويجوز فى تابع المضاف إليه الجر مراعاة للفظه ، كما

(١) المعنى : يا ظلوم . إن إصابتكم رجلا أهدى إليكم السلام للتحية ، ظم دنكم . فكلمة « رجلا » مفعول به للمصدر الميمى : « مصاب » على الرأى الأحسن . وكلمة : « ظم » خبر « إن » . - وسيعاد ذكر البيت فى هامش ص ٢٣٦ بمناسبة هنالك .

و« ظلوم » اسم امرأة . قال الشنقيطى - صاحب الدرر اللوامع على همع الهوامع - ج ٢ ص ١٩٦ مانصه : (أكثر الرواة على أن الرواية : « أظلم » كما جاء فى الأصل ، وبعضهم قال : إن الصحيح « أظلميم » بالياء المشناة التحتية) ثم نقل الخلاف فى قائل البيت وارتضى أن الصحيح نسبتة إلى الحارث بن خالد ابن العاص من قصيدة مطلعها :

أقوى من آل ظليمة الحرمُ فالعيران ، فأوحش الحطمُ

.....

يجوز مراعاة محله في الرفع والنصب على الوجه الذي سبق في المصدر^(١) .
 (٢) منون ؛ نحو : طربت لنصر حر وطنه انتصاراً باهراً .
 (٣) ومجلى بأل ؛ مثل : عاوت الصديق كالعون الأهل ..
 - من أحكام اسم المصدر العلم أنه لا يضاف ، ولا تدخل عليه « أل »
 التي للتعريف ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يوصف ، ولا يقصد به الشيوع ...^(٢)

(١) في ص ٢١٨ .

(٢) راجع ما نقله الصبان في هذا الموضع عن « الجمع » .

المسألة ١٠٠ :

المصدر الدال على المَرَّة ، والدال على الهيئَة

عرفنا^(١) أن المصدر الأصلي لا يدل بذاته إلا على : « المعنى المجرد » فلا علاقة له - في الغالب - بزمان ، ولا مكان ، ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علمية ولا عدد ، ولا هيئة ، ولا شيء آخر غير ذلك المعنى المجرد .

لكن من الممكن تناوله ببعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القليلة ، فلا يقتصر - بعدهما - على المعنى المجرد ، وإنما يدل عليه وعلى شيء آخر معه هو : « المَرَّة الواحدة » ، أو : الهيئَة^(٢) ، بمعنى : أن المصدر الأصلي يدل بعد هذا التغيير ، والزيادة اللفظية - إمّا على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة العددية التي تبين الوحدَة ، (أى : أنه واحد ، لا اثنان ، ولا أكثر . . .) . وإمّا على المعنى المجرد مزيداً عليه وصفه بصفة من الصفات ؛ كالحسن ، أو : القبح ؛ أو : الطول ، أو : القِصَر . . . أو غير ذلك مما يتصل بهيئته ، وشكله ، وأوصافه ، لا بعدد مراته^(٣) .

فالمصدر الأصلي في دلالاته الأساسية الأولى خال من التقييد ، بخلافه إذا دل على المرة أو الهيئَة فإنه يكون في « المَرَّة » مقيداً - مع الحدث - بالدلالة على أن هذا الحدث مرة واحدة ، وفي « الهيئَة » يكون مع الحدث مقيداً بوصف خاص^(٤)

(١) في رقم ٤ من هامش ص ١٨٧ - أما الكلام المفصل عن أصل المشتقات فقي ص ١٨٢ -

(٢) أى : هيئة الحدث وكيفيته وشكله . وفسر بعضهم الهيئَة بأنها : « النوع » .

(٣) فائدة المصدر الدال على « المرة » ، أو على « الهيئَة » أنه يدل على شيئين ممّا بأوجز لفظ ، وأقل كلمات . ومن الممكن الوصول إلى هذه الدلالة بتعبير آخر ، ولكنه سيكون تعبيراً أكثر ألفاظاً وكلمات . أما المصدر الأصلي فلا يدل إلا على شيء واحد - في الغالب - هو المعنى المجرد الخال من كل تقييد وتحديد .

(٤) ومتى دل المصدر الأصلي على المرة بالطريقة التي شرحناها - فإنه يصير من قسم المصدر الأصل الذي يدل معناه على المرة ، مع توكيد معنى عامله أيضاً ؛ أى : أنه يدل على الأمرين معاً . - النحو الوافي - ن

وإذا دل المصدر الأصلي - بعد التغيير - على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة على الوحدّة - وهي « المرّة » - أو على « الهيئة » فإنه يظل محتفظاً باسمه كما كان . ولكنه يشتهر باسم : المصدر الدال على « المرّة » ، أو على « الهيئة » فهو في الحالتين مصدر أصلي^(١) له اسمه ، وكل أحكام المصدر الأصلي^(٢) . إلا أن الدال على « المرّة » لا يعمل - كما سبق^(٣) - .

١ - فإذا أردنا الدلالة على « المرّة » الواحدة من المصدر الأصلي لفعل ثلاثي فوق دلالاته على المعنى المجرد : (أتينا بمصدره المشهور ، مهما كانت صيغته ، ومهما كان وزنه) - (وجعلناه على وزن : « فَعَلٌ » ، ولو بحذف أحرفه الزائدة إن اقتضى الأمر هذا) - (وزدنا في آخره تاء التأنيث) : فيصير الوزن : « فَعَلَةٌ » ، وهي صيغة المصدر المطلوب الدال على « المرّة » فوق دلالاته على المعنى المجرد ؛ ولا تتحقق هذا الصيغة إلا بتحقيق الأمور الثلاثة السالفة . فالوصول إلى الصيغة الدالة على « المرّة » من المصادر : أخذ - قعود - فَرَحَ - جَوَلَانٌ وأشباهاها . . . ، يجب : (تجريد كل مصدر أصلي من حروفه الزائدة ، إن وُجدت) ، ثم (تحويل صيغته بعد ذلك إلى : « فَعَلٌ » ، ثم (زيادة تاء التأنيث في آخرها) ؛ فتصير : أخذة - قَعْدَةٌ - فَرَحَةٌ - جَوَلَةٌ ؛ وهذه المصادر الأصلية تدل هنا على

= ويكون بيان المرّة هو الأهم - طبقاً لما سبق في باب : « المفعول المطلق » ، ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٩ - وكذلك حين يدل على الهيئة ، فإنه يصير من قسم المصدر الذي يدل معناه على الهيئة مع توكيد معنى عامله ، ويكون بيان الهيئة هو الأهم ؛ طبقاً للبيان المشار إليه آنفاً .

(١) كما سقت الإشارة لهذا (في رقم ٤ من الهامش السابق وفي رقم ٤ من هامش ص ١٨٧) قال الصبان في هذا الموضوع ما نصه : « (مقتضى ما سبق أن « فَعَلَةٌ » التي للمرّة كَجَلَسَةٌ ، هي من المصادر ؛ فيكون للفعل : جلس - مثلاً - مصدران ؛ أحدهما دال على « المرّة » ؛ وهو « جَلَسَةٌ » ؛ والثاني لا دلالة عليها وهو : « جلوس ») » هـ .

وأي المصدر الميبي ؟ الحق أن اكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر - (كما أوضحنا في ص ١٨١) - أولها : المصدر الأصلي الصريح الذي لا يدل إلا على المعنى المجرد . وثانيها : المصدر الأصلي الذي يدل على المعنى المجرد مزيداً عليه « المرّة » أو « الهيئة » . وثالثها المصدر الميبي . أما المصدر الصناعي فليس مصدراً للفعل ، ودلالاته تختلف عن دلالة غيره . ولا يكون هو ، ولا الميبي دالين على المرّة أو الهيئة . (٢) ومنها : أن يتعلق به شبه الجملة .

(٣) في رقم ٣ من ص ٢١٥ . حيث بيان السبب (وسيجيء) - في رقم ٢ من هامش ص ٢٣٠ - أن المصدر الميبي للنوع قد يعمل (. . .) .

المعنى المجرد ، وعلى المرّة معاً ؛ نحو : أخذت من المال أخذة - قعدت على الأريكة
 قعدة - تجددت لنا فترحة بالنصر ، قمت بجولة حول المدينة . والمعنى :
 أخذة واحدة - قعدة واحدة - فترحة واحدة - جولة واحدة (١) - .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعة في أصلها على وزن : « فَعْلَةٌ » :
 نحو : نظرة - هفوة - رافة - صيحة ... لم تدلّ بنفسها في هذه الصورة على
 المرّة ، ووجب زيادة لفظ آخر معها ليدل على « المرّة » أو قيام قرينة أخرى
 تدل عليها . والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتاً . فنقول مثلاً : ربما تنفع
 النظرة الواحدة في ردع المسيء - قد تعقب الهفوة الواحدة عواقب خطيرة - إن رافة
 واحدة بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين - أهلك الله بعض الغابرين
 بصيحة لم تتكرر (٢) . . .

ولا بد في صياغة « فَعْلَةٌ » الدالة على « المرّة » من تحقق شرطين : أن
 تكون لشيء حسّي ، صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية ، وأن يكون
 ذلك الشيء المحسوس غير ثابت ؛ فلا تصح صياغة « فَعْلَةٌ » للدلالة على
 أمر معنوي عقلي محض ، كالذكاء ، أو : العلم ، أو : الجهل ، أو :
 النبوغ . . . ولا تصح صياغتها من الأوصاف الثابتة ، كالظرف ، والحسن .
 والملاحة ، والقبح ، والطول ، والقصر . . .

وإن كان الفعل الماضي غير ثلاثي فالوسيلة للدلالة على المرّة من مصدره
 الأصلي هي : زيادة تاء التانيث في آخر هذا المصدر مباشرة ، دون زيادة ،
 أو حذف ، أو تغيير آخر . مثل : « إنعام » مصدر الفعل الرباعي : « أنعم »

(١) ومن الشاذ المسموع قول العرب : حجّ فلان حججة (بكر الماء) - ومنه . شهر ذي الحجّة
 فجاءوا بالمصدر الدال على المرّة مصوغاً على وزن : « فَعْلَةٌ » (بكر ، فسكون) وهذه الصيغة هي الخاصة
 بالهجرة . وبالرغم من هذا السماع الوارد عنهم لآمانع أن نقول في المرّة : « حججة » يفتح أول الكلمة تطبيقاً
 لصيغة : « فَعْلَةٌ » الخاصة بالمرّة ؛ عملاً بما يبيّن المفيد الذي عرضناه في ص ١٩١ .

ومن المسموع أيضاً رأيته رؤوية (بوزن فَعْلَةٌ) مراداً بها المرّة ، ولآمانع من استعمال القياس فيما
 أيضاً - راجع « تاج العروس » ، مادة : « حج » . هذا ، وقد نقل ابن خالويه في كتابه المسمى : « ليس
 في كلام العرب » أن يفتح الراء مسموع أيضاً .

(٢) انظر آخر الملاحظة الآتية في ص ٢٢٩ .

و « تَبَيَّنَ » مصدر الفعل الحماسى : « تَبَيَّنَ » ، و « استفهام » مصدر الفعل السداسى : « استفهم » فإن صيغها الدالة على « المرة » هى : « إنعامه » — تَبَيَّنَتْهُ (١) — استفهامه . . . نحو ، إن إنعامه الله تملأ النفس انشراحاً — تَبَيَّنَتْهُ الحَقُّ جَلِيبُ الخَيْرِ ، ودفعت البلاء — استفهامه وهداية (٢) ، خير من صمت وضلالة .

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثى مشتملاً فى أصله على تاء التانيث فإنه لا يصلح للدلالة المباشرة على المرة ، ويجب زيادة لفظ آخر معه ، أو قيام قرينة تدل عليها . نحو : « استعانة » تقول : استعانة واحدة بأرِيحَى قد تمنع خطراً داهماً . والغالب فى اللفظ الآخر أن يكون نعتاً ؛ كالمثال السالف .

* * *

ب — وإذ أردنا أن ندل على « الهيئة » بمصدر الثلاثى — فوق دلالته على المعنى المجرد — صغناه بالطريقة السالفة على وزن : « فِعْلَةٌ » ، (بأن نجى بمصدر الفعل الثلاثى ، دون غيره من الأفعال التى ليست ثلاثية ونحذف ما فيه من الحروف الزائدة إن وجدت ،) ثم (نزيد فى آخره تاء التانيث) ، ثم (نجعله على صورة : « فِعْلَةٌ ») فهذه أمور ثلاثة لا بد من تحققها ؛ فنقول فى مصادر الثلاثى السالفة : إخْذَةٌ — قِعْدَةٌ — فِرْحَةٌ — جِيلَةٌ (٣) . . . ؛ نحو : إخْذَةُ القَطِّ — فِرِيسَتُهُ مزعجة — قِعْدَةُ الوقور جميلة — فِرْحَةُ العاقل يزينها الاعتدال — جِيلَةٌ (٣) الرحالة شاهدة برغبته فى كشف المجهول . والمعنى : هيئة أخذ القط ، وطريقته فى الأخذ . . . — هيئة قعود الوقور ، وطريقته ، وشكل قعوده . . . — هيئة فرح العاقل وصورته فى أثناء فرحه . . . — هيئة جولان الرحالة ، وشكل جَوْلَانِهِ ، ومنظره . . .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلية موضوعة فى أصلها على وزن : « فِعْلَةٌ » الخاص « بالهيئة » ؛ نحو : عِزَّةٌ — نِشْدَةٌ (٤) — رِخْوَةٌ (٥) . . . وجب

(١) يجب فتح ما قبل تاء التانيث هنا وفى كل موضع آخر .

(٢) أى : مع هداية ؛ بمعنى أنها تؤدى إليها .

(٣ و٣) أصلها : « جِوْلَةٌ » ، (قلبت الواو الساكنة ياء بعد الكسرة . . .) .

(٤) نشد الرجل مأربه نَشْدًا ، ونَشْدَةٌ : طلبه وسعى وراه .

(٥) استرخاه .

التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على « الهيئة » ؛ كزيادة بعض الألفاظ للدلالة عليها ؛ أو إقامة قرينة ، - أئى قرينة - ترشد إليها ، وإلى ما يراد منها من حسن ، أو قبح ، أو : زيادة ، أو نقص . . . أو غير هذا من الأوصاف التي يراد وصف المصدر بها ، مثل : العزّة الجاهلية تحمل صاحبها على الطغيان - نَشْدَةُ المَأْرَبِ بالحكمة كفيّلة بإدراكها .

ويلاحظ أن الدلالة على « الهيئة » بالصيغة المباشرة السالفة ، إنما تقتصر على مصدر الفعل الثلاثى ؛ مع زيادة التاء فى آخر هذا المصدر إن لم تكن موجودة ؛ فنهما تتكون الصيغة الدالة بنفسها على المعنى المجرد وعلى « الهيئة » معاً . أما الأفعال التي ليست ثلاثية فلا تصاغ - قياساً - من مصادرها الأصلية صيغة تدل على « الهيئة » ، وإنما يزداد على المصدر الأصلى قرينة ، أو لفظ يدل على الوصف المراد ، من غير التزام قرينة معينة ، أو لفظ معين . فعند إرادة الدلالة على الهيئة من المصادر : تكلم - استماع - اندفاع - وأشباهاها . . . نقول : التكلم الكثير مدعاةٌ للملئ - الاستماع الحسّن أمانة العقل الراجح - الاندفاع الطائش مقدمة البلاء العاجل .

ويجمل القول : إذا كان المصدر الأصلى موضوعاً فى أصله على وزن : « فَعْلَةٌ » كعزّة - وأردنا أن يدل على « المرة » وجب تحويله إلى صيغة « فَعْلَةٌ » فنقول : ثارت فى رأس الجاهلى عزّة أبعدته عما يحسن بالعقل . وكذلك إن كان موضوعاً فى أصله على وزن - : « فَعْلَةٌ » ؛ كرحمة ، وأردنا أن يدل على « الهيئة » فإننا نحوله إلى صيغة : « فَعْلَةٌ » ؛ فنقول : رحمة ، مثل : (رحمةٌ تداوى ، ورحمةٌ تسجرح ^(١)) .

* * *

وخلاصة ما سبق :

(١) أن الفعل الثلاثى يصاغ - بشرطين - مصدره الأصلى الشائع على وزن : « فَعْلَةٌ » للدلالة على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المجرد ، و« النمرة » .

(١) هذه حكمة قديمة ، معناها أن هيئة الرحمة ، والطريقة التي تظهر بها ، وتقدم لمستحقها - قد تكون طريقة كريمة تقيده ، وتزيل أو تخفف آلامه ومتاعبه . وقد تكون طريقة جافة خشنة تؤلمه ، وتجرح شعوره .

ويتوصل إليهما من مصدر غير الثلاثي بزيادة تاء التأنيث على هذا المصدر.
 (٢) ويصاغ مصدر الثلاثي على وزن « فِعْلَةٌ » للدلالة على أمرين معاً؛
 هما : المعنى المجرد ، والهيئة . ولا يصاغ المصدر للهيئة مباشرة من غير الثلاثي .
 (٣) مصدر المرة والهيئة هو مصدر أصليّ يحتفظ باسمه ، وبخصائصه^(١)
 التي عرفناها ، ويعمله . إلا أن المصدر الدال على المرة لا يعمل^(٢) .
 (٤) إذا كانت صيغة المصدر الأصليّ موضوعاً في أصلها على صورة
 المصدر الذي نريد أن يدل على المرة أو على الهيئة ، وجب إدخال تغيير
 أو زيادة عليها أو الحجيء بقرينة تدل على المراد ، وتُرشد إلى المرة أو الهيئة ،
 طبقاً للتفصيل الذي سبق . . .^(٣)

(١) ومنها أن يتعلق به شبه الجملة ، وأنه مع دلالاته على المرة أو الهيئة هو مؤكد لعامله أيضاً -
 طبقاً لما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٥ - والتفصيل في باب : (المفعول المطلق) ج ٢ م ٧٤
 ص ١٩٩ •
 (٢) راجع إيضاح هذا في رقم ٣ من هامش ص ٢١٥ ، وفي ص ٢٢٦ . . . من هذا الجزء .
 وكذلك في ص ٢٠٠ م ٧٤ ج ٢ (باب المفعول المطلق) . حيث قلنا هناك مانصه : (قد يعمل المبين للدواع
 أحياناً ، كأن يكون مضافاً لفاعله ، ناصباً لمفعوله أو غير ناصب ؛ نحوه : تأملت من إيذاء القوى الضعيف -
 - حزنت حزن المريض . وهذا العمل على قلمته قياسي) .
 (٣) وفي اسم المرة واسم الهيئة وصياغتهما من مصدر الثلاثي يقول ابن مالك في ختام باب :
 « أبنية المصادر » يبين سجلناهما هناك في ص ٢٠٠ .

وَ «فِعْلَةٌ» لِمَرَّةٍ كَجَلْسِنَةٍ وَ «فِعْلَةٌ» لِهَيْئَةٍ كَجَلْسِنَةٍ

ويقول في صياغتهما من مصدر غير الثلاثي :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِـ «التَّاءِ» الْمَرَّةُ وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةٌ ؛ كَالْحِمْزَةِ

أي : الدلالة على «المرة» من مصدر غير الثلاثي - تكون بزيادة التاء في آخر المصدر . أما «الهيئة»
 فلا تجيء منه مباشرة ، وشذ مجيئها منه ، كقولهم فلان حسن الخِمْزَةِ ، وهي حسنة التَّقْسِبَةِ : والفعل منهما
 خماسي ، هو : اختمر ، بمعنى : لف الرأس بثوب ونحوه . وانتقب بمعنى لبس النقب ، وهو البرقع .

ب^(١) - المصدر الميمي

يصاغ من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي وغير الثلاثي صيغة قياسية ، تلازم الأفراد^(٢) والتذكير^(٣) ، وتؤدى ما يؤديه هذا المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد ومن العمل - كما سيأتى - لكنها تفوقه فى قوة الدلالة وتأكيدها^(٤) .

(١) سبق الكلام على : « ا » فى ص ١٩٣ ، وهو وزن المصدر الأصلي ، كما سبق الكلام على النوع الثالث ؛ وهو : « المصدر الصنعاى » فى ص ١٨٦ .

(٢) يدل على هذا ما سجله النحاة فى باب البدل - كما سيبنى فى رقم ٢ من ص ٦٧٦ - .

(٣ و ٤) وقد وردت هذه الصيغة لبيان السبب ، وقال الرضى فى شرح الشافية ، آخر باب المصدر ما نصه : (يبنى « المفعلة » ، لسبب الفعل ؛ كتوله عليه السلام : « الولد مَبْخَلَةٌ ، مَجْبِيْبَةٌ ، مَحْزَنَةٌ » .) هـ . وقول عنتره العبسى :

نُبِّئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نَعْمَتِي والفكر مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ الْمَنَعِمِ
وقولهم أيضاً : الشكر مَبْخَلَةٌ لِنَفْسِ الْمَفْضَلِ

والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على السماع . وكذلك صيغته المحنومة بالياء ؛ حيث يتشدد غالب النحاة (بغير داع قوى) فيجعلها سماعية ، على الرغم من الأمثلة الكثيرة الواردة بالياء - وآتى وأها مؤتمر المجمع اللغوى كافية للقياس عليها ، كما سيبنى فى ٣ ص ٢٣٥ - مثل : مقالة - مسرة - مهلكة - منصبة - مخافة - و . . . كقول الشاعر :

مقالة السوء إلى أهلها أسرع من منحدرٍ سائل
وقول الآخر :

لا تنم واغتمم مسرة يوم إن تحت التراب نوماً طويلاً
وقول دَعْبِيل :

أَلَمْ أَقُلْ لَكَ : إن البغى مهلكةٌ والبغى والعُجْبُ إفسادٌ لأقوامٍ ؟

وقول على رضى الله عنه فيما ورد منسوباً له : ايس لواضع المعروف فى غير حقه ، وعند غير أهله ، من الحظ إلا محسنة الثام ، وثناء الأشرار ، ومقال الجهال .

وقوله أيضاً : الحمد لله المعروف من غير رؤية ، الخالق من غير مننصبة . وقول الأحنف بن قيس :
رب حلم قد تجرعتة ؛ مخافة ما هو أشد منه .

وتسمى هذه الصيغة : المصدر الميمي ^(١) . وتعرب - في الأغلب ^(٢) - على حسب حاجة الجملة .

(١) وللاوصول إليها من الفعل الثلاثي غير المضعف ^(٣) نأتى بمصدره القياسى المشهور - مهما كانت صيغته - وندخل عليه من التغيير اللفظى ما يجعله على وزن « مَفْعَل » - بفتح الميم والعين - وهذه هى الصيغة القياسية للمصدر الميميّ فى جميع حالات ^(٤) الفعل الماضى الثلاثى غير المضعف . ما عدا حالة واحدة ^(٥) ؛ وهى التى يكون فيها الفعل الماضى الثلاثى صحيح الآخر ، معتل الفاء ^(٦) بالواو التى تحذف ^(٧) فى مضارعه ؛ (لوقوعها بين الفتحة والكسرة ؛ مثل : وصل - وصف - وعد - وثب - وجد - . . . فإنها أفعال واوية الفاء ، ومضارعها مكسور العين ، محذوف الواو ، وهو : يصل - يصف - يعد - يثب - يجيد . . .) - وفى هذه الحالة الواحدة تكون على وزن : « مَفْعَل » بكسر العين ^(٨)

(١) انظر ما يتصل بهذه التسمية فى « ا » من ص ٢٢٣ - وسبق فى ص ١٨١ - الكلام المفصل عن المصدر الأصيل ، وعن أصل المشتقات .

(٢) البيان فى رقم ٦ من هامش ص ٢٣٥ .

(٣) مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل الفعل : مدّ - فرّ - سرّ . . .

(٤) أى : سواء أكان الفعل الثلاثى غير المضعف متعدياً ، أم لازماً - صحيحاً ، أم معتلاً -

مضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها . (إلا حالة واحدة ستذكر) .

(٥) وهناك حالة أخرى يجوز فيها فتح العين وكسرها ، وسيجىء الكلام عليها فى ملاحظة خاصة

- ص ٢٣٦

(٦) هو : معتل الأول ، ويسمى : « مثالا » . وسيجىء فى رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية أن

بعض القبائل يجعل المثال هنا كغيره .

(٧) بأن يكون مضارعه مكسور العين ؛ فتقع الواو فيه بين الفتحة والكسرة ، وهذا يؤدى - فى

الغالب - إلى حذفها كالأمثلة المعروضة . فلا بد فى صيغة : « مَفْعَل » - بكسر العين - من تحقق -

ثلاثة شروط ، أن يكون الثلاثى معتل « الفاء » بالواو - وأن يكون مضارعه مكسور العين - وأن يكون

حرف العلة (الواو) محذوفاً فيه . فإن خلا شرط من الثلاثة فالقياس : « مَفْعَل » ؛ كأن يكون صحيح

« الفاء » ، مثل : كتب ، أو يكون معتل الفاء بالياء ؛ مثل : يبس - يقن - يقظ - . . . أو يكون

معتل الفاء بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين ؛ فلا تحذف فيه الواو ، قياساً ؛ مثل : وجع

يوجع - وحيل يوحل - وله - يولسه ، بمعنى : فقد عقله لحزن أو فرح أو نحوها . . .

وإن كان معتل الفاء واللام فصيغته : « مَفْعَل » بفتح العين .

(٨) مع ملاحظة حالة المضعف التى يجوز فيها فتح العين وكسرها وستأتى .

فن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح الميم والعين - : مَلْعَب ، بمعنى ؛ لَعِب -
 مَسْقَط ؛ بمعنى : سقوط - مَصْعَد ؛ بمعنى : صعود - مَأْكَل ؛ بمعنى :
 أكل - مَغْنَم ، بمعنى : غُنْم - مَأْتَم ، بمعنى : إثم - مَسْحَبَة ، بمعنى :
 خُبْث - منطِق ، بمعنى : نطق - مَقْدَم ؛ بمعنى قدوم - مَعَاب ^(١) ؛ بمعنى :
 عيب . وأفعالها الماضية : لَعِب - سَقَط - صَعِد - أَكَلَ - غَنِم - أَثِم - خُبِث -
 قَدِم - عَاب . يقال : : فلان رياضي يحسن مَلْعَب الكرة - سقط البرد ،
 وكان مَسْقَطه عَنيفاً - صعدت إلى قمة الجبل مسترشداً في مَصْعَدِي
 بخير - أهلك فلانا ما أكَله الحرام . . . ومثل قولهم : ليس في الشر مَغْنَم ،
 ولا لوم على امرئ إلا في مَأْتَم ، والكفر مخبئة لنفس المنعم . وقول الشاعر :
 لا يملأ الهول صدري قبل مَقْدَمه ولا أضيق به ذرعاً ^(٢) إذا وقعا .
 وقول الآخر :

أنا الرجل الذي قد عبتموه وما فيه لَعَاب مَعَاب ^(٣)

ومن أمثلة : « مَفْعَل » - بكسر العين - مَوْصِل ؛ بمعنى : وصول
 - مَوْصِف ، بمعنى ؛ وصف - مَوْعِد ، بمعنى : وعد و
 فيقال : كان مَوْصِلِي للصديق تنفيذاً للموعِد الذي بيننا ، وكان مَوْصِفَه
 لمكان التلاقي واضحاً ؛ فلم أخطئه . . . أي : كان وصولي للصديق تنفيذاً
 للموعِد الذي بيننا ، وكان وصفه ^(٤)
 فإن كان الثلاثي مضعف العين جاز في مصدره الميمي أن يكون مفتوح العين

(١) أصلها : « مَعْيَب » - على وزن : مَفْعَل - ثم تناوها التغيير الصرفي الذي انتهى بها إلى :
 « معاب » . (بأن نقلت فتحة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فهي متحركة بحسب الأصل ، وما قبلها
 متحرك أخيراً ؛ فتقلب الياء ألفاً .) .

(٢) الذرع : الطاقة والاحتمال . وضاق . بالأمر ذرعاً : ضمفت طاقته عن احتماله ، ولم يجد
 منه خلاصاً .

(٣) سيماد البيت لمناسبة أخرى في ص ٢٣٦ .

(٤) بعض القبائل العربية الفصيحة لا يفرق بين معتل الفاء وصحيحها وإنما يجعل صيغة المصدر
 الميمي واحدة لجميع أنواع الثلاثي ، هي : « مَفْعَل » بفتح الميم والعين . ورأيه - على صحة محاكاته - مخالف
 لأكثر القبائل التي يشيع العمل برأيها اليوم وقبل اليوم . ومن المستحسن الاكتفاء بمتابعة الأثرية .

أو مكسورها^(١) كالمفتر - بفتح الفاء وكسرها - في قولهم : لا ينفع الجاني
المفتر من قصاص الدنيا ، فتصااص الآخرة أشد . . .
أما ما ورد من الألفاظ المسموعة خارجاً في صياغته على الضابط الموضح في
الحالتين السابقتين ؛ مخالفاً له - فحكمه : جواز استعماله بالصيغة الواردة ، أو
إخضاعه للضابط ، وتطبيق القاعدة عليه ؛ فيصاغ صياغة جديدة على حسب
مقتضاها . . .

(٢) وإن كان الماضي غير ثلاثي فصدره الميمي يصاغ على صورة مضارعه ،
مع إبدال أول المضارع ميماً مضمومة ، وفتح الحرف الذي قبل آخره إن لم يكن
مفتوحاً^(٣) . . . ففي مثل الأفعال : عَرَّفَ ، تَعَاوَنَ - استفهم . . . يكون
المضارع : يُعَرِّفُ - يتعاون - يستفهم . وتكون صيغة المصدر الميمي : مُعَرِّفٌ
- مُتَعَاوِنٌ - مُسْتَفْهِمٌ . . . يقال : (كان مُعَرِّفَكَ للنظرية العلمية واضحاً ،
والتعاون بيننا في فهمها خير وسيلة لتحقيق الغرض ، والإجابة على كل مستفهم
أنارت غوامض البحث) . تريد : (كان تعريفك - والتعاون بيننا - . . . والإجابة
عن كل استفهام) . ومثل قول الشاعر :

أَلَا إِنَّمَا النِّعْمَى تَجَازَى بِمِثْلِهَا إِذَا كَانَ مُسَدِّهَا إِلَى مَا جِدَّ حُرٌّ
أى : إسدائها .

* * *

وملخص ما سبق من حيث : الصياغة القياسية ، والحكم ، والدلالة :
(١) أن المصدر الميمي للماضي الثلاثي غير المضعف يصاغ دائماً على
وزن « مَفْعَلٌ » - بفتح الميم والعين - إلا إن كان الماضي صحيح الآخر معتل

(١) صرح بجواز الأمرين صاحب «المصباح المنير» في فصول آخر كتابه - ص ٩٦٢ : عند الكلام
على صوغ المصدر الميمي واسم الزمان والمكان - وساق مثالا نصه : (فر مَفْرَأً ومَفْرَأً) .
(٢) وقد يستتبع هذا تغييراً صرفياً في بعض الحالات ؛ كالذى في كلمة : مَقَامٌ - بضم الميم -
في قول الشاعر :

وإن مَقَامَ الحَرِّ في دار ذَلَّةٍ لِيَدْفَعُ عَنْهُ الفَقْرَ شرَّ من الفَقْرِ
ففعليها : « أقام » ، والمصدر الميمي منه هو : « مُقَنِّمٌ » على وزن : مَفْعَلٌ . ثم ينقلب حرف العلة
- الواو - أيضاً . . . (انظر رقم ١ من الهامش السابق) .

الأول بالواو التي تحذف عند كسر عين مضارعه ، فيجىء مصدره الميمى على « مَفْعِيل » بكسر العين (١) .

أما المصدر الميمى للثلاثى المضعف فيجوز فيه فتح العين وكسرها .

(٢) وأن المصدر الميمى لغير الثلاثى يباع على صورة مضارعه ، مع إبدال الحرف الأول ميماً مضمومة ، مع فتح الحرف الذى قبل آخره (٢) .

(٣) وأن المصدر الميمى يلازم الإفراد (٣) والتذكير ، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعاً فى رأى كثير من النحاة . ويخالفهم — بحق — آخرون (٤) . والراجع أنه لا يعد من المشتقات ، ولكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة — كما سبق (٥) — .

(٤) أنه يعرب على حسب حاجة الجملة إليه إلا ما كان منه مسموعاً بالنصب (٦)

(١) هذا هو القياس فى الحالتين. أما السماع فقد يجىء بغيرهما ؛ كصيغة : « مَفْعَلَةٌ » فى الحديث الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣١ ونصه : (الولد مَبْخَلَةٌ ، مَجْبِيْنَةٌ ، مَحْبُزَةٌ) وفى غيره مما ذكرناه .

(٢) فهو من مصدر غير الثلاثى كاسم المفعول من غير الثلاثى ، وكاسم الزمان والمكان كذلك . والتمييز بينها يكون بالقرائن التى تعين أحدها .

(٣) كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٦٧٦ ، لمناسبة هنالك .

(٤) فى الاقتصار على السماع تشدد بغير حجة قوية ؛ إذ الأمثلة الفصيحة الواردة بالثناء كثيرة كثرة تبيح القياس عليها . وقد عرض مؤتمر المجمع اللغوى (المتعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧١) لهذه المسألة واطلع على عشرات من الكلمات المسموعة بالثناء ، سجلها فى محاضر جلساته ، وأصدر قراراً عاماً فى جواز إلحاق تاء التأنيث بالمصدر الميمى عامة . انظر ما يتصل بهذا فى « ا » من ص ٢٢٣ . وفى رقم (٤ و ٣) من هامش ص ٢٣١ بعض الأمثلة المختومة بالثناء .

(٥) فى رقم « ب » من هامش ص ١٨٢ . ومع أنه لا يعد من المشتقات يجوز أن يتعلق به شبه الجملة : لما فى المصدر الميمى من راحة الفعل التى تكفى مسوغاً للتعلق . (راجع رقم ١ و ٢ من هامش ص ٢٥١ و ٣٢١) .

(٦) يقع المصدر الميمى فى جميع المواقع الإعرابية المختلفة (فيكون مبتدأ ، وشبراً ، وفاعلاً ، وإلخ) .

وهناك ألفاظ مسموعة بالنصب فى أكثر أحوالها باعتبارها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، أو مفعولاً به لفعل محذوف كذلك . ومن الأول قولهم لمن يريد أن يؤدى عملاً : « افعل ، وكرامةً ، ومصرة ، أى : =

- (٥) ومن حيث العمل فإنه يعمل عمل مصدره (١) .
 (٦) أما من حيث الدلالة فيدل على المعنى المجرد - كالمصدر الأصلي -
 ويمتاز الميمي بقوة دلالاته وتأكيدها . ولا يدل على بيان السبب إلا سماعاً .

* * *

« ملاحظة » : جاء في بعض المراجع اللغوية ما نصه (٣) :
 (إن كان الماضي الثلاثي معتل العين بالياء فالمصدر الميمي مفتوح العين ،
 واسم الزمان والمكان مكسور كالصحيح ؛ نحو : مال مَمَّالاً ، وهذا مَمَّيْلُهُ . .
 هذا هو الأكثر . وقد يوضع كل واحد موضع الآخر ؛ نحو المَعَّاش والمَعَّيش ،
 والمسَّار والمسَّير . قال ابن السكَّيت : لو فُتِحَا جميعاً في اسم الزمان والمكان ،
 وفي المصدر الميمي ، أو كسرا معاً فيهما - أى : في الاسم والمصدر - لجاز ؛
 لقول العرب : المَعَّاش والمَعَّيش ؛ يريدون بكل واحد : المصدر واسم الزمان
 والمكان ، وكذا المَتَّاع والمَتَّعِب ، قال الشاعر :

أنا الرجل الذي قد عبتموه وما فيه لعياب معاب ... (٣)

= وأكرمك كرامة وأسرّك . مسرة ... ومن الثاني كلمة : « مرحباً » تقال لترحيب بالشيء ، أى : أنه
 صادف مكاناً رجباً ، ولقى موطناً واسعاً . ومنه قول القائل :

مرحباً بالخطب يبّلوني إذا كانت العلياء فيه السببا

- وقد سبق تفصيل هذا النوع في ج ٢ باب المفعول المطلق « م ٧٦ ص ١٩٢ -

(١) ومن أمثلة إعماله قول الشاعر يخاطب امرأة اسمها : « ظلوم » :

أظلوّم ، إن مُصَابِكُمْ رجلاً أهدى السّلام تحيةً - ظُلمُ

يريد : إن إصابتكم رجلاً أهدى السلام تحية - ظلم . وكلمة : « ظلم » خبر « إن » وقد سبق - في
 ص ٢٢٣ - رواية أخرى في البيت ، هو بيان قائله ، وشرحه .
 وقول الآخر :

وأمر تشتتهيه النفس حلّو تركت مخافةً سوء السماع

أى : خوفاً سوء السماع .

(٢) المصباح المنير - ص ٩٦٢ - من الفصول الأخيرة .

(٣) سبق هذا البيت لمناسبة أخرى في ص ٢٣٣ .

وقول الآخر :

أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرُّحالة أن تميل مميلا
 أى : أن تميل ميلا . والرُّحالة : الرحل ، والسرج أيضا . وقال ابن القوطية
 أيضا : من العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما ؛ مصادر كنّ أو أسماء
 زمان ومكان ؛ نحو : المسمال والمسميل ، والمسيبات والمسيبت . « ٥١ .

المسألة ١٠٢ :

اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة .

تعريف كل* ، وصوغه ، وإعماله .

اسم الفاعل . تعريفه :

(اسم مشتق ، يدل على معنى مجرد ، حادث^(١) ، وعلى فاعله) . فلا بد أن يشتمل على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المجرد الحادث ، وفاعله ، مثل كلمة : « زاهد » ، وكلمة : « عادل » في قول القائل : (جئني بالنسيم الزاهد ، أجتك

(١) أى : سارض ، يطراً ويزول ؛ فليس له صفة الثبوت والدوام ، ولا ما يشابههما . ويسمى بعض النحاة في التعريف عن كلمتي : « اسم ، مشتق » بحجة أنه لا يوجد : (انظر يدل على معنى مجرد غير دائم ، وعلى فاعله) إلا وهو اسم مشتق . وهذا صحيح . ولكننا ذكرناهما مبالغة في الإيضاح . أما المعنى المجرد ، أو الحدث المحض . . . فقد بسطنا الكلام فيه في هامشي ص ١٨١ و ٢٠٧ - ودلالة اسم الفاعل على هذا المعنى المجرد هي دلالة مطلقة ؛ أى : صالحة للقلة والكثرة ، إلا إذا وجدت قرينة توجه المعنى لأحدهما وحده - كما سيجيء في الصفحة الآتية - .

وأما المقصود من المشتق فهو : المأخوذ من كلمة أخرى مع تقاربهما لفظاً ومعنى . كما سبق . - وفي ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات وعددها . . . و . . - وأما المعنى الحادث ، (أو : غير الدائم ، وغير الشبيه بالدائم) فهو الأمر الطارئ الذي يحدث ويزول من غير أن يدوم ، أو يطول ثباته وبقاؤه حتى يقارب الدائم ، ومن غير أن يشمل الماضي .

وقد ارتضى صاحب « التسهيل » تعريفاً آخر لاسم الفاعل لا يخرج - مع طوله - عن التعريف السابق ، ولكنه يزيد إيضاحاً . فن زيادة الفائدة أن ذكره . نقلاً عن حاشية الخضرى - قال :

« إنه الصفة الدالة على فاعل الحادث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتى التذكير والتأنيث - كما سيجيء في ص ٣٠٨ - المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي . فخرج بالدالة على الفاعل ، اسم المفعول ، وما بمعناه ؛ كحمود ، وقتيل . وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي ؛ كفتح ، وغير الجارية على فيعل ؛ ككريم ، وبالتأنيث نحو : « أهَيْف » ؛ فإنه لا يجرى على المضارع إلا في التذكير ؛ لأن مؤنثه هيفاء . ولعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو : ضامر الكشح ، مما يدل على الاستمرار . ويخرج به أيضاً : أفل التفصيل ؛ لأنه للدوام ، كما خرج بما قبله . « فهذه المخرجات ، ما عدنا الأول والأخير - وهما اسم المفعول ، واسم التفصيل - صفات مشبهة ، =

بالمستبد العادل .) فكلمة : « زاهد » تدل على أمرين معاً ؛ هما : الزهد مطلقاً ،
والذات التي فعلته أو ينسب إليها ، وكذا كلمة : « عادل » تدل على أمرين معاً ؛
هما العدل مطلقاً والذات ، التي فعلته أو ينسب إليها ، ومثلهما كلمتي : « واش »
وسائل « في قول المعرّي :

أعندى وقد مارست كل خفية يُصدق واش^(١) ، أو يُخَيَّبُ سائلُ
ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث ، أغلبية ؛ لأنه قد يدل^(٢) .
— قليلاً — عن المعنى الدائم ، أو شبه الدائم ، نحو : دائم — خالد — مستمر —
مستديم... و...^(٣)

ودلالته على ذلك المعنى المجرد مطلقة (أي : لا تفيد النص على أن المعنى قليل
أو كثير . .) فصيغته الأساسية محتملة لكل واحد منهما^(٤) ، إلا إن وجدت
قرينة تُعين أحدهما دون الآخر .

= لا اسم فاعل . هذا هو الاصطلاح المشهور . وأما ما يأتي في : « أبنية أسماء الفاعلين » من أنه يطلق
عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر ، وهو مجاز — كما سيأتي —
« وإن شئت فقل : اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث ، وجرى مجرى الفعل في إفادة الحدث .
فخرج بالأول اسم المفعول ، وبالثاني الصفة بجميع أوزانها ، وأفضل التفضيل » اهـ .
واستعمال ذلك الاصطلاح شائع قبل « ابن مالك » ، ومنه ما جاء في « أمالي القالي » — ج ٢
ص : ١٨٤ ونصه : (قال أبو علي ؛ غمّض وغمّض — بفتح الميم وضمها — فن قال غمّض ؛ بضم الميم ، قال في
الفاعل : غمّض . ومن قال : غمّض . بفتح الميم ، قال في الفاعل غامض) اهـ فالمراد بالفاعل في الأول :
الصفة المشبهة ، وفي الثاني : اسم الفاعل .

(١) أصلها : واشئ ، على وزن : فاعل ، حذف الضمة لثقلها على الياء . ثم حذفت الياء لالتقاء
الساكنين ، طبقاً للبيان الذي سبق عند الكلام على المنقور ج ١ م ١٦ ص ١٧٣ .
(٢) شرط هذه الدلالة أن تكون هي المعنى الصريح لصيغته اللفظية ، أو أن توجد قرينة أخرى
توجه المعنى إلى الدوام وشبهه ، مع بقاء اسم الفاعل في الحالتين على صيغته وصورته الخاصة به ، وأحكامها
النحوية التي تتفرّد بها (انظر الزيادة الآتية في ص ٢٤٢) .

(٣) وكذلك في الحالة التي يصير فيها : « صفة مشبهة » وستأتي في الزيادة — ص ٢٤٢ .

(٤) جاء في ص ١٣٠ من شرح درة النواص ، ما نصه : « (قال ابن برى : . . . إن باب
« فاعل » كضارب ، وقائل . . . ، عام لكل من صدر منه الفعل ، قليلاً كان أو كثيراً ؛ فلا يمنع
أن يقع « فاعل » موقع « فَعْمَال » . المختص بالكثير ؛ لعمومه . ألا ترى أن قوله تعالى : (والذين في أموالهم
حق معلوم للسائل والمحروم . .) لا يقتضى أن يكون السائل هنا من قل سؤاله ؟ — ومثله في صفات الباري :
الحالق والحلاق ، والرازق والرзақ . . والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر (.) » اهـ وفي حاشية ياسين على شرح
الفاكهى لقطر الندى (ج ٢ ص ٢١٧ ما نصه : « قال الشاطبي في شرح الألفية : اسم الفاعل دال =

صوغه (١) :

١ - يصاغ من مصدر الماضي الثلاثي ، المتصرف ، على وزن : « فاعِل » ؛
بأن تأتي بهذا المصدر - مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغيير ما يجعله
على وزن : « فاعِل » . ولا فرق في الماضي بين المتعدى واللازم ، ولا بين
مفتوح العين ، ومكسورها ، ومضمومها (٢) ؛ نحو : (فتح ، يفتح ، فتحاً ؛
فهو : : فاتح - قعد ، يقعد ، قعوداً ؛ فهو : قاعد) - (حسب ،
يحسب ، حسباناً ؛ فهو : حاسب - نعيم ينعيم ، نعيماً ؛ فهو : ناعم)
- (كرم ، يكرم ، كرمماً ؛ فهو : كارم - يحسن ، يحسناً ؛
فهو : حاسن) ؛ بشرط أن يكون الكرم والحسن أمرين طارئين ، لا دائمين (٣)

— على الفعل ، كثيراً كان أو قليلاً : فيقال « فاعل » لمن تكرر منه الفعل وكثر ، ولئن وقع منه فعل ما ...
فإذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثلاً دالاً عليها ؛ مثل : « فَعُول » (١ هـ . . . ولهذا إشارة
في ص ٢٥٧ وهامشها .

(١) عقد ابن مالك باباً مستقلاً لإعمال اسم الفاعل ، وضمنه إعمال اسم المفعول (وسيجيء شرحه
في هامش ص ٢٥٠) . ثم عقد باباً آخر (سيجيء شرحه أيضاً في هامش ص ٢٨٩) لأبنيتهما وصيغتهما ،
وأبنية الصفة المشبهة ، فاصلاً بينهما بباب آخر ؛ هو : « باب أبنية المصادر » . وهذا ترتيب ارتضاه
لسبب ذكرناه في أول باب « أبنية المصادر » ص ١٨١ ولم نقبله هناك ، ولا نستحسنه هنا ؛ إذ الكلام
على أحكام الشيء وإعماله لا بد أن يجيء بعد معرفة ذلك الشيء وإدراك كنهه ، وهذا يقتضى تقديم الكلام
على صيغته وأبنيته أولاً . كذلك لا نستحسن عقد بابين مستقلين ؛ أحدهما للصيغ والأبنية . والآخر للإعمال
والأحكام : لما في هذا من التشعب والتشتيت من غير مسوغ

(٢) مضموم العين لا يكون إلا لازماً . (انظر البيان الخاص باللازم في هامش ص ٢٨٩) .

(٣) نص على هذا كثيرون - في باب « أبنية أسماء الفاعلين . . . » - منهم « الخفري »
و « الصبان » ، وصاحب حاشية « التصريح » ؛ ومنهم : « صاحب المصباح المنير » في فصل الفعل
ودلالته ، ودلالة المشتقات ، بآخر كتابه ، ص ٩٤٧ وما بعدها ، وكذلك محمد الرازي في كتابه :
« غرائب آي التنزيل » المطبوع على هامش كتاب : « إملاء » من به الرحمن . . . » للكبرى ، ص ١٣٣
حيث عرض للآية الكريمة : (وضائق به صدرك) وأوضح السبب في التعبير بكلمة : « ضائق »
دون « ضيق » بما نصه :

(إن ضيق صدر الرسول عارض غير ثابت ، لأن النبي عليه السلام كان أوسع الناس صدرأ . ونظيره
قولك : فلان سائد وجائد . فإذا أردت وصفه بالسيادة والجلود الثابتين المستقرين ، قلت : سيد وحواد .

كذا قال الزمخشري .) ١ هـ .

ويقول ابن يعيش في الآية السالفة : (ضائق به صدرك) إنه عدل عن « ضَيْق » إلى : « ضائق » =

وكذلك بقية المعاني السابقة ، حين يكون المراد النصّ على حدوث المعنى .

ويجب أن يستحقّق في صيغة : « فاعل ، المذكورة أمران ، أن يكون ماضياً الثلاثي متصرفاً ، وأن يكون معنى مصدره غير دائم . لأن الماضي الجامد (مثل : نِعِم ، وعسى ، وليس . . .) لا يكون له مصدر ، ولا اسم فاعل ، ولا شيء من المشتقات الأخرى . ولأن المصدر الدال على معنى دائم ، أو شبه دائم - لا يُشتق منه ما يدلّ نصّاً على الحدوث ، وعدم الدوام ، وهو : اسم الفاعل . إنما يشتق من ذلك المصدر شيء آخر يدل على الدوام أو شبهه ؛ كالصفة المشبهة ^(١) ، ولما صيغ متعددة بتعدد الاعتبارات المختلفة ، وأحكام خاصة بها ، سنعرّفها في بابها ^(٢) .

= ليدل على أن هذا الضيق عارض في الحال ، غير ثابت ... ؛ ومثل هذا يقال في كلمة : « فارح » من قول أشجع السلمى يرقى عمرو بن سعيد الباهلي :

(وما أنا من رزه - وإن جل - جازع ولا بسرور بعد موتك فارح

وراجع ما يأتي في ص ٢٩٢ حيث البيان والإيضاح .

(١) لها باب خاص يبيّن في ص ٢٨١ .

ومثلها اسم التفضيل ، فإنه يدل على الدوام ، طبقاً للبيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٢٨٢ ،

ولما صيغ في بابها ص ٣٩٤ .

(٢) ص ٢٨١ .

زيادة وتفصيل :

١ - قلنا : إن صيغة « فاعل » المراد بها : « اسم الفاعل » لا تشتق إلا من مصدر فعل ماضٍ . ثلاثي . متصرف . ويتساوى في هذا كل أنواع الماضي (الثلاثي المتصرف . المتعدى واللازم . مفتوح العين . ومضمومها ، ومكسورها) . فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضي الثلاثي المتصرف اللازم لا يصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة « فاعل » للدلالة على الحدوث نصّاً . إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق ، وبقياسية : كرم الرجل : فهو : كارم - بخيل فهو : باخل - شرف فهو : شارف ، (أى : صار صاحب شرف) - وحسن فهو : حاسن - وغشى فهو : غان وأمثال هذا مما فعلاه ثلاثي متصرف . لازم . يدل على معنى طارئ غير ثابت ، ولا شبهه بالثابت . أما إن كان المعنى ليس طارئاً حادثاً وإنما هو دائم أو شبه دائم - فيجب للتصرف ؛ إما بتغيير صيغة « فاعل » الدالة على الحدوث إلى أخرى دالة على الثبوت أو شبهه . كأن نقول : كريم - بخيل - شريف - حسن - غنى - (كما سيجيء في باب الصفة المشبهة) وإما بإيجاد قرينة - لفظية أو معنوية - تدل على أن صيغة : « فاعل » لا يراد منها الحدوث ؛ وإنما يراد منها الثبوت . ومن القرائن اللفظية : إضافة اسم الفاعل من الثلاثي اللازم إلى فاعله ^(١) . نحو : لي صديق ، راجح العقل ، رابط الجأش ، حاضر البديهة . . . والأصل : راجح عقله .

(١) إضافة اسم الفاعل إلى فاعله تخرجه - حتماً - من باب من غير تغيير في صيغته التي هو عليها عند إضافته لفاعله ، وتدخله في باب : « الصفة المشبهة » ؛ فتمسرى عليه كل أحكامها المعروضة في بابها (ومتجىء الإشارة لهذا في ص ٢٥٦ و ٢٦٥ و ٢٩٢ والبيان الوافي في « د » ص ٢٦٥) فخلصه فيما يأتي :

١ - إن كان فعله لازماً ثلاثياً أو غير ثلاثي فلا يكاد يوجد خلاف في جواز إضافته إلى فاعله عند الرغبة في إبعاده عن باب اسم الفاعل وإدخاله في باب الصفة المشبهة على الوجه السابق لتحقيق الفرض المعنوي الذي تحققه تلك الصفة : متى تم إدخاله في باب الصفة المشبهة زال عنه اسمه القديم ، وصار اسمه عند فريق من النحاة « الصفة المشبهة » وعند فريق آخر « الملحق بها » وهذا الخلاف في التسمية لا أثر له في المعنى ولا في الإعراب .

ورابط^(١) جأشهُ، حاضرة^(٢) «بديهته». ومنها: أن تكون صيغته اللفظية صريحة الدلالة على الدوام أو شبهه^(٣).

ومثال القرينة المعنوية قوله تعالى: «مالك يوم الدين»، وقول المؤمن: رباه، آمنت بك، خالق الأكوان، لا شريك لك، وخفتك قاهر الطغاة لا يعجزك شيء... وقول شوقي:

= والفريقان متفقان على أن صورته الأولى لا تتغير، بالرغم من تغير اسمه.
ب - وإن كان فعله متعدياً لأكثر من مفعول به لم يجز إضافته لفاعله. (راجع ما يتم هذا في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٦).

ج - وإن كان فعله متعدياً لمفعول به واحد فالصحيح جواز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله للعرض السالف، وهو إدخاله في باب: «الصفة المشبهة» ليؤدى ما تؤديه، مع بقائه على صورته الأولى. أما المفعول به الذى ينصبه هذا الفعل فالغالب الفصيح حذفه والاستغناء عنه متى وجد اسم الفاعل المضاف لفاعله، والذى انتقل نهائياً إلى باب: «الصفة المشبهة». ويجوز على قلة يباح الأخذ بها أن ينصبه اسم الفاعل الذى صار صفة مشبهة. وإنما ينصبه بشرط: أمن اللبس عند ذكره فلا يختلط بغيره، وبشرط تغيير اسمه فلا يسمى «مفعولاً به»، وإنما يسمى: «الشبيه بالمفعول به» كما يقال في إعرابه إنه منصوب لاعتباره «شبيهاً بالمفعول به»؛ كالتأني في إعرابه مع الصفة المشبهة الأصلية. وسبب الاشتراط أن اسم الفاعل في هذه الصورة الجديدة ليس اسم فاعل إلا في الصورة الشكلية والصيغة الظاهرة دون الحقيقة الواقعة، وهى المعنى الذى انتهى إليه، وصار بسببه صفة مشبهة أو ملحقة بها، والصفة المشبهة وما ألحق بها - كاسم الفاعل في حالته التى نتكلم عنها - لا تنصب المفعول به الأصل.

ولما كان كثير من الأساليب الفصيحة المأثورة، قد ظهر فيها بعد هذه الصفة وملحقاتها مفعول فعلها منصوباً وهو لا يصلح أن يكون حالاً، ولا تمييزاً. ولا شيئاً آخر من المنصوبات غير المفعول به - لما التحاة إلى التوفيق بين الدواعى المختلفة، لمنع التعارض بينها؛ فأجازوا وقوع المفعول به بعد هذه الصفة المشبهة، بشرط أن يتغير اسمه؛ فيسمى: «الشبيه بالمفعول به» لا «مفعولاً به» واشتروا وقوعه بعد ملحقاتها أن يسمى أيضاً: «الشبيه بالمفعول به» لا مفعولاً به، وألا يؤدي إزاء لبس في الحالتين. وقالوا: إن الأفصح بعد ملحقات الصفة المشبهة حذفه؛ مبالغة في أمن اللبس، بالرغم من صحة ذكره - وسيجيء إيضاح آخر لهذا في هامش ص ٢٦٤ و ٢٦٥ -.

(١) ربط جأشهُ رباطة - بالكسر - اشتد قلبه - كما في القاموس - اه فالفعل هنا لازم.

(٢) طبقاً للبيان السابق في ص ٢٣٩.

قف «بروما»^(١) وشاهد الأمر، واشهد أن للملك مالكا، سبحانه
فهذه الأوصاف المتصلة بالله ، من الملك^(٢) والخلق ، والقهر - ليست طارئة ،
ولا عارضة ، ولا مؤقتة بزمن محدود تنقضي بانقضائه ؛ لأن هذا لا يناسب المولى
جل شأنه . ومن ثم كانت تلك الصيغ في معناها ودلالاتها : « صفات مشبهة »
وليست « اسم فاعل » ، إلا في الصورة اللفظية ، والأحكام النحوية الخاصة به
برغم أنهما على صيغة : « فاعل » ؛ فهذا الوزن وحده ليس كافياً في الدلالة على
الحدوث أو على الثبوت والدوام ؛ فلا بد معه من القرينة التي تعين أحدهما ، وتزيل عنه
اللبس والاحتمال ؛ كى يمكن القطع بعد ذلك بأنه في دلالة المعنوية - لا الشكلية -
اسم فاعل ، أو صفة مشبهة .

• • •

(١) يسميها العرب القدماء : رومية .

(٢) بمعنى التملك .

ب- ويصاغ اسم الفاعل من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه ،
وقلب أول هذا المضارع ميمًا مضمومة ، مع كسر الحرف الذي قبل آخره ،
إن لم يكن مكسوراً من الأصل . فإذا أردنا الوصول إلى اسم الفاعل من الفعل :
« قاوم » أتينا بمضارعه ، وهو : « يقاوم » ، وأجرينا عليه ما سبق ؛ فيكون
اسم الفاعل هو : « مُقاوم » ، وفي مثل : يَتَبَيَّن - وهو مضارع للماضي :
« تَبَيَّن » - نقول : مُتَبَيِّن . . . نحو : الفريسة مقاومة المفرس ،
والغالب مُتَبَيِّن للقوى . وفي مثل : أذلَّ وأعزَّ ؛ ومضارعهما يُذلُّ
ويُعزِّز . . . نقول : « مُذل » و « مُعزِّز » كقول عائشة - رضي الله عنها -
في رثاء أبيها : « نضر الله وجهك يا أبتِ ؛ فقد كنتَ للدينا مُدلاً بإدبارك
عنها ، وللآخرة مُعزراً بإقبالك عليها »

ح- متجىء الصيغة من مصدر الفعل غير الثلاثي بالطريقة السالفة
لا يكتفى - من غير قرينة - للقطع بأنها صيغة « اسم فاعل » ؛ فقد يوهننا مظهرها
أنها كذلك ، مع أنها في حقيقتها « صفة مشبهة » ، بسبب دلالتها على معنى ثابت .
ومن هذا : الصيغة المضافة إلى فاعلها^(١) في مثل : (النجم مستدير الشكل ، متوقِّدٌ
الجِرم ؛ مستضىءٌ الوجه . والكوكب مستدير الشكل ، منطفيءٌ الجسم ، مظلم
السطح) . والأصل : مستديرٌ شكله ، متوقِّدٌ جِرمه ، مستضىءٌ وجهه ، منطفيءٌ
جسمه ، مظلم سطحه . وأفعالها هي : (استدار - توقِّد - استضاء - انطفأ -
أظلم . . . و . . .) فقد قامت في الأمثلة السابقة قرينة لفظية ، (هي إضافة
الصيغة إلى فاعلها على الوجه المشروح) وقرينة معنوية ، (هي اليقين الشائع
بدوام تلك الأوصاف) وتدل كل منهما وحدها على أن الصيغة ليست اسم فاعل ؛
بالرغم من صورتها الظاهرة . وإذا لا بد من قرينة تقوم بجانب الصيغة هنا -
كما قامت في صيغة « فاعل » المشتق من مصدر الثلاثي - ؛ لتبعد الوهم ،
وتحدد النوع ؛ أهو اسم فاعل نصّاً ، أم صفة مشبهة قطعاً .

د- لا بد من زيادة تاء التأنيث في آخر « اسم الفاعل » للدلالة على

(١) إيضاح هذا في هامش ص ٢٤٢ وما تشير إليه من صفحات أخرى ، ولا سيما ص ٢٦٥ .

تأنيثه ، سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثي ؛ إلا في المواضع التي يحسن ويكثر ألا تزداد فيها ^(١) ، ومنها : اسم الفاعل الخاص بال مؤنث ؛ كالمرأة مثلاً - أى : الخاص بأمر مقصور عليها ، يناسب طبيعتها وتكوينها الجسمي ؛ - فلا يحتاج لعلامة تدل على التأنيث ، وتمنع اللبس ؛ مثل : الحامل ، والمرضع ، في نحو : « ولدت الحامل ، وصارت مرضعاً » ^(٢) .

هـ - كسر الحرف الذى قبل الآخر في اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي - قد يكون كسراً ظاهراً كما في مثل : (متوقِّدٌ - منطْفِئٌ - مظْلِمٌ ...) وقد يكون مقدرًا كما في مثل : (مستضىءٌ - مستديرٌ - مختارٌ ؛) فأصلها : مُسْتَضْوِيٌّ ، مُسْتَدِيرٌ - مُخْتَبِرٌ ... و... فقلبت الواو في الكلمتين الأولىين ياء بعد نقل كسرتها إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد صرفية في « الإعلال » . وكذلك قلبت الياء في « مختير » ألفاً : لوقوعها متحركة بعد فتحة ...

* * *

إعماله :

يجرى اسم الفاعل مجرى فعله في العمل ، وفي التعدى واللزوم ، ولحن بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالتي تجرده من : « أل » الموصولة ^(٣) أو اقترانه بها ^(٤) .

(١) هي مدونة في باب : « التأنيث » ج ٤ ص ٥٤٢ م ١٦٩ .

(٢) إنما يكون الأحسن والأبلغ حذف تاء التأنيث من كلمة : حامل إذا كانت بمعنى : « حَبْلِي » فيكون الشأن في « حامل » كالشأن في « لابن ، وتامر » أى : صاحب لبن وتمر . أى : منسوب لهما . أما إن كانت بمعنى التي تحمل شيئاً فوق رأسها أو ظهرها أو نحوها فلا تحذف التاء .

وكذلك تحذف استحساناً من كلمة : « مرضع » إن أريد بها التي من شأنها وبمقتضى طبيعتها الجسمية أن تكون صالحة للإرضاع ، ولو لم تزاوله فعلاً ، وكذا المرأة المنسوبة للإرضاع ؛ كالتى تتخذة حرفة ، أو تشتهر به . أما التي ترضع الطفل عملاً ، بأن تلممه ثديها فيتناولها بقمه ، فهي مرضعة .

وسيجيء الإيضاح الكامل لهذا في موضعه المشار إليه من الجزء الرابع .

(٣) لأن « أل » الداخلة على المشتقات العاملة هي : الموصولة - غالباً - كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٥٤ ، وكما سبق عند الكلام على « أل » في باب « الموصول » ج ١ . وهل هي في الوقت نفسه تفيد التعريف ؟ رأيان .

(٤) في الصفحة التالية تفصيل الكلام على حالة التجرد « ا » أما حالة الاقتران في : « ب »

١ - فإن كان مجرداً منها رفع فاعلته بغير شرط إن كان الفاعل ضميراً مستتراً^(١) أو ضميراً بارزاً^(٢) ، وعمل كذلك في باقي المعمولات التي ليست فاعلاً ظاهراً ، ولا مفعولاً به .

أما الفاعل الظاهر فلا يرفع إلا إذا كان اسم الفاعل مستوفياً للشروط الآتية^(٣) ، وفي مقدمتها اعتمادها على أحد الأشياء المذكورة هناك . نحو : أقدم صديقنا الآن ؟

وأما نصبه المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفائه تلك الشروط ، ومنها الاعتماد أيضاً ، وأن يكون : بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد^(٤) الذي يشمل الأزمنة الثلاثة ، مثل : (من يكن اليوم مهملاً عملته يجد نفسه غداً فاقداً رزقه) . ومثل : (ما أعجب الصانع الماهر ، مديراً مصنعته في حزم ، مديراً أمره في يقظة) .

ويقولون في سبب إعماله : إنه جريانه - غالباً - على مضارعه الذي بمعناه^(٥) ، وإن هذه الشروط تُقربه من الفعل ، وتبعده من الاسم المحضة . . .

(١) إذا كان فاعله ضميراً مستتراً وجب أن يكون ضمير غائب ، طبقاً للبيان الذي في « - » من الزيادة ص ٢٥٢ .

(٢) إلا إن كان اسم الفاعل مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فالأكثر اعتماداً على نفي أو استفهام كالشأن في جميع المشتقات العاملة (وسيجيء هذا في « أ » من ص ٢٥٢) .

(٣) في ص ٢٤٩ . والاعتماد هنا يختلف عنه في باب : « المبتدأ والخبر » - طبقاً للبيان الآتي في « أ » ص ٢٥٢ - .

(٤) الاستمرار التجديدي معناه : أن الأثر يحدث ثم ينقطع ، ثم يعود ثم ينقطع ، وهكذا دواليك ، كاستمرار الليل والنهار . وهناك الاستمرار الدوامي ؛ وهو الذي لا انقطاع فيه ؛ نحو : مرتفع القامة ، واسع الفم (وقد سبقت الإشارة الموضحة لهذا في ص ٣٩ ، وله إشارة أخرى في رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢) .

(٥) يريدون : أن اسم الفاعل في هذه الصورة يوافق مضارعه في المعنى ، وفي الحدث - والتجدد ، وفي عدد الحروف ، وفي هيئتها (بأن يكون الساكن في أحدهما مقابلاً في ترتيبه لساكن في الآخر ، وكذلك المتحرك فيهما) هذا إلى الاشتراك في الحروف الأصلية . خذ مثلاً لذلك اسم « الفاعل » : « مُخْبِر » فإنه موافق لمضارعه : « يُخْبِر » في كل ما سبق ؛ فمعناها واحد ، وكلاهما أربعة أحرف ، ثانيها ساكن وما عداه متحرك ؛ فكل حرف ساكن أو متحرك يماثل في الحركة والسكون نظيره في الترتيب . وكلاهما يشابه الآخر في الحروف الأصاية . ومثله اسم الفاعل : « فاقد » فإنه جار على مضارعه فيما سبق . وهكذا . مسافر ويسافر - ويتدرج ويتدرج - ومتعلم ويتعلم ، والسبب اسالف مستنطب من الاستعمال العربي الذي هو السبب الأول الأصيل .

ولهذا يمكن أن يحل محله المضارع الذى بمعناه .

فإن لم يكن اسم الفاعل المجرد من « أل » الموصولة مستوفياً الشروط الآتية - ومنها الاعتماد - لم يرفع فاعلاً ظاهراً ولم ينصب مفعولاً به . وإن لم يكن بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد ؛ بأن كان بمعنى الماضى المحض ، لم ينصب المفعول به إلا بشرطين :

أولهما : تحقق الشروط الآتية ، ولا سيما الاعتماد .

وثانيهما : صحة وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى . نحو : (كانت الأمطار أمس غاسلة الأشجار ، منقية مياهها الهواء) ، إذ يصح : كانت الأمطار أمس تغسل الأشجار وتنقى مياهها الهواء . ولا يصح : هذا حاصد قمحاً أمس ؛ إذ لا يقال : هذا يحصد قمحاً أمس .

وأما عمله فى شبه الجملة بنوعيه وفى باقى المعمولات الأخرى التى ليست بفاعل ظاهر ، ولا بمفعول به منصوب - فلا يشترط فيها شىء ، لأن الشروط مطلوبة لإعماله فى الفاعل الظاهر ، والمفعول به المنصوب ، - كما أسلفنا - وهذا أمر يجب التنبه له .

وإنما أهمل اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى ، فلم ينصب المفعول به مباشرة من غير اشتراط شىء - كما نصّب فعله المتعدى - لأنه لا يجزى على لفظ الفعل الماضى الذى بمعناه ، فهو يشبهه معنى ، لا لفظاً ؛ ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة عند عدم تحقق الشروط ؛ فيجب فى هذه الصورة الإضافة ، بأن يكون اسم الفاعل مضافاً ، ومعنوله مضافاً إليه مجروراً^(١) ، ولا يصح تسمية هذا المعمول مفعولاً به ، ولا إعرابه كذلك . . . والإضافة فى

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٥ .

وملخص ما تقدم : أن اسم الفاعل المجرد من « أل » الموصولة فى حالتى مضيه وعدم مضيه يرفع الفاعل الضمير ؛ مستتراً وبارزاً . لكنه لا يرفع الفاعل الظاهر فى الحالتين إلا بتحقيق الشروط ؛ ومنها : الاعتماد ، ولا ينصب المفعول به مباشرة - كما ينصبه فعله - إلا إذا كان لغير الماضى ، مع استيفائه بقية الشروط الأخرى التالية . فإن كان بمعنى الماضى لم ينصب المفعول به إلا بعد استيفاء تلك الشروط مزيداً عليها صحة وقوع مضارعه موقعه . أما العمل فى بقية المعمولات الأخرى فلا يحتاج لاشتراط شىء ، فهو كالفاعل الضمير ، سواء أكان اسم الفاعل بمعنى الماضى أم غيره .

هذه الصورة إضافة محضة ، لا يجوز فيها وجود « أل » في اسم الفاعل ما دام
بمعنى الماضي فقط - كما تقدم في باب الإضافة^(١) -

وفيا يلي تلك الشروط التي أمرنا إليها :

(١) أن يسبقه شيء يعتمد عليه ؛ كالاستفهام المذكور نصاً ، مثل قول

الشاعر :

أمنجز أنتمو وعداً وثقتُ به أم اقتفيتُم جميعاً نهجَ عزُفوبٍ ؟

أو الاستفهام المقدر في مثل : غافر أخوك الإساءة أم مُحاسِبٌ عليها ؟
فإن الأصل : أغافر أخوك . . . ؟ بدليل وجود « أم » المعادلة^(٢) . . .

أو النداء في مثل : يا بانيئاً^(٣) مستقبلكَ بيمينك ستدرك غايتك . أو النفي^(٤)

في مثل : ما مخلفٌ عهدَه شريف ، وقول الشاعر :

سليمٌ دواعي الصدر^(٥) ، لا باسطاً أذى ولا مانعاً خيراً ، ولا قائلاً هُجراً^(٦)

أو : أن يقع نعتاً لمنعوت مذكور ؛ في مثل : الحسد نارٌ قاتلةٌ صاحبها . أو لمنعوت

محدوف لقرينة ؛ مثل : كم معذبٌ نفسه في طلب الحرية لبلاده يرى العذاب

من أجلها نعيمًا ، وكم مُبَدَّد ثروته في سبيلها يرى التبديد ذُخراً . أو يقع

حالاً في مثل : سُحْقًا وبعُدًا للمال جالبًا الذلَّ والشقاء لصاحبه . أو يقع خبراً

لمبتدأ ، أو لناسخ ، أو مفعولاً لناسخ ؛ مثل : هذا منفقٌ مالاٌ في وجوه

البر - اشتهر العربيُّ بأنه حتامٌ عشيرته ، أحسب الحرَّ موطنًا نفسه على

احتمال المشقات في سبيل حريته ، وكنت أزعم المشقةَ مؤهنةً عزيمته ؛ فإذا هي

(١) راجع « د » من ص ٥ ورقم ٣ من هامش ص ١٢ .

(٢) في ص ٥٨٥ - باب المطف - إيضاح الكلام على : « أم » وبيان أحكامها .

(٣) يرى النحاة في مثل هذه الصورة أن اسم الفاعل المنادى بمنزلة نعت لمنعوت محدوف ؛
والتقدير : يا شخصاً بانيئاً . فالمسوخ عندهم هو وقوعه نعتاً لا منادى . والخلاف شكل لا يلتفت إليه ؛
لأنه لا يغير الحكم ، ولا أثر له . مالمقا .

(٤) ويشمل النفي للتقديري الذي في مثل : إنما محسنٌ على صنيعه ؛ لأن مناه : ما محسن حل

إلا صنيعه ، وفي مثل : غير مهمل واجبه عاقل .

(٥) دواعي الصدر : الأمور والنوافع التي تحرك القلب .

(٦) قولاً رديئاً سيئاً .

أكبر حافر - أعلمت الجنود القائد مضاعفاً الثناء عليهم . . .
 (٢) ألا يكون مُصَغَّرًا ، فلا يصح : يقف حوَّيرس زرعًا ؛ أى :
 يقف حارس زرعًا .

(٣) ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله ؛ فلا يصح : يُقبل
 راكب مسرعٌ سيارةً . فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز ؛ نحو ؛
 يُقبل راكبٌ سيارةً مسرعٌ . ويجوز الفصل بالنعت إن كان معمول اسم الفاعل
 شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ نحو : (لا تستشر إلا قادرًا - ناصحًا - على
 حلّ المشكلات ، ولا تركزن إلى صداقة ساعٍ - طامعٍ - وراء مآربه) .
 والأصل : قادرًا على حل المشكلات ، ناصحًا - ساعٍ - وراء مآربه ، طامع .

(٤) ألا يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبي (وهو الذى ليس معمولاً
 لاسم الفاعل ، وإنما يكون معمولاً لغيره) ؛ فلا يجوز ؛ هذا مكرّمٌ -
 واجبهما - مؤديةً . والأصل : هذا مكرّمٌ مؤديةً واجبهما ؛ ففصلت كلمة :
 « واجب » بين اسم الفاعل ومفعوله ، مع أنها ليست معمولاً لاسم الفاعل :
 « مكرّم » ؛ وهذا لا يصح .

وهناك حالة يصح فيها الفصل بالأجنبي ؛ هى : أن يكون الفاصل
 الأجنبي شبه جملة ، أو أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جملة ، لا مفعولا به ؛
 نحو : الرحيم مساعدٌ - عن النهوض - عاجزاً . ونحو : إن هذا الشاهد ناطقٌ -
 نافعٌ - بالحق - والأصل : الرحيم مساعدٌ عاجزاً عن النهوض - إن هذا
 الشاهد ناطقٌ بالحق نافعٌ (١) .

* * *

(١) فيما سبق يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ؛ . وضمنه
 إعمال اسم المفعول أيضاً :

كَفَعَلِهِ اسْمٌ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيهِ بِمَعْرُورٍ
 وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا ، أَوْ : حَرْفِ نِدَا أَوْ : نَفْيًا ، أَوْ : جَا صِفَةً ، أَوْ : مُسْنَدًا

يقول : اسم الفاعل فى العمل - من ناحية التعدى واللزوم - كفعله ، بشرط أن يكون بمعزل عن
 الزمن الماضى ، أى : بمكان بعيد عنه . والمراد : أنه لا يكون للزمان الماضى . ويشترط أن يلى =

.....

= استفهاماً (أى : يقع بعد استفهام) أو : بعد حرف نداء ، أو : بعد نفي ، أو : أن يكون اسم الفاعل صفة. (والمراد بها هنا: النعت، والحال). أو مسنداً. والإسناد المقصود يتحقق بكونه خبراً للبتداء أو للناسخ ، كما يتحقق بكونه مفعولاً لناسخ من النواسخ التي تنصب مفعولين أو أكثر . (والجار والمجرور : « عن مضيه » متعلقان بكلمة : « معزل » : فإن اسم المكان فيه زائحة الفعل ، برغم أنه مشتق لا يعمل ؛ فيجوز أن يتعلق به شبه الجملة ، كما في رقم ٥ من هامش ص ٢٣٥ وفي رقم ٢ من هامش ص ٣٢١ ، وكما سبق في ج ٢ ص ٣٤٣ م ٨٩ عند الكلام على تعلق شبه الجملة ، - وراجع الخضرى عند كلامه على البيت السالف -). هذا ما تضمنه البيتان . وفيهما تصور واضح تداركناه في الشرح .

أو يقع نعتاً في المعنى لمنعوت محذوف معروف . وهذا الذي يشير إليه ابن مالك بقوله بعد البيتين السابقين :

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرْفٌ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ

زيادة وتفصيل :

١ - يختلف الاعتماد هنا عنه في باب: المبتدأ والخبر ؛ فهو هناك مقصور على النفي والاستفهام دون غيرهما - كما أشرنا^(١) - ؛ فوجود أحدهما شرط « أغلبى » لكن يرفع الوصف فاعلا يغنى عن الخبر . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط هناك . فيرفع الوصف فاعله الذى يستغنى به عن الخبر بدون اعتماد على نفي أو استفهام ، كما أوضحنا الحكم وتفصيله في موضعه المناسب من باب : المبتدأ والخبر^(٢) .

ب - إذا وقع الوصف (ومنه اسم الفاعل . . .) مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فإنه يحتاج إلى شروط أغلبية^(٣) أخرى ؛ أهمها : ألا يكون مُعَرَّفًا ، ولا مثنى ، ولا مجموعاً ؛ لأن الوصف - فيما يقولون - بمنزلة الفعل ، والفعل لا يُعَرَّفُ ، ولا يثنى ، ولا يجمع . وتفصيل هذا في مكانه من الباب المشار إليه . . .^(٤) .

ج - إذا رفع اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون مرجع هذا الضمير غائباً^(٥) ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب ؛ ففي مثل : أنا ظان محمدًا قائمًا - يكون التقدير : أنا رجل ظان . . . ؛ فالضمير في : « ظان » تقديره : « هو » ، يعود على ذلك المحذوف ، ولا يصح تقديره : أنا^(٦) . . . فقد قال النحاة إن الضمير قد يختلف مع مرجعه في مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير في كلمتي : « عالم ومؤمن » مستتر يتحتم أن يكون تقديره : « هو » كما عرفنا . لكن ما مرجعه ؟

يجيبون : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره . فالضمير للغائب ، تقديره ؛ « هو » عائد هنا على محذوف حتمًا ،

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

(٢) ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣ .

(٣) أى : مراعى فيها أنها الأغلب .

(٤) باب : المبتدأ والخبر - ج ١ م ٣٤ .

(٥) أى : يجب أن يكون ما يعود عليه هذا الضمير غائباً .

(٦) راجع المحضرى ج ١ باب « ظن » عند بيت ابن مالك : وخصم بالتعليق والإلغاء . . .

.....

ولا يصح عودته على الضمير : « أنا » المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير
 المستتر تقديره : « أنا » ، بدلا من : « هو » لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره
 إلا على الغائب ، وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضاً .

الظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل ، بل يسرى على غيره
 من المشتقات المتحملة ضميراً مستتراً ؛ فيجب إرجاعه للغائب كذلك .

• • •

ب - وإن كان اسم الفاعل مقترناً « بأل » الموصولة^(١) فإنه يعمل مطلقاً بغير تقييد بزمنٍ معيّن^(٢) ، ولا بشرط من الشروط السالفة التي منها : الإعتقاد ، وعدم التصغير ونحو : ما أعجب رائدنا هذا ، فهو النَّاطِمُ أَمْسِرَ قصيدةً رائعةً ، وهو الناطق - الآن - الحكمة والبيان ، وهو المواجه خصمه - غداً - بالحجة والبرهان^(٣) وكقول المتنبي :

القاتل السيف في جسم القتيل به وللسيوف - كما للناس - آجالٌ

* * *

بعض أحكام اسم الفاعل العامل :

(١) إذا كان اسم الفاعل مستوفياً شروط إعماله لنصب المفعول به جاز نصب هذا المفعول مباشرة - بشرط أن يكون اسماً ظاهراً - وجاز جرّه باعتبارها « مضافاً إليه » واسم الفاعل هو « المضاف » ؛ ففي نحو : ما أنت اليوم مصاحبُ الغادر - يصح نصب كلمة : « الغادر » باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل ، ويجوز جرّها باعتبارها مضافاً إليه . فإذا جاء تابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب ، مراعاةً للفظ المتبوع المنصوب ، ولا يصحّ إلا النصب . أما عند جر المتبوع بالإضافة فيجوز في تابعه الأمران ، إما مراعاة الأصل السابق وهو النصب ، لأن المضاف إليه كان مفعولاً به في أصله - وإما مراعاة الأمر الواقع الآن ، وهو : الجر . ففي مثل : ما أنت مصاحبُ الغادر

(١) لأن : « أل » الداخلة على المشتقات العاملة هي الموصولة ، غالباً ، - (كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٦) - وهل هي في الوقت نفسه مُعرّفة ؟ رأيان .

(راجع الكلام عليها في ج ١ باب الموصول ص ٣٢٠ م ٢٦) .

(٢) لأنه مع فاعله سيكون صلة « لأل » الموصولة ، فهو بمنزلة الفعل ، والفعل ، يعمل ماضياً وغير ماض ، وكذلك ما كان بمنزله ، وحل محله . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب .

(٣) وفي المقترن « بأل » يقول ابن مالك :

وإن يكن صلة « أل » ففي المضي وغيره إعماله قد ارتضى

يريد : أن اسم الفاعل إذا كان مبدوءاً « بأل » الموصولة فإنه يعمل في حالتي التعمد واللزوم عمل فعله ، من غير تقييد بنوع زمن أو بغيره ، فيعمل بغير شرط سواء أكان الزمن ماضياً أم غير ماض .

والمناقق - يتعين نصب المعطوف ، وهو كلمة : « المناقق » تبعاً للمعطوف عليه المنصوب ؛ وهو كلمة : « الغادر » . وفي مثل : ما أنت مصاحبُ الغادرِ والمناققِ ، يجرّ المعطوف عليه - يجوز في المعطوف النصب ، ويذكر في إعرابه : أنه منصوب ، تبعاً لأصل المعطوف عليه ، كما يجوز فيه الجرّ تبعاً لحالة المعطوف اللفظية .

ويجوز في مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقوية^(١) ، فتحجره ؛ نحو : أنت متقنٌ « العمَلِ » ، أو للعمل . . . ، ونحو قوله تعالى : (فَعَمَّالٌ^(٢) لِمَا يُرِيدُ) ، والأصل : فعَمَّالٌ^(٢) ما يريد .

فإن كان لاسم الفاعل المستوفى الشروط مفعولان أو ثلاثة ، وأضيف إلى واحد منها - وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان . نحو : أنا ظانُّ الحوِّ معتدلاً - أنت مُخْبِرُ الصَّدِيقِ الزَّيَارَةَ قَرِيبَةً ؟ وفعلهما : « ظَنَّ » .
الناصب لمفعولين ، و « أخبر » الناصب لثلاثة ؛ فاسم الفاعل المستوفى لشروط نصب المفعول به مماثل لفعله في نصب المفعول به ، أو : المفعولين ، أو : الثلاثة وعند إضافته لمفعول به منها يظل الباقي على حاله منصوباً^(٣) .

وقد يضاف اسم الفاعل للخبر ؛ لشبهه بالمفعول به ؛ مثل : أنا كائنٌ

(١) سبق إيضاحها في ج ٢ ص ٣٤٨ م ٩٠ باب : حروف الجر .

(٢ و ٢) صيغة : « فَعَمَّالٌ » هذه إحدى صيغ المبالغة التي هي نوع من اسم الفاعل . وستأتي في

ص ٢٥٧ .

(٣) وإذا كان اسم الفاعل غير مستوفٍ لشروط نصب المفعول به - كأن يكون بمعنى الماضي مع خلو من : « أل » - وكان فعله ناصباً لمفعولين أو ثلاثة وجب في هذه الحالة أن يضاف اسم الفاعل إلى ما يليه مما هو في أصله مفعول به للفعل ، ويترك الباقي منصوباً على حاله . وإن وجد فاعل ظاهر وجب تركه مرفوعاً (ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله إذا بقى اسم الفاعل محتفظاً باسمه وبعينه سواء أكان فعله لازماً أم متعدياً ؛ (كما سيحییء في الحكم الثاني بالصفحة التالية ، والبيان في ص ٢٦٥) نحو : هذا مُعْطِي محتاجٍ أسس درهماً - ومُعْطِي حَامِدٍ أسس محموداً قداماً . والناصب لهذه المفعولات الباقية على حالها من النصب فعل محذوف يرشد إليه اسم الفاعل الحالي الذي لا يعمل . وأجاز بعض النحاة أن يكون الناصب هو اسم الفاعل المذكور ؛ لأنه اكتسب بالإضافة شبهاً بالمقرون « بأل » الموصولة ، والمقرون « بأل » هذه يعمل ، ولو لم يستوف الشروط - طبقاً لما تقدم - ؛ كما إذا كان بمعنى الماضي . وهذا رأى فيه تيسير ، يحسن الاقتصار عليه ؛ لبعده من التكلف . (وللحكم السابق تكملة هامة في هامش ص ٢٤٣) .

أخيك . فإن كان مفعول اسم الفاعل ضميراً متصلاً ، وجب جره بالإضافة^(١) نحو ؛ والدك مكرمك ، ولا يجوز إعرابه مفعولاً به إلا في رأى مرجوح .

(٢) عرفنا^(٢) أنه : لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه مع احتفاظه باسمه وبقائه اسم فاعل . لكن إن دل على الثبوت وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة ، صار صفة مشبهة يجرى عليه كل أحكامها - ومنها : أن يكون لازماً لا ينصب مفعولاً به أصيلاً ، وأن تجوز إضافته إلى فاعله^(٣) ، وهذا أحد الأحكام التي يختلف فيها اسم الفاعل العامل ، والمصدر العامل^(٤) .

(١) تطبيقاً لقاعدة وصل الضمير التي مرت تفصيلاتها في (ج ١ ص ١٨١ م ٢٠) . فإن كان الضمير معمولاً لوصف يعرب - غالباً - صلة «أل» وهذا الوصف للمثنى أو لجمع المذكر السالم ولملحقاتها ؛ نحو : والدك المكرمك - أهلك المكرمك فالأحسن - عند حذف نون التثنية والجمع - اعتبار الضمير « مضافاً إليه » (كما سبق البيان في باب الإضافة ، ص ١٠) ونقلنا : أن بعض النحاة يميز اعتبار الضمير مفعولاً به للوصف ، (وهو هناك اسم فاعل) ، والنون مخذوفة للتخفيف لا للإضافة . ونقلنا إن الخير في الاقتصار على الإعراب الأول ؛ منعاً للإلباس والغموض المتأفان للغرض الأصيل من اللغة . كما قلنا إن هذه النون قد تحذف في حالات أخرى ، (عرضناها في ج ١ م ١١ ص ١٤٢ وتشمل حالة في باب « لا » النافية للجنس - ج ١ م ٥٦ هامش ص ٦٢٩ -) .

(٢) في هامش ص ٢٤٢ . والتفصيل في « د » من ص ٢٦٥ .

(٣) لهذا إيضاح وتفصيل هامان ، سجلناهما في هامش ص ٢٤٢ وفي ص ٢٦٥ .

(٤) قال شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) - بتصرف - الفرق بين المصدر العامل واسم الفاعل العامل من وجوه أشهرها خمسة :

« أولها » : أن «أل» في المصدر مقصورة على التعريف غالباً ، ولكنها في اسم الفاعل للتعريف ، وهي اسم موصول في الوقت نفسه . - وهذا رأى شارح المفصل ويخالفه آخرون (راجع ج ١ ص ٢٥١ م ٢٦ باب الموصول) .

« ثانيها » : أن المصدر العامل يضاف إلى فاعله حينئذ ، وإلى مفعوله حينئذ آخر ، ولكن اسم للفاعل لا يضاف لفاعله ، إلا إذا ترك اسمه ، وصار نوعاً من الصفة المشبهة - كما سبق ، في هامش ص ٢٤٢ .

« ثالثها » : أن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة . أما اسم الفاعل فلا يعمل إلا في الحال أو في المستقبل بشروط ، وقد يعمل في غيرهما ، ولكن بشروط أيضاً .

- طبقةً للتفصيل الذي سبق في إعماله ، ص ٢٤٦

« رابعها » : أن المصدر لا يتقدم عليه شيء من معمولاته . . . (إلا شبه الجملة ، بالإيضاح الذي -

(٣) جميع ما تقدم من الأحكام ، والشروط ، والتفصيلات الخاصة باسم للفاعل المقرد تسرى باطراد عليه إذا صار مثنى ^(١) لذكر أو مؤنث ، أو جمعاً لذكر أو مؤنث سالمين ، أو جمع تكسير . فلا فرق بين مفردة ومثناه وجمعه في شئ مما سبق ^(١) خاصاً بإعماله ، أو عدم إعماله ، مقترناً « بأل » أو غير مقترن بها .

* * *

صيغة المبالغة : (تكوينها ، والغرض منها) .

(٤) يجوز تحويل صيغة : « فاعل » - وهي صيغة : « اسم الفاعل » الأصلية من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف - إلى صيغة أخرى تفيد من الكثرة والمبالغة الصريحة في معنى فعلها الثلاثي الأصلي ما لا تفيدُه إفادة صريحة صيغة : « فاعل ^(٢) » السالفة ، مثال هذا أن نتحدث عن شخص يزرع الفاكهة ، فنقول : فلان زارعٌ فاكهةٌ . فإذا أردنا أن نبين في صراحة لاحتمال معها ، كثرة زراعته الفاكهة ، ونبالغ في وصفه بهذا المعنى - نقول : فلان زَرَّاعٌ فاكهةٌ - مثلاً - . فكلمة : « زَرَّاعٌ » تفيد من كثرة زراعته ، ومن المبالغة في مزاولته الزراعة ما لا تفيدُه كلمة : « زارع » مع أن الكلمتين من فعل ثلاثي واحد ؛ هو : « زرع » وكلتاهما تدلّ على أمرين ؛ معنى مجرد ؛ هو : « الزرع » وذات فعلته . ولكنهما تختلفان بعد ذلك في درجة الدلالة على المعنى المجرد ، (أى : في

= تقدم في رقم ٤ من ص ٢١٥) أما اسم الفاعل المقرون « بأل » فلا يتقدم عليه إلا شبه الجملة وأما غير المقرون بها فيجوز أن يتقدم عليه الجملة وغيره . (إلا في بعض حالات تجيء في ص ٢٦٣ - ١ -) . « خامساً » : أن اسم الفاعل يتحمل الضمير ؛ لأنه جار على فعله ، والفعل يتحمل الضمير ، أما المصدر الذي لا ينوب عن فعله فلا يتحمل الضمير ، والفاعل معه يكون ملاحظاً في النية ، مقدراً غير مستتر فيه . . . (ويرى بعض النحاة أنه مستتر فيه) .

هذا ملخص ما جاء في المرجع السالف بتصرف قليل يفتضيه التحقيق .

(١ و ١) وهذا إذا صح تشبيته وجمعه ؛ فهناك حالات يغلب عليه فيها أن يلتزم الأفراد والتكثير ، وقد أشرنا إلى بعضها في : « ب » من ص ٢٥٢ . (ومنها : أن يكون مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر ، على الوجه المشروح في ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣) .

(٢) لأن صيغة اسم الفاعل الأساسية مطلقة . (أى : لا تدل بذاتها على قلة أو كثرة) فهي سالحة للأمرين ، ما لم تقم قرينة تعين أحدهما دون الآخر - وقد سبق البيان الكامل في ص ٢٣٩ وفي هامشها - رقم ٤ - .

مقدار قَلَّتْه ، وكَثُرَتْه ، وضعفه ، وقوته) ؛ فصيغة « فاعل » التي هي وزن « اسم الفاعل » من الثلاثي ، لا تدل وحدها على شيء من ذلك إلا من طريق الاحتمال ، ولا تدل دلالة صريحة خالية من هذا الاحتمال ، على قوة ، ولا ضعف ، ولا كثرة ، ولا قلّة في المعنى المجرد ؛ فكلمة « زارع » لا تدل بلفظها - بغير قرينة أخرى - على أكثر من ذات متصفة بأنها تفعل الزراعة . وليس في صيغة الكلمة دليل صريح على أن تلك الذات تفعل الزراعة قليلاً أو كثيراً . . . و . . . ، بخلاف صيغة « فَعَّال » - مثلاً - فإنها تدل بنصها وصيغتها الصريحة على الكثرة والمبالغة في ذلك الفعل : أي : في المعنى المجرد . ولهذا تسمى : « صيغة مبالغة » ومن تسم كان الذي يستخدم صيغة « فاعل » يرى إلى بيان أمرين : « المعنى المجرد مطلقاً ، وصاحبه » ، دون اهتمام ببيان درجة المعنى ؛ قوة وضعفاً ، وكثرة وقلة . بخلاف الذي يستخدم « صيغة المبالغة » . فإنه يقصد إلى الأمرين مزيداً عليهما بيان الدرجة (١) ، كثرة وقوة .

وما قيل في : « زارعٌ فاكهةٌ وزراعٌ فاكهةٌ » . . . يقال في : ناظمٌ شعراً ، ونظامٌ شعراً - صانعٌ خيراً ، وصنّاعٌ خيراً - قائلٌ الصدقَ ، وقوَالٌ الصدقَ . . . و . . . ، وهكذا يمكن تحويل صيغة « فاعل » الدالة على اسم الفاعل من الثلاثي المتصرف إلى صيغة : « فَعَّال » أو غيرها من الصيغ المعروفة باسم : « صيغ المبالغة »

وأشهر أوزانها خمسة قياسيةّة ؛ هي :

✓ « فَعَّالٌ » (٢) ؛ نحو : ما أعظمَ الصديقَ إذا كان غير قوَالٍ سوءاً ، ولا فَعَّالٍ إساءةً ، وقول الشاعر :

وإني لقوَالٌ لِدِي البَثِّ (٣) مرحباً وأهلاً إذا ماجاء من غير مرصد (٤)

✓ و « مِفعال » (٥) ؛ نحو : الطائر مِحذارٌ صائِدَه ، مِخوِافٌ أعداءَه .

(١) ولهذا لا تصاغ من مصدر فعل لا يقبل الزيادة والتفاوت ، طبقاً للبيان الذي في : « ٥ » من ص ٢٦٩ وانظر الملاحظة الآتية في ص ٢٦٢ .

(٢) قد تكون صيغة : « فَعَّالٌ » للنسب أحياناً ، طبقاً للبيان الآتي في « و » من ص ٢٦٩ .

(٣) الحزن .

(٤) ميعاد .

(٥) هذه الصيغة مشتركة بين صيغ المبالغة واسم الآلة الذي سيجيء الكلام عليه في باب خاص

ص ٣٣٣ م ١٠٧ فهى صيغة مشتركة في البابين . والتفريق بينهما يكون خاصماً للقرائن .

« فَعُولٌ » ؛ نحو: البارُّ وَصُولُ أَهْلِهِ . وقول الشاعر يخاطب سيداً كريماً:
 ضَرْوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقِ سِمَانِهَا^(١) إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ
 وقول الآخر يفتخر :

إِذَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ قَامَ سَيِّدٌ قَدُولٌ^(٢) بِمَا قَالَ الْكِرَامُ فَعُولٌ^(٣)
 ومثل :

ذَرِينِي ؛ فَإِنَّ الْبَخْلَ - يَا أُمَّ مَالِكٍ - لِصَالِحِ أَخْلَاقِ الرَّجَالِ سَرَقٌ
 و« فَعِيلٌ » ؛ نحو : أَقْدَرُ^(٤) من يكون سميعاً خيراً ، نصيراً عدلاً^(٥)
 وقول الشاعر :

فَتَاتَانِ : أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرَا
 و« فَعِيلٌ » ؛ نحو : يسوعنا أن نسرى جاهلاً مزقاً أوراقه ، رامياً بها في
 الطريق . وقول الشاعر :

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَأَمِنٌ مَا لَيْسَ يُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
 هذه هي الصيغ الخمس القياسية . وهناك بعض صيغ قليلة مقصورة على
 السماع عند أكثر القدماء ؛ أشهرها من الفعل الماضي الثلاثي : « فَعِيلٌ »^(٦) ،

(١) الضمير عائد على الإبل ونحوها بما يعنى « ليشوى ، أو يطبخ فيؤكل » .
 (٢) كثير القول . (٣) كثير الفعل . (٤) أعظم .
 (٥) متى تزداد تاء التانيث على صيغة « فعيل » متى لا تزداد ؟ لهذا بيان مفيد يجيء في ج ٤ - باب

« التانيث » م ١٦٩ .
 (٦) يخالف هذه الأكثرية في رأيها فريق آخر ، منهم : « ابن قتيبة » في كتابه : (أدب الكاتب ، باب : اختلاف الأبنية في الحرف الواحد ؛ لاختلاف المهاني) حيث يقول ما نصه : « (ما كان على « فعيل » فهو مكسور الأول ، لا يفتح منه شيء ، وهو لمن دأب منه الفعل ؛ نحو : رجل سيكبر ، كثير السكر - وخمير ، كثير الشرب للخمر ، وفخير كثير الفخر - وعشيق ، كثير العشق - وسكيت ، دائم السكوت - وصليل وصريع وظليم ، ومثل ذلك كثير . ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه ، ويكون له عادة ...) أه فهو يقرر أن صيغة : « فعيل » كثيرة في المبالغة ، وإذا ثبتت كثرتها كان القياس عليها جائزاً . وقد جعل المحقق القاهري هذه الصيغة قياسية ، وايستقصورة على السماع ، كما يرى النحاة الأقدمون . ونص قراره (كما جاء في الصفحة التاسعة ، من تقرير لجنة الأصول المرفوع إلى المؤتمر اللغوي الذي انمقد في أشريناير سنة ١٩٦٧ فوافق عليه) هو : « (في اللغة ألفاظ على صيغة « فعيل » من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدى للدلالة على المبالغة . وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها ، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي - لازماً أو متعدياً - لفظ على صيغة « فعيل » - بكسر الفاء وتشديد العين - لإفادة المبالغة » . ا هـ . وقد ذكر هذا القرار مرة أخرى ونعمه بمغض للبحوث والمذكرات العلمية التي اعتمد عليها المجمع ومؤتمره في ص ٣٤ من الكتاب الذي أصدره المجمع سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » مشتملا على القرارات من دورة ٢٩ إلى ٣٤ .

و «مِفْعَل» ؛ نحو : إنه شَرِيب أهوال ، ومِسْعَر^(١) حروب . وفعلهما
لثلاثي ؛ شَرِب ، وسَعَرَ . ومن غير الثلاثي : دَرَاكَ - سَأَرَ - مِعْوَان^(٢) -
مِهْوَان - نَذِير - سَمِيع - زَهُوق . وأفعالها الشائعة : أَدْرَكَ - أَسَارَ (بمعنى :
تَرَكَ في الكأس بقية) أَعَانَ - أَهَانَ - أَنْذَرَ - أَسْمَعَ - أَزْهَقَ .

* * *

أحكامها : لصيغ المبالغة القياسية أحكام ، أهمّتها :

١- أنها لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي ، متصرف ، متعد ، ما عدا
صيغة : «فَعْمَال» فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم^(٣) والمتعدى ؛
كقوله تعالى : (وَلَا تَطْغَعْ كُلَّ خَلَّافٍ^(٤) مَهِينٍ^(٥) ، هَمَّازٍ^(٦) ،
مَشَاءٍ^(٧) بِنَسِيمٍ^(٨) ، مَنَافٍ^(٩) لِلخَيْرِ ، مَعْتَدٍ أَثِيمٍ . . .) وقولهم :
فَلَانَ بِسَامِ الثَّغْرِ ، ضَحَّكَ السَّنُّ ، وقول الشاعر :

(١) مسعر الحرب : من يكثر إشعالها ، وإيقاد نيرانها .

(٢) ومنه قول شاعرهم :

وكنّ على الخير معواناً لذي أملٍ يرجو نذاك ؛ فإن الحرَّ معوان
ومثله «ميتلاف» (من أتلف) في قول أبي فراس الحمداني :

وللوفور ميتلاف ، وللحمد جامع وللشر تراك . وللخير فاعل

(٣) يرى بعض اللغويين أن المسموع كثير من صيغة «فَعْمَال» المشتقة من مصدر الفعل الثلاثي
اللازم للدلالة على المبالغة ؛ ولذا يجيز - لشدة الحاجة إليها - اشتقاقها من مصدر الثلاثي اللازم
أيضاً ، ومنه الآية التالية . وهو رأى حسن ارتضاه المجمع اللغوي ، وسجله في مجلته ج ٣
ص ١٤ ، ١٥ .

وفي المراجع اللغوية صيغ متوعدة مسموعة - غير صيغة «فَعْمَال» - لم تستوف شروط الصياغة ،
فيجب الوقوف فيها عند حد السماع . ومن أمثلتها «ضَحَّوكِ وَعَبَّوس» في قول شاعرهم :

ضحكوك السنن إن نطقوا بخير وعند الشر مطراق عبوس

فقد صاغ من الثلاثي اللازم كلمتي : «ضحكوك وعبوس» مع أن فعلهما لازم ، كما صاغ كلمة
«مطراق» مع أن فعلها الشائع رباعي ؛ هو : أطرق ، بمعنى : سكت ، ونظر إلى الأرض .

- وسيماد البيت في ص ٢٦٦ لمناسبة هناك - . ومثل : «بَشَّوش» في قول عنتره :

ألقى صدور الخيل وهي عوايس وأنا ضحكوك نحوها وبشوش

(٤) كثير الحلف . (٥) حقيِر دفيه .

(٦) كثير الهمز (أى : كثير الطمن والضرب ، والإبذاء . . .)

(٧ و ٨) كثير المشي بالهميمة (وهي : السعي بين الناس بالإفساد) .

(٩) كثير المنع . . .

وإني لَصَبَّارٌ على ما ينوبني وحسبك أن الله أثني على الصبرِ
ولست بنظَّارٍ إلى جانب الغنى إذا كانت العلياء في جانب الفقرِ

ب - وأنها لا تجرى على حركات مضارعها وسكناته ، بالرغم من اشتغالها على حروفه الأصلية ، ولهذا كانت محمولة، في عملها على اسم الفاعل لا على فعله . . .

ج - وأنها - في غير الأمرين السالفين - خاضعة لجميع الأحكام التي يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من : « أل » ، والمقرون بها ، فلا اختلاف بينهما إلا في الأمرين المتقدمين ، وكذلك في شكل الصيغة ، وفي أن صيغة المبالغة بنصها الصريح أكثر مبالغة ، وأقوى دلالة في معنى الفعل^(١) من صيغة اسم الفاعل المطلقة ، وما عدا هذا فلا اختلاف بينهما في سريان الأحكام والشروط وسائر التفصيلات التي سبق الكلام عليها في اسم الفاعل^(٢) . . .

(١) وهو المعنى المجرد .

(٢) في الأحكام المتعددة السابقة يقول ابن مالك أبياتاً نذكرها بترتيبها في « ألفيته » ، وإن لم نلتزم ترتيبه في عرض مسائلهما ، وشرحها ؛ إذ اخترنا ترتيباً آخر يصل المسائل المرتبطة بعضها ببعض . قال في صيغ المبالغة :

فَعَالٌ ، أَوْ مِفْعَالٌ ، أَوْ فَعُولٌ فِي كَثْرَةٍ عَنِ « فَاعِلٍ » بِدِيلِ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي « فَعِيلٍ » قَلٌّ ذَا ، وَ « فَعِيلٍ »

يريد : أن . صيغة فَعَمَّالٍ ، ومِفْعَالٍ ، وَفَعُولٍ ، تثنى - عند إرادة الكثرة - عن صيغة « فاعل » وأنها تذكر من أجل ذلك بدلا من صيغة فاعل ، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه « فاعل » من العمل عند استيفاء الشروط . ثم بين أن استعمال صيغتي : « فَعَمَّالٍ » و « فَعِيلٍ » قليل في المبالغة .

ثم انتقل إلى تسجيل قاعدة أخرى ؛ هي : أن اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغة - لا تتغير أحكامه إن كان غير مفرد ؛ فالأحكام السابقة كلها مطردة في المفرد وغير المفرد ، إلا بعض حالات وكلاهما سواء في الخضوع لتلك الأحكام والتفصيلات التي سبق بيانها عند الكلام على اسم الفاعل المفرد ، وشروط إعماله مقترناً وغير مقترن . . . إلى غير ذلك من سائر القواعد التي سلفت . قال في هذا :

وما سوى المفرد مثلهُ جَعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ . حَيْثُمَا عَمِلَ
ثم تعرض لاسم الفاعل العامل النصب مصرحاً بجواز نصب مفعوله ، أو جره مضافاً إليه . فإن -

ملاحظة : ورد في المسموع الذي لا يقاس عليه بعض صيغ المبالغة خالياً من معنى : « المبالغة » ، مقتصرأً في دلالته المعنوية على المعنى المجرد الذي لا مبالغة فيه ؛ فهو يدل على ما يدل عليه اسم فاعله الخالي من تلك المبالغة المعنوية : مثل كلمة : « ظلوم » في قول الشاعر :

وكل جمالٍ للزوال مآلُهُ وكل ظلومٍ سوف يُبلى بظالم

فإنها ليست للمبالغة ؛ إذ المقام هنا يقتضى أن يكون المراد من لفظ : « ظلوم » هو : « ظالم » ؛ وليس كثير الظلم ؛ لأن كلاً من الاثنين سيأتي ظاناً . من غير أن يتوقف هذا اللقاء إلا على مجرد وقوع الظلم من أحدهما ، دون نظر لقلة الظلم أو كثرته (١) .

=نصب أكثر من مفعول جاز جر واحد ووجب نصب الباقي . قال :

وانصِبِ بِذِي الإِعْمَالِ تَلَوًّا ، وَاخْفِضْ وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضَى
(« ذى الإعمال » : صاحب الإعمال ، أى : المستوفى شروط العمل ، وهو اسم الفاعل . « تلوا »
تالياً - أى : المفعول به الذى يتلوه) .

وبين بعد ذلك أن تابع الاسم المجرور على الوجه السالف يجوز فيه الجر ، ويجوز فيه النصب :
وَأَجْرُرُ أَوْ أَنْصِبُ تَابِعِ الذِّى انخَفَضَ كَمَبْتغَى جَاهٍ وَمَالًا مِنْ نَهَضٍ
والأصل : من نهض مبتغى جاه ومالا . فحطفت كامة : « مالا » على كلمة : « جاه » المجرورة
بالإضافة ، ولكنها منصوبة باعتبارها مفعولا به لاسم الفاعل فى الأصل قبل الإضافة .

(١) ينطبق هذا على كلمة : « فخور » فى قوله تعالى : (إن الله لا يحب من كان مختالا
فخوراً .) « فليس المراد هنا كثرة الفخر لأن الله يكره صاحب الفخر مطلقاً ؛ بغير نظر إلى
كثرة فخره أو قلته .

زيادة وتفصيل :

١- إذا كان اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغة - مقرونًا « بأل » لم يجوز تقديم شيء من معمولاته عليه ، إلا شبه الجملة . لأن « أل » الداخلة عليه موصولة ، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها ؛ والصلة لا تتقدم هي ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول . إلا شبه الجملة^(١) ؛ لأنه محل التساهل ؛ فيصح أن يقال : أنا لك المرافق ، ومعك الدائب ، أي : أنا المرافق لك - الدائب معك

أما إن كان مجرداً منها فيجوز تقديم المعمول : مفعولاً كان أو غير مفعول^(٢) إلا في بعض حالات ، فنال التقديم الجائز : الحديقة - عطراً - فه آحة . والأصل : الحديقة فواحة عطراً .

ومن الحالات التي لا يجوز فيها التقديم أن يكون اسم الفاعل مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر أصلي ، نحو : يروقني رسم مصور طيوراً - ألا تغضب من معذب الحيوان ؟ فلا يجوز : يروقني - طيوراً - رسم مصور . ألا تغضب - الحيوان - من معذب ، بخلاف المجرور بحرف جر زائد . فيجوز أن يتقدم عليه معموله ؛ نحو : ما العزيز - الهوان - بقابل . والأصل : ما العزيز بقابل الهوان .

وأجاز قوم تقديم المعمول إن كان اسم الفاعل : « مضافاً إليه » ، و « المضاف » كلمة : غيبر ، أو : « حق » ، أو : « جيد » ، أو : مثل ، أو : أول ، نحو : (المناق - الوعد - غير منجز) . (هذا - الأعداء - حق قاهر ، أو : جيد قاهر) ، والأصل : المناق غير منجز الوعد . هذا حق قاهر الأعداء ، أو : جيد قاهر الأعداء . (شاعرنا ذراً مثل ناظم) ، (العرب ضيفاً أول ناصر) . وهذا الرأي حسن ؛ لما فيه من تيسير وأحسن منه براعة استخدامه في أنسب الأساليب له ، وأليق المواقف .

(١) راجع ج ١ ص ٢٧٦ م ٢٧ وسقت الإشارة للسبب في رقم ١ من هامش ٢١٦ .

(٢) راجع هامش ص ٢٥٦ الوجه الرابع .

ويجوز أيضاً تقديم معموله على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبراً له ، نحو :
الضيوف أنت مصافح . والأصل : أنت مصافح الضيوف .

ب- يجوز إعمال اسم الفاعل - أحياناً - وهو محذوف ، مثل : أعلياً أنت مساعدُه ؟ فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق ، واستغنى بنصبه عن نصب الاسم السابق : فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم السابق عاملاً آخر ، محذوفاً ، يفسره المذكور على الوجه المعروف في باب : « الاشتغال »^(١) والتقدير : أمساعدٌ علياً أنت مساعده ؟ . ومثله أيضاً : أعلياً أنت مساعدٌ أخاه ، والتقدير : أمساعدٌ علياً أنت مساعد أخاه . ومثله في كل ما سبق صيغ المبالغة .

ج- عرفنا أن اسم الفاعل يدل - غالباً - هو وصيغ المبالغة ، على الحدوث وعدم الدوام ، وعرفنا طريقة صوغه . . .
لكن قد يراد منه النص على الثبوت والدوام مع قيام قرينة تدل على هذا ، فيصير صفة مشبهة^(٢) ؛ ويسمى باسمها - بالرغم من بقاءه على صورته الأصلية^(٣) ؛ ويجرى عليه أحكام الصفة المشبهة ؛ فيجوز في السببي^(٤) بعده إن كان معرفة :

(١) في هذا المثال - وأشباهه - نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجرور . لكنه مجرور في حكم المنصوب . لأن كلمة : « مساعد » في حكم الفعل ، وتوحيها ملحوظ وإن لم يكن ملفوظاً ؛ فالضمير هنا كالضمير في مثل : أعلياً مررت به - مجرور وهو في الحكم منصوب . كما سبق في باب الاشتغال ج ١ . (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩) .

(٢) سببيء في ص ٢٨١ م ١٠٤ باب خاص بها يتضمن تعريفها ، وتفصيل أحكامها ، والتقدير في دلالة اسم الفاعل والصفة المشبهة .

(٣) كما سبق في ص ٢٤٣ و ٢٥٦ ويحيء في ص ٢٩٢ .

(٤) لا بد لكل اسم مشتق عامل ، من صاحب يقوم به معنى المشتق ، مثل : محمد عالم - على محسن ، الجو معتدل - فالكلمات : محمد - على - الجو - هي الصاحب الأصل الذي قام به معنى المشتق قياماً مباشراً ، اتصالاً بذاته ، وقد يقوم المعنى بشيء آخر يتصل بالصاحب الأصل بنوع اتصال ، ويرتبط به من بعض النواحي ، كأن نقول : محمد عالم أبوه - على محسن أخوه - الجو معتدل حرارته ، فالأب والأخ والحرارة . . . ، . . . ليست الصاحب الأصل للوصف المشتق ؛ وإنما ترتبط معه برابط يجمع بينهما ؛ كالأبوة ، والأخوة ، والتبعية في أمر ما . هذا الرابط يسمى : « السببي » . ولا بد فيه من ضمير يعود على الأصل . وقد تقوم « آل » خلفاً عن الضمير في مذهب =

الرفع والنصب والبحر ، نحو : هذا عابد طائع ، مرتفع الجبهة ، طاهر القلب ، ناصع صمحة ؛ فيجوز في السببي هنا ، (وهو : الجبهة - القلب - صفحة) الرفع على أنه فاعل للصفة المشبهة . والبحر على اعتباره مضافاً إليه ، والنصب على أنه شبيه بالمفعول به وليس مفعولاً به ^(١)

فإن كان السببي نكرة - جاز نصبه على أنه تمييز ، أو على أنه شبيه بالمفعول به . ومقتضى ما سبق أن السببي المعرفة والنكرة يجوز فيه دائماً الرفع على الفاعلية ، والبحر على الإضافة ^(٢) ؛ كما يجوز فيه النصب أيضاً ؛ ولكن المنصوب في حالة التعريف يعرب شبيهاً بالمفعول به ، وفي حالة التنكير يعرب شبيهاً بالمفعول به ، أو : تمييزاً .

د - لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه (سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثي ، لازماً أم متعدياً) . إلا إذا أريد منه الثبوت والدوام ، وقامت القرينة على هذا ؛ فيصير صفة مشبهة ، تجرى عليه كل أحكامها ، ومنها : أن يحكم عليه بالزوم فلا ينصب المفعول به الأصيل ولو كان فعله متعدياً ، وهذا على حسب البيان المشروح فيما سبق ^(٣) وفيما يلي :

= الكوفيين - كما سيجيء في ص ٢٦٨ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ وفي رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ - وقد اشترطوا وجوب السببية في مرفوع اسم الفاعل إذا جرى اسم للفاعل على موصوف ؛ نحو : الرجل صادق أبوه ، - كما سيجيء في هامش ص ٣١٠ . -

(١) لأن «الصفة المشبهة» الأصيلة - كما سبق البيان في هامش ص ٢٤٢ - كفعالها لا تنصب المفعول به ، لأنها تصاغ من مصدر فعل ثلاثي لازم . فلما كان السببي بعدها منصوباً ، ولا يصلح لإدخاله تحت نوع آخر من المنصوبات - أعربوه «شبيهاً بالمفعول به» إن كان معرفة ، ولم يربوه مفعولاً به ؛ لأن المفعول به لا بد أن يقع عليه أثر فعل الفاعل ، وهذا لا يقع عليه أثر الصفة المشبهة ، وهي بمنزلة الفعل في هذه الحالة . ومن ثم لم يحمله في التسمية على المفعول به الذي ينصبه اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة إنما سميت باسمها لشبهها اسم الفاعل في كثير من الأمور ، (وسيجيء بيان واف عن هذا كله في بابها) . أما إن كان نكرة فيجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو على التمييز .

(٢) بشرط خلو المضاف مما يعارض الإضافة ؛ كالتنوين . . ؟ .

(٣) في هامش ص ٢٤٢ .

اسم الفاعل المضاف لفاعله بقصد النص على الثبوت والدوام بقرينة ،
فيترك الحدوث ، وينتقل إلى معنى الصفة المشبهة - ثلاثة أنواع (وكذا صيغة
المبالغة ، وهذه لا تصاغ إلا من الثلاثي) .

أولها : نوع مأخوذ من الفعل اللازم - الثلاثي وغير الثلاثي - مثل :
عال وشامخ .. في نحو : هذا على القامة ، شامخ الأنف (وفعلهما :
عَلَّأ - شَمَّخَ) . ومثل « تائب » في قول الشاعر :

تباركتَ ؛ إني من عذابك خائفٌ وإني إليكم تائبُ النفسِ باخِعٌ^(١)
(والفعل : تاب) وقول الآخر يمدح :

ضحوك السنِّ إن نطقوا بخير وعند الشرِّ مطراق عبوس ...^(٢)
ولا يكاد يوجد خلاف في جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدوث إلى معنى
الصفة المشبهة .

ثانيها : نوع مأخوذ من فعل متعدد لمفعول به واحد ، والراجع في هذا
النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة ، بشرط أن يكون اللبس مأموراً ؛
(وهو : التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول به) . فإذا لم يؤمن اللبس
لم تجز الإضافة ؛ كتولهم : فلانٌ راحمُ الأبناء ، نافع الأعوان ، يريدون :
أن أبناء راحمون وأعوانه نافعون . فإذا كان المقام مقام مدح الأبناء والأعوان -
جاز ؛ للدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل ؛ كصدورها ممن يردّ على قول
القائل : (ليس أبناء فلان بمفطورين على الرحمة ، ولا أعوانه بمطبوعين على النفع) ،
أو ممن يردّ على قول القائل : (أبناء فلان قساة ، وأعوانه ضارون ، بسجيتهم ...)
ففي هذا المثال وأشباهه مما يحدف فيه المفعول به ويؤمن فيه اللبس لقرينة لفظية ،
أو : معنوية ، يجوز في السببي - ككلمة : « الأبناء » وكلمة : « الأعوان » -
إما الرفع ؛ على أنه فاعل للصفة المشبهة (وهي : راحم - نافع) ، وإما النصب

(١) قاتل لها حزناً .

(٢) والفعل : (أطرق - عبس) وقد سبق هذا البيت في رقم ٣ من هامش ص ٢٦٠ لمناسبة

على أنه شبيه بالمفعول به ، ولا يصلح تمييزاً إن كان معرفة ، كما في المثال . وإما الجر ، على أنه مضاف إليه . وهذه الأوجه الإعرابية الثلاثة هي التي تجرى على معمول الصفة المشبهة الأصلية^(١) ، كالتى في مثل : (فلان جميل الوجه ، حسن الهيئة ، حلوا الحديث) ومن أمثلة هذا النوع :

ما الراحمُ القلبِ ظلاماً وإن ظُلماً ولا الكريمُ بمناعٍ وإن حُرماً

وفى هذا النوع من الإضافة إلى المرفوع يكثر حذف المفعول به ، الذى كان معمولاً لاسم الفاعل قبل إضافته لفاعله ، وقبل أن يصير بهذه الإضافة صفة مشبهة . ويصح ذكر هذا المفعول به فى الرأى الراجع - مع إعرابه « شبيهاً بالمفعول به » ، لا مفعولاً به أصيلاً ، مثل : « (فلان راحمُ الأبناء الناس ، ونافعُ الأعوان أفراداً كثيرة) . فكلمتا : « الناس » و « أفراداً » شبيهتان بالمفعول به . ولاداعى لمنع هذا الشبيه المنصوب من ذكره وظهوره فى الجملة ، بزعم أن منصوب الصفة المشبهة - إذا كان شبيهاً بالمفعول به - لا يزيد على واحد كما قرره النحاة . وقرارهم حق ؛ فننصوبها الشبيه بالمفعول به لا يزيد على واحد . والذى فى المثال السابق - ونظائره - لم يزد على واحد . ولكن المانعين يتوهمون أن الواحد يشمل « المضاف إليه » بعد الصفة المشبهة ؛ لأن هذا « المضاف إليه » يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته^(٢) ، فاعتبروه بمنزلة « الشبيه بالمفعول به » . برغم أنه : « مضاف إليه » مجرور ، وبسَنَواً على هذا عدم صحة المنصوب

(١) لا يقال فى هذا النوع : إن فعله متمد فى أصله ؛ فكيف يصح تحويله إلى صفة مشبهة ،

وهى لا تصاغ إلا من الثلاثى اللازم كما سبق ؟

فقد أجابوا أن المراد باللزوم إما اللزوم : « الأصل » (بأن يكون الفعل موضوعاً فى أصله لازماً) وإما اللزوم : « التنزيل ، أو : الحكى » (بأن يحذف مفعول الفعل المتعدى حذفاً غالباً فى بعض حالاته كالتى هنا) وإما اللزوم : « التحويل » (بأن يكون الفعل متعدياً ولكنه يحول إلى صيغة « فَعَلٌ » - بضم العين ، وهى صيغة لازمة - ؛ لفرض معين ، كالمذح ، أو الذم) ونتيجة الثلاثة واحدة ؛ هى أن التعدى غير معتبر هنا . فلا تنصب الصفة المشبهة المفعول به الأصيلى كما ينصبه فعلها حين تكون منقولة عن اسم الفاعل ، ولكنها قد تنصب على « أنه شبيه بالمفعول به » ، وليس مفعولاً به -

(كما سبق الإيضاح فى هامش ص ٢٤٢ ، وستجىء إشارة هنا ، وفى رقم ٤ من هامش ص ٣٠٦)

(٢) انظر رقم ٣ و ٤ من ص ٣١٤ .

الآخَر معه ؛ لئلا يزيد منصوب الصفة المشبهة على واحد إذا كان شبيهاً بالمفعول به .

قال « الصبان » في هذا الموضع^(١) : لا داعي للأخذ بالوهم السابق ، ولا بما يترتب عليه ، فالصحيح عنده في هذه الصورة وأشباهاها جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب الواحد بعده ، والذي يعرّب « شبيهاً بالمفعول به » وفي رأيه تيسير ، واستبعاد لشرط أن يكون الفعل محذوف المفعول به - كما اشترطه بعضهم - .

ثالثها : نوع مأخوذ من فعل متعدّد لمفعولين ، أو ثلاثة : نحو : (أنا ظانٌ رقيقاً قادمًا ، ومُخْبِرٌ الأصدقاء السرورَ شاملاً بقدومه) . ولا يكاد يوجد كبير خلاف في منع انتقال هذا النوع إلى معنى الصفة المشبهة من طريق إضافته لفاعله ؛ لأن الوصف ينصب مفعولين أو أكثر كفعله ، ومنصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد على الوجه الذي أوضحناه في النوع السالف . . . هذا ، ولأكثر النحاة فلسفة خيالية فيما تقدم ؛ فهم يقولون^(٢) : إن إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه تتم على الصورة السابقة في ثلاث مراحل مرتبة^(٣) :

أولها : تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف .

وثانيها : نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به .

وثالثها : جره على الإضافة .

ففي مثل : الطبيب رائفُ القلب ، يكون الأصل : الطبيب رائفٌ قلبه ؛ - برفع كلمة : « قلب » - ثم يتحول الإسناد عن المرفوع السببي ، وينتقل إلى الضمير المضاف إليه ؛ وهو : « الهاء » ويستتر هذا الضمير في الوصف : « رائف » ، ويُعرّض منه « أل » في رأى الكوفيين^(٤) ، ويُنصب المرفوع الذي تحول عنه الإسناد ؛ لأنه ضار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضلة ؛

(١) آخر باب : إعمال اسم الفاعل .

(٢) كما سيجيء في « ب » ص ٣١٥ في الصفة المشبهة .

(٣) والضمير في هذه المراحل قد يشابه الصورة الآتية في ص ٣١٠ ، وقد يمتنع به في هذه المراحل ، طبقاً لما سيجيء في ص ٣٠٥ .

(٤) كما سلف في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ ، وكما يجيء ، في رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ .

بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ؛ فينصب مثلها ، ويصير : « الطبيب رائف القلب » . ثم يجر بالإضافة ؛ فراراً من القبح البادى فى إجراء الوصف اللازم أو ما يشبهه مجرى المتعدى . (والمراد بما يشبهه ^(١)) : الوصف المتعدى لمفعول واحد ، ومفعوله محذوف) . فيصير : « الطبيب رائف القلب » .

ويقولون فى تعليل هذه المراحل الثلاث ^(٢) المستخيلة : إنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه مباشرة ؛ لأنه عينه فى المعنى ؛ فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ^(٣) ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا ذلك الطريق الذى وضحنا مراحلہ . ويستدلون على الإضافة بكثير من الأمثلة المأثورة تؤيد ^(٤) رأيهم .

وكل هذا كلام افتراضى ؛ لا تعرفه طوائف العرب ؛ أصحاب اللغة ، ورجعها الأول الصحيح . فإغفاله خير . ولن يترتب عليه ضرر .

٥- لا تجيء « صيغ المبالغة » إلا من مصدر فعل قابل للزيادة ، فلا يقال : مَوَاتَ ولا قَتَالَ ، فى شخص مات أو قَتَلَ ، إذ لا تفاوت فى الموت والقَتْل .

و- سيجيء ^(٥) أنه كثر فى الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : « فَعَمَّالٌ » للدلالة على « النسب » - بدلاً من يائه - وكثر هذا فى الحرف ؛ فقالوا : حدّاد لمن حرفته « الحدادة » ، ونجّار لمن حرفته « النجارة » . . وكذا : لِبَيَّانٌ ، وبقال ، وعطّار . ونحوها من كل منسوب إلى صناعة . والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا فى النسب إلى الحرف ، لأن الكثرة الواردة منه تكفى للقياس عليه .

(١) انظر هامش ص ٢٦٧ .

(٢) أشرنا فى آخر الهامش السالف إلى أن بعض هذه المراحل قد يمتنع ؛ طبقاً لما سيجيء فى

ص ٣٠٥ .

(٣) وهذه حجة ضعيفة بعد ما تقدم فى ص ٤٠ وما بعدها من جواز هذه الإضافة .

(٤) سنعرض بعضها فى ص ٢٨٥ ونزيد الأمر وضوحاً عند الكلام عليه فى الصفة المشبهة

ص ٢٩٤ .

(٥) فى ج ٤ باب : « النسب » م ١٧٩ « ح » من ص ٦٨٤ .

.

 وجعلوا من استعمالها في النسب قوله تعالى : (وَمَارِبُكُ بِظِلَالٍمَّ لِلْعَبِيدِ) أى : بمنسوب
 إلى الظلم ، وحجتهم أن صيغة « فعّال » هنا لو كانت للمبالغة وليست للنسب لكان
 النفي منصّباً على المبالغة وحدها ؛ فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ؛ فالنفي
 هو الكثرة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيراً . وهذا معنى فاسد ؛ لأن الله
 لا يظلم مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلاً .

المسألة ١٠٣ :

اسم المفعول .

تعريفه :

اسم مشتق^(١) ، يدل على معنى مجرد ، غير دائم^(٢) ، وعلى الذى وقع عليه هذا المعنى . فلا بد أن يدل على الأمرين معاً^(٣) ، (وهما : المعنى المجرد ، وصاحبه الذى وقع عليه) . مثل كلمة : « محفوظ » ، و : « مصروع » فى قولهم : العادل محفوظ برعاية ربه ، والباغى مصروع بجنائيه بغيه . « فمحفوظ » تدل على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، (أى : الحفظ) والذات التى وقع عليها الحفظ وكذلك « مصروع » تدل على الأمرين أيضاً ؛ المعنى المجرد ؛ (أى : الصرع) ، والذات التى وقع عليها . ومثل هذا يقال فى كلمة : « منسوب » من قول الشاعر :

لا تلم المرء على فعله وأنت منسوب إلى مثله^(٤)
وهكذا

ودلالته على الأمرين السالفين مقصورة على الحدوث - أى على : الحال - فهى لا تمتد إلى الماضى ، ولا إلى المستقبل ، ولا تفيد الدوام إلا بقريئة فى كل صورة .
صوغه^(٥) :

١ - يصاغ قياساً على وزن : « مفعول » من مصدر الماضى الثلاثى

(١) فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات .

(٢) أى : لا يلزم صاحبه . وسيجىء أيضاً أن هذا المعنى المجرد يفيد الحدوث ، فلا يمتد إلى الماضى ولا إلى المستقبل إلا بقريئة .

(٣) يمكن استجلاء المراد من بعض ألفاظ التعريف على ضوء ما سبق فى تعريف اسم الفاعل ص ٢٣٨ .

(٤) وبعد هذا البيت :

من ذمّ شيئاً وأقى مثلهُ
فإنما يُزرى على عقله
(٥) أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ إلى أن ابن مالك وضع فى « ألفيته » باين ؛ أحدهما =

المتصرف^(١)؛ مثل : « محفوظ » من « حَفِظَ » و « مصروع » من « صَرَخَ »
و « منسوب » من « نَسَبَ » ، و « معلوم » من « عَلِمَ » ، و « مجهول » من « جَهِلَ »
و « معروف » ، من عَرَفَ . و مثل « محمود » ، من حمِدَ في قول الشاعر :

لعلَّ عَتَبَكَ محمودٌ عواقبُهُ وربما صَحَّتْ الأجسامُ بالعللِ
ب - و يصاغ قياساً من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه

و قلب أوله ميمًا مضمومة مع فتح ما قبل الآخر .

فللوصول إلى اسم المفعول من : « سَارَعَ » نجىء بمضارعه : « يسارع » ،
ثم ندخل عليه التغيير السالف ، فيكون اسم المفعول : « مُسَارِعٌ » ، نحو :
انحير مسارعٌ إليك . واسم المفعول من : « هَدَمَ » هو : مهْدَمٌ ؛ نحو :
عرحُ البغي مهْدَمٌ ، واسم المفعول من : « أَوْجَعَ » هو : مُوجَعٌ ؛ كما في قول
الشاعر^(٢) الكهل الوفي :

خُلِقْتُ أُلُوفًا ؛ لو رجعتَ إلى الصِّبَا لفارقتُ شيبى موجع القلب ، باكيا
وهكذا : استخرج - يستخرج - مستخرج ، نحو : المستخرج من
النَّفْطِ في بلادنا يكفي حاجتنا . و مثل : « منزّهة » ، و « مكرّمة » في قول أبي تمام
في وصف قصائده :

مُنزّهة عن السَّرِقِ المَوْرَى^(٣) مكرّمة عن المعنى المَعَاد

* * *

= عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ولكنه ضمنه إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معاً ، فهو باب ينطوى
على إعمالهما . وقد مر شرح أبياته في مناسباتها الخاصة ابتداء من ص ٢٤٩ ، وثانيتها عنوانه :
« أبنية أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بها » وسيجيء شرح أبياته في مناسباتها ابتداء من
هامش ص ٢٨٩ . وفصل بين البابين بآخر عنوانه : « أبنية المصادر » وقد ارتضى هذا الترتيب لحكمة
رأها ، قد تكون - كما يقول بعض النحاة - الرغبة في موالاة مواضع الإعمال للمصدر وللمشتقات ،
حتى إذا فرغ من الكلام على شؤون الإعمال لهذه العوامل الاسمية التي بينها كثير من الترابط والتشابه -
انتقل إلى الكلام على أبنيتها وصيغتها . وقد سبق أن أشرنا أننا لا نرتضى هذا الترتيب ؛ لما فيه من توزيع
الأحكام والصيغ على بابين مستقلين ومنفصلين عن الإعمال ؛ إذ الأنسب تعريف كل عامل مع ذكر
صيفه وأحكامه في باب واحد .

(١) أما الماضي الجاهد فليس له مصدر ، ولا اسم مفعول ، ولا اسم فاعل ، ولا صفة مشبهة ،

ولا غيرها من المشتقات . . . (٢) هو : المتنبى .

(٣) السرق المورى : السرقة التي يخفيها السارق .

زيادة وتفصيل :

١- فتح الحرف الذي قبل الآخر قد يكون ظاهراً كالأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدرأ؛ مثل : مُسْتَعَانَ- مُنْقَاد . أصلهما : مُسْتَعَوْنَ - مُسْتَعَوِد .. قلبت الواو ألفاً بعد فتح ما قبلها بنقل حركتها إليه ؛ تطبيقاً لقاعدة صرفية^(١) .
 ب- إذا كان اسم المفعول مؤنثاً وجب زيادة تاء التأنيث في آخره ؛ كما في آخر : (مُسْنِزَةٌ ، ومُسْكِرْمَةٌ) من بيت أبي تمام السابق .

ج- قد وردت صيغ سماعية تؤدي ما يؤديه اسم المفعول المصنوع من مصدر الثلاثي وليست على وزنه ؛ فهي نائية عن صيغة « مفعول » في الدلالة على الذات والمعنى . ومن تلك الصيغ : « فَعْمِيل » ، بمعنى : مفعول ؛ نحو : كحليل ؛ بمعنى : مكحول . و « فَعْمَل » ، كذَبْح ؛ بمعنى مذبوح . و « فَعْمَلٌ » كقَنَّص ، بمعنى : مقنوص . و « فَعْمَلَةٌ » ؛ كعُزْرَةٌ ، ومُضْعَةٌ ، وأَكْلَةٌ ، بمعنى : مغروفة ، ومضوغة ومأكولة . . . وهذه الصيغ وأمثالها غير مقبسة . لكن هل تعمل عمل اسم المفعول كما تؤدي معناه ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها تعمل عمله - بشروطه - فترفع نائب فاعل حتماً ، وقد تنصب مفعولاً به - أو أكثر - إن كان فعلها المبني للمجهول كذلك ؛ فحكمها حكم المبني للمجهول . وفي هذا الرأى توسعة لمن شاء اتباعه^(٢) .

غير أن حكمماً سيجيء^(٣) لا يسرى عليها ؛ هو أن اسم المفعول يجوز أن يضاف لمرفوعه بشرط أن تكون صيغته أصلية^(٤) ، فإن كانت نائية عن

(١) في باب : « الإعلال والإبدال » - ج ٤ - .

(٢) سيجيء كلام ابن مالك على صياغة : « اسم المفعول » ، وعلى صيغة : « فَعْمِيل » في الباب الذي خصه بأبنية المشتقات - هامش ص ٢٨٩ وما بعدها - .

(٣) في ص ٢٧٥ .

(٤) هي التي تكون من الثلاثي على وزن : « مفعول » ، ومن غير الثلاثي على وزن المضارع بعد إبدال أوله ميماً مضمومة مع فتح الحرف الذي قبل الآخر . أما غير الأصلية . فقد أوضحناها في ج ٥ هنا .

.....

الأصلية - كفعيل ؛ بمعنى : مفعول ، وغيرها مما سبق - فلا تضاف لرفوعها .

د - سبقت الإشارة^(١) إلى أنه وردت صيغ مسموعة على وزن : « مفعول » ، ولكن معناها هو معنى المصدر ؛ فهي في حقيقة أمرها مصادر سماعية على وزن المفعول ، منها : معقول - مجلود - مفتون - ميسور - معسور .
 أى : عقل - جلد - فتنة ؛ بمعنى : خيرة - يسر (سهل) - عسر (ضد : سهل) ومن كلامهم « فلان لا معقول له ولا مجلود » . وقد سبق شرح هذا وشرح بقية الكلمات الأخرى في ص ١٩٨ وأوضحنا رأى سيوييه هناك .

(١) في ص ١٩٨ تحت عنوان : ملاحظة .

إعماله :

يجرى على اسم المفعول كل ما يجرى على اسم الفاعل من الاقتران « بأل »
وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمة لعمله

فإن كان مقرونًا « بأل » عمِلَ مطلقًا ، (بغير اشتراط شئ) . وإن لم
يكن مقرونًا بها وجب تحقق كل الشروط التي سبقت لإعمال اسم الفاعل (١) ؛
وفي مقدمتها : الاعتماد ، وعدم التصغير ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال
أو الاستمرار التجددي فإذا استوفى شروط الإعمال كلها عمِلَ
مايعمله مضارعه المبني للمجهول ؛ فيحتاج - وجوبًا - لنائب فاعل مثله :
ويكتفى بنائب فاعله إن كان مضارعه مكتملًا بنائب الفاعل (٢) . نحو : يُسَاعِدُ
القوىُ زميله - يُسَاعِدُ الزميلُ - هل القوىُ مساعِدُ زميله ؟ ولما سبق يمكن
أن يحلَّ محلَّ اسم المفعول مضارع بمعناه مبني للمجهول .

وإذا كان مضارعه ناصبًا مفعولين ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين
ينوب عنه ، ويصير مرفوعًا مثله ، ويبقى المفعول الآخر على حاله منصوبًا ،
وكذلك اسم المفعول ؛ نحو : يَظُنُّ الرجلُ العمومَ نافعًا - يَظُنُّ العمومُ نافعًا -
هل المظنونُ العمومُ نافعًا ؟

وإن كان فعله متعديًا لثلاثة ثم حذف فاعله وناب أحد المفعولات عنه
صار مرفوعًا مثله . ووجب نصب ما عداه ؛ وكذلك الشأن في اسم المفعول ؛
ف نحو : تُخَبِّرُ المراصدُ الطيارينَ الجوّ هادئًا - يُخَبِّرُ الطيارونَ الجوّ هادئًا -
هل الخبِّيرُ الطيارونَ الجوّ هادئًا ؟ .

ويجوز - بقليل - في الأحوال السابقة كلها أن يضاف اسم المفعول إلى
نائب فاعله الظاهر ؛ بشرط أن تكون صيغة اسم المفعول أصلية (٣) فيصير
نائب الفاعل مضافًا إليه ، مجرور اللفظ ، ولكنه مرفوع المحل ؛ مراعاة

(١) ص ٢٤٦ وما بعدها ، وفي « ب » من ص ٢٥٤ .

(٢) وهذا يتحقق حين يكون المضارع من الأفعال التي تنصب مفعولاً به واحداً قبل بنائه
للمجهول ، وقد حذف فاعله ، وقام المفعول به الواحد مقامه ، وناب عنه ؛ وصار مرفوعاً ، ولم يبق ،
في الكلام مفعول به آخر .

(٣) شرحنا الأصلية في رقم ٤ من هامش ص ٢٧٣ ، وغير الأصلية في « ح » من
تلك للصفحة .

لأصله^(١) ؛ نحو : إن القوىَ مُسَاعِدُ الزميلِ ، هل يَشِيعُ مَظنونُ العومِ نافعاً ؟
 أمخَبِرُ الطيارينَ الجوَّ هادئاً ؟ . فإن لم تكن صيغته أصلية امتنع أن يضاف
 لمرفوعه . وإذا جاء تابع لهذا المضاف إليه جاز جره مراعاة للفظ المضاف
 إليه ، أو رفعه ؛ مراعاة لأصله ؛ نحو : إن القوىَ مُسَاعِدُ الزميلِ والزميئةُ — هل
 يشيع مَظنونُ العومِ البارِعُ نافعاً ؟ — أسخَبِرُ الطيارينَ المسافرين — أو المسافرين —
 الجوّ هادئاً ؟ يجر التابع أو رفعه في كل ذلك وأشباهه .

ما سبق حين يكون مضارعه متعدياً . فإن كان لازماً قد حذف فاعله وناب
 عنه شيء آخر غير المفعول به ؛ كالظرف ، أو الجار مع مجروره أو المصدر ...
 فإن اسم المفعول يكون لازماً أيضاً ، ويحتاج لنائب فاعل من هذه الأشياء
 الصالحة للنياحة عند عدم وجود المفعول به ، نحو : (اعتكف المريض في الغرفة ،
 يُعتكف في الغرفة ، هل الغرفة مُعتكفٌ فيها ؟) — (اتسع المجال أمام
 المخلص — يتسع أمام المخلص — هل المتسعُ أمام المخلص)^(٢)
 هذا ، واسم المفعول حين يضاف بقلّة إلى مرفوعه — نحو : الغرفة مفتوحةُ
 النوافذِ ، وقول المتنبي — وقد سبق — :

خُدِمتُ أُلوفاً ، لو رجعت إلى الصِّبا لفارقت شيبى مُوجع القلبِ ، باكيا
 والأصل : مفتوحةُ نوافذها — موجعٌ قلبي) — يظل مع إضافته لمرفوعه دالاً

(١) هذا الحكم مأخوذ من كلام ابن مالك الآتي : حيث يقول :

وكلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمٍ فاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِإِلَّا تَفَاضُلٍ
 (٢) فيما سبق من الكلام على اسم المفعول ، وأنه يجرى عليه ما يجرى على اسم الفاعل ، وأنه
 كالمضارع المبني للمجهول في أنه يرفع نائب فاعل ، لا فاعلا — يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه :
 « إعمال اسم الفاعل » وضمنته إعمال اسم المفعول —

وكلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمٍ فاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِإِلَّا تَفَاضُلٍ
 فهو كَفِعَلٍ صِيغَةٍ لِلْمَفْعُولِ فِي معناه ؛ كالمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي
 (بلا تفاضل ، أي : بلا زيادة في أحدهما على الآخر) . وإعراب المعطى كفافاً يكتفى ؛
 « المعطى » : مبتدأ ، « أل » فيه موصولة يعود عليها الضمير الذي في كلمة : « معطى » ، وهذا
 للضمير نائب الفاعل ، وأصله المفعول الأول لكلمة : « معطى » ، « كفافاً » : المفعول الثاني .
 « يكتفى » هذه الجملة المضارعية خبر المبتدأ .

على الحدوث ، كما كان قبل الإضافة إليه ^(١) . إلا إن قامت قرينة تدل على أن المراد منه الثبوت والملازمة الدائمة ، فيصير صفة مشبهة ؛ لما أوضحناه ^(٢) من أن الأصل في اسم المفعول أن يدل على معنى حادث غير دائم الملازمة لصاحبه (فهو - عند عدم القرينة - يدل على مجرد الحدوث الذي لا يشمل الماضي ولا المستقبل ولا يفيد الاستمرار .) فإن قُصِدَ به النَّصُّ على الثبوت والدوام - وقامت قرينة تدل على هذا - صار صفة مشبهة ^(٣) ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها ؛ بالرغم من بقاءه على صورته الأصلية ؛ إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه من الحدوث إلى الدوام والاستمرار .

والكثير الغالب في اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أريد تحويله إلى الصفة المشبهة ، ليدل مثلها على معنى ثابت دائم ، للاحداث ؛ وبشرط وجود القرينة التي تدل على ثبوته ودوامه . وإذا صار صفة مشبهة جاز في السببي ^(٤) الواقع بعده الرفع ، على اعتباره « فاعلاً » ولا يصح اعتباره نائب فاعل للصفة المشبهة ^(٥) التي جاءت على صورة اسم المفعول . ويجوز فيه النصب على اعتباره « شبيهاً بالمفعول به » إن كان معرفة ، و« تمييزاً » أو : « شبيهاً بالمفعول به » إن كان نكرة ، ويجوز فيه الجر على اعتباره مضافاً إليه ، ففي مثل : أنت مرْموق المكانة دائماً ، مسموع الكلمة ؛ مُحَصَّنٌ خَلْقًا ، مكْمَلٌ علمًا - يجوز في الكلمات : ^(٥) (المكانة - الكلمة - خلقًا - علمًا) الرفع على اعتبارها فاعلاً

(١) وهذه الإضافة مع الدلالة على الحدوث قليلة - كما سيجيء - وهي مع قلبها جائزة . لكنها لا تساير الكثير من الأساليب الفصيحة المأثورة .

(٢) في ص ٢٧١ .

(٣) يحسن الاستئناس فيما يأتي بنظيره السابق في اسم الفاعل في « ج » من ص ٢٦٤ فكلاهما

موضح للاخر .

(٤) أوضحنا للسببي تفصيلاً في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ ثم في ص ٣١٠ وملخصه : أنه الذي ليس أجنبياً من الموصوف : فيشمل ما يحوى ضمير الموصوف لفظاً ؛ نحو : الولد مسموعة كلمته . أو تقديراً ، نحو : الولد مسموع الكلمة ، أى : مسموع للكلمة منه . وقيل إن « أل » خلف عن الضمير ؛ تبعاً لرأى الكوفيين الذي سبقت الإشارة إليه في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وفي

ص ٢٦٨ .

(٥) لأن الصفة المشبهة لا ترفع نائب فاعل مطلقاً .

للصفة المشبهة ، ويجوز فيها الجرّ؛ لاعتبارها مضافاً إليه ، ويجوز فيها النصب ؛ إما على التشبيه بالمفعول به إن كانت معرفة ، وإما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به إن كانت نكرة. ولا مناصّ من قيام قرينة تدل على أن المراد من الصيغة هو الصفة المشبهة ، وليس اسم المفعول .

أما إذا أضيف اسم المفعول لمرفوعه بغير إرادة تحوياله إلى الصفة المشبهة وبغير التمرينة الدالة على إفادة الدوام — وهذه الإضافة قليلة جائزة ، كما سبق — فإنه يظل محتفظاً باسمه وبكل الأحكام الخاصة به ، وقد عرفناها .

ولابد في اسم المفعول الذي يصير صفة مشبهة من أن يظل على صيغته الأصلية التي أوضحناها ، لا الصيغة التي تنوب عنها ، وأن يكون فعله — في أصله — متعدياً لمفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببي الذي يصح في إعرابه الأوجه الثلاثة السالفة ؛ كالمثال السابق ؛ وكقولهم : لا ينقضى يوم لا أراك فيه إلا علمت أنه مبتورُ القدرِ ، منحوسُ الحظ^(١) .

فإن كان فعله لازماً لم يصلح أن يصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال إلى الصفة المشبهة . وكذلك إن كان فعله متعدياً لأكثر من واحد ؛ فإنه — في الرأي الشائع — لا يصلح^(٢) ؛ سواء أذكر مع السببي مفعول آخر أم لم يذكر .

ومن الأمثلة لاسم المفعول المراد منه الصفة المشبهة^(٣) ماورد عنهم في رفع السببي على الفاعلية ، وهو :

بشوبٍ ، ودينارٍ ، وشاةٍ ، ودرهمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما هاهنا رأس^(٤) ؟

(١) نَحَسَّ السعد الحظ . جفاه وتركه .

(٢) حجة المانعين هو ما سبق مفصلاً في ص ٢٦٧ وفيها الرد عليهم ، ومنه يفهم أنه لا مانع أن يكون الفعل متعدياً لاثنتين فقط ، يكون أحدهما السببي المجرور ، ويبقى الآخر منصوباً ؛ على اعتباره شبيهاً بالمفعول به ، لا مفعولاً به أصيلاً .

(٣) إذ المقصود إفادة الثبوت .

(٤) ورد البيت بهذا النص في بابي صوغ : « اسم المفعول ، والصفة المشبهة » ببعض المراجع النحوية ؛ (كالتصريح واللمع . . .) ولكنه ورد بنص آخر في الجزء الأول من كتاب : « معاني القرآن » للفراء — سورة البقرة ص ٥٢ ، قال :

فكلمة : « رأس » فاعل للصفة المشبهة التي هي كلمة : مرفوع .
وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به :

لو صُنِتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرْعَ بِصَفَاتِهَا
بَدَتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِهَا^(١)
وفي جرّه :

تَمَنَّى لِقَائِي الْجَوْزُ^(٢) مَغْرُورٌ نَفْسِهِ
فَلَمَّا رَأَى ارْتَاعَ ثُمَّتْ^(٣) عَرْدًا^(٤)
وهكذا^(٥)

* * *

= فَأَبْلَغُ أَبَا يَحْيَى إِذَا مَا لَقَيْتَهُ
عَلَى الْعَيْسِ فِي آبَاطِهَا عَرَقَ يَبْسُ
بِأَنَّ السُّلَامِيَّ الَّذِي بَضْرِيَّةُ
أَمِيرِ الْحَمِيِّ قَدْ بَاعَ حَتَّى بَنَى عَيْسِ
بِشُوبٍ ، وَدِينَارٍ ، وَشَاةٍ ، وَدِرْهَمٍ
فَهَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَا هُنَا رَأْسٌ ؟
العرق اليبس : الجفاف - السلاي : رجل منسوب إلى موضع بنجد ، يقال له : سُلَامٌ - ضرية :
قرية نجدية في طريق القادمين من البصرة إلى مكة . - وكلمة : « عيس » مجرورة ، مع أن السين في
آخر أبيات القصيدة كلها مرفوعة . وهذه المخالفة في الشعر تسمى - الإقواء .
(١) الدليل على النصب أن الأنسب أن تكون منصوبة بالكسرة لتساير آخر الشطر الأول الذي
وقعت فيه كلمة : « صفاتها » مجرورة بالكسرة .
(٢) من معاني « الجوز » في اللغة : الأبيض أو الأسود ، وهو هنا : اسم رجل .
(٣) بمعنى : « ثم » حرف عطف ، والتاء للتأنيث .
(٤) فر هربا .
(٥) فيما سبق من إضافة اسم المفعول لمرفوعه يقول ابن مالك من غير تفصيل :

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى ؛ كَمَحْمُودِ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ
يشير بكلمة « ذا » إلى اسم المفعول لاتجاه الكلام السابق إليه . وأصل مثال الناظم الورع
محمود مقاصده ، لحقه ما ذكرناه في الزيادة التالية .

زيادة وتفصيل :

يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بالشروط والتفصيلات التي سلفت^(١) ولكن بالطريقة التي ارتضوها ، وقد شرحناها^(٢) وافية في إضافة اسم الفاعل لمرفوعه ؛ أى : بعد تحويل الإسناد عن السببي إلى ضمير الموصوف ، ثم نصب السببي على التشبيه بالمفعول به ، ثم جره على الإضافة بعد ذلك ، كمثل الناظم ، وهو : محمود المقاصد الورع . فأصله : الورعُ محمودة مقاصده . فكلمة : « مقاصده » مرفوعة على النيابة « لمحمودة » ثم صار : الورعُ محمودٌ « المقاصد » بالنصب ؛ ثم صار : . . . محمود المقاصد ، بالجر .

والسبب عندهم : ما تقدم^(٣) من أن الوصف هو عين مرفوعه في المعنى ؛ فلو أضيف إليه من غير تحويل للزم إضافة الشيء إلى نفسه من غير مسوغ - وهي - في الأغلب - غير صحيحة . ولا يصح حذفه ؛ لعدم الاستغناء عنه . فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم يُنصب السببي لصيرورته فضلة حينئذ ، بسبب استغناء الوصف بالضمير ، ثم يجر السببي ، فراراً من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنتين^(٤) . . .

وقد قلنا^(٤) إن هذه الأمور الثلاثة بترتيبها السابق فلسفة خيالية يرددها كثير من النحاة ؛ (كصاحب التصريح ، وعنه أخذ الصبان) . ولا شيء منها يعرفه العربي الأصيل ، فليس في إهمالها إساءة .

* * *

(١) في ص ٢٧٥ وما بعدها .

(٢ ، ٢) ص ٢٦٨ وما يليها .

(٣) من المفيد الرجوع إلى ص ٢٦٧ وما يليها .

(٤) في ص ٢٦٩ .

المسألة ١٠٤ :

للصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي لواحد^(١)

تعريفها :

نسوق الأمثلة التالية لكشف دلالتها ، وإيضاح ماني معناها من دقّة :
سئل أحد الأدباء القُدَامِي أن يصف : « أبا نُؤَاس » ؛ فكان بما قال :
« عرفته جميلَ الصورةِ ، أبيضَ اللونِ ، حسنَ العينينِ والمضْحَكِ ،
حُلُوَ الابتسامَةِ ، مَسْنُونُ الوجهِ^(٢) ، ملتفَ الأعضاء ، بين الطويلِ والقصيرِ ،
جَيِّدَ البيانِ ، عذبَ الألفاظِ . . . و . . . » .

[في هذا الوصف كثير مما يسمى : « صفة مشبهة » ؛ مثل : جميل -
أبيض - حسن - حلو . . . و . . . فما الذي تدل عليه كل كلمة من هذه
الكلمات ، ونظائرها ؟

لنأخذُ مثلا كلمة : « جميل » فإنها اسم مشتق ، يدُل على أربعة أمور

مجتمعة :

أولها - المعنى المجرد الذي يُسَمَّى : « الوصف » ، أو : « الصفة » . وهو
هنا : الجَسَمال :

ثانيها - الشخص ، أو غيره من الأشياء التي لا يقوم المعنى المجرد إلا بها ،
ولا يتحقق وجوده إلا فيها . وإن شئت فقل : هو الموصوف الذي يتصف بهذا
الوصف ، (الصفة) . . . ، ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلا بنفسه بغير
موصوفه :

والمراد به في المثال : الشخص الذي تنسب له الجمال ، ونصيفه به .

(١) في ص ٢٩٤ و ٣٠٠ [وهما شهما ، سبب هذه التسمية . - وفي ص ١٨٢ بيان مفصّل
عن أصل المشتقات . -

(٢) وجه مسنون : أملس جميل .

ثالثها - ثبوت هذا المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) لصاحبه في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً ؛ أى : الاعتراف بتحققه ووقوعه شاملاً الأزمنة الثلاثة المختلفة ؛ فلا يختص ببعض منها دون آخر ، بمعنى أنه لا يقتصر على الماضي وحده ، ولا على الحال وحده ، ولا على المستقبل كذلك ، ولا يقتصر على زمنين دون انضمام الثالث إليهما ؛ فلا بد أن يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ بأن يصاحب موصوفه فيها . فوصف شخص بالجمال ، على الوجه الوارد في العبارة السابقة ، معناه الاعتراف بالجمال له ، وأن هذا الجمال ثابت متحقق في ماضيه ، وفي حاضره ، وفي مستقبله ، غير مقتصر على بعض منها (ولهذا نتيجة حتمية تجيء في الأمر الرابع التالي :) .

رابعها - ملازمة ذلك الثبوت المعنوي العام ، للموصوف ودوامه ؛ لأنه - كما أوضحناه - يقتضى أن يكون المعنى المجرد ، الثابت وقوعه وتحققه ، ليس أمراً حادثاً الآن ، ولا طارئاً ينقضى بعد زمن قصير . وإنما هو أمر دائم مُلَازِمٌ صاحبه (الموصوف) طول حياته ، أو أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم^(١) ، إذ ليس بمعتقول أن يصبحه في ماضيه وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازماً له ، أو كالمُلازم^(٢) ؛ فالجمال - مثلاً - لا يفارق صاحبه ، وإن فارقه^(٣) فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة التي هي بالدوام أشبهه . ومن نَسَمَ كان هذا الأمر الرابع نتيجة للثالث^(٤) .

(١) ويشبهها في هذا الدوام والاستمرار « أفعل التفضيل » - كما في رقم ٢ من هامش ص ٢٥١

وكما سيجيء في بابيه . ص ٣٩٥ - .

(٢) يدخل في حكم الملازمة بمض الأوصاف التي لا تفارق صاحبها ، ولكن آثارها لا تظهر إلا في مناسبات خاصة بها ؛ فثلها يطراً ، ويزول ، ثم يتجدد . . . وهكذا ، مما يسمى : « الاستمرار المتجدد ، أو : الاستمرار التجديدي » . ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا ؛ كالفرح ، والغضب ، والشبع ، نحو : فلان فرح ، أو : غضوب ، أو شيمان . . . فهذه صفات تظهر في مناسباتها - كما سيجيء في الأمر الأول من ص ٢٨٥ وفي الثالث من ص ٣٠٧ .

(٣) تكون هذه المفارقة لسبب طارئ . وقت - في الغالب - كمرض ، أو خوف ، أو شيخوخة . . .

(٤) ولا بد من النص على هذا الأمر الرابع ؛ إذ لا يلزم من حصول الأمر الثالث وتحققه أنه يلزم صاحبه ملازمة دائمة ؛ فن الممكن حصول الأمر في الماضي وفي الحال وفي المستقبل من غير أن يلزم صاحبه الملازمة المستمرة - أو شبهها - في كل حالة ؛ ومن الممكن أن يقع فيها كلها مجتمعة من غير أن يستمر في المستقبل كذلك .

فكلمة : « جميل » ، في الكلام السالف - وأشباهه - تدلّ على :
 (١) معنى مجرد (أى : على وصف ، أو : صفة) ؛ هو : الجمال
 (٢) وعلى صاحبه الموصوف به .
 (٣) وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتاً زمنياً عاماً . (يشمل الماضي
 والحاضر ، والمستقبل) .

(٤) وعلى دوام الملازمة ، أو ما يشبه الدوام^(١) .
 والناطق بتلك الكلمة إنما يُريد الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان خبيراً باللغة ،
 وبدلالة الألفاظ فيها .

ومثل هذا يقال في كلمة : « أبيض » ؛ فهي اسم مشتق يَدُلّ على ما يأتي :
 (١) معنى مجرد (أى : وصف ، أو : صفة) ، هو : البياض .
 (٢) الشيء الذى لا يقوم ولا يتحقق المعنى المجرد إلا بوجوده فيه (أى : الموصوف
 الذى يراد وصفه بصفة : « البياض ») وهو هنا الشخص الذى نريد أن ننسب
 له تلك الصفة ؛ ونصّفه بها .

(٣) أن ذلك المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) ، ثابت له متحقّق
 في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً ؛ فليس خاصاً بزمن من الثلاثة دون غيره ، أو بزمنين
 فالبياض ، يصاحب المتصف به في ماضيه ، وحاضره ، ومستقبله .
 (٤) أن هذا الثبوت العام يلازم صاحبه ، ولا يكاد يفارقه ، لأن مصاحبته
 إياه في الأزمنة الثلاثة تقتضى أن يكون ملازماً له أو في حكم الملازم ، برغم أنه
 قد يفارقه حيناً .

فالناطق بكلمة : « أبيض » في التركيب السابق - ونظائره - إنما يريد
 بها الدلالة على تلك الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان يفهم أسرار العربية ،
 ويجيد اختيار الألفاظ التى توضح تلك الأسرار .

وما يقال في كلمتى : « جميل » ، و« أبيض » - يقال فى : « حسن »
 و« حلّو » ، . . . و . . . وأمثالهما . . .

من كل ما تقدم يتبين المراد من قول النحاة في تعريف الصفة المشبهة

(١) إلا إن وجدت قرينة تمنع الدوام وشبهه ، كما سيجىء فى ص ٣٠٧ . - وانظر رقم ١

الأصيلة إنها : (اسم مشتق ؛ يدل على ثبوت صفة لصاحبها ^(١) ثبوتاً عاماً) ^(٢)

أنواعها ، وطريقة صوغ كل نوع :

الصفة المشبهة بثلاثة أنواع قياسية ^(٣) ؛

أولها وأكثرها : « الأصيل » ، وهو المشتق الذي يصاغ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثي ، اللازم ، المتصرف ؛ ليدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً - وقد شرحناه بالأمثلة - ولهذا النوع أوزان وصيغ كثيرة خاصة به ، وسنذكر أشهر القياسى منها

ثانيها : الملحق بالأصيل من غير تأويل ، - ويلى الأول في الكثرة - وهو : « المشتق الذي يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل أو باسم المفعول ^(٤) ، من غير أن يدل دلالتها على المعنى الحادث وصاحبه ، وإنما يدل - بقرينة - على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتاً عاماً » . وقد عرفنا طريقة صياغته في الباب الخاص بكل منهما ^(٥) .

وحكم هذا النوع أنه قياسي ، وأنه بمنزلة الصفة المشبهة ؛ فله اسمها ، ودلالاتها ، وأحكامها المختلفة ، دون أوزانها ؛ لأنه يظل على صيغته الخاصة باسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويلزم وزنه السابق ، على الوجه الذي شرحناه في باب كل منهما ^(٥) .

ثالثها وأقلها : الجامد المؤول بالمشتق ، وهو : « الاسم الجامد الذي يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأول بالمشتق ^(٦) » .

وحكمه : أنه قياسي يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل ، ويؤدى معناها ، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته .

(١) وقد يقتضون في التعريف على : أنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها . أو : اسم مشتق يدل على الثبوت ولا بأن بالإيجاز إن كان المراد معه واضحاً - موافقاً ما شرحناه - .

(٢) أى : شاملاً الأزمنة الثلاثة شمولاً مستمراً ثابتاً - كما شرحناه - .

(٣) بيان قياسيها في رقم ٢ من هامش ص ٢٩١ .

(٤) سواء أكان فعلهما ثلاثياً أم غير ثلاثي .

(٥ و ٥) في هامش ص ٢٤٢ وفي « ٥ » من ص ٢٦٤ وفي « ٥ » من ص ٢٦٥ ، ثم في

ص ٢٧٧ .

(٦) ولذا يصح وقوعه نعتاً كما سيجيء في ص ٤٦٣ « باب النعت » .

وبالرغم من قياسيته يحسن الإقلال منه قدر الاستطاعة ، وقد يزداد على آخره
ياء مشددة للنسب ، ففقرّبه . من المشتقات ؛ نحو : تناولنا شراباً عسلاً
طعمه ، أو : تناولنا شراباً عسلياً طعمه . ويجوز في معموله (وهو هنا كلمة :
طعم) ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من الرفع ، أو : النصب ، أو : الجر ،
على التفصيل المذكور في إعمالها - وسيأتي ^(١) - ، فنقول : تناولنا شراباً عسلاً
طعمه ؛ بالرفع - عسلاً طعماً ، بالنصب - عسل الطعم ، بالجر بالإضافة .
مع جواز زيادة الياء المشددة في كل حالة ، وعليها تقع علامات الإعراب .
ومن أمثله قول الشاعر يهجو :

فَرَأْسَةُ الحِلْمِ ، فرعونُ العذاب ، وإن تطلبُ نداءه فكلبُ دونه كلبُ
والمراد بفراشة طائش ، وبفرعون أليم ، أو : شديد .
والمعاني الثلاثة على التأويل بالمشتق ، وقول الآخر :

فلولا اللهُ والمهرُ الفسدى لأبَّتْ وأنتِ غريبال الإهاب
والمراد : مُشَقَّب الجلود . وهذا على التأويل بالمشتق أيضاً .

* * *

والآن نعود إلى صياغة النوع الأول الأصيل ، وأوزانه :
لما كانت الصفة المشبهة الأصلية لا تصاغ قياساً إلا من مصدر الفعل
الماضي الثلاثي ، اللازم ، المتصرف تَحَسَّتَمَ أن يكون فعلها كسائر
الأفعال الثلاثية . إما مكسور العين (أى : على وزن : « فَعَلَّ ») ، وهو أكثر
أفعالها المتصرفة التي يقع الاشتقاق من مصدرها ، وإما مضموم العين ، (أى :
على وزن « فَعَلَّ ») ويلى الأول في كثرة الصياغة من مصدره ، وإما مفتوح
العين ، (أى : على وزن : « فَعَلَّ ») ، وهو أقل أفعالها ، بل أنثرتها .
وأوزانها القياسية من هذه الأنواع الثلاثة كثيرة نعرض أشهرها ، وضوابطه فيما يلي :
(١) فإن كان الماضي الثلاثي اللازم على وزن « فَعَلَّ » - بكسر العين -
وكان دالاً على فرح ، أو حزن ، أو أمر من الأمور التي تطراً وتزول سريعاً ،

ولكنها تتجدد^(١) ، وتردد على صاحبها كثيراً ، لأنه اعتادها — فالصفة المشبهة على وزن : « فَعْلِل » للمذكر ، و« فَعْلِلَة » للمؤنث — ويلاحظ أن هذين الوزنين ليسا مقصورين على الصفة المشبهة من مصدر الفعل « فَعْلِلَ » فقد يكونان من مصدر « فَعْلِلَ » أيضاً ، كما سنعرف — نحو : فَرِحَ فهو فَرِحٌ — طَرِبَ فهو طَرِبٌ — بَطِرَ فهو بَطِرٌ — حَذِرَ فهو حَذِرٌ — تَعِبَ فهو تَعِبٌ . ومن هذا قولهم : الحَذِرُ آمِنٌ ، والضَّجِيرُ مكروبٌ ، والبَطِرُ مهتدٌ بزوال النعم . وقول الشاعر :

وَيْلٌ لِلشَّجِيِّ^(٢) مِنَ الحَلِيِّ^(٣) فَإِنَّهُ نَصِبُ الفَوَادِ ، بحزنه مهموم
وإن كان دالاً على خلو ، أو امتلاء ، ونحو هذا مما يطراً ويتكرر ولكنه يزول ببطء — فالصفة المشبهة على وزن : « فَعْلَلان » ، ومؤنثها — في الغالب — على وزن : « فَعْلَلَى » — نحو : عطِشَ فهو عطشانٌ — ظمِئَ فهو ظمآنٌ — صدى فهو صدديانٌ — شبع فهو شبعانٌ — روى فهو رويانٌ — يقطِّظُ فهو يقططانٌ — عرقَ فهو عرقانٌ — ومن هذا قولهم في الهجاء : فلان شبعانُ البطن ، صدديانُ الروح ، نائمُ العقل ، يقططانُ الهوى . . .

(١) ويسمى استمرارها : متجدداً ، أو : تجديداً — كما أوضحنا في ص ٣٩ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٤٧ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢ .
(٢) الحزين المهموم .

« ملاحظة » : في كلمة : « شَجِيٌّ » ونظائرها بيان لغوي مفيد ، نعرضه فيما يأتي : جاء في القاموس المحيط (ج ٤ مادة : شجاء) ما نصه : « شجاء : حَزَنُهُ وطَرَبُهُ ؛ كَأَشْجَاهُ فِيهَا . ضد ... و... شَجِيٌّ بِهِ ، كَرَضِيٌّ شَجِيٌّ . والشجى المشغول . وشدد يَأْؤُهُ فِي الشَّعْرِ ... » اهـ كلام القاموس .
لكن قوله : « شدد يَأْؤُهُ فِي الشَّعْرِ » تقييد غير صحيح ؛ فقد جاء في : « الاقتضاب » ، في شرح أدب الكتاب » تأليف ابن السيد البطلاني وروى ، في باب : ما يشدد ، والعامّة تخففه — ص ١٩٧ — ما نصه :

« (أكثر اللغويون من إنكار التشديد في لفظه : « الشَّجِيٌّ » وذلك عجيب منهم ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يقال : شجوت الرجل أشجوه إذا أحزنته ، وشجيت شجياً إذا حزن . فإذا قيل : « شجى » بالتخفيف كان اسم الفاعل من « شَجِيٌّ » شَجِيٌّ ؛ فهو شَجٌ ؛ كقولك : « عمسى يعمى فهو عمسٌ . » وإذا قيل : « شَجِيٌّ » بالتشديد ، كان اسم المفعول من : « شجوته » أشجوه ؛ فهو مشجُوٌّ وشَجِيٌّ . كذلك مقتول وقتيل ، ومجروح وجريج . . .

ثم انبرى بعد ذلك يسرد أمثلة مسموعة للمشدد تؤيد رأيه . اهـ .
وقريب من هذا المثل في معناه قولهم أيضاً : « ما أهونَ على النَّائمِ القَريرِ سهرَ المسهَدِ المكروبِ . . . »
(٣) الخائف من الهم والحزن .

فإن كان دالا على أمر خَلِقتي يتي ويدوم ، (مثل : لون ، أو عيب ، أو حلية ، وكل هذا خَلِقتي يتي ويثبت) فالصفة في الغالب - على وزن : « أفعل » للمذكر ، و « فَعْلَاء » للمؤنث ؛ نحو : حمير فهو أحمر - خضير فهو أخضر - عرج فهو أعرج - عور فهو أعور - حور^(١) فهو أحور - كحيل فهو أكحل . . . ومنه قولهم : اشتهرت الخيول العربية برشاقة الجسم ، وضمور البطن ، وأنها دَعَجَاء^(٢) المقلدة ، كحلاء العين ، وطُفَاء الأهداب^(٣) . . .

فالصفات المشبهة التي ماضيها مكسور العين - تدور معانيها الغالبة حول ثلاثة أشياء ، أمور تطراً وتزول سريعاً ولكنها تتردد كثيراً ، أو أمور تطراً وتتكور ، وتزول ببطء . أو : أمور تثبت وتبقى - في الغالب - .

(٢) إن كان الثلاثي اللازم على وزن : « فَعْلٌ » - بضم العين - فالصفة المشبهة كثيرة الأوزان ؛ فقد تكون على وزن : « فَعِيلٌ » ؛ مثل : شرف فهو شريف - نبئل فهو نبيل - قبُح فهو قبيح .
أو : على وزن : « فَعْلٌ » ؛ مثل : ضخَمَ فهو ضخم - شَهَمَ فهو شهيم - صَعَبَ ؛ فهو صعَب .
أو على وزن : « فَعْلٌ » ، مثل : حَسَنَ فهو حسن - بَطَلُ^(٤) فهو - بَطَلٌ - .

أو على وزن : « فَعَالٌ » ؛ مثل : جَسِبَ فهو جسيبان - رَزُنَتِ المرأة فهي رزان^(٥) - حَصُنْتَ فهي حصان ، أى : عفيفة .
أو على وزن : « فَعَالٌ » ؛ مثل شجِعَ فهو شجاع - فَرَّتِ الماءُ (بمعنى : عَدُبَ) ، فهو فُرَات .

(١) الحَوْر : شدة بياض العين مع شدة سوادها .

(٢) الدَّعَج : سعة العين مع شدة سوادها . (دَعَجَ ، دَعَجَا ؛ فهو أدعج ، وهي : دعجاء) .

(٣) غزيرة شعر الجفون (وطيف وطفاً ؛ فهو : أوطف ؛ وهي : وطفاء) .

(٤) صار بطلا .

(٥) بمعنى : متوقرة ، غير طائشة . والكثير قصر هذا الوزن على المؤنث .

أو على وزن : « فَعْلٌ » : مثل : صَلَبَ فهو صَلْبٌ - أو على وزن : « فِعْلٌ » ؛ نحو مَلَحَ الماء فهو مِلْحٌ .

أو على وزن : فَعِلٌ ، مثل : نَجَسَ الصيد فهو نَجِيسٌ .

أو على وزن : « فاعِلٌ » ؛ مثل : طَهَّرَ فهو طاهرٌ .

وليست الأوزان السابقة مقصورة على الصفة المشبهة المصوغة من مصدر :

« فَعْلٌ » بضم العين ، بل بعضها مقصور عليها ؛ وهو : « فَعَلٌ » كحَسَنٌ ، و« فَعْمَالٌ » : كجَبَّانٌ ، و« فُعْمَالٌ » : كشجاعٌ . . . وبعضها غير مقصور ولا مختص ؛ لأنه مشترك بين فَعْلٌ - بضم العين - وفَعِلٌ ، بكسرها ؛ ومن هذا :

« فَعِيلٌ » ، مثل : بَخِلَ الوضيع فهو بَخِيلٌ . كَرُمَ الماجد فهو

كَرِيمٌ - .

ومنه : « فَعْلٌ » ، مثل : سَبَطَ فهو سَبِطٌ ^(١) ، ضَخَمَ فهو ضَخْمٌ ،

ومنه : « فِعْلٌ » مثل ؛ صَفِرَ جِيبُ المسرف ؛ فهو صَفْرٌ ، - مَلَحَ ماء البحر فهو مِلْحٌ .

ومنه : « فُعْلٌ » ؛ مثل : حَرَّ القويُّ فهو حُرٌّ ، (والأصل : حَرَرٌ) - صَلَبَ الحديد ، فهو صَلْبٌ .

ومنه : « فَعِلٌ » ، كفَرَحَ المنتصر فهو فَرِحٌ - نَجَسَ الطعام الحرام فهو نَجِيسٌ .

ومنه : « فاعِلٌ » ، مثل : صَحِبَ الضوء الشمس فهو صاحبٌ - طَهَّرَ ثوب المصلي فهو طاهرٌ .

(٣) وإن كان الثلاثي اللازم على وزن « فَعْلٌ » بفتح العين وهو أندر

أفعالها - كما أسلفنا - فالصفة المشبهة على وزن فَيَعِلٌ ؛ نحو : مات يموت فهو ميت ^(٢) .

(١) طويلٌ .

(٢) ومثله : ساد يسود ؛ فهو : سَيِّدٌ . وإنما كان ساد ومات على وزن «فعل» بفتح

العين ، لأن مضارعهما بضم العين ، وهذا لا يجيء إلا من ماض مفتوح العين أو مضوم العين ، ومضمومها لا يصلح هنا ، لأنه - في الغالب - المدح أو الذم ، على غير ما هنا .

تلك أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة (١).

وهناك صيغ أخرى سماعية ، متناثرة في الكلام العربي الفصيح ومراجعته ؛

(١) وقد عرض ابن مالك - كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ ورقم ٥ من هامش ص ٢٧١ - لصياغة الصفة المشبهة في باب مختلط ، عقده لصياغتها وصياغة اسم الفاعل واسم المفعول ، عنوانه :

« أَبْيْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ ، وَالْمَفْعُولِينَ ، وَالصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ بِهَا . »

ونص ما جاء على حسب ترتيب أبياته :

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمٌ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ؛ كَعَدَا
(غذا الماء : سال - غدوت الوليد أطعمته ، أو ربيته . فالفعل لازم ، ومتعد) .

يقول : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على مثال « فاعِلٌ » أى : على وزن فاعل . وضرب مثلا للفعل الثلاثي هو : « غذا » ويصلح مثلا للثلاثي المتعدي واللازم ، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه باختلاف تعدى الثلاثي أو لزمه . فالهم أن يكون ثلاثياً ، أو على وزن « فَعْمَلٌ » - بفتح العين - كما يفهم من المثال ، ومن الكلام الآتي بعد . ثم قال :

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي : « فَعْمَلْتُ » ، و « فَعْمَلٌ » غَيْرَ مَعْدِي ، بِلِ قِيَاسُهُ « فَعِلٌ »

أى : أن صيغة « فاعِلٌ » قليلة إذا جاءت من مصدر الفعل « فَعْمَلٌ » أو « فَعْمَلٌ » اللازمين ؛ نحو : حمض فهو حامض ، وطمع فهو طامع . وبين أن اسم الفاعل من مصدرهما يجيء على وزن « فَعْمَلٌ » ؛ نحو : نجس فهو نجس ، - فَرَحَ فهو فرح ، و بَطِرَ فهو بطير . والحق أن هذه الصيغة ليست باسم فاعل حقيقى ، وإنما هي صفة مشبهة - وقد سبق البيان في هامش ص ٢٣٨ - وكذلك الصيغ الآتية التي عرضها في البيت التالى وفماها هو « فَعْمَلٌ » مكسور العين أيضاً . يقول :

« وَأَفْعَلٌ » « فَعْلَانٌ » نحو : أَشِيرٌ ونحو : صَدَيَانٌ ، ونحو : الأَجْهَرُ

يريد : أن « أَفْعَلٌ » و « فَعْلَانٌ » شأنهما كشأن : « فَعْمَلٌ » فكل من الثلاثة عنده هو اسم الفاعل من مصدر « فَعْمَلٌ » الثلاثي اللازم مكسور العين ، وضرب لها أمثلة هي أَشِيرٌ الأحدثى فهو أَشِيرٌ ، وصدري الضال في الصحراء فهو صدريان ، (كعطيش فهو عطشان ؛ وزناً ، ومعنى ، وحكماً) . وجهير الرجل (لم يقدر على الإبصار في الشمس) فهو أجهر . وكل هذه صفات مشبهة ، وليست باسم فاعل حقيقى ، كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك (انظر هامش ص ٢٣٨) ، ولعل قصده - كما قال بعض الشراح - أن تلك الأفعال تدل في الغالب على معان لازمة أو ما يشبهها ، فيناسبها أن يصاغ منها صفات مشبهة بتلك الأوزان ، لا أسماء فاعلين . ثم قال :

« وَفَعْلٌ » أَوْلَى و « فَعْمِلٌ » بِفَعْمَلٍ كَالضَّخْمِ ، وَالجَمِيلِ ، وَالْفِعْلِ جَمَلٌ

أى : أن الماضى الثلاثى إذا كان على « فَعْمَلٌ » - بضم العين - فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزن « فَعْمَلٌ » أو « فَعْمِلٌ » ؛ مثل : ضخم الفيل فهو ضخمٌ ، وجمل الغزال فهو جميل . . . = النحو الواقى - ثالثه

فإذا عرف المتكلم صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية جاز له استعمال ما يشاء منهما ، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعة ، ولا سيما الصيغة المشهورة .

= ثم بين في البيت الآتي أن مجيء اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزن : « أفعل » ، أو : « فمعل » قليل ، نحو : خضب فهو أخضب . وبطل العربي فهو بطل ، وكذلك بين أن اسم الفاعل - أحياناً قليلة - لا يجيء من مصدر : « فمعل » على صيغة « فاعل » التي هي الغالبة فيه ؛ نحو ، شاب الرجل فهو أشيب ، وشاخ الشاب فهو شَيْخ ، فقد استغنى عن صيغة فاعل بأخرى . وفي هذا كله يقول :

« وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ ، وَ « فَعْلٌ » وَيَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَعْنَى « فَعْلٌ »

(غَنِيٌّ يَعْنَى ؛ بمعنى : استغنى .) ونكرر ما سبق أن كل الصيغ التي من مصدر الثلاثي وليست على وزن : « فاعل » ، هي - على غير ما يفهم من ظاهر كلام ابن مالك - « صفات مشبهة » ، وليست « اسم فاعل » إلا من طريق التسمية المجازية التي شاعت قديماً حتى صارت اصطلاحاً عندهم - طبقاً للبيان السالف في هامش ص ٢٣٨ .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي ، فقال إنها : على وزن مضارعه ، مع كسر متلو الأخير (أى : كسر الحرف الذي يتلوه الأخير ، ويجيء بعده) وضم ميم زائدة تجيء أول المضارع بدلا من حرف المضارعة ، نحو : (ساعد ، يساعِد ، مُسَاعِد) - (تكرم ، يتكرم ، مُتَكَرِّم) - (واصل ، يواصل ، مُوَاصِل) . . .) يقول :

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ ؛ كَالْمُوَاصِلِ
مَعَ كَسْرِ مَتَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

يريد : زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي هي زنة مضارعه ، بشرط كسر الحرف الذي قبل الأخير في المضارع ، وضم حرف الميم الزائد الذي يسبق بقية حروف المضارع ؛ (لأنه يتصدر الفعل ، ويحل محل حرف المضارعة) . نحو : المُوَاصِل ، والفعل رباعي ؛ هو ؛ واصل ، ومضارعه يواصل ، واسم الفاعل : مُوَاصِل . وقد تحقق المطلوب ؛ بكسر الحرف الذي قبل الأخير ، وحذف حرف المضارعة من الأول ، وإحلال الميم المضمومة الزائدة محله (وقد تكلمنا على كل ما سبق في ص ٢٣٦) .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على صيغة « اسم المفعول » من مصدر الفعل غير الثلاثي ؛ فأوضح أنها هي صيغة اسم الفاعل من مصدر غير الثلاثي ، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر . فلا فرق بين صيغتيهما ، وطريقة الوصول إليهما إلا في أمر واحد ؛ هو أن الحرف الذي قبل الآخر مكسور في صيغة اسم الفاعل ، مفتوح في صيغة اسم المفعول ، نحو : مُسَاعِد ، وَمُسَاعَد - مُتَكَرِّم ، وَمُتَكَرِّم - ومواصل - منتظر . . . أما صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي فهي على وزن : « مفعول » باطراد ؛ كالوزن الذي نأتى به من : « قَصَد » فنقول : مقصود . أو من « كتب » فنقول : مكتوب . وفيما سبق يقول :

أما إذا لم توجد صيغة مسموعة ، أو وُجِدَتْ ولكنه لا يعرفها^(١) فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية^(٢) .

* * *

- وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انكسَرَ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ : كَمَثَلِ : الْمُنْتَظَرُ
وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيَّ اطَّرَدَ زِنَةٌ مَفْعُولٌ ، كَأَتْ مِنْ : قَصَدَ
أى : كَالْوِزْنِ الْآتِي مِنَ الْفِعْلِ : قَصَدَ ، وَأَشَارَ بَعْدَ هَذَا إِلَى أَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ قَدْ يَكُونُ
عَلَى وَزْنِ « فَعْمِيلٍ » ، لَا مَفْعُولٍ ؛ فَيَعْمَلُ عَمَلَهُ - بِشَرْطِهِ - وَأَنَّ هَذَا نَقْلٌ عَنِ الْعَرَبِ ، وَسَمَاعٌ مِنْهُمْ ؛
فَهُوَ مَقْصُورٌ عَلَى النَّقْلِ وَالسَّمَاعِ ، وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، بَلْ يَجِبُ الْوُقُوفُ عِنْدَ مَا وَرَدَ مِنْهُ ، لَا نَزِيدَ
عَلَيْهِ شَيْئاً . وَقَدْ مَثَّلَ لَهُ : بِفَتْحَةِ كَحِيلٍ ؛ بِمَعْنَى مَكْحُولَةِ الْعَيْنَيْنِ ، وَفَتْحَةِ كَحِيلٍ ؛ بِمَعْنَى : مَكْحُولِطَمَا .
(وَيَلْحَظُ أَنَّ صِيغَةَ : « فَعْمِيلٍ » الَّتِي بِمَعْنَى : « مَفْعُولٍ » يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكَرُ وَالْمَوْثُثُ - غَالِباً - ،
فَتَسْتَعْمَلُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لِمَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ تَاءٍ تَدُلُّ عَلَى التَّنَائِيثِ ، بِشُرُوطٍ وَتَفْصِيْلَاتٍ يَجِيءُ الْكَلَامُ عَنْهَا
فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ، « الْبَابِ الْخَاصِّ بِالتَّنَائِيثِ » وَأَهْمُ هَذِهِ الشَّرُوطُ الْأَيُّذُكْرُ قَبْلُهَا الشَّيْءُ الَّذِي نَتَحَدَّثُ عَنْهُ
أَوْ نَصِفُهُ ، أَيْ : الْمَوْصُوفِ الَّذِي يَقُومُ بِهِ مَعْنَاهَا وَيَتَحَقَّقُ فِيهِ مَدْلُوطًا) يَقُولُ :

وَتَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعْمِيلٍ نَحْوُ : فَتَاةٌ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ

وقد تكلمنا على كل ما سبق خاصاً باسم المفعول في ص ٢٧١ . ذو فعيل : أى صاحب هذا الوزن . موازنه -)

(١) تخفاتها عن العلماء ، لا لقصور وجهل من المتكلم .

(٢) الصفة المشبهة قياسية (كما صرح بهذا في أول بابها الأشموي - وغيره - كالتصريح في أول باب : « كيفية أبنية أسماء الفاعلين ، . . . وفي أول باب : الصفة المشبهة » -) فيجوز صياغتها على وزن إحدى الصيغ التي عرضناها ، بشرط أن تتحقق الشروط والأوصاف الخاصة بهذه الصيغة . ولا التفات إلى الرأي القائل بوجوب الاختصار على الصيغ السماعية إن وجدت ؛ لأن الأخذ بهذا الرأي معطل للقياس ؛ مناف لمعناه الحقيقي ، وللغرض منه . فوق ما فيه من إعنات ومشقة لا يحتملها جمهرة الخاصة ، بله العامة ؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المراجع اللغوية ، وجميع المظان الحاوية لفرداتها ، للبحث عن الصيغة السماعية قبل استعمال القياسية . فإذا ثبت عدم وجود صيغة سماعية جاز استعمال القياسية . . . وليس هذا بمعقول ولا سائق ، بل ليس من صالح اللغة تضييقها على هذا الوجه المعوق لها ، الخائل دون استعمالها ، من غير فائدة مرجوة في هذا التحجير والإرهاق .

وأعجب من هذا رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية ، طلقاً (مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها ، كالذى قيل في صوغ المصدر ص ١٨٨ وما بعدها) . زاعماً أن إيجاد الصيغة القياسية ، إنما هو إيجاد وخلق للفظ لم ينطق به العرب أصحاب هذه اللغة ، المستأثرون بخلق مفرداتها وكلماتها . وهو زعم خاطيء دفنناه مراراً في أجزاء هذا الكتاب ، وأوضحنا أسباب خطئه ، قاصدين أن نكشف خطره وضرره ، كى لا يجد له في أيامنا واهماً يأخذ به .

وهذه المناسبة تحمّلنا إلى أن نعود فنردد هنا أيضاً ما سبق أن عرضناه - في رقم ٣ من هامش ص ١٨٨ - من إباحة استخدام المصدر - وغيره - استخداماً قياسيماً مطرداً . ونشير بوجه خاص إلى كلام ابن جنى المدون هناك ، وهو كلام هام مفيد .

زيادة وتفصيل :

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم سبق^(١) فنردده لأهميته ؛ وهو : أن الصفة المشبهة قد يراد منها النص على الحدوث ، - لحكمة بلاغية ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد - فتصير اسم فاعل ؛ لها اسمه ، ومعناه ، وحكمه ، وتنتقل إلى صيغته الخاصة به ، (وهي صيغة « فاعل » من مصدر الثلاثي) ، فلا بد أن تترك اسمها ، وصيغتها ، ومعناها ، وحكمها ، وتصير إليه في كل شأن من شئونه بغير إبقاء على حَالها السابق . فإذا أردنا النص على وصف رجل بالفصاحة ، وبيان أنها صفة ثابتة ملازمة له ، رداً على من قال إنها طارئة عليه ، مؤقتة - أتينا بالصفة المشبهة ، (دون اسم الفاعل الحادث) ؛ لأنها المختصة بهذه الدلالة ، وتختيرنا من صيغها وأوزانها الصيغة الملائمة للمراد . فقلنا : « فصيح » وأجرينا على هذه الصيغة اسم « الصفة المشبهة وكل أحكامها ، بشرط إرادة النص ، ووجود القرينة الدالة عليه .

لكن إذا أردنا الدلالة على الحدوث نصاً ، وأن الفصاحة طارئة غير ملازمة - أتينا باسم الفاعل الحادث ، دون الصفة المشبهة ؛ لأنه المختص بهذه الدلالة نصاً . وجئنا بصيغته الخاصة من مصدر الثلاثي ، وهي صيغة « فاعل » ، فقلنا : « فاضح » غداً ، مثلاً ، وأجرينا عليها اسمه ، وكل أحكامه وحده - كما أسلفنا^(١) - . وربما تترك الصفة المشبهة دلالتها على الدوام ، وتدل على المضي وحده - وهذا نادر^(٢) - . أو تدل على الحال وحده ، أو المستقبل كذلك ، من غير أن تترك صيغتها ، وإنما تظل عليها مع تغيير الدلالة ، وكل هذا حين توجد قرينة تدل على

(١ و ١) في ص ٢٤١ و ٢٤٢ حيث البيان والدليل .

(٢) لتحقيق هذه المسألة يمكن الرجوع إلى : « الخضرى » في أول باب : « الإضافة » عند قول ابن مالك : (وإن يشابه المضاف يفعل . . .) حيث صرح بأنها لا تكون للماضي وحده مطلقاً . . . كما يمكن الرجوع للصبان أول باب : « الصفة المشبهة » حيث صرح بأنها مع القرينة قد تكون للماضي وحده ، أو للحال وحده ، أو للمستقبل كذلك . وساق مثالا هو « كان زيد حسناً ففُصِح ، أو سيصير حسناً ، أو هو الآن فقط حسن » في الحكم خلاف ، والمختار ما قررناه من النادرة - . ثم انظر رقم ١ في هامش الصفحة التالية ؛ لأهميته .

أن المراد هو الاقتصار على : الماضي ، أو على الحال ، أو على الاستقبال ، وليس المراد الدوام^(١) ؛ بالرغم من بقاء الصيغة على صورتها ؛ نحو : (هذا المتسابق سريع العدو في الساعة الماضية ، بطيء الحركة الآن ، وسيبدو بعد قليل فسيح الخطو ، بعيد القفز ، عظيم الأمل في الفوز) . ولكن بقاءها على صيغتها مع تغير دلالتها بسبب اقتصرها على زمن معين خاص ، - ولا سيما الماضي - رأى ضعيف^(٢) ؛ . لا يحسن اتباعه ولا القياس عليه ؛ بالرغم من وجود القرينة الدالة على تغير الدلالة . أما إذا لم توجد القرينة فيجب تغيير الصيغة بتحويلها إلى صيغة : « فاعل »^(٣) .

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِي إِذَا أُرِيدَ بِهِ - الدَّلَالَةُ عَلَى الثَّبُوتِ - بِشَرطِ وُجُودِ قَرِينَةٍ - ، فَإِنَّهُ يُصِيرُ صِفَةً مُشَبَّهَةً يَحْمِلُ اسْمَهَا دُونَ اسْمِهِ ، وَيَدُلُّ دَلَالَتَهَا ، وَيَخْضَعُ لِأَحْكَامِهَا وَحِدْهَا . وَتَتَغَيَّرُ صِيَاجَتُهُ ؛ فَتَصِيرُ مِنَ الثَّلَاثِي عَلَى وَزْنِ مَنْ أَوْزَانِهَا الْقِيَاسِيَّةِ ، وَقَدْ يَظَلُّ مَحْتَفِظًا بِصِيَغَتِهِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ^(٤) ، إِلَى الدَّلَالَةِ الْجَدِيدَةِ ، بِشَرطِ وُجُودِ الْقَرِينَةِ ؛ كَمَا فِي مِثْلِ : أَهَذَا الطَّيِّبُ رَحِيْبُ الصَّدْرِ ؟ فَيَجَابُ : نَعَمْ ، رَاحِبٌ^(٥) الصَّدْرِ . وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي كُلِّ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْبَابِينِ .

* * *

(١) جاء في «التصريح ، شرح التوضيح» - ج ٢ باب : «أبنية أسماء الفاعلين ... أمثلة متعددة لها ، قال بعد سردها ما نصه : (جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت ، صفات مشبهة باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث ؛ فهي أسماء فاعلين .) » ا هـ .
وجاء في الحاشية تعامياً على هذا نصه : « (- قوله : إلا إذا قصد بها الحدوث - قضيته : إن تلك الصيغ تستعمل للحدوث ، وإن لم تحول إلى فاعل . فقولهم : « إذا قصدوا الحدوث حوت إلى فاعل » . . . ليس بواجب إلا إن أريد النص على الحدوث كما يدل عليه قول الرضي ؛ استدلالاً لشيء ذكره . ولهذا اطرده تحويل الصفة المشبهة إلى : « فاعل » كحاشن وضائق عند قصد النص على الحدوث) » ا هـ .

(٢) وسيجيء في ص ٣٠٧ .

(٣) كما سيجيء في رقم ٣ من ص ٣٠٧ . وانظر رقم ١ هنا .

(٤) كما سبق في هامش ص ٢٤٢ و « ج » من صفحتي ٢٤٥ و ٢٦٤ .

(٥) بإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لتكوين هذه الإضافة هي القرينة المطلوبة .

إعمالها :

الصفة المُشَبَّهة الأصيلة^(١) مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم ؛ فحقها أن تكون كفعالها ؛ ترفع فاعلاً حتماً ، ولا تنصب مفعولاً به . لكنها خالفت هذا الأصل ، وشابهت اسم الفاعل المتعدى لواحد ؛ (فإنه - كفعله المتعدى - يرفع فاعلاً حتماً ؛ وقد ينصب مفعولاً به) ، وصارت مثله ترفع فاعلاً حتماً ، وقد تنصب معمولاً^(٢) لا يصالح إلا مفعولاً به ، ولكن هذا المعمول حين تنصبه لا يسمى مفعولاً به ، وإنما يسمى : « الشبيه بالمفعول به »^(٣) ؛ إذ كيف يعتبر مفعولاً به وفعالها لازم ، لا ينصب المفعول به ؟ لهذا يقولون في إعرابه حين يكون منصوباً ، إنه : « منصوب على التشبيه^(٤) بالمفعول به » .

ولا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط : « اعتمادها »^(٥) ؛ سواء أكانت مفعولة ؛ « بأل » أم غير مفعولة . مثل الكلمات : القول - الطبع - القلب . . . في قولهم : (إنما يفوز برضا الناس الخلو القول ، الكريم الطبع ، الشجاع القلب . .) . ولا يشترط هذا الشرط لعملها في معمول آخر (غير الشبيه بالمفعول به) : كالحال ، والتمييز ، وشبه الجملة . . .

(١) سبق في ص ٢٨٤ أن الصفة المشبهة ثلاثة أنواع : أصيل ، وملحق به ، ومؤول .

(٢) وهذا من أسباب تسميتها بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد . وسيجيء التفصيل

في ص ٢٨٨ وما بعدها وفيها أنواع المعمولات التي تنصبها .

(٣) كما سيجيء في رقم ٣ ص ٣٠٠ .

(٤) أشرنا إلى هذا في مناسبة سابقة (هامش ص ٢٤٢ و ٢٦٥) فقلنا إن السبب هو : صوغ الصفة المشبهة من مصدر فعل ثلاثي لازم ، وقد ورد السبب بعدها منصوباً لا يصلح أن يعرب نوعاً آخر من المنصوبات غير المفعول به ، فأعربوه « شبيهاً بالمفعول به » ولم يعربوه مفعولاً به ؛ لثلاث مخالفات فعلها . وأيضاً فالمفعول به يقع عليه أثر فعل الفاعل . أما معمول الصفة المشبهة هذا فلا يقع عليه الأثر ، فلم يحملوا اسمه « مفعولاً به » كاسم المنصوب الذي نصبه اسم الفاعل ، مع أن الصفة المشبهة سميت باسمها لشبهها باسم الفاعل في كثير من أحواله ، ومنها عمل النصب . ففي مثل : الحاكم ضارب المذنب ، يعرب « المذنب » مفعولاً به مباشرة ؛ لأنه وقع عليه الضرب . لكن إذا قلنا : الحاكم ضارب الطبع ، لا يعرب « الطبع » إلا شبيهاً بالمفعول به ؛ لأن السباحة لم تقع عليه وإنما قامت به ، وفرق كبير بين الاثنين أوضحناه من قبل (في ج ٢ ص ٥٣ م ٦٥) . ومثل هذا حسن الرأي ، جميل المظهر . . . (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٨١) .

(٥) سبق بيان الاعتماد في ص ٢٤٩ .

لأن كلمة « معمول » ليست مقصورة الدلالة على هذا الشبيه ، ولا على النوع المنصوب منه . بل إن معمولها الشبيه البارز - ويسمى أيضاً ، السببي^(١) - يجوز فيه ثلاثة أوجه^(٢) ؛ أن يكون مرفوعاً على اعتباره فاعلاً لها ، ويجوز أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان هذا المعمول (أى : السببي) نكرة ، أو معرفة : كالأمثلة السابقة ، أو منصوباً على التمييز بشرط أن يكون نكرة^(٣) ؛ (نحو . . . الحلو قولاً - الكريم طبعاً - الشجاع قلباً) . ويجوز أن يكون مجروراً بالإضافة : (نحو : . . . الحلو القول - الكريم الطبع - الشجاع القلب) ، أى : أن هذا المعمول السببي يجوز فيه - دائماً - ثلاثة أوجه إعرابية ؛ (إمّا الرفع على الفاعلية^(٤)) ، (وإما النصب على التشبيه بالمفعول به ، إن كان المعمول - أى : السببي - معرفة أونكرة ، ويصح في المعمول النكرة دون المعرفة ، نصبه تمييزاً) (وإما الجر على الإضافة) ولا فرق في هذه الأوجه الثلاثة بين أن تكون الصفة المشبهة مقرونة « بأل » أو مجردة منها ، كما تقدم ، ولا بين أن يكون هذا المعمول مقروناً بها أو مجرداً منها . إلا أن المعمول المقرون بها لا يعرب تمييزاً - كما عرفنا -

وفي جميع حالاتها لا يشترط لإعمالها : « الاعتماد » ، إلا في الحالة الواحدة التي سبقت ، وهي التي تنصب فيها « الشبيه بالمفعول به »^(٥) .

(١) تكرر في مناسبات مختلفة إيضاح معنى « السببي » والمراد منه ؛ كالذي في رقم ٤ من

هامش ص ٢٦٤ .

(٢) هناك معمولات يمتنع فيها الرفع ، وأخرى يجب . وسيجيء ذكرها في ص ٣٠٤ وما بعدها . وهناك معمولات مجرورة وأخرى منصوبة ، غير الشبيه بالمفعول به ، منها : الحال ، والتمييز ، والظروف وغيرها مما سيجيء في ص ٣٠٩ والمعمولات كلها بحالاتها الإعرابية المختلفة لا تقتضى اعتماد الصفة المشبهة إلا الشبيه بالمفعول به - كما سبق ، وكما سيجيء في رقم ٣ من ص ٣٠٠ .

(٣) لأن التمييز في الأغلب لا يكون إلا نكرة .

(٤) في حاشية ياسين أول هذا الباب عند تعريف الصفة المشبهة : « أن نحو : زيد حسن »

ليس صفة مشبهة ، ثم جاء بعد ذلك مباشرة ما نصه : (إن النحاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت .) « ٥١ .

ويفهم من هذا أنها لا تسمى صفة مشبهة في مثل : « فلان حسن وجهه » ونحوه من كل ما وقع فيه فاعلها اسماً ظاهراً أو مستتراً . وهذا رأى مرفوض - بحق - إلا عند ابن هشام .

(٥) راجع ص ٢٩٤ ورقم ٣ من ص ٣٠٠ .

وينشأ من هذا التفرع صور متعددة أكثرها صحيح ، وأقلها غير صحيح .
ومن المشقة والإرهاق أن نتصدى لخصر صورهما ، ونحدد عددهما على الوجه
الذى فعله بعض الخياليين ؛ فأوصلهما إلى مئات ، بل ألوف (١) ، وانتهى به
التحديد إلى ما لاخير فيه .

وإذا كان التحديد على الوجه السالف خياليًا مرهقًا ، فإن الحرص على
سلامة الأداء ، وصحة التعبير - يقتضينا أن نعرف الصور المنوعة ؛ كى
نتجنبها ، ونفصون أنفسنا من الخطأ . وقد وضع لها النحاة ضابطًا نافعًا ، يسهل
فهمه واستيعابه ، فتمالوا (٢) :

يتمتع جر المعمول في كل صورة جمعت ما يأتي كاملاً ؛ حيث لا يصح
إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها :

(١) إفراد الصفة المشبهة (بأن تكون غير مثناة ، وغير جمع مذكر

سالم) .

(٢) اقترانها « بأل » .

(٣) تجرد معمولها من « أل » ، ومن الإضافة إلى ما فيه أل ، ومن
الإضافة إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه « أل » .

(٤) تجرد الموصوف من « أل » .

فيمتنع الجر في : غرّد محمود الرخيم^(٣) صوتيه ، ولا يمتنع في : غرد الطائر
الرخيم صوتيه . فإذا كانت الصفة « بأل » ، وكذلك معمولها صح الجر بالإضافة
مثل : لا تجادل إلا السمح الخلق ، العفّ القول ، الأمين الزائل .

ويجوز الجر بالإضافة أيضاً إذا كانت الصفة مقرونة « بأل » والمعمول
مجرداً ، لكنه مضاف إلى المقترن بها : مثل : هذا الحكيم إعداد الخطط ،
الحسن تدبير الأمور . كما يجوز الجر إن كانت الصفة مقرونة بأل ومعمولها
مجرد من : « أل » ، ولكنه مضاف لمضاف إلى ضمير يعود على المقرون بها ،

(١) كما جاء في حاشية الصبان وغيره من المطولات .

(٢) راجع حاشية الخضرى .

(٣) الضمير عائد على « محمود » ؛ وهو خال من : « أل » .

مثل : راقنى الطاووس البديعُ لونِ ريشه ؛ فإن الضمير الذى فى آخر كلمة : « ريش » عائد على الطاووس وفيه « أل » . وهكذا . .

هذا هو الضابط العام الذى يرشدنا إلى المعمول الذى يتمتع جره بالإضافة ، ويوضح الصور الكثيرة التى لا يجوز فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها . وأقرب هذه الصور للاخاطر : الأربعة الآتية ^(١) ، وهى حالات جرّ ممنوع حين يكون فيها الموصوف مجرداً من : « أل » .

(١) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى ضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خلقه .

(٢) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خاقِ والده .

(٣) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى الخالى من « أل » بالإضافة ؛ نحو : هذا النبيلُ خاقِ والده .

(٤) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، خال من « أل » بالإضافة ؛ نحو : هذا النبيلُ خلق .

* * *

(١) عددا الأسموفى تسماً نكتنف بالإشارة إليها . وفى الصفحة التالية تقسيم آخر حسن .

زيادة وتفصيل :

١- سلك بعض النحاة مسلكاً حسناً آخر ، لبيان أكثر الصور الصحيحة والمنوعة التي تتردد على الخواطر ؛ فقال :

الصفة المشبهة إما أن تكون مقرونة « بأل » ، وإما أن تكون مجردة منها . فإذا كانت مقرونة « بأل » فلمعمولها ستة أحوال يمتنع الجرح في بعضها :

(١) أن يكون مقرونًا « بأل » أيضاً مثل : أحبُّ الكتابَ العظيمَ الفائزة .

(٢) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف للمقرون بها : مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدةَ البحوث .

(٣) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لضمير يعود على الموصوف مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدته .

(٤) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لمضاف للمقرون بضمير يعود على الموصوف ؛ مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدةَ بحثه .

(٥) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف إلى الخالي من « أل » والإضافة ؛ مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدةَ بحث .

(٦) أن يكون مجرداً من « أل » ومن الإضافة معاً ؛ نحو : أحب الكتابَ العظيمَ فائدةً .

وهذه الحالات الست قد يكون المعمول في كل واحدة منها مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، فمجموع الصور ثمانية عشرة صورةً . وبعضها يمتنع فيه جرح المعمول .

هذه أحوال المعمول وصوره حين تكون الصفة مقرونة « بأل » . فإن كانت مجردة منها فله ست حالات هي الحالات السالفة نفسها مع تجريد الصفة من « أل » وبعد هذا التجريد يكون المعمول في كل حالة مرفوعاً أو منصوباً ، أو مجروراً ، فله ثمانية عشرة صورةً أيضاً ، بعضها يمتنع جرحه كذلك . فمجموع صور

في حالتى اقتران الصفة « بأل » وعدم اقترانها هو : ست وثلاثون صورة بعضها
يتمتع جره .

وأظهرتُ الممنوع منها هو الأربعة التى سبق لإيضاحها قبل هذه الزيادة
مباشرة^(١) . (وهناك غيرها ممنوع ولكن لا حاجة للإتقال بسرده ، لقلة وروده
على الأذهان ، وندرته فى الأساليب الناصعة) .

ب - ما ليس ممنوعاً من الصور يجوز استعماله . ولكنه - مع جواز
استعماله - متفاوت فى درجته ، حسناً وقبحاً ، وقوة وضعفاً :

(١) فمن التميح أن ترفع الصفة المقرونة « بأل » أو المجردة منها ، فاعلا
نكرة ؛ نحو : صلاح الحسن وجه ، أو الحسن وجه أب . . . أو : صلاح
حسن وجه ، و . . .

ومن التميح أيضاً أن تكون الصفة مقترنة بأل ، أو مجردة ، ومرفوعها مقروناً
« بأل » ، أو مجرداً منها . ولهذا صور أربع .

(٢) ومن الضميف : أن تكون الصفة المشبهة نكرة ومعمولها معرفة
منصوبة أو مجرورة ، إلا إذا كان المعمول « بأل » ، أو مضافاً لما فيه « أل » .

ومن الضميف أيضاً : أن تكون الصفة « بأل » مضافة إلى معمولها الخالى
منها . ولكنه مضاف لضمير يعود على المقرون بها .

وما عدا حالتى التميح والضعف . - مما ليس ممنوعاً - حسن قوى .

* * *

المسألة ١٠٥ :

أوجه التشابه والتخالف بينها وبين
اسم الفاعل المتعدى لواحد^(١)

بجدر بنا الآن — وقد عرفنا أحوال كل منهما ، وقياسيته ، وفرغنا من شرح
أحكامهما — أن نعرض لموازنة نافعة بينهما .

١- إنهما تشبه في أمور ، ومن أجل هذه الأمور مجتمعة^(٢) سميت :
« الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد » . وأهم هذه الأمور المشتركة
بينهما :

(١) الاشتقاق . فإن لم تكن مشتقة — كما في بعض أنواعها^(٣) القليلة —
فليست بصفة أصيلة مُشَبَّهة باسم الفاعل ، وإنما هي صفة مشبهة على وجه
من التأويل ، نحو : عرفت رجلاً أسداً أبوه ، أو ندميراً خادمه ، أو ثعلباً حارسه ...
ونحو : هذه قمرٌ وجهها ، حريرٌ شعرها ، (ويجوز في كل هذا النوع زيادة
ياء النسب في آخره) والمعنى التأويلي شجاع أبوه — غادر خادمه — ماكرٌ
حارسه — مضىء أو جميل وجهها ، ناعمٌ شعرها
وهذا النوع المؤول^(٣) قياسي — على قاته — ولكن يحسن التخفيف منه
قدر الاستطاعة .

(٢) الدلالة على المعنى وصاحبه .

(٣) عملها النصب في « الشبيه بالمفعول به » بشرط اعتمادها . ولكن هذا
الاعتماد عام في المقرونة « بأل » والمجردة منها . (وقد سبق بيان هذا عند الكلام

(١) أما غير المتعدى فلا تشبه ؛ لأنها تعمل النصب فيما يسمى : الشبيه بالمفعول به . وأما الفعل
اللازم فلا ينصب المفعول به ، ولا ما يشبهه . أما المتعدى لأكثر من واحد فلا تشبه ؛ لأن الصفة
المشبهة الأصيلة مشتقة من فعل لازم .

(٢) مجموعها كاملاً هو السبب في التسمية ؛ لا بعضها .

(٣ و ٣) راجع الكلام عليه في ص ٢٨٤ .

على إعمالها ، كما سبق^(١) تفصيل الاعتماد وما يتصل به في موضعه المناسب من باب اسم الفاعل^(٢) ، ومنه يعلم أن الاعتماد ضرورى لعمل اسم الفاعل النصب إذا كان غير مقترن « بأل » . . . أما هي فالاعتماد ضرورى لها في الحاليتين^(٣) ، إذا أريد أن تنصب الشبيه

ومما تجب ملاحظته أن الاعتماد شرط في نصب الصفة المشبهة لما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » ، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط ؛ كالرفع في فاعلها ، والجر فيما أضيف إليها ، والنصب في كل المنصوبات الأخرى ؛ ومنها : الحال ، والتمييز ، والمفعول لأجاءه ، والظرف ، والمفعول المطلق^(٤) ، وكل معمول مرفوع ، أو مجرور ، أو منصوب . إلا المنصوب على « التشبيه بالمفعول به » فلا بد فيه من الاعتماد .

(٤) قبول التثنية . والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، مثل : (جميل ، جميلة - جميلان ، جميلاتان) - (جميائون ، جميلات) ، ومثل : (حسن ، حسنة) - (حسان ، حسنتان) - (حسانون - حسنات) ، وهكذا

فإن لم تصلح للتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث - فليست صالحة لأن تكون صفة مشبهة ؛ مثل كلمتى : « قُنُوعَان^(٥) » ، و « دِلَاص^(٦) » فكلتاها تستعمل بلفظ واحد للمفرد وفروعه ، وللمذكر والمؤنث ، تقول : (رجل . . . ، أو رجلا . . . ، أو رجال . . . ، أو امرأة . . . ، أو امرأتان ، أو نسوة) - قُنُوعَان ، في كل حالة مما سبق . (وهذه درع . . . أو هاتان درعان

(١) في ص ٢٩٤ و ٢٩٥ .

(٢) في ص ٢٩٤ .

(٣) فاقترانها بأل - أيضاً - يقتضى الاعتماد ؛ بناء على الرأى القوي الذى يجعل « أل » فيها

للتعريف . (انظر رقم ٢ ص ٣١٣) .

(٤) تنصب المفعول المطلق في مذهب يحسن الأخذ به .

(٥) القُنُوعَان (بضم القاف ، وسكون النون) . من يستطيع إقناع غيره بكلامه ، ويحمله على

الرضا برأيه .

(٦) درع دِلَاص : براءة لينة .

... أو هؤلاء دروع ... - دلاص ، في كل حالة أيضاً . ومثل كلمة :
 « مَرُضِع » في نحو : ما أعظم حنان ، مرضع الأولاد . فإن هذه الكلمة
 لا تلحقها علامة التأنيث - غالباً - (١) ، لأنها خاصة بالمؤنث ، ولا تستعمل
 بهذا المعنى في المذكر .

* * *

(١) لإلحاق التاء بهذه الكلمة أو عدم إلحاقها بيان جليل في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦ .

زيادة وتفصيل :

بمناسبة الإشارة إلى تأنيث « الصفة المشبهة » وتذكيرها نعرض للحالات التي يجب أن تطابق فيها الموصوف وحده ، أو السببي وحده ، والحالات التي يجوز فيها مطابقة هذا ، أو ذاك . ويشترط أن تكون الحالات السالفة وأحكامها مضمومة على تأنيث الصفة المشبهة وتذكيرها حين ترفع السببي للمنعوت :

(١) إذا رفعت الصفة المشبهة سببياً للمنعوت ، وكانت صالحة^(١) في لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث جاز أن تطابق هذا أو ذاك ، سواء أكانا مذكرين معاً . أم مؤنثين معاً ، أم مختلفين تذكيراً وتأنيثاً ، فمثال المذكرين معاً . هذا عالم عظيم نفعه . ومثال المؤنثين معاً : هذه عالمة عظيمة والدتها . ومثال المنعوت المذكر والسببي المؤنث : هذا عالم عظيم تلميذاته ، أو عظيم تلميذاته . ومثال المنعوت المؤنث والسببي المذكر : هذه عالمة عظيم اختراعها ، أو عظمة اختراعها .

وسبب الإباحة في هذه الحالة أن الكلمة صالحة^(١) للأمرين - مع زيادة تاء التأنيث في المؤنث - وانتفاء القبح اللفظي والمعنوي^(٢) منها . بخلاف الصور الآتية ، فإن فيها قبحاً ، ولذا تمتنع المطابقة .

(٢) إذا كان لفظها - دون معناها - مختصاً بأحدهما وجب - في الأغلب - أن يكون المنعوت مثلها في التذكير ، أو في التأنيث ، ولا يصح - في الرأي الأغلب - أن تقع زمتاً لما يخالف لفظها في التذكير ، أو التأنيث ؛ مثل كلمة :

(١) صلاحها بأن تكون صيغتها مما يستعمل لثمت المذكر حيناً ، ولثمت المؤنث حيناً آخر ؛ فلا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما ، لا يستعمل في الآخر .

(٢) « ملاحظة » : بالرغم من جواز الأمرين في الصور السالفة يحسن مراعاة السببي تذكيراً وتأنيثاً . وذلك بوضع فعل . كان الصفة المشبهة وتطبيق ما يجري على هذا الفعل من ناحية التذكير والتأنيث على الصفة المشبهة ؛ فإذا وجب تأنيث الفعل أو جاز أو امتنع كان الشأن في حكم الصفة المشبهة مثله . وبهذا يتوحد الحكم هنا وفي باقي أنواع الثمت السببي الذي يجيء في ص ٤٥٢ .

عجزاء^(١) و... و... نحو ، تلك فتاة عجزاء أختها . فلا يصح : ذلك فتى عجزاء أخته .

(٣) وكذلك إن كان معناها - دون لفظها - مختصاً بأحدهما ، فلا يصح - في الأغلب - أن تقع زعمتاً لما يخالف معناها في التذكير أو التأنيث ، مثل : كلمتي : خـمـي ، ومـرضـع^(٢) . . . و . . . في قول بعض المؤرخين : يصف بيت أحد المماليك . . . وشاهدت مملوكاً ختصياً خادمه ، وأميرة مرضعاً جاريتها . . . و . . . فلا يصح : مملوكة ختصياً خادمها ، ولا أميراً مرضعاً جاريتها .

(٤) وكذلك إن كان لفظها ومعناها مختصين بأحدهما ؛ كأكرمـر (وهو خاص بالذكر) ، ورتقاء (وهو خاص بالنساء) ؛ نحو : انصرف رجل أكرمـر وليده - وعجبت أم رتقاء وليدها . فلا يصح - في الأغلب - انصرف امرأة أكرمـر ابنها - ولا : عجب والد رتقاء بنته . .

ومن النحاة من يجعل الحالات الثلاث الأخيرة كالحالة الأولى ، فيجيز أن تقع الصفة بعد موصوف يخالفها لفظاً فقط ، أو معنى فقط ، أو لفظاً ومعنى معاً ، فلا فرق عنده في جميع الأحوال الأربعة السابقة من حيث التذكير والتأنيث ، فيجيز أن تكون الصفة مطابقة فيهما للموصوف أو للسببي . وهذا الرأي - على قلة أنصاره - سائغ لما فيه من التيسير ، ومنع التشعب ، مع موافقته لبعض النصوص العربية الفصيحة . ولكن الرأي الأول أكثر شيوعاً في النصوص العالية المأثورة التي تمتاز بسمو عبارتها ، وقوة بلاغتها ، وبعدها من القبح اللفظي . كل ما سبق مقصور على الحالات التي ترفع فيها الصفة المشبهة سببي المنعوت . لكن هناك بعض حالات خاصة تحتاج إلى إيضاح^(٣) ؛ ففي مثل : « مررت

(١) امرأة عجزاء : أي : كبيرة العجيزة ؛ (وهي : المسعدة .) ولا يقال في الفصحى رجل :

عجز .
(٢) لكلمة « مرضع » بيان خاص بمعناها وبالحاق تاء التأنيث بآخرها ، أو عدم إلحاقها -

في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦ .

(٣) ما يأتي هو ما أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٢٦٨ .

بفتاة حسن الوجهُ « يكون السببي (وهو : الوجه) واجب الرفع - ، لا يجوز فيه الجر بالإضافة ؛ لأن الجر بالإضافة يقتضى إزالة الإسناد عنه (بالطريقة التي سبق شرحها في ص ٢٦٨ ، . . . والتي ستأتى في « ب » ص ٣١٠) ، وتحويله إلى ضمير الموصوف وهو الضمير المستتر في الصفة ، ومتى تحملت الصفة المشبهة هذا الضمير المستتر وجب - في المثال السالف وأشباهه - تأنيثها بالتاء ؛ مراعاة للمنوع ؛ فعلم التأنيث في المثال السابق وأشباهه دليل على أن المعمول ليس « مضافاً إليه » مجروراً ؛ وإنما هو فاعل واجب الرفع .
وقد يتعين عدم الرفع ؛ كما في : « امرأة حسنة الوجه » ؛ لأن « الوجه » لو كان فاعلاً لوجب تذكير الوصف للسبب السالف . وقد يجوز الأمران - الرفع والجر - كما في : « مررت برجل حسن الوجه » .
فالصفة المشبهة إذا تحملت ضميراً مستتراً للموصوف وجب مطابقتها في التأنيث والتذكير لذلك الموصوف ، ووجب أن يكون معمولها غير فاعل^(١) . . .

* * *

(١) - ملاحظة - : راجع كل الحالات السابقة وتوابعها في حاشية الصبان ، آخر الباب عند قول ابن مالك : « فارفع بها » . . .

ب - وتخالفه في أمور وأحكام هامة ؛ تُوضّح حقيقة كل منهما ، وتميزه من الآخر . منها :

(١) اشتقاقها من الفعل اللازم حقيقة ، أو من المتعدى الذي هو في حكم اللازم وفي منزلته - فمثال الأول : حَسَّنْ ، وجميل ؛ في نحو : « الغزال حَسَّنُ الصورة » ، جميل العينين ، وفعالهما : حَسَّنْ وجمُلْ (بضم عينهما) وهما فعلان لازمان . وكذلك سَمَحَ ، وجامد ، في قول الشاعر :

السَّمَحُ في الناس محبوب خلائقه والجامد^(١) الكفُّ ما ينفك ممقوتاً وفعالهما : « سَمَحَ ، وجمَمَد » وهما لازمان .

ومثال الثاني : « هذا فارع^(٢) القامة » ، على الرأس ؛ إذا أريد بكل من : « فارع » و « عال » الثبوت والدوام^(٣) ، لا التجدد والحدوث . وفعالهما : « فرَع » و « عَلَا » وكلاهما متعد . ولكن مجيء الصفة المشبهة من مصدره - عند إرادة الثبوت نصّاً - جعله بمنزلة اللازم ، إذ أنها لا تصاغ أصالة إلا منه ، ولا تصاغ من المتعدى إلا على هذا الاعتبار الذي يجعله بمنزلة اللازم^(٤) . أما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدى بغير تقييد بأحدهما .

(٢) تعدد صيغها القياسية وكثرة الأوزان المسموعة ؛ بخلاف اسم الفاعل فإن له صيغة قياسية واحدة إذا كان فعله ثلاثياً ؛ هي صيغة : « فاعل » . وأخرى على وزن مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة وكسر الحرف الذي قبل الآخر - كما عرفنا - إن كان فعله غير ثلاثي . والصيغتان محدودتان مضبوطتان .

(١) جامد الكف هو : البخيل . وكلمة : « جامد » في أصلها اسم فاعل ، ولكنها هنا صفة مشبهة ، بقرينة لفظية ؛ هي إضافتها إلى الفاعل ، (واسم الفاعل إذا أضيف أرفوعه صار صفة مشبهة ؛ طبقاً لما تقرّر في بابها . .) وأخرى معنوية ، هي : أن الحمود - بمعنى : البخل - صفة من الصفات الثابتة التي تلازم صاحبها غالباً .

(٢) طويل مرتفع . . .

(٣) يدل على هذا هنا إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ؛ لأن إضافته لمرفوعه تصيره صفة مشبهة .

(٤) راجع إيضاح هذا وبيان أنواع اللزوم في هامش ص ٢٦٧ . ومن تلك الأنواع : أن يحول الثلاثي المتعدى ، إلى صيغة « فَعْل » (بضم العين) يقصد المدح أو الذم أو غيرها ، فيصير لازماً بالتحويل (لأن هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة) . وعندئذ تجيء الصفة المشبهة من مصدره قياساً ، ومن ثم كان « الرحمن » ، و « الرحيم » ، و « العليم » . . . و - ونظائرها من صفات المولى - معدوداً - من الصفات المشبهة . . . مع أن فعلها الأصلي : هو : « رحِمَ » ، « علِمَ » وهما فعلان متعديان .

(٣) دلالتها على معنى دائم الملازمة لصاحبه ، أو كالدائم ؛ فلا يقتصر على ماض وحده ، أو حال وحده ، أو مستقبل كذلك ، أو على اثنين دون الثالث ، فلا بد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة مع دوامه أو ما يشبه الدوام - ، كما شرحنا - . وهذا يعبر عنه بعض النحاة بأنه : « دلالتها على معنى في الزمن الماضي المتصل بالحاضر^(١) الممتد ، مع الدوام » ، لأن اتصال الماضي بالحاضر ، ودوام هذا الحاضر ، وامتداده - يستلزم اتصال الأزمنة الثلاثة حتماً . فغاية المبارزين واحدة . وعلى هذا لا يصح أن يقال في الرأي الأقوى الذي يجب الاقتصار عليه : الوجه حسن "أمس - أو الآن - أو غداً" . أما على الرأي الضعيف الذي سبق أن أشرنا بإهماله^(٢) ، فيجوز (بشرط وجود قرينة) بتاء الصفة المشبهة على صيغتها مع تغير دلالتها إلى الماضي ، أو الحال ، أو المستقبل . وأما على الرأي القوي فنقول في هذه الصور وأمثالها مما يقتصر فيه المعنى على نوع من الزمن دون اكتمال الأنواع كلها : الوجه حاسن "أمس - أو : الوجه حاسن" الآن - أو : الوجه حاسن" غداً : وذلك بتحويل صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل ، وإخضاعها لأحكامه كلها . وهذا الرأي وحده أحقّ بالأخذ . وقد سبق أن أوضحنا^(٣) أن من يريد الدلالة على ثبوت الوصف ودوامه نصاً فعليه أن يجيء بالصفة المشبهة ، ومن يريد الدلالة نصاً على حدوثه وتقييمه بزمن معين دون باقي الأزمنة فعليه أن يجيء باسم الفاعل . وأنه لا بد مع الإرادة من قرينة تبين نوع الدلالة ؛ أهي الثبوت والدوام ، أم الحدث . ولا فرق في دلالتها على دوام الملازمة بين أن يكون الدوام مستمراً لا يتخلله انقطاع ؛ (كطويل القامة - حلو العينين) ، وأن يتخلله انقطاع أحياناً ، (نحو : سريع الحركة ، بطيء الغضب ،) فيمن طبعه هذا ، فإن الانقطاع الطارئ - ولو تكرر - لا يخرج الصفة عن أنها في حكم الملازمة لصاحبها ، إذ أنها من عاداته الغالبة عليه^(٤) .

(١) أي : بالزمن الحال .

(٢) في ص ٢٩٣ . مع الرجوع إلى رقم ١ من هامش ص ٢٩٣ .

(٣) في ص ٢٤٢ عند الكلام على اسم الفاعل ، وأحكامه . ثم في ص ٢٩٣ .

(٤) على الوجه الذي سبق في هامش ص ٢٨٢ .

(٤) مجاراتها لمضارعها في حركاته وسكناته حيناً، وعدم مجاراته أحياناً إن كان فعلها في الحالتين ثلاثياً . (والمراد بالمجارة أمران : أن يتساوى عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل منهما ، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكين فيهما متماثلاً ، فإن كان الثاني ، أو الثالث أو : الرابع - أو غيره - في أحدهما متحركاً كان في الآخر كذلك . أو كان ساكناً فهو ساكن في الآخر . وليس من اللازم أن يتفق نوع الحركة في كل منهما ؛ فقد يكون الأول منفتحاً في أحدهما ، مضموماً في الآخر - مثلاً -)

فإن أمثلة المجارة بينهما قولهم في الظم : فلان ساكن الريح^(١) ، أشأم الطالع ، والمضارع من الثلاثي هو : يَسْكُنُ - يَشْؤُمُ . ومن الأمثلة المخالفة - رخيص - ثمين - نجيب - هجين - لطيف ، وغيرها مما في قول شوقي :

« الوطن كالبنيان ؛ فقير إلى الرأس العاقل ، والساعد العامل ، وإلى العتب الوضيعة ، والسقموف الرفيعة . وكالروض محتاج إلى رخيص الشجر وثمينه ، ونجيب النبات وهجينه ؛ إذ كان ائتلافها في اختلاف رباحيته ؛ فكل ما كان منها لطيفاً موقعه ، غير ناب موضعه - فهو من نوابغ الزهر قريب ، وإن لم يكن في البديع ولا الغريب . . . » . وأفعالها المضارعة التي لا تجاريها (وهي من الثلاثي) : يَرْحُصُ - يَثْمُنُ - يَسْنُجِبُ - يَهْجُنُ - يَلْطُفُ

أما الصفة المشبهة من مصدر غير الثلاثي^(٢) فلا بد من مجاراتها لمضارعها ؛ إذ هي في الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثي وهما من غير الثلاثي يجاريان المضارع حتماً ، ثم أريد من كل منهما الثبوت ؛ فصار صفة مشبهة على هذا الاعتبار - كما عرفنا - لأن الصفة المشبهة لا تصاغ أصالة إلا من ثلاثي ؛ فوجب أن تكون من غير الثلاثي مجارية لمضارعها . ومن الأمثلة : فلان مستقيم الخطّة - معتدل النهج - مسدد الرأي . ومضارعها : يستقيم - يعتدل - يسدد

(١) أي : ثقيل الظل .

(٢) وهذا إن كانت في أصلها اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وقد تحول كل منهما إليها في الدلالة .

أما اسم الفاعل فلا بد أن يجارى مضارعه دائماً^(١) - نحو : ذاهب ، ويذهب - فاهم ويفهم - سامع ويسمع . ونحو : مكافح ويكافح - مرتفع ويرتفع - متمهل ويتمهل .

(٥) امتناع تقديم معمولها عليها إن كان « شبيهاً بالمفعول به »^(٢) ، أما غيره فيصح ؛ كشبه الجملة ، والمنصوبات الأخرى التي ينصبها الفعل القاصر والمتعدى والتي يجوز تقديمها ؛ كالمفعول لأجاءه ، والحال ، و فلا يصح الغزالُ العينَ جميلٌ ؛ بنصب كلمة : « العين » على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة بعدها .

أما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه في حالات كثيرة إذا كان^(٣) غير مترون « بأل » مثل : العواصفُ شجراً مقتلعةً ، والسحب الكثيفة نورَ الشمس حاجبةً . والأصل : مقتلعةً شجراً - حاجبةً نورَ الشمس .

وكذلك يجوز في الصفة المشبهة تقديم معمولها عليها إن كان شبه جملة أو فضلة ينصبها العامل المتعدى واللازم ولا يمنع من تقديمها مانع آخر كما قلنا . ومن أمثلة هذا قوله تعالى : « وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير » فشبه الجملة : « على كل شيء » متعلق بالصفة المشبهة : « قدير » وكذلك ما ورد في وصفهم عمرَ رضى الله عنه : « كان بالضعفاء رحيم القلب ، لبيّن الجانب ، وعن الطغاة شديد البأس ، قاسى الفؤاد . وأمام الشدائد - ثقةً بالله - ثبتت الجنان ، قوى الإيمان » ، والأصل : كان رحيم القلب بالضعفاء - شديد البأس على الطغاة - ثبت الجنان أمام الشدائد ، ثقةً بالله .

(٦) وجوب سببية معمولها المحرور ، أو المنصوب على التشبيه بالمفعول به . فلا بد أن يكون معمولها سببياً في الحالتين ، وكذلك إذا كان معمولها

(١) كما أشرنا في ص ٣٧ وفي هامش ص ٢٣٨ .

(٢) وبمقتضى القواعد العامة لا يجوز تقديم معمولها المرفوع ، ولا المضاف إليه .

(٣) وقد عرضنا لتلك الحالات في بابها ص ٢٦٣ .

مرفوعاً ، والصفة جارية على موصوف . والمراد بالسببي^(١) : الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها^(٢) ، اتصالاً لفظياً أو معنوياً . فثال اللفظي : لناصاحب سمحُ خليقتُه ، حلوُ شمائلُه ، كريمُ طبعُه ، تهفو القلوب إليه كأنما بينه وبينها نسب ، وقول الشاعر :

لقد كنتُ جلدًا قبل أن تُوقد النوى على كبدى نارًا بطيئًا خمودها
فكل كلمة من الكلمات : خليقة ، شمائل ، طبع ، خمود - . . . معمول للصفة المشبهة التي قبله ، وهو معمول سببي ، لأنه اسم ظاهر ، متصل بضمير يعود - مباشرة - على المتصف بمعنى تلك الصفة .

ومثال المعنوي قول الفَرَزْدَق في مدح زين العابدين بن الحسين :

سهلُ الخليقة - لا تُخشي بوادرهُ تزيينه الخصلتان : الحلمُ ، والكرمُ
لا يُخلف الوعدَ ، ميمونٌ بغرته رحبُ الفناء ، أريبٌ حين يعترم
والأصل : سهلُ الخليقة منه - رحبُ الفناء منه ، أي : من زين العابدين في
المتالين . فالضمير محذوف مع حرف الجر ، وهو مع حذفه ماحوظ كأنه موجود^(٤) .
أو أنه لا حذف في الكلام . وأن « أل » الداخلة على السببي تغني عن الضمير^(٥) .

أما اسم الفاعل فيعمل في السببي والأجنبي ، مثل : مُكْرَمٌ - مَكْرَمَةٌ -
مُنْكِرَةٌ - عاطفة . . . في قولهم : (تكريم العظيم تُأييد له ، ونصْر للفضيلة ،
وتكريم الحقير إغراء له ، ومشاركة في جرائمه ؛ فشتانَ بين مُكْرَمٍ عظيمًا

(١) سبق لإيضاح السببي مرة أخرى بتمثيل جلي في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ . واشتراط سببية
المعمول مقصور على حالتين : نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو جره بالإضافة . أما المعمول المرفوع أو
المنصوب على اعتبار وجه آخر ؛ كباقي المكلمات المنصوبة - فلا يشترط فيه السببية ؛ فيجوز أن
يكون أجنبيًا في الحالتين ؛ نحو : أجميل النجمان ؟ وما مظلم الفَرقدان : (وهما ، نجمان متقاربان)
والوالد بك فرح . ولكن تجب السببية في مرفوعها - كما قلنا - إذا جرت الصفة على موصوف أي على
شيء يجري عليه معناها ؛ نحو : البابل جميل تغريده ، وكذلك اسم الفاعل ؛ نحو : الرجل قادم أبوه .
(٢) هو الموصوف ، أي الذي يتصف بمعناها . وقد يغني عن الضمير « أل » على الوجه الكوفي
المبين في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ . وفي رقم ٤ التالي .

(٣) واسع العقل .

(٤) لاحظ الشبه بين الضمير في هذه الصورة وبينه في المراحل الثلاث التي سلفت في ص ٢٦٨ .

(٥) كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وص ٢٦٩ ورقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ - وهذا -

يَسْتَحِقُّ التَّكْرِيمَ وَهُكْرَمٌ صَغِيرًا هُوَ أَوْلَى بِالزَّرَابَةِ وَالتَّحْقِيرِ . وَمَا الْجَمَاعَةُ النَّاهِضَةُ إِلَّا الْمَكْرَمَةُ عِظْمَاءَهَا ، الْمُنْكَرَةُ أَرَادَلَهَا ، الْعَاطِفَةُ أَقْوِيَاؤُهَا عَلَى ضَعْفَانِهَا .

(٧) اسْتِحْسَانُ إِضَافَتِهَا إِلَى فَاعِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ (١) وَجَرَّهَ بِالْإِضَافَةِ (٢) ؛ سِوَاءَ أَكَانَتْ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَلَازِمُ صَاحِبَهَا وَلَا تَفَارِقُهُ ، مِثْلُ : الْبَدْوِيُّ طَوِيلٌ التَّمَامَةِ ، عَرِيضٌ الْجِبْهَةِ ، أَسْمَرُ اللَّوْنِ - أَمْ كَانَتْ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَلَازِمُهُ طَوِيلًا وَقَدْ تَفَارَقَهُ نَحْوُ : الْعَرَبِيُّ قَرِيٌّ السَّمْعِ ، حَدِيدٌ (٣) الْبَصْرِ خَفِيفٌ الْحَرَكَةِ . . . وَالْأَصْلُ : الْبَدْوِيُّ طَوِيلًا قَامَتُهُ ، عَرِيضَةٌ جِبْهَتُهُ ، أَسْمَرٌ لَوْنُهُ ، قَوِيٌّ سَمْعُهُ ، حَدِيدٌ بَصْرُهُ

أَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ إِضَافَتُهُ إِلَى مَرْفُوعِهِ مِمَّنُوعَةٌ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِ الَّتِي يَدُلُّ فِيهَا عَلَى الْحُدُوثِ ، لَا عَلَى الدَّوَامِ . وَقَدْ سَبَقَ تَفْصِيلُ هَذَا (٤) حَيْثُ أَوْضَحْنَا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْحُدُوثِ ، وَفَعْلُهُ لَازِمٌ أَوْ مُتَعَدٌّ لِأَكْثَرِ مِنَ الْمَفْعُولِ ، لَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ لِنَاعِلِهِ إِلَّا إِذَا أُرِيدَ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى الثَّبُوتِ . كَدَّلَالَةِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ، وَأَنَّ الَّذِي فَعَلَهُ مُتَعَدٌّ لِلْمَفْعُولِ وَاحِدٌ - قَدْ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ لِنَاعِلِهِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبُوتِ إِلَى آخِرِ مَا سَرَدْنَاهُ هُنَاكَ ، وَأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا تَرَكَ الدَّلَالَةَ عَلَى الْحُدُوثِ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبُوتِ وَالدَّوَامِ لَا يَبْقَى لَهُ اسْمُهُ ، وَلَا أَحْكَامُهُ ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ؛ فَيَسْمَى بِاسْمِهَا ، وَيَخْضَعُ لِأَحْكَامِهَا دُونَ أَنْ تَتَغَيَّرَ صِيغَتُهُ .

* * *

= الرَّأْيُ الْكَوْفِيُّ أَحْسَنُ ؛ لِحُلُوهُ مِنَ الْحَذْفِ وَالتَّقْدِيرِ . وَكُلُّ مَا يُقَالُ لِلْفِعْلِ مِنْهُ مُرَدُّدٌ ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ ضَعْفٌ . وَعَلَى هَذَا يَكُونُ السَّبَبِيُّ هُوَ اسْمُ الظَّاهِرِ الْمُتَّصِلِ بِضَمِيرِ صَاحِبِ الصِّفَةِ ، أَوْ بِمَا يُعْنَى عَنْ الضَّمِيرِ . وَقَدْ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (سُوَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ) يَصِفُ ثُرَفَاتًا :

أَبْيَضُ اللَّوْنِ ، لَذِيذُ طَعْمُهُ طَيِّبُ الرِّيْقِ إِذَا الرِّيْقُ خَدَعُ (خَدَعُ : فَسَدَ) .

(١) الْمُرَادُ بِالْفَاعِلِ الْمَعْنَوِيِّ الْاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا ، الْمُتَّصِفُ بِمَعْنَاهَا ، الَّذِي يُعْرَبُ فَاعِلًا حَقِيقِيًّا لَهَا لَوْ جَعَلْنَاهَا فَعْلًا .

(٢) سِيَجِيءُ سَبَبُ اسْتِحْسَانِ فِي ص ٣١٦ .

(٤) فِي ص ٢٤٢ وَ ٢٦٥ .

(٣) قَوِيٌّ .

زيادة وتفصيل :

١ - بقيت - أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة^(١) ، ولا يشاركها فيها اسم الفاعل ، منها :

(١) فيما سبق من الأحكام الخاصة بإعمال الصفة المشبهة يقول ابن مالك في باب عقده لها ؛ عنوانه : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » . ولكنه باب مختصر ؛ لم يستوف تلك الأحكام . قال في تعريفها .

صِفَةٌ اسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ
يريد : الصفة التي يستحسن أن يجز بها فاعلها في المعنى ، هي : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » ، وهي تجر باعتبارها مضافاً . وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه . وقد شرحنا هذا الاستحسان (في رقم ٧ من ص ٣١١ وفي « ب » من ص ٣١٥ الآتية) وقال بعد ذلك :

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَظَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

أى : أنها تصاغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على معنى متصل بالزمن الحاضر ، (أى - الحال) اتصال دوام وملازمة ؛ فيشمل الأزمنة الثلاثة (على الوجه المشروح في : « ثالثاً ، ورابعاً » من ص ٢٨٢) ومثل لها بمثالين ؛ أحدهما : صفة مشبهة ، كانت في أصلها اسم فاعل ، ثم أريد منه الثبوت والدوام ؛ فصار صفة مشبهة ، في معناه وأحكامه . وبقى على وزنه وصيغته الأولى الخاصة باسم الفاعل ؛ هو : ظاهر القلب ، والثاني : صفة مشبهة أصيلة في صيغتها ، وفي معناها ؛ هو : جميل الظاهر . ثم قال :

وعملُ اسم فاعل المُعَدَّى لها على الحد الذي قد حداً

(قد حداً : أصله : قد حد ، زيدت ألف في آخر الفعل لأجل الوزن الشعري . والمراد : على الرسم والضبط والتحديد الذي قد حدد لكل منهما ، ووضعت له الشروط الخاصة به) .

يقول : ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى - والمراد : المتعدى لواحد فقط - ثبت لها ؛ بشرط مراعاة الحدود والضوابط التي وضعت لكليهما ، والتي منها : أن منصوبها لا يسمى مفعولاً به . وإنما يسمى : « المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب معرفة ؛ فإن كان نكرة ، فهو تمييز =

(١) عدم تعريفها بالإضافة (في الرأي الراجح بين آراء قوية أيضاً أشرنا إليها من قبل^(١)) أما هو فيتعرف بها إذا كان بمعنى الماضي فقط ، أو أريد به الاستمرار فيلاحظ في هذا الاستمرار جانب المضي وحده .

(٢) «أل» الداخلة عليها قد تعتبر للتعريف ووصولاً معاً - في رأى - وأداة تعريف فتعطف في رأى أقوى .

أما الداخلة عليه فمعرفة واسم موصول معاً (كما سبق في بابه . وفي ج ١ ص ٢٧٨ م ٢٧) .

= أو منصوب على التشبيه أيضاً ، ومنصوب اسم الفاعل المتعدى لواحد يسمى : «مفعولاً به» وكذا بقية الفوارق بينهما ، فيجب مراعاتها . ثم بين شرطين من شروط إعمالها ؛ هما عدم سبق مفعولها عليهما . وكونه سببياً ؛ يقول :

وسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجِبْ

(أى : مجتنب أن يسبقها ما تعمل فيه ، ووجب كون مفعولها ذا سببية) . ولم يذكر التفصيلات اللازمة . وانتقل بعد ذلك إلى كيفية ضبط هذا المفعول . فأدججه في ثلاثة أبيات حرمت كثيراً من الواضح والتوفية ؛ هي :

فَارْفَعْ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجُرِّمْ «أَل» وَدُونَ «أَل» - مصحوب «أَل» وما اتصل :

يعنى : ارفع بالصفة المشبهة ، أو : انصب ، أو جر . . . ، وكل هذا جائز مع وجود «أل» في الصفة المشبهة ، ودون وجودها . لكن ما الذى سترفعه الصفة أو تنصبه أو تجرّه ؟ بينه بأنه المفعول المصحوب «أل» (أى : المقترن بها) ، وأنه أيضاً هو المفعول الذى اتصل

بها ، مُضَافاً ، أو مُجَرِّداً ، ولا تَجْرُرُ بِهَا مَعَ «أَل» سَمًا مِنْ «أَل» خَلَا :

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَأْلِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمَا

يريد : أنه المفعول الذى اتصل بالصفة مع إضافته ، أو مع تجريدته من «أل» والإضافة - كما أوضحنا كل هذا بالأمثلة الكثيرة (في ص ٢٩٤) - وانتقل بعد ذلك إلى بيان حالات لا يجوز فيها الجر . فقال : لا تجر بالصفة المشبهة المقرونة «بأل» سما (اسما) خلا من «أل» أو خلا من الإضافة إلى تالي «أل» فمنته أن مفعول الصفة المشبهة لا يصح أن يكون مجروراً بها وهى مقترنة «بأل» مع خلوه من «أل» ، أو عدم إضافته لما فيه «أل» . فإن لم يخل جاز الجر . وفي هذا الكلام نقص كبير .

(٣) مخالفتها فعلها اللازم أصالة ، فتنصب معمولها على التشبيه بالمفعول به دون فعلها ؛ فإنه قاصر لا ينصب المفعول به ^(١) ، ولا شبهه . أما اسم الفاعل فلا يخالف فعله في التعدى واللزوم .

(٤) إعراب معمولها المنصوب مُشَبَّهًا بالمفعول به - وليس مفعولا به - سواء أكان المعمول معرفة أم نكرة ، وتمييزاً فقط إن كان نكرة ^(١)

أما معموله فمفعول به مباشرة ، ما دام منصوباً قد وقع عليه فعل الفاعل .
(٥) تأنيثها يكون أحياناً بألف التأنيث ؛ نحو : هذه بيضاء الصفحة .

أما هو فلا تدخله ألف التأنيث .

(٦) عدم مراعاة محل معمولها المحرور بإضافته إليها ، المتبوع بعطف ؛ أو بغيره من التوابع . بخلاف اسم الفاعل .

(٧) عدم إعمالها محذوفة ؛ فلا يصح هذا حسنُ القولِ والفعلِ ، بنصب « الفعل » ، على تقدير : وحسنُ الفعلِ ؛ أما هو فيجوز : أنت ضاربُ اللصِّ والخائنِ ، بنصب الخائن . كما يجوز في باب : « الاشتغال » أن يقال : أضعيفاً أنت مساعده ، أى : أمساعداً ضعيفاً . . . ؟) بتقدير اسم فاعل محذوف بعد الهمزة ، ولا يصح : أوجهها هذه المرأة جميلته ^(٢) .

(٨) عدم الفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب ^(٣) بظرف أو جار ومحرور - في الرأى الأرجح - إلا عند الضرورة ، بخلافه .

(٩) وجوب تغيير صيغتها إلى صيغة اسم الفاعل إن تركت الدلالة على الثبوت - بقرينة - إلى الدلالة على الحدوث . أما هو فقد يبنى على صيغته إن ترك الدلالة على الحدوث - بقرينة - إلى الدلالة على الثبوت .

(١٠) جواز إبتاع معموله بالنعته أو غيره من باقى التوابع . أما معمولها فلا يُتَّبَعُ بنعت ، أى : لا يصح نعته .

* * *

(١ و ١) انظر ما يتصل بهذا فى ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وفى رقم ٤٠٤ هامش ص ٢٩٤ .

(٢) يوضح هذا ما سبق فى : « ب » ٢٦٤ .

(٣) أما الفصل بينها وبين معمولها المحرور فتحكمه حكم الفصل بين المتضامين ، وقد سبق فى

ب - يذكر النحاة تعليلاً جلدلياً^(١) لاستحسان إضائة الصفة المشبهة لفاعلها دون إضافة اسم الفاعل لفاعله ، ونلخصه هنا (بالرغم من أنه جلد منتفوس بجدل مثله ، ومعارض بأمثلة كثيرة ، أوردها المعترضون ، وضمنوها بطون المطولات ، وأن التعليل الحق هو استعمال العرب ليس غير) :

إن إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ممنوعة - على وجه يكاد يقَع عليه الاتفاق - إذا بقي على دلالة الحدوث نصّاً ، وكان فاعله لازماً ، أو متعدياً لأكثر من مفعول به ؛ لأن إضافة في هاتين الصورتين توقع في اللبس . فتوهم أنه أضيف ليجارى الصفة المشبهة - حيث تضاف لفاعلها كثيراً - وأنه ترك دلالته على الحدوث والتجدد ليصير دالاً على الثبوت والدوام مثلها ؛ فأضيف إضافتها ليؤدى دلالتها .

أما إن كان فعله متعدياً لواحد ؛ فقد يمتنع إضافته إذا أوقعت في لبس . كما في مثل : البارّ مكرمٌ أبوه فإو قلنا : البارّ مكرمٌ الأب - بلجاز أن يقع في الوهم أن الإضافة هي للمفعول ، لا للفاعل ، وأن الأصل : البارّ مكرمٌ أباه ، بل إن إضافته قليلة حين يكون فعله متعدياً لواحد ، ومعناه من المعاني التي لا تقع على الذوات ، (أى : على الأجسام) ؛ حيث اللبس مأمون ، والإبهام غير راقع . مثل : محمد كاتبٌ أبوه ، فلا يصح : محمد كاتبٌ الأب - إلا على قلة كما سبق - مع أنه لا لبس ولا إبهام في الإضافة ؛ إذ الكتابة لا تقع على الذوات .

أما السبب في عدم صحة هذا - إلا على قلة - فلأن الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، واستتار الضمير فيها (كما أشرنا في ص ٢٦٨) ، إذ لو لم يتحول الإسناد بالطريقة السالفة للزم إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي نفس مرشوعها في المعنى ، وهو أمر غير جائز ، إلا في مواضع^(٢) ليس منها الموضع الحالي . ويؤيد هذا - عندهم - تأنيث الصفة المشبهة بالتاء في مثل : مررت بالفتاة

(١) أشرنا إليه في ص ٢٦٨ .

(٢) سبقت في باب الإضافة «د» ص ٤٠ .

الحسنة الوجه^(١)؛ فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الفتاة لوجب تذكرها كما تذكر مع فاعلها المرفوع؛ لهذا كان من المستحسن - وقيل: من الواجب - في مثل: أقبلت الفتاة الجميلة وجهها - أن تضاف الصفة إلى فاعلها؛ فيقال: أقبلت الفتاة الجميلة الوجه، لأن في الإضافة تخفيفاً وتقليلاً من عدة أمور تشابه في أن كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد، ففي المثال السابق قبل الإضافة (وهو: مررت بالفتاة الحسن وجهها) - الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، وكذلك الصفة مع الموصوف، والفعل مع فاعله، والمضاف مع المضاف إليه. وكل هذه الأمور المتشابهة المحتمة تقتضي التخفيف ولم يمكنهم أن يزيلوا منها شيئاً إلا الضمير حيث تصرفوا في شأنه؛ فنقلوه، وجعلوه فاعلاً بالصفة، فاستتر فيها: لأن الصفة في هذه الصورة تعد بمنزلة الجارية على من هي له^(٢)، حيث رفعت ضميره، ومن ثم استحسننا الإضافة في المثال السالف، وفي نحو: أقبلت الفتاة الجميلة وجهها، فيصير: أقبلت الفتاة الجميلة الوجه، ولم تستحسن، أولم تصح في: محمد كاتب الأب (وأصله قبل الإضافة: محمد كاتب أبوه). لقلة الأشياء المتشابهة التي تقتضي التخفيف.

وسبب آخر - عندهم - هو: أن الإسناد في مثل: الفتاة الجميلة الوجه - بإضافة الصفة إلى فاعلها - قد تغير؛ فصار الجمال مسنداً إلى الضمير العائد إلى الفتاة كلها بعد أن كان الإسناد متجهاً إلى وجهها فقط، وهو جزء منها، أي: أن الإسناد في ظاهره هو للكامل، ولكن المراد منه الجزء على سبيل المجاز؛ لأن من جمّل وحسّن بعضه ساغ أن يسند الجمال والحسن إلى كله، مجازاً؛ لحكمة بلاغية؛ قد تكون المبالغة أو نحوها... وهذا لا يستساغ في مثل: محمد كاتب الأب (والأصل: محمد كاتب أبوه): لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد غير مقبول، سرى من المضاف؛ وهو «الأب» إلى المضاف إليه؛ وهو: «الهاء». فهو

(١) إيضاح هذا في ص ٣٠٣.

(٢) سبق إيضاح الكلام على الضمير العائد على من هو له أو غير من هو له في ج ١ ص ٣٥٣٣٥.

.....

 من الإسناد إلى المضاف إليه ، مع إرادة المضاف . وشتان بين الإسنادَيْن
 والمجازين ؛ فالإسناد في الأول واقع بين الكل والجزء الذي هو بعضه ، فيصح
 إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الثاني فهو بين الأبوة والنبوة .
 هكذا يقولون^(١) ، وهو تعليل جدلي محض كما قلنا . وفيه مخالفة لما أجازوه
 من قبل ، من إضافة الشيء إلى نفسه أحياناً^(٢)

(١) راجع حاشية التصريح في هذا المكان .

(٢) كالتى في ص ٤١ و ٥١ وما بينهما .

المسألة ١٠٦ :

اسم الزمان ، واسم المكان^(١)

تعريفهما :

اسمان يصاغان من المصدر الأصلي^(١) للفعل بقصد الدلالة على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المجرد الذى يدل عليه ذلك المصدر ، مزيداً عليه الدلالة على زمان وقوعه ، أو مكان وقوعه .

أويقال : اسم الزمان ما يدل - بكلمة واحدة - على المعنى المجرد وزمانه^(٢) ، واسم المكان ما يدل - بكلمة واحدة - على المعنى المجرد ومكانه^(٣) .

ومن الميسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعبيرات أخرى خالية من الاسمين السالفين . ولكنها تعبيرات لن تبلغ فى الإيجاز مبلغ اسم الزمان واسم المكان ، فجزية كل منهما أنه يؤدي بكلمة واحدة مالا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة .

صوغهما :

١ - طريقة صياغتهما ، والوصول إليهما من الماضى الثلاثى ، غير معتل العين بالياء^(٤) ، تتحقق بالإتيان بمصدره القياسى - مهما كانت صيغته - ثم

(١ و ١) لم يعرض لهما ابن مالك فى : « ألفيته » . وعرضنا لهما هنا استيفاءً للمشتقات . وقد سبق فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن المشتقات ، وعن أصلها ؛ وهو المصدر الصريح ، أم الفعل الماضى ؟ وأن بعض القدامى يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصدر الصريح .

(٢) وفى حالة نصبه التى يكون مشتركاً فيها مع حروف عامله يعرب ظارف زمان ؛ كقوظم : قعدت مقعد الصيف ، أى : زن قعوده . فكلمة : « مقعد » ظرف زمان منصوب . (راجع الحضرى والصبان ج ١ أول باب الظرف) .

(٣) وإذا كان منصوباً مشتركاً مع عامله فى حروفه فإنه يعرب ظارف مكان - كما تقدم فى باب الظرف فى الجزء الثانى - ؛ نحو : قعدت مقعد الغائب ، أى : مكان قعوده .

(٤) أما صوغهما من الثلاثى معتل العين بالياء فقد سبق حكمه فى ص ٢٢٩ تحت عنوان :

« ملاحظة » - كما أشرنا فى ص ٣٠٨ - .

جعلها على وزن : « مَفْعَلٌ » ^(١) - بفتح الميم والعين - في جميع الحالات ،
 ما عدا حالتين ، تكون الصيغة فيهما على وزن « مَفْعِلٌ » ^(١) - بكسر العين - :
 الأولى : الماضي الثلاثي صحيح الأحرف الثلاثة ، مكسور العين في
 المضارع ؛ مثل : جلس يجلس - رجَعَ يرجع - قَصَدَ يقصد - حسب
 يحسب... و... .

الثانية : الماضي معتل الفاء بالواو ^(٢) ، صحيح اللام ^(٣) ، بشرط أن يكون
 مضارعه مكسور العين ^(٤) ، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحة والكسرة ، مثل :
 وألَ يَسِيلُ ^(٥) - وثِقَ يثِقُ - وجَمَّ يَجِمُّ ^(٦) - وخَزَّ يَخِزُّ ^(٧) - وَعَدَّ
 يَعِدُ -

فمن أمثلة « مَفْعَلٌ » - بفتح العين - للزمان : مطلع الفجر خير وقت
 للقراءة والاطلاع النافع - لكثير من الطيور هجرة سنوية ؛ فراراً من البرد .
 فإذا أقبل المشتى ، وحلَّ المهجر ، رحلت إلى بلد أكثر دفئاً ، وأنسب

(١ و ١) سيجيء في « ب » من ص ٣٢٥ حكم زيادة تاء التأنيث في آخر هذه الصيغة .
 (٢) بعض النحاة قد صرح بأن يكون حرف العلة الذي في أول الفعل الثلاثي هو « الواو » وبعضهم
 أطلق ولم يعين نوع الحرف ، مكتفياً بأن يذكر أن الفعل معتل الأول . لكن السيوطي قد نص على أن
 الماضي المعتل الفاء بالياء ، الصحيح اللام - مثل : يَقِظُ - يَمِينُ - يَسِيرُ ، تكون الصيغة منه
 على وزن : « مَفْعَلٌ » بفتح العين . (المع ج ٢ ص ١٦٨) .
 (٣) لأن معتل الفاء واللام مما يجب فيه فتح « العين » تعبيراً للقاعدة العامة ؛ وهي : أن الثلاثي
 معتل اللام يجب أن تكون صيغة مصدره الميمي واسم زمانه واسم مكانه على وزن « مَفْعَلٌ » - بفتح العين -
 دائماً ؛ سواء أكان بعض أصوله الأخرى حرف علة أم حرفاً صحيحاً ؛ فاعتلال « لاو » - ولو انفردت
 بالاعتلال - كاف لتطبيق القاعدة الساننة وجوباً .

(٤) بعض النحاة لا يشترط في معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه مكسور العين ، ولا ما يترتب
 على كسرها من حذف الواو في المضارع أحياناً كثيرة . فيقولون « الموجيل والموحيل » . بالكسر فيهما ،
 على اعتبار أن عين الفعل المضارع فيهما مفتوحة (أى : وَجِيلٌ وَيُوجَلُ وَحِيلٌ وَيُوحَلُ) وأمثالهما . وبناء
 على هذا يجوز في اسم الزمان واسم المكان من الثلاثي المعتل الأول بالواو أن تكون صيغته على وزن
 « مَفْعِلٌ » - بفتح العين وكسرها - . (وقد قال شارح المفصل - ج ٦ ص ١٠٨ - إن الفتح
 أقسى ، والكسر أفصح) . فالأمران صحيحان قويان .

(٥) وأل يَسِيلُ ، بمعنى : التعمُّ يلتجئ .

(٦) وجَمَّ من الأمر وجوباً ، كرهه ، أو : تركه مضطراً . أو : سكت على غيظ .

(٧) طمن يرمع ونحوه .

جَوْأً . والمراد : زمن طلوع الفجر - زمن الشّتو (بمعنى : الشتاء) ، زمن
الهجر (بمعنى الهجرة) . وأفعالها الثلاثة هي : طَلَعَ - شتا - هجر .

ومن أمثلة « مفعِل » - بكسر العين - للزمان : كلمتا مغرس ، وموعِد في
قوْطِم : لغرس الشجر مواسم معينة ؛ فإذا حان المغرس ، وحلّ موْعِدِه ،
أسرع الزّراع إلى غرس ما يريدون .

ومن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح العين - للمكان : (مَدْخَل - مطعم -
مطبخ - مكتب - ملعب - مشرب - منأى - مسرح - مأوى . . .) في
قول التّائل : « زرت بيتاً لأحد الرفاق ؛ فراقى جماله ؛ وتما نظافته ، وبراعة
تنسيقه ، ووفائه بمطالب الحياة السعيدة ؛ فهذا مَدْخَل الأضياف ، يُسَلِّمهم
إلى غرفة استقبال أنيقة . وهذا مَطْعَم واسع ، حسن الترتيب ، يُحْمَل إليه
شهىّ الطعام من مَطْبَخ آية فى النظافة . وفى جانب هادئ غرفة واسعة جعلها رب
البيت مَكْتَباً له ، تُطَل على حديقة عامرة بعيون الأزاهير . وفى أحد الأطراف
مَلْعَبٌ فسيح ، مُهدت طرُقُه ، وفرشت أرضه بالكأ الناعم الأخضر .
وفى ركن منه مَشْرَبٌ للدافى والبارد . وفى مَنَأى عنه مَسْرَحٌ ومأوى للطيور
الأليفة ، وبعض الخيوانات المستأنسة . . . »

والمراد ؛ مكان الدخول - مكان الطعام - مكان الطبخ - مكان الكتابة -
مكان اللعب - مكان الشرب - مكان النأى ، أى : البعد - مكان المَسْرَح
أى : الرعى - مكان الإيواء . . .

ومن أمثلة « مَفْعَل » - بكسر العين - للمكان ؛ مجلِس - مرجع -
مقصد - موثق - موثّل - موثّر ؛ كقوْطِم ، فى وصف أمير المؤمنين
عليّ بنِ أبى طالب : كان واضح الجلال ، عظيم الهيبة . مجلِسُه مجلس علم
وقار ؛ لا تسمع فيه لغواً ، ولا تأثيماً ، والإمام فيه مرجعُ الفتوى ، ومقصد
المستفهم ، وموثّق الشاكِّ ، وموثّل اللائد . . .

أى : مكان الجلوس - مكان الرجوع - مكان المقصد - مكان الوثوق - مكان
الوأل ، (أى : الالتجاء) .

أما صيغتهما والوصول إليهما من الماضي الثلاثي المعتل العين بالياء فقد سبق بيانها^(١) .

ب - فإن كان الماضي غير ثلاثي فطريقة صوغهما تتحقق بالإتيان بمضارعه ؛ ثم قلب أوله ميماً مضمومة ، وفتح الحرف الذي قبل الآخر ، فتنشأ صيغة صالحة لأن تكون اسم زمان واسم مكان^(٢) ، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعاً للقرائن اللفظية أو غير اللفظية ، فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في هذه الصيغة ؛ فتجعلها لأحدهما دون الآخر .

فمن الأمثلة : مُسْمِيٌّ وَمُصْبِحٌ - (أَمْسَى ، يُمْسِي ، مُسْمِيٌّ - أصبح ، يصبح ، مُصْبِحًا) ، نحو : الحمد لله مُسْمِسَانَا وَمُصْبِحُنَا ، ونحو قول التاجر : مَتَجَرِي مُصْبِحِي وَمُسْمَاي . والمراد : الحمد لله في وقت إمساتنا وإصباحنا - متجري مكان إصباحي وإمساتي .

ونحو : الفلك دَوَّارٌ في حركة دائبة ، فليس له مُنْقَطِعٌ يتوقف عنده إذا حَانَ ، ولا مُتَوَقَّفٌ يستريح ساعته إذا حَلَّتْ . والمراد ؛ ليس له زمان انقطاع ، ولا زمان توقف .

ومن الأمثلة : كُوخٌ تملؤه السكينة والطمأنينة والوثام ، خيرٌ مُسْتَقَرًّا وأَعْظَمُ مَقَامًا من قصر فحخم يسوده القاق ، والفزع ، ودواعي الشقاق . والمراد : خير مكان للاستقرار ، وأعظم مكان للإقامة .

حكمهما :

اسم الزمان والمكان مشتقان يصح أن يتعاقب بهما شبه الجملة^(٣) .

(١) في ص ٢٣٦ بعنوان : « ملاحظة » .

(٢) وصالحة أيضاً لأن تكون مصدرًا ، يبيياً ، وأن تكون اسم مفعول - لأن هذه المشتقات الأربعة مشتركة في صيغتها التي تصاغ من مصدر غير الثلاثي ، متحدة في طريقة الوصول إلى إيجاد هذه الصيغة . وكل هذا يكون التفريق والتمييز المعنوي بينها موكولاً للقرائن ، خاضعاً لوجوبها .

(٣) يجوز أن يتعلق بهما شبه الجملة ؛ لأن فيهما رائحة الفعل ، وهي تكفي سوغاً للتعليل ؛

(كما سبق في هامش ص ٢٥١) .

ولكنهما لا يعملان شيئاً من عمل فعلهما ؛ فلا يرفعان الفاعل - أو نائبه ،
ولا ينصبان المفعول به ، ولا غيره .

ويصح - عند الحاجة - زيادة تاء التأنيث في آخر صيغة « مَفْعِلٌ » - بفتح
العين ، وكسرها - بشرط أن تكون الصيغة للمكان ، مراداً تأنيث معناه ؛ وسيجيء
البيان الخاص بهذا (١) .

(١) في « ب » من ص ٣٢٥ مشتملا على قرار المجمع اللغوي في ذلك .

زيادة وتفصيل :

١- يقول فريق من النحاة : إن في اللغة أسماء للزمان أو للمكان على وزن « مَفْعِل » - بكسر العين - سماعاً عن العرب . وكان القياس الفتح ؛ ومنها : المشرق - المغرب - المطلع - المسجد - المرفق^(١) - المنسك^(٢) - المفرق^(٣) - الحجز^(٤) - المسقط^(٥) - المنبت - المسكن - المحشر - الموضع - جميع الناس - المخزن - المركز - المرسين^(٦) - المنفذ^(٧) المعدن - المأوى ، إذا كان خاصاً بالإبل تتأوى إليه

والملاحظ أن النحاة كثير من مراجعهم حين يسرب الكلمات السلفه بصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ويكتفون بهذا ، دون أن يعرضوا ببيان شاف لأمرين هامين .

أولهما : ما تنص عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح في أغلب تلك الكلمات (دون الاقتصار على أحد الضبطين)^(٨) مثل : مسجد - موضع - منبت - مطلع - مسقط - مظنة ، مشرق ، مغرب ، مسكن مجمع الناس - مغرب - مرفق - منسك^(٩) - محشر ... فورد السماع بالفتح أيضاً أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام ، وجعله منطبقاً عليها . وإذا لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها : « وردت مكسورة ، وكان قياسها الفتح » . فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضاً ؛ فاجتمع في الفتح السماع وانطبق الضابط

(١) مكان الرفق (والرفق : ضد العنف والقسوة) . ويطلق اليوم على المكان الذي يكون مقر المنفعة العامة ، كرفق الكهرباء ، أو مرفق السكك الحديدية .

(٢) المييد . (٣) مكان الفرق في وسط الرأس . . .

(٤) مكان الذبح . (٥) مكان السقوط .

(٦) لموضع الرسن ، وهو الجبل الذي تقاد به الدابة . . . (٧) موضع النفوذ .

(٨) ومن هذه المراجع التي نصت على مجيئها بالفتح والكسر نصاً صريحاً : « المصباح المنير » أخرج ٢ ص ٩٦٤ الفصل الخاص بصيغة مفعول للزمان والمكان والمصدر الميبي .

(٩) ومن الكلمات الواردة بالفتح والكسر غير ما سبق ، ما سجله السيوطي في كتابه : الزهر - - ص ٦٣ في باب : ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها - وهي : (المطلق ، المفرق ، المحشر ، المنبت ، المذمة ، المحل . . .) .

العام عليه ، (أى : اجتمع فيه السماع والقياس) كما أن ورود السماع بالكسر يجيز فيها استخدام الكسر أيضاً ؛ مراعاة للمسموع ، دون أن يوجب الاقتصار عليه . بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس ^(١) . فكيف وقد اجتمع لها السماع والقياس معاً ؟

ثانيهما : أن كثيراً من أفعال تلك الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين طبقاً للوارد عن العرب ؛ كمضارع الأفعال الصحيحة : (رفّقت - فرّق - جزّر - حشّرت . . .) فليست عين المضارع فيها مقصورة في اللغة على الفتح أو على الضم ؛ بل يجوز فيها الكسر أيضاً ، طبقاً للوارد . وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسية مطّردة ؛ وتكون كمنظائرها الكثيرة المكسورة التي تخضع للضابط العام ، وتنطبق عليها القاعدة الخاصة بطريقة الصوغ المطرد ، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها ، وتخصيصها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح » . فلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معاً فيها ..

وخلاصة ما تقدم أن تلك الكلمات التي تماثل فريق من النحاة على أنها مسموعة بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ليست مخالفة للقياس الأصيل ، ولا خارجة عن نطاق القاعدة العامة المتعلقة بالصياغة المطردة ، إما لأنها مسموعة بالفتح أيضاً كورودها مسموعة بالكسر ، وإما لأن عين مضارعها مسموعة بالكسر وغير الكسر ، ومتمى ورد فيها الكسر صح محبىء الصيغة مكسورة العين ، وفاقاً للقاعدة العامة ، والقياس المطرد . . . ^(٢)

(١) طبقة اللبيان الشامل الذى سبق - فى هامش ص ١٩١ وما بعدها - وهو عام فى كل ما ينطبق عليه سماع وقياس من المصادر ، والجموع ، وغيرها . . . وفيه نص خاص بالكلمات التى وردت هنا ؛ التى وصفوها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح . . . » ، فقد قال عنها « القاموس المحيط » فى مادة : « سجد » ما نصه : (أنزوها كسر العين والفتح جائز ، وإن لم نسمعه) ، أما بقية الأدلة على الموضوع العام فهناك بيانها الأكل .

(٢) هذا إلى ما نقلناه عن القاموس - فى رقم ١ السابق من الحكم عليها . بحكم عام شامل ؛ هو قوله : « الفتح جائز ، وإن لم نسمعه » .

ب - وردت صيغ - كثيرة لاسم المكان ، قليلة لاسم الزمان ، - من مصدر الثلاثي على وفاف القاعدة ، ولكنها مختومة بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة .. (إذ يقصد منها : البقعة ، بمعنى المكان) . فما ورد في الكلام العربي الفصيح : المَزَلَّة (بكسر الزاي) لموضع الزَّلَل - المَسْطَنَة بفتح الظاء ^(١)) لمكان الظن - المَشْرِقَة (بفتح القاف) ، للمكان الذي يقع فيه - المَشْرَبَة للغرفة - المَدْبَغَة - المَزْرَعَة - المَزَلِقَة - المنامة . . . وكثير مثل هذا يزيد على المائة ولكنه يكاد يقتصَر على المكان . فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان ، مراداً منه : « البقعة » ، بزيادة تاء التأنيث على صيغة « مَفْعَلَة » التي هي بفتح العين أو التي بكسرها ، لتصير « مَفْعَلَة » - بفتح العين أو كسرها ^(٢) - مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه ؟

اختلف قدماء النحاة في الرأي ؛ فختلبيهم يميز القياس ، وأكثرهم يميل - بغير داع قوي - إلى المنع ؛ لئلا يوهمه أن هذا الكثير - المسموع المختوم بالتاء في صيغة اسم المكان - قليل لا يكفي للقياس عليه .

والحق أن الرأي الذي يبيح القياس عليه سديد موفّق ، إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلّة مع أنه يبلغ العشرات ^(٣) ؟ نعم إنها قلّة ، ولكنها : « نسبية » ، (أي : بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث) ، والقلّة النسبية « على هذا الوجه تبيح القياس العام ، وتجزئ المحاكاة من غير تقييد ^(٤) ، وإن كانت لا تبلغ في درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى ^(٥) ، فاختلفت الدرجة في القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة . ولا داعي للتضييق الذي لا يدفع عن اللغة أذى ؛ ولا يجلب لها نفعاً . فالأنسب إباحة القياس في صيغة « مَفْعَلَة »

- (١) وقد سمع فيها الكسر أيضاً .
(٢) دالة على المؤنث ، المراد به البقعة ، بمعنى المكان .
(٣) قال شارح « الفاء وس المحيط » في مادة « أسد » إن بعضهم جعله مقيساً ؛ لكثرة أمثاله .
(٤) انظر البيان الخاص بهذا في رقم ٤ من هامش ص ٧٩ .
(٥) هذا رأي بعض أئمة العربية ممن يفسرون القياس (كما جاء في مجلة المجمع اللغوي ج ١ ص ٢٣٢) بأنه الجري على مقتضى الكثرة في جنسها ، لا الأغلبية العامة . وبه أخذ المجمع اللغوي في كثير من أحكامه وقراراته ، بعد أن بين قوته ، ورجاحة أدلته ، وشدة الحاجة للأخذ به .

— بفتح العين أو كسرهما — تبعاً للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها ، مع الاقتصار في القياس على اسم المكان ، لأن أمثلته الواردة هي التي بلغت في الكثرة حداً يبيح القياس عليها ، دون اسم الزمان ، حتى لقد علل النحاة واللغويون التأنيث بأنه إرادة البقعة لا المكان^(١) — وهي غير « مفعلة » الآتية هنا في « ح » .
وأهم مما سبق وأقوى في إباحة القياس أن النحاة يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسيٌّ لتأنيث معناها ، وأن هذا الإلحاق قياسيٌّ مطردٌ في جميع أنواعها ، إلا بعض صيغ معينة ، ليس منها صيغة اسم الزمان والمكان — كما سيجيء في باب التأنيث ، ح ٤ م ١٦٩ ص ٤٤٠ .

هذا ، وقد أباح مؤتمر المجمع اللغوي القاهري (في دورته الثالثة والثلاثين التي بدأت في آخر يناير سنة ١٩٦٧ زيادة التاء للتأنيث في « مفعلة » (صيغة اسم المكان) مطلقاً ، (أى: سواء كثر في المكان الشيء أو لم يكثر) وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد لها نحو : ستة وعشرين ومائة (١٢٦) كلمة ختمت فيها صيغة المكان بتاء التأنيث^(٢) . . .

ح — قد يصاغ من الاسم الجامد الثلاثي^(٣) الحسي^(٤) صيغة على وزن :

(١) جاء هذا التعليل في بعض المراجع الكبيرة ، (ومنها : شرح المفصل ج ٦ ص ١٠٩ موضوع : اسم الزمان والمكان) . وسيبويه أحد الأئمة الذين يميزون في الكلمة ملاحظة لفظها أو ملاحظة معناها ؛ فيعود عليها الضمير ، وأسماء الإشارة ، ونحوها مما تقع فيه المطابقة — بالتذكير أو التأنيث ؛ مراعاة لأحد الاعتبارين السابقين مع وجود قرينة تمنع اللبس والاشتباه . نحو : (أنتنى كلام أسرتيها) ، مراعيًا المعنى ، أى : أنتنى رسالة ، أو عبارة . أو مقالة . ويصح : أنتنى كلام أسرتيها ، مراعيًا اللفظ ؛ وهو : الكلام . وشل : (« حاشا » يكون حرف جر ، ويكون فعلا ماضيًا . وإذا كانت فعلا ماضيًا فالكثير الفصيح ألا تقع بعد « ما » المصدرية . . .) فالتأنيث ماحوظ فيه : الكلمة ، والتذكير ملحوظ فيه اللفظ ، أو الحرف . والأفضل اليوم — بل الواجب — عدم الأخذ برأى سيبويه هنا إلا في « مفعلة » التي نحن بصدددها . أما غيرها فيقتصر فيه على ما سمع أو ورد فيه نص خاص باستعماله ، دون إطلاق هذا الحكم وتعميمه . فالواجب تقييده بما سلف ، منمًا لإفساد البيان اللغوي ، وحرصاً على سلامة اللغة .

(٢) راجع القرار وما يتصل به في ص ٤٣ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة ، مشتتلا على مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع — ومؤتمره من الدورة التاسعة والثلاثين إلى الدورة الرابعة والثلاثين . » .

(٣) الثلاث أصالة أو تحويلاً — بالتفصيل المبين في الصفحة الآتية —

(٤) — سواء أكان حيواناً ، أم نباتاً ، أم جماداً — وقد أشرنا لهذا في « ب » من هامش =

« مَفْعَلَةٌ » - بفتح الميم والعين دائماً - بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء^(١) الحسى المجسم ، (أى: الذى ليس معنوياً)^(٢) . فإذا وُجد مكان يكثر فيه : « وَرَقٌ » - مثلاً - صُغنا « مَفْعَلَةٌ » من : « وَرَقٌ » فقلنا : « مَوْرَقَةٌ » ؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسى المسمى : « بالورق » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « عَنَبٌ » ، صغنا من كلمة : « عنب » « مَعْنَبَةٌ » ، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى : « بالعنب » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « البَلَسَحُ » ، صغنا من كلمة : « بلح » ؛ « مَبْلَحَةٌ » للدلالة على المكان الذى يكثر به البلسح . وهكذا تصاغ « مَفْعَلَةٌ » - من الاسم الثلاثى الجامد للدلالة على أمرين معاً ، هما : المكان وما يكثر فيه من شيء حسى مميّن ، (كما سبقت الإشارة لهذا)^(٣) .

فالمراد : هو وصف بُقْعَةٍ ، أو قطعة من الأرض بكثرة ما فيها من شيء خاص مجسم . ومن الأمثلة أيضاً : مَأْسَدَةٌ ، لأرض يكثر فيها الأسد - مَسْدَأَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الذئب - مَسْدَهْبَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الذهب - مَقْمَسَحَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها القمح - مَرْمَلَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الرمل . إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامدة الحسيّة . ويسمى الاشتقاق بالطريقة السالفة : الاشتقاق من أسماء الأعيان^(٤) الثلاثية . أما غير الثلاثية فلا يصاغ منها « مَفْعَلَةٌ » لهذا القصد . إلا إن كان الاسم مشتملاً على بعض الحروف الزائدة التى يمكن حذفها ، وتجريده منها ، وإبقاؤه على ثلاثة أحرف أصلية تُشْتَقُّ منها تلك الصيغة بغير لبس ؛ مثل : « مَبْطِخَةٌ » لأرض يكثر فيها : « البطيخ » و « مَعْزَلَةٌ » لأرض يكثر فيها الغزال ، و « مَحْصَنَةٌ » لأرض يكثر فيها الحصان . فالأمر فى هذه الصيغة مقصور على الثلاثى ؛ إما أصالة ، وإما

= ص ١٨٠ . حيث الكلام على أصل « المشتقات » بتفصيل مفيد، وأن بعض القدماء كان يعلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصدر الصريح كالجامد الحسى و . . . و . . .

(١) هذه الكثرة شرط لا بد من تحققه قبل الصياغة المطلوبة .

(٢) أما المعنوى (كالمصدر) فهو أصل الاشتقاق .

(٣) سبقت الإشارة لهذا فى « ب » من هامش ص ١٨٣ .

(٤) الأعيان ، أو : النوات : جمع عين وذات ، وهى الشيء المجسم المشخص . وهذا النوع من الاشتقاق مخالف للنوع الآخر المأخوذ من المصادر ؛ إذ المصدر أمر معنوى محض .

تحويلاً ؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلاثياً ؛ اتباعاً للمأثور الغالب عن العرب .

أما المجرد من غير الثلاثي فيُسلِّك معه مسالك أخرى في التعبير عن هذه الدلالة على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية ، دون استخدام لتلك الصيغة ، إذ لا يكاد يوجد خلاف في منع صياغة : « مَفْعَلَةٌ » من المجرد الذي تزيد حروفه الأصلية على ثلاثة ^(١) .

بقي أن نشير إلى مسألتين هامتين :

الأولى : أقياسية تلك الصيغة أم مقصورة على السماع ؟ لقد ارتضى المجمع اللغوي التماهي قياسيتها ، ونص قراره ^(٢) :

” (جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب : ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم . وهل لنا أن نقيس عليه ؛ فنقول مثلاً : « مَسْغَزَلَةٌ » للأرض التي يكثر فيها الغزال ، وقد جرد لفظ : « الغزال » من زيادته ، ومَخْسَسَةٌ للأرض التي يكثر فيها : الخس ، و « مَسْبَرَةٌ » للأرض التي يكثر فيها : التبر - إذا كان العرب لم يقولوا هذا ؟

(١) قال الرضي في شرحه للكافية في الباب الذي عنوانه : (ما كثر بالمكان يبنى على مَفْعَلَةٍ) . ما نصه : « لم يأتوا بمثل هذا - يقصد أنهم لم يأتوا بمفعلة - في الرباعي فا فوته ؛ نحو : للضفدع ، والشعلب ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب . أو تقول : مكان مَسْجَلِبٍ ومُعْقَرِبٍ ومُضْفَدِعٍ ومُطْحَلِبٍ بكسر اللام الأولى - (يريد : اللام الأولى في الوزن الصرفي للكلمات الرباعية) - على أنها اسم فاعل - قال لبيد :

يَمْنُنْ أَعْدَادًا « بَلْبُنَى ؛ أَوْ « أَجَا » مَضْفِدَعَاتٍ كُلِّهَا مَطْحَلِبِيَّةً

١ . هـ . ص ١٨٨ من الطبعة التي أخرجها : الزفزاف وزميله .

وقد جاء في شرحها للبيت السالف أن معنى : « يَمْنُنْ » هو : قصدن - ومعنى الأعداد : (بفتح الهمزة) هو : الماء الذي لا ينقطع . المفرد : عدد ؛ بكسر أوله - ولَبُنَى وَأَجَا : جبلان - مَضْفِدَعَاتٍ : كثيرة الضفادع - مَطْحَلِبِيَّةٌ : كثيرة الطحالب . . .

(٢) ورد قراره مسجلاً في ص ١٢ من محاضر جلسات الدورة الثالثة المطبوعة بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٣٨ . وله إشارة عابرة في ص ٤٣ من الكتاب الذي أخرج المجمع سنة ١٩٦٩ مشتملاً على القرارات الجمعية من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين .

« في المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف في التقدير :

« أحدهما : أن هذا البناء - مع كثرته - من قبيل المسموع . ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى حد أن يقاس عليها .

« والآخر : أن الكثرة وصلت إلى حد أن يقاس عليها . وله من كلام بعض^(١) الأئمة الكبار ما يعضده .

« وقد أخذ المجمع بالرأى الثاني ؛ لأنه قوي ، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال العرب^(٢) » اهـ^(٣) .

(١) ومن هؤلاء صاحب : « المكل ، شرح المفصل » حيث يقول ما نصه : (« اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان وضعوا لها « مَفْعَلَةٌ » وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي ، كقولك أرض مَسْبُوعَةٌ ، أي : يكثر فيها . . .) اهـ . وسرد بعد هذا أمثلة كثيرة .

(٢) للقرار الجمعي السابق ما يشبه التثمة المستقلة ، صدرت بعده بأمد طويل ؛ ففي الجملة التالية للمؤتمر الجمعي بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٩ عرض استفسار لأحد الأعضاء ، نصه :

(« كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتي : (تصاغ : « مَفْعَلَةٌ » - بفتح العين - قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد . . .) . وقد يسر هذا القرار لواضعي المصطلحات العلمية وضع كثير من الألفاظ العربية على هذا الوزن أمام أشباهها من الألفاظ الأعجمية ؛ مثال ذلك : مَسْبُوعَةٌ - مَزْبُودَةٌ - مَسْقَطَةٌ - مَمْرُودَةٌ - مَمَصَّةٌ . . . »

« وفي أثناء معالجاتي لهذه الألفاظ - وما يشابهها - برزت عقبة لم أستطع تذليلها ، ولذلك رأيت عرضها على مؤتمر المجمع الموقر ؛ وهي تلخص بالسؤال الآتي :

إذا لم يكن لاسم العين الثلاثي فعل وكانت عين الاسم حرف علة ، (كما في كلمات : تَوْتُوت - خَوَّوْخُ ، جَوَّوْزُ ، وَأَشْبَاهُهَا) فما هو حرف العلة في اسم المكان الذي يصاغ من اسم العين على وزن مَفْعَلَةٌ ؟

« وبعد . أرجو المذاكرة في هذا الموضوع ، أو إحاطته على اللجنة المختصة ؛ بغية اتخاذ قرار يبين السبيل أمام الباحثين في المصطلحات العلمية .) اهـ .

وقد أحيل الاستفسار إلى لجنة الأصول ؛ فدرسته واتخذت فيه قراراً قدمته للمؤتمر فوافق عليه ، ونص القرار : (القاعدة في صوغ : « مَفْعَلَةٌ » مما وسطه حرف علة هي : « الإِعْلَالُ » فيقال في مثل : « تَوْتُوت » ، و « خَوَّوْخُ » ، و « تَمِين » : متانة ، ومخاخة ، ومتانة . لكن وردت في اللغة ألفاظ كثيرة بامتصحيح لا الإِعْلَالُ ؛ مثل : مَشْوُوبَةٌ - مَشْوُورَةٌ - مَسْجُودَةٌ - مَسْبُودَةٌ - مَسْبُودَةٌ . ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً . ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين في الدلالة على المعنى . وإعلال في هذا الباب غير مستحکم . وقد نقل عن أبي زيد النحوي إجازة التصحيح في « أفعل » ، و « استفعل » ؛ كأغيم ، وأغيل ، واستحوز ، واستقوم ، واستجوب ، =

الثانية : أن هذه الصيغة تختلف في مدلولها وفي المراد منها عن صيغتي :

= واستصوب وإذا أُجيز التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة ؛ لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال ، في الإعلال (١ هـ) .

هذا نص الاستفسار ، وقرار اللجنة والمؤتمر بشأنه ، (كما وردت نصوصها الحرفية في ص ٥٠ من مجموعة البحوث ، والمحاضرات لمؤتمر الجمع ، في دورته السادسة والعشرين ، سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠) .

وإني ألحظ في هذا القرار غموضاً وتعارضاً يتطلبان التجلية والتوفيق . فالقرار ينص على أن القاعدة هي : الإعلال . وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة ، وعدم الخروج عليها ، ما دامت قد استحقت اسمها ؛ وما خالفها فشاذا يحفظ ولا يقاس عليه - كما يهـاون - .

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول : وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال فما مراده بالكثرة ؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة (وهي قاعدة : « الإعلال ») فريدة يجب الاقتصار عليها ؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين ، يجوز القياس على كل منهما ؛ هما : « التصحيح والإعلال » . وإن كانت لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصار على الأولى عند التعيين ، واعتبار ما ورد من الثانية شاذاً .

ثم ما المراد من أن الأصل يُلجأ إليه أحياناً ؟ أهذا الاتجاه واجب أم جائز ؟ وما تحديد هذه الأحيان ؟ ومن الذي له الحق في تحديدها ؟

وإذا كان بقاء الكامة من غير إعلال أبين من غير شك (كما يقول القرار) في الدلالة على المعنى من الإعلال - فلماذا نترك الأبين إلى غيره ؟ وكيف يختار أئمة النحو ضابطاً عاماً يؤدي إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدي إلى الأبين ؟ وإذا كان الإعلال في هذا الباب غير مستحكم (كما يقول القرار) فلم التمسك به ، وبناء القاعدة عليه ؟ وإذا كان المنقول عن أبي زيد - كما يشير القرار - جواز التصحيح في « أفعل » و « استفعل » ، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرهما أيضاً ، بالرغم من أن أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرهما ؟ وبالرغم أيضاً مما قاله ابن جني في كتابه الخصائص (ح ١ ص ٩٩) ونقله السيوطي - وغيره - في كتابه : « الأشباه والنظائر » وفي كتابه المزهري (ج ١ ص ١٣٦) عند الكلام على المطرد في الاستعمال وشذوذه في القياس ؛ مثل : استحوذ واستصوب ؟ فقد قال ما نصه : (اعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ ، واستصوب أدبتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما ؛ ألا تراك لا تقول في استقام استقام ، ولا في استساغ استساغ ، ولا في استباغ استباغ ، ولا في أعاد أعاد لو لم نسمع شيئاً من ذلك . قياساً على قولهم أخذوا عن الرمث (الرمث : نبت حامض . وأخوص : صار كالخوص -) فهل يجوز التعميم برغم كل ما سبق مما نقلناه . ؟

وما المراد من قول التقرير : . إذا أُجيز التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة . . . ؟ فهل اطرد التصحيح في الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه ؟ وإذا كان مطرداً أو كثيراً إلى الحد الذي يبيح قياس الأسماء عليه فلم منعه القدماء إلا في المسائل المحدودة التي نصوا عليها ؟ تلك هي بعض =

« مَفْعَل » ، و « مَفْعَلَةٌ » الخاصتين « باسم المكان » فهاتان الصيغتان مشتقتان من المصدر ، وتدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذى يحدث به . أما تلك فتصاغ من الثلاثى المحسوس للدلالة على المكان وعلى شيء حسى معين يكثر به ، لا على شيء معنوى ، فالفرق كبير بين الدالتين . والفرق أكبر ^{١٧} وأوسع فى الأصل الذى يشتقان منه ، وفى طريقة الصياغة ، ووزن الصيغة ، كما يتبين هذا جلياً فى الشرح الخاص بكل .

* * *

د - ملخص ما سبق من أوزان المصدر الميمى ^(١) واسمى الزمان والمكان إذا كانت أفعالها الماضية ثلاثية ، وماضى المصدر الميمى غير مضعف - هو : (١) إذا كان الماضى الثلاثى معتل اللام ، (مثل : دعا - سعى . . .) فالصيغة للمشتقات الثلاث هى وزن : « مَفْعَل » - بفتح ، فسكون ، ففتح - تقول : مَدْعَى - مَسْعَى . . .

(٢) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ومضارعه مضموم العين أو مفتوحها : (مثل : نظر ينظُر - فتح يفتح . . .) فالصيغة للثلاثة على وزن : « مَفْعَل » أيضاً ، كالسابقة .

(٣) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ، ومضارعه مكسور العين ؛ (مثل : جالس يجلس - عرف يعرف . . .) فالميمى على وزن : « مَفْعَل » أيضاً ، واسم الزمان والمكان على وزن : « مَفْعَل » بكسر العين .

= الجوانب التى تحتاج إلى التجلية والبيان ، مع ترك جوانب أخرى من ذلك القرار يغشها النعوض أيضاً . ولا سيما إذا عرضنا لرأى سيويوه فى مثل تلك الكلمات التى لم يجر عليها الإعلال بالنقل من مثل : استحوذ - استصوب . . . فهو يقول ما ملخصه : سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلقة أيضاً على القياس إلا استحوذ ، واستروح الريح ، وأغيلت . . . ثم قال : ولا مانع من إعلاها وإن لم يسمع ؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد . - راجع ص ٤٧ من كتاب : ليس من كلام العرب لابن خالويه .

ويدور بخلدى أن إقرار لو اقتصر على سرد القاعدة التى جاءت فى صدره ، وزاد عليها إباحة التصحيح فى حالة واحدة هى : أن يخفى معنى الكلمة بالإعلال أو ياتبس بغيره ، ولا منجاة من الخفاء واللبس إلا بالتصحيح - لو فعل هذا - لكان سليماً من النعوض ، بعيداً من التعارض ، مسائراً بعض المذاهب اللغوية العامة .

(٤) إذا كان الماضي الثلاثي معتل الفاء بالواو . صحيح اللام ، ومضارعه مكسور العين تحذف فيه الواو ؛ (مثل : وعَدَ يَعد . .) فالصيغة للثلاثة هي : « مفعِل » بكسر العين .

ويتبين مما سبق أن صيغة الثلاثة لا تختلف إلا في صورة واحدة هي التي يكون فيها الماضي الثلاثي صحيح الأحرف مكسور العين في المضارع ، فيصاغ المصدر الميمي على وزن « مفعَل » - بفتح العين - ويصاغ اسما الزمان والمكان على وزن « مفعِل » . بكسر العين . ويجوز في المصدر الميمي أيضاً أن يكون على وزن : « مفعَل » - بفتح العين أو كسرهما - إن كان ماضيه مضعفاً^(١) .

كل ما سبق حين يكون الماضي ثلاثياً فإن كان غير ثلاثي فيصاغ الثلاثة - وكذا اسم المفعول - على وزن المضارع مع إبدال أوله ميماً مضمومة وفتح الحرف الذي قبل آخره ، وتكون القرائن هي المُمَيِّزة بين الأنواع الثلاثة والدالة على النوع المناسب للسياق دون غيره من الثلاثة الأخرى .

اسم الآلة

تعريفه :

اسم يصاغ - قياساً - من المصدر الأصلي^(١) للفعل الثلاثي المتصرف - لازماً ، أو متعدياً - بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر ، وتحقيق مدلوله .

وليس الوصول إلى تلك الدلالة المعنوية مقصوراً على صيغة اسم الآلة القياسي ، فمن الممكن الوصول إلى تلك الدلالة بأساليب مختلفة ، ليس في واحد منها الصيغة القياسية التي تخص « اسم الآلة » ولكن هذا الوصول يتطلب ألفاظاً ، وكلمات متعددة لا يتطلبها صوغ اسم الآلة القياسي ؛ فإنه يقوم بهذه الدلالة المعنوية بكلمة واحدة ، فزيته أنه يؤدي باللفظة المفردة ما لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعددة .

صوغه :

صياغته القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف - مطلقاً^(٢) - يصاغ من غيره .

وأوزان اسم الآلة ثلاثة قياسية ؛ هي : مِفْعَل - مِفْعَال - مِفْعَالَة . وطريقة صوغها أن نجيء بذلك المصدر مهما كان وزنه - وندخل عليه من التثنية ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث^(٣) . مثال ذلك :

(١) نَشَرَ النَّجَارُ الخشبَ نَشْراً ، قَالَ النَشْرُ هي : مِشْشَر . أو : مِشْشَار ، أو : مِشْشَرَة .

(١) في ص ١٨٢ تفصيل الكلام على أصل المشتقات ؛ مصدرًا وغير مصدر . . . ولم يعرض ابن مالك في « ألفيته » ، لاسم الآلة . وقد عرضنا له استيفاءً للمشتقات .

(٢) أى : سواء أكان الفعل متعدياً أم لازماً ، كما تقدم . وانظر : « ب » - ص ٢٢٦ - حيث البيان الخاص بصوغه من اللازم .

(٣) زاد عليها مجمع اللغة العربية أوزاناً أخرى تجيء في ص ٢٢٧ .

(٢) بَرَدَ الصانع الحديد برّداً ، فالآلة البرّد هي : مِبْرَد ، أو : مِبْرَاد ،
أو : مِبْرَدَة .

(٣) ثَقِبْتَ سِدَادَ القارورة ثَقْبًا — فالآلة الثقب هي : مِثْقَب ، أو :
مِثْقَاب ، أو مِثْقَبَة .

(٤) سَخِنَ الماء سَخَانًا وَسُخُونًا — فالآلة التي تتحقق بها السخونة ،
هي : مِسْخَن ، أو : مِسْخَان ، أو : مِسْخِنَة .

(٥) سَلَكْتَ الطريق سلوكًا ، أى : ذهبت فيه ونفذت منه . فالآلة
التي يتحقق بها الذهاب والنفاذ ، هي : مِسْلَك ، أو : مِسْلَاك ، أو :
مِسْلَكَة .

(٦) سَمَحْتَ للمحتاج ببعض الغلة سُمُوحًا ، وَسَمَّاحًا ، وَسَمَّاحَة ،
فالآلة التي يتحقق بها السَّمَّاح وتستخدم في الإعطاء والتناول ، هي : مِسْمَح
أو : مِسْمَاح ، أو : مِسْمَحَة وهكذا .

حكّمه :

اسم الآلة لا يعمل عمل فعله ؛ فلا يرفع فاعلا أو فائب فاعل ، ولا ينصب
مفعولا به ، ولا غيره ؛ فهو واسم المكان واسم الزمان المشتقات الثلاث التي لا تعمل
عمل فعلها^(١) .

ويلاحظ أن صيغة « مِفْعَال » مشتركة بين « اسم الآلة » ، و « صيغة
المبالغة » ؛ فهي من الأوزان الصالحة لهذه ولتلك — كما سبق^(٢) — والتفرقة بينهما
في الدلالة تكون بإحدى القرائن اللفظية أو المعنوية ؛ كالشأن في كل صيغة مشتركة ،
أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر ؛ فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في التوجيه
هنا أو هناك ، ففي مثل : (تخيرت للخشب الجزل منشاراً قوياً يمزقه) — تكون
صيغة « مِفْعَال » اسم آلة : بخلافها في مثل : (ما أعجب فلاناً في التحدث عن

(١) وكذلك المصدر المصوغ للدلالة على المرة — كما سبق في رقم ١ من هامش ٢٢٤ — ومع أن هذه
الأربعة لا تعمل ، يجوز أن يتعلق بها شبه الجملة لما فيها من راحة الفعل (راجع هامش ص ٢٢١) .
(٢) في رقم ٤ من هامش ص ٢٥٨ .

نفسه ، ونشر أخباره ، وانتهاز الفرص للإعلان عن شؤونه !! إنه جدير بأن يسمى :
 مِشَاراً - فإنها صيغة مبالغة في النشر . ومثل : كلمة : « مِذْيَاع » ؛ فقد
 يراد منها الآلة الصمّاء التي تستخدم في نقل الأخبار المذاعة . وقد يُراد
 منها الشخص المتكلم في تلك الآلة (١) . فمثال الحالة الأولى تدل عليها القرينة :
 توقف المِذْيَاع لخلل في أسلاكه . ومثال الثانية التي تدل عليها القرينة أيضاً :
 ما أفصح المِذْيَاع ، وما أعذب صوته ، لم يتأجلج ، ولم يتردد ، ولم يشوه كلامه
 بلحن أو خطأ ، مع أنه كان يرتجل بغير إعداد .

(١) هذا من الوجهة اللغوية . وقد جرى العرف اليوم على تسمية الآلة « بالمِذْيَاع » وتسمية
 الشخص : بالمِذْيَع .

زيادة وتفصيل :

١- وردت ألفاظٌ مسموعةٌ شذت صبيغتها عن القياس ؛ منها : «المُسْخَلُ» ؛ للأداة التي يُسْخَلُ بها الدقيق . «والمُدُقُّ» ؛ للأداة التي تدقُّ بها الأشياء الصلبة ، «والمُدْهِنُ» ؛ للأداة التي تستخدم في الدهان . «والمُكْحَلَةُ» ؛ للأداة التي تستخدم في الكحل ، أو للوعاء الذي يوضع فيه . و «المُسْعَطُ» ؛ للأداة التي يُسْعَطُ بها العليل ، أو الصبي ، أى : يوضع بها الدواء في أنفه (وكل ما سبق بضم أوله وثالثه إلا «المُدُقُّ» فبضم أوله وثانيه) ، «وإِرَاثُ» للأداة التي تُوقِدُ النار . . .

ولما كانت تلك الأوزان - وأشباهاها - خارجة عن الصيغ القياسية ، جاز استعمالها كما وردت مسموعة عن العرب ، وجاز - كما سيتبين بعد^(١) - اشتقاق صيغة قياسية من مصدر أفعالها الثلاثية المتصرفة تؤدي معناها ومهمتها ، بحيث تجيء الصيغة الجديدة على وزن «مفعَل» أو : «مِفْعَلَةٌ» ، أو : مِفْعَالٌ وهي الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة .

ب- في محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى ، في دور انعقاده الأول (ص ٣٧١) ، بحث واف على اسم الآلة ، ونصوص متعددة من المراجع المطولة الأصيلة التي تصدت لبيان أحكامه . ومن ذلك البحث وما تبعه من بحوث فرعية ، وما أثاره من جدل عنيف . ومناقشات مستفيضة مسجلة هناك - يتبين أن بين العلماء خلافاً شديداً يكاد يتركز في ثلاث مسائل :

أولها : أياكون اشتقاق اسم الآلة من مصدر الثلاثى المتصرف ، المتعدى واللازم ، أم من مصدر المتعدى فقط ، كما يميل إليه أكثر السابقين ؟ وهل يشتق من أسماء الأعيان ؟

ثانيها : أيجوز اشتقاق من مصدر الأفعال غير الثلاثية ، أم أمره مقصور على الثلاثية وحدها ؟

ثالثها : أيجوز التماس مع وجود صيغة مسموعة تخالفه ، أم يجب الاقتصار عليها ؟

وخير إجابة عن تلك الأسئلة - وهي إجابة مُستمدة في أكثرها من البحوث والمناقشات التي دارت بالمجمع ، ثم من مراجع واعتبارات أخرى - هي : (١) جواز الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اللزوم والمتعدى ، دون مصدر الأفعال غير الثلاثية ، ودون أسماء الأعيان . فيجب الاختصار في هذين على المسموع وحده .

(٢) ويجوز التماس بصوغ اسم الآلة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف مع ورود صيغة مسموعة تخالفه . لكن الأحسن الاختصار على هذه الصيغة المسموعة ، وبخاصة إذا كانت شائعة .

* * *

« ملاحظة » : جاء في مجلة المجمع اللغوي ، القرار الآتي نصه (١) :
 ” (يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة ، (وهي . مفعَل - مفعَلَة - مفعَل - مفعَال ، وكذا : « فَعَّالَة » التي أقر مجلس المجمع قياسيتها من قبل) . . . صيغٌ أخرى ؛ هي :

- ا - فَعَّال ؛ مثل : إِرَاث (لما تَوَرَّثَ به النار ، أي : توقد) .
 ب - فَعَّالَة ؛ مثل : ساقِيَة .
 ج - فاعول ؛ مثل : ساطور .

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع) “ اهـ .
 وفي الصيغ الأربع الجديدة التي اشتمل عليها هذا القرار ما يقتضي التأمل والتلبث . فصيغة : « فَعَّالَة » المقترحة ؛ (اعتماداً على كثرتها في الاستعمال القديم والحديث ؛ ومن الحديث : ثَلَاجَة - خَيْرَامَة - خَيْرَاطَة - كَسَارَة : لآلة الثلج ، والخرم ، والحرط ، والكسر ، إنما تصاغ على أصل عربي فصيح ؛ هو صيغة : « فَعَّال » المؤنثة، المشتقة للدلالة على المبالغة ، أو على النسب لأمر من

(١) راجع ص ٢٥٠ من مجلة المجمع اللغوي ، العدد الخاص بالبحوث والمخاضات التي أُلقيت في مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين ، سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ . وكذلك ص ١٩ من كتابه الذي أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم « كتاب في أصول اللغة » مشتملا على مجموعة القرارات التي أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين وفي هذا المرجع القرار متبوعاً بالأدلة والبحوث العلمية التي تؤيده .

الأمر - طبقاً لما سيجيء في باب : « النسب ^(١) » - ثم تستعمل بعد ذلك مجازاً (لغرض بلاغي) في الدلالة على الآلية أو السببية . وهذا الاستعمال المجازي مباح فصيح في كل عصر ، بشرط توافر ركني الحجاز (وهما : العلاقة ، والقرينة) ومن المعروف بلاغة أن الحجاز إذا اشتهر صار حقيقة عرفية فصيحة ؛ يُنسَى معها « العلاقة والقرينة » ، طبقاً لما قرره البلاغيون ، فلا حاجة - إذاً - لقرار بزيادة تلك الصيغة على صيغ اسم الآلة . هذا إلى أنها لا تكون نصّاً في دلالتها على الآلية - أحياناً - وبذا تختلف عن الصيغ المسموعة .

أما الصيغ الثلاث الجديدة التي زيدت أيضاً (ا - ب - ج) فأمر قياسيتها غير واضح ؛ فهل المراد أن يصاغ على وزنها أسماء آلات من كل ما يصاغ منه اسم الآلة ؟

إن كان هذا هو المراد - وهو ما يتمتّضه حكم القياس - كان غريباً ؛ لأن الاستعمال العربي القديم لتلك الكلمات كان متجهماً في بعضها إما للمجاز على الوجه الذي شرحناه ؛ كاستعمالهم كلمة : « الساقية » ، وإما للأداة الخاصة في بعض كلمات أخرى معينة دون غيرها كما في كلمة « إراث » و « ساطور » ، ونحوهما من عشرات الكلمات المتباينة التي استعملوا - بقلة - كل واحدة منها أداة دون أن تخضع تلك الكلمات كلها لكثرة استعمالهم أو لصيغة واحدة تجمعها ، أو وزن واحد تدرج تحته ؛ فالحكم بالقياس على تلك الصيغ الثلاث واستعمالها من غير طريق الحجاز مخالف للمراد من القياس اللغوي ، ومؤدّ للاضطراب . هذا إلى أنه يمكن الاستغناء عن الصور الجديدة كلها باختيار صيغة من الصيغ القديمة تستعمل أداة موصلة للمعنى المراد من كل صيغة من هذه الصيغ المستحدثة .

التعجب

معناه :

إذا رأينا في أحد الكواكب أشباحاً تحاول الاتصال بنا ، أو : شاهدنا بترأ نَغِيض^(١) فجئاة ، أو : مطراً ينهمر في يوم صححو^(٢) ، أو : سيارة جديدة تتوقف عن المسير بغير سبب معروف - كان هذا أمراً باعثاً للدَّهَش ، وانفعال^(٣) النفس به ؛ واستعظامها إياه ؛ لخفاء سره عليها ، وعدم وجود نظير له ، أو قلة نظائره . وقد يعبر عنه الناس بأنه ؛ أمر عجيب ، أو : غريب ، أو : مُثِير
أو نحو هذا من العبارات التي يريدون منها ما يسميه اللغويون : « التعجب » ، ويعرفونه بأنه :

« شعور داخلي^(٤) تنفعل به النفس حين تستعظم أمراً نادراً ، أو لا مثيل له ؛ مجهول الحقيقة^(٥) ، أو خفي السبب^(٦) . ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه الأشياء كلها .

أسلوبه :

له أساليب كثيرة^(٧) تنحصر في نوعين :

- (١) يحف ماؤها .
- (٢) لا غيم فيه ، ولا مطر ، ولا برد .
- (٣) تأثر .
- (٤) وقد يترتب عليه ظهور آثار خارجية ؛ كالتى تبدو على الوجه ، أو غيره .
- (٥) أى : الذات . بأجزائها التي تتركب منها .
- (٦) لهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ؛ ولهذا أيضاً لا يوصف المولى جل شأنه بأنه متعجب ؛ إذ لا يخفى عليه شيء ، وإذا ورد في كلامه ، أو في الحديث الشريف ، أو غيرها ما يدل على أنه يتعجب ، فالمراد : إما توجيه السامعين إلى إظهار العجب والدهشة ، وإما المراد : اللازم ؛ وهو الرضا والتعظيم ، أو : نحو ذلك من الأغراض البلاغية .
- (٧) والغرض الأساسى من كل منها هو : « التعجب » . لكن بعضها قد يتضمن أحياناً كثيرة التعجب وغرضاً آخر معه ؛ هو : « المدح ، أو الذم » ؛ كما سيبين في هذا الباب ، وفى باب « نعم وبئس » عند الكلام على الأفعال التي تجرى مجراها - ص ٣٧٠ - .

أحدهما : مطاق ؛ لا تحديد له ولا ضابط ؛ وإنما يُتْرَكُ لمقدرة المتكلم ، ومنزلته البلاغية ، ويفهم بالقرينة .

والآخر : « اصطلاحى » ، أو : « قياسى » مضبوط بضوابط وقواعد محددة ، ولا تكاد تختلف فى استعماله أقدار المتكلمين .

ومن أمثلة الأول : « لله دَرَّ (١) فلان » ، فى قول القائل :

للهِ دَرُّكَ ! ! أَيُّ جُنَّةٍ (٢) خَائِفٍ وَمَتَاعِ دُنْيَا . أَنْتَ لِلْجِدْثَانِ (٣)
ومنها : « يا لك ، أو ياله ، أو : يالى » . . . كقول الشاعر :

فِيالِكَ بَحْرًا لَمْ أَجِدْ فِيهِ مَشْرِبًا وَإِنْ كَانَ غَيْرِي وَاجِدًا فِيهِ مَسْبَحًا
ومنها : « شَدَّ (٤) » فى نحو : شَدَّ ما يفخر اللئيم بأصوله إن كانت له أصول ، ويتمدح بفعاله إن كان له فعل محمود .

ومنها كلمة : « عَجِبَ » ، مصدرًا ، ومشتقاته ، مثل : عَجِيبَ ، و : « عَجِيب » فى نحو : قوطم : عجبت لمن يشتري الممالك بماله ، ولا يشتري الأحرار بكريم فعاله . وقول الشاعر :

أَقَاطِنُ (٥) قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنًا (٦) ؟

إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مَنْ قَطْنَا
ومنها : الاستفهام المقصود منه التعجب ؛ كقوله تعالى : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ؟ » ؛ وكقول شوقي يخاطب تمثال أبى الهول (٧) :
إِلَامَ رَكُوبِكَ مَتْنِ الرِّمَالِ . لِيَطَى الْأَصِيلِ ، وَجُوبِ السَّحَرِ ؟

(١) أصل هذا الأسلوب ومعناه مدون فى ج ٢ م ٦٠ ص ٢١ .

(٢) وقاية .

(٣) حوادث الدهر ومصائبه .

(٤) فعل ماض . يفيد التعجب من شدة الأثر وكثرته .

(٥) أمقيم ؟

(٦) ارتحالًا وسفرًا .

(٧) تمثال رأسه كراوس إنسان ، وجسمه على هيئة جسم الأسد . أقامه أحد الفراعين فى صحراء

الأهرام ، بالجيزة . (قرب القاهرة) .

ومنها : « سبحان الله » التي تصاحبها قرينة تدل على أن المقصود منها التعجب ؛
كقول رجل سئل عن اسمه : (سبحان الله ! تجهاني ، والحليل واللليل والبيداء
تعرفني . . .)

إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب^(١) وتُفهم منه هذه الدلالة
بقرينة ، من غير أن يكون من النوع « الاصطلاحي » . (القياسي)

أما النوع « الاصطلاحي » ، أو القياسي ، فصيفتان^(٢) . « ما أفعلته »
و « أفعل به » . وهذان وزان يستعملان عند إرادة التعجب من شيء تفعل
به النفس على الوجه الذي شرحناه ؛ فعند التعجب من الجمال الباهر — مثلا — ،
أو الضخامة البالغة ، أو : القِصَر المتناهي . . . أو غيره . . . تأتي بأحد أساويين
قياسيين .

أولهما^(٣) : فعل ماض ، ثلاثي^(٤) ، يشتمل على المعنى الذي يراد التعجب
منه ، ثم نجعل هذا الماضي على وزان : « أفعل » . وقبله : « ما » الاسمية
التي هي مبتدأ ، وعلامة التعجب ؛ ولذا تسمى : « ما التعجبية » — وتقدمها
على هذا الماضي واجب — ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : « هو » يعود
على : « ما » ، وبعده اسم منصوب هو في ظاهره وفي إعرابه مفعول به^(٥) . ولكنه في
المعنى فاعل^(٦) ؛ إذ كان في الجملة — وفي الحقيقة — قبل التعجب فاعلاً ؛
نحو : ما أجمل الوردة الناضرة ! — ما أضخم هرم الحيزة ! ما أقصر

(١) مثل كلمة : « واهأ » في نحو : واهأ لسلمي ثم واهأ واهأ ! ! ومثل حرف النداء في :

يا جارتنا ما أنت جارة ! !

(٢) هناك صيغة ثالثة قياسية يأتي الكلام عليها في (ج) من ص ٣٤٧ .

(٣) الثاني في ص ٣٤٤ . وكلاهما يجب تصحيح عينه المعتلة إن كانت مستحقة للإعلال

بالنقل — طبقاً للبيان الآتي في : « ا » ص ٣٤٧ .

(٤) وقد يصاغ من الرباعي الذي على وزن : أفعل ، على الوجه الآتي في ص ٣٤٨ .

(٥ و ٥) لهذا لا يصلح التعجب إن كان المفعول به حقيقياً في أصله (قد وقع عليه فعل الفاعل)

في مثل : سق المطر الزرع ؛ لا يصح أن يقال : ما أسق الزرع ؛ بقصد التعجب للواقع على الزرع .

لأن المفعول به هنا حقيق ، وليس فاعلاً في المعنى — انظر « ا » من ص ٣٤٧ .

سكان المناطق القطبية ! فكلمة : « ما » في هذه الأمثلة وأشباهاها - مبتدأ^(١) ،
والجملة الفعلية بعدها خبرها ، ثم المفعول به الذي هو فاعل في المعنى : فالأصل
جَمَلَت الوردَةُ - ضَخَّم المرمُ - قَصُر سكانُ المناطق القطبية -
وعند إرادة التعجب من كِبَر قارة آسيا ، وسَعَتها ، وغزارة سكانها ،
وعلو جبالها . . . و . . . نتمول ما أكبرها !! وما أوسَم رُفَعَتها !! وما أغزَرَ
سكانَها !! وما أعلى جبالها !! . . . والإعراب كما سبق تماماً ، وكذلك
المفعول به .

و « ما » التعجبية في هذه التراكيب - ونظائرها - هي نوع من « النكرة
التامة »^(٢) ، وتتضمن - بذاتها^(٣) - معنيين معاً ، أو : أنها ترمز إليهما معاً ؛
هما : (توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب ، وأن الذي أوجده أمر عظيم)
ويصنفها النحاة بأنها « نكرة تامة » . والماضي بعدها جامد لا محالة^(٤) ، مع أنه في
أصله ثلاثي متصرف ، ولكنه يفقد التصرف باستعماله في التعجب رباعياً على
وزن « أفعلل » كما يفقد - في الأرجح - الدلالة على الزمن إن لم توجد قرينة
تدل على الزمن^(٥)

(١) انظر « ا » من الزيادة التالية - في ص ٣٤٣ - .

(٢) يريدون بالتكثير ، أنها بمعنى : « شيء » أي شيء . وبالتالي : أنها لا تحتاج إلا للخبر ،
فلا تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود . وتكثيرها أفادها إيهاماً جملها في أسلوب التعجب بمعنى :
« شيء عظيم » . وعلى هذا تكون « النكرة التامة » هي النكرة المحضة الخالصة من كل قيد ، أما المقيدة
بنتع أو غيره من القيود فتسمى : « نكرة ناقصة » - وبيان هذا في ج ١ م ١٧ - .

(٣) أي : بلفظها وتكوينها ، لا بالفظ أو شيء آخر غيرها .

(٤) ولا يدل - عند المحققين - على زمن ؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لمخصص « الإنشاء »
المقصود منه « التعجب » ، فلا دلالة فيها على زمن عندهم (كما سيبيء في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤
وفي رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ وفي رقم ٤ من هامش ص ٣٦١) - وعدم دلالتها على الزمن مشروط
بألا تشتمل على لفظة : « كان » أو « يكون » أو غيرها من الألفاظ أو القرائن التي أتريد منها أن تدل
على زمن محدد معين ، طبقاً للبيان الخاص بهذا في الصفحات السالفة ، وفي صدر الجزء الأول عند
الكلام على الأفعال - م ٤ - .

(٥) كما سيبيء في ص ٣٤٧ و ٣٤٩ و ٣٥٧ .

زيادة وتفصيل :

١ - لسنا بحاجة إلى الأخذ برأى من يقول : إن «ما» التعجبية اسم موصول ، مبتدأ ، والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف . ولا برأى آخر يقول : إنها نكرة ناقصة (تحتاج إلى نعت بعدها) والجملة بعدها نعت لها ، والخبر محذوف ، ولا استفهامية ... ولا ... ولا ... ، فكل هذه الآراء تحمل في طياتها كثيراً من التعسف ، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داع ، ومن غير أن تمتاز بمزية تصرفنا عن الإعراب الأول الذي يتضمن كل مزاياها ، ويخلو من عيوبها . فعلىنا التمسك به وحده ، وأن نختصر في الإعراب ، فنقول : «ما» تعجبية ، قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة مبتدأ - من غير حاجة للتصريح بما اصطالحنا عليه . . .

ب - ورد عن العرب قولهم : (ما أمْسِلِحَ فلاناً وما أحيْسِنِه) بـ تصغير الفعلين الماضيين : « أَمْسَلِحَ وأَحْسَنَ » عند استخدامهما في التعجب ، مع أن الأفعال لا تُصَغَّرُ . . . فهل يصح تصغير غيرهما من الأفعال الماضية المستخدمة في التعجب ، والتي على وزن « أفعل » ؛ قياساً على هذين الفعلين الماضيين ؟ الرأي الشائع عدم الجواز ، ولكن سيويوه وبعض البصريين وفريق من غيرهم يبيحه . وفي الأخذ بهذا الرأي - أحياناً - تيسير وتوسعة لا ضرر منها (١) . . .

• • •

ثانيتها^(١) : فِعْلٌ ثلاثي لازم مشتمل على المعنى الذي يراد التعجب منه ، ويجعل هذا الفعل على وزن : « أَفْعِلْ » ، وبعده باء الجر ، تجرّ اسماً ظاهراً ، أو : ضميراً متصلًا فيها ، وكلاهما هو الذي يختصّ بمعنى الفعل . ففي الأمثلة السابقة يقال : أَجْمِلْ بالوردة النَّاصِرَةَ ! أَضْخِمْ بهرم الجيزة ! أَقْصِرْ بسكان المناطق القطبية ! . أَكْبِرْ بقارة آسيا ! وَأَوْسِعْ برقعتها ! وَأَغْزِرْ بسكانها ! وَأَعْلِ بجبالها ! أو : أَكْبِرْ بقارة آسيا ! وَأَوْسِعْ بها ! وَأَغْزِرْ بسكانها ! وَأَكْثِرْ بهم !

أما إعراب : « أَجْمَلْ بالوردة الناصرة » ففيه وفي نظائره إعرابان :

١ - أن نقول « أَجْمِلْ » ، فعل ماض على صورة الأمر ، (أى على شكله الظاهر فقط ^(٢)) ، دون الحقيقة المعنوية) . . « بالوردة » الباء ، حرف جر زائد ^(٣) . « الوردة » فاعل مجرور بالباء لفظاً ، ولكنه في محل رفع على الفاعلية . « الناصرة » نعت ، إمّا مجرور بالكسرة تبعاً للفظ الفاعل المنعوت ، وإما مرفوع بالضممة تبعاً لمحل المنعوت ، ويكون المراد هو : جَمَلَتِ الوردة ، أى : صارت ذات جمال عجيب ، وضخم الهرم ، أى : صار ذا ضخامة عجيبة . وقَصَرَ سكان المناطق القطبية . أيضاً . . . ، وهكذا باقى صيغ « أَفْعِلْ » التى جاءت فى ظاهرها على صورة الأمر ، وهى فى الحقيقة فعل ماض ؛ يراد منه فى ظاهره وفى حقيقته التعجب . ومثّل النعت هنا غيره من التوايح ؛ فكل منها يجوز فيه الجر والرفع . هذا إعراب الفاعل المجرور بالباء حين يكون اسماً ظاهراً معرباً ، أما حين يكون اسماً مبنياً ؛ كالضمير البارز ، أو غيره من المبنيات (ومن الأمثلة

(١) أما أولها فى ص ٣٤١ وكلاهما يجب توضيح عينه المعتلة كما أشرنا هناك - طبقاً للبيان الآتى فى : « ١ » ص ٣٤٧ .

(٢) جاء على صورة الأمر لإنشاء « التعجب » ؛ فالجملة كلها إنشائية محضة ، ولا دلالة فيها - عند المحققين - على زمن ، إلا لأن وجد تقييد يدل على الزمن (كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤٢ وكما سيبيء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ و ٣٥٣ و ٣٦٢) - وهو مبنى على السكون حينئذ ، وعلى حذف آخره حينئذ آخر على حسب أحكام بناء الأمر . . .

(٣) وزيادته فى هذا الموضع لازمة ؛ فلا يمكن الاستثناء عنه بشرط أن يكون المجرور به اسماً صريحاً ، لا مصدرأً . فولا من « أن أو أن » وصلتهما ؛ إذ فى هذه الصورة المصدرية يجوز - لإلغى « أن » النسخة فى رأى - حذف حرف الجر - انظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية - .

كما سبق عند الكلام على « باء الجر » ج ٢ هامش رقم ١ من ص ١٥٣ م ٧١ و ٣٥١ م ٨٩ - وكما سيبيء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٣٦٢ .

الآية الكريمة : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » . . . وبعض الأمثلة التي سلفت) فإنه يكون مبنياً ويذكر في إعرابه : « أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِكَسْرَةِ مَقْدَرَةٍ عَلَى آخِرِهِ ، منع من ظهورها علامة البناء الأصلي في محل رفع » (١) فهو - كسابقه - في أنه مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ، وفي أنه يجوز في تابعه الأمران : الرفع والجر .

ب - أو نقول : « أَجْمِلْ » فعل أمر حقيقي ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، يعود على مصدر الفعل المذكور (وهو : الجمال) و « بالوردة » الباء حرف جر أصلي ، وهي ومجرورها أصليان متعلقان (٢) بالفعل . والمراد الملاحظ : يا جمالُ أَجْمِلْ بالوردة ؛ أي : لازمها ، ولا تفارقها . فالخطاب الملاحظ موجه لمصدر الفعل المذكور ، بقصد طلب استمراره ، ودوام بقاءه معه (٣) . ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى ، والفاعل مفرد مذكر للمخاطب دائماً لأنه ضمير مستتر للمصدر المخاطب في كل الأحوال .

والإعرابان صحيحان (٤) . والمعنى عليهما صحيح أيضاً ؛ فلا خلاف بينهما

(١) يلاحظ أن الضمير الواقع فاعلاً في آية : (أسمع بهم وأبصر) إنما جاء خلفاً عن « واو الجماعة » للغائبين ؛ إذ الأصل بناء على التقدير السالف : « سمعوا » ولما كانت واو الجماعة لا تكون في محل جر امتنع وقوعها بعد « باء الجر » الزائدة لزوماً . ولم يكن بد من التوفيق بين الأمرين بالاستغناء عن واو الجماعة والإتيان بالضمير « هم » مكانه ؛ لأنه الضمير الذي يصلح للرفع والجر مع دلالة على جماعة الغائبين .

(٢) لازمان لا يمكن الاستغناء عنهما ، إلا في حالة واحدة يمكن فيها حذف الباء « في الرأي الأغلب - حين تجر مصدرًا ، وولا . . . (وسيجيء تفصيل الكلام عليها عند بيان الحكم التاسع من أحكام التعجب ص ٣٦٢ م ١٠٩ . وسبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش الصفحة للسالف ، وفي ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) .

(٣) ويصح أن يكون موجهاً للمخاطب الذي يراد منه أن يتمتع به . مع وجوب إبقاء الضمير على حاله من الأفراد والتذكير . وهذا الوجه هو الذي ينطبق في يسر وغير تكلف على مثل قول الشاعر :

إِذَا عُمِّرَ الْإِنْسَانُ تَسْعِينَ حِجَّةً فَأَبْلِغْ بِهَا عُمْرًا ، وَأَجْدِرْ بِهَا شُكْرًا

(٤) وبهما قال الأقدمون ، ولكل رأى أنصاره وأدلتها المقبولة ؛ فلا معنى لتجريح أحدهما كما يفعل بعض المتسرعين . وبن الإنصاف القول بأن المذهبين مقبولان ولكن كثيراً من أدلتها وتعليقاتها مصنوع ، لا يثبت على التحيص ؛ ولا يعرفه العربي صاحب هذه اللغة ولا يدور بخلده ، فوق أنه لا يسائر القواعد النحوية الأصلية المنتزعة من كلامه . فن الخبير إهمال الجدليات والتعليقات الزائفة التي تتردد في نواح كثيرة من هذا الباب وغيره .

في تأديته الغرض . إلا أن الإعراب الثاني أيسر ، وأوضح ، وهو إلى عقول ناشئة المتعلمين أقرب . ويزداد يسراً ووضوحاً حين يكون الفاعل المجرور بالباء اسماً مبنياً كالضمير ، وغيره من المبنيات التي تحتاج في إعرابها إلى تطويل .

ويلاحظ أن صيغة : « أفعل » هذه جامدة - كأختها الأولى - مع أن فعلهما الأصلي ثلاثي متصرف ، ولكنه يفقد التصرف بسبب استعماله في التعجب - كما أوضحنا (١) - .

(١) في ص ٣٤٢ ، وما يجيء في ص ٣٤٩ ، ٣٥٧ وفي الأحكام السابقة يقول ابن مالك في باب عنوانه : « التعجب » .

بِ « أَفْعَلٍ » انْطِقَ بَعْدَ : « مَا » ؛ تَعَجُّبًا أَوْ جِيءَ بِهِ « أَفْعَلٌ » قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَاءٍ أَى : انْطِقَ بِصِيغَةِ : « أَفْعَلٍ » لِأَجْلِ التَّعَجُّبِ ، بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصِّيغَةُ وَاقِعَةً بَعْدَ كَلِمَةِ « مَا » (وَهِيَ : « مَا » التَّعَجُّبِيَّةُ) وَإِنْ شئتَ فَجِيءَ بِصِيغَةِ أُخْرَى هِيَ : « أَفْعَلٌ » وَبَعْدَهَا الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ (أَى مِنْ شَيْءٍ فِيهِ) . مَجْرُورٍ بِالْبَاءِ . ثُمَّ قَالَ :

وَتَلَوُ « أَفْعَلٌ » انْصَبْنُهُ ؛ كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ! وَأَصْدَقَ بِهِمَا !

أى : (انصب ما يجيء بعد « أفعل » . والذي يجيء بعد « أفعل » هو المفدول به المتعجب منه ، (أى : من شيء فيه) ثم ساق في آخر البيت مثالين ؛ أحدهما : للمتعجب منه (أى : من شيء فيه) المنصوب بعد « أفعل » ؛ وهو : « خليلينا » . والثاني المتعجب منه المجرور بالباء بعد « أفعل » وهو « أصدق بهما » . ثم ساق بيتاً ثالثاً ضمنه حكماً سنذكره في مكانه من الأحكام بصفحة ٣٦٠ ؛ هو جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى بحذفه ؛ يقول :

وَحَدَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيحَ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَدَفِ مَعْنَاهُ يَضْحُ

يضح . أى : يتضح . والفعل : « وضح يضح » ، والأصل : يتوضيح ، ثم حذف الواو خضوعاً لقاعدة صرفية تفضى بحذفها إذا وقعت ساكنة في المضارع وقبلها فتحة وبعدها كسرة - وسيدكر البيت لمناسبة أخرى في ص ٣٦٠ .

ثم ذكر بعد هذا بيتاً يقرر فيه أن هذين الفعلين ممنوعان من التصرف ؛ فهما جامدان بحكم قديم محترم قرره النحاة : ونص البيت :

وَفِي كَلَا الْفِعْلَيْنِ قَدَمًا لَزِمَا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا

(في ترتيب البيت التواء ، والأصل : ولزم منع تصرف في كلا الفعلين بحكم حتم قدماً ؛ أى : قديماً . وسيجىء إيضاح لهذا البيت في مكانه الأنسب عند الكلام على أحكام التعجب (ص ٣٥٧) .

زيادة وتفصيل :

١ - همزة الماضي : « أَفْعَلْ » في التعجب هي لتعدية الصيغة التي يكون فعلها الثلاثي إمّا لازماً في الأصل ، وإمّا متعدياً ، ولكنه يفقد التعدية عند أخذ الصيغة منه ؛ فتحل محلها تعدية جديدة تغايرها . فمثال الأول : ما أظرف الأديب !! فإن الفعل : « ظرّف » لازم أصالة ؛ فصار متعدياً . ومثال الثاني : ما أنفع الحذر !! فإن الفعل : « نفع » متعد في أصله . وتزول عند أخذ الصيغة منه ، فتتصب مفعولاً به جديداً كان في الأصل فاعلاً ، إذ الأصل : نفع الحذر . فكلمة « الحذر » فاعل يصير مفعولاً به بعد التعجب ^(١) .

أما همزة « أفعل » ، فللصيرورة على اعتباره ماضياً على صورة الأمر ...

ويجب تصحيح العين في الصيغتين إن كانت في غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل ؛ مثل : ما أطول النخلة ، وأطول بها ^(٢) . ومن هذا قولهم : « ما أحوج الجبان إلى أن يرى ويسمع عجائب الشجعان » وكذلك يجب فك « أفعل » المضعف ، نحو : أشد بحمرة الورد . وقول الشاعر :

أعزّز عيّاً بأن تكون عليلاً أو أن يكون لك السقام نزيلاً

ب - يشيع في هذا الباب ذكر : « المتعجب منه » (وهو المعمول المنصوب أو المحرور بالباء) والتعبير الأنسب : هو : « المعمول المتعجب من شيء يتصل به » لأن التعجب في مثل : ما أنفع العلم !! ، إنما هو من نفع العلم ، لا من العلم ذاته . ولا بأس بالتعبير الشائع على اختصاره المقبول ؛ لأن المراد منه مفهوم .

ج - هناك صيغ أخرى للتعجب ^(٣) ، وأشهرها : « فَعْلَل » ^(٤) - بضم

(١) كما سبق في ص ٣٤١ .

(٢) عملاً بالضابط العام في الإعلال بالنقل - وسيجيء تفصيل الكلام على هذا الضابط في

موضعه المناسب (ج ٤ م ١٨٣ - ص ٧٢٣) .

(٣) سيجيء تفصيل الكلام عليها في ص ٣٨٤ م ١١١ من باب : « نعم وبئس » .

(٤) جاء في الأشموني - ج ٢ آخر باب « تعدى الفعل ولزومه » - ما نصه عند الكلام على -

العين - وهو فعل لازم ؛ نحو : كَبَّرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ فَمِ الْجَاهِدِ ،
وَحَبَّبَتْ لَفْظًا يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ .

ومنها : « أَفْعَلْ » بغير « ما » التعجبية ، وأصله فعل ثلاثي زيد في أوله
همزة التصيير ؛ نحو : أَحْسَنْتَ قَوْلًا ، وَأَبْرَعْتَ عَمَلًا . أى : ما أحسن قولك ،
وما أبرع عملك . . . وفعلها الثلاثي حَسَّنَ وَبَرَعَ .

والمشهور أن الصيغة الأولى قياسية ، والثانية سماعية ذكرناها لندرك أمثلتها
المسموعة .

* * *

= السبب الثاني الذي يجعل الفعل المتعدي لازماً :

(التحويل إلى « فَعْلٌ » - بضم العين - لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرَبَ الرَّجُلُ ،
وَفُهِمَ ... بمعنى : ما أضرَّبه وأفهمه !) . ١٠٥ ، فلم يأت في كلامه ولا في حاشية الصبان ما يدل
صراحة على أن المبالغة والتعجب يلازمان مدحاً أو ذمّاً ، مع أن النحاة صرحوا بأن تحويل الفعل الثلاثي
إلى « فَعْلٌ » - بضم العين ... بقصد المدح أو الذم يستلزم التعجب حقاً - كما سيبيح في ص ٣٨٤ .

شروط الفعل الذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشراً :

يشترط فيه ثمانية شروط :

(١) أن يكون ماضياً^(١) .

(٢) ثلاثياً ؛ فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة ؛ مثل :
 دحرج - تعاون - استفهم . . . إلا إن كان الرباعى قبل التعجب على وزن :
 « أفعَلْ » فيجوز - فى رأى الأنسب^(٢) - صياغتهما منه بشرط أمن اللبس ؛
 كالأفعال (أعطى - أقفر - أظلم - أولى . . .) فيقال : ما أعطى التقيّ
 - ما أقفر الصحراء - ما أظلم عمول الجهلاء - ما أولى الناصح بردع نفسه .
 ومن الشاذ قولهم : ما أخصر كلام الحكماء ، فبنوه من « اختصير » الحماسى
 المبنى للمجهول أيضاً^(٣) .

(٣) متصرفاً فى الأصل تصرفاً كاملاً ، قبل أن يدخل فى الجملة
 التعجبية . (أما بعد دخوله فيها فيصير جامداً^(٤)) . فلا يصاغان من : ليس
 - عسى - نعم - بش . . . ونحوها من الأفعال الجامدة تماماً ، ولا من نحو :
 « كاد » التى هى من أفعال المقاربة ؛ لأن « كاد » هذه ناقصة التصرف ليس لها
 إلا المضارع - فى الأغلب - .

(٤) أن يكون معناه قابلاً للتفاضل والزيادة ؛ ليحقق معنى « التعجب » ؛
 فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه ، نحو : فسنى - مات - غرق - عسى ؛ إذ
 لا تفاوت فى الفناء ، ولا فى الموت ، ولا الغرق ، ولا العمى ، وحيث يمتنع
 التفاوت والزيادة فى معنى الفعل يمتنع الداعى للتعجب ، إذ يكون المعنى مألوفاً .

(١) مع ملاحظة أن الفعل الذى يدخل فى صيغة التعجب يفقد - غالباً - الدلالة على الزمن
 عند عدم القرينة - فى رأى المحققين - ويتجرد منها إلا فى صورة واحدة تقدمت .

(٢) طبقاً لما أشرنا إليه فى هامش ص ٣٤٢ ، نقلا عن الجزء الأول حيث البيان وذكر المراجع
 فى صدره عند الكلام على الأفعال . وسيجىء الإيضاح فى هامش ص ٣٥٣ و ص (٣٦١) .

(٣) وبه أخذ المجمع اللغوى - طبقاً لما جاء فى ص ١٢١ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ -
 باسم : « كتاب فى أصول اللغة » . . .

(٤) ففيه شذوذان ؛ أنه غير ثلاثى ، وأنه مبنى للمجهول . وسيجىء أنهما لا يصاغان من المبنى
 للمجهول . (٤) كما سبق فى هامش ص ٣٤٢ ويحىء فى ص ٣٥٧ .

(٥) ألا يكون عند الصياغة مبنياً للمجهول بناءً يطرأ ويزول ، كالأفعال :
عُرِفَ - عَلِمَ - فَهِمَ . . . وغيرها مما يبنى للمجهول حيناً ، وللمعلوم
حيناً آخر ، دون أن يلزم البناء للمجهول في كل الأحوال .

أما الأفعال المسموعة التي يقال إنها تلازم البناء للمجهول . (مثل : زُهِيَ -
هَزِلَ . . .) ^(١) فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغة منها بشرط أمن
اللبس ^(٢) ؛ فيقال : ما أزهى الطاووس ! وما أهزل المريض ! . . .

(٦) أن يكون تاماً ، (أى : ليس ناسخاً) ؛ فلا يصاغان - فى الرأى
الأقوى - من « كان ، وكاد » ، وأخواتهما . . .

(٧) أن يكون مثبتاً ، فلا يصاغان من فعل منى ؛ سواء أكان النفي
ملازماً له ، أم غير ملازم ؛ مثل : ما عاج الدواء ، بمعنى : ما نفع ، ومثل
ما حضر الغائب ، فالفعل الأول ، وهو : « عاج » الذى مضارعه : « يعجيج »
- ملازم للنفي فى أغلب أحواله ، لا يفارقه إلا نادراً ، والفعل : « حضر » فى
هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالنفي ، ويستعمل بغير النفي كثيراً ، وكذلك أفعال
أخرى . متعددة .

(١) تقدم بيانها ، وحكمها ، وتحقيق هام خاص بها ، (فى ج ٢ ص ١٠٢ م ٦٧ باب :
للنائب عن الفاعل) ومن هذا التحقيق الخاص يتبين خطأ القول بوجود أفعال ملازمة البناء للمجهول
دائماً (بعدها مرفوعها فاعل بها ؛ كما يزعمون) ، وأن الأفعال المعروفة ببنائها للمجهول دائماً ليست إلا
كثيرها من سائر الأفعال الأخرى ؛ تبنى حيناً للمعلوم ، وحيناً للمجهول ، على حسب مقتضيات
المعنى ، ودواعى الاستعمال الصحيح . أما قصر عدد معين من الأفعال على البناء للمجهول دائماً دون
استعماله للمعلوم فغلط شائع . وبناءً على هذا التحقيق الهام والتصحيح المفيد يجوز أن يصاغ من
مصادر تلك الأفعال مباشرة - من غير وسيط . - « صيفتنا التمتعجب » القياسى ، وأن يصاغ من
مصدرها مباشرة : « أفمل التفضيل » . وفوق هذا يؤيد فريق من النحاة - ومنهم ابن مالك - صياغة
التمتعجب من مصدر تلك الأفعال بفرض أنها ملازمة البناء للمجهول . أما الأفعال الأخرى التى ليست
ملازمة للمجهول فلا يصح التمتعجب المباشر منها - اتفاقاً - إذا كانت . بنوية للمجهول عند الصياغة
للمتعجب بناءً عارضاً ، لا ملازماً فى رأى . ن يقول بهذه الملازمة التى قرر المحققون خطأها .

(٢) وهذا رأى الجميع اللغوى أيضاً - كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه الجمعى الذى أصدره

سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » .

(٨) ألا تكون الصفة المشبهة^(١) منه على وزن : « أفعل » الذى مؤنثه : « فَعَلَاء » ، نحو (عَرَج ، فهو : أَعْرَج ، وهى : عَرَجَاء) - (خَضِر ، فهو : أَخْضَر ، والحديقة خضراء) . (حَمَرِ الجلد ؛ فهو : أَحْمَر ، والوردة حمراء) - (حَوْرَ فهو : أَحْوَر ، وهى : حوراء) . . . وهكذا من كل صفة مشبهة تدل على لون ، أو : عيب ، أو : حلية ، أو ؛ شىء فِطْرِي^(٢) . . .

* * *

(١) سبق الكلام عليها وعل أوزانها فى ص ٢٨١ م ١٠٤ .
 (٢) لا ترتاح النفس للتعليقات التى ذكروها لمنع الصياغة من هذا القسم بأذواعه المختلفة ، التى لا ينطبق عليها الشرط الثامن ، ولا سيما التمليل بخوف اللبس بين صيغتي : « أفعل » التى تستعمل إحداها فى التعجب ، والأخرى فى الصفة المشبهة فإن هذا اللبس وهنم لا يتحقق ؛ إذ كيف يتحقق وإحداهما فِعْمَل ، والأخرى اسم ، ولكل منهما أحكام تغاير الأخرى . فالقارئ قوية تمنحه . ولا علة إلا علة الاتعمال العربى المجرد . وهو - فيما يبدو لنا - لا يمنع من صياغة التعجب من تلك الأشياء ، وكذا « التفضيل » - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ - وذلك لسببين : أولهما : ورود السماع بقدر من تلك الأشياء يكتفى للقياس عليه . وثانيهما : شدة الحاجة إلى التعجب منها فى عصرنا ؛ بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت الواسع فى معنى كل منها ، والاختلاف البعيد بين أذواعه ودرجاته . وليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف فى استعمالنا التى تسابير الحياة . ومثل هذا يقال فى صوغ « التفضيل » من الأفعال الدالة على تلك المعانى ، بالرغم من أن للشعاع ما يشبه المنذر فى بعض أذواع « التفضيل » ، ولكنه عذر يمكن دفعه - كما سيجىء البيان المفيد فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ .
 ويصرح بعض أئمة الكوفيين : كالكسائى ، وهشام الضرير وغيرهما ، برأى حسن يوافق ما سبق ؛ هو صحة مجيء التعجب مما يدل على الألوان والمعاهات ، ووافقهم الأخفش من البصريين فى المعاهات ، دون الألوان . وبرأى الكوفيين أخذ المجمع اللغوى - كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه السالف -
 وفى الشروط السابقة يقول ابن مالك (سارداً سبعة ، أما الثامن وهو : « الفعل الماضى » فمفهوم من السياق) :

وَصَغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ ، صُرْفًا قَابِلَ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِي انْتِفَاءٍ
 وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَغَيْرِ سَائِلِكِ سَبِيلِ فِعْلًا

يريد : صنعها من صاحب الحروف الثلاثة (وهو الماضى الثلاثى) - المتصرف - القابل للتفاوت - التام - غير المنق - والذى صفته المشبهة ليست مثل : « أشهل » (شمّل الرجل ، فهو : أشهل ، الأذى شَهْلَاء ، أى : قلّ سواد عينه ، وخالطها حمرة) ، وغير مبنى على صيغة : « فُعِل » ؛ وهى صيغة بناء الماضى الثلاثى للمجهول ، فهذه سبعة شروط لم يذكر بينها أنهما يصاغان من فعل ، لا من اسم ولا من حرف ؛ لأن هذا الذى تركه مفهوم مما سرده ، كما قلنا .

زيادة وتفصيل :

زاد بعض النحاة شرطاً آخر خالف به الأكثرين ؛ هو : ألا يُستغنى
 عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة ؛ فلا يصح : ما أقياه !! في التعجب
 من قيلواته^(١) لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أكثر قائلته . ولا يصح ما أسكره ،
 ولا ما أقعده ، ولا ما أجلسه ، لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أشد سكره -
 ما أكثر قعوده - ما أحسن جلوسه .

والحق أن هذا شرط غير مقبول^(٢) ؛ إذ يقتضينا أن نرهب أنفسنا بالبحث
 المضني في جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية ؛ وهذا تكايف
 لا يطاق ، ولا يمكن تحقيقه ، وفيه تعويق للتعبير ، وتعطيل للقاعدة ، وتحويل
 للقياس عن معناه السديد .

• • •

(١) وهي وقت اشتداد الحر ظهراً . والفعل الماضي : قال .

(٢) ولم يأخذ الجميع الغوى بهذا الشرط .

كيفية التعجب إذا كان الفعل غير مُستوفٍ للشروط الثمانية :

(١) إن كان الفعل جامداً ؛ مثل : نِعِم ، وبشس ... ، أو غير قابل للتفاوت ؛ مثل : مات - فَنَسِيَ ... و... ، فلا يصاغ منه صيغة تعجب .

(٢) إن كان الفعل زائداً على ثلاثة (مثل : انتصَرَ وتَغَلَّب) أو : كان الوصف منه على « أَفْعَلَ فَعْلَاءً » (مثل : حَوَّرَ وَخَضَّرَ) لم تجيء منه الصيغة مباشرة. وإنما تجيء من فعل آخر مستوفٍ للشروط ؛ صالح لما نريد ؛ (نحو : قَوِيَ - ضَعُفَ - حَسُنَ - قَسِبِحَ - عَظُمَ - حَقَّرَ ...) فنقول : (ما أقوى - ما أضعفَ - ما أحسنَ - ما أقيحَ - ما أعظمَ - ما أحقرَ - ما أشدَ - ما أكبرَ - ما أصغرَ) ... ونحو ذلك مما يناسب ؛ أو نقول : (أقو - أضعِفُ - أحسِنُ - أقبِحُ - أعظِمُ - أحقِرُ ...)

ثم تجيء بعد هذه الصيغة بمصدر الفعل الذي لم يستوفِ الشروط بسبب زيادته على ثلاثة أحرف ، أو بسبب أن الوصف منه على : « أَفْعَلَ فَعْلَاءً » ونضعه بعد صياغة الفعل الجديد المناسب ، المستوفى . ونصب هذا المصدر بعد « ما أَفْعَلَ » ونحوه بالباء بعد « أَفْعَلَ » ؛ نحو : ما أقوى انتصارَ الحق ! وما أضعفَ تغلبَ الباطل ! - أقو بانتصار الحق ! ، وأضعِفُ بتغلب الباطل ! ... ونحو : ما أجملَ حورَ العيون ! ، أجملِ بحورِ العيون ! - ما أنضِرَ خضرةَ الزرع ! . أنضِرْ بخضرةِ الزرع ! . والأفعال غير المستوفية هي : (انتصَرَ - تغَلَّبَ - حَوَّرَ - خَضَّرَ) . أما الأفعال التي تخيرناها للصياغة مكانها فهي : (قَوِيَ ، ضَعُفَ ، جَمَلُ ، نَضِرُ ...)

(٣) إن كان الفعل منفيًا أخذنا الصيغة من الفعل المناسب الذي نختاره بالطريقة السالفة ، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفي مسبقاً « بأن » المصدرية ، والنفي ؛ ففي نحو : ما فاز الرأي الضعيف ، نقول : ما أجملَ ألا يفوز الرأي للضعيف^(١) ! . وفي نحو : ما حضر خطيب الحفل ، نقول مثلاً : ما أقبِحَ ألا

(١) كان الفعل ماضياً منفيًا قبل التعجب ، فصار بعده مضارعاً ، مسبقاً « بأن المصدرية » ؛ وهي تخلصه للاستقبال . فهل بين الصورتين اختلاف في الزمن ؟ أجابوا : إن الصيغة مع التعجب = للنحو الواقي - ثالث

يخضّر خطيبُ الحفل . والمصدر المؤول من « أنْ والفعل » في هذه الأمثلة وأشباهاها في موضع نصب مفعول به .

وإنما أتينا « بأنْ والفعل » لنستطيع المحافظة على بقاء الفعل الأصلي منفياً ، إذ لو أخذنا منه صيغة التعجب مباشرة لزال نفيه ، ولم يظهر الشأن في التعجب أهو مني أم غير مني ؟

ويجوز أن نقول في الصور السابقة : أجمِلْ بالألّا يفوز الرأي الضعيف ! - أقبِحْ بالألّا يخضّر خطيب الحفل ! ؛ فيكون المصدر المؤول مجروراً بالباء . فالمصدر المؤول من : « أنْ والفعل » المنى وفاعله إما أن يكون في محل نصب بعد : « ما أفعلْ » وإما أن يكون في محل جر بالباء بعد : « أفعلْ » .

ويجوز في الفعل المنى أن نجيء بمصدره الصريح - بدلا من المصدر المؤول - مسبوقةً بكلمة : « عدم » الصريحة في معنى النفي (أو بما يشبهها) ومجروراً بالإضافة إليها ؛ ففي مثل : ما صرخ المتكلم وما همس ، نقول : ما أحسنَ عدمَ صراخ المتكلم ، وما أجمَلَ عدمَ همسه - أحسنَ بعدم صراخ المتكلم ! ، وأجمَلَ بعدم همسه ! .

(٤) إن كان الفعل مبنياً للمجهول بناءً عارضاً يطرأ ويزول أخذنا الصيغة من الفعل الذي نختاره بالطريقة التي شرحناها ، ووضعنا بعدها الفعل المبني للمجهول ، مسبوقةً « بما المصدرية »^(١) ، ففي نحو : عُرِفَ الحقُّ ، وهُدِيَ إليه الضالُّ : نقول : ما أحسن ما عُرِفَ الحقُّ ! وما أنفع ما هُدِيَ إليه الضالُّ - أو : أحسنَ بما عُرِفَ الحقُّ ! - وأنفعُ بما هُدِيَ إليه الضالُّ ! ، فالمصدر المؤول من « ما » وصلتها مفعول به بعد الصيغة الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغة الثانية .

= صارت خاصة لإنشاء التعجب المحض لإنشاء غير طابى ، وتركت للدلالة على الزمان : كالشأن الغالب في التعجب عند عدم وجود ما يدل على تقييد زمني مقصود - .

(وقد أشرنا لهذا في هامش ص ٣٤٢ ، ويجيء إيضاح لها في رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ وفي هذا الهامش صورة مستثناة لا تتجرد من الزمن) .

(١) وهي الغالبة في هذا الموضوع دون غيرها .

ولإنما أتينا « بما » المصدرية محافظة على بقاء الفعل مبنياً للمجهول ، ولولاها لزال بناؤه للمجهول فلا يتبين أسلوب التعجب للمجهول هو أم للمعوم ؟ أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سماعاً عند من يقول بهذه الملازمة (١) فقد سبق (٢) أن الأنسب الأخذ بالرأى الذى يميز الصياغة من مصدره مباشرة .

(٥) وإن كان الفعل ناسخاً ، (أى : غير تام) فإن كان له مصدر وجب أن نضع مصدره بعد صيغة التعجب التى نأخذها من الفعل الآخر الذى نختاره على الوجه المشروح فيما سلف ، ففى مثل : كان العربى رحّالاً بطبعه ، نقول : ما أكثر كون العربى رحّالاً بطبعه ! - أو : أكثر بكون العربى رحّالاً بطبعه ! . . . وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغة من الفعل الآخر الذى نختاره ، ووضعنا بعدها الفعل الأصلى الذى ليس له مصدر ، وقبله « ما » المصدرية فينشأ منها ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول به منصوب بعد : « ما أفعل » ومجرور بـ « الباء » بعد : « أفعل » . ففى مثل : كاد الكذب يهلك صاحبه ، نقول : ما أسرع ما كاد الكذب يهلك صاحبه . . . وهكذا . . .

هذه هى الطرائق الموصلة للتعجب إذا كان الفعل غير مستوفٍ للشروط . أما إذا كان مستوفياً للشروط كلها فإن الصيغتين القياسيتين (٣) تؤخذان منه مباشرة . ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر أيضاً ؛ وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب . (نحو : حسن - قبح - قوى - وغيرها من الأفعال الثلاثية التى تناسب المراد) ، ثم نأخذ منه الصيغة التعجبية ، ونجعل بعدها مصدر الفعل المستوفى للشروط ، إمّا منصوباً بعد « ما أفعل » وإمّا مجروراً بالباء بعد « أفعل » ، ففى مثل : برع الذكى ، وسبق أناداه ، نقول : ما أعظم براعة الذكى ! ، وما أوضح سبقه أناداه ! أو أعظم براعة الذكى ! وأوضح سبقه أناداه . . . فليس من اللازم - والفعل مستوفٍ للشروط - أن نأخذ

(١) انظر تخطيط هذا الرأى فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٠ .

(٢) فى ص ٣٥٠ .

(٣) وهناك الصيغ المشار إليها فى « ج » من ص ٣٤٧ .

منه صيغة التعجب مباشرة ، وإنما يجوز أن نأخذها منه أو من طريق فعل مختار آخر كما أوضحنا^(١)

(١) وفي طريقة التعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط يقول ابن مالك :

وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبَّهَهُمَا يَخْلِفُ مَا - بَعْضَ - الشَّرْطِ - عَدَمًا

يريد : أن صيغة : « أَشْدِدُ » (على وزن : أفعليل) وصيغة : « أَشَدَّ » (على وزن : « أفعل ») ؛ لأن أصلها قبل الإدغام : « أَشَدَّ » أو شبه هاتين الصيغتين مما يؤخذ من فعل آخر مستوف للشروط ، تخلف الصيغة التي لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض الشروط ، أي : فقد بعض الشروط ؛ فهي تحمل محلها . (وكلمة : « أَوْ » في البيت : حذفت همزتها ونقلت حركتها واوا الساكنة قبلها ؛ محافظة على وزن الشعر) .

ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة التي جئنا بها إن كانت على وزن : « أفعل » ، ويجر هذا المصدر بالباء إن كانت على وزن : « أفعل » يقول :

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ ، يَشْتَصِبُ وَيَعْدُ : « أَفْعِلْ » جَرَّهُ بِ « الْبَاءِ » يَجِبُ

بعد ، أي : بعد الصيغة الجديدة ... ثم قرر أن ما جاء مخالفاً لما سبق فهو محكوم عليه بالتدوير (القلة القليلة جداً) ، وأنه لا يقاس على المأثور منه (أي : المسموع منه عن العرب) :

وَبِالنَّدُورِ أَحْكَمَ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقَسَّ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرَ

الأحكام الخاصة بالتعجب .

أشهر أحكامه ما يأتي :

(١) وجوب اعتبار فعليه جامدين بعد صياغتهما للتعجب^(١) . (مع أنهما في أصلهما الثلاثي قبل التعجب مشتقان حتماً) ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما « المتعجب منه »^(٢) ، فلا يصح : العلم ما أنفع !! والجهالة ما أضر !! بتقديم المعمولين : « العلم والجهالة » . كما لا يصح بالعلم أنفسع !! وبالجهالة أضرر !! ولا يصح أن تلحقهما علامة تذكير ، أو تأنيث ، أو إفراد ، أو تثنية ، أو جمع ؛ فلا بد من بقائهما على صيغتهما في كل الأحوال من غير زيادة . ولا نقص ، ولا تغيير في ضبط الحروف : ولكن إذا اتصل بأخرهما ضمير بارز يعود على المتعجب منه وجب أن يكون هذا الضمير مطابقاً لمرجهه ، نحو : الزارع ما أنفعه ! ، والزارعة ما أنفعها ! والجنديان ما أشجعهما ! والوالدات ما أشفقتهن ! .. و ..

(٢) وجوب إفراد فاعلهما المستتر^(٣) ، وتذكيره ، فلا يكون لغير المفرد المذكور . وإذا كان ضميراً مستتراً فهو واجب الاستتار .

(٣) امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجملة ، أو

(١) كما سبق في ص ٣٤٢ و ٣٤٦ و ٣٤٩ وفي عدم تصرفهما يقول ابن مالك :

وَفِي كَلَا الْفِعْلَيْنِ قَدَمًا لَزِمًا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حِيَمًا

وقد سبقت الإشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى في ص ٣٤٦ .

(٢) لأن الجامد لا يتقدم عليه معموله ، في الأغلب - كما سيبيء البيان في رقم ٢٠٢ هامش

ص ٤٠٠ .

(٣) أما غير المستتر فلا يسرى عليه هذا الحكم كالذي في قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر)

- وقد سبق إعراب هذه الآية في ص ٣٤٤ وستذكر لمناسبة أخرى في ص ٣٦٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ -

بالنداء ؛ - أو « كان » الزائدة بالإيضاح الآتي بعد^(١) . فلا يجوز : (ما أضيع
 - حتماً - المودةَ عندَ من لا وفاء له ، وما أبعَدَ - يقيناً - المجاملةَ من لحياء
 عنده) . ويجوز : (ما أضيع - في بلدنا - المودةَ عند من ولا فاء له ! وما أبعَدَ
 - بيننا - المجاملةَ من لحياء له !) . كما يجوز : السماحةُ تُسدِّعُ إلى أداء الحقوق ،
 والشحُّ يصدِّعُ عنها ؛ فأكرمُ - يا أخى - بها ! وأقْبِحُ يا زميلِ به !)
 ومن أمثلتهم في الفصل بالجار والمجرور قولهم : (ما أهونَ على النائِمِ القُريرِ سَهَرِ
 المسهَّدِ المكروبِ . . . (٢)) وقول الشاعر :

بني تغلبٍ ، أعزِّزْ عليَّ بأنَّ أرى دياركمو أمست وليس بها أهلٌ
 وبالظرف قول الشاعر :

أقيمُ بدارِ الحزمِ ما دام حزمُها وأخِرِ - إذا حالتُ - بأنَّ أتحوِّلا
 ويشترط في شبه الجملة الذي يجوز الفصل به أن يكون متعلقاً بفعل التعجب^(٣) -
 كالأمثلة السالفة - ، ولو كان متعلقاً بمعمول فعل التعجب أو بغير فعل التعجب
 لم يصح الفصل به - ففي مثل : (ما أحسنَ الحليمَ عند دواعي الغضب !
 وما أشجعَ الصابرِ على الكفاح !) - لا يجوز : (ما أحسنَ عند دواعي الغضب
 الحليمَ ، ولا : ما أشجعَ على الكفاح الصابرَ .) لأن الظرف متعلق بكلمة :
 « الحليم » ، والجار والمجرور متعلقان بكلمة : « الصابر » .

وقد يجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب ، إذا كان
 معمول فعل التعجب مشتملا على ضمير يعود على المجرور ، نحو : ما أليقَ
 بالطبيب أن يترفق ! ، وما أحقُّ بالمرضى أن يصبر ! ، . . . فالمصدر المؤول من
 « أن والفعل » هو معمول لفعل التعجب ، ومشتمل على ضمير يعود على
 المجرور . . . (٤) ومنه قول الشاعر :

(١) في الحكم الثامن ، ص ٣٦١ .

(٢) سبق هذا المثل في آخر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٦ .

(٣) قد يتعدى فعل التعجب إلى مفعوله بحرف جر معين تبعاً لفعله الأصلي قبل التعجب .

وسياتى بيان هذا في الزيادة ص ٣٦٣ .

(٤) في الحكين السابقين يقول ابن مالك باختصار في ختام الباب :

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبوراً. ولكن لا سبيل إلى الصبر

(٤) عدم جواز العطف - مطلقاً - على فاعل « أفعل » في التعجب وكذلك لا يجوز إتباعه ، فالتوابع كلها ممنوعة إذا كان هو المتبوع وحده . أما إن كان المتبوع هو الجملة التعجبية كلها (فعلها وفاعلها) فلا يمتنع ؛ فيصح عطف جملة جديدة على الجملة التعجبية ؛ كقول الشاعر :

أولئك قومي بارك الله فيهمو على أكل حال ما أعف وأكرمًا...

فقد عطف الجملة الثانية (المكونة من الفعل الماضي : « أكرم » وفاعلها) على الجملة التعجبية التي تسبقها (والتي تتكون من الماضي « أعف » وفاعلها) . وكما يجوز الإبتاع بالعطف بجملة يجوز الإبتاع بالتوكيد اللفظي بجملة تؤكد الجملة التعجبية كلها توكيداً لفظياً . ويجوز الإبدال منها كذلك (بدل جملة من جملة) . أما الإبتاع بالنعته فلا يصح ؛ لأن المتبوع (وهو : المنعوت) لا يكون جملة .

(٥) وجوب أن يكون المعمول (أى : المتعجب منه) معرفة ، أو نكرة محتصة ، فنال المعرفة ما تقدم من الأمثلة الكثيرة ، وقول الشاعر :

ما أصعبَ الفعلَ لمن رامهُ ! وأسهلَ القولَ على من أراد !
ومثال النكرة المحتصة بوصف أو إضافة أو غيرها مما يفيد الاختصاص :
ما أسعد رجلا عرف طريق الهدى فسار فيه ! وما أشق إنساناً تبين الرشد من الغى ، فانصرف عن الرشد ، واتبع الضلال !

وفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَ مَعْمُولُهُ ، وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّمَا

أى : معمول الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله . والزم وصل المعمول بفعله ، بحيث لا يفصل بينهما فاصل إلا ما أشار إليه في البيت الأخير التالي :

وفَضَلَهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَعْرَ

أى : أن الفصل بشبه الجملة مستعمل في الكلام المأثور ، والخلاف بين النحاة ثابت في أمر القياس عليه . ولكن الرأي الرشيد جواز القياس عليه . وكذا الفصل بالنداء فيه خلاف ، والصواب جوازه . وهل يجوز الفصل بالطرف ومعه المار والمجرور ؟ في هذا خلاف ؛ والأرجح المنع .

ولولا هذا الشرط لكان التعجب لغواً ؛ إذ لا فائدة من قولنا : ما أسعد رجلاً . . . ما أشقى إنساناً . . . ويتساوى في هذا الحكم معمول « أفعل » وأفعل .

(٦) جواز حذف المفعول المتعجب^(١) منه في إحدى حالتين ؛ (سواء أكان منصوباً بأفعل ، أم مجروراً بالباء بعد أفعل) .

أولاهما : أن يكون ضميراً يدل عليه دليل بعد الحذف ؛ كقول الشاعر :
جزى الله عني - والجزء بفضلِهِ - ربيعة ، خيراً . ما أعف ! وأكرمًا !
أى : ما أعفها وأكرمها . وقول الآخر :

أرى أم عمرو دمعتها قد تحدرًا بكاءً على عمرو . وما كان أصبرًا !
أى : أصبرها .

ثانيتها : أن تكون صيغة التعجب هي : « أفعل » وقد حذف مفعولها المجرور وحذف معه حرف الجر ، وقبلها صيغة للتعجب على وزن : « أفعل » أيضاً ، ولهذا الصيغة الأولى معمول مذكور ، مماثل للمعمول المحذوف مع حرف الجر . . . وقد عطفت الصيغة الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها ؛ عطفت جملة على جملة^(٢) ؛ كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر »^(٣) ، أى : وأبصر بهم . ونحو : أحسن بصاحب المروءة وأكرم ! ؛ أى : بصاحب المروءة ، وقول الشاعر :

أعزز بنا ! ، وأكف ! إن دُعينا يوماً إلى نصرَةٍ من يَلِينَا^(٤) . . .

(١) سبقت الإشارة - في « ب » من ص ٣٤٧ - إلى ما يتردد في هذا الباب من قولم : « المتعجب منه » وأنهم يريدون : المفعول الذي له صلة بالأمر الذي يدعو للتعجب .

(٢) لم يشترط بعض النحاة شيئاً من هذا كله ، واكتفى باشتراط وجود قرينة تدل على المحذوف ، وقالوا هذا الرأي أحسن وأوجه .

(٣) سبق هذا المثال لمناسبة أخرى في ص ٣٤٤ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٥٧ .

(٤) وإلى هذا أشار ابن مالك ببيت سبق شرحه في ص ٣٤٦ ، هو :

وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح

(٧) تجرد فعل التعجب - في الأغلب^(١) - من الدلالة على زمن ؛ لأن الجملة التعجبية كالمثا إنشاءً محضة ، الغرض منها إنشاء التعجب ، فتركت الدلالة الزمنية ، وانسلخت منها ، واقتصرت على تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ، وهو « الإنشاء غير الطلبي » ، المقصود منه إعلان التعجب ، كما أسلفنا^(٢)

(٨) جواز الفصل بين « ما » التعجبية وفعل التعجب « بكان » الزائدة^(٣) كقول الشاعر يحنّ إلى أهله ورفاقه :

ما كان أجملَ عهدهم وفعالهم ! من لى بعهد في الهناء تصرّما ؟
وقول الآخر :

ما كان أخوجَ ذا الجمالِ إلى عيبٍ يُوقِيهِ مِنَ العَيْنِ
وقد تقع « كان » التامة المسبوقة بما المصدرية بعد صيغة التعجب ؛ نحو :
ما أحسن ما كان الإنصاف^(٤) .

(١) قلنا : « في الأغلب » لوجود حالة قد يدل فيها على الزمن هي المشار إليها في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ . . .
(٢) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ حيث الحالة التي يدل فيها على الزمن - وهامش ص ٣٥٣ ، ورقم ٤ الآتي هنا .
(٣) سبق تفصيل الكلام على زيادتها ، وما يستتبعه من أحكام في ص ١٨٤ م ٤٤ وفي هامش ص ٣٩ منه .

(٤) « ما » مصدرية ، « كان » فعل ماض تام ، بمعنى : وجد وظهر ، « الإنصاف » فاعلها . والمصدر المؤول ، فعول فعل التعجب . والتقدير : ما أحسن وجود الإنصاف في الماضي . فإن قصد الاستقبال جيء بالفعل التام : « يكون » بدلا من الفعل : « كان » . ووجود الفعل الماضي « كان » . والمضارع : « يكون » يقيّد التعجب بزمن معين ، وهذا - وإن كان قليلا - جائز ؛ فن الجائز تقييد فعل التعجب بزمن ماض والحجى بالفعل « كان » ، أو : « أمسى » للنص على هذا التقييد بالماضي ، وبكلمة : « الآن » ، أو ما بمعناها للنص على التقييد بالزمن الحالى ، وبالفعل : « يكون » ونحوه - فاللروف المستقبلية للدلالة - على الاستقبال ، ومنه قوله تعالى « أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا » والمهم وجود قرينة تدل على التقييد المقصود . وبغير التقييد تتجرد الجملة التعجبية من الدلالة الزمنية (كما رددنا في هامش ص ٣٤٢ و ٣٤٩ و ٣٥٣ . . .)

- (راجع الأشرفي والصبان آخر هذا الباب) .

(٩) جواز حذف الباء الداخلة على معمول « أفْعِلْ » بشرط أن يكون ما تجره مصدراً مؤولاً من : « أنْ المصدرية » . و « الفعل » ، أو : « أنْ » مع معموليها^(١) ، نحو : أحبُّ أن تكون المقدم ! ، وقول الشاعر :

أَهْوَنُ عَلَيَّ إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكَرَى أَنِّي أَبَيْتُ بِلَيْسَةَ الْمَلْسُوعِ
وَالأَصْلُ : بَأَن تَكُونُ وَبَأَنِي

• • •

= وقد تقع « كان » بلفظ الماضي زائدة بين « ما » التمجيدية وفعل التعجب . والأحسن في هذه الصورة أن تكون مهمله لا عمل لها مطلقاً ، ولا فائدة منها إلا الدلالة على أن زمن التعجب ماضٍ (طبقاً للبيان والتفصيل السابقين في ج ١ م ٤٤ « زيادة كان » وكذلك م ٤ عند الكلام على الأفعال .

(١) يرى بعض النحاة (كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٤ وكما سبق في ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) أن حذف « الباء » ممنوع هنا قبل المصدر المؤول من « أنْ » ومعموليها ؛ بحجة أنه غير مسموع بخلاف حذفها قبل المصدر المؤول من « أن والفعل والفاعل » فهو مسموع إلى الحد الذي يبيح القياس عليه . وهذا رأى رفضه آخرون - ورأيهم حق - لأن حذف حرف الجر . طرد قبل : « أنْ وأنْ » المصدريتين ؛ فلا معنى لإخراج « أنْ » هنا ، وبخاصة مع وجود أمثلة مسموعة ، ولو قليلة ، لأن قلتها في موضع بعينه لا تقدر في الاطراد المستند من أغلب الحالات .

لكن إذا حذف « باء الجر » أتلاحظ وتُقدَّر بعد الحذف ، فيعرب ما بعدها على اعتبارها كالمذكورة ، أم لا تلاحظ ولا تقدر ؛ فيعرب ما بعدها على اعتبار عدم وجودها وعدم ملاحظتها ؟ قولان . ولعل الأول هو الأنسب ، لمسايرته الحالات الأخرى التي ليست للتعجب ، فيكون الأمر . طرداً في التعجب وغيره .

ومن الضرورات الشعرية المستقبحة التي لا يرتضيها كثير من النحاة - حذف « باء الجر » من المتعجب منه إذا لم يقع بعدها « أنْ » ، أو « أنْ » وإذا حذف - مع الاستقباح - فما حكم الاسم الظاهر بعدها ؟ قيل يرفع ؛ لأنه في الأصل بمنزلة الفاعل ، وقيل ينصب ؛ لأنه بمنزلة المفعول به .

زيادة وتفصيل :

١ - عرفنا^(١) أن صيغة : « أفعلل » تحتاج إلى معمول بعدها منصوب ، يعرب مفعولاً به ، وأن صيغة : « أفعلل » تحتاج إلى معمول بعدها مجرور بالباء ، وأنها يحتاجان - أحياناً - إلى شبه جملة بعدهما ، وقد يفصل شبه الجملة بينهما وبين معمولهما و

وقد تحتاج صيغة التعجب إلى معمولات أخرى غير التي سبقت ؛ كالحال والتمييز ، والاستثناء

وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معين^(٢) ، مجارة لفعلها الأصلي قبل التعجب ؛ ويصير الجار والمجرور متعلقين بها . (أى : بصيغة فعل التعجب)^(٣) . لكن ما هو هذا الحرف المعين من حروف الجر؟^(٤) .

إن كان فعل التعجب دالا على حب ، أو كره ، أو ما بمعناها ؛ - كالود ، والبغض - فحرف الجر المناسب : هو : « إلى » بشرط أن يكون ما بعد « إلى » فاعلا في المعنى لا في اللفظ ، وما قبلها مفعولاً في المعنى لا في اللفظ ؛ نحو : ما أحب العلم إلى الناغبين !! ، وما أبغض النقص إلى القادرين !! . ففعل التعجب : « أحب » قد نصب مفعوله . واحتاج إلى جار ومجرور تبعاً لأصله ، فجاء بهما . وحرف الجر هو : « إلى » لأن فعل التعجب دال على « الحب » ، وما بعد « إلى » مجرور بها . لكنه فاعل معنوى ، لا نحوى ، لأن الناغبين -

(١) في ص ٣٤١ .

(٢) كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٥٨ .

(٣) إذا كان المفعول به لصيغة الماضي « أفعلل » ضميراً بعده تمييز ، فانوع هذا التمييز ؟

أتمييز مفرد أم تمييز جملة ؟ وكذلك ما نوع التمييز بعد الضمير المجرور بالباء في صيغة : « أفعلل به » ؟

الإجابة في : « باب التمييز » - ج ٢ م ٨٨ ص ٣٤٣ .

(٤) انظر - أ - من ص ٤٣٢ حيث الكلام على تعدية « أفعلل التفضيل » بحرف الجر ، فيتبين

التشابه والتخالف بين « التعجب والتفضيل » في هذه التعدية .

والقادرين هم الفاعلون لحب العلم ؛ وبغض النقص . وما قَسَبَل إلى : (العلم -
النقص) هو المفعول المعنوي - لا النحوي ؛ لأنه الذى وقع عليه الحب - والبغض .

ولهذا ضابط سبق بيانه ^(١) ؛ هو : أن يُحذف فعل التعجب ومعه « ما
التعجبية » إن وجدت ، ويوضع مكانهما فعل آخر من مادته ومعناه ، يكون
فاعله النحوي هو الاسم المحرور بـ إلى ، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل
التعجب . فإن استقام المعنى على هذا صح مجيء « إلى » ، وإلاّ وجب تغييرها .
ففي المثال السابق نقول : أحبّ ، أو : يحبّ النابغون العلم ، ويكره القادرون
النقص . وقد استقام المعنى فدلّت استقامته على صحة مجيء « إلى » .

فإن كان ما بعدها ليس فاعلاً فى المعنى ، وإنما هو مفعول معنوي وما قبلها
هو الفاعل المعنوي وجب الإتيان « بلام الجر » ، بدلا من : « إلى » ؛ نحو :
ما أحبّ الوالدة لمولودها ! ، فالوالدة هى الفاعل المعنوي - لا النحوي - الذى
فَعَلَ الحب أو قام به الحب . والمولود هو المفعول المعنوي -- لا النحوي - الذى
وقع عليه الحب ؛ لصحة قولنا : أحبّ ، أو تحبّ الوالدة مولودها ... فعنى :
« إلى » ، و « اللام » ، فى مثل هذا الموضع هو : « التبيين » ، أى : بيانُ الفاعل
المعنوي والمفعول المعنوي ، وتمييز كل منهما من الآخر .

ب - إن كان أصل فعل التعجب فعلا متعدياً بنفسه لوأحد فإنه يصير لازماً
يتعدى بحرف جر خاص هو : « اللام » كذلك ، مثل : ما أضربّ الناس للجاوس !!
وإن كان أصل فعل التعجب فعلا لازماً يتعدى إلى معموله بحرف جر
معين وجب أن يجارى أصله فى التعدى بهذا الحرف إلى معموله ؛ نحو : ما أغضب
الناس على الخائن . وقول شوقي :

ما أجمل الهجرة بالأحرار إن ضنّت الأوطان بالقرار

لأنه يقال : غضب الله على الكافر ... - جَمَلُ المرء بمُحلقه ...

ج - قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه مفعولين^(١) مثل
« كَسَسَا » ، و « ظن » في نحو : كَسَسَا الغنى فقيراً ثياباً - ظنَّ البخيلُ
الجوْدَ تَبْذِيرًا .

ولفعل التعجب الذي يصاغ من المتعدى لمفعولين أربع حالات^(٢) .

الأولى : أن يكتفي بفاعل المتعدى فينصبه مفعولاً به ؛ نحو : ما أكسى
الغنىَّ ! ! ، ما أظنَّ البخيلَ ! ! فكلمتا : « الغنى والبخيل » كانتا في الأصل
قبل التعجب فاعلاً ؛ فصارتا بعده مفعولاً به لفعل التعجب الذي اكتفى بهذا
المفعول به ، واقتصر عليه .

الثانية : أن يزيد على الفاعل السابق الذي صار مفعولاً به - أحد المفعولين
الأصليين مجروراً باللام ؛ فنقول : ما أكسى الغنىَّ للفقير ! ! - ما أظنَّ
البخيلَ للجود ! ! فكلمتا : « البخيل » ، و « الجود » كانتا قبل التعجب
مفعولين للفعل المتعدى لاثنين ، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام ،
ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب .

الثالثة : أن يزيد على الحالة السابقة المفعول الأصلي الثاني ؛ فنقول ما أكسى
الغنىَّ للفقير ثياباً ! - ما أظنَّ البخيلَ للجودِ تَبْذِيرًا ! .

الرابعة : حذف لام الجر السابقة ونصب الثلاثة مباشرة بشرط أمن اللبس ،
نحو : ما أكسى الغنىَّ الفقيرَ الثيابَ ! ! وما أظنَّ البخيلَ الجودَ تَبْذِيرًا .
فإن خيف اللبس أدخلت لام الجر على المفعولين الأصليين ؛ نحو : ما أظنَّ
الرجلَ لأخيك ، لأبيك ، والأصل : ظنَّ الرجلُ أخاك أباك . . .

لكن « أفعَلَ » في التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ، وفي الأمثلة
السابقة استرقى حتمه بنصبه المفعول به الذي كان في الأصل فاعلاً . فما الذي

(١) سواء أكان أصلهما المبتدأ والخبر كالفعل : « ظن » أم لم يكن أصلهما ذلك ، كالفعل :
« كَسَسَا » .

(٢) كثر الخلاف والاضطراب بين المراجع المطولة بشأن هذه الحالات . وأصفاها - مع
إيجاز - ما جاء في شرح : « التصريح » . وقد نقلنا هنا صفة ما تضمنته المطولات .

نصب المفعول الثاني ، إن وجد ، وكذلك الثالث ؟

إن البصريين يمتدرون فعلاً — أو ما يشبهه — ينصب المفعول الثاني إن وجد ، وكذلك الثالث ؛ ويستردون في تقديره بفعل التعجب المذكور قبله ؛ فيقولون في تأويلهم : (ما أكسى الغني يكسو الفقير !! — أو : ما أكسى الغني يكسو الفقير ثياباً !!) — (ما أظن الغني ! .. يظن الجود . . . — أو ما أظن الغني يظن الجود تبذيراً !!) . . .

والكوفيون لا يقدرون محذوفاً ولا يتأولون ، ويقولون : حقاً أن « أفعل » في التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ، لكنه في هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد .

ولا أثر للخلاف في المعنى ، ولكن في رأى الكوفيين يسر وقبول — لبعده من التكلف ، والحذف ، والتقدير .

ألفاظ المدح والذم . . .

(ومنها : « نِعَم » ، و« بئس »^(١) ، وما جرى مجراها).

في اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة ؛ تدل على المدح ، أو الذم . بعضها يؤدي هذه الدلالة صريحة ؛ لأنه وُضِعَ لها من أول الأمر نَصًّا ، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة^(٢) . فن الأول الذي يؤديها صريحة قولك : (أمدحُ - أثنى - أستحسن . . . - أذم ، أهجو ، أستقبح) . . . وأشباهاها ، وما يشاركها في الاشتقاق ، نحو : أمدح في الرجل تجلده ، وحسن بلائه ، وأذم فيه يأسه ، وفتور عزيمته - أثنى عليك بما أحسنت ، وأهجو من قبض يده عن الإحسان . . . ومنها : الجميل - العظيم - الفاضل - الماجد - البخيل - الحقود - الخائن . . . وغيرها من ألفاظ المدح والذم الصريحة .

ومن الثاني الذي يحتاج لقرينة : وفرة لا تكاد تعدد ؛ في مقدمتها : أساليب النفي ، والاستفهام ، والتعجب^(٣) ، والتفضيل ، ونحوها ؛ فإنها أساليب قد تضم - أحياناً - إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم ، بقرينة ؛ كقولك في إنسان يتحدث الناس بفضائله ومزاياه ، أو : بتقائصه وعيوبه : « ما هذا بشراً » . تريد في حالة المدح : أنه مملوك ، مثلاً ، وفي حالة الذم : أنه شيطان . ومثل قول شوقي :

هل المُلْكُ إلا الجيشُ شأنًا ومظهرًا ؟
ولا الجيشُ إلا رَبُّه حين يُنْسَبُ ؟

(١) فيهما لغات ؛ أشهرها : (كسر الأول مع سكون الثاني) ، (وفتح الأول مع كسر الثاني) ، (وفتح الأول مع سكون الثاني) ، (وكسر الأول والثاني معاً) .

والأفصح والأشهر عند استعمالها في المدح والذم الاقتصار على اللغة الأولى .

(٢) حالية ، أو كلامية .

(٣) انظر رقم ٦ من هامش ص ٣٣٩ .

وقوله :

إِلَامٌ^(١) الْخُلْفُ بَيْنَكُمْ ؟ إِلَامًا ؟ وَهَذِي الضَّجَّةُ الْكُبْرَى عَلَامًا^(٢) ؟
وَفِيمَ يَكِيدُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ ؟ وَتُبْدُونَ الْعِدَاةَ وَالْخِصَامَا ؟
وقول المتنبي : * ما أبعد العيب والنقصان من شرِّ في !! *

وقوله في ذم قائد الجيش الرومي :

فَأَخْبِثْ بِهِ طَالِبًا قَهْرُهُمْ !! وَأَخْبِثْ بِهِ تَارِكًا مَا طَلَبَ !
وقول أعرابي سئل عن حناكمين : أَمَا هَذَا فَأَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى الْمَوْتِ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَا ذَلِكَ فَأَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى الْحَيَاةِ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ ...
ومن النوع الأول الصريح : « نِعْمٌ » ، و « بئس » وما جرى مجراهما من
الألفاظ التي تدلّ نَصًّا على المدح العام^(٣) أو : الذم العام^(٣) ، وتمتاز
« نِعْمٌ وبئس » من باقى نوعيهما الصريح بأحوال وأحكام خاصة بهما ، دون نظائرهما
من النوع الصريح ، وأشهر هذه الأحوال والأحكام ما يأتي :

(١) دلالة « نِعْمٌ » على المدح العام ، و « بئس » على الذم العام . . . (٣)

(١) إلى أى شيء ؟ فكلمة : « م » أصلها : « ما » الاستفهامية التي تحذف ألفها عند الجر وعدم الوقف عليها . أما عند الوقف فتحذف الألف ، وتحل محلها « هاء » السكت . ولكنها لم تحذف في آخر الشطرين ؛ مراعاة لقواعد القافية ، كى تماثل آخر الأبيات التالية لها . والخطاب موجه للمصريين .

(٢) على أى شيء ؟ ويقصد بالضجة الخلاف الحزبي الطاغى في عصره ، والخصومات العنيفة بين الأحزاب المصرية بسبب بعض المشروعات السياسية ، ومنها : المشروع الذي كان سبباً في احتدام النزاع ؛ وهو : للذى اشتهر باسم : « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » . اعترفت فيه إنجلترا - وكانت تحتل مصر إذ ذاك - باستقلال البلاد المصرية ولكن بقيود وشروط .

(٣) (٣ و٣ و٣) المراد بالمعوم هنا في المدح وفي الذم أنه ليس مقصوداً على شيء معين ، ولا على صفة خاصة ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب - كما نص على هذا « الخضرى » في آخر الباب - ؛ بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور المدوح أو المذموم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل كلها ؛ مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعة . . . والذم العام يشمل العيوب كلها مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه . . . ومن الأمثلة قوله تعالى : (وَاعْتَصِمُوا بِاللهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ، فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ) وقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَتَّبِعَ رِضْوَانَ اللهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطِ اللهِ وَمَا أَوَاهُ جَهَنَّمَ ، وبئس المصير) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب =

واعتبار كل لفظ منهما في هذه الحالة وحدها فعلاً ماضياً ، لازماً^(١) جامداً ، لا بد له من فاعل . ومع أن كلاً منهما يعرب فعلاً ماضياً فإنه متجرد من دلالة الزمنية ، ومنسلخ عنها بعد أن تكونت منه ومن فاعله جملة « إنشائية غير طلبية » ؛ يُقصد منها إنشاء المدح العام ، أو الذم العام ، من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض ... فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من « الإنشاء المحض غير الطائي » لا دلالة فيه على زمن^(٢) مطلقاً ، نحو : نعم أجر المخلصين - بنس مصير المتجربين .

ولجمودهما في هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ، ولا أمر ، ولا شيء من المشتقات ... وتلحقهما تاء التأنيث - جوازاً - إذا كان فاعلهما اسماً ظاهراً مؤنثاً^(٣) ، ويصح حذفها بكثرة ، ولو كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ؛ نحو : نِعْم . : أو : نِعِمْتَ فتاة العِمل والنشاط ، وبنس ... ، أو : بنست فتاة البطالة والخمول . أما في غير هذه الحالة الخاصة بالمدح والذم فهما فعلان ماضيان ، متصرفان ، دالان على زمن مضى : نحو : نَعِمَ العيش ينعم ، فهو ناعم ؛ أى : لان واتسع . وبنس المريض ببأس ؛ فهو : بانس ...

(٢) قَصُرَ فاعلهما على أنواع معينة ، أشهرها ما يأتي :

١ - المءرف « بأل » الجنسية^(٤) ، أو : « العهدية »^(٥) ، نحو : نِعْمَ الوالد

= « العموم » عنهما في الأفعال الأخرى التي تجرى مجرى « نعم وبنس » حيث يكون المدح والذم في تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب ، (طبقاً لما سيحىء في ص ٣٨٤) .

وإنما يستفاد العموم مع « نعم ، وبنس » عند الإطلاق وعدم التقييد ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : نعم الغنى محسناً . (١) انظر ما يختص بهذا في رقم ٣ من ص ٣٧٣ .

(٢) انظر الصبان في هذا الموضوع ، أما البيان الكامل وذكر المراجع الأخرى في صدر الجزء الأول - م ٤ - عند الكلام على أقسام الفعل .

(٣) وكذلك إذا كان « المخصوص » مؤنثاً فإنه يجوز تكبير الفعل وتأنيبه وإن كان الفاعل مذكراً ؛ طبقاً لما سيحىء بيانه في ص ٣٧٨ . وقد سبق في باب الفاعل (- ٢ م ٦٦ ص ٦٧ و ٧٠) بيان الحالتين السالفتين ، وحكم تاء التأنيث من جهة ذكرها وحذفها .

(٤) هي الداخلة على نكرة لإفادة العموم والشمول مع التعريف ، ويغلب أن يصلح في مكانها كلمة : « كل » فلا تدخل على ما لا يقبل التعريف في أغلب استعمالاته ؛ مثل « غير » - مع ملاحظة ما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ - ، ولا على المعرفة مثل : « الله » .

(٥) (وانظر المراد من الجنس والعهد في هذا الباب في « ١ » من ص ٣٧٤ ، ثم ما يتصل بالمسألة في ص ٣٧٥ و ٣٧٦) .

وقد سبق تفصيل الكلام على أنواع « أل » وأحكامها في باب المعارف بالجزء الأول ، م ٣١ .

الشفيق ، وبئس الولد العاق . وقول الشاعر :

حياةٌ على الضييمِ ببئس الحياةُ ونعم المماتُ إذا لم نَعْرِزْ^(١)

ب - المضاف إلى المَعْرِفِ « بأل » السابقة ، نحو : نِعِمَ رجلُ الحربِ خالدٌ ، وبئس رجلُ الجبنِ والكذبِ مُسَيِّبٌ . . .

ج - المضاف إلى المضاف إلى المَعْرِفِ بها ؛ نحو : نِعِمَ قارئُ كتبِ الأدبِ ، وبئس مهملُ أمرِ اللغةِ .

د - الضمير المستتر وجوباً بشرط أن يكون ملتزماً بالإفراد والتذكير^(٢) ، وعائداً على تمييز بعده^(٣) ، يفسر ما في هذا الضمير من الغموض والإبهام ؛ نحو : نِعِمَ قوماً العربُ ، وبئس قوماً أعدائهم . ففي كل من : « نِعِمَ » و « بئس » ضمير مستتر وجوباً^(٤) تقديره : « هو » مراداً منه المدح ، أو المذموم ، ويعود على التمييز (قوماً) أى : نِعِمَ القومُ قوماً . . . - وبئس القومُ قوماً . . .

ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناها ، (أى : لا بد من مطابقتها لما يسمى : « المخصوص » بالمدح أو الذم ، بحيث يتطابقان تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وغير أفراد) ، نحو : نِعِمَ رجلين : القائدُ والجنديُّ - نِعِمَ رجالاً : الحليمُ ، والصبورُ ، والمتواضعُ - نِعِمِمْ ، أو : نِعِمْتُ ، فتاةٌ : المجاهدةُ - نِعِمِمْ ، أو : نِعِمْتُ ، فتاتين : المجاهدتان - نِعِمِمْ ، أو : نِعِمْتُ فتياتِ المجاهداتِ .

(١) إذا لم نَعْرِزْ (مع تخفيف الزاي ، للقافية - والأصل : التشديد -) إذا لم تكن أصحاب عزة ، أى : قوة ، وكرامة ، وهيبة .

(٢) اشتراط التذكير ليس متفقاً عليه ؛ وإنما هو رأى الأكثرية القائلة بأن الفاعل الاسم الظاهر يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد ، وكذلك الفاعل الضمير يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد ؛ بأن يجعل راجعاً إلى التمييز المراد به الجنس ؛ لكونه على نية « أل الجنسية » ؛ إذ الأصل - مثلاً - نِعِمَ الرجل .

(٣) فلا يصح تقديم التمييز هنا على الفعل . وهذا أحد المواضع التي يجوز أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة . (وقد تقدم تفصيل الكلام عليها في الجزء الأول ص ١٨٤ م ٢٠) ثم انظر رقم ٤ من هامش هذه الصفحة .

(٤) ومن النادر الذي لا يقاس عليه إبرازه مجروراً بالباء الزائدة في مثل قولهم : نِعِمَ بهم قوماً . وقد ذكرنا هذا الرأى للاستعانة به على فهم الوارد المسموع دون محاكاته .

ولا بد أن يكون التمييز صالحاً لقبول «أل» المعرّفة^(١)، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغلة - غالباً - في الإبهام؛ ككامة: غير، ومثل: وشبه^(٢)... ويجوز - في الرأي الراجح - أن يجتمع في أساوب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز^(٣)؛ نحو: نِعِمَّ الشجاعُ رجلاً يقول الحقَّ غيرَ هَيَّابٍ، وقول الشاعر:

(١) والأحسن اعتبار هذا التمييز من نوع: تمييز «الذات»؛ (أى: تمييز «المفرد» ، لتمييز «النسبة» ، (طبقاً للبيان التفصيلي الذي سبق في باب: «التمييز» ، ج٢ م ٨٨ عند الكلام على أقسام التمييز ص ٣٨٩ و ٣٩١ وما بعدهما).

ومن أحكام هذا التمييز أنه - على الصحيح - لا يجوز حذفه مع استتار الضمير الفاعل العائد عليه؛ لكيلا يبقى الفاعل الضمير مبهماً ، ليس له ما يفسره؛ فالتمييز يفسر الفاعل المستتر. فإن وجدت قرينة تدل على التمييز بعد حذفه، وتكون عوضاً عنه صح الحذف؛ كالتاء في قولهم: إن زرت الصديق فيها ونعمت؛ أى: نعمت زيارة زيارتك، ومنه قوله عليه السلام: (من ثوباً يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل) أى: فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصة الوضوء.

ولا يصح تقديمه على «نعم وبئس» - كما أسلفنا - ، ولا تأخيره عن «المخصوص» بالمدح والذم؛ ولهذا حكوا بالثذوق على مثل: نعم محمد رجلاً ، باعتبار «محمد» هو «المخصوص». أما باعتباره فاعلاً فلا يصح؛ لأنه ليس من الأنواع السالفة التي تصلح فاعلاً في هذا الباب. ويصح أن يكون لهذا التمييز نعت أو غيره من التوابع ، ومن أمثلة النعت قولهم:

«إن الكذوب لبئس خللاً يُصحب»....

كما يصح أن يفصل بينه وبين الفاعل فاصل ، كقوله تعالى: (بئس للظالمين بدلا) ، ويجوز تشبيته وجمعه - كما أشرنا - وبسبب هذا الجواز امتنع إبراز الفاعل المستتر ، وتشبيته وجمعه ، اكتفاءً بثنية التمييز وجمعه؛ فلا يصح: نِعْمًا - ونَعْمُوا .. - في الرأي الراجح.

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجاز:

فَعْلَانٍ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ «نِعْم» و «بئس» رَافِعَانِ أَسْمَيْنِ
مُقَارِنَتِي «أَل» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا: كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا
وَيَرْفَعَانِ مُضَمًّا يُفْسِرُهُ مُمَيِّزٌ ، كَنِعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ

تضمنت الأبيات الثلاثة أن «نعم وبئس» فعلان جامدان ، وأنها يرفعان فاعلين مقترنين بـ «أل» أو مضافين للمقترن بـ «أل» أو ضميراً يفسره بـ «أل» (تمييز ، كنعم قوماً معشره) ، وترك الناظم بقية أنواع الفاعل التي في الصفحات التالية.

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك:

وَجَمَعَ تَمَيِّيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرُ

نَعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هُنْدُ لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَظْفًا أَوْ بِإِمَاءٍ^(١) . . .

٥ - كلمة : « ما »^(٢) أو : « مَنَّ »^(٣) ، نحو : (نَعِمَ ما يقول الحكيم
المجرب ، وبئس ما يقول الغرّ الأحمق) ، ونحو : (نعم من تصحبه عزيزاً .
وبئس من ترافقه منافقاً) . . . وقيل : إن « ما » تمييز ، والفاعل ضمير مستتر
تفسره « ما » وكذلك : « مَنَّ » .

(١) عند الجمع بينهما قد يكون التمييز غير دال على معنى زائد على الفاعل ؛ نحو : نعم الرجل
رجلاً عمر ؛ فيكون من نوع التمييز الذي يفيد مجرد التوكيد ؛ كالذي في قول أبي طالب عم الرسول
عليه السلام .

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً . . .
(كما سبق في باب التمييز ج ٢ م ٨٧ ص ٣٢٧) . ويجوز أن يكون دالاً بنفسه على معنى زائد
على معنى الفاعل ؛ نحو : « نعم الفتى فتى صلاح » ، إذا كان المراد أنه فتى حقاً ، أى من ناحية
الفتوة ، يظهر عليه أماراتها . ويجوز أن تكون زيادة المعنى ليست ناشئة منه مباشرة ، وإنما هي من
أحد توابعه أو معمولاته ، نحو نعم الرجل رجلاً مجاهداً صلاح
(٢) وفيها يقول ابن مالك :

وَ « مَا » مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلٌ فِي نَحْوِ : نِعِمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

في « ب » من ص ٣٧٤ أشهر إعرابات « ما » بعد نعم وبئس .
ويقول علماء رسم الحروف إن « ما » إذا كانت معرفة تامة فقد تكون : « تامة عامة » ومعناها :
« الشيء » ، ولفظ : « الشيء » يلاحظ عند التقدير . وعلامتها ألا يكون قبلها اسم تكون هي وعاملها صفة
له في المعنى ، كقوله تعالى : (إن تبيدوا الصدقات فنسبمها) التقدير : نعم الشيء هي . . . وقد تكون
معرفة « تامة خاصة » ، وعلامتها : أن يسبقها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى ، وتقدر من
لفظ ذلك الاسم ؛ نحو : أصلحت الخط إصلاحاً نسيماً ، التقدير : نعم الإصلاح . هذا كلامهم .
ويقول أكثرهم إن « ما » في صورتين توصل خطأً بآخر الفعل : « نعم وبئس » وتقدم هي « وبئس »
نعم ، وتكسر عندئذ « العين » للتخلص من السكون النائي من الإدغام .
غير أن الحكمة في هذا الاتصال الكتابي غير سائغة عند فريق آخر ؛ إذ هي : مجرد المحاكاة للسابقين
من كتبوا في الطور الأول وقت استحداث الخط . فالخير في فصلها ، (بالرغم من أننا فصلناها مرة في
أعلى هذه الصفحة ، ووصلناها في هامشها) إلى أن يستقر الاصطلاح على وضع جديد موحد .
ومثلها عندهم في الاتصال « بنعم » كلمة « ما » النكرة الناقصة وهي النكرة الموصوفة التي معناها
الذي تقدر به : « شيء » ؛ مثل : إن قراءة الكتب الأدبية نعماً يقوّم الألسنة . . والحكمة والرأى
هنا مشاهما فيما سبق .

(٣) وتكون : « من » موصولة ، أو نكرة تامة ، أو نكرة موصوفة ، ولا تكون معرفة تامة .

و «الذى» (اسم موصول) ؛ نحو: نعم الذى يصون لسانه عما لا يحسن،
وبئس الذى يغتاب الناس .

ز - النكرة المضافة لنكرة ، أو غير المضافة ؛ كقول الشاعر :

فنعيم صاحب قومٍ لا سلاح لهم وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفَّانَا
ومثل : نعم قائد أنت . . .

والنوعان الأخيران (وهما: الذى والنكرة) ، أقل الأنواع استعمالاً ، وسُمِّواً
بلاغياً ، مع جوازهما .

(٣) عدم نصبهما المفعول به ؛ لأن كلاهما فى هذا الاستعمال فعل
ماض - جامد - لازم - كما تقدم^(١) - . . . ولكن يصح زيادة «كاف الخطاب»
الحرفية فى آخرهما ، نحو: نِعِمَّكَ الرجلِ عثمانُ ، وبئسكَ الرجلِ زياد . وهذه
الكاف حرف محض لمجرد الخطاب ؛ فلا يعرب شيئاً ، ولكنه يتصرف على حسب
نوع المخاطب^(٢) . وزيادته - مع جوازها - قليلة فى الأساليب البليغة^(٣) .

(١) فى رقم ١ من ص ٣٦٨ .

(٢) تذكيراً ، وتأنيهاً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً . . .

(٣) سبق بيان هذا مفصلاً فى ج ١ ص ٢٣٨ م ١٩ - باب: التفسير ، بمناسبة للكلام على :

«كاف الخطاب» الحرفية .

زيادة وتفصيل :

١ - إنا كانت : « أل » جنسية في مثل : (نعم الوالد على) - ونظائره طبقياً لما أوضحناه^(١) ، فقد يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة ؛ فكأنك تمدح كل والد . ويدخل في هذا التعميم على ، ثم تذكره بعد ذلك خاصة ؛ فكأنك مدحته مرتين ؛ إحداهما مع غيره ، والأخرى وحده .

وقد يكون المراد الجنس مجازاً ؛ فكأنك جعلت المدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح .

أمّا إذا كانت « أل » للعهد^(٢) ، فقد تكون لشيء معهود في الذهن لم يذكر خلال الكلام ؛ فتكون للعهد الذهني . فإن ورد في الكلام فهي للعهد الذكري . كالذي في قولهم :
خير أيام الفتى يومٌ نفعَ فاتبَع الحقَّ ، فنعم المستبَع
و « أل » الجنسية أقوى وأبلغ في تأدية الغرض ، والعهدية أوضح وأظهر .

ب - إذا وقعت كلمة : « ما »^(٣) بعد : « نعم وبش » جاز فيها إعرابات كثيرة ؛ وأشهرها ما يأتي :

(١) إعرابها حين يليها اسم منفرد (مثل : الزراعة نعِم ما الحرقة) - إما نكرة تامة فاعلا ، وإما نكرة تامة : تمييزاً ، وفاعل « نعم » ، و « بش » في هذه الصورة ضمير مستتر يعود على هذا التمييز ، وتعرب الكلمة المنفردة التي بعدها (وهي : الاسم المنفرد) خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ والجملة قبلها خبر عنها - كما سنعرف في إعراب المخصوص - .

(٢) إعرابها حين يليها جملة فعلية ، (مثل : نعِم ما يقول العقلاء ، وبش ما يقول السفهاء ...) ، إما نكرة ناقصة ، تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عايتها . والجملة بعدها صفة لها . وإمّا معرفة^(٣) ناقصة ، فاعلا ، والجملة بعدها صلتها .

(١) راجع : « أ » ص ٣٦٩ .

(٢) انظر بعض أنواع « ما » في رقم ١ من هاشم ص ٣٧٢ ثم ما بجيء في الصفحة التالية .

(٣) اسم موصول .

(٣) إعرابها حين تنفرد فلا يليها شيء ؛ (نحو : الرياضة نعما ، والإسراف فيها بشما) إمّا أن تكون نكرة تامة فاعلا ، وإمّا تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها .

ففي كل الأحوال السابقة يجوز أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على « ما » . لا فرق بين أن تكون نكرة تامة ، وناقصة ، ومعرفة تامة . كما يجوز أن تكون « ما » باعتبارها المختلفة فاعلا .

فإذا اعتبرناها نكرة ناقصة فالجملة بعدها صفتها ، وإذا اعتبرناها معرفة ناقصة فالجملة بعدها صلتها ، وإذا وقع بعدها كلمة منفردة ، أو لم يقع بعدها شيء ، فهي تامة ، تعرب فاعلا ، أو تعرب تمييزاً والفاعل ضمير .

ولما كان كل نوع من أنواع « ما » مختلفاً في دلالاته اللغوية عن النوع الآخر ، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزاً حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر ؛ فإذا وجدت القرينة وجب الاختصار على ما تقتضيه ، فليس الأمر على إطلاقه — كما قد يتوهم بعض المتسرعين — ؛ ففي مثل : (لا أجده ما أتصدق به إلا اليسير ؛ فيجيب السامع : نعمم ما تجود به) . تكون « ما » هنا نكرة موصوفة ؛ فكأنه يقول : نعم شيئاً أى شيء تجود به ، وفي مثل ؛ أعطيتك الكتاب الذى طلبته ؛ فتقول : نعم لم أعطيتنى ، فكلمة « ما » موصولة ، وهكذا وإلا كانت الألفاظ ودلالاتها فوضى . والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها ، ومثل هذا يقال فى « أل » السابقة ، — من ناحية أنها للعهد أو الجنس — وفى غيرها من كل ما يجوز فيه أمران ، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينة توجه إلى واحد دون غيره .

(٤) امتناع توكيد فاعلهما المفرد الظاهر توكيداً معنوياً ، فلا يصح نعم الرجل كلهم^(١) محمد ، ولا بئس الرجل أنفسهم على . كما لا يصح : نعم الرجل كله محمد ، ولا بئس الرجل نفسه على^(٢) . . . فإن كان فاعلهما مثني أو جمعاً جاز ، نحو : نعم الصديقان كلاهما ، محمد وعلى - نعم الأصدقاء كلهم محمد وعلى وحامد . . . ومثلهما المثني والجمع للمؤنث . . .

أما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وكذلك : (البدل ، والعطف^(٣)) . وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف ، لا التخصص^(٤) ، كقول الشاعر :
لَعَمْرِي - وما عَمْرِي عَلَىَّ بِهِيْنِ لِبَيْسِ الْفَتَى الْمَدْعُوِّ بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ

(١) «كلهم» بالجمع - مراعاة لمعنى الفاعل - لالفظه - لأنه بمعنى الجنس المشتبه على أفراد كثيرة ، كما سبق في «١» من ص ٣٦٩ . (انظر رقم ٢ التالي) .

(٢) لا يصح التوكيد المعنوي إذا كان لفظه للجمع كالمثاليين الأولين لأن فيه تناقضاً بين ظاهره اللفظي الدال على الجمع ، وظاهره الفاعل الدال لفظه على الأفراد . كما لا يصح أيضاً إذا كان لفظه للمفرد ، متماً لتناقض بين ظاهره اللفظي ومعنى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كله ، أو أنه بمنزلة الجنس كله .

هذا على اعتبار «أل» جنسية ؛ أما على اعتبارها للعهد فلم يقطعوها فيه برأى ، وإنما قالوا لا يستبعد جوازها (راجع الصبان - وغيره - في هذا الموضوع) ، وهذه فتوى مضطربة . والأحسن الأخذ بالرأى الذى لا يبيح التوكيد المعنوي مطلقاً ؛ لأن الغرض منه لا يتحقق هنا مع «أل» ؛ المهدية ؛ إذ مقام المدح والذم لا يتطلب الإحاطة والشمول فنأتى له بلفظ : «كل أو جميع ، أو عامة» . . . أو نحوها من ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول ، وليس المقام بمقام رفع احتمال الشك عن ذات الفاعل فنأتى له بلفظ التوكيد الذى يزيل الشك عنها ؛ مثل كلمة : «نفس» ، أو ما يشبهها . . .

(٣) اشترط بعض النحاة في (البدل والعطف) أن يكون كل منهما صالحاً لمباشرة «نعم» (بأن يكون مرفعاً «بأل» . أو مضافاً إلى المعروف بها ، ولو بواسطة .. و .) وبعض آخر لم يشترط هذا ؛ محتجاً بأنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع . ولم يوضح لنا أحد الفريقين موقفه من السماع الكثير الوارد عن العرب ؛ لتكون الحجة قاطعة . لهذا كان من التيسير المقبول الأخذ برأى من لا يشترط ماسبق .

(٤) لأن تخصصه مناف للشمول والتعميم عند من يجعل «أل» جنسية ، فإذا أريد به الكشف والإيضاح على تأويل أنه الجامع لكل الصفات ، صح النعت به . وأما القائلون بأنها للعهد فلا يشترطون هذا ، ويبيحون النعت . فهنا صورتان ؛ يجوز النعت مع التأويل في إحداها ، وعدم التأويل في الأخرى . ومن الخير ترك هذا الغناء كله ، والاقتصار على النتيجة النافعة التى ينتهى إليها الرأيان وهى : النعت ، وإهمال ما يحف به من جدل .

وقال الآخر :

نعمَ الفتى المُرِّيُّ^(١) أنتَ ، إذا همو حَضَرُوا لَدَى الْحَجَرَاتِ^(٢) نَارًا مُوقِدَ
فإن كان الفاعل ضميراً مستتراً فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت ، أو
عطف ، أو توكيد ، أو بدل .

(٥) حاجتهما - في الغالب - إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح
أو الذم ، ويسمى : «المخصوص بالمدح والذم» . وعلامته : أن يصلح وقوعه مبتدأ ،
خبره الجملة الفعلية التي قبله مع استقامة المعنى ، نحو : (نِعِمُّ الْمَغْرَدُ الْبَابِلُ -
بش الناعب الغراب) ؛ فالببل هو : المخصوص بالمدح ، والغراب هو : المخصوص
بالذم ، وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبره ؛ فنقول :
الببلُ نعمُ المغرد - الغرابُ بشُ الناعب .

ويشترط في هذا المخصوص أن يكون معرفة ، أو نكرة مختصة بوصف ، أو
إضافة ، أو غيرهما من وسائل التخصيص^(٣) وأن يكون أخص من الفاعل^(٤) ،
لا مساوياً له ، ولا أعم منه^(٥) ؛ وأن يكون مطابقاً له في المعنى ؛ (فيكون مثله
في مدلوله تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وثنية ، وجمعاً) وأن يكون متأخراً
عن الفاعل ؛ فلا يتوسط بينه وبين فاعله^(٦) ، - ويجوز تقدمه على الفعل
والتفاعل معاً - كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً له تمييز ؛

(١) المنسوب لقبيلة مُرَّة - . والمقصود به : سينان بن أبي حازمة المرى .

(٢) الحجرات ، جمع : حَجْرَة (بفتح الحاء والجيم) وهي شدة برد الشتاء . وقد تقرأ : حُجْرَات
جمع : حُجْرَة : بضم فسكون .

(٣) أو يصلح أن يكون خبراً إذا جعلنا الفاعل مبتدأ موصوفاً بكلمة : « المدوح » أو كلمة :
« المذموم » على حسب المعنى ؛ (لأن مفسر الفاعل كالفاعل) ، نحو : نعم الصانع خليل ، وبش
المصنوع النسيج ، أى : (الصانع ، المدوح خليل) (المصنوع ، المذموم النسيج) وسيجىء الكلام ،
على إعراب المخصوص في ص ٣٧٨ .

(٤) لأن المراد من الفاعل هو الجنس كله - طبقاً للرأى الأغلب -

(٥) حاجتهم في أن يكون أخص : أن يحصل التفصيل بعد الإجمال ؛ ليكون أوقع في النفس
والحجة الحقيقية وحدها هي استعمال العرب ، كالتأني في باقي الحجج التالية .

(٦) بزعم أن هذا ادعى للشوق ، لكن يجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل وفي هذه الصورة
لا يسمى : مخصوصاً . والسبب في المنع هو استعمال العرب - ليس غير - ويجب إهمال مثل هذه التعليقات .

نحو : نعم رجلاً المخترعُ .

أما إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً فيجوز تقديم « المخصوص » على التمييز وثأخيره ، فنقول : نِعِم العالمُ رجلاً إبراهيم ، أو : نِعِم العالمُ إبراهيمُ رجلاً .
وإذا كان المخصوص مؤنثاً جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، وإن كان الفاعل مذكراً ؛ نحو : نعم الجزاء الهدية ، ونعم الشريك الزوجة ، أو نعمتُ ، فيهما والتذكير في هذه الحالة أحسن ليطابق الفاعل^(١) .

* * *

حذف المخصوص :

يجوز حذف : « المخصوص » ، إن تقدم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه ، ويغنى عن ذكره متأخراً ، ويمنع اللبس والخفاء في المعنى ؛ ويسمى هذا اللفظ ؛ بـ « المُشعرِ بالمخصوص » ؛ سواء أكان صالحاً لأن يكون هو « المخصوص » أم غير صالح^(٢) ؛ ويعرب على حسب الحالة ؛ مثل : سمعت شعراً عذباً لم أتعرف صاحبه ، ثم تبينت أنه المُحترى ؛ فنعم الشاعر . أى : فنعم الشاعر المُحترى . وقوله تعالى في نبيّه أيوب : « إننا وجدناه صابراً ، نعم العبد ... » ، أى : نعم العبد الصابراً ، ويصح : نعم العبد أيوب . وعلى التقدير الأول يكون « المشعر » - وهو كلمة : « صابراً » - من النوع الذى لا يصلح أن يكون « مخصّوصاً » : لأنه نكرة غير مختصة ، بخلافه على « التقدير الثانى » .

* * *

إعراب المخصوص :

المشهور إعرابان ؛ أحدهما : أن يكون مبتدأ مؤخرأ ، والجملة الفعلية التى قبله خبر عنه ، كما فى المثالين السالفين^(٣)

وثانيهما : اعتباره خبرأ لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : « هو » ، أو : هى أو غيرهما مما يناسب المعنى ، ويقتضيه السياق ، فيكون فى المثالين السابقين^(٣)

(١) لهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٩ .

(٢) وهذه الصورة قليلة .

(٣) فى رقم ٥ من ص ٣٧٧ .

مثلاً : نعم المغرد هو البلبل ، وبئس الناعب هو الغراب . أى : الممدوح البلبل ، والمذموم الغراب . فالمراد من الضمير هنا : « الممدوح » أو : « المذموم » .
وهناك إعراب ثالث ؛ هو : أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ؛ تقديره :
« الممدوح » أو : « المذموم » .

تلك هي الأوجه الثلاثة المشهورة ، ويلاحظ أن كلاً منها قائم على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، مع الركاكة والضعف ، مع أن هناك رأياً قديماً آخر ، أولى بالاعتبار ؛ لخاوه من تلك العيوب وغيرها ؛ هو : إعراب المخصوص « بدلاً »^(١) من الفاعل ؛ فيكون : « البلبل » بدلاً من : « المغرد » ، ويكون : « الغراب » بدلاً من : « الناعب » هكذا

وحينئذ الأخذ بهذا الرأي السهل الواضح في تقديرنا .
يجوز في هذا المخصوص أن تعمل فيه النواسخ ؛ نحو ؛ نعم مداوياً كان الطبيب ؛ فهو اسم « كان » والجملة قبلها خبرها^(٢)

* * *

(١) الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات ، لأن المراد من البديل هو المراد من المبدل منه . ومن العجيب أن يكون هذا رأى قلة من النحاة ، مع وضوحه ، وقوة انطباق قواعد البديل عليه ، وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى . وأما ماوجه إليه من عيب فقد دفعه المأثورون أنفسهم ، وانتهوا إلى خلو من العيوب (كما يدل على هذا ماورد في المطولات ، ومنها حاشية الصبان في هذا الموضع ، وقد نقل عن بعض المحققين جواز البدلية ، وسجله في آخر باب عطف البيان) فلماذا لم يجعلوه في قوة غيره ؟ بل لماذا لم يقدموه على غيره ؟ ولا تريد أن نسجل هنا تلك العيوب وطرق دفعها ؛ كمن لا نسجل مالا طائل وراءه . ومن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها في مظانها التي ذكرناها والتي لم نذكرها .

(٢) وفي المخصوص وإعرابه يقول ابن مالك :

وَيُذَكَّرُ « الْمَخْصُوصُ » بَعْدُ مَبْتَدَأً أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا
أى : يذكر المخصوص بعد الفاعل ، ويعرب مبتدأ ، أو خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، لا يجوز أن يظهر . ويقول في حذفه :

وَأِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

يريد : إن تقدم على المخصوص ما يشعر بمعناه ويدل عليه من غير ليس ، أو فساد - كنى وأغنى عنه وجاز حذفه ، كالأمثلة التي سبقت في الشرح . أما مثال : العلم نعم المقتنى والمقتنى فالمخصوص قد تقدم فصار في الظاهر هو المشرع ، والأصل : « نعم المقتنى والمقتنى العلم » ، فأغنى عن المخصوص ، منبأً للتكرار الذي لا فائدة منه هنا ، و « المقتنى » : الشيء الذي يُتَخَذُ قَسْنِيَةً ، أى : الشيء الغالى ، الذي يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به . و « المقتنى » الذي يُقْتَسَى ؛ أى : يتبع وقراى أحكامه

ومن النوع الأول الصريح^(١) : الفعل : « حَبَّ » يكون للمدح العام مع الإشعار بالحُبِّ ، ويكثر أن يكون فاعله كامة : « ذا » التي هي اسم إشارة^(٢) نحو : حبذا الموسيقى إسحاق ، وقول الشاعر :

يا حبذا النيل على ضوء القمر
وحبذا المساء فيه والسحر
فإن جاء بعده الفاعل « ذا » ، وقبله : « لا » النافية كان للذم العام ، نحو :
لا حبذا البخيل^(٣) مادر^(٤) .

وإنما كان معنى الفعل : « حَبَّ » هو : المدح مع الإشعار بالحب والقرب من القلب ، لأنه فعل مشتق من مادة : « الحب » وفاعله اسم إشارة للقريب . وهو يتفرد بهذه المزية دون « نَعِم » .

ومما يدل على الذم العام الصريح أيضاً الفعل : « ساء » تقول : ساء البخيل مادر^(٥) . كما تقول : بشس للبخيل مادر^(٦) وقول الشاعر :

أألوم من بخلت يده وأغتمدى للبخل تريباً^(٧) ؟ ساء ذلك صنيعا !
فمعناهما واحد ، هو : الذم العام^(٨) ، وكذلك أحكامهما

ومما تقدم فاعلم أن « حبذا » جملة فعلية - على الرأى الأرجح - الفعل : فيها : « حَبَّ » ، وهو هنا ماض جامد^(٩) ، وفاعله هو كلمة : « ذا » اسم الإشارة ، مبنية

(١) أى : الذى يدل على المدح أو الذم دلالة صريحة بغير قرينة . . . (انظر ص ٣٦٧) .

(٢) وعندئذ تتصل بآخره فى الكتابة وجوباً ؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف . ومن الأمثلة أيضاً قول

الشاعر :

حبذا ليلة تغفّلت عنها زمنى فانترعتها من يديه

تغفلته : خدعته وهو غافل . أما الحرف « يا » فيجىء تفصيلاً للكلام عليه فى كانه الأنسب ، وهو باب : « النداء » - ص ١٢٧٤ - ٥ - ومنه يتبين أن الحرف : « يا » هنا : حرف تنبيه ، وأحرف نداء ...

(٣) اسم رجل يضرب به المثل قديماً فى البخل .

(٤) صديقاً وصاحباً .

(٥) إلا إن لوحظ فى الفعل « ساء » أنه محمول من أصله إلى صيغة « فسأل » بقصد الذم الخاص

مع التعجب ، كما سيحىء الكلام على تحويل الأفعال الثلاثة إلى هذه الصيغة ص ٣٨٤ و ٣٨٥ .

(٦) هو فى الأصل مشتق . ولكنه صار جامداً ، كامل الجمود بعد انتقاله إلى -الته- البلديدة التى

قصد بها إنشاء المدح فصارع فاعله جملة إنشائية خالية من الدلالة الزمنية على الوجه الذى شرحناه

فى رقم ١ من ص ٣٦٨ .

على السكون في محل رفع . « الموسيقى » هو المخصوص بالمدح ، ويعرب مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو غير هذا مما فصلناه ^(١) في إعراب « مخصص : نعم وبئس » إلا البدل فلا يصح هنا .

ومن أحكام هذا المخصوص أيضاً أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده ، دون الفعل ، ولا على الفعل والفاعل معاً ، فلا يصح : حَسَبَ عَلَى ذَا ، ولا عَلَى حَبِيدَا ، لأن تقدمه غير مسموع في الكثير الفصيح من كلام العرب ؛ فصارت : « حبذا » معه ثابتة الموضع والصورة كالمثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً . هذا إلى أن تقدمه قد يوهم (في مثل الصورة الثانية التي يكون فيها المخصوص مفرداً مذكراً) - أن الفاعل ضمير مستتر ، وأن « ذا » مفعول لا فاعل . وفي هذا إفساد للمعنى . لكن يصح أن يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه ؛ نحو : حبذا رجلاً العصامي ، أو : حبذا العصامي رجلاً . ويصح الفصل بالنداء بينه وبين « حبذا » كما يصح حذفه إن دلَّت عليه قرينة لفظية أو حالية . ^(٢) كقول الشاعر :

ألا - حبذا . لولا الحياء ، وربما مَنَحْتُ الهوى ما ليس بالمتقارب

(١) في آخر ص ٣٧٨ .

(٢) كثير من النحاة يمنع أن يكون للفاعل « ذا » تابع من التوابع الأربعة شأنه في هذا شأن فاعل « نعم » وبئس ، إذا كان ضميراً مستتراً . فإذا وقع بعد « ذا » اسم فهو « المخصص » وهذا الرأي سديدها ؛ لأن حاجة اسم الإشارة للمخصوص الذي يوضحه ويزيده جلاء أشد من حاجته إلى البدل ؛ أو غيره من التوابع . ويجب الأخذ بهذا الرأي في صورتى « حب » ؛ المنفية وغير المنفية ، ما دام الأسلوب لإنشاء المدح أو الذم . لهذا يقولون في كلمة : « المجاهد » في مثل : حبذا المجاهد - إنها المخصص ، ويعربونها إعرابه ، ولا يعربونها بدلا . لكن يجوز توكيد جملة : حبذا « توكيداً لفظياً ، ومنه قول الشاعر :

ألا حبذا ، حبذا ، حبیبٌ تحملتُ منه الأذى

وما يقوى منع إعرابه عطف بيان أن عطف البيان لا بد أن يكون كتبوعه - في الرأي الأصح - تعريفاً وتذكيراً - كما سيجيء في ص ٥٥٥ - وقد وردت أمثلة كثيرة فصيحة وقع فيها مخصص حبذا فكرة ، منها قول جرير :

وحبذا نفحات من يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ من قِبَل الرِّيانِ أحياناً

فلو أعربنا كلمة : « نفحات » عطف بيان لخالفت متبوعها - وهو اسم الإشارة - في تعريفه .

والأصل مثلاً : ألا حبذا أخبار الحُبِّ ، أو النساء . . . لولا الحياء ، ولا يصح أن تعمل فيه التواضع ، بخلاف مخصوص « نعم » - كما سبق (١) . -

ومثل الإعراب السابق يقال في : لا حبذا البخيلُ مادراً ، مع إعراب « لا » حرف نفي ، فليس تسمّة خلاف بين الصيغتين في شيء إلا في وجود « لا » النافية قبل : « حبذا » مباشرة (أى بغير فاصل مطلقاً) (٢) . . . وبسببها تصير الجملة لإنشاء الذم لا المدح . ولا يصح أن يحل حرف نفي آخر محل : « لا » في هذا الموضع . ومن الأمثلة الجامعة للصورتين قول الشاعر :

ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهلُ العاذلُ

وقول الآخر :

ألا حبذا أهلُ الملا ، غيرَ أنه إذا ذُكرتُمي فلا حبذا هيا
 وإذا كان فاعل ؛ « حَسَبَ » - في حالتي النفي وعدمه - هو كلمة :
 « ذا » وجب أمران ؛ فتح الحاء في « حَسَبَ » (٣) . . . وأن يبقى الفاعل : « ذا »
 على صورة واحدة لا تتغير في الحالتين ؛ هي صورة الإفراد والتذكير مهما كان
 أمر المخصوص من الإفراد ، أو : التثنية ، أو : الجمع ، أو : التذكير ،
 أو : التأنيث . . . نحو : حبذا الطيبة فاطمة - حبذا الطبيبتان انفاطمتان -
 حبذا الطبيبات الفاطمات - حبذا الطبيب محمد - حبذا الطبيبان المحمدان -
 حبذا الطبيبون - أو الأطباء - المحمدون ، فلا يصح إخراج « ذا » عن الإفراد

(١) في ص ٣٧٩ .

(٢) ويصح وقوع الحرف « يا » قبل « حبذا » المثبتة . وفيما سبق خاصاً بالفاعلين : « ماء وحب » يقول ابن مالك :

وَأَجْعَلْ كَبَيْشٍ سَاءً . وَأَجْعَلْ : « فَعْلًا » مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ - كَنِعْمَ ، مُسَجَّلًا

وسيجيء شرح هذا البيت في هامش ص ٣٩١ ، ثم يقول بعده :

وَمِثْلُ « نِعْمَ » ، « حَبِّذَا » ، « الْفَاعِلُ » « ذَا » وَإِنْ تَرَدَّدَ ذِمًّا فَقُلْ : « لَا حَبِّذَا »

أى : مثل : « نعم » مع فاعلها في إنشاء المدح ، جملة ، « حبذا » : وهي جملة فعلية ، الفاعل فيها هو كلمة : « ذا » . أما عند إرادة الذم فقل : « لا حبذا » بزيادة « لا » النافية .

(٣) يشترط وصلها : بـ « ذا » كتابة - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ .

والتذكير ؛ لأنها دخلت في أسلوب يشبه المثَل ، والأمثال لا تتغير مطلقاً ، ولا تخالف الصورة الأولى التي وردت بها عن العرب (١) . . .

فإن كان فاعل : « حَسَبَ » اسماً آخر غير كلمة : « ذَا » فإنه لا ياتزم صورة واحدة ، وإنما يساير المعنى ، فيكون مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً ، أو غير مذكر ، كل هذا على حسب ما يقتضيه المعنى . وعندئذ يجوز رفعه أو جره بباء زائدة في محل رفع ، كما يجوز في « حاء » الفعل : « حَبَّ » أن تضبط بالفتحة أو الضمة ، مثل : حَبَّ المضيءُ القمرُ - حَبَّ المضيئان القمران - حَبَّتِ المضيئات الأقمار . . . وهكذا (٢) . . . ؛ (لأنه يجري على « حَبَّ » من ناحية ضبط فائها وعينها ما يجري على مثلها من الفعل الذي يُحوَّل إلى « فَعَلَّ » وسيجيء الكلام عليه (٣) .

(١) يقول ابن مالك :

وأول : « ذَا » المَخْصُوصُ ، أَيَا كَانَ ، لا تُعَدِّلُ بِ « ذَا » فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلَا (أول ذَا . . . : أتبع كلمة « ذَا » . . . وجيء بعدها بالمخصوص ، أيما كان . في أى مكان وصورة وجد من الأسلوب الخاص بالمدح والذم ، أى : سواء أوجد للمفرد وفروعه أم للمذكر وفروعه - لا تعدل بذَا : لا تمل بلفظ « ذَا » إلى غيره ، ولا تنصرف عنه إلى سواء . والمراد لا تدخل عليه تغييراً مطلقاً - يضاهى : يشابه) .

(٢) يقول ابن مالك في الفاعل إذا كان غير كلمة « ذَا » ؛ وفي رفعه أو جره بالباء الزائدة ، وفي ضبط « حاء » الفعل معه ومع « ذَا » :

وماسوى « ذَا » اِرْفَعْ بِحَبِّ ، أَوْ فَجَّرْ بِأَلْبَا ، وَدُونَ « ذَا » انْضِمَامُ الحَاكِرْ (الفاء في : « فجر » زائدة ، أو في جواب شرط مقدر ، أى إن شئت فجر ، لأن حرف العطف لا يدخل على مثله) : يقول : ارفع الفاعل إذا كان اسماً غير كلمة « ذَا » ، أو : جره بالباء الزائدة . ودون « ذَا » أى : في غير الفاعل : « ذَا » ، أكثر انضمام الحاء في فعله « حب » ويفهم من هذا أن ضم الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمة : « ذَا » كما شرحنا .

(٣) في ص ٣٩٠ .

المسألة ١١١ :

الأفعال^(١) التي تَجْرِي مَجْرَى : « نِعَم » وبش «

الأصل العام : أن يقتصر كل فعل تحتويه الجملة المفيدة على تأدية معنى واحد مناسب ؛ يُكْتَفَى به ، ولا ينضم إليه معنى آخر . وينطبق هذا الأصل العام على أكثر الأفعال الثلاثية ، حيث يقتصر كل فعل منها على تأدية معناه الخاص الواحد من غير دلالة معه على مدح ، أو : ذم . أو : تعجب . . . كالأفعال : فرح - قعد - فَهَم . . . ومثات غيرها - فإن كل فعل منها يؤدي معناه المعين ؛ (وهو : الفرح ، القعود ، الفهم . . .) تأدية مجردة من الإشعار بمدح ، أو ذم ، أو تعجب ؛ فلا صلة لها بشيء من هذه المعاني الثلاثة .

لكن من الممكن أن يدخل شيء من التغيير على صيغة كل فعل من الأفعال السابقة - ونظائرها - ليصير على وزن معين ، فيؤدي معناه الأصلي الخاص مع زيادة في الدلالة ؛ تتضمن المدح بهذا المعنى اللغوي الخاص ، أو الذم به ، كما تتضمن - في الوقت نفسه - الإشعار بالتعجب في الحالتين . فالزيادة الطارئة على المعنى اللغوي الأصلي للفعل بعد تغيير صيغته - تتضمن الأمرين معاً . وإن شئت فقل : إن الفعل الثلاثي في صيغته الجديدة ، الناشئة من التغيير يؤدي ثلاثة أمور مجتمعة ؛ هي : معناه اللغوي الخاص ، مزيداً غايه المدح بهذا المعنى الخاص ، أو الذم به على حسب دلالته الأصلية ، وأيضاً إفادة التعجب في حالتي المدح والذم^(٢) .

والمدح والذم هنا خاصتان ؛ لأنهما يقتصران على المعنى اللغوي للفعل ، وهذا المعنى معين محدود ، ولهذا يكون المدح به أو الذم خاصاً ، مع إفادة التعجب

(١) قد نضيق بهذه الأفعال وأحكامها ، وننفر - أحياناً - من جرسها بعد تحويلها للمدح أو للذم وما يصحبهما ، بالرغم من أن هذا التحويل قياسي . فحبذا الاقتصار على فهم الوارد منها ، والاستغناء عن محاكاته ؛ - مع صحة محاكاته - نزولاً على الدواهي البلاغية العالية . - كما سنشير في رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ وكذلك في ص ٣٩٣ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا .

« ملاحظة » : انظر حكماً آخر يتصل بهذا التحويل - سيجيء في « ج » ص ٣٨٩ - .

في كل حالة ، فلا إهمال للمعنى الخاص الأساسي للفعل ، ولا تعميم فيه ولا شمول ، ولا خلط من التعجب ، فالأسلوب هنا باشتماله على الأمور الثلاثة السالفة مختلف عنه مع « نعم وبئس » ؛ لأن معناه ما : المدح والذم العاميين الشاملين ، الخالين من إفادة التعجب (١)

وإنما يقوم الفعل الثلاثي (٢) بتأدية معناه الخاص مع تلك الزيادة في الدلالة إذا تحقق في صوغه أمران :

أولهما : أن يكون مستوفياً كل الشروط التي يجب اجتماعها في الفعل الذي يصلح أن تصاغ منه - مباشرة - صيغته التعجب (٣) ، وفي مقدمتها : أن يكون ثلاثياً .

ثانيهما : أن يكون على وزن : « فَعْعَل » - بضم العين - ؛ سواء أكان مَصْوعاً على هذا الوزن من أول الأمر نقلاً عن العرب ؛ مثل : شَرَّفَ ، وَكْرَمَ ، وَحَسَّنَ و . . . ، أم لم يكن ؛ كفهيم (٤) ، وَجَهَّلَ ، وَبَرَعَ . . . ؛ فيصير : فَهَمَّ - جَهَّلَ (٤) - بَرَعَ . . .

(ومعلوم أن الفعل الثلاثي لا يخرج - في الأغلب (٥) - عن ثلاثة أوزان ؛ تنشأ من تحريك عينه بالفتح ؛ (نحو : ذَهَبَ) ، أو بالكسر ؛ (نحو : عَلِمَ) أو بالضم ؛ (نحو : ظَرَفَ) . أمّا أوله ففتوح في أغاب الحالات (٦) والأوزان التي

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٦٨ ففيها إشارة وافية ، موضحة لذا . أما بيان الفروق المختلفة كلها فتأتي في : « أ و ب » من ص ٣٨٨ .

(٢) إلا الفعل : « ساء » فحكه في ص ٣٩٢ .

(٣) سبق بيانها وشرحها في ص ٣٤٩ و ٣٨٥ من باب : التعجب ؛ - وليس من اللازم لتحقيق الشرط الأول (وهو أن يكون الفعل ماضياً) أن يكون هذا الماضي المراد تحويله حلقى الفاء ؛ - كما يرى بعض النحاة - فقد يكون ، أو : لا يكون (وحروف الحلق ستة ؛ هي : الهمزة - العين - الفين - الحاء - الخاء - الهاء) .

(٤ و ٤) يرى بعض النحاة : أنه لا يجوز تحويل (عَلِمَ ، وَجَهَّلَ ، وَسَمِعَ) إلى : « فَعْعَل » وحجته : أن هذا التحويل غير مسموع . وفي رأيه تفسير لا داعي له ، لمعارضته حكمة القياس ، والغرض منه ، ولأنه سمع تحويلها - كغيرها - عن بعض القبائل العربية .

(٥) هناك أفعال صحيحة العين ، ساكنتها أصالة وهي قليلة العدد ، ومنها : « نَعِمَ وبئس » وليس منها الأفعال المعتلة للعين ؛ مثل : غاب - قام - نام - . . . ؛ فإن سكونها طارئ لأن عينها في الأصل متحركة .

(٦) قلنا : « في أغلب الحالات » لأن قليلا من الأفعال الماضية مكسور الأول ؛ مثل : نَعِمَ - بئس . . .

يكون فيها مبنياً للمعلوم . والثلاثي مضموم العين لا يكون إلا لازماً ؛ ولهذا يصير الفعل المتعدي لازماً إذا تحول من صيغته الأصلية إلى صيغة : **فَعْلَل** .

وصوغه على وزن : « **فَعْلَل** » - (بقصد تأديته لعناه اللغوي المعين ؛ مع المدح الخاص به ، أو الذم الخاص ، ومع الإشعار بالتعجب ^(١) فيهما) - يقتضى الأحكام والتفصيلات الآتية :

١ - اعتبار الفعل بعد تلك الصياغة لازماً ؛ مجرداً من الدلالة الزمنية ، وجامداً كامل الحمود (فلا مضارع له ؛ ولا أمر ، ولا غيرهما من بقية المشتقات) .

ب - صحة تحويل الفعل الثلاثي الصحيح ^(٢) ، غير المضعف ^(٣) ، تحويلاً مباشراً - إلى صيغة : « **فَعْلَل** » بضم العين ؛ فيفيد بعد التحويل معناه اللغوي مقررناً بالمدح أو الذم الخاضعين بمعناه ، مع التعجب في كل حالة ؛ تبعاً لعناه اللغوي الأصلي قبل التحويل ؛ ففي مثل : (**فَتَهَيَّم** المتعلم - عدل الحاكم ، نقول : **فَتَهَيَّم** المتعلم - عدل الحاكم ؛ فيفيد التركيب الجديد معنى الفعل في اللغة ، مزيداً عليه مدح المتعلم بالفهم فقط ، ومدح الحاكم بالعدل فقط ، مع التعجب في الحالتين) . وفي مثل : (**جَهَّل** ^(٤) المهمل - **حَسَسَد** الأحمق . . . نقول **جَهَّل** المهمل ؛ **حَسَسَد** الأحمق ؛ فيفيد الأساوب معنى الفعل ، مزيداً عليه ذم المهمل بسبب جهله فقط ، وذم الأحمق بسبب حسده فقط . مع التعجب في صورتين) . . . ولا فرق في هذا التحويل وآثاره بين الثلاثي مفتوح العين ، أو مكسورها ، أو : مضمومها .

ويجوز في الفعل بعد تحويره إماماً إبقاؤه على صورته الجديدة ، وإماماً تسكين

(١) وهو بدلالته على معناه مزيداً عليه التعجب مع المدح أو الذم الخاصين ، يختلف عن : « نعم ويتس » - كما شرحنا - .

(٢) ما ليس في أصوله حرف علة . أما المعتل فتجىء أحكامه في ص ٣٩٢ .

(٣) مضعف الثلاثي ما كانت عينه ولاؤه من جنس واحد . (وسيجىء الكلام على تحويل

المضعف في ص ٣٩٠) .

(٤) انظر ما يختص بتحويل الأفعال : (**عَلِمَ** - **جَهَّلَ** - **سَمِعَ**) إلى : « **فَعْلَل** » -

في رقم ٤ من هاشم الصفحة السالفة .

عينه المضمومة ، كما يجوز تسكين عينه بعد نقل حركتها (وهي الضمة) ، إلى أوله ؛ فنقول في الصورتين الأخيرتين : (فَهَهُمَ الْمُتَعَلِّمُ - عَدُلَ الْحَاكِمُ - جَهَّهَلَ الْمَهْمَلُ - حَسُنَدَ الْأَحْمَقُ) . . . أو : (فَهَهُمَ . . . - عَدُلَ . . . - جَهَّهَلَ . . . - حَسُنَدَ ^(١) . . .) .

وإذا تمَّ تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزلة : « نِعِمَّ ، وَبَشْ » في الجمود ، وفي أصل دلالتها وهي مجرد المدح أو الذم - مع مراعاة الفوارق بينهما ^(٢) - ، ويجرى عليه من الأحكام النحوية المختلفة ما يجرى عليهما ؛ فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما الذي سبق بيانه ، وقد يحتاج إلى تمييز ، وإلى « مخصوص » كما يحتاجان . ويسرى على ما عله وتمييزه ومخصوصه كل الأحكام التي تسرى حين يكون الفعل : « نِعِمَّ أو بَشْ » . فإذا قات في المدح : فَهَهُمَ الْمُتَعَلِّمُ حَامِدٌ ، وفي الذم : خَسِبْتُ الْمَاكِرَ سَعِيدٌ ، فكأنك قات : نعم الفاهم حامد ، وبش الماكر سعيد - مع ملاحظة الفرق المعنوي الذي أوضحناه .

وهكذا يُطبَّق على الفعل الصحيح الثلاثي غير المضعف ^(٣) ، بعد تحويله إلى : « فَعْمَلٌ » جميع ما يطبَّق على : « نِعِمَّ وَبَشْ » ، ويخضع النوعان لأحكام واحدة ما عدا بعض الفروق المعنوية السالفة وبعض فوارق في فاعله ^(٤) ستأتي .

* * *

(١) بالرغم من جواز الأمرين - تسكين العين على الوجه السالف ، أو نقل حركتها إلى أول الفعلين - يحسن تركهما اليوم في استعمالاتنا ، وعدم الالتجاء إلى استخداهما قدر الاستطاعة ، وحسبنا الاستعانة بهما على فهم الوارد المسموع ، دون محاكاته ؛ فراراً من الغموض الشديد ، واللبس القوي . . . كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ -

(٢) من الفوارق ما يأتي في الزيادة ص ٣٨٨ وهي مختصة بالفاعل ، وأن المدح والذم بصيغة الفعل الذي تم تحويله خاصان ، وليسا عامين ، وأنهما يتضمنان التعجب ، بخلافهما مع : « نِعِمَّ وَبَشْ » . حيث يقتصر معناهما على المدح العام ، والذم العام ، فلا يتضمنان تعجبا .

(٣) سيجيء الكلام على المضعف في ص ٣٩٠ .

(٤) في الزيادة ص ٣٨٨ .

زيادة وتفصيل :

١ - تبين مما تقدم^(١) أن الفعل الذي يتم تحويله إلى « فَعَلَ » على الوجه المشروح إنما يدل - فوق معناه اللغوي الأصيل - على مدح خاص أو ذم خاص ، وأنه لا بد من إشرابه معنى « التعجب » في الحالتين . وبالتخصيص فيهما والتعجب يخالف « نعم وبشس » ، لأن معناه المدح العام والذم العام ولا يتضمنان تعجباً .
ب - وينفرد « فاعل » الفعل الذي تم تحويله بأمر لا تكون في فاعل : « نعم وبشس » .

منها : صحة وقوعه اسماً ظاهراً خالياً من « أل » وما يشترط في فاعل نعم ، ...^(٢) نحو : قوله تعالى : « وَحَسَّنْ أَوْلِيكَ رَفِيقًا » ، ومثل عَدَدُ عَمْرٍ .
ومنها : كثرة جره بالباء الزائدة إن كان اسماً ظاهراً ، فيُجَرُّ لفظاً ويرفع مَحْتَلًا ، نحو : حَمَدَ بِالْجَارِ مَعَاشِرَةً ، وسَعَدَ بِالرَّفِيقِ مَزَامَلَةً . أى : حَمَدَ الْجَارُ مَعَاشِرَةً ، وسَعَدَ الرَّفِيقُ مَزَامَلَةً .

ومنها : صحة رجوعه - إن كان ضميراً - إلى شيء سابق عليه ؛ فيطابقه حتماً ، أو إلى التمييز المتأخر عنه فلا يطابقه . تقول : الأمين وثق رجلاً ؛ ففي الفعل : « وثق » ضمير يجوز عودته على : « الأمين » المتقدم ، أو : على التمييز : « رجلاً » المتأخر عنه ، ولهذا الرجوع إلى أجدهما أثره في المطابقة بين الفاعل الضمير ومرجعته ؛ إذ عند رجوعه للسابق تجب مطابقتها فنقول : الأمينان وثقا رجلين - الأمانة وثقوا رجلاً - الأمانة وثقت فتاة - الأمينتان وثقتتا فتاتين - الأمينات وثقتن فتيات . أما عند عودته إلى التمييز المتأخر فلا تصح المطابقة ؛ بل يلتزم الأفراد والتذكير ؛ شأنه في هذا شأن فاعل « نعم وبشس » إذا كان ضميراً مستتراً ، فنقول في كل الصور السالفة : « وثق » ، بغير إدخال تغيير عليه يدل على تأنيث ، أو تثنية ، أو جمع .

وفيا سبق يقول : « ابن عقيل والأشموني » وحاشيتهما ، عند شرحهما لكلمة : « مسجلاً » في آخربيت ابن مالك الذي نصه : - كما سبق في ص ٣٨٢ - .

(واجعل كبئس ساء . واجعل «فَعْلًا» من ذى ثلاثة كنعِم مُسَجَّلًا) إن معناها هو: مطلقاً عن التقييد بحكم دون آخر. . . ثم قال الخضرى مانصه^(١) : «(لكنَّ «فَعْلًا» يخالف «نعم وبئس» فى ستة أمور :

اثنان فى معناها : إشرابه التعجب ، وكونه للمدح الخاص — أو للذم الخاص^(٢) —
«واثنان فى فاعله الظاهر ؛ جواز خلوه من «أل» نحو : وحسُن أولئك رفيقاً ، وكثرة جره بالباء الزائدة ، تشبيهاً بأسماع بهم ؛ كقولهم :

حبَّ بالزُّور^(٣) الذى لا يُرى منه إلا صفحةٌ أو لِمَام^(٤)
«واثنان فى فاعله المضممر ؛ جواز عوده ومطابقته لما قبله ؛ ففى : «محمد كرمُ رجلا» يحتمل عود الضمير إلى : «رجلا» كما فى نعم ، . . . وإلى «محمد» كما فى فعل التعجب ، لتضمنه معناها . وتقول : المحمدون كرمُ رجلا — . . . على الأول^(٥) وكرموا رجلا على الثانى^(٥) فقول المصنف : «كنعم مسجلا» ليس على سبيل الوجوب فى كل الأحكام . والكلام فى غير «ساء» . أما «ساء» فيلازم أحكام «بئس» . . .» اه كلام الخضرى .

ح — بمناسبة ما تقدم يقول الصرفيون إن أبواب الفعل الثلاثى المستعملة أصالة — بحسب حركة العين فى الماضى والمضارع — ستة ، الخامس منها هو باب : «فَعْلٌ يَفْعُلُ» بضم العين فيهما معاً ؛ كحسُن يحسُن ، وشرفٌ يشرفُ أو كرمٌ يكرمُ . . . و . . . ويرد فون كلامهم بتقرير أمرين^(٦) :

أولهما : أن هذا الباب «الخامس» مقصور فى أصله على الأوصاف الفطرية والسجاييا الخلقية الدائمة ، أو التى تلازم صاحبها زمنياً طويلاً .
ثانيهما : صحة تحويل كل فعل ثلاثى من الأبواب الأخرى إلى هذا الباب ليدل الفعل بعد هذا التحويل على أن معناه صار كالغريزة والسجوية فى صاحبه .

* * *

(١) وهو المفهوم أيضاً من كلام الأشموني والصبيان . (٢) انظر الصبيان فى هذا أيضاً .

(٣ ، ٤) سيعاد البيت مشروحاً فى ص ٣٩١ لمناسبة هناك .

(٤) أى : على التقدير الأول الذى يعود فيه الضمير المستتر على التمييز بعده بغير أن يطابقه ؛

فيظل الضمير مفرداً ، مذكراً .

(٥) أى : على التقدير الثانى الذى يرجع فيه الضمير المستتر إلى مرجع قبله فيطابقه .

(٦) سجلهما صاحب هذا العرف فى أول كتابه ص ١٨ عند كلامه على : الباب الخامس من

التقسيم الثالث للفعل بحسب التجرد والزيادة . . .»

ج - فك الإدغام إن كان الفعل : « مضعفًا » ، مثل : فَرَّ - لَسَجَّ . . .
 ويرد إلى أصله قبل الإدغام ، فيصير : فَرَّرَ^(١) - لَسَجَّجَ^(٢) ، ثم يُحوَّل إلى :
 « فَعْعَل » : فيصير : فَرَّرَ - لَسَجَّجَ . . . ثم يعود إلى الإدغام ، فيصير كما
 كان^(٣) : « فَرَّرَ » - لَسَجَّجَ ، تقول في الظم - مثلاً - فَرَّرَ الرجلُ جبانًا - لَسَجَّجَ
 القِطُّ مِوَاءً ، أو : فَرَّرَ بالرجلِ جبانًا - لَسَجَّجَ بالقِطِّ مِوَاءً .

ويجوز حذف الفتححة من أول الفعل لتحل مكانها الضمة التي في عين
 الفعل عند تحويله إلى : « فَعْعَل » ، وتسكن عين الفعل^(٤) ؛ فتصير الجملة :
 فَرَّرَ الرجلُ جبانًا ، لَسَجَّجَ القِطُّ مِوَاءً - أو : فَرَّرَ بالرجلِ جبانًا ، لَسَجَّجَ بالقِطِّ
 مِوَاءً .

ومن المضعف الذي تجرى عليه هذه القواعد - الفعل ؛ « حَبَبَ »^(٥) عند
 تحويله إلى : « فَعْعَل » بقصد المدح ، بشرط ألا يدخول فاعله كامة : « ذا »
 في مثل : « حَبَبْنَا » لأنَّ « حَبَبَ » في هذه الصورة المركبة مع « ذا » يجب فتح
 الحاء فيها ، وبقاء « ذا » على حالها من الأفراد والتذكير في كل الأساليب ، مهما
 كان حال الممدوح من ناحية إفراده ، وعدم إفراده ، وتذكيره أو تأنيته ، كما يجب
 في هذه الصورة أيضًا وصل الفعل : « حب » بفاعله : « ذا » كتابة ، وتركيبهما
 معًا تركيبًا خطيًا كما سبق^(٦) .

أما إن كان الفاعل اسمًا ظاهرًا غير كلمة « ذا » فإن الفعل « حَبَبَ » يخضع
 لما أشرنا إليه ؛ من فتح الحاء أو ضمها ، كما يجزى على فاعله الأحكام الخاصة
 بالحوَّل ، والتي أوضحناها . تقول حَبَبَ الجندى رجلاً ، أو : حَبَبَ بالجندى
 رجلاً . ومنه قول الشاعر :

(١) من باب : ضرب .

(٢) من باب : تميب .

(٣) ويكون التمييز بين دلالتى الفعل بالقرائن الأخرى ؛ فهى التى تدل على أنه باقى يؤدى معناه
 الأصل ، أو أنه انتقل إلى « فَعْعَل » لىؤدى معنى المدح أو الظم .

(٤) كما سبق فى ص ٣٨٧ .

(٥) تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٨٠ .

(٦) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٢ .

حب^(١) بالزور^(٢) الذي لا يرى منه إلا صفحة^(٣) أولمام^(٤) وهكذا^(٥) . . .

* * *

- (١) بضم الحاء أو فتحها ؛ طبقاً لما شرحناه . - وقد سبق البيت لمناسبة أخرى في ص ٣٨٩ -
 (٢) الزور : (يستوى فيه المفرد وغيره) ، ومعناه الزائر .
 (٣) صفحة الشيء : جانبه .
 (٤) جمع ليممة (بكسر اللام وتشديد الميم) ، وهي شعر الرأس الذي يصل إلى شحمة الأذن .
 (٥) وإلى ما سبق من الكلام على تحويل الفعل إلى «فَعَلَّ» على الوجه الذي شرحناه يقول ابن مالك بيتاً مختصراً - سبقت الإشارة إليه (في هامش ص ٣٨٢) ؛ هو :

واجْعَلْ كِبَشْسَ «مَاءً» واجْعَلْ «فَعَلًا» مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنِعَمَ ، مُسْجَلًا
 (مسجلا : حرّاً لا يعوقه ولا يقيد قيد) .

يطلب أن تكون : « ساء » مثل : « بشس » في معناها وأحكامها . وأن يكون « فَعَلَّ » (وقد زاد في آخره ألفاً لوزن الشعر ،) من كل فعل ثلاثي ، مثل : « نعم » في معناها ، وفي أحكامها ، من غير تقييد يجعل بينهما فرقاً فيما سبق . هذا رأيه وليس غرضه « نعم » وحدها ، وإنما مثلها : « بشس » أيضاً . والحق أن هناك فرقاً ، بين « نعم » وهذا الفعل المحول وقد سردناها في ص ٣٨٩ .
 أما « ساء » فالتخلاف شديد فيه ؛ أهو مثل : « بشس » تماماً في المعنى والأحكام ، أم هو مثلها في المعنى ، ولكنه في الأحكام كالأفعال المحولة ؟
 وقد أوضحنا كل ذلك في الشرح .

زيادة وتفصيل :

إن كان الفعل المراد تحويله معتل « الفاء » مثل : وثيق - وفيد . . .
 فحكمه حكم الصحيح . وإن كان معتل العين بالألف ، مثل صام - هام -
 نام - بقی علی حاله ، وقدّر فيه التحويل تقديرًا عقليًا محضًا عند وجود قرينة تدل
 علی قصد المدح أو الذم ؛ ليكون لهذا التقدير أثره الواقعي في الفاعل ، وفي
 الخصوص . . . ، وإن شئت فقل : إن حكمه هو حكم الصحيح أيضًا مع نية
 التحويل الذي ترشد إليه القرينة . ويدخل في هذا النوع الفعل : « ساء » فيصح أن
 يلاحظ فيه التحويل عند قيام قرينة ؛ فيستعمل استعمال الأفعال التي تحولت ؛
 ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك ؛ لأنه موضوع في أصله للذم العام الصريح^(١) مثل :
 « بثس » ؛ فتجرى عاياه أحكام « بثس » من نواحيها المختلفة .

وإن كان الفعل معتل اللام - فقط - بالواو ، أو بالألف التي أصلها الواو :
 مثل : سرّو^(٢) - غزّوا . . . ظهرت الواو في الكلام مفتوحة وقبلها الضمة ، ولو لم
 تكن الواو موجودة من الأصل - ويجوز تسكين ما قبل الواو مباشرة^(٣) ؛ فنقول :
 سرّو - غزّو ، أو : سرّو - غزّو .

وإن كان الفعل معتل اللام بالياء ؛ نحو : خشّى ، ورّمى^(٤) ، قابت الياء
 واولاً قبلها ضمة ، ويجوز تسكين ما قبلها^(٣) ؛ فتصير : خشّو ، أو خشّو ،
 رمّو ، أو رمّو .

وإن كان الفعل معتل العين واللام معاً ، وحرف العلة فيهما هو « الواو » ؛
 مثل : قوّى (من القوة ، أصله : قووّ) ، فإن الواو الأولى تتحرك بالكسرة ؛
 لتقلب بعدها الواو الثانية ياء ؛ فتصير ؛ « قوّى » فكأن الفعل بقى على حاله .
 وإن كان معتل العين واللام معاً بالواو فالياء ، نحو : شوّى : قلبت الياء

(١) كما سبق في ص ٣٨٠ .

(٢) سرّو الرجل : صار سرّياً ، أى : غنياً شريفاً .

(٣ و ٣) راجع التصريح (عند الكلام على : « حبذا » آخر هذا الباب) وكذا الخضرى .

(٤) لأن الألف التي في آخر الفعل أصلها ياء .

عند التحويل واوًا ، لوقوعها متطرفة بعد ضمة ، ثم أدغمت الواو في الواو ، فتصير : « شَوَّ » . ويجوز عدم القلب واوًا فتبقى الياء مع تسكين ما قبلها فتقول : شَوَّى . وكذلك ذموز في قَوَّى : قَوَّى ، ولا يجوز القلب والإدغام في هذه الحالة لأن السكون ليس أصليًا .

وإن كان معتل العين واللام معًا بالياء ؛ نحو : حَيَّ ، وعَيَّ . . . لم يصح تحويله (١) . . .

هذا ملخص ما جاء في المطولات المتداولة خاصًا بتحويل الفعل المعتل مع تعدد الآراء ، وشدة الخلاف فيه . ولا أعرف أن النحاة نقلوا لأكثر هذه الصور أمثلة مسموعة تؤيد كلامهم . فهل هي صور خيالية تدريرية . ؟
لا يحسن اليوم استعمال شيء منها ؛ سواء أكانت خيالية محضة أم لها مسموع يؤيدها ؛ لأنها ثقيفة ، مجافية للأسلوب الأدبي الرفيع ، والذوق البلاغي السائغ . وفي الميادين اللغوية الأخرى ما يغني عنها تمامًا — كما أشرنا من قبل (٢) — .

* * *

(١) راجع الجمع ، وشرح التصريح في باب : « نعم وبئس » عند الكلام على تحويل الثلاثي إلى : « فَمَعْل » . وكذلك الصبيان في هذا الموضوع ، ثم حاشية ياسين على شرح التصريح في أول باب التعجب .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ وفي رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ .

المسألة ١١٢ :

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ (١).

يتضح معناه من الأمثلة الآتية :

{ في هذه الأمثلة كلمات مشتقة على وزن : « أفعل » ؛ (هي : أكبّر - أفندم - أوسع - أسرع - أخطر . . .) فما المعنى الذي تؤيده كل واحدة في جملتها ؟	الشمس أكبرُ من الأرض . أهرام (٢) الجيزة أفندمُ من مدينة القاهرة . المحيطات أوسعُ من اليابسة . الطائرات أسرعُ (٣) وسائل الانتقال . المنافق أخطرُ من العدو الظاهر .
--	---

إن كلمة : « أكبر » - في المثال الأول - تدل على أمرين معاً ؛ هما : اشتراك الشمس والأرض في معنى معين ؛ هو : « الكِبَر » ، وأن الشمس تزيد على الأرض في هذا المعنى .

وكلمة : « أفندم » - في المثال الثاني - تدل على أمرين معاً ؛ هما : اشتراك الأهرام والقاهرة في معنى معين ؛ هو : « الفِندَمُ » ، وأن الأهرام تزيد عليها في هذا المعنى .

وكلمة : « أوسع » - في المثال الثالث - تدل على اشتراك المحيطات واليابسة في معنى معين ؛ هو : السَّعة ، والمحيطات تزيد عليها فيه . . . ومثل هذا يقال في الباقي . . . وفي نظائره .

فكل كلمة من هذه الكلمات المشتقة - ونظائرها - تسمى : « أفعل »

(١) ربما كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات . ولكننا وضعناه هنا اتباعاً لترتيب ابن مالك في : « ألفيته » .

(٢) جمع : هرم ؛ بناء فرعونى قديم ، له شكل هندسى ؛ خاص .

(٣) الماضى : سَرَّعَ ، مثل : صَغَّرَ .

التفضيل^(١) « وتعريفه : (أنه اسم ، مشتق ، على وزن : « أفعل » يدل — في الأغلب^(٢) — على أن شيئين اشتركا في معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه) . فالدعائم أو الأركان التي يقوم عليها التفضيل الاصطلاحي — في أغلب حالاته — ثلاثة :

(١) صيغة : « أفعل » ، وهى اسم ، مشتق .

(٢) شيئان يشتركان في معنى خاص .

(٣) زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص .

والذى زاد يسمى : « المُفضَّل » ، والآخر يُسمى : « المُفضَّل عليه » ، أو : « المفضول » . ولا فرق في المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمراً حميداً ، أو ذمياً^(٣) .

ويدل أفعال التفضيل. — في أغلب صوره — على الاستمرار والدوام^(٤) ، ما لم توجد قرينة تعارض هذا ، فشأنه في الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة على الوجه المشروح في بابها^(٥) .

* * *

طريقة صياغته :

يُصاغ « أفعل التفضيل » من مصدر الفعل الذى يراد التفضيل في معناه ، بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفياً كل شروط « التعجب » التي عرفناها^(٥) في

(١) هذه التسمية اصطلاحية ، أى : الصيغة التي على وزن : « أفعل » ؛ لتدل على التفضيل أو المفاضلة ؛ (وهي : الزيادة في أمر حسن أو قبيح ؛ كما سيبيء عند تعريفه) . أما « التفضيل » غير الاصطلاحي فليس له ضوابط معينة ، وإنما هو متروك لبراءة المتكلم ، ومقدرته البلاغية التي تمكنه من اختيار الألفاظ والأساليب الدالة على المفاضلة بين شيئين في أمر ، وزيادة أحدهما على الآخر في هذا الأمر ، من غير استخدام للطريقة الاصطلاحية .

(٢ و ٣) في الزيادة والتفضيل — ص ٤٠٦ — بيان مفيد عن المقصود بالاشترار ، وعن الزيادة ، وأن « أفعل » التفضيل قد يفيد البعد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامة .

(٣) نص على هذا صاحب التسهيل (راجع هامش ص ٢٣٨) .

(٤) في ص ٢٨١ م ١٠٤ .

(٥) ص ٢٤٩ .

بابه . . . (بأن يكون فعلاً ثلاثياً^(١) ، متصرفاً ، تاماً ، مبنياً للمعلوم^(٢)) . . .
 . . . و . . . و فالشروط التي يجب توافرها لصياغة « أفعال التفضيل »
 هي - نفسها - الشروط التي لا بد من توافرها لصوغ « فعلتى التعجب » ؛
 مثل الأفعال : سمع - عدل - فهم - بعد - بقى - خبث . . . و . . .
 ومن الأخيرين جاء : « أبقى - وأخبث » في قول الشاعر :

الخيرُ أبقى^(٣) ، وإن طال الزمانُ به والشُرُّ أخبثُ ما أوعيتَ من زادٍ
 فإن كان الفعل غير مستكمل الشروط ، وكان السبب هو جموده أو عدم
 قبول معناه للمفاضلة (كالفعل : مات - فسنى - عدم . . .) لم يجز التفضيل
 منه مطلقاً ؛ (بطريق مباشر ، أو غير مباشر) ؛ لأنه بجموده لا مصدر له^(٤) ،
 ولأنه بعدم قبوله للمفاضلة يفقد الأساس الذى يقوم عليه التفضيل في أغلب
 حالاته .

أما إن كان السبب فقد شرط آخر غير الشرطين السابقين فإن^(٤) صياغة
 « أفعَل » تتمتع من مصدره مباشرة^(٥) ، وتصاغ - كالتعجب - من مصدر

(١) إن كان الفعل رباعياً على وزن : « أفعَل » فيه الخلاف السابق في التعجب ص ٣٤٩ .
 ومن المسموع الذى فعله رباعى قولهم : « هو أعطاهم الدرهم ، وأولاهم بالمعروف » . وهذا شاذان
 عند من يمنع ذلك مطلقاً ، وعند من يمنعه إذا كانت الهدية للنقل . أما قولهم : هذا المكان أفقر من غيره
 فشاذ عند من يمنعه مطلقاً ، لأن هزته ليست للنقل .

(٢) مع ملاحظة الخلاف في أمر المبنى للمجهول ، ونتيجته ، وأثر ذلك في الحكم ؛ على الوجه
 الذى سبق تحميصه في ص ٣٥٠ - مع الرجوع إلى البحث الهام الذى يمارض أن يكون في اللغة العربية
 أفعال ملازمة للبناء للمجهول دائماً (وقد تقدم في ج ٢ م ٦٧ ص ١٠٢ -) .

(٣) أصل الكلام : أبقى من غيره ، فالمفضل عليه محذوف ؛ طبعاً لما سيجىء ، في ص ٤٣٠ .
 (٤ و ٤) يرى بعض النحاة أن الفعل المنى كالجامد لا يجىء منه التفضيل مطلقاً - بطريقتي
 مباشرة أو غير مباشرة - لأن المصدر المؤول يكون في حالة النفي معرفة ؛ فلا يصح أن يكون تمييزاً .
 لكن التحقيق صحة مجىء التفضيل فيه بالطريقة غير المباشرة ؛ إما لصحة مجىء كلمة : « عدم » قبله
 وإما لصحة تنكيره ، فليس من اللازم أن يكون معرفة في كل الأحوال .

(٥) ومن الشاذ استعمال كلمتي : « خير » و « شر » - في التفضيل ؛ لأن صيغتهما الحالية الظاهرة
 تخالف صيغته ، نحو : الكسب القليل خير من البطالة ، والبطالة شر من المرض . وقولهم : (خير الناس
 أذنبهم للناس ، وشرهم أقربهم إلى الإساءة والعدوان) وقول الشاعر :

إذا كان وجهه العذر ليس ببينٍ فإن اطراح العذر خير من العذر

فعل آخر مناسب للمعنى ، مستوف للشروط ، ويوضع بعد صيغة « أفعل » مصدر الفعل الأول - الذى لم يكن مستوفياً للشروط ، - منصوباً على التمييز .
فمثلا الفعل : تعاونَ ، لا . . يُصاغ من مصدره « أفعل » التفضيل مباشرة ؛ لأنه فعل خماسى ؛ فنصوغه بطريقة غير مباشرة « بأن نأخذ من مصدر فعل آخر مناسب (مثل : كَسَبِر - كَثُر - نَفَعَ . .) ونجعل بعده مصدر الفعل

= وشر العالمين ذوو خمول إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا

وخير الناس ذو حسب قديم أقام لنفسه حسباً جديداً

أى : أخير وأشتر ؛ حذف هزتها لكثرة الاستعمال حذفاً شاذاً . ومن الجائز إرجاعها عند استعمالها ، فقد ورد الكلام الفصيح مشتملاً عليها . وفعلها المسدوع «خاوي وخير ، وشرّ ويشر» ويرى بعض اللغويين أنها اسمان جامدان لا فعل لواحد منهما فنجى التفضيل منهما شاذ عنه . ففيها على هذا الرأى شذوان ؛ صوغها من الجامد ، وسقوط هزتها . أما على الرأى الأول - وهو الصحيح - ففيها شذوذ واحد ؛ هو سقوط هزتها ، لأن لكل منهما فعلاً وقد اجتمع في آية قرآنية استعمال كلمة « خير » لغير التفضيل ، ثم للتفضيل ، في قوله تعالى : (. . . إنَّ يَسْعَامَ اللهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْراً يُؤْتِيكُمُ خَيْراً مَّا أُخِذَ مِنْكُمْ . . .) .

ومثلها في حذف الهزمة شذوذاً : «حَبَّ» في قول القائل : (وَحَبَّ شَيْءٌ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا سُنِعَا) ، أى : أحب شيء . . وجاء في ص ٦٠ من مجلة المجمع اللغوى القاهرى : (عدد البحوث والمحاضرات التى ألقىت في مؤتمر الدورة الثلاثين ، لسنة ١٩٦٣-١٩٦٤) ما نصه على لسان أحد الأعضاء : (قالوا إن الهزمة حذفت في التفضيل من كلمتى : « خير وشر » لكثرة الاستعمال ، وذلك ادعاء لا دليل عليه ، ولا يتناسب مع معانى لفظى : « خير وشر » لأنهما يفيدان التفضيل أو الزيادة بمادتهما ، كما تفيد ذلك ألفاظ كثيرة بوضعها للغوى : مثل زائد ، وناقص ، وعال ، وسافل . . . وإن استعمال هاتين الكلمتين في معنى « أفعل » إنما كان على معنى الاستغناء بهما عن بناء وزن « أفعل » من مادتهما ؛ لأن قصد المفاضلة الذى يصاغ له « أفعل » قد حصل من أصل المادة بحيث لو بنى منها وزن « أفعل » لكان تحصيلاً للحاصل ، أو تفضيلاً على تفضيل ، وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك في الكافية) . ا هـ .

ولا أثر لهذا الرأى يترتب عليه حكماً خاصاً . سوى الحكم بمنع استعمال : « أخير ، وأشتر » بغير حجة قوية ؛ إذ كيف يمتنع استعمالها ولكل منهما فعل ثلاثى . يصح صوغ التفضيل من مصدره قياساً كسائر الأفعال الثلاثية الصالحة لذلك ؟ وأيضاً فاللفظان مسموعان بصيغة التفضيل ولا اعتراض على استعمال الكلمة المسموعة بنصها الوارد . وفوق هذا فالكلمات التى سبقت هنا لتأييد المنع (ومنها : زائد ناقص - عال - سافل . . .) كلمات يصح صوغ التفضيل من مصادرها قطعاً . فلا دليل فيها على المنع . . .

وشذ كذلك صوغ « أفعل » من اسم العين ، (أى : من الاسم الدال على ذات ، وشئ مجسم) فقد ورد : « هو أحذك البعيرين » أى : أكثرهما أكلاً ؛ فينبوا « أفعل » من شئ مجسم : هو ، الحنك . كما شذ قولهم : هذا الكلام أخصر من ذلك فينبو من الفعل : « اختصر » المبنى للمجهول ، الزائد على ثلاثة ؛ فاجتمع فيه شذوان . . . وهكذا ، . . . وكل ما جاء مخالفاً للشروط فإنه يحكم عليه بالشذوذ ؛ فيستعمل كما ورد من غير أن يقاس عليه غيره .

الأول (وهو التعاون) تمييزاً منصوباً ؛ فنقول : فلان أكبر تعاوناً من أخيه ، أو : أكثر تعاوناً ، أو : أنفع تعاوناً ، أو : أقل . أو : أضعف ، . . . أو ما شاكل هذا مما يساير المعنى .

والفعل : « خَضِرَ » لا يصاغ مع مصدره مباشرةً « أَفْعَلَ » للتفضيل ؛ لأنه يدل على أَوْن ظاهر ؛ فنصوغه — بالطريقة السالفة ، « غير المباشرة » — من مصدر فعل آخر مناسب ، ونجعل بعد « أَفْعَلَ » مصدر الفعل الأول ، وهو : « الخُضْرَة » منصوباً على التمييز . فنقول : ورقُ الليمونِ أشدُّ خُضْرَةً من ورق القصب . . . (١)

(١) ومن المسموع في الألوان : « أسودٌ من حَمَلِك الغراب » — « أبيضٌ من اللبن » ، وكل هذا من الشاذ عندهم ؛ يحفظ ولا يقاس عليه . وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت صيغتها نصّاً في المفاضلة اللونية ؛ فهل يراد عدم التوسع في استعمالها في سواد شيء أو بياض شيء غير الشيء الذي وردت فيه نصّاً ؟ نعم ، وهذا تضييق لا داعي له . بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعي له أيضاً ، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى التماس على ذلك الوارد ، بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا ، ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد ، وفي العاهة الواحدة ، وتفاوتها تفاوتاً واسع المدى كالمعروف اليوم في البياض ، والحمرة ، والخضرة ، والسواد . . . وسائر الألوان . وكذلك المعروف عند الأطباء في العاهات ، كعاهة العمى — مثلاً — فنه عمى الألوان ، وعمى الضوء . . . وكذا أكثر العاهات . وكل ما سبق يقتضى التفضيل بين درجات اللون الواحد — أحياناً — والعاهة الواحدة أو العيب الواحد أيضاً . ومثل هذا يقال في للتعجب — كما سبق في بابهِ . —

والحجة التي يحتجون بها لمنعه — (وهي : أن صيغة « أَفْعَلَ » هي أيضاً صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان ؛ فيلتبس الأمر بين المعنيين) — حجة واهية يمكن دفعها بالقرائن ، ومنها : « من » الداخلة على المفضل عليه في مثل : فلان أبيض من فلان ، وهذا الزرع أخضر من ذلك ؛ فيكاد يمتنع اللبس في هذا النوع من التفضيل الذي يشتمل أسلوبه على كلمة : « من » هذه . نعم قد تشبه أحياناً بكلمة : « من البيانية » ، ولكن هذا الاشتباه يمكن دفعه أيضاً ، والتغلب عليه بالقرينة التي تزيله . وكذلك الشأن في النوعين الآخرين من أنواع « أفعال التفضيل » وهما : « المقرون بأل » ، و« المضاف » فإن احتمال اللبس فيهما قليل ، وهو على قلتها مما يمكن دفعه بالقرينة التي تحدد الغرض ، وتوجه — في كل ما سبق — إلى أحد المعنيين دون الآخر ؛ كما يحصل في غير هذا الباب ، وبخاصة بعد موافقتهم على قياسية المعنوي (الذي سيجيء الكلام عليه بعد هذا مباشرة) ، ومن ثمَّ كان المذهب الكوفي الذي يبيح الصياغة من الألوان وللعيوب والعاهات أقرب للسداد واليسر . وعليه قول المتنبي : — وهو كوفي — في الشيب :

إبتعد ، بعِدَّت بياضاً لا بياض له لأنت أسود في عيني من الظلم =

والفعل : عَرَجَ ، لا يصاغ - مباشرة - من مصدره « أفعل » ، لأنه فِعْلٌ يدل على عيب ظاهر ، وإنما نصوغ « أفْعَلٌ » بالطريقة السالفة « غير المباشرة » ؛ فنقول : هذا الفتى أوضح عَرَجًا من غيره .

وبهذه المناسبة نذكر أن الأفعال الدالة على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها « أفعل التفضيل » مباشرة إذا كانت الألوان والعيوب حسية ظاهرة . أما إن كانت معنوية داخلية فيصح أن يصاغ منها مباشرة ؛ مثل : فلان أبْلَسُهُ من فلان ، أو : أحمق من فلان ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرق منه ، أو : أعجم منه ، أو : أبيض سريرة منه ، أو : أسود ضميراً منه و . . . و . . . (١)

يتبين من كل ما تقدم أننا نتوصل بالطريقة « غير المباشرة » ، إلى التفضيل إذا فتمدَّ الفعلُ المتصرف القابل للمفاضلة ، بعض الشروط الأخرى . - ولا مانع من استخدام هذه الطريقة أيضاً مع الفعل المستوفى - ودى نفسها التي أوصدنا إلى التعجب مما لم يستوف فعله بعض الشروط . وقد سبق شرحها في بابهِ - فنستعين بها هنا على الوجه السالف لتوصلنا إلى التفضيل كذلك .

= جاء في شرح الكبرى لديوان المتنبي (ج ٤ ص ٣٥) عند شرح البيت السالف ما نصه : (« وأما قول أصحابنا الكوفيين في جواز « ما أفعله » ، في التعجب من البياض والسواد خاصة من دون سائر الألوان فاللجة لهم في مجيئه ؛ نقلاً وقياساً . فأما النقل فقول طرفة ، وهو إمام يستشهد بقوله :

إذا الرجال شتوا واشتدَّ أكلهمو فأنت أبيضهم سربال طباخ

فإذا كان يرتضى قوله فالأولى أن يرتضى قوله في كل ما يصدر منه ، ولا ينسب هذا إلى شذوذ وقول الآخر :

جارية في درعها الففضفاض أبيض من أخت بني إياض

وأما القياس فإنا جوزناه في السواد والبياض لكونهما أصل الألوان ومنهما يتركب سائر الألوان . إذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان) . ١٠١ .

والحق أن الاقتصار على هذين اللونين لا معنى له بعد ما قدمنا . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥١) .

(١) راجع حاشية « ياسين » على شرح التصريح ، أول باب : « أفعل التفضيل » .

ومما تجب ملاحظته: أن صيغة «أَفْعَلَ التفضيل» ، ومعناها ، وأحكامها ، تختلف اختلافاً كثيراً عن صيغتي «التعجب» ومعناها ، وأحكامهما في أمور عرضنا لها هنا وهناك . ومنها : أن المصدر هنا ينصب على اعتباره ، تمييزاً ، وَيُنْصَبُ هناك على اعتباره مفعولاً به^(١)

ومتي تمت صيغة ؛ «أَفْعَلَ» على الوجه السالف صارت اسماً جامداً ؛ ويرتب على جموده أمران :

أولهما : ألاّ توجد له صيغة أخرى تدل على التفضيل الاصطلاحى ؛ فليس له بعد هذه الصياغة - ماض ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا شيء آخر من المشتقات أو غير المشتقات ؛ لأن التفضيل الاصطلاحى مقصورٌ على صيغة : «أَفْعَلَ» وحدها ، وهى جامدة ؛ كما أوضحنا ، ولا يتقدم عليها شيء من معمولاتها - طبقاً لما يلي^(٢) -

(١) وفي صياغة «أفعل» يقول ابن مالك في باب خاص عقده باسمه :

صُغِ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجِبِ : «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ
أى : صنع «أفعل» للدلالة على التفضيل - من مصدر الفعل الذى يصاغ منه التعجب . وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذى منع الصوغ منه هناك (فغنى : ائب اللذأبى : امع الذى منع) ثم قال :

وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجِبٍ وَصِلَ لِمَانَعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

يريد : ما يتوصل به - من طريق غير مباشر بسبب مانع يمنع التعجب المباشر - صِلَ به إلى التفضيل عند وجود مانع .

(٢) وهذا حكم عام في كل العوامل الجامدة - كما سبق في ص ٣٥٧ ، وفي رقم ٢ من هامشها - إلا بعض حالات معدودة - نصوا عليها في مواضعها الخاصة بمناسبةاتها ، ومنها الحالة الآتية في ص ٤٠١ وأخرى في هامش ص ٤٠٤ توجب التقدم .

ومنها : جواز التقدم على «أفعل التفضيل» للضرورات الشرعية - ونحوها مما يدخل في حكم الضرورة - إذا كان معموله شبه جملة ، كالذى في قول القائل :

وللحلم أوقات وللجهل مثلها ولكن أوقاتي إلى الحلم أقرب
والأصل : أقرب إلى الحلم (والجهل هنا : الفضب والانتقام) .

ثانيتها : ألا يتقدم عليه - في حالة الاختيار - شيء من معمولاته ، إلا حالة واحدة^(١) سيجيء الكلام عليها في القسم الأول الآتى .

* * *

أقسامه ، وحكم كل قسم :
هو ثلاثة أقسام :

(١) مجرد من « أل » والإضافة . (٢) مقترن « بأل » .
(٣) مضاف .

فأما القسم الأول المجرد من « أل » والإضافة « فثل : « أفضل » ، و « أنفع » في قول بعضهم لظريف : لا أدري ! أجيدك أفضل من مزحك ، أم مزحك أنفع من جديك . ومثل : « أحسن » في قول الشاعر :

وإني رأيت الضرَّ أحسنَ منظرًا
من مرأى صغيرٍ به كبيرٌ
(٢)

وحكم هذا القسم أمران :

(١) وجوب إفراده وتذكيره في جميع حالاته .

(٢) وجوب دخول « من » جارة للمفضل عليه (أى : للمفضول) .

١ - فأما الأمر الأول (وهو : وجوب إفراده وتذكيره) ، فيقتضى أن تكون صيغته واحدة في كل استعماله ولو كان مسنداً لمؤنث ، أو لمثنى ، أو لجمع ، فلا بد أن تلازم هذه الحالة دائماً ؛ نحو : الجسمَل أصبر من غيره على العطش - الجسمَلان أصبر من غيرهما - . . . الجسمال أصبر من غيرها . . .

(١) في ص ٤٠٣ - رقم ٢ - وهناك حالة أخرى سبق عرضها . وضحة مفصلة (في باب « الحال » ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ « د » . وكذلك في رقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ من ذلك الجزء والباب) وملخصها : - وهذا الملخص لا يعنى عن الأصل السابق - أن أفعال التفضيل قد يلقى حالين ؛ إحداها تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره في الحال الأخرى . فالأحسن أن تتقدم إحداها على عاملها (وهو أفعال التفضيل) وتتأخر الثانية عنه ؛ نحو : الحقل قطننا أنفع منه قمحا - الفدان عنيا أحسن منه قطنا - المتعلم تاجراً أقدر منه زارعاً . وأجاز بعض النحاة تأخير الحالين معاً عن أفعال التفضيل بشرط أن تقع بعده الأولى مفصلة من الثانية بالمفضل عليه . . . (راجع ج ٢)

(٢) ومثل قول الشاعر :

الموت أحسن بالنفس التي ألفت
عزَّ القناعة ، من أن تسأل القوتاً

— الناقاة أصبر من غيرها . . . — الناقتان أصبر من غيرهما . . . — التوق أصبر من غيرهن . . .

ب — وأما الأمر الثاني وهو : دخول : « مِين » ^(١) جارة للمفضّل عليه (أى : للمفضول) فأمر واجب أيضاً ، بشرط أن يكون قصد التفضيل باقياً . ولهذا كان وجودها دليلاً على إرادة التفضيل ، وعدم انسلاخ « أفعلعل » عنه . وهي مختصة بهذا القسم وحده ، وبدخولها على المفضول دون غيره ، ولا وجود لها في القسمين الآخرين . — كما سيجيء عند الكلام عليهما — ولا يجرّ المنضول غيرها من حروف الجر . ومن الأمثلة — غير ماسبق — قول المتنبي :

وما ليلٌ بأطولَ من نهارٍ يظَلُّ بلحظِ حُسّادى مَشُوبا
وما موتٌ بأبغضَ من حياةٍ أرى لهمو معى فيها نصيبا

ودخول « مِين » جارة للمفضل عليه يستلزم أحكاماً لهما ؛ منها :

١ — جواز حذفهما معاً ، بشرط وجود دليل يدل عليهما ؛ كقوله تعالى :
(والآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) ، أى : والآخرة خير من الدنيا ، وأبقى منها . وقد
اجتمع الحذف والإثبات في قوله تعالى : (أنا أكثرُ منك مالاً ، وأعزّ نفراً) ،
أى : أعزّ نفراً منك . وقول الشاعر :

ومن يصبرُ يجدُ غِبَّ صبرِهِ أَلذُّ وَأَحلى من جَنَى النحلِ فى الفمِ

أى : أَلذُّ من جنى النحل . . .

وإذا حذفنا من اللفظ كانا ملحوظين في النية والتقدير ؛ وصارا بمنزلة

المذكورين ^(٢) .

(١) ومعناها هنا : الابتداء أو المجاوزة ، فإذا كانت للابتداء فهي لا ابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح ؛ نحو : الشيط أفضل من الحامل ، ولا ابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ؛ نحو : المنافق أضر من العدو . وإذا كانت للمجاوزة فعناها أن المفضل جاوز المفضول في الأمر المحمود أو المذموم . . . و « مِين » هذ غير « مِين » التى تجبى للتعديّة المجردة (أى : التعديّة التى لا دلالة معها على التفضيل مطلقاً ؛ لأنه غير مراد) ومن صورها ما يجىء فى « الملاحظة » الخاصة : ص ٤٠٥ .
(٢) يقول ابن مالك فى (أفعل التفضيل المجرد ، ووصله بالحرف : « من » لفظاً أو :
تقديراً) :

وأكثر مواضع حذفهما حين يكون « أفعل » خبر مبتدأ ، أو خبر ناسخ ، أو مفعولاً ثانياً لفعل ناسخ (مثل ظن وأخواتها . . .) أو مفعولاً ثالثاً لفعل ينصب ثلاثة (كالفعل : وأرى . . .) ؛ نحو : قرع الحججة بالحجة أنفع . . . وهو بالعالم أليق . . . - ربّما كان ازدراء السفية أنجع في إصلاحه . . . -

فلو طالعت أحداث الليالي وجدت الفقر أقربها انتياباً^(١)

وأن البر خير في حياة وأبقى بعد صاحبه ثوابا

- أعلمت الجازع احتمال المشقة أجدراً بأصحاب العزائم والمهم . . .

ويقل حذفهما إذا كان « أفعل » حالا . نحو : توالى النغمات أنعش القلب

وأندى للفؤاد ، وأذهب للأسى . . . ومثل قول الشاعر :

دَتَوْتِ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ - أَجْمَلًا فَظَلَّ فَوَادِي فِي هَوَاكَ مَضَلًّا

يريد : دَتَوْتِ أَجْمَلٍ مِنَ الْبَدْرِ ، وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ ، فَكَلِمَةُ « أَجْمَلٌ »

حال من الفاعل : « التاء » . وهذا النوع من الحذف - على قلته - قياسي تجوز

محاكاته . وكذلك يقل حذفهما إن كان « أفعل » نعتاً لمنعوت محذوف مع عاماه لقريظة ،

نحو : اتجه . . . أوسع مساحةً ، وأكثر خصباً ، وأرحب للغريب صدرأ . والأصل :

اتجه ، واقصد بلداً أوسع مساحة . . . و . . . والأحسن عدم جواز

القياس على هذا النوع ؛ لكثرة الحذف فيه ، وتوقع اللبس في فهمه . . .

(٢) ومن الأحكام : وجوب تقديمهما أحياناً على عاملهما وحده ، وهو :

« أفعل » دون تقديمهما على الجملة كلها . وإنما يجب التقديم على عاملهما إذا كان

المجرور اسم استفهام ؛ كهذا السؤال : فلان ممن أفضل ؟ والأصل : فلان أفضل

ممن ؟ أو كان المجرور مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : فلان من ابن من

أفضل ؟ .

= وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَدَهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا ، أَوْ لَفْظًا بِ « مِنْ » إِنْ جُرِّدَا

ثم يقول في بيت سيماد ذكره لمناسبة أخرى في ص ٤١٦ :

وَإِنْ لَمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذَكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

(١) تردداً على الناس ، ذهاباً وبجيتاً إليهم .

والأصل فلان أفضل من ابن من؟ ولا يجوز التقديم في غير حالتى الاستفهام
السالفتين^(١) إلا للضرورة الشعرية كقول القائل :

وإنَّ عناءَ أنْ تُناظِرَ جاهلاً فيحسب - جهلاً - أنه منك أعلمُ
وقول الآخر :

إذا سائرت أسماءُ يوماً ظعينةً^(٢) فأسماءُ - من تلك الظعينة أملحُ
والأصل : (أعلم منك) - وأيضاً (فأسماء أملح من تلك الظعينة) . فقد تقدم
الحرف « من » مع مجروره ، مع أن الكلام خبرى ، وليس إنشائياً
استقهامياً^(٣)

٣ - ومنها : امتناع الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا بمعموله ، أو : « لو »
وما يتبعها ، أو : النداء - فثالث الفصل بالمعمول قوله تعالى : (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ
بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) ، وقول الشاعر :

وظلُّم ذوى القُرْبَىٰ أشدُّ مضاضةً على المرء من وقع الحُسام المهند
وقول الآخر :

لولا العقول لكان أدنى^(٤) ضيغماً أدنى^(٥) إلى شرف من الإنسان^(٦)

(١) هناك حالة أخرى يتقدم فيها معمول « أفعل التفضيل » على عامله أفعل التفضيل . وقد
سردنا ملخصها في رقم ١ من هامش ص ٤٠١ ، وقلنا إن هذا الماخص لا يفنى عن البيان والتفصيل
المذكورين في باب الجمال ، (ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ «د» ورقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ هناك) .
(٢) المرأة في هودجها ، (تكريماً وصيانة لها)

(٣) وفي تقديم « من » مع مجرورها في حالتى الاستفهام يقول ابن مالك في بيته السابع والثامن
- وسيذكران لمناسبة أخرى في ص ٤١٩ - :

وإنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا - ٧
كَيْثَلٍ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَلَكِنِّي إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا - ٨

أى : إن تكن مستفهماً بالاسم التالى : « من » ، وهو مجرورها ، فقدمها وجوباً في كل
الحالات . ثم قال : ورد التقديم نزراً (أى نادراً) في حالة الإخبار . أى في حالة الكلام الخبرى ،
لا الإنشائى الذى شرحناه .

ومما يلاحظ أن المثال الذى في البيت الثانى معيب ؛ للسبب الموضح فى الصفحة الآتية :

(٤) أقل .

(٥) أقرب .

(٦) سيذكر هذا البيت لمناسبة أخرى في ص ٤٣٣ .

ومثال الفصل بكلمة : « لو » وما يتبعها قول الشاعر :

ولفوكٍ أطيّبُ - لو بذلتِ لنا - من ماءٍ مَوْهَبَةٍ^(١) على خَصْرِ
ومثال النداء : أنت على أداء المَهَامَ الجِسَامَ أقدِرُ - يا صديقي - من
صفوة الأخلاء .

وقول الشاعر :

لم ألقَ أَحَبَّ - يا فرزدقُ - منكمو ليلا ، وَأَخْبَثَ بالنهار نهارا
فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي (وهو الذي ليس معمولا لأفعل) ولا بشيء
غير ما سبق ؛ ولهذا حكموا بالخطأ أو الشذوذ على مثل : ممن أنت أفضل ؛ لأن
الجار والمجرور : (ممن) متعلقان « بأفضل »^(٢) ، و « أنت » مبتدأ خبره :
« أفضل » وقد فصل المبتدأ بين « أفضل » والجار مع مجروره ، مع أن المبتدأ أجنبي
من أفضل ، (أى : ليس معمولا له) .

« ملاحظة » : قد يصاغ « أفعل التفضيل » من مصدر فعل يتعدى بحرف
الجرّ « مِن » ؛ كالفعل : قَرَّبَ ، بَعُدَ . فعند التفضيل يجيء هذا الحرف
مع مجروره ، إمّا متقدمين على « مِن » الجارة للمفضول ومتوسطين بينها وبين
« أفعل » ؛ نحو : المجربُّ أقرب من الصواب من الناشئ ، وإمّا متأخرين
عنهما ؛ نحو : المجربُّ أقرب من الناشئ من الصواب^(٣) . . .

* * *

(١) نقرة في جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد .

(٢) ويجب تقديمها عليه وحده في هذه الصورة .

(٣) وهذا النوع الخاص بالتعدى يخالف النوع الذي سبق في ص ٤٠٢ وهو الخاص بدخول

« من » على المفضل عليه - كما ستجىء الإشارة لهذا في ص ٤١٢ .

زيادة وتفصيل :

١- عرفنا^(١) أن : « أفعل التفضيل » يدل - في الأغلب - على اشتراك شيئين في معنى خاص ، وزيادة أحدهما على الآخر فيه ، و فا ضابط الاشتراك ؟ ! .

ليس للاشتراك ضابط معين يحدد أنواعه ، وإنما يكفي أن يتم على وجه من الوجوه يكون به واضحاً ومفهوماً للمتخاطبين ، ولو كان اشتراكاً ضدياً ، أو تقديرياً ، كقول إنسان في عدوين له : هذا أحسب إلى من ذلك . وفي نوعين من الشر : هذا أحسن من هذا . يريد في المثال الأول : هذا أقل بغضاً عندي ، ويريد في المثال الثاني : هذا أقل شراً من الآخر ؛ فليس في نفس المتكلم قدر مشترك من الحب والحسن لهذا ، أو لذاك . وإنما القدر المشترك هو الكره والقبح اللذان يضادان الحب والحسن . فالاشتراك إنما هو في أمر مضاف في معناه لمعنى : « أفعل » المذكور في الجملة ، مع تفاوت النصيب بينهما ، ووجود الزيادة في أحدهما وحده ؛ فأحدهما عدوٌ خفيف العداوة أو القبح ، والآخر : شديدهما ، فالزيادة موجودة ولكنها في أحد الأمرين المشتركين في معنى مضاف للمعنى : أفعل .

ومن غير الغالب ألا يكون بينهما اشتراك مطلقاً إلا على نوع جائز من التأول توضحه القرائن ؛ كقولهم : - الثلج أشد بياضاً من المسك - الصيف أحرّ من الشتاء - السكر أحلى من الملح - العسل أحلى من الخلل . يريدون : أن بياض الثلج أشد في ذاته من سواد المسك في ذاته - والصيف في حرارته أشد من الشتاء في برده - والسكر في حلاوته أقوى من الملح في ملوحته - والعسل في حلاوته أشد من الخلل في حموضته ، وهكذا . . . ؛ فليس بين كل اثنين مما سبق اشتراك في المعنى إلا في مطلق الزيادة المجردة ، ودرجتها الذاتية المقصورة على صاحبها . . . ؛ فالصلة بين كل اثنين مقصورة على هذه الزيادة المجردة ، وبينهما بعد ذلك تباين تام يختلف عن التضاد السابق الذي يقوم بجانبه

(١) في ص ٣٩٥ وشرنا في رقم ٢ من هامشها إلى أهمية ما يأتي هنا في الزيادة والتفصيل .

نوع من الاشتراك في أمر يتصف به الاثنان ، وإن كان هذا الأمر مخالفاً
معنى « أفعل » .

ب - من الأساليب الصحيحة: فلان أعقل من أن يكذب - وأمثال هذا -
فهل معناه تفضيل فلان في العقل على الكذب ؟ وهذا معنى فاسد ؛ .

خير ما يقال في هذا وأمثاله : أن « أفعل التفضيل » يفيد هنا أمرين معاً ؛
هما إفادة البعد عما بعده ، وأن سبب هذه الإفادة هو المعنى اللغوي الأساسي المفهوم
من مادة « أفعل » المعروف في الجملة الأصلية ، فالمراد : فلان أبعد الناس من
الكذب ؛ بسبب عقله . وفي مثل : فلان أجل من الرياء ، وأعظم من الحيانة . .
يكون المقصود : فلان أبعد الناس من الرياء ؛ بسبب جلاله ، وأبعد من الحيانة
بسبب عظمته . . . ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :

الحق أكبر من أن تستبَدَّ به يد ، وإن طال في ظلم تماديها

فالغرض لإعلان البعد عن تلك الأشياء مع بيان سبب البعد . وأفعل التفضيل
في تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد الفاضل من المفضول ، ولا تكون « مِين »
تفضيلية جارة للمفضول ، وإنما هي مع مجرورها متعلقان « بأفعل » الذي هو
بمعنى : متباعد ؛ لأنها حرف الجر الذي يتعدى به الفعل « بعد » ويبقى المشتقات
التي من مادته ؛ ومنها هنا : « أفعل » لتضمنه معنى « أبعد » بمعنى : « بعد »
فهو متعلقة به من غير أن يدل على تفضيل ؛ كمنظيرتها في قولنا : أنا بعيد من
الظالمين ، بمعنى : متباعد .

وقيل إنه مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ؛ فهو يدل على زيادة البعد ،
دون أن يكون هناك مفضول حقيقي ، ولا « مِين » الداخلة عليه . . .
ومضمون الرأيين واحد^(١) . . .

ح - يجب تصحيح عين أفعل التفضيل إذا كانت قبل التفضيل مستحقة
للإعلال ، ونحو : الأديب أقومُ لساناً ، وأبينُ قولاً من غيره ، فيجب أن
تسَلَّم الواو والياء .

(١) وهناك بعض آراء أخرى عرض لها « المعنى » في « الباب الخامس » من الجزء الثاني ، عند
كلامه على الجهة الرابعة من جهات الاعتراض . . .

د - إذا كان أفعل التفضيل المجرد^(١) واجب الإفراد والتذكير فما بالُ العرب تقول : مرّ بنا سِرْبٌ من الظباء ، بعده أسرابٌ أُخْرَرٌ ؛ فيأتون بكلمة : « أُخْرَر » مجموعة ومؤنثة ؛ (إذ هي جمعٌ ، مفردة : « أُخْرِي » ، « وأخرى » مؤنث لكلمة « آخَر » الذي أصله « أُخْر » على وزن : « أفعلل » المذكور الدال على التفضيل ؛ فهو من القسم المجرد). فلم كانت « أُخْرَر » مجموعة ومؤنثة في المثال السالف - وأشباهه - مع أن القاعدة تقتضي الإفراد والتذكير ، وأن يقال : أسرابٌ « آخَر » (التي أصلها : « أُأخْرَر » كما أسلفنا)^(٢) أجب النحاة : إن كلمة : « أُخْرَر » ليست مما نحن فيه ؛ لأسباب ثلاثة مجتمعة :

أولها : أنها في استعمالها الصحيحة المختلفة - ومنها المثال السالف وأشباهه - لا تدل على التفضيل ؛ (أى : لا تدل على المشاركة والزيادة) وإنما تدل على المغايرة المحضة ، والمخالفة المجردة من كل معنى زائد عليها ، فالكلام الذي تكون فيه يقتضى معنى المغايرة وحدها ، لا معنى المقاضاة ، أو نحوها . وهذا شأنها في الاستعمالات الواردة ، فعنى سرب آخَر وأسراب أُخْرَر هو : سرب مغاير ، وأسراب مغايرات ، بدون تفضيل فيهما .

وثانيها : أنها - في كلام العرب - لا يقع بعدها : « مِّن » الجارة للمفضول ، لا لفظاً ولا تقديرأ .

وثالثها : أنها - في كلامهم الفصيح تطابق وهي نكرة^(٣) .

(١) سبق الكلام عليه ، في ص ٤٠١ .
(٢) أى : أن الأصل أن يقال مثلاً : هذا ظبي آخَر (وأصلها : آءُخْر) وهذه ظبية آخَر (آءُخْر) لكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : ظبية أُخْرِي ؛ فأدوا بكلمة : « أُخْرِي » التي هي المفردة المؤنثة لكلمة : آخَر .

والأصل أيضاً أن يقال : هذان ظبيان آخَر (وأصلها : آءُخْر ، وهاتان ظبيتان آخَر) ولكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : آخَران ، في تشنية المذكر ، وأخْرَرَيان في تشنية المؤنث . وكذلك الأصل أن يقال : هؤلاء ظباء آخَر (آءُخْر) وهؤلاء ظبيات آخَر (آءُخْر) . لكنهم تركوا الأصل أيضاً ، وقالوا : أُخْرَر ، التي هي جمع مؤنث ، مفردة : أُخْرِي .

(٣) أى : أنها لو كانت للتفضيل وهي نكرة ، لوجب عدم مطابقتها ؛ كى تساير المسموع

فلهذه الأمور الثلاثة لا تكون من القسم الأول الذى يدور فيه الكلام ؛ بل إنها ليست للتفضيل مطلقاً^(١) - كما تقدم - ؛ وإنما هي كلمة معدولة ، (أى : محوولة) عن كلمة : « آخِر » التى أصلها « أأخِر » جاءت لتؤدى معنى ليس فيه تفضيل ، ذلك أن العرب حين أرادوا استخدام كلمة : « آخِر » فى معناها الأصلي - وهو المغايرة المحضة الحالية من معنى التفضيل - حذّأوا بها عن وزنها الأول ؛ بأن أدخلوا عليها شيئاً من التغيير ، وحوأوها إلى هذا الوزن الجديد ؛ وهو : « أأخِر » ، لتؤدى معنى خالياً من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا بقيت على الصيغة الأولى . ويقول السيوطى^(١) ، قولاً أشبه بهذا ؛ نصه :

(كان مقتضى جعل « آخِر » من باب « أفعل التفضيل » أن يلزمه فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، إلا معرفاً ، كما كان أفعل التفضيل ؛ فمُنِّع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى ؛ فلذلك منع من الصرف)^(٢) . . .

فالذى دعا النحاة لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيتها مع انطباق أوصاف القسم الأول عليها - فى الظاهر - فلجئوا إلى مسألة العدول والتحويل ليتغلبوا على هذه العقبة ويجعلوا قاعدة : « أفعل التفضيل المجرد » مطردة .

قد يكون كلامهم سائغاً من الوجهة الجدلوية المحضة ، لكنه من الوجهة الحقيقية مردود ، ذلك أن العرب لا تعرف شيئاً مما قالوه ، ولم يدُرْ بخلتدها قليل أو كثير منه حين نطقوا بالتعبير السابق وأشباهه . فإبغاداً لهذا التكلف ومسايرة للأمر الواقع ، يحسن الأخذ ببعض مما قاله النحاة - بحق - وهو : أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه ، أو أنها خالفت القاعدة ؛ فهى من الشاذ

(١٤١) المجمع ج ٢ ص ١٠٤ .

(٢) يقول العكبرى - فى كتابه : « إملأ ما من به الرحمن » ج ١ ص ٤٥٦ ، سورة البقرة - ما نصه فى كلمة : « آخر » (لا تنصرف للوصف والعدل عن الألف واللام ؛ لأن الأصل فى « فعل » صفة أن تستعمل فى الجمع بالألف واللام ؛ كالكبُرى والكبُير ، والصغرى والصغُرى) . هـ . وهذا التعليل مردود كغيره بما ذكرناه هنا .

الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه . ولا عبرة بما عرضوه من أسباب أخرى ؛ فهي أسباب ضعيفة لا تثبت على التمحيص ، ومن السهل دفعها ؛ وقد دفعها بعض النحاة فعلا بما يرهقُ سرده من غير نفع عملي ، فخير لنا أن نقر الواقع ، من غير تكلف ولا جدل زائف .

هـ - ونزولاً على قاعدة الأفراد والتذكير السالفة عاب بعض النحاة على أبي نُوَاس ذكر كلمتي : « صُغْرَى » و « كُبْرَى » مؤنثتين للتفضيل ، مع أنهما مجردتان في قوله ^(١) :

كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ
والقياس : أصغر وأكبر . . لأنها صيغتان للتفضيل ، مجردتان . والقاعدة تقضى بالتزام التذكير والإفراد في هذه الحالة . . .

ومما قيل في دفع هذا العيب : إن الشاعر لم يقصد التفصيل مطلقاً ، ولا الحديث عن شيء أصغر من شيء آخر ، أو أكبر منه ؛ وإنما قصد صُغْرَى أو كُبْرَى من حيث هي : لا باعتبار موازنتها بغيرها ؛ كمن يُشاهد طفلة تُحاول الركوب فيُساعدها ويقول : ساعدتها لأنها : « صُغْرَى » ، أى صغيرة ، وكمن يُشاهد سيدة عجوزاً ؛ فيُعَاوِزُهَا عَلَى النُّزُولِ مِنَ السَّيَّارَةِ ، ويقول : عَاوِزْتُهَا لِأَنَّهَا كُبْرَى ؛ أى : كبيرة السن ؛ فليس في كلامه هذا ، ولا في المقام ما يدل على تفضيل أو موازنة بين اثنتين يزيد أحدهما على الآخر في هذا المعنى .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فليس التأنيث لحناً ، لأن « أفعل » إذا كان مجرداً غير مقصود منه التفضيل (« فالأكثر فيه عدم المطابقة ؛ حملاً على أغلب أحواله ، وقد يطابق ، لعدم مجيء « من » لفظاً ومعنى . واعتماداً على هذا السبب في المطابقة يُخْرِجُ بَيْتَ أَبِي نُوَاسِ السَّالِفِ ، ومثاله قول العلماء العَرُوضِيِّينَ : « فاصلة صُغْرَى وَكُبْرَى » ، خلافاً لمن جعله لحناً ^(٢)) .

(١) يصف كأساً مملوءة بشراب ذهبي اللون ، تملؤه الفقايع .

(٢) حاشية الخضرى مع توضيح بعض كلماتها - (في هذا الباب عند الكلام على أفعل التفضيل المضاف والمقرون بال) . ومثل هذا في شرح التوضيح . وقال الأشموني في هذا الموضوع ما نصه : « . . . وإذا صح جمع « أفعل التفضيل » ؛ لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هانئ : « كان صغرى وكبرى من فقايعها . . . » صحيحاً هـ .

وهذا دفع حق ، وهو خير من القول بأن في الكلام حذفاً وزيادة يؤديان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم ، وإدخالهما في قسم آخر من أقسام « أفعل » التفضيل ؛ كتقسم المضاف ^(١) إلى المعرفة ؛ بحيث يؤدي إلى الحكم بصحةهما ، وأن الأصل : « كأن » صغرى فقاوعها وكبرى من فقاوعها . . فكامة : « من » زائدة (مع أنها - في الغالب - لا تزد إلا بعد نفي بشرط أن يكون مجرورها نكرة) ، و « فقاوعها » الأولى محذوفة لدلالة الثانية عليها ، ففي الكلام حذف من جهة ، وزيادة من جهة أخرى . . . وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا مما لا داعي له .

وأعجب منه قولهم في الدفاع عن الشاعر : « إن أفعل التفضيل المحرد يصح تأويله بما لا تفضيل فيه ؛ فيطابق حينئذ كما في المضاف إلى المعرفة » ، وقد جاء هذا الكلام في التسهيل . ^(٢) ولا أدري : أيغيب عن أحد وجه ضرره وأثره السيئ في اللغة ؟ إذ كيف تؤدي اللغة مهامها - وما أجملها - إذا كان من الجائز دون قيد ولا شرط . تأويل اللفظ الذي يشوبه خطأ لغوي تأويلاً يصحاح عيبه من غير داع معنوي لذلك ؟ .

* * *

(١) سيجيء الكلام على المضاف بتوضيحه في ص ٤١٦ و ٤١٨ .

(٢) ونقله : الممع ، وياسين في حاشيته على التصريح ، وكذا الصبان .

القسم الثاني :

أن يكون أفعال التفضيل مقرونًا « بأل » . وهذا يوجب أمرين :
أحدهما : أن يكون مطابقًا لصاحبه في التذكير ، ولاتأنيث ، والإفراد ،
وفروعه ؛ نحو : قوله تعالى : « سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى » - اليد العُلْيَا خير من
اليد السفلى^(١) . الشقيقتان هما الأفضلان - الشقيقتان هما المُضَلِّيَانِ^(٢) - الأشقاء
هم الأفضلون ، أو الأفاضل^(٣) - الشقيقتان هن المُضَلِّيَات . . .

والآخر : عدم مجيء « مِنْ » الجارة « للمفضَّل عليه » ؛ لأن « المُفضَّل عليه »
لا يُدْكَرُ في هذا القسم^(٤) . أما الجارة لغيره فتجيء ؛ كالتي في قول الشاعر :

فهمُ الأقربون من كل خيرٍ أَوْ وهمُ الأبعدون من كل ذمٍّ
فالجار والمجرور - في الشطرين - لا شأن له بالتفضيل : لأنَّ : « مِنْ »
المذكورة هي التي تدخل على المجرور للتعدي^(٥) ، إذ : « الأقرب » و « الأبعد »
يحتاجان إلى معمول مجرور « بِمِنْ » كعملهما : « قَرُبُ وَبَعُدُ » فليست : « مِنْ »
بعدهما هي التي تدخل على المفضول ، وتجره ؛ وإنما هي ومجرورها نوع آخر .

* * *

(١) العليا : مؤنث الأعلى ، والسفل : مؤنث الأسفل . والألفاظ الأربعة صيغ تفضيل .

(٢) تنثية : مُضَلِّي ، مؤنث : أفضل .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤١٤ ؛ ففيه البيان .

(٤) إذ تعنى عنه « أل » ؛ لأنها للعهد (وليست موصولة كالدخلة على اسم الفاعل ، واسم
المفعول) والتي للعهد تشير إلى شيء معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً . وتعيينه يشعر بالمفضول ؛ ولهذا
قالوا : (لا تكون « أل » في « أفعال التفضيل » إلا للعهد ؛ لئلا يعرى عن المفضول) - راجع الصبان ،
ج ٣ أول باب أفعال التفضيل - وإذا لا يصلح أن يقال : على الأفضل من أمين . وأما قول الأعشى :

ولستَ بالأكثرَ منهم حصِيٌّ وإنما العزَّةُ للكأثرِ

فقول عندهم بتأويلات مختلفة ؛ منها : زيادة « أل » في لفظ : « الأكثر » ، ومنها : أن الجار
والمجرور متعلق بكلمة محذوفة تماثل المذكورة ، والأصل : « بالأكثر أكثر منهم » ... ومنها أن « من »
بمعنى « في » وكل هذه التأويلات مرفوضة لا يعرف عنها الشاعر (الأعشى) شيئاً ؛ فهي إما لغة ،
وإما شاذة . . .

(٥) وهي التي سبقت الإشارة إليها في ص ٤٠٧ ، وتخالف الدخلة على المفضول عليه ، والتي

سبق بيانها في ص ٤٠٢ .

زيادة وتفصيل :

قال صاحب التصريح^(١) : إن « أفعل التفضيل » المقترن بأل يطابق موصوفه لزوماً . . . ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع ، وأردف هذا بالنص الآتي :

(« قال أبو سعيد علي بن سعيد في : كفاية المستوفى ، ما ملخصه : ولا يستغنى في الجمع^(٢) والتأنيث عن السماع ؛ فإن الأشرف والأظرف لم يُقْتَل فيهما : الأَشْرَافُ والشَّرْفِيّ ، والأَظْرَافُ ، والظَّرْفِيّ ، كما قيل ذلك في الأفضل والأطول . وكذلك الأَكْرَمُ والأَمْجَدُ ، قيل فيهما : الأَكْرَمُ والأَمْجَدُ ، ولم يسمع فيهما : الكَرْمِيّ والمَجْدِيّ . » (١) هـ .

هذا ما قاله وما نقله صاحب « التصريح » وقد يكون من السداد إهماله ، وترك الأخذ به ؛ لما فيه من توضيق وتعسير بغير حق ؛ إذ يفرض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغة المسموعة ؛ فإن اهتدى إليها بعد العناء استعملها ، وإن لم يجدها لم يستعمل القياس مع شدة حاجته إلى استخدامه للوصول إليها .

على أن بذل الطاقة واحتمال العناء لا يوصلان أحياناً إلى الصيغة المسموعة ، لا لعدم وجودها ، ولكن لتعذر الاهتداء إلى مكانها ، برغم العناء المرهق المبدول في سبيلها . وهل أدل على هذا من أن صاحب الرأي السالف يقرر عدم ورود السماع بكلمات معينة منها : « الكَرْمِيّ » ، مؤنث : « أكرم » ، وأن غيره يقرر عدم ورود كلمات أخرى ، منها : « الرُّذَلِيّ » ، والجمليّ ، (مؤنث : الأردل والأجمل) على حين يسجل أبو علي القالي في الجزء الأول من كتابه : « الأمل »^(٣) ما نصّه : (« قال بعض بني عَمَّيْلَ وبني كلاب : هو الأكرم ، والأفضل ، والأحسن ، والأردل ، والأندل ، والأسفل ، والألأم . وهي : الكَرْمِيّ والفضليّ ، والحسنِيّ ،

(١) ج ٢ - باب : « أفعل التفضيل » عند الكلام على النوع المقرون بأل .
 (٢) المفهوم من سياق الكلام في : « التصريح » أن مراده بالجمع السماعي مقصور على « جمع التكسير » دون غيره ؛ إذ لا خلاف في قياسية جمعي التصحيح بالشروط الخاصة بكل منهما .
 - وقد سبق عند الكلام عليهما في الجزء الأول . - هذا ، ولم يتعرض النص السالف المثني . فهل يريد بالجمع ما يشمل المثني أيضاً كالتشأن في عبارات بعض اللغويين ؟
 (٣) ص ١٥٢ .

والرُذَلَى ، واللُّؤْمَى ، وهنَّ الرُّذَالُ ، والنُّذَالُ واللُّؤْمُ . . .) « ١ هـ ؟ . فقد سجل
 أنها مسموعة هي ووظائفها . ومن تلك النظائر الأخرى المسموعة : العُظْمَى -
 الصغرى - الكبرى - الوثقى - الفضلى - القُصْوَى - الأولى - الجُلَى -
 الدنيا - الوسطَى - الأخرى - العليا - السفلى - الكُوسَى (كثيرة الكياسة)
 الطَوَى (أنثى الأطول) - الضَّيْقَى (شديدة الضيق) . . . و . . . ولكل صيغة
 مما سبق مقابل على وزن « أفعل » لمذكرها . ولو حصرنا ما نقاه صاحب الأمالي ،
 وما نقله غيره في مواطن مختلفة ، وما رأيناه بأنفسنا في المراجع اللغوية . . . لكان
 من هذه الكلمات المبعثرة مجموعة كثيرة العدد ، تبيح القياس عليها ؛ لكثرتها التي
 تتجاوز المائة . ولا حاجة بنا إلى تأويلها ، أو التمثل لإبعادها عن « التفضيل »
 وعن نوعه الذي نحن فيه ؛ فإن تأويل النحاة - كما بسطه هنا - يقوم على الجدل
 المحض الذي لا يعضده الحق .

وشيء آخر : أنه لو صح الأخذ برأي المانعين وحدهم ما كان للقياس حكمه
 ولا فائدة ؛ لأن القياس مستمد من الكثير المسموع ، وقد تحقق هذا الكثير
 هنا . فكيف نمنع القياس في بعض الصور التي ينطق عليها ؟ وكيف نحرم تطبيقه
 والانتفاع به ، زاعمين وأهمين أن صيغة الكلمة ذاتها - بحروفها وتكوينها المادى -
 غير مسموعة ؟ فلم الاستنباط ، ووضع القواعد والضوابط العامة ؟ . وكيف
 يتحقق القياس ؟ . . . (١)

لهذا كان مجمع اللغة العربية « سديد الرأي حين قرر قياسية جمع « الأفعال »
 الذي للتفضيل المقرون بأل على « الأفاعل » ، كما قرر صياغة مؤنثه على « الفُعَلَى »
 قياساً كذلك (٢) . . .

(١) يؤيد هذا ما سبق أن قلناه في قياسية مصدر الفعل الثلاثى ص ١٨٤ وما بسطه ابن جني -
 وغيره - في الجزء الأول من كتابه : « الخصائص » في الفصل الرشيد المحكم الذى نشير إليه كثيراً ،
 وعنوانه : « اللغة تؤخذ قياساً » وقد نشرناه كاملاً في آخر الجزء الثانى .

(٢) طبقاً لما فى ص ١٥١ من الكتاب الذى أصدره المجمع سنة ١٩٦٩ ؛ فى تلك الصفحة تحت
 عنوان : (فى أفعال التفضيل - جمع : « الأفعال » على الأفاعيل ، وصوغ مؤنثه على : « الفُعَلَى »)
 ما نصه منسوباً إلى لجنة الأصول بالمجمع ، ومصحوباً بالأسانيد والبحوث المؤيدة له :
 « يختلف النحاة فى جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على : « الأفاعل » ، وفى تأنيثه على
 « الفُعَلَى » . فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على « الأفاعل » وتأنيثه على « الفُعَلَى » مقصوران على =

طالما رددنا - في هذا الكتاب - أن الحرص على سلامة اللغة أمر محمود ، بل مفروض ، ولكن بشرط ألا يكون بوسائل تعوق الانتفاع بها ، وتزهد فيها ، من غير فائدة ترجي ، ولا ضرر يدفع .

نعم قد يقع جرس هذه الصيغ الجديدة القياسية غريباً أول الأمر على الأسماع ؛ كذلك الصيغ التي نقلها صاحب الأملالي عن بني عَقِيل ، وبني كلاب ولكن لا يصح أن تحول غرابة الجرس بين الكلمة والانتفاع الضروري بها ، فما أكثر الكلمات اللغوية الغريبة في جرسها على الأسماع ، وقد تكون غريبة عند قوم مقبولة عند آخرين . على أن تداول الكلمة الغريبة كفيلاً بصقلها وإزالة غرابتها ، ولكن يطول الزمن على تداولها ، فما أسرع دورانها وشهرتها ، بسبب الحاجة إلى استخدامها ، وقرديد الألسنة لها . . .

* * *

= السماع . ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسي ؛ مستندين إلى أن اقتراحه «بأل» يبعده عن الفعلية من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام ، وذلك يدينه من الاسمية . ولما كان هذا الرأي أقرب إلى التيسير قررت اللجنة أنه يجوز جمع «أفعل التفضيل» المقترن بالألف واللام على «الأفاعيل» ، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة ، وأنه يجوز تأنيثها على «الفعلى» . «ا هـ» .

وقد وافق المجمع ومؤتمره على قرار اللجنة في الجلسة السادسة من المؤتمر الثالث والثلاثين بدورة

القسم الثالث :

أن يكون مضافاً^(١) ، ويشترط في هذا القسم شرطان عامتان لا بد منهما في «أفعل التفضيل» المضاف مطلقاً (أى : سواء أكانت إضافته للمعرفة أم للنكرة) .

أحدهما : ألا يقع بعد أفعل التفضيل «مِنْ» الجارة للمفضول ، فلا بد أن يخلو الكلام منها ومن مجرورها ؛ فلا يصح : محمود أفضل الطيارين من حامد . أما الجارة لغيره فتوجد : نحو : أبى أقرب الناس منى .

ثانيهما : أن يكون المضاف بعضاً^(٢) من المضاف إليه ، بشرط إرادة التفضيل وبقاء معناه^(٣) ووجوده ؛ فلا يصح : الطيار أفضل امرأة .

فتى تحقق الشرطان العامتان ، وكانت إضافته لنكرة ، وجب حكمان :

أولهما : إفراده وتذكيره - كالمجرد^(٤) - .

والآخر : مطابقة المضاف إليه لصاحب^(٥) أفعل التفضيل ، (أى : للموصوف^(٦) الذى يتجه إليه معنى : «أفعل» ويتصف به) ؛ فى التذكير . والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه ، وفى جنسه أيضاً . .

(١) إذا أضيف كانت إضافته غير محضة ، وقيل : محضة على الوجه المبين فى ص ٥ . وقد سبق بيانها وتفصيل أحكامها أول هذا الجزء .

(٢) وسيجىء فى الزيادة (ص ٤٢١) اشتراط أن يكون «أفعل» بعض المضاف إليه ، مع بيان المراد من هذه البعضية .

(٣) وقد سبق لهذه المسألة المهمة توضيح آخر يتممها فى ج ٢ باب : التمييز ص ٣٣٢ «ب» م ٨٨ .

(٤) وهو المفاضلة الدالة على زيادة شىء على آخر ؛ وبهذا تكون المفاضلة قائمة وموجودة .

(٥) وفى حكم أفعل التفضيل المجرد من «أل» والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة - وأن هذا

الحكم هو الإفراد والتذكير - يقول ابن مالك فى بيت سبق ذكره فى هامش ص ٤٠٣ :

وإن لمسكور يصف أو جرّداً
ألزم تذكيراً ، وأن يؤحداً

(٥) المضاف هو : «أفعل» والذى يتجه إليه معناه هو صاحبه الذى يتصف به ؛ فكلاهما

واحد من جهة المدلول والمعنى .

(٦) أى الشىء الذى يقوم به معنى «أفعل» ، فليس المراد بالموصوف والصفة هنا المنعوت والنعت

الاصطلاحيين .

ومن أمثلته قول المتنبي :

وأحسن وجه في الورى وجهه مُحسنٍ وأيمن كَفَّ فيهمو كَفَّ منعم

وتقول : هذان الوجهان أحسن وجهين . . وهاتان الكفان أيمن كَفَّين -

وجوه الشرفاء أحسن وجوه ، وأكفهم أيمن كَفَّ (١) .

فالأمر التي يجب اجتماعها كاملة عند إضافته للنكرة (٢) - أربعة ؛ هي :

(١) امتناع « مِنْ » الجارة للمفضول .

(٢) كون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادة التفضيل .

(٣) إفراد « أفعل » وتذكيره .

(٤) مطابقة المضاف إليه لصاحب « أفعل » في الجنس ، وفي الإفراد

والتذكير ، وفروعهما .

(١) جاءت المطابقة السابقة - في أغلب صورها التي منها التذكير والتأنيث - نتيجة لاشتراط

أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، (فلا يقال : سعيد أفضل امرأة) ؛ لما تقرر : أن أفعل التفضيل المضاف لنكرة لا بد أن يكون بعضاً من المضاف إليه - في الأصح - بشرط أن يكون معنى المفاضلة قائماً . وقد اشترط بعضهم لوجوب هذه المطابقة أن يكون المضاف إليه جامداً ؛ ليخرج مثله قوله تعالى : « أسفل سافلين » ، لعدم وجود صاحب « أفعل » والأحسن إهمال هذا الشرط أما كلمة « أسفل » في الآية فصفة لجمع محذوف .

هذا ، ومن المهم فهم الأساليب التي يكون فيها « أفعل التفضيل » مضافاً لنكرة مطابقة للموصوف الذي يتصف بمعنى أفعل التفضيل ، (أي : مطابقة لصاحب أفعل التفضيل) ؛ فإن المراد يكون إثبات المزية للمفضل على جنس المضاف إليه واحداً واحداً إن كان المضاف إليه مفرداً ، واثنين اثنين إن كان المضاف إليه مثنى ، وجماعة جماعة إن كان جمعاً . وما يزيد الأمر وضوحاً الأمثلة الآتية :

المصلح أفضل رجل - المصلحان أفضل رجلين - المصلحون أفضل رجال - المصلحة أفضل امرأة - المصلحتان أفضل امرأتين - المصلحات أفضل نساء . . . فالمراد : المصلح أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلاً رجلاً - والمصلحان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلاين رجلاين - والمصلحون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلاً رجلاً - والمصلحة أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأة امرأة ، والمصلحتان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين ، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء ، نساء ، مجتمعات . . . وهكذا الأمثلة الأخرى ونظائرها . (انظر ص ٤٢١ الآتية لإدراك الفرق بين ما هنا ، وما هناك) .

(٢) انظر حكم العطف على هذه النكرة في ص ٤٢٢ .

وإن كانت إضافته لمعرفة وجب تحقيق الشرطين العامين المشار إليهما آنفاً .
وتجوز فيه بعد ذلك من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما - المطابقة وعدمها ،
بشرط أن يكون الغرض من « أفعل التفضيل » باقياً - وقد شرحنا هذا الغرض - ولكن
ترك المطابقة في التثنية والجمع هو الأكثر ، إذ الأفصح أن يكون مفرداً مذكراً في
جميع استعماله . فثال المطابقة : عمر أعدلُ الأمراء - العمران ^(١) أعدلُ الأمراء -
الخلفاء الراشدون أعدلُ الأمراء - فاطمة فضلى الزميلات - الفاطماتان فضلياً
الزميلات - الفاطمات فضليات الزميلات . . .

ومثال عدم المطابقة : عمر أعدلُ الأمراء - العمران أعدلُ الأمراء - الخلفاء
الراشدون أعدلُ الأمراء . . . فاطمة فضلى الزميلات - الفاطماتان فضلياً
الزميلات - الفاطمات فضلياً الزميلات . . .

أما إن كان الغرض الأصلي هو عدم المفاضلة مطلقاً ^(٢) أو : كان الغرض هو
بيان المفاضلة المجردة ^(٣) فتجب المطابقة للموصوف في الصورتين ^(٤) في الإفراد والتذكير
وفروعهما ، مع جواز أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضاً من المضاف إليه ، أو
غير بعض . فثال ما لا يراد منه المفاضلة مطلقاً قول أحد الرحالين يصف الأقرام في
المناطق الشمالية :

(" . . . رأيت أهلها صغار الأجسام ، قصاراً ، لا يكاد أحدهم يزيد
على خمسة أشبار ، وليس لهم حكومة ، ولكن عندهم قاض واحد يرجعون إليه ،
ويحترمون رأيه . وقد قابلته مرة فقال لي المترجم : هذا أفضل القضاة عندنا ، وأوسع الرجال
خبرة قضائية في بلدنا ، وأرجحهم عقلاً . . . ") . فالمراد : فاضل - واسع - راجح . . .

(١) عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز .

(٢) أى : عدم إرادة الزيادة ، وأن « أفعل » بمعنى الفاعل ، أو الصفة المشبهة . وهذا يقتضى
ألا يوجد المفضول ، ولا « من » الجارة له . فقد سبق - في « ب » من ص ٤٠٢ - أن « أفعل »
لا يمكن تجريده من معنى المفاضلة مع وجود « من » الجارة للمفضول .

(٣) أى : إثبات الزيادة المحضة التى لا يقصد منها زيادة شيء على المضاف إليه وحده ،
وإنما يقصد منها مجرد الزيادة عليه وعلى غيره .

(٤) والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياسيتهما (بشرط وجود القرينة الموضحة للمراد منهما ؛
لكثرة مجيئهما ، في أفصح الكلام ، وأخذاً بالأيسر الذى لا ضرر فيه) .

ولا يراد التفضيل : إذ لا وجود لقاضٍ آخر يكون هو المفضل . . .

وفي غير المفرد نقول : هذان أفضلًا القضاة — هؤلاء أفضلو القضاة . أو : أفاضلهم . . . هذه فضلى القاضيات — هاتان فضلى القاضيات — هؤلاء فضليات القاضيات — . . . بالمطابقة في كل ذلك . ومثلها عند إرادة المفاضلة المطلقة ؛ نحو : الحق أحقّ الأقوال بالاتباع . والدين أولى الأصول بالتمسك به . فليس المراد في هذا المثال وأشباهه المفاضلة بين الأقوال بعضها وبعض ، أو بينها وبين الأفعال ، ولا بين الحق والباطل ، وأن كلا منهما جدير بالاتباع ، ولكن الحق أجدر ، ولا بين أصول الدين والكفر وفروعهما ، وأن كلا منها يستحق التمسك به ولكن الدين أولى . . . ليس هذا هو المراد ، وإلا فسد الغرض ، وإنما المراد أن الحق في ذاته ، والدين في ذاته ، من غير نظر لشيء آخر غيرهما — هما الأحقّان والأولىان .

ومثل هذا يقال : الوالد أحسن الناس منزلة — الوالدان أحسننا الناس منزلة — والودون أحسن الناس منزلة ، أو : أحسنو الناس منزلة — والودة حسنى النساء منزلة — والودتان حسنيًا النساء منزلة — والودات حسنيات النساء منزلة^(١) . . .

(١) يقول ابن مالك في بيان أن المقرون « بأل » يطابق وجوباً ، وأن ما أضيف إلى معرفة يجوز فيه وجهان ؛ هما المطابقة وعدمها بشرط أن تنوى من ، أى : بشرط إرادة التفضيل ، (أما عند عدم إرادة التفضيل فالواجب المطابقة — كما شرحنا —) :

وتَلَوْ « أَل » طَبِقُ ، وَمَا لِمَعْرِفَهُ أَضَيْفَ — ذُو وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفِهِ

أى : أن « أفعَل » الذى يتلو « أَل » ويقع بعدها تجب مطابقتها لصاحبه ، وأن ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأى ومعرفة بِلغة العرب وأحكامها . ثم قال :

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى : « مِنْ » ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهَوُ طَبِقُ مَا بِهِ قُرْنُ

(فهو طبق : مطابق للذى قرن التفضيل به ، أى : للموصوف الذى يقصد به التفضيل ، وبعد ذلك ذكر بيتين سبق شرحهما والإشارة لهما (في ص ٤٠٤) ؛ وهما :

وإن تكن بتلو « مِنْ » مُسْتَفْهَمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمَا

كَمِثْلٍ : مَمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

وفي الصورتين المذكورتين لا يلزم - كما سبق - أن يكون المضاف بعض المضاف إليه^(١).

(١) لهذه المسألة إيضاح واف سيجيء في الزيادة والتفصيل (آخر ص ٤٢٣) ، فمثال دخوله في جنس المضاف إليه وأنه بعضه : محمد عليه السلام أفضل قریش : تريد أفضل رجالهم واحداً واحداً ، وأفضل الناس من بينهم . ومثال عدم دخوله في المضاف إليه ، وأنه ليس بعضاً منه : يوسف أفضل إخوته (وجود الضمير في إخوته ، يعود عليه) ، أى : أنه أفضلهم واحداً واحداً ، لأننا إذا قلنا : من أخوة يوسف ؟ لا يدخل فيهم يوسف ، ولا يعد من بينهم ؛ فلا يكون أفضلهم ؛ لأن إضافة الإخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف . بخلاف ما لو قلنا : يوسف أفضل الأخوة ، أو أفضل أبناء يعقوب (راجع ص ٤٢٣ من الزيادة والتفصيل) .

زيادة وتفصيل :

لا يضافُ « أفعل » الدال على التفضيل إلا إذا كان بعضاً من المضاف إليه المفضول (كما سبق)^(١) . وهذه « البعضية » تتحقق بإحدى صورتين :

(١) أن يكون « أفعل » جزءاً^(٢) والمضاف إليه كُلاً ، نحو : الرأس أنفعُ الجسم - والمخ أعظم الرأس ...

(٢) أن يكون « أفعل » فرداً من بين أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه . ولا بد في هذه الصورة أن يكون المضاف إليه جنساً يندرج تحته أفراد متعددة ، منها المضاف ؛ نحو : الهرم المدرج أقدم الأهرام^(٣) - أبو الهول أجمل التماثيل . يكاد النيل يكون أكبر الأنهار العالمية - أضرت التبركات ما كان مالا لا علم معه ، ولا خلقت .

وأحبّ أوطان البلاد إلى الفقى أرض ينال بها كريم المطلب

فكل من : (الأهرام - التماثيل - الأنهار - التبركات - أوطان البلاد ...) جنس يشمل أفراداً كثيرة .

وليس من اللازم لتحقيق « البعضية » أن يكون المضاف إليه معرفة ؛ فقد يكون نكرة ، نحو : الهرم المدرج أقدم هرم - أبو الهول أجمل تماثيل - القلب أعظم عضو . وإذا كان المضاف إليه مفرداً نكرة - كهذه الأمثلة - كان معناه معنى الجمع ، ومنزلة منزلة الجنس متعدد الأفراد ، فيتحقق الشرط الأساسى السالف الذى يقتضى أن يكون « أفعل » بعضاً من المضاف إليه ، أى : أنه بمنزلة قولك : الهرم المدرج أقدم الأهرام هرمياً - أبو الهول أجمل التماثيل واحداً واحداً - القلب أعظم الأعضاء عضواً عضواً . فالمراد بالمضاف إليه المفرد النكرة إنما هو جنسها ؛ ولهذا قطعوا بأن المراد من : فلان أفضل رجل هو أنه أفضل الناس إذا عُدوا رجلاً رجلاً . أى : أفضل من كل رجل^(٤) ...

(١) فى ص ٤١٦ وما بعدها .

(٢) الجزء ما يتركب منه ومن أمثاله « كُلاً » ولا وجود للكل الحقيقى إلا بجميع أجزائه .

(٣) جمع : هرم . (٤) راجع ص ٤١٧ وهامشها رقم : ١ لإدراك الفرق بين الحالتين .

ويقول الصبان عند الكلام على إضافة « أفعل » للنكرة ما نصه :

(زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، أصله : زيد أفضل من كل رجل ؛ فحذف : « من كل » اختصاراً ، وأضيف : « أفعل » إلى : « رجل » . وجاز كونه مفرداً مع كون « أفعل » بعض ما يضاف إليه - فالأصل أن يكون جمعاً - لفهم المعنى ، وعدم التباس المراد . ووجب تنكيهه ؛ لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة ؛ فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع ، وإن جمعت أدخلت «أل») . . . اهـ .

ثم انتقل إلى مسألة هامة ؛ هي العطف على « أفعل » فقال ما نصه :

« إن عطف على المضاف إلى النكرة مضافاً آخر إلى ضميرها قلت : هذا أفضل رجل وأعقله ، وهذه أكرم امرأة وأعقله ، بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضده ، والمذكروضده ؛ على التوهم ؛ كأنك قلته من أول الكلام^(١) . فإن أضفت « أفعل » إلى معرفة ثنيت ، وجمعت ، وأنثت ؛ وهو القياس . وأجاز سيبويه الأفراد تمسكاً بقوله :

ومِية أحسن الثَّقَلَيْنِ جِيداً وسالفةٌ وأحسنه قَدَّالاً^(٢)

أى : أحسن مَنْ ذُكِرَ^(٣) . . . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده في نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله .. وهكذا ..) اهـ . ثم قال بعد هذا مباشرة : « والوجه عندي جواز المطابقة إن لم تكن واجبة ، أو أولى » اهـ . قال ياسين في حاشيته على التصريح تعليقاً على رأى سيبويه : « وحاصله : أن أفراد الضمير مع عوده على غير مفرد إنما هو على تأويله باسم الموصول . وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين » اهـ .

ورأى الصبان أقرب إلى السداد ؛ لموافقته القواعد العامة الخاصة بالمطابقة ،

(١) يريد : كأن المعطوف ليس معطوفاً ، وكأنك نطقت به ابتداء كما تنطق بأفعل المضاف للنكرة .

(٢) مؤخر الرأس .

(٣) وما قاله « الصبان » نقل مثله « ياسين » . وعلى هذا يكون الضمير المفرد العائد على غير

المفرد هو بمعنى اسم الموصول - كما سيحىء - .

ويُعدّه عن اللبس ، ولأن الآراء الأخرى لم تدعّمها النصوص المتعددة التي تكفي لتأييدها فيما اطلعنا عليه من مراجع .

ويتصل بتلك المسألة الهامة أمر آخر هو حكم أفعال التفضيل المعطوف في الصورة السالفة - من ناحية ضبطه ، والأوجه الإعرابية الجائزة فيه ، وقد سبق بيان بعض الصور^(١) .

ومما يجب التنبيه له أن هذه البعضية لا تكون حتمية إلا إذا كان «أفعل» باقياً على دلالة التفضيل الخاص - كما قدمنا^(٢) - وعندئذ يكون المضاف إليه هو : «المفضول» ويتعين أن يكون «أفعل» . بعضاً منه . أما إذا لم تكن الدلالة على التفضيل باقية ، أو كانت عامة يقصد منها الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره فإن المضاف إليه لا يكون مفضولاً ، ولا يشترط في المضاف حينئذ أن يكون بعضاً منه ؛ فقد يكون بعضاً أو لا يكون ؛ ومثال ما ليس بعضاً : «يوسف أفضل لإخوته» . تريد : أنه فاضل فيهم ، ولا تريد التفضيل ، ولأنه يزيد عليهم في الفضل^(٣) . قال شارح المفصل ما نصه^(٤) :

«... قد علم أن «أفعل» إنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول : «يوسف أحسن لإخوته» ، وذلك أنك إذا أضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم ، وإذا كان خارجاً منهم صار غيرهم ، وإذا صار غيرهم لم يجوز أن تقول : «يوسف أحسن لإخوته» كما لا يجوز أن تقول : «الياقوت أفضل الزجاج» ؛ لأنه ليس من الزجاج . فحينئذ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع ؛ أحدهما : ما ذكرناه من إضافة «أفعل» إلى غيره ، إذ إخوة زيد غير زيد . والثاني : إضافة الشيء إلى نفسه ؛ وذلك أننا إذا قلنا إن زيداً من جملة الإخوة - نظراً إلى مقتضى إضافة «أفعل» - ثم أضفت الإخوة إلى ضمير زيد ، وهو من جملتهم - كنت قد أضفته إلى نفسه ؛ بإضافتك إياه ؛ إلى ضميره

(١) في : «ب» ص ١٤ - باب الإضافة .

(٢) في ص ٤١٦ ، الشرط الثاني .

(٣) سبقت إشارة لهذا في ص ٤١٩ .

(٤) ج ٣ ص ٨ لابن يعيش .

وذلك فاسد^(١)، فأما على النوع الثاني^(٢) وهو أن يكون « أفعل » فيه للذات بمعنى : « فاعل » فإنه يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » ولا يمتنع فيه كإمتناعه من القسم الأول ؛ إذ المراد أنه فاضل فيهم ؛ لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون « أفعل » بعض ما أضيف إليه . وعليه جاء قولهم لنُصِيبَ الشاعر : « أنت أشعر أهل جلدتك » لأن أهل جلدته غيره، وإذا كانوا غيره لم تَسْخُ إضافة « أفعل » - إليهم ؛ لما ذكرته ، ويجوز على الوجه الثاني ؛ لأنه بمعنى الشاعر فيهم ، أو : شاعرهم . . . »^{هـ} .

* * *

(١) لإضافة الشيء إلى نفسه حكم آخر سبق بيانه وتوضيحه في « د » ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) « أفعل » على قسمين :

أولهما : ما يدل على التفضيل . والثاني ما لا دلالة فيه على تفضيل ، وإنما يدل على وصف قائم بالذات ،

خال من المفاضلة خالواً تاماً . كالذي سبقت الإشارة إليه في : « هـ » من ص ٤١٠ وفي ص ٤١٨ .

وفما يلي بيان الأقسام السالفة ، وملخص أحكامها :

القسم	حكم : « أفعال » وما يتصل به .
الأول : المجرد من «أل» والإضافة	(١) إفراده وتذكيره . (٢) وجوب دخول « من » جارة للمفضول . (٣) جواز حذف « من » مع مجرورها ، بشرط وجود دليل يدل عليهما بعد الحذف . (٤) وجوب تقديمهما في صورتين . (٥) عدم الفصل بينهما وبين « أفعال » إلا ببعض أشياء معدودة ؛ هي : (معمول «أفعال») ، أو : (« لو ») مع ما دخلت عليه ، أو : (النداء) .
الثاني : المقترن «بأل»	(١) وجوب مطابقتها . (٢) عدم مجيء « من » والمفضول معاً . ولا مانع من مجيء « من » التي للتعدية .
الثالث : المضاف	(١) عدم إدخال « من » على المفضول . (٢) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه إن كانت المفاضلة باقية على حقيقتها . (٣) وجوب إفراد « أفعال » وتذكيره إن كان مضافاً لنكرة ، وأن تكون هذه النكرة من جنس ^(١) موصوفه - (أى : من جنس صاحب أفعال التفضيل) - ، بشرط وجود المفاضلة . وأن تكون مطابقة لموصوفه (وهو : صاحب أفعال التفضيل) . في الإفراد والتذكير ، وفروعهما . فإن كانت إضافته لمعرفة مع دلالة على التفضيل كان الحكم كما يأتي :
	(١) وجوب تحقق الشرطين السالفين (١ و ٢) . (٢) جواز المطابقة وعدمها في التذكير والإفراد ، وفروعهما . لكن الأفصح التزام الإفراد والتذكير في كل حالته . (٣) وجوب المطابقة في الإفراد والتذكير وفروعهما إن كانت المفاضلة مجردة ^(٢) ، أو لم تقصد المفاضلة مطلقاً . وجواز تطابق المضاف إليه والموصوف في الجنس وعدم تطابقهما .

(١) انظر المراد من الموصوف هنا في رقم ٦ من هامش ص ٤١٦ .

(٢) سبق شرحها في رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ .

- من هذا الملخص وما سبقه يتبين ما يأتي فيما يختص « بأفعل » .
- (١) وجوب إفراده وتذكيره إن كان مجرداً ، أو مضافاً لنكرة .
- (٢) جواز مُطابقتة وعدمها في الإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إن كان مضافاً لمعرفة ، والمفاضلة باقية . لكن التزام الإفراد والتذكير أفصح . وتجب البعضية في هذه الصورة .
- (٣) وجوب مطابقتة في باقي الأحوال . أى : حين يقترن « بآل » ، أو يضاف لمعرفة والمفاضلة الحقيقية الخاصة غير قائمة . وفي هذه الإضافة الحالية من المفاضلة يجوز أن يكون بعضاً من المضاف إليه ، وغير بعض .

• • •

عَمَلَ « أفعل » التفضيل .

« أفعل » التفضيل أحد المشتقات التي يصح أن يتعلق بها شبه الجملة ، والتي يصح أن تعمل ؛ فيكون معمولها مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً .

فمثال تعلق شبه الجملة به ما قاله أحد الوصافين في الإمام عليّ : « سمعته قُبَيْلَ المعركة يخطب في جنوده ، فكان أفصح في القول لساناً ، وأعلى في الكلام بياناً ، ورأيته يخوض الوغى ؛ فكان أجراً عند الإقدام قلباً ، وأقوى لدى شدّاتها عزمًا » ... ؛ فالجار والمجرور : (في القول) ، متعلقان بأفصح . والجار والمجرور : (في الكلام) ، متعلقان بأعلى . والظرف : « عند » متعلق : « بأجراً » . والظرف : « لدى » متعلق : « بأقوى » .

أما عمله الرفع أو النصب أو الجرّ ، ففيه البيان التالي :

أولاً : عمله الرفع :

(١) يرفع الضمير المستتر باتفاق ، نحو : العظيم أنبل نفساً ، وأشرف قصدًا ، وأكثر تعلقًا بجلائل الأمور ، ففي كل من « أنبل » و « أشرف » ، و « أكثر » ضمير مستتر وجوبًا تقديره : « هو » ، يعود على : العظيم .

(٢) ويرفع الضمير البارز أحياناً - وهذا قياسي - نحو : مرت بزميل أفضل منه أنت ، بجر كلمة : « أفضل »^(١) ، على اعتبارها نعتًا لزميل ، و « منه » : جار ومجرور متعلق بأفضل . و « أنت » : فاعل^(١) أفعل التفضيل .

(٣) وقد يرفع الاسم الظاهر - قياساً - إذا صح أن يحل محل « أفعل » التفضيل فعلٌ بمعناه من غير فساد في المعنى أو في تركيب الأسلوب . فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادراً لا يحسن القياس عليه .

(١٠١) ويجوز رفع « أفضل » على اعتباره خبراً مقدماً ، و « أنت » مبتدؤه . والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لزميل . وعلى هذا الإعراب لا يكون « أفعل » قد رفع ضميراً باً .

وقد وضعوا للحالة الأولى ضابطاً مُطَرِّدًا ، هو : أن يكون « أفعل التفضيل » - في الأغلب - نعتاً والمنعوت اسم جنس ، قبله نفي أو شبهه^(١) . وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل أجنبيًا^(٢) منه ، ومفضلاً على نفسه ومفضولاً أيضاً - باعتبارين مختلفين - نحو : ما رأيت رجلاً أكملَ في وجهه الإشراقُ منه^(٣) في وجه العابد الصادق . فكلمة : « أكمل » أفعل تفضيل ، نعت . والمنعوت قبلها اسم جنس منفي في جملته ، وهو : « رجل » - و « الإشراق » فاعل لأفعل التفضيل ، وهذا الفاعل مفضَّل ومفضول معاً ؛ فهو مفضَّل باعتباره في وجه العابد ، ومفضول باعتباره في وجه غير وجه العابد . وهذا معنى قولهم : مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين . وقد تحقق الضابط في المثال السالف ؛ ومن ثمَّ رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر . ومن الأمثلة : ما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحورُ منه في عيون الطباء . . . فأفعل التفضيل هو : « أجمل » ، ومنعوته : « عيوناً » اسم جنس منفي في جملته ، وفاعله الظاهر هو : « الحور » ، ولهذا الفاعل اعتباران ، فهو مفضَّل إن كان في عيون الطباء ، ومفضول إن كان في عيون غيرها . فقد تحقق في هذه الصورة الضابط الخاص كما تحقق في سالفتها .

وفي صورتين يمكن أن يحل محل « أفعل » فعلٌ بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد ، نحو : ما رأيت رجلاً يكمل في وجهه الإشراق . . . وما شاهدت عيوناً يحمل فيها الحور . . .

فإن لم يصلح أن يحل هذا الفعل محله لم يرفع اسماً ظاهراً ، إلا نادراً لا يقاس عليه ، - كما سبق - وإنما يرفع ضميراً مستتراً وجوباً ؛ نحو : المشي أنفع من السباحة ، ففي « أنفع » ضمير مستتر وجوباً يعود على المشي ، ولا يجوز في الرأي الراجح أن يرفع اسماً ظاهراً ؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال - في الرأي الراجح أيضاً - استمعت إلى فتى أعلمُ منه أبوه برفع كلمة « أبوه » على أنها فاعل لأفعل التفضيل^(٤) : « أعلمُ » إلا على لغة ضعيفة مرجوحة .

(١) كالتنبي ، والاستفهام الذي بمعنى النفي ، وسيجيء التمثيل لهما في « ا » ص ٤٣٠ .

(٢) بأن يكون خالياً من الضمير الذي يعود على الموصوف ويدل على صلة بين « أفعل » ، ومنعوته .

(٣) أى : من الإشراق (انظر « ب » في الزيادة ، ص ٤٣٠) .

(٤) لا يصح هذا : لأن أفعل التفضيل - في المثال وأشباهه - ليس مفضلاً على نفسه ، وإنما هو مفضل على غيره .

ومن الأمثلة التي يرفع فيها الظاهر وينطبق عليها الضابط : (ما سمعت
ببلاد أكثر فيها الثراء المدفون منه في البلاد العربية) . ومنها مثالم المرّد منذ عهد
بعيدة حتى سموا مسألة الرفع باسمه ، وهو : (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه
الكحل منه في عين فلان) . . . ويرمزون لكل ما سبق بقولهم : (إن أفعل التفضيل
لا يرفع الظاهر إلا في مسألة : « الكحل ») . يريدون المثال السالف المشتمل على
كلمة : « الكحل » وغيره مما يشابهه من الأمثلة التي ينطبق عليها الضابط العام كما
ينطبق على مثال الكحل (١) . . .

* * *

(١) يقول ابن مالك فيما سبق من رفع أفعل التفضيل للظاهر كثيراً إذا صح أن يحل محله فعل
بمعناه ، وقليل لا يقاس عليه إذا لم يصح :

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرَ . وَمَتَى عَاقَبَ فَعَلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

يريد : أن رفع « أفعل » التفضيل للاسم الظاهر نزر (قليل) فلا يصح القياس عليه . لكن متى
عاقب أفعل التفضيل فعلاً ، (أى : وليه « أفعل » وأتى بعده فعل مكان الفعل) ، فإن رفعه الظاهر في
هذه الصورة قد ثبت نقله كثيراً عن العرب . وضرب لهذا الكثير مثلاً :

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

والأصل : لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الفضل بالصدق ، ثم دخله الحذف الذي
شرحناه والذي سيحىء في الزيادة . ومن الممكن أن يحل محله فمن معناه هو : يحق .

زيادة وتفصيل :

١ - من أمثلة النهي : لا تخالفُ شريفاً أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك . ومن الاستفهام الذي بمعنى النفي : هل امرأةٌ أحقُّ بها الحمدُ منه بالأمِّ ؟ .

ب - من كل الأمثلة السالفة يتبين أيضاً أن الاسم الظاهر الذي هو فاعل لأفعل التفضيل يقع بين ضميرين ؛ أولهما : يعود للمنعوت . وثانيهما : يعود للفاعل الظاهر .

ويجوز حذف أولهما فقط ، أو ثانيهما فقط ، أو هما معاً . فيجوز حذف الأول العائد على الموصوف - إن دل دليل على حذفه^(١) ؛ مثل ما رأيت رجلاً أكلَ - ... الإشراقُ منه في وجه العابد - ما شاهدت عيوناً أجملَ ... الحورُ منه في عيون الأطباء . والتقدير : أكلَ في وجهه الإشراق ... - وعيوناً أجملَ فيها الحورُ ... والمخوف هنا ملحوظ كأنه مذكور^(١) .

ومن الأمثلة الدقيقة الواردة عن القدماء : ما رأيت قوماً أشبهَ بعضَ بعضٍ منه في قومك . التقدير : ما رأيت قوماً أبينَ فيهم شبه بعضٍ ببعضٍ منه في قومك .

ويجوز حذف الضمير الثاني العائد على فاعل اسم التفضيل بشرط أن تدخل « من » الجارة على واحد مما يأتي :

(١) إما على اسم ظاهر مماثل للفاعل في لفظه ومعناه ، فنقول : ما رأيت رجلاً أكلَ في وجهه الإشراق من إشراق وجه العابد - ما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحورُ من حورِ عيون الأطباء . والأصل ؛ ما رأيت رجلاً أكلَ في وجهه الإشراق منه في وجه العابد وما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحور منه في عيون الأطباء .

(٢) وإما على المحلّ - أي : المكان - الذي يقوم به الفاعل ؛ ويحل فيه ، كالوجه في المثال السابق ؛ فإنه المحل الذي يقوم به الإشراق ، ويحل فيه . وكالعيون ؛ فإنها محل الحور ومكانه ... و ... تقول ما رأيت رجلاً أكلَ في وجهه الإشراق

(١ و ١) لأن المخدوف لدليل يدل عليه يُعمد بمنزلة المقدر ، (الملاحظ) ، والمقدر كالملفوظ

من وجه العابد — ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحورُ من عيون الطباء . . . و . . .
ففي هذه الصورة حُذِفَ مضاف واحد ؛ إذ الأصل : من إشراق وجه العابد — ومن
حور عيون الطباء .

(٣) وإما : على صاحب ذلك المحل الذى يقوم به الفاعل ، ويحل فيه .
(أى : على شىء كلى له أجزاء متعددة ، منها المحل الذى يحل فيه الفاعل) كالوجه
فى المثال الأول ، والظباء فى المثال الثانى . . . و . . . تقول ما رأيت رجلاً أكمل فى
وجهه الإشراق من العابد — ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور من الطباء . وفى
هذه الصورة حذِفَ مضافان ؛ إذ الأصل ؛ من إشراق وجه العابد . . . — ومن
حور عيون الطباء .

ويجوز حذف الضميرين معاً إذا حذف من الجملة كل ما يجيء بعد الفاعل
الظاهر ؛ فلا يذكر بعده شىء منها . وهذا بشرط أن يتقدم المفضل نفسه على
« أفعل » التفضيل ؛ فيستغنى « أفعل » بفاعله عما يكون بعده ؛ نحو : ما شىء
كالغزال أحسن به الحور^(١) . أو يتقدم محل المفضل على « أفعل » ؛ نحو :
ما شىء كعين الغزال أحسن بها الحور .

وربما دخلت « من » فى اللفظ على المفضل (لا المفضول) ، نحو : ما أحد
أحسن به الصبر من المتعلم .

وحبذا التخفيف من استعمال هذه الأساليب الأخيرة ، بل تركها قدر
الاستطاعة .

(١) ويقولون إن الأصل : ما شىء أحسن به الحور من حسن حور الغزال ، حذف المضاف
وهو : « حسن » ، وحل المضاف إليه : (حور) محله ، فصار الكلام : من حور الغزال . ولما كان
الحور منسوباً للغزال ، ومتصلاً به ملابساً له صح حذفه استغناء عنه بالمضاف إليه الذى سيحل محله أيضاً ؛
فصار الكلام : ما شىء أحسن به الحور من الغزال .

ثانياً : عمله النصب :

ينصب أفعال التفضيل المفعول لأجله ، والظرف ، والحال^(١) ، وبقية المنصوبات ؛ فتكون معمولة له ، إلا المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه . أما التمييز الذى هو فاعل فى المعنى فيصح أن يكون منصوباً بأفعال التفضيل نحو : المتعلم أكثر إفادةً وأعظم نفعاً . فإن لم يكن فاعلاً فى المعنى وكان « أفعال » التفضيل مضافاً صح أن ينصبه ، نحو : المتنبى أوفر الشعراء حكمةً (وقد سبق ضابط كل^(٢)) .

* * *

ثالثاً : عمله الجر :

يعمل الجر فى المفضول إذا كان مضافاً إليه ، نكرة كان أم معرفة . نحو : الجندى أسرعُ رجلٍ للدفاع عن وطنه - القائد أقدرُ الجنودِ على إدارة رحى الحرب ...

* * *

تعديدية أفعال التفضيل بحروف الجر :

١ - إذا كان أفعال التفضيل^(٣) من مصدر فعل متعد بنفسه ، دال على الحب أو البغض أو ما بمعناهما . كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولاً به فى المعنى^(٤) ، وما قبل : « أفعال » هو الفاعل المعنوى ؛ نحو : الشرقُ أحسبُ للدين من الغربى ، وأبغضُ للخروج على أحكامه . إذ التقدير : يحب الشرقُ الدينَ ، ويبغضُ الخروجَ على أحكامه .

وتجىء « إلى » بدل اللام إن كان المجرور هو الفاعل المعنوى وما قبل « أفعال »

(١) وقد ينصب حالين معاً ؛ (طبقاً للبيان السابق فى رقم ١ من هامش ص ٤٠١) ولا مانع من وقوع الحال - هنا - جامدة غير مؤولة بالمشتق ، كما هو مدون فى باب الحال ، ص ٢٠ - .

(٢) ج ٢ م ٨٨ باب التمييز .

(٣) التعجب والتفضيل سيان فى أكثر ما يأتى . (راجع ص ٤٠٦) .

(٤) وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعال التفضيل ، يكون بمعناه .

وقد سبق شرح هذا ، وما يجيء بعده فى ج ٢ باب حروف الجر ، عند الكلام على معنى :

اللام وإلى . ص ٣٤٤ وما بعدها ، و ٣٤٧ م ٩٠ .

هو المفعول المعنوي ؛ نحو : المال أحب إلى الشحيح من متع الحياة . والتقدير : يحب الشحيحُ المال أكثر من متع الحياة^(١) . . .

ب - وإن كان فعله متعدياً بنفسه ، دالاً على : « علم » كانت تعديته بالباء ؛ نحو : صديق أعلم بي ، وأنا أعرف به وأدرى بأحواله . فإن كان دالا على معنى آخر كانت تعديته باللام ، نحو : الحرُّ أطلبُ للثأر وأدفعُ للإهانة ، إلا إن كان الفعل يتعدى بحرف جر معين فإن « أفعال » يتعدى به كذلك ، نحو : كان أبو بكر أزهدهم الناس في الدنيا ، وأبعدهم من التعلق بها : وأشفقهم على الرعية ، وأنحاهم عن الظلم ، وأذلهم لنفسه في طاعة ربه . وقول الشاعر :

أجدرُّ الناس بحبُّ صادقٍ باذلُ المعروف من غيرِ ثمنٍ

ومثل البيت الذي سبق لمناسبة أخرى^(٢) وهو :

لولا العقول لكان أدنى^(٣) ضيغِمْ أدنى^(٤) إلى شرف من الإنسان

وإن كان فعله متعدياً لاثنتين عدتني لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولاً به ؛ العامل محذوف يفسره المذكور ؛ (لأن « أفعال » التفضيل لا ينصب المفعول به كما سبق) .
نحو : فلان أكسى للفقراء الثياب . التقدير : أكسى للفقراء بكسوهم الثياب^(٥) .

(١) ومن هذا قول الشاعر :

وأحبُّ أقطار البلاد إلى الفتى أرض ينال بها كريم المطلب
(٢) في آخر ص ٤٠٤ . (٣) أقل . (٤) أقرب .

(٥) لم لا يكون منصوباً هنا « بأفعال » استثناء من عدم نصبه المفعول به مباشرة ، قياساً على الرأي الكوفي الذي سبق في ص ٣٦٦ في صيغة : أفعال التي للتعجب ، وهي صيغة لازمة أيضاً . ونستريح من التقدير ؟

الحق أن كلا الإعرابين معيب ؛ إما لتعدية « أفعال » وهو لازم ، وإما لتقدير شيء محذوف . ولكن الأول أخف ذوقاً ؛ لسرعة اتجاه الخاطر إلى العامل الظاهر ، وأنه صاحب العمل لا المقدر .

المسألة ١١٤ :

التوابع الأربعة الأصلية^(١).

١ - النعت . (ويسمى أيضاً : الصفة ، أو : الوصف)

(١) « التابع » الأصل هنا : لفظ متأخر دائماً ، يتقيد في نوع إعرابه ، بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه ، يسمى : « المتبوع » - كما سيأتي - بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع . فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق ، هو : الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، ويجب أن يكون الثاني مسابراً له في هذا ؛ سواء أكان النوع الإعرابي في الأول لفظياً ، نحو : أقبل الأخُ الوفيُّ . أم : تقديرياً ؛ نحو : أقبل الفتى الوفيُّ ، أم محلياً ؛ نحو : أقبل سيويده الوفيُّ . فلفظ : « الوفي » متقيد بالرفع (في الأمثلة الثلاثة) بحالة لفظ خاص قبله . ونقول : أكبرت الأخ الوفيُّ - أكبرت الفتى الوفيُّ - أكبرت سيويده الوفيُّ بنصب : « الوفي » في الأمثلة الثلاثة ؛ مسابرة لذلك اللفظ الخاص . كما نقول قدرت في الأخ الوفيُّ مروته - قدرت في الفتى الوفيُّ مروته - قدرت في سيويده الوفيُّ مروته بجر : « الوفي » في الأمثلة الثلاثة أيضاً ؛ مجاراة لذلك اللفظ السابق .

وتقول : أفرحُ وأطربُ برؤية الأوفياء ، ولن أفرحَ وأطربَ برؤية الأعداء ، ولم أفرحُ وأطربُ بسماع السوء ؛ فالفعل : « أطرب » ، قد رفع مرة ، ونصب أخرى ، وجرم ثالثة ؛ تبعاً لفعل سابق ، وتقيداً به

وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق في نوع الإعراب ، فيكونان معاً مرفوعين ، أو : منصوبين ، أو : مجزومين ، أو مجزومين . ثم هنا بعد ذلك يشتركان في الاسمية ، أو الفعلية ، أو الحرفية (كما يتوكيد اللفظي للحرف) . وقد يختلفان أحياناً ، (كما في بعض حالات العطف وستجىء في ص ٦٤٢) . وما يجب الالتفات إليه أن التابع لا يتقيد بالمتبوع في : « البناء » ، ولا في ضده : « الإعراب » ولا يسايره فيهما ؛ ذلك لأن « البناء » ، أو : الإعراب لا ينتقل مطلقاً من المتبوع إلى التابع ؛ فلكل واحد من هذه الناحية استقلاله التام عن الآخر ، بحيث لا يحكم على أحدهما بأنه « مبنى أو : معرب » إلا لوجود سبب خاص به ؛ قائم بذاته يقضى بهذا أو بذلك ، دون نظر للآخر . وقد أسلفنا أن المتقدم يسمى : « المتبوع » ، والمتأخر يسمى : « التابع » . ولا يد من تأخره عن متبوعه دائماً .

والتوابع الأصلية أربعة ؛ « النعت » ، - (ويسمى أيضاً : « الوصف » ، أو : الصفة » ، فغنى الكلمتين هنا غير معناهما السابق في « ب » ، من هامش ص ١٨٢ ، مراداً منه هناك : المشتق) - « والتوكيد » ، « والعطف بقسميه » ، و « البدل » . (وسيجيء هنا تفصيل الكلام على كل واحد منها في باب خاص) .

ويلاحظ أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة الأصلية يختلف اختلافاً كلياً عن التابع العارض الذي سيجيء في ص ٤٦٩ . كما يختلف عن التابع العارض الذي سبق (في الجزء الأول م ١٦ ص ١٨١ رقم ٦ موضوع : « الاسم المعرب ، المعتل الآخر ») بإهمال حركة الحرف الأخير من الكلمة وجعلها ماثلة لحركة الحرف الذي يجيء بعده كقراءة من قرأ : الحمد لله رب العالمين ، بكسر الدال تبعاً لحركة اللام . =

= بعض أحكام التوابع :

إذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب فن الواجب اختلافهما - حتماً - .
 في سببه ؛ فسببه في المتبوع قد يكون الفاعلية ؛ أو : الابتدائية ؛ أو : الخبرية ؛ أو : المفعولية
 أو : الجر بالإضافة ، أو : بالحرف ، أو : الجزم بالحرف . . . أو غير ذلك من الأسباب المؤدية
 إلى الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، أما في التابع فسببه واحد ، هو : « التبعية »
 (لأنه نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل) ، ويتبين مما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على
 المتبوع مطلقاً . لكن قد يجوز تقدم معمول التابع في بعض الحالات التي ستجىء في أبوابها ، بالرغم
 من أن البصريين يمتنعون تقدم هذا المعمول ، دون الكوفيين - كما سيجىء في ص ٤٣٦ - .

ومن أحكام التوابع : صحة القطع في ثلاثة منها ، هي : « النعت » - (إلا كلمة : كُـلٌّ - انظر
 ص ٤٦٧ و ٥١٣ -) ، « وعطف البيان » ، وكذا : « البدل » (على الوجه الموضح في « ه » من
 ص ٦٧٧) . والصحيح أن القطع يدخل كذلك « عطف النسق » ؛ طبقاً للرأى الآتي في رقم ١٠ من
 ص ٦٦١ ، هذا ، وفي ص ٤٨٦ وهامشها إيضاح القطع ، وبيان المراد منه .

ومن أحكامها أيضاً : أنها إذا اجتمعت ، أو اجتمع عدد منها ، وجب مراعاة الوجه الأفضل في
 ترتيبها ؛ وذلك بتقديم النعت ، يليه عطف البيان ، فالتوكيد ، فالبدل ، فعطف النسق ؛ كما في البيت التالي :

قدّم النعت ، فالبيان ، فأكد ثم أبدل ، واختم بعطف الحروف

ومن أحكامها أيضاً : ما نصوا عليه من أن التابع لا يفصل بين الموصول وصلته - طبقاً لما تقدم في
 ج ٢٧ م ١٦ ص ٣٥١ - وأنه يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفواصل غير أجنبي محض ؛ كعمول الوصف
 في قوله تعالى : (ذلك حشر - علينا - يسير) ومعمول الموصوف في نحو : تمنجني معاونتك ضعيفاً
 الكبيرة . وعامله ؛ نحو : المريض أكرمت الجريح . ومفسر عامله ؛ كقوله تعالى : (إن امرؤ هلك
 ليس له ولد ...) والتقدير : إن هلك امرؤ هلك ، ومعمول عامل الموصوف ؛ كقوله تعالى : (سبحان
 الله عما يصفون عالم الغيب) ، والمبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف ؛ كقوله تعالى : (أفى الله شك فاطر
 السموات والأرض) ، والخبر ؛ نحو : الصانع ناجح المخلص . والقسم ؛ نحو : الولد - والله - البارئ
 محبوب ، وجواب القسم ؛ كقوله تعالى : (بلى ، وربى لتأتيننكم ، عالم الغيب والشهادة) ، والاعتراض
 كقوله تعالى : (وإلانة لتقسم - لو تعلمون - عظيم) والاستثناء ؛ نحو : ما عرفت أحداً إلا الولدين كامل
 الشفقة . والمضاف إليه ؛ نحو : أبو بكر الصديق أول الخلفاء (ويلاحظ أن المنعوت المضاف - ومنه
 « الكنية » - له حكم خاص لفظي ومعنوي ، يجىء في ص ٤٤٤) .

ولا يجوز فصل المنعوت المبهم - كاسم الإشارة ونحوه - من نعته الذي لا يستغنى عنه ؛ فلا يقال : أكرمت
 هذا علياً النافع . والأصل : أكرمت هذا النافع علياً ، ومثله : الشمرى العبور . . . ؛ فلا يصح
 الفصل بين « العبور » ومعنوتها . واسم الموصول - وهو من الأسماء المبهمة - لا يصح الفصل بالنعت
 بينه وبين صلته ، (كما سبق هنا وفي باب : « الموصول » ، ج ١ م ٢٧) فيصح : أبصرت الذي في
 الهديقة المسرور ، ولا يصح : أبصرت الذي المسرور في الهديقة .

= وكذلك لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف متمماً للمعطوف عليه النعت ، ولا يستغنى المنعوت عنهما معاً ، (أى : عن النعت ومعها ما يكمله) ؛ فى مثل : إن امرأ يتعلم ولا يعمل بعمله خاسر . . . لا يصح أن يقال : إن امرأ يتعلم خاسر ولا يعمل بعمله ، لأن المعطوف والمعطوف عليه هما جزءان لنعت واحد فى المعنى .

وكذلك لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بتابع مطلقاً ؛ نعمتاً أو غير نعمت - (طبقاً لما سبق فى رقم ٥ من ص ٢١٦) - وكذلك لا يجوز الفصل بين النعت ومنعوته إذا كان النعت له معنى ، ويلزم التبعية فى الأغلب ، فلا يستقل بنفسه فى الاستعمال بغير منعوته : مثل كلمة : « يَتَّقُ » فى مثل : « هذا الورق أبيض يَتَّقُ » أى : خالص البياض ، وكذا غيره مما يلزم التبعية . . . ، وليس من اللازم فى التابع ولا فى المتبوع أن يكون لفظاً مفرداً ؛ فقد يكون مفرداً ؛ وقد يكون جملة ، أو شبه جملة ، على حسب التقييد والتفصيل الموضح فى أبواب التوابع الأربعة .

ويصح الفصل بين النعت ومنعوته بكلمة : « كان » الزائدة بلفظ الماضى ؛ مثل : سميت لزيارة صديقٍ كان مريضاً - كما سبق فى باب كان ، ج ١ - . ومن أمثلة الفصل بين التوكيد والمؤكد (بفتح الكاف المشددة) قوله تعالى : (. . . ولا يحزننَّ ويرضينَّ بما آتيتهنَّ كلهنَّ) ، فكلمة : « كل » مرفوعة ؛ لأنها توكيد لنون النسوة (الفاعل) وليست توكيداً للضمير المنصوب المتصل بالفعل : « آتيت » والصحيح عدم جواز الفصل بين التوكيد والمؤكد إذا كان لفظ التوكيد هو كلمة : « كل » التى تليها كلمة : « أجمع » لتقويتها فى التوكيد ، وما يقع بعد « أجمع » من ألفاظ التوكيد المحققة التى تساق لتقوية التأكيد - وستجىء فى ص ٥١٧ - .

كذلك يصح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلمة : « كان » الزائدة بلفظ الماضى ، مثل : الصديق الحق مخلص فى الشدة كان والرخاء . ويصح الفصل بينهما بالنداء ؛ كما فى قوله تعالى : « (وإذ يرفع إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ . ربَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ؛ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ - رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ، ومن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ، وَأَرْنَا مَنَاسِكَكِنَا ، وَتُبَّ عَلَيْنَا ؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ - رَبَّنَا - وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ . . .) » والأصل من غير الفصل بالنداء : (إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ، وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ . . .) - (إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ ، وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ) فجاء النداء - وهو « ربنا » - وفصل بين المتعاطفين مرتين فى آخر الآيات . ومن أمثلة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ . . .) بنصب كلمة : « أرجل » ؛ عطفاً على : « وجوه » .

وهناك حالتان يجب فيهما - طبقاً للأرجح - الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، ستذكران فى ص ٦٣١ وما بعدها (من باب العطف) ومعهما حالتان أخريان يستحسن فيهما الفصل . وأن ما عدا الحالات السالفة يجوز فيه الفصل بشرط ألا يكون الفاصل طويلاً - وفى ص ٦٣١ البيان - .

ومن أمثلة الفصل بين البدل والمبدل منه قوله تعالى : (قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ، نِصْفَهُ . . .) . وقد أشرنا - فى ص ٤٣٥ - إلى أن البصريين لا يميزون أن يتقدم معمول التابع على المتبوع ، وخالفهم الكوفيون ؛ فيجوزون أن يقال : حضر طعامك رجل يأكل ؛ بنصب كلمة : « طعام المعمول » =

تعريفه :

تابع يُكمل متبوعه^(١) ، أو سببي^(٢) المتبوع ، بمعنى جديد يناسب السياق ، ويحقق الغرض . وأشهر الأغراض الأساسية التي يفيدها النعت ما يأتي^(٣) .

(١) الإيضاح^(٤) إن كان المتبوع معرفة ، كقول شوق في الرسول عليه السلام :

= لفعل : « يأكل » وقد وافقهم الزمخشري في قوله تعالى : (وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً) فجعل الجار ومجروره متملقين بكلمة « بليغاً » . وهذا رأى حسن ، لما فيه من تيسير .

من كل ما تقدم يتضح جواز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير الأجنبي المحض . أما الأجنبي المحض فلا يصح الفصل به ؛ ففي مثل : مررت برجل عاقلٍ على فرس أبلقٍ ... لا يصح أن يقال : مررت برجل على فرس عاقلٍ أبلقٍ . . . وهكذا :

والصحيح أن الدامل في التابع هو العامل في المتبوع ، ولا تختلف التوابع في هذا
ويتعم أن يكون المتبوع اسماً إذا كان التابع نعتاً ، أو توكيداً معنوياً ، أو عطف بيان . أما إن كان التابع توكيداً لفظياً ، أو عطف نعت ، أو بدلا ، فقد يكون المتبوع اسماً أو غير اسم .
وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية . أما حكمهما من ناحيتهما المعنوية فقد يتفقان تماماً في معناها ؛ كبديل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماماً ، كما في حالة العطف بالحرف :
« لا » وقد يتفقان مع تفاوت كبير ؛ كالنعت الذي للتوضيح وفيما سبق يقول ابن مالك :

يَتَّبِعُ فِي الْأَعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى نَعْتٌ ، وَتوكِيدٌ ، وَعطفٌ ، وَبَدَلٌ
يريد : أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء الأولى ، أي : الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها ، وهي الأسماء المتبوعة . واقتصر على الأسماء دون غيرها لأن هذه هي الأكثر .

والتوابع الأربعة فضلات يصح الاستغناء عنها ؛ إذ ليس واحد منها يؤدي في جملة من معنى أساسياً تتوقف عليه فائدتها الأصلية ، إلا النعت ؛ فإنه قد يتم - أحياناً - الفائدة الأساسية على الوجه الذي سيحىء في ص ٤٤٠ .

ونكرر ما سبقت الإشارة إليه (في آخر هامش ص ٤٣٤ وتفصيله في ص ٤٦٩) وهو أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة مغاير كل المغايرة لنوع التابع الآتي في ص ٤٦٩ .

(١) لا بد في المتبوع هنا - وهو المنعوت - أن يكون اسماً ، كما أشرنا . وقد يكون هذا الاسم مضافاً ؛ كالكنية ولها حكمها الخاص الذي يجيء بيانه في ص ٤٤٤ .

(٢) السببي هو : الاسم الظاهر المتأخر عن النعت ، المشتغل على ضمير يعود على المتبوع المتقدم ، ويدل على ارتباطه به بنوع من الارتباط ؛ كالبنوة ، أو الأخوة ، أو الصداقة (انظر ص ٤٥٢) .

(٣) وما عداها من الأغراض الأخرى - كالتفصيل ، والإيهام قليل لا أهمية له ؛ بل إنه داخل فيما سيأتي .

(٤) الإيضاح : إزالة الاشتراك اللفظي الذي يكون في المعرفة ، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى مدلولها ومعناها ؛ فكلمة مثل : « أحمد أو : محمود » أو : غيرهما من المعارف . . . قد يشترك في =

أشْرَقَ النُّورُ فِي الْعَوَالِمِ لَمَّا بَشَّرْتَهَا بِأَحْمَدَ الْأَنْبِيَاءِ
 الْيَتِيمِ ، الْأُمِّيِّ ، وَالْبَشْرَ الْمَوْحَىٰ إِلَيْهِ الْعِلْمُ وَالْأَسْمَاءُ
 أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ ، آيَتُهُ النَّظْمُ قُ مَبِينًا ، وَقَوْمُهُ الْفَصْحَاءُ
 ونحو: فتح مصرَ عَمْرُو بنُ العاص ، الصائِبُ رَأْيُهُ ، المُحْكَمُ تَدْبِيرُهُ

فالكلمات التي تحتها خط (فيما سبق) نعوت توضح منعوتها المعرفة .

(٢) التخصيص^(١) إن كان المتبوع نكرة ؛ كقول الشاعر :

بُنِي ، إِنْ الْبِرِّ شَيْءٌ هَيِّنٌ وَجْهٌ طَلِيقٌ ، وَكَلَامٌ لَيِّنٌ

ونحو: كَمَ من كلمة خفيف وزئُها ، أودت بجماعة وفيرٍ عددُها !! .

=التسمية بها أكثر من شخص، فهي- مع أنها معرفة تدل على معين- قد تحمل أحياناً نوعاً من الإهام، أو الإجمال، يحتاج إلى مزيد بيان وإيضاح؛ فيجى. النعت لتحقيق هذا الغرض؛ فنقول: أحمد العالم محترم، ومحمود المحسن محبوب.

ملاحظة هامة: النعت إنما يوضح متبوعه- ويخصصه كذلك- بأمور عرضية يدل عليها معنى النعت، وتكون مما يطرأ على الذات، كالعلم، والفهم، والذكاء... أما توضيح الذات نفسها بلفظ يدل عليها وتكون هي المرادة منه مباشرة، لا أن المراد أمر عرضي يطرأ عليها- فن اختصاص عطف البيان، والتوكيد اللفظي، وكذا التوكيد المعنوي بالنفس والعين، فإن كل واحد من هذه التوابع الثلاثة هو عين الأول «المتبوع» - كما سيجىء في أبوابها ص ٥٢٥ و ٥٣٨ و ٥٤٢ و ٥٥١ و ٥٥٣- أما التوكيد المعنوي بلفظ: «كل» أو: «جميع» أو: «عام» فإن المراد منه هو: «إفادة الشمول»، وليس الدلالة على الذات نفسها- والبيان في ص ٥٥٩ - .

- راجع الصبان أول باب النعت - .

(١) مدلول النكرة (كرجل ، وشجرة ، وكوكب . . .) يشمل أفراداً كثيرة قد يصعب حصرها ؛ فإذا وصفت أمكن تقليل أفرادها ، وتضييق عدد ما تشمل عليه تضييقاً نسبياً ، (أى : بالنسبة لحالتها قبل النعت) ؛ فكلمة : رجل ، تشمل ما لا يعد من الرجال ، عالمهم ، وجاهلهم ، غنيهم ، وفقيرهم ، صحيحهم ومريضهم . . . و . . . ، لكن إذا قلنا هذا رجل عالم ، تخصصت الكلمة بنوع معين من الرجال دون غيره ، بعد أن كانت تشملها ، وتشمل أنواعاً كثيرة معه . (راجع ص ٢٣) والنعت يخصص متبوعه - كما يوضحه - بأمور عرضية مما يطرأ على الذات ، طبقاً للملاحظة السابقة في آخر رقم ٤ من هامش الصفحة السالفة .

(٣) مجرد المدح^(١) ؛ كقولهم : من أراد من الملوك والولاة ، أن يسعد أمته ، ويثقى دولته - فليسلك مسالك الخليفة العادل عمر بن الخطاب .

ونحو : رضى الله عن هذا الخليفة الشامل عدله ، الرحيم قلبه ...

(٤) مجرد الذم^(١) ؛ كقولهم : من أراد من الولاة أن يملأ النفوس حنقاً ، والقلوب بغضاً - فليسنهج نهج والى الأمويين الحجاج بن يوسف ، الطاغية .

ونحو : كان الحجاج الوالى القاسم قلبه ، الطائش سيفه ، الجامح هواه ...

(٥) الترحم^(٢) ؛ نحو : ما ذنب البائس الجريح قلبه يقسو عليه الزئيم^(٣) ، والظائر المهيض^(٤) جناحه يعذبه الشرير ؟ ...

(٦) التوكيد ؛ نحو : كان خالد بن الوليد يضرب خصمه الضربة^(٥) الواحدة^(٥) فتفضى عليه .

ونحو : أعجبتُ بخالد الواحدة^(٥) ضربته ، الفريدة^(٦) طعنته^(٧) ...

(١ و ١) يتجرد النعت للمدح الخالص أو الذم الخالص ، حين يكون معناه اللغوى أو المراد الأصل منه غير مقصود ، وتقوم القرينة الدالة على أن المقصود أمر آخر ؛ هو : المدح أو اللذم ؛ فشهرة عمر بالعدل ، والحجاج بالطغيان ؛ شهرة لا تكاد تخفى على أحد ، جعلت القصد من كلمتي : « العادل » و « الطاغية » فى المثالين ، إنما هو أمر آخر غير معناها اللغوى الأصيل ؛ ذلك الأمر هو : المدح فى الأول ، والذم فى الثانى ، ولولا هذا لكان مشتتلا على لفظ لا يفيد معنى جديداً ، وهذا معيب بلاغة .

(٢) إظهار الرحمة والحنان لغيرك .

(٣) اللئيم المعروف بلؤمه وشره .

(٤) المكسور .

(٥ و ٥ و ٥) إنما كان النعت فى هذا المثال - وأشباهه - للتوكيد ، لأن صيغة « فَعْلَةٌ » التى فيه تدل على المرة الواحدة من غير حاجة إلى كلمة أخرى . فإذا جاء بعدها كلمة : « الواحدة » لم تفد معنى جديداً ، وإنما تؤكد المعنى القائم . ومثلها كلمة : الفريدة ؛ لأنها بمعنى : المنفردة ، أى : الواحدة . وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى .

ومن أمثلة النعت الدال على التوكيد قولهم : أسعد الدابر لا يعود ، وقد القادِمُ لئن يتوقف . « فالدابِرُ » و « القادِمُ » نعتان للتوكيد ؛ لأن « أس » لا بد أن يكون دابراً ، (أى : منقضيّاً) ، والغد لا بد أن يكون قادماً ...

(٦) الوحيدة .

(٧) وفى تعريف النعت بنوعيه يقول ابن مالك :

(٧) وقد يتم النعتُ الفائدةَ الأساسيةَ بالاشتراك مع الخبر . مع أن الأصل في الخبر^(١) أن يتم هذه الفائدة وحده . لكنه في بعض الأحيان لا يتمها إلا بمساعدة لفظ آخر كالنعت ؛ كقوله تعالى يخاطب المعارضين : (بل أنتم قوم عادون . . .) ، أى : ظالمون . وقوله تعالى : (بل أنتم قوم تجهلون . . .)^(٢) وقول الشاعر :

ونحن أناسٌ لا توسطَ عندنا لنا الصدر دون العالمين أو القبر

وقول الآخر :

ونحن أناسٌ نحبّ الحديث ونكره ما يوجب المأثما

إذ لا تتحقق الفائدة بأن يقال : أنتم قوم - نحن أناس . . . ؛ لأن هذا معلوم

= فالنعتُ تابعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بَوَسْمِهِ ، أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

(بوسمه : أى : بزيادة سمة عليه ، وهى الزيادة المعنوية الناشئة من النعت ، والمنصبة على المنعوت . « اعتلق » : بمعنى اتصل به بعلاقة ، والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو : سببهِ . فالمراد : أن النعت تابع يتم المنعوت الذى سبقه ، أو : يتم ما اتصل بالمنعوت .

(١) سواء أكان خبر مبتدأ أم خبر ناسخ .

(٢) إيضاح هذا في باب المبتدأ والخبر (ج ١ ص ٣١٩ م ٣٢) . وقلنا هناك لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ ؛ كالمثلة المذكورة ، وخبر الناسخ كقول الشاعر :

ولا خير في رأيٍ بغير رويّة ولا خير في رأيٍ تعاب به غدا

إذ لا فائدة من قولنا : لا خير في رأي . . . بل لا يصح أن يقال هذا إلا مع التكلفة ، وهى هنا النعت ؛ (وهو : شبه الجملة في الشطر الأول ، والجملة الفعلية في الشطر الثانى) .

ومن شبه الجملة الواقع خبراً مفتقراً إلى النعت بعده ليعتم به المعنى الأساسى قوله تعالى : (فويل للمصّلين ؛ الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يراءون ، ويمنعون الماعون . . .) فلا يمكن أن يصح المعنى الأساسى هنا بغير النعت وما يتصل به .

بدهاءة من القرائن العامة المحيطة بالمتكلم^(١) ...

تقسيم النعت ، وحكم كل قسم :

(١) ينقسم النعت باعتبار معناه إلى : نعت حقيقي ، وإلى نعت سببي^(٢) .

١ - فالحقيقي هو : ما يدل على المعنى في نفس منوعته الأصلي^(٣) ، أو فيما هو بمنزلة وحكمه المعنوي .

وعلامته : أن يشتمل على ضمير مستتر - أصالة ، أو تحويلاً - يعود على ذلك المنعوت .

وليبيان هذا نسوق الأمثلة التالية :

يقول بعض الشعراء في وصف نوع من حكم الملوك إنه :

نَكَدٌ خَالِدٌ ، وَبُؤْسٌ مَقِيمٌ^٤ وَشَقَاءٌ يَجِدُّ مِنْهُ شَقَاءٌ

فكلمة : « خالد » نعت حقيقي ، منوعته الأصلي هو : « نَكَدٌ » . وهذا النعت يؤدي معناه في نفس منوعته الأصلي مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه .

وكلمة : « مقيم » نعت حقيقي ، ومنوعته الأصلي هو : « بُؤْسٌ » وهذا النعت يؤدي معناه في نفس منوعته الأصلي مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه ...

(١) ومثل كلمة : « خُلِبًا » في قول الشاعر :

لَا يَكُنْ وَعَدْلُكَ بَرِّقًا خُلِبًا^٥ إِنْ خَيْرَ الْقَوْلِ مَا الْفَعْلُ مَعَهُ

والبرق الخلب : الذي لا مطر معه . ومثل جملة : « يفاد ، ويصان » في قول الشاعر :

لَيْسَ الْغَنَى مَا لَا يَفَادُ وَيُقْتَنَى^٦ إِنْ الْغَنَى خُلِقَ يَصَانُ عَنِ الدَّنَسِ

(٢) تفصيل الكلام على السببي في ص ٤٥٢ - وسيجيء في الزيادة ص ٤٥٦ تقسيم معنوي آخر .

(٣) المراد بنفس المنعوت ما ليس سببياً له . ويلاحظ ما سبق (في رقم ١ من هامش ص ٤٣٨)

من أن النعت لا يتعرض للذات في صميمها ، وكيانها الأساسي ، وإنما يختص بالأمور العرضية التي تطرأ عليها .

وتقول : استمعت إلى خطيب فصيح اللسان ، عذب البيان ، قوى الحجة .
أو : استمعت إلى خطيب فصيح لساناً ، عذب بياناً ، قوى حجةً .

فكلمة : « فصيح » نعت حقيقي ، والمنعوت هو : خطيب ، وليس منعوتاً أصلياً ؛ ولكنه بمنزلة الأصلي وفي حكمه ، لأن الجملة كانت في أساسها الأول : استمعت إلى خطيب فصيح لسانه^(١) . . . فالفصيح هو اللسان لا الخطيب . لكن جرى على الجملة تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه ، وينتقل إلى النعت ، ويستتر فيه ، ويصير مسنداً إليه^(٢) ، فاعلا ، ويعرب الاسم الظاهر بعد النعت مضافاً إليه مجروراً ، ويصح أن يعرب تمييزاً منصوباً ، إن كان نكرة . أو منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . وصارت كلمة : « فصيح » - وهى النعت - مشتملة على ضمير مستتر محوّل^(٣) ، إليها من مكان آخر ، وبسبب انتقال هذا الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى في المنعوت بعد أن كان يدل على معنى في شيء آخر له صلة بالمنعوت . فالمنعوت في الحالة الجديدة صار منعوتاً بعد تحويل وإسناد جديدين ، حين تمّ اتجه المعنى إليه ، مع أنه ليس المقصود في الحقيقة بالنعت . لكن الصلة بين هذا النعت والاسم الظاهر بعده قوية ، ومن أجلها كان النعت بمنزلة الاسم الظاهر ، وفي حكمه المعنوي . ومثل هذا يقال : في عذب البيان ، وقوى الحجة . . .

* * *

(١) لأن الأصل أن ترفع الصفة المشبهة فاعلها . . . فهى محتاجة إليه كالفعل أشد من احتياجها إلى غيره .

(٢) مجازاً ؛ وذلك للسبب الذى تكرر إيضاحه في إضافة اسم الفاعل لفاعله (ص ٢٤٢ و ٢٦٧ و ٢٩٢ وفي إضافة اسم المفعول ص ٢٧٥ و ٢٨٠ والصفة المشبهة ص ٣١٢) ومن ثم كانت تسمية النعت في هذه الحالة نعتاً حقيقياً هى تسمية « مجازية » للسبب الذى شرحناه في الأبواب المذكورة ، وهو جريانه على غير من هو له ؛ إذ حول فيه الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وصار الظاهر مجروراً بالإضافة . ويجوز نصبه تمييزاً إن كان نكرة . كما يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . أما النعت الحقيقي الأصل فيجرى فيه الضمير على الموصوف الذى هو له مباشرة ، فليس فيه راحة مجاز ، أى : أن النعت يرفعه أصالة . أما فى الأخرى فيرفعه بعد التحويل . (٣) أى : منقول . . .

حكم النعت الحقيقي :

الأغلب مطابقتها للمنعوت^(١) وجوباً في : التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، وفي الإفراد وفروعه ، وفي حركات الإعراب الثلاث . نحو : هذا خطيبٌ فصيحٌ — هذان خطيبان فصيحان — هؤلاء خطباء فصحاء — هذه خطيبة فصيحة — هاتان خطيبتان فصيحتان . . . هؤلاء خطيبات فصيحات . . . وكذا الباقي .

وبناء على هذا الأغلب لا بد أن يطابق النعت الحقيقي منعه في أربعة^(٢) أمور تجتمع فيه من العشرة السالفة^(٣) ، وأن يكون رافعاً ضمير الموصوف ، أصالة أو تحويلاً . بالطريقة التي شرحناها

• • •

(١) إلا في المسائل الآتية في الزيادة والتفصيل . (ب - ص ٤٤٤ و ج - ص ٤٤٥) .

(٢) واحد من حركات الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفروعه .

(٣) أعدد المسائل الآتية في « ب » و « ج » من الزيادة والتفصيل .

زيادة وتفصيل :

١ - قد يكون المنعوت كُنية . وقد أوضحنا - فيما تقدم^(١) - أن تركيبها إضافي ولكنها معلودة من قسم العَلَم الذي معناه إفرادي ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية . فإذا وقع بعدها تابع - كالنعت في قولنا : جاء أبو علي الشجاع - فإن النعت وهو هنا كلمة : « الشجاع » يعتبر في المعنى نعتاً للثنين معاً ؛ (أى : للمضاف والمضاف إليه) . ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما دون الثاني ، وإلا فسد المعنى . لكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده ؛ فلفظه تابع في حركة إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه^(٢) معاً . وهذا الحكم يسرى على النعت بنوعيه ؛ الحقيقي والسببي - وستجىء له إشارة في السببي ، في رقم ٢ من هامش ص ٤٥٢ .

وكذلك يسرى على العطف ؛ (طبقاً لما سيجىء في بابه ، رقم ٩ من ص ٦٦١) .

وعلى التوكيد (كما في ب ص ٥٠٧) .

وعلى البدل (كما في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦) . .

ب - هناك منوعات معارف تقتضى أن يكون نعتها معرفة أيضاً ، ولكن من نوع معين من المعارف لا يصلح لها غيره ، مثل كلمة : « أئى ، وأئىة » عند نداءتهما ؛ فإنهما يتعرفان بالنداء ، ولا يوصفان إلا باسم معرف « بأل » أو باسم موصول ، أو باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب ؛ نحو : يأبها الوفى ما أنبلك - يأتها التي أحسنت ... - يابهذا الوفى ... ومثل اسم الإشارة ، فإنه لا يوصف مطلقاً - منادى وغير منادى - إلا بمعرفة ، مبدوءة « بأل » ؛ نحو : يا هذا الناقد تَلَطَّفْ .

- وسيجىء تفصيل الحكم في باب النداء ج ٤ ص ٣٦ و ٣٧ م ١٣١^(٢) ... -

(١ و ١) انظر الكلام على الكنية ونعتها - ج ١ م ٢٣ ص ٢٧٧ باب : « العلم » . وقد سلف هنا في « ج » من ص ١٦٧ حكم النعت بعد المركب الإضافي ، ومنه العلم الكنية .

(٢) بهذه المناسبة نقل بعض ما جاء في الموضع المذكور خاصاً بكلمة : « أئى وأئىة » عند نداءهما من وجوب إفرادهما ؛ سواء أكانت صفتها مفردة أم غير مفردة ؛ نحو : يأبها الناصح اعمل بنصحك أولاً - يأبها المتنافسان ترفساً عن الحقد - يأبها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد ... و ... و ...

ح - يستثنى من المطابقة الحتمية أمور :

منها : بعض ألفاظ مسموعة^(١) لا مطابقة فيها في الجمع ؛ فالنعت جمع ، والمنعوت مفرد ؛ منها قولهم : هذا ثوب أخلاق - وبرمة أعشار - ونظفة أمشاج^(٢) . . . و . . .
ومنها : الألفاظ التي تلزم - في الأغلب - صيغة واحدة في التذكير والتأنيث ،

= « أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذي يحسن الاقتصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها . فقال التذكير ما سبق . ومثال التأنيث : يأيها الفتاة أنت عنوان الأسرة - يأيها الفتاتان أنتم عنوان الأسرة . ويجوز في «أى» عدم المائلة لنعتهما المؤنث ؛ فيصح أن تستعمل معه ومع نعتهما المذكر بصورة واحدة خالية من تاء التأنيث ، ولا يصح هذا في «أية» المختومة بالتاء ؛ فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة .

« ولا بد من وصف «أى وأية» عند نداءهما ، إما باسم تابع في ضبطه لحركتها اللفظية الظاهرة وحدها ، - (ويجوز بعض النحاة النصب مراعاة للمحل . ورأيه مردود) - معرف « بأل » الجنسية في أصلها ، وتقصير بعد النداء للعهد الحضورى . وإما باسم موصول مبدوء بـ « أل » . وإما باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب . ويتحتم في الرأى الأشهر والأولى أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين في حركتهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة ، (أو المحلية ؛ طبقاً للرأى السالف المردود) ؛ فيكون كل منهما في محل رفع فقط ؛ تبعاً بصورة المنعوت المنادى ؛ نحو : يأيها العلم الخفاق تحية ، ويأيها الراية العزيزة سلمت على الأيام ، أو : يأيها الذى يخفق فوق الرؤوس تحية ، ويأيها التى ترفرفين سلمت . . . ونحو :

أيها ذا الشاكي وما بلك داءً كن جميلاً تر الوجود جميلاً

« فإن كانت : « أل » غير جنسية ؛ بأن كانت زائدة في أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد ، أو للمع الأصل ، أو للقلبة ، أو ... ، لم يصح النعت بما دخلت عليه ، فلا يقال : يأيها السيف ، ولا يأيها الحرب . . . لرجلين اسمهما سيف ، وحرب . ولا : يأيها المحمدان . . . أو المحمدون . . . وكذلك لا يقال : يأيها ذلك العالم ؛ لاشتغال الإشارة على كاف الخطاب ؛ إذ لا يصح اشتغال الجملة الواحدة - في غير الندبة - على خطابين لشخصين مختلفين (طبقاً لما في حـ ٤ رقم ٦ من هامش ص ٣١ عند الكلام على القسم الرابع : « المضاف ») .

« وإذا وصفت «أى وأية» باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضاً باسم مقرون « بأل » كالبيت المتقدم . . . « ١ » المنقول الموجز . (١) أى : مقصورة على السماء ؛ فلا يزداد عليها .

(٢) الأخلاق : جمع خَلَقَ ، وهو : البالي . والأعشار جمع : عشير - بضم فسكون - والأمشاج ،

جمع : مشيج ، أو : مشجج - بفتح الأول والثاني - . . . ، وهو المختلط .

كصيغة : « فَعُولٌ » بمعنى : « فاعل » ؛ مثل صَبَّور ؛ بمعنى : صابر : فهذه الصيغة - في الأغلب - لا تلحقها علامة تأنيث، وإنما تلازم التذكير ؛ إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً - بالشروط والتفصيلات الآتية في باب «التأنيث^(١)» - تقول : هذا رجل صبور - هذه فتاة صبور - هذان رجلان صبوران - هاتان فتاتان صبوران ، هؤلاء رجال صَبْرٌ - وفتيات صَبْرٌ .

ومن تلك الألفاظ : المصادرُ التي تقع نعتاً ، ويغلب عليها الإفراد والتذكير ؛ طبقاً للبيان الخاص بها ، وسيجيء^(٢) . . .

ومنها : أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل^(٣) ؛ فيجوز في نعته

(١) ج ٤ ص ٤٤١ م ١٦٩ . وفي ذلك الموضع نص قرار أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة يبيح زيادة تاء التأنيث في آخر صيغة « فَعْمُولٌ » بمعنى « فاعل » . وقد سجلناه هناك .

(٢) في رقم ٧ من ص ٤٦٠ و « أ » من ص ٤٦٤ .

(٣) المراد هنا يجمع المذكر لغير العاقل ما يشمل : « جمع التكسير للمذكر غير العاقل » ، « أى : جمع التكسير الذى يكون مفردة مذكراً غير عاقل ؛ مثل : كُتُب - أقلام - مياه . . . » وما يشمل أيضاً : « الملحق بجمع المذكر السالم » مما يكون مفردة مذكراً غير عاقل أيضاً . . . مثل : أَرْضُونَ جمع أرض ، ووابلون ، جمع وابل ؛ بمعنى : مطر غزير ، وعَلِيُونَ ، جمع : عَلِيٌّ للمكان العالى . . . فلا يدخل فيما سبق جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفردة عاقل - في الأغلب - وقد اشترطنا أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل ، لأن هذا هو المفهوم من النص الصريح الوارد في حاشية ياسين أول باب : « النعت » - ج ٢ - وهو أيضاً المفهوم من أمثلته ، حيث قال ما نصه :

(بقي أشياء مستثناة من المطابقة - أى : من مطابقة النعت وجوباً للمنعوت في الجمع - كما بيناه في حواشى الألفية . ومن ذلك صفة مذكر مالا يعقل ؛ قال ابن الحاجب في أمالى القرآن : « أنت فيها بالخيار ؛ إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث ؛ وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث ؛ فتقول : هذه الكتب الأفاضل ، والفضليات ، والفضّل ، والفضلى . فالأفاضل على لفظه في التذكير . والفضليات والفضّل : لإجراء له مجرى جمع المؤنث ؛ لكونه لا يعقل . و « الفضلى » لإجراء له مجرى الجماعة . وهذا جار في الصفات والأخبار ، والأحوال ؛ ولذلك جاء : « آخر » نعتاً للإيام - يعنى في قوله تعالى : (فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) جمع : أخرى - ولولا ذلك لم يستقم . ولذلك لو قلت : « جاءنى رجال ورجال أُخَرَ » لم يجز حتى تقول : أوأخر ، أوأخرون ؛ لأنه ممن يعقل . - يريد : أن مفردة هو « أُخَرَ » للعاقل . . .) اه كلام ابن الحاجب .

الحقيقي أن يكون مفرداً مؤنثاً ، وجمع مؤنث سالماً ، وجمع تكسير للمؤنث ، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر ، إن لاحظنا في المنعوت مفردة المذكر

= ومن معاملة جمع مالا يعقل من المذكر معاملة المفرد المؤنث قوله تعالى: (ولا تَمَطُّوا السّفهاءَ أموالكم التي جعل الله...) في قراءة الجمهور ، وقراءة : « اللواتي » شذوذاً هي من معاملته معاملة جمع المؤنث ... هـ كلام ياسين .

ذلك هو نص كلامه ، ومفهومه واضح . لكن المفهوم الواضح - من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسرى كذلك على الجموع الدالة على المؤنث إذا كان مفرداً مؤنثاً لا يعقل ؛ سواء أكانت تلك الجموع للتكسير أم كانت محتومة بالألف والياء المزيدتين ؛ نحو : السفن جارية ، أو : جاريات ، أو : جوارٍ . والسفينات جارية ، أو جاريات ، أو جوار . . . وهكذا ورد الحكم السالف في تلك المراجع خالياً من التقييد بالمذكر ، مقتصرأ على أنه جمع لما لا يعقل ؛ فيشمل الجموع المختلفة لغير العاقل ؛ تكسيراً كانت أم غير تكسير .

وما تقدم يتبين خطأ الرأي الذي يوجب الجمع في « فَمَيْلَاءَ » مؤنث « أفعل » إذا كانت نعتاً لجمع مالا يعقل في مثل : عندي ثلاثة أثواب بيض ، وأربعة حمُمر ، فن الخطأ - طبقاً لذلك الرأي - أن يقال : بيضاء ، حمراء . وقد تصدى لهذه المسألة بعض المحققين القدامى وانتهى في تحقيقه إلى أن الأفراد ليس خطأ ، وأيد رأيه بالأمثلة الواردة المسموعة ، وبكلام فريق آخر من النحاة السابقين . وإن كان الأنصح عند هؤلاء المحققين هو الجمع كقوله تعالى : (وغرّابيّب سود) ولكن الأنصح لا يمنع استعمال الفصيح وغيره مما هو جائز . وقد بحث الجمع اللغوي القاهري هذه المسألة ، وأبدى فيها رأياً حاسماً ؛ هو الأخذ بما قاله المحققون من الجواز ، وتصحيح النعت بصيغة « فعلاء » مؤنث « أفعل » إذا كان منوعتها جمعاً لما لا يعقل . (وقراره هذا مسجل في ص ٥٣٧ من مجموعة محاضر جلساته في الدورة الرابعة عشرة - ومثل هذا يقال في وقوع تلك الصيغة خبراً وحالاً ، ونحوها . . .

أما الجموع التي يكون مفرداً مذكراً عاقلها فحكها ما يأتي :

١ - إن كانت جموع تكسير لمذكر عاقل جاز في نعتها أمران ؛ أحدهما : أن يكون النعت جمع تكسير مناسباً ، أو جمع مذكر سالماً ، نحو : ما أنفع العلماء الأعلام ، أو : ما أنفع العلماء العالمين . والآخر : أن يكون مفرداً مؤنثاً مناسباً ؛ نحو : ما أعظم الرجال المكافحة في ميادين الإصلاح .

ب - إن كانت جمع مذكر سالماً أصلياً فنعتته جمع مذكر سالم ، أو جمع تكسير للمذكر ؛ نحو إن المصلحين الجديرين بالإكبارهم الذين يرفعون شأن بلادهم ، ويبتغون بالإصلاح رضا الله . أو إن المصلحين العظام هم الذين . . .

ج - إن كانت جمع مؤنث سالماً - وسيجيء المراد من هذا المجموع المؤنث - للعلاء فالتحقيق أنه =

غير العاقل ، نحو : اقتنيت الكتب الغالية ، أو : اقتنيت الكتب الغاليات ،
أو الغوالى . ومثل : اقتنيت الكتب الأحاسن ، جمع الأحسن (١)

ومنها : أن يكون المنعوت « اسم جنس جمعياً » يفرق بينه وبين واحده
بالتاء المربوطة الدالة على الوحدّة ؛ مثل : تَفَاحٌ وتَفَاحَةٌ ؛ فيجوز في صفته
— كما سبق عند تفصيل الكلام عليه (٢) — إما الأفراد مع التذكير على اعتبار

==يجوز في نعمته— وكذا في خبره وحاله و — أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمعاً للتكسير
مؤنثاً ، أو جمعاً محتوماً بالألف والتاء المزيدين للتأنيث ؛ فقد جاء في تفسير البيضاوى لقوله تعالى :
(لم فيها أزواج مطهرة) ما نصه :

« مطهرة » ، وقرئ : « مطهورات » وهما لغتان ، فصيحتان ، ويقال : النساء فعلت ، وفعلن ،
وهن فاعلة ، وفواعل ، قال الشاعر :

وإذا العذارى بالدخان تافعت واستعجلت نصب القدور فقلت . . .) اه البيضاوى

وتعليقاً على هذا جاء في حاشية الشهاب على البيضاوى ما نصه : (« قوله : هما لغتان فصيحتان » ، يعنى
أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير المائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ، ومجموعاً مؤنثاً ؛
فتقول : النساء فعلت والنساء فعلن ، ونساء قانتات ، ونساء قانتة ») . اه الشهاب على البيضاوى .

وجاء في تفسير النسب بعد تلك الآية ما نصه : (لم تجمع الصفة كالموصوف لأنهما لغتان فصيحتان) اه النسب .
والمجموع المؤنث يشمل جمع التكسير للمؤنث ، كما يشمل المجموع بالألف والتاء المزيدين . والبيت
السابق منسوب في ديوان الحماسة (ج ١ ص ٢١٣) للشاعر : سلمى بن ربيعة . وجاء في تفسير «أبولسعود»
للآية مثل ما في البيضاوى ، وزاد عليه بعد قوله : « وهما لغتان فصيحتان » ما نصه : « الجمع على اللفظ ،
والأفراد على تأويل الجماعة . . » اه

هذا حكم نمت الجمع المؤنث للعقلاء ، وينطبق على غيرهم انطباقاً أتم وأقوى . أى : أن هذا الحكم
ينطبق على الجمع الذى مفرده مؤنث مطلقاً ، — عاقلاً وغير عاقل — بالرغم من أن الشائع بين كثير من
النحاة أن المطابقة واجبة بين النعت ومنعوته ، إذا كان جمعاً مفرده مؤنث عاقل ، ولا قوة لرأيهم أمام النص
الصريح السالف . وأمام نص قوى آخر ؛ فقد قرأ بعض القراء آية سورة « النساء » وهى قوله تعالى :
« وأمهاتكم التى أرضعنكم » . . . مكان : « اللاتى » . (راجع التفصيل في ج ١ م ٢٦ ص ٣٤٣
باب : الموصول) .

(١) وهذا الحكم — بصوره المختلفة السالفة — ليس مقصوداً على النعت وإنما يشاركه فيه الخبر
والحال — كما سلف — ؛ بشرط أن يكون المبتدأ وصاحب الحال جمعين لمذكر غير عاقل كما فى المنعوت .
(٢) ج ١ م ١ ص ٢١ .

اللفظ ؛ لأنه جنس ، أو الأفراد مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة ؛ نحو قوله تعالى : (أعجاز نخلٍ مُنْقَعِرٍ ...) ، وقوله تعالى : (أعجاز نخلٍ خاوية) وإما جمع الصفة جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالمًا ؛ نحو قوله تعالى : (السَّحَابُ الثَّقَالُ ..) ، وقوله تعالى : (والنخلَ باسقات لها طلعٌ نَضِيدٌ) ... ومثل النعت فيما تقدم : الخبر ، والإشارة إليه ، والضمير العائد عليه ...

هذا ، ولا يصح أن يفرق بين مذكوره ومؤنثه بالثناء المربوطة للتأنيث ؛ فلا يقال - في الغالب - للمفردة المؤنثة : حمامة - بطه - شاة ... ولا يقال للمفرد المذكر : حمام - بط - شاة ... منعاً للالتباس في كل ذلك ، وإنما يلزم مفردة صورة واحدة في التأنيث والتذكير يجيء بعدها النعت الدال على النوع ؛ فيقال : حمامة أنثى وحمامة ذكر ... و ...

ومنها : أن يكون المنعوت معرفًا بأل « الجنسية »^(١) ؛ فيجوز نعته بالنكرة المختصة^(٢) ؛ (لتقارب درجتها) أو بما يقوم مقامها ؛ وهو الجملة^(٣) . . . ومن الأمثلة قولهم : ما ينبغي للرجل مثلك أن يفعل كذا ؛ . . . لأن كلمة : « مثل » لا تتعرف إلا بالطريقة الموضحة فيما سلف^(٤) . وكقوله تعالى : (وآيةٌ لهم الليل نسلخ منه النهار) ، فجملة : نسلخ المكونة من المضارع وفاعله - تصلح صفة^(٥) والموصوف هو : « الليل » المعرف « بأل » الجنسية . ومثل جملة « يسب »^(٥) « في قول الشاعر :

ولقد أمرُّ على اللِّثيمِ يسبني فأعيفٌ ، ثم أقول لا يعينني

ومنها : النعت إذا كان اسم عدد ، وكان منعوته في الأصل^(٦) معدوداً محذوفاً

(١) في ص ٣٠٨ ج ١ م ٣٠ تفصيل الكلام عليها .

(٢) هي التي قل شيوعها وإبهامها ؛ بسبب إضافتها ، أو : إعماها ، أو : نعتها ، أو : شيء آخر يقلل إبهامها وعمومها .

(٣) السبب في ص ٢٨ و ٤٧٩ . (٤) في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ .

(٥٥) وكذلك تصلح حالا - طبقاً لما مر في باب : « أل » - وفي باب الحال وصاحبه .

(٦) انظر الكلام على حذف المنعوت في ص ٤٩٣ .

أو مذكوراً ؛ فالخذوف نحو : اشترت عدة كتب ، قرأت منها في هذا الأسبوع ثلاثاً أو ثلاثة ؛ فيجوز في النعت أن تلحقه تاء تأنيث وأن يتجرد منها ؛ أى : كتباً ثلاثاً ، أو ثلاثة^(١) ، ومثال المذكور : قرأت كتباً ثلاثاً أو ثلاثة .

ومنها : النعت إذا كان منعوته تمييزاً منصوباً مفرداً لأحد الأعداد المركبة ، أو : العقود ، أو : المعطوفة ؛ فيجوز في النعت الإفراد ، مراعاة للفظ المنعوت (التمييز) كما يجوز فيه الجمع ؛ مراعاة لمعنى المنعوت فإنه يتضمن اسم العدد ؛ تقول : هنا خمسة عشر رجلاً عالماً ، أو علماء ، وعشرون طالباً ذكياً ، أو أذكياً ، وثلاثة وعشرون كاتباً ، أو كتبة^(٢) .

ومنها : أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من «أل» والإضافة ، أو كان مضافاً لنكرة ؛ فإنه في هاتين الصورتين يلتزم الإفراد والتذكير - بالإيضاح الذى سبق في بابه^(٣) - : تقول : استمعت لخطيب أفصح من غيره - لخطيبين أفصح من غيرهما - لخطباء أفصح من غيرهم - لخطيبة أفصح من غيرها . لخطيبتين أفصح من غيرهما - لخطيبات أفصح من غيرهن ؛ كما تقول : استمعت لخطيب أفصح خطيب - لخطيبة أفصح خطيبة وكذلك باقى الصور من غير تغيير فى كلمة «أفصح» التى هى نعت واجب الإفراد والتذكير مهما كان المنعوت ، - بشرط مراعاة الإيضاح المشار إليه^(٤)

ومنها : أن يكون المنعوت منادى نكرة مقصودة ؛ فيجوز فى نعته أن يكون معرفة أو نكرة ؛ بالتفصيل الذى سبق فى مكانه^(٥) .

د - قد يكون النعت مجروراً لمجاورته لفظاً مجروراً ، لا لمتابعة المنعوت . ويذكرون لهذا مثالا كثر ترديده حتى ابتُذِلَ ، وهو : (هذا جحرٌ ضبٌ

(١) انظر رقم ٩ من ص ٤٦٢ .

(٢) راجع باب العدد ج ٤ ص ٣٩٧ م ١٦٤ و ص ٤٠٥ م ١٦٥ . حيث البيان والتفصيل .

(٣) ص ٤٠١ .

(٤) وما يستثنى من وجوب المطابقة أيضاً بعض صور للصفة المشبهة سقت الإشارة إليها فى ص ٣٠٣ .

(٥) سبق بيان هذا وإيضاحه فى رقم ٣ من هامش ص ٣١ . ويحى فى ج ٤ باب حكم تابع المنادى

خَرَبَ). يعربون كلمة : «خَرَب» صفة «لَجَجْر» ، لا لضب ؛ كي لا يفسد المعنى ، ويجرّون النعت تبعاً للفظ : «ضَب» الذي يجاوره . وقد أولوه تأويلات أشهرها : أن الأصل : هذا جحرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جحرُهُ ، ثم طرأ حذف وغير حذف . . . ، ويطيرون الكلام والجدل .

والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب «المجاورة» والنوع الآخر الذي سببه : «التوهم» جديران بالإهمال ، وعدم القياس عليهما ، بل عدم الالتفات إليهما مطلقاً — كما قال بعض المحققين ممن سجّلنا رأيهم — . وقد أشرنا إلى هذا مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب^(١) .

هـ — تقدم أن المطابقة الواجبة بين «النعت الحقيقي» ومنعوته تشمل الأفراد وفروعه التي هي : «التثنية والجمع» . والمراد هنا : التثنية والجمع الاصطلاحيان عند النحاة ؛ بأن يكون المثنى محتوماً «بالألف والنون» ؛ أو : بالياء والنون ، ويسمى «المثنى غير المفرّق» . وأن يكون جمع المذكر السالم — مثلاً — محتوماً «بالواو والنون» ، أو الياء والنون ، ويسمى «جمع المذكر غير المفرّق» أيضاً . أما المثنى المفرّق ، مثل : محمد ومحمد — العاقل والعاقل ، وجمع المذكر المفرّق ؛ مثل : محمد ومحمد ومحمد ، العاقل والعاقل والعاقل — فلهما حكم آخر ؛ يجيء الكلام عليه عند تعدد النعت^(٢) . . .

ويدخل في حكم المفرد كل اسم دالّ على مفرد حقيقة ، ولفظه على صورة المثنى ، أو الجمع ، مثل الأعلام : حمدان — محمدَيْن — خلْدون — سعادات — مكارم . . . فيجب في النعت أن يطابقه في الأفراد . أي : أنه إذا سمى بالمثنى أو بالجمع فالسمي مفرد في معناه ، ويجب أن يكون نعته الحقيقي مفرداً مثله .

* * *

(١) منها : (ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩) (وج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩) (وج ٣ باب الإضافة ص ٨) .

(٢) ص ٤٨١ .

ب - والنعت السببي :

هو الذى يدل على معنى فى شىء بعده ، له صلة وارتباط بالمنعوت ؛ نحو :
هذا بيت متسع أرجاؤه ، نظيفة غرفه ، بديعة فرشته . *

وعلامته : أن يذكر بعده اسم ظاهر - غالباً^(١) - مرفوع به ، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصب عليه معنى النعت . كما فى الأمثلة السالفة ... (متسع .. - نظيفة .. - بديعة .. -) .

وحكمه : أنه يطابق المنعوت فى أمرين معاً :

(١) حركة الإعراب ، - وما ينوب عنها - .

(٢) التعريف والتنكير .

ويطابق سببياً فى أمر واحد ؛ هو : التذكير ؛ والتأنيث . وحكم النعت فى هذا التذكير والتأنيث حكم الفعل الذى يصح أن يحل محله ويكون بمعناه ؛ فإذا أمكن أن يوضع مكان النعت فعل بمعناه مسند للسببي ، وصح فى هذا الفعل التأنيث والتذكير ، أو وجب أحدهما - كان حكم النعت كذلك^(٢) .

أما من جهة أفراد النعت السببي ، وتثنيته ، وجمعه :

١ - فيجب إفراده إن كان السببي غير جمع ، بأن كان مفرداً ، أو مثنى ؛ إذ لا تتصل بالنعت السببي علامة تثنية ؛ فحكمه فى هذا أيضاً كحكم الفعل الذى يصلح لأن يحل محله .

فى مثل : (يعجنى الحقل الناضر زرعه) ؛ ... يجب فى كلمة « الناضر»

(١) والاسم الظاهر هو : « السببي » . ومن غير الغالب أن يرفع ضميراً بارزاً ؛ نحو : جاءنى خادم امرأة مكرمته - هى جاءتنى خادمة رجل مكرمها هو - فكرة - فى المثال الأول - بالرفع صفة للمضاف (خادم) وقد جرى الضمير المنفصل المرفوع على غير من هو له ؛ لأن الخادم ليس هو المكرم فى الحقيقة ، وإنما المكرم هو : المرأة . لذلك وجب إبراز الضمير المرفوع ؛ لمودته على غير من هو له ؛ إذ لو لم يبرز لحصل اللبس فى صور كثيرة بسبب أن الوصف فى ظاهره للمضاف إليه ، والفرض كونه للمضاف . (وقد سبق إيضاح الكلام على الضمير الجارى على غير صاحبه فى ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥ عند الكلام على أقسام الخبر) . ومثل هذا يقال فى المثال الثانى .

(٢) يجب عند تطبيق هذه القاعدة ملاحظة أمرين ؛ أولهما : الحكم الخاص بالنعت الذى منموته كنية . وقد أوضحنا هذا الحكم فى : « ١ » من ص ٤٤٤ ، وثانيهما : الحكم الخاص بالنعت . إذا كان صفة مشبهة . وقد سبق إيضاحه فى ص ٣٠٣ .

الرفع ؛ تبعاً للمنعوت^(١) وهو : (الحقل) ؛ كما يجب فيها التعريف تبعاً له أيضاً .
ولو كان المثال : (يعجبني حقلٌ . . .) ؛ لوجب أن يقال في النعت : ناضرٌ
زرعُهُ ؛ بالرفع ، وبالتذكير ؛ تبعاً للمنعوت .

وفي مثل : (هذا رجل عاقلة أخته ، وهذه فتاة محسنة أختها) — يجب^(١) الأفراد
والتأنيث فيهما ؛ مراعاة للسببي^(٢) ؛ بالرغم من أن كلمة : « عاقلة » هي نعت لرجل ؛
المذكور . إذ لو حل مكان النعت فعل لوجب تأنيثه^(٣) ؛ فنقول : هذا رجل عقلتُ
أخته — هذه فتاة أحسنت أختها .

ويجب التذكير والأفراد في مثل : هذا رجلٌ محسن أخوه — وهذه فتاة
محسنٌ أخوها ، بالرغم من أن كلمة : « محسن » الثانية . هي نعت ، للفتاة —
لأنه لو حل الفعل محل النعت لوجب تذكيره ، فنقول : هذا رجل أحسن أخوه —
هذه فتاة أحسن أخوها .

أمّا في مثل : هذا حقل ناضر زروعه . . . ، فيصح ناضر ، أو ناضرة ؛
لأنه لو حل مكان النعت فعلٌ لقلنا : هذا حقل نَضَرْتُ زروعُهُ ، أو نَضَرَ
زروعُهُ ؛ بوجود علامة التأنيث أو بعدمها .

وتقول عند أفراد السببي وتثنيته : هذا زميل مجاهد أبوه — هذان زميلان
مجاهدٌ أبواهما — هذه زميلة مجاهدٌ أبوها — هاتان زميلتان مجاهدٌ أبواهما . . .
فلا يتصل بالنعت علامة تثنية ؛ إذ الفعل الصالح لأن يحل محله لا يصح أن
يتصل به — في الأغلب — علامة تثنية .

وهكذا يكون إحلال الفعل محل النعت السببي ، وإسناده للسببي — مرشداً إلى
الطريقة التي تراعى في النعت من جهة تذكيره ، وتأنيثه ، وإفراده ؛ تبعاً للسببي
المذكور أو المؤنث ، المفرد أو المثني .

ب — فإن كان السببي مجموعاً جمع تكسير جاز في النعت أمران ؛ إما
إفراده ، وإمّا مطابقته للسببي ، نحو : هؤلاء زملاءٌ كرامٌ أبائهم ، أو : هؤلاء

(١ و ١) في الرأي الأحسن .

(٢) مع وجوب مطابقة النعت للمنعوت في الأمرين الآخرين اللذين فيهما المطابقة المحتمية .

(٣) المراد : لوجب أن تتصل بالفعل علامة التأنيث ؛ لأن فاعله سيكون هو « السببي » ، المؤنث

تأنيثاً حقيقياً ويجب تأنيث فعله .

زملاءُ كريمٌ آباؤهم . فإن كان مجموعاً جمع مذكر سالمًا ، أو : جمع مؤنث سالمًا فالأفصح أفراد النعت وعدم جمعه^(١) ، نحو : هؤلاء زملاءُ كريمٍ والدوهم - هؤلاء زميلات كريمه والداتهن . . .

أما تعريف النعت أو تنكيره ، وحركة إعرابه وما ينوب عنها - فيتبع في هذا كله المنعوت من غير تردد ، - كما أسلفنا - .

* * *

وملخص ما سبق :

١ - انقسام النعت باعتبار معناه إلى قسمين : حقيق وسببي .

ب - النعت الحقيقي هو : ما يدل على معنى في نفس متبوعه الأصلي ، أو فيما هو في حكمه . وإن شئت فقل : هو ما أسند إلى ضمير مستتر أصالة أو تحويلاً ، يعود إلى المنعوت .

وحكمه : أن يتبع المنعوت في أربعة أشياء :

(١) حركات الإعراب ، - وما ينوب عنها - .

(٢) الإفراد وفروعه .

(٣) التعريف والتنكير .

(٤) التذكير والتأنيث . . .

ح - النعت السببي : ما رفع اسماً ظاهراً - في الغالب - يقع عليه معنى

النعت ، وبه ضمير يعود على المنعوت مباشرة .

وحكمه : أن يتبع المنعوت في أمرين محتومين ؛ هما :

حركات الإعراب - وما ينوب عنها - ، والتعريف والتنكير . . .

أما التذكير والتأنيث فيتبع فيهما السببي ؛ وجوباً في بعض حالات ، وجوازاً في غيرها^(١) .

وأما التثنية فلا يثنى .

وأما الجمع فيجوز جمعه وإفراده في كل الحالات تبعاً للسببي ، ومطابقة له .

(١ و ١) - إلا إذا راعينا اللغة التي تجوز أن يتصل بالفعل علامة تشنية أو جمع ، تبعاً للفاعل .

المسند إليه أو لثائب الفاعل . فبمقتضى هذه اللغة يجوز أن يكون النعت مثنى ، أو مجموعاً ؛ مطابقاً سببيه فيهما . ومن الخير العدول عن هذه اللغة ؛ لما أبديناه عند الكلام عليها (في باب الفاعل ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠) .

إلا أن الإفراد أفصح وأقوى^(١) حين يكون السببي جمع مؤنث سالماً ، أو جمع مذكر سالماً .

د - فحكم النعت بنوعيه من جهة المطابقة وعدمها هو : المطابقة الحتمية في أمرين :

أحدهما : حركات الإعراب - وما ينوب عنها - ، والآخر : التعريف والتنكير .
أما التذكير والتأنيث فحكمه فيهما حكم الفعل الذي يصلح أن يحل محله . وأما الإفراد وفروعه ، فالحقيقي يطابق فيها جميعاً . والسببي يطابق - حتماً - في الإفراد ، ولا يصح أن يطابق في التثنية . ويجوز في جمع التكسير المطابقة وعدمها ، وأما في غيره فالأحسن الإفراد^(٢)

(١) والاختصار عليه أفضل .

(٢) وهذا ما يريده ابن مالك بقوله :

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا : كَأَمْرُ بِقَوْمٍ كُرْمًا
وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ : فَاقْفُ مَا قَفَوْا

(ما لما تلا ؛ أى : ما ثبت للذي تلاه النعت . والذي تلاه النعت هو المنعوت . « اقفُ » : اتبع .

« ما قفوا » : ما اتبعوه . أى : اتبع ما اتبعه العرب في ذلك) .

يريد : أن النعت يعطى في التعريف والتنكير حكم ما تلاه : فهو فيهما كالمنعوت ، وضرب لهذا

مثلاً : هو امرر بقوم كرماء ، فكرماء نعمتاً ؛ لأن المنعوت وهو « قوم » ، نكرة أيضاً .

أما حكم النعت لدى التوحيد ، (أى : عند الإفراد) . وعند التذكير وسواهما من فروعها - فهو

حكم الفعل ؛ فاتبع في ذلك ما اتبعه العرب في أمر النعت المذكور ، أو في أمر الفعل مع تطبيقه على

النعت . وكلامه هذا يحتاج لتفصيل ضرورى . . . وقد عرضناه في الشرح .

زيادة وتفصيل :

ينقسم النعت باعتبار معناه أيضاً إلى ما يأتي :

(١) نعت تأسيسى ، (أو : مؤسس) وهو الذى يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بغير وجوده ، نحو : راقى الخطيب الشاعر . فكلمة : « الشاعر » نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكرها .

(٢) نعت تأكيدى : (أو : مؤكِّد) ؛ وهو الذى يدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجوده ، نحو : تخيرت من الأطباء النطاسى البارِع . فالبارِع نعت مفهوم المعنى من كلمة : « النطاسى » التى بمعناه ، ومن الجملة قبله أيضاً ؛ لأن التخير ، لا يكون - فى الأغلب - إلا للبارِع .

(٣) نعت التوطئة ، أو التمهيد ؛ بأن يكون النعت جامداً ، وغير مقصود لذاته ، والمقصود هو ما بعده ، وإنما ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له ، نحو : استعنت بأخٍ مخلصٍ . فكلمة : « أخ » الثانية نعت غير مقصود لذاته ، وإنما المقصود هو المشتق الذى يليه ، ولذا يسمى النعت الجامد هذا بالنعت الموطئ^(١) - كما سلف هنا . وسبقت له الإشارة

(١) فى مثل هذا التركيب يختلف النحاة فى إعراب الكلمة الثانية (وهى : « أخ » ونظائرها الواقعة موقعها من مثل هذا الأسلوب) . فكثرتهم لا تجيز إعرابها توكيداً لفظياً ، ولا بدلاً مطابقاً ، بحجة أن إعرابها توكيداً لفظياً سيجعلها مقيدة بالنعت ، مع أن الكلمة الأولى المتبوعة مطلقة خالية من التقييد ، وإذا لا تصلح الثانية توكيداً لفظياً للأولى ، لأنها ليست مرادفة لها ، وكذلك لا تصلح بدلاً مطابقاً ، لأنها ليست مساوية للأولى ، ولأن النعت - لأهميته - مقدم فى الترتيب على البدل - كما سبق فى ص ٤٣٥ - وصحح فريق آخر أن تكون بدلاً مطابقاً ، مستدلاً بقوله تعالى : (لَتَسْمَعُنَّ بالنَّاصِيَةِ ، ناصية كاذبة خاطئة) ، فالثانية عنده بدل كل

وصحح آخرون أن تكون توكيداً لفظياً (طبقاً للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥) أو : عطف بيان ، أو بدل بمض ولكل أدلته الجدلية العنيفة ، وردوده القوية التى =

.....

في ١ باب : « لا » وستجىء في رقم ٦ من ص ٤٤٥ .

= يحتج بها على غيره . . . تشهد هذه الجدلليات ملخصة في آخر باب : « لا » النافية للجنس (ج ١ من كتابي : التصريح ، والصبان ، ومختصرة في حاشية : الخضرى) .
 وصفوة ما نستخلصه من تلك المناقشات الدقيقة : جواز تلك الإعرابات كلها ، وأن الأحسن إعراب الثانية نعماً موطئاً ؛ لخلو من شوائب الضعف التي تشوب سواء ... (انظر ما يتصل اتصالاً قوياً بهذا في رقم ٢ و ٤ و ٥٠٠ من هامش ص ٦٤٣ - حيث الكلام على عطف البيان . . .) .

(٢) تقسيم النعت باعتبار لفظه :

ينقسم النعت باعتبار لفظه إلى مفرد ، وجملة ، وشبه جملة .

١ - الأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتاً مفرداً^(١) هي :
الأسماء المشتقة^(١) العاملة ، أو ما في معناها^(٢) . (والمقصود بالعاملة : اسم الفاعل -
صيغ المبالغة - الصفة المشبهة - اسم المفعول^(٣) - أفعال التفضيل . أما غير العاملة -
كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة - فلا تقع نعتاً) .

والمقصود بما في معناها : كل الأسماء الجامدة التي تشبه المشتق في دلالتها على
معناه ، والتي تسمى : الأسماء المشتقة تأويلاً . فإنها تقع نعتاً أيضاً . وأشهرها :

(١) أسماء الإشارة غير المكانية ؛ مثل : « هذا » وفروعه ، وهي معارف
فلا تقع نعتاً إلا للمعرفة ؛ نحو : استمعت إلى الناصح هذا . أى : إلى الناصح
المشار إليه ؛ فهي تؤدي المعنى الذي يؤديه المشتق^(٤) .

أما أسماء الإشارة المكانية (مثل : هنا - ثم) . . . فظروف مكان ، لا تقع
بنفسها نعتاً ؛ لأن مهمتها تختلف عن مهمة النعت ؛ ولكنها تتعلق بمحذوف يكون
هو النعت ؛ مثل : أسرع العطاش إلى ماء هنا ، أى : موجود هنا - أو نحو هذا
التقدير - ومن التيسير المقبول أن يقال للاختصار : « الظرف نعت » ...
كما سبق إيضاح هذا في مواضع مختلفة^(٥) . . .

(٢) ذو ، المضافة^(٦) ، بمعنى : صاحب كذا - فهي تؤدي ما يؤديه المشتق

(١ و ١) أما النعت بغير المفرد فيأتى في : « ب و ج » ص ٤٧٢ و ٤٧٦ - هذا والمشتقات هي :
ما أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه . وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها ...
في هذا الجزء ص ٣٧ و ١٨٢ وما بعدها .

(٢) قال الدماميني : (المتبادر من هذا أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً ، أو مؤولاً به ، وهو
رأى الأكثرين . وذهب جميع محققون - كابن الحاجب - إلى عدم الاشتراط ، وأن الضابط هو دلالة على
معنى في متبوعه ؛ كالرجل الدال على الرجولية ...) ١ هـ . راجع حاشيتي الصبان والخضري ، لكن المثال
المعروض بالدلالة التي ذكروها هو نوع من المؤول بالمشتق ؛ فلا جديد في رأيهم .

(٣) وما بمعناه ؛ كفعيل في مثل : أمين ؛ بمعنى : مأمون ، وجريح « مجروح » .

(٤) انظر « ج » من ص ٤٦٥ - وانظر ص ٤٤٩ ج ١ .

(٥) في ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ وفي ج ٢ ص ٢٠١ م ٧٨ وص ٣٢٨ م ٨٩ .

(٦) والأغلب أن تكون إضافتها لاسم جنس ظاهر غير مشتق . أما إضافتها لغيره فشاذة (مقصورة =

من المعنى . « وتكون نعتاً للنكرة »^(١) ؛ نحو : أنست بصحبة عالم ذى خلق كريم ،
ومثل « ذو » فروعها : (ذوّا . . . ذوّى . . . ذوّو . . . ذوى . . .)
ذات - ذاتا - ذوات . . .) .

(٣) الموصولات الاسمية المبدوءة بهمزة وصل ؛ مثل : الذى - التى -
اللائى . . . و . . . ، بخلاف : « أئى » الموصولة^(٢) .

أما « من » ، و « ما » فى النعت بهما خلاف ، والصحيح جوازه - كما سيجىء^(٣) -
ولما كانت الموصولات معرّفة وجب أن يكون منعوتها معرفة . ومن الأمثلة :
الضعيف الذى يحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى الذى ينخدع ، أو
يستهيىن . والتأويل : الضعيف المحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى
المنخدع . . . فمعناها معنى المشتق . . .

(٤) الاسم الجامد الدالّ على النسب . قصداً^(٤) . وأشهر صورّه أن
يكون فى آخره ياء النسب ، أو : أن يكون على صيغة : « فعّال ، أو غيرها
من الصيغ^(٥) الدالة على الانتساب قصداً كما تدل ياء النسب ، فهو يؤدى المعنى
الذى يؤدیه لفظ : « المنسوب لكذا » ، نحو : ألمحّ فى وجه الرجل العربى كثيراً من
أمارات الصراحة ، والشجاعة ، والكفاح . أئى : المنسوب إلى العرب . ومثل :
اشتهر الرجل اليونانى بالنشاط والهجرة إلى حيث يتسع الرزق أمامه ، وفى بلادنا

= (على السماع) كأن تضاف للعلم أو للضمير المائد على اسم الجنس ، أو للجمله . . . (راجع الصبان عند
الكلام عليها فى الأسماء الستة - ج ١) .

(١) هذه عبارة التصريح على التوضيح ، ولم أرها لغيره . لكن فى بعض المراجع الأخرى ما يفيد
وقوعها نعتاً للمعرفة أيضاً .

(٢) « أئى » : الموصولة معرفة ، وهى لا تقع نعتاً ، أما « أئى » التى تقع نعتاً فهى نكرة ، ومنعوتها
نكرة بالتفصيل الذى سبق عند الكلام عليها فى باب الإضافة ص ١١١ و ١١٣ وما بعدها ، والذى يجىء
أيضاً فى ص ٤٦٨ . (٣) فى ص ٤٦٦ .

(٤) إذا لم يكن النسب مقصوداً لم يكن الاسم بمعنى المشتق ، ويظل على جموده الكامل ، فلا يصلح
نعتاً ، كن اسمه ؛ بدوى ، أو مكى . . .

(٥) ومنها صيغة : « فاعل » للمنسوب إلى شئ معين . مثل : « سائس » ، الذى ينسب اليوم لمن
يسوس الخيل ، ويتولى شؤونها . ومثل : لابين ، وتامير ، لمن يشتغل بالبن والتمر ، ويتولى شؤونهما . . .
- كما سيجىء فى باب النسب - ج ٤ -

جماعة منهم تمارس الحِرْفَ والصناعات المختلفة . فتجد بينهم التاجر ، والبقال ،
واللبَّان ، والنجار ، والحداد و . . . أى : المنسوب للتجارة ، والبقل ، واللبن ،
والنَجْر (التَّجَارَة) ، والحديد . . . وإنما ينسب إليها لأنه يلزم العمل فيها
والتفرغ لها^(١)

وهذا النوع من الأسماء الجامدة يصلح نعتاً للنكرة وللمعرفة ؛ ولا بد أن يطابقهما
تنكيراً ، وتعريفاً . تقول : ألمح في وجه الرجلِ العربيِّ النبلَ . . . أو : ألمح في وجه
رجلِ عربيِّ النبلِ - .

(٥) المصغر : لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ؛ فهو في هذا كالنسب ،
ومن ثمَّ يلحقان بالمشتق ، نحو : هذا طفلٌ رُجَيْلٌ ، في المدح ، وهذا رَجَلٌ
طُفَيْلٌ ، في الذم .

(٦) الاسم الجامد المنعوت بالمشتق : نحو : اقتديت برجلٍ برجلٍ شريفٍ
وهذا النوع من النعت هو المسمى « بالنعت الموطئ » - ، وقد سبق إيضاحه^(٢) - ومنه
قولهم الوارد عنهم : ألا ماءً ماءً بارداً

(٧) المصدر : بشرط أن يكون منكرأ^(٣) ، صريحاً^(٤) ، غير ميميٍّ ، وغير
دال على الطلب^(٥) ، وأن يكون فعله ثلاثياً ، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحية

(١) وفي النعت بالمشتق وشبهه يقول ابن مالك :

وَأَنْعَتَ بِمِشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَدَرْبٍ .. وَشَبَّهَهُ : كَذَا ، وَذِي ، وَالْمُنْتَسِبُ
(رجل ذرب : لحادّ اللسان في الخبر والشر . أو الحاد مطلقاً فيما يتناوله من الأمور . « المنتسب »
هنا : المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره) .

(٢) في رقم ٣ من ص ٤٥٦ وفي ج ١ باب « لا » التافية للجنس .

(٣) انظر « ١ » من الزيادة الآتية في ص ٤٦٤ لأهيمها ، ولم يذكر كثرة النحاة هذا النص الذي

صرح به بعضهم « كالحضري » . والأمثلة الكثيرة المسموعة عن العرب تؤيد أصحاب النص .

(٤) أى : غير مؤول . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط وعن الذي يليه (وهو : كونه : غير

ميميٍّ) ، بذكر كلمة : « المصدر » مطلقاً من كل قيد ، والاكتفاء بها ؛ اعتماداً على ما سبق (في هامش

ص ١٨١) وهو أن المصدر إذا أطلق لفظه (أى محلاً من التقيد) كان المراد منه « المصدر الأصل

الصريح » وحده ، دون المبين للنوع ، أو للعدد ، ودون المؤول ، والميمي . لكن التقيد هنا أدق وأنفع .

(٥) إذا كان دالاً على الطلب (نحو : قياماً للضيف ؛ بمعنى : قم للضيف) لم يصح النعت به

كما سيبيء في رقم ٢ من ص ٤٦٦ - .

الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ (والأغلب أن تكون صيغته ملازمة الإفراد والتذكير ؛ فإن كانت كذلك في أصلها لم يجز تثنيتهما ، ولا جمعها ، ولا تأنيثها ، ولا إخراجها عن وزنها الأول)^(١) . . . يقول : رأيت في المحكمة قاضياً عدلاً ، وشهوداً صدقاً ، ونظاماً رِضاً ، وجمعاً زوراً^(٢) بين المتقاضين . . . تريد : قاضياً عادلاً - وشهوداً صادقين ، ونظاماً مرضياً ، وجمعاً زائراً بين المتقاضين . . .

فالمعنى على تأويل المصدر باسم مشتق كالسابق ، ويصح أن يكون على تقدير مضاف محذوف هو النعت ، ثم حذف وحلّ المصدر محله ، وأعرب نعتاً مكانه . والأصل : قاضياً صاحبَ عدل - شهوداً أصحابَ صدق - نظاماً داعياً رضا - جمعاً أصحابَ زورٍ ، (أى : أصحابَ زيارة) ، والداعى للنعت بالمصدر مباشرة وترك المشتق ، أو المضاف المحذوف على الوجه السالف - أن النعت بالمصدر أبلغ وأقوى ؛ لما فيه من جعل المنعوت هو النعت . أى : هو نفس المعنى ؛ مبالغة .

وقد اختلف رأى النحاة في وقوع المصدر نعتاً ؛ أقياسى هو أم مقصور على السماع ؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع ، مع اعترافهم بكثرة في الكلام العربى الفصيح^(٣) ، وأنه أبلغ في أداء الغرض من المشتق^(٤) . وهذا الاعتراف

(١) إلا في حالات أشهرها أن يكون المصدر مسموعاً بالتأنيث أصلاً ؛ نحو : رحمة - شفقة - فإن تاء التأنيث ملازمة لها . أو أن يشيع الوصف بالمصدر ، ويشتهر استعماله نعتاً ، فيجوز تثنيته وجمعه قياساً ؛ لغلبة الوصف عليه كقول الشاعر :

وبايعتُ ليلي في الخلاء ولم يكن شهوداً على ليلي ، عدولٌ مَقَانِعُ
المفرد : عدلٌ ، بمعنى : عادل . (٢) الزور هنا : الزيارة .

(٣) وفي مقدمته القرآن الكريم - ولا سيما سورة الجن - وما ورد في غيرها كلمة : « بُور » ، بمعنى « هلاك » في قوله تعالى : (وكنتم قوماً بوراً) أى : هلاكاً ، بمعنى : هالكين وهو في أصله مصدر يوصف به المفرد ، والمثنى والجمع ، والمؤنث ، والمذكر مع تأويله في كل ذلك بالمشتق (اسم الفاعل . . .) وقيل لأنه جمع : « بائر » ؛ مثل : « حائل وحول » فيكون على هذا مشتقاً لا مصدراً مؤولاً بالمشتق . أما في سورة الجن فقد جاء النعت بالمصدر في قوله تعالى : (إنا سمعنا قرآناً عجيباً . . .) أى عجيباً - وكلمة ؛ « عجب » مصدر - وفي قوله تعالى : (ما غدتاً . . .) أى كثيراً وفي كلمة : « صعداً » بمعنى صعود في قوله تعالى : (ومن يُعرض عن ذكر ربّه يسئلُ الله عذاباً صعداً .) والصُّعدُ : هو الصعود بمعنى : المشقة ، وجاء كذلك في قوله تعالى : في إخوة يوسف : « وجاءوا على قميصه بدم كذبٍ . . . » .

(٤) فقد قرر علماء البلاغة أن النعت بالمصدر يكون من باب : المبالغة ، أو : من مجاز =

بالكثرة^(١) يناقض أنه مقصور على السماع . فالأحسن الأخذ بالرأى الصائب الذى يجعله قياسياً^(٢) - بشروطه - ولا خوف من اللبس المعنوى أو خفاء المراد؛ لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله ، ويبقى للنعته بالمصدر مزيتها السالفة التى انفرد بها دون المشتق .

(٨) اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثى ؛ ككلمة «فِطْر» اسم مصدر للفعل : «أفطر» ، وهى بمعنى : مُفَطِّر ، أو صاحب إفطار : تقول : هذا رجلٌ فِطْرٌ ، ورجلان فِطْرٌ ، ورجالٌ فِطْرٌ . . .

(٩) العدد ، نحو : قرأت كتباً سبعةً ، وكتبت صحفاً خمسة^(٣) .

(١٠) بعض ألفاظ أخرى جامدة مؤولة بالمشتق ، معناها بلوغ الغاية فى

= الخذف ، أو المجاز المرسل ، وأن الثلاثة قياسية . فهل يتناقض علماء لغة واحدة ؟ وهل يقول البلاغيون إن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالمشتق فى الوقت الذى يقول فيه بعض النحاة إن النعت بالمصدر - مع كثرته لا يصح قياساً ؟ وكيف يقولون ذلك والقرآن الكريم أفصح الكلام مشتمل عليه عدة مرات ؟ . . . إنه تناقض لا يدفعه إلا القول بقياسية النعت بالمصدر بشروطه السالفة . ويقول ابن جنى - فى كتابه المحتسب ، ج ٢ ص ٤٦ - إن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شيء محذوف أبلغ وألطف من النعت بغير المصدر ، ويؤيد كلامه بالأدلة ، ويعرض الشواهد الكثيرة عليه ؛ ولأنك تجعل المنعوت هو المصدر نفسه مبالغة - وأطال الكلام فى هذا .

وفى النعت بالمصدر يقول ابن مالك بيتاً صنعده فى ص ٤٧٥ (بعد أن تكلم ، على النعت بالجملة ، وسيأتى النعت بها فى ص ٤٧٢) .

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

أى : نعت العرب بالمصدر كثيراً فى أساليبهم ، ولم يخرجوا المصدر عن صيغته الملازمة للإفراد والتذكير ، فهو يلازمها دائماً ، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر ، تقول : هذا أمرٌ رضاً - هذان أمران رضاً - هذه أمور رضاً - هذه حالة رضاً ، هاتان حالتان رضاً - أولئك حالات رضا . . .

(١) ولا سيما التى تؤيدها البلاغة . . .

(٢) وهذا الرأى أخذ مؤتمر المجمع اللغوى الذى انعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧١ ، وسجل

قراره بين ما اتخذه من قرارات حاسمة محررة .

(٣) يكون العدد هنا صفة إذا أريد تحقيق غرض من أغراض النعت . ويصح أن يكون بدلا

إذا أريد به تحقيق غرض من أغراض البدل المذكورة فى بابه الآتى - ص ٦٦٦ وص ٦٦٧ وإذا ذكر المنعوت المعدود جاز فى النعت مطابقتها فى التأنيث والتذكير وعدم مطابقتها . وكذلك لو حذف المعدود المنعوت - كما أشرنا فى ص ٤٤٩ ، وكما يجىء فى ج ٤ باب العدد - م ١٦٥ ص ٥٠١ .

ملاحظة : - بمناسبة إعراب العدد - أحياناً - نعمتاً كالوارد هنا فذكر بعض مواقع الإعرابية الأخرى =

الكمال أو النقص ، كلفظة : «كُلٌّ»^(١) مثل : عرفت العالمَ كُلَّ العالمِ .
... و

(١١) الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق.^(٢)
ومن أمثلته : فلانٌ رجلٌ فَرَّاشَةٌ الحليم ، فِرْعَوْنُ العذاب ، غِرْبَالُ الإهاب .
فكلمة : فراشة ، وفرعون ، وغربال ... تعرب نعتاً بالمشتق ، لأنها بمعنى : أحرق ،
وقاس ، وحقير .

• • •

= فقد ذكرنا في الجزء الثاني - باب: الحال، آخر المسألة ٨٤ - الحكم الثالث، ونصه : من الألفاظ التى
=وقعت حالا : « (العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير المعداد ؛ نحو : مررت بالإخوان
ثلاثتهم أو : خمسهم ، أو : سبعتهم ... ، على تأويل : مُثَلَّثًا إياهم ، أو : مُخْتَمَسًا ، أو :
مسيماً . . . ، ويجوز إتباعه لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً بمعنى : جميعهم ،
ويضبط لفظ العدد بما يضبط به لفظ التوكيد . والصحيح أن هذا ليس مقصوداً على العدد المفرد ، بل
يسرى على المركب نحو : جاء القوم خمسة عشرهم ، بالبناء على الفتح فى محل نصب ، أو محل غيره على حسب
حالة الجملة - وبالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا فهو مضاف إلى الضمير » (١ هـ . وجاء فى حاشية
« ياسين » على التصريح ، أول باب : التوكيد خاصاً بهذه المسألة ما نصه : « (إذا قيل : جاء القوم
ثلاثتهم ينصب « ثلاثتهم » فهو حال ، وإن رفع فهو توكيد ، قاله الرضى . ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها
إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التوكيد وإلا كان مبتدأ) (١ هـ وانظر البيان الذى فى
ص ٥١١ .

(١) سبق الكلام فى ص ٧٢ على حكمها إذا أضيفت : ويجوز تفصيل الكلام على حكمها فى النعت
ص ٤٦٧ و ٥١٣ وفى التوكيد ص ٥٠٩ ولا يجوز فيها القطع إذا كانت نعتاً أو توكيداً .

(٢) سبق بيان هذا فى مكانه ص ٢٨٤ .

زيادة وتفصيل :

١ - سبق^(١) أن المصدر يقع نعتاً بشرط أن يكون منكراً ... و ... و ...
 لكن ورد في الأساليب المسموعة وقوع المصدر نعتاً مع أنه مبدوء بأل المعرفة ،
 أو مضاف لمعرفة . ومن الأول كلمة : « الحق »^(٢) في مثل قول الشاعر :
 إن أخاك الحق من يسعى معك ومن يضر نفسه لينفعك
 ومن الثاني قولهم : مررت برجل حسيك^(٣) من رجل ، أو شرعك من رجل ،
 (وهما مصدران بمعنى : كافيك . . .) أو : همك من رجل ، (بمعنى : مهك) ،
 أو : نحوك من رجل (بمعنى : مماثلك ومشابهك) فهذه المصادر كان حقها أن
 تتعرف بأل ، وأن تكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولكنها لم تتعرف^(٤) ؛
 بسبب أنها بمعنى المشتق الذي لا يستفيد التعريف - وقد سبق التفصيل في أول
 باب الإضافة^(٥) - .

ومن الأمثلة لهذا المشتق الذي لا يكتسب التعريف قوله تعالى : (هذا عارضٌ
 مُمطرٌنا) ، فقد وصِفَ « عارض » ، بكلمة : « مطر » المضافة إلى الضمير ؛
 فلم تكتسب منه التعريف ؛ إذ لو اكتسبت منه التعريف لم يصح وقوعها نعتاً للنكرة :
 (عارض) وكقول الشاعر :

يا رَبَّ غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباحدةً منكم وحرمانا

فقد دخلت « رب » على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ، ودخولها عليه دليل
 على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ؛ لأن « رب » لا تدخل - في الأغلب -

(١) في ص ٤٦٠ .

(٢) انظر ما يتصل بوقوع هذه الكلمة نعتاً - في رقم ١ من هامش ص ٤٦٨ .

(٣) سبق الكلام مفصلاً على «٢-حسب» في ص ١٤٩ .

(٤) بدليل أن منعتها نكرة ، فلو كانت معرفة ما صح وقوعها نعتاً للنكرة .

(٥) ص ٢٤ .

.....

إلا على النكرات ، ومثل قول امرئ القيس في وصف حصانه :

وقد أغتدى والطيرُ في وكناتها بِمُنَجَّرِدٍ ، قَيْدِ الأوابِدِ ، هَيْكَلِ
 « فقَيْدِ » مضاف لمعرفة ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل وصف النكرة
 (منجرد) به (١) ...

ب - كذلك ورد في الأساليب المسموعة بعض أمثلة وقع النعت فيها من
 أنواع غير التي سلفت ، كأن يكون مصدراً لغير الثلاثي ؛ نحو : الخازم لا يعالج
 الأمر علاجاً ارتجالاً ، أو دالاً على المقدار ، نحو : اشترت من الفاكهة الخمس
 الأفتق ، أو دالاً على جنس الشيء المصنوع ، نحو : لبست الثوب الحرير ،
 أو دالاً على بعض الأعيان التي يمكن تأويلها ، نحو : حصدت الحقل القمح ، أى :
 المزروع قمحاً ، والأحسن الأخذ بالرأى السديد الذي يمنع القياس على هذه
 الأشياء ؛ ضبطاً للأمر ؛ ومنعاً للخلط بينها وبين غيرها مما ليس نعتاً .

ج - (١) من الأسماء ما يصلح أن يكون : « نعتاً » في بعض الأساليب ؛
 لاستيفائه شروط النعت ، و « منوعاً » في أخرى ؛ لاستيفائه شروط المنوعت كذلك ،
 فحكمه مختلف على حسب الدواعي الإعرابية : كأسماء الإشارة ؛ نحو : احتفيت
 بالمصلح هذا ، أو : بهذا المصلح . غير أن اسم الإشارة ... المنادى أو غير المنادى -
 لا يصح وصفه باسم إشارة (٢) .

واسم الإشارة معرفة ؛ فلا يكون نعتاً إلا للمعرفة ؛ وإذا وقع منوعاً وجب أن
 يكون نعته مقروناً بأل ، (والأحسن أن يكون هذا المقرون مشتقاً ؛ فإن كان جامداً
 فالأفضل اعتباره بدلاً (٣) أو عطف بيان) . ووجب أيضاً أن يطابق منوعته في
 الأفراد والتذكير وفروعهما مع عدم تفریق النعوت (٤) ، وألاً يفصل منه

(١) راجع شرح المفصل ج ٣ ص ٥٠ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا ويوضحه في ص ٤٨٣ .

(٣) لهذا صلة بما في ص ٦٦٥ .

(٤) لهذا تفصيل مناسب مكانه ج ٤ م ١٣٠ ص ٣٦ حيث الكلام على أحكام : « تابع المنادى »

والشروط الخاصة بكل حالة وحكم .

مطلقاً^(١) ، وألا يُقطع^(٢) منه في إعرابه^(٣) .

ومن هذه الأسماء الصالحة للأمرين أسماء الموصولات ... حتى (« مَنْ »
و « ما ») في الرأي الصحيح^(٤) ، نحو : وقف مَنْ حَطَبَ الفصيحُ ، واستمع
الحاضرون إلى ما قيل الرائع . أو : وقف الفصيح من خطب ، واستمع الحاضرون
إلى الرائع ما قيل .

(٢) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتاً ، ولا منعوتاً ؛ كالضمير ،
والمصدر الدال على الطلب^(٥) ؛ (نحو : سعيّاً في الخير ، بمعنى : اسع في الخير) ،
وكثير من الأسماء المتوغلة في الإبهام^(٦) ، كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ،
و « كم » الخبرية ، و « ما » التعجبية ، وكلمة : الآن الظرفية ، وكثير من الظروف
المبهمة ، مثل : قبل ، وبعد . . . ، ويستثنى من الأسماء المتوغلة في الإبهام
بعض ألفاظ تقع نعتاً ؛ منها : غير ، وسوى ... و « من » و « ما » النكرتان التامتان .

(٣) ومنها : ما يصلح أن يكون منعوتاً ، ولا يصلح أن يكون نعتاً ، كالعَلَم ،
مثل : لإبراهيم ، على ، فاطمة . . . وكالأجناس الباقية على دلالتها الأصلية ،
كرجل^(٧) ، ونمر ، وفيل .

(١) كما سبق في ص ٤٣٥ وكما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٤٨٧ .

(٢) سيجيء القطع وبيان أحكامه في ص ٤٨٦ و ٤٨٨ .

(٣) أما كونه جنساً لا وصفاً فأمر غالب لا لازم .

(٤) كما سبق في رقم ٣ ص ٤٥٩ (راجع الجمع ج ٢ ص ١١٨ . باب النعت .) وفي هذا الرأي

(٥) لهذا إشارة في رقم ٥ من هامش ص ٤٦٠ . بعض تيسير .

(٦) سبق شرحها في هذا الجزء ص ٢٤ و ٦٦ ، وفي ج ٢ ص ٢٢٤ م ٧٩ .

(٧) يجوز أن يكون العَلَم نعتاً وكذلك اسم الجنس إذا خرجا عن دلتهما الأصلية ، وأريد
بهما معنى اشتراكية ؛ كدلالة حاتم على : الكرم ، والرجل على : الكامل ، والنهر على : الغادر ... و...
فعلى هذا القصد مع ما يؤيده من قرينة يصح تأويلهما بالمشتق ، ووقوعهما نعتين .

وقد تضاف كلمة : « رجل » إلى كلمة : « صدق » . أو : « هو » ؛ فتكون بمعنى ؛ المشتق ؛
مثل : إني أحرص أن أعرف رجلاً رجلاً صدق ، (أى : صالحاً) ، وأتخاثنى رجلاً رجلاً سوء ، (أى :
فاسداً) ، وليس المراد بالصدق هنا : صدق اللسان ، ولا بالسوء الشر ، إنما المراد بالأول : الكمال والصلاح
وبالثاني : الفساد ، ويكون النعت هنا من نوع نعت : « التوطئة » (انظر رقم ٣ من ص ٤٥٦) .

(٤) ومنها ما يصلح أن يكون نعتاً ، ولا يصلح أن يكون منعتاً ؛ وهي ألفاظ مضافة ، معناها الدلالة على بلوغ الغاية في معنى المضاف إليه . ومن أشهرها : «كُلٌّ»^(١) ؛ نحو : أنت الأمين كلُّ الأمين ، وذلك هو الخائن كلُّ الخائن ، بمعنى : المتناهي في الأمانة ، أو الخيانة ، ومثل قول الشاعر :

ليس الفتى كلُّ الفتى إلا الفتى في أدبه
وقول الآخر :

إن ابتداء العُرف^(٢) مجد سابق والمجد كلُّ المجد في استتمامه

والفصيح الذي يحسن الاختصار عليه أن يكون المضاف إليه اسماً ظاهراً ، نكرة أو معرفة ، على حسب المنعوت ، وأن يكون هذا الاسم الظاهر مماثلاً للمنعوت في لفظه ومعناه معاً - وهذا هو الأغلب - أو مماثلاً لشيء له صلة معنوية قوية به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركمو يا أشبه الناس كلُّ الناس بالقمر
فكلمة : « كل » نعت للناس . ومثال الثاني قول الآخر :

وإن كان ذنبي كل ذنب فإنه محاذ الذنب كلُّ المحو من جاء تائباً
فكلمة « كل » الثانية نعت للذنب .

وإذا وقعت كلمة : « كل » نعتاً صارت من الجامد المؤول المشتق ، وصار معناها : « الكامل » في كذا ، وهو معنى يختلف عن معناها الآتي في التوكيد^(٣) .

(١) سبقت الإشارة إلى إضافتها في ص ٧٢ و ١١٦ ولوقوعها نعتاً في ص ٤٦٣ ، وأيضاً : سيخبر بيان عن وقوعها نعتاً ومنعوتة في ص ٥١٣ ، ومنه يعلم أنه لا يجوز فيها القطع ؛ سواء أكانت نعتاً أم توكيداً .

هذا ، ولفظ « كل » مفرد مذكر دائماً - كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٧٢ - ولكن ما بعده من خبر ، أو ضمير ، أو غيرها مما يحتاج إلى مطابقة أحياناً - قد يطابق لفظه ، أو لا يطابقه ، تبعاً للبيان الآتي في ص ٥١٣ والذي يتسمه ما في ص ٦٣ وما في « ج » من ص ١٦٧ .

(٢) المعروف والجميل . (٣) ص ٥٠٩ و ٥١٢ .

ومنها : جدّ ، وحقّ ؛ نحو : سمعنا من الخطباء كلاماً بليغاً جدّ بليغ ، وأصغينا لهم إصغاءً حقّ إصغاءً^(١) .

ومنها : « أى »^(٢) بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة ، وكذلك المضاف إليه ، نحو : الذى بنى الهرم الأكبر عظيم أى عظيم . وقد سبق^(٣) بيان رأى آخر حاسم لا يشترط هذا ، وأوضحنا هناك بإسهاب ما يشترط لوقوعها نعتاً ، وما تؤديه حينئذ من المعنى الدقيق ، ورأى النحاة فى عدم حذف منعوتها ، أو فى صحة حذفه .
ومما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً الاسم المَعْرِف « بأل العهدية »^(٤) لأنه يشبه الضمير ، ويقع موقعه ؛ نحو : أكرمت عالماً تقيّاً فنفعنى العالم . التقدير : فنفعنى ... ، والفاعل ضمير مستتر ، فكلمة « العالم » الثانية حلّت محلّ الضمير الفاعل المستتر^(٥)

* * *

(١) سبق أن قلنا - فى : « ا » من ص ٤٦٤ - أن كلمة : « الحق » من المصادر المسموعة التى وقعت نعتاً وهى معرفة ؛ فلم يتحقق التنكير الذى هو شرط النعت بالمصدر (طبقاً لما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٠) وعلى هذا يجوز النعت بها وهى معرفة أو نكرة .

(٢) انظر ص ١١١ و ١١٢ وما بعدها ، خاصّاً بكلمة : « أى النعتية » ؛ لأهميته من ناحية الاستيفاء ، وقوة الاستدلال الحاسم . وقد سبق الكلام عليها أيضاً فى ج ١ م ٢٦ ص ٢٦٣ باب : « الموصول » عند الكلام على : « أى الموصولة » ؛ كما سبق فى ج ٢ م ٧٥ ص ١٧٣ عند الكلام على : « حذف المصدر الصريح » .

(٣) فى ص ١١١ وما يليها .

(٤) فى ج ١ م ٣٠ ص ٣٠٤ تفصيل الكلام على : « أل » وأنواعها التى منها : « أل العهدية » . والمعروف بالعهدية لا ينعت . (طبقاً لما جاء فى التصريح وحاشيته عند الكلام عليها - ج ١ باب : المعرف بالأداة - بحجة أنه يشبه الضمير ويقع موقعه . .) كما يعلون .

(٥) ومما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً : « المشتق العامل » ؛ فممتنع (على الصحيح) أن يتقدم نعتة على المعمول ؛ أى : لا يصح أن يفصل النعت - باعتباره نعتاً - بين العامل المشتق ومعموله . أما باعتباره شيئاً آخر - كالحال ، مثلاً - فلا مانع . وكذلك لا مانع من اعتباره نعتاً للمشتق إذا تقدم هذا المعمول - فاصلاً بين المشتق ونعتة - راجع التصريح ، باب : الحال - وبجىء الكلام من النكرة - .

«ملاحظة»: الأتباع - بفتح الهززة - (١) :

نرى في بعض الأساليب الواردة عن العرب كلمة زائدة ، لا تنفرد بنفسها في جملة ، دون أن تسبقها - مباشرة - في هذه الجملة كلمة أخرى مسموعة (٢) تماثلها في وزنها ، وفي أكثر حروفها الهجائية (أى : أنه ليس لهذه الكلمة المتأخرة الزائدة ، المسموعة في الأسلوب الوارد استقلالاً بنفسها في جملة ما ، ولا استغناءً عن كلمة سابقة توافقها في وزنها وفي أكثر حروفها) . وأيضاً ليس لهذه الكلمة الزائدة المسموعة (٢) معنى تجلبه ، ولا حكم إعرابى خاص بها (٣) تُوصف معه بأنها مبتدأ ، أو فاعل ، أو نعت ، أو مفعول ، أو غير ذلك . . . ، أو أنها معربة أو مبنية ؛ فهى - لكل ما تقدم - خارجة عن نطاق الاستقلال بنفسها ، وصوغها ، خالية من معنى لغوى تؤديه ، وبعيدة من الاتصاف بالإعراب أو البناء ، أو التأثر بالعوامل . وإنما تزد ل مجرد التمليح ، أو السخرية ، أو المدح ، أو محض التصويت والتنعيم . وتسمى هذه الكلمة الزائدة الواردة في الأسلوب السامعى هى ونظائرها : «الأتباع» - بفتح الهززة - جمع : «تَبَعَ» - بمعنى التابع (٤) - ويراد به : كل لفظ مسموع ، لا يستقل بنفسه في جملة ، وإنما يجيء بعد كلمة تسبقه مباشرة (بغير فاصل) فيسايرها في وزنها ، وفي ضبط آخرها ، ويمثلها في أكثر حروفها ، دون أن يكون له معنى خاص ينفرد به في هذه الجملة ، ولا نصيب في الإعراب أو البناء ؛ مثل «بَسَن» في قولهم : «محمد

(١) ولا مانع من كسرها ، فتكون الكلمة مصدراً ، لا جمعاً (وانظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية) .
(٢٠٢) يشترط - في الرأى الصحيح - أن تكون هذه الكلمة الزائدة مسموعة في أسلوب وارد عن العرب ؛ فليست زيادتها مباحة في غيره . كما أن زيادة غيرها من الكلمات الأخرى غير الواردة عن العرب ممنوعة . فالأمر مقصور على زيادة كلمة معينة مسموعة في تركيب معين مسموع كذلك . ولا يباح القياس هنا ؛ منعاً لخلق كلمات لم يعرفها العرب ، وإيعاداً للآثار اللغوية السيئة المترتبة على وضع ألفاظ جديدة من غير الطريق السديد المد لذلك الوضع الجديد كطريق التمرير ، ونحوه . . .

(٣) إلا في بعض المركبات التى تعرب حالاً مبنية ؛ كقولهم : تفرق الأعداء «شَقَرَّ بِغَمَرٍ»
(٤) طبقاً للبيان المفصل الذى سبق في ج ٢ باب : الحال ، م ٨٤ ص ٣٦٦ .

(٤) التَّبَع - محركة - : (التابع) - والتَّبَع - يكون واحد أو جمعاً . ويجمع على أتباع . اه قاموس . ثم قال : « (والإتباع في الكلام مثل : حَسَنَ بَسَنَ) » . اه ؛ فلا مانع من كسر الهززة ؛ فتكون الكلمة مصدراً في حالة الكسر ، لا جمعاً .

حَسَنٌ بَسَنٌ». . ومثل : « نَيْطَان ، وَنِفْرِيْت » في قولهم : اللصّ شَيْطَانٌ نَيْطَانٌ ، أو : اللصّ عَفْرِيْتٌ نِفْرِيْتٌ . . . وعند إعراب هذا اللفظ الزائد نقول : إنه تابع للكلمة التي قبله مباشرة ، أى : من أتباعها في الوزن ، وضبط الآخر ، والمشاركة في معظم الحروف الهجائية ، دون أن يكون لهذه التبعية العارضة بوصفها السالف علاقة بالتوابع الأصلية الأربعة المعروفة (وهى : النعت - التوكيد - العطف بنوعيه - البدل) كما سبقت الإشارة^(١) ؛ إذ لا يجرى شيء من أوصاف هذه التوابع الأربعة الأصلية وأحكامها على التابع العارض المذكور فيما سبق ؛ حيث يقتصر حكمه على أمر واحد ، هو : أنه مثل الكلمة التي قبله مباشرة في وزنها ، وأكثر حروفها ، وضبط آخرها ، دون بقية أحكامها النحوية ، أو غير النحوية^(٢) . . .

* * *

(١) في آخر هامش ص ٤٣٤ .

(٢) ما تقدم في تعريف هذا « التابع » وحكمه هو ما تخيرناه من عدة آراء مضطربة في تعريفه وأحكامه . فلقد كثُر الكلام في كل ذلك قديماً ، ووضعت كتب خاصة في « الإبتاع » تتقارب أحياناً وتتباعد أخرى . ومن أشهر الكتب المؤلفة فيه وأحسنها : كتاب : « الإبتاع » للإمام أبي الطيب عبد الواحد ابن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ هـ وعليه اعتمدنا في أكثر ما نقلناه . وقد ظهر هذا الكتاب سنة ١٩٦١ مطبوعاً ، وحققه وشرحه الأستاذ عز الدين التنوخى عضو مجمع اللغة العربية بدمشق . وكتب في صدره مقدمة نافعة تتضمن أظهر آراء المؤلف ، يعيننا منها ، ويتصل بموضوعنا قوله حرفياً - في ص ٧ - :

” (الظاهر من بحث المصنف فيما بقى من خطبة كتابه ، وفيما جرى عليه في الأبواب ، أن الممول عنده في التفريق بين « الإبتاع والتوكيد » إنما هو على معنى التابع مع إمكان إفراده في الكلام ؛ ذلك أن التابع - أو اللفظة الثانية - إن لم يكن له معنى في نفسه ، أو كان له معنى المتبوع ، ولم يجزى إلا لِيَتَبَدَّ (أى : يقوى) ما قبله ويقويه ، ثم لا يتكلم به منفرداً - كان « إبتاعاً » . وإن كان يشارك اللفظة الأولى - أو المتبوع - في المعنى فأفاد في تقويتها ، وأمكن إفراد التابع في الكلام كان : «توكيداً» . وبذلك يتبين لنا أن الممول عليه عند المصنف إنما هو التابع من حيث المعنى أو عدمه مع إمكان إفراده ، وليس الممول على الواو ، كما ذهب إليه الكسائي . وأبو عريب في غريب الحديث . فإن قولهم مثلاً « قسيم وسيم » ليس من « الإبتاع » عند أبي الطيب ، بل هو في باب « التوكيد » ؛ فإن التابع : « وسيم » يمكن إفراده . ويجيء على حدة ؛ لقولهم رجل وسيم . وقولهم : « شَرٌّ بَرٌّ » من التوكيد عند أبي الطيب مع أنه بلا واو . و« حطيت المرأة

وبتّظييت* من « الإتياع » عند المصنف مع وجود الواو ؛ لأن « بتّظييت* » لا معنى لها وسدها ، ولا تجيء في الكلام وحدها وإنما تجيء أبداً تابعة لفعل : « حتّظييت* » ؛ ولاتباعها كانت من « الإتياع ». ومنه : « أقبل الحاج* والداج* » فهو من الإتياع عند شيخنا الحلبي - المصنف - مع وجود الواو : لأن « الداج » مع وجود الواو من الإتياع ؛ إذ لا صلة بين الحج والداج* ، ولا يفرد عند التكلم فلا يقال : « أقبل الداج* » وإنما يقال : « أقبل الحاج* والداج* » فهي تابعة أبداً .

” (ومن أقوال المصنف تعليقاً على أمثلة « الإتياع والتوكيد » ونذكره للاستدلال ، وعلى سبيل المثال ، قولهم : « لا بارك الله فيه ولا تارك* » - في باب الإتياع الذي أوله التاء ، وعلق عليه بقوله : فهو وإن كان (تارك) مأخوذاً من التارك* ، لا معنى له في هذا الموضع إلا الإتياع ... أي : لا صلة في المعنى بين بارك* وتارك* ، ولا يجيء (لا تارك* الله فيه) ولو أمكن إفراد هذا التابع لكان من باب التوكيد ...) “ . ١ . هـ .

من المقدمة .

وكل ما سبق حسن ، لكن كيف يكون للكلمة التابعة معنى المتبوعة - كما جاء في أول هذا الكلام - وتسمى تابعة على الوجه المراد من التابع هنا لا التابع الأصل الذي يدخل في التوابع الأربعة الأصيلة التي سبقت في ص ٤٣٤ ؟ هذا غير مفهوم ولا مقبول بناء على الضوابط العامة .

ب (١) - النعت بالجملة :

الجملة التي تصلح نعتاً^(١) لا بد أن تجمع الشروط الأربعة الآتية :

(١) أن يكون منوعتها نكرة محضة ، مثل كلمتي « فارس وشجاع » في قولهم : « أقبل فارس يبتسم ، وانتصر شجاع لا يخاف ، ويتحقق هذا بخلوها من « أل الجنسية » ، ومن كل شيء آخر يُخصَّص ويُقلَّل الشيوخ ؛ كالإضافة ، والنعت ، وسائر القيود التي تفيد التخصيص^(٢) .

والنكرة غير المحضة : هي التي لم تتخلص مما سبق ؛ بأن يكون المنعوت إمّا : مشتقاً على « أل الجنسية » التي تجعل لفظه معرفة ، ومعناه نكرة ، كقول الشاعر :

ولقد أمرُّ على اللثيم يسبني فأعِفُّ ، ثُمَّ أقول : لا يعينيني

فجملة : « يسب » ، يصح إعرابها نعتاً في محل جر ؛ مراعاة للناحية المعنوية ، والمنعوت هو كلمة : « اللثيم » ، ويصح أن يكون حالاً في محل نصب ؛ مراعاة لوجود « أل الجنسية »^(٣) . وإما : مقيداً بقيد يفيد التخصيص ؛ نحو : استمعت محاضرة نقيسة ألقاها عالم كبير زار بلادنا . فالنكرة هنا : (محاضرة - عالم) غير محضة ؛ لأنها مقيدة بالنعت بعدها (وهو : نقيسة - كبير) ولذلك يصح إعراب الجملة الفعلية : (ألقى X) (زار X) نعتاً بعد كل واحدة منهما^(٤)

وما يلاحظ أن المنعوت إذا كان نكرة غير محضة ، فإن الجملة بعده - وكذا

(١) سبقت « أ » في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد ، ويجيء النعت بشبه الجملة في « ج » ص ٤٧٦ - وفي ص ٤٨٠ « و » الرأي في الجملة من ناحية أنها نكرة ، أو معرفة . وقد سبق (في ج - ١ - م ١٥ هامش ص ١٥ وهامش ص ٣٣٨ م ٢٧) أن الجملة الواقعة نعتاً ، أو صلة أو خبراً ، أو غير ذلك . . . تسمى جملة باعتبار أصلها الأول حين كانت تؤدي معنى مقيداً مستقلاً . أما بعد أن صار لها محل فلا تؤدي معنى مستقلاً ، ولا تسمى جملة

(٢) في هامش الصفحة الأولى بيان واف للمراد من القيد .

(٣) للحكم السابق بيان في ج ١ ص ١٩٥ م ١٤ وفي ج ٢ باب الحال م ٨٤ ص ٣١١ .

(٤) وينطبق هذا على قوله تعالى لنبيه في شأن الكافرين : (وَلَا تَصَلِّ عَلَيَّ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ...) فكلمة : « أحد » نكرة غير محضة ؛ لأنها موصوفة بالجار مع مجروره بعدها . ويليهما جملة فعلية تصلح أن تكون نعتاً أيضاً .

شبهها^(١) - لا تتعين نعتاً . وإنما يجوز أن تكون نعتاً ، وأن تكون حالا والمنعوت يصير صاحب الحال ، (وقد سبق^(٢) بيان هذا بإسهاب . . .) .

(٢) أن يكون المنعوت مذكوراً ؛ نحو : إن رجلاً يصاحب الأشرار لا بد أن يحترق بأذاهم ، وقول الشاعر :

إن في أضلاعنا أفئدةً تعشق المجد ، وتبأى أن تضاماً
ويجوز حذف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعاً ، وبعض اسم متقدم عليه
مجرور بالحرف : « من » ، أو : « في » ، والنعت جملة أو شبهها ؛ مثل :
(نحن - الشرقيين - أصحابُ مجدٍ تليدٍ ؛ مناً^(٣) سبقَ إلى كشف نظريات
العلوم الكونية ، ومننا استخلمهما في الاختراع والابتكار ، ومننا اهتدى قبل غيره إلى
مجاهل كوكبه ، ومننا هدى البشرية إلى أقوم السبل لإسعادها ؛ فليس فينا إلا
كشَف ، أو : اخترع ، أو : اهتدى ، أو : هدى ...) تريد : مناً فريق
سبق ، - منا فريق استخدم ، - منا فريق اهتدى - منا فريق هدى ، - ليس فينا
إلا فريق كشف ... (وسيجيء الكلام مفصلاً على مواضع حذفه ، قريباً)^(٤) .

(٣) أن تكون الجملة النعتية خبرية ؛ كبعض ما سبق ، وكالتى في قول الشاعر :

ولا خيرَ في قوم تُذللُّ كرامتهم
ويعظمُ فيهم نذلُّهم ، ويسود
فلا تصلح الإنشائية (بنوعها الطلبي وغير الطلبي) ، فلا يصح : رأيت
مسكيناً عاونه ، وشاهدت محتاجاً هل تساعدُه ؟ أو : لا تهنه ... ، ولا يصح
هذا كتاب بعثكهُ ؛، تريد : إنشاء البيع الآن (وقت النطق) ، والموافقة عليه ،
لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق^(٥) .

(١) كما سيجيء في ص ٤٧٦ - وانظر « ا » في ص ٤٧٧ . حيث البيان الخاص بهذا .

(٢) في مواطن متفرقة ، والأصيل منها في باب المعارف (ج ١ ص ١٤٥ م ١٧) .

(٣) مع إعراب الجار والمجرور في هذه الأمثلة وأشباهاها - هو الخبر ؛ لتكون الجملة الفعلية نعتاً

(٤) ص ٤٩٣ .

- وكذا شبهها - .

(٥) هذا الشرط هام ، لأن النعت يفيد منعوته إيضاحاً ، أو تخصيصاً ، أو . . . أو . . .

- كما سبق أول الباب - فلا بد أن يكون حاصلًا من قبل . والمعنى الإنشائي غير حاصل ، ولا معلوم من قبل ، إذ لا وجود له في الخارج الواقعي قبل النطق . فكيف يفيد الإيضاح ، أو التخصيص ، أو غيرها؟ وما ورد مخالفاً لهذا الشرط فهو سماعي لا يقاس عليه . وبعضهم يقول بحذف مشتق من القول ؛ مثل كلمة :

« مقول » تكون الجملة الإنشائية مفعولاً له . وسيجيء بيان هذا في هامش ص ٤٧٥ .

(٤) اشتغال الجملة الخبرية على ضمير يربطها بالمنعوت^(١) ، ويطابقه في الأفراد والتذكير وفروعهما^(٢) ، ويجعل الكلام والمعنى متماسكين متصلين ؛ ولذا يسمّى : « الرابط » ، والأغلب أن يكون مذكوراً - سواء أكان بارزاً ؛ أم مستتراً^(٣) - فالمدكور البارز كالأمثلة السالفة ؛ وقوله تعالى : (واتَّقُوا يوماً تُرْجَعُونَ فيه إلى الله) ، ومثل : نصيحة يتبعها عاقل قد تجلب خيراً غامراً ، وتدفع بلاءً قاتلاً . وقول الشاعر :

كلُّ بيتٍ أنت ساكنه غير محتاج إلى السُّرُجِ^(٤)
والمستتر كقول الشاعر :

وكلُّ امرئٍ يُؤلي الجميل مُحِبٌّ وكل مكان ينست العز طيبٌ
وقول الآخر :

وإذا أراد الله نشر : فضيلة طُوِيَتْ^(٥) أتاح لها لسان حسود
وقد يكون محذوفاً^(٦) إذا كان معروفاً بقريته من السياق ، أو غيره ، ولا لبس في حذفه ، كقول القائل :

وما أدري أغغيرهم ، تناءً وطولُ الدهر ، أم مالٌ أصابوا

(١) سواء أكان اشتغالها عليه مباشراً أم كان في شيء من مكلماتها وتوابعها ؛ كالذي في قول الشاعر :

لا أذود الطير عن شجرٍ قد جنيت المرّ من ثمره

وفي الأمثلة الآتية صور للنوعين .

(٢) إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم والخبر منوعياً بجملة فعلية ، جاز في الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو للغائب ؛ نحو : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو يجب الإنصاف . وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب ؛ نحو : أنت صادق تحب الإنصاف ، أو يجب الإنصاف . ومراعاة التكلم أو الخطاب أحسن - كما سبق الإشارة في ج ١ م ٣٥ ص ٤٢٥ باب المبتدأ والخبر - .

(٣) لأن المستتر مذكور ، ولكنه غير ظاهر في الكلام . بخلاف المحذوف ؛ فإنه غير موجود مطلقاً . وبين المستتر والمحذوف جملة فوارق وآثار أوضحناها في باب : الضمير - ج ١ م ١٨ ص ٤٤٦ .

(٤) جمع : سراج ، وهو المصباح المضيء .

(٥) الرابط ضمير مستتر تقديره : هي ، نائب الفاعل .

(٦) سيحى تفصيل لحذفه في « ج » من ص ٤٧٨ .

التقدير: أصابوه . ومثل : « وما شئٌ حميتَ بمسْتَبَاحٍ »^(١) . أى : حميته .
وقول الآخر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلتُ : عليلٌ (سهرٌ دائمٌ) (وليلٌ طويلٌ)
أى : أنا عليلٌ ؛ سهره دائمٌ ، وليله طويلٌ^(٢) . . .

(١) صدر هذا البيت المنسوب لجرير : * حَمَيْتَ حِمِي تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ *

(٢) وفي النعت بالجملة يقول ابن مالك :

وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

يريد : أن العرب نطقوا بالجملة نعتاً للمُنْكَر ، (أى : أن المنعوت بها منكر ، لا بد من تنكيره) ، وإذا وقعت نعتاً فإنها تعطى من الحكم ، ما أعطيته وهي خبر . يشير إلى ضرورة الرابط الذي يربطها بالمنعوت . وليس المقصود أنها تأخذ ، وهي نعت - جميع الأحكام التي تستحقها إذا وقعت خبراً . ذلك أن الجملة التي تعرب خبراً تصلح أن تكون إنشاءً طلبياً وغير طلبى ، (على الصحيح فيها) ، مع أن جملة النعت لا تصلح أن تكون إنشاءً طلبياً أو غير طلبى ، ولذا تدارك الأمر فقال :

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَأَلْقَوْلَ أَضْمِرٍ تُصْبِرُ ،

أى : أمنع هنا (في باب النعت ، لا في باب الخبر) ، وقوع الجملة الطلبية ، وهذا تقييد قد يؤدي إلى غير المراد ؛ إذ قد يفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً ، مع أنها كالطلبية لا تصلح نعتاً ؛ إذ الجملة الإنشائية بتوعيها الطلبى وغير الطلبى لا تصلح هنا - كما أشرنا - أما الذى يصاح فهو ما عداها . ولم يبق من الجمل بعدها إلا الجمل الخبرية . ثم هو يقول : إن ورد في الكلام القديم جمل إنشائية وقعت نعتاً - وهذه لا يصح محاسنها ، ولا القياس عليها ؛ لندورها ، ومحالفتها الغرض من النعت - فأولئها . والتأويلات مختلفة ، أشهرها إضمار « قول » محذوف هو النعت ، تكون الجملة الإنشائية مَقُولًا له . ففى مثل : أكلت فاكهة ؛ هل ذقت السكر ؟ (وليس هذا من الكلام القديم المسموع) يقدر أن الأصل : أكلت فاكهة مَقُولًا فيها : هل ذقت السكر ؟ فكلمة : « مَقُولًا » المحذوفة هي النعت . والجملة الإنشائية بعدها فى محل نصب مفعول به للقول . ومثل : لمست ماء هل لمست الثلج ؟ أى : لمست ماء مقولاً فيه : هل لمست الثلج ؟ . . . أما الأمثلة المسموعة فبها البيت الذى يردونه ؛ وهو :

حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلطُ جاءوا بِمَذْقٍ . هَلْ رَأَيْتَ المَذْئَبَ قَطُّ ؟

(قاله رجل استضافه قوم ، وطال انتظاره للطعام حتى دخل الليل ؛ فقدموا له المذق « وهو اللبن المختلط بالمياه التى تغير لونه » . وهو يصف هذا التغيير فى اللون بأنه صار فى لون الذئب) .

ثم قال ابن مالك بعد ذلك بيتاً سبق شرحه فى مكانه المناسب (ص ٤٦٢) هو :

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرًا

وقد يغنى عنه وجوده في جملة معطوفة^(١) بالفاء ، أو : بالواو ، أو : ثم - على الجملة النعتية الحالية منه ؛ نحو : مررت برجل تقصف العود ، فيرتجف ؛ أو : ويرتجف - أو : ثم يرتجف . التقدير : « هو » في كل ذلك .

* * *

ج - النعت بشبه الجملة^(٢) :

وشبه الجملة (الظرف ، والجار مع مجروره) ، يصلح أن يكون نعتاً بشرطين :
أولهما : أن يكون تاماً ، أى : مفيداً . وإفادته^(٣) تكون بالإضافة ، أو بتقييده بعدد ، أو غيره من القيود التي تجعله يحقق غرضاً معنوياً جديداً ؛ فلا يصح أقبل رجل عنك - ولا أقبل رجل عوضاً . . .
ثانيها : أن يكون المنعوت نكرة محضة^(٤) ، مثل : أقبل رجل في سارة - أقبل رجل فوق الجبل . . وقول الشاعر :

وإذا امرؤاً هدى^(٥) إليك صنيعةً من جاهه^(٦) فكأنها من ماله

فإن كانت النكرة غير محضة ؛ (بسبب اختصاصها بإضافة ، أو غيرها مما يخصها) ؛ فشبه الجملة يصلح نعتاً وحالاً^(٧) . نحو : هذا رجل وقور في سيارة - أو : هذا رجل وقور أمامك . . . ، فهو كالجملة في هذا الحكم^(٨) .

(١) راجع الصبيان ج ١ باب المبتدأ عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه) .

(٢) سبقت : « ا » في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد . وكذلك سبقت : « ب » في

ص ٤٧٢ حيث الكلام على النعت بالجملة .

(٣) تكرر معنى الإفادة في عدة مواضع من الكتاب (في ج ١ باب الموصول ص ٢٧٢ م ٢٧ ،

باب المبتدأ والخبر ص ٣٤٦ م ٣٥ ج ٢ ، باب الحال ص ٢٩٤) .

(٤) انظر « ا » من الزيادة والتفصيل ، حيث البيان الخاص بعدم اشتراط المحضة .

(٥) الجملة الفعلية نعت ، ومنعوتها نكرة .

(٦) الجار ومجروره نعت ، والمنعوت : صنيعة .

(٧) كما سبق في ص ٤٧٣ .

(٨) تكرر بيان هذا ، أما تفصيله ففي مكانه المناسب ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ .

زيادة وتفصيل :

(١) يجوز - عند عدم المانع - اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضة ؛ على تقدير متعلقه معرفة . وقد نص « الصبان » على هذا في - ج ١ أول باب : « النكرة والمعرفة » حيث قال : « أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف - ويراد به هنا شبه الجملة بنوعيه - بعد المعرفة المحضة صفة ، بتقدير متعلقه معرفة » ١ هـ .

أى : أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقتها الموصوف في التعريف . هذا ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه - بنوعيه - هو الصفة إذا استغنيا عن ذكر المتعلق اختصاراً وتيسيراً أو تسهيلاً ، (طبقاً لما سبق ^(١)) بالإيضاح والشرط المسجلين هناك .

وإذا كان شبه الجملة - بنوعيه - بعد المعرفة المحضة صالحاً لأن يُعرب صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالاً بعدها ؛ كصلاحه للحالية والوصفية بعد النكرة غير المحضة ، - أمكن وضع قاعدة عامة أساسية هي : « شبه الجملة - بنوعيه - يصلح دائماً أن يكون حالاً أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة ^(٢) ، وكذلك بعد النكرة ، بشرط أن تكون غير محضة ^(٣) » ؛ أو يقال :

« إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة ، فإنه يصلح أن يكون حالاً أو صفة إلا في صورة واحدة ، هي : أن تكون النكرة محضة فيتعين أن يكون صفة ، ليس غير » .

وجددير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر أو توجب غيرهما ، حرصاً على سلامة المعنى ، فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالأشأن معها في سائر المسائل الأخرى .

(١) في ج ١ (ص ١٩٤ م ١٧) ، وفي رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ م ٢٧ ، وهامش ص ٤٣١ (٣٥٢) وفي ج ٢ (م ٨٩٤ رقم ٥ من هامش ص ٣٥٦) .

(٢) كالمعرف بأل الجنسية .

(٣) فإن كانت محضة تعين أن يكون نعتاً - كما سيحيى هنا - .

(ب) من أدوات الاستثناء ما يكون فعلاً فقط ؛ وهو : « ليس ، ولا يكون » ومنها ما يصلح^(١) أن يكون فعلاً تارة ، وحرف جر تارة أخرى ؛ وهو « خلا ، وعدا ، وحاشا » . والنوع الأول - وهو الذى يكون فعلاً فقط - يصح وقوع جملته الفعلية نعتاً ؛ بالتفصيل الذى سبق بيانه (فى ج م ٨٣ ص ٣٣٣ باب : الاستثناء) أما النوع الثانى الذى يصلح للفعلية والحرفية فلا يكون نعتاً .

(ج) يحذف الرابط فى الجملة النعتية بشرط أمن اللبس - كما سبق - والمحذوف قد يكون مرفوعاً مثل : بسم الله الرحمن الرحيم ، أى : هو الرحمن هو الرحيم . . . (٣) أو منصوباً كالأمثلة السالفة^(١) . وقد يكون مجروراً « بنى » إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان ؛ كقوله تعالى : « واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً » ، أى لا تجزى فيه . . . فلا يصح الحذف فى مثل : زرت حديقة رغبْتُ فيها ؛ إذ المنعوت ليس اسم زمان ؛ فلا يتضح المحذوف ؛ أهو : رغبْتُ فى هوائها - أم فى رياحيتها - أم فى فواكهها ، أم فى جداولها ؟ ولا يتضح أهو : رغبْتُ فيها ، أم رغبْتُ عنها ؟ .

وقد يكون مجروراً « بيمين » بشرط أن يكون فى أسلوب تتعين فيه ؛ سواء أكان الضمير عائداً على ظرف زمان أم على غيره ؛ نحو : مرَّ صيف قضيت شهراً على السواحل ، وشهراً فى الريف . أى : قضيت شهراً منه على السواحل ، وشهراً منه فى الريف . . . ومثل : اشتريت فاكهةً ، نوع بعشرين ، ونوع بثلاثين ، أى : نوع بعشرين منها ، ونوع بثلاثين منها . . .

فإن لم يكن الحرف « مين » متعيناً فى الأسلوب لم يجوز حذفه ؛ ثلثا يحدث لبس ؛ نحو : نفعنى شهر صمت منه ، فلو حذف الجار والمجرور لورد على الدهن احتمالات متعددة ؛ منها : صمته ، وهو معنى غير المقصود .

(د) يرى بعض النحاة أن : « أل » قد تغنى عن الضمير الرابط إذا دخلت

(١ و ١) بشرط ألا تسبقه « ما » المصدرية . وفى ص ٤٧٤ بعض أمثلة للمحذوف المنصوب .

(٢) فى ص ٤٧٤ .

(٣) على اعتبار النعت مقطوعاً . وسيجىء بيان القطع فى ص ٤٨٦ .

على الجملة الاسمية الواقعة نعتاً ؛ نحو : رأيت كتاباً ؛ الورقُ ناعمٌ مصقول ،
والطباعة جيدة نظيفة^(١) ؛ والغلاف متين جذاب ، فكأنك قلت : رأيت كتاباً ورقة
ناعم مصقول ، وطباعته . . . وغلافه . . . وهذا رأى حسن ، مستمد من أمثلة كثيرة
مسموعة تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس .

(هـ) لا تُربط الجملة الواقعة نعتاً إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه في الربط ،
ويغنى عنه ، وهو «أل» كما مرّ في : «د» ولا تصلح الواو التي تسبق - أحياناً -
الجملة الواقعة نعتاً أن تكون للربط ، فإنها واو زائدة تلتصق بهذه الجملة ؛
لتُشَوِّر دلائلها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط ،
ويسمونها لذلك : «واو اللصوق» ، ومن أمثلتها ، في القرآن الكريم قوله تعالى :
«وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلومٌ» ، والأصل : «إلا لها كتاب معلوم»
زيدت الواو للغرض السالف ، ولا تفيد شيئاً أكثر منه^(٢) . وكذلك قوله تعالى : «وعسى
أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم» . فقد زيدت الواو قبل الجملة الاسمية الواقعة نعتاً . ومن
الأمثلة قول عروة بن الرِّوَد :

فيا للناس كيف غلبت نفسى على شىءٍ ويكرهه ضميرى
فالواو زائدة قبل الجملة المضارعية النعتية . وهى فى كل صورها التى تتعين فيها
للإلصاق لا تصلح وحدها أن تكون رابطاً - كما أسلفنا - .

وقد اختلف النحاة : أزيادتها قياسية^(٣) أم سماعية ؟ والأرجح عندهم - برغم
جيشها فى القرآن - أنها سماعية ، وهذا عجيب منهم ؛ لأن معناه أن بعض التراكيب
القرآنية لا يصح محاكاته ، ولا صوغ أساليبنا على نهجه ، مع اعترافهم جميعاً بأن
القرآن أشمى لغة بيانية ، وأعلى كلام بليغ . نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه
الواو عند حدّ السماع ؛ تجنباً لإساءة فهمها ، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى ، ولا ضرر
ولا تضيق فى الأخذ بهذا الرأى^(٣) . ولكن الأنسب لا يحرم غيره مما هو صحيح مباح .

(١) هذه الجملة الاسمية - والى تليها - معطوفة على الأولى ، فهى فى حكم النعت ، كالمعطوف
عليه . إلا إن قامت قرينة تقضى بأنها ليست معطوفة ، وأنها شىء آخر : كأن تكون حالية ، أو مستأنفة .
(٢) راجع التصريح وحاشية ياسين ج ١ باب الحال - عند الكلام على صاحب الحال النكرة .
(٣) ومن القائلين بقياسيتها : «الزنجشرى» .

.....

وقد يكون الأنسب في عصر ليس بالأنسب في آخر ؛ وكلاهما صحيح مباح .

(و) الجملة لا تقع نعتاً إلا للنكرة . فما حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتنكير ؟ .

أجابوا: « يجرى على الألسنة كثيراً أنها نكرة . ولكنها تؤول بالنكرة ، قال الرضى ؛ لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء . والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً ، وإن كانت تؤول به ، فنحو : جاء رجل قام أبوه ، أو أبوه قائم ... — في تأويل : جاء رجل قائم أبوه . ونحو : جاء رجل أبوه محمد ، في تأويل : كائن ذات أبيه ذات محمد^(١) .

ويقول شارح الفصل^(٢) ما ملخصه : (إن وقوع الجملة نعتاً للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ، إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة^(٣)) هـ .
 سواء أكانت نكرة أم مؤولة بالنكرة وفي حكمها ، فالخلاف شكلي لا أثر له . والمهم المتفق عليه أنها لا تكون نعتاً إلا للنكرة .

(ز) يقول الكوفيون : إذا وقع بعد الجملة الواقعة نعتاً لنكرة ، جملة أخرى مضارعية ، مترتبة على الجملة النعتية كترتب جواب الشرط على الجملة الشرطية — إذا وقع هذا صح في المضارع الجزم جواباً للنعت مع جملته ؛ حملاً له على المضارع الجزوم في الجملة الواقعة جواباً للشرط . ففي مثل : كل رجل يعمل الخير يرتفع شأنه يجيزون جزم المضارع : « يرتفع^(٤) » .

لكن رأيهم في هذا الجزم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد القوية الكثيرة ، التي تسوّغ القياس عليه . فالأحسن إهماله والاقتصار فيه على المسموع^(٥) .

(١) راجع الصبان . (٢) ج ٣ ص ١٤١ .

(٣) سبقت إشارة لبعض ما ذكر (في رقم ٢ من هامش ص ٢٨ وفي رقم ١ من هامش ٤٧٢) وأيضاً (في ج ٢ ص ٢٩٤ م ؟ باب النكرة والمعرفة) وكذا (في ج ١ ص ١٤٢ م ١٧) .

(٤) وفاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ : (كل) .

(٥) سبقت الإشارة لهذا في باب : « الموصول » (ج ١ م ٢٧ ص ٣٨٣ عند الكلام على صلة

الموصول والرابط) وله هناك قصة طريقة تؤيده . وسيجيء البيان في ج ٤ ص ٣٧ م ١٥٧ عند الكلام على جواب الشرط) .

تعدد النعت ، وقطعه .

١ - تَعَدُّ النعت في الحالات التي يكون فيها عامله واحداً :

(١) إذا تعدد النعت ، والمنعوت غير متعدد - لأنه واحد - وجب تفريق النعوت^(١) ، مسبوقه بواو العطف^(٢) أو غير مسبوقه ، إلا الأول ، فلا يُسبَقُ بها . نحو : لا شيء يقبُحُ في العين كرؤية عالم مختال ، مغرور ، أو : عالم زري^٣ وضيع ، ويصح : كرؤية عالم مختال ومغرور ، أو : عالم زري^(٣) ووضيع . . .

وتمتنع واو العطف إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، ولا يستفاد إلا من انضمام نعت إلى آخر فينشأ من مجموعهما المعنى المقصود ؛ نحو : الفصول أربعة : أطيبها الربيع البارد الحار ، أي : المعتدل في درجة حرارته وبرودته ، ولا يجوز البارد والحار ؛ لأن المعنى المراد - وهو : الاعتدال - لا يؤخذ إلا من اشتراك الاثنين في تأديته ، وانضمام كل منهما إلى الآخر ؛ فكلاهما جزء يتمم نظيره ،

(١) أي : ذكرها واحداً واحداً ؛ على غير صورة المثني والجمع ؛ إذ يمتنع أن يكون النعت مثني ، أو جمعاً ، والمنعوت واحداً . وسيتكرر هنا لفظ « المفرق » ، و « التفريق » مراداً به هذا التعدد على صورة فردية ، ليس فيها علامة التثنية أو الجمع الاصطلاحيين . فإن كانت الكلمة دالة على التثنية أو على الجمع بدون تفريق الأفراد أو بتفريق فهي المتعددة . فعندنا كلمتان اصطلاحيتان ؛ هما : « تفريق » وتعدد . فالتفريق خاص بذكر الأفراد واحداً فواحداً ، والتعدد يكون مثله أو بذكرها على هيئة التثنية أو الجمع . (وانظر ما يختص بالنعت المتعدد لواحد لأهميته ، ص ٤٨٨) .

(٢) ويجوز اختيار حرف عطف غير « الواو » ، يناسب السياق ، إلا : « حتى » ، و « أم » . - كما سيجيء في ص ٤٩٧ وفيها بيان مفيد يختص بعطف النعوت ،

وإذا وقع النعت بعد الواو أو غيرها من حروف العطف المناسبة ، فإنه يترك اسم النعت وأحكامه ويصير معطوفاً يجري عليه اسم المعطوف وكل أحكامه - كما سيجيء في ص ٤٩٨ - .

(٣) ومن التعدد بغير عطف ، النعت بكلمتي : « فطن » و « قَسَمَال » في قول المتنبي :

لا يدرك المجد إلا سيد فطن لما يشق على السادات ، فعّال

ويلازمه في تكوين المعنى الكامل المقصود منهما معاً . والكلمتان هنا بمتزلة كلمة واحدة ذات شطرين ؛ لا يصح أن يَفْصِلَ بين شطريها حرف عطف أو غيره . ومثل : شرب المريض الدواء الحلو المرّ ، أى : المتوسط في حلاوته ومرارته . ومثل : اشترت خُصوفاً ناعماً خشناً ، ومثل : هذا زجاج صُلب هَشّ ...

(٢) وإذا تعدد النعت والمنعوت متعددٌ بغير تفريق ، وبغير أن يكون اسم إشارة ، فإن كانت النعوت متحدة في لفظها ومعناها معاً وجب عدم تفريقها ، وأن تكون مثناة أو جمعاً على حسب منعوتها . نحو : ما أعجب الهرمين القديمين ! . ولا يصح : ما أعجب الهرمين القديم والقديم . ونحو : ما أجمل الزهرات اليانعات ، ولا يصح : اليانعة ، واليانعة ، واليانعة ...

فإن كانت النعوت مختلفة في لفظها ومعناها معاً أو في أحدهما وجب التفريق بالواو العاطفة ؛ فمثال الاختلاف في اللفظ والمعنى قول الشاعر :

بكِيتٌ ، وما بُكّا رجلٍ حزينٍ على ربّيعين ؛ مساوبٍ^(١) ، وبالِ
وقول أحد المؤرخين ولما انتهت الموقعة بهزيمة الأعداء بحثنا عن قادة جيشهم ، فعرفنا القادة ؛ القتل ، والجريح ، والأسير ، والمذهول من هول ما رأى وسمع ...

ومثال الاختلاف في اللفظ دون المعنى : أبصرت سيارتين : ذاهبةً ومنطلقةً -
قاومت طوائفَ ؛ باغيةً ، ومعتمديةً ، وظالمةً .

ومثال المختلفة في المعنى دون اللفظ: نصحت رجلين هاوياً وهاوياً^(٢)

(١) مسلوب : مأخوذ من صاحبه . والكلمة نمت . وتصلح أن تكون عطف بيان ، لكن الأفضل في المشتق أن يكون نعتاً ، وفي الجامد أن يكون عطف بيان - .

كنا في صفحة ٤٦٥ ، وفي رقم ١ من هامش ص ٤٨٣ ، وكنا سيأتى في بابه - ص ٥٥١ و ٥٥٢ .
(٢) وفي هذا النعت المتعدد المختلف وفي منوعته المتعدد يقول ابن مالك :

وَنَعْتُ غَيْرٌ وَاحِدٍ إِذَا ائْتَلَفَ فِعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ

أى : أن النعت المتعدد المختلف في لفظه ومعناه معاً ، أو : في أحدهما ، يجب أن تفرقه بالعطف إذا كان المنعوت متعدداً . أما إذا ائتلف النعت (اتفق معناه ولفظه) فلا تفرقه . (فرقه عاطفياً : أى : -

فإحدى الكلمتين فعلها : « هَوَى » بمعنى : « أَحَبَّ » والأخرى فعلها : « هَوَى » بمعنى سقط على الأرض . ولا بد من قرينة تدل على هذا الاختلاف المعنى . ومثل : عرفت رجالات كاسية ، وكاسية ، وكاسية ، ومعنى : كاسية غيره . وبمعنى : مكسوة ، وبمعنى : غنية .

وإذا كان المنعوت المتعدد اسم إشارة لم يجز في نعته المتعدد التفريق لأن نعت أسما . الإشارة لا يكون مختلفاً عنها في المطابقة اللفظية ؛ فلا يصح مررت بهذين الطويل والقصير على اعتبارهما نعتين ^(١) .

(٣) إذا تعدد النعت والمنعوت متعدد متفرق فإن كانت النعوت متحدة في ألفاظها ومعانيها وجب عدم تفريقها ؛ مثل : ساف محمود ، وعلى ، وحامد . المهندسون . وإن كانت مختلفة ، وجب أحد أمرين :

إمّا تقديم المنعوتات المتفرقة كلها متوالية ، يليها النعوت كلها متوالية متفرقا أيضاً ومرتباً ؛ بحيث يكون النعت الأول للمنعوت الأخير ؛ والنعت الثاني للمنعوت الذي قبل الأخير ، وهكذا ، حتى ينتهي الترتيب بأن يكون النعت الأخير للمنعوت الأول ، فلخص هذه الطريقة : أن يكون كل نعت مقصوراً على أقرب منعوت إليه) .

وإما : وضع كل نعت عقب منعوته مباشرة :

فعلى الطريقة الأولى نقول : ما أعظم الثمار التي نجبها من الكتب ، والصحف ، والمجلات ، والإذاعة ، والمؤلفين . . . البارعين ، المختارة ، الرفيعة ، الصادقة ، النافعة ، . . . فكلمة « البارعين » نعت للمؤلفين ، وكلمة « المختارة » : نعت للإذاعة . و « الرفيعة » . نعت للمجلات ، و « الصادقة » : نعت للصحف ، و « النافعة » : نعت للكتب .

= حالة كونك عاطفاً ، مستعملاً في التفريق - حرف العطف ، ودو هنا : انوار ، ليس غير - كما شرحنا ، وكما يأتي في ص ٤٩٧) .

(١) أما على اعتبارها بدلا ، أو عطف بيان فقد يصح ، لما أشرنا إليه - في رقم ١ من هامش ص ٤٨٢ - من أن الأفضل في النعت الاشتقاق ، بخلاف البدل والبيان . مع ملاحظة أن المعنى يختلف في كل اعتبار ، إذ فائدة النعت غير فائدة البدل ، أو العطف . . .

وعلى الطريقة الثانية نقول : ما أعظم الثمار التي نجنيها من الكتب النافعة .
والصحف الصادقة ، والمجلات الرفيعة ، والإذاعة المختارة ، والمؤلفين البارعين .
وللمتكلم أن يختار من الطريقتين ما يراه أنسب للمقام بشرط أمن اللبس ، بحيث
يتعين كل نعت لمنعوتة ، دون اشتباه .

• • •

زيادة وتفصيل :

مما يتصل بهذه الحالة : نعم معمولين، عاملهما واحد... والحكم - كما سطره - هو :
أنه إذا اتحد عمله ونسبته المعنوية إليهما في المعنى جاز الإتيان والقطع بشرطه^(١) ؛
كقام محمود وعلى العاقلان ، أو العاقلين . وإن اختلف العمل والنسبة ؛ - كأكرم
محمود علياً العاقلين - وجب القطع . وكذا إن اختلفت النسبة المعنوية دون العمل ؛
كأعطيت الولد أباه العاقلان^(٢) .

وإن اختلف العمل دون النسبة ؛ - نحو : مخاصمة الأخ أخاه النبيلان مؤلة -
وجب القطع على الرأي الأغلب .

فلخص الرأي أنه يجب القطع في جميع الصور إلا واحدة يجوز فيها القطع وعدمه ؛
هي : التي يتحد فيها عمل العامل ، ونسبته المعنوية إليها .

ومن أمثلة القطع الجائز ما ورد في كلام فصحاء العرب^(٣) ، ومنه قول حاتم الطائي :

إن كنت كارهة معيشتنا هاتا^(٤) فحلى في بني بدرِ
الضاربون لَدَى أعنتهم والطاعنون وخيلهم تجرى
وقول الخرنق القيسية :

لا يَبْعَدَنَّ^(٥) قومي الذين همو سمّ للمعدة ، وآفة الجُرِّ
النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الأزر

(١) شرط القطع (وتفصيل الكلام على : « القطع » مروض في الصفحة التالية ، وبابدها)
هو أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ، كما سيبيء في ص ٤٨٨ .

(٢) إن معمولين مفعولان ، ولكن أحدهما بمنزلة الفاعل في المعنى لأنه الآخذ ، والآخر بمنزلة
المفعول ؛ لأنه المأخوذ . (٣) راجع الكامل للمبرد (ج ٣ ص ٨) .

(٤) هذه . (٥) لا يبعدن : لا يهلكن . وهذا دعاء لهم بالسلامة وطول العمر .

ب - تعدد النعت ، والمنعوت ، والعامل ، وما يترتب على هذا من الإتيان^(١) والقطع :

(١) المراد بالإتيان هنا : أن يكون النعت مماثلاً للمنعوت في رفعه ، ونصبه ، وجره . أما القطع فتمهده لتوضيحه بالأمثلة الآتية - وأما أحكامه الخاصة بالنعت فستجىء في ص ٤٨٨ :

١ - في مثل : جاء محمد العالم^٢ ، - بالرفع - يصح إعراب كلمة : « العالم » نعتاً مرفوعاً ؛ كالمنعوت ، وعلامة رفعه الضمة . ويصح لسبب بلاغي (سنعرفه في آخر هذا الهامش ، وفي ص ٤٩٢) - أن يقال : جاء محمد العالم^٣ . بالنصب - ولا يجوز الجر - وفي هذه الحالة تعرب كلمة : « العالم » : مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : أمدح ، أو : أخص ، أو ما شاكل ذلك مما يناسب الغرض . وبهذا الإعراب الجديد تنتقل الكلمة من حالة النعت التي كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها ، ولا تسمى فيها نعتاً ، فقد انقطعت صلتها بالنعت ؛ ولهذا يسمونها « نعتاً مقطوعاً » أو « منقطعاً » . يريدون أنها كانت في أصلها الأول نعتاً ، ثم انقطعت منه ، وانصرفت عنه إلى شيء آخر ؛ فسميتها الآن : « نعتاً » فقط تسمية غير حقيقية . وكذلك المنعوت . وإنما يصح تسميتها : « نعتاً منقطعاً » باعتبار الماضي ؛ إذ كانت نعتاً في أول أمرها ، ثم انقطعت عنه الآن . وضبطها الجديد وتغيير إعرابها السابق هما دليلان على القطع الذي قصد منه تحقيق الغرض البلاغي المشار إليه - فلا بد في القطع من ضبط جديد ، وإعراب جديد كذلك ، بحيث يختلفان عن الضبط والإعراب السابقين قبل إحداثه .

ب - وفي مثل : رأيت محمداً العالم^٤ - بالنصب - ، تعرب كلمة : « العالم » نعتاً منصوباً ؛ تبعاً لنصب المنعوت ، ويجوز : رأيت محمداً العالم^٥ - بالرفع ، وفي هذه الصورة الجديدة التي يدعو لها داع بلاغي ، تعرب كلمة : « العالم » خبراً ، لمبتدأ محذوف ، والتقدير - مثلاً - : هو العالم . ولا يصح إعراب « للعالم » المرفوعة نعتاً مطلقاً . لكن يصح تسميتها : « نعتاً مقطوعاً » ، أو : « منقطعاً » ، لما بيناه ، ولا يصح القطع إلى الجر .

ج - وفي مثل : انتفعت من محمد العالم^٦ ، - بالجر - تعرب « العالم » نعتاً مجروراً . ولكن يجوز - لسبب بلاغي - إبعاده عن النعت ؛ بأن نرفعه ، أو ننصبه - ؛ فنقول : انتفعت من محمد العالم^٧ ، أو : العالم^٨ ، على اعتباره في حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، وفي حالة نصبه مفعولاً به لفعل محذوف ؛ فيكون الضبط والإعراب الجديديان دليلين على القطع - كما تقدم - ولا يجوز انقطع إلى الجر مطلقاً .

فوجز القول :

- ١ - أن النعت يتبع منعوته في نوع إعرابه .
- ٢ - ويجوز - لسبب بلاغي - أن يتخلى النعت عن مهمته ليهرب شيئاً آخر تشتد الحاجة إليه ، ويخالف نوع إعراب المنعوت .
- ٣ - في هذه الحالة التي يتخلى فيها ينصب باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعاً ، أو مجروراً . وقد يرفع باعتباره خبراً لمبتدأ محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق منصوباً أو مجروراً ، أي : أن المنعوت السابق إن كان مرفوعاً فالواجب نصب النعت المقطوع ، وإن كان منصوباً فالواجب رفع النعت المقطوع ، وإن كان مجروراً جاز في النعت المقطوع الرفع أو النصب . فلا بد عند القطع من اختلاف نوع حركة النعت المنقطع عن نوع حركة المنعوت السابق ؛ =

(١) إذا تعدد النعت بغير تفریق ، وتعدد المنعوت ، والعامل ، وكانت المنعوتات المتعددة ، متفرقة ، متحدة في تعريفها وتنكيرها^(١) والعوامل المتعددة متحدة في معناها ، وعملها ، - جاز في النعوت الإبتاع والقطع ؛ نحو حضر الصديق ، وحضر الضيف الطيبان . أو : الطيبين . ونحو : نظرتُ القمرَ وأبصرتُ المرِيخَ المستديرين ، أو المستديران . ولا فرق في هذه العوامل بين المتحدة في ألفاظها والمختلفة - كما في المثالين - لأن المهم أن يتفقا معنى وعملا .

ويجب القطع إن اختلفت العوامل معنى ، أو عملا ، أو هما معاً . فمثال الاختلاف المعنوي فقط : أقبل الضيفُ ، وانصرف الزائرُ السائحين ، ونحو : جمّدت عينُ الحزين وجمّدت عينُ القاسي المشاهدين الماسأة . (إذا كانت «جمّدت» الأولى بمعنى : جفت دموعها بسبب البكاء الكثير . والثانية بمعنى : لم تبتك ؛ من القسوة) .

ومثال اختلافهما في العمل فقط : مررت بالضيف ولاقيت الزائر الغريبان .

= منعا للبس بين الغرض القديم والجديد ، واسترشاداً بالضببط والإعراب الجديدين على القطع .

أما السبب البلاغي للقطع فيكاد ينحصر في توجيه الذهن إلى النعت المنقطع ، وتركيزه فيه ؛ وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعي هذا التوجيه . ولا سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجملة . (راجع مجمع البيان لعلوم القرآن ، ج ١ ص ٦) . بل إن القطع بحكمه وحكمته يظل باقياً إذا تعددت النعوت وفصل بينها بحرف عطف فصارت بعد هذا الفصل بالماطف معطوفات لا نعوتاً - كما سيجيء في رقم ١٠ من ص ٦٦١ - وإذا كان النعت المنقطع في أصله مسوقاً لغرض المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره ؛ لأنه من العوامل الواجبة الحذف ، سواء أكان مبتدأ ، أم فعلا - كما سيجيء في ص ٤٩٠ - أما إن كان النعت المنقطع مسوقاً لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره . ومن الأغراض الأخرى : أن يكون القصد من القطع تقوية التخصيص إذا كان وقوعه بعد نكرة ؛ نحو : مررت بعصفور في عشه مفردٌ ، أو مفرداً . أو تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة ؛ نحو : طربت للبحترى الشاعرُ أو الشاعر . . .

وقد تقدم في ص ٤٣٧ بيان الغرض الأساسي الأصيل من النعت . وكذلك سبق بيان لكل هذا بمناسبة أخرى في باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٧٥ وسيجيء له مناسبة أخرى في هذا الباب) .

(١) لا متناع أن تكون النكرة نعتاً للمعرفة أو المعرفة نعتاً للنكرة . ويشترط كذلك ألا يكون أول المنعوتات اسم إشارة ، نحو : جاء هذا وجاء على . فلا يصح الماقلان : لأن ، نمت اسم الإشارة لا يفصل منه - كما سبق في هامش ص ٤٣٦ وفي « ج » من ص ٤٦٥ - .

ومثال اختلافهما في المعنى والعمل ؛ قابلت الرسول وسلمت على الزميل
الظريفان^(١) .

* * *

أحكام خاصة بالقطع في هذا الباب :

لا يصح القطع مطلقاً ، إلا بعد تحقق شرط أساسي ؛ هو : أن يكون المنعوت
متعيناً بدون النعت ؛ سواء أكان النعت واحداً أم أكثر . وعلى هذا الأساس تقوم
الأحكام الآتية :

(١) لا يجوز القطع^(٢) إذا كان النعت وحيداً^(٣) . والمنعوت نكرة محضة ؛
لشدة حاجتها إليه ، لتخصص به . نحو : كرّمت جنوداً أبطالا .

(٢) إذا تعدّد النعت لواحد ، وكان المنعوت نكرة محضة وجب إتباع النعت
الأول لها ؛ لتستفيد به تخصيصاً هي في شدة الحاجة إليه ، ولا يجوز قطعه . أما
ما عداه فيجوز فيه الإتيان والقطع ؛ نحو : أقبل رجلٌ شجاعٌ ، أمينٌ تقيٌّ ؛
فيجب رفع كلمة : « شجاع » إتباعاً للمنعوت : (رجل) لأنه نكرة محضة .
ويجوز في كلمتي : « أمين » و « تقي » الرفع إتباعاً للمنعوت ، أو : النصب على القطع
باعتبار كل منصوب منهما مفعولاً به لفعل محذوف .

والإتيان هنا واجب في النعت الأول وحده ؛ ليقع به التخصيص - كما قلنا -
ويجوز في الباقي الأمران ، سواء أكان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين ؛ لأن
المقصود من نعت النكرة هو تخصيصها ، - لا تعيينها - وقد تحقق التخصيص
بإتباع النعت الأول لها .

(١) وفي نعت معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل يقول ابن مالك مشيراً بالإتيان ، تاركاً
الحكم الثاني وهو القطع :

وَنَعْتٌ مَعْمُولِيٌّ وَحِيدِيٌّ مَعْنَى وَعَمَلٍ - أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءِ

يريد : أتبع بغير استثناء نعت معمول عاملين وحيدين في معنى وفي عمل معاً ، أي : متحدين فيهما .

(٢) إلا في ضرورة الشعر .

(٣) أي : منفرداً غير متعدد .

(٣) إذا تعددت النعوت لواحد معرّف فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز لإتباعها جميعاً ، وقطعها جميعاً ، وإتباع بعضها وقطع بعض آخر^(١) ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع ؛ نحو : عرفت الإمام أبا حنيفة ، المجتهد ؛ الذكي ، العبقري . . . فيصح في النعوت الثلاثة النصب على الإتياع ، والرفع على القطع ، ويجوز النصب على الإتياع في بعض منها ، والرفع على القطع في غيره ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب تقديم النعت التابع على المقطوع .

وإن لم يتعين مسماه إلا بالنعوت كلها مجتمعة وجب إتباعها ، وامتنع القطع ؛ نحو : غاب المصريّ حافظ ، الضابط ، الشاعر ، الناثر ، بالرفع ؛ تبعاً للمنعوت : « حافظ » إذا كان هناك ثلاثة^(٢) غيره كل منهم اسمه : « حافظ » ، وأحدهم ضابط فقط ، والآخر شاعر فقط ، والثالث ناثر فقط ، فلا يتعين الأول تعييناً يميزه من هؤلاء الثلاثة إلا بالنعوت المتعددة مجتمعة ، وإتباعها له .

وإن تعين ببعضها دون بعض وجب إتباع الذي يتعين به ، وجاز في غيره الإتياع والقطع ، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع^(٣) . . .

(١) يجوز في بعضها المقطوع أن يكون منه ما ينقطع إلى الرفع ، ومنه ما ينقطع إلى النصب ؛ طبقاً للبيان الآتي في رقم ٥ من ص ٤٩٠ . (٢) أو أكثر .

(٣) وفي النعوت المتعددة التي تتلو منعوتاً يفترق إلى ذكرهن في تعيين مسماه فيجب إتباعها له ، يقول ابن مالك :

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْهُ مَفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

أى : إن كثرت وتعددت النعوت التي تجيء بعد منعوت - غير معين ، لأنه غير معرفة - محتاج لإيهن في تعيين مسماه ، أتبع له ، أى : وجب إتباعها في نوع حركته الإعرابية ؛ ثم قال :

وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مَعِينًا بِدُونِهَا - أَوْ بَعْضِهَا ، اقْطَعْ مُعَلَّنًا

أى : إن كان النعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها . وكذلك إن كان معيناً ببعضها فقط أتبع أو اقطع هذا الجزء فقط ، وأتبع ما عداه .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حركة النعت المقطوع وعامله فقال :

وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ ، مَضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

يعنى أن المقطوع يرفع أو ينصب ؛ فالرفع ، على إضمار مبتدأ ، خبره المقطوع . والأكثر أن يكون =

(٤) إذا لم يتعدد النعت وكان المنعوت معرّفًا معلومًا بدونه جاز في النعت الإبتاع والقطع ، نحو : أنت الشريك الوديع ، برفع كلمة : « الوديع » ؛ إبتاعًا ، أو نصبها على القطع . — والمنعوت هنا متعين ؛ بسبب الخطاب —

ولا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد^(١) ، أو : كان من الألفاظ التي أكثرت العرب من استعمالها نعتًا بعد كلمات معينة^(٢) . . . أو كان نعتًا لاسم إشارة ؛ نحو : أهلك الله بعض الأمم بالرجفة الواحدة — جاء القوم الجسماء الغفير^(٣) — امتدحت هذا الوقي .

ومن الأمثلة لهذه الثلاثة أيضًا : « وقال الله لا تتخذوا للإهين إهينين »^(٤) — يسرنى رؤية الشعري العبور^(٥) — ما أكبر تقديرنا لهذا النابغ .

(٥) قلنا^(٦) إن النعت المقطوع لا بد أن يخالف في حركته حركة المنعوت السابق ؛ فإن كان المنعوت مرفوعًا وأردنا قطع النعت لداع بلاغى قطعناه إلى النصب

= هذا المبتدأ المحذوف ضميرًا ، والنصب على تقدير عامل محذوف ينصبه (كالفعل مثلا) والنعت المقطوع يُعرّب مفعولا به لهذا العامل . والعامل في الحالتين (مبتدأ كان أو فعلا) ان يظهر ، لأنه محذوف وجوبا ، واقتصر على هذا من غير أن يذكر التفصيل الذي سردناه .

(١) وقد شرحناه — في رقم ٦ من ص ٤٣٩ — ؛ لأن القطع يتنافى التوكيد .

(٢) المراد : أن هناك كلمات يشيع استعمالها نعتًا لمنعوتات خاصة معينة في الغالب ؛ ككلمتي « العبور » و « الغفير » في الأساليب الفصيحة الشائعة ؛ حيث يقول العرب : « جاء القوم الجسماء الغفير » ، وسرتنى الشعري العبور^(٧) فقد وقعت الكلمتان — وما أكثر وقوعهما — نعتين لمنعوتين معينتين ، قل أن يستعملتا نعتًا لغيرهما . فليس المراد أن تلك المنعوتات لا تستعمل إلا منعوتة ، ولا أن نعتها لا يكون إلا من بين تلك الكلمات ، وإنما المراد أن تلك الألفاظ إذا وقع بعدها وصف أو ما يشبهه فهو نعت لها ، لا أنها يلزم لها النعت دائماً .

(٣) الجسماء ، مؤنث الأجم ، بمعنى الكثير . الغفير : الذي يستر الأرض ويغطي وجهها بكثرتة . وهذا تعبير قديم سبق أن شرحناه . وتناولنا ذواحي التأنيث والتذكير والإعراب وغيره في ج ٢ ص ٢٧٨ م ٨٤٤ (باب الحال) .

(٤) النعت هنا للتوكيد ؛ لأنه يدل على التثنية ، وهي مفهومة من المنعوت ، فهو يؤكدها .

(٥) لأن العرب تكاد تقتصر في استعمال « العبور » نعتًا على الحالة التي يكون المنعوت فيها هو كلمة : الشعري .

(٦) ص ٤٨٦ و ٤٨٨ وفيهما الشروط والتفاصيل لذلك .

مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أمدح أو أذم ، أو . . . على حسب السياق ، وإن كان المنعوت منصوباً وأردنا قطع النعت قطعه إلى الرفع على اعتباره خبراً مبتدأ محذوف ، تقديره - مثلاً - : هو . ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً فيهما . وإذا كان المنعوت مجروراً واقتضى المقام التقطع قطعه إلى الرفع أو النصب على الإعرابين السابقين . ولا بد في جميع حالات القطع أن يكون المنعوت متعيناً . - كما قلنا - .

وإذا تعددت النعوت ، وكان المنعوت المتعين مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً - جاز فيها عند قطعها أن يكون بعضها منقطعاً إلى الرفع ، وبعض آخر إلى النصب ، إذ ليس من اللازم أن تنقطع النعوت كلها إلى الرفع فقط ، أو إلى النصب فقط ، وإنما اللازم ألا تنقطع إلى الجر ، وألا يتفق نوع حركتها مع نوع حركة المنعوت^(١) السابق ، نحو : ما أسفت لشيء قدر أسقى للزميل المتعلم ، المتكاسل ، الحامل ، المستهين . . . فيجوز في هذه النعوت قطعها إما إلى الرفع فقط ، وإما إلى النصب فقط . وإما توزيعها بين هذا وذاك .

وإذا كان النعت المقطوع مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ ، أو منصوباً لأنه مفعول به لفعل محذوف - فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا يصح ذكره بشرط أن يكون النعت في أصله لإفادة المدح ، أو : الذم ، أو : الترحم ، فإن كان في أصله لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره^(٢) . وقد سردنا أول الباب^(٣) الأغراض المختلفة التي يؤديها النعت .

(٦) مما تجب ملاحظته أن جملة النعت المقطوع (وهي : الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي كان في أصله نعتاً ، أو من الفعل المحذوف وفاعله) - جملة مستقلة مستأنفة . وقد تسبقها « الواو » أحياناً ، وهذه « الواو » زائدة للاعتراض قبل النعت المقطوع ؛ سواء أكان مقطوعاً إلى الرفع ، أم إلى النصب .

(١) كان تمييز الضمير وما يؤدي إليه من تغيير الإعراب هو الدال على القطع - كما عرفنا - فيمتنع اللبس بين الغرض السابق ، والغرض البلاغي الجديد - والبيان في هامش ص ٤٨٦ وما بعدها .

(٢) كما أشرنا لكل ما ذكر في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٦ وعرضنا هناك الأمثلة الموضحة .

(٣) ص ٤٣٨ .

ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا مستأنفة ، وإنما هي « حال » إذا وقعت بعد معرفة محضة ، و « نَعَتْ » إذا وقعت بعد نكرة محضة ، وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مختصة ، فشأنها كغيرها من الجمل التي تعرب « حالا » بعد المعارف المحضة ، و « نعتاً » بعد النكرات المحضة ، وتصلح للأمرين بعد النكرة المختصة . والرأى الأول^(١) أقوم وأحسن .

(٧) سبب القطع بلاغياً محض - كما قلنا^(٢) - هو التشويق ، وتوجيه الأذهان بدفع قوى إلى النعت المقطوع ؛ لأهمية فيه تستدعى مزيداً من الانتباه إليه ، وتعلق الفكر به ، وأنه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته . وجعلوا الأمانة على هذا كله إضمار العامل ، وتكوين جملة جديدة ، الغرض منها : إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، .. أو . . . فهي جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبيية^(٣) .

وإذا كان سبب القطع بلاغياً - ولا بدّ من قيام هذا بالسبب - فمن البلاغة أيضاً ألا نلجأ إلى استخدام القطع مع من يجمله ؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه .

* * *

حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معاً :

٢ - قد يحذف النعت - أحياناً حذفاً قياسيًّا - إن كان معلوماً بقرينة تدل عليه بعد حذفه ؛ كقوله تعالى : (أما السفينةُ فكانت لمساكينَ يعملونَ في البحر ؛ فأردتُ أن أعيبها ، وكان وراءهم ملكٌ يأخذُ كلَّ سفينةٍ غصْباً) ، والأصل : « كل سفينة صالحة » ؛ بقرينة قوله : (أن أعيبها ؛ فهي تدل على أنها قبل هذا خالية من العيب ، أى : صالحة للانتفاع بها ، وبقريئة أخرى ؛ هي : أن الملك الغاصب لا يعتصب ما لا نفع فيه .

(١) لأن هذه الجملة الجديدة إنشائية للمدح أو الذم أو غيرها - كما سيجيء بعد هذا مباشرة - والجملة الإنشائية لا تكون نمتاً - إلا مع التأويل الذي سبق في هامش ص ٤٧٤ - ولا تكون حالا .

(٢) تقدم البيان في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧ .

(٣) وقد سبقت الإشارة لهذا في ج ١ ص ٤٦٤ م ٣٩ .

ومثل قول شاعر أخذ نصيبه من غنائم الحرب فلم يرض به :

وقد كنتُ في الحرب ذا تُدرأ^(١) فلم أعطَ شيئاً ولم أُمْنَعِ

والتقدير : فلم أعطَ شيئاً نافعاً ؛ بدليل قوله : ولم أُمْنَعِ ، وبدليل الأمر التاريخي المعروف ، وهو أنه أخذ - فعلاً - نصيباً ، ولكنه لم يقنع به .

ومثل قول الشاعر يصف فتاة بالجمال :

وربَّ أسيلة^(٢) الخدين بكرة مهفهفة^(٣) ، لها فرعٌ ، وجيدٌ

المراد : لها فرع فاحم^(٤) ، وجيد طويل ، والقرينة : أن مدح الفتاة بالجمال لا يكون بأمر عام يشاركها في مثله آلاف من نظيراتها ، فليس من المدح وصفها بمجرد فرع لها ، وجيد ، فهذان أمران ملازمان كل فتاة ، وإنما يكون المدح بأوصاف وبمزايا خاصة تتحقق في كل منهما ؛ كشدة سواد الشعر ، أو نعومته ، أو طوله . . . أو . . . وكطول الجيد باعتدال ، أو استدارته ، وعدم غلظه كذلك^(٥) . . .

* * *

ب - حذف المنعوت^(٦) :

يجب حذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهاراً يغني عن المنعوت غنائماً تاماً ؛ بحيث لا يتجه الذهن إليه ؛ نحو : جاء الفارس . والأصل : جاء الرجل الفارس ؛ أي : راكب الفرس . ومثل : جاء الصاحب ، أي : الرجل الصاحب . فلا يجوز فيهما وفي أشباههما أن يقال : جاء الرجل الفارس ، ولا جاء الرجل الصاحب . والنعت في الحالة السالفة لا يسمّى نعتاً ، وإنما يحل محل المحذوف في إعرابه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرهما . . . مما كان عليه المحذوف قبل حذفه .

(١) قوة ، وعدة حربية .

(٢) رشيمة ، ضامرة البطن ، دقيقة الحصر . (٤) أي : شديد السواد ، كلون الفحم .

(٥) ومن أمثلة حذف النعت قوله عليه السلام : « لا صلاة لرجل المسجد إلا في المسجد . »

أي : لا صلاة كاملة ، وقول بعض العرب عن عمر : (كان والله رجلاً . . .) يريد : رجلاً عظيماً . . .

وعن علي : (سمعته يخطب فكان الخطيب . . .) يريد : الخطيب البارح . أو ما شاكل هذا .

(٦) أشرنا في ص ٤٧٣ إلى حذف المنعوت ، وقلنا إن بسط الكلام عليه هنا .

ويجوز حذفه أيضاً - كما أوضحنا^(١) - إن كان مصدرًا مبنيًا نابت عنه صفته ؛ نحو: جلست أحسن الجلوس ، وأصغيت أَى^(٢) إصغاء ؛ بمعنى : جلست جلوساً أحسن الجلوس ، وأصغيت إصغاء أَى إصغاء ، والأكثر أن تضاف هذه الصفة لمصدر كالمصدر المنعوت المحذوف .

ويجوز بكثرة حذف المنعوت - (سواء أكان النعت مفرداً ، أم جملة ، أم شبه جملة) - بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف ؛ فيعرب إعرابه ؛ فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مجروراً ، أو مبتدأ . - وكان النعت جملة أو شبهها ؛ لأن الجملة وشبهها لا تقع شيئاً مما سبق ، فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفة لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يحل محله في إعرابه ، ولهذا لا يصح حذفه إذا كان الأمر على ما وصفنا^(٣) .

أمّا إن كان المنعوت واحداً مما سبق والنعت مفرداً ، فيجوز حذف المنعوت ، لوجود ما يصلح أن يحل محله في إعرابه ، وهو : المفرد . ويشترط لحذفه أيضاً أن يكون معلوماً . ومن وسائل العلم به اختصاص معنى النعت به وقصره عليه ، مثل : أعجبتُ براكب صاهلاً ، أى : براكب فرساً صاهلاً ؛ لأن الصهيل مختص - في اللغة - بالخيول . وبسبب هذا الاختصاص الصريح يكون الحذف واجباً عند بعض النحاة - لا جائزاً ، ورأيهم سديد .

ومن وسائل العلم به أيضاً أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف

(١) في ص (١١٠ و ١١١ حيث البيان والتفصيل المفيد) و ٤٦٨ .

(٢) هذا التعبير صحيح حيث وقعت فيه « أَى » نعتاً مضافاً لمصدر . فيجوز حذف المنعوت . وقد سبق الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عند حذف المصدر المؤكد والمبين (وهو مسجل في موضعه من الجزء الثاني ص ١٧٣ م ٧٥ عند الكلام على حذف المصدر الصريح . وفي ج ١ ص ٢٦٢ م ٢٦ باب الموصول ، عند الكلام على : « أَى » .) أما إن كان المضاف إليه غير مصدر فقد سبق حكمه في ص ١١١ وما بعدها .

(٣) يعبرون عن هذا : بأن النعت يكون صالحاً لمباشرة العامل ، فيكون مفرداً إن كان المنعوت جملاً ، أو مفعولاً به ، مثلاً . . . ، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبراً .

الذى يحقق المعنى المراد ؛ نحو : أَلَا مَاءَ ، أَلَا بَارِدًا^(١) ؟ .

أو : وجود عامل نحوى يحتاج إلى المنعوت المحذوف ليكون معموله الذى يَمَّ به المعنى الأنسب ، حيث لا يستطيع العمل المباشر فى النعت ، ولا يجد النعت عاملاً آخر ؛ كقوله تعالى : (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا ، وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ؛ جزاءً بما كانوا يكسبون) ، والتقدير : فليضحكوا ضحكاً قليلاً ، وليبكوا بكاءً كثيراً . . . فالفعالان فى جملة : (يضحكوا - يبكوا) محتاجان لمعملين يتممان هذا المعنى الأنسب ، ولا يستطيع فعل منهما أن يؤثر فى النعت الذى بعده مباشرة إلا من طريق منعوت محذوف يستقيم به المعنى . ولا يجد كل من النعتين (قليلاً - وكثيراً) عاملاً له إلا الفعل اللازم قبله ، ولكن اتصاله به مباشرة غير سائغ لغوياً ؛ فلم يكن بد من تقدير المنعوت المحذوف على الوجه السالف . . .

وأيضاً : يحذف جوازاً إن كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعاً وبعضاً من اسم متقدم عليه ، وهذا الاسم المتقدم مجرور «بمن» أو «فى» نحو : الأحرار الوطنيون لا ينكرون فضلهم أحداً ؛ فنهم أنفق ماله فى سبيل وطنه ، ومنهم أفندى عمره مناضلاً فى الحفاظ على حريته ، ومنهم قضى نَحْبَهُ دفاعاً عنه . والأصل ؛ فنهم فريق أفندى . . . ومنهم فريق أفندى عمره . . . ومنهم فريق قضى نَحْبَهُ . . . ومثل قولهم : لما مات عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لم يكن فى الناس إلا بكى أو صرخ ، أو صرَعَ حزناً ، أو انعقد لسانه ، أو زاغ بصره . . . والتقدير : لم يك فى الناس إلا إنسان بكى ، أو إنسان صرخ ، أو إنسان صرَعَ ، أو إنسان انعقد لسانه ، أو إنسان زاغ بصره . . .

فالمنعوت فى الأمثلة السابقة كلها محذوف ، وهو مرفوع ، وبعض من كل مجرور بالحرف «مِنْ» أو «فى» ؛ ذلك لأن الضمير : «هم» المجرور بِمِنْ

(١) من هذا النوع قوله تعالى فى نبيه داود : (وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ)

أى : دروعاً وأساعات طويلات تصل إلى الأرض . فالسابغات فى أصلها ليست نعتاً مختصاً بشيء معين دون غيره ، وإنما تصلح لوصف كل واسع طويل . غير أن تقدم كلمة : «الحديد» قبلها جعل المراد منها فى هذا السياق مختصاً بموصوف معين هو : الدروع .

في الأمثلة الأولى «كُلِّ» والمنعوت (فريق) بعض منه ، والناس المجرور «بني» في الأمثلة الأخيرة «كل» والمنعوت المحذوف «إنسان» ، بعض منه^(١) . . .

* * *

ج - حذف النعت والمنعوت معاً :

قد يحذفان معاً - وهذا قليل^(٢) - إذا قامت القرينة الدالة عليهما ؛ كقوله تعالى : في الأشقي الذي يدخل النار : (ثم لا يموتُ فيها ولا يحيَا) ، أي : لا يحيا حياة نافعة^(٣) . وكقولك للمتعم الذي لا يتنفع بعلمه : هذا غير متعلم ، أي : غير متعلم تعلماً مثمرأ . . .

* * *

الترتيب بين النعوت المتعددة :

إن كانت النعوت المتعددة مفردة جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب محتوم ، فالأمر فيها للمتكلم ؛ يقدم ما يشاء ويؤخر ، على حسب ما يرى من أهمية ؛ وكذلك إن كانت جُملاً ، أو أشباه جُمَل ؛ نحو : (راقني الورد النَّاضرُ ، العطرُ ، البهيُّ - أقبل رجل (وجهه متهلل) (ثغرهُ باسم) . - أبصرت رجلاً في سيارةٍ ، على أريكة - .

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبه الجملة ، وشبه الجملة على الجملة ؛ نحو : هذا عصفور حزين ، على شجرة ، يشكو ما أصابه . . . وقوله تعالى : (وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فرعونَ يكتمُ إيمانهُ . . .) ،

(١) سبقت الإشارة لهذا في ٧٣ ؛ وفي حذف النعت والمنعوت يقول ابن مالك مصرحاً بقلة حذف

النعت :

وما - من المنعوتِ والنَّعتِ - عُقِلُ يَعْجُوزُ حَذْفُهُ ، وفي النَّعْتِ يَقِلُّ

يريد : ما عقِل (أي : علمٌ بدليل) ، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه . وليست درجة حذفها .
متساوية في الكثرة ، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت .

(٢) وهذه القلة نسبية ، لا تمتنع من القياس عليها .

(٣) لأنه لا واسطة بين الحياة والموت . ويصح أن يكون المراد : لا يموت فيها موتاً دائماً ، ولا يحيا

حياة نافعة .

وقد تتقدّم الجملة أيضاً على غيرها كقوله تعالى : (وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ ..)^(١) وهذا النوع من التقدم فصيح يجوز القياس عليه ؛ لوروده في أبلغ الكلام - وهو القرآن - ولكن الأول أكثر .

عطف النعوت المختلفة المعاني بعضها على بعض :

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض مع ملاحظة ما يأتي :

(١) أن تكون النعوت المتعددة مختلفة المعاني وليست جُملاً^(٢) ؛ فلا يصح العطف في مثل : هذا رجلٌ غنيٌّ ثريٌّ ؛ لأن الثرى بمعنى الغنى ، ولو عطف عليه لِعُطِفَ الشيء على آخرٍ بمعناه ، والعطف يقتضى المغايرة المعنوية ، غالباً^(٣) . ولا فرق في منع العطف في النعوت المتفقة المعاني بين أن تكون كلها تابعة في إعرابها للمنعوت ، وأن تكون مقطوعة ، وأن يكون بعضها تابعاً وبعضها مقطوعاً .

أما إذا كانت النعوت المتعددة جُملاً^(٢) فالأفضل عطفها ؛ ولا يشترط اتفاقها في المعنى أو اختلافها ؛ نحو : أحترمُ رجلاً يرفعُ عن الصغائر ، ويتوقى مواطنِ السوء ، ويُجَنَّبُ نفسه الهوان .

(٢) ألا يكون حرف العطف هو : « أم » ، أو : « حتى » ؛ إذ لا تُعْطَفُ النعوت بواحد منهما^(٤) .

(٣) وإذا كانت النعوت مختلفة المعاني والمنعوت مُثنى أو جمعاً ، وجب - في الأكثر - العطف بحرف الواو دون غيره - كما سبق^(٥) - نحو : تحدث الفائزان ؛

(١) وقول الشاعر في ظالم :

بغنىٍ وللبغى سهامٌ تَسْتَنْظِرُ أَنْفَسَهُ فِي الْأَكْبَادِ مِنْ وَخْزِ الْإِبْرِ

(٢ و ٢) أما شبه الجملة في حكم المفرد إذا كان متعلقه مفرداً .

(٣) إلا إذا كان العطف للتفسير الذي يراد به إيضاح الغامض ، أو المجهول ، كما قد يحصل - أحياناً - ولا غامض ولا مجهول هنا .

وبحسن العطف عند تباعد المعاني المختلفة ، كقوله تعالى : (هو الأول ، والآخر ، والظاهر ، والباطن) بخلافها إذا تقاربت ؛ كقوله تعالى : (هو الله ، الخالق ، البارئ ، المصور) .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٥) في ص ٤٨٢ .

العالم والمخترع - احترمت المتعلمات ، النائرة ، والشاعرة ، والخطيبة ، والماهرة في عملها ، والمتفنتة في نظامها . فإن كان المنعوت واحداً لم تجب « الواو » وصح أن يجيء الحرف المناسب أو لا يجيء .

وحرف العطف الذي يستخدم هنا يؤدي - مع العطف - معنى من المعاني التي اختلفت بتأديتها على الوجه المشروح في باب : « العطف » من أن الواو تفيد كذا ، والفاء كذا ، ثم . . . و . . .

وعندما يتم عطف النعوت تصير « معطوفات » ، يسجى عليها اسم « المعطوف » وأحكامه الآتية في بابه ، وتتخلى عن اسم : « النعت » وأحكامه الخاصة به (١) .

•••

تقدم النعت على المنعوت :

لا يجوز تقدم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتاً كما كان قبل التقدم (٢) . فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه ؛ فإن كانا معرفتين ، وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل وجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجة الجملة ، ويصير - في الغالب - : « مُبدلاً منه » ، ويعرب المنعوت بدلاً . ففي مثل : (استعنت بمحمد الماهر في تذليل العقبات ؛ فأعاني ، وشاركه في هذا على الصديق) - نجد كلمتي : « الماهر » و « الصديق » نعتين ، وهما متأخرتان ، فإذا تقدمتا وقلنا : بالماهر محمد ، والصديق على - صارتا بدكّين ، وصار المنعوتان السابقان مُبدلاً منهما .

فإذا كانا نكرتين فالغالب - إن لم يوجد مانع آخر - نصب النعت على الحال عند تقدمه ، ويزول عنه اسم النعت ؛ كما يزول عن المنعوت اسمه ، ويصير

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٢) بل لا يجوز - في الصحيح - تقدم النعت معمول المنعوت إذا كان المنعوت وصفاً عاملاً ؛ نحو : ظهر بيننا مبتكر نظرية علمية عبقرى . (راجع حاشية ياسين في باب الحال عند الكلام على صاحبها) .

اسمه الجديد : « صاحب الحال » ؛ ففي مثل : (أينع زهرٌ رائعٌ . وفاح عطرٌ جميل . . .) نقول : أينع رائعاً زهر ، وفاح جميلاً عطر^(١) . . .

(١) سبقت الإشارة (في ج ٢ م ٨٥ - هامش ص ٣٧٤ - باب : « الحال ») إلى أن نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالاً - في الغالب - أي : ما لم يمنع موانع ؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون - أحياناً - كالمنعوت المعرفة في إعراب نتمه المتقدم بحسب العوامل مع إعراب المنعوت بدلاً أو عطف ببيان ؛ نحو : مررت بصارخٍ طفلٍ ، واستمعت إلى خطيبٍ غلامٍ . . . والأصل قبل تقديم النعت : مررت بطفل صارخ ، واستمعت إلى غلام خطيب . فنعت النكرة المتقدم عليها إنما يعرب حالاً في الغالب وليس بالواجب المطرد في جميع الاستعمالات - على الأصح - وهذا تخرج بعض الصور الممنوعة ؛ كالتى ذكرناها . وكالتى في قولنا : جاء رجلٌ أحمرٌ ، ونحوه مما ليس منتقلاً ؛ لأنه من الصفات الثابتة . . . - راجع الصبان آخر باب النعت . -

زيادة وتفصيل :

متفرقات :

٢ - قد يقتضى المعنى أن يقع قبل النعت المفرد : « لا » النافية ، أو : « إماً » .
وعندئذ يجب تكرار هذين الحرفين ، مع اقترانهما بالواو العاطفة التى تعطف ما بعدهما على
النعت الذى قبلهما ؛ نحو : زاملت أخاً لا غادراً ، ولا خائناً . . . - تخييرٌ
مَصِيفاً ؛ إما ساحلياً ، وإما جبلياً^(١) . . .

ب - يجوز نعت النعت عند سيبويه ، وبمنعه آخرون . والحق أن النعت قد
يحتاج إلى نعت أحياناً ؛ مثل : هذا ورقٌ أبيضٌ ناصعٌ ، (أى : شديد البياض) ،
فالورق يشتمل مدلوله على جسم ولون مطلق ، والنصاعة إنما هى تحديد للونه . . .
ونحو : هذا وجه مُشرقٌ أى إشراق ! ! ناضرة وجنتاهُ كاملة النَّضرة .

بل إن من النعت ما لا يسمى نعتاً إلا إذا كان موصوفاً ؛ وهذا هو :
النَّعْتِ « المَوْطِئِ » - وقد سبق الكلام عليه^(٢) - ومن أمثله الواردة : ألا ماءٌ
ماءٌ بارداً .

ج - إذا وقع النعت بعد المركب الإضافى (نحو : أقبل رسول الصديق
العالم - هذا نجم الدين المضىء . . .) ، فأين المنعوت ؟ أهو المضاف إليه ،
أم المضاف ؟ .

سبقت الإجابة منفصلة فى مكانها الأنسب ، (وهو « ج » ص ١٦٧ من باب :
« الإضافة ») .

د - سبق الكلام^(٣) على أحكام جليلة خاصة بالتوابع ، ومنها : حكم الفصل
بين التوابع ومتبوعاتها ، كالفصل بين النعت والمنعوت .

* * *

(١) سبق تفصيل الكلام على مواضع تكرار : « لا » فى بابها الخاص ، آخر الجزء الأول .

(٢) ص ٤٥٦ رقم ٣ .

(٣) فى هامش ص ٤٣٥ .

ب - التوكيد^(١)

التوكيد قسمان : معنوي ، ولفظي^(٢) .

القسم الأول ؛ المعنوي^(٣) :

إذا سمعنا من يقول : « وصل أحد العلماء إلى القمر » ، خطر بالبال عدة احتمالات ؛ منها : أنه وصل إلى قرب القمر ، دون الوصول إلى جِرمه وذاته الحقيقية ، أو : أنه وصل إلى مداره ، أو إلى أسراره العلمية والفلكية . . . ونتوهم أن المتكلم أراد أن يقول : - مثلا - وصل أحد العلماء إلى قرب القمر ، أو إلى مدار القمر . أو إلى أسرار القمر . . . فحذف المضاف سهواً ، أو خطأً ، أو لأن حذفه هنا يؤدي إلى المبالغة أو المجاز^(٤) ، وكلاهما أبلغ وأقوى في تأدية المعنى من الحقيقة . هذا بعض ما يخطر بالبال عند سماع تلك العبارة . . .

فلو أنه قال : وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه ، لزال - في الأغلب^(٥) - تلك الاحتمالات وغيرها ، ولم يبق مجال لتوهم المبالغة ، أو المجاز بالحذف ، أو السهو

(١) ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أشهر في استعمال النحاة . (كما سيجيء في ص ٥٠٤) -
وسنعرض هنا للتوكيد « الاصطلاحي » الذي يقتصر عليه النحاة ، دون الأنواع الأخرى التي قد تفيد التوكيد ؛
(مثل إن ، وأن ، والحرف الزائد ، وكالقسم وغيره .) ولكنها لا تسمى توكيداً نحوياً اصطلاحياً .

(٢) مدلول التوكيد اللفظي ، وكذا مدلول التوكيد المعنوي بالنفس والعين ، هو ذات المؤكِّد
أى : أن التابع هو عين المتبوع وذاته ، وليس أمراً عرضياً مما يطراً على المتبوع . أما التوكيد المعنوي بلفظ :
« كل وجميع » فإن المراد منهما هو إفادة الشمول (راجع الإشارة الخاصة بهذا في هامش
ص ٤٣٨ ، بعنوان : « ملاحظة هامة » .) .

(٣) سيجيء القسم الثاني اللفظي في ص ٥٢٥ .

(٤) مجاز بالحذف ، أو : مجاز مرسل .

(٥) قلنا : في « الأغلب » . . . لأن الأمر قد يحتاج في إزالة كل الاحتمال إلى تعدد التوكيد المعنوي .

أو غيره ؛ ولتركَزَ الفهم في معنى حقيقي واحد : هو الوصول إلى جِرمِ القمر ذاته ، بسبب كلمة : « نفس » التي منعت أن يكون هناك لفظ محذوف كالمضاف — مثلاً — تنشأ عن ملاحظته وتخيله احتمالات مختلفة .

كذلك إذا سمعنا من يقول : « حَفِظْتُ ديوانَ المتنبي » فقد يخطر على البال سريعاً أنه حَفِظَ أكثرَهُ ، أو أَحسنَهُ ، أو حِكَمَهُ . . . وأنه لم يقصد الشمول الحقيقي حين قال : « حَفِظْتُ ديوانَ المتنبي » ؛ وإنما قصد : حفظت أكثر ديوان المتنبي ، أو أحسن ديوان المتنبي ، أو أحكم ديوان المتنبي . . . فحذف المضاف سهواً ، أو : خطأً ، أولاً في حذفه هنا من مبالغة ، أو مجاز ، وكل منهما في تأدية المعنى أبلغُ وأقدرُ . فلو أنه قال : « حَفِظْتُ ديوانَ المتنبي كَلَّةً » ما ترك — في الأغلب — حول الشمول الكامل مجالاً لشيء من تلك الاحتمالات ، ولا لـتَحْيِيلِ شيء محذوف ؛ كالمضاف ، ولا لمبالغة ، أو مجاز ، أو نسيان ، ونحوه ؛ بل يَتَّجِه الفهم إلى معنى واحد ؛ هو : حفظ الديوان كاملاً غير منقوص . وقد نشأ هذا التركيز والافتصار في الفهم على المعنى الواحد من كلمة : « كل » .

فكلمة : « نفس » في المثال الأول وما شابهه ، وكلمة : « كل » في الثاني وما شابهه ، — تسمى : « توكيداً معنوياً » ؛ فهو :

« تابع ^(١) يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته ^(٢) »

(١) سيق — في ص ٤٣٤ — ببيان معنى التابع . وأحكامه العامة ، وترقيبه مع نظرائه ، وكل ما يتصل به . ومن أهم أحكامه : أنه مثل متبوعه في حركات الإعراب ، وجواز الفصل بينه وبين المتبوع على لوجه المذروح هناك ، بشرط ألا يكون المتبوع موصولاً ؛ فإنه لا يصح الفصل بتابع بين الموصول وصلته مطلقاً . . . (طبقاً للبيان التفصيلي . في ج ١ ص ٢٧ م ٣٤٢ باب : الموصول) وأن التعت يجوز قطعه (كما تقدم في بابه — ص ٤٨٦ —) كذا عطف البيان ؛ كما سيجيء عند الكلام عليه في بابه ص ٥٤٢ وكذلك عطف النسق في الرأي الصحيح — وسيجيء في ص ٥٥٥ — أما التوكيد بنوعيه فلا يجوز القطع فيه مطلقاً ؛ حتى كلمة : « كل » حين تصير نعتاً في بعض حالاتها التي تجيء في ص ٥١٤ وقد أشار الصبان في آخر « باب البذل » إلى رأى يجوز في التوكيد القطع وهو رأى جدير بالإهمال . وأما البذل فيصيح فيه القطع على الوجه الذي يأتي في بابه (ص ٦٧٧ « ٥ ») .

(٢) المراد بالذات هنا : حقيقة الشيء الأصلية ، وجملته كاملة ؛ فتشمل الذات الحسية ؛ —

مباشرة ، أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلوله «^(١)»
 وإن شئت فقل : تابع يدلّ على أن معنى متبوعه حقيقي ؛ لا دخل للمبالغة فيه ، ولا للمجاز ، ولا للسّهو ، أو النسيان ، ونحوهما
 فالغرض من التوكيد المعنويّ هو إبعاد ذلك الاحتمال وإزالته ؛ إما عن ذات المتبوع ، وإما عن إفادته التعميم الشامل المناسب^(١) لمدلوله ، فإن لم يوجد الاحتمال لم يكن من البلاغة التوكيد :

* * *

ألفاظ التوكيد المعنوي :

ألفاظه الأصلية سبعة ، وقد تلحق بها - أحياناً - ألفاظ فرعية أخرى سنعرفها^(٢) .
 والسبعة الأصلية ثلاثة أنواع :

الأول :

نوع يراد منه إزالة الاحتمال عن الذات في صميمها^(٣) ، وإبعاد الشك المعنوي عنها . وأشهر ألفاظه الأصلية : نفس^(٤) ، وعين^(٤) . ومن الأمثلة قول أحد الرّحّالين : (. . . رأيت الساحرَ الهنديّ نفسه - وهو المعروف بالأعيبه وحيلته - يقبض على الجمرة عينها بأصابعه العارية ، ويظل كذلك دقائق كثيرة . . .) ، فكلمة : «نفس» أزلت - في الأغلب - الشك والمجاز عن ذات الساحر ، فلم

= كالجسم ، وبأق المحسوسات ، كما تشمل الحقائق المعنوية المحضة ؛ كذات العلم ، وذات الفهم ، وذات الأدب . . . - انظر ما يتصل بهذا في رقم ٤ من هذا الهامش - .

(١ و ١) المراد من العموم المناسب للمدلول هنا : يشمل إزالة الاحتمال عن التثنية المقصودة حقيقة ، لا مجازاً ، كما يشمل إزالة الاحتمال عن الجمع المقصود حقيقة ، لا مجازاً . (ثم انظر « ب » من ص ٥٠٧) .

(٢) في ص ٥١٧ .

(٣) أي : في حتميتها المادية (وهي المحسوسة - غالباً-) لا في أمر عرضي مما يطرأ عليها .

(٤ و ٤) ليس المقصود هنا من «نفس» الشيء أو : «عين» الشيء مقصوداً على حقيقته المادية المحسوسة (أي : التي ندركها بإحدى الحواس) وإنما المقصود عام يشمل تكوينه المادي المحسوس كما يشمل تكوينه الذائقي الأصيل غير المحسوس بإحدى الحواس ، مثل : العلم - الفهم - الصدق .

ويزيد بعض النحاة توضيح هذا - كما جاء في الحضري عند الكلام على التوكيد بالنفس أو العين - بقوله : « (مراداً بهما جملة الشيء وحقيقته ، وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقة . فإن أريد بالنفس : «الدم» ، وبالعين : «الجراحة» ، كسفكت زيدا نفسه ، وفقت زيدا عينه ، لم يكونا توكيداً ؛ فهما في المثال يدل بعض . .) » أ هـ .

- انظر ما يتصل بهذا في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة - .

ترك مجالا لتوهم أن المقصود شيء آخر غيرها ؛ كخادمه ، أو صبيه ، أو أدائه .
 أو شبيهه ... وإنما المقصود هو ذاته ، دون مبالغة ، أو مجاز ، ودون إرادة شيء سواها .
 وكذلك كلمة : « عين » فإنها أفادت النص على الذات ، وأبعدت عنها - في
 الأغلب - كل احتمال يقوم على تلك المبالغة ، أو المجاز ، أو إرادة معنى لا يتصل
 بصميمها مباشرة . وهذا معنى قولهم : إن التوكيد بالنفس أو بالعين يتقصر المعنى الحقيقي
 على الذات وحدها ، ويركزه فيها ، ويزيل - في الأغلب - كل احتمال عنها آخر .
 وإذا وقعت كلمة : « عين ، أو نفس » ، تابعة على هذا الوجه ، سميت في
 اصطلاح النحاة « توكيداً » . أو : تأكيداً : أو « مؤكدة » - بكسر الكاف -
 والأول هو الأشهر ، وسمى متبوعها : مؤكداً - بفتح الكاف - وهذا هو الشأن في
 جميع ألفاظ التوكيد .

حكهما :

إذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكد ، وأن تكونا مثله في الضبط الإعرابي ،
 وأن تضاف كل واحدة منهما إلى ضمير المذكور - حتماً - يطابق هذا المؤكد
 في التذكير والإفراد وفروعهما ؛ ليربط بين التابع والمتبوع . تقول : صافحت والى
 نفسه - صافحت واليتين أنفسهما - صافحت الولاة أنفسهم - صافحت والية
 عينها - صافحت واليتين أعينهما - صافحت الولايات أعينهن . وهذا الضمير
 لا يجوز حذفه ولا تقديره (١) . . .

فإن لم يتقدم المتبوع ، أو لم يوجد الضمير المضاف إليه ، المطابق - لم
 يصح إعرابهما توكيداً ، بل يجب إعرابهما شيئاً آخر على حسب الجملة ،
 (مبتدأ ، أو خبراً ، أو بدلاً ، أو عطف بيان ، أو مفعولاً به ، أو غيره (٢) . .) .
 ومن أمثلة المفعول به :

من عاتبَ الجهالَ أتعَبَ نفسه ومن لام من لا يعرفُ اللومَ أفسدَا

(١) في توكيد الاسم بالنفس أو بالعين مع اشتغالها على ضمير مطابق للمؤكد - يقول ابن مالك :

بِالنَّفْسِ ، أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا
 وهذا الضمير لا بد من ذكره هنا وفي كل نوع من أنواع التوكيد المعنوي الآتية . ولا يصح حذفه مطلقاً
 في حالة هذا التوكيد .

(٢) انظر ما يتصل بحكم « النفس والعين » عند فقد المؤكد - في ص ٥١٥ - .

ومما يلاحظ أن المطابقة ، حين يكون المؤكِّد بهما جمعاً تقتضى أن يُجمعاً جمع تكسير للقلة على وزن : « أفعل » ، فقط ، ومنع أكثر النحاة الجموع الأخرى التي للقلة والكثرة ، فلا يصح : جاء الولاة نفوسهم ، ولا عينهم وبناء على هذا الرأي لا بد أن تكون صيغتهما على وزن « أفعل » مع إضافتهما نضمير الجمع^(١) .

أما إذا كان المؤكِّد مثنى فالأفصح جمعهما على وزن القلة السابق وهو : « أفعل » فيقال أنفسهما - أعينهما . لكن يصح إفرادهما وتثنيتهما ؛ فيقال : أنفسهما - عينهما - أو : نفساهما - عيناهما^(٢) . ومهما كان وزن الصيغة في التثنية فلا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ؛ ليطابق المؤكِّد^(٣)

(١) وفريق من النحاة يميز في كلمة : « عين » المستعملة في التوكيد جمعها للقلة على « أعيان » لكن الكثير الصحيح هو وزن : « أفعل » ويحسن الاقتصار عليه ؛ متابعة للمطرود في كلام العرب .
(٢) يفهم مما سبق صحة الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، في كلمتي : « النفس والعين » إذا وقعت إحداهما توكيداً للمثنى . ولا بد من إضافتهما للضمير

وبهذه المناسبة نذكر ضابطاً لغوياً مفيداً - (سبق تسجيله في ج ١ م ٩ بهامش ص ١١٠) - مضمونه : أن كل مثنى في المعنى ، مضاف إلى مُتَضَمَّنَتِهِ (بكسر الميم الثانية المشددة ، وصيغة اسم الفاعل ، أى : إلى ما اشتمل على المضاف) يجوز فيه الإفراد ، والتثنية ، والجمع ؛ نحو : قوله تعالى : (إن تَسْتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَمَّتْ قُلُوبُكُمْ) . ونقول : تصدقت برأس الكبشين - أو : رأسى الكبشين - أو روسهما . وإنما فصل الجمع على التثنية لأن المتضامنين كالشيء الواحد ؛ فكرهوا الجمع بين تثنيتهما ، ولأن المثنى جمع في المعنى . وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع في المعنى ، والإفراد ليس كذلك ، فهو أقل منه دلالة على المثنى .

هذا ما نقله بعض النحاة - كالصبان ، ج ٣ والخضري ج ٣ ، في أول باب التوكيد منهما - وينطبق ما تقدم على : « النفس والعين » المستعملتين في التوكيد ؛ خصوصاً للسماح الوارد فيهما ، لا تطبيقاً للضابط السالف ؛ فقد قال الصبان في الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضمَّنَتَيْهما ، بل إلى ما هو بمعناهما ؛ لأن المراد منهما « الذات » . وفي ص ١٤٥ م ١١ من الجزء الأول أيضاً ضابط آخر لشارح المفصل فيه بعض المخالفة لما هنا .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَأَجْمَعُهُمَا « بِأَفْعَلٍ » إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

أى : إن كانا تابعين (مؤكِّدين) لغير الواحد ؛ وهو المثنى والجمع - فبجى بهما مجموعتين على صيغة : « أفعل » لتكون متبعا للنهج الصحيح .

هذا ، ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ، ولكن بغير حرف عطف^(١) ،
ويجوز عليهما مجتمعتين من حكم الإضافة للضمير المطابق ، وتقدم المتبوع ،
ومسايرته في الضبط الإعرابي ، وباقي أحكام التابع - ١٠ - يجوز على إحداهما
منفردة ؛ نحو : قابلت الوالى نفسه عينه - قبض الساحر على الجمرة نفسها
عينها . ويجب - في الرأى الأقوى - عند اجتماعهما تقديم النفس على
العين^(٢) . . .

* * *

(١) لا يصح وجود حرف عطف قبل التوكيد المعنوى . لأن وجوده يستلزم معنى غير المقصود
من التوكيد ، ويزيل عما بعده اسم التوكيد . (كما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٥٢٠) .
(٢) وقيل إن تقديم النفس على العين ليس بلازم ولكنه حسن .

زيادة وتفصيل :

١ - تنفرد كلمتا : « نفس » ، و « عين » دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوي^(١) ، بجواز جرهما بالباء الزائدة ؛ تقول : (ذهب الوالى نفسه ، أو بنفسه ، لمحاربة الخوارج) - (أبصرت الوالى نفسه ، أو بنفسه ، يحارب الخوارج) - (نظرت إلى الوالى نفسه ، أو بنفسه ، وهو فى الميدان) . . . فكلمة « نفس » توكيد مجرور بالباء الزائدة فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة المتبوع . ويصح فى الأمثلة السالفة - وضع كلمة : « عين » مكان : « نفس » فلا يتغير الحكم ، وتعرب مع حرف الجر مثلها ؛ توكيداً مجروراً فى لفظه ، ولكنه فى المحل تابع للمؤكد (أى : للمتبوع)^(٢) .

ب - إذا كان المتبوع (المؤكّد) كنية لوحظ فى معنى التوكيد وإعرابه ما سبقت الإشارة إليه (فى : « ١ » من ص ٤٤) سواء أكان بلفظ : « نفس » ، أو عين أو غيرهما ، مما يصلح من ألفاظ التوكيد المعنوى .

(١) سبقت الإشارة لهذا - فى ج ٢ م ٩٠ ص ٤٥٦ ، باب : « حروف الجر » - وسيجىء (فى ص ٥٢١) عند الكلام على ألفاظ الشمول دخول هذه الباء على « أجمع » ولكنها هناك الباء الزائدة وجوباً ، اللازمة ؛ كالدخلة على « أذمىل » فى التعجب من جهة وجوب زيادتها ، وعدم مفارقتها . أما « الباء » الزائدة هنا فدخولها جائز ، وبقاؤها غير لازم .
وفى ص ٥١٢ بعض أحكام عامة تنطبق على النفس والعين .

(٢) سبقت الإشارة لهذا عند الكلام على زيادة « الباء » الجارة (ج ٢ ص ٤٥٨ م ٩٠ باب حروف الجر) . كما سبق بيان بعض المراجع لهذا ، ومنها : « المعنى » - (ج ١ عند الكلام على « الباء » المفردة) و « الصبيان » عند الكلام عليها فى باب : « حروف الجر » .

الثاني :

نوع يراد به إزالة الاحتمال والحجاز عن التثنية ، وإثبات أنها هي - وحدها - المقصودة حقيقة . وله لفظان : « كِلَا » للمثنى المذكور ، و « كلتا » للمثنى المؤنث ، نحو : أفاد الخبيران كلاهما ، ونفعت الخبيرتان كلتاهما . فلو لم تُدْكَر « كلا » و « كلتا » لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية ، وأن المقصود بالخبيرين أحدهما ، وبالخبيرتين إحداهما . . . فجاء « كِلَا » بعد المثنى المذكور ، و « كلتا » بعد المثنى المؤنث - يكاد يقطع في أصالة التثنية بفهم لا شك فيه ولا احتمال ، ويدل - في الأغلب - على أن المراد هو الدلالة على التثنية الحقيقية التي تنصّب على اثنين معاً ، أو اثنتين معاً^(١) .

حكيمهما :

لا بد عند استعمالهما في التوكيد أن يسبقهما « المؤكّد » ، وأن يكون ضبطهما كضبطه ، وأن تُضَاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور يطابقه في التثنية - ليربط بينهما - كما في الأمثلة السالفة . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره . فإذا تحققت الشروط ، وصارتا للتوكيد وجب إعرابهما إعراب المثنى^(٢) ، فيرفعان بالألف ، ويُصْبَان ويجران بالياء المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ؛ نحو : أفادني الوالدان كلاهما - أحببت الوالدين كليهما - دعوت الله للوالدين كليهما . نفعتني الجدّتان كلتاهما - أطعت الجدّتين كلتيهما - استمعت إلى نصيح الجدّتين كلتيهما .

ولما كان الغرض من التوكيد بكلا وكلتا هو ما سلف ، كان من المستقبح بلاغة^(٣) أن يقال : تعاضم الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، حيث لا مجال

(١) ولا فرق بين أن تكون التثنية على سبيل التفريق - وهذه لا تسمى تثنية اصطلاحاً - أو على غير سبيله ؛ نحو : فاز الأول والثاني كلاهما ، وفازت الأولى والثانية كلتاها - وفاز السابقان كلاهما وفازت السابقتان كلتاها .

(٢) هما من الألفاظ الملازمة للإضافة ، الملحقه في إعرابها بالمثنى . وقد سبق تفصيل شامل في إعرابهما . ومن المفيد الرجوع إليه (في ص ٩٨ وما بعدها ، وفي الجزء الأول ص ٧٩ م ٩ عند الكلام على المثنى وملحقاته) . من ذلك التفصيل تبين أمور هامة ؛ في مقدمتها : أنه لا يصح إعرابهما توكيداً إلا بعد تحقق الشروط الخاصة بهذا . لكن لا يلزم من تحقق الشروط إعرابهما توكيداً ؛ فقد يعربان توكيداً أو لا يعربان - على حسب ما تقتضيه الدواعي الأخرى .

(٣) يفال بعض النحاة فلا يميزه مطلقاً .

لاحتمال التخاصم من أحدهما دون الآخر ؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتماً ؛ فلا فائدة من صيغة التوكيد هنا ، ومثله : تَقَاتِلِ اللِّصَانَ ، وتحاربِ العدوان ، وأشباه هذا من كل ما يخلو من الاحتمال ، ويدل على « المفاعلة » الحقيقية ، أى : المشاركة الحتمية بين شيئين . . .

* * *

الثالث :

نوع يراد منه إفادة التعميم الحقيقي المناسب لدلوله المقصود ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . وأشهر ألفاظه ثلاثة : (كُـلٌّ - جميع - عامة) . وأقواها في التوكيد ، وأكثرها أصالة ، هو : كُـلٌّ ، ثم جميع ، ثم عامة - نحو : قرأت ديوانَ المنبجى كلّه ، واستوعبت قصائده كلّها . فلو لم نأت بكلمة : « كُـلٌّ » لكان من المحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعب ، هو : الأكثر ، أو الأقل ، أو النصف ، أو غير ذلك ؛ إذ ليس في الكلام ما يدل على الإحاطة الكاملة ، والشمول الوافى . فحجىء لفظ : « كلٌّ » ^(١) منع - في الأغلب - الاحتمالات ، وأفاد الإحاطة والشمول بغير مبالغة ولا مجاز ^(٢) . . .

ومثل هذا : غردت العصافير جميعها لاستقبال الصبح . فلو لم تُذكر كلمة : « جميع » لكان من المحتمل أن المراد هو تغريد أكثرها ، أو بعض منها . . . إذ ليس في الكلام ما يقطع بالدلالة على الإحاطة والشمول ، فلما جاءت كلمة : « جميع » أزلت - في الأغلب - الاحتمال ، وأفادت العموم القاطع .

ومثلها كلمة : « عامة » (والتاء في آخرها زائدة لازمة لانفراقها في أفراد ، ولا في تذكير . ولا في فروعهما . وهى للمبالغة ، وليست للتأنيث) ، تقول : حضر الجيش عامته - حضر الجيشان عامتهما - حضر الجيوش عامتهم - حضرت الفرقة عامتها - حضرت الفرقتان عامتهما - حضرت الفرق عامتهن . . .

حكما :

لا بد في استعمال كل لفظ من هذه الثلاثة في التوكيد أن يسبقه المؤكّد ، وأن

(١) « كل » المستعملة في التوكيد قد تفيد الدلالة على « الكل الجموعى » أو : « الكل الجمعي » طبقاً للبيان الآتى في رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ وهى في الحالتين تختلف في معناها وحكمها عن كلمة : « كل » المستعملة نعتاً . والتي سبق الكلام عليها في رقم ٤ من ص ٤٦٦ .

(٢) انظر « الملاحظة » التى في ص ٥١٥ بشأن المراد من « الشمول » وأحواله في الألفاظ الدالة عليه ؛ مثل : كل - جميع - عامة . . .

يكون المؤكّد مماثلاً له في ضبطه ، ومضافاً إلى ضمير مذكور حتماً ، يطابقه في الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ ليربط بينهما ، وأن يكون المؤكّد ، إما جمعاً له أفراداً^(١) ، وإما مفرداً يتجزأ بنفسه ، أو بعامله^(٢) . فثال الجمع المؤكّد : حضر الزملاء كلهم ، أو : جميعهم ، أو عامتهم - كرّمت الزميلات كلّهن - أو جميعتهن ، أو عامتهن ، ومنه قول الشاعر :

لولا المشقّة سادّ النَّاسُ كُلُّهُمُ الجود يُفقر ، والإقدامُ قَتَالُ

ومثال المفرد الذي يتجزأ بنفسه : قرأت الكتاب كلّهُ ، أو : جميعته ، أو : عامتته . ومثال المفرد الذي يتجزأ بعامله اشترت الحصان كله ، أو : جميعه ، أو : عامته .

لما سبق كان من المستقبح أن يقال : جاء الأخ كله - مثلاً - لعدم الفائدة من التوكيد ؛ إذ يستحيل نسبة المحيى إلى جزء منه دون آخر^(٣) . . . ومال أكثر النحاة إلى منع هذا وأمثاله ، ولم يكتفوا باستقبحه .

(١) ما الحكم في فاعل « نعم وبئس » ونظائرهما إذا كان مقترناً بالأداة التي تفيد « العموم » ، وهي : « أل الخنسية ، أو العهدية » ؟ أيجوز توكيده بأحد تلك الألفاظ الدالة على الشمول الكامل والعموم الحقيقي ؟ الإجابة عن هذا السؤال الهام مفصلة في « ١ » ص ٣٦٩ ثم ص ٣٧٤ وهامشيها .

(٢) المراد بما يتجزأ بنفسه : ما يتكون من جملة أجزاء يمكن أن يستقل كل جزء منها وحده بتحقيق الفائدة منه من غير توقف على انضمامه إلى المجموع ؛ كالفصّة - مثلاً - فإنها تتكون من أجزاء كل جزء منها ينفع - بنفسه - في شيء مطلوب ، وكذلك المال ، فإنه يتكون من دراهم ودنانير ، كل درهم أو دينار يؤدي منفعة من غير حاجة إلى انضمامه لنظيره . أما الذي يتجزأ بعامله فهو الذي له أجزاء لا ينفع الواحد في أداء مهمته الأساسية إلا باتصاله بجزء آخر ؛ لأن أجزاءه متأسكة متصلة ، لا يصلح واحد منها لتحقيق الفائدة الأصلية إلا حين يكون متصلاً بباقي نظرائه . لكنه يتجزأ باعتبار آخر خارج عن ذاته الأصلية ، وذلك الاعتبار حين يقع عليه أثر عامل نحوي ومعناه ، ويكون هذا المعنى مما يتجزأ . خذ - مثلاً - الحصان ؛ فإنه لا يمكن أن يتجزأ أجزاء يؤدي كل منها عمله الأصلي بعد التجزئ ، فإذا قلت : اشترت الحصان ، أو بعث الحصان . . . فإن الحصان معمول للفعل : اشترى ، أو : باع ، وكل من الشراء والبيع يتجزأ ؛ إذ يمكن شراء نصف الحصان ، أو ربه ، أو ثلثه . . . وكذلك بيته ، فالعامل - كما نرى - يتجزأ ؛ لهذا يصح أن يقال : اشترت الحصان كله ، واستأجرت الخادم كله . والساقية كلها ، والسيارة كلها . . .

(٣) وفي ألفاظ الشمول الخمسة الأصلية يقول ابن مالك :

و « كَلًّا » اذْكَرْ فِي الشُّمُولِ و « كِلًّا » « كِلْتَا » ، « جَمِيعًا » بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ : « فَاعِلَةٌ » مِنْ : « عَمٌّ » فِي التَّوَكِيدِ ، مِثْلُ : النَّافِلَةُ يَرِيدُ : اذْكَرْ عِنْدَ إِزَادَةِ الشُّمُولِ لِفِظَةِ التَّوَكِيدِ الدَّالَّةَ عَلَى الشُّمُولِ ، وَهِيَ « كَلٌّ » وَ « كَلَا » وَ « كِلْتَا » -

وكل واحد من الألفاظ الثلاثة لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفرادها^(١)؛ ففي مثل : حضرت الوفود كلها - يصح أن يكون حضورها في وقت واحد ، أو في أوقات متباينة، ومثل : غاب الجنود كلهم ... ، يصح أن يكون الغياب في وقت واحد ، أو في أوقات متعددة . وهكذا ، فهي في معناها تفيد العموم المطلق من غير زيادة محتومة عليه ، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقريئة أخرى .

ويلحق بهذا النوع : ألفاظ العدد التي تفيد العموم^(٢) تأويلاً ، لا صراحة ؛ وهي الأعداد المفردة (وتتركز في ٣ و ١٠ وما بينهما) فهذه الأعداد قد تضاف أحياناً إلى ضمير المعداد ، نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم ، أو خمستهم أو سبعتهم ، أو ... ، بالنصب في كل ذلك على الحال^(٣) ؛ بتأويل : مثلثاً إياهم ، أو : مخمّساً ، أو مسبعاً ...

ويصح إتباع اسم العدد لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً ؛ بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد المعنوي ، والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد (كما يقول كثير من النحاة) ، بل يسرى على العدد المركب أيضاً ؛ نحو : جاء القوم خمسة عشرهم^(٤) بالبناء على فتح الجزأين في محل نصب . على الحال ، أو في محل آخر يطابق فيه المتبوع^(٤) .

• • •

= (وهذا إن إفادة الشمول في المثني) و«جميعاً» ، ولا بد من وصل لفظ التوكيد بالضمير المطابق . ثم قال بمد ذلك إن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد ما يفيد لفظ «كل» ؛ وهذا اللفظ الآخر على وزن : « فاعلة » من الفعل : عمّ ، وهو : عامة (لأنها من غير ملاحظة الإدغام - على وزن : فاعلة) ، وأراد بقوله : « مثل النافلة » ، أنها على مثال : « نافلة » في الوزن ، وفي ثبات التاء في جميع الأحوال ، تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وغير أفراد . فهذه التاء لازمة لا تتغير بحال .

(١) وله في هذا نظائر مستجيء في ص ٥١٧ .

(٢) ما سنذكره سبق تدوينه في باب الحال ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ - عند الكلام على الحال المعرفة -

ويجيء كذلك في ج ٤ ص ٣٩٧ .

(٣) وهي من المواضع التي تقع فيها الحال معرفة .

(٤) انظر ما يتصل بهذا ويوضحه ويبين مواقفه في رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ بعنوان « ملاحظة » .

زيادة وتفصيل :

١ - في مثل قوله تعالى : (خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) ، تعرب كلمة : « جميعًا » حالا ، ولا يصح إعرابها توكيداً ؛ لعدم وجود الضمير الرابط .

وفي قراءة من قرأ قوله تعالى : (إِنَّا كُلًّا فِيهَا) ، لا يصح إعراب : « كُلًّا » توكيداً ، لعدم وجود الضمير ، وإنما تعرب ببدلٍ من الضمير « نا » اسم : « إنَّ » بدل كل من كل . وهذا هو الإعراب الأحسن ؛ إذ لا ضعف فيه ، ولا مانع يمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر^(١) بدل كل من كل (كما سيجيء في باب البديل^(٢) ومنه : قَمِئْتُمْ ثَلَاثُكُمْ) . وبدل الكل من الكل لا يحتاج لرباط من ضمير أو غيره .

ب - إذا اجتمع أكثر من مؤكد معنويّ - بشرط وجود داع بلاغيّ^(٣) ، يقتضى هذا الاجتماع - تقدمت^(٤) النفس على العين ، ويستحسن تأخير كلمة : « كل » عنهما ، ويليهما كلمة : « جميع » ثم كلمة : « عامة » وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وحده^(٥) ، ولا يصح - في الرأي الأنسب - اعتبار واحد منها توكيداً للتوكيد . وهذا حكم عام في جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملمحة بها .

ج - قد تقع ألفاظ التوكيد المعنوي السبعة (وهي : نفس - عين - كلاً - كلتا - كل^(٦) - جميع - عامة) معمولة لبعض العوامل ، ولا تعرب توكيداً - لعدم وجود المؤكّد - ؛ فتعرب على حسب حاجة ذلك العامل ، فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبراً وبالرغم من امتناع إعرابها توكيداً -

(١) أى : ضمير المتكلم أو المخاطب .

(٢) ص ٦٨٢ .

(٣) هذا الداعي هو إزالة الاحتمالات لإزالة لاتم إلا بهذه الكثرة . فإن كانت تم بغيرها فلا داعي لتعدد التوكيد .

(٤) وجوباً أو استحساناً : تبعاً للخلاف الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٠٦ .

(٥) كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٥٠٣ وما قبلها مباشرة . ومنها نعلم أيضاً عدم صحة مجيء حرف عطف قبل التوكيد مادام توكيداً ، وإلا صار معطوفاً .

(٦) « ملاحظة » : قد تكون كلمة « كل » للتوكيد من غير أن تفيد الشمول والعموم =

تظل في حالتها الجديدة تؤدي معنى التوكيد كما كانت تؤديه من قبل ، مع أنها في حالتها الجديدة لا تسمى في اصطلاح النحاة توكيداً ، ولا تعرب توكيداً . وهذا كثير في : « جميع » ، و « عامة » ؛ نحو : الزائرون انصرف جميعهم ، أو : عامتهم - الزائرون رأيت جميعهم ، أو : عامتهم - الزائرون مررت بجمعهم ، أو بعاهتهم . . .

أما : « كُـلٌّ » فيكثر وقوعها - عند فقد المؤكّد - بعد عامل الابتداء ، فتكون مبتدأ ، ويقل وقوعها بعد غيره ؛ فمثال الأول : الحاضرون كلُّهم نابه . ومثال الثاني قول الشاعر :

يَمِيدُ^(١) إذا والت عليه دِلَاؤُهُمْ فيصدُرُ عنه كلُّها ، وهو ناهلُ

وهذا من القليل الذي لا يحسن محركاته ، لوقوعها فاعلا مع إضافتها للضمير^(٢) . ومن الأمثلة للثاني : الحاضرون تكلم كلُّهم - الحاضرون سمعت كلُّهم ، وأعجبت بكلهم . . .

وكلمة : « كُـلٌّ » في لفظها مفردة مذكورة دائماً^(٣) ، وإذا وقعت مبتدأ ، وأضيفت إلى نكرة - وجب في الأغلب عند المطابقة مراعاة معنى النكرة في خبر : المبتدأ : « كُـلٌّ » ؛ كقوله تعالى : (كل نفس ذائقة الموت) ، وقوله تعالى : (كل حزب بما لديهم فرحون) وقول جرير :

وكل قوم لهم رأئٌ ومختبرٌ وليس في تغلبِ رأئٍ ولا خبرٌ

= الحقيقي ، كما في قوله تعالى (ولقد آتينا آياتينا آياتينا كلِّها) ، فإن الله لم يطلعه على جميع آياته . وهذا لأن كلمة « كل » - كما يذكر - قد يراد منها الكل الجموعى كالأية ، وقد يراد منها الكل الجمعي الذي يشمل الأفراد ، فرداً فرداً (كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ٥١٧) .

(١) يميد ، أى يضطرب : والضمير عائد على ماء البئر .

(٢) وهناك سبب آخر ؛ هو أنه قد يحدث لبساً في بعض الصور التي يحذف فيها المؤكّد الضمير (وسيأتى في ص ٥٢٢) مثل : الأسرة أكرمت كلها : أى : أكرمها .

(٣) ولهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٧١ حيث تفصيل الكلام على إضافة « كل وما يترتب

على هذا من تعريفها أو عدم تعريفها ، وحالة النعت بعد المضاف إليه ، أيكون للمضاف أم للمضاف إليه ؟
التحوالات - ثالث

فإن أضيفت لمعرفة لم يلزم اعتبار المعنى ، وإنما يصح اعتباره أو اعتبار لفظ « كل » المفرد المذكور ؛ كقوله تعالى : « وكلهم آتية يوم القيامة فرداً » . وقوله عليه السلام : « كللكم راع ، وكللكم مسئول عن رعيته » ونحو : كللكم هداة للخير ، وكللكم داعون إليه . وقول الشاعر :

كلّ العداوات قد تُرجى إزالتها
إلا عداوة من عاداك من حسدٍ

وقول الآخر :

كل المصائب قد تمر على الفتى وتهون غير شماتة الحساد
وقد تقع بدلا كالتى فى الآية السابقة - ، فى ص ٥١٢ - على قراءة من قرأها
(إنا كلاً فيهما) . وقد سبق أن قلنا^(١) ما نصّه :

« إنها تقع نعتاً بشرط إضافتها إلى اسم ظاهر ، مماثل للمنعوت فى لفظه ، وفى معناها معاً - وهو الأغلب - أو مماثل لشيء له صلة معنوية قوية به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرك لو أجزى بذكر كُمو يا أشبه الناس كل الناس بالقمير
فكلمة : « كل » نعت للناس . ومثال الثانى قول الآخر :

وإن كان ذنبى كلّ ذنب فإنه محا الذنب كلّ المحو من جاء تائباً
فكلمة : « كل » - فى الشطر الثانى - نعت للذنب ، وهى مضافة إلى ما له صلة معنوية بالمنعوت .

« وإذا وقعت كلمة : « كل » نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، وصار معناها : « الكامل » فى كذا^(٢) . . . وهو معنى يختلف عن معناها فى التوكيد » . ٥١ .

ولا يجوز فيها القطع فى حالتها استعمالها نعتاً أو توكيداً - كما سبقت الإشارة

(١) فى ص ٤٦٧ .

(٢) راجع ما له صلة بهذا فى ص ٤٦٤ و ٤٦٧ .

لهذا^(١) - ولاداعي للأخذ بالرأى الذى يبيح استعمالها تأكيداً فى الصورة السالفة التى تضاف فيها لاسم ظاهر مماثل لما قبلها على الوجه الذى شرحناه^(٢) ، لأن فى الأخذ به خروجاً على الكثير الفصيح من كلام العرب الذى يضيفها عند التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكد (المتبوع) - أما المضافة للظاهر فلها معنى آخر ، وتأويل مغاير ، كما رأينا .

« ملاحظة » : يقول الصبان فى هذا الموضع من باب : « التوكيد » ما نصّه :
 (« اعلم أن « كلاً » وشبهها فى إفادة شمول كل فرد ، إن كانت داخلة فى حيز النى - بأن أُخِرتْ عن أداته لفظاً ؛ (نحو : « ما كلّ ما يتمنى المرء يدركه . . . » ، وما جاء كل القوم ، وما جاء القوم كلهم ، ولم آخذ كل الدراهم ، ولم آخذ الدراهم كلها . . .) أو رتبة ؛ (نحو : كلّ الدراهم لم آخذ ، والدراهم كلها لم آخذ . . .) توجه النى إلى الشمول خاصة ، وأفاد سلب العموم . وإلا بأن قدّمت على أداته لفظاً ورتبة توجه النى إلى كل فرد ، وأفاد عموم السلب ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام : « . . . كل ذلك لم يكن . . . » . وكاننى النهى . قال التفتازانى : « والحق أن الشق الأول أكثرى لا كلى » ؛ بدليل قوله تعالى : « والله لا يُحِبُّ كلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ » . وقوله : « والله لا يُحِبُّ كلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ » . - وقوله : « ولا تُطعُ كلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ») . ١ هـ . كلام الصبان .

وأما « كلا » و « كلتا » فيكثر - عند فقد المؤكّد - وقوعهما بعد عامل الابتداء ، ويقل بعد غيره (فهما من هذه الناحية مثل : « كُتِلَّ ») ؛ فنثال الأول : الحاضران كلاهما^(٣) نابه - الحاضرتان كلتاها نابهة . . . ومثال الثانى ما قاله بعض الأعراب وقد خُيرَ بين شيئين : « كليهما وتَمَرًا » . يريد : أعطنى كليهما وتمراً^(٤) . وفى هذه الصور وأشباهاها يفيدان معنى التوكيد ، لكن لا يصح إعرابهما توكيداً .

وأما « نفس » و « عين » فالصحيح - عند فقد المؤكّد وقوعهما معمولين

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٣ وقد تقدم فى باب النعت (ص ٤٨٦ و ٤٨٧) شرح القطع بيان أحكامه .

(٢) فى هامش ص ٥٠٢ . (٣) كِلا : مبتدا ، مضاف ...

(٤) كما جاء فى معجم : « لسان العرب » .

— أحياناً — لبعض العوامل^(١) ، وإفادتهما التوكيد المعنوي مع امتناع إعرابهما توكيداً^(٢) ، ومن الأمثلة قوله تعالى : (كتب ربكم على نفسه الرحمة)^(٣) ، ونحو : جاءني عين الكتاب . . . والعرب تقول : نزلت بنفس أبلج ، ونفس أبلج مقابلي^(٤) .

د — في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معي ، فلا يقال غاب المسافر ، وحضر الغائب كلاهما . فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد توكيد المتعاطفين ، ولو كان لفظ العاملين مختلفاً ؛ نحو : ذهب المسافر ، وانطلق الصانع كلاهما .

هـ — يجوز الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد بغير أجنبي محض من العامل ؛ طبقاً للبيان الشامل الذي سلف^(٥) — ومنه قوله تعالى : (ولا يحزنن ، ويرضين بما آتيتهن ، كلُّهن . . .) ، وقد اختلفت النحاة في الفصل بالحرف : « إماً » ، والأحسن الأخذ بالرأى الذي يبيحه فيقول : سأسعد بالقوم إماً كأهم ، وإما بعضهم . . .

و — سبقت الإشارة^(٦) إلى أنه لا يجوز — في أصح الآراء — قطع التوكيد مطلقاً^(٧) حتى كلمة : « كل » إذا صارت نعتاً وجب إتباعها ، وعدم قطعها .

* * *

-
- (١) كما جاء في معجم : « لسان العرب » .
 (٢) انظر ما سبق — في ص — ٥٠٤ — متصلاً بهذا الحكم الخاص بفقد المؤكِّد .
 (٣) وكذلك باقي السبعة ، كما أسلفنا في ص ٥١٢ .
 (٤) انظر الزيادة « أ » في ص ٥٠٧ — لنوع من المناسبة . . .
 (٥) في ص ٤٣٥ .
 (٦) في رقم ١ من هامش ص ٥٠٢ .
 (٧) المعنوي وغير المعنوي .

ألفاظ التوكيد الملحقة^(١) بالثلاثة :

هناك ألفاظ ملحقة بالثلاثة السالفة الدالة على الإحاطة والشمول ، وهذه الملحقة هي : أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمعَ - .

وإنما سميت ملحقة لأن الكثير الفصيح في استعمالها أن تقع مسبوقة بلفظة : « كُـلٌّ » التي للتوكيد أيضاً ، ومطابقة لها ، ومقوية لمعناها^(٢) ؛ وذلك بأن تقع : « أجمع » بعد : « كُـلٌّ » ، و « جمعاء » بعد : « كلها » ، و « أجمعون » بعد : « كلهم » ، و « جُمعَ » بعد : « كلهن » ، مثل : حصدت الحقل كله أجمع - سافرت الأسرة كلها جمعاء - أقبل الضيوف كلهم أجمعون - أقبلت الفتيات كلهن جُمعَ^(٣) . . .

ومن الجائز - مع قلته^(٤) وفصاحته - أن تستقل كل واحدة من هذه الألفاظ الملحقة ، فتقع توكيداً غير مسبوقة بكلمة : « كل » التي أوضحناها . نحو : استوعبت النصح أجمع - استظهرت القصيدة جمعاء - صافحت الزائرين أجمعين^(٥) - أكرمت الزائرات جُمعَ .
ولاتدل كلمة : « أجمعين » وأخواتها على اتحاد الوقت عند وقوع

(١) وهي التي أشير لها في ص ٥٠٣ - والثلاثة السالفة موضحة في ص ٥٠٩ .

(٢) وقد تزيل عنها احتمال عدم الشمول الكامل ، لأن لفظه : « كل » قد يراد منها : « الكل المجموعي » وليس « الكل الجمعي » على الوجه السابق الموضح لها ، في رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وبَعَدَ كُلُّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا جَمَعَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمِعَا

أى : بعد لفظه : « كل » التي للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تجيء بعدها لتقوية التوكيد بها ، وسرد تلك الألفاظ . . . علماً بأن كل واحد منها يستعمل مع مؤكّد (متبوع) يخالف ما يستعمل مع الآخر . . .

(٤) قلة نسبية ، وليست قلة ذاتية تمنع القياس ، فهي قلة بالنسبة للصورة الأخرى التي لا استقلال

فيها . (راجع رقم ٢ من هامش ص ٧٩ حيث إيضاح القلة بتوعيتها) .

(٥) من الجائز إعراب : « أجمعين » حالا ، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً ، فعل إعرابها حالا يكون المعنى « مجتمعين » أى : في حالة اجتماعهم ، وعدم تفرقهم . وعلى إعرابها توكيداً يكون المعنى على الشمول والإحاطة ، وأن الإكرام شملهم فرداً فرداً . فبين المعنيين فرق واضح ، ومن الواجب عند الإعراب ملاحظة المعنى المراد دائماً ، لأن الإعراب لا بد أن يجارى المعنى المقصود .

المعنى على الأفراد ؛ فهي مثل : « كل » وأخواتها ، في إفادة العموم المطلق دون زيادة عليه ^(١) . فإذا قلنا : قابلت الزائرين أجمعين فقد تكون المقابلة في وقت واحد أو في أوقات مختلفة .

والفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه عدم ثنية : « أجمع » و « جمعاء » ، فلا يقال : أفادنى الكتابان أجمعان ، ولا أنشدت القصيدتين جمعاوين ، لأن أكثر العرب استغنوا « بكلا » و « كلتا » عن ثنية أجمع وجمعاء ^(٢)

وهناك ألفاظ أخرى للتوكيد ، تجيء - مجتمعة أو غير مجتمعة - مرتبة وجوباً بعد « أجمع » وفروعها ، وهى بمعناها ، وتُعد من الملحقات أيضاً مثلها ، وتفيد فائدتها في تقوية معنى : « كل » - إن وُجد في الكلام لفظ : « كل » ^(٣) - وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فيجىء بعد « أجمع » لفظ بمعناه وفائدته ؛ هو : « أكتع » ، وإن شئنا الزيادة جئنا بعد « أكتع » ، بلفظ : « أبصع » ، ثم إن شئنا الزيادة جئنا بلفظ : « أبتع » أخيراً . ونأتى بعد : « جمعاء » ، بلفظ : كتعاء ، ثم بصعاء ، ثم بتعاء . ونأتى بعد : أجمعين ، بلفظ : (أكتعين ، ثم أبصعين ، ثم أبتعين) - مجموعة جمع مذكر سالماً - . وبعد : « جُمع » بلفظ : (كتَّع - بُتَّع - بُصَّع . . .) مجموعة على وزن : « فَعْلَل » ^(٤) فالمثال الذى يجمع لفظ التوكيد الأصيل هو : « كَلَّ » ويليه ملحقاته المختلفة - كاملة أو غير كاملة - مرتبة على الترتيب السالف وجوباً ، وهو : سافر الوفد كله ، أجمعُ ، أكتعُ ، أبصعُ ، أبتعُ - سافرت

(١) على الوجه المشروح في ص ٥١٠ .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك مبيناً أن ألفاظ التوكيد الفرعية قد تستقل بنفسها ، فلا تجيء بعد لفظه : « كل » :

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمَعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمِعُ

ثم يذكر - بعد بيت آخر - الحكم بمنع ثنية « أجمع » ، وجمعاء ، استغناء عن ثنيتيهما بكلا وكِلتا :

وَأَغْنَى بِكِلْتَا فِي مُثْنَى ، وَكِلَا عَنْ وَزْنِ «فَعْلَاء» وَوَزْنِ «أَفْعَلَا»

(اغن بمعنى : استغنى) . وسيجيء هذا البيت لمناسبة أخرى في ص ٥٢٢ .

(٣) لصحة التوكيد بهذه الألفاظ ، وإن لم توجد كلمة : « كل » ، طبقاً لما تقدم .

(٤) وهذا هو الحكم الغالب - كما سيجيء في باب المنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ - .

الكتيبة. كلها جمعاء ، كتعاء ، بصعاء ، بتعاء - حضر المدعون كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ، وحضرت المدعوات كلهن جُمع - كُتْع - بُصِع - بُصِع - بُصِع . ويقاس على هذا غيرها من الصور التي تستعمل في الأفراد والتذكير وفروعهما .

ويجب ملاحظة ما يأتي :

(١) أن جميع ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة الأصلية لانضمام مطلقاً (لضمير ولا لغير ضمير^(١)) بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية مثل : « كلٌّ » وسواها ؛ فلا بد من إضافتها لضمير مطابق للمؤكد ، كما عرفنا .

(٢) أن جميع ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية والملحقة - معارف ، فأما الأصلية فإنها معارف بسبب إضافتهما إلى الضمير الرابط ؛ فهي تكتسب منه التعريف . وأما الملحقة فإنها معارف بالعلمية ، لأن كل لفظ منها هو « علم جنس » يدل على الإحاطة والشمول ؛ ولهذا لا يجوز نصبه على الحال - في الرأي الصحيح^(٢) - ويجب منع الصرف في : « أجمع » و « جمعاء » و « جمع » ، وكل ما كان من تلك الملحقات على وزن : فَعَلَّ (٣) .

(٣) أن ألفاظ التوكيد الملحقة إذا اجتمعت وجب ترتيبها على الوجه السابق ، وقبلها - في الغالب - لفظة : « كلٌّ » ، ويجب إعراب لفظة : « كلٌّ » توكيداً للمؤكد الذي قبلها - وكذلك بقية ما بعدها من الملحقات التي تجيء لتقويتها ، وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فتعرب كل واحدة منها توكيداً معنوياً للمؤكد (المشروع) وليس التالي توكيداً للتوكيد الذي سبقه - في الرأي الأنسب^(٤) -

(١) إلا كلمة : « أجمع » المسبوقة بالباء الجارة الزائدة لزوماً (في مثل : حضر الضيوف بأجمعهم) كما سيجيء في ص ٥٢١ .

(٢) إلا على رأي يميز تأويله بالمشق ، وليس بين الأعلام الجنسية ما يصح جمعه جمع مذكر سالماً إلا ما كان منها دالاً على الشمول التوكيدي ، نحو : « أجمع » وملحقاته ، فيقال : « أجمعون وأجمعين » . . . لأنه في أصله مشتق (صفة) فهو في أصله أفضل تفضيل أصالة (كما جاء في الصبان ، ج ١ باب المغرب والمبني عند الكلام على جمع المذكور) .

(٣) كما سيجيء في باب المتنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ .

(٤) راجع الأشموف ، وانظر ما يتصل بهذا في « ب » من ص ٥١٢ . وهناك رأي يجعل لفظ التوكيد بعد كلمة : « كلٌّ » تأكيداً لها ، وتقوية لإفادتها الإحاطة والشمول . وقد أشار إليه بعض الباحثين (ومنهم صاحب مجمع البيان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٩٩) لكن الرأي الأول أحسن وأنسب .

ولا يصح عطف هذه الملحقات بعضها على بعض . أو على شيء قبلها مادامت مستعملة في التوكيد ؛ لأن جميع ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية والملحقة - لا يصح أن يسبقها عاطف ؛ - كما سلف^(١) - .

وكذلك لا يصح - في الرأي الأصح - الفصل بين كلمة : « كل » وما يليها من هذه الألفاظ الملحقة المستعملة في التوكيد - كما تقدم^(٢) - .

(٤) عرفنا^(٣) أن جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة إذا تعددت كانت توكيداً للمتبوع وحده ولا يصح أن يكون أحدها توكيداً للتوكيد - .

* * *

(١) في ص ٥٠٦ .

(٢) في هامش ص ٤٣٦ .

(٣) في « ب » من ص ٥١٢ وفي رقم ٣ من اله نسخة السابقة .

زيادة وتفصيل :

١- من الأساليب الصحيحة - كما سبقت الإشارة^(١) - جاء القوم بأجمعهم (بفتح الميم ، أو ضمها) . فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكّد ، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة . وهي زائدة لازمة لاتفارقها . وتعرب كلمة : « أجمع » توكيداً مجرور اللفظ بالباء الزائدة اللازمة ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة المؤكّد (المتبوع) . وهذا الإعراب أوضح وأيسر من إعرابها بدلاً من المتبوع ، مجرورة اللفظ بالباء في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ؛ لأن صاحب هذا الإعراب لا يجعل « أجمع » هنا من ألفاظ التوكيد ، برغم أنها - عنده - تؤدي معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكّد .

* * *

ب- تتلخص أهم الأحكام السابقة الخاصة بألفاظ التوكيد المعنوي فيما يأتي :

(١) وجوب تقدم المؤكّد (المتبوع) . ومماثلة التوكيد له في الضبط
(٢) وجوب إضافة لفظ التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكّد إذا كان لفظ التوكيد أساسياً ، لاملحقات . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره .

(٣) وجوب تطبيق أحكام التابع التي سبق بيانها ، (في ص ٤٣٥) .
على ألفاظ التوكيد .

(٤) امتناع وجود عاطف يدخل على لفظ التوكيد إذا أريد بقاؤه للتوكيد .
(٥) عدم قطعه .

(٦) إذا تعددت ألفاظ التوكيد كانت لتوكيد المتبوع وحده وروعي في تقديم بعضها عن بعض ترتيب خاص .

(٧) جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة معارف .

(١) في هامش ، ص ٥٠٧ ورقم ١ من هامش ص ٥١٩ وفي الجزء الثاني - باب «حروف

توكيد النكرة :

ألفاظ التوكيد المعنوي معارف^(١) بذاتها ، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكد . (المتبوع) . والنكرة تدل على الإبهام والشيوع ؛ فهما متعارضان تعريفاً وتنكيراً .

لكن يجوز - في الرأي الأصح - توكيد النكرة إذا أفادها التوكيد شيئاً من التحديد والتخصيص ؛ يقربها من التعريف نوعاً . وإلا لا يجوز ، لأنه لا فائدة منه .

وتتحقق استفادتها من التوكيد إذا اجتمع فيها أمران :

أولهما : دلالتها على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين معروفين ، كيوم وأُسبوع ، وشهر . . . ، أو على شيء معلوم المقدار ؛ كدرهم ، ودينار
وثانيهما : أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول التي عرفناها ؛ تقول عملت يوماً كله - وسافرت أسبوعاً جميعه - وتنقلت شهراً عامته
وتبرعت بدينار كله وكقول الشاعر^(٢) :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجبُ يا ليت عِدَّةَ حَوَلِ كُلِّهِ رَجَبُ
وعلى أساس ما تقدم لا يصح : عملت زمناً كله - ولا أنفقت مالا كله ؛ لأن النكرة غير محدودة الوقت ، ولا معلومة المقدار . كما لا يصح ؛ عملت يوماً نفسه ، أو عينه ؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول^(٣)

حذف المؤكِّد (المتبوع) توكيداً معنوياً :

منعت جمهرة النحاة حذف المؤكِّد (المتبوع) بحجة أن الحذف مناف

(١) سبق البيان في رقم ٢ من ص ٥١٩ .

(٢) في بعض الروايات .

(٣) وفي جواز توكيد النكرة التي يفيدها التوكيد يقول ابن مالك مبيناً أنه جائز إن أفاد ، وأن

البصريين لا يبيحونه مطلقاً .

وَإِنْ يُغَيِّدُ تَوَكِّدُ مَنْكُورٌ قَبْلُ وَعَنْ نَحْوَةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلُ

ثم سرد بعد هذا بيتاً سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب (ص ٥١٨) هو :

وَغَنَّ بِكَلْمَتَا فِي مَشْنَى ، وَكَلَا عَنْ وَزْنٍ : «فَعَلَاءٌ» وَوَزْنٍ : «أَفْعَلَاءٌ»

للفرض من توكيده توكيداً معنوياً . وأجاز آخرون الحذف ، بشرط أن يكون المؤكّد (المتبوع) ضميراً رابطاً في جملة الصلة ، أو : الصفة ، أو : الخبر ؛ نحو : جاء الذي أكرمتُ نفسه ، أى : أكرمتُهُ نفسه - جاء قوم أكرمتُ كلَّهم ، أجمعين ، أى : أكرمتهم كلَّهم أجمعين - الأسرةُ أكرمتُ^(١) كلَّها أجمعين ، أى : أكرمتها كلها أجمعين ، وحذفه - عند هؤلاء - في الصلة أكثر من الصفة ، وفي الصفة أكثر من الخبر .

والأحسن الاقتصار على الرأى الذى يمنع الحذف جهد الاستطاعة ، لأن حجتهم أقرب إلى العقل والسمع ، ورأيهم أبعد من اللبس والشك ، ولم يستند الموافقون على الحذف - إلى الأدلة والأمثلة الماثورة التى تكفى لتأييد رأيهم .

* * *

توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل توكيداً معنوياً . . .

١- إذا أريد توكيد الضمير المتصل ، المرفوع ، (المستتر أو البارز) توكيداً معنوياً يزيل الاحتمال عن الذات ، جىء بلفظ التوكيد الذى يحقق هذا الغرض ؛ وهو : « نفس » أو « عين » ، بشرط أن يَفْصِلَ بينه وبين المؤكّد إما ضمير منفصل مرفوع يُعربُ توكيداً^(٢) لفظياً مناسباً للضمير السالف ، (أى : للمؤكّد) ، وإما فاصل آخر ليس ضميراً ، نحو : أسرعُ أنت نفسك ، للصارخ . ونحو : رغبتَ أنت نفسك فى الخير - رغبتما أنتما أنفسكما فى الخير - رغبتم أنتم أنفسكم فى الخير - رغبتن أنن أنفسكن فى الخير . ويجوز : (رغبت - حتمّاً - نفسك فى الخير) - (رغبت يوم الجمعة نفسك أن تسافر) - (رغبتما - حتمّاً - أنفسكما فى الخير) . . . وهكذا . فالفصل واجب ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح^(٣) . . .

(١) راجع ماسبق خاصاً بهذا المثال فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٣ ومن المراجعة يتبين أن هذا الأسلوب صحيح ، ولكن إعراب كلمة : « كل » مختلف باختلاف الرأىين ؛ فهو هنا لا يحتمل إلا التوكيد المفيد للشمول ، بسبب وجود كلمة « أجمعين » بعده الدالة على الكل « الجمعى » لا المجموعى ، وقد أوضحنا نوعى « الكل » فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ .

(٢) انظر إعرابه فى ص ٥٣٠ .

(٣) وقد يكون من فائدة الفصل على الوجه السالف منع احتمالات معنوية غير مقهورة - بعض =

وعلى أساس ما سبق لا يصح : " تكلم الحمدون هم أنفسهم " على اعتبار الضمير : (هم) توكيداً ، لأن المؤكِّد (الحمدون) ليس ضميراً متصلاً مرفوعاً ، وإنما هو اسم ظاهر لا يؤكد الضمير توكيداً معنوياً^(١) والاسم الظاهر أقوى في الدلالة من الضمير ؛ إذ لا يحتاج إلى مرجع يفسره ، بخلاف الضمير .

أما في نحو : " الحمدون أكرمتهم هم أنفسهم " فالفصل جائز لا واجب ؛ لأن المؤكِّد ضمير متصل ، ولكنه ليس مرفوعاً ؛ فيؤكِّد الضمير بالضمير ، ويجوز : الحمدون أكرمتهم أنفسهم بغير توكيد بالضمير . وأما في نحو : الحمدون قاموا كلَّهم ، فالفصل جائز أيضاً لا واجب ؛ لأن لفظ التوكيد وهو : « كل » ليس : « النفس » أو « العين »^(٢) . . .

ب- وإذا أريد توكيد الضمير المرفوع المنفصل ، بالنفس « أو : « بالعين » ، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما ؛ كلاهما لا يحتاج إلى

=الصور، في مثل : خرجت البقرة، عنها ، أو نفسها - قد يخطر بالبان أن المراد هو: روح عنها التي تبصرها ، وخرج نفسها التي بها حياتها ، وهي : الروح ، فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال ، أو أضعف شأنه - وهذا صحيح - ويقولون : حملت الصور الأخرى التي لا احتمال فيها - على هذه !! والحق أن السبب هو استعمال العرب ليس غير .

(١) في ص ٥٢٨ صورة تدل على صحة التوكيد اللفظي - لا المعنوي - بالضمير .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك .

وإن توكِّد الضمير المتَّصل بالنفس والعين فبعْد المنفصل عنيْتُ ذا الرِّفْعِ ، وأكَّدُوا بما سِوَاهُمَا ، والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

يقول : إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بواحد من لفظي التوكيد : « النفس » أو « العين » صح التوكيد بأحدهما بعد أن يسبقه التوكيد اللفظي بضمير منفصل يفصل بين التابع والمتبوع . ولما كان البيت السابق لا يبين نوع الضمير المتصل الذي يراد توكيده ، أهو مرفوع ، أم غير مرفوع - تدارك الأمر في البيت الذي يليه فقال : « عنيْتُ ذا الرِّفْعِ » ، أي : قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع ، أي الضمير المتصل المرفوع .

وأوضح بعد ذلك جواز التوكيد المعنوي بلفظ آخر مناسب ، غير لفظي « نفس » و « عين » ، وبفاصل غير ذلك الضمير المنفصل أو بلا فاصل ، فالتقييد بالنفس والعين لازم عند توكيد الضمير ، وكذا التقييد بالفاصل غير لازم ما دام المتبوع ليس ضمير رفع متصل

فاصل ؛ تقول : أنت نفسك سافرت - أنتم أنفسكم سافرتما - أنتم أنفسكم سافرتم . . . وهكذا . . .

* * *

القسم الثاني التوكيد اللفظي^(١) :

هو تكرار اللفظ السابق بنصّه^(٢) ، أو بلفظ آخر مرادف^(٣) له .
والمؤكّد (المتبوع) ، قد يكون اسماً ، نحو : الشمسُ الشمسُ أمْ الأرض . وقد يكون فعلاً ؛ نحو : تتحرك تتحرك الأجرام السماوية ، وقد يكون حرفاً ؛ نحو : نَعَمْ نَعَمْ أيها الداعي إلى الهدى . وقد يكون جملة فعلية ، أو : اسمية ؛ نحو : (الخير محمودُ المَغْبَةِ - تواتيك عواقبُه) . (الخير محمود المَغْبَةِ - تواتيك عواقبه) . وقد يكون اسم فعل ؛ نحو :

(١) تقدم القسم الأول (المعنوي) في ص ٥٠١ . وفي رقم ٢ من هامش تلك الصفحة بيان المدلول الحقيقي للتوكيد اللفظي .

(٢) ولا يضر أن يدخل على نصه بعض تغيير يسير ، كقوله تعالى : « فَمَسَّهْلُ » الكافرين أمهلهم رُوَيْدًا . فكلمة : « أمهل » توكيد لفظي للفعل السابق . والضمير : « هم » عائد على : « الكافرين » لا محل له من الإعراب (انظر أ) من الأحكام التي في ص ٥٢٧) ومن هذه الآية يفهم أيضاً أنه يجوز في التوكيد اللفظي الفصل بين المؤكّد والمؤكّد .

وشيء آخر قاله النحاة في ج ٤ : « باب تابع المنادى » عند بيت ابن مالك :

فِي نَحْوِ : سَعِدُ سَعِدُ الْاَوْسُ يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضُمٌّ وَأَفْتَحُ اَوْلاً تُصَبُّ

إِنْ ضُمَّتْ . كلمة : « سعد » الأولى كانت الثانية منصوبة ، على اعتبارها توكيداً لفظياً ، أو مفعولاً به لفعل محذوف ، أو بدلا ، أو عطف بيان ، أو منادى . . .

ثم قالوا : كيف تعرب توكيداً لفظياً مع اتصالها بما لم يتصل به المتبوع (وتقدم مثل هذا الاعتراض في رقم ١ من هامش ص ٤٥٦) ومع اختلاف جهتي التعريف بينهما ؟ إذ تعريف المتبوع هنا بالعلمية ، أو بالنداء - على الخلاف في ذلك - وتعريف التابع بالإضافة ، لأنه لا يضاف حتى يجرد من العلمية . . ؟ أجاوب : قد يكتفى في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف ، وإن اختلفت جهته ، وتباين المعرف ، أو اتصل به شيء (راجع حاشية الخضري عند البيت السالف . واستجىء الإشارة لهذا أيضاً في ج ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٠) وللبحث صلة بما سيحجىء في القسم الأول من أحكام البديل - ص ٦٧٦ وبالقاعدة الهامة التي في ص ٦٧٩ وتختص بعدم اتصال البديل بعامله .

(٣) المرادف هو : لفظ يؤدي معنى لفظ آخر تماماً ، ويخالفه في حروفه ، فن الأسماء الفضة واللجين - الذهب والتبر - . . . ومن الأفعال قعد وجلس . . . ، ومن الحروف : نعم وجير . . . ، ومن المرادف قولهم : أنت حقيق قَمِينٌ .. ومعنى كل من الكلمتين : جدير .
ومن هذا النوع - عند الفراء - الحرفان : ما ، وأنَّ المصدريتان ؛ في قوله تعالى : « وإنه لحقٌ مثلُ ما أنكم تنطقون . . » .

هي الدنيا تقول بِمَلءٍ فيها حَذَارٍ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَغَدْرِي
ومثال التوكيد اللفظي بالمرادف : الذهبُ التبرُّ نَحْتِي في صحارينا . . . هذا ،
وفي جميع صور التوكيد اللفظي وحالاته لا يصح تكرار اللفظ السابق (وهو : المؤكِّد) ،
أكثر من ثلاث مرات ؛ كقول الشاعر :

أَلَا حَبَّذَا ، حَبَّذَا ، حَبَّذَا صديق تحمَلْتُ منه الأذى
وقول الآخر :

أَلَا ، يَا اسْلَمِي ، ثُمَّ (١) اسْلَمِي ، ثُمَّ (١) اسْلَمِي
ثلاثَ تَحِيَّاتٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي (٢) . . .

الغرض منه : الغرض من التوكيد اللفظي (٣) ؛ أمور ؛ أهمها :
تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه ، أو سمعه ولكن لم يتبينه . وقد يكون الغرض
التهديد ؛ كقوله تعالى في خطاب المعاندين بالباطل : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ،
ثُمَّ كَلَّا ، سَوْفَ تَعْلَمُونَ) .

وقد يكون التهويل : كقوله تعالى : (وَمَا أَدْرَاكَ (٤) مَا يَوْمُ الدِّينِ (٥) ؟
ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ؟ » .

وقد يكون التلذذ بترديد لفظ مدلوله محبوب مرغوب فيه ، نحو : (الصحة ،
الصحة !! ، هي السعادة الحقة الحقة) - (الجنة الجنة !! ما أسعدنا من يفوز بها .)
- (الأم ، الأم !! أعذب لفظ ينطق به القم (٦) .) . .

(١ ، ١) إذا كان التوكيد اللفظي جملة مكررة جاز أن تكون مسبوقه بحرف العطف « ثم » أو
« الفاء » وعندئذ لا يكونان حرف عطف ، وإنما يخضعان للحكم الخاص بهذه الصورة ، وهو مدون في
« ه » من ص ٥٣٦ وهما مشها هذا البيت لمناسبة هناك .
(٢) أي : وإن لم تتكلمي .

(٣) الفرق بينه وبين النعت موضح في الملاحظة الهامة (رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨) .
(٤) ما أعلمك ؟ ما أخبرك ؟ - أدرى : فعل ماض ، في هذا البيت وهي في الآيتين بعده توكيد
لفظي لبعض الحروف والأسماء والأفعال والجمل ، فراجع الحكم في ص ٥٢٧ وص ٥٣٧ وما بعدهما .
(٥) يوم الجزاء والحساب ، وهو يوم القيامة .
(٦) وقد اقتصر ابن مالك فيما سبق على تعريف التوكيد بقوله :

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِبِي مُكْرَرًا : كَقَوْلِكَ : اذْرُجِي اذْرُجِي
أي : والذي هو لفظي من التوكيد يجيء مكرراً . . . فالتوكيد اللفظي عنده هو ما يجيء مكرراً سواء
أكان تكراره باللفظ والمعنى معاً أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ .

هذا ، والأغراض السالفة هي أهم ما يميز التوكيد اللفظي بالمرادف من عطف البيان - كما سيحییء في بابه (١) . . .

* * *

أحكامه :

للتوكيد اللفظي أحكام تختلف باختلاف نوع المؤكّد (المتبوع) من ناحية أنه اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو جملة ، أو اسم فعل ، وتتلخص هذه الأحكام فيما يأتي ، (والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظي) ، ولا يختلف فيه نوع عن نوع) :

١ - اللفظ الذي يقع توكيداً لفظياً ، ممنوع من التأثر والتأثير ، (أى : لا تؤثر فيه العوامل ؛ - فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا غيره . . . ؛ فليس له موضع ، ولا محل من الإعراب ، مطلقاً - وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقاً ؛ فلا يحتاج لفاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ، أو غيره (٢) . . .) وإنما يقال في إعرابه : « إنه توكيد لفظي لكذا . » ؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابي ، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو غير ذلك . . . ومن غير أن يكون له محل من الإعراب ، أو معمول . . . ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً ، أو جملة ، أو اسم فعل ؛ ففي مثل : إن الشمس إن الشمس قاتلة للجرائم ، تُعرب : « إن » الثانية « توكيداً لفظياً » ، وليس لها عمل ولا محل . كما تعرب « الشمس » الثانية « توكيداً لفظياً » وليس لها عمل ولا محل ، وليست معمولة . و « قاتلة » خبر « إن » الأولى ، التي لها العمل وحدها ، وهي التي تحتاج إلى الاسم والخبر ، دون الثانية .

(١) إيضاح الفرق بينهما في ص ٥٤٢ . وسيحییء في رقم ١ ، ٢ من هامش ص ٦٦٧ ما يفيد التشابه الظاهري - أحياناً - بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظي ، وطريقة التفريق بين كل منها .

(٢) سبق هذا الحكم لمناسبة أخرى في باب : « التنازع » (ج ٢ ص ١٧٩ «د» م ٧٣) ويمارضه رأي آخر مدون هناك ، ثم بيان الفيصل في الأمر - وله إشارة أيضاً في ج ٢٦ م ٧٠ - .

ويصح أن يقال - كما سيجيء^(١) - : إن الشمس إنها قاتلة للجراثيم .
فكلمة « إن » الثانية توكيد لفظي لا عمل لها ولا محل ، و « ها » ضمير عائد
على الشمس ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ؛ فليس اسماً لـ « إن » ،
ولا غيرها ، ولا عاملاً ، ولا معمولاً لشيء مطلقاً ؛ وإنما هو مجرد رمز يحاكي^(٢)
اسم « إن » الأولى ، ويعرب توكيداً لفظياً له^(٣) ... وهكذا كل رمز آخر يشبهه .
ومن الواجب مراعاة ما سبقت^(٤) الإشارة إليه ، وهو : أن المؤكّد (المتبوع)
لا يصح تكراره أكثر من ثلاث مرات .

ب- إن كان المؤكّد (وهو : المتبوع) اسماً :

(١) فإن كان اسماً ظاهراً (ومثله : اسم الفعل) . فتوكيده اللفظي يكون
بمجرد التكرار ، نحو : النجومُ النجومُ معلقة في الفضاء ، والشمسُ واحدة
منها ، والأرضُ الأرضُ كالحصاة الصغيرة بين آلاف من الكواكب
الأخرى . فكلمة : « النجوم » الثانية ، وكذلك كلمة : « الأرض » الثانية -
توكيد لفظي ، وكتاهما تضبط كالأولى ، لأنها تابعة لها في الضبط فقط ، من غير أن
يقال عن الثانية إنها مبتدأ ، أو خبر ؛ أو فاعل ، أو غيره مما له موقع إعرابي . . .
ويستثنى من هذا الحكم الأسماء الموصولة ، فإنها لا تؤكّد توكيداً لفظياً
إلا بإعادة لفظها وصلته معه ، فلا يجوز تكرار اسم الموصول وحده دون تكرار
صلته . نحو : الذي سمك السماء . الذي سمك السماء - قادر على ذلك عروش
الظالمين . . .

هذا ، والأغلب أن الاسم الظاهر لا يكون توكيده اللفظي ضميراً - لما
سبق بيانه^(٥) . -

(١) في رقم ٣ من ص ٥٣٢ .

(٢) يقولون في إعراب هذا إنه جاء بقصد محاكاة الاسم السابق ، فإ المراد بالمحاكاة من الناحية
الإعرابية ؟ أمى التوكيد اللفظي أم شيء غيره ؟ فإن كانت هي التوكيد اللفظي فكيف نوفق بينها وبين
ما نصوا عليه (في هذا الباب - وغيره - ص ٥٢٤) من أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، إذ
الاسم الظاهر أوضح منه ، لعدم حاجته إلى مرجع يفسره ؟ أهذه الحالة مستثناة ، والقاعدة السالفة أغلبية ؟
نعم هذا الذي يفهم من كلام في حاشية ياسين على شرح التصريح في أول بحث : « التوكيد اللفظي » .
(٣) ومثله الضمير : « هم » في قوله تعالى : (فهل الكافرين أمهلهم رويداً) - انظر رقم ٢
من هامش ص ٥٢٥ - .

(٤) في ص ٥٢٦ .

(٥) في ص ٥٢٤ . وانظر رقم ٢ من هذا الهامش .

(٢) وإن كان المؤكِّد (وهو المتبوع) ضميراً متصلاً - مرفوعاً ، أو غير مرفوع - فمن الممكن توكيده توكيداً لفظياً بضمير يماثله في معناه لا في لفظه ؛ فيكون توكيده بالضمير المنفصل المرفوع المناسب له في الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ نحو : رأيت أنت^(١) الخير وافي خاملاً - يُفْرِحُك أنت وصول الحق إلى صاحبه - هل لك أنت في عمل الخير فتُجْرَعَر ؟ . ونحو : رأيتنا أنما . . . رأيتم أنتم . . . رأيتن أنتن (٢) في الأمثلة السالفة وقع الضمير المنفصل المرفوع (أنت وفروعه) ، توكيداً لفظياً لضمير قبله متصل ، مرفوع ، أو : منصوب ، أو مجرور ؛ وفي كل حالة من الثلاث يعرب الضمير « أنت » ، وفروعه - توكيداً لفظياً مبنياً على الفتح أو غيره ، ولا يقال فيه إنه مبني في محلّ رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، إذ ليس للتوكيد اللفظي محلّ إعرابي ، لأنّ المحلّ الإعرابي لا يكون إلا للمبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو غيرها مما له موضع إعرابي لا يقوم على التوكيد اللفظي . ومن الضمير المرفوع المتصل ما هو بارز كالأمثلة السابقة ، وما هو مستتر كالفاعل لكل من الأفعال الآتية في قوله عليه السلام : « كُلُّ واشرب ، والبس في غير مَخِيلَة^(٣) ولا كِبَر » . . . فكل فعل من هذه الأفعال له فاعل ضمير مستتر مرفوع ، تقديره : أنت . فإذا أريد توكيد هذا الفاعل المستتر توكيداً لفظياً فتوكيده بالضمير المرفوع البارز « أنت » ، وهو غير الفاعل المستتر . فنقول : كُلُّ أنت ، واشرب أنت ، والبس أنت ، « فأنت » الضمير الظاهر هو توكيد لفظي للمستتر ، ومثله قول الشاعر :

إذا ما بدت من صاحب لك زلةً فكن أنتَ محتملاً لزلته عُذراً

فالضمير : « أنت » البارز توكيد لاسم : « كان » المستتر ، وتقديره : أنت ، أيضاً . والضمير : « أنت » المؤكِّد ، هو في أصله أحد ضمائر الرفع البارزة فحده أن يؤكِّد الضمير المرفوع فقط ، لكنه - على الرغم من هذا - يكون أحياناً

(١) وهذا كقوله تعالى (وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً) حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع : « هو » توكيداً لفظياً للضمير المتصل المنصوب ، وهو الهاء في آخر الفعل « تجدوه »

(٢) ومثل « هم » المؤكدة لواء الجماعة في قوله تعالى : (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) .

(٣) اختيال - كبر .

كثيرة توكيداً لفظياً لضمير غير مرفوع كما علمنا ، فيخالف بهذا ما يناسب أصله الأول ، ولكن هذه المخالفة مقبولة ، وقياسية قوية .

(٣) وإن كان المؤكّد (وهو: المتبوع) ضميراً متصلاً - مرفوعاً ، أو غير مرفوع - وأريد توكيده بضمير يماثله في اللفظ والمعنى معاً ، وفي الاتصال ، وفي النوع الإعرابي^(١) - فلا بد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذي يتصل - مباشرة - بالمؤكّد (المتبوع) ، أى : أنه لا بد من تماثل الضميرين (التابع والمتبوع) في اللفظ ، وفي المعنى ، وفي الاتصال ، وفي أن يسبق كل ضمير منهما - مباشرة - لفظ يماثل الذى يسبق الآخر في نصّه ومعناه ، نحو : (انساب حولى صوت غنائى ساحر؛ فجعلت جعلت ، أسمعه أسمعه ، وأصغى إليه إليه ؛ فامتألت النفس سروراً) . ولا يصح إعادة المؤكّد (المتبوع) وحده لأن هذا يخرج عن الاتصال .

ففي الأمثلة المذكورة أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ، وهو : « التاء » التى فى آخر الفعل الأول: « جَعَلَ » فأكدنا هذا الضمير بمثله فى كل ما أوضحناه ، وهو « التاء » الثانية التى هى كالأولى فى لفظها ، وفى أنها ضمير ، متصل ، للرفع ، مسبوق بفعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع) . وكذلك أريد توكيد الضمير المتصل المنصوب ؛ وهو : « الهاء » فى آخر الفعل الأول: « أسمع » فأكدناه « بالهاء » الثانية التى تماثله فى لفظه ، ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد فعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع) . وكذلك أريد توكيد الضمير المجرور ، وهو: « الهاء » التى بعد « إلى » الأولى ، فأكدناه بالهاء الثانية التى تماثله فى لفظه ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد حرف جو يماثل الحرف الذى قبل المؤكّد (المتبوع) تمام المماثلة . . . (هذا ، وكل لفظ تكرر - بعد الأول - لا يكون له محل إعرابى كما سبق)^(٢)

(١) المراد : أن يكونا معاً من نوع واحد ، كأن يكونا من ضمائر الرفع التى للمتكلم ، أو التى للمخاطب ، أو الغائب ، مع ملاحظة أن الضمير الذى للتوكيد اللفظى لا يعرب شيئاً ، ولا محل له ، - كما شرحنا - .

(٢) فى « ١ » ص ٥٢٧ وما بعدها ، وفى توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً ، ووجوب أن يعاد معه عند توكيده الاسم الظاهر المتصل به - يقول ابن مالك :

وَلَا تُعَدُّ لَفْظًا ضَمِيرًا مُتَّصِلًا إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِلَ

ثم يقول فى آخر الباب :

= وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

ولم يذكر ابن مالك بقية للتفاصيل .

(٤) وإن كان المؤكِّد (المتبوع) ضميراً منفصلاً مرفوعاً أو منصوباً^(١) فتوكيده اللفظي يكون بتكراره بغير شرط. (أى : أن توكيده يكون بضمير مماثله لفظاً ومعنى) فمثال المرفوع : أنت أنت مفطور على حب الخير . ومثال المنصوب قول الشاعر :

وإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاء^(٢) ، فإنه إلى الشَّرِّ دَعَاء ، وللشَّرِّ جَالِبُ

ويتضح من هذا أن المنفصل المنصوب لا يصح توكيده بالمنفصل المرفوع ، فلا يقال إياك أنت أكرمت ، ولا ما أكرمت إلا إياك أنت ، على اعتبار كلمة : « أنت » للتوكيد في صورتين .

ح- إن كان المؤكِّدُ فعلاً - ماضياً أو مضارعاً^(٣) - فإن توكيده اللفظي يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله^(٤) ولا يكون للفعل المؤكِّد (التابع) فاعل ؛ إنما الفاعل للأول (المتبوع) كقول أعرابي ، وقد سئل : أتقول الحق ؟ فأجاب : (وهل يقول يقول غيري الحق؟ وأنا من معشر أولد وألد الحق معهم ، ولم يفارقهم) . فلفظة : « يقول » الثانية، ومثلها : « أولد » الثانية - لا محل لها من الإعراب.

د- وإن كان المؤكِّد حرفاً :

(١) فإن كان حرف جواب^(٥) - يفيد الإثبات أو النفي - فتوكيده اللفظي يكون بتكراره فقط ؛ كقول أعرابي لأخيه الحزين : (فيم الأسف على ما فات

(١) ولا وجود لضمير منفصل مختص بالجر.

(٢) المجادلة بالباطل .

(٣) أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله - في الأصح -

(٤) إذ لو تكرر الفاعل مع فعله لخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيداً لفظياً إلى توكيده مع فاعله ، فتدخل المسألة في توكيد الجملة الفعلية كلها بجملة فعلية كاملة . ومن آثار هذا الفرق أن المضارع المنصوب أو المجزوم إذا أريد توكيده وحده توكيداً لفظياً وجب أن يكون المضارع الذي يؤكده منصوباً أو مجزوماً مثله ، في مثل : لم يتهاون الحازم ، ولن يهمل ... نقول : لم يتهاون يتهاون الحازم ، ولن يهمل يهمل ، يجزم المضارع : « يتهاون » الثاني ، تبعاً للأول ، وينصب المضارع الثاني : « يهمل » تبعاً للأول أيضاً . أما عند اعتبار الثاني مع فاعله هما جملة مؤكدة فلا يصح متابعتها للأول في الجزم ولا النصب ، وما يوضح هذا ما سيحى^(٥) (في ص ٦٤٥) من بيان الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية .

(٥) سيحى في الزيادة والتفصيل (ص ٥٣٥) بيان يفيد أن هذا الحكم ليس مقصوراً على =

وليس على الأرض باق ؟ نَعَمْ نعم. ليس في طول الحزن إلا إطالة الشقاء ،
واستدامة العذاب) . . . وقول آخر ، وقد سئل : لِمَ تُحاذر فلاناً وهو يصادقك ؟
فأجاب : (لا . لا . لا ؛ فليس المنافق بالصادق . ورب اصدقة ظاهرة ، باطنها
عداوة كامنة ، وهي أشد ضرراً ، وأعمق خطراً من العداوة السافرة) . . .

(٢) وإن كان المؤكَّد حرفاً غير جوائبٍ وقد اتصل به ضمير - فتوكيد
هذا الحرف لا يكون بتكراره وحده ، وإنما يكون بتكراره ومعه الضمير المتصل
به . ويجب الفصل بين المؤكَّد والمؤكَّد بفواصل مآ ؛ نحو : لك^(١) لك منزلة
الشقيق البار ؛ وبك بعد الله بك أستعين . . . وكقول الشاعر :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ^(٢) . . . وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَيَّ ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

(٣) وإن كان المؤكَّد حرفاً غير جوائبٍ - أيضاً - وقد اتصل باسم ظاهر
فتوكيده اللفظي يكون بتكراره ومعه الاسم الظاهر ، أو ضمير هذا الاسم الظاهر ،
- وإعادة الضمير أفصح - ، وفي الحالتين يجب الفصل بين الحرفين ؛ المؤكَّد
والمؤكَّد . ويصح في الفصل الاكتفاء بذلك الاسم الظاهر ، نحو : (إن العاقل
الكريم ، إن العاقل الكريم ، أحرص على إمامة الحق من تنمية أسبابه) أو : (إن
العاقل ، إن العاقل أحرص على إمامة الحق . . .) ، أو : (إن العاقل إنه أحرص
على إمامة الحق . . .) ومثل : (آفة النصيح أن يكون جِهَاراً ، فليت النصيح الحكيم
ليت النصيح الحكيم لا يعلنه) ، أو : (ليت النصيح لا يعلنه) ، أو : (ليت
النصيح ليت لا يعلنه) ومن أمثلة الفصل بالاسم الظاهر وحده قول الشاعر :

فَتَلِكْ وَلَاَةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَلِكُهُمْ فَحَتَّامٌ^(٣) حَتَّامَ الْعِنَاءِ الْمُطَوَّلِ ؟

= حروف الجواب وحدها ، وإنما يشمل بعض حروف أخرى .
وحروف الجواب زوعان : ومايجاب به للموافقة على الشيء المستول عنه وأنه ثابت واقع ومحقق ،
مثل نم - أجل - جيبير - إى . . . ومايجاب به لبيان عدم الموافقة عليه ، وأنه غير واقع ، مثل :
لا - بلى .

(١) قد فصلت الكاف الأولى بين اللامين . والأحسن أن يكون الفاصل لفظاً غير داخل فيما تكرر .
(٢) أكرهه وأبغضه (قَلَمِي ، يَقْلِي - كرمي يرمي - وَقَلَمِي يَقْلَمِي كَتَمَبِ يَتَمَبُ ،
لغة ، بمعنى : كره يكره) .
(٣) أئى : إلى متى . . . ؟ والفاصل هو : « ما » الاستفهامية المحرورة ، التي حذف « ألفها » وصلا .

ولو كان الحرف المؤكّد داخلاً على مضاف، فالحكم السابق أيضاً فيتكرر المؤكّد (المتبوع) ومعه الاسم المضاف والمضاف إليه أو ضمير المضاف إليه : والأحسن إعادة الضمير مع الفصل بينهما في الحالتين . نحو : الكريم يود الكريم ، واللّثيم يودّ الناس على رجاء الفائدة . على رجاء الفائدة ، أو : على رجاء الفائدة على رجائها^(١) . . .

(٤) وإن كان المؤكّد حرفاً غير جوابي - أيضاً - وقد دخل على حرف آخر فالتركيد اللفظي يكون بتكرار الأول مع ما دخل^(٢) عليه . ومن أمثلة هذا دخول « يا » على « ليت » في قول الشاعر^(٣) :

ويا ليتني ثم^(٤) يا ليتني شهدت وإن كنت لم أشهد
هذا ، وتوكيد الحروف توكيداً لفظياً على غير الوجه السالف ضعيف ، بل شاذ ، لا يصح القياس عليه ، كقول القائل :

إِنَّ إِنْ الْكِرِيمِ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ أَضِيمًا
فقد تكرر الحرف : « إن » بغير فصل ولا إعادة شيء . ومثل قول الآخر :
حتى تراها^(٥) وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ^(٦) أَعْنَقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ^(٧)

(١) في توكيد الحروف يقول ابن مالك :

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلًا بِهِ جَوَابٌ ، كَنَعَمَ ، وَكَبَلَى
يشير بقوله : « كذا » إلى ما سبق في بيت قبل هذا من أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة الاسم الذي اتصل به . وكذا الحروف لا يعاد لفظها - إن كانت لغير الجواب - إلا بإعادة الاسم الظاهر المتصل بها - أو الضمير - ، أما حروف الجواب فتعاد وحدها . ثم ختم الباب ببيت سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب (ص ٥٣٠) وهو قوله :

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلَ أَكْذُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ انْتَصَلَ
(٢) إلا في مسألة يجيء بيانها في باب « البدل » - ص ٦٧٩ - حيث يصح إعادة حرف الجر ، وعدم إعادته ؛ طبقاً للتفصيل المدون هناك .
(٣) هو مالك بن أعين الحجازي ، المتوفى سنة ٢٤٨ هـ - كما في معجم الشعراء للمرزباني حرف العين ، ص ٢٦٨ . -

(٤) انظر ما يختص بالعطف في (٥) ص ٥٣٦ .

(٥) الضمير : للمطايا .

(٦) أصلها : « كأن » المشددة النون ، ثم خففت نونها .

(٧) بجبل .

فقد تكرر الحرف « كَانَّ » من غير إعادة شيء معه ، ولكن وجد فاصل بين الحرفين . وهو : « واو » العطف ، فكان الضعف هنا أخف منه في البيت السابق^(١) . ومثل قول الآخر يشكو حاله وحال أتباعه :

فلا والله لا يُلْفَى^(٢) لما بي ولا لَلِما بهم أبداً دواءً
فقد تكرر الحرف اللام (لَلِما) بغير فصل ولا إعادة شيء . والتوكيد هنا واضح الثقل ؛ لأن الحرفَ فَرَدِيَّ ؛ فتكراره مباشرة يزيد ثقله ويوضحه^(٣) .
وأخف منه في الثقل لاختلاف الحرفين مع منعهم إياه إلا في المسموع ،
قول الشاعر :

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلُنَّهُ عَنْ بَجَابِهِ أَصَعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا
فقد أتى « بالباء » بعد « عَن » وهما يستعملان في معنى واحد ؛ إذ يقال سألت به ، وسألت عنه^(٤) .
والحق أن هذه الأمثلة ثقيلة ، فوق أن الدافع إلى أكثرها قد يكون الضرورة الشعرية . فاستبعادها أفضل .

(١) سيجىء في الزيادة - ص ٥٣٥ - أن حرف العطف يعتبر من الفواصل المبيحة للتكرار مباشرة . لكن حرف العطف الفردى - كالواو والفاء - يعتبر مسوغاً مشوباً بالضعف . وإذا وقع حرف العطف فاصلاً في التوكيد صار مهملًا لا يعطف ، ولا أثر لوجوده غير الفصل - طبقاً للبيان الآتي في « ٥ » من ص ٥٣٦ .

(٢) لا يلقى : لا يوجد .

(٣) في كتاب معاني القرآن للفراء أمثلة متعددة لتكرار الحرف الفردى وغير الفردى ج ١ ص ٦٧
(٤) ومن المسموع اجتماع : « كى » و « أن » المصدرية وقبلهما « اللام » في مثل : عاوت الضعيف لكى أن تشيع المودة بين الناس ، فقد أجازوا أن تكون اللام جارة و « كى » جارة ، توكيداً لها . كما أجازوا أن تكون « كى » مصدرية ، و « أن » مصدرية توكيداً لها . وما سبق بالرغم من إباحته - غير مستحسن . وسيجىء التفصيل في ج ٤ باب إعراب الفعل .

.....

زيادة وتفصيل :

عرفنا أن توكيد الحروف الجوازية توكيداً لفظياً لا يتطلب أكثر من تكرار الحرف ، وأشرنا^(١) إلى أن هذا الحكم ينطبق على بعض حروف أخرى ؛ فقد قالوا^(٢) : لا يشترط شيء عند توكيد الحرف توكيداً لفظياً إن كان الحرف للجواب كقول الشاعر :

لا - لا - أبوح بحُبِّ بَثْنَةَ إِنها أَخَذت على موائقاً وعهودا
 وكذلك إن كان مفصّلاً من المؤكّد بسكّنة^(٣) ؛ كقول الشاعر :

لَا يُنْسِكُ الْأَسَى تَأْسِيًّا ؛ فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا^(٤)
 أو : كان مفصّلاً بجملة اعتراضية ؛ نحو : إن - وأنت تعرف ما أقول -
 إن شر الإخوان من يخذل أخاه عند الشدائد .
 أو : كان مفصّلاً بعاطف^(٥) كقول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي !! هَلْ ، ثُمَّ هَلْ آتَيْتَهُمْ أَمْ يَحْوِلُنَّ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ ؟

(١) في رقم ٥ من هامش ص ٥٣١ .

(٢) راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضوع .

(٣) ترك الكلام .

(٤) تحققت السكّنة في هذا البيت بالسكوت المؤقت الذي حصل بعد قراءة الشطر الأول ،

وقبل البدء في قراءة الشطر الثاني .

(٥) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٤ .

هـ - وإن كان المؤكَّدُ جملة اسمية أو فعلية جاز تكرارها بعطف صُورِيٍّ أو بغير عطف . والأكثر أن يكون بالعطف الصُّورِيٍّ ، وأن يكون العاطف المهمل هو الحرف « ثم »^(١) - غالباً - . ومن الأمثلة قوله تعالى : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) ، وقوله تعالى : (وما أدراك ما يومُ الدينِ ، ثُمَّ ما أدراك ما يومُ الدينِ)^(٢) . . . وقولهم للتَّسْتِيٍّ : (الثَّوَابُ عَظِيمٌ ، الثَّوَابُ عَظِيمٌ) . وللشَّيْ : (الحساب عسير ، الحساب عسير) .

ومما تجب ملاحظته أن العاطف هنا مهمل - لا يعطف مطلقاً ، فهو صُورِيٌّ ، أي : في صورة العاطف وشكله الظاهر ، دون حقيقة^(٣) . . .

ويجب ترك العطف بين الجملتين إذا أوقع في لبس ، نحو : عاقب الحاكم اللصوص ، عاقب الحاكم اللصوص ، فلو قلنا ؛ عاقب الحاكم اللصوص ثم عاقب الحاكم اللصوص - لوقع في الوهم أن العقاب تكرر ، وأنه مرتان ، إحداهما بعد الأخرى . مع أن المراد : مرة واحدة .

و - نعيد هنا ما قلناه في مناسبة سابقة^(٤) ، وهو أن توكيد المصدر عامله نوع من التوكيد اللفظي ، فيؤكد نفس عامله إن كان مصدرأً مثله ، ويؤكد مصدر عامله الذي ليس بمصدر ، ليتحد المؤكَّد والمؤكَّد معاً في نوع الصيغة ؛ تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظي - ومنه التوكيد بالمصدر الذي نحن فيه - فغنى

(١) الأكثر أن العاطف هو « ثم » وليس بالواجب المتعين في رأى « الرضى » الذى يبيح مجيء « الفاء » مكان « ثم » ؛ مستدلاً بقوله تعالى : (أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ...) إذ التقدير عنده : (أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ) ؛ فكلمة : « أَوْلَىٰ » الثانية مبتدأ حذف خبره ، والجملة الاسمية من هذا المبتدأ وخبره المحذوف توكيد لفظي للجملة الاسمية التي قبل الفاء المهمله . أما غير الرضى فيوجب الاقتصار على الحرف : « ثم » ويقول إن الآية السابقة كاملة هي : (أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ، ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ) فما بعد الفاء جملة اسمية معطوفة عطفأً حقيقياً على الجملة الاسمية قبلها ، والجملة بعد الحرف « ثم » المهمل توكيد لفظي للجملة قبلها . ورأى الرضى أحسن .

(٢) ومثل قول الشاعر - وقد سبق في ص ٥٢٦ - :

ألا يا سلمى ، ثم سلمى ، ثم سلمى . . .

(٣) كما سيجيء في باب ، عند الكلام على : « الفاء » ، وكذا في ص ٥٧٨ و . . . عند الكلام

على : « ثم » .

(٤) في باب (المنعول المطلق ج ٢ ص ١٦٩ م ٧٤) عند الكلام على تقسيم المصدر بحسب

فائدته المعنوية .

قولك : عبرت النهر عبرا ... هو : عبرت النهر ، أوجدت عبرا عبرا .
وهذا رأى كثرة النحاة^(١) .

* * *

حذف المؤكّد (المتبوع) في التوكيد اللفظي^(٢) .
لا يكاد يوجد خلاف في منع حذف المؤكّد توكيداً لفظياً ، لأن حذفه
منافٍ - حقاً - لتكراره .

(١) لكن سيترتب على الأخذ بقولهم هذا صحة حذف المؤكّد في التوكيد اللفظي ، وهذا الحذف
ينافي الغرض من التوكيد اللفظي . وفوق هذا فعامله محذوف أيضاً ؛ ففي الكلام حذف كثير . فهل يجاب
بأنه مع حذفه ملاحظ يدل عليه العامل المذكور الذي يشاركه في الاشتقاق ، وهو : « عبرت » فهو محذوف
كالمذكور - كما قالوا - ؟

(٢) هناك مسائل يحذف فيها عامل المصدر الذي يجيء المصدر لتوكيده . وقد انمقد للحذف
بمحت مستفيض ، عنوانه : حذف عامل المصدر . . . في المكان المناسب له ، وهو باب : « المفعول
المطلق » ج ٢ ص ١٧٨ م ١٧٦ .

المسألة ١١٧ :

ج - العطف بنوعيه .

العطف نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق^(١) ، وفيما يلي بيانهما :

(١) عطف البيان .

نسوق بعض الأمثلة لإيضاحه :

(١) قال أحد المؤرخين : (طرَقَ الحَسِينُ بنُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -
باب سيد كريم في قومه ؛ هو : « امرؤ القيس الكلبى » ، وخطب بنته : « الرَّبَّابِ »
فرحب به أبوها ، وملاّت الفرحة جوانب نفسه ؛ لعلمه أن هذه المصاهرة
سربطه بيت الرسول : « محمد » عليه السلام ، وتسجل له شرفاً خالداً على
الأيام . . . وتمّ الزواج ، وأنجبت الرَّبَّابِ ، فكان من ذريتها : الأديبةُ
المتفكّهة « سَكِينَةُ » إحدى شهيرات النساء في الصدر الأول ، والتي قيل
فيها^(٢) :

كانت « سَكِينَةُ » تملأُ الدُّنيا ، وتهزأُ بالرواةِ
رَوَتِ الحديثَ ، وفسّرتْ آيَ الكتابِ البيناتِ
(.)

فلو أن المؤرخ قال : طرق « الحسين » باب سيد كريم لتساءلنا : من هو
« الحسين » ؟ ولشعرنا أن هذا الاسم - برغم أنه معرفة بالعلمية - يحتاج إلى مزيد
من الإيضاح والتبيين يزيل عن حقيقة صاحبه ، وعن ذاته^(٣) شائبة الإبهام ،

(١) سيجىء في ص ٥٥٥ . (٢) القائل هو الشاعر : أحمد شوق .

(٣) المقصود بصاحبه ، أو بذاته المستقلة ، أو بحقيقته ، أو بشيء واحد ؛ هو : ذاته الأصلية
بكيانها الحسى ، أو المعنوى ، لا الأوصاف العارضة التي تطرأ على تلك الذات ، ولا يمكن أن تستقل
بنفسها منفصلة عن تلك الذات . (راجع إيضاح هذا في ص ٥٤٢ و ٥٤٣ وهامشهما ، وكذلك رقم ٢
من هامش ص ٤٣٨) .

إذ لا ندرى أهو الحسين بن علي ، أم غيره ؛ لا شراك هذا الاسم بين أفراد متعددة ، كل منها يسمى : « الحسين » . لكن حين قيل : « الحسين بن علي » زالت تلك الشائبة بسبب كلمة : « ابن » الجامدة^(١) التي وضحت المقصود ، وعينت المراد ، والتي معناها هنا معنى : « الحسين » ؛ لأن « الحسين » المقصود هو « ابن علي » ، « وابن علي » المقصود هو : « الحسين » فالمراد من الكلمتين ذات واحدة ، ولكن الثانية أوضحت الأولى — كما قلنا — مع أنها تخالفها لفظاً ، لا معنى وذاتاً .

وكذلك خطب : « بنته » فإن كلمة : « بنت » هنا معرفة ؛ بإضافتها إلى الضمير ، لكنها — بالرغم من تعريفها — مُغشَّاة بشيء من الشبوح والإبهام يجعلنا لاندرى حين نسمعها : أي بنات الرجل هي ؟ أتكون ذات « الرِّبَاب » أم ذات غيرها ؟ . . . فلما قال : « الرباب » — تحدد الغرض ، وتعينت ذات واحدة دون غيرها ؛ بسبب كلمة : « الرباب » الجامدة التي أزال الإبهام ، وأوضحت المراد ، وبينته بمعناها اللذي هو معنى : « البنت » ؛ لأن حقيقة البنت المقصودة هنا في الكلام هي حقيقة « الرباب » وذات « الرباب » المقصودة هي ذات البنت التي يدور بشأنها الكلام . فهما مختلفتان لفظاً ، مع اتفاقهما معنى وذاتاً .

ومثل هذا يقال في كلمة « الرسول » السالفة . فما حقيقة الرسول المراد ؟ وماذاته ؟ إن كلمة : « الرسول » — برغم تعريفها هنا « بآل » تحتاج إلى تعيين أكمل وإيضاح أشمل ؛ لانطباقها على عدد من الأفراد . فلما جاء اسم : « محمد »^(٢) تم به التعيين الذاتي ، وزال ما قد يحوم حول مدلول « الرسول » من شيوخ وإبهام ؛ بفضل كلمة : « محمد » التي عينت ذاته ؛ لأنها بمعناها تماماً ، والمراد منهما ذات واحدة .

ومثل هذا كلمة : « الأدبية » . فهذه الكلمة — برغم تعريفها هنا « بآل » — لا تدل دلالة دقيقة على ذات واحدة معينة دون غيرها ، وإنما تصدق على أديبات متعدّدات ، فلما جاء بعدها كلمة بمعناها ، هي : « سَكِينَة » الجامدة تركز المراد : في ذات أدبية واحدة معينة ، لا ينصرف الذهن إلى سواها ، وهي الذات

(١) غير المشتقة .

(٢) رددنا في مناسبات مختلفة أن المشتق إذا صار علماً دخل في عداد الأسماء الجامدة ، وخضع

لأحكامها وحدها .

المقصودة التي تدل عليها كل واحدة من الكلمتين .

فلنحظ مما سبق أن كل كلمة من الكلمات التي عرضناها (وهي : « ابن » - « الرباب - محمد - سَكِينَةٌ . . . ») جامدة ، قد أزلت عن المعرفة التي قبلها ما يشوبها من غموض ، وشيوع ، وأوضحت المقصود منها إيضاحاً لا يكاد يترك أثراً لإبهام أو اشتراك ، وهي في الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفة دون لفظها فدلوهما ذات واحدة ، بالرغم من اختلاف لفظهما .

(٢) كتب أحد الأدباء إلى خطيب :

(عرفتك قبل اليوم عذب الكلام ، حلّو الحديث ، وسمعتك الليلة خطيباً بارعاً عبقرياً . . . ولقد أصغيتُ إلى ما قلت ؛ فإذا كلمةٌ ، « خطبةٌ » استهوت الأفتدة ، وأداءً ، « تمثيل » خلّب الألباب ، وجرّسٌ ، « نغمٌ » جسم المعاني ، وكشف للعيون دلالات الألفاظ ؛ حتى كدنا نراها بيننا تروح وتغدو . .) .

فلو أن الكاتب كتب : « أصغيت إلى ما قلت فإذا « كلمة » . . . » لذهبت بنا الظنون ، مذاهب عدة في الذات المرادة من هذه الكلمة المصوغة بصيغة النكرة . أهى ذات كلمة واحدة ؟ أهى شعرأم نثر ؟ أخطبة أم مقالة . . . ولكن الكاتب أزال كثيراً من الظنون حين قال بعد ذلك : « خطبة » ومعناها هنا ، والمراد من ذاتها هو معنى : « كلمة » وذاتها ؛ فتحدّد المراد من : كلمة » بعض التحديد ، وحُصِرَت النكرة في دائرة أضيق من الدائرة الأولى الواسعة الإبهام والشيوع ، وصارت النكرة مختصة بعد أن كانت مطلقة كاملة الإبهام والشيوع . وكذلك كلمة : « أداء » ؛ فإنها نكرة مطلقة ، قد يراد منها ذات الأداء البلاغي في تكوين الأسلوب ، أو : ذات الأداء في الثبات ، وعدم الاضطراب ، أو : ذات الأداء في استيفاء المعاني . . . أو . . . ؛ فجاءت بعدها كلمة : « تمثيل » التي هي بمعناها هنا ، فحددت - بعض التحديد - المراد من حقيقة الأداء وذاته ، وقللت الاحتمالات في فهم المراد من تلك النكرة ، أو : بعبارة أخرى : خصّصتها ، وقيدت شمولها بعض التقييد . ومثلها كلمة : « نغم » بعد النكرة : « جرّس » .

فكل كلمة من الثلاث : (خطبة - تمثيل - نغم) - وأمثالها - هي كلمة

جامدة ، وقد خصَّصَت النكرة التي قبلها بعض التخصيص ، وحددت شيوعها وإبهامها بعض التحديد . وهي في الوقت نفسه بمعناها ، دون لفظها ؛ فالمراد منهما ذات واحدة . وكل واحدة من هذه الثلاث ، ومن الأربعة التي سبقتها في المثال الأول - ونظائرها - تسمى : عطف بيان ، ويقولون في تعريفه :

إنه تابع^(١) جامد - غالباً - يخالف متبوعه^(٢) في لفظه^(٣) ، ويوافقه في معناه المراد منه الذات^(٤) ، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة ، وتخصيصها^(٥) إن كان نكرة^(٦) ...

* * *

(١) ولابد في هذا التابع : (عطف البيان) أن يكون اسماً ظاهراً ؛ - كما يأتي في رقم ٢ ، وطبقاً للبيان الآتي في ص ٥٥٠ . وقد سبق شرح معنى « التابع » وبيان أحكامه العامة وترتيبه مع نظرائه ... أول باب النعت ، (ص ٤٣٤) . ومن أحكامه المدونة هناك جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشيء مما أوردناه مفصلاً ، بشرط - ألا يكون المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقاً - كما أشرنا هناك ، وكما هو مبين تفصيلاً في موضعه الخاص ج ١ م ٢٧ . ص ٣٤١ - .

(٢) والصحيح أن متبوعه لا يكون ضميراً ؛ فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلا . وليس عطف بيان - كما سبق في رقم ١ ، وكما سيجيء في رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣ ، وفي ص ٥٥٠ - .

(٣) لابد من المخالفة اللفظية ؛ فإو اتحد لفظاً ومعنى لم يصلح أن يكون عطف بيان ؛ لأن الشيء لا يوضح نفسه ، ولا يبينها .

(راجع حاشية الصبان ج ٣ عند آخر بيت في باب : « تابع المناهى » . وستجيء إشارة لهذا في ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠) .

(٤) لأن معناه ومدلوله هو الذات نفسها لا أمر عرضي طارئ عليها - كما أوضحنا في ص ٥٢١ و ٤٢٣ -

(٥) سبق في أول باب النعت - ص ٤٣٨ - وفي غيره معنى إيضاح المعرفة ، وتخصيص النكرة ، بما ملخصه أن المعرفة تدل على معين . ولكنها - بالرغم من ذلك - قد يصيها شيء من الشروع بسبب تعدد مدلولها . فأحمد ، ومحمد ، وعلى ، والناطقة ... معارف ، لكن مدلول كل منها متعدد يحتاج أحياناً - إلى ما يزيل عنه الإبهام والشروع ، ويوضح المراد دون غيره . وهذا هو : « الإيضاح والموضح » . أما النكرة فمدلولها شائع كامل الشروع . نحو رجل ، طائر ، حيوان ... فايحى لتحديد شيوعها وتقليله يسمى : « المخصص » إلا أن الإيضاح والتخصيص يكونان في النعت بأمر معنوية عرضية طارئة على الذات ، دون الذات نفسها ، بخلافهما في عطف البيان ؛ فينصبان على الذات نفسها - كما شرحنا ، وكما سيجيء هنا ، ثم في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ -

(٦) وقد يكون للمدح مثل : « البيت » في قوله تعالى : (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس ...) .

أوجه التشابه والتخالف بين عطف البيان^(١) والتوابع الأخرى :

من التعريف السابق يتبين أن عطف البيان يشبه بعض أنواع النعت الحقيقي في إيضاح المتبوع أو تخصيصه ، على الوجه المشروح في باب النعت (وقد يشبهه في القطع) - كما أسلفنا - والفارق بينهما أن النعت الحقيقي لا بد من اشتماله على ضمير مستتر يعود على المنعوت ، وأن الغالب على النعت الحقيقي : « الاشتقاق » . وأنه لا يوضح ولا يخصص الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليها مباشرة ، وتكون هي المرادة منه ، وإنما يوضح منعوته بصفة عرضية وأمر طارئ على الذات ، كالفهم ، والحسن ، والطول ، والقصر . . .

أما عطف البيان فإنه يوضح أو يخصص الذات نفسها ، لا بأمر عرضي طارئ عليها^(٢) : وإنما بلفظ يدل عليها مباشرة وهو عين معناها ، فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التي تطرأ على الذات وتوصف بها . ولهذا يغلب أن يكون عطف البيان جامداً - أي : غير مشتق - فيكون كالعلم المجرد ، والكنية . فلا ضمير فيه ؛ لأن الغالب عليه الجمود - كما سبق - ومن الجائز ألا يتحقق فيهما هذا الفارق الأغلب إذ يصح - بقلة - وقوع النعت جامداً مؤولا بالمشتق ، ووقوع عطف البيان مشتقاً ، ولكن الأولى مراعاة الأغلب الأوضح .

كما يتبين أن عطف البيان قد يشابه التوكيد اللفظي بالمرادف في بعض الصور مثل : (تَبْرُ ذَهَبٌ) في أن كلا منهما كتبوعه في معناه ، دون لفظه . إلا أن الغرض من عطف البيان هو : الإيضاح أو التخصيص^(٣) . أما الغرض من التوكيد اللفظي - بتكرار اللفظ أو مرادفه - فأمر آخر ، أوضحناه في باب^(٤) ، وعلى

(١) إذا كان المتبوع كنية لوحظ في عطف البيان ما سبقت الإشارة إليه ، في « ا » من ص ٤٢٩ .

(٢) سبقت الإشارة الموضحة لهذا في النعت في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ - .

(٣) بمعناها السالف في رقم ٥ من هامش الصفحة الماضية ، والذي سيجيء أيضاً في رقم ٢

من هامش ص ٥٤٤ (وراجع ص ٧١ ج ٣ من شرح المفصل) .

(٤) ص ٥٢٥ ، وبينهما فروق أخرى ستجيء في ص ٥٥٠ منها أن عطف البيان لا يكون

فعلا ولا جملة . . . وغير هذين مما ستذكره . . .

ملاحظة هذا الغرض الذى تدل عليه القرائن يتعين أحدهما في موضع لا يصلح له الآخر .
 أما المشابهة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل^(١) (من ناحية معناهما ،
 وإعرابهما ، وقطعهما^(٢) وجمودهما ، دون لفظهما) . فعالية^(٣) ، ويصح
 في أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا
 التغيير - كما سيجيء في باب البدل - نحو : ما أعجب ملكة النحل ؛
 (اليعسوب) . تدير مملكتها بحزم ومهارة ، وتراقب رعيتهما بيقظة واهتمام ،
 ولا تستقر في قصرها (خليليتها) ، إلا فترات قصيرة للراحة والهدوء .
 فكلمة : « اليعسوب » ، عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من النحلة ،
 وكلمة : « خلية » عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من : قصر^(٤)

حكم عطف البيان :

عطف البيان تابع يطابق متبوعه^(٥) في أربعة أمور محتومة^(٦) ، ولا بد أن يكون
 اسماً ظاهراً^(٧) في جميع أحواله :
 أولها : في ضبطه الإعرابى (من ناحية الرفع ، والنصب ، والجر) . ويجوز
 فيه القطع^(٨) ؛ كالنعت .
 وثانيها : في تعريفه وتنكيره^(٩) .

-
- (١) وهو الذى يكون فيه التابع مطابقاً في المعنى لمتبوعه تمام المطابقة . . مع اختلافهما لفظاً -
 في الغالب - كما سيجيء في بابيه . وتفصيل الكلام عليه في ص ٥٤٦ .
 (٢) مع مراعاة ما يختص بقطع البدل ، وسيجيء في « هـ » من ص ٦٧٧ .
 (٣) راجع التحقيق في ص ٥٤٩ ، ٥٥٠ .
 (٤) نعيد هنا ما سبقت الإشارة إليه (في رقم ١ من هامش ص ٥٢٧) وهو أن التشابه الظاهرى
 قد يقع - أحياناً - بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظى طبقاً للبيان الآتى في رقى
 ٢ ، ١ من هامش ص ٦٤٣ وفيهما طريقة التفريق .
 (٥) ويلاحظ ما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٤١ وما سيجيء في ص ٥٥٠ وهو أن متبوعه لا يكون
 ضميراً - في رأى الأصح - فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلاً - وسيجيء هنا أيضاً - .
 (٦) وتجرى عليه فوق ذلك جميع الأحكام العامة المشتركة التى تجرى على التوابع الأربعة التى
 سبقت الإشارة لها في هامش ص ٤٣٤ م ١١٤ .
 (٧) راجع الملاحظة الخاصة ببيان هذا في ص ٥٥٠ .
 (٨) سبقت الإشارة لهذا في هامش ص ٥٠٢ أما بيان القطع وأحكامه فى ص ٤٨٦ و ٤٨٨ .
 (٩) الصحيح أن هذا هو الأغلب ، إذ عطف البيان قد يكون نكرة كالمتبوع ، ومن أمثلته قوله =

وثالثها : في تذكيره وتأنيته .

ورابعها : في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه .

أى : أنه لا بد أن يطابقه في أربعة أمور من عشرة^(١) . . . كما في الأمثلة التي سلفت^(٢) . . . وقد يقع عطف البيان بعد أى (بفتح الهمزة

= تعالى : (يوقدُ من شجرةٍ مباركةٍ زَيْتونةٍ . . .) ؛ وقوله تعالى : (وَيُسْقَى من ماءٍ ، صديدي) ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً بشرط أن يكون التابع هو المعرفة ، ليتحقق الغرض من « عطف البيان » وقد نص على صحة التخالف بعض النحاة - ومنهم الرضى ، كما جاء في « الصبان » آخر هذا الباب - ولكنهم لم يقيدوا المخالفة بتعريف التابع أو تخصيصه ، وهذا الإطلاق غير مفهوم ، إلا عند من يقول : « إن النكرة تخصص متبوعها » والتخصيص نوع من البيان والإيضاح - طبقاً للبيان الذي يجيء في رقم ٢ من هامش الصفحة التالية . غير أن تمثيل الرضى ، هناك (فيما نقله عنه الصبان لجواز وقوع عطف البيان نكرة) قد يدل على أنه يقصد النكرة المختصة . وهذا هو الأحسن . ويؤيده ماورد في حاشية « ياسين » في باب « البدل » عند الكلام على منع بدل الاسم الظاهر من الضمير بدل كل من كل ؛ بحجة نقصان الاسم الظاهر في تعريفه عن الأول (المتبوع) حيث قال مانصه : (أما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الأول فلا يضر ؛ كما في إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة ؛ نحو : مررت بمحمد رجل عاقل ، إذ رب نكرة تفيد مالاتفيدة المعرفة ، وإن اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خات عنها النكرة) ١ هـ . ويلاحظ أن التمثيل جاء بنكرة مختصة ، وأن الكلام خلا من النص على اشتراط اختصاصها ، كما يلاحظ أن الرأي السالف أحد آراء متعددة أشرنا إليها في هامش ص ٤٥٦ حيث يصح في المثال الذي عرضه « ياسين » أن يكون عطف بيان ، وأن يكون غير ذلك ؛ طبقاً لما هو مودون هناك .

(١) العشرة هي : علامات الإعراب الثلاث - التعريف والتنكير - التذكير والتأنيث - الإفراد والتثنية والجمع .

(٢) فيما سبق من تقسيم العطف إلى نوعين يقول ابن مالك في أول باب خاص عقده بعنوان : العطف .

العطفُ إمَّا ذو بيان ، أو نسقُ والغرضُ الآن - بيانُ ما سبقُ

انظر الكلام على معنى « أو » المراد منها « إما » في ص ٦١٥ - .

والذي سبق في التقسيم هو « ذوالبيان » أى : صاحب البيان ويقول في تعريفه :

فدُو البَيَانِ تابعٌ شِبْهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

يريد : أن عطف البيان تابع ، يشبه الصفة (النعت) فليس هو الصفة ؛ لأن بينهما فوارق متعددة ، منها : أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ، ويكشف ذاته المقصودة . أما النعت فيبين معنى عارضاً في متبوعه ، أو في سبببه ، ففى مثل « كلمت الرجل العالم » - تبين كلمة : « العالم » ، (وهى : النعت) معنى من المعانى العارضة التى تتصف بها ذات العالم ، فقد تتصف بالعالم ، أو : بالأدب ، أو : بالاختراع . . . أو . . . أما عطف البيان فلا يبين صفة من الصفات التى تطرأ على الذات ، وإنما يبين الذات نفسها . سواء أكانت ذاتاً حسية . أم معنوية ؛ أى : يبين مايسى =

وسكون الياء) ، التي هي حرف تفسير^(١) ، فلا يتغير من حكمه شيء ؛ نحو :
هذا الخاتم لُجِّينٌ ، أى : فضةٌ . وفي هذه الصورة يتعين عطف البيان
أو بدل الكل ؛ إذ لا يقع سواهما بعد : « أى » التفسيرية .

= حقيقة الشيء ، ومادته الأصلية - كما شرحناها من قبل - في ص ٥٤٢ - فنقول كلمت الرجل ، إبراهيم
فكلمة : « إبراهيم » بينت ذات الرجل ، وحقيقته الأصلية ، لا وصفاً طارئاً من أوصافه ، ولذا تسمى
« عطف بيان » ، لأنها بينت الحقيقة المقصودة ، أو ذات الحقيقة ، ثم قال في حكمه :

فَأَوْلِيَّتُهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْمَتُ وَوَلِي

أى : أعطه من موافقة الأول (المتبوع) مثل ماتولاه النعمت من موافقة منعوته ، وهو الأمور
السابقة . (فعنى : أوليته : أعطه ، ومعنى : ولي : تولى وأخذ) ، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه
يتأثران تعريفاً وتنكيراً ، وأنها يكونان من هذا النوع ، أو ذلك ، ولا يقتصران على أحدهما :

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ

وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول : إن عطف البيان لا يكون إلا معرفة ؛ بحجة أن الغرض
منه البيان والإيضاح ، وهما من شأن المعرفة لا النكرة ؛ إذ النكرة مجهولة ، والمجهول لا يبين المجهول
وأن ما ذكروه من التكررات عطف بيان فليس به ؛ ولكنه بدل كل من كل والرأى الراجح
المقبول أنه يكون نكرة أيضاً ، لأن النكرة تخصص متبوعها ، والتخصص نوع من البيان والإيضاح .
كما سبق في رقم ٤ من الهامش السابق ؛ فعندهم أن الأخص قد يبينه ويوضحه ما ليس بأخص . هكذا
يقولون . وهو مقبول أحياناً لانطباقه على بعض الصور الواردة والأساليب الصحيحة ؛ مثل :
« يا إحصانُ رجلٌ » إذا كان « إحصان » - أو ما مثله علم من الأعلام المشتركة بين الذكور والإناث ،
فلو لم يذكر بعده كلمة : « رجل » التي توضح ذاته لوقع لبس في حقيقته ؛ أهو رجل أم امرأة . . . أو . . .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ ورقم ٤ من هامش ص ٥٤٧ - ويصح إعراب ما يقع بعد
« أى » التفسيرية « بدل كل » إلا في المسائل التي يفترقان فيها (وسيجيء في باب البدل) .

وقد يتعين أن يكون ما بعد « أى » بدلا وليس عطف بيان ، ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه
ضميراً - (كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٢ وفي رقم ١ من هامش ص ٥٤٣ وكما سيجيء في
ص ٥٣٣ -) فإذا وقع المتبوع ضميراً وجب إعراب التابع بدلا ، لا عطف بيان . (راجع حاشية ياسين
في باب النسب عند الكلام على النسب إلى ما حذفنا فإؤه ، أو عينه . . .) .

« ويقول صاحب المفتى » عند الكلام عليها مانصه الذي نقلناه - في رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ -

وهو : (وتقع تفسيراً للجمل أيضاً ؛ كما قول الشاعر :

وقرمتني بالطرف ، أى : أنت مذنب .. اه : والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب .
النحو الوافي - ثالث

الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل من الكل^(١) :

أشرنا^(٢) إلى أن المشابهة غالبية بين عطف البيان وبدل الكل من الكل ، في ناحية معناهما ، وإعرابهما ، وقطعهما^(٣) ، وجمودهما ، دون حروفهما ، والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق ، لا غالبية ؛ إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم ، فمن الخير توحيدهما ، لما في هذا من التيسير ، ومجازاة الأصول اللغوية العامة . أما الرأي الذي يفرق بينهما في بعض حالات فرأى قام على التخيل ، والحذف ، والتقدير ، من غير داع ، ومن غير فائدة ترجحى . ومن السداد إهماله وإغفاله^(٤) . . .

على أنا نشير هنا إلى بعض الصور التي يتحتم فيها العطف البياني بناء على ذلك الرأي ؛ ويمتنع بدل الكل ، ، مُرَدِّدين بعد ذلك عدم الالتفات إلى الرأي السالف . منها^(٥) :

(١) أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، منصوباً ، والمتبوع منادى ، مبنياً على الضم مثل : يا صديقُ علياً^(٦) . فيجب عندهم إعراب : « عليا » عطف بيان ، ولا يصح إعرابه بدل كل ؛ لأن البدل لا بد أن يلاحظ معه في التقدير تكرار العامل الذي عمل في المتبوع ، بحيث يصح أن يوجد هذا العامل قبل التابع وقبل المتبوع معاً ، من غير أن يترتب على هذا التكرار فساد في المعنى ، أو مخالفة لضابط نحوي . فإن ترتب عليه فساد لم يصح إعراب الكلمة « بدل

(١) قد يكون من المستحسن تأخير مبحث الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل إلى ما بعد الانتهاء من البدل ، ولكننا في التقديم سايرنا ابن مالك حيث تعرض لهذا الارتباط وللماوزنة في باب عطف البيان .

(٢) في ص ٥٤٣ . وانظر ص ٥٤٩ و ٥٥٠ .

(٣) انظر ما يختص بقطع البدل في « ه » ص ٦٧٧ .

(٤) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٣ حيث الرأي السديد لبعض الثقات .

(٥) انظر الزيادة والتنصيص - ص ٥٤٩ - حيث بيان الضابط العام الذي يشمل كل الصور

المنووعة عندهم .

(٦) وهذا الإعراب بالنصب جائز في النداء - بشرط تذكر في بابه ، ج ٤ - على اعتبار « علياً » - المنصوبة عند استيفاء الشروط - تصلح « بدلا » من كلمة « صديق » المبنية لفظاً ، المنصوبة محلاً ؛ لأنها منادى مبنى على الضم في محل نصب .

كل « ووجب الاقتصار على إعرابها « عطف بيان » فقط . وهذا معنى قولهم : « إن البدل على نية تكرار العامل » . فتقدير الكلام في المثال السالف : يا صديق يا عليا ؛ بتكرار العامل ، وهو « يا » ووجوده قبل المتبوع حقيقة ، وقبل التابع تخيلا . وهذا التكرار يؤدي إلى خطأ النصب في كلمة « علياً » المذكورة ، لأنها في التخيل : منادى مفرد علم ؛ فيجب بناؤها على الضم ؛ طبقاً لأحكام المنادى ، ولا يجوز نصبها . إلا على اعتبارها عطف بيان^(١) ؛ لأن عطف البيان لا يلاحظ فيه تكرار العامل ، ولأنه مقدرٌ قبل التابع ، وإنما يكتبى بوجوده قبل المتبوع فقط . فأعراب الكلمة المذكورة : (علياً) بدلا ، يؤدي عندهم إلى فساد نحويّ يجب توقيه ، بالعدول عن البدل إلى عطف البيان ، أو غيره إن أمكن .

(٢) أن يكون التابع خالياً من « أل » ، والمتبوع مقترناً بها مع إعرابه مضافاً إليه ، والمضاف اسم مشتق ، وإضافته غير محضة^(٢) ؛ نحو : نحن المكرومُ التابعة هند ؛ فيجب - عندهم - إعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وملاحظة وجوده قبل التابع كوجوده قبل المتبوع ، - كما أسلفنا - وعلى هذا يكون الأصل المتخيل للمثال هو : نحن المكروم التابعة ، المكروم هند ، فلو أعربنا كلمة : « هند » التي في المثال الأصلي بدلاً لأدى الإعراب إلى فساد ؛ هو : أن يكون المضاف مشتقاً مقترناً « بأل » ، والمضاف إليه غير مقرون بها ؛ لأن الإضافة غير محضة ؛ يمتنع فيها مثل هذا ، إلا بوجود بعض المسوغات^(٣) التي تصححها . والجملة هنا خالية من كل مسوغ - في رأيهم - .

ولاسبيل عندهم للفرار من الفساد إلا بإعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا ؛ إذ عطف البيان لا يشترط فيه صحة تكرار العامل^(٤) . . .

(١) وهو منصوب مراعاة لمحل المنادى المتبوع ، لأن كلمة : « على » مبنية على الضم في محل نصب - كما قلنا .

(٢) سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها في هذا الجزء (ص ١ و ٣ . وما بعدها) .

(٣) سبق بيان هذه المسوغات في ص ١٢ .

(٤) وفي صلاحية عطف البيان لأن يكون « بدل كل من كل » إلا في الصورتين السالفتين -

وأشباههما - يقرون ابن مالك :

هذا رأى المانعين . وفيه ما فيه من إرهاب وتعمير بغير طائل ؛ لأن المعنى واضح على البدلية ؛ كوضوحه على عطف البيان ، وليس أحدهما أبلغ من الآخر ، ولا أكثر تداولاً واستعمالاً ، ولا مخالفاً لأصل لغوى واقعى . فقيم الحذف ، والتقدير ، والنية ، والملاحظة . . . ؟ وبخاصة مع ما سجله النحاة فى هذا الباب - وغيره - من أنه قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ؛ أى : قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع^(١) . وذكروا لتأييد هذا أمثلة كثيرة فصيحة . فليس من ضرر مطلقاً ألا يصلح العامل فى بعض المواضع لوقوعه قبل التابع ، كهذا الموضع . إنما الضرر فى عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده . فلم العناء ؟ وفيه التعسير ؟

= وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوٍ : يَا غُلَامُ يَغْمَرًا
وَنَحْوٍ : بَشْرٌ تَابِعِ الْبَكْرَى . وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

يريد : أن عطف البيان يصلح للبدلية فى غير الصورة التى تشبه فى تركيبها : يا غلامُ يعمر - علم شخص - والألف الأخيرة زائدة للشعر -) حيث وقعت « يعمر » منصوبة مراعاة لمحل المنادى المبني على الضم فى محل نصب . فلوأعربت : « يعمر » بدلا - لكان التقدير : يا غلام يا يعمر ؛ على نية تكرار العامل ؛ فتنصب الكلمة مع أن نصبها مع نداءها غير جائز ؛ فيتعين إعرابها عطف بيان ، فراراً من هذا الخطأ .

ويشير إلى المسألة الثانية بكلمة « بشر » التابعة لكلمة : « للبكرى » فى قول الشاعر « المرار النفعمى) :

أنا ابنُ التاركِ الْبَكْرَى بِشْرٍ عليه الطيرُ ترقبُه وُقوعاً

فالتابع هو : « بشر » والمتبوع هو : « الْبَكْرَى » المضاف إليه ، المقترن « بأل » والمضاف الذى إضافته غير محضة هو : التارك (من إضافة الوصف لمفعوله) فيتعين عندهم إعراب كلمة : « بشر » ، عطف بيان ، إذ لو أعربت « بدلا » لكان التقدير على نية تكرار للعامل هو : « أنا ابن التارك للبكرى ، التارك بشر » ، فيضاف الوصف المقرون بأل إلى غير المقرون بها وغير للصالح هنا ، وأن يكون مضافاً إليه . وهذا غير جائز فى الإضافة غير المحضة . وللفرار من هذا تعرب عندهم : « بياناً » .

(١) راجع حاشية الأمير ج ١ فى الكلام على الحرف : « رب » ووجوب تنكير مجروره . وكذلك « الجمع » ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على : « لدن » ، والصبان : ج ٤ - باب عوامل الجزم - عند الكلام على نوع فعل الشرط والجواب ، بل إن الصبان (ج ٢ باب الإضافة ، عند الكلام على « أى ») ينقل النص التالى : « إنا نقول : يغتفر كثيراً فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل » فيصرح بأن هذا الاعتقار كثير .

نعم قد تكون التفرقة بينهما سائغة في بعض صور ، ولكن من ناحية أخرى دقيقة غير تلك التي تصدى لها المانعون ؛ هي أن لعطف البيان غرضاً معنوياً هاماً ؛ هو : إيضاح الذات نفسها ، أو تخصيصها على الوجه الذي شرحناه^(١) أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تماماً ؛ هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة ، وفرد معين واحد في حقيقته - كما سيجيء في باب - ولا يضر أن يختلفا في المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة . كالاختلاف الذي في نحو عرفت سعيداً أذاك^(٢) . ولا شأن لبذل الكل بالإيضاح والتخصيص ، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها - والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان ، (أى : يقعان وينصبان على الذات) - فاللفظ عطف بيان ليس غير ، بشرط أن تجتمع فيه بقية الشروط الواجبة في عطف البيان ، ومنها : مطابقتها للمتبوع في الأمور الأربعة السالفة ؛ ولهذا كانت كلمة : « سيد » الثانية عطف بيان في قول الشاعر :

إذا سيد منّا مضى لسبيله أقام عمودَ الدينِ آخرُ سيدُ

وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه تماماً في المدلول فاللفظ « بدل كل من كل » . وبخاصة إذا فقد اللفظ شرطاً من شروط عطف البيان .

هذه هي ناحية التفرقة الحقة التي يجب الاقتصار عليها ؛ نزولاً على أحكام اللغة ، وتقديراً لخصائصها ، وكشفاً لأسرارها . بل إن هذه التفرقة نفسها قد يمكن رفضها^(٣) .

(١) في ص ٥٤٢ وفي رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ . وانظر البيان كاملاً في ص ٦٧٩ .

(٢) فذات « الأخ » هي ذات « سعيد » ؛ إلا أن كلمة « أخ » تشعر في الوقت نفسه بمعنى زائد ، هو : « الأخوة » التي لا تشعر بها كلمة « سعيد » ، ولكن هذا المعنى الزائد غير مقصود مطلقاً في عطف البيان ، إذ لو قصد لصارت الكلمة نعمتاً مؤولاً بالمشفق . والفرق كبير في المعنى والحكم بين النعت وعطف البيان .

(٣) وهي تفرقة دقيقة لا تكاد تدرك ، وغير مقصودة - كما أوضحنا في هامش الصفحة السالفة . =

ملحوظة : مما يمتاز به عطف البيان من بدل الكل أن عطف البيان لا يكون ضميراً^(١) ، ولا تابعاً لضمير ، ولا مخالفاً لمتبوعه في تعريف وتنكير^(٢) — على الرأي الصحيح — ولا يقع جملة ، ولا تابعاً لجملة^(٣) ، ولا فعلاً ، ولا تابعاً لفعل ، ولا يكون ملحوظاً في النية لإحلاله محل الأول — كما شرحنا — ، ولا يُعَدّ متبوعه في حكم الطَّرْح . ولا يُعَدّ في جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه^(٤) . بخلاف بدل الكل في جميع هذا .

= ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل قسماً واحداً . ويكفي أن علماً محققاً كالرَضَى يقول مانصه : « أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البديل ؛ كما هو ظاهر كلام سييويه » .

(راجع الصبان آخر باب عطف البيان) .

(١) سقت الإشارة لهذا في رقم ٥ من هامش ص ٥٤١ وفي رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣ .

(٢) ولما كان الأغلب في عطف البيان — كما في ص ٥٤٣ — موافقته لمتبوعه في التعريف والتنكير

امتنع إعراب مخصوص « حينذا » عطف بيان ؛ لورود أمثلة كثيرة منه نكرة وقد ذكرنا بعضها في رقم ٢ من هامش ص ٣٨١ .

(٣) أى : لا يصح أن يكون متبوعه جملة مع أن البديل يصح أن يكون بدل جملة من جملة كما

سيجيء في ص ٦٧٧ .

(٤) انظر أمثلة الحالة الأولى الآتية في الزيادة .

زيادة وتفصيل :

الذين يمنعون البديل في المسألتين السالفتين ، وفي بعض مسائل أخرى ، ويحتمون أن تكون عطف بيان — يضعون لهذه المسائل كلها ضابطاً عاماً ينطبق عليها جميعاً . وستعرضه فيما يلي ؛ ليتبين ما فيه من إرهاق وإعنات لا داعي لهما .

يقولون : يصح في عطف البيان — إذا قصد به ما يقصد ببديل الكل — أن يعرب « بدل كل » ، إلا في حالتين :

أولاهما : ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لما منع يحول دون صحة بديل الكل .

وثانيتها : ألا يمكن إحلال عطف البيان — لو صار بدلا — محل متبوعه لما منع يحول دون البدلية ، ودون وضع البديل مكان المبدل منه . . .

(١) ومن أمثلة الحالة الأولى أن يكون الاسم (التابع) ؛ واقعاً بعد جملة تعرب خبراً ، أو : صلة ، أو : نعتاً ، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، إنما الرابط ضمير — أو نحوه — في ذلك الاسم التابع ؛ فمثاله بعد الجملة الواقعة خبراً : هند حضر صالح ولدها . فلو أعربنا كاحمة : « ولد » . بدلا — والبديل عندهم على نية تكرار العامل — لكان التقدير : هند حضر صالح ، حضر ولدها ؛ فتخلو جملة الخبر من الرابط ؛ لأن الضمير المتصل بالاسم صار في جملة أخرى مستقلة عن الجملة الخبرية ؛ إذ الكلام جملتان : الأولى هي الخبر ، ولا رابط فيها ، والثانية مستقلة عن الأولى ، استثنائية ، والضمير الذي بها لا يربط الأولى بمبتدئها .

ومثال الجملة الواقعة صلة : أجداد الذي تكلم على خاله . فلو أعربنا كلمة : خال « بدلا » لكان التقدير : أجداد الذي تكلم على خاله ؛ فتكون الجملة الثانية مستقلة عن الجملة الأولى ، وتصير الصلة خالية من الرابط ؛ فلا تصلح أن تكون صلة .

ومثال الجملة الواقعة نعتاً : أجداد رجل تكلم على خاله ؛ فإعراب كلمة « خال » بدلا يقتضي تكرار العامل ، وأن الأصل : أجداد رجل تكلم على

تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الأولى الواقعة نعتاً (وهي تكلم على) خالية من الرابط الذى يربطها بالمنعوت ؛ وهذا غير جائز . أما الضمير المتأخر فإنه فى جملة مستقلة بنفسها لا يصلح رابطاً فى الأولى ... لاستقلال كل جملة بكيانها .

وفى الحق أن المعنى وسلامة الأسلوب لن يتغيرا بإعراب الاسم بدل كل أو عطف بيان فى صورة من الصور السابقة الممنوعة عندهم .

(٢) ومن أمثلة الحالة الثانية التى لا يصح فيها إحلال البدل محل المبدل منه ما تقدم من أن يكون التابع مفرداً معرفة منصوباً والمتبوع منادى ، مبنى على الضم . أو : أن يكون التابع خالياً من « أل » والمتبوع مقترناً بها . . . بالصورة التى شرحناها - وهذان هما الأمران المعروفان أولاً فى ص ٥٤٦ وما بعدها .

ومن أمثلة الأمر الثانى أيضاً : أن يكون المتبوع منادى والتابع اسم إشارة ، أو مقرونًا « بأل » : نحو : يا إبراهيم هذا ، أو يا إبراهيم الحسين ، إذ يترتب على إحلال البدل محل المبدل منه فى المثال الأول صحة : « يا إبراهيم يا هذا » ، مع أن الفصحح أن يكون لاسم الإشارة تابع مقرون « بأل » . ويترتب على إحلاله فى المثال الثانى صحة : « يا إبراهيم يا الحسين » ، مع أن دخول « أل » على المنادى ممنوع .

وكل هذا ، وكل ما يأتى مما هو ممنوع عندهم ، إنما يقوم على أساس توهمهم أن البدل لابد أن يكون على نية تكرار العامل . أى على أساس أن يصح وقوع البدل مكان المبدل منه .

ومنها : أن يكون التابع مثنى أو جمعاً ، مع التفريق فيهما بالعاطف ، والمتبوع غير مفرق ؛ كقول الشاعر :

أيا أخويننا عبدَ شمس وتوفلاً أعيذكما بالله أن تُحدِثنا حرباً

فيتعين كونهما عطف بيان ؛ لأن التقدير على البدلية : يا عبد شمس ونوفلاً ، بنصب كلمة « نوفلاً » مع أن المعطوف المفرد فى النداء لا يجوز نصبه ، وإنما يجرى عليه حكم المنادى المستقل ^(١) .

(١) لقد صرحوا أن كل عطف بيان يصلح « بدل كل من كل » ، واستثنوا من هذا الحكم مسائل ، منها المسألة التى جاء هذا البيت شاهداً لها . لكنى ألاحظ أن كلمة : « عبد » من : « عبد شمس » =

ومنها : أن يكون المنادى « أئى » الموصوفة بما فيه « أل » بعدها ، وتابعة خال من « أل » ، نحو : يأبها القائد سعيد. فلو أعربت كلمة : « سعيد » بدلا لكان التقدير : يأبها القائد بأبها سعيد ، وهذا خطأ ؛ لأن تابع « أئى » فى النداء لابد أن يكون مقروناً « بأل » أو اسم إشارة له تابع مقرون بها

ومنها : أن يكون اسم الإشارة المنادى — أو غير المنادى — متبوعاً بما فيه « أل » والتابع خال منها ، ولا يوجد ما يغنى عنها ؛ نحو : يا ذا الرجل غلام حامد ، أو جاء هذا الرجل حامد . فلو أعرب : « غلام » أو « حامد » بدلا لكان التقدير : يا ذا الرجل يا ذا غلام حامد — وجاء هذا الرجل جاء هذا حامد ، وتابع اسم الإشارة لا يكون مجرداً من « أل » .

ومنها : أن يكون المتبوع مضافاً إليه والمضاف هو : « كلاً » أو « كلتأ » والتابع مثنى مفروق ؛ نحو : أسرع كلا المتنافسين محمود وحامد — أسرعت كلتا المتنافستين فاطمة وزينب — فلو أعرب التابع : (وهو : محمود وفاطمة) بدلا لكان تقدير الكلام : (أسرع كلا المتنافسين ، أسرع كلا محمود وحامد) — (أسرعت كلتا المتنافستين ، أسرعت كلتا فاطمة وزينب) ، فيترب على نية تكرار العامل لإضافة كلا وكلتا للمثنى المفرق ؛ وهما لا يضافان إليه إلا شذوذاً .

ومنها : أن يكون التابع مثنى مفروقاً ، أو جمعاً مفروقاً كذلك ، والمتبوع مثنى أو جمعاً غير مفروق فى الصورتين ، وهو مضاف إليه والمضاف هو : « أئى » . نحو : (بأى الزميلين جعفر وحسن مرت) ، فلو أعرب « جعفر » وما عطف عليه بدلا من الزميلين لكان التقدير : بأى الزميلين ، بأى جعفر وحسن

=هى بدل بعض من : « أخوينا » فلا يقع فيها اللبس بين عطف البيان وبدل الكل ؛ لأنها لا تصلح بدل كل . فما المراد من بدل الكل ؟ أأكون اللفظ وحده هو البدل الكلى أم هو مع ما عطف عليه ، ويؤيد هذا خلوه من الضمير ؛ كالشأن فى بدل الكل ؟ لو صح هذا الاعتبار فلم يربوئه بدل بعض ، ويدخلونه فى حكمه ؟

لم أهتد إلى من تعرض لهذا . ويبدو أنهم يعتبرونه « كلاً » إذا نظروا له من جهة المعطونات عليه التى تشمل كل أنواع المبدال منه كاملة . و « بعضاً » إذا نظروا إليه من غير اعتبار المعطونات التى تحصر تلك الأنواع . ومثل هذا يقال فى بعض الحالات الآتية المستثناة (انظر ص ٦٦٧ و ٦٧٧) . . .

مررت ؛ وهذا ممنوع ؛ لما فيه من إضافة : « أى » للمفرد المعرفة ، وهى لاتضاف إليه إلا بالشروط التى عرفناها عند الكلام عليها فى باب « الإضافة ^(١) » ، وهى غير متحققه هنا . ولا يتغير الحكم بإحلال الجمع لمحل المثنى فى مواقعه السالفه ...
ومنها : أن يضاف « اسمُ التفضيل » إلى عامّ ، وبعده تابعه ذو قسمين ؛ أحدهما لا يكون المفضل بعضاً منه ؛ نحو : الرسل أفضل الناس الرجال والنساء ، فلو أعرب التابع بدلا لكان التقدير : الرسل أفضل النساء ؛ لأن اسم التفضيل إذا بقى على دلالته من التفضيل والزيادة على المضاف إليه يجب أن يكون بعضاً من هذا المضاف إليه - كما سبق فى بابيه - ولهذا أخطأ من قال : أنا أشعر الإنس والجن ، إذا أراد التفضيل على الوجه السالف .

إلى هنا انتهت صور من أشهر الأمثلة للنوع الثانى ، وهى - كتنظيرتها من صور النوع الأول - خيالية ، مصنوعة ، أساسها توهم أن البدل لا بد أن يكون على نية تكرار العامل ، وهذه دعوى لا تستند إلى أساس قوى . والعرب - أصحاب اللغة - لا تدرى من أمرها شيئاً ؛ ولن يترتب على إهمالها ، وعدم التمسك بها فساد فى المعنى ولا فى التركيب ^(٢) ؛ فالجهد فيها ضائع لا محالة .

(١) ص ١٠٥ .

(٢) بل إن كثيراً من النحاة يقول : (قد يفتفرق التابع ما لا يفتفرق المتبوع) كما سلف هنا -

ص ٥٤٨ - وفى نواح متعددة من أجزاء الكتاب .

وراجع ما سبق فى ص ٥٤٦ ، ثم رأى الحاسم الذى فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٩ .

(٢) عطف النسق^(١)

هو : تابع^(٢) يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف

(١) النسق - بفتح السين وسكونها - مصدر نَسَقَتِ الكلامَ أَنْسَقَهُ (بفتح السين في الماضي، وضمها في المضارع) بمعنى : واليت أجزاءه ، وربطت بعضها ببعض ، ربطاً يجعل المتأخر متصلاً بالمتقدم . وكان الأفضل الاقتصار على كلمة : « النسق » بمعنى : « المنسوق » من إطلاق المصدر على المفعول . أى : الكلام المنسوق بعضه على بعض .

والنسق : اصطلاح كوفي ، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر . وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه في كلامهم : « بالشركة » ، وعلينا اليوم أن نساير المشهور ؛ توحيداً للاصطلاح ، وانتفاعاً بمزايا هذا التوحيد .

(٢) سبق - في أول باب : النعت ، م ١١٤ ص ٤٣٤ - معنى التابع ، وترتيبه مع تابع آخر ، وسرد أحكامه العامة الجلية - ومنها جواز الفصل أو امتناعه بينه وبين المتبوع ، وأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

« ملاحظة » : التابع هنا - وهو المعطوف ، مفرداً أو غير مفرد - قد يتعدد ، ويتعدد معه حرف عطف لا يفيد الترتيب ، نحو : قرأت الكتاب ، والرسالة ، والمجلة ، والخطاب ، ... فيكون - (في غير الحالة التي يفيد فيها حرف العطف الترتيب ، وستأتي) - المعطوف عليه واحداً فقط ، هو الأول دائماً ؛ مهما تعددت المعطوفات وقبل كل منها حرف عطف غير مُرتَّب ، كالمثال السالف ؛ فإن المعطوفات المتعددة هي : الرسالة - المجلة - الخطاب ... وقبل كل واحد حرف عطف لا يفيد الترتيب ، والمعطوف عليه واحد ، هو : الكتاب .

ومثل قول المتنبي يفتخر :

الخيل والليلُ والبيداءُ تعرفني والسيف والرمحُ والقرطاسُ والقلمُ

فالمعطوف عليه هو الأول (أى : الخيل) وما جاء بعده هو المعطوفات : (الليل - البيداء - السيف - الرمح - القرطاس - القلم) وقبل كل معطوف هنا حرف العطف : الواو - ومن الجائز أن يكون حرف العطف غير الواو أيضاً بالشروط الخاصة بكل حرف . ولا يجوز أن يتعدد حرف العطف لمعطوف واحد ، لأن حرف العطف لا يدخل مباشرة على حرف عطف آخر . ومن أمثلة المعطوفات المتعددة - وكل منها جملة - والمعطوف عليه هو الأول قوله تعالى (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ، واحْمِلْ عِقْدَةً ^١ من لسانِي يَسْفِهَهُ وَقَوْلِي . »

عشرة^(١)، كل منها يسمى : « حرف العطف » ، ويؤدى معنى خاصاً .

= وهناك حالة لا يكون فيها عطف المعطوفات المتعددة على الأول ، وهى الحالة التى يقع فيها أحد هذه المعطوفات بعد حرف عطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) فيكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشرة ؛ مثل ؛ (أقبل صالح ، وحامد ، وخليل ، فحمد ، ثم إبراهيم .) فحامد وخليل معطوفان على الأول : « صالح » ، أما محمد فعطوف على : « خليل » ، وأما إبراهيم فعطوف على : « محمد » . ومن الأمثلة قول على رضى الله عنه : (من نظرت في عيوب الناس فأنكرها ، ثم رضى لنفسه فذاك الأحق بعينه) . فالجملة من الفعل : « أنكر » وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية قبلها . أما الجملة النغمية الثانية - المكونة من الفعل : « رضى » ، وفاعله - معطوفة على الجملة النغمية المكونة من الفعل : « أنكر » وفاعله . ومثل هذا يقال فى الجمل الفعلية المعطوفة بالفاء فى قوله تعالى : (وإذا أردنا أن نهلك قرية أممرنا مسترقينها ففسترقوا فيها ؛ فحق عليها القول ، فدمرناها تدميراً) . وفى الشطر الأول من قول الشاعر :

نرى الشيء مما نتقى فنهابه وما لانرى - مما يقبى الله - أكبر

وجدير بالملاحظة : أنه إذا جاء بعد العاطف المرتبب والمعطوف عاطف آخر لا يفيد الترتيب - كالأو - فإن معطوفه يكون معطوفاً على المعطوف بحرف العطف المرتبب الذى قبله مباشرة . (وبعبارة أخرى : يجب أن يكون المعطوف بالعاطف المفيد للترتيب هو المعطوف عليه للمعطوف بعاطف يابيه مباشرة . ولا يصح العطف مطلقاً على معطوف عايه قبل العاطف المفيد للترتيب) ؛ ففى مثل : أقبل سالم ، وصالح ، ومحمد ، وحامد ، ثم حسين ، وأمين . . . ، يتمين أن يكون « أمين » معطوفاً على « حسين » ولا يصح عطفه على غيره . أما « حسين » فعطوف على « حامد » حكماً . وأما كل ما قبله فعطوف بالواو على « سالم » . وماسبق هو المراد من قول الصبان فى آخر باب : العطف : (إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ، وذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتبباً ؛ فإن كان مرتبباً فالعطف على ما يليه ؛ كما نقل عن الكمال ابن الهمام : أنه إذا عطف بمرتبب أشياء ثم عطف بغير مرتبب شئ فهو على ما يليه ، كما يؤخذ من كلام المعنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها ..) أه كلام الصبان ، ومثله فى التصريح ، وغيره . ومن الأمثلة لهذا قول الشاعر القديم (عروة بن أذينة) :

بيضاء باكرها النعيم فصاغها بلباقة ؛ فأدققها ، وأجلها
منعت تحيتها ؛ فقلت لصاحبي ما كان أكثرها لنا ، وأقلها

(١) وبمضا قد يكون حرف عطف فى الصورة لا فى الحقيقة وهو الحرف : « الفاء » والحرف : « ثم » طبقاً للبيان الآتى فى صفحتى (٥٧٦ و ٥٧٨) .

وليس من حروف عطف النسق - عند أكثر النحاة - الحرف : « أى » - بفتح الهمزة ، وسكون الياء - الذى هو حرف تفسير ، يعرب ما بعده بدل كل ، أو عطف بيان - كما سبق الإيضاح فى باب - وليس هنالك حرف يدخل على عطف البيان - أو البدل ، ويتركه على اسمه وحكمه الإعرابى إلا « أى » ؛ فكلاهما يظل على اسمه وحكمه الإعرابى ، كما كان قبل دخول « أى » عليه . =

وفيا يلي هذه الحروف ، ومعانيها ، وأحكامها (١) :

١ - الواو :

معناها : إفادة « مطلق الاشتراك والجمع » في المعنى بين المتعاطفين (٢) إن كانا مفردين (٣) .

= والكوفيون يعدون هذا الحرف من حروف عطف النسق ، ومعناه : « التفسير » ؛ كعنى واو العطف أحياناً ؛ فيزاد عددها واحداً . ورأيهم حسن وواضح ، لا ضرر في الأخذ به ، بل إنه يبعدنا أحياناً عن مشكلات نحوية لاسبيل للتغلب عليها إلا بالتأويل والتكاف ؛ منها : أن عطف البيان - كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤١ وفي ص ٥٥٠ - لا يكون متبوعه ضميراً ؛ فإذا جاءت أمثلة فيها المتبوع ضميراً وجب اعتبار التابع بعد « أئى » بدلا وليس عطف بيان .

(راجع حاشية ياسين على التصريح في باب : « النسب » عند الكلام على النسب إلى ما حذفته فإزه أو عينه) .

وجاء في « المعنى » عند الكلام عليها ما نصه : « وتقع تفسيراً للجمل أيضاً ؛ كقول الشاعر : « وترمئني بالطرف ، أئى : أنت مذنب ... » ا هـ والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب . (١) في ص ٦٥٦ بعض أحكام أخرى عامة ومهمة - غير التي سنبأ بها هنا - ومنها الحكم الثالث ، حكم الضمير العائد على المتعاطفين معاً ، من ناحية مطابقتة لهما ، أو لأحدهما . وكذلك حكم القطع في « عطف النسق »

(٢) هما المعطوف (وهو الذى يمد حرف العطف مباشرة) والمعطوف عايه ، وهو المتبوع ، ولا بد أن يسبق حرف العطف ؛ وقد يكون المعطوف عليه محذوفاً - ولا سيما إذا كان العاطف هو : الواو - طبقاً لما يأتي في ص ٦٣٩ .

(٣) المفرد في باب العطف هو : ما ليس جملة ولا شبه جملة ؛ فهو كالمفرد في باب الخبر والنعمة ، والحال . . . ، ويدخل في عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بغير مرفوعه على فعل آخر وحده . . . بخلاف عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف جمل . وسيجيء البيان الخاص بهذا في ص ٦٤٢ م ١٢١ .

والمعطف بالواو إذا كان المعطوف غير مفرد ، قد يفيد مطلق التشريك ، نحو : نبت الورد ونبت القصب . . . ، أو لا يفيد ؛ نحو : حضرت الطيارة ، ولم تحضر السيارة . أما نحو : ما قام على ولكن محمود . . . فليس من عطف المفردات ؛ وإنما هو من عطف الجمل ، وقد حذف الفعل ، - كما سيجى في ص ٦١٦ - .

وقد تكون الواو والمعطف والمعية معاً فتفيد الأمرين مجتمعين ؛ وهى « الواو » التى ينصب المضارع بعدها بأن المصدرية المضرة وجوباً ؛ فإنها تجمع الأمرين : العطف والدلالة على المصاحبة والاجتماع ، أئى : الدلالة على أن المعنى بعدها مصاحب في تحققه وحصوله للمعنى قبلها ؛ فزمن تحققهما واحد (وسيجيء بيان هذا في مكانه الأنسب ج ٤ باب النواصب -) .

والمراد من « الاشتراك المُطلق والجمع المطلق » أنها لا تدل على أكثر من التشريك في المعنى العام ؛ فلا تفيد الدلالة على ترتيب زمني بين المتعاطفين^(١) وقت وقوع المعنى ، ولا على مصاحبة ، ولا على تعقيب^(٢) ، أو مهلة ، ولا على خسة ، أو شرف^(٣)

وهي إنما تتجرد للاشتراك المطلق حيث لا توجد قرينة تدل على غيره ، وحيث لا تقع بعدها « إمّا » الثانية . فإن وجدت قرينة وجب الأخذ بما تقتضيه ، وإن وقعت بعدها « إمّا » الثانية كانت الواو المعنى آخر غير التشريك والجمع - وسيجيء التفصيل^(٣) - .

ففي مثل : وصل القطار والسيارة - تفيد الواو مجرد اشتراك المعطوف (وهو : السيارة) مع المعطوف عليه ؛ (وهو : القطار) في المعنى المراد ، وهو : « الوصول » من غير أن تزيد على هذا شيئاً آخر ؛ فلا تدل على : « ترتيب » زمني بينهما يفيد أن أحدهما سابق في وقته ، وأن الآخر لاحق به ، ولا على : « مصاحبة » تفيد اشتراكهما في الزمن الذي وقع فيه اشتراكهما في المعنى^(٤) ، ولا على « تعقيب » يدل على أن المعنى تَحَقَّقَ في المعطوف بعد تحققه في المعطوف عليه مباشرة ، من غير انقضاء وقت طويل بينهما ، ولا على : « مهلة » تدل على أن تحققه كان بعد سعة من الوقت ، وفسحة فيه^(٥)

(١) الترتيب الزمني : تقدم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى . والمصاحبة : تقتضي اشتراكهما في المعنى في وقت واحد . (أى : انطباق المعنى عليهما معاً في زمن واحد) . والتعقيب : وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشرة ، (أى بغير مهلة ، ولا انقضاء وقت طويل عرفاً)

(٢) فالمتأخر - وهو المعطوف - قد يكون أشرف أحياناً من المتقدم (وهو المعطوف عليه) كقوله تعالى : (لا يَسْتَوِي أصحابُ النارِ وأصحابُ الجنةِ ، أصحابُ الجنةِ هم الفائزون) .

(٣) في ص ٦١٢ .

(٤) أى : أنها لا تفيد اشتراكهما في الزمن والمعنى معاً ، وإنما تقتصر على الاشتراك في المعنى

وحده .

(٥) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

زادَ الوشاةَ ، ولا والله ما تركوا قولا ، وفعلا ، وبأساءً ، وتهجيناً

فلم نرِدْ نحن في سرِّ وفي علن على مقالتنا : « الله يكفيننا » =

ففي المثال السابق قد يكون وصول القطار أولاً وبعده السيارة ، وقد يكون العكس ، وقد يكون الزمن بين وصول السابق واللاحق طويلاً أو قصيراً ، وقد يكون وصولهما اصطحاباً معاً (أى : في وقت واحد) ، فلا سبق لأحدهما ولا زمن بين وصولهما . فكل هذه احتمالات صحيحة ، لا يزيلها إلا وجود قرينة تدل على واحد منها دون غيره . كأن يقال : وصل القطار والسيارة قبل ، أو بعده ، أو معه . . .

فن أمثلة الترتيب والمهلة - بقرينة - قوله تعالى : (ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيمَ . . .) ، فقد أفادت الواو الاشتراك ، والترتيب الزمني ، والمهلة ؛ فعطفت المتأخر كثيراً في زمنه (وهو : إبراهيم) على المتقدم في زمنه ، (وهو : نوح) ، وكانت إفادتها الترتيب والإمهال مستفادة من قرينة خارجية يجب احترامها ، هي التاريخ الثابت الذي يقطع بأن زمن إبراهيم متأخر كثيراً عن زمن نوح ، ولولا هذه القرينة ما أفادت الواو الترتيب الزمني ، وفسحة الوقت . وهذه الفسحة - أو المهلة - يُقدّرُها العُرفُ بين الناس ، فهو - وحده - الذي يحكم على مدة زمنية بالطول ، وعلى أخرى بالقصر ، تبعاً لما يجري في العرف الشائع .

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى مخاطباً النبي محمداً عليه السلام : (كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزیزُ الحكيمُ) ، فالواو قد أفادت الاشتراك والجمع في المعنى المراد ؛ وهو : الإيحاء ، وأفادت - أيضاً - الترتيب الزمني والمهلة بعطف المتقدم في زمنه على المتأخر كثيراً في زمنه بقرينة خارجة عنهما ، هي : « من قبلك » فهذا النص صريح في أن « المعطوف » سابق في زمنه على « المعطوف عليه » ولولا هذه القرينة لاقتصرت الواو على إفادة الجمع المطلق في المعنى ، والاشتراك المجرد فيه ، دون إفادة ترتيب زمني ، وأما المهلة فقد دلّ عليها التاريخ .

وكقوله تعالى في نوح عليه السلام حين ركب السفينة هو وأصحابه المؤمنون ، فراراً من الغرق بالطوفان : (فأنجيناه وأصحاب السفينة . . .) فالواو تفيد الجمع

= ومن أوضح الأمثلة للدلالة على مجرد الاشتراك المطلق في معنى الواو قوله تعالى : (وسارعوا إلى مخفرة من ربكم ، وجنة عرضها السموات والأرض ، أعدت للمتقين . الذين ينفقون في السراء والضراء ، والكاذبين الغيظ ، والعافين عن الناس . والله يحب المحسنين) .

والاشترك في المعنى ؛ وتفيد معه الاتحاد في الزمن بين المعطوف ؛ (أصحاب . . .)
والمعطوف عليه : (الهاء) فقد نجا نوح وأصحابه في وقت واحد - معاً - بدليل
النصوص القرآنية الأخرى^(١) وروايات التاريخ القاطع ؛ فلا ترتيب ولا مهلة .
ومن أمثلة الترتيب والتعقيب ؛ جرى الماء وأرْوَى الزروع .

وإذا فُقِدَت القرينة الدالة على الترتيب الزمني أو على المصاحبة فالأكثر
اعتبارها للمصاحبة ، وبلى هذا اعتبارها للترتيب ؛ فيكون المعطوف متأخراً في
زمنه عن المعطوف عليه . ومن النادر العكس ، - ويراعى في هاتين الحالتين
عدم التعقيب إلا بقرينة .

وإن وقعت « واو » العطف قبل : « إما » الثانية لم تفد معنى الجمع
والتشريك ، وإنما تفيد معنى آخر يقتضيه المقام الذي لا يسايره معنى الجمع ؛
كالتخيير^(٢) ؛ مثل : استَرْضُ إما مشياً وإما ركوباً . . . ، وقد تكون للتخيير
مباشرة بغير « إما » ؛ نحو : سافر الآن بالقطار والطائرة . وقد يكون معناها التقسيم ؛
نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

أحكامها :

٢ - من أحكام « واو » العطف ، التي تشارك فيها بعض أخواتها^(٣) ، أنها
تعطف المفردات - كعوض الأمثلة السابقة - والجمل^(٤) ،

(١) القصة كاملة في سورة هود ، وفيها النص على نجاة نوح ومعه ركاب السفينة ، حيث قال تعالى :
(وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْدَعِي مَاءَكَ ، وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ ،
وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ) .

أى : استقرت السفينة بمن فيها بعد كل ماسبق على جبل معروف : يسمى : « الجودي » .

(٢) معناه في ص ٦٠٤ - وسيجيء الكلام على « إما » ومعانيها في ص ٦١٢ - .

(٣) أنها قد تجرد للاستئناف المحض ، ولا تصلح لغيره - وكذلك « الفاء » و « ثم » .

(٤) بنوعها . فثال الجملة الاسمية قولهم : (لا فقر أشدُّ من الجهل ، ولا مال أنفع من

العقل ، ولا حسبٌ كحسن الخلق . . .) وقوله تعالى : (من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن
أساء فعليها) ، وقول الشاعر المسهد :

فلا الصبح يأتينا ، ولا الليل ينقضى ولا الريح مأذون لها بسكون =

وأشباهها^(١). وأنها يجوز حذفها مع معطوفها بشرط أمن اللبس^(٢)، مثل قول الشاعر:

إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتُ، فَجَاعِلٌ قَسَمًا لآخِرَةٍ وَدُنْيَا تَنْفَعُ
أَيُّ : وَقَسَمَ دُنْيَا . يَرِيدُ : وَقَسَمًا لِدُنْيَا . . . وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ : رَاكِبُ
النَّاقَةِ طَلَبِيحَانٍ^(٣) . وَالْأَصْلُ : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلَبِيحَانٌ . (أَيُّ :

=ومثال الفعلية قوله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ
مِمَّنْ تَشَاءُ ، وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ...) . وقول الشاعر :

إِذَا صَارَ الْهَلَالُ إِلَى كِمَالٍ وَتَمَّ بِهَاوِهِ فَارْقُبْ مَحَاقَةَ
(١) فمثال عطف الجار مع مجروره على مثلهما قول الشاعر :

لَأَنْتَ أَحَلِّي مِنْ لَذِيذِ الْكَرَى وَمِنْ أَمَانٍ نَالَهُ خَائِفٌ

ومثل الآية التي في ص ٥٥٩ ؛ وهي (كَذَلِكَ يُوْحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ ...)

ومثال عطف الظرف على ظرف آخر قوله تعالى : (رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ ؛ وَأَنْتَ
خَيْرُ الْفَاتِحِينَ) .

(٢) كما سيجيء في ص ٦٣٦ . وكذلك يصح حذفها وحدها دون معطوفها طبقاً لما في ص ٦٤١ .

كما يصح حذف المعطوف عليه قبلها بالطريقة الموضحة في ص ٦٣٩ - والتي أشرنا إليها في رقم ٢
من هامش الصفحة الآتية -

(٣) ومثل هذا كل مبتدأ مضاف أخبر عنه بخبر مطابق في التثنية ، أو الجمع ، للمضاف

مع المضاف إليه من غير عطف . (وقد سبق إيضاح هذا المناسبة أخرى في الجزء الأول ص ٤٩٧ م ٣٧ في
باب المبتدأ والخبر) .

وحذف حرف العطف مع معطوفه ليس مقصوداً على الواو مع معطوفها ، وإنما يشاركتها فيه « أم »

(كما سيجيء في « ب » ص ٥٩٦ ، وفي ص ٦٣٦) وكذا « الفاء » مع معطوفها كقوله تعالى في
أحكام الصوم :

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) .

الأصل : فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطر عدة من أيام أخر - كما يجيء في رقم ٥ من
هامش ص ٥٧٥ -

وإلى هذا يشير ابن مالك في آخر الباب بقوله :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحذفُ مَعَ مَا عَطَفْتُ وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبْسَ ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ :

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ ؛ دَفْعًا لِيَوْهَمِ اتِّقِي
مزال : قد حذف من موضعه وأزيل منه . (راجع ص ٦٣٦) .

ب - وتنفرد الواو بأحكام نحوية تكاد تستأثرُ بها (٢) :

منها : أنها الحرف المختص بعطف اسم على آخر حين لا يكتفى العامل في أداء معناه بالمعطوف عليه ؛ نحو : تقاتلَ النمرُ والذئبُ ؛ فإن العامل : (تقاتلَ) لا يتحقق معناه المراد بالمعطوف وحده ؛ فلو قلنا : « تقاتلَ النمر » ، ما تمَّ المعنى ؛ لأن المقاتلة لا تكون من طرف واحد ؛ وإنما تقتضى معه وجود طرف آخر - حتماً - كى يتحقق معناها . وكذلك : تنازع الظالمُ والمظلوم ، فإن المنازعة لا تقع إلا من طرفين . . . ، وكذلك تصالح الغالب والمغلوب .

= يقول : إن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو مع معطوفها ، بشرط ألا يترتب على الحذف في الحالتين لبس . وتنفرد الواو بأنها تعطف عاملاً محذوفاً قد بقى معدوله على الوجه الذى سنشرحه فى ص ٥٦٣ التالية . ويريد بقوله : « دفعا لوهم . . . » بيان العلة فى الحذف والتقدير ؛ وأنها دفع لوهم يقودنا للوقوع فى خطأ .

(١) ومن تلك الأحكام : أن الضمير - ونحوه مما يحتاج للمطابقة - بعدها يجب مطابقتها - فى الأصح - للمعطوف والمعطوف عليه معاً ؛ ولا يراعى فيه حالة المعطوف وحده ؛ يقال : جاء السائل والغريب فعاوتهما . وفازت فاطمة وسعاد وعائشة فهنأتهن . . . وهكذا . . . (انظر رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ حيث الإيضاح ، وبيان المرجع ، ثم رقم ٣ من ص ٦٥٧ .
وليس مما نحن فيه مثل قوله تعالى : (واللهُ ورسولهُ أحقُّ أنْ يُرَضُّوهُ . . .) ، وقول حسان بن ثابت :

إِنَّ شَرِيخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسَدِ
وَد مَا لَمْ يَعَاصَ كَانَ جَنُونًا

لأن الكلام قائم هنا على حذف الخبر ، إذ المراد : واللهُ أحقُّ أن يُرضوه ، ورسوله كذلك - إن شريخ الشباب ما لم يعاص كان جنوناً والشعر الأسود كذلك . فهو نظير قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ . والرأى مختلفٌ

أى : نحن راضون بما عندنا ، وأنت راض بما عندك . . . (راجع كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن ج ١ ص ١٧٥ و ١٩٧) .

(٢) ومنها : أنها يجوز حذفها وحدها ، كما يجوز حذف المعطوف عليه وحده دون حذفها فتصلح فى هذه الصورة لأن تكون عاطفة أو غير عاطفة (بمعنى : رُبَّ) كما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة وسيأتى الإيضاح فى مكانه المناسب ص ٦٣٩ و ٦٤١ . وله بيان فى ج ٢ - باب حروف الجر عند الكلام على : رب «

ومثل : (سكنت بين النهر والحدائق^(١)) - ومثل : تضعيع الكرامة بين الطمع والبخل) ، لأن معنى « بين » لا يتحقق بفرد واحد تضاف إليه^(٢) ، وهكذا غيرها من الكلمات التي تؤدي معنى نسبياً^(٣) ؛ مثل : تشارك - تعاوَن - اختصم - اصطف -^(٤) . . .

ومنها : اختصاصها بعطف عامل قد حذف وبقى معموله . نحو :
(قضينا في الحديقة يوماً سعيداً ؛ أكلنا فيه أشهى الطعام ، وأطيبَ الفاكهة ،
وأعذبَ الماء) فكلمة : « أطيب » معطوفة على : « أشهى » ، أى : أكلنا أشهى

(١) يصح أن يقال : سكنت بين النهر وبين الحدائق ، بتكرار « بين » إذا كان المتعاطفان اسمين ظاهرين كما في المثال ، والغرض من التكرار هو تأكيد المعنى وتقويته . وهذا التكرار جائز مع العطف ، بشرط أن تكون الأولى مضافة لاسم ظاهر مفرد (أى : لا يدل على تعدد) فإن أضيفت لضمير دال على الإفراد وجب التكرار مع عطف المكررة بالواو ؛ طبقاً لما فصلناه في ج ٢ ص ٢٦٨ م ٧٩ حيث جاء فيه مانصه :

(يجوز أن يقال المال بين محمود وبين على ؛ بزيادة « بين » الثانية للتأكيد ، كما قاله ابن برى وغيره ، وبذلك يرد على منع الحريرى تكرارها - راجع حاشية « ياسين » على التصريح ، ج ٢ أول باب العطف وكذلك حاشية الصبان ج ٢ في ذلك الباب عند الكلام على واو العطف -)
ومن المسموع في هذا قول على بن أبي طالب - كما جاء في كتاب « سجع الحمام ، في حكم الإمام » ونصه : « للمؤمن ثلاث ساعات . . . وساعة يخلى فيها بين نفسه وبين لذاتها) ا هـ . ويؤيد ما سبق أيضاً ، ماورد من نصوص فصيحة ، نثرية وشعرية ، وأدلة أخرى سجلناها هناك .

(٢) لهذا قالوا في بيت امرئ القيس :

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بَسِطِ اللُّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ
إن التقدير : بين أماكن الدخول وحومل (الدخول وحومل : موضعان) وقيل إن الرواية هي : بين الدخول وحومل . فلا تقدير .

(٣) هو المعنى الذي لا يتحقق إلا بنسبته إلى اثنين (أو أكثر) يشتركان فيه ؛ ويقع عليهما .

(٤) ومثل « استوى » في قول الشاعر يصف حاله مع أحد أقاربه :

صَبِرْتُ عَلَى مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنِهِ وَمَا تَسْتَوَى حَرْبُ الْأَقْرَابِ وَالسَّلْمُ

ومثلها : « تَسَاوَى » بشرط أن يكون معناها - كسابقها - إفادة التساوى بين شيء وآخر .

هذا ، وقد تقع الواو بعد كلمة : « سواء » التي تفيد التسوية ولكن بشرط أن تقع بين اسمين ، وألا توجد همزة التسوية ، نحو : سواء على الأخ والصديق الوفي . وهذا رأى سيويوه ، أما الكلام على التسوية والمراد منها في ص ٥٨٥ .

الطعام ، وأكلنا أطيبَ الفاكهة . أما كلمة : « أعذب » فلا يصح - في الرأى الأغلب - عطفها على أشهى ، إذ لا يصح أن يقال : أكلنا أعذب الماء ؛ لأن أعذب الماء لا يؤكل ، وإنما يُشرب ، ولهذا كانت كلمة : « أعذب » معمولة لعامل محذوف ، تقديره : شرب ، أى : وشربنا أعذب الماء ، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة التي قبلها وهي : أكلنا - ؛ فالعطف عطف جملة على جملة .

ومثل : (اشتد البرد القارس في ليلة شاتية ، فأغلقتُ الأبوابَ والنوافذَ ، وأوقدتُ ناراً للدَّفءِ ، والملابسَ الصوفيةَ) ؛ فلا يصح عطف كلمة : « الملابس » على « الأبواب » ولا على « ناراً » لفساد المعنى على هذا العطف ؛ إذ لا يقال : أغلقتُ الملابس الصوفية ، ولا أوقدتُ الملابس ، وإنما هي معمول لعامل محذوف تقديره : وليستُ الملابس الصوفيةَ ، أو أكثرُ الملابس الصوفيةَ ، أو نحو هذا مما يناسب الملابس ، والجملة بعد الواو معطوفة على جملة : أغلقتُ . فالعطف عطف جملة على جملة ، لا عطف مفرد على مفرد - كما سبقت الإشارة^(١) .

ولافرق في المعمول الباقي بين المرفوع ؛ نحو : قوله تعالى : (اسكنْ أنتَ وزوجك الجنةَ) ، والمنصوب ؛ نحو : قوله تعالى : (والتَّائِبِينَ تَبَوَّءُوا^(٢) الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ . . .) ، والمجرور نحو قولهم : « ما كلُّ سوداءَ فحمةٌ ، ولا بيضاءَ شحمةٌ ، والأصل في المثال المرفوع : (اسكنْ أنتَ وليسكنْ زوجك الجنةَ) ؛ إذ لا يصح عطف « زوج » على الضمير المستتر الفاعل ؛ وإلا كان فاعلا مثله حكماً ؛ فيترتب على هذا أن يقال : اسكن زوجك ، بوقوع الاسم الظاهر فاعلا للأمر ؛ وهذا لا يصح^(٣) . كما أن الأصل في المنصوب : (تبوءوا الدار ، وألِفُوا الإيمان) ؛ لأن الإيمان لا يُسكن - والأصل في المجرور : (ما كلُّ سوداءَ فحمةٌ ولا كلُّ

(١) في الجزء الثاني ، باب المفعول معه ص ٢٣٢ م ٨٠ .

(٢) سكنوا .

(٣) يبيحه فريق من النحاة بحجة : (أنه قد يعتفر في التابع ما لا يعتفر في المتبوع) . وفيه تيسير .

ولا يجوز إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ؛ لأن للضمير لا يبدل من الضمير - كما في « ب » ص ٦٨٣ .

بيضاء شحمةً) لثلا يترتب على العطف المباشر من غير تقدير المحذوف ، عطف شيئين على معمول عاملين مختلفين بحرف عطف واحد ، وهذا ممنوع . والعمالان هما : (ما ^(١) - وكل) والمعمولان هما : (بيضاء ، وشحمة) ^(٢) .

هذا ما يقوله كثير من النحاة . ولكن الصحيح أن الواو العاطفة لا تختص بهذا الحكم وحدها ، وإنما تشاركها فيه «فاء» العطف - كما سيجيء عند الكلام عليها ^(٣) - مثل : أحسنَ بدينار فصاعداً . . . أى فاذهب صاعداً بالعدد ^(٤) . . . ومنها جواز حذفها عند أمن اللبس ^(٥) ، نحو : زرت أقاربي في الصعيد ، وقابلت منهم : العم ، العممة ، الخال ، الخالة ، أبناءهم . . . أى : العم والعممة ، والخال والخالة ، وأبناءهم . ومثل : قرأت اليومَ : الصحف اليومية - المجلات - الرسائل - المحاضرات . . . أى : الصحف اليومية - والمجلات ، والرسائل ، والمحاضرات . . . ومثل هذا يقال في سرد الأعداد ، نحو : من الأعداد عشر ، - عشرون - ثلاثون - أربعون . . .

ومنها : عطف الشيء على مرادفه لتقوية معناه وتأكيده ^(٦) كقولهم : الصمت والسكوت عن غير السداد سداد . وقولهم : يعود البغي والطغيان وبالا على صاحبه ، فالمعطوف وهو : «السكوت» بمعنى المعطوف عليه : «الصمت» وكذلك الطغيان والبغي . . . ومن هذا قوله تعالى : (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) ، فكلمة « بَث » معطوف عليه ؛ وكلمة : «حزُن» معطوف مرادف له في المعنى .

(١) على اعتبار « ما » حجازية تعمل عمل « ليس » .

(٢) سبق هذا المثال في آخر باب الإضافة ص ١٦١ لمناسبة هناك . وسيماد موضحاً في آخر هذا الباب ص ٦٣٨ .

(٣) في ص ٥٧٥ .

(٤) سبق إيضاح هذا في مكانه الأنسب ج ٢ ص ٣٠٤ م ٨٦ باب الحال وحذف عامله .

(٥) الصحيح أن « الفاء » تشاركها في هذا الحكم . وكذا : « أو » ، (كما سيجيء في

ص ٥٧٥ و ٦١١ و ٦٤١ . غير أن حذف الواو هو الأكثر .

(٦) قد تشاركها : « أو » في هذا أحياناً ؛ كقوله تعالى : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً

أَوْ إِثْمًا . . .) فالخطيئة هي الإثم - ولهذا إشارة تجيء في « د » من ص ٦١١ - .

ومثل النَّأى والبُعْد^(١) في قول الحطيئة :

ألا حبيذا هندٌ وأرض بها هندٌ وهندٌ أتى من دونها النَّأى والبُعْد^(٢)

(١) ومثل الجملتين الفعليتين : (أقوى ×) و (أقفر ×) في قول عنترة :

حِيَّيت من طَلَلٍ تقادمَ عهدُهُ أَقْوَى وَأَقْفَرَ بعد أم الهَيْثَمِ . . .

(٢) فيما سبق من تعريف عطف النسق يقول ابن مالك :

تَالٍ بحرفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ كَاخْصُصُ بِوُدٍّ وَثَنَاءٌ مِنْ صَدَقَ

يقول : إنه هو التالي لحرف مُتَّبِعٍ ما بعده لما قبله ، أى : مشرك للثاني مع الأول في الحكم الإعرابي . وساق مثلاً للتشريك في الحكم هو : اخصص من صدق بود وثناء ، فحرف العطف هو : الواو ، والتالي المشاركة في الحكم هو : «الثناء» . ومعنى : «تال بحرف مُتَّبِعٍ» : أنه تال (تابع) بسبب حرف يُتَّبِعُ ما بعده لما قبله : فليس منه «أى» المفسرة ، لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها - إلا على الرأى الذى يعتبرها حرف عطف كالواو ، وهو الرأى الكوفى الحسن الذى أشرنا إليه (مفصلاً فى رقم ١ من هامش ص ٥٥٦) . ثم ساق بيتين ضمهما أكثر حروف العطف التى سنشرحها فى المكان الأنسب ؛ هما :

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ - ثُمَّ - فَأ - حَتَّى - أَمْ - أَوْ؛ كَفَيْكَ صِدْقَ وَوَفَا
وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسْبُ : بَلْ - وَلَا . . . لَكِنْ ؛

ثم عاد للكلام على أحكام الواو فقال :

فَعَطْفُ بِوَاوٍ سَابِقًا ، أَوْ لَاحِقًا فِي الْحُكْمِ ، أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا
وَإِخْصُصَ بِهَا عَطْفُ الَّذِي لَا يُغْنِي مُتَّبِعُهُ ، كَاصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي

واقصر على ما سبق ، ولم يذكر بقية أحكام الواو .

زيادة وتفصيل :

١- وما اندردت به الواو غير ما سبق :

(١) عطف العام على الخاص^(١) ؛ نحو : زرت القاهرة ، والحواضر الكبرى . وقوله تعالى : (رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَلِوَالِدَيَّ ، وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا ؛ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ، وَالْمُؤْمِنَاتِ) .

(٢) وقوعها بعد كلام منفي ، عاطفة مفرداً . وبعدها « لا » النافية ؛ نحو : شجاع النفس لا يجب الجبن ، ولا الكذب ، ولا الرياء (أى : لا يجب كل واحدة من الصفات المذكورة) . فتكرار « لا » يفيد أن النفي واقع على كل واحدة وحدها من غير توقف على غيرها . ولو لم تتكرر^(٢) « لا » لتوهمنا أنه مقصور على حالة اجتماعها مع غيرها^(٢) . فإن لم يوجد نفي قبلها ، أو قصدت المعية لم يصح محيىء « لا »^(٣) .

(٣) وقوعها بعد نهى عاطفة لمفرد ، وبعدها : « لا » النافية ؛ التي تؤكد الغرض السالف ؛ نحو : لا تصدق الخلاف ، ولا النمام ، ولا الحاسد .

(٤) جواز الفصل بينها وبين معطوفها بظرف ، أو جار مع مجروره^(٤) ، نحو : أينعت حديقتان ؛ حديقة أمام البيت ، وخلفه حديقة^(٥) ، ومثل قوله

(١) وأما عكسه وهو : « عطف الخاص على العام » فتشازركها فيه « حتى » - كما سيجيء في « ب » ص ٥٨٤ - نحو قوله تعالى : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى) . ونحو : لا يأمن الناس الأيام حتى الملوكة . (والصلوة الوسطى : هى صلاة وسط النهار . والمراد بها : الظهر والعصر) . وكل ما سبق مشروط بالألا يتطلب المعنى حرفاً آخر يفيد الترتيب أو غيره . . . - انظر ما يتصل بهذا في آخر رقم ٨ من ص ٦٦٠ .

(٢) راجع « التصريح » عند الكلام على : « لكن » العاطفة ، ثم « المنفى » عند الكلام على « الواو » .

(٣) لهذا بيان هام (فى ج ١ م ٥ هامش ص ٦٢ أول الكلام على موضوع : « الحرف ») . ويتضمن - فيما يتضمن - النص على زيادة « لا » النافية ، والغرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها . . .

(٤) صرح بهذا « الصبان » ولم يذكر خلافاً . لكن سيجيء فى رقم ٥ ما يمارضه .

(٥) والأخذ بهذا الرأى فى « الواو » أنسب من الأخذ برأى آخر يمنع الفصل مطلقاً فى غير =

- تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا ، وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا) . . .
- (٥) عطف العقدة^(١) على النَّيْفِ ، نحو : واحد وعشرون . . . - سبعة وثلاثون . . . - خمسة وأربعون . . . و . . .
- (٦) اقترانها بالحرف : « لَكِنْ » ؛ كقوله تعالى : (ما كان محمدٌ أباً أحَدٍ من رجالِكُمْ ، ولكنْ رسولَ اللَّهِ وخاتَمَ النَّبِيِّينَ) .
- (٧) وقوعها قبل الحرف « إِمَّا » المسبوق بمثاله في كلام قبله ؛ نحو : المنّ بالمعروف إِمَّا جهالةٌ ، وإِمَّا سوءُ أدب .
- (٨) العطف بها في أسلوب الإغراء والتحذير ؛ نحو : الرِّقَقَ والملايئةَ جهداً طاقتك ، وإيّاك والعنفَ ما وجدت سبيلاً للفرار منه .
- (٩) عطف النعوت المتعددة المفرقة التي منعوتها متعدد غير مفرّق : نحو : تنقلت في بلاد زراعية وصناعية وتجارية . . . والواقع بعد هذه « الواو » يسمى معطوفاً ، ولا يصح تسميته - الآن - نعتاً .
- (١٠) عطف المفردات التي حقها التثنية أو الجمع ، نحو قول الحجاج وقد مات
-
- = الضرورة الشعرية بين المعطوف وحرف العطف : « الواو » أو : « الفاء » ؛ أما غير هذين الحرفين من أدوات العطف فالرأيان متفقان على جواز الفصل بالظرف أو بالخارج مع مجروره . (راجع الجمع ج ٢ آخر باب العطف ، ص ١٤١) .
- (١) العقد هو : العدد الذي يجرى ترتيبه عاشرًا بين الأرقام المتسلسلة المرتبة قبله . وتنحصر المقود في لفظ : عشرة - عشرين - ثلاثين - أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين - والصحيح تسمية : « مائة » و « ألف » ومركباتهما « عقداً » أيضاً . . .
- أما « النَّيْفِ » فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين ؛ ومنه : أحد عشر - اثنان وعشرون - ثلاثة وثلاثون - ، خمسة وأربعون . . . و . . .
- (٢) الواو هي العاطفة ، أما : « لَكِنْ » فحرف استدراك محض ، - ومعناه وأحكامه في صفحة ٦١٦ - وكلمة : « رسول » بالنصب ، خبر « كان » المحذوفة ، والجملة من « كان » ومعمولها معطوفة بالواو على الجملة الفعلية قبلها . وهذا على الرأي الأشهر القائل إن كلمة : « لَكِنْ » الاستدراكية المحضة ، المسبوق بالواو - لا يقع بعدها إلا الجملة دائماً ، ولا تكون عاطفة ؛ وإنما العاطف الواو . أما على رأي من يميز وقوع المفرد بعدها فالواو حرف عطف وكلمة : « رسول » معطوفة على كلمة : « أباً » (انظر ص ٦١٦) .

محمد ابنه ، ومحمد أخوه : « محمد ومحمد في يوم واحد » . وقول الشاعر الفرزدق :

إن الرزية لا رزية بعدها ففقدانٌ مثل محمد ومحمدٍ
وقول الآخر :

أقمنا بها يوماً ، ويوماً ، وثالثاً ويوماً له يوم الترحلِ خامسٍ
يريد : أياماً ثمانية . . .

(١١) عطف السببي على الأجنبي في : « الاشتغال » ؛ نحو : محمداً
أكرمت عمراً وأخاه^(١) . ومثل : محمد مررت بأخيك وأخيه^(٢) .

(١٢) عطف كلمة : « أيّ » على مثلها^(٣) ، كقول الشاعر :

فلئن لقيتُك خاليتين لتتعلمن أيي وأييك فارس الأحرابِ

(١٣) عطف الظرف : « بين » على نظيره ، مثل : المال بيني وبين أهلي^(٤) .

(١٤) عطف السابق في زمنه على اللاحق ، نحو قوله تعالى : (كذلك
يُوحى إليك ، وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم) .

(١٦) المتعاطفان بالواو لا يختلفان بالسلب والإيجاب إذا كانا مفردين
فلا يصح : لا الشمس طالعة والقمر .

(١٧) وجوب الفصل بها مع إهمالها بين كلمتين معيّنتين ينشأ منهما مسموع من
التركيب المزجي (من أمثلته : كَيْتٌ وَكَيْتٌ - ذَيْتٌ وَذَيْتٌ . . .) بالتفصيل
والبيان الآتيين في الموضوع الأنسب - ج ٤ باب : « كم » م ١٦٨ ص ٥٤٠ -

(١٨) جواز عطفها عاملاً قد حذف وبقى معموله على الوجه المشروح في ص ٦١٥ .

ب - يرى الكوفيون من خصائص الواو وقوعها زائدة ؛ كالتي في قوله
تعالى : (وسيقَ الذينَ اتقوا ربَّهم إلى الجنةِ زمراً . حتى إذا جاءوها ،

(١٠١) الضمير راجع إلى « محمد » في المثالين .

(٢) بالتفصيل الذي سبق في « ج » من ص ١٠٧ .

(٣) راجع ما يختص بتكرار الظرف : « بين » في رقم ١ من هامش ص ٥٦٣ .

وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ، ، وقال لهم خَزَرْتُمْهَا : سلامٌ عليكم . . .) فالواو التي
قبل : « فُتِحَتْ » زائدة عندهم^(١) . ومثل قوله تعالى : فلما أَسْلَمَا وتَلَّه .
لِلْجَبِينِ . . .) أي : تَلَّهٌ لِلْجَبِينِ^(٢) .

والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما - بتأويلات منها : أن الواو عاطفة أصلية
وجواب « إذا » و « لما » محذوف . . . لكن التأويل عسير في قول الشاعر :

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعينُ من يبغيني
والمراد : فإذا أنت . وقول الآخر :

فما بالُ من أسهى لِأَجْبِرَ عظمهُ حِفَاظًا ، وينوى من سفاهته كسرى
أي : ينوى من سفاهته .

وإنما كان التأويل هنا عسيراً لأن ما بعد إذا « الفجائية » لا يقترن بالواو . ولأن
جملة (ينوى) على تأويلها بأنها حالية هي جملة مضارعية مثبتة ، وصاحب
الحال هو « مَنْ » والجملة المضارعية المثبتة لا تقع حالا مقترنة بالواو إلا على
تقديرها خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي الحال . .
فهي محتاجة للتأويل والحذف . ولا داعي لهذا أو لغيره من التأويلات . فذهب
الكوفيين أوضح وأقل تعسفاً ، والأخذ به هنا أيسر^(٣) ، لكن الأفضل التخفيف من
الزائدة قدر الاستطاعة ، والبعد عن استعمالها ؛ فراراً من اللبس ، ومن التأويل بغير داع .

ح - هل « الواو » الواقعة بعد « بل » نوع من الزائدة ؟ مثل : الصالح أمين ،

(١) مستدلين بالآية الأخرى الخالية من الواو - وكلتاها في سورة : « الزمر » - ، ونصها :
(. . .) وسَيِّقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ، حتى إذا جاءوها فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا . . .)

(٢) بمعنى صرعه وألقاه على الأرض حتى لمسها جبينه . والقصة عن إبراهيم حين أراد أن يحقق
رؤيا منامية ؛ مضمونها أنه يذبح ابنه . ففهم منها أن هذا إحاء من الله يجب تنفيذه ؛ فهم به ، ورضى
الولد بقضاء الله . ولكن الله أوحى إلى نبيه تركه ، والتضحية بدله بشيء آخر .

(٣) علماء بأن اللفظ الزائد (حرفاً أو غير حرف) إنما يزداد لغرض مقصود - طبقاً لما شرحناه
في ج ١ م ٥ - الزيادة والتفصيل - عند الكلام على الحرف .

بل ومحسن .. الجواب في « ح » من ص ٦٢٨ .

د - تختص همزة الاستفهام دون باقي أخواتها بالدخول على أحد ثلاثة من حروف العطف ولا تدخل على غير هذه الثلاثة ، هي : (الواو - الفاء - ثم) فثالثها قبل الواو قوله تعالى : (أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا ؟ مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِجَّةٍ ؛ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ... ؟) ، وقبل « الفاء » (١) قوله تعالى في المشركين : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ تَبَلِيهِمْ ؟ وَلِدَارِ الْأَخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ، أَفَلَا تَعْقِلُونَ ...) ، وقبل « ثم » (٢) قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَّاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعَجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ؟ أَأَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ... ؟)
ولابد أن يكون المعطوف بعد الثلاثة جملة .

وقد اشتهر للنحاة في هذا رأيان (٣) .

أولهما : وهو رأى جمهورهم - أن همزة تركت مكانها بعد حرف العطف ، وتقدمت عليه ؛ تبيهاً على أصلتها في التصدير - كما يقولون - فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل همزة . ما لم يمنع من هذا العطف مانع (كأن تكون إحدى الجملتين إنشائية والأخرى خبرية ؛ عند من يمنع العطف بين الجملتين المختلفتين خبراً وإنشاء ؛ مثل هذه الصورة . فتكون الجملة عنده بعد حرف العطف معطوفة على أخرى . محذوفة مماثلة لها في الخبرية أو الإنشائية ...) .

ثانيهما : وهو رأى الزمخشري - أن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة موقعها بين همزة والعاطف . والأصل مثلاً ، أنسأ ولم يتفكروا ؟ - أنعمضوا عيونهم ولم ينظروا ؟ - أقعدوا ولم يسيروا ... ؟ - أكفرتم ثم إذا وقع

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٧٥ .

(٢) انظر « ب » من ص ٥٧٩ .

(٣) كما ستجىء الإشارة في ص ٦٣٩ .

آمنتم به . . ؟ والرأى الأول أشهر . وبالرغم من ذلك فإن كلا الرأيين معيب ؛ لقيامه على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، ولعدم انطباق كل منهما على بعض الصور الأخرى التى يدور حولها وحول ما سبق جدل طويل واعتراضات مختلفة (١) .

فما السبب فى هذا التكلف ؛ والاتجاه إلى الحذف ، والتقدير ، والتقديم ، والتأخير - وعندنا ما هو أوضح وأيسر ، وأبعد من التأويل ؟ ؛ وذلك باعتبار الهمزة للاستفهام ، وبعدها « الواو » و « الفاء » ، و « ثم » حروف استئناف داخلية على جملة مستأنفة . وقد نص النحاة على أن كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أن يكون حرف استئناف .

ولا مانع أيضاً أن تدخل الهمزة - هنا - على حرف العطف مباشرة ؛ مسابرة للنصوص الكثيرة الواردة فى القرآن وغيره ، ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى ، أو تعارض مع ضابط لغوى .

« ملاحظة » فى غير الهمزة من أدوات الاستفهام يجب تقديم حرف العطف وتأخير أداة الاستفهام عنه ، لأن هذا هو قياس جميع الأجزاء فى الجملة المعطوفة ، نحو : قوله تعالى : (وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله) - وقوله تعالى : (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) . . .

• • •

(١) نراها فى بعض المراجع ، كالمفنى وحواشيه ، باب الهمزة .

معناها الغالب هو الترتيب بنوعيه " المعنوي " والذكري " مع التعقيب فهما وإفادة التشريك . والمراد بالترتيب المعنوي : أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه ؛ نحو : (نفعنا بذر القمح للزراعة ، فإنباته ، فنضجُه ، فحصاده ،) فزمن البذر سابق على زمن الإنبات ، والنضج ، وما بعده .

والمراد : بالترتيب الذكري : أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما في كلام سابق ، وترتيبهما فيه ، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ، كأن يقال لمؤرخ : حدثنا عن بعض الأنبياء ؛ كآدم ، ومحمد ، وعيسى ، ونوح ، وموسى - عليهم السلام - فيقول : أكنفي اليوم بالحديث عن محمد ، فعيسى . فووقوع « عيسى » بعد الفاء لم يقصد به هنا الترتيب الزمني التاريخي ؛ لأن زمن عيسى أسبق في التاريخ الحقيقي من زمن محمد ، وإنما قصد مراعاة الترتيب الذكري (أى : اللفظي) الذي ورد أولاً في كلام الناسل ، وتضمن ذكر « محمد » قبل « عيسى » (١) .

والمراد بالتعقيب : عدم المهلة - ويتحقق بقصر المدة الزمنية التي تنقضي بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف - ؛ نحو : وصلت الطائرة فخرج المسافرون . وأول من خرج النساء فالرجال . . فخرج المسافرين -

(١) ويدخل في الترتيب الذكري « عطف المفصل على الجملة » ؛ كقوله تعالى : (ونادى نوحُ ربَّه ، فقال ربِّ إنَّ ابني من أهلي ، وإنَّ وعدك الحقُّ ، وأنتَ أحكم الحاكمين) . وقوله تعالى : (فقد سألوا موسى أكبرَ من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة) . وقوله تعالى : (فأزلهما الشيطانُ عنها : فأخرجهما مما كانا فيه) .

ومن الترتيب الذكري : « الترتيب الإخباري » ؛ وهو الذي يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات بغير ملاحظة ترتيب كلامي سابق ، ولا ترتيب زمني حقيقي ، وإنما يقصد منه - بشرط وجود قرينة - ذكر المعلومات واحدة بعد واحدة ، فالفاء - في هذا - كالواو التي لطلق الجمع ؛ نحو : تغير الجو ، واشتدت الرعود ، فالبروق ، فتراكم المياه في المنحنيات ، فالأمطار . . . ونحو : هذا عالم فأبوه ، فجده . . .

— في المثال — يجيء سريعاً بعد وصول الطائرة ، وخروج الرجال يكون بعد خروج النساء مباشرة من غير انقضاء وقت طويل في صورتين . . .

وقصر الوقت متروك تقديره للعرف الشائع ؛ إذ لا يمكن تحديد الوقت القصير أو الطويل تحديداً عاماً يشمل كل الحالات . فقد يكون الوقت قصيراً في حالة معينة ، ولكنه يُعَدّ طويلاً في أخرى .

وبمناسبة إفادتها الترتيب نشير إلى قاعدة عامة سبقت^(١) ؛ هي : أن « المعطوفات » المتعددة تقتضى أن يكون لها جميعاً « معطوف عليه » واحد ، هو : الأول الذى يسبقها كلها ، وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به . لكن إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب ؛ (مثل : « الفاء » و « ثم ») وجب أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليهما مباشرة ، ولو لم يكن هو الأول : نحو : تكلم في النادى الرئيس والوكيل والمُحاضر ، فالناثر ثم الشاعر . فالوكيل والمحاضر معطوفان على الرئيس ، أما كلمة : « الناثر » فمعطوفة على : « المحاضر » وأما كلمة : « الشاعر » فمعطوفة على « الناثر »^(٢) . . .

وتفيد — كثيراً — مع الترتيب والتعقيب ، « التسبب » ؛ أى الدلالة على السببية^(٣) ؛ (بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه) ويغلب هذا في شيئين ؛ عطف الجمل ، نحو : رعى الصياد الطائر فقتله^(٤) ، وفي المعطوف المشتق ، نحو : أتم — أيها الجنود — واثقون بأنفسكم ، فهاجمون على عدوكم ، ففاتكون به . فمتصرون عليه . . .
ومن أحكام الفاء^(٥) :

- (١) في أول الباب في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ حيث البيان المفيد .
- (٢) فإن جاء بعد ذلك عاطف لا يفيد الترتيب كان ما بعده معطوفاً على الذى قبل العاطف مباشرة ، طبقاً للبيان الهام الذى في هامش ص ٥٥٥ .
- (٣) ولكنها لا تسمى اصطلاحاً في هذه الحالة « فاء السببية » إلا إذا دخلت على مضارع منصوب « بأن المصدرية » المضمره التى تنصبه بشروط معينة مدونة في موضعها الأنسب (وهو : باب : « إعراب الفعل » ، أول الجزء الرابع ، ص ٦٥ ، م ١٤٩) .
- (٤) ومثل قول الشاعر :

وربّما استحال السعد نحساً فذاق المعتدى مما أذاقه

(٥) أنها قد تتجرد أحياناً للاستئناف المحض ولا تصلح لغيره — وكذلك : « الواو » ، و ثم —

أنها لا تنفصل من معطوفها بفاصل^(١) اختياراً ، فلا بد من اتصالهما في غير الضرورة الشعرية . وأنها تعطف المفردات^(٢) والجمل كما في الأمثلة السالفة^(٣) ، وأنه يجوز حذفها بقرينة - كما أن « الواو » و « أو »^(٤) كذلك - نحو : قطعت سنوات التعلم ؛ الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة . . . ونحو : أنفقت المال درهماً - درهمين - ثلاثة - وأنها قد تحذف مع معطوفها ؛ كآلية التي سلفت^(٥) .

وتختص الفاء^(٦) : بأنها تعطف جملة لا تصلح صلة ، ولا خبراً ، ولا نعتاً ؛ ولا حالاً - على جملة تصلح لذلك ، والعكس ، بأن تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لا تصلح . (وسبب عدم الصلاحية في الصور السالفة كلها : خلو الجملة من الرابط ، ووجوده في الجملة الصالحة)^(٧) . . . فنثال عطفها . جملة لا تصلح صلة على جملة أخرى تصلح : (الذي عاونته ففرح الوالد - مريض) ومثال العكس : (التي وقف القطار فساعدتها على النزول - عجوز ضعيفة) .

(١) كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٦٥٨ . وقد سبق - في رقم ٥ من هامش ص ٥٦٧ - رأى يميز الفصل بالظرف أو الجار مع مجروره بين الفاء ومعطوفها . ولكن الرأي الذي يمنع الفصل - في غير الضرورة الشعرية - هو الصحيح إذا كانت أداة العطف هي « الفاء » ، والاقتضار عليه واجب . (٢) المراد من المفرد في باب العطف . دون في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧ وله تكملة مفيدة في ص ٦٤٢ .

(٣) في ص ٥٧٣ وهامشها . . . ، ويجوز عند عطفها الجمل أن تسبقها همزة الاستفهام - إن اقتضى المعنى ذلك - على الوجه المشروح في « د » من ص ٥٧٠ فهي « كالواو » ، و « ثم » في هذا ، ولا يقع من حروف العطف بعد همزة الاستفهام مباشرة غير أحد هذه الثلاثة .

(٤) انظر « ج » من ص ٦١١ ثم ص ٦٤١ .

(٥) في رقم ٣ من هامش ص ٥٦١ وهي قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ...) أى : فأفطر ، فعدة من أيام أخر ، وفي ص ٦٣٦ أمثلة أخرى . وكذلك يصح حذف المعطوف عليه قبلها ، طبقاً للبيان الذي في ص ٦٣٩ .

(٦) وما تختص به الفاء : أنها حرف العطف الوحيد الذي يصلح للدخول على الفعل المطاوع لأصله ؛

نحو : فتحت الباب - فافتتح - علمت الراغب فتعلم ، ولا يصح مجيء غيره من حروف العطف - طبقاً للبيان الهام الخاص بأحكام المطاوعة - ج ٢ م ٦٦ ص ٩٨ .

(٧) وقد سبق هذا في مكانه من الأبواب الخاصة بتلك الجمل .

ومثال عطفها جملة لا تصلح خبراً على أخرى تصلح : (الحديقة يرعاها البستاني فيكثرُ الثمرُ) . ومثال (العكس : الحديقة أهمل البستاني فقلَّ ثمرها) .

ومثال عطفها جملة لا تصلح نعتاً على أخرى تصلح : (هذا حاكم سَهير على خدمة رعيته ؛ فسعدت الرعية) . ومثال العكس : (هذا حاكم شكَا الناس فأزال أسباب الشكوى) .

ومثال عطفها جملة لا تصلح حالا على أخرى تصلح : (أقبل المنتصر يتهلل وجهه فتشرح القلوب) ومثال العكس : (أقبل المنتصر تشرح القلوب فيتهلل وجهه) .

هذا ، والفاء كالواو في أنها تعطف عاملاً قد حذف ، وبقى معموله ؛ نحو : اشترت الكتاب بدينار فصاعداً^(١) ، والأصل - مثلاً - : فذهب الثمنُ صاعداً .

« ملاحظة » : من الفاء العاطفة للمفرد : « فاء السببية ، التي ينصب بعدها المضارع بأن المستتره وجوباً ، فالمصدر المؤول بعدها مفرد معطوف بها على مفرد قبلها - كما سيجيء في مكانه^(٢)

وهناك نوع من الفاء يسمى : « فاء الفصيحة » ، سيجيء الكلام عليه^(٣) . ونوع آخر تكون الفاء فيه - في بعض الآراء - حرف عطف صورة لا حقيقة ؛ فشكلها وظاهرها أنها عطف ، مع أنها في الحقيقة والواقع مهملة وليست عاطفة ، وقد سبق الكلام على هذا النوع^(٤) .

يبي حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد الفاء العاطفة من ناحية المطابقة وعدمها وسيجيء البيان^(٥)

٣- ثم :

ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب ، (أى : الترتيب مع التراخي) ؛ وهو : انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على

(١) انظر ص ٥٦٣ ورقم ١ من هامش ص ٦٣٦ .

(٢) وهو عمل « فاء السببية » باب : نواصب المضارع - ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٣٣ .

(٣) في ص ٦٣٧ وهامشها .

(٤) في رقم ٣ من ص ٦٥٧ .

(٥) في ص ٥٣٦ .

المعطوف . وتقدير المدة الزمنية الطويلة متروك للعُرف الشائع — كما رددنا^(١) — ؛ فهو وحده الذى يحكم عليها بالطول أو القصر ، ولا يمكن وضع ضابط آخر يحددها ؛ لأن ما يعتبر طويلاً فى حادثة معينة قد يكون قصيراً فى غيرها ؛ فَرَدَّ الأمر للعُرف . ومن الأمثلة : زرعت القطن ، ثم جنيته . . . دخل الطالب الجامعة ثم تخرج ناجحاً — كان الشاب طفلاً ثم صبياً ، ثم غلاماً ؛ ثم شاباً فتياً .

ومن أحكامها :

أنها تعطف المفردات والجمل ، كما فى الأمثلة السالفة^(٢) . . . وقد تدخل عليها تاء التأنيث^(٣) لتفيدها التأنيث اللفظى ؛ فتختص بعطف الجمل ، نحو : مَنْ ظَفِرَ بِحاجته تُمَتَّ قَصْرٌ فى رعايتها كان حزنه طويلاً ، وَغُصَّتْهُ شديدة .

ومنها : — وهذا قليل جائز — أنها قد تكون بمعنى واو العطف ، فتفيد مطلق الجمع والاشتراك من غير دلالة على ترتيب ، بشرط وجود قرينة ؛ نحو : لما انقضى الليل ، واستنار الكون ، ثم طلعت الشمس ، واقترب ظهور الفجر سارع الناس إلى أعمالهم^(٤) . . .

(١) فى ص ٥٧٤ .

(٢) اقتصر ابن مالك فى الكلام على « الفاء ، و ثم » على ما يأتى :

و « الفاء » للمتّرتيبِ بِاتِّصَالِ وَ « ثم » لِلتَّرتيبِ بِانْفِصَالِ

« اتصال » : أى : بغير مهلة زمنية . « بانفصال » : بمهلة زمنية ، (والمهلة هى ما يعبرون عنها بالتراخى . وعدم المهلة هو التعقيب) — وقد أوضحناهما فى ص ٥٧٣ و ٥٧٤ — ثم قال فى الفاء . . .

واخْصُصْ بِفاءِ عَطْفَ ما لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ

يريد : تخص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح ان تكون صلة ؛ لخلوها من الرابط — على جملة أخرى تصلح صلة لاشتغالها على الرابط ، ولهذا الحكم أشباه وتفصيلات شرحناها (فى ص ٥٧٥) وسيذكر فى آخر الباب ص ٦٣٦ اختصاص آخر لها أشرنا إليه من قبل (فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦١) هوانها — كالواو — يجوز حذفها مع معطوفها .

(٣) وهذه التاء الداخلة على الحروف يجوز تسكينها أو تحريكها بالفتحة . أما كتابتهما ففتوحة

(غير مربوطة) .

(٤) ومن هذا قول ابن مالك فى أول باب من ألفيته :

كلامنا لفظٌ مفيدٌ ؛ كاستقمٌ واسمٌ ، وفعلٌ ، ثم حرفٌ ، الكلمُ

قال الأشمونى ما نصه :

ويدخل في هذا القليل الجائز أن تكون للترتيب الذكري الإخباري ، (وهو :
الذي سبق إيضاحه^(١) في « الفاء ») نحو : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت
أمس أعجب . أي : ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب .
ومنه قول الشاعر :

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ . . .

ومنها : أنها تكون بمعنى « الفاء » أحياناً فتفيد الترتيب مع التعقيب بقرينة ؛ نحو
شرب العاطش ثم ارتوى .

ومنها : أن إفادتها الترتيب توجب - عند تعدد المعطوف عليه قبلها بتفريق -
أن يكون معطوفها تابعاً لما قبلها مباشرة من المعطوفات ؛ طبقاً للبيان الذي تقدم^(٢) ؛
ففي مثل : قرأت الآية ، والقصيدة ، والخطبة . والرسالة ثم النشيد . . . يتعين
أن يكون النشيد معطوفاً بها على الرسالة ، كما يتعين أن يكون كل واحد من
المعطوفات الأخرى التي قبلها معطوفاً على الآية .

ومنها : أنها قد تكون أحياناً حرف عطف في الصورة الظاهرة دون الحقيقة
الواقعة ؛ فشكلها الظاهر هو شكل العاطفة ، ولكنها لا تعطف مطلقاً ،
وقد سبق^(٣) الكلام على هذا النوع .

= « ثم » في قوله : « ثم حرف ... ، بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراسخ بين الأقسام . ويمكن
في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيمية ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ،
ووقوعه طرفاً . هـ

(١) في هامش ص ٥٧٣ .

(٢) في ص ٥٧٤ وللبيان المفيد الذي في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ .

(٣) في ص ٥٣٦ .

زيادة وتفصيل :

١- أشار النحاة إلى وهم يقع فيه من يعرب : « ثم » حرف عطف في قوله تعالى : « أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده . . . » لأن « ثم » لا تصلح عاطفة هنا ؛ إذ إعادة الخلق لم تقع ، وإذا لم تقع فكيف يُقررون برؤيتها ؟ لهذا كانت « ثم » للاستئناف في الآية . ويؤيد كونها للاستئناف في الآية قوله تعالى بعد ذلك : « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق . ثم الله ينشئ النشأة الآخرة » ؛ فمن المستحيل أن يسيروا فينظروا بدء الخلق ثم إنشاء النشأة الآخرة . والاستئناف أحد المعاني التي تؤيدها ثلاثة من الأحرف ؛ هي : (الواو ، والفاء ، وثم) ، وحين يكون الحرف للاستئناف لا يكون للعطف . قال الفيروزبادي صاحب « القاموس المحيط » في كتابه الآخر المسمى : « بصائر ذوى التمييز » عند الكلام على معنى « ثم » ^(١) - ما نصه : (تكون للابتداء كقوله تعالى في سورة فاطر : « والذي أوحينا إليك من الكتاب هو الحق مصدقاً لما بين يديه ، إن الله بعباده لخبير بصير . ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ») اه .

وسيجيء في الجزء الرابع - عند الكلام على « واو المعية » ، باب إعراب الفعل ، ^(٢) - ما يؤيد وقوع « ثم » للاستئناف ، ويزيد الحكم بياناً ووضوحاً .

ب- « ثم » تصلح للوقوع بعد همزة الاستفهام مباشرة إذا كان المعطوف بها جملة ، واقتضى المعنى الاستفهام على الوجه المشروح في « س » من ص ٥٧٠ فهي كالواو والفاء ^(٣) في هذا . ولا يقع بعد الاستفهام مباشرة من حروف العطف غير هذه الثلاثة .

ج- ما حكّم الضمير بعد « ثم » إذا كان عائداً على « المتعاطفين » أبطابهما أم لا يطابق ؟ الجواب في رقم ٣ من ص ٦٥٧ .

(٢) م ١٤٩ .

(١) ج ٢ ص ٣٤٤ .

(٣) انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٧٥ .

٤ - حتى :

معناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه^(١) ؛ سواء أكانت الغاية حسية أم معنوية ، محمودة أم مذمومة ؛ نحو :
لم يبخل الغنيُّ الزرعُ بالمالِ حتى الآلاف ، ولم يُقَصِّرْ في العبادة - التَهَجُّدِ^(٢) .
ومثل : حبسَ البخيلُ أمواله حتى الدرهمَ ، وارتضى لنفسه المعاييب حتى الاستجداء .

ولا تكون عاطفة إلا باجتماع شروط أربعة^(٣) :

١- أن يكون المعطوف بها اسماً (فلا يصح أن يكون فعلاً ، ولا حرفاً^(٤)) ،
ولا جملة^(٥)) ، نحو : استخدمت وسائل الانتقال حتى الطائرة ، فلا يجوز

(١) بمعنى أن المعطوف عليه لو استمر متجهاً في صعوده أو في انخفاضه لكان غاية ما يصل وينتهي إليه - من شرف أو خسة ، أو قوة أو ضعف ، . . . أو نحو هذا من كل ما يفيد زيادة ونقصاً - هي الدرجة التي وصل إليها المعطوف . (وكل هذا بحسب التخيل العقلي المحض ، لا الواقع ؛ لأن الواقع الخارجي قد يعارضه - انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٢ - .

(٢) الصلاة بالليل .

(٣) زاد بعضهم شرطاً آخر ؛ هو : أن يكون المعطوف بها مشتركاً مع المعطوف عليه في معنى عاملها ؛ فلا يصح : صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر : لأن يوم عيد الفطر لا يباح صومه شرعاً .

(٤) لأن الحرف - في الغالب - لا يدخل على نظيره في اللفظ والعمل إلا في التوكيد اللفظي ، أو في الضرورة الشعرية .

(٥) إذا دخلت « حتى » على جملة فعلية فعلها ماضٍ أو على جملة اسمية ، فهي حرف ابتداء ، وهي : - كما قال الخضرى ج ٢ باب العطف عند الكلام على : « حتى » - الداخلة على جملة مضمونها غاية (أى : نهاية) لشيء قبلها ؛ مثل قول الشاعر :

ملاأنا البر حتى ضاق عنا وببحرُ الأرض نملؤه سفينا

- في بعض الروايات - ومثل : « المعروف يأسر القلوب ، حتى قلوبُ الأعداء مأسورةٌ به » .
فإن دخلت على مضارع مرفوع فابتدائية ، أو منصوب فجارة . ولا بد في الابتدائية - ألا تنقطع الصلاة المعنوية بين ما قبلها وما بعدها ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها . أما قول الفرزدق يذم « كملِّيياً » قبيلة الشاعر جرير :

فواعجبا !! حتى كليب تسبني كأن أباهها نهشل أو مُجاشع

ونَهشَلٌ ومجاشع من آباء الفرزدق - فيقول المغنى ، ج ١ عند الكلام على « حتى » مانصه : (لا بد من تقدير محذوف =

العطف في نحو : صفحت عن المسىء حتى خَجِل ، وتركته لنفسه حتى نَدِم .
ولافي قول المعرّي :

وهوئتُ الخطوب عليّ ، حتى كأنني صرت أَمْنَحُها الودادا

ب - أن يكون الاسم المعطوف بها اسماً ظاهراً لا ضميراً ، وصريحاً لا مؤولاً ؛ فلا يجوز اعتبارها حرف عطف في مثل : انصرف المدعوون حتى أنا . وقد ارتضى بعض المحققين الاستغناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثال السالف ، وأشباهه . وفي الأخذ برأيه توسعة وتيسير . كما لا يجوز اعتبارها عاطفة في مثل : « أحب المقالات الأدبية حتى أن أقرأ الصحف » ؛ لما يترتب على هذا من وقوع معطوفها مصدراً مؤولاً . وهذا لا يصح .

ح - أن يكون المعطوف بعضاً حقيقياً^(١) من المعطوف عليه ، أو شبيهاً بالبعض^(٢) ، أو بعضاً بالتأويل^(٣) . فمثال البعض الحقيقي : بالرياضة تتقوى

= قبل «حتى» في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له ، أي : فواعجبا «يسبى الناس حتى كليب تسبى ..» . اهـ .
(كما سيحىء في باب إعراب الفعل . . . - ج ٤ ص ٣١٤ م ١٤٩ حيث تفصيل الكلام على « حتى » الابتدائية - و « حتى » التي ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً : أما (الجارة في ج ٢ م ٩٠ - ص ٥٤٥) .

(١) البعض الحقيقي - هنا - إما أن يكون جزءاً من الكل بحيث لا يوجد الكل الكامل بغيره ؛ نحو : أفاد الدواء الجسم حتى الإصبع ، وإما أن يكون فرداً في مجموع ؛ نحو : سهر الجيش حتى القائد ، وإما أن يكون نوعاً من جنس يشمل أنواعاً كثيرة ؛ نحو : النبات نافع حتى المتسلق .
(٢) هو العرّض الملازم للكل من غير أن يدخل في تكوين ذاته الأصلية ؛ كالجمل والعلم ، واللون ، والحلق ، والصوت ، نحو : راقى الخطيب حتى ابتسامته . . .

(٣) أي : بتقدير أنه كالبعض ، وافترض ذلك . والمراد به : ما يصاحب « الكل » ويرافقه في أحيان كثيرة دون أن يكون جزءاً حقيقياً منه ، ولا ملازماً له ملازمة دائمة . . . نحو : حضر القطار فنزل المسافرون ، حتى الحقايب . وهذا يقتضى أن يكون البعض التأويل ملاحظاً في نفس المتكلم عند النطق بالكل ، وداخلاً في نيته وتقديره أنه بمنزلة البعض ؛ لأهميته وشدّة اتصاله . ومن أمثله التي عرضها للنحاة قول شاعر يصف هارباً من مملّكه الذي أمر بقتله :

ألقي الصحيفة كي يُخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

برواية من نصب كلمة : « نعل » على اعتبار أن ما قبلها وهو (ألقى الصحيفة . . . والزاد) في تأويل : ألقى عنه الحمل الثقيل . ونعله بعض ما يثقله ؛ فيكون معطوفاً على « الصحيفة » . وهناك روايات في ضبط تلك الكلمة لا تعيننا هنا .

الأعضاء حتى الرجل ، ومثال الشبيه بالبعض : أعجبنى العصفور حتى لونه^(١) .
ومثال البعض بالتأويل : تمتعت الأسرة بالعيد حتى طيورها .

د- أن تكون الغاية الحسية أو المعنوية محققة لفائدة جديدة ، فلا يصح :
قرأت الكتب حتى كتاباً ، ولا سافرت أياماً حتى يوماً . . .
أحكامها :

منها : أنها لمطلق الجمع - كواو العطف عند عدم القرينة ؛ فلا تفيد الترتيب الزمني
بين العاطف والمعطوف في الحكم - نحو : أدت الفرائض الخمس حتى المغرب ، وفيت
أركان كل صلاة حتى الركوع^(٢) ، وكقول الشاعر :

رجالي - حتى الأقدمون - تمالأوا على كل أمر يورث المجد والحمدًا

ومنها : إعادة حرف الجر وجوباً بعد « حتى » إذا عطف بها آخر شيء ،
والمعطوف عليه مجرور بمثل ذلك الحرف ، ويلتبس المعنى بعدم إعادته ؛ نحو : سافرت في
الأسبوع الماضي حتى في آخره ، إذا كان المراد السفر في أوقات متقطعة من الأسبوع ،
وبعضها في آخره . فلو لم تذكر كلمة : « في » مرة ثانية بعد : « حتى » لكان من المحتمل
فهم المراد بأنه السفر المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظة فيه . وهذا غير المقصود ،
فن الواجب أن يعاد بعدها حرف الجر إذا كان « المعطوف عليه » مجروراً بمثله ؛ لكيلا
تلتبس بالجار . فإن تعيّن^(٣) العطف بحيث يمتنع اللبس المعنوي كانت الإعادة جائزة
لا واجبة ، نحو : فرحت بالقادمين حتى أولادهم ، وقول الشاعر :

(١) ولا يصح : حتى : نظيره ، أو فرخه ، كما لا يصح أعجبتني الأخت حتى جاراها .

(٢) قالوا : لا يعتبر إلا الترتيب الذهني من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب
الخارجي ؛ بلواز أن تكون ملاسبة الفعل لما بعدها سابقة على ملاسبته للأجزاء الأخرى ، أو في أثناءها ،
أو معها في زمان واحد ؛ نحو مات كل أب للناس حتى آدم - ومات الناس حتى الأنبياء - وجاء في القوم
حتى علي ، إذا جاءوا كلهم مجتمعين وعلى أقواهم أو أضعفهم . ويؤيد ما سبق قوله عليه السلام : « كل
شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » . لأن تعلق القضاء والقدر هذين لا يتأخر عن غيرهما ، فالمراد من كل
ما سبق أنها تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن حتماً ، أي : تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه ،
ولو كان هذا محتملاً لما في خارج الذهن والواقع (راجع الحضري والصبان ، ورقم ١ من هامش ص ٥٨٠) .
(٣) ضابط تعيّن العطف وعدم تعيّن هو : أنه متى صح إحلال الحرف « إلى » محلها كانت
محتملة للأمرين ، وإلا تعيّن للعطف .

جودٌ يُمنالك فاضاً في الخلقِ حتىِّ بائسٍ دانَ بالإساءةِ ديننا
ومنها : أن استعمالها عاطفة أقل من استعمالها جارة ، فيراعى هذا في كل
موضع يصلح فيه الأمران ؛ نحو : قرأت الكتابَ حتى الحاتمة ، فيجوز نصب
« الحاتمة » باعتبارها معطوفة « بحتى » على : « الكتاب » . ويجوز جرّها باعتبار
« حتى » حرف جر ، والأحسن الجرّ ، لأن العطف بالحرف : « حتى » أقل
في كلام العرب^(١) من استعمالها جارة^(٢) .

(١) وبما سبق خاصاً بالحرف : « حتى » يقول ابن مالك :

بعضاً بحتىِّ اعطِفْ علىِّ كلُّ ، ولاَّ يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا
أى : اعطف بحتىِّ بعضاً على كل (فالمعطوف جزء من المعطوف عليه) ولا يكون المعطوف إلا
غاية للذى تلاه . (والذى تلاه المعطوف أى : جاء بعده المعطوف هو : المعطوف عليه) . يريد ؛
أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه في الزيادة أو النقص بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر
في زيادته أو نقصه حتى يصل في درجته للمعطوف .
(كما أوضحنا في رقم ١ من هامش ص ٥٨٠) .

(٢) وبسبب هذه القلة لا يوافق الكوفيون على استعمالها حرف عطف مطلقاً . . . ويستثنى
من الحالة السابقة التي يكون فيها الجراً أحسن ، صورة : « الاشتغال » في مثل : صافحت القوم حتى
طفلاً صافحته ، من كل اسم وقع تالياً « حتى » وبعده فعل مشتغل بنصب ضمير ذلك الاسم ، كالمثال
السالف . فكلمة : « طفلاً » تعرب معطوفة بالحرف « حتى » والمعطوف عليه هو : القوم . والفعل :
« صافح » الثاني ، توكيد للأول . فإن اشتغل برفع الضمير نحو : حضر القوم حتى طفل حضر ، امتنع
النصب ، وصح الرفع في هذا المثال . وإنما كان النصب أحسن في الحالة الأولى لتكون بين الضمير ومرجعه
مشابهة في الإعراب .

زيادة وتفصيل :

٢- ومن أحكامها أنها لا تعطف نعتاً على نعت كما تقدم^(١) . وأنها لا تقع في صدر جملة تعرب خيراً^(٢) .

ب- أشرنا^(٣) إلى أن « حتى » العاطفة - كالواو - لمطلق الجمع عند عدم القرينة ، لا للترتيب الزمني في الحكم ، نحو : مات كل الأنبياء حتى نوح . واستدلوا على هذا بأمثلة مختلفة ؛ منها قوله عليه السلام : « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز ، والكيس » إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما . لكنها - في مثل هذه الحالة - تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً ؛ أى : تفيد تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه طبقاً للبيان والتفصيل السالفين^(٤) .

وتكون كالواو أيضاً في عطفها الخاص على العام . وفي وجوب مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين بعدها لهما^(٥)

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٢) طبقاً لما سبق إيضاحه وتكراره بالجزء الأول م ٣٥ هامش ص ٤٢٨ .

(٣) في ص ٥٨٢ وهامشها .

(٤) كما في رقم ١ من هامش ص ٥٨٥ .

(٥) طبقاً للبيان الذي في رقم ٣ ص ٦٥٧ .

٥- أم : نوعان^(١) ؛ متصلة ، ومنقطعة ، (أو : منفصلة) .
النوع الأول : « المتصلة » ، هي المسبوقة بكلام مشتمل على همزة التسوية^(٢) ،
أو على همزة استفهام يراد منها ومن « أم » التعيين (ويكون معناهما في هذه
الحالة هو : « أي » الاستفهامية)^(٣) . فالتصلة قسمان^(٤) ، ولكل منهما علامة
تميزه من الآخر :

٢- علامة « أم » المتصلة بهمزة التسوية أن تكون متوسطة بين جملتين
خبريتين ، قبلهما معاً همزة التسوية^(٥) ، وكلتا الجملتين صالحة لأن يحل محلها
هي والأداة التي تسبقها^(٦) مصدر مؤول من هذه الجملة ؛ فهما جملتان في تأويل
مفردين - وبين هذين المفردين « واو » عاطفة تُغنى عن « أم » ؛ كقولهم : على

(١) وكلاهما لا يعطف نعمتاً على نعمت . (طبقاً لما تقدم في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١) .
(٢) سميت همزة التسوية لوقوعها بعد لفظ : « سواء » ، أو « لا أبالي » .. ، أو ما يشبهها
في دلالاته على أن الجملتين المذكورتين بعده متساويتان في حكم المتكلم - أي : في تقديره لأثرهما -
لا فرق عنده بين أن يتحقق معنى هذه أو معنى تلك ؛ إذ لا تفضل لأحدهما على الآخر ؛ فالأمران سيان
عنده ؛ نحو : لن أتخلف عن عمل : سواء على أكان الجو معتدلاً أم متحرفاً ، ونحو : لن يتخلى الشريف عن
حريته ؛ سواء عليه أيلقى الإعانت والشقاء أم يلقى الإكبار والتقدير . ومثل قول الشاعر :

أَكْرُّ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَم سِوَاهَا

(وانظر رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامش ص ٥٩٣) فكلمة : « أم » توسطت
بين جملتين معناهما مختلف ، وقبلهما « همزة التسوية » التي تدل على أن المعنيين المختلفين منزلتهما واحدة عند
المتكلم ، وفي تقديره ؛ فيتساوى عنده اعتدال الجو وانحرافه ، ويتساوى عنده الإعانت والشقاء ،
والإكبار والتقدير . وكذلك الموت في كتيبة يهجم عليها ، أو في غيرها .

وما تجب ملاحظته أنها لا تحتاج إلى جواب محتم ، ومن الجائز - لا الواجب - أن يكون لها جواب
أحياناً - كما سيحىء في ص ٥٩٤ - وأن التسوية مستفادة من كلمة « سواء » أو ما يدل دلالتها ؛ مثل :
« لا أبالي » . وليست مستفادة من الهمزة ، وإنما فائدة الهمزة هي تقوية التسوية ، وتأكيدها . ويصح
الاستغناء عن هذه الهمزة بقريظة تدل عليها -
كما سيحىء في ص ٥٩٦ - .

(٣) طبقاً للإيضاح الآتي في « ب » من ص ٥٨٩ .

(٤) يجوز حذف « أم المتصلة » مع معطوفها ؛ طبقاً للبيان الآتي في ص ٦٣٦ ، كما يجوز حذف
المعطوف عليه قبلها ، بالإيضاح الذي في ص ٦٣٩ .

(٥) إذا كانت إحدى الجملتين منفية وجب تأخيرها عن « أم » كما سيحىء في رقم ١ من هامش

ص ٥٩١ وفي ص ٥٩٤ - .

(٦) الأداة هنا هي : « الهمزة » في الجملة الأولى ، و « أم » في الجملة الثانية .

العقلاء أن يعملوا برأى الخبير الأمين ، فإن العمل برأيه غُنمٌ ؛ سواءً أيوافق
الرأى هوامهم أم يخالفه) . والتقدير : موافقةُ الرأى هوامهم ومخالفتهُ سواء . ومثل :
(سؤال الناس مذكرةٌ وهوان ؛ سواء أكان المسئول قريباً أم كان غريباً) . أى :
سواءً كونُ المسئول قريباً وكونه غريباً . فقد حل محل الجملة الفعلية الأولى في
المثالين ومعها همزة التسوية ، مصدر مؤول من الهمزة والجملة معاً ؛ هو مصدر
الفعل (١) المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه (فاعلاً كان ، أو اسماً لناسخ ...)
وحل محل الجملة الفعلية الثانية في المثالين ومعها « أم » مصدر مؤول هو مصدر
الفعل المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه كذلك ، وجاءت « الواو » بدلا من
« أم » في المثالين ؛ لتعطف المصدر الثانى المؤول على نظيره المصدر الأول .
ويعرب المصدر الأول على حسب حاجة الجملة .. فيعرب في المثالين السالفين
خبراً ، مبتدؤه كلمة : « سواء » ، أو العكس . وقد يعرب في غيرهما مفعولاً
به ، أو ... أو ... على حسب الموقع ... ويعرب المصدر المؤول الثانى
معطوفاً على الأول بالواو .

والجملتان إما فعليتان كما رأينا - وهو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « سواء
عليهم أن أنذرتهم أم لم تُنذرهم) ، والتقدير : إنذارك (٢) وعدمه سواء . وقوله
تعالى : (سواء علينا أجزعنا أم صبرنا) ، والتقدير : جزعنا وصبرنا سواء (٣)
وإما اسميتان كقول الشاعر :

(١) فإن لم يكن فى الكلام فعل أغنى عنه مشتق آخر من المشتقات ؛ كاسم الفاعل ،
واسم المفعول ... ؛ فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه . ويوضح هذا النوع من
الإضافة والسبك ما سبق فى ص ٢٨ و ٨٤ وكذلك ما سبق فى ج ٢ ص ٥٥ م ٦٥ وفى ج ١ ص ٣٩٥
م ٢٩ آخر باب الموصول حيث الكلام فى كل ذلك على المصدر المؤول من غير سابق . (انظر رقم
٤ و ٣ التالين) .

(٢) من الممكن بعد همزة التسوية بسبك المصدر المؤول بدون حرف سابق ؛ طبقاً للبيان الذى
تقدم فى موضعه المناسب . (وهو حرف السبك - ج ١ م ٢٩ ص ٤٧٣ و ج ٢ م ٩١ ص ٢٥٦) .
(٣) فى تأويل هذا المصدر وبقى الأمثلة المشابهة ، وإعراب الآية معه ، جدل طويل احتوته
المطولات . وقد نلصه « الخضرى » فى حاشيته تلخيصاً نافعاً ، وإنا نسوقه هنا لفائدته النحوية
والنوعية . قال :

(أعرب الجمهور لفظ « سواء » - فى الآية - خبراً مقدماً ، عن الجداة التى بعده لتأويلها بمصدر .
أى : جزعنا وصبرنا سواء علينا ، أو عكسه - وهو إعراب « سواء » مبتدأ والمصدر المؤول خبره ؛ =

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمْوَتِي نَائِمًا هُوَ الْآنَ وَقَعُ

= لأن الجار والمجرور والمتعلق بلفظ «سواء» يستوعب الابتداء به - وجعلوه (أى: لفظ سواء) من مواضع سبك الجملة بلا سبك ؛ كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ، مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة - وقد سبقت الإشارة إليه في باب الإضافة ص ٢٨ و ٨٣ - وكقولهم : تسمع بيالمُعَسِدِي خيراً من أن تراه ، مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير : « أن » . ولا يرد أن : « سواء » لاقترانها التعداد تنافي : « أم » التي لأحد الشئيين ؛ لانسلاخ « أم » عن ذلك ، وتجردها للعطف والتشريك كما انساخت الهمزة - في الآية ونظائرها - عن الاستفهام ، واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم ، بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعمين ، فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً ؛ ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها . فجاز كونه مبتدأ مؤخرأ . وعلى هذا يتمتع بعدها العطف « بأو » لعدم انسلاخها عن : الأحد ، (أى : عن أحد الشئيين) كـ « أم » . التي انسلخت عنه - ولذا لن في المعنى قول الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا » . ، وصوابه : « أم » . لكن نقل الدماميني عن السيرافي ، أن « أو » لا يتمتع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها . قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء - راجع أيضاً رأى سيبويه في « ب » من ص ٦١١ ، في نهاية الكلام على : « أو » العاطفة - أما التنافي المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضى من أن « سواء » خبر مبتدأ محذوف : أى : الأمران سواء ، والهمزة . بمعنى : « إن » الشرطية . لدخولها على أمر غير متيقن ، وحذف جوابها لوجود ما يدل عليه ، وسجى بها لبيان الأمرين ؛ أى : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء ؛ « فأم » للأحد ، مثل : « أو » في أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشئيين ، أو الأشياء ، - كما سيذكر في « ا » ص ٦١١ وفيها بعض حالات مستثناة هناك - والجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافي مثله (« اه » .

وواصل الحضري كلامه قائلاً ؛ « (وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح « أو » مطلقاً ، لما فاتها من التسوية إلا أن يدعى انسلاخها عن « الأحد » مثل « أم » . أما على إعراب « الرضى » فتصح مطلقاً ؛ فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة ؛ إذ المقدر كالثابت . على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من « سواء » لا من الهمزة . وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها ، وحينئذ فالإشكال في اجتماع : « أو » مع « سواء » لا الهمزة . (« اه » بتصرف يسير في بعض كلمات أزيل غرضها . . .

ومثل هذا في حاشية الصبان مع اختلاف يسير في القاعدة . والأفضل الأخذ بما جاء في الحضري لأنه يسأير أكثر الكلام المأثور . ويدل دلالة واضحة على إباحة استعمال : « أو في كل » الحالات . وقد صحح اجتماع « أو » وهمزة التسوية بعض المحققين ، مخالفاً في هذا رأى سيبويه المشار إليه - الآتي في « ب » ص ٦١١ - ومنهم صاحب حاشية الأمير على « المعنى » ج ١ عند الكلام على « أم » المتصلة ، والعطف بالحرف : « أو » بعد الهمزة . هذا إلى قراءة بعضهم قوله تعالى : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » . (بدلا من : « أم لم تنذرهم » .. ولا يقال إن هذه القراءة - عند بعضهم - شاذة ؛ لأن ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غيره من باب أولى ، كما نص عليه الثقات ، أما إعراب « الرضى » فعوضه ويسره حين تكون الجملتان فعليتين يحتاج إلى تأويل وتقدير محذوفات حين تكون الجملتان اسميتين أو مختلفتين .

والتقدير : لست أبالي نأى^(١) موتى ووقوعه الآن . وإما مختلفتان بأن تكون الأولى (وهى المعطوف عليها) فعلية : والثانية (وهى المعطوفة) اسمية كقوله تعالى عن الأصنام : (سواء عليكم ، أدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) ، والتقدير : سواء عليكم دعاؤكم إياهم وصمتكم . أو العكس ، نحو : لا يبالي الحرّ فى إنجاز العمل أريسه حاضر أم يغيب . والتقدير : لا يبالي الحرّ حضورَ ريسه وغيبه^(٢) . والمصدر المؤول هنا مفعول به ... والجملة بمعنى : سواء على الحرّ أريسه حاضر أم غائب .

وليس من اللازم أن تكون همزة التسوية مسبوقه بكلمة « سواء » فقد يغنى عنها ما يدل دلالتها فى التسوية ؛ نحو : « ما أبالي » . . . أو ما يشبهها من هذه الناحية^(٣) إنما اللازم أن تكون مسبوقه بكلمة : « سواء » أو بما يؤدى

= وهناك إعرابات أخرى ؛ منها : اعتبار كلمة : « سواء » متضمنة معنى المشتق ، فهى بمعنى : متساو - مثلا - وأنها على حسب هذا التضمن مبتدأ والمصدر المؤول بعدها فاعله ، أو أنها خبر مقدم . . . كما جاء فى كتاب : العكبرى ، المسمى « إملأ ما منَّ به الرحمن » . لكن فى كلام الخضرى السابق الكفاية .

وجاء مجمع اللغة العربية - بالقاهرة فأصدر قراراً حاسماً فى الاستعمالات السالفة ، وسجل قراره فى ص ٢٢٧ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » ونص قراره تحت عنوان (« استعمال : « سواء » مع « أم » ومع « أو » بالهمزة وبغيرها ، - يجوز استعمال « أم » مع الهمزة وبغيرها وفاقالما قرره جمهرة النحاة ، واستعمال « أو » مع الهمزة وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتية : سواء على - أحضرت أم غبت - سواء على - حضرت أم غبت - سواء على أحضرت أو غبت - سواء على حضرت أو غبت . والأكثر فى الفصح استعمال « الهمزة » و « أم » فى أسلوب « سواء » . ا . ا .

(١) أى : بَعْدَ مجيئه ، وتأخر زمنه .

(٢) العطف فى الآية يؤيد الرأى الأرجح الذى يبيح عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس .

بالطريقة الموضحة هناك (انظر ص ٦٥٥) .

(٣) يرى بعض النحاة أن الهمزة بعد : (ليت شعرى - لا أعلم - ما أدرى . . .) لطلب التمييز فقط ، لأن تلك الألفاظ ليست فى حكم : « لا أبالي » التى تكون بعدها الهمزة للتسوية ؛ فكأن للقاتل يريد : لا أدرى جواب هذا الاستفهام . . . ويخالفهم آخرون ؛ فيرون الألفاظ السالفة كلها خاضعة لحكم واحد هو اعتبار الهمزة بعدها للتسوية . والحق أن المراد من هذه الألفاظ يتوقف على القرينة - وأهمها السياق - فهى التى تحدد الغرض ؛ فيتميز نوح الهمزة ، أهمى للتسوية أم للتمييز . فإن لم توجد القرينة فالرأى الأول هو الأصح . هذا ، وسيبويه يميز العطف « بأم » و « بأو » -

معناها ؛ كما في بعض الأمثلة السابقة .

هذا ، ولا شأن لهزمة التسوية بالاستفهام فقد تركته نهائياً وتمحضت للتسوية .

حكم هذا القسم :

مما سبق يتبين أن « أم » المتصلة المسبوقة بهزمة التسوية لا تعطف إلا جملة على جملة وكلتا الجمليتين خبرية بمنزلة الفرد ، لأنها صالحة مع الأداة لأن محل محلها مصدر مؤول . ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادراً ؛ لا يقاس عليه ، ومن صور هذا النادر القليل الذي لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجملة^(١) ؛ كقول القائل :

سواءً عليك النُفْرُ^(٢) أم بتَّ ليلةً بأهلِ القِبابِ من عُمَيْرٍ^(٣) بنِ عامِرٍ

* * *

ب - وعلامة : « أم » المسبوقة بهزمة التَّعِين أن تكون متوسطة بين شيئين ، ينسب لواحد غير معين منهما أمر يعلمه المتكلم . ولكنه لا يعلم - على وجه التعيين - صاحبه منهما ، وقبلهما معاً همزة استفهام ، يراد منها ومن « أم » تعيين أحد هذين الشيئين^(٤) ، وتحديد المختص منهما بالأمر الذي يعرفه المتكلم ، ويسأل

= بعد « ليت شعري ، وما أدري » إذا سبقتهما همزة . ولرأيه تكملة تجيء في « ج » من ٦٠٥ وفي « ب » من ص ٦١١ .

(١) راجع حكم عطف الجملة على المفرد في مكانه (ص ٦٥٩) ويضعف أن يكون العطف في البيت عطف ماض على مصدر (انظر ص ٦٥٠ وما بعدها) . وأحسن من هذين أن تكون الجملة بعد « أم » في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق عطف مفردات ، وأن تكون « أم » العاطفة بمعنى الواو ؛ طبقاً لما سبق في ص ٥٨٥ وما بعدها .

(٢) الرحيل .

(٣) في رواية أخرى : « نمير » - بالنون - طبقاً للوارد في كتاب : « معاني القرآن »

للقراء ، ج ١ ص ٤٠١ .

(٤) يكون المراد من التعيين إما طلب تعيين أحد شيئين مجسمين ، وتخصيص الأمر المعامول للمتكلم بأحد هذين الشيئين المجسمين ؛ كما في مثال : أعمك مسافر أم أخوك ؟ فالحكم المعلوم هو : السفر ، والمجهول المراد تعيينه هو الشخص (أي : الذات) الذي ينسب له الحكم السالف . وإما طلب تعيين أحد أمرين معنويين وتخصيصه بذات معلومة ، نحو : أسفّر أخيك أنفع أم إقامته ، فالحكم - أي : السفر - هو المجهول . والشخص (أي الذات) هو المعروف . هذا ، ويصح الاستفهام عن هذه الهمزة على الوجه المبين في ص ٥٩٦ .

عن صاحبه الحقيقى ؛ ليعرفه على وجه اليقين ، لا التردد والشك ؛ نحو : أعمتك مسافر أم أخوك ؟ فقد وقعت « أم » بين شيئين ، هما : « عم » و « أخ » وقبلهما همزة استفهام (١) يريد المتكلم بها و « بأم » أن يعين له المخاطب أحد الشخصين تعييناً قاطعاً يدل على المسافر منهما دون الآخر . فالتكلم يعلم يقيناً أن أحدهما مسافر ؛ لكن من منهما ؟ هذا هو ما يجمله المتكلم ، ويريد أن يعرفه بغير تشكك فيه ؛ إذ لا يدري ؛ أهو : العم أم الأخ ؟ ؛ ومن أجله يطلب من المخاطب أن يُعيِّن له المسافر تعييناً مضبوطاً ، ويحدده تحديداً يؤدي إلى كشف حقيقته وذاته ، فيمكن بعد هذا إسناد السفر إليه وحده ، ونسبته إليه ، دون غيره . فالسفر المحرد - ليس موضع السؤال ، لأنه غير مجهول للمتكلم ، إنما المجهول الذى يسأل عنه ويريد أن يعرفه - هو تعيين أحدهما ، وتخصيص فرد منهما بالأمر دون الآخر .

ومن الأمثلة أيضاً : أعادل واليكم أم جائر ؟ فقد وقعت « أم » بين شيئين ؛ هما : عادل وجائر ، وقبلهما معاً همزة الاستفهام التى يريد المتكلم بها وبأم استبانة أحد هذين الشيئين ، وتحديده ، وتعيينه ، ليقصر المعنى عليه ، وينسب إليه وحده . ذلك أن المتكلم يقطع بأن هناك والياً ولا يشاك فى وجوده ، ولكن الذى يجمله ويريد أن يعرفه من المخاطب هو : تعيين هذا الوالى ، وتحديد أمره ؛ بحيث يكون واحداً محدداً من هذين الاثنين لا يتجه الفهم إلى غيره مطلقاً . وتسمى هذه الهمزة : « بالغمضة عن كلمة : أى » - لأنها مع « أم » يغنيان عن كلمة : « أى » فى طلب التعيين ، وليست الهمزة وحدها - فعنى ؛ أعمك مسافر أم أخوك ؟ هو : أيهما المسافر ؟ ومعنى أعادل واليكم أم جائر : أى الأمرين واقع ومحقق ؟ .

حكم هذا القسم :

يشترط فى : « أم » هذه - كما سبق - أن تتوسط بين الشيئين اللذين يراد

(١) قال الصبان - فى باب العطف عند آخر الكلام على همزة التسوية وما يتصل بها مانصه : « وقد تكون « هل » بمعنى « الهمزة » فيمطف « بأم » بعدها ؛ كحديث : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً ؟ » . ا هـ كلام الصبان . هذا وفى شعر الحسن بن مطير (وهو أموى من شعراء الحماسة) محتج بكلامه) قوله :

هل الله عافٍ عن ذنوب كثيرة أم الله - إن لم يصفُ عنها - يعيدها ؟

تعيين أحدهما ؛ فيقع قبلها واحد منهما ، ويقع بعدها الآخر^(١) ؛ كما في الأمثلة^(٢) .
 ولما كان التعيين والتحديد هما الغرض من الإتيان « بأم » هذه ومعها همزة الاستفهام التي قبلها - وجب أن يجيء الجواب مشتملاً على ما يحقق الغرض ؛ فيتضمن النص الصريح بذكر أحد الشئيين وحده . فيقال في المثال الأول : (العم . . .) مع الاختصار على هذا . أو : (الأخ . . .) مع الاختصار عليه . ويقال في المثال الثاني : (عادل) كذلك ، أو : (جائر) .

ولا يصح أن يقال في الإجابة عن السؤالين وأشباههما : نعم ، أو : لا ، لأن الإجابة بأحد هذين الحرفين - أو بأخواتهما من أحرف الجواب - لا تفيد تعييناً ، ولا تحديداً ، وإنما تفيد الموافقة على الشيء المسئول عنه أو المخالفة . وهذه الموافقة أو المخالفة لا تحقق الغرض المقصود من استعمال « أم » المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام على الوجه الذي شرحناه^(٣) .

ولهذا القسم من قسمي « أم » المتصلة صور مختلفة ؛ منها :

(١) أن تقع بين مفردين متعاطفين بها ، وبينهما فاصل لا يسأل عنه المتكلم - وهذه الصورة هي الغالبة - كأن يقول قائل لآخر : شاهدت اليوم سباق السباحين ؛ أحمد هو الذي فاز أم محمود ؟ فالمراد من السؤال تعيين واحد من الاثنين ، وقد توسط بينهما أمر ليس موضوع الاستفهام ، لأنه أمر معروف

(١) وإذا كان أحد الشئيين متعدياً تعين تأخيره عن « أم » دون الآخر - كما سبق في رقم ٥ من هامش ٥٨٥ وسيجيء هذا في أول ص ٥٩٤ - .

(٢) وفي « أم » المتصلة بنوعها يقول ابن مالك :

وَ « أَمْ » بِهَا عَطِيفٌ لِثَرِّ هَمْزِ التَّنْوِينِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ « أَيْ » مُغْنِيَةٌ (إثر : بعد) والهمزة المغنية عن لفظ : « أَيْ » هي الهمزة التي يقصد بها وبأم التعيين على الوجه الذي شرحناه . وهذه الهمزة لا تفي وحدها عن « أَيْ » ، وإنما تفي بشرط انضمام « أم » إليها ؛ فهما معاً يغنيان عن « أَيْ » التي تسد مسدهما .

(٣) قد يجاب بالحرف : « لا » - أو غيره مما يفيد جواباً منفيًا - إذا كان المقصود من « لا » نفي وقوع أحد الشئيين ، أو الأشياء . وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت أحد الشئيين ، أو الأشياء . وقياساً على حالة النفي السابقة ، يرى بعض النحاة أن يجاب بالحرف : « نعم » - أو غيره مما يفيد جواباً مثبتاً - إذا كان المقصود إثبات وقوع كل من الشئيين أو الأشياء ، وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت شيء واحد فقط .

للمتكلم ، وهو الفوز ، أما المجهول الذى يريد أن يعرفه فهو الفائز .
وقد تقع بين مفردين تعطفهما ، مع تأخر شىء عنهما لا يسأل عنه المتكلم ؛
تقول فى المثال السالف : أمحمد أم محمود هو الذى فاز ؟ وكأن يقول قائل : كتاب
«العقد الفريد» كتاب أدبى نقيس ، فتقول : نعم سمعت اسمه يتردد كثيراً .
ولكن أعال أم رخيص كتاب «العقد الفريد» ؟ فأنت تسأل عن غلوة ورخصه ،
وتطلب بسؤالك تعيين أحدهما ، ولست تسأل عن الكتاب ذاته ، فإنك تعرفه ...

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن الذى يلى الهمزة مباشرة هو واحد مما يتجه إليه الاستفهام ،
يراد معرفته وتعيينه ، أمّا الذى لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر^(١) . وهذا الحكم
هو الأكثر والأولى ، ولكنه ليس بالواجب ؛ فليس من المحتم أن يلى الهمزة أحد الأمرين
الذين يتجه إليهما الاستفهام لطلب التعيين . بل يصح - عند أمن اللبس - أن يقال :
أكتاب «العقد الفريد» غال أم رخيص ؟ وهذا - بالرغم من صحته - قليل ،
ودرجته البلاغية ضئيلة ومراعاة الأكثر هى الأحسن ...

(٢) ومنها : أن تقع بين جملتين ليستا فى تأويل مصدر^(٢) ، وتعطف ثانيتهما على
الأولى ، وهما ، إمّا فعليتان ، نحو : أزراعةً مارست ، أم زاولت التجارة ؟ وإما اسميتان ،
نحو : أضيفك مقيمٌ غداً أم ضيفك مسافرٌ ؟ وإما مختلفتان ، نحو : أنت كتبت
رسالة لأخيك الغائب أم أبوك كاتبها ؟

(٣) ومنها : أن تقع بين مفرد وجملة ؛ كقوله تعالى : (وإن^(٣) أدري

(١) لزيادة الإيضاح قالوا : إن الشرط الذى يغلب تحققه فى الهمزة المعادلة « أم » - كما
سبق - هو أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين واحد منهما ، وأن يلى الآخر « أم » ليفهم السامع
من أول الأمر نوع الشىء الذى يطلب المتكلم تعيينه . تقول إذا استفهمت بالهمزة عن تعيين المبتدأ دون
الخبر : أعلى قائم أم سعيد ، وإن شئت قلت : أعلى أم سعيد قائم . فقد توسط الخبر (وهو قائم)
أو تأخر ؛ بسبب أنه غير المشول عنه بالهمزة . وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ :
أقائم سعيد أم قاعد ، وإن شئت قلت : أقائم أم قاعد سعيد ؟ فقد توسط المبتدأ (وهو : سعيد) أو
تأخر بسبب أنه غير المشول عنه . والحكم على المتقدم أو المتأخر بأنه المبتدأ وعلى الآخر بأنه الخبر
خاضع للقرينة ؛ كالتعريف أو التنكير هنا . فاكان منهما معرفة فالأحسن اعتباره هو المبتدأ ولو كان
متأخراً واعتبار النكرة هى الخبر ، فإن كانا معرفتين فأقواهما فى درجة التعريف هو المبتدأ . . . وما سبق
هو الأغلب الأنصح . أما غيره - وهو جائز عند أمن اللبس . مع ضعف درجته البلاغية - فإن يقع بعد
الهمزة مباشرة ما ليس من الأمرين المراد تعيين أحدهما .

(٢) لعدم وجود ما يقتضى سبك الجملة ، وتأويلها بالمصدر .

(٣) إن حرف نفي ، بمعنى : « ما » .

أقرب أم بعيد ما تُوعدون ، أم يجعل^(١) له ربي أمدًا .

* * *

فلاخص ما يقال في « أم المتصلة » أنها تنحصر في قسمين ؛ قسم مسبق بهمزة التسوية ، ولا تعطف فيه إلا الجمل التي هي في حكم المفرد ، (لأن كل جملة منها مؤولة بالمصدر المنسبك) ، وقسم مسبق بهمزة استفهام يُطلب بها وبأمّ التعيين ، وتعطف فيه المفردات حيناً والجمل حيناً آخر ، أو المفرد والفعل^(٢) .
 وإنما سميت « أم » في القسمين : « متصلة » لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطاً كلامياً وثيقاً ، لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معاً . لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في النوع الثاني - لا يتحققان إلا بين متعدد ، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين .

وتسمى كذلك في هذين القسمين : « أمّ المعادلة » للهمزة ؛ لأنها في القسم الأول تدخل على الجملة الثانية المعادلة للجملة الأولى في إفادة التسوية ، وهذه الجملة الثانية هي التي تفيد المعادلة في التسوية^(٣) ، وليست « أم » . غير أن « أمّ » تعتبر معادلة للهمزة بسبب الدخول على الجملة المعادلة للأولى التي دخلت عليها الهمزة - ولا دخل للهمزة ولا « أم » في إفادة التسوية المباشرة .
 ولأنها في النوع الثاني تعادل الهمزة في إفادة الاستفهام .

(١) الفعل : « يجعل » معطوف على الاسم المشتق الذي يشبهه ، وهو : « قريب » وكلمة : « أم » متوسطة بينهما ، فليس في الكلام عطف جملة على مفرد - وسيجيء الكلام على مثل هذا العطف في ص ٦٤٩ - ولا يصح أن تكون الجملة (من المضارع « يجعل » وفاعله) هي المعطوفة على زعم أنه يمكن تأويلها بمفرد يعطف على مفرد - كالذي سيجيء في رقم ٦ من ص ٦٥٩ - لا يصح هذا ، لأن « أم » التي للتعين لا يصح تأويل إحدى جملتيها بمفرد ؛ إذ لا يوجد سابق ، أو نحوه ، كما تقدم في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، وكما سيجيء في ص ٥٩٥ .

(٢) نقول : « الفعل » . مراعاة لما سبق في رقم ١ من هذا الهامش .

(٣) أي : أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتين (متساويتين) من ناحية المراد من كل واحدة . فكأنهما كفتان متساويتان في ميزان واحد ، لا ترجح إحداها الأخرى . أو أنهما نصفان لشيء واحد ؛ فلا بد أن يكونا متساويين . - انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥ .

ويجب في النوعين أن يتأخر عنها المنقّ ؛ - كما أشرنا^(١) - مثل : سواء على أغضب الظالم أم لم يغضب . ولا يصح : سواء على ألم يغضب الظالم أم غضب^(٢) . وفي مثل : أمطر نزل أم لم ينزل ؟ لا يصح : ألم ينزل مطر أم نزل ؟

* * *

الفرق بين قسمي « أم » المتصلة :

تختلف « أم » التي بعد همزة التسوية عن « أم » التي يراد بها وبهمزة الاستفهام التعيين في أربعة أمور :

أولها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً حتمياً^(٣) ، لأن المعنى معها على الإخبار ؛ وليس على الاستفهام ؛ فقد تركت الاستفهام إلى الإخبار بالتسوية ؛ بخلاف الأخرى ، فإنها باقية على الاستفهام . فتححتاج للجواب .

ثانيها : أن الكلام مع الواقعة بعد همزة التسوية قابل للتصديق والتكذيب^(٤) إذ هو خبر - كما أسلفنا - بخلاف الأخرى ؛ فإن الكلام معها إنشائي ؛ لا يدخل للتصديق والتكذيب فيه ؛ لبقاء الاستفهام على حقيقته في الغالب .

ثالثها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تقع بين جملتين - ومن النادر الذي لا يقاس عليه ألا تكون كذلك ، كما سبق^(٥) - أما الأخرى فقد تكون بين

(١) (١ و١) في رقم ٥ من هامش ص ٥٨٥ وفي رقم ١ من هامش ص ٥٩١ .

(٢) المراد : أنها لا تستحق الجواب استحقاقاً لازماً ، ولا يمنع أن يكون لها جواب ، لأن الخبر - وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، بخلاف الإنشاء - يجوز أن يجاب ، « بنعم » تصديقاً له ، أو : « بلا » تكديماً له ، لكن هذا جائز لا واجب - كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥ .

(٣) ذلك أن جملة مثل ، سواء علمت أرضي أم سخط ، أو : لست أبالي أرضى الحقود أم سخط - وأشباهها - تقبل التصديق والتكذيب ؛ لأنها خبر بخلاف جملة مثل : أسمع مقبل أم على ؟ أو : ما أدرى أشاعر خطيبنا أم نائر ؟

وما يلاحظ : أن مجموع : « ما أدرى أشاعر خطيبنا أم نائر ؟ » هو كلام خبري محتمل للتصديق والتكذيب ، ولكنه من غير الجملة التي في صدره وهي : - « ما أدرى » - يكون إنشائياً . لأنه استفهام .

(٤) في ص ٥٨٩ .

الجمل أو المفردات ، أو بين مفرد وجملة .

رابعها : أن الجملتين اللتين تتوسطهما « أم » الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تكونا في تأويل مفردين ؛ لأن كلا منهما في تأويل مصدر منسبك . بخلاف اللتين تتوسطهما « أم » الأخرى ، فلا يصح تأويل واحدة منهما بمفرد ؛ لعدم وجود سبب ولا غيره مما يجعلها في حكم المفرد^(١)

* * *

زيادة وتفصيل :

١- يصح في الأسلوب المشتمل على « أم » المتصلة الاستغناء عن الهمزة بنوعها إن علم أمرها ، ولم يقع حذفها في لبس . فمثال حذف همزة التسوية : (سواء على الشريف راقبه الناس أم لم يراقبوه ؛ فلن يرتكب إثمًا ، ولن يقع في محذور) . والأصل : أراقبه الناس . . ، ومثال حذف الأخرى قول الشاعر :

لَعْمَرُكُ مَا أَدْرَى - وَإِنْ كُنْتَ دَارِيًّا -
بَسْبِيعِ رَمِيمِنَ الْجَمْرِ أَمْ بِشِمَانٍ ؟
يريد : أَسْبِيعُ أَمْ بَثَانُ ؟ وتظل حالات : « أم » وأحكامها بعد حذف الهمزة كما كانت قبل حذفها^(١) .

ب- من النادر الذي لا يقاس عليه أن تحذف « أم » المتصلة مع معطوفها كقول الشاعر :

دَعَانِي لِإِلَيْهَا الْقَلْبُ ، إِنْ لِي لِأَمْرِهِ
سَمِيعٌ ؛ فَمَا أَدْرَى أَرُشِدُ طِلَابُهَا .. ؟
يريد : أَمْ غَيٌّ . وقول الآخر :

أَرَاكَ فَلَا أَدْرَى أَهَمُّ هَمَمْتِهِ ؟
وَذُو الْهَمِّ قَدِمًا خَاشِعٌ مُتَضَائِلٌ ...
يريد : أَمْ غَيْرُهُ^(٢) . . . ؟

وقيل : إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل . - وستجىء إشارة للحذف في ص ٦٣٧ -
ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها - كما سيجىء في موضعه المناسب ص ٦٣٩ -

ج- سبقت الإشارة (في ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامشها) إلى أن الهمزة الواقعة بعد : « لا أبالي » هي للتسوية بخلاف الواقعة بعد : (لا أدري ، أو لا أعلم ، أو ليت شعري) فإنها للتعيين على الأرجح ، وأن سيبويه يميز العطف بأو وأم بعد هذه الألفاظ إذا سبقتها الهمزة^(٣) .

* * *

(١) وفي حذفها يقول ابن مالك :

وَرُبَّمَا أَسْقَطْتَ الهمزةَ إِنْ كَانَ خَفَا المعنى بِحَدْفِهَا مِنْ

(أسقطت : حذفتم) . يريد : قد تحذف الهمزة بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى ، والوقوع في اللبس .

(٢) لأن حالته في التغيير تنبئ أن الهم أو غيره هو سبب تغييره (كما جاء في كتاب : مجمع البيان

لمعلوم القرآن ، للطبرسي - ج ٢ ص ٤٤٤ -) .

(٣) ولرأيه تكلمة تجيء ، في « ب » ص ٥٩٢ .

النوع الثاني - « أم » المنقطعة ، (أو : المنفصلة) :

تعريفها : (هي التي تقع - في الغالب - بين جملتين مستقلتين في معناهما ، لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما وتامها على الآخر ؛ فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الثاني . وهذا هو السبب في تسمية : « أم » بالمنقطعة ، أو : بالمنفصلة ، وفي أن يكون معناها - في غير النادر - الإضراب دائماً^(١) فتكون في هذا بمعنى : « بل^(٢) » . وقد تفيد معه معنى آخر أحياناً^(٣) .

علامتها :

الآتقع - مطلقاً^(٤) - بعد همزة التسوية ، ولا بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها ، و « بأم » التعيين - وقد شرحناهما^(٥) - وإنما تقع بعد نوع مما يأتي :

(١) الخبر المحض ؛ كقوله تعالى في الكفار : ” (وَإِذَا تُلَّتِي عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ، أم يقولون افتراه) ” « أي : بل يقولون افتراه ، فقد وقعت « أم » بين جملتين هما : (هذا سحر مبين) ، و (يقولون افتراه) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى ، ومن الممكن عند الاكتفاء بها أن تؤدي معنى كاملاً . و « أم » هنا بمعنى : « بل » الدالة على الإضراب المحض الذي لا يشاركه معنى آخر .

(١) قد يكون المقصود به هنا : إبطال الحكم السابق ، ونفي مضمونه ، والقطع بأنه غير واقع ، والحكم على مدعيه بالكذب ، والانصراف عن ذلك الحكم إلى حكم آخر يجيء بعدها . وهذا هو : « الإضراب الإبطالي » ، نحو : سمعت ترجيع بلبل صداح ، أم أصغيت لإيقاع موسيق بارع تبينت للناس حوله مجتيمين .

وقد يكون المراد به : الانتقال من غرض باق على حاله إلى آخر يخالفه . ويسمى : « الإضراب الانتقالي » ؛ نحو : فاز من حاسب نفسه ، وتدارك عيبه ، أم حسب المرء أن المجد سهل إدراكه ، قريب مناله . . . والأول هو الأكثر - وسيجيء تفصيل الكلام على الإضراب بنوعيه في ص ٦٢٣ - .

(٢) « أم » مثل « بل » في الإضراب المجرد . لكنهما يختلفان بعد ذلك في أمور ؛ منها : أن الذي بعد « بل » يقين غالباً ، أما الذي بعد « أم » فظن وشك - على الوجه المشروح في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٩ - (وسيجيء الكلام على « بل » في ص ٦٢٣) - وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٢٤ .

(٣) كما سيجيء في : « ب » ص ٦٠٠ .

(٤) أي : لا لفظاً ولا تقديراً . (٥) في ص ٥٨٥ وما بعدها .

(٢) وقد تقع بعد أداة استفهام غير الهمزة ، كقوله تعالى : (هل يَسْتَوِي الأعمى والبصيرُ ، أم هل تَسْتَوِي الظلماتُ والنورُ . . .)^(١) والشأن في هذه الآية كسالفاتها . في الدلالة على الإضراب المحض .

(٣) وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا لطلب التعيين ، وإنما هي لنوع من الاستفهام غير الحقيقي ، معناه : الإنكار والنفي ؛ كقوله تعالى في الأصنام ، (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ، أم لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَاطُونَ بِهَا ، أم لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا ، أم لَمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا . . .) فالاستفهام هنا غير حقيقى^(٢) والمراد منه ما سبق .

(٤) وقد تقع بعد همزة استفهام غير حقيقى أيضاً ، ولكن يراد منه التقرير ، أى : الحكم على الشيء بأنه ثابت مقرر ، وأمر واقع ؛ كقوله تعالى في المنافقين : (أفى قلوبهم مَرَضٌ ، أم ارتابوا ، أم يخافون أن يحيفَ الله عليهم ورسولُه . . .)^(٣) .

فكلمة « أم » في جميع الأنواع السالفة منقطعة بمعنى : « بل » .

ومن الأمثلة للإضراب المحض^(٤) : (هذا صوت مغنية بارعة ، أم هذا صوت مغنٍ مقتدر ، فقد تبينت لحيته وشاربه .) هنا وقعت « أم » بين جملتين تفيد الأولى منهما أن الصوت لمغنية ، وتدل الثانية على أن المتكلم أضرب ، — أى : عدل — عما قرره أولاً ، وتركه إلى معنى آخر ، هو أن الغناء لرجل ، لا لمغنية . والذي يدل على إضرابه وعدوله عن المعنى الأول إلى الثانى ، هو ذكر

(١) قلنا: إن المنقطعة لا يفارقها الإضراب إلا في النادر، ولكنها قد تفيد معه استفهاماً حقيقياً أو غير حقيقى ؛ (طبقاً لما سيجىء في : « ب » من ص ٦٠٠) و « أم » هنا في الآية لا تفيد استفهاماً حقيقياً أو غير حقيقى . لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام . — كما سيجىء في ص ٦٠١ .

(٢) الاستفهام الحقيقى : هو الذى يقصد به السؤال عن شيء مجهول المتكلم حقيقة ، ويريد أن يعرفه .

(٣) وكقوله تعالى في الممارضين : ” (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ

أَفْصَالُهَا) “ .

(٤) في ص ٦٠٠ أمثلة أخرى غير الآتية .

اللحية والشارب ، فهما قرينة على الإضراب . وأداة الإضراب هي : « أم » .
ومن الأمثلة : (استيقظت في الصباح الباكر فرأيت ورق الشجر مُبْتَلًا
فقد سقط المطر ليلا ، أم تكاثرت الندى عليه ؛ فإني أجد الطرق والمسالك جافة ؛
لا أثر فيها للمطر) . فهنا وقعت « أم » بين جملتين ؛ الأولى منهما تفيد أن بلل
الورق من سقوط المطر ، وتدل الثانية منهما على أن سبب البلل شيء آخر ؛
هو : الندى ، فعدل المتكلم على المعنى الأول ، وانصرف عنه إلى الثاني ؛
بدليل يؤيده ؛ هو : جفاف الطرق والمسالك . والأداة المستعملة في الإضراب
هي : « أم » (١)

حكما :

الرأى الراجح أن « أم » المنقطعة ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء
يفيد الإضراب ، فلا تدخل إلا على الجمل ، أما الرأى المرجوح فإنها حرف
عطف لا يعطف إلا الجمل . والأخذ بالرأى الأول أنسب وأيسر .

* * *

(١) وفي « أم » المنقطعة يقول ابن مالك :

وَبِأَنْقِطَاعٍ ، وَبِمَعْنَى : « بَلَّ » وَفَتْ . إِنْ تَكُ مِمَّا قِيدَتْ بِهِ خَلَتْ
يريد : أن « أم » تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به في النوع السابق ، إذ قيدت فيه بأن
يسبقها همزة للتسوية : أو همزة مغنية عن لفظ « أي » فإذا خلت من هذا التقييد وفَتْ بالانقطاع .
بمعنى وفَتْ به ، وكانت كافية فيه ، مفيدة له . وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى « بل » ؛ أي :
لزم ، وترتب على ذلك أن تكون بمعنى : « بل » (وهذا معنى قولهم : العطف في قول ابن مالك :
« وبمعنى بل » هو عطف شيء لازم على ملزومه) .

زيادة وتفصيل :

١- من نوع المنقطعة « أم » الواقعة بعد همزة الاستفهام الحقيقي ، بشرط أن يكون ما بعدها نقيض ما قبلها : نحو : أفأفكهة عندك أم لا ؟ لأن المتكلم لو اقتصر على الجملة الأولى لكان المعنى المستقل كافياً مستغنياً عن معنى الجملة الثانية - كالشأن في : « أم » المنقطعة - ، ولكان الجواب : نعم ، أو : لا ، ونحوهما ، على حسب المراد من غير حاجة إلى المعنى الثاني . وإنما ذكر ما بعدها لبيان أن المتكلم عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ، ضارباً عن الثبوت ، ولولا ذلك لضاع قوله : « أم لا » بغير فائدة^(١) فإن لم يكن الثاني نقيض الأول ؛ نحو : أفأفكهة أكلت أم خبزاً ، كانت « أم » محتملة للاتصال والانقطاع ، فإن كان السؤال عن تعيين المأكول مع تيقن وقوع الأكل على أحدهما فتصلة - طبقاً لما شرحناه^(٢) عند الكلام عليها - . وإن كان السائل قد عرض له الظن بأن المأكول هو الخبز بعد ظنه أن المأكول هو الفأفكهة ، فاستفهم عن الثاني مُضرباً عن الأول فهي منقطعة . فالاحتمال إنما يقع عند عدم القرينة الدالة على أحدهما ، وهي القرينة التي تعين الاتصال وحده ، أو الإضراب وحده ، فإذا وجدت وجب الأخذ بها ، وامتنع الاحتمال^(٣) .

ب- قلنا^(٤) إن : « أم » المنقطعة لا يفارقها معنى الإضراب ، إلا نادراً . . . لكنها قد تفيد معه استفهاماً حقيقياً ، وفي هذه الصورة تفيد الإضراب والاستفهام الحقيقي معاً من غير وجود همزة استفهام معها . كأن ترى كوكباً يضطرب ويهتر فتقول : هذا كوكب المريخ . ثم تعدل عن هذا الرأي لسبب يداخلك ، فتقول : « هذا كوكب المريخ . أم هو كوكب سهيل ؛ فإن هذه أمارات سهيل التي تعرفها أنت » ؟ فقد قررت أولاً أن هذا هو المريخ ، ثم عدلت عنه إلى كوكب آخر أردت أن تستوثق من اسمه ؛ فكأنك قلت : بل أهو كوكب سهيل ؟ ومثل هذا قول العربي حين رأى أشباحاً بعيدة حسبها إبلا ، ثم عدل عن رأيه إلى رأى آخر :

(٢) في ص ٥٨٥ .

(١) نص على هذا سيويه .

(٣) راجع الحضري . ومثل هذه الأساليب لا يخلو من لبس أحياناً ، فألحسن للدول

(٤) في ص ٥٩٧ .

قدر الاستطاعة .

هو : أنها شاء^(١) ، وأراد أن يستوثق من رأيه الحديد ، فقال : (إنها لإبل ، أم شاء) ؟ يريد : إنها لإبل ، بل أهي شاء ؟ والهمزة داخلة على مبتدأ محذوف ، لأن « أم » المنقطعة لا تدخل - في الغالب - إلا على جملة - كما أسلفنا^(٢) .

وقد تفيد مع الإضراب استفهاماً إنكارياً^(٣) بغير أن تسبقها أداة استفهام ؛ كقوله تعالى : (أم له البناتُ ولكم البنون) ، أى : بل أله البنات ولكم البنون ؟ لأنها لو كانت للإضراب المحض الذى لا يتضمن الاستفهام الإنكارى لكان المعنى محالاً ، إذ يترتب عليه الإخبار بنسبة البنات إلى المولى جل شأنه .

وقد تجرد للإضراب المحض الذى لا يتضمن استفهاماً مطلقاً ؛ لاحقياً ولا إنكارياً ؛ كالأمثلة الأولى^(٤) التى منها قوله تعالى : (هل يَسْتَوِى الأعمى والبصيرُ ؟ أم هل تَسْتَوِى الظلماتُ والنورُ) ، أى : بل هل تستوى الظلمات ؛ ولا يصح أن يكون التقدير : بل أهل تستوى الظلمات ، لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام - كما أسلفنا^(٥) .

ومثل الآية في الإضراب المحض قول الشاعر :

فليتَ سُلَيْمَى فِي المَمَاتِ ضَجِيعَتِي هنالك أم في جنة^(٦) أم جهنم

(١) جمع شاة ، وهى الواحدة من الغنم ، يقال للمذكر والمؤنث . ويرى بعض النحاة : أن كامة : شاء . جمع لا واحد له من لفظه . ولا داعى للدول عن الرأى الأول . (٢) فى ص ٥٩٧ .

(٣) الاستفهام الإنكارى ويسمى : « الإبطالى » هو : ما كان مضمونه غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل ، ومدعيه كاذب ، وهو بمعنى النفي ، فأداته بمنزلة أداة النفي ، والكلام الذى دخلت عليه نفي ، كقوله تعالى : (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا) - وقد سبقت الإشارة إليه فى ج ٢ ص ٢٣٤ م ٨١ .

(٤) وبعضها فى صفحتى ٥٩٨ و ٥٩٩ .

(٥) فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٨ . . . ومثل هذا يقال فى بيت قَتَيْبَةَ بنت النضر ترقى أباهما المقتول :

فَلَيْسَمَعَنَّ النَضْرُ إِنْ ناديته أم كيف يسمع مَيّت لا يَنطِقُ

(٦) لما كانت « أم » المنقطعة غير عاطفة فى الرأى الأرجح ، وأنها حرف ابتداء للإضراب = لا يدخل إلا على جملة ، وجب إعراب « فى جنة » متعلقة بمحذوف ، والتقدير : ليتها ضجيعتى فى جنة ، ووجب لهذا أيضاً تقدير الحرف : « فى » قبل « جهنم » . هذا ، وفى بعض الروايات : « فى المنام » بدلا « من الممات » التى هى أكثر مسأيرة لمبنى البيت وما فى آخره من جنة وجهنم .

أى : بل فى جهنم ، ولا يصح التقدير : بل فى جهنم ، إذ لا معنى للاستفهام هنا ؛ لأن الغرض من الكلام التمنى .
وقد تتجرد - نادراً - للاستفهام الخالى من الإضراب كقول الشاعر :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط^(١) غلَس الظلام من الرباب خيالاً ؟
إذ المراد : هل رأيت ؟ وهذا أقل استعمالاتها . ومن المستحسن عدم القياس عليه ؛ لغموض المراد معه .

ح- يجوز أن تجاب « أم » المنقطعة . وجوابها يكون بحرف من أحرف الجواب ؛ مثل : نعم ، أو : لا ، أو : أخواتهما ... فى نحو قوله تعالى فى الأصنام : « ألهم أرجل يمشون بها ، أم لهم أيدي يبسطون بها ...) يكون الجواب عند عدم الموافقة وعدم التصديق « لا » ، أو ما يدل دلالتها . وفى مثل : قوله تعالى : (أم له البنات ولكم البنون) يكون الجواب عند المخالفة : « لا » أو ما يدل دلالتها .

وإذا تكررت « أم » المنقطعة متضمنة فى كل مرة استفهاماً ، بحيث تتوالى بها الاستفهامات - كان الجواب للأخير ؛ مراعاة للانصراف إليه ، لأن المتكلم أضرب عما سبقه ، وانصرف إليه تاركاً ما قبله .

د- تقسيم « أم » إلى المتصلة والمنقطعة هو المشهور^(٢) . وزاد بعضهم نوعاً ثالثاً ؛ هو الزائدة ؛ كقول الشاعر :

يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم - أم هل على العيش بعد الشيب من ندم .
وهذا نوع لا يقاس عليه .

ه- حكم الضمير الواقع بعد « أم » العائد على المتعاطفين - من ناحية المطابقة وعدمها - موضح فى رقم ٣ من ص ٦٥٦

* * *

(١) بلد فى العراق .

(٢) وكلاهما لا يصح أن يعطف نعمتاً على نمت - كما أسلفنا فى رقم ٢ من ص ٤٩٧ وا ص ٥٨٤ .

٦- أو :

حرف يكون في أغلب استعماله عاطفياً ؛ فيعطف المفردات والجمل .
فن عطفه المفردات قول أحد الأدباء : طلع علينا فلان طلوع الصبح المنير ،
أو الشمس المشرقة ، وأقبل كال الدنيا المواتية ، أو السعادة المرتجاة .

فقد عطف الحرف « أو » كلمة : الشمس ، على كلمة : الصبح ، كما
عطف كلمة : السعادة ، على كلمة : الدنيا ، وكل هذه المعطوفات وما عطفت
عليه مفردات^(١) ، وأداة العطف هي : « أو » .

ومثال عطفه الجمل قول الشاعر :

أعوذُ بالله من أمرٍ يزِينُ لي شتمَ العشيِّرة ، أو يُدني من العار

فالجملة المضارعية المكونة من الفعل : « يُدني » وفاعله ، معطوفة على
نظيرتها السابقة : (المكونة من المضارع : يزِينُ وفاعله) والعاطف هو : «أو»^(٢) ...
معناه :

لهذا الحرف معان واردة قياسية ، يحددها السياق وحده ، فيعين المعنى
المناسب لكل موضع ، ومن ثم اختلفت المعاني القياسية للحرف : « أو » باختلاف
التركيب والقرائن ، وبما يكون قبله من جملة طلبية أمرية^(٣) ، أو غير أمرية ،
أو جملة خبرية . على الوجه الذي يجيء^(٤) :

١- فن معانيه : « الإباحة » ، و « التخيير » ، بشرط أن يكون الأسلوب
قبلهما مشتملا على صيغة دالة على الأمر^(٣) . فمثال الإباحة : تمتع بمشاهدة

(١) ومن عطف المفردات عطف الفعل وحده - دون فاعله - على الفعل وحده كذلك ؛ نحو : إن
تنصرت ضعيفاً فعمل شكور ، أو تتركه فإساءة منكورة . فالمضارع « تترك » معطوف وحده على المضارع « تنصرت » .
ولهذا جزم مثله . ولو كان العطف عطف جملة . اصح جزم المعطوف - وسيجيء البيان في ص ٦٤٥ - .

ومن عطف المفردات دخول « أو » على المضارع المنصوب بأن مضمرة ، أو ظاهرة فيكون المصدر
المؤول من « أن وما دخلت عاياه » معطوفاً على شيء قبلها .

(وسيجيء تفصيل الكلام على « أو » التي ينصب بعدها المضارع بأن في باب : « النواصب »
ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٠٧) . (٢) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

لعل انحدار الدمع يعقب راحةً من الوجد ، أو يشفي نجيّ البلبال
(النجى : الحديث الخفّ سراً - البلبال : الموم) .

(٣٣) سبب الاقتصار على « الأمر » أن الإباحة والتخيير لا يتأتيان في الاستفهام ولا في
باقى الأنواع الطلبية - على الرأى الراجح - وفي كثير من المراجع : « الطالب » . بدلا من « الأمر » ،
لكن في حاشية ياسين ما يمنع هذا . ولا فرق بين معنى الأمر الذي تدل عاياه صيغة فعل الأمر ، والذي تدل عليه
أداة أخرى ؛ مثل : لام الأمر الداخلة على المضارع . ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والملاحظ - كما سيجيء -
في رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ - (٤) ومنه ما في الزيادة ص ٦١١ .

آثار الفراعين في «الصعيد الأعلى»^(١) ، أو : «الحيزة»^(٢) ، وانعمَ بشتاء
«أسوان»^(٣) ، أو : «حُلوان»^(٤) .

ومعنى الإباحة : ترك المخاطب حرّاً في اختيار أحد المتعاطفين^(٥) فقط ،
أو اختيارهما معاً ، والجمع بينهما إذا أراد . . .

ففي المثال السالف يصح أن يختار زيارة آثار «الصعيد الأعلى» فقط ، أو
آثار «الحيزة» فقط ، أو يجمع بين زيارتهما من غير أن يقتصر على واحدة .
وكذلك أن ينعمَ بشتاء «أسوان» وحدها ، أو «حُلوان» وحدها ، أو ينعمَ بالشتاء
في هذه وفي تلك . فالإباحة ترك للمخاطب كامل الحرية في أن يختار أحد
المتعاطفين ، ويقتصر عليه ، وفي أن يجمع بينهما .

ومثال التخيير : من أتم دراسته الثانوية العلمية فليدخل كلية الطب أو
الهندسة ، لإتمام تعلمه بالجامعة .

ومعنى التخيير : ترك المخاطب حرّاً يختار أحد المتعاطفين^(٦) فقط ، ويقتصر
عليه ، دون أن يجمع بينهما ؛ لوجود سبب يمنع الجمع^(٧) ، ففي المثال السالف
يدخل الطالب ليتعلم في إحدى الكليتين المذكورتين دون الأخرى . وليس له أن
يدخلهما معاً للتعليم ؛ لوجود ما يمنع الجمع ؛ وهو أن القوانين الجامعية الحالية تُحرّم
هذا ، وتُمنعه .

ومن أمثلة التخيير أن يقول الوالد لابنه : هاتان أختان نبيلتان ؛ فتزوج
هذه أو تلك . فعنى «أو» هنا : الترخيص له بزواج إحداهما فقط ، ولا يجوز
التزوج بالاثنتين ، لوجود سبب يمنع الجمع بينهما ؛ هو أن الدين يُحرّم الجمع
بين الأختين في الحياة الزوجية القائمة^(٨) .

وقد سبق أن الواو العاطفة تكون أحيانا مثل «أو» في إفادة التخيير؛
كالذي في قول الشاعر :

(١) الأقاليم الجنوبية من البلاد المصرية (٢ و ٢) بلد من ضواحي القاهرة إلى الجنوب منها.

(٣) بلد مصري على الحدود المصرية الجنوبية. (٤، ٤) هما : المعطوف والمعطوف عليه .

(٥) لا فرق في هذا بين المانع العقل ، أو العرفي المأخوذ به ، أو الشرعي . . .

(٦) بل إنه يحرم - عند أبي حنيفة - مجرد العقد على الأخت الثانية إذا سبقها الأولى إلى

عقد الزواج مع هذا الرجل ولم يطلقها .

وقالوا: نَأَتْ؛ فاختر لها الصبر والبكا فقلت: البكا أشفى - إذًا - لغليلى والدليل على الاختيار المجرد، وعدم الجمع... هو إجابة السامع، وأن البكا والصبر لا يجتمعان في وقت واحد، ولا يتلاقيان معاً.

ومما تقدم يتبين أن الإباحة والتخيير لا يكونان إلا بعد صيغة دالة على الأمر^(١) دون غيره، كما يتبين وجه الشبه والتخالف بين الإباحة والتخيير؛ فهما يتشابهان في أن كلا منهما يميز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين. ويختلفان في أن التخيير يمنع الجمع بين المتعاطفين، أما الإباحة فلا تمنع.

ب- ومن معانيه: الشك من المتكلم في الحكم، بشرط أن يكون قبل «أو» جملة خبرية^(٢)؛ نحو: قضيت في السباحة ثلاثين دقيقة، أو أربعين.

ج- ومن معانيه: الإبهام^(٣) من المتكلم على المخاطب، بشرط أن يكون قبله جملة خبرية أيضاً؛ كمن يسأل: متى تسافر لأشاركك؟ فإذا كنت لا ترغب في مصاحبتك أجبت: قد أسافر يوم الخميس أو الجمعة، أو السبت...، وإذا سألك: أين كنت يوم الأحد - مثلاً -؟ أجبت: كنت في البيت، أو المتجر، أو الضيعة، تقول هذا عند الرغبة في إخفاء المكان عنه. فالشك والإبهام إنما يقعان لغرض مقصود، حيث تكون «أو» بعد جملة خبرية^(٤).

د- وهناك معان أخرى غير التي سبقت في: (أ، ب، ج) ولا يشترط

(١) قلنا في رقم ٣ من هامش ص ٦٠٣: إنه لا فرق بين الأمر بصيغته الخاصة للصريحة، وهي صيغة «فعل الأمر» وأداة أخرى تؤدي معناه؛ ككلام الأمر الداخلة على المضارع. ولا فرق كذلك في الأمرين أن يكون ملفوظاً، ومقدراً لمحوطاً. ومثال المقدّر قوله تعالى للحجاج: (قَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا، أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَتَدْرِيتهٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكٍ) أي: فمَلَأْتُمْ قُدْرَتَهُمْ فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك...

(٢) الخبر: هو الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ - .
(٣) المراد به: أن يخفى المتكلم الحقيقة المعروفة له، ويكتمها عن المخاطب بطريقة خاصة. قد يكون القصد منها عدم إثارته، أو إقلاقه، أو الكذب عليه... فالحكم عند الإبهام معلوم للمكلم دون المخاطب؛ بخلاف الشك؛ فإن المتكلم والمخاطب مستويان في شأن الأمر المشكوك فيه. (والشك: هو ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد، بغير ترجيح لأحدهما. وقد سبق إيضاحه في ج ٢ ص ٦٠٥ م.)

(٤) ملاحظة ه: الغالب الفصيح - بل قيل: الواجب - في الضمير ونحوه مما يحتاج للمطابقة =

لتتحقق هذه المعاني الأخرى أن تكون : « أو » مسبقة بنوع معين من الجمل ،
فقد يتحقق المعنى والجملة السابقة طلبية مطلقاً ، أو خبرية .

ومن هذه المعاني : التفصيل^(١) بعد الإجمال (أى : التقسيم ، وبيان الأنواع) ؛
نحو : الكلمة : اسم ، أو فعل ، أو حرف . والاسم : مشتق ، أو جامد .
والفعل : ماض ، أو مضارع ، أو أمر . . . ؛ ومن هذا النوع قول القائل :
اجتمع في النادي ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالاً حرة مختلفة يحبونها . فسألتهم

=بعد « أو » التي للشك أو الإبهام ، أن يكون مفرداً ؛ مثل : أبصرت ثعلباً أو ذئباً يجرى ، ونحو :
محمد أو علي أو محمود لم أقابله . فإن كانت « أو » للتوزيع (أى : لبيان الأنواع والأقسام كالتى سيتجىء
في : « د ») فالغالب - وقيل : الواجب - في الضمير بعدها المطابقة ؛ كالضمير بعد « أو العطف ؛
- وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٦٢ - كقوله تعالى : (إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما) .
(راجع : شرح التصريح ، وحاشية ياسين في الجزء الأول ، « باب : ظن » عند الكلام على :
« زعم » حيث نص على وجوب المطابقة وأن هذا الوجوب « والحق - وكذا في حاشية ياسين في
« باب النسب » إلى ما حذفنا فإوه أو عينه ، والمغنى ج ٢ في مبحث الجملة الثانية وهى المعارضة
- إحدى الجمل التي لا محل لها من الإعراب - في الموضع الرابع من مواضعها) .

لكن جاء في الجزء الأول من كتاب : « معاني القرآن » للفراء - طبعة دار الكتب سنة ١٩٥٥ م
في أول سورة النساء ، عند قوله تعالى : (وإن كان رجلٌ يورثُ كلاًّ ، أو امرأةً ، وله أخٌ أو
أختٌ ، فلكل واحدٍ منهما السدسُ . . .) مانصه :

(لم يقل : « وهما » وهذا جائز إذا جاء الحرفان في معنئى (أى : حكمهم) واحد « بؤ » أسندت
التفسير إلى أيهما شئت . وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً ، تقول في الكلام : من كان له أخٌ أو أختٌ
فليصله ، تذهب إلى : « الأخ » ، و« فليصلهما » تذهب إلى : « الأخت » وإن قلت : « فليصلهما »
فذلك جائز . وفي قراءتنا : « إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » وفي إحدى القراءتين (فالله أولى بهم)
ذهب إلى الجمع ؛ لأنهما اثنان غير موقتين . وفي قراءة عبد الله (والذين يفعلون منكم فأذوهم . . .)
فذهب إلى الجمع لأنهما اثنان غير موقتين ، وكذلك في قراءته (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيماهما) .
ولعل الأخذ بهذا الرأي أنسب لقوته وتيسيره . هذا ، والمسألة السالفة اتصال بما سيحجى في رقم ٣ ص ٦٥٨ .

(١) وهى في هذا المعنى مثل « إما » التي يأتي الكلام عليها في ص ٦١٢ وقد طال الجدل بين
بعض النحاة في معنى : « التقسيم والتفصيل » ؛ أي مترادفان ، مناهما واحد ، أم لكل منهما معنى
خاص ؟ وكذلك بين : « التقسيم والتفريق » . . . ولا داعى اليوم للرجوع إلى هذا الجدل ، ولا إلى ما يذكرونه
من أن التفصيل تبين للأمر الجملة بلفظ واحد ؛ كواو الجماعة في المثال الثاني ، وفي قوله تعالى :
(وقالوا كونا هوداً أو نصارى تهتدوا) أى : قالت اليهود : كونا هوداً ، وقالت للنصارى كونا نصارى ،
ولا ما يذكرونه من أن التقسيم تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة ، ففى الآية جمعت اليهود والنصارى
فى لفظ واحد ؛ وهو الضمير (واو الجماعة) الذى هو فاعل الفعل : « قال » وهو الفعل الذى جمع فى لفظه
مانطق به اليهود والنصارى . . . إلى غير هذا مما أثاره من جدل عنيف يغتينا عنه الرأى القوي الذى
لا يفرق بينهما ، ويرى أن المسألة هنا اصطلاحية محضة ؛ فلا ضرر فى توحيد معناهما وجمعهما مترادفين .

ما أفضل الأعمال الحرة للشباب ؟ قالوا : أفضلها الزراعة ، أو التجارة ، أو الصيدلة ، فالجملة الفعلية : (قالوا) جملة خبرية ، مكونة من الفعل : « قال » الدال على القول ، من غير تفصيل للكلام الذى قيل ، ومن الضمير : (واو الجماعة) العائد على الطوائف المعدودة بالثلاث^(١) ، وهو ضمير مجمل يدل على مرجعه دلالة خالية من التفصيل . وبسبب الإجمال فى دلالة الفعل وفى الضمير جاء بعدهما التفصيل الذى يعدّد طوائفهم ، وأنهم زراعيون . وتجاريون ، وصيدلة ، كما يبين كلام كل طائفة ؛ أى : قال الزراعيون : أفضلها الزراعة ، وقال التجاريون : أفضلها التجارة ، وقال الصيادلة ؛ أفضلها الصيدلة .

ومن هذه المعانى أيضاً : الإضراب^(٢) ، ومن أمثله : أن يتهيأ المرء للخروج ، وتبدو عليه أماراته ، ثم يعدل عنه ، قائلاً : (أنا أخرج . أو أقيم) . فينطق بالجملة الأولى ، ولا يلبث أن يغيّر رأيه ، وينصرف عما قرره ، فيسارع إلى إردافها بقوله : أو : « أقيم » ويجلس جلسة المقيم ، فيكون جلوسه قرينة على أن معنى « أو » هو : الإضراب . فكأنه قال : (أخرج ، لا ، بل أقيم) . ومثله قول القائل : (أقيم فى البيت ، أو أخرج ؛ فإن ورأى عملاً لا مناص من إنجازه الآن فى الخارج) . فقد أخبر بالإقامة فى البيت ، ثم بدا له أن ينصرف عن هذا الرأى ويخرج ، فكأنه قال : « لا . بل أخرج الآن » ومثل قول الشاعر يتغزل :
بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتِ الضُّحَا وَصَوْرَتِهَا .
أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
يريد : بل أنت أملح .

ويحسن فى الأسلوب المشتمل على : « أو » التى تفيد الإضراب أن يحتوى أمرين معاً ؛ أولهما : أن يسبقها نفي أو نهى^(٣) . وثانيهما : تكرار العامل ، نحو :

- (١) يعود على الطوائف باعتبار المعنى ، إذ المراد من الطوائف هنا : أفرادها من الرجال .
(٢) سبق شرحه فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧ .
(٣) ويترتب على هذا ما يأتى فى : « ١ » من الزيادة والتفصيل ص ٦١١ . ويرى بعض النحاة أن وجود النفي أو النهى قبلها شرط أساسى فى إفادتها للإضراب . ويرى آخرون أنه ليس بشرط . ومن هؤلاء : الفراء ، مؤيداً رأيه بقوله تعالى : « (وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون) » . أى : بل يزيدون ، لأن « أو » هنا للإضراب ، فلا تصلح لمعنى آخر كالشك . لأن الشك ونحوه محال على الله ، والحق : أن تقدم النفي والنهى مستحسن فقط .

(ما زارني عمي ، أو : ما زارني أخي) . (ولا يخرج حامد ، أو : لا يخرج إبراهيم) . والمراد : بل ما زارني أخي - بل لا يخرج إبراهيم . ونحو : (لا ترجئ عمك الناجز ، أو : لا تهمل عمك) . ونحو : (ليس المناق صاحباً ، أو : ليس مأموناً على شيء) . . . والمراد : بل لا تهمل - بل ليس مأموناً . . .

وإذا كانت «أو» للإضراب فالأحسن اتباع الرأي الذي يعتبرها حرفاً مجرد الإضراب لا للعطف ، فما بعدها جملة مستقلة عما قبلها . شأنها في هذا شأن «أم» المتجردة للإضراب وحده ؛ فليست عاطفة - في الرأي الراجح ، كما أسلفنا^(١) -

ويرى فريق آخر أنهما مع الإضراب يعربان حرفي عطف ، فما بعدهما معطوف على ما قبلهما . . . والخلاف شكلي ، ولكن الأول أوضح وأنسب .

وقد يكون معنى الحرف : «أو» الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع^(٢) بين المتعاطفين ؛ فكأنه الواو العاطفة في هذا ، وبصح أن يحل محله الواو^(٣) ، كقول الشاعر :

وقالوا لنا : ثنتان لا بدّ منهما صدور رِماحٍ أُشْرِعت^(٤) ، أو سلاسل^(٥)

ونحو : جلس الضيف بين صاحب الدار أو ابنه . أي : جلس بين صاحب الدار وابنه : لأن كلمة : «بيّن» إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت - في الغالب -

(١) في ص ٥٩٩ .

(٢) سبق شرحه في ص ٥٥٨ . وانظر رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

(٣) وما يصلح لهذا قول شوقي في قصيدة يخاطب ويصف فيها الرسول عليه السلام :

وإذا رحمتَ فأنّت أمٌّ أو أبٌّ هذان في الدنيا هما الرحماءُ

- راجع : «الملاحظة» التي في رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ ؛ لصلتها القوية بما نحن فيه . . .

(٤) وجهت وصوّبت نحو المدو ، يقصد الطعن بها في صدور الأعداء .

(٥) يريد السلاسل التي تقيد الأسرى . وهذا كناية عن هزيمة الأعداء ، ووقوعهم في الأسر ،

وتقويدهم بهذه السلاسل .

ويرى المرزوقي (شارح ديوان الحماسة - ج ١ ص ٤٦ من طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،

بالقاهرة) أن : «أو» هنا للتخيير ، وأن المراد من قول الشاعر في صدر البيت :

«لا بدّ منهما» أنه لا بدّ منهما على طريق التعاقب ، لا على طريق الجمع بينهما . وهذا المعنى

مقبول ، ولكن الأول أقوى منه ، وأنسب ، إذ لا معنى للتخيير بين القتال والأمر ، لأن الأمر

نتيجة من نتائج القتال ، ومسبب عنه . هذا إلى أن صدر البيت يؤيد هذا في صراحة حيث يقول

«لا بدّ منهما» .

أن يكون ما بعدها متعدد الأفراد ، وهذا التعدد لا يتحقق « بأه » إلا إذا كانت بمعنى الواو الدالة على الجمع والمشاركة
ومثل قول الشاعر :

وقد زَعَمْتَ لَيْلِي بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا . أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا
وقول الآخر يمدح أحد الخلفاء :

نال الخلافة أَوْ كانت له قَدْرًا كما أتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ
فلا بد من محاسبة النفس على التقى والفجور معاً ، دون الاقتصار على أحدهما ولا تتحقق الخلافة إلا مع قضاء الله وقدره (١) . . .

* * *

وملخص ما سبق (٢) من معاني « أو » ، أن هذه المعاني المتعددة القياسية خاضعة في إدراكها للسياق والقرائن خضوعاً تاماً ؛ كى يتميز ويتحدد كل نوع منها ، وأن التخيير والإباحة (٣) لا يكونان إلا بعد أمر ، وأن الشك والإبهام لا يكونان إلا بعد جملة خبرية . أما المعاني الأخرى التي تخالف ما سبق (كالتفصيل ، والإضراب ، ومعنى الواو . . .) فتكون بعد الحمل الخبرية ، والطلبية والأفضل في الإضراب أن يسبقه نفي أو نهى . وأن يتكرر العامل معه (٤) . . .

(١) ورد « قليلاً في المسموع وقوع « أو » بعد « هل » - ولقلته لا يقاس عليه - ومنه ما جاء في صحيح مسلم (ج ١٢ ص ١٠٦ كتاب : الجهاد .) وهو حديث يتضمن ما دار من كلام بين هرثل وأبي سفيان ، جاء فيه ما نصه عن المسلمين : « هل يزيدون أو ينقصون . . . » .

(٢) انظر ما يزيد عليه في ص ٦١١ وفيها إشارة إلى أن الصلة والارتباط بين حرفي العطف . « أو - وأم » معروض في ص ٥٨٨ .

(٣) إذا كانت « أو » للإباحة جاز للمخاطب أن يختار أحد المتماطين ويقتصر عليه . وجاز له أن يجمع بينهما ، ويختارهما معاً - كما شرحنا في ص ٦٠٤ - وإذا جاز الجمع في حالة « أو » التي للإباحة فالفرق بينه وبين الجمع في حالة « أو » التي بمعنى « أو » العطف ؟
الفرق أن « أو » التي بمعنى واو العطف لا بد فيها من الجمع كالواو ، ولا يصح الاقتصار على واحد ، بخلاف الجمع في حالة الإباحة فإنه جائز .

(٤) وفي معاني : « أو » يقول ابن مالك :

خَيْرٌ ، أَمِخٌ ، قَسَمٌ بِأَوْ ، وَأَبْهَمٌ وَأَشْكُكُ ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نَسِيبٌ
النحو الواو - كالتثنية

= (نعى ، أى : نسب إليها ، بمعنى أنها تؤديه) وقد تضمن البيت ستة معان ؛ هى : (التخيير - الإباحة - التقسيم - الإبهام - الشك - الإضراب) . وسيجىء فى البيت التالى معنى سابع ؛ هو : أنها تكون بمعنى الواو .

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ السَّوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَيْسِ مَنفَذًا
 (يلف : يجد . ذوالنطق : المتكلم) . يقول : « أو » تعاقب الواو (أى : يصح أن تحل محلها وتؤدى معناها - وهو مطلق الجمع والاشتراك) بشرط ألا يجد المتكلم منفذاً للالتباس ، أى : بشرط ألا يكون استعمالها موقفاً فى اليبس ؛ بسبب خفاء معناها المراد ، وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو .

زيادة وتفصيل :

١- الأصل في « أو » أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء^(١) لكنها إذا وقعت بعد نفي أو نهى كانت للنفي العام الذي يشمل كل فرد مما في حيز النفي قبلها وبعدها ، ولنهي العام الذي ينصب على كل فرد كذلك : فثالها بعد النفي : (لا أحب منافقاً أو كاذباً) . ومثالها بعد النهي قوله تعالى : (ولا تطعْ منهم أئماً أو كفووراً)^(٢) ...

ب - يقول سيبويه : إذا ذكرت همزة التسوية بعد كلمة : « سواء » فلا بد من مجيء « أم » العاطفة ، لا فرق في هذا الحكم بين أن يكون بعد همزة اسمان أو فعلان ؛ نحو : (سواء عسى أمقيم ضيق أم هو مرتحل - سواء على أبقبي الضيف أم ارتحل) ، فإن كان بعد : « سواء » فعلان بغير همزة التسوية عطف الثاني منهما على الأول بالحرف : « أو » . نحو : (سواء علينا رضى العدو أو سخط) ورأيه هذا مخالف لما نقلناه - في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ وما يتصل بها - عن بعض المحققين الذين يجيزون مجيء « أم » والصواب معهم . وفي تلك الصفحة أيضاً بيان الصلة والارتباط بين الحرفين : « أو » و « أم » .

وإن كان بعدها اسمان بغير همزة التسوية عطف الثاني على الأول بالواو ، ولو كان الاسمان مصدرين ؛ نحو سواء على حمزة وعامر ، ونحو : سواء علينا اعتدال الجو وانحرافه^(٣)

ج - يصح حذف « أو » عند أمن اللبس^(٤) ؛ نحو : وسائل السفر متنوعة ؛ يتخير منها كل امرئ ما يناسبه ؛ فسافر بالطيارة - القطار - الباخرة - السيارة ...

د - وقد تعطف الشيء على مرادفه^(٥) كقوله تعالى : (ومن يكسب خطيئةً أو إثمًا ...) فالإثم هو : الخطيئة

(١) سبقت الإشارة لهذا الرأي مع تفصيلات أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٦ لمناسبة هناك .
(٢) ومن أمثلة وقوعها في حيز لنهي قول الشاعر - في البيت الأول - :

لا تُظهِرنَّ لعاذل أو عاذر حاليلك في السراء والضراء

فلرحمة المتوجعين حَزازة في القلب مثل شِماتة الأعداء

(٣) راجع الجزء الثاني من الهمع باب العطف ؛ عند الكلام على « أو » . وقد سبقت الإشارة لرأيه في ج من ص ٥٩٦ .

(٤) كما سبقت الإشارة في ص ٥٧٥ وكما سيجيء في ص ٦٤١ .

(٥) وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ٦ من هامش ص ٥٦٥ .

٧ - إمّا :

يرى بعض النحاة أن كلمة : « إمّا » الثانية في مثل « امنح السائل إمّا دِرْهَمًا وإمّا دِرْهَمَيْنِ » - حرف عطف بمعنى : « أو » ، وأنها تشارك « أو » في خمسة من معانيها^(١) . هي :

التخيير والإباحة ، بشرط أن تكون « إمّا » الثانية مسبوقة بكلام يشتمل على أمر .
« والشكُّ والإبهامُ » ، بشرط أن تكون مسبوقة بجملته خبرية .
« والتفصيل^(٢) » بعد الخبرِ أو الطلبِ .

ولا تكون « إمّا الثانية » عند هؤلاء - للإضراب ، ولا بمعنى « واو » العطف ؛
فبهذين المعنيين تختص : « أو » دونها .

والمعاني الخمسة السابقة هي لكلمة : « إمّا » الثانية ، وتشاركها الأولى فيها وتسايرها ؛ لأنهما حرفان^(٣) متلازمان - في الأغلب - معنى واستعمالاً^(٤) ،
غير أن الأولى لا تكون للعطف مطلقاً - كما سنعرف -

فن أمثلة الشك : احتجبت الشمس وراء الغمام إمّا ساعتين ، وإمّا ثلاثًا .
ومن الإبهام قوله تعالى : (وَأَخْرَجُوا مُرَجُومَ الْأَمْرِ لِلَّهِ . إمّا يُعَذِّبُهُمْ
وإمّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ)^(٥) . والتخيير كقوله تعالى : (إمّا أَنْ تُعَذِّبَ ، وإمّا
أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا) ؛ والإباحة ، نحو : إمّا أَنْ تزرع فاكهةً
وإمّا قَصَبًا . والتفصيل ، كقوله تعالى في الإنسان : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ؛
إمّا شاكراً وإمّا كَفُوراً) .

وإذا كانت « إمّا » الثانية عندهم حرف عطف « فالواو » التي قبلها زائدة
لازمة لها . والأولى لا عمل لها في عطف أو غيره .

ويرى آخرون : أن « إمّا » الثانية والأولى متشابهتان في الحرفية ، وفي تأدية

(١) سبق شرح المراد من كل معنى من الخمسة عند الكلام على : « أو » ص ٦٠٣ - وما بعدها .

(٢) انظر معنى « التفصيل » في رقم ١ من هامش ص ٦٠٦ .

(٣) راجع حاشية الأمير على المغني - ج ١ - عند الكلام على الحرف : « إمّا » .

(٤) راجع البيان والتفصيل في « ا » من ص ٦١٤ .

(٥) يتعين الإبهام في الآية ؛ مراعاة لما سبق في تحديد معناه - رقم ٣ من هامش ص ٦٠٥ .

معنى من تلك المعاني الخمسة ، وأن كلا منهما ليس حرف عطف ، لأن الأولى لا يسبقها معطوف مطلقاً ، ولأن الثانية تقع دائماً بعد الواو العاطفة بغير فاصل بينهما . ومن المقرر أن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف مباشرة^(١) ، إذ لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل . والفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفة^(٢) وأنها حرف - لا خلاف في حرفيته - يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه^(٣) . ولكن الخلاف في الثانية .

والرأى الأرجح الذى يجدر الأخذ به هو : أن الثانية كالأولى فى المعنى والحرفية ، وفى أنها ليست حرف عطف لأن العاطف هو الواو^(٤) .

* * *

(١) كما ستجىء الإشارة فى ص ٦٢٠

(٢) للسبب السالف ؛ وهو أنها لا يسبقها عاطف مطلقاً .

(٣) لهذا يعرب ما بعد « إما » ، الأولى على حسب حاجة العوامل التى قبلها ؛ فقد يكون فاعلاً فى مثل : غاب إما حامد وإما محمود . وقد يكون مفعولاً به فى مثل : يركب المسافر إما قطارا وإما سيارة ، وقد يكون حالا فى مثل قوله تعالى : « إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا » . وقد يكون بدلا كما فى قوله تعالى : « حتى إذا رأوا ما يُوعَدُونَ إما العذاب وإما الساعة . . . » وهكذا .

(٤) انظر ما يتصل بهذه « الواو » التى قبل « إما » الثانية فى ص ٥٦٠ .

زيادة وتفصيل :

١- ليس من اللازم أن تتكرر « إِمَّا » ، ولكن الأغلب تكرارها ، فقد تحذف الثانية ؛ لوجودها يغنى عنها . ويغلب أن يكون أحد شيئين : (وإلّا) - (أو) .
فمثال الأول : إما أن يتكلم المرء لِيُحْمَدَ وإلا فليسكت . ومنه قول الشاعر :

فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَحْبَبِي بِصِدْقٍ فَأَعْرَفَ مِنْكَ غَنِّيَ مِنْ سَمِينِي
وإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَأَخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقْبِكَ وَتَتَقِينِي

ومثال الثاني قول الشاعر :

وقد شَفَنِي أَلَّا يَزَالُ يَرَوْعُنِي خيَالُكَ إِذَا طَارَقًا أَوْ^(١) مُعَادِيَا

وقد يستغنى عن الأولى اكتفاء بالثانية كقول الشاعر :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا
أى : إِمَّا بَدَارٍ . . . والفراء يقيس هذا الاستغناء ، فيجيز : فيضَانُ النَّهْرِ
معتدل وإمَّا خطير .

و « إِمَّا » السالفة تختلف عن « إِمَّا » المركبة من : « إن » الشرطية التي تجزم فعلين ، ومن : « ما » الزائدة ، في مثل : إِمَّا يَعْدُلُ الْوَالِي تَجْتَمِعُ حَوْلَهُ الْقُلُوبُ . أى : إنْ يَعْدُلُ . . . كما تختلف اختلافًا واسعًا عن « أَمَّا » الشرطية التي سيجيء الكلام عليها^(٢) في باب خاص بها .

ب- من اللهجات النَّادِرَة أن يقال « أَيْمًا » بدلا من « أَمَّا » ، وكذلك

(١) ومن هذا جاء بيت ابن مالك في أول باب العطف من الألفية - رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ ونصه : « العطف إما ذو بيان أو نسق . . . » وكذلك وردت في كلام من يحتج بكلامهم ؛ ومنهم خالد بن صفوان (أموي ، توفي حول سنة ١٣٣ هـ) فقد جاء على لسانه في قصة أحد الملوك مانصه : (إما أن تقيم في ملكك فتعمل بطاعة ربك . . . أو تضع تاجك وتلبس أمساحك وتميد ربك في هذا الجبل . . .) والقصة كاملة في كتاب « الجمان في تشبيهات القرآن » لابن فاقية البغدادي . - ص ٣٠٦ -

حذف واو العطف قبل «إمّا» الثانية^(١) ، وقد اجتمع التّادران في قول الشاعر :

يا ليتما أمنا شالت^(٢) نعماتها أيما إلى جنة ، أيما إلى نار
ومن المستحسن اليوم عدم محاكاة هذه اللغات القليلة .
ح- الفرق بين « إمّا » و « أو » في المعاني الخمسة السالفة أن « إمّا »
مكررة ؛ فيدل الكلام معها من أول النطق بها على الغرض الذي جاءت من
أجله ؛ أهو شك ، أم تخيير ، أم غيرهما . بخلاف « أو » فإن الكلام معها
يدل أولاً على الجزم واليقين ، ثم تجيء « أو » فتدل على المعنى الذي جاءت من
أجله .

د- حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة
وعدها ملون في رقم ٣ من ص ٦٥٧

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ومثلاً « أو » في القصد « إمّا » الثانية في نحو : إمّا ذى ، وإمّا النائبة
أى : اقصد - مثلاً - إما هذه البلدة وإما النائبة . أى . البميدة .

(٢) شالت : بمعنى ارتفعت - النعامة : باطن القدم . وارتفاع النعامة كناية عن عدم الموت ؛
لأن من يموت ترتفع - في الغالب - قدماءه ، وينخفض رأسه ، فتظهر نعماته .

٨ - لكن :

حرف عطف معناه الاستدراك^(١) ؛ نحو : ما صاحبت الخائن لكن
الأمين ؛ « فالأمين » معطوف على « الخائن » .
ولا يكون عاطفاً إلا باجتماع شروط ثلاثة :

أولها : أن يكون المعطوف به مفرداً^(٢) ، لاجملة ، مثل : ما قطفت الزهر
لكن الثمر . فإن لم يكن مفرداً وجب اعتبار « لكن » حرف ابتداء واستدراك
معاً ، وليس عاطفاً ، ووجب أن تكون الجملة بعده مستقلة في إعرابها عن الجملة
التي قبله ، نحو : ما قطفت الزهر لكن قطفت الثمر فكلمة : « لكن »
حرف ابتداء واستدراك معاً ، ولا يفيد عطفاً ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها ؛
لأن « لكن » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة جديدة مستقلة من الناحية الإعرابية^(٣) .
ثانيها : ألا يكون مسبوفاً بالواو مباشرة ؛ نحو : ما صافحت المسيء
لكن المحسن . فإن سبقته الواو مباشرة لم يكن حرف عطف واقتصر على أن يكون
حرف استدراك وابتداء كلام ، ووجب أن تقع بعده جملة (فعلية أو اسمية)
تُعطف بالواو على الجملة التي قبلها ؛ فنال الفعلية ؛ ما صافحت المسيء ولكن
صافحت المحسن ، وقول الشاعر :

إذا ما قضيت الدين بالدين لم يكن قضاة ؛ ولكن كان غرماً على غرم...

(١) الاستدراك : « تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوام التي ترد على الذهن بسببه » .
وهو يقتضى أن يكون ما بعد أداة الاستدراك مخالفاً لما قبلها في الحكم المعنوي ؛ نحو : ما قطعت
الزهر . فعني هذه الجملة نفي القطف عن الزهر . فقد يتسرب إلى الذهن من هذا المعنى أن الثمر لم
يقطف أيضاً ، فلإزالة هذا الوهم واستبعاده نأى بأداة تبعده ، مثل : « لكن » ؛ فنقول : ما قطعت
الزهر ، لكن الثمر . فكلمة : « لكن » أداة من أدوات الاستدراك . أزلت ذلك الوهم ، وأثبتت أن الثمر
قُطف (وقد سبق أيضاً) مرة - ميل الكلام عليه في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١ . وفي رقم ٢ من هاهنا ص ٤٢٨
م ٣٥ -) كما سبق هناك أن الحرف الدال على « الاستدراك » (وهو : « لكن » بنوعها ، مشددة النون
وساكنها) لا تقع في صدر جملة تعرب خبراً . . .

(٢) طبقاً للرأى الأقوى والأشهر .

(٣) ومن أمثلة الجملة الفعلية بعدها قول الشاعر :

وما نيل المطالب بالتدني ولكن توخَّذ الدنيا غلابا
وقول الآخر يصف حياته :

حياة مشقات . ولكن - لبُعدها عن الذل - تصفو للآني وتُعذب

ومثال الاسمية :

وليس أخى من ودنى رأى عينه ولكن أخى من ودنى وهو غائب
« فالواو » حرف عطف . « لكن » ، حرف استدراك وابتداء كلام . والجملة بعدها
معطوفة بالواو على الجملة التي قبلها^(١) .

ثالثها : أن تكون مسبوقه^(٢) بنى ، أو نهى ؛ كما فى الأمثلة السابقة . ونحو : لا تأكل
الفاكهة الفجّة لكن الناضجة . فإن لم تُسبق بذلك كانت حرف ابتداء واستدراك
لا عاطفة ، ووجب أن يقع بعدها جملة مستقلة فى إعرابها ، نحو : تكثر الفواكه شتاء ،
لكن يكثر العنب صيفاً .

ويؤخذ مما سبق أن الحرف « لكن » حرف استدراك دائماً ؛ سواء أكان عاطفاً أم غير
عاطف . وأنه لا يعطف إلا بشروط ثلاثة مجتمعة ، فإن فقد منها شرط أو أكثر لم
يكن عاطفاً ، ووجب دخوله على الجمل ، واعتباره حرف استدراك وابتداء معاً .

والاستدراك يقتضى أن يكون ما بعد أدواته مخالفاً لما قبلها فى حكمه المعنوى ؛
كما فى الأمثلة السالفة ، وكما فى نحو : (لأصاحب المناق لكن الشهم . -
لا تجالس الأشرار لكن الأخيار) . فعنى الجملة التي قبل « لكن » منى ، أو
منهى عنه ، وهذا المعنى فى الجملة التي بعدها مثبت وغير منهى عنه ؛ فهما
مختلفان فيه نفيًا وإيجابًا ، ونهياً وغير نهى .

ولما كان الكلام قبل « لكن » العاطفة نفيًا دائماً ، أو منهيًا عنه ، ووجب أن يكون
ما بعدها مثبتاً دائماً ، وغير منهى عنه^(٣) ، فالمعنى بعدها مناقض للمعنى قبلها^(١) ...

(١) لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦٨ .

(٢) وهذا الشرط هو الأرجح والأقوى .

(٣) أما غير العاطفة ، أو « لكن » المشددة فقد يكون الأول فيها هو الميثب ، والمتأخر هو
المنى ، أو العكس - كما سبق فى ج ١ من ص ٥٧١ - فالذى يجب مراعاته مع أداة الاستدراك (« لكن »
- « ولكن ») هو مخالفة ما قبلها لما بعدها فى الحكم نفيًا وإيجابًا ، وغيرها .

وفى ما سبق يقول ابن مالك بيتاً يشتمل بإيجاز على حكم : « لكن » و « لا » العاطفتين (وسيبويه
الكلام على « لا ») .

وأول « لكن » نفيًا ، أو نهياً . « ولا » نداءً ، أو أمرًا ، أو اثباتًا تلا =

حرف عطف يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه ؛
نحو : يفوز الشجاعُ لا الجبانُ . فكلمة : « لا » حرف عطف ونفي .
و « الجبان » معطوف على الشجاع ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو :
فوز الشجاع ، وقد نُفِيَ الفوز عن المعطوف (الجبان) بسبب أداة النفي :
« لا » . ومثل هذا يقال في « لا » التي في الشطر الثاني من قول الشاعر :

القلب يدركُ ما لا عينَ تدركه والحسنُ ما استحسنته النفسُ لا البصرُ

فهي حرف عطف ونفي ، و « البصر » معطوف على النفس ، والحكم الثابت
للمعطوف عليه هو نسبة الاستحسان إلى النفس (أى : إسناده إليها) مع نفي
هذا الاستحسان عن البصر .

ولا يكون هذا الحرف عاطفياً إلا باجتماع خمسة شروط :

أولها : أن يكون المعطوف مفرداً - لا جملة^(١) - كالأمثلة السالفة ، وكقول
الشاعر :

قلْ لِبِانٍ بِقَوْلِ رُكْنٍ مَمْلُوكَةٍ على الكَتَائِبِ يُبْنَى الْمَلِكُ ، لا الكُتُبِ

« فالكتب » معطوفة على : « الكتائب » ، وهذا المعطوف ليس جملة . فإن لم

= « أول لكن نفياً » : اجعلها والية نفياً وواقعة بعده ، وذلك بأن يتقدم النفي وتليه لكن ، أى
تجيء بعده . هذا كل ما تعرض له البيت . وهو تعرض مبتور ، أما باقيه فليس خاصاً بلكن .

حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها ، موضح في رقم ٣

ص ٦٥٧ .

(١) الجملة المنوعة هنا هي التي ليس لها محل من الإعراب . قال الصبان (يشترط في « لا »
الماطفة أفراد معطوفها ، ولوتأويلا ؛ فيجوز : قلت على قائم ، لا على « قاعد » ؛ أخذاً من قول
الهمع : ولا يعطف بها جملة لا محل لها على الأصح . . .) ٥١ . يريد أن المعنى : على قائم لا قاعد ،
فالجملة المعطوفة بمنزلة خبر مفرد . وما يلحق بالمفرد : شبه الجملة إذا اعتبرنا متعلقه مفرداً ، نحو : حساب
العمر بالأعمال لا بالأعوام ، وعند الله حسن الجزاء ، لا عند الناس . وقولهم : « مسؤُ المرء بالعمل
لا بمجرد الأمل » .

يكن المعطوف مفرداً لم يصح اعتبار « لا » عاطفة ؛ وعندئذ يجب اعتبارها حرف نفي فقط ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها ، ليست معطوفة ؛ نحو: تصان الممالك بالحيوش والأعمال ، لا تصان بالخطب والآمال .

ثانيها : أن يكون الكلام قبله موجباً لامنياً ويدخل في الموجب — هنا — الأمر والنداء ؛ كقول بعضهم : (الملقُ وِضَاعَةٌ لا وداعة ، وِخْسَةٌ لا كِبَاسَةٌ . فكنْ أَيْباً لا ذليلاً ، مَصُونًا لا مُتَبَدِّلًا . يابن الغرِّ البهاليل^(١)) لا السَّفَلَةَ^(٢) الأوغاد^(٣) : إن الكرامة في الإباء ، والعزة في التَّصَوُّنِ ، ولا معادةً بغير عِزَّةٍ وكرامة . . .)

ثالثها : ألا يكون أحد المتعاطفين داخلاً في مدلول الآخر ، ومعدوداً من أفرادها التي يصدق عليها لفظه (اسمه) ؛ فلا يصح : مدحت رجلاً لا قائداً ؛ لأن الرجل (وهو المعطوف عليه) ينطبق على أفراد كثيرة تشمل المعطوف (وهو القائد) وتشمل غيره ، ولا يصح أكلت تفاحاً لا فاكهة ، لأن الفاكهة (وهي المعطوف) تشمل المعطوف عليه (وهو : التفاح) ويصدق اسمها عليه . . . وهكذا . لكن يصح : مدحت رجلاً لا فتاةً وأكلت فاكهة لا خبزاً ؛ إذ لا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر^(٤) . . .

(١) جمع : بَهَيْدُول ، وهو : السيد الجامع لكل خير .

(٢) أرادل الناس وأسافلهم .

(٣) جمع : وِعْدٌ ، وهو الرجل الدقء الحقيير .

(٤) وقد أشار ابن مالك إلى حكم « لا » في جزء من بيت سبق في هامش ص ٦١٧ يتضمن

حكمها وحكم « لكن » ، هو :

وَأوَّلِ « لَكِنْ » نَفْسِيًّا ، أَوْ نَهْيِيًّا . وَ « لَأَ » نِدَاءٌ ، أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

وقد سبق شرح الجزء الخاص بالحرف : « لكن » . أما الخاص بالحرف « لا » فتقدير كلامه : « لا » ، تلا نداء ، أو أمراً ، أو إثباتاً : فكلمة : « لا » مبتدأ — ولا يصح أن يكون معطوفاً على : لكن ، متعاً لفساد المنى — خبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل « تلا » وفاعله . يريد : أن حرف « لا » العاطف يتلو النداء ، أو الأمر ، أو الإثبات . ويجيء بعد واحد من هذه الأشياء ، ولا يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد أحدها . وفي البيت قصور ونقص .

رابعها : ألا تقترن كلمة « لا » بعاطف - لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف ^(١) مباشرة - فإن اقترنت به كان العطف به وحده وتمحضت هي للنفي الخالص ^(٢) ، نحو : أسابيع الشهر ثلاثة ، لابل أربعة ، فالعاطف هو « بَلْ » ^(٣) ، وقد عطف أربعة على ثلاثة . أما « لا » فليست هنا عاطفة ، وإنما هي مجرد حرف نفي لإبطال المعنى السابق وردّه . ومثل هذا : (سبقتِ السيارة لابل القطار) فليست « لا » هنا بعاطفة وإنما هي حرف نفي يساب الحكم السابق ويزيله ويرده ، و « بل » هي العاطفة ^(٤)

خامسها : ألا يكون ما يدخل عليه مفرداً صالحاً لأن يكون صفة لموصوف

(١) طبقاً لما تردد من قبل ، ومنه البيان الذي في ص ٦١٣ .

(٢) ونفيها الخالص قد يكون تأسيساً ؛ كالذي في نحو : جافى على ، لابل محمود . وقد يكون تأكيداً كالذي في نحو : ماجاء على ولا محمود . فالعاطف هو « بل » و « الواو » في الصورتين ، والمعطوف فيها هو محمود . والمعطوف عليه هو على . أما كلمة « لا » فيها فلمجرد النفي المحض ، تأسيساً في المثال الأول ، وتأكيداً في الثاني .

« ملاحظة » : النفي التأسيسي هو الذي تجلبه الأداة الخاصة بالنفي ، ولا يكون في الكلام ما يدل على هذا النفي ويشعر به سواها ؛ كالمثال الأول : جاء على لا محمود . فلولا الحرف الثاني : « لا » ما وجد في الجملة ما يدل على معنى النفي . أما النفي التأكيدى فلا تجلبه معها أداة النفي ؛ وإنما يكون موجوداً قبل مجيئها ؛ فتجىء هي لتوكيده وتقويته ؛ كالمثال الثاني : (ماجاء على ولا محمود) فتى المحجى عن محمود مفهوم بغير مجيى حرف النفي « لا » وبدون ذكره ، فلما جاء الحرف أكده وقواه .

(٣) في مثل : سافر الأخ بل الوالد - ونحوه من كل كلام موجب ، والمعطوف مفرد -

تفيد كلمة : « بل » الإضراب عن الحكم السابق ، كأنه لم يكن ، والسكوت من غير حكم على صاحبه مع إثبات هذا الحكم السابق لما بعدها ؛ فالذى سافر في المثال السالف هو الوالد ، أما الأخ فسكوت عنه لا يتحدث عنه بشيء من سفر أو غيره - كما سيحىء تفصيل هذا عند الكلام على « بل » (ص ٦٢٣ و . . .) - وقياساً على هذا يكون المراد في المثال : أسابيع الشهر أربعة . . ؛ إلا أن وجود : « لا » يجعل الحكم منفيماً صراحة لا مسكوتاً عنه . وفي هذا يقول الصبيان مانصه :

(اعلم أن « لا » بعد الإيجاب هي لنفي الإيجاب ، وصيرورته نصاً في النفي ، بعد صيرورته بحرف الإضراب - لولاها - كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره . . .) ٥١ .

(٤) ومن صور اقترانها بالعاطف : ماجافى محمد ولا على . وهي في هذه الصورة زائدة ، توافق نوعاً من الزيادة الموضحة في البيان الهام الذى سبق في ج ١ م ٥ ص ٦٢ أول الكلام على الحرف ، وسبقت الإشارة إليه في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٧ ؛ متضمنة أنه يحوى الكلام على زيادة « لا » النافية ، والقرص من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها

مذكور ، أو لأن يكون خيراً^(١) ، أو حالاً . فإن صلح لشيء من هذا كانت
للنفي المحض ، وليست عاطفة ، ووجب تكرارها ؛ فمثال المفرد الصفة : هذا بيتٌ
لا قديمٌ ولا جديدٌ . فكلمة : « لا » نافية — « وقديم » نعت لبيت . ومثال
الخبر : الغلامُ لا صبيٌّ ولا شابٌ ، والشابُّ لا غلامٌ ولا كهلاً . . .^(١)
ومثال الحال . عرفت العاطل لا نافعاً ولا منتفعاً . . .

* * *

(١ و١) لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ - كالأمثلة المعروضة هنا - وخبر غيره من النواسخ
كالكلى في قول الشاعر :

فإن أنتمو لم تحفظوا لمودتى ذمّاماً فكونوا لا عليها ولا لها

زيادة وتفصيل :

١- اختلف النحاة في وقوع « لا » العاطفة بعد الدعاء والتحضيض ، نحو : (أطال الله عمرك لا عمُر الأعداء ، وحرسَتك عنايته لا عناية الناس) . . . ونحو : (ألا تُكْرِم النَّابِهَ لا الحامل ، وهلا تُقَدِّر الذكي لا الغبي) . . . والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح هذا ؛ تيسيراً وموافقة للمأثور .

ويزيد بعضهم فيدى اطمئنانه لصحة وقوع « لا » العاطفة بعد الاستفهام أيضاً ، نحو : أفرغت من كتابة الرسالة لا الخطبة ؟ ولا بأس بهذا الاطمئنان .

ب- إذا كانت « لا » عاطفة فقد يجوز حذف المعطوف عليه ، نحو : عودت نفسى أن أتكلم . . . لا شراً ، وأن أنفع . . . لا قليلاً^(١) . . . والأصل : أن أتكلم خيراً لا شراً - وأن أنفع كثيراً لا قليلاً .

ج- لا يجوز تكرار « لا » العاطفة ؛ فلا يقال : حضر هاشم ، لا محمود - لا أمين - لا حامد - ، بل يجب الإتيان بالواو العاطفة قبل المكرر ، ليكون العطف بهذه الواو وحدها ، وتقتصر « لا » على توكيد النفي ، دون أن تكون عاطفة .

د- حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين ، من ناحية المطابقة وعدمها مدون في رقم ٣ من ص ٦٥٧

* * *

حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يجيء بعده من جملة أو مفرد .
 ١ - فإن دخل على جملة فهو حرف ابتداء فقط ، ومعناه إما : « الإضراب الإبطالي » ، وإما : « الإضراب الانتقالي » . فالإبطالي (١) : هو الذى يقتضى نفي الحكم السابق ، فى الكلام قبل « بل » ، والقطع بأنه غير واقع ، ومدعيه كاذب ، والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يجيء بعدها . نحو : الأجرام السماوية ثابتة ، بل الأجرام السماوية متحركة . فالحرف « بل » (بمعنى « لا » النافية) أفاد الإضراب الإبطالي الذى يقتضى نفي الثبات ونفى عدم الحركة عن الأجرام السماوية ؛ لأن هذا الثبات أمر غير حاصل ، ومن يدعيه كاذب ، فكأن المتكلم قال : (الأجرام السماوية ثابتة . لا ، فالأجرام السماوية متحركة وليست ثابتة) ؛ فأبطل الحكم الأول ونفاه ، وعرض بعده حكماً جديداً . ومن الأمثلة قوله تعالى فى المشركين : (وقالوا اتخذَ الرحمنُ ولداً - سُبْحَانَہُ - بل عبادٌ مُكْرَمُونَ) ، أى : بل هم (٢) عبادٌ مُكْرَمُونَ . فقد أبطل الحكم السابق ، ونفاه ، وأثبت حكماً آخر بعده ؛ فكأن الأصل : (وقالوا اتخذَ الرحمنُ ولداً . لا ؛ فإن الذين اتخذهم هم عباد مُكْرَمُونَ) . ومثل قوله أيضاً ترديداً لما يقوله الكفار عن الرسول عليه السلام : (أم يقولون به جنّةٌ (٣)) . بل جاءهم بالحق) .

والانتقالى هو : الذى يقتضى الانتقال من غرض قبل الحرف : « بل » إلى غرض جديد بعده ، مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، وعدم إلغاء ما يقتضيه . كقوله تعالى : (قد أفْلَحَ من تَزَكَّى (٤) وذكرَ اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤَثِّرُونَ (٥) الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ...)

فالغرض الذى يدور حوله الكلام قبل : « بل » هو : الطاعة ، (بالطهارة من الذنوب ، وعبادة الله ، وبالصلاة ..) ، والغرض الجديد بعدها هو حب

(١) سبقت الإشارة إلى معناه فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧ .

(٢) الدليل على أن الحرف : « بل » داخل على جملة اسمية ، المبتدأ فيها محذوف - ١٠ : رفع كلمة : « عباد » إذ لا وجه لإعرابها وهى مرفوعة غير ماسلف ، وهو الذى يقتضيه المعنى أيضاً . ومثل هذا يقال فى كلمة : « أحياء » المرفوعة فى قوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا . بل أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ...) ، أى : بل هم أحياء .

(٣) جنون . (٤) يَنْطَهَرُ . (٥) تَفْضَلُونَ وَيَخْتَارُونَ .

الدنيا ، وتفضيل الآخرة عليها . . . وكلا الغرضين مقصود باق على حاله .
 وكقوله تعالى : (وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ .
 بِلِ قُلُوبِهِمْ فِي غَمْرَةٍ (١)) . . .
 وكقولهم : (ليس من المروءة أن يتخلى الشريف عن أصدقائه ساعة الشدة :
 بل يقيهم بماله ، ويدفع عنهم بنفسه) .

وحكم الحرف : «بل» الداخلة على الجملة أنه حرف ابتداء محض يفيد الإضراب (٢) —
 كما أسلفنا — ولا يصح اعتباره حرف عطف ولا شيئاً آخر غير الابتداء ، فالجملة بعده
 مستقلة في إعرابها عما قبلها ، ولا يصح إعرابها خبراً ولا غير خبر عن شيء سابق عليه (٣) . . .

(١) غفلة ، أو انهماك في الباطل ، ووُصِفَت القلوب بهذا مسايرة لاعتقاد العرب أن القلب هو
 مقر العقل والغرائز ، ومصدر الخير والشر .

(٢) سبقت إشارة — في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٧ — إلى فروق بين «أم» المنقطعة حين تكون
 للإضراب ، و«بل» — منها : أن الذي بعد «بل» يقين غالباً ، أما الذي بعد «أم» فظن . . . ،
 جاء في كتاب : «المحتسب» لابن جني — ج ٢ ص ٢٩١ — في الآية الكريمة من سورة الطور : (أم هم
 قوم طاغون .) وقراءة من قرأها : (بل هم قوم طاغون) مانصه : («قال أبو الفتح : هذا هو الموضع
 الذي يقول أصحابنا فيه : إن «أم» المنقطعة بمعنى : «بل» ، للترك والتحول ، إلا أن ما بعد «بل»
 متيقن ، وما بعد «أم» مشكوك فيه ، مسئول عنه ، كقول علقمة بن عبدة :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم؟ أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم؟
 كأنه قال : بل أحبلها إذ نأتك اليوم مصروم؟ ويؤكد قوله بعده :
 أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأجرة يوم البين مشكوم
 — مشكوم : مجازي . . .

ألا ترى إلى ظهور حرف الاستفهام وهو : «هل» في قوله : أم هل كبير بكى . . . حتى كأنه قال :
 بل هو كبير . . . ترك الكلام الأول وأخذ في استئناف مستأنف .
 وقد توالفت «أم» هذه في هذا الموضع من هذه السورة؟ وقال تعالى : (أم يقولون شاعرٌ نَسَرَّ بِبَصْرِ به
 رَبِّبَ الْمَسْتَوِينِ) أي : بل يقولون ذلك . وقوله تعالى : (أم تأسرهم آلامهم بهذا ، أم هم قوم طاغون؟)
 أي : بل أم هم قوم طاغون؟ . . . أخرجه مُحَرَّرَج الاستفهام ، وإن كانوا عنده تعالى قوماً طاغين ؛ تَسَلَّحُوا بِهِمْ
 وَهَيَّأُوا عَلَيْهِمْ . وهذا كقول الرجل لصاحبه الذي لا يشك في جهله : أجاهل أنت؟ توبيخاً له ،
 وتقييحاً عليه . ومعناه : إنى قد نهيتك على حالك فانتبه لها ، واحتط لنفسك منها ، قال صخر :

أرائح أنت يوم البين أم غادى ولم تُسَلِّمْ على ريحانة الوادى

ليس يستفهم نفسه عما هو أعلم به ؛ ولكنه يقيح هذا الرأي لها ، وينعاه عليها ، (« ١٥٠ »)

(٣) يقول السيوطي في اللمع — ج ١ ص ٩٦ — ما نصه خاصة بالخبر : « لا يسوغ الإخبار
 بجملة ندائية ؛ نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدرية ولكن ، أو : بل ، أو : حتى . . . بالإجماع
 في كل ذلك » .

ب- وإن دخل على مفرد فحكمه أنه : حرف عطف ؛ يختص بعطف المفردات وحدها . أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت ، أو مشتمل على صيغة أمر ، أو كلام منفي ، أو مشتمل على صيغة نهى .

(١) فإن تقدم على : « بل » كلام موجب أو صيغة أمر^(١) - نحو : (أعددتُ الرسالة بل القصيدة - لبست المعطف بل الثياب) - (عاون المحتاج بل الضعيف - ساعف الصديق بل الصارخ) . - كان معنى « بل » أمرين معاً ، أساسيين :

أولهما : الإضراب عن الحكم السابق ؛ بنى المراد منه نفيًا تامًا ، وإبطال أثره كأن لم يكن، وسلبه عن صاحبه ، وترك صاحبه مسكوتًا عنه مهملاً ؛ أى غير محكوم عليه بشيء مطلقًا بمقتضى هذا الكلام الذى أزال عنه الحكم السالف ، وتركه بغير حكم جديد يقع عليه . وإن شئت فقل : إن الكلام السابق على « بل » صار كأنه لم يُذكر^(٢) .

ثانيهما : نقل الحكم الذى قبل « بل » نقلًا تامًا إلى ما بعدها من غير تغيير شيء فى هذا الحكم الذى أزيل عما قبلها ، واستقر لما بعدها ، فى الأمثلة السابقة يقع الإضراب على إعداد الرسائل ، فيبقى الإعداد لها ، ولكنه يثبت للقصيدة بعدها . ويقع الإضراب على لبس المعطف ، فلا يلبس ، وإنما ينتقل اللبس إلى الثياب . وكذلك ينصب الإضراب على معاونة المحتاج ؛ فلا يحصل ؛ وإنما تنتقل المعاونة إلى الضعيف وتثبت له . وأيضًا تلغى المساعفة للصديق ولكنها تثبت للصارخ ، وهكذا .

(٢) وإن تقدم على « بل » كلام منفي ، أو مشتمل على صيغة نهى ، نحو :

(١) يراد بها ما يدل على الأمر صراحة ، كفعل الأمر ، ولام الأمر الداخلة على المضارع . لكن أيلحق بالأمر هنا النهى ، والترجى ، والمعرض ، والتحضيض ، أم لا يلحق ؟
رأيان بينهما خلاف واسع . والأحسن التيسير بقبول الرأى الذى يلحقها - كما سيحىء فى هامش
ص ٦٢٧ - .

(٢) فى الأمثلة السابقة ماذا جرى للرسالة ، والمعطف ، والمحتاج ، وللصديق ، بعد أن سلبتنا الحكم الواقع على كل منها ؟

ليس فى الكلام ما يدل على حكم جديد بعد الحكم المسلوب الذى نفيناها . فكل واحد منها منزلة كلمة مفردة نطقنا بها وحدها من غير أن نسد إليها شيئاً .

(ما زرعت القمح بل القطن - ما أسأت مظلوماً بل ظلماً) - (لا يتصدر مجلسنا جاهلٌ بل عالمٌ - لا تصاحب الأحمق بل العاقل) - لم يكن معنى « بل » الإضراب ، وإنما المعنى أمران معاً .

أولهما : إقرار الحكم السابق ، وتركه على حاله من غير تغيير فيه .

ثانيهما : إثبات ضده لما بعد « بل » . . .

ففي المثال الأول : حكم منقوت ، قبل كلمة « بل » هو نفي زراعتي القمح ، وأقرنا هذا الحكم المنقوت ، وتركناه على حاله ، وفي الوقت نفسه أثبتنا بعدها حكماً آخر ، هو ، زرع القطن . . . ، وأيضاً نفينا قبلها حكماً ؛ هو وقوع الإساءة على المظلوم ، وأثبتنا بعدها وقوعها على الظالم . وكذلك نفينا قبلها عن تصدر الجاهل لمجلسنا ، وأمرنا بعدها بهذا التصدر للعالم . ونهينا عن مصاحبة الأحمق ، وأمرنا بها للعاقل ، وهكذا . . .

فالحكم الأول في كل الأمثلة السالفة - ونظائرها - باق على حاله ، لم يقع عليه إضراب ، أو تغيير ، والحكم بعد « بل » مضاد لما قبلها ، فالحكمان متضادان ؛ ما يُنْفَى أو يُنْهَى عنه قبل « بل » يثبت أو يؤمر به بعدها (١) . . .

* * *

(١) في حكم « بل » يقول ابن مالك :

و « بَلُّ » ك « لَكِنْ » بَعْدَ مَصْحُوبِيَّيْهَا كَلِمَ أَكَّنَ فِي مَرَبَعٍ ، بَلُّ تَيْهًا

(المراد بالمصحوبين : النفي والنهي ، « والمربّع » : المكان الذي ينزل فيه القوم زمن الربيع . والتهيا : هي التهباء ؛ (أى : الصحراء) يقول : إن « بل » بعد النفي مثل « لكن » في أنها تقرر ما قبلها ، وتتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعده ، فلا تفيد معهما إضراباً . لكنها بعد الكلام الموجب وبعد صيغة الأمر تفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل حكمه إلى الثاني ، حتى يصير الأول مسكوتاً عنه مهملًا . وفي حالتي للإيجاب والأمر يقول ابن مالك متمماً كلامه السالف عن « بل » :

وَأَنْقُلُ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

أى : الصريح في دلالة على الأمر ؛ كفعل الأمر ، والمضارع المسبوق بلام الأمر . وهذا عند ابن مالك ومن وافقه . وهناك من يلحق النفي ، والترجي ، والعرض ، والتخصيص . . - بالصريح كما قلنا

في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٥ وقد سبق الكلام على « لكن » في ص ٦١٦ .

زيادة وتفصيل :

١- لا يجوز العطف بالحرف « بل » ، بعد كلام فيه استفهام ؛ فلا يصح
أحفظت قصيدة بل خطبة ؟

ب - تقع « لا » النافية قبل « بل » ^(١) بنوعيهما ؛ العاطفة (وهي المستوفية للشروط ^(٢)) ؛
وفي مقدمتها الدخول على المفرد) وغير العاطفة (وهي غير المستوفية للشروط ؛ كالدخول
على الجملة) فإذا دخلت على العاطفة المسبوقة بكلام مثبت ، أو بصيغة أمر - كان
معنى « لا » النافية : تقوية الإضراب المستفاد من « بل » ، وتوكيده . وإن دخلت على
العاطفة المسبوقة بنفي أو نهي كان معنى « لا » تقوية النفي والنهي المستفادين من « بل » .
فمثالها بعد كلام مثبت قول الشاعر :

وجهك البدر ، لا ، بل الشمس لولم يُقَصَّ للشمس كسفةً وأقولُ

ومثال وقوعها بعد النفي : ما عاقني البرد ، لا بل المطر .

ومثالها بعد النهي : لا تُغفِلِ الرياضة ، لا بل طول القعود .

وإن دخلت على غير العاطفة كان معناها تقوية الإضراب المستفاد من :
« بل » وتوكيده ؛ كقول الشاعر :

وما هجرتك ، لا ، بل زادني شغفاً هجر ، ويُعدُّ تراخٍ لا إلى أجلٍ

ج - ورد قليلاً في المسموع الفصيح ^(٣) زيادة « الواو » بعد « بل » كالتي

في قول علي رضي الله عنه : « إنما يجزن الحسدة أبداً ؛ لأنهم لا يجزنون لما ينزل
بهم من الشر فقط ، بل ولما ينال الناس من الخير » اه ^(٤) .

والأحسن عدم القياس على هذا ، لندرته البالغة .

د - حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها
مدون في رقم ٣ ص ٦٥٧ .

(١) كما أشرنا في ص ٦٢٩ . (٢) بيان هذه الشروط في ص ٦٢٥ .

(٣) أما في غيره من كلام المولدين الذين يستأنس بكلامهم ولا يستشهد به ، فكثيرة الورد نيه
كثرة لا تغير الحكم السالف .

(٤) ورد هذا النص في ص ١٢٨ من كتاب : « سجع الحمام ، في حكم الإمام » - إخراج
وتحقيق على الجندی وزميله - .

ملخص حروف العطف ، وبيان ما يقتضيه التشريك ، وما لا يقتضيه .

من كل ما تقدم من الكلام على أدوات العطف يتبين :

(١) أنها حروف .

(٢) وأنها في أغلب الحالات - تشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الضبط الإعرابي^(١) (رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، وجزماً) وهذا هو التشريك اللفظي .

أما من جهة التشريك المعنوي فبعضها يشركه أيضاً في معنى المعطوف عليه ؛ وينحصر هذا في أربعة حروف : (الواو - الفاء - ثم - حتى) ؛ فهذه الأربعة تشرك المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى ، كما تشركه في اللفظ إشراكاً إعرابياً - في الغالب - كما أسلفنا .

وبعضها يشركه في اللفظ دون المعنى ، فيثبت للمعطوف ما انتفى عن المعطوف عليه ، وهو : (بل - لكن) ، أو العكس ، فيثبت للمعطوف عليه ما انتفى عن المعطوف ، وهو : (لا) .

وبعض ثالث هو (أو^(٢) - أم) يشركان في اللفظ كما يشركان في المعنى ولكن بشرط ألا يقتضيا إضراباً^(٣) .

(١) وهناك حالات لا تشريك فيها في الضبط الإعرابي ، كمطف الماضي على المضارع وعكسه . وعطف أحدهما على المشتق والعكس - كما سيجيء في ص ٦٤٢ و ٦٤٩ و
(٢) وتشبهها « إما » من وجوه أوضحناها عند الكلام عليها - في ص ٦١٢ - . لكن الصحيح اعتبارها غير عاطفة .

(٣) قالوا في بيان هذا التشريك المتنوي : (إن القائل : أحمد في الدار أم محمود - يعرف أن الذي في الدار هو أحد المذكورين ، ولكنه لا يعلم - على وجه التعمين - من هو . فالذي بعد « أم » مساو للذي قبلها في صلاحه لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه . وحصول المساواة إنما هو بواسطة « أم » . فقد أشركتهما في المعنى كما أشركتهما في اللفظ . وكذلك : « أو » تشرك ما بعدنا لما قبلها . فيما جاءت لأجله من شك ، أو تخيير ، أو غيرها . فإن اقتضيا إضراباً كانا مفيدين للتشريك في اللفظ لا في المعنى ...)
- راجع : « شرح التصريح » ، أول باب : « العطف » - .

(٣) وأن المتعاطفين إذا تكررا كان « المعطوف عليه » واحداً هو الأول :
 إلا إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) ، فإن « المعطوف
 عليه » واحد ، هو ما قبل حرف العطف مباشرة^(١) .

(١) ويترتب على هذا أنه لوجاء بعد العاطف المفيد للترتيب وبعد معطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب - كالواو - لوجب أن يكون المعطوف عليه هذا العاطف الذي لا يفيد الترتيب ، والمعطوف الذي قبله مباشرة والذي أداة عطفه مفيدة للترتيب . (طبقاً للبيان الذي في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ ورقم ٣ من هامش ص ٦٤٩ .

المسألة ١١٩ :

الفصل بين المتعاطفين

يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير ، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على اسم ظاهر . لكن بعض هذه الصور يكون فيه الفصل بين المتعاطفين واجباً ، وبعض آخر يكون الفصل فيه مستحسنًا راجحاً ، وفي غير ما سبق يكون جائزاً^(١)

فأما الفصل الواجب ففي حالتين ، سبقت إحداهما^(٢) . وملخصها : أنه إذا عطف على المبتدأ الذي خبره نوع من الأنواع المقرونة بالفاء - وقد ذكرت هناك - أو على ما يتصل به من صلة ، أو صفة ، أو نحوهما وجب تأخير المعطوف عن الخبر ، إذ لا يجوز الفصل بين هذا الخبر ومبتدئه بالمعطوف ؛ ففي مثل : الذي عندك فؤدب - لا يصح أن يقال : الذي عندك والخادم فؤدب ، أو فؤدبان ، وهكذا

• والحالة الثانية التي يجب فيها الفصل - تبعاً لأرجح الآراء - هي التي يكون فيها المعطوف عليه مصدرًا له معمولات ؛ فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه كل معمولاته ، نحو : ما أحسن تقدير الأمة العاملين المخلصين لها ، وإكبارهم .

(١) ملاحظة : من الحالات الجائزة بعض صور بليغة تقدمت في ص ٤٣٥ ؛ ويشترط في الفصل الجائز ألا يكون بفواصل طويلة ، ولم يحدد النحاة هذا الطول الذي يسترشد فيه بما جاء في كتاب : « المحتسب » ، لابن جنى - ج ٢ ص ٢٩٧ - حيث الكلام على معطوف مفصول من المعطوف عليه بثلاث جمل ، ونص كلامه في هذا العطف : « قال أبو حيان : هذا بعيد ؛ لطول الفصل يحمل ثلاث ؛ وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب ، نحو : أكلت خيزرا ، وضربت فلانا ، وإن يجيء فلان أكرمه ، ورحل إلى بني فلان - و« لحما » ؛ فيكون « ولحما » معطوفا على « خيزرا » ، بل لا يوجد مثله في كلام العرب » . ا . هـ .

(٢) تفصيلها الذي لا غنى عن الرجوع إليه ، وبيان فروعها المختلفة - في ج ١ ص ٤١١ ص ٣٩١ (باب المبتدأ والخبر) .

وأما الحالتان اللتان يستحسن فيهما الفصل ويرجح^(١).

١ فالأولى : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً ، سواء أكان مستتراً أم بارزاً ؛ فيستحسن عند العطف عليه فصله بالتوكيد^(٢) اللفظي أو المعنوي أو بغيرهما أحياناً . فالفصل بالتوكيد اللفظي يتحقق بضمير مرفوع منفصل مناسب^(٣) نحو : (لقد كنت أنت ورفاقتك طلائع الإصلاح ، وكنتم أنتم والسباقون إليه موضع الإعجاب والتقدير) . فكلمة : « رفاق » معطوفة على : « التاء » وهي الضمير المتصل المرفوع البارز بعد توكيد لفظه بالضمير المرفوع المنفصل : « أنت » . وكذلك كلمة : « السباقون » معطوفة على الضمير البارز (التاء والميم) ، في « كنتم » بعد توكيده توكيداً لفظياً بالضمير المرفوع المنفصل : « أنتم » .

ومثال العطف على الضمير المتصل المرفوع المستتر مع الفصل : انتفع أنت وإخوانك^(٤) بتجارب السابقين .

والفصل بالتوكيد المعنوي يتحقق بوجود لفظ من ألفاظه بين المتعاطفين ؛ ومن الأمثلة قول الشاعر :

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ
برؤيتنا ، وكنا الظافريرنا

ويُغْنَى عن التوكيد بنوعيه - كما أسلفنا - وجود فاصل آخر أى فاصل بين المتعاطفين ؛ كالضمير « ها » في قوله تعالى في المؤمنين الصالحين : (جَنَّاتٌ عِدْنُ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ...) . . . ومثل « لا » النافية

(١) عند البصريين . أما الكوفيون . فلا يتمسكون بالفصل ولا يرون في خأؤ الكلام منه عيباً ولا ضعفاً .

(٢) راجع حاشية التصريح ج ٣ باب : المعطف ، عند الكلام على عود الخافض ...

(٣) لا فرق في هذا بين أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً أو ضميراً .

(٤) كلمة : « إخوان » ، معطوفة على الفاعل المستتر وتقديره : « أنت » . أما كلمة

« أنت » ضمير المخاطب المذكورة فتوكيد لفظي للفاعل المستتر ؛ ولا يصح إعرابها فاعلاً ؛ لأن فعل الأمر للواحد لا يرفع ضميراً بارزاً . ولا يصح إعرابها بدلاً من الفاعل المستتر ؛ لأن الضمير لا يبدل من الضمير - كما في ب من ص ٦٨٣ -

وهناك إعراب آخر يفضلته النحاة على هذا ، وقد سبق في ص ٥٦٤ حيث البيان والإيضاح ،

ويجوز أيضاً في ص ٦٣٨ .

في قوله تعالى : (سيقولُ الذينَ أشركوا لو شاءَ اللهُ ما أشركنا ولا آباؤنا) ،
وقد اجتمع الفصل بالتوكيد اللفظي وبحرف النفي « لا » في قوله تعالى : (وَعُلِّمْتُمْ
مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤَكُمْ . . .) ،

ومن غير المستحسن في النثر - مع جوازه - العطف على الضمير المستتر
المرفوع بغير فاصل على الوجه السالف ، نحو : (قَاوِمٌ وَنظَارُوكَ أَعْوَانُ السُّوءِ) ،
فقد عَطِفَت كَلِمَةُ : « نظراء » على الفاعل الضمير المستتر : (أنت) بغير فاصل ؛
ومنه العبارة المأثورة ^(١) : « مررت برجلٍ سِوَاءٍ وَالْعَدَمُ » . أى : متساو هو والعدم ،
فكلمة ، « سواء » اسم بمعنى المشتق ، وهي متحملة للضمير المرفوع . والعدمُ (بالرفع)
معطوفة على الضمير المستتر بغير فاصل بينهما ^(٢) . أما الشعر فقد يجوز
فيه عدم الفصل ، اضطراراً ؛ مراعاة لقيوده الكثيرة التي قد تقهّر الشاعر
على ترك الفصل . . . ومن الأمثلة قول جرير يهجو الأخطل :

وَرَجَا الْأَخِيظِلُّ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالَا

فقد عطف كلمة « أب » على اسم « يكن » المرفوع المستتر بغير فاصل بينهما ^(٣) .
ومثله قول الآخر :

مَضَى وَبِنُوهُ ، وَأَنْفَرَدْتُ بِمَدْحِهِمْ وَأَلْفٌ إِذَا مَا جُمِعَتْ وَاحِدٌ فَرْدٌ

فقد عطف كلمة : « بنوه » على الضمير المرفوع المستتر في : « مضى » بغير فاصل .

(١) وقد رواها سيبويه .

(٢) وهي مما استشهد به سيبويه على صحة ترك الفصل في النثر .

(٣) وفيما سبق من العطف على الضمير المرفوع المتصل مع الفصل بين المتعاطفين يقول ابن مالك :

وَأَنَّ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ عَطِفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ
أَوْ فَاصِلٍ مَّا . وَبِإِلَّا فَضْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيئًا . وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ

وملخص البيتين : افصل بالضمير المتصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً
متصلاً . ولا يمتنع أن يكون الفصل بالضمير وإنما يكفي الضمير أو غيره . ثم بين أن عدم الفصل فاش
(أى : كثير) في الشعر ، وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه .

لكن كيف يكون كثيراً وفاضياً والقياس عليه ضعيف ؟ إن الكثرة تعارض الضعف ؛ ولذا كان
القياس هنا سائغاً في الشعر بغير ضعف ، خلافاً لابن مالك .

والثانية : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجزوراً بحرف أو بإضافة ؛ فيستحسن عند أمن اللبس إعادة عامل الجر مع المعطوف ، ليفصل بين المتعاطفين ، فنثال المعطوف المجزور بحرف جر^(١) مَعَاد : ما عليك وعلى أضرابك من سبيل إن أديتم الواجب . فكلمة : « أضراب » معطوفة على الضمير الكاف المجزور بالحرف : « علكى » . وقد أعيد هذا الحرف مع المعطوف . والأصل ما عليك وأضرابك ، ومثل هذا قوله تعالى عن نفسه : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ^(١) ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً : قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) . فكلمة : « الأرض » معطوفة على الضمير : « ها » المجزور باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف : والأصل : فقال لها والأرض . ومثله إعادة اللام في قول الشاعر :

فمألى وللأيام - لا درّ درّها - تشرّق بي طوراً ، وطوراً^(٢) تُعربُّ

ومثال إعادة عامل الجر وهو اسم مضاف^(٣) قوله تعالى : (قالوا نعبُدُ إلهَكَ وإلهَ آبائِكَ...) . فكلمة : « آباء » معطوفة في الأصل على الضمير المضاف إليه ، وهو : « الكاف الأولى » ، فأعيد المضاف وهو : « إله » وذكر قبل المعطوف . وأصل الكلام : نعبُدُ إلهَكَ وآبائِكَ ...

هذا هو الكثير . وترك الفصل جائز أيضاً ، ولكنه لا يبلغ في قوته وحُسْنه البلاغى درجة الكثير . ومن هذا قراءة قوله تعالى : (واتقُوا اللهَ الذى تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرحامَ) . والتقدير : الذى تساءلون به وبالأرحام . أى : تستعطفون به وباسمه ، وبالأرحام ؛ بعطف كلمة : « الأرحام » على الضمير المجزور بالباء . وكقول الشاعر :

(١ و ١) الرأى المختار أنه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والجزور معاً ، وليس المجزور على المجزور ، لئلا يلزم إلغاء عامل ، أى : تركه زائداً مهملاً ، لا أثر له إلا مجرد الفصل . ومن الأمثلة - أيضاً - لإعادة الجار في المعطوف ، اللام في قوله تعالى : (ربِّ اغفِرْ لى ولوالدى ، وإنْ دخل بيتى مؤمناً ، والمؤمنين والمؤمنات) .

(٢) سبق هذا البيت للمناسبة السالفة في ج ٢ م ٨٠ ص ٢٤٦ .

(٣) إنما يعاد العامل الاسمى (وهو المضاف) بشرط ألا توقع إعادته في لبس ، فإن أوقمت في لبس لم يجز إعادته ، نحو : جاءنى سيارتك وسيارة محمود ، وأنت تريد سيارة واحدة . مشتركة بينهما . وهذا المنع إذا لم توجد قرينة تزيل اللبس .

اليوم قد بَتَّ^(١) تهجونا وتشتمنا فاذهب، فمابك والأيام من عَجَبِ
 أى : وبالأيام . وقول بعض العرب : ما فى الدار غيره وفرسه ، يجر
 كلمة : « فرس » المعطوفة على الهاء من غير إعادة الجار وهو الاسم المضاف^(٢) .

(١) فى رواية أخرى : اليوم قربت . . .

(٢) يقول ابن مالك فى تكرار الخافض مع المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميراً مجروراً :

وعوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمًا قَدْ جُمِلًا
 وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا : إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ نُشْبَتًا

يقول : يُجْمِلُ عود الخافض على المعطوف الذى وصفناه - أمراً لازماً عند النحاة ، ولكنه ليس بلازم
 فى رأى وحكمى ؛ لأن عدم إعادته أمر ثابت تحقق فى النظم والنثر للواردين عن العرب . أى : أمر تؤيده
 الأمثلة الصحيحة نظماً ونثراً ، وتثبت أن إعادته ليست باللازمة .

صور من الحذف في أسلوب العطف .

حذف بعض حروف العطف مع معطوفها :

من حروف العطف ثلاثة يختص كل منها بجواز حذفه مع معطوفه بشرط أمن اللبس . - كما سبق عند الكلام عليها^(١) - وهذه الثلاثة هي : الواو ، والفاء ، وأم المتصلة . فمثال حذف الواو مع معطوفها للدليل : أنقذت الغريق ولم يكن بين الموت إلا لحظات . أي : لم يكن بين الموت وبينه
وقول الشاعر :

إني مقسمٌ ما ملكتُ ؛ فجاعلٌ قسماً لآخرةٍ ، ودنياً تنفع ...

يريد : وقسم - دنيا ، أي : وقسماً لدنيا . ومثل قول الآخر :

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حجر^(٢) إلا ليالٍ قلائلٌ

أي : بين الخير وبينى . ومما يصلح لهذا أيضاً قول بعض العرب : (راكبُ الناقةِ طليحان^(٣)) ، والتقدير : راکبُ الناقةِ والنَّاقةُ طليحان .

ومثال حذف الفاء مع معطوفها للدليل قوله تعالى : (وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه^(٤) - أن اضربْ بعصاك الحجرَ فانبجست^(٥) منه اثنتا عشرةَ عينا) ، الأصل : فضرِبْ فانبجست^(٦) . وقوله تعالى :

(١) ص ٥٥٧ و ٥٧٤ و ٥٨٦ - مع ملاحظة أن المحذوف قد يترك معمولا مذكوراً في الكلام أحياناً (كبعض الأمثلة التي في ص ٥٦٣ « أ » و ٥٧٦ وغيرهما من الأمثلة المعروضة عند الكلام على أسكام تلك الأحرف) أو لا يترك معمولا له ؛ كالأمثلة المعروضة هنا .

(٢) كنية رجل اسمه : النعمان بن الحارث .

(٣) أصابهما التنب والإدياء . (وقد سبقت الإشارة هذا في ص ٥٦٢) .

(٤) طلبوا منه الماء للسقي ؛ (٥) تفجرت .

(٦) هذه الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « انبجس » وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية

المكونة من الفعل : « ضرب » المحذوف . وإنما لم يكن العطف على الأول (أوحينا) لما سبق =

(وإذ استَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ ، فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا . .) ، أى : فضرب فانفجرت ، وتسمى هذه الفاء المذكورة فى الكلام ، والى تَعْطِيفُ ما بعدها على الفاء المحذوفة مع معطوفها : « فاء الفصيحة ^(١) » .

ومثال حذف « أم » المتصلة ومعها معطوفها بدليل - وحذفهما ، قليل - قول الشاعر :

وقال ، صِحَابِي : قَدْ غُبَيْتَ ، وَخِلْتَنِي
غُبَيْتُ . فما أَدْرَى أَشْكُلُكُمْ ^(٢) شَكْلِي ؟ ...
والأصل : أشكلكم شكلى أم غيره ، ؟ وكقول الآخر :
دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ ، إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ؛ فما أَدْرَى : أَرشُدُ طِلَابُهَا ؟
والتقدير : أَرشُدُ طِلَابُهَا أم غَيَّ ^(٣) ؟

* * *

حذف المعطوف :

تنفرد الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقى معموله المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، فمثال المعمول المرفوع قوله تعالى لآدم : « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » فكلمة : « زوج » فاعل بفعل محذوف ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفة على الجملة الأمرية المكونة من فعل الأمر : « اسكن »

= تقريره رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ وفى رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩ من أن المعطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول . إلا إذا كان حرف العطف يقتضى الترتيب ، فيكون المعطوف عليه هو ما قبله مباشرة .

(١) وهذا النوع هو الذى سبقت (فى ص ٥٧٦) الإشارة والإحالة على ما جاء خاصاً به هنا . وسميت « فاء الفصيحة » لأنها أفصح ، (أى : بينت) وكشفت عن المحذوف ، ودلت عليه وعلى ما نشأ عنه . ولأنها - أحياناً - تفصح عن جواب شرط مقدر ؛ فى الآية الأولى دلت الفاء على المحذوف وعلى أن الضرب كان سبباً فى الانبجاس . أوية مال : إن كان موسى قد أطلع الأمر وضرب الحجر فماذا تم بعد ذلك ؟ فالجواب : أنبجست منه اثنتا عشرة عيناً .

(٢) طريقكم .

(٣) وقيل إن الهمزة للتصديق ، فلا تحتاج إلى ما دلت .

وفاعله . والتقدير : اسكنْ أنت ، وليسكنْ زوجك^(١) . والسبب في هذا أننا لو أعربنا كلمة : « زوج » معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل في المعطوف (زوج) هو العامل في المعطوف عليه ، أى : في الفاعل المستتر . فيكون الفعل : « اسكنْ » عاملاً في فاعله ، وفي كلمة : « زوج » ، فهو الذى رفع كلمة « زوج » وهى بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل ويترتب على هذا أن يكون فاعل الأمر اسماً ظاهراً مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر .

هذا تعليلهم . وهو تعليل مرفوض ، يعارضه ما يردونه كثيراً من أنه : « قد يُغْتَفَرُ فى التابع مالا يُغْتَفَرُ فى المتبوع » ، أو : « قد يغتفر فى الثانى مالا يغتفر فى الأوائل » . فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلاً لفعل الأمر مباشرة فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسماً ظاهراً ، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير ؛ فلا داعى للتكلف والتقدير . . .

ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى فى أنصار الدين (والذين تَبَوَّءُوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ . . .) ، ومعنى تَبَوَّءُوا الدارَ أعدوها للسكنى . وهذا المعنى مناسب للدار ؛ لكنه غير مناسب للإيمان ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة : هيئوا الإيمان للسكنى ؛ ومن ثم أعربت كلمة : « الإيمان » مفعول لفعل محذوف تقديره : « أَلْفُوا » وهذه الجملة الفعلية المحذوفة معطوفة بالواو على الجملة الفعلية التى قبلها . ومنه قول الشاعر :

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعيونا

أى : وكحلن العيون ؛ لأن التزجيج (وهو ترقيق الحاجب بأخذ بعض الشعر منه كى يصير منحنياً كالقوس) لا يصلح للعيون .

ومثال المعمول المحرور قولهم : ما كلُّ سوداء فحمةً ، ولا بيضاء شحمةً . فكلمة : « بيضاء » محرورة بمضاف محذوف معطوف على « كلُّ » ، والأصل « ولا كلُّ بيضاء شحمة » . والداعى للتقدير هنا هو الفرار من العطف على معمولى عاملين مختلفين .

(١) قد سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٤) إعراب آخر لبعض النحاة ، بمقتضاه تكون . . .

« زوجك » معطوفة على الضمير المستتر الفاعل . وأنه لا يصح إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ، وتجيء له

وإيضاح^(١) هذا أن كلمة : «سوداء» مضاف إليه فهي معمول ، عامله هو المضاف ؛ (لفظة : «كُلٌّ» المذكورة) وأن «فحمة» خبر «ما» الحجازية فهي معمولٌ ، عامله : «ما» ، فالعاملان مختلفان ، وكذلك معمولان . فلو عطفنا «بيضاء» على «سوداء» ، و«شحمة» على «فحمة» لزم العطف بعاطف واحد (هو : الواو) على معمولين مختلفين لعاملين مختلفين - كما يقولون - وهذا لا يبيحه كثرة النحاة ... إذ يجب أن يكون العامل في المتعاطفين واحداً ، لا أكثر . وهذا الرأي أحق بالاتباع^(٢) ...

ملاحظة : من موضوعات الحذف الهامة : «حذف الموصول» وقد سبق تفصيل الكلام عليه^(٣) .

* * *

حذف المعطوف عليه ، (أى : المتبوع) :

يصح عند أمن اللبس - حذف المعطوف عليه وحده إذا كانت أداة العطف هي : [الواو ، أو : الفاء ، أو : أم المتصلة ، أو : «لا» العاطفة^(٤)] ..

فمثال حذفه مع بقاء الواو^(٥) أن يقول قائل : مرحباً بك . فتجيب : وبك وأهلاً وسهلاً ؛ أى : ومرحباً بك وأهلاً وسهلاً . فالجار والجرور : (بك) متعلقان بكلمة : مرحباً «المحذوفة» . «وأهلاً» : الواو حرف عطف ، «أهلاً» ، معطوفة على : «مرحباً» المحذوفة ، فالمعطوف عليه محذوف . و«سهلاً» «الواو» حرف عطف . «سهلاً» معطوفة على «مرحباً» المحذوفة فالمعطوف عليه هو المحذوف^(٦) .

(١) سبق - في ص ١٥٩ - بيان شاف لهذا في باب الإضافة ، عند الكلام على حذف المضاف ، وله مناسبة أخرى في ص ٥٦٤ . (٢) وفي مواضع الحذف السالفة يقول ابن مالك مقتصراً على بعضها : «والفاء» قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ «والواو» ، إِذْ لَا لَبْسَ . وَهِيَ أَنْفَرَدَتْ : بِمِعْطُفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ ؛ دَفْعاً لَوْ هُمُ اتَّقَى (عامل مزال ، أى : أزيل عن مكانه ، والمراد حذف) وقد بين في البيت الثاني أن ادعائى لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته .

(٣) في الجزء الأول م ؟ بعنوان: حذف الموصول الأسمى (٤) انظر : «ب» من ص ٦٢٢ .

(٥) انظر «المحذوفة» التى فى الصفحة الآتية متملقة بصورة من صور حذف المعطوف

«بالواو» ، مع بقاء الواو .

(٦) ون الأمثلة أيضاً لحذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف (الواو) قوله تعالى :

«أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ، وَلَمْ يَكُ شَيْئاً .. ؟» أى أنسى ولا يذكر . . . ؟ فالمعطوف عليه المحذوف هو الفعل : نسي .

ومثال الحذف مع بقاء الفاء قوله تعالى (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ...) . والتقدير: أمكثوا فلم يسيروا^(١)... ومثال الحذف مع بقاء « أم » المتصلة قوله تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ...) . والتقدير : أَعْلِمْتُمْ أَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَسِيرٌ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ .

ومثال الحذف قبل « لا » العاطفة : (عاهدت نفسي أن أعمل الخير... لا قليلا ، وأن أقول الحق .. لا بعض الأوقات) والأصل : أن أعمل الخير كثيراً لا قليلا ، وأن أقول الحق كل الأوقات لا بعض الأوقات .

« ملحوظة » - من أمثلة حذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف : « الواو » ، ما سجله ابن جني في كتابه المسمى : « تفسير أرجوزة أبي نُؤاس في تفریط الفضل بن الربيع^(٢) » . قال عند شرحه بيت أبي نُؤاس :

(وبلدة فيها زورٌ صعراء تحظى في صعرٍ)

ما نصه الحرفي : « (قوله : وبلدة) .. قيل في هذه الواو قولان ، أحدهما : أنها للعطف ، والآخر : أنها عوض من « رَبِّ » ؛ فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها في أول القصيدة ، وأول الكلام لا يُعطف . ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان في حديث ، ثم قال : وبلدة . فكأنه وكّل الكلام إلى الدلالة في الحال . ونظير هذا قوله تعالى : (إنا أنزلناه في ليلة القدر...) فالضمير (الهاء) يراد به القرآن ، وإن لم يجر للقرآن ذكر .

(١) قد سبق إيضاح الكلام على الحذف في هذه الآية وأشباهاها (من هامش ص ٥٧١) وأن فيها رأيين ؛ أحدهما : يرى الفاء قد عطفت جملة فعلية مذكورة على أخرى محذوفة بعد الهذبة في مكانها الأصل . والثاني : يرى أن الهزمة تقدمت من تأخير ؛ للتخفيف على أصالتها في التصدير ، ومحلها الأصل بعد إتمام . والتقدير : فآلم يسيروا... والجملة بعد العاطف معطوفة على أخرى ماثلة لها خبراً وإنشاء ، محذوفة ، ومكانها قبل الهزمة والعاطف . وفي الحذف المذكور يقول ابن مالك بيتاً نصفه الأول هو الذي يتصل بالحذف ، ونصفه الثاني يتعلق بقاعدة أخرى سيذكر معها في ص ٦٤٤ .

وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَا هُنَا اسْتَبِيحُ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِيحُ

(٢) ص ٩٠٩ من الطبعة التي أخرجها وحققها الأستاذ بهجة الأثرى .

وكذلك قوله تعالى : « (حتى توارت بالحجاب) » يعنى الشمس ؛ فأضمرها وإن لم يجر لها ذكر . وهذا فى كلام العرب واسع فاش) « اه كلام ابن جنى (١) . . . »

* * *

حذف حرف العطف وحده :

أشرنا من قبل (٢) إلى أنه يجوز حذف العاطف وحده ولا يكون هذا إلا فى الواو ، والفاء ، وأو . فمثال الواو قوله عليه السلام : « تصدق رجل ، من ديناره ، من درهمه ، من صاع بُرّه ، من صاع تَمْرِهِ . . . » ، وما نقل من قول بعض العرب : أكلتُ خبزاً ، لحمًا ، تمرًا ، وقول الشاعر :

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
ومثال الفاء : قرأت الكتاب باباً باباً ، وادخلوا الغرفة واحداً واحداً .
والتقدير باباً فباباً ، وواحداً فواحداً .

ومثال « أو » : قوهم : أعطى الرجلَ درهمًا ، درهمين ، ثلاثة . . .

* * *

تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

ورد فى المسموع تقديم « المعطوف » بالواو — دون غيرها — على المعطوف عليه ، وهو تقديم شاذ — لا يجوز القياس عليه (٣) — ومنه قول الشاعر :

وأنت غريم لا أظن قضاءه (ولا العنزى القارظ. — الدهر —) جاثياً
أى : جاثياً هو ، ولا العنزى . وقول الآخر (٤) :

أيا نخلةً من ذات عرق عليك ورحمة الله السَّلام

(١) ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء فى « المنى » - ج ٢ - عند كلامه فى الباب الأول على :
« حرف الواو المفردة » ، ومنها : الواو الجارة .
بقى أن نسأل : هل هناك ما يمنع من صحة اعتبار « الواو » للاشتتاف فى بيت أبي نواس ؟
لا أرى مانعاً .

(٢) فى ص ٥٧٥ .

(٣) لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٧ وفى رقم ٥ من ص ٦٥٨ .

(٤) هو : الأحوص .

عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ،
وعطف الجملة على الجملة ^(١) .

١ - عطف الفعل وحده على الفعل كذلك :

عرفنا فيما سبق أن عطف الاسم وحده على الاسم يُعَدّ من عطف المفردات ^(٢)
بعضها على بعض ، كقول الشاعر :

وكلُّ زادٍ عُرْضَةٌ لِلنَّفْسَادِ غيرِ التَّقَى ، وَالْبِرِّ ، وَالرِّشَادِ

وكما يجوز عطف الاسم وحده على نظيره في الاسمية عطف مفردات - يجوز
عطف الفعل - وحده من غير مرفوعه ^(٣) - على الفعل وحده عطف مفردات أيضاً ؛
بحو : « إذا تعرّضَ وتصدّى المرءُ لكشف معائب الناسِ مَرَّقُوهُ بسهامِ
أقوالهم وأعمالهم . وهي سهام لن يستطيع أو يقدر أحد على احتمالها ^(٤) » . فالفعل :
« تصدّى » معطوف وحده على الفعل : « تعرّض » وكذا الفعل : « يقدر »
معطوف وحده على الفعل « يستطيع ^(٥) » وكل هذا من عطف المفردات ؛ إذ لم
يشترك الفاعل - هنا - مع فعله في العطف . فلو اشترك معه لكان العطف عطف
جملة فعلية على جملة فعلية ^(٦)

ويشترط لعطف الفعل على الفعل أمران :

(١) أما عطف الاسم المفرد على الجملة والعكس ، فيجىء في رقم ٦ من ص ٦٥٩ .
(٢) سبقت (الإشارة في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧) إلى أن المفرد هنا : ما ليس جملة ،
ولا شبه جملة .

(٣) لأن الفعل مع مرفوعه جملة ، سواء أكان مرفوعه فاعلاً أم نائب فاعل
(٤) راجع ما يتصل بهذا في الزيادة ص ٦٤٥ . وبيان نوع العطف فيه .
(٥) بدليل نصب المضارع المعطوف (وهو : يقدر) إذ لو كان العطف جملة على أخرى لوجب رفع
هذا المضارع - وسيجىء الإيضاح في ص ٦٤٥ - .

(٦) والفرق كبير - لفظياً ومعنوياً - بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجملة
على الفعلية - كما سيجىء هنا -

أولهما : اتحادهما في الزمن^(١) ؛ بأن يكون زمنهما معاً ماضياً ، أو حالاً ، أو مستقبلاً ؛ سواء أكانا متحدين في النوع (أى : ماضيين ، أو : مضارعين^(٢)) أم مختلفين ؛ فلا يمنع من عطف أحدهما على الآخر تخالفهما في النوع^(٣) . إذا اتحدا زماناً . فمثال اتحادهما زماناً ونوعاً ، قوله تعالى : (وَإِنْ تَوَمَّنُوا **وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ** . . .)^(٤) . وقول الشاعر في مدح عالم :

سَعَى وَجَرَى^(٥) لِلْعَلَمِ شَوْطًا يَرُوقُهُ فَادْرَكَ حَظًّا لَمْ يَنْلُهُ أَوَائِلُهُ

ومثال اتحادهما زماناً مع اختلافهما نوعاً : عطف الماضي على المضارع في قوله تعالى بشأن فرعون : (**يَقْدُمُ**^(٦) **قَوْمَهُ** **يَوْمَ الْقِيَامَةِ** فَأُورِدَهُمُ النَّارَ) ، فالفعل : « أورد » ماض ، معطوف بالفاء على الفعل المضارع : « يقدم » وهما مختلفان نوعاً ، لكنهما متحدان زماناً ؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا في المستقبل (يوم القيامة)^(٧) . . .

ومثال عطف المضارع على الماضي قوله تعالى : (**تَبَارَكَ الَّذِي** **إِنْ**

(١) كما سبق في الجزء الأول عند الكلام على زمن المضارع - أما اختلافهما في الزمن فقد يجعل العطف عطف جملة على جملة ، بشرط الاتحاد خبراً وإنشاء ، كما سيجيء في عطف الجملة الفعلية ص ٦٣٠ .
(٢) أما فعل الأمر بدون فاعله فلا يكون معطوفاً ، ولا معطوفاً عليه ؛ لأنه لا يفارق فاعله ، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لا لفظاً ولا تقديراً ؛ كأفعال الأمر التي فاعلها ضمير ظاهر أو مستتر في الآية الكريمة الآتية ، وهي : (« ربنا إنا سمعنا منادياً ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنوا . ربنا فاعفُفْ لنا ذنوبنا وكفِّرْ عنا سيئاتنا وتوفِّقنا مع الأبرار . ربنا وآتِنَا ما وعدتْنَا على رُسُلِكَ ، ولا تُخزِنَا يومَ الْقِيَامَةِ ، إِنَّكَ لَأَتْخَلِفُ الْمِعَادَ ») - كما سيجيء الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٦٤٩ - ويفهم من كلام « الصبان » جواز عطف فعل الأمر وحده ، وهذا بعيد . والرأي الأول هو السديد .

(٣) راجع ما يتصل بهذه المسألة الهامة في ج ١ ص ٣٩ م ٤ .

(٤) انظر الزيادة ص ٦٤٥ كى يتضح منها أن العطف هنا عطف فعل وحده على فعل وحده ، لا جملة فعلية على جملة فعلية .

(٥) يصلح العطف هنا أن يكون عطف فعل ماضٍ وحده على نظيره ، وأن يكون عطف جملة ماضوية على نظيرتها (انظر البيان في ص ٦٤٥) .

(٦) يتقدم .

(٧) ومثل هذا قوله تعالى : (« وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَتَّرَعِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي

الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ») . . .

شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا...) فالفعل : « يجعل » مضارع مجزوم ؛ لأنه معطوف على الفعل الماضي : « جعل » المبني في محل جزم^(١) ؛ لأنه جواب الشرط . وصحَّ العطف لاتحاد زمانيهما الذي يتحقق فيه المعنى^(٢) ، وهو الزمن المستقبل ...

ثانيهما : اتحادهما إن كانا مضارعين في العلامة الدالة على الإعراب - (من حركة أوسكون ، أو غيرهما) - ويتبع هذا اتحاد معنيهما في النفي والإثبات ؛ فإذا كان « المعطوف عليه » مضارعاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجزوماً ، وجب أن يكون المضارع « المعطوف » ، كذلك . وأن يكون معنى المعطوف كالمعطوف عليه في النفي والإثبات ؛ فكما يتبعه في علامات الإعراب يتبعه فيهما معنى . فمثال المرفوعين : يفيضُ فيغدقُ نهرنا الخير على الوادي .

ومثال المنصوبين : لن يفيضَ النهر فيغرقَ الساحل . ومثال المجزومين : لم يفيضَ نهرنا فيغرقَ ساحله^(٣)

(١) طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا (في باب الجوازم - ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٤٧) وتقضى بأن الماضي الواقع في جواب الشرط يكون مبنيًا في محل جزم ، وأنه وحده الجواب ، لا الجملة الفعلية المركبة منه ومن فاعله معاً .

(٢) كان الزمن مستقبلاً مع أن المعطوف عليه فعل ماضٍ - وهو فعل الشرط - لأن أداة الشرط الجازمة تقتضي حتماً أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلاً ؛ فإذا كان أحدهما فعلاً ماضياً في لفظه وجب أن يكون زمنه مستقبلاً .

(٣) وقد اكتفى ابن مالك في الكلام على عطف الفعل على الفعل بالشرط الثاني من البيت الذي سبق عرضه في ص ٦٤٠ لمناسبة أخرى تضمنها صدره ؛ يقول :

وَحَدَفَ مُتَّبِعٌ بِدَا هُنَا اسْتَبِيحَ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِيحُ

(بدا = ظهر ، والمراد أنه مذكور في الكلام) (استبح = اجعله مباحاً) . (يصيح : أصلها :

يصح ، - بالتشديد مع التسكين - وخففت الحاء الساكنة لوزن الشعر) .

زيادة وتفصيل :

نصب المضارعين معاً ، أو جزمهما معاً بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المضارع المعطوف ، دليل قاطع على أن العطف عطف فعل وحده بغير مرفوعه على فعل وحده كذلك ، وليس عطف جملة على جملة ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على الفعلية بغير تكرار أداة النصب أو الجزم يستلزم - حتماً - أن يكون المضارع المعطوف غير منصوب ولا مجزوم ؛ إذ نصبه أو جزمه يوجب أن يكون عطف فعل وحده على فعل كذلك .

أما رفع المضارعين معاً - في مثل : يشتدُّ البرد فتهاجرُ طيور كثيرة إلى بلاد دافئة - فلا دليل معه على أن العطف عطف مضارع مفرد على نظيره المفرد ، أو عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية (أى : عطف مضارع مع فاعله ، على مضارع مع فاعله) ، فمثل هذا الكلام صالح للأمرين عند عدم القرينة التي تعينه لأحدهما^(١) . . . وكذلك العطف في قول الشاعر :

قد يُنعم الله بالبلوى - وإن عظمت - ويبتلى الله بعض القوم بالنعيم

فيصح أن يكون المعطوف هنا جملة مضارعية هي : « يبتلى الله » ، والمعطوف عليه جملة مضارعية كذلك ، هي : « ينعم الله » ؛ ويصح أن يكون المتعاطفان مفردين هما المضارعان ، ومثل هذا يقال في الماضي في نحو : (إذا تعرضَ وتصدى المرء لكشف معائب الناس مزقوه بسهام أقوالهم وأفعالهم . . .)^(٢) . حيث يجوز الأمران ، لعدم وجود قرينة تعين نوع العطف ؛ أهو عطف فعل ماض وحده على ماض وحده أم عطف جملة

(١) ومنه قول الشاعر :

وإني لمشتاق إلى ظل صاحبٍ يرقّ ويصفو إن كدِرتُ عليه

(٢) وكذلك قول الشاعر :

قد هوّن الصبرُ عندي كلَّ نازلةٍ ولين العزمُ حدَّ المركب الخشن

ماضوية على جملة مثلها ؟ بخلاف العطف في قوله تعالى عن الكافرين :
 (وكذبوا واتبعوا أهواءهم . . .) حيث يتعين أن يكون عطف جملة ماضوية على
 جملة ماضوية ، لوجود فاعل غير مستقل هو الضمير المتصل - لكل فعل
 ماض منهما ^(١) . . .

وما سبق يتبين الفرق اللفظي بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة
 الفعلية على الفعلية ^(٢) ، وهو فرق دقيق خفي على بعض العلماء المشتغلين بالنحو
 قديماً ، فقد نُقل عن أحدهم قوله : إني لا أتصور لعطف الفعل على الفعل مثلاً ؛
 لأن نحو : قام على وقعد حامد ^(٣) - يكون فيه المعطوف جملة لافعلا ، وكذا :
 قام وقعد على ، لأن في أحد الفعلين ضميراً ؛ فيكون فاعلاً له ، ويكون
 الاسم الظاهر فاعلاً للآخر ؛ ففي الكلام جملتان معطوفتان . فقيل له : ماذا
 ترى في مثل : يعجبني أن تقوم وتخرج ؛ ينصب المضارعين ، وفي مثل :
 لم تقم وتخرج ؛ يجزمهما . وفي مثل : يعجبني أن يقوم محمود ويخرج
 حلیم ، وفي مثل : لم يقم محمود ويخرج حلیم . . . ؟ فالفعل في الأمثلة

(١) ولهذا السبب نفسه يتعين أن يكون العطف عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية في
 قوله تعالى : (الذين يُنفقون أموالهم في سبيلِ الله ثم لا يُتبعون ما أنفقوا سنّاً ولا أذى ؛ لم أجرهم
 عند ربهم ، ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون ..) - لوجود فاعل غير مستقل هو ضمير متصل لكل من
 المضارعين : ينفقون ويتبعون . وفي الآية أنواع أخرى من العطف .

(٢) ستجدى لهذا إشارة في « البدل » أيضاً ، ص ٦٦١ .

(٣) وقد اجتمع عطف الفعل وحده على الفعل وحده ، وعطف الجملة المضارعية على المضارعية في قوله
 تعالى مخاطب المؤمنين الأولين في أمر أهل النفاق والعدو ونقض العهد ؛ فيقول : « (قاتلوهم يعذبهم الله
 بأيديكم ، ويخزهم ، وينصركم عليهم ، ويشفق صدور قوم مؤمنين ، ويذهب غيظ قلوبهم .
 ويتوب الله على من يشاء . . .) » فقد جزم الأفعال : (يُخز - ينصر - يشف - يذهب)
 لأنها معشوقة على المضارع « يعذب » المجزوم في جواب الأمر . أما المضارع « يذهب » فرفوع ؛ لأنه مع فاعله
 معطوف على المضارع « يعذب » مع فاعله ، فهو عطف جملة مضارعية على مضارعية ، ولا يصح أن يكون
 عطف مضارع وحده على مضارع وحده ؛ وإلا وجب أن يكون المعطوف مجزوم اللفظ كالمعطوف عليه .
 هذا ، ويصح أن تكون الواو للاستئناف ، لا للعطف .

السالفة منصوب أو مجزوم ؟ فما الذى نصبه أو جزمه ؟ فقلوا أن العطف للفعل وحده لم يمكن نصبه أو جزمه . . .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الفرق اللفظي في عطف الفعل على الفعل ، يترتب عليه فرق معنوي كبير من ناحية النفي والإثبات . فالفعل إذا كان هو « المعطوف » وحده فإنه يتبع الفعل « المعطوف عليه » فيهما ؛ كما يتبعه في الإعراب ؛ طبقاً لما سبق^(١) وهذه التبعية في النفي قد تفسد المعنى المراد - أحياناً - لو جعلنا الكلام عطف جُمل ؛ فعطفنا كل فعل مع فاعله على الآخر مع فاعله ، أى : أن المعنى قد يختلف كثيراً باختلاف نوعي العطف ، أهو عطف فعل وحده على آخر ، أم جملة فعلية على مثلتها الجملة الفعلية ؟ يتضح هذا من المثال التالى : لم يحضر قطارٌ ويسافر يوسف . بعطف « يسافر » على « يحضر » عطف فعل مفرد على نظيره المفرد ، فيكون « يسافر » مجزوماً . والمعنى نفي حضور القطار ، ونفي سفر يوسف أيضاً ، فالحضور لم يتحقق ، وكذلك السفر ، فالأمران لم يتحققا قطعاً .

أما إن كان الفعل : « يسافر » مرفوعاً فيتعين أن يكون العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ؛ تحقيقاً لنوع من الربط والاتصال بينهما . ويتعين أن يكون المعنى عدم حضور القطار . أما يوسف فسفره يحتمل أمرين باعتبارين مختلفين ، فعند اعتبار الجملة الثانية مثبتة لم يتسرب إليها النفي من الأولى يكون يوسف قد سافر . وعند اعتبارها منفية لتسرب النفي إليها من الأولى يكون مقيماً لم يسافر . والقرينة هى التى تعين سريان النفي من الأولى إلى الثانية ، أو عدم سريانه^(٢) . ومن أمثلة فساد المعنى الذى يترتب على عطف الفعل وحده على الفعل وحده

(١) فى ص ٦٤٢ .

(٢) ويصح أن تكون الواو للاستئناف ؛ فالجملة بعدها مستقلة ، لا علاقة لها بما قبلها فى الإعراب . . . ولا فى النفي والإثبات . ويصح أن تكون الواو للحال والمضارع بعدها مرفوع عند من يجيز للربط بها وحدها - كما تقدم فى باب الحال ، - ٢ - فالجملة بعدها فى محل نصب ، ولا يسرى إليها النفي من الأولى . ولا يصح الالتجاء إلى أحد هذه الأوجه - أو غيرها - إلا إذا وافق المعنى ، وسائر

— لا عطف جملة فعلية على جملة فعلية — قولك : (الطالب التابعة لا يتأخر مكانه عن المقام الأول ، أو يكون في المقام الثاني . . .) إذا كان المراد أنه في المقام الأول أو الثاني . فلو عطفنا المضارع « يكون » على المضارع « يتأخر » اصدار منفيًا حتمًا مثل المعطوف عليه قطعًا ، ولصار المعنى : لا يتأخر عن المقام الأول ، أو لا يكون في المقام الثاني ، وهذا غير المراد ، أما عطف الجملة الثانية كاملة على الأولى كاملة فلا يستلزم نفي الثانية فيجوز أن تبقى مثبتة المعنى إن اقتضى الأمر الثبوت برغم أن الأولى منفية — كما في هذا المثال — .

ومما سبق يتبين أن عطف الفعل على الفعل يوجب سريان النفي من المتبوع إلى التابع ، فهما يشتركان في النفي كما يشتركان في الإثبات ؛ وفي علامات الإعراب . بخلاف عطف الجملة على الجملة ؛ فإن النفي فيه لا يسرى من المتبوع إلى التابع إلا بقرينة .

ب - عطف الفعل وحده^(١) على ما يشبهه ، والعكس :

يجوز عطف الفعل الماضي بغير مرفوعه ، وكذا المضارع بغير مرفوعه^(١) - على اسم يشبههما في المعنى ، كما يجوز العكس . والاسم الذى يشبههما هو اسم الفعل - فى بعض حالاته^(٢) - والمشتقات العامة ، (ومنها : اسم الفاعل ، واسم المفعول . . .) ، وكذلك يجوز عطفهما على المصدر الصريح أيضاً ، فمثال عطف الماضى على اسم الفعل الماضى : هيهات وابتعدت الغاية أمام العاجز . والعكس نحو : افترق وشتان ما بين الكمال والنقص .

ومثال عطف الماضى على اسم الفاعل : هذا مصاحبنا بالأمس وأعانا على تحقيق بُغيتنا^(٣) . والعكس نحو : هذا أعانا بالأمس ومصاحبنا فى احتمال المشتقات . ومثال عطف المضارع على اسم الفاعل أنت مشاركننا فى الخير ، وتستجيب لندائنا^(٤) ، والعكس : أنت تستجيب لندائنا ومشاركننا فى الخير ؟

(١ و ١) ولا يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات - كما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ - ؛ إذ لا يترك أحدهما الآخر ، ولا ينفصل منه مطلقاً .

(٢) لأنه لا يشبههما فى بعض آخر من حالاته ؛ كجموده الدائم الذى يعم جميع أنواعه ، وكقبوله بعض علامات الأسماء (مثل : التنوين) وكخالفته أحياناً - للفعل الذى يعمناه فى التمدنى واللزوم . . . إل غير هذا مما هو ممدون فى الباب الخاص به بالجزء الرابع (باب أسماء الأفعال ١٤١ ص ١٠٨) .

(٣) ومنه قوله تعالى فى الخليل وعدوها : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا)

فالفاعل : « أثار » معطوف على : « المغيرات » وليس معطوفاً على كلمة : « العاديات » التى فى أول الكلام - لما تقرر من أن المعطوفات المتعددة تكون على « المعطوف عليه » الأول ، ما لم تكن المعطوفات المتعددة واقعة بعد حرف عطف يقتضى الترتيب ؛ فمئذئذ يكون المعطوف على « المعطوف » الذى قبل هذا الحرف مباشرة (كما سبق البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ - والكلام الذى قبل الآية) ، هو :

(وَالْعَادِيَاتِ صُبْحًا ، فَأَلْمُورِيَّاتِ قَدْحًا ، فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا . . .) .

وكقوله تعالى فى آية أخرى :

(إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا . . .) .

(٤) ومنه قوله تعالى :

ومنه قوله تعالى : (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ...) (١)

ومثال عطف الماضي على المصدر الصريح : إني سعيد بإنقاذ الغريق ، وقدّمت له الإسعاف المناسب .

= (أَوْلَمَ يَرَوْنَا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ ، وَيَقْبِضْنَ ، مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ) .

فالفعل المضارع « يقبض » معطوف على اسم الفاعل : « صافات » . (ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن في الجو - ومعنى يقبض : يجمعن الأجنحة إلى الأجسام ، ولا ينشرها) . فكأنه قال : وقابضات ... ، وقول المرى :

كتابك جاء بالنعمة بشيراً ويعرض فيه عن خبري سؤال ...

خالفه : « يعرض » معطوف على « بشيراً » (بمعنى ؛ مبشر) فكأنه قال : جاء بشيراً وعارضاً ، ومثله : عطف المضارع على الصفة المشبهة في قوله تعالى لمريم :

(إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بَكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ، وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ، وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ، وَكَهْلًا ...) .

حيث عطف المضارع : « يكلم » على : « وجيها » ، فكأنه قال : وجيهاً ، ومكلماً ... (١) ومنه قول الشاعر :

بَاتَ يَعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

أى : بات يعشى إبله - لا زوجته ، كما قال الصبان والحضري - بضرها بالعضب (وهو : السيف البتار) يوجهه إلى سيقانها ، لينحرها للاكلين ، بدلا من أن يعشها بالعلف .

(والأسوق ، جمع : ساق - ويقصد أى : يعدل بينها بالضرب ، وهو من القصد ، بمعنى : الاعتدال - وجائر ، أى : ظالم) .

وقد عطف كلمة : « جائر » على المضارع : « يقصد » وهو عطف الاسم المشتق على الفعل . ويقول « الصبان والمعنى » : إن الذى سهل العطف كون « جائر » بمعنى : يجر . ويقول الحضري : إن كلمة : « جائر » معطوفة على : « يقصد » الواقعة هنا في محل جر ، صفة ثانية لعضب ، في تأويل « قاصد » ؛ لأن الأصل في الوصف الإفراد ، وليست حالا بدليل جر المعطوف عليه ...

هذا كلامه . وفيه بعض تساهل ؛ لأن التعت هنا هو جملة فعلية مركبة من المضارع : « يقصد » وفاعله مآ . فكيف تكون كلمة : « جائر » معطوفة على الجملة الفعلية مع أن المطلوب هو عطف الاسم المشتق وحده على الفعل وحده ؟ فلعل غرضه أن المعطوف عليه هو الفعل « يقصد » وحده .

ومثال عطف المضارع على المصدر الصريح . الكدحُ وأُدركَ غابتي خير
من الراحة مع الإخفاق^(١) . . .

(١) عطف المضارع على المصدر الصريح يقتضى نصب هذا المضارع بأن مضمرة أو مظهرة
على التفصيل الذى سيجىء فى مكانه من آخر باب إعراب الفعل . ج ٤
وفى سبق يقول ابن مالك فى عطف الفعل على الفعل ، وعلى اسم يشبهه ، أو العكس :
وَأَعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبَّهِ فِعْلًا فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدُهُ سَهْلًا

زيادة وتفصيل :

ما إعراب الفعل إذا عطف على اسم يشبهه ؟ كالفعل : « أثار » المعطوف على « المغيرات » في : الآية السابقة ، وهي قوله تعالى : (فالمغيرات صَبْحًا ، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا) ، وكالفعل : أقرضَ في قوله تعالى في الآية الأخرى : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ ، وَأَقْرَبُوا اللَّهَ ...) فإنه معطوف على المُصَدِّقِينَ .

وكذلك ما إعراب الاسم الذي يشبه الفعل إذا كان معطوفاً على الفعل كالأمثلة التي عرضناها هناك ^(١) ؟

لم أجد رأياً صريحاً شافياً في هذا ، ورأيت اعتراضات كثيرة ، ودفاعاً لم تنته إلى حكم حاسم . ومن هذه الاعتراضات : كيف يُعطف الفعل « أثار » على : « المغيرات » والمعطوف عليه مجرور مع أن المعطوف فعل ، والفعل لا يدخله الجر ؟ وقد سبق ^(٢) أن أول الآيات هو : « (والعاديات صَبْحًا ، فالموريات قَدْحًا ، فالمغيرات صَبْحًا ...) » .

قال الفخر الرازي في تفسيره : إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حلَّ محله في معناه الاسم المشتق من مصدره ، والأصل : فَأَغْرَنَ صَبْحًا فَأَثَرْنَ نَقْعًا

وهذه الإجابة تخرج المسألة من وضعها الأصلي وتنقلها إلى وضع آخر لا علاقة لنا به ، إذ تجعلها عطف فعل على فعل أو مشتق على مشتق . وهذا غير موضوع البحث ... ولو أخذنا به لكان حسناً ، وناجحاً في التغلب على كل اعتراض ، ونحالياً من العيب . ورأيت مثله في تفسير الزمخشري ، وفي بعض الحواشي الأخرى .

أما إذا لم نأخذ به ، وتمسكنا بذلك النوع من العطف الذي لم أجد لحكمه نصاً واضحاً صريحاً يتناول المتعاطفين تفصيلاً ... — فإن الغموض يظل باقياً والاعتراضات قائمة ، ما لم نجعل المعطوف غير تابع للمعطوف عليه في الإعراب ، وتكون فائدة العطف هي الربط المجرد بين معنى الحملتين ؛ كالذي سبق في عطف الماضي على المضارع وعكسه — بالإيضاح الذي سلف ^(٣) .

(١) في ص ٦٤٩ و ٦٥٠ وهما شهما .

(٢) في رقم ٣ هامش ص ٦٤٩ وهناك بيان السبب في العطف على : « المغيرات » .

(٣) في ص ٦٤٢ و ٦٤٣ .

جـ - عطف الجملة على الجملة .

يجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية ؛ نحو : الرياضة نافعة ،
والمدامومة المحمودة عليها لازمة . وقولهم : « الرأى الصادق أمانة ، وكتانه عند الحاجة
إليه حياة : » وقول الشاعر :

الصدق يألنه الكريم المرتجى والكذب يألفه الدني الأخبب^(١)
كما يجوز عطف الفعلية على الفعلية^(٢) - بشرط اتفاقهما خبراً أو إنشاء -
ولو اختلف زمان الفعلين فيهما^(٣) ؛ فمثال اتحاد الزمن فيهما : وصلت الطائرة
وفرِح المسافرون بالوصول سالمين^(٤) - يفرح المنتصر ويفرح أهله وأعوانه^(٥)

(١) فالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ : (الكذب) ومن خبره الجملة المضارعية بعده ، معطوفة
على الجملة الاسمية التي في صدر البيت وقد تكون الجملة الاسمية مصدرية بحرف ناسخ في المتماطين ؛
أوفى أحدهما ؛ كقوله تعالى في المرسلين : « إنهم لهم المنصورون ، وإن جندنا همُ الغالبون ... »
وقول قيس بن زهير :

وإن سبيل الحرب وعراً مُضلةً وإن سبيل السلم آمنة سهل

فالشرط الثاني من البيت معطوف على الشرط الأول ، والآية الثانية معطوفة على الأولى .

(٢) سبق في ص ٦٤٣ بيان الفرق الهام اللفظي والمعنوي بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده
وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية - وكما في آخر رقم ٣ من هامش الصفحة التالية - وقد اجتمع
عطف الجملة الفعلية الماضوية على نظيرتها الفعلية الماضوية وكذلك الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية
في قول الشاعر يصف روضته :

رقت حواشيتها ، ورقّ نسيمها وبدت محاسنها ، وطاب زمانها
وكان أيام الصبا أيامها وكان أزمان الهوى أزمانها

كما اجتمع عطف الماضوية على الماضوية ، والمضارعية على المضارعية في قوله تعالى : (إن الذين كذبوا
بآياتنا ، واستكبروا عنها ، لا تُفتَح لهم أبواب السماء ، ولا يدخلون الجنة)

(٣) ولا يمنع من عطفها كذلك أن تكون إحداها موجبة (مُثبتة) ، والأخرى سلبية ؛ كالتى
في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

(٤) وقوله تعالى : (الذين آمنوا ، وهاجروا ، وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم
أعظم درجة عند الله . وأولئك هم الفائزون) .

(٥) وقوله تعالى : (. . . . تؤمنون بالله ورسوله ، ويجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ؛
ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون) .

كل واشرب ، والبس ، في غير مَخِيْلَة^(١) ولا كَبِير^(٢) . . .
ومثال اختلاف الزمن : وصل اليوم الغائب ويسافر غداً - يحاسب المرء على عمله يوم الحساب ، ورأى المسيء عاقبة ما كان منه .

أما الجملة الفعلية الأمرية^(٣) - أو غيرها من الجمل الإنشائية الأخرى - فلا تُعْطَفُ إلا على جملة فعلية متَّحِدَةٌ معها في الزمن ، نحو قوله تعالى للصائمين : (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) ، وقوله تعالى : (قل سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين) . . .

وبهذه المناسبة نذكر أن النحاة اختلفوا في جواز عطف الجملتين المختلفتين إنشاءً وخبراً ، وعطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس .

فأما عطف المختلفتين إنشاءً وخبراً فالأحسن اتباع الرأي الذي يمنع^(٤) :
لوضوح هذا الرأي ، وبعده من التكلف ، وخلوه من الحذف والتقدير :

(١) اختيال ، وكبر .

(٢) وقول الشاعر :

إذا ما فعلت الخير فاجعله خالصاً لربك ، وازجر عن مديحك ألسناً
وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ، وابتغوا إليه الوسيلة ، وجاهدوا في سبيله ، لعلكم تفلحون .) ومثل قول الشاعر : - وهذا من عطف الجملة - الأمرية على المضارعية التي توافقها زمناً - :

لا تَنْظُرَنَّ لِلْمُبْسِ ، وانظر إلى ما تحته من فِطْنَةٍ وبيان

(٣) لا بد في فاعل فعل الأمر أن يكون ضميراً متصلاً - مستتراً ، أو بارزاً - ، فلا يمكن في الرأي الأصح - أن يستقل بنفسه عن فعله . لهذا لا يصح عطف فعل الأمر وحده بغير فاعله ، على فعل الأمر وحده بغير فاعله ؛ بل يتعين أن يكون العطف بينهما عطف جملة فعلية أمرية على جملة فعلية أمرية ؛ ومنه قوله تعالى : (ربنا اغفر لنا ذنوبنا ، وكفرنا عنا سيئاتنا ، ونوفنا مع الأبرار) وقوله تعالى : (كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية) . . . وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً ، يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم .. » طبقاً للبيان السابق في رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ ورقم ١ من هامش من ص ٦٤٩ -

(٤) وهو رأى البلاغيين وكثير من النحاة .

فلا يصح عطف الثانية على الأولى في مثل : داومٌ على الطاعات ، وداوَمَ أهلك . ولا في مثل : هدأ البحر وانزلٌ للعموم فيه .

وأما عطف الاسمية على الفعلية والعكس فجائز^(١) - في أرجح الآراء - إن لم يختلفا خبراً وإنشاءً ؛ فيصح عطف الثانية على الأولى في مثل : أحب الزراعة ، والصناعةُ تفيدُنِي^(٢) . ومثل : الصناعة مفيدة لنا وأحبّ الزراعة . ومن الأمثال المأثورة : (للباطل جولة ، ثم يضمحل^٣) ؛ فالجملة المضارعية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها . . . و . . .

أما عطف الجملة على المفرد ، والعكس فسيجيء^(٣) . . .

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٦ .

(٢) ومن هذا قوله تعالى : (ويوم نبعثُ من كلِّ أمةٍ شهيداً ، ثم لا يؤذَنُ الذين كفروا ولا هم يُستعتَبون) حيث عطف الجملة الاسمية (لاهم يستعتبون) على الجملة الفعلية (لا يؤذَن لهم) ولا يصح عطفها على الجملة الفعلية الأولى (وهي : نبعث من كل أمة . . .) مراعاة للقاعدة التي سبقت (في ص ٥٥٥ و ٦٢٨ وفي رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩) والتي تقضى عند تعدد المعطوفات عليها . . . أن يكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشرة إذا كان العاطف مما يفيد الترتيب مثل : « ثم » .
وفي الآية شاهد آخر هو عطف الجملة الفعلية المنفية (لا يُؤذَنُ لهم ...) على الجملة الفعلية الموجبة (نبعث ×) كما سبقت الإشارة .

وما يصلح شاهداً لعطف الجملة الاسمية المنفية على الفعلية المنفية قوله تعالى في سورة السجدة : (. . . قل يومَ الفتح لا يَنفَعُ الذين كفروا إيمانُهُم ، ولا هم يُنظَرُونَ . . .) فالجملة الاسمية المنفية : « لا هم يُنظَرُونَ » معطوفة على الفعلية المنفية : « لا يَنفَعُ » . . .

(٣) في ص ٦٥٩ .

بعض أحكام - فع العطف - عامة متفرقة^(١).

(منها : - شرط صحة العطف - تقدير العامل بعد العاطف - الضمير العائد على المتعاطفين - الفصل بين الفاء والواو ومعطوفهما - تقدم المعطوف - عطف الجملة على المفرد والعكس ، وقد سبق^(٢) بيان المراد من المفرد - العطف على التوهم - المغايرة بين المتعاطفين - معنى المعطوف وحكمه إذا كان المعطوف عليه كنية - جواز القطع في عطف النسق - عطف الزمان على المكان ، وعكسه) .

(١) يشترط لصحة العطف أن يكون المعطوف صالحاً بنفسه ، أو بما هو بمعناه مباشرة العامل المذكور - أى : للوقوع بعده مباشرة ، من غير أن يمنع من ذلك مانع نحوي^(٣) - فثال الأول : دخل سعيد وسليم ؛ إذ يصح دخل سليم . والثاني قام سعيد وأنا ، فالضمير « أنا » لا يصلح فاعلاً للفعل : « قام »^(٤) ولكن « تاء » المتكلم التي هي ضمير بمعناه تصلح ؛ فتقول : قمت .

فإن لم يصلح المعطوف ولا شيء بمعناه مباشرة العامل المذكور أضمر له عامل مُقَدَّرٌ يناسبه ، وصار مع عامله المقدر جملة معطوفة على الجملة السابقة ، (أى : صار الكلام عطف جمل .) وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع الذي يعرب فاعلاً لمضارع مبدوء بالهمزة أو بالنون أو بتاء المخاطب ، أو بتاء التانيث ، وكالمعطوف على الفاعل المستتر لفعل الأمر ، ومن الأمثلة لكل ما سبق : أتعاونُ أنا والجارُ - نتعاون نحن والجيرانُ - تتعاون أنت والجارُ - تتعاون فاطمةُ والجارُ - أسكنُ أنت وزوجك الجنةَ . فكل معطوف من هذه المعطوفات لا يصلح مباشرة العامل (إذ لا يقال : أتعاون الجارُ - نتعاون الجيرانُ - تتعاون

(١) راجع الأشموني وحاشيته ج ٣ آخر باب العطف ، والصبيان ج ٢ آخر باب الظروف .

(٢) في رقم ٤ من هامش ص ٥٥٦ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٤٢ .

(٣) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن الآتية بعدها في رقم ٢ .

(٤) إذ لا يقال : قام أنا .

الجارُ -: تتعاون الجارُ - اسكنْ زوجك ...) فلما كان المعطوف غير صالح لمباشرة العامل المذكور في الكلام وجب أن يُقَدَّر له عامل آخر يناسبه ؛ كأن يقال : أتعاون أنا وتتعاون الجار ... اسكن أنت وليسكن زوجك الجنة

هذا كلام كثير من النحاة ، وفيه تعقيد وتكلف لا داعي له ، ولا يتفق مع قولهم : « قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل » ... (وردّوا هذه القاعدة هنا وفي أبواب أخرى) (١) فمن الخير الأخذ بها والعطف المباشر على الفاعل المستتر ، وعدم الالتفات هنا إلى التقدير ، والحذف والتضييق بغير فائدة أو دفع ضرر لإلمحارة الخيال (٢) .

(٢) لا يشترط من الوجهة المعنوية (٣) صحة تقدير العامل بعد العاطف ، فمن الصحيح أن تقول : تخاصم المأمون والأمين ، مع أنه لا يصح من الوجهة (٣) المعنوية أن يقال تخاصم المأمون وتخاصم الأمين ، إذ الفعل : « تخاصم » لا يقع إلا من متعدد ؛ فلا يكتفى بأن يقع بعده واحد . ولا تعدد هنا بعد كل فعل من الفعلين .

(٣) كل ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معاً يجب مطابقته : لهما ؛ بشرط أن تكون أداة العطف هي : « الواو » ، أو « حتى » ؛ نحو العم والأخ حضراً - الجسم حتى الأظافر اعتنيت بنظافتهما (٤)

فإن كان حرف العطف هو : « الفاء » ، أو « ثم » وكان الضمير في الخبر عائداً على المعطوف والمعطوف عليه جاز حذف الخبر من أحدهما ؛ نحو : محمود فحامد قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني ؛ نحو : محمود قام فحامد ، ويجوز مطابقة الضمير بغير حذف ، نحو : محمود فحامد قاما و « ثم » كالفاء فيما سبق .

(١) وكذلك لا يتفق مع قولهم الآتي - في رقم ٢ - إنه لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف

(٢) سبقت إشارة لهذا في ص ٦٣٨ .

(٣ و ٣) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن سابقها التي في رقم ١ - كما أشرنا هناك - .

(٤) لما تقدم إشارة في « ب » ص ٥٨٤ .

فإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة ، نحو : جاءني الوالد والعم
فقمتم لهما ، وأقبل عليّ وسليم وهما صديقان

وأما : «لا» ، و«بل» ، و«أو»^(١) ، و«أم» ، و«لكن» ، و«إما»
(عند من يعتبرها عاطفة) ، فطابقة الضمير معها وعدم المطابقة راجعة إلى قصد
المتكلم ، فإن قصد أحد المتعاطفين - وذلك واجب في الإخبار - وجب إفراد الضمير ؛
نحو : الأخ لا الصديق جاءني - الأخ بل الصديق خرج - أمسعود أم
منصور زارك ؟ إسماعيل أو فاطمة حيّاني ، إذ المعنى : حيّاني أحدهما .
ويراعى تغليب المذكر . أما في غير الإخبار فتقول : زارني إما العم وإما الخال
فأكرمه - أصديقاً قابلت أم عدواً فتركته - ما جاءني أحمدٌ لكن سليمٌ
فاستقبلته خير استقبال .

وإن قصدتهما معاً وجبت المطابقة ؛ نحو : حسنٌ لاحسّين جاءني
مع أني دعوتهما - وعاصم أو سليم دعاني حين ذهبت إليهما . . . (وقد سبقت
الإشارة لهذا) .

(٤) لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية^(٢) ،
فلا يقال : فلان ورثه أبوه مالا في القوم جاهاً . وإنما يقال : فلان ورثه أبوه
مالاً فجاهاً في القوم . ويصح الفصل بين غيرها ومعطوفه بالظرف أو الجار والحجور
(ويدخل القسّم في هذا) ، نحو : تعبت ثم عندك جلست - نزل المطر ثم
والله طلعت الشمس - ما أهنت أحداً لكن في البيت المسيء . . .

أما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فقد سبق^(٣) بيانه .

(٥) لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا شذوذاً فيقتصر فيه على
المسموع ، وقيل يجوز في الضرورة الشعرية . والأولى إهمال هذا الرأي ؛ ومنه
قول القائل :

أيا نخلةً من ذات عِرقٍ عليك - ورحمةُ الله - السلامُ

(١) للحكم الخاص بها المروض هنا ما يتمه في رقم ١ من هامش ص ٥٠٦ و ٥٠٠ .

(٢) كما سبق في ص ٥٧٤ .

(٣) في هامش ص ٤٣٥ .

يريد : عليك السلام ورحمة الله . . . وقد سبقت الإشارة لهذا^(١) .
 (٦) قد تُعْطَفَ الجملة على المفرد - أحياناً - أو العكس ، إذا كانت
 الجملة في الحالتين بمنزلة المفرد ؛ لأنها مؤولة به ، كأن تكون : نعتاً ، أو : حالا ،
 أو : خبراً ، أو : مفعولاً لظن وما في حكمها . . .
 فن عطف المفرد على الجملة ما ورد من مثل : ألفت الشجاع يهزم
 خصمه وفاتكاً به . فكلمة : « فاتكاً » منصوبة ؛ لأنها معطوفة على الجملة
 الفعلية (المركبة من المضارع « يهزم » وفاعله) وهذه الجملة بمنزلة المفرد المنصوب ،
 لأنها المفعول الثاني للفعل : « ألقى » . ومن هذا كلمة : « مصدقاً » الثانية
 في قوله تعالى : (وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ
 يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ، وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ، وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ
 التَّوْرَةِ . . .) فالجملة الاسمية : (فيه هدى) في محل نصب ، حال من
 الإنجيل ، وكلمة : « مصدقاً » التي بعدها معطوفة عليها ، منصوبة ؛ مراعاة
 لمحل المعطوف عليه . . .^(٢) ومثل هذا قول الشاعر :

وجدنا الصالحين لهم جزاءٌ وجنات وعيناً ساسبيلا
 فالجملة الاسمية (لهم جزاء) في محل نصب ، لأنها المفعول الثاني للفعل : « وجد » وقد
 روعي هذا المحل فجاء المعطوفان (جنات وعيناً) منصوبين تبعاً لذلك المحل^(٣) .
 ومن عطف الجملة على المفرد قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا
 فِجَاءَهَا بِأَسْنَأَ بَيَّاتًا^(٤)) أو هم قائلون) ، أى : قائلين^(٤) .
 ومن عطف المفرد على شبه الجملة قوله تعالى (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضَّرُّ
 دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا ، أَوْ قَائِمًا) فقاعداً عطف على « لجنبه » ؛ لتأويل
 شبه الجملة بمفرد ، هو : مجنوب .

(١) في رقم ٣ من هامشي ص ٥٥٦ و ٦٤١
 أما عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ، وعطف الجملة على الجملة - فقد تقدم في
 ص ٦٤٢

(٢) (٢ و ٢) راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن (- ٣ ص ٣٤٠ و ٤٠٢) . وقد عرض « المجمع »
 لبعض هذه الأحكام في آخر باب : عطف النسق (ج ٢ ص ١٤٠)

(٣) ليلا .

(٤) مستريحون وقت القيلولة : وهي وسط النهار عند اشتداد الحر .

ومن عطف شبه الجملة على المفرد قولهم : لا يصح مخالفة القاعدة المطردة
إلا شذوذاً أو في ضرورة^(١) .

(٧) هناك نوع من العطف ، يرتضيه بعض النحاة ، ويسميه :
« العطف على التوهم » . ومن أوضح أمثله عندهم - العطف « بقاء السببية »
على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التي قبلها . ذلك أن « فاء السببية »
تقتضى عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها ، وهذا المصدر
الصريح قد يكون مذكوراً صراحة قبلها ؛ نحو : ما الشجاعة تهوراً فتهمل
الحدز ، وقد يكون غير مذكور فيتصيد ؛ نحو : ما أنت مسيء فنسيء
إليك . أى : ما تكون منك إساءة يترتب عليها أن نسيء لك .

فإن لم يوجد قبل فاء السببية مصدر صريح ولا ما يصلح أن يتصيد منه
المصدر - (كالجملية الاسمية التي يكون فيها الخبر جامداً ؛ نحو : ما أنت
عُمرٌ فنهايك) - فبعض النحاة يمنع نصب المضارع ، وبعض آخر يجز
تصيد مصدر من مضمون الجملة السابقة التي فيها الخبر جامداً ؛ ويكون الكلام
عطف جملة على جملة ، ومن لازم معناها ؛ كأن يقال في المثال السالف :
ما يثبت كونك عُمرٌ ، فهيتنا إياك^(٢) . . .

(٨) يقول النحاة : إن « المغايرة » هي الأصل الغالب في عطف النسق بين
المتعاطفين . يريدون : أن يكون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه في لفظه وفي معناه معاً ؛
فلا يعطف الشيء على نفسه . هذا هو الأصل الغالب ، لكن العرب قد

(١) جاء في التوضيح (لابن هشام ، آخر باب : « الإدغام » ، نهاية الجزء الثاني) ما نصه :
(قد يُفك الإدغام في ذلك شذوذاً . . . أو في ضرورة . .) اهـ وهنا جاء في الحاشية على التصريح
ما نصه : (يمكن أن يكون قوله : « في ضرورة » معطوفاً على : « شذوذاً » على تقدير الحالية أيضاً ،
والتقدير : وقد يفك الإدغام في غير ذلك ، حالة كون ذلك شاذاً ، أو كائناً في ضرورة . وقال الدنوشري :
(قوله : « في ضرورة » - معطوف على قوله : « شذوذاً » . وينظر أهذا العطف صحيح أولاً ؟ اهـ
والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى ؛ لأن قوله : « شذوذاً » في معنى : « في شذوذ » اهـ المنقول
عن الحاشية

(٢) لهذا إشارة في ج ١ ص ٥٥٢ م ٤٩ أما الإيضاح الكامل ففي مكانه الأنسب وهو الكلام
على : « فاء السببية » من باب : « إعراب الفعل » ونواصب المضارع - ج ٤ ص ٣٣٧ م ١٤٩ - .

تعطف - لغرض بلاغى - الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان ؛ كقولهم ...
 « وألْفَسَى قَوْهَا كَذِبًا وَمِينًا » فقد عطفوا المين على الكذب (ومعناها واحد ،
 واللفظان مختلفان) لغرض بلاغى هو تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده . وهذا
 النوع من العطف - على قلته - قياسى ^(١)

وقد يعطفون الخاص على العام وعكسه لغرض بلاغى كذلك ؛ فمن الأول
 قوله تعالى فى سورة البقرة : (« حافظوا على الصلوات ، والصلوة الوسطى . . . »)
 فقد عطف « الصلاة الوسطى » - ومن معانيها : صلاة العصر ... - على « الصلوات » ،
 والمعطوف خاص ؛ لأنه نوع بعض المعطوف عليه العام الذى يشمله مع غيره من
 الأنواع الأخرى .

ومن الثانى قوله تعالى : (« والذين إذا فعسأوا فاحشاً ، أو ظلموا أنفسهم
 ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ... ») . فقد عطف الجملة الفعلية : « ظلموا »
 على الجملة الفعلية : « فعسأوا » والمعطوف هنا عام ، والمعطوف عليه خاص ؛
 لأنه داخل فى مضمون المعطوف الذى يشمله وغيره ... ^(٢)

(٩) إذا كان المعطوف عليه كنية لوحظ فيه وفى المعطوف ما سبقت
 الإشارة إليه فى « ا » من ص ٤٤٤ .

(١٠) الصحيح جواز « القطع ^(٣) » فى المعطوف عطف نسق ؛ كما أشرنا
 من قبل ^(٤) - وهو كثير فى المعطوفات المتعددة التى كانت فى أصلها نعتاً ،
 ثم فصل بينها بحرف العطف ؛ فصارت معطوفات بعد أن كانت نعتاً . وحجة
 القائلين بصحته وقوعه فى أفصح الكلام . ومن الأمثلة كلمة : « الصابرين »
 من قوله تعالى فى سورة البقرة : (ليس البرّ أن تولّوا وجوهكم قبيلَ المشرق
 والمغرب . ولكن البرّ من آمنَ بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ،

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح - ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « الإضافة غير
 المحضة » وإضافة الاسم إلى ما يتحد معه فى المعنى - وسبقت لهذا إشارة فى ص ٤٩ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من ص ٥٦٧ .

(٣) فى هامش ص ٤٨٦ تفصيل الكلام على القطع ، ومعناه ، وحكمه ، وكل ما يتصل به .

(٤) فى هامش ص ٤٣٥ .

وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوَى الْقَرَبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينَ ، وَابْنَ السَّبِيلِ
وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ،
وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ . . .) فقد نصبت كلمة :
« الصابرين » بسبب « القطع » ولو كانت معطوفة لرفعت كسائر المعطوفات
المرفوعة التي قبلها ، ومثل كلمة : « المقيمين » من قوله : في سورة النساء :
(لكن الراسخون في العلم منهم ، والمؤمنون ، يؤمنون بما أنزل إليك ،
وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة ، والمؤتون الزكاة ، والمؤمنون بالله ، واليوم
الآخر ، أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً) ، ومثل كلمة : « القائلون » فيما أنشده
الكسائي لبعض فصحاء العرب :

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مرشدِهِم
إلا نُميرًا أطاعت أمرَ غاويها
الظاعنين ، ولما يُظعنوا أحدًا
والقائلون لمن دارٌ نُخليها ؟

ومثل : ما أنشده القراء لبعضهم كذلك :

إلى الملكِ القرم^(١) وابنِ الهمامِ
وليثَ الكتيبةِ في المزدحمِ
وذا الرأى حينَ تَعْمُ الأُمُورُ
بذاتِ الصليل^(٢) ، وذاتِ اللجمِ^(٣)

فقد نصب كلمتي : « ليث » و « ذا » على الاعتبار السابق^(٤)

(١١) هل يصح عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ الأحسن الأخذ
بالرأى الذي يميزه عند أمن اللبس ؛ نحو قابلتك أمام بيتك هذا ويوم الخميس
أو : قابلتك يوم الخميس وأمام بيتك^(٥) .

(١) السيد العظيم .

(٢) ذات الصليل : السيوف .

(٣) ذات اللجم : الخيول .

(٤) راجع تفسير القرطبي في آيتي « البقرة والنساء » ، وكتاب : « مجمع البيان لمعاني القرآن »

للطبرسي - ج ١ ص ٦ - حيث الأمثلة السابقة وغيرها ، وإيضاح لحكم القطع في عطف النسق .

(٥) عرض هذه المسألة « الصبان » في الجزء الثاني من حاشيته ، آخر باب : « الظرف » قائلا

مانصه الحرفي :

= « (هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال في المعنى : أجاز الفارسي في قوله تعالى : «وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ» . - أن يكون «يوم القيامة» معطوفاً على محل هذه . ا هـ . قال الدماميني : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في عطفه عليها ؛ لأن كلا منهما زمان . وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ، ففيه عطف زمان على مكان ، وفي الكشف ما يقتضى منعه ؛ فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى :- (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ، ويوم حنين . . .) - قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان ، وهو يوم حنين على المواطن ؟ قلت معناه : وموطن يوم حنين ، أو : في أيام كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن : «الوقت» ؛ فقتل الحسين ، ا هـ . ووجه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتضى لظرف الزمان اقتضاه لظرف المكان ؛ فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر ؛ فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ، ولا المفعول على الفاعل ، ولا المصدر على شيء من ذلك ، وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقاً ، بخلاف ظرف المكان ؛ فإنه يشترط فيه الإبهام . فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجوز عطف أحدهما على الآخر . ولعدم سماع عطف أحدهما على الآخر .

« لكن جوزه بعضهم ؛ لاشتراكهما في الظرفية ؛ تقول ضربت زيداً يوم الجمعة وفي المسجد ، أو : في المسجد ويوم الجمعة ؛ . . . وعليه جرى ابن المنير في الانتصاف مناقشاً به صاحب الكشف) « ، انتهى كل ما قاله الصبان فيما سبق حرفياً ، وأردفه بأنه نقله باختصار .

وهذا الرأي الأخير هو الأنسب . إلا أن المثال الذي ساقه خال من بيان الطريقة في إعرابه . ثم هو لا يخلو من لبس ؛ إذ لا دلالة معه على أن الضرب الذي وقع يوم الجمعة ، أهو الذي وقع في المسجد أم هو ضرب آخر . فلا بد من قرينة .

- وقد سبق للسائلة السالفة إشارة موجزة في باب : «الظرف» ، ج ٢ م ٧٨ في آخر الكلام على أحكام الظرف بنوعيه -

د - البديل^(١)

تعريفه : يتضح تعريفه مما يأتي :

لو سمعنا من يقول : « عدل الخليفة » - لفهمنا المراد، وكادت الفائدة المعنوية تمّ ، لولا ما يشوبها من بعض النقص الواضح ؛ إذ تتطلع النفس إلى معرفة هذا الخليفة ، واسمه ، وتتعدد الخواطر بشأنه ؛ أبو بكر هو ، أم عمر ، أم عثمان ، أم عليّ ... و ... ؟ .

فلو أن المتكلم قال : عدل الخليفة « عمر » - مثلاً - ما شعرنا بذلك النقص المعنوي ؛ لأن « عمر » هو المقصود الأساسي بالحكم الذي في هذه الجملة ، (أى : هو الذي ينسب العدل إليه) ، فليس لفظ « الخليفة » هو المقصود الأصيل بهذا الحكم ، وبهذه النسبة .

وكذلك لو قلنا : اتسع مجال الحضارة في زمن : « ابن الرشيد » ، لكانت الجملة مفيدة . لكن السامع - بالرغم من هذه الإفادة - يشعر بنقص معنوي كبير تلور بسببه أسئلة متعددة : من ابن الرشيد هذا ؟ ما اسمه ؟ ما زمنه ؟ ... أهو الأمين ، أم المأمون ، أم غيرهما ... ؟

فإذا قلنا : اتسع مجال الحضارة في زمن ابن الرشيد المأمون - اكتملت الإفادة من هذه الناحية المعينة ، وزال النقص بسبب ذكر : « المأمون » ، الذي هو المقصود الأصيل من الحكم السابق ، ومن نسبة اتساع المجال إليه .

فكلمة : « « عمر » تسمى : « بدلاً » ، وكذلك كلمة : « المأمون » ، وأشباههما من كل كلمة تكون هي المقصودة في الجملة بالحكم بعد كلمة سبقتها ؛ لتسهل ذهن للمتأخر عنها ، وتوجه الخاطر إليها ، وليس بين الكلمتين

(١) هذا هو الاسم المشهور . ويرد - - أحياناً - في بعض المراجع القديمة ، وعلى لسان بعض النحاة الأوائل باسم : « الترجمة ، أو : التبيين ، أو : التكرير » . . ولا قيمة لهذا الاختلاف القائم على مجرد الاصطلاح المختلف - أحياناً - باختلاف العصور .

رابط لفظي يتوسط بالربط بينهما . ولهذا يقولون في تعريف البديل :
 « إنه التابع ^(١) المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه ، من غير أن تتوسط
 - في الأغلب ^(٢) - واسطة لفظية بين التابع والمتبوع . »

ومن هذا التعريف يتضح الفرق بين البديل والتابع الأخرى : فالنعت والتوكيد وعطف ^(٣)
 البيان ، ليست مقصودة بالحكم ، وإنما هي مكملة له بوجه من الوجوه التي سبقت
 في أبوابها . وعطف النسق لا بد فيه من الواسطة ، وهي أداة العطف . هذا إلى أن
 ما بعد هذه الأداة قد يكون مخالفاً في الحكم لما قبلها فلا يكون مقصوداً به ، وقد يشاركه
 في الحكم ولكنه لا ينفرد به . فلا يكون هو المقصود وحده ^(٤) ...

والأغلب في «البديل» أن يكون جامداً ، ومن القليل الجائز أن يكون مشتقاً ^(٥) .
 فإذا أمكن لإعراب المشتق شيئاً آخر يصلح له ، كان أولى ^(٦) .

* * *

(١) سبق في أول باب النعت ص ٤٣٤ بيان معنى التابع والمتبوع ، والأحكام المهمة الخاصة
 بالتابع ، ومنها ؛ الفصل بينه وبين المتبوع إلا إن كان المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يفصل بين
 الموصول وصلته بتابع مطلقاً - طبقاً للبيان الذي سبق في ج ١ م ٢٧ ص ٣٤٨ باب الموصول -
 ومنها : عدم انتقال البناء من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

(٢) يلاحظ أن عدم الواسطة اللفظية في البديل هو الأغلب ، لأن البديل من المجرور يجوز
 أن يكون بواسطة إعادة العامل وهو حرف الجر الداخل على البديل منه ، كاللام الجارة في قوله تعالى :
 (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله ...) . وقوله تعالى

(ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيلاً لأولنا وآخرنا ...) .

فقد أعيدت اللام مع كلمتي : «مَنْ وَأَوْلَيْنَا» وهذه الإعادة في البديل أمر جائز ، لا واجب ، وهي مختصة
 بمجروف الجر وحدها . وسيجيء لها بيان مناسب في ص ٦٥٥ .

(٣) الموازنة بين البديل وعطف البيان مدونة في ص ٥٤٦ .

(٤) ويتضح من التعريف السابق أيضاً : أن الحرف وحده لا يقع بدلاً ؛ لأنه لا يصلح
 للحكم . فالبديل والمبدل منه إما اسمان معاً ، وإما فعلان معاً ، وإما اسم وفعل ، وإما جملتان معاً ،
 وإما أحدهما جملة والآخر غير جملة . . . كل ذلك على حسب البيان الذي سيجيء ،

ويقول ابن مالك في تعريف البديل :

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِدَلَالَةٍ وَاسِطَةٌ هُوَ الْمُسَمَّى : «بَدَلًا»

(٥) راجع الصبان - ج ٢ أول باب : الإضافة ، عند الكلام على : «الإضافة غير المحضة» .

(٦) يتصل بهذا ويوضحه ماسبق في : «ج» من ص ٤٦٤ وما سيجيء في ص ٤٣٠ م أحكام

تابع المنادى ، ووصف اسم الإشارة :

الغرض من البديل :

الغرض الأصيل هو - في الغالب - تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد ، وإيضاحه ، ورفع الاحتمال عنه . لأن هذا الحكم يُنسب أولاً للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيداً للتابع الذي سيجيء ، وتوجيهاً للنفس لاستقباله بشوق ولطفة . فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضاً ؛ فكأن الحكم قد ذكر مرتين ؛ وفي هذا تقوية للحكم وتوكيد^(١) . ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتجدد لفظ البديل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح ؛ فلا يصح في مثل : يا سعد سعد أنت زعيم موفق - إعراب : كلمة « سعد » الثانية بدلا^(٢) .

• • •

أقسام البديل الأربعة المشهورة - وكل منها هو المقصود وحده بالحكم - :

أولها : بديل كل من كل^(٣) ، ويسمى « بديل المطابقة » ، أو : « بديل المطابق من مطابقه » . وضابطه : أن يكون الثاني مطابقاً - أى : مساوياً -

(١) لهذا يقولون إن البديل في حكم تكرير العامل . أما قولهم : إن المبدل منه في حكم المطروح (أى : المهمل الذى يمكن الاستغناء عنه) فالمراد منه أن هذا شأنه - الغالب - من جهة المعنى لا من جهة اللفظ - بدليل صحة : ضربت الرجل يده ، إذ لو لم يعتد بالرجل أصلاً ما كان للضمير مرجع (راجع شرح التصريح) .

وقال الزمخشري في المفصل : « مرادهم بكون البديل في نية طرح الأول - أى : في نية طرح المبدل منه - هو أنه مستقل بنفسه ، لا يتم لتبوعه ؛ (فليس كالتأكيد ، والصفة ، والبيان) . لا إهدار الأول . ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو : محمد رأيت غلامه رجلاً صالحاً - لم يستقم كلاماً » . ٥١ . كلام صاحب المفصل نقلاً عن حاشية الصبان آخر عطف البيان . - ثم قال الصبان بعد المثال السالف : بخلافه في البيان . ٥١ .

ويؤيد هذا ما سيجيء في رقم « و » من ص ٦٧٨ .

(٢) (راجع حاشية الصبان في آخر باب تابع المناذى . وسيجىء إشارة لهذا في « ج » من ص ٦٧٧

وفي ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠) وكذلك لا يصح أن يكون البديل أو المبدل منه حرفاً - كما تقدم - .

(٣) من بديل الكل نوع اسمه : « بديل التفصيل » سيجىء في ص ٦٨٤ وله بعض أحكام في

« ٥ » من ص ٦٧٧ .

وإذا كان « المبدل منه » كنية لوحظ فيه وفي « البديل » ما سبق في « أ » من ص ٤٤٤ .

للأول في المعنى تمام المطابقة مع اختلاف لفظيهما في الأغلب^(١) فهما واقعان على ذات واحدة ؛ وأمر واحد - نحو : (أشرفت الغزاة ، الشمس ؛ فأنارت الدنيا) ، فالشمس بدل كل من كل ، والمبدل منه : هو الغزاة ، ومعنى الثاني - هنا - معنى الأول تماماً . ومثله : (الدينار من تبر ؛ ذهب ، والدرهم من لحين فضة) ، فكلمة : « ذهب » بدل مطابق من « تبر » ، وكلمة : « فضة » بدل مطابق من : « لحين » . وهذا النوع من البديل لا يحتاج لربطه بالمتبوع^(٢) ..

ومن الأمثلة أيضاً : قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...) ، فكلمة : « صِرَاط » الثانية بدل كل من كل من الأولى لأن صراط الذين أنعم الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم ؛ فالكلمتان بمعنى واحد تماماً . وقول الشاعر :

(١) الأغلب اختلافهما في اللفظ . وقد يتفقان بشرط أن يفيد الثاني زيادة بيان وإيضاح - كما تقدم في الصفحة السالفة ، وكما يجيء في : « ج » ص ٦٧٧ - ومن أمثلة اتفاقهما قوله تعالى :

(اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...) .

وقوله تعالى : في سورة الشورى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ...) وبسبب توافق اللفظين يشابه بدل الكل والتوكيد اللفظي في الصورة اللفظية الظاهرة ، وقد يصعب التفريق بينهما أحياناً في الصورة اللفظية الظاهرة . غير أن الصعوبة تزول ويتيسر تمييز أحدهما من الآخر بأمرين مجتمعين معاً :

أولهما : الغرض المعنوي الذي ينفرد بتأديته كل منهما ، وهذا الغرض ترشد إليه وتعينه القرائن وتحدده .

وثانيهما : الأحكام الأخرى التي يختص بها كل منهما دون صاحبه . . .

وقد يكون « البديل » عاماً في ظاهره ولكنه خاص في المراد منه ؛ كما في الاستثناء التام غير الموجب حيث يجوز في المستثنى النصب والبديل ، نحو : ما تخلف السابقون إلا واحداً ، أو واحداً . فإذا تقدم المستثنى « البديل » فإن الحكم يتغير ؛ فيزول عنه اسمه ، ويعرب على حسب حاجة الجملة ؛ ويفقد المستثنى منه الذي تأخر اسمه ، ويعرب « بدلاً » من الاسم السابق ، ويصير الكلام : ما تخلف إلا واحد السابقون . فالسابقون : « بدل » من واحد ، وهو بدل « كل من كل » ؛ لأن التأخر عام أريد به خاص - كما أسلفنا - وبيان هذه المسألة وتفصيل الكلام عليها مدون في مكانها المناسب ؛ وهو باب الاستثناء ج ٢ - رقم ٤ من هامش ص ٢٩٨ م ٨١ ، عند الكلام على المستثنى بإلا . -

(٢) الأمثلة الثلاثة السالفة صالحة لبديل الكل ، ولعطف البيان ، وللتوكيد اللفظي بالمرادف ، وإنما تكون التفرقة بينها بالغرض المراد تحقيقه من كل ، طبقاً لما سلف من الأغراض المدونة في أبوابها وبملاحظة الفوارق والأحكام التي تميز كل نوع ، وتختص به - كما سبقت الإشارة هنا في رقم ١ -

إن النجومَ نجومَ الأفقِ أصغرُها في العينِ أذهبُها في العجوِ إصعادا
فكلمة : « نجوم » الثانية بدل كل من كل ، من الأولى ، لأن المراد من
نجوم الأفق هو عين المراد من كلمة : « نجوم » الأولى . ومثل هذا قول الآخر :
إن الأسود أسودَ الغابِ هممتها يوم الكريمة في المسلوب لا السلب^(١)
وقد تقدم الارتباط بين بدل الكل وعطف البيان^(٢)

ثانيها : بدل بعض من كل ، (أو : بدل جزء من كل) . وضابطه : أن
يكون البديل جزءاً حقيقياً^(٣) من المبدل منه (سواء أكان هذا الجزء أكبر من
باقي الأجزاء ، أم أصغر منها ، أم مساوياً) وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ؛
فلا يفسد المعنى بحذفه^(٤) نحو : أكلت البطيخة ثلثها ، والبرتقالة ثلثيها .
ونحو : اعتنيت بوجه الطفل ، عينيه . ونظمت فمه ، أسنانه .

والأعمّ الأكثر أن يشتمل هذا البديل على رابط يربطه بالمتبوع ، وأهم
الروابط هو « الضمير »^(٥) فإن كان الرابط الضميرَ وجب أن يطابق المتبوع
في الإفراد والتذكير وفروعهما^(٦) ومن الجائز — مع قلته — الاستغناء عن
هذا الضمير في إحدى حالات ثلاث .

(١) الغنمة التي يأخذها الغالب من المغلوب . (٢) في ص ٥٤٦ .
(٣) جزء الشيء هو الذي يدخل في تكوين هذا الشيء دخولا أساسياً ، لا عرضياً ، بحيث لا يوجد
الكل كاملاً بغير جزئه ، كالرأس ، أو العنق ، أو القلب ، ... بالنسبة للإنسان ، وكالعين ،
أو : الفم أو : الجهة . . . بالنسبة للوجه ، وكالشفقتين ، أو : الأسنان . . . بالنسبة للقم . . .
و . . . أما الأمور العرضية والأوصاف الطارئة . . . فكالعلم ، أو الفهم ، أو : البياض ، أو : الحمرة .
وبسبب الجزئية الأصلية اختلف بدل « البعض » عن « بدل » الاشتمال — كما سيجيء في ص ٦٧٠ .
(٤) يشترط لصحة بدل البعض — كما يقول الصبان — صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيصح
جذع السارق أنفه ، ولا يصح : قطع السارق أنفه ؛ لأنه لا يقال : قطع السارق . على معنى قطع أنفه ،
وإرادة هذا المعنى . فلا بد في البديل الجزئي من دلالة ما قبله دلالة إجمالية . يوضح هذا صاحب
« المجمع » بأنه لو حذف البديل لأمكن الاهتداء إليه مما قبله من غير أن يختل الكلام بحذفه — وقد أشرنا
لهذا في : « و » من ص ٦٧٨ .

(٥) لأنه أقوى في الإيضاح ، وكشف المراد ، وإبعاد اللبس ، وهذه أسمی خصائص اللغة .
(٦) ولا فرق بين أن يتصل الضمير بالبديل مباشرة — كالأمثلة المتقدمة — وأن يتصل بلفظ
آخر له صلة بالبديل ؛ نحو : احتفت بالفائزين ؛ ثلاثة منهم .

١- وجود « أل » التي تغنى عنه في إفادة الربط ، وتقوم مقامه عند أمن اللبس ، نحو: إذا رأيت الوالد فقَبَلْهُ ، اليد، أى : فقَبَلْهُ يده، أو اليد منه^(١) ...

ب- أن يكون البدل بعضاً والمبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام غير موجب ، (حيث يصح في المستثنى : إمّا النصب على الاستثناء ، وإما الإتيان على البدلية من المستثنى منه - كما تقدم في باب المستثنى-^(٢)) ؛ نحو : ما تعب السباحون إلا واحداً أو واحداً ؛ فوجود « إلا » يغنى عن الرابط ؛ لدلالتهما على أن المستثنى بعض من المستثنى منه^(٣) .

ج- أن يجيء بعد البدل سرد بقية أجزاء المبدل منه ، بحيث يكون سردها وافيةً يشملها جميعاً ، ويستوفى كل أجزاء المتبوع ؛ مثل : الكأمة أقسام ثلاثة ؛ اسم ، وفعل ، وحرف ، فلفظة : « اسم » بدل بعض من ثلاثة ، أو من أقسام . وهذا البدل خال من الرابط ؛ لأن البدل وما بعده قد جمع كل أجزاء المبدل منه ، وذكرت في الكلام مستوفاة^(٤) . ومن الأمثلة قول الشاعر :

أداوى جحود القلب بالبر والتقى ولا يستوى القلبان : قاسٍ وراحمٍ

فكلمة : « قاس » بدل خال من الرابط ؛ لأنه مع ما بعده يشتمل على كل ما للمبدل منه . وليس للمبدل منه هنا سوى هذين النوعين .

ثالثها : بدل الاشتمال ، ولتوضيحه نسوق المثال التالي :

إذا قلتُ : أعجبتني الوردة ، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها ، أو تنسيق أوراقها - أو ... لأن الإعجاب يحتمل هذه المعاني العرّضية مفردة ، ومجمعة ، ويشتمل عليها ضمناً . فإذا قلت : أعجبتني الوردة رائحتها .، تعيّن معنى واحد من تلك المعاني العرّضية التي يتضمّنها العامل :

(١) انظر ما يتصل بهذا في رقم ٢ من هامش ص ٦٧٦ . (٢) في ج ٢ م ٨١ ص ٢٩٧ .

(٣) راجع حاشية الصبان ، أول باب الاستثناء .

(٤) وقيل : إن الضمير مقدر ، والتقدير : اسم منها ، وفعل منها ، وحرف منها . ولا أثر

للخلاف بين الرأيين . لأن نتيجتهما واحدة : هي خلو التابع من رابط ظاهر في الكلام .

« ملاحظة » إذا كان المبدل منه متعدداً والمبدل غير واف بالعدد تعين قطع البدل بالتفصيل الذي سنذكره

في « ٥ » من ص ٦٧٧ . (راجع الصبان في أول باب عطف البيان) .

(أعجَبَ) ، واتجه القصد إلى هذا المعنى دون باقي المعاني التي يشتمل عليها العامل إجمالاً ، والتي تنطبق على الوردة وتتصل بها ، من غير أن يدخل واحد منها في ذات الوردة ، وفي تكوينها المادى (الجسمى) ، أى : من غير أن يكون واحد منها جزءاً حتمياً أساسياً لا توجد الوردة إلا به ، فليست رائحة الوردة جزءاً أصيلاً في تكوينها المادى يتوقف عليه وجود الوردة ، وليس لونها ، أو تنسيق ورقها جزءاً أساسياً كذلك ، وإنما هي أمور عَرَضية طارئة على ذاتها المادية ، قد تلازم الذات أولاً تلازمها . وبقاء الذات أو فناؤها ليس متوقفاً عليها ؛ فمن الممكن أن توجد الوردة وأن تبقى من غير أن يكون لها رائحتها ، أو لونها ، أو تنسيق ورقها ، أو غير هذا من المعاني والأوصاف الطارئة التي تندمج تحت لفظ العامل : « أعجَبَ » .

فالرائحة في الأسلوب السابق هي التي تسمى : « بدل اشتمال » و « المبدل منه » هو : « الوردة » ، والعامل هو : « أعجَبَ » . ويقولون في بدل الاشتمال :

« إنه تابع يُعَيَّنُ أمراً عَرَضيّاً ، ووصفاً طارئاً من الأمور والأوصاف المتعددة التي تتصل بالمتبوع ، ويشتمل عليها معنى عاملاً إجمالاً بغير تفصيل (١) » .

ومن هذا التعريف يتبين أن بدل الاشتمال مقصود لتعيين أمر في متبوعه ، وأن هذا الأمر عَرَضى طارئ ، وليس جزءاً أصيلاً من المتبوع (٢) . وأن أساس الاشتمال وموضعه الحق هو « العامل » بمعناه ، لا التابع ولا المتبوع .

ومن الأمثلة لهذا البديل : بهرنى عمرٌ عَدْلُه — راقى معاويةٌ حليمُه — سرتنى عائشةٌ علمٌها ودينٌها . فالكلمات : عدل : حليم — علم . . . بدل اشتمال كل واحدة منها تُعَيَّنُ أمراً خاصاً في المتبوع . وهو أمر عَرَضى لا يدخل في تكوين الذات تكويناً مادياً أصيلاً . وهذا الأمر العَرَضى الطارئ يندرج

(١) وهذا الاشتمال قد يكون في أمر مكتسب ؛ كالعلم ، أو غير مكتسب مع ملازمته لصاحبه زمناً ، كالحسن ، أو عدم ملازمته : كالكلام . وأيضاً قد يكون الاشتمال تارة اشتمال الطرف على المظروف ؛ كالثوب ، وتارة لا يكون ، كالفرس .

(٢) وبسبب هذا يختلف بدل الاشتمال عن بدل البعض اختلافاً واسعاً .

مع أمور عرضية أخرى تحت العامل ، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالاً .
ولابد في بدل الاشتمال من ضمير يطابق المتبوع في الأفراد والتذكير
وفروعهما ، وهذا الضمير قد يكون مذكوراً كما في الأمثلة السالفة ، وقد
يكون مقدرأ ؛ كقوله تعالى : (قَتِيلَ أَصْحَابِ الْأَخْدُودِ ^(١)) ، النار ذات
الْوَقُودِ) ، والتقدير : « النار فيه » . فحذف الجار والمجرور ، والمجرور هو
الضمير الرابط ، ويصح أن يكون التقدير : ناره ذاتِ الوقودِ . ثم حذف
الضمير ، ونابت عنه « أل » في الربط ^(٢) .

وبدل الاشتمال - كبديل البعض - لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه
بالمبدل منه وعدم فساد المعنى بحذفه ^(٣) .

رابعها : البدل الميادين للمبدل منه - ويسمى : « بدل المباينة » - وهو ثلاثة
أنواع لابد في كل منها أن يكون هو المقصود بالحكم ^(٤) ، وأن يقوم دليل
(أى : قرينة) يوضح المراد منه ، ويمنع اللبس ^(٥) . وهذا القسم بأنواعه الثلاثة
لا يحتاج إلى ضمير - أو غيره - يربطه بالمتبوع .

٢ - بدل الغلط : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه غلطاً لسانياً ، ويجيء
البدل بعده لتصحيح الغلط . وذلك بأن يجرى اللسان بالمتبوع من غير قصد ،

(١) أصل الأخدود : الشق أو الحفرة فى الأرض . ويراد به هنا : شق أحدثه قبل الإسلام
بعض الملوك الظغاة فى الفرس واليمن والشام ليحرقوا فيه من يخالفهم ، ويخرج من دينهم إلى النصرانية ،
أو غيرها من الأديان السأوية .

(٢) ما الداعى لأن يقال : حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » فى الربط ؟ أليس الأفضل
أن نتبع الرأى الذى يجعل الرابط هو الضمير ؛ وأنه قد يصح الاستغناء « بأل » أو غيرها ، كما سبق البيان
فى ص ٦٦٩ ؟ على أن هذا الاختلاف شكلى يسير .

(٣) لهذا بيان فى حاشية : « ياسين » على التصريح « ، مضمونه : أنه يشترط فى بدل الاشتمال
تحقق أمرين ، أحدهما : إمكان فهم معناه عند حذفه ؛ ومن ثم كان « أعجبتى على أخوه » ، بدل إضراب ،
لا بدل اشتمال ، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول .

وثانيهما : حسن الكلام واستقامته على تقدير حذفه ، وافترض أن البدل غير مذكور ، ولهذا
امتنع : « أسرجت عليا فرسه » لأنه - بالرغم من فهم معناه فى الحذف - لا يستعمل مثله ، ولا يحسن .
فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط ؛ فبدل الاشتمال كبديل الجزء فى هذا ، - كما أشرنا فى
ص ٦٧٨ - . (٤) وهذا هو الشأن فى كل نوع من أنواع البدل .

(٥) انظر ما يختص بمنع اللبس فى الصفحة الآتية .

ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعاً ؛ فيذكر البديل ، ليتدارك به الخطأ اللساني ويصححه . فالغلط إنما هو في ذكر المبدل منه ، لا في البديل ، نحو : (أعظم الخلفاء العباسيين : « المأمون » بن « المنصور » ، « الرشيد » .) فالحقيقة : أن « المأمون » هو ابن « الرشيد » ، ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ ، فذكر أنه ابن المنصور ؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب ، قائلاً : « الرشيد » . فالرشيد ؛ بديل من المتبوع ، الذي ذُكر خطأ لسانياً . وليس « الرشيد » هو : الغلط ؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامي السالف الذي ذكر بغير قصد ولا تنبيه . فكلمة : « الرشيد » بديل من « المنصور » بديل غلط ، أى : بدلا مقصوداً من شئ غير مقصود ذُكرَ غلطاً - كما أوضحنا - ولا يحتاج هذا البديل إلى ضمير يربطه بالمتبوع^(١) ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوباً إلى الله^(٢)

ب- بديل النسيان : هو الذى يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ويتبين للمتكلم فساد قصده : فيعدل عنه ، ويذكر البديل الذى هو الصواب ؛ نحو : (صليت أمس العصر ، الظهر ، فى الحقل) ، فقد قصد المتكلم النص على صلاة العصر ، ثم تبين له أنه نسى حقيقة الوقت الذى صلاه ، وأنه ليس العصر ؛ فبادر إلى ذكر الحقيقة التى تذكرها ؛ وهى : « الظهر » فكلمة : « الظهر » بديل مقصود من كلمة ؛ « العصر » بديل نسيان . والفرق بين هذا البديل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان ، أما النسيان فن العقل .

وهذا النوع كسابقه لا يحتاج إلى ضمير يعود على المتبوع ، ولا إلى رابط آخر^(٢) ولا ورود لهذا النوع فى القرآن الكريم منسوباً إلى الله^(١)

ج- بديل الإضراب^(٣) : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ولكن

(١ و ١) انظر الملاحظة التى فى ص ٦٧٢ .

(٢ و ٢) إذ يستحيل وقوع « الغلط والنسيان » من المولى - جل شأنه - ويستحيل نسبة أحدهما إليه ؛ بطلان هذه النسبة بداهة .

(٣) يسمى أيضاً : بديل « البداهة » - بفتح الباء والداال - أى : الظهور . لأن المتكلم بعد أن ذكره أولاً - بدا له (أى : ظهر له) أن يذكر الثانى . والإضراب المقصود هنا هو : الإضراب الانتقال - وقد سبق شرحه فى ص ٦٢٣ - .

يُضْرَبُ عَنْهُ الْمُتَكَلِّمُ (أَى : يَنْصَرِفُ عَنْهُ وَيَتْرَكُهُ مَسْكُوتًا عَنْهُ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ إِثْبَاتٍ - كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ - وَيَتَّجِهْ إِلَى الْبَدَلِ . نَحْوُ : سَافِرٌ فِي قَطَارٍ ، سَيَارَةٌ . فَقَدْ نَصَّ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْقَطَارِ أَوَّلًا ، ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْهُ تَارِكًا أَمْرَهُ ، وَنَصَّ عَلَى السَّيَارَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَهِيَ بَدَلٌ مَقْصُودٌ مِنَ الْقَطَارِ . وَلَا يَحْتَاجُ هَذَا الْبَدَلُ إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمُتَبَوِّعِ ، وَلَا إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَابِطِ ... (١)

(١) وفي الأقسام الأربعة السابقة يقول ابن مالك :

مُطَابِقًا ، أَوْ : بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يَأْمَى ، أَوْ : كَمَعْطُوفٍ بِبَدَلٍ

(تقدير البيت : يلحق البدل مطابقاً ، أو بعضاً ، أو ما يشتمل عليه ، أو كمعطوف بيل) وقد تضمن هذا البيت بدل المطابقة بالنص الصريح وهو : « مطابقاً » . وبدل البعض بالنص الصريح ، وهو : « بعضاً » كما تضمن بدل الاشتغال بقوله : « أو ما يشتمل عليه . » (وكلمة : مطابقاً مفعول ثان ليلقى) .

يريد : أو : شيئاً يشتمل على البدل احتمالاً معنوياً (وهو يريد : العامل والمتبوع على الوجه الذى شرحناه) . ويريد بالمعطوف بالحرف الذى يشبه « بل » : بدل المباشرة ؛ لأنه بأذواعه الثلاثة لا يتخلو من الإضراب الانتقالي لا الإبطالى . (وقد سبق شرح الاثنين عند الكلام على « بل » العاطفة - ص ٦٢٣ - وأوضحنا أن الانتقالي هو الذى يفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر) ويبين ابن مالك المراد من شبه « بل » فيقول :

وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُزْ إِنْ قَصِدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ

(ذا ، أى : هذا الذى يشبه « بل » - اعز : انسب) .

يريد : انسب الذى يشبه « بل » إلى الإضراب إن صحبه القصد ، وكان المتكلم مرئياً له ، (والإضراب هنا هو : الإضراب الانتقالي) . وإن لم يقصده المتكلم فهو « بدل غلط » . وقد بين بعد هذا أن البدل نفسه ليس بموضع الغلط ، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله . (والتقدير : وغلط دون قصد سلباً بالبدل) . واقتصر ابن مالك على نوعين من البدل المباينين : هما : « الغلط » ، والإضراب ، وترك « النسيان » ولكن البيت التالى المشتمل على مثال لكل نوع - قد يتسع للنسيان ، قال :

كَزْرَةٌ خَالِدًا ، وَقَبْلَهُ الْيَدَا وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبِيلاً مُدَى

(خالد : اسم رجل - النبل : جمع : نيلة ، وهى : السهم الذى يصاد به الطيور وغيرها من الناس وسائر الحيوان . المدى : جمع مدية ، وهى : السكين .) « فخالد » بدل كل من الهاء التى فى الفعل قبله مباشرة . و « اليد » : بدل جزء من الهاء التى قبله فى الفعل (أى : يده ، أو اليد منه) و « حق » بدل اشتغال من الهاء التى قبله مباشرة ، ومدى : بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب ، من « نيبلا » . فالبدل هنا يحتمل الثلاثة .

والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البدل قدر الاستطاعة ؛ لأن احتمال اللبس فيه كبير^(١)

« ملاحظة » : سبق أن أنواع البدل المباين الثلاثة تحتاج إلى قرينة توضح وتمنع اللبس . وأحسن منها أن يتقدم على كل نوع - مباشرة - حرف العطف « بل » المفيد للإضراب . لأن وجود هذا الحرف يؤدي إلى إعراب ما بعده معطوفاً لا بدلاً . وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت ، ذلك الاحتمال الذي قد يتسرب إلى الوهم قبل مجيء الحرف : « بل » وبمجيئه تنتقل المسألة من البدل إلى العطف .



(١) سبق تفصيل الكلام عليه في ص ٦٢٣ من « باب العطف » .

زيادة وتفصيل :

١- المشهور من أنواع البدل هو الأربعة التي شرحناها . وزاد بعض النحاة نوعاً خامساً سماه : « بدل الكل من البعض » ، واستدل له بأمثلة متعددة تؤيده ، منها قوله تعالى في الثائين الصالحين : « (. . .) فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً ، جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ . .) » ، فجنت بدل كل من الجنة ، والأولى جمع ، والثانية مفرد ، ولهذا كان البدل كلاً والمبدل منه بعضاً . ومنه قول الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ

فكلمة : طلحة « بدل كل » من « أعظم » التي هي جزء من « طلحة » ، وكذلك قول الشاعر :

كَأَنِّي غَدَاةٌ^(١) الْبَيْنِ^(٢) يَوْمَ تَحَمَّلُوا^(٣) لَدَى سَمُرَاتِ^(٤) الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٍ^(٥)

فكلمة « يوم » بدل كل من « غداة » مع أنه يشملها ، وهي جزء منه^(٦) . . .

ب- حكم البدل :

البدل أحد التوابع ؛ فلا بد أن يوافق متبوعه في حركات الإعراب ، وفي بعض الأشياء المشتركة التي سبق النص عليها^(٧) . أما موافقته إياه في غير ذلك فيجوز فيها التفصيل الآتي :

(١) فمن جهة التنكير والتعريف لا يلزم أن يوافق متبوعه فيهما ؛ فقد يكونان

(١) أول النهار . (٢) الفراق . (٣) سافروا وارتحلوا .

(٤) جمع « سَمُرَةٌ » - بفتح فضم ، ففتح - وهي شجرة الطلح (نوع من شجر الموز) .

(٥) أى : جامع حنظل . وجامعه تدمع عيناه .

(٦) قال صاحب الهمع - ج ٢ ص ١٢٧ - ما نصه : « والختار - خلافاً للجمهور - إثبات

بدل الكل من البعض ؛ ولوروده في الفصح « ا هـ . وسرد لتأييد رأيه الأمثلة السالفة .

(٧) في ص ٤٣٤ .

— معاً — معرفتين ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (كتاب أنزلناه إليك لتُخْرِجَ الناسَ من الظلماتِ إلى النورِ بإذن ربهم إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ ؛ اللهُ الَّذِي له ما في السمواتِ وما في الأرضِ ...) بجر كلمة « اللهُ » ؛ على اعتبارها بدلا من كلمة : « العزيز » . وقد يكونان نكرتين ؛ كقوله تعالى : (إنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ^(١) ، حدائقَ وأعسابًا ...) . وقد تُبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى : (وإنَّكَ لتَهْدِي إلى صراطٍ مُسْتَقِيمٍ ؛ صِرَاطِ اللهِ ...) .

وقد تُبدل النكرة من المعرفة ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعَنُ بالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةً كاذِبَةً ^(٢))) . والمفهوم من كلامهم أن تكون هذه النكرة مختصة — لا مُحضّة — لأن النكرة المختصة الحالية من فائدة التعريف — نحو : مررت بمحمد رجل عاقل — قد تفيد ما لا تفيد المعرفة المشتملة على فائدة التعريف ^(٣) . وما يؤيد هذا أن الغرض من البدل — كما عرفناه فيما سبق — لا يتحقق بالنكرة المحضّة .

(٢) ومن جهة الإفراد والتذكير وفروعهما ، فإن بدل الكل من الكل يطابق متبوعه فيها جميعاً . . . ما لم يمنع مانع من الثنية أو الجمع ، كأن يكون أحدهما مصدراً لا يثنى ولا يجمع ؛ كالمصدر الميحي ^(٤) ؛ مثل : قوله تعالى في الآية السالفة : (مَفَازًا ، حدائقَ ...) وكقصد التفصيل ، في قول الشاعر :

وَكُنْتُ كَلْبِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ ^(٥)

وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها ^(٦) .

والغالب أن البدل يرتبط به ما بعده ويعتمد عليه ؛ فيطابقه في حالتي التذكير

(١) فوزاً ، أو : مكان فوز .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٤٥٦ .

(٣) راجع حاشية ياسين في آخر باب البدل .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في ٢٣١ .

(٥) بطلت حركتها ، ووقفت .

(٦) انظر ص ٥٤٦ وما بعدها ، وص ٦٦٨ ، عند الكلام على : « ثانيها » .

والتأنيث وغيرهما ؛ نحو: إن الغزال عينه جميلة ، وإن الفتاة جفنتها فاتر ، بتأنيث خبر « إن » في المثال الأول ، وتذكيره في الثاني ، ولولا أن الملاحظ هو البديل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني . ولا بد في مراعاة ذلك الغالب من عدم وجود قرينة تمنع منه ، وتدل على غيره^(١) . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيوفَ غدوَّها ورواحها تركت هوازِنَ مثل قرنِ الأعصَبِ^(٢)

فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثاً مراعاة للمبدل منه ، (وهو اسم « إن » لا للبديل .

ح- قلنا^(٣) - إنه قد يتحد^(٤) لفظ البديل والمبدل منه إذا كان في لفظ البديل زيادة بيان وإيضاح ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (وتَسْرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِئِيَةً^(٥)) كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا . . .) . بنصب كلمة : « كل » الثانية ؛ فقد اتصل بها معنى زائد ، ليس في المبدل منه ؛ هو بيان سبب الخشو ، وهو استدعاء كل أمة لتقرأ كتابها . ومن الأمثلة : شاهدنا الجنودَ ، فرحة ، الجنودَ التي انتصرت على أعدائها ، ورأينا الأمة تخرج لاستقبالهم ، الأمة التي أنجبتهم . . .

د- قد يحذف المبدل منه ويستغنى عنه بالمبدل بشرط أن يكون المبدل منه في جملة وقعت صلة موصول ؛ نحو: أحسن إلى الذي عرفت المحتاج ، أي : الذي عرفته المحتاج . فكلمة : « المحتاج » يصح أن تكون بدلاً من الضمير المحذوف^(٦)

هـ- يصح الإبتاع والقطع في البديل إذا كان المبدل منه مذكوراً مجملاً ، مضمونه أفراد وأقسام متعددة ، تذكر بعده مفصلة - بأن يشتمل الكلام بعده على جميع أقسامه كاملة - نحو : مررت برجال ، طويل ، وقصير ،

(١) والأحسن التعبير عن هذا المعنى بأسلوب آخر لا يوم ولا يوقع في لبس .

(٢) الحيوان المكثور قرنه .

(٣) في ص ٦٦٧ وهامشها .

(٤) راجع في الحكم الثالث : « ج » وما بعده « الأشموني » . آخر باب : « البديل » .

(٥) قاعدة معتمدة في القعود على ركبتيها .

(٦) يصح في كلمة : « المحتاج » النصب على البدلية من الضمير المحذوف ، وبالجر على البدلية

من اسم الموصول ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو .

وَرَبَّعَةً^(١) . . . بالرفع ، أو النصب ؛ أو الجر في هذا المثال .

فإن كان الكلام غير مستوف أقسام المبدل منه تعين في البديل القطع^(٢) نحو : مررت برجال طويلًا وقصيرًا ، أو : طويلٌ وقصيرٌ ، بالرفع أو النصب في الكلمتين . إلا عند نية معطوف محذوف ، فلا يتعين القطع وإنما يصح الأمران - كما صح في الأول - وهما : البديل والقطع . ومن الأمثلة لهذا قوله عليه السلام : « اجتنبوا الموبقات ، الشركَ والسحرَ » بنصيهما . والتقدير : وأخواتيهما
بدليل ذكر هذا المعطوف في حديث آخر .

فإن كان البديل خاليًا من التفصيل جازفيه الأمران أيضًا : الإتيان والقطع ؛ نحو : فرحت بعلیٍّ أخوكَ أو أخاك على القطع فيهما . أو : أخيك على البديل وسيجيء - في ص ٦٨٤ وما بعدها - إيضاح آخر لبديل التفصيل ، وأنه نوع من بدل الكل .

أما تفصيل الكلام على القطع وطريقته فقد سبق في باب النعت . ومن المستحسن التخفيف من استعماله قدر الاستطاعة .

و- يشترط^(٣) في بدل البعض وبدل الاشتغال أن يصح في كل منهما الاستغناء بالمبدل منه ، وعدم فساد المعنى أو اختلال التركيب لو حذف البديل ، أو اتصل به عامله اتصالاً لفظيًا ظاهرًا ومباشرًا ، فلا يجوز : (قطعت اللص أنفه ، ولالقيت كل أصحابك أكثرهم ، ولأسرجت القوم دابتهم ،) لعدم صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البديل . وكذلك لا يصح مررت بمحمد أبيه ، إذ لا يصح أن يقال في هذا المثال - وأشباهه - عند إظهار عامل

(١) متوسط بين الطويل والقصير .

(٢) لكيلا يكون بدل بعض من كل مع خلوه من الرابط ، وما يفنى عن الرابط - كما سبق في

ص ٦٤٤ وفي رقم ٤ من هامشها .

(٣) الشرط الآتي هو ما سبقت الإشارة إليه في رقم ٤ من هامش ص ٦٦٨ عند الكلام على

« بدل البعض » نقلًا عن الصبان ، وكذا في ص ٦٦٩ عند الكلام على « بدل الاشتغال » نقلًا عن ياسين ونقلًا في الموضعين السالفين إن مجال الكلام عليه سيكون هنا . ويتصل بهذا ما في رقم ١ من هامش

البدل - وهو مررت ، أو الباء - وتسليطه على البدل مباشرة : مررت أبيه ،
بنعدية الفعل اللازم ، كما لا يقال مررت بأبيه ، من غير مرجع للضمير .

ز - الأغلب أن البدل على نية تكرار العامل^(١) ، وليس على تكراره حقيقة .
بيان هذا : أن العامل في « البدل منه » هو العامل في « البدل » لكن هذا العامل المشترك
بينهما واجب الإظهار والتلفظ به قبل المتبوع وحده . ولا يصح إعادته وتكراره ظاهراً
صريحاً قبل التابع . وإنما يكفي تخيل وجوده قبل البدل مباشرة . وملاحظة أنه موجود
قبله في النية والتقدير ؛ لا في الحقيقة والواقع . مع استقامة الأسلوب ، وسلامة المعنى
بغير حاجة إلى إعادته وتكراره صريحاً ظاهراً في الكلام .

والسبب في منع التكرار الحقيقي - لا الخيالي - أنه يؤدي إلى تأثير العامل
المتكرر في « البدل » تأثيراً جديداً يزرجه عن « البدلية » ويدخله في عداد
معمولات أخرى لا تصلح « بدلاً » ؛ ففي مثل : نظف الرجلُ فمه أسنانهُ ،
يكون المبدل منه هو « الفم » ، والبدل هو : « أسنان » وعاملهما هو :
« نَظَّفَ » المذكور صريحاً قبل المتبوع . وتخيلاً وتقديراً - دون تكراره -
قبل التابع ، وعلى أساس هذا التخيل المجرد ، والتقدير الخفض يصح أن نفترض
أن أصل الكلام هو : نظَّفَ الرجلُ فمه - نظف الرجل أسنانه . وهذا الافتراض
لم يفسد المعنى ولا التركيب ، وإنما أدى إلى توضيح المراد : فلو اعتبرنا العامل
الثاني ، الملاحظ تخيلاً وتقديراً - وهو هنا : « نظَّفَ » - عاملاً معاداً حقيقة ،
وتكراراً للأول لأدى هذا إلى إيجاد تركيب جديد ، خال من البدل ، ولوجب لإعراب
كلمة : « أسنان » شيئاً آخر غير البدل ؛ فتكون هنا على الاعتبار الجديد « مفعولاً
به » ، ولا تصلح بنحواً ، ويترتب على هذا التغيير الإعرابي تغيير معنوي معروف
ينشأ من الفرق المعنوي بين البدل ، والمفعول به ، إذ لكل منهما مهمة تختلف عن
مهمة الآخر .

ويستثنى من الحكم السالف صورة يضح فيها الأمران ؛ إما تكرار العامل
تكراراً لفظياً ، وإعادة التلفظ به مرة ثانية ، وإما الاكتفاء بتخيل وجوده قبل البدل
(١) سبق إيضاح المراد من أن البدل في حكم تكرار العامل ، وأن المبدل منه في حكم المطروح
(في رقم ١ من هامش ص ٦٦٤ - وله إشارة موجزة في ص ٥٤٧) .

والاقتصار على ملاحظته في النية والتقدير^(١). وهذه الصورة الجائزة - لا الواجبة ، كما أسلفنا^(٢) - هي التي يكون فيها العامل حرفاً من حروف الجر ؛ كاللام الجارة في قوله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر . . .) ، وفي قوله تعالى : (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء ، تكون لنا عيداً ، لأولنا وآخرنا . . .) ومثل : « من » في قوله تعالى : (ولا تكونوا من المشركين ، من الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً . . .) ؛ فقد تكررت اللام وأعيدت صريحة في الآية الأولى (. . . لكم - لمن . . .) ، وكذلك في الآية الثانية (. . . لنا - لأولنا) كما تكررت « من » في الآية الثالثة (من المشركين - من الذين . . .) وهكذا . . .

لكن ما إعراب حرف الجر المكرر ؟ وما إعراب الاسم الجرور بعده ؟ قيل : إن حرف الجر المكرر أصلي ، باق على عمله ، وإنه هو الذي جر الاسم الواقع « بدلاً » بعده . دون الحرف الأول المتقدم ، ودون حرف آخر مقدر ، أو ملحوظ متخيل . بحجة أنه لا داعي للتقدير في هذه الصورة مع وجود عامل مذكور ، منطوق به صراحة ؛ فإن التخيل أو التقدير إنما يكون في غير هذه الصورة التي ظهر فيها العامل المتكرر ، ووقع تحت الحس ، فلا يمكن إغفاله ، ولا إنكار وجوده . ولا المطالبة بأن يكون العامل في المبدل منه هو العامل في البديل ، إذ لا داعي للتمسك بهذا الحكم حين يكون العامل المتكرر حرف جر ، بعده البديل مباشرة .

بقي الاعتراض بشيء آخر ، هو أن حرف الجرّ الأصلي لا يجر البديل ؛ لأن عمله مقصور على شيء واحد ؛ هو جر الاسم جرّاً مجرداً ، لا يصح معه اعتبار ذلك الاسم الجرور بدلاً أو غير بدل . قد يندفع هذا الاعتراض بواحد من ثلاثة :

أولها : وهو أقواها وأحسنها - صحة اعتبار الجرور في هذه الصورة وحدها « بدلاً » ؛ بالرغم مما هو مقرر أن التوكيد اللفظي لا يؤثر في غيره ، ولا

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح ، باب البديل . عند الكلام على بدل الاشتغال .

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ٦٦٤ .

يتأثر به ، فلا يصلح عاملاً ولا معمولاً^(١) .

ثانيها : اعتبار العامل المتكرر توكيداً لفظياً محضاً (أى : لا يؤثر ولا يتأثر ، طهقاً لما سبق تقريره) . وأن الاسم المجرور بعده مجرور بالعامل الأول الذى له التأثير فى المبدل منه ؛ فهو - أى : العامل الأول - وحده - مؤثر فى التابع والمتبوع معاً ، عملاً بالرأى الذى يقول : إن المبدل ليس على نية تكرار العامل ، وإنما العامل فى المبدل منه وفى المبدل واحد ، لا تكرار له ، ولا تخيل لإعادته .

ثالثها : اعتبار المبدل على نية تكرار العامل ، وأن حرف الجر المتكرر هو توكيد لفظى محض ؛ وليس تكراراً للعامل المتقدم . وبالرغم من وجوده مكرراً واعتباره توكيداً لفظياً خالصاً يكون الجر بعده بعامل آخر غير ظاهر ولكنه ملحوظ فى النية والتقدير .

ولاشك أن الآراء الثلاثة يشوبها الضعف ؛ لمخالفة كل منهما للضوابط العامة ، ولاعتمادها على النية ، والتقدير ، والتأويل ، ولكن الأول أخفها ضعفاً ؛ ولذا كان أنسبها قبولا .

(١) بيان هذا فى ١٠١ ص ٢٧٧ حيث الكلام على أحكام التوكيد الفعلى .

إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضممر ، والعكس في كل حالة...

١- يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ؛ كالأمثلة السابقة بأحكامها المختلفة .
ويصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل ، أو بعض ، أو : اشتمال ،
أو مباينة^(١) . نحو : وقفت أمام الدار أترقب القادمين . فلما أقبلوا الضيوف
صافحتهم في بشر وابتهاج . فكلمة « الضيوف » بدل كل من كل : « هو
الفاعل^(٢) ، واو الجماعة » . ونحو : وقفت أترقب الأضياف الخمسة فأقبلوا أربعة^٣
منهم . . . فكلمة « أربعة » بدل بعض ، أى : من الفاعل^(٢) « واو الجماعة » .
أو : فأقبلوا حقائبهم . . « فحقائب » بدل اشتمال من الواو . . . أو : فأقبلوا
حقائبهم . على اعتبار أن « حقائب » بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب -
فالبديل بأنواعه المختلفة يقع صحيحاً من ضمير الغائب ، ولا مانع يمنع منه .

فإن لم يكن الضمير لغائب بأن كان لحاضر (أى : لتكلم ، أو لمخاطب)
جاز مجيء البديل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إما بدل كل من كل يفيد
الإحاطة والشمول والبيان كقوله تعالى : (رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ
تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ...)^(٣) ، فكلمة « أول » بدل « كل » من
الضمير « نا » المجرور باللام ، ولذلك أعيد جوازاً مع البديل عامل الجر ، وهو
هنا : « اللام » ، مجازة للمبدل منه . ومثله : تسابقت ثلاثتكم . فكلمة : « ثلاثة »
بدل كل من كل ، من التاء^(٤)

(١) في ص ٦٧١ تفصيل الكلام على « الإبدال المباين » .

(٢ و ٢) وهذا على اعتبار واو الجماعة ضميراً فاعلاً ، طبقاً للرأى الأغلب ، وليست مجرد حرف

يعتبر علامة للجمع .

(٣) لأن معنى : (لأولنا وآخرنا . . .) هو : لجمعنا ، على عادة العرب من ذكرهم طرفي

الشيء ، يريدون بها : جميعه كاملاً . ومن هذا قولهم : « سبحان الله بكرة وأصيلاً » . . . أى : كل
وقت : - وقد سبقت الآية لمناسبة أخرى في هامش ص ٦٦٤ وفي ص ٦٨٠ .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في ص ٥١١ و ٦٨٠ .

وإما بدل بعض من كل ؛ كقول المريض بأذنه مثلا : عاجلني الطيب
أذني . فكلمة « أذن » بدل بعض من كل ، (هو : ياء المتكلم) ونحو
أعجبتني أسنانك . فكلمة : « أسنان » بدل بعض من ضمير المخاطب (التاء) .

وإما بدل اشتمال كقول الشاعر :

بلغنا السماء مجدنا وشناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فكلمة : « مجدنا » بدل اشتمال من ضمير المتكلمين : « نا » ؛ ونحو :
أرضيتني كلامك ، « فكلام » بدل اشتمال من ضمير المخاطب (التاء) .

ب- ولا يجوز إبدال ضمير من ضمير ، ولا ضمير من ظاهر (١) ،
فالضمير : أنت في مثل « قمت » أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت -
يُعرب توكيداَ لفظيًّا ، وكذلك يعرب الضمير « إياك » في مثل : رأيتك إياك .
ولا يصح في مثل : رأيت محمداَ إياه ، إعراب الضمير « إياه » بدلاَ من الاسم
الظاهر ؛ لأن هذا التركيب فاسد في رأى النحاة ؛ إذ لم يسمع له عن العرب
نظير (٢)

(١) في بعض فروع هذه المسألة خلاف طويل ولا حاجة لنا به ؛ لأنه خلاف جدل ، لا يقوم
على الاستشهاد بالكلام العربي الفصيح .

(٢) هذا ما يقولون . وقد اقتصر ابن مالك في الحالات السابقة (ا ، ب) على حالة إبدال
الاسم الظاهر من ضمير الحاضر . قال :

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تُبدله إلا ما إحاطة جلا
أو اقتضى بعضا أو اشتمالا كأنك أبتهـ اجك اشتمالا
(إحاطة جلا : أى : جلا وأظهر إحاطة) .

يقول : لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر البديل إحاطة (أى : دل عليها بأن كان يدل
كل من كل) أو : اقتضى بعضا . (أى : دل على البعضية) أو : دل على اشتمال ، وساق مثلا لبدل
الاشتمال هو : إنك أبتهجك اشتمال القلوب إليك ، وجذبها نحوك .

البدل من المضمّن الاستفهام ، أو الشرط ،
وبيان : بدل التفصيل .

قد يكون « المبدل منه » اسم استفهام ، (ويسمى : « المضمّن معنى همزة الاستفهام »^(١)) وقد يكون اسم شرط (ويسمى : المضمّن معنى حرف الشرط . « إن ») فإذا اقتضى الأمر بدلا يُفصل ذلك المضمون المعنوي المجمل ظهر في الحالة الأولى مع البدل حرف الاستفهام : « همزة » ، وفي الحالة الثانية حرف الشرط : « إن » ليوافق البدل المبدل منه في تأدية المعنى . وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام ولا حرف الشرط مع المبدل منه . . .

والاستفهام الذي يتضمنه المتبوع قد يكون عن الكمية^(٢) ، أو عن الذات ، أو عن معنى من المعاني . فمثال الاستفهام عن الكمية : كم كُتبتك ؟ أمائة أم مائتان ؟ « فائدة » بدل من « كم » بدل تفصيل للمعنى العدديّ . ومثال الاستفهام عن الذات : من شاركت ؟ أكاملا أم منصورا ؟ « فكاملا » بدل تفصيل من كلمة : « من » .

(١) معنى تضمنه همزة الاستفهام : أنه اسم استفهام يؤدي معنى همزة الاستفهام ، وأنه - وهو لفظ واحد - يشمل كثيراً من الأنواع والأفراد غير المذكورة في الكلام صراحة ؛ فهو يحتويها إجمالاً من غير أن تذكر بعده مفصلة صريحة . فإذا أريد بعد الإجمال الذي ينطوي عليه المبدل منه ، النص الصريح على بعض أنواع أو أفراد مما يدخل في الإجمال ، جرى هذا المطلوب مذكوراً صريحاً في « البدل » بعد همزة مباشرة من غير فاصل بينهما (وهذا المذكور بعد همزة ليس إلا نوعاً أو فرداً يدخل ضمناً لا صراحة في اسم الاستفهام (المبدل منه) .

ومثل هذا يقال في الغرض من « إن » الشرطية التفصيلية . وليس لهذه علاقة بهمزة الاستفهام فلا تسبقها هذه همزة . وسيجيء في آخر ص ٦٨٥ أن البدل المضمّن (بدل التفصيل) نوع من بدل الكل .

(٢) أى : عن عدد . وكذا ما يتصل بالعدد من المقادير .

ومثال الاستفهام عن المعنى : ما تقرأ ؟ أجيداً أم رديئاً ؟ فجيداً بدل تفصيل من : « ما » .

وإنما تضمنَ البدل همزة الاستفهام ليوافق متبوعه الذى هو اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام من غير تصريح بأداة الاستفهام الحرفية - كما أسلفنا - ؛ فلا تجيء الهمزة فى مثل : هل أحد جاءك ؛ محمد أوعلى ، بسبب التصريح بحرف الاستفهام .

والشرط الذى يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، ولزمان أو المكان .
فمثال الشرط للعاقل : مَنْ يجاملنى - إنْ صديقٌ وإنْ عدوٌّ - أجمله .
فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة « مَنْ » الشرطية . وإن « الشرطية الظاهرة فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمه ؛ فلا تجزم ، ولا تعمل شيئاً ، وإنما تفيد مجرد التفصيل ؛ ولذا تسمى : « إنْ التفصيلية » .

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ ، إنْ جيداً وإنْ رديئاً ، تتأثرُ به نفسك .
فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما » و « إنْ » المذكورة فى الجملة لأثرها إلا فى إفادة التفصيل ، كما سبق .

ومثال الشرط الدالّ على الزمان : متى تزرنى - إنْ غداً وإنْ بعد غد - أسعدُ بلقائك . فكلمة « غداً » بدل من « متى » ، وكلمة : « إنْ » للتفصيل .
ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلس - إنْ فوق الكرسيّ وإنْ فوق الأريكة - تجدُ راحة ... فكلمة : « فوق » بدل من : حيثما . وكلمة : « إنْ » للتفصيل .

وإنما قرُنَ البدل فى كل ما سبق بالحرف : « إنْ » ليكون موافقاً لاسم الشرط المتبوع الذى يتضمن معنى هذا الحرف من غير أن يذكر صريحاً ^(١) .
فلا يصح مجيء « إنْ » فى مثل : إن تساعد أحداً محمداً أو علياً أساعده .
هذا وبدل التفصيل ^(٢) نوع من بدل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط .

(١) سيجى إشارة إلى « إن » التفصيلية (فى باب الجوازم ج ٤ ص ٣٢٨ م ٥٥) تبين حكمها ، وطريقة إعرابها . وقد اقتصر ابن مالك على الكلام على البدل ما ضمن همزة الاستفهام ، قال :

وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَمَنْ ذَا . أَسْعِيدُ لَمْ عَلَى

أى : أن البدل من المضمن همزة الاستفهام لا بد أن تسبقه الهمزة ، كالمثال الذى ساقه .

(٢) فى « ه » من ص ٦٧٨ بعض الأحكام الخاصة ببدل التفصيل .

بدل الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة .

١- بدل الفعل من الفعل :

١- يُبَدَّلُ الفعل من الفعل بدل كل من كل بشرط اتحادهما في الزمان ولو لم يتحدا في النوع^(١) ، وأن يستفيد المتبوع من ذلك زيادة بيان ؛ كقوله تعالى^(٢) : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) . فالفعل : « يضاعف » بدل كل من الفعل : « يلق » لأن مضاعفة العذاب هي البيان الذي يزيد معنى الفعل : « يلق » وضوحاً ، ويكشف المراد منه .

وجزم الفعل : « يُضَاعَفُ » دليل على أنه البدل وحده دون فاعله ، وأن البدل بدل مفردات ، لا جُمَلٍ^(٣) .

٢- ويُبَدَّلُ الفعل من الفعل للدلالة على الجزئية : إن تُصَلِّ تَسْجُدُ لله يَرْحَمُكَ . فالفعل : « تسجد » بدل من تُصَلِّ ، والسجود جزء من الصلاة لا تتحقق إلا به .

٣- ويُبَدَّلُ الفعل من الفعل بدل اشتغال ؛ مثل : إني لن أسىء إلى الحيوان

(١) فيصح : إن جئتني تترني أكرمك . ويجرى عليهما في البدل ما يجري عليهما في العطف مما سردناه في ص ٦٤٢ وما يليها .

(٢) في العاصي الذي أتى نوعاً من المحرمات والكبائر المذكورة قبل هذه الآية مباشرة .

(٣) لأن المضارع في الجملة الفعلية إذا كانت هي التابعة بجزأها معاً ، لا يصح نصبه ولا جزمه تبعاً لمضارع منصوب ، أو مجزوم في الجملة المتبوعة ؛ فإذا كانت الجملة المضارعية كلها هي التابعة (أى : هي البدل ، أو المعطوفة بالحرف ، أو . . .) . وجب استقلال مضارعها بنفسه في إعرابه ، فلا يتبع إعراب المضارع في الجملة المتبوعة . ولا يصح نصبه أو جزمه تبعاً للمضارع الذي في الجملة المتبوعة إلا حين يكون البدل بدل فعل مضارع وحده من مضارع وحده أيضاً .

وكذلك حين يكون العطف عطف مضارع وحده على مضارع وحده حيث يكون المعطوف تابعاً للمعطوف عليه في رفعه ، ونصبه وجزمه . . . كما سبق الإيضاح في ص ٦٤٢ وما يليها ، ولا سيما

الأليف ، أزعجه . فالفعل « أزعج » بدل اشتمال من « أسىء » . ومثله :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايِعَا^(١) تَوَخَّذَ كَرْهًا أَوْ تَجَلَّى طَائِعًا

فالفعل : « تَوَخَّذَ » بدل اشتمال من : « تُبَايِعَ » ، لأن الأخذ كَرْهًا هو صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة .

٤- وَيُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ لِلْإِضْرَابِ ، أَوْ الْغَلَطِ ، أَوْ النِّسْيَانِ ، فِي مِثْلِ :
إِنْ تُطْعِمِ الْمُحْتَاجَ ، تَكْسُهُ ثَوْبًا ، يَحْرَسُكَ .

والذى يدل في كل ما سبق - وأشباهه - على أن البديل بدل مفردات لا بدل
جمل ، هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه في نصبه أو جزمه^(٢) .

ب- أما الجملة فتبديل من الجملة بدل كل من كل - على الصحيح - بشرط
أن تكون الثانية أَوْفَى من الأولى في بيان المراد ، وتأديته ... نحو : اقطع
قمح الحقل ، احصده .

وتُبدَلُ بدل « جزء من كل » لإفادة البعضية ؛ كقوله تعالى : (أَمَدَّكُمْ
بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعَيُْونٍ) ، فجملة :
« أَمَدَّكُمْ » الثانية أخص من الأولى ؛ لأن « ما تعلمون » يشمل الأنعام ،
والبنين ، والجنت ، والعيون ، وغيرها .

وتبديل بدل اشتمال ؛ كقول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ . لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فجملة : « لَا تُقِيمَنَّ » بدل اشتمال من جملة « أَرْحَلُ » ؛ لما بينهما من المناسبة ؛
إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة .

وتبديل بدل غلط ؛ مثل : اجلس ، قف

(١) أصل الفعل : تبايع ، والألف زائدة للشعر .

(٢) من الممكن الاستعانة على إيضاح هذا بما سبق في العطف ص ٦٤٣ .

وفي بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير تفصيل

وَيُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يَعْنُ

ولا يشترط في بدل الجملة بأنواعه المختلفة ولا في بدل الفعل من الفعل أن يشتمل على ضمير ؛ إذ من المتعذر أن يعود ضمير على جملة، كما يتعذر في بدل الفعل وحده من الفعل .

هذا وقد أشرنا إلى أن الفعل التابع يتبع المبدل منه في إعرابه لفظاً وتقديراً : أما الجملة فتتبع المتبوعة في محلها إن كان لها محل . فإن لم يكن للمتبوعة محل فتسمية الجملة الثانية بالتابعة هي تسمية مجازية ، أساسها التوسع فقط وقد تبدل الجملة من المفرد ، والعكس ، بدل كل من كل - وهذان النوعان نادران - كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة : « كيف يلتقيان » بدل من : « حاجة » ؛ لأن كيفية الالتقاء هي الحاجة التي يشكو منها . وإنما صح البدل هنا لأن الجملة بمنزلة المفرد^(١) إذ التقدير : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر اجتماعهما ؛ فلا بد من تأويل الجملة بالمفرد ليتمكن إعرابها بدلا . ومثال العكس : « الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجاً قبيماً » ، فكلمة : قبيماً بدل من جملة : « لم يجعل عوجاً » ، لأنها في معنى المفرد ، أي : جعله مستقيماً .

زيادة وتفصيل :

- ا- يرى بعض النحاة أنه يجوز إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس ويمثل لهذا بنحو : "محمدٌ متَّقٍ ، يَخَافُ ربه . أو محمدٌ يخافُ ربه متَّقٍ ، لكن الأوضح اعتبار هذا خبراً بعد خبر^(١) . ما لم يمنع مانع آخر .
- ب - سبق الكلام على الفصل بين التوابع ومتبوعاتها - ومنها البديل والمبديل منه - في أول النعت^(٢) .



- (١) لكي نفر من الحذف والتقدير ؛ إذ يجوز أن يكون الاسم المتبوع مجروراً فكيف يكون الفعل تابعاً والفعل لا يكون مجروراً ؟ ويحسن الاستئناس في هذا بما ورد في نظيره من عطف الفعل على ما يشبهه ، والعكس (ص ٦٢٦) فما يقال في تدليل الصعوبة هناك يقال هنا .
- (٢) ص ٤٢٠ .

* * *

١٩٧٦/٥١٦٥	رقم الإيداع
ISBN ٩٧٧-٢٤٦-٥٥٧-٤	الترقيم الدولي

النحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة

الجزء الثالث

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات
والمفصل للأساتذة والمتخصصين
مشملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو والصرف والعروض

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الرابعة



دارالمغارف بمطز

النحو الوافي :

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية . وفي صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب » ، ودستور تأليفه .

ومن مواد هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً محكماً ، مستقلاً ، يناسب طلبية الدراسات النحوية والصرفية ، ومناهجها بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة - قبل الانتقال إلى مسألة جديدة - « بزيادة وتفصيل » يناسبان الأساتذة والمتخصصين ، مع العناية في أكثر المسائل ، بتسجيل أرقام الصفحات التي تشتمل على ماله صلة بالمسألة المروضة ، وتدوين تلك الأرقام في الهوامش ؛ ليتيسر للراغب جمع ما تفرق من أحكامها في مواضع متعددة ، لدواعٍ ومناسبات مختلفة .

وتتبين صفحات « الزيادة والتفصيل » برز في أعلاها ؛ يدل عليها وحدها ، ويميزها من غيرها ؛ هو : سطر ، أو : سطران ، من النقط الأفقية المتقاربة .

* * *





الفهرس

٢ - بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء :

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
٢٨١	الصفة المشبهة .	١٦٩	وصف مجمل للكتاب الإضافة
٣١٨	اسم الزمان والمكان .	١٨١	المضاف لياء المتكلم ، وحكمه .
٣٣٣	اسم الآلة .	١٨٦	أبنية المصادر ،
٣٣٩	التعجب .	٢٠٧	أقسام المصدر .
٣٦٧	ألفاظ المدح والذم :	٢١٠	المصدر الصناعي .
(نعم وبئس . . .)		٢٢٠	إعمال المصدر ، واسم المصدر (تعريفهما ، وأحكامهما . . .)
٣٨٤	الأفعال التي تجرى مجراها .	٢٢٥	اسم المصدر أيضاً
٣٩٤	أفعال التفضيل .	٢٣١	إعماله .
٤٣٤	التوابع الأربعة :	٢٣٨	المصدر الدال على المرة ، والدال على الهيئة .
٢ - النعت .		٢٣١	المصدر الميمى .
ب - التوكيد .	٥٠١	٢٣٨	اسم الفاعل .
ج - العطف بنوعيه :	٥٤٨	٢٧١	اسم المفعول .
١ - عطف البيان .			
٢ - (عطف النسق) .	٥٥٥		
د - البدل .	٦٦٤		

ب - تفصيل المسائل والموضوعات التي تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة . مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض موضوعات : « الزيادة ، والتفصيل ، والهوامش »

* * *

باب الإضافة .

رقم الصفحة :	الموضوع :
١	المسألة ٩٣ : الإضافة
٢	تقسيمها إلى محضة وغير محضة . الأسماء الأخرى لكل واحدة ، وسبب التسمية .
٣	إيضاح معنى الإضافة . النسبة الأساسية والنسبة التقييدية ، أو : الفرعية . الأغلب في المضاف . أن يكون اسماً مبركاً ، وقد يكون اسماً مبنياً .
٣	أنواع المحضة إشارة إلى « الشبيه بالمضاف » . إضافة المصدر قد تكون محضة أو غير محضة
٦	الأحكام الواجبة المترتبة على الإضافة :
٧	الأول : جر المضاف إليه . الإضافة الظاهرة ، والإضافة المقدرة . عوامل الجر في الاسم .
٨	الرأى في الجر بالجرم ، وبالمجاورة .
٨	الثاني : حذف نون المثني وجمع المذكر السالم - وملاحقاتهما - من المضاف .
٩	ما يحذف مع النون عند الإضافة لياء المتكلم .
١٠	حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها .
١١	الثالث : حذف التنوين .
١٢	الرابع : حذف «أل» من المضاف ، إلا في بعض صور معدودة . . مما توجد «أل» في الإضافة غير المحضة ؟
١٦	الخامس : اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي مُشَخِّصٌ ، وأنواعه ، والغرض منه ، وجواز التصريح به .
١٨	الإضافة التي على معنى : «من» نوع إضافة الأعداد والمقادير .
١٩	أوجه إعرابية أخرى إذا كانت الإضافة على معنى : «من» .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل والهامش».

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٠	إضافة المنعوت إلى نعته ، إضافة النعت إلى منعوته ، إضافة المسمى إلى الاسم ، الكلام على : الإضافة البيانية والتي للبيان ، وعلى : «ذات مرة» و «ذات ليلة» . . . وعلى كلمة : «رجب» من ناحية الصرف وعدهم .	٢٠	الإضافة التي على معنى : « في » ، و « اللام » .
٤٢	إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة .	٢١	إضافات لا يصح التصريح فيها بحرف الجر : « اللام » .
٤٤	إشارة إلى السبب في إضافة العلم ، . . . إضافة المؤكّد إلى المؤكّد .	٢٣	الإضافة قوية الملابس ، والإضافة لأدنى ملابس .
٤٥	إضافة الملقب إلى المعبر ، والعكس - الإضافة في قولهم : « لا أبا فلان. »	٢٤	السادس : تعرّف المضاف أو تخصصه من المضاف إليه ، بشرط أن تكون الإضافة محضة .
٤٦	إضافة صدر المركب المزجي لعجزه .		منع إضافة المعرفة للمعرفة وللنكرة .
٤٧	الجدل الدائر حول الأنواع السابقة ، والفصل فيه .		جواز إضافة العلم في بعض الحالات . . .
٥١	الرأى في مثل : استرحنا من عناء التعب . . . ، ونعمننا برغد الرخاء . . .		ألفاظ مسموعة ملازمة للتنكير ، وهي الألفاظ المتوغلة في الإبهام ، ومنها : « غير » - وهل تتعرف بالإضافة ؟ هل تدخلها « أل » ؟
٥٣	السابع :		المضاف إليه إذا كان جملة كان في حكم المفرد . . .
	عدم الفصل بين المتضامنين .		عودة إلى الإضافة غير المحضة .
	١ - مواضع الفصل في السعة .		إشارة إلى أنواع من المحضة ؛ (كالمصدر ، وبعض المشتقات المهملة . . .)
	المراد بالسعة والضرورة . التيسير في الشعر دون النثر .		أثر الإضافة غير المحضة .
	ب - مواضع الفصل في الضرورة .		معنى الإضافة المحاذية ، (أى : التي على نية الانفصال) .
	مواضع أخرى للفصل في الضرورة .		لمحة عابرة عن بعض المشتقات . (اسم الفاعل - اسم المفعول . . .) .
	الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير .		الاستمرار الدوامي ، والاستمرار التجديدي .
	التاسع : وجوب تقديم المضاف		أنواع من الإضافة غير المحضة . (وهي الملحقات بها) .

الموضوعات المكتوبة بجر وف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٧٢ نوع التنوين في كلمتي : « كل وبعض » إذا لم يضافا ... حكمها من ناحية التعريف والتنكير ، هل يصح اقترانها « بأل » المعرفة ؟ حكم لفظة : « كل » ومطابقة ما بعدها لها .
- ٧٣ ثانيها : ما يضاف وجوباً ولا يجوز قطعه لفظاً ، وهو أربعة أنواع . . .
- ٧٨ ثالثها : ما يضاف وجوباً إلى الجملة ، وحكمه ، « حيث ، إذ » ، وتفصيل الكلام عليهما .
- الجملة الواقعة « مضافاً إليه » في حكم المفرد . شروطها .
- ١ - حيث .
- الاسم الواجب إضافته للجملة لا يكون إلا مبنياً .
- ٧٩ عودة إلى بيان القلة الذاتية والنسبية . (انظر ص ٦٤) .
- ٨٠ ب - « إذ » : إعرابها ومعانيها . . . المراد من اسم الزمان .
- ٨٤ الجملة الواقعة مضافاً إليه في حكم المفرد . شروطها . تأويلها .
- ٨٥ فائدة الإضافة للجملة .
- ٨٧ حكم : « بين » المحتمية « بالالف الزائدة » ، أو : « ما » الزائدة ، ووجوب صدارتها .

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٦١ - العاشر : استفادة المضاف من المضاف إليه المصدرية
- الحادي عشر : استفادته الظرفية
- ٦١ الأحكام الأربعة غير الحتمية ، وهي :
- ٦٢ الثاني عشر : استفادته التأنيث . المراد من جزء الشيء ، ومثل جزئه .
- ٦٥ القلة الذاتية والنسبية (انظر ص ٧٩)
- ٦٦ الثالث عشر : استفادته التذكير . حكم « أحد ، وإحدى » المضافتين من جواز التذكير والتأنيث .
- الرابع عشر : استفادته البناء . (ويدخل في هذا : المضاف من أسماء الزمان المجهم) .
- ٦٨ الخامس عشر : جواز حذف تاء التأنيث منه .
- ٧٠ ملخص الأحكام السالفة كلها
- * * *
- ٧١ المسألة ٩٤ :
- تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافاً ، وعدم وقوعه .
- ما تجوز إضافته . ما تجب إضافته أربعة أقسام .
- تفصيل الكلام عليها :
- أولها : ما يضاف وجوباً للظاهر والضمير ، مع جواز قطعه عن الإضافة لفظاً فقط .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٨٨	ما يشبه : « إذ » .	١٠٥	لفظ « أئى » ، ومعناها ، وما يراعى عند المطابقة .
٨٩	إضافة بعض أسماء الزمان المهمة للجملة ، وتفصيل هذا .	١٠٩	تفصيل الكلام على « أئى » الشرطية .
٩٣	رابعها : ما يضاف وجوباً للفعلية وحدها - « إذا - لَمَاءً » ... ،	١١٠	« أئى » الموصولة .
٩٤	جميع أدوات الشرط الجازمة (أئى : الشرط غير الامتناعي)	١١١	« أئى » التى تقع نعتاً .
٩٥	تجعل زمن الفعل الماضى الذى فى شرطها وجوابها مستقبلاً .	١١٣	الرأى فى مثل : « اشترى أئى » كتاب .
٩٦	ب- ألفاظ غير زمانية تشبه الزمانية فى الحكم ، (منها : آية . ذى تسلم ...) .	١١٧	« أئى » التى تقع حالاً .
٩٧	جدول لكل أقسام المضاف والمضاف إليه .	١١٨	جدول يشتمل على ما يخص لكل أنواع « أئى » وأحكامها .
٩٨	المسألة ٩٥ :	١١٩	لدن - عند .
	أسماء أخرى واجبة الإضافة :		معنى : الغاية الزمانية ، والمكانية ، ومبدأ الغاية ، وبعض أحكام خاصة بالغاية .
	(كِلا - كلتا - أئى -		الفرق بين كلمتى : « ابتداء » و « من » الحارة التى للابتداء .
	لدن ومع - غير ، ونظائرها)		مواضع الاختلاف بين كلمتى : « لادن » و « عند » .
	كِلا وكتا ...		رفض الإعراب على « التوهم » ، وعلى « المجاورة » .
٩٩	المثنى لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط .	١٢٥	مع . بمعانها .
١٠١	تفصيلات فى إعراب : « كلا وكلتا »	١٢٩	الكلام على : « مع » ، و « جميع » .
١٠٤	أئى ، وأقسامها ، واستعمال كل .	١٣١	غير : معناها ، وحالاتها الإعرابية الأربع (انظر ص ٢٤ و ٢٥) يقال : « ليس غير ، ولا غير » .
	المراد من الإضافة لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط .	١٤١	نظائر : « غير » وتقسيمها من ناحية ما يفيد الظرفية والتصرف ، وما لا يفيدهما .
	تفصيل الكلام على : « أئى » الاستفهامية .		
١٠٥	أنواع التعدد .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٤١	ظروف « الغاية » : (قبل - بعد ، دون - الجهات الست وما بمعناها . . .)	١٥٧	المسألة ٩٦ :
١٤٢	الظرف المتصرف وغير المتصرف : ومعنى : « من » الجارة الداخلة على الظرف المحرور بها .	١٦٢	حذف المضاف . حذف المضاف إليه . نعت أحدهما .
١٤٣	معنى الأسماء التامة وغير التامة .	١٦٣	٢ - حذف المضاف ومواضعه القياسية .
١٤٤	قبل .	١٦٤	حكم الضائرت العائدة على المضاف المحذوف ، وكذلك غير المحذوف .
١٤٥	بعد .	١٦٥	حذف أكثر من مضاف ، وبيان ما يترتب على الحذف .
١٤٦	فوق .	١٦٥	ب - حذف المضاف إليه .
١٤٧	دون .	١٦٧	عودة لبيان الأسماء التامة وغير التامة .
١٤٧	عكس .	١٦٧	ح - حكم النعت بعد المركب الإضافي (ومنه : العلم الكنية) .
١٤٨	حكم « لَدَى » المضافة		* * *
١٤٩	حسب .	١٦٩	المسألة ٩٧ :
١٥٠	الدليل على أن : « حسب » ليس اسم فعل .		المضاف لياء المتكلم ، وحكمه تعريف صحيح الآخر ، ومعتل الآخر ، والمعتل الشبيه بالصحيح ، وحكم كل عند إضافته لياء .
١٥١	أول .		متى تضبط ياء المتكلم بالفتح أو بالسكون ، وإعرابها ؟
١٥٤	استعمالات لنوعية مختلفة في : « أول » ومنها : أول أمس . . .	١٧٠	كيفية إضافة الاسم المحذوف بياء مشددة .
١٥٦	ملخص يبين تقسيم الأسماء من ناحية إضافتها ، وعدم إضافتها	١٧٢	متى يجوز حذف ياء المتكلم أو قلبها ألفاً .
		١٧٣	متى تحذف ياء المتكلم في الإضافة .
			عودة إلى الإضافة الظاهرة ، والمقدرة .
			حكم الأسماء الخمسة عند إضافتها لياء المتكلم .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل والهامش».

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٧٤	إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو إلى ياء المتكلم .	١٨٤	قواعد الاشتقاق من الجامد .
١٧٥	طريقة إضافة : « ايم » .	١٨٥	اشتقاق « فَعَمَل » من العوض للدلالة على إصابته .
١٧٧	الوقوف على ياء المتكلم .	١٨٦	المصدر الميمي .
	مواضع تسكين آخر المضاف ، وبناء الياء على الفتح .		المصدر الصناعي .
	متى تضبط ياء المتكلم بالفتح ؟		تاء التأنيث ، وتسمى تاء النقل .
	عودة إلى : « لدى » .	١٨٨	كيف وضمت الضوابط لأبنية المصدر .
	نوع من نيابة حرف عن حركة		كلمة عن القياس والسماع عامة ، وعن قياسية المصدر ، وجموع التكسير .
	* * *	١٨٩	قيمة الفسراء اللغوية ، ورأيه في القياس هنا ؛ وكذا ابن جينى .
١٨١	المسألة ٩٨ :	١٨٩	عدم السماع لا يقتضى عدم الاطراد مع وجود القياس .
	أبنية المصادر - أقسام المصدر الثلاثة (أصلى - ميمي - صناعى) وتعريف كل قسم ، وإيضاحه . إشارة إلى الموضوع الذى يضم أحكام المصدر المؤول ، سبب تقديم هذا الباب على باب عمل المصدر .	١٩١	هل يخضع اللفظ للقياس مع ورود سماع خاص فيه ؟
	معنى الجمود والاشتقاق ومكان المصدر منها . تقسيم الجامد والمشتق . . .	١٩٣	أوزان المصدر الأصلى .
١٨٢	أصل المشتقات وأنواعها ، وملحقاتها - إذا صار المشتق عَلَمًا صار فى حكم الجامد ، وفقد أحكام المشتق .		أوزان مصدر الثلاثى المتعدى واللازم .
١٨٣	أسماء المعانى وأسماء الذوات ، والاشتقاق منها ، وقواعده .	١٩٨	مصادر ، على وزن : « مفعول » : مصادر الماضى غير الثلاثى ، مصادر الرباعى .
	الفرق بين « الاشتقاق والأخذ » .	١٩٩	قلب الهزئة ياء جوازاً فى مثل : تبرى قلبها واوا فى مثل : مقروه .
			نوع : « التفعال » . بفتح التاء وكسرها .
		٢٠١	نوع « فعلاال » المضعف ، وبيان ما يجوز فيه .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٢٦	لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر .	٢٠٢	مصادر الخماسي
٢٢٨	يجب فتح ما قبل تاء التأنيث .		مصادر السداسي .
* * *		٢٠٣	ملحقات « التفعّل » .
المسألة ١٠١ :		٢٠٤	تلخيص لكل أبنية المصادر القياسية .
		* * *	
٢٣١	المصدر الميمي .	٢٠٧	المسألة ٩٩ :
معناه ، مزيته ، صوغه .			إعمال المصدر واسمه .
* * *			تعريف آخر المصدر - أمثلة .
المسألة ١٠٢ :		٢٠٨	إيضاح لاسم المصدر .
٢٣٨	اسم الفاعل ، اسم المفعول ،	٢٠٩	تعريف موجز لاسم المصدر .
الصفة المشبهة . تعريف كل ،			الفرق بينه وبين المصدر - لفظاً ومعنى .
وصوغه ، وإعماله .		٢١٠	المصدر أصل المشتقات .
		٢١١	عمل المصادر .
اسم الفاعل : تعريفه .			ما يخالف فيه المصدر فعله .
« أفعال التفضيل » يدل على الدوام .		٢١٢	نوع من الفرق بين « أن » و « وما »
صوغ اسم الفاعل .			المصدريتين .
٢٤٠	دفع توهم أن بعض الأفعال الثلاثية المتصرفة		وبين : « أن » الناصبة المضارع والمخففة .
لا يكون لها اسم فاعل . القرائن هي التي		٢١٣	أنواع من المصادر تعمل بغير تحقق
تدل على أن صيغة : « فاعل » قد يراد			للشروط .
بها الصفة المشبهة . من تلك القرائن		٢١٥	شروط أخرى لإعماله .
إضافة اسم الفاعل لفاعله . . .		٢١٨	أقسام المصدر العامل .
خروج اسم الفاعل عن بابه ودخوله في		٢٢٠	إعمال اسم المصدر .
باب الصفة المشبهة ، وما يصحب هذا		٢٢٣	أقسام اسم المصدر العامل مع إشارة
من إضافة اسم الفاعل لفاعله .			عابرة للمصدر الميمي .
		* * *	
٢٤٥	صوغه من مصدر الماضي غير الثلاثي ،	٢٢٥	المسألة ١٠٠ :
زيادة تاء التأنيث في آخر اسم الفاعل .			المصدر الدال على المرة ،
٢٤٦	كسر ما قبل الآخر قد يكون حقيقة		والدال على الهيئة .
أو حكماً .			فائدة المصدر الدال على إحداها .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: « الزيادة والتفصيل والهامش »

رقم الصفحة : الموضوع :

- ٢٦٦ تحويل اسم الفاعل من المتعدي إلى
الصفة المشبهة
٢٦٧ معنى الفعل اللازم هنا وما يشبهه اللازم
٢٦٩ صيغة : « فعَّال » للنسب .
* * *

٢٧١ المسألة ١٠٣ :

- اسم المفعول - تعريفه - صوغه
٢٧٣ فتح ما قبل الآخر تقديراً .
زيادة تاء التأنيث في آخره .
صيغ سماعية تؤدى معناه ، وتنبؤ عنه .
٢٧٤ صيغة : « مفعول » قد يراد بها المصدر .
٢٧٥ إعماله : إضافته إلى مرفوعه ،
إضافته إلى مفعوله .
٢٧٧ متى يصير صفة مشبهة ؟
٢٨٠ طريقة إضافته لمرفوعه .
* * *

٢٨١ المسألة ١٠٤ :

- الصفة المشبهة - تعريفها ودلالاتها ،
٢٨٤ أنواعها ، وطريقة صوغ كل نوع .
٢٨٥ تفصيل الكلام على النوع الأول .
٢٨٦ تشديد الياء وعدم تشديدها في مثل
كلمة : « شَجِيحٌ . . . »
٢٨٩ الصيغ السماعية ، وحكمها .
٢٨٩ باب عقده ابن مالك بعنوان : أبنية
أسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات
المشبهة بها .
٢٩١ الرد على من يمنع قياس الصفة المشبهة .
٢٩٢ قددتل الصفة المشبهة تصَّاعَل الحدوث .

رقم الصفحة : الموضوع :

- ٢٤٦ إعماله :
٢٤٧ ٢ - إن كان مجرد آمن « أل » .
عودة إلى الاستمرار الدوام والاستمرار
التجددى .

- ٢٤٨ ملخص ما تقدم .
٢٥١ يصح تعلق شبه الجملة بالمشق الذي
لا يعمل .
٢٥٢ الاعتماد هنا وفي باب المبتدأ والخبر ،
والفرق بينهما .
شروط أخرى في الوصف .
اسم الفاعل لا يعود فاعله الضمير
المستتر إلا على الغائب .
٢٥٤ ب - اسم الفاعل المقترن
« بأل » -

- بعض أحكام اسم العامل الفاعل
ومنها : إضافته إلى مفعوله .
٢٥٥ عدم صحة إضافة المتعدي إلى فاعله .
٢٥٦ الفرق بين المصدر واسم الفاعل العاملين .
٢٥٧ التزامه الإفراد والتذكير أحياناً .
٢٥٧ صيغة المبالغة :
٢٥٨ قد تكون صيغة : « فعَّال » للنسب .
٢٥٨ أشهر أوزانها -
٢٥٩ أوزان أخرى ؛ منها : « فعَّيل »
٢٦٣ حكم تقديم معمولات اسم الفاعل وصيغ
المبالغة .
٢٦٤ إعمال اسم الفاعل وهو محذوف .
ما الحكم إذا كانت صيغة اسم الفاعل
دلالة على الثبوت . ؟
معنى الربط السببي .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات «: الزيادة والنفصيل والهامش»

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٩٣	عودة إلى تحول اسم الفاعل للصفة المشبهة	٣٢٦	صوغ « مفعلة » من الثلاثي
٢٩٤	إعمالها .		الجامد الحسي (أى : من
٢٩٥	الصور الصحيحة ، والصور الممنوعة .		أسماء الأعيان ، الثلاثية)
٢٩٨	طريقة أخرى لبيان الصور بنوعها	٣٢٩	مخالفة صيغة الزمان والمكان
	* * *		— أحيانا — لبعض ضوابط
٣٠٠	المسألة ١٠٥ :		الإعلال والإبدال .
	أوجه التشابه والتخالف بينها .	٣٣١	ملخص لبعض المشتقات السالفة .
	وبين اسم الفاعل المتعدى ليوحد .		* * *
	٢ — أوجه المشابهة : (أى :		المسألة ١٠٧
	الأحكام المشتركة بينهما .)	٣٣٣	اسم الآلة :
	مطابقة الصفة المشبهة وعدم مطابقتها ..		تعريفه . صوغه .
٣٠٦	ب — أوجه المخالفة : (أى	٣٣٤	حكمه .
	الأحكام الخاصة بالصفة المشبهة)	٣٣٦	ألفاظ شاذة — بعض مسائل أخرى
٣٠٩	متى تجب السببية ؟		تتعلق بصوغه وقياسيته .
٣١٢	أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة .		* * *
	* * *	٣٣٩	المسألة ١٠٨ :
	المسألة ١٠٦ :		التعجب : معناه والغرض منه .
٣١٨	اسم الزمان واسم المكان —		أسلوبه : (نوعاه .)
	الغرض منهما — صيغتهما .	٣٤١	صيغته القياسيتان ، وإعرابهما .
٣٢٣	ألفاظ مسموعة يجوز فيها الأمران .		من المهم أن يكون أصل مفعوله فاعلا في المعنى .
٣٢٤	هل يجوز تطبيق القياس على اللفظ المسموع ؟	٣٤٢	معنى النكرة التامة وغير التامة .
٣٢٥	ألفاظ مسموعة مؤنثة ، وغير مؤنثة ، حكمها .	٣٤٧	الكلام على همزة الصيغتين . الكلام على عينهما .
			معنى المتعجب منه . صيغ أخرى للتعجب .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٤٩	شروط الفعل الذى يبني منه الصيغتان .	٣٦٩	نوع فاعلهما .
٣٥٠	إشارة إلى دلالة الجملة التمجيدية على زمن . هل يبينان من المبني للمجهول؟ هل هناك أفعال ملازمة للبناء للمجهول؟	٣٧٠	متى يحتاج فاعلهما إلى التمييز ، وحكم هذا التمييز .
* * *			
المسألة ١٠٩ :			
٣٥٢	كيفية التعجب مما لم يستوف الشروط .	٣٧٢	« ما » التى هي معرفة تامة أو ناقصة ، والنكرة الناقصة . أنواع « مَن » .
٣٥٧	الأحكام الخاصة بالتعجب . الفعل الجامد لا يتقدم عليه معذوله - فى الأغلب ، (انظر ص ٤٠٠)	٣٧٤	الكلام على « أل » وإعراب : « ما » .
٣٦١	عودة للكلام على الزمن فى الجملة التمجيدية .	٣٧٥	ما المراد بما فيه قولان أو أكثر؟
٣٦٢	زيادة : « كان » والفرض منها .	٣٧٧	المختص .
٣٦٤	لعمدية صيغة التعجب بحرف جر معين . صيغة التعجب من المتعدى لواحد ، أو لأكثر من واحد .	٣٧٨	خذف المختص .
* * *			
المسألة ١١١ :			
٣٦٦	المسألة ١١٠ :	٣٨٠	إعراب المختص .
٣٦٧	ألفاظ المدح والذم : (نعيم وبئس . . .)	٣٨٠	حيثا ، ومختوصها .
٣٦٨	الصريح وغير الصريح من أساليب المدح والذم .	* * *	
٣٦٨	أحكام : « نعيم وبئس » معنى المدح العام ، والذم العام . جمودهما ، تجردهما من الزمن .	٣٨٤	الأفعال التى تجرى مجرى : « نعمم » و « بئس » . . .
		٣٨٥	شرط تحويل الفعل . أحكامه .
		٣٨٨	ما يتفرد به فاعل هذا الفعل .
		* * *	
		٣٩٤	المسألة ١١٢ :
		٣٩٥	أفول التفصيل .
		٣٩٦	تعريفه ، دلالته على الدوام .
		٣٩٧	طريقة صياغته :
		٣٩٨	استعمال كلمتى : « خير ، وشر » فى التفصيل .
		٤٠٠	بعض صيغ شاذة . صوغه من اسم العين .
			سداد المذهب الكوفى فى صياغة الألوان .
			الجامد لا يتقدم عليه شئ من معمولاته .
			- فى الأغلب - (انظر ص ٤٠٠)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: « الزيادة والتفصيل والهامش ».

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٣٤	المسألة ١١٤ :	٤٠١	أقسامه وأحكامها .
٤٣٥	التوابع الأربعة الأصيلة - النعت . كلمة عن التوابع ، (بيان التابع والتبوع من ناحيتهما اللفظية) .	٤٠٢	القسم الأول : المجرد من أل والإضافة .
٤٣٧	بعض أحكام التوابع ، الاتفاق في نوع الإعراب ، صحة القطع . . الفصل بين التابع والتبوع ، وبعض أحكام أخرى جلية ؛ كترتيب التوابع واتصالها ، . . . و . . .) .	٤٠٦	الأحكام الخاصة بمن ومجرورها (كحذفهما ، وتقديهما ، ووصلهما . . .)
٤٣٧	التابع والتبوع من ناحيتهما المعنوية . تعريف النعت .	٤٠٧	معنى المشاركة .
٤٣٨	الغرض منه .	٤٠٧	بعض أساليب شائعة يخفى فيها معنى التفضيل ، تصحیح عين « أفعل » . الكلام على : « آخر » .
٤٤٠	النعت قد يتمم الفائدة الأساسية في الجملة .	٤١٢	القسم الثاني : المقترن بأل .
٤٤١	تقسيم النعت باعتبار معناه إلى : حقيقي وسببي . الحقيقي . علامته .	٤١٣	السباع والقياس في « أفعل » التفضيل المقترن بأل . جمعه على : أفاعل . صوغ مؤنثه على : فمُئِثِي .
٤٤٣	حكمه .	٤١٦	القسم الثالث : المضاف .
٤٤٤	حكم خاص - لفظي ومعنوي - بالمنعوت المضاف ، كالكنية . أنواع من المطابقة .	٤٢١	العطف على « أفعل التفضيل » المضاف للنكرة .
٤٤٥	ما يستثنى من المطابقة الحتمية .	٤٢٥	ملخص الأقسام الثلاثة السالفة
٤٤٦	نعت مسموعة وغير مسموعة لا مطابقة فيها . . .		* * *
٤٤٧	مسائل يشترك فيها الحال والخبر والنعت في عدم المطابقة .	٤٢٧	المسألة ١١٣ :
٤٤٧	صحة نعت جمع المؤنث السالم العاقل بالمفردة .		عمل أفعل التفضيل .
٤٥٠	عودة إلى الخبر بالمجاورة ، والتوهم .. « د » .		تعاتق شبه الجملة به . أولاً : عمله للرفع . ثانياً : عمله للنصب . ثالثاً : عمله الجر .
٤٥١	الثنائي المفرق والجمع المفرق .		تعدي أفعل التفضيل بحرف الجر .
٤٥٢	النعت السببي ، وحكمه .		* * *
٤٥٤	ملخص ما سبق .		
٤٥٦	تقسيم النعت باعتبار معناه إلى مؤنث ، ومؤكّد ، وموطئ .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: « الزيادة والتفصيل والهامش »

- | | | | |
|--------------|-------------------------------------|--------------|--|
| رقم الصفحة : | الموضوع : | رقم الصفحة : | الموضوع : |
| ٤٨١ | المسألة ١١٥ : | ٤٥٨ | تقسيم النعت باعتبار لفظه .. |
| | تعدد النعت وقطعه | | ١- النعت المفرد، والأشياء التي |
| | ٢- تعدده والعامل واحد . | | تصلح له، وملحقاتها، والنعت |
| ٤٨٢ | الأفضل في النعت أن يكون مشتقا | | ببعض الألفاظ الجارمة، ومنها : |
| | وفى عطف البيان أن يكون جامداً | | « العدد » ... |
| | (انظر ص ٤٦٥ ورقم ١ من هامش | | ٤٦٠ تفصيل الكلام على النعت بالمصدر . |
| | ص ٤٨٣ و ...) | | ٤٦٤ أنواع أخرى من النعت المسموع . |
| ٤٨٦ | ب - تعدد النعت والمنعوت ، | | الأفضل في النعت الاشتقاق، وفى عطف |
| | والعامل ، وما يترتب على هذا | | البيان والبدل الجمود . |
| | من الإتيان والقطع . | | ٤٦٥ ما يصلح نعتاً ومنعوتاً وما لا يصلح . |
| | معنى الإتيان والقطع ... و ... | | نعت اسم الإشارة وشروطه . ما يصلح |
| | طريقة الإعراب معهما . | | نعتاً في بعض الأساليب ومنعوتاً |
| ٤٨٧ | سبب القطع . | | في أخرى . |
| | حالات يجب فيها حذف عامل | | ٤٦٦ ما يصلح أن يكون منعوتاً لا نعتاً . |
| | المقطوع . | | ما لا يصلح أن يكون نعتاً ولا منعوتاً . |
| | جواز القطع بين المطوفات التي كانت | | ألفاظ مضافة للدلالة على الغاية (منها : |
| | في أصلها منعوتاً . (انظر ص ٦٦١) . | | كل - جد - حق - أى -) |
| | متى يذكر عامل المقطوع ؟ | | ٤٦٩ ما يصلح أن يكون انعتاباً منعوتاً ، |
| | نعت الإشارة لا يفصل منه . | | والعكس . |
| ٤٨٨ | أحكام خاصة بالقطع . شروطه . | | ٤٦٩ الأتيان (بفتح الهمزة ، أو ...) . |
| ٤٩١ | متى يجب حذف عامل المقطوع | | ٤٧٢ ب - النعت بالجملة ، وشروطها ، |
| | ومتى يجوز ؟ | | وحكمها . |
| ٤٩٢ | حذف النعت ، أو المنعوت ، | | متى يصح تسمية الجملة جملة ؟ |
| | أو هما معاً . | | ٤٧٦ شبه الجملة ، وشروطه ، وحكمه . |
| | أ - حذف النعت ؛ | | ٤٧٨ تفصيل الكلام على حذف الرابط . |
| | ب - حذف المنعوت . | | ما يفنى عنه . |
| ٤٩٣ | ب - حذف المنعوت . | | ٤٧٩ واو اللصوق . حكمها ، |
| ٤٩٤ | عودة إلى : « أى » التي تقع نعتاً . | | ٤٨٠ حكم الجملة نفسها من حيث التعريف |
| | معنى الصلاح لمباشرة العامل . | | والتنكير . « و » |
| ٤٩٦ | حذف النعت والمنعوت معاً . | | جزم المضارع في جواب النعت ... |
| | النحو الواو - ثالث | | * * * |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: « الزيادة والتفصيل والهامش »

رقم الصفحة	الموضوع :	رقم الصفحة	الموضوع :
٥١٢	قد تعرب ألفاظ التوكيد المعنوي إعراباً آخر مع إفادتها التوكيد .	٤٩٦	الترتيب بين النعت المتعددة .
٥١٣	ترتيب ألفاظ التوكيد . وقوعها نعتاً وبدلاً . ربما لا تفيد كلمة : « كل » الشمول . مطابقة الضمير العائد إلى الكلمة : الكل ، وعدم مطابقتها . وكذلك الخبر . . و . .	٤٩٧	عطف النعت المختلفة بعضها على بعض .
٥١٥	ألفاظ الشمول متى تشمل كل فرد . أوجه إعرابية أخرى للكلا وكلتا .	٤٩٨	تقدم النعت على المنعوت .
٥١٦	في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد توكيد المتماطين إلا بعد اتحاد العاملين .	٥٠٠	متفرقات :
	يجوز الفصل بين المؤكّد والمؤكّد . لا يجوز في التوكيد المعنوي القطع .		وقوع : « لا النافية » أو : « إمساً » قبل النعت .
٥١٧	ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة . الكل المجموعي والكل الجمعي . ملاحظات .	٥٠١	نعت النعت - حكم النعت بعد المركب الإضافي .
٥١٩	الكلام على نحو : جاء القوم بأجسامهم ملخص أحكام التوكيد المعنوي . توكيد النكرة .		حكم الفصل بين التابع والمتبوع .
٥٢١	حذف المؤكّد (المتبوع) توكيداً معنوياً		المسألة ١١٦ :
٥٢٢	توكيد المرفوع - بنوعيه - توكيداً معنوياً	٥٠٦	التوكيد ، نوعاه ، تعريف المعنوي . بيان الغرض منه .
٥٢٥	ب - التوكيد اللقطي . تعريفه ، قد يخالف المؤكّد أحياناً ، وقد يفصل منه .	٥٠٧	ألفاظه السبعة ، وتقسيمها .
٥٢٦	الغرض منه .	٥٠٨	(١) ما يزيل الشك عن الذات : « نفس ، وعين » .
٥٢٧	أحكامه :	٥٠٩	لا يصح وجود عاطف قبل التوكيد المعنوي .
٢ - عدم التأثر والتأثير .		٥١٠	ما تنفرد به : « نفس وعين » . جواز دخول باء الجر الزائدة .
		٥١١	حكم المتبوع إذا كان كنية
			(٢) ما يزيل الاحتمال عن التثنية ؛ « كيلا وكلتا »
			(٣) ما يفيد التعميم : (كل - جميع - عامة ..)
			ألفاظ العدد التي تفيد العموم تأويلاً .
			ألفاظ تعرب حالاً ، أو بدلاً ، ولا تعرب توكيداً .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: « الزيادة والتفصيل والهامش »

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٥٤٢ الغالب عليه أن يكون جامداً ،
وعلى النعت أن يكون مشتقاً .
- ٥٤٣ حكمه .
- ٥٤٤ الفرق بينه وبين النعت
« أى » التفسيرية ووقوع عطف البيان
بعدها .
- ٥٤٦ الارتباط بينه وبين بدل الكل .
صور يتعين فيها عطف البيان ،
ولا تصلح بدلا .
- ٥٤٧ حقيقة الرأى القائل : إن البديل
على نية تكرار العامل .
- ٥٤٨ قد يفتفرق التتبع ما لا يفتفرق المتبوع .
صورة أخرى ومناقشتها .
- ٥٥١ ضابط عام لغير البديل في بعض المسائل .
- * * *
- ٥٥٥ المسألة ١١٨ :
- (٢) عطف النسق : (الشركة)
تعريفه .
- تعدد المعطوفات ، متى تكون على
المعطوف عليه الأول ، ومتى تكون على
غيره ؟
عدم تعدد العاطف لمعطوف واحد .
- ٥٥٦ بعض حروف العطف قد تكون للعطف
الصورى (غير الحقيقى) .
عودة للكلام على : « أى » التفسيرية .
- ٥٥٧ / المراد في باب العطف من المفرد
والجملة ، وشبهها .

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٥٢٨ ب - حكم المؤكّد إذا كان
اسماً .
- ٥٣١ ح - حكم المؤكّد إذا كان
فعلاً .
- فعل الأمر لا يؤكّد وحده بغير
فاعله .
- د - حكم المؤكّد إذا كان
حرفاً .
- إشارة إلى أحرف الجواب ،
ودلالاتها .
- ٥٣٦ ه - المؤكّد جملة اسمية أو
فعلية .
- حرف العطف الصورى : (ثم
- الفاء) .
- ٥٣٧ حذف المؤكّد في التوكيد
اللفظى .
- * * *
- ٥٣٨ المسألة ١١٧ :
- ح - العطف بنوعيه
(١) عطف البيان
- ٥٣٩ المشتق إذا صار علماً دخل في اعداد
الجوائد .
- ٥٤١ تعريفه .
- ٥٤٢ أوجه التشابه والتخالف بينه
وبين التوابع الأخرى .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل والهامش»

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٧٩	وقوعها بعد همزة الاستفهام مباشرة .	٥٥٧	(١) الواو ؛ معناها
٥٨٠	(٤) حتى : معناها « حتى » حرف ابتداء . معنى الغاية هنا ، والكل ، والجزء ، والبعض . وشبهها	٥٥٨	معنى الترتيب ، المصاحبة ، التعميق . معنى المفرد وغيره هنا . أحكامها : مطابقة الضمير بعد الواو .
٥٨٢	أحكامها .	٥٦٢	حذفها . ما تنفرد به الواو .
	« حتى » العاطفة « كالواو » لمطلق الجمع . متى تتمين للعطف ؟	٥٦٣	تكرار الظرف : « بين » . المراد من المعاني النسبية .
٥٨٥	(٥) « أم » بنوعها : ٢ - المتصلة :	٥٦٧	حكم الضمير ونحوه بعد الواو معنى العقد والذئف . وحكمها .
	(١) المسبوقة بهمزة التسوية . معنى التسوية . سواء .	٥٧٠	هل تقع « الواو » بعد « بل » ؟ (وانظر « ج » ص ٦٠٧) ؟ .
٥٨٦	سبب المصدر المؤول بدون حرف سابق أنتسلاخ « أم » عن التسوية . الصلة بين « أو » و « أم » . . .	٥٧٣	وقوع همزة الاستفهام قبل ثلاثة من حروف العطف . حكمها . (٢) الفاء : معناها المراد من الترتيب المعنوي ، والد كثرى ، والإخباري ، والتعقيب .
٥٨٧	رأى سيوبه . التعيين بالهمزة وأم الاستعمال الصحيح فيما سبق .	٥٧٤	أحكام « الفاء » العاطفة ، فاء « الفصيحة » .
٥٩٠	وقوع « أم » بعد « هل » الاستفهامية .	٥٧٦	ومنها : أن تكون للعطف الصوري ، لا الحقيقي ،
٥٩١	وجوب تأخير أحد الأمرين إذا كان منفياً . متى تتمين الإجابة بالحرف : « نتم » وأخواته ؟	٥٧٦	(٣) ثم ، معناها ؛ أحكامها .
٥٩٢	صور من « أم » عند طلب التعيين .	٥٧٩	اتصال تاء التأنيث بها قد تكون حرفاً عاطفاً صورياً ، لا حقيقياً . قد تكون للاستئناف .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل والهامش»

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٩٣	سبب التسمية بالمتصلة .	٦١٤	تكرار «إما» . حذفها .
٥٩٤	الفرق بين قسمي أم المتصلة .		الفرق بينها وبين «إما» الشرطية
٥٩٦	الاستثناء عن الهزرة بنوعها .		المركبة ...، إشارة إلى أنواع أخرى .
	حذف «أم» .	٦١٥	حذف الواو قبلها - «أئما» .
٥٩٧	ب- «أم» المنقطعة (المنفصلة)		الفرق بين: «إما» و «أو» .
	معناها ، علامتها .		حكم للضمير بعدها ...
	معنى: «الإضراب» بنوعيه	٦١٦	(٨) لكن : معناها
	نوع من الفرق بين: «أم» و «بل»		شروط عملها .
	صور أخرى من: «أم» المنقطعة .		معنى: الاستدراك
٦٠٠	إعراب المنقطعة .	٦١٨	(٩) لا :
٦٠١	صورة تصلح للاتصال والانقطاع -		معناها ، شروط عملها .
	تجردها للإضراب .	٦٢٠	النفي التأسيسي ، والتأكيدى .
	إفادتها الإضراب ومعه معنى آخر .	٦٢٢	وقوع «لا» بعد الدعاء والتحضيض ،
٦٠٢	تجردها للاستفهام المحض .		والاستفهام .
	جواب «أم» المكررة، «أم» الزائدة.		حذف المعطوف عليه - تكرار «لا» .
	حكم للضمير العائد على المتعاطفين بعد:	٦٢٣	(١٠) بل :
	«أم»		معناه وحكمه .
٦٠٣	(٦) «أو»: (عملها، ومعناها)		الإضراب الإبطالى والانتقالى .
٦٠٥	الفرق بين الإبهام والشك ،	٦٢٧	حكم «بل» بعد الاستفهام ... -
	حكم الضمير - ونحوه - بعد «أو» ،		«وقوع «لا» للنافية» قبل «بل»
٦٠٦	معنى التقسيم ، والتفصيل ، والتفريق .		وقوع الواو بعد «بل» . ونوع هذه
	إحلال «الواو» محل: «أو» .		الواو ...
٦٠٩	وقوع: «أو» بعد «هل» سماعا .		حكم للضمير العائد على المتعاطفين بعد
	الفرق بين «أو» التى للإباحة ، وواو		«بل»
	العطف التى للجمع .	٦٢٨	ملخص حروف العطف ،
٦١١	صور تتعين فيها «أو» للشمول الكامل .		وبيان ما يقتضى التشريك ،
	حذف «أو» .		وما لا يقتضيه .
	عطفها الشيء على مرادفه .	٦١٢	(٧) إمّا : معانيها ،
٦١٢			العاطف لا يدخل على العاطف
٦١٣			

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل والهامش» .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٤٣	أداة الشرط الجازمة تخلص فعلها وجوابها للمستقبل - كما سبق في ص ٩٣ -
٦٤٤	الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية .
٦٤٥	ب- عطف الفعل وحده على ما يشبهه ، والعكس .
٦٥٢	ح- عطف الجملة على الجملة
* * *	
٦٥٥	المسألة ١٢٢ :
	بعض أحكام - في العطف -
	عامة ، متفرقة .
	(١) صلاحية المعطوف لمباشرة العامل .
٦٥٦	(٢) لا يشترط صحة تقدير العامل . . .
	(٣) مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين .
٦٥٧	(٤) الفصل بين العاطف ومعطوفه .
	(٥) تقدم المعطوف .
٦٥٨	(٦) عطف الجملة على المفرد والعكس . عطف المفرد على شبه الجملة ، والعكس
٦٥٩	(٧) العطف على التوهم .
	(٨) المغايرة بين المتعاطفين .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٣٠	المسألة ١١٩ :
	الفصل بين المتعاطفين
	حالتان يكون فيهما الفصل واجبا . حالتان يستحسن فيهما إعراب الجار مع مجروره بعد العاطف .
٦٣٣	٦٣٣
* * *	
٦٣٥	المسألة ١٢٠ :
	صور من الحذف في أسلوب العطف .
	حذف العاطف والمعطوف معاً
٦٣٦	معنى : « فاء الفصيحة » .
	حذف المعطوف .
٦٣٨	حذف المعطوف عليه .
٦٤٠	حذف حرف العطف وحده .
	تقديم المعطوف على المعطوف عليه .
* * *	
٦٤١	المسألة ١٢١ :
	عطف الفعل على الفعل ، أو على ما يشبهه ، والعكس .
	عطف الجملة على الجملة .
	٢- عطف الفعل وحده على الفعل كذلك .
٦٤٢	فعل الأمر لا ينفصل عن فاعله .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «ازيادة والتفصيل بالهامش» .

رقم الصفحة : الموضوع :

٦٧٦ اتحاد البديل والمبدل منه في اللفظ ،

وارتباط ما بعده

حذف المبدل منه . الإتياع والقطع في البديل .

٦٧٧ يشترط في بدل البعض وبدل الاشتمال

صححة الاستثناء عن المبدل منه .

٦٧٨ البديل على نية تكرار العامل - في

الأغاب -

* * *

*

المسألة ١٢٤ : ٦٨١

إبدال الظاهر من الظاهر ومن

الضمير ، والعكس في كل حالة .

* * *

المسألة ١٢٥ : ٦٨٣

البديل من المضمن الاستفهام

أو الشرط .

بديل التفصيل .

٦٨٤ « إن » الشرطية التي لمجرد التفصيل .

* * *

المسألة ١٢٦ : ٦٨٥

بديل الفعل من الفعل ، والجملة

من الجملة .

٢ - بديل الفعل من الفعل

بديل الجملة ٦٨٦

إبدال الجملة من المفرد ، والعكس . ٦٨٧

إبدال الفعل من اسم يشبهه ،

والعكس . ٦٨٨

الفصل بين التوابع ومتبوعاتها .

(ومنها البديل والمبدل منه)

رقم الصفحة : الموضوع :

٦٦٠ (٩) حكم المعطوف إذا كان

المعطوف عليه كسنية .

(١٠) حكم القطع في المعطوف

٦٦١ (١١) هل يجوز عطف الزمان

على المكان ، وعكسه ؟

* * *

المسألة ١٢٣ : ٦٦٣

البديل

تعريفه .

الغالب في البديل أن يكون جامداً .

٦٦٥ الغرض منه .

المراد من أن المبدل منه في

حكم المطروح .

أقسامه :

أولها : بديل كل من كل .

٦٦٦ (الإشارة إلى الارتباط بينه

وبين عطف البيان)

٦٦٧ ثانيها : بديل بعض من كل .

٦٦٨ قد تنوب « أل » عن الرابط

٦٦٨ ثالثها : بديل الاشتمال .

٦٧٠ رابعها : البديل المباين .

٦٧٠ أ - بديل الغلط .

ب - بديل النسيان .

ج - بديل الإضراب .

٦٧٤ بديل الكل من البعض ، وأحكام أخرى

البديل من حيث المطابقة وعدمها



lisanarabs.blogspot.com

النَّحْوُ الوَافِي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، والحياة اللغوية المتجددة

الجزء الرابع

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات
والمفصل للأساتذة والمتخصصين
مشتملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة
ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والعروض

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الثالثة

lisanarabs.blogspot.com



دار المعارف بمصر

النداء (١)

هو : توجيه الدعوة إلى المخاطب ، وتنبهه للإصغاء ، وسماع ما يريد المتكلم (٢) .
وأشهر حروفه ثمانية : الهمزة المفتوحة ، مقصورة أو ممدودة - يا - أيآ - هيآ -
أي ، مفتوحة الهمزة المقصورة أو الممدودة ، مع سكون الياء في الحالتين - وا - ... (٣)
ولكل حرف منها موضع يُستعمل فيه :

(١) فالهمزة المفتوحة المقصورة لاستدعاء المخاطب القريب (٤) في المكان الحسي
أو المعنوي ؛ كالتي في قول الشاعر ينصّح ابنه أسيداً :
أأسيدُ ، إن مئلاً مئلكُ مت فسيرُ به سسيراً جميلاً
والتي في قول الآخر : أربّ الكون : ما أعظم قدرتك ، وأجل شأنك .

(ب) ستة أخرى ؛ (هي : آ - يا (٤) - أيآ - هيآ - أي ، بسكون الياء مع

(١) في هذه الكلمة لغات ؛ أشهرها : المدّ مع كسر النون . وهي مصدر قياسي للفعل :
« نادى » ويجوز فيها القصر أيضاً . وقد ورد السماع بضم النون مع المد أو القصر . والهمزة التي في
آخر كلمة : « نداء » أصلها الواو ؛ فهي منقلبة عن أصل .

(٢) ويقولون في تعريفه أيضا : « طلب الإقبال بالحرف : « يا » أو أحد إخوته » . والإقبال
قد يكون حقيقياً ، وقد يكون مجازياً يراد به الاستجابة ، كما في نحو : « يا الله » . وقد يكون الغرض
من النداء تقوية المعنى وتوكيده ، كقولك لمن هو مصغ إليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر هو
ما فصلته لك يا علي - مثلا -
(كما سيجيء في ص ١٢٢) .

والأصل في المنادى أن يكون اسماً لعاقل ، ولكن من الأسماء ما لا يكون إلا منادى ، ومنها
لا يصلح منادى
- كما سيجيء في ص ٦٨ -

(٣) فالهمزة مقصورة وممدودة ؛ وكذا « أي » مقصورة الهمزة وممدودتها . وبقية الأجراف ممدودة ،
لأنها محتومة بالألف . والبعيد يحتاج إلى مد الصوت لسمع ، ولهذا يرى بعض النحاة أن « أي »
المقصورة هي لنداء القريب

(٤ ، ٤) قد يقال : كيف تكون « يا » في أصل وضعها للنوى الحقيقي - لا المجازي - لنداء البعيد
مع أنها قد استعملت لنداء « الله » في أفصح الكلام ، والله أقرب شيء للمتكلم - وغيره - في كل حين ؟
أجابوا : إن المتكلم الذي ينادى ربه يستصغر نفسه أمام المولى ويرى البعد الواسع بين المنزلتين ؛ منزلة
الخالق ومنزلة المخلوق ، والتفاوت العظيم بين الدرجتين ، فلماذا يستخدم الحرف « يا » وأجاب آخرون :
إنها تستعمل في القريب والبعيد ، ودعوى المجاز في أحدهما والتأويل خلاف الأصل .

فتح الهمزة مقصورة ومدودة -) لاستدعاء المخاطب البعيد^(١) حساً أو معنى ، والذي في حكم البعيد ؛ كالنائم ، والغافل . . .

فمثال « يا »^(١) قول الشاعر في مدح الرسول عليه السلام :

كيف تترقى رُقَيْتِكَ الأنبياءُ ! يا سماءاً ما طاولتها سماءُ

ومثال « أيتاً » قول بعضهم بر « أيتاً متوانياً وأنت سليل العرب الأبطال ، لا تنس مجدهم على الأيام . ومن الممكن وضع حرف آخر من الأحرف الباقية موضع « أيتاً » في هذا المثال .

أما تحديد القرب والبعد فمتروك للعرف الشائع : سواء أكانا حسيين أم معنويين . . .

(ح) « وآ » ويُستعمل لنداء المندوب^(٢) ؛ كقول الشاعر في الرثاء :

وإمّحسناً ملكَ النفوسَ ببيّرهِ وجرى إلى الخيرات سبباً الخطأ

وقول الآخر : واحترق قلباهُ مِمَّنْ قلبه شميمٌ^(٣)

(د) وقد تستعمل : « يا » للندبة^(٤) بشرط وضوح هذا المعنى في السياق ،

وغدم وفوق لبس فيه ؛ كآية الكريمة التي تتحكى قول العاصي يوم القيامة :

(يا حسرتنا على ما فرطتُ في جنب الله) . وقول الشاعر في رثاء الخليفة الأمويّ

عمر بن عبد العزيز :

حُمِلتَ أمراً عظيماً ، فاضطربت لهُ وقمتَ فيه بأمرِ الله يا عمراً

فإنشاء الشعر بعد موت « عمّر » العادل دليل على أن « يا » للندبة .

فإن التبس الأمر بين أن تكون « يا » للندبة أو لا تكون ، وجب ترك « يا » ،

والاقتصار على : « وا » ؛ كأن تقول : في ندبة « عمر » : واعمّر ، ولا يصح

مجيء « يا » إذا كان أحد الحاضرین يسمى : عمّر^(٥) . . .

(١٤١) انظر « ب » من ص ٥ .

(٢) هو : المتوجّع عليه ، أو المتوجّع منه . فالأول هو الذي يصاب الناس بجميعة موته .

(حقيقة أو حكماً) والثاني : هو بلاء أو داء يكون سبباً في تألم المتكلم وتوجهه .

- انظر ص ٨٩ حيث الباب الخاص بالندبة -

(٣) بارد .. (٤) نداء المندوب - كما سيجيء في باب : « الندبة » ، ص ٨٩ -

(٥) فيما سبق من حصر أحرف النداء ومواضع استعمالها يقول ابن مالك في باب عنوانه : النداء : =

حذف حرف النداء :

(أ) يصح حذف حرف النداء « يا » - دون غيره - حذفًا لفظيًا فقط ، مع ملاحظة تقديره ، كقول الشاعر في رثاء زعيم وطني شاب^(١) :

زَيْنَ الشَّبَابِ وَزَيْنَ طُلَّابِ العِلْمِ هَلْ أَنْتَ بِالمُهْجِ الحَزِينَةِ دَارِي ؟
وقول الآخر :

إنما الأرض والسماء كتاب فاقروهه ، معاشر الأذكياء
التقدير : يا زين الشباب - يا معاشر الأذكياء .

(ب) وهناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف « يا » ، أشهرها :

١ - المنادى المنسوب^(٢) ؛ كالأمثلة السالفة .

٢ - نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشددة ، نحو : يا الله .

٣ - المنادى البعيد ؛ كقول الشاعر :

يا صادقًا يَشْدُو على فَنَسِنَ رُحْمَاكَ ؛ قد هيجت لي شَجَسِي

٤ - المنادى الزكرة غير المقصورة^(٣) ، نحو : يا محسنًا لا تكدر إحسانك باليمن .

٥ - المنادى المُسْتَعْتَب^(٤) ؛ كقول الشاعر :

يا لَقَوِي لِعِزَّةِ وفخارٍ وسباقٍ إلى المعالي وسابقٍ

٦ - المنادى المتعجب منه ؛ نحو : يا لَفْضَلِ الوالدين ؛ للتعجب من كثرة فضلهما .

= ولْيَمْنَادَى النَّاءِ ، أَوْ كَالنَّاءِ : « يَا » و : أَيْ - و : آ - كَذَا : أَيَا - ثُمَّ : هِيَا

وَالهَمْزُ لِلدَّائِي ، و : « وَا » لِمَنْ نَدِبَ أَوْ : « يَا » وَغَيْرُ « وَا » لَدَى اللِّبْسِ اجْتِنِبَ

(الناء = النائي ، أَيْ : البعيد . الدائي = القريب) سرد أحرف النداء ، وبين أن « يا » والأربعة التي بعدها تستعمل للبعد وما يشبهه ، وأن الهزمة لنداء القريب . وأن « وَا » للمتدوب ، وكذا : « يا » بشرط أمن اللبس . أما عند اللبس فيجتنب استعمال « يا » في الندبة . وهذا هو المراد من قوله :

(وغير « وَا » لدى اللبس اجتنب) أَيْ : اجتنب عند اللبس استعمال حرف في الندبة غير « وَا » .

(١) البيت من قصيدة لحافظ إبراهيم في رثاء مصطفى كامل . الزعيم المصري الوطني المتوفى سنة ١٩٠٨ .

(٢) كما سيجيء في ص ٩١ .

(٣) سيجيء شرحها في ص ٣١ ومنه يعلم أن المنادى بها لا بد أن يكون غير معين ولا مقصود .

(٤) من ينادى ليخلص من شدة ، أو يساعده في دفعها (وسيجيء للاستغاث باب خاص ، في ص ٧٧) .

٧ - المنادى ضمير المخاطب ، عند من يجيز نداءه ؛ كقول الشاعر :
يا أنت يا خير الدعاة للهدى لَسْبَيْكَ دَاعِيَا لَنَا ، وهاديا
أَمَّا ضَمِيرٌ غَيْرُ الْمَخَاطَبِ فَلَا يَنَادِي مُطْلَقًا^(١) . . .

(ح) ويقال الحذف - مع جوازه - إن كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب^(٢) ، أو كان اسم جنس لمعين^(٣) ، فمثال الأول قول أعرابي لابنه : « هذا ، استمع لقول الناصح ولو أغضبك قوله ؛ فن أحبك نَهَاكَ ، ومن أبغضك أغواك » . وقول آخر لأولاده : « هؤلاء ، اعلموا أن أقوى الناس من قاوم هواه ، وأشجعهم من حارب الباطل . . . » . أى : يا هذا - يا هؤلاء . . .

ومثال الثانى قول بعض الأدباء وقد برّح به السهر : « ليلٌ ، أمّا لَيْكَ آخِرٌ يدنو ؟ وهل للحزن آخر ؟ صبحٌ ، أمّا لَيْكَ مَقْدَمٌ يُرْجَى ؟ وهل فى الفجر مَطْمَعٌ ؟ » . أى : يا ليل ، يا صبح ، الليلِ وصبِحِ مُعَيَّنِينَ . . .

ومن هذا قول العرب : أَطْرُقُ كَثْرًا^(٤) ؛ إن النعام فى القرى . أى : يا كروان .

(١) من الأسماء ما لا يكون منادى ، ومنها ما لا يكون إلامندى . والبيان فى ص ٦٨ .

(٢) يصح نداء اسم الإشارة ، بشرط ألا يتصل بآخره كاف الخطاب (طبقاً لما نقله الصبان فى هذا الموضوع عن الشاطبى) إلا فى الندبة فيصح . (على حسب البيان الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ٩١) وهذا الشرط لازم أيضاً عند حذف : « يا » . لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى اسم الإشارة ؛ إذ المنادى اسم الإشارة هو المقصود بتوجيه النداء ؛ لما هو مقرر أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه فى الرأى الراجح - راجع الصبان ، جزء ٣ آخر باب النداء - . وخير من هذا أن يقال فى التعليل : هو استعمال العرب ، فحسب .

(٣) المراد باسم الجنس المعين النكرة المقصودة المبنية على الضم عند نداءها ؛ فيخرج اسم الجنس غير المعين ، والمراد منه هنا : النكرة غير المقصودة . وسيجىء تفصيل الكلام على هاتين النكرتين ، وحكهما فى ص ٢٥ و ٣١ .

(٤) هذا مثل يضرب للمتكبر ، وقد تواضع من هو خير منه . وقد حذف التون والألف من كلمة : « كروان » لترخيم النداء ، وقلبت الواو ألفاً ، كما سيجىء بيانه فى باب الترخيم - ص ١٠٥ و ١١٤ وفى حذف حرف النداء لفظاً لا تقديراً - ومواضع الحذف ، يقول ابن مالك : - مع اقتصاره على بعض مواضع الحذف - :

وغيرُ مندوبٍ ، ومضمِرٍ ، وما جا مستغاثاً - قَدْ يَعْرِى . فاعلماً
(جا = جاء . يعرى = مجرد من حرف النداء ، فاعلما = فاعلم . والألف إما زائدة للشعر ، وإما =

زيادة وتفصيل :

(ا) يمتاز الحرف : « يا » بأنه أكثر أحرف النداء استعمالاً ، وأعمّها ؛ لدخوله على أقسام المنادى الخمسة (١) ؛ ولهذا يتعين تقديره - دون غيره - عند الحذف كما يتعين في نداء لفظ الجلالة (الله) (٢) وفي المستغاث ، وفي نداء « أيّها ، وأيتها » ؛ إذ لم يشتهر عن العرب أنهم استعملوا في نداء هذه الأشياء حرفاً آخر .

(ب) يجوز مناداة القريب بما للبعيد ، والعكس ، وذلك لعلّة بلاغية ، كتنزيل أحدهما منزلة الآخر ، وكالتأكيد (٣) . . .

(ج) الأصل في النداء أن يكون حقيقياً ، أى : يكون فيه المنادى اسماً لعاقل ؛ كى يكون في استدعائه وإسماعه فائدة .

وقد ينادى اسم غير عاقل ، لداغ بلاغى ؛ فيكون النداء مجازياً ؛ كقوله تعالى (٤) :
(وقيل يا أرض ابلعى ماءك ، ويا سماء اقلعى) (٥) . . .

= أصلها نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفاً عند الوقف) .

يقول : قد يتجرد المنادى من حرف النداء إذا كان المنادى غير مندوب ، وغير مضمر ، وغير مستغاث وهذا التجرد ، - أى : الحذف اللفظي - ، ليس قليلاً في الكلام الفصيح . ثم بين أن هناك مواضع غيرها يكون الحذف فيها قليلاً ، وهو مع قلته جائز ، ولا داعى لمنعه ، وطالب بتأييد مجوزيه ، ونصر من يلومهم على المنع ، وعلى إباحة القياس عليه . قال :

وذاك في اسم الجنين والمشار له . قَلَّ . وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ
(المشار له : أى : اسم الإشارة ، وكان الأول أن يقول : المشار به . عاذله = لا ممة) يريد : أن حذف حرف النداء قليل في اسم الجنس ، واسم الإشارة - وقد ترك شرط خلوه من ضمير المخاطب -
- لضيق الشعر - وطالب بتأييد من يلوم المانع ؛ إذ لا حجة له في المنع ؛ لورود أمثلة تكنى لإباحة القياس عليه .
(١) ستائق في ص ٩ .

(٢) في نداء لفظ الجلالة (الله) جملة لغات ، ستجىء في ص ٣٦ ورقم ٢ من هامشها
(وانظر ما يتصل بهذا في رقم ٤ من هامش ص ١) .

(٣) انظر ما يوضحه في رقم ٢ من هامش ص ١ وفي ص ١٢٢ - الوجه الثالث -

(٤) في قصة طوفان نوح - عليه السلام - الواردة بسورة : هود .

(٥) امتنعى وكفى عن إنزال المطر .

وقول الشاعر :

يا ليلِ ظلُّ ، يا نومُ زُلُّ يا صبحُ قفُّ ، لا تطالعُ

وقد يقتضى السبب البلاغى دخول حرف النداء على غير الاسم ، كأن يدخل على حرف ، أو جملة فعلية ، أو اسمية . فمثال دخوله على الحرف قوله تعالى : « يا ليت قومي يعلمون بما غفرت لى ربى . . . » ، وقول الشاعر :

فياربِّما^(١) باتَ الفتى وهو آمنٌ وأصبحَ قد سُدَّتْ عليه المَطالعُ

ومثال دخوله على الجملة الفعلية :

قلِّ لِمَنْ حَصَلَ مالاً واقتنَى

أقرضَ اللهَ ، فَيَئَا نِعَمَ المَدِينِ

وقول الشاعر :

يا حبذا النيلُ على ضوء القمرِ

وحبذا المساءُ فيه والسحرُ

وقول الآخر يخاطب ليلتى :

فيا حبذا^(٢) الأحياءُ ما دمتِ حيَّةً

ويا حببدا الأمواتُ ما ضممتِ القبورُ

ومثال دخوله على الجملة الاسمية قول شاعرهم^(٣) :

يا - لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلهمِ

والصالحينِ على سِمعانِ من جارِ

وفى هذه الحالات يكونُ حرف النداء إما داخلا على منادى محذوف ، مناسب للمعنى ؛ فيقال فى الآية : يارب ، أو يا أصحاب . . . أو نحوهما ، وهذا عند من يجيز حذف المنادى - وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى . والرأيان مقبولان ؛ ولكن الثانى أولى ؛ لصلاحه لكل الحالات ، ولو لم تستوف الشرط الآتى الذى يتمسك به كثير من النحاة ، وهو : عدم حذف المنادى قبل

(١) وكقولهم : يارب متئعة ساعة ، أو رثتُ حزن أيام .

(٢) حبذا : جملة فعلية للمدح العام . وتفصيل الكلام عليها فى الباب المناسب ؛ وهو باب :

« ألفاظ المدح والذم - ج ٣ م ١١٠ .

(٣) كما جاء فى « المعنى » ج ٢ عند كلامه على الحرف : « يا » . وهو داخل هنا على جملة اسمية

دعائية ، وكما جاء فى الهمع أيضاً .

الفعل الذى دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر ، أو للدعاء ، أو ضيغة « حيداً » . فمثاله قبل الأمر قراءة من قرأ قوله تعالى : (أَلَا يَا... اسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...) ، وقبل الدعاء قول الشاعر^(١) :

أَلَا يَا... اسَلَمَى يَاهَنْدُ ، هَنْدَبْنِي بَدْرٍ إِذَا كَانَ حَتَّى قَاعِدًا آخَرَ الدَّهْرِ
فإن لم يتحقق الشرط عند المتمسكين به فإلا منادى محذوف ، ولا نداء ، ويكون الحرف المذكور هو للتنبيه .

(د) يعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطالب ؛ يرغِبُ منها قبل النداء خبرية ، فهي تتحول معه إلى إنشاء طابى جملة فعلية . فالأصل فى مثل : يا صالح ، هو : أنادى أو أدعو صالحاً... حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر ، ونابَ عنهما حرفَ النداء^(٢) ، وبقى المفعول به ، وصار منادى واجب الذكـر — غالباً — وقيل : إن المحذوف هو الفعل وحده ، وناب عنه حرف النداء ، واستتر الفاعل فى حرف النداء . وقيل غير هذا ...

ولا قيمة للخلاف فى أصل الجملة الندائية ؛ فالذى يعيننا هو أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبي ، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية^(٣) .

(١) ومثله البيت السالف : (يا — لعنةُ الله ...) .

(٢) ولهذا يعتبر حرف النداء من حروف المعاني التى ينوب كل منها عن جملة محذوفة ، يذكر بدلاً ... ، فحرف النداء ينوب عن جملة : (أنادى × أو : أدعو ×) وحرف الاستفهام ينوب عن جملة : (أستفهم ×) وحرف العطف ينوب عن جملة : (أعطف × ...) وهكذا . ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ٩ وقد سبق إيضاح لحروف المعاني . فى صدر الجزء الأول (م ٥) وفى بابي : « الظرف وحروف الجر » من الجزء الثانى .

هذا ، ولا يصح فى الجملة الندائية أن تقع خبراً ، فقد قال السيوطى فى الهمع (ج ١ ص ٩٦) فى أقسام الخبر ما نصه : « لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ، نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدره ولكن ، أو : بل ، أو : حتى . بالإجماع فى كل ذلك » ١ هـ .

(٣) ولهذا قيل إن السبب فى حذف الفعل مع فاعله على الوجه السالف هو قصد الإنشاء ؛ إذ ظهور الفعل قد يوهم الإخبار ، وأيضاً كثرة الاستعمال ، والتعويض عن الفعل بحرف النداء ، وظهور المعنى المراد بعد حذفهما — راجع الهمع ج ١ ص ١٧١ فى المفعول به ونائبه —

.....

 (هـ) ولما كان حرف النداء نائياً عن العامل الأصلي المحذوف صح أن يكون
 لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصة التي يؤثر فيها ؛ نيابةً عن ذلك العامل المحذوف .
 وأشهرها شبه الجملة ^(١) ، كقول الشاعر :
 يادارُ بينَ النَّقَا والْحَزَنِّ ، ما صنعت يدُ النوى بالأكسى كانوا أهالك ؟
 وقول الآخر :

يا لَلرِّجالِ لِقومِ عَزَّ جانبِهِمْ . واستلهموا المجدَ من أصلٍ وأعرأقِ
 فليس في المثالين - وأشباههما - ما يصلح لتعلق شبه الجملة إلا : « يا » .
 وجعلوا من المعمولات المصدر ^(٢) في مثل قول القائل :
 « يا هندُ ، دعوةَ صبِّ دائمٍ دَنَفٍ » ^(٣)
 فالمصدر « دعوة » متعلق بالحرف : « يا » ، النائب : عن « أدعو » . والتقدير :
 أدعو هنداً دعوة صب .

(١) لهذا إشارة في باب : الظرف ، ج ٢ م ٧٨ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا في ج ٢ باب المفعول المطلق م ٧٤ .

(٣) تكلمة البيت : * متى بوصل ، وإلامات أو كتربا *

(الذنف : شديد المرض - كرب : اقتراب من الموت) .

المسألة ١٢٨ :

أقسام المنادى الخمسة* ، وحكم كل

القسم الأول : المفرد العَلَم ، ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ؛ فيشمل المفرد الحقيقي^(١) ؛ بنوعيه المذكر والمؤنث ، ويشمل مثناه ، وجمعه ، (نحو : فَضْل ، عَلَم رجل - الفضلان - الفضلون - الفضول - عائدة ، علم امرأة - العائدتان - العائدات - العوائد . . .) ، ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء ؛ سواء أكان تركيبها منزجياً ؛ كسيبويه (علم إمام النحاة المشهور) - أم إسنادياً ، كَنَصَرَ اللهُ ، أو : شاء اللهُ ، عَلَمين ، أم عددياً كخمسة عشر^(٢) . . .

فكل هذه الأعلام - وأشباهاها - تُسَمَّى مفردة في هذا الباب ، وتعريفها بالعلمية قبل النداء يلزمها بعده - على الأصح - فلا يُزيله النداء ليفيدها تعريفاً جديداً أو تعييناً . وإنما يُقَوِّى التعريف السابق ، ويزيدُ العلمية وضوحاً وبياناً . ويلاحظ حذف « أل » وجوباً من صدر المنادى ؛ - علمتاً وغيره - إن لم يكن المنادى من المواضع المستثناة التي يصح تصديرها « بأل »^(٣) .

حكمه :

(١) الأكثر بناؤه على الضمة - بغير تنوين - أو على ما ينوب عنها . ويكون في محل نصب دائماً ، لأن المنادى في أصله مفعول به^(٤) ؛ نحو : يا فَضْلُ ، كلُّ شَيْءٍ

* هي : المفرد العلم - النكرة المقصودة - النكرة غير المقصودة - المضاف - الشبيه بالمضاف .
(١) وهو الذي يدل على واحد . ويلحق به في حكمه هنا مثناه وجمعه . لكن أيعتبر هذان بعد النداء أعلاماً أم نكرات مقصودة ؟ الجواب في رقم ٣ من ص ١٦ .

(٢) عند غير الكوفيين الذين يحملون صدر المركب العددي بمنزلة المضاف ، منصوباً ، (كما سيبيء في رقم ٤ من ص ١٦ وفي هامش ص ١٧ ورقم ١ من هامش ص ٣٢) . ورأيهم ضعيف . وأثر الخلاف يظهر في توابع المنادى .

(٣) ستجيء في ص ٣٦ .

(٤) المنادى بمنزلة المفعول به لفعل محذوف مع فاعله - في أحد الآراء - نابت عنهما « يا » أو إحدى أخواتها . يقول النحاة في مثل : يا علي . . . إن أصله - كما تقدم ، في « د » من ص ٧ - : أدعو ، أو : أنادى عليا . . . حذف الفعل ، مع فاعله ونابت عنهما « يا » وصار المفعول به =

يحتاج إلى العقل ، والعقل يحتاج إلى التجربة - يا فضلان^(١) . . . يا فضلون . . .^(١)
يا فضول^٢ - يا أفاضل^(٢) . . . يا عائدة^٣ . . . يا عائدتان . . . يا عائدت^٤
. . . يا عائد^٥ . . .

فالمفرد العلم في هذه الأمثلة - وما شابهها - مبنى على الضمة في المفرد الحقيقي ،
وفي جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، ومبنى على الألف في المثني ، وعلى الواو
في جمع المذكر السالم. وهو في أكثر أحواله مبنى^(٣) لفظاً على الضمة وفروعها، منصوب
مخلاً^(٤).

ولا فرق بين أن تكون الضمة ظاهرة ؛ كالتى في بعض الأعلام السالفة ، أو
مقدرة كالتى في آخر الأعلام المختومة بحرف علة ؛ كموسى في قوله تعالى : (يا موسى
لا تخف . إني لا يخافُ لَدَى المرسلون) . . . وكالتى في آخر الأعلام المركبة التى
ذكرناها ، ومنها : سيبويه . . . ، وكالتى في آخر الأعلام المنقولة ، المبنية أصالة
قبل علميتها وندائها ؛ مثل الكلمات : مُنذ^(٥) - كيف - قِطام . . . وغيرها من
كل لفظ سُمى به ، وصار علماً ، وكان مبنياً أصالة قبل أن يصير علماً منادى -
فتبقى علامة البناء الأصلى السابق على حالها ، وتقدر على الآخر علامة البناء الجديدة
التى جلبها النداء ، ويكون المنادى في كل ذلك ، في محل نصب^(٥) . . .

ويُلحَقُ بالمفرد العلم المبنى أصالة قبل النداء - في حكم البناء على الضمة
المقدرة ، كل ما ينادى من المعارف الأخرى المبنية أصالة قبل النداء ؛ وليست

= منادى ، مبنياً على الضم في محل نصب. ويستدلون على أنه في محل نصب بورود كثير من توابعه
منصوباً في الكلام الصحيح المأثور . وليس في الجملة ما يصلح سبباً لنصبه لإمراة المحل .

(١٠١) راجع - رقم ٣ ص ١٦٠ في الزيادة والتفصيل - ما يختص ببناء العلم المثني والجمع ؛ لأهميته .
(٢) جمع : أفضل .

(٣) إلا صورة يجوز في بنائها أمران ، تجى في ص ١٨ وإلا ثلاث صور معربة (في ص ٢٠ و ٢٤)
(٤) راجع « د » من ص ٧ ، ورقم ٤ من هامش الصفحة السابقة . ولا فرق في هذا الحكم بين

العلم الموصوف وغير الموصوف - انظر « الملاحظة » التى في ص ٢٢ -

(٥٥) ويقال في كلمة مثل : « منذ » - علماً - عند نداها ، إنها منادى ، مبنى على ضم
مقدر على آخره منع من ظهوره علامة البناء الأصلى ، في محل نصب . وعلامة البناء الأصلى في هذه
الكلمة هي : الضمة . وهذه تختلف عن ضمة البناء التى يجلبها النداء .

(ثم انظر « ج » ص ٢٣ - و ص ١٢)

أعلاماً ؛ كأسماء الإشارة (نحو : هذا - هؤلاء . . .) وأسماء الموصولات غير
المبدوءة بأل^(١) (نحو : مَنْ - ما . . .) وضمير المخاطب (نحو : أنت -
إيّاك . . .) أما غير المخاطب فلا ينادى ، كما عرفنا^(٢) .

(١) أما اسم الموصول المبدوء « بأل » فله حكم خاص يجيء في « الحالة الرابعة » من ص ٣٨ .
(٢) في ص ٤ - هذا ، وإلحاق الأشياء المذكورة بالمفرد العلم ، هو رأى كثير من النحاة شاع
اتباعه والاعتصار عليه ؛ ويعارضه رأى آخر أنسب . (كما سيذكر في « الملاحظة التالية » ص ١٢)
وقد يكون من السائغ أن نذكر - بإيجاز - للمتخصصين ما في المطولات النحوية من خلاف جدلي
شكلي حول حكم المعارف المبينة قبل النداء وليست أعلاما . يدور الخلاف حول نوع تعريفها بعد
النداء ؛ أهو الذى كان لها قبله ، أم هو تعريف جديد بدل السابق ، حل محله ؟ فشرح المفصل
(ج ١ ص ١٢٩) يعرض الرأيين ، ويرجح - في وضوح وصراحة - الرأى القائل إن المعارف كلها
- أعلاما وغير أعلام - تفقد تعريفها السابق ، وتصير نكرات ، ويجلب لها النداء بما فيه من القصد
والإقبال على المخاطب تعريفاً جديداً يزيل تنكيرها الجديد . ويؤيد هذا بكلام طويل . أما غيره - كأبي
يكر بن السراج ، ومن معه من القدامى ، وكالصبيان من المتأخرين - فيؤيد الرأى الآخر ؛ بحجة أن
أكثر المعارف لا يمكن أن يزول عنه تعريفه القديم مطلقاً ، ولا يمكن أن يتجرد منه ، ويصير نكرة
تقبل التعريف المحبوب بالقصد والمخاطبة مع النداء ، (كلفظ الجلالة « الله » وأسماء الإشارة . . .)
وقد وردت إشارة موجزة لهذه المسألة على هامش كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٠٣) اكتفى فيها المقرر
بأن أحال إيضاحها وتفصيلها وتفريعها إلى ما جاء في شرح السيرافى لها . كذلك أشار صاحب شرح
التصريح (في أول الفصل الثانى من أقسام المنادى) إلى المنادى المعروف ؛ ما كان منه مذكراً أو مؤنثاً ،
علماً وغير علم ، معرفاً قبل النداء أو بعده . إلى غير هذا مما اشتملت عليه المطولات من تفرعات
وتشعبات لا خير في سردها الآن ، ومن الممكن أن نستخلص منها نتيجتين .

الأولى : أن العلم المفرد إذا نودى ، وجب بناؤه على الضمة ؛ وأنه - بعد النداء - معرفة
لا شك في تعرفه ، علم لا خلاف في علميته . ولا يعنيها بعد هذا أن يكون تعرفه وعلميته هما السابقان
على النداء ، أو مجلوبان بعد النداء ، مجددان بسببه ؛ لأنه في الحالتين علم ، بالرغم من وجود أعلام
لا يفارقها التعريف مطلقاً ؛ كلفظ الجلالة « الله » .

وما سبق خاص بالعلم المفرد الذى ليس مثنى ولا مجموعاً . فإن كان مثنى أو مجموعاً فله حكم آخر
يجيء - في رقم ٣ من ص ١٦ -

الثانية : أن المعارف الأخرى التى ليست أعلاماً ، والتي يغلب أن تكون قبل النداء مبينة أصالة
(كالضمير ، والإشارة . . .) لا شك في تعرفها ولا يعنيها أيضاً أن يكون هذا التعريف هو السابق
على النداء ، وأنه استمر بعده ؛ (إذ لا يمكن تنكيرها - على الأصح) - أو هو تعريف جديد حل
محل الأول الذى زال بالنداء ، وصارت المعرفة نكرة بعد زواله ، ثم زال تنكيرها بتعريف القصد
والخطاب مع النداء . . . لا يعنيها ذلك ؛ لأن هذه المعارف التى ليست أعلاماً والتي هي مبينة أصالة قبل =

ملاحظة :

ما تقدم من حكم الضمة المقدرة في آخر الأعلام المبنية أصالة قبل النداء ، وفي آخر ما ألحق بها . . . هو الرأي الشائع عند أكثر النحاة - كما أشرنا^(١) - وفيه مع صحته وشيوعه - نوع من التضييق والتعقيد ؛ لأن بعض المحققين يتوسع فيقول : (إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ ، فالواجب الإعراب)^(٢) . يريد : فالواجب اعتبارها معربة بعد النقل ، وقبل مناداتها ، وتناسي البناء السابق ، ويراعى عند نداءها هذا الاعتبار الجديد ، الذي يجعلها في حكم الأسماء المعربة ، الأصيلة الإعراب قبل مجيء النداء - .

وبناء على هذا الرأي - الشامل للضمير والإشارة ، وغيرهما صرح بعض النحاة بأنك (تقول في : كيف ، وهؤلاء ، وكم ، ومنذ . . . أعلاماً) - (يا كيف ، يا هؤلاء - يا كم - يا منذ . . . بضمه ظاهرة ؛ فهي متجددة للنداء ه) .

=النداء - سبني بعده على الضمة المقدرة أو فروعها . وتعتبر ملحقة بقسم المفرد العلم السالف ؛ ولا تلحق بقسم النكرة المقصودة - كما يرى بعض النحاة - لأنها معارف قبل النداء ، وليست نكرة تامة التنكير تصوير بالنداء والخطاب نكرة مقصودة . لو فرضنا أن تعريفها السابق يزول بالنداء ، ويحل محله تعريف جديد - وهذا رأي - سريو - لوجب أن يكون التعريف المتجدد ماثلاً لتعريفها السابق نوعاً ودرجة ، كما عاد للعلم نوع تعريفه السابق ودرجته وهو العلمية ، (على رأى من يقول : إنه يفقد علميته بالنداء ، ثم تعود له بعده) فليس بمقبول أن يقال إنها معارف في أصلها ، زال تعريفها السابق ، فصارت نكرة ، ثم نوديت فاكتسبت التعريف الجديد المخالف للسابق ، وصارت به نكرة مقصودة ، (مع أن أكثر تلك المعارف لا يفقد تعريفه مطلقاً في الرأي الأقوى - كما سبق) .

وإنما ألحقت بالعلم لقرب درجة تعريفها منه ، ولم تدخل في عداده لأنها ليست علماً . . . وهذا الخلاف شكلي ؛ بالرغم مما يرتبون عليه من وضع المعارف في درجات متفاوتة القوة في التعريف تفاوتاً يؤدي إلى تقديم بعضها في ترتيب الكلام على بعض ، لكن لا أثر له في ضبط الكلمة ، ولا معناها ، ولا إعرابها ؛ فهي على الرأيين معرفة بعد النداء ، ومبنية على الضمة . سواء أكانت من قسم المفرد العلم أم من قسم النكرة المقصودة . . . (وقد سبق تفصيل الكلام على العلم في ج ١ ص ٢٠٠ م ٢٢) . (١) في رقم ٢ من هامش ص ١١ .

(٢) هذا كلام « الرضى » في باب : « العلم » نقله « خالد » وعلق عليه في شرحه : على « التصريح » (ج ٢ - أول الفصل الثاني ، في أقسام المتنادى) . وقال الرضى أيضاً ما نصه : (كل مفرد مبنى تسمى به شخصاً فالواجب فيه الإعراب مع الصرف - أى : مع التنوين - ...) هـ . راجع حاشية « خالد » على التصريح ، آخر باب : « مالا ينصرف » .

وفي هذا الرأي توسعة ، وتيسير محمودان ؛ لأنه يجعل حكم المنادى ^(١) « المفرد العلم » مطرداً ؛ يعم ويشمل صوراً كثيرة بغير تفرقة ولا تشتيت . ومن ثم كان الأخذ به أفضل من الأخذ بالرأي الأول .

وإنما يبنى المفرد العلم - وملحقاته - إذا لم يكن معرباً مجروراً باللام في الاستغاثة والتعجب مع ذكر « يا » فيهما ؛ كما في نحو : « يا لعلّي للضعيف » ؛ للاستغاثة بعلّي في نصر الضعيف . و : « يا لعلّي المحسن » ؛ للتعجب من كثرة إحسانه . فالمنادى فيهما ، معرب وجوباً ، كما كان قبل النداء ، مجرور باللام في محل نصب ، لأنه خرج بسبب الجار من قسم « المفرد العلم » ، ودخل في قسم المضاف - ^(٢) تأويلاً - .

وكذلك يجب إعرابه (ولا يصح بناؤه) إذا كان هذا العلم المفرد منقولاً من أحد الأعداد المتعاطفة ، بالتفصيل الموضح في مكانه ^(٣) .

وهناك صورة يجوز فيها الإعراب والبناء ، وستجىء ^(٤) .

(١) وهو البناء على الضمة أو ما ينوب عنها ، من غير تفرقة بين ما أصله علم قبل النداء أو غير علم ، مبنى أو غير مبنى . لأن إدراك هذه التفرقة ، والوصول إلى معرفتها اليوم عسير كل السمر على جمهرة الناس ، في الاستغناء عنها راحة بغير ضرر . وهناك نص آخر يؤيد ما سبق ؛ ماخصه : وجوب الإعراب والتنوين معاً قبل النداء في كل لفظ أصله مفرد حقيق (أى : ليس مثني ولا جمعاً ، ولا نوعاً من أنواع المركبات الثلاثة التي منها المركب الإضافي ، وشبه الملحق به) ومبنى ثم ترك أصله ، وصار علماً منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى معنى وحكم جديدين . مثل كلمة : « أمسين ، وغان » إذا صارتا علمين ؛ فعند نداءهما يجرى عليهما حكم الأسماء المعربة قبل النداء .

(راجع التصريح أول الفصل الثاني في « أقسام المنادى » ، ج ٢ ص ١٦٦ - وحاشيته آخر باب « الممنوع من الصرف » ص ٢٢٦) وسبق لهذا الحكم بيان مفيد في ج ١ ، بابي المغرب والمبنى - والعلم ، م ٦ و ٢٣ ص ٧٤ و ٢٧٨) .

(٢) كما سيجيء هذا في ص ٧٩ من باب الاستغاثة .

(٣) ص ٣٣ و ص ٣٤ - ١ -

(٤) في ص ٢٠ .

زيادة وتفصيل :

١ - ما كيفية بناء المفرد العلم الذي كان في أصله اسماً منقوصاً ، منوناً ، ثم نقل إلى العسمية ؛ مثل : هادٍ - راضٍ - مرتضٍ - مستكفٍ - وغيرها ؟ . . . :

الأصل في المنقوص أن يكون مخمومًا بالياء^(١) الظاهرة إلا في بضع حالات قليلة ؛ أهمها : أن يكون منونًا مرفوعًا أو مجرورًا ؛ فيجب حذفها نطقًا وكتابة ؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء ، فتحذفان ؛ طلبًا للخفة . فإذا حذفنا تلاقت الياء ساكنة مع التنوين فيجب حذفها ؛ تخليصًا من التقاء الساكنين ؛ فتصير الكلمة إلى الصور السالفة . (فأصل : « هادٍ » - مثلًا - في : « أنت هادٍ للخير » هو : هادٍين ؛ بكتابة التنوين نونًا ساكنةً تبعًا لأصله^(٢) . ثم حذفت الضمة ؛ منعًا للثقل ؛ فصارت الكلمة : « هادٍين » بياء وزون ساكنتين . ثم حذفت الياء^(٢) ؛ للتخلص من الساكنين ؛ فصارت الكلمة : « هادٍن » ؛ بإثبات التنوين على شكله الأول نونًا ساكنة . ثم جرى الاصطلاح على كتابة التنوين كسرة مكررة لكسرة الحرف الأخير الذي قبل الياء المحذوفة ، فصار للحرف الأخير كسرتان ؛ إحداهما حركة أصلية هجائية ، والأخرى بدل التنوين . وانتهت الكلمة إلى صورتها الأخيرة : « هادٍ » . ومثلها استمعت هادٍ ، وأصلها : هادٍين ، حذفت كسرة الياء ، وجرى ما سبق . . .) .

فإذًا نوديتُ وجب حذف التنوين ، لأن المنادى هنا علم مفرد ؛ فيجب بناؤه على الضم بغير تنوين . وهذا الضم مقدر على الياء ، لكن أتبقى الياء محذوفة كما كانت ، والضم مقدر عليها ، برغم حذفها - لأنها ملحوظة كالمذكورة - أم تعود بعد النداء إلى مكانها ؛ فتظهر نطقًا وكتابة ، ويكون الضم مقدرًا عليها كذلك ؟ رأيان ؛ أحدهما : يوجب حذف التنوين واستمرار حذف الياء ؛ لأن الكلمة المناداة كانت منونة ومحذوفة الياء قبل المناداة ، فوجب حذف التنوين ؛ لأنه معارض لبناء المنادى ، كما يوجب ألا ترجع الياء ؛ لعدم وجود ما يقتضى إثباتها وإرجاعها ؛ فقد

(١) يجوز حذفها بالتفصيل الخاص بحذف الياء - وقد سبق بيانه مفصلاً في ج ١ م ١٦ -

(٢٠٢) أوضحنا هذا وسببه في صدر الجزء الأول عند تفصيل الكلام على التنوين - م ٢ -

طراً عليها النداء وهي محذوفة ، فتبقى على حالها من الحذف .

والآخر : يوجب حذف التنوين للسبب السالف ، ويوجب إرجاع الياء وإثباتها لأن سبب حذفها - وهو تلاقئها ساكنة مع التنوين - قد زال بزوال التنوين . وإذا زال السبب لا تبقى بعده آثاره التي توجد بوجوده . فالرأيان متفقان على حذف التنوين وسببه ، مختلفان في إرجاع الياء وإثباتها ، أو عدم إرجاعها .

ويتفقان على إرجاعها إذا لم يكن في العَلَم المنقوص إلا حرف أصلي واحد ، مثل « مُرٍ » ، اسم فاعل من « أَرَى » ، فتقول في نداء المسمى به : يا مُرِي .

والحق أن هذه الأدلة جدلية محضة ليس فيها مقنن . والفيصل إنما هو السماع الوارد عن العرب ، ولم ينقل إلينا منه ما يكفي للترجيح ؛ فالرأيان متكافئان وقد يكون الأنسب هو الرأي الداعي إلى إثبات الياء ؛ لأنه أقرب إلى الوضوح ، وأبعد من اللبس والاختلاط .

وكل ما قيل في كلمة : « هاد » - مما أسلفناه - يقال في سائر الأعلام المنقوصة المنوثة عند ندائها كما سيجيء البيان^(١) .

٢- إذا كان المفرد العَلَم في أصله منقولاً من اسم مقصور منون . (نحو : مرتضى - مصطفى - رضا . . . وأشباهاها) - وجب عند ندائه حذف تنوينه ، لأنه مبني على الضم ، وهذا البناء يقتضي حذف التنوين حتماً . لكن أعود بعد ذلك ألف المقصور التي حذفت من آخره نطقاً ؛ بسبب تلاقئها ساكنة مع التنوين الساكن ، أم لا تعود ؟ .

(ذلك أن الأصل في كلمة مثل : مُرْتَضَى ، هو مُرْتَضَى ؛ أي : مُرْتَضَيْين^٥ رفعاً - والنون الساكنة هي التنوين - تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة : مُرْتَضَان ، تلاقى ساكنان : الألف وهذه النون ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصارت الكلمة : مُرْتَضَن ، لكنها تكتب « مرتضى » طبقاً لقواعد رسم الحروف ؛ وهي تقضى بأن يوضع على الحرف الذي قبل النون حركة

(١) في باب : تشنية المقصور ، والممدود ، وجمعهما (. . هامش ص ٦١٣) .

ثانية مماثلة لحركته الهجائية ، تغنى عن النون بعد حذفها ، وتكون هذه الحركة الهجائية الثانية هي الرمز الدال على التنوين ، بدلا من التنوين .

ويجب النحاة : أن الظاهر في هذه المسألة هو تطبيق حكم المسألة السابقة فيجرى على ألف المقصور ما جرى على ياء المنقوص من وجود رأيين متفقين على حذف التنوين ، مختلفين في رجوع الألف نطقاً أو عدم رجوعها ، بالحجة التي تساق لكل . وقد يكون الأنسب إرجاع الألف . . .

٣ - سبق في باب المثني^(١) أن العلمَ المفرد إذا تُسِّيَ أو جُمع ، زالت علميته ، وصار نكرة ، ولا يُحكَم له بالتعريف إلا بوسائل جديدة تزداد منها ؛ إدخال «أل» المعروفة عليه ، أو نداؤه . . . أو . . . فإذا نودي العلم بعد تثنيته وجمعه حكم له بالتعريف الناشئ من النداء ، لا من العلمية ؛ لأن النداء هنا دخل على منادى خال من العلمية ، فقد أزالها ما طرأ من التثنية أو الجمع ، مثل : يا محمدان - يا محمدون . . . وأشباههما ؛ فيصير بعد نداءه في حكم النكرة المقصودة - عند كثير من النحاة - تجرى عليه أحكامها التي منها : صحة نعتها - أحياناً - بالنكرة أو بالمعرفة ؛ فيراعى إما أصله الأول الذي زالت علميته قبل النداء ، وإما حالة تعريفه الطارئة بعد النداء -^(٢) . . . بخلاف العلم الذي ليس مثني ، ولا جمعاً ، فإن علميته تبقى بعد النداء ويعرف بها ، أو لا تبقى ؛ فيتعرف بالنداء الطارىء لا بتلك العلمية السابقة - على حسب الخلاف الذي سبق^(٣) - .

٤ - إذا نُودى : «إثنا عشر» و «إثنتا عشرة» علميين ، جاز أن يقال : يا إثنا عشر ، ويا إثنتا عشرة ، فإثنا وإثنتا مبيان على الألف ، لأن المثني وملحقاته في هذا الباب في حكم المفرد ؛ فيبنى على ما يرفع به . وكلمة : «عشر وعشرة» بعدهما مبنية على الفتح ، لا أهمية لها ، لأنها بمنزلة نون المثني . وهمزتهما للقطع^(٤) ما دام علمين .

(١) ج ١ ص ٨٣ م ٩ .

(٢) طبقاً لما سيجيء في «د» من ص ٣٠ .

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ١١ .

(٤) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٨ و ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

ويجوز أن يقال : يا إثني عشرَ ، ويا إثني عشرة . . . بالنصب بالياء على اعتبار المثني مع كلمة : «عشر» أو «عشرة» بمنزلة المضاف مع المضاف إليه في الصورة ، والمنادى المضاف واجب النصب^(١) .

(١) هذا وأئى الكوفيين الذى أشرنا إليه (في رقم ٢ من هامش ص ٩ و ١ من هامش ص ٣٢) وبمقتضاه تكون الأعداد المركبة كلها داخلة في قسم المنادى المضاف ، فصدر كل واحد منها واجب النصب ، عند الكوفيين في النداء ، ويظل العجزُ مبنياً على الفتح ، بمنزلة النون . أما عند غيرهم فالأعداد المركبة كلها مبنية على فتح الجزأين - (ماعدا العلمين : إثني عشر وإثني عشرة - ؛ والمنادى هو العدد المركب بجزأيه معاً إلا هذين . فإذا كان المنادى العلم هو : إثنا عشر ، وإثنتا عشرة ، فصدرهما وحده ، في حكم العلم ، المثني ، المنادى ، المبنى . ويترتب على الخلاف بين الكوفيين وغيرهم الخلاف في ضبط تابع المنادى .

(ب) من المفرد العلم صورة يجوز فيها أمران^(١): البناء على الضم في محل نصب ، أو البناء على الفتح في محل نصب . وهذه الصورة الجائزة بحكميها لا بد أن يكون فيها المنادى علماً مفرداً (أى : غير مثنى ، ولا مجموع) ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة (فلا يكون معتل الآخر : كعيسى ، ولا مبنياً على السكون لزوماً ، مثل : «مَنْ» إذا صارت علم شخص...) وأن يوصف مباشرة - أى : بغير فاصل - بكلمة : «ابن» أو : «ابنة»^(٢) ، دون «بنت» ، وكليهما مفردة ، مضافة إلى علم آخر ، مفرد أو غير مفرد^(٣) . . . مثل : يا حسنُ بنُ علي ، مَنْ أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك . ويا فاطمةُ بنتُ محمد ، أنت فخر النساء ، ببناء كلمتي :

(١) انظر الزيادة والتفصيل - ص ٢٠ - ففيها أمثال حكمه الإعراب ، وتعليل الأوجه الثلاثة .
 (٢) فلو كان لفظ : «ابن وابنة» غير نعمت كأن يكون بدلا ، أو خيراً لمبتدأ أو لناسخ ، أو منصوباً بعامل محذوف - بمثل : أغنى - لم يصح حذف التنوين وما يتبعه . - كما سيحى هنا -
 (٣) ولا يشترط في العلمين ولا في أحدهما التذكير - على الرأي الراجح - ولا مانع أن يكون العلم اسماً ، أو كنية ، أو لقباً . أو جنسياً للأعلام المجهولة ؛ نحو : يافلان بن فلان ، أو : يا حارث بن همام ، (١) للشخص الذى تخيله : «الحريرى» وجعله دعامة المحاورات في مقاماته ، وأدار الحديث بلسانه في كثير منها) . وكذلك : يا سيد بن سيد ؛ لكثرة استعماله كالأعلام ، وبضع كلمات ساغت كهذه .

ومى اجتمعت الشروط في نداء أو غيره وجب - في ذلك الرأي الراجح - حذف همزة الوصل وألفها كتابة ونطقاً من : «ابن» ، و «ابنة» إلا لضرورة الشعر ، أو لوقوع إحداهما في أول السطر ، فتثبت الألف كتابة . وكذلك يجب - في غير الضرورة الشعرية - حذف التنوين كتابة ونطقاً من المستوفى للشروط ؛ ولو كان غير منادى . (وقد سبقت إشارة لهذا في ج ١ م ٤ ص ٤٤) .

غير أن هنا مسألة وقع الخلاف فيها في حذف التنوين من آخر العلم الموصوف المنادى وغير المنادى . وفي حذف همزة الوصل مع ألفها من الصفة (ابن وابنة) هى : أن يكون العلم الأول (الموصوف) كنية أو مضافاً آخر ، أو يكون العلم الثانى (وهو المضاف إليه) كنية أو مضافاً آخر كذلك ؛ مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن قحافة . ومثل محمد بن أبي بكر من أشهر الزهاد ... فبرى كثير من النحاة وجوب إثبات التنوين وألف الوصل في الصورتين . ويرى آخرون جواز حذفهما ، وإثباتهما . وقد يكون الحذف - على قلته - هو الأنسب اليوم ، ليكون حكمه مطرداً شاملاً الصور المختلفة .

ومسألة أخرى ، هى التى تكون فيها الصفة كلمة : «بنت» ويكون موصوفها علماً مؤنث يصح صرفه ، ومنعه من الصرف . فهل يجوز بقاء التنوين في موصوفها المنادى وغير المنادى ؟ روى سيويه الحذف والإثبات عن العرب الذين يصرفون كلمة : «هند» وأشباهاها ؛ مما يحىء في ص ٢٣٨ فيقولون : هذه هند بنت عاصم ؛ بتنوين «هند» ، وتركه لكثرة الاستعمال . وقد يكون الأحسن هنا أيضاً حذف التنوين ، ليكون الحذف مطرداً في كل المسائل ، وقاعدته عامة .

« حسن » ، و « فاطمة » ، على الضم أو على الفتح ، في محل نصب في الحالتين .
ولا بد أن تكون البنوة حقيقية .

فإذا فقد شرط وجب الاختصار على البناء على الضم ، كأن يكون المنادى غير
علم ، مثل : يا غلامُ ابنُ سعيد ، أو يكون علماً مفصلاً^(١) من المنادى ، مثل :
يا سليمانُ النبي ابنُ داود ، أو تكون كلمة : « ابن » و « ابنة » ليست نعتاً
وإنما هي بدل ، أو مفعول ، أو خبر : أو منادى جديد ، أو غير ذلك مما ليس
نعتاً^(٢) . . .

(١) مع الخلاف في العلم إذا كان كنية ، على الوجه المبين في هامش الصفحة السالفة .
(٢) مع ملاحظة ما نردده كثيراً ، وهو أن اختلاف الإعراب لا بد أن يتبعه اختلاف المعنى ،
فالمراد من النعت مغاير كل المغايرة للمراد من البدل . . . وكذلك الشأن في غيرها .

زيادة وتفصيل :

أولاً : إذا اجتمعت الشروط السابقة جاز الوجهان المذكوران ، ووجه ثالث ، هو أن يكون المنعوت معرباً منصوباً ، بغير تنوين .

والنحاة في تعليل الأوجه الثلاثة آراء قائمة على التكلف ، والتأويل ، والحذف أو الزيادة ، بغير حاجة ماسّة إلا رغبتهم في إلحاق كل وجه بحالة إعرابية ثابتة ، وإدخاله تحت قاعدة أخرى مطّردة ، ولا يعرف العرب شيئاً من هذه التعليلات ، ولا شأن لهم بها ، ولن يتأثر الأسلوب أو ضبط مفرداته بإغفالها ، وإهمال الوجه الثالث القائم على الإعراب مع النصب المباشر بغير تنوين .

وفيما يلي بعض تلك الآراء بإيجاز يحتاج إليه الخاصة :

(١) في مثل : يا حسنُ بنَ عليٍّ - بضم المنادى - يكون بناؤه على الضمّ في محل نصب ؛ مراعاة للقاعدة العامة ، لأنه مفرد علم . وتعرب كلمة : « ابن » صفة ، منصوبة ، تبعاً لمحل الموصوف . لا لفظه المبني^(١) . وهذا إعراب حسن لا مأساً:نشد عليه .

(٢) وفي مثل : يا حسنَ بنَ عليٍّ . . . (٢) - بفتح المنادى - يكون مبنيّاً على الفتح في محل نصب ؛ (فهو مبني لفظاً ، منصوب محلاً) . ويقولون : إن حقه البناء على الضم ؛ لأنه مفرد علم ، ولكن آخره تحرك بحركة تماثل الحركة التي على آخر لصفة ، على توهم وتخيل أن الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ؛ إذ الفاصل بين آخر المنادى ، وآخر صفته حرف واحد ساكن ، فالفصل به كلاً فصل ؛ لأنه - جز غير حصين - كما يقولون -

وفي هذه الحالة يذكرون في إعراب المنادى : أنه مبني على ضم مقدر ، منع من ظهوره فتحة الإتياع^(٣) ، في محل نصب ، وكلمة : « ابن » صفة له ، منصوبة باعتبار محله .

(١) لأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى تابعه ، ولا من كلمة إلى أخرى ليست مبنية .

(٢) تجيء مناسبة أخرى لهذا النوع من المنادى ، في « ج » ، من ص ٥٣ .

(٣) أي : الفتحة التي جاءت في آخر المنادى متتابعة ومماثلة للفتحة التي في آخر صفته .

فلم هذا التوهم ، واللف والالتواء في إعراب المنادى ، وإتباع حركته - وهو السابق - لحركة صفته اللاحقة ، مع ما في هذا من مخالفة المألوف الذي يجرى على أن يكون المتأخر هو التابع في حركته للمتقدم ؟ .

لم لا نقول : إن المنادى إذا اجتمعت فيه الشروط السالفة جاز أن يكون مبنياً على الفتح مباشرة ، أو على الضم ، مراعاة للواقع المأثور من فصيح الكلام العربي ؟ ولا ضرر في هذا ولا إساءة ، بل إنه السائغ المقبول ، وهو في الصورتين في محل نصب .

(٣) ويجيزون في إعراب المنادى في الصورة السالفة أنه مبني مع صفته على فتح الجزأين ، على توهم وتخيل تركيبه مع صفته تركيباً لفظياً ، كالتركيب اللفظي الذي في الأعداد : أحد عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، وما بعد أربعة عشر إلى آخر تسعة عشر ، فإن هذه الأعداد مبنية على فتح الجزأين دائماً في جميع الحالات الإعرابية ، بسبب تركيب الكلمتين تركيباً يلازمهما ، ويقتضى أن يلازمهما فتح آخرهما .

فما الداعي لهذا التكلف أيضاً ، وحمل المنادى مع صفته في هذه الصورة على تلك الأعداد المركبة ، مع وجود الفارق الواضح بينهما ؟ ذلك أن العدد المركب لا يؤدي معناه الأساسي المطلوب إلا مع التركيب الحتمي ، فكل جزء من الجزأين لا يؤدي بنفسه ، وإنما هو بمثابة حرف من كلمة واحدة ، تؤدي معنى أصيلاً ، لا يؤديه أحد حروفها ، وليس هذا شأن النعت والمنعوت كما هو معروف . ومن ثم كانت المشابهة بين الأسلوبين ضعيفة ، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوي ، وإنما القوى أن نقول في هذه الحالة ما قلناه في الحالة الثانية وهو أن المنادى مبني على الفتح - مباشرة - في محل نصب ، نزولاً على حكم الواقع الذي لا ضرر في اتباعه . أما كلمة : « ابن » إعرابها هنا كإعرابها هناك .

(٤) ويجيزون أيضاً في المنادى السالف ألا يكون مبنياً على الفتح في محل نصب ؛ وإنما يكون معرباً منصوباً ، مباشرة ، بغير تنوين ، غير أنهم لحظوا أن حالات المنادى المعرب المنصوب لا تنطبق عليه ، فتلمسوا الوسيلة لإدخاله تحت واحدة

.....

 منها فارتضوا أن تكون الصفة (ابن) في حكم الزائدة التي لا وجود لها ، وأن المنادى مضاف ، وأن المضاف إليه هو الكلمة التي بعد كلمة « ابن » وبذا يكون المنادى - في تقديرهم داخلاً في قسم المضاف الذي يجب إعرابه ونصبه !! ويترتب على هذا أن تكون كلمة : « ابن » مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وأنها لا توصف بإعراب ولا بناء ، وإنما هي موقوفة - كما يقولون - ولا محل لها من الإعراب فليست صفة ، ولا غيرها .

فما هذا ؟ وما الدافع له ؟ الخير في إهماله ، وإنما ذكرناه لنعرض شيئاً يستحق الإعراض عنه . ثم نواجه الواقع بحكم أصيل يناسبه ، لا إقحام فيه ، ولا وقف ، ولا بناء ؟ فنعتبر المنادى معرباً بغير تنوين ، وكلمة : « ابن » صفة له ، منصوبة .

« ملاحظة » :

كل ما تقدم خاصاً بكلمة : « ابن » يسرى على كلمة : « ابنة » الواقعة مثلها صفة لمنادى مؤنث ، مستوف للشروط ، ولا يسرى على غيرهما . فإذا وصف المفرد العلم بغيرهما بقي مفرداً علمياً^(١) ، له ولتوابعه أحكامهما الخاصة ، ولا ينتقل بسبب الوصف إلى قسم الشبيه بالمضاف ؛ إذ لو انتقل إليه لوجب نصبه في جميع الأحوال ، كالشبيه بالمضاف ، ويصير هذا النصب العام مخالفاً للحكم الصحيح .

* * *

ثانياً^(٢) - المنادى النكرة المقصور . يسرى بكلمة « ابن » ، أو « ابنة » أو غيرهما ، له حكم خاص يختلف عن الحكم السابق ، فيتوقف على حال هذه النكرة ، أكانت موصوفة قبل النداء بإحدى الكلمتين السالفتين ، أو بغيرهما ، أم جاء الوصف بعد النداء ، وطراً بعد تحققه ؟ وسيجيء الحكم مفصلاً عند الكلام على النكرة المقصودة^(٣) .

(١) سيجيء هذا في أول ص ٣٠ .

(٢) سبق الكلام على : « أولاً » في ص ٢٠ .

(٣) ص ٢٨ .

(ح) وإذا كان المفرد العلم مبنياً قبل النداء بقي على بنائه القديم في اللفظ ،
 لكن يطرأ عليه بناء جديد ، مقدر يجلبه النداء معه - طبقاً للرأى الشائع من رأين
 كما أسلفنا^(١) - فكلمة مثل : « سيويه » - وهى علمٌ على إمام النحاة المشهور -
 مبنية قبل النداء على الكسر لزومًا . فإذا نودى ، وقيل : يا سيويه ، أحسن الله
 جزاءك كانت كلمة « سيويه » منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع
 من ظهوره البناء الأصلي على الكسر ، في محل نصب^(١)

ولهذا البناء الجديد المقدر أثره في التوابع ، كالنعت وغيره - وستجىء الأحكام
 المفصلة الخاصة بتوابع المنادى^(٢) . - فإذا جاء للمنادى تابع صح في هذا التابع
 أن يكون في مظهره الشكلى مرفوعاً^(٣) ؛ مراعاةً صوريتةً - غير حقيقية - للضم
 المقدر في المنادى ، وجاز أن يكون منصوباً ؛ مراعاةً لمحل هذا المنادى ؛ لأنه مبنى
 في محل نصب - كما عرفنا - ولا يجوز مراعاة علامة البناء الأصلي التى ليست
 طارئة مع النداء . تقول : يا سيويهِ النحوى ؛ ببناء كلمة « النحوى » على الضم -
 رفعاً صوريتاً غير^(٣) حقيقي - أو بنصبها مباشرة ؛ باعتبارها معربة . ومثل هذا يقال
 في كل علم مفرد لازم البناء في أصله قبل مناداته ؛ سواء أكان بناؤه الأصلي اللازم
 على الكسر (ومنه : حدّامِ ؛ رَقَاشِ . . . علمين على امرأتين عند من بينهما)
 أم على غير الكسر ؛ (مثل : حيثُ - كيفَ - أربعةَ عشرَ ، وأخواتها من
 الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين ، - نَعَمُ . . . أعلام أشخاص) فيقال
 في كل علمٍ من هذه الأعلام : إنه مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره علامة
 البناء الأصلي (على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، أو على فتح الجزأين ،
 أو على السكون) في محل نصب في كل ذلك . .

ومثل هذا يقال في العلم المعرب المنقول من جملة محكية ، مثل : « صنعتَ
 خيراً » علم على شخص ، فيقال : يا صنعتَ خيراً الشجاعُ فالمنادى - وهو :

(١ و ١) في رقم ٤ من هامش ص ١١ - وانظر « الملاحظة » التى في ص ١٢ حيث تعرض

الرأى الآخر المفيد . (٢) ص ٤٠ .

(٣ ، ٣) هل يقال لهذا اللفظ إنه مرفوع ، مع أن رفعه صورى ، وغير حقيقى ؟ وما إعزابه ؟
 الإجابة والبيان في ص ٥٢ .

« صنعت خيراً » - مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الحكاية ،
 في محل نصب . ويجوز في النعت : (الشجاع) الرفع الصورى^(١) تبعاً للفظ المنادى
 والنصب تبعاً لمحلّه .

(د) المنادى المفرد العلم مبنى - في الأكثر كما عرفنا - فلا ينون إلا في
 الضرورة الشعرية ، فيباح تنوينه مع رفعه^(٢) ، أو نصبه^(٣) . فمثال الأول قول
 الشاعر يهدّد خصمه حميداً :

لا تمهجنني - يا حميداً - إن لي فتكة الليث ، إذا الليث غضب
 ومثال الثاني قول المادح :

حسبنا منك - يا علياً^(٤) - أيادٍ يتعنتى بها الزمانُ نشيداً

وإذا كان المنادى المفرد العلم مبنياً على الضم ، لكنه منون للضرورة لزم
 التصريح بهذا عند إعرابه^(٢) ، وجاز في تابعه الرفع مراعاة للفظه - إن لم يوجد مانع
 آخر - والنصب مراعاة لمحلّه . أما إذا كان منصوباً منوناً فيقال في إعرابه إنه
 منصوب منون للضرورة ، ولا يجوز في تابعه إلا النصب ، لأن النصب هو الأصل
 المحلى في المبنى ، وقد ظهر النصب في اللفظ ، فلا داعي لإهماله ، ومراعاة
 غيره . . .

(١) يقال هنا ما سبق في رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة .

(٢،٢) ويقال عند إعرابه : إنه منادى مبنى على الضم ، ولحقه التنوين للضرورة . وقد اجتمع
 التنوين وعدمه في العلم : « مطر » في بيت يستشهد به قدماء النحاة ؛ هو :

سلام الله يا « مطر » عليها وليس عليك يا « مطر » السلام

(٣) والنصب في الضرورة - بالرغم من إباحته - أقل وأضعف من الرفع . ويقال في إعرابه :
 إنه منصوب مراعاة لبعض اللهجات ، ومنون للضرورة الشعر .

(٤) الضرورة في هذا البيت مباحة للشاعر ، ولكن تركها أفضل ؛ إذ لا يختل الوزن بتركها .
 وبعض النحاة يستشهد ببيت مثله ؛ هو قول الشاعر :

ضربت صدرها إلى وقالت يا « عدياً » لقد وقتك الأواق

وموضع الشاهد : هو : يا عدياً .

القسم الثاني : النكرة^(١) المقصودة : ويراد بها :

”النكرة التي يزول إبهامها وشيوعها بسبب ندائها، مع قصد فرد من أفرادها، والاتجاه إليه وحده بالخطاب“ ؛ فتصير معرفة دالة على واحد معين^(٢) بعد أن كانت تدل على واحد غير معين ، ولولا هذا النداء لبقيت على حالتها الأولى من غير تعريف . فكلمة مثل : « رجل » هي نكرة ، مبهمه ، لا تدل على فرد واحد بذاته ، وإنما تصدق على محمود ، وحامد ، وصالح ، و... ، وكل رجل آخر . فإذا قلنا : يا رجلُ سأساعدك على احتمال المشقة ، تغير شأنها ، ودلت على فرد معروف الذات والصفات - دون غيره - هو الذي اتجه إليه النداء ، ونخصه المتكلم بالاستدعاء ، وطلب الاستماع ؛ فصارت معرفة معينة بسبب الخطاب ، لا شيوع فيها ولا إبهام . والنكرة المقصودة هي - في الرأي الأنسب - القسم الوحيد الذي يستفيد التعريف من النداء ، دون بقية أقسام المنادى .

حكمها :

الأكثر البناء^(٣) على الضمّة ، أو ما ينوب عنها - في محل نصب ، فهي شبيهة بالمفرد العَلَم في هذا . ومن أمثلتها قول شوقي يخاطب بُلَيْبِلَه الجليس :
يا طيرُ - والأمثالُ تُضْ رَبُّ لِلْبَيْبِ الأَمْثَلِ - :
دُنْيَاكَ من عاداتها أَلَا تكونَ لأَعزَلِ

(١) وتسمى - كما في رقم ٣ من هامش ص ٤ - اسم الجنس المعين . وقد سبق الكلام على النكرة وتعريفها وما يتصل بها في ص ١٠ م ١٣١ .

(٢) الفرق بين التعمين والتعريف في النكرة المقصودة والمفرد العلم أن التعمين والتعريف في الأولى عرضيان طارئان بسبب النداء ؛ فهما أثران من آثاره ؛ يميّزان معه ، ويزولان معه . ولكنهما أصيلان في العلم ملازمان له ، ولو لم يوجد النداء ، فلا أثر للنداء في إيجادها ، أو زوالها ، أو بقاءها - على الرأي الأرجح الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ١١ -

والمعارف متفاوتة في درجة التعريف ، وقوته ، طبقاً لما سبق تفصيله في الموضع الأنسب (وهو ج ١ - م ١٧ رقم ٣ من هامش ص ١٩١) ومنه يعرف أن النكرة المقصودة في درجة اسم الإشارة ؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذي يعينه المشار إليه ، وإما بالتخاطب كما في الموضع السالف ، وكما في : « ب » من ج ١ م ٣٢ ، ص ٣٩٩ - وأن التعريف بالعلمية ذاتي ؛ فهو أقوى .

(٣) إلا في الضرورة الشعرية - كما سنعرف - ، وفي صورة أخرى معربة ستجيء في الزيادة والتفصيل : ص ٢٨ - « أ » . وثالثة معربة تجيء في ص ٣٤ .

ولا يصح تنوينها إلا في الضرورة الشعرية ، فتُنَوَّن مرفوعةً أو منصوبة ،
كقول الشاعر وهو ينظر للقمر .

يا قمرًا ، لا تُفْشِ أسرارَ النُورِ وارحمْ فؤادَ السَّاهِرِ الوُلَّهَانِ

ويصح : يا قمرٌ . وفي الحالتين يكون إعرابها كالمفرد^(١) العلم المنون فيهما .

هذا حكم النكرة بشرط أن تكون مقصودة ، ومفردة (أى : غير مضافة ،
ولا شبيهة بالمضاف) فإن كانت غير مقصودة فهي من القسم الثالث الآتي ، وإن
كانت غير مفردة فهي من أحد القسمين التاليين : الرابع ، والخامس .

وإنما تبنى النكرة المقصودة المفردة على الوجه السالف بشرط ألا تكون موصوفة ،
وألا تكون من الأعداد المتعاطفة^(٢) ، ولا معربة مجرورة باللام في حالة الاستغاثة
أو التعجب ؛ مع وجود حرف النداء : « يا »^(٣) ؛ لأن للأوليين حكمًا سيجيء^(٤) ،
وأن الجار يجعلها من قسم المنادى المضاف - تأويلا - . دون غيره ، وهو معرب
واجب النصب ؛ نحو : يا لِقَوِيَّ لضعيف يستنصره ، ويا لِسَمَطِ الهَتُونِ !!
في نداء منكرتين معينين . فالمنادى مجرور باللام في محل نصب ، وقد بقي معرباً
كشأنه السابق على النداء . وسيجيء البيان في باب الاستغاثة^(٤)

(١) سبق في « د » ص ٢٤ . ويجب التصريح باسمها عند الإعراب .

(٢٠٢) انظر « أ » ص ٢٨ و ص ٣٤ .

(٣) دون غيره ، ولا يصح حذفه في الحالتين ، - كما سبق في رقم ٦٥ من ص ٣ - .

(٤) ص ٧٧ - ويقول ابن مالك في أحكام المنادى المبني على الضم مطلقاً ؛ (أى : سواء

أكان مفرداً علماً ، أم نكرة مقصودة) :

وَابْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا . عَلَى النَّدَى فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدَا

فهو يطالب ببناء المنادى المفرد المعروف ، وأن يكون بناؤه على العلامة الممهودة فيه في حالة رفعه
قبل النداء ؛ لأن الضم - لا الرفع - هو علامة البناء في الشائع ، فالذي علامته الضمة يبني عليها ، والذي
علامته الألف ؛ كاللثي ، أو الواو كجمع المذكر ، يبني عليهما . . . وهذا الحكم ينطبق على القسمين :
المفرد العلم والنكرة المقصودة ؛ فكلاهما مفرد ومعرف . غير أن تعريف المفرد العلم أصيل ، سببه العلمية ؛
فهو سابق على النداء ، وبقا معها ولو زال النداء ؛ طبقاً لأحد الرأيين المعروضين في ص ١١ . أما
تعريف النكرة المقصودة فطارئ ؛ بسبب النداء ، ملازم له مدة وجوده ، زائل بزواله - كما سبق في
هامش الصفحة الماضية - وبناء المفرد العلم على الضم إنما يكون واجباً في غير الضرورة وبعض الصور =

= التي أشرنا إليها في رقم ٣ من هامش ص ١٠. كما أن النكرة الموصوفة لا تبنى في غير الضرورة - على الضم وجوباً إلا عندا عدم وصفها وعدم طولها . فإن وصفت أو طالت جرت عليها الأحكام الآتية في ص ٢٨ و ٣٤ . ثم بين ابن مالك أن المنادى الذي يستحق البناء إذا كان مبنياً قبل مناداته، يجب تقدير بنائه الجديد ، وملاحظته في النية ، وإجراؤه مجرى المعرب الذي زال إعرابه بسبب النداء ، وحل محله بناء جديد، أو مجرى اسم مبنى في أصله، زال في التقدير بناؤه القديم وحل محله بناء طارئ جديد بسبب النداء - مع ملاحظة أن الجديد هو الذي يراعى وحده في توابعه - يقول : - ورأيه مدفوع برأى آخر سبق في ص ١١ - :

وَأَنْتُمْ أَنْضَمَّامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جَدِّدًا
وقبل أن يتم الكلام على هذا القسم أقحم بيتا يتعلق بأقسام أخرى سيجيء شرحها وشرحه في ص ٣٣ هو :

والمفرد المنكور ، والمضافا وشبهه انصب ، عادماً خلافا

وعاد بعده إلى بيان حكم المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة «ابن» - أو ابنة - وأنه يجوز فيه البناء على الفتح أو الضم ، ولم يذكر الشروط ؛ وإنما اكتفى في البيت الأول بأن ساق مثالا مستكمل الشروط - وقد شرحناها مفصلة في ص ١٨ ، ٢٠ - واكتفى في البيت الذي يليه بالنصر على أن الصفة (وهي كلمة : ابن ، وابنة) إن لم تقع مباشرة بين علمين لم يصح البناء على الفتح ، ووجب الاختصار على البناء على الضم يقول في اختصار معيب :

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمٌّ ، وَاِفْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ : أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهَنْ
(- تهن : مضارع ، مجزوم ، معناه : تضعف . وماضيه : وهن ، بمعنى : ضعف) .

والضمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عِلْمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنَ عِلْمٌ - قَدْ حُسِّمًا
(الألف التي في آخر كل شطرة زائدة لوزن الشعر)

يريد : أن البناء على الضم محتوم إن لم يقع الابن بعد علم (بشرط ألا يكون المنادى نكرة تقتضى حكماً خاصاً) أو لم يقع علم بعد الابن . أى : إذا لم يتوسط «الابن» بين علمين مباشرة - كما قلنا؛ فثال الأول ياغلام ابن سعد - سليمان النبي ابن داود . ومثال الثاني : ياسليمان ابن النبي . ثم عرض لحكم آخر من أحكام المنادى المستحق للبناء ؛ فأوضح أنه يجوز فيه الرفع والنصب مع التنوين في الحالتين عند الاضطرار الشعري :

وَأَضْمُّمُ أَوْ أَنْصِبُ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَنَا
أى : اضمم أو انصب ما اضطراراً نوناً من كل ما له استحقاق ضم بيننا فيما سبق . والذي يستحق الضم فيما سبق هو المفرد العلم والنكرة المقصودة . . . والمنادى المبنى على الضم إذا نون يبق على بنائه ، وتنوينه طارئ للضرورة . أما في حالة تنوينه منصوباً فنقول - في الأحسن - إنه معرب منصوب ، تبعاً لبعض الجهات ، وأنه منون للضرورة ، - كما سبق في هامش ص ٢٤ -

زياد وتفصيل :

(١) تبني النكرة المقصودة على الضمّ وجوباً إذا كانت غير موصوفة مطلقاً^(١) (أى : لا قبل النداء ، ولا بعده .) فإن دلت قرينة واضحة - أى قرينة ؛ لفظية ، أو غير لفظية - على أنها كانت قبله موصوفة بنعت مفرد ، أو غير مفرد ؛ فالأغلب الحكم بوجوب نصبها مباشرة ؛ إذ قد اتصل بها شيء تسمّم معناها ، ولم تقتصر على لفظها وحده ، فدخل عليها النداء وهي متصلة بما يتممها ؛ وبسببه تخرج من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيه بالمضاف ، وهو واجب النصب . . . مثال هذا أن تخاطب : (شاهدتك من بعيد قادماً علينا ، ويدو أنك رجل غريب . فيا رجلاً غريباً ستكون بيننا عزيزاً) . فالنكرة المقصودة هنا منصوبة وجوباً ، على الرأى الأغلب ؛ لأنها كانت موصوفة قبل النداء ؛ بقرينة الكلام السابق عليها . ومن الأمثلة للنعته بالجملة أن تسمع : « سيزورنا اليوم وفدٌ نعره ... » فتقول : يا وفدأ نعره نحن في شوق لرؤيتك . ويصحّ : يا وفدأ من بلاد عزيزة ... أو يا وفدأ أمامنا - إذا كانت الصفة قبل النداء شبه جملة . ومن هذا أبيات الشاعر التي أنشأها حين قيل له : هذا شرع وراء دجلة تعبت به الرياح ؛ فقال أبياته التي مطلعها :

يا شرعاً وراء دجلة يجرى في دموعي ، تجنبتك العوادي

ومن الأمثلة المسموعة التي لها قرائن معنوية تدل على أن النكرة وصفت قبل النداء ما حكاه الفراء عن العرب في مشهور بالكرم : يا رجلاً كريماً أقبل . وقوله عليه السلام : يا عظيماً^(٢) .

(١) في هذه الصورة يصح وصف المعرفة بالنكرة ، (طبقاً لليان الآتي هنا وفي « د - ص ٣٠ » وكذلك في رقم ٢ من هامش ص ٤٤) . ولا تبني النكرة المقصودة التي من الأعداد المتعاطفة (انظر ص ٣٢)
(٢) في هذا المثال - وأشباهه - ما يقع فيه المنادى نكرة مشتقة متحملة الضمير وبعدها جملة - يرى ابن هشام إعراب هذه الجملة حالاً من الضمير المستقر في المنادى المشتق ، وليست نعتاً ؛ لأن النعت لا يكون معمولاً للنعت المشتق - ويكون المشتق هو العامل الذي نصب جملة الحال ؛ فهي من معمولاته التي تتم معناه . ويرتّب على هذا عنده أن يكون المنادى من نوع الشبيه بالمضاف ، وليس من قسم النكرة المقصودة التي تنصب . بشرط ألا يثبت أن الوصف متأخر عن النداء - كما سبق - . ويخالفه ابن مالك في تلك الصورة فيرى أن الجملة نعت - برغم تنكيرها حكماً - لا حال ، ولعل السبب عنده أن العامل في النعت هو « يا » أو ما نابت عنه ، ولا شأن للمنادى بالعمل ؛ فليست الجملة من معمولاته ولا ما يقتضى أن يكون من قسم الشبيه بالمضاف . وراى ابن مالك أوضح وأيسر ، وراى ابن هشام أدق . =

يُرْجَى لكل عظيم ، ويا حلِيمًا لا يَعْجَل . وقول الشاعر :

أداراً بحزوى هَجَّتْ للعَيْنِ عَيْبَرَةٌ فاءُ الهَوَى يَرْفَضُ أو يَرْقِرُقُ

فالرجاء في الله وحلمه ثابتان قبل النداء ، وكذلك قيام الدار ووجودها قبل أن يناديها الشاعر . فالنكرات المقصودة في الأمثلة السالفة وأشباهها منصوبة . وقيل اكتسبت هي وصفتها التعريف بسبب النداء ؛ لأن النداء حين جاء كانت الصفة والموصوف مُتَلَازِمِينَ مصطحيين ، فأفادهما التعريف معاً ، وإن شئت فقل : إنه أكَسَبَ المنادى التعريف ، وسرى هذا التعريف فوراً من المنادى الموصوف إلى صفته ، فالصفة هنا تنتم للمنادى ؛ فهي بمنزلة المعمول من العامل . ومن أجلها انتقلت النكرة المقصودة^(١) إلى قسم الشبيه بالمضاف . وقيل إنها لا تنتقل للشبيه بالمضاف ، ولكن يحسن فيها النصب .

أما إذا دلت القرينة الواضحة على أن وصف النكرة المقصودة كان بعد النداء فإن المنادى يجب - في الأغلب - بناؤه على الضم ، ولا يصح نصبه ، بالرغم من وجود صفة له . ذلك أن النداء حين دخل على النكرة المقصودة لم تكن موصوفة ، فاستحقت البناء وجوباً . فإذا جاءت الصفة بعد ذلك فإنما تجيء بعد أن تسم البناء على الضم وتحقق ، فلا تكون مكملة للنكرة المقصودة التكميل الأصلي الذي يخرجها إلى قسم الشبيه بالمضاف ، الواجب النصب . والمنادى في هذه الصورة معرف بسبب النداء والقصد مع أن صفته الطارئة بعد النداء قد تكون نكرة جوازاً ؛ إذ لا مانع في هذه الصورة من أن يوصف بالنكرة أو بما هو في حكمها - كالحملة - لأن تعريف الموصوف هنا طارئ غير أصيل^(٢) . والتعريف الطارئ على المنعوت لا يُوجب في النعت المطابقة فيه . وإنما يجيزه ، فمخالفة المطابقة في التعريف مغتفرة في هذه الصورة ؛ (كما سيجيء)^(٣) .

= فإن كان المنادى نكرة جامدة فهي خالية من الضمير ، ولا مكان - في الغالب - لمجيء الجملة أو شبهها حالاً منه . ويتعين إعرابها صفة .

(١) وفي ص ٣٤ صورة أخرى تنتقل فيها النكرة الموصوفة إلى قسم الشبيه بالمضاف .
(٢) راجع الخضرى ، ثم التصريح وحاشيته - في هذا الباب عند الكلام على النكرة المقصودة غيرهما . وسبق إيضاح هذا لمناسبة أخرى في باب « الإضافة » عند الكلام على أثر الإضافة غير المحضة (ج ٣ م ٩٣ ص ٢٩) ولها إشارة في باب النعت أيضاً (ج ٣ م ١١٤ ص ٤٣٥) .

(٣) في « د » . أما الصفة التي سبقت مجيء النداء فطابقة في التعريف والتنكير للموصوف ؛ حتى ولا تتغير المطابقة بعد النداء .

فإن لم توجد قرينة ، تدل بوضوح على أن وصف النكرة المقصودة كان قبل النداء أو بعده جاز الأمران : النصب ، والبناء على الضم .

ويرى بعض النحاة أن النصب جائز مطلقاً في النكرة الموصوفة ؛ سواء أكان وصفها قبل النداء أم بعده ، ولا يرى حاجة للتقييد ، بغير داع ، إذ يصعب في الأغلب — تحقيق القيد ؛ بمعرفة أن الوصف كان قبل النداء أو بعده ، ورأيه أيسر وأخف مؤنة ، لخلوه من العناء ، وإن كان أقل دقة في أداء المعنى من الأول ؛ فالرأيان محمودان .

ولا يسرى ما سبق على العلم الموصوف فإنه حين يُوصف يظل على حاله في قسم المفرد العلم^(١) ، ولا يتركه إلى قسم الشبيه بالمضاف ، لأن العلم ليس شديد الحاجة إلى الوصف شدة النكرة إليه .

(ب) إذا كانت النكرة المقصودة اسماً منقوصاً ، منوناً ، محذوف الياء للتونين ؛ (مثل : داع — مرتض — مستهد) — أو اسماً مقصوراً منوناً محذوف الألف (مثل : فتى — علماً — غنى) — وبنيت على الضم ، كان الشأن في وجوب حذف تنوينها ، وإعادة حرف العلة المحذوف أو عدم إعادته ، هو ما تقدم^(٢) في المفرد العلم في تلك الصيغتين . فكل ما قيل فيه من الأسباب والنتائج يقال هنا :

(ح) هل يُعدّ من النكرة المقصودة نداء المعارف المبنية أصالة قبل النداء وليست أعلاماً (كالإشارة ، وضمير المخاطب . . .) فتبنى على الضم المقدر ؟ . . راجع الشرح والتفصيل الذي بسطناه^(٣) .

(د) تصير النكرة المقصودة التي لم توصف قبل النداء ، معرفة بسبب النداء — كما شرحنا — فتعريفه له طارئ ؛ فتوصف بالمعرفة ؛ تبعاً لهذا التعريف الطارئ ؛ ويصح وصفها بالنكرة مراعاة لحالتها السابقة من التنكير ؛ فتقول لرجل معين : يا رجلاً المهذب ، أو مهذباً . والأول أحسن^(٤) .

أمّا النكرة التي تُوصف قبل أن تُنادى فإن صفتها واجبة المطابقة لها تعريفاً وتنكيراً ؛ فيجىء النداء وهي مطابقة قبل مجيئه فلا يغير المطابقة .

(١) راجع ما سبق في ص ٢١ خاصاً بهذا . (٢) في رقم ٢ ص ١٥ .

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ٩١ . (٤) سبق بيان المراجع في هامش رقم ٢ من ص ٢٨ .

القسم الثالث : النكرة غير المقصودة^(١) ، وهي الباقية على إبهامها وتبوعها كما كانت قبل النداء ، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداة ؛ ولهذا لا تستفيد منها تعريفاً .

حكما :

وجوب نصبها مباشرة . نحو : يا عاقلاً تَدَكَّر الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وقول الشاعر :

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا^(٢) عَرَضْتَ^(٣) فَيَسَلِّغَنَّ^(٤) نَدَامَايَ^(٥) مِنْ نَجْرَانٍ^(٥) أَأَلَا تَلَا قِيَا

القسم الرابع : المضاف ، بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب^(٦) ،

سواء أكانت محضة ؛ كقول الشاعر :

فِيَا هَجْرًا لِيَلَمَى قَدْ بَلَغْتَ بِي الْمَدَى
وَيَا حُبَّهَا زِدْنِي جَوَى كُلِّ لَيْلَةٍ
وزدت على ما ليس يَسَلِّغُهُ هَجْرٌ
وَيَا سَلْوَةَ الْأَيَّامِ مَوَعِدُكَ الْحَشْرُ

ومثل قول القائل :

يَا أَخَا الْبَلَدِ سَنَاءً^(٧) وَسَنَاءً^(٨) حَفِظَ اللَّهُ زَمَانًا أَطْلَعَكَ

أم غير محضة كقول الآخر :

يَا نَاشِرَ الْعِلْمِ بَهْدِي الْبِلَادِ وَقَفَّتْ نَشْرُ الْعِلْمِ مِثْلُ الْجِهَادِ

حكما :

وجوب النصب بالفتحة ، أو بما ينوب عنها .

(١) وتسمى اسم الجنس غير المعين - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤ :

(٢) « إِمَّا » هذه مركبة من « إِنْ » الشرطية المدغم فيها : « مَا » الزائدة .

(٣) أتيت . . .

(٤) ندأى : جمع ، من مفرداته : نَدَمَان ، وهو : الموائس في مجلس الشراب .

(٥) بلد في اليمن .

(٦) مسأرة للأساليب العربية الصحيحة ؛ فإنها لا تجمع في الجملة الواحدة الندائية التي ليست

للندبة ، خطابين لشخصين مختلفين . على حين يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه في المعنى ، ومخالفاً

له في المدلول ؛ فبين مطلوب النداء ومطلوب الإضافة تعارض - وهذا في غير الندبة - ، فلا يصح أن

يقال : يَا خَادِمَكَ ؛ لِأَنَّ النِّدَاءَ خِطَابَ لِلْمُضَافِ ؛ مَعَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ هُنَا ضَمِيرٌ مَخَاطَبٌ آخَرَ غَيْرَ

الْمُضَافِ . - وهذا إشارة في ص ٥٠ - أما في الندبة فيجىء الكلام عليها في رقم ٢ من هامش ص ٩١ .

(٧) ضوءاً .

(٨) شرفاً ورفعة .

ويُلْحَقُ بهذا القسم نداء : « ائْتِنِي عَشَرَ ، وائْتِنِي عَشْرَةَ » فينصب صدرهما بالياء في أحد الرأيين اللذين سبق شرحهما^(١) - وهو الرأي المرجوح الذي يجعل الأعداد المركبة كلها من قسم المنادى المضاف -

وقد تفصل لام الجرّ الزائدة بين المنادى والمضاف إليه ، بشرط أن تكون زيادتها لضرورة شعرية ، كقول القائل^(٢) في غادة :

لو تموت لراعتني ، وقلت : ألا يا بُؤْسَ للموت ، ليت الموت أبقاها
وقول الآخر^(٣) :

* يا بُؤْسَ للجَهْلِ ضَرَّاراً لأقوامٍ * .

القسم الخامس : الشبيه بالمضاف : ويراد به كل مُنَادَى جاء بعده معمول يتم معناه ، سواء أكان هذا المعمول مرفوعاً بالمنادى ، أم منصوباً به ، أم مجروراً بالحرف - لا بالإضافة^(٤) - والجار والمجرور متعلقان بالمنادى ، أم معطوفاً على المنادى قبل النداء ، أم نعتاً له قبل النداء أيضاً^(٥) .

حكمه :

كسابقه - وجوب نصبه بالفتحة ، أو بما ينوب عنها . فثال المعمول المرفوع قولهم : يا واسعاً سلطانُهُ لا تظلم ، فإن الظلم بلاء على صاحبه ، ويا عظيماً جاهمه لا تغتر ؛ فإن الغرور رائد الهلاك . ومثال المنصوب قولهم : يا غاصباً ما ليس لك كيف تسعد ؟ ويا آكيلاً مالَ غيرك ، كيف تنعم ؟ وقول حافظ في عمر بن الخطاب :

يا رافعاً رايةَ الشورى ، وحارسها جزاك ربك خيراً عن مُحبيها

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٩ وهامش ص ١٧ وهو الرأي الكوفي المرجوح ، الذي يحتج بأن صورتها كالتضايقين . وكذلك صور بقية الأعداد المركبة ، ويوجب نصب صدرها .

(٢) هو جُنَادَةُ العذري ، من أدركوا الدولة الأموية .

(٣) هو النابغة الذبياني . وصدر البيت : قالت بنو عامر : خالوا بني أسد . . . (يقال :

خالى فلان قبيلته ، أى : تركها .) والمعنى : اتركوا بني أسد ، ولا تجهلوا عليهم بالحرب - والبيت سبق

في ج ٢ باب « حروف الجر » عند الكلام على اللام .

(٤) لأن المعمول إذا كان مجروراً بالإضافة كان المنادى هو المضاف ؛ فيدخل في قسم

المضاف ، لا الشبيه به . (٥) طبقاً للبيان الخاص بالتمت في ص ٢٨ .

ومثال المجرور بالحرف وهما متعلقان بالمنادى قول شوقي :

يا طالبياً لمعالى المسالكِ مُجْتَهِداً خُذْها من العلمِ ، أو خُذْها من المالِ

وكذلك المستغاث المجرور باللام الأصلية (كما سبق ^(١)) ، وكما يجي (ء) .

ومثال المنادى المعطوف عليه قبل النداء ما سُمي بمجموع المتعاطفين ^(٢) من

أسماء الأعداد المتعاطفة قبل مناداتها ، نحو : يا سبعةً وعشرين — يا تسعةً

وأربعين . . . و . . . في نداء المسمّى بهما معاً . وتظل الواو عاطفة ، ومنه

قول الشاعر في نداء قصر يرثيه ، يسمى : خمساً وعشرين :

أخمساً وعشرين ^(٣) صرت خراباً فكيف ؟ وأنت الحصينُ المنيعُ

وقد سبقت أمثلة النعت قبل النداء ^(٤) .

(ملاحظة عامة) من كل ما سبق يتبين أن قسمين من أقسام المنادى الخمسة

— هما : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة — يبينان في أكثر حالاتهما على الضمة

أو فروعها ، وأن الثلاثة الباقية — وهى النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، وشبهه —

منصوبة دائماً .

(١) فى ص ١٣ و ٢٦ والبيان فى ص ٧٩ .

(٢) هما : المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) علم على قصر فخم ، أثم ، أقامه أحد ملوك الطوائف الأندلسية ، واشتهر بهذا الرقم .

(٤) فى ص ٢٨ — وفى الأقسام الثلاثة الأخيرة يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشارة إليه

فى ص ٢٧ :

والمُفْرَدَ الْمَنكُورَ ، والمُضَافَا ، وَشَبِهُهُ ، انصَبَ . عَادَماً خِلافاً

يقول : انصب المفرد المنكور (وهو النكرة الباقية على تنكيرها ، وليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف) وانصب كذلك المضاف ، وشبه المضاف ، بغير خلاف فى نصب الثلاثة ؛ إذ أنك لا تجد فى نصبها خلافاً ذا قيمة . ثم انتقل بعد ذلك مباشرة إلى أبيات ثلاثة سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها فى مناسباتها الخاصة (ص ٢٧ وما بعدها) وهى :

وَنَحَوَ زَيْدٌ ضُمُّ وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ : أَرَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عِلْمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنَ عِلْمًا قَدْ حُتِمَا

وَاضْمَمُ أَوْ انصَبَ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

النحوالوافية — رابع

زيادة وتفصيل :

(١) في نداء الأعداد المتعاطفة^(١) المسمّى بها قبل النداء - كالتى في الصفحة السالفة - يلاحظ أن المعطوف والمعطوف عليه يجب نصبهما معاً عند النداء ، بشرط أن يكونا - معاً - علماً على فرد واحد ، سُمى بهما قبل النداء ؛ فنصب المعطوف عليه واجب ؛ لأنه شبيه بالمضاف فى الطول ، ونصب المعطوف واجب ؛ لأنه تابع للمعطوف عليه^(٢) . . . وفى هذه الصورة يمتنع إدخال حرف النداء على المعطوف ، لأنه جزء من العلم يشبه الجزء الأخير من العلم : « عبد شمس » أو « عبد قيس » ، أو غيرهما من الأعلام المضافة والمركبة ؛ حيث لا يصح تكرار حرف النداء بين جزأى العلم عند مناداته .

وكذلك لو ناديت جماعة واحدة ، معينة - مقصودة ، عديتها هذه ، وأردت المجموع فيجب نصب الجزأين ؛ لأن المنادى نكرة مقصودة ، لكنها طالت ، بسبب العطف عليها ، فصارت من قسم الشبيه بالمضاف ، منصوبة ، وما بعد الواو معطوف منصوب مثلها .

أما إذا كان المنادى أحد الأعداد المعطوفة ، كخمسة وعشرين ، ونظائرها ، ولكن أردت بالأول وحده - وهو المعطوف عليه المنادى - جماعة معينة عددها خمسة ، وأردت بالثانى - وهو المعطوف - جماعة معينة أخرى ، عددها عشرون ، وجب بناء الأول على الضم ، لأنه نكرة مقصودة ، ويجب نصب الثانى أو رفعه^(٣) ؛ مراعاة لمحل المتبوع ، أو لفظه ، من غير مراعاة لبنائه . والأرجح فى مثل هذه الصورة إدخال « أل » على الثانى ، لأنه اسم جنس أريد به معين ؛ فتدخل عليه « أل » لتفيده التعريف ، إذ لم يدخل عليه - مباشرة - حرف نداء يفيد ذلك ،

(١) أى : المشتملة على معطوف عليه ومعطوف .

(٢) والإعراب السابق هو المختار عندهم . على الرغم من أن التسمية وقعت بكلمتين معاً فإعراب كل واحدة منهما على حدة مشكل - كما جاء فى حاشية ياسين على التصريح فى هذا الموضع - ثم قالت ما نصه : « (إلا أن يقال : إن فى إعراب كل بالإعراب الذى استحقه المجموع دفماً للتحكم ؛ كقولهم : الرمان حلو حامض) » .

(٣) هذا الرفع صورى ظاهرى فقط ؛ طبقاً للبيان الآتى فى رقم ٣ من ص ٥٢ .

.....

 أما الحرف الموجود فهو داخل على الأول ، مقصُور عليه . ولا مانع من الاستغناء عن «أل» هذه ، ومجىء حرف نداء مكانها ؛ ليفيد المعطوف تعريفاً مباشراً ، ويجب في هذه الصورة بناؤه على الواو ؛ لأنه نكرة مقصودة . ولا تذكر معه «أل» ؛ إذ لا تجتمع مع حرف النداء إلاّ على الوجه الذي سنشرحه في الصفحة التالية .

(ب) وأيضاً تُعتَبَر النكرة المقصودة الموصوفة قبل النداء داخلية في قسم الشبيه بالمضاف وقد سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها^(١) . . .

المسألة ١٢٩ :

الجمع بين حرف النداء ، و «أل»

من أحكام النداء حكم عام تخضع له أقسامه الخمسة ، هو : أنه لا يجوز نداء المبدوء «بأل» فلا يصح الجمع بينه وبين حرف (١) النداء ، إلا في إحدى الحالات الآتية :

(الأولى) : لفظ الجلالة : «الله» ؛ نحو : (يا الله (٢) ، سبحانك !! أنت القادر على كل شيء ، المنعم بفيض الخيرات) . والأكثر في الأساليب العالية عند نداء لفظ الجلالة أن يقال : «اللهم» ، وهو من الألفاظ الملازمة للنداء (٣) ، نحو قوله تعالى : (قل : اللهم ، مالك الملك ؛ تؤتي الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء . . .) . وكقول علي - رضي الله عنه - وقد مدحه قوم في وجهه : (اللهم إنك أعلم بي من نفسي ، وأنا أعلم بنفسي منهم . اللهم اجعلني خيراً مما يظنون ، واغفر لي ما لا يعلمون) .

ويقال في إعرابه : «الله» منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء : «يا» . ومن الشاذ الجمع بينهما ، كما في قول القائل :

إني إذا ما حدثتُ أَلَمَّما أقول : يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّما

(١) لا فرق في المنع بين «يا» أو أخواتها . وسبب امتناع الجمع - وهذا مذهب البصريين - مسابرة الكلام العربي الفصيح ، فإنه يكاد يخلو من اجتماع أداتين ظاهرتين للتعريف ، كيا ، و«أل» . أما دخول «يا» أو غيرها من أحرف النداء على العلم فلا مانع منه ، لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة . والكوفيون يميزون الجمع بين «يا وأل» مطلقاً - كما سيجيء في هامش ص ٣٩ .

(٢) يجوز في همزة «أل» عند نداء لفظ الجلالة - الله ، دون غيره - بالحرف «يا» أن تكون للقطع ، فتظهر وجوباً في النطق وفي الكتابة ، وتثبت معها ألف «يا» في النطق والكتابة . ويجوز اعتبارها همزة وصل ؛ فتحذف مع ألفها نطقاً وكتابة معاً ، وتحذف ألف «يا» نطقاً فقط ؛ لا كتابة - وقد تحذف الهمزة وألفها وتبقى ألف «يا» نطقاً وكتابة .

(٣) كما سيجيء في ص ٦٨ .

ومن الجائز أن تحذف «أل» من أوله ، ويكثر هذا في الشعر ، كقول القائل :

لَا هُمْ إِنْ الْعَيْدَ يَمُومُ نَعَّ رَحْلَهُ ؛ فَامْتَعُ رَحَالَكَ
وقول الآخر^(١) :

لَا هُمْ هَبَّ لِي بَيَانًا أُسْتَعِينُ بِهِ عَلَى قِضَاءِ حَقُوقِ نَامِ قَاضِيهَا
فتكون كلمة : «لاه» هي المنادى المبني على الضم^(٢) . . .

ولا مانع أن يجيء بعد : «اللهم» صفة له ؛ كقوله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ . . .) ويمنع هذا بعض النحاة ؛ بحجة أن الأسماء الملازمة للنداء (ومنها : اللهم) ليست في حاجة إلى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها ، ويُعرب الصفة إعراباً آخر ؛ كأن تكون نداء مستأنفاً في الآية السالفة . . . والأنسب الأخذ بالإباحة^(٣) . . .

(١) هو : حافظ إبراهيم ، في مطلع قصيدته المشهورة بالعمرية ، في سيرة عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه .

(٢) أما «لاه» التي تتردد في النصوص القديمة كالتى في قول الشاعر :

لَا هِ ابْنُ عَمِكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِي ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي ؛ فَتَحْزُونِي . . .
فأصلها «الله» حذفت من أولها لام الجر .

(٣) هذا ، وتستعمل صيغة : «اللهم» في النداء الحقيقي على الوجه السالف . وقد تستعمل قبل حرف من أحرف الجواب ؛ لتنفيذ الجواب تقوية وتمكيناً في نفس السامع ، وتأكيذاً لمضمونه ؛ كأن يسأل سائل : أصبح زكاة المال تقى صاحبها عوادى الأيام؟ فتجيب : اللهم ، نعم . ومثل : أئحشى الحازم ركوب ريس بر نيل الأغراض؟ فتجيب : اللهم ، لا . فكأنك تقول : والله ، نعم ، أو والله ، لا ، وقد تستعمل لإفادة الندرة ، والدلالة على قلة الشيء أو بُعد وقوعه وتحققه ، كأن يقال : سأسافر لزيارة أخى . اللهم إذا أبى أن يجيء ، وسأحدثه في شئوننا الهامة ، اللهم إذا لم يغضب . فن النداء أو المستبعد أن يأبى الأخ زيارة أخيه ، أو الحديث معه .

وتعرب في صورتين الأحييرتين - في الرأى الأنسب - كما تعرب في النداء الحقيقي . ولكن يزداد عند إعرابها : أن النداء غير حقيقى ، وأنه خرج عن معناه الأصيل إلى معنى آخر ؛ هو : تقوية الجواب وتمكينه وتأكيده لمضمونه . أو إفادة الندرة والبعد . . .

(الثانية) : المنادى المشبه به ؛ بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ؛ كقولك
 لمغنن : يا البلبل ترنيمًا وتغريدًا أطربنا - يا الشافعي فقهًا وصلاحًا سرُّ على
 نهجه - يا المأمون ذكاء وبراعة أحسن محركاته ، أى : يا مثل البلبل . . .
 يا مثل الشافعي . . . ، يا مثل المأمون . . . فالمنادى فى الحقيقة محذوف ، قد
 حل محله المضاف إليه ، فصار منادى بعد حذفه . ولا يصح^(١) يا « القرية » على
 إرادة : « يا أهل القرية » لأن الشرط هنا مفقود . . .

(الثالثة) : المنادى المستغاث^(٢) به ، المحرور باللام المذكورة ، نحو :
 يا لآلؤد لآلؤد . فإن لم يكن محروراً باللام المذكورة لم يصح الجمع بين « يا »
 و « آل » فلا يقال : يا الوالد للولد .

(الرابعة) : اسم الموصول المبدوء « بأل » بشرط أن يكون مع صلته علمًا ؛
 نحو : يا ألدنى^(٣) كتّيب ؛ فى نداء مسمى بالموصول مع صلته . والأنسب هنا أن
 يقال فيه : « إنه مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره الحكاية - فى
 محل نصب » . لأنه فى هذه الصورة داخل فى عداد الأشياء الملحقه بالمفرد العلم .
 فإن لم توجد الصلة مع الموصول المبدوء بأل ، وكانت التسمية بالموصول وحده لم
 يصح نداؤه ؛ فلا بد لصحة ندائه أن تكون الصلة جزءاً من العلم .

(الخامسة) : نداء العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة « بأل » ؛ نحو :
 الرجل زارع ؛ تقول : يا الرجل^(٣) زارع ، سر على بركة الله .

(السادسة) : العلم المبدوء « بأل » إذا كانت جزءاً منه^(٣) ، يؤدى حذفها

(١) على سبيل الحقيقة ، لا المجاز .

(٢) سيجىء باب « الاستغاثه » وأحكامها فى ص ٧٧ . وأما الجمع فيها بين : « يا ، وآل » فى

رقم ٣ من ص ٨٢ .

(٣) الهزئة هنا للقطع بعد أن صارت فى أول علم ؛ فيجب إثباتها نطقاً وكتابة فى كل الأحوال ؛
 لأن المبدوء بهزئة وصل إذا سُمى به يجب قطع هزئته ؛ لا فرق بين الفعل وغيره ، ولا بين الجملة وسواها
 إلا لفظ الجلالة : (الله) فله عند النداء الأحكام الخاصة التى سبقت (فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦)
 وقد نص « الخضرى والصبان » على ما تقدم - فى آخر باب النداء ، ج ٣ - ، وهو المفهوم أيضاً من
 كلام « التصريح . ج ٢ فى ذلك الموضع ، وكذلك « المغنى » ج ٢ - الباب السابع .

ولهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٩ ويحىء له بيان أكل فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

إلى لبس لا يمكن معه تعيين العَلَمِ المَنَادَى ؛ نحو : يا أَلصَّاحِبَ - يا أَلقَاضِي -
يا أَلهَادِي ، فِيمَن اسْمِهِ : أَلصَّاحِبُ بنُ عَبَّادٍ ، وَأَلقَاضِي الفاضل - وأَلهَادِي
أَلخَلِيفَةُ العَبَّاسِي ، وَأَمْثَالُهَا ، وَلَا التَّفَاتُ إِلَى الخِلافِ بَيْنَ النِّحَاةِ فِي هَذَا (١) .

(السابعة) : الضرورات الشعرية كقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فترًا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعَقِّبَانَا شَرًّا

.....

(١) وهذا رأى البصريين . أما الكوفيون فيجيزون الجمع بين : « يا وأل » في غير الضرورة
- كما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٣٦ .

وفيما سبق من حكم اجتماع « أل » وحرف النداء يقول ابن مالك مقتصرًا على بعض المواضع :
وَبِأَضْطِرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ « يَا » وَ« أَلْ » إِلَّا مَعَ اللَّهِ ، وَمَحْكِي الْجَمَلِ
وَالْأَكْثَرُ : « اللَّهُمَّ » ، بِالتَّعْوِيضِ وَشَدَّ : يَا « اللَّهُمَّ » فِي قَرِيضِ
(في قريض : في شعر) . وقد نص الشاظم على امتناع الجمع بين « يا » و « أل » وهذا النص للتمثيل المهرج
وليس مقصوداً به التقييد بالحرف « يا » لما شرحنا من أن الجمع الممنوع يشمل يا مع « أل » كما يشمل
أخوات « يا » مع « أل » أيضاً .

المسألة ١٣٠ :

أحكام تابع المنادى^(١)

من المنادى ما يجب نصب لفظه ، ومنه ما يجب بناؤه على الضم ، ومنه ما يصلح للأمرين . وليس للمنادى حكم آخر في حالة الاختيار ، إلا في الاستغاثة - وما في حكمها - عند جر المنادى باللام ، كما سنعرّف في بابها^(٢) .

(١) فإن كان المنادى منصوب اللفظ وجوباً وتابعه نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد - وجب نصب التابع مطلقاً^(٣) ؛ مراعاة للفظ المتبوع ؛ نحو ، يا عربياً مخلصاً لا تغفل مآثر قومك ، وقول الشاعر :

أيا وطني العزيز رعاك ربي وجنّبتك المكاره والشُرورا

وقول الآخر :

ياسارياً في دجسى الأهواء معتسفاً^(٤) مألُ أمرك للخسيران والندم

ومثل : أجيئوا داعي الله يا عربياً أهل اللغة الواحدة ، والروابط الوثيقة . أو :
يا عربياً كلّكم أو كلّهم^(٥) . . . و . . .

(١) أكثر النحاة من الخلاف المرقق، والتفريع الشاق في هذا الباب. وقد صفينا كل أحكامه وفروعه جهد الاستطاعة ، مع البسط الذي لا غنى عنه أحياناً ، ثم ختمناه بملخص - في ص ٥٧ - لا يتجاوز أسطراً ، فيه غنية للشاى ، ومن لا يريد بسطاً .

والتوايح أربعة معروفة ، (هي : النعت ، والعطف بنوعيه ، والتوكيد ، والبدل) وسبق لإيضاحها وتفصيل الكلام عليها في آخر الجزء الثالث . (٢) ص ٧٧ .

(٣) أى : سواء أكان هذا التابع مقروناً بأل ، أم غير مقرون - على الراجح فيهما - مضافاً ، أم غير مضاف .

(٤) يصح إعراب « معتسفاً » نعتاً ، و يصح حالا ؛ لوقوعها بعد نكرة موصوفة ؛ هي : ساريا .

(٥) الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح أن يكون للغائب أو للمخاطب . وهذه قاعدة عمدة ، تسرى على توايح المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا إذا كان التابع اسم إشارة ، فلا يصح أن يتصل بآخره علامة خطاب . وكذلك إن كان اسم موصول بالتفصيل الهام الآتي في رقم ٢ من

هامش ص ٤٩ .

وتطبيقاً لهذه القاعدة العامة نقول : يا عربياً كلّكم أو كلهم ، أجيئوا داعي الله - يا هارون نفسك أو نفسه خذ بيد أخيك - يا هذا الذى قمت أو قام ؛ أسرع للصارخ .

وإن كان التتابع بدلاً أو عطف نسق مجرداً من «أل»^(١) فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ كالتبوع ؛ مثل : بُوركتَ يا أبا عبيدةَ عامراً ؛ فلقد كنت من أمهر قواد الفتح الأول . أو : بوركتُما يا أبا عبيدةَ وخالداً . . . ولاداعي للتمسك بالرأى الذى يجعلهما فى حكم المنادى المستقل - وهو القسم الرابع الآتى (٢) - .

فالنصب هو الحكم العام لجميع توابع المنادى المنصوب اللفظ وجوباً ، مع اشتراط التجرد من «أل» فى : «عطف النسق»^(٣) . غير أن نصب التوابع يكون واجباً فى بعضها ، وجائزاً مستحسنناً فى بعض آخر ؛ طبقاً للبيان السالف^(٤) . . .

(١) وكذا المبدوء «بأل» ؛ طبقاً لما يأتى فى نهاية البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحة .

(٢) فى ص ٥٣ .

(٣) لإلا على الرأى الآتى فى نهاية البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحة .

(٤) يكاد النحاة يتفقون على الحالات الثلاث السالفة التى يجب فيها نصب توابع المنادى . أما التى يجوز فيها النصب - وهى حالة البدل . وعطف النسق المجرد من «أل» - فرأىهم مضطرب ، وخلافهم بعيد المدى . فجمهرتهم - وهذا غريب - توجب اعتبار كل منهما بمنزلة منادى مستقل ، يخضع لحكم المنادى المستقل - ا - فتقول فى البدل : بوركت يا أبا عبيدة عامراً . . . بناء كلمة : «عامر» على الضم ؛ لأنها مفرد علم . ويقولون : بوركت يا أمير الجيش أبا عبيدة ؛ بنصب كلمة : «أبا» لأنها فى حكم المنادى المضاف . وقد بنوا حكمهم هذا على أساس (أن البدل على نية تكرار العامل) ولما كان العامل هنا - فى رأيهم - هو حرف : «يا» أو أحد أخوته كان مقدراً وملحوظاً قبل البدل أيضاً ، فكأنها تقول : «يا عامر ، يا أبا عبيدة» . فالبدل بمنزلة منادى جديد يخضع لحكم النداء ؛ كما قلنا .

وهذا الكلام مردود من ناحيتين - (وحبذا تركه ، وترك الرد عليه ، والاكتفاء بالحكم السالف الذى ارتضيته) .

أولاهما : أن القاعدة التى يتمسكون بها ليست قاعدة مطردة ، ولا محل اتفاق ، فالذى لا يؤمن بها - لأسباب عنده قوية - لا يجد مسوغاً لإعراب التابع هنا منادى مبنياً على الضم ، إذ لا وجه لهذا الإعراب عنده .

ثانيهما : أن اعتبار التابع منادى بحرف ملحوظ مقدر ، أو بالحرف المذكور فى صدر الجملة (عند من يرى هذا) سيخرج التابع من نطاق التبعية ويدخله فى نطاق آخر ليس موضوع البحث ؛ هو نطاق : «المنادى» . لهذا تساؤل بعض المحققين : كيف نقول فى أمثال تلك الكلمة إنها مبنية على الضم لتبعية المنادى ، مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل ، والمنادى هنا منصوب مباشرة ، ليس له محل . فكيف نعتبرها تبعاً له ؟ . . . (راجع حاشية ياسين على شرح التوضيح فى هذا الموضوع) =

وهناك حالة يجب فيها جرّ التابع - في رأى أكثر النحاة - هي التي يقع فيها المتبوع (المنادى) مجزوراً باللام - وهذا لا يكون إلا في الاستغاثه، وما في حكمها - نحو: يا أباؤا والوالدة نلاًولاد^(١).

= وشيء آخر أهم من الجدل السالف ؛ هو ما نص عليه سيويه - في الجزء الأول من كتابه ص ٣٠٤ - قال للخليل: (أرأيت قول العرب: «يا أخانا زيداً أقبل» . قال: عطفوه (أى: هو عطف بيان) على هذا المنصوب ؛ فصار نصباً مثله . وهو الأصل ؛ لأنه منصوب في موضوع نصب . وقال قوم: يا أخانا زيد - بالبناء على الضم - وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة . قال هذا بمنزلة قولنا: يا زيد ؛ كما كان قوله: يا زيد أخانا . بمنزلة: «يا أخانا» فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً ، (أى: الحكم على هيئته وحاله إذا كان غير مسبوق بحرف نداء مباشر) بمنزلة إذا كان منادى . ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب لأنهم يردونه إلى الأصل) . ا هـ

ومن هذا النص الحرقى يتبين أن النصب هو الأصل ، وأنه الأكثر في المسموع ، وهذا هو الأهم . فلم نعدل عنه إلى غيره مما ليس له قوته ، ولا كثرته ، ولا وضوحه ، وإن قال به قوم ، أو اعتبروه عطف بيان ، برغم وضوح البديلية في المثال ؟

ب - أما عطف النسق المجرد من «أل» فيقولون: إن حرف العطف معه بمنزلة عامل النداء فكأن حرف العطف داخل على منادى مستقل تجرى عليه أحكام المستقل ، فيبنى على الضم في مثل: بوركت يا أبا عبيدة وخالد ؛ لأنه ، فبد علم ، ينصب في مثل: بوركتم يا جنود الفتح وأبا عبيدة ، بنصب كلمة «أبا» معربة . فما معنى أن حرف العطف بمنزلة العامل ؟ إن قلنا في كلمة: «خالد» إنها منادى ، فليست إذا بمعطوفة ؛ لأن العطف يقتضى نصبها . وإن قلنا إنها معطوفة على ما قبلها فما قبلها منصوب . فن أين جاء البناء على الضم ؟ قد يقال : إنه على تقدير حرف النداء المحذوف : «يا» وحرف النداء مع المنادى جملة معطوفة على الجملة الندائية الأولى ، فلم يعتبر التابع هنا منادى ، مع أنه لو وصف بكلمة: «ابن» أو «ابنة» لم يعتبر . . . ؟ . وفي هذا كله من الحذف والتقدير والضعف من بعض النواحي ما يقتضى تفضيل الرأى الذى يبيح النصب ، وهو رأى يؤيده السماع أيضاً

هذا وإياحة النصب واستحسانه تشمل المبدوء بأل ، والمجرد منها . غير أن الأفضل في المبدوء بأل أن يكون نصبه راجعاً لاعتباره معطوفاً على المنادى ، أو لاعتباره مقعولاً به لفعل محذوف ، أو منصوباً بعامل آخر يقتضى النصب . ولا يصح اعتباره منادى بحرف نداء محذوف ؛ لما يترتب على هذا من الجمع بين «أل» وحرف النداء في غير المواضع التي يباح فيها الجمع . (انظر ما يتصل بالحكم السابق ، في رقم ٤ من ص ٥٣) .

(١) لا يجوز عند أصحاب هذا الرأى ، إلا الجر في التابع ؛ لأن المتبوع - المنادى - مجرور اللفظ بحرف جر أصلى . وإذا كان المنادى المستغاث مضموماً بزيادة ألف الاستغاثه ، نحو: يا عليما ، ومحموداً لم يجر في توابعه الرفع عند فريق ، فلا يصح: «ومحموداً» لأن المتبوع مبنى على الفتح =

ويجيز فيه فريق من النحاة أمرين : الجر مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحلّه . وهذا الرأي أحسن - كما سيجيء^(١) في بابها^(٢) -

* * *

(ب) وإن كان المنادى مبيّناً وجوباً على الضم - لفظاً أو تقديرًا - فتوابعه إما واجبة النصب فقط ، وإما واجبة الرفع الشكلى فقط ، وإما جائزة الرفع الشكلى والنصب . وإما بمنزلة المنادى المستقل . وفيما يلي بيان هذه الحالات الأربع :

١ - يجب - على الأشهر - نصب التّابع ؛ مراعاة لمحل هذا المنادى ، (ولا يصح مراعاة لفظه) في صورة واحدة ، هي : أن يكون التّابع نعتاً^(٣) ، أو عطف بيان ، أو توكيداً ، بشرط أن يضاف التابع في الثلاثة إضافة محضة - وهذه تقتضى أن يكون المضاف مجرداً من «أل» - ؛ كقولهم : يا زيادُ أميرَ العراقِ بالأمس ، نشرت لواء الأمن . وطوّيت بساط الدّعة - يا أهرامُ أهرامِ الجيزةِ ، أنتنّ من عجائب الآثار - شرّ الإخوان من يسائر الزمان ؛ يُقبّل معه ويُدّبّر معه ؛ فاحذروا هذا يا أصدقاءكم^(٤) .

فإن لم يتحقق الشرط خرجت التّوابع المذكورة من هذا القسم ودخلت في الحالة الثالثة الآتية^(٥) (حيث يصح فيها الرفع الصّورى ؛ مراعاة شكلية للفظ المنادى . والنصب مراعاة لمحلّه) ؛ كأن يقع التابع مفرداً مقرونًا بأل^(٦) ؛ مثل :

= ويجوز عند فريق آخر الرفع والنصب ؛ لاعتبار المنادى مبنيًا على ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة - في محل نصب ؛ فيجوز في توابعه الرفع الشكلى والنصب . وهذا الرأي أوضح وأنسب -

وسيجيء في ص ٤٥ وفي باب الاستغاثة ، ص ٨٦ .

(١) ص ٧٧ .

(٢) وإذا علمنا بهذا الرأي صار النصب حكماً عاماً يشمل جميع أنواع التابع للمنادى المنصوب بالتفصيل السالف .

(٣) بشرط ألا يكون منعوتة (المنادى) اسم إشارة ، ولا كلمة : «أى» أو : أية - وإلا وجب رفع النعت صورة . لدخوله في حكم الحالة الآتية الخاصة به ، وهي الثانية .

(٤) انظر رقم ٥ من هامش ص ٤٠ .

(٥) انظر ص ٥٢ . ويتضح الرفع الصورى بما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ .

(٦) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٢ .

يا زيادُ الأميرُ ، أو خاليّاً من «أل» ومن الإضافة المحضة^(١) ؛ مثل : يا رجلُ محمدُ - بالتزويين - أو محمداً ، أو يكون مضافاً إضافة غير محضة^(٢) ؛ نحو : يا مسافرُ راكبٌ^(٣) السيارة ، أو الراكبُ السيارة ، حاذر عواقب الإسراع . أو يكون عطف نسق ، أو بدلاً . ولهذين حكمهما الخاص . . . إلى غير هذا مما سيبيحني بياناه مفصلاً^(٣) . . .

(١٤١) سبق الكلام عليها مفصلاً أول الجزء الثالث .

(٢) لا يقال في هذا المثال وأشباهه إن النعت نكرة ، بسبب إضافته غير المحضة ، مع أن المنعوت نكرة مقصودة ؛ وهي معرفة بالقصد والإقبال مع النداء ، - لا يقال هذا ؛ لما سبق في رقم ١ من هامش ص ٢٨ ؛ وفي ص ٢٩ وفي «د» ص ٣٠) من أنه يتسامح في التعريف الطارئ كتعريفها . ولهذا لا يصح أن ينعت بالمضاف المذكور إلا النكرة المقصودة .

(راجع الصبان والخضري في هذا الموضع ؛ ولها بيان سابق في ج ٣ «باب الإضافة» عند الكلام على أثر الإضافة - م ٩٣ رقم ٢ من هامش ص ٣١ وكذلك في : «باب النعت» هناك عند الكلام على المطابقة م ١١٤ ص ٤٣٥) .

(٣) في ص ٥٢ - وإلى وجوب النصب السالف أشار ابن مالك في باب مستقل عنوانه :

«فصل» قائلًا :

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَل» أَلْزَمَهُ نَصْبًا ؛ كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

(المراد : «بذئ الضم» ، هو المنادى المبني على الضمة ، وما ينوب عنها ، من كل ما يكون في آخر المنادى العلم ، والنكرة المقصودة . ويشمل المبني قبل النداء) .

يقول : إن تابعه المضاف المجرد من «أل» يلتزم النصب ، ومثل بمثال هو : «أزيد» ذا الحيل ، أي : يا زيد ؛ صاحب الحيل . فالمنادى : زيد ، مبني على الضم ، وتابعه هو «ذا» نعت منصوب بالألف وهو مضاف ، و «الحيل» مضاف إليه . وقد يفهم من ظاهر البيت أن جميع توابع المنادى المبني على الضم لازمة النصب ، بشرط الإضافة والخلو من «أل» وكذلك توابع المنادى الذي ليس مبنيًا على الضم ، وهو المنادى المنصوب اللفظ - لكن يمنع من هذا الفهم ويزيله قوله بعد ذلك مباشرة :

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ ، وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

فقد صرح في هذا البيت بأن حكم عطف النسق والبدل كحكم المنادى المستقل (يعربان في حالات وبينيان في حالات) وما عداهما ما لا يدخل في نطاق البيت الأول واختصاصه يجوز رعه ونصبه . ولما كان بيته الثاني يدل على أن عطف النسق مطلقاً (مجرداً من أل أو مقروناً بها) يجري عليه حكم المنادى المستقل وهذا غير صحيح إلا في المجرد - أسرع وتدارك الأمر في البيت الثالث حيث يقول :

وَإِنْ يَكُنْ مَضْحُوبًا «أَل» مَا نُسِقًا فِيهِ وَجِهَانًا ، وَرَفَعٌ يَنْتَقَى =

(وتجب الإشارة إلى أن حركة التَّابِعِ المرفوع على الوجه السالف ليست حركة إعراب ولا بناء ؛ ولذلك يَنَوَّنُ إذا خلا من أَلٍ والإضافة^(١) و . . . فهي طارئة لتحقيق غرض معيَّن ، هو : المشاركة الصُّورية في المظهر اللفظي بين التابع والمتبوع ؛ فلا تدل على شيء غير مجرد المماثلة الشكلية . ومن التساهل في التعبير - أن يقال في ذلك التابع إنه مرفوع . أما الإعراب الدقيق فهو : أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الإبتاع الشكلية للفظ المنادى - كما سيجيء في القسم الثالث -) .

ومن النحاة من يوجب النصب في صورة ثانية^(٢) ؛ هي التي يكون فيها المنادى المبني على الضمّ مختموماً بألف الاستغاثة ؛ نحو : يا جُنْدِيًّا وضابطاً ، أدركا المستغيث . فلا يجوز عنده في التابع - مهما كان نوعه ، ومنه كلمة : (ضابطاً) في المثال - إلا النصب مراعاةً لحل المنادى المبني على الفتح الطارئ بسبب الألف . لكن التحقيق والترجيح يقطعان بجواز النصب ، ويجوز الرفع ، المباح في توابع المنادى المبني على الضم^(٣) .

٢ - ويجب رفع التَّابِعِ مراعاةً شكلية للفظ ذلك المنادى في صورتين :

إحداهما : أن يكون التابع نعتاً ، ومنعوتة - المنادى - هو كلمة : « أَيْ » في التذكير ، « وَأَيَّة » في التأنيث ؛ كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ

= (ينتق = يختار) كذلك يفهم من البيت الثاني أن الرفع والنصب جائزان في تابع المنادى إذا كان المنادى « أَيْ » أو « أَيَّة » . وهذا غير صحيح كما شرحناه في القسم الثاني الواجب رفعه . ولنعن هذا الفهم صرح بأن النعت بعدهما يجب رفعه واقترانه « بأل » وأنهما لا يوصفان إلا بمرفوع مقترن بهما . وكذلك اسم الإشارة المنادى لا يكون نعت إلا مرفوعاً مقترناً بهما (وله تفصيلات أوضحناها في الشرح الآتي) يقول :

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ « أَل » بَعْدَ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
و « أَيْ هَذَا » « أَيُّهَا الَّذِي » وَرَدَّ وَوَصَفُ : « أَيْ » بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ
وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفَيْتُ الْمَعْرِفَةَ

(١) - كما سيجيء في ص ٥٢ - لأن المبني لا يتنون في الغالب .

(٢) تقدمت الأول في ص ٤٣ .

(٣) راجع ما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٢ وما يأتي في ص ٨١ .

فاستمعوا له . . .) ، وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً . . .) ، « فَأَيُّ آيَةٍ » مبنيتان على الضم في محل نصب ، لأن كلا منهما منادى ، نكرة مقصودة . و « ها » حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لانفارقهما^(١) وكلمتا : « الناس والنفس » . (وأشباههما) ، نعتان متحركتان بحركة مماثلة وجوباً لحركة المنادى : مراعاة لمظهره الشكلي^(٢) فقط ، مع أنه مبني ، وهما صفتان معربتان ، منصوبتان مَحَلًّا ، لا لفظاً^(٣) (أى : أنَّهِنَّ منصوبتان تبعاً لمحل المنادى) بفتحة مقدرة على الآخر . منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادى في صورته الشكلية^(٤) ؛ فالضمة التي على آخرهما هي الحركة الطارئة للمشاركة ، ولا توصف بإعراب . ولا بناء - كما تقدم -^(٥) . . .

وكما يجب الإتيان بالرفع الشكلي الصوري في صفة « أَيْ آيَةٍ » يجب - في

- (١) ويجوز حذف ألفها وتحريكها بالضم إذا لم يقع بعدها اسم إشارة .
- (٢) لهذا المظهر الشكلي بيان مفيد في ج ١ م ٧ ص ٩٨ - موضوع : أنواع الإعراب .
- (٣) والممازى يجوز في لفظهما النصب أيضاً - كما سيحىء في رقم ١ من الهامش التالي - ، وكذا في أشباهها مما يكون نعت : « أَيْ أَوْ آيَةٍ » وله ما يؤيده من السماع ، ومن بعض القراءات القرآنية - وإن كانت تلك القراءة شاذة - كما صرح بهذا الصبان . وشذوذها لا يمنع محاکمها بعد أن قرئ بها القرآن .
- (٤) وقد تكون ضمة المماثلة مقدرة ؛ كقول المتنبي :

تَرَفَّقَ أَيُّهَا الْمَوْلَىٰ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ الرَّفَّقَ بِالْجَانِي عِتَابٌ

يريد : يأبها المولى . ويكون لهذه الضمة المقدرة من الآثار في التوابع وغيرها ما يكون للظاهرة . كما أشرنا -

(٥) انظر ص ٤٩ - وإلى هذه الصورة يشير ابن مالك بقوله السالف :

وَ « أَيُّهَا » مَصْحُوبٌ « أَلْ » بَعْدُ صَفَةً يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَىٰ ذِي الْمَعْرِفَةِ

(بعد ، الأصل : بعد كلمة : « أيها ») يريد : ما كان نعتاً مبدؤه بأل بعد كلمة : أيها - يلزم بالرفع ، ويقتصر عليه . ثم بين بعد ذلك ما يصلح نعتاً لأى آية عند النداء ، مقتصراً على اسم الإشارة والموصول :

وَ « أَيُّ هَذَا » « أَيُّهَا الَّذِي » وَرَدَّ وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَىٰ هَذَا يُرَدُّ

يريد : ورد عن العرب : « أي هذا ، وأيها الذي » ؛ فالنعت الوارد مقصود على اسم الإشارة . واسم الموصول المبدؤه بأل . ونعت « أَيْ » بغيرها يرد ، أى : يرفض ويستبعد .

الشائع - كذلك في صفة صفتيهما، وفي كل تابع آخر للصفة - ففي مثل: (بارك الله فيك بأيها الطيبُ الرحيمُ) ، يتعين الرفع وحده في كلمة: «الرحيم» التي هي صفة للصفة ، لعدم ورود السماع بغيره ، بالرغم من أن المنعوت - الطيب - في محل نصب ، فعدم ورود السماع بالنصب يقتضى امتناع نصب التابع ، وعدم إباحته مطلقاً ؛ لا لفظاً ولا محلاً^(١) . . .

(١) يحتاج هذا الحكم إلى نوع من التفصيل والإيضاح الذي يزيل أثر الخلاف النحوي ، واضطراب الآراء فيه ، ويبين ما سبقت الإشارة إليه (في رقم ٣ من هامش ص ٤٦) - نقل الأشموني - وغيره - أن كلمة: «أى» إذا نوديت كانت نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها «ها» التنبيه ، وتؤنث أى «لفظاً» لتأنيث صفتها نحو: يأبها الإنسان - يأتيها النفس . . . يلزم تابعها الرفع . وليس المراد بالرفع رفع الإعراب ، وإنما المراد به ضمة الإبتاع التي يقصد بها مجرد المشاكلة والمماثلة لحركة المتبوع . وهذه الضمة لا توصف بإعراب ، ولا بناء ؛ - كما قرره الصبان ، وبسطناه من قبل - وأجاز المازني (كما في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة) في هذا التابع نصبه ، قياساً على غيره من تابع أنواع المتأدى المبني على الضم . . . ثم قال الأشموني :

إنما لزم رفع التابع لأنه المقصود بالنداء، وقد جاءت «أى» وُصلةً ووسيلةً لنداء ما فيه «أل» .
وهنا قال الصبان ما نصه الحرفي :

(«قوله: «إن المقصود بالنداء هو التابع» - ومع ذلك ينبغي ألا يكون محله نصباً ؛ لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولاً به ، بل تابع له . ويؤيد هذا قول ابن المصنف ، وسيذكره الشارح (الأشموني) أيضاً : إنه لو وصفت صفة «أى» تعين الرفع) . ا هـ

ومن الكلام السابق تبين صراحة أن التابع لا يكون هنا منصوباً مطلقاً ، لا لفظاً ، ولا محلاً . لكن الصبان قال بعد ذلك كلاماً قوياً موافقاً للضوابط والأصول العامة يعترض على ماسبق ، ونصه : (أنا أقول : يرد عليه أن تابع ذى محل ، له محل متبوعه . وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع «أى» نصباً ، وأن يصح نصب نعته . ويؤيده ما قدمناه - قريباً قبل ذلك بصفتين - عن الدماميني في : «يا زيد الظريف صاحب عمرو» أنه إن قدر : «صاحب عمرو» نعتاً للظريف ، لفظ به كما يلفظ النعت ؛ إن رفعاً فرفع ، وإن نصباً فنصب ، على ما بيناه سابقاً . اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع «أى» لعدم سماعه أصلاً .

فعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع «أى» محل نصب ، ولا يجوز نصب نعته على اعتبار أن رفع التابع هو رفع إعراب ، وأن عامله فعل مقدر مبني للمجهول ، والتقدير : «يُدعى العاقل» كما مر لكن ما بعد «أى» على هذا التقدير ليس تابعاً لأى في الحقيقة ، فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله : إنه تابع له . فتأمل) . ا هـ

فالصبان يرى أن تابع «أى» لا بد أن يكون منصوباً محلاً مثل المتبوع «أى» (لأن كلمة «أى» مبنية على الضم في محل نصب) والشأن في التابع - دائماً - أن يكون له محل كمحل المتبوع . وهذا كلام صحيح قوى لا يعترض الأخذ به إلا عدم ورود السماع به ، وللسماع الأهمية الأولى في انتزاع =

ثانيتها : أن يكون التابع نعتاً ، والمنعوت - المنادى - اسم إشارة للمذكر ، أو للمؤنث ؛ جيء به للتوصل إلى نداء المبدوء « بأل »^(١) ؛ لأن المبدوء بها لا يجوز مناداته بغير واسطة ، - إلا في بعض مواضع سبقت^(٢) - نحو : يا هذا السائح ، لا تتعجل في حكمك ، ويا هذه السائحة لا تتعجلى . . . فالمنادى مبني على ضم مقدر في محل نصب ؛ فيجب رفع النعت في المثاليين وأشباههما ، رفعا صورياً ؛ لا يوصف بإعراب ، ولا بناء - كما سبق - وإنما هو رفع جيء به مراعاة شكلية للضم المقدر في اسم الإشارة المنعوت - المنادى - ولا يصح النصب ؛ لأن النعت هنا بمنزلة المنادى المفرد المقصود ، لا يصح نصب لفظه نصباً مباشراً .

وجود النعت على هذه الصورة ضروري ؛ ليدل على المشار إليه ، ويكشفه . ويجب مطابقة اسم الإشارة للمشار إليه في الأفراد والتذكير وفروعهما .

أما إن كان المراد نداء اسم الإشارة فيجوز في التابع الأمران^(٣) - كما سيأتي في القسم الرابع .

= حكم لا يتوره عيب أو ضعف .. من أجل ذلك كان الاختصار على رأى الأشموني - ومن وافقه - أنسب ؛ مبالغة في الاحتياط ؛ لأنه رأى متفق عليه ، إذ لا يعترض عليه الصبان - أو غيره - وإنما يرى الصبان أن يزيد عليه إباحة النصب المحلى ، وهذه الإباحة قد أضعفها عدم ورود السماع بها . (١) وفي هذا يقول ابن مالك بيتاً ألحنا له في ص ٤٥ :

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرَكُّهَا يُفِيَتِ الْمَعْرِفَةَ

(ذو إشارة : المنادى الذى هو إشارة) . يريد : أن المنادى إذا كان اسم إشارة فإنه يحتاج - كأى - إلى نعت معرفة مرفوعة مقرونة « بأل » من اسم جنس ، أو اسم موصول . ولا يصح هنا أن يكون نعت اسم إشارة مثله - كما سيجيء في رقم ٢ من ص ٥٠ - وبين أن حاجة اسم الإشارة للنعت واجبة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه . أما إذا لم يؤد ذلك فالنعت ليس واجباً .

(٢) في ص ٣٦ .

(٣) لأن التابع سيعرب في هذه الحالة صفة ، أو عطف بيان ، وكلاهما مفرد ، فيدخل في القسم الرابع الذى يجوز فيه الأمران .

زيادة وتفصيل :

١ - يجب إفراد « أئى ، وأئبة » عند وقوعهما منادى ، فلا يصح أن تلحقهما علامة تثنية ، أو جمع ؛ سواء أكانت صفتها مفردة أم غير مفردة ؛ نحو :
 يأتيها الناصح اعمَلْ بنصحك أولاً - يأتيها المتنافسان تَرْفَعًا عن الحقد -
 يأتيها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد . يأتيها الناصحة اعملي ... - يأتيها المتنافسان -
 يأتيها الطالبات اعملن ...

أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذى يحسن الاقتصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها ، فمثال التذكير ما سبق ، ومثال التأنيث أيضاً : يأتيها الفتاة أنت عنوان الأسرة - يأتيها الفتاتان أنتما عنوان الأسرة - يأتيها الفتيات أنتن عنوان الأسرة . ويجوز فى « أئى » المجردة من الناء ، عدم المماثلة (ولكنه ليس الأحسن) فنظل بصورة واحدة للمذكر والمؤنث . ولا يصح هذا فى « أئبة » المختومة بالناء ، فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة .

ولا بد من وصف « أئى وأئبة » عند نداءتهما ؛ إما باسم تابع فى ضبطه لحركتهما اللفظية الظاهرة وحدها^(١) مُعْرَفٌ بأل الجنسية فى أصلها ، وتَصِيرُ بعد النداء للعهد الحضورى ، وإما باسم موصول مبدوء بأل^(٢) ، وإما باسم إشارة مجرد من

(١) يميز فيه بعض النحاة النصب - طبقاً لما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦ - مراعاة للمحل كقائمه - أما الذين يمنعون النصب فحجتهم أن نصبه لم يرد فى المسموع .

(٢) اشترط « الهمع » (ج ١ ص ١٧٥) أن يكون الموصول مصدرأ بأل ، وصلته خالية من الخطاب ؛ فلا يقال : يأتيها الذى قمت . فى حين نقل الصبان (ج ٣ أول فصل : تابع المنادى) صحة ذلك قائلاً ما نصه : (ويجوز : يأتيها الذى قام ، ويأتيها الذى قمت) . ا هـ . والظاهر أن الذى منعه « الهمع » ليس بالمنوع ، ولكنه غير الأفصح فى الكلام المأثور ؛ بدليل ما قرره أكثر النحاة ونصه : (كما نقله الصبان ج ٣ أول تابع المنادى ؛ تعليقا على المثال النحوى الذى عرضه الأشموني ؛ وهو :
 يا تميم كلهم ، أو كلكم) :

« الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة ؛ نظراً إلى كون لفظ المنادى اسماً ظاهراً ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ، و بلفظ الخطاب ؛ نظراً إلى كون المنادى مخاطباً ؛ فعلمت أنه يجوز =

كاف الخطاب^(١)، ويتحتم - في الرأي الأشهر والأولسي - أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين في ضبطهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة وحدها؛ فيكون كل منهما مبنياً في محل رفع فقط^(٢)؛ تبعاً لصورة المنعوت - المنادى - نحو: يأيها العلم الخفاق، تحية، ويأيتها الراية العزيرة سلمت على الأيام، أو: يأيها الذي يخفق فوق الرؤوس، تحية، ويأيتها التي ترفرفين سلمت... ومن الأمثلة قوله تعالى: (يأيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى...) وقوله تعالى:

(يأيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً، وسبحوه بكرة وأصيلاً)؛

وقول الشاعر:

أيها ذا الشاكي وما بك داءٌ كن جميلاً ترَ الوجودَ جميلاً
فإن كانت «أل» ليست جنسية؛ - بأن كانت زائدة في أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد كالمحمدين، أو: زائدة لازمة لأنها قارنت الوضع؛ مثل: السَّموعُ والتسع، أو غير لازمة، مثل اليزيد، أو للمح الأصل كالحارث، أو للغلبة كالنجم... - لم يصح النعت بما دخلت عليه؛ فلا يقال: يأيها السيف، ولا يأيها الحرب، لرجلين اسمهما: سيف وحرب، ولا يأيها محمدان... أو المحمدون. وكذلك لا يقال: يأيها ذلك العالم؛ لاشتمال الإشارة على كاف الخطاب^(١). وإذا وصفت «أى وأية» باسم الإشارة السالمف فالأغلب وصفه أيضاً باسم مقرون بأل، كالبيت المتقدم^(٣)...

٢- إذا اقتضى الأمر وصف اسم الإشارة المنادى أو غير المنادى فالأغلب أن يكون الوصف معرفة مبدوءة بأل الجنسية بحسب أصلها (وتصير بعد النداء

= أيضاً يا زيد نفسه، أو نفسك. قاله الدماميني... «١٠٠ هـ ثم قال الصبان بعد ذلك: (ويجوز أيها الذي قام ويأيها الذي قيمت) ١٠٠ هـ.

وقد أشرنا لما سبق في ج ١ ص ١٩ ص ١٨٤ وفي ص ٣٤٣ أيضاً.

(١، ١) منعاً لاشتمال الجملة الواحدة - في غير الندية - على خطابين لشخصين مختلفين، بالإيضاح الذي سبق (في رقم ٦ من هامش ص ٣١) سواء أوجدت إضافة؛ كالمثال الذي هناك، أم لم توجد؛ كالمثال الذي هنا.

(٢) وبعضهم يميز النصب، على المحل؛ - طبقاً لما سلف في رقم ١ من هامش ص ٩٤.

(٣) وفي الجزء الثالث م ١١٤ ص ٣٣٧ إشارة لهذا.

للعهد الحضورى) . أو: باسم موصول مبدوء « بأل »^(١) ، نحو: يا هذا المتعلم ، حصّن نفسك بالخلق الكريم ، والطبع النبيل ؛ فإن في هذا التحصين كمال الغاية ، وتمام المقصد - يا هؤلاء الذين آمنوا كونوا أنصار الله ... ، ولا يصح أن يكون النعت اسم إشارة^(٢) .

ومن الجائز إعراب هذا الاسم المبدوء « بأل » عطف بيان ؛ سواء أكان مشتقاً كالمثال السالف ، أم غير مشتق ؛ نحو: يا هذا الرجل ... لكن الأحسن إعراب المشتق نعتاً ، وإعراب الجامد عطف بيان .

ويقول النحاة : ليس من اللازم أن يوصف اسم الإشارة إلا إذا كان وُصلةً لنداء ما بعده ، ولم يكن هو المقصود بالنداء ؛ للدليل يدل على ذلك . أما إن قصد نداء اسم الإشارة ، وقُدّر الوقف عليه (بأن عرفه المخاطب بدون نعت ، كوضع اليد عليه . . .) فلا يلزم نعته ، ولا رفع نعت نعته^(٣) .

٣ - يتردد في هذا الباب لفظ : « المنادى المبهم » يريدون به : (المنادى الذى لا يكفى في إزالة إبهامه النداء ، ومجرد القصد والإقبال ، وإنما يحتاج معه إلى شيء آخر يكمل تعريفه) . ويقصدون : « أى » ، و « أية » « واسم الإشارة » لشدة احتياج كل منها إلى الصفة بعده .

أما في غير النداء فيريدون بالاسم المبهم : الإشارة ، واسم الموصول^(٤) . . . وبعض الظروف وأسماء الزمان التى سبق الكلام عليها في بابها من الجزء الثانى .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٤٧ - السابقة لأهيته .

(٢) سبق النص على هذا في رقم ١ من هامش ص ٤٨ - وهناك شروط أخرى يجب تحقيقها إذا

كان المنعوت اسم إشارة . وقد سبق بيانها في باب النعت (ج ٣ م ١١٤ ص ٣٧٧) .

(٣) لأن حكم نعت النعت في هذه الحالة هو حكم النعت .

(٤) طبقاً لما سبق في أول الموصول ، ج ١ م ٢٦ .

٣- ويجوز رفع التابع ونصبه في المفرد من نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد ، وكذلك في النعت المضاف المقرون بأل^(١) ، وفي عطف النسق المقرون « بأل » ؛ نحو: يا معاويةُ الحليمُ ؛ بلغت بالحلمِ المسدى . أو الواسعَ الحلم ، بنصب كلمتي : الحليم ، و « الواسعُ » مراعاةً لمحل المنادى ، وبضمهما مراعاةً صوريّةً شكليةً للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى ؛ فالمنادى مبنى على الضم ، أما النعت فعربٌ شكلاً ، ولكن الحركة التي على آخره حركة عَرَضِيَّة ، لا تدل على إعراب أو بناء ؛ ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا مما يعارض التنوين كأل والإضافة ، « كما سبق^(٢) » فقد أريد منها أن تشابه حركة المنعوت في الصورة اللفظية المحضة . ويقال في إعراب النعت بما أشرنا به ، وهو : أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي جاءت للإتباع والمشاركة بين حركة النعت ومتبوعه المنادى^(٣) . ومن التسامح في التعبير أن يقال في هذا التابع إنه مرفوع .

ومثل : يا أحمدُ المنتبئُ قتلَكَ غرُورك . برفع « المنتبئ » أو نصبه على التوجيه السالف . ومثل : أنتم ذخيرة الوطن يا طلابُ أجمعون ، أو أجمعين ، برفع كلمة : أجمعون ، أو نصبها ، ومثل : يا محزونُ والمكروبُ ، إن حمل الهموم جنون . . . وفي هذه الصورة الأخيرة . لا يصح اعتبار التابع كالمنادى المستقل عند من يرى ذلك ، ولا ملاحظة حرف نداء قبله ، إذ لا يجتمع - هنا حرف النداء و « أل »^(٤) . . .

(١) اقترانه « بأل » يقتضى أن تكون الإضافة غير محضة ؛ لأنها هي التي تجتمع و « أل » . وتكاد تنحصر هذه الإضافة في تابع واحد هو النعت ؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع تلك الإضافة . أما عطف البيان فالأغلب أن يكون جامداً ؛ فلا تجتمع فيه الإضافة و « أل » . وأما التوكيد المعنوي فألفاظه معارف - كما سبق في بابهِ - فلا تقترن « بأل » التي للتعريف . ومن المهم ملاحظة الفوارق بين هذا التابع الذي يجوز فيه الأمران ، والتابع الذي يجب نصبه ، وقد سبق في (١) ص ٤٣ .

(٢) في ص ٤٥ .

(٣) يتضح الرفع الصوري بما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ - ولا ينطبق الحكم السابق أعلى النعت المنادى النكرة المقصودة إلا بشرط أن يكون طارئاً بعدئذها . أما النعت السابق على نداءها فيجعلها شيئاً بالمضاف واجب النصب (كما سبق في ص ٢٨) فيتين نصب النعت .

(٤) انظر ما سبق متصلاً بعطف النسق ص ٣٤ .

٤- ويعتبر التَّابِعُ كالمنادى المستقل عند فريق من النحاة دون فريق (١) إذا كان بدلاً، أو كان عطف نسق خاليًا من «أل» (٢)؛ فيبنى كلٌّ منهما على الضم إن كان مفرداً معرفة - بالعلمية أو بالقصد - وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف؛ فمثال البناء على الضم: يا جيشُ قَادةُ (٣) وجنداً أنتَ حمى البلاد، ببناء كلمة: «قادة» على الضم، كبنائها لو كانت منادى. وكذلك لو قلنا: يا قَادةُ وجنودُ أنتم حمى البلاد؛ فتبنى كلمة: «جنود» على الضم ما دام الخطاب لمعيّن في الصورتين.

ومثال النصب: يا جيشُ جيشَ الوطن تيقظ، أو: يا شبابُ وغيرَ الشباب، لا تُقصرُوا في إنهاض البلاد. بنصب كلمتي «جيش» و«غير»، لإضافتهما، فهما في حكم المسبوقين بأداة النداء...

والأحسن عند مجازاة هذا الفريق الأخذ بالرأى القائل: إن عامل البناء على الضم وعامل النصب هو حرف النداء المذكور في أول الجملة (٤)...

وأفضل من كل ما سبق الاقتصار على النصب؛ مجازاة للفريق الآخر الذي لا يوافق على اعتبار البديل وعطف النسق المجرد من «أل» في حكم المنادى المستقل للأسباب التي أسلفناها (٥).

(>) وإن كان المنادى (٦) مما يصح نصبه وبنائه على الضم فأمره محصور

(١) سبق عرض الرأيين في رقم ٤ من هامش ص ٤١.

(٢) لأن المبدوء بأل لا ينادى إلا في مواضع سبقت في ص ٣٦.

(٣) على اعتبار كلمة: «قادة» بدل جزء من كل، برغم خلوها من الضمير؛ لأن البديل منه قد استوفى كل أقسامه، أو لأن الضمير الرابط مخنوف؛ أي: قادة منه وجند.

(٤) وقد سبق تفصيل هذا في ص ٣٠ م ٤٨٧ م ٢٣ باب: البديل.

(٥) لأن يترتب على الأخذ بهذا الرأي فساد، وهو خال من كل اعتراض ينشأ عن الرأى القائل إن العامل هو الحرف: «يا» المخنوف الملاحظ، أو عامل آخر مخنوف؛ كفعل أو شبهه. وقد تقدم (في رقم ٤ من هامش ص ٤١) تفصيل الرأيين، وسبب الترجيح.

(٦) في رقم ٤ من هامش ص ٤١.

(٦) هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها في أول ص ٤٠.

غالباً - في توعين ، لكل منهما حكمه وحكم تابعه .
 أولهما : المتادى الموصوف بكلمة « ابن » أو « ابنة » ، وقد سبق تفصيل الكلام عليه^(١) .

ثانيهما : المتادى المقرر الذي تكرر لفظه بشرط إضافة اللفظ الثاني المكرر ؛ سواء أكان المتادى المفرد علماً ، أم اسم جنس . أم اسماً مشتقاً^(٢) . فمثال المكرر العلمم : يا صلاحُ صلاحَ الدين الأيوبي ، ما أطيب سيرتك ! وقول الشاعر :
 أيا سعدُ سعدُ الأوسِ كن أنت ناصراً ويا سعدُ سعدُ الحزْرَجين العطارِ
 أحبيباً إلى داعي الهدى ، وتَمَنِّيَا على الله في الفردوسِ مُسْتَمِيَا عارِفِ
 ومثال اسم الجنس المكرر : يا غلامُ غلامِ القومِ كن أميناً على أسرارهم . ومثال المشتق المكرر : يا راصدُ راصدِ النجومِ ، ماذا رأيت من عجائب الكون ؟ . . .
 وحكم المتادى في مثل هذا الأسلوب جواز النصب ، والبناء على الضم . وحكم التابع وجوب النصب في الحالتين ، طبقاً للبيان التالي :

١ - في حالة نصب الأول - أي : المتادى - يكون السبب راجعاً إما : لاعتبار هذا المتادى مضافاً للمضاف إليه المذكور في الكلام ، والاسم الثاني المكرر مقحماً^(٣) بين المتضامفين (ويعرب توكيداً لفظياً للأول ، أو مهملاً زائداً) . . . وإما : لاعتبار المتادى ، مضافاً إلى محذوف يماثل المذكور ؛ وأصل الكلام : يا صلاحَ الدينِ صلاحَ الدينِ بإضافتين في الأسلوب الواحد ، ويكون الاسم الثاني منصوباً على هذا الرأي - توكيداً لفظياً^(٤) أو : بدلاً ، أو : عطف

- (١) في ص ١٨ و ٢٠ و ٢١ بيان إعرابها عند وقوعها نوعاً للمتادى .
 (٢) سبب النص على هذه الأنواع الثلاثة : أن بعض النحاة لا يوافق إلا على العلمم .
 (٣) أي : متوسطاً بين شيئين متلازمين ؛ وتوسطه بينهما - كما سيذكر - إما لأنه توكيد لفظي للأول ، أو : لأنه زائد في رأي قوي يبيح زيادة الأسماء زيادة مطلقة لا توصف فيها بإعراب ولا بناء - تبعاً للبيان الذي في رقم ٣ من هامش الصفحة التالية - والأول أحسن ؛ إذ لا خلاف في صحته .
 (٤) لا يقال : كيف يعرب توكيداً لفظياً مع اتصاله بما لم يتصل به الأول ، ومع اختلاف نوع التعريف بينهما ؛ إذ تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء - على خلاف في ذلك ؛ سبق تفصيله في رقم ٢ من هامش ص ١١ - وتعريف الثاني بالإضافة ؛ لأنه لا يضاف إلا بعد تجرده من العلمية ؟
 لا يقال ذلك ، لأنه يكفي في التوكيد اللفظي ظاهر التعريف وإن اختلفت جهته ، أو اتصل به شيء .
 (كما سبق في باب التوكيد ص ٣ م ٢٨٨ م ١٦)

بيان ، أو : مفعولا به لفعل محذوف ، أو : منادى بحرف « يا » المحذوف (١) .
ومع جواز هذه الخمسة يحسن اختيار الأنسب منها للسياق ، والأوضح في أداء الغرض .

وجدير بالتنويه أننا إذا اعتبرنا الثاني مقحماً بين المتضايقين ، وأعربناه
توكيداً لفظياً ، (مسابرةً للأحسن) وجب اعتبار فتحته فتحة إعراب (٢) كالمبتوع .

أما إذا اعتبرناه زائداً (٣) فهو مهمل لا يُعرب توكيداً ، ولا بدلاً ، ولا غيرهما ؛
وفتحته هي فتحة مماثلة ومساوية للأول ؛ فلا توصف بأنها فتحة بناء أو إعراب ،
وإنما هي حركة صورية للمشاكلة المجردة .

٢ - وفي حالة بناء الأول على الضم - لأنه مفرد معرفة - يكون مثبتاً على الضم
في محل نصب ، فينصب الثاني إما على اعتباره توكيداً لفظياً ، أو بدلاً ، أو
عطف بيان . مزاعى في الثلاثة محلّ المنادى ، وإما على اعتباره منادى مضافاً
مستقلاً ، أو على اعتباره مفعولاً به لفعل محذوف (٤) .

(١) ويجوز اعتبار الاسمين المذكورين بعد حرف النداء جزأين مركبين معاً كتركيب الأعداد : ثلاثة عشر -
أربعة عشر ، وأخواتها ؛ فيكون المنادى مجموعهما مضافاً إلى ما بعد الثاني ، وهذا المضاف منصوب
بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة البناء الأصلي (وهي حركة فتح الجزأين) فالفتحة التي على
آخر الثاني هي فتحة البناء الأصلي ، وليست فتحة الإعراب الآتية للنداء . أما الفتحة التي على آخر الاسم
الأول فلا شأن لها بإعراب أو بناء ، لأنها حركة هجائية لضبط بنية الحرف الهجائي التي هي فوقه .

(٢) على هذا الإعراب يصح الفصل بين المتضايقين بالتوكيد اللفظي ؛ لاتحاده بالأول لفظاً
ومعنى ، وتكون فتحة التوكيد فتحة إعراب . وكان حقه أن يتون ولكن يفترض عدم تنوينه بقصد المشاكلة
بين الاسمين .

(٣) وإذا كان زائداً - عند من يجيز زيادة الأسماء - فالفصل به جائز بين المتضايقين ، ولا
يعتبر فصلاً ، لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى - كما سبق - وكان حقه التنوين ، فترك للمشاكلة بين الاسمين ،
وعلى هذا فتحته فتحة إبتاع للأول ؛ لا توصف بإعراب ولا بناء .

(٤) وإلى هذا القسم « ح » يشير ابن مالك في بيت حتم به هذا الفصل :

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ ، وَضُمٌّ ، وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِبُ
أى : في مثل : يا سعدُ سعدَ الأوسِ - والمنادى وتابعه علمان في المثال - يجب نصب الثاني منهما .

أما أولهما فقد طالب بضمه ، أو فتحه ، وحكم بالإصابة في الأخذ برأيه . والقاعدة - كما تضمنها البيت
غاية في الإيجاز ، وتفصيلها وإيضاحها على الوجه الأنسب معروض في الشرح .

زيادة وتفصيل :

إذا كان الاسم الثاني غير مضاف ؛ نحو : يا صلاح ، صلاح ، أو :
يا سعدُ سعد . . . ، جاز بناؤه على الضم ؛ إما باعتباره (وهذا هو الأحسن)
منادى حذف قبله حرف النداء « يا » ، وإمّا باعتباره توكيداً لفظياً يساير - هنا -
لفظ المنادى في البناء . ويجوز نصبه باعتباره توكيداً لفظياً تابعاً لحل المنادى .

ولا يصح إعرابه بدلا ، لأن البدل والمبدل منه لا يتحدان في اللفظ إلا بشرط
أن يفيد البدل زيادة في البيان والإيضاح ، وكذلك لا يصح أن يكون عطف بيان ،
لأن الشيء لا يبين نفسه (١) . . .

(١) وإنما صح البدل والبيان في الحالة السابقة التي يكون فيها الثاني مضافاً لتحقيق شرطهما فيه .

- كما سبق في ج ٣ ص ٤٠١ عند تعريف عطف البيان -

ملخص موجز يتضمن ماسبق من أحكام توابع المنادى

جميع توابع المنادى يصح نصبها^(١) ، إلا فيما يأتي :

١- أن يكون المتبوع - المنادى - هو لفظ « أئى » أو « أئة » أو اسم إشارة . فيجب فى حركة نعمتها مشابهتها لحركة المتبوع مشابهة بصورية فقط (أو نقول بالعبارة التى فيها التسمح : يجب رفع النعت فى المظهر الشكلى ، بقصد مماثلة حركته لحركة المنادى - بالتفصيل الذى سبق^(٢) - ، نحو : يأتها الفتاة ، من كشر كلامه كثر خطؤه . ومثل : يا هذا الغلام لا تنس شكر من أحسن إليك .

٢- أن يكون المتبوع - المنادى - مبنياً على الضم والتابع بدلا ، أو عطف نسق مجرداً من « أل » ؛ فحكمهما حكم المنادى المستقل ؛ عند فريق من النحاة . أما غيرهم فيجيز النصب - وهو الأنسب ؛ ليكون حكم النصب عاماً شاملاً - نحو : جزيت خيراً يا عائشة زوج الرسول ، فلقد كنت مرجعاً وثيقاً فى شئون الدين - يا خديجة وعائشة كتما خير عون للنبي عليه السلام .

٣- أن يكون المنادى مجروراً باللام فى الاستغاثة وما يلحق بها ؛ فيجب جر التابع - وهذا هو المشهور - أو نصبه^(٣) ، نحو : يا لئعنى الممتلى للجائع ، ويا للقادى القوى للعاجز .

(١) قد يكون هذا النصب واجباً فى مواضع ، وجائزاً فى أخرى . فهو فى الحالتين صحيح .

(٢) فى رقم ٢ ص ٤٥ .

(٣) كما سيجى . فى ص ٨٠ .

المسألة ١٣١: بيان المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم^(١)

هذا المنادى قسمان: قسم صحيح الآخر، وما يشبهه^(٢)، وقسم معتل الآخر، وما يُلحق به^(٣).

(١) فحكم صحيح الآخر وما يشبهه إذا كانت إضافتهما لياء المتكلم محضة^(٤)

(١) لهذا الموضوع صلة قوية بموضوع: « المضاف إلى ياء المتكلم » الذي ليس منادى . - وقد سبق الكلام عليه في الجزء الثالث ، م ٩٧ ص ١٣٧ - ولا يكاد أحدهما يستغني عن الآخر . وستجىء إشارة في آخر الباب ص ٦٧ إلى إضافة الأسماء الخمسة .

(٢) صحيح الآخر هو : ما ليس محتوماً بأحد أحرف العلة الثلاثة (الألف - الواو - الياء) . ومعتل الآخر ؛ هو : ما في آخره حرف منها . فإن كان هذا الحرف ساكناً وقبله حركة تناسبه فهو حرف علة ، ومد ، ولين ، وإن لم تكن قبله حركة تناسبه مع سكونه فهو حرف علة ، ولين . وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط . والمزاد هنا : حرف المد . ولهذا إشارة في هامش ص ١٠٥ رقم ٢ - أما الذي يشبه صحيح الآخر ، أو المعتل الآخر الذي يشبه الصحيح فهو ما في آخره حرف متحرك من حرفي العلة (الواو - الياء) مع سكون ما قبله ، مثل : صفو ، شجيو ، نهي ، بغى . . وقد يكون الحرفان مشددين ، أو مخففين ؛ نحو : مرقو - مغزو - طبقى ، دلوو . . أما الألف فساكن مفتوح ما قبله دائماً . ومن الشبيه أيضاً : المحتوم بياء مشددة للنسب ونحوه ؛ (بما لم يكن نتيجة إدغام يامين إحداهما ياء المتكلم) نحو : عبقري ، بهي ، شافعي ، كربي . . فخرج نحو : خليلي وصاحبتي وبنيتي ، وكاتبتي . . فلهذا النوع - ويسمى : « الملحق بالمعتل الآخر » - كما سيجيء في الرقم التالي ، وفي رقم ١ من ص ٧٢٢ - حكم خاص موضح في باب المضاف إلى ياء المتكلم من الجزء الثالث ، وله موجز هنا آخر الباب - ص ٦٥

(٣) الملحق به هو : المثني ، وجمع المذكر ، إذا أضيفا ، وحذفت نونهما للإضافة ، وحتم آخرهما بالعلامة الخاصة بإعراب كل ؛ وهي : الألف والياء للمثنى ، والواو والياء لجمع المذكر السالم . فهذه العلامات ليست من بنية الكلمة ، ولا تعد من حروفها ، وإنما هي طارئة على آخرها لغرض الإعراب ؛ بخلاف حرف العلة فإنه معدود من حروف الكلمة الثلاثية وجزء من بنيتها ، وليس طارئاً للغرض الإعرابي ؛ لهذا لا يدخل في عداد المعتل كل من المثني وجمع المذكر السالم إذا أضيفا وحذفت نونهما للإضافة وإنما يسميان ملحقان بالمعتل ، لا شتراكهما معه في المظهر الشكل ، وفي بعض الأحكام التي سنعرّفها في « ب » ص ٦٥ .

(٤) أما حكم غير المحضة فيجيء في ص ٦٣ .

ومباشرة^(١) ما يأتي :

١- وجوب النصب بفتحة مقدرة إن كان المنادى مفرداً^(٢)، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالمًا . ومن الأمثلة قول الشاعر يعاتب :
يا أحمى ، أين عهدُ ذاك الإخاء ؟ أين ما كان بيننا من صفاء ؟
وقول الآخر :

سألتني عن النهار جفوني - رحم الله - يا جفوني - النهار

ونحو : يا زيلاني لكنن تقديري وإكباري ، ونحو : يا سعبي قد بلغت بي المدى ، ويا صفوي إن أطلت الغياب فلن تهدأ نفسي . . .

فكلمة : (أخ - جفون - زميلات) - (سعي - صفو) وأشباهها - منادى ، مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة الياء . (لأن هذه الياء يناسبها كسر ما قبلها) والياء مضاف إليه ، مبنية على السكون في محل جر^(٣) .

٢- يصح في هذه الياء ست لغات : بعضها أقوى وأكثر استعمالاً من بعض . هي^(٤) :

حذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ كآلية الكريمة : (وإذا قال إبراهيمُ رَبِّ اجعل هذا البلد آمناً)^(٥) . ونحو : استقبل العالمُ المخترعُ أعوانه وهو يقول : أهلاً يا جنود ، أهلاً يا رجال ، أنتم الفخر ، وبجد البلاد .

(١) أي : بغير فاصل بين المتضامين ، وإلا تغير الحكم على الوجه الآتي في ص ٦٤ حيث يتعرض للفصل ، وللإضافة غير المحضة -

(٢) أما المثني وجمع المذكر السالم فلحقان بالمعتل - كما قلنا في رقم ٣ من هامش الصفحة السانفة - ولهما حكمهما الخاص وسيأتي في ص ٦٦ .

(٣) للإعراب المقدر (أو : التقديري) وكذا الإعراب المحلى - أهمية وآثار لا يمكن إغفالها ، وقد أوصناها في بابها الخاص ، وهو باب : «المعرب والمبني» ج ١-٦ ص ٨٤ ، و م ١٦ ص ١٩٨ .

(٤) أنزلنا الترتيب الآتي على غيره ؛ مجازة لكثير من النحاة اختاروه ؛ بحجة أنه للمطابق للوزن من كلام العرب ، كثرة وقلة . ووجب المتكلم أن يتخير من هذه اللغات المتعددة ما هو أنسب للمقام ، وأبعد من اللبس عند عدم القرينة ؛ كالصورة الثانية والثالثة ؛ حيث ثبتت في كل منهما إثباتاً .

(٥) وقوله تعالى : (يا عباد لا خوف عليكم اليوم ، ولا أنتم تحزنون) .

والإعراب كالسالف ، إلا أن الياء محذوفة هنا . . .

بقاؤها مع بنائها على السكون في محل جر ، للإضافة ؛ نحو : يا جنودى . . .

يا رجالى . . .

بقاؤها مع بنائها على الفتح في محل جر ، للإضافة ؛ نحو : يا جنودى . . . يا رجالى . . .

بناؤها على الفتح بعد فتح ما قبلها ، ثم قلبها ألفاً^(١) ؛ نحو : يا فرحاً بإنجاز

ما فرض الله ، ويا حسرتاً على التقصير . . . (والأصل^(٢) : يا فرحى ،

يا حسرتى . . . ؛ فصار : يا فرحى . . . ، يا حسرتى . . . ، ثم صار :

يا فرحاً . . . يا حسرتاً . . .) والمنادى هنا منصوب - والأيسر أن يكون

منصوباً بالفتحة الظاهرة - وهو مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه ،

مبنية على السكون في محل جر^(٣) . . . ويجوز في هذه الصورة أن تلحقه هاء

السكت عند الوقف ؛ فتقول : يا فرحاه . . . - يا حسرتاه . . .

قلب الياء ألفاً على الوجه السالف ، وحذف الألف ، وترك الفتحة قبلها دليلاً

عليها ؛ نحو : يا فرح . . . ، يا حسرة . . . وفي هذه الحالة يكون المنادى

منصوباً مضافاً ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، المحذوفة ، هي المضاف إليه^(٤) . . .

(١) لتحركها وفتح ما قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد الإعلال والإبدال .

(٢) هذا الأصل - كغيره من أمثاله الكثيرة - خيالى محض . ويجرد فرض لا يعرف عنه العرب

الأوائل شيئاً . وإنما يراد منه ما يراد من أكثر الفروض المتخيلة ؛ تيسير الوصول إلى النتائج والحقائق من

طريق واضح مألوف . ومعلوم أن هذه الأصول الخيالية والفروض - كما رددنا في مناسبات متعددة - ليست

مقصودة على الصناعة النحوية ، فالنحاة في هذا كثيرهم من المشتغلين بسائر العلوم اللغوية وغير اللغوية .

وقد أحسنوا وأفادوا ، إلا حين يسرفون أو يتعسفون .

(٣) وإنما كان الأيسر والأوضح إعرابه منصوباً بالفتحة الظاهرة للفرار مما يتكلفه بعض المعربين

حين يقولون : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة مناسبة الياء المنقلبة ألفاً .

وحجتهم : أنهم يريدون تسجيل الأطوار كلها ، ولو أدى الأمر إلى الإطالة .

(٤) يقول ابن مالك في حكم الصحيح وشبهه ، واللغات المتعددة التى في ياء المتكلم إذا كانت هي

المضاف إليه :

واجعل مُنادى صَحَّ إن يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ ، عَبْدِي - عَبْدَ ، عَبْدًا ، عَبْدِيَا

(صح = أى : صح آخره . عبديا = أصلها : عبدي ، وزيدت في آخرها ألف لأجل الشعر)

يريد : إذا أضيف المنادى صحيح الآخر فاجمله كعبد ، عبدي . . . أى : على مثال واحد مما يأتى - ولم

يذكرها مرتبة على حسب كثرة استعمالها .

بقيت اللغة السادسة ؛ (وهي أضعف نظائرها ، ولا تكاد تخلو من آسبَس في تَسْبِيْن نوعها ، ومن اضطراب في إعرابها^(١)) ؛ ولهذا يجب اليوم إهمالها ؛ تبعاً لرأى من أهملها من النحاة القدامى ، فلم يذكرها بين اللغات الجائزة .

وتتلخص في حذف « الياء » ، - مع ملاحظتها في النيّة - وبناء المنادى على الضم (كالاسم المفرد المعرفة) . ويقع هذا في الكلمات التي تشيع إضافتها ، ليكون العلم بشيوع إضافتها قرينة ودليلاً على حذف المضاف إليه ، وأنه محذوف في اللفظ لكنه ملاحظ^(٢) في النيّة كالكلمات : رَبِّ ، وقوم ، وأمِّ ، وأب وأشباهاها مما يغلب استعماله مضافاً ؛ نحو : يا ربُّ ، وفقى إلى ما يرضيك - يا قومُ ، لا تتوانوا في العمل لما يرفع شأنكم - يا أمُّ ، أنت أكثر الناس عطفاً على ، ويا أبُّ ، أنت أشدهم عناية بي

وما سبق يتبين أن ثلاثاً من اللغات الست تقتضي حذف الياء ، وثلاثاً أخرى تقتضي إثباتها .

= يا عبدٍ : مثال لما حذف فيه ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها - يا عبدِي ؛ لثبوت ياء المتكلم الساكنة المكسور قبلها - يا عبدٍ : للمنادى الذي قلبت معه ياء المتكلم ألفاً مفتوحاً ما قبلها ، وحذفت الألف - يا عبداً كالسابق ، ولكن من غير حذف ياء المتكلم المنقلبة ألفاً - يا عبدِي : للمنادى الذي أضيف لياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ فهذه خمس لغات اكتفى بها . ولم يتعرض للسادة التي يحذف فيها المضاف إليه ، ويبنى الاسم بعده على الضم ، وقد شرحناها . وساق بعد هذا بيتاً سيحجى شرحه في مكانه المناسب من هامش ص ٦٥ - هو :

وَفَتَحٌ أَوْ كَسْرٌ ، وَحَذَفُ الْيَاءِ اسْتَمْرٌ فِي : « يَابْنُ أُمِّ » ، « يَابْنُ عَمِّ » ، لَا مَقَرٌّ

(١) سبب الاضطراب في إعرابها اختلافهم الشديد في الحكم على نوع المنادى : أيراعى أصله من ناحية أنه مضاف ؛ فيكون منادى منصوباً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الضمة التي جاءت لمشابهته بالنكرة المقصودة في التعريف بالنداء وقصد الإقبال ، (لا بالعلمية ، ولا بالإضافة ، ولا بأل) - أم يراعى حالته الحاضرة من ناحية بنائه على الضم

وهذا الخلاف ليس شكلياً ، وإنما له أثره في التوابع ؛ أتكون واجبة النصب حتماً ، نتيجة للرأى الأول ، أم يكون شأنها شأن توابع المنادى المبني على الضم ، ولها أحكام مختلفة ، سبق شرحها في ص ٤٠ وما بعدها ؟

(٢) لأنها - وهي المشهورة بالإضافة - تدل إذا لم تكن مضافة إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير لغير المتكلم على أنها مضافة للمتكلم ، والمتكلم أولي بذلك ؛ لأن ضميره الياء يحذف أكثر من غيره .

٣- إن كان المنادى الصحيح الآخر هو كلمة «أب»، أو «أم» جاز فيه اللغات الست السابقة، ولغات أربع أخرى؛ وهي:

حذف ياء المتكلم، والإتيان بـياء^(١) التأنيث الحرفية عوضاً عنها، مع بناء هذه التاء الحرفية على الكسر، أو على الفتح - وكلاهما كثير قوياً - أو على الضم، وهو قليل، ولكنه جائز؛ نحو: يا أبتُ أنتُ كافلنا، ويا أمتُ، أنتِ راعيتنا...

والمنادى في هذه الصور الثلاث منصوب بفتحة ظاهرة^(٢) دائماً، وهو مضاف، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه، وجاءت تاء التأنيث عوضاً عنها، مع بقائها حرفاً للتأنيث كما كانت، وليست المضاف إليه...

والصورة الرابعة - وهي أقلها في السماع الوارد، ولا يصح القياس عليها - : الجمع بين تاء التأنيث السالفة التي هي العوض، وألف بعدها أصلها ياء المتكلم؛ نحو: يا أبتنا... يا أمتنا.

وكقول الشاعر:

يا أمتنا أبصرني راكب في بلد مُسْحَنَفِرٍ^(٣) لاجِبٍ^(٤)

وقول الآخر:

يا أبتنا علمك أو عسا كما

وفي هذه الصورة جمع بين العوض - وهو التاء - والمعتوض عنه، وهو الياء المتقلبة ألفاً. ولذا قال بعض النحاة: إن هذه الألف ليست في أصلها ياء المتكلم؛ وإنما هي حرف هجائي، وزائد لمد الصوت. وهذا الرأي أوضح وأيسر في إعراب تلك الصيغ المسموعة.

(١) سبقت الإشارة لهذا (في باب الإضافة لياء المتكلم ج ٣ م ٩٧ ص ١٤٦) والأكثر في هذه التاء أن تظل تاء عند النطق بها وفقاً ووصلاً، وأن تكتب تاء متسعة (أي: غير مربوطة) ويجوز كتابتها مربوطة، كما يجوز الوقف عليها باهاه. لكن الأفضل الاتصاف على الرأي الأول الذي يقضي باعتبارها تاء متسعة في جميع أحوالها.

(٢) لأن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها دائماً. ولا داعي للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة التاء.

(٣) واسع.

(٤) مجهود مهد.

وهناك صورة أضعف من هذه ، وأندر استعمالاً في السَّماع الوارد ، حتى خصها كثير من النحاة بالضرورة الشعرية ، نذكرها لنذكرها إذا صادفتنا في بعض الكلام القديم ، هي الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها . أو الجمع بين ياء المتكلم المنقلبة ألفاً والتاء بعدها .

كقول الشاعر :

أيا أبتى^(١) ، لا زلتَ فينا ، فإنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً

وقول الآخر :

كأنك فينا يا أبات^(٢) غريب^(٣)

هذا ، ولا تكون تاء التأنيث عوضاً عن ياء المتكلم إلا في أسلوب النداء على الوجه السالف ، دون غيره من الأساليب . ووجودها في آخر كلمتي : « أب ، وأم » يحتم استعمال كل واحدة منهما منادى ، ويمنع استعمالها في غيره^(٤) . ونشير إلى أمرين هامين :

أولهما : أن الأحكام السابقة كلها مقصورة على المنادى صحيح الآخر ، وشبهه إذا كانت إضافتهما محضة - كما أسلفنا^(٥) - فإن كانت غير محضة فالمنادى واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الكسرة التي لمناسبة الياء . وهذه الياء ثابتة دائماً ومبنية على السكون أو الفتح ؛ كقولهم : (يا رائدِي للهدى وقيت الردى ، ويا مرشدِي للخير صانك الله من الزلل) . فالمنادى :

(١) والأيسر في الإعراب أن تكون كلمة : « أب » منادى منصوب مضاف والتاء عوض عن الياء المحذوفة . أما المذكورة فنحرف هجائى ناشئ من بناء التاء على الكسرة مع إشباع هذه الكسرة . أو : أن التاء للتأنيث اللفظي ، والياء بعدها مضاف إليه ، وقد فصلت التاء بين المتضامين .
(٢) ويقال في الإعراب : « أب » منادى ، منصوب ، مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، والتاء حرف للتأنيث اللفظي ، يضببط بالفتحة ، أو الكسرة ، أو الضمة - كما سلف .
(٣) وإلى بعض ما سبق - في نداء « أب » و « أم » - يقول ابن مالك باختصار :

وفي النداء : « أبتِ » ، « أمّت » ، « عرّض » وأكسبر ، أو افتتح ، ومن الياء التاء عوض

يريد : عرض في النداء أسلوب خاص ، هو : يا أبتِ ، يا أمّت بكسرة التاء أو فتحها ، وقد ترك الضم - ثم صرح أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه ، واقتصر على هذا تاركاً التفصيلات التي عرضناها .

(- رائد ، ومرشد -) منصوب وجوباً بفتحة مقدرة ، والياء معهما مبنية على السكون أو على الفتح ، ولا يصح حذفها . ولا بد معها أن يكون المنادى المضاف مفرداً^(١) .

ثانيتها : أن تلك الأحكام مقصورة على النوع السالف من المنادى المضاف إضافة محضة ، بشرط أن يكون مضافاً للياء مباشرة ؛ كما تقدم^(٢) . فإن كان - هو - أو غيره من سائر أنواع المنادى - مضافاً إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء وبنائها على السكون ، أو على الفتح^(٣) كقولهم : يا طالب إنصافى ، لا أعلم لك منصباً إلا عملك ؛ إذا أحسنته جمالك ، وإذا أتقنته كمالك ، وقول الشاعر :

يا لهفَ نفسيَ إن كانت أموركمو شسسى ، وأحكيمَ أمرُ الناسِ فاجتمعوا
فيجوز : (إنصافى ، أو : انصافى - نفسي ، أو نفسي - بإسكان الياء أو فتحها) .

ويستثنى من هذا الحكم أن يكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ : (ابن أم ، أو : ابن عم ، أو : ابنة أم ، أو ابنة عم ، أو بنت أم ، أو بنت عم -) فالأفصح^(٤) فى هذه الصور حذف ياء المتكلم مع ترك الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ (نحو : يا بِنَّ أمِّ كَن على الخير معواناًلى ، ويا بِنَّ عمِّ لا تقعد عن مناصرتى بالحق - يا بِنَّةَ أمِّ يا بِنَّةَ عمِّ يا بنت أمِّ)

(١) يفهم من كل ما سبق أن المنادى المضاف الذى إضافته غير محضة ، لا بد أن يكون - فى الغالب -وصفاً عاملاً ، ولا بد أن يكون مفرداً أيضاً ؛ لأن المثنى وجمع المذكر السالم ملحقان بالمعتل فى حكمه - وسيجىء فى ص ٦٦ - فإذا أضيفا عند النداء لياء المتكلم وجب بناؤها على الفتح وحده - فى رأى الأصح .

(٢) فى ص ٥٨

(٣) ما لم تحم الضرورة الشرعية الاقتصار على أحدهما .

(٤) قلنا : الأفصح ؛ لأن هناك لغتين أخريين ؛ أولاهما : إثبات الياء ساكنة ، كقول الشاعر

القديم فى الرثاء :

يا بِنَّ أُمِّي ، وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لَدَهْرٍ شَدِيدِ
وثانيتها : قلبها ألفاً ؛ كقول الآخر :

يا بِنَّةَ عَمَّا لا تَلُوِي وَاهْجَعِي

يا بنت عمّ) فالمنادى معرب منصوب . والمضاف إليه الأول مجرور بالكسرة
الظاهرة قبل الياء المحذوفة .

ويجوز في الألفاظ السالفة حذف الياء بعد قلبها ألفاً . وقلب الكسرة قلبها
فتحة : فنقول : (يا بن أمّ . . . يا بن عمّ . . . يا بنت أمّ . . . يا بنت عمّ . . .
يا بنت أمّ . . . يا بنت عمّ . . .) قلبت ياء المتكلم ألفاً بعد قلب الكسرة التي
قبلها فتحة . ثم حذف ياء المتكلم المنقلبة ألفاً . وبقيت الفتحة قبلها دليلاً
عليها . فيقال عند الإعراب : إن المضاف إليه الأول مجرور بالكسرة المقدرة التي منع
من ظهورها الفتحة التي جاءت للتوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفاً . وحذفت
هذه الألف للتخفيف .

ويصح أن يقال في هذه الصورة : إن المنادى قد ركب مع ما أضيف إليه
تركيباً مزجياً وصاراً معاً بمنزلة : « خمسة عشر » أو غيرها من الأعداد والألفاظ
المركبة المبنية على فتح الجزأين . وعندئذ يقال في الإعراب : (يا بن أمّ . . . يا بن
عمّ - يا بنت أمّ . . . يا بنت عمّ . . . يا بنت أمّ . . . يا بنت عمّ . . .)
« ياء » حرف نداء . وما بعدها منادى مضاف . منصوب بفتحة مقدرة منع من
ظهورها حركة البناء الأصلية التي هي فتح الجزأين . وياء المتكلم المحذوفة هي المضاف
إليه . وتكون الفتحة التي على حرفي النون والتاء (في : ابن ، وابنة . وبنت . . .)
حركة هجائية . لا توصف بإعراب ولا بناء (١)

* * *

(ب) إن كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معتلاً الآخر . أو ملحقاً (٢) به

(١) ويجوز - في الألفاظ السالفة - شيء آخر : هو إهمال الياء المحذوفة ، واعتبارها كأن لم
توجد ، مع اعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزلة الاسم المركب تركيباً مزجياً ، وإعرابه مبنياً على الضم
المقدر ؛ كأنهما كلمة واحدة مفردة معرّفة . ولا يخلو هذا الوجه - على صحته - من لبس يدعو للفرار منه .
وقد أشار ابن مالك إلى بعض الآراء السالفة في بيت سبقت الإشارة إليه في هامش ص ٦١ ، وهو :
وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ ، وحذفُ الياءِ اسْتَمْرٌ في : « يا بن أمّ » « يا بن عمّ » . لا مَفْرٌ
يا بن أم ، يا بن عم ، أصلهما : يا بن أم - يا بن عمي . ويريد بهما : المنادى المضاف إلى
مضاف لياء المتكلم ، وأن حذف هذه الياء مستمر معهما - على الأرجح - وأن الحرف الذي قبل الياء
المحذوفة يصح تحريكه بالفتحة أو بالكسرة ، ولم يذكر السبب ، واستغنى بما سبق عن غيره مما سردناه
(٢) بيان هذا الملحق في رقم ٣ من هامش ص ٥٨ .

فحكّمه هو ما كان يجري عليه قبل النداء ، وقد سبق تفصيله^(١) ، ويتلخص في قاعدة واحدة^(٢) ؛ هي : سكون آخر المضاف دائماً ، وبناء المضاف إليه على الفتح في الألفصح - وهذه القاعدة تنطبق على ما يأتي :

١ - المقصود المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : يا فتى أنت عوفى في السراء والضراء .

٢ - المقصود المضاف إلى ياء المتكلم ، وتدغم الياءان ، وأولاهما ساكنة ، والأخرى مبنية على الفتح ؛ نحو : يا داعي للخير ، لبئسك من داعٍ مطاع .

٣ - المثني وشبهه ؛ وتدغم ياءه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح^(٣) ، كقول الشاعر في حديقه :

خُذْ الزاد يا عَيْنِيَّ من حسن زهرها فما لكما دون الأزاهر من مُسْتَعٍ

٤ - جمع المذكر وشبهه ؛ وتدغم ياءه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ كقول الشاعر :

يا سابِقِيَّ إلى الغفرانِ مكرُمةً إنَّ الكرامَ إلى الغفرانِ تسبِقُ

٥ - المخنوم بياء مشددة ، وليس تشديدها للإدغام ؛ ففي كلمة مثل : عبقرى ، يقال : أفرحتني يا عبقرى ، بحذف الياء الثانية من المشددة ، وإدغام الأولى التي بقيت في ياء المتكلم المفتوحة .

ويصح حذف ياء المتكلم مع بقاء الياء المشددة قبلها مكسورة^(٤) ؛ نحو :

يا عبقرى ، لك إكبارى وتقديرى . . .
ويصح قلب ياء المتكلم ألفاً وحذفها ، مع فتح الياء المشددة قبلها ؛ نحو :

يا عبقرى . . .
أما المعتل الآخر بالواو فشأزه ما فصلناه هناك .

(١) - ٣ م ٩٧ ص ١٣٧ .

(٢) هذا التلخيص لا يكاد يفنى عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل وإيضاح ، وعرض صور هامة كثيرة .

(٣) طبقاً لما سلف في رقم ١ من هامش ص ٦٤ .

(٤) لتكون الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة .

زيادة وتفصيل :

(١) يجرى على الأسماء الخمسة : (أب - أخ - حم - هن - فم) عند نداءها مع إضافتها لياء المتكلم ما يجرى عليها بغير مناداتها . ذلك أن الرأى الفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه هو إضافتها بحالتها الحاضرة . دون إرجاع لامها المحذوفة (أى : دون إرجاع حرفها الأخير . وهو : « الواو » المحذوفة . إذ الشائع أن أصلها أبـو - أخـو - حمـو - هنـو - فـمـو . والميم والهاء زائدتان فى : « فم » وفى « فـمـو » . . .) .

فإذ أضيفت تلك الأسماء - وهى مناداتة - أو غير مناداتة - أعربت على حسب حاجة الجملة ؛ وكُسِر حرفها الأخير الحالى لمناسبة الياء^(١) ؛ فتقول : يا أبى يا أحمى - يا حمى - يا هنى - يا فى - ويصح فى هذه : يا فمى .

وهناك رأى مستنبط من بضعة أمثلة مروية عن بعض القائل ، مؤداه : إرجاع الحرف المحذوف من آخر تلك الأسماء مع تسكينه قبل ياء المتكلم . وهذه الياء يجب بناؤها على الفتح ، فتجتمع الواو والياء . وتسبق إحداهما بالسكون ؛ فتقلب الواو ياء ، وتدغم الياء فى الياء^(٢) . ويكسر ما قبلها لمناسبتها ؛ فتقول يا أبى - يا أحمى . . . وفى هذه الصورة تكون الكلمة معربة بحركة مقدرة منع من ظهورها السكون الواقع على الياء الأولى لأجل الإدغام^(٣) .

أما « ذو » التى تعرب إعراب الأسماء الخمسة فلا تضاف لضمير المتكلم .

(ب) يجوز فى كلمة : « انبم » المبدوءة بهمزة الوصل . والمعنونة بالميم الزائدة . ومعناها : ابن - إثبات الميم عند الإضافة وحذفها ؛ نحو : يا بنمى ، أو : يا بنى ؛ بإسكان الياء فى الحالتين ، وكسر ما قبلها .

(١) فهى بهذا تشبه صحيح الآخر من ناحية أن آخرها الحالى صحيح ، وأنه يجب كسره لمناسبة ياء المتكلم (وقد سبق إشارة لهذا فى مناسبة أخرى ، ج ٣ باب المضاف إلى ياء المتكلم ص ١٣٨ م ٩٧) .

(٢) إن كان أصل : « فم » هو « فمى » بالياء المحذوفة رجعت الياء ساكنة ، وأدغمت فى ياء المتكلم المبنية على الفتح .

(٣) وتكون الأسماء الخمسة كالمعتاد ؛ فى إسكان آخرها وبناء الياء على الفتح .

المسألة ١٣٢ :

الأسماء التي لا تكون إلا منادى

من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادى ؛ فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا اسماً
لناسخ أو خبراً له ، ولا شيئاً آخر غير المنادى^(١) . وأشهر هذه الأسماء ما يأتي :

١ - « أبت ، وأمت » بشرط وجود تاء التأنيث في آخرهما على الرجه الذي فصلناه^(٢) - ووجودها يحتم أن يكون كل منهما منادى ، ولا يصح استعمالهما في شيء آخر معها - نحو : يا أبت ، إني لك مطيع ، ويا أمت إني بك بار . أى :
يا أبى . . . يا أمى .

٢ - « اللهم » ، المختومة بالميم المشددة^(٣) ، نحو : اللهم لا سعادة إلا فيما
يرضيك ، ولا شقاء إلا فيما يغضبك .

٣ - « فُلُّ » (بضم الفاء واللام معا) ؛ وهي عند النداء كناية عن مفرد معين
من جنس الإنسان . و « فُلْمَةٌ » ، (بضم الأول وفتح الثاني) وهي عند النداء كناية
عن مفردة معينة من جنس الإنسان كذلك ؛ نحو : يا فُلُّ ، عملُ المرء عنوان
نفسه ، ودليل عقله - يا فُلْمَةٌ ، القصدُ يُمننُ ، وخير الكلام أصدقُه . فالمنادى
(فُلُّ ، وفُلْمَةٌ) مبنى على الضم دائماً في محل نصب .

ولا يعيننا أن يكون سبب التعيين هنا في الكناية ما يقوله بعض النحاة من أنها
علم على إنسان ، كسائر الأعلام الشخصية (مثل : محمد . . . وفاطمة . . .)
أو : ما يقوله بعض آخر : إن سببه طارىء بالمناداة والقصد ، وأنها نكرة مقصودة ،

(١) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى ؛ كالاسم المضاف لضمير المخاطب ؛ نحو :
يا صديقك ، وكضمان غير المخاطب . (أما ضمير المخاطب ففريق يميز نداه ؛ طبقاً لما سلف في ص ٤)
وكاسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب - للسبب الذي في رقم ٢ من هامش ص ٤ - فلا يقال : يا ذاك .
وكالاسم المبدوء « بأل » في غير المواضع المستثناة التي سبق ذكرها في ص ٣٥ ؛ فلا يقال : يا المكافح
ستدرك مأربك . . .

(٢) في ص ٦٢ وما بعدها .

(٣) في ص ٣٦ وهامشها الكلام على معانيها المختلفة ، وطريقة إعرابها .

مثل : يا رجلُ ؛ لِمُعَيَّن ، أو : يا فتاة ؛ لمُعَيَّنة ، وقد عُرِّفت النَّكْرَةُ بالنداء والإقبال — لا يعيننا شيء من هذا كله ؛ لأن نتيجة الرأيين واحدة ؛ هي بناء الكلمة بصورتها الحالية على الضم دائماً ، في محل نصب ، وعدم استعمالها في غير النداء إلا لضرورة شعيرية ، وكذلك عدم استعمالها منادى منصوباً مباشرة ؛ لأنها لا تكون مضافة ، ولا شبه مضافة ، ولا نكرة غير مقصودة ؛ إذ السماع الوارد في لفظها يقتضى قصرها على المنادى المبني على الضم^(١)

(١) كما يقتضى ألا ينقاس عليها غيرها .

زيادة وتفصيل :

يدور الجدال حول أصل هاتين الكلمتين ، ولولا ما ه من أثر يساعد عند الرجوع إلى مادتهما اللغوية في المعاجم ، وعند التصغير ، والمشتقات -
لأهملائنا . وملخصه :

أن فريقاً من النحاة يرى أصل : « فُلُّ » و « فُلْسَةٌ » هو « فلان » و « فلانة » وأنها في النداء - كأصلهما - كنايةتان عن علم شخص لرجل معين ، كهلى . . . وامرأة معينة ؛ كزئب . . . ، حذف من آخرهما الألف والنون ، للترخيم^(١) - برغم أن قواعده لا تسمح بهذا الحذف الكثير دفعة واحدة - وأن الألف والتاء زائدتان . وأما النون فأصلية ؛ لأن مادة فعلهما الماضي هي : « فَلَئَنَّ » وعند التصغير - إذا سمى بهما - يقال فيهما « فُلَيْئَنَّ » و « فُلَيْئِنَّة » ، وأنها يختلفان في الاستعمال عن أصلهما الخالي من الحذف ، فلا يُستعملان إلا في النداء ، أما أصلهما فيكون منادى وغير منادى .

ويوافق آخرون على هذا الرأي ، إلا أنهم يعتبرون حذف تلك الحروف للتخفيف ، لا للترخيم ، وإلا وجب أن يقال في المذكور « فُلَانًا » وفي المؤنث « فُلَانًا » طبقاً لقواعده^(٢) .

ويخالفهما كثير من البصريين ؛ فيرى أنهما كلمتان مستقلتان ، وليستا اختصار « فلان » و « فلانة » - كما يرى أنهما تحتومتان بياء أصلية ، حذف تخفيفاً ؛ كحذفها من كلمة « ياء » ، فأصلهما : « فُلَيْئَنَّ » و « فُلَيْئِنَّة »^(٣) وتصغيرهما

(١) سيأتي بابه في ص ١٠١ .

(٢) وهذه القواعد تقضى بالأحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسياً فصاعداً . وكلمة : « فلان » أربعة أحرف فقط ، فترخيمها هو : « يا فلا » .

كما تقضى تلك القواعد ألا يقال في التأنيث : « يا فلة » ، وإنما يقال : يا فلان

- راجع الصبان في هذا الموضوع ، وكذلك ص ١٠٢ الآتية ، وما بعدها -

(٣) وإذا حذف الباء وجب تحريك اللام التي قبلها بالفتحة ؛ لأن الفتحة هي التي تناسب

«فُلْتِي» و«فُلْسِيَّة» ومادة ماضيهما «فَلَمَيَّ» وأن كلا منهما عند النداء نكرة مقصودة بالمناداة والإقبال ؛ فتدل الأولى على رجل مقصود، وتسدل الثانية على امرأة مقصودة ، ولا يرجعان في أصلهما إلى كلمتي : « فلان وفلانة » اللتين هما كنايةتان عن علمين شخصيين أحدهما لرجل ، والآخر لأمراة - كما سبق - . وهذا الرأي أوضح ، وأبعد من التعقيد .

فالآراء متفقة على بناء « فُلُّ » و « فُلْدَةٌ » على الضم^(١) ، مختلفة في أصلهما ، وفي نوع المنادى ؛ أهو مفرد علم ، أم نكرة مقصودة ؟ متفقة كذلك على أنهما لا يستعملان بصورتها هذه إلا منادى . وأن كلمتي : « فلان » و « فلانة » تستعملان في النداء وغيره^(٢) ، مع اعتبارهما ، كنائيتين عن علمين شخصيين لرجل معين ، وامراة معينة ، ونونهما أصلية ، ومادة فعلهما « فَلَئَنَّ »^(٢) ؛ تقول في استعمالهما في النداء : يا فلان ، تضيع الغاية بين العجز والملل ، ويا فلانة ، من أعجب بنفسه ضاعت هيبته . . . كما تقول في غيره : أسرع فلان إلى سماع مُحاضرة فلان . . . وبادرت فلانة للإصغاء إلى فلانة أو فلان .

(١) ويجرى على توابعهما حكم توابع المنادى المبني على الضم .

(٢ و ٢) راجع الحضري .

٤ - لُؤْمَانُ ، وَمَلَأَمٌ (وكلاهما وصف بمعنى : كثير النوم والدناءة) ،
وَنَوْمَانٌ (وصف بمعنى : كثير النوم) ؛ نحو : يا لُؤْمَانُ أَوْ : يا مَلَأَمٌ . من
أساء إلى غيره حاقت به إساءته - يا نَوْمَانُ ، الاعتدال في كل الأمور حميد .
ويجوز في الثلاثة زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث . ولا يقاس على هذه الثلاث
المسموعة غيرها مما يشاركها في الوزن إذا كان غير مسموع . فكل واحدة من هذه
منادى مبنى على الضم في محل نصب .

٥ - مَلَأَمَانٌ ، وَمَخْبِثَانٌ (وصفان بمعنى : لئيم . وخبيث) . . .
وغيرهما ؛ من كل وصف على وزن : « مَفْعَلَان » ، وأصل مادته - في الغالب -
يدل على أمر مذموم . وقد يدل على أمر محمود ، مثل : مَكْرَمَان . ومَطْيَبَان ؛
(وهما وصفان بمعنى : عزيز مكرم ، وطيب) ومن الأمثلة : يا مَلَأَمَانُ . من
قَبِيحَتُ سِيرَتِهِ تَقَاسَمَتِهُ الْبَلَايَا - يا مَخْبِثَانُ . من خَبِيثَتِ نَفْسِهِ حُرِمَ
صَفْوَا الْحَيَاةِ - يا مَكْرَمَانُ ، من كَشَفَ كُرْبَةَ غَيْرِهِ : كَشَفَ اللَّهُ كُرْبَتَهُ -
يا مَطْيَبَانُ ، من طَابَت سِرِيرَتُهُ سَالَمَتِ اللَّيَالِي .

ويجوز زيادة تاء التأنيث في : « مَفْعَلَان » عند نداء المؤنث .

والأنسب الأخذ بالرأى الذي يبيح القياس في هذه الصيغة ؛ الكثيرة الوارد بها ؛
أما إعرابها فكالنوع السابق^(١) . . .

٦ - ما كان وصفاً على وزن : « فَعْمَل » بمعنى : فاعل ؛ لزم المذكر
وسببه ، نحو : غُدْرٌ ، بمعنى : غادر ، وَسُقْفَةٌ ؛ بمعنى : سقفيه ، وَسُتَيْمٌ ،
بمعنى : شاتم . . . ، وغيرها مما هو على وزنها مع دلالة مادته في أصلها على
السبب والذم . ومن الأمثلة : يا غُدْرُ ، لا صداقة معك ، ولا أمانة لك . . .
- يا سُقْفَةُ ، مَقْتَتَلِ الرَّجُلَ بَيْنَ فِكْيِهِ . . .

(١) اكتفى ابن مالك في الكلام على : « فل » و « فلة » ولؤمان وملأم ، ونومان ، بقوله في باب
عنوانه : « أسماء لازمت النداء » . . .

و « فُلٌّ » بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا. واطردا... ١
ونغم البيت بقوله : « واطردا » . وهذا الختام لا علاقة له بما سبقه ، وإنما يتصل معناه بما يليه من
حكم جديد يختص بوزن : « فَعْمَل » وهذا الاتصال معيب في الشعر عامة .

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغة بشرط دلالة أصلها على السب ، كما يبيح استعمالها فى غير النداء . أما إعرابها عند النداء فكالتنوع السابق .

٧ - ما كان وصفاً على وزن : « فَعَمَّالٍ » - (بمعنى فاعل ، أو : فَعَمِيلَةٌ) لسب الأثني وذمها ، وهو مبنى على الكسر أصالة . وينقاس - فى الرأى الأنسب - فى كل ماله : فعل ، ثلاثي ، تام ، مجرد ، متصرف تصرفاً كاملاً ، ومعناه السب والشتم ؛ نحو : غَدَّارٍ وَسَرَّاقٍ . بمعنى : غَادِرَةٌ ، وَسَارِقَةٌ ، ونحو : خَبِيثَاتٍ ، وَكَكَّاعٍ ؛ بمعنى : خبيثة ، ولكيعة ؛ أى : لثيمة وخسيصة . تقول : يا غَدَّارِ ؛ لا راحة لحسود ، ولا عهد لغدَّارٍ - يا خَبِيثَاتِ ، لا هدوء مع خُبُثٍ ، ولا اطمئنان مع سوء نية^(١) . . .

ومن الشروط السالفة يتضح أن وزن : « فَعَمَّالٍ » لا يصاغ من مصدر فعل غير مستوف لتلك الشروط ؛ كالفعل : « دحرج » لأنه غير ثلاثي ، والفعل ؛ « كان » لأنه غير تام ، والفعل « ليس » ، لأنه جامد ، والفعل يذرُّ ، أو : يدع لأن كلا منهما ناقص التصرف^(٢) . . .

أما إعرابها : فننادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي - فى محل نصب .

وبمناسبة الكلام على صيغة : « فَعَمَّالٍ » المبنية على الكسر أصالة ، وأنتها قياسية فى الموضع السالف بشروطها - يستطرد النحاة فيقولون : إنها قياسية أيضاً فى موضع آخر ، إذا تحققت تلك الشروط من غير اشتراط الدلالة على السب والشتم ، وذلك الموضع هو : أنها تقع اسم فعل أمر مبنى على الكسر دائماً ؛ مثل : تَتَرَّكُ ؛ بمعنى اترك ما أمرك بتركه - نَتَزَّلُ ؛ بمعنى : انزل إلى الحرب أو غيرها - شَرَّابٍ ؛ بمعنى : اشرب ، ومن هذا قولهم : شرابٍ من ورد التجارب ؛ فإنه خير الموارد . وقول الشاعر :

(١) ومثل قول الشاعر :

عليك بأمر نفسك بالكاعِ فما من كان مرعياً كراعِ

(٢) فى المشهور .

تَرَكَكِ - يَاصَاحِبِي - مَا لَيْسَ بِحَمْدِهِ سِرَّاءُ^(١) قَوْمِكَ مِنْ أَهْلِ الْمَرْوَةِ
وقول الآخر :

نَزَالَ إِلَى حَيْثُ الْمَكَارِمُ تُبْتَغَى أَلِفًا يَنَاقِبُهَا ، أَمِينًا يَصْنُونُهَا

وسيجيء^(٢) تفصيل الكلام على هذه الصيغة في باب اسم الفعل . . . (٣)

* * *

وملخص ما سبق في هذا الباب :

أن في اللغة ألفاظاً لا تُسْتَعْمَلُ إِلا مَنَادَى ؛ وهى أنواع ثلاثة :

(١) أشراف وعظماء ، المفرد : سَرَى .

(٢) في ص ١٤٠ م ١٤١ وكذلك يجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٦٠ بيان أنواعها المختلفة ومعانيها وحكم كل نوع من ناحية الإعراب والبناء .

(٣) ويقول ابن مالك - بإيجاز - في نداء ما هو على وزن : « فَعْمَالِ » الخاص بالأنثى ، و « فَعْمَالِ » الخاص باسم فعل الأمر ، و « فُعْمَلْ » الخاص بنداء المذكر :

وَاطَّرَدَا - ١

فِي سَبِّ الْأُنثَى وَرَنُّ : يَا حَبَابُ وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي - ٢

أى : اطرد في سب الأنثى : « يا حباب » وما كان على وزنها . والأصل : « فَعْمَالِ » ، وما كان على وزنها . وهذا الوزن مطرد في الأمر أيضاً ، ومقصده اسم فعل الأمر ، ثم قال :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذَّكُورِ : « فُعْمَلُ » وَلَا تَقِسْ . وَجُرَّ فِي الشُّعْرِ « فُلٌ » - ٣

فهو يقرر أن نداء ما كان على وزن : « فُعْمَلُ » خاصاً بسب المذكر ، أمر شائع ، ومع شيوعه نهي عن القياس عليه . ومع القياس عليه مناقض للحكم بأنه شائع ؛ إذ الشيوع في الكلام الفصح يبيح القياس ، كما بيناه من قبل . لهذا يكون الأخذ بالرأى المحيّر أنسب ما دام المعنى المراد واضحاً .

وختم البيت بإباحة جر « فل » في الشعر للضرورة ؛ لأن كلمة : « فل » ، و « فلة » ملازمان للنداء ، كما عرفنا ؛ فلا يصح جرهما إلا في تلك الضرورة ؛ كالبيت الذي يردونه :

تَضِلُّ مِنْهُ إِلَى بِالهُوَجَلِ فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ فُلٍ

(الهوجل هنا : الصحراء التي لا أعلام فيها . اللجة - يفتح اللام - : الأصوات المختلفة) .

والبيت متصل بما قبله في وصف الإبل المتزاحمة في الصحراء مثيرة للغيار ، يدفع بعضها بعضاً . وقد شبهها بقوم في لجة - وهى اختلاط الأصوات في الحرب - يدفع بعضهم بعضاً ؛ فيقال : أمسك فلاناً عن فل ، أى : احجز بينهما . . .

ويقول بعض النحاة إن « فل » الواردة في البيت ليست المختصة بالنداء ، وإنما هى اختصار لكلمة « فلان » التي تكون منادى وغير منادى ؛ فلا شاهد في البيت . ويرى غيرهم العكس ولا قيمة لهذا الجدل ، لوضوح الرأى القائل بأنها ليست منادى .

(١) نوع مقصور على السماع الوارد ، لا يتجاوزُ الحكمُ لِنِظْمِهِ وَنِصْبِهِ الوارد إلى لفظ آخر ، وأشهرُ ألفاظه : أبت - أمّت ، (الملامتين لتاء التأنيث) - اللهم - فل - فُلّة - لؤمان - ملام - نؤمان .

وكل هذا النوع منادى ، مبني على الضم إلا « أبت وأمّت » ، فلهما حكمهما التفصيلي في الباب السابق (١) .

(ب) نوع قياسي ، وهو ما كان على وزن : « فَعَمَّال » لسبب الأثني وذمها . وله شروط . . . مثل : يا خببَات - يا غمدَار . . .

وهذا النوع منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي - في محل نصب . وهو غير النوع الذي على هذا الوزن ، ويعرب اسم فعل أمر .

(ح) نوع في قياسيته خلاف ، والأحسن الأخذ برأى القائلين بقياسيته ؛ لكثرة الوارد منه . ومن ألفاظه ما كان على وزن : « مَفْعَمَلان » (٢) للذم (غالباً) ، أو للمدح ، ومنه : ملامان ، مخببَاتان - مكرمان - مطيببَاتان .
ومن ألفاظه أيضاً ما كان على وزن : « فَعَمَل » لدم المذكر وسببه ، نحو : غُدْر ، وسفّه . . .

وكل هذا النوع منادى مبني على الضم في محل نصب .

فالأنواع الثلاثة عند النداء تبني على الضم الظاهر في محل نصب ، إلا وزن : « فَعَمَّال » فيبني على ضم مقدر ، وإلاّ أبت وأمّت ، ففي إعرابهما التفصيل الذي سبق خاصاً بهما .

* * *

نداء المجهول - اسمه

إذا أردنا نداء المجهول الاسم وجدنا في اللغة أساليب تختلف باختلاف ذاته ومكانته ؛ فقد نقول له : يا رجل - يا شاب - يا فتى - يا غلام - يا هذا - أيها السيد - أيها الأخ - يا زميل ... كما نقول للأثني : يا فتاة - يا شابة ، يا سيدة أيتها الأخت - يا زميلة . . . ، إلى غير هذا من الكلمات الصالحة للنداء ، والتي يُترك اختيارها لذوق المتكلم . وبراعته في حسن الاختيار الملائم للمقام ، كما اختار العرب قديماً . وكما يختار المتعلمون اليوم . . .

ومما اختاره العرب أحياناً كلمة : « هَسَنُ » لنداء المذكر المجهول ، و « هَسَنَةٌ » (بسكون^(١) النون أو فتحها) للمؤنثة المجهولة ؛ تقول : يا هَسَنُ . لا تستشعر الوحشة في بلدنا ؛ فالغريب بيننا قريب - يا هَسَنَةٌ ماذا تبتغين ؟ . . . ويقولون في التثنية : يا هَسَنَانِ . . . ، ويا هَسَنَتَانِ . . . وفي جمعي السلامة : يا هَسَنُونَ^(٢) يا هَسَنَاتُ .

وربما ختموا هذه الكلمات عند نداءها بالأحرف الزائدة التي قد تختصم بها في الندية^(٣) ؛ فيقولون في الإفراد : يا هَسَنَاهُ ، ويا هَسَنَاتِهِ ، وفي التثنية : يا هَسَنَانِيهِ ويا هَسَنَتَانِيهِ ، وفي الجمع : يا هَسَنُونَاهُ ، ويا هَسَنَاتُوهُ ؛ بسكون الهاء الأخيرة في كل ذلك عند الوقف ، وحذفها ، وصلها . وقد تثبت وصلها في الشعر أو غيره ؛ فتتحرك بالضم أو بالكسر .

ولما كانت « هن » و « هنة » متعددة المعاني اللغوية ، ومن معانيها ما هو محمود وما هو مذموم - كان الأنسب اليوم أن نختار سواها عند نداء المجهول الاسم ، وأن نهجرها بصورها وفرعها المختلفة .

(١) قال الصبان : إنه بسكون النون . وجاء في كثير من كتب اللغة بفتحها . ولعل الفتح أنسب لئلا التأنيث ، وليسائر المذكر في التحرك .

(٢) يجمعونه جمع مذكر ، مع أن شروط جمع المذكر لا تنطبق عليه .

(٣) سيجيء بابها في ص ٨٩ .

الاستغاثة

إذا وقع إنسان في شِدَّة لا يستطيع - وحده - التغلب عليها ، أو توقَّع أن يصيبه مكروه لا يقدر على دفعه ... ، فقد ينادى غيره لينقذه مما وقع فيه فعلاً ، أو ليدفع عنه المكروه الذى يتوقعه ، ويخاف مجيئه ...

ومن الأمثلة : مناداة الغريق حين يُشرف على الموت ؛ فيصرخ : « يا لئناس ليغريق » . ومناداة الخارس زملاءه حين يرى جمعاً من الأعداء مقبلاً فيرفع صوته : « يا لئنحُرَّاس ليالأعداء » . فهذه المناداة لطلب العون والمساعدة هى التى تسمى : « الاستغاثة » ؛ ويقال فى تعريفها إنها :

« نداء موجه إلى من يُخَلِّص من شدة واقعة بالفعل ، أو يُعِين على دفعها قبل وقوعها » .

أسلوبها وأركانها :

أسلوب الاستغاثة - على الوجه السالف - أحد أساليب النداء . ولا يتحقق الغرض منه إلا بتحقيق أركانه الثلاثة الأساسية ؛ وهى : حرف النداء « يا » ، وبعده - فى الأغلب - « المستغاث به » ؛ وهو المندادى الذى يُطلَبُ منه العون والمساعدة . . . ويسمى أيضاً : « المستغاث »^(١) ، وهذا الاسم أكثر شيوعاً هنا ، ثم : « المستغاث له » وهو الذى يُطلَبُ بسببه العون ؛ إما لنصره وتأييده ، وإما للتغلب عليه ، كالمثالبين السالفين ؛ فهو الدافع للاستغاثة ؛ لمعاونته ، أو لمقاومته . من هذه الأركان الثلاثة مجتمعة ، يتألف الأسلوب الخاص بالاستغاثة الاصطلاحية^(٢) ، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل ركن منها . وتتركز هذه الأحكام فيما يأتى :

(١) يقال : استغاث الصبى بوالده ، أو استغاث الصبى والدَه ؛ فالفعل يعمدى بنفسه تارة - وهذا هو الأكثر - وبالباء تارة أخرى ، وهذا صحيح أيضاً . فالوالد مستغاث ، أو : مستغاث به .
(٢) هناك أساليب غير اصطلاحية ، كأن يقول الخائف مثلاً : إني أستغيث بك يا والدى - أدركنى يا صديق وخلصنى - أيها النبيل ادفع عني السوء الذى ينتظرنى - . . .

(أ) ما يختص بحرف النداء :

يتعين هنا أن يكون حرف النداء هو : « يا » دون غيره من إخوته ، وأن يكون مذكوراً^(١) دائماً ؛ نحو : يا للأحرار لِّلْمُسْتَضْعَفِينَ ... فإن تخلف أحد هذين الشرطين لم يكن الأسلوب أسلوب استغاثة .

* * *

(ب) ما يختص بالمستغاث (وهو : المنادى) :

١ - الغالب على المستغاث أن تسبقه لام الجرّ الأصلية . ومتى وجدت كانت مبنية على الفتح وجوباً ؛ نحو : يا لِّلطَّيِّبِ لِّلْمُرِيضِ ، وقول الشاعر^(٢) :
يا لِّلرَّجَالِ لِحِرَّةٍ مَوْودَةٌ^(٣) قُتِلْتُ بِغَيْرِ جَرِيرَةٍ وَجُنَاحٍ^(٤)
ووجود هذه اللام ليس واجباً ، إنما الواجب فتحها حين تذكّر ...^(٤) ويستثنى من بنائها على الفتح حالتان ، يجب فيهما بناؤها على الكسر .

الأولى : أن يكون المستغاث « ياء المتكلم » ، نحو : يالى لِّلْمَلْهُوفِ .
والثانية : أن يكون المستغاث غير أصيل ؛ وذلك بأن يكون غير مسبوق « بيا » ، ولكنه « معطوف » على مستغاث آخر مسبوق بها ؛ فيستكسب من السابق معنى الاستغاثة ، والمراد منها . نحو : يا لِّلرَّوَالِدِ وَلِلْأَخِ لِّلْقُرْبِ الْمَحْتَاكِج . فكلمة « الأخ » ليست مستغاثاً أصيلاً ، لعدم وجود حرف النداء « يا » معها ، ولكنها استفادت معنى

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٥ من ص ٣ وفي « أ » من ص ٥ ويحيى في ص ٨٢ .

(٢) البيت لشوق من قصيدة يرث فيها منصب « الخلافة » الإسلامية التي آلت إلى سلاطين الترك ، ثم ألغوها سنة ١٩٢٩ وكان لإلغائها ألم عميق إذ ذاك . ومن الأمثلة قول الآخر يعاتب :

أتركني ، وأنت أخي وصنوي ؟ فيا لِلنَّاسِ لِلْأَمْرِ الْعَجِيبِ

(٣ ، ٤) الموقودة : هي البنت التي كانت تدفن حية عقب ولادتها ، كمادة بعض الأمم القديمة ، ومنهم بعض القبائل العربية الجاهلية . والجريرة الإثم والذنب ، وكذلك : الجناح .

(٤) فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : الاستغاثة .

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا ، كَيَا لِلْمَرْتَضَى

(استغيت اسم : أى : استغيت به . وخفض ، أى : جر)
يريد : إذا نودي اسم مستغاث به وجب خفض المنادى ؛ (أى : جره) بلام مبنية على الفتح ، هو : يا لِّلْمَرْتَضَى .

الاستغاثة من « المعطوف عليه » المستغاث الأصيل الذي قبله « يا » وهو الوالد .
ففي هذه الصورة - والتي قبلها - يجب كسر اللام الداخلة على المستغاث .

ويترتب على عدم ذكر « يا » مع المعطوف شيء آخر ، هو صحة ذكر لام الجر معه ، وحذفها ؛ نحو : يا لَطِيبٍ وَلِلسُّمْرِصِ لِلجَرِيحِ ، أو :
وَالسُّمْرِصِ لِلجَرِيحِ .

فإن ذكرت « يا » مع المعطوف كان مستغاثاً أصيلاً كالمعطوف عليه ، ووجب فتح اللام معهما في المواضع التي يجب فيها بناؤها على الفتح ! ؛ كقول الشاعر :
يا لَتَقَمِي ، ويا لَأَمْثالِ قَمِي لِأُناسٍ عَسَوْهُمْ فِي اَزْدِيادِ (١)

٢ - جميع أنواع المنادى المستغاث ، المحرور بهذه اللام الأصلية ، المسبوق بالحرف : « يا » ، معرب - إذا تحققت شروط ثلاثة (٢) - منصوب ؛ فهو محرور لفظاً ، منصوب محلاً (٣) . حتى المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، فليهما يعتبران - حكماً ؛ بسبب هذه اللام - من قسم المنادى المضاف ، الواجب النصب (٤) ، ويلحقان به ، فكل ؛ منهما محرور اللفظ ، منصوب المحل ، (كغيره من بقية أنواع المنادى المستغاث ، المسبوق بالحرف : « يا » ، والمحرور باللام الأصلية) . لهذا يقال في إعراب المستغاث في الأمثلة السابقة (٥) (وهي : يا لَطِيبِ . . . يا للرجال . . . وأشباهها -) اللام حرف جرّ أصلي ، والطيب . . . أو الرجال . . . منادى منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجرّ . والجر والمحرور متعلقان « بيا » : لأنها نائبة عن الفعل « أدعو »

(١) يقول ابن مالك في هذا :

وافتَحَ مَعَ المَعطُوفِ اِنْ كَرَّرْتَ « يا » وَفِي سِوَى ذَلكَ بِالكَسْرِ اُنْتِيَا

إذا تكررت « يا » بأن ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه . وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام معه . وهذا يشمل ألا تكرر « يا » مع المعطوف ، كما يشمل اللام الداخلة على المستغاث له إن كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً هو ياء المتكلم . ولم يتعرض لوجوب فتح اللام مع الضمائر الأخرى . كما ستعرف . (٢) وهي الشروط الثلاثة المذكورة بعد .

(٣) كيف يكون له محل من الإعراب مع أصالة اللام الجارة ؟ - انظر الإجابة في رقم ٣ من هامش

الصفحة الآتية . (٤) كما سبق في ص ١٣ و ٢٦ . (٥) في ص ٧٨ .

أو ما بمعناه^(١).

وإذا جاء لهذا المنادى تابع فإنه يجوز فيه الجر ، مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحله ، - وهذا هو الرأى الأنسب الذى يحسن الأخذ به^(٢) - تقول : يا لملطبيب الرحيم . . . يا للرجال الشجعان ، بجر كلمتى : الرحيم والشجعان ، أو نصبهما .

أمّا الشروط الثلاثة التى لا بدّ من اجتماعها ليكون المستغاث معرباً منصوباً ، فهى : أن يكون معرباً فى أصله قبل النداء ، وأن تكون لام الجر مذكورة ، وقبلها : « يا » مذكورة أيضاً .

أما إن كان المستغاث مبنياً فى أصله ؛ نحو : يا لتهذا للمصالح . . . فالواجب إبقاؤه على حالة بنائه الأصيل ، ويكون فى محل نصب . فكلمة : « هذا » فى المثال السالف منادى ، مبنى على ضم مقدر ، منع من ظهوره سكون البناء الأصيل ، فى محل نصب^(٣) .

(١) كما عرفنا فى دو ه من ص ٧ .

(٢) كما سبق فى ص ٥٧ . . . ليكون هذا الحكم عاماً يخضع له التابع فى الاستغاثة ، كما يخضع فى غيرها من بقية أساليب النداء .

(٣) الرأى الأقوى - بين آراء متعددة - أن المستغاث المجرور باللام الأصلية ، المغرب قبل النداء ، معرب مجرور باللام فى محل نصب . وأن حرف الجر أصلى وهو مع مجروره متعلقان بحرف النداء « يا » لنيابته عن الفعل : أدعو ، أو ما يشبهه - كما عرفنا أول الباب ، فى د و ه من ص ٧ و ٨ لكن كيف يكون معرباً مع أن له محلاً ؛ والإعراب المحلى لا يكون للمعرب الأصيل - فى الصحيح - ؟ وإذا صح أن له محلاً فما محله ؟ أهو الجر باللام الجارة - وهى أصلية - أم النصب بالنداء ؛ إذ لا يمكن أن يكون له محلان ؟

ولا يفيد فى إزالة الاعتراض اعتبار اللام حرف جر زائد لا يحتاج مع مجروره إلى تعليق ؛ لأن هذا الاعتبار لا قيمة له فى بعض الحالات ؛ كأن يكون المستغاث المجرور باللام مبنياً فى أصله قبل النداء ؛ (مثل : يا لهذا للصائح - أو : يا لك للداعى . . .) إذ المنادى هنا مبنى أصالة قبل النداء ؛ فيتمين أن يقال فى إعرابه إنه مبنى على ضم مقدر . منع من ظهوره علامة البناء الأصيل ، وأنه فى محل كذا ؟ فما محله هنا ؟ أهو الجر ، أم النصب ؟ ولا يمكن أن يكون له محلان . وإذا تخيرنا أحدهما هنا وهناك فما وجه الترجيح ؟ . . . و . . .

وبالرغم من هذا التعارض لا مفر من الأخذ بأحد رأين :

١ - إما الرأى السمسح الذى يعرب المستغاث المجرور باللام الأصلية الذى ليس مبنياً قبل النداء =

وأما إن كانت اللام محذوفة فيجوز أن تجيء ألف في آخر المستغاث ؛ عوضاً عنها ، ولا يصح الجمع بين اللام والألف . ومع وجود هذه الألف يبقى المنادى دالا على الاستغاثة كما كان (١) ولكنه لا يعتبر في هذه الصورة ملحقاً بالمنادى المضاف (بالرغم من وجود الألف التي هي عوض عن اللام) ، وإنما هو مبني على الضم المقدر (٢) ، في محل نصب ؛ لأن اعتباره ملحقاً بالمضاف واجب النصب متوقف على وجود اللام نفسها ، لا على وجود عوض عنها بعد حذفها (٣) .

ومن الأمثلة : يا عالِمًا للجاهل . وقول الشاعر :

يا يَزِيدًا لِأَمِيلٍ نَزِيلٍ عَزِيٍّ وَغِنَى بَعْدَ فَنَاقَةِ وَهَوَانٍ

فعند إعراب المنادى في المثالين المذكورين : (عالِمًا . . . يزيدًا . . .) يقال : منادى ، مبني على ضم مقدر على آخره (منع من ظهوره الفتحة التي

= منادى مجرور باللام في محل نصب ، برغم أنه معرب ، والمعرب - في غير هذا - لا يكون له محل ، وأن المبني أصالة مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصلي ، أو علامة البناء الأصل - إن كانت علامته غير السكون - في محل نصب أيضاً . ولا يخلو هذا الرأي بشطريه من ضعف ؛ بسبب مخالفته بعض قواعدهم العامة ، ولكنه أهون مخالفة من غيره .

ب - وإما الرأي الذي يعتبر اللام حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور في اللفظ ، وله محل إعرابي آخر ، وهما لا يتعلقان . فالمستغاث المعرب أصالة مجرور بها لفظاً في محل نصب ، وهي مبنية على الفتح إلا في صورتين السالفتين (وهما : « المستغاث المعطوف » الذي لم تسبقه « يا » وكذا « المستغاث ياء المتكلم » فتبني على الكسر) والمستغاث المبني أصالة - أي قبل النداء ، - كاسم الإشارة ؛ مثل : يا لهذا - . يكون مجروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها علامة البناء الأصلي - في محل نصب . فزيادة « اللام » - لا أصلها - هي التي توجب للمنادى إعراباً لفظياً ، وآخر محلياً معاً . أما أصلها فتقتضي اللفظي وحده ، فإذا اقتضت معه محلاً كان هذا الاقتضاء عيباً .

(١) بشرط وجود قرينة تدل على الاستغاثة ، وعلى أن هذه الألف للعوض وحده ، وليست منقلبة عن ياء المتكلم التي سبق اللام عليها في ص ٥٨ ، ولا عن غيرها . . .

(٢) بسبب الفتحة الطارئة لمناسبة الألف .

(٣) يقول ابن مالك :

وَلَأَمُّ مَا اسْتَغِيثَ عَاقِبَتُ أَلْفٍ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفٍ

(أي : عاقبها ألف ، بمعنى : جاءت عقبها ، وحلت في مكانها بعد حذفها) وبين لهذا التعاقب موضوعين ؛ هما : ما استغيث به (أي : المستغاث) والاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب الآتي ، ص ٨٦ .

جاءت لمناسبة الألف) ، في محل نصب^(١) ويجرى على توابعه - في رأى الأصح - ما يجرى على توابع المنادى المبني على الضم^(٢) من أحكام إعرابية مختلفة ؛ ومنها : جواز الرفع والنصب في بعض الحالات ؛ فالرفع مراعاة شكلية للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحلّه . ولا يصح مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبة الألف^(٣) .

وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف فالأحسن مجيء هاء السكت الساكنة نحو : يا عالِمَاهُ . . . وتحذف عند الوصل .

فإن حذفت لام الجر بغير تعويض كان حكم المستغاث حكم غيره من أنواع المنادى التي ليست للاستغاثة ، كقول الشاعر :

ألا يا قومٍ لِلعَجَبِ العَجِيبِ وَلِلغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ

فيصح في كلمة : « قَوْمٍ » أن تكون منادى منصوباً ؛ لإضافته إلى ياء المتكلم المحذوفة ، وبقيت الكسرة المناسبة لها دليلاً عليها . (ولا بد من قرينة تال على أن النداء للاستغاثة) . ويصح أن تكون مبنية على الضم (باعتبارها نكرة مقصودة) في محل نصب .

وأما إذا حذفت « يا » أو كان حرف النداء حرفاً آخر غيرها ، فإن الجملة لا تكون من باب : الاستغاثة - كما تقدم^(٤) - .

٣ - كل ما يصلح أن يكون منادى يصلح أن يكون مستغاثاً ؛ غير أنه يجوز - هنا - الجمع بين « يا » و « أل » التي في صدر المستغاث ، بشرط أن

(١) فإن كان المستغاث مثنى أو جمع مذكر سالماً وحذفت قبلهما لام الجر فإنهما يبينان على ما يرفغان به من ألف أو واو . ويصح مجيء الألف بعد نونهما للتعويض ، فيقال : يا محمودانا - ويا محمودونا . وإذا كان المستغاث المجرور باللام مضافاً ؛ مثل : يا أعوان محمود لمحمود - جاز حذف اللام من المضاف وزيادة الألف في آخر المضاف إليه ؛ عوضاً عنها ؛ فيقال : يا أعوان محموداه ، فالمضاف منادى منصوب مباشرة ، والمضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ، (وهي فتحة طارئة لا تلاحظ في التوابع ولا غيرها) والهاء للسكت . - طبقاً لما سيجيء مباشرة -

(٢) سبق بيان أحكامها في ص ٤٠ .

(٣) راجع رقم ١ من هامش ص ٤٢ ، ثم ص ٤٥ .

(٤) في « ١ » من ص ٧٨ .

يكون مجروراً باللام المذكورة ، لتفصل بينهما ؛ كما في الأمثلة المتقدمة . فإن لم يتحقق الشرط لم يصح الجمع^(١) .

٤ - قد يحذف المستغاث ، ويقع المستغاث له بعد « يا » في موضعين .

أحدهما : أسلوب مسموع يُلتزم فيه الحذف - على الرأي الصحيح - وهو « يالى » ، بشرط أن يكون مقتصراً على هذا الجملة المشتملة على « يا » وعلى « المستغاث له » وحده ، الحالية مما يصلح أن يكون « مستغاثاً به » ؛ نحو : (عرفت الأحقق فاكتويت بحمقه ؛ فيالى . وصاحبت العاقل فأمنت أذاه ؛ فيالى ؛ ما أنفع العقل الرجيح) . والأصل - مثلاً - يا لآنصار لي ، ويا لآنخوان لي .

ثانيهما : أسلوب قياسي - وهو قليل مع قياسته وجوازه - ويشمل كل أسلوب يكون اللبس مأموناً فيه عند الحذف ؛ كقول الشاعر :

يَا ... لِأُنَاسِ أَبَوًا إِلَّا مُشَابِرَةً عَلَى التَّوَعْلِ فِي بَغْيِي وَعَدُوَانِ
وَالأَصْل : - مثلاً - يا لِأُنَاصِرِي لِأُنَاسِ أَبَوًا . . . « فالأناس » هم المستغاث لهم . ولا لبس في هذا ؛ لأن ضبط اللام بالكسر - نطقاً وكتابة - يمنع ، وإذا لم تضبط فالمعنى يمنعه أيضاً ؛ إذا لا يعقل أن يكون الأناس مستغاثاً بهم ، مع اتهامهم بالتوغل الدائب في البغي والعدوان ؛ فممن شأنهم هذا التوغل لا يستغيث بهم أحد .

(>) ما يختص بالمستغاث له :

١ - يجب تأخيره عن المستغاث .

٢ - ويجب جره بلام أصلية مكسورة دائماً . - كالأمثلة السابقة - إلا في حالة واحدة ؛ هي : أن يكون المستغاث له ضميراً لغير ياء المتكلم فتفتح لام الجر^(٢) ؛ نحو : يا لئناصح لنا ، ويا لئلمخلص لكم . . . بخلاف :

(١) سبقت الإشارة لهذا ، في ص ٣٨ الحالة الثالثة .

(٢) لوجب فتحها دائماً إذا دخلت على ضمير غير ياء المتكلم ؛ سواء أكان ما بعدها مستغاثاً أم غير مستغاث .

يا للرائد لي ؛ لأن الضمير ياء المتكلم .

وفي جميع الصور تتعلّق اللام ومجروها بحرف النداء « يا » .

٣ — يجوز حذفه إن كان معلوماً واللّبس مأموناً ؛ كقول الشاعر :

فهل من خالدٍ إمّا^(١) هلتكنا وهل بالموت يا للناس عارٌ

والأصل : يا للناس لِمَشَامَتَيْنِ ، أو نحو ذلك . وقول الآخر :

يا لِقَمَوِي . . . من للعلا والمَسَاعِي يا لِقَمَوِي . . . من للندي والسّمّاح ؟

٤ — يجوز — عند قيام قرينة — الاستغناء عن هذه اللام ، والإتيان بكلمة :

« من » التعليلية^(٢) عوضاً عنها ؛ بشرط أن يكون المستغاث له مستنصراً عليه ،

(أى : أن يكون القصد من الاستغاثة التغلب عليه ، وإضعاف أمره . . .)

نحو : يا لِكَلِّحِرَارٍ من الخادعين المنافقين ، وقول الشاعر :

يا للرجال ذوى الأبواب من نَفَرٍ لا يَبْرَحُ السَّفَهَ المُرْدِي^(٣) لهم دينا

فإن لم يكن مستنصراً عليه بأن كان مستنصراً له لم يصح مجيء « من »

وتعينت اللام .

* * *

بقيت بعض أحكام عامة أهمها :

١ — جواز وقوع المستغاث به والمستغاث له ضميرين ؛ نحو : يا لك لي ؛

يقولها من يستغيث المخاطب لنفسه .

٢ — جواز أن يكون المستغاث هو المستغاث له في المعنى ؛ كقولك في النصّح

الرفيق لمن يُهمل ، واسمه على — مثلاً — : يا لِعَلِيّ ، لِعَلِيّ ، تريد : أدعوك

لتنصف نفسك من ذنوبك .

(١) هي : « إن » الشرطية المدغمة في : « ما » الزائدة .

(٢) أى : السببية . (وهي الدالة على التعليل ، وبيان السبب) وإنما يصح وقوع « من » التعليلية

بعد « يالى » بشرط أن يكون ما بعدها غير مستغاث به ؛ كقول الشاعر :

فيا شوقُ ما أبقي ! ويالى من النبوى ! ويادمع ما أجرى ! ويقلب ما أقسى !

(٣) المهلك .

٣- إذا وقع بعد « يا » اسم مجرور باللام ، لا يُنَادَى إلا مجازاً ؛ - لأنه لا يَعْقَل - وليس بعده ما يصلح أن يكون مستغاثاً ، جاز فتح اللام وكسرها ؛ نحو : يا لِلْعَجَب - يا لِلْمَرْوَةِ - يا لِلْكَارِثَةِ . . . فالفتح على اعتبار الاسم مستغاثاً به ، مجازاً ، (لتشبيهه بمن يستغاث به حقيقة ، أى : يا عجب ، أو : يا مروءة . . . أو : يا كارثة . . . احضُر ، أو : احضرى ، فهذا وقتك) . والكسر على اعتبار الاسم مستغاثاً له . والمستغاث محذوف . فكأنك دعوت غيره تنبهه على هذا الشيء ، والأصل - مثلاً - : يا لَتَقْوَى لِلْعَجَب ، أو : لِلْمَرْوَةِ أو لِلْكَارِثَةِ (١) . . .

أما في مثل : « يا لك » (٢) - بكاف الخطاب : للعاقل وغيره - فاللام واجبة الفتح (٣) ولكن الكاف تصلح أن تكون مستغاثاً به أو : مستغاثاً له ، على الاعتبارين السالفين .

(١) وعلى هذين الاعتبارين يجوز فتح اللام وكسرها في المنادى المقصود منه التعجب ، وهو الموضوع الآتي بعد هذا مباشرة . - كما هو مبين في الحكم الثاني ، من ص ٨٧ - والمعنى لا يختلف على اعتبار الأسلوب للاستغاث ؛ تقديرًا ، أو اعتباره للنداء المقصود به التعجب ؛ إذ المآل المعنى فيهما واحد ، برغم اختلاف التقدير .

(٢) يساعد على إعراب هذا الأسلوب ما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٨٠ .

(٣) لما أوضحناه في رقم ٢ من هامش ص ٨٣ .

النداء المقصود به التعجب

أسلوبه :

راقب أحد الشعراء البدر في ليلة صافية ، فبهره جماله ، وتمام استدارته .
ولطّف حركته . . . فأعلن إعجابه وإكباره بقصيدة مطلعها :

يا ليلبدور ، ويا ليلحسن ؛ قدس ليلبا منى الفؤاد ؛ فأسمى أمره عجباً

وراقب آخر الشمس ساعة غروبها ، وما ينتابها من صفرة ، وتغير ،
واختفاء ؛ فامتأّت نفسه بفيض من الخواطر ، سجله في قصيدة منها :

يا ليلغروب ، وما به من عبّرة للمستهام ، وعبّرة للراءى
أو ليس نزعاً للنهار ، وصرعةً للشمس بين جنازة الأضواء ؟

وتكشّف يوم من أيام الربيع الباسمة عن صباح عاصف ، متجهم ، قارس ،
فقال أحد الشعراء أرجوزة مطلعها :

يا ليلصباح ؛ أغبر الأديم . قد طعن الربيع في الصميم

فهذه الأساليب : (يا ليلبدور - يا ليلحسن - يا ليلغروب - يا ليلصباح ...
وأشباهها) قد توهم في مظهرها اللفظي ، وهيئتها الشكلية أنها أساليب استغاثة ؛
- كالتى مرت في الباب السالف^(١) - لاشتمالها على حرف النداء : « يا » ،
وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة . ولكنها في حقيقتها ليست باستغاثة ؛
نخلوها - في الغالب - من المستغاث به الذى يوجه له النداء حقيقة^(٢) ، لا مجازاً ،
ومما يصلح أن يكون مستغاثاً حقيقياً ، (لا مجازياً) ، ولأن المتكلم بها على هذه
الصورة لا يطلب التخلص من شدة واقعة ، ولا دفع مكروه متوقّع . وإنما هى
أساليب نداء ؛ أريد بها التعجب من ذات شىء ، أو كثرته ، أو شدته ، أو أمر

(١) ص ٧٧ .

(٢) الأصل في النداء الحقيقى أن يكون موجهاً لعامل ، وإلا فهو نداء مجازى لداع بلاغى .

طبقاً للبيان الذى فى ج ص ٥ .

غريب فيه ، أو غرض آخر مما سنبينه ؛ فهي نداء خرج عن معناه الأصلي إلى هذا الغرض الجديد ، وجاءت صورته الشكلية على صورة الاستغاثة ، دون أن يكون منها في المعنى والمراد .

وقد ينادى العَجِبُ نفسه - مجازاً - للمبالغة في التعجب ؛ فيقال :
يا عجبُ - يا لعَجِب - يا عجباً للعاق - .

أحكامه :

١- يجوز أن يشمل المنادى المقصود به التعجب ، على لام الجر ، كما يجوز أن يخلو منها ؛ وقد مرّت الأمثلة للحالتين . والشائع عند حذف هذه اللام أن تجيء الألف في آخره عوضاً^(١) عنها ؛ فيقال عند القرينة^(٢) ؛ يا بُدُوراً . . . يا حُسُنًا . . . يا عَجِبًا . . . ، ولا يجوز اجتماعهما . ويجوز عند الوقف على المختوم بالألف مجيء هاء السكّت الساكنة : نحو : يا بدوراه - يا حسناه .

٢- يجوز في المنادى المقصود منه التعجب فتح اللام الداخلة عليه وكسرها ، على الاعتبارين اللذين سبق إيضاحهما في الحكم الثالث من الأحكام العامة التي وردت في آخر باب « الاستغاثة »^(٣) .

٣- جميع الأحكام النحوية الأخرى التي ثبتت للمنادى المستغاث - ومنها : الإعراب ، والبناء ، ووجود الحرف : « يا » دون غيره - ثبتت للمنادى المتعجب ، برغم اختلافهما غرضاً ودلالة .

* * *

(١) وإلى هذا أشار ابن مالك - النصف الثاني من البيت الذي سبق في ص ٨١ ، ونصه :

وَلَأَمْ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتُ أَلِفٍ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٍ

(٢) لا بد أن تكون القرينة دالة على التعجب ، وعلى أن الألف التي في آخر المنادى هي للمعوض وحده ، وليست منقلبة عن ياء المتكلم - كالتى سبق الكلام عليها في ص ٥٨ - أو عن غيرها .

(٣) رقم ٣ من ص ٨٥ وقد أوضحنا في رقم ١ من هامش تلك الصفحة أن المعنى لا يتغير باعتباره للاستغاثة ، أو للنداء المقصود به التعجب ، لأن المال المعنوي واحد فيهما ، برغم اختلاف التقدير .

الغرض منه :

الباعث إلى التعجب بأسلوب النداء أحد أمرين :

١- أن يرى المرء شيئاً عظيماً يتميز بذاته ، أو بكثرة ، أو شدته . أو غرابة فيه . . . ؛ فينادى جنسه ؛ إعلاناً بإعجابه ، وإذاعة به ، كالأمثلة السالفة .

٢- أن ينادى من له صلة وثيقة بذلك الشيء ، وتخصص فيه ، وتمكن منه . حمداً له وتقديراً ، أو : طلباً لكشف السرّ فيه ، ومواطن العجب ؛ كأن يسمع عن طيارات غزو الفضاء ، واختراق الغلاف الجوى ، أو الدوران حول الأرض كلها في بضع ساعات ، أو إرسال رُؤاد وأجهزة علمية إلى سطح القمر . . . - فيقول :

يا لعلعلماء ، أو : يا لعلعابرة . وكنقول شرقى : (فى قيصر الرومان الذى
فتنته كلابوباترة ، وقضت على ملكه ، وعليه . .) :

ضَيَّعَت قَيْصَرَ الْبَرِيَّةِ أَنْثَى يَا لَرَبِّىِّ مِمَّا تَجْرُ النِّسَاءُ . . .

هذا ، والتعجب بكل أنواعه وصيغته - كما سبق فى بابهِ (١) - ليس مقصوراً على الأمر الحميد أو المحبوب ، وإنما يكون فيهما ، وفى الذميمة أو البغيض .

النَّدْبَة

يَتَّضِحُ مَعْنَاهَا مِمَّا يَأْتِي :

١- قيل لأعرابي : « مات عثمانُ بنُ عفانَ اليومَ ... » فصرخ :
(وا عثمانُ ، وا عثمانُ . أثابك الله وأرضاك ؛ فلقد كنت عامر القلب بالإيمان ،
شديد الحرص على دينك ، باراً بالفقراء ، مُقَنَّعاً بالحياء ...) .

٢- وقيل لعمر - رضى الله عنه - : أصابنا جَدَبٌ شديد . . . فصاح :
وا عُمَرَاهُ ، وا عُمَرَاهُ .

٣- وقيل لفتى يتأوه : ما بك ؟ فأمسك رأسه ، وقال : وا رأسى .

وقيل لآخر : مالك تضع يدك على كبدك ؟ فردد قول الشاعر :

فوا كَبِيداً من حبٍّ من لا يحبني ومن عِبْرَاتٍ ما لهن فناءُ

٤- وسئل غنى افتقر : أين أعوانك وخدامك والمحيطون بك ؟ فقال فى أسف
وحرارة : وا فقراه .

ففى الأمثلة السابقة أساليب نوع من النداء يُسمى : « النَّدْبَة » ؛ ومنه :
وا عثمان - وا عُمَرَاهُ - وا رأسى - وا كَبِيداً - وا فقراه . . . ويقولون فى تعريفها :
(إنها نداء موجّهٌ للمتفجع عليه ، أو للمتوجّع منه) ^(١) . يريدون بالمتفجع عليه :
من أصابتهُ المنية ، فحملت الناس على إظهار الحزن ، وقلّة الصبر ؛ سواء أكانت
الفجعية حقيقية كالتى فى المثال الأول : « وا عثمان » ، أم حكْمِيَّة كالتى فى المثال
الثانى : « وا عمراه » فإن عُمَرَ حين قال ذلك كان حياً ، ولكنه بمنزلة من أصابه
الموت ؛ لشدة الألم ، والهول الذى حلّ به ^(٢) .

(١) سبقت إشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٢ .

(٢) وما يصلح للفجعية الحكْمِيَّة النداء المجازى فى مثل قول المعرى :

فواعجبنا ، كم يدعى الفضل ناقصٌ ووا أسفاً ، كم يُظهر النقص فاضلٌ =

ويريدون بالمتوجع منه : الموضع الذى يستقر فيه الألم ، وينزل به ، (كالمثال الثالث : وارأسى - واكبدا) ، أو : السبب الذى أدّى للألم وأحدثه ؛ (كالمثال الرابع : وافقراه) ؛ فالمتوجع منه هو مكان الألم ، أو سببه .

والمنادى فى هذه الأساليب - وأشباهها - يسمى : المندوب^(١) ، فهو : المتفجع عليه ، أو المتوجع منه .

والغرض من الندبة : الإعلام بعظمة المندوب ، وإظهار أهميته ، أو شدته ، أو العجز عن احتمال ما به .

ومن المندوب وحرف النداء يتألف أسلوب « الندبة الاصطلاحية »^(٢) فهما ركناه . ولكل منهما أحكامه التى تتلخص فيما يأتى :

(١) حرف النداء :

١ - لا يستخدم فى الندبة إلا أحد حرفين من أحرف النداء :

أحدهما : أصيل ، وهو : « وا » ؛ لأنه مختص بالندبة ، لا يدخل على غير المنادى المندوب ؛ كالذى فى الأمثلة السالفة :

والآخر غير أصيل ، وهو : « يا » لأنه غير مختص بالندبة ، وإنما يدخل على المنادى المندوب وعلى سواه . واستعمال « يا » قليل هنا ، وهو - على قسّته - جائز ، بشرط أمن اللبس بوجود القرينة الدالة على أن الأسلوب للندبة ، لا لنوع آخر من أساليب النداء . ومن الأمثلة ما جاء فى خطبة أحد الأدباء يرثى زعيمًا^(٣) وطنيًا فوق قبره :

= فهو يندب العجب والأسف ، وكأن كلا منهما قد مات فى وقت اشتداد الحاجة إليه . ويشترط فى هذه الصورة أن تكون الندبة للعجب نفسه ، وكذا للأسف من غير إضافتهما لياء المتكلم المنقلبة أفأ ، وإلا كانت هذه الألف ليست للندبة - كما سيحىء فى رقم ١ من ص ٩٤ وفى رقم ١ من ص ٩٩ - (١) هل المندوب منادى ؟ الجواب فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

(٢) تعريف الندبة وأسلوبها الاصطلاحى ، هو ما ورد هنا . وهناك أساليب غير اصطلاحية لا شأن لها بالضوابط والأحكام الآتية ؛ كأن يقال : ما أشد الفجيعة فى فلان ، أو فقدنا فلاناً ، أو كانت المصيبة فيه فوق الاحتمال . . . أو . . .

(٣) هو محمد فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى المتوفى سنة ١٩١٩ فى منفاه ببرلين ، ثم

أحضره الوطنيون ، ودفن بالقاهرة خلال تلك السنة .

« لقد أفنيت عمرك في الجهاد ، واستنزفت مالك - وما كان أكثره - في طلب الحرية للبلاد ، واسترجاع الحق المغصوب ، والاستقلال المسلوب ، حتى ذاب جسمك ، وانطفأ مصباح حياتك ؛ فأه !! آه !! يا محمداه . . . » .
 فلا مجال للالتباس هنا ؛ لأن المقام مقام رثاء ، والمنادى الذى دخلت عليه « يا » ميت . . .

٢ - ولا بد في أسلوب الندبة من أن يُذكر أحد هذين الحرفين ؛ فلا يصح حذفه^(١) ، ولا الاستغناء عنه بعروض أو بغير عوض . . .
 (ب) المنادى ، وهو المندوب^(٢) هنا :

١ - كل اسم يصلح أن يكون مندوباً ، إلا نوعين من الأسماء :
 أحدهما ؛ النكرات العامة ؛ (وهى الباقية على أصلها من الإبهام والشيوع ، وتشمل النكرة المقصودة - مثل : رجل - فتاة - عالم - طيبة . . .) وهذه النكرات العامة لا تصلح أن تكون مندوباً إذا كان متفجعاً عليه ، أما إن كان متوجعاً منه فتصلح ؛ نحو : وامصيبتاه . . . ، في مصيبة غير معينة^(٣) . . .

والآخر : بعض المعارف^(٤) . وينحصر في الضمير ، وفي اسم الإشارة الخالى

(١) سبقت الإشارة لهذا في « ب » من ص ٣ .

(٢) يقرل بعض النحاة : إن المندوب ليس منادى حقيقة ؛ وإنما هو على صورة المنادى . وحجته : أنك لا تريد منه أن يجيبك ، ويقبل عليك ، وأنهم منعوا في النداء . « يا غلامك » ، ونحوه مما يكون فيه المنادى مضافاً إلى المخاطب ؛ لأن خطاب المضاف المنادى يناقض في مدلوله المراد من المضاف إليه ، فلا يجمع بين خطابين في جملة واحدة (كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤) مع أن هذا واقع في أسلوب الندبة ؛ مثل : واغلامك . . .

وقال آخرون : إنه منادى . وتصدى آخرون للتوفيق بين الرأيين بما صرح به الرضى من أنه منادى مجازاً لا حقيقة ، فإذا قلت في الندبة : « واحمداه » فكأنك تقول له : أقبل ؛ فأنى مشتاق إليك - مثلاً - وإذا قلت : « واحزنانه » فكأنك تقول : احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك . ورأى الرضى هو الجدير بالأخذ به ، والاعتصار عليه .

(٣) كما سيحىء في ص ٩٣ .

(٤) وحجتهم أنه لا يخلو من إبهام ، كما سبق في أبوابه . والمندوب لا بد أن يكون معيناً لا إبهام فيه ، ليتحقق الغرض من الندبة .

من علامة خطاب في آخره . وفي الموصولات المبدوءة « بأل » ، وفي « أئ » الموصولة وفي « أئ » التي تكون منسأدى . فلا يصلح شئ من هذه المعارف لأن يكون مندوباً ؛ فلا يقال - مثلاً - : وا أنت ، ولا : وا إياك - ولا : وا هذا - وا الذى ابتكر دواء شافياً - وا أيهم مخترع - وا أيها الرجلأه .

أما الموصولات المجردة من « أل » فيرى فريق من النحاة صلاحها للندبة ؛ بشرط أن تكون صلأتها شائعة الارتباط بالموصول ، معروفة بذلك بين المتخاطبين ؛ نحو : وا من^(١) بنى هررم مصر - وا من^(٢) أنشأ مدينة القاهرة . لأن هذا الموصول بمنزلة قولك : وا « خوفو » - وا « معز » ؛ بل أقوى . لما فيه من الإشادة بذكر شئ هام ينسب له .

ويرى آخرون المنع : بحجة أن شيوع الصلة . وإدراك المراد منها . عسير في أغلب الأحيان . وربما شاعت عند قوم وخفيت على غيرهم . والأخذ بالرأى الأول أنسب عند الحاجة .

واسم الموصول : « من » في المثالين السالفين مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى - في محل نصب . وهذا على اعتبار اسم الموصول - في الرأى الأصح - من قسم المنادى المفرد . فإن جعل من قسم الشبيه بالمضاف - كما يرى بعض النحاة - فهو منصوب بفتحة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى . وأثر كل رأى يتظهر في توابعه ، فهى إما توابع منادى مبنى على الضم ، لها أحكامها التي سبقت^(٣) وإما توابع منادى منصوب ؛ فتنصب على الوجه المشروح هناك . ومثل هذا يقال في بقية الموصولات المبنية قبل النداء .

فليس بين المعارف كلها ما يصلح للندبة إلا العلام ، وإلا المضاف معرفة يكتسب منها التعريف ، وإلا الموصول - عند بعض النحاة - بشرط تجرده من

(١) بانى الهرم الأكبر بجيزة القاهرة هو فرعون مصرى قديم ، اسمه : « خوفو » كان البناء قبل الميلاد بنحو ثلاثة آلاف سنة تقريباً - ولا يزال قائماً شامخاً .

(٢) هو : المعز لدين الله الفاطمى ، وأنشأها حول سنة ٣٦٠ هـ .

(٣) فى ص ٤٠ .

«أل» . وبشرط اشتهار الصلة بين المتخاطبين ، وإلا بعض المقرون «بأل» مما يصلح لنداء^(١) .

٢ - حكم المندوب من ناحيتي الإعراب والبناء حكم غيره من أنواع المنادى فيجب بناؤه على الضم إن كان علماً مفرداً . أو نكرة مقصودة ، مع مراعاة التفصيل الخاص بكل . . .^(٢) نحو : واعمر - واعثمان . وأرأس - واكبد . . . وأشباههما مما عرضناه في الأمثلة الأولى وما لم نعرضه .

ويجب نصبه إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف^(٢) ؛ فمثال المضاف قول الشاعر في قصيدة يرثى بها عالماً دينياً كبيراً^(٣) :

واخادم الدين والفصحى وأهلها وحارس «القبه» من زبيغ وبهتان

ومثال الشبيه به ما قيل في رثائه : واناشرأ راية العرفان عالية .

ويلحق بالشبيه النكرة المقصودة الموصوفة ؛ كقولهم في رثاء الإمام علي :

وا إماماً خاض أرجاء الوغى يصرعُ الشركُ بسيفٍ لا يُفصلُ

أما النكرة غير المقصودة فلا تصلح مندوبة ؛ إذا كانت للمتفجع عليه لا للمتوجع منه - كما سبق^(٤) - فلا يقال : «وارجلاه» لغير معين .

وإذا اضطر شاعر لتكوين المندوب المفرد جاز رفعه ونصبه كما جاز له هذا في المنادى المفرد الذي سبق الكلام عليه^(٥) . . .

(١) وقد سبق بيانه في ص ٣٦ .

(٢ و ٢) سبق إيضاح شامل للمفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف ، وشبهه . في أول باب «المنادى» ص ٩ ، ٢٥ ، ٣١ ، ٣٢ .

(٣) هو الأستاذ الشيخ محمد عبده المتوفى سنة ١٩٠٥ (٤) في ص ٩١ .

(٥) في «د» من ص ٢٤ - ويقول ابن مالك في باب مستقل : عنوانه «الندبة» مبيناً ما سبق من أن حكم المندوب هو حكم المنادى المحض ، وبيان ما لا يندب ، وأن الموصول يندب بما اشتهر به :

ما لِلْمَنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ . وَمَا نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلَا مَا أُبْهَمَا وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشتهر كثير زمزم ؛ يلي : وأمن حفر

(يلي وأمن حفر ، أى يقع بعد قولك : وأمن حفر . أى : وأمن حفر بئر زمزم) .

يريد : أن الموصول يصح أن يكون مندوباً بسبب اشتهاره بصلته . وضرب لهذا مثلاً هو : وأمن

٣ - الغالب في المندوب أن يختم - جوازاً - بألف زائدة تتصل بآخره ، إما حقيقة ؛ نحو : واغمّراه ، وقول المتحسر :

فوا أسفناً^(١) من مكرّمات أروها فيسهنّضني عزمي ، ويتعدّني فقرى

وإما حكماً ؛ كالتى تزداد في آخر المضاف إليه لغير ياء المتكلم^(٢) إن كان المندوب مضافاً ؛ نحو : وا عبد الملكاه^(٣) .

والغرض من زيادة الألف مدّ الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلان ما في النفس . وزيادتها ليست واجبة ، وإنما هي غالبية - كما قلنا - لكنها إن زيدت وجب لها أمران .

فأما أحدهما : فحذف التنوين إن وُجد قبل مجيئها في آخر المندوب المبني ، أو في آخر المضاف إليه ونحوه ؛ فمثال حذفه من المبني نُدبة العلم المحكى حكاية إسناد^(٤) ؛ نحو : وا زاد محموداً ؛ فيمن اسمه : « زاد محمود » ومثال المضاف إليه :

= حفر بئر ززم . والذى - فردا هو عبد المطاب ، وشاح بين الناس هذا ، فكأنك قلت : واعبد المطلب .
(١) مع مراعاة الشرط الذى سبق في رقم ٢ من هامش ص ٨٩ ، والذى يقتضى أن تكون الندبة هنا للأسف نفسه من غير إضافة لياء المتكلم المنقلبة ألفاً - أما المندوب المضاف لياه المتكلم فتفصيل الكلام عليه في ص ٩٩ .

(٢) لأن المندوب المضاف لياه له حكم مستقل (سيجيء في ص ٩٩) . ومن اتصالحا حكماً زيادتها في آخر بعض التوابع ، وزيادتها في صلة الموصول المجرد من « أل » عند من يبيح ندبته ، فيقول : وامن بى هرم مصرآ - وامن أنشأ مدينة القاهرتا . ويصح : مصراه ، والقاهرتاه ؛ بزيادة هاء السكت الساكنة ؛ كما سيجيء هنا . وإنما كانت الزيادة التى في آخر المضاف إليه وفي آخر الصلة - وأشباههما ؛ كالتابع - حكية ، لأنها لم تتصل بآخر المندوب مباشرة . وإنما اتصت بآخر شيء وثيق الارتباط به ، إذ المضاف والمضاف إليه متلازمان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ؛ فالزيادة المتصلة بآخر المضاف إليه تعبير حكماً وتأويلاً بمنزلة المتصلة بآخر المضاف . وكذلك الشأن في الزيادة المتصلة بآخر الصلة ، والتابع . هذا تمليل النحاة . والعللة الحققة هى استعمال العرب .

(٣) الهاء للسكت . والكلام عليها في ص ٩٦ .

(٤) اشتمل المثال على ندبة العلم المحكى إسناداً ؛ لأنه الذى يوجد فيه التنوين مع النداء ؛ تحقيقاً للحكاية . ولا يحذف هذا التنوين إلا مع زيادة ألف الندبة - كما سيجيء هنا ، وفي « ب » من ص ٩٧ أما المنادى العلم المفرد فبني على الضم ؛ فلا تنوين فيه اختياراً - كما عرفنا في - « د » من ص ٢٤ - وإنما يوجد التنوين أحياناً فيما يتممه ، كصلة الموصول عند من يعتبره مفرداً ، وأما المندوب =

وا حارس بيتاه . في ندبة : « حارس بيت » .

وأما الآخر : فإن يتحرك ما قبلها بالفتحة - بشرط أمن اللبس - إن كان غير مفتوح ، لأن الفتحة هي التي تناسبها ؛ كالأمثلة السالفة . فإن أوقعت الفتحة في لَبَسٍ وجب تركها ، وإبقاء الحركة الموجودة على حالها مع زيادة حرف بعدها يناسبها : فتبقى الكسرة وتجيء بعدها ياء ، وتبقى الضمة وتجيء بعدها واو ؛ ففي مثل : وا كتابك - بكسر الكاف - نقول : وا كتابكِي ، ولا يصح مجيء الألف ؛ فلا يقال : وا كتابكا ؛ إذ لا يتبين مع الألف حال المضاف إليه ؛ أهو خطاب للمذكر أم لمؤنث ؟ وكذلك لا يتبين في « وا كتابه » لو جئنا بالألف ؛ فيجب الاستغناء عنها بالواو بعد الهاء .

وفي مثل : وا كتابهم ، يقال : وا كتابهمُوه ، ولا يصح وا كتابهماه ، بزيادة الألف ، إذ لا يتضح معها نوع الضمير ؛ أهو لمثنى أم لجمع ؟ .

ويجب أن يحذف للألف الزائدة ما قد يكون في آخر المنسوب من ألف أخرى نحو : مصطفي ، فيقال : وامصطفاه^(١) . . .

هذا والأحرف الثلاثة السابقة (الألف - الواو - الياء) ، زائدة ، لا تعرب شيئاً ، ولا يقال فيها إلا أنها زائدة للندبة ، ولا تأثير لها فيما اتصلت بآخره إلا باحتياجها إلى حركة قبلها تناسبها ؛ فالفتحة قبل الألف ، والضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء^(٢) . . .

= المضاف فلا يدخله تنوين مطلقاً ، وقد يدخل في المضاف إليه ، وفي الجزء الثاني المتم لشبه المضاف . أما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه ، لأن ألف الندبة لا اتصل به ، وأما التكررة المقصودة فقد تنون إذا وصفت ؛ طبقاً لما سلف في ٢٨ .

(١) وعند إعرابه يقال : « مصطفي » منادى مبني على ضم مقدر للتعذر - كما كان قبل الندبة - على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين الساكنين ، والألف الموجودة زائدة للندبة ، والهاء للسكت . وهذا هو الرأي الأقوى بالنسبة للرأي الآخر الذي يقول إن المنسوب المختوم بالألف مبني على الفتح .

وإذا حذفت الألف من آخر المنسوب بسبب مجيء ألف الندبة وجب - في الأرجح - مجيء هاء السكت معها لتدل على أن الألف المذكورة هي الزائدة للندبة ، وليست من حروف المنسوب - كما أشرنا - (٢) يقول ابن مالك في زيادة ألف الندبة وحذف ما قد يكون في آخر المنسوب من ألف أو تنوين

لأجلها :

ويصح في حالة الوقف زيادة هاء السكت^(١) الساكنة بعد الثلاثة ، أو عدم زيادتها ، فيقال : وعُمراه° - واكبداه° - وإماماه° - واخادم وطناه - واكتابكبه - واكتابهوه . . . كما يقال : واعُمرا - واكبدًا ، وإمامًا . . . ، ولا تزداد الهاء جوازاً ، إلا بعد حرف من أحرف المدّ الثلاثة . والأفصح حذف الهاء في وصل الكلام إلا في الضرورة الشعرية فتبقى وتتحرك بالكسر أو بالضم . ومن القليل الذي يحسن إهماله أن تبقى في الاختيار ، وأن تتحرك فيه بالكسر أو بالضم^(٢) . . . !!

= وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صِدْهُ بِالْأَلْفِ مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ
(متلوها أى : الذى تليه وتقع بعده) يقصد : أن آخر المندوب مجيء بعده ألف الندبة ، فإن وقعت ألف الندبة بعد مثل لها ، (أى : بعد ألف) وجب حذف المثل ؛ لالتقاء الساكنين ، دون ألف الندبة لأنها جاءت لغرض . ثم قال :

كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . نِلْتَ الْأَمْلُ
يريد : كذلك يحذف التنوين من الشيء الذى أكل المندوب ، وجاء بعد المندوب ليطمه ؛ كالصلة بعد اسم الموصول ، والمضاف إليه بعد المضاف ، وبعض التوابع بعد متبوعاتها . . . وبقيّة البيت دعاء للمخاطب ، سيق للتكملة الشعرية . . .
ثم قال بعد ذلك فيما يختص بشكل المندوب وضبطه بالفتحة عند مجيء الألف ، وهل يحدث لبس بسببها ؟ وكيف نتوقاه ؟

وَالشُّكْلُ حَتْمًا ، أَوَّلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنُ الْفَتْحُ بُوْهُمٍ لِابْسَا
(لابسًا بُوهم = خالطًا المقصود بغيره ، بسبب وهم . والوهم : ذهاب الظن لغير المراد) .
يقول : إن كان الفتح قبل ألف الندبة يحدث لبسًا ، بسبب وهم فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف ، والمجئ بحرف مجانس للشكل الموجود ، بدل الألف ، فالكسرة يجانسها الياء ، فتجئ بعدها الياء ، والضممة يجانسها الواو فتجئ بعدها الواو . وهذا معنى : أول الشكل يجانس له ، أى : اذكر بعد الشكل الحرف الذى يجانسه .
(١) وتسمى : ها الاستراحة .

(٢) وفي هاء السكت (هاء الاستراحة) يقول ابن مالك :

وَوَاقِفًا زِدْ «هَاءَ» سَكَتِ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تُرِدْ فَالمدَّ «والها» لا تَزِدْ
أى : إن شئت عند الوقف أن تزيد على المندوب بعد ألفه هاء السكت فزدها ، وإن شئت ألا تزيدها فأنت حر - إلا في الصورة التى عرضناها عند الشرح فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقة - . وإن شئت الاستغناء عنها فلا تزد حرف المد ، ولا الهاء (وحرف المد هو الألف ، والواو ، والياء) ولا تزد الهاء إلا بعد واحد منها .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا كان المنسوب مثنى أو جمع مذكر سالمًا فإن نونهما لا تحذف عند مجيء ألف الندبة ، فيقال : وإبراهيمانا - وإبراهيمونا ، فيسْتَيَان على الألف والواو ؛ كالمنادى المجرد .

(ب) إذا نذب المفرد ولم تاحقه ألف الندبة ، كان كالمنادى المحض مبنياً على الضم في محل نصب - كما سبق - نحو : واجْعَمَقَرُّ . أما في مثل : سيبويه ، و « قام محمود » - علمين - فيقال : واسيبويه - وأقام محمود (في ندبة من اسمه هذا) ، فالمنادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلي في سيبويه ، وحركة الحكاية في الثاني المنون . وهو في الحالتين في محل نصب فإذا جاءت ألف الندبة ؛ فقلنا : واجعفرآ ، فهو منادى مبني على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف - في محل نصب . وإذا قلنا : واسيبويهآ ، فهو منادى مبني على ضم مقدر ، منع من ظهوره علامة البناء الأصلي التي حذفت لأجل فتحة المناسبة ، في محل نصب ، أو : أنه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة - مباشرة - في محل نصب ، وهذا أوضح ؛ لأن اعتبار الألف الظاهرة أولى من اعتبار المحذوف . وإذا قلنا : وأقام محمود^(١) ، بزيادة ألف الندبة ، فالمنادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة الحكاية التي حذفت لأجل فتحة المناسبة - في محل نصب . أو مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة - مباشرة - في محل نصب . والأفضل أن يكون الضم مقدرًا لفتحة المناسبة ، مراعاةً للناحية اللفظية المذكورة .

أما المضاف وشبهه^(٢) ، نحو : وإبراهيم جعفرآ - وإبراهيم جعفرآ - فالجزء الأول منصوب دائماً كالدعاء المحض ، والجزء الثاني يقدر إعرابه ، وسبب التقدير مجيء الفتحة ، لمناسبة الألف .

(ج) إذا كان للمنسوب تابع فإن كان بدلاً ، أو عطف بيان . أو توكيداً

(١) بغير تنوين ؛ طبقاً لما سبق في ص ٩٤ .

(٢) سبق تعريفه وحكمه في ص ٣٢ .

.....

 معنويًا - فالأحسن ألا تدخل ألف الندبة على التابع . ويكتفى بدخولها على المتبوع .

وإن كان عطف نسق دخلت على المعطوف ، نحو : وأعمّر وأعبأناه .
 ويميز بعضهم دخولها على المعطوف والمعطوف عليه . وهذا حسن .

وإن كان توكيداً لفظياً دخلت عليهما ، نحو : وأعمّراه وأعمّراه . . .

أما إن كان نعماً لفظه كلمة : « ابن » المضافة لعلم فإن الألف تدخل على المضاف إليه ؛ نحو : وا حسين بن عليّاه . فإن كان النعت لفظاً آخر فالأحسن إدخالها على المنعوت وحده .

المندوب المضاف لياء المتكلم

عرفنا^(١) أن المنادى صحيح الآخر المضاف إضافة محضة، قد تكون إضافته إلى ياء المتكلم، كقول الشاعر وقد عاد إلى وطنه من منفاه^(٢) :

فيا وطني لقيتُك بعد يأسٍ
كأنى قد لقيتُ بك الشبابا

وعرفنا ما يجوز فيه - اختياراً - من لغات أشهرها ست، منها ثلاث تثبت فيها الياء، وثلاث تحذف فيها. فالثلاث الأولى هي : إثباتها ساكنة ؛ نحو : يا وطني - إثباتها متحركة بالفتحة، نحو : يا وطني - قلبها ألماً بعد فتحة ؛ نحو : يا وطننا .

والتي تحذف فيها هي : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ نحو : يا وطن . - قلبها ألفاً مفتوحاً ما قبلها ، وحذف الألف مع بقاء الفتحة قبلها ؛ نحو : يا وطن - حذفها ، وبناء المنادى قبلها على الضم ؛ نحو : يا وطن .

١ - فإذا نذب المضاف إضافة محضة لياء المتكلم الساكنة الثابتة جاز حذفها ومجيء ألف الندبة مفتوحاً ما قبلها ، وجاز تحريك الياء بالفتحة مع زيادة ألف الندبة بعدها ، ففي نحو : يا مَـلِي ، يقال : وا مَـلَا ، أو : وا مَـلِيماً^(٣) .

(١) في ص ٥٨ .

(٢) لما اشتملت الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ ، وكان الإنجليز يحتلون البلاد المصرية إذ ذاك - نفوا الشاعر إلى أسبانيا ، وظل بها حتى انتهت الحرب في آخر سنة ١٩١٨ فعاد إلى وطنه أول سنة ١٩١٩ .

(٣) ويقال في إعراب : « واملأ » « مال » ، منادى مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة على اللام ؛ منع من ظهورها الكثيرة العارضة لمناسبة الياء - . والياء مضاف إليه ، مبنى على سكون مقدر منع من ظهور الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ، في محل جر . ويقال في إعراب : (وا مالا) ، « مال » منادى مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة الياء المحذوفة - أو : منع من ظهورها الفتحة الحالية التي جاءت لمناسبة ألف الندبة . ومراعاة الفتحة الحالية أوضح . وفي المنسوب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنة وجواز تحريكها بالفتح ، أو حذفها مع زيادة ألف الندبة في الحالتين وفتح ما قبلها - يقول ابن مالك :

ويصح عند الوقف زيادة هاء السكت الساكنة على الوجه الذي أوضحناه^(١).

٢- وإذا نذب المضاف لياء المتكلم الثابتة المفتوحة لم يجز إلا زيادة ألف الندبة بعدها ، ففي مثل : يا مَآلِي ، يقال : وا مَآلِيَا . ويصح زيادة هاء السكت الساكنة وقفاً . . .

٣- وإذا نذب المضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، حذفت ، وحل محلها ألف أخرى للندبة ؛ فيقال في : يَا مَآلَا - وا مَآلَا . ويصح وقفاً زيادة هاء السكت الساكنة . . .

٤ و٥٦- أما إذا نذب المضاف لياء المتكلم المحذوفة فيزداد ألف الندبة مع فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحاً ، ففي مثل : يا مَآلٍ - يا مَآلَ - يا مالُ . . . يقال فيها جميعاً : وا مَآلَا . ويصح وقفاً زيادة هاء السكت الساكنة .

وقد يؤدي بعض الصور السالفة إلى اللبس ، فيجب العدول عنه إلى ما لا لبس فيه ، أو إقامة قرينة تزيله .

وإذا أضيف المنادى المنذوب إلى اسم ظاهر مضاف لياء المتكلم ؛ نحو : وا مَآلَ أَهْلِي . . . وجب إثبات الياء ، لأن المنذوب لم يُضَفْ إليها مباشرة ؛ فلا تسرى عليه أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم . ومع إثباتها يجوز زيادة ألف الندبة بعدها وعدم زيادتها ؛ تقول وا مَآلَ أَهْلِي - وا مَآلَ أَهْلِيَا^(٢) .

= وقائلٌ* وا عَبيدِيَا ، وا عَبدَا مَن في النِّداء ، اليَا ، ذا سُكونٍ أَبَدِي

(تقدير البيت : ومن أبدى في النداء حرف الياء ذا سكون - قائل واعبديا ، واعبدا) . يريد أن من لغته في المنادى المضاف لياء المتكلم هو إسكانها ، مع بقائها ، فإنه يقول عند الندبة : واعبديا- أو واعبدا ، بتحريك الياء بالفتح ، ثم زيادة ألف الندبة ، أو بحذف الياء مع زيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها .

(١) في ص ٩٦ .

(٢) نص على هذا سيبويه (في الجزء الثاني من كتابه ، باب الندبة ص ٣٢٢) . ويميز غيره

حذف الياء في هذا النوع عند مجيء ألف الندبة ، وليس بشيء . . .

الترخيم

الترخيم الاصطلاحي : « حذف آخر اللفظ بطريقة معينة ؛ لداع بلاغي » (١) .
وهو ثلاثة أقسام :

ترخيم اللفظ للنداء ، وترخيمه للضرورة الشعرية ، وترخيمه للتصغير . والباب
الحالي معهود للكلام على القسمين الأولين ، أما الثالث فموضع الكلام عليه :
« باب التصغير » (٢) .

القسم الأول : ترخيم المنادى .

نصح أعرابي لابنه : « عامر » ؛ فكان مما قال : (يا عام ، صداقة للثيم
ندامة (٣) ، ومداراته سلامة . . .) فحذف الراء من آخر المفرد العلم المنادى .

وسمع آخر أعرابية تتغنى بمزاياها ؛ فقال لها : (يا أعرابي ، دعني ما أنت فيه ؛
فمن حدثت الناس عن نفسه بما يرضى ، تحدثوا عنه بما يكره) . فحذف التاء (٤)
من آخر المنادى النكرة المقصودة . . .

فالحذف على الوجه السالف نوع مما يسمى : « ترخيم نداء » ، وهو : « حذف
آخر المنادى المفرد العلم ، أو النكرة المقصودة . وقد يقتصر الحذف على هذا أو
لا يقتصر » - طبقاً لما سيجيء - (٥) .

(١) هو : التخفيف - غالباً - أو التمليح ، أو الاستهزاء . وقد يكون السبب هو الضعف
أو الخوف ، أو هول ، ونحوهما مما يحدث العجز عن إتمام النطق بالكلمة ؛ فقد جاء في « المحتسب »
- ج ١ ص ٢٥٦ - ما نصه على لسان أهل النار في الآية الكريمة : « ونادوا يا مالك » وقراءة من قرأها :
« يا مال » ؛ (قال أبو الفتح : هذا المذهب المألوف في « الترخيم » ، إلا أن فيه في هذا الموضع
سراً جديداً ؛ وذلك لأنهم عظم ما عليه ضعفت قواهم ؛ وذلت أنفسهم ، وصغر كلامهم ، فكان هذا
من مواضع الاختصار ؛ ضرورة عليه ، ووقوفاً دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله ، القادر على
التصرف في منطقتة . . .) ص ١٥١ .

(٢) أى : مؤديه للندم ؛ بسبب نتائجها الضارة .

(٣) ص ٦٨٣ .

(٤) نداء الترخيم كثير عندهم في المنادى المحتوم بثناء الثأنيث ، وفي بعض كلمات أخرى ؛ منها :

الملك - عامر - حارث - صاحب -

(٥) في ص ١٠٥ .

شروطه :

لا يصح إجراء هذا النوع من الترخيم الذى يقتضى حذف الآخر وحده أو مع شيء غيره ، إلا بعد أن تجتمع فى المنادى شروط عامة لا بد من تحققها فيه - سواء أكان مجرداً من تاء التأنيث أم محتوماً بها - وشروط خاصة بالمجرد منها ؛ فالعامة هى :

١ - أن يكون المنادى معرفة ، إما بالعلمية ، وإما بالقصد والإقبال^(١) ؛ (لأن المنادى الذى يراد ترخيمه قسماً ، مجرد من تاء التأنيث ، ومقرن بها ، فإن كان مجرداً من تاء التأنيث وجب أن يكون علمياً ؛ فيتعرف بالعلمية ، وإن اقترن بالتاء وجب أن يكون علمياً ، أو نكرة مقصودة ؛ فيتعرف بالعلمية ، أو بالنداء مع الإقبال ، ولا يصح ترخيم النكرة المحضة ، وهى النكرة غير المقصودة) .

٢ - ألا يكون مستغاثاً مجروراً ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : يا لصالح لمحمود - يا لفاطمة لأخيها . فإن حذف اللام الداخلة عليه جاز ترخيمه ؛ نحو : يا صالحاً^(٢) لمحمود - يا فاطماتاً^(٢) لأخيها .

٣ - ألا يكون مندوباً ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : وا معتصم ، أين أنت ؟ وابعلة ما صنعت بك الأيام ؟ .

٤ - ألا يكون مضافاً ، ولا شبيهاً به^(٣) ؛ كما مضاف فى قولهم : يا أهل العالم ، عالم ذو همة يحسبى أمة . - يا فتاتى أنتِ عنوان بلادى . وشبهه فى مثل : « يا بخيلاً بماله ، أنت تشقى ، وغيرك يسعد » .

(١) فسيب تعريفه أنه مفرد علم ، أو نكرة مقصودة . أما بقية أقسام المنادى فلا ترخم - كما سيجىء التصريح هنا وفى الشرط الرابع -

(٢ و ٢) الألف التى فى آخر المستغاث هى التى تجىء - جوازاً - عند حذف لام الجر ، وتفصيل

الكلام عليها فى ص ٧٨ .

(٣) هذا الشرط مفهوم من مضمون الشرط الأول ، ولكن ذكرناه هنا ليكون أوضح وأجنى .

٥ - ألا يكون مركباً تركيب إسناد - على الأرجح^(١) - فلا يصح الترخيم في علمك كالذي في قولهم : يا « ففتح الله » . الجاه يفنسى . والمجد يبقسى - يا « زينب فاضلة » : لا تقابلي الإحسان بالحدود .

٦ - ألا يكون من الألفاظ المقصورة على النداء^(٢) . فلا يصح الترخيم في مثل : يا فُل . ويا فُلَّة . . .

٧ - ألا يكون من الألفاظ المبنية أصالة قبل النداء . مثل : حدّام - رقاش . . . علمين لمؤنثتين .

تلك هي الشروط العامة التي يجب تحققها في المنادى المراد ترخيمه بقسميه ؛ (مختوم بقاء التأنيث : والمجرد منها) .

أمّا الشروط الخاصة التي لا بد من تحققها مع العامة في القسم المجرد من تاء التأنيث ، دون المختوم بها . . . فأهمها :

١ - أن يكون تعريفه بالعلمية دون غيرها ، نحو : « سالم » علم رجل ؛ تقول : يا سال ، أذلّ الحرصُ أعناق الرّجال . فلا يصح في المجرد من تاء التأنيث أن يكون نكرة مقصودة (لأن تعريفها بالقصد والإقبال ؛ لا بالعلمية ؛ نحو : يا صاحبُ . لمعيّن) أما المختوم بها فيصح أن يكون علمياً وأن يكون نكرة منصودة ؛ كأن تقول في نداء فتاة اسمها عائشة : يا عائشٌ : آفة النصح أن يكون جِهارةً . وفي نداء مسافرة معينة : يا مسافِرٌ ، تيقظي في رحلتك ؛ فإن سلامة في اليقظة .

٢ - أن يكون العلم المجرد منها أربعة أحرف أو أكثر ؛ فلا يصح ترخيم العلم الثلاثي الخالي من تاء التأنيث مطلقاً ؛ (٣) مثل « سعد » و « رجب » في قولهم : يا سعد . من أحسن إلى لئيم أساء إلى نفسه - يا رجب ، النفس الصغيرة مولعة بالصغائر .

(١) كما سيأتى في ص ١٠٩ ، وفيها حكم ترخيم المركب المزجي .

(٢) وقد سقت في ص ٦٨ .

(٣) أى : سواء أكان ساكن الوسط أم متحركه ، ولا داعي للترقية بين الاثنين كما يرى بعض النحاة .

أما المختوم ببناء التأنيث فيصح ترخيمه ، سواء أكان علماً أم نكرة مقصودة ، ثلاثياً أم أكثر . وتقول في نداء فتاة اسمها « هَيْبَة » نداء ترخيم : يَا هَيْبُ ، إِنَّ الْإِمَانِيَّ وَالْأَحْلَامَ كَالْأَزْهَارِ ؛ مَا تَرَكَم مِّنْهَا قَتَلٌ . وفي أخرى اسمها : « ماجدة » يَا مَاجِدُ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى الصُّورِ ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى الْأَعْمَالِ (١) ...

* * *

(١) فيما سبق يقول ابن مالك :

تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا «سَعَا» فِي مَنْ دَعَا «سَعَادًا»

أى : احذف آخر المنادى حذف ترخيم ، كمن يقول : يَا سَعَا ، وهو ينادى فتاة اسمها : سعاد .

ثم قال :

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِالْهَاءِ . وَالَّذِي قَدْ رُحِّمًا :

بِحَدْفِهَا وَقَرَّةٌ بَعْدُ . وَاحْظَلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ «الْهَاءِ» قَدْ خَلَا

إِلَّا «الرَّبَاعِيَّ» فَمَا فَوْقَ . «الْعَلَمَ» دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

يقول : يجوز الترخيم في المنادى المؤنث بالهاء ، (أى : بناء التأنيث انتهى بتصير «هاء» في الوقف)

إجازة مطلقة ؛ يتساوى فيها كل منادى مختوم بالتاء ؛ علماً أو نكرة مقصودة ، ثلاثياً أو زائداً على

الثلاثة . متحرك الوسط ، أو ساكنه . ثم قال : إن المنادى المرخم بحذفها يوفر بعد ذلك ، فلا يجوز حذف

شيء من حروفه بعد حذف التاء . وعرض بعد هذا للترخيم الخالي منها ؛ فقال : احظ (أى : امنع) ترخيم

المنادى الخالي منها إلا إذا كان علماً رباعياً فإفوقه ، غير مضاف ، وغير مركب تركيب إسناد متم ،

(أى : تركيب إسناد تام ، كامل) .

ويلاحظ في هذه العبارات القصور والخلط ، لأن بعض الأشياء المحظورة السابقة - كالمنادى

المضاف ، والمركب تركيب إسناد - ليس محظوراً في المنادى المختوم بالتاء وحده ، وإنما حظره عام

يشمل المجرد منها أيضاً ؛ كما شرحنا .

ما يحذف جوازا من آخر المنادى عند ترخيمه

يجوز أن يحذف من آخر المنادى بسبب ترخيمه حرف واحد - وهو الأغلب -
أو حرفان ، أو كلمة ، أو كلمة وحرف . وفيما يلي البيان :

أولاً : يحذف منه الحرف الأخير وحده بغير شروط إلا التي سلفت .

ثانياً : يحذف منه الحرفان الأخيران^(١) معاً بعد تحقق الشروط التي سلفت ،
مزيداً عليها أن يكون المنادى علمياً مجرداً من تاء التأنيث . وأن يكون الحرف الذي
قبل الأخير حرف مد^(٢) . وأن يكون زائداً لا أصلياً . وأن يكون رابعاً فصاعداً .

وبعبارة أخرى :

يجوز أن يحذف من المنادى العلم المرخّم الجرد من تاء التأنيث الحرفان
الأخيران . بشرط أن يكون السابق منهما حرف مدّ . زائداً . رابعاً فأكثر ...
مثل : عِمْران - خلدون - إسماعيل . . . تقول : يا عِمْرانُ ، من ساء قوله
ساعات معاملة الناس له - يا خَلْدُونُ ، النصّح أغلَى ما يباع ويوهب - يا إِسْمَاعِيلُ ،
من خاف الله حرصه عنايته .

أما الحرف الأخير فقد يكون أصلياً « كهزمة « أسماء » في المنادى المرخّم من
قول الشاعر :

يا أَسْمُ . صبراً على ما كان من حَدَثٍ
إنَّ الحوادثَ مَسَلَّتْني^(٣) ومَسَّتْ عَظْمِي

(١) يدخل في هذا من الأعلام ما كان على صورة : المثني ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث
السالم (ويراعى في الثلاثة التفصيل الهام الآتي في : « ا » ص ١٠٨) .

(٢) لا يسمى حرف مدّ إلا إذا كان حرف علة ساكناً ، والحركة التي قبله تناسبه ، (وهي الفتحة
قبل الألف ، والنقصة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، نحو : قام - يقوم - مقيم) . وهو في هذه الحالة
حرف علة ، ومدّ ، ولين . فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمي : حرف علة ولين ، نحو : فرعون
وخير . فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط ، نحو : حَوْرٌ وهَيْفٌ . . .

(راجع ما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٨) .

(٣) يريد : اصبري على ما يحدث ؛ لأن الحوادث محتومة ؛ بعضها ملقّ (أي : واقع حاصل) ،

وبعضها منتظر وقوعه .

فكلمة : « أَسْمَ » : أصلها : أسماء ، وهمزتها الأخيرة بمنزلة الأصلية ، لأنها منقلبة عن واو أصلية^(١) . وقد يكون زائداً كالنون في « مَرَوَان » من قول الشاعر :

يا مَرَوُؤُ إنَّ مطيَّتي محبوسةٌ
ترجو الحباءَ^(٢) . وربها لم يبيِّس

ولا يصح في هذا القسم المستوفى للشروط الاقتصار على حذف الحرف الأخير وحده ، وإنما يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله أيضاً . إلا إن كان المنادى المرخم محتوماً بقاء التأنيث ؛ فتحذف وحدها دون الحرف الذي قبلها . ففي مثل : « عَقَنَبَاة »^(٣) وسُحُفَاة ، علمين ، يقال : يا عَقَنَبَا . يا سُحُفَاة بالالف فيهما .

فالترخيم يحذف آخر المنادى أمر اختياري . لا واجب . لكن إذا اخترنا الحذف في هذا القسم المستوفى للشروط وجب أن يحذف مع الآخر الحرف الذي قبله ، لأنهما متلازمان وجوداً وحذفاً في غير المحتوم بقاء التأنيث حيث يقتصر الحذف عليهما وحدها^(٤) .

وبمراعاة الشروط السالفة يتبين أنه لا يصح في الأمثلة الآتية وأشباهها ، حذف الحرفين الأخيرين معاً في نداء الترخيم :

يا مرتجاة ، علمًا ، لا يقال : يا مرتجَج ، لوجود تاء التأنيث^(٤) .

يا جعفر ، يا ثمود - يا سعيد - يا عماد . . . أعلامًا ، لا يقال : يا جَعَع - يا تَسَمُ - يا سَع - يا عِم . . . لأن الحرف الذي قبل الأخير ليس حرف مدّ أو حرف مدّ ، لكنه ليس رابعاً فأكثر .

يا رُحَيْم ، يا هَبَيْبِيخ^(٥) - علمين - لا يقال : يا رُحَي - يا هَبَي . . .

(١) « أسماء » جمع ، مفردة : « أَسْمَ » - مع زيادة همزة الوصل - وأصله : « سَمَوُ » ؛ فواو أصلية ، تنقلب همزة عند جمعه على « أفعال » .

(٢) العطاء .

(٣) هي في الأصل صفة للمُعقَاب (إحدى الطيور الجارحة) يقال : هذه عُقَاب عَقَنَبَاة ، أي : ذات

مخالب قوية .

(٤) (٤) بخلاف التاء في مثل : « هندات » - طبقاً للبيان الهام في ص ١٠٨ ب -

(٥) أصل معناه : الغلام السمين ، المتلئ .

لأن حرف العلة (الياء) قبل الآخر ليس ساكنًا ؛ فلا يصح حذف الياء ؛ لأنها ليست للمد .

يا قَبَنَوْرٌ^(١) - علمًا - ؛ لا يقال ؛ يَأَ قَبَنَوْرٌ ؛ لأن حرف العلة (الواو) قبل الآخر ليس ساكنًا ؛ فلا يصح حذفه . لأنه ليس حرف مد .

يا فِرْعَوْنُ - علمًا - لا يقال ؛ يا فِرْعَ ؛ لأن الحركة التي قبل حرف العلة (الواو) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الواو . لأنها ليست للمد هنا .

يا غُرْنَيْسِقٌ^(٢) - علمًا - لا يقال ؛ يا غُرْنِ ؛ لأن الحركة التي قبل حرف العلة (الياء) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الياء . لما سبق .

يا مَحْتَارٌ - علمًا لا يقال ؛ يا مَحْتِ ؛ لأن حرف العلة ليس زائدًا ، فأصله الياء ؛ فلا بد من بقاء الألف .

يا مَنقَادٌ - علمًا - لا يقال ؛ يا مَنقِ ؛ لأن حرف العلة ليس زائدًا ، فأصله الواو ؛ فلا بد من بقاء الألف .

(١)

* * *

(١) أصل معناه : الصعب اليابس من كل شيء .

(٢) أصله : اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء .

(١) وفي حذف الحرف الأخير ومعه الحرف الذي قبله (وهو الذي تلاه الأخير) يقول

ابن مالك :

ومع الآخر احذف الذي تلا إن زيد ، لَيْتَنَا ساكِنًا ، مُكَمَّلًا ...

أربعة فصاعداً . والخلف في واوٍ وياءٍ بهما فتحة قفى

تلا : أى : تلاه الآخر .

ولينا ساكنًا = يقصد به حرف المد ، وقد شرحناه .

الخلف = الخلاف بين النحاة

قفى - تبع ، أى : جاء بعده حرف ، والجملة الفعلية : (قفى) خبر للمبتدأ : (فتحة) والجملة من المبتدأ والخبر صفة لـ واوٍ والخلاف مع مجروره (بهما) متعلقان بالفعل : (قفى) .

يريد : يحذف مع الحرف الأخير ما قبله من حرف مد رباعي . فإن كان قبل الواو والياء فتحة - نحو : فِرْعَوْنُ وَغُرْنَيْسِقٌ - فقد وقع خلاف في جواز حذفهما .

زيادة وتفصيل :

(أ) يصح ترخيم ما سُمِّيَ به من المثني وجمعي التصحيح بحذف زيادتهما من آخر العَلَمِ ، بشرط أن يكون ترخيها على لغة من ينتظر^(١) ، اكيلا يقع فيهما اللبس بالمفرد ؛ فنقول في نحو : محمدان ومحمدين (علمين) : يا محمد - يا محمد ؛ بالفتح في الأول والكسر في الثاني . وكذا في المنسوب . ويمتنع الضم في كل ما سبق ؛ لكيلا يلتبس بالمفرد . وأما محمدون - ونظائره من كل علم أصله جمع مذكر سالم مرفوع بالواو - فيمتنع ترخيها مطلقاً ؛ للسبب السالف^(٢) .

(ب) عرفنا ما يحذف منه حرفان عند الترخيم . وهو يشمل المثني وجمعي التصحيح إذا كانت أعلاماً ؛ فترخم كلها بحذف الآخر ومعها ما قبله ، بالشروط التي سلفت . لكن يمتنع بقاء الألف في مثل : « هندات » لأن التاء فيه ليست للتأنيث^(٣) .

(ح) الحركة المجانسة لحرف العلة فيصير حرف مدّ بسببها ، قد تكون ظاهرة ؛ كالأعلام التي في الأمثلة السالفة ؛ وقد تكون مقدّرة في بعض الأعلام الأخرى ؛ كما في جمع المقصُور جمع مذكر سالمًا ؛ نحو : يا مصطفَون ، ويا مصطفَين ، علمَين . . . فنقول عند الترخيم : يا مصطف ، بحذف الواو والنون من الأول ، والياء والنون من الثاني ، لأن أصلهما ؛ مصطفَون ومصطفَين ، بضم الياء في الأول ، وكسرها في الثاني . تحركت هذه الياء فيهما ، وانفتح ما قبلها ؛ فقبلت ألفاً . وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فالحركة مجانسة ؛ لأنها الضمة قبل الواو في اللفظ الأول ، والكسرة قبل الياء في الثاني . فلا يضر أن تكون المجانسة تقديراً ؛ لأن المجانسة التقديرية كالمجانسة اللفظية الظاهرة ، ولهذا يجب حذف الواو والياء عند حذف الحرف الأخير من الكلمتين السالفتين وأشباههما ؛ بشرط أن تكون كل كلمة علماً .

* * *

(١) الكلام عليها في ص ١١١ .

(٢ و ٣) راجع الصبان والخضري في هذا الموضع .

ثالثاً : يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترخيم ، كلمة كاذب في أصلها مستقلة ، ثم ركبت مع أخرى تركيب مزج^(١) ، وصارتا بمنزلة الكلمة الواحدة ؛ نحو : (حَمْدٌ وَيْنٌ - خَالَوَيْهٌ) - (رَامَهُرُومَزٌ) - (تِسْعَةٌ عَشْرَ . . .) . إذا جُعِلت هذه المركبات أعلاماً ؛ فنقول في نداءها ترخيماً ، يا حمداً - يا خالاً - يا راماً - يا تسعةً - ولا بد عند ترخيمها من وجود قرينة قوية تدل على أصلها ، إذ ترخيمها لا يخلو من لبس ، ولا سيما المركبات العديدة المبنية على فتح الجزأين ؛ نحو : تسعةً عَشْرَ .

وقد منع كثير من النحاة ترخيم المركب المزجيّ (وكذا الإسنادي كما تقدم^(٢)) بحجة أنه لم يسمع ، وأنه موضع إلباس . والأخذ برأيه أحسن .

* * *

رابعاً : يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترخيم ، كلمة ، ومعها حرف قبلها . ويقع هذا في لفظين من المركبات العددية ؛ (هما : اثنا عشر ، وإثنتا عشرة) ، إذا جعلنا علميين^(٣) ؛ فيقال : يا إثنَ . . . يا إثنَ . . . يحذف كلمة : « عشر » أو « عشرة » والألف التي قبلها - كما يقال هذا في ترخيمها من غير تركيب - لأن كلمة : عشر ، وعشرة ، بمنزلة النون في الاسم

(١) تفصيل الكلام على المركب المزجي في ص ١٠٠ م ٣٠٠ م ٢٣ . وفي حذف عجزه ؛ (أي آخره) ، يقول ابن مالك :

وَالْعَجْزَ أَحْدِفَ مِنْ مَرْكَبٍ ، وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمْرُو نَقَلْ
يريد : حذف العجز من المركب المزجي جائز ، أما من مركب الجملة (وهو المركب الإسنادي) فقليل ، وقد نقله عن العرب عمرو ، (المشهور باسم : سيويه) .

(٢) في رقم ٥ من ص ١٠٣

(٣) هذا شرط حتمي ؛ لكيلا يلتبسا بنداء المثني الذي ليس علماً ، وإنما هو عدد محض ، وهو : اثنان واثنتان ، ومثلها في نداء المرخم بقية الأعداد المركبة ، ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، وخسة عشر . . . إلخ ، فلا يحذف عجزها للتخيم إلا إذا كانت علماً ، منغماً - في ظنهم - للالتباس بثلاثة ، وأربعة ، وبقيّة الأعداد المفردة .

هذا . وإذا صار الاسم المبدوء بهمزة وصل - مثل : اثني . . . واثني - علماً فإن همزته تصير همزة قطع ؛ يجب كتابتها والنطق بها . - كما سلف في رقم ٣ من هامش ص ٣٨ وسيجيء لها بيان أكثر ؛ في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ . -

المفرد ؛ (أى : الخالى من التركيب وهو : اثنان واثنان)^(١) . فصارت هى والألف بمنزلة الحرفين الزائدين فى آخر الأصل المثنى ؛ إذا كان علماً .

« ملاحظة » : اشتد الخلاف بين النحاة الأقدمين فى ترخيم الأعداد المركبة (أعلاماً وغير أعلام) من ناحية جوازه وطريقته ، أو عدم جوازه . والحق أن ترخيمها لا يخلو من لبس وخفاء يحملان اليوم على اجتنابه .

(١) (أو المراد بالاسم المفرد : ما كان آخره نون قبلها حرف مدّ فى نحو : مسكين ، علماً ؛ حيث تحذف النون فى الترخيم ومعها حرف المدّ - وتثبت الهمزتان نطقاً وكتابةً إذا كانا علمين -

كيفية ضبط المنادى بعد ترخيمه

المنادى المرخيم لا يكون إلا مفرداً علمياً أو نكرة مقصودة — بتفصيلهما الذي عرضناه^(١) — فحكمه الأساسي هو البناء على الضم وفروعه . ولضبطه طريقتان بعد ترخيمه .

الأولى : أن يلاحظ المحذوف ، ويعتبر كأنه باق ، ويظل ما قبله على حركته أو ساكونه قبل الحذف^(٢) ، ويستمر رمز البناء على الضم — وفروعه — مقصوراً على الحذف الأخير المحذوف ، كما كان قبل حذفه ، من غير نظر لما طرأ عليه ؛ ففي مثل : يا عامِرُ . . . يا سيدةُ . . . يكون المنادى قبل الترخيم (عامِرُ — سيدةُ) مبنياً على الضم في محل نصب ، ويصير بعد الترخيم : يا عامِرُ — يا سيدةُ ، منادى مبنياً على الضم الذي على الحذف المحذوف ، في محل نصب أيضاً ، بالرغم من كسر الميم ، وفتح الدال ؛ لأن كلا منهما لا يعد — بحسب هذه الطريقة — حرفاً أخيراً في كلمته ، يختص بعلامة البناء .

وكذلك في مثل : يا سَالِمٌ — يا مسافِرَةٌ ، يا إِفْرَنْدُ^(٣) : فالمنادى من غير ترخيم مبنى على الضم في محل نصب . فإذا رُخِّمَ قيل بهذه الطريقة : يا سَالٍ — يا مسافِرٌ ، يا إِفْرَنْ . . . والمنادى مبنى على الضم في محل نصب ، كما كان من غير

(١) في ص ١٠١ ، وما بعدها .

(٢) يستثنى من هذا مسألتان يقع فيهما تغيير ؛ الأولى : ما كان مدغمًا في المحذوف مع وقوعه بعد حرف مدّ هو — في الغالب — ألف ، فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها ؛ نحو : (مضار ، ومخاج ، علمين ؛ فيقال فيهما يا مضارَ ويا مخارجَ ، بالكسر على اعتبارهما اسمي فاعل أصله : مضارر — مخارجِج ، أو بالفتح على اعتبارهما اسمي مفعول . أما إن كان أصل السكون فألحسَن تحريكه بالفتحة لقرها من السكون في الخفة ؛ نحو : إِمخارَ (بتشديد الراء ، اسم لبقلة) ، فيقال عند التسمية به وترخيمه : « يا إِمخار » فتحذف الراء الثانية للتخيم ، وتفتح الأولى التي كانت مدغمة فيها وبقيت بعدها . الثانية : ما حذف لواو الجمع ، كما إذا شئ بنحو : قاضُون ومصطَفُون من جموع معتل اللام ، يقال في ترخيمه : يا قاضِي ، ويا مصطَفِي ؛ برد الياء في الأول ، والألف في الثاني ؛ لزوال سبب الحذف . (حاشية الصبان — وغيرها — في هذا الوضع) .

ويلاحظ أن استثناء المسألتيْن السالفتين مقصور على الأخذ بالطريقة الأولى المعروضة دون الثالثة .

(٣) الإفزند في الأصل : السيف .

حذف . . . وهكذا يظل آخر اللفظ الحالى على ما كان عليه من حركة أو سكون قبل حذف الحرف الأخير .

وتسمّى هذه الطريقة : « لغة من ينوى المحذوف » . وتشتهر باسم : « لغة من ينتظر » . ويجب الاقتصار عليها في ترخيم المنادى المحتوم بقاء التأنيث عند خوف اللبس - كما سيجىء - مثل : يا على ، مرخم « عَليّة » ، علم أنثى ؛ لوجوب فتح الحرف الذى قبل تاء التأنيث ؛ فتكون هذه الفتحة - فى الاسم المفرد الذى يجب بقاء آخره على الضم - دليلاً على أن هناك حرفاً محذوفاً ملحوظاً هو التاء ؛ إذ لو لم نلاحظه لقلنا : « يا على » فيلبس نداء المؤنث بالمذكر (١) .

الثانية : مراعاة الأمر الواقع ؛ وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل عنه نهائياً ، وانقطعت الصلة بينهما ، وكأنهما لم تكن ، وصار آخره الحالى - بعد حذف ما حذف - هو الذى يقع عليه العلامة . ففى المثالين السالفين يقال فى نداء الترخيم : (يا سالُ - يا مسافُ) . فالمنادى مبنى على الضم فى محل نصب . وتُسمّى هذه الطريقة : « لغة من لا ينوى المحذوف » (٢) - أو : « من لا ينتظر » .

(١) والنصح عند ترخيم المؤنث بالتاء وحذفها على لغة « من ينتظر » أن يزداد على آخره عند الوقف هاء السكت . بل جعلها سيويه لازمة عند طوائف العرب التى ترخم هذا النوع . (راجع كتاب سيويه ج ٢ ص ٣٣٠) .

بقى شيء هام ؛ هو أن أكثر النحاة يوجب طريقة « من ينتظر » فى المرخم المؤنث عند خوف اللبس . فلم يقصرونها على المؤنث وحده ؟ إن الفرار من اللبس مطلب أساسى ، يجب أن يعم كل الحالات ؛ ترخيماً وغير ترخيم . - كما سيجىء فى هامش ص ١١٣

(٢) وفى الطريقتين المذكورتين لضبط المنادى المرخم يقول ابن مالك فى الأول التى يُنَوَى فيها المحذوف :
وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ فَاسْتَعْمِلِ الْبَاقِيَ أَسْتَعْمِلُ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ
 يريد : إن نويت ما حذف بعد حذفه ، فاستعمل الباقى بعد الحذف بما ألف فيه ، وعرف عنه قبل الحذف . أى : اترك الباقى على حاله المألوف فيه قبل الحذف . ويقول فى الثانية التى لا ينوى فيها المحذوف :
وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَمًا
 أى : اجعل الباقى من المنادى المرخم بعد حذف ما حذف وعدم ملاحظته فى النية - اجعله كما لو كان قد تم بالآخر فى الوضع ، فكلمة : « وضعاً » منصوبة على نزع الخافض . والمقصود من هذا كله : إن لم تنو المحذوف فاجعل الآخر الحالى بعد الحذف كأنه آخر وضعى ، أى : أصلى ، من وضع العرب =

وتصلح الطريقتان في مثل : « عنبر » و « عبل » في قول الشاعر عنسرة .
ولقد شتمت نفسى وأبرأ سقمها قَبِيلُ الْفَوَارِسِ : وَيْكَ - عَنْرُ أَقْدِمِ -
وقوله :

يا عبلُ لا أخشى الحِمامَ ؛ وإنما أخشى على عينيكِ وقتَ بُكَائِكَ
فأصل الكلمتين قبل النداء : عنبرة وعيلة ، ثم ناداهما نداء ترخيم ؛ فحذف
آخرهما . فالواجب - على لغة من ينتظر - أن نترك آخرهما الحال على ما كان
عليه قبل الحذف فيظل مفتوحاً كما كان ؛ فنقول : عنسرة - عبل . . . ويقع
البناء على الضم على الحرف المحذوف . أما على لغة من لا ينتظر فيجب بناء الباقي
على الضم مباشرة ، وهكذا في كل النظائر الأخرى المختومة بتاء التأنيث .

ويلاحظ أن المرخم المختوم بتاء التأنيث لا تصلح له إلا طريقة : « من ينتظر »
عند خوف اللبس ، كما أسلفنا . فإذا أمِن اللبس - بسبب اشتهاار الكلمة في
الاستعمال أو لسبب آخر - جاز اختيار هذه الطريقة أو تلك ؛ كما في البيتين
السابقين ، وكما في نحو : يا فاطمُ - بضم الميم أو فتحها - وهي ترخيم : فاطمة ،
ومثلها : همزة ، (لمن يغتاب الناس) ومسلمة ، علم رجل . . .

= وكأنه لم يحذف شيء يليه . وعلى الأول الذي ينتظر يقال في : « ثمود » علماً « ياثمو » بحذف الدال وترك
ما عداها على حاله . أما الثاني . الذي لا ينتظر فتقلب الواو ياء ويقال : ياثمي ؛ للسبب المبين في الشرح
وفي هذا يقول ابن مالك :

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ : يَا ثَمُو ، وَيَا ثَمِي ، عَلَى الثَّانِي بِيَا
ويجب الاقتصاد على الرأي الأول في المرخم المختوم بالتاء إذا وقع الأخذ بالرأي الثاني في لبس
كما في ترخيم « مسلمة » (بضم الميم) علم امرأة ؛ فيقال : يا مسلمُ ؛ ليكون فتح الميم الأخيرة في هذا
المنادى الواجب بناؤه على الضم - دليلاً على الحذف . أما لو قلنا : « يا مسلمُ » بغير انتظار المحذوف فإن
اللبس يقع بين نداء مسلم ومسلمة .

والحق أنه يجب الفرار من اللبس ، سواء أكان موضعه المنادى المختوم بتاء التأنيث ، أم مجرد منها ؛
أم غيرها . ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء - كما أشرنا في آخر هامش الصفحة السابقة - فإن لم
يكن هناك احتمال لبس جاز اختيار إحدى الطريقتين كما في مسلمة (بفتح الميم ، علم قائد مشهور)
وفي هذا يقول ابن مالك :

والتزمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَةٍ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلِمَةٍ

زيادة وتفصيل :

(١) الأخذ بطريقة « من لا ينتظر » على الوجه المشروح يقتضى - كما عرفنا - إهمال الحرف المحذوف ، واعتباره كأنه لم يوجد ؛ فيجرى على الآخر الحالى كل الأحوال النحوية والصرفية المختصة بآخر الكلمة . فى مثل : (ثمود - علاوة - كـرَوان وأشباهها من الأعلام التى تنادى ترخيماً فيختم آخرها بعد الحذف بحرف علة ؛ فيقال : يا ثمو - يا علاو - يا كرو . . .) فى مثل هذه الكلمات يبقى الآخر الحالى على ما هو عليه عند من ينتظر ؛ فيبنى على الضم على الدال ، والتاء ، والنون المحذوفات - فى محل نصب ولا يقع تغيير على الأحرف الباقية بعد الحذف .

أما على لغة من لا ينتظر فيقع على الآخر الحالى تغييرات لا مناص منها ؛ أهمها : أنه سيتغير ضبطه ؛ فيصير مبنياً على الضم المقدر أو الظاهر ؛ فيقال : يا تَمُو - يا علاو - يا كَرُو . وأن توابعه ستخضع لحكم توابع المنادى المبنى على ضم آخره المذكور فى الكلام ، وأنه سيتغير تغيراً صرفياً على حسب ما تقتضى به الضوابط الصرفية من الإعلال ، والصحة ، والإبدال وغير هذا ، كرجوع حرف محذوف ؛ فيقال يا تسمى ، بقلب ضمة الميم كسرة ، لتقلب الواو ياء ، كى لا يكون آخر الاسم وأولاً لزمة ساكنة قلبها ضمة ، لأن هذا نادر فى العربية^(١) ، وكى لا وتقلب الواو فى آخر الكلمتين الأخيرتين همزة وألفاً ، لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة فى : « يا علاو » ، ولتحركها وانفتاح ما قبلها فى : « يا كرو » ، فيقال : يا علاء - يا كـرَآ^(٢) ولا يقع شىء من هذا عند اتباع الطريقة الأخرى .

(١) كان هذا رأياً مقبولاً فى العصور الحالية ، قبل انتشار الأسماء والأعلام المحتومة بواو لازمة ساكنة ، قلبها ضمة . أما الآن فقد عاشت كغيرها من الألفاظ المعتلة الآخر ، المقصورة والمنقوصة ؛ فوجب اتخاذ حكم لها ؛ كظائر : ولعله هنا يكون بإبقائها وعدم ترخيم المنادى الذى يحورها . أما فى غير الترخيم فقد وضحناء فى الجزء الأول ، فى المسألة الخامسة عشرة . كما وضحناء فى هذا الجزء (فى باب التنبيه ، والجمع ، والنسب . . .) .

(٢) أى : يا كروان ، ومنه المثل العربى الذى يقال لمن يتكبر وحوله من هو أشرف منه يتواضع :

« أطرق كرا ، إن النعام فى القرى » - وقد أشرنا له فى ص ٤ -

(ب) مع أن الطريقتين صحيحتان . والأمر في تقديم إحداهما على الأخرى متروك للمتكلم ، ومراعاته المقام — قد تكون (الأولى وهي : « لغة من ينتظر ») أنسب ؛ لبعدها عن اللبس . غالباً ؛ إذ حركة آخرها الحالى فى أكثر الصور ، لا تكون ضمة — برغم استحقاق المنادى فى موضعه هذا للبناء على الضم وجوباً — فعدم وجود الضمة يوحى أن فى اللفظ الحالى حذفاً ، ويرشد إلى أن الحرف الأخير الحالى ليس هو الأخير فى الأصل . وإلا فأين علامة البناء ؟

نعم يقَع اللبس فى هذه الطريقة حين يكون الحرف ؛ الذى قبل المحذوف مباشرة مضموماً هجائياً . نحو : قنْفُد — علماً — فعند نداءه نداء ترخيم على لغة من ينتظر يقول : يا « قُنْفُ » فالفاء مضمومة ضمماً يختلط الأمر فيه ؛ أهو ضمةُ بناء ، أم ضمةُ حرف هجائى ليس آخر الأحرف ؟ وللمتكلم أن يتخير ما يزيل به هذا اللبس ، أو يعدل عن هذه الطريقة إلى الأخرى ، أو يعدل عنهما معا إذا وقعت كل واحدة منهما فى اللبس كالذى يحدث فى مثل : يا فتاة .

(ج) يرد فى الفصيح كثيراً نداء لفظ « صاح » كقول الشاعر :

هتلمَّ « يا صاح » إلى روضة يجلو بها العانى صدأ^(١) هممه

فأصل الكلمة : « صاحب » نوديت نداء ترخيم بحذف الباء . وهذا الرأى يساير قواعد الترخيم عامة ؛ فهو أنسب من الرأى الذى يقول إن أصلها « صاحى » ورخمت شذوذاً بحذف ياء المتكلم والباء ، إذ لا داعى للأخذ بالشاذ حين يكون المطرد ممكناً .

أما حذف الباء فى غير حالة النداء فشاذ ، إلا للضرورة الشعرية^(٢) . . .

(١) يريد : صدأ .

(٢) انظر المسألة التالية ، ورقمها : : (١٣٨) .

المسألة ١٣٨ :

القسم الثاني ترخيم الضرورة الشعرية (١)

هذا النوع مقصور على غير المنادى ؛ ولا يصح إجراؤه إلا بعد أن تتحقق شروط ثلاثة مجتمعة :

أولها : أن يكون في شعر .

ثانيها : أن يكون المرخم غير منادى ، ولكنه صالح للنداء ؛ فلا يصح ترخيم لفظ : « الغلام » ؛ لأنه لا يصلح للنداء ؛ بسبب وجود « أل » (٢) . . .

ثالثها : أن يكون المرخم إما زائداً على ثلاثة ، وإما محتوماً بتاء التأنيث .

فمثال الأول :

لنعم الفتى - تعشوا إلى ضوءِ نارِهِ -
 طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصْرِ (٣)
 أراد : ابن مالك ؛ فرخمه ترخيم الضرورة .

ومثال الثاني :

وهذا ردائي عنده يستعيره لِيَسْلُبْنِي حَقِي ، أَمالِ بنِ حَسَنَظَلِ
 أراد : يا مالك بن حنظلة (٤) ؛ فحذف التاء من « حنظلة » للضرورة في غير
 المنادى .

وإذا وقع ترخيم الضرورة في لفظ جاز ضبط آخره بإحدى الطريقتين
 السالفتين : طريقة من لا ينتظر - كالبيتين السالفين (٥) أو من ينتظر ، -
 كقول الشاعر :

(١) انظر معنى الضرورة وتفصيلها الدقيق في رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ .

(٢) وقد سبق البيان في ص ٣٦ .

(٣) الحصر : شدة البرد .

(٤) والبيت - على هذا التقدير - يصلح شاهداً للحالتين معاً .

(٥) بدليل وجود التنوين في الأول ، وكسر اللام في الثاني . فلو جرى على الانتظار لوجب أن يراعى

الأصل بحذف التنوين في الأول وفتح اللام في الثاني .

ألا أوضحت حبالكمو رِمَامًا^(١) وأوضحت منك - شاسعة^(٢) أمَامًا^(٣)

وبمقتضى الأولى يضبط آخر اللفظ المرخّم على حسب ما تقتضيه الجملة من ضبطه ، ويجرى عليه ما تقتضيه الضوابط العامة ، من إعلال ، وصحة ، وإبدال . . . وقد ينون أو لا ينون إن اقتضى الأمر شيئاً مما سبق مع عدم اختلال الوزن ؛ ككلمة « مال » المنونة في البيت الأول والمجرورة بالإضافة ، وكلمة : « حنظل » المجرورة بالإضافة في البيت الثاني مع عدم التنوين .

وبمقتضى الثانية يبقى اللفظ المرخّم على حاله بعد حذف آخره ، ككلمة : « أمَام » في البيت الأخير .

هذا ، ولا يشترط في المرخّم للضرورة أن يكون معرفة (علماً أو غير علم) ، ولا شروطاً أخرى غير التي سبقت . ومن ترخيم النكرة قول الشاعر - في بعض الروايات - :

* ليس حتى على المنون بخالٍ *

أى : بخالد^(٤) . . .

(١) جمع رمة (بضم الراء غالباً . ويصح الكسر) قطعة حبل بالية .

(٢) بعيدة .

(٣) علم امرأة . والأصل قبل الترخيم : أمَامَة .

(٤) وقد اكتفى ابن مالك في الكلام على ترخيم الضرورة ببيت واحد هو :

ولا ضطرارٍ رَحْمُوا دُونَ نِدَا مَا لِنَلْنِدَا يَصْلُحُ ؛ نَحْوُ : أَحْمَدَا

فلم يتعرض لشيء إلا اشتراط أن يكون المرخّم للضرورة صالحاً للنداء ؛ نحو : أحمد . وقد أشرنا في رقم ١ من هامش الصفحة السالفة إلى أن المراد الدقيق من : « الضرورة » موضح تفصيلاً في رقم ٢ من

الاختصاص

نسوق الأمثلة الآتية لإيضاحه :

١ - قال أحد الشعراء :

قلْ للحوادثِ أقدمي ، أو أحجمي
نحن النيامُ إذا اللَّيالي سالتْ
إنّا بنو الإقدامِ والإحجامِ
فإذا وتبّسنَ فنحنُ غيرُ نيامِ

من يسمع : « نيا » أو : « نحن » يتردد في خاطره السؤال عن المقصود من هذا الضمير ، الدال على التكلم ، وعن مدلوله ، وحقيقة المتكلم به ، وجنسه ؛ أيكون مدلوله والمقصود منه : العرب ، أم : أهل العلم ، أم : الأبطال ، أم : أبناء الشرق . . . أم . . . أم ؟ . . . أم غير هؤلاء ممن لا يُحصون جنساً ، ولا نوعاً ، ولا عدداً .

أيكون المراد - مثلاً - : (إنّا - العرب - بنو الإقدام . . .) و (نحن - الأبطال - ، - النيام) . . . و . . . فالضمائر المذكورة يشوبها عيب واضح ؛ هو : عموم يخالطه إبهام تحتاج معهما إلى تخصيص وتوضيح . فإذا جاء بعد كل ضمير منها اسم ظاهر ، معرفة ، يتفق مع الضمير في المدلول ، ويختلف عنه بزيادة التحديد والوضوح - زال العيب ، وتحقق الغرض ، كالذي تحقق بزيادة كلمة : « العرب » وكلمة : « الأبطال » . فيما سبق ؛ إذ المراد منها هو المراد من الضمير قبلها ؛ ولكن بغير عموم ولا غموض كالذي في تلك الضمائر ، برغم أنها متجهة للمتكلم^(١) .

٢ - يقول الشاعر :

وأنا ابنُ الرّياضِ ، والظلِّ ، والماءِ
وإدّادى ما زال خيرِ ودادِ

فمن هذا المتكلم ؟ وما مدلول هذا الضمير الدال على التكلم ؟ أهو شاعر ، أم نائر ، أم عالم ، أم زاهد ؟ . . . ، ما جنسه ؟ . . . إن الضمير : « أنا »

(١) سبق - في ١ - ص ٢٥٥ ١٩ (باب : الضمائر) - معنى : إبهام الضمير ، وطريقة إيضاحه .

لا يَسْلَم من غموض يحتاج معه إلى اسم ظاهر من نوع خاص ؛ يزيل هذا العيب ؛ كأن يقال : (أنا - الشاعر - ابنُ الرياض) ، أو : (أنا - الشرقى - ابنُ الرياض) . . . فحجىء هذا الاسم الظاهر ، المعرفة ، المعين ، الواضح ، الذى معناه معنى الضمير قبله - قد أزال عنه عيب العموم والإبهام .

٣ - وكذلك الضمير « أنت » فى قول الشاعر :

أنت فى القولِ كَلِّهَ أجملُ الناسِ مذهباً

فما الذى يظنه سامع الضمير : « أنت » الدال على الخطاب ؟ أياكون المراد : (أنت - الشاعر - أجملُ الناسِ مذهباً) : أم : (أنت - الناثر - . . .) أم (أنت - الأديب - . . .) أم محمداً - أم علياً ؟ . . . لا بد من اسم ظاهر كالأسماء التى وصفناها لإزالة العموم والإبهام عن الضمير .

٤ - نشهد فى عصرنا كثيراً من المتعاقدين يبدعون عقود البيع ، والشراء ، والمدائنة ، وغيرها - بجملة شاعت بينهم حتى ابتدلت ؛ هى : « نحن - الموقعين - على هذا ، نقر ونعترف بكذا وكذا . . . » وكلمة : « الموقعين » هى الاسم الظاهر المعرفة الذى جاء لإزالة ما فى الضمير قبله من عموم وإبهام ، مع اتفاق الاسم الظاهر والضمير فى المدلول ، وتسميئِ الظاهر بما فيه من تحديد وإيضاح

بالتأمل فى الأمثلة السالفة - وأشباهاها - نلاحظ فى كل أسلوب منها بعد إزالة ما فى الضمير من عيب العموم والإبهام : أربعة أمور مجتمعة ، تتصل بموضوعنا اتصالاً أصيلاً قوياً .

١ - ضمير لغير الغائب ؛ يشوبه عموم وإبهام .

ثانيها : اسم ظاهر معرفة ؛ مدلوله الضمير ، ولكنه يُحدِّد المراد من ذلك الضمير ؛ ويخصه ، ويوضحه ؛ فيزيل ما فيه من عموم وإبهام .

ثالثها : حكم معنوى وقع على ذلك الضمير .

رابعها : امتداد ذلك الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفة (لأنه شريك الضمير فى الدلالة ؛ فيقع عليه ما يقع على الضمير من حكم معنوى) واختصاصه به ، واقتضاره عليه ؛ فيكون هذا اختصاصاً واقتضاراً على بعضٍ مُعينٍ مما يشمله الضمير

(ذلك : أن الضمير بعمومه يشمل أفراداً كثيرة، منها أفراد الاسم الظاهر المعرفة الذي يعتبر أقل أفراداً منه) ، وإن شئت فقل : إن هذا الاسم الظاهر أخص من الضمير الذي بمعناه . ففي مثل : (نحن - العرب - بنو الإقدام والإحجام) ، نجد الضمير العام المبهم هو : « نحن » والاسم الظاهر المعرفة هو : « العرب » ، والحكم المعنوي الذي وقع على المبتدأ هو : « البنوة » للإقدام والإحجام . وقد خصص هذا الحكم ببعض أفراد الضمير ؛ وهم : « العرب » ، أي : صار خاصاً بهم ، مقصوراً عليهم . وهكذا يقال في سائر الأمثلة ، ونظائرها . . .

فالاسم الظاهر المعرفة هو الذي يسميه النحاة في اصطلاحهم : « المختص » ، أو : « المخصوص » ؛ لاختصاص المعنى به ، ولأنه يُعرب « مفعولاً به » لفعل واجب الحذف مع فاعله ، تقديره الشائع عندهم ، هو : « أخص ^(١) » ويعبرون عن هذه المسألة تعبيراً اصطلاحياً بالعرض منها : وهو : « الاختصاص » . ويشترطون في أسلوب الاختصاص أن تتحقق فيه الأمور الأربعة السالفة .

ويقولون في تعريفه : (إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب ، بعده اسم ظاهر ، معرفة ، معناه معنى ذلك الضمير ، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة ، وقصره عاينها) .

الغرض منه :

الغرض الأصلي من الاختصاص الاصطلاحي هو : التخصيص والقصر . على الوجه المشروح فيما سلف . وقد يكون الغرض الفخر ؛ نحو : (إني - العربي - لأستكين اطاعية) . (إني - الرحالة - أتعلم من الرحلة ما لا أتعلمه من الكتاب) وقول الشاعر :

لنا - معشر الأنصار - مجد مؤتمل
بإرضائنا خير البرية أحمداً

أو : التواضع ؛ كقول أحد الخلفاء : (أنا - الضعيف العاجز - أحطمُ البغي ، وأهدمُ قلاع الظالمين . وأنا - البائس الفقير - لا أستريح وبجانبي متأوه ، أو محتاج) . . .

(١) لا مانع أن يكون تقديره : أعنى ، أو : أفصد ، أو : أريد . . . أو ما شاكل هذا - إلا أن الفعل : « أخص » هو المشهور ، ومن مادته جاء الاصطلاح الشائع نحوياً : « الاختصاص » ولا بد من حذف هذا الفعل مع فاعله - كما أشرنا - ولهذا يعتبرون « المخصوص » هنا نوعاً من « المفعول به » الذي ينصب بعامل واجب الحذف .

أو : تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس ، أو نوع ، أو عدد . . . ،
 نحو : (نحن - الناس - نخطى^١ ونصيب ؛ والعامل من ينزع من خطته
 تجربة تعصمه من الزلزل مرة أخرى) ، (نحنن - المثقفين - قدوة لسوانا، فإن
 ساءت القدوة فالبلاء فادح^٢) . (أنتم - الأربعة الأئمة - نجوم الهداية ،
 ومصاييح العرفان) .

* * *

حكمه : الاسم^(١) الواقع عليه الاختصاص ، (وهو : المختص ، أو المخصوص) :
 يجب نصبه دائماً ، على التفصيل الآتي :

١- إن كان الاسم هو لفظ «أى» في التذكير أو «أية» في التأنيث وجب
 بناؤه على الضم في محل نصب^(٢) ؛ على المفعولية ، ويجب أن يتصل بآخرهما
 كلمة : «ها» التي للتنبية ، وأن يلتزما هذه الصيغة التي لا تتغير إفراداً ، ولا تثنية ،
 ولا جمعاً ، ولا بد أن يكون لكل منهما نعت لازم الرفع بغير بناء ولا إعراب .
 (لأن حركة الرفع هذه هي مجرد حركة ظاهرية صورية^(٣)) مجازة «أى» ، وأية»
 ومماثلتهما فيها ، تجيء تبعاً لفظهما المبني) ، وأن يكون هذا النعت مبدوءاً بأل
 التي للعهد الحضوري ؛ نحو : (أنا - أيُّها الجنديُّ - فداء وطني) . (نحنن -
 أيُّها الجنديان - نقضى الليل ساهرين) . (نحن - أيُّها الجنودُ - حماةُ
 الأوطان) . (أنا - أيُّها الصانعةُ - حريصة على الإلتقان) . (نحن - أيُّها
 الصانعتان - حريصتان على الإلتقان) (نحن - أيُّها الصانعات - حريصات
 على الإلتقان)

فالضمير في كل ما سبق ، مبتدأ . وكلمة «أى» ، أو : «أية» مفعول به لفعل
 واجب الحذف مع فاعله ، تقديره - مثلاً - : «أخص» وهي مبنية على الضم
 في محل نصب . و«ها» حرف تنبيه مبني على السكون . والاسم المعرفة المقرون بأل ، نعت
 مرفوعٌ حتماً ، رفعٌ إلتباعٌ للناحية الشكلية اللفظية وحدها . وليس له محل^(٣) إعرابي

(١) هذا الاسم أربعة أنواع ، يجيء بيانها في الزيادة ص ١٢٥ .

(٢) يقول النحاة إنهما بئبنا هنا حملاً لهما على النداء ، لأن أسباب البناء لا تنطبق عليهما . والحق

أن علة بناهما على الضم هنا وفي باب النداء هي الاستعمال العربي وحده .

(و في صدر الجزء الأول بيان الأسباب التي ذكرها للبناء ، ثم تفنيدها) .

(٣،٣) التحقيق أن ضمته إلتباع صوري لفظي (كما سبق في باب النداء ص ٤٥ و ٤٩) ؛ إذ =

مطلقاً ، مع أنه تابع للفظ كلمتي : « أَىْ وَأَيَّة » المبنيتين على الضم لفظاً ، وإن كانتا منصوبتين محلاً - كما سبق .

ويصح تأخيرهما في نهاية الجملة ؛ مثل : (نحن أنصارُ الحق أيُّها الطلابُ)
(نحن أنصارُ الفضيلة أيُّتها الفتياتُ . . .)^(١) .

٢- إن كان الاسم المختص لفظاً آخر غير : « أَىْ وَأَيَّة » وجب نصبه ، سواءً أكان مضافاً أم غير مضاف . نحو (أنا - الطبيب - لا أتوانى في إجابة الداعى . . .) . : (أنا - طالب العلم - لا تفتنرُ رغبتى فيه)^(٢) .

* * *

أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء :

بين الاختصاص والنداء تشابهٌ في أمور ، وتختلف في أخرى . فيتشابهان في ثلاثة أمور^(٢) :

أولها : إفادة كلٍّ منهما الاختصاص وهو في هذا الباب خاص بالمتكلم أو المخاطب ، وفي باب النداء خاص بالمخاطب .

ثانيها : أن كلا منهما للحاضر (أى المتكلم أو المخاطب)^(٣) ولا يكون ضمير غائب .

ثالثها : أن الاختصاص يؤدي - بسبب ما فيه من تحديد وإيضاح - إلى تقوية المعنى وتوكيده ، وقد يتحقق هذا في النداء كذلك أحياناً ؛ كقولك لمن هو مصغ إيليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر - يا فلان^(٤) - هو ما فصلته لك^(٥) . . .

= لا مقتضى للرفع الإعرابى ، ولا البناء ، فهى محض حركة صورية - فيما يقال - . ولكن انظر تفصيل الكلام في هذا الحكم الهام في رقم ١ من هامش ص ٤٧ .

(١) إعراب هذه الجملة الفعلية المحذوفة موضع في « ب » ص ١٢٥ .

(٢ و ٣) يردد النحاة هذه الأوجه لإثبات المشابهة . والحق أن هذه المشابهة واهية ، ولا يكاد أمرها يقوى إلا في « أَىْ وَأَيَّة » بسبب بناءهما على الضم في محل نصب ، ووجود حرف التنبيه والنعت بعدهما ، وكل هذا مع الأمر الثلاثة البهالفة .

(٣) يلاحظ أن النداء - كما سبق في بابه ، ص ١ وفي هامش ص ٦٨ - لا يكون للمتكلم .

(٤) ويذكر اسمه الحقيقي في النداء .

(٥) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ١ .

ويختلفان في أمور : بعضها لفظي ، والآخر معنوي ، فاللفظية أشهرها :

١- أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقاً ، لا لفظاً ، ولا تقديراً . (لا « يا » ، ولا غيرها) .

٢- أنه لا يكون في صدر الجملة وإنما يكون بين طياتها - كالأمثلة السالفة - أو في آخرها : نحو : اللهم ساعدنا على النصر - أيها الجنود ، أو أيتهما الكتيبة .

٣- أنه لا بد أن يسبقه ضمير بمعناه في التكلم ^(١) أو الخطاب - .
والغالب أن يكون ضمير تكلم . ولا يصح أن يكون السابق ضمير غيبية ، ولا اسماً ظاهراً . ومن أمثلة ضمير الخطاب قولهم في الدعاء : (سبحانك الله العظيم) ، (وبك - الله - نرجو الفضل) . بنصب كلمة : « الله » فيهما .

٤- أن الاسم المختص منصوب دائماً في لفظه ، علماً كان أو غير علم إلا « أيّ وأية » فإنهما مبنيتان على الضم لفظاً ، منصوبتان محلاً . . . أما المنادى فإن العلم والنكرة المقصودة مبنيتان فيه - في الأغلب - على الضم في محل نصب ، وكذا : أيّ ، وأية ، يبنيان في النداء على الضم في محل نصب .

٥- أنه يقل أن يكون علماً - ومع قلته جائز - نحو : أنا - خالداً - حطمت أصنام الجاهلية .

٦- أنه يكثر تصديره « بأل » بخلاف المنادى فلا يجوز افتراضه بأل إلا في بعض حالات سبق سردها ^(٢) .

٧- أنه لا يكون نكرة ، ولا اسم إشارة ، ولا ضميراً ، ولا اسم موصول .

٨- أن « أيّاً وأية » هنا لا توصفان باسم إشارة . بخلافهما في النداء ، وأن صفتها واجبة الرفع الصوري اتفاقاً ، بخلافهما في النداء ^(٣) .

٩- أن « أيّاً » مختصة هنا بالذكر مفرداً ، ومثنى ، وجمعاً ، ولا تستعمل للمؤنث

(١) سواء أكان ضمير المتكلم خاصاً به وحده ، أم شاركه فيه غيره ؛ فالخاص مثل : « أنا » والآخر مثل : « نحن » .

(٢) في ص ٣٦ .

(٣) في رقم ٢ من ص ٤٥ ورقم ٣ من هامش ص ٤٦ ما يوضح هذا الخلاف .

بخلافها في النداء، كما أن « آية » مختصة هنا وفي النداء، بالمؤنث مفرداً ومثنى، وجمعاً، ولا تكون للمذكر.

١٠ - أنه لا يَرَحِّمُ اختياراً، ولا يستغاث به. ولا يندب . . .

١١ - أن العامل هنا محذوف وجوباً مع فاعله بغير تعويض، أما في النداء فحرف النداء عوض عنهما. وأن الفعل المحذوف هنا تقديره - غالباً - « أخصُّ » أو: ما بمعناه. أما في النداء فالفعل تقديره: أَدْعُو: أو: أُنَادِي: أو: ما بمعناها والمعنوية أشهرها:

١ - أن الكلام مع الاختصاص خبر، ومع النداء إنشاء:

٢ - أن الغرض الأصلي من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفة، وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه. وقد يكون الغرض هو: الفخر، أو التواضع أو: زيادة البيان: - كما شرحنا - وأما الغرض من النداء الأصلي^(١) فطلب الإقبال. بالتفصيل الذي سردناه^(٢) في بابه^(٣) . . .

(١) دون النداء الذي خرج عن الغرض الأصلي إلى غيره.

(٢) ص ١ وما بعدها و ح من ص ٥ .

(٣) وقد اقتصر ابن مالك في بيان ما سبق كله، على بيتين دَوَّهَما في باب مستقل عنوانه:

الاختصاص، قال:

الِاخْتِصَاصُ : كَنِدَائِ دُونَ « يَا » كَأَيْهَا الْفَتَى ؛ بِإِثْرٍ : اِرْجُونِيَا
أى : كقولك ارجوني أيها الفتى ، بوقوع : « أيها الفتى » إثر : « ارجوني » ، أى : على إثرها ،
وبعدها . ثم قال :

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ « أَيْ » تَلَوَ « أَل » كَمِثْلِ : نَحْنُ الْعُرْبُ أَسْحَى مَنْ بَدَلْ

أى : قد يرى الاختصاص مستعملاً من غير كلمة « أى ، آية » فيه . يريد : من غير أن يكون الاسم المختص هو لفظ : « أى ، أو : آية » وإنما يكون اسماً مشتملاً على « أَل » كالمثال الذى ساقه ، وهو : (نحن - العرب - أسحى من بدل) ، أى : أكرم من أعطى ماله . فكل ما يفهم من البيتين هو أن الاختصاص كالنداء ، لكن من غير حرف نداء مطلقاً ، وأن لفظه قد يكون : « أَيْ وَأَيْتة » ، وأن الاختصاص قد يستغنى عنهما باسم ظاهر فيه : « أَل » وهذا الكلام مبثور .

زيادة وتفصيل :

(أ) يفهم مما سبق أن الاسم المختص (المخصوص) أربعة أنواع .
 الأول منها مبني على الضم وجوباً ، في محل نصب وهو : « أى » للمذكر
 و « أبة » للمؤنث ؛ مع التزام كل صيغة بصورتها في جميع استعمالاتها ، ووقوع
 « ها » التي للتنبيه بعدهما ، وجمي نعت لهما مقرون بأل التي للعهد الحضورى .
 أما الثلاثة الباقية فواجبة النصب ، وهى : المقرون بأل ، نحو : (نحن -
 الشرفاء - نترفع عن الدنيا) . والمضاف ، نحو : (أنا - صانع المعروف -
 لا أرجو عليه جزاء) . والعلم - وهو أقل الأربعة استعمالاً - نحو : (أنا - علياً -
 لا أهاب فى سبيل الحق شيئاً) .

(ب) الاسم المختص منصوب بفعل محذوف وجوباً مع فاعله ، والجملة - فى الغالب -
 تكون فى محل نصب ، حالاً من الضمير الصالح قبلها لأن يكون صاحب حال (١) ؛
 كالتى فى مثل : ارجوفى (٢) أيها الفتى . وفى مثل : ربنا اغفر لنا أيها الجماعة (٣) .
 وقد تكون أحياناً معترضة : مثل : نحن - الحكام - خدّ أمّ الوطن . أى : أخص
 الحكام . فهذه معترضة بين المبتدأ وخبره . ومثلها : إنا - معاشر الأنبياء - لانورث (٤) .

(١) فليس منه الضمير الذى يعرب مبتدأ فى رأى كثير من النحاة - وإن كان فى رأيهم تعسف
 كما سيحىء هنا فى رقم ٤ - .
 (٢) التقدير : ارجوفى حال كوفى مخصوصاً من بين الفتيان - اغفر لنا حال كوننا مخصوصين
 بين الجماعات . وقد نص النحاة على إعراب واو الجماعة فاعلاً لفعل الأمر ، وعلى إعراب جملى الاختصاص
 فى المثالين حالين من الياء ، ونا .

(٣) فلا يكون لها محل من الإعراب ؛ كالأشأن فى كل الجملة المعترضة .
 (٤) كانت الجملة هنا معترضة لتوسطها بين شيئين متلازمين ؛ قبل أن يستوفى أولهما ما يلزم له .
 وقد نص النحاة على أنها معترضة ، ولم يعربوها هنا حالاً من الضمير الذى قبلها - كما أعربوها فى المثالين
 السابقين - فراراً من مجيء الحال مما أصله المبتدأ ؛ إذ الشائع بين كثيرهم ألا يكون صاحب الحال مبتدأ ،
 ولا أصله مبتدأ ، وقد عرضنا - فى الجزء الثانى ، باب : الحال م ٨٤ ص ٣٢٩ وم ٨٥ ص ٣٧٧ - لهذا
 الشائع ، وانبيننا إلى تخطئه بالحجة القوية . وإذا لا مانع أن تكون جملة الاختصاص الفعلية فى المثالين
 الأخيرين وأشباههما جملة حالية أو معترضة ، بل إنها فى الحالية أنسب للفرض ، وأوضح .

التحذير والإغراء

(١) التحذير : « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ؛ ليجتنبه »^(١) . والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة :
 أولاً : « المحذّر » ، وهو المتكلم الذى يُوجّه التنبيه لغيره .
 ثانياً : « المحذّر » ، وهو الذى يتجه إليه التنبيه .
 ثالثاً : « المحذور » ، أو « المحذّر منه » ، وهو : الأمر المكروه الذى يصادر بسببه التنبيه .

ولكن هذا الأصل قد يُعدّل عنه أحياناً كثيرة ، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور الثلاثة ، — كما سنعرف — .

ولأسلوب التحذير — بمعناه اللغوى العام^(٢) — صور مختلفة ؛ منها : صورة الأمر ؛ كالذى فى قول الشاعر :

احذّر مصاحبة اللئيم ؛ فإنها تُعدى كما يُعدى السليم الأجرُ
 ومنها : صورة النهى ؛ كقول الأعرابي فى لغته ، وقد فتنته :

لا تَكَلِّمْنِي فى هـواهـا ليس يرضينى سواها . . .

ومنها : الصورة المبدوءة بالضمير « إِيَّاكَ »^(٣) « وفروعه الخاصة بالحطاب^(٤) »

(١) هذا تعريف لغوى يردده — بنصه — كثير من النحاة . ولكن يفضل بعضهم أن يقال : (إنه اسم منصوب ، معمول للفعل : « أَحذَّرَ » المحذوف ، ونحوه .) لأن هذا يناسب مهمة النحو التى هى البحث فى أحوال الكلم إعراباً وبناء . وأيضاً ليدخل فى التعريف نحو قول الشاعر :

بينى وبينك حرمة الله فى تضييعها

ينصب كلمة : « الله » ، بعامل محذوف تقديره : احذّر ، أو : احشّ ، أو : اتق ، أو نحو ذلك . .
 فبناء على التعريف اللغوى يكون : « الله » هو الأمر المكروه ؛ وهذا لا يليق .

(٢) الذى يشمل « الاصطلاحى » الآتى ، وغير الاصطلاحى .

(٣) بكسر الهمزة ، مجازة لأفصح اللغات ، وأشهرها ، ويجوز فتحها فى لغة ، كما يجوز قلبها

« هاء مكسورة » فى لغة أخرى (٤) هى : إِيَّاكَ ، وإِيَّاكُم ، وإِيَّاكُن .

كالذي في قول أغرابية لابنها : (إياك والنميمة^(١)) . فإنها تزرع الضغينة^(٢) ، وتُغرِّقُ بين الحبين . وإيّاك والتعرُّضَ للعيوبِ ؛ فستتخذُ غرضاً^(٣) ، وخلقاً^(٤) ألاّ يثبت الغرضُ على كثرة السهام ...) وقولهم : (إياكم وثورة الغضب فإنها تجلب المرض وسوء العاقبة .) إلى غير هذا من العبارات والصور المتعددة التي تحقق « التحذير » بمعناه اللغوي العام .

غير أن الكثير من الصور السالفة لا يخضع لأحكام هذا الباب . ولا تنطبق عليه ضوابطه النحوية وقواعده ؛ لأن هذه الضوابط والقواعد والأحكام . لا تنطبق إلا على خمسة أنواع « اصطلاحية » ؛ يسمونها : « صور التحذير الاصطلاحية » ، هي - وحدها - المقصودة من هذا الباب بكل ما يحويه ، ولا سيما اشتمال كل منها على اسم منصوب يُعْرَبُ مفعولاً به لفعلٍ مَحذوفٍ مع مرفوعه . وفيما يلي بيان هذه الأنواع الخمسة الاصطلاحية :

النوع الأول : صورة تقتصر على ذكر « المحذّر منه » (وهو : الأمر المكروه) اسماً ظاهراً^(٥) ، دون تكرار ، ولا عطف مثيل له عليه - والمراد بالمثل هنا ؛ مُحذَرٌ منه ، آخر - ؛ كتحذير الطفل من النار ؛ بأن يقال له : النار ، وكتحذيره من سيارة ؛ بأن يقال له : السيّارة .

وحكم هذا النوع : جواز نصبه بفعل محذوف جوازاً هو ومرفوعه . فكلمة : « النار » أو « السيارة » يجوز نصبها على اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف جوازاً ؛ تقديره - مثلاً - : احذّر النار - احذر السيارة . والفاعل ضمير محذوف معه أيضاً ؛ تقديره : أنت . ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق من غير تقييد بشيء في اختياره إلا موافقة المعنى ، وصحة التركيب . مثل : اجتنب النار - اجتنب السيارة . . . أو : حاذر ، أو : جانب . . .

وفي كل هذه الأمثلة يصح حذف النعل وفاعله معاً ، أو ذكرهما معاً^(٦) ،

(١) السمي بين الناس بالإفساد .

(٢) هدفاً تُصوب إليه السهام .

(٣) جدير ، أمر محقق . . .

(٤) أي : ليس ضميراً

(٦) مع ملاحظة أن الضمير المستتر نوع من

الضمير المذكور - لا من المحذوف - طبقاً لما سبق إيضاحه في باب الضمير - ج ١ .

فيقال : النار ، أو اجتنب النار . . . كما يصح ضبط « المحذّر منه » ضبطاً آخر غير النصب ، كالرفع ؛ فيقال : النار . على اعتباره - مثلاً - مبتدأ خبره محذوف . لكنه في حالة التصريح بفعله لا يدخل في عداد الأساليب الاصطلاحية الخمسة ؛ وكذلك في حالة ضبطه بغير النصب . إذ الشرط الأساسي في التحذير الاصطلاحى . أن يكون الاسم منصوباً على أنه : « مفعول به » . وناصبه عامل محذوف هو ومرفوعه^(١) . معاً .

النوع الثانى : صورة تشتمل على ذكر « المحذّر منه » اسماً ظاهراً^(٢) ؛ إما مكرراً . وإما معطوفاً عليه مثله بالواو - دون غيرها - ؛ نحو : البرد البرد - البرد والمطر .

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم فى الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً^(٣) . ويراعى فى تقديره موافقته للمعنى وصحة التركيب ؛ نحو : (احذر البرد البرد - احذر البرد والمطر) . أو : تجنب . . . أو اتق
فحكم هذا النوع : وجوب النصب ، ووجوب حذف العامل ومرفوعه معاً . ويتعين فى صورة « التكرار » أن يكون الاسم الثانى توكيداً لفظياً ، وفى حالة « العطف » أن يكون حرف العطف هو : « الواو » - دون غيرها - وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطف مفردات ، لا عطف جملة .

النوع الثالث : صورة تشتمل على ذكر اسم ظاهر^(٣) مختوم بكاف خطاب للمحذّر ؛ بحيث يكون هذا الاسم هو الموضوع أو الشئ الذى يخاف عليه ، سواء أكان مكرراً أم غير مكرر . معطوفاً عليه بالواو مثيل له - أى : « مُحذّر آخر » أم غير معطوف . ولا بد فى صورة العطف أن يكون المعطوف « مُحذّراً » أيضاً (كالمعطوف عليه) ؛ كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل : يدك - أو : يدك يدك - أو : يدك وملابسك . والتقدير : أبعد يدك . . . - أبعد يدك وملابسك . . . ، أو : صن يدك وملابسك ويصح اختيار عامل محذوف آخر يناسب السياق والتركيب

(١) والداعى البلاغى للحذف هو ضيق الوقت ، لأن أكثر حالات التحذير تتطلب الإسراع ؛ ليتنبه المخاطب قبل فوات الفرصة ، كى لا يصيبه المكروه بفواتها .

(٢ و ٣) أى : ليس ضميراً - كما سبق -

(٣) لهذا إيضاح آخر ، يجىء فى : « د » و « هـ » من الزيادة والتفصيل ص ١٣٤ و ١٣٥

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم السابق الذي تكرر ، وكذلك المعطوف عليه . والنائب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوباً^(١) وما بعد الواو معطوف على ما قبله عطف مفردات ، أما الذي جاء تكراراً فتوكيد لفظي .

فإن كان الاسم منفرداً (أى : ليس مكرراً ولا معطوفاً عليه) فحكمه حكم النوع الأول الذى يجوز نصبه بعامل محذوف مع مرفوعه جوازاً - لا وجوباً - فيصح إظهار عامله وحذفه ، كما يصح ضبطه بغير النصب ؛ فإذا ظهر عامله أو كان الضبط بغير النصب فلن يكون من أساليب « التحذير الاصطلاحى » ؛ - كما أوضحنا فى ذلك النوع - .

النوع الرابع : صورة تشتمل على اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذّر ، ويكون هذا الاسم كما فى النوع السالف هو الموضع أو الشيء الذى يخاف عليه ، ولكن قد عطف عليه بالواو - دون غيرها - « المحذّر منه » ؛ نحو : يدك والسكين - رأسك وحرارة الشمس - مواعيدك والخائف . فالمعطوف هنا « محذّر منه » ، بخلافه فى النوع السالف الذى يكون فيه المعطوف « محذّراً » . . . (٢)

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف ، وأن يكون عامل النصب محذوفاً مع مرفوعه وجوباً^(٣) . والأيسر والأسهل اختيار عاملين مناسبين^(٤) أحدهما : للمعطوف عليه ، والآخر : للمعطوف . ولا يراعى فى اختيارهما إلا مناسبتهما للسياق والتركيب ؛ كأن يقال : صنّ يدك وأبعد السكين - احفظ رأسك ؛ واحذر حرارة الشمس - تذكّر مواعيدك ، وتجنب الخلف . . . وأمثال هذا مما هو مناسب . وعلى هذا التقدير يكون أسلوب التحذير جملتين تشتمل السابقة منهما على الموضع أو الشيء الذى يخاف عليه ، ويتجه إليه التحذير ،

(١) لهذا الحكم إيضاح آخر يجيء فى « د » و « هـ » من الزيادة والتفصيل ، ص ١٣٤ و ١٣٥ .

(٢) الفرق بين هذا النوع وسابقه . أن هذا النوع لا بد فيه من معطوف يكون محذراً منه . أما السابق فقد يوجد معطوف أو لا يوجد ، وإن وجد وجب أن يكون اسماً ظاهراً موضعاً للخوف عليه ، وليس محذراً منه .

(٣) لهذا الحكم إيضاح يجيء فى : « د » و « هـ » من الزيادة ص ١٣٤ و ١٣٥ .

(٤) وقد يمكن اختيار عامل واحد يستقيم معه المعنى ، ويسائر الضوابط العامة . وفى هذه الحالة يكون المطف عطف مفردات .

وتشتمل المتأخرة على « محذّر منه » وبين الحملتين واو العطف ؛ تعطف الجملة الثانية على الأولى ؛ فيكون العطف عطف جُمُسل ، لا مفردات (١) . . .

النوع الخامس : صورة تشتمل على ذكر المحذّر ضميراً منصوباً للمخاطب ، هو : « إياك » (٢) وفروعه . وبعده « المحذّر منه » ، اسماً مسبوقاً بالواو ، - دون غيرها - أو غير مسبوق بها ، أو مجروراً بالحرف : « مِن » . فلا بد في هذا النوع من ذكر « المحذّر » ضميراً معيّناً ، ثم « المحذّر منه » . فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابية لابنها : (إياك والجردَ بدينك ، والبخلَ بمالك . . .) . وقولهم : إياكم والديّن ؛ فإنه همّ بالليل ، ومثله بالنهار . ومثال غير المسبوق بها قولهم : (إياكم تحكيم الأهواء السيئة ؛ فإن عاجلها ذميم ، وآجلها وخيم . ومن أمات هواه أحيا كرامته) . وقول الشاعر :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ (٣) ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ ، وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

ومثال المجرور بمن قولهم : (إياك من مؤاخاة الأحمق ؛ فإنه يريد أن يفعلك فيضرك) . وقولهم : (إياك من عزة الغضب الطائش ؛ فإنها تُفضي إلى ذلة الاعتذار المهين) .

وحكم هذا النوع : وجوب ذكر المحذّر منه بعد الضمير « إياك » وفروعه ، ووجوب نصب هذا الضمير (٤) ؛ باعتباره مفعولاً به لفعل واجب الحذف مع مرفوعه ، تقديره : « أحمذرك » ، والأصل : « أحمذرك » . ثم أريد تقديم : « الكاف » لداع بلاغى ؛ هو : « إفادة الحصر » ؛ فنح من تقديمها أنها ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، ولا يوجد إلا في ختام كلمة أخرى . فلم يكن بدّ - عند إرادة تقديمه - من الاستغناء عنه ، والإتيان بضمير آخر منصوب ، له معناه ، ويمتاز بأنه يستقل

(١) هناك تقديرات وإعرابات أخرى لا تسلم من تعقيد أو صعوبة . ولا حاجة لنا بها بعد أن تلاقت الآراء المختلفة عند وجوب نصب المتعاطفين ، ووجوب حذف عامل النصب مع مرفوعه . أما الخلاف العنيف في غير هاتين الناحيتين فيربحنا منه الاتجاه إلى الطريقة التي تخيرناها .

(٢) الأحسن اعتبار « إيا » ومعها علامة الخطاب التي بعدها ، هما الضمير المنصوب ، ولا داعي

لاعتبار الضمير هو : « إيا » ، واعتبار ما بعده حرف خطاب

(وقد سبق إيضاح هذا وتفصيل الكلام عليه في موضعه من باب : « الضمير » ج ١ ص ١٦٣ م ١٩٠) .

(٣) الطعن في كلام غيرك بقصد تكذيبه ، وتحقيره .

(٤) للحكم إيضاح يحى في « د و ه » من الزيادة والتفصيل ص ١٣٤ و ١٣٥ .

بنفسه ، وهو الضمير : « إياك » فصار الكلام : « إياك أحذّر » ثم حذف الفعل والفاعل معاً ؛ مجازة للمأثور من الكلام النصيح الذي يطرد فيه هذا الحذف الواجب . أما الاسم الظاهر المذكور بعد « إياك » وفروعها فإن سبقته واو العطف وجب نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوباً . والأحسن الأيسر - اختيار فعل خاص به يناسبه ويساير المقام ، ويكون غير الفعل الناصب للضمير « إياك » فيجتمع في الأسلوب فعلان محذوفان مع مرفوعيهما . في المثالين السابقين (١) : (إياك والنميمة - إياك والتعرض للعيوب ...) يكون التقدير ؛ إياك أحذّر ، وأبغض النميمة - إياك أحذّر ، وأقبح التعرض للعيوب . بمعنى : أحذرك وأبغض ... وأقبح ... ويصح أن يكون التقدير : إياك احفظ (٢) ، واحذر النميمة - إياك احفظ (٣) ، واترك التعرض للعيوب . . . وهكذا من غير تقيد بشيء إلا نصب الاسم بعد الواو ، واختيار فعل - أي فعل - يناسب المقام ، ويساير الأسلوب الصحيح . وعلى هذا تكون الواو حرف عطف ، والجملة بعدها معطوفة على الجملة التي قبلها . وبالرغم من حذف الفعل ومرفوعه في كل جملة ؛ يراعى المحذوف هنا في العطف كأنه مذكور ؛ ففي الأسلوب جملتان ، الثانية منهما معطوفة بالواو على الأولى .

فإن لم تكن الواو مذكورة فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولاً به للفعل : « أحذّر » المحذوف ؛ لأنه قد ينصب مفعولين بنفسه مباشرة . فأول المفعولين هو : « إياك » وفروعه ، وثاني المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمير « إياك » ، وفروعه . أما إذا قلنا : « إياك من النميمة ... » . « إياك من التعرض للعيوب ... » . فإن الجار مع مجروره متملقتان بالفعل المحذوف وجوباً ؛ وهو : « أحذّر » ؛ لأنه قد يتعدى - أيضاً -

(١) في ص ١٢٧ .

(٢٥٢) والأصل : أحفظ نفسك واحذر النميمة ، أو : باعد نفسك . . . و . . . حذف الفعل وفاعله فصار الكلام : نفسك واحذر النميمة ، ثم حذف المضاف (نفس) وأقيم المضاف إليه (وهو : الكاف) مقامه ، فصار منصوباً مثله ؛ وأتينا بدله بضمير منفصل ؛ هو : « إياك » ، للسبب الذي بيناه في الصفحة السالفة . ونعود فنكرر هنا ما رددناه - وما سيحيىء - في « ١ » - ص ١٣٣ - ؛ وهو : أن تقدير الفعل المحذوف في جميع مسائل هذا الباب - وغيره - متروك للمتكلم يختاره بغير قيد ، إلا قيد المناسبة للسياق ، ومسايرته للتركيب الصحيح . ومن المساورة للتركيب الصحيح ألا تعطف الجملة الثانية على الأولى إذا كانت إحداها خبراً والأخرى إنشاء ، - طبقاً للرأى الأقوى .

لمفعولين ؛ ينصب أحدهما بنفسه مباشرة ، ويتعدى الآخر بحرف الجر : « من » .
 وفي جميع الصور السالفة يجوز تكرار الضمير « إياك » وعدم تكراره ؛ فلا يتغير
 شيء من الأحكام المتقدمة . وعند التكرار يُعرب « إياك » الثاني توكيداً لفظياً للأول .
 ولا يصح أن يكون الضمير « إيتاً » المَحذَرُ محتوياً بغير علامة الخطاب^(١) فلا
 يقال : إياي ومعاونة الظالم ، ولا إياه ومعاونة الظالم ؛ لأن المتكلم لا يحذر نفسه ،
 ولا يحذر الغائب . وقد وردت أمثلة نادرة من هذا النوع الممنوع ، لا يصح القياس عليها .
 لكن يصح أن يكون « المحذَرُ منه » ضميراً غائباً معطوفاً على « المحذَرُ » ؛
 نحو : لا تصاحب الأحمق ، وإياك وإياه . فالضمير « إياه » في حكم كلمة
 « النسيمة » في مثال : « إياك والنسيمة . . . » ومن هذا قول الشاعر القديم :

فلا تصحب أحمأ الجهل وإياك وإياه

وعلى هذا لا يكون التحذير بضمير الغائب والمتكلم شاذاً إلا إذا كان محذراً
 لا محذراً منه^(٢) . . .

* * *

يمكن تلخيص الأحكام السابقة كلها فيما يأتي :

١ - إن كان أسلوب التحذير مصدرراً بالضمير « إياك » وفروعه - وجب
 في كل الأحوال نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً . سواء في هذا
 أن يكون الضمير مكرراً أم غير مكرر ، عطف عليه ، أم لم يعطف عليه ، جرُّ
 بعده « المحذَرُ منه » أم نصب . . .

٢ - إن كان أسلوب التحذير غير مصدرراً بالضمير « إياك » وفروعه وجب
 نصب الاسم الظاهر بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً ؛ بشرط العطف أو التكرار^(٣) .
 فإن لم يوجد عطف ولا تكرار جاز النصب بعامل محذوف مع مرفوعه جوازاً ؛ فيصح
 إظهارهما ، كما يصح ضبط الاسم بغير النصب . وفي حالة إظهارهما ، أو ضبط الاسم
 بغير النصب - حيث لا عطف ولا تكرار فيهما - لا يتعين الأسلوب للتحذير . . .

(١) غيرها هو علامة التكلم ، أو الغياب . (٢) راجع الخصرى .

(٣) انظر « دو هـ » - ص ١٣٤ و ١٣٥ - في الزيادة والتفصيل التاليين ، حيث ترى إيضاحاً وتكليلاً .

زيادة وتفصيل :

(١) تضمنت المراجع المطولة جداً يصدِّع الرأس في تقدير عامل النصب المحذوف في التحذير - ولا سيما ناصب الضمير «إياك وفروعه» - أهو الفعل : أحذَر ، أم بَاعَد ، أم أجْتَنَب ، أم أحذَر ؟ ... أينصب مباشرة أم لا ينصب إلا على تأويل آخر ... و ...
والأمر لا يحتاج لكل هذا . وخير ما يقال في شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين ، ونصه^(١) : (الحق أن يقال : لا يقتصر على تقدير : «باعد» ، ولا على تقدير : «أحذر» ... بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض ؛ إذ المقدَّر ليس أمراً مستعبدًا به لا يُعَدَّل عنه^(١)).

وهذا رأى نفيس ، صادق ، يجب اتخاذه دستوراً عند تقدير المحذوف في التحذير ، وفي الإغراء ، وفي غيرهما من كل ما يحتاج إلى تقدير .

(ب) يقول بعض النحاة إن الضمير : «إياك» وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، وأن فاعله الضمير عاد فاستتر في الضمير «إياك» وصار «إياك» مغنيًا عن التلطف بالفعل المحذوف ، ففي مثل قولهم : «إياك والحسد ، فإنه يؤثر فيك أسوأ الأثر ، ولا يؤثر في عدوك . . .» نجد في ألفظ إياك ضميرين :

أحدهما : هذا البارز المنفصل المنصوب ، وهو : «إياك» .

الضمير رفع ، مستكن فيه ، منتقل إليه من الفعل الناصب له . ويرتب على هذا أنك إذا أكدت : «إياك» توكيداً معنويًا بالنفس ، أو بالعين ، قلت : إياك نفساً . أو إياك أنت نفسك ، بفصل أو بغير فصل ؛ طبقاً للقواعد التوكيد المعنوي بالنفس والعين . أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه فإنك تقول مراعاة لتلك القواعد : إياك أنت نفسك ، بالفصل بالضمير المرفوع المنفصل ، دون ترك الفاصل . ومثل هذا يراعى عند العطف ؛ على الضمير المنصوب «إياك» : فتقول إياك والصديق ، والسفهاء . أو إياك أنت والصديق ، والسفهاء ؛

(١ و ١) راجع حاشية الصبان - ٣ أول باب : «التحذير» .

بفصل أو بغير فصل ، ومن الأول الذي لا فصل فيه قولهم^(١) : (إيّاكم والكبير ،
والسُّخْفَ ، والعظمة^(٢) ، فإنها عداوة مجتلية^(٣) من غير إحْسنة^(٤)) . وتقول عند
العطف على الضمير المرفوع وحده : إيّاك أنت والصديقُ ، بالفصل .

وكل ما تقدم مبنى على أن الضمير الفاعل ينتقل من الفعل المحذوف ، ويستتر
في «إيّاك» وإخوته . وهو رأى لا يأخذ به فريق آخر يقرر أن الفعل وفاعله
حذفاً معاً : ولم يرجع الفاعل المحذوف ليستمكن في «إيّاك» وفروعه ، فليس
معناً إلا ضمير واحد هو الضمير المنصوب البارز (إيّاك وفروعه) .
والأخذ بهذا الرأي أولى ؛ لبعده من التكلف والتعقيد ؛ ولأن الفريق الأول
لم يؤيد رأيه — فيما رجعت إليه — بأمثلة من الكلام الفصيح يكون لها وحدها القول
الفصل .

(ح) يقول الرضويّ : (إن «المحذّر منه» المكرر يكون اسماً ظاهراً ؛ نحو :
الأسدَ الأسدَ ، وسيفك سيفك . ويكون مضمراً ؛ كإيّاك إيّاك ، وإيّاه إيّاه :
وإيّاى إيّاى) .

والأحسن العدول عن المضمّر لندرة الأمثلة الواردة منه ندرة لا تبيح القياس
عليه ، ولا سيما ضمير غير المخاطب .

(د) قد يرفع ، المكرر والمعطوف في أسلوب التحذير — وفي أساليب الإغراء ،
وسياقاً قريباً^(٥) — وفي هذه الحالة لا يكون الأسلوب تحذيراً اصطلاحياً . قال
الفراء في قوله تعالى : «ناقةَ الله وسقياها» .. نصبت كلمة : «ناقة» على التحذير^(٦) .
ولورفعت على إضمار مبتدأ مثل كلمة : «هذه» لجاز ، وكان التقدير : هذه ناقة الله ؛

(١) ما يأتي بعض وصية طويلة لعبد الحميد الكاتب ينصح فيها الكتاب (وهم : الأدباء) ويوضح
آداب الكتابة بعد أن صار زعيم الكتاب في عصره ، والكاتب الخاص لمروان بن محمد ، آخر خلفاء
الأمويين . وقد قتل عبد الحميد سنة ١٣٢ هـ وهي السنة التي قامت فيها الدولة العباسية بعد أن أبادت الدولة
الأموية . (٢) المراد بها : الكبير .

(٣) مجلوبة ، يجرها صاحبها على نفسه بعمله ، وليس الإبد منها أمراً خارجاً عن اختياره .

(٤) الإحنة : العداوة . يريد : أن المرء يجلب لنفسه العداوة بسبب تلك الصفات . لا بسبب

عداوة وإساءة سبقت إليه ؛ فهو يدفع ضررها عنه . (٥) في ص ١٣٦ .

(٦) ويجوز أن تكون منصوبة على الإغراء — كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١٣٦ .

لأن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير .

(هـ) يصح في كثير من أمثلة التحذير المشتملة على الواو أن تكون هذه الواو للمعية إذا استقام المعنى عليها ؛ نحو : يدك والسيف - أصابعك والحبر فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعية ، والمراد : راقب يدك مع السيف - باعد أصابعك مع الحبر أو نحو هذا التقدير ؛ فالاعتبار الأول دائماً هو للمعنى وصحة التركيب . فإن اقتضى العطف وحده ، أو المعية وحدها ، أو جوازهما . . . ، نزلنا على حكمه ؛ كما سبق (١) .

(و) ألحق بالتحذير والإغراء ألفاظ سنعرضها في آخر الإغراء في : « ب » قسم الزيادة (٢) .

(ز) الأغلب في أساليب التحذير أن تكون من نوع الإنشاء الطلبي ؛ تبعاً لعاملها الدال على هذا النوع . فإن لم يكن دالاً على الإنشاء الطلبي فهي خبرية .

* * *

(١) في ١٥١ ص ١٣٣ . . .

(٢) في ص ١٣٨ .

(ب) الإغراء :

هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله^(١) : نحو : (العملَ العملَ ، فإنه مفتاح الغنى ، والطريقُ إلى المجد) . فالمتكلم به ، هو : « المُغْرَى »
المخاطب هو : « المُغْرَى » ... والأمر المحبوب هو : « المُغْرَى به » . وعلى هذه الثلاثة مجتمعة يقوم أسلوب : « الإغراء » .

وحكم الاسم المحبوب (وهو : المُغْرَى به) وجوب نصبه باعتباره مفعولاً به
لعامل مناسب للسياق ، محذوف مع مرفوعه وجوباً ، بشرط أن يكون هذا الاسم
مكرراً - كالمثال السابق - أو : معطوفاً عليه مثله ، (أى : أمر محبوب آخر)
كقولهم : الفرارَ والهربَ من اللئيم الأحمق ؛ فإنه كالحية لا يكون منها غير اللدغ .
أى : الزم الفرار والهرب^(٢) . . .

فإن لم يكن الاسم مكرراً ولا معطوفاً عليه مثله جاز نصبه مفعولاً به لعامل
مذكور أو محذوف ، وجاز أيضاً أن يضبط ضبطاً آخر غير النصب - كالرفع - تقول :
« الاعتدالَ ، فإنه أمانٌ من سوء العاقبة » ، أى : الزم الاعتدالَ ، فيصح
حذف العامل ويصح ذكره ، ويصح الرفع فيقال : « الاعتدالُ » . . . على
اعتباره - مثلاً - مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : الاعتدال مطلوب ، فإنه^(٢) . . .
وفي حالة ظهور العامل ، وكذا في حالة ضبط الاسم ضبطاً غير النصب على
المفعول به ، لا يسمى الأسلوب^(٣) إغراء اصطلاحياً^(٤)

(١) يقال في هذا التعريف إنه : لُغُوِيٌّ ، كما قيل في التحذير (في رقم ١ من هامش ص ١٢٦) .
(٢ ، ٢) ومثل هذا يقال في ضبط كلمتي : « عمل ، وكذ » في الحكمة المأثورة : (عملك لا أمالك ،
وكذ لا جدك . . .)

(٣) فإن لم تعتبره في حالتي التكرار والمغطف مفعولاً به جاز ضبطه بغير النصب ، كالرفع - مثلاً -
على الابتداء . وقد سبق الإشارة في - د ص ١٣٤ من الزيادة والتفصيل - إلى أن المكرر والمعطوف ،
في الإغراء قد يرفع فلا يسمى إغراء اصطلاحياً . ومن أمثلة المرفوع .

إن قوماً منهم : عُمَيْرٌ ، وأشبا هُ عُمَيْرٍ ، ومنهم : السفاحُ . . .
لجديرون بالوناء إذا قا ل أخو النجدة : السلاحُ السلاحُ
وأما كلمة : « ناقة » في قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » فنصلح إغراء وتحذيراً - كما سبق في « د » ص ١٣٤
(٤) فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : « التحذير والإغراء :

والأكثر في أساليب الإغراء أنها إنشائية طلبية ؛ تبعاً لنوع عاملها الدال على هذا النوع . فإن لم يكن دالاً على الإنشاء الطائي فهي خبرية .

= إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ

يقول : المحذر - وهو المتكلم - نصب أسلوب : « إياك والشر » ونحو هذا الأسلوب . . نصبه بما وجب استتاره ؛ (أى : يعامل محذوف وجوباً) . هذا إن اشتمل الأسلوب على عاطف ؛ كالمثال الذى عرضه . فإن لم يكن مشتملاً على عاطف فقد قال فيه :

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِأَيِّ انْسَبٍ ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرٌ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كَالضَّيْعَمِ الضَّيْعَمِ ، يَا ذَا السَّارَى

(الضيغم = الأسد . السارى : المسافر ليلاً) .

يريد : انصب هذا الحكم لـ « إيا » أيضاً عند عدم العطف عليها . بأن تقول : إياك الشر ، أو : إياك من الشر . أما في جميع الحالات الأخرى - غير السالفتين . فحذف الفعل الناصب ليس واجباً إلا مع العطف أو التكرار . ثم بين بعد ذلك أن اشتمال أسلوب التحذير على محذّر منه يكون هو الضمير : « إياى » للمتكلم ، و « إياك » للمخاطب ، وفروعهما . . . - أمرشاذ . ولغايب أكثر شذوذاً ومن قاس عليه فقد انتبذ ، أى : ابتعد عن الصواب . يقول :

وَشَذَّ إِيَّائِي ، وَإِيَّاهُ أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه ببيت واحد هو :

وَكَمُحَذَّرٍ بَلَا إِيًّا ، اجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

أى : أن حكم الاسم المغرّى به كحكم المحذّر الذى يغير « إياك » في كل الأحكام .

زيادة وتفصيل :

(١) ليس من اللازم أن تكون الواو في الإغراء للعطف ؛ فقد يقتضى المعنى أن تكون للمعية ؛ نحو: المشى والاعتدال ؛ فتقوى - الإجادّة والمثابرة ؛ كى تفوز بما تهوى . وقد يقتضى المعنى العطف وحده ، أو يتسع للأمرين ، فيراعى دائماً ما يقتضيه المعنى .

(ب) ألحق - بالتحذير والإغراء في وجوب إضمار الناصب - لا في معناهما - بعض الأمثال المأثورة المسموعة بالنصب ، وبعض العبارات الأخرى المسموعة بالنصب أيضاً ، والتي يسمونها : « شبه الأمثال » ؛ لأنها لا تبلغ مبلغ المشتمل في الشهرة ، وكثرة الاستعمال والتعميم ، وقد تشتمل على قيد تخاطب ، أو حالة معينة .

(١) فن الأمثال :

١ - كَلَيْبَهُمَا^(١) وَتَمْرًا - وهو مثلل يقال لمن خُبر بين شيئين ، فطلبتهما معاً ، وطلب الزيادة عليهما . التقدير : أعطى كليهما ، وزدنى تمرا .

٢ - الكلاب على البقر؛ مثلل يضرب حين يريد المرء ترك الخير والشر يصطرعان ، وأن يغتم السلامة لنفسه . والتقدير : اترك الكلاب على البقر ، يتصرف كل منهما مع الآخر كما يشاء ، وأنج بنفسك .

٣ - أَحْسَنَفًا^(٢) وَسُوءَ كَيْلَةٍ ، يضرب لمن يجمع بين إساءتين لغيره ، ويظلم الناس من ناحيتين . والتقدير : أتبع حسَنَفًا ، وتزيد سوء كَيْلَةٍ .

(ب) وبما يشبه المثل :

١ - قوله تعالى : « انْتَهَهُوا . خَيْرًا لَكُمْ » . أى : انتهوا واصنعوا خيراً لكم .

٢ - من أنت ؟ علياً . التقدير : من أنت ؟ تذكر علياً . يقال لمن يذكر عظيماً جليل القدر بسوء .

(١) وورد قليلا : كلاهما - بالالف -

(٢) الحشف : أردأ التمر ، وسوء الكيلة - بكسر الكاف - : قبح الطريقة والهيفة التي تستخدم

- ٣- كلَّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا . والتقدير : اصنع كلَّ شَيْءٍ ، وَلَا تَصْنَعْ هَذَا .
 ٤- هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ . التقدير : أَرْضَى هَذَا ، وَلَا أَتَوْهُمْ زَعَمَاتِكَ .
 ٥- إِنْ تَأْتِ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ . والتقدير : إِنْ تَأْتِ فَسَوْفَ تَجِدُ أَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ فِي خِدْمَتِكَ بَدَلَ أَهْلِكَ .
 ٦- مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا ، وَسَهْلًا . التقدير : وَجَدْتُمْ مَرْحَبًا ، وَأَتَيْتُمْ أَهْلًا ، وَنَزَلْتُمْ سَهْلًا .

٧- عَذِيرَكَ . أَيْ : أَظْهَرَ عُدْرَكَ ، أَوْ أَظْهَرَ عَازِرَكَ (عَذِيرٌ : بِمَعْنَى عَذْرٍ ، أَوْ عَازِرٍ) .

٨- دِيَارَ الْأَحْبَابِ . أَيْ : اذْكُرْ دِيَارَ الْأَحْبَابِ . . .
 وَهَكَذَا :

وَيَصِحُّ - كَمَا عَرَفْنَا - تَقْدِيرُ أَفْعَالٍ مَنَاسِبَةٍ غَيْرِ الَّتِي عَرَضْنَاهَا . وَيَصِحُّ اِعْتِبَارُ الْوَاوِ لِلْمَعْنَى فِي بَعْضِ مِمَّا سَلَفَ . وَالْمَهْمُ اسْتِقَامَةُ الْمَعْنَى .

المسألة ١٤١:

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ .

تعريفها : (نُقَدِّمُ أَمْثَلَةً) :

في اللغة ألفاظ يدل الواحد منها على « فعل » معين ، - أى : محدد بزمنه ، ومعناه ، وعمله - لكنه لا يقبل العلامة التي يقبلها هذا الفعل المعين ، والتي تُبَيِّنُ نوعه ؛ كاللفظ : « هَيْهَاتَ » ^(١) في قول الشاعر يخاطب عزيزاً رحل عنه :

بَعُدْتُ دِيَارُ ، وَاحْتَوَتْكَ دِيَارُ هَيْهَاتَ ^(١) لِلنَّجْمِ الرَّفِيعِ قَرَارُ

فإنه يدل على الفعل الماضي : « بَعُدَ » ويقوم مقامه في أداء معناه ^(٢) ، وفي عمله ، وزمنه ، من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل الماضي ، (مثل : إحدى التسعين ؛ تاء التأنيث الساكنة ، أو تاء الفاعل . . .) ، إذ لم يَسِرِدْ عن العرب وجود علامة من العلامات الخاصة بالفعل الماضي في « هيهات » .

وكاللفظ : « آه » في قول الشاعر :

آهًا لَهَا مِنْ لَيْلٍ !! هَلْ تَعُودُ كَمَا كَانَتْ ؟ وَأَيُّ لَيْلٍ عَادَ مَاضِيهَا ؟

فإنه يدل على الفعل المضارع : « أتوجع » ويقوم مقامه في معناه ، وعمله ، وزمنه . ولكنه لا يقبل علامة من العلامات الخاصة بالمضارع ؛ لأن العرب لم تُدْخِلْهَا عَلَى « آه » قَطَّ .

وكاللفظ « حَنَدَارِ » في قول المادح :

سَلْ عَنْ شِجَاعَتِهِ ، وَزُرْهُ مُسَالِمًا وَحَنَدَارِ ، ثُمَّ حَنَدَارِ مِنْهُ ، مُحَسَّرًا بِأَ

فإنه يدل على فعل الأمر : « احنِّدْ » من غير أن يقبل علامة الأمر ؛ لأن العرب لم تدخلها على « حَنَدَارِ » مطلقاً . . .

والمراد من أن كل لفظ من هذه الألفاظ يدل على فعل معين محدد ؛ هو :

(١ و ١) وفيه لغات كثيرة ، أعلاها المذكورة هنا ، مسايرة للوارد في القرآن الكريم . ومن لغاتها : « أيهات » وهي لغة الحجازيين .
(٢) انظر معنى « اسم الفعل » في الصفحة الآتية .

أذك لو سألت المراجع اللغوية عن المقصود من لفظ : « هَيْهَاتَ » فكان
الجواب : (هيهات ، معناه : بَعْدُ) - (آها ، معناه : أتوجع) - (حَندَارٍ ،
معناه : احذَر) ، وهكذا نظائرها .

فكل لفظ مما سبق - ونظائره - يسمى : « اسم فعل » . وهو ^(١) : اسم يدل

(١) التعريف الآتي صفة تعريفات متعددة تجاوزت ستة ، ولم تخل من قصور أو غرض .
وهو أقرب إلى التعريف الدقيق الذي اختاره جمهورهم لاسم الفعل . ونزيده بياناً ووضوحاً بما يأتي :
(بما ذكرناه عند تعريف الاسم ج ١ م ٢) .

لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها ؟ فسأل : ما هذه ؟ فأجبنا : « رمان » - مثلاً - فكانت
كلمة : « رمان » هي الرمز ، أو العلامة ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنها
« اسم » يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة دون غيرها . فنعدنا شيئاً ؛ فاكهة لها أوصاف حسية خاصة
بها ، ولفظ معين إذا نطقنا به أنصرف الذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو
مدلول ، أو مراد ؛ وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنه اسم ،
هي معناه ومسامه . وأن هذا المعنى والمسمى له اسم ؛ هو : رمان . فالاسم ليس إلا رمزاً ، أو علامة ،
أو إشارة يراد بها أن تدل على شيء آخر ، وأن تعيينه ، وتميزه من غيره . وهذا الشيء الآخر هو المراد من تلك
الشارة ، والغرض من اتخاذها . فهو مدلولها ومرماها . أى : هو المسمى بها . ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز
والعلامة ، وأن المسمى هو : المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متضمناً في ذاته كل أوصاف
المسمى ، كالصورة التي يكتب إزاءها اسمها ؛ فإذا قرئ الاسم أولاً دل على الصورة ومضمونها كاملة .

مثال آخر : هبك رأيت طائراً صغير الجسم ، جميل الشكل ، ساحر الغناء ، يتميز بأوصاف
خاصة ، فسألت : ما هذا الطائر ؟ فقبل : « بلبل » . فإن كلمة : « بلبل » رمز ، أو : شارة ،
أو : علامة على هذا الطائر المعين . فإذا سمعنا بعد ذلك أو قرأناها ، فهمت ما ترمز إليه ، وما تشير له ،
وإن شئت فقل : فهمت معناها وما تدل عليه ، أى : فهمت مدلولها ومسامها ، لأنها الاسم الدال عليه .
فكلمة : « البلبل » مدلولها الطائر المعين ، وهذا الطائر المعين له اسم ، هو : « البلبل » ، فلكل اسم
مسمى ، ولكل مسمى اسم ، ولا يفتصل أحدهما عن صاحبه ، مهما كثرت ألفاظ كل ، وتعددت
الكلمات الدالة عليه .

قياساً على ما سبق ، ما الذى نفهمه حين نسمع كلمة : هيهات ؟ نفهم أن مدلولها ومرماها هو الفعل
« بَعْدُ » بكل خصائصه ؛ من الدلالة على معنى البعد ، والمضى ، والعمل ، مع عدم التأثير بالعوامل . فاللفظ :
« هيهات » رمز ، أو شارة ، أو علامة - تدل على الفعل : « بعيد » . أى : أن اللفظ : « هيهات »
اسم ، مسماه الفعل : « بَعْدُ » . والفعل : « بَعْدُ » مسمى ، له اسم ؛ هو : « هيهات » .

وإذا سئلت : ما المراد من : « آه » ؟ كان الجواب : « أتوجع » . فكلمة : « آه » هي الرمز ،
أو : العلامة ، أو الاسم . أما المرموز له ، أو : المسمى - فهو الفعل المضارع : « أتوجع » . وكان
خصائص المضارع ؛ من معنى ، وزمن ، وعمل ، مع سلامة الرمز من التأثير بالعوامل التي يتأثر بها .

على فعل معين ، ويتضمن معناه ، وزمنه ، وعمله ، من غير أن يقبل علامته ، أو يتأثر بالعوامل^(١) .

ما يمتاز به اسم الفعل^(٢) :

بالرغم من أن شأذه هو ما وصفنا فقد اكتسب بالاستعمال العربي القديم مزيّتين ليستا للفعل الذى بمعناه .

الأولى : أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذى بمعناه فى أداء المعنى ، وأقدر على إبرازه كاملاً مع المبالغة فيه . فالفعل : « بَعُدَ » - مثلاً - يفيد : مجرد « البعد » ، ولكن اسم الفعل الذى بمعناه ؛ وهو : « هيهات » ، يفيد البعد البعيد ، أو : الشديد ؛ لأن معناه الدقيق هو : بَعُدَ جداً ؛ كما فى قولهم : هيهات إدراكُ الغاية بغير العمل الناجع .

والفعل : « افترق » يفيد : « الافتراق » المجرد ؛ ولكن اسم الفعل :

= المضارع ؛ كالتواصب أو الجوازم . . . ، وكذلك : « حذار » فإنه اسم ، سماه فعل الأمر : « احذر » بما هو مختص به .

فما تقدم يتبين المراد - عند جمهورهم - من أسماء الأفعال ، وأن المقصود أنها « أسماء للأفعال » ، كما أن لفظ : « الرمان » اسم للفاكهة المميّنة ، و « الليل » اسم للطائر الخاص ، و « الفرس » اسم للحيوان المعروف . . . فكذلك هذه الأسماء ؛ كل واحد منها اسم « لفعل بعينه . . .

ولما كان الاسم - - كما شرحناه - يدل دلالة كاملة على سماه ، ويتضمن كل خصائص المسمى تبعاً لذلك ، - لا بالأصالة - كان اسم الفعل متضمناً بالتبعية - لا بالأصالة - معنى فعله وزمنه ، وكذا عمله ، فى الغالب ، مع عدم التأثير بالعوامل . وكذلك يتبين أن المراد هنا من كلمة : « اسم » هو المراد منها فى كل موضع آخر ، ولكنه اسم فى لفظه فقط ؛ بدليل الإسناد إليه دائماً وبدليل قبوله التنوين فى حالات كثيرة ، وكلاهما من علامات الاسم ، وأنه ليس فعلاً فى لفظه ! بدليل أنه لا يقبل علامة من علامات الأفعال . فحقيقته : أنه اسم فى لفظه ، فعل فى معناه .

وبالرغم من هذا البيان الذى عرضناه لإيضاح الرأى الغالب ، لا يزال يشوبه - بحق - بعض الضعف كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة ، مع أنها لا موضع لها من الإعراب ؛ فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مضافاً ، ولا مضافاً إليه . ولا غير ذلك . . .

ويخف الاعتراض ، ويكاد الضعف يخفى - لو أخذنا بالرأى القائل : إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة . وأصحاب هذا الرأى يسمونه : « خالِفة » بمعنى : خليفة الفعل ، ونائبه ، فى معناه ، وعمله وزمنه ، وكل ما يتضمنه على الوجه المشرح هنا .

(١) قلنا هذا : لأن المضارع يتأثر بعوامل النصب والحزم . وبهذا القيد يخرج المصدر النائب عن

فعله ؛ فلا يعد اسم فعل ؛ لأنه يتأثر بالعوامل ، وتخرج كذلك المشتقات .

(٢) متى يحسن الحكم على اللفظ بأنه اسم فعل ؟ الإجابة فى رقم ٣ من هامش ص ١٤٧ .

« شَتَّانَ » وهو بمعناه - يفيد : الافتراق الشديد^(١) ؛ لأن معناه الحقيقي هو :
« افترق جداً » . . . كقولهم : شَتَّانَ الإحسان والإساءة ، وشَتَّانَ ما بين
العناية والإهمال . وكقول الشاعر :

الفكر قبل القول يُؤمِّن زيفُهُ شَتَّانَ بين رويَّةٍ وبديه^(٢)

الثانية : أنه يؤدي المعنى على الوجه السالف ، مع إيجاز اللفظ واختصاره ،
لاتزامه - في الأغلب - صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد ، أو المثني ، أو الجمع
أو التذكير ، أو التأنيث ؛ إلا ما كان منه متصلاً بعلامة تدل على نوع معين دون
غيره^(٣) ؛ تقول : يا غلامُ ، أو : يا غلامان ، أو : يا غلامان ، أو : يا فتاة ، أو :
يا فتاتان ، أو : يا فتيات . ولو أتيت مكانه بالفعل الذي بمعناه لتغيرت حالة الفعل ؛
فقلت : اسكت يا غلام - اسكتا يا غلامان - اسكتوا يا غلامان - اسكتي
يا فتاة ، اسكتا يا فتاتان - اسكتن يا فتيات . . .

وبسبب هاتين المزيبتين كان استعمال اسم الفعل هو الأنسب حين يقتضى
المقَام إيجاز اللفظ واختصاره ، مع وفاء المعنى ، والمبالغة فيه .

* * *

أقسام أسماء الأفعال :

(١) تنقسم بحسب نوع الأفعال التي تدل عليها^(٤) ، إلى ثلاثة أقسام :

(١) ولا بد أن يكون الافتراق معنوياً - كما سيبيء البيان في ص ١٤٦ - ثم انظر رقم ٢ من
هامش ص ١٥٨ ، حيث بعض الحالات الخاصة باستعمال « شتان » .
(٢) المراد : تسرع بغير أعمال فكر .
يق السؤال عن فاعل « شتان » في هذا البيت وفي البيت الآخر الذي أورده ، وقال عنه الصبان إنه
من كلام بعض المحدثين ، ونصه :

جازيتمنى بالوصال قطيعة شَتَّانَ بين صنيعكم وصنيعي

جاء في الخضرى : (قال في شرح الشذور : « لم تستعمله العرب . وقد يخرج على أضمار « ما » موصولة
بين « هـ ... أى : فيكون « شتان » بمعنى : بعد ، و « ما » بمعنى : المسافة) هـ كلام الخضرى .
(٣) كإسماء الأفعال المنقولة من شبه الجملة وبعض المصادر ، مثل : عليك ، أمانك ، وريديك ،
وستأني في : « ب » ص ١٤٧ وما بعدها .

(٤) مع ملاحظة المزيبتين السالفتين لكل اسم من أسماء الأفعال ، دون فعله .

أولها : اسم فعل أمر ، وهو أكثرها وروداً في الكلام المأثور، نحو : « آمين » ، بمعنى : استجيب ، و « صه » - بالسكون - بمعنى : اسكت عن الموضوع المعين الذي تتكلم فيه ، و « حتى » (بفتح الياء المشددة ، مثل : حتى على الصلاة - حتى على الفلاح) بمعنى : أقبل ، أو : عجل . . . وجميع هذه الألفاظ سماعية .

ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد - على الأصح - هو : ما كان من اسم فعل الأمر على وزن « فَعَمَّالٍ »^(١) مبيناً على الكسر بشرط أن يكون له فعل ثلاثي ، تام ، متصرف ، نحو : حَذَّارٍ^(٢) ، (في البيت السالف^(٣)) بمعنى : احذر ، ونحو : نَزَّالٍ إلى ميدان الجهاد ، و زَحَّامٍ في مجال الإصلاح ؛ بمعنى انزل ، وازحسم .

ولا يصح ضوع « فَعَمَّالٍ » إذا كان فعله غير ثلاثي ، كدحرج ، (وشَدَّ : دَرَاكٍ ، من أدرك) أو : كان فعله ناقصاً ؛ مثل : كان ، وظل ، وبات : الناسخات ، أو كان غير متصرف ، نحو : عسى ، وليس .

واسم فعل الأمر مبني دائماً ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوباً^(٤) . وقد يتعدى للمفعول به أو لا يتعدى على حسب فعله .

ومن أسماء فعل الأمر السماعية : (هَيَّأ ، بمعنى : أسرع) - (ومَهَّ : بمعنى : انكف^(٥)) عما أنت فيه) - (وتَسَيَّدَ ، وتَسَيَّدَخَ ، وهما بمعنى : أمهل) -

(١) سبق (في ص ٧٣) عند الكلام على الأسماء الملازمة للنداء أن منها ما يكون على وزن : « فَعَمَّالٍ » بشرط خاصة ، وسيجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٦٠ بيان مناسب عن صيغة : « فَعَمَّالٍ » ، وأنواعها المختلفة ، وحكم كل نوع من ناحية الإعراب والبناء .

(٢) في ص ١٤٠ . وهو : سل عن شجاعته . . . ومثل قول الشاعر :

حَذَّارٍ ، حَذَّارٍ من جَشَعٍ ؛ فَإِنِّي رَأَيْتِ النَّاسَ أَجَشَعُهَا اللَّئَامَ

(٣) استتار الفاعل وجوباً يشمل - في الرأي الأسهل - فاعل اسم فعل الأمر ، وفاعل اسم فعل المضارع ، المختوم كل منهما بضمير للمفرد المذكر وفروعه ، والمفردة وفروعها ، فيدخل اسم الفعل المنقول من ظرف المكان ، ومن الجار مع مجروره - طبقاً لما سيجيء في ٢ و ٣ من هامش ص ١٥٧ -

(٤) هذا هو الأول ، وليس بمعنى : « اكفَّف » - كما يقول بعض النحاة - لأن « اكفَّف »

متعد ، و « مه » لا يتعدى ؛ فهو مثل : « انكفف » - راجع المصع هنا -

(وَوَيْبَهُمَا ، بمعنى : حَرَّضَ ، وَأَغْرَى^(١)) - (وَحْيِيَّهَلَّ^(٢)) بمعنى : أقبيل ،
 أو عَجَّلَ . . .) - (وَهَلَّسَمَ^(٣)) بمعنى : أقبيل ، وَتَعَمَّلَ^(٤) - (وَقَطَّطَ ،
 بمعنى : انْتَهَ . . .)^(٥) .

ثانيها: اسم فعل مضارع - وهو سماعي ، وقليل - نحو : (أَوْهَ ، بمعنى : أتألم) ،
 وَأَفَّ بمعنى : أتضجر ، كقوله تعالى : « فَلَ تَسْقُلْ لَهَا أَفَّ » أى :
 للوالدين ، (وَوَى ، بمعنى : أعجب ، وهذا أحد معانيها ؛ كقوله تعالى :
 « وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ »^(٦)) وقد يكون اسم الفعل : « وَى » مختموماً

(١) فعل أمر ، ماضيه : أغرى .

(٢) يجوز في اللام عدة لغات ، منها السكون ، ومنها الفتح بتنوين أو غير تنوين . والأشهر
 فتح هائه في كل أحوالها . (ويجوز لإحاق كاف الخطاب بآخره على الوجه المبين في رقم ٩ من ص ١٦٠)
 باعتبارها حرفاً متصرفاً .

(٣) الحجازيون وبعض العرب يلزمونه صورة لا تتغير في الإفراد والتذكير وفروعها . وغيرهم
 يعدونه اسم فعل أمر أيضاً ، ولكن يغيرون الضمير الفاعل في آخره بحسب المعنى وموجع الضمير .
 وتجري على الألسنة عبارة : « هَلَّسَمَ جَرًّا » ويقول بعض النحاة في توجيهها : إن « هلم » بمعنى :
 « أقبيل » وائت - وليس المراد الإقبال والمجىء الحسين ؛ وإنما المراد الاستمرار على الشيء وملازمته . وأيضاً :
 ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر ؛ كالذى في قوله تعالى : (فليمدد له الرحمن مَدًّا) وأما
 كلمة : « جراً » فهي مصدر جرَّة ، يَجْرُرُهُ ، جَرًّا ، إذا صحبه . وليس المراد الجر الحسى ، بل التعميم الذى
 يشملها وغيره ؛ فإذا قيل : « كان ذلك عام كذا وهلم جراً » ، فكأنه قيل : واستمر ذلك في بقية الأعوام
 استمراراً . أو استمر مستمراً (على الحال المؤكدة) وهذا يزول إشكال عطف الخبر على الطلب وغيره من
 الاعتراضات . (الصبيان في هذا الموضع) .

(٤) الصحيح أن كلمتى : « تعال » - و « هات » هما فعلان للأمر ؛ لقبول كل منهما العلامة
 الخاصة بفعل الأمر . - وقد سبق البيان المناسب في ج ١ م ٤ ، عند الكلام على هذا الفعل .

(٥) تفصيل الكلام على اسم الفعل : « قط » وما فيه من آراء واستعمالات مختلفة ، مع اقترانه
 بالفاء أو عدم اقترانه . . . كل ذلك معروض ببسط مناسب في الجزء الأول - م ٣٠ موضوع : المعروف بأل
 عند بيت ابن مالك ونصه :

« أَلَّ » حرف تعريف أو اللام فقط . . . »

(٦) في كلمة : « وى » - في الآية الكريمة ، وما يماثلها - آراء أخرى . منها : رأى « ابن عباس »
 وبه أخذ سيبويه - فيما يقال - ، وملخصه ، أن « وى » كلمة زائدة ، يستعملها النادم ؛ لإظهار ندمه ،
 وأنها مفصولة من « كأنه » . وينسب لسيبويه رأى آخر ، سجله ابن جنى في كتابه « المحتسب » - ج ٢
 ص ١٥٥ - وهو يعرض لقوله : « ويكأنه » في الآية السالفة ، ونصه :

بكاف الخطاب الحرفية^(١)؛ ومنه قول عنزة :

ولقد شتمت نفسى وأبرأ سقمها
قيل الفوارس : ويك - عنتر - أقدم
واسم الفعل المضارع مبنى حتمًا ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبًا ، وهو
مثل فعله في التعدي واللزوم .

ثالثها : اسم فعل ماضٍ - وهو سماعي وقليل ؛ كالسابق - ، ومنه : « هيهات » ،
وكذا : « شتَّان » وقد تقدم . والصحيح الفصحح في « شتَّان » أن يكون الافتراق
خاصًا بالأمر المعنوية^(٢) ؛ كالعلم ، والفهم ، والصَّلاح ؛ تقول : شتان^(٣)
عليّ ومعاولية في الشجاعة ، وشتان المأمون والأمين في الذكاء ، وشتَّان الإيثار ،
والأثر^(٤) ؛ فلا يقال شتَّان المتخاصمان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتعاقدان
عن مكان التعاقد^(٥)

= (الوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه ، وهو : أن « وى » على قياس مذهبا اسم سمي به الفعل
(أى : اسم فعل) في الخبر ؛ فكأنه اسم : « أعجب » ثم ابتداء فقال : « كأنه لا يفلح الكافرون » وكذلك
قوله تعالى : « وى كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده . » ؛ ف « كأن » هنا إخبار عارٍ من معنى
التشبيه . ومعناه : أن الله يبسط الرزق لمن يشاء . و « وى » منفصلة من كان ، وعليه بيت الكتاب :
وَيْ كَأَنَّ مِنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يَعُ بَبٌ ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشٌ ضُرٌّ
وما جاءت فيه « كأن » عارية من معنى التشبيه ما أنشدناه أبو علي :

كأنى حين أمسى لا تكلمنى متيم يشتهى ما ليس موجودا

أى : أنا حين أمسى « متيم » من حال كذا وكذا ... » . اه .
(١) انظر رقم ٩ من ص ١٦٠ - حيث الكلام على « كاف الخطاب » التي تتصل بأنواع أسماء الأفعال .
(٢) لهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ١٤٣ ، ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ١٥٨ ؛ حيث بعض
استعمالاتها .

(٣) ولا يكون فاعله إلا متعدداً بواو العطف دون غيرها ؛ وقد تفصل بينه وبين فاعله « ما »
الزائدة (وستجىء إشارة لذلك في رقم ٢ من هامش ص ١٥٨ عند الكلام على الأحكام) .
(٤) الإيثار تقديم المرء غيره على نفسه في الانتفاع ، والأثر العكس .
(٥) في ص ١٦١ صور أخرى من أسماء الأفعال المختلفة . وقد اقتصر ابن مالك في باب عنوانه :
« أسماء الأفعال والأصوات » على الإشارة العابرة لما شرحناه ، بقوله :

ما ناب عن فعلٍ ؛ كشتَّان وَصَهْ هُوَ اسْمٌ فِعْلٌ ، وَكَذَا : أَوْهٌ ، وَمَهْ
والمراد من عنوان الباب هو : أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، لا أن الأسماء لهما معاً . وقد
أوضحنا معنى أسماء الأفعال التي عرضها . ثم قال .

وَمَا بِمَعْنَى : « أَفْعَلٌ » ؛ كَأَمِينٌ ، كَثُرٌ وَغَيْرُهُ - كَوَى وَهَيْهَاتَ - نَزُرٌ
(والمراد من : « أفعل » ، هو فعل الأمر . نزر = قل .) أى : أن اسم الفعل الذى بمعنى فعل الأمر
كثير . أما الذى بمعنى غيره - كالأذى بمعنى الماضى أو المضارع - فقليل .

واسم الفعل الماضي مبني في كل أحواله كغيره من سائر أسماء الأفعال ، ولكنه يحتاج إلى فاعل إماماً ظاهراً ، وإما ضمير مستتر جوازاً ، يكون للغائب في الأعم الأغلب^(١) - كما سيجيء - وهو بهذين يخالف النوعين الآخرَين فوق مخالفته لهما في المعنى والزمن . أما تعديته وزومه فيجـرى فيهما كغيره على نظام فعله .

* * *

(ب) وتنقسم بحسب أصالتها في الدلالة على الفعل^(٢) وعدم أصالتها ، إلى قسمين :

أولهما : المـُرتَجَل ؛ وهو : ما وُضع من أول أمره اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل . مثل : شتان - وى - مه

ثانيهما : المنقول ؛ وهو الذي وضع في أول الأمر لعنى ثم انتقل منه إلى اسم الفعل . والمنقول أقسام ؛ فهو :

١ - إما منقول من جارٍ مع مجروره^(٣) ، مثل : « عليك » ، بمعنى : تَمَسَّكَ أو : بمعنى : الزم ، أو : بمعنى : « أعتصم » - فعل مضارع -
فمن الأول قولهم : عليك بانعلم ؛ فإنه إجاهٌ من لا إجاهَ له ، وعليك بالخلق

(١) انظر : « ١ » من ص ١٥٦ ثم رقم ١ من هامش ص ١٥٧ .

(٢) مع تفرداها - دونه - بالمزيتين السالفتين في : ص ١٤٢ .

(٣) من أمثلة اسم الفعل المنقول من جارٍ مع مجرور أو من ظرف مكان : عليك - (بمعانيه التي

ذكرناها) ، وأمامك ، بمعنى : تقدم ؛ وكذا مكانك ، بمعنى : اثبت .

قال بعض النحاة - وقوله شديد - لا أدري الحاجة إلى جعل مثل هذا الظرف - مكانك - اسم فعل ؟ فهلاً جعلوه ظرفاً على بابه ، باقياً على أصله من الظرفية من غير نقله إلى اسم الفعل ؛ لأن اعتباره منقولاً إلى اسم الفعل إنما يحسن حين لا يمكن الجمع بين الظرف وذلك الفعل الذي بمعناه ؛ - كما لا يصح أن يقال : اسكت صه - الزم عليك - خذ دونك . . أما إذا أمكن فلا يجوز إخراجها عن الظرف إلى اسم الفعل ، فإنه يصح أن يقال : اثبت مكانك ، وتقدم أمامك . . في حين لا يصح أن يقال : صه اسكت كما تقدم . هذا رأيه سجله « الصبان » . ونرى أنه ينطبق على الجار مع مجروره أيضاً . لانطباق العلة عليهما كذلك .

وقد يقال : إن الجمع يمكن على سبيل « التوكيد » اللفظي بالمرادف . وهذا صحيح بشرط وجود قرينة على إرادة التوكيد اللفظي ؛ لتحقيق غرض فيه .

الكريم ؛ فإنه الغني الحق . أى : تمسك بالعلم - تمسك بالخلق^(١) . . .
وقولهم : من نزل به مكروه فعليه بالصبر ؛ فهو أبعد الألم ، وأجلب للأجر ، أى :
فليتمسك بالصبر . . .

ومن الثانى قوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ، لا يضركم من
ضل إذا هتديتم) ، أى : الزموا شأن أنفسكم .

ومن الثالث : على بالكفاح لبلوغ الأمانى . أى : أعتصم .

ومن المنقول من الجار والمجرور : « إليك » ؛ بمعنى : ابتعد وتسنح ؛ مثل :
(إليك عنى - أيها المناق - ؛ فذو الوجهين لا مكان له عندى ، ولا منزلة له فى
نفسى) وهذا هو الغالب فى معناها ، وقد تكون بمعنى : « خذ » ، نحو : إليك
الوردة ، أى : خذها^(٢) . . .

ومنه : « إلى » ، بمعنى : أقبل ، نحو : إلى - أيها الوفى - فإنى أخرك
الصادق العهد .

والأحسن فى الأمثلة السالفة - وأشباهاها - إعراب الجار ومجروره معاً ، اسم

فعل مبنى ، لا محل له من الإعراب^(٣) .

٢ - وإما منقول من ظرف مكان^(٤) ؛ مثل : « أمامك » ؛ بمعنى تتقدم .

(١) وبثل قول القطامى :

عليك بالقصد فيما أنت فاعله إن التخلت يأتى دونه الخلق

(٢) فهو بهذا المعنى متعد . وهو بالمعنى الأول لازم ، وكلاهما قياسى هنا . ولا قوة للرأى الذى
ينكر المعنى الثانى . فقد أثبتته « الجوهري » ، وورد مسموعاً فى كلام من يحتج بكلامهم ، ومنهم القطامى
الشاعر الأموى .

(٣) وهذا الإعراب الذى أشار به بعض النحاة والذى له إيضاح مفيد يأتى فى (رقم ٢ و ٣ من
هامش ص ١٥٧) نأمن كثيراً من الاعتراضات والمنازات التى فى غيره . ولن يترتب على الأخذ به إساءة
للمعنى ، أو لصحة التركيب .

وإذا جاء تابع بعد اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره فتيوته هو فاعل اسم الفعل ؛ نحو : عليك
أنت نفسك بالأعمال العظيمة . فالضمير : « أنت » توكيد للفاعل : « أنت » المستتر وجوبا . وكلمة :
« نفس » توكيد له أيضاً .

(٤) التقييد بالمكان منقول صراحة من شرح التوضيح ، وهو المفهوم من كل الأمثلة . - ثم انظر

و «وراءك» ؛ بمعنى : تأخّر ، تقول : أمامك إن واتتك الفرصة ، وساعتك القوة . ووراءك إن كان في إدراك الفرصة غصّة ، وفي نيلها حسرة وندامة .

ومثل : «مكانك» ، بمعنى : انبُت^(١) ، تقول لمن يحاول الهرب من أمر يمارسه : مكانك تُحمدُ وتدرُكُ غايتك .

ومثل : «عندك» بمعنى : خذ . تقول : عندك كتاباً ، بمعنى : خذه^(٢) .

والأيسر اعتبار الظرف كله (بما اتصل بآخره من علامة تكلم أو خطاب أو غيبة) هو اسم الفعل^(٣) .

٣ - وإما منقول من مصدر له فعل مستعمل من لفظه ؛ مثل ؛ «رُويِدَ» (بغير تنوين) بمعنى : تَمَهَّلَ ، وبمعنى : أمهَلَ ؛ فالأول نحو : رُويِدَ - أيها العالم - قوم يتعلمون ؛ فإن التمهّل داعية الفهم ، والفهم داعية الاستفادة . ومثل قول الشاعر :

رُويِدَكَ^(٤) ، لا تُعقِبُ جميلك بالأذى فتُضحى وشمل الفضل والحمد منصدع^٥
والثاني نحو : رُويِدَ مديناً ؛ فإن الإمهال مروءة . . . فكلمة : «رُويِدَ»
في الأمثلة السالفة اسم فعل أمر ، مبني ، غير منون .

وأصل المصدر : «رُويِدَ» هو : «إرواد» ، مصدر الفعل الرباعي :
«أرُودَ» ، ثم صُغِرَ المصدر^(٥) : «إرواد» تصغير ترخيم ؛ بحذف حرفه الزائدة ؛
فصار : «رُويِدَ»^(٦) ، ثم نقل بغير تنوين إلى اسم الفعل . . .

(١) فيكون لازماً . وحكى الكوفيون تعديته ، وأنه يقال : مكانك محمداً ، أي : انتظره .

(٢) انظر لسان العرب - ج ٤ ص ٣٠٣ - حيث الكلام على : «عند» .

(٣) يوضح هذا ما يجيء في رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٤) الكلام على هذه الكاف في رقم ٩ من ص ١٦٠ .

(٥) وهذا المصدر المصغر ينصب المفعول به جوازاً ولو لم ينتقل إلى اسم الفعل ، بالرغم من أن

شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغراً (كما تقدم في بابه - ص ٣ ص ١٦٧ م ٩٩) لأن هذا الشرط حتمي في غير المصدر : «رُويِدَ» الذي ورد به السماع عاملاً وغير عامل - أما تفصيل الكلام على تصغير الترخيم ففي ص ٧١٠ .

(٦) لكلمة : «رُويِدَ» حالتان ؛ أولاهما : أن تكون مصدراً معرباً باقياً على مصدريته وإعرابه .

والأخرى : أن تترك المصدرية والتنوين ، وتنتقل إلى حالة جديدة هي : «اسم فعل الأمر» على الوجه الذي شرحناه =

وقد يكون اسم الفعل منقولاً من مصدر ليس له فعل من لفظه ، لكن له فعل من معناه ، مثل كلمة : « بله » - بغير تنوين - بمعنى : اترك ؛ تقول : بله - مسيئاً قد اعتذر ، واغفر له إساءته ، أى : اترك . . . والأصل : بله - المسيء . . . ، بمعنى : ترك المسيء ، من إضافة المصدر لمفعوله . ومن الجائز أن يكون الأصل : بله مسيئاً . . . باستعمال كلمة : « بله »^(١) مصدراً ناصباً معموله ؛ قياساً على : ترك مسيئاً ، بمعنى ترك المسيء ، ومن هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ « بله » ولكن بغير تنوينه - إلى اسم فعل بمعناه^(٢) . . .

= وفي الحالة الأولى التي تظل فيها مصدراً معرباً قد تكون مصدراً معرباً نائباً عن فعل الأمر المحذوف . إما منوناً ناصباً معمولاً به ، نحو : رويداً علياً ، وإما مضافاً إلى المفعول به ، نحو : رويداً على ، فلفظ : « رويد » فيهما مصدر منصوب بفعل الأمر المحذوف ، بمعنى : « أرويد » ، وفاعله مستتر فيه وجوباً . وكلمة : « على » مفعول به منصوب في الأول ، ومضاف إليه مجرور في الثاني . وإما منوناً غير ناصب لمفعوله ، نحو : رويداً ياسائق ؛ فيكون نائباً عن فعل الأمر المحذوف أيضاً . ويصح استعماله مصدراً غير نائب عن فعل الأمر فيُنصب منوناً إما حالاً ؛ نحو قرأت الكتاب رويداً ؛ بمعنى : سروداً ، أى : متمهلاً ، وإما نعتاً لمصدر مذكور - في الغالب - نحو : سارت الوفود سيراً رويداً ، أى : سيراً متمهلاً ؛ أو لمصدر مقدر ، نحو : تحركت سيارة رويداً ، أى : سيراً رويداً (وكان المصدر هنا نعتاً لمحذوف لا حالاً ؛ فراراً من أن يكون صاحب الحال نكرة بغير مسوغ) .

وقد تقع « ما » الزائدة بعد « رويد » على الوجه الآتي في : « ا » ص ١٥١ .

(١) ورد في حاشية الخضرى تنوين « بله » ولا أدري أهدأ التنوين مسموع ، أم هو افتراضى حملاً على المصدر : تركاً ، كما أظن ؟ .

(٢) إذا كان الاسم بعد كلمة : « بله » منصوباً منوناً جاز أن تكون مصدراً عاملاً معرباً كمصدر فعلها المعنوي : « ترك » الذى مصدره : « ترك » وجاز أن تكون اسم فعل أمر مبنياً بمعنى : اترك ، والقرائن - إن وجدت - هى التى تتحد أحد الأمرين ؛ فإن كان الاسم بعدها مجروراً وجب أن تكون مصدراً مضافاً - لأن اسم الفعل لا يكون مضافاً - والاسم المجرور هو المضاف إليه . فكلمة : « بله » مثل كلمة « رويد » كلتاهما تتعين مصدراً إذا كان الاسم بعدها مجروراً بالإضافة إليها ، وتصلح مصدراً أو اسم فعل إذا نصبته . وتكون فتحتهما فتحة بناء إذا كانا اسمي فعل ، وفتحة إعراب في غيرها .

ولما استعملت أخرى تجمي في « ب » .

وفي الكلام على اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره ، (مثل : عليك - إليك) أو من ظرف مكان ، (مثل : دونك . . . مكانك . . .) أو من مصدر له فعل من لفظه ؛ (نحو : رويد . . .) أو ليس له فعل إلا من معناه ؛ (مثل : بله) - يقول ابن مالك :

زيادة وتفصيل :

(أ) قد تفصيل « ما » الزائدة بين اسم الفعل : « رُوَيْدَ » ومفعوله (١) ، قال أعرابي لشاعر يمدحه : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك ، رويدَ ما الشعرَ . فالمراد : أروِد الشعرَ ؛ كأنه قال : دع الشعر ، لا حاجة بك إليه .

(ب) قد تكون « بله » اسم استفهام مبنية على الفتح ، بمعنى : « كيف » . وتعرب خبراً مقدماً عن مبتدأ مؤخر ، نحو : بله المريضُ ؟ بمعنى : كيف المريض ؟ .

ومما يحتمل الاستفهام ، والمصدر المضاف ؛ واسم فعل الأمر - كلمة « بله » في قول الشاعر (٢) :

تندُرُ الجماجيمَ ضاحياً (٣) هَامَاتُهَا بلهَ الأكفِ ؛ كأنها لم تُخَلِّتْ
فيجوز في : « بله » أن تكون اسم فعل أمر مبني على الفتح ، و « الأكف » بعده منصوب ، مفعول به . ويجوز أن تكون : « بله » مصدرأ منصوباً على

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ : « عَلَيْكَ » وَهَكَذَا « دُونَكَ » ... مَعَ « إِلَيْكَ »

كَذَا : « رُوَيْدَ ، بَلَهَ » ، نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

في البيت الثاني : أن « رويد » و « بله » قد يكونان اسمي فعل إذا نصبا ما بعدهما ، وترك التفصيل الضروري لهذا النصب . وأنها يعملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين ؛ فيجران بعدهما الاسم باعتباره « مضافاً إليه » . فهذا الجر دليل على بقائهما مصدرين حتماً - لأن اسم الفعل لا يضاف ، ولا يعمل الجر سلقاً - كما سبق - أما نصبه فلا يكنى وحده للقطع بأنهما مصدران حتماً ، أو اسمان لفعلين حتماً ، إنما يصلحان للأمرين عند عدم القرينة التي تعين أحدهما دون غيره . وعدم التنوين في « رويد » هو القاطع في أنها « اسم فعل » عند نصب الاسم بها .

(١) لهذا إشارة في آخر رقم ٦ من هامش ص ١٤٩ .

(٢) هو كعب بن مالك ، شاعر الرسول عليه السلام . والبيت من قصيدة له في وصف مقومة

الأحزاب ، وهو لها .

(٣) بارزاً منفصلاً من مكانه .

المصدرية نائباً عن فعل الأمر ، مضافاً ، و « الأ كف » مضاف إليه ، مجرور .
كما يجوز أن تكون « بله » اسم استفهام مبني على الفتح ، خبراً مقدماً وما بعده
مبتدأ مؤخر .

وقد تقع « بله » اسماً معرباً بمعنى : « غير » كالذي في الحديث القدسي
منسوباً للمولى جل شأنه : « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن
سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » ؛ ذُخْرًا من بله ما اطلعتُم^(١) عليه . (أى :
من غير ما اطلعتُم عليه) . فهي مجرورة بمن .

(ح) تكون « بله » بمعنى : « أين » ، طبقاً لما صرح به الصبان عند
ضبطه كلمة « بله » ، في الحديث القدسي السالف ؛ حيث قال ما نصه : (بفتح
« بله » وكسرها . فوجه الكسر ما ذكر^(٢)) ، وأما وجه الفتح فقال الرضى : إذا كانت
« بله » بمعنى : « كيف » جاز أن تدخله « من » ؛ حكى أبو زيد : « إن فلانا
لا يطيق حمل الفهْر (الحجر الصغير يملأ الكف) فن بله أن يأتي بالصخرة » ؟
أى : كيف ، وون أين ؟ . وعليه تتخرج هذه الرواية ؛ فتكون « بله » بمعنى :
« كيف » التى للاستبعاد ، و « ما » مصدرية فى محل رفع بالابتداء ، والخبر « من
بله » ، والضمير المجرور بعلى عائداً على الذخر . اهـ ، ثم قال الصبان : والمعنى
على هذا : من كيف ؟ أى : « من أين اطلعكم على هذا الذخر - أى : المدخر .
ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى « كيف » من الركافة : ولو جعلت
فيها من أول الأمر بمعنى : « أين » . (كان أحسن) . اهـ .

(١) بتشديد الطاء وفتح اللام . وفى بعض الروايات : اطلعتُم - بضم الهمزة ، وكسر اللام -

(٢) فى الحديث القدسي السابق ، وهى أنها اسم معرب بمعنى غير مجرور .

أهم أحكامها :

١ - أنها سماعية جامدة ؛ فيجب الاقتصار على الوارد^(١) منها ، دون تصريف فيها ؛ بزيادة عددها ، أو إدخال تغيير على لفظها ، وضبط حروفها ، فلفظها المسموع واجب البقاء على حاله ؛ لا يجوز زيادة حروفه ، أو نقصها ، أو استبدال حرف بآخر ، أو تغيير ضبطه أو ترتيبه . . .

إلا أن هناك نوعاً واحداً قياسيًّا ؛ هو : صوغ « فَعَالٍ » بالشروط التي سبق الكلام عليها^(٢) في اسم فعل الأمر . وما عدا هذا النوع يجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد من العرب ؛ فيلزم الصورة الواردة لا يختلف فيها باختلاف الأفراد ، وفروعه ، أو التذكير والتأنيث ، أو الخطاب وغير الخطاب ، إلا إذا أباح السماع الاختلاف^(٣) . أما الذي يختلف بحسب الحالات فهو فاعلها ؛ فيكون مطابقاً للمراد منه . فاسم الفعل : « صه » مثلاً يلزم صورة واحدة ، ولكن فاعله الضمير المستتر قد يكون : أنت - أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن - على حسب الحالات .

٢ - أنها - في الرأي الشائع - أسماء مبنية^(٤) ليس فيها معرب ، حتى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعة . ويجب التزام حركة البناء المسموعة - طبقاً لما مر في الحكم الأول - فنها المبنية على الفتح ؛ كالشائع في : شَتَّانَ ، وهيهات ، عند كثير من القبائل . وكالأحسن في المنقول من جار يكون مجروره « كاف الخطاب » للواحد ؛ مثل : عليك ، وإليك . . .

ومنها : المبنية على الكسر ، مثل : كَتَّابٍ - حَمَّادٍ - قَمَّاءٍ ، بمعنى اكتب - احمّد - اقرأ . . .

ومنها المبنية على الضم كالعالم في : مثل : آه ؛ بمعنى : أتوجع . . .

(١) إلا عند الكسائي .

(٢) في ص ١٤٤ .

(٣) كاسم الفعل المخوم بكاف الخطاب المتصرفة ، على الوجه الآتي في رقم ٩ من ص ١٦٠ .

(٤) يقول النحاة في تعليل بنائها : إنه الشبه لبعض الحروف التي تعمل ، (مثل : ليت وأخواتها)

في أنها عاملة ولا تكون مسموعة . وهذا تعليل يحتاج إلى تعليل أيضاً . . . وكلاهما يرقص ما دام غير مطابق للواقع الحق ؛ الذي هو : مجرد استعمال العرب ؛ إذ لا علة غير هذا . وقد أفضنا الكلام في علل البناء المنقولة ، وبيان السبب في رفضها في مكانها من الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ .

ومنها المبنية على السكون؛ مثل: مَسَةٌ، بمعنى: انكفَفَ^(١).

وقد يجوز في بعضها ضبطان أو أكثر؛ تبعاً للوارد، نَحَوُ: «وَيَ»؛ بمعنى: أعجبُ، فيصح «وا»؛ كما يصح: «واهماً» بالتنوين. ومثل: «آه»؛ فإنها يصح فيها أيضاً: آهٍ، وآهًا، بالتنوين فيهما.

وغاية القول: أنه يجب - في النوع السماعي - الاقتصار على نَصِّ اللفظ المسموع وصيغته؛ وعلى علامة بنائه الواردة معه؛ سواء أكانت واحدة أم أكثر، معها تنوين أو لا. فعند إعراب واحد منها يقال: اسم فعل لماض، أو لمضارع، أو لأمر، - على حسب نوعه، مبني على الكسر، أو الفتح، أو غيرهما - لا محل له من الإعراب.

٣ - أن بعضها لا يدخله التنوين مطلقاً، مثل: آمينَ، وشتانَ، وباب «فَعَمَّال»^(٢) القياسي، وبعضها لا يتجرد من تنوين التنكير؛ مثل: «واهماً» بمعنى «أتعجب»، وبعضها يبدؤُ خَلْطُهُ تنوين التنكير حيناً؛ لغرض معين، وقد يخلو من هذا التنوين لغرض آخر؛ مثل: «صَه» فإنه اسمُ فَعْلٍ أمرٍ بمعنى: اسكتُ. فحينَ يكون المراد طلب السكوت عن كلام خاص معين، نقول: صَهْ، بسكون الهاء، ومنع التنوين. وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام، تتحرك الهاء بالكسر - وجوباً - مع التنوين. فنقول: «صَه» . فعدم التنوين في «صَه» بمثابة قولنا: اترك الكلام في هذا الموضوع المعين الخاص المعروف لنا، وتكلم في غيره. ومجىء التنوين معناه: اترك الكلام مطلقاً؛ في الموضوع الخاص المعين، وفي غيره^(٣)...

(١) انظر رقم ٤ من هامش ص ١٤٤ .

(٢) سبق الكلام عليه في ص ١٤٤ .

(٣) وجود التنوين في أسماء الأفعال دليل على أنها اسم من جهة لفظها، أما من جهة معناها فهي فعل - (كما شرحنا في هامش ص ١٤١) - وكما صرح الناظم في شرح الكافية؛ حيث قال: «لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالاً، ومن قبل اللفظ أسماء، جعل لها تعريف وتنكير؛ فعلمة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين، وعلامة تنكير التكرة منها استعماله منكراً» .

(راجع حاشية الصبان في هذا الموضع . وقد سبق تفصيل الكلام على تنوين التنكير، وأنه خاص

- في الغالب - بالأضمار المبنية ج ١ ص ٢١ م ٣) .

وإذا كان معناها معنى الفعل فكيف يلحقها التعريف والتنكير وهما لا يلحقان الفعل مباشرة؟=

ومثل : « إياه » اسم فعل أمر ، بمعنى : زدني ، فإن كان مبنياً على الكسر بغير تنوين فعناه : زدني من حديث خاص معروف لنا ، أما مع التنوين ، فالمراد : زدني من حديث أي حديث ، بغير تقييد بنوع معين .

من ثمَّ كان اسم الفعل المنوّن نكرة ، والخالي من التنوين معرفة ، وما يُنَوّن حينئذٍ ولا ينون حينئذٍ آخر يجري عليه في كل حالة حكمها المناسب لها . واللغة وحدها — كما وردت عن العرب — هي الفيصل الذي له الحكم على اسم الفعل بالتنوين ، أو بعدمه .

٤ — أنها تعمل — غالباً — عمل الفعل الذي تدل عليه ؛ فترفع مثله الفاعل حتمّاً ، وتسايره في التعدى ، واللزوم ، وباقي المكملات . . . ؛ فإن كان فعلها متعدياً فهي مثله ، وإن كان لازماً يتعدى بحرف جر ، فهي مثله أيضاً . وفي الحالتين لا بد أن ترفع فاعلاً . وإن احتاجت لمكملات أخرى استوفت حاجتها . فمن المتعدية كأفعالها : ما سبق^(١) من : « رُويد ، وبه : » ومن : « دَرَاكِ » بمعنى : أدرك . ومن : « حَدَّارِ » بمعنى : احذر كالتي في قول الشاعر :

حَدَّارِ — بُسْتَى^(٢) — البغي ، لا تقرّبتهُ حَدَّارِ ؛ فإن البغي وخضم مراتبهُ

ومن اللازمة : هيهات — أف — صه . . .

فإن كان اسم الفعل مشتركاً بين أفعال مختلفة ، بعضها لازم وبعضها متعد ، فإنه يساير في التعدى واللزوم الفعل الذي يؤدي معناه ، نحو : حَيَّهْتَلِ المائدة ، بمعنى : آيت المائدة ، وحيهل على فعل الخير ، بمعنى : أقبل على فعل الخير ، ومنه قولهم : إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعُمَرَ ، أي : فأسرعوا بذكر عمر بن الخطّاب ، ومثل : هَسْمُ ؛ فإنها تكون متعدية كقوله تعالى : (هَسْمٌ شهداءكم)

= أجابوا : إن تعريفها وتنكيرها راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل ؛ فلفظ : « صه » — بالتنوين — معناه : اسكت سكوتاً مطلقاً ؛ أي : اقل مطلق السكوت عن كل كلام ، إذ لا تمييز في اللفظ يدل على نوع خاص محدد من السكوت . أما لفظ : « صه » المحرّد من التنوين فعناه : اسكت السكوت الممهود المعين عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك في غيره إن شئت . هذا تعليلهم . والتعليل الصحيح هو استعمال العرب .

بمعنى : قَرَّبُوا وأَحْضِرُوا . وتكون لازمة نحو قوله تعالى : (هَلِّمُوا إِلَيْنَا) بمعنى اقرب وتعال .

ومن غير الغالب أن يخالف اسم الفعل فعله في التعدية واللزوم مثل : آمين ؛ فإنه لم يسمع من العرب متعدياً بنفسه . مع أن فعله الذي بمعناه ، وهو : « استجب » ، قد ورد متعدياً ولازماً ؛ فقالوا : اللهم استجب دعائي ، أو استجب لدعائي . . . ومثل : « إياه » من حديثك ، بمعنى زدني من حديثك ؛ فاسم الفعل « إياه » لازم في هذا المثال ، مع أن فعله متعد .

* * *

أما فاعل أسماء الأفعال :

(أ) فقد يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، ويكاد^(١) هذان يختصان باسم الفعل الماضي وحده . نحو : هيهات تحقيقُ الآمالِ بغير الأعمال ، وقوله تعالى : (هيهاتَ هيهاتَ لِمَا^(٢) نُوْعِدُونَ) ، ونحو : السفر هيهات ، أى : هو — ومثل : عمرو ومعاوية في الدهاء شتاناً ، أى : هما . . .

(ب) وقد يكون ضميراً للمخاطب مستتراً وجوباً ، وهذا هو الأعم الأغلب^(٣)

(١) قلنا : « يكاد » لأن هناك حالة نادرة عرضها بعض النحاة في قوله تعالى في سورة يوسف (وَغَلَّقْتُ الْأَبْوَابَ ، وَقَالَتْ مَرْثَى لَكَ) ، أي : هيت . اسم فعل ماضٍ بمعنى « هيات » ويترتب على هذا أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره : « أنا » والجار والمجرور متعلقان باسم الفعل كما يتعلقان بفعله . (راجع المغنى في الكلام على لام التبيين) .

وقيل : إن « هيت » اسم فعل أمر بمعنى : « أقبِلْ » أو « تعال » والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت ، والمراد : إرادتي لك ، أو : أقول لك ، فالجار والمجرور ليسا متعلقين باسم الفعل ، وعلى هذا الرأي لا يكون في الآية اسم فعل ماضٍ ، فاعله ضمير للمتكلم ، لأن هذا غير معهود في فاعله ؛ إنما المعهود فيه أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مع استتاره جوازاً .

(راجع المغنى في الموضوع السابق وحاشية ياسين على التصريح ج ٢ عند الكلام على تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول) .

(٢) « لما » اللام حرف جر زائد . « وما » موصولة فاعل ، مجرورة بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكنون البناء الأصلي ، في محل رفع ، لأنها فاعل : « هيات » .

(٣) قلنا : « الأعم الأغلب » . لأن هناك حالة نادرة في مثل قولنا : من طلب إدراك غاية فعلية بالسمى الدائب لها ، وهو أسلوب مسموع قديماً ، ومنه قولهم : « فعلية بالصوم » . أى فليتمسك بالصوم . فالضمير هنا للغائب . وهو أيضاً مستتر جوازاً .

لكن قال بعض النحاة : إن « عليه » هنا ليست اسم فعل ، بل الجار والمجرور على حالهما خبر =

في اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر . ويشترط في هذا الضمير أن يكون مناسباً للمضارع أو للأمر الذي يقوم اسم الفعل مقامه ، نحو : أف من عمل الحمقى ؛ بمعنى : أتضجر ؛ ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : « أنا » وهذا الضمير وحده هو الذي يصلح فاعلاً للمضارع : أتضجر . ونحو : صه ، بمعنى اسكت . ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . وهذا الضمير وحده هو الذي يلائم فعل الأمر : « اسكت » . ومثل قولهم : عليك بدينك ؛ ففيه معادك ، وعليك بمالك ، ففيه معاشك ، وعليك بالعلم ؛ ففيه رفعة قدرك . . . « فعليك » اسم فعل أمر ؛ بمعنى : تَمَسَّكْ ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . وهذا الضمير هو الفاعل المناسب لفعل الأمر : « تَمَسَّكْ » .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن فاعل اسم الفعل محتم^(١) ، وأنه يماثل فاعل فعله - وأنه - في الأعم الأغلب ، - يكون في اسم الفعل الماضي اسماً ظاهراً ، أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، ويكون في اسم الفعل المضارع والأمر ضميراً مستتراً وجوباً للمتكلم - أو لغيره قليلاً - ، وللمفرد أو غيره^(٢) على حسب فعله ، ولا يكاد يصح في هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميراً بارزاً^(٣) .

=مقدم ، والباء بعدها زائدة ، داخلة على المبتدأ المحرور لفظاً بها ، المرفوع محلا . ولو أخذنا بهذا الرأي لصارت القاعدة مطردة ، وهي أن فاعل اسمي الفعل المضارع والأمر لا يكون إلا ضميراً مستتراً وجوباً . فإن شئنا أخذنا بهذا وإن شئنا استثنينا من القاعدة المطردة الحالة النادرة .

(١) حاجة اسم الفعل إلى فاعل محترم دليل على اسميته ، لأن الاسم الذي بعده (وهو الفاعل) يسمى : المسند إليه ؛ فهو محتاج حتماً إلى : « مسند » يكون فعلاً أو اسماً . ولا ثالث لهما . واسم الفعل لا يقبل علامة الفعل ، فلا يصلح أن يكون فعلاً مسنداً . فلم يبق إلا أنه اسم مسند .

(٢) الأمثلة للفاعل المستتر المفرد كثيرة . أما غيره فالمفردة مثل : آيتها الفتاة ، عليك بالخزم في كل أمورك . ولنغيرها : عليكما بالخزم .. - عليكم بالخزم - عليكن بالخزم .. وتقدير الفاعل : أنت - أنتما - أنتم - أنتن . (ويتصل بهذا ما سبق في رقم ١ من ص ١٤٧) .

(٣) قد يكون في آخر اسم الفعل ما يدل على الأفراد والتذكير أو فروعهما . وعلى المخاطب أو غيره . ومن الأمثلة : رُوَيْدَكَ - رُوَيْدِكَ - رُوَيْدَكَا - رُوَيْدِكُمْ - رُوَيْدِكُن . على اعتبار : « رُوَيْدٌ » اسم فعل أمر ، بمعنى الفعل : « أمهل » الذي ينصب مفعولاً به ، والضمير بعده مفعوله . والمعنى أمهل نفسك - نفسكما - أنفسكم - أنفسكن . (راجع ما يتصل بهذا في ص ١٤٩) .

ومثل : عليك الجد في كل أمرك - عليكما - عليكم - عليكن . ومثل : « ها » و« هاه » (بالمد والقصر) بمعنى : خذ ، تقول في اللفظة الأولى : هاك - هاكما - هاكن . والفاعل في كل ما سبق ضمير مستتر حتماً . =

والضابط الذى يجب الاعتماد عليه فى هذا الشأن هو أن يوضع فى مكان اسم الفعل ، الفعل الذى بمعناه ؛ فما يصح أن يكون فاعلا لهذا الفعل يصح أن يكون فاعلا لاسم الفعل الذى يدل عليه ، ويقوم مقامه ، وما لا يصلح للفعل لا يصلح لاسمه أيضاً .

واعتماداً على هذا الضابط يتعين أن يكون فاعل اسم الفعل ، دالاً على المفرد المذكر ، أو المؤنث ، أو المثنى ، أو الجمع بنوعيهما - على حسب ما يناسب السياق ، فى مثل : « صه » - كما سبق - قد يكون الفاعل : أنت - أنت - أنتم - أنتم - أنتن ، على حسب المخاطب . وقد يكون الفاعل متعدداً إذا كان الفعل يحتاج إلى فاعل متعدد ، نحو شتّان السّابق واللاحق فى البراعة ، كما تقول : افترق السّابق واللاحق فى البراعة ، لأن الافتراق فى البراعة أحد الأمور المعنوية^(١) التى لا تتحقق إلا من اشتراك اثنين معاً ، أو أكثر فى تحقيقها ، فيجىء له اسمان مرفوعان به : أحدهما فاعل بغير واسطة ، وبعده الآخر مسبقاً بواو العطف - دون غيرها - واسطة بين الفاعل المعطوف ، والفاعل المعطوف عليه^(٢) .

= أما فى الثانية : «هـ بالمدّ» فقد تلتزم صورة واحدة للجميع ؛ فتقول : هاء يا على الكتاب ، أو يافاطمة ، أو يا عليان ، أو يا فاطمتان ، أو ياعليون ، أو يافاطمات . ويصح أن يتصل بأخرها علامة الإفراد والتذكير وفروعهما ، فتقول : هاء ياعل (بالبناء على الفتح) وهاء يافاطمة (بالبناء على الكسر) وهائوا فى المثنى، وهائوم فى جمع المذكر ، وهائون فى خطاب جمع المؤنث ، فالضمير « ما » و « الميم » و « النون » هو الفاعل ، وهو ضمير بارز فى هذه الصورة التى هى أفصح من سابقها وعليها قوله تعالى (هائوم أقرهوا كتابية) - راجع ج ٤ ص ٤٢ من شرح المفصل - .

(١) انظر ما يختص بهذا فى ص ١٤٢ و ١٤٦ .

(٢) وقد تقع « ما » الزائدة بعد « شتان » مباشرة وقيل الفاعل ؛ كقول الأعشى :
يصف شقاه . وما يلقاه من العناء كل يوم . على حين يقضى « حياناً » أخو جابر يومه فى الرفاهة والمتعة بضروب النعم . - « وحيان » هذا أحد سادات بنى حنيفة ، ومن أوسعهم ثروة ، وأعظمهم حظوة عند ملوك الفرس - .

شتاناً ما يومى على كورها ويوم حيان أخى جابر

فكلمة : « ما » زائدة ، و « يوم » الأولى : فاعل ، والثانية معطوفة عليها بالواو ، فهى فاعل فى المعنى كالأول . وقد ورد فى الفصح وقوع : (مايين) بعد شتان ، ومنه قولهم : « لشتان مابين اليزيديين والندى » . والأسهل فى هذه الصورة أن تكون « شتان » بمعنى : « بعدد » وما اسم موصول . أى : بعدت المسافة بين اليزيديين ، والشرط - وهو أن التفرق لا يحصل إلا من اثنين فأكثر - متحقق ، لأنه إذا =

٥ - جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقاً - مع أنها أسماء مبنية ، عاملة ، كما تقدم - فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا مضافاً ولا مضافاً إليه . . . ولا شيئاً آخر يقتضى أن تكون مبنية في محل رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر . ، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب .

٦ - أن معمولاتها - في الأعم الأغلب - لا تتقدم عليها^(١) ؛ مثل : عليك بالحق ، بمعنى : تمسك بالحق ، و عليك نفسك ، بمعنى : الزم شأنك . . . ولا يصح - بناء على الأعم الأغلب - أن يقال : بالحق عليك ، ولا نفسك عليك^(٢) . . .

٧ - أنها لا تلحقها نون التوكيد مطلقاً^(٣) . ويتساوى في هذا المنع أن تكون أسماء الأفعال دالة على طلب ، أو على خبر ، فالأولى كأسماء فعل الأمر (صه - مه - آمين) ، والثانية كأسماء الفعل الماضي أو المضارع (هيهات - شتان - أف - واه) .

٨ - أن اسم الفعل مع فاعله بمنزلة الجملة الفعلية ؛ فلهما كل الأحكام التي تختص بالحمل الفعلية ؛ كوقوعها خبراً ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالا . . .

= تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما عن الآخر ، ومثل هذا قول على رضي الله عنه :

« شتان ما بين عمليين ، عمل تذهب لذته ، وتبقى تبعته ، وعمل تذهب مؤنته ، ويبقى أجره » .

(١) يرى الكسائي ومن شايعه جواز التقديم ، مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (كتاب الله

عليكم . .) بنصب « كتاب » على أنها مفعول به لاسم الفعل : « عليكم » بمعنى : الزموا . . .

(٢) وفيما يلي كلام ابن مالك في أنها تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه ، وفي أن بعضها نكرة - وهو

المنون تنوين التنكير - وبعضها معرفة ، وهو غير المنون ، وفي أن معمولاتها لا تتقدم عليها .

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا . وَأَخْرَجَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ

(تقدير البيت نحرياً : وأخر ما العمل فيه لذي . . . أي : لهذه الأسماء . وما من عمل لما تنوب عنه

، لها . أي : وثيء وهو عمل للذي تنوب عنه - لها . فما يثبت من عمل للفعل الناقبة عنه يثبت لها . فلكلمة

« ما » الأولى بمعنى شيء ، مبتدأ ، وخبره الجار مع المجرور : « لها » .

والبيت مع تعقيده اللفظي يتضمن أمرين : أولهما : إعمالها كفعالها ، وثانيهما : تأخير معمولاتها

عنها . ثم قال :

وَأَحْكُمُ بَتَّنْكِيرِ اللَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ

(بين = واضح . وسبب وضوحه تجرده من التنوين الذي يدل وجوده على التنكير ، ويدل عدمه على

(٣) كما سيجيء في ص ١٦٧ .

(التعريف)

و . . . وكاعتبارها جملة إنشائية طلبية إن دلت على طلب ، (كاسم فعل الأمر ، وما كان على وزن : «فَعَمَلٌ» . . .) وخبرية إن لم تدل على إنشاء (كاسم الفعل الماضي ، أو المضارع . . .) وغير هذا من كل ما تصلح له الجملة الفعلية بالضوابط والشروط الخاصة بكل حالة^(١) . . .

٩ - أن بعضاً منها تلحقه الكافُ سماعاً ، بشرط اعتبارها حرف خطاب محض . وما ورد به السماع : « وَيَّ » بمعنى : أعجبُ . و« حَيَّوْهُلَّ » بمعنى : أقبل^(٢) و« النَّجَّاءَ » بمعنى : أسرعُ ، و« رُوَيْدٌ » التي بمعنى : تمهل^(٣) ، فقد قال العرب : وَيَّكَ ، وحيهك ، والنجاءك ، ورويدك . والكاف في الأمثلة السالفة حرف خطاب متصرف^(٤) ، لا يصلح أن يكون ضميراً مفعولاً به لاسم الفعل ، لأن أسماء الأفعال السالفة لا تنصب مفعولاً به ؛ لقيامها معنى وعملاً مقام أفعال لا تنصب مفعولاً به . وكذلك لا يصح أن تكون هذه الكاف ضميراً في محل جر مضافاً إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ، ولا تعمل الجرّ مطلقاً ؛ فلا يكون واحد منها مضافاً .

(١) خالف في هذا شارح المفصل فقد قال (في ج ٤ ص ٢٥ باب أسماء الأفعال) ما نصه : « اعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حده في الفعل . ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة ، وليست هذه الأسماء كذلك بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حده في اسم الفاعل واسم المفعول ، والظرف . والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها ، قال زهير :

وَلِيَنْعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ « نَزَالٍ » وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ
فلو كانت « نزال » بما فيها من الضمير جملة ما جاز إسناد « دعيت » إليها من حيث كانت الجملة لا يصح كون شيء منها فاعلاً .

قال الأعمى في البيت السابق ما نصه : (إنما أخبر عن « نزال » على طريق الحكاية . وإلا فالفعل وما كان اسماً له . لا ينبغي أن يخبر عنه . . .) . ١

(٢) كما سبق في ص ١٤٥ وفي رقم ٢ من هامشها . وفيه صور ضبطها .
(٣) لأن الفعل : « تمهل » لازم لا ينصب مفعولاً به ، فكذلك اسم الفعل الذي بمعناه ، فإن الكاف بعده حرف مجرد للخطاب في الصور المختلفة ، ولا يصح اعتباره مفعولاً بخلاف « رويد » الذي بمعنى « أمهل » فإنه ينصب المفعول به كالفعل الذي بمعناه . وقد سبق بعض ما يتصل به في رقم ٣ من ص ١٤٩ ، ورقم ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٤) يتصرف على حسب المخاطب تذكيراً وتأنيساً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً - طبقاً للبيان التام الذي تقدم في ج ١٩٠ ص ٢١٥ باب الضمير -

زيادة وتفصيل :

نختم الباب بسرد بعض آخر من أسماء الأفعال المختلفة الأنواع ، يكثر ترداده في الكلام العربي القديم ، ونكتفي بضبط واحد مما له أكثر من ضبط .

اسم الفعل	معناه	اسم الفعل	معناه
هَيْتَ - هَلْ ، - هَلَا	أَسْرَعُ ، وَتَعَالَى إِلَى	حَدَرَكَ بَرْدًا بَعْدَكَ	احذر بردا تأخر ، أو احذر شيئاً خلفك
قَدُّكَ - قَطُّكَ - بِسَ هَيْتَكَ - هَيْتِكَ هَيْتًا إِلَيْكَ	اِكْتَفَى بِمَا كَانَ ، وَانْتَهَى وَانْقَطَعَ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ أَسْرَعُ فِيمَ أَنْتَ فِيهِ تَسَنَّحَ	أَمَامَكَ ، وَرَاءَكَ - فَرَطَكَ حَى (بِإِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ مَفْتُوحَةٍ) عِنْدَكَ مَكَانِكَ	احذر شيئاً بين يديك بادر وأسرع ، ومنه حتى على الصلاة عندك الشريف : الزممه من قرب أنبئت
دَعَّ - دَعْدَعُ وَشَكَانَ سِرْعَانَ لَعَاءً دَعْدَعَاءً هَمَمَهُامَ بَسَّحَ	قَمِّ فَاانْتَعَشَ ، وَاسْلَمَ مِمَّا أَصَابَكَ مِنَ السُّوءِ . (فاللفظ يتضمن دعاء له بالانتعاش والسلامة) . اسم فعل ماضٍ (ويجوز في الواو الحركات الثلاث) قَرَّبَ أَوْ : عَجَّلَ وَأَسْرَعَ . ومنه وشكان إذا خروجا قدا فاعل ، وخروجاً تمييز . (يجوز في السين الحركات الثلاث) . عَجَّلَ وَأَسْرَعَ . وقد يتضمن في الوقت نفسه التعجب من السرعة ، فكأنك تقول ما أسرعه !! انتعش من مكروه أصابه ، ونهض من عثرة . وهو يتضمن الدعاء بالسلامة . انتعش من مكروه أصابه ، ونهض من عثرة ، وهو يتضمن الدعاء بالسلامة . نفد ، ولم يبق من الشيء بقية . أشنى وأمدح ، وأبدي إعظامي وتقديري لما أرى .		

المسألة ١٤٢ :

أسماء الأصوات

يراد منها نوعان :

أولهما : ألفاظ تُوجَّه إلى الحيوان الأعجم ، وما في حكمه ، - كالأطفال -
إما لزجره وتخويله ، لينصرف عن شيء ، وإما لحثه على أداء أمر معين بمجرد
سماعه أحد هذه الألفاظ ، دون حاجة إلى مزيد . فالمراد من توجيه اللفظ هو طلب
الامتناع ، أو طلب الأداء .

وكلا الأمرين - الانصراف عن الشيء ، وأداء الأمر المعين - لا يتحقق إلا
بعد تمرين ، وانقضاء مدة تتكرر فيها المخاطبة باللفظ ، ويتدرب فيها الحيوان وما في
حكمه على إنفاذ المطلوب منه عند سماعه ؛ فيدرك - بعد التكرار الذي يصاحبه
التدريب - المراد من توجيه اللفظ إليه ، ومن مخاطبته به ، وأن هذا المراد هو
الزجر ، أو الحث ، (بمعناهما السالقين) ويكتفى في إدراك الغرض بسماع اللفظ
دون زيادة عليه .

فمن أمثلة الزجر ما كان يوجهه العرب لبعض الحيوانات - وأشباهاها - بسبب
أمر بغض يراد العدول عنه ، كزجرهم الإبل على البطء والتأخر ، فيوجهون لها أحد
الألفاظ الآتية : (هَيْدَ - هَادَ - دَهَ - جَهَ - عَاهَ - عَيْهَ . . .) وقولهم لزجر الناقة :
(عاج - هَيْج - حَلْ . . .) وكقولهم لزجر الغنم : (إس - هِس -
هُس - هَج -) وللكلب : (هَجَا - هَجْ . . .) وللضأن : (سَع - وَح - عَز -
عَيْز . . .) وللخيل : (هَلَا - هَالِ) . وللطفل : (كَحْ ، كَحْ . . .) وللسبع :
(جَاه - وللبغل : عَدَس . . .)

إلى غير هذا من ألفاظ الرجز عندهم ، وهي كثيرة في عددها ، وضبط
حروف كل منها .

ومن أمثلة ما يوجهه للحيوانات وأشباهاها ، لا بقصد زجرها ؛ وإنما بقصد
تكليفها أمراً كى تؤديه وتقوم بإنفاذه - قول العرب للإبل ؛ «جوت» ، أو : «جبي» ،

إذا أرادوا منها الذهاب للماء لتشرب ، و« نِخَّ » ، إذا طلبوا منها الإناخة .
 و« هِدَعٌ » ، إذا أرادوا منها الخدوع والسكون من النفار . و« سَأَ ، وَتَسْتُوُ » ،
 إذا أرادوا من الحمار الذهاب للماء ، ليُشرب . « وَدَجَّ . وَقُوسٍ » لدعوة الدجاج
 إلى الطعام والشراب . . . و« حَاحَاً » للضأن ، و« عَاعَاً » للمعز ؛ ليحضر
 الطعام . . .

ثانیهما : ألفاظ صادرة من الحيوان الأعجم^(١) ، أو مما يشبهه كالجناد ونحوه ،
 فيرددها الإنسان ويعيدها كما سمعها : تقليداً ، ومحاكاة لأصحابها ، من غير أن
 يقصد من وراء هذا دلالة أخرى . فقد كان العربي يسمع صوت الغراب ، فيقلده
 قائلاً : « غَاقُ » ، أو : صوت الضرب ؛ فيقول محاكياً : « طَاقُ » ، أو صوت وقوع
 الحجارة ، فيُحَاكِيهِ : « طَاقُ » ، أو صوت ضربة السيف فيردده : « قَيْبُ » ،
 أو صوت طي القماش ، فيقول : « قَاشٍ مَاشٍ »^(٢) . . . إلى غير هذا من الأصوات
 التي كان يسمعها فيحاكيها^(٣) دون أن يريد من المحاكاة معنى آخر .

أشهر أحكامها

١ - أنها أسماء^(٤) مبنية ، لا محل لها من الإعراب ، ما دامت أسماء تدل على

(١) أما الحيوان الناطق فألفاظه ذات معان ، وإلا كان كثيره .

(٢) قَاشٍ مَاشٍ (بكسر الشين فيهما) مركب مزجي مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ،
 وهو من المركبات المزجية المتعددة التي تكون اسم صوت مع تركيبها المزجي .

(٣) وفي النوعين السابقين يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه : « أسماء الأفعال والأصوات » :

وَمَا بِهِ خَوِطَبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مِثْلِهِ اسْمُ الْفِعْلِ - صَوْتًا يُجْعَلُ

(التقدير : ما به خوطب ما لا يعقل . . . يجعل صوتاً) يريد : أن ما يشبه اسم الفعل - في أنه
 لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر - يسمى : اسم صوت . وهذا تعريف قاصر مبتور ، فوق أن
 تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح . لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ظاهر أو ضمير ،
 فلا يتفرد بنفسه ، وقد يحتاج لمعولات أخرى . . . كما سبق في باب (ص ١٥٥) . ثم اقتصر في بيان
 أنواعه وأحكامه على بيت واحد خم به الموضوع هو :

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حَكَايَةً ؛ كَقَبٍ وَالزَّمَّ بِنَا النَّوْعَيْنِ ؛ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ

المراد : حكاية صوت الجناد وغيره وقب : صوت السيف . واسم الصوت بنوعيه مبني وجوباً كما
 يقول في بيته . وقوله يحتاج إلى تفصيل وإبانة عرضناهما .

(٤) يعترض بعض النحاة على اسميتها ؛ بحجة أن الاسم لا بد أن يكون له معنى مفرد ، مفهوم . =

بمجرد الصوت ، ولم يخرج من هذه الدلالة إلى تأدية معنى آخر . وما كان مسموعاً عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته ، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه في عدد حروفه ، أو في نوعها ، أو ترتيبها ، أو ضبطها ، أو علامة بنائها . . . كالأمثلة السالفة . أما المستحدث بعدهم فيلازم ما شاع فيه ، لأن إنشاء الأصوات واستحداثها - جائز في كل عصر^(١) ، ويجرى على الحديد المستحدث ما يجرى من الأحكام على المسموع الوارد عن العرب ؛ فيعتبر اسماً واجب البناء بالعلامة التي يشيع بها النطق في عصره ، وتسرى عليه بقية الأحكام الأخرى الخاصة بأسماء الأصوات .

لكن هناك حالتان ؛ إحداهما : يجب^(٢) فيها إعراب أسماء الأصوات بنوعها المسموعة عن العرب ، والموضوعة المستحدثة بعدهم . والأخرى : يجوز فيها الإعراب والبناء .

(١) فيجب^(٢) إعرابها إذا خرجت عن معانيها الأصلية التي هي الصوت المحض ، وصارت اسماً متمكناً يراد به : إما صاحب الصوت ، الذي يصدر عنه الصوت والصياح مباشرة ، وينسبان له أصالة دن غيره . وإما شيء آخر ليس هو صاحب الأصل للصوت ، وإنما يوجه له الصوت والصياح توجيهاً يقصد منه الزجر ، أو التهديد أو غيرهما . . .

فمثال الأول : أزعجنا غاق^١ الأسود ، وفزعنا من غاق^٢ الأسود . . . ، فكلمة : « غاق » ، بالتثنية ، لا يراد منها هنا أصلها ، وهو : صوت الغراب ، وإنما يراد

= وهذه الألفاظ لا تدل على معنى مفهوم ؛ لأنها توجه إلى من لا يفهم ، ويخاطب بها غير العاقل . وقد دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلالة الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أُطلق فهم منه العالم بالوضع اللغوي معناه . وهذا ينطبق على أسماء الأصوات . فليس الشرط في الاسم أن يخاطب به من يعقل ليفهم معناه . وقيل إنها ملحقه بالأسماء ليست أسماء . . . ولا أهمية للخلاف ؛ إذ الأهمية لأحكامها الآتية . ويقولون إن سبب بنائها هو : شبهها الحروف المهملة (مثل : لا ، وما ، النافيتين) في أنها غير عاملة ، ولا معمولة . والسبب الحق هو : مجرد استعمال العرب الأوائل - كما كررنا -

(١) ومنها أصوات الحيوانات والطيور التي لم يعرفها العرب ، والأصوات التي وجدت بعدهم ؛ كأصوات السيارات ، والطيارات ، والبواخر ، والآلات المختلفة ، ما جد منها وما سيجد .
(٢ و ٢) تبعاً للأغلب - كما سيجيء في الهامش التالي .

أنَّهَا اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه ؛ أى : على الذى ينسب له الصوت ويشتهر به ، وهو : « الغراب » ذاته ، لا صوته الصادر منه . فالغراب هو المسمَّى ، و « غاق » فى الجملة اسم معرب متمكن ، فاعل فى الجملة الأولى ، ومجرور « بمن » فى الجملة الثانية .

ومثل : ما أقسى قبيًا . فكلمة : « قبيًا » - بالتونين - اسم معرب متمكن منصوب فى هذه الجملة ، لأن المراد بها هنا : « السيف » نفسه ، مع أنها فى الأصل اسم صوت للسيف ، مبنية على السكّون ، ولاتنون . لكنها تركت أصلها هذا ، وصارت معرفة تدل على صاحب الصوت - أى : على السيف - بعد أن كانت اسماً للصوته ، مبنية غير منونة . فالمراد فى الأمثلة السابقة ونظائرها هو : أزعجنا الغراب - فرعنا من الغراب - ما أقسى السيف .

ومثال الثانى : أردت هالاً السريع ؛ فصادت عدساً الضمخ . وأصل كلمة : « هال » اسم صوت صادر من الإنسان ، يوجه إلى الفرس لرجره . وأصل كلمة : « عدس » اسم صوت صادر من الإنسان يوجه إلى البغل لرجره ، فكلمتا الكلمتين تركت هنا أصلها ، والبناء ، وصارت اسماً معرباً مراداً منه الحيوان الأعجم - وشبهه - مما لا يصدر عنه ذلك الصوت ، إنما يوجه إليه من غيره (١) .

(ب) ويجوز إعرابها وبنائها إذا قصد لفظها نصاً ؛ مثل : فلان لا يرعوى إلا بالزجر ؛ كالبغل لا يرعوى إلا إذا سمع : « عدس » أو : « عدساً » بالبناء على السكّون ، أو بالإعراب ، والمراد : إلا إذا سمع هذه الكلمة نفسها .

٣ - أنها - فى أصلها - أسماء منفردة ، مهملة . والمراد من انفرادها : أنها لا تحمل ضميراً . هذا نوع من أنواع الاختلاف بينهما وبين أسماء الأفعال . والمراد من إهمالها أنها لا تتأثر بالعوامل المختلفة ولا تؤثر فى غيرها ، فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فعلاً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً . . . ولا شيئاً آخر يكون عاملاً أو معمولاً - إلا فى الحالتين السالفتين : (ا ، ب ، بصورهما الثلاث) . ومن تسم

(١) بعض النحاة يحجز بنائها فى الصور السالفة مراعاة لأصلها . ولكن الإعراب أوضح وأقدر على أداء المعنى ؛ فيحسن الاقتصاد عليه .

تختلف أيضاً عن أسماء الأفعال ؛ فهذه لا بد أن تعمل .

* * *

وختلاصة ما تقدم : أن أسماء الأصوات مهملة إذا بقيت على وضعها الاصلى اسم صوت محض ، بالطريقة التي شرحناها . أما إذا قصد لفظها ، أو استعملت استعمال الأسماء المتمكنة . - بأن انتقلت من معناها الاصلى إلى الدلالة على صاحبها الاصيل الذى يصيح ويصوت بها ، أو على من يتجه إليه النطق بها - فإنها فى هذه الصور الثلاث تكون معربة إما وجوباً ؛ كما فى : « ا » بفرعيها ، وإما جوازاً كما فى : « ب » فالشرط فى إهمالها ، وفى بنائها لزوماً - أن تبقى على حالتها الأولى اسم صوت مجرد ، لا محل لها من الإعراب ؛ فلا تكون فى محل رفع ، ولا نصب ولا جر ، وإنما يقال فيها : اسم صوت مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، أو السكون ، على حسب حالة آخره .

نوناً التوكيد

يراد بهما : نُونان ، إحداهما مشددة مبنية على الفتح ، والثانية مخففة مبنية على السكون ؛ كالنونين في قولهم : لا تقعدنّ عن إغاثة الملهوف ، وبادرنّ بمعاونته .

وهما من أحرف المعاني^(١) ، وتتصل كل واحدة منهما بآخر المضارع والأمر فتخلصهما للزمن المستقبل^(٢) ؛ ولا تتصل بهما إن كانا لغيره^(٣) ، وكذلك لا تتصل بالفعل الماضي ، ولا بأسماء الأفعال مطلقاً ؛ (سواء أكانت طلبية أم خبرية)^(٤) ولا بغيرها من الأسماء والحروف ؛ نحو : « لا تحملنّ حقداً على من ينافسك في الخير ، وابدلنّ جهدك الحميد في سبقه ، وإدراك الغاية قبله . » فالنون في آخر الفعلين حرف للتوكيد ، ويصح تشديدها مع الفتح ، أو تخفيفها مع التسيكين . وقد اجتمعا في قوله تعالى في قصة يوسف : (لَيْسُ جَنَّتَنٌ ، وَلَيْسَ كُؤُنٌ مِنَ الصَّاعِرِينَ) .
أثرهما المعنوي :

لو سمعت من يقول : « لا تنفع النصيحةُ الأحققَ ، ولا يفيدُه التأديبُ » . . . فقد تردد في تصديق الكلام ، ويداخلك الشك في صحته . ولك العذر في هذا ، لأن المتكلم لم يحسن التقدير ؛ إذ كان عليه أن يدرك بخبرته وذكائه أن مثل هذا الكلام قد يقابل بالتردد والشك ؛ فيعملّ على أن يدفعهما ، ويمنع تسربهما إلى ذهن السامع ، بإحدى الوسائل الكلامية التي عرض لها البلاغيون - ومنها : نون التوكيد . . . فلو أنه قال : لا تنفعنّ . . . ولا يفيدنه . . . لكان محجىء نون التوكيد ، بمثابة القسم على صحة الكلام وصدقه ، أو بمنزلة تكراره وإعادته بقصد

(١) سبق تفصيل الكلام على أحرف المعاني ، في ج ١ م ٥ ص ٦٢ ، باب : « الحرف » .

(٢) أو تُقويه - كما سيجيء .

(٣) قد يكون - أحياناً - زمن المضارع والأمر ، لغير المستقبل ؛ (طبقاً للبيان الخاص بهذا في

ج ١ م ٤ ص ٥٤ و ٦١ باب الفعل) ؛ فلا تدخلها في هذه الحالة نون التوكيد - ثم انظر « ١ » ص ١٧٧

(٤) كما تقدم في رقم ٧ من ص ١٥٩ .

تأكيد مضمونه ، وصحة ما حواه ، فلا يكون هناك مجال للشك والتردد عند من هو مستعد للاقتناع .

ومثل هذا أن يقال لك : (أكثر من الحساد بفضلك) ، (ولا تكثر من الأعداء بجهلك) . أو : (تجنب شر القتل ؛ شاهد الزور) ، (وهل يُبرئُ القاتل ، وهل يقتل البريء سواه ؟) . . . فقد تزعم أن المتكلم يعرض عليك كل مسألة من هذه المسائل عرضاً مجرداً ، (أى : خالياً من رغبته القوية وتشدده في مطالبتك بالتنفيذ أو بالتترك ، خالياً من الحرص على تأديتك ما تحدث بشأنه أو عدم تأديتك ، وتصديقك به أو عدم التصديق) .

وقد يكون لك الحق في هذا الزعم ؛ فليس في الكلام ما يبعده . فلو رغب المتكلم أن يبعد الزعم ، ويشعر السامعين بتمسكه بمضمون كلامه ، وتشدده في التنفيذ والتأدية ، وحرصه على تصديق ما قال - لزاد في الكلام ما يدل على هذه الرغبة ؛ كأن يزيد « نون التوكيد » ، على آخر الفعل المضارع أو الأمر ؛ فإن زيادتها تفيد معنى الجملة قوة . وتكسبه تأكيداً ؛ إذ تبعد عنه الاحتمال السابق ، وتجعله مقصوراً على الحقيقة الواضحة من الألفاظ ، دون ما وراءها من احتمالات . فلو قيل في الأمثلة السالفة : (أكثرن . . . - لا تكثرن . . . - تجنبن . . . - يبرئن - . . . يقتلن . . .) لكان مجيء نون التوكيد ، برغم اختصارها البالغ بمنزلة القدم ، وبمنزلة قول المتكلم : إني أوكد كلامي ، وأتشدد في أن تُنفذ مضمونه في المستقبل ، وأحرص على أن تُصدق . أو : بمنزلة تكرار ذلك الكلام ، وإعادةه لتحقيق الغرض السالف ، ومن أجله سميت : بـ « نون التوكيد » . والمشددة أقوى في تأدية التوكيد من المخففة .

وفوق هذا فكلماتهما تُخالص المضارع للزمن المستقبل ، سواء أكان اتصاها به مباشراً أم غير مباشر^(١) . ومن ثمَّ يمتنع دخولها على المضارع إذا كان للحال ، أو للمضى أحياناً - كما سبق - منعاً للتعارض بينهما .
أما الأمر فزمنه مستقبل في الأغلب ؛ فتقوى فيه الاستقبال . فإن كان لغيره خلصته للمستقبل المحض .

(١) يكون غير مباشر ؛ لوجود فاصل بينهما ؛ كالضمير .

فالآثر المعنوي لهذه النون هو : توكيد المعنى على الوجه السالف ، وتخليص زمن المضارع للاستقبال ، وتقوية الاستقبال في فعل الأمر أو إرجاعه إليه .

وقد تفيد النون - مع التوكيد - الدلالة على الإحاطة والشمول إذا كان الكلام لغير الواحد ، ففي مثل : يا قومنا احذروا مكاييد الأعداء . . . يكون المراد : يا قومنا كلكم ، أو جميعكم ، فرداً فرداً . . .

* * *

وخلاصة كل ما تقدم : أنهما حرفان من أحرف المعاني ، يُدحِقان بآخر المضارع وآخر الأمر ، لتخليص هذين الفعلين لزمان المستقبل ، ولا ياحقان بهما ولا بغيرهما من الأفعال التي لا يراد منها المستقبل الخالص ، ولا بأسماء الأفعال مطلقاً ، ولا سائر الأسماء ، والحروف . وأن فائدتهما المعنوية هي : تأكيد المعنى وتقويته بأقصر لفظ ، وتخليص المضارع لزمان المستقبل ، وتقوية الاستقبال في الأمر ، أو إرجاعه إليه ، وأنهما قد يفيدان - مع التوكيد - الشمول والعموم في بعض الصور .

* * *

آرثاهما اللفظية ، والأحكام المترتبة على وجودهما :

لنوني التوكيد آثار لفظية مشتركة بينهما ، تتحدت من اتصال إحداهما بآخر المضارع ، المتجرد للمستقبل ، أو بآخر الأمر كذلك . وتمتاز الخفيفة بأحكام خاصة تنفرد بها دون الثقيلة .

وأهم الآثار المشتركة بينهما هو :

- ١ - بناء المضارع على الفتح ، بشرط أن تتصل به نون التوكيد اتصالاً مباشراً ؛ بأن يكون خالياً من ضمير رفع بارز^(١) يفصل بينهما ؛ ذلك أن المضارع معرب دائماً ، إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً نون التوكيد ؛ فينبى على الفتح ، أو نون

(١) ضمائر الرفع البارزة التي تتصل بآخر المضارع والأمر وتحدث فيهما تغييرات مختلفة - هي : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، ونون النسوة . وستجىء التغييرات في ص ١٧٧ وما بعدها - وقد سبق (في ص ١٥٣ م ٦) تفصيل الكلام على بناء المضارع ، ومنه : أن يكون اتصال نون التوكيد به مباشراً عند بناؤه على الفتح . أما نون النسوة فاتصالها به لا يكون إلا مباشراً دائماً ، ويبنى معها على السكون

النسوة ؛ فيبني على السكون . كقول شوقي في وصف الدنيا :
 لا تحفلن ببؤسها ونعيمها نَعْمَى الحياة وبؤسها تَضَلِيلُ
 وكقوله في الأمهات المصريات المجاهدات :

ينفُشنَ في الفتيانِ من رُوحِ الشجاعة والثباتِ
 يَهْوَيْنَ تَقْبِيلَ المهنّدِ ، أو معانقةَ القناةِ (١)

ويدخل فيما سبق : المضارع المسبوق بلام الأمر أو غيرها من الجوازم التي يصح الجمع بينهما وبين نون التوكيد ؛ فإنه يبنى على الفتح في محل جزم (٢) ؛ كقولك للمهمل : لَتَحْتَرَمَنَّ عَمَلَك ، ولتُكْرِمَنَّ نَفْسَكَ بإنجازه على خير الوجوه . ومثل : إِمَّا (٣) تَنْصَرَنَّ ضَعِيفًا فَإِنَّ اللَّهَ نَاصِرَكَ ... ، فالأفعال : (تَحْتَرَمَنَّ ، وتُكْرِمَنَّ ، وتنصر ...) مبنية على الفتح ؛ لاتصالها المباشر بنون التوكيد ، في محل جزم بلام الأمر . فإن لم يكن الاتصال بين المضارع ونون التوكيد مباشراً نشأت أحكام سنعرضها بعد (٤) . . .

٢ - بناء فعل الأمر على الفتح ، بشرط اتصاله بنون التوكيد اتصالاً مباشراً ، فلا يكون اتصالاً بضمير رفع بارز (٥) يفصل بينهما - ؛ نحو : اشكرن من أحسن إليك ، وكافئته بالإحسان إحساناً ، واعلمن أن كلمة حمد وثناء قد تكون خير جزاء (٦) .

(١) الريح .

(٢) ومن الأمثلة : « تكونن » في قوله تعالى : (ولا تكونن من الذين كذبوا بآيات الله فتكونن من الخاسرين) وكذلك المضارع « تحفل » في البيت السالف و « تضجر » في قول الآخر :

لا تضجرن ولا يدخلك معجزة فالفوز يهلك بين العجز والضجر

فالأفعال المضارعة السالفة مبنية على الفتح في محل جزم بلا الناهية .

(٣) أصلها : « إن » الشرطية المدغمة في « ما » الزائدة .

(٤) في ص ١٨٥ و ١٩٩ .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

(٦) ولا داعي لأن نقول : فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتح الآتية لمناسبة

النون وإنما نقول - تيسيراً بغير تلك الإطالة - : فعل أمر مبني على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد ؛

فإن كان فعل الأمر متصلاً بضمير رفع بارز يفصل بينهما فإنه يجرى عليه ما يجرى على المضارع المسند لذلك الضمير من غير اختلاف في الأحكام ولا في التغيرات ؛ فالمضارع والأمر سيان فيما يجرى عليهما عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة ؛ سواء أكان آخرهما صحيحاً أم معتلاً ، مؤكّدين أم غير مؤكّدين ، مع ملاحظة الاختلاف بينهما في ناحيتين هامتين .

أولاهما : أن الأمر مبني دائماً في كل الأساليب ؛ سواء أكان مؤكّداً أم غير مؤكّد .
وثانيتها : أنه لا تلحقه نون الرفع مطلقاً . وسيجيء تفصيل الكلام عليه مع المضارع آخر الباب (١) .

٣ - أن توكيد فعل الأمر بها جائز في كل أحواله (٢) ، بغير قيد ولا شرط ، وكذلك المضارع المبدوء بلام الأمر .

أما المضارع المجرد من هذه اللام فلتوكيده أحوال أربعة (٣) ، هي : وجوب التوكيد ، وامتناعه ، واستحسانه . وقلته . وإليك البيان :

الأولى والثانية : يجب توكيده ، حين يكون مثبتاً ، مستقبلاً ، جواب قسم ، مبدوءاً باللام (٤) التي تدخل على جواب القسم ، ولا يفصل بينه وبين هذه اللام فاصل ؛ نحو : والله لأعمدن الخير جهدي - بالله لأجتنبن قول السوء قدر استطاعتي - تالله لسنحاربن الشر ما وسعتنا المحاربة (٥) . . . فالأفعال المضارعة : (أعمل - أجتنب - نحارب . . .) واجبة التوكيد بالنون ، لاستيفائها الشروط

(١) في ص ١٨٥ و ١٩٩

(٢) فتدخل الحالات التي يخرج فيها عن معنى الأمر الخالص إلى غرض آخر مع بقاء صيغته على حالها ؛ كخروجه إلى الدعاء في شعر لأحد الأنصار كان يردده النبي عليه السلام يوم غزوة الخندق ، ومنه :

فَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا وَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا

(٣) انظر « ب » من الزيادة والتفصيل ص ١٧٧ .

(٤) عند من يرى - كالبصريين - أن هذه اللام لا تعينه للحال - وسيجيء هذا في ص ١٧٣ - .

(٥) أي : مدة اتساع المحاربة لنا ، واقتدارنا عليها .

كلها ، فهي مثبتة ، مستقبلة الزمن^(١) ، وقبلها قدم وقعت في جوابه ، مصدره بلام الجواب ، بغير فاصل بينهما .

فإذا فقد بعض الشروط نشأت صورة جديدة قد يمتنع فيها توكيده ، وقد يصح إذا انطبقت عليها أوصاف المنع أو أوصاف الجواز التالية :

فن الصور التي يمتنع فيها توكيد المضارع بالنون أن يفقد شرط الثبوت في الحالة السالفة فيكون منفيًا ، إمّا لفظًا : نحو : إن دعيتُ للشهادة فوالله لا أكتمُ الحق ، وإما تقديرًا ، نحو : قوله تعالى : (تَاللهِ تَنفَتًا تَذَكُرُ يوسفَ . . .) أي : لا تفتنًا ، لأن حذف « لا » النافية كثير في جواب القسم عند أمن اللبس^(٢) .

ومن الصور التي يمتنع فيها توكيده أيضًا أن يفقد شرط الاستقبال في تلك الحالة أيضًا ؛ فيكون زمنه للحال بقرينة تدل على هذا ، كقول الشاعر :

لَسْتُ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيوتِكُمْ
لَسِيَعَلَمُ رُبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ

(١) لأن نون التوكيد تخلص زمن المضارع للمستقبل ، ولا علامة أو قرينة هنا تمنع تجرده للاستقبال (كما أوضحنا في ص ١٢٨ ، وفي ص ١٠٩ م ٤) .

(٢) تحذف العرب - أحيانًا - « لا » النافية في جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى ؛ لأن اللبس عندئذ بين المنق والموجب مأمون ، إذ لو كان الجواب غير منق في المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكدًا باللام والنون معًا ، جريًا على الأغلب في جواب القسم عند البصريين ، وبأحدهما عند أكثر الكوفيين - ومن أمثلة حذف « لا » النافية في الآية السالفة : (تالله تفتنًا تذكر يوسف) أي : لا تفتنًا ما جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي - ص ٥٠ - في بيت ليلي الأخيلية ترى توبة :

فَأَقْسَمْتُ أَبْكِي بَعْدَ تَوْبَةٍ هَالِكَا
وَأَحْفَلُ مِنْ دَارَتْ عَلَيْهِ الدَّوَائِرُ
أي : لا أبكي ولا أحفل ؛ فقد جاء ما نصه : (تريد : لا أبكي ... والعرب تضمر « لا النافية » في جواب القسم مع ملاحظتها في المعنى ؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون : كقولك : والله لأخرجن . قال الله عز وجل : « تالله تفتنًا تذكر يوسف » أي : لا تفتنًا تذكر يوسف) . ٥١ .

وقال الشاعر :

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي : لا أبرح . . .

- وقد ذكرنا ما تقدم بمناسبة أخرى في الجزء الأول عند الكلام على : « قتيه » م ٤٢ ص ٥١٠ وفي

الجزء الثاني م ٩٠ ص ٣٨٣ بمناسبة الكلام على أحرف القسم وجوابها .

وقول الآخر :

يَمِينًا لِأَبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يَزْخَرِفُ قَوْلًا ، وَلَا يَفْعَلُ

لأن المعنى هنا على الحالية ، ولأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع تخلص زمنه للحال — عند فريق من النحاة^(١) — ونون التوكيد تخلصه للمستقبل ؛ فيتعارضان .

ومن الصور الممنوعة أيضاً أن يكون في تلك الحالة السالفة مفصّلاً من لام الجواب ، إما بمعموله ، وإمّا بغيره ؛ كَقَدَّ ، أو سوف ، أو السين ... ؛ نحو : والله لغرّضكم تُدركون بالسعى الدائب ، والعمل الحميد . ومثل : والله لقد تناولن رضا الناس بحسن معاملتهم . ونحو قوله تعالى : (ولسوف يهطيك ربك فترضى) والأصل : والله لسوف ...

الثالثة : أن يكون توكيده هو الكثير المستحسن ؛ لكنه — مع كثرته واستحسانه — لا يبلغ درجة الواجب . وأمّارته : أن يكون المضارع فعل شرط للأداة : « إن » الشرطية المدغم فيها « ما » الزائدة للتوكيد (أى : إمّا) ، أو : يكون مسبوقةً بأداة طلب تنفيذ الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء ، أو العرّض^(٢) ، أو التحضيض ، أو أو التمني ، أو الاستفهام ...

فمثال المضارع المسبوق « بإمّا » : إمّا تحذرن من العدو تأمن أذاه ، وإمّا تُهملن الحذر تتعرض للخطر . والأصل : إن تحذرن ... وإن تُهمل ... زيدت « ما » على « إن » الجازمة ، وأدغمت فيها . ولا يحسن في النثر ترك هذا

(١) غير البصريين — كما أشرنا في رقم ٤ من هامش ص ١٧١ . — ومعلوم أن الذى يعين المضارع للحال أمور ؛ منها : كلمة : الآن ، أو : الساعة . . . ، ومنها : النى بليس ، ومنها : لام الابتداء . . . ، إلى غير هذا مما سردناه في موضعه الأنسب (ص ١٦٦ م ٤) فن يريد الدلالة على الحال بغير لام القسم في مثل البيتين السالفين فله وسائل ؛ منها : أن يقول في النثر : ليعلم الآن . ويميّناً لأبغض الساعة . . .

(٢) العرّض : طلب فيه لين ورفق (ويظهران في اختيار الكلمات الرقيقة ، وفي نبرات الصوت) والتحضيض : طلب فيه عنف وشدّة (ويظهران في اختيار الكلمات الجزلة ، والضحمة ، وفي نبرات القوية العنيفة) . والأداة الغالبة في العرّض هي : (ألا) المخففة . وقد تستعمل قليلاً للتحضيض . وأدواته الغالبة هي : لولا — لوماً — هلاً — ألا — وسيجيء الكلام على هذه الأدوات في بابها الخاص — ص ٥١٢ —

التوكيد بعد : « إماماً » ، لكنه يصح في الشعر للضرورة . كقول القائل :
يا صاح ، إرساناً تجدني غيبر ذى جِدَّة (١) فما التَّخَلُّبِيَّ عن الإخوان من شِيَمِيَّ
ومثال المسبوق بأداة تفييد الأمر : لِيَتَحَذَّرَنَّ مَدِيحَ نَفْسِكَ ، وَلِتَتَدَاعَنَّ الشَّاءَ
عَلَيْهَا ، وَإِلَّا كُنْتَ هَدَفًا لِلسَّخِرِيَّةِ وَالْمَهَانَةِ .

ومثال المسبوق بالنهي قوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ
الظالمون) ، وقول الشاعر :

لا تحسبنَّ العلم ينفع وحده ما لم يتوَجَّ رَبُّهُ بِخِلَاقِ (٢)

وقول الآخر :

ولا تطمعنَّ من حاسدٍ في مودة وإن كنت تبديها له وتنييل

ومثال المسبوق بالدعاء قول القائل :

لا يَتَّبِعِدَنَّ (٣) قَوْمِي الَّذِينَ هُمُّو سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَقَّةُ الْجُزُرِ . . .
وبالعَرَضِ قولهم : أَلَا تَنْسِيْنَ إِسَاءَةَ مَنْ أَعْتَبَيْكَ (٤) .

وبالتحضيض قول الشاعر :

هَلَا تَمَنَّيْنَ بوعَدٍ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ كما عَهَدْتِكُ في أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

وبالتمنى قول الشاعر :

فليتكِ يَوْمَ المَلْتَقَى تَرَيْنِيْني ألكي تعلمي أني امرؤُ بك هائمٌ

وبالاستفهام قول الشاعر :

أَتَهْجُرَنَّ خَلِيلًا صَانَ عَهْدَ كُمُو وَأَخْلَصَ الْوَدَّ في سرِّ وإعلانِ ؟

الرابعة : أن يكون توكيده قليلاً (٥) ، وهو - مع قلته - جائز فصيح ، لكنه

(١) مال ونفى . (٢) ينصيب من الخير والصلاح . وكذلك قول الشاعر :

لا يَخْدَعَنَّكَ من عدوِّ دمعُهُ وإرحم شبابيك من عدوِّ ترحمِ

(٣) لا يبعدين ؛ أى : لا يهلكن (الفعل : بعد يبعدُ ، بمعنى : هلك بهلك) . دعاء لقومه ألا يصيبهم الهلاك ، ويصفهم بأنهم سم لأعدائهم ، آفة لجزرهم (جمع : جزور . والجزور مؤنثة في لفظها . ومعناها الغالب : الناقة ، وقد يراد منها الحمل) وإنما كانوا آفة لها لكثرة ذبحهم إياها لأنفسهم ، وللضيوف وهذا كناية عن الكرم . (٤) أزال سبب عتابك .

(٥) قلة نسبية (أى : بالنسبة لنوعى التوكيد السابقين - وانظر « ١ » ص ١٧٧)

لا يَرْقَى فِي قُوته مَرْقَى النوعين السالفين . وعلامته : أن يكون بعد « لا »
النافية كقوله تعالى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً »^(١) ،
أو بعد : « ما » الزائدة التي لم تدغم في « إن » الشرطية ؛ كقولهم في المثل : بَعِيْنِ
مَا أَرِيْسَنَكَ^(٢) ، وقول الشاعر في المال :

قليلًا به^(٣) ، مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا

ويدخل في هذا « ما » الزائدة بعد « رَبَّ » ؛ نحو : رَجِمَا يُقْبِلَيْنِ الْخَيْرَ وَرَاءَ
الْمَكْرُوهِ^(٤) ، أو بعد : « لَمْ »^(٥) كقول الشاعر :

مَنْ جَسَدَ الْفَضْلِ وَلَمْ يَنْدُ كُرْنٌ بِالْحَمْدِ مُسَدِّيهِ فَقَدْ أَجْرَمَا

أو بعد أداة شرط غير « إن » المدغمة في : « ما » الزائدة ، كقول الشاعر :
مَنْ تَشَقَّقَسْنَ^(٦) مِنْهُمْ فليس بآيب أبدا ، وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَافِي

٤ - عدم تقديم معمول فعلها على هذا الفعل^(٧) ، إلا إن كان المعمول شبه

- (١) وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ادْخُلُوا مَسَاجِدَكُمْ ؛ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ ، وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) .
(٢) هذا مثل قديم تقوله لمن يخفى عنك أمراً أنت به بصير ، تريد : «إني أراك بعين بصيرة . » « ما »
زائدة . وجاء في الأساس ما معناه : أنك تقول هذا لمن أرسلته واستجلبته ؛ فكأنك تقول له : لا تَكُؤْ عَلَى شَيْءٍ
فَإِنِّي أَنْظِرُ إِلَيْكَ ، أَيْ : لَا تَقْفُ ، وَلَا تَنْتَظِرُ . وفي هذا المثل تأكيد للحكم بصحة تقديم شبه الجملة على
متعلقه الفعل المؤكد بالنون - كما سيجيء في الحكم الرابع -
(٣) الضمير عائد على المال في بيت قبله هو :

أَهْنٌ لِلَّذِي تَهْوَى التَّلَادُ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مَتَّكَانَ الْمَالُ نَهَبًا مُقْسَمًا
و « قليلاً » نعت لمصدر مخوف ، والتقدير : حمداً قليلاً يحمذك وارث .. وفي البيت شاهد آخر
يحكم عليه بالضعف هو تقديم كلمة « قليلاً » النعت مع منوعته المخوف ، مع أنها معمولان للمضارع
المؤكد بالنون وليسا شبه جملة - إذ شبه الجملة هو الذي قد يباح تقديمه - كما في رقم ٢ من هذا الهامش ،
وكما سيجيء في الحكم الرابع -

(٤) منع بعض النحاة التوكيد بالنون بعد : « ربما » بحجة أنها لا تدخل على الزمن المستقبل أو ما هو
في حكمه . ويرى سيبويه صحة هذا التوكيد ، بحجة وروده في المأثور .

وقد يكون الأفضل الأخذ بالرأى الأول ليكون حكم « رب » مطرداً .

(٥) انظر « ١ » من الزيادة والتفصيل ، ص ١٧٧ ، حيث الرأى المعارض ، ولمله أنسب .

(٦) تُصَادِفُ وَتُقَابِلُ .

(٧) لأن فعلها لا يعمل فيما قبله ؛ وهو لذلك لا يفسر عاملاً مخوفاً قبله . أماتلق شبه الجملة ، =

جملة فيصح التقديم - في الرأي الأرجح - ؛ ففي مثل : اسمعِن النصح . . . لا يصح أن يقال : النصح اسمعِن . بخلاف لا تثقِن بمنافق ، واحذرته عند تثلب الأيام ، فيصح أن يقال : بمنافق لا تثقِن . وعند تثلب الأيام احذرته^(١) .

٥ - وقوع تغيرات أخرى تلمحق المضارع صحيح الآخر ومعتلته ، وكذا الأمر ، عند إسنادهما لضمائر الرفع البارزة ؛ فقد يحذف حرف العلة عند الإسناد أو يتثلب . وقد يحذف الضمير إذا كان واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، وقد يتحرك بحركة مناسبة له من غير أن يحذف . وقد تحذف نون الرفع ، أو تدغم بغير حذف . . . إلى غير هذا من التغيرات المختلفة المترتبة على التوكيد ، والتي سنذكرها آخر الباب^(٢) تفصيلاً - كما قلنا - .

* * *

= إذا كان متقدماً على هذا الفعل فالشائع أنه لا يجوز ، وهناك رأي آخر يجيزه - طبقاً للبيان الذي سبق (في رقم ٢ و ٣ من الهامش السابق وكما في هامش ص ١٠٠ طبعة ٣ ج ٢ م ٦٧ - باب النائب عن الفاعل) واعتاداً على بعض الشواهد التي تؤيده ، ومنها ما تقدم .

(١) لهذا صلة بما سبق في رقم ٢ و ٣ من هامش الصفحة السالفة .

(٢) ص ١٨٥ - وفيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : « نونا التوكيد » .

(وسنضع جهة اليسار رقماً لكل بيت كما ورد في ترتيب بابهِ بالألفية ؛ لأننا لم نلتزم في عرض

مسائل هذا الباب ترتيبها في أبيات الناظم) .

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ؛ هَمَا كُنُونِي : اذْهَبَنَّ ، وَاقْصِدْنَهُمَا ١ -
يريد بالمثل الأول : نون التوكيد المشددة ، وبالثاني : المخففة . ثم قال :

يُوكِّدَانِ « اَفْعَلْ ، وَيَفْعَلُ » آتِيَا ذَا طَلْبٍ ، أَوْ شَرْطًا إِمَّا تَالِيَا ٢ -
المراد من « افعَل » هو : الأمر . ومن « يفعل » آتيا ، المضارع الآتي ، أي : الذي زمنه مستقبل ، حالة كونه ذا طلب ، أو : كونه شرطاً تالياً إما . (في الجملة تقديم وتأخير) :

أَوْ : مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَوْلٌ بَعْدَ ، « مَا » و « لَمْ » وَبَعْدَ : « لَا » - ٣

وغير « إِمَّا » مِنْ طَوَالِبِ الْجَسْرَا وَآخَرَ الْمُوكِّدِ الْفَتْحُ ؛ كَابْرُزًا ٤ -
يريد : أن توكيد المضارع قليل بعد : « ما » و « لم » ، و « لا » وبعد غير « إن » الشرطية المدغمة في « ما » ، من باقى طوالب الجزاء ، أي : باقى الأدوات الشرطية التي تطلب جزاء .

ويفهم من كلامه السالف أن توكيد المضارع كثير في غير هذه المواضع التي سردها . ومن الكثير ما ذكره أولاً مجملًا . ثم قال : إن آخر الفعل المؤكده يبنى على الفتح ؛ « كابرزا » وأصله : « ابرزن » بنون التوكيد =

زيادة وتفصيل :

(ا) يرى بعض النحاة - ورأيه سديد - أن توكيد المضارع المنفي بالحرف : « لم » قليل ، قلة ذاتية تدخله في حكم النادر الذي لا يصح القياس عليه ، وليست قلة نسبية ؛ (أى : ليست قلة بالنسبة لغيره ، حيث يشترك القليل والكثير معاً في الكثرة التي تبيح القياس عليهما ، ويمتاز الكثير بزيادة الدرجة فيها) . وحجته : أن « لم » حرف يقرب زمن المضارع للمضى ، وزون التوكيد حرف يُخَلِّص زمنه للمستقبل ، فيتعارضان . وهذا رأى يحسن الاقتصار عليه .

(ب) جرى بعض النحاة على تقسيم حالات المضارع - من ناحية توكيده بالنون - خمسة أقسام ، غير الحالة التي يمتنع فيها توكيده .

الأولى : وجوب توكيده وهي الحالة التي أوضحناها .

والثانية : أن يكون توكيده قريباً من الواجب ، وذلك حين يكون مسبوqاً « بإن » الشرطية المدغم فيها : « ما » الزائدة .

والثالثة : أن يكون توكيده كثيراً ؛ وذلك إذا وقع بعد أداة طلب : (أمر - نهى - دعاء - عرض - حض - تمن - استفهام) .

والرابعة : أن يكون توكيده قليلاً . وذلك بعد : « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية .

والخامسة : أن يكون توكيده أقل ، وذلك بعد : « لم » الجازمة ، أو أداة شرط أخرى .

وذكروا لهذا التقسيم تعليمات مصنوعة لا يعرفها العرب ، ولم تخطر ببالهم ، والتعليل الحق في التقسيم يجب أن يقتصر على كثرة الاستعمال وقلة بين العرب .

= الخفيفة المنقلبة ألفالاجل الوقف . وسرد بعد هذا أبياتاً أربعة في أنواع من التغييرات التي تصيب الفعل عند إسناده لضمائر الرفع البارزة ، وسنعود إليها عند الكلام على هذه التغييرات ، ثم بين الأحكام التي تختص بها « الخفيفة » ، وعرضها في خمسة أبيات ختم بها الباب وسندكرها فيما يلي - ص ١٧٩ وما يليها -

فما الحاجة إلى هذا التقسيم الحماسي والسداسي...، مع أن القسم الثاني والثالث لا يختلفان في الأثر؟ فحكمها واحد؛ هو: شدة الحاجة معهما إلى التوكيد. وإن كانت هذه الحاجة لا تبلغ مرتبة الوجوب؛ إذ لا أهمية لزيادة أحدهما على الآخر في درجة الكثرة والتنوع؛ لأنهما - معا - مشتركان عند العرب في الكثرة التي تفيد شدة الحاجة للتوكيد، وتجعل استعماله قياسياً قوياً، وما يزيد على هذا القدر المشترك يصير زيادة في الدرجة البلاغية؛ لا في صحة الاستعمال وقوته، وهذه الزيادة متروكة لتقدير المتكلمين في العصور المختلفة - بعد عصور الاحتجاج - ولرغبتهم في محاكاة هذا أو ذلك على حسب مقتضيات الأحوال. فهي منتقلة بينهما؛ فإن لم تنجبه الرغبة إلى محاكاة الزائد، - لغرض بلاغي -، وشاع الاستعمال الأدبي على إهمالها، اكتسبها الآخر وصار هو الشائع، وانتقلت إليه درجة الزيادة. ولا عيب في هذا؛ فكلاهما بليغ صحيح يقاس عليه، وكلاهما كثير، لكنه قد يحتفظ لنفسه دون الآخر بمرتبة الزيادة في الاستعمال زمنياً مؤقتاً، تنتقل بعده إلى نظيره.

ومثل هذا يقال في القليل والأقل. فما الحاجة إلى تفريقهما، وعدم إدماجهما في قسم واحد ما دامت قلتهما ليست مانعة من القياس عليهما؛ لأنها قلة نسبية عديدة (أى: على حسب نسبة أحدهما للآخر). وليست قلة ذاتية تمنع القياس.

الأحكام التي تختص بها نون التوكيد الخفيفة دون الثقيلة

تنفردُ الخففةُ بأمر أربعة :

الأول : عدم وقوعها - في الرأي الأرجح - بعد ألف اثنين ، أو غيرها من أنواع ^(١) الألف ؛ نحو : (أيها الشابان ، عاميلان زملاء كما بكريم المعاملة ، واجتنبان كثرة العتاب ؛ فإنه يفضى إلى القطيعة) . فتتبعين المشددة هنا مع بنائها على الكسر ، ولا يصح مجيء الخفيفة ، لأن المنع هو الأعم الأغلب في الكلام المأثور .

ويجيز بعض النحاة مجيء الخفيفة ساكنة ، أو متحركة بالكسر ؛ متابعة لبعض العرب ، والأنسب الاقتصار على الأغلب ؛ منعاً للتشعيب ، وابتعاداً عما فيه من إلباس وخفاء ^(٢)

الثاني : عدم وقوعها - في الرأي الأحسن - بعد نون النسوة مباشرة . فإذا كان الفعل المضارع أو الأمر مسنداً لنون النسوة وأريد توكيده بالنون ، وجب - في هذا الرأي الأعلى - أن تكون نون التوكيد مشددة ، مبنية على الكسر ، ووجب أن يفصل بينها وبين نون النسوة ألف زائدة ، لا مهمة لها إلا الفصل بينهما ؛ نحو : (أيتها السيدات : لا تُقَصِّرْنَ نَانَ في واجبكن القوى ، وفي مقدمته حسن تربية الأولاد ، والإشراف على شؤون البيت ، واعلمن أن ما في تقصيركن من ضرر شامل ، وإساءة عامة) . فلا يصح مجيء الخفيفة هنا - في الرأي الأحسن الذي يحتمُّ الاقتصار على المشددة المكسورة ، بعد الألف الفاصلة ؛ كهذا المثال ، وبعد ألف الاثنين ؛ كالمثال السابق في القسم الأول ، وبعد غيرهما من كل أنواع الألف ^(٣) :

(١) كالألف الفاصلة التي في النوع التالي .

(٢) في هذا الأمر يقول ابن مالك :

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ ، وَكَسْرُهَا أَلْفٌ - ١٠

(٣) وفيه ابتعاد أيضاً عن اللبس ، وعن صور خيالية تنشأ عند الوقف . ومن هذه الصور الخيالية المتعددة قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف بعد ألف الاثنين ، أو الألف الفاصلة بين النونين ... - في رأى من يجيز وقوعها بعدهما - في مثل يالاعبان دحرجان كرتكما ، يالاعبات دحرجنان كرتكن ؛ فتصير : دحرجا - ودحرجنا . ثم تقلب الألف الثانية همزة ؛ فيقال فيها : دحرجاء ، ودحرجناه ؛ لوقوع الألف الثانية متطرفة بعد الألف ؛ فتقلب الأخيرة همزة - تطبيقاً للقواعد الصرفية في كل ذلك -

وفي الاكتفاء بهذا الرأي ، ابتعاد عن اللبس والخفاء ^(١) .

الثالث : وجوب حذفها - في الرأي الشائع - لفظاً لا خَطَطاً إذا وليها ، مباشرة ، ساكن ، ولم يُوقَف عليها . وسبب حذفها الفرار من أن يتلاقى ساكنان في غير الموضع الذي يصح فيه تلاقيهما ^(٢) - ؛ نحو : لا تَتَعَوِّدَنَّ الحلف ، ولا تصدَّقَنَّ الحلاف ، فتحذف النون الخفيفة عند النطق ، وتسبق الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ؛ فلا يلتبس الأمر على السامع ؛ إذ لا مسوِّغ أوجود الفتحة في هذا الباب إلا وجود نون التوكيد بعدها ، مذكورة أو محذوفة . ومنه قول الشاعر :

(١) وفي الأمر الثاني الذي تنفرد به الخفيفة يقول ابن مالك :

وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مَوْكَدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا - ١١

أي : زد قبلها مباشرة ألفاً حين يكون الفعل المؤكد مستنداً إلى نون النسوة .

(٢) يصح تلاقى الساكنين عند الوقف ، وعند قصد النطق ببعض ألفاظ التهجى وذكر أسمائها ؛ نحو : كاف - جيم - لام ، وفي غير هذين لا يصح تلاقى الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثة ، فتي تحققت جاز الالتقاء ، ووصف بأنه « على حدة » أي : على النمط المشروع المحدد لصحة التلاقى . « أولها » : أن يكون الساكن الأول حرف لين (أي : حرف علة ساكناً) « ثانيها » : أن يكون بعده حرف صحيح ساكن ، مدغم في مثله . « ثالثها » : أن يكون التلاقى في كلمة واحدة ؛ ومن الأمثلة للألف : (شابة - عامّة - ضالّون - صادّون) وللواو : تُمُودٌ الثوب (الأصل : ماددت البائع الثوب - أي : مدّ كل منا الثوب ؛ فتبادّ الثوب ، وهذه التاء هي تاء المطاوعة . فإذا بنى الفعل « تَمَادَدٌ » للمجهول صار : تُمُودٌ) . وللياء : خُوْبِيَصَّةٌ ؛ تصغير ؛ « خاصة » ، و « أُصِيمٌ » تصغير « أصم » .

وبناء على الشرط الثالث لا يكون التقاء الساكنين مع نون التوكيد الخفيفة جارياً على حدة ، وبالرغم من هذا يحذف أول الساكنين كما سنعرف .

ويرى بعض النحاة : - ورأيه أحسن - أن التلاقى المباح ليس مقصوراً على كلمة واحدة ، فقد يكون فيها وفيها يشبه الكلمة الواحدة أيضاً . كالكلمات التي يتصل بآخرها فاعلها الذي هو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، أو ألف الاثنين ، وبعد كل ضمير من هذه الضمائر نون التوكيد (انظر ما يتصل بهذا ويوضحه في ج ١ ص ٣٣ م ٤ و ص ٩٧ م ٧ ولا سيما رأي الصبان الذي قال إن الصحيح عدم اشتراط التلاقى في كلمة واحدة . . .) وكما يتضح في هذا الباب .

وللمجمع اللغوي القاهري قرار يتصل بهذا ، - سجله في ص ٥٩ من كتابه المسمى : « مجموعة القرارات العلمية ، من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين » تحت عنوان : إباحة المد عند التقاء الساكنين ، أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين - . ونص القرار :

(لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين في مثل قوهم : اجتمع مندبو العراق بمدودي

ولا تُهين^(١) الفقير؛ علّك أن تركع يوماً ، والدهرُ قد رفعه
فالمضارع مجزوم بلا الناهية ؛ فلا مسوّغ لوجود الفتحة على النون ، وبقاء الياء
قبلها إلا ملاحظة نون التوكيد الخفيفة المحذوفة .

ولا داعي في هذه الصورة لحذفها كتابة - في غير الضرورة - كما يرى بعض
النحاة ، وحجته الاكتفاء بوجود الفتحة الدالة عليها - لأن هذا الحذف الخطّي قد
يوقع في لبس أو احتمال ، يحسن الفرار منهما .

وأفضل من كل ما سبق تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن . وهذا رأى فريق
آخر من النحاة ، وحجته : أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو
الكسر^(٢) ، وأن الكسر هنا أخفّ وأبعدُ من اللبس ؛ فوق أنه مسموع في بعض

(١) البيت من بحر المنسرح - كما قال الصبان ، والخضري ، وليس من الخفيف - وهو للأضبط
بن قُرَيْبٍ الجاهلي ، فهو ممن يحتج بكلامهم . وقد حذفت فيه نون التوكيد .

(٢) قال شارح المفصل (ج ٩ ص ١٢٧) ما نصه : (" اعلم أن الأصل في كل ساكنين التقيا
أن يحرك الأول منهما بالكسر ؛ نحو : بفتِ الأمة ، وقامتِ الجارية ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لئلا .. ") .
ولم يذكر هو ولا غيره من المتسكين بحذفها تعليلاً مقبولاً لحذف نون التوكيد التي يليها ساكن ،
ولا لخروجها على الأصل العام . بل إن حذفها قد يؤدي إلى لبس محقق في حالات متعددة ؛ منها : المضارع
المؤكد بالنون ، المعطوف على مضارع آخر كذلك ، مسبوق بلا الناهية ، مثل : لا تهملن وتلعب الساعة .
فما نوع الفتحة التي على المضارع « تلعب » ؟ أم هي فتحة بناء بسبب نون التوكيد المحذوفة ، والواو للعطف
المجرد الذي لا أثر له في المعية ، ولا في البناء أيضاً - من باب أولى ، لما هو معروف من أن العطف على المبنى
لا يجلب البناء للمعطوف مطلقاً - أم هي فتحة إعراب ، والواو للعطف والمعية معا ؟ لا قرينة تمنع أحد
الاحتمالين بالرغم من اختلاف المعنى اختلافاً واسعاً بينهما .

حالة أخرى : هي الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف إذا أريد توكيده بالنون الخفيفة مع جزمه
بلا الناهية ، في مثل : (لا تخشَيْنِ الأذى في سبيل الحق ...) فلو حذفنا النون لالتقاء الساكنين وتركنا الفتحة
قبلها دليلاً عليها ، لصار الكلام : لا تخشِي الأذى في سبيل الحق . وترك هذه الياء - المتطرفة ، المتحركة ،
التي قبلها فتحة ، - من غير قلبها ألفاً ، يخالف للضوابط اللغوية الأساسية . كما أن قلبها ألفاً ، عملاً بتلك
الضوابط يؤدي إلى أن نقول : لا تخشِي الأذى (بألف مكتوبة ياء) فتقع في محذور ؛ هو تلاقى الساكنين
الذي يقتضينا أن نتخلص منه بحذف ألف العلة من آخر الفعل ، وهذا الحذف يؤدي إلى لبس لا دليل معه على
أن الفعل مؤكد في أصله . وعدم التخلص منه يؤدي أيضاً إلى لبس ؛ هو : اعتبار « لا » نافية ،
وليست ناهية .

لما سبق - وغيره - كان « ياسين » في حاشيته على التصريح محققاً حين قال ما نصه عن التقاء نون =

أمثلة قليلة؛ لكنها على قلتها مسيطرة للأصل العام السالف .

وهذا الرأي — على قلة أنصاره — أفضل كما قلنا ، لبعده عن شائبة اللبس والغموض ، وخلوه من التفريق بين حالتي النطق والكتابة . فإن وُجِدَ من يعارض في أنه الأفضل فلا أقل أن يكون في منزلة الرأي الشائع الذي يوجب الحذف .

أما عند الوقف عليها فلها حكم خاص يذكر في الأمر الرابع التالي :

الرابع : وجوب قلبها ألفاً عند الوقف عليها ، بشرط أن تكون النون الخفيفة بعد فتحة ؛ ففي مثل : احذرْ أنْ قولِ السوء ، وتعودْ حبسِ اللسان عن منكر القول — نقول عند الوقف على الفعلين المؤكَّدين : احذراً — تعوداً . . . ؛ والقرائن كقيلة بأن تدل على نوع هذه الألف ، وأن أصلها نون التوكيد الخفيفة . . .

فإن لم تكن النون الخفيفة بعد فتحة ، بأن كانت بعد ضمة ، أو كسرة — وجب أمران : حذف النون ، نطقاً لا كتابةً ، وإرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها عند وضل الكلام وعدم الوقف ، ففي مثل : (أيها الفتيان ، لا تهأبُنْ مقابلَ الشدائد ، ولا تخافُنْ ملاقاتَ الصَّعابِ في سبيل إدراك الغايات النبيلة . وفي مثل : يا فتاتي : لا تُحجِمِيْ عن احتمالِ العناء في شريف المقاصد ، وسنِّي^(١) الأغراض) . . . نقول عند الوقوف على الأفعال المؤكدة مع أمن اللبس : لا تهابُوا — لا تخافُوا . . . — لا تُحجِمِيْ . . . ، بحذف نون التوكيد الخفيفة ، وإرجاع واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفنا نطقاً فقط عند وجود النون الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين . أما إذا حذفنا فلا التقاء لساكنين فلا يحذف الضمير ، ويعود إن كان محذوفاً نطقاً بسبب وجودها .

= التوكيد الخفيفة بساكن في الصورة السالفة: ” (هلاحركت وأبقيت كغيرها من الحروف إذا كانت ساكنة ، ولقيت ساكناً ؟ . قلت : أشار السعد في شرح التصريف إلى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون. وأقول: فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكناً؛ كمن، وعن؟ فتأمل) “. هـ. ا. فوضوح سؤاله صحيح دقيق ، لمسارته للأصل العام في التقاء الساكنين ، والإجابة عنه جدلية محضة . وكان حقها أن تؤيد بالسمع الذي له القول الفصل ؛ ولهذا جاءت وأهية متداعية ، وقد دفعها بسؤال آخر هدمها وأبادها .

ومن الأمرين الثالث والرابع يتبين أنها تحذف وجوباً في حالتين :

الأولى : حذفها في النطق دون الكتابة إن وقع بعدها ساكن ، ولم يُوقف عليها ، - وهذا الرأي هو الشائع ، وإن كان غير الأنسب اليوم - .

والأخرى : حذفها في النطق دون الكتابة إن وقِفَ عليها بعد ضم أو كسر . مع إرجاع ما حذف لأجل وجودها عند عدم الوقف .

وكل ما سبق جارٍ على أشهر الآراء المستنبطة من أكثر اللغات شبيوعاً ، وقد أهملنا الآراء الضعيفة المتعددة التي لا خير في نقلها ، وليس من ورائها اليوم إلا البلبلة والاضطراب (١) . . .

(١) وفي الأمرين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

واحذف خفيفةً لساكن ردفٍ وبعد غير فتحةٍ إذا تقف - ١٢
أى : احذف نون التوكيد الخفيفة إذا رَدَفَها (ولها وجاء بعدها) ساكن . وكذلك إذا وقعت عند الوقوف عليها ، بعد غير الفتحة . وغير الفتحة هو الكسرة والضممة . ثم قال :

واردُّ إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عديماً - ١٣
يريد : إذا وقعت عليها وجب أن ترجع إلى الفعل ما عدم منه (أى : حذف منه) في وصل الكلام بسببها ، وعند وجودها . وختم الباب بقوله :

وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفاً ؛ كما تقولُ في قفنٍ : قفاً - ١٤
أى : أن نون التوكيد إذا وقف عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفاً . وساق لهذا مثلاً ؛ وهو : « قفنٌ » حيث وقعت النون بعد الفاء المفتوحة . فعند الوقف يقال : قفاً .

زيادة وتفصيل :

ارتضى بعض النحاة تسمية الأمور الأربعة السالفة : « خصائص تمتاز بها
 ذون التوكيد الخفيفة » ، أو : « أمور تنفرد بها » . ولا مانع من هذا على اعتبار تلك
 الخصائص أو الأمور أحكاماً بعضها عندى (أى : سلبى) كالأول والثانى ،
 وبعضها حذفٌ - طبقاً للشائع - كالثالث ، أو : قلبٌ ؛ كالرابع فى بعض
 حالاته .

ولا مانع فى الوقت نفسه من اعتبار تلك الأمور الأربعة خصائص تمتاز بها
 ذون التوكيد الشديدة دون الخفيفة ، ولكن على أساس آخر : هو أنها أمور إيجابية ؛
 لا عدم فيها ولا تغيير . فالأول : وقوعها بعد ألف الاثنين ، والثانى :
 وقوعها بعد الألف الفاصلة ، والثالث : بقاؤها إذا وليها ساكن . والرابع : بقاؤها
 على حالها من غير حذف أو قلب عند الوقف

إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير
توكيدهما ، ومع التوكيد

الكلام على المضارع (١) :

عرفنا (٢) أن المضارع معرب في كل أحواله ، إلا إذا اتَّصل بآخره نون النسوة ؛
فبني على السكون (٣) ، كالأمثلة السالفة ، أو اتَّصل بآخره نون التوكيد اتصالاً
مباشراً ؛ فبني على الفتح ، سواء أكان صحيح الآخر ؛ نحو : أتأمرن بالمعروف ،
وأنت لا تأتمرن به ؟ أم معتل الآخر مطلقاً ؛ (أى : بالألف ، أو الواو ،
أو الياء) كقول ناصح لأخيه : لا تنهين عن الأذى ، وأنت تمارسه ، ولا ترجون
من لئيم خيراً وإن تودد إليك ، ولا تفترين حديثاً ، ولو توهمت أن الناس به
مصدقون . ومن هذا قول القائل :

فلا تبكين في إثر شيء ندامةً إذا نزعته من يديك النوازع

فالأفعال المضارعة : (تأمر - تأتمر - تنهى - تترجو - تفتري - تبكى . . .)
مبنية على الفتح لاتصالها - مباشرة - بنون التوكيد .

وبما تجب ملاحظته أن حرف العلة : « الألف » لا بد أن ينقلب ياء مفتوحة
للبناء قبل : « نون التوكيد » كما في الفعل : « تنهى » في المثال السالف وأشباهه .
أما « واو » العلة و « ياؤها » فيبقيان على صورتها مع تحريكهما بفتحة البناء ؛ لأجل
نون التوكيد .

ولا يصح حذف حرف علة من تلك الثلاثة لأجل الجازم إن كان المضارع
مسيبوقاً بجازم - كما في الأمثلة المتقدمة ؛ لأن مراعاة نون التوكيد أهم وأولى في تلك
الصور ؛ فالمضارع فيها مبنية على الفتح لفظاً ، ولكنه في محل جزم .

فإن لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالاً مباشراً لم يصح بناؤه

(١) الكلام على الأمر في ص ١٩٩ .

(٢) في ص ١٦٩ . (والتفصيل في ج ١ ، باب المعرب والمبني) .

(٣) وفي كل الصور والحالات لا يكون اتصالها به إلا مباشراً - كما في رقم ١ من هامش

على الفتح ، وذلك حين يفصل بينهما ضمير رفع بارز ؛ (ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، أو نون نسوة) فإن أريد توكيده مع وجود فاصل من هذه الضمائر البارزة جاز ، ولكن من غير بناء على الفتح . ويترتب على هذا التوكيد عند وجود الضمير الفاصل وقوع تغييرات حتمية تختلف باختلاف آخر المضارع ؛ أهو صحيح الآخر أم معتله ؟ وفيما يلي بيان هذه التغييرات الحتمية (١) :

(١) إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيد ،
وبتوكيد :

١ - إذا كان المضارع صحيح الآخر ؛ مثل : « تفهم » ، وأردنا إسناده لألف الاثنين من غير توكيد - قلنا : أنما تفهمان . والإعراب : « تفهمان » ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل . فهو معرب حتماً .

أما عند التوكيد ، وقبل إحداث التغيير فنقول : « أنما تفهمانين ؟ » بنون التوكيد الثقيلة المفتوحة ، ولا يصح - في الأرجح - مجيء الحذف بعد المضارع المشتمل على ألف الاثنين (٢) . والمضارع هنا معرب أيضاً ؛ لوجود الضمير : (ألف الاثنين) فاصلاً بينه وبين نون التوكيد المشددة . غير أنه اجتمع في آخر اللفظ ثلاثة (٣) أحرف

(١) سنذكرها بتفصيل وسهب وجلاء ؛ لدقتها وخفائها على كثير ، مع شدة الحاجة إليها في غالب الأساليب الهامة . هذا إن أن فهمها واستيعاب صورها يساعد أيما مساعدة على فهم أحوال فعل الأمر عند إسناده لهذه الضمائر ؛ مؤكداً وغير مؤكد .

وهذه المناسبة نذكر ما يردده بعض المتسرعين بشأن الحذف ، والتقدير ، والتعليل في هذا الباب ، من أنه خيالي محض ؛ لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئاً . وهذا صحيح . ولكن أكثره خيال بارع نافع هنا . وحذف وتقدير يوصلان - غالباً - في هذا الباب إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما ، وتيسير ما يصعب ، بل ما قد يستحيل إدراكه بدونهما . فن الحذف إنكار فضل مبتكره في هذه المسائل - وأشباهها - بغير روية ولا إنصاف . ومن غير السائق إصدار حكم عام واحد على أمرين مختلفين كل الاختلاف ؛ فأحدهما نافع بغير ضرر ، والآخر لا نفع فيه ، بل قد يكن فيه الضرر بغير روية وإنصاف .

(٢) نون التوكيد الخفيفة لا تقع - في الأرجح - بعد ألف الاثنين مطلقاً ، وإنما تقع الشديدة ،

- كما سبق في ص ١٧٩ . -

(٣) أولها : نون الرفع ، والثانيتان : نون التوكيد المشددة ؛ (والحرف المشدد يعتبر حرفين) . فوجب حذف أحد الثلاثة ؛ فحذفت نون الرفع للاستغناء عنها ، ولوجود القرينة التي تدل عليها . والنونان الثلاثة زوائد . فإن كانت إحداها أصلية وجب بقاء الأصلية ، كقوله تعالى : (لَيْسَ جَسَنٌ وَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ) . وقد سبق - في ج ١ م ٦ ص ٨٨ عند الكلام على إعراب المضارع - أن =

زوائد ، متماثلة ، متواليّة . وهذا لا يقع - غالباً - في لغتنا إلا سماعاً . فوجب حذف « نون الرفع » لوجود قرينة تدل عليها ؛ (هي : أن المضارع من الأفعال الخمسة ، ولم يسبقه ناصب أو جازم ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بثبوت النون . فإذا لم تكن مذكورة ، فلا بد أن تكون محذوفة لعلّة ؛ والمحذوف لعلّة كالثابت) . ولا يصح هنا حذف نون التوكيد الثقيلة ، أو تخفيفها ؛ لأن الحذف أو التخفيف يتنافى الغرض البلاغي من الإتيان بها ، ومن تشديدها^(١) . فصار الكلام بعد الحذف : تفهمان^٢ ، ثم كسرت نون التوكيد المشددة ، مراعاة للمأثور عن العرب في هذا الموضع ؛ حيث يُلزمونها التشديد والبناء على الكسر .

وعند الإعراب يقال في « تفهمان^٢ » : « تفهما » ، فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي النونات « والألف » ضمير فاعل ، و « نون التوكيد » المشددة حرف مبنى على الكسر ، لا محل له من الإعراب . وإن شئت قلت : « تَفْهَمَا » : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وحذفت لتوالي النونات ، والألف ضمير فاعل ، والنون المذكورة حرف للتوكيد . . .

فالصورة النهائية بعد إجراء التغيرات السالفة هي : « أَتَفْهَمَان^٢ » ، بتشديد نون التوكيد وجوباً بعد ألف الاثنين ، وحذف نون الرفع . ولا مانع هنا من التقاء « ألف الاثنين » ساكنة مع النون الأولى الساكنة من نون التوكيد المشددة ؛ لأن التقاء الساكنين هنا جائز - كما أوضحنا من قبل^(٢) .

٢ - ونقول عند إسناده لخواص الجماعة من غير توكيد : أنتم تفهمون ؟ (فالمضارع مرفوع بثبوت النون ؛ والواو ضمير فاعل) . ونقول عند توكيده بالنون المشددة وقبل التغيرات : أنتم تفهمون^٢ ؟ بثلاث نونات ، تحذف نون الرفع - لتوالي ثلاثة أحرف في الآخر ، وهي زوائد ، ومن نوع واحد - فيصير الكلام :

= توالي الأمثال المنوع يتحقق حين تكون الأحرف الثلاثة المتماثلة المتوالية زوائد فليس منه : (القاتلات جُنن^٢ ، أو : يُجِنن^٢) لأن الزائد هو المثل الأخير من الزوائد . وليس منه الفعل ومشتقاته في مثل : أنا أحبيك : أو أنا محبيك . . (راجع الصبان هنا وفي الموضع السالف ، وشرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ١٨٦) .

(١) وطبقاً لما جرى عليه أكثر العرب . والخفيفة لا تقع هنا - كما سبق -

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ .

« تفهمون » فيلتقى ساكنان هما : واو الجماعة ، والنون الأولى الساكنة من النون المشددة المفتوحة الآخر ، فتحذف واو الجماعة - في الأغلب^(١) - لوجود الضمة قبلها تدل عليها عند حذفها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد نون التوكيد ؛ لأنها جاءت مشددة ، لغرض بلاغى يقتضيه المعنى ؛ فيصير الكلام : أنتم تفهمون ؟ وعند الإعراب نقول بعد الحذف : « تفهم » الحالية أصلها « تفهمون » فهى مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالى الأمثال . . . ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ، ضمير ، فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب . ولا تتغير الفتحة الذى على آخره .

« ملاحظة » : ليس من اللازم لحذف واو الجماعة فى هذه الصورة وأمثالها مما يُسند فيها المضارع الصحيح الآخر لواو الجماعة ، أن تكون نون التوكيد مشددة ، فن الجائز أن تكون مخففة . ومع تخفيفها تحذف لأجلها نون الرفع وجوبا كما تحذف مع المشددة ، ويترتب على هذا الحذف أن يتلقى الساكنان السالفان ؛ وهما : واو الجماعة ونون التوكيد المخففة ؛ فتحذف واو الجماعة هنا ، كما حذفت هناك .

أما سبب حذف نون الرفع إذا كانت نون التوكيد مخففة فهو اتباع العرب فى المأثور عنهم ، ومحاكاتهم فى حذفها ؛ بالرغم من عدم اجتماع ثلاث نونات فى هذه الصورة ، ويقول النحاة : إن نون الرفع تحذف من الفعل المسند لواو الجماعة ، وباء المخاطبة ، إذا أكد بالنون المشددة أو المخففة ، فتحذف مع المشددة ؛ منعاً لتوالى ثلاثة أحرف زائدة ، مماثلة فى آخر اللفظ ، وتحذف مع المخففة أيضاً ؛ طلباً للتخفيف ، ومجارة للحذف مع المشددة^(٢) .

٣ - ونقول عند إسناده لباء المخاطبة بغير توكيد : أنتم تفهمين يا زمياتى ؟ فالمضارع « تفهمين » مرفوع بثبوت النون ، وباء المخاطبة ضمير فاعل . ونقول عند التوكيد من غير تغيرات : أنتم فهمين ؟ ، ثم تحذف النون الأولى (علامة الرفع) لتوالى الأمثال ، و . . . ؛ فيصير الكلام : أنتم فهمين ؟ فيلتقى ساكنان ، هما : باء

(١) انظر الرأى الآخر فى رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ .

(٢) التعليل الصحيح هو محاكاة العرب .

المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ؛ فتحذف - في الأغلب - ياء المخاطبة للسبب السالف ، وتبقى الكسرة قبلها لتدل عليها ؛ فيصير الكلام : أتتفهمين ؟
ويقال في إعرابه : « تفهمين » ، مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال ، والفاعل هو : « ياء » المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين . وزون التوكيد حرف مبني ، لا محل له من الإعراب ، وتظل الفتحة باقية عليه مع تشديده .

ولو أتينا بنون التوكيد الخفيفة مكان الثقيلة لوقعت التغيرات السالفة كلها تماماً ، طبقاً لما تضمنته « الملاحظة » السالفة ، من أن زون الرفع تحذف وجوباً هنا للخفة ، وللحمل على الثقيلة ؛ لا لتوالي الأمثال .

٤ - ونقول عند إسناده لنون النسوة بغير توكيده : أنتن - يا زميلاتي - تفهمين ؟ . فالفعل « تفهم » مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهي ضمير فاعل مبني على الفتح في محل رفع . -

ونقول مع التوكيد : أنتن تفهمتان ؟ بمعنى نون التوكيد المشددة المبنية على الكسر ؛ - والمخففة ؛ لا تجيء هنا - ثم زيادة « ألف » فاصلة^(١) بين نون النسوة ونون التوكيد . والإعراب بعد التوكيد لا يتغير ، ولكن نزيد على ما سلف أن النون الأخيرة المشددة حرف للتوكيد مبني على الكسر ، لا محل له ، والألف التي بين النونين حرف زائد لا محل له .

* * *

يستخلص مما سلف أن إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة ، بغير توكيد - يستلزم ما يأتي :

١ - إن كان الضمير ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، لزمته في حالة الرفع النون التي هي علامة الرفع ، فيكون معرباً مرفوعاً بثبوت النون ، والضمير

(١) إذا أكد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة وجب الإتيان بألف زائدة تفصل بينهما - كما سبق في ص ١٧٩ - ويكون المضارع مبنياً على السكون لاتصاله المباشر بنون النسوة . - ولا يكون اتصاله بها إلا مباشراً ؛ لأن إسناده إليها يقتضى اتصاله بها مباشرة ، - كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٦٩ و ٣ من هامش ص ١٨٥ .

فاعلا . وهذه النون خفيفة في كل حالاتها ، ولكنها مبنية على الكسر لا محل لها بعد ألف الاثنتين فقط ، أما بدو واو الجماعة ، وياء المخاطبة فبنية على الفتح ، لا محل لها .

٢- وإن كان الضمير نون النسوة وجب بناء المضارع على السكون ، ووزن النسوة هي الفاعل^(١) ، وهي مبنية على الفتح في محل رفع .

ويستخلص كذلك أن إسناده لتلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :

١- عدم بناء المضارع مطلقاً مع وجود الضمائر الفاصلة بينه وبين نون التوكيد ؛ فيجب إعرابه مع تلك الضمائر إلا مع نون النسوة فيبنى على السكون ؛ لأنها تتصل به اتصالاً مباشراً في كل حالاتها .

٢- وجوب حذف نون الرفع - إن كانت موجودة من قبل - إذا كان ضمير الرفع ألف اثنتين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، ويتساوى في وجوب حذفها مع الواو والياء أن تكون نون التوكيد بعدهما مشددة ومخففة . أما بعد الألف فنون التوكيد باقية ، ومشددة حتماً ، ومبنية على الكسر .

٣- وجوب حذف واو الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة لتدل عليها . والكسرة قبل ياء المخاطبة ؛ لتدل عليها - والحذف في الحالتين هو الأرجح - .

٤- زيادة ألف بين نون النسوة ووزن التوكيد ؛ لتفصل بينهما .

(١) وفي توكيد المضارع صحيح الآخر يقول ابن مالك بعد أبياته التي عرض فيها لحالات توكيده :

وَأَشْكُدُّ، قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَـ جَانَسٍ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عَلِمًا - ٥

وَالْمُضْمَرَ أَحَدُفَنَّهُ لَا الْأَلْفُ ، - ٦

(المراد بالضمير اللين هنا : الضمير الساكن الذي أسند إليه المضارع ؛ ويقصد به : ألف الاثنتين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة - جانس : مائل وساير) .

وفي آخر البيت السابق على هذا قال الناظم : « وآخر المؤكدة افتح ؛ كابرزا » واستثنى من هذه القاعدة ما ذكره الآن ؛ خاصاً بالمضارع صحيح الآخر المتصل بالضمير اللين ، فإنه يحرك بحركة تجانس هذا الضمير ، وهي الضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، والفتحة قبل الألف . والذي يدل على أنه قصد صحيح الآخر دون معتله كلامه الآتي - مباشرة - على المعتل الآخر .

٥ - وجوب تشديد نون التوكيد وبنائها على الكسر^(١) بعد ألف الاثنين ، وبعد الألف الزائدة للفصل بين نون النسوة و نون التوكيد .

أما بند واو الجماعة وياء المخاطبة فقد تكون مشددة مفتوحة الآخر ، أو خفيفة ساكنة .

* * *

(ب) إسناد المضارع المعتل الآخر ، لضمائر الرفع البارزة^(٢) ، من غير توكيد ، وبتوكيد :

المضارع المعتل الآخر إما أن يكون معتل الآخر بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء ؛ نحو : أنت ترضى الإنصاف ، وترجو أن يشيع ، وتجري وراء تحقيقه .

أولاً : ١ - إن كان معتلا بالألف (مثل : ترضى) وجب قلبها ياء مفتوحة عند إسناده لألف الاثنين ، تقول بغير التوكيد بالنون : أأنتم ترضيَان ؟ . . . والإعراب : « ترضيانِ » فعل مضارع معرب ، مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين ضمير فاعل .

وتقول عند التوكيد قبل التغيير : أترضيَانين ؟ والمضارع معرب لوجود الضمير فاصلاً بينه وبين نون التوكيد المشددة ، ويجب هنا ما وجب هناك من حذف نون الرفع لتوالى الأمثال بوصفه السابق^(٣) ، مع بقاء ألف الاثنين ، - برغم التقائها ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة - . كما يجب بناء نون التوكيد على الكسر مع تشديدها في هذه الحالة أيضاً^(٤) ؛ فيصير الكلام : « أترضيَان ؟ » فالفعل المضارع « ترضيَا » معرب مرفوع بالنون المحذوفة ، وألف الاثنين ضمير ، فاعل . والنون المدكورة المشددة حرف للتوكيد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب .

(١) يقولون في سبب كسرها مشابهاً نون المنفى في الصورة الموضوعية ، أى : المظهر الشكلى . لكن السبب الحق هو استعمال العرب .

(٢) سبقت الإشارة المفيدة لهذا في موضع آخر مناسب لها ؛ وهو حكم المضارع (ج ١ م ٦ ص ٨٨)

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ و ٣ من هامش ص ١٨٦ .

(٤) طبقاً لليان الذى في رقم ٥ من هذه الصفحة .

٢- فإن كان معتلا بالألف وأريد إسناده لواو الجماعة من غير توكيد ولا تغيير ، قيل فيه : « تَرَضِيُونَ » بقلب ألفه ياء مضمومة - لأن الضمة هي المناسبة للواو - وزيادة واو الجماعة ساكنة ؛ فتتحرك الياء ، ويفتح ما قبلها ؛ فتقلب ألفاً . ويصير الكلام : « تَرَضَاوُونَ » فيلتقى ساكنان ؛ ألف العلة وواو الجماعة ؛ فتحذف الألف ؛ لأنها حرف هجائي ، وقبله الفتحة تدل عليه بعد الحذف ، وتبقى واو الجماعة ؛ لأنها فاعل ؛ - فهي شطر جملة - وليس قبلها علامة تدل عليها بعد حذفها ، ويصير الكلام « تَرَضَوْنَ » . والإعراب : ترَضَوْنَ ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو ضمير فاعل .

وعند التوكيد يقال بغير التغيير « أترَضَوْنَنَّ » ، تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال بوصفه السابق^(١) ؛ فيصير الكلام : « ترَضَوْنَ » فيلتقى ساكنان ؛ واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما^(٢) ؛ فتتحرك واو الجماعة بحركة تناسبها ؛ وهي الضمة ، ويصير الكلام : تَرَضَوْنَ .

والإعراب : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال . . . ، وواو الجماعة ضمير فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف مبنى على الفتح هنا ، وقد فصلت واو الجماعة بينه وبين المضارع ، ولهذا بقي معرباً ، بسبب الفصل .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة : فإن كانت مخففة حُذفت نون الرفع مع عدم تعدد الأمثال : للتخفيف ، والحمل على المشددة ، كما سبق البيان^(٣) - ؛ فيتلاقى الساكنان ، فتتحرك واو الجماعة ، بالضم للتخلص منه .

٣- وإن كان معتلا بالألف أيضاً ، وأريد إسناده لياء المخاطبة من غير توكيد ، قيل بغير التغيير : « أترَضَايْنَ »^(٤) ؟ « التقي ساكنان ، ألف العلة وياء المخاطبة ، حذفت الألف ؛ لأنها حرف هجائي^(٥) وقبله الفتحة التي تدل عليه

(١) في رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ و ٣ من هامش ص ١٨٦ .

(٢) لأن الفاعل شطر جملة ، ولا علامة تدل عليه عند حذفه . والنون المشددة مقصودة التشديد

لفرض بلاغي ؛ ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذي يؤدي إلى عيب .

(٣) في ص ١٨٨ بعنوان : « ملاحظة » .

(٤) والأصل : « ترَضِيَيْنِ » بقلب الألف ياء مكسورة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

(٥) فليس شطر جملة ، بخلاف ضمير الرفع .

بعد حذفه ، وبقيت الياء ، لأنها شطر جملة (فاعل) ولا دليل يدل عليها بعد حذفها ؛ فصار الكلام : « تَرْضِيَنَّ » وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء ضمير فاعل .

وعند التوكيد قبل التغيير يقال : « تَرْضِيَنَّ » ؛ فتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، فيصير الكلام : « تَرْضِيَنَّ » فيلتقي ساكنان ؛ ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما (١) ؛ فتتحرك ياء المخاطبة بالكسرة لأنها هي المناسبة لها ، ويصير الكلام : « تَرْضِيَنَّ » .

وإعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والياء فاعل ، ونون التوكيد حرف مبنى لا محل له . وقد فصل بينه وبين المضارع ياء المخاطبة ، وبسبب هذا الفصل بقي المضارع معرباً .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة فإن كانت مخففة حذفت نون الرفع أيضاً بالرغم من عدم تعدد الأمثال . . . لما سبق (٢) - ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتتحرك ياء المخاطبة بالكسرة للتخلص منه .

٤ - وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد وجب قلب الألف ياء ، فنقول : « أَنْتَن تَرْضِيَنَّ ؟ » فالمضارع : « تَرْضِيَنَّ » مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهي فاعل ، مبنية على الفتح في محل رفع .

أما عند التوكيد فنقول : تَرْضِيَنَّ : بزيادة ألف فاصلة بين النونين والإعراب كما سبق (٣) في صحيح الآخر . ولا تجيء المخففة بعد هذه الألف الفاصلة .

ثانياً : إن كان معتل الآخر بالواو* مثل* : تَرْجُوْ) وأريد إسناده :

١ - لألف الاثنتين وجب تحريك الواو بالفتحة لمناسبة الألف ؛ فنقول بغير توكيد : أَنْتَا تَرْجُوْانِ - مثلاً - والمضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف ضمير* فاعل . ونقول مع التوكيد : « أَنْتَا تَرْجُوَانِيَنَّ ؟ » ، وتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، وتكسر نون التوكيد المشددة ، مراعاة للنسق العربي الذي يقتضى كسرها

(١) لأن الماعل شطر جملة ، ولا علامة تدل عليه عند حذفه . والنون المشددة مقصودة التشديد لغرض بلاغي ، ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذي يؤدي إلى عيب .

(٢) في ص ١١٨ بيتوان : « ملاحظة »

(٣) في رقم ٤ من ص ١٨٩ .

دائمًا بعد ألف-الائنين ، وتشديدها ، فنقول : تَرَجُّوَانَّ . ولا تجيء المحذفة بعد الألف مطلقًا ، — كما كررنا (١) —

٢ — وإن أريد إسناده لواء الجماعة بغير توكيد قيل : « أَنْتُمْ تَرَجُّوُونَ » (٢) — مثلاً — فتلتمى واوان ساكتان ، فتحذف واو العلة . وتبقى واو الجماعة ، للسبب الذى عرفناه ؛ فيصير الكلام : « تَرَجُّوُونَ » مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة ضمير فاعل .

فإذا أريد التوكيد ، قيل بغير التغيير : « أُنْتُمْ تَرَجُّوْنَ » وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال — بوصفه السابق ؛ فيصير : « تَرَجُّوْنَ » ؛ فيلتقى ساكتان ، واو الجماعة ، والنون الأولى من المشددة ، فتحذف واو الجماعة ؛ — برغم أنها شطر جملة — لوجود الضمة قبلها تدل عليها ، ولعدم استغناء المعنى عن تشديد النون ، فيصير الكلام : « تَرَجُّوْنَ » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والفاعل : واو الجماعة المحذوفة ، والنون المشددة المذكورة للتوكيد ، وهى مفصولة من المضارع بالواو المحذوفة .

ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفة بدلا من المشددة ؛ فيتلاقى الساكتان (٣) ؛ فتحذف الواو للتخلص منه ، وتبقى الضمة قبلها لتدل عليها .

٣ — وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : « أَنْتِ تَرَجُّوِينَ » فيلتقى ساكتان ؛ واو العلة وياء المخاطبة ؛ فنحذف حرف العلة ، ويصير الكلام ، « تَرَجُّوِينَ » ، ثم تقلب الضمة التى قبل الياء كسرة ؛ لأن الكسرة هى المناسبة للياء ، فيصير : « تَرَجِّينِ » .

(١) البيان فى رقم ٥ من ص ١٩١ .

(٢) وأصلها : « تَرَجُّوُونَ » استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة . . . ومثل هذا يقال فى : « يدعون » الواردة فى الآية الكريمة المشتملة على أنواع من المضارع المجزوم ، المسند لواء الجماعة ، صحيح الآخر ومعتله ؛ وهى قوله تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ؛ وأولئك هم المفلحون .) — وستعاد الآية لمناسبة أخرى فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٨ —

(٣) يتلاقى الساكتان هنا ؛ إما بسبب ما قلناه من حذف نون الرفع — وهذا الأحسن ، بل قيل إنه واجب للخفة والحمل ؛ فتكون نون التوكيد بعد ذلك واضحة التخفيف فى اللفظ — وإما لإدغام نون الرفع ونون التوكيد ، فتسكن الأولى . وفى هذه لیس لا يتبين معه أن نون التوكيد خفيفة .

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : « أنت تَرَجِينِ؟ » تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير : « تَرَجِينِ » . فيلتنى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى ، فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، (برغم أن الياء شطر جملة « فاعل » لوجود الكسرة الدالة عليها ، وعدم الاستغناء عن تشديد النون) فيصير تَرَجِينِ مع تشديد النون وفتحها . والإعراب : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وياء المخاطبة المحذوفة فاعل ، والنون المذكورة حرف للتوكيد .

فإن كانت نون التوكيد مخففة — لا مشددة — حذفت لها نون الرفع أيضاً^(١) ؛ فيتلأق الساكنان ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الكسرة قبلها .

٤ — وإن أريد إسنادُه لنون النسوة بغير توكيد قيل : أأنتن ترجونَ الله ؟ بزيادة نون النسوة . فالمضارع : « ترجو » مبنى على السكون ، بسببها . وهى الفاعل . وعند التوكيد نقول : أأنتن ترجونانِ بزيادة ألف فاصلة بين النونين . وعند الإعراب نقول : « ترجو » مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة . ونون النسوة فاعل ، والألف بعدها زائدة ، ونون التوكيد حرف مشدد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب . ولا يصح مجيء المخففة بعد هذه الألف .

ثالثاً : إن كان المضارع معتل الآخر بالياء ، وأريد إسناده :

١ — إلى ألف الاثنين بغير توكيد ، وجب تحريك الياء بالفتحة — لوجوب فتح ما قبل الألف — فنقول : أنما تجريانِ . فالمضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف التثنية ضمير فاعل . ونقول عند التوكيد قبل التغيير : « أتَجْرِيانِ؟ » تحذف نون الرفع ؛ لتوالى النونات — بوصفه السابق — وتتحرك نون التوكيد المشددة بالكسرة ؛ — لما ذكرناه من وجوب تشديدها ، وبنائها على الكسر بعد ألف الاثنين^(٢) — فيصير الكلام : « تجريانِ » ويقال فى الإعراب ، « تجرياً » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالى الأمثال . . . والألف ضمير فاعل ، والنون المشددة حرف للتوكيد مبنى على الكسر ؛ لا محل له .

(١) لما سبق فى ص ١٨٨ بعنوان « ملاحظة » .

(٢) وكل « ألف » أخرى ؛ طبقاً للبيان الذى فى رقم ٥ من ص ١٩١ .

٢- وإن أريد إسناده إلى واو الجماعة بغير التوكيد قلنا قبل التغيير : أنتم « تجريون » التثنية ساكنان : ياء العلة ، وواو الجماعة ، حذفت ياء العلة - لما عرفناه - فصار الكلام : تَجْرُونَ ، قلبت الكسرة قبل الواو ضمة ؛ لتناسب الواو ؛ فصار الكلام : « تَجْرُونَ » .

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : « أتجرون ؟ » تحذف النون لتوالي النونات فيصير : « تجرون » فيلتقى ساكنان ، واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ، فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها دليلاً عليها ؛ وإهدم الاستغناء - بلاغياً - عن تشديد النون ؛ فيصير الكلام : « تجرن » . مضارع معرب ، مرفوع بالنون المحذوفة ، وواو الجماعة المحذوفة فاعل ، والنون المشددة المذكورة حرف للتوكيد واجب البناء على الفتح . وقد انفصل عن المضارع بواو الجماعة المحذوفة التي هي في حكم المذكورة كما سبق ؛ وبسبب هذا انفصل بقى المضارع معرباً . ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفة بدلاً من الثقيلة . فتحذف نون الرفع أيضاً ، فيلتقى الساكنان ، فتحذف واو الجماعة .

٣- وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : أنت تجريين ؟ فيلتقى ساكنان ؛ ياء العلة ، وياء المخاطبة ؛ فيحذف حرف العلة ؛ لأنه حرف هجائي وقبله الكسرة تدل عند عليه حذفه ؛ فيصير الكلام : « تجرين » ، مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل .

وعند التوكيد نقول : « أتجرين » تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال . . . فيصير الكلام : « تجرين » فيلتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من المشددة ؛ فتحذف ياء المخاطبة - برغم أنها شطر جملة - لوجود الكسرة قبلها تدل عليها ، ولعدم الاستغناء - بلاغياً - عن تشديد النون ، فيصير : « تجرن » . مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وفاعله ياء المخاطبة المحذوفة أيضاً . والنون المشددة حرف للتوكيد . . . وقد فصلت من المضارع بياء المخاطبة المحذوفة والتي تعد كالمذكورة ؛ فبقى معرباً . ولو كانت نون التوكيد مخففة لحذفت لها نون الرفع أيضاً . فيتلقى الساكنان ، فتحذف ياء المخاطبة .

٤- وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد ، قيل : أنتن تجرين ؟

فالمضارع : « تجرى » مبنى على السكون ؛ لاتصاله بنون النسوة (الفاعل) .
وعند التوكيد : « تجرىنان » فالمضارع « تجرى » مبنى على السكون ، ونون
النسوة بعده ضمير فاعل ، والألف زائدة للفصل ، ونون التوكيد المشددة حرف ،
ويجب تشديده وتحريكه بالكسر^(١) ، ولا تجيء المخففة هنا .

* * *

(أ) يستخلص مما سلف أن المضارع المعتل الآخر تلحقه التغيرات الآتية
عند إسناده لضمائر الرفع البارزة بغير توكيد ، وأن كل ضمير منها يعرب فاعلا :
١ - إن كان مُعْتَمِلاً بالألف قلبت ياء مفتوحة ، عند إسناده لألف الاثنين ،
وساكنة مع نون النسوة . وحذفت هذه الألف للتي للعاة عند إسناده لواو الجماعة
وياء المخاطبة ، مع بقاء الفتحة التي قبلها في الحالتين ، لتدل عليها بعد الحذف .
زيادة نون الرفع بعد ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ لتكون
علامة لرفع المضارع المعرب .

أما نون النسوة فالمضارع معها مبنى على السكون دائماً ؛ فلا توجد معها نون للرفع .
٢ - وإن كان معتلا بالواو أو بالياء بقيا عند الإسناد لألف الاثنين ، وتحركا
بالفتحة لمناسبة الألف ، وتجيء بعد الألف نون الرفع التي هي علامة لرفع المضارع ؛
وبقيا كذلك عند الإسناد لنون النسوة ، ولكنهما لا يتحركان ؛ لأن المضارع يبنى
على السكون عند إسناده لنون النسوة .

ب حذفهما مع واو الجماعة وياء المخاطبة مع ضم ما قبل واو الجماعة
وكسر ما قبل ياء المخاطبة ، وزيادة نون الرفع بعدهما في حالة رفع المضارع .

(ب) ويستخلص كذلك أن إسناده إلى تلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :

١ - حذف ألف العلة عند الإسناد لواو الجماعة وياء المخاطبة مع تحريك الواو
بالضم ، والياء بالكسر .

وقلب ألف العلة ياء عند الإسناد لألف الاثنين ، أو نون النسوة ، مع مجيء

نون التوكيد مشددة فيهما ومكسورة ومع إيجاد ألف فاصلة بين نون النسوة ، ونون التوكيد المشددة .

٢ - ترك حرفي العلة " الواو والياء " ، مع فتحهما ، عند الإسناد لألف الاثنتين ، ويجب أن تكون نون التوكيد مكسورة مشددة بعد هذا الضمير . والمضارع معرب في هذه الصورة .

ويتركبان على حالهما من السكون عند الإسناد لنون النسوة (لأن المضارع معها مبنى على السكون) وبعدها ألف فاصلة ، فنون التوكيد الثقيلة المكسورة .
أما عند الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة فيجب حذف حرفي العلة كما يجب حذف الضميرين (الواو والياء مع ترك الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء) .

٣ - حذف نون الرفع في جميع الحالات . وهي لا توجد مع وجود نون النسوة .

٤ - ذكر نون التوكيد مشددة مفتوحة أو مخففة ساكنة في جميع الحالات ، إلا مع ألف الاثنتين ونون النسوة فيجب تشديدها وكسرها في الحالتين ، كما يجب زيادة ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد^(١)

(١) يقول ابن مالك في حكم المضارع المعتل الآخر المسند لضائر الرفع :

وإن يكن في آخر الفعل ألفٌ -

فاجعله منه رافعاً غير الياء والواو - ياءٌ ؛ كاسعين سعيًا -

(اجعله منه ياء . أى : اجعل الألف ياء حالة كون الألف من الفعل ، ومن حروفه ، وليست ضميراً فالضمير في : « اجعله » راجع للألف . وفي : « منه » راجع للفعل ، والجار والمجرور حال من الهاء التي هي المفعول الأول للفعل : اجعل . أما مفعوله الثاني فهو كلمة : « ياء » المتأخرة) .

والمعنى : اجعل حرف العلة الألف ينقلب ياء ؛ إذا رفع الفعل ضميراً غير واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، بأن رفع الاسم الظاهر ، أو الضمير المستتر ، أو ألف الاثنتين ، أو نون النسوة ؛ نحو : أيرضين الصديق - أترضين يا أخي - أترضيان يا أخوتي؟ - أأنن ترضيان؟ . واقتصر الناظم على مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد ؛ هو : اسعين سعيًا .

أما إن رفع المضارع واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة فقد طالب ابن مالك بحذف حرف العلة الألف ، مع تحريك الضمير بحركة تناسبه ؛ وهي الضمة للواو ، والكسرة للياء ، وترك الفتحة قبل الألف المحذوفة . يقول : =

٥ - المضارع في جميع الحالات السالفة معرب ؛ لوجود الضمير فاصلاً بينه وبين نون التوكيد . إلا عند الإسناد لنون النسوة فيكون مبنياً على السكون ، لأن نون النسوة تتصل به مباشرة في جميع حالات إسنادها إليه .

* * *

الكلام على الأمر^(١) :

حكّم الأمر صحيح الآخر ومعتله ، كضارعه عند الأسناد لضمائر الرفع البارزة ، بتوكيد ، وبغير توكيد ؛ بلا فرق بينهما إلا من ناحية أن الأمر مبني دائماً ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقاً ، - كما أشرنا سابقاً^(٢) - .

* * *

ما حكم نون التوكيد بنوعيهما عند الوقف عليهما ؟
الجواب في رقم ٤ من الملاحظات التي في آخر الجدول الآتي .

* * *

— واحذفه من رافع هاتين ، وفي واوٍ وياؤٍ شكلٌ مجانسٌ قفى - ٨
نحو ، اخشيين يآ هندُ ، بالكسر ، ويا قومٌ اخشون ، وضممٌ ، وقسٌ مسويًا - ٩
(مجانس : مناسب للضمير ، ولاتق به . قفى . تبع . أى : توبع فيه كلام العرب ، وحوكى الوارد عنهم) .
وإنما تحذف الألف ، وتبقى الفتحة التي قبلها ، وتضم الواو ، وتكسر الياء - إذا أكد الفعل بالنون .
فإن لم يؤكد بها لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء ، وإنما يجب تسكينها ، نحو : يا قوم هل ترضون
بغير النجوم مقعداً ؟ يا بنت بلادي : هل ترضين بغير الفخار مقعداً ؟ وقد ترك التفصيل الخاص
بالفعل المعتل الآخر ، وإن كان المفهوم منه حذف حرف العلة لأجل واو الضمير ، أو يائه ، مع ضم
ما بقى قبل واو الضمير ، وكسر ما بقى قبل ياء الضمير . وعند توكيد المعتل بأحد هذين الحرفين يجرى عليه
ما يجرى على الصحيح ؛ فتحذف نون الرفع ، وواو الضمير ، وياؤه ؛ طبقاً لما قدمناه من الأحكام المفصلة
الخاصة بالمعتل .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الأبيات الخمسة الخاصة بنون التوكيد الخفيفة وختم بها الباب ، وقد شرحناها
في مكانها المناسب من هامش ص ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ و ١٨٣) وقد وزعت فيها الأبيات الآتية :

(ولم تقع خفيفة . . .) ، (وألفاً زد . . .) ، (واحذف - خفيفة . . .) ، (واردد إذا
حذفها . . .) ، (وأبدلنها) ، وأرقامها ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

(١) سبق الكلام على المضارع في ص ١٨٥ .

(٢) في ص ١٧١ .

المسألة ١٤٥ :

مالا ينصرف

معنى الصرف (١) :

الإسم المعرب قسمان :

١ - قسم يدخله نوع أصيل (٢) من التنوين ، لا يدخل غير هذا القسم ، ولا يفارقه في حالات إعرابه المختلفة . - (إلا عند وجود طارئٍ مُعارضٍ ؛ كإضافة الاسم ، أو اقترانه « بأل » (٣) أو وقوعه منادى معرفاً ، أو اسماً مفرداً لـ « لا » النافية للجنس . . .) - ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذي يحويه أشد تمكنًا في الاسمية من سواه ؛ ولهذا يسمى : « تنوين الأمكنية » (٤) ، أى : التنوين

(١ و ١) الحروف كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع المجرد من نون التوكيد المباشرة ، ومن نون الإناث ، فإن اتصل بإحدهما اتصالاً مباشراً ، صار مبنياً . أما الأسماء فنها : « المعرب » ، ومنها : « المبنى » : ومن المعرب ما يسمى : « المتمكن الأمكن » ، وهو : « المنصرف » ، وما يسمى : « المتمكن غير الأمكن » ، وهو : « غير المنصرف » . ويقول النحاة : إن الاسم إذا أشبه الحرف بُنى ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف .

وقد سبق في الجزء الأول (م ٦ ص ٧٢ وما بعدها) تفصيل الكلام على هذا كله ، وبيان أحكامه ، وحقيقة الرأى في كل - وستجى لمحّة منه في هامش ص ٢٠٤ .

ملاحظة - يجرى في تعبيرات بعض القدماء استعمال كلمة : « الإجراء » بمعنى « الصرف » ، و « عدم الإجراء » بمعنى : « منع الصرف » ، وكذلك المُجَرَّى وغير المُجَرَّى . ومن أمثلة ذلك ما جاء في ج ١ ص ٨٥ من كتاب : « النوادر » لأبى مسحل الأعرابى ونصه : قال الأُمَوِيُّ : سمعت بنى أسد يذكرون « موسى » - موسى الحجام - ويُجروونه . فيقولون هذا موسى كما ترى . وهو « مُفْعَلٌ » من أوسيت . قال : ويجرون اسم الرجل إذا كان اسمه موسى ؛ فيقولون هذا موسى قد جاء ؛ فيلحقونه بأوسيت ؛ فيجروونه . ومن جعله أعجمياً لم يُجمره . وجعله بمعنى : « فَعْلٌ » . وقال الكسائى : سمعتهم يؤثنون « موسى » الحجام ، ولا يجرونها ؛ فيقولون هذه موسى . كما ترى .) « ١ هـ .

(٢) من التنوين ما هو أصيل ، وينحصر في أربعة أنواع سبق بيانها ، وإيضاح أحكامها (في ج ١ ص ٣٣ م ٣) وهى : تنوين الأمكنية - تنوين التذكير - تنوين المقابلة - تنوين العوض . وما هو غير أصيل ؛ كتنوين الضرورة الشعرية ، وتنوين التزيم ، والتنوين الغالى - وقد أوضحناها في المرجع السابق -

(٣) مهما كان نوعها .

(٤) لا بد من فهم هذا النوع من التنوين فهماً دقيقاً ؛ كى يتيسر إدراك « المنوع من الصرف » =

الدال على أن هذا الاسم العرب أمكَن^(١) وأقوى درجةً في الاسمية من غيره .
ويسمى أيضاً : « تنوين الصرّف »^(٢) وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاة^(٣) .
وجوده في الاسم العرب يفيد خفة في النطق ، فوق الدلالة على الأمكنية .

وإذا ذكرت كلمة « التنوين » خالية من التقييد الذى يبين نوعه كان المقصود :
« تنوين الأمكنية » ، أى : « الصرّف » . ومن أمثلة الأسماء المشتمة
عليه ، أو التى تستحقه لولا الطارئ المعارض ما جاء فى قول شوقي :

إنما الشرقُ منزلٌ لم يُفَرِّقْ أهله إن تفرقت أصقاعه
وطنٌ واحدٌ على^(٤) الشمس ، والفِصْصُ ، وفى الدَّمعِ والجراحِ اجتماعه

ولئنما كان وجود هذا التنوين دليلاً على « الأمكنية » لأن انضمامه إلى « الإعراب »
فى اسم واحد جعل هذا الاسم مشتماً على علامتين بدلاً من واحدة ، يبعدهانه
كل البعد عن الحروف وعن الأفعال ؛ هما : « التنوين » ، و « الإعراب » ؛

= على وجهه الحق . ولن يتأتى الفهم الدقيق إلا بالإلمام التام بالأنواع الأربعة الأصلية ، وتفهمها عند تفهم
« تنوين الأمكنية » لتمييز بعضها من بعض ، ولا يختلط أمرها .

(١) « أمكن » ، أفعل تفضيل من الفعل الثلاثى : « مَكَّنْ مكانة » ، إذا بلغ الغاية فى التمكن ،
ومن هنا جاء تنوين الأمكنية . ولا يصح أن يكون من الفعل : « تمكَّن » لأن هذا غير ثلاثى لا يجىء فيه
« أفعل » مباشرة .

(٢) من معانى « الصرف » فى اللغة : (التصويت - اللبن الخالص - الانصراف عن شئ إلى
آخر . . .) . ومن أحد هذه المعانى أُخِذَ « الصرف النحوى » . فالتنوين تصويت فى آخر الاسم المنصرف -
أو الاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والفعل ؛ أو منصرف عن طريقهما إلى غيره ؛ إلى طريق
الاسمية المحضة . ويعبر بعض القدماء - كما سبق فى هامش الصفحة الماضية - عن « الصرف » ، ومعنى
الصرف « . . . بالإجراء ، وعدم الإجراء .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب الذى عقده بعنوان : « مالا ينصرف » - - وسنذكر
على يسار كل بيت رقم ترتيبه فى بابه - :

الصَّرْفُ : تنوينٌ أتى مُبَيِّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا -
وبعض النحاة يسمى التنوين كله : « صرفاً » .

(٤) يصلح الحرف « على » هنا أن يكون معناه : التعليل ، أى : بيان العلة والسبب . (اعتماداً
على ما سبق بيانه من معانى الحرف الجار « على » - - ج ٢ م ٩٠ ص ٤٧٠) .

إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال . وكذلك الإعراب ، لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال . فبهذا التنوين المقصود على الأسماء المعربة^(١) صار الاسم القوي المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين معاً . كما صار أخف نطقاً .

وليس من هذا القسم تنوين جمع المؤنث السالم الباقي في دلالته على جمعيته ، نحو : هؤلاء متعلمات فاضلات ، لأن هذا تنوين للمقابلة ، ولأنه قد يوجد في الاسم غير المنصرف ؛ كالعلم المؤنث المنقول من جمع مؤنث سالم ؛ مثل : سعادات - عطيات - زينات . . . فإن هذا العلم المنقول من جمع المؤنث السالم ، يجوز صرفه ، مراعاة لأصله الذي نقل منه ، فيكون تنوينه - كتينوين أصله - للمقابلة لا للأمكنية . ويجوز عدم صرفه ، مراعاة للحالة التي دو عليها الآن ؛ وهي أنه : علم على مؤنث ؛ فيكون غير أمكن أيضاً^(٢) .

وليس من تنوين « الأمكنية » كذلك تنوين « العيوض » ولا تنوين « التنكير » ؛ لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة^(٣) . . .

وسيتكرر في هذا الباب وغيره كلمة : « الصرف » مراداً منها تنوين « الأمكنية » جريئاً على الشائع^(٤) .

٢ - قسم لا يدخله هذا النوع الأصيل من التنوين ، ويمتنع وجوده فيه ؛ فيكون امتناعه دليلاً على أن الاسم المعرب متمكن في الاسمية ، ولكنه غير أمكن ، إذ لا يبلغ في درجة التمكّن ، وقوته ، مبلغ القسم السالف ؛ كالأسماء : عمر - عثمان - مريم - عبلة . . . وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ، أي : الممنوعة من

(١) وواضح أنه لا يدخل الميّنات مطلقاً .

(٢) ستجىء الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش الصفحة التالية وكذلك في « ج » من ص ٢٤٠ .

(٣) يدخل تنوين العوض الأسماء غير المنصرفة ؛ نحو : دوع - ليال - سواع - غواد - هود - (كما سيجىء في ص ٢٠٩) وقد يدخل الأسماء المنصرفة أيضاً ، نحو : « كَلٌّ » ؛ و « بعض » ؛ فيكون للعوض والصرف معاً ؛ لا لأحدهما . أما تنوين التنكير فالغالب دخوله على الميّنات لإفادة تنكيرها . وقد يدخل على الاسم المعرب لهذا الغرض -

كما سبق تفصيل هذا في باب : التنوين (ج ١ م ٣ ص ٣٣) ، وكاسيجه بعضه هنا وفي « ب »

(٤) عند غير ابن مالك ، ومن وافقه .

أن يدخل عليها تنوين : « الصرف » الدال على « الأمكنية » ، والمؤدى إلى خفة النطق ، (لأن هذا التنوين يرمز إلى الأمرين المذكورين ويدل عليهما ، كما أسلفنا) - .

وإنما كان هذا القسم « متمكناً غير أمكن » ، لاشتماله على علامة واحدة ، هي الإعراب ، وبسببها كان محصوراً في الأسماء المعربة وحدها . أما تنوين « الأمكنية » فلا يدخل هذا القسم . وبسبب حرمانه هذا التنوين ، وامتناع دخوله ، اترب من الفعل والحرف ؛ إذ صار شبيهاً بهما في حرمانيهما التنوين ، وامتناع دخوله عليهما .

وإذا امتنع دخول تنوين « الأمكنية » على الاسم الذى لا ينصرف امتنع ، - تبعاً لذلك - جره بالكسرة ؛ فيجر بالفتحة نيابة عنها^(١) ، بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقترناً « بأل »^(٢) - مهما كان نوعها - . فإن أضيف ، أو اقترن « بأل »^(٣) وجب جره بالكسرة . - وهذا هو حكم الممنوع من « الصرف » ، وسيجىء الكلام عليه^(٤) .

لكن كيف يمكن التمييز بين القسمين . والحكم على الاسم المعرب بأنه من القسم الأول « الأمكن » أو من القسم الثانى « المتمكن » ؟ .

لقد اقتصر النحاة على وضع علامات مضبوطة تميز الاسم المعرب المتمكن ، وهو « الممنوع من الصرف » ، وتدل عليه بغير خفاء ولا غموض ، واكتفوا بها ؛ لعلمهم أنها متى وجدت فى اسم معرب كانت دليلاً على أنه « لا ينصرف » ، ومتى خلا منها كان فقدما دليلاً على أنه من القسم الأول : وهو : « المعرب الأمكن » ، أى : « المعرب المنصرف » . فعلاقة الاسم المعرب الذى لا ينصرف « وجودية » ، وعلاقة المعرب المنصرف ، « عدمية » ؛ أى : سلبية . غير أن

(١) إلا العلم الذى أصله جمع مؤنث سالم ثم صار علماً منقولاً ؛ فإنه يجوز إعرابه مصروقاً كأصله ، رفعاً ، ونصباً ، وجرأ ، ويجوز إعرابه كالممنوع

- كما عرفنا فى الصفحة السابقة ، وكما سيجىء فى : « ج » من ص ٢٤٠ وفى ١ من ص ٢٦٤ -

(٢) (٣٠٢) أو ما يقوم مقامها (انظر « ب » ص ٢٠٧) .

(٤) فى الصفحات التالية ، ثم فى ص ٢٦٤ بعض لأحكام العامة المهمة .

العلامة الدالة على منع الاسم من الصرف قد تكون واحدة : وقد تكون اثنتين معاً ،
لهذا كازت الأسماء الممنوعة من الصرف نوعان :

نوع يُمنَع صرفه في كل استعمالته حين توجد فيه هذه العلامة الواحدة ،
ونوع يُمنَع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معاً^(١) من بين علامات تسع .
والمجموع النوعين أحد عشر شيئاً :

(١) يعبر النحاة عن هذا بقولهم : إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين فيه ، أو علة واحدة

تقوم مقام العلتين ...

والتعبير بعلتين ليس دقيقاً ؛ لأن كل علة واحدة لا بد لها من معلول واحد ، فالعلتان لا بد لهما
من معلولين حتماً . فكيف يجتمع علتان على معلول واحد ؟ فإن كانتا قد اشتركتا معاً في إيجاد المعلول الواحد
لم تكونا علتين ، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين اشتركتا معاً في إيجاد هذا المعلول الواحد . اللهم إلا أن
يكون مرادهم علتين ، أى : عيّبين .

ويقولون في تعليل منع الاسم من الصرف كلاماً لا تطمئن إليه النفس ، ولا يرتاح إليه العقل .
نلخصه للمتخصصين ، لإبانه ضعفه وتهافته ، مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله إهمالاً تاماً . يقولون :
إن التنوين الأصلي خاصة من خواص الأسماء ، لا وجود له في الأفعال ولا الحروف . وإن الحروف
كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع في بعض حالاته . فالاسم إذا أشبه الحرف بُني (كأن يشبهه
في الوضع ، أو في المعنى . . . أو غيرها من أنواع الشبه التي عرفناها في صدر الجزء الأول ، باب : الإعراب
والبناء) . وإذا أشبه الاسم الفعل مُنع من الصرف ؛ لأن الفعل أقل استعمالاً من الاسم وأضعف شأناً منه ؛
فذلك حرم التنوين الذي هو علامة القوة ، والوسيلة لطفة النطق . فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابهه في
الضعف فقد استحق مثله امتناع التنوين . أما سبب ضعف الفعل عندهم دون الاسم - فأمران :

أحدهما : لفظي ، وهو : أن الفعل مشتق من المصدر ؛ فالفعل فرع ، والاسم أصله ، والفرع

أضعف من الأصل .

ثانيهما : معنوي ؛ وهو : أن الفعل محتاج دائماً إلى الاسم في الإسناد ، وليس كذلك الاسم ،
فإنه قد يسند إلى اسم مثله ؛ ولهذا كان الاسم أخف لكثرة استعماله ، والفعل أثقل لقلّة استعماله ؛
والحاجة ضعف . فإذا وجد في الاسم ضعفان معاً لفظي ومعنوي ، أو ضعف واحد آخر يقوم مقامها
فقد شابه الفعل ، واستحق منع التنوين ، كما في مثل : « فاطمة » فقد وجد في هذا الاسم الضعف اللفظي ،
وهو علامة التأنيث ، إذ التأنيث فرع التذكير ، ووجد فيه الضعف المعنوي ؛ وهو : العلمية التي هي فرع
التذكير : أما النوع الواحد من الضعف الذي يقوم مقام الاثنين فمحصور في : « ألف التأنيث » بنوعها ؛
(المقصورة والممدودة) ، وفي « صيغة منتهى الجموع » . فوجود ألف التأنيث في آخر الاسم هو علة لفظية ،
وملازمها إياه في كل حالاته هي علة معنوية . وخروج صيغة منتهى الجموع عن أوزان الآحاد العربية علة
لفظية ، (إذ ليس في تلك الآحاد مفرد ثالثة ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم ، كعمد أفر
-للجمل القوي- والأسد ، أو تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب كيهانٍ وشأمٍ ، وأصلهما يميّ ، وشأمي =

(١) فالذى يُسَمَّعُ صرفه لوجود علامة واحدة هو ما يكون مشتملاً على :
« ألف التأنيث المقصورة ، أو الممدودة » . وكذلك ما يكون على وزن : « صيغة
منتهى الجموع » .

١ - فالمقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب ، لتدل على تأنيثه ،
ومثلها الممدودة ، إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها - مباشرة - ألف زائدة للمد ؛
فتنقلب ألف التأنيث همزة (١) . . . ومن أمثلة المقصورة : (« ذِكْرَى » مصدر ،
نكرة للفعل : ذَكَرَ : بمعنى تذكَّرَ) و (« رَضْوَى » علم على جبل بالحجاز ،
بالمدينة) ، و (جِرْحَى ؛ جمع : جريح) و (حَبْلَى ، وصف للمرأة
الحامل . . .)

وعند إعراب هذه الكلمات نقول في حالة الرفع : إنها مرفوعة بضممة مقدرة
على الألف ، وفي حالة النصب منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ، ونقول في
حالة الجر : إنها مجرورة بفتحة مقدرة على الألف ، نيابة عن الكسرة . والتنوين
ممتنع في كل الحالات - كما عرفنا - .

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهها ، بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط خلو
الاسم من « أل » (٢) ومن الإضافة . وإلا وجب جره بالكسرة .

= (بالياء المشددة) حذفت إحدى الياءين تخفيفاً ، وجاءت الألف عوضاً عنها ، وفتحت همزة شأى بعد سكونها
ومدت ؛ فصاريمان وشأى . ثم أُعلِّمَ إعلال المنقوص (كوال ، وراع) فصار يمان وشأم - كما سيجيء
في جمع التكسير - ومثلها ثمان ، فأصله : ثُمْنَى ، نسبة إلى الثَّمْن ، فتح أوله تخفيفاً ثم حذفت
إحدى الياءين . . . إلى آخر ما مر ، وغير ذلك مما لاتجاره ولا توافقه صيغة منتهى الجموع) . . . أما
العلة المعنوية في صيغة منتهى الجموع فدلالتها على الجمع . . . إلى غير هذا مما يقولون .

وقطم بادى التكلف والصنعة ، لا يقوى على الفحص ، وقد آن الوقت لإمهاله نهائياً ، لأنه لا يثبت
أمام الاعتراضات التي تتجه إليه من بعض النحاة القدامى والمحدثين . وقد عرضنا ملخص رأيهم في الجزء الأول
(ص ٣٤ م ٣ عند الكلام على التنوين) ثم أوضحنا بعده أن التعليل الحق في « الصرف » وفي منعه هو :
كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا ، والذي نحاكبه .

(١) لألف التأنيث بنوعها أوزان مشهورة ، تضمنها الباب الخاص بالتأنيث . (وسياتى في
ص ٥٨٥) وألف التأنيث الممدودة ليست في الحقيقة هي الممدودة ، كما يتبين من الشرح السالف ، إنما
الممدود ما قبلها فوصفت بالمد للملاصقتها له ؛ كما سيجيء في الزيادة - ص ٢٠٧ - .

(٢) أو ما ينوب عنها - كما يجيء في الصفحة الآتية - مهما كان نوع « أل » (كما سبق في
ص ٢٠٠ و ٢٠٣) .

ومن أمثلة الممدودة : (صَحْرَاء ، وهي اسم نكرة) ، و (زكرياء ، علم إنسان) ، و (أصدقاء ، جمع صديق) ، و (حمراء ، وصف للشئ الأحمر المؤنث) . . . ، وعند إعراب هذه الكلمات نقول : إنها مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالفتحة الظاهرة ، بشرط خلو الاسم من «أل» ومن الإضافة ؛ وإلا وجب حره بالكسرة - كما تقدم .

ومن هذه الأمثلة - وأشباهها - يتبين أن ألف التانيث بنوعها قد تكون في اسم نكرة ؛ كذِكْرَى وصَحْرَاء . وقد تكون في معرفة ؛ كَرَضْوَى وزَكْرِيَاء . وتكون في اسم مفرد كأمثلة السالفة ، وفي جمع ؛ كجرحى وأصدقاء ، وقد تكون في اسم خالص الاسمية ؛ كرضوى وزكرياء ؛ عَمَّاسِينَ ، أو في وصف (١) ؛ كحجلى وحمراء . . . وهي بنوعها تمنع الاسم في كل حالات استعماله (٢) من تنوين الأمكنية ، وتوجب جره بالفتحة ، بدلا من الكسرة بشرط أن يكون مجرداً من «أل» ومن الإضافة (٣) . . .

* * *

(١) المراد به هنا : الاسم الذى يغلب فى استعماله ألا يكون علماً ، ولا مصدراً .

(٢) لأنها لا تفارقه مطلقاً . (انظر رقم ٢ من ص ٢٦٤) .

(٣) وفى هذه الألف بدالاتها المختلفة يقول ابن مالك :

فَأَلِفُ التَّانِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ ، كَيْفَمَا وَقَعَ - ٢

(مطلقاً : أى : بنوعها ، فى جميع حالاتها ؛ من ناحية أن كل واحدة تكون خاتمة فى معرفة ،

أو نكرة ، فى مفرد أو جمع ، فى اسم أو صفة - ومعنى صرف : تنوين . . .)

يريد : أن ألف التانيث تمنع صرف الاسم الذى يشتمل عليها كيفما وقع هذا الاسم ، أى : على أى

حال كان عليه من التعريف ، أو التنكير ، أو الاسمية ، أو الوصفية ، أو الإفراد ، أو الجمع . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) يقول النحاة : إن ألف التأنيث الممدودة ، كحبراء ، وخضراء - وغيرهما - كانت في أصلها مقصورة (أى : حمسرى - خضرى . . .) فلما أريد المدّ زيدت قبلها ألف أخرى . والجمع في النطق بين ألفين ساكنتين محال ، وحذف إحداهما ينافي الغرض من ذكرها ؛ إذ لو حذف الأولى لضاع الغرض من المدّ ، ولو حذف الثانية لضاع الغرض من التأنيث ، وقلب الأولى حرفاً قريباً منها - وهو الهمزة - يقيت الغرض من المد ؛ فلم يبق إلا قلب الثانية همزة تدلّ على التأنيث ؛ كما كانت هذه الألف تدل عليه قبل انقلابها .

(ب) يمنع الاسم من الصرف بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقرونًا « بأل » مهما كان نوعها - كما عرفنا^(١) - و«أل» ما يحل محلها عند بعض القبائل العربية ، ومنه : « أم » التي هي بمنزلة « أل » .

* * *

(١) في ص ٢٠٣ الأمور الطارئة التي تعارض وجود التنوين ، ومنها : « أل » .

٢- وصيغة منتهى الجموع^(١) هي : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيه حرفان^(٢) ، أو ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفاً ساكناً^(٣) ، نحو : (معابد - أقارب - طبائع - جواهر - تجارِب - دَوَابٌ . . .) ، وكذلك (مناديل - عصافير - أحاديث - كراسي - تهاويل - . . .) .

ومن هذه الأمثلة - وأشباهها - يتضح أن صيغة منتهى الجموع قد تكون على وزن : « مفاعل » ، و « مفاعيل » ؛ كمعابد ومناديل . وقد تكون على أوزان أخرى ينطبق عليها وصف تلك الصيغة ؛ كباقي الأمثلة السالفة .

« ملاحظة » :

يجرى على السنة فريق من النحاة أن صيغة منتهى الجموع هي ؛ جمع التكسير المماثل لصيغة : « مفاعل » ، و « مفاعيل » . لكنهم يريدون بالمماثلة : أن الكلمة خماسية أو سداسية ، والحرف الأول مفتوح في الحالتين - سواء أكان ميماً أم غير ميم - وأن الثالث ألفٌ زائدة ، يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها ، أو من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن . . . فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفي الأصيل الذي يُراعَى في صوغه عدد الحروف

(١) سبب هذه التسمية موضح في : « هـ » من ص ٢١٣ .

(٢) وقد يكون أحد الحرفين مدغماً في الآخر ؛ نحو : خواص - عوام - دواب . . .

(٣) وقد يكون الثاني الساكن ياء مدغمة في مثلها ، بشرط وجود هذه الياء المشددة في المفرد أيضاً . نحو : كراسي - قماري (لنوع من الطيور . المفرد : قَمَرِي) و بَخَاقِي (لنوع من الإبل . المفرد : بَخْشِي) . فليس من هذا ما يكون آخره ياء مشددة زائدة للنسب أو لغيره ؛ نحو : رِبَاحِي (نسبة إلى بلد) - حَوَارِي (ومن معانيه : الناصر) لأن هذه الياء المشددة ليست في المفرد .

وقد خلت المراجع المتداوله - كالصبيان ، والجمع ، والتوضيح ، والتصريح - من اشتراط أن يكون الساكن حرف علة ، وهو هنا الياء ؛ ليصير بها الجمع على وزن « مفاعل » واكتفت جميعاً باشتراط سكونه . إلا أن « الخصري » في آخر باب : « جمع التكسير » نص على هذا صراحة ، بقوله : (لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل ؛ كصاييح) ١٥ .

ويترتب على هذا أن تكون كلمة « أرادب » المجموعة الممنوعة من الصرف - وأمثالها - غير مشددة الياء ، مع أن مفرداها : « إردب » بتشديد الباء ، ومع أنها مضبوطة بالشكل في : « لسان العرب » بالتشديد ضبطاً كتابياً فقط ، بوضع شدة فوق الباء ، خلافاً لبعض المعاجم الأخرى . ويظهر أن ما قاله « الخصري » هو الأعم الأغلب ، وأن غيره هو النادر الذي يقتصر فيه على السماع .

الأصلية والزائدة ، وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصّها في الموزون ، وإنما المراد عندهم هو : المماثلة في عدد الحروف ، وحركاتها ، وسكناتها ، دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلي بمثله ، ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصّاً ؛ فيقولون في « جواهر » إنها على وزن « مفاعل » - مثلاً - وفي « الأعيب » إنها على وزن : « مفاعيل » - مثلاً - مع أن الوزن الصرفي الأصيل يوجب أن تكون الأولى على وزان : « فواعل » ، والثانية على وزان : « أفاعيل » . فالأمر عند هذا الفريق مجرد اصطلاح يراعى في العمل به ما وضع له . والأحسن : الاقتصار على التعريف الأول ؛ لعدم معارضته الميزان الصرفي الأصيل (١)

* * *

حكم صيغة منتهى الجموع :

هو حكم غيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ؛ فيجب تجريدّها من تنوين « الأمكنية » (٢) ، كما يجب جرّها بالفتحة نيابة عن الكسرة ، بشرط ألا تكون مقترنة « بأل » وألا تكون مضافة . فترفع بالضمّة ، وتنصب بالفتحة ، وتجر بالفتحة أيضاً ، نيابة عن الكسرة ، إلا إذا كانت مضافة أو مقترنة بأل ؛ فتجر بالكسرة مباشرة (٣) .

ومن أحكامها : أنها إذا تجردت من « أل » و « الإضافة » ، وكانت اسماً منقوصاً (٤) مثل : دواعٍ ؛ جمع : داعية ، وثوانٍ ؛ جمع : ثانية . وأصلهما :

(١) اعترض بعض النحاة على التعريفين السابقين لصيغة منتهى الجموع ، وعلى أنها الصيغة المماثلة لصيغة : « مفاعل » ومفاعيل ، ووضع تعريفاً آخر يحوى شروطاً سبعة . واعتراضه ضعيف ، وتعريفه طويل معقد ، ولا حاجة تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاة وشرح غامضه ؛ ومنهم الخضرى في حاشيته ، والصبان .

(٢) وكذلك لا يدخلها تنوين التثنية - كما سيجيء في « ح » من ص ٢١٢ - وقد يدخلها تنوين العوض كما أوضحنا (في رقم ٣ من هامش ص ٢٠٢) ولكنه نوع يخالف النوعين السابقين .

(٣) راجع « ج » من ص ٢١٢ ورقم ٢ من ص ٢٦٤ . وقد اجتمع الصرف - بسبب وجود « أل » وعدمه في قوئم : للمواهب ضرائب ، يدفعها الموهوب من دمه ، وعقله ، ونبيله شعوره .

(٤) هو اسم العرب الذي آخره ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : هادي - راضٍ . =

دواعي ، وثوانى^(١) . كان الأغلب^(٢) - هنا - أن تحذف ياؤها ، ويجيء التنوين عوضاً عنها^(٣) . وتبقى الكسرة قبلها في حالتى الرفع والجر . أما في حالة النصب فتبقى الياء ، وتظهر الفتحة عليها بغير تنوين ؛ نحو : (لرحلات دواعٍ تحتمها . وما عرفت لإغفالها من دواعٍ . فعلى أهل النشاط ، والرغبة في المعرفة والتجربة - أن يجيبوا دواعي الارتحال ؛ والتنقل بين مشارق الأرض ومغاربها . . .) فتكون مرفوعة بضممة مقدرة على الياء المحذوفة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة ، نيابة عن الكسرة . والتنوين المذكور في حالتى الرفع والجر عوض عن حرف الياء^(٤) .

فإن كانت اسماً منقوصاً مقترناً بأل ، أو مضافاً وجب أن تبقى ياؤها في كل الحالات ، غير أنها تكون ساكنة في حالتى الرفع والجر وتمتدّ رعليها الضمة والكسرة ، وتكون متحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب . نحو : من الثوانى تكون الساعات والأيام ؛ فليس العمر إلا الثوانى التى نستعين بها ، وليست الثوانى إلا قطعاً من الحياة نفقدها ، ونحن عنها غافلون .

ومثل : دواعي الخير والشر كثيرة ، تكاد تخلط إلا على العاقل الأريب ؛ فإنه يميز دواعي الخير ، ويستجيب لها سريعاً ، ويدرك عاقبة الشر ، ويفر من دواعيه^(٤) . . .

* * *

=مستقص - متعال ... وهذه الكلمات -أشباهها- مخنومة في أصلها بالياء الساكنة اللازمة التي حذفت بسبب مجيء التنوين - وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام على أحكامه المختلفة في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ -

(١) ويحسن الاقتصار عليه - انظر «أ» من الزيادة ، ص ٢١٢ .

(٢) لأن تنوين العوض غير ممنوع هنا ، بخلاف تنوين الأمكنية - كما سبق في باب التنوين ،

ج ١ م ٣ ص ٣٢ - (٣) انظر رقم ٣ من ص ٢٦٦ .

(٤) مما تقدم يتبين أن المنقوص الذي هو صيغة منتهى جموع ، والمنقوص المفرد ، يتشابهان عند تجردهما من «أل» والإضافة في وجوب حذف الياء رفعاً وجرأً ، وبقائها مع ظهور الفتحة عليها في حالة النصب ، ورفعها بضممة مقدرة على الياء المحذوفة ، كما يتشابهان في وجود التنوين رفعاً وجرأً .

ويختلفان بعد ذلك في أن المنقوص المفرد المجرد من «أل» والإضافة» يلحقه التنوين في حالة النصب أيضاً . وتنوينه في حالاته الثلاث تنوين «أمكنية» وليس تنوين «عوض» . أما المنقوص الذي هو صيغة منتهى الجموع فيجب تنوينه عند حذف يائه رفعاً وجرأً فقط - كما سبق - وتنوينه «عوض» عن الياء المحذوفة ، وليس تنوين «أمكنية» ولا يجوز تنوينه في حالة النصب .

ويختلفان كذلك في الجر ؛ فالمفرد يجر بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة أما الآخر فيجر بفتحة=

= على الياء المحذوفة ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

ويختلفان كذلك في أن حذف الياء في صيغة منتهى الجموع هو اللخفة ، أو للتخلص من التقاء الساكنين - على خلاف في ذلك - أما في المفرد فالتخلص من التقاء الساكنين ، بيان هذا ما يقولونه في كلمة منقوصة للمفرد ، مثل : « دَاعٍ » ، وأن أصلها : « داعي » (دَاعِيَيْنُ) استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ؛ فصارت الكلمة : (دَاعِيَيْنُ) ، التقي ساكنان لا يصح هنا التقاؤهما : الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة ؛ حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت : داعٍ (دَاعِيْنُ) .

أما في كلمة هي منتهى الجموع ؛ مثل : « دَوَاعٍ » فأصلها : دَوَاعِيٌّ (دَوَاعِيْنُ) فعلى اعتبار أن حذف الياء سابق على منع الصرف ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ؛ فصارت : دَوَاعِيْنُ ؛ التقي ساكنان ، الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة ؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصارت الكلمة : دَوَاعِيْنُ . ثم حذف التنوين ؛ لأن الكلمة متنوعة من الصرف ، وحل محله تنوين آخر ؛ ليكون عوضاً عن الياء المحذوفة ، وليمنع رجوعها عند النطق ، فصارت : « دَوَاعٍ » .

أما على اعتبار أن الحذف متأخر عن منع الصرف فالأصل : « دَوَاعِيٌّ » (دَوَاعِيْنُ) حذف التنوين لمنع الصرف ؛ فصارت الكلمة : « دَوَاعِيٌّ » استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء طلباً للخفة ، وجاء تنوين آخر للمعوض عنها ، ولمنع رجوعها

(هكذا يقولون . وقد أوضحنا ما فيه بإسهاب في ج ١ ص ٢٤ م ٣ كما أوضحنا هناك ما يحسن الأخذ به) ، وكل ما سبق هو في المنقوص الخالي من « أل والإضافة » .

فإن كان المنقوص بنوعيه - المفرد والجمع المنتاهي - مضافاً أو مقروناً بأل ، فالحكم واحد ؛ هو منع تنوينه ، وعدم حذف يائه . ويرفع بضمة مقدرة على الياء ، وينصب بفتحة ظاهرة عليها ، ويجر بكسرة مقدرة عليها .

« ملاحظة » : يقول الصبان في آخر هذا الباب ما نصه :

(لو سميت بالفعل : « يَغزُو » و « يدَعُو » ورجعت بالواو للياء ؛ أجرته مجرى « جَوَارٍ » وتقول في النصب : رأيت يريَ ويغزى . قال بعضهم : وجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة ؛ فتقلب الواو ياء ، ويكسر ما قبلها . وإذا سميت بكلمة : « يرمٍ » من « لم يرمٍ » رددت إليه ما حذف منه ، وسمته من الصرف : تقول : هذا يرمٍ ، ومررت بيرمٍ ، والتنوين للمعوض ، ورأيت يريَ . وإذا سميت بكلمة : « يغزُ » من قولنا : « لم يغزُ » قلت : هذا يغزُ ، ومررت بيغزٍ ، ورأيت يغزى . إلا أن هذا يرد إليه الواو ، وتقلب ياء ؛ لما تقدم ، ثم يستعمل استعمال « جوارٍ » . . .) هـ

وقد نقلنا كلام الصبان هذا في الجزء الأول - م ١٦ ص ١٤٦ - وقلنا : إن فيه فوق التخييل البعيد ما يستدعي التوقف بل الإهمال ، إذ يؤدي الأخذ به اليوم إلى تغيير صورة العلم تغييراً يوقع في اللبس والإبهام ، واضطراب المعاملات - وهذه المسألة صلة بما سيحيى في ص ٢٤٧ وهو : « العلمية ووزن الفعل » .

زيادة وتفصيل :

(أ) قلنا^(١) إن حكم المنقوص من صيغ منتهى الجموع إذا كان مجرداً من «أل» والإضافة هو في الأغلب الذي يحسن الاختصار عليه - حذف يائه رفعاً وجرّاً، مع بقاء الكسرة قبلها ، ومحىء التنوين عوضاً عنها . . .

وإنما كان هو الأغلب لأن بعض العرب^(٢) يقلب الكسرة قبل الياء فتحة ؛ فتقلب الياء ألفاً بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى الصيغ الأصلية لمنتهى الجموع ، والكثير أن يكون مفرده اسماً محضاً على وزن : « فَعْلَاء » الدالة على مؤنث ليس له - في الغالب - مذكر : كصحراء و صحار ؛ وعذراء وعذار ؛ فيقول فيهما : صحارَى ، وعذارَى . . . ، رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، بغير تنوين ؛ نحو : (في بلادنا صحارَى واسعة - إن صحارَى واسعة تحيط ببلادنا ، تحوى كنوزاً نفيسة من المعادن المختلفة - وقد اتجهت العزائم إلى تعمير صحارَى لا حدود لها على جانبي وادينا الحبيب) . . . ، فكلمة « صحارَى » اسم مقصور ، ممنوع من الصرف .

وفي بعض اللهجات العربية تثبت ياء المنقوص في كل أحواله ، وتكون ساكنة رفعاً وجرّاً ، وتظهر عليها الفتحة نصباً .

(ب) صيغة منتهى الجموع لا تكون في اللغة العربية إلا جمع تكسير بالوصف السالف^(٣) ، أو منقولة عنه . ولا تكون لمفرد بالأصالة .

أما كلمة « سراويل » مراداً بها : الإزار المفرد ، فهي أعجمية الأصل^(٤) . . . وهي اسم مؤنث في جميع استعمالاتها ؛ تقول : هذه سراويل قصيرة لبسها السباح .

(ج) وصيغة منتهى الجموع - في كل الاستعمالات - تمنع الاسم من

(١) في ص ٢٠٩ .

(٢) كما سيحىء في ص ٢٦٨ - وانظر ما يتصل بهذا في رقم ٢٠ من ص ٦٥٧ باب : جمع التكسير -

(٣) في ص ٢٠٨ .

(٤) كما سنعرف في ص ٢١٤ ، حيث البيان المفيد عن الملحقات بصيغة منتهى الجموع .

تنوين « الأمكنية » وتنوين « التنكير »^(١) سواء أكان الاسم علمياً أم غير علمي ،
فلو سمي إنسان باسم على وزن صيغة من صيغها فإنه يمنع من الصرف ، لشبهه
منتهى الجموع ؛ لأن مدلولها في هذه الصورة مفرد لا جمع تكسير . وذلك المنع
بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقروناً بأل - كما تقدم - .

(د) عرفنا^(٢) أن مثل : كراسي - قماري - سخاتي . . . ممنوعة من الصرف
بالتفصيل السالف . فإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشددة (التي هي في
الجمع وفي مفرده) وحل محلها ياء أخرى مشددة ، من نوع آخر ؛ هي ياء
النسب . ولا يمنع الاسم من الصرف مع ياء النسب^(٣) . . .

(هـ) تسمى صيغة منتهى الجموع : بالجمع المتناهي أيضاً ، لانتهاء الجمع
إليها ؛ فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى . بخلاف كثير غيرها من جموع
التكسير فإنه قد يجمع ، نحو : أنعام ، وأكلب ، يجمعان على : أناعم ،
وأكالب^(٤) .

* * *

(١) سبق الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٩ .

(٢) في ص ٢٠٨ ورقم ٣ من هامشها .

(٣) راجع ما يختص بهذا في باب النسب - في ١ من ص ٧١٥ -

(٤) كافي : المصباح المنير ، أيضاً

حكم ملحقاتها :

ليس الحكم السابق خاصاً بصيغة منتهى الجموع الأصلية - وهي نوع من جمع التكسير ، كما عرفنا - ولا مقصوراً عليها وحدها ، وإنما يشملها ويشمل ما ألحق بها^(١) . والملاحق بها هو : (كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالة على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربياً أصيلاً ، أم غير أصيل ، علماً أم غير علم ، مرتجلاً^(٢) أم منقولاً) . فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل : « هــوآزن » ؛ اسم قبيلة عربية ، ومثال العلم المـعـرـب : « شـرآحيل » وقد استعمله العرب علماً ، سُمي به عدة رجال

ومن الأعجمي المعرب الذي ليس علماً « سـرآويل » - بصورة الجمع - اسم ، نكرة ، مؤنث ، للإزار المفرد^(٣)

ومثال الأعلام المرتجلة في العصور الحديثة : كـشـآجـم^(٤) علم رجل ، و « بـهـآدِر » علم مهندس هندي ، و « صـنـآفـير » ، علم قرية مصرية ، وكذا

(١) اكتفى ابن مالك في الكلام على صيغة منتهى الجموع بقوله :

وَكَانَ لَجْمَعٍ مُّشْبِهٍ . « مَفَاعِلًا » أَوْ : « الْمَفَاعِيلِ » بِمَنْعِ كَافِلًا - ١٠

التقدير : كن كافلاً - أى : قائماً منفذاً - لجمع شبه « مفاعل أو مفاعيل » ، بمنع الصرف . وليس من اللازم أن يكون جمعاً حقيقة ؛ فقد يكون اسماً على وزن الجمع . وإنما ذكر الجمع للتمثيل . وليته قال : « ولكن ليلفظ » والذي يشبه « مفاعل ومفاعيل » هو ما كان مثلهما في عدد الحروف وحركاتها وسكناتها ، سواء أكان مبدوءاً بالميم أم بغيرها ؛ فليس المراد : « الميزان الصرفي الحقيقي » كما شرحنا - في ص ٢٠٨ - ثم تكلم على حكم صيغة منتهى الجموع إذا كانت اسماً منقوصاً ، كالجواري ؛ فقال :

وَإِذَا اعْتَبَلَلْ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَضَمًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي - ١١

أى : أجر عليه ما تجر به على سارٍ ، (وأصله : سارى ، اسم فاعل منقوص ، فله : سرى ؛ إذا سافر ليلاً) ، من حذف يائه رفاعاً وجرّاً عند تنوينه ، وبقائها في حالة النصب ، وترك التفصيل الضروري لهذا ، وقد عرضناه .

(٢) العلم المرتجل : ما وضع أول أمره علماً ، ولم يستعمل من قبل اللسمية في معنى آخر ، (وقد سبق تفصيل الكلام عليه في باب العلم ج ١ ص ٣١٢ م ٢٢) .

(٣) لهذا إشارة في « ب » من ص ٢١٢ .

(٤) يفتح الكاف . ويجوز فيها الضم ؛ فيخرجها عن أوزان صيغة منتهى الجموع ، وبالضم يشتهر شاعر عباسي .

« أعانيب » . فكل اسم من هذه الأسماء - ونظائرها - يعتبر ملحقاً بصيغة منتهى الجموع يجرى عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالاً على مفرد ، وجارياً على وزن من أوزانها ^(١) - كما سبق - لا فرق في هذا بين العلم ، (وهو الأكثر) ، وغير العلم . ويقال في إعرابه : إنه ممنوع من الصرف ؛ لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع ، أو : لأنه مفرد ملحق بها ^(٢) . . . أما هي فممنوعة أصالة ، كما أسلفنا ؛ لدلائلها على الجمع حقيقة .

وإنما كانت تلك الألفاظ - ومنها سراويل - ملحقات لأنها تدل على مفرد ، مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع ، وهذه لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول من جمع . فما جاء على وزنها لمفرد فإنه يمنع من الصرف للمشابهة (أى : المماثلة) بين الوزنتين ، بالرغم من دلالته على مفرد .

* * *

(١) في هذا يقول ابن مالك :

و « لسراويل » بهَذَا الجَمْعِ شَبَهُ اِقتَضَى عُمُومَ المَنعِ - ١٢
وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ ، فَالانصِرَافُ مَنعُهُ يَحِقُّ - ١٣

يريد : أن لكلمة « سراويل » وهى اسم على صورة الجمع شهاً بصيغة منتهى الجموع ؛ لأن « سراويل » - مع دلائلها على اسم مفرد مؤنث - جارية على وزن أحد الجموع ، فاقضى هذا الشبه منعها من الصرف منعاً عاماً (أى : يشمل كل حالاتها التى تكون فيها دالة بصيغتها على المفرد وحده ، كما يرى بعض اللغويين ، أو عليه حيناً وعلى الجمع الذى مفرده « سروالة » حيناً آخر ؛ كما يرى غيرهم) . ثم قال بعد ذلك : إن به سُمِّيَ - أى : بصيغة الجمع المنتهى - وصار علماً على شيء فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف ، أى : من الصرف . . . يريد أن كل ما سُمِّيَ بالجمع المنتهى أو بما لحق بالجمع المنتهى يمنع من الصرف ؛ سواء أكان علماً مرتجلاً أم منقولاً ، عربياً أم أعجمياً . . .

(٢) إذا كانت صيغة منتهى الجموع الأصلية ، (نحو : مكارم) ، أو ما لحق بها ، (نحو : شرّاحيل) - علماً على مفرد ، فما سبب منعها من الصرف ؟ أهو مجيء العلم على وزنها مثل لأوزان صيغة منتهى الجموع ، أم هو العلمية وشبه العجمة ، لأن هذا الاسم علم ، وليس بين أوزان المفرد العربى الأصل ما يكون على هذا الوزن . . . ؟ رأيان . . .

ويقول سيبويه : إذا طرأ على العلم الموازن صيغة منتهى الجموع ما يقتضى تنكيره ، وزوال علميته فإنه يظل ممنوعاً من الصرف ، لبقاء صورة الجمعية ، وشكلها . ويقول غيره : لا يمنع من الصرف ، لأنه كان ممنوعاً منه للعلمية القائمة مقام الجمعية ، أو للعلمية وشبه العجمة وقد زالت علميته . والصواب والأيسر رأى سيبويه ومن معه . وبهذا تكون صيغة منتهى الجموع وما لحق بها ممنوعة من الصرف دائماً باطراد ، فى جميع حالاتها ، حتى الحالة التى تكون فيها علماً لمفرد ثم زالت علميته

(ب) الذى يُمنع صرفه لوجود علمتين معاً :

لا بد أن تكون إحدى العلتين المجتمعتين معنوية ، والأخرى لفظية . وتنحصر العلة المعنوية في « الوصفية » وفي « العلمسمية ^(١) » وينضم لكل واحدة منهما علة أخرى لفظية لا بد أن تكون من بين العلل السبع الآتية - دون غيرها ^(٢) - وهى :
 (زيادة الألف والنون - وزن الفعل - العدل - التركيب - التأنيث - العجمة - ألف الإلحاق) . فينضم للوصفية إما زيادة الألف والنون ، وإما وزن الفعل ، وإما العدل . وينضم إلى العلمية إما واحدة من هذه الثلاث ، وإما التركيب ، أو التأنيث ، أو العجمة ، أو ألف الإلحاق . فالعلل (كما يسميها النحاة) تسع معيّنة ، ليس فيها علة معنوية إلا الوصفية والعلمية ، أما السبعة الباقية فللفظية ^(٣) ، لا تصلح واحدة منها لمنع الصرف ، إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين .
 فالاسم يجمع من الصرف : للوصفية مع زيادة الألف والنون ، أو الوصفية مع وزن الفعل - أو الوصفية مع العدل .

وكذلك يمنع من الصرف للعلمية مع الزيادة ، أو العلمية مع وزن الفعل ، أو العلمية مع العدل ، أو العلمية مع التركيب ، أو العلمية مع التأنيث ، أو العلمية مع العجمة ، أو العلمية مع ألف الإلحاق . وفيما يلي البيان :

(١) سواء أكان العلم للشخص أم للجنس - كما سبق في الجزء الأول ، باب : العلم -

(٢) أشرطنا أن تكون العلامتان محصورتين فيما سيذكر هنا ؛ لأنه قد يوجد في الاسم المربع عزمتان : إحداهما لفظية والأخرى معنوية ويجب صرفه مع وجودهما . وسبب صرفه أن إحداهما ليست معتبرة في منع الصرف ، ولا معدودة من أسبابه ، كما في كلمة : « أُجَيْسَمَال » تصغير : « أُجَسَال » جمع تكسير لـ جَسَمَل . فإن « أُجَيْسَمَالًا » مصروفة بالرغم من اشتغالها على علمتين ، إحداهما : معنوية ، هى : التصغير الذى يعد فرعاً للتكبير ، والأخرى لفظية ، وهى الجمع الذى يعتبر فرعاً للأفراد . مثل هذا يقال في « حائض وطائم » فإنهما مصروفتان حتماً مع اشتغالها على علمتين غير معتبرتين ؛ هما : لزوم التأنيث والوصف .

هذا ، والسبب الحق في الصرف استعمال العرب ليس غير ؛ فإنهم قصروا المنوع من الصرف على ما سردناه . أما ما يذكره النحاة غير هذا من التعليقات فرفوض .

(٣) حتى التأنيث الممنوع في مثل : سعاد - زينب - مى ... فإنه يعتبر في هذا الباب علة لفظية ؛ لظهور أثره في اللفظ بتأنيث الفعل له ، وعودة الضمير عليه مؤثراً ، - كما سيبيح في رقم ١ من هامش

الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للوصفية^(١) وما ينضم إليها وجوباً من إحدى العلة الثلاث .

١ - يمنع الاسم من الصرف للوصفية مع زيادة الألف والنون إذا كان على وزن « فَعْلَان » - بفتح الفاء وسكون العين - بشرطين : أن تكون وصفيته أصيلة (أى : غير طارئة) ، وأن يكون تأنيثه بغير التثنية ؛ إما لأنه لا مؤنث له ؛ لاختصاصه بالذكور ، وإمّا لأن علامة تأنيثه الشائعة بين العرب ليست تاء التأنيث ، كأنْ يَكُون ، بألف التأنيث . . . ، فمثال ما ليس له مؤنث : « لَسْحِيَان »^(٢) ، لكبير اللحية . ومثال الآخر عَطَشَان - غضبان - سكران - رِيَان . . . ؛ فإن أشهر مؤنثاتها^(٣) : عطشى - غضبى - سكرى - رِيَا . . .^(٣) ومن الأمثلة قولهم : (كان أبو بكر لَسْحِيَان -^(٢)) ، تزيده لحيته وقاراً ، وهيبة .

(١) ليس المراد بالصفة أو الوصف هنا النعت ، وإنما المراد بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاما . وقد سبق تعريف الاسم المشتق ، وبيان مدلوله في ص ٣٠ ص ١٤٤ م ٩٨ .

(٢ و ٣) على وزن « فَعْلَان » (مفتوح الأول) كما في المراجع النحوية المتداولة ، وزاد الصبان فقال إنه على وزن : « رَحْمَان » .

(٣ و ٣) يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على : « فَعْلَانة » ويمثلون للمستوفى الشرط : بعطشان وغضبان ، وسكران . . . مع أن كتب اللغة - كالقاموس - تأتي للثلاثة بمؤنث مخنوم بالتاء ، وبمؤنث آخر ليس مخنوماً بها . فلا مناص من حمل الشرط النحوي على الأكثر الأغلب في : « فَعْلَان » ؛ بأن يتجرد مؤنثه من التاء في المشهور إن تعددت مؤنثاته . وهذا يصرح ابن جنى في كتابه : « المحتسب » - ج ٢ ص ٧٢ - حيث يقول ما نصه : « يقال رجل سكران ، وامرأة سكرى ؛ كغضبان وغضبي . وقد قال بعضهم : « سكرانة » ، كما قال بعضهم : « غضبانة » . والأول أقوى وأفصح . . . »^٥

« ملاحظة هامة » : أخذ المجمع اللغوي القاهري بالمذهب الكوفي ، وبلغه بنى أسد في إلحاق تاء التأنيث جوازاً بكلمة « سكرانة » ونظائرها . وقرار المجمع ، وما يتصل به من مذكرات وتقريرات مدوّنة في ص ٨٣ و ٩١ من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي ألقى في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة ١٩٦٥ وفيما يلي نص القرار كما قدمته اللجنة المختصة ، ووافق عليه أغلبية المؤتمرين ، وأخذ به المجمع نهائياً : « (إن تأنيث « فَعْلَان » بالتاء لغة في بنى أسد (كما في الصحاح) - أو لغة بنى أسد (كما في المخصص) وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة ؛ (كما جاء في شرح المفصل) . والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء . وإن كان غير ما جاء به خيراً ، (كما في قول ابن جنى) . لذا يجوز أن =

كثير الصمت، وافر الحلم . ما رآه الناس غضبانَ إلا حينَ يُحَمَّدُ الغضب) .
وقوله عليه السلام : « ليس بمؤمن مَن بات شعبانَ رِيَّانَ ، وجاره جائع طاوٍ » .

فإن كان الغالب المسموع على مؤنثه وجود تاء التأنيث في آخره لم يمنع من
الصرف ؛ نحو : (سَيِّفَان ، للرحل الطويل المشقوق القامة) - (ومَصَّان ،
للرحل اللثيم) ؛ فإن مؤنثهما الشائع : سيفانة ومصانة . وكذلك إن كانت وصفيته
غير أصلية ؛ فإنه لا يمنع من الصرف ؛ ككلمة : « صَفَّوَان » في قولهم : « بنس
رجل صَفَّوَانٌ قلبه » . وأصل الصفوان : الحجر .

وإذا زالت الوصفية وحدها وسمى بهذا الاسم - ؛ بأن صار علماً مزيداً
بالألف والنون ؛ كتسمية رجل بغضبان ، أو بعطشان - فإنه يظل على حاله ممنوعاً
من الصرف ؛ لأن الوصفية التي زالت حل محلها العلمية الجديدة ؛ وبانضمام العلمية
الجديدة إلى الزيادة يجتمع في الاسم العلتان المؤديتان إلى منعه من الصرف ^(١) .

٢ - ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع وزن الفعل ^(٢) بالشرطين السالفين

=يقال : عطشانة وغضبانة ، وأشابهها ؛ ومن ثم يصرف « فَعْلَان » وصفاً ، ويجمع « فَعْلَان » ومؤنثه « فَعْلَانَةٌ »
جمع تصحيح) « ٥١ .

(١) وفي الكلام على الوصفية مع : نداء الألف والنون يقول ابن مالك - بعد كلامه على ألف التأنيث
أول الباب - :

وزَائِدًا « فَعْلَانٌ » فِي وَصْفِ سَلِيمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَأْنِيثِ خُتَيْمٍ - ٣

(المراد بزائدي « فَعْلَان » : الألف والنون الزائدتان في آخره) . يقول : إن الاسم يمنع من الصرف
إذا اشتمل على الألف والنون الزائدين بشرط أن يكون وصفاً لا يختم آخره بناء التأنيث عند تأنيثه ؛ فلا بد
أن يسلم آخره عند التأنيث من هذه التاء ، إما لأنه وصف خاص بالرجال ، فلا مؤنث له ، وإما لأن
الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث - وقد سردنا الأمثلة لكل -

(٢) سواء أكان الوزن خاصاً بالفعل ، نحو : أجمل - أشرف - . - أم على وزن مشترك بين
الأسماء والأفعال ولكن الفعل به أول لغبته في الفعل ، أو لدلالته على معنى في الفعل دون الاسم ؛ نحو :
أَحْسِمِر ، وَأَفْيِضَل ، (تصغير : أحمر ، وأفضل) فهما على وزن : « أُبَيْطِر » وهو وزن في الأفعال
أكثر . والهمزة في أولهما لا تدل على شيء ، مع أنها في الفعل : « أُبَيْطِر » تدل على المتكلم . لما سبق وجب
منع « أحيمر وأفضل » من الصرف - (انظر الكلام على لفظ « أعلَى » المصغر في ص ٢٦٦ ثم انظر
ص ٢٧٥) - بخلاف بَطَّل ، وَجَدَل (للصلب الشديد) وَتُدِّس (يفتح أوله مع ضم الثاني أو كسره ،
للقوى السمع) فإنها أوصاف أصلية على وزن للفعل ، ولكنه وزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتغلب فيه
جانب الفعل .

(وهما : ألا يكون مؤنثه الشائع بالتاء ، وألا تكون وصفيته طارئة غير أصيلة) .
ويتحقق الشرطان في الوصف الذي على وزن « أفْعَل » ، ومؤنثه « فَعْلَاء » ، أو
فُعْلَمَى ؛ نحو : أحمر وحمراء - أبيض وبيضاء - أجْمَل وجملاء^(١) ، ونحو :
أفضل وفُضِّلَمَى ، وأحسن وحُسِّنَمَى ، وأدنى ودُنِّيَا . . . فهذه الألفاظ - وأشباهها
ممنوعة من الصرف ، لتحقق الشرطين .

فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يُمنع من الصرف ، نحو : « أَرْمَل » في قولنا :
عظفت على رجل أرمِل (بالكسرة مع التنوين) ، أى : فقير ؛ لأن مؤنثه أرملة .

وكذلك ينصرف الوصف إذا كان وصفيته طارئة (أى : ليست أصيلة) ،
نحو « أَرزَب » في قولنا : مررت برجل أرنب (بالكسرة مع التنوين) ، أى :
جبان) . فالوصف منصرف - بالرغم من أن مؤنثه لا يكون بالتاء في الأغلب - لأن
وصفيته طارئة ، سبقتها الاسمية الأصيلة ، للحيوان المعروف .

ومما فقد الشرطين معاً كلمة : « أربع » في مثل : قضيت في التزهة ساعات
أربعاً ؛ لأن مؤنثها يكون بالتاء ؛ فتقول : سافرت أياماً أربعة ؛ ولأن وصفيتها
طارئة عارضة ؛ إذ الأصل السَّابِق فيها أن تستعمل اسماً للعدد المخصوص في نحو :
« اختلاف الراشدين أربعة » . ولكن العرب استعملتها بعد ذلك وصفاً^(٢) ؛ فوصفيتها ليست
أصيلة سابقة ، وبسبب فقد الشرطين وجب صرف الكلمة في جميع استعمالاتها .

ومن أمثلة الوصفيّة الطارئة التي لا يعتد بها في منع الاسم من الصرف كلمات
أخرى ؛ مثل : « أجْدَل » ، للصقر - « وأخْسِل » ، لطائر فيه نقط تخالف

(١) قال الكسائي مستدلاً :

فهى جملاء كبدر طالع بدت الخلق جميعا بالجمال

(٢) لا يجوز في كلمة : « أربع » منع الصرف ؛ سواء أكانت الوصفية ملحوظة أم غير ملحوظة :

إذ أن مؤنثها بالتاء ؛ فالشرط الثاني مفقود دائماً ؛ فلا يصح منعها من الصرف .

وإذا كانت كلمة « أربع » مستعملة في الوصفية العارضة ، فعناها يشمل أمرين ، ذوات ، وعدد .
أى : ذوات معناها العدد المخصوص ، والكية المخصوصة ؛ (كما هو الشأن في المشتقات ؛ كضارب ، فانه
يفيد أمرين : الذات والمعنى الذي هو الضرب) . أما إذا كانت مستعملة في مجرد العدد فعناها الكية العددية
المخصوصة ، دون دلالة على ذات - . وقد شرحنا - في رقم ١ من هامش ص ٢١٧ المراد هنا من الصفة -
كما شرحنا دلالة المشتق على الذات والصفة في الجزء الثالث .

في لونها سائر البدن) - «وأفعى»، للحية . فكل هذه ، وما شابهها ، أسماء بحسب وضعها الأصلي لتلك الأشياء ؛ ولهذا تُصَرَّف .

وقد بصح في هذه الكلمات - ولا يدخل فيها كلمة : أربع - منعها من الصرف على اعتبار أن معنى النصفه يلاحظ فيها ، ويمكن تخيله مع الاسمية ، وقد وردت ممنوعة من الصرف في بعض الكلام الفصيح ، فالأجدل : يُلحظ فيه القوة ؛ لأنه مشتق من الجدل (بسكون الدال) بهذا المعنى . والأخيل : يُلحظ فيه التلون ؛ لأنه من الغَيْسِلان ، بهذا المعنى . والأفعى : يلحظ فيها الإيذاء الذي اشتهرت به ، واقرن باسمها^(١) ، وعلى أساس التخييل والملاحظة المعنوية مع السماع يجوز منع الصرف . ولكن الأنسب الاقتصار على صرف هذه الأسماء ؛ لغلبة الاسمية عليها .

وهناك ألفاظ وُضعت أول نشأتها أوصافاً أصلية ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة^(٢) وبقيت فيها ، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذي وضعت عليه ؛ لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها ؛ مثل : «أدْهم» للقيد^(٣) ؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشئ الذي فيه دُهْمَة ، (أى : سواد) ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً مجرداً للقيد ؛ ومثل : «أرْقَم» ؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشئ المرقوم ، (أى : المنقسط) ثم انتقل منه فصار اسماً للثعبان الذي ينتشر على جلده النقط البيض والَسْرَد . ومثل : «أَسْوَد» فأصله وصف لكل شئ أسود ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً للثعبان المنقط بنقط بيض وسود ، ومثل : «أَبْطَاح» وأصله وصف للشئ المرتمى على وجهه ؛ ثم صار اسماً للمكان الواسع الذي يجرى فيه الماء بين الحصى الدقيق ، ومثل : «أَبْرَق» ، وأصله وصف لكل شئ لامع براق ، ثم صار اسماً للأرض الحشنة التي تختلط فيها الحجارة والرمل والطين .

وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيتها الأصلية السابقة قد زالت بسبب الاسمية الطارئة . ولكن الاقتصار على الرأى الأول أنسب .

ويفهم مما سبق - في غير كلمة : أربع^(٤) - أن الوصفية الأصلية الباقية

(١) يرى بعض النحاة أن «أفعى» لا مادة لها في الاشتقاق . ويرى آخرون - بحق - أنها مشتقة من فَمَوْءِ السَّم ، أى : شدته .
 (٢) الحالية من الوصفية والعلمية .
 (٣) لما سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة الماضية .
 (٤) المصنوع من الحديد .

لا يصح إغفالها في منع الصرف . أما الوصفية الطارئة القائمة ، أو الوصفية الأصلية التي زالت وحل محلها الاسمية الطارئة المجردة ؛ فيصح أن يلاحظ كل منهما عند منع الصرف ، أو لا يلاحظ ؛ بمعنى أنه يجوز - عند وجود إحداهما مع العلة الثانية - صرف الاسم ومنعه من الصرف ، بشرط تحقق الشرط الثاني . (وهو ألا يكون تأنيث الوصف بالتاء . . .) ، وأن الأفضل الاقتصار على حالة واحدة ؛ فالصرف أفضل إن كانت الاسمية هي الأصلية ، والوصفية هي الطارئة . والمنع أولى ؛ إن كانت الوصفية هي الأصلية والاسمية هي الطارئة . وفي مراعاة هذه الأفضلية مسيطرة للسبب العام في منع الصفة من الصرف ، وتيسير في الاستعمال (١) . . .

وإذا سُمي بهذا الوصف زالت عنه الوصفية ، وحل محلها العلمية ؛ فيجتمع فيه العلمية ووزن الفعل ؛ وهما علتان يؤدي اجتماعهما إلى منع صرفه ؛ كتسمية رجل : أرقم - أو : أسود (٢) .

* * *

(١) وفي الوصفية الأصلية والطارئة وما يتبع هذا يقول ابن مالك :

ووصفٌ أصليٌّ ووزنٌ أفعلاً ممنوعٌ تأنيثٌ بتاء ؛ كاشهلاً - ٤

يريد : أن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلي مع وزن « أفعل » - وهو وزن الفعل - المنوع تأنيثه بالتاء . ومثل للمستوفى الشروط بلفظ : « أشهل » ؛ تقول طفل أشهل ، وطفلة شهلاء . (والشهل : تغير لون بياض العين فيختلط بالحمرة ، أو الزرقة)

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة ، وحكهما ، والتشيل لهما ، فقال :

وَأَلْغَيْنَا عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَارْبَعٍ ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ - ٥

فَالْأَدْهَمُ : (الْقَيْدُ) لِكُونِهِ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا - أَنْصَرَفَهُ مُنْعٌ - ٦

وَأَجْدَلٌ ، وَأَخِيْلٌ ، وَأَفْعَى مَضْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَتَلَنَ الْمَنْعَا - ٧

يقول : ألغ الوصفية العارضة كالتي في أربع ، ولا تعتد بها في منع الصرف . وكذلك ألغ الاسمية العارضة . وساق أمثلة للحاليتين ؛ منها : الأدهم (وهو : اسم للقيد من الحديد) فإنه ممنوع من الصرف مراعاة لوضعه الأول وصفاً للشيء الأسود لامرأة لاسميته الحالية . ثم ضرب أمثلة لألفاظ وضعت في أول أمرها أسماء خالية من الوصفية فصرفت ، ويجوز تخيل معنى الوصفية فيها ، وملاحظة هذه الوصفية برغم أن تلك الألفاظ لا تزال باقية على اسميتها ، ومنها أجدل - أخيل - أفعى .

(٢) راجع رقم ١ ص ٢١٧ ورقم ٢ من ص ٢٦٤ .

٣- ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع العدل^(١) في إحدى حالتين :

الأولى : أن يكون الاسم أحد الأعداد العشرة^(٢) الأولى ، وصيغته على وزن :

(١) سبق معنى الوصفية في رقم ١ من هامش ص ٢١٧ - أما العدل فيقولون في تعريفه : إنه تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي ، بشرط ألا يكون التحويل لقاب ، أو لتخفيف ، أو لإلحاق ، أو لزيادة معنى ، فليس من المعدول «أيس» مقلوب «يئس» ولا «فخذ» بسكون الخاء ؛ تخفيف «فخذ» بكسرها ؛ ولا «كؤثر» بزيادة الواو ؛ لإلحاق الكلمة : بجعفر ، ولا «رجيل» بالتصغير ؛ لإفادة معنى التحقير و غيره -

والعدل يكون في الصفات وله الحالتان التاليتان . ويكون في الأعلام وله صور متعددة أشهرها : «فعل» المعدول عن فاعل . وكذا «فعلال» بالشروط والتفصيلات الآتية عند الكلام على منع الاسم من الصرف للعلمية والعدل . (ص ٢٥٦) .

والعدل قسمان : «أ» تحققي : وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من العدل ، وملاحظة وجوده ؛ كالعدل في : سحر - وسيجىء في ص ٢٥٨ - ، وأخر ص (٢٢٤) ومشتق ، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصيغة المنوعة من الصرف بعض المخالفة ، مع اتحاد المعنى في الصيغتين ، فسحر بمعنى السحر المعروف ، وأخر بمعنى آخر ، ومشتق بمعنى اثنين اثنين ، وهكذا .. فالذي دل على أن كل واحد من هذه الألفاظ - وأشباهها - معدول ، ليس الصرف أو عدمه ، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته المنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين برغم هذه المخالفة .

«ب» تقديري : وهو الذي يمنع فيه العلم من الصرف ، سماعاً من العرب ، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف . فيقدر فيه العدل لثلاث المنع بالعلمية وحدها ؛ مثل : عُمر - زُفر . . . ؛ فلو سمع مصروفاً لم يحكم بعدله ، مثل : «أُدَد» (وهو جد إحدى القبائل العربية كما سيجيء في ص ٢٥٧) وهذا النوع التقديري خاص بالأعلام ، ومنها : عُمر - زُفر - جُثم - جُمج . . . ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف ، وعدم وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية في منع صرفه جعلهم يعتبرون العلة الثانية مقدرة . (انظر البيان في رقم ٦ من هامش ص ٢٥٦)

وفائدة العدل : إما تخفيف اللفظ باختصاره - غالباً - كما في : مشى وأخر ، . . . وإما تخفيفه مع تفرغه وتمحضه للعلمية ؛ فيبتعد عن الوصفية ، كما في : عُمر وزُفر ، المعدولين عن عامر وزافر ، لاحتمالهما قبل العدل للوصفية .

وعندي أن كل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه ، وفائدته ، مصنوع متكافئ . ولا مرد لشيء فيه إلا السماع . وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة فعلال - أو مفعّل ، أو فمّل ، أو غيرها من الصيغ المسموعة نصاً عن العرب .

(٢) هناك رأى يقصره على بعض العشرة ، ولا يبلغ به العشرة . لكن الأرجح هو الرأى الأول . ويؤيده الأمثلة التي عرضها سيبويه في كتابه نقلاً عن العرب ، مستشهداً بها ، وكذلك الأمثلة التي أوردها

«فُعْمَال» أو : «مَفْعَل» ، نحو : أَحَادٌ وَمَوْحِدٌ - تُنَاءٌ وَمَشْنَى -
ثُلَاثٌ . وَمَشَلَّتْ - رُبَاعٌ وَمَرْبِعٌ - خُمَاسٌ وَمَخْمَسٌ - سُدَاسٌ
وَمَسْدَاسٌ - سُبَاعٌ وَمَسْبِعٌ - ثُمَانٌ وَمَشْمَنٌ - تَسَاعٌ وَمَتَسَعٌ -
عُشَارٌ وَمَعَشَرٌ .

ويقول النحاة : إن كل لفظ من هذه الألفاظ معدول عن لفظ العدد الأصلي
المكرر مرتين للتوكيد ؛ فكلمة : «أحاد» في مثل : صافحت الأضياف أحاداً ،
معدولة عن الكلمة العددية الأصلية المكررة : «واحدًا واحدًا» والأصل : صافحت
الأضياف واحدًا واحدًا ؛ فعدل العرب عن الكلمتين ، واستغنوا عنهما بكلمة
واحدة - للتخفيف - تؤدي معنهما ؛ هي : أَحَادٌ ، ومثلها مَوْحِدٌ^(١) ،
وكلتا الكلمتين ممنوعة من الصرف مع أن أصلهما المعدول عنه منصرف ،
ولا ينظر لهذا الأصل هنا ؛ ولهذا كانت كل واحدة منهما محتومة المنع من الصرف^(٢) .

وكلمة : «تُنَاء» ، في مثل : سار الجند تُنَاء... ، معدولة عن أصلها العدديّ
المكرر للتوكيد ، وهو : «اثنين اثنين» والأصل : سار الجند اثنين اثنين ، فعدل
العرب عن الكلمتين ، وأتوا بدلها بكلمة واحدة - للتخفيف - تؤدي معنهما ؛
هي : تُنَاءٌ ، ومثلها : «مَشْنَى» وهاتان ممنوعتان من الصرف مع أن أصلهما
مصروف .

ومثل هذا يقال في بقية الأعداد العشرة الأولى المعدولة . والأغلب في هذه
الأعداد العشرة المعدولة أن تكون حالاً ، كالأمثلة السالفة ، أو تكون نعتاً ؛
نحو : شاهدت حول الماء طيوراً مَشْنَى ؛ وطيوراً ثُلَاثٌ . . . أو تكون خبراً ؛
نحو : أصابع اليدين والرجلين خُمَاسٌ . . . ومن القليل أن تكون مضافاً ، ومن

(١) التعليل النحوي السابق ضعيف ؛ فالدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد
الأصلي المكرر ، إلى استعمال الاسم المعدول ؟ لا دليل ولا ما يشبهه . والحق أن العرب استعملوا النوعين ،
وأحدهما مصروف ، والآخر ممنوع من الصرف ، ولا داعي لذلك التعليل .

(٢) في هامش الجزء الثاني (م ٨٤ ص ٣٤٥) بيان مفيد ، وتصويب للأساليب المشتبهة على
التكرار في نحو : صافحت الأضياف واحدًا واحدًا ، وأقبل الجنود اثنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة .. و ..
فقد كان بعض القدماء - كالحريزي - يرى أن استعمالها على هذا الوجه خطأ ، وما هي بخطأ .

الممنوع أن تكون مقرونة بأل^(١) . . .

ويجوز أن يتكرر اللفظ المعدول فيكون التالي توكيداً^(٢) لفظياً للأول، فنقول :
سار الجندُ مَشْتَبِي مَشْتَبِي - أو : ثَلَاثَ ثَلَاثَ . . . وهكذا .

ومن العرب من يميز صرف تلك الألفاظ ، فيقول : ادخلوا ثَلَاثَ ثَلَاثَ ،
أو ثَلَاثَتَا ثَلَاثَتَا . . . وهكذا . وعند صرفها يعدها أسماء مجردة من الوصفية .
والرأى الأول أكثر وأشهر .

الثانية : كلمة « أُخْرَ » ؛ في مثل : (سجل التاريخ لعائشة أم المؤمنين ،
ولنساء أُخْرَ أَثْرَهُن في السياسة ، والثقافة ، ونشر العلم) ، فهي جمع ،
مفردُهُ : « أُخْرِي » و « أُخْرِي » مؤنث للفظ مذكر ؛ هو : « آخِرَ » . . .
(بفتح الخاء) ، على وزن : « أَفْعَل » ، ومعناه : أكثر مغايرة ومخالفة -
فاللفظ : « آخِرَ » هنا : « أفعال للتفضيل » ، مجرد من « أل » والإضافة للمعرفة^(٣) ؛
فحقه أن يكون مفرداً مذكراً في جميع استعمالاته ولو كان المراد منه مثنى ، أو
جمعاً ، أو مؤنثاً ، وهذا ما تقتضيه الأحكام العامة لأفعال التفضيل المجرد منهما ؛
(نحو : المتعلم والمتعلمة أقدر على نفع الوطن من غيرهما - الإخوان والأصدقاء
أنفع في الشدة ، وأبعد عن التقصير - ليس بين النساء أفضل ، ولا أحسن من
الساهرات على تربية أولادهن . . .) وبناء على هذا الحكم العام يكون القياس في
المثال السابق وأشباهه أن نقول : لعائشة أم المؤمنين ولنساء آخِرَ - بمد الهمزة
وفتح الخاء - أَثْرَهُن . . . ، لكن العرب عدلوا عنه ، وقالوا : نساء « أُخْرَ »
بصيغة الجمع ، ومنعوه من الصرف ؛ فكان العدل بانضمامه للوصفية سبباً في منعه

(١) وهنا قال الصبان ما نصه :

« ادعى الزخشي أنها تُعْرَف ؛ فيقال : فلان تزوج المثنى والثلاث . . . قال أبوحيان : ولم ينهب
إليه أحد . وكذا لا تُعْرَف لا تُؤْتَف ؛ فلا يقال مَشْتَبَاه مثلاً . . . » ا هـ .

(٢) فيكون الغرض من التكرير هو قصد التأكيد ، لا إفادة التكرار تأسيلاً ، - أي : ابتداء -
لأن إفادة التكرار التأسيسي - وهو المجرد من التأكيد ابتداء - مفهومة قبل التكرار حتماً (نص على هذا
الأشمنوني والصبان) .

(٣) لأن المضاف للمعرفة قد يجوز فيه المطابقة وعدمها بالتفصيل الذي سبق بيانه في باب « أفعال

من الصرف. وإن شئت فقل : كان منعه من الصرف دليلاً على وجود العدل فيه مع الوصفية (١).

وإذا زالت الوصفية وحدها وحلَّتْ بِهَا الْوَصْفِيَّةُ بَقِيَ الْأَسْمُ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ ؛ لِأَشْبَاهِهِ فِي حَالَتِهِ الْجَدِيدَةِ عَلَى عَشْرِينَ مَانِعَتَيْنِ مَعاً لَصَرْفِهِ ؛ وَهُمَا : الْعِلْمِيَّةُ وَالْعَدْلُ . كَتَسْمِيَةِ إِنْسَانٍ : «مَشْنَى» أَوْ «ثَلَاثٌ» أَوْ نَحْوَهُمَا مِمَّا كَانَ فِي أَصْلِهِ وَصْفًا مَعْدُولًا ، ثُمَّ صَارَ عِلْمًا بَاقِيًا عَلَى حَالِهِ مِنَ الْعَدْلِ

ويتبين مما سبق في الصور الثلاث الخاصة بالوصفية ومعها للعلامة الأخرى ، أن الوصفية إذا اختفت وحدها بسبب أن الاسم صار «علمًا مزيدًا» ، أو : «علمًا على وزن الفعل» ، أو : «علمًا معدولًا» - بقي هذا الاسم ممنوعًا من الصرف كما كان ، ولكن للعلمية ومعها للعلامة الأخرى (٢)

* * *

(١) العدل هنا تحقيقي ، - سبقت الإشارة له في رقم ١ من هامش ص ٢٢٢ - وفي هذا التعليل ما في سابقه من ضعف . والعلّة الصحيحة هي مجرد الاستعمال العربي الصحيح ، وقد بسطنا تعليل النحاة كاملاً ، وعرضنا رأيهم في «أخر» ومنعها من الصرف ، وفي أنها التفضيل أو ليست له . . . ثم الرد عليه في الجزء الثالث (باب أفعال التفضيل ص ٣١٠ م ١١٢) فلا داعي للتكرار والإطالة ؛ علماً بأن المعروض في باب التفضيل هام ، ومفيد .

(٢) وفي الصورة الثالثة وهي صورة الوصفية مع العدل يقول ابن مالك :

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى ، وَثَلَاثَ ، وَأُخْرَ - ٨
يقول : إن الاسم يمنع من الصرف إذا كان لفظه هو : «مثنى» أو : «ثلاث» ، أو «أخر» ولم يذكر أيضاً ولا تفصيلاً إلا ما ذكره في البيت التالي من أن مثنى وثلاث يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى . قال :

ووزنُ مثنَى وثَلَاثَ كَهَمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ ؛ فَلْيُعْلَمَا - ٩
وأهل ما زاد على الأربعة :

ثم انتقل بعد هذا مباشرة إلى ذكر الأبيات الأربعة الخاصة بصيغة منتهى الجموع والتي أول كل منها .

وكن لجمعٍ مُشْبِهٍ مفاعِلا ١٠

وذا اعتلالٍ منه كالجوارى ١١

ولسراويل بهذا الجمع ١٢ =

زيادة وتفصيل :

(١) لم يحكم النحاة على « أخرى » الممنوعة من الصرف بأنها معدولة ؛ لأشغالها على ألف التأنيث المقصورة ، وهذه أقوى في منع الصرف من العدل . وأما آخران وآخران فمعربان بالحروف فلا دخل لهما في منع الصرف .

(ب) قد تكون : « أخرى » بمعنى « آخره » - بكسر الخاء - وهي التي تقابل كلمة : « أولى » كالتى فى مثل : (قالت أخراهم لأولاهم . . .) وقالت أولاهم لأخراهم . . .) وفى هذه الصورة تجمع كلمة : « أخرى » على « آخر » المصروفة ؛ لأنها غير معدولة ؛ لأن مذكرها هو : « آخر » - بكسر الخاء - الذى يقابل « أول » بدليل قوله تعالى : (وأنّ عليه النشأة الأخرى) ، أى : الآخرة ، يؤيد هذا قوله تعالى : (ثمّ الله ينشئ النشأة الآخرة) ، والقصة واحدة ، فليست « أخرى » التى هى بمعنى : « آخره » من باب أفعل التفضيل .

والفرق أن أنثى المفتوح الخاء^(١) لا تتدل على انتهاء ، كما لا يدل عليه مذكرها ، فلذلك يعطف عليه مثلها من جنس واحد ؛ كقولك : أقبل رجل ، وآخر ، وآخر . . . أقبلت سيدة ، وأخرى ، وأخرى . أما أنثى المكسور الخاء^(٢) فتدل على الانتهاء ، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد ، كما أن مذكرها كذلك . . .

* * *

وإن به سُمى أو بِمَا لَحِقَ - ١٣

وقد شرحنا الأبيات الأربعة فى مكانها الأنسب (ص ٢١٤ و ٢١٥) كى يكون الموضوع متصلا بعضه ببعض ، وبعدها - فى الألفية - الأبيات الخاصة بمنع الاسم من الصرف للعلمية وسبب آخر معها ، وسيجىء شرحها فى موضعها .

(١) مفتوح الخاء هو : « آخر » ومعناه : أكثر مغايرة ومخالفة - والصفة للتفضيل كما أسلفنا - وأثناءه هى : « أخرى » التى تجمع على : « آخر » الممنوعة من الصرف .
(٢) مكسور الخاء هو : « آخر » الذى معناه : « أخير » أى : مقابل للأول ويدل على النهاية .
ومؤنثه « آخيرة » ، أو « أخرى » التى تجمع على « آخر » المصروفة .

الكلام على الاسم المنوع من الصرف للعلمية^(١) مع إحدى العلة السبع .

١ - يُمنع الاسم من الصرف إذا كان علمياً ، مركباً تركيب مزج . والمراد بالتركيب المزجي^(٢) : كل كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا) بأن اتصلت إثنائيهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة ؛ من جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية - في الرأى الأشهر - أما آخر الكلمة الأولى فقد يكون ساكناً ؛

(١) ملاحظة هامة : العلم هنا يشمل علم الشخص وعلم الجنس ، (طبقاً لما سبق في الجزء الأول - باب العلم) والمنوع من الصرف للعلمية وبمعناها لا يدخله تنوين «الأمكنية» ، فلو زالت العلمية لوجب تنوينه تنوين تكثير - كما ستعرف في ص ٢٣١ و ٢٦٥ - إن لم يوجد سبب آخر للمنع .

(٢) سبق الكلام على المركب المزجي في باب العلم (ج ١ ص ٢٧٠ م ٢٢) ومن أهم ما قلناه هناك : إن المركب المزجي لا يكون إلا من كلمتين ، فقط ، (وقد تفصل بينهما الواو ؛ في بعض الصور الساعية ؛ كما في : « كَيْتٌ وَكَيْتٌ - ذَيْتٌ وَذَيْتٌ » طبقاً لليان الآقى في ص ٥٨٣) ولا يصح مزج أكثر منهما . ومضى امتزجتا صارتا في العلم كلمة واحدة ذات شطرين ، كل شطر منهما بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة (العلم) (كما نص على هذا شارح «المفصل» ج ٤ ص ١١٦) .

والأصل قبل التركيب أن يكون لكل واحدة منهما معنى يخالف معنى الأخرى . أما بعد التركيب المزجي فالأمر يختلف : فإن كان هذا التركيب علماً من النوع الذى تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط ؛ كسيبويه ، وبعليك وغيرهما . . . من الأمثلة المعروضة هناك - في ص ٢٧٩ - ، ونظائرها زال المعنى الأصلى لكل منهما نهائياً ، ولا يصح ملاحظته ؛ إذ ينشأ من المزج معنى جديد ، مستحدث ، لا صلة له بالمعنى السابق لهما أو لإحدهما .

أما إن كان هذا المركب المزجي من النوع الآخر الذى يبنى على فتح الجزأين (وهو المذكور في ج ١ ص ٢٨١) ، كالمركبات العددية مثل : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر . . . أو المركبات الظرفية ، نحو : صباح مساء . . . أو الحالية ؛ نحو فلان جارى بيت بيست ، أى : ملاصقاً ، أو باقى المركبات الأخرى التى تبنى على فتح الجزأين طبقاً للأحكام المدونة في أبوابها . . . ، فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الذى كان لكل كلمة قبل مزجها بأختها ؛ إذ يتكون المعنى الجديد من معناها السابق ، مع بعض زيادة تنضم إليه ، دون إلغاء لمعناها السابق ، أو إهمال للملاحظته في تكوين المعنى المستحدث . فأساس المعنى الجديد هو معناها القديم مع ضم زيادة إليه . وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير «واو العطف» بين الكلمتين وأنهما في حكم المتعاطفين ؛ فعناهما بملاحظتها قبل التركيب هو معناها الجديد بعد المزج بغير ملاحظتها (راجع شرح المفصل ج ١ ص ٦٥ و ج ٤ ص ١٢٤) .

نحو : بُرْسَعِيد (١) - نُيُويُورِك (٢) - جَرْدَنَسْتِي (٣) - وقد يكون متحركاً (٤)
 بالفتحة (وهذا هو الأكثر) ؛ نحو : طَبَّرَسْتَان (٥) - (خَمَالَوِيَه (٦) -
 سِيَّيَوِيَه (٧) ، في لغة من يُعْرَبهما ولا يبنيهما (٨) - حَضْرَمَوْت (٩) - بَعْلَبَك (١٠) .

أحكامه :

أشهر أحكام العلم المركب تركيب مزج - غير العدديّ ، وأشباهه (١١) - هو :
 (١) أن يُتْرَك آخر جزئه الأول على حاله قبل التركيب ، من السكون أو
 الحركة ، ونوعها ؛ فلا يتغير ضبط آخر ذلك الجزء الأول مطلقاً بعد التركيب ، ولو كان
 أوّلاً ساكنة أو ياء ساكنة (١٢) ، ولا يجرى عليه إعراب ولا بناء ، ولا ينظر إليه إلا
 على اعتباره بمنزلة جزء من كلمة - ، وليس كلمة مستقلة - ولهذا يتصل بالثاني كتابة
 إن أمكن وصل حروفهما الهجائية -

-
- (١) اسم أجنبي ، معناه : ميناء سعيد . ويطلق على مدينة مصرية على الساحل الشمالي الشرق .
 ويصح نطقها وكتابتها بواو بعد الباء ، ولكن تتحرك الراء بعدها للتخلص من الساكنين .
 (٢) معناه : « يُرْك الجديدة » ، وهو اسم مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية .
 (٣) اسم أجنبي ، معناه : « حديقة سني » ويطلق على حي مشهور في القاهرة ، على الساحل
 الشرق لليل .
 (٤) وقد تكون حركة الأول الكسرة - أحياناً - كما في بعض الأصوات المركبة تركيباً مزجياً ؛
 نحو : « قاش- ماش » اسم لصوت طي القماش - طبقاً للبيان السالف في رقم ٢ من هامش ص ١٦٣ -
 (٥) اسم مدينة فارسية ، مركبة من طبر ، وستان ، ومعنى ستان : مكان .
 (٦) عالم لغوي ، نحوي ، في القرن الرابع الهجري .
 (٧) اسم إمام النحاة ، عمرو بن عثمان المتوفى حول سنة ١٨٠ هـ ، ومعنى « سيب » باللغة
 الفارسية : التفاح . ومعنى « ويه » : راحة . وتقدم المضاف على المضاف إليه كالمألوف في اللغة الفارسية .
 فعناه : راحة التفاح .
 (٨) لأن منع الصرف مقصور على الأسماء المعربة ؛ ولا يكون في المبنية - كما تقدم -
 (٩) اسم بلد في اليمن .
 (١٠) اسم بلد في لبنان . وأصله مركب من كلمتين : « بعل » (اسم صنم) و « بك » اسم رجل
 اشتهر بعبادته .
 (١١) أما حكم العددي وأشباهه فيجيء في : « ب » من ص ٢٣١ .
 (١٢) ولو كانت هذه الياء آخر اسم منقوص فإنها تظل ساكنة كذلك - كما سيجيء في رقم ٢ من
 من هامش الصفحة التالية .

(ب) يجرى الإعراب على آخر الجزء الثاني وحده ، فيعرب إعراب المنوع من الصرف ؛ فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة نيابة على الكسرة ، مع امتناع التنوين في الحالات الثلاث ؛ كالشأن في كل اسم ممنوع من الصرف ، مجرد من أل والإضافة . ومن الأمثلة : (غادرنا « نُسُوَيْرُك » في طائرة سِيَّاحِيَّة ، قاصدين إلى « بَعْلَبَسَك ») ؛ فوصلناها بعد عشرين ساعة . ولما نزلنا في مطارها قال المذيع : من كانت « بُرْسَعِيدُ » غايته فليستعد ؛ فهذه الطائرة متجهة إليها .

(ح) من العرب من يجعل الجزء الأول مضافاً تجرى عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجة الجملة - ولا يُمنع من الصرف ما دام مضافاً - ويكون الثاني هو المضاف إليه المجرور دائماً^(١) . فإن كان الأول (المضاف) مختموماً بحرف علّة قدر على هذا الحرف جميع حركات الإعراب - حتى الفتحة - رفعاً ونصباً وجرّاً من غير منع صرف . ولا فرق في هذا بين الألف ، والواو ، والياء ، ثم يجيء بعده القسم الثاني (المضاف إليه) فيكون ممنوعاً من الصرف إن استحق المنع ؛ وإلا فينصرف^(٢) . وعلى هذا الرأي يُفصل الجزءان في الكتابة . ومن الأمثلة التي يكون فيها آخر الجزء الأول حرفاً صحيحاً وآخر الثاني غير ممنوع من الصرف : (هذه بَعْلُ بَسَكٌ - زرت بعْلَ بَسَكٌ - تمتعت ببِعْلِ بَسَكٌ) . ومثال ما يكون فيه الأول (المضاف) صحيح الآخر معرباً ويكون المضاف إليه ممنوعاً من الصرف : (من أشهر المدن الفارسية القديمة رامُ هُرْمَزُ - عرفت أن رامَ هُرْمَزَ

(١) وهذه الإضافة لفظية ، لأن كل جزء من الجزأين بمنزلة حرف الهجاء في الكلمة الواحدة كاليم ، والعين . . . من مثل : معدن . . . فهو يتم الآخر . وإنما فائدتها تخفيف التركيب ، والتنبية إلى شدة الامتزاج . (وقد سبق لهذا إشارة في ج ٣ م ٩٣ ص ٤٧) .

(٢) للمركب المزجي أحكام إعرابية أخرى نهلها ؛ لقلة الوارد بها ، وعدم أهميتها ، ومنها بناء الجزأين على الفتح رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ؛ كبناء خمسةَ عشرَ وأشباهها - ؛ فيكون في آخر كل جزء فتحة لا تتغير مطلقاً في جميع حالات الإعراب ؛ بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحاً . فإن كان معتلا (ألفاً ، أو واواً ، أو ياء) وجب إبقاء الأول على سكونه ، ويقتصر البناء على الفتح على الثاني في جميع أحواله . وعلى هذا فالمركب المزجي إذا كان جزؤه الأول معتلا - يظل ساكناً في كل اللغات السالفة . وفي منع الاسم من الصرف للعلمية والتركيب المزجي يقول ابن مالك مقتصراً على بيت واحد :

والعلمُ أَمْنٌ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبُ مَزْجٍ ؛ نَحْوُ : مَعْدِيكِرْبَا - ١٤

مدينة أثرية - في رامِ هُرْمَزَ صناعات يدوية دقيقة). فكلمة : « رام » في الأمثلة السالفة مغربة على حسب الجملة ؛ وهي مضاف ، وكلمة : « هرْمَز » مضاف إليه ، مجرورة بالفتحة بدل الكسرة في كل الاستعمالات ؛ لأنها علم أعجمي^(١) ، يُمنع من الصرف لهذا . . .

ومثال المضاف الذي آخره حرف علة تقدر عليه جميع الحركات ، وبعده الجزء الثاني (المضاف إليه) غير ممنوع من الصرف : « صافِي ورُود » اسم قرية مصرية . تقول : (صافِي ورود في الصحراء الغربية - أرغب أن أشاهد صافِي ورود (بسكون الياء)^(٢) - لم أذهب إلى صافِي ورود) . فكلمة : « صافِي » مرفوعة بضممة مقدرة على الياء ، ومنصوبة بفتحة مقدرة عليها ، ومجرورة بكسرة مقدرة أيضاً . وهي مضافة ، وكلمة : « ورود » مضاف إليه مجرورة منونة ؛ لأنها غير ممنوعة من الصرف ؛ لعدم وجود ما يقتضى المنع . ومثلها : « مَعْدِي كَرَب » اسم رجل (وهو مركب من جزأين . . .)^(٣) .

ومثال معتل الجزء الأول الذي يليه الجزء الثاني (المضاف إليه) ممنوعاً من الصرف : « رضا عائِشَة » ، اسم امرأة فارسية - حادى شَمَرَر ، اسم مدينة وكذا : نِيُوِيرُك .

* * *

(١) هي وحدها بغير صدرها علم أعجمي في الأصل .

(٢) وهذا النوع من المنقوص ينصب بفتحة مقدرة - كما سبق في رقم ٢ من الهامش السابق ، وفي « ج »

من ص ٢٢٩ ، وفي ج ١ ص ١٧٢ و ١٧٧ م ١٦ .

(٣) ويقال إن أصلها : « مَعْدِي » ، على وزن : « مَفْعِيل » ؛ اسم مكان أو زمان من « عداء »

بمعنى : جاوز ، وكان القياس فتح الدال . و « كَرَب » بمعنى : « فساد » .

وقيل : أصله ، معدّي ، بفتح الدال ، ثم حذفت الألف (المكتوبة ياء) ، وجاءت ياء النسب ، وكسر ما قبلها وخففت هذه الياء ؛ فصارت غير مشددة . فوزنه : « مَفْعَمِي » . وكل هذا لا أهمية له بعد التركيب .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع التركيب المزجي - نحو : خالويته - وفتقدتهما ، أو أحدهما ، وجب تنوينه إن لم يوجد داع آخر للمنع . مثال فقدتهما معاً : زارنا خال (وهو : أخو الأم) - استقبلت خالاً - فرحت بخال .

ومثال فقد التركيب : هذا خال (علم رجل) - إن خالاً مقبل - سمعت إلى خال ... - . ومثال فقد العلمية : من أشهر خالويه في اللغة وفروعها بين أصحاب هذا الاسم ؟ بتنوين كلمة : « خالويه » تنوين تنكير^(١) بسبب فقدتها العلمية .

لقد (ب) إذا كان المركب إضافياً وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول المضاف ، ولا يصح منعه من الصرف ما دام مضافاً . أما جزؤه الثاني فمضاف إليه ، ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف وعدمه .

وإذا كان المركب إسنادياً وجب أن يحكمى على ما هو عليه من غير تغيير . والصحيح أنه معرب لا منبى .

أما المركب العددي مثل : « ثلاثة عشر » وأخواته المركبة - فبنى على فتح الجزأين عند البصريين . إلا « اثني عشر ، واثنى عشرة » ، فعربان إعراب المثني ، كما سبق في باب المثني - والكوفيون يجوزون في العدد المركب إضافة صدره إلى عجزه . (وسيأتي البيان في باب : « العدد »)^(٢) .

فإن سمي بالعدد المركب جاز لإبقاؤه على بناء طرفيه ، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والتركيب ، وجاز إضافة صدره إلى عجزه .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ وقد سبق الكلام على تنوين التنكير مفصلاً (في ج ١ ص ٢٣ م ٣) وأنه يلحق بعض الأسماء ليكون وجوده دليلاً على أنها نكرة ، وحذفه دليلاً على أنها معرفة . والأغلب دخوله على الأسماء المبنية . ولكنه قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة ، لغرض أوضحناه هناك وهو الدلالة على تنكيرها ؛ كقولك : مررت بأحمد - بالتنوين - إذا كنت تريد الإخبار عن واحد غير معين من أشخاص متعددين ، اسم كل منهم : أحمد . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٤٩ ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١) .

.....

 أما المركب من الأحوال نحو : « أنت جارى بيتَ بيتَ » ، ومن الظروف
 نحو : « عملُ صباحَ مساءً . . . » ؛ فيجوز فيه عند التسمية به ، وصيrote علكما
 أحد أمرين^(١) :

إما إضافة الصدر إلى العجز مع إعراب الصدر على حسب الجملة ؛ نحو :
 بيتُ بيتَ نظيف - صباحُ مساءً محبوب . . .
 وإما بقاء التركيب مبنياً على فتح الجزأين دائماً ؛ ويكون فى محل رفع ،
 أو نصب ، أو جرّ ، على حسب حاجة الجملة فيقال : بيتَ بيتَ نظيفٌ -
 صباحَ مساءً محبوب . . .

(١) راجع حاشية « خالد » على « التصريح » - - ٢ باب : « مالا ينصرف » عند الكلام على

٢- ويُمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا مخمومًا بألف ونون زائدتين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ؛ نحو : بدران - حيان - مروان - قحطان - غطّافان . . . أسماء أشخاص ، ونحو : شعبان - رمضان - من أسماء الشهور العربية ، ونحو : «عمّان» اسم بلد في الأردنّ ، و «رعّدان» اسم قصر بها .

وحكم هذا النوع المنع من الصرف بشرطيه (وهما: العلمية والزيادة) تقول : عمّان حاضرة البلاد الأردنيّة، وفي أحد أطرافها قصر فخم ، يسمى : «رعّدان» بينه وبين عمّان بضعة أميال . . .

فإن كان الحرفان : (الألف والنون) أصليين ، معاً ، أو النون^(١) وحدها ، لم يُمنع الاسم من الصرف ؛ فثال الأصليين : بان^(٢) - خان^(٣) . ومثال أصالة النون : أمان^(٤) - لسان^(٥) - ضمان^(٦) .

وإن كانا معاً صالحين للأصالة ، وللزيادة ، أو كان أحدهما هو الصالح وحده جاز في الاسم الصرف وعدمه^(٤) ؛ نحو : حسان ، علم على رجل^(٥) ، فيجوز أن يكون مشتقاً من الحس ، بمعنى : الشعور ، فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الحرفين . ويجوز أن يكون مشتقاً من الحسن فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد . وكذلك : «غسان» ؛ قد يكون من الغس ؛ بمعنى : دخول البلاد ؛ فيمنع من الصرف ؛ للعلمية وزيادة الحرفين . وقد يكون : من الغسن ؛ بمعنى : المضغ ؛ فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد . وودان ، قد يكون من الود ؛ بمعنى : الحب ؛ فيمنع ، أو : من الودن ، بمعنى : نقع الشيء في الماء ونحوه ؛ فلا يمنع^(٦) . . .

(١) الأعم الأغلب أن تكون «النون» هي الأصلية ، وقبلها «الألف» زائدة . أما للمكس فلا يكاد يوجد .

(٢) اسم جبل بالحجاز ، واسم الشجر المعروف بشجر : «البان» .

(٣) دكان ، أو فندق . (٤) باعتبارين مختلفين .

(٥) واسم شاعر الرسول عليه السلام .

(٦) وفي منع الاسم من الصرف للعلمية مع الزيادة يقتصر ابن مالك على قوله :

كذلك حاوي زائديّ فعلانا ، كغظفان ، وكأصبهانا

أي : كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً حاوياً الحرفين الزائدين في «فعلان» وهما :

زيادة وتفصيل :

(١) يقول الصرفيون : إن علامة زيادة الألف والنون هي سقوطهما في بعض التصريفات ؛ - كما في « حمدان » و « فرحان » ، علمين ؛ حيث يمكن ردهما إلى : حَمَمْد ، وفَرَح . . . - بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني ؛ نحو : عثمان - مروان - رشدان . . . فإن كان قبلهما حرفان أصليان ثانيهما مضعف جاز أمران : إما اعتبار الحرف الذي حصل به التضعيف أصيلاً ؛ فيؤدى هذا إلى الحكم بزيادة الألف والنون ؛ لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية ، وإما عدم اعتباره أصيلاً فيؤدى إلى الحكم بأصالة النون . ومن الأمثلة : حسّان - عفّان - حيّان . . . فتمنع من الصرف على اعتبارها من الحس ؛ بمعنى : الإحساس - مثلاً - ومن العفة - ومن الحياة . ويكون وزنها « فععلان » . وتنصرف على اعتبارها من الحسن ، والعفن ، والحين (بمعنى الملاك) . تكون على وزن « فععلال » لأن نونها أصلية . . . ومن الأمثلة : شيطان : فهو إما من شَطَطَن بمعنى : ابتعد ، وإما من شاط بمعنى : احترق . . .

وإذا كان العلم ذو الزيادتين مسموعاً عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هي المنع أو عدمها فالأولى اتباع المسموع ، كما في « حسان » شاعر الرسول ، فالمسموع عنهم منعه في الحالات المختلفة ، ولهذا يحتم أكثر النحاة منعه . . . ولكن هذا التحميم تحكم وتشدد بغير حق .

= الألف والنون . وليس من اللازم أن يكون على وزن « فعلان » وإنما اللازم احتوائه على الحرفين الزائدين ، نحو : عمران- وسفيان و « غطّفان » (علم على فرع من فروع قبيلة « قيس » العربية . والفطّف : اتساع النعمة) و « أصهبان » (وفى هذه الكلمة لغات كثيرة : منها كسر الهجزة ، ومنها : إبدال بائها فاء . . .) ولا تكون الألف والنون زائدتين إلا على اعتبار أن أصل الكلمة : عربي : أما على الرأى القائل إنها «عجمية» - وهو الصواب - فلا تمنع للعلمية مع الزيادة ، وإنما تمنع للعلمية مع شيء آخر (سيجيء في ص ٢٤٢) ؛ هو : العجمة .

(ب) لو أبدلت النون الزائدة لاماً — كما يجرى في بعض اللهجات القديمة — منع الاسم من الصرف أيضاً إذا كان مستوفياً شروط المنع . كقولهم : أُصِيلال ، في « أُصِيلان » ، التي هي تصغير شاذ لكلمة : « أُصِيل »^(١) فإذا سُمي إنسان : « أُصِيلال » منع الصرف ؛ للعلمية وزيادة الألف واللام ، إعطاء للحرف المبدل ، حكم الحرف المبدل منه .

ولو أبدل الحرف الأخير نوناً — في بعض اللهجات القليلة — ، لم يمنع من الصرف ، كقول بعض العرب : حِنَّان ، وهي : الحِنَّاء ، فأبدلوا الهمزة الشائعة نوناً ؛ فلو سُمي رجل حِنَّاناً لم يمنع من الصرف .

ويفهم مما تقدم أن الحكم بمنع الصرف للزيادة يعتمد على الحرف الزائد في المبدل منه نصاً ، قبل أن يصير الزائد حرفاً آخر بسبب المبدل ؛ أي : أن العبرة هي بالأصل الشائع ، لا بالمبدل .

(ج) إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع الزيادة وفقد العلمتين أو : لإحدهما — وجب تنوينه ، إن لم يوجد داع آخر للمنع ؛ فمثال ما فقد العلمية وحدها كلمة : « بدران » في مثل : (ادعُ « بدراناً » واحداً من بين أصحاب هذا الاسم) ، والتنوين هنا للتذكير الذي أشرنا إليه^(٢) ، ومثال ما فقد الزيادة : « بدر » علم رجل ، تقول : فرحت بلقاء بدر . ومثال ما فقدتهما معاً : « بدر » بمعنى : قمر ، أحد البدور السماوية . . .

* * *

(١) الوقت بين العصر والمغرب .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ و ٢٤٩ ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١ .

٣- ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع التأنيث^(١). ومنعه إما واجب ، وإما جائز .

(١) فالواجب يتحقق في صور^(٢) ؛ منها : أن يكون العلم محتوماً بالثناء الزائدة ؛ المتحركة ، الدالة على التأنيث . لافرق بين العلم للمذكر ؛ (نحو : عنبرة - معاوية - طلحة - حمزة . . .) والعلم للمؤنث ؛ (نحو : فاطمة - عبله - ميسة - بثينة . . .) ولا بين الثلاثي ؛ (كأمة - هبة ، - عظة . . . أعلام نساء) ، وغير الثلاثي ؛ كبعض الأعلام السالفة ، ولا بين ساكن الوسط ، ومتحركه . . . ؛ فجميع الأعلام المحتومة بالثناء الزائدة ، المتحركة ، الدالة على التأنيث ممنوع من الصرف حتماً^(٣) . . .

(١) سبق (في رقم ٣ من هامش ص ٢١٦) أن التأنيث ولو كان معنوياً - يعتبر علة لفظية من علل منع الصرف . ومثال المعنوي الأعلام المؤنثة : زينب ، سعاد ، مى ، سوسن . . فإن هذه الأعلام مؤنثة تأنيثاً معنوياً ؛ لعدم وجود علامة تأنيث ظاهرة في لفظها ، ولكنها تعتبر في هذا الباب بمنوعة من الصرف لعلتين ؛ إحداها العلمية ، والأخرى التأنيث الذي يعتبر هنا علة لفظية ، لظهور آثاره في اللفظ . بتأنيث الضمير العائدة على المؤنث ، وتأنيث الفعل له . . .

هذا والمراد بالعلمية هنا ما يشمل العلمية الكاملة وجزء العلمية ، - طبقاً للتوضيح الآتي في « و »

من ص ٢٤١ . -

(٢) تخضع هذه الصور أيضاً للحكم الآتي في : « أ » ص . ٢٣٩ .

(٣) وليس من هذا النوع التاء في مثل : « أخت و بنت » فإنها - في الراجع - ليست للتأنيث ، وإنما هي أصل من أصول الكلمة ، كتاء : « سُحِّت » فلو سُمي بما هي فيه مذكر لم يجز منعه من الصرف . وبهذه المناسبة نذكر أن قولنا : « التاء الزائدة في آخر الاسم للدلالة على التأنيث » أنسب وأدق من غيره فبعض النحاة يقتصر على تسميتها : « تاء التأنيث المتحركة المتأخرة » وبمضمم يسميها : « هاء التأنيث » . وعلى كل منهما اعتراض ؛ قال الصبان ، ج ١ باب : العرب والمبني عند الكلام على الملتحق بجميع المذكر ما نصه : (قال في « التصريح » : الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء . وتكتب مجرورة (أى : متسعة مفتوحة) وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة .) « ، ا ه . » وليس في هذا الكلام ما يدل على وجوب زيادة هذه التاء زيادة محضة لتخرج التاء في مثل : « أخت و بنت » لأنها ليست زائدة ، وإنما هي مبدلة من أصل ؛ هو الواو ولا يمتنع الاسم من الصرف إلا مع التاء الزائدة المحضة

- انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٨٦ حيث الكلام له صلة بما هنا . -

وإلى المؤنث بالتاء أشار ابن مالك بالشرط الأول من بيت نصه :

كَذَا مُؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا ١٦ -

أى : يمنع لاسم من الصرف كالذى منع سابقاً . ولكن السبب هنا هو العلمية والتأنيث اللفظي الذى =

ومنها : أن يكون غير مختوم بقاء التأنيث ولكنه علم مؤنث ، وأحرفه تزيد على ثلاثة ؛ نحو ؛ زينب - سعاد - مصباح - اعتماد . . . أعلام نساء .

ومنها : أن يكون غير مختوم بها ، ولكنه علم مؤنث ، ثلاثي ، محرك الوسط ؛ نحو : قمر - تحف - أمل . . . أعلام نساء .

ومنها : أن يكون غير مختوم بها ، وغير محرك الوسط ، ولكنه علم مؤنث ثلاثي ، أعجمي ؛ نحو : (دام ، علم فتاة) - و (جور^(١) ، علم بلد) - و (مؤك^(٢) ، علم قصر) - و (سيب ، علم فاكهة) .

ومنها أن يكون ثلاثياً مخالفاً لكل ما سبق من الحالات ، ولكنه علم منقول من أصله المذكور الذي اشتهر به إلى مؤنث ؛ نحو : سعد ، صخر - قيس . . . أعلام نساء^(٣)

=تدل عليه تاء التأنيث. « وسماها : « الهاء » كغيره من بعض اللغويين والنحاة ؛ نظراً لأنه يوقف عليها بالهاء - كما سبق - وكان الأولى أن يقول ما قلناه : « بقاء » . . . أما الشطر الثاني للبيت فيأتي في رقم ٢ من هذا الهامش .

(١ ، ١) قد يقال : كيف تمتع كلمة : « جور » وكلمة : « مؤك » من الصرف وجوباً مع أنهما من أسماء الأماكن . وأسماء الأماكن يجوز منعها وعدم منعها ، - كما سيجيء في : « ا » من الزيادة ص ٢٣٩ - أجابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمة - أو علة أخرى - في العلم المؤنث ، فإن وجدت مع العلمية علة أخرى رجح جانب المنع وحده ، تبعاً للمسموع عن العرب في هذا .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك في العلم المؤنث الخالي من تاء التأنيث (مع ملاحظة أن صدر البيت الأول قد سبق في رقم (٣) من الصفحة السابقة :

وشرط. منع العار كونه ارتقى - ١٦

فوق الثلاث. أو : كجور ، أو : سقر أو : زيد اسم امرأة ، لا اسم ذكر - ١٧

يريد : أن العلم المؤنث العاري من تاء التأنيث إنما يمنع من الصرف بشرط ارتقاء أحرفه على الثلاثة ، (أى : زيادتها على الثلاثة) وإلا فيشترط أن يكون أعجمياً ؛ مثل : « جور » ، أو أن يكون ثلاثياً محرك الوسط ، نحو : « سقر » ، أو أن يكون علماً منقولاً من مذكر مؤنث ، ومثل له : « زيد » علم امرأة . ثم قال :

وجهان في العادم تذكيراً سبق وعجمة ؛ كهند ، والمنع أحق - ١٨

وجهان في العادم . . . أى : يصح وجهان في العلم الذي عدم وفقد التذكير السابق وصفه ، كما عد وفقد العجمة - ولا بد أن يكون ساكن الوسط . مثل : هند . ومنتهى أولى .

(ب) والجائز يتحقق حين يكون العلم الذى للمؤنث ثلاثياً ، ساكن الوسط ، غير أعجمى ، وغير منقول من مذكر ؛ نحو : هند - مَيَّ - دَعْد - جُمَل - من أعلام النساء ، فيجوز فيها تبعاً للفصيح المأثور الصرف وعدمه .
 أو يكون العلم المؤنث ثنائى الحروف ؛ مثل : « يد » ، علم فتاة ، فيجوز الأمران . . .

* * *

وملخص ما سبق :

أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف فى جميع حالاته إلا حالتين يصح فيهما المنع وعدمه :

الأولى : أن يكون العلم المؤنث حرفين .

الثانية : أن يكون ثلاثياً ، ساكن الوسط ، غير أعجمى ، وغير

منقول من المذكر للمؤنث .

* * *

زيادة وتفصيل :

(١) ما سبق هو الأصل العام الذى يراعى تطبيقه فى الاستعمال . مع ملاحظة أن يجانبه أصلاً آخر يصح تطبيقه أيضاً - إن لم يوجد مانع^(١) - وهو خاص بأسماء الأرضين ، والقبائل ، والأحياء^(٢) ، وأسماء الكلمات : ومنها حروف الهجاء ، وحروف المعانى ؛ (مثل : إن - لم . . .) والأفعال . . . فيصح فى كل ما سبق الصرف على إرادة تأويلها بشىء مذكر المعنى ؛ كتأويل الأرض بالمكان ، والقبيلة بالجد الأول لها ، والحنى بالخط ، أو بالمكان . . . وحرف المعنى والفعل ، بإرادة « اللفظ » وهكذا . . .

كما يصح منع الصرف على إرادة تأويلها بشىء مؤنث المعنى ؛ كتأويل الأرض بالبقعة ، وكذا القبيلة . (ولفظها مؤنث أيضاً) ، والحنى بالبقعة أو بالجهة . وأسماء حروف الهجاء وحروف المعانى والأفعال ، بالكلمة . . . فأمثال تلك الأعلام الخاصة بشىء مما سبق يجوز فيها الصرف وعدمه بمراعاة أحد الاعتبارين السالفين . إلا إن وجد سبب آخر للمنع غير التأنيث المعنوى ؛ فعند ذلك يراعى السبب الآخر - على الأرجح - كتغلب ، علم قبيلة ؛ فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وكذا : « تعز » علم بلد يمنى . . . ومثل « بتعدان » علم على « بتعداد » ؛ فيمنع من الصرف للعلمية والزيادة . . . وهكذا . . .

(ب) إذا سمي المذكر باسم مؤنث خال من التاء فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً ، وإلا وجب منعه من الصرف بشرط أربعة :

أولها : أن يكون رباعياً فأكثر ؛ حقيقة ؛ كزيب ، أو تقديراً ، كجيسل ، مخفف : جيسل^(٣) .

ثانيها : ألا يكون التذكير هو الأصل الأول فيه قبل استعماله علماً مؤنثاً ؛

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ .

(٢) جمع حى ، وهو : الخط ، أى : الناحية من البلد .

(٣) اسم للضيق .

فلا يُعْرَف استعماله إلا مذكراً قبل العلمية المؤنثة ؛ مثل : « دلال » علم امرأة ؛ فإنه علم منقول من التذكير وحده ؛ إذ أصله مصدر ، ولم يستعمل مؤنثاً قبل التسمية المؤنثة . فإن سمي به بعد ذلك مذكر وجب صرفه .

ثالثها : ألا يكون من الأسماء التي تستعمل مذكرة ومؤنثة قبل استعمالها علماً للمذكر ؛ نحو ؛ ذراع ؛ فإنها مذكرة ومؤنثة . فإن سمي بها مذكر وجب صرفها^(١) . . .

رابعها : ألا يكون تأنيثه مبنياً على تأويل خاص يجعله غير لازم ؛ كتأنيث أكثر جموع التكسير ؛ مثل كلمة « رجال » ، فإن تأنيث « رجال » - وأشباهاها - مبنى على تأويله بالجماعة^(٢) ، وهذا التأويل غير لازم ؛ إذ يصح تأويله بالجمع . وبالجمع مذكر . فإذا سمي مذكر بكلمة : « رجال » وجب صرفه .

(ح) إذا سمي مذكر أو مؤنث بعلم منقول عن جمع المؤنث السالم (نحو : فاطمات - زينبات - عطيمات - ثمرات - مهجات . . .) جاز في هذا العلم المنقول عدة لغات ؛ أشهرها : بقاؤه مصروفياً ؛ (مراعاة لحالة الجمع السابقة التي نقل منها ، وكان فيها التنوين قبل أن يصير علماً) ، ويصح منعه من الصرف ، بشرط أن يكون هذا الجمع المؤنث علماً - بعد نقله - على مؤنث ؛ فتراعى حالة تأنيثه القائمة ، أو أن يكون مفرده دالاً على مؤنث ، فتراعى حالة التأنيث في مفرده . فلا بد من العلمية . . . ومعها ما يدل على أن هذا الجمع للتأنيث^(٣) . . .

(د) إذا امتنع صرف الاسم للعلمية مع التأنيث وزال أحدهما ، أو زالوا معاً وجب تنوينه ؛ إن لم يوجد داع آخر للمنع . فمثال زوال العلمية : لم أحدث إلى زينب من الزينبات ، ولا إلى فاطمة من الفاطمات الاقنى لا أعرفهن ، وهذا التنوين الحادث بعد زوال العلمية تنوين تنكير - كما تقدم - .

(١) هذا الشرط إيضاح للثاني الذي يشمله ضمناً .

(٢) كما سبق في باب الفاعل ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

(٣) كما سيجيء في (١) ص ٢٦٤ ، وسبقت الإشارة له في ص ٢٠٢ وفي رقم ١ من هامش

ومثال ما فقد التأنيث: محمد - علي
ومثال ما فقدهما: رجل - غلام .

(ه) التأنيث الذي يلاحظ عند منع الصرف قد يكون لفظياً فقط (بوجود علامة تأنيث ظاهرة في العَلَمِ يراد به مذكور) ؛ نحو : (معاوية - حمزة) وقد يكون معنوياً فقط ؛ (بأن يدل لفظ على مؤنث مع خلوه من علامة تأنيث ظاهرة) ، كزئب . وقد يكون لفظياً ومعنوياً معاً ؛ كعائشة

(و) كما يمتنع صرف الاسم للعلمية مع التأنيث - بالشروط والتفصيلات السابقة - يمتنع كذلك لجزء من العَلَمِ مع التأنيث ؛ كما في كلمتي : « قحافة ، وهريرة » ، وهما جزءان مؤنثان ، من علمين قديمين ، مضافين ، أحدهما : « أبو قحافة » والآخر : « أبو هريرة » . فيجري على هذا المضاف إليه ، - وهو الجزء المؤنث من العَلَمِ - ما يجرى على العَلَمِ الكامل المؤنث ، من أحكام الصرف وعلمه (١) .

(١) وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش ص ٢٣٦ .

٤ - يُمنَع الاسم من الصرف للعلمية مع العجمة بشرطين :
أولهما : أن يكون علمياً في أصله الأعجمي^(١) ثم ينتقل بعد ذلك إلى اللغة
العربية علمياً^(٢) فيها .

ثانيهما : أن يكون رباعياً فأكثر .

فمثال المستوفى للشرطين : يوسف - إبراهيم - إسماعيل . . .

(١) فإن لم يتحقق الشرط الأول بأن كان الاسم غير علمي في أصله الأعجمي
(أى : الأجنبي لمطلقاً^(١)) ، فإن نقله العرب إلى لغتهم ، واستعماله أول استعماله
عندهم علمياً ، فإنه يمنع من الصرف . وإن لم يستعملوه أول استعماله عندهم علمياً وإنما
نقلوه إلى لغتهم نكرة أول الأمر ، ثم جعلوه علمياً بعد ذلك - لم يمنع من الصرف .
فمثال ما ليس علمياً في اللغة الأعجمية ، ولكن نقله العرب إلى لغتهم علمياً أول
الأمر الكلمة الفارسية : « بُسْتَدَار » (وهي اسم جنس لتاجر المعادن ، وللتاجر
الذي يخزن البضائع إلى زمن الغلاء) . وكذلك الكلمة الرومية : « قالون » - (وهي
اسم جنس للشيء الجليد) ، والكلمتان في اللغة الأجنبية اسماً جنس ، وليستا
علمين . وقد نقلتهما العرب إلى لغتهم علمين في أول استعمالهما العربي ؛ ولهذا
امتنع صرفهما - في الرأي الشائع - .

ومثال ما ليس علمياً في اللغة الأعجمية ونقله العرب إلى لغتهم نكرة أول
الأمر - لا علمياً - « دِيْبَاغ » و « لِيْجَام » و « فَيْسِرُوز » فكل منها في اللغة
الأجنبية اسم جنس يدل على المعنى المعروف . وقد نقله العرب إلى لغتهم اسم

(١٧١) أى : غير العربي مطلقاً ؛ فالمراد باللفظ : « الأعجمي و : الأجنبي » عام يشمل كل لفظ

من لغة أجنبية عن لغة العرب .

(٢) وقد يدخل عليه من تغيير يسير في الحروف ، وضبطها (إما لتخفيف النطق به ؛ وإما
لتقريبه من الصيغ العربية .) . . . أو لا يدخل . وقد يكون على الأوزان العربية (نحو : خُرْم) أو
خارجياً عنها (نحو : خُرَّاسَان) - راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٤٢ -

وإذا أدخل العرب على اللفظ الأجنبي عند استعمالهم إياه علمياً أو غير علم ، تغييراً ولو يسيراً ،
فإنه يسمى بعد هذا التغيير : « معرباً » وإن تركوه على حاله سمى عندهم : « أعجمياً » - كما سيبيء في

جنس كذلك في أول الأمر ، فلا يجوز منعه من الصرف ، ويظل حكم الصرف باقياً بعد أن يصير علماً .

بناء على الشرط السابق لا بد لمنع الاسم الأجنبي من الصرف للعلمية والعجمة أن يكون : إما علماً في اللغة الأجنبية ، ثم ينتقل منها علماً في العربية ، ليستعمل أول أمره علماً فيها ، دون أن يسبق له في لغة العرب استعمال آخر قبل هذه العلمية . وإما أن يكون غير علم في اللغة الأجنبية ، ولكنه ينتقل إلى العربية ، فيستعمل فيها أول استعماله علماً .

ويرى فريق من النحاة أنه لا داعي لاشتراط علميته في لسان الأعاجم قبل نقله علماً إلى لغتنا . وهذا الرأي أحق بالاتباع والتفضيل اليوم ؛ لأنه عملي ، فيه نفع وتيسير بغير إساءة للغتنا ؛ فن العسير الآن - بل من المستحيل واللغات الأجنبية تتجاوز المئات - أن نهتدى إلى أصل كل لفظ أجنبي نريد التسمية به ، ونعرف : أهو علم في اللغة الأجنبية قبل انتقاله علماً إلى لغتنا فمنعه من الصرف ، أم غير علم فلا نمنعه ؟

هذا والأعلام الأجنبية التي انتقلت إلى العربية قد يكون الناقل لها هم العرب الفصحاء الأوائل ؛ أخذوها عن الأجانب ، ونقلوها إلى اللسان العربي بغير تغيير في الحروف وضبطها ، أو بتغيير يسير^(١) . وهذا حق لهم . ومن الواجب التقيد في كل علم أجنبي استعمله العرب بالطريقة التي استعملوها في نطقه ، وضبط حروفه . وقد يكون الناقل لها من جاء بعد العرب الفصحاء من المحدثين . وهذا النقل جائز ، وحق مستديم هؤلاء . ولا يزالون حتى اليوم على نقلها واستعملها أعلاماً ، وسيستمر على هذا . ومن الأمثلة : « إبراهيم وإسماعيل » ، وهما من الأعلام في لغة الأعاجم وقد نقلهما العرب علمين أيضاً . ومن الأمثلة الأخرى التي نقلوها واتخذوها أعلاماً أول الأمر مع أنها لم تكن في اللغة الأجنبية أعلاماً كلمة : « فَرْفَج » ، ومعناها الفارسي : عريض الجناح . وكلمة : « طَسْوَج » ، ومعناها : الناحية . وكلمة : « فَنَسْرَج » ، ومعناها : رقص . وكلمة : « ساذَج » ، ومعناها : غَضُّ طَيْرِي ...

(١) للسبب الذي تقدم في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

فهذه الكلمات ونظائرها ليست أعلاماً في اللغة الفارسية ولكن العرب الأوائل نقلوها إلى لغتهم ، واتخذوها أعلاماً أول الأمر ، ثم غير أعلام بعد ذلك . ومن الأعلام المنقولة حديثاً إلى لغتنا : مُرْقَص - جوزيف - فكتور . . . فكل ما سبق ممنوع من الصرف وجوباً^(١) للعلمية والعجمية .

(ب) وإن لم يتحقق الشرط الثاني بأن كان العلم الأعجمي ثلاثياً فإنه لا يمنع من الصرف (سواء أكان ساكن الوسط ، أم متحرك الوسط . . .) ؛ مثل : نُوح^(٢) - ومثل : شَتَّير ، (علم على حِصن) . وكذلك إن كان رباعياً لاشتماله على ياء التصغير ؛ فإنه في حكم الثلاثي ، لا يمنع من الصرف .

ويرى بعض النحاة أن الثلاثي ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف ، وأن المتحرك الوسط واجب المنع من الصرف . والأحسن الأخذ بالرأي الأول^(٣) . . .

* * *

(١) في الرأي الأرجح . وإذا كان العلم الأعجمي قد دخل العربية قديماً أو حديثاً وهو ساكن الآخر لزوماً (بسبب وجود حرف علة ساكن في آخره ، أو ضبط الحرف الأخير بالسكون أصالة ؛ مثل : « ابن جِنِّي ، وابن سيدة . . . بسكون الياء في الأول من غير تشديد ، وسكون الهاء في الثاني . . .) فإنه يعرب - في أقوى الآراء - إعراب الممنوع من الصرف ، ولكن بعلامات مقدرة على آخره في جميع حالاته .

(٢) انظر ما يختص بهذه الكلمة - وأمثالها - في : « ١ » من الصفحة الآتية .

(٣) وفي منع الصرف للعلمية مع العجمة يقول ابن مالك .

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعٌ - ١

(زيد = زيادة . العجمي الوضع والتعريف = أي العجمي في وضعه وتعريفه) ؛ بأن يكون اسماً أعجمياً معرفة - بالعلمية في لغة العجم ، فإن لم يكن معرفة بأن كان في أصله وصفاً لشيء - لم يجوز رأياً ابن مالك منعه من الصرف . وهو بهذا يسير على الرأي الذي يشترط أن يكون الاسم أعجمياً وعلماً عند الأعاجم .

زيادة وتفصيل :

(١) أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ، إلا : مالكتاً ، ومنكراً ونكيراً ؛ فهذه الثلاثة مصروفة . . . ، وأما « رضوان » فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة .

وأسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا محمداً ، وصالحاً ، وشعيباً ، وهوداً ، ولوطاً ، ونوحاً^(١) ، وشيثاً . وسبب المنع : العلمية والعجمة . وأما « موسى » اسم النبي فممنوع من الصرف ؛ لو روده في السماع الأغلب كذلك .

وأما لفظ « موسى » الذي ليس اسماً للنبي ، وإنما هو اسم للأداة التي للحلق فيصح صرفه ومنعه من الصرف ؛ فيصرف إن كان من أوسيت رأسه إذا حلقته ، فالرأس مُوسَى : كعطَى . ويكون ممنوعاً إن كان فعله : ماسَ عَمِيسَ ؛ فهو « فَعُوسَى » منها . قلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة (كما قلبت في : مُوقِن - من أيقن) ومنع الصرف لألف التأنيث المقصورة .

وأما « إبليس » فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ؛ على اعتباره أعجمي الأصل . وأما على اعتباره عربي الأصل مشتق من الإبلان ؛ وهو الإبعاد ، فممنوع من الصرف أيضاً ، ولكن للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن العرب لم تسم به أصلاً ؛ فكأنه من غير لغتها ، بالرغم من أن صيغته لها نظائر أصلية في العربية ؛ مثل : إكليل ، إقليم . . .

(ب) وضع النحاة علامات غالبية^(٢) ؛ يعرف بها الاسم الأعجمي .
منها : أن يكون وزنه خارجاً عن الأوزان العربية ؛ مثل : إبراهيم ، ولابريسم .
ومنها : أن يكون رباعياً أو خماسياً مع خلوه من حروف الذلاقة ، وهي ستة ، جمعها بعضهم في : « مَرُّ بنفل » .

(١) انظر ما يختص بهذه الكلمة - وأمثالها - في : « ب » من الصفحة السابقة .

(٢) سجلها كثير منهم - كالمع ، والأشجوني . - ون المهم التنبيه إلى أنها غالبية ، وليست مطردة .

ومنها : أن يجتمع في الاسم من أنواع الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية الصميمة ؛ كاجتماع الجيم والقاف بفاصل ، أو بغير فاصل بينهما ؛ مثل : « جُرْمُوق »^(١) ، ومثل : « قَبِيح »^(٢) ، و « جَبْقَة »^(٣) واجتماع الصاد والجيم في مثل : صَوْبَلْحَان ، والكاف والجيم في نحو : سَكْرَجَة ، والراء بعد النون في أول الكلمة ؛ نحو ؛ نَزْرَجِس ، والزاي بعد الدال في آخر الكلمة ؛ مثل : « مهندز » .

ومنها : أن ينص الأئمة الثقات على أن الكلمة أعجمية الأصل .

(ح) إذا فقد الاسم الممنوع من الصرف علميته أو عجمته ، أو هما معاً - يجب تنوينه - كما عرفنا - إن لم يكن هناك داع آخر للمنع . فمثال فاقد العلمية : تكلم إبراهيم واحد في الحفل ، وناب عن غيره ممن يشاركونه في الاسم . ومثال فاقد العجمة : مصطفى - مأمون - أمين . . . ومثال فاقدتهما : إنسان - صبي . . .

(١) جورب من جلد لين ، رقيق ، يمتد إلى الساق .

(٢) ناقة هريمية .

(٣) رجل .

٥ - يمنع الاسم من الصرف للعلمية مع وزن الفعل - سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً ، أم أمراً - إذا تحققت صورة من ثلاث :

الأولى : أن يكون العلم على وزن خاص : إما بالفعل الماضي وحده - دون مرفوعه ^(١) ؛ كالماضى الذى على وزن : « فَعَلَّ » بالتشديد - نحو : صَرَّحَ - عَاسَمَ - كَلَّم ... ، وكالماضى المبني للمجهول في مثل : حُوِّكِمَ - عُرِفَ - كُرِّمَ ... ، وكالماضى المبدوء بهمزة وصل ، أو بتاء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة ، نحو : انتفع - استفهم - تسابق - تقابل - تعلمم - تبيّن ... ، فإذا صارت هذه الأفعال وحدها ، (دون مرفوعها ^(١)) أعلاماً منقولة وجب منعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل .
ووجب أن تصير همزة الوصل التي في أولها همزة قطع ، تظهر في النطق وفي الكتابة ، - (كما هو الشأن في كل همزة وصل في أول اللفظ ، ثم قد صار علماً منقولاً ؛ سواء أكان منقولاً من فعل أم غير فعل ، فإنها تصير للقطع ^(٢)) - .

فإذا نقلت الأفعال هي ومرفوعها فلا تمنع من الصرف ؛ لأن العلم صار : « جملة محكية » .

وإما على وزن خاص بالمضارع ، أو بالأمر دون فاعلهما إذا كان الوزن من غير الثلاثي ^(٣) ؛ نحو : يدحرج - ينطلق - يستخرج . - ونحو : دحرج - انطلق -

(١ و ١) مرفوعه هو : الفاعل ونائبه .

(٢) تصير همزة الوصل التي في أول الفعل أو غيره همزة قطع إذا صار الفعل أو غيره علماً منقولاً ، يتساوى في هذا الأسماء بأنواعها المختلفة - ما عدا لفظ الجلالة : « الله » فله الأحكام الخاصة التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣٦ - وغير الأسماء (كما سبقت الإشارة لهذا في رقم ٣ من هامش ص ٣٨ ورقم ٣ من هامش ص ١٠٩) وقد نص على هذا الصبان في آخر باب النداء عند قول ابن مالك :

« وباضطرار خص جمع « يا » و « أل » ... وتضمن بعضه كذلك كلام « التصريح » ، وسجله الخضرى أيضاً في الموضوع نفسه وزاده إيضاحاً وتعليلاً سائفاً يجب الاكتفاء به . وكذلك نص عليه المفتى (في ص ٢ - الباب السابع)

لكن الصبان سها ؛ فنقل عن بعضهم شرطاً يخرج بعض الأسماء من هذا الحكم . والصواب أن الحكم عام مطلق . وكان سهو الصبان في الجزء الثالث من حاشيته ، في باب « المنوع من الصرف » عند الكلام على بيت ابن مالك :

« كذلك ذو وزن يخص الفعلا . . . » وكذلك في جزئه الرابع . في باب : « همزة الوصل » عند الكلام على الماضى المبدوء بها .

(٣) لأنهما من غير الثلاثى يكونان على وزن يكاد يختص بالفعل ، ولا يوجد في غيره إلا نادراً .

استخرج . إلا الأمر من الفعل الدال على المفاعلة ؛ فإنه ليس خاصا بالفعل ، ولا غالباً فيه ، نحو : قاومٌ - قاتِلٌ - عارضٌ . . . فنظائره من الأسماء كثيرة على هذا الوزن ، نحو : راكب - فاضل - صاحب . . .

ولا يخرجُ الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعملوها قليلا في غيره ؛ كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن : « فَعَلَّ » علما ، نحو : « خَضَمَ » علم رجل تميمي ، و « شَمَّرَ » علم فرس . أو استعملوها نادراً بصيغة المبني للمجهول ، نحو : « دُئِلَ » علم قبيلة ، أو بصيغة المضارع ؛ نحو : « ينجلب » ، الخرزة ، و « تُبَشَّرُ » لطائر . . . و « تَعَزَّزَ » لمدينة في اليمن . و « يَشْكُرُ » لقبيلة هجاها الشاعر بقوله :

و « يشكر » لا تستطيع الوفاء وتَعَجِيرُ « يشكر » أن تغدرا

وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها بالفعل أن يكون لها نظير في لغة الأعاجم (أى : الأجانب ، غير العرب) مثل « رَدَدَ » ، علم فتاة و « طُسِجَ » علم نبات ، و « بَقَمَ » علم صبغ ، و « يُجَقِّبُ » علم رجل رسام . . .

الثانية : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ، ولكنه أكثر في الفعل : كصيغة « اِفْعَلُ » ، (نحو : اِئْتَمَدَ^(١) - اجلس) - وكصيغة : « اُفْعَلُ » (نحو : اُتْبِسَمَ^(٢) - اُكْتَبَ) . وكصيغة : « اِفْعَلُ » (نحو : اِصْبَغَ - اِسْمَعُ) فإذا سمي بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، لأن وزنه هو الأغاب استعمالا ، والأكثر بين هذه الأوزان .

الثالثة : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل . شائع فيهما معاً ، ولكنه أنسب وأليق بالفعل ؛ لاشتماله على زيادة تدل على معنى في الفعل ، ولا تدل على معنى في الاسم ، نحو : اِفْكَلُ^(٣) ، وَاكْتَلَبُ ، وَاكْتَلَبُ^(٤) ، فإنها على وزان : اِفْهَمُ ، وَاكْتَبُ ، وَاكْتَبُ . لكن الهمزة والتاء في الأسماء الثلاثة لا تدل على معنى ، في حين أن الهمزة في « اِفْهَمُ وَاكْتَبُ » تدل

(٢) نوع من البقل .

(٤) ثعلب .

(١) كَيْعَل .

(٣) هي الرعدة والرعدة .

على المتكلم ، والتاء في « تنصر » تدل على المخاطب أو على المؤنثة الغائبة .
فالفعل المبدوء بالزيادة التي لها معنى أقوى من الاسم المبدوء بها ، من غير أن
تدل على معنى فيه . فإذا جاء العَلَم على الوزن المشترك بينهما كان أقرب إلى
الفعل ، فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل (١) . . .

ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على
السواء من غير ترجيح لناحية الفعل — لا يجوز منعه من الصرف ، كـشَجَرَ ؛ فإنه
يوازن : ضَرَبَ ؛ وكجَعَفَر ؛ فإنه يوازن : دَحْرَجَ .

ويرى بعض بعض النحاة أن مثل هذا العلم يمنع من الصرف ما دام منقولاً
من فعل : نحو : صَابِرٌ ؛ منقولاً من فعل أمر ، و « ظَفِيرٌ » منقولاً من
الماضي . وقد يكون إهمال هذا الرأي أحسن (٢) . . .

(١) ملاحظة : قال ابن قتيبة في كتابه « أدب الكاتب » ، باب : « مالا ينصرف » — ما نصه :
« كل اسم في أوله زيادة ؛ نحو : يزيد ، ويشكر ، ويعصر ، وتغلب ، وإصبع ، وأبلم ، ويرمغ ،
وإئسد ، ... ، كل هذا لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة . هذا إذا كان الاسم بالزيادة
مضارعاً للفعل . فإن لم يكن مضارعاً للفعل صرفته ؛ نحو : يربوع ، وأسلوب ، وإصليت ، ويعسوب .. » اه
(٢) وفي منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل يقول ابن مالك مقتصرأ على النوعين الأولين
من وزن الفعل .

كذالك ذو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلًا أَوْ غَالِبٌ ، كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى - ٢٠
أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل ، أو يغلب في الفعل
فأختص بالفعل ؛ نحو : « يعلى » ، علماً . والغالب ، نحو : « أحمد » ؛ وهو علم منقول من المضارع
وقد يكون منقولاً من أفعل التفضيل الذي فعله : « حميد » فيكون منقولاً من وصف لا من فعل مضارع .
وقد يدخله تنوين التكبير — أحياناً — إذا لم يدل على معين
(انظر . ج من ص ٢٣٥ ، ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١) .

زيادة وتفصيل :

(١) لا يُعَمَّع العلم من الصرف إذا كان على وزن الفعل إلا بشرط أن يكون هذا العلم ملازمًا - في الأغلب - صيغة ثابتة في كل أحواله لا تتغير ، وأن تكون صيغة الفعل أصلية لم يدخلها تغيير ، وألا يخالف العلم الطريقة السائدة في الفعل . فكلمة : « امرئ » - مثلاً - يجوز في « رائها » أن تكون مضمومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة ؛ تبعاً للهمزة ومسايرة لها ، فإذا كانت الهمزة مضمومة جاز أن تتبعها الراء ، وإذا كانت مفتوحة أو مكسورة جاز أن تتبعها الراء في الحالتين كذلك ؛ تقول : جاء امرؤُ نابه - كرمت امرأاً نابهًا - أثبت على امرئ نابه ، فإذا كانت الراء مضمومة فالكلمة على وزن الفعل : « أنصُر » ، وإذا كانت مفتوحة فهي على وزن الفعل : « استمع » . وإذا كانت مكسورة فهي على وزن الفعل : « اجلس » فهذه الموازنة في الصور الثلاث لا يُعتمد بها في منع الصرف . فإذا صارت كلمة : « امرئ » علمًا ، لم تمنع من الصرف ؛ لأنها لا تثبت على حال واحدة في استعمالاتها المختلفة ، ولا تلازم وزنًا واحدًا ، يقتصر معه على وزن فعل واحد .

وكذلك الاسم : « قُفْل » فإنه على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : « رُد » . والاسم « ديك » على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : « قِيل » و « بيع » وبالرغم من هذا فإن الاسمين : « قفل وديك » - وما يشبههما - لا يمنعان من الصرف - إذا صارا علمين - ؛ لأن وزن الفعل هنا ليس أصليةً خاليةً من تغيير سابق ؛ إذ الفعل : « رُد » أصله رُدِدَ ، - بضم فكسر ، وأدغمت اللتان ؛ فصار ؛ « رُد » فهذه الصيغة جاءت متأخرة عن صيغة أصلية سابقة لا توازنها كلمة : قُفْل .

وصيغة الفعل « قيل » المبنية للمجهول : ليست أصلية ، في هذا الوزن ؛ وإنما أصلها : « قُول » نقلت حركة الواو للقاف بعد حذف الضمة (١) ، ثم قلبت الواو

(١) وذلك يمكن قلب الواو ياء . والوصول إلى بناء الماضي المعتل العين - للمجهول ، (طبقاً لقاعدة البناء للمجهول - وقد سبق في ج ٢ ص ٨٦ م ٦٧ - وهي تبيح أن تكون فاء هذا المعتل إما خالصة الكسر وإما خالصة الفم . . . إلخ) .

ياء ، لوقوعها بعد الكسرة المنقولة للقاف ، فصارت الكلمة : « قَيْلَ » بصيغة طارئة ؛ بسبب نقل حركة الواو ، وقلب هذه الواو ياء .

وكذلك صيغة الفعل : « بَيْع » ليست أصيلة ؛ لأن أصلها : « بَيْع » ، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها^(١) بعد حذف الضمة ؛ فصارت : « بَيْع » ، بصيغة جديدة ، نشأت من نقل الحركة وحذف الأخرى .

فصيغة الفعلين - وأشباههما - عند بنائهما للمجهول ليست هي الصيغة الأصلية ، وإنما هي صيغة مستحدثة ؛ لا يعتد بها في منع العلم من الصرف ، فلو صارت كلمة : « قفل » أو : « ديك » علماً لم يجوز منعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل ، لأن شرط وزن الفعل لم يتحقق . . .

أما مخالفة العلم للطريقة السائدة في الفعل فتظهر في كلمة مثل : « النَّبُّ (٢) » فإنها على وزن المضارع : أنصُر ، أو : أكتُب . فإذا صارت علماً فإنها لا تمنع من الصرف للعلمية مع وزن الفعل ، لأن المضارع المماثل لها يغلب على عينه ولا مه الإدغام إذا كانا من نوع واحد ، مثل : « أعدُّ وأصدُّ » ؛ فأصلهما : « أعدُّ ، وأصدُّ » ، ثم وقع الإدغام . فإذا صار « النَّبُّ » وما شابهه علماً لم يصح منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ بسبب مخالفته الفعل في الإدغام . وهذا رأى فريق من النحاة .

ويزى سيبويه منعه من الصرف ؛ لأن الفك (عدم الإدغام) قد يدخل الفعل لزوماً كما في التعجب مثل ؛ أشدد بفلان ، وجوازاً في مثل : اردُّ ، ولم يردُّ ، وفي بعض ألفاظ مسموعة . . . والأفضل الاقتصار على رأى سيبويه لأنه أنسب وأيسر .

(ب) إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع وزن الفعل وزالاً معاً أو أحدهما وجب تنوينه إن لم يوجد مانع آخر ؛ فمثال ما فقد العلمية ؛ لقد أثبت على أحمد^(٣) واحد من حملة هذا الاسم فاز بالسبق (بتنوين كلمة :

(١) عملاً بالحكم الذي في الهامش السالف . (٢) جمع : لُب ، بمعنى : عقل .
(٣) كان حقه إذا زالت علميته أن يعود إلى وصفيته الأولى ؛ كما عرفنا في : « أحمر » وأمثاله إلا أن « أحمد » أوغل في العلمية وأقوى ؛ حتى نسيت وصفيته أو كادت . - (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٣١ ومن ص ٢٤٩ -) .

.....

 أحمد) . ومثال ما فقد وزن الفعل: على...، ومثال ما فقدهما معاً: شجاع - نبات .
 وقد تزول العلمية ويبقى الاسم ممنوعاً من الصرف . وهذا حين يكون العلم
 في أصله وصفاً قبل العلمية ، كأحمر ، وأشرف ؛ علمين ، فإنهما يمنعان من
 الصرف للعلمية ووزن الفعل ، بعد أن اختفت الوصفية وحلت محلها العلمية . فإن
 زالت العلمية لم ينصرفا أيضاً ؛ لأن الوصفية ستعود ؛ فيمنعان للوصفية مع وزن
 الفعل .

(ح) من المفيد الرجوع إلى « الملاحظة » المدونة بهامش ص ٢١١ لاستبانة
 الصلة بينها وبين موضوع العلمية ووزن الفعل .

* * *

٦- ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع ألف الإلحاق المقصورة :

بيان هذا : أن العرب كانوا يُلحِقون بآخر بعض الأسماء ألفاً زائدة ، لازمة ، مقصورة أو ممدودة ، فيصير الاسم على وزن اسم آخر^(١) ، ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر - ومنها : الصرف ، وعدمه - وتسمى هذه الألف : « ألف الإلحاق » ومن أمثلتها : « عَلَسْتِي » ، علم لنبت ، و « أَرَطِي »^(٢) ، علم لشجر ، وهما ملحقان بجعفر . وصحّ منعهما^(٣) من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ؛ لأن ألف الإلحاق المقصورة في الكلمتين زائدة لازمة ، وزيادتها اللازمة في آخرهما جعلتهما على وزن « فَعَلْتِي » الختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التي يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها - فلما أشبهت ألف الإلحاق المقصورة في زيادتها ولزومها ألف التأنيث المقصورة ، وجعلت وزن الاسم جارياً على الوزن الخاص بهذه - امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التأنيث^(٣) ؛

(١) قال السيوطي (في همع الهوامع ج ١ ص ٣٢ ، الباب الثاني ، مالا ينصرف -) ما نصه : « الإلحاق أن تبنى - مثلاً - من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول ؛ فتجعل كل حرف مقابل حرف . فتبقى (أى : تنتهي) أصول الثلاث ؛ فتأق بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول ، فيسمى ذلك الحرف - الذي زاد - حرف الإلحاق » ا هـ .

وعلى هذا الكلام مأخذ متعددة . فيغنيا عن عرضها وتأييدها أن ألف الإلحاق تكاد تنحصر في كلمات مسموعة قليلة ممدودة ، وليس لها أحكام هامة ، وأن الإلحاق (في الرأي الأصح ، طبقاً للتفصيل الشامل الذي جاء في المجمع ، ج ٢ ص ٢١٧ - باب التصريف -) خاص بالعرب أنفسهم ، وقد انتهى بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم ، وقد حددها المجمع اللغوي القاهري بآخر القرن الثاني الهجري في المدن ، وآخر الرابع في البوادي . (٢٠٢) في الرأي الشائع . وقيل إن ألف « أَرَطِي » أصلية ؛ فالكلمة منونة دائماً .

(٣) هذا تعليل كثير من النحاة ، وهو تعليل مرفوض ؛ لأن العلة الحقيقية هي استكمال العرب ليس غير . وبمثل هذا يحكم على ما يقولونه في تعليل صرف الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة ، وأنها لا تشبه ألف التأنيث الممدودة في منع الصرف . والعلة - عندهم - أن همزة ألف التأنيث الممدودة كانت ألفاً في الأصل ، ثم انقلبت همزة حين وقعت بعد ألف زائدة للمد - كما سبق عند الكلام عليها في ص ٢٠٥ و ٢٠٧ - أما ألف الإلحاق الممدودة ، كـ « عَلَسْتِي » ، (اسم لقصبه العنق) - وهي مزيدة للإلحاق بكلمة : « قِطْرَاس » ، وليست على أوزان الممدودة - فنقلبة عن « ياء » فليس بين الهمزتين تشابه في أصلهما . . . هكذا يعللون . والصواب ما عرضناه .

وفي منع الصرف للعلمية وألف الإلحاق يقول ابن مالك :

وما يصيرُ علماً من ذى ألفٍ زيدتْ لإلحاقِ فليس ينصرفِ - ٢١

إلا أن ألف التأنيث أصيلة في المنع ؛ فيكنى وجودها وحدها للمنع ، دون أن ينضم إليها سبب آخر . أما ألف الإلحاق فلا بد أن ينضم لها العلامية تقول : هذا عَلَّقْتَنِي يتكلم - عرفت عَلَّقْتَنِي يحسن الخطابة ، استمعت إلى عَلَّقْتَنِي ، فهو ممنوع من الصرف للعلامية وألف الإلحاق المقصورة .

ومن أمثلة المقصورة : رجل عَزَّهِيَ (أى : لا يلهو) : ووزنها « فِعْلِي » ولا تكون الكلمة المخنومة بألف الإلحاق المقصورة على وزن « فُعْلَمِي » ، بضم الفاء . أما ألف الإلحاق الممدودة - مثل : عِلْبَاء - فلا تمنع من الصرف ^(١) . . .

* * *

.....

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا فقد هذا الاسم الممنوع من الصرف علميته أو ألف الإلحاق أو هما معاً ، دخله التنوين ، إلا إذا منع مانع آخر ؛ فمثال فأقد العلمية : رأيت أرطى كثيراً ، ثمرة كالعُشْبَاب يُعْغَذَى الْإِبِلَ (بتنوين « أرطى ») للتذكير .

أما استعماله بغير ألف الإلحاق فليس معروفاً .

(ب) لا تكون ألف الإلحاق المقصورة^(١) - إلا في وزن خاص بألف التأنيث المقصورة . وكلاهما حرف زائد ، لازم ، غير مبدل من شيء آخر . ويجوز في الاسم المختوم بألف الإلحاق أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين ، بشرط أن يكون غير علم ؛ مثل : هذه أرطاة ، أو علقاة ... ولكن هذه التاء لا تلحق الاسم المختوم بألف التأنيث^(٢) ؛ ولهذا لم تجعل الألف في « أرطى » وعلقي - وأشباههما -^(٣) للتأنيث .

أما كلمة : « تَسْرَى » وبعض أسماء أخرى فقد سمعت منونة وغير منونة على اعتبار الألف للتأنيث فتمنع من الصرف ، أو للإلحاق فلا تمنع .

(١) دون المدودة .

(٢) لكيلا يجتمع في الاسم علامتان للتأنيث .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٥٢ .

٧- ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العَدْل^(١) . ويتحقق هذا في عدة صور ، أهمها خمس :

الأولى : ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعاً على وزن : « فُعَلَّ (٢) » ؛ وهو : (جَمَعَ - كَتَعَ (٣) - بَصَّعَ (٤) - بَشَّعَ (٥)) ؛ مثل : احتفيت بالنابغات كلهن جمع - كتع - بصع - بشع - فكل جمع من هذه الأربعة التي على وزن : « فُعَلَّ » توكيداً للكلمة : « النابغات » ، مجرور بالفتحة بدل الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية مع وزن : « فُعَلَّ » ، المجموع ، سماعاً (٦) .

(١) في رقم ١ من هامش ص ٢٢٢ تعريفه وتقسيمه .

(٢) سبق الكلام عليها في باب التوكيد (ج ٣ ص ٤١٧ م ١١٦) . وما ذكر هناك يتبين أنها أعلام جنسية ، يصح جمعها جمع مذكر سالماً . وليس بين الأعلام الجنسية ما يجمع هذا الجمع سواها (طبقاً لليان الملون هناك) .

(٣) من كَتَعَ الجلد ، بمعنى : تجمه .

(٤) من بَصَّعَ العرق ، بمعنى : تجمه .

(٥) من بَشَّعَ ، وهو : طول العنق مع قوة تماسك أجزائه .

(٦) أما العلمية فلما سبق (في الجزء الثالث ص ٣٨٤ م ١١٦) من أن هذه الألفاظ معارف بالعلمية ؛ إذ كل واحد منها علم جنس يدل على الإحاطة والشمول... وأما التعبير بوزن : « فُعَلَّ » السماعي فتعبير أصح وأدق وأقرب للحقيقة من التعبير « بالعدل » الذي ارتضاه كثير من النحاة ، وحاولوا جاهدين تأييده ، والدفاع عنه أمام المعارضين . فلم ينجحوا في دفاعهم . يقولون :

إن هذه الصيغ الأربع التي على وزن « فُعَلَّ » جمع تكسير ، مفرداتها : جَسَمَاءُ - كَتَمَاءُ - بَصَمَاءُ - بَشَمَاءُ . فالمفرد على وزن : « فَعَمَاءُ » والمفرد إذا كان اسماً على وزن « فَعَمَاءُ » يكون القياس في جمعه : « فَعَمَلَاءُ » لا « فُعَلَّ » . وأيضاً فإن تلك المفردات هي المؤنث للألفاظ المذكورة : أجمع - أكتع - أبصع - أبشع . وهذه المفردات المذكورة تجمع جمع مذكر سالماً . فحق مؤنثاتها أن تجمع جمع مؤنث سالماً لا جمع تكسير ؛ لتساير نظائرها المذكورة في الجمع المناسب لكل منهما . ثم يقولون : (وهذا قول البصريين الذين يمتنعون جمع « فعلاء » جمع مؤنث سالماً) - إن العرب لم تفعل هذا ولكنها تركت الجمع المناسب لتلك الألفاظ إلى جمع آخر لا يناسبها ، ومنعت الجمع غير المناسب من الصرف . . . ؛ فكان هذا الترك وهذا المنع دليلان على عدولها . وكلام غير هذا كثير ، والاعتراض عليه أكثر وأقوى .

فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر ، فاحكمة عدولها ؟ وما حكمة منع الصرف للدلالة على جمع أهلته وعدلت عنه ؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلاح النحاة عليه ؟ وأن الجمع القياسي لفعلاء هو : الجمع بالألف والتاء ، وغيره مخالف للقياس ؟ ولم لا يكون القياس هو ما فعلته العرب في هذه الألفاظ ؟ وهل يفكر العربي ويظيل التفكير المنطقي على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمة وجمعها ؟ . . . كل هذا غير معقول ولا واقعي . وقد أشرنا إليه كثيراً في ثنايا الأجزاء المختلفة ، =

وهو الوزن الذى يقول النحاة فى سبب منعه من الصرف إنه : « العلمية مع العدل » .

الثانية : ما كان على وزن « فَعْعَل » أيضاً ، ولكنه علم لمفرد ، مذكر ، ممنوع من الصرف ، سماعاً^(١) فإن لم يجرى السماع فى : « فَعْعَل » فالأحسن صرفه . وأشهر المسموع من الأعلام : (عُمَرُ - مُضَرٌ - زُفَرٌ - زُحَلٌ - جُمَحٌ - قُرَحٌ - عَصَمٌ - دُلَيْفٌ - هُدَلٌ - ثُعَلٌ - جُشَمٌ - قُشَمٌ .)
وأما أَدَدٌ (جَدَدٌ قبيلة عربية) فلم يسمع فيه إلا الصرف^(٢) . وأما : « طُووى » - اسم واد بالشام - فيجوز منعه من الصرف للعلمية والتأنيث ؛ بإرادة أنه علم على بقعة معينة ، ويجوز صرفه على إرادة أنه علم على مكان . وقد ورد السماع بصرفه وعدم صرفه .

ويجب الصرف إن كان « فَعْعَل » جمعاً ، فى غير ألفاظ التوكيد المعنوية السالفة ؛ كخُرْفٌ ، وقُرَبٌ . أو اسم جنس كصُرَدٌ^(٣) ، ونُغَيْرٌ^(٤) ، أو صفة كحُطَمٌ^(٥) ولُبَيْدٌ^(٦) ، أو مصدراً ؛ كهُدَى ، وتُسْقَى . . .

فوزن « فَعْعَل » هذا قد يجب منعه من الصرف إذا كان مفرداً ، مذكراً ، مسموعاً بالمنع . وقد يجب صرفه إذا كان جمعاً ، أو اسم جنس ، أو وصفاً ، أو مصدراً ، - بشرط ألا يكون ذلك الجمع من ألفاظ التوكيد المعنوية - كما

= وأوضحنا وجه الخطأ فيه ، وأن بعض النحاة حين يريدون أن تكون القاعدة مطردة يتكلفون ويتجاوزون المقبول . ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربى الفصحى كانت اللة الحقيقية هى السماع عنه ، ومثل هذا يقال فى كل ما كان العدل علة من علل منع صرفه .

(١) إذ ليس مع العلمية سبب آخر لمنع الصرف ؛ فلجأ النحاة إلى ما يسمونه : « العدل » ، قالوا إن ذلك العلم ممنوع من الصرف لأنه معدول عن كلمة أخرى على وزن : « فاعل » (عامر - ماضر - زافر . . .) . وأن العرب أرادوا أن يدلوا على هذا العدول ويرشدوا إليه ، فنعوا العلم السالف من الصرف ؛ ليكون هذا المنع دليلاً ومرشداً للعدل . وكل هذا مرفوض ؛ (لما ذكرناه فى رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة ، وردناه فى أمكنة أخرى .) وقد آن الوقت لإهماله . . .

(٢) كما سبق فى « ب » رقم ١ من هامش ص ٢٢٢ .

(٣) نوع من الغريبان .

(٤) نوع من البلبابل .

(٥) من معانيه : الراعى الذى يظلم الماشية فيبشم بعضها ببعض .

(٦) من معانيه : المقيم بمنزله ، لا يرحله ، ولا يسمى وراه معاشه .

سلف - وقد يجوز فيه الأمران والأحسن الصرف إذا كان السماع مجهولاً . فله ثلاث حالات .

الثالثة : لفظ « سَحَرَ » (وهو : الثلث الأخير من الليل) بشرط استعماله ظرف زمان ، وأن يزداد به سحر يوم معين ، مع تجريده من « أل » والإضافة ، نحو : غردت البلابل يوم الخميس سَحِيرًا . فكلمة : « سَحَرَ » ظرف منصوب على الظرفية ، ممنوع من التثنية للعلمية والعدل^(١) ، سماعاً في هذه الكلمة المنصوبة . وهذا هو التعليل الصحيح . . . أمّا أكثر النحاة فيقول : إنه ظرف ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ويقتضون على هذا^(٢) .

فإن لم يكن لفظ « سَحَرَ » ظرف زمان ، - بأن كان اسماً محضاً ، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شيء وقع فيه - وجب تعريفه « بأل » ، أو « بالإضافة » إذا أريد منه أن يدل على التعيين ، ولا تصح العلمية ، تقول : السَحَرَ أنسب الأوقات للتفكير الهادئ ، وصفاء الذهن . وعجيب أن يغفل الناس عن سحرهم وأن يقضوا سحرهم نائمين . . .

وإن كان ظرفاً لكنه غير معين (بأن كان ظرفاً مبهماً ، لا يدل على سحر يوم معين ، خاص -) وجب صرفه ، نحو : يحرص الزراع على الحصاد في

(١) سبق الكلام في ص ٢٢٢ ، وهما شهاه على العدل وأقسامه وفائدته ، وسحر ، وآخر ... وفي المنوع من الصرف للعلمية والعدل يقول ابن مالك :

وَالْعَلَمَ امْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلًا كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ ، أَوْ : كَتَعَلًا
امنع صرف العلم إن كان معدولاً عن كلمة أخرى . ويشمل العلم المعدول بمثاليين أولهما : « فَعَلَ » التي للتوكيد ، (أي : يشيع التوكيد التي هي جمع على وزن : « فَعَلَ ») وثانيهما : « تَعَلَّ » علم رجل . (والالف التي في آخر : « تَعَلَّ » زائدة للشعر) .

(٢) دون أن يرفقوا إلا بالكلمة : « السماع » ، أو نحوها من كل ما يفيد أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك التثنية والمعدول عنه ، ونراهم يتمسكون بإثبات العدل أسباباً وأهية لكيلا يقال : إن سببه في هذه الكلمة هو السماع . فهو عندهم - علم على الوقت المعين الخاص ، وهو معدول عن « السحر » المقرونة بأل التي للتعريف ، لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يكون مرفقاً « بأل » ، فعلى العرب عن النطق « بأل » وهمسوا تعريفه بنفي ذكرها . . . إلى غير هذا من آراء وأقوال أخرى في سبب منعه ، واعتراضاته كثيرة على كل منها . وما أغنانا عنها جميعاً لو جعلنا السبب هو : السماع .

سَحَرٌ - سأبدأ رحلتى القادمة بسحري . فالمراد في المثالين : سحر غير معين من الأسحار المتعدد . . .

وإن كان ظرفاً معيناً لكنه غير مجرد من «أل» و «الإضافة» وجب صرفه كذلك ؛ نحو : سأسافر يوم الخميس من السَّحَرِ إلى العصر ، وأعود يوم السبت في سَحَرِهِ (١) .

«ملاحظة» : بمناسبة الكلام على : «سَحَر» ، ومنعه من الصرف وعدم منعه - يعرض النحاة للكلام على : «رجب وصفر» . وهما من أسماء الشهور العربية . فإن أريد بهما معين فهما غير منصرفين ، وإلا فهما منصرفان . ووجه ذلك - عندهم - أن المعين معدول عن «الرجب» ، و «الصفر» كما قالوا في «سَحَر» لأنه معدول عن «السحر» إذا أريد به سحر بعينه ؛ ففيهما العلمية والعدل . ويمكن أن يكون المانع فيهما هو العلمية والتأنيث ، باعتبار أن المراد : المدة (٢) .

الرابعة : ما كان علماً لمؤنث ، على وزن : «فَعَعَالٍ» مثل : رَقَاشٍ - حَتَامٍ - قَطَامٍ - . . . أعلام نساء ؛ فللعرب فيه طريقتان :

إحداهما : أن بعضهم - كقبيلة تميم - يسمونه من الصرف بشرط ألا يكون مختوماً بالراء . ويقول النحاة : إن سبب المنع هو العلمية والعدل ، لأن الأصل : راقشة - حاذمة - قاطمة . . . فعُدِلَ عن هذا الأصل إلى وزن : «فَعَعَالٍ» ؛ مع منعه من الصرف ؛ ليكون المنع دليلاً على العدل . وفي هذا التعليل ما في غيره مما سبق . وقيل إن سبب المنع ، هو : العلمية والتأنيث المعنوي ؛ كالأشأن في

(١) وفي «سحر» يقول ابن مالك :

والعدلُ وللتعريفُ ما نَعَا سَحَرٌ إذا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرُ

أى : أن العدل والتعريف بالعلمية يمنان - معاً - «سَحَر» من الصرف ، بشرط أن يكون لفظ «سحر» مقصوداً به تعيين سَحَرٍ معين . وقد ترك بقية الشروط التي سردناها .

(٢) راجع حاشية ياسين على التصريح ، ح ٢ باب التوكيد ، عند الكلام على توكيد النكرة . (وقد نقلنا كلامه في ج ٣ باب الإضافة ، م ٩٣ ص ٣٨ في بحث الإضافة البيانية ، مثل : شهر رجب) هذا ، وكلام الخضرى وغيره - في آخر باب المنوع من الصرف ، عند الكلام على العلمية والعدل في سحر - ينتهى إلى ما قرره ياسين في حاشيته .

زينب ، وسعاد . . . وهذا التعليل أصح ؛ نحو : رَقَاشُ شاعرة جاهلية - ضُرب
المثل بحذام في سدّ آد الرأى .

فإن كانت صيغة : « فَعَمَّال » مختمومة بالراء مثل : « وَبَارِ » عَلَمَ قَبيلة
عربية ، و « ظَفَقَارِ » علم بلمد يَمْنَى ، و « سَهْفَارِ » علم بئر معينة - فأكثر
التميميين يبنيه على الكسر في كل الحالات ، نحو : « وَبَارِ » قبيلة عربية على
حدود اليمن - أفنى الزمان « وَبَارِ » القديمة - لم يبق من « وَبَارِ » القديمة إلا
الأطلال . فكلمة : « وَبَارِ » في الأمثلة السالفة مبنية على الكسر في محل رفع ،
أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة . ومثلها : « ظَفَقَارِ ، وَسَهْفَارِ » ،
ونظائرهما - .

والأخرى : أن الحجازيين يبنون ذلك كله على الكسر ، سواء أكان « فَعَمَّال »
علماً مؤنثاً مختموماً بالراء أم غير مختموم^(١) . . .

فتبين أن المنع من الصرف للعلمية والعدل في وزن « فَعَمَّالِ » المؤنث مقصور

(١) وزن « فَعَمَّال » قد يكون معدولاً ، وقد يكون غير معدول .

« أ » فالمعدول - كما يؤخذ من هذا الباب وما سبقه في أبواب أخرى - خمسة أنواع ، علم مؤنث ،
كحَمْدِ أُمِّ . واسم فعل أمر ؛ كَنَزَّالٍ . ومصدراً كحَمْدِ المعدول عن : المَحْمُودَةِ (بكسر الميم الثانية وفتحها) وحال
مثل كلمة : « بَدَّادِ » في قولهم : الخليل تمدو في الصعيد « بَدَّادِ » ، وصفة ، إما مسموعة جارية مجرى الأعلام
من ناحية إحلاها محل الاسم ، واستعمالها غير تابعة لموصوف ؛ نحو : « حَلَّاقِ » للنية ، وهو معدول عن
« حَالِقَةِ » وإما صفة ملازمة للنداء في ذم الأثني ، نحو : يَأْكَعَاقِ - يَأْفَسَاقِ - يَأْخَبِثَاقِ . وهو معدول عن
المشتق ؛ تريد : يالأكمة - يافاسقة - ياخبیثة . (بالإيضاح الذي سبق عنها في ص ٧٣) . فهذه خمسة
أنواع كلها مبنية على الكسر ، معدولة عن مؤنث . فإن صارت علماً لمذكر جاز إعرابها مع منعها من
الصرف - وهذا هو الأغلب - وجاز إعرابها مع تنوينها ، ولا يصح البناء في الحالتين . وإن صارت علماً
لمؤنث جرى عليه ما سبق تفصيله عند التميميين والحجازيين .

« ب » - وغير المعدول يكون اسماً ؛ كجَمَّاح ، ومصدراً ؛ كذَهَاب ، ووصفاً (أى : مشتقاً)
نحو : جواد ، أى : كريم ، وجنباً نحو : سحاب . فهذه أربعة أنواع لو صارت إحداها علماً لمذكر
وجب إعرابها وتنوينها ، إلا إن كان « فَعَمَّالِ » في أصله مؤنثاً ، كَمَتَّاقِ ؛ للأثني من أولاد المعز ، فإن جعل
عناق المؤنث - وأشباهه - علماً منع صرفه للعلمية والتأنيث .

هذا ، وفي اللغة ألفاظ تزيد على المائة - كما قالوا - بناها العرب على الكسر ؛ لسبب من الأسباب
السالفة في : « أ » وقد جمع أكثرها « رضى الدين الصغاني » (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ) في كتاب عنوانه :
(ما بنته العرب على : « فَعَمَّالِ ») ونشرت أكثرها مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق .

على بعض تميم بشرط ألا يكون العلم محتوماً بالراء^(١) . . .

الخامسة : أمس . وأشهر لغات العرب فيه لغتان ؛

إحداهما : منعه من الصرف ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً . وهذه لغة بعض التميميين ، بشرط : (أن يكون علماً مراداً به اليوم الذي قبل يومك مباشرة^(٢) . . .) ، وأن يكون خالياً من « أل » والإضافة ، وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير ، وغير ظرف) ؛ فيقولون انقضى أمس على خير حال - وقضيت أمس في إنجاز عملي - وقد استرحت منذ أمس . فكلمة أمس مرفوعة بالضممة بغير تنوين ، ومنصوبة ومجرورة بالفتحة من غير تنوين فيهما . ويقول النحاة في تعليل منعه من الصرف : إنه العلمية والعدل ؛ لأنه علم على الوقت المعين من غير أن يكون فيه علامة تدل على التعيين ؛ فهو لهذا معدول عن الأمس المعروف بأل ، فصار معرفة بغيرها^(٣) .

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين في حالة الرفع وحدها ، وبينه على الكسر في حالتي النصب والجر ؛ فلا يدخله في باب الممنوع من الصرف ؛ فيقول في الأمثلة السالفة: انقضى أمس . . . - قضيت أمس . . . - وقد استرحت منذ أمس . . . - والأخرى ؛ بناؤه على الكسر في جميع استعمالاته إذا^(٤) استوفى الشروط السالفة . وهذه لغة الحجازيين لا يدخلونه في باب الممنوع من الصرف ؛ فيقولون

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك في بيت واحد وكلمتين من أول البيت الذي يليه :

زَبْرٌ عَلَى الْكُسْرِ : « فَعَالٍ » عِلْمًا مُونِثًا . وَهُوَ نَظِيرٌ جُشَمًا - ٢٤

عند تميم

يقول : ابن على الكسر العلم المؤنث الذي على وزان : « فعال » في كل أحواله عند غير تميم ، أما عند تميم فهو نظير : « جشم » في أنه علم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل . وتمة البيت الأخير تختص بحكم مستقل متذكر معه في ص ٢٦٥ وهامشها .

(٢) وقال الخفري (ج ١ باب : « المغرب والمبني » عند الكلام على علامات البناء) ما نصه :

(يراد به معين ؛ وهو الذي يليه يومك خاصة ، أو اليوم المهود وإن بعد . . .) « ٥١ .

(٣) وهذا التعليل مرفوض كظانته السالفة ؛ لما أوضحناه من قبل . - في رقم ٦ من هامش ص ٢٥٦ .

(٤) ويقول النحاة في سبب بناؤه هو تضمينه معنى الحرف « في » (وقد تكلمنا على هذا التضمين

تفصيلاً في الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ في موضوع الإعراب والبناء وسيبها) .

مضى أمس بأحدائه ؛ فتهيأ للغد - عرفت أمس بوقائعه، فإذا يكون اليوم -
لم أهتم بأمس . . . ، فكلمة : « أمس » مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب
أو جرٍّ على حسب حالة الجملة .

فإن أريد بكلمة : « أمس » يوماً مبهماً (أى : يوماً ماضياً غير معين ، بأن
أريد به أمس من الأموس من غير تخصيص) كان معرباً منصرفاً عند التميميين
والحجازيين . وكذلك إن كان مضافاً ، نحو : انقضى أمس من الأموس الطيبة -
قضينا أمساً من الأموس في رحلة - لم نأسف على أمس من الأموس . . . - أمسنا
كان جميلاً - إن أمسنا كان جميلاً - سررت بأمسنا .

وكذلك إن كان معرفاً « بأل » ، نحو : أمس كان جميلاً . . . إن أمس
كان جميلاً . . . سررت بانقضاء الأمس .

أو : كان مصغراً ؛ نحو أميس كان جميلاً . . . إن أميساً كان
جميلاً . . . سررت بأميس .

أو : كان مجموعاً جمع تكسير ؛ نحو : أموس كانت جميلة . . . إن
أموساً كانت جميلة ، سررت بأموس .

أما إن كان لفظ : « أمس » ظرفاً مجرداً من « آل والإضافة » وليس اسماً ،
فهو مبنى على الكسر عند الفريقين أيضاً ، نحو : سرنتي زيارتك أمس ، وسأزورك
قريباً - خرجت أمس مبكراً لرحلة نهريّة (١) . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا زالت علمية « أمس » دخلها التنوين ، نحو : سأزورك في أمسٍ من الأموس . وإذا زال العدل بأن استعملت مقرونة « بأل » فهي معربة ، يمتنع تنوينها بسبب « أل » - كما هو معروف - لا بسبب منع الصرف . وكذلك عند الإضافة .

وكل كلمة أخرى ممنوعة من الصرف للعلمية مع العدل يجب صرفها إذا لم توجد العلتان أو إحداهما ، ما لم يمنع من الصرف مانع آخر .

(ب) إذا سميت رجلاً « بأمس » وجب صرفه على لغة الحجازيين كما تصرف « غاق » إذا سميت بها . (وقد سبق : أن كل مفرد مبني إذا صار علماً - فإنه يجب فيه الإعراب مع الصرف ؛ طبقاً لأنسب الرايين اللذين عرضناهما من قبل)^(١) .

وإن سميت « بأمس » على لغة تميم صرفته أيضاً في الأحوال كلها ؛ .

(١) في ص ١٢ وحاشيتها ؛ حيث البيان المناسب .

أحكام عامة في الممنوع من الصرف

(وتشمل ما يأتي: منع اتصال تنوين الأمكنية به - أنواع الممنوع من الصرف - حكم المنقوص عند منعه من الصرف - وجوب تنوين الممنوع من الصرف ، وجوازه - جواز منع الصرف للضرورة) .

كثير من هذه الأحكام العامة منشور في مواضع متفرقة من الباب الخاص بالممنوع من الصرف ، أو غيره من الأبواب الأخرى . ونعرضه هنا في جمع وتركيز .
١ - الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين «الأمكنية» (١) مطلقاً . وحكمه : أنه يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضاً نيابة عن الكسرة . ولكن يشترط لجره بالفتحة ألا يكون مضافاً ، ولا مقرئاً «بأل» - أو بما ينوب عنها ، مثل : «أم» في بعض اللهجات العربية - .

فإن فقد الشرط وجب جره بالكسرة ، مثل : لا تكن بأعجل - الخصمين استجابةً للشر ، فما أضراً أن توصف بالأعجل

وإذا كان الممنوع من الصرف علمياً منقولاً من جمع مؤنث سالم (٢) (مثل : عطيات - عليّات - زينات) - جاز لإعرابه إعراب مالا ينصرف ، وجاز إعرابه كالمصرف ؛ فيرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ مع تنوينه في الحالات الثلاث .

٢ - الممنوع من الصرف أحد عشر نوعاً . منها ما يكون ممنوعاً لعلة (٣) واحدة ، ومنها ما يكون ممنوعاً لاثنتين . فالممنوع لواحدة هو : «صيغة منتهى الجموع» - وملحقاتها - ، والمختوم «بألف التأنيث» . وكلاهما لا ينصرف مطلقاً مهما اختلفت استعمالاته ؛ لأن علامته لا تفارقه مطلقاً (٤) . لكن لا يجر بالفتحة إلا بشرط خلوه من «أل» و«الإضافة» .

(١) لهذا التنوين إيضاح مناسب في ص ٢٠٠ .
(٢) تفصيل هذا في الجزء الأول ص ١٠٩ م ١٢ عند الكلام على جمع المؤنث السالم . وقد سبقت له الإشارة هنا في ص ٢٠٢ وفي رقم ١ من هامش ص ٢٠١ وله إيضاح في ج من ص ٢٤٠ .
(٣) سبق الإيضاح والتعليق في رقم ١ من هامش ص ٢٠٤ .
(٤) سبقت الإشارة لهذا في ص ٢٠٦ .

والممنوع لعلتين - أى : لعلتين^(١) - قد تكون إحداهما « الوصفية » مع شيء آخر ، وقد تكون « العلمية » مع شيء آخر أيضاً .

فالممنوع للوصفية مع شريكها ثلاثة أنواع لا تنصرف مطلقاً ، مهما اختلفت استعمالاتها^(٢) ؛ لأن هذه الوصفية مع شريكها ملازمة للاسم ، لا تفارقه إلا إذا حلت محلها العلمية ، وعندئذ يمتنع صرفه للعلمية وما يكون معها . فهذا النوع الممنوع للوصفية مع شريكها ، كسابقه لا ينصرف مطلقاً . لكن لا يجز بالفتحة إلا بشرط خلوها من « أل » ، و « الإضافة » .

والممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر سبعة أنواع ، ويظل ممنوعاً ما دام مشتملاً على العلتين ، فإن زالت إحداهما أو كليهما دخله التنوين وجوباً - إن لم يوجد داع آخر للمنع - وقد أوضحنا تفصيل هذا في مواضعه . . . وستأتى له إشارة أخرى قريبة^(٣) . . .

ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلمية ؛ كأحمر ، وأفضل علمين^(٤) . . . ، فإنهما يمتنعان من الصرف للعلمية الطارئة مع وزن الفعل ، مع

(١) سبق الإيضاح في رقم ١ من هامش ص ٢٠٤ .

(٢) فإذا انضم إلى هذه الثلاثة التي لا تنصرف مطلقاً النوعان السابقان (وهما : - أ - صيغة منتهى الجموع ، وملكقتها - ب - وألف التأنيث بنوعها) نشأت خمسة أنواع ملازمة لمنع الصرف في كل استعمالاتها .
طبقاً لما نص عليه الخضرى وغيره .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى حكم الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر ، إذا فقد العلمية فقال :

وَأَصْرَفْنُ مَا نَكَّرْنَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا - ٢٥

أى : يجب صرف كل اسم نكَّر بعد أن كان معرفة ، وكان للتعريف أثر في منع صرفه . وهو يريد بالتعريف هنا : تعريف « العلمية » ، دون غيرها ، كما يريد بالصرف أحياناً كثيرة التنوين مطلقاً .

وكان الأنسب هنا أن يقول : و « نَوَوْنُ » ، بدلا من : « اصرفن » ؛ لأن « الصرف » الذى يشيع استعماله في هذا الباب يراد به : « تنوين الأمكنية » فى الأغلب . أما التنوين الذى يلحق العلم الممنوع من الصرف إذا فقد علميته فتنوين التنكير . - كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ -

هذا ، وصدر البيت هو : (عند تميم ، واصرفن ما نكرا) وقد سبق - فى هامش ص ٢٦١ - عند الكلام على حكم ينسب لتميم ، ورد ذكره قبله .

(٤) بخلاف « أحمد » ، طبقاً لما تقدم فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٩ و « ب » من ص ٢٥١ .

أنهما في الأصل وصفين ، وقد اختفت الوصفية الأصلية أمام العلمية الجديدة . فإذا زالت العلمية لم يجز تنوين الاسمين ؛ لأن زوالها سيؤدى إلى رجوع الوصفية التى زالت بسببها ؛ فيظل الاسمان ممنوعين من الصرف بعد زوالها ، ويصير سبب المنع هو : الوصفية مع وزن الفعل .

٣ - إذا كان الممنوع من الصرف اسماً منقوصاً^(١) ، (علمًا أو غير علم ؛ كـبعض أنواع الوصف ، وصيغة منتهى الجموع) - فإن ياء تحذف رفعًا ، وجرًا ، وينوّن^(٢) . وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين . مثل : دواعٍ ، جمع : داعية - وأعيّيل^(٣) ، تصغير : أعلّى - وراعٍ ، علم فتاة ، - وكذلك : تَقْد (علم فتاة : منقول من المضارع تَقْدِي) . . . تقول : (ظهرت للخير دواعٍ - عرفت دواعي للخير - استجبت للدواعي كريمة) فكلمة : « دواعٍ » ، الأولى منونة ، وهى فاعل مرفوع بضممة على الياء المحذوفة . والأصل (دَوَاعِي - دَوَاعِي) دخولها أنواع من التغيير سبق^(٤) شرحها ؛ لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع . . .

وكلمة : « دواعٍ » ، مفعول منصوب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين .

وكلمة : « دواعٍ » الأخيرة - منونة مجرورة باللام ، وعلامة جرّها الفتحة على الياء المحذوفة ، بدل الكسرة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، وأصلها : (دواعي - دواعيين) دخلتها التغييرات التى سبق^(٤) إيضاحها .

وتقول : (أعيّيل خير من الأسفل - إن أعيّيلي خير من الأسفل - لا تقنع بأعيّيل ، واطلب المزيد) . فكلمة : « أعيّيل » الأولى منونة ، مبتدأ

(١) سبقت الإشارة إليه في هذا الباب - ص ٢٠٩ وهامشها . - أما تفصيل الكلام عليه في

الجزء الأول ص ١٢٤ م ١٥ .

(٢) وهذا التنوين للموض (كما أشرنا في هذا الباب - ورقم ٢ من هامش ص ٢٠٩ - وفي ص ٢٥

ص ٣١ م ٣ وأبدينا ملاحظات عليه حين يكون في الممنوع من الصرف) .

(٣) تقضى قواعد : « التصغير » الخاصة بغير الثلاثي - وسأتى في ص ٦٩٤ - بكسر هذه « اللام »

بعدياء التصغير ؛ فتقلب الألف بعد اللام المكسورة ياء ، وتصير الكلمة : « أعيّيلي » . وهذه منقوصة ،

إذا نونت حذف ياءها رفعًا وجرًا .

(٤) (٤ و ٤) في ص ٢٠٩ .

مرفوع بالضمة على الياء المحذوفة ، والأصل : أَعْيَلِي (أَعْيَلِيْن) دخلتها التغيرات التي عرفناها ، لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ؛ فهي على وزن المضارع : أَسَيْطِرُ ، وَأَبَيْطِرُ (١) . . .

وكلمة : « أَعْيَلِي » اسم « إن » منصوب بالفتحة الظاهرة على الياء بغير تنوين .

وكلمة : « أَعِيل » الأخيرة ، منونة بجرورة بالياء وعلامة جرهما الفتحة بدل الكسرة على الياء المحذوفة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل . وقد دخلها التغيير المعروف .

وتقول : (سمعت قصيدة لشاعرة اسمها : « راع ») (وقد صافحت « راعي » بعد سماعها) - (وسوف أستمع إلى « راع » . . .) ، فكلمة : « راع » الأولى منونة ، خبر مرفوع بضمة على الياء المحذوفة ، وأصلها : راعي (راعيْن) طراً عليها التغيير السالف .

وكلمة : « راعي » ، مفعول منصوب بغير تنوين .

وكلمة : « راع » الأخيرة منونة ، بجرورة بإلى ، وعلامة جرهما الفتحة بدل الكسرة على الياء المحذوفة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث . وقد طراً عليها التغيير الذي قدمنا .

وتقول : « تَمْد » طيبة مشهورة - إن « تَمْدِي » طيبة مشهورة - يُشْنِي المرضي على « تَمْد » . فكلمة : « تَمْد » الأولى منونة ، مبتدأ مرفوع بضمة على الياء المحذوفة ، وكلمة : « تَمْدِي » (بغير تنوين) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة . وكلمة : « تَمْد » الأخيرة منونة ، بجرورة بعلى ، وعلامة جرهما الفتحة على الياء المحذوفة بدل الكسرة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل . . . وهكذا .

ويرى جماعة من النحاة أن المنقوص الممنوع من الصرف على الوجه السالف ،

(١) وهذا على الرأي الأرجح الذي لا يجعل وزن : « أُفَيْمِل » خاصاً بالوصف ، إذ يوجد في الفعل ؛

ثبتت ياءه بغير تنوين في جميع حالاته (رفعاً، ونصباً، وجراً) ، فيرفع بضمة مقدرة على الياء بغير تنوين ، وينصب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين . ويجر بالفتحة الظاهرة بغير تنوين بدل الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، فيقولون في الأمثلة السالفة ظهرت دواعي للخير ، - اتبعت دواعي للخير - اهتديت بدواعي للخير . ويقولون : أعيلي خير . . . - إن أعيلي خير . . . لا تقنع بأعيلي . . .

ويقولون : الشاعرة اسمها : راعي . . . - صافحت راعي . . . - إلى راعي . . . - وكذلك : «تفدى» طيبة مشهورة . . . - إن تفدى طيبة . . . يثنى المرضى على تفدي . . .

ولكن هذا الرأي ضعيف - عندهم - ؛ لندرة شواهده الفصيحة ، وضعف الاستدلال بها ، فيحسن إهماله^(١) . . .

وهناك رأى آخر في المنقوص الذى على وزن الصيغة الأصلية لمنتهى الجموع ؛ وملخصه^(٢) : أن بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة ؛ فتنقلب الياء ألفاً بشرط أن يكون وزان المنقوص كوزان إحدى الصيغ الأصلية لمنتهى الجموع ، وأن يكون مفرده اسماً محضاً على وزن : «فَعْلَاء» الدالة على مؤنث ، وليس له - في الغالب - مذكر ؛ كصَحْرَاء وصَحْرَارٍ ، فيقول فيها . «صَحْرَارِي» بغير تنوين في الحالات الثلاث^(٣) . . .

(١) وإنما ذكرناه - كما نذكر الضعيف من أشباهه - لنتدى به في فهم الوارد منه في الكلام القديم ، مع العدول عن استعماله .

(٢) الإشارة إليه سبقت في «أ» من ص ٢١٢ .

(٣) وفي المنوع من الصرف المنقوص يقول ابن مالك :

وما يكونُ منه منقوصاً ففي إعرابه نهْ جَوَارٍ يَقتنى

(منه ، أى : من المنوع من الصرف . يَقتنى = يتبع) . وتقدير البيت : ما يكون من المنوع من الصرف منقوصاً ، فإنه يَقتنى (أى : يتبع ويسير) في إعرابه نهج جوار ، وطريق جوار (جمع تكسير لحارية) ، في حذف يائه رفعاً وجراً مع التنوين ، وإثبات الياء وإظهار الفتحة عليها بغير تنوين في حالة النصب . وهذا حكم مجمل مختصر . وقد وفيناه في الشرح .

٤ - الممنوع من الصرف قد يجب تنوينه ، وقد يجوز :

فيجب تنوينه في حالتين :

(ا) أن يكون أحد السببين المانعين له هو : « العلمية » ، ثم زالت بسبب تنكيره ، وبقى بعد زوالها العلة الثانية وحدها (وهى : التأنيث ، أو : الزيادة ، أو : العدل ، أو : وزن الفعل ، أو : العجمة ، أو : التركيب ، أو : ألف الإلحاق المقصورة) ؛ لأن هذه العلة الثانية الباقية لا تكفى وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلمية ؛ فيجب تنكير الاسم إن لم يوجد مانع آخر - ولهذا تدخل عليه « رَبٌّ » وهى لا تدخل إلا على النكرات فى الأعم الأغلب - ، فتقول : (رب فاطمة ، أو عثمان ، أو عُمَرُ ، أو يزيد ، أو إبراهيم ، أو معديكب ، أو : أرطى ، - قابلت) ؛ بالجر بالكسرة مع التنوين فى هذه الأنواع السبعة ؛ لذهاب أحد موجبي المنع ، وهو : العلمية .

ويستثنى من هذا الحكم ما أشرنا إليه من قبل (١) ؛ وهو الاسم الذى كان فى أصله وصفاً ممنوعاً من الصرف للوصفية وعلة أخرى ، ثم زالت عنه الوصفية وحدها ، وحلّت محلها العلمية ؛ فصار ممنوعاً من الصرف للعلمية الطارئة ومعها العلة الأخرى ، نحو : « أحمر ؛ فإن زوال علميته لا يبيح تنوينه ، ولكنه يقتضى رجوعه إلى الوصفية الأصلية التى سبق أن تركت مكانها للعلمية الطارئة . فإذا زال الطارئ عاد الاسم إلى أصله ممنوعاً من الصرف كما كان . أما فى غير هذه الحالة فينون فى حالاته الإعرابية الثلاثة ، ولا يجر بالفتحة .

(ب) أن يكون الاسم مصغراً ، وقد أدى تصغيره إلى إزالة أحد السببين المانعين من صرفه ؛ كتصغير « عُمَرُ » على : « عُمَيْرٌ » ، وكتصغير : « أحمد » تصغير ترخيم على : « حُمَيْدٌ » فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف ؛ فكلمة : « عُمَيْرٌ » ليست كعمر الممنوعة من الصرف ، سماعاً (أو لِمَا يسميه النحاة : العلمية والعدل) فلا سماع فى عُمَيْرٍ ، ولا عدل فيها . وكلمة : « حُمَيْدٌ » ليست على وزن الفعل ؛ فهى فاقدة للسبب الثانى الذى لا بد

منه مع العلمية . بخلاف « أحمد » ففيه السببان ^(١) .
وهذه الحالة الثانية : « ب » راجعة للأولى . وفي الحالتين يجر الاسم بالكسرة :
وجوباً ؛ إذ يجرى عليه حكم المنصرف كاملاً ، إن لم يمنع مانع آخر .

* * *

ويجوز تنوينه ومنعه من التنوين في حالتين :

الأولى : مراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة ، أو المختومة بسجعة ،
أو بفاصلة ^(٢) في آخر الجُمل ؛ لتتشابهه في التنوين ، من غير أن يكون له
داع إلا هذا ؛ لأن للتناسب إيقاعاً عذباً على الأذن ، وأثراً في تقوية المعنى ،
وتمكينه في نفس السامع والقارئ . ومن الأمثلة كلمة : « سلاسلًا » بالتنوين في
قراءة من قرأ قوله تعالى : (إنا أعتدنا للكافرين سلاسلًا ، وأغلالًا ، وسعيراً .)
فقد نونت الكلمة لمراعاة التي أتت بها وتجاورها . وكذلك كلمة : « قواريراً » في قراءة
من قرأها بالتنوين في قوله تعالى يصف أهل الجنة : (مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى
الْأرائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمَهْرِيرًا . ودانية عليهم ظلالُها ،
وذلكلَّتْ قُطُوفُهَا تَدْلِيلًا ، وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ
فَوَارِيرًا ، فَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا . . .) فقد نونت كلمة « قَوَارِيرًا »
الأولى لمراعاة التنوين في آخر الجملة التي قبلها ، ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها . . .
ونونت كلمة : « قواريراً » الثانية لمراعاة الأولى ، . . . ولمراعاة نهاية الآية السابقة ،
فإنها منونة أيضاً .

ومن الأمثلة قراءة من قرأ : « يَغُوثَ » ، و « يَعْهُوقَ » منونتين في قوله تعالى

(١) قد يكون الاسم منوناً وهو مكبر ، فإذا صغر امتنع صرفه لوجود السببين معاً . ويمثلون لهذا
بكلمة : « تحلُّ » علماء ، (ومن معانيه : القشر الذي يظهر حول منابت الشعر . .) فهي غير ممنوعة من
الصرف إلا إذا كانت علماً مصغراً ، نحو : « تُحَيِّلِي » فإنها تمنع للعلمية ووزن الفعل ، إذ تكون على
وزان : « تُدَحْرَجُ ، وتُثَبِّطُ » - ولهذا الحكم تفصيلات في ص ٢٧٥ ، ولا سيما الحالة الثالثة -
(٢) « السجعة » : وجود حرف متشابه متماثل في نهاية جملتين أو أكثر . . . كقوله تعالى :
(إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمططرياً ؛ فوقاهم الله شر ذلك اليوم ، ولقاهم نضرة وسروراً . .)
« والفاصلة » .. وقوع كلمة في آخر الجملة على وزان كلمة أخرى في جملة قبلها أو بعدها من غير أن
تتشابه الكلمتان في الحرف الأخير منهما . وليس من اللازم أن يكون التشابه في الوزن كاملاً صرفياً ،
ولأنما يكفي أن يكون متقارباً . ومن الأمثلة الآية الآتية بعد في أهل الجنة : (متكئين فيها . . .) .

عن المشركين ، ومخاطبة بعضهم بعضاً بالتمسك بأصنامهم : (وقالوا : لا تَدْرُنَّ
 آلِهَتَكُمْ ، وَلَا تَدْرُنَّ وُدَّآ ، وَلَا سُوَاعًا ، وَلَا يَغُوثًا ، وَيَعْرُوقًا ،
 وَنَسْرًا^(١)) ، فقد نُوتت الكلمتان مراعاة لما حولهما من كلمات أخرى منوثة .

الثانية : الضرورة الشعرية^(٢) ، وما في حكمها^(٢) - ؛ فيضطر الشاعر
 بسببها إلى تنوين الاسم ؛ ككلمة « محاسن » في قول الشاعر :

(١) كل هذه أسماء أصنام اتخذها المشركون من أهل الجاهلية آلهة لهم عبدوها .
 (٢ ، ٢) الشاعر في أكثر الكتب النحوية أن « الضرورة » خاصة بالشعر وحده . لكن بعض
 المحققين لا يرون هذا التحديد الضيق ، كما صرح : « ابن بَرِّي » في رسالته المطبوعة في نهاية : « مقامات
 الحريري » ، يدافع فيها عن صاحب « المقامات » ، ويصحح كل ما أخذه عليها « ابن الخشاب البغدادي » ،
 فقد صرح « ابن بَرِّي » بأن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده ، وإنما تشمل السجع والفواصل
 أيضاً . وفيما يلي نص كلامه (ص ١١ من تلك الرسالة) :

(اعلم أن السجع ضرورة الشعر ، وأن له وزناً يضاهي ضرورة الوزن الشعري في الزيادة والنقصان
 والإبدال ، وغير ذلك . وحذفوا التنوين فيه كما حذفوه في الشعر - وساق أمثلة متعددة تؤيد كل ما سبق -
 حكى ذلك الخليل ، وأبو حنيفة الدينوري . . . وقد جاء مثل هذا في فواصل القرآن ، لتتفق الفواصل .
 فن الزيادة قوله تعالى في سورة الأحزاب : عن الكافرين : « (يوم تُنْقَلَبُ وجوههم في النار ، يقولون :
 يا ليتنا أطعنا الله ، وأطعنا الرسولا . وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) » - فقد زيدت
 ألف في آخر كلمة « السبيل » ؛ مراعاة لكلمة « الرسول » ، وزيدت ألف في كلمة : « الرسول » لأن
 الآيات التي قبلها منخومة بكلمات منوثة ، منصوبة ، آخرها ألف . وكذلك زيدت ألف في كلمة :
 « الظنون » من قوله تعالى في سورة الأحزاب .. « وتظنون بالله الظنونا » وزيادتها مراعاة أواخر الآيات
 التي قبلها ، المنخومة بكلمات منصوبة آخرها ألف (أليما - بصيراً ...) فزيدت الألف في الفواصل كما
 تزداد في الشعر ، آخر القافية - بقصد الإطلاق . ومن النقص قوله تعالى في سورة الفجر : « والفجر ،
 وليالٍ عشر ، والشفع ، والوتر ، والليل إذا يسر » فحذفت الياء من « يسر » اتباعاً للوتر ، وما تقدمه .
 وكذلك حذفت الياء - من : « أكرمني ، وأهانني » - في قوله تعالى في هذه السورة : « فأما الإنسان
 إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربني أكرمتني . وأما إذا ما ابتلاه فقدره ربه رزقه فيقول
 ربني أهانني » كما حذفت في الشعر في قول القائل :

فهل يمنعن ارتياد البلاد من حذر الموت ، أن يأتين
 (أي : يأتيني) ا ه كلام ابن بَرِّي ،

وهو كلام قوي نفيس ، يؤيده ويوافقه الفصل الخاص الذي عقده له صاحب : « همع الهوامع » في
 الجزء الثاني تحت عنوان : « خاتمة » - ص ١٥٨ - بعد الباب الخاص بموضوع : « الضرائر » . وكلاهما
 أم وأمثل من كلام ابن جينى حيث يقول : (الأمثال تجرى مجرى المنظوم في تحمل الضرورة) - راجع
 ص ١٩ من التعريف بكتابه : المحتسب ، ج ١ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة . -

إن الذى ملأ اللغات محاسناً جعل الجمالَ وسرّةً فى الضاد^(١) ويتبع هذا جره - حتمًا - بالكسرة بدل الفتحة فى حالة الجر ؛ « ككلمة « عُنَيْزَة » فى قول امرئ القيس :

ويوم دخلتُ الخِدرَ خدرَ عُنَيْزَةٍ فقالت له الويَّلاتُ إنك مُرْجِلِي^(٢)
فقد دخل الجر والتنوين فى كلمة : « عنيزة » لضرورة الشعر . ومثل كلمة : « فاطمة » فى قول الشاعر يمدح «عليّاً زين العابدين» بأنه من نسلها وهى بنت الرسول عليه السلام :

هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله بجمدّه أنبياءُ الله قد خُتموا
وقد يضطر الشاعر إلى جر الاسم بالكسرة دون تنوينه ، مثل كلمة : «عصائب» فى قول المادح :

إذا ما غزا بالجيش حلق فوقه عصائبُ طير تهتدى بعصائب
فقد جرّ الكلمة بالكسرة وحدها مراعاة للكسرة فى آخر أبيات القصيدة . وإنما كان التنوين جائزاً - لا واجباً - فى الحالتين السالفتين ، لأن المتكلم يستطيع فى الحالة الأولى أن ينون أو لا ينون ، فله الخيار ، كما يستطيع فى الحالة الثانية أن يترك الكلمة التى تدفعه إلى التنوين قهراً واضطراً^(٣) ليختار كلمة أخرى تلائم القافية والوزن الشعرى من غير حاجة لمنع الصرف .

وفى كلتا الحالتين السالفتين تعرب الكلمة على حسب موقعها من الجملة ، ويزاد على إعرابها حين تكوين منوثة : أن تنوينها للضرورة ، وتجر بالكسرة - لا بالفتحة - على الأفصح .

(١) الضاد : رمز يكتفى به عن اللغة العربية وحدها ؛ لعدم وجوده فى اللغات الأخرى الشائعة .
(٢) الخدر : الهودج . «مرجلى» : ستجعلنى راجلة ، أى : ماشية ، لأن الهودج لا يحتملها معاً .
(٣) أى : أن تنوين الضرورة يعتبر ضرورياً محتوماً إذا حرص الشاعر على كلمة معينة لا يريد تركها إلى أخرى لا تستوجب التنوين . ويعتبر اختيارياً جائزاً إن لاحظنا أن الشاعر حر يستطيع أن يختار كلمة أخرى لا توجب عليه التنوين .

وعند كثرة النحاة : أن الضرورة هى التى تباح فى الشعر دون النثر ولو استطاع الشاعر أن يتخطاها ، إذ تعد فى النثر مخالفة غير جائزة . وهذا رأى يرفضه - بحق - « ابن بمرى » محتجاً بما تقدم فى رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة .

٥ - يجوز في الضرورة الشعرية^(١) أن يُمنع الاسم المنصرف من التنوين الذي استُحققه قبل هذه الضرورة ؛ سواء أكان الاسم علمياً أم غير علم . فمثال العلم كـ « شبيب » في قول الشاعر :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة^(٢) النفوس ، غدور

فقد منع التنوين من كلمة : « شبيب » ، للضرورة الشعرية ، إذ لا يوجد مع العلمية السبب الذي يجب أن ينضم إليها عند منع الضرف . ومثال غير العلم كـ « والى » في قول الشاعر :

فلو كان عبدُ الله دولي هجوتهُ . ولكنَّ عبدَ الله مولى موالياً
والأصل الغالب أن يقول : مولى موالٍ . فترك هذا الأصل ، وأثبت الياء . وجز
الاسم بالفتحة الظاهرة عليها . . .

لكن إذا مُنع الاسم من التنوين بسبب الضرورة الشعرية فما حكمه في حالة الجرح ؟ أيجز بالكسرة كالأسماء المنصرفة المتكسرة ولكن بغير تنوين ، أم يجز بالفتحة بغير تنوين كالممنوع من الضرف ؟ الأمران جائزان . والأحسن جرحه بالكسرة كأصله والاقتصار في الضرورة على منع تنوينه^(٣) .

ويعرب الاسم الممنوع من التنوين للضرورة على حسب موقعه من الجملة ويزاد في كل حالة إنه ممنوع من التنوين للضرورة وإذا كان مجروراً بالفتحة زيد

(١) انظر البيان السابق الخاص بمعنى : « الضرورة » ، والمراد الدقيق منها - في رقم ٢ من

هامش ص ٢٧١ -

(٢) مجرور بالفتحة بدل الكسرة ؛ لما تقرر : أن المنصرف الذي يمنع صرفه للضرورة يصح في حالة الجرح - جرحه بالكسرة بدل الفتحة ، ويصح جرحه بالفتحة بدل الكسرة - كما سيحى هنا - . « والأزارق » - وأصلها : الأزارقة ، جمع أزرق - قوم من الخوارج ينسبون إلى نافع بن الأزرق زعيمهم . و« شبيب » هذا هو : شبيب بن زيد من ربهوسم . ادعى الخلافة وتسمى بأمر المؤمنين . وكلمة : « الأزارق » مفعول به للفعل : « طلب » والتفاعل ضمير مستتر ، تقديره : هو ، يعود على سفيان نائب الحجاج ، وزوج ابنته .

« هوت » بمعنى : أطعمت ، وغرت . يقال : هوى به الأمر : أى : أطعمه وغره .

غائلة النفوس ، هى : الموت ، وتغرب فاعلاً للفعل : هوى .

(٣) ليكون في هذا تقدير للضرورة بقدرها الذي لا بد منه وحده ، وترك ما لا شأن له بها .

أيضاً : أنه مجرور بالفتحة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للضرورة^(١) . . .

* * *

(١) وفي تنوين الممنوع ، ومنع التنوين من الاسم الذي يستحقه .. يقول ابن مالك في ختام الباب :

وَلَا ضُطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ - ٢٥

يريد : أن الممنوع من الصرف قد يصرف بسبب الضرورة أو التناسب الكلامي ، وأن المصروف قد يمنع تنوينه . وقد أوضحنا الحكيم ، وسردنا تفاصيلهما .

و بمناسبة قول ابن مالك : (والمصروف قد لا ينصرف) نذكر أن فريقاً من النحاة - ومنهم ابن هشام في كتابه : « المغنى » في مبحث « قد » - يمنع وقوع « لا » النافية بعدها ، فاصلة بينها وبين المضارع ، ومشترطاً أن يكون المضارع بعدها مثبتاً . وهذا الرأي يقول بعض اللغويين كصاحب القاموس ، وتبعهم فيه أحد الباحثين المعاصرين .

لكن صاحب « لسان العرب » نقل في مادة : « ذام » مثلاً عربياً فصيحاً نصه : « قد لا تعدم الحسنة ذاما » كما نقل أبو هلال العسكري في كتابه : « الأمثال » ، المطبوع على هامش كتاب : « الأمثال » للسيداني (في ص ١١٧ ج ٢) مثلاً آخر قديماً نصه : « قد لا يقاد بي الجمل » ورأيت في بعض الشعر الجاهلي وغيره من فصيح الكلام الذي يحتج به وقوع المضارع المنى بالحرف « لا » مسبوقة بكلمة : « قد » مباشرة (أى : أن الحرف « لا » النافي توسط في ذلك الكلام العربي الصحيح بين « قد » والمضارع) .

وقلنا في الجزء الأول (م ؛ - ص ٥٠) إن رفض تلك الأمثال غير مستساغ إلا إذا لجأنا للتأويل الواهي المتعسف الذي لا يثبت على التمهيص .

ومن الأدلة أيضاً ورودها في شعر الأعشى ميمون ، وهو جاهل أدرك ظهور الإسلام في بيت له (من قصيدته التاسعة والعشرين بالصفحة ١٩٥ من ديوانه) ونصه :

وقد قالت قتيبة إذ رأيتني وقد لا تعدم الحسناء ذاما . . .

وفي بيت آخر لقتيس الجهني - وهو جاهل - ، وقد نقله الأمدى في كتابه : المؤلف ص ١٢٣ ، ونصه :

وكنت مسودا فينسا حميدا وقد لا تعدم الحسناء ذاما . . .

وكذلك في بيت للنمر بن توبل - وهو مخضرم - (ونصه كما رواه السيوطي في شواهد المغنى ، ص ٦٦) .

وأجيب حبيبك حبا رويدا فقد لا يعولك أن تصرما . . .

وهذه الرواية توافق رواية « منتهى الطلب » في المخطوطة الأصلية المحفوظة بدار الكتب ، ورقمها بين

المخطوطات الأدبية : (١٢٦٣١) . . . إلى غير هذا من الأمثلة التي تقطع بصحة الاستعمال السابق في

غير ضعف ، ولا شذوذ ، ولا تأويل ، ولا تردد في الحكم بصحة قول ابن مالك هنا - وهو الإمام الثقة :

« والمصروف قد لا ينصرف . . . » وصحة من استعملها قبله بمئات السنين من مناطقة العرب الذين

وضعوا « سورا » للقصية الجزئية نصه : « (قد يكون وقد لا يكون) » ومن استعملها بعده من علماء النحو

وغيره في كثير من أساليبهم ، كالأشعري في الجزء الثاني ، باب : « الاستثناء » ، عند الكلام على الأداتين :

« ليس ، وخلا » حيث يقول ما نصه : (. . . لأنه قد لا يكون هناك فعل . . .) اه وكذلك في باب =

زيادة وتفصيل :

للتصغير والتكبير أثر في الصرف ومنعه . ولهذا أربع حالات (١) .
 الأولى : أسماء تمنعُ من الصرف وهي مصغرة أو مكبرة . لوجود سبب المنع في حالتها - بشرط ألا تكون مضافة ولا مقرونة بأل ، كما عرفنا - ومن أمثلتها :
 معديكرب - طلحة - زينب - حمراء - غضبان - إسحاق - أحمر -
 يزيد . . . ونحوها مما نحقق فيه شرط المنع ، ولا يفقد سبب المنع في تصغير
 ولا تكبير .

الثانية ؛ أسماء تمنع من الصرف وهي مكبرة . وتصرف وهي مصغرة ، نحو :
 عُسر - شمس - سرحان (٢) - أرطى (٣) - جنادل . . . أعلاماً . فإن
 تصغيرها على عمير - شمسير (٤) - سريحين - أريط - وجنيدل (٤) - يزيد
 سبباً لازماً لمنعها من الصرف ؛ هو العدل في عمير ، ووزن الفعل في شمسير (٤) .
 وعدم وجود الألف الزائدة في سريحين ، وعدم وجود ألف الإلحاق في أريط ، وعدم
 وجود صيغة منتهى الجموع في جنيدل .
 الثالثة : أسماء تمنع من الصرف مصغرة ، وتصرف مكبرة . ومنها : تحلىء (٥) .

= الصفة المشبهة (ج ٣ ص ٤) حيث يقول : (إنها قد تكون جارية على اسم الفاعل كظاهر القلب . . .
 وقد لا تكون . . .) اه وكذلك ضياء الدين بن الأثير - ومكانته اللغوية والأدبية والبلاغية لا تجحد -
 حيث يقول في كتابه : « الجامع الكبير ، في صناعة المنظوم من الكلام ، والمنثور - ١ ص ٤٨
 طبعة المجمع العلي العراقي - ما نصه : (. . . والناظم قد لا يمكنه ذلك . . .) » اه
 وقد أصدر مؤتمر المجمع اللغوي (المتعقد بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٧١) قراره الحاسم بعد التثبت
 والتحصيص بجواز إدخال « قد » على المضارع المنقح بالحرف « لا » .

(١) هذه الحالات يجمعها ضابط واحد وضعوه ، هو : أن كل مصغر لم يُذهب تصغيره أحد سببه
 فهو غير منصرف ، وإلا فهو منصرف . (٢) من معانيه : الذئب ، والأسد . . .
 (٣) أصله نوع من الشجر . (٤) تصغير ترخيم . (٥) أصله نوع من الشعير .
 (٥) أشعر المتروءة على إجلده بعد الذباغة ، ووسخ الجلد وسواده ، والقشر الذي حول منابت الشعر .
 انظر الحكيم الذي يتصل بهذه الكلمة في رقم ١ من هامش ص ٢٧٥ -

— تَوَسُّطٌ (١) — تَهَيَّبُ (٢) . تُرْتَبُ (٣) ؛ فتصغيرها : تُحَيَّلُ (٤) — تَوَيَّسُ —
 تُهَيَّبُ — تُرَيَّبُ . وكل هذه الأسماء المصغرة جارية على وزن المضارع :
 « تَهَيَّبُ » فتمنع للعلمية ووزن الفعل ، ولم تكن قبل التصغير مستحقة للمنع
 فكفله لها . وهذا بشرط ألا تجيء ياء عوضاً عن حرف حذف في بعضها ؛
 فإن جيء بالياء وجب التنوين . نحو : تَوَيَّسُ وَتَهَيَّبُ . . . ؛ لفقد
 وزن الفعل . . .

الرابعة : أسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف وهي مكبرة ، فإذا صُغرت
 تحتم المنع ، نحو : دَعْدُ — جُمَيْلُ ، وهما علمان لفتاتين . فيجوز فيهما المنع
 وعدمه قبل التصغير (٥) . أما بعده (دُعَيْدُ — جُمَيْمِلُ . . .) فيجب منعها .

* * *

(١) مصدر تَوَسَّطَ .

(٢) اسم طائر . (بكسر أوله وثانيه وثالثه المشدد) .

(٣) النثر المقيم الثابت . (وضبطه : على وزن قُنْفُذ ، أو جُنْدَب) .

(٤) انظر رقم ١ من هاشم ص ٢٧٠ .

(٥) أما جواز المنع للعلمية والثأنيث ، وأما جواز الصرف فلهذه علم ثلاثي ، ساكن الوسط ، غير

— طبقاً لما سلف في ص ٢٣٨ ب —

مقول من مذكر المؤنث ، وغير أعجمي

إعراب الفعل المضارع

١ - نواصبه

الأفعال ثلاثة : « ماض ، وأمر » ، وهما مبنيان دائماً . و « مضارع » ، وهو معرب ، إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً « نون التوكيد » ؛ فيبنى على الفتح ، أو « نون النسوة » فيبنى على السكون . وفي غير هاتين الحالتين يكون معرباً^(١) .

وهذا الإعراب يقتضى أن تتغير علامة آخره رفعاً ، ونصباً ، وجزماً ، على حسب أحواله ؛ فتكون العلامة ضمة ، أو ما ينوب عنها ، في حالة رفعه ، وتكون فتحة ، أو ما ينوب عنها ، في حالة نصبه بناصب قبله ، وتكون سكوناً أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازم قبله . وعلى هذا لا يرفع المضارع إلا في حالة واحدة ؛ هي التي يتجرد^(٢) فيها من الناصب والجازم ؛ فلا يسبقه شيء منهما ؛ سواء

(١) سبق (في ج ١ ص ٤٤ ، ٥٠ م ٦) تفصيل الكلام على معنى الإعراب والبناء ، وأثرهما في الأفعال... كما سبق هنا (في ص ١٦٧ م ١٤٣) الكلام على نون التوكيد ، وأحكامهما ، وأثارهما ، واتصالهما المباشر بالمضارع ، وغير المباشر ، ونتيجة كل... أما نون النسوة فاتصالها به مباشر في كل حالاتها .

(٢) للنحاة جدل عنيف في سبب رفع المضارع ؛ أهو التجرد - والتجرد علامة عدمية - أم هو حلوله محل الاسم ، أم الزيادة التي في أوله... أم... ؟ إلى غير ذلك من آراء متعددة ، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة ، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التي توجه إليه... وهذه المعركة الجدلية لا طائل وراها . ومن إضاعة الوقت والجهد الوقوف عندها .

أما حقيقة الأمر فهي أن العربي رفع المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذلك ، وأن المحدثين تابعوا العرب في مسلكهم ، وحاكمهم فيه ، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون في عامل الرفع ؛ أهو عدى أم غير عدى ؟ ويقضينا الجدل ومتابعة ركب الحياة الحضرية بعلوها وفنونها أن توجه الجهد - ولو كان يسيراً - إلى جلائل الأمور .

إن نظرية « العامل » التي ابتكرها النحاة نظرية بارعة عظيمة ، ودليل نبوغ وعبقرية ؛ وطالما امتدحتناها ولم ننكر من أمرها إلا التعسف - بغير داع - في تطبيقها . وهذا هو العرّض المريب في جوهرها النفيس (كما أشرنا في ص ٤٥ م ٦ ج ١ . وفصلنا الكلام فيها) . ونحن نكشف عنها هذا العرّض في مناسبات مختلفة ؛ ليصفو جوهرها ، ويخلص معدنها الثمين... ولهذا ندع الجدل هنا في سبب رفع المضارع .

أكان رفعه ظاهراً أم مقدراً ؛ كالفعلين : « يُسَىُّ وَيُتَلَىُّ » في قول الشاعر :
 وَأَقْتَلُ دَاءِ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ ظَالِمًا يَسَىُّ ، وَيُتَلَىُّ فِي الْحَافِلِ حَمْدُهُ
 فإن سبقه ناصب وجب نصبه ، أو جازم وجب جزمه (١) . وهذا الباب معقود
 للكلام على الأدوات التي تنصبه ، وكلها حروف ، وهي :

(أنْ - لن - إذنْ - كى) - (لام الجحود - أو - حتى - فاء السببية -
 واو المعية) . فهذه تسعة . وزاد بعض النحاة حرفين ؛ هما : « لام التعليل » ،
 و « ثمَّ » ؛ الملحقة (٢) بواو المعية ، وبهما يكمل عدد النواصب أحد عشر حرفاً .
 وكل حرف منها يُخْلِصُ زمن المضارع للمستقبل المحض (٣) .

والأربعة الأولى تَنْصِبُ المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف آخر ظاهر أو
 مقدر . أما بقية الأحرف فلا تَنْصِبُ بنفسها ، وإنما الذى ينصبه هو : « أنْ »
 المضمرة وجوباً بين كل حرف من تلك الأحرف والمضارع .

والمذهب الكوفي يبيح توسط « كى » مضمرة أو مظهرة بين لام التعليل
 والمضارع ، ويجعل هذا المضارع منصوباً بـ « كى » ، لا « بأنْ » المضمرة ،
 وسيجيء (٤) بيان هذا كله في موضعه المناسب من الباب .

(١) يقول ابن مالك في رفع المضارع في باب عنوانه : « إعراب الفعل » .

رَفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ؛ كَتَسَعَدُ - ١

(٢) في المذهب الكوفي . والكلام عليها في ص ٣٨٥ .

(٣) في الجزء الأول (م ٤ ص ٥٤) . تفصيل الكلام على أنواع الزمن في المضارع .

(٤) في ص ٣٠٠ .

زيادة وتفصيل :

إذا بنى المضارع المجرد من الناصب والجازم على الفتح (لاتصاله المباشر بنون التوكيد) ، أو على السكون ؛ (لاتصاله بنون النسوة) فهل يكون له محل من الإعراب ؛ فيقال عنه : مبنى في محل رفع ؛ لأن الرفع هو الأصل الثابت له قبل أن تطرأ عليه فتحة البناء وسكونه ؟ .

الأحسن الأخذ بالرأى القائل إنه مبنى على الفتح أو على السكون في محل رفع ؛ لأنه الأصل الذي تجب مراعاته عند مجيء مضارع آخر بعد الأول ، تابع له (كأن يكون الثاني معطوفاً على الأول ، أو توكيداً لفظياً له ، أو بدلاً منه) ؛ فيجب رفع الثاني المجرد عن الناصب والجازم ؛ تبعاً لمحل الأول من غير أن يتأثر ببناء الأول ؛ إذ التابع لا يكتسب البناء من المتبوع .

أما إذا كان المضارع المبني غير مجرد — لوقوعه بعد ناصب أو جازم — فإنه يبني على الفتح ، أو على السكون ، على حسب نوع النون المتصلة بآخره ، ويكون في محل نصب إن سبقه ناصب ، وفي محل جزم^(١) إن سبقه جازم . ويراعى هذا المحل في المضارع الذي يجيء بعده ، تابعاً له ؛ (معطوفاً ، أو توكيداً لفظياً ، أو بدلاً . . .) لأن مراعاة المحل واجبة في هذه الصورة . ويتعين فيها أن تكون العلامة الإعرابية في التابع مماثلة للعلامة الإعرابية المحلّية في المتبوع . فنثال المضارع المبني على الفتح في محل نصب : (... إذن لأصحابين الخائن ، ولا أرافقه) . فالفعل : « أصحاب » مبني على الفتح في محل نصب بالحرف : « إذن » والفعل « أرافق » معطوف عليه ، معرب منصوب ؛ تبعاً لمحل المعطوف عليه . . .

ومثال المضارع المبني على الفتح في محل جزم : (لا تخافن إلا ذنبيك ، ولا ترجون إلا ربك) ، وقول الشاعر :

لا تحسبنّ الجحد والـ عملياء في كذب المظاهر

فالأفعال : تخاف — ترجو — تحسب — مبنية على الفتح في محل جزم ؛ « لا » الناهية .

(١) كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٤٧٢ .

ومثال المضارع المبني على السكون ، لاتصاله بنون النسوة - إما في محل نصب وإما في محل جزم على حسب الأداة التي قبله - قول بعض المؤرخين في وصف الأعرابيات :

اشترك كثيرات منهن في الحروب ، كما تشترك فـيرق المتطوعات اليوم . ومع اشتراكهن لم يهملن التصون والتحفظ . وأنتى لهن أن يركننه ، والدين والشاة العربية الأصيلة خير عاصم للحرائر ؟ .

فالمضارع « يهمل » - مبني على السكون في محل جزم بالحرف « لم » .
والمضارع « يترك » مبني على السكون في محل نصب بالحرف : « أن » .

ويجب مراعاة هذا المحل في التوابع - كما سلف - ؛ فيجب نصب المضارع المعطوف - مثلاً - إن كان المعطوف عليه مضارعاً مبنياً في محل نصب ، كما يجب جزم المضارع المعطوف - مثلاً - إن كان المعطوف عليه مضارعاً مبنياً في محل جزم . . . ، وهكذا بقية التوابع . فلاعراب المضارع إعراباً محلياً أثر في توابعه وفي المعنى .

(ح) لا يعتبر المضارع ساكناً إذا كان سكون آخره عارضاً بسبب الوقف عليه ، أو بسبب التخفيف من توالي ثلاث حركات في آخره مباشرة ، أو في آخره مع ما يتصل به ويعتبر جزءاً منه ، كالضمير . وهذا التخفيف لغة بعض القبائل ، وأوضح صورته تسكين الحرف الثاني من الأحرف الثلاثة المتوالية المتحركة . فيقولون :- يستمع - بسكون الميم في المضارع : « يستمع » مكسور الميم ، ويقولون : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) ؛ بسكون الراء في آخر المضارع « يأمر » ؛ لوقوع الضمير المتحرك بعده ؛ وهذا هو ما يعيننا الآن . فعند الإعراب نقول : إن المضارع مرفوع أو منصوب على حسب حالته الأصلية ، ونزيد : أنه سكن للوقف ؛ أو للتخفيف^(١) . . . ومثل هذا السكون لا يراعى في التوابع .

* * *

(١) سبق بيان شامل عن «سكون التخفيف» : في ج ١ ص ١٦ من ١٨٠ عند الكلام على : «موانع الإعراب التقديرى» ، وأشهر المواضع التي تندر فيها الحركات الأصلية .

الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها :

— الأول : « أن » المصدرية^(١) المحضة الناصبة للمضارع . وعلامتها اجتماع أمرين معاً : (أن تقع في كلام يدل على الشك^(٢) ، أو على الرجاء والطمع)^(٣) ، (وأن يقع بعدها فعل) . — فهي لا تقع في كلام يدل على اليقين والتحقق ، ولا في كلام يدل على الرجحان^(٢) ، ولا تدخل على غير فعل — . فمثال وقوعها بعد الشك : (أى الأمرين أجدرُ بالعاقل ؛ أن يدارى السفية أو أن يقاطعه ؟ فليقد عجز الرأي الحكيم عن ترجيح أحدهما) . ومثال الرجاء والطمع قوله تعالى : (والذى أطمع أن يغفرَ لي خطيئتي يوم الدين) ، وقول الشاعر :

المـرءُ يأمـلُ أن يعيـ شَ ، وطولُ عيشٍ قد يضره

فأما التي تقع في كلام يدل على اليقين فهي « المحففة من الثقيلة »^(٤) نحو : اعتقد أن سينتصرُ الحق ، ولو تأخر انتصاره . . . ، أى : أنه سينتصر وأما التي تقع في كلام يدل على الرجحان (أى : الظن الغالب) فتصلح للنوعين ؛ فيصح أن تكون مصدرية ناصبة المضارع ، كما يصح أن تكون مخففة من الثقيلة ؛ نحو : (من غره شبابه ، أو ماله ، أو جاهه ، وظن أن يسلمه الدهر — فقد عرض نفسه للمهالك) .

(١) « أن » حرف متعدد الأنواع ، وستجىء إشارة لأنواعه ملخصة موجزة — في ص ٢٩٠ — ومنها : « أن المصدرية » . ويصح أن يقال : « أن » المصدرى ، أى : الحرف المصدرى . كما يقال « أن » المصدرية ، أى : الكلمة المصدرية ؛ فالتذكير على اعتبار الحرف ، والتأنيث على اعتبار الكلمة . وهذا يصدق على جميع الحروف الناصبة ، وغيرها . (انظر هامش ص ٢٨٩ ورقم ١ من هامش ص ٣٧١) .
(٢ و ٢) اليقين : هو قطع المتكلم بثبوت أمر ، وتحققه ، سواء أكان هذا اليقين صحيحاً في الواقع أم غير صحيح ، وسواء أكان الثبوت والتحقق سلباً أم إيجاباً . والشك هو : استواء التصديق والتكذيب في نفس المتكلم ، بحيث لا يستطيع أن يصل إلى القطع والحزم بثبوت الشيء أو بنفيه ؛ لعدم وجود مرجح لأحدهما . والظن أو الرجحان : هو تغلب أحد الأمرين على الآخر في قوة الدليل تغلباً لا يصل إلى حد اليقين — وقد سبق الكلام على هذا ، في ج ٢ م ٦ ص ٥ أول باب : « ظن وأخواتها » — .
(٣) أى : الأمل .

(٤) سبق البيان الشافي عنها في المكان الأنسب (ج ١ ص ٥١٥ م ٥٥ باب : « إن وأخواتها ») لأنها من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ فلا تنصب المضارع . ويجيء لها بيان مناسب في

وإن لم يقع بعدها فعل فليست بالمصدرية التي تنصب المضارع . كقول الشاعر :
أأنت أحيى ما لم تكن لى حاجة ؟ فإن عرضت أيقنت أن لا أحياناً
أى : أنه لا أحياناً .

أهم أحكامها:

١ - أنها تدخل على الماضى والمضارع باتفاق^(١) . وإذا دخلت على الماضى لا تنصبه لفظاً ، ولا تقديرأ ، ولا محلاً - لأن الماضى لا ينصب مطلقاً - ولا تُغَيَّرُ زمنه . وإنما تركه على حاله ؛ نحو : فرحت بأن عاد الحق إلى أهله .

وإذا دخلت على المضارع نصبته وجوباً ؛ لفظاً ، أو تقديرأ ، أو محلاً ، وخلصت زمنه للاستقبال - كالأشأن فى كل نواصبه - كقولهم : (خير لك أن تقبل ما لا بد منه مختارأ ، بدل أن ترضى به قهراً واضطرارأ ؛ فلا تجمعن على نفسك ضعف المضطر ؛ وذلة المغلوب على الأمر) .

٢ - أنها لا بد أن تُسبك مع الجملة الفعلية - المضارعية وغير المضارعية - التي تدخل عليها سبكاً خاصاً يؤدي إلى إيجاد مصدر مؤول ، يعنى عن « أن » وما دخلت عليه ؛ ويعرب على حسب حاجة الجملة : فقد يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو خبرأ ، أو سادأ مسنداً للمفعولين ، أو غير ذلك مما يقتضيه السياق^(٢)

ومن الأمثلة قولهم : (من البر أن تصيلَ صديقَ أبيك . ومن أحب أن يصلى أباه فى قبره فليصِلْ لإخوان أبيه من بعده) . . . ، وقولهم : (أدركَ السَّبَّاقَ غايته ، بعد أن أحسنَ الوسيلةَ إليها)

(١) أما دخولها على الأمر والنهى فيجىء الكلام عليه فى « الزيادة والتفصيل » ، ص ٢٩٧ .
(٢) سبق (فى ج ١ ص ٣٦٤ و ٥٧٤ م ٢٩ عند الكلام على أنواع الموصولات الحرفية) كيفية سبك المصدر المؤول ، وطرائقه المختلفة ، وفوائده التي لا تتحقق فى المصدر الصريح ، وأوضحنا كل هذا بما فيه غنى وكفاية ؛ لأهميته . وأوضحنا هناك - وفى ج ٢ باب المستثنى م ٨١ ص ٢٥٥ عند الكلام على حكم المستثنى « بإلا » - أهم المواضع التي يقع فيها المصدر مؤولاً بدون حرف سالك ، كالتى بعد همزة التسوية أو نوع خاص من القسم .

٣ - أنها تتصل بالفعل الذى تدخل عليه اتصالاً مباشراً^(١)؛ فلا يجوز الفصل بينهما بغير « لا » النافية ، أو الزائدة ؛ فالأولى نحو :

وإن افتقداى واحداً بعد واحد دليلٌ على ألا^(٢) يَدومَ خليلٌ

ونحو : ما أعجبَ . ألا^(٢) يرتدعَ الظالمُ بمصير من سبقوه . والثانية نحو قوله تعالى : (لَيْسَ لَكَ بِأَهْلٍ لِكِتَابِ الْآلَاءِ يَتَّقِدُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ...) . أى : لأن يَعْلَمَ أهل الكتاب^(٣) ... لأن المعنى هنا على زيادتها وإلا فسَدَ .

وكذلك لا يجوز الفصل بأجنبي بين أجزاء الجملة الفعلية التى دخلت عليها « أن » المذكورة^(٣) . فإذا دخلت على جملة فعلية تشتمل - مثلاً - على مضارع وفاعله ، أو عليهما وما يكملهما من مفعولات وغيرها . وجب أن تتصل أجزاء هذه الجملة بعضها ببعض من غير أن يفصل بينها أجنبي - وهو الذى يجىء من جملة أخرى - ؛ ففي مثل : (سررت أن أراك نصير الفضيلة ؛ لا تبغى بها بئسَ لا ولو احتملت فى سبيلها المتاعب ، ولا قيت المشقات) - لا يصح فى كلمة أو أكثر من الكلمات التى جاءت بعد : « لو » أن تنتقل من مكانها لتفصل بين كلمتين مما دخلت عليه « أن » السالفة^(٤) .

(١) فلا يصح الفصل بينهما بالسين (كما نص التصريح عند الكلام على « لام الجحود ») ولا بسواها إلا كلمة : « لا » النافية ، أو الزائدة . وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره ؛ لأن شبه الجملة موضع التوسع .

(٢ و ٢) هنا : « أن » مدغمة فى « لا » طبقاً لقواعد رسم الحروف . والأصل : أن لا - وسيجىء الكلام على كتابتها فى ص ٢٩٨ قسم « ب » من الزيادة . -

(٣ و ٣) الجملة التى تدخل عليها « أن » تسمى : « صلة أن » (كما عرفنا فى الجزء الأول ، باب « الموصول » عند الكلام على الموصولات الحرفية . م ٢٩ ص ٣٦٨) . وستعاد هذه الآية لمناسبة أخرى فى ص ٢٨٥ .

(٤) لهذا يمتنع فى مثل : (عسى أن يعرف الولد فضل والديه) - إعراب : « الولد » اسماً لعسى ؛ لأن اسم « عسى » أجنبي عن الجملة التى دخلت عليها « أن » إذ ليس منها ، ولا من مكملاتها . ونظير هذا كلمة : « رب » فى قوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » فلا يصح إعرابها اسم « عسى » مع إعراب « مقاماً » منصوباً على الظرفية أو غيرها بالفعل : « يبعث » . أما مع إعراب : « مقاماً » مصدرأً لفعل محذوف (أى : تقوم مقاماً) فيجوز الأمران (وقد أوضحنا هذا فى الجزء الأول ص ٢٩٤ م ٢٩ فى باب الموصولات الحرفية ، وفى باب عسى وأخواتها ص ٤٧٠ م ٥٠ من ذلك الجزء) .

٤ - أن معمول فعلها لا يتقدم عليها - في الرأي الشديد - سواء أكان المعمول مفعولاً أم غير مفعول ، كقول شوقي : (عليك أن تلبسَ الناسَ على أخلاقها ، وليس عليك ترفيع أخلاقها^(١)) . فلا يصح : عليك - الناس - أن تلبسَ على أخلاقها ، كما لا يصح : عليك - على أخلاقها - أن تلبسَ الناس^(٢) . . .

٥ - أن بعض القبائل العربية يهملها ؛ فلا ينصب بها المضارع ، برغم استيفائها شروط نصبه ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (والوالداتُ يرضعنَ أولادَهُنَّ حولينَ كاملينَ لمن أرادَ أنْ يُتمَّ الرضاعةَ) برفع المضارع : « يتمُّ » على اعتبار « أنْ » مصدرية مهملة . والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها ، والاقتصار على الإعمال ؛ حرصاً على الإبانة ، وبُعْداً عن الإلباس .

٦ - أنها تمتاز - ومثلها : كى - عند الكوفيين - بنصبها المضارع ظاهرة ، أو مضمرة^(٣) ، بخلاف بقية الأدوات الأخرى التي تنصبه بنفسها ؛ فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة .

* * *

وبهذه المناسبة يذكر النحاة مواضع لإظهارها وجوباً : ومواضع لإضمارها وجوباً ، ومواضع لجواز الأمرين . وفيما يلي البيان^(٤) .

(١) فيجب إظهارها في موضع واحد ، هو أن تقع بين « لام الجر » و « لا » سواء أكانت « لا » نافية أم زائدة ، فمثال الأولى قول العربي : إني أنتصر للعرب ، لئلا^(٥) يطمعَ فينا أعداؤنا ، وقول الشاعر :

وإني لأتركُ قبجح الكلامِ لئلاَّ أجابَ بما أكرهُ

(١) جمع : خلَقَ ، وهو : الثوب البالي القديم .

(٢) ولا صلة لهذا الحكم بصحة تقديم الخبر الذي مبتدؤه « مصدر مؤول » كالذي في قول الشاعر :

ومن نكد الدنيا على الحرِّ أن يرى عدواً له ؛ ما من صداقته بدُّ

فقد تقدم الخبر (من نكد ...) على المصدر المؤول المبتدأ (أن يرى ...) وهذا جائز .

(٣ و ٣) في ص ٤٠٢ السبب في إضمار « أن » وجوباً وجوازاً .

(٤) هذه الهزمة هي هزمة : « أن » أما نونها فذغمة في : « لا » فلا تظهر نطقاً ولا كتابة ؛

وسيجيء البيان في « ب » من ص ٢٩٨ -

طبقاً لقواعد الإملاء والقراءة .

ومثال الثانية قول الله تعالى : (لِئَلَّا^(١) يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا بِتَقْدِيرِ رُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) : أى : ليعلم أهل الكتاب . . . - كما سبق^(٢) - .

(ب) ويجب إضمارها بعد واحد من ستة أحرف : (لام الجحود - أو - حتى - فاء السببية - واو المعية) ، وكذا بعد : « ثُمَّ » الملحقه بواو المعية ، عند من يرى إلحاقها . وإضمار أن بعد هذه الأحرف تفصيلات وشروط تجيء عند الكلام على كل منها .

(ج) ويجوز إظهارها وإضمارها في موضعين :

أولهما : أن يسبقها لام الجر . ويقع بعدها المضارع مباشرة من غير أن تفصله : « لا » النافية ، أو الزائدة : نحو : اقرأ التاريخ ليتستفيع بعبدته ومواعظه ، أو : لأن تستفيع^(٣) ، وقول الشاعر :

إن أخاك الحق من يسعى معك^٤ ومن يضر نفسه لينفعك^٥
ومن إذا صرف زمان صدعك بدد شمل نفسه ليجمعك^٦

فيصح - في غير الشعر - لأن ينفعك - لأن يجمعك . . .

ولام الجر هذه قد تكون أصلية لإفادة التعايل^(٧) وهى التى بمعنى : « لأجل : كذا : . . . » فما بعدها - فى الأغلب - علة لما قبلها فى الكلام المثبت^(٨) ، كالأمثلة السابقة .

وقد تكون أصلية لبيان العاقبة (وتسمى : « لام الصيرورة » أو : « لام المال » ، وهى التى يكون ما بعدها نتيجة مرتبة على ما قبلها ، ونهاية

(١) هذه الهمزة هى همزة : « أن » أما نونها فدمغة فى : « لا » فلا تظهر نطقاً ولا كتابة ؛ طبقاً لقواعد الإملاء والقراءة . وسيجىء البيان فى « ب » من ص ٢٩٨ -

(٢) فى ص ٢٨٣ .

(٣) وكل هذا بشرط ألا يسبقها كون منى ، فإن سبقها يجب إضمار « أن » - كما سيجىء فى مواضع الوجوب ، ص ٣١٧ -

(٤) تختلف لام التعايل فى معناها وحكمها عن لام الجحود . وسيأتى الكلام على هذا فى ص ٣١٧

و ص ٣٢١ .

(٥) وقد تسمى : « لام » « كى » ، لصحة إحلال : كى الدالة على التعايل محلها . (انظر

ص ٣١٧ و ٣٢١) .

جزائية له) . كقوله تعالى عن موسى عليه السلام : (فاتخذَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهمَ عَدُوًّا وَحَرَمًا . . .) ، فإن فرعون وآله لم يعتنوا بموسى وبتربيته في القصر الفرعوني ليكون لهم بعد ذلك سبب عداوة وحزن . . . ، وإنما اعتنوا بتربيته لينفعهم ، أو يكون لهم بمنزلة الولد . فلم تتحقق هذه الأمنية ، وتتحقق بدلا أمر آخر ؛ هو العداوة والحزن ، فالعداوة والحزن هما اللذان انتهى إليهما أمر التربية ، وهما العاقبة (النتيجة) والمآل الذي صار إليه أمر العناية .

وقد تكون زائدة لتقوية المعنى ، وهي الواقعة بين فعل متعد ، ومفعوله ، كقول الشاعر في الحديث عن ليلاه :

أريدُ لأنسى ذِكْرَهَا ؛ فكأنا تَمَثَّلُ^(١) لي ليلاتي بكل سبيل

فالمضارع : « أريد » متعد ، ومفعوله المناسب هو المصدر المنسبك من « أن » المقدرة جوازاً بعد اللام ، ومن الجملة المضارعة بعدها ، وهذه اللام زائدة بينهما . والتقدير : أريد نسيان ذكرها^(٢) ، والأصل أريد لأن أنسى .

(١) أى : تمثّل ، وحذفت إحدى التاءين ، تخفيفاً .

(٢) والغالب أن يكون المفعول مصدراً مؤولاً ، وقد يكون اسماً صريحاً . ومن الأمثلة أيضاً قول

الشاعر في الرثاء :

أرادوا ليخفوا قبره عن عدوه فطيب تراب القبر نَمَّ على القبر
أى : أرادوا إخفاء قبره ؛ فلام الجر زائدة بين الماضى ومفعوله المصدر المؤول . ومثله :

أراد الظاعنون ليحزنوني فهاجوا صدع قلبي ؛ فاستطارا
ومثله :

ومن يك ذا عظم صليب رجاء به ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره
أى : رجاء كسر عود الدهر به . . . ومثله :

وملكت ما بين العراق ويشرب ملكاً أجار مسلم ومعاهد
أى : أجار مسلماً ومعاهداً . فاللام في هذه الأمثلة وأشباهاها - زائدة بين الفعل المتعدى ومفعوله الاسم الصريح كالمثال الأخير ، أو المصدر المؤول كبقية الأمثلة . واعتبار هذه اللام زائدة داخلة على المفعول أفضل من اعتبار المفعول اسماً محذوفاً قبلها . على أن زيادتها في البيت الأخير الذى يستشهد به النحاة موضع شك ؛ لما قدمناه عند الكلام عليه في باب : « حروف الجر » - ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٧ - حيث الموضع الأنسب لتفصيل الكلام على أحوال لام الجر وأحكامها ومعانيها .

ويجيز الكوفيون إضمار : « كئى » فى كل موضع يجوز فيه إضمار : « أن » وإظهارها ؛ كالحالة السالفة بأمثلتها المختلفة ؛ فالموضع الصالح لإظهار « أن » وإضمارها صالح جوازاً للأمرين عندهم فى « كئى » . ويسمون لام الجر التى قبلها : بـ « لام » التعليل « أو : بـ « لام كئى » وهذا الخلاف لا أهمية له ، بالرغم من كثرة استعمال « أن » الناصبة فى أفصح الأساليب ظاهرة ومضمرة . . .

ثانيهما : أن تقع بعد حرف عطف من حروف أربعة ويليه المضارع مباشرة هى : (الواو - الفاء - ثم - أو . . .) بشرط ألا يدل هذا الحرف على معنى من المعانى التى توجب إضمار « أن » ؛ (كالسببية مع : « الفاء » ، والمعية مع : « الواو » و « ثم » ، وكالتعليل ، والغاية ، والاستثناء مع : « أو » ^(١) . . .) وبشرط أن يكون المعطوف عليه اسماً مذكوراً ^(٢) ، جامداً محضاً (أى : اسماً خالصاً من معنى الفعل) سواء أكان هذا الاسم المذكور الجامد مصدراً صريحاً ^(٣) أم غير مصدر . أما المعطوف فهو المصدر المؤول من « أن » والجملة المضارعية بعدها .

فمثال « الواو » إذا كان المعطوف عليه مصدراً صريحاً : تعبَّ وأحصلَ رزقى خيبر من راحة وأمدَّ يدي للسؤال .

وقول القائل :

ولبس عباءة وتقرَّ عيني أحبُّ إلى من لبس الشفوف ^(٤)

ومثلها إذا كان جامداً غير مصدر : لولا النخلُ فى الصحراء ويغذى البدوى لم يجد قوته ، ولولا الآبارُ وتسقيته لم يجد شرابه .

ومثال الفاء والمعطوف عليه مصدر صريح : إن اقتنائى الكتب فاستفيدَ منها ، كإقتنائى الحديقة البانعة فأنتفعَ بثمارها ورياحينها . . .

(١) انظر ص ٣٢٧ ، ٣٧٢ .

(٢) وهذا هو الأغلب . ولا مانع من تصيده أحياناً . طبقاً لما سيجىء فى ص ٣٢٩ .

(٣) غير مؤول ولا متصيد .

(٤) جمع : شَفَّ (مشددة الفاء ، مع فتح الشين وكسرهما) وهو الثوب الرقيق الذى يكشف ما تحته

كالحرير الغالى ونحوه .

ومثالها وهو جامد غير مصدر : إن البحر فأفكرَ في عجائبه ، كالقمر فأطلقَ
خواطرى وراء أسراره .

ومثال « ثم » والمعطوف عليه مصدر صريح : إن التسرع في الأمر ثم
يُصلَح ، كالإهمال فيه ثم يُتدارك ؛ كلاهما معيب ؛ يضاعف الجهد والعناء ،
ويضعف الأثر .

ومثالها وهو اسم جامد غير مصدر : إن الزروع ثم أعتمدَ على نفسى في
رعايتها لى من خير الوسائل للغنى ، وإن المال ثم يساء التصرف فيه لى أشد دواعى
الشقاء .

ومثال « أو » والمعطوف عليه مصدر صريح : لا يرضى النابه بالتقصير أو
يتداركته ؛ وإنما رضاه بالكمال ، أو يقرب منه .

ومثالها وهو جامد غير مصدر قولك للمسافر : لن يتحول البعد دون اتصالنا .
فعدنا البريد والبرق أو يبادر أحدنا بزيارة أخيه . . . وهكذا .

فكل مضارع بعد حرف من الحروف الأربعة السالفة منصوب بأن مضمرة
جوازاً ، ويصح إظهارها ، وكل مصدر مؤول من أن - المضمرة جوازاً ، أو الظاهرة -
وما دخلت عليه معطوف على اسم خالص قبلها ، قد يكون مصدرأ صريحاً ، أو اسماً جامداً
غير مصدر . ولا بد - مراعاة للأغلب - أن يكون المعطوف عليه مذكوراً في الكلام ؛
فلا يصح أن يكون محذوفاً ولا أن يكون - في الأغلب (١) - متصيذاً متوهماً .

فإن كان المعطوف عليه اسماً غير صريح - بأن كان فيه معنى الفعل ، كالمشتقات
العامة - لم يصح النصب ، نحو : الصارخة فيتألم العاقل هى النادبة . فالفعل :
« يتألم » واجب الرفع ؛ لأنه معطوف على كلمة : « الصارخة » وهى اسم غير صريح
إذ هى من المشتقات العامة ؛ ففيها معنى الفعل ، ورائحته ، وواقعة موقعه ،
من جهة أنها صلة « أل » الموصولة . والأصل فى الصلة أن تكون جملة ، فكلمة
صارخة بمنزلة : « تصرخ » فكأن التقدير : « التى تصرخ » ، فلما جاءت « أل »

(١) قد يكون متصيذاً ، أحياناً - كما سبق فى رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة ، وكما يجىء

الموصولة اقتضت العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل : لأنها لا تدخل إلا على بعض المشتقات التي تصلح أن تكون صلة لها .

وإذا لم يصح العطف في المواضع الثلاثة لم يصح نصب المضارع تبعاً لذلك ، فيجب رفعه على اعتبار الواو ، والقاء ، وثم ، حروف استئناف ، والحملة بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها . وعلى اعتبار « أو » في هذا الموضع - خاصة - للاستئناف كذلك (١) .

(١) وفي موضع الإظهار الواجب والجائز ، والإضمار الواجب يقول ابن مالك في البيتين السابع والثامن :

وبينَ « لا » ، ولامَ جرِّ التُّزِمِ إظهارُ « أن » ناصِبَةً . وإنْ عُدِمَ .. - ٧
« لا » « فأنَّ » أعملُ مظهرًا أو مضمراً - ٨

أى : يلزم إظهار « أن » الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين « لا » بنوعها ولام الجر . فإن عدت « لا » فأعمل « أن » مظهرة أو مضمرة ؛ لأن الأمرين جائزان .
ثم انتقل في الشطر الأخير إلى الكلام على مواضع إضمارها وجوباً وستأتى في ص ٣١٧ .
وفي الموضع الثاني من مواضع إظهار « أن » الناصبة وإضمارها - جوازاً ، يقول ابن مالك في بيت واحد قبل البيت الذي ختم به الباب :

وإنْ عَلَى اسمٍ خالِصٍ فِعْلٌ عَطْفٌ تَنْصِبُهُ « أن » ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفٌ - ١٨
- وستجىء له إشارة أخرى في ص ٣٩٧ حيث مكانه الذي ارتضاه ابن مالك -

يقول : إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحة الفعل . - ومعنى أنه خالص : جموده على الوجه الذي شرحناه - نصيبته « أن » ثابتة في الكلام أو محذوفة ؛ (بمعنى : مقدّرة) ولم يذكر شيئاً عن حروف العطف التي تستعمل هنا ، ولا شيئاً من الشروط والتفصيلات .

ويلاحظ أنه قال : تنصبه « أن » فأراد من « أن » الكلمة ، ثم عاد فقال : ثابتاً أو منحذف ، يريد : منحذفاً ؛ على إرادة الحرف ، « أن » . (انظر رقم « ١ » من هامش ص ٢٨١ . هامش ص ٣٧١) .

زيادة وتفصيل :

(١) من المفيد سرد بقية أنواع : « أن » بإيجاز مناسب ؛ لشدة الحاجة إلى فهمها ، ولأنها تزيد « المصدرية المحضة » الناصبة للمضارع وضوحاً لا يكاد يتحقق إلا بعد عرض هذه الأنواع المختلفة ؛ عرضاً تتبَّين به وجوه المشابهة والمخالفة .

والأنواع خمسة :

١ - المصدرية المحضة الناصبة للمضارع وجوباً ، وقد سبق الكلام عليها (١) . .

٢ - المخففة (٢) من الثقيلة - وهي من أخوات « إن » - وتعرف بعلامة من

أربع :

(١) أن تدخل مباشرة على فعل جامد (٣) ، أو على حرف غير « لا » ؛ كقوله تعالى : (وأنّ ليس للإنسان إلا ما سعى) ، وقول الشاعر :

أجدك ، ما تدّرِين - أنْ رُبَّ ليلة كأنَّ دُجَاجاً من قُرونيكِ يُنشِزُ

(ب) أو : تتّسع في كلام يدل على اليقين ، والتحقق ، والاعتقاد الثابت .

مثل : « أيقن » ، ومثل : « علم ورأى » إذا أفادا اليقين والتأكد ، والاعتقاد الثابت . ويدخل في هذا كل الأفعال وغيرها مما يفيد اليقين ؛ مثل : « اعترف » ، بمعنى : علم وأقرّ ، وكذا : « خاف وحذّر » ، - عند سيويوه وأصحابه - وما بمعناها إذا كان الشيء المخوف أو المحذور متيقناً . ومن الأمثلة قول الشاعر :

وإذا رأيت من الهلال نموه أيقنت أن سيكونُ بدرًا كاملاً . . .

ومثل : أعلمُ أن سيكونُ الجزء على قدر العمل . وقول الشاعر ينصح :

(١) في ص ٢٨١ .

(٢) المخففة من الثقيلة ثنائية لفظاً ، ثلاثية بحسب أصلها قبل التخفيف . - وقد سبق إيضاحها في الموضع الأنسب ، ج ١ م ٥٥ ص ٦١٠ - أما المصدرية فنثائية أصلاً وحالاً .

(٣) مثل : ليس - عسى - . . .

فإن عصيم مقالى اليوم فاعترفوا أن سوف تلتقون خزيماً ظاهر العار

ومثل : يفرّ الشريف من الإساءة والتقصير ؛ مخافة أن يحاسبه الضمير .
وقد اجتمع اليقين ودخولها على حرف غير الحرف « لا » فى قول الشاعر :

تيقنت أن رُبَّ امرئٍ خييلٍ خائئاً أمينٌ ، وخوآنٍ يُخال أميناً

(ح) أو : تكون داخلة على جملة اسمية مسبوقه بجزء من جملة - لا بجملة كاملة - فيكون المصدر المؤول من « أن » المحففة وما دخلت عليه متمماً للسابقة ؛ كقوله تعالى : (وآخِرُ دعواهم أن° الحمد لله رب العالمين)^(١) ، فالمصدر المنسبك من « أن » وما دخلت عليه خبر المبتدأ : « آخِر » . وكقول الشاعر :

كنى حزناً أن° لا حياةً هنيئةً ولا عملٌ يرضى به اللهُ ، صالح . . .
فالمصدر المؤول فاعل للفاعل : كفى .

(د) أو : تكون داخلة على فعل مقصود به الدعاء ؛ نحو : صانك الله ورعاك ، وأن هيا لك حياة سعيدة .

وأهم أحكامها :

أنها من أخوات « إن » ؛ فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة قد تحتاج إلى فاصل في أغلب الأحوال .

ومن أحكامها : أنها تُسبك مع معموليها فينشأ من السبك مصدر متصرف ، (أى : يعرب على حسب حاجة الجملة ؛ من مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو مفعول به ، أو ساد مسد المفعولين . . . أو . . .) .

إلى غير هذا من الأحكام والتفصيلات الهامة التى عرضناها بأمثالها فى مكانها الأنسب^(٣) .

(١) ستعاد الآية لمناسبة أخرى فى ص ٢٩٥ .

(٢) إذا وقعت « لا » بعد أن المحففة وجب فصلها كتابة - كما سيبنى فى « ب » من ص ٢٩٨ .

(٣) ج ١ ص ٦١٦ م ٥٥ ، ص ٣٦٨ م ٢٩ ، ص ٥٨٣ م ٥٢ .

٣- الصالحة لأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ولأن تكون محففة لا تنصبه ؛ وهي الواقعة في كلام يدل على الرجحان ؛ كأن يسبقها أحد الأفعال الآتية : (ظن - خال - علم ، التي بمعنى : ظن - حسب - حَسَبًا ...) فيرفع أو ينصب المضارع بعد كل فعل من هذه الأفعال - وما شابهها - على أحد الاعتبارين السالفين .

أما « أن » الواقعة في كلام يدل على الشك ، أو على الطمع والرجاء والأمل - فليست إلا « المصدرية المحضة » الناصبة للمضارع وجوباً - كما أسلفنا (١) - فإن أجرى الظن مجرى اليقين تأويلاً ، جاز الأمران ، وبالنصب والرفع قرئ قوله تعالى : (أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) أو يتركون

٤- الزائدة : وهي التي يتساوى وجودها وعدمها ، من ناحية العمل ؛ إذ لا عَمَلٌ لها على الأصح ، وإنما أثرها معنوي محض ؛ هو تقوية المعنى وتأكيده ؛ (كالأشأن في الحروف الزائدة المهملة ، طبقاً للبيان الخاص بهذا في صدر الجزء الأول ، عند الكلام على الحرف) وتقع - في الغالب - « بعد « لَمَّا » الحينية (٢) » كالتي في قوله تعالى : (فلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَارْتَدَّ بَصِيرًا) . والتي في نحو : أجبب الصارخ لَمَّا أَنْ يكون (٣) مظلوماً . برفع : يكون .

(١) قى ص ٢٨١ .

(٢) « لما » الحينية ، هي التي بمعنى : حين ، ووقت . وقد سبق تفصيل الكلام عليها في باب : « الظرف » ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٥ .

(٢) وقوع المضارع بعد « لما » الحينية جائز ، ولكنه قليل . ولهذا الحكم بيان ذكرناه في الجزء الثاني وهو بيان مفيد ، لا غنى عن الرجوع إليه ؛ لأهميته ، ولما حواه من سرد أنواع جواب « لَمَّا » - (م ٧٩ ص ٢٣٥) عند الكلام على الظرف : « لما » - حيث قلنا هناك :

قال الأشموني في الجزء الثالث ، أول باب : « إعراب الفعل » عند الكلام على أنواع « أن .. » ومنها « الزائدة » ما نصه : (الزائدة هي التالية « لَمَّا » نحو قوله تعالى : « فلما أن جاء البشير ») ... ٥١ كلام الأشموني .

وهنا قال الصبان : (قوله نحو : فلما أن جاء البشير . . .) وتقول : أكرمك لما أن يقوم زيد ، برفع المضارع . فارضى « ا ه كلام الصبان نقلاً عن الفارضى .

وهذا النص صريح في جواز دخول « لَمَّا » على المضارع قياساً إذا كان مسبقاً بأن الزائدة ، والمعجب أن الصبان يأتي به هنا جليلاً واضحاً ليكمل ما فات الأشموني ثم ينسى هذا في الجزء الرابع أول باب : « الجواز » عند الكلام على « لما » الجازمة ؛ فقد احترز الأشموني فوصفها بأنها أخت « لم » وقال هذا الاحتراز =

أو بين الكاف ومجروورها ، كقول الشاعر يصف امرأة :
ويوما تَوَافِينَا (١) بوجهه مُقَسِّمٌ (٢) كأن ظبية تعطُّو (٣) إلى وارق (٤) السَّلَمِ (٥)

أو بين « لَوُ » وفعل مذكور للقسم ؛ كقول الشاعر :
فَأَقْسِمُ أَنْ لَوُ التَّقْسِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّمْرِ ؛ مظلم
أو بين « لو » وفعل للقسم محذوف ؛ كقول الشاعر :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ (٦) . . .

ومن الزائدة أيضاً — في رأى بعض النحاة — الواقعة بعد جملة مشتملة على القول وحرروفه نصاً ؛ مثل : قلت للمتردد : أن أقدم . . . ، عند من يُصَوِّب هذا

= لإخراج « لما الحينية » و« لما الاستثنائية » لأن هاتين لا يليهما المضارع . فيقول الصبان تعليقاً على هذا وتأيداً له ، ما نصه : « أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا حاجة إلى الاحتراز منهما » . اهـ . فهو يكتفى بهذا ، ساكتاً عما قاله الأشموني من أن المضارع لا يحىء بعد « لما الحينية » و« لما الاستثنائية » . وهنا احتمال آخر ولكنه ضعيف ؛ هو أن يكون المراد من منع دخول « لما الحينية » على المضارع هو دخولها المباشر بغير فاصل بينهما من « أن » أو غيرها .

وكما نرى هذا في باب « الجوازم » نسيه أيضاً في باب « جمع التكسير » - ج - ٤ - عند الكلام على صيغة : « فَعُول » واطرادها ؛ وبيت ابن مالك : « وبِقُوعِلِ فَعَلِ ، » نحو : كبد . . . » حيث قال الأشموني عنها في ذلك الباب : « ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل ، فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالباً بقدر ، أو نحو : قل . . . أو ندر . . . » اهـ وهنا قال الصبان ما نصه :

(قوله : ولما يذكر غيره . . . إلخ .) تركيب فاسد ؛ لأن « لما الحينية » لا تدخل إلا على ماض . اهـ كلام الصبان . وفي كلامه هذا مجال للاحتمال السالف الضعيف .

فيأى الرأيين نأخذ ؟ بالأول لأنه نص صريح فيه تيسير ، ولكن حظ من القوة والسمو البلاغى أقل كثيراً من الآخر الذى منعه أكثر النحاة .

- (١) تأتينا .
(٢) تمد عنقها وتميله .
(٣) وارق : أى : به أوراق .
(٤) جميل حسن .
(٥) السَّلَمِ : شجر .
(٦) الشريف كريم الأصل .

التركيب ، - كما سيجيء عنها في الكلام على المفسرة^(١) - وقد وردت زيادتها بعد « إذا » في قليل من المسموع الذي لا يقاس عليه .

٥ - الجازمة . وهي لغة لإحدى القبائل العربية^(٢) ؛ نحو : أواصل العمل إلى أن يكتمل ، أو : أن ينته وقتته . والأفضل إهمال هذه اللغة اليوم ؛ منعاً للخلط والإلباس .

٦ - الضمير :

تكون « أن » ضميراً للمتكلم عند بعض العرب - بمعنى : « أنا » ؛ فيقول : أن جاهدت في الله حق الجهاد ؛ بمعنى : أنا جاهدت . . . أما مجيئها للمخاطب مذيلة ببعض حروف تدل على فروعه المختلفة فهو الشائع بين القبائل^(٣) ؛ نحو : أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنن .

٧ - المفسرة :

وهي حرف مهملة^(٤) . والغرض منه : إفادة التبيين والتفسير ، مثل : « أي المفسرة » فكلاهما حرف تفسير ؛ ولهذا يصح إحلال « أي » محل « أن » .

ولا تكون « أن » مفسرة إلا بثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تسبقها جملة مستقلة كاملة ، فيها معنى القول دون حروفه .
ثانيها : أن يتأخر عنها جملة أخرى مستقلة ، تتضمن معنى الأولى ، وتوضح المراد منها .

ثالثها : ألا تقترن « أن » بحرف جر ظاهر أو مقدر .

(ومن الشرط الثاني يتبين أن الذي يقع به التفسير هو الجملة المتأخرة : أما الحرف

(١) انظر رقم ٤ من هامش ص ٢٩٥ ، الآتية ، ثم ص ٢٩٧ وفي هذه الصفحة نوع آخر من الزائدة .

(٢) عرض بعض النحاة لها أمثلة من الشعر ، وصفها غيره بأنها لا تصلح للاستشهاد لأسباب

صحيحة قوية . ولكن صحتها وفساد تلك الأمثلة لا يقدحان في الأمر الواقع ، وهو وجود قبيلة عربية تجزم

بالحرف : « أن » .

(٣) سبق تفصيل الكلام على هذا الضمير من نواحيه المختلفة في الباب الخاص بالضمير - ج ١ -

(٤) لا عمل له ، ولا يتأثر بعامل .

« أن » فجرد أداة ، أو آلة ، أو رمز ، في الكلام مجاز مرسل ، علاقته الآلية .

فإذا استوفت الشروط الثلاثة كانت مفسرة لمفعول الفعل الذي قبلها ؛ إن كان متعدياً ، سواء أكان المفعول ظاهراً أم مقدراً . فالظاهر كالذي في قوله تعالى ، يخاطب موسى : (... إذ أوحينا إلى أمك ما يوحي ؛ أن اقدفيه في التابوت فاقد فيه في اليم ...) « ما يوحي » هو عين « اقدفيه في اليم » معنى ... ، والمقدر كالذي في قوله تعالى (١) في قصة نوح : (فأوحينا إليه أن اصنع الفلئك ...) على تقدير : أوحينا إليه شيئاً ؛ هو : اصنع . ويصح أن تكون « أن » هنا زائدة ، والمعنى (٢) : أوحينا إليه لفظ : « اصنع » .

وإن لم يكن الفعل متعدياً فالجملة التفسيرية لا محل لها — كما سيجيء .

فإن لم يسبقها جملة كاملة كانت — في الغالب — مخففة من الثقيلة ؛ كالتي في قوله تعالى : (وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) لأن ما قبلها مبتدأ لا خبر له إلا « أن » وما دخلت عليه . وهذا ينمى التفسيرية ؛ لأنها لمحض التفسير — لا للتكميل — فتقتضى أن يكون قبلها جملة تامة ؛ كما سلف (٣) .

وإن كان قبلها جملة تامة ولكنها مشتملة على حروف القول وجب اعتبار « أن » زائدة لا مفسرة ؛ نحو : قلت له : أن افعل (٤) — كما سبق (٥) عند الكلام على « أن » الزائدة — .

(١) في سورة : « المؤمنون » (وستعاد الآية لمناسبة أخرى في ص ٢٩٧) .

(٢) انظر ص ٢٩٧ .

(٣) في : (ح) من ص ٢٩١ .

(٤) جاء في حاشية الصبان في هذا الموضع عند الكلام على « أن » الناصبة للمضارع ما نصه : « قلت له : أن افعل — ليست مفسرة ؛ لوجود حروف القول — ولا يقال مثل هذا التركيب ، لعدم وجوده في كلامهم ؛ لأن الجملة تقع مفعولاً لصريح القول [يريد : من غير أن] وعلى تسليم أنه يقال — لا تجعل « أن » فيه تفسيرية ، بل زائدة . وجوز الزحشرى في قوله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله » اعتبار « أن » مفسرة على تأويل : « قلت » بأمرت . واستحسنه في المنى . قال : وعلى هذا فعنى شرطهم ألا يكون في الجملة التي قبلها حروف القول ، أى : باقياً — هذا القول — على حقيقته ، غير مؤول بغيره . « ا ه . هذا ، وفي الصفحة التالية ما يتمم الموضوع ، ويزيده بياناً .

(٥) في ص ٢٩٣ .

وإن لم يتأخر عنها جملة امتنع مجيء « أن » ؛ فلا يقال : « أرسلت إليك ما يليق :
 « أن » مدحاً . فيجب حذف : « أن » أو الإتيان بكلمة : « أى المفسرة » .

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر فهي « مصدرية » . لاختصاص حرف
 الجر بالدخول على الاسم ، ولو كان الاسم مصدراً مؤولاً ؛ كالمثال السابق ، وهو :
 (فأوحينا إليه أن اصنع الفلألك . . .) إن جعلنا التقدير : فأوحينا إليه بصنع
 الفلألك . . . على معنى : وأشرنا إليه (أى : عليه) بصنع الفلألك . ولم نجعله على
 تقدير حذف المفعول والاستغناء بتقديره عن تقدير حرف جر محذوف .

بقي شيء هام ؛ هو : إعراب الجملة الواقعة بعد « أن » المفسرة . قال
 صاحب المعنى : (الجملة المفسرة لا محل لها مطلقاً) . ولكن الصبان في حاشيته
 ناقش هذا عند الكلام على « أن » المفسرة . وقال : إن الجملة المفسرة التى لا محل
 لها من الإعراب هى الجملة التى ليست فى معنى المفرد ، كالتى فى مثل : (محمداً
 أكرمته) إذ الأصل : أكرمتُ محمداً أكرمته — أما التى تفسر المفعول بعد « أن »
 — فالظاهر أنها فى محل نصب ، تبعاً لما فسرته ؛ لأنها فى معنى هذا اللفظ ، فيحل
 المفرد محلها . ثم أيد الصبان رأيه هذا بكلام نقله عن بعض المحققين .

وإذا كان لها محل من الإعراب كالمفرد الذى تفسره فما موقعها ؟ أتكون مفعولاً
 مثله ، أم بدلاً ، أم عطف بيان ؟

تكون بدلاً أو عطف بيان ؛ لأن البدل والبيان هما اللذان يسيران التفسير
 ويناسبانه ؛ (كما سبق فى بابهما ج ٣ ص ٩٩ م ١١٧ . . . و ص ٤٨٦ م ١٢٣ . . .

وشىء آخر هام أيضاً :

إذا جاء بعد « أن » الصالحة للتفسير مضارع مسبوق بكلمة : « لا » نحو :
 أشرت إليه أن لا يفعل ، جاز رفعه على اعتبار « لا » نافية . وجرمه على اعتبارها
 ناهية ، و « أن » فى الحالتين مفسرة (١) ، و جاز نصبه على اعتبار « لا » نافية ، و « أن »

(١) فى هذا المثال — وأشابهه — تكون الجملة بعدها مفسرة للجملة قبلها ، لعدم وجود مفعول ظاهر =

مصدرية^(١). فإن حذف « لا » امتنع الجزم ، وصح الرفع أو النصب .

لكن صرح الصبان بأنه يصح على الجزم بلا الناهية اعتبار « أن » مصدرية ؛ اعتماداً على الرأي الأصح الذي يبيح دخولها على الأمر والنهي ، . . . وقد جاء في حاشية الحضري ما نصه^(٢) :

(وصل « أن » بالماضي اتفاق ، وبالأمر^(٣) عند سيبويه ، بدليل دخول الجار عليها في نحو : كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد . إذ لا يدخل إلا على الاسم ، فتؤول بمصدر طلبي ، أي : كتبت إليه بالأمر بالقيام ؛ كما قدر الزنجشيري في قوله تعالى : (إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك) ، أي : بالأمر بالإنذار ، فلا يفوت معنى الطلب . وردة الدماميني بأن كل موضع وقع فيه الأمر هو محتمل لكون « أن » فيه تفسيرية ؛ بمعنى : « أي » ؛ كهذه الآية ، ونحو : (فأوحينا إليه أن^(٤) اصنع الذئلك . . .) ونحو (وإذ أوحيتُ إلى الخواريين أن آمنوا بي وبرسولي) . ونحو : (وانطلق الملائم منهم أن أمشوا . . .) ، أي : انطلقت ألسنتهم^(٥) فكل ذلك — إن لم يقدر فيه الجار — هي فيه إما تفسيرية ؛ لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه ؛ ووقوع جملة بعدها ، وخروجها من الجار لفظاً) ، ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيبويه ، — وإما زائدة ؛ كالمثال : (أي :

= أو مقدر تفسره ؛ لأن الفعل قبلها لازم ، فالجملة التي بعدها لا محل لها من الإعراب ، بناء على ما سبق من كلام المنفى والصبان .

(١) وتكون مصدرية مع انطباق شروط المفسرة عليها على اعتبار آخر : هو أن الفعل الذي قبلها لازم يتعدى بحرف الجر ، وأن الحرف الجار محذوف ، وهذا التأويل يخرج من عداد المفسرة ؛ لأن المفسرة — كما سبق — لا تقتصر بحرف الجر مطلقاً ، (لا ظاهراً ولا مقدراً) وتدخل في عداد المصدرية ، وليس في هذا التأويل تكلف ؛ لأن حذف حرف الجر قياسي قبل « أن » وأن « إذا كان الفعل قبلهما لازماً .

(٢) ج ١ أول باب الموصول .

(٣) والمراد به ما يشمل النهي أيضاً — كما يتضح من التمثيل الآت — ؛ لأن النهي أمر بالكف وطلب الامتناع .

(٤) انظر ص ٢٩٤ . حيث الكلام على المفسرة . . . و . . .

(٥) ليس المراد بالانطلاق المشي ، وإنما المراد : انطلاق الألسنة ، كما أن المراد بالمشي هنا هو الاستمرار على الشيء ، وليس المشي المعروف .

كتبت إليه بأن قم) ، أى : بهذا اللفظ . زيدت « أن » كراهة دخول الجار على الفعل ظاهراً ، وإن كان في الواقع اسماً ، لقصد لفظه .

وإذا دخلت « أن » على الماضي والأمر باعتبارها مصدرية فإنها لا تغير زمنهما ، ولا يكون لهما محل تنصبه ؛ - كما جاء في المعنى عند الكلام عليها . -
خلافاً لرأى ضعيف آخر .

(ب) انتهينا من الكلام على « أن » من وجهتها النحوية واللغوية وبقيت ناحية تتصل بإظهارها أو عدم إظهارها في النطق وفي الكتابة إذا وقعت بعدها « لا » . أما مع غير « لا » فتظهر في الحالتين .

١ - فيجب حذف النون فيهما إن كانت « أن » مصدرية ناصبة للمضارع المسبوق « بلا » النسافية ، أو : « الزائدة » ، نحو : شاع ألا يُخفِق الإنسان في الوصول للكواكب - (ما منعلك ألا تسجد إذ أمرتُك) والحذف هنا معناه عدم ظهورها في الكتابة وفي النطق ؛ فهي مدغمة في « لا » وإدغامها يمنع ظهورها خطأً ونطقاً . . .

٢ - ويجب إظهارها في الكتابة ، وإبرازها خطأً لا نطقاً إن كانت غير ناصبة للمضارع ؛ سواء أكان بعدها اسم ، أم فعل ؛ نحو : تيقنت أن لا أسافر - أشهد أن لا إله إلا الله ، فتظهر فيهما خطأً ، وتدغم في « لا » عند النطق .

• • •

الثاني : لَن :

وهو حرف^(١) ، يفيد النفي بغير دوام ولا تأييد إلا بقرينة خارجة عنه . فإذا دخل على المضارع نفى معناه في الزمن المستقبل المحض — غالباً^(٢) — نفيًا مؤقتًا يقصر أو يطول من غير أن يدوم ويستمر ، فمَن يقول : لن أسافر ، أو : لن أشرب ، أو : لن أقرأ غداً ، أو نحو هذا . . . ، فإنما يريد نفي السفر — أو غيره — في قابل الأزمنة مدة معينة ، يعود بعدها إلى السفر ونحوه ، إن شاء ، ولا يريد النفي الدائم المستمر^(٣) في المستقبل ، إلا إن وجدت قرينة مع الحرف « لن » تدل على الدوام والاستمرار .

أشهر أحكامه :

١ — أنه مختص بالمضارع ، ينصبه بنفسه ، ويخلص زمنه للمستقبل المحض غالباً^(٢) ؛ ولهذا كان نفيه لمعنى المضارع مقصوراً على المستقبل غالباً — كما تقدم — نحو قوله تعالى : (لن تناولوا البير حتى تسفقوا مما تحببون) .

٢ — جواز تقديم معمول مضارعه عليه (أى : على « لن ») ؛ كقول الشاعر :

مَهْ — عاذل^(٤) — فهائماً لن أبرحنا
بمثل أو أحسن من شمس الضحا

فكلمة : « هائماً » خبر للمضارع المنصوب بـ « لَن » ، وقد تقدمت على الناصب .

(١) هو حرف غير مركب . أما ما يعرض له بعض النحاة من الكلام على أصل مادته وبنيته ، (وأن أصله « لا أن » أو . . . أو . . .) فلا يصح الوقوف عنده ، ولا الالتفات إليه ؛ لعدم جدواه . (٢ و ٢) لأنه قد ينقو زمنه المستقبل المتصل بالحال ؛ كآية : (فلن أكلم اليوم إنسيا) . فقد نفي الحال المتد إلى المستقبل .

(٣) يدل على هذا قوله تعالى : (فلن أكلم اليوم إنسيا) فلو كانت « لن » تفيد تأييد النفي للمستقبل المحض (الخالص) لوقع التعارض بينها وبين كلمة : « اليوم » في الآية ، لأن اليوم محدد معين ، وهي غير محددة ولا معينة . ولوقع التكرار المريب في قوله تعالى : (. . . فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ، ولن يتمنوه أبداً . . .) فإفادة كلمة « أبداً » التي تدل على التأييد إن كانت « لن » تدل عليه ؟ أما التأييد في قول الشاعر :

إن العرائنين تلقاها محسدةً
ولن ترى للثام الناس حسادا

وفي قوله تعالى : (إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له . . .) فسبب قرينة خارجية ، هي العلم القاطع المستمد من المشاهدة الصادقة الدائمة .

(٤) يا عاذل .

٣ - عدم الفصل بينه وبين مضارعه ، إلا للضرورة الشعرية ؛ كالتى فى قول القائل :

لن - ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً - أدع القتال وأشهد^(١) الهيحاء

والأصل : لن أدع القتال . . . ما رأيت أبا يزيد . . . وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور ؛ لأن شبه الجملة يتوسع فيه . . .

٤ - أنه قد يتضمن مع النفي الدعاء أحياناً ؛ كقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ؛ ثم لازكُم خالداً خلودَ الجبالِ

ومنه قوله تعالى على لسان موسى : (قال ربّ بما أنعمتَ علىّ ؛ فلن أكون ظهيراً للمجرمين) لأن أدب المتكلم مع ربه ، وجهله بالغيب ؛ يقتضيان أن يكون الكلام متضمناً للدعاء ، لا النفي القاطع لأمر يكون فى المستقبل ، لا يدرى المتكلم عنه شيئاً ؛ فكيف يقطع فيه برأى حاسم ، وأنه سيظل خالداً لأعدائه خلود الجبال ؟

٥ - أنه - بمعناه السابق - حرف جزم عند بعض العرب القدامى^(٢) ؛ فيقول قائلهم : لن أنطق لغواً ، ولن أشهد زوراً . . . ، بجزم الفعلين . وليس من المناسب اليوم محاكاة هذه اللغة ؛ حرصاً على الإبانة ، ولإبعاداً للخلط واللبس .

* * *

الثالث : كى

وهو حرف متعدد الأنواع ؛ يعيننا منها : النوع المصدرى المحض ، المختص بالدخول على المضارع ، وبنصبه وجوباً بنفسه مباشرة ، لا « بأن » المضمرة وجوباً كما يرى بعض النحاة .

(١) المضارع : « أشهد » ، إما مرفوع على الاستثناف . وإما منصوب بأن المضمرة جوازاً لعطفه على اسم صريح ؛ هو المصدر : « قتال » - طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا ، وقد سبقت فى ص ٢٨٧ - والتقدير : لن أدع القتال ، وأن أشهد الهيحاء . أى : لن أدع القتال ، وشهد الهيحاء . . . ولا يجوز عطف « أشهد » على المضارع المنصوب قبلها ؛ وهو : « أدع » لتلافس المعنى ؛ إذ يكون المعطوف منفياً للمعطوف عليه ، فيكون التقدير : لن أدع القتال ، ولن أشهد الهيحاء . وهذا غير المراد .

(٢) جاء هذا الحكم فى كثير من المراجع النحوية بصيغة تدل على الشك فى صحته ؛ بدليل أن « المعنى والأشوفى » اشتركا فى النص الآتى : (ونعم بعضهم أنها قد تجزم) ٥١ وبدليل عبارة « الخضرى » ونصها : (قيل : واجزم بها لغة) وسأقت المراجع السالفة بيتين استشهداً للجزم .

وعلاوة مصدريته الخالصة وقوعه بعد لام الجر مع عدم وقوع « أن » المصدرية بعده (في الرأي الأرجح) لا ، ظاهرة ولا مضمرة ؛ إلا في حالة الضرورة ، أو التوكيد اللفظي ؛ نحو : مَسَحْنَا اللهُ الحواس لكي نستخدمتها في تحصيل العلم ، وإنجاز مطالب العيش . وزودنا بالأمل الكبير ؛ لكيلا يستبد بنا اليأس فيحرقنا بناره . ويشتهر هذا النوع باسم : « كى المصدرية » . وهو مثل : « أن » المصدرية معنى ، وعملاً ، وسبكاً^(١) ؛ ولهذا لا يصح وقوع « أن المصدرية » بعده ، إلا في حالة الضرورة أو التوكيد اللفظي — كما تقدم — ، وبالرغم من هذا فوجود « أن المصدرية » ، بعده في هاتين الحالتين غير مستحسن .

وتشتهر لام الجر التي قبل « كى » باسم : لام التعليل « لأن ما بعدها علة لما قبلها من كلام مثبت^(٢) .

وأهم أحكام « كى » المصدرية :

١ - وجوب نصبها المضارع بنفسها ، وتخليص زمنه للمستقبل - غالباً - فهي كسائر النواصب في هذا التخليص .

٢ - وجوب اتصالها بالمضارع مباشرة وعدم الفصل بينهما ، بغير ، « لا » النافية وحدها - كالتى في المثال السالف^(٣) - أو « ما » الزائدة وحدها ، أو هما معاً بشرط تقديم « ما » . ومثال الفصل « بما » الزائدة : امنح نفسك قسطها من الراحة

(١) بين الحرفين بعض فروق ؛ أهمها : تصرف « أن المصدرية » مع صلتها ؛ بأن يقع المصدر المؤول منها مبتدأ ، وفاعلاً ، ومفعولاً ، ومجروراً بحروف الجر المختلفة ، وغير هذا من المواقع الإعرابية المتعددة . أما « كى المصدرية » فغير متصرفة ؛ فالمصدر المنسبك منها ومن الجملة المضارعية بعدها لا يكون إلا مجروراً باللام .

(٢) وهذه « اللام » هي التي تدل وحدها على « التعليل » أما « كى » التي بعدها . . . فتجردة للمصدرية ولا دخل لها بالتعليل . فإن كان الكلام قبل اللام منفيًا فقد تكون علة لما قبلها أو لا تكون ، على حسب البيان الآتى عند عودة الكلام عليها ، والموازنة بينها وبين لام الجحود ، في « ب » من ص ٣٢١ .

(٣) إذا توسطت كى بين لام الجر ولا النافية وجب وصل الثلاثة في الكتابة . وإن لم توجد لام الجر فصلت « كى » عن « لا » . تطبيقاً لقواعد الإملاء الحالية ؛ كقول الشاعر :

وإني لأنسى السرّكى لا أذيعه فيما من رأى شيئاً ييسان بأن ينسى !!

(انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥) .

لكَيْسِمَا تَنْشَطَ وَتَقْوَى . وقول الشاعر :

ولقد لحنْتُ^(١) لكم لكَيْسِمَا تفهموا ووحيتُ^(٢) وحيئاً ليس بالمرتاب

ومثال الفصل بهما معاً : لا تتعرض للشبهات لكَيْسِمَا لا يصيبتك التجريح بحق وغير حق ، وقول الشاعر :

أردت لكَيْسِمَا لا ترى لى عثرة ومن ذا الذى يُعْطَى الكمال فيكمَل ؟
والفصل « بلا » النافية وحدها لا يمنع النصب - باتفاق - أما الفصل « ما »
الزائدة وحدها ، أو بهما معاً فالراجح أنه لا يمنع أيضاً .

٣ - وجوب سبكها مع الجملة المضارعية^(٣) التى بعدها مصدراً مؤولاً يعرب
محجوراً باللام ؛ فهو مصدر غير متصرف ، بخلاف المصدر المنسبك من « أن
المصدرية » - وما دخلت عليه فهو مصدر متصرف حتماً^(٤)

ونشير هنا إلى أسلوب فصيح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بلام التعليل
منصوباً ، كقوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ؛ لِيَغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ
مِنْ ذَنْبِكَ ، وما تَأَخَّرَ . . .) فما الذى نصب المضارع : « يغفر » ؟

قيل منصوب « بأن » مضمرة جوازاً بعد اللام ، وقيل منصوب : « كى »
مضمرة جوازاً بعدها عند الكوفيين . وقد يكون الرأى الأول هو الأنسب ؛ لأن
الأكثر هو إضمار « أن » ، ويشيع عملها ظاهرة ، ومضمرة ، وجواباً^(٥) ، أو جوازاً . . .

(١) أوضحت وبينت . (٢) أخبرت .

(٣) الطرق المستعملة فى سبك « المصدر المؤول » ، والأسباب الداعية لاستعماله دون المصدر
الصريح - موضحة تفصيلاً - فى ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٩ عند الكلام على : « الموصولات الحرفية » .

(٤) انظر رقم ١ من هامش من الصفحة السابقة .

(٥) انظر « بوح » من ص ٢٨٥ وص ٤٠٢ ؛ - حيث بيان السبب . وفى : (لن ، وكى وأن)

يقول ابن مالك :

وبلنْ أَنْصِبْهُ ، و« كى » ، كَذَا « بأن » لا بَعْدَ عِلْمٍ . وَالتَّى مِنْ بَعْدِ ظَنِّ . . . - ٢

فانْصِبْ بِهَا ، وَالرَّفْعُ صَحْحٌ ، وَاغْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ « أن » ؛ فَهُوَ مُطَّرَدٌ - ٣

يقول : انصب المضارع بالحرف « لن » ، والحرف « كى » وكذا بالحرف « أن » بشرط ألا يكون
الحرف : « أن » واقماً بعد ما يفيد العلم واليقين ، أما إن كانت الأداة « أن » واقعة بعد ما يفيد الظن =

زيادة وتفصيل :

١ - قلنا^(١) : إن « كى » حرف متعدد الأنواع ... أشهرها النوع المصدرى السالف الذى أوضحناه^(١) ، وما يزيده بياناً وجلاءً ويتم الفائدة عرض بقية الأنواع فى إيجاز مناسب :

الأنواع كلها أربعة :

- (أ) « كى » المصدرية المختصة بالمتصدة بالمضارع ونصبه وجوباً . وقد سبقت^(١) .
 (ب) « كى » التعليلية المختصة « وهى حرف جر يفيد التعليل (أى : يفيد أن

فانصب بها المضارع إن شئت ، وصحح الرفع إن شئت ، (أى : اعتبره صحيحاً) ، واعتقد أنها فى صورة الرفع مخففة من « أن » الثقيلة التى هى من أخوات « إن » . ثم بين بعد ذلك أن بعض القبائل يهمل « أن » الناصبة للمضارع وجوباً ؛ حملاً على أختها « ما المصدرية » فكلاهما عنده لا ينصب .. قال :

وبعضهم أهمل : « أن » ؛ حملاً على « ما » أختها - حيث استحققت عملاً - ٤
 (تقدير البيت : وبعضهم أهمل « أن » حيث استحققت عملاً ؛ حملاً على أختها : « ما » المصدرية فإنها لا تعمل) .

يريد : أن بعض العرب أو النحاة - يهمل « أن » فى كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع . وسبب إهمالها حملاً على « ما » المصدرية التى لا تعمل ، بالرغم من مشابهتها « أن » فى المعنى . والإهمال مقصور على « أن » المصدرية التى تستحق العمل فى المضارع - كما سبق - . أما غيرها من بقية أنواع « أن » كالمخففة من الثقيلة وغيرها فلا دخل لها بهذا ، فلكل نوع حكمه الخاص به . وعلى هذا الأساس يجب - فى بيت ابن مالك - تعليق الظرف : « حيث » بالفعل الماضى : « أهمل » ؛ ليستقيم المعنى المراد .

وقبل أن يتم الكلام على : « أن » المصدرية الناصبة ، انتقل إلى : « إذن » الناصبة ، ثم عاد إلى إتمام الكلام على « أن » فسر حالات إظهارها وإضمارها ، جوازاً وجوباً فى الحالتين ؛ فقال :

وبين « لا » ولأم جرّ التزم

وقد شرحنا هذا البيت ونصف الذى يليه مما له علاقة بالبحث فى المكان المناسب ص ٢٨٩ .

ويعاد ذكره لمناسبة فى ص ٣١٢ . (١) فى ص ٣٠٠ .

ما بعده علة لما قبله من كلام مثبت^(١)، غالباً ؛ فهي بمنزلة «لام التعليل» السابقة^(٢) معنى وعملاً . « ولها أربع صور :

الأولى : أن تدخل على « ما » الاستفهامية ، - للسؤال عن العلة - فتجرها ؛ نحو : كيّم تكثر الغابات في المناطق الاستوائية ؟ بمعنى : لِمَ تكثر الغابات .. ؟ ولا يصح أن تكون هنا مصدرية ؛ لوجود فاصل قوياً بينها وبين المضارع ، ولتفساد التركيب والمعنى على المصدرية .

الثانية : أن تدخل على : « ما » المصدرية فتجر المصدر المؤول : كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضرّ ؛ فإنما يرَجّي النتي كيّما يضرّ وينفع

أى : يرَجّي النتي « كى » الضر والنفع ؛ بمعنى : للضر والنفع^(٣) . فلا يصح - في الراجح - اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل ، ولأن الحرف المصدرى لا يدخل على حرف مصدرى - في الفصيح إلا لتوكيد لفظي في بعض الحالات ، أو لضرورة شعرية ، وكلاهما غير مستحسن هنا . . .

الثالثة : الداخلة على : « لام الجر » كقول الشاعر يفتخر بكرمه :

فأوقدت ناري كي ليُبصّرَ ضوؤها وأخرجتُ كلبي وهو في البيت داخله

ولا يصح اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل . أما هذا المضارع المنصوب بعدها فناسبه : « أن » المضمرة جوازاً بعد لام التعليل .

الرابعة : الداخلة على « أن » المضمرة وجوباً - عند البصريين - ؛ نحو : أخلص في عملي كي أرفع شأن وطني وهذا على اعتبار الناصب للمضارع عندهم

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٠١ ؛ و « ب » من ص ٣٢١ .

(٢) في ص ٣٠١ .

(٣) وقيل إن « ما » زائدة ، كفتها عن العمل - تبعاً لبعض الآراء - وليست مصدرية ، والمصدر منسك من « كى » الملقاة وصلتها . وعلى هذا تكون لام الجر مقدرة قبلها . وتدخل « كى » في عداد المصدرية الناصبة ، ولكنها لم تنصب بسبب « ما » .

هو: « أن » المصدرية المضمرة وجوباً ، وليس « كى » ؛ لأن الحرف المصدرى ، لا يدخل على نظيره ولو كان مقدرأ - في فصيح الكلام إلا على الوجه السالف . وظهور « أن » هذه أحياناً بعد « كى » ضرورة على هذا رأى البصرى ، كقول الشاعر :

فقلت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا (١)

والكوفيون يجيزون وقوع « أن » الظاهرة - بعد « كى » في الاختيار ويجعلون الناصب عند اجتماعهما هو : « كى » ؛ لسبقها ، مثل : اسمع الموسيقى كي أن تهدأ أعصابك ، واستمتع بالغناء كي أن تنتعش ... ، ورأيهم هو السيد الذي يحسن الأخذ به ، ويؤيد ظهور « أن » المصدرية أن إضمارها بعد « لام التعليل » جائز لا واجب عند الفريقين

فالخرف « كى » في الصور الأربعة السالفة بمنزلة لام الجر معنى وعملاً . فإن وقعت بعده لام الجركازت مؤكدة له ، وكان النصب عند البصريين بأن مضمرة وجوباً كما سبق ، وإضمار « أن » هنا وجوباً عندهم هو موضع سادس يزداد على المواضع الخمسة الآتية (في ص ٣١٧) التي يجب فيها الإضمار ، والتي يزداد عليها : « ثم » عند الكوفيين

(ح) « كى » الصالحة للمصدرية و « للتعليمية » ولها صورتان :

الأولى : « كى » المجردة من « لام الجر » قبلها ، ومن « أن » المصدرية بعدها (٢) نحو : صن لسانك كي تسلّم من ألسنة الناس ، وادخر بعض مالك كي ينفعلك عند تقلب الأيام . . . وقول شاعر قصير :

إذا كنت في التوم الطوال عدوتهم بعارفة ، كى لا (٣) يقال قصير

(١) البيت لجميل بن معمر ، وفيه رواية أخرى تخلو من الشاهد ، هي :

فقلت: أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك هذا كي تغرّ وتخدعا (٢) الفرق بين هذه الصورة والصورة الرابعة التي سلفت أن الرابعة لا بد فيها من دخول « كى » على « أن » المضمرة وجوباً والتي يجب ملاحظتها في الإعراب وفي المعنى .

(٣) الشائع في قواعد رسم الحروف فصل « لا » النافية من « كى » وجوباً إذا لم تسبقها لام الجر ، فإن سبقها وجب وصل الثلاثة في الكتابة (انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٠١) .
النحو الوافي - رابع

فإن قدرنا اللام قبلها « فكى » مصدرية ، وإن قدرنا « أن » بعدها « فكى »
تعليلية بمعنى لام الجر . والمضارع في الحالتين منصوب^(١)

الناية « كى » المتوسطة بينهما ؛ نحو : يُغْفَرُ لِلصديق هفوتُهُ ، لكى أن
تدوم مودته ، فيصح أن تكون اللام للتعليل وهى جارة ، و« كى » تعليلية مؤكدة لها
توكيداً لفظياً ، و« أن » مصدرية ناصية للمضارع . والمصدر المنسبك مجرور باللام .

كما يصح أن تكون « اللام » للتعليل وهى جارة أيضاً ، و« كى » مصدرية
مؤكدة توكيداً لفظياً « بأن » المصدرية . والمضارع منصوب بـ « كى » ، والمصدر
المؤول من « كى » وصلتها مجرور باللام . ويفضل النحاة الإعراب الأول لالتصاق
« أن » بالمضارع مباشرة ، ولأنها أقوى فى نصبه ، وأكثر استعمالاً من « كى » . ومن
المغتفر هنا دخول حرف الجر أو الحرف المصدرى على نظيره ؛ لأنه للتوكيد اللفظى .
وفى الصورتين السالفتين يجوز فصلها من المضارع « بلا » النافية فلا تمنع عملها
النصب ، أو : بـ « ما » فتكفها عن العمل . وقيل : لا تكفها ، أو بهما معاً مع
تقديم « ما »^(٢) ؛ نحو : اتق الأذى كى لا تؤذى ، واحذر العدوى كىما تسلم .
ومثال الفصل بالحرفين معاً البيت الذى سبق^(٢) وهو :

أردت لكى لا ترى لى عثرةً . ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكتمل ؟

(د) كى الاستفهامية ؛ فتكون اسماً مختصراً من كلمة : « كيف » الاستفهامية ،
وتؤدى معناها ، وتُعرَب اسم استفهام مثلها . نحو : كى أنت ؟ بمعنى : كيف
أنت ؟ ومنه قول الشاعر :

كى تجسحون لى سلم وما نُثِرَت قتبلا كمو ، ولظنى الهيجاء تضطرم ؟

أى : كيف تجسحون وتميلون . . . ؟ ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية ، لعدم
وجود العلامة الخاصة بها ، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك ، ولأن هذه

(١) وفى مثل هذا الأسلوب يجوز تأخير المعلوم ؛ فيصح : كى تملنى جنت ، سواء أكانت
« كى » مصدرية ناصبة أم جارة ؛ لأنها فى معنى المفعول لأجله ، وتقدم المفعول لأجله سائغ .

(راجع الهمع ، ص ٢٠٥) .

(٢) (٢ و ٢) انظر رقم ٢ من ص ٣٠١ .

لها الصدارة الحتمية (مثل : كيف) مع أن المصدر المؤول قد يكون صدرأ وقد يكون عجزأ

وإلى هنا انتهى الكلام على أنواع « كى » الأربعة .

* * *

٢ - ما الذى نصب المضارع : « يحسبوا » فى البيت القديم^(١) وهو :
 وطـرْفُكْ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْسِبْسِنَهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنْ هَوَى حَيْث تَنْظُرُ
 (أى : إن زرتنا فاحبسْ بصرك عنا - أى : أبعده عنا - ووجهه لغيرنا ؛
 ليحسب الناس أنك تنظر إلى من تهواها هناك ، فلا تتجه الشبهة إلينا . ولا يحيق بنا المكروه .

أو : امنع نظرك عنا ؛ لحسبان الناس - إن نظرت إلينا - أن هواك عندنا)

فقبل أصل الكلام : « كىما » حذف ياء « كى » تخفيفاً ، واتصلت بها « ما » الزائدة ، ونصبت المضارع ، لأنها مصدرية قبلها لام الجر مقدرة . وقيل :
 إن : « كما » تنصب أحياناً بنفسها وأن معناها : « كىما »^(٢) وقيل : « الكاف »
 للتعليل و« ما » مصدرية ناصبة ، كما تنصب « أن »

وكل هذه آراء ضعيفة تكاد لا تختلف فى الغرض منها . وأخفها الأول .

* * *

(١) قال العيني : (إن هذا البيت قاله لبيد العامري من قصيدة من الطويل) . ا هـ ونسبه غيره
 لعمر بن أبي ربيعة ، والروايات مختلفة فى نص البيت وألفاظه .

(٢) من الأمثال العربية القديمة التى تؤيد هذا المعنى : « اترك الشر كما يتركك » . ويقول أبوهلل
 العسكري : إن « كما » لفة فى « كىما » . والخلاف شكلي لا أهمية له . ومن ذلك قول العرب أيضاً : « لا تظلموا
 الناس كما لا تظلموا » وهذا مذهب الكوفيين - راجع شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٤٠ -

الرابع : إذن .

الكلام على هذه الأداة يتركز في أربعة أمور : مادتها^(١) - معناها -
أحكامها - كتابتها .

(١) فأمّا مادتها فكلمة واحدة « بسيطة » ، ثلاثية الحروف المعجائية ،
وليست مركبة من كلمتين ، هما : « إذن » و « أن » ، ولا من غيرهما مما يتوهمه
القائلون بتركيبها ، وبأنها تحوّلت من أصلها المركب إلى أصلها الحالي^(٢) ...

(ب) وأما معناها : فالدلالة على أدريين : هما : « الجواب » - وهذا
يلازمها دائماً في كل استعمالاتها - « والجزاء » ، وهذا يلزمها في الأغلب .
والمراد من دلالتها على الجواب : وقوعها في كلام يكون مترتباً على كلام قبله ،
ترتّب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان الكلام السابق مشتملاً على استفهام مذكور ،
أم غير مشتمل عليه ، ولكنه بمنزلة الملحوظ . فليس من اللازم أن يكون السابق مشتملاً
على استفهام صريح يحتاج إلى جواب ، وإنما اللازم أن يترتب ويتوقف عليه كلام
يجي بعده في الجملة المشتملة على « إذن » . ومن الأمثلة قول الصديق لصديقه :
« سأغضبي عن هفوتك » . فيقول الآخر : « إذن أعترّ عنها . مخلصاً شاكراً » . فهذه
الجملة الثانية ليست ردّاً على سؤال سابق مذكور ، وإنما هي بمثابة جواب عن سؤال
خيالي ، ناشئ من الجملة الأولى ؛ تقديره : - مثلاً - ما رأيك ؟ أو ماذا تفعل ؟
أو نحو ذلك ... أى : أن هذه الجملة المشتملة على : « إذن » جملة مترتبة على
كلام سابق خال هنا من الاستفهام الصريح - دون الملحوظ - وخال من طلب
الجواب ، ولكنها بمنزلة الجواب عن سؤال ذهني تولد من الأولى . وكلمة : « إذن »
في الجملة الثانية بمثابة الرمز الذي يحمل إلى الذهن سريعاً الدلالة على أن الثانية تشتمل
على الإجابة

ومثال اشتغال الكلام السابق على استفهام مذكور قول القائل : ماذا تفعل

(١) أى : صيغتها - تكوينها اللفظي -

(٢) وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوى التركيب ، يرفضها العقل ؛ لحماها الدليل على
صحتها ، أو علم العرب بشيء منها . ولا داعي للإثقال بعرضها هنا . والواجب تناسيها ؛ كأن لم تكن . ومن
شاء الإطلاع على شيء منها فأمامه المطولات . كحاشية الصبان ، وشرح المفصل ، وشرح سيويه

لو صادفت بائساً؟ فتجيب: إذن° أبذل طاقتي في تخفيف بؤسه. فهذه الجملة جواب عن الاستفهام المذكور في سابقتها ووجود كلمة: «إذن» رمز يُوحي أن الإجابة مذكورة في هذه الجملة.

ولا فرق في وقوعها دالة على الجواب بين أن تكون في أول جملتها، ووسطها، وآخرها، غير أنها لا تنصب المضارع إلا كانت في صدر جملتها، — كما سيجيء —
تقول: في المثال الأول: (إذن° أعتذر لك مخلصاً)، أو: (أعتذرُ — إذاً — لك مخلصاً) أو: (أعتذرُ لك مخلصاً — إذاً).

والمراد من أنها للجزاء — غالباً — دلالتها على أن الجملة التي تحتويها تكون في الغالب مسببة عما قبلها، وتُعدُّ أثراً من آثاره؛ توجد بوجوده، وترتبط به عادة، كالمثالين السالفين، وفيهما تبدو السببية واضحة بين الاعتذار والإغضاء عن الهفوة، وكذلك بين التخفيف عن البائس ومصادفته، فكأن المجيب يقول: إن كان الأمر كما ذكرت فإني أعتذر . . . أو: إني أبذل طاقتي، أي: فالجزاء . . . (١)
فإن لم يوجد بين الجملتين جزاء لم يصح — في الغالب — مجيء «إذن»؛ كأن يقول الصديق: سأغضى عن الهفوة؛ فتجيب: إذاً ينزلُ المطر، وكأن يقول قائل: سأقرأ الصحف؛ فيجيب: إذاً تغربُ الشمس؛ إذ لا علاقة ولا ارتباط بين المعنى في الجملتين؛ فالكلام لغو.

وإنما كانت دلالتها على «الجزاء» غالبية، لأنها — أحياناً قليلة — لا تدل عليه إذا استغنى المقام عنه؛ فتمحض للجواب وحده، كأن يقول الثمريك لشمريكه: أنا أحبك . . . تجيب: إذاً أظنُّك صادقاً؛ لأن الصدق لا يصلح هنا جزاء مناسباً للمحبة (٢)، وأيضاً فهذا الظن حالي الزمن، والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً. وبسبب الحالية في هذا المثال لم تنصب المضارع.

(ح) وأما عملها فنصب المضارع بنفسها مباشرة، وتخليص زمنه للاستقبال؛

(١) راجع شرح المفصل في الكلام على «إذن»: (ج ٧ ص ١٥ و ٩ ص ١٤).

(٢) فدالتها الحتمية على الجواب لا تقتضى دلالة حتمية على الجزاء، فمن الممكن الاستغناء عن

ذكره في بعض الحالات؛ إذ ليس من اللازم أن يكون الجواب عن شيء مسبباً عن ذلك الشيء، ومعلولاً له.

— كسائر الأدوات الناصية له — وإنما تنصبه وجوباً إذا اجتمعت شروط أربعة^(١) :
أولها : دلالتها على جواب حقيقى بعدها ، أو ما هو بمنزلة الجواب — كما
شرحنا — .

ثانيها : أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلاً محضاً ؛ فلا يوجد في الجملة
ما يدل على أن زمنه للحال ؛ ثلثاً يقع التعارض بين الحال ، وبين ما يدل عليه
الناصب من تخليص زمن المضارع بعده للمستقبل . فإن وجد ما يدل على حالية
المضارع لم تكن : « إذا » ناصية ، ويجب رفع المضارع ، واعتبارها ملغاة العمل ،
كالمثال الذى سلف ، وهو : أن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك . فيجيب :
إذا أظنك صادقاً ؛ لأن هذا الظن ليس أمراً سيتحقق في المستقبل ، وإنما هو
قائم حاصل وقت الإجابة ؛ فزمنه حالى .

ثالثها : اتصاها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينهما ، ويجوز الفصل بالقسم
إن وجد أو « لا » . النافية ، أو بهما معاً . فإن كان الفاصل غير ما سبق لم تنصب ،
ووجب رفع المضارع ؛ مثل : ... إذا — أنا — أدرك غايى بسلوك أنجع الوسائل
لتحقيقها . ومثال الفصل بالقسم مع إعمالها : إذن — والله — أرضى ربي بإرضاء
الوالدين . ومثال الفصل « بلا » النافية مع الإعمال أيضاً . : . إذن — لا أخاف في
الله لومة لأئم . ومثال الفصل بهما : إذن والله لا أغضب الوالدين . وقد ورد في
النصوص أمثلة قليلة وقع فيها الإعمال مع الفصل — بالنداء ، أو الدعاء ، أو
الظرف . ولكنها لقلتها مقصورة على السماع ؛ لا يباح القياس عليها .

رابعها : أن تقع في صدر^(٢) جملتها ؛ فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها في
الإعراب — بالرغم من ارتباطهما في المعنى — فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى
آخرها أهملت ، وكذلك إن وقعت حشواً بين كلماتها . فمثال التى فقدت صدارتها
ووقعت في آخر الجملة : . . . أنصفك إذا . ومثال التى وقعت في ثنانيا جملتها :
إن تسرف في الملاينة إذا تتتهم بالضعف . . .

(١) شرح المفصل (ج ٩ ص ١٤) فقد زاد الشرط الأول الآتى ، الذى جعل الشروط أربعة

لا ثلاثة . ورأيه سديد .

(٢) هل وقوعها بعد الواو أو الفاء يزيل صدارتها ؟ الجواب فى ص ٣١٣ .

ويكثر وقوعها حشواً في ثلاثة مواضع :

(أ) بين المبتدأ وخبره المفرد أو غير المفرد ؛ نحو : الصادق — إذآ محبوب ؛ ،
والخبر هنا مفرد . ونحو : أنا — إذآ — أنصرُ المظلوم . والخبر هنا جملة
مضارعية^(١) . . . و . . .

(ب) بين جملي الشرط والجواب ؛ سواء أكانت أداة الشرط جازمة ، أم
غير جازمة ، نحو : إن يكثرُ كلامك — إذآ — يسأمُ سامعوك . ونحو : إذآ أنصف
الناس بعضهم بعضاً — إذآ — يسعدون .

(ح) القسم وجوابه ؛ سواء أكان القسمُ مذكوراً ؛ نحو : والله — إذآ —
أتركُ عملاً لا أحسنه ، وقولاً لا خير فيه . أو مقدراً ؛ نحو : لئن يَصْنُ المرء نفسه
عن مواقف الهوان — إذآ — لا يفقدُ إكبارَ الناس ، واحترامهم إياه^(٢) .

(١) وفي رأى « الفراه » ومن معه من الكوفيين — (كما جاء في كتابه : « معاني القرآن » ج ١
ص ٢٧٤) أنها إذا سبقت بإن واسمها ، وتلاها المضارع ، يجوز إعمالها ؛ فنصبه ، كما يجوز إعمالها
غير تقع ؛ نحو إنى إذن أحترمك أيها العادل ، بنصب المضارع أو رفعه ، ومن النصب قول الشاعر :

لا تتركني فيهمو شطيراً
إنى إذن أهلك أو أطييراً

بنصب المضارع : « أهلك » بدليل عطف المضارع الذي بعده بالنصب تبعاً للمطوف عليه .
أما غير الكوفيين فيعتبرون النصب في البيت شاذاً ، أو ضرورة ، أو مؤولاً بحذف خبر « إن » فتقع
الأداة بعده في صدر جملة جديدة ، وتقديره : إنى لا أستطيع ذلك .. أو نحو هذا التقدير . ورأى الكوفيين
هنا ضعيف .

(٢) كان القسم هنا مقدراً ، لوجود اللام الدالة عليه بعد حذفه . والأصل : والله إن يصن
وقد وقع بعدها أداة الشرط : « إن » . وإذا اجتمع الشرط والقسم — وكلاهما لا بد له من جملة جوابية —
يكون الجواب في الغالب للمتقدم منهما ، ويحذف جواب المتأخر حذفاً غالباً ، وقيل : حذفاً واجباً .
للاستغناء عنه بجواب المتقدم ، فإنه يدل على الجواب المحذوف (وسيجيء بيان هذا الحذف ، وتفصيل الكلام
عليه في ص ٤٨٥) . لهذا كانت الجملة من : « يفقد وفاعله » جواباً للقسم لا للشرط .
وفي « إذن » وأحكامها السابقة يقول ابن مالك :

ونصبوا « بإذن » المُستقبلاً
إن صُدِّرتْ ، والفعلُ بعدُ ، مُوصَلاً .

أو قبله اليمينُ . وانصبُ وارفعاً
إذا « إذن » من بعد عطفٍ وقعاً .

يريد : أن العرب نصبت المضارع « بإذن » ، إن كان المضارع مستقبل الزمن ، وكانت « إذن » مصدرية
في أول جملتها ، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما ، أو بفاصل هو القسم . واقتصر في الفاصل
على القسم وحده ، ولم يذكر : « لا » النافية ، ولاهما معاً . . . وكذلك لم يذكر الشرط الرابع .

ثم قال : انصب المضارع أو أرفعه ، إذا كانت « إذن » واقعة بعد حرف عطف ، ولم يقيد هذا =

(د) وأما طريقة كتابتها فالأكثر من القُدَامَى يكتبونها ثلاثية مخنومة بالنون هكذا: (إذَنْ) سواء أكانت عاملة أم مهملة . أمّا خاصّة المجدّثين فيكتبون العاملة ثلاثية مخنومة بالنون ، والمهملة مخنومة بالألف ، لا بالنون ؛ للفرقة بين النوعين^(١) .

وهذا حسن جدير بالاختصار عليه ، والاتفاق على الأخذ به .

* * *

إلى هنا ، وبعد الزيادة التي في الصفحة التالية - ينتهي الكلام على القسم الأول ؛ وهو الأدوات الأربعة التي تنصب المضارع بنفسها ظاهرة . وتمتاز « أن » بأنها تنصبه ظاهرة ومضمرة . وكذا « كى » عند الكوفيين .
وننتقل بعد تلك الزيادة إلى القسم الثاني وهو الأدوات التي ينصب بعدها المضارع « بأن » مضمرة وجوباً .

=الطائف . ولكن النحاة قيده بالواو أو الفاء - كما سيحىء في الزيادة ، ص ٣١٣ - وترك التفاصيل الهامة في كل ماسبق :

ثم انتقل بعد ذلك إلى يبين ذكرناهما في مكانهما الأنسب (ص ٢٨٩) هما :

وبين : « لآ » و « لام جرّ » التزم إظهار « أن » ناصبة . وإنْ عُدْم ٧-

« لا » « فأن » أعملٌ مظهرًا أو مضمراً ٨-

وقد سبق البيت الأول في ص ٢٨٩ لمناسبته هناك .

(١) وهو رأى منسوب للفراء ، - كما جاء في كتاب : « الاقتضاب » للبليوي ، باب :

« الهجاء » ص ١٦٦ - وفي بعض المراجع الأخرى نسبته لغير الفراء . ولا قيمة لهذا الخلاف هنا في النسبة .

زيادة وتفصيل :

(١) هل تنقيد : « إذَنْ » صدارتها بسبب تقدم الواو أو الفاء عليها ؟

إذا تقدم أحد الحرفين المذكورين جاز إعمال « إذن » ؛ فتنصب المضارع بعدها ، وجاز إهمالها ؛ فلا تنصبه ، فمن اعتبر الحرفين للاستئناف كانت عنده : « إذن » في صدر جملة جديدة مستقلة بإعرابها ؛ (لأنها مستأنفة) . فتنصب المضارع . ومن اعتبرهما لعطف المضارع وحده بدون فاعله على مضارع وحده كانت حشواً ؛ فلا تنصب المضارع . وقد قرئُ بهما قوله تعالى : (وإن كادوا لَيَسْتَفْتِنُوكَ مِنَ الْأَرْضِ ؛ لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ، وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلَّا قَلِيلاً) ، أو : (وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ . . .) وإعبارها للاستئناف ، أو : لعطف مضارع وحده على مضارع وحده ، حكم خاضع للسياق ، ولما يقتضيه المعنى ؛ فلا بد من ملاحظة هذا ، ومن ملاحظة أمر هام آخر ؛ هو ، أن عطف الفعل المضارع وحده (أى : بدون فاعله) على الفعل المضارع وحده يختلف عن عطف الجملة المضارعية كاملة على نظيرتها المضارعية^(٢) وغير المضارعية من ناحية الإعمال والإهمال . فعطف المضارع وحده على المضارع يوجب الإهمال ؛ لأن المعطوف هنا لا يستقل بنفسه ؛ فلا بد أن يتبع المعطوف عليه في إعرابه ، فهو تابع له ؛ فلا تكون « إذن » واقعة في صدر جملة مستقلة في إعرابها ؛ نحو : لم يحضر الغائب ، وإذاً يسترح أهله . أى : لم يحضر الغائب ولم يسترح أهله ؛ فعجز المضارع « يسترح » دليل على أنه معطوف وحده على : « يحضر » عطف فعل على فعل ، لا عطف جملة على جملة ؛ إذ لو كان المعطوف جملة لم يصح جزم « يسترح » ؛ لعدم وجود ما يقتضى جزمه .

أما عطف الجملة المضارعية على جملة قبلها (مضارعية أو غير مضارعية ، كالماضوية والاسمية) فيتوقف الحكم فيه على حالة السابقة ؛ ألها محل من

(١) يستفزون : يزعجون ويؤلون .

(٢) سبق (في ج ٣ ص ٦٢٠ م ١٢١) - إيضاح الفروق الدقيقة بين عطف الفعل وحده على

الفعل وحده ، وعطف الجملة على الجملة ولا سيما عطف الفعلية على الفعلية .

الإعراب ، أم ليس لها محل ؟ فإن كان لها محل من الإعراب وجب إهمال : « إذن » ؛ لوقوعها في صدر جملة تابعة في إعرابها لجملة أخرى سبقتها ، وبهذه التبعية لا تكون في صدر جملة مستقلة بنفسها في الإعراب ؛ نحو : (إن للطيور المهاجرة رائداً يتقدمها ؛ وإذا يرشدها إلى غايتها، ويهديها السبيل) . فجملة : « يتقدمها » مضارعية في محل نصب صفة للكلمة : « رائداً » ، وجملة : « يرشدها » مضارعية معطوفة عليها ؛ فهي في محل نصب كالمعطوف عليه ؛ ويجب إهمال « إذن » فلا تنصب المضارع بعدها ؛ لعدم وقوعها في صدر جملة مستقلة بنفسها في الإعراب .

وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب - كالجملة الشرطية ؛ مثلاً - جاز الإعمال والإهمال ؛ نحو : (إن يشتهر نافع وإذا تزداد أعباؤه ، يفرح خاصته) . فجملة : « يشتهر نافع » جملة شرطية لا محل لها من الإعراب ، وقد عطف عليها بتمامها جملة : « تزداد أعباؤه » ، وليس لها محل من الإعراب أيضاً ؛ لأنها كالمعطوف عليه ؛ فيصح نصب المضارع : « تزداد » باعتبار « إذن » في صدر جملة لا محل لها من الإعراب ؛ فهي بمنزلة الجملة المستقلة في إعرابها ؛ ولأن المعطوف على الأول أول مثله . ويصح الرفع على اعتبار أن الجملة بعد حرف العطف معطوفة على ما قبلها فهي مرتبطة به ارتباطاً إعرابياً ومعنوياً يجعلها في حكم غير المستقلة ، ويجعل « إذن » في غير الصدارة الكاملة .

ولما تقدم يصح الاعتباران في مثل : عجائب الاختراع تزداد كل يوم ، وإذا تسعد بها الناس أو تشقى . فإن عطفنا الجملة المضارعية : (تسعد ، وفاعله) على المضارعية : (تزداد ، وفاعله) وهي جملة في محل رفع خبر المبتدأ - وجب إهمال « إذن » ورفع « تسعد » . وإن عطفناها ، على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ : « عجائب وخبره ، وهي جملة لا محل لها من الإعراب - جاز الإعمال والإهمال ، فينصب المضارع أو يرفع (١) . . .

(١) ما جاء واضحاً في حكم « إذن » الواقعة بعد « الفاء أو الواو » قول المبرد في كتابه : «المقتضب» (ج ٢ ص ١١) بعد نصه الصريح على أنه يصح الإعمال والإلغاء : (وذلك قولك : إن تأتني آتيك وإذن أكرمك .. ، إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت جنبت . أما الجزم فلي العطف =

(ب) قد تكون: « إذاً » متضمنة معنى الشرط في الماضي ؛ فيجوز إجراؤها مجرى « لو »^(١) في قرن جوابها باللام^(٢) ، كقوله تعالى: (ولولا أن ثبتتسناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً ، إذاً لأذقناك ضعف الحياة ، وضعف الممات ، ثم لا تجد لك علينا نصيراً) ، أى : لو ركنت شيئاً قليلاً لأذقناك ...

وقد تتضمن معنى الشرط في المستقبل ؛ فيجوز قرن جوابها بالفاء ؛ كقول الشاعر :

ما إن^(٣) أتيت بشئ أنت تكرهه إذاً فلا رفعت سوطاً إلى يدي
إذاً فعاقبني ربي معاقبةً قرت بها عين من يأتيك بالحسد

أى : إن أتيت - في المستقبل - بشئ أنت تكرهه فلا رفعت ... - فعاقبني ربي - ... وما بعد الفاء في المثالين ، جملة دعائية ، فزمنها مستقبل .

وقد تدخل على جواب : « لو » وجواب « إن » الشرطيتين ؛ لتوكيده وتقويته ، نحو : لو زاملتني إذاً لأرضيتك .

وقول الشاعر :

فلو خلد الكرام - إذاً - خلدنا ولو بقى الكرام - إذاً - بقينا^(٤)

- ونحو : إن تنصف أخاك - إذاً - تسلم لك مودته ...

= على : « آتاك » ، والنصب على إعمال « إذن » . والرفع على قوك : « وأنا أكرمك » ، ثم دخلت « إذن » بين الابتداء والفعل فلم تعمل .) « ٥١ .

(١) سبجى في م ١٦٠ باب : « لو » وأقسامها وأحكامها ، وكل ما يتصل بها ، وبأنواع جوابها . ويشار لهذا الحكم في « ج » من الأحكام المشتركة الآتية في بابها .

(٢) فائدة هذه اللام موضحة تفصيلاً في الأحكام المشتركة الآتية في بابها .

(٣) « إن » هنا زائدة .

(٤) ومثل هذا قول شاعرهم :

رمتني بنات الدهر من حيث لا أرى فكيف بمن يُرمى ، وليس برام ؟
فلو أنها نبل - إذاً - لا تقيتها ولكنني أرمى بغير سهام .

ويقول الفراء في الآية الكريمة : (ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ؛ إِذْأَ لَذَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ . . .) ، إن مجيء اللام بعد : « إِذْأَ » يقتضى وجود : « لو » قبلها مقدرة كالأية المذكورة ، أو ظاهرة كقوله تعالى في آية أخرى : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى ، إِذْأَ لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ . . .)^(١) .

(ح) هل يجوز إهمال « إذن » مع استيفائها كل شروط الإعمال ؟ إن المستحسن غاية الاستحسان عند استيفائها الشروط هو : « الإعمال » ، ولا سيما اليوم ؛ حيث الرغبة شديدة في اتباع الأشهر ؛ توحيداً للبيان ، ومنعاً لفوضى التعبير ؛ إلا إذا اقتضت فائدة محققة في اتباع غيره . وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن السؤال السالف بعد دراسة شاملة ، وتحقيق واف بما نصه^(٢) : « ورد النصب بـ «إِذَنْ» في كلام العرب ؛ وورودها في القرآن مفصولة بالحرف « لا » ليس يمنع عملها . وكون ورودها في القرآن « قراءة » لا يمنع الاحتجاج به ؛ فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج . ولكن من المعزوة إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل « إذن » مع استيفاء شروط الإعمال . وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء ، إلا أن ذلك موصوف بالقلية . واستناداً إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط ، وإن كان الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب) . ا هـ^(٢) . . .

* * *

إلى هنا انتهى الكلام على القسم الأول الناصب بنفسه ، ويليه القسم الثاني الناصب بأن مضمرة . . .

(١) سيجيء إشارة للحكم السالف في « ج » من الأحكام المشتركة الآتية .

(٢) و (٢) طبقاً للوارد في مجلته (الجزء الخامس والعشرين ، الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ١٩٨)

الأدوات الخمس^(١) التي يُستعمل بها المضارع
« بأن » مضمرة وجوباً^(٢).

الأداة الأولى : لام الجحود (أى : النفي) وتُهد لها بالأمثلة التالية :

ما كان الحرُّ لِيَقْبَلَ الضَّيْمَ .
ما كان الطبيبُّ لِيَسْتَوَانِي عن المريضِ .
ما كان العاقلُّ لِيَسَارِعَ في الاتِّهَامِ .
لم يكن المتقنُّ لِيَرْضَى بالنقصِ .
لم يكن الأديبُّ لِيَسْتَدْرَأَ تافهَ الكلامِ .
لم يكن ربيبُ السوءِ لِيَنْسَى ذُنُوبَهُ .

ما المعنى الدقيق الذي قصدته
الناطق بإحدى هذه الجمل ؟

إن من نطق بالأولى نَسَمَى عن الحرِّ نفيًا قاطعاً أنه قَبِيلٌ في حالة من حالاته

(١) وهي : (« لام الجحود » في هذه الصفحة) - (« أو » ، في ص ٣٢٦) - (« حتى » ، في ص ٣٣٣) - (« فاء السبية » في ص ٣٥٢) - (« أو المعية » ، في ص ٣٧٥) ويزاد على هذه الخمسة : « ثم » عند نحاة الكوفة - كما سيظهر في ص ٣٨٥ - ، « وكى التعليلية » المحضة عند من يرى أنها لا تنصب بنفسها ، وإنما تنصب بأن مضمرة وجوباً ، ولا داعى للأخذ بهذا الرأي . (كما سبق عند الكلام عليها في ص ٣٠٣) .

هذا ويشور الجدل - ولا سيما اليوم - حول الداعى إلى إضمار « أن » جوازاً وجوباً ، وأثرها في نصب المضارع . وسيجيء في ص ٤٠٢ م ١٥٢ الاعتراض ودفعه ، بعد أن نفرغ من مواضع الإضمار ، ونفهم حقيقته ، وما يتصل به من تأويل المصدر .

(٢) « ملاحظة هامة » : من الأحكام المشتركة بين هذه الأدوات أنه :

- (أ) لا بد من سبك الجملة المضارعية بعدها بمصدر مؤول يعرب على حسب الحالة .
- (ب) لا يصح الفصل بين هذه الأدوات والمضارع المنصوب بفواصل مطلقاً ؛ إلا : « لا » النافية إذا اقتضاها المعنى ولم يمنع من وجودها مانع . وأجاز بعض النحاة الفصل بين : « حتى » والمضارع بفواصل معينة يجيء بيانها (في رقم ٢ من هامش ص ٣٣٨) .
- (ج) لا يصح تقديم معمول هذا المضارع على الأداة .
- (د) لا يصح الفصل بأجنبي بين أجزاء الجملة الفعلية المضارعية .

الضيم ، أو سكت عليه ، مهما كانت الدواعي . فكأنه قال : ما كان الحرّ مريداً^(١) قَبُول الضيم ، راضياً به ، أو مُهَيِّئاً لقبوله في وقت مآ . فالنفي منصبّ على ما قبل اللام وما بعدها معاً (أى : أنه واقع على الكلام كله) فهو نفي عام لهذا ، ولأنه - أيضاً - شامل لجميع حالات الحرّ ، دون التقييد بحالة معينة ، أو الاقتصار عليها .

ومن نطق بالثانية نفي عن الطبيب نفياً باتّماً في جميع أحواله أنه تباطأ في إنقاذ مريضه ، وأنه رضى ذلك ، أو أرادته في صورة من الصور ؛ فكأنما قال : ما كان الطبيب مريداً^(٢) التوائى مطلقاً ، ولا راضياً به ، مهما كانت حالته وصورته . فالنفي عام ينصبّ على ما قبل اللام وما بعدها ، ويشمل كل حالات الطبيب ؛ فهو عام بسبب هذين الأمرين .

والغرض الضمني الذي يرمى إليه الأسلوب من وراء ظاهره هو أن الحرّ لم يُخلق ولم يوجد مطلقاً لما نفي عنه ، وكذلك الطبيب . ومثل هذا يقال في الصور الأخرى المعروضة ، وما يشاكلها ؛ فكل منها يرمى إلى نفي شيء نفيّاً قاطعاً ينصبّ على ما قبل اللام وما بعدها معاً ، ويشمل جميع الحالات المعنوية التي يتضمنها الكلام - كما يرمى إلى أن الذي نُفِي عنه ذلك الشيء لم يرض به مطلقاً ، ولم يُهَيِّئاً لقبوله ، وإنما خلق وهُيئ لدفعه ورفضه . فهذا أسلوب يبلغ الغاية في قوة الجحد ، إذا أريد به الاتجاه المعنوي السالف .

وبملاحظة كل جملة - مما سلف - نجدتها تشتمل على أربعة أمور مجتمعة :
١ - الفعل الناسخ : « كان » أو « يكون » - دون غيرهما من سائر الأفعال الناسخة أو التامة . وكلاهما يسمى : « فعل كوّن » ، لاشتقاقه من المصدر « كَوّن » الذي يدل على الوجود العام (المطلق) .

(١) إنما قدرنا هنا الخبر « مريداً » أو مهياً ، أو مستعداً فراراً من تقدير الكلمة الشائعة ؛ وهي : « موجود » ؛ لكيلا يتسرب منها الوم إلى أن : « كان » هنا بمعنى : « وُجد » وهي « كان » التامة التي لا تصلح قبل « لام الجحود » أما التي تصلح فلا بد أن تكون ناسخة ، كما سيبي . .
ولا مانع من تقدير الخبر المحذوف بكلمة : « موجود » مع إدراك أن فعل « الكون » قبلها لا بد أن يكون ناسخاً ، لا تاماً .
(٢) انظر رقم ١ من هذا الهامش .

٢- وجود حرف نني^(١) قبل فعل « الكون » الناسخ ، وهذا النافي المسموع هو : « ما^(٢) » أو : « لم » وتختص « ما » بالدخول على : « كان » ، الماضية الناسخة ، وتختص « لم » بالدخول على المضارع المجزوم : « يَكُونُ » الناسخ ، ولا يصلح للدخول عليه غيرها^(٣) . والنفي منصب في الحالتين على معنى كل الكلام الذي يليه ، فهو شامل ما قبل اللام وما بعدها .

٣- أن فعل « الكون » إما ماض لفظاً ومعنى ؛ كالأمثلة الثلاثة الأولى ، وإما ماض معنى فقط ؛ كالثلاثة الأخيرة التي وقع فيها فعل « الكون » مضارعاً مسبوقاً بالحرف الجازم « لم » ، وهذا الحرف إذا دخل على المضارع قلب زمنه ماضياً - في الغالب - مع ترك صورته اللفظية المجزومة على حالها ، فيصير مضارعاً في لفظه ، ماضياً في زمنه ومعناه .

٤- أن فعل الكون الناسخ يليه - مباشرة - اسمه ظاهراً ، لا ضميراً ، ثم مضارع منصوب ، مبدوء بلام مكسورة . أما خبره فغام محذوف ، يجب أن يتعلق به الجار مع مجروره . والجار هو « اللام » التي اشتهرت باسم : « لام الجحود »^(٤) والتي تتصل بالمضارع - كما قلنا - والمضارع بعدها منصوب « بأن » مضمرة وجوباً ، والمصدر المكون من « أن » وما دخلت عليه من المضارع وفاعله - في محل جر « بلام الجحود » . والجار والمجرور متعلقان بالمحذوف العام المنصوب ، لأنه خبر الناسخ . والتقدير ما كان الحر مهياً أو مريداً لقبول الضيم ... أو ما شابه هذا .

(١) بشرط بقاء النفي على معناه ، وعدم نقضه بشيء مثل « إلا » التي للاستثناء ، أو إحدى أخواتها (كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٢٠ و ص ٣٢٥) -

(٢) فلا تصلح : « لن » ؛ لأنها لنفي زمن المضارع المستقبل . والمطلوب هنا أن يكون زمنه ماضياً ، ولا تصلح : « لا » ؛ لكثرة استعمالها في نفي المستقبل . ولا تصلح : « لسا » الجازمة ؛ لأنها لنفي معنى المضارع بعد أن قلب زمنه للماضى مع اتصاله بالزمن الحالى ؛ فلا يكون زمنه للماضى الخالص المطلوب هنا .

(٣) أو « إن » النافية عند فريق - كما في الصفحة الآتية - .

(٤) في نوع هذه اللام آراء تجمي في ص ٣٢١ ، والجحود ، هو : النفي - كما تقدم - لأنها تقوى معنى النفي في الجملة كلها ؛ (قبلها وبعدها) إذ لا تقع إلا بعد كون منى عام ، والمعنى بعدها منى أيضاً ؛ لتعلقها مع مجرورها بالخبر العام المحذوف المنى ؛ فيسرى النفي منه إلى المصدر المؤول الذي يليها مباشرة ، وهو مجرورها - .

كما سيجيء في « ج » من ص ٣٢٤ - .

فعند إعراب المثال الأول نقول : (ما) نافية - (كان) : فعل ماض ناقص -
 (الحُرُّ) اسمها مرفوع - (اَيْتَقَبِلُ) : اللام لام الجحود ، حرف جر أصلي -
 (يقبل) : مضارع منصوب « بأن » مضمرة وجوباً ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره :
 هو - (الضيم) مفعول به . والمصدر المؤول من المضارع وفاعله مجرور باللام ،
 والتقدير : لِقَبُولِ والجار مع مجروره متعلقان بمحذوف منصوب خبر « كان »
 والتقدير : ما كان الحرَّ مهياً أو مريداً لقبول الضيم

ولا يختلف إعراب « إن » النافية عن إعراب : « ما » ، في شيء مطلقاً - عند
 من يبيح دخول « إن » - فكلاهما يصح أن يحل محل الآخر بغير تفاوت بينهما .
 ومثل هذا يقال في بقية الأمثلة . مع ملاحظة أن : « لم » حرف نفي جازم ،
 ولا بد بعده من المضارع : ، « يَكُنُّ » المجزوم به .

من كل ما سبق يتبين معنى : « لام الجحود » ، وعملها ، وأن المضارع
 ينصب بعدها « بأن » مضمرة وجوباً ، بشرط اجتماع الشروط الأربعة السالفة
 (وهي : أن يسبقها فعل كُون عام ناسخ دون غيره من الأفعال - منقياً^(١) - ماض
 لفظاً ومعنى أو معنى فقط - بعده اسمه ظاهراً ، يليه المضارع المنصوب المبدوء
 باللام مباشرة) ؛ فإن فقيد شرط من الأربعة لم تكن اللام لام الجحود ، ولم يكن
 الأسلوب داخلاً فيما نحن فيه

وجدير بالتنويه أن فاعل المضارع الذي تدخل عليه لام الجحود لا يكون اسماً
 ظاهراً - في الأعم الأغلب - بل يكون ضميراً مستتراً جوازاً ، يعود على اسم
 الناسخ السابق ، ومنع أكثر النحاة أن يكون اسماً ظاهراً^(٢)

(١) مع بقاء معنى النفي وعدم إلغائه بشيء ، مثل « إلا » التي للاستثناء ، أو إحدى أخواتها
 - (طبقاً لما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣١٩ ، وكما سيحيى في ص ٣٢٥) -
 (٢) اقتصر ابن مالك في الكلام على لام الجحود ، وكل ما يتصل بها - بالشرط الثاني من
 البيت الثامن في باب : « إعراب الفعل » ونصه :

وَبَعْدَ نَفْيِ « كَان » حَتَّمَا أَضْمِرًا -

يريد : أضمر الحرف الناصب وهو : « أن » إذا وقع بعد الفعل المنقياً : « كان » . ولم يوضح
 شروط هذا الفعل ، ولا مضارعه ، ولا شيئاً من الأحكام والتفصيلات الهامة التي لا تصلح القاعدة إلا
 بذكرها . وقد عرضناها وأقياً . أما الشرط الأول من البيت فيتعلق بحكم آخر أوضحناه وذكرنا البيت معه
 في مواضع إظهار « أن » وإضمارها .

زيادة وتفصيل :

(١) اختلف النحاة في الحكم على نوع « لام الجحود » . فمن قائل : إنها حرف زائد ، وزيادته غير محضة ؛ إذ لا يمكن الاستغناء^(١) عنه ؛ لأنها تفيد « الاختصاص » ، وتقوية النفي الذي ينصب على ما قبلها ، وما بعدها^(٢) أيضاً . ومع زيادتها فهي الناصبة للمضارع بنفسها ، والفعل وفاعله خبر الكون .

ومن قائل : هي زائدة زيادة غير محضة أيضاً ، ولكن المضارع منصوب بأن مضمره وجوباً بعدها ، والمصدر المؤول خبر . وقيل . . . وقيل . . .

وهذه الآراء ضعيفة ؛ لأن أكثرها يعارض ويناقض القواعد النحوية العامة . وأقرب الآراء إلى القبول هو الرأي البصرى ، الذى يجعل لام الجحود حرف جر أصلى يفيد تقوية معنى النفي قبلها وبعدها ، والمضارع منصوب بعدها « بأن » المضمره وجوباً . والمصدر المؤول مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف عام . وهذا الإعراب هو الشائع بين أكثر النحاة ، وهو أقل عيوباً من سواه ، ويؤيده بعض الأمثلة الفصيحة التى وردت مشتملة على خبر « الكون » مذكوراً كقول القائل :

سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضيّع قد يصيب

فذكر الخبر « أهلاً » يمنع أن تكون اللام فى هذه الأساليب زائدة محضة أو غير محضة ، كما يمنع أن يكون المضارع وفاعله هما الخبر فيهما ، أو المصدر المؤول هو الخبر . . .

(ب) إذا لم يكن الفعل المنفى قبل اللام « فعل كون » لم يصح اعتبارها « لام جحود » . ووجب اعتبارها نوعاً آخر يناسب السياق ، ويساير معنى الأسلوب ،

(١) سبق - فى ج ٢ م ٩ ص ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤١٩ - باب : حروف الجر ، تفصيل الكلام على زيادة حرف الجر ، وعلى زيادة « اللام » زيادة محضة وغير محضة . . . ، وعلى معانيها ، وبها : « الاختصاص » . . . و . . . (ص ٤٣٨)

(٢) حاشية الخضرى والصبان فى هذا الموضع من باب : « إعراب الفعل » .

كأن تكون زائدة، أو للتعليل^(١). أو للعاقبة . . . أو . . . والأغلب أن تصلح للتعليل في كثير من الأساليب المنفية ، فتدل على أن ما بعدها علة لما قبلها - وقد تسمى في هذه الحالة « لام كسبى » كما سبق^(٢) - ، نحو : لم يكذب الشاهد لمساعد المتهم ؛ فعدم مساعدة المتهم هو العلة في عدم كذب الشاهد، أى : لم يكذب الشاهد كذباً يكون سببه وعلّة حدوثه (أى : الغرض منه) هو مساعدة المتهم ، فمُساعدة المتهم هنا لم تتحقق ؛ فهي منفية . وأساس نفيها وعدم تحققها ما قرره^(٣) : من أن النفي الذى قبل لام التعليل ينصب على ما بعدها ، دون أن يشمل معه ما قبلها إلا بقريئة ، كما في المثال السالف « وتفسير هذا ما قرره أيضاً من أن الجار والمجرور بعد « لام التعليل » المسبوقة بفعل منى إنما يتعلقان بذلك الفعل المنفى ، ويصيران قيداً فيه ؛ فلا يكون نفيه مطلقاً خالياً من التقييد، ولكنه مقيد بهما ، فالنفي ينصب عليه في حالة واحدة فقط ؛ هي حالة تقيده بهما ، دون بقية أحواله المطلقة التى لا تخضع للقيد . وفي هذه الحالة الواحدة يسرى النفي إلى القيد فيشمله أيضاً (أى : يسرى على الجار مع مجروره) ، ففي المثال السالف يكون الكذب المنفى نوعاً معيناً محدوداً ؛ هو الكذب المقيد بأنه لمساعدة المتهم ، أما الكذب لغير هذه المساعدة فمُسكوت عنه ؛ لا يمكن الحكم عليه بشيء ؛ فقد يكون منفيّاً أو غير منفى بقريئة أخرى خارجة عن الجملة . والقيد نفسه (وهو : المساعدة) منى حتمّاً^(٤) . . .

مثال آخر : ما صلّى العابد لينافق . أى : ما صلّى العابد صلاة يكون سببها ، وعلّة أداؤها هو : النفاق . فالجار والمجرور المكوّنان من لام التعليل وما دخلت عليه قد انصبّ عليهما النفي حتمّاً . وأما ما قبلهما - وهو الصلاة غير المقيدة - فمُسكوت عنه .

(١) انظر « ح » من ص ٣٢٤ ، حيث الكلام على الفرق بينها وبين « لام الجحود » وقد سبق

كلام على « لام التعليل عند الكلام على : « كسبى » ص ٣٠٠

(٢) في « ب » من ص ٣٠٣ .

(٣) راجع الصبان في هذا الموضوع .

(٤) مما يزيد الأمر وضوحاً أن نجعل هذا المثال مثبِتاً (خالياً من النفي) ونوازن بين معنييه

في حالتى الإيجاب والنفي ، فيزداد المراد من التعليل والتقييد جلاء ، ولا سيما إذا تعددت وتوصت الأمثلة - ثم انظر « ج » الآتية .

وإن شئت فقل : هما متعلقان بالفعل المنفي : « صلتى » فهما قيد له ، وصار بهما مُقيداً ، فالصلاة المنفية هي الصلاة المقيدة بأنها للنفاق ، وليست مطلقة صلاة . أما الصلاة المطلقة التي ليست للنفاق فمسكوت عنها ، لا يفهم أمرها ولا الحكم عليها من هذا التركيب ؛ فقد تكون موجودة أو لا تكون . . . وتوجيهها لأحد الأمرين يحتاج إلى قرينة أخرى خارجة تعينها لهذا أو لذلك ، والقيد في الحالين منى حتماً . . . (١)

وإذا كان الفعل المنفى قبل اللام فعل « كون » غير ناقص لم يصح اعتبارها لام جحود ، ووجب توجيهها لشيء آخر ، ويكثر أن يكون هو : « العليل » أيضاً على الوجه السالف ؛ نحو : ما كان الحاكم ليظلم ؛ بمعنى : ما وجد الحاكم ليظلم . فالشأن في « كان » هنا كالشأن في كل فعل غير ناسخ يحل محلها من ناحية أن الجار والمجرور منفيان حتماً ، ويتعلقان به ؛ فيصير مقيداً بهما ؛ ويصير معناه بسبب النفي الواقع عليه غير مطلق ، وإنما هو مقيد بحالة معينة دون غيرها . أما غيرها فمسكوت عنه يحتاج لقرينة خارجة عن الجملة ، تبين أمره نفيًا وعدم نفي ، والقيد (الجار والمجرور المتعلقان به) منى حتماً . فكأن الناطق بهذا المثال يقول : ما كان الحاكم (أى : ما وجد وظهر الحاكم) الذى يكون سبب وجوده ، وعله ظهوره : الظلم . فسبب الوجود وعلته هو : الظلم ، والظلم منى ، فالمسبب عنه منى لا محالة . أو الجار والمجرور متعلقان بالفعل ، فهما قيد له . . . و . . . وفى هذا المثال لا يصح اعتبار اللام « للجحود » ؛ لأن هذا يؤدي إلى مخالفة الواقع الذى يدل على أن كثيراً من الحكام ظالمون .

ومن الأمثلة السالفة وأشباهاها يتبين أن النفي قبل لام التعليل ينصب على الفعل الذى قبلها في حالة واحدة ؛ هي التى يكون فيها مقيداً بهذه اللام الجارة ومجرورها ، وليس مطلقاً من التقييد ، وأن هذا النفي ينصب على ما بعدها دائماً (أى : على القيد) .

فإذا كان الفعل غير مسبوق بنفى لم تكن اللام للجحود .

وإذا كان الفعل ناسخاً غير « كون » لم تصلح اللام للجحود — كما تقدم (٢) —

(١) انظر رقم ٤ من الهامش السابق .

(٢) في ص ٢٢٠ .

في أصح الآراء ؛ فلا يقال : ما أصبح محمد ليهمل عمله ، ولم يصبح محمود ليهين غيره . . . وما ظننت الأمة الناهضة لتسنىء إلى علمائها ، ولم أظن الشعوب القوية لتتركن إلى الراحة . . . قال أبو حيان : « كل هذه التراكيب فاسدة ؛ إذ لم يسمع لها نظير في كلام العرب ، فوجب منعها وردّها » اهـ .

(ح) يتردد هنا - وفي الأبواب الأخرى - لفظ : « لام التعليل » ، و « لام الجحود » فما الفارق الدقيق بينهما ؛ بحيث تتميز إحداهما من الأخرى بغير غموض ولا خفاء ؟

الفارق بينهما ما أسلفناه من أن لكل واحدة منهما معنى يخالف معنى الأخرى ؛ فلام الجحود تفيد النفي العام ؛ ولام التعليل تفيد التعليل (أى : أن ما بعدها علة وسبب فيما قبلها) على الوجه الذى شرحناه فى كل منهما .

وشئى آخر ؛ هو أن النفي مع لام الجحود مسلط على ما قبلها وما بعدها معاً فى كل حالتهما ؛ فهو منسب على الكلام كله ؛ لأن ما قبلها كون عام منى ، وخبره المحذوف أمر عام أيضاً ، ومنى تبعاً له ، ويتعلق به الجار والجرور ، فهما متعلقان بأمر عام منى ، فيتسرب إليهما النفي منه حتماً ؛ لدخولهما فيما يشتمل عليه . . . ، ويؤثر فيه بالنفي ؛ كالأمثلة التى فى أول البحث ؛ حيث يعم النفي ما قبل لام الجحود وما بعدها ، ويكون شاملاً غير مقيد بقيد يخرج بعض الحالات .

أما لام التعليل . فالنفي قبلها داخل على فعل خاص ، ليس كونياً عاماً ، وإنما هو فعل مقيد بالجار والجرور (وهما : لام التعليل ، وما دخلت عليه) ؛ فالنفي منصب على هذا الفعل المقيد ؛ أى : منصب عليه فى حالة تقييده - وهى حالة واحدة ، دون غيرها من الحالات الأخرى الكثيرة التى لا تدخل فى التقييد ؛ التى هى مسكوت عنها ، كما قدمنا - فلا يحكم على تلك الحالات الأخرى بالنفي أو بعلمه إلا بقريئة خارجة عن الجملة . والقيد (وهو لام التعليل وجرورها) - منفيان حتماً ، لتعلقهما بالفعل الخاص المنفى . فالمعنى بعد لام التعليل منى ، أما قبلها فلا يتعين النفي إلا فى الصورة الواحدة التى شرحناها وهى التى يكون فيها الفعل مقيداً بالجار مع مجروره ؛ فعنى الفعل فيها ليس عاماً^(١) مطلقاً .

(١) يقول الصبان : إن النفي مع « لام » التعليل منصب على ما بعدها فقط ، فهل هذا يوافق =

وبناء على ما سبق اشترطوا لصحة «لام الجحود» ألا ينتقض النفي بعدها بشيء ؛ مثل «إلا»^(١) الاستثنائية - أو إحدى أخواتها - فلا يقال : ما كان الحر إلا ليقبل الضيم ؛ لأن «إلا» هذه تنقض النفي السابق عليها ؛ وتجعل ما بعدها مثبتاً . وهذا مُخْتَلَفٌ لما تتطلبه لام الجحود من نفي ما قبلها وما بعدها معاً بالحرف الثاني المذكور في صدر جملتها : ولم يشترطوا هذا في لام التعليل فأجازوا : ما حضر المتعلم إلا ليستفيد ، فصدر الجملة ينفي الحضور عن المتعلم ، وعجزها الواقع بعد «إلا» ينفي ذلك النفي وينقضه ، ويثبت الحضور . . . ، وأنه لاستفادة المتعلم ؛ فكأن الجملة : حضر المتعلم ليستفيد .

(د) هل يصح حذف «لام الجحود» ؟ وهل يصح حذف فعل «الكون» قبلها ؟ يجيز الحذف بعض النحاة ، معتمداً على ظاهر أمثلة واردة عن العرب ، وقد تصدى لبحثها بعض المحققين ، وانتهى منها إلى أن المحذوف فيها لا يتعين أن يكون أحدهما ، بل يستقيم المعنى على تقديره ، أو تقدير غيره ؛ فلا داعي للإباحة حذف واحد منهما .

* * *

= ما يقوله أكثر النحاة من أن ما بعد «لام التعليل» علة لما قبلها ، وإذا انتفت العلة انتفى المعلول ؟ يبدو أنه لا يوافق ، إلا إذا كان مراده أنه لا يشمل ما قبلها من الصور المتعددة التي لا تدخل في القيه (١) سبقت الإشارة لهذا (في رقم ١ من هامش ص ٣١٩ ورقم ١ من هامش ص ٣٢٠) .

الأداة الثانية : « أو » العاطفة^(١) التي بمعنى : « حتى » ، أو « إلا » الاستثنائية :

ينصب المضارع بأن مضمرة وحبوباً بعد « أو » العاطفة في موضعين :

أحدهما : أن تكون « أو » العاطفة صالحة للحذف ، ووضع « حتى » في مكانها من غير أن يتغير المعنى ؛ سواء أكانت : « حتى » دالة على الغاية ، أم دالة على التعليل .

(١) فالدالة على الغاية : (ويسمونها : « الغائية » أو : التي بمعنى : « إلى ») هي التي ينقضى المعنى قبلها شيئاً فشيئاً ، لا دفعة واحدة ، ويتم انقضاؤه بمجرد وقوع ما بعدها ، وتحقق معناه ؛ فإذا وقع ما بعدها انقطع ما قبلها نهائياً . وذلك بأن يكون لما قبلها نوع امتداد زمني ، واستمرار معنوي متلاحق ، لا ينقطع ولا يتوقف نهائياً إلا بتحقيق ما بعدها وحصوله ، فإذا تحقق ما بعدها وحصل انقطع المعنى قبلها بمجرد هذا التحقق والحصول ؛ نحو : أقرأ الكتاب ، أو أتعب ، (أى : حتى أتعب ، أو : إلى أن أتعب) ، فقراءة الكتاب تتطلب وقتاً ، يتابع بعضها بعضاً فيه ، ولا تتم دفعة واحدة بغير استمرار زمني محدد ، فإذا حصل التعب — وهو المعنى الذى بعد « أو » — انتهت القراءة وانقضت بمجرد حصول هذا التعب . ونحو : أتناول الطعام أو أشبع . (بمعنى : حتى أشبع ، أى : إلى أن أشبع) فتناول الطعام لا يتم دفعة واحدة ؛ وإنما يستغرق وقتاً يتوالى فيه بعضه وراء بعض ، ويستمر هذا حتى يحصل الشبع ويتحقق — وهو المعنى الذى بعد : « أو » — . فإذا حصل وتحقق انقطع تناول الطعام . ومثل : أنام الليل أو يطلع الفجر ، وأصلى الصبح وأتعبد أو تشرق الشمس^(٢)

(١) يجرى على هذه الأدوات الأحكام العامة المشتركة التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ ، والتي تجرى على كل نظائرها التي تنصب المضارع بأن المضمرة وجوباً .

أما : « أو » العاطفة . . التي لا تنصب المضارع بعدها « بأن » — فقد سبق الكلام عليها (في ج ٣ م ١١٨ ص ٥٨٥ من باب : عطف النسق .)

(٢) وما يصلح لذلك قول امرئ القيس مخاطب رفيقه في السفر : (وكان امرؤ القيس قد صمم على الأخذ بثأر أبيه ممن قتلوه ؛ فقصد قيصر الروم ليستعين به على تحقيق غرضه . واستصحب معه في سفرته الطويلة الشاقة عمرو بن قسيبة الذى جزع وتوجع بما حاق بهما من المشقات . وهو الذى يقصده امرؤ القيس بقوله : =

فالحرف «أو» فيما سبق حرف عطف بمعنى «حتى» الجارة^(١). ولكنه لا يعرب حرف جر^(٢)...

(ب) والدالة على «التعليل» (ويسمونها: «أو التعليلية») أي: (الـ) بمعنى: «كـى التعليلية»، أو «لام التعليل» (يكون ما بعدها علة لما قبلها؛ نحو: لأرضين الله أو يغفر لي، بمعنى: حتى يغفر، أو: كـى يغفر لي، فما بعد «أو» - وهو: المغفرة - علة فيما قبلها، وهو إرضائي الله. ولا تصح أن تكون «أو» هنا بمعنى: «حتى» الغائية؛ لفساد المعنى؛ إذ يكون: سأرضي الله إلى أن يغفر لي، فإذا تحقق الغفران انقطع إرضائي له، وأغضبه...)

ومن الأمثلة: أحاذر العدوى أو أسلم، وأحرص على التوقي أو أنجو من المرض. فأو بمعنى: «حتى التعليلية»، ولا تصلح الغائية، لفساد المعنى معها... و «أو» تعرب هنا حرف عطف، ولا يصح إعرابها حرف جر أو شيئاً غير العطف، بالرغم من أنها بمعنى «حتى» التعليلية الجارة^(٢)...

والآخر: أن تكون «أو» بمعنى: «إلا» الاستثنائية؛ وهذا حين لا يصلح في موضعها «حتى» بنوعيهما السالفين؛ (وهما: الغائية، والتعليلية). فلا بد من الالتجاء أول الأمر إلى: «حتى» ووضعها في مكان: «أو»، فإن لم يستقم المعنى معها قصدنا «إلا» الاستثنائية. نحو: تهوى الطائفة أو تسلم من الخلل، وتسقط أو تبرأ من الفساد... أي: إلا أن تسلم - إلا أن تبرأ... ونحو: يقتل النمر بالرصاص أو تُخطئه الرصاصة...، ويحرص الصياد

= بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أننا لاجقان بقيصرا

فقلت له: لا تبك عينك إنما نحاول ملكا، أو نموت فنعدرا

والشطر الأخير هو محل الشاهد.

(١) «حتى» الجارة حرف بمعنى «إلى» الدالة على الانتهاء، وتعمل الجر مثلها.

(٢) (٢٠٢) أما المعطوف عليه فتىء قبلها يغلب أن يكون مصدراً متخيلاً متصيذاً من الكلام

العابق، طبقاً لما سيجيء شرحه هنا (في ص ٣٢٩). - وانظر «ب» ٣٣١ -

على جلده ، أو يعجزَ عن سلخه . فلفظ « أو » في الأمثلة السالفة بمعنى : « إلا » ولا يصلح غيرها . ومع أنه بمعناها - يعرب حرف عطف ، ولا يصح اعتباره حرف استثناء ...

فإن لم تصلح « أو » العاطفة لأن تكون بمعنى : « حتى » أو : « إلا » لفساد المعنى بوضع أحدهذين في موضعها ، كانت لجرد العطف^(١) ؛ فلا ينصب المضارع بعدها ، إلا إن اقتضى المعنى بعدها نصب المضارع لسبب آخر غير السالف^(٢) ... ؛ فإن اقتضى المعنى نصب المضارع لسبب غير ما تقدم : وجب نصبه « بأن » أيضاً ، ولكن يجوز إظهارها وإضمارها ، كقول أحد الولاة لشاعر هجاء ؛ (لولا شعرك الجيد أو يُحرمَ أولادك عائلهم لقطعت لسانك . فلا عفو بعد اليوم ، أو أقبل شفاعه) . ويصح إظهار « أن » فنقول : أو أن يحرم أولادك .. أو أن أقبل شفاعه . وفي كلتا الحالتين يعرب المصدر المسبب من « أن » (الظاهرة أو المضمرة جوازاً) مع ما دخلت عليه معطوفاً . أما المعطوف عليه فلا بد أن يكون اسماً صريحاً قبل « أو »^(٣) ، وهو هنا : « شِعْر ، وعفو » . والتقدير : لولا شعرك ، أو حرمان أولادك ... فلا عفو أو قبول شفاعه ... ومن هذا قوله تعالى : (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ، أو من وراء حجاب ، أو يرسل رسلاً ...) بمعنى : أو أن يرسل رسلاً . فالمضارع « يرسل » منصوب « بأن » مضمرة جوازاً ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره : هو ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الصريح : « وحياً » والتقدير : إلا وحياً أو إرساله رسلاً ...

ملاحظة : لما كانت « أو » التي ينصب بعدها المضارع بأن المضمرة وجوباً أو جوازاً ، حرف عطف - يجب أن يكون المصدر المؤول بعدها معطوفاً على

(١) وقد سبق الكلام عليها في باب : « عطف النسق (ج ٣ م ١١٨ ص ٥٨٥) كما سبقت الإشارة .

(٢) سيجيء في « د » من الزيادة والتفصيل (ص ٣٢٩) ؛ بيان السبب الذي يقتضى نصب

المضارع بعد « أو » العاطفة .

(٣) عملاً بقاعدة نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بشروط ، منها : أن يكون المصدر المؤول من

« أن » وما دخلت عليه معطوفاً على اسم صريح خالص مذكور... و... ، وقد سبقت في ص ٢٨٧ •

شيء قبلها يناسبه^(١) ؛ (كصدر صريح ، أو مؤول ، وكاسم جامد ليس بمصدر . . .) فإن وُجد في الكلام السابق معطوف عليه مذكور ، عطفنا عليه المصدر المؤول الذي بعد «أو» كما في الأمثلة الأولى ، وكما في الأمثلة الأخيرة (وهي : لولا شعرك الجيد أو يُحْرَمَ . . . - فلا عفو أو أقبل شفاعة . . - إلا وحيماً أو يرسل رسولا . . .) وإن لم يذكر في الكلام السابق معطوف عليه تَصَيِّدُنَا من ذلك الكلام اسماً جامداً ، مصدرراً كان أم غير مصدر ، وجعلناه المعطوف عليه . والأنسب أن يكون مصدرراً - لا اسماً جامداً محضاً ؛ - ليكون المعطوف والمعطوف عليه متناسبين ، في المصدرية . . .

ويقول النحاة : إن تَصَيِّدُنَا هذا المصدر - المعطوف عليه - من الكلام الذي قبل «أو» لا يحتاج في تلمسه إلى ضابط معين ، ولا إلى طريقة خاصة . وكل ما يشترط فيه أن يكون ملائماً المعنى ، مسائراً السياق الصحيح^(٢) . . . وفيما يلي بعض الأمثلة السالفة الخالية من ذكر المعطوف عليه صراحة ، ثم اشتغالها عليه بعد تصيده :

(١) يجب أن يكون المعطوف عليه مذكوراً - في الأغلب - وجامداً حين يكون نصب المضارع بأن* مضمره جوازاً ؛ (طبقاً لما تقدم إيضاحه في ص ٢٨٧) ، ولا يصح في حالة نصب المضارع أن يكون المعطوف عليه فعلاً أو مشتقاً يشبهه ؛ إذ لو كان المصدر المؤول - وهو بعد التأويل اسم صريح - معطوفاً على فعل أو ما يشبهه لاختلَف الأمر بين التابع والمتبوع في أمور ؛ أهمها الزمن ، والذات ، ذلك لأن المصدر المؤول بعد إتمام تأويله يدل على المعنى المجرد الخالي من الزمن ومن الذات ، في حين يدل الفعل على الزمن ، وتدل المشتقات العامة على الزمن ، ومعه صاحب المعنى (أى : الذات) .
وقد أشرنا إلى صحة وقوع المعطوف عليه اسماً جامداً محضاً (أى : اسماً جامداً غير مصدر) نحو : لولا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلهم . . . فالمصدر المؤول من «أن» المضمر بعد «أو» ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : «شعر» وهو اسم جامد محض . والتقدير : لولا شعرك ، أو حرمان أولادك . . . ومثله قول الشاعر :

ولولا رجال من رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وآل سُبَيْعٍ ، أو أسوعك - علقما

(رزام : اسم قبيلة . وعلقم : منادى مرخم ، وأصله يا علقمة . . .) فالمصدر المؤول من أن المضمر بعد «أو» ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : «رجال» ورجال اسم جامد محض . والتقدير : لولا رجال أو إساعتك . . .

(٢) اكتفى ابن مالك ببيت واحد في الكلام على «أو» السالفة ؛ هو :

كذالك بعد: «أو»، إذا يَصْلُحُ في مَوْضِعِهَا : «حتى» ، أو : «ألا» - أنْ أَخْفَى =

ملاحظة	المثال بعد تصيد المصدر المعطوف عليه	المثال أولاً بغير ذكر المعطوف عليه صراحة
ليس من اللازم أن نقول : « سيكون » أو : « لنكن » ... وإنما اللازم هو مسابقة المعنى مع صحة الأسلوب ..	سيكون منى قراءة للكتاب أو تعب	أقرأ الكتاب أو أتعب .
	سيكون منى تناول للطعام أو شبع ...	أتناول الطعام أو أشبع .
	يكون منى النوم واستمراره أو طلوع الفجر .	أنام الليل أو يطلع الفجر
	تكون منى صلاة وتعب أو شروق الشمس ...	أصلى وأتعب أو تشرق الشمس
	ليكن منى إرضاء الله أو غفرانه لى	لأرضين الله أو يغفر لى
	تكون منى محاذرة للعدوى أو سلامة ...	أحاذر العدوى أو أسلم

= وفي البيت تقديم وتأخير . والأصل : (« أن » خفى كذلك بعد « أو » إذا يصلح في موضعها حتى ،

أو إلا .) .

يريد : الحرف المصدرى « أن » خفى - بمعنى : أضمروا ولم يظهر - خفاء بعد « أو » مثل ذلك الذى وقع بعد لام الجحود ؛ من ناحية أنه خفاء وإضمار واجب ؛ فلا يصح ظهور « أن » فيه بعد « أو » كما لا يصح ظهورها بعد لام الجحود . بشرط أن تكون : « أو » بمعنى : « حتى » أو « إلا » ؛ فيصح إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها .

زيادة وتفصيل :

(ا) يجرى على المضارع المنصوب بأن المضمرة بعد : «أو» جميع الأحكام الخاصة بالمضارع المنصوب بأن المصدرية^(١) من السبك ، والفصل ، وعدمه . . .

(ب) صرحنا فيما سبق أن : «أو» التي بمعنى : «حتى» أو : «إلا» - هي حرف عطف ، ولا يصح إعرابها حرف جر ، أو حرف استثناء تبعاً للحرف الذي يصلح في موضعها ؛ فهي بمعناه فقط ، وليست مماثلة له في إعرابه ؛ فلكل منهما إعرابه الخاص به . وهو يخالف إعراب الآخر . ولهذا السبب وجب إعراب المصدر المؤول بعد «أو» معطوفاً على شيء قبلها ، ولا يصح إعرابه مجروراً ، أو مستثنى ، برغم أن «أو» بمعنى : «حتى» الجارة أو «إلا» الاستثنائية .

(ج) قد تصلح «أو» السالفة لأن تكون بمعنى : «حتى» أو «إلا» عند عدم قرينة تعيينها لأحدهما ؛ ولكن يختلف المعنى في كل صورة ؛ نحو : لا لزمناك أو تسدد لي ديني . فمصحح أن تكون «أو» هنا بمعنى «حتى» ، أو «إلا» والمعنيان مختلفان .

(د) من الملاحظ أن «أو» السالفة تقع بين معنيين مختلفين ؛ أحدهما قبلها ، والآخر بعدها ، والأول محقق الوقوع أو مرجحه حتى يقع ما بعدها ؛ فحصول الأول ثابت أو بمنزلة الثابت ، حتى يحصل ويقع ما بعدها ، وحصول الثاني ووقوعه مشكوك فيه غالباً ؛ فقد يقع أو لا يقع . فإذا أريد الدلالة على أن ما قبلها وما بعدها متساويان في الشك وجب توجيهها للعطف المجرد ، ووجب رفع المضارع بعدها ؛ ليكون الرفع شارة وعلامة على هذه المساواة في الشك . بخلاف ما لو أريد الدلالة على أن الأول محقق الوقوع أو مرجحه ، وأن الثاني وحده هو المشكوك في حصوله ؛ فيجب نصب المضارع حتماً بأن مضمرة وجوباً بعد «أو» ؛ ففي مثل : أسافر يوم الجمعة أو أستريح . . . - يصح رفع

المضارع : « أستريح » على إرادة أن السفر والاستراحة متساويان من ناحية وقوعهما أو عدم وقوعهما ؛ فكلاهما مشكوك في حصوله ، غير مقطوع بواحد منهما .
ويصبح نصب المضارع « أستريح » على إرادة أن الأول - وهو : السفر - محقق الوقوع والحصول ، أو كالمحقق ، وأن الراحة مشكوك فيها ؛ فقد تحصل أو لا تحصل ، وأن المعنى أسافر حتى أستريح ، أو إلا أن أستريح . فالسفر ليس موضع شك ؛ وإنما الشك في الاستراحة ؛ إذ لا يدري المتكلم أتتحقق أو لا تتحقق ؟ .

ومثل المساواة في الشك المساواة في غيرها من المعاني الأخرى التي تدل عليها « أو » المتجردة للعطف المحض^(١) .
لهذا كان استعمال : « أو » في معناها الصحيح محتاجاً إلى يقظة ودقة

فهم . . .

(١) تقدمت هذه المعاني عند الكلام على « أو » العاطفة في باب العطف (ج ٣ م ١١٨) .

الأداة الثالثة^(١) : « حتى » الجارة للمصدر المنسبك من « أن » والجملة المضارعية :

(١) وتنطبق عليها الأحكام العامة المشتركة بين الأدوات الخمس - وهي الأحكام التي في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ - .

ولا تنضح « حتى » الجارة على الوجه المحمود إلا بعرضها مع بقية أنواع « حتى » عرضاً مناسباً ؛ يكنى لتمييز كل نوع من غيره .

أنواع « حتى » ثلاثة ؛ أولها : العاطفة ؛ وهي حرف عطف يفيد بلوغ الغاية في خسة ، أو شرف ، أو قوة ، أو ضعف ، أو نحو هذا من كل ما يفيد كمالاً أو نقصاً ، حسين أو منحويين ، أو يدل على حسن أو قبح كذلك . .

ومن أحكام هذا النوع أنه لا يدخل على الحروف ، ولا يعطف المصادر المؤولة ، ولا الضمائر ، - في الرأي الراجح - ولا الأفعال ، ولا الجمل الفعلية ولا الاسمية ، وإنما يعطف الاسم الظاهر الصريح فقط .

(وقد سبق تفصيل الكلام على هذا النوع ، وعلى أحكامه في باب العطف ج ٣ ص ٥٦٢ م ١١٨) .

ثانيها : حتى الابتدائية ؛ وتفيد الدلالة على : « الغاية » ولو بتأويل أو تقدير ، ولكنها لا تدخل إلا على جملة جديدة ؛ مستقلة عن الجملة التي قبلها في الإعراب ، مع اتصالها معنى بنوع من الاتصال ؛ كالتي في قول الشاعر :

كريم يُسميت السر ؛ حتى كأنه إذا استخبروه عن حديثك جاهله

- و« كأن » من الحروف الناسخة التي لها الصدارة في أول جملتها -

وهذا هو المراد من قول « الخضرى » عند كلامه عليها في باب العطف ج ٢ - : « إنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها . » ؛ أى : نهاية وأخير له ؛ فتدخل على الجملة الاسمية نحو : « الصناعة مفيدة ، حتى فائدتها الخلقية كبيرة » .

وتدخل على الجملة الفعلية الماضية ؛ نحو قول المتنبي يصف جيش الأعداء :

وضاقت الأرض ؛ حتى كان هاربهم إذا رأى غير شيء ظنّه رجلاً

ونحو : « ارتفع صوت الحرية في القرن العشرين حتى ملأ الأسماع ، ودوّى في المشارق والمغرب حتى زلزل حصون الاستبداد » .

وتدخل على الجملة المضارعية بشرط أن يكون زمن المضارع حالاً حقيقية ، أو مؤولة بالحال ، وفي صورتين يجب رفع المضارع .

فالحال الحقيقية : (هي التي يكون زمنها هو زمن التكلم .) وفي أثنائه يتحقق معنى المضارع ؛ بحيث يكون الوقت الذي يجرى فيه الكلام هو الوقت الذي يقع فيه - أول مرة - معنى هذا المضارع . أى : أن الزمن الحال يجمع بين كلام المتكلم ، وحصول معنى المضارع أول مرة - بالنسبة لهذا الكلام الذي يحوى المضارع ، نحو : « أوصنى الآن للخطيب حتى أسمع وأفهم كلامه » . (طبقاً للبيان الآتى في ج من ص ٣٣٨) .

المؤولة بالحال نوعان :

والكلام عليها - هنا - يتجه إلى ناحية معناها ، وعملها ، وحكم المضارع

بعدها .

= (ا) إما مؤولة عن ماض : وهي التي يكون زمنها قد فات قبل التكلم ، ومعنى المضارع قد وقع وانتهى ، وتم كل هذا قبل النطق بالجملة المشتملة على « حتى » مع مضارعها . ولكن المتكلم يتخيل أن ذلك الزمن بما يحويه من معنى المضارع لم ينته ، وأنه موجود قائم حين النطق بالجملة . وهذه الطريقة تسمى : « حكاية الحال الماضية » (وسيجيء تفصيل الكلام عليها هنا ، وفي ج من ص ٣٣٨ . حيث نعرف الداعي لها ، وأثرها النحوي والمعنوي) .

أما علامة هذه الحالة الماضية المحكية فصحة الاستغناء عن مضارعها ، وإحلال ماضي محلها فلا يتغير المعنى ، ولا يفسد التركيب (كما سيجيء في ص ٣٤٨) وكما يوضحه المثال التالي في : « ب » .

(ب) وإما مؤولة عن مستقبل ؛ وهي التي يقع الكلام ويتحقق دون أن يقع ويتحقق زمنها وزمن مضارعها في أثناءه ، أو قبل النطق به . ولكن المتكلم يتخيل أن زمنها قائم وقت الكلام . وعلى هذا لا يصح اعتبار : « حتى » ابتدائية إذا كان معنى المضارع الذي بعدها قد تحقق في زمن انتهى حقيقة ، أو أنه سيتحقق في زمن مستقبل حقيقة ، بغير تخيل الحال وحكايتها في كل واحدة منهما . فثال حكاية الحال الماضية التي يتخيل المتكلم وقوعها وقت كلامه - على الرغم من أن زمنها قد فات حقاً ، وانتهى قبل أن يتكلم - قول المؤرخ : (يقيم الفراعنة المصريون القدماء مسلات ضخمة ، حتى يكتبون على جوانبها تاريخهم ، ومآثرهم .) أى : حتى كتبوا . ومثال الحال المؤولة عن المستقبل : (يأتي الشتاء في الشهر القادم ؛ وها هو ذا المطر ينهمر . ويشتد البرد حتى ترتجف منه أعضائي) . ومثال الحال الحقيقية - : (أقف الآن على شاطئ البحر والشمس منحدرة إلى مغربها حتى أتابع منظر غروبها - هذه الوردة في يدى أرقبها وأشمها ، حتى أتمتع بلونها وبطيب رائحتها) - فتابعة الغروب تتحقق في الزمن الذي ينطق فيه المتكلم بالجملة المشتملة على « حتى » ؛ فزمنها واحد هو : الحال . كذلك التمتع بطيب الوردة ولونها ؛ يقع في الزمن الذي يقع فيه النطق بالجملة المشتملة على « حتى » وهو الزمن الحالى . وفي هذه الأمثلة وأشباهاها تعرب « حتى » حرف ابتداء يدل على « الغاية » والجملة بعدها مستقلة في إعرابها لا في معناها - وقد شرحنا في الصفحة التالية المراد من الغاية .

ثالثها : « حتى » الجارة ، وهي نوعان :

١ - نوع يجر الاسم الظاهر الصريح (والظاهر : ما ليس ضميراً ، والصريح : ما ليس مصدرأ مؤولاً) ومعناها : الدلالة على الغاية ، نحو : قرأت الكتاب حتى الخاتمة . ولا شأن لنا بهذا النوع هنا - (فقد سبق تفصيل الكلام عليه في الجزء الثاني ، باب حروف الجر ، م ٩٠ ص ٤٤٥) .

٢ - ونوع يجر المصدر المؤول من « أن » المضبرة وجوباً وما دخلت عليه من جملة مضارعية . ومعنى « حتى » إما الدلالة على الغاية ، وإما الدلالة على التعليل ، وإما الدلالة على الاستثناء ، والنوع الجار للمصدر المؤول - وإن سبق مجملاً في الموضع السالف - هو موضوع التفصيل في كلامنا الآن . لكن الكوفيين يعتبرون « حتى » حرفاً مصدرياً ينصب المضارع بنفسه مباشرة ، ويميزون ظهور « أن » المصدرية بعده فتكون للتوكيد اللفظي .

(انظر البيان في « ب » ص ٣٥٠) =

(١) فأما معناها فالدلالة على « الغاية » ، أو : على « التعليل » ، أو : على « الاستثناء » .

فتدل على الغاية إذا كان المعنى بعدها نهاية حقيقية لمعنى قبلها ينقضى تدريجياً لا دفعة واحدة ، ولا سريعاً ، ويترتب على تحقق المعنى الذى بعدها أن ينقطع المعنى السابق فوراً ، وأن يتوقف بمجرد تحقق اللاحق وحصوله ؛ نحو : (يمتد الليل حتى يطلع الفجر) - (يزداد الحرّ نهارَ الصيف حتى تغيب الشمس ، ويزداد البرد ليلَ الشتاء حتى تشرق) - (يسرع القطار حتى يدخل المحطة ، والطائرة حتى تدخل حظيرتها) . . . فامتداد الليل يستمر تدريجياً إلى أن يظهر الفجر ، وعند ظهوره ينقطع الامتداد ويختفى . وازدياد الحر يدوم إلى أن تختفى الشمس ، ومتى اختفت انقطع الازدياد وتوقف ... وهكذا بقية الأمثلة ونظائرها مما تقع فيه : « حتى » دالة على الغاية (أى : على نهاية المعنى الذى قبلها ، وانقطاعه ، بسبب ظهور معنى جديد بعدها ، وابتداء حصوله وتحققه) ، ولذا يسمونها : « حتى الغائية » أو : « حتى التى بمعنى : إلى » : للدلالة كل واحدة منهما على انتهاء ما قبلها بمجرد حصول ما بعدها . ولا بد أن يكون المعنى السابق من الأمور التى تنقضى شيئاً فشيئاً - كما نرى - فلا ينقضى مرة واحدة ، ولا ينقطع بغير تمهل .

والضابط الذى تتميز به « حتى الغائية » من غيرها هو صحة حذفها ، وإحلال « إلى »^(١) محلها من غير أن يفسد المعنى ، أو التركيب .

= « ملاحظة » : يصح حذف ما دخلت عليه « حتى » مهما كان نوعها بشرط ألا يكون اسماً صريحاً مجروراً بها . ومن الأمثلة قول الشاعر وقد ذهب لزيارة شخص :

فلما لم أجدك - فدتك نفسى - رجعتُ بحسرة وصبرت حتى ...
يريد : حتى يأذن الله - مثلاً -

(١) إنما تدل « إلى » على الغاية بالتفصيل الذى سبق عنها في حروف الجر - ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٦ - وعند التقدير نقول : « إلى أن . . . » فيزداد بعدها الحرف « أن » ؛ لمجرد الإيضاح والتفسير ، لأنه الناصب للمضارع . ويوضح هذا ما يجيء - تحت عنوان : « ثالثها » ، في هامش ص ٣٣٧ - خاصاً بالكلام على « حتى » بمعنى « إلا » فكان الذى يحل محل « حتى » هو : « إلى أن » . لكن لا يصح إظهار « أن » بعد « حتى » مطلقاً .

وتدل على « التعليل » إذا كان ما قبلها سببا وعللة فيما بعدها^(١) ؛ نحو :
 (نقرأ الصحف حتى نعرف الشؤون الداخلية والخارجية ، ونستمع إلى الإذاعة حتى
 نعلم ما يدور في البلاد المختلفة) ؛ فقراءة الصحف هي السبب في معرفة الشؤون
 الداخلية والخارجية ، والاستماع إلى الإذاعة هو السبب في العلم بما يدور في
 البلاد المختلفة . فما قبل : « حتى » هو العلة والسبب فيما بعدها^(٢) ؛ ولهذا ، تسمى :
 « التعليلية » .

ومن الأمثلة أيضاً ؛ (تحرص الأمم على نشر التعليم حتى تنهض وتقوى ،
 وتتنافس في ميادين الصناعة حتى تفوزَ بأكبر قسط من مزاياها ، وتتسابق إلى
 كشف الكواكب حتى تستأثرَ بما فيها) ...

وتدل على « الاستثناء » - كإلا - إذا لم تصلح للدلالة على الغاية أو على
 التعليل ؛ فلا بد من القطع بعدم صلاحيتها « للغاية ، أو للتعليل » قبل جعلها
 للاستثناء الخالص . نحو : (لا يصلح الوالى للحكم حتى يلتزم العدل ، ويحرص
 عليه) والتقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلا أن يلتزم العدل . « فحتى »
 هنا بمعنى : « إلا » - وعند التقدير نقول معناها : « إلا أن » ، فتظهر « أن »
 بعد « إلا » في حالة التقدير فقط ، لمجرد الإيضاح ، ولا يصح إظهارها بعد « حتى » -
 ولا تصح أن تكون « غائية » ولا « تعليلية » ؛ إذ لو كانت « غائية »
 لوجب أن ينقضى المعنى قبلها تدريجاً - كما سبق - والذنى من المعانى التى تنقضى
 دفعة واحدة ؛ لأنه حكم بالسلب على أمر ، والحكم بالسلب ينصبُ سريعاً ،
 دفعةً واحدة ؛ لا تدريجاً - فى الصحيح^(٣)

(١) أهدأ يوافق قولهم : إن « حتى التعليلية » بمعنى « كى التعليلية » التى يكون ما بعدها علة فيما
 قبلها ؟ أم أن المسألة اعتبارية ؟ المراجع فى هذا مضطربة .

(٢) لأن السبب متقدم فى زمنه على المسبب حتماً .

(٣) وهنا اعتبار آخر ؛ هو أن الكلام قبل « حتى » منى فى هذه الصورة ؛ والمنى لا يزول معنى
 فيه إذا كانت « حتى » للغاية وتحققت الغاية . فعند تحققها يبقى معنى النى قبل « حتى » على حاله .
 ويترتب على بقاءه فساد المعنى ؛ إذ يكون التقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلى أن يلتزم العدل ، فإذا
 تحقق التزامه العدل لا يصلح للحكم .

ولو كانت « تعليلية » لوجب أن يكون ما قبلها سبباً وعلّة فيما بعدها . وهذا لا ينطبق على ما نحن فيه ؛ إذ ليس عدم صلاح الوالى للحكم هو السبب في أنه يلتزم العدل .

ومن أمثلة « حتى » التي بمعنى : « إلا » قول عليّ رضي الله عنه : « لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه ، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه » (١) .

وكذلك قول شوق :

وما السلاحُ لقومٍ كلَّ عُدَّتْهم
حتى يكونوا من الأخلاق في أهْبِ (٢)

* * *

= وبهذه المناسبة نشير إلى أهم الأحكام الخاصة « بحتى الاستثنائية » ؛ وقد نبه العلماء إليها ؛ لدقتها ، وخفائها على كثير :

« أولها » أن « حتى » الاستثنائية تُسبَق - كثيراً - بنفي ؛ يجعل معنى الجملة التي قبلها منفيّاً .
« ثانيها » أن معنى الجملة المشتملة على هذا النفي يظل على حاله عند التقدير مستمراً ومنفيّاً لا ينقطع استمراره ونفيه بوقوع ما بعدها ، مهما كانت الأحوال . والسبب في هذا أن الاستثناء الذي تتضمن معناه ، وتدل عليه « هو استثناء منقطع » - في الأعم الأغلب - (أى : لا يكون فيه المستثنى . من جنس المستثنى منه ، فهي بمعنى : « لكن » ساكنة النون) . كالذى هنا ، وقد يكون متصلاً أحياناً كالذى في قوله تعالى : (لن ننالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) فهي للاستثناء المتصل من عموم الأحوال .
« ثالثها » أن « حتى » تتضمن معنى « إلا » الخالية من « أن » بعدها . أما « أن » التي تظهر في تأويل الجملة فهي « أن » المصدرية المضمرة وجوباً بعد « حتى » . فإذا وضعنا « إلا » مكان « حتى » ظهرت « أن » المضمرة ؛ إذ لو كانت « حتى » بمعنى : « إلا » و « أن » معاً لتكررت « أن » عند التأويل ، وصار الكلام : لا يصلح الوالى للحكم ، « إلا أن أن » يلتزم العدل ، بذكر « أن » مرتين ؛ إحداهما التي كانت مضمرة وجوباً مع « حتى » والأخرى هي المزعومة خطأ بعد « إلا » .

(١) استقامة اللسان : ترك الغيبة والنميمة ، وكل لفظ يؤذى .

(٢) جمع : إهاب ، بمعنى : جلد .

(٣) ومن الأمثلة أيضاً قول المتنبي :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراقَ على جوانبه الدم
وقول الآخر :

ولا أَلينَ لغيرِ الحقِّ أتبعُهُ
حتى يلينَ لضررِ الماضِجِ الحَجَرُ =
النحو الواقي - رابع

(ب) وأما عملها : فالجرّ باعتبارها حرف جر أصلى ، بشرط أن يكون المضارع بعدها منصوباً بأن المصدرية ، المضمرة وجوباً .

وهذا النوع الجارّ من أنواع « حتى » (وهو الذى يعيناهنا) لا يجرّ إلا المصدر المنسبك من « أن » المصدرية مع صلتهما الجملة المضارعية . ففى مثل : الصبر يحمى النفس الحزينة ، حتى تفىء إلى السكينة - يكون الإعراب : (حتى) حرف جر - (تَفِئُ) فعل مضارع ، منصوب « بأن » المضمرة وجوباً بعد « حتى » . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : « هى » . والمصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه من الجملة المضارعية مجرور « بحتى » . والتقدير : حتى إفاءتها . . . وهذا الجار ومجروره متعلقان بالمضارع : « يحمى » . . .

وهى تعمل الجر دائماً ولو كان معناها : « الاستثناء » ؛ فشأنها فى الاستثناء والجر معاً كشأن (خلا ، وعدا ، وحاشا) ، وهذه الثلاثة حروف جر ، ومعناها : الاستثناء .

* * *

(ح) وأما حكم المضارع بعدها : فتارة يجب رفعه ؛ فتكون ابتدائية^(١) ، وتارة يجب نصبه بأن مضمرة وجوباً ، فتكون جارة للمصدر المؤول بالطريقة التى أوضحناها ، وتارة يجوز فيه الأمران ؛ فتكون ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه بالحرف المصدرى « أن » . وفى كل أحوال المضارع لا يجوز أن يفصل بينه وبين « حتى » فاصل مذكور أو مقدر إلا « أن » المضمرة وجوباً^(٢) فى حالة نصبه .
١ - فيجب رفعه فى كل حالة تستوفى ثلاثة شروط مجتمعة^(٣) :

= وكذلك :

لا تُسَلِّدِينَ إِلَى عَارِفَةٍ . حَتَّى أَقَوْمَ بِشُكْرٍ مَا سَلَفَا .

(والعارفة : المعروف ، وإسداؤها . فديمها وبذلها) .

(١) سبق معنى « الابتدائية » فى هامش ص ٣١٤ .

(٢) ويجزى بمض النحاة (كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٧) الفصل بينهما بالظرف

أو الجار مع مجروره ، أو بالقسم ، أو بالمفعول ، أو بالشرط الذى فعله ماض . وهذا رأى حسن إذ فيه تيسير .

(٣) فيما يلى الشرط الأول ، أما الثانى والثالث فى ص ٣٤٣ .

الشرط الأول : أن يكون زمن المضارع للحال حقيقة أو تأويلا ، والحال الحقيقية - كما سلف^(١) - هي التي يقع فيها الكلام ؛ فزمنها زمن النطق بالكلام المشتمل على « حتى » . أى : أن الزمن الذى يحصل فيه الكلام هو نفسه الزمن الذى يجرى فيه - أول مرة^(٢) - معنى المضارع التالى لها . فلا بد أن تجمع الحال الحقيقية بين الأمرين ؛ وهما : الكلام المشتمل على « حتى » ، وحصول معنى المضارع الذى يتلوها ؛ بحيث يتكلم الناطق بها ويجملتها فى وقت يتحقق معنى المضارع وحصوله أول مرة ؛ نحو : (ينساب هذا الماء بين الزروع حتى تشرب) فالشرب - وهو معنى المضارع التالى : « حتى » - يتحقق ويحصل فعلا أول مرة فى الوقت الذى يتكلم فيه المتكلم بالجملة ؛ فزمن النطق والشرب واحد ؛ هو : الزمن الحالى ، وهو الذى يجمع بينهما . ومثل : (يسمع الطبيب دقات القلب الآن حتى يعرف أمره ، ويجس نبض المريض حتى يسترشد به فى معرفة الداء) . بشرط أن يقال هذا فى وقت استماع الطبيب للدق ، وجس النبض . ومثل : (أشاهد العواصف تشتد الساعة حتى تقتلع الأشجار ، وتزداد شدة وعنفا حتى تهدم البيوت ، وتغرق السفن ، وتسقط الطائرات) . . . بشرط أن يكون الزمن الذى يتحقق فيه معنى الأفعال المضارعة التآلية « حتى » فى كل ما سبق هو زمن النطق بالكلام ، فكأن الناطق بالمضارع الحالى الزمن يقول : الأمر الآن كذا وكذا ، أى : شأنه فى الحال القائمة كذا وكذا . . .

فالمضارع فى الأمثلة السالفة - وأشباهاها - مرفوع وجوبا^(٣) . و « حتى » حرف ابتداء ، يدل على أن الجملة بعده جديدة مستقلة عما قبلها فى الإعراب دون المعنى ؛ إذ لا بد من اتصالهما فيه - كما عرفنا .

ولا مانع أن يستمر معنى المضارع الحالى الزمن ؛ فيجئد وقته بعد انتهاء

(١) فى هامش ص ٣٣٣ .

(٢) أوضحنا فى هامش ص ٣٣٣ المراد من أنه « أول مرة » ، بأن يتحقق المعنى وقت الكلام فعلا ، وأنه لم يكن قد تحقق قبله ، أما إذا تحقق قبله وأريد إنزاله منزلة ما يتحقق وقت الكلام فإنه يكون حالا مؤولة - كما سيجىء فى الصفحة التالية -

(٣) سيجىء فى ص ٣٤٩ أنه لا يصح نصبه بأن المضمره ، لأنها تخلص زمن المضارع للاستقبال ، والاستقبال يعارض الحال . . .

النطق بالجملة المشتملة على : « حتى » وإنما المنوع أن ينقضى معناه قبل النطق بكلمة « حتى » ؛ فيكون ماضى المعنى . أو أن يتأخر بدء تحققه إلى ما بعد النطق بها والفراغ منها ؛ فيكون تحققه فى زمن مستقبل حقيقى بالنسبة لها ؛ إذ يتحقق بعد الانتهاء من التكلم بجملةتها .

أما الحال المؤولة (أو : المحكيّة) فلها صورتان ، لا بد فى كل منهما من قرينة تدل على حكايتها .

الصورة الأولى : الزمن الماضى المؤول بالحال ، وهو الذى يكون فيه معنى المضارع قد تحقّق وانتهى فعلا قبل النطق بالجملة ، وكان المناسب أن يذكر الفعل بصيغة الماضى ، ولكنه يعاد ذكره بصيغة المضارع بقصد حكاية الحال^(١) لماضية التى ترشد إليها القرينة - بالطريقة التى شرحناها^(٢)
وفى هذه الصورة التى يكون فيها زمن المضارع^(١) حالاً^(٢) ماضية ولكنها مؤولة - يجب رفعه ، وتكون « حتى » ابتدائية ؛ كما وجب رفعه فى الزمن الحالى حقيقة وكانت فيه « حتى » ابتدائية أيضاً .

ومن أمثلة الحال الماضية المؤولة أن يقول أحدنا اليوم (هذا زهير الشاعر الجاهلى ، يراجع قصيدته حتى تجود بعد حول فى مراجعتها ؛ فيذيعها ، ولذا تسمى قصائده : « الحوليات » . . .) فعنى المضارع - وهو الجودة بعد الحول - أمر فات حقاً قبل النطق بكلمة : « حتى » وبجملتها . كفوات المراجعة . وزمن الأمرين فى حقيقة ماض ، ولكن التحدث عنهما بصورة المضارع - قُصِدَ به حكاية ما مضى ، ولإرجاع ما فات ، على تخيل أنه يقع الآن - فى وقت الكلام - أو على تخيل أن المتكلم قد ترك زمانه الذى يعيش فيه ، ورجع إلى الزمن السالف الذى يتحقق فيه المعنى أمامه ساعة النطق ، وكأنه من أهل ذلك العصر القديم . ووجود الرفع هنا يعتبر الدليل على الحكاية^(٣) ، وعلى ما يترتب عليها من أثر معنوى .

(١ و ١) أى : الحالة ، أو : الحادثة .

(٢) فى هامش ص ٣٣٣ . وهناك - وكذا فى ص ٣٤٨ - العلامة التى تدل على أن الماضى يحكى

الدلالة الزمنية .

(٣) فى هامش الصفحة التالية ما يزيد « حكاية الحال الماضية » وضوحاً . أما أثرها المعنوى الذى

ذكرناه فيزداد بياناً بما فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ .

ويسمى هذا الاتجاه : « حكاية الحال الماضية » ، أى : إعادة حالة سبقت وحادثة وقعت ، وترديد قصتها وقت الكلام ، وكأنها تحصل أول مرة ساعة النطق بها ، مع أنها - فى حقيقة الأمر - قد حصلت من قبل ، وانتهى أمرها قبل ترديدها . وهذه هى الصورة الغالبة فى الحكاية .

والغرض من « حكاية الحال الماضية » هو الإشعار بأهمية القصة ، وبصحة ما تضمنته من معنى قبل « حتى » وبعدها ؛ لادعاء أنها تقع الآن - فى وقت الكلام - وأن ما بعد « حتى » مسبب عما قبلها ، وغاية له ، فيثور الشوق إلى سماعها ويمتزج السامع بجوها .

ومن الأمثلة أيضاً : (انظرُ إلى الفراعين يبنون قبورهم فى حياتهم منحوتة فى الصخر الأصم حتى تستريحُ نفوسهم لصلابتها وقوتها ، وربما أخفوها حتى يأمنون الأيدي العابثة بها . . .) فزمن بناء القبور قد انتهى وانقضى ، وكذلك الاستراحة ، والإخفاء ، والأمن . . . فكان المناسب ذكر هذه المعانى بصيغة الماضى لا المضارع . ولكن جىء بالمضارع على سبيل « حكاية الحال الماضية » ؛ ليكون من وراء ذلك توجيه الأنظار إلى هذه القصة الهامة العجيبة ، وأنها صحيحة ؛ كأنها تقع الآن أمامنا ساعة التكلم بما يلبسها من غرائب ، وكأن المتكلم يطلب إلى السامع التنبه إلى ما يحيط بها ، وأن يستعيد صورتها كاملة ويعيش - ساعة سماعها - فى جو يشابه الجو الحقيقى الذى ولدت فيه أول أمرها ، دون الاكتفاء بالسماع المجرد . أو يريد منه أن ينتقل بخياله إلى العصر الحقيقى الذى وجدت فيه ، لي شاهد وقت الكلام نشأتها ، وتحققها هناك . فالتعبير عن القصة الماضية بصيغة المضارع و « الحال المحكية » يجعل القصة الماضية بمنزلة ما يحصل أمامنا الآن ، أو يجعلنا بمنزلة من تقدم بهم الزمان فشاهدوها فى وقتها الحقيقى السالف . والأمران على سبيل التخيل الخفض ، ولهذا يعتبر زمن المضارع حالياً تأويلاً^(١) ، للاحقيقة ، ويجب

(١) راجع ج ٢ من الصبان والخضرى ، باب : « أعمال أهم الفاعل » ؛ حيث بيان الأمرين ، وطريقى الحال الماضية . ونزيدهما وضوحاً ؛ فنقول : إذا كان المعنى الذى بعد « حتى » قد وقع وانتهى زمنه قبل النطق بالجملة التى تشتمل عليها ، وأريد التعبير عنه فالتعبير بالفعل الماضى هو المناسب له ، والأليق . غير أن هناك بعض دواع بلاغية ومعنوية أوضحتها تدعو - أحياناً - إلى ترك التعبير بالماضى وإلى العدول =

رفعه مراعاة لهذه الحالمة التأويلية . ولا بد في حكاية الحالة هذه من قرينة تدل على الحكاية .

والصورة الثانية : - وهى صورة أقل استعمالاً من الأولى - ويراد بها حكاية الحالة المستقبلية التى لم تقع بعد ، والتعبير عنها بما يدل على أنها تقع الساعة ، وتحصل الآن (أى : وقت الكلام) مع أنها لم تقع ولم تتحقق قبل الكلام ، ولا فى أثناءه .
والغرض منها : إفادة القطع بمجيئها ، وأنها آتية لا محالة ، فهى بمنزلة ما وقع وتحقق ، أو يقع ويتحقق فى أثناء الكلام . ولا بد فى هذه الحكاية من قرينة تدل عليها . ومن أمثلتها قول أحدهم : (ويل للمشارك يوم القيامة ، إنى أراه الآن يتلفت حتى يجد الشفيع ولا شفيع يومئذ ، وأسمعه يصرخ حتى يسمع النصير ، ولا نصير) .

= عنه المضارع الذى يقوم - مع القرينة - مقامه تأويلاً وتزيلاً . وهذا يسمى : «حكاية الحال الماضية» .
وتقوم على أحد اعتبارين .

أولهما : تخيل المتكلم أن المعنى الماضى الذى حصل وتحقق قبل النطق بالكلام - لم يحصل ولم يتحقق فيما مضى ، وإنما يحصل ويتحقق وقت الكلام ، أى : فى الزمن الحالى ؛ فكأن هذا المعنى يحصل ويتحقق أمامه الآن ؛ لهذا يعبر عنه بفعل مضارع يدل على الحال .

وثانيهما : أن يتخيل - أيضاً - أنه لا يعيش فى الزمن الذى يتكلم فيه ، وإنما يرجع به زمنه إلى الوراء ؛ ونقله من عصره الحاضر القائم إلى عصر مضى ، ووقع فيه ذلك المعنى ، فكأن المعنى يقع أمامه ويتحقق فى الزمن الذى ينطق ويتكلم فيه بذلك المعنى ؛ وهو : «الحال» ويجيء بالمضارع ليعبر عن هذا المعنى ، وزمنه ، بدلاً من الماضى .

فحكاية الحال الماضية قائمة تخيلاً ؛ إما : على تقديم المتكلم ونقله من زمنه الذى يعيش فيه إلى زمن سبق ، وتحقق فيه المعنى ، وإما : على تأخير زمن المعنى إلى عصر المتكلم . وفى الحالتين يستعمل المضارع بدل الماضى ؛ للدلالة على أن زمن المعنى وزمن التكلم واحد ؛ هو : الزمن الحالى . وكل هذا على سبيل التخيل ، والتأويل ، والحكاية ؛ فحدث الآثار المشار إليها هنا وفى ص ٣٤٦ . ويوضح الاعتبارين السالفين المثال الآتى يقوله أحدنا اليوم :

دعا الرسول عليه السلام قومه إلى طاعة ربه ، وإلى ترك المردول من عادات الجاهلية ، فبذل الجهد فى هذا السبيل ، واحتمل الأذى من قومه ، وصبر على ما لقيه من العنت والاضطهاد . . .

فهذه قصة وقع معناها ، وتحقق فعلاً قبل النطق هنا ؛ فالتعبير عنها بالفعل الماضى هو المناسب لها . لكن المتكلم قد يعدل عنه إلى التعبير بالمضارع ؛ لسبب بلاغى ومعنوى - كما أشرنا - فيقول : (وهو يتخيل أن الزمن تقدم به - إلى عصر النبى ، فهو يشاهدها فيه ، أو أنها تأخرت إلى عصره فهو يشاهدها كذلك ، وفى الحالتين يكون زمن مشاهدتها والتكلم بها واحداً ، هو : الزمن الحالى) : إن رسولنا يدعو قومه . . . ويبدل الجهد . . . واحتمل الأذى . . . ويصبر . . .

الشرط الثاني من شروط رفع المضارع بعد « حتى »^(١) . . . : أن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها ؛ كالأمثلة السابقة - ليقع الربط بين ما قبلها وما بعدها^(٢) - فإن لم يكن مسبباً عما قبلها لم يصح رفع المضارع ، ووجب اعتبارها جارة يُنصب بعدها « بأن » مضمرة ؛ وجوباً - نحو : (يتقضى هؤلاء الزراع نهارهم في العمل حتى تغرب الشمس) . فغروب الشمس ليس مسبباً عن قضاء النهار في العمل ، فيجب نصب المضارع : « تغرب » ، ولا يجوز رفعه . . . ؛ ونحو : (يحرص هذا البخيل على ماله حتى يموت) ، فالموت ليس مسبباً عن البخل ؛ ولهذا يجب نصب المضارع . . .

الشرط الثالث : أن يكون ما بعد « حتى » فضلة (أى : تم الكلام قبله من الناحية الإعرابية كالأمثلة المتقدمة) لا جزءاً أساسياً في جملة لا تستغنى عنه في إتمام ركنيتها الأصليين ؛ (فلا يكون خبراً لمبتدأ^(٣) ، أو خبراً لناسخ^(٤) . . .) ، فإن لم يكن فضلة لم يصح الرفع ، ووجب النصب بأن مضمرة وجوباً بعد « حتى » ، نحو : (عملي حتى تغرب الشمس - كان عملي حتى تغرب الشمس - إن عملي حتى تغرب) . . . فالمصدر المنسبك من « أن » المضمرة وما دخلت عليه مجرور بـ « حتى » والجار والمجرور خبر المبتدأ ، أو خبر الناسخ . . .

« ملاحظة » : علامة كونه حالاً أو مؤولاً به صحة الاستغناء عن « حتى » - مع وضع « الفاء » الداخلة على كلمة : « الآن » مكانها ؛ فلا يتأثر المعنى ، ولا الأسلوب^(٥) . . . ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة ، ومسبباً عما قبلها .

* * *

(١) سبق الشرط الأول في ص ٣٣٩ .

(٢) وهذا الربط معنوي بين الجملتين ، يقوم على أساس السببية والمسببية ؛ لعدم وجود رابط لفظي بينهما . أما في حالة نصب المضارع فإن الربط اللفظي موجود ؛ وهو تعلق الجار والمجرور (أى : حتى وما دخلت عليه) بالعامل قبلها .

(٣) لأن الجار مع مجروره (كحتى مع مجرورها) لا يكون جزءاً أساسياً في جملة إلا حين يكون خبراً لمبتدأ ، أو : ناسخ ، أو : بمنزلة الخبر ، أو : يكون نائب فاعل .

(٤) الناسخ يشمل : « ظن وأخواتها » ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر . وإنما يجب أن يكون ما بعدها فضلة ؛ لأن « حتى » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة مستقلة في إعرابها عما قبلها - كما أوضحنا - فإذا جاء ما بعدها غير فضلة كان جزءاً أساسياً مما قبلها فلا تكون ابتدائية .

(٥) بأن نحذف كلمة « حتى » ونضع مكانها كلمتان : هما « الفاء » - « والآن » - فالآن .

٢- ويجب نصب المضارع في كل حالة من الحالات الثلاث السالفة التي لا تصلح للرفع الواجب ؛ وهى :

(١) أن يكون زمنه - وقت التكلم - ليس حالا ، حقيقة ولا تأويلا ، بأن يكون زمنه ماضياً^(١) خالصاً ، أو مستقبلاً خالصاً ، فمثال الماضى المحض ؛ (فى سنة عشرين من الهجرة تم فتح مصر على يد العرب حتى ينقذوها من ظلم الرومان) . . . فالفتح والإنقاذ وقعا فى زمن خالص المضى ؛ وبقيا هنا على حالهما من غير تأويل زمنهما بالحال . ومثل : (بنى العباسيون مقياساً للنيل بجزيرة الروضة^(٢)) حتى يعرفوا زيادته ونقصه .

ومثال المستقبل الحقيقى : (فى الشهر القادم يزور بلادنا وفود من العلماء الأجانب حتى يطلعوا على مظاهر الحضارة والتقدم عندنا ، وسنتنزه فرصة وجودهم للانتفاع بعلمهم وتجربتهم حتى تقوم مشروعاتنا العمرانية الجديدة على أسس علمية وفنية صحيحة) ؛ فالمراد : لكى يطلعوا فى المستقبل (الشهر القادم) على مظاهر الحضارة ، ولكى تقوم مشروعاتنا فى المستقبل على أسس علمية بعد زيارتهم ، وكذلك بعد انتهاء الفرصة للانتفاع بهم . - والزمن المستقبل هنا هو الزمن الآتى حقاً ، ولا يكون مجيئهم إلا بعد انتهاء الكلام ، وقول الشاعر :

يا ليت من يمنع المعروف يُمنَّعهُ حتى يذوقَ رجال غيبَ ما صنعوا
أى : لأجل أن يذوق أولئك الرجال فى المستقبل غيبَ ما صنعوه . والمستقبل

(١) الفرق بين المضارع الذى يكون زمنه خالص المضى (أى : باقيا على مضى زمنه) والمضارع الذى كان أصل زمنه ماضياً ثم صار للحال حكاية وتأويلا - هو أن الأول حكه النصب ، وأن الكلام قبل « حتى » يفيد الإخبار بوقوع معناه وتحققه ، وأن معنى الكلام بعدها مترقب الحصول فى المستقبل ، ينتظر تحققه ووقوعه ، من غير أن يفيد الجزم بتحقيقه ووقوعه . أما الثانى فحكه الرفع ، والمعنى بعد « حتى » مسبب عن المعنى قبلها ، وغاية له ، وكلاهما واقع متحقق ، غير أن المعنى قبلها واقع متحقق على سبيل الحقيقة ، والمعنى بعدها واقع على سبيل حكاية الحال ، مع إفادة أنه مسبب عن الأول (ولهذا إيضاح فى ص ٣٤٨) .

وعلى المتكلم أن يلاحظ عند ضبط المضارع بالرفع أو النصب ما يترتب على نوع الضبط من الآثار المعنوية ؛ فيختار النوع الذى يؤدي للمعنى المراد .
(٢) فى الجنوب الغربى من مدينة القاهرة الحالية .

هو الزمن الذي يأتي بعد أن يذوقوا المنع (١) ...

(ب) أن يكون ما بعد « حتى » غير مسبب عما قبلها ؛ فينصب المضارع وجوباً في هذه الصورة ؛ نحو : (أصوم يوماً هذا حتى يجيء المغرب) ، فجيء المغرب ليس مسبباً عن الصيام . ونحو : (يتسابق السباحون حتى ينتهي الوقت) ، فانتهاء الوقت ليس مسبباً عن التسابق . . .

(ج) أن يكون ما بعد « حتى » غير فضلة . فينصب المضارع وجوباً إذا كان ما بعدها جزءاً أساسياً في الإعراب من جملة قبلها . . . ؛ نحو : سهرى حتى أنجزَ عملي . أو : كان سهرى حتى أنجزَ عملي . . . أو : إن سهرى حتى أنجزَ عملي . . .

فكلمة : « حتى » في الحالات الثلاث حرف جرّ أصلي ، والمضارع بعدها واجب النصب « بأن » مضمرة وجوباً . و « أن » وما دخلت عليه من المضارع وفاعله في تأويل مصدر مجرور « بحتى » ، والجار والمجرور متعلقان بعامل مناسب في الكلام .

أما معناها في هذه الحالات فخاصة لما يناسب كل حالة ؛ فقد يكون الدلالة على الغاية ، أو الدلالة على التعليل . أو على الاستثناء ، طبقاً لما شرحناه (٢) ، ولا مانع أن تجيء « حتى » صالحة للدلالة على أكثر من معنى واحد ، عند فقد القرينة التي تعين معنى دون غيره .

٣- ويجوز رفع المضارع ونصبه إذا كان معناه مستقبلاً بالنسبة للمعنى الذي قبل : « حتى » بأن يكون المعنى بعدها قد تحقق قبل الزمن الحالي كما تحقق المعنى قبلها ؛ فكلاهما قد وقع وتحقق فعلاً قبل النطق بالكلام الذي قبلها والذي بعدها . . . غير أن تتحقق معنى المضارع تأخر عن تحقق المعنى السابق عليها ؛

(١) وما يصلح للمستقبل الحقيقي قوله تعالى : « (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . . .) » .
(٢) في ص ٣٣٥ وما بعدها .

فهو مستقبل بالنسبة للسَّابِق ، أى : أن المعنيين قد وقعَا وحصولًا قبل النطق بالكلام .
ولكن أحدهما وهو الذى قبل « حتى » — أسبق فى زمن تحققه وحصوله من المتأخر
عنها ؛ ولهذا يعتبر المتأخر فى زمنه (وهو ما يلى «حتى») مستقبلاً بالنسبة لما قبلها^(١) ؛
لتحقق معناه بعد ذلك المتقدم عليها . وكل هذا بغير : « حكاية الحال الماضية »
وبغير تخيل أنها قائمة الآن^(٢) بطريق الحكاية .

ومن الأمثلة ما قاله أحد المؤرخين : (بنى المعز لدين الله الفاطمى مدينة
القاهرة حتى تكون مقرّاً لحكمه ، ومأوى يتسع لأعوانه وجنده . ولما تمّ بناؤها
عُرِضت عليه أسماء كثيرة حتى يختار منها اسماً ؛ فاختار لها : « القاهرة » . . .)
فالمعنى قبل « حتى » — وهو بناء القاهرة — قد تحقق وفات . وكذلك اتخاذها
مقرّاً للحكم ومأوى . إلا أن البناء تحقق أولاً ، ثم تحقق بعده المقرّ . فالمقرّ معنى
متأخر فى زمن حصوله عن زمن البناء ، ولهذا يعتبر مستقبلاً بالنسبة لزمن البناء . . .
وكذلك تمام بنائها أمر فات وانتهى ، ومثله اختيار اسم لها . فالمعنيان قد فاتا
وانقضى زمنهما . غير أن اختيار الاسم متأخر عن تمام البناء ، فهو مستقبل بالنسبة
لتمام البناء ، بالرغم من أن كلا منهما قد انتهى وانقضى . ولكن أحدهما (وهو
ما يلى « حتى ») متأخر فى زمنه عما سبقها . . . ؛ وبسبب هذا التأخر كان مستقبلاً
بالنسبة للسابق ، من غير حكاية حال ماضية ، ولا تخيل إرجاعها .

ومن الأمثلة أيضاً قول مؤرخ آخر : (استطاع المسلمون الأوائل فتح فارس .
والشام ، ومصر ، فى شهور قلائل ؛ لأن سلطان العقيدة غلب كل سلطان آخر ،
فوهب الرجل منهم نفسه للقتال حتى ينتصر أو يموت شهيداً ، لا يعرف التردد ،
ولا الفرار ، ولا الحياة . وخاض المعركة حتى يبلغ أمنيته فى النصر أو الاستشهاد . . .)
فالمعنى قبل « حتى » — وهو : الهبة للقتال — قد مضى وانتهى . وكذلك المعنى
بعدها ؛ وهو : النصر ، أو الموت . إلا أن الهبة أسبق فى مضى زمنها ؛ ولذا يعد
الثانى — وهو المتأخر فى زمن انقضائه — مستقبلاً بالنسبة للأسبق .

(١) يجب التنبيه إلى أن استقباله إنما هو بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » فلو كان زمنه مستقبلاً
أو حالياً بالنسبة لزمن التكلم لوجب تغيير الحكم بما يوافق هذا ويناسبه .
(٢) لأن تخيل الحال الماضية وحكايتها ، يجعل زمن المضارع للحال تأويلاً كما سبق . فيرفع وجوباً
ويترتب على الرفع الآثار المعنوية التى شرحناها ، (فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٤) .

ومثل هذا يقال في خوض المعركة ، وفي بلوغ الأمنية ، فكلاهما ماضى المعنى قد فات وقته حقناً ، إلا أن خوض المعركة أسبق في المضى من بلوغ الأمنية ، فكان بلوغ الأمنية - بسبب تأخر زمنه - مستقبلاً بالنسبة لخوض المعركة .

وجواز الرفع والنصب في هذه الحالة وأشباهاها قائم على أساس التأويل ؛ فالرفع على تخيل زمن المضارع حالاً مؤولة افتراضاً ، من غير حكاية ؛ لأن المضارع الذى للحال المحكية يجب رفعه - كما تقدم^(١) - والنصب إما على اعتباره مستقبلاً بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » ، لا بالنسبة لزمن التكلم . وإما على اعتبار العزم والنية على تحقيق معنى المضارع قبل وقوع معناه .

وفي صورة رفعه تكون « حتى » ابتدائية ، وفي صورة نصبه تكون جارة والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً - كما أسلفنا - .

ومن الخير عدم استعمال هذه الصورة القليلة التى يصح فيها الأمران^(١) ، وإهمالها قدر الاستطاعة .

* * *

فلنخص الحالات الثلاث الخاصة بالمضارع الواقع بعد « حتى » ، هى :

(أ) وجوب رفعه واعتبار « حتى » ابتدائية - إذا كان زمنه للحال حقيقة أو تأويلاً^(٢) ، وكان مسبباً عما قبله ، وفضلة . فوجوب الرفع لا يتحقق إلا باجتماع هذه الشروط الثلاثة .

(ب) وجوب نصبه بأن مضمرة وجوباً بعد « حتى » مع اعتبار « حتى » حرف جر ، إذا كان زمن المضارع ماضياً حقناً ، أو مستقبلاً استقبلاً حقيقياً

(١ و ١) التفرقة دقيقة بين هذه الصورة والحال المؤولة ؛ ولهذا اعتبرهما - بحق - فريق من النحاة شيئاً واحداً ، وخالف بعض المحققين : بأن حكاية الحال المؤولة توجب الرفع ، وتفيد معنى هاماً لا يستفاد من غيرها - وقد شرحناه في الصفحات الماضية (كالذى في زقم ١ من هامش ص ٣٤٤) . . .
أما تأويل المضارع الذى ليس للحال بالحال من غير قصد حكاية فيجيز الأمرين ويفيد المعنى نوع تقوية يجعله قريباً من المحكى فى أنه بمنزلة الأمر المحقق الآن . وفى كل هذا تشبيب وتكلف يجعل الرأى الذى يرفض هذا النوع هو الرأى الأنسب ، بالرغم من صحة الرأى الآخر .
(٢) وكلاهما بمعنى : الآن (أى : الحال ووقت الكلام) .

بغير تأويل فيهما ، أو كان زمنه للحال ، ولكنه فقد شرط « السببية » ، أو شرط
« الفضلة »^(١) . . .

(>) جواز رفعه ونصبه إن كان زمنه مستقبلاً بالنسبة لزمن المعنى الذى قبل
« حتى » لا بالنسبة لزمن الكلام . وكلا الزمنين - قبلها وبعدها - قد مضى وانتهى
حقيقة . وتكون « حتى » ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه ؛ مراعاة للاعتبار
الخاص بكل نوع . . . والأحسن عدم محاكاة هذا النوع قدر الاستطاعة .

* * *

بقيت أمور جديرة بالتنويه :

أولها : علامة المضارع بعد « حتى » إذا كان معناه ماضياً حقاً ، ولكن
زمنه إما للحال تأويلاً ، وإمّا للمستقبل بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » - هى
صحة الاستغناء عنه ؛ بوضع فعله الماضى موضعه فيظل المعنى مستقيماً ، والتركيب
صحيحاً - كما أسلفنا^(٢) . -

ثانيها : أوضحنا^(٣) أن الرفع - بالشرط التى تقتضيه بعد « حتى » - يُفيد
الإخبار بوقوع معنى الكلام وحصوله قبل « حتى » وبعدها ، كما يفيد أن الثانى
مسبب عن الأول . أما النصب فى الحالات التى ينصب فيها المضارع بعدها
فيفيد الإخبار بوقوع شىء واحد وحصوله ، ومعنى الكلام الذى قبل « حتى »

(١) لم يذكر ابن مالك فى الكلام على « حتى » التى ينصب بعدها المضارع « بأن » مضمرة
وجوباً - إلا البيتين التاليين :

وَبَعْدَ : « حَتَّى » هَكَذَا إِضْمَارُ « أَنْ » حَتْمٌ ؛ كَجُذِّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ - ١٠

(تقدير البيت : وإضمار « أن » حتم بعد « حتى » هكذا ، بمعنى : « كذا » ، أى : كالإضمار
السابق الواجب ، فى المشار إليه . . .) وساق مثلاً لما تضمنه هذا البيت - وهو مثال للتعليلية - ثم
قال بعده :

وتلَوَ « حَتَّى » حَالًا ، أَوْ مُوَوَّلًا بِهِ أَرْفَعَنَّ ، وَأَنْصِبَ الْمُسْتَقْبَلًا - ١١

يريد : أن المضارع التالى : « حتى » إذا كان معناه حالاً أو مؤولاً بالحال - يرفع . وإن كان
مستقبل المعنى ينصب . ولم ينص على بقية الحالات المختلفة .

(٢) فى هامش ص ٣٣٣ .

(٣) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ .

وأن معنى الكلام الذى بعدها مُتَرَقَّبُ الحصول فى المستقبل ، يُسْتَنْظَرُ تحقُّقه من غير أن يفيد هذا الكلام القطع بأنه سيقع ويتحقق ؛ وأو كان وقوعه معلوماً ، من قرينة أخرى . . .

ثالثها : أن وجوب رفع المضارع الحالىّ الزمن حقيقة أو تأويلاً - هو - كما أشرنا^(١) - لمنع التعارض بين دلالاته على الحالية وما تدل عليه « أن » الناصبة له ؛ إذ لو نصبت له جعلت زمنه للمستقبل المحض ، كشأن كل النواصب ، مع أن المراد أن يكون زمنه للحال الحقيقية أو المؤولة ، ومن ثم يقع التعارض بين الحال والاستقبال ؛ أى : بين الحالية المطلوبة هنا ، والاستقبال الخالص الذى يحتمه وجود « أن » الناصبة للمضارع ، وهذا التعارض لا يوجد مع الرفع .

زيادة وتفصيل :

(١) من الأحكام السابقة يسهل ضبط المضارع في الأمثلة الآتية التي عرضها بعض النحاة لبيان ضبطه . ومنها : « سرت حتى تطلع الشمس » ، فيجب النصب ؛ لعدم تسبب الطلوع عن السير . وكذلك : « ما سرت حتى أدخل البلد » ؛ لعدم وقوع شيء يصلح أن يكون سبباً في الدخول ؛ إذ أن الدخول لا يتسبب عادة - عن عدم السير ، ومثله : « قلماً سرت حتى أدخلتها » ، إذا كان معنى « قلماً » هو النفي

وكذلك في : « أسرت حتى تدخلها ؟ » لأن السبب لم يتحقق ؛ بسبب الاستفهام عنه ؛ فلو رفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب^(١) مع الشك في وقوع السبب ، وهذا لا يصح

ففي الأمثلة السالفة - ونظائرها يجب النصب ، ولا يصح الرفع . بخلاف : أيهم سار حتى يدخلها الآن ؟ ومتى سرت حتى تدخلها الآن ؟ فيجوز الرفع ، لأن السير محقق . وإنما الشك في معرفة من فعل الفعل ، أو في زمن الفعل .

(ب) يرى الكوفيون أن « حتى » حرف ناصب بنفسه ، ويجوز وقوع « أن » المصدرية بعده فتكون مؤكدة توكيداً لفظياً حتى . أما البصريون فيوجبون أن يكون الناصب هو : « أن » المضمرة وجوباً بعد « حتى » الجارة ، ولا يجوزون ظهور « أن » بعدها . ويجوزون ظهور « أن » بعد التابع^(٢) ، مستلذين بقول القائل يمدح بنى شيبان :

ومن تكثر ميمهم في الماحل^(٣) أنهمو لا يعرف الجار فيهم أنه جار
حتى يكون عزيزاً من نفوسهمو أو أن يتبين جميعاً وهو خنار

وموضع الشاهد ظهور « أن » قبل المضارع : « بين » وبعد « حتى »

(١) طبقاً لما تقرر في ص ٣٤٨ تحت عنوان : ثانياً .

(٢) لهذا إشارة في هامش ص ٣٣٤ .

(٣) الجذب والقحط

الملاحظة المعطوفة على أخرى قبلها . والتقدير عند البصريين : حتى يكون عزيزاً من نفوسهم أو حتى أن يبين . . .

(ح) يتساءل بعض النحاة عن معنى « حتى » في قول العرب : « ما سلم فلان حتى ودّع » ، وفي قول الشاعر :

ركب الأهوال في زورته ثم ما سلم حتى ودعا

فقيل إنها ابتدائية تفيد الاستثناء هنا (فهي بمعنى : « إلا » التي تليها « أن ») والاستثناء مفرغ في الظرف . والتقدير ؛ ما سلم في وقت إلا وقت ودّع الناس فيه .

وقيل إنها ابتدائية ؛ بمعنى : لكن - ساكنة النون كالمأوف الكثير فيها - ون شأن الابتدائية ألا تقطع الصلة المعنوية بين ما بعدها وما قبلها^(١) ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها - فيكون المعنى ما سلم في وقت لكن ودع فيه . والمعنيان متقاربان .

(د) إذا دخلت « حتى » الابتدائية على جملة لم يصح وقوع هذه الجملة خبراً عن مبتدأ أو عن ناسخ . . . أو^(٢) . . .

* * *

(١) أين هذه الصلة المعنوية بين ما قبلها وما بعدها في قول الفرزدق يذم « كُليسيّا » قبيلة الشاعر

جرير :

فواعجبا . حتى كُليسيب تسببني كأن أباها نهشل أو مسجاشع

- نهشل ومجاشع من آباء الفرزدق -

يقول المغني - ج ١ عند الكلام على « حتى » ما نصه : « (لا بد من تقدير محذوف قبل « حتى » في هذا البيت ، يكون ما بعد « حتى » غاية له . أي : فواعجبا . يسببني الناس حتى كليب تسببني ...) » اهـ وقد سبقت إشارة لهذا في ج ٣ باب : « العطف » عند الكلام على « حتى » م ١١٨ ص ٥٦٢

(٢) راجع البيان الخاص بهذا عند الكلام على الشرط الثالث ، ص ٣٤٣ .

الأداة الرابعة : فاء السببية الجوابية (١) :

معناها : يتضح من الأمثلة التالية :

- ١ - لا يغضبُ العاقلُ فيفقدُ صوابَ الرأى ، ولا يتبلدُ فيفقدُ كريمَ الشعور .
- ٢ - لست أنكرُ الفضلَ فأتهمَ بالحدودِ أو بالحدق ، ولستُ أبالغُ في الثناء ؛ فأتهمَ بالغفلةِ أو الرياء .
- ٣ - لا تصاحبُ غادراً فينالكَ غدرُهُ ، ولا تأمنُ خائناً فتُصيبكَ خيانتَهُ .
- ٤ - أتعرفُ لنفسك حقها فتصونها عن الهوان ؟ وهل تدركُ أن الكبيرَ كالضعة ؛ كلاهما بلاء فتحدَرَه ؟ .

إن الناطقُ بمثل : « لا يغضبُ العاقلُ ؛ فيفقدُ صوابَ الرأى » . . . يريد أمرين معاً ، هما : نفي الغضب عن العاقل ، وبيان ما يترتب على نفيه من عدم فقد الرأى الصائب ؛ فكأنه يقول : العاقل لا يغضب ؛ فيترتب على عدم غضبه أنه لا يفقد صواب الرأى ، أى : لا يغضب ، فلا يفقد سديد الرأى . فما بعد « الفاء » مسبب عما قبلها ، وكلاهما منى ، هنا (٢) .

والناطقُ بمثل : لا يتبلدُ فيفقدُ كريمَ الشعور ، يريد أمرين معاً ؛ هما :

- (١) تجرى عليها الأحكام العامة المشتركة التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .
- (٢) لكي يكون المعنى - في هذا المثال وأشباهه - غاية في الوضوح نلاحظ عند استخلاصه الأمور الآتية التي تشترك في تكوينه ، والتي سيجمع تفصيل الكلام عليها بعد قليل ، وأهمها :
 - ١ - أن فاء السببية هي للعطف أيضاً ؛ فتنفيذ الترتيب والتعقيب مع السببية .
 - ب - أن المعطوف بها هو المصدر المؤول من « أن » المضمره وجوباً وما دخلت عليه .
 - ج - أن المعطوف عليه لا بد أن يكون مصدراً مؤولاً كذلك . ولا بد أن يكون موجوداً ، ولو من طريق التصيد .

د - أنها إذا وقعت بعد نفي فقد يكون المنى هو ما قبل الفاء وما بعدها معاً ؛ كما في المثال الأول . . . ، وقد يكون أحدهما وحده ؛ (طبقاً للبيان الهام الأساسى الذى يأتي فى ص ٣٥٩) والاهتمام إلى المنى أمر ضرورى لسلامة المعنى . وتطبيقاً لهذه الأمور نقول فى المثال الأول لاستخلاص معناه : لا يكون من العاقل غضبُ ففقدُ صوابِ الرأى - أى : لا يكون من العاقل غضب يعقبه ويتسبب عنه فقدُه صوابِ الرأى . ولما كان السبب (العلّة) وهو : غضب العاقل منقياً يجب أن يكون المسبب عنه منقياً كذلك ، وهو فقدُه صوابِ الرأى ؛ وهذا يكون النى منصّباً على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ، وينتهى الأمر إلى أن المعنى المراد هو : لا يغضب العاقل ؛ فلا يفقد صواب الرأى . وهكذا الباقى .

عدم التَّبَلُّد ، وما يترتب عليه من عدم فَتَقَدُّ الشعور الكريم ؛ فكأنه يقول : لا يَتَبَلَّد ، وعدم تبَلَّده يؤدي إلى عدم فَقْدِهِ الشعور الكريم ، أى : لا يَتَبَلَّدُ . فلا يَفْقَدُ كَرِيمَ الشعور ... فما بعد التَّبَلُّد ، وهما قبلها . وكلاهما منى هنا أيضاً .
والناطق بمثل : لست أنكر . غسل مائهم بالجحود . . . يريد الأمرين ؛ عدم إنكار الفضل ، وما يؤدي إليه من عدم الاتهام بالجحود . ومثل هذا يقال فى الشطر الثانى من المثال .

والناطق بمثل : لا تصاحبُ غادراً فينالآك غدره . . . يريد أمرين معاً ؛ النهى عن مصاحبة الغادر ، وبيان ما يترتب على مصاحبته من الإصابة بغيره . ومثل هذا يقال فى بقية المثال .

والناطق بمثل : أتعرف لنفسك حقها ؛ فتصونونها عن الهوان ؟ يريد أمرين ؛ سؤال المخاطب عن معرفته حق نفسه ، وبيان ما تؤدي إليه هذه المعرفة . كما يسأله عن إدراكه حقيقة الكبر والضعة ، وبيان ما يترتب على هذا الإدراك . . .

فلاحظ فى كل الأمثلة السالفة - وأشباهاها - أن « الفاء » تتوسط أمرين السابق منهما ، هو « العلة » أو « السبب » فى المتأخر الذى يليها ، ولهذا سميت : « فاء السببية » ، أى : « الفاء » التى معناها الدلالة على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، ولا بد - هنا - أن يليها مضارع منصوب .

كما نلاحظ شيئاً آخر ؛ هو : دلالتها على « الجواب » ^(١) . والمراد من دلالتها على الجواب : أن ما بعدها مترتب على ما قبلها ترتب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان ما قبلها مشتملاً على استفهام : كالمثال الرابع ، أم غير مشتمل عليه ، كبقية الأمثلة . ولهذا توصف بأنها : « الجوابية » ^(١) أى : التى تدل على أن ما بعدها

(١ و ١) سبق الإيضاح الوافى لمعنى : « الجواب » ، وتحديد الغرض منه عند الكلام على « إذن »

الناسبة ، - ص ٣٠٨ - ؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد . أما المعنى والعمل فيختلفان من نواح متعددة .
ويزيد النحاة هنا : أن « فاء السببية » لا بد أن يسبقها نفي محض أو طلب (أو ملحق بهما ، كما هو مبين فى عملها فى الصفحة التالية) وكلاهما يشبه الشرط فى أن مضمونه غير محقق الوقوع ولا مقطوع بحصوله ، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها ؛ كتسبب جواب الشرط على فعل الشرط .

هذا ، والدول عن العطف المحض بالفاء إلى العطف بها أيضاً ولكن مع نصب المضارع بأن المضرة وجوباً ، هو الرمز القاطع الذى يدل على التسبب .
(انظر رقم ١ من الهامش الآتى) .

بمنزلة الجواب لما قبلها ؛ فمعناها هو : « الدلالة على السببية والجوابية » معاً .
ولما كان معناها الدلالة على « السببية والجوابية » معاً سميت : « فاء السببية الجوابية » . لكن شاع الاكتفاء بتسميتها : « فاء السببية » ؛ اختصاراً ، مع إرادة أنها تدل على : « الجواب » أيضاً ، فهى عند الاختصار اللفظى أو عدمه يراد منها الدلالة على الأمرين مجتمعين . وبهذا جرى العرف بين النحاة - وغيرهم - فإذا ذكرت « فاء السببية » مطلقة من التقييد كان المراد منها : « فاء السببية الجوابية » التى ينصب بعدها المضارع « بأن » مضمرة وجوباً بالشرط الذى سنعرفه
وقد صار هذا الاسم المختصر خاصاً بها مقصوراً عليها^(١)

ومع دلالتها على « السببية الجوابية » تدلّ معها كذلك على « الترتيب والتعقيب » ، لأنها « فاء عطف » أيضاً ؛ فالترتيب يوجب أن يتأخر ما بعدها عما قبلها فى زمن تحققه ، إذ المسبَّب متأخر فى الوجود عن السبب حتماً . والتعقيب يوجب أن يكون زمن التأخر قصيراً ، لا مهلة فيه ؛ كما هو الشأن فى الفاء العاطفة .
من كل ما تقدم يتبين أنها تفيد « السببية الجوابية » ، مع الدلالة على « الترتيب والتعقيب » .

* * *

عملها :

فاء السببية حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب ، مع دلالاته على « السببية الجوابية » - طبقاً لما شرحنا - ويختص بالدخول على المضارع المنصوب « بأن » المضمرة وجوباً . وهو يعطف المصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه من الجملة المضارعية ، على مصدر قبله^(٢) ، وعملها مقصور على هذا العطف . ولا يجوز

(١) قد تدل الفاء التى للعطف المحض (وهى : التى لا ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً) على السببية ، وتفيد ترتيب أمر على أمر ، ولكنها - بالرغم من هذا - لا تسمى اصطلاحاً « فاء السببية » ؛ نحو : يتغذى النبات فينمو - يشرب المريض الدواء فيبرأ - عطش الزرع فجف - اشتدت الرياح فأسقطت الثمار الناضجة

وعلى هذا ، كل « فاء » ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً لا بد أن تكون « للسببية » ولا عكس

- وقد أشرنا لما تقدم فى « باب العطف » عند الكلام على فائه ، ج ٣ م ١١٨ ص ٤٦٤ -

(٢) فالعطف بها عطف مفرد على مفرد . والبيان فى ص ٣٧٨ وما بعدها .

الفصل بين فاء السببية والمضارع بغير « لا » النافية ، إن اقتضى المعنى وجودها .

ولا تكون هذه « الفاء » للسببية الجوابية إلا بشرط أن يسبقها - في الأغلب (١) - أحد شيئين ؛ (إما النفي المحض ، أو ما ألحق به) ، (وإما الطلب المحض ، أو ما ألحق به (١)) . فإن لم يسبقها شيء مما تقدم لم يصح - في الأغلب (٢) - اعتبارها سببية جوابية . وفيما يلي التفصيل الخاص بهذا الشرط :

النفي المحض ، وما ألحق به :

(١) المراد من النفي : سلب الحكم عن شيء بأداة معينة (٣) . وهذه الأداة النافية قد تكون حرفاً ؛ (مثل : لا - ما - لم - إن . . .) وقد تكون فعلاً ؛ (مثل ، ليس - زال) . . . وقد تكون اسماً ؛ (مثل : غير . . .) نحو : لا يهملُ الصانعُ فيقبلُ على صناعته الناس - ليس الأحمق مأموناً فتصاحبه - الأديب الظريف غير حاضر فيؤنسنا .

ويلحق بالنفي : التشبيه المراد به النفي بقريئة دالة عليه ، كقول الجندی لزميله المتكبر : (كأنك القائد فظيعك) . . . وكذا التقليل المراد به النفي - أحياناً - بقريئة ؛ ومن ألفاظه : « قَلَّمَا » و « قَدَّ » ؛ نحو : (قَلَّمَا يَشِيعُ الظلم والخلاف في أمة فتنهض . بهذا خببرنا التاريخ ، وقطع به) - (أيها المتحدث

(١١) قد يلحق به «تقديراً» بعض صور أخرى يجيء الكلام عنها في ص ٣٧٢ .

(٢) هذا الشرط واجب في أغلب الحالات ؛ لأن هناك ست حالات ، أخرى يجوز في كل منها اعتبار الفاء سببية مع فقد الشرط . وستجىء في ص ٣٧٢ . ولا بد فيها - مع تحقق هذا الشرط - من تحقق الأحكام العامة أيضاً ؛ وهي التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .

(٣) المراد من النفي معروف شائع . ولكن الشراح - كعادتهم - يتناولونه بالتعريف والتحديد ؛ فيقولون عنه : إنه سلب الحكم عن الشيء ، أو : رفع النسبة الثابتة بين شيئين ، أو إزالة الإسناد الموجب بينهما . . . أو . . . وكل هذه التعريفات - وغيرها - يرمى إلى غرض واحد ؛ هو سلب الحكم الموجب ، ويوضحونها بما يأتي : من قال : « محمود عادل » فقد أثبت له العدل ، أو : نسب له العدل ، أو ، أسند إليه العدل ، أو حكم عليه بالعدل . . . وكلها عبارات متحدة المدلول . فإذا قال : ما محمود عادلا . فقد سلب عنه ما ثبت له ، أو أزال ما نسب إليه ، أى : أزال النسبة السابقة ، أو ما أسند إليه ، أو رفع الحكم السابق . . .

هذا ، وفي الأمثلة التالية توضيح ما سبقت الإشارة الهامة إليه ؛ (في « د » من هامش ص ٣٥٢) وهو أن النفي قد يكون منصباً على ما قبل الفاء وما بعدها معا ، وقد يكون منصباً على أحدهما فقط .

عن الشجاعة في الحرُوب ، وما حملت سيفاً ، ولا اقتحمت معركة ؛ قد كنت في معركة فتصفتها) ... فالمعنى في الأمثلة السالفة مني ؛ أي : ما أنت بالقائد فنطيعك - لا يشيع الظلم والخلاف في أمة فتنهض - ما كنت في معركة فتصفها^(١) ...

(ب) والمراد بالمحض ؛ الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا يوجد في الكلام ما ينقض معناه ، مثل : « إلا الاستثنائية » التي تنقض النفي^(١) ، ومثل نفي آخر بعده يزيل أثره ، ويجعل الكلام مثبتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، كما هو معروف . ومن أمثلة النفي المحض : لا يسقط المطر في الصحراء فينسبت الكلام ... ، وكذا الأمثلة التي تقدمت في أول البحث .

فإن نقض النفي بإلا الاستثنائية ، وكانت قبل فاء السببية ، لم يصح نصب المضارع ووجب رفعه ، على اعتبار هذه الفاء للاستثناف ، أو للعطف المجرد^(٢) ، وليست للسببية ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالاً إلا المشروعات العظيمة ؛ فيعلن رأيه فيها - لم أشر مطبوعات إلا الكتب النافعة ؛ فأستوعبها - ما اكتسبت مالا إلا المال الحلال فأنفقته .

أمّا إن نقض النفي « بإلا » الاستثنائية ، وكانت بعد الفاء والمضارع ... فيجوز في المضارع الرفع والنصب^(٣) ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالاً فيعلن رأيه فيها إلا المشروعات العظيمة - لم أشر مطبوعات فأستوعبها إلا الكتب النافعة - ما اكتسبت مالا فأنفقته إلا المال الحلال . وقول الشاعر :

وما قام منا قائمٌ في نَدِينَا فينطقُ إلا بالتي هي أعرفُ^(٤)

فيجوز في كل هذه الأفعال المضارعة - ونظائرها - الرفع والنصب^(٥) ...

(١) وهي تنقض النهي أيضاً - كما سيبيء عند الكلام عليه في ص ٣٦٧ .

(٢) وكلاهما يعينه المقام ، وما يقتضيه المعنى .

(٣) هذا عند سيبويه ومن وافقه . أما ابن مالك وموافقوه ، فيوجبون الرفع . وفي رأى سيبويه

(٤) أحسن وأفضل .

تيسير يدعو لتفضيله .

(٥) وينبغي على نقض النفي « بإلا » قبل « الفاء » ، أو بعدها ما يأتي ؛ إذا قلت : ما زارني أحد

إلا الولد فأكرمه - .. فإن كان الضمير (الماه) عائداً على : « أحد » جاز رفع المضارع أو نصبه ؛

لوقوع النقص بعد « الفاء » وما دخلت عليه ، والأصل : ما زارني أحد فأكرمه إلا الولد . وإن كان

الضمير عائداً على « الولد » وجب الرفع ؛ لوقوع النقص قبل « الفاء » وما دخلت عليه .

ومثال نقض النني بنني آخر يتلوه فيزيل أثره : ما تزال تحسن المعاملة فنكتسبُ حبَّ الناس ، فقد وقع بعد « ما » النافية نني آخر هو « تزال » فانقلب المعنى مثبتاً بسببه ، وفي هذه الصورة يجب رفع المضارع ، ولا يصح نصبه .

وهل من النني المحض النني الواقع بعد : « الاستفهام التقريرى » (١) ؛ كقول الوالد يعاتب ابنه العاق : ألم أتعهد شئوك صغيراً ؛ فتتذكرُ فضلى ؟ - ألم أجاهد في سبيل إسعادك فتحمدُ جهادى ؟ .

الصحيح جواز الأمرين ، النصب على اعتبار النني محضاً ، والرفع على اعتباره منقوضاً وغير قائم ؛ بسبب همزة التقرير ، وبهما جاء القرآن . قال تعالى عن الكافرين : (أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها . . .) بنصب المضارع : « تكون » . وقال في آية أخرى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مُخضرة) ، برفع المضارع : « تصبح » (٢) . . .

وإذا كانت فاء السببية حرف عطف دائماً ، - كما تقدم (٣) - والمعطوف بها هو المصدر المؤول بعدها - فأين المعطوف عليه ؟

يقول النحاة : لا بد أن يكون المعطوف عليه مصدراً أيضاً ، ليمتثابه المعطوف

(١) الاستفهام الحقيقي هو : طلب معرفة شيء مجهول - حقاً - للمتكلم . فهو يريد أن يعرفه . أما الاستفهام التقريرى فيراد به - غالباً - ثبوت مدلول الشيء المستول عنه ، المعلوم للمتكلم ؛ وتقريره في نفس المخاطب ، والسامع ، أى : طلب الاعتراف بوقوعه والموافقة على حصول مدلوله . فإن كان الاستفهام عن شيء منى صار المعنى - غالباً - مثبتاً بسبب الاستفهام المراد منه التقرير ؛ نحو : ألم تحضر فأحسن إليك . فالمعنى : أنك حضرت فعلا ، فأحسننت إليك . ومنه (ألم نشرح لك صدرك . . .) - انظر ما يتصل بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٤١٣ - وبسبب أنه يتضمن ثبوت المعنى ، غالباً ، وتقرير حصوله بغير نق ، قال بعض النحاة : إن المضارع لا ينصب معه بعد الفاء ، وأن ما ورد منه منصوباً - كالأية الأولى (أفلم يسيروا في الأرض فتكون . . .) فلمرعاة صورة النني ، ومظهره اللفظي ، لا معناه ، أو لمرعاة الاستفهام في الكلام ، فما بعد الفاء - في هذه الصورة التي يراعى فيها الاستفهام - يكون جواباً للاستفهام ؛ لا للنني .

ولا يعني هذا الخلاف وما تفرع عنه من فروع كثيرة . إنما الذى يعنيننا هو جواز الرفع والنصب مع ملاحظة أن المعنى على أحدهما يخالف المعنى على الآخر حتماً . ولهذا تكلمة هامة في رقم ٣ من هامش ص ٣٦٢ (وتجىء إشارة موجزة - في رقم ١ من ص ٣٧٢ - لبعض ما سبق) .

(٢) انظر رقم ١ من ص ٣٧٢ وقيل : إن كان ما بعد الفاء مسبباً عما قبلها نصب المضارع ؛ كالأية الأولى . وإلا رفع كالثانية ؛ لأن رؤية نزول المال ليست سبب الخضرة . (٣) في ص ٣٥٧ و٣٥٤

والمعطوف عليه في المعنى المجرد^(١). وفي هذه الحالة يتحتم أن يكون العطف عطف مفردات لا عطف جمل . فإن وجد مصدر في الكلام قبلها فهو المعطوف عليه ، وإن لم يوجد وجب تصيده من ذلك الكلام السابق ، وليس لهذا التصيد ضابط أو قاعدة ، وإنما المراد الوصول بطريقة - أي طريقة - إلى مصدر لا يفسد به المعنى مع العطف . فمثال المصدر الصريح المذكور قبل الفاء ، الصالح لأن يكون معطوفاً عليه : (ما هذا إسرافاً ؛ فتخافَ الفقر) - (ما الشجاعة تهوراً فحملَ الحذر) . والتقدير : ما هذا إسرافاً فخوفكَ الفقر ، وما الشجاعة تهوراً فإهمالكَ الحذر ، أي : ما هذا إسرافاً يترتب عليه خوفك الفقر . وما هذه شجاعة يترتب عليها إهمالك الحذر ...

ومثال المصدر المتصيد : لا يتوانى المحيدَ فتفوتَه الفرصة - لا تزهد في المعروف فتخسرَ أنفسَ الذخائر ... ، التقدير : لا يكون من المحيدَ تَوَانُ ففواتِ الفرصة إياه - لا يكنْ منك زهد في المعروف فخسارتكَ أنفسَ الذخائر . أي : لا يكون من المحيدَ تَوَانٍ يترتب عليه فواتِ الفرصة إياه - لا يكنْ منك زهد في المعروف يترتب عليه خسارتكَ أنفسَ الذخائر .

فإن لم يوجد قبلها مصدر صريح ، ولا ما يصلح أن يتصيدَ منه المصدر - كالجملية الاسمية التي يكون فيها الخبر جامداً - نحو : ما أنتَ عُمَرُ فنهائسُك ، فنصب المضارع ممنوع عند بعض النحاة ؛ لفقد المعطوف عليه . وتكون الفاء للاستئناف ، والجملية بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها ، أو الفاء لجرد العطف الخالي من « السببية » والجملية بعدها معطوفة على الجملية قبلها ، ويكون الكلام عطف جملة على جملة . ويجوز آخرون في تلك الجملية وأشباهاها تصيد مصدر من مضمون الجملية الجامدة ، ومن التوهم : كأن يقال في المثال السالف : ما يثبت كونك عمرُ فهيبسنا إياك ... أي : ما يثبت كونك عمرُ ثبوتاً يترتب عليه أن نهائك ... والأخذ بهذا الرأي أنسب ، لتكون القاعدة مطردة .
والنحاة يسمون العطف على المصدر المتصيدَ : العطف على المعنى والتوهم^(٢) .

(١) مما يوضح هذا ما سبق في ص ٣٢٨ و ٣٢٩ .

(٢) سبق الكلام على عطف : « التوهم » لمناسبة أخرى في ج ١ م ٤٩ عند الكلام على زيادة « به الجر » . . . ص ٥٥٢ وكذلك في ج ٣ م ١٢٢ ص ٤٨٤ باب « العطف » وأوضحنا في الموضعين رأينا فيه ، وحكنا عليه .

زيادة وتفصيل :

(١) يعرض النحاة هنا لمسألة هامة دقيقة ، ويعطونها من العناية والتوفية ما يناسبها ؛ وهى مسألة النفي^(١) الذى قبل الفاء المسبوقة بجملة ؛ أينصب على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ، أم ينصب على أحدهما فقط ؟ وما نوع الفاء وضبط المضارع فى الصور المختلفة ؟ ويجيبون : إن الأمر يتوقف على المعنى ، وما يقتضيه السياق ؛ فقد يستدعيان تسليط النفي على ما قبلها وما بعدها معاً ، وقد يستدعيان تسليطه على أحدهما دون الآخر ، ثم هما قد يقتضيان اعتبار الفاء الاستئناف الخالص ، أو للعطف المحض وحده ، أو للعطف مع إفادة «السببية الجوابية»^(٢) والقرينة وحدها هى التى توجه إلى المراد ؛ فلا بد منها ، وإلا وجب العدول عن هذا الأسلوب إلى غيره مما لا يثير مشكلات فى الضبط أو المعنى . وفيما يلي البيان :

. . . . إذا قلت : « ما تحضر فتحدثنا » جاز رفع الفعل : « تحدث » على أحد اعتبارات ثلاثة ؛ وجاز نصبه على أحد اعتبارين . ولكل واحد من الخمسة أثره الإعرابى والمعنوى الذى يخالف الآخر ، واختيار واحد منها دون غيره متوقف على مناسبه المعنى والسياق ، ولا يصح اختيار واحد دون التقييد بهذه المناسبة ، وإلا كانت اللغة عبثاً وفوضى . فأوجه الرفع الثلاثة هى :

١ - الرفع ؛ على اعتبار الجملة الأولى منفية المعنى ، و « الفاء » الاستئناف الخالص ، فما بعدها جملة مستقلة فى إعرابها عن الأولى ، فلا تتأثر بنفى الأولى . فكأنك تقول : أنت ما تحضر فى المستقبل ، ولهذا أنت تحدثنا الآن . إنما قلنا فى « المستقبل » مع أن المضارع يصلح للحال والاستقبال إن لم يوجد مانع - لوجود ما يمنع الاستقبال هنا ؛ وهو التخاطب مع شخص معين ؛ فلا يصح أن تنفى عنه الحضور فى الزمن الحالى مع أنك تخاطبه فيه خلال حضوره . وقلنا : « الآن » ، لأن الزيارة فى المستقبل منفية ؛ فلا يقع فى المستقبل حديث ؛ إذ هو منى تبعاً لها ؛ فلم يبق إلا أن يكون وقت الحديث هو الآن ، أى : وقت الكلام .

ومثله قولك للمسافر : لن أراك عدة أشهر ؛ فأودعك داعياً لك ، حزيناً

(١) ومثله النهى - وسيجيء أيضاً - . (٢) انظر « ج » من ص ٣٦٣ .

لغيا بك . تريد : لن أراك في المستقبل^(١) . . . فأنا أودعك الآن . فالنفي في المثالين السالفين مقصور على الجملة الأولى وحدها ، والفاء فيهما للاستئناف المجرد .

٢- الرفع على اعتبار « الفاء » متجردة للعطف المحض ، تعطف المضارع بعدها على المضارع المنفي قبلها ، وفي هذه الصورة يتحتم أن يكون المعطوف كالمعطوف عليه في الإعراب (رفعاً ، ونصباً ، وجزماً) وأن يكون مثله في النفي الذي يقع عليه ، ففي المثال السابق يكون التقدير : ما تحضرُ فما تحدثُنا ، أي : ما يحصل منك حضور في المستقبل ، فما يحصل منك تحديث فيه ، فالفعلان مرفوعان ، ومنفيان ، وزمنهما مستقبل محض ؛ للسبب الذي في الوجه السالف . ولو قلنا : لن تحضرَ فتحدثنا - لكان المضارعان منصوبين ومنفيين ، ومستقبلين كذلك^(١) . ولو قلنا : ألم تحضر فتحدثنا ... لكانا مجزومين ومنفيين أيضاً^(٢) ؛ فالثاني تابع للأول في إعرابه ، وفي نفيه ؛ كما نرى^(٣) . والعطف هنا عطف الفعل المضارع وحده - دون فاعله - على مضارع وحده دون فاعله ؛ فالعطف عطف مفردات ، لا عطف جُمُل^(٤) . . .

٣- الرفع على اعتبار الجملة الأولى كلها منفية و « الفاء » متجردة للعطف المحض - كما سبق - ولكنها تعطف الجملة المضارعية كلها على الجملة المضارعية السابقة - ولا تعطف المضارع وحده على نظيره السابق - وفي هذه الصورة يستقل المضارع بعد الفاء بإعرابه وضبطه ، ولا يتبع فيه الأول ، وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى ، منفية مثلها أو غير منفية على حسب ما يقتضيه المعنى ، وتدل عليه القرائن فيصح أن يكون المعنى في المثال السالف : ما تحضر في المستقبل فما تحدثنا في المستقبل ؛ لأن الحضور لن يحصل ، فلن يحصل تحديث . ويصح أن يكون المراد : ما تحضر في المستقبل ، فأنت تحدثنا الآن ؛ ليكون تحديثك الحالي تعويضاً عن فقدته في المستقبل . وفي هذه الصورة يتمحض العطف للربط المجرد بين الجملةتين حتمًا . ولكنه لا يقتضي تسرب النفي من الأولى إلى الثانية اقتضاء واجبًا ، فقد يتسرب منها إلى الثانية ، أو لا يتسرب ، على حسب القرائن .

(١ و١) لأن الحرف « لن » ينفي معنى المضارع في المستقبل .

(٢) كما سيجيء في « ج » و « د » من ص ٣٦٣ .

(٣) سبق (في ج ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١) الكلام على عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة على

الجملة ، والفرق بينهما ، وآثار كل . (٤) انظر ما يتصل بهذا في « ج » من ص ٣٦٣ .

أما الوجهان الخاصان بالنصب فهما :

١ - النصب على اعتبار « الفاء » سببية جوابية ؛ فالمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً ، وما بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفي - كما شرحناه (١) آنفاً - وهي في الوقت نفسه عاطفة ؛ فالمصدر المؤول بعدها منفي ؛ لأنه معطوف على مصدر قبلها منفي أيضاً فالعطف عطف مفردات . والنفي مسلط على ما قبلها وما بعدها ، ' فمعنى المثال السابق لا يكون منك حضور في المستقبل ؛ فلا يكون منك تحديث (٢) فيه ؛ أى : لا يكون منك في المستقبل حضور يترتب عليه ويقع فيه تحديث . . . فالثاني منفي بنى الأول ؛ لأن زوال السبب مؤذن بزوال المسبب أى : أن المعنيين منفيان .

وقد يخطر بالبال السؤال التالي : أليس المعنى في هذه الصورة كالمعنى في الصورتين الثانية والثالثة من المضارع المرفوع : حين يعطف وحده على الفعل السابق ، أو تعطف جملته على الجملة السابقة ؟ .

الجواب : لا : فإن المضارع حين يكون منصوباً بأن المضمرة وجوباً بعد الفاء ، تكون هذه الفاء « للسببية الجوابية » فتدل - حتماً - على أن المعنى بعدها مسبب عما قبلها ، وجواب للنفي ، مع دلالتها - فوق ذلك - على العطف وإفادتها الترتيب والتعقيب . أما في حالة عطف الفعل المضارع على المضارع أو عطف جملته على الجملة التي قبل الفاء - فإن الفاء تكون للعطف المجرد الذي تدل معه على مجرد الترتيب والتعقيب ، فلا سببية ، ولا جوابية . هذا إلى أن عطف الجملة الفعلية بالفاء التي للعطف المجرد على جملة أخرى منفية لا يوجب أن تكون المعطوفة منفية كالمعطوف عليها ، فقد تتبعها في النفي أو لا تتبعها على حسب القرائن . - كما أسلفنا -

٢ - النصب على اعتبار أن ما بعد الفاء « قيئد » فيما قبلها ، وأن النفي منصب على « القيئد » حتماً ، أما « المقيئد » وحده مجرداً - أى : بغير نظر إلى قيده - ففي الرأي الأرجح قد يقع عليه النفي أو لا يقع ؛ تبعاً للسياق والقرينة ، فليس من

(١) في ص ٣٥٢ و ٣٥٣ .

(٢) لا يصح أن يكون المضارع للحال هنا ، لما تقدم أن النواصب كلها تخلص المضارع للمستقبل المحض .

اللازم أن يشملها النفي الذي يقع على « القيّد » لا محالة^(١)، فإذا قلت : ما جاء محمد راكباً . « فالركوب » « قيد » في الجبىء . وهذا القيد (الركوب) منفي قطعاً . أما حكم المقيّد وحده^(٢) ، وهو « الجبىء » المطلق فقد يكون منفيّاً (أى : لم يقع) ، وقد يكون غير منفيّ . فعدم الركوب مقطوع به ؛ سواء أوقع الجبىء أم لم يقع . والحكم بوقوع الجبىء أو عدم وقوعه محتاج إلى قرينة أخرى تعينه . . .

وعلى هذا الأساس يصح أن يتجه الفهم في المثال الأسبق ، (وهو : ما تحضر فتحدثننا) . إلى أن التحديث « قيّد » للحضور . والقيد منفيّ - لا محالة - في حالتي الحضور وعدمه^(٣) . أما الحضور نفسه بغير تحديث فقد يكون منفيّاً أو غير منفيّ . فهو مسكوت عنه ، يحتاج إلى ما يعين أحد الأمرين ؛ شأنه شأن التقييد بالحال ؛ فكأنك تقول : ما تحضر متحدثاً . فالتحديث هو القيد المنفي دائماً ، والحضور هو المقيّد المسكوت عنه ، إذا نظرنا إليه وحده بغير قيده ، أو : كأنك تقول : ما يكون منك حضور يعقبه ويترتب عليه تحديث . فالتحديث هو المقطوع بنفيه . أما الحضور المطلق وعدمه فأمرهما للقرينة ؛ تعين أحدهما دون الآخر . وعلى هذا فالفاء سببية والمصدر المؤول بعدها معطوف على مصدر قبلها والنفي منصب على القيد وحده ، كما شرحنا . ومن هذا قول الشاعر :

ومن لا يُقَدِّم رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُشْبِهُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلَّتْ
فكأنه قال : من لا يقدّم رجليه مُشْبِهُتَا يَزَلَّتْ .

(ب) ويقول النحاة : إن المعنى قبل « فاء السببية » قد يكون مثبتاً ؛ بأن يتخاطه النفي إلى ما بعدها . بالرغم من وجود النفي قبلها - كما يفهم من بعض الحالات السابقة^(٤) - فإن تسلّط النفي على ما قبلها فالفاء تفيد معنى التسبب الذي

(١) قد يعبرون عما سبق بقول أدق ؛ هو : أن المقيّد لا ينصبّ عليه النفي إلا في حالة واحدة هي التي يتقيد فيها ، ويتحقق فيها وجود القيد دون غيرها من بقية الحالات التي لا تدخل في دائرة القيد ؛ فقد يشملها النفي أو لا يشملها ؛ على حسب القرائن . ويزيد الأمر وضوحاً إذا رجعنا إلى « ب » ص ٣٢١

(٢) وهو غير المقيّد بالركوب .

(٣) وهو في حالة عدم أحق وأولى ؛ إذ لا يمكن أن يحدثنا مع عدم مجيئه ، وانتفاء حضوره .

(٤) الحالة الثانية من حالات النصب .

ينصب بعده المضارع بأن مضمرة وجوباً . وإن لم يتسلط على ما قبلها ، وبق معناه مثبتاً ، ومدلوله حاصلها موجباً - فالفاء لا تفيد التسبب^(١) وإنما ينصب المضارع بعدها تشبيهاً لها بفاء السببية .

(ح) عرفنا أن الرفع جائز في ثلاث حالات ، وأن النصب جائز في حالتين : وهذا الجواز في الحالات الخمس مشروط بالألاّ يكون المضارع قبل فاء السببية مجزوماً ؛ مثل : ألم تحضر فأكرمك ؟ فإن وجد جازم واقتضى المعنى عطف المضارع الذي بعد الفاء على المضارع الذي قبلها وجب أن يكون المعطوف مجزوماً ومنفياً كالمعطوف عليه ؛ لأن هذا هو ما يقتضيه عطف المضارع على المضارع عطف مفردات^(٢) ، ولا يصح إلا الجزم مع نفي المعنى عن المعطوف ، ما دام السياق يقتضى هذا العطف الذي يؤدي إلى النفي وإلى الجزم معاً^(٣) .

وربما لا يوجد قبل الفاء فعل ، مثل : غير موجود أخوك فأكرمه . . . وفي هذه الصورة يمتنع عطف الفعل على الفعل لعدم وجود فعل معطوف عليه . . .

(د) تطبيقاً على ما سبق من تسلط النفي على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ؛ أو على أحدهما وحده - يتعين تسليطه عليهما معاً في قوله تعالى : (والذين كفروا لهم نار جهنم ؛ لا يُقضى عليهم فيموتوا . . .) . ولا يصح تسليطه على القيد وحده دون المقيّد (وهو الجملة الأولى) لاستحالة أن يقضى الله عليهم بالموت فلا يموتوا ؛ فلا بد أن تكون الأولى منفيّة كذلك ، والفاء للسببية . ويصح : (لا يُقضى عليهم فيموتون . . .) فتكون الفاء للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مرفوع (إذ ليست للسببية) فالفعل الثاني معطوف على الأول ، تابع له في إعرابه وفي نفيه - كما قدمنا أول البحث - فالتقدير : لا يقضى عليهم ؛ فلا يموتون . والمعنى في الحالتين واحد . مع ملاحظة ما أشرنا إليه من الفرق بين فاء السببية والفاء المتجردة للعطف الخفض . ولا مانع أن يكون العطف في هذا المثال عطف جمل .

ومثل الآية قولهم : « ما يليق بالله الظلم فيظلمنا » فيصح اعتبار « الفاء » للسببية

(١) سماها بعض النحاة - كالحضري - فاء المعية .

(٢) طبقاً للحكم الخاص بعطف المضارع وحده على نظيره - (وقد سبق في ج ٣ ، باب العطف ،

(٣) كما سبق ، في رقم ٢ من ص ٣٦٠ .

يَنْصَبُ النِّقْيَ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَمَا بَعْدَهَا مَعًا؛ وَالْمُضَارِعُ مَنْصُوبٌ. أَوْ: لِلْعَطْفِ الْخَالِصِ^(١) بَدُونَ سَبَبِيَّةٍ؛ فَيُرْفَعُ الْمُضَارِعُ، وَالنِّقْيُ عَامٌ أَيْضًا يَنْصَبُ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا مَعًا.

بخلاف نحو: « ما يحكم الله بحكم فيجور » حيث يتعين أن يكون النقي منصبا على الثاني وحده ، باعتبارها قيئداً للأول ، أي : ما يكون منه حكم يترتب عليه جور^(٢) . ولا يصح نقي الأول لما يترتب عليه من أن يكون معناه : ما يحكم الله بحكم . . . وهذا فاسد ؛ لأن الله يحكم في كل وقت . . .

ومن الأمثلة لنفي الفعلين معاً : لا يجب الرقيق الأسفار ؛ فيشاهد عجائب البلاد الأجنبية — ما ينظم فلان الشعر البليغ ، فينتفع به الأديب — لم يتنبه السائق فينجو من الخطر — لا يسرف العربي في الطعام ؛ فيشكو البيطنة^(٣) ، ولا يهمله ؛ فيشكو الحمصة^(٤) .

والضابط الذي يدل في الأمثلة السالفة — وأشباهاها — على أن النقي منصب على الفعلين معاً هو إعادة حرف النقي بعد فاء السببية ، وتكراره بينها وبين المضارع فلا يفسد المعنى المراد .

ومن الأمثلة لنفي الثاني وحده : (أي : لنفي القيد) .

ما يسرق اللص فيسلم — لا يطول السهر فيستريح الجسم — لا يسيء التاجر المعاملة فينجح . . . — هذا لا يهمل التعلم فينتفع ، ولا يترك العلماء فيستفيد . والضابط الذي يدل في هذه الأمثلة — وأشباهاها — على أن النقي منصب على الثاني وحده (أي : على القيد) هو نقل حرف النقي من مكانه في صدر الجملة الأولى ، ووضعه بعد الفاء مباشرة وقبل المضارع الذي يليها ، فلا يفسد المعنى الأصلي بهذا الفعل .

(هـ) يجرى مع أداة النهي ما يجري مع أداة النفي من ناحية عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة على الجملة ، وتسلب النهي على ما قبل الفاء وما بعدها معاً أو على أحدهما فقط . . . و . . . مع ملاحظة أن « لا » الناهية تجزم المضارع حتماً ، أما حروف النفي فلا تجزئمه^(٥) . . .

(١) سواء أكان عطف جملة على جملة ، أم عطف فعل على فعل .

(٢) التقدير : يحكم الله بحكم فاجور — كما سيحي . (٣) ابتلاء البطن .

(٤) الجوع . (٥) انظر « ب » من ص ٣٥٦ وص ٣٦٧ .

(ب) الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض (١) . . .

الطلب المقصود هنا ثمانية أنواع ؛ لكل منها معناه وحكمه ، ويكفي وجود نوع واحد منها قبل « الفاء » ؛ فتكون سببية ، ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً إن لم يوجد مانع آخر . وهذه الثمانية هي :

- | | |
|-----------------|------------------|
| ١ - الأمر . | ٥ - العرّض . |
| ٢ - النهي . | ٦ - التحضيض . |
| ٣ - الدعاء . | ٧ - التمني . |
| ٤ - الاستفهام . | ٨ - الترجي . . . |

ولا خلاف في أن السبعة الأولى هي من أنواع الطلب المقصود ؛ وإنما الخلاف في الثامن : (الترجي) والصحيح أنه منها . وهذه الأنواع الثمانية قسماً :

قسم يدلّ على الطلب المحض ، بأن يدلّ بلفظه نصّاً وصراحة على الطلب مباشرة ، من غير أن يجيء دلالاته على الطلب تابعة لمعنى آخر يتضمنه ، ومن غير أن يكون محمولاً في أدائه على غيره . - وينحصر هذا في الأنواع الثلاثة الأوائل : (الأمر النهي - الدعاء) (٢) .

وقسم يدل على الطلب دلالة غير محضة ، بأن يجيء معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه (٣) . ويدخل في هذا القسم بقية الأنواع الطلبية ؛ فإنها محمولة على الثلاثة المحضة .

وفيما يلي معنى كل واحد من الثمانية (٤) ، وحكمه :

- (١) انظر المراد عندهم من الطلب غير المحض ، أي : « تقديرًا » - في ص ٣٧٢ -
 (٢) ومثل هذا يجري على المضارع بعد واو المعية المسبوقة بطلب - كما سيجىء عند الكلام عليها في ص ٣٧٥ -
 (٣) كما سيجىء البيان في آخر ص ٣٧٠ .
 (٤) عرفنا في ص ٣٥٤ و٣٥٧ أن فاء « السببية » التي ينصب بعدها المضارع هي في جميع أحوالها للمطف أيضاً ؛ فتمطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها ، أي : أنها تمطف مفرداً على مفرد ، ولا شأن لها بمطف الجمل مطلقاً . وعلى هذا لا تمطف جملة خبرية بعدها على جملة طلبية قبلها ، ولا غير هذا من عطف الجمل أو سواها بما لا تمطفه .

١ - الأمر ، ومعناه : طلب فعل شيء . ولا يسمى أمراً إلا إن كان صادراً من هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه . فإن كان من أدنى لأعلى سمي : « دعاء » . وإن كان من مُساوٍ إلى نظيره سمي : « التماس » .

وله صيغتان : صيغة فعل الأمر الصريح ، وهذه هي الأصلية ، وصيغة : « لام الطلب » الجازمة المختصة بالدخول على المضارع ، وهذه ملحقة بتلك ، وتسمى : « لام الأمر » إن كان الأمر بها من هو أعلى درجة إلى من هو أدنى ، و« لام الدعاء » إن كان من أدنى لأعلى ، و« لام التماس » إن كان من مساوٍ لنظيره . فتسميتها « لام الطلب » أدق من تسميتها : « لام الأمر » لأن الطلب - والمقصود به هنا : طلب فعل شيء - يشمل الصور الثلاث .

فمثال الأمر الصريح : اغفر هفوة الصديق فيحمدك ، وانصحته في السر فيقبل نصحك ، وجمال الناس فيما لا يضر فتستريح ، ويدوم لك ودهم . ومثل : « خذ ، وهات » في قول الشاعر :

من لي بسوقٍ في الحيا ة يقال فيها : خذ وهات
فأبيع عمراً في الهموم ساعة في الطيبات

ومثال لام الطلب : ليتكن طاعة الله أولى الأمور لديك فتسعد ، وليكن حرصك على أداء الواجب عقيدة فتنهض وينهض وطنك ، ولتبتعد عن مواطن الشبهات فيرتفع قدرك .

فإن كان الأمر بصيغة اسم الفعل فالأحسن التيسير بقبول الرأي الذي يجعل الفاء بعده للسببية ؛ نحو : صه فيهدأ النائم ، وترك الشر ؛ فتأمن عواقبه ، وترآل إلى ميدان الإصلاح فتسحب . (والمعنى : اسكت ، واترك ، وانزل . . .) وكذلك إن كان الأمر بصيغة المصدر الواقع بدلا من التلغظ بفعله ؛ نحو : سكوتاً فنسمع الخطباء ، أو بصيغة الخبر^(١) . . . ولكن الأبلغ والأشهر في الحالتين - عند

(١) ومن الجملة الخبرية الدالة على الأمر - قوله تعالى : (هل أدُلُّكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ، ويُدْخِلِكُمْ ..) بجزم المضارعين « يغفر » و« يدخل » في جواب الجملة الخبرية =

كثرة النحاة - ألا تكون الفاء للسببية .

٢- النهى ، ومعناه : طلب الكفّ عن شيء . وأداته واحدة ؛ هي : « لا الطلبية » وتسمى : « لا ، الناهية » إن كان النهى صادراً من أعلى لأدنى ؛ فإن كان من أدنى لأعلى سميت : « لا ، الدعائية » . وإن كان من مساو إلى نظيره سميت : « لا ، التي للالتباس » فتسميتها : « لا الطلبية » أولى ؛ لأن طلب الكف بها يشمل حالاتها الثلاث .

ولإنما ينصب المضارع بعد فاء السببية في جواب النهى بشرط ألا ينتقض النهى بإلاّ الاستثنائية على الوجه الذي سبق لإيضاحه في النفي ونقضه^(١) ؛ ومن الأمثلة : لا تقلّ الخطأ فيشتهر جهلُك ، ولا تُخفّ العلم فتهمّ في مروءتك ؛ ومثل قوله تعالى : (لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ...)^(٢) وقولهم : لا تكثّر مقاطعة الإخوان فيهنّ عليهم سخطك . ولا تبالغ في وعد أو وعيد فتعجزّ ، ويستخفّ الناس بك^(٣)

فإن كان النهى بصيغة الاسم فالأنسب الأخذ بالرأى الذي يجعل الفاء بعده

= المقصود بها الأمر ، والتقدير : آمنوا بالله .. وجاهدوا . . . يغفر لكم . . . وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام : (هل أدلكم) . . . لفساد المعنى على هذا ؛ لأن السؤال عن مجرد الدلالة والإرشاد بدون عمل آخر من اتجاه إليهم السؤال ، لا يؤدي إلى أن يغفر الله ذنوبهم ، وأن يدخلهم الجنة ، فغفران ذنوب الناس لا يكون مسبباً عن مجرد دلالتهم إلى ما ينجمهم وتوجيه الإرشاد إليهم . وإنما يتسبب عن الإيمان نفسه ، وعن الجهاد . وكثير من الأساليب الناصحة يجري على نسق الآية - وسيعاد ذكرها لمناسبة أخرى في ص ٣٩٦ - ولا يزال الناس يقول أحدهم للآخر: همّْ بعملك وتجيده ، وتحرص عليه ، تفلحْ ، ويكثرْ رزقك . وينصح الوالد ابنه الطالب فيقول: تذاكرْ وتلتفتْ إلى دروسك تنجحْ . التقدير : اهتمْ بعملك وأجدّه . واحرص عليه ، تفلحْ - ذاكر والتفتْ تنجحْ . . . ، وهكذا يجزم المضارع في جواب الأمر الذي تكون صيغته غير صريحة ولا ملحقة بها ، وهذا الجزم بعد سقوط الفاء مباشرة . فإن وجدت الفاء فالأيسر اعتبارها للسببية ونصب المضارع بعدها ، وإن كان الأبلغ والأكثر رفعه ، وعدم اعتبارها للسببية - كما قلنا - انظر الصفحة الآتية - :

(١) سبقت الإشارة - في رقم ١ من هامش ص ٣٥٦ وفي « ه » من ص ٣٦٤ - إلى أن النهى يجري عليه ما يجري على النفي عند نقضه « بإلا » . وعلى هذا إن كان نقض النهى قبل الفاء فلا ينصب المضارع بعدها . أما إن كان النقض بعدها فالرفع والنصب جاززان

(٢) فيمتأصلكم ويبيدكم .

(٣) ومن الأمثلة قوله تعالى : « (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار . . .) »

للسببية ؛ نحو سيراً لا يعوداً فتكسَلْ ، وعملاً لا بطالة ، فتفقدَ رزقك .

٣- الدعاء . ومعناه : طلب فعل شيء ، أو الكف عنه ، بشرط أن يكون في الحالتين من أدنى لأعلى . وإلا فهو أمر أو نهي إن كان من أعلى لأدنى ، والتماس إن كان بين متساويين - كما سبق - .

وصيغته : فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء ، وكذا المضارع المسبوق بلام الطلب (لام الأمر) ، أو بلا الطلبية (الناهية) مع إرادة الدعاء بهما . . . ومن الأمثلة قول الشاعر :

رب ، وفقني فلا أعدلَ عن سَنَمِ الساعين في خير سَنَنِ

وقول الآخر :

فيا ربِّ عَجَلْ ما أؤمِّلُ منهمو فيدفاً مقرر^(١) ويَشَجَّ مرمِل^(٢) .
ومثل : ربِّ : لِتَكُنْ طاعتي لك على قدر فضلك ؛ فأفوز فوزاً عظيماً ،
ولتكنْ أعمالي مقصورة على ما يرضيك ، فأنالَ أسْمِي الغايات ، ولا تتركني لنفسي
فأضلَّ ضلالاً عظيماً . . .

فإن كان الدعاء بصيغة أخرى لم ينصب المضارع - إلا في الرأي الذي قُصِدَ به التيسير - ؛ كصيغة الاسم في قولهم : سَتَقِيّاً لك فتسلم ، ورعيّاً لمن معك فتجنبهم المخاوف . . . وكصيغة الخبر المراد منه الدعاء^(٣) ؛ نحو ؛ يرزقني الله الغنى فأنفقُ المال في سبيل الخير . وبعض الكوفيين يميز النصب في هذه الصور . ورأيه مقبول ، وفيه التوسعة التي أشرنا إليها ، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر .

٤ - الاستفهام (سواء أكان حقيقياً ؛ وهو طلب معرفة شيء مجهول حقاً للمتكلم ، أم إنكارياً ، أم توبيخياً)^(٤) ويشترط هنا ألا يكون عن معنى قد

(١) من أصابه البرد الشديد . (٢) شديد الفقر .

(٣) وقد يكون مراداً منه غير الدعاء كآلية التي في هامش ص ٣٦٦ .

(٤) سبق إيضاح الاستفهام الإنكاري والتوبيخي (في ج ٢ ص ٢٣٥ م ٨١) .

هذا ، وشروط عدم المضي يتسك به أكثر النحاة ، ولا يتسك به آخرون . وسيجيء البيان في « ب » .
من الزيادة والتفصيل (ص ٣٧٤) . ومن التيسير المقبول عدم التسك به . ويتسك الأولون أيضاً بشرط آخر هو : ألا يكون الاستفهام بجملة اسمية فيها الخبر جامد . وقد سبق أنه لا داعي للتسك به - في ص ٣٥٨ - .
أما بيان الاستفهام الحقيقي والتقريرى ففى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ .

وقع قبل الكلام . ومن أمثلته قوله تعالى بلسان أصحاب النار : (. . . فَهَلْ لَنَا
من شفعاء ؟ فيشفَعُوا لَنَا . . .) ، وقول الشاعر :

هل تعرفون لبائنا تاني ؟ فأرجو أن تُقضى ، فيرتدَّ بعض الروح للجسد

٥ - العَرَضُ^(١) ؛ وهو الطلب برفق ولين . ويظهران - غالباً - في صوت
المتكلم ، وفي اختيار كلماته رقيقة دالة على الرفق . ومن أدواته : « ألّا » ؛
كقول الشاعر :

يا بن الكرامِ ألاّ تذنُّو فتبصِّرو ما قد حدَّ ترك ؛ فما راءِ كُن سَمِيعا
ومن أدواته - أحياناً - « لو »^(٢) ؛ نحو : لو أوفى للكمال المستطاع فأبلغ
غاية المنى . . .

٦ - التحضيض ، وهو الطلب بشدة وعنف . ويظهران - غالباً - في
صوت المتكلم ، وفي اختيار كلماته جزلة قوية . ومن أدواته : « هلاً » ؛ نحو :
هلاً حطمت قيود الاستبداد فتعزَّز ، وهلاً قوضت حصون الاستعباد فتسود .
ومن أدواته أيضاً : « لولا » ؛ نحو : لولا تدفع الظلم فيخاف الظالم . . .
وقول الشاعر :

لولا تعوجين يا سئلنى على دئيفِ فستُخمدى نارَ وجدٍ كادَ يُفنيه^(٣)
ومن أدواته - أحياناً - « لو »^(٢) ؛ نحو : لو تحترم القانون فتأمن العاقبة .

٧ - التمني ، وهو الرغبة في تحقق أمر محبوب ؛ سواء أكان تحققه ممكناً ،

(١) سيجى تفصيل الكلام على « العرض والتحضيض » في باب : « لولا ولوما . . . » ص ٥١٢ وما بعدها .

(٢ و ٢) لهذا النوع إشارة في ص ٥١٢ .

(٣) ومن الأمثلة - وسجىء في رقم ٣ من هامش ص ٥١٤ - أيضاً قوله تعالى : (وأنفقوا بما
رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت ، فيقول : رب لولا أخرتني إلى أجل قريب ، فأصدق ، وأكن
من الصالحين ..) أى : لولا تؤخرني ؛ أما المضارع : « أصدق » فنصوب بأن مضمرة وجوباً بعد « فاه السببية »
وأما المضارع : « أكن » فجزوم على اعتبار عدم وجود « فاه السببية » وأنه مجزوم في جواب الطلب ،
وأن الكلام يتضمن شرطاً مقدراً ؛ أى : إن تؤخرني أكن . . . - وسيجىء الكلام على سقوط الفاعل
في ص ٣٨٧ - .

أم غير ممكن . ولا يصح أن يكون في أمر محتوم الوقوع ^(١) . وأشهر أدواته :
« ليت » وهي الأصل ؛ كقوله تعالى : (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً) .
ونحو : يا ليت من يمنع المعروف يُحرّمُ المعروف ، فيذوقَ مرارة الحرمان .
وقول الشاعر :

يا ليت أمّ خليلٍ واعدتْ فوفتْ ودام لي ولها عمرٌ فنصطحبها
ومن أدواته - أحياناً - « لو » كقراءة من قرأ قوله تعالى : (فلو أن لنا كسرةً
فكنون من المؤمنين) بنصب المضارع ^(٢)
وكذا « ألا » ^(٣) نحو : ألا صديقاً مخلصاً فينصحبنا .

٨ - الترجي ، وهو : انتظار حصول شيء مرغوب فيه ، ميسور التحقق .
ولا يكون إلا في الأمر الممكن ، ومثله التوقع ^(٤) . والكوفيين هم الذي يعتبرون الفاء
بعده للسببية ، والشواهد - ومنها القرآن - تؤيدهم ^(٥) . نحو : لعلك تحسن اختيار
الكلام ، فتفوزَ بإعجاب السامعين ، ولعل لإعجابهم يبرأ من التزديد والتّحسيف ؛
فتدركَ مبلغ توفيقك ، وحقيقة أمرك

* * *

تلك هي أنواع الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض . وقد عرفنا ^(٦) أن المحض
منها ثلاثة ، وأنها سميت محضة للدلالة صيغها اللفظية - نصاً وأصالة - على الطلب
الصريح مباشرة ؛ لا عن طريق تبعي أو ضمني ، غير مباشر ؛ كدلالة التمني

(١) فلا يصح أن يقال : ليت غداً يجيء . . . وقد سبق الكلام على التمني في ج ١ ص ٤٧٣ م ٥١
ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ ورقم ٢ من هامش ص ٣٩٣ حيث الإشارة لبعض الأحكام الخاصة
بالتمني غير الأصيل ؛ مثل : « لو » .

(٢) سيجيء بيان خاص بالأداة : « لو » التي تفيد التمني - في رقم ٦ ص ٥٠٣ -

(٣) سبق الكلام على « ألا » المفيدة للتمني وإعرابها وحاجتها أو عدم حاجتها للخبر في ج ١

ص ٥٤٠ م ٥٨ .

(٤) سبق الكلام على الترجي والتوقع والإشفاق ، ومعنى كل ، في الجزء الأول ص ٤٧٣ م ٥١ .

(٥) ومنها قوله تعالى : (لعله يزكى ، أو يذكر فتنتفعه الذكرى ..) بنصب « تنفع » ومنه
قوله تعالى : (ياهايمان ابن لي صرحاً . لتعلمني أبلغ لأسباب ، أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى)
بنصب : « أطلع » ولا داعي للتأول في الآيتين - وأشباههما - بقصد إبعاد الفاء عن السببية .

(٦) في ص ٣٦٥ .

على الطلب ، فإن الطلب معه يجيء من طريق تبعي ؛ أي : من طريق غير مباشر ، إذ يلزم من تمنى الشيء طلب مجيئه ... ، وكذلك العرض والحض وغيرهما من بقية أنواع غير المحض ؛ فإنها تدل على الطلب من ذلك الطريق الضمني ، غير المباشر ، بخلاف الثلاثة المحضة : (الأمر ، والنهي ، والدعاء) فإن صيغها صريحة فيه ؛ كما أسلفنا (١) . . .

« ملاحظة » : إذا لم توجد « فاء السببية » قبل المضارع الذي يستحق النصب بها ، إما لأنها لم توجد أصلاً ، وإما لسقوطها وزوالها بعد وجودها ... ، فإن حكم هذا المضارع يتغير ؛ فيعزم على حسب البيان الخاص الذي سيجيء كاملاً في بحث مستقل (٢) .

(١) وفي الكلام على « فاء السببية » يكتفى ابن مالك ببيت واحد هو :

وبعد « فَا » جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضَيْنِ « أَنْ » وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبٌ

وتقدير البيت : و « أَنْ » ، نَصَبٌ بعد « فَا » جواب نفي أو طلب محضين . وسترها حتم . (ويلاحظ أنه - كمادته - استعمل « أَنْ » بمعنى « الحرف » أولاً ، ثم عاد فاستعملها بمعنى الكلمة ، وأعاد الضمير عليها في الأول مذكراً ، وفي الثانية مؤنثاً . والأمران صحيحان - انظر آخر هامش ص ٢٨٩ ورقم ١ من هامش ص ٢٨١ . والمعنى : « أَنْ » مستترة (مقدرة) حتماً بعد فاء السببية التي في صدر كلام يقع جواباً لنفي محض ، أو طلب محض . وفي هذا الكلام نقص واضح ؛ إذ لم يتعرض لأنواع النفي ، وأحكامها ، وشبه النفي . واقتصر في الطلب على المحض من غير تفصيل ولا إبانة ، ثم عرض أحياناً تتعلق بحرف آخر غير فاء السببية ؛ هو : « واو المعية » ثم رجع للكلام على فاء السببية بعد الرجاء فقال البيت السابع عشر :

والفعلُ بعدَ «الفاءِ» في الرَّجَا نُصِبَ كَنَصَبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ- ١٧

يريد : أن المضارع بعد فاء السببية الواقعة في جواب الرجاء - ينصب بأن مضمرة وجوباً ؛ كنصب المضارع بها إذا كان منتسباً للتمني ؛ أي : جواباً للتمني ؛ بأن كان بعد الفاء المسبوقة بالتمني ، فكما ينصب بعد هذا ينصب بعد ذلك . (وستجىء إشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى في هامش ص ٣٩٧) .

(٢) في ص ٢٨٧ .

زيادة وتفصيل :

(١) تقدم^(١) أن « الفاء » لا تكون سببية يُنصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً إلا بشرط أن يسبقها إما النفي المحض أو شبهه، وإما الطلب المحض أو غير المحض أي : التقديرى... لكن هذا الشرط هو الأغلب في أكثر الحالات، فهناك حالات ست يصح اعتبار الفاء في كل منها سببية مع فقد هذا الشرط، فعند اعتبارها سببية ينصب المضارع حتماً، بأن مضمرة وجوباً، وعند عدم اعتبارها لا ينصب. والأربعة الأولى تكون في حالتى الاختيار والضرورة الشعرية، والأخيرتان خاصتان بالضرورة الشعرية.

١- الفاء الواقعة بعد نفي مسبق باستفهام تقريرى، نحو : ألم تشهد بدائع الأزاهير فى مطلع الربيع فتنعم بها ؟ فيجوز رفع المضارع : « تنعم » ونصبه على أحد الاعتبارين (وقد سبق^(٢) الكلام الجلى على هذا فى موضعه المناسب) .

٢- الفاء الواقعة بعد نفي قد نقض « بإلا الاستثنائية » وكان النقص بعد الفاء والمضارع ؛ نحو : ما تزورنا فتحدثنا إلا تسرنا بطرائفك الأدبية^(٣) .

٣- الفاء الداخلة على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجواب الشرط ، أو بعدهما . نحو : من يهنّ فيقبل يسهل الهوان عليه ؛ ومن يسهل الهوان عليه يفقد كرامته ؛ فيحرم سعادة الحياة . فالفعلان : « يقبل ، ويحرم » ، يجوز نصبهما على اعتبار الفاء للسببية ، ويجوز عدم النصب على اعتبارها ليست سببية^(٤) .

ويقول النحاة : إن السبب فى جواز النصب هنا - حيث لا نفي ولا طلب - أن فاء السببية تعطف المصدر بعدها على مصدر قبلها^(٥) ، وفعل الشرط قبلها غير

(١) فى ص ٣٥٥ وما بعدها .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ وفيها بيان المراد من الاستفهام التقريرى .

(٣) وقد سبق شرح هذا عند الكلام على النفي ، فى « ب » من ص ٣٥٦ .

(٤) سيجىء فى الجواز (ص ٤٧٨) الأوجه الأخرى الجائزة فى المضارع المتوسط بين جملة

الشرط وجملة الجواب . ومن هذه الأوجه الجائزة الرفع ؛ فهناك الموضع المناسب .

(٥) من المفيد الرجوع إلى ص ٣٥٧ حيث البيان الهام الذى يوضح المعطوف والمعطوف عليه

هنا ؛ مصدرين معاً أو أحدهما ... أو ... - ثم « ب » ص ٣٧٤ .

محتوم الوقوع ؛ فأشبه الاستفهام والأمر وغيرهما من أنواع الطلب التي ليست محققة الوقوع . وأن علة جواز نصبه بعد فعلی الشرط والجواب معاً هو أن الجزء غير محقق الوقوع ، ولا تحتم الحصول ، فالواقع بعده كالواقع بعد الاستفهام ونحوه . . .

هذا كلامهم . وكأنهم يرجعون هاتين الصورتين إلى « الطاب » تقديرأ . ولا محل للتقدير ؛ فالعلة الصحيحة هي محاكاة كلام العرب في استعمالهم ، ليس غير ...

٤ - الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إنما » ؛ نحو :
إنما أنت العالم فتفيد ؛ فيجوز نصب المضارع : « تفيد » على اعتبار الفاء سببية ،
وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية (١) .

ولم هنا انتهت الحالات الأربع التي تقع في النثر والشعر ، أي : في حالتي الاختيار والضرورة . ويليهما الحالتان المقصورتان على الضرورة الشعرية ؛ وهما :

٥ - الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إلا » ، نحو :
ما تتكلم إلا فتحسن الكلام (٢) .

٦ - الخبر المثبت الخالي من النفي ومن الطلب ومن الحصر « بإلا » كقول الشاعر :
سأترك منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحاً

فالمضارع : « أستريح » منصوب على اعتبار الفاء - للضرورة - سببية ، كما

(١) يذكر النحاة لهذه الحالة مثالا هو قوله تعالى : (إذا قضى أمراً فإنما يقول له كُنْ فيكون) في قراءة من نصب : « يكون » باعتبار الحصر منزلاً منزلة الطلب تأويلاً . ولم يجعل المضارع منصوباً بعد الفاء في جواب « كن » - كما يرى بعضهم - لعدم وجود قول : « كن » حقيقة ؛ إذ لا ينطق بها الله حين يريد خلق شيء من العدم ، وإنما هي كناية عما يسمى « تعلق القدرة تنجيزاً بوجود شيء » . هذا إلى أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب عنه في صيغة الفعل والفاعل ؛ فلا بد من اختلافهما فيهما ، أو في أحدهما ؛ فلا يقال قم قم . ويقول ابن هشام - فيما نقله عنه الصبان - : إن الجواب لا بد أن يخالف المجاب ؛ إما في الفعل والفاعل ؛ نحو : جنني أكرمك ، أو في الفعل ، نحو : أحسن إلى الناس تستبعد قلوبهم ، أو في الفاعل ؛ نحو قم قم أقم . ولا يجوز أن يتوافقا فيهما .

(٢) لم أجد فيما رأيته من المراجع النحوية مثالا من الشعر ؛ كمن تتحقق فيه الضرورة . فأمثلتهم المروضة نثرية . ولعلمهم يريدون ما يكون مثلها في النظم .

يقول كثير من النحاة^(١) .

(ب) قلنا^(٢) إن أكثر النحاة يشترط في فاء السببية بعد الاستفهام ألا يكون الاستفهام عن أمر قد حصل في الزمن الماضي حقيقة ؛ فيخرج نحو : لم آسأت إلى الصديق فيقاطعك؟ فلا ينصب المضارع : لأن الإساءة وقعت فعلا . وحجته أنه إذا سبك المصدر المؤول بعد الفاء كان هذا المصدر المؤول مستقبلا ، يجب عطفه على مصدر قبل الفاء ، ويجب أن يكون مستقبلا أيضا ؛ ليتحد « المعطوف والمعطوف عليه » في الزمن — عملا بالرأى الراجح — فلو كان ما قبل الفاء ماضى الزمن لجاء المصدر « المعطوف عليه » ماضى الزمن أيضا ؛ فيختلف في زمنه عن زمن المعطوف المستقبل .

أما الذين لم يشترطوا عدم المضى فحجتهم ما ورد من مثل : أين ذهب الرسول فنتبعه ، بنصب : « نتبع » مع أن المعنى في ذلك قد وقع في زمن مضى . ثم قالوا : إن لم يمكن الوصول إلى مصدر مستقبل من الكلام الذي قبل « الفاء » مباشرة فن الممكن تصيده والوصول إليه من مضمون ذلك ولازمه ؛ كأن نقول : ليكن منك إعلام بذهاب الرسول ، فاتساع منا .

مع أن الرأى الأول دقيق محكم ، وله الأفضلية ، والاعتبار الأقوى — فالأنسب الأخذ بالرأى الثاني ليكون الحكم مطرداً ، فيقل التشعب والتفريع ، ولأن التقدير فيه روعى مثله في أحوال أخرى مع فاء السببية ، كما يتبين مما سبق^(٣) . . .

(١) لا داعي لهذا ، فخير منه أن تكون للعطف مجرد المضارع بعدها مرفوع ، لعطفه على مثله المرفوع ، وإنما حرك بالفتحة للضرورة ؛ وهي مراعاة القافية . ومثله المضارع « يُعصم » في قول شاعرهم : لنا هضبة لا ينزل الذلُّ وسطها ويأوى إليها المستجير فيعضما والمراد بالهضبة هنا : صولة قومه ، وعزيمهم ، ومنعهم .

(٢) في ص ٣٥٧ .

(٣) في رقم ٤ من ص ٣٦٨ .

الأداة الخامسة : واو المعية^(١) :

فائدتها :

الدلالة على أن المعنى الذى قبلها والمعنى الذى بعدها مصطحبان معاً عند حصول مدلولهما وتحققه ؛ لا يسبق أحدهما الآخر ولا ينفرد ، أى : أنهما متلازمان عند التحقق ؛ ويحصلان معاً فى زمن واحد يجمعهما ؛ ففى مثل : أتبتسم وتصافح الزائر ؟ بنصب المضارع : « تصافح » يكون الاستفهام مُنصَباً على تحقق الابتسام والمصافحة معاً فى وقت واحد للزائر ، ولا يتجه إلى تحقق أحدهما دون الآخر ، ولا يتجه كذلك إلى تحققهما فى زمنين مختلفين . فكأن من ينطق بهذه العبارة ، وينصب فيها المضارع بعد الواو - يقول : أنا أسأل عن تحقق الأمرين معاً فى وقت واحد ، ولا أسأل عن غير هذا .

ومثل : لا يتكلم الخطيب ويقعد . بنصب المضارع : « يقعد » فإن النفي مسلط على اجتماع القعود والتكلم ووقوعها معاً فى وقت واحد ؛ فكأن المتكلم يقول : إنهما لا يحصلان معاً فى وقت واحد . أما نفي حصول أحدهما فقط أو نفي حصولهما فى زمنين مختلفين فلا يفهم من هذه الجملة . ومثله : لا يترك العاقل عمله ويلعب ، ولا يقعد عن السعى وينتظر الرزق ؛ بنصب : « يلعب » ، و « ينتظر » فيكون المراد نفي الجمع فى وقت واحد بين الترك واللعب ، وكذا نفي اجتماع القعود عن السعى وانتظار الرزق فى زمن واحد . ونحو : لا تأكل وتتكلم . بنصب المضارع « تتكلم » إذا كان الغرض النهى عن الجمع بين الأكل والكلام فى وقت واحد .

ولما كانت هذه الواو دالة على اجتماع المعنيين واصطحبتهما معاً وقت تحققهما - سميت لذلك : « واو المعية » أى : « الواو » التى بمعنى : « مع »^(٢) ؛ فهى تدل على الجمع والمصاحبة بين أمرين فى وقت واحد .

(١) وتجرى عليها الأحكام العامة المشتركة التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .

(٢) المعنى لا يتغير مع كل منهما ، ولكن الإعراب يختلف . فواو المعية حرف عطف - على الأثر ، كما سأتى - والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً ، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق ... ، أما كلمة : « مع » فظرف منصوب ، وهو مضاف - غالباً - فبعده اسم مضاف إليه ، ولا يقع بعده المضارع مباشرة ... ، واو المعية التى هنا تختلف عن واو المعية التى يليها المفعول معه ؛ فإن التى يليها المفعول معه حرف مجرد للدلالة على المعية وليس عاطفاً أو غير عاطف . أما التى هنا فحرف عطف ، مع =

عملها :

واو المعية - هنا - حرف عطف في المشهور، مع إفادته المصاحبة^(١) والاجتماع والمضارع بعده منصوب بأن المضمرة وجوباً ، وزمنه كما عرفنا - : متجرد للاستقبال الخالص ، والمصدر المؤول بعده معطوف بالواو على مصدر مذكور في الكلام السابق . فإن لم يوجد في الكلام السابق مصدر وجب تصيده بالطريقة التي سلفت في العطف بفاء السببية^(٢) .

ويشترط لنصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد « واو المعية » أن تكون واو المعية مسبوقه إمّا بنى محض ، أو بما يلحق به ، - وقد شرحناهما^(٣) وإما بنوع من أنواع الطلب الثمانية التي سبق بيانها وشرحها في « فاء السببية »^(٤) . غير أن بعض النحاة يمنع وقوع « واو المعية » بعد أربعة أنواع من الطلب ؛ هي : (الدعاء، والعرض، والتخصيص، والترجي) . وحجته : أن السماع الكثير لم يرد بواحد منها، والسماع الكثير هو الأساس للقياس ؛ فلا يصح الإقدام على نصب المضارع بعدها ما دام هذا الأساس مفقوداً . ولا يصح عنده النصب حملاً ل« واو المعية » على « فاء السببية » ؛ لأن الحمل - برغم التشابه بينهما في كثير من الأمور - لا داعى له . ورأيه وجيه .

= دلالة - دائماً - على المعية نصاً ، ولا يليه إلا المضارع بالشروط التي سنعرفها . وإنما قلنا مع دلالة الدائمة على المعية نصاً ؛ لأن الواو العاطفة لا تدل على المعية نصاً ، وإنما تدل عليها بقرينة أخرى خارجة عنها ؛ فن يقول : دعوت الضيف والشريك لزيارتي - قد يقصد أنه دعاهما معاً في وقت واحد ، وقد يقصد أنه دعاهما في وقتين مختلفين ؛ فليس في الكلام ما يعين أحدهما نصاً ؛ لأن الواو العاطفة تدل على مجرد التشريك في المعنى ، ولا تدل على المصاحبة الزمنية والاجتماع في أثناء تحققه إلا بقرينة . وهذا هو المراد من قولهم : إنها مجرد الجمع ، أى : للتشريك في المعنى من غير دلالة حتمية على ترتيب ، أو تعقيب ، أو مصاحبة ... بخلاف الدالة على العطف والمعية معاً ، فإنها تجمع بين الأمرين في وقت واحد ، ووقوع المضارع بعدها منصوباً دليل على أن المتكلم يريد الأمرين معاً .

(وقد سبق بيان هذا في باب العطف ، ج ٣ ص ٤١٢ م ١١٨ وفي باب المفعول معه ج ٢ ص ٢٢٦ م ٨٠) .

(١) والكوفيون يمنون العطف بها . - كما سيجيء في ص ٣٧٩ - وهامشها .

(٢) ص ٣٥٨ . (٣) ص ٣٥٥ .

(٤) في ص ٣٦٥ - ويلحق بالطلب أداة الشرط إذا وقع المضارع المسبوق بالواو متوسطاً بين شرطها وجوابها ، أو متأخراً عنها ، في حالة التوسط أو التأخر يجوز اعتبار الواو للمعية ، ونصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً ، كما يجوز عدم اعتبارها للمعية فلا ينصب المضارع . وكل هذا على حسب الاعتبارات المنعوية التي تقدمت في فاء السببية ، في رقم ٣ من ص ٣٧٢ ، والتي ستجىء في الجزم ، ص ٤٧٧ .

ويخالفه فريق آخر ، بحجة التشابه القوي بين الحرفين في نواح متعددة فلا عيب في حمل واو المعية على فاء السببية . وفي هذا الرأي تيسير ، ولكن فيه إهدار لأهم الأسس التي تراعى ؛ وهو السماع الكثير الوارد ، ولهذا يحسن عدم الأخذ به قدر الاستطاعة : احتراماً للأساس الأهم السابق .

(ا) فن أمثلة واو المعية بعد النفي قول أعرابي يجرى إلى ساحة القتال : لا ألزم داري وأشهد الأبطال يَمْضون للجهاد سراعاً ، ولا أموتُ على فراشي كالبعير المهزول ، وأبصر الرجالات في حومة الوغى شهداء .

(ب) ومن أمثلتها بعد أنواع الطلب ما يأتي (١) :

١ - بعد الأمر : أيها الصديق : اغْفِرْ هَفْوَتِي وَأغْفِرْ هَفْوَتَكَ ؛ لتَسْدومَ صدأقتنا ، وساعدني وأساعدك لتتغلب على المشقات ، ولتتخذ ، وأخذ دسائس الأعداء ؛ لتعيش في سلام .

ولا خلاف في نصب المضارع « بأن » المضمرة وجوباً بعد واو المعية إذا كانت الواو مسبوقه بإحدى صيغتي الأمر المحض (٢) . أما الدلالة على الأمر بغيرهما (كالدلالة عليه باسم الفعل ، أو بصيغة اسم ، أو بجملة خبرية . . .) فالحكم هنا كالحكم في فاء السببية (٣) .

٢ - بعد النهي :

لاتنسه عن خلقت وتأتى مثله عارٌ عليك - إذا فعات - عظيم

٣ - بعد الاستفهام :

ألم أكُ جاركمُ ويكونَ بيني وبينكمو المسودة والإخفاء
ومثل :

أُتِيبْتُ رِيَّانَ الجفون من الكَرَى وأُبيتَ منك بديلة الملسوع

(١) مع ملاحظة أن المعطوف بواو المعية والمعطوف عليه مصدران - كما شرحنا - فليس في الكلام عطف جملة خبرية بعد الواو على جملة طلبية قبالتها ما يمنعه النحاة ، ولا عطف فعل على فعل . وكل هذا بشرط نصب المضارع بعد الواو .

(٢) وهما : فعل الأمر الصريح ، ولام الطلب الجازنة الداخلية على المضارع - وبيانها في ص ٣٦٦ .

(٣) ص ٣٦٦ .

٤ - بعد التمني : قوله تعالى حكاية لقول الكفار يوم القيامة : (يا ليتنا نُردُّ^١
ولا نُكذِّبَ بآياتِ رَبِّنا . . .) .

وقول الشاعر :

ألا ليتَ الجوابَ يكونُ خيراً ويُطْفئني ما أحاط من الجوى بي

٥ - بعد الدعاء (على انزأى القائل به . . .) ربه ، ما أسعدنى بطاعتك ؛
فوجهنى إليها ، وبعينتى فضلك على ملازمتها . وما أشد حاجتى إلى برك ؛
فأسبغ على ثوب العافية ، وتحرسه برحمتك ، وأغدق على النعم ، وتوفقتى
إلى صيانتها . رباه ، لتدخلتنى فى عداد المقربين ، وترفع مقامى بينهم ، ولا تدع
للتوانى سبيلاً إلى وتركتنى بعيداً عن المدى الذى يرضيك .

٦ - بعد العرض (على الرأى القائل به . . .) : ألا تزور المريض وتقدم له
هدية . ألا تسأله عن حاله وتدعوه بالشفاء .

٧ - بعد التحضيض (على الرأى القائل به . . .) : هلاّ تتعرض لأشعة
الشمس وقت الضحا أو قبل الغروب وتحذر حرارتها ، وطول التعرض لها . وهلاّ
تعرف رأى الأطباء فى فائدة التعرض وضرره ، وتعمل برأيهم . . .

٨ - الترجيى (على الرأى القائل به . . .) : لعلّ العالم يدرك أنه قدوة ،
ويترك ما لا يليق به ، ولعله يعرف أن فساده أشد ضرراً وأعظم خطراً من كل فساد
آخر ، ويجنب الناس أثره . . .

* * *

يتبين مما سبق أن بين فاء السببية وواو المعية تشابهاً واختلافاً ؛ فيشابهان فى

أمرين :

أولهما : نصب المضارع بعدهما بأن مضمرة وجوباً ؛ بشرط أن يسبقهما -
غالباً - نى أو طلب ، وما يلحق بهما ، بالتفصيل الذى عرفناه .

ثانيهما : اعتبار كل منهما حرف عطف أيضاً فوق دلالته الخاصة (وهى :
دلالة الفاء على « السببية الجوابية » فوق دلالتها على الترتيب والتعقيب . ودلالة الواو
على « المعية ») . والمصدر المنسب بعدهما من أن « المضمرة وجوباً وما دخلت

عليه من الحملة المضارعية - معطوف على مصدر مذكور أو متصيد قبلهما . وهذا على الرأى الشائع الذى يخالف فيه بعض المحققين^(١) ويقول : إن هذه الواو التى تفيد المعية ليست عاطفة ، وهو بهذا يوافق الكوفيين (ويسمونها : واو الصِّرف) وحجته : أن العرب إذا أرادوا بالواو معنى المعية والمصاحبة أتوا بالمضارع بعدها منصوباً ليصرفوه عن المألوف ؛ فيكون صرفه هذا دليلاً على أنها للمعية والمصاحبة ، ومرشداً من أول الأمر إلى أنها لإفادة اجتماع أمرين فى زمن واحد ، وليست للعطف^(٢) .

ويختلفان فى خمسة أمور :

أولها : أن نصب المضارع بعد فاء السببية متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعة ، لورود السماع بأمثلة كثيرة لكل نوع تبيح القياس عليها . وأما الثامن (وهو « التَّرجى) فيقع فيه وحده الخلاف ، والصحيح أنه كبقية الأنواع فى وجوب نصب المضارع الواقع فى جوابه بعد فاء السببية ، وأن ناصبه هو « أن » المضمرة وجوباً .

فى حين يخالف بعض المحققين فى أن يكون وقوع (الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجى) ، قبل واو المعية موجباً للنصب ، فهو يمنع اعتبارها للمعية كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحد من الأربعة المذكورة ؛ بحجة عدم ورود السماع بأمثلة متعددة لكل منها تكفى للقياس عليها .

ثانيها : الأصح فى فاء السببية أنها حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع

(١) كالرضى .

(٢) ومع أنها عنده للمعية الخالصة وليست للعطف - يعتبرها إما واواً للحال ، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية ؛ فالمصدر المؤول بعدها فى تقدير مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، فبنى : قم وأقوم - قم وقيامى ثابت . أى : قم فى حال ثبوت قيامى . وإما بمعنى : « مع » ، أى : قم مع قيامى . وذلك كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم ، فنصبوا ما بعد الواو . ولو جعلت الواو عاطفة للمصدر على مصدر سابق لزال التنصيص على معنى الجمع . . .

وقد قامت على هذا الرأى اعتراضات كثيرة ، واجهتها ردود كثيرة أيضاً . ولا حاجة بنا إلى شيء من هذه أو تلك ؛ لاعتقادها - فى الغالب - على الجدل المجرد . وغاية ما نقوله : إن اعتبار الواو لمجرد المعية هنا يريح من العطف وما يقتضيه - أحياناً - من تصيد المصدر المعطوف عليه حين لا يكون فى الكلام السابق مصدر مذكور . ولولا اعتبارات أخرى قوية - (كالتى سنذكرها فى « ب » من ص ٤٠٣) لكان هذا الرأى وحده هو المستحسن فى جميع حالات فاء السببية أيضاً فلا نعداها حرف عطف ، طبقاً للمذهب الكوفى الذى يقصرها على السببية ، ويمنع أن تكون عاطفة .

دلالتها - في الغالب - على السببية الجوابية في الوقت نفسه . على حين يشند الخلاف في جعل الواو - هنا - للأمريين مجتمعين ؛ وهما : العطف والمعية ؛ إذ الرأي القوي أنها تفيده المعية دائماً بغير أن تكون عاطفة .

ثالثها : - وهذا مهم - أن فاء السببية لا بد أن تقع - غالباً - في جواب نفي أو طلب أو ملحقاتهما . . . ؛ فما بعدها مسبب عما قبلها وجواب له . أما واو المعية فتقتضى مصاحبة ما قبلها وما بعدها مصاحبة حقيقية عند وقوعهما ؛ أي : تستلزم تلاقيهما واجتماعهما في زمن واحد عند تحقق معناهما وحصوله ، وهذه المصاحبة تمنع أن يكون ما بعد الواو مسبباً عما قبلها ، وجواباً له ؛ لأن المسبب والجواب لا بد أن يتأخرا - حتماً - في وجودهما عن السبب ، وعما يحتاج إلى إجابة . وهذا التأخر يناقض المصاحبة ويعارضها . ولهذا يقول النحاة : إن صحة الفهم ودقة التعبير يقضيان بتخطئة من يقول عند الإعراب^(١) : « واو المعية الواقعة في جواب النفي ، أو الأمر ، أو النهي ، أو غيرهما من بقية الأنواع السالفة ... » وبتصويب من يقول : « واو المعية » الواقعة بعد النفي أو الطاب من غير ذكر الكلمة جواب ؛ لأن وقوع الجملة المشتملة على هذه الواو جواباً عما قبلها يقتضى - كما تقدم - أن يكون تحقق معناها متأخراً عن تحقق معنى التي قبلها ، وهذا يعارض ما تفيده واو المعية من تحقق معنى السابق عليها واللاحق في زمن واحد .

رابعها : أن « واو المعية - هنا - لا بد أن يسبقها نفي محض ، أو طلب ، أو ملحقاتهما ، ولا بد كذلك أن تدل على المصاحبة الزمنية الحقيقية عند تحقق معنى ما قبلها وما بعدها . وهذه المصاحبة تقتضى أن ينصبّ النفي والنهي وغيرهما من بقية الأنواع ، على ما قبل الواو وما بعدها معاً ، أي : أن النفي والنهي ونظائرهما يشملان ما قبل الواو وما بعدها ، لا محالة ، ولا يقتصران على أحدهما دون الآخر (بشرط أن تكون الواو للمعية ، والمضارع بعدها منصوباً) فمن يقول لا آكلُ وأتكلّم . بنصب « أتكلّم » فإنما ينبي اجتماع الأمريين (الأكل والكلام) في وقت واحد ، فالنفي مسلّط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين . أما شأنهما عند عدم مصاحبتهما فسكوت عنه ، والحكم عليه متروك ، لا دخل للنفي - وغيره - به ؛ فقد يقع الأكل

(١) على سبيل الحقيقة ، لا على ضرب من المجاز العبيد .

وحده أو لا يقع . وقد يحصل التكلم وحده أو لا يحصل ، وقد يقع الأكل والتكلم ولكن في وقتين مختلفين ، أولا يقعان مطلقاً . . . فلا يمكن القطع بأحد هذه الأشياء إلا بقريئة خارجة عن الجملة .

ومن يقول : لا أكتبُ وأتَوَثَّ أصابعي (بنصب : « الأوثَّ ») فإنما ينفي اجتماع الأمرين معاً في وقت واحد ، وهما الكتابة ، وتلويث الأصابع ، فالنفي شامل ما قبل واو المعية وما بعدها مجتمعين ، يُسَلِّطُ عليهما في زمن اصطحابهما وتلاقيهما ، ولا ينصَبُ على أحدهما دون الآخر . أما المعنى عند عدم اصطحابهما فسكوت عنه ، متروك حكمه ، لا صلة للنفي به ، فقد تكون الكتابة وخذها منفية أو غير منفية ، وقد يكون تلوث الأصابع وحده حاصلًا أو غير حاصل . . . وقد يكون الاثنان غير حاصلين ، وقد يحصلان في زمنين مختلفين . . . فكل هذه أمور يعرض لها الاحتمال ، ولا سبيل للقطع بأحدها إلا بقريئة أخرى .

وكذلك من يقول : لا تمشِ وتكتب . . . — أو لا تخطبُ وتجلس . . . — أو : لا تانلم الضعيف وتخاف القوى . . . بنصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالنهي في هذه الأمثلة وأشباهها — فإن النهي فيها مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين في وقت واحد ، ولا ينصَبُ على أحدهما دون الآخر ، فكلاهما وحده مسكوت عنه ، مهمس أمره ؛ لإدليل للقطع بأنه منهي عنه وحده أو غير منهي عنه ، ولا منهي عنه مع الآخر في زمنين مختلفين . . . فالقطع بأحد هذه الأمور متوقف على قريئة خارجة عن الجملة ؛ تَوَجَّهَ لأحدها دون الآخر .

أما النفي والنهي قبل فاء السببية فقد يسَلْطَنُ على ما قبلها وما بعدها معاً ، أو على ثانيهما فقط — كما سلف (١) .—

هذا ، وما قيل عن النفي والنهي يقال في ملحقات النفي وفي سائر أنواع الطلب بنوعيه ؛ حيث يسرى — في وقت واحد — على ما قبل الواو وما بعدها معنى النفي أو الطلب ، ويشملهما هذا المعنى مصطحبين مجتمعين في زمن واحد (٢) . . .

(١) في ص ٣٥٩ .

(٢) في الكلام على « واو المعية » يكتب ابن مالك بيت واحد ؛ هو :

خامسها : أن فاء السببية قد تسقط جوازاً بعد الطلب - لا النفي - سواء أكانت موجودة من الأصل ثم سقطت ، أم لم تكن موجودة ؛ فيصح في المضارع بعد غيابها الجزم في جواب الطلب ، ففي مثل : شارك في ميادين الإصلاح ، فينهض بلدك يصح أن يقال : شارك في ميادين الإصلاح ينهض بلدك يجزم المضارع : « ينهض » . ولا يصح هذا في واو المعية ؛ - كما سيحییء قريباً (١) - .

والواو كالفاء ، إن تُفدِ مَفهُومَ مَعَ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا ، وتُظهِرَ الْجَزْعَ - ٣ -
يريد أن « الواو » كفاء السببية في كثير من الأحكام - وفي مقدمتها وقوعها بعد النفي وما ألحق به ، وبعد الطلب بنوعيه - مع نصب المضارع بعدها بأن المضرة وجوباً ، وعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها وقد اشترطوا في هذه الواو أن تكون بمعنى « مع » أي : دالة على المعية ، ومصاحبة معنى ما قبلها وما بعدها في زمن وقوع النفي - وغيره - وتحققه وساق مثالا معناه : لا تكن جلدًا في وقت إظهار الجزع . وفي المثال عيب معنوي ؛ إذ كيف يكون جلدًا مع إظهاره الجزع .
(١) في ٣٨٧ - ولذا الحكم مسألة مستقلة تشمل تفصيله وشروطه تبيء في الصفحة المذكورة

زيادة وتفصيل :

(١) لبعض النحاة كلام مفيد في « واو المعية » ، يتضمن ما قلناه .
وملخص كلامه :

أن المضارع يُنصب بعد « واو المعية » في سائر المواضع التي ينصب فيها بعد « فاء السببية » ؛ وهي المواضع التي تكون مسبوقة فيها بالنبي وملحقاته ، والطلب المحض وما حمل عليه .

وإنما يصح النصب إذا أردت المصاحبة الحقيقية والاجتماع بين المعنى الذي قبل الواو ، والمعنى الذي بعدها وقت حصولهما وتحققهما ، والدلالة على أنهما يحصلان ويتحققان معاً في وقت واحد ، ولم ترد مجرد الاشتراك المطلق بين المعنيين اشتراكاً لا مصاحبة فيه ولا اجتماع عند وقوعهما . وإذا نصبت المضارع بعد الواو فهي للعطف أيضاً ؛ فتعطف المصدر المنسبك بعدها على مصدر قبلها ، لأنها مع إفادتها المعية والمصاحبة تفيد العطف أيضاً ، وليست مقصورة على مجرد التشريك بين المعنيين كالذي تقتضيه واو العطف المحضة . أى : أن واو المعية هنا تقتضى التشريك والمصاحبة الحتمية معاً ، وهما من خصائصها دون الواو المجردة للعطف وحده .

ثم يقول : نعم ، إن الواو العاطفة قد تحتل المصاحبة أحياناً كما في قولك :
جاء محمد وعلى ، ويتكلم محمود ، ويصرخ ، وينظر ... ، ولكن هذا مجرد احتمال لا يقين معه ، وليست المصاحبة أمراً مقطوعاً فيه ، ولا منصوباً عليه ؛ إذ معنى العطف بالواو الدلالة على مجرد الاشتراك ، دون زيادة على ذلك ؛ من ترتيب ، أو تعقيب ، أو إمهال ، أو مصاحبة ، أو غيرها . وهذه هي مهمتها الأصلية ، وما عداها يتكون أمراً محتملاً ؛ يحتاج في القطع به إلى قرينة أخرى حالية ، أو مقالية . فإن لم توجد القرينة بقي الاشتراك المجرد على حاله مقطوعاً به ، وما عداه فموضع الاحتمال ، بخلاف الواو الدالة على المعية والمضارع بعدها منصوب ؛ فإنها شاملة للأمرين مجتمعين ؛ فهي للعطف ، وللمعية معاً ، ولا مجال للاحتمال في أحدهما ؛

إذ المعية مقطوع بها^(١) هنا كالعطف .

ومتى ثبت أن المضارع لا ينصب إلا بعد الواو أتى للمعية - بالشروط التي عرفناها - ثبت كذلك أنه لا يصح نصبه بعد « واو » غيرها ؛ كالواو التي للاستئناف والجملة المضارعية بعدها مستأنفة . وكالواو التي للحال ، والجملة المضارعية بعدها خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة من هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، وكغيرها من أنواع الواو التي ليست للمعية . . .

وعلى أساس الاعتبارات السالفة يجوز في الأمثلة التالية - وأشباهاها - ضبط المضارع بعد الواو ضبطاً مختلفاً ؛ كل ضبط منها يؤدي معنى غير الذي يؤديه الآخر ؛ فالضبط خاضع للاعتبار المعنوي ، وإن شئت فالضبط خاضع للمعنى ، ومتى تمّ الضبط صار هو المرشد للمعنى :

لا تقرأ وتأكل - لا تمش وتكتب - لا تغضب وترك الحاضرين - لا تنتقل في الحديقة وتأكل ثمارها . . . فيجوز في المضارع بعد الواو ما يأتي :

١ - نصبه على اعتبار الواو للمعية ؛ فيتعين أن يكون النهى مسلطاً على الأمرين مصطحبين معاً ، فالكلام نصّ في النهى عن الجمع بين هذين الأمرين ؛ فهو بمعنى : لا تجمع في وقت واحد بين هذين الأمرين .

٢ - جزمه على اعتبار الواو لمجرد العطف وحده من غير معية ، فالمضارع بعدها بدون فاعله معطوف على المضارع السابق المحزوم ، عطف فعل على نظيره الفعل . ويكون النهى منصّباً على الأمرين أيضاً ، ولكن على سبيل التشريك الذي لا دلالة معه على مصاحبة ، أو عدم مصاحبة . فالنهي مسلط على هذا وذلك سواء أكانا مصطحبين أم غير مصطحبين ؛ فالاصطحاب وعدمه أمران محتملان ، لا سبيل للقطع بأحدهما إلا بقريئة أخرى .

٣ - رفعه على اعتبار الواو للاستئناف ؛ فالمضارع بعدها مرفوع ، والجملة المضارعية مستقلة في إعرابها عما قبلها . ولذا يتعين أن يكون النهى منصّباً على ما قبل الواو دون ما بعدها ، فما بعدها مباح لا يسرى إليه النهى .

٤ - رفعه على اعتبار الواو للحال ، والجملة المضارعية بعدها في محل رفع خبر
لمبتدأ محذوف - في الرأي الراجح^(١) - والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال
والنهي في هذه الصورة منصب على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها ، أي : أنه
ينصب على ما قبل الواو في صورة واحدة ، هي التي يكون فيها مقيداً بالحال ،
ويتحقق فيها حصول القيد ؛ ففي مثل : لا تقرأ وتأكل ... ، يكون المراد : لا تقرأ
وأنت تأكل ... أي : لا تقرأ في الحالة التي تأكل فيها . أما في غير هذه الحالة
فالأمر مسكوت عنه ، لا دليل على النهي عنه أو لإباحته ، فلا بد من قرينة أخرى
تعين أحدهما ، وتزيل الاحتمال .

(ب) ألحق الكوفيون « ثم » العاطفة بواو المعية في المعنى بشرط استقامة
المعنى على المعية ، وأن يسبقها النفي أو الطلب كما سبقنا واو المعية ؛ فكلا الحرفين
عندهم يؤدي العطف والمعية معاً بالشرطين السالفين ؛ مستدلين بأمثلة مسموعة ،
منها قوله عليه السلام : (لا يَسْبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ^(٢)) ثم يغتسل منه) ؛
بنصب : « يغتسل » على اعتبار « ثم » للعطف وللمعية « معاً » ، والمضارع بعدها
منصوب « بأن » المضمرة وجوباً .

وقد عورض رأيهم بأنه يلزم عليه أن يصير معنى الحديث - في حالة النصب -
النهي عن الجمع بين البول في الماء والاعتسال منه ، أي : النهي عن اجتماع الأمرين
معاً ، ومصاحبتهما . ويترب على هذا أن البول في الماء الدائم من غير اغتسال منه
مباح ؛ كما هو مفهوم الكلام السابق ، مع أن هذا المفهوم مخالف للمراد من
الحديث ؛ إذ المراد منه - كما تدل قرائن متعددة - النهي المطلق عن البول في
الماء الدائم ، سواء أصبحه اغتسال أم لم يصحبه .

وشئى آخر ؛ كيف تدل « ثم » على المعية والعطف معاً ومعناها في العطف هو
الترتيب والتمهل وهما ينافيان المعية ؟ فهل المراد مطلق الاشتراك واو بغير معية ؟ .
قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله بما معناه : إن الإشكال نشأ من
قول بعض النحاة : (الفعل : « يغتسل » في الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء :
« ثم » حكماً واو الجمع ...)^(٣) فوقع في الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها في

(١) الذى يبيح ربط الجملة الحالية المثبتة بالواو وحدها .

(٢) الراكد .

(٣) مراده : حكمها في أن المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً .

المعية . مع أن أولئك النحاة لم يقصدوها . أما المفهوم والأخذ بما يقتضيه فإنما يكون حين لا يمنع منه مانع ، ولا يصد عنه دليل ، كالأشأن في هذا الحديث الشريف فإن الأخذ بمفهومه غير جائز ؛ لوجود ما يعارضه ويمنع الأخذ به ؛ وهو ثبوت النهى عن البول في الماء الراكد مطلقاً ؛ سواء أكان معه استحمام فيه أم لم يكن .

وبناء على ما تقدم — من المذهب الكوفي وأنصاره — يكون نصب المضارع ؛ « يغتسل » قائماً على أساس إلحاق « ثم » بواو المعية في النصب مطلقاً ؛ أى : سواء اقتضى المعنى النهى عن المصاحبة والاجتماع أم لم يقتض .

ويصحّ جزمه على إرادة العطف المجرد الذى يفيد مطلق التشريك دون إفادة المصاحبة والمعية . ويصح رفعه عند ابن مالك وآخرين على اعتبار « ثم » حرف استئناف^(١) يرفع بعدها المضارع ، كما يرفع بعد الواو والفاء الاستثنائيين^(١) . ولا يجيز ابن مالك ومن معه العطف ، لما يترتب عليه من عطف الخبر على الإنشاء ، وهذا ممنوع على الأرجح وإلى هنا انتهى المراد من كلامه ملخصاً^(٢) .

والأنسب ترك المذهب الكوفي هنا ، وعدم القياس عليه ؛ لقلة شواهده ، ولما فيه من تكلف وتعقيد ، والاقتصار فى استعماله على المسموع الذى وردت فيه « ثم » بمعنى واو التشريك ، المفيدة للمعية أو غير المفيدة لها .

(١ و١) سبق — فى ج ٣ م ١١٨ ص ٤٦٦ عند الكلام على « ثم » ما يؤيد وقوعها للاستئناف ،
ويزيد هذا الحكم وضوحاً .

(٢) وقد عرض الصبان لهذه المسألة عند الكلام على « واو المعية » ، وكذلك « المعنى » عند الكلام

حكم المضارع إذا لم توجد قبله : « فاء السببية »

عرفنا (١) أن « فاء السببية » تخالف « واو المعية » في أمور ؛ منها : أن فاء السببية قد تسقط من الكلام جوازاً ؛ فلا يصح نصب المضارع بعدها ، وإنما يصح جزمه إن استقام المعنى المراد على الجزم . ومعنى سقوطها : غيابها واختفاؤها عن موضعها ، وخلو مكانها منها ؛ سواء أوجدت أولاً ثم سقطت ، أم لم توجد من أول الأمر . فالمقصود أن الجملة خالية منها ؛ ففي مثل : (خذ من الحضارة بالأسباب الحميد فتسعد ، وتجنب الزائف البراق فتسلم) - يضح أن يقال : (خذ من الحضارة بالأسباب الحميد تسعد ، وتجنب الزائف البراق تسلم) . بجزم المضارعين : « تسعد ، وتسلم » ، بعد سقوط فاء السببية ، وقد كانا منصوبين عند وجودها . ويشترط لجزم المضارع بعد سقوطها - على الوجه السالف - ثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تكون مسبوقة بنوع من أنواع الطلب المحض أو ملحقاته - لا بنوع من النفي وملحقاته - وقد عرفنا أنواع الطلب الثمانية (٢) (وهي : الأمر - النهي - الدعاء - التمني (٣) - الرجى - العرض - التحضيض - الاستفهام) .

ثانيها : أن تكون الجملة المضارعية بعدها جواباً (٤) وجزاء للطلب الذي قبلها (أى : مسببة عنه : كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط) .

ثالثها : أن يستقيم المعنى بحذف « لا » الناهية ووضع « إن » الشرطية وبعدها

(١) في ص ٣٨٢ « الأمر الخامس » .

(٢) سبق تفصيل الكلام عليها في ص ٣٦٥ .

(٣) ينحصر التمتي هنا في النوع الأصيل ، وهو الذي أداته : « ليت » ، دون الأنواع الأخرى

المحمولة عليه بأدواتها العارضة في معناه - ومنها « لو » و « ألا » وقد سبق إيضاحهما في رقم ٧ من ص ٣٦٩ لأن الجزم غير مسموع بعد التمتي العارض ، وأدواته الطارئة في معناه . (انظر ما يتصل . بهذا في ص ٣٦٩ وفي رقم ٣ من هامشها) .

(٤) سبق شرح الجواب والجزاء في ص ٣٠٨ .

« لا » النافية محل « لا » الناهية^(١) التي حذفت . وحل محلها الحرفان قبل المضارع المناسب . وهذا الحذف والإحلال لازمان حين تكون أداة الطلب « لا » الناهية . فإن كانت الأداة الطَلْبِيَّة نوعاً آخر - كفعل الأمر ، أو الدعاء ، أو غيرهما من الأدوات الاسمية والفعلية والحرفية - وجب أن يستقيم المعنى بالاستغناء عن أداة الطلب وإحلال « إن » الشرطية هذه محلها . فتدخل وحدها على المضارع الذي دخلت عليه الأداة السابقة ، إن وجد مضارع مذكور . وإن لم يوجد أتينا بعدها ، أو بدلاً منها^(٢) - على حسب نوع الأداة - بمضارع مناسب لتصبده في مكانه ، ويوافق المراد .

وليس الغرض من مجيء « إن » (بالصورة السالفة قبل « لا » الناهية أو قبل غيرها من باقى أنواع الطلب) بقاءها واستمرارها ، وإحداث أسلوب جديد يبقى ويستمر مع إهمال الأول ، وإنما المراد استخدامها بصورة مؤقتة أو تخيلية ؛ لئرشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته ، تبعاً لسلامة المعنى أو فساده . فليست إلا مجرد أداة للاختبار المؤدى لغرض خاص ، من غير أن يكون لها أثر نحوى أو معنوى آخر ، فإذا ما تحقق الغرض زالت ، وبقي الأسلوب الأول (الذى كان قبل مجيئها) على حالته اللفظية والمعنوية ، ولا اعتبار لغيره .

ففى اجتمعت الشروط الثلاثة جاز الجزم . فقال الجزم بعد الأمر قولهم : « أفضل على من شئت تكن أميره » ، واستغن عن شئت تكن نظيره ، واحتج إلى من شئت تكن أسيره » . وقولهم : « ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء » . والتأويل : إن تفضل على من شئت تكن أميره ، وإن تستغن تكن وإن تحتج تكن إن ترحموا من فى الأرض يرحمكم^(٣)

(١) لأن أداة الشرط لا تدخل على « لا » الناهية . (انظر « ا » من ص ٢٩٨) . وله إشارة فى

رقم ١ من ص ٤٠٩ .

(٢) قد يكون بدلها ، ويفى عنها فى بعض الحالات ، كأن تكون الأداة نفسها فعل أمر . . . ؛

فى مثل : ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء . أى : إن ترحموا - كما سيجىء -

(٣) ومن أمثلة دخول « إن » التخيلى المؤقتة على مضارع مناسب لتصبده - وهذا النوع كثير -

قوله تعالى يخاطب المؤمنين فى شأن أهل النفاق والعدو ونقض العهد : (قاتلهم يذبهم الله بأيديكم ، ويخزيم ، وينصرهم عليهم ، ويشف صدور قوم مؤمنين . . .) والتأويل : إن قاتلهم يذبهم الله . . . =

ومثال الجزم بعد النهي : لا تكن عبد هواك ، تأمن سوء العواقب ، ولا تهمل مشورة الناصح الخبير ، تدرك حميد الغايات . والتأويل : إلا تكن عبد هواك تأمن سوء العواقب ، وإلا تهمل مشورة الناصح تدرك ...

وبعد الدعاء : رباه . وفقني ، أهد لما يرضيك ، ولا تدعني بغير تأييدك أجد خير ناصر ومعين . والتأويل : إن توفقتني أهد ... وإلا تدعني ...
وبعد الاستفهام : أتجامل الناس بالحق تكسب رضاهم ؟ وهل تلاينهم في غير ضعف تأمن أذاهم ؟ والتأويل : إن تجامل ... تكسب ... إن تلاين تأمن ...

وبعد التمني : ليت إخوان الصفاء كثير يقو بهم جانبي ، وليت صفاءهم دائم أعش به سعيداً . والتأويل : إن تتحقق أمني بكثرة إخوان الصفاء يقو بهم جانبي ... و ...

وبعد الترجي : لعلك تساعد المحتاج تؤجر ، ولعلك تحاذر المن عليه يضاعف أجرك . والتأويل : إن تساعد المحتاج تؤجر ... و ...

وبعد الحض : هلا تستبق إلى الخير تذكرك به ، وهلا تدعو إليه تشتمه بالفضل . والتأويل : إن تستبق إلى الخير تذكرك به ... و ...

وبعد العرض : ألا تعرف الفضل لأهله تكن منهم ، ألا تنكر جحود المغرورين تخرج من زمرةم . والتأويل : إن تعرف الفضل لأهله تكن منهم ... و ...

فإن فقد شرط ، أو أكثر ، لم يصح الجزم ، ويجب رفع المضارع وإعرابه على حسب ما يقتضيه السياق ، ويستلزمه المعنى .

(١) فعند فقد الشرط الأول - بسبب وجود نفي ، لا طلب ، أو ملحقاته -

صوقوله تعالى : (... رب اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي ...)
والتأويل : إن تحلل يفقهوا ... ومثل قول الشاعر :

تعالوا نخبركم بما قدمت لنا أوائلنا في المجد عند الحقائق
والتأويل : إن تبيخوا نخبركم ...

لا يصح جزم المضارع وإنما يجب رفعه ؛ ففي مثل : ما يُحسِن العَيْسِي الكَلَامَ يملكُ به أفئدة السامعين . . . ، لا يصح جزم المضارع : « يملك » في جواب النفي عند غياب فاء السببية^(١) إلا عند الكوفيين الذين يميزون جزمه على اعتباره جواباً للنفي . أما غيرهم فلا يبيحه ، ويوجب رفع المضارع : « يملك » على اعتباره في هذا المثال بدل مضارع من المضارع الذي قَبْلَهُ ، أو على اعتباره شيئاً آخر في أمثلة تخالف السالف ، وتقتضى معانيها إعرابها على غير البدلية . . . كرفعه على اعتبار الجملة المضارعية مستأنفة^(٢) ، أو صفة ، أو حالا . . . ، أو غير هذا مما تصلح له في موضعها ويقتضيه المعنى . . .

(ب) وعند فقد الشرط الثاني - (بسبب أن المضارع بعد الفاء المحتفية ليس مراداً منه أن يكون جواباً للطلب ولا جزء ، وأن المعنى على غيرهما) - لا يصح جزمه ، وإنما يجب رفعه ؛ مراعاة لاعتبار معنوي^(٣) أو أكثر مما يقتضيه رفعه . ومن

(١) للنحاة في منع الجزم بعد النفي تعليل غريب يجب رفضه ، فهم يقولون : إن النفي يقتضى عدم وقوع المنفي ، ويستلزم عدم حصوله . والإثبات على نقيضه ، يستلزم تحقق شيء يقتضى وقوعه . فكل منها يقتضى تحقق أمر حتماً . برغم أن التحقق مختلف ؛ إذ النفي يقتضى تحقق عدم الوقوع ، والإثبات يقتضى تحقق الوقوع ، فهما مشتركان في أمر واحد ، هو : « التحقق » ، وإن كانت جهة التحقق مختلفة وبسبب هذا الاشتراك حمل المضارع الواقع في جواب النفي على المضارع الواقع في جواب الإثبات ؛ والمضارع في جواب الإثبات لا يصح جزمه ، وكذلك ما حمل عليه لا يصح جزمه ، حملاً للشيء على نقيضه . وهذا تعليل فاسد ، ولو أخذنا به وتكلفناه في مسائل أخرى - وهذا ممكن - كما تكلفناه هنا لفسدت اللغة ، وانهارت دعائمها وأصولها . ومثله التعليل الآخر الذي يرى أن عدم الجزم بعد النفي سببه أن النفي خبر محض فليس فيه شبه بالشرط . . .

أما التعليل الصحيح الذي يجب الاقتسار عليه هو : « السماع » عن العرب ، وأنها لم تجزم المضارع بعد النفي إذا سقطت منه فاء السببية ، وكل تعليل غير هذا فيه مضيعة للوقت والجهد ، وإفساد للمتطق الصحيح . . .

(٢) سواء أكان الاستثناف بيانياً أم غير بيانى . و« البيانى » هو الذى تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التى قبلها ، دون الصلة المنعوية بينهما ؛ فكلتاها مستقلة بنفسها فى الإعراب وحده ، أما فى المعنى فلا بد بينهما من نوع ارتباط يجعل الثانية - فى الغالب - بمنزلة جواب عن سؤال ناشئ من معنى الأولى . أما غير البيانى فتقطع فيه الصلة الإعرابية والمنعوية بين الجملتين ، فتكون الجملة المستأنفة مستقلة بإعرابها ومعناها الجديد .

(٣) أشرنا كثيراً إلى أن كل معنى معين لا بد له من ضبط العبارة ضبطاً معيناً ؛ وإذا تغير هذا الضبط تبعه تغير المعنى ؛ فلكل ضبط إعرابى غاية معنوية خاصة به .

تلك الاعتبارات المعنوية :

١ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية استثنائية ؛ نحو أتقيم عندنا اليوم؟ يسافرُ غداً زملاًؤك . ونحو : قم للصلاة ؛ يغفرُ الله لنا ولك .

٢ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صفة لنكرة محضة^(١) ؛ نحو : استمع لى خطيب يملكُ ناصية القول .

٣ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية حالاً من معرفة محضة ، نحو : تمتعْ بعذاب من يحسدونك ؛ ينظرون نعم الله عليك ، محترقين بنار الحسد .

٤ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية سالحة للحال والوصف ؛ لوقوعها موقعاً يؤهلها لكل منهما ، وعدم وجود قرينة تعينها لأحدهما - كوقوعها بعد نكرة موصوفة أو غيرها مما ليس محضاً من المعارف والتكرات - نحو : كرمٌ عالماً نابغاً يعترمُ الرحيل .

٤ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية سالحة « للحال ، والوصف ، والاستئناف » مع عدم وجود قرينة تعينها لواحد دون الآخر ؛ كقوله تعالى : (خذْ من أموالهم صدقةً تَطْهَرُهم وتزكِيهم بها) ، فيصح في الجملة المضارعية : « تَطْهَرُهم » الأمور الثلاثة^(٢) وهكذا^(٣)

(١) النكرة المحضة : هي الكاملة الإبهام والشبوح ، الخالية من التحديد والتعيين الذي ينشأ من إضافتها ، أو من تقييدها بنعت أو غيره من القيود التي تقيدها نوعاً من التخصص .
والمعرفة المحضة هي الخالصة من شائبة التذكير ؛ فلا يتصل بها ما يقربها من النكرة ، كأل الجنسية ، وغيرها مما سبق إيضاحه وتفصيله في موضعه الأنسب (ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ باب : النكرة والمعرفة . وفي ج ٢ باب الحال ص ٢٩٤ م ٨٤ وفي ج ٢ باب النعت ص ٣٤٩ م ١١٤) .

(٢) انظر ما يختص بهذه الآية في رقم ٣ التالي :

(٣) تطبيقاً على ما فات من الأخذ باعتبار أو أكثر تبعاً للمعنى يتعين جزم المضارع جواباً وجزءاً للطلب في مثل : افتح صُنبور الماء ينهمرُ ماؤه - أوقدُ المصباح تنورُ الحجرة - أغلق النافذة تحجبُ قسوة الرياح الباردة - أزرع الحقل ينبتُ ثمراً طيباً .

ويتعين رفعه وإعراب جملته وصفاً في مثل : أكرمُ مهاجراً يلتبسُ من يكرمه - أحسن إلى بانس يضح بالشكوى - تمتع بحديقة تمتلئ بالأزهار - صاحب رجلا يؤثرُ البعد عن الشر .
ويتعين رفعه وإعراب جملته حالاً في مثل : أكرمُ المهاجر يلتبسُ من يكرمه - أحسن إلى البانس يضح بالشكوى - تمتع بحديقتك تمتلئ بالأزهار - عاون الحر ينزلُ به الضر .

(ح) وعند فقد الشرط الثالث^(١) - لا يصح الجزم ؛ ففي مثل : لا تقرب من النار تحترق ، لا يصح جزم المضارع : « تحترق » ؛ لعدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية وبعدها « لا » النافية محل « لا » النافية ؛ إذ يفسد المعنى حين نقول : إلا^(٢) تقرب من النار تحترق . بخلاف : لا تقرب من النار تسلم ، فيصح جزم المضارع ؛ لصحة قولنا : إلا^(٢) تقرب من النار تسلم . . .

ومن الأمثلة : لا تهمل الرياضة تضعف ؛ فلا يصح جزم المضارع - تضعف - للسبب السالف ؛ بخلاف : لا تهمل الرياضة تأمن الضعف .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » النافية : أحسن معاملتى أحسن معاملتك ؛ فيصح جزم المضارع : « أحسن » ؛ لصحة قولنا : إن تحسن معاملتى أحسن معاملتك ؛ بوضع « إن » الشرطية وبعدها مضارع مناسب موضع فعل الأمر « أحسن » . بخلاف : أحسن إلى لا أحسن إليك ؛ فيجب رفعه ؛ إذ لا يصح قولنا : إن تحسن إلى لا أحسن إليك ؛ لفساد المعنى^(٣) . . .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » النافية أيضاً : أين بيتك أزرُك؟ بجزم المضارع ؛

= ويتعين رفعه واعتبار جملته مستأنفة في مثل : (لبتك تزورنى . ينزل المطر) - (أتساعد المحتاج؟ يحب الناس الغنى) - (لا تهمل شراء الكتب النافعة . نسافر غداً لزيارة بعض الأقارب) - (اجتنب الصياح ورفع الصوت خلال الكلام . يقبل المثقف على كتب الأدب الرفيع) . . .
ويصلح لأكثر من حالة في مثل قوله تعالى : (هبْ لى من لدُنك ولياً يرثى) وقوله تعالى لموسى (وألقِ ما فى يمينك تلثّف ما صنعوا ..) وقوله تعالى له : (واضرب لهم طريقاً فى البحر ييساً ؛ لا تخاف دَرَكاً ولا تحشى) .

وكذلك قوله تعالى ؛ (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ...) - فيصح فى المضارع : « تطهر » أن يكون مجزوماً فى جواب الأمر ، أو مرفوعاً إما على اعتبار جملته مستأنفة ، أو صفة للكرة المحضة التى قبلها ، أو حالا من فاعل فعل الأمر : « خذ » وكذلك كل أسلوب على شاكلته .
(١) وأمارة فقده ، (كما عرفنا - هى عدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية و « لا » النافية معاً محل « لا النافية » وحدها بعد حذفها حين تكون أداة الطلب « لا النافية ») . أو (عند إدخال « إن » الشرطية وحدها على مضارع مناسب لأداة طلب أخرى) .

(٢) أصلها : « إن لا » وتدغم هذه « النون » دائماً فى : « لا » فلا تظهر فى الكتابة ولا فى النطق ، ويرمز لوجودها فى الخط بكتابة « شدة » فوق : « لا » - ولهذا إشارة فى : « ج » من ص ٤٣٧ - (٣) فى هامش ص ٣٩٤ أمثلة متعددة تحقق فيها الشرط الثالث ، وأخرى لم يتحقق .

لصحة مجيء « إن » الشرطية وبعدها مضارع متصيد . والتقدير : إن تُعرفني بيتك أزرُك . بخلاف : أين بيتك أقفُ في السوق ؛ إذ لا يصح : إن تُعرفني بيتك أقفُ في السوق ، لعدم استقامة المعنى ؛ بسبب عدم ارتباط أجزائه ، وفقد المناسبة بينها . . . وهكذا بقية أنواع الطلب الأخرى - ومنها : الأمر والرجى بالتفصيل الآتي (١) - فيجري على بقية الأنواع - في الأغلب (٢) - ما جرى على نظائرها .

وبعض الكوفيين - وفي مقدمتهم زعيمهم الكسائي - لا يشترط إحلال « إن » مع « لا » النافية محل « لا » الناهية ، ولا إحلال « إن » قبل بقية أدوات الطلب ؛ ولا ما يترتب على هذا الإحلال من استقامة المعنى أو عدم استقامته . قائلًا : إن إدراك المراد من الجملة الأصلية ، والتفريق بين الغرض المقصود منها وغير المقصود - مرجعه القرائن وحدها ، فعليها دون غيرها المعول . ففي مثل قولك للمشرك : « أسلم تدخل النار » يميز جزم المضارع « تدخل » على معنى : إن لم تسلم تدخل النار ؛ فهو يقدر وجود النفي ، بشرط وجود قرينة توجه الذهن إليه . في حين يستبعد النفي ويهمله إن كان الطلب نهياً ، ويجعل الجملة المضارعية جواباً وجزاء للنهي مباشرة ، معتمداً في فهم المراد وتعيينه على القرائن ؛ مثل : لا تقرب من النار تحترق . . . بجزم المضارع : « تحترق » واعتبار الجملة المضارعية هي الجواب والجزاء بغير تأويل ولا تقدير (٣) . وقد مال بعض النحاة القدامى إلى هذا

(١) في ص ٣٩٥ .

(٢) إلا التقي الذي أداته : « لو » فإنه كالنفي ؛ لا يجزم المضارع في جوابه عند غيبة الفاء . ويعملون عدم الجزم بعد « لو » : (بأن إشرابها التقي طارئٌ عليها ؛ فلذا لم يسمع الجزم بعدها) فإذا صح هذا التعليل الذي سجله الصبان نقلا عن ابن هشام والسيوطي - فإنه منطبق أيضاً على « ألا » التي للتمنى . فلماذا سكتوا عنها ؟ - انظر ما يتصل بهذا في ص ٣٧٠ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ .

(٣) ويؤيد رأيه أيضاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (وَلَا تَمَنَّيْنِ تَسْتَكْثِرُ) بجزم المضارع « تستكثر » على معنى : تظهر كثرة نعمك على غيرك . . . وقوله عليه السلام في شجرة الثوم : (من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا هذا ، يُؤذِنَا) بجزم المضارع « يؤذِنَا » بحذف الياء من آخره . وقول أحد الصحابة يخاطب الرسول في أثناء موقعة : (يا رسول الله . لا تُشرفْ ، يصيبك سهم .) بجزم المضارع « يصيب » . فالأفعال المضارعة في النصوص السالفة مجزومة مع عدم استقامة المعنى بوضع « إن » الشرطية تليها « لا » النافية ، بدلا من « لا » الناهية .

أما الذين يتمسكون (بان ، و...) فيعربون تلك الأفعال المجزومة إعراباً آخر ؛ فيقولون : « تستكثر » =

الرأى ، وإلى الأخذ به فى أنواع الطلب المختلفة (نهياً وغير نهى) ولعل الدافع لهذا الميل هو التيسير ، وأن الناس يستعملونه فلا يخفى المراد منه مع قيام القرينة الحاسمة ، ولكن الرأى الأول هو الأحسن ، والأجدر بالاختصار عليه ؛ لأنه أكثر وروداً فى فصيح الكلام وأوضح معنى ، وأبعد من اللبس والخفاء^(١) . . .

* * *

= مجزومة فى جواب الطلب مباشرة ، ولكن على اعتبار أن المعنى هو : لا تمنى ؛ فيترتب على عدم المن أنك تطلب من الله كثرة النعم وزيادة الثواب ؛ فالاستكثار بهذا المعنى ليس معيياً ولا منهيأ عنه . أو أن الفعل « تستكثر » مجزوم لأنه بدل من الفعل : تمنى . فالمعنى لا تمنى ... أى : لا تستكثر ما أنعمت به . . . وكذلك يقولون فى المضارع . . « يؤذ » ، إنه بدل من المضارع : يقرب ، أى : لا يؤذنا ، أما المثال الأخير : (يصب) فيحكمون عليه بالشدوذ ؛ إذ لا يجدون له تأويلاً سائفاً .

وفىما يلى بعض أمثلة النهى يستقيم فيها المعنى على تحيل « إن » وإحلالها مع « لا » النافية بالطريقة التى سلفت محل « لا » الناهية ، وجزم المضارع فى الجواب .. وأمثلة أخرى لا يستقيم فيها المعنى على تحيلهما .

١ - فن الأولى :

لا تهمل يشتهر أمرك بالإجادة - إلا تهمل يشتهر أمرك . . .

لا تُفش أسرار الناس تكتسب ودم - إلا تفش . . . تكتسب . . .

لا تسرق تحترم - إلا تسرق تحترم .

لا ترفع صوتك تحسن - إلا ترفع صوتك تحسن .

لا تصافح المريض تسلم - يـ حفافح المريض تسلم .

ب - ومن الثانية :

لا تهمل يحمل شأنك - إلا تهمل يحمل شأنك .

لا تُفش أسرار الناس تفقد ودم - إلا تفش أسرار الناس تفقد ودم .

لا تسرق تعاقب - إلا تسرق تعاقب .

لا ترفع صوتك يزج السامعين - إلا ترفع صوتك يزج السامعين .

لا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه - إلا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه .

(١) وفىما سبق من جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النى - أى : بعد الطلب - يقول

ابن مالك :

وبعد غير النهى جزماً - اعتمد إن تسقط. « الفاء » والجزء قد قصد - ١٤

وشرط. جزم بعد نهى أن تصع « إن » قبل : « لا » دون تخالف يقع - ١٥

التقدير : (واعتمد جزماً بعد غير النهى إن تسقط الفاء والجزء قد قصد) ... دون تخالف يقع ،

أى : بشرط ألا يقع اختلاف فى المعنى قبل مجيء « إن » سابقة « لا » وبعد مجيئها . وترك الشروط والتفصيلات الأخرى التى أوضحناها .

جواب الأمر والترجي .

كل ما تقدم يسرى على المضارع الخالي من الفاء ، الواقع في جواب نوع من الطلب ؛ كالأمر ، أو الترجي ، أو غيرهما . . . ونخص هذين بشيء من البيان .

(١) من أنواع الطلب المحض : الأمر — كما عرفنا^(١) — والمضارع في جوابه إذا كان مقرونًا بفاء السببية ، يجب نصبه بأن مضمرة وجوبًا . وكثرة النحاة تشترط لنصبه هذا أن يكون بالصيغة الصريحة الدالة على فعل الأمر مباشرة ؛ نحو : (ارحم من هو أضعف منك ؛ فيرحمك من هو أقوى منك) ، أو بالصيغة التي تشبهها ؛ وهي لام الأمر الجازمة للمضارع ؛ نحو : (لترحم من هو أضعف منك فيرحمك من هو أقوى . . .)

فإن لم تكن الدلالة على الأمر بإحدى هاتين الصيغتين فالفاء بعدها ليست للسببية ؛ كالدلالة باسم فعل الأمر في مثل : صه عن اللغو ؛ فيرتفعُ قدرك ، ومثل : مكانك فتُحمدين أو تستريجين . أو بالمصدر الواقع ، بدلا من التلغظ بفعله في مثل : سعيًا في الخير ، فتجتمعُ القلوب حولك . أو بصيغة الدعاء بالاسم في مثل : سقيًا لوطن الأحرار فيسعدون به . أو بصيغة الجملة الخبرية بقصد الدعاء — أو غيره —^(٢) نحو : يعينني الله فأحتملُ أعباء الجهاد . فالفاء في كل هذه المواضع ليست للسببية في رأى الكثرة . وقد سبق^(٣) أن الأفضل التيسير بقبول الرأى الذى يجعلها سببية .

واتفق رأى الكثرة والقلة على صحة جزم المضارع الواقع بعد هذه الفاء إذا سقطت ، وخلا الكلام منها ؛ فيصير المضارع بعد غيابها واقعًا في جواب الأمر فيسُجزم ؛ سواء أكانت الدلالة على الأمر بالصيغتين الأصليتين أم بغيرهما من باقى الصيغ التي عرضناها ؛ بشرط استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية ،

(١) في ص ٣٦٥ وما بعدها .

(٢) أى . بقصد غير الدعاء ، كالأمر — كما سيجىء في الصفحة الآتية — .

(٣) في ص ٣٦٦ .

والمضارع المناسب محل الأمر^(١)؛ فتقول: ارحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى^(٢) - لترحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى. كما تقول: صه عن اللغو يرتفع قدرك - ومكانتك تحمدي أو تستريحي - سعيًا في الخيبر تجتمع حولك القلوب - سقيًا لوطن الأحرار يسعدوا به - يعينني الله أحتمل أعباء الجهاد...، ومثل الجملة الخبرية المقصود منها الأمر، كقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تُسئلكم من عذاب أليم، تؤمنون بالله ورسوله، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون. يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات...)^(٣) يجزم المضارعين « يغفر » و« يدخل » في جواب الأمر: إذ الأصل: آمنوا بالله ورسوله، وجاهدوا في سبيل الله... يغفر لكم... ويدخلكم...، ومثل الآية الكريمة^(٤) كثير من فصيح الأساليب التي يحاكيها الناس حتى يومنا هذا - وقد أشرنا لبعضها في مناسبة سابقة^(٥) - كقول الزارع ينصح زميله: (ترزع حقلك وتعنى به تحصد كثيرًا). (وتهمل أمر زرعه، وتنصرف عنه تحزن يوم الحصاد). التقدير: ازرع حقلك واعن به تحصد كثيرًا. وأهمل أمره، وانصرف عنه تحزن. ومن الأمثلة المأثورة: اتقى الله امرؤ فعمل خيراً يسب عليه... التقدير: ليتق الله امرؤ، وليفعل خيراً... يسب عليه^(٤)...

(١) وبه يتم تحقق الشروط الثلاثة اللازمة، وهي: (الطلب - وقوع المضارع جواباً له - صحة إحلل « إن »... و...).

(٢) ومثل قول الشاعر:

ارفق يُمن، والأناة سعادة فتان في رفق تلاقٍ نجاحا

(٣، ٣) سبقت الآية وأمثلة أخرى في ص ٣٦٦، وهامشها وما بعدها.

(٤) وفي جزم المضارع في جواب الأمر يقول ابن مالك:

والأمر إن كان بغير: « افعل » فلا تنصب جوابه. وجزمه اقبيلاً - ١٦

(اقبلا، أصلها: اقبلن، بنون التوكيد الخفيفة، قلبت ألفاً للوقف). يريد: الأمر - وهو من

أنوع الطلب - إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه - وهي صيغة « افعل » - لا يجوز اعتبار

الفاء بعده سببية ما دامت الصيغة ليست صريحة أصيلة فيه، وبالرغم من هذا يصح جزم المضارع في

جواب هذا الأمر عند سقوط تلك الفاء. وهذا الكلام مبتور غير واف.

(ب) ومن أنواع الطلب - في الرأي الراجح - التَّرجِي . وقد سبق تعريفه والكلام عليه ^(١) . فإذا وقع في جوابه المضارع مقروناً بفاء السببية وجب نصبه بأن مضمرة وجوباً ؛ ومن الأمثلة : (لعلك مزود بالجد والصبر فتبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة فيديمتها الله عليك) . فإذا سقطت هذه الفاء وخلا مكانها ، صار المضارع بعدها - في ذلك الرأي الراجح - جواباً للتَّرجِي مجزوماً إن تحققت شروط الجزم التي عرفناها ؛ ففي الأمثلة السالفة نقول : لعلك مزود بالجد والصبر ، تبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة يَدِمُهَا اللهُ عَلَيْكَ . ومثل قول الشاعر :

لعل التفاتا منك نحوى ميسر
يتميل بك من بعد المساواة ليسر
(٢)

* * *

(١) في ص ٣٧٨ .

(٢) وقد اكتفى الناظم في الكلام على فاء السببية بعد الترجي وعلى سقوطها وجزم المضارع بعد غيابها جواباً للتَّرجِي - بيت واحد (سبق شرحه في هامش ص ٣٧١ لمناسبة أقوى وأليق) هو :

والفعل بعد « الفاء » في الرَّجَا نَصِبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ - ١٧

يريد : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء ينصب ، كما ينصب المضارع الواقع بعد التمتي على اعتبار الفاء سببية في كل منهما . ولم يذكر شروطاً ولا فروعاً لنصبها ، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا سقطت الفاء بعد الترجي . وقد تداركنا هذا كله . ثم انتقل من هذا البيت إلى آخر يتضمن حكم المضارع المطوف على اسم صريح ؛ فقال :

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه « أن » ثابتاً أو منحذف

وقد سبق تفصيل الكلام على هذا المعنى وإفياً شاملاً في موضع أنسب (ص ٢٨٨)

زيادة وتفصيل :

(أ) إذا دخلت « إن » الشرطية - أو غيرها من أدوات الشرط - على « لا » الناهية فقدت دلالتها على النهى وصارت للنفي ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على النهى^(١) . وعلى هذا كيف نعرب : « لا » الناهية التي فقدت الدلالة على النهى بسبب وقوعها بعد « إن » الشرطية أو غيرها من أدوات الشرط ؟ أنقول إنها حرف نهى باعتبار أصلها السابق ، أم نقول إنها حرف نفي باعتبار الواقع الذي انتهت إليه . رأيان قد يكون خيرهما مراعاة الواقع .

(ب) إذا جزم المضارع في جواب الطلب بعد أن اختفت فاء السببية - فما العامل الذي جزمه ؟ .

للنحاة في هذا ميدان جدل فسيح ، ولسنا في حاجة لعرض مساجلاتهم^(٢) ، وحسبنا الإشارة العابرة إليها ، والاكتفاء بأن نقول في المضارع المجزوم : إنه مجزوم لوقوعه في جواب : « الطلب » .

١ - فمن قائل إن أداة الطلب تضمنت معنى أداة الشرط فجزمت ، كما أن أسماء الشرط تضمنت معنى الشرط فجزمت . وقد دفع هذا باعتراضات كثيرة ، يصدمها ردود كثيرة أيضاً .

٢ - ومن قائل إن أداة الطلب وجملته ثابت في العمل عن أداة الشرط وجملته بعد حذفهما فجزمت ؛ كما أن النصب بالمصدر في نحو : ضرباً للخص ؛ هو لثباته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه . ونصيب هذا من الجدل نصيب سابقه . . . وكلاهما يرى إلى أن العامل المذكور .

٣ - ومن قائل إن عامل الجزم ليس المذكوراً في الكلام تضمننا أو إجابة كما

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش ص ٣٨٨ . وتجيء له إشارة عابرة في رقم ١ من

ص ٤٠٩ ورقم ٥ من ص ٤٢٦ .

(٢) من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى المطولات ، ومنها : الأشرفي وحاشية الصبان عليه .

.....

 يقول أصحاب الرأيين السالفين ، وإنما هو شرط مقدر دل عليه الطلب المذكور
 فمن يقول : أكرمتني أحسن إليك - يريد : أكرمتني ؛ فإن تكرمني أحسن إليك .
 وهذا أشهر الآراء مع ما يتعاوره من معارضات مختلفة .

٤ - ومن قائل إن العامل ليس مذكوراً - كما هو الرأي الثالث - ولكنه مقدر
 ينحصر في « لام الأمر » المقدرة - دون غيرها - فأصل : ألا تنزل عندنا تصب
 خيراً . . . هو : ألا تنزل عندنا . لتصب خيراً . . . وهذا أضعف الآراء عندهم ،
 والاعتراضات عليه كثيرة وقوية .

المسألة ١٥١ :

حذف^(١) « أن » والنصب بها في غير المواضع السابقة

عرفنا المواضع التي يُنصَب فيها المضارع بأن المضمرة وجوباً أو جوازاً . وقد سُمِع من العرب نصبه « بأن » محذوفة^(١) في غير تلك المواضع أحياناً ، فمن الوارد عنهم : خذ اللص قبل يأخذك - تسمع بالمُعَيِّدِ خير من أن تراه .
وقول الشاعر :

ألا أيهاذا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الوَغْيَ وأن أشهد اللذات - هل أنت مُخْلِدِي
... والأصل : خذ اللص قبل أن يأخذك - أن تسمع بالمُعَيِّدِي ... -
أن أحضر الوغى ...

وقد دار الجدل حول هذه الأمثلة ؛ أيصح القياس عليها بحذف « أن » العاملة أم لا يصح ؟ وكيف نضبط المضارع في الأمثلة المسموعة بالنصب بعد حذف « أن » ؟ أنتركه منصوباً - كما كان عند وجودها - مراعاة للسمع ، وللأصل الأول قبل الحذف ، أم يصح رفعه مراعاة للأمر الواقع ؟
وصفوة ما يُختار ، وما يجب الاقتصار عليه - حرصاً على سلامة اللغة ، وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها - هو : الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحّت روايته من تلك الأمثلة المنصوبة^(٢) ، وعدم محاکاتها ، أو القياس عليها .
أما ضبط الأفعال المضارعة المسموعة بالنصب فيصح رفعها ، أو تركها منصوبة كما وردت .

ومن الكوفيين من يميز حذف « أن » قياساً مع بقاء عملها النصب في المضارع بعدها ، وعلى هذا جاء قول المتنبي - وهو كوفي - في وصف غادة :

بيضاءُ يمنعها تكاسمٌ دلّها تيهماً ، ويمنعها الحياءُ تَمِيساً

(١) الحذف هنا غير الإضمار ؛ لأن المحذوف غير موجود في الكلام مطلقاً ، لا ظاهراً ولا خفياً .
أما المضمرة ، فموجود ولكنه غير ظاهر .
(٢) حام الشك حول صحة النقل في بعض الأمثلة القديمة ، وأنه غير مسموع على الوجه الذي نقل به

يريد : أن تتكلم - أن أتميسَ (أى : تتبختر) . وإهمال هذا الرأى أولى ،
- لما سبق -

هذا ، وقد تحذف « أن » سماعاً ، ويرفع المضارع سماعاً كذلك ؛ فيراعى
الضبط الوارد ؛ كالفعل « يريكم » فى قوله تعالى : (ومن آياته يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفاً
وطمئناً . . .) عند من يرى الأصل : (أن يريكم . . .) ثم حذفت « أن »
ورفع المضارع بعد حذفها مع حاجة المعنى إليها^(١) . . .

(١) وفى هذا يقول ابن مالك خاتماً الباب :

وَشَدَّ حَذْفُ : « أَنْ » ، وَنَصَبُ فِي سِوَى مَأْمَرٍ . فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى - ١٩

ومعنى البيت : حذف أن - لا إضمارها فى المواضع السابقة - مع إعمالها النصب فى المضارع بعد
حذفها أمر شاذ ؛ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأن ما روى منه على لسان الراوى العدل - الأمين - يقبل
منصوباً كما روى .

المسألة ١٥٢ :

السبب في إضمار « أن » وجوباً ، وجوازاً

تقدمت (١) المواضع التي تُضمَر فيها « أن » الناصبة بنفسها للمضارع بالرغم من إضمارها . ولا ترضى جمهرة النحاة أن يكون الناصب في تلك المواضع عاملاً آخر . وتتلخص الحجة فيما يأتي :

نصب المضارع لا بد أن يكون أثراً لعاملٍ ناصب ، إن لم يظهر في الكلام فلا مناص من تقديره مختفياً (٢) يعمل النصب وهو مضمَر (٢) . . . ؛ إذ لا يستقيم المعنى بغير إضماره جوازاً حينئذٍ ، ووجوباً حينئذٍ آخر .

(١) يتضح هذا من مواضع الإضمار الجائز التي منها « المضارع المسبوق بلام التعليل » (٣) (في مثل : تداوى المريض ليبراً - تعلم الناشئ لیسعد - أجاد الصانع ليشتهر) . . . فسبب الإضمار هنا أن « التعليل » أمر معنوي محض ؛ فهو - كسائر الأمور المعنوية المحضة - متجرد من الدلالة على الزمان ، أو المكان ، أو الذات ، أو غيرها . . . ، مقتصر على الناحية العقلية الخالصة ؛ (ومن الأمثلة أيضاً : التداوى - البرء - التعلم - السعادة - الاشتهار - القيام - القعود - الحصد - الأكل - الشرب - السفر . . .) على حين يتضمن المضارع الذى بعد « لام التعليل » الدلالة على الزمان (٤) حتماً ؛ فهو مخالف لذلك القانون اللغوي الثابت الخاص بالتعليل ؛ ومناقض له ، مع أنهما لفظان متصلان متلاصقان في كلام واحد مرتبطب المعنى . فلا بد من منع هذا التناقض بوسيلة سائغة تُخضع هذا المضارع للقانون العام المطرد . وقد وجدها النحاة فيما يسمونه : « المصدر المؤول » . وزاد اطمئنانهم إليه حين رأوا العرب يعطفون عليه المصدر الصريح - وهو يدل على المعنى المجرد - عطفاً يدل على اشتراكهما في الدلالة المعنوية المحضة . ولم يبق بعد هذا إلا

(١) قى ص ٢٨٤ و ٢١٧ - وما بعدها .

(٢ و ٢) وقد يكون محذوفاً سماعاً في بعض الحالات - كالي في المسألة السالفة - مع ملاحظة أن الإضمار غير المحذوف ؛ كما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٤٠٠ .

(٣) قلنا عن « لام التعليل » - في ص ٢٨٥ - (إنها حرف جر أصل يفيد « التعليل » وهي التي

بمعنى : « لأجل كذا . . . » ، فاعدها في الأغلب علة لما قبلها في الكلام المثبت . . .) .

(٤) فوق دلالة المعنوية .

اهتدأؤهم إلى الحرف المصدرى السابق . فهل يكون لام التعليل في الأمثلة السالفة ؟
 قالوا : لا ؛ لأنها حرف جر ، والمضارع بعدها منصوب ، ولا يقبل الجر .
 فما الذى نصبه وليس في الكلام عامل نصب ؟ هل تكون لام جر ونصب معاً .
 فننصب المضارع بنفسها ، وتجر المصدر المنسبك بنفسها كذلك ؟
 قالوا : لا ؛ إذ ليس في الحروف كلها ما يعمل عملين مختلفين في كلمة
 واحدة ، ووقت واحد .

هل تكون قد تجردت للسبك مع النصب ، كما تجردت لهما « أن المصدرية » ؟
 لا يقال هذا ؛ لأنها لو تجردت لهما معاً لوجب حذفها بعد إتمام السبك ، وقيام
 المصدر المؤول — عملاً بما تقتضيه قواعد السبك — لكن حذفها يؤدي إلى خلو
 الكلام من العلامة الهامة الدالة على التعليل ، والمرشدة إلى ضبط المصدر المنسبك ،
 وإعرابه ، وضبط ما قد يكون له من توابع ؛ — كالعطف والبدل . . . —

وأيضاً يمنع من اعتبارها حرف نصب ما تردد في الكلام الفصيح من ورود
 التوابع للمصدر المؤول مجرورة لا منصوبة . وهذا يقطع بأن المتبوع (وهو : المصدر
 المؤول) مجرور ليس غير . ولا عامل يصلح لعمل الجر في الجملة إلا هذه اللام .
 ولو بقيت — بالرغم مما في بقائها من مخالفة ضوابط السبك ، كما أسلفنا —
 لأدى بقاؤها إلى اللبس والاضطراب أيضاً ؛ إذ لا نستطيع الحكم عليها بأنها هي
 التي كانت قبل السبك أو أنها أخرى جاءت بعده . والفرق المعنوي والإعرابي كبير
 بين النوعين . فلم يبق إلا أن الناصب السابق حرف غيرها مضمّر . هو : « أن »
 دون غيره . وأساس اختيار هذا الحرف : استقرار الكلام العربي في أفصح أساليبه ؛
 فقد دل على أن العرب يعمدون في الأسلوب الواحد إلى إظهار الحرف « أن » بعد
 « لام التعليل » أو إلى إضماره ، مع نصب المضارع في الحالتين^(١) ، دون أن يختلف
 المعنى في التركيب مطلقاً بسبب إظهار « أن » أو عدم الإظهار .
 وما قيل في « لام التعليل » يقال في غيرها من الحروف الأخرى التي تضمّر
 بعدها « أن المصدرية » إضماراً جائزاً .

(ب) وأما إضمارها وجوباً بعد أحرف أخرى معينة ؛ (كالفاء ، والواو ،

(١) أوضحنا الفوارق الكثيرة بين المصدر الصريح والمؤول — في الجزء الأول — باب الموصول م ٢٩

ص ٣٧٧ — وبسطنا هناك الأسباب الداعية لاستعمال المصدر المؤول دون الصريح .

وحتى . . . و . . . و . . .) فلأن كلاً منها يؤدي معنى خاصاً، محتوماً ؛ كالسببية ، والمعية ، والتعليل ، والغائية . . . و . . . ، وكل هذه معان عقلية مجردة ، لا دلالة فيها لزمان ، أو مكان ، أو ذات ، أو غيرها . . . — على الوجه الذى شرحناه — فلا توافُق بينها وبين المضارع ؛ لاقتضائه الزمان حتماً . فلا مفر من البحث عن وسيلة تمنع التعارض هنا ، وتجعل الجملة المضارعية بعد هذه الأحرف المعينة ، فى عداد ما يدل على الأمر المعنوى المحض . وهذه الوسيلة هى المصدر المؤول . والحرف السابك هو « أن » دون غيره من الأحرف السالفة التى تسبق المضارع المنصوب ؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف التى لها معان معينة خاصة يؤدي إلى فساد المعنى العام على الوجه الذى تقدم فى « لام التعليل » ، وإلى خلو التركيب من الأثر النحوى الهام الذى يقوم به كل حرف منها ؛ كالعطف ، والجر ، و . . . و . . . ، وليس من الممكن — طبقاً للأساليب الصحيحة الواردة أن يقوم بهذا الأثر النحوى وينصب معه المضارع أيضاً ؛ فليس بين الحروف ما يقوم بأثرين إعرابين معاً فى موضع واحد وزمن واحد — كما تقدم — وهذا الأثر ضرورى فى ربط شطرى الكلام (قبل الحرف وبعده) ومنع تفكك أجزائه ، وفى الوصول إلى ضبط الأفعال المضارعة ضبطاً صحيحاً . ولذا تمسك النحاة بأن تعمل هذه الأحرف العطف أو غيره مما يخص كلا منها . ومن أوضح الأمثلة : « فاء السببية » وهى عاطفة لا محالة — فى رأى الأرجح — وللعطف أثر فى حالات كثيرة ؛ حيث ينصب النى على ما قبلها وما بعدها معاً ، أو على ما بعدها وحده . وحيث يختلف ضبط المضارع من رفع واجب فى مواضع ، إلى نصب واجب فى أخرى ، وإلى جواز الأمرين أو وجوب الجزم فى غيرها ويترتب على كل ضبط معنى يخالف الآخر — كما سبق عند الكلام عليها^(١) .

وما يقال فى « فاء السببية » يقال فى غيرها من باقى الادوات التى تضمير بعدها « أن » وجوباً .

هذا ملخص ما تحتج به الجمهرة المستمشكة بإضمار « أن » وهو يشهد لها بالحدق ، والبراعة ، وسداد رأى . فمن التسرع أو جنسّف الهوى اتهامها — فى هذا الحكم — بالتشدد ، أو الجمود ، أو الاستمسك بما لا داعى له ، أو مالا خير فيه .

(١) فى ص ٣٥٩ والبيان هناك جليل الشأن .

إعراب المضارع

« ب » جوازمه^(١)

عوامل جزمه ثلاثة أنواع :

نوع يقتصر على جزم مضارع واحد في النثر وفي النظم ، بلا خلاف ، وهو أربعة أحرف : (اللام الطلبيية - لا : الطلبيية - لم - لَمَّا) - (٢) .

ونوع لا بد أن يجزم مضارعين معاً ، أو ما يحل محل كل منهما ، أو محل أحدهما ؛ وهو عشر أدوات ، (منها : إن - إذ ما - مَن - ما - متى) بعضها أسماء ، وبعضها أحرف . وسيجيء بيانها وتفصيل الكلام عليها^(٣) . ولا يكاد يوجد خلاف في أن هذا النوع جازم .

(١) سميت « أ » - وهي نواصبه - في ص ٢٧٧ م ١٤٨ ... ، لم سميت هذه العوامل : « جوازم » ؟ بذل الشراح وأصحاب المطولات جهداً عتيقاً في عقد الصلة بين الجزم بمعناه اللغوي ؛ (وهو : القطع) ومعناه النحوي « الاصطلاحى » ، قائلين إن الجوازم سميت بهذا : لأنها تقطع من المضارع (أى : تحذف) حركة آخره إن كان آخره صحيحاً ، وتقطع الحرف كله (أى : تحذفه) إن كان الآخر حرف علة . وطال الجدل واشتد حول هذا التعليل ؛ كما طال واشتد حول بعض العوامل ؛ « أبسيطة هي أم مركبة » قبل استخدامها في الجزم ؟ وما الأطوار التي مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة الجازمة ؟ وأتوا في هذا بالغرائب التي تستحق اليوم الرفض السريع والإهمال ؛ لما في أكثرها من بحوث وهيمية لا تتصل بالواقع بصلة حقة . نقلوها عن شيخهم القديم « السيراني » أحد شراح : « كتاب سيويه » وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغريبة . وحسبنا هذه الإشارة العابرة دون الاهتمام بتسجيلها ، فإتاما المهم أن نعلم آثار الجوازم ، وأحكامها المختلفة ، وفي مقدمتها أنها لا تدخل إلا على الفعل فإن ظهر بعدها فيها ، وإلا وجب تقديره - كما سنعرف - وأنها تجزم المضارع لفظاً أو محلاً . ومن المجزوم محلاً : المضارع المختوم الآخر بنون التوكيد . مباشرة . كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٤١٠ .

وجدير بالملاحظة - كما سبق التفصيل في ج ١ م ١٥ ص ١٨٦ - أن الجازم يحذف حرف العلة من آخر المضارع المعتل المجزوم . لكن قد يحذف حرف العلة من آخر المضارع لمجرد التخفيف من غير جازم كقوله تعالى : « (ذلك ما كنا نبغ) » أى : نبغى .

(٢) وهناك جزم مضارع واحد في جواب الطلب وملحقاته . وقد سبق تفصيل الكلام عليه في ص ٣٨٧ .

(٣) في ص ٤٢١ الكلام على النوع الثانى ، وفي ص ٤٤٠ الكلام على النوع الثالث .

ونوع ثالث يختلف النحاة في اعتباره جازماً ، وقليل منهم يعدّه جازماً ،
ويقتصر جزمه على الشعر دون النثر . وأدواته ثلاثة : إذا - كيفما - لو . .
والجوازم بأشواعها الثلاثة لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً ، أو مقدرأ^(١) . وفيما يلي
البيان :

النوع الأول^(٢) : الأربعة التي يجزم كل منها مضارعاً واحداً معانيها ، وأحكامها :

أولها : لام الطلب . وهي التي يُطلب بها عمل شيء وفعله - لا تركه ، ولا
الكفّ عنه - فإن كان الطلب صادراً ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه سُميت :
« لام الأمر » ، وإن كان من أدنى لأعلى سُميت : « لام الدعاء » . وإن كان من
مُسَاوٍ سُميت : « لام الالتباس » . وبسبب دلالتها على المعاني الثلاثة كانت تسميتها
« بلام الطلب » أنسب ، كما عرفنا^(٣) . ومن أمثلتها : (لَتَكُنْ حَقُوقُ الْوَالِدِينَ عِنْدَكَ
مَرْغَبَةً ، وَلَتَكُنْ صِلَةُ الْقُرَابَةِ لَدَيْكَ مَصْنُوتَةً) . ومثل قول الحكماء : (لِيَكُنْ حُبُّكَ
وَبَغْضُكَ أُمَّمًا^(٤)) ولتجعل للصالح والرجوع بقية في قلبك ، تُصلحُ بها ما فات .
وأشهر أحكامها :

- ١ - أنها تجزم المضارع^(٥) بشرط ألا يفصل بينهما فاصل .
- ٢ - أن الجزم بها مختلف في درجة القوة والكثرة ، فيكثر دخولها على المضارع
المبدوء بعلامة الغياب ؛ وهي الياء للمذكر ، والتاء للمؤنث ، ويقل - مع صحته -

(١) ملاحظة : إذا كان المضارع مجزوم الآخر بالسكون الظاهر الذي قبله حرف علة فإنه يجب
حذف حرف العلة قبل هذا السكون الظاهر ؛ في مثل : ينال - يصول - يميل . . . يقال : من لم يحمل
المتاعب لم ينل الرغائب - لا تصل بغير سلاح الحق ؛ فإنه أمضى سلاح - لا تمل كل الميل ، حياً
أو بغضاً ؛ فن وراء الإفراط سوء العواقب . (٢) انظر رقم ٢ في الهامش السابق .
(٣) في ص ٣٦٦ - عند الكلام على أنواع الطلب . هذا ، ولا يمنع من تسميتها طلبية خروجها
عنه مع مضارعها إلى معنى آخر ؛ كالتهديد في قوله تعالى : (وقل : الحق من ربكم ؛ فن شاء فليؤمن ،
ومن شاء فليكفر ؛ إنا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها . . .) وكالخبرية في قوله تعالى : (قل من
كان في الضلالة فليسمد له الرحمن مدأ . . .) (٤) معتدلاً وسطاً .
(٥) لفظاً أو محلاً ؛ كالشأن في جميع الجوازم .

دخولها على المضارع المبدوء بحرف الخطاب^(١) ؛ أو المبدوء بحرف التكلم ، وهو : الهمزة أو النون ، لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا مجازاً ، وهذا - مع قلته - قياسى فصيح ، كسابقه . ومن الأمثلة قوله تعالى : (لِيَسْتَفِقُّ ذُوسَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) . وقوله تعالى : (وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) ، وقوله عليه السلام : « قوموا فلاصل لكم »^(٢) . ومثل : لا تترك من أساء ولأصحاب من أحسن .

٣ - أنها قد تحذف ويبقى عملها .

وحذفها إما كثير مُطَّرَد؛ وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر : « قُلْ » وكان الكلام بعدها لا يصلح جواباً للأمر ، بسبب فساد معنوى ، أو غيره ، كآلية الكريمة : (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا^(٣) الصلاة ..) أى : ليقيموا ..

وإما قليل ، ولكنه جائز فى الاختيار ، وفى الضرورة . وهو حذفها بعدمشتقات القول الأخرى التى ليست فعل الأمر : « قُلْ » ، نحو :

قلت لبواب لديه دارها تأذن ؛ فإني حموها^(٤) وجارها يريد : لتأذن^(٥) لى بالدخول . . .^(٦)

وإما قليل مقصور على حالة الضرورة الشعرية ؛ وهذا حين لا يسبقها شىء من مادة القول ؛ نحو :

-
- (١) لأن فعل الأمر هو المختص الأصيل فى الخطاب .
 (٢) الفاء زائدة . أو عاطفة ، عطفت جملة طلبية على طلبية .
 (٣) الأصل : ليقيموا . وحجة القائلين بحذفها هنا ، وبأن المضارع ليس مجزوماً فى جواب الأمر : « قل » - هو : أن مجرد الأمر بالقول لا يترتب عليه إقامتهم الصلاة فعلاً ؛ إذ لا يلزم من القول المجرد ، والنطق به بصيغة فعل الأمر ، حصول الفعل المراد حقيقة ، وتحقيق المأمور به .. ، والذي يمنع هذا الفساد المعنوى هنا هو : تقدير لام الأمر .
 (٤) أبو زوجها .
 (٥) وليس المضارع فى البيت ساكناً لضرورة الشعر فى رأى فريق ؛ ففى استطاعة الشاعر أن يقول « إيذن » من غير أن ينكسر البيت ، وفى استطاعته أيضاً أن يقول ولا ينكسر البيت :
 « تأذن إني حموها وجارها »
 بضم النون وحذف الفاء بعدها . . .
 وللضرورة تفسير آخر ، سبق عند الكلام عليها فى ص ٢٧١ (فى رقم ٢ من هامشها) .
 (٦) ومثله قول شاعرهم :

قالت : تدعنا بلا بُعد ولا صلة ولا صدود ، ولا فى حال هيجران
 أى : لتدعنا .

محمدٌ، تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَيَّلَا^(١)

وقول الآخر^(٢) :

فلا تستطيل منى بقائى ومدنى ولكن يكن للخير منك نصيب

والأصل فيهما : لتفد - ليكن فحذفت اللام للضرورة الشعرية .

٤ - أن تحريكها بالكسر هو الأكثر : إذا لم يسبقها (الواو ، أو الفاء ، أو ثم) . وفتحها لغة إن فُتح تاليها . فإن سبقها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة جاز تسكينها وتحريكها على الوجه السالف . لكن التسكين أكثر ، نحو قولهم : من ولي من أمور الناس شيئاً فليراقب ربه فيما وليه ، وليذكر أنه محاسب على ما يكون منه ، ثم لينتظر عاقبة ما قدمت يداه . . .^(٣) .

* * *

ثانيها : « لا » الطلبية .

وهي التي يطلب بها الكف عن شيء وعن فعله^(٤) . فإن كان الطلب موجهاً ممن هو أعلى درجة إلى من هو أدنى سميت « لا الناهية »^(٤) وإن كان من أدنى لأعلى سميت : « لا الدعائية » وإن كان من مساو إلى نظيره سميت : « لا التي للالتماس »^(٥) ومن أمثلة الناهية قوله تعالى : (وإذ قال لقمان لأبنيه وهو يعظُهُ : يَا بُنَيَّ لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ . .) . وقوله تعالى : (« واعتصموا بحبلِ الله جميعاً ، ولا تفرقوا ») - أى : ولا تفرقوا -

ومن أمثلة الدعائية قوله تعالى : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا . . .) .

وقول الشاعر :

(١) هلاكاً . والبيت لحسان .

(٢) يخاطب ابنه العاق الذي يتنى لوالده الموت .

(٣) وبالتسكين جاء قوله تعالى : في الآية التالية - وقد سبقَت لمناسبة أخرى في رقم ٢ من هامش ص ١٩٤ - « ولتكن منكم أمة يذعنون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون » . (٤ و ٤) انظر ما يتصل بهذا المعنى في « ج » ص ٤١٢ .

(٥) وقد سبقَت الإشارة لهذا في النواصب عند الكلام على الطلب ص ٣٦٦ . وبيان الأفضل في

تسميتها .

لا يُبعدُ الله جيرانا تركتهمو مثل المصابيح تجلو ليلة الظلم.

(١)

ومن أمثلة الالتماس قول الزميل لزميله: لا تتهافتْ على اللئيم ففتستهم في مروءتك، ولا على الجاهل فتتهم في فطنتك، ولا تأمن العدو فيسوقك للمهالك، ولا تثق بالحسود فيجرك للعطب.

وأشهر أحكامها:

١ - أنها تجزم المضارع^(٢) بشرطين، أولهما: ألا يفصل بينهما فاصل، إلا عند الضرورة الشعرية؛ كالتى في مثل:

وقالوا: أخانا - لا تتخشع لظالم عزيز، ولا - ذا حق قومك - تظلم^(٣) والأصل: ولا تظلم ذا حق قومك^(٤). وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره؛ لأن التوسع يشبه الجملة كثير في السنة العرب. ورأيه حسن؛ مثل قولك للطنائش: (لا - اليوم - تعبت والقوم يجدون، ولا - عن النافع - تنصرف والعقلاء يقبلون). أى: لا تعبت اليوم... ولا تنصرف عن النافع.

ثم ثانيهما: ألا تسبقها «إن الشرطية» أو غيرها من أدوات الشرط. فإن سبقت بإحداها صارت نافية لا تجزم^(٥).

٢ - صحة حذف مضارعها للدليل يدل عليه؛ نحو: انصح زميلك ما وجدته

(١) وكذلك قول المتنبي يدعو لسيف الدولة:

فَلَا تَنَلِّكَ اللَّيَالِي؛ إِنَّ أَيْدِيَهَا إِذَا ضَرَبْنَ كَسَرْنَ النَّبْعَ بِالْغَرْبِ

(النبع شجر صلب ينبت في قمم الجبال، تصنع منها السهام. والقسى، والغرب: نبت ضعيف ينبت على شواطئ الأنهار. (٢) لفظاً أو محلاً؛ كالحال في سائر الجوازم.

(٣) حرك المضارع بالكسر لأجل القافية في أبيات القصيدة.

(٤) أى: يا أخانا لا تخشع؛ بمعنى: لا تخضع. ويقول العيني: «ذا حق» مفعولان، فصلهما بين «لا»، والمضارع. وقد تعقبه الصبان: فقال: (ذا مفعول، وحق منصوب على نزع الخافض، والتقدير: لا تظلم هذا في أخذ حق قومك منك) ١ هـ. وقد يكون الأنسب والأوضح ما قاله العيني؛ لأن الفعل: «ظلم» قد ينصب مفعولين، - كما في القاموس -.

(٥) طبقاً للبيان الذى سبق في «١» من ص ٣٩٨ وله إشارة في رقم ٥ من ص ٤٢٦ ورقم ١ من

مستريحاً للنصح ، منشرحاً له . وإلا فلا . . . أى : فلا تنصحه .

ويجب حذف المضارع بعدها فى حالة واحدة ؛ هى : أن ينبوب عن مصدر محذوف ، مؤكِّد ، دال على نهى ؛ كقولك لمن يتكلم والخطيب بخطب : سكوتاً لا كلاماً ، أى : اسكت سكوتاً ، لا تتكلم كلاماً^(١) .

٣ - كثرة جزمها المضارع المبني للمعلوم إذا كان مبدوء بالتاء أو الياء ، نحو قوله تعالى : (... لا تحزن ؛ إن الله معنا) . وقول الشاعر :

لأنسأل الناس عن مالى وكثرته وسأئل الناس عن حزمى وعن خلقى

وقولهم : لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ؛ فإن الرزق لا يسعى للقاعد عن طلبه^(٢) .

فإن كان مبدوءاً بعلامة التكلم (الهمزة ، أو : النون) فن النادر الذى لا يقاس عليه أن تجزمه - فى الرأى المختار - لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا مجازاً . ومن القليل المسموع قول الشاعر :

لأعزفن ربرباً^(٣) حوراً مدامعها مردفات^(٤) على أعقاب^(٥) أكوار^(٦)

(١) طبقاً للبيان الذى سبق تفصيله فى باب المناسب (باب : « المفعول المطلق » - موضوع : حذف عامل المصدر « ٢ م ٧٦) .
(٢) ومثله قول الشاعر :

لا يُعجِبِنَّ مَضِيماً حَسَنُ بَزِيهِ وهل يروق دفيناً جودة الكفن ؟

المضيم : الدليل المهين - البرة : الهيئة . . . والمضارع مبنى على الفتح فى محل جزم - فهو مجزوم محلا ، كما سيجىء فى رقم ٣ التالى - وكما فى قولهم : « لا تكونين على الإساءة ، أوفى منك على الإحسان » . وقد اجتمعت التاء والياء فى قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قومٌ من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساءٌ من نساء عسى أن يكنَّ خيراً منهن ، ولا تسميوا أنفسكم ، ولا تتنابروا بالألقاب . بئس الاسمُ الفسوقُ بعد الإيمان . . .)

- لا تلمزوا : لا تلموا ولا تعيبوا . لا تنازروا : لا تتنادوا بالألقاب المكروهة -

(٣) قطعياً من الظباء أو البقر الوحشية ، والمراد : جماعة من النساء جميلات العيون كالربرب . والمضارع فى هذا البيت ، - كما فى سابقه - مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، فى محل جزم ؛ فهو مجزوم محلا . - كما سبق هنا فى رقم ٢ وفى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥ -

(٤) متتابعات ؛ بعضها وراء بعض . (٥) جمع : عقيب ، وهو آخر كل شيء .

(٦) جمع : كُور ، وهو : الرجل بأدواته .

وقول الآخر :

إذا ما خرجنا من دِمَشْقٍ فلا نَعُدُّ لَهَا أبداً مادام فيها السُّجْرَاضِمُ (١)
أى : لا يمكن ربرب أعرفه - لا تكن منا عودة بعد خروجنا (٢) . . .

فإن كان مسبوهاً بعلامة التكلم مع بنائه للمجهول جزمته بكثرة ؛ نحو :
لا أُخْرِجُ من وطني إلا تحت ظلال السيوف - أو لا نُخْرِجُ من وطننا . . . وإنما
كثُر هذا لأن النهي متَّجِه إلى غير المتكلم ؛ فأصل الكلام . لا يخرجني أحد ،
أو لا يُخْرِجُنَا أحد . فالنهي منصرف للفاعل وهو غير المتكلم . ثم حذف الفاعل
وناب عنه ضمير المتكلم ؛ فصار الكلام : لا أُخْرِجُ ، ولا نُخْرِجُ (٣) . -

* * *

(١) كثير الأكل ، كبير البطن ، ويريد الشاعر به : معاوية بن أبي سفيان .
(٢) ومن المسموع الذي لا يقاس عليه قول الشاعر :

ولا أَكُنْ كقتيل العين بينكمو ولا ذبيحة تَشْرِيق وتَنحَار

« وقتيل العين » - بفتح العين وسكون الياء - عند العرب من ذهب دمه هدراً . « ذبيحة التشريق »
هي التي تذبح في عيد الأضحي ، ويُشَرِّقُ بعض لحمها (أى : يحفف) ليأكله أصحابه خلال أيام العيد .
« والتنحار » : التحر .

(٣) هذا تعليل جدلي . والتعليل الحق مجرد استعمال العرب .

زيادة وتفصيل :

(ا) لم يشترط الكوفيون للجزم بـ « لا » أن تكون طلبية ؛ فهم يصححون الجزم بعد « لا » النافية أيضا ؛ بشرط أن يصح وقوع « كى » التعليلية قبلها مع استقامة المعنى ؛ كالذى حكى من قول بعض العرب : « ربطتُ الفرس لا ينفلت » يجزم المضارع و يرفعه ، فالجزم على توهم وتقدير جملة شرطية ؛ أى : لأنى إن لم أربطه ينفلت . وهنا يمكن وضع : « كى » قبل : « لا » من غير أن يفسد المعنى ، بأن يقال : ربطت الفرس كى لا ينفلت . ومن الخير اليوم عدم الأخذ بهذه اللغة ، وعدم القياس على القليل الوارد بها ؛ منعاً لفوضى التعبير ، وما يترتب عليه - بغير داع - من اضطراب الفهم واختلافه .

أما الرفع فعلى الاستثناف .

(ب) من الأساليب الصحيحة التى لها نظائر واردة فى بليغ الكلام : « أحبُّ الأصدقاء ولا تر ما المخلصون - أو : ولو تر ما المخلصون . . . » بمعنى : « ولا سيما . . . » فى كل ما تقدم . وقد سبق تفصيل الكلام على هذا الأسلوب ؛ معنى وإعراباً^(١) . . .

(ج) يقرر اللغويون أن « لا ، النافية » ، قد تفيد النهى - دون أن تجزم - إفادة أقوى من إفادة « لا ، الناهية » يدل على هذا ما سجله الشراح فى قوله عليه السلام^(٢) : « لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلام . . . » - برفع المضارع : « يشير » ، وإثبات الباء قبل الراء - فقد قال النووى فى شرحه ما نصه : (قوله : لا يشير . . . نهى بلفظ الخبر ، وقد قدمنا مرات أن هذا أبلغ من لفظ النهى) اه^(٣) .

ومن الأمثلة أيضا قوله عليه السلام^(٤) حين نزلت الآية التى تحرم الخمر تحريماً قاطعاً : (إن الله حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شئ فلا يشرب ، ولا يبيع) برفع المضارعين . ودليل الرفع عدم حذف الباء قبل آخر الفعل : « يبيع »^(٥) .

(١) فى ج ١ باب الموصول ، عند الكلام على : « لا سيما » م ٢٨ ص ٢٨٧ - وتجهى إشارة لهذا فى هامش ص ٤٤٣ ، وللمسموع (٢) نقلا عن : « صحيح مسلم » - ج ٨ كتاب : البر ، والصلة ، والآداب . (٣) لأن معنى النهى هو : طلب الكف عن شئ . . . فهو محض طلب مجرد ؛ لا يفيد بذاته أن الكف سيتحقق أو لا يتحقق . بخلاف النهى ؛ ففيه قطع بعدم حصول الشئ ، وجزم بأن المعنى لا سبيل إلى تحققه ؛ لثقة المتكلم أن السامعين والمخاطبين لن يخالفوا ما يقرره . (٤) رواه « مسلم » فى باب تحريم الخمر ، من كتاب : الأشربة . (٥) لأنه معطوف على المضارع : « يشرب » ؛ فلو كان المعطوف عليه مجزوماً لوجب جزم المعطوف ، وحذف الباء التى قبل آخره .

ثالثها ورابعها : « لم : ولمّا » ، الجازمتان (١) :

ويشتركان في أمور : منها : أن كلاهما حرف نفى . مختص بجزم مضارع واحد ، وببنى معناه . وبقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي (٢) ، وقد تدخل همزة الاستفهام - ولا سيما التقريري (٣) - على هذا الحرف ، فلا تُغَيَّرُ عمله . ومن الأمثلة قوله تعالى : (قل هو الله أحدٌ : اللهُ الصَّمَدُ ، لم يَلِدْ ، ولم يُولَدْ ، ولم يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) . . . (٤) ، وقوله تعالى : (ألم نشرح لك صدرك) ، وقوله تعالى : (ألم يجدك يتيماً فأوى ؟ . . .)

ومثل : حضر الرحالة ولمّا تحضر رفاقه . وأقبل الناس على تهنتته ، ولمّا يسمعوا منه وصف رحلته . ومثل : أيها الفتى ، ألمّا ترك عبث الغلمان وقد كبرت ؟ ألمّا تُقبل على عملك والوطن ينتظر منك الجِد والإخلاص ؟

لما سبق يقول النحاة في كل واحد منهما عند إعرابه إنه : « حرف نفى ، وجزم ، وقلب » . ثم هم يقررون أن المضارع بعدهما مضارع في لفظه وفي إعرابه ، لكنه ماضٍ في زمن معناه ، سواء أكان مضميه متصلاً بالحال أم غير متصل .

(١) لا تكون « لم » في جميع استعمالاتها إلا نافية جازمة ، بخلاف « لمّا » - كما سندر - فلها استعمالات متعددة ؛ منها : الجزم ، ومنها : أن تكون ظرفاً بمعنى : « وقت ، أو حين » (وقد سبق الكلام عليها في « باب الظرف » (ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٥) ومنها : أن تكون حرفاً بمعنى « إلا » الاستثنائية . وقد أوضحناها في باب : الاستثناء (ج ٢ م ٨٣ - ٥ - ص ٣٣٦) .

(٢) فيكون الفعل مضارعاً في صورته وفي إعرابه ، ولكن زمنه ماضٍ . إلا إن كانت « لم » مسبقة بأداة شرط للمستقبل المحض كما في الصفحة الآتية .

(٣) وهو : حمل المخاطب على الإقرار (أى : على الاعتراف) بالحكم الذي يعرفه فيما جرى بشأنه الاستفهام . وقد يكون إقراره إثباتاً ؛ كما في قوله تعالى : (ألم نشرح لك صدرك) أو نفياً ، كقوله تعالى يخاطب عيسى : (أنت قلت للناس اتخذوني وأُمتي إلهين من دون الله ..) فليس المراد حمله في كل الأحوال على الإقرار والموافقة على ما جاء منفياً بعد الهمزة ؛ وإنما المراد حمله على الإقرار بإثبات ما بعدها حين يقتضى المعنى الإثبات ، ونفيه حيناً آخر تبعاً للمعنى أيضاً . وقد يكون المراد من الاستفهام هنا : إظهار الاستبطاء ، ولحث على الإسراع : كقوله تعالى : (ألم يأتن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) أو التوبيخ ؛ نحو قوله تعالى يخاطب الكفار يوم القيامة : (ألم نعتسركم ؟) وقد سبقت الإشارة المفيدة للاستفهام التقريري في نواصب المضارع ، عند الكلام على : « فاء السببية » في رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ .

(٤) وقول الشاعر :

إذا مرّ بي يوم ولم أتحدّ يداً ولم أستفدُ علماً فما ذاك من عري

وتنفرد كل أداة منهما بأمر ؛ فما تنفرد به «لم» :

١ - صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها (مثل : إن - إذا - مَنْ - لو) كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ . وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ . . .) وقول الشاعر :

إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَّتِي فَأَبْعَدْ كُنَّ اللَّهُ مِنْ شَجَرَاتِ
وقول الآخر :

من لم يؤدبه الحمي لُ في عقوبته صلاحه (١)

وقول المتنبي يرثي جدته :

ولو لم تكوني بنت أكرم واليدِ لكان أباك الضخم كونك لي أمًا

وإذا دخلت أداة الشرط على «لم» (٢) صار المضارع بعدها متجرداً للزمن المستقبل المحض ، وبطل تأثير «لم» في قلب زمنه للماضي . ومعنى هذا : أن «لم» تقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي بشرط ألا تسبقها إحدى الأدوات الشرطية التي تخلص زمنه للمستقبل المحض ، فإن سبقته إحدى هذه الأدوات - مثل : إن - مَنْ - و - لم - ينقلب زمنه للماضي ، و صار التأثير في زمنه مقصوراً على أداة الشرط وحدها ؛ فتخلصه للمستقبل المحض ، كالأشأن في الأدوات الشرطية التي تجعله للمستقبل الخالص .

لكن ما الذي يجزمه إذا اجتمعت قبله أداة الشرط و «لم» معاً ، وكانت أداة الشرط جازمة كالتى في بعض الأمثلة السابقة ، وفي قولهم : من لم يقدمه الحزم يؤخِّره العجز (٣) ؟

(١) ومثله قول الآخر :

ومن لم يصن في حاجة ماء وجهه عن الناس لم يلبس ثياب جلال
(٢) وقد تكون «لم» مقدرة هي ومضارعها بعد أداة الشرط ، كقول الشاعر :

إذا الشعر لم يسحرك عند سماعه فليس خليقاً أن يقال له شعر
(٣) وفي إعراب قوله تعالى : (فإن لم تفعلوا . . .) يقول الخضرى (ج ١ أ خراب : العرب والمبني)

عند الكلام على بيت ابن مالك :

اختلف النحاة في تعيين الأداة العاملة ؛ فقاتل : إنها «لم» ؛ لاتصالها به مباشرة ، وأداة الشرط مهملة^(١) داخلة على جملة . وقاتل : إنها أداة الشرط ، لسبقها ولقوتها ، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص - تؤثر في لفظه فتجزمه كما جازمت جوابه ؛ وخلصت زمنه للمستقبل . وفي هذه الحالة تقتصر «لم» على نفي معناه دون جزمه ، ودون قلب زمنه للماضي . والأخذ بهذا الرأي أحسن ، بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له ؛ لأن المضارع مجزوم على الحالين ، والمعنى لا يتأثر .

٢ - صحة الفصل بينها وبين مجزومها في الضرورة الشعرية فقط ؛ كقول الشاعر :

فأضحت مغانيها قيفاراً رسومها كأن لم سيوى أهل من الوحش - تؤهل
أى : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش .

٣ - جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انتهى وانقطع قبل الكلام بوقت قصير أو طويل^(٢) ، وأن يكون مستمراً متصلاً بالحال ؛ (أى : بوقت الكلام) ولكن يستحيل أن يكون للمستقبل ، أو متصلاً به . . .^(٣) ؛ فمثال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال : لم ينزل المطر^(٤) منذ شهرنا . ومثال استمراره واتصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى : (قل هو الله أحد ، الله الصمد لم يلد ،

= (واجعل لنحو يفعلان النونا . . .) مانصه : (« فإن لم تفعلوا » قيل : تنازع الحرفان الفعل فأعمل الثاني ، وحذف نظيره من الأول . وقيل الأصل : إن ثبت أنكم لم تفعلوا . . . ، ففصي « لم » في عدم الفعل ، واستقبال « إن » في إثبات ذلك العدم ، هو على حد قوله تعالى : « إن كان قميصه قد من دبر . . . » فإن المعلق عليه إثبات القد ، لا هو نفسه ؛ لسبقه على وقت المحاكمة . وقيل : « لم » عملت في الفعل ، وهي معه في محل جزم بيان ، وجواب الشرط على كل محذوف تقديره : فاتركوا العناد . . .) اهـ .
وستجىء إشارة لهذا في « ج » من ص ٤٣٧ والأنسب الأخذ بما عرضناه هنا ؛ لبعده من التكلف والتعقيد .

(١) أى : لا عمل لها .

(٢) والغالب في هذا الزمن الماضي المنقطع أن يكون مقداره طويلاً ؛ سواء أكان انقطاعه قبل الكلام قصيراً أم طويلاً . أى : أن الغالب على هذا الزمن الماضي أن يكون أوله قديماً بعيداً عن نهايته ؛ فالإتساع عظيم بين أوله ونهايته . أما نهايته المنقطعة فقد تكون قريبة أو بعيدة من بداية الزمن الحال .
(انظر رقم ٢ من هامش ص ٤١٨) .

(٣) (٣) لهذا لا يصح أن يقال على سبيل الحقيقة اللغوية : لم يسافر فلان غداً . .

ولم يُؤلَدَ ، ولم يكن له كُفُؤاً أحد (١) ، وقول الشاعر :
 غايةُ البؤسِ والنعيمِ زوالٌ لم يدمْ في النعيمِ والبؤسِ حتى
 وقول الآخر في مغنية :

غَنَنْتُ فلم تَسْتَسْبِقِ جارِحَةً إلا تَمَنَّتْ أنها أذنُ (١)

٤ - صحة وقوع الاسم بعدها معمولاً لفعل محذوف بعدها ، يفسره شيء
 مذكور . كقول الشاعر :

ظَنَنْتُ فقيراً - ذا غني ، ثم زِلْتُهُ فَلَئِمَ - ذا رجاءٍ - ألقمه غير واهب
 والتقدير : فَلَئِمَ ألقى ذا رجاءٍ - ألقمه - غير واهب إياه ما يريد ، وما يحتاج
 إليه (٢) . والأحسن الرأي الذي يَقْصِرُ هذه الحالة على الضرورة الشعرية ، ويمنع
 القياس عليها في الشعر .

٥ - امتناع حذف مضارعها - في غير الصورة السالفة - إلا في الضرورة (٣)
 كقول القائل :

احفظْ وديعتك التي استودِعْتَهَا يومَ الأعازبِ (٤) ، إن وصلت وإن لم -
 أي : وإن لم تصل . . .

(١ و ١) قد يكون اتصاله بالخال واجباً ، لأمر عقل يقتضى ذلك ؛ كما في قوله تعالى : (لم يلدْ ،
 ولم يُؤلَدْ ، ولم يكن له كُفُؤاً أحد ..) أو لأمر لفظي (لغوي) كوجود كلمة تفيد بانضمامها إلى « لم »
 معنى الدوام والاستمرار ؛ كما في بعض الأفعال الناسخة المنفية من أخوات « كان » ؛ وهي لأفعال الأربعة
 التي يشترط لإعمالها أن تكون منفية ؛ مثل : (لم يرح - لم يزل - لم يفتأ - لم ينفك) وعلى كل حال :
 المعول عليه في الاستمرار وعدمه هو : القرائن .

(٢) معنى البيت : كان الناس يظنونني - في حال فقري - غنياً مع أني لم أكن غنياً في الواقع .
 فلما منحني الله الغنى لم ألق ذا رجاء في مروءة وأمل في معاونة ، إلا حققت رجاءه وأمله ؛ ففتحته من المال
 ما يرضيه . فكلمة : « فقيراً » حال .

(٣) سبق المراد من الضرورة في رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ .

(٤) يوم الأعازب ، أو يوم الأغارب : يوم مهود من أيام العرب . ويقول صاحب الدرر اللوامع
 على « همع الهوامع » (ج ٢ ص ٧٢) لم أقف عليه في كتب أيام العرب . والبيت منسوب للشاعر ابن هرملة ...

٦ - أن بعض العرب قد ينصب بها ، وبعضاً آخر قد يهملها فلا تنصب ولا تجزم ، وإنما تتجرد للنفي المحض ؛ فمثال النصب بها قراءة من قرأ (ألم نشرح لك صدرك)^(١) . ومثال الإهمال قول الشاعر :

لولا فوارسٌ من ذُهُلٍ وأَسْرَتِهِمْ يومَ الصَّلَاةِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ
ومن المستحسن الآن الانصراف عن هذين الرأيين ، وعدم محاكاة واحد منهما ؛
منعاً للفوضى البيانية ، الضارّة .

• • •

ومما تنفرد به « لَسَمًا » :

١ - صحة حذف المضارع المجزوم بها ، والوقوف عليها بعد حذفه ، في
النثر وفي الشعر ؛ كقول أحد القواد الرحّالين :^(٢) « لما دخلت دَمَشَقَ عَزَمْتُ عَلَى
زِيَارَةِ قَبْرِ صَلاَحِ الدِّينِ الأيوبي . فَمَا كَدْتُ أَقْرَبُ مِنْهُ حَتَّى امْتَلَأْتُ نَفْسِي هَيْبَةً ،
وَسَرْتُ فِي جَسَدِي رَهْبَةً لَمْ أُسْتَطِعْ مِنْهَا خِلاصًا إِلَّا عَلَى صَوْتِ رَائِدِي يَقُولُ :
« تَقَدَّمْ لِلدَّخُولِ » . . . فتقدّمت ولَسَمًا . . . ، وبقيت في غمرة من جلال الموت ،
وعبرة التاريخ ؛ أردد قول الشاعر :

فَجِئْتُ قَبْرَهُمْ بَدَأَ (٣) وَلَمَّا فَتَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُسْجِبْنِيهِ (٤)

(١) ومن الأمثلة ما ساقه ابن جني في كتابه : « المحتسب » - ج ٢ ص ٣٦٧ - حيث استشهد
للنصب - كثيره - بالقراءة السالفة ، ثم قال بعدها ما نصه : (قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد :

مِنْ أَيْ يَوْمِيٍّ مِنْ المَوْتِ أَفْرُ أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِيرَ . . . اه

(٢) الظرف : « يوم » متعلق بمحذوف خبر ، تقديره : لولا فوارس موجودة يوم الصليفاء . ولا
يصح تعليقه بالفعل الذي بعده ؛ لأن ما في حيز جواب « لولا » - وغيرها مما يحتاج لجواب - لا يتقدم على
الجواب . و « الصليفاء » في الأصل : مصغر « الصلفاء » بمعنى : الأرض الصلبة . وهي هنا موقفة من أشهر
مواقع العرب . (٣) البدء : السيد .

(٤) الهاء التي في آخر هذا المضارع هي : « هاء السكت » الساكنة . والبيت لشاعر يتحسر على من
مات من قومه ، وأن موت عظامهم قد أدخل له الطريق ، كي يكون سيداً بعد موتهم ، مع أنه لم يكن كذلك
في حياتهم . وهو معنى قريب من قول الآخر :

خَلَبْتُ الدِّيَارُ فَسُدَّتْ غَيْرَ مَسْوَدٍ وَمِنَ الشَّقَاءِ تَفَرَّدِي بِالسُّودِّ

وفي ذلك البيت الأسبق مخالفة لما يلازمها من وجوب اتصال نفي منفيها بالزمن الحال ؛ طبقاً لما يجيء في
رقم ٢ ؛ وقد تكلفوا التأويل لإبعاد هذه المخالفة .

أى : تقدمت ولما أستفق (مثلاً) - فجئت قبورهم بدءاً ولما أكن سيداً قبل ذلك ... أما المضارع المحزوم « بلم » فلا يصح حذفه إلا في الضرورة - كما سبق -

٢ - وجوب امتداد الزمن المنقى بها إلى الزمن الحالى امتداداً يشملهما معاً ، وذلك بأن يكون المعنى منفيًا في الزمن الماضى وفي الزمن الحالى أيضاً من غير اقتصار على أحدهما ، نحو : بهرنى ورد الحديقة ، وأغراني بقطفه ، ولماً أقطفنه ، أى : ولما أقطفنه ؛ لا في الزمن الماضى (قبل الكلام) ، ولا في الحال (وقت الكلام) ومثل قول الشاعر يستغيث بمن يحميه من أعدائه :

فإن أكل ماكولا فكن أنت آكلي وإلا فأدر كنى ، ولماً أمرق

يريد : أنى لم أمرق في الماضى ولا في الزمن الحالى . أما « لم » فليست ملازمة لهذا إلا في بعض الحالات (١) ومن ثم يصح : لم يحضر الغائب ثم حضر الآن ، ولا يصح : لماً يحضر الغائب ثم حضر الآن ، لأن الأولى معناها لم يحضر في الزمن الماضى قبل التكلم ، ثم حضر الآن في وقت التكلم ، فلا تعارض بين الزمنين . أما الثانية فعناها : لم يحضر في الماضى ولا في الحال ثم حضر الآن ؛ أى : في الحال ، وهذا تناقض واضح ، إذ من المحال أن يشبَّت الحضور وينفى في زمن واحد ؛ هو الحال (٢)

٣ - أن المتكلم بالمعنى المنفى بها يتوقع زوال النفي - غالباً - عن ذلك المعنى وحصوله مثبتاً ، أى : ينتظر تحقق المعنى وقوعه - في الغالب - على الوجه الحالى من النفي ، فالذى يقول ، لماً تشرق الشمس ، ... يريد : أنها لم تشرق قبل الكلام ولا في أثناها ، لكن من المنتظر أن تشرق . ومن يقول : لماً تمطر السماء ، يقصد :

(١) كما عرفنا في رقم ١ من هامش ص ٤١٦ ..

(٢) وما يختلف فيه الحرفان أيضاً أن الزمن الماضى المنقى بالحرف : « لم » ، طويل - على الوجه المشروح في رقم ٢ من هامش ص ٤١٥ - أما الماضى المنقى بالحرف « لماً » فقصر غالباً ، أى ؛ ليس قديم المبدأ ؛ فأوله - في الغالب - ليس بعيداً من آخره المتصل بالحال ؛ فلا يصح أن يقال : لماً يكن الرحالة مقيماً هنا في العام الماضى ، ويصح : لم يكن الرحالة ... ، على أن تقدير القصر ، والطول ، والقيد ، والجدة - متروك للعرف والمناسبة بين شيئين والموازنة بينهما . ومن العسير وضع تحديد دقيق لهذه الأزمنة .

أنها لم تمطر قبل التكلم ، ولا في خلاله ، ومن المتوقع أن تمطر^(١) . أمّا المتكلم بالمعنى المنفى بالحرف « لم » فلا يتوقع رفع النفي عنه ، ولا ينتظر حصوله مثبتاً^(٢) ...

٤ - أنها متنوعة المعاني والأغراض تنبؤاً يؤدي إلى اختلاف الأساليب على حسب تلك المعاني والأغراض . بخلاف : « لم » ؛ فإنها في جميع أحوالها واستعمالاتها لا تكون إلا نافية جازمة - كما سبق^(٣) -

إلى هنا انتهت أوجه التشابه والتخالف بين : « لم » « لما » وهي أوجه دقيقة تتطلب يقظة ، وسلامة إدراك عند استعمال هذين الحرفين ، وعند تفهم الأساليب التي تحويهما^(٤) - .

(١) قلنا إن التوقع هو الغالب . ومن غير الغالب مثلاً : ندم إبليس ولما ينفعه ندمه . واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصاً ولما ينفعه استشفاعه .

(٢) والانتظار وعدمه هما بالنسبة للمعنى المستقبل بعدهما . أما المعنى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه ؛ نحو : « ما لي قمت ولم تقم » أو : « لما تقم » والمراد : لم تقم أو لما تقم ، مع أني كنت متوقفاً منك فيما مضى القيام وهذا هو ما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداءً : لم يقم الرجل .

(٣) البيان في رقم ١ من هامش ص ٤١٣ .

(٤) وقد عقد ابن مالك للجوازم باباً مستقلاً عنوانه : « عوامل الجزم » بدأه بالكلام على الجوازم الأربعة المختصة بجزم المضارع واحد ، واكتفى في الكلام عليها ببيت واحد : هو :

بِلا . ولامٍ - طَالِبَا - ضَعُ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ ، هَكَذَا بِ « لَمْ » و « لَمَّا »
يريد : اجزم الفعل المضارع بلا وباللام إذا كنت طالباً بهما . أي : إذا استخدمتهما أدنى طلب ، واجزمه أيضاً بلم ولما .

زيادة وتفصيل :

«لما» الجازمة تختلف اختلافاً واسعاً عن : «لما» الظرفية التي هي ظرف - في المشهور^(١) - بمعنى : حين ، أو : إذ ، وتفيد وجود شيء لوجود آخر ؛ فالثاني منهما مترتب على الأول ، ومسبب عنه ، ولهذا تدخل على جملتين ثانيتين هي المترتبة على الأولى. والغالب أن تكونا ماضيتين . نحو قوله تعالى : (فكمأ نجماًكم إلى البر أعرضتم) وقد تكونان غير ماضيتين بالتفصيل المفيد الذي عرفناه في الظروف^(٢) . . .

وكذلك تختلف : «لما» الجازمة عن : «لما» التي بمعنى «إلا» كالتى في قوله تعالى : (إن^(٣) كل نفس لما عليها حافظ) ، أى : إلا عليها حافظ (في أحد المعاني . . .) وهذه لا تدخل - في الغالب - إلا على الجملة الاسمية ؛ كآلية السالفة . . . ، أو على الماضى لفظاً لا معنى ، نحو : أنشدك الله لما فعلت كذا ؛ أى : إلا فعلت . والمعنى : ما أسألك إلا فعل كذا ، أى : إلا أن تفعل كذا . فالماضى هنا صورى فقط ؛ لأن لفظه ماض ومعناه معنى المضارع المستقبل . . .

(١ و ١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٩٢ فيها بيان هام . وبعض النحاة يعدها حرفاً . ولا غنى عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل الكلام عليها في باب : «الظرف» ، وبيان أنواع جوابها (ج ٢ ص ٢٢٣ م ٧٩) وفي باب : «الإضافة» (ج ٣ ص ٧٥ م ٩٤) .
(٢) «إن» نافية ، بمعنى : «ما» النافية .

النوع الثاني للذي يجزم مضارعين معاً ، أو ما يحلُّ محل كل منهما ، أو محل أحدهما

أدواته إحدى عشرة^(١) ، تسمى « الأدوات الشرطية الجازمة » ، وهي :
 (إن^(٢) - إذ ما) - (منّ - ما - مهما - متى - أيّان - أين - أنّى - حيثما -
 أيّ) . . . وكلها أسماء ؛ ما عدا « إنّ » ، وإذ ما « فهما حرفان^(٣) .
 وتتفق الأدوات الشرطية السالفة كلها ، في أمور ، وتختلف في أخرى .
 أشهر الأمور التي تتفق فيها^(٤) .

١ - أن كل أداة منها لا تدخل على الاسم ؛ وإنما تحتاج : إمّا إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما^(٥) مباشرة إن كانا معربين ، ومحلهما إن كانا مبنين .

(١) أما « إذا » و « كيفما » و « لو » فالصحيح اعتبار الثلاثة أدوات غير جازمة (كما يجيء عند الكلام في النوع الثالث الخاص بها ص ٤٤٠) . وهناك أدوات « الشرط الامتناعي » (مثل : لولا - لوما - لوفى بعض حالاتها ...) فهذه أدوات لا تجزم ، وإنما تقتصر على ربط أمر بآخر ، وتعليق الثاني على الأول تعليقاً خاصاً سيجيء بيانه في مكانه المناسب - ص ٤٩١ و ٥١٢ و ...
 (٢) « إن » الحرفية أنواع متعددة ، يشار إلى أهمها في « ب » من ص ٤٣ وأضعفها الشرطية غير الجازمة .

(٣) وكل الأدوات التي تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً ، - كما سيجيء في رقم ٢ من ص ٤٢٥ - وفي بيانها وبيان الأسماء والحروف منها يقول ابن مالك :

واجزّم بيان ، ومنّ ، وما ، ومهما أيّ ، متى ، أيّان ، أين ، إذ ما
 وحيثما ، أنّى ، وحرف « إذ ما » « كيان » وباقى الأدوات أسماء
 أسماء ، أي : أسماء .

(٤) أما التي تختلف فيها فتجيء في ص ٤٢٧ .

(٥) فإداة الشرط - في الرأي الذي يجب الاقتصار عليه - هي الجازمة لفعل الشرط ، ولفعل الجواب إن كان الجواب فعلاً ، ولحلمة الجواب إن كان الجواب جملة ، لا فعلاً وحده . . . لكن هل يجوز أن يكون الجواب مضارعاً مرفوعاً مباشرة ؟ الجواب في ص ٤٧٤ . وما الذي يجزّمه إن وقع بعد أداة الشرط :
 « لم » الجازمة ؟ الجواب في ص ٤١٤ .

وأولهما : يسمى : « فعل الشرط »^(١) . وثانيهما يسمى : « جواب الشرط وجزأه »^(٢) .
 وإما إلى فعلين ماضيين^(٣) ، يُحْتَلَن محل المضارعَيْن ، وتجزمهما الأداة محلاً^(٤) .
 وإما إلى فعلين مختلفين ، تجزم لفظ المضارع^(٥) منهما ، وتجزم محل الماضي . وإما
 إلى جملة اسمية ، تحل محل المضارع الثاني ، وتجزمها الأداة محلاً^(٦) . ولا يمكن
 أن يتحل محل الأول شيء ؛ لأن الأول لا بد أن يكون فعلاً مضارعاً ، أو ماضياً .

ومهما كانت صيغة فعل الشرط أو جوابه فإن زمنهما لا بد أن يتخلص للمستقبل
 المحض بسبب وجود أداة الشرط الجازمة^(٧) ، بالرغم من أن صورتها أو صورة

(١ و ١) سمي فعل شرط ، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه - شرط لتحقيق مدلول
 الجواب ووقوع معناه ، ولا يمكن - عنده - أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط
 وحصوله ، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه ؛ سواء أكان الشرط سبباً في وجود الجواب والجزاء ،
 نحو : إن تطلع الشمس يخنق الليل ، أم غير سبب ؛ نحو : إن كان النهار موجوداً كانت الشمس
 طالعة . فوجود النهار ليس سبباً في طلوع الشمس ، وإنما هو ملزوم ، والجواب لازم له ؛
 ولهذا يقولون : إن الشرط ملزوم دائماً والجزاء لازم ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب .

وما تقدم يوضح لنا الفرق الكبير بين « ما ومن » الشرطيتين ، الواقعتين مبتدأً ، والموصولتين الواقعتين مبتدأً
 كذلك ؛ فالموصولتان ليس فيهما تعليق شيء على آخر ، وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق ، ولا يجزمان .
 بخلاف الشرطيتين ؛ فلا بد فيهما من التعليق والجزم معاً (انظر ص ٤٢٨ وهامشها رقم ٢) . ويقول ابن الحاجب
 أيضاً : إن الجزاء قسمان ؛ أحدهما : يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط نحو : إن تجئني أكرمك . والثاني
 لا يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط ، وإنما يكون الإخبار به هو المسبب عن الشرط ، نحو : إن تكرمني
 فقد أكرمتك أمس . والمعنى : إن اعتدلت على بكرامك إياي فأنا أعتد عليك بكرامتي إياك . فالإكرام
 بالأمس ليس مسبباً عن الإكرام في المستقبل ، وإنما الحديث والإخبار عن إكرام أمس هو المسبب عن إكرام
 المستقبل .

(انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية . ش آخر صفحة ٤٣٤ وما بعدها ، ورقم ٣ من هامش
 ص ٤٥٤ حيث تعليقات أخرى نافعة ، ومهمة) .

هذا وقد سبق شرح معنى الجواب والجزاء تفصيلاً في النواصب عند الكلام على « إذن » ص ٣٠٨ ،
 وعلى فاء السببية الجوابية ص ٣٥٢ .

(٢) هل يتعين أن يكون فعل الشرط ماضياً إذا كان الجواب محذوفاً ؟ الأحسن أن
 يكون الرد : « لا » ؛ طبقاً للبيان الآتي في ص ٤٥٣ وما بعدها .

(٣ و ٣) لأن لفظ الماضي لا يجزم ، وإنما يكون في محل جزم ، ومثله الجملة الاسمية والفعلية .

- انظر رقم ٦ من ص ٤٥٦ ثم رقم ٢ من ص ٤٦٨ -

(٤) قد يرفع المضارع الواقع جواباً بمراعاة التفصيل الذي في ص ٤٧٥ .

(٥) لأن أداة الشرط الجازمة علامة قاطعة على استقبال الفعل بعدها ، أي : تخليص زمنه للمستقبل =

أحدهما قد تكون - أحياناً - غير فعل مضارع ، إذ من المقرر أن أداة الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصاً^(١) ومن المقرر كذلك أن تَحَقِّقُ الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشرط ووقوعه ، ومعلقٌ عليه^(٢) ؛ فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه ، وهو : الجواب . لا فرق في هذا بين أن تكون الأداة مقتصرة في معناها على التعليق - مثل : « إن » - أم متضمنة معه معنى آخر : كالزمانية ، أو المكانية ، أو غيرهما مما يتضمنه بعض الأدوات الأخرى (وسنعرّفه^(٣) بعد ، كما نعرف المراد من التعليق وما يقوم مقامه ، وتفصيل الكلام فيه) .

فمثال جزمها المضارعين لفظاً قول الشاعر لأديب ليس من أقاربه :

إن يَفْتَرِقُ نَسَبٌ يُؤَلَّفُ بَيْنَنَا أدب أقمناه مقام الوالد

وقول الآخر :

رُدُّوا السيوف إلى الأعماد واتَّسَدُوا من يشعل الحرب يُصبح من ضحاياها

ومثال جزمها الماضيين جزماً محلياً^(٤) قول الشاعر في حساده :

صُمُّ إذا سمعوا خيراً ذُكِرْتُ به وإن ذُكِرْتُ بسوء عندهم أذُنُوا^(٥)

= المحض ، سواء أكان الفعل ماضياً ، أم مضارعاً . لهذا - كما سيخبر في رقم ٩ من ص ٤٤٧ - لا يصح في الجملة الشرطية أن تكون حالا بعد تلك الأداة ؛ لأن الحال لا يصح أن تسبقه علامة استقبال . ومن ثم قالوا في مثل : « لأمدحن المخلص إن حضر وإن غاب » . . . إن الجملة الشرطية وقعت هنا حالا مع أنها إنشائية مشتملة على علامة استقبال هي : « إن » - لأنها جملة شرطية لفظاً لا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال ... (وقد سبق بيان هذا في باب الحال ج ٢ ص ٨٤ ص ٣١١) .

(١) قد تشتمل إحدى الجملتين على كلمة صريحة الدلالة على المضي الحقيقي ؛ كالمثال الذي سبق في أول هامش الصفحة السابقة ، وهو : إن تكرمني فقد أكرمتك أمس . وفي هذه الصورة يتعين أن يكون المراد الإخبار في المستقبل على الوجه الذي سلف . ومثله : إن أكرمتني أمس فأنا أكرمك غداً ، أى : إن تحدثت عما وقع من إكرامك إياي بالأمس فأنا أكرمك غداً . وفي هاتين الصورتين دقة توجب اليقظة والتنبيه ؛ كى لا يقع الخطأ في استعمالها على الوجه الصحيح الذي يؤدي إلى اعتبار الشرط والجواب فيهما مستقبلاً كغيرهما . (٢) سبق توضيح هذا مفصلاً في رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ .

(٣) في ص ٤٢٧ . (٤) مع ملاحظة ما يأتي في رقم ٢ من ص ٤٦٨ خاصاً بالماضي الواقع جواباً .

(٥) استمعوا له بإعجاب . ومن أمثلة الماضيين أيضاً قولهم : « من سمَّ لك سمَّ عليك » . إذ المراد :

من يسمِّم لك يسمِّم عليك ، والغميمة : الوشاية ونقل الكلام بين الناس للإيقاع والإفساد بينهم .

وقول شوقي :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن تولت مَضَوْا في إثرها قَدْ مَسَا

ومثال جزمها فعلين مختلفين قول الآخر في حُسَّادِهِ (١) :

إِن يَـعْلَمُوا الخَيْرَ أَحْفَـوهُ ، وَإِن عِلْمُوا شَرًّا أذَاعُوا ، وَإِن لَمْ يَـعْلَمُوا كَتَبُوا

ومثال جزمها الجملة الاسمية التي تحل محل الثاني جزمًا محليًا -- قول الشاعر :

إِن كُنْتُ عَن خَيْرِ الأَنَامِ سَائِلًا فَخَيْرُهُمْ أَكْثَرُهُمْ فَضَائِلًا

ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه (٢) : « الجملة الشرطية » . ولا بد أن تتقدم على

« الجملة الفعلية » أو « الاسمية » الواقعة جوابًا للشرط ، والتي تسمى : جملة

جواب الشرط ، أو : « الجملة الجوابية للشرط » (٣) .

(١) سيذكر البيت التالي لمناسبة أخرى في ص ٤٥٦ .

(٢) مرفوعه هو : الفاعل ، أو نائبه . . .

(٣) وفي عمل تلك الأدوات الشرطية ، وما تتفق فيه جميعاً يقول ابن مالك :

فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطًا قَدْ مَسَا يَتَلَوُ الْجُزْأَ ، وَجَوَابًا وَسِمَا

قدما - أصله : قَدْ مَسَا ، والألف زائدة للشعر . ومثله : « وسما » ؛ أصله : « وسم » والألف زائدة

للشعر . (فعلين) مفعول به للفعل : « اجزم » في البيت الأسبق بهامش ص ٤٢١ .

يريد : اجزم فعلين بكل أداة ، مع ملاحظة أن جزمها الفعلين معاً هو الأصل الغالب . وقد تجزم

فعلا واحداً وبعده بجملة محتومة . والذي لا بد أن يكون فعلا وأن يكون مجزوماً لفظاً أو محلاً هو : « فعل

الشرط » . أما الجواب فقد يكون فعلا أو جملة .

(يقتضين) هذه الجملة الفعلية صفة لفعلين ، والرباط محذوف ، والأصل : يقتضيهما .

ثم بين أن فعل الشرط هو المتقدم منهما . و « يتلوا الجزاء » أى : يتلوه ويحجى بعده الجزاء . يريد :

يقع بعده الفعل الذي يكون في صدر جملة الجزاء إن كانت فعلية . (وجواباً وسماً) أى : وسم جزاء ،

بمعنى : أنه سُمي جزاء . ويسمى فعل الجزاء لوقوعه في صدر الجملة الجزائية - كما سبق - ثم بين نوع

الفعلين فقال :

وَمَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تَلْفِيهِمَا ، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

ولهذا البيت إشارة في هامش ص ٤٧٣ - ثم أردف هذا بيتاً آخر سيجيء شرحه في المكان الأنسب

(ص ٤٧٦) . قال :

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَاءُ حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

أى : ضعيف .

ومما سبق يتبين أن الشرط لا بد أن يكون فعلاً^(١) فقط ، ولا يصح أن يكون جملة . أما الجواب فقد يكون فعلاً فقط ، وقد يكون جملة ، وفي الحالتين يجب تأخيرها عن الشرط .

ولكل من الجملة الشرطية والجوابية أحكام سنعرفها^(٢) .

٢ - أدوات الشرط الجازمة لا تدخل على الأسماء^(٣) ، وإنما تحتاج إلى مضارعين ، أو إلى ما يحل محلها ، أو محل أحدهما ، كما عرفنا^(٤) . فإذا وقع بعدها اسم - والغالب أن تكون الأداة هي « إن » ، أو إذا - وجب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما ؛ بحيث تكون الأداة داخلة على الفعل المقدر . لا على الاسم الظاهر^(٥) . ومن الأمثلة : إن امرؤً أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك - إن جئنا عاجز ووجد فمن حوله آثمون إن لم يطعموه - وقول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم مَلَكَته وإن أنت أكرمت اللئيم تَسَمَّرَدا

وقول الآخر :

إذا أنت لم تَعْرِفْ لنفسك حقها هواناً بها كانت على الناس أهوناً

والتقدير : إن أثنى امرؤً أثنى عليك . . . - إن وُجد جئنا عاجز وُجد . . .
- إذا أكرمت أكرمت . . . وإن أكرمت أكرمت . . . - وإذا لم تعرف لم تعرف . . .
والأصل في هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحده بعد أداة الشرط ، وبقى فاعله . فإن كان الفاعل اسماً ظاهراً قُدِّرَ قبله فعل مناسب له ؛ وإن كان ضميراً مرفوعاً متصلًا كالتاء - (ويدخل في حكم المتصل ، الضميرُ المرفوع المستتر ، كالضمير « هي » المستتر ، إذا كان فاعلاً لمضارع للغائبة) - وجب الإتيان بضمير مرفوع بارز منفصل ؛ ليحل محل المتصل الذي لا يمكن أن

(١) سواء أكان ماضياً أم مضارعاً ؛ وليس هناك حالة تستلزم أن يكون فعل الشرط ماضياً فقط ، وما يقال من وجوب مضيئه حين يكون الجواب محذوفاً مدفوعاً بما سيجيء في ص ٤٥٣ .

(٢) في ص ٤٤٤ .

(٣) لهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٤٢١ .

(٤) في ص ٤٢٢ .

(٥) انظر رقم ٧ من ص ٤٤٦ . وقد سبق في الجزء الثاني (ص ١٠٦ م ٦٩ باب : الاشتغال)

بيان حكم هذا الاسم ، وتفصيل إعرابه ، وتأييد النحاة بأدلة قوية في تقدير الفعل ، وأن هذا الاسم الذي يعد الأداة ليس مبتدأ .

ينفصل من فعله ، وليقوم مقامه في إعرابه وفي معناه ، وهو : « أنت »^(١) . . .

٣ - أداة الشرط الصدارة في جملتها ؛ فلا يصح أن يسبقها شيء من جملة الشرط ، ولا من جملة الجواب ، ولا من متعلقاتهما^(٢) ، إلا في صورة واحدة ، ستجىء^(٣) . وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها ، إلا إذا كانت الأداة الشرطية اسمًا ، والعامل السابق عليها حرف جر ، أو مضافاً ؛ نحو : إلى (من تذهبُ أذهبُ) ، (وعند من تجلسُ أجلسُ) . ويصح أن يسبقها حرف عطف ، أو استدراك ، أو نحوهما مما يقتضيه المعنى ؛ بشرط ألا يخرجها عن الصدارة في جملتها . ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولا أتمنى الشرَّ ، والشرُّ تاركى ولكن متى أحملُ على الشرِّ أركبُ^(٤)

ولا يصح - في رأى الأغلب - أن تقع أداة الشرط الجازمة أو غير الجازمة بعد : « هل » الاستفهامية ، لكن يصح وقوعها بعد همزة الاستفهام^(٥) دون باقى أدواته .

٤ - لا يصح حذف أداة الشرط في رأى الأرجح الذى يجب الاقتصار عليه .

٥ - لا تدخل « إن الشرطية » - ولا غيرها من الأدوات الشرطية - على « لا ، الناهية » فإذا دخلت عليها أداة منها تغير معنى « لا الناهية » وحكمها ؛ فتصير حرف نفي ؛ بعد أن كان حرف نهى ، وتصير مهملة^(٦) بعد أن كانت جازمة .

(١) انظر هامش رقم ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) لكن لا مانع أن يسبقها عامل يحتاج إلى إحدى الجملتين لتكون معمولاً له ، كالمبتدأ الذى يحتاج إلى الخبر فى مثل : (المرء إن يحبَّ يمشى مرذولاً) . فهى فى هذه الصورة فى صدر جملتها أيضاً ؛ إذ لم يتقدم عليها شيء منها ، ولا من توابعها ؛ لأن المبتدأ - ونحوه - ليس معمولاً لشيء منها فهو فى صدر جملة اسمية غير جملتها .

(٣) فى رقم ٣ من ص ٤٥٠ . وهى التى يكون فيها جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً - كما يحصل أحياناً - فيصح فى معموله أن يتقدم على الأداة ؛ نحو : طمأننا إن تزونا تأكل ، بنصب كلمة : « طعام » باعتبارها مفعولاً للمضارع ؛ تأكل . طبقاً للبيان الآتى .

(٤) الأصل : أركبُ ، بالجرم . وحرك بالكسر لأجل الشعر .

(٥) ستجىء إشارة لهذا ، فى رقم ١٠ من ص ٤٤٧ . وأنه منقول عن الصبان ج ٤ أول باب الجوازم ، عند قول ابن مالك : « فعلين يقتضين شرط قدما . . . » ثم انظر رقم ٥ من هامش ص ٤٥٠ ، لأهميته واتصاله بما هنا .

(٦) أى : لا تعمل شيئاً فى الفعل بعدها .

الأمر التي تختلف فيها الأدوات الشرطية الجازمة

الأمر التي تختلف فيها متعددة النواحي^(١) ؛ منها : الاختلاف في ناحية الاسمية والحرفية ، (وليس فيها أفعال) ، وفي ناحية اتصالها بـ « ما » الزائدة وعدم اتصالها ، وفي ناحية معناها ، وفي ناحية إعرابها .

(أ) في ناحية الاسمية والحرفية : منها الأسماء باتفاق ؛ وهي : (مَنّ - متى - أيّ - أين - أيان - أنى - حيثما) .

ومنها اسم على الأرجح ، وهو : « مهما » بدليل عودة الضمير عليه مذكراً ، والضمير لا يعود إلا على اسم ؛ مثل قوله تعالى عن قوم موسى : (وقالوا مهّمًا تأتانا به من آية لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) .

ومنها الحرف باتفاق ، وهو : « إنّ » ، ومنها الحرف على الأرجح ؛ وهو : « إذ ما »^(٢) .

(ب) وفي ناحية اتصالها بما الزائدة - منها : ما لا يَجْزِمُ إلا بعد اتصاله بما الزائدة ، وهو : « حيث ، وإذ » ، فلا بد أن يقال فيهما عند الجزم بهما : « حيثما » ، « إذ ما » .

ومنها ما يمتنع اتصاله بها عند استخدامه أداة شرط جازمة ، وهو ؛ مَنّ - ما - مهما - أنى .

ومنها ما يجوز فيه الأمران ، وهو : إنّ - أيّ - متى - أين - ويزاد عليها - أيان - في الرأي الأصح .

(ح) وفي ناحية اختلاف المعنى - مع اتفاقها جميعاً في تعليق وقوع الجواب

(١) من هذه النواحي ثلاثة هنا (أ ، ب ، ح) والرابعة : « د » في ص ٤٣٨ ؛ أما الأمور التي تتفق فيها فقد سبقت في ص ٤٢١ .

(٢) غير الأرجح يعتبرها ظرف زمان بمعنى : « متى » . فإذا قلنا : « إذ ما تستمع للموسيقى تهدي نفسك » كان المعنى على الرأي الأرجح : إن تستمع . . . وعلى الرأي الآخر : متى تستمع . . .

على وقوع الشرط عند عدم المانع^(١) . - :

١ - منها : ما وضع في أصله للدلالة على شيء يعقل - غالباً - فإذا تضمن معه معنى الشرط - صار أداة شرطية ، للعاقل ، جازمة . والغالب أيضاً أنه لا يدل بذاته على زمن ، وهو : « مَنَّ »^(٢) ، كقوله تعالى : (من يعمل سوءاً يُجْزَ بِهِ . ولا يَسْجُدُ له من دون الله ولياً ولا نصيراً) . وقول الشاعر يمدح قوماً :

من تَسَلَّقَ منهم تَسَقَّلَ لَاقَيْتُ سِيدَهُمْ
مثلُ النجوم التي يَسْرَى بها السَّارَى

٢ - ومنها ما وضع في أصله للدلالة على شيء لا يعقل - غالباً - فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطية لغير العاقل ، جازمة . والغالب أنه لا يدل بذاته على زمن . وهو « ما »^(٢) ، و « مهتما » . كقوله تعالى : (وما تفعلوا من خير

(١) من الموانع ما سيجيء بيانه - في ص ٤٣٤ رقم ٤ - عند الكلام على أنواع « إن » في « ب » .

(٢ و ٢) وللنحاة رأى دونوه في باب « الموصول » : ملخصه :

١ - أن « مَنَّ » للعاقل ؛ كالتي في قولهم : (من يُقَصِّرُ في التَّوَقُّيِّ والحذر ، يُعرضُ نفسه للخطر .) وتستعمل في غيره مجازاً - سواء أكان المجاز علاقته التشبيه فيكون استعارة ، أم كانت علاقته شيئاً آخر غير التشبيه فيكون مجازاً مرسلًا . . . ، كقول الشاعر :

أَسِرْبَ القِطَا هل من يُعِيرُ جِناحَه ؟
لَعَلِّي إلى مَنْ قد هَوَيْتَ أَطِير

وقول الآخر :

أَلَا عِمَّ صَباحاً أَيُّها الظلُّ البالي وهل يَعْمَنُ من كان في العُصْر الخالي

ومن المجاز تغليب على غير العاقل عند اختلاطه معه ؛ نحو : (والله يسجدُ من في السموات ومن في الأرض) ، أو اقترانه به في عموم مُفَصَّل بِمَنَّ ؛ نحو قوله تعالى : (والله خلقَ ، كلَّ دابةٍ من ماء ؛ فهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع . .) لاقترانه بالعاقل المندرج تحت قوله : « كل دابة » .

ب - سبق في باب : « الموصول » (ج ١ م ٢٦ ص ٣٤٩ عند الكلام على : « مَنَّ ، الموصولة »)

أن كلمة : « مَنَّ » مطلقاً - موصولة وغير موصولة - هي من الكلمات التي لفظها مفرد مذكر ، ولكن معناها قد يخالف لفظها ، ولهذا يصح أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً ؛ مراعاة للفظها - وهو الأكثر - ويصح مراعاة المعنى المراد ، وهو كثير . فن الأول قوله تعالى في المشركين : (ومنهم مَن يُؤْمِنُ به ، ومنهم من لا يؤمن به) ومن الثاني قوله تعالى فيهم : (ومنهم مَن يستمعون إليك . .) وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : (بَلِّغْ ، من أَسْلَمَ ، وجهه لله وهو محسنٌ) فله أجره عند ربه ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون .) - راجع الموضوع السالف حيث البيان الشامل والأمثلة المتعددة . -

وأما : « ما » فإنها لغير العاقل ؛ كقوله تعالى : (ما عندكم يَنْفَعُ) وتستعمل قليلاً في العاقل إذا =

يعلمه الله) ، وقوله تعالى : (وما تَقَدَّمُوا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً) ، وقول الشاعر :

= اختلط بغيره ؛ كقوله تعالى : (يسبح الله ما في السموات وما في الأرض ...) وتستعمل في صفات العاقل ؛ نحو : تزوجوا ما طاب من النساء ، وامتاز بالفضل . وتستعمل في المهم ؛ كأن ترى شبعاً من بعد ، فتقول : تعال وشاهد ما أرى .

(راجع الأشموني والصبان في بابي الموصول ، والجوازم . وقد وفينا الكلام على « من وما » الموصولين في ج ١ ص ٢٤٧ م ٢٦) .

ويرتضى بعض النحاة أن يقال : « من » للعالم ، بدلا من العاقل ؛ لأن الله يوصف بأنه عالم ولا يقال له عاقل . ولم يتمسك بهذا فريق آخر ... ، وإذا لم تتضمن « من » و « ما » معنى الشرط فليستا بشرطيتين ، فقد تكونان موصولتين ، أو استفهائيتين ... أو ... أو ... (انظر آخر الهامش رقم ١ من ص ٤٢٢) ويرى أكثر النحاة أن الشرطيتين مهبتان من ناحية الزمن ، بمعنى : أنهما لا يدلان على زمن معين معروف البداية والمقدار ، يربط الجواب بالشرط ؛ فكل واحدة منهما لا تدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط ؛ ففي مثل : من يحسن إلى أشكر له ... أو : ما تزرع تحصد ... لا تدل « من » على مبدأ زمن الشكر ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها ، ومثلها : « ما » فإنها لا تدل على مبدأ زمن الحصد ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها .

وقال فريق آخر : إن كل واحدة منهما قد تفيد - أحيانا - مع الشرط الزمن المؤقت المعين من غير أن تعتبر ولا أن تعرب بسببه ظرف زمان - وكل هذا بشرط وجود قرينة تدل على الزمن ؛ مثل : من يكسب نارا تحرقه ، أى : مدة لسه النار تحرقه ، وقول الشاعر يمدح :

نزور فتى يعطى على الحمد ماله ومن يعطى أثمان المحامد يُحمد ...
أى : يحمد مدة إعطائه أثمان المحامد . وقول الشاعر :

فما تحى لا تُسأم حياة ، وإن تمت فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعا
أى : مدة حياتك لا تُسأم الحياة ... وقول الشاعر :

نبئت أن أبا شُتيم يدعى مهما يعش يسمع بما لم يسمع
وأمثلة أخرى متعددة يؤيدون بها رأيهم ، وتشهد بصحته وقوته . أما الكثرة فتؤول تلك الشواهد تأويلا لا داعى له ، ولا فائدة منه إلا الرغبة في اطراد قاعدتهم ، بل إنهم يتركون بعض الشواهد بغير تأويل ؛ إذ لا يجدون لها تأويلا مقبولا ، ويحكمون عليها بالشذوذ . وغير من هذا التكلف الأخذ برأى الأقلية هنا ، مع مراعاة ضوابطه وتفصيلاته السالفة .

ملاحظة : في المرجع السابق (= ١ م ٢٦ هامش ص ٤٢٨ وهو المرجع المذكور في : « ب » السالفة) - أن « ما » مثل « من » - كما في الصبان - لفظها مفرد مذكر ، ومعناها قد يكون غير ذلك فيجوز في الضمير العائد عليها مراعاة لفظها أو معناها .

ومهما تَكُنْ عند امرئٍ مِّنْ خَلِيقَةٍ^(١) وإن خالها^(٢) تخفى على الناس تُعَدِّمُ^(٣)
 ٣ - ومنها ما وضع في أصله للزمان المجرد^(٤) ؛ فإذا تضمن معه معنى الشرط
 جزم ؛ وهو : « متى » و « أيان »^(٥) ؛ فكلاهما ظرف زمان جازم . ومن
 الأمثلة قول الشاعر في الورد :

متى تَزَرُّهُ تَلْتَقَ من عَرَفَهُ^(٦) ما شئت من طيب ومن عِطْرِ
 وقال الآخر يصف عظيمًا :

متى ما^(٧) يَقْبَلُ لا يُخْلِفِ القولَ فعلُهُ سريع إلى الخيراتِ غيرُ قَطُوبِ^(٨)
 وقول الآخر يفتخر :

أيان نُؤمِنُكَ تأمِنُ غيرنا ، وإذا لم تُدرك الأمان منا لم تَزَلْ حارنا
 ولا أهمية للرأى الذى يجيز إهمال : « متى » الشرطية فيجعلها شرطية غير
 جازمة ؛ لأنه رأى تُعَوِّزُهُ الشواهد المتعددة ، والحجة القوية .

٤ - ومنها ما وضع في أصله للمكان - غالبًا - فإذا تضمن معه معنى الشرط
 صار أداة شرطية للمكان ، جازمة ، وهو : (أين - حيثما - أنى)^(٩) كقوله تعالى :

(١) عادة وخُلِّقَ . (٢) ظنها .

(٣) يستدل بعض النحاة بهذا البيت على أن : « مهما » حرف ؛ إذ لا محل لها من الإعراب ، ولم
 يعد عليها ضمير . وردوا كلامه بأنها : إما خبر للفعل الناقص « تكن » ، و « خليقة » اسمه ، و « من »
 زائدة - وإما مبتدأ . واسم « تكن » ضمير يعود على « مهما » ، و « عند امرئ » خبر « تكن » . وكل
 ما سبق هو على اعتبار « تكن » ناقصة ، أما على اعتبارها - تامة - ف « مهما » مبتدأ ، والضمير المستتر في الفعل
 « تكن » هو فاعله ، و « عند امرئ » ظرف لغو ، متعلق بالفعل « تكن » التام . و « من » بيان « لمهما »
 على وجهى اعتباره مبتدأ .

(٤) الذى لا دلالة معه على استقبال أو غيره . فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه مستقبلا .

(٥) ويصح زيادة : « ما » في آخرها - كما سبق في ص ٤٢٧ . -

(٦) راجحه .

(٧) « ما » زائدة . - طبقاً لما سبق في : ب من ص ٤٢٧ . -

(٨) القطوب : العابس .

(٩) لا يصح زيادة « ما » بعد « أنى » الشرطية ، ولا يصح - فى الأرجح - حذفها من آخر :

« حيث » الشرطية ، ويجوز الأمران مع : « أين » - وقد تقدم كل هذا فى ب من ص ٤٢٧ .

(وضرب الله مثلاً رجلين ؛ أحدهما أبكمٌ ؛ لا يتقدرُ على شيء وهو كمثل (١))
 على مولاة ، أينسما يوجهه لآياتٍ بخير ؛ هل يستوى هو ومن يأمرُ بالعدل . . .) ،
 وقولهم : أين (٢) ينزلُ العدلُ يتبعه الأمن والرخاء . وقولهم : حينما تجدُ صديقاً وفيماً
 تجدُ كترأ نفيساً . وقول الشاعر :

خليلي ، أني تقصيداني تقصيذاً أحمأ غير ما يرضيكما لا يحاولُ
 ٥ - ومنها المضاف الذي يصلح للأمر الأربعة السالفة ؛ فيكون للعاقل
 أو لغيره ، ، وللزمان ، أو للمكان ؛ تبعاً للمضاف إليه في ذلك كله ، فأداة الشرط
 مضافة ، وتدل على أحد المعاني السالفة على حسب دلالة المضاف إليه ، وهي :
 « أي » . فمثالها للعاقل : أي إنسان تستقم خطته تأتلف حوله القلوب . ومثالها لغير
 العاقل : أي عمل صالح تُمارسه أمارس نظيره . وللزمان : أي يوم تسافرُ
 أسافرُ معك . وللمكان : أي بقعة جميلة تقصيدُ أقصيدُ . وفي كل تلك الحالات
 يصح زيادة « ما » في آخرها .

٦ - ومنها : ما يختص إما بالأمر المتيقن منه أو المظنون (٣) . ولكن الأول هو
 الأغلب - ، وهو : « إذا » الشرطية .

وإما بالمشكوك فيه (٤) أو بالمستحيل ، وهو باقى الأدوات الشرطية . ومن
 المستحيل قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ، وأما نحو
 قوله تعالى : (وما جئنا لبشر من قبلك الخلد ، أفإن مِتَّ فهم الخالدون) ،

(١) حمل ثقيل .

(٢) « أين » هنا شرطية ، ولو لم يتصل بآخرها « ما » الزائدة ، لأن هذا الاتصال وعدمه بيان معها
 - كما سبق هنا في رقم ٩ من الهامش السالف ، وكما في ص ٢٧ - ٤ - ، ومن أمثلة عدم الاتصال قول الشاعر :

أين تصرفُ بنا العداة تجدنا نصرفُ العيس نحوها للتلاق

(٣) أي : المرجح حصوله وتحققه .

(٤) الذي يتساوى فيه توقع الحصول وعدم التوقع .

فلتتزيله منزلة المشكوك فيه : لإيهام زمن الموت^(١)
والقرائن وحدها هي التي تعين اليقين ، أو الظن ، أو الشك : أو الاستحالة .
مع الدلالة على الشرطية في كل حالة .

٧ - ومنها ما وضع - في الأكثر - لتعليق الجواب على الشرط تعليقاً مجرداً
يراد منه الدلالة على وقوع الجواب وتحققه ، بوقوع الشرط وتحققه ، من غير دلالة
على زمان ، أو مكان ، أو عاقل ، أو غير عاقل ؛ وهو : « إن »^(٢) و « إذا ما »^(٣)
مع دلالتهما على الشك أو الاستحالة - كدلالة الأدوات الشرطية الأخرى
عليهما ، غير « إذا » - كما سبقت الإشارة في الأمر السادس - فمثال « إن »
قوله تعالى : (وَإِنْ تَسِبُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهٗ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ) وقولهم :
المرء إن يسجبن يعش مردولاً ، ومثال « إذا ما » قول الشاعر :

وإنك إذ ما تأت ما أنت أميرٌ به تُلَفِّ من إياه تأمر آتيا

* * *

(١) راجع « الخصرى » - (ج ٢ باب : الإضافة ، عند الكلام على : « إذا » - وقد سبقت الإشارة
لهذا في ج ٢ ص ٢٦٠ م ٧٩ - باب : « الظرف » . وهناك البيان التام عن « إذا الشرطية الظرفية » ، من
ناحية عدم دلالتها على التكرار ، وعدم إفادتها للشمول والتعميم ، وتجودها للظرفية المحضة ، وبعض أوجه
الاختلاف بينها وبين « إن الشرطية » وغيرها من أدوات الشرط الجازمة . .
(٢ و ٣) لا بد للجزم « بإذ » من زيادة « ما » في آخرها . أما زيادتها بعد « إن ، الشرطية »
فجائزة - كما تقدم في : ب من ص ٤٢٧ - (وانظر أول ص ٤٣٤) .

زيادة وتفصيل :

(١) هل يقترن جواب « إن الشرطية » باللام ؟

الإجابة عن هذا في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ وفي رقم ٩ من ص ٤٦٣ .

(ب) « إن » أنواع كثيرة ، منها :

١ - « إن » ، الزائدة . وتسمى : « الوصلية » ؛ أي : الزائدة لوصل الكلام بعضه ببعض ، وتقوية معناه ؛ فلا تعمل شيئاً ، ويمكن الاستغناء عنها^(١) ما لم يمنع وزن الشعر . ويكثر هذا الوصل حين تتوسط بين « ما » النافية وما دخلت عليه من جملة فعلية أو اسمية ، كقول الشاعر يصف وجه غادة :

ما - إن - رأيت ولا سمعت بمثله دُرّاً يعود من الحياء عقيقا
وقول الآخر يذم قوماً :

بَسْنَى غُدَاذَةَ ، ما - إن - أنتمو ذهب ولا صريف^(٢) ، ولكن أنتمُ الخرفُ
وقد تزداد بعد « ما المصدرية » كقول الشاعر :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتَهُ على السنّ خيراً لا يزال يزيد
وبعد « ما الموصولة » كقول الشاعر :

يُرَجِّىُ المرءُ ما إن لا يرادُ وتعرضُ دون أدناه الخطوب

وبعد « ألا » التي للاستفتاح ؛ كقول الآخر :

ألا إن سررى^(٣) ليلى فبت كئيباً أحاذر أن تنأى النبوى بغضوباً^(٤)

(١) جاء في حاشية ياسين على التصريح أول باب : «المعرب والمبني» (ج١) بشأن « إن » الوصلية : أمى مجرد الوصل والربط فلا جواب لها ؛ لا في اللفظ ولا في التقدير ، أم هي مع ذلك شرطية فيقدر جوابها ؟ أم هي شرطية ولكن لا جواب لها ؟

ثم قال : إن للسعد فيها كلاماً مضطرباً بيته في حواشى المختصر ، في بحث تقييد المسند بالشرط .

(٢) فضة خالصة .

(٣) نسبة السرى إلى الليل مجاز عقلى .

(٤) غضوب : اسم امرأة .

ويكثر وقوع «ما» الزائدة بعد «إن» الشرطية فتدغم فيها النون نطقاً وكتابة ؛ كقوله تعالى في الوالدين : (إِمَّا يَبْتُلِغُنَّكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهِمَا فَلَا تَنْقَلِبْ لَهُمَا أَفْ...) ، وقوله تعالى : (فإِمَّا تَنْفِقْنَهُمْ^(١) فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَن خَلْفَهُمْ...) وتسمى في هذه الصورة : « إن ، المؤكدة بما » .

٢ - ومنها : « إن ، المحففة من الثقيلة » ، و« إن » النافية الناسخة ، وقد سبقنا في النواسخ ج ١ ، ومعهما « إن » النافية التي لا تعمل .

٣ - ومنها : « إن ، الشرطية التي لا تجزم » . وهذه أضعف الأنواع ، وأقلها دوراناً في فصيح الكلام . ومن الواجب إغفال أكثر حالاتها^(٢) . ، وعدم استعمالها إلا في بعض الصور .

٤ - ومنها : ما اختلف النحاة في نوعه اختلافاً مرهقاً - نذكره ؛ لأنه لا يخلو من فائدة - وهو « إن » في مثل : الحريص - وإن كثر ماله - بخيل . فقيل : وصلية^(٣) ، والواو للحال ، أى : الحريص بخيل ، والحال أنه كثر ماله^(٤) . وقيل شرطية ، حذف جوابها . لوجود ما يدل عليه ، والواو للعطف على جملة مقدرة ، أى : إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل . لكن ليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق ؛ لأنه لا تعليق حقيقياً على الشيء ونقيضه معاً ؛ لما في ذلك من المنافاة العقلية ؛ إذ كيف يحدث الجواب الذى هو بمثابة المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يُعَدَم ؟ وبعبارة أوضح : كيف يُنتج الشرط - وهو بمثابة السبب - نتيجة واحدة لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه ؟

من أجل ذلك قيل إن معنى « إن » في الجملة السالفة هو : « التعميم » « لا » « التعليق » . ويقولون : إن المحذوف أحياناً قد يكون الواو هي والمعطوف - لا

(١) تجدثهم .

(٢) إلا ما كان منها دالاً على تفصيل من غير أن يجزم ، وسيجيء في رقم ٥٥ ص ٤٣٦ .

(٣) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

(٤) ومن الأساليب الفاسدة التي تتردد في كلام المولدين قولهم : فلان وإن كثر ماله لكنه بخيل

- أو : إلا أنه بخيل . . . وقد سبق الكلام على هذه الأساليب في الموضوع المناسب (ج ١ م ٣٣ ص ٤٥٠

« و ») وأن بعض النحاة المتأخرين حاول تأويل ذلك الأسلوب تأويلاً يصححه ، ولكنه لم ينجح .

المعطوف عليه - كقوله تعالى : (فَذَكَرْ إِن نَّفَعْتِ الذِّكْرَى) ، أى : وإن لم تنفع . وقيل « إن » فى هذا المثال بمعنى : « قد » كما قيل إنها تكون بمعنى « إذ » التعليلية (أى : تبين علة ما قبلها) فى قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) ، وفى قوله تعالى : (لَتَسْتَدْخِلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ) ، وقوله عليه السلام للموتى المؤمنين الأبرار : « وإنا - إن شاء الله بكم لاحقون . . . » .

وحجة القائلين بأنها بمعنى « إذ » التعليلية : أن التعليق غير صحيح فى الأمثلة المذكورة ؛ لأن التعليق يقتضى ترتب أمر على أمر ؛ فالأمر الثانى (المسبب) يكون غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام . إذ لو كان متحققاً حاصلًا وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق . فى حين : الإيمان وعدمه فى الآية الأولى معلوم قطعاً لله الذى لا يخفى عليه شىء مما كان ، أو هو كائن ، أو سيكون فى المستقبل ، فهو محقق الوجود وقت الكلام . وكذلك مشيئته فى الآية الثانية معلومة له حين أخبرهم بدخول المسجد الحرام إن شاء الله . وكذلك الحديث فإن الرسول عليه السلام : يعلم مشيئة الله التى تقتضى بأن كل فرد لابد أن يموت ، ويلحق السابق ، ولا ينجو من ذلك أحد . فلا مجال للتعليق فى الأمثلة السالفة وأشباهاها ، إذ ليس فيها مجهول يُستَظَر حصوله ومعرفته .

وأجيبَ هنا بأن كلمة : « إن » قد يؤقَى بها للشرط المحقق ؛ لنكتة بلاغية ؛ كالتهميش فى الآية ، كما يقول الوالد لابنه : إن كنت ابنى فافعل كذا . وكتعليم الناس التأدب والحظية عندما يخبرون عن أعمالهم المستقبلية ، وأمورهم المقبلة ، وكالتبرك كما فى الحديث (أى : سئلوا بكم فيصيبنا الخير والبركة من جواركم) .. وهكذا ... (١)

وقيل : كل شىء يقع فيه التردد عادة بين الناس ويبدخله الشك عندهم ، يجوز تعليقه « بأن » ؛ سواء أكان معلوماً للسامع ، أو للمتكلم ، أم غير معلوم ؛ وسواء أكان التعليق من الله أم من غيره . . . (١)

وبانضمام هذه الاعتراضات والرد عليها إلى ما سبق من نظائرها فى بعض نواحي الكتاب (٢) يمكن الوقوف على الغرض من الجواب فى كثير من الأساليب الناصعة

(١ و١) راجع حاشية الصبان - فى الجواز - عند الكلام على : « إن » وحاشية السيوطى على المنفى .

(٢) كالتى فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ ، ورقم ٣ من هامش ص ٤٥٤ .

البليغة ، التي لا يكون الجواب فيها مترتباً وقوعه على الشرط .

٥ - ومن أنواع « إن » الشرطية نوع يسمى : « إن^(١) » ، التفصيلية « ، وملخص الكلام عليها : أن « المبدل منه » قد يكون اسم شرط متضمناً معنى حرف الشرط : « إن » من غير ذكر صريح لهذا الحرف^(٢) . فإذا اقتضى الأمر بدلا يُفصل مجمل اسم الشرط المبدل منه ظهر مع البديل حرف الشرط : « إن » ليوافق البديل المبدل منه في تأدية المعنى . بشرط ألا يظهر حرف الشرط مع المبدل منه ، وبشرط ألا تعمل « إن » شيئاً مطلقاً ، ولا تجلب معنى إلا إفادة التفصيل .

واسم الشرط الذي يتضمن المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، ولزمان أو المكان . فمثال الشرط للعاقل : من يجاملني إن صديق وإن عدو أجامله . فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة : « من » الشرطية . و « إن » الشرطية الظاهرة في الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمها ؛ فلا تجزم ولا تعمل شيئاً ؛ وإنما تفيد مجرد التفصيل - كما قلنا - .

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ إن جيداً وإن رديئاً تتأثر به نفسك . فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما » ، و « إن » المذكورة في الجملة لا أثر لها إلا في إفادة التفصيل . ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تزرني إن غدا وإن بعد غد أسعد بلقائك . فكلمة : « غدا » بدل من : « متى » وكلمة « إن » للتفصيل . ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلس إن فوق الكرسي ، وإن فوق الأريكة - تجد راحة . فكلمة : « فوق » بدل من : « حيثما » وكلمة : « إن » للتفصيل .

وإنما قرن البديل في كل ما سبق بالحرف « إن » ليكون موافقاً للمتبوع الذي يتضمن هذا الحرف من غير أن يذكر معه صريحاً .

(١) سبقت الإشارة إليها في باب : « البديل » - ج ٣ ص ٤٩٧ م ١٢٥ -

(٢) لأن من يقول : (من يجاملني أجامله) يريد : إن يجاملني صديق ، أجامله ، وإن يجاملني عدو أجامله ، وإن يجاملني محمد أجامله ، أو محبود ، أو . . . فكلمة « من » هي لفظة واحدة يتضمن هذا كله .

هذا ملخص ما يقال في الموضع السالف - (١) . . .

٦ - ومنها : « إن النافية الناسخة » التي تعمل عمل « ليس » بالتفصيل السابق عند الكلام عليها في الجزء الأول (٢) . وقد اجتمعت إن الشرطية والنافية في الآية التالية التي يتجه فيها الخطاب للرسول عليه السلام بشأن الكفار : (فإن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظاً ، إن عليك إلا البلاغ . . .)

(ح) قد تدخل : « إن » الشرطية على : « لم » الجازمة في مثل : إن لم تحسن إلى المحتاج فلا تمنع عنه الإحسان . وقول الشاعر :

فإن لم تجد قولاً سديداً تقوله فصمتك عن غير السداد سديد

- وقد سبق الكلام على هذا ، وإعرابه (٣) .

وكذلك تدخل على الحرف : « لا » فتدغم فيه النون ؛ ولا تظهر في النطق ولا في الكتابة ، إذ يصير الحرفان : « لا » بوضع « شدة » فوق « لا » ؛ رمزاً للنون المدغمة (٤) ؛ كقول الشاعر :

إلاّ يكن ذنب فعدلك واسع أو كان لي ذنب ففضلك أوسع

والأصل بغير الإدغام : « إن لا » .

وقد تدخل على « لا » الناهية فتفقد دلالتها على النهي ، وتصير للنفي (٥) .

* * *

(١) راجع التصريح والأشموق في آخر باب « البدل » .

(٢) م ٤٨ ص ٦٠٤ .

(٣) في رقم ١ ص ٤١٤ . . . عند الكلام على : « لم » .

(٤) طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٩٢ .

(٥) طبقاً للحالة الثالثة التي في ص ٣٨٧ وفي « ١ » من ص ٣٩٨ .

(٤) وفي ناحية إعرابها^(١) : مَا كَانَ مِنْهَا حَرْفٌ شَرْطٌ فَلَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَمَا كَانَ اسْمٌ شَرْطٌ^(٢) فِإِعْرَابِهِ مَا يَأْتِي :

١- إن كَانَ اسْمُ الشَّرْطِ الْجَازِمِ (أى : أَدَاةُ الشَّرْطِ الْإِسْمِيَّةِ) بَعْدَ حَرْفٍ جَرَّ أَوْ مُضَافٍ فَهِيَ مَجْرُورَةٌ بِالْحَرْفِ أَوْ بِالْمُضَافِ ، نَحْوُ : (عَمَّيْنِ تَتَعَلَّمُ أَنْتَعَلِمُ ، وَعَمَّا تَسْأَلُ أَسْأَلُ) . (وَكِتَابٌ مِنْ تَقْرَأُ أَقْرَأُ ، وَصَفْحَةٌ مَا تَكْتُبُ أَكْتُبُ) .
وَلَا تَكَادُ أَدَاةُ الشَّرْطِ الْإِسْمِيَّةِ تُجَرَّرُ فِي غَيْرِ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ^(٣) . . .

٢- إن كَانَتِ الْأَدَاةُ ظَرْفًا لِلزَّمَانِ - غَيْرِ « إِذَا الظَّرْفِيَّةُ » - أَوْ لِلْمَكَانِ ، وَفَعَلَ الشَّرْطِ بَعْدَهَا غَيْرِ نَاسِخٍ - فَهِيَ ظَرْفٌ لِفِعْلِ الشَّرْطِ^(٤) ؛ نَحْوُ : « تَتِي يُقْبَلُ فَصَلِ الرَّبِيعَ يَعْتَدِلُ جَوْنًا ، وَأَنْتَى يَعْتَدِلُ يَزِدُّ دُ النَّشَاطِ . فَإِنْ كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ نَاسِخًا فَهِيَ - غَالِبًا - ظَرْفٌ لِحَبْرِ فِعْلِ النَّاسِخِ ، نَحْوُ : أَيْنَمَا تَكُنْ تَصَادَفُ عَمَلًا يَنَاسِبُكَ ، وَأَيْنَمَا تَكُنْ تَجِدُ لِعَمَلِكَ تَقْدِيرًا . فَأَيْنَمَا ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحذُوفٍ خَبَرٌ « تَكُنْ » .

وَلِنَّمَا كَانَتِ الْأَدَاةُ هُنَا ظَرْفًا لِلخَبَرِ لَا لِفِعْلِ الشَّرْطِ . لِأَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ النَّاسِخِ إِنْ اِحْتِاجَ إِلَى اسْمٍ فَالظَّرْفُ لَا يَصْلُحُ لَهُ ، (إِذِ الظَّرْفُ لَا يَكُونُ مُبْتَدَأً وَلَا اسْمًا نَاسِخًا) . . . وَإِنْ كَانَ النَّاسِخُ غَيْرَ مُحْتِاجٍ لِاسْمٍ فَالظَّرْفُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّاسِخِ وَلَا يَكُونُ مَعَهُ وَلَا لَهُ - فِي أَشْهُرِ الْآرَاءِ - .

٣- إن دَلَّتِ الْأَدَاةُ عَلَى حَدَثٍ مُحَضٍّ (أى : عَلَى مَعْنَى مُجَرَّدِ خَالِصٍ) . فَهِيَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ الشَّرْطِ ؛ مِثْلُ : أَيْ إِخْلَاصٌ تُقَدِّمُ لِبَلَدِكَ تُحَمِّدُ عَلَيْهِ .
٤- إن لَمْ تَدَلَّ عَلَى الْحَدَثِ الْمُحَضِّ وَإِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى ذَاتٍ وَكَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا لِازِمًا أَوْ نَاسِخًا فَهِيَ مُبْتَدَأٌ^(٥) ، مِثْلُ : مَنْ يَهَاجِرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَهَاجِرٌ مَعَهُ . وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) هذه هي الناحية الرابعة : (٤) وقد سبقتها ثلاث (١ ، ب ، ج) في ص ٤٢٧ .

(٢) ومثله في الإعراب ما كان اسم استفهام متجرداً للاستفهام المحض ، ولا شأن له بالشروط .

(٣) كما سبق في رقم ٣ من ص ٤٢٦ وفي « ب » من هامش ص ٤٥١ .

(٤) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٤٠ حيث الكلام على « إذا » الظرفية وإعرابها .

(٥) خبره جملة الشرط ، وفيها ضمير الأداة . وقيل جملة جواب الشرط ، وقيل جملة الفعل والجواب

معاً . وسيجيء ما ارتضوه في هذه المسألة بعد التحرير والتدقيق (في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٥) وأنه الجملة الشرطية .

ومن تكن العلياء همة نفسه فكل الذى يلقاه فيها مُحَبِّبٌ
وكذلك إن كان فعل الشرط متعدياً ومفعوله أجنبي منها، من يعمل سوءاً يُجْزِيهِ .
فإن كان فعل الشرط متعدياً مسلطاً على الأداة نفسها فهى مفعوله ، مثل :
وما تفعلوا من خير يُؤْتِ إِلَيْكُمْ (١) ، ومن تَنْصُرُ أَنْصُرَهُ

وإن كان مسلطاً على ضميرها أو على ملابس الضمير فاشتغال (٢) ، نحو :
من يصاحبه على أصحابه ، أو من يصاحب أخاه على أصحابه ، فيجوز في
الأداة وهى : « من » - مثلاً - أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولاً لفعل محذوف
يفسره فعل الشرط .

فالعامل فى كل الأدوات الشرطية الاسمية هو فعل الشرط ، إلا إن كانت أداة
الشرط هى « إذا » (٣) ، أو كان فعل الشرط ناسخاً ؛ فيكون الجواب هو العامل
فى « إذا » . وخبر الناسخ هو العامل فى الظرف .

وإنما كان العامل هو فعل الشرط - بشرط ألا يكون ناسخاً وألا تكون الأداة
« إذا » لأن الجواب مع متعلقاته مؤخرٌ وجوباً عن فعل الشرط ، فلا يعمل فى
المتقدم على فعل الشرط . ولأن الجواب قد يقترن « بالفاء » أو « إذا » الفجائية فى
بعض الحالات . وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيها قبلهما . وكان هذا معتقداً
فى « إذا » لأنها - فى رأى الشائع - مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها ؛ إذ
المضاف إليه لا يعمل فى المضاف .

* * *

(١) ومثل قول الشاعر :

ما تصنع اليوم من خير تجده غداً الخير والشر ميثقال ميثقال
(٢) سبق بابه كاملاً فى ج ٢ ص ١٠٦ م ٦٩ .
(٣) انظر ما يختص بها فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية .

المسألة ١٥٦ :

النوع الثالث الذي يقع الخلاف في اعتباره جازماً

وأظهرت أدواته ثلاث ؛ هي : (إذا^(١) - كيف - لو . . .) ولم يقتصر الخلاف على أنها تجزم ، أو لا تجزم ؛ وإنما امتد إلى ميدان جزمها ؛ أهو النثر والشعر أم الشعر فقط ؟ وإلى شروط جزمها . . . وصفوة كلامهم ما يلي :

إذا : ظرف زمان مستقبل^(٢) وهي شرطية في أكثر استعمالاتها ، ولكن

(١) سبق بيان موجز عن معناها في رقم ٦ من ص ٤٣١ . أما البيان الكامل عنها فوضعه مدون في رقم ٥ من هامش تلك الصفحة ، وليعض أنواعها بيان في ج ٣ م ٩٤ ص ٩٢ - باب : الإضافة .
(٢) يفضل المحققون هذا التعبير ، على التعبير الشائع ؛ وهو : « ظرف لما يستقبل من الزمان » ؛ لما يوجهه التعبير الشائع من أن « إذا » ظرف زمان ، ومظروفه هو ما يستقبل من الزمان ، فالظرف والمظروف شيء واحد ، وهذا لا يكون . ثم قالوا : إن التعبير الشائع قد يُقبل إما على اعتبار اللام زائدة ، وإما على اعتبارها مع مجرورها متعلقين بكون خاص محذوف - وحذف الكون الخاص قليل - والتقدير : ظرف موضوع لما يستقبل من الزمان . . . أما التعبير الأول فلا حذف فيه ولا تقدير . . .

(راجع المعنى في الكلام على : « إذا ») .

ودلالة : « إذا » على الشرطية غريب عند النجاة ؛ لأن « إذا » ظرف زمان مستقبل ، والزمان المستقبل لا بد أن يجيء ويتحقق معه ما يقع فيه من أحداث . وكل هذا مقطوع به . مع أن الشرط المقتضى للجزم لا يكون في أمور محققة الوقوع ، وإنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه . ومن أجل ذلك رفض أكثر النحاة الجزم بها مطلقاً (أى : في النثر ، وفي الشعر) وحجته - على قوتها - مدفوعة بالنصوص الصريحة المأثورة التي وردت فيها جازمة . لكنها نصوص نادرة لا تكفي للمحاكاة والقياس ، وبعضها لا يساير إلا لغات ضعيفة . فن الخبير الأخذ بالرأى الذي يبيح أن تجزم في الشعر وحده ؛ لا لأن النصوص الشعرية الجزومة بها كثيرة تكفي للمحاكاة والقياس ، ولكن لأن الشعر محل التساهل في مثل هذا ، ويباح فيه ما لا يباح في النثر فيمنح الشاعر هذه الرخصة ؛ ليستعملها متى شاء ، ولو لم يكن مضطراً لاستخدامها . جاء في « مجالس ثعلب - ج ٢ ص ٩٧ من القسم الأول - ما نصه :

(قولك : إذا تزرني أزرُك - يجوز في الشعر . وأنشد :

وإذا نطاوغُ أمر سنادتنا لا يشننا بخُلٍ ولا جُبُنٍ . اهـ

والمضارع : « يشن » مجزوم بحذف الياء من آخره ؛ لأنه جواب « إذا » .
وإذا كانت ظرفاً جازماً فهل تكون مضافة ؟ وما العامل فيها ؟ رأيان . فالقائل بإضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى العامل فيها هو الجواب - كالشائع الآن - والقائل بامتناع إضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى =

الجزم بها مقصور على الشعر وحده ، ومن الأمثلة الماثورة به (١) قول الشاعر :
استغن - ما أغناك ربك - بالغنى وإذا تصبكت خصاصة فتحمّل ...
(أو : فتحمّل ؛ أى : اظهر أمام الناس بالأجمل والأحسن الذى يناسب
الرجال المتجلدين) وقول الآخر :

ترفع لى خندف (٢) ، والله يرفع لى ناراً إذا خمدت نير أنهم تقيد (٣)
ومن الأمثلة النثرية التى لا يقاس عليها ؛ لندرتها : قوله عليه السلام : « إذا
أخذتما مضاجعكما تكبراً أربعاً وثلاثين » . وقيل إن هذا الحديث قد يكون بلغة
من يحذف النون من آخر الأفعال الخمسة مطلقاً ، (أى : بغير نصب ولاجزم
ولاغيرهما ، وهى لغة نادرة لا يصح الأخذ بها اليوم) (٤) .

= العامل فيها فعل الشرط الذى يليها ، وأنها فى هذا كثيرها من أدوات الشرط حيث تكون معمولة لفعل
الشرط غير الناسخ - كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٣٨ - ولكل أدلته الجدلالية المستفيضة التى احتوتها
المطولات ، ووردت خلاصتها فى : « المعنى » .

وجاء فى حاشية الخضرى (ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « إذا ») ما خلاصته : أنها قد تنجرد
عن الشرط نحو قوله تعالى : (وإذا ما غضبوا هم يغفرون) بدليل خلو الجملة الاسمية ، (هم يغفرون)
من الفاء . ومن ذلك الواقعة فى القسم ، نحو قوله تعالى : (والليل إذا يغشى) ونحو : (والنجم إذا هوى) ...
وهى ظرف للمستقبل ، وقد تجيء الماضى كقوله تعالى : (وإذا رأوا تجارة أو طواً انفضوا إليها وتركوك
قائماً) لأن الآية خطاب للرسول عليه السلام فى حادثة مضت وقت نزول الآية الكريمة . وقد تكون للحال
كالواقعة فى القسم عند جماعة ، بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حال .

ولا تخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور . فأما قوله عليه السلام لعائشة : (إنى لأعلم إذا كنت عنى
راضية ...) فهى فيه ظرف للمفعول المحذوف ، لا مفعول كما يقع فى الوهم ، والتقدير : (إنى لأعلم شأنك
إذا كنت راضية . ثم قال الخضرى : وهى منصوبة بجوابها عند الأكثر ، لا بشرطها ، لأن المضاف إليه
لا يعمل فى المضاف ، واقتران جوابها بالفاء أو « إذا » الفجائية لا يمنع عمله فيها ؛ لتوسمهم فى الظرف .
أو يقال : محل عمل جوابها إذا لم يقترن بهما وإلا كان عاملها محذوفاً يدل عليه الجواب . ومن جعل
شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية قال إنها غير مضافة إليه كما أن بقية الأدوات الشرطية
لا تضاف إليه . واتفق الجميع أنها لا تضاف إليه إذا جازمت .

(وقد سبقت الإشارة إلى « إذا » وإلى كثير من أحكامها فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٤) .

(١) منها قول النثر بن تولب - وهو من أدرك الإسلام ، وأسلم :

وإذا تصبكت خصاصة فارج الغنى وإلى الذى يعطى الرغائب فارغب

(٢) اسم امرأة . (٣) الفعل مجزم ولكن تحركت الدال بالكسر لأجل القافين .

(٤) سبق الكلام على هذه اللغة عند الكلام على الأفعال الخمسة - ج ١ م ١٤ ص ١٦٣ -

و « إذا » الشرطية كغيرها من أدوات الشرط ؛ تحتاج إلى جملة شرطية ، وأخرى جوابية ، ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجملي الشرط والجواب - ولا سيما دلالتهما الزمنية - ؛ سواء أكانت « إذا » جازمة أم غير جازمة . وهي أيضاً مثل : « إن » الشرطية ؛ في كثرة دخولها على الأسماء في الظاهر - كما سبق (١) - أما في الحقيقة فهما داخلان على فعل مقدر وجوباً ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل إلا على الفعل ظاهر أو مقدر ؛ كما عرفنا . ومن دخولها على الأسماء قوله تعالى : (إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مُدَّتْ ...) والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت . . . وإذا مُدَّتْ الأرض مُدَّتْ

ويكثر وقوع : « ما » الزائدة بعد : « إذا » ، كقول الشاعر :

إذا ما بدت ليلتي فكلّمتي أعينٌ وإن هي ناجتني فكلّمتي مسامعٌ
وقول الآخر :

ولست إذا ما صاحبٌ خان عهدَهُ وعندي له سرٌّ - مديعاً له سرّاً

• • •

وأما : « كيف » فأصل معناها السؤال عن الحالة والهيئة (أى : عن الكيفية) ، نحو : كيف أنت ؟ كيف غرسك ؟ ولها استعمالات أخرى سبق بيانها مفصلة (٢) ؛ منها : أن تترك الاستفهام ، وتكون أداة شرط لبيان الكيفية ، وتحتاج لجملة شرطية وأخرى جوابية ، ولكنها لا تجزم - على الأرجح - ولا بد أن ينطبق على جمليتها كل الشروط والأحكام الخاصة بجملي الشرط والجواب (٣) ، ويزاد على هذا وجوب موافقة فعل الجواب لفعل الشرط في مادة اشتقاقه وفي المعنى ، فلا بد من هذه الموافقة (٤)

(١) في رقم ٢ من ص ٤٢٥ .

(٢) في ج ١ م ٣٩ ص ٥٠٩ باب : المبتدأ والخبر .

(٣) ستجىء في ص ٤٤٤ .

(٤) لهذا كان من الأمثلة المشكلة قوله تعالى : (وقالت اليهود يدُ الله مغلولةٌ . غَلَّتْ أيديهم ، ولَمَسُوا بما قالوا . بل يداه مبسوطتان ، يُنفق كيف يشاء ...) وقوله تعالى : (هو الذي يُصَوِّرُكُمْ في الأرحام كيف يشاء) فجوابهما محذوف يدل عليه ما قبله وليس بين فعل الشرط والجواب المشاركة اللفظية والمعنوية المطلوبتان معاً . وقد دُفِعَ الاعتراض بأن : كيف ليست شرطية هنا ، أو بأن المقصود بالمشاركة ما يكون في غير المشيئة والإرادة - كما جاء في حاشية الصبان في هذا الموضع من الباب - .

لفظاً ومعنى ؛ نحو : كيف تمشى أمشى ، وكيف يتكلم الحاذق أتكلم . وقد يتصل
بآخرها : « ما » الزائدة فلا يتغير من أحكامها شيء ؛ كقول الشاعر :

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها فكيفما انقلبت يوماً به انقلبوا

* * *

وأما « لو » الشرطية فخير الآراء أنها لا تجزم مطلقاً^(١) ؛ لا في النثر ولا في
الشعر . وسيجيء لها باب خاص يحوى أحكامها المختلفة^(٢) .

(١) والأمثلة التي استشهدوا بها للدلالة على جزئها أمثلة قليلة جداً لا تكفي للقياس عليها . ومع
قلتها تحتل أموراً تخرجها عن صلاحية الاستشهاد بها - وهي مدونة في الأسموني وحاشيته وفي غيره من
المطولات - ومنها :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا
وقولهم في وصف حصان :

لو يشأ طار به ذو مِيعَة لاحقُ الآطال ، نَهْدٌ ، ذو خصل
(به : براكبه - مِيعَة : نشاط - الآطال : جمع إطل ، بكسر الطاء أو سكونها ، مع كسر
الهمزة في الصورتين ، بمعنى : الخاصرة - نهد : ضخم جسيم - خصل : جمع خصلة ، وهي الكتلة من
الشعر) . والشاهد في الفعل المضارع « يشأ » المجزوم بالحرف « لو » .

والاستشهاد بهذا المضارع لا يتحقق إلا إذا كان أصله هو : « يشأ » ، وماضيه « شأ » ثم تصير ألفه
هزرة ساكنة في بعض اللغات واللهجات التي تقول : العالم ، والخاتم ، في العالم والخاتم .

- راجع الصبان ، ج ٤ باب الجوازم ، عند الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين -

« ملاحظة » : من الأساليب الصحيحة التي لها نظائر مأثورة أن يقال : أكرم الأصدقاء ولو ترمسا
المخلصون . بمعنى : ولا سيما المخلصون (بجزم المضارع ...) . ومثلها : ولا ترمسا المخلصون . وبيان هذا
الأسلوب وإعراجه مفصل عند الكلام على : « لا سيما » في ج ١ باب : الموصول م ٢٨ ص ٢٨٧ ، وله
إشارة هنا في « ب » من ص ٤١٢ وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٩٤ .

(٢) . في ص ٤٩١ .

المسألة ١٥٧ :

الأحكام الخاصة بجملة الشرط^(١) ، وجملة الجواب
إذا كانت الأداة شرطية جازمة ، أو : كانت الأداة
الشرطية هي : « إذا ، أو : كيف »^(٢) . . .

أولاً : أحكام الجملة الشرطية ، (ومنها حذفها ، وحذف فعلها وحده) :
١ - لا بد أن تكون فعلية ، ويلاحظ ما سبق^(٣) ، وهو أن فعلها وحده هو
الشرط ؛ إذ لا يصح أن يكون الشرط جملة .

٢ - وجوب الترتيب بين أجزائها ، فلا يتقدم فعلها ، ولا شيء من معمولاتها على
أداة الشرط . ولا يتقدم - في الغالب - شيء من هذه المعمولات على فعل الشرط^(٤) .

٣ - امتناع وقوع فعلها ماضى المعنى حقيقة ، فلا يصح إن هطل المطر
أمس يشرب النبات ، وأما قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام : (إن كنت
قلتُه فقد علمته . . .) فالقرائن تدل على أن المراد : إن يثبت أنى قلتُه فقد
علمته . يدل على هذا سياق الكلام ، ونصه : (وإذ قال الله يا عيسى بن مريم

(١) مما تجب ملاحظته أن الجملة الشرطية - دون الجملة الجوابية - لا يصح تسميتها جملة إلا على
حسب أصلها السابق قبل دخول الأداة الشرطية عليها ، أما بعد مجيء أداة الشرط فلا تسمى جملة ، إذ
لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو بالإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها ؛ فليس لها كيان مستقل ؛
فهى لهذا لا تسمى جملة ، بل لا تسمى كلاماً بحسب وضعها الجديد .
(طبقاً للبيان الكامل الخاص بهذا في ج ١ م ١ عند الكلام على الجملة وكذا ج ١ م ٢٧ رقم ٣ من
هامش ص ٣٣٧) .

(٢) تسرى الأحكام الآتية على الأداتين « إذا » الشرطية ، و « كيف » الشرطية ، في حالتى
اعتبارهما جازمتين عند فريق ، أو غير جازمتين عند آخر . فعلى كلا الاعتبارين لا بد من خضوع هاتين
الأداتين للأحكام التى ستذكر .

أما غيرهما من الأدوات الشرطية التى لا تجزم مطلقاً (كأدوات الشرط الامتناعى، ومنها : «لولا ولوما»)
وكذلك الأدوات التى لا تجزم فى القول الأصح (مثل : لو ، ولَمَّا الحينية ، وأما الشرطية النائية عن مهما)
فإن لها أحكاماً خاصة بشرطها وجوابها ، مدونة فى الباب الخاص بكل أداة - وسيأتى فى ص ٤٩١

(٣) فى ص ٤٢٥ .

و ٥١٢ -

(٤) إلا فى بعض صور تكون فيها أداة الشرط معمولة لفعله . وقد سبقت فى ص ٤٣٨ .

أَنْتَ قَلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخَذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ قَالَ : سُبْحَانَكَ !!
 ما يكونُ لي أنْ أقولَ ما ليس لي بِحَقِّ . إنْ كُنْتُ قَلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ؛
 تَعَلَّمْتُ مَا فِي نَفْسِي ، وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ؛ إِنَّكَ أَنْتَ عِلْمُ
 الْغُيُوبِ (١)

٤ - امتناع أن يكون فعلها طلبياً أو جامداً ، فلا يصح : إنْ اصفحْ عن
 المسيء يجتنب الإساءة ، ولا : إنْ ليس الهواء هادئاً نرغب فيه .

٥ - امتناع أن يكون مبدوءاً بحرف تنفيس (٢) ، أو يقسم - عند كثرة النحاة -
 أو بشيء له الصدارة ؛ كأدوات الاستفهام في الأغلب (٣) ، والشرط . . . ؛
 أو بحرف من حروف النفي ؛ مثل : (ما - لن - إن) لكن يجوز اقترانه
 بـ « لم » ، أو « لا » إن كان مضارعاً واقتضى المعنى نفيه بأحدهما .

٦ - وجوب جزمه لفظاً إن كان مضارعاً ، وبحال (٤) إن كان ماضياً . وجازمته في
 الحالتين أداة الشرط - على الصحيح - بشرط أن تكون هذه الأداة الشرطية جازمة .
 أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا في حالتين :

الأولى : أن تكون أداة الشرط هي « إذا » - باعتبارها جازمة ، أو غير جازمة -
 فتكون ظرفاً مضافاً - في الرأي المشهور - ، والجملة الشرطية بعدها في محل جرّ ،
 هي المضاف إليه ، ومن الأمثلة قولهم : إذا انصرف الولاة عن العدل انصرف
 الرعيّة عن الطاعة ، وتقوّضت دعائم الملك ، وأسباب السكينة والرفاهة .

الثانية : أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ ، والجملة الشرطية هي الخبر - عند
 من يجعلها خبراً ، وهو الأرجح (٥) - كقول الشاعر :

(١) انظر ما يتصل بهذا في رقم ٥ من هامش ص ٤٢٢ وفي ١ من هامش ص ٤٢٣ .

(٢) السين ، أو : سوف . وتسمى « سوف » : حرف تسويق أيضاً .

(٣) إلا الهزرة ؛ طبقاً للحكم العاشر الآتي ٤٤٧ .

(٤) انظر رقم ٦ من ص ٤٥٦ . ويظهر أثر الإعراب المحلى في التوابع ؛ فثلا : إذا عطف على الماضي

المخزوم محلاً فعل مضارع مماثل له في الزمن - ، جزم . وقد سبق تفصيل هذا في باب المناسب (ج ٣
 ص ٤٧٤ م ١٢١ باب العطف) .

(٥) وتكون من نوع الخبر الذي لا يتم المعنى بنفسه مباشرة مع المبتدأ ، وإنما يتم بمساعدة شيء

آخر يتصل به . والجملة الشرطية لا تتم إلا بملا حظة الجملة الجوابية المترتبة عليها ، (وقد سبق بيان »

فمن يَمَلِّقَ خيراً... يَحْمَدُ الناسَ أمره ومن يَنْغُو لا يَبْعَدَمُ على الغنى لأنما

٧ - عدم حذفه بعد أداة شرطية مع بقاء فاعله^(١) ظاهراً وبعده الفعل المفسر للمحذوف، إلا إن كانت أداة الشرط هي « إن، أو إذا »؛ فيكثر حذفه بعد كل منهما، حتى قيل إن حذفه في تلك الصورة بوصفها السالف واجب. ولكن بقاءه - برغم قلته - جائز^(٢). ومن القليل حذفه بعد أداة غيرهما^(٣) إلا لضرورة الشعر.

والأحسن أن يكون المفسر فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف لم). فمن أمثلة الحذف بعد « إن » قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجِرْهُ حتى يسمع كلام الله)^(٤)، وقولهم: « إن أحد

= هذا مفصلاً في ج ١ م ٣ أول باب: « المبتدأ والخبر » (هامش ص ٤٢٢ وما بعدها) وقيل: جملة الخبر هي الخبر وقيل هما معاً. (كما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٤٣٨) هذا إن كانت أداة الشرط هي المبتدأ، فإن كان المبتدأ اسماً قبلها فقد نصوا على الراجح وهو أن (المبتدأ إذا تقدم على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدها وبعد الجملة الشرطية - بالفاء الرابطة - أو: « إذا »، التي تغني عنها، أو صلح لمباشرة الأداة كان هذا الذي بعدهما جواباً، والخبر محذوفاً يدل عليه الجواب المذكور، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً).

(راجع الخضرى في باب « الكلام وما يتألف منه » وتعقيبه على الضبان عند بيت ابن مالك: « والأمر إن لم يك للنون محل... » وسبقت له إشارة موضحة (في ج ١ م ١ بهامش ص ٦٤ وفي ص ٤٧٧). وانظر رقم ٢ من هامش ص ٤٥٧ فله ارتباط بهذه المسألة. ولا يتغير الحكم السالف إن صار المبتدأ اسماً لتناسخ مثل قول الشاعر:

إن اللثام إذا أذَلَّتْهُمْ صلَحُوا على الهوان وإن أكرمتهم فسلدوا

(١) أو نائبه. هذا إن كان الفعل تاماً، فإن كان ناقصاً (لأنه من التناسخ). لم يرفع فاعلاً ولا نائب فاعل، وإنما يرفع اسماً. فالمراد ما يرفعه الفعل من فاعل أو غيره... (٢) لتعدد النصوص الواردة به والتي لا تحتاج إلى تأويل.

(٣) سبقت إشارة لهذا في ص ٤٢٥ وتفصيل المسألة في ج ٢ باب « الاشتغال » وملخصها: أن الاشتغال بعد أدوات الشرط، والتخصيص، والاستفهام بغير الهمة لا يقع إلا في الشعر للضرورة. أما في النثر فلا يقع بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل. ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة يقع بعدها الاشتغال بمعناه العام (الذي يشمل الاسم السابق المرفوع) نظماً ونثراً:

أولها: أدوات الشرط التي لا تجزم؛ مثل: إذا، ولو.

ثانيها: « إن » الشرطية مع وجوب أن يكون الفعل المفسر ماضياً لفظاً ومعنى، أو معنى فقط.

ثالثها: أمّا - راجع البيان الخاص بهذا في الموضع السابق.

(٤) يتردد على السنة بعض المتسرعين الاعتراض على حذف هذا الفعل، وعلى إعراب الاسم المرفوع بعد: إن، وإذا، فاعلاً - كالأسماء المرفوعة في الأمثلة المذكورة. قائلين: لم لا تكون هذه الأسماء مبتدأ، =

نال ما يستحق فاغبيطه ، وإن أحد نال ما لا يستحق فترقب أن تسلبه الأيام ما نال . وقول أحد الخلفاء لقائد جيشه المنتصر : اتقوا الله في الأسرى ؛ عاملوهم برفق ، وانزلوا معهم على حكم الدين . « وإن فتية منهم أضلّهم الهوى فاهدوهم سواء الصراط ، وإن شيوخ استبد بهم ما ألقوه فترفقوا بهم إلى حين ، وإن نساء لم يسلمن من الفزع ، فأدخلوا السكينة على قلوبهن . . . »

ومن أمثلة الحذف بعد « إذا » الشرطية قوله تعالى في وصف يوم القيامة : (إذا السماء انفطرت ، وإذا الكواكب انتثرت ، وإذا البحار فجرت ، وإذا القبور بعثرت - علمت نفس ما قدمت وأخرت) ، وقول الشاعر :

إذا الملك الجبار صعّر خدهُ مشيناً إليه بالسيوف نعابهُ

وقول الآخر :

إذا أنت عاتبت الوضيع فإنما تخطُ على صُحف من الماء أحرفاً

ومن أمثلة الحذف بعد أداة شرطية غير « إن » وإذاً » والمفسر غير ماض ، قول الشاعر يصف غادة هيفاء :

صَعْدَةٌ^(١) نَابِتَةٌ^(٢) فِي حَائِرٍ^(٣) أَيْسَمًا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمِيلُ

٨ - امتناع تصدير الجملة الشرطية بالحرف : « قد » ؛ فلا يصح : إن قد - يعدل الراعي تسعد رعيته . لأن مجيء « قد » بعد فعل الشرط يقتضى^(٣) تحقيق وقوع فعل الشرط ، وتقريبه من الحال . مع أن فعل الشرط يقتضى احتمال أمرين ؛ وقوع معناه وعدم وقوعه ؛ كما يقتضى أن زمنه مستقبل محض^(٤) .

٩ - امتناع وقوع الجملة الشرطية حالاً - طبقاً للبيان الذى سلف^(٥) -

١٠ - امتناع تصديرها^(٦) بأداة شرطية ، (جازمة ، أو غير جازمة) قبلها

= أو فاعلاً للفعل المذكور بعدهما ؛ لتسريح من التقدير ؟ وقد أوضحنا بيان كامل خطأ هذا في ج ٢

ص ١٤٠ م ٦٩ . (١) ربح مستو ، وقناة لا عوج فيها .

(٢) مجتمع الماء . (٣) مراعاة للاستعمال الأغلب .

(٤) راجع شرح التصريح ج ٢ باب الجوازم عند الكلام على « تَمَّا » .

(٥) في رقم ٥ من هامش ص ٤٢٢ . (٦) في الرأى الأشهر (ولهذا صلة بالحكم الخامس) .

أداة استفهام مثل : « هل » الاستفهامية . لكن لا مانع أن تقع أداة الشرط بعد همزة الاستفهام^(١) دون غيرها .

١١ - جواز حذف الجملة الشرطية (فعلها ومرفوعه معاً)^(٢) بشرط وجود قرينة تدل عليها ، وألا يذكر صريحاً في الكلام بعدها ما يفسرها . وقد يبقى بعد حذفها شيء قليل منها ؛ مثل « لا » النافية . . . وقد تبقى الأداة أو تحذف مع الجملة الشرطية المحذوفة . ومن الأمثلة قول الشاعر :

متى .. تَتُؤَخِّدُوا قَسَسْرًا^(٣) بَطْنَةَ^(٤) عامرٍ ولا ينجُ إلا في الصِّقَّادِ^(٥) أسيرٌ
يريد : متى توجدوا تؤخذوا^(٦) . . .

ومن أمثلة حذفها مع بقاء « لا » النافية الداخلة عليها ، قول الشاعر :

فإن تُولِنِي منك الجميل فأهلُهُ وإلا فإني عاذر وشكور
وقول الآخر :

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعلُّ مفرقك الحسامُ

والأصل فيهما : وإلا تُولِنِي - وإلا تطلقها ؛ فحذفت الجملة الشرطية وحدها مع بقاء الأداة ، و « لا » النافية . ومثله قوله عليه السلام في اللُّقَطَةِ^(٧) فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها . والأصل : فإن جاء صاحبها أخذها ، وإلا يجيء فاستمتع بها . . والأصل : فإن جاء صاحبها أخذها ، وإلا يجيء فاستمتع بها . .

(١) فلا يصح : هل إن يشتد البرد تهاجر الطيور - في الرأي الأشهر - ويصح : إن يشتد ؟ .
(راجع الصبان ، ج ٤ عند بيت ابن مالك في أول باب : « الجوازم » :
« فملين يقتضين شرط قدما . . . » .

وقد سبقت إشارة لهذا في آخر رقم ٣ من ص ٤٢٦) .

(٢) مرفوع الفعل يشمل الفاعل ، ونائبه واسم الناسخ ، إن كان الفعل ناسخاً ، (كما سبق في رقم ١ هامش ص ٤٤٦) .
(٣) قهراً . (٤) بئمة .

(٥) القيد ، ونحوه ، مما يقيد به الأسير ، ويربط .

(٦) هذا البيت هو من الشواهد التي تؤيد القائلين بأن الجملة الشرطية قد تحذف ولو كانت أداة الشرط غير « إن » ولا يشترطون أن تكون « إن » وعندهم شواهد نثرية ونظمية . نعم إن الحذف بعد « إن » هو الأكثر .

(٧) الشيء الذي يضيع من صاحبه ويحده بمض الناس في الطريق ونحوه .

وقولهم : المرء مجزى بعمله ، إن خيراً فخير . . . ، أى : إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير . فقد حذف فعل الشرط واسمه ، وبقي خبره .

وجعلوا مما يصلح لأمثلة حذف الأداة وجملة الشرط قوله تعالى يخاطب المؤمنين ، ويذكر انتصارهم على الكفار : (فَلَسَمَ تَقْتُلُوهُمْ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) ، والأصل : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوه . . . — وقد دخلت الفاء على « لم » هنا — ومثله قوله تعالى في المشركين : (أَمْ^(١) اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) ، التقدير : إن أرادوا الولي الحق فالله هو الولي الحق وحده . وقوله تعالى : (يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة^٢ ؛ فإياي فاعبدون) ، والتقدير : إن لم يتيسر أن تعبدوني في أرض ، فإياي في غيرها فاعبدون .

هذه هي أهم الأحكام الخاصة بالجملة الشرطية . وستجىء — (٢) أحكام عامة تختص بها وبالجملة الجوابية .

* * *

ثانياً : أحكام الجملة الجوابية^(٣) للشرط الجازم ؛ ومنها الحذف :

١ — أن تكون فعلية . ويصح أن تكون اسمية مقترنة « بالفاء » الزائدة للربط ، أو « بإذا » الفجائية التي تحل محلها في بعض الحالات للربط^(٤) . ومن أمثلة الفعلية قول الشاعر :

لا يذهبُ الخيرُ سُدىً ومن يُعِينُ يوماً يُعِنُ
ومن أمثلة الاسمية قولهم : حيثما تصنعُ خيراً فالجزء خير . وقول الشاعر :
فإن تنقوا شراً فثلكموا اتقى وإن تفعلوا خيراً فثلكموا فعمل
وقولهم : إن يسير المرء على سنن الهدى إذا التوفيق حليفه .

٢ — لا بد من إفادتها معنى جديداً لا يفهم من جملة الشرط — كالأمثلة

(١) بل . . . (٢) في ص ٤٧١ .

(٣) ويجوز أن تكون مثبتة ، أو منفية بالتفصيل الآتي في ص ٤٦١ و ٤٦٧ ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

ومن يغترب يحسبُ عدواً صديقه ومن لا يُكْرِمُ نفسه لا يُكْرِمُ

(٤) وسيجيء البيان الخاص بالربط في رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

السالفة - ، فلا يصح : إن تسأل عن الغائب تسأل ؛ لأن هذه الجملة الجوابية بلفظها ومعناها مثل الشرطية فيهما ؛ فلا جديد في معنى الجواب ، فإن تضمنت معنى جديداً جاز وقوعها جواباً ؛ كقوله عليه السلام : (. . . . لكل امرئ ما نوى ؛ فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله . . .) ، أى : فهجرته مقبولة ، أو مباركة . . . فالجملة الجوابية أفادت مراداً جديداً بالرغم مما بينها وبين الجملة الشرطية من اشتراك لفظي

٣ - وجوب تأخيرها ؛ فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شيء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط ، ولا على الجملة الشرطية . إلا في حالتين :

الأولى : أن يكون الجواب جملة مضارعية^(١) ، مضارعها مرفوع : فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة ؛ بشرط مراعاة البيان والتفصيل الخاص^(٢) بهذا . . . نحو : خيراً إن تستمع تستفيد .

الثانية : أن يكون المعمول هو : « إذا » الشرطية عند من يعربها ظرفاً لجوابها . وكذا غيرها من الأسماء الشرطية الأخرى التي لا تكون معمولة لفعل الشرط حين يكون فعلاً ناسخاً . وقد سبق^(٣) أيضاً بيان هذه الحالة بصورتها .

وسوغ التقديم في الصورة الأولى أن المضارع المرفوع ليس هو الجواب في الحقيقة ؛ لأن الجواب محذوف^(٤) ، وتسمية المذكورة جواباً تساهل لوحظ فيه الأصل^(٥) . أما في الصورة الثانية فلأنها أداة شرطية واجبة الصدارة :

(١) في الشكل الظاهر لا في الحقيقة ؛ إذ الحقيقة - طبقاً للمشهور - ، أن الجملة المضارعية المذكورة في مثل هذه الصورة هي دليل الجواب ، وليست بالجواب ؛ لأنه محذوف - طبقاً للاتق هنا ، وللبیان الآتی فی ص ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٢) وفي ص ٤٧٤ حكم المضارع المرفوع في جواب الشرط .

(٣) في ص ٤٣٨ وما بعدها .

(٤) وفي ص ٤٧٥ إعراب المضارع المرفوع في جواب الشرط .

(٥) بمناسبة حذف الجواب يعرض النحاة لحالة فعل الشرط ، ولتقديم دليل الجواب عليه ، والحالات التي يتعين أن تكون فيها بعض الأدوات موصولة ، لا شرطية ، فيقولون : « إن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو - في الأرجح - دليل الجواب ، وليس بالجواب » . وجاء في التسهيل والهمع ما ملخصه : إذا حذف الجواب في السعة وتقدم دليله على أداة الشرط فلا يكون فعل الشرط - في الاصح - إلا ماضياً =

لفظاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » - مع ملاحظة ما يأتي في الحكم الرابع - . قال سيبويه : (هذا هو الوارد من كلام العرب) .

وإذا لا يصح عنده الأخذ بالرأى الكوفي الذي يقيس المضارع على الماضي ؛ فيجيز : (أنت كريم إن تصفح) ؛ لأن في هذا قياساً لشيء على آخر يخالفه في علة القياس وسببه . . . لكن الكوفيين - إلا الفراء - يستشهدون بأمثلة فصيحة تؤيد رأيهم وتقويه - كما سيجيء في ص ٤٥٥ - والرأى الأول أقوى وأنصح مع صحة الثاني .

وما سبق مقصور على السعة أما في الضرورة الشعرية فيصح حذف الجواب مطلقاً وفعل الشرط مضارع ومنه :

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ - إِنْ هُوَ يَسْتَرْذُكَ - مَزِيدٌ -
- وسيعاد ذكر البيت واسم صاحبه لمناسبة أخرى في ص ٤٥٥ -

فإن كان فعل الشرط المسبوق بدليل الجواب غير ماض وأداة الشرط : « ما » ، أو : « من » ، أو « أَى » - وجب في السعة (أى : في غير الضرورة الشعرية) جعلها موصولة وإعطاؤها حكم الموصول ، فتقول : أعطى من يعطى محمداً ؛ وأحب ما يحبه . . . - وأكرم أيهم يحبك . . . ؛ يرفع المضارع ، والمجىء بالعماء ، واعتبار الجملة صلة لا محل لها من الإعراب ، وصحة عمل العوامل التي قبل الموصول فيه . أما في الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم .

وكذلك يجب جعل تلك الأدوات موصولة إذا وقعت مع جملتها مضافاً إليه ، والمضاف اسم زمان ؛ نحو : أتذكر إذ من يرضينا نرضيه ، لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرية « بيان الشرطية » - (كما سبق في ج ٢ رقم ٦ م ٧٩ هامش ص ٢٣٧ وفي ج ٣ م ٩٤ ص ٦٧) - فكذا المصدرية بما تضمن معنى « إن الشرطية » كمن ؛ خلافاً للزيادة حيث جوز في هذه الصورة الجزم اختياراً . أما عند غيره فقد خرجت تلك الأدوات عن الشرطية . وصارت موصولة ينطبق عليها ما ينطبق على الموصول من أحكام ، ولا دخل لها بالشرط .

وكذلك يجب ما ذكر لمن مطلقاً - (أى : في السعة وفي الضرورة ، سواء أكان بعدهن ماض أو مضارع) فيما يأتي :

١ - إذا تقدمت « هل » مباشرة ؛ لأن « هل » لا تدخل على « إن الشرطية » فكذا ما تضمن معنى « إن » بخلاف الهمزة ؛ فيجوز الجزم على الأصح ؛ نحو : أمن يرضيك تُرضيه ؟ لدخولها على « إن » الشرطية .

ب - إذا وقع بعد ناسخ من باب : « كان » أو : « إن » ؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل قبله إلا حرف الجر أو المضاف ؛ فإنهما قد يجران بعض أسماء الشرط (كما سبق في ص ٤٢٦ و ٤٣٨) وغير هذين العاملين لا يعمل فيه . ومن الأمثلة : كان من يرضينا نرضيه - إن من يرضينا نرضيه . وأما قول الأعمى :

إِنَّ مِنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظِيَاءً =

٤ - امتناع حذفها إلا بشرطين :

أولهما : أن يدل دليل عليها بعد حذفها ، ولا يصلح جواباً^(١) ؛ ويتحقق هذا الشرط بأن يسبقها ، أو يكتنفها (أى : يحيط بها) ، أو يتأخر عنها ، ما لا يصلح جواباً ، ولكنه يدل على الجواب المحذوف^(٢) ؛ مثل : (أنت الشجاع إن قلت الحق في وجه الظالم) ، أو : (أنت - إن تلطفت في القول - محبوب) . فالجملة الجوابية في المثالين محذوفة ؛ لوجود ما يدل عليها ؛ وهو الجملة التي قبلها ، أو التي تحيط بها ، وكلاهما لا تصلح جواباً . والأصل : أنت الشجاع ، إن قلت الحق في وجه الظالم

= (بجزم الفعلين : يدخل ويلق) فعل تقدير ضمير الشأن ، أى : إنه من يدخل .
ج - إذا وقع بعد « ما » النافية ؛ لأن « ما » النافية لا تنفي الجملة الشرطية . نحو : ما من يرمينا نريمه .
د - إذا وقع بعد « لكن » - ساكنة النون ، - أما المشددة فداخلة في : « ب » السابقة - أو « إذا » الفجائية ، نحو : لا أذهب لمن يقاطعني ، لكن من يزورني أزوره - مررت بالمحسن فإذا من يستعين به يعينه . وسبب المنع هو أن أداة الشرط (اسماً كانت أم حرفاً) لا بد أن تكون في صدر جملة جديدة مستقلة بمعناها وإعرابها . أما « لكن » وإذا الفجائية « فلا بد أن يسبقهما كلام يرتبط به ما بعدها ارتباطاً معنوياً ، بحيث يتصل المعنيان اتصالاً وثيقاً .

وجاء في حاشية الصبان أن سريان الحكم على تلك الأدوات بعد : « لكن » و« إذا » الفجائية مشروط بشرط ألا يضم بعدها مبتدأ ، فإن أضمر بعدها مبتدأ جاز جزم المضارع ، تقول : رأيت الشريف فإذا من يزره يكرمه - وعلى كريم الخلق لكن من يزره يُغضبه . والتقدير فيهما : (فإذا هو من ... - لكن هو من ...) ولم يرد لهذا الشرط ذكر في بعض المراجع الأخرى المتداولة ، كالمع ... ولم أجد فيما رأيت أمثلة مسموعة تؤيد الأخذ به . ولهذا يحسن إهماله ، والبعد عن التأويلات والتقديرات بغير ضرورة . (راجع في كل ما سبق الممع ج ٢ ص ٦١ وما بعدها . وحاشية الصبان عند بدء الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين ...) .

(١) لأنه إذا دل عليها وهو متأخر ، وكان مما يصلح جواباً أصيلاً بغير ضعف وجب اعتباره الجواب مباشرة ، إذ لا داعي للحذف أو التقدير . ويوضح هذا ما سبق وما يجيء في الصفحة التالية عند الكلام على الشرط الثاني . على أن الكوفيين يعتبرون الدليل المتقدم الذي يصلح جواباً هو الجواب الأصيل ولا مانع عندهم أن يتقدم الجواب على أداة الشرط ويخالفون البصريين في هذا .
(٢) فالغالب أن تسبقه جملة ، أو تكتنفه ؛ (بأن يقع بين ركنيها الأساسيين) . ومن أمثلة

الأول الذي تسبقه جملة قول الشاعر :

لا خيل عندك تُهديها ، ولا مالٌ فليُسعدِ النطق إن لم يُسعدِ الحالُ
وقول الآخر :

رُبَّ ليل كأنه الصبح في الحُسْنِ بن ، وإن كان أسود الطَّيِّلسانِ

فأنت الشجاع — أنت محبوب ، إن تلبطفت في القول فأنت محبوب (١) .

ومثال الدال عليها وهو متأخر لا يصلح جواباً ، قوله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ ...) ، أى : فلا تحزن ؛ فقد كذبت رسل من قبلك ، — كما سيحىء — (٢) فالدال على الجملة الجوابية المحذوفة قد يكون قبلها ، أو بعدها ، أو محيطاً بها . وهو فى كل حالاته لا يصلح جواباً .

ومن أمثلة حذفها للدلالة جملة سابقة الشطرُ الأولُ من قول الشاعر :

عش وحيداً إن كنت لاتقبل العُد ر ، وإن كنت لاتغفر زلته

وما يدل عليها : « جواب القسم » إذا كان القسم متقدماً على أداة الشرط ، نحو : والله إن رعيتَ اليتيمَ ليرعيتَكَ اللهُ . فالقسم محتاج لجواب ، وكذلك أداة الشرط ؛ فحذف جواب المتأخر (٣) منهما ؛ وهو الشرط ، للدلالة جواب المتقدم — وهو القسم — على المحذوف . ولهذا تعتبر اللام فى المثال داخلة على جواب القسم ؛ كدخولها عليه فى قوله تعالى : (وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ ، وَالْأَرْضِ ، وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ — ، لَيَقُولُنَّ اللهُ) ، وفى قوله تعالى بلسان الكفار يهدون الرسول (لَسِنَّ لَسْمٌ تَسْتَهْوُوا لَسِنَّرُ جَمْسِنَكُمُ) فاللام الداخلة على أداة الشرط : (إن) هى علامة القسم ، واللام المتأخرة داخلة على جوابه . أما جواب الشرط فى الآيتين فمحذوف : لتأخر أداة الشرط . ويدل عليه فى كل منهما جواب القسم المذكور .

ثانيهما : أن يكون فعل الشرط — فى غير الضرورة الشعرية ، وعند غير الكوفيين (٤) — ماضياً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المسروق بالحرف : « لم » . فمثال الماضى لفظاً ومعنى : أنت عزيز إن ترفعت عن الدنيا ، أو أنت — إن ترفعت عن الدنيا — عزيز ... وقول الشاعر :

ونحن أولو المآثر من قديم وإن جحدت مآثرنا اللثام ... (٥) .

(١) انظر ما يتصل بهذا من اجتماع المبتدأ وأداة الشرط فى رقم ٥ من هامش ص ٤٤٥ .

(٢) لاحظ ما أشرنا إليه هنا من الرأى الكوفى ، وما سبق فى رقم ٥ من هامش ص ٥٥٠ .

(٣) عملاً بالرأى الراجح .

(٤) سبق رأيه فى رقم ٥ من هامش ص ٥٥٠ وسيحىء فى ص ٤٥٥ أنه مقبول .

(٥) وكذلك قول الآخر :

ولم تزل قلة الإنصاف قاطعةً بين الرجال وإن كانوا ذوى رجم

ومثال الماضي معنى لا لفظاً قول الشاعر :

لمنْ تطلبُ الدنيا إذا لم تُردْ بها سرورَ مُحِبٍّ أو إساءةَ مُجْرِمٍ ؟

فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً بأن كان مضارعاً لفظاً ومعنى لم يصح - في الأرجح - حذف الجملة الجوابية^(١) إلا إن سد مسدها جملة أخرى بعدها^(٢)

تدل عليها ، ولا يستقيم المعنى يجعلها هي الجواب ؛ كقوله تعالى : (وإن تجهر بالقول فإنه يعلمُ السرُّ وأخفى) ، والأصل : وإن تجهر بالقول فإنه غيٌّ عن جهرك ، فحذف الجواب الأصلي ، وسد مسدّه جملة : (فإنه يعلمُ السرُّ) ، وهي جملة بعده شغلت مكانه ، ولا يستقيم المعنى على اعتبارها الجواب الحقيقي ؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر ؛ إذ الله يعلم السرّ دائماً ؛ سواء أوجِدَ جهرٌ بالقول أم لم يوجد^(٣) . ومثل هذه الآية قوله تعالى : (وإن يكذبُرك

(١) لاحظ ما أشرنا إليه هنا من الرأى الكوفى ، وما سبق فى رقم ٥ من هامش ص ٥٥٠ .

(٢) فهى متأخرة فى مكانها عن الجواب المحذوف ، وموضعها الأصل بعده ، بالرغم من أنها تشغل مكانه ظاهراً ، لا حقيقة ؛ إذ مكانه خال فى الواقع . وهى بهذا الإيضاح تعتبر صورة من صور الشرط الأول . إلا أن الصورة هنا واجبة التأخير ، وهى تسد وتغنى عن الجملة الجوابية المحذوفة . لكن كيف يصح حذف الجواب مع أن فعل الشرط مضارع ؛ كما يبدو فى الآيات التالية ؟ أجابوا : (« أنه لما سد شئ مسده كأنه لم يحذف ») - راجع حاشية الأمير على « المغنى » ، ج ٢ موضوع حذف جملة جواب الشرط - (٣) والذى دعا لهذا التقدير : أن أجل الله آت على كل حال ؛ فليس الجواب مرتباً على الشرط ، فهو كقوله تعالى : (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر ...) ومثل قوله تعالى : (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ...) فالجواب فى كل هذه الأمثلة محذوف وقد وجد ما يسد مسده ، فجاز حذفه بالرغم من أن فعل الشرط مضارع . والسبب فى اعتباره محذوفاً واعتبار المذكور فى مكانه ساداً مسده أن هذا المذكور ليس مرتباً على الشرط ، ولا مسبباً عنه ؛ كما هو الشائع فى أغلب الأساليب - طبقاً لما أوضحناه فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ - .

أما على غير هذا الاعتبار فلا حذف ، والمذكور هو الجواب ؛ كما سبق بيانه (فى الهامش المشار إليه) من أن الشرط ملزوم والجزاء لازم له ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب . وكذلك ما قاله ابن الحاجب من أن الجزاء قسمان . وقد أوضحناهما هناك . . .

ويكاد الخلاف يكون لفظاً ؛ لاتجاهه إلى مجرد التسمية ؛ .أسمى المذكور جواباً أم ساداً مسد الجواب حين لا يكون مسبباً عن الشرط مباشرة ؟ وما يلاحظ أن هذا الخلاف فى التسمية مقصور على الحالة التى يكون فيها فعل الشرط مضارعاً بعده جملة ليست مسببة عنه مباشرة .

وسيجىء فى ص ٤٨٠ - رقم ٤ - إشارة أخرى خاصة بأداة الشرط : « إن » .

فقد كُذِّبَتْ رِيسْلٌ مِنْ قَبْلِكَ . . .) ، والأصل : وإن يكذبوك فلا تحزن ، فقد كذبت ريسلٌ من قبلك^(١) . ولا يصح أن تكون الجملة المذكورة هي الجواب ؛ لأنها ليست مترتبة على ما قبلها . وكذلك قوله تعالى (من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآتٍ . . .) فالجواب المحذوف تقديره : فليبادر للعمل الصالح .

والكوفيين لا يشترطون لحذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضياً ، بل يميزون أن يكون مضارعاً ؛ ولذا يقولون فيما سُدَّ مسدّه : إنه الجواب الحقيقي ، وليس بالدليل ، ولا بالسَّادَ مسدَّ الجواب ، مستلدين بأمثلة كثيرة تؤيدهم ، كالآيتين السالفتين ، وكقول الشاعر^(٢) :

لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتكمُ ليعلمُ ربِّي أن بيِّي واسعُ

فقد حذف جواب الشرط « إن » مع أن فعله مضارع ؛ وهو : « تكُ » ، أما جملة « ليعلمُ » فهي جواب القسم الذي تدل عليه اللام الداخلة على « إن » ، ولا يصح - في الراجح - أن تكون هذه الجملة جواباً للشرط ، لأنه متأخر هنا عن القسم ، ولأن جوابه لا يكون مبدوءاً باللام . وكذلك قول الشاعر :

يثنى عليك ، وأنت أهلُ ثنائه ولدَيْكَ إن هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدُ

والأصل : إن يستزدك^(٣) - هو - يستزدك فلديك مزيد .

والأخذ برأى الكوفيين - وإن كان ليس بالأعلى هنا - أنسب وأيسر ؛ بسبب الشواهد القوية الكثيرة التي تؤيدهم ، وبسبب ما يراه أكثر المحققين ، وهو : « أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط » - كما أوضحناه من قبل^(٤) - .

ومتى اجتمع الشرطان الخاصان بالحذف صار الحذف غالباً ، وقيل إنه واجب ، والأول أنسب .

(١) لهذا إشارة في الصفحة السابقة ، وهامشها .

(٢) هو الكُمَيْتُ بن معروف من الشعراء المخضرمين - كما جاء في هامش كتاب : « معاني القرآن »

للفراء ، ص ٦٦ - .

(٣) على هذا التقدير يكون فعل الشرط مضارعاً - عندهم - ؛ بدليل تفسيره بمضارع بعده .

أما غيرهم فيجعل البيت من الشواهد . - وقد سبق البيت لمناسبة أخرى ص ٤٥١ -

(٤) في رقم ٦ من هامش ص ٤٢١ على أن الخلاف بين الفريقين يكاد يكون لفظياً في تسمية

المذكور ؛ أو جواب أم ساد مسده . كما قلنا في رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة .

هذا حكم الجملة الجوابية من ناحية حذفها حذفاً غالباً ، أو واجباً أما حذفها جوازاً فأشهر صورته اثنتان :

الأولى : أن تقع جملة الشرط جواباً لسؤال ؛ نحو : أتترشد الغريب ؟ فتجيب إن رأيتُه ، والتقدير : إن رأيتُه أرشدُه .

الثانية : أن تشعر الجملة الشرطية نفسها - دون سواها - بالجواب المحذوف ؛ كقوله تعالى يخاطب الرسول في شأن المعارضين : (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ . . . ولو شاء الله لجمعهم على الهدى) ، والتقدير : فإن استطعت . . . فافعل .

٥ - امتناع تكرار مدلولها إذا كان مدلول الجملة الشرطية يقتضى التكرار . إلا إن اقتضى العرف التكرار ، أو قامت قرينة تدل عليه . ففي مثل : إن أسافر أركب طائرة - لا يكون المراد أن ركوب الطائرة يتكرر بتكرار السفر ، وإنما المراد أن سفرى سيقضى ركوبى الطائرة مرة واحدة . فإذا تكرر السفر فقد يكون فى الطائرة أو فى غيرها . . . ، بخلاف قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ . . .) ، فإن الجواب وهو : الأمر بغسل الوجوه والأيدى وغيرها مما يحتمه الوضوء يقتضى التكرار كل مرة ، لدليل شرعى آخر ؛ يوجب الوضوء قبل كل صلاة على من ليس متوضئاً .

٦ - جزم فعلها لفظاً إن كان مضارعاً ، ومجلاً إن كان ماضياً^(١) ؛ بشرط ألا تقترن به فى الصورتين « الفاء » أو « إذا » الفجائية - وهما لمجرد الربط طبقاً ، لما سيأتى^(٢) - كقول الشاعر يصف الحساد :

إن يعلموا الخير يُخفوه ، وإن علموا شراً أذاعوا ، وإن لم يعلموا كذبوا^(٣)

فالمضارع : « يُخفوا » مجزوم بحذف النون - وواو الجماعة فاعل - . والماضى : « أذاع » مبنى على الضم لمناسبة الواو فى محل جزم . ومثله الماضى : « كذب » ولا محل

(١) انظر رقم ٢ من « ج » ص ٤٦٨ ولهذا إشارة سبقت فى ص ٤٢٢ .

(٢) فى هذه الصفحة ، والى تليها .

(٣) تقدم هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٤٢٤ .

للجملة الفعلية الماضية فيما سبق ؛ لأن الجازم قد عمل في محل الفعل الماضي ؛ فلا يؤثر بعد هذا في محل الجملة (١) المشتملة على هذا الفعل .

فإن كان الجواب مقترناً « بالفاء » الرابطة ، أو « إذا » الفجائية التي تحل محلها أحياناً - فإن الجازم يؤثر في مجموع الجملة ، لاني الفعل وحده ، ولا في غيره من أجزائها . فتأثيره مسلط عليها كلها مجتمعة متماسكة الأجزاء - ومن بين أجزائها : الفاء ، وإذا الفجائية - فتصير الجملة كلها في محل جزم بأداة الشرط (٢) . ويظهر أثر هذا الإعراب المحلى في توابعها - كما سلف وكما سيجيء هنا - . ولا يصح جزم الفعل .

٧- جواز اقترانه - لداع بلاغى - بكلمة : « إذا » الجوابية ؛ لتفيدة توكيداً وتقوية ، بشرط أن تكون أداة الجزم ، هي : « إن » ؛ نحو : إن تنصر أهل البغي إذا يصبك بغيبهم (٣) .

(١) ولهذا لا يصح جزمها .

(٢) قالوا : لأنه لو وقع في هذا الموقع فعل يقبل الجزم بجزم وعلى هذا لا يتسلط الجازم على جزء من أجزاء الجملة دون بقية أجزائها ؛ كذا في المنفى والكشاف . لكن قال الدماميني وأقره الشنبي : (الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً ، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها . ولا يقال إنها واقعة هنا موقع المفرد - وهو الفعل القابل للجزم - لأنها لم تقع موقعه وحده ؛ بل موقعه مع فاعله الذى يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة . . .) فعلى الرأى الأول : لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جملة الجواب في نحو : (من يتم فإني أكرمه) في محل جزم ورفع باعتبارين ؛ هما الشرطية والخبرية ؛ بناء على أن الجواب هو الخبر أيضاً ، وعلى الثانى في محل رفع على الخبرية فقط ؛ كحالها في نحو : من يتم أكرمه اتفاقاً ؛ لظهور أثر أداة الشرط في المضارع الثانى .

(راجع الخضرى أول الباب) ثم الصبان أيضاً عند الكلام على ما يجزم فعلين .

ولا يخلو هذان الرأيان من غموض واضطراب ، ونوع معارضة للحكم الذى قرره وحققوه خاصاً باجتماع المبتدأ والشرط - وقد سبق في رقم ٤ من هامش ص ٣٨ ؛ وانظر رقم ١ من هامش ص ٤٤٦ ؛ وهامش ص ٤٧٥ فابتعاداً عن هذا كله ، وفراراً من اللبس - يحسن الاقتصاد على الرأى الثانى عند اقتران الجواب « بالفاء » أو « إذا » ، والاستغناء عن الخبر لوجود الجواب الذى يدل عليه .

(٣) سبق إيضاح هذا في ص ٣١٥ ، ومنه يفهم جواز دخول « اللام » على جواب « لو ، وإن » الشرطيتين - وفائدة هذه اللام موضحة تفصيلاً في ص ٤٩٨ - وهامشها - وقد ورد اقتران جواب « إن » باللام في كلام يحتج به ؛ هو قول الشاعر ابن عنمة من شعراء الأصمعيات - كما سيجيء في ص ٤٦٣ - قال :

فإن يجزَعُ عليه بنو أبيه لقد خُدعوا ، وفاتهموا قليل

كما اقترن جوابها باللام في خطبة لأبي بكر رضى الله عنه - وردت في الجزء الأول من كتاب -

٨ - وجوب اقتران الجواب - في غير الضرورة^(١) - « بالفاء » ، أو « إذا » الفجائية التي تخلّصُها في بعض المواضع الآتية^(٢) ، إذا كان الجواب نوعاً من الأنواع التي لاتصلح فعل شرط . وهذه « الفاء » زائدة للربط المحض الدال على

= زهر الآداب ، للحصري ص ١٠ - جاء فيها : (يا معشر الأنصار إن شئتم أن تقولوا إنا آويناكم في ظلا لنا ، وشاطرناكم في أموالنا ، ونصرناكم بأنفسنا - لقلتم . . .) « إن » في المثالين بمعنى « لو » وقد جاء في كتاب : « شفاء الغليل » للخفاجي - ص ١٧٦ مادة « لو » ما نصه :

(إدخال اللام في جواب « لو » ظاهر . وأما في جواب « إن » فقيل إنه من خطأ المصنفين . وليس كذلك ، لأنها متخرج على أنها جواب « لو » مقدرة ، والتقدير في قولهم : « وإلا لكان كذا . . . » « فلو كان كذا لكان كذا » ترقياً من مرتبة الشك إلى الجزم) . ٥١ .

ونرى أن هذا التعليل مرفوض ؛ لعدم توضيحه طريقة « التقدير » ومكانه ، والضابط الذي يحدده ، ولأن الأخذ به وحده يفتح باب الفساد والقوضى في اللغة . وكان عليه أن يستدل بأمثلة مسموعة تؤيده ؛ ولم نره ولا غيره عرض أمثلة من فصيح الكلام تؤيد ذلك الأسلوب إلا ما نقلناه - وفيه الكفاية .
ورأي أن ذلك الأسلوب صحيح مع قلته ، ولكن الأفضل الاكتفاء بالأكثر - انظر ما يتصل بهذا في

رقم ٩ ص ٤٦٣ - .

بقى شيء آخر ؛ مانوع اللام في قوله تعالى في سورة الأعراف : « وإن لم تغفروا لنا وترحمنا لنكوننَّ من الخاسرين » ؟ أمهي اللام الداخلة على جواب قسم محذوف ؛ كما يصرح بهذا بعض المفسرين مجازاة للشائع بين النحاة ؟

إن صح هذا الرأي كان قائماً على أساس من الحذف والتقدير ، والتأويل ، وكان مساوياً في قوته اللغوية للرأي الآخر الذي يميز بين اللام في جواب « إن الشرطية » أحياناً ، بل إن هذا الرأي أقوى ؛ لابتعاده عن التأويل في القرآن من غير داع ؛ لكن كثرة النحاة ترفض أنها اللام الداخلة على جواب القسم ، مستندين في هذا إلى حكم خاص من أحكام « إن الشرطية » ، هو : أنها إذا وقع بعدها فعل الشرط مضارعاً مجزوماً بها كان من المستقيم مجيء لام اليمين في جوابها ؛ فلا يستحسن أن يقال ؛ إن ترزقي لأكرمك ؛ لأن اللام تمنع « إن » من العمل مع أنه ظهر عملها في فعل الشرط .

فإن كان فعل شرطها ماضياً - ويدخل في هذا المضارع المسبوق بلم فإن عملها الجزم فيه لا يكون ظاهراً ؛ فيجوز دخول لام اليمين في جوابها فيصح من غير قبح أن يقال : إن ترزقي لأكرمك . ومن الأمثلة لهذا قوله تعالى : (وإن لم تغفروا لنا وترحمنا لنكوننَّ من الخاسرين) . ومن الأمثلة لرفع الجواب بعد فعل الشرط الماضي قول شاعرهم :

وإن أتاه خليل يوم مسغبةً يقول إلا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

وسيجيء هذا البيت للمناسبة في ص ٤٧٤ - ومن الأمثلة ترك لام اليمين بعد المضارع المجزوم بها فعلا للشرط قوله تعالى : « (وإلا تغفروا لي وترحموا أكن من الخاسرين) » - راجع كتاب سيبويه ج ١

ص ٤٣٦ - . (١) انظر البيان في « ب » من ص ٤٦٥ .

(٢) هو النوع السابع الآتي في ص ٤٦٢ . وانظر معنى « إذا » في رقم ٢ من هامش ص ٤٦٢ .

التعليل ؛ وليست للعطف ولا لغيره^(١) ، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط ، كى لا تكون إحداها مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذى كان يربط بينهما . وتعرب « الفاء » و« إذا » الفجائية مع الجملة التى بعدهما فى محل جزم جواباً للشرط ، ولا يصح فى الجملة الفعلية بعدهما أن يكون الفعل وحده هو الجواب ، ولا أن يُجزم - كما تقدم - وأشهر هذه الأنواع التى لا تصلح فعل شرط ما يأتى^(٢) :

الأول : الجملة الطلبية . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء - ولو بصيغة الخبر - والاستفهام ، وغيره من بقية أنواع الطلب التى سبقت^(٣) . فمثال الأمر قولهم : إذا غضبت فاسكت لتأمن زلل اللسان . وقول الشاعر :

إن ملكت النفوس فابغِ رضاها فلها ثورة ، وفيها مَصَاء

ومثال النهى : مَنْ يَسْتَشْرِكْ فَلَا تَكْتُمُ^(٤) عنه صادق المشورة ، ومن يستنصحك فلا تحجب^(٥) عنه خالص النصيح^(٥) . . .

ومثال الدعاء : رَبِّ : إن أدْعُكَ لما يرضيك فاستجب ، وإن أتَجِبْ لما يغضبك فلترشدنى للسداد . رَبِّ ، إن هفوتُ فلا تحرمنى المغفرة ، وإن ضللتُ فلا تتركنى ضالاً . . . ونحو : إن يمُتَّ المجاهد فيرحمهُ الله ، . . .^(٦)

(١) راجع المصع والصبان - فليست « فاء السببية الجوابية » التى ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمره وجوباً . وليست نوعاً آخر غير الزائدة المحضة .

(٢) سبعة ، ومتذكر أنواع أخرى فى « ج » من الزيادة والتفصيل ص ٤٦٧ .

ومنها المضارع المنق بالحرف : « لا » - أحياناً - .

(٣) فى ص ٣٦٥ .

(٤) (٤) المضارع مجزوم « بلا » الناهية ، وليس جواباً مجزوماً ؛ لأن الجواب هو الجملة المضارعية كلها . أما المضارع المسبوق بلا النافية فيجىء حكمة فى ص ٤٦٧ - كما سبق - .

(٥) وقد اجتمع الأمر والنهى فى قول بعض العرب : (إذا بلغك أن غنياً افتقر فصدّقْ ، وإذا بلغك أن فقيراً اغتنى فصدّقْ ، وإذا بلغك أن حيا مات فصدّقْ . وإذا بلغك أن أحق اكتب عقلاً ونطق حكمة فلا تُصدّقْ) .

(٦) المضارع هنا للدعاء ، فهل يصح مجيء الماضى هنا للدعاء ؟ الجواب فى رقم ٢ ص ٤٦٨ .

ومن الأمثلة قوله تعالى : (ومن يمتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم) .

ومثال الاستفهام قوله تعالى: (إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا^(١) غَالِبَ لَكُمْ، وَإِنْ يَتَّخِذْ لَكُمْ فَنٌ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ؟) ، ومثل : من تَسَنَّحَ له الفرصة فهل يتركها تفرّ؟ ومن تلوح له الآمال أفيقعدُ عن السعي وراءها؟

ومن الواجب أن تتقدم الفاء على أداة الاستفهام إن كانت الأداة غير المهْمزة .
(مثل : هل ، أين - متى . . .) فإن كانت الأداة هي المهْمزة وجب تقديمها على الفاء ، وقد سبقت الأمثلة .

ومثال التمني : العافية أغلى ما في الحياة ، إن وهبها الله لإنسان فليته يرعى حقّها . ومثل : الربيع شباب الزمان وجماله ، إن يُقْبَلْ فليت الناس يغبتمون إقباله ، ويسارعون إلى التمتع بمباهجه ومفاته . . .
وهكذا بقية أنواع الطلب . . .

الثاني : الجملة الفعلية التي فعلها جامد ؛ نحو : من يُطْلَقْ لسانه بدم الناس فليس له واقٍ من ألسنتهم . وقول الشاعر :

إذا المرء لم يخزُنْ عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان

الثالث : الجملة الفعلية المصدرية بالحرف : « قد »^(٢) ؛ نحو : من يُحْكَمْ أمره فقد ضمن إصابة الهدف . ومن أساء الوسيلة فقد ضل السبيل إلى الغاية .
وقول الشاعر :

فإن تكن الأيام أحسن مرةً إلى فقد عادت لهن ذنوبُ

الرابع : الجملة الفعلية المصدرية بأحد حرفي التنفيس (وهما : السين ، وسوف) نحو : من يحسن فسيُجزَى على الإحسان إحساناً ، ومن يسيء فسيَلْمَى على الإساءة شرّاً وخُسْراناً . ونحو : إن يعدل الحاكم فسوف تستقيم له الأمور ، وإن يظلم فسوف تنهار دعائم حكمه ، وتدوم بعدها حسراته وآلامه .

الخامس : الجملة المصدرية بأحد أحرف النفي الثلاثة ، وهي :

(١) جاءت الفاء هنا لأن الجواب جملة اسمية وجاءت بعد ذلك في جواب الاستفهام .

(٢) انظر السبب في رقم ٨ من ص ٤٤٧ .

ما - لن - إن^(١) ؛ نحو: من يُقَصِّرْ فما ينتظرُ حسنَ الجزاء^(٢) ، ونحو قوله تعالى :
(وما يفعلوا من خير فلن يُكفِّرُوهُ) ، ونحو: من يَسْتَسْلِمَ للغضبِ فإنَّ يلو من إلا
نَفْسَه على ما يصيبه . أى : فلا يلو من إلا نفسه^(١)

فإن كانت أداة الشرط هي : « إذا » والنافية هو : « إن » جاز مجيء الفاء وعدم
مجيئها . ومن الثانى قوله تعالى : (وإذَا رآك الذين كفروا إنَّ يتَّخِذُونَكَ إِلا
هُزُوءًا) ، أى : ما يتخذونك^(٣)

السادس : الحملة المبدوءة بكلمة لها الصدارة ؛ (مثل : رَبِّ - كأن^(٤))
- أدوات الشرط - أداة القسم عند كثير من النحاة) . . نحو :

إن كان عادكو عيدٌ فربّ فتى بالشوق قد عادده من ذكركم حزنٌ

ونحو قوله تعالى : (من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل : أنه من قتلَ
نفساً بغيرِ نفس ، أو فساد في الأرض ، فكأنما قتلَ الناسَ جميعاً) ، وقولهم :
من يأكلُ مالَ اليتيمِ فكأنه يأكلُ ناراً . ومثل قوله تعالى يخاطبُ الرسولَ في أمرِ
المعارضين : (وإنَّ كانَ كَبِيرٌ عَلَيْكَ لِعَرَضُهُمْ فَإِنَّ اسْتِطَعْتَ أَنْ تَسْبَغِي
نَفْسًا فِي الْأَرْضِ ، أَوْ سُلِّمَتْ فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بآيَةٌ ...) ، ومثل : متى
تعتمدُ أمةٌ على أسبابِ القوةِ فوالله يخافها أعداؤها .

(١ و ١) انظر ما يتصل بهذا رقم ١ من « ج » في الزيادة الآتية والتفصيل (ص ٤٦٧) . فقد
جعل بعض النحاة « لا » و « لم » النافيتين مثل « إن » النافية . ولكنه جعل اقتران الفاء بهما جائزاً ، لا واجباً .
أما مع « إن » فواجب . (انظر ص ٤٦٧) .

وإذا كانت « لا » نافية للجنس أو الوحدة وجب اقترانها بالفاء لأنها من الحروف الناسخة التي لها
الصدارة ؛ إذ لا تدخل إلا على جملة اسمية . ومن الأمثلة قوله تعالى : (إنَّ يَنْصُرْكُمْ اللهُ فلا غالبَ لكم ..)
(٢) وقول الشاعر :

فإن كنت قد فارقت نجداً وأهله فما عهدٌ نجدٍ عندنا بذيَم

(٣) فإن كان حرف النفي هو « ما » وجب اقترانه بالفاء - كما سبق - كقول الشاعر :

إذا كانت النعمى تُكَدَّرُ بالأذى فما هي إلا مِحْنَةٌ وعذابٌ

(٤) أو إحدى أخواتها من الحروف الناسخة ، ما عدا « أن » مفتوحة الهزئة التي معناها :

« التوكيد » فليس لها الصدارة .

السابع : الجملة الاسمية كقول الشاعر :

إن يحسدوك على فضل خصصت به فكل منفرد بالفضل محسود
وقول الآخر :

ومن كان منحلّ العزائم تابعاً هواه فإن الرشد منه بعيد

(١)

وقد تعنى « إذا » الفجائية^(٢) عن الفاء في الدخول على الجملة الاسمية بشرطين ؛
أحدهما : متفق عليه ، وهو أن تكون الجملة اسمية غير دالة على طلب ،
ولامسبوقه بنى ، ولا يناسخ ؛ ومن الأمثلة :

(إن يحسدوك إذا كل منفرد بالفضل محسود ...) بخلاف : إن يطع الولد
أبويه فويح له^(٣) ، وإن يعصهما فويل له^(٣) . أو : إن يعصهما فإله حظ من
التوفيق ، أو : إن يعصهما فإن خسرانه ميبين . فالفاء واجبة في هذه الأمثلة
وأشباهاها . ولا يصح : « إذا » .

والآخر : غير متفق عليه . وهو أن تكون أداة الشرط « إن » دون غيرها من
أحواتها الشرطية . فكثرة النحاة تشترطها . نحو : إن تخلص إذا الإخلاص

(١) إذا كانت الجملة الاسمية الجوابية مصدرة بحرف ناسخ (مثل : إن - ما - لا)
وجب دخول الفاء على الحرف الناسخ وحده ؛ كما في هذا البيت « وكما في قول الشاعر :

إذا لم تكن نفس ابن آدم حرّة تجنّ إلى العليا فلا خير في النفس
ومن الجملة الاسمية كذلك الجزء الأخير من الآية الكريمة : « (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ، وإن
أسأتم فأسأتم ...) » أى : فالإساءة لها . وقد اجتمعت الجملتان ؛ الاسمية ، والمصدرة بما النافية في
قول الشاعر :

فإن أرحل فمعروف جهادى وإن أقعد فما بي من خمولى

(٢) معناها الدلالة على المفاجأة في الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام . وبالرغم من أنها للمفاجأة
في الحال - لا تخلو هنا - بعد أداة الشرط - من دلالة تعقيب لجواب الشرط بعد فعل الشرط . والأحسن
اعتبارها في كل الأساليب حرفاً (وقد سبق الكلام عليها في ج ١ ص ٤٩٢ م ٥٢ وفي الجزء الثاني باب
الظرف) . . . وهل يصح أن تجتمع هي والفاء معاً ؟ الجواب في ص ٤٦٥ .

(٣ و ٣) الدعاء نوع من الطلب - كما عرفنا في ص ٣٦٥ ثم ٣٦٨ حيث البيان .

ينفعك . وقلة النحاة لا تشترطها بعينها ، وإنما تجعل مثلها « إذا » الشرطية ؛ مستدلين بقوله تعالى في المطر : (فإذا أصاب به من يشاء من عباده ، إذا هم يستسبشرون) وقوله تعالى : (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون) .. (١) والأحسن الأخذ برأى القلة ؛ إذ تؤيدها الشواهد ، ولا سيما بعض الآيات القرآنية ، ولا داعي للتأويل .

هذا وقد اجتمع في البيت الآتي أكثر الأمور السابقة التي لا يصلح فيها الجواب أن يكون شرطاً ، ويجب في كل منها اقتران الجواب بالفاء ، — أو بما قد يخلفها — والبيت هو :

اسمية ، طلبية ، وبجمد ، وبما ، وقد ، وبلن ، وبالتنقيس

(٢)

٩ — ورد في المسموع القليل اقتران جواب « إن الشرطية » باللام ، على اعتبار « إن الشرطية » بمنزلة « لو » (٣) ومنه قول الشاعر (٤) :

فإن يجزَع عليه بنو أبيه لقد خدعوا ، وفاتهمو قليل . . .

وقول أبي بكر رضى الله عنه في خطبة له (٥) : « يا معشر الأنصار إن شتم أن

(١) وقوله تعالى : « (وإذا أذقنا الناس رحمةً فرحوا بها . وإن تُصيهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطرون) » .

(٢) لم يشمل البيت حالات النوع السادس التي سلفت في ص ٤٦١ ، ولا حالات تأتي في « ج » ص ٤٦٧ ، وفي اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية التي تخلفها في بعض الحالات يقول ابن مالك : (وسنذكر البيتين في ص ٤٧٦ لمناسبة أخرى هناك) .

واقْرُنْ « بفا » حتماً جواباً لَوْجُعِلْ شَرْطاً « لِإِنْ » أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ وَتَخْلُفُ « الْفَاءَ » « إِذَا » الْمُفَاجَأَةَ كَأَنَّ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةً

(بفا ، أى : بفاء — بالفاء) يريد : اقرن بالفاء حتماً كل جواب لوجعله فعل شرط للأداة « إن » أو لغيرها من أحواتها — لم ينجعل . أى : لم يصلح فعلاً للشرط ؛ لعدم انطباق الشروط عليه . ثم قال : إن هذه « الفاء » قد تختفي ويحل محلها « إذا » وساق لها مثلاً ، ولم يتعرض للتفصيلات والشروط المختلفة .

(٣) راجع البيان الخاص بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ . ولا سيما ما يتصل بنوع اللام .

(٤) هو عبد الله بن عذمة ، من الشعراء الذي يحتج بكلامهم — وله إشارة في هامش ص ٤٥٧ — البيت منقول من الأصمعية الثامنة .

(٥) الخطبة كاملة في الجزء الأول من كتاب « زهر الآداب » للحصري ، ص ١٠ .

تقولوا إنا آويناكم في ظلالنا، وشاطرنّاكم في أموالنا، ونصرناكم بأنفسنا—لقلم»^(١).
وتفصيل الكلام على هذين المثالين وحكم نظائرها من كلام المحدثين موضح
فيما سبق .

وقد يقترن جواب « إن » و « لو » الشرطيتين بكلمة : « إذا » ، الجوابية «
طبقاً للبيان الذي سلف»^(٢) .

إلى هنا انتهت الأحكام الخاصة بالجملة الجوابية ، وستجىء^(٣) أحكام عامة
تتصل بها وبالجملة الشرطية .

(١) سبق تفصيل هذا الحكم لمناسبة أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ .

(٢) في ص ٣١٥ وفي رقم ٧ من ص ٤٥٧ .

(٣) في ص ٤٧١ .

زيادة وتفصيل :

(ا) أيجوز الجمع بين « الفاء وإذا » - السالفتين - ؟ صرح أكثر النحاة بأنه لا يجوز ، وتأولوا قوله تعالى : (حتى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وهم من كل حدب ينسلون ، واقترَب الوعدُ الحقُّ - فإذا هي شاخصَةٌ أبصارُ الذين كفروا . . .) ، فقالوا إن « إذا » مجرد التأكيد هنا ، وليست للربط ، والممنوع أن تكون للربط عوضاً عن الفاء ، إذ لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه . وهذا تأويل باء الضعف عندي ؛ لأن المهم الذي يراد معرفته هو الجمع بين هذين الحرفين أحياناً ؛ أصحح هو - على قلته - سائغ الاستعمال ، أم غير صحيح وغير سائغ ؟ والقرآن قد جمع بينهما ؛ فلم يبق مجال لمنع الجمع ، وإن كان قليلاً نسبياً . أما التعليل بالتأكيد أو بالربط فأمر لا أهمية له بعد الحكم بصحة الاستعمال ؛ محاكاة للقرآن الكريم ؛ إذ لاشك أن محاكاته جائزة بالصورة والمعنى الواردين به ؛ وإن كان أحد الاستعمالين أكثر فيه من الآخر ، بل هي اختيار موفق لأسمى الأساليب التي تحاكي .

على أنه قد جاء في تفسير النسفي النص الصريح على أن « الفاء » قد اجتمعت هنا مع « إذا » لتأكيد الربط .

(ب) هل يصح - أحياناً - الاستغناء عن هذه الفاء الرابطة ، وعمّا يخلّفها بعد حذفها ؛ وهو : « إذا ، المفجائية » ؟

أجابوا : لا يصح الاستغناء إلا في الضرورة الشعرية ؛ كقول القائل :
 من يفعل الحسنات الله يشكرها^(١) والشرُّ بالشرِّ عند الناس مثلاًن
 وقول الآخر :

ومن لم ينزل ينقاد للغي والصبا
 سيلفني على طول السلامة نادما

(١) ولا يصح في هذا البيت اعتبار « من » موصولة مبتدأ ، والجملة الاسمية خبرها ؛ لما يترقب على هذا من خلو الجملة الخبرية من رابط يربطها بالمبتدأ .

(١)

ومن النادر الذى لا يقاس عليه عندهم قوله عليه السلام فى حديث اللقطة (٢) .
 (...) فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها . . .) ويؤولون قوله تعالى :
 (وإن الشياطين لسيحونَ إلى أوليائهم لِيُجَادِلُوكم . وإن أطمعتموهم إنكم
 لمشركون . . .) على تقدير « قسم » قبل الشرط ؛ فيكون الجواب للسابق وهو
 القسم المقدّر (٣) ؛ والأصل عندهم : ولئن أطمعتموهم إنكم لمشركون . فجملة ؛
 « إنكم لمشركون » ، جواب للقسم لا للشرط ، ولم تذكر لام القسم مع أن القسم نفسه
 محذوف — (والأصل والله إن أطمعتموهم . . .) لأن ذكر اللام بعد حذفه ليس
 واجبا ، وإنما هو أقوى وأكثر . وبهذا التأويل يقولون فى آيات أخرى تشبه الآية
 السالفة فى رأيهم ، مع أنها تخالفها فى شيء هام ، ومن هذه الآيات قوله تعالى
 فى المشركين : (وإن لم ينتهوا عما يقولون لَيَمَسَّنَّ الذين كفروا منهم عذاب أليم)
 وقوله تعالى : (وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكوننَّ من الخاسرين) ، ووجه المخالفة
 هو أن المضارع مؤكد هنا بالنون ؛ فالقسم محتم ليسوغ التأكيد بها (٤) .

وقال آخرون : إن الفاء ليست محذوفة فى الآيات السالفة — وما يشبهها — وإنما هى
 مقدرة ملحوظة ؛ فكأنها مذكورة . ولكن كثرة النحاة لا ترضى هذا الرأى (٥) ، مع

(١) وكقول زهير فى معلقته :

فلا تكتُمَنَّ اللهُ ما فى نفوسكم ليخفَى ومهما يُكتم اللهُ يعلمُ

(٢) سبق معناها فى رقم ٧ من هامش ص ٤٤٨ لمناسبة أخرى .

(٣) أما جواب الشرط فمحذوف يدل عليه جواب القسم (ولهذا صلة بما يجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٦)

(٤) انظر ما يتصل بهذا الحكم اتصالا وثيقا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ .

(٥) جريا وراء الرأى الذى اختاره الرضه وآخرون . فقد جاء فى شرحه للكافية — ج ٢ ص ٣٩٤ —

ما نصه : (قال بعضهم : إن قوله تعالى : « إنكم لمشركون » جواب الشرط ، والفاء مقدرة . ولم يقدر
 قسما . وهو ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر ، كقوله :

من يفعل الحسنات اللهُ يشكرها والشرب بالشر عند الناس مثلان) ١٥.

ومثله أبو حيان فى كتابه البحر (ج ٤ ص ٢١٣) حيث يقول : (زعم الحوفي أن قوله تعالى :

« إنكم لمشركون » على حذف الفاء ، أى : فإنكم ، وهذا الحذف من الضرائر — أى : الضرورات —

أن الخلاف شكلي محض . إذ مؤداء في الرأيين التأويل بالحذف ، وإن اختلفا في نوع المحذوف . والتمحل ظاهر في تأويل الآية الأولى ، وفي الحكم على الحديث بالندرة ، لوجود شواهد أخرى فصيحة نثرية - لاتخضع للضرورة - وغير نثرية . فالأفضل أن يقال : إن الأعم الأغلب هو عدم حذف « الفاء » و « إذا » التي قد تنوب عنها ، وأنه يصح - مع القلة النسبية ، لا الذاتية - الاستغناء عنهما منفردين ومجتمعين ، إن كانت أداة الشرط هي : « إن »^(١) . . .

ويقول أبو حيان وفريق من النحاة إن « إذا » الشرطية قد تنفرد بخلو جوابها منهما إذا كان الجواب منفيًا بيان ، أو : ما ، أو : لا . وجعل منه قوله تعالى : « وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزؤاً . . . » - كما سبقت الإشارة لهذا^(٢) .

(ح) هل يصح أن يقترن الجواب بالفاء في غير تلك المواضع التي لا يصلح فيها أن يكون فعل شرط ؟ أجابوا :

١ - إن كان فعل الجواب مضارعاً يصلح فعلاً للشرط جاز : إما تجرده من « الفاء » مع وجوب جزمه ، وإما اقترانه « بالفاء »^(٣) ؛ بشرط أن يكون مثبتاً أو منفيًا بـ « لا » ، قيل : أو « لَمْ » أيضاً ، (فني « لم » خلاف ،) ومتى اقترنت « الفاء » به وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط . ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب : إذ لو كان الجواب لوجب جزمه ، والحكم بزيادة الفاء زيادة مطلقة ، يراعى فيها تقدير سقوطها . لكن العرب التزمت رفعه معها ؛ فدلّ هذا على أصالة الفاء ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر ، وليست زائدة للربط . ومن أمثلته قوله تعالى : « (فمن يؤمن بربه فلا يخافُ بخسًا ولا رهقًا) وقوله تعالى : (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخافُ ظلمًا ولا هتضمًا) ، أي : فهو لا يخافُ . . .

= فلا يكون في القرآن وإنما الجواب محذوف . و « إنكم لمشركون » - جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله إن أطمعتم . . .) . ١ . ٥ . والخلاف بين الرأيين شكلي - كما سيحى .

(١) لأن أكثر الأمثلة المسووعة الخالية منها كانت أداة الشرط فيه هي : « إن » .

(٢) في النوع الخامس - ص ٤٦٠ - .

(٣) انظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ٤٦١ .

فإن لَمْ يوجد في الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أول القصة ، كقراءة من قرأ قوله تعالى في حكمة شهادة المرأتين : (إن تَصِلْ إحداهما فتصدَّ كَرُّ إحداهما الأخرى) بكسر همزة : « إن » ورفع المضارع : « تُصدِّ كَرُّ » . والتقدير : فهى - أى : القصة - تُذكَّر ، ونحو : إن قام المسافر فیتبعه صديقه . أى : فهو - الحال والشأن - يتبعه صديقه (وفي هذه القراءة نوع تكلف لا داعى له) .

ومن أمثلة عدم اقترانه « بالفاء » مع نفيه بالحرف « لا » ووجوب جزمه باعتبار هذا المضارع وحده جواباً للشرط مباشرة - قوله تعالى : (« وإن تعدوا نعمة الله لا تُحصوها ») فالمضارع : « تُحصوا » هو جواب الشرط مجزوم بحذف النون .

٢ - إن كان فعل الجواب ماضياً متصرفاً ، مجرداً من « قد » و « ما » ... وغيرهما مما يتصل به ويوجب اقترانه بالفاء - طبقاً لما تقدم - فله ثلاثة أضرب : فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى فالواجب اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » قبله إن لم تكن ظاهرة ؛ لتقربه من الحال القريب من الاستقبال ؛ كقوله تعالى في سورة يوسف : (إن كان قميصه قد من قبيل فصدقت ...)^(١) أى : فقد صدقت . وإن كان ماضياً في لفظه مستقبلاً في معناه ، غير مقصود به وعد أو وعيد - امتنع اقترانه بالفاء : نحو إن قام المسافر قام زميله .

وإن قصد بالماضى الذى معناه المستقبل ، وعد أو وعيد ، جاز اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » ؛ لإجراء له مجرى الماضى لفظاً ومعنى للمبالغة في تحقق وقوعه ، وأنه بمنزلة ما وقع . ومنه قوله تعالى : (ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم ...) . وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل في حقيقته وليس ماضياً . ويندرج تحت الوعد والوعيد ما كان غير صريح في أحدهما ولكنه ملحوظ في الكلام ، مراد

(١) المضى حقيقى هنا . وقد يقال إنه مؤول بمثل التأويل الذى جرى على آية أخرى سبقت (فى رقم ٣ من ص ٤٤٤) وهى قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) . إذ المراد فيهما : إن يثبت في المستقبل أنى قلته فقد علمته ، وإن يثبت في المستقبل أن قميصه قد .

ومثل هذا التأويل حسن إن استقام عليه المعنى ؛ فيجدر الاقتصاد عليه في هذه الصورة المعينة ومنع إباحته إن لم يستقم عليه المعنى ، وبهذا التقييد تمتنع الصور الأخرى الحالية من « قد » لفظاً ، والى قد يقع في الوهم الخاطىء والاعتبار الفاسد اشتغالها على « قد » تقديراً مع أنها مفقودة .

منه ؛ فيدخل الدعاء بنوعيه (الخير والشر) فن الدعاء بالخير قول الشاعر :
 وإذا ارتحلتَ فشيتعتك سلامةٌ حيث أنجعتَ ، وديمةٌ مدارُ
 ومن الدعاء بالشر . . . قول جميل يخاطب غراب البين ، داعياً عليه :
 فإن كان حقاً ما تقول فأصبحتُ همومك شتى ، والجناح كبيرُ
 ودُرّتْ بأعداء حبيبك فيهمو كما قد تراني بالحبيب أدورُ
 ويدخل التخويف وبيان العواقب ؛ كالذي في قول النابغة الجعدي :
 الحمد لله لا شريك له من لم يقمها فنفسه ظلما
 أي : فظلم نفسه .

(د) قد يتزل بعض الظروف منزلة الشرط فيكون مضافاً لجملة بعده مباشرة ، ومنصوباً لعامل في الكلام المتأخر عنها ، المترتب عليها ؛ كأنه جواب لها ، معلقٌ عليها ؛ كتعليق الجملة الجوابية على الشرطية ، ومن الأمثلة لذلك قوله تعالى في موقف الكفار من القرآن الكريم : (وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفكٌ مبين) ، وقد سبق^(١) تفصيل هذه المسألة ، وبيان صورها المختلفة .

(هـ) بمناسبة الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يميزه الكوفيون من جواز جزم المضارع الواقع - مباشرة - في جملة بعد جملة الصلة^(٢) ، أو في جملة بعد الجملة الواقعة صفةً لنكرة^(٣) ، بشرط أن تكون الجملة المشتملة على المضارع المراد جزمه بمنزلة الجواب والجزاء لجملة الصلة ، أو الصفة . ففي مثل : الذي يكرمني أكرمه - وكل رجلٍ يقول الحق أحترمه - يميزون جزم المضارعين : « أكرم » ،

(١) في الجزء الثاني ، باب الظرف ، م ٧٩ « و » من ص ٢٥٧ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٦٨ ثم في باب الاستثناء (ج ٢ م ٨٣ هامش ص ٣٣١ عند شرح بيت ابن مالك :

« وحيث جراً فهما حرفان . . . » وفي باب حروف الجر ، م ٨٩ رقم ٢ من هامش ص ٤٠٩ .

(٢) لهذه بيان في ج ١ م ٢٧ ص ٣٨٣ باب الموصول (الكلام على صلة الموصول والرباط)

وهناك قصة طريفة تؤيد هذا الحكم .

(٣) لهذه بيان في ج ٣ م ١١٤ ص ٤٦٣ « ز » باب النعت (بالجملة وشبه الجملة) .

.....

 و «أحترم» لأن جملة كل منهما - على اعتبار الحملتين بمنزلة جوابين للصلة والصفة - ، شبيهة بجملة الجواب للأداة الشرطية ؛ كالتأنيدي على الجملة التي قبلها. فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك .

وهذا قياس مرفوض ؛ فالحجة القوية هي : «السمع عن العرب» . وما عرضه الكوفيون من أمثلة قليلة . غير صالح لتأييد دعواهم . فيحسن الاقتصار على المسموع القليل ، دون القياس عليه . وإنما سجلنا رأيهم هنا لتعرف به ذلك الوارد المسموع دون الموافقة على محاكاته .

* * *

أحكام عامة تختص بجملتي الشرط والجواب معاً.

١- ما يختص بهما من ناحية نوعهما ، وكيفية إعراب فعلهما :

جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية ، وفعلها وحده هو فعل الشرط - كما عرفنا - ؛ سواء أكانت ماضوية أم مضارعية . فلها من هذه الناحية صورتان . أما جملة الجواب فقد تكون فعلية - ماضوية^(١) أو مضارعية - وقد تكون اسمية بشرط اقترانها بالفاء ، أو ما يستلزمها ، طبقاً لما سبق^(٢) .

والصور السالفة كلها صحيحة ، قياسية . ولكنها - مع صحتها - مختلفة الدرجة في قوة الفصاحة والسمو البلاغي ؛ فبعضها أقوى وأسمى من الآخر ؛ تبعاً لنصيبه من كثرة الاستعمال الوارد في الأساليب العالية المأثورة . وقد يختلف هذا الوارد في ضبط المضارع وإعرابه .

هذا ، ويلاحظ : أن الماضي في الجملتين قد يكون ماضياً لفظاً ومعنى ؛ بحسب أصله قبل مجيء أداة الشرط الجازمة ، فإذا جاءت جعلته ماضياً لفظاً ، لا معنى ، لأنها تجعل زمنه مستقبلاً^(١) ؛ فيظل ماضياً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذي تغير فصار بسببها مستقبلاً .

كما يلاحظ أن المضارع في الجملتين قد يكون مضارعاً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، فإذا دخلت عليه : « لم » الجازمة تركته مضارعاً لفظاً لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه ماضياً ؛ فيظل مضارعاً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذي تغير وصار زمناً ماضياً . وإذا سبقتهما معاً أداة شرط جازمة خلت زمنه للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود : « لم » ذلك أن أداة الشرط الجازمة لا بد أن تخلص زمن الفعل في الجملة الشرطية ، وفي الجملة الجوابية - للمستقبل^(٣) المحض ؛ سواء أكان هذا الفعل مضارعاً أصيلاً ، أم كان ماضياً أصيلاً (أي : ماضياً لفظاً ومعنى) أم ماضياً معنى فقط دون لفظ - كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » فإن صورته صورة المضارع ، ولكن

(١ و ١) مع مراعاة ما سبق في رقم ٢ من ص ٤٦٦ . (٢) في ص ٤٥٨ .

(٣) راجع ما سبق متصلاً بهذا في آخر رقم ٣ من هامش ص ٤١٤ .

زمنه ماض ، بسبب « لم » فهذه الأفعال تتجرد للزمن المستقل وحده ؛ بسبب أداة الشرط الجازمة^(٣) وفيما يلي ترتيب درجاتها :

الأولى : أن يكون الفعلان مضارعين أصيلين مجزومين ، لفظاً^(١) بأداة الشرط لأن أحدهما فعل الشرط ، والثاني هو فعل الجواب المباشر^(٢) ؛ كقوله تعالى : (« يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم . . . ») ، وقوله تعالى : (« وإن تعودوا نعدو »)^(٣) وقوله : (وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يُوفَّ إليكم . . . ») .

الثانية : أن يكون الفعلان ماضيين لفظاً ؛ فيبينان لفظاً ويجزمان محلاً - أي : أن كلاهما مبنى في لفظه ؛ (كالأشأن في الأفعال الماضية كلها) ولكنه في محل جزم ؛ لأنه فعل الشرط ، أو فعل الجواب ، والأصل في فعل الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظاً ؛ فكذلك يجزم ما يحلّ محلهما . ولما كان الماضي لا يجزم لفظاً وجب جزمه محلاً^(٤) . ومن الأمثلة : من أسرف في الأمل ، قصر في العمل ، وقول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمه ذمّوه بالحق وبالباطل

وقول الآخر :

إن اللثام إذا أذلتهم صلّحوا على الهوان ، وإن أكرمتهم فسدّوا

(١) هذا إن لم تتصل بالمضارع إحدى النونين ، فإن اتصلت به إحداهما كان مبنياً في محل جزم ؛

- كما في ص ٢٧٩ - .

(٢) أي : الذي يعتبر وحده فعل الجواب مجزوماً ، وهو مع فاعله جملة فعلية هي جملة الجواب ؛ وليست في محل جزم . بخلاف بعض الحالات الأخرى ، كالتى يكون فيها المضارع مع فاعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي الجملة الجوابية ، في محل جزم - كما سيجه في هامش ص ٤٤٣ - ففى هذه الصورة وأمثالها لا يكون هو فعل الجملة الجوابية إذ الجملة المضارعية هنا خبر محذوف ، وليست هي الجواب ، وليس المضارع فيها مجزوماً .

(٣) أول الآية : (إن تستفتحو فقد جاءكم الفتح ، وإن تستهروا فهو خير لكم ، وإن تعودوا نعدو . . .) .

(٤) لهذا الجزم المحل آثاره في التوابع ؛ كالعطف والبدل وغيرها . فإذا عطف عليه مضارع متحد معه في الزمن وجب جزم المضارع المعطوف . وإن أبدل منه مضارع جزم أيضاً ، وهكذا . وإن عطف عليه ماض كان مبنياً في اللفظ ، مجزوم المحل .

ويدخل^(١) في هذه الدرجة: الماضي معنى دون لفظ - وهو المضارع المسبوق بالحرف «لم» ؛ نحو : إن لم تتأهب للأعداء لم تتغلب عليهم - من لم يهيئ للغاية وسائلها عوقب بالخيبة في إدراكها - من قصر في الوسيلة لم يفز بتحقيق الأمل - وقد سبق^(٢) الكلام على إعراب المضارع المسبوق «بلم» .

الثالثة : أن يكون فعل الشرط ماضياً - ولو معني - وفعل الجواب مضارعاً أصيلاً كقوله تعالى : (من كان يريد حَرْثَ الآخرةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ، ومن كان يريد حَرْثَ الدُّنيا نُؤْتِهِ مِنْهَا ، وماله في الآخرة من نصيب) . فالماضي مبني في محل جزم ، والمضارع المجرد مجزوم مباشرة . ومثل ؛ من لم يفتنم الفرصة يعاقب بالحِرمان ، ويجوز رفع المضارع ، وهذا حسن ، ولكن الجزم أحسن^(٣)

الرابعة : أن يكون فعل الشرط مضارعاً أصيلاً مجزوماً ، وفعل الجواب ماضياً - ولو معني - وهذه الصورة أضعف الصور ؛ حتى خصتها بعض النحاة بالضرورة الشعرية . ولكن الصحيح أنها ليست مة صورة على الشعر ، وإنما تجوز في النثر مع قلتها . ومن أمثلتها نثراً قول النبي عليه السلام (من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له) . وقول عائشة عن أبيها وهي تحدث الرسول عليه السلام : « إن أبا بكر رجلٌ أسيف^(٤) ؛ متى يتقم مقامك^(٥) رَقَّ » . ومن أمثلتها شعراً قول القائل يمدح ناصره :

مَنْ يَسْكِدُنِي^(٦) بِيَسِيئِي كُنْتُ مِنْهُ
كَالشَّجَا بَيْنَ حَلَقِهِ وَالْوَرِيدِ
وقول الآخر في أعدائه :

إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً
مني ، وما يسمعون من صالح دفنوا...^(٧)

* * *

(١) ومثل قول الشاعر :

ومن عاتب الجهال أتعب نفسه
ومن لأم من لا يعرف اللوم أفسداً

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٤١٤ .

(٣) وسيجيء هذا الحكم في الصفحة التالية وفيها أمثلة للرفع المطلوب هنا .

(٤) كثير الأسف والحزن والبكاء ؛ خوفاً من الله .

(٥) تريد : متى يقيم مقامك في الصلاة إماماً بالناس وقت تخلفك عن الإمامة .

(٦) كاد ، يكيد ، كيداً - خدع ومكر .

(٧) وفي نوعي الفلن يقول ابن مالك في بيت أشرنا إليه في هامش ص ٤٢٤ مناسبة هناك :

وما ضيئين أو مضارعين
تلفيهما ، أو متخالفين

٢ - ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع في الجواب وجزمه :

الأصل أن يكون المضارع في الجواب مجزوماً . لكن يصح جزمه ورفعها إن كان فعل الشرط ماضياً - لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المحزوم بلم ، فكلا الضبطين حسن ، ولكن الجزم أحسن . - كما أشرنا (١) - وقد سبقت أمثلة الجزم . ومن أمثلة الرفع قول الشاعر يَمْسُدِح :

وإن أتاه خليل يوم مَسْعَبَةٍ
يقول : لا غائبٌ مالي ، ولا حريمٌ (٢)

وقول المتغزل :

إن رأيتي تميلُ عنى كأن لم يكُ بيني وبينها أشياءُ
وقولهم : من لم يتعود الصبر تُودى (٣) به العوادي .

فإن كان فعلاً الشرط والجزاء مضارعين لفظاً ومعنى وجب جزمهما إلا على رأى ضعيف يجيز رفع المضارع الواقع جواباً في النثر وفي النظم ؛ مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (أيها تكونوا يدرككم الموت ، ولو كنتم في بروج مُشيدَة) برفع المضارع « يدرك » ، وبقول الشاعر :

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ
إذك إن يُصرعُ أخوك تُصرعُ

وقول الآخر يخاطب جملته :

فقلت : تحملُ فوق طوقك إنها مطبّعةٌ ، من يأتها لا يضيرُها (٤)

والأفضل إهمال هذا الرأى قدر الاستطاعة ، منعاً للخلط واللبس ، ولأن ذلك الاستدلال واه ؛ فرواية القراءة المذكورة موضع شك ، وبقية الأمثلة قليلة ، فوق أنها مقصورة على الشعر ؛ ولذا قال بعض النحاة : إنه لا يصح الرفع مطلقاً إلا في الضرورة الشعرية .

(١) في الصفحة السالفة .

(٢) لا حرم « لا ممنوع » . أى يقول : مالى غير ممنوع . وقد سبق هذا البيت للمناسبة عينها

(٣) أى : تذهب به وتهلكه .

في هامش ص ٤٥٨ .

(٤) يقال إن الشاعر : أراد أن يضع فوق جملة قرينة أو غرارة كبيرة ملوثة طعاماً ، وأن يشجمه

على احتمال عبثها الثقيل ، فقال له هذا (إنها مطبّعة . . . » أى : إن القرينة أو الغرارة ملوثة ، من يأخذ

منها شيئاً فإنه لا ينقصها) .

لكن كيف نعرب المضارع المرفوع في جملة الجواب كالحالتين السالفتين ؟

١- الخير : أن نواجه الحقيقة والأمر الواقع ؛ فنقول عند وقوعه مرفوعاً في الشعر وليس له معمول متقدم على الأداة : لأنه جواب الشرط ، مرفوع للضرورة أو على لغة ضعيفة . وعند وقوعه في النثر : إنه مرفوع ، محاكاةً لتلك اللغة الضعيفة . ولا داعي للتأويل المرهق ، والتقدير ، وافترض الحذف ، أو التقديم ، أو التأخير ... ، رغبة في الوصول إلى وسيلة تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف ، إلى نطاق شيء آخر يبيح رفعه بغير ضعف ؛ وبغير أن يكون جواب شرط . وفي هذا ما فيه من التكلف الذي لا يطابق الواقع . فوق ما يُوجّه إليه من اعتراضات أخرى^(١) .

(١) من أمثلة هذا التكلف والإرهاق ما يقوله سيبويه وبعض أئمة النحاة :

«١» يقول سيبويه : إن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضي - مثل : إن رأيتُ تميلُ عنى ... ، ليس هو جواب الشرط ، وإنما هو دليل على الجواب ، وتسميته بالجواب : تساهل ، أو مجاز لدلالته على الجواب . والجواب الحقيقي محذوف ، وهذا المضارع المرفوع قد تأخر مع فاعله عن موضعهما الأصلي الذي يسبق أداة الشرط . والأصل عنده : تميلُ عنى إن رأيتُ تميلُ . فالجواب محذوف دل عليه جملة : (تميلُ عنى) . وهذه الجملة المتقدمة على أداة الشرط قد تركت موضعها وجاءت متأخرة عن الجملة الشرطية ؛ ففي الكلام أمران ؛ حذف الجواب ، وتأخير ما يدل عليه . وعلى هذا لا يجوز جزم ما عطف على هذا المضارع ، ويجوز أن يفسر ناصباً للاسم الذي قد يكون قبل الأداة ؛ مثل : محمداً إن جاء أكرمهُ وأرعاه .

وقال الكوفيون والمبرد : إن المضارع وما يتصل به هو الجواب ، ولكن على تقدير «الفاء» التي تدخل على الجواب أحياناً ؛ فتقوم في إفادة الربط بين جملي الشرط والجواب مقام جزم الفعل ، ولا يجوز معها الفعل ؛ استغناء بها في الربط عن الجزم - كاسبق في ص ٤٥٨ - . ويعرب هذا المضارع المرفوع مع فاعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي جواب الشرط في محل جزم . ويجب عندهم رفع المضارع في هذه الصورة ؛ لأن المضارع الواقع في حيز «فاء» الربط على الصورة السالفة واجب الرفع بالرغم من أن الفاء هنا مقدرة - سواء أكان فعل الشرط ماضياً ، نحو قوله تعالى : (ومن عاد فينتقمُ الله منه) أم مضارعاً كقوله تعالى : (فمن يؤمنُ بربه فلا يخافُ نجساً ولا رهقاً) . ففي الكلام - عندهم حذف الفاء وتقدير وجودها ، وحذف المبتدأ ، وتكوين جملة منه ومن خبره تعرب جواب الشرط ، وجملة الجواب في محل جزم ، فيجوز العطف عليها بالجزم ، ولا يصح أن يكون لها معمول مقدم ولا أن تفسر عاملاً . وهذا الرأي - برغم ما فيه - أقرب من رأى سيبويه إلى القبول .

وهناك رأى ثالث قد يكون أقربها إلى السداد - برغم ما فيه أيضاً - وملخصه : أن المضارع مرفوع لا لسبب ما ذكر ، ولكن لأن أداة الشرط لم يظهر لها تأثير في لفظه ؛ لأنها عجزت عن التأثير في لفظ فعل الشرط الماضي فضعفت عن الوصول إلى المضارع لتؤثر في لفظه أيضاً !! وهذا التعليل واضح الفساد . فما السبب في عجزها هنا وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضي ، مع أن فعل الشرط ماضٍ =

ب - فإن كان له معمول متقدم على الأداة فأكثر النحاة يميل إلى رفع المضارع ،
وفي هذه الصورة يكون المضارع دليل الجواب وليس جواباً حقيقياً ؛ نحو :
طعامتنا إن تزرنا تأكل ، ' قطعاً - بالنصب - مفعول مقدم للمضارع :
« تأكل » الذي يعتبر دليل الجواب المحذوف ، ولا يصح أن يكون جواباً حقيقياً ،
لأن الجواب الحقيقي لا يتقدم هو ولا شيء من معمولاته على الجملة الشرطية ،
ولا على الأداة كما سلف (١) - .

أما لوجهنا كلمة « طعام » مرفوعة على اعتبارها مبتدأً فالأحسن الأخذ بالرأى
الأقوى الذي استخلصناه من عدة آراء ، وشرحناه . . . (٢) . . .

* * *

سنى الحاليتين؟ ومن ثم يظهر فساد التعليل -؛ برغم ما سجله من أن الأداة عجزت عن التأثير في لفظ المضارع .
وهذا نوافقه عليه - وهو فوق ذلك مقصور على إحدى الحاليتين . فلا يشتمل على الآتية ؛
« ب » ويقول سيبويه : فإن كان المضارع مرفوعاً بعد فعل الشرط المضارع فإن تقدم على أداة الشرط
عامل يطلب المضارع المتأخر المرفوع فالأفضل اعتبار هذا المضارع المتأخر منقولاً من مكان سابق
على أداة الشرط ، وأنه ترك مكانه الأصلي وتأخر عنه إلى المكان الذي حل فيه بعد الجملة الشرطية ، فهو دليل
الجواب ، وليس جواباً حقيقياً إلا من باب التساهل أو المجاز . ويجب عنده اعتبار هذا المضارع الذي
تأخر من تقديم معمولاً هو وفاعله العامل المحتاج إليهما قبل أداة الشرط . في المثال السالف : (إنك إن
يصرع أخوك تصرع) . يكون المضارع « تصرع » مع فاعله خبر « إن » ، وتكون هذه الجملة الفعلية
قد تأخرت من مكانها الأصلي ؛ كما سبق . وإن لم يوجد قبل أداة الشرط عامل يحتاج للمضارع المرفوع
وجب تقدير الفاء ، والمضارع بعدها مع فاعله خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره
في محل جزم ، جواب الشرط . . .

ويرى الكوفيون والمبرد ومن معهم تقدير الفاء هنا كما قدروها هناك (في « ا ») ويتساوى عندهم أن
يكون فعل الشرط ماضياً وأن يكون مضارعاً . وهذا خير من رأى سيبويه .

(١) راجع التفصيل في رقم ٣ من ص ٤٤٩ ؛
(٢) هنا وفي ص ٤٤٩ والتي بعدها . وفيما سبق من رفع المضارع في الجزء يكتفى ابن مالك ببيت
واحد لا إيضاح فيه ولا تفصيل - وقد تقدم في هامش ص ٤٢٤ لمناسبة هناك - هو :

وبعد ما ضِرَّ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعَهُ بَعْدَ مَضَارِعٍ وَهَنْ ٦
ثم أرفده بيين سبق شرحهما في مكانهما الأنسب من ص ٤٦٣ ، وهما :

واقْرُنْ « بفا » حتما جواباً لَوْجِعِلْ شَرَطًا لِ « إن » أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ ٧
وَتَخَلَّفُ « الفاء » « إذا المفاجأة » كَيْنَ تَجِدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةً ٨

٣ - ما يختص بهما من ناحية عطف مضارع على أحدهما :

(١) إذا وقع بعد جملة الجواب - ولو كانت اسمية ، لأنها في محل جزم - مضارع مقرون بالواو أو الفاء ، جاز فيه ثلاثة أوجه إعرابية ؛ يختار منها المتكلم والمعرب ما يناسب السياق ، ويساير معنى التركيب^(١) .

أولها : اعتبار « الواو » و « الفاء » حرفي استئناف ؛ فالجملة بعدهما استئنافية مستقلة في إعرابها عما قبلها ، والمضارع فيها مرفوع - إن كان مجرداً من ناصب وجازم ، ومن نوني التوكيد - ومن الأمثلة قوله تعالى : (وَإِنْ تَسُدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ ، يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ؛ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) ، برفع المضارع « يغفر » بعد فاء الاستئناف ، وقوله تعالى : (وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ وَيَسُدِّرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) ، برفع المضارع : « يدر » بعد واو الاستئناف ، وقول الشاعر يمدح :

فإن يتهلك أبو قابوس^(٢) يتهلك ربيعُ الناس والبلدُ الحرامُ
وإذاخذُ بعدهُ بيدِ نَابِ عَيْشٍ أجيب^(٤) الظَّهْرُ ، ليس له سننامُ^(٥)
برفع المضارع : « نأخذ » بعد واو الاستئناف .

ثانيها : اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية - وهما عاطفان أيضاً مع السببية والمعية - والمضارع بعدهما منصوب « بأن » مضمرة وجوباً (بالتفصيل الذي سبق إيضاحه عند الكلام على فاء السببية ، وواو المعية)^(٥) . كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول ، ولكن بعد نصب الأفعال المضارعة : يغفر - يدر - نأخذ .

(١) كل وجه من هذه الثلاثة يقوم على اعتبار معنى خاص به ، يخالف الآخر ، وواجب المتكلم والمعرب اختيار الوجه الإعرابي الذي يقوم على الاعتبار المناسب للسياق ، ولما يقتضيه المعنى . ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه الثلاثة تصلح لكل أسلوب ، وتباح في كل تركيب بغير تقيد بهذا الاعتبار المعين الخاص ، وإلا صارت اللغة فوضى بسبب محو القيود ، أو إهمالها ، وإهمال الاعتبارات التي تميز المعاني بعضها من بعض .

(٢) هو النعمان بن الحارث الأصغر . (٣) ذنب - عقيب .

(٤) مقطوع . يريد : لا ظهر له ولا سننام ، لضعفه وهزاله . فلا خير فيه .

(٥) في ص ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، وهما شهما . وقالوا في سببه : إن الذي سوغ وقوعهما للسببية والمعية هنا ، دون أن يتحقق شرط إضمار « أن » بعدهما وجوباً ؛ - وهو النفي المحض ، والطلب المحض ، وما ألحق =

ثالثها : اعتبارهما حرفي عطف مجردين له - فلا يفيدان سببية ولا معية -
 والمضارع بعدهما مجزوم ؛ لأنه معطوف على جواب الشرط ؛ فإن كان جواب
 الشرط مضارعاً مجزوماً مباشرة ، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله ، وإن كان
 فعل الجواب ماضيّاً فهو مجزوم محلاً ، والمضارع المعطوف مجزوم لفظاً ، مراعاة
 لمحل المعطوف عليه . وكذلك إن كان الجواب جملة اسمية أو فعلية ؛ فإنها تكون
 في محل جزم ، والمضارع المعطوف عليها مجزوم لفظاً تبعاً لمحلها . كالأمثلة التي
 سبقت في الوجه الأول ، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعة : يغفر - يذر - نأخذ ،
 وكقول الشاعر :

ومن يَسْتَسْبِعْ - جاهداً - كل عثرة يسجدُها ؛ ولا يسلمُ له - الدهر - صاحبُ

والكوفيون يجعلون « ثم » كالواو في الأوجه الثلاثة السالفة^(١) ؛ فكلاهما
 إما للاستئناف ، وإما للعطف الخالص ، وإما للعطف مع المعية . . .

(ب) وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفة بعد الجملة الشرطية
 مباشرة ، متوسطاً بينها وبين الجملة الجوابية ، فأكثر النحاة يميز فيه وجهين ؛
 يختار منهما المتكلم والمعرب ما يناسب السياق .

أحدهما : اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مجزوم ؛
 لأنه معطوف بها على فعل الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً ؛ كقوله تعالى : (إنه من
 يَسْتَقِ وَيصبرُ فإن اللهَ لا يضيعُ أجرَ المحسنين) ، ومثل : من يتكلمُ فيُسرفُ

صهبا ، مما شرحناه في مكانه - أن جواب الشرط قبلهما غير متحقق الوقوع ؛ فثله مثل النفي أو الطلب
 وملحقهما . فهم يريدون إرجاع النصب هنا إلى استيفائهما شرطهما من الوقوع بعد النفي أو الطلب تأويلاً .
 ولكن السبب الحق هو الاستعمال العربي الذي نصب المضارع بعدهما مع عدم تحقق الشرط الأصلي .
 وما تجب ملاحظته أن الأخذ بهذا الوجه وجعلها للمعية والسببية - إنما هو اختياري محض
 أمره للمتكلم يختاره ، أو يختار غيره على حسب الاعتبار المناسب للسياق . لكن إذا اختارها للسببية
 والمعية وجب نصب المضارع بأن ، ووجب أن تكون مضمرة . فالاختيار جائز ، ولكن النتيجة المترتبة
 عليه حتمية .

(١) وفريق آخر يزيد على أحرف العطف السالفة حرف العطف : « أو » ، ورأيه ضعيف كراى
 الكوفيون هنا ؛ لضعف الشواهد التي يحسن عدم القياس عليها .

يكنّ عرضةً للزلل . . . أو : ويسرف ، أو : ثم يسرف . ومثل : من تكلم فيكثر - أو : يكثر ، أو : ثم يكثر - كان عرضةً للزلل . . . بجزم الأفعال المضارعة : (يصبر - يسرف - يكثر . .) ؛ لأنها معطوفة ، والمعطوف عليه مجزوم لفظاً أو محلاً ؛ فهي تابعة له في الجزم فتُجزم لفظاً .

والآخر ؛ النصب على اعتبار الفاء للسببية مع العطف ، والواو للمعية مع العطف ، وثم - عند الكوفيين - للعطف مع المعية ، والمضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الثلاثة . ومن الأمثلة نصب الأفعال المضارعة السابقة كلها . وكذا نصب المضارع : « يخضع » في قول الشاعر :

ومن يقترَبُ منا ويخضعَ نُؤوهِ فلا يَخْشَ ظُلماً ما أقام ولا هَضْماً

أما الاستئناف فيمنعه أكثر النحاة ؛ بحجة أنه لا يصح الاستئناف قبل أن تستوفى أداة الشرط جمليتها (الشرطية والحوائية معاً) ؛ كى يتم المعنى المرتبط بأداة الشرط . ووضعُ الجملة الاستئنافية بين جملي الشرط والحواب إنما هو لإحكام الجملة الأجنبية بين جمليتين متلازميتين في المعنى .

ويرى المحققون : أن رفع المضارع المتوسط بين جملي الشرط والحواب جائز بعد حرف مما سبق . وحجتهم أنه لا مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية جملة استئنافية معترضة ، وليست للاستئناف المحض . ورأيهم صحيح^(١) ، ولا ضرر في الأخذ به إن اقتضاه المعنى .

وعلى هذا يجوز في المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذي تتوسط جملته بين جملي الشرط والحواب - الأوجه الثلاثة ؛ وهي الرفع على اعتبار الجملة استئنافية اعتراضية ، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً ، والنصب على اعتبار « الواو » ، و« ثم » للعطف مع المعية ، و« الفاء »

(١) لأنه تطبيق على ما قرره النحاة من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملي الشرط والحواب ، واستدلوا بأمثلة من القرآن الكريم (راجع الجزء الثاني من المعنى ، باب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وكذلك الصبان هنا ، وحاشية ياسين على التصريح) .

وقد يقال : لم امتنع على الاستئناف المحض ، دون الخالي من صفة الاعتراض ؟ أجابوا : أن الاستئناف المحض يشعر بتأم الكلام قبله ، دون الاعتراض .

العطف مع السببية ، وأن المضارع منصوب بأن مضمرة . وجوباً بعد الثلاثة ، وبهذا يكون حكمه واحداً بعد الأحرف السالفة ، لا يختلف باختلاف وقوعه بعد الجملة الجوابية ، أو توسطه بينها وبين الجملة الشرطية^(١) . . .

« ملحوظة » : إذا توسط المضارع بين جملة الشرط والجواب ، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفة أعرب « بدلا » ، إن كان مجزوماً ، وأُعربت جملته «حالا»
- في الغالب - إن كان مرفوعاً . فمثال الأول :

مَتَى تَأْتَانَا - تُلْسِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا - تَتَجَدُّ حَطَبِيًّا جَزْلاً ، وَنَارَاتُنَا جَجَاً
والثاني :

مَتَى تَأْتَهُ - تَعْشُو^(٢) إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ - تَتَجَدُّ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدٍ

* * *

٤ - ما يختص بهما من ناحية حذفهما معاً :

يصح حذف الجملتين معاً - في النثر والنظم - بشرط أن تقوم قرينة تدل عليهما . والأغلب عند حذفهما أن تكون أداة الشرط هي : « إن » ، مثل قول الشاعر . وهو يودع أحبابه :

نُودِعُكُمْ ، وَنُودِعُكُمْ قُلُوبِيًّا لَعَلَّ اللَّهَ يَجْمَعُنَا . وَإِلَّا ...
يريد : وإلا يجمعنا هلكننا ، أو شقيننا .. أو نحو ذلك مما يساير المعنى الناشئ من الجملتين المحذوفتين . ومثل قول الآخر في فتيات ينصحن أخرى اسمها : سلمى - برفض الزواج من رجل فقير مُعْدِم :

(١) وفي المضارع المسبوق بالواو أو الفاء مع وقوعه بعد الجملة الجوابية يقول ابن مالك :

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرِنُ «بالفا» أو «الواو» بتثليث قَمِنُ (قمن ، أى : جدير) . والمراد بالتثليث الأوجه الثلاثة التي ذكرناها باعتباراتها المختلفة ، ولم يذكر «ثم» في رأى الكوفيين . وانتقل إلى حكم هذا المضارع إذا توسط بين جملة الشرط والجواب ؛ فقال :
وجزماً أو نصباً لفعلٍ إثرَ «فا» أو «واو» أن بالجملتين اكتنفاً (إثر : بعد - اكتنف : أحيط) يريد : أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يتعين نصبه أو جزمه إن اكتنفته الجملتان ، أى : أحاطت به جملة الشرط والجواب . واقتصر على ما سبق دون بيان الشروط والأوجه والاعتبارات .
(٢) وجرى «الواو» دليل على أن الفعل غير مجزوم .

قالت بنات العلم: ياسلّمسى وإنّين^(١) كان فقيراً مُعديماً؟ قالت: وإنّين^(١).

التقدير: يا سلمى: أتزوجينه وإن كان فقيراً مُعديماً؟ قالت: وإنّين،
أى: وإن كان فقيراً مُعديماً أتزوجهُ...

ومن أمثلة حذفهما بعد أداة غير «إن» قوله عليه السلام: (مَنْ فَعَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَآ). التقدير: ومن لا يفعل فلا حُسْن منه. وكذا قول العرب: مَنْ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا فَلَآ، أَى: وَمَنْ لَا يَسَلِّمُ عَلَيْكَ فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيْهِ، وقول الشاعر:

فإنّ المنية من يخشها فسوف تصادفهُ أينما...

أى: أينما يذهب تصادفهُ^(٢)...

أما حذف فعل الشرط وحده، أو الجملة الشرطية كلها دون الجوابية فقد سبق^(٣). وكذلك سبق^(٤) الكلام على حذف الجملة الجوابية وحدها.

(١١ و١) الأصل: «وإنّ»... زيد في آخره نون ساكنة جاءت لضرورة الشعر. وتسمى هذه النون بتنوين الضرورة، كما تسمى بالتنوين العالى؛ إما لغلو؛ أَى: زيادته، وإما لغلو، أَى: نفاسته؛ بسبب قلته...

(٢) فيما سبق من حذف جملة الشرط، أو جملة الجواب، أو هما معاً، أو فعل الشرط وحده، اكتفى ابن مالك بالبيت الآتى:

والشرطُ يُغْنِي عن جوابٍ قد عَلِمَ والعكسُ قد يَأْتِي إنَّ المعنى فُهِمَ

يريد: أن الجملة الشرطية قد تفي عن الجملة الجوابية، وتدل عليها عند حذفها. فلا مانع - في هذه الحالة - من حذف الجوابية. كما أن العكس قد يقع. - وهو حذف الجملة الشرطية لدلالة الجوابية عليها، وإغنائها عند حذفها. فاحذف في صورتين جائز؛ بشرط القرينة الدالة، وأن يكون المعنى المراد مفهوماً بعد الحذف: فلا ليس ولا اضطراب فيه.

(٤) في ص ٤٥٢.

(٣) في ص ٤٤٦ و ٤٤٨.

المسألة ١٥٨ :

اجتماع الشرط والقسم ، وحذف جواب أحدهما

تمهيد - جواب الشرط ، وجواب القسم :

كل واحد من الشرط والقسم يستدعى جواباً خاصاً به ، يتميز بعلامة أو أكثر ينفرد بها ، دون الآخر . فجواب الشرط الجازم لا بد أن يكون مجزوماً ، إمّا لفظاً ؛ لأنه « فعل » مضارع ، وإمّا محلاً لأنه فعل ماض ، أو لأنه من النوع الذى يجب اقترانه « بالفاء » أو « بإذا » الفجائية ، وقد سبق بيان هذا كله ، وتفصيله (١) .

أما جواب القسم فيختلف باختلاف نوعي (٢) القسم ؛ وهما : « الاستعطافى » و « غير الاستعطافى » . فإن كان القسم استعطافياً - (وهو جملة طلبية يراد بها توكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفة ، وتعتبر جواب القسم) - فلا بد أن يكون جوابه جملة طلبية ؛ كقول الشاعر :

بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صباية . . .

وقول الآخر :

بربك هل نصرت الحق يوماً ؟ وذقت حلاوة النصر المبين ؟

فالقسم هو : « بعيشك ، وبربك » . وكلاهما مع متعلقه - المحذوف هنا - جملة طلبية ، نراها فى المثال الأول تؤكد بعدها الجملة الطلبية التى تشتمل على ما يحرك الوجدان ، وهى : « ارحمى » . ونراها فى المثال الثانى تؤكد الجملة الطلبية التى تليها ، التى تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان ؛ وهى : « هل نصرت » .

(١) فى رقم ٦ من ص ٤٥٦ . وفى رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

(٢) سبق تفصيل الكلام على جواب القسم من نواحيه المختلفة فى البحث الخاص به عند الكلام على أحرف القسم وجوابه ، وكل ما يتصل به مما لا غنى عن الرجوع إليه (وذلك فى الجزء الثانى ص ٣٨١ م ٩٠) وفيه أن الجواب قد يكون شبه جملة . وفيه كذلك أن الكلام قد يشتمل على جملة قسمية ظاهراً مثبتاً ، ولكن معناها منى ، وجواب القسم فيها جملة فعلية ماضوية لفظاً ، مستقبلة معنى ، مصدرية بيلا ، أو « لَمَسًا » التى بمعناها : نحو : سألتك إلا نصرت المظلوم . . . إلى غير هذا من التفصيلات والأحكام الهامة المدونة هناك ، وفى بعض الصفحات الأخرى التى أشير إليها فى ذلك الجزء .

لا يكون جواب هذا النوع من القسم الاستعطافي إلا جملة إنشائية .

وإن كان القسم غير استعطافي - (وهو ما جرى به لتوكيد معنى جملة خبرية ، وتقوية المراد منها^(١)) - فلا بدّ له من جواب يكون جملة خبرية تختلف صورتها على النحو الذى سبق تفصيله فى مكان أنسب^(٢) . وملخصه :

١ - إن كانت الجملة الجوابية مضارعية مُشَبَّهة أُكِّدَتْ^(٣) باللام^(٤) والنون معاً ؛ نحو : والله لأبذلن جهدى فى مساعدة المحتاج . ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما ، بالرغم مما يؤدى إليه هذا الاقتصار من نقص فى درجة السمو البلاغى ، وقوة الأسلوب .

وتسمى هذه اللام المفتوحة : « لام جواب القسم » أو : « اللام الداخلة على جواب القسم » . وهى غير لام الابتداء ، والفرق بينهما كبير ، سبق إيضاحه^(٥) .

٢ - إن كانت الجملة الجوابية ماضوية مُشَبَّهة وماضيها متصرف ، فالتعاقب تصديرها « باللام » الجوابية ، و « قد » معاً ؛ نحو : والله لقد فاز أهل المرومة والكرامة . ويجوز - بقلة - الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما . مع ما فى هذا الاقتصار من إهمال الكثير الفصيح .

فإن كان فعلها جامداً ، غير « ليس » فالأكثر تصديرها باللام فقط ، نحو : والله لعسى التوفيق يصحب المخلص - - أو : والله لنسبح رجلاً المخلص . فإن كان الماضى الجامد « ليس » لم يقترن بشيء ؛ نحو والله ليس طول العمر بالسنوات ، ولكن بجلائل الأعمال .

٣ - إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف : « ما » ، أو : « لا » ، أو : « إن » - - وجب تجريدتها من اللام ، سواء أكانت ماضوية أم مضارعية ؛ نحو : والله

(١) ذلك أن من يقول : والله إنك لشريف المقصد - يخبر عن شرف مقصدك ، ويؤكد خبره هذا بما يقويه ؛ وهو : القسم .

(٢) باب « حروف الجر » - ج ٢ م ٩٠ ص ٣٨٢ - ومن المفيد الرجوع إليه ، وإلى ما فيه من الأمثلة .

(٣) وجوباً عند البصريين ، وكثيراً عند الكوفيين . وهؤلاء يجيزون الاقتصار على أحد الحرفين . والأحسن هنا الاقتصار على رأى البصرى .

(٤) مفتوحة .

(٥) فى ج ١ م ٥٣ ص ٥٩٨ وهامشها . عند الكلام على « لام الابتداء » .

ما يحتمل العزيزُ الضميمة - والله لا يحجب ثوبُ الرياء ما تحته - بالله إنَّ تحيياً
الأمّةُ وأفرادها حياة العزة والقوة إلا بكرام الأَخلاق -

ومثل : والله ما احتتمل عزيز ضميماً - والله لا حجب^(١) ثوب الرياء ما تحته ،
ولا دفع^(٢) عن صاحبه سوء ، والله إنَّ أوجد الكون العجيبَ إلا اللهُ ، وإن
أمسك السموات والأرضَ وما فيهما إلا المولى جل شأنه .

ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه أن يكون جواب القسم جملة فعلية منفية مصدرية
باللام^(٣) ، أو : أن تكون أداة النفي فيها « لم » ومثلها : « لن » أيضاً عند فريق
من النحاة^(٤) .

ومما تجب ملاحظته أن أداة النفي في جواب القسم قد تكون محذوفة ، ولكنها
ملحوظة يدل عليها دليل ؛ كقوله تعالى : (تالله تفتأ تذكر يوسف) ، أي :
لا تفتأ^(٥) . . .

٤ - إن كانت الجملة الجوابية اسمية مثبتة فالأغلب تأكيدها « باللام »
و« إنَّ » معاً ، ويصح الاكتفاء بأحدهما ، ولكن الأول أبلغ ، نحو : (تالله إنَّ
الخداع لممقوت ، وإنَّ صاحبه لشقى) - (تالله إنَّ الخداع ممقوت ، وإنَّ صاحبه
شقى) - تالله لئسَّ خداع ممقوت ، ولصاحبه شقى) . ومن أمثلة الاقتصار على
أحدهما قول الشاعر :

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم إنني إلى الجهل^(٥) في بعض الأحيان أحوج^(٦)

(١٠١) هذه الجملة الماضية معظوفة على السابقة الواقعة جواباً ؛ فهي جواب مثلها . وهكذا
نظائرها .

(٢) كقول القائل :

كأئن غبت عن عيني لَمَا غبتَ عن قلبي

(٣) مستدلاً بمثل قول أبي طالب يعلن للنبي عليه السلام مؤازرته وتأييده على قريش :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفيناً

(٤) سبق إيضاح هذه المسألة ، ودليل الحذف فيها (في ج ١ م ٤٢ ص ٥١٠ باب : كان وأخوتها)

(٥) الغضب ، وترك الحلم .

(٦) وهذا على اعتبار « اللام » موطئة للقسم . وجملة « إنَّ » وما دخلت عليه جواب القسم :

- طبقاً للإيضاح الذي سلف في ج ٢ م ٩٠ ص ٣٨٥ - .

ومن النادر تجردها منهما إن لم يطل^(١) الكلام بعد القسم ؛ كقول أبي بكر في نزاع بينه وبين عمر رضی الله عنهما ، (والله أنا كنت أظلم منه) . فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد ؛ كقول ابن مسعود : (والله الذى لا إله غيره ، هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) . وقول الشاعر :

وربّ السموات العلا وبروجها وأرضٍ وما فيها - المقدّر كائن

ولا يصح اقتران الجملة الجوابية بالحرف : « إن » إذا كانت مصدرية بحرف ناسخ من أخوات « إن » ؛ كقول بعضهم فى مدح رجل : والله لكأن القلوب والألسن رِيضتْ له ؛ فما تُعقّد إلا على وده ، ولا تنطق إلا بحمده .

فإن كانت الجملة الاسمية منفية فحكمها حكم الجملة الفعلية المنفية « بما » ، أو « لا » ، أو « إن » من وجوب تجريدها من اللام والاقتصار فى نفيها على أحد هذه الحروف الثلاثة دون غيرها - كما سبق - .

من كل ما سبق يتبين أن الجواب المنفى - فى جميع أحواله - لا يتطلب زيادة شىء إلا أداة النفى قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث السالفة ؛ سواء أكان الجواب جملة فعلية أم اسمية .

* * *

والآن نعود إلى الكلام على اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر

(١) إذا اجتمع شرط غير امتناعى^(٢) ، وقسم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب . غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاءً بجواب الآخر الذى يغنى عنه ، ويدل عليه . ولهذا الحذف صور منها :

١ - أن يجتمع الشرط غير الامتناعى والقسم مع تأخر الشرط ، وعدم وجود شىء قبلهما يحتاج إلى خبر^(٣) ، وفى هذه الصورة يحذف - فى الأرجح - جواب المتأخر منهما - وهو الشرط - نحو : والله من يراقب ربّه فى عمله لا يخافُ

(١) عدم إطالته : ألا يذكر بعده تابع ، أو شىء آخر يتصل به .

(٢) الشرط الامتناعى : ما كانت أداته دالة على الامتناع ؛ وهى : لو ، ولولا ، ولوما .

(٣) كالمبتدأ ، وكالناسخ ؛ فكلاهما يحتاج إلى خبر ، أو ما يسد مسد الخبر . . .

شيئاً . فالمضارع « يخاف » مرفوع ؛ لأنه في جملة جوابية للقسم المتقدم ، وليس جواباً للشرط المتأخر ، المحذوف الجواب ، إذ لو كان هو الجواب لتحم جزمه^(١) ، فقييل : يخف . ومثله قول الشاعر :

لئن ساعني أن نلتني بمسساءة لقد سررتني أني خطرت بيالكا
فالجملة الفعلية : (سررتني) جواب للقسم الذي تدل عليه « اللام » الأولى
لتصدير هذه الجملة « باللام وقد » معاً ، وليست جواباً للشرط المتأخر عن
« لام » القسم ؛ لأن الشرط لا يكون جوابه مقترناً « باللام وقد » . فجوابه هنا
محذوف . كحذفه في البيت السالف ، وهو :

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم إنني إلى الجهل في بعض الأحيان أخرج
فالجملة الاسمية المصدرية بالحرف الناسخ « إن » هي جواب للقسم ،
لا للشرط ؛ إذ لو كانت جواباً للشرط لا قترنت بالفاء .

أما عند تقدم الشرط فالأرجح أن يكون الجواب له وجواب القسم محذوف ؛
فنقول : من يراقب ربه والله يحششه الناس . وقول أحدهم : إن يكن الله لي نصف
وجه ونصف لسان - على ما بهما من قبح منظر ، وسوء مخبر - يكن هذا أحب من
أن أكون ذا وجهين .

وما وصفناه بأنه الأرجح في الحالتين يراه كثير من النحاة واجباً لا يصح
مخالفته^(٢)

(١) ومثل هذا يقال في المضارع المرفوع المنق « بلا » في قوله تعالى : (قُلْ لئن اجتمعت
الإنسُ والجنُّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم
لبعض ظهيراً ...) فالمضارع : - يأتون - مرفوع ، لأنه جواب القسم ، لا جواب الشرط .

(٢) ويقولون لافرق في القسم بين أن يكون مذكوراً ، أو مقدراً . ويستدلون بالمقدر بقوله تعالى :
(وإن أظعنهم إنكم لمشركون) لأن سقوط الفاء من صدر الجملة الاسمية : (إنكم لمشركون) دليل على
أنها ليست جواباً للشرط ؛ إذ لو كانت جواباً له لوجب اقترانها بالفاء ؛ طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا
الاقتران (وقد سبق الكلام عليها في « ٨ » من ص ٤٥٨) وهو تعليل واهن أمام التعليل الآخر الذي يقول
إن الفاء قد تسقط قبل الجملة الاسمية وغيرها مما يحتاج إلى اقترانه بالفاء أو بما ينوب عنها .

- وقد سبقت التفصيلات الخاصة بهذا في : « ب » من ص ٤٦٥ - .

هذا ، وفي رقم ١ من هامش ص ٤٥٨ مسألة تختص بحكم مجيء لام القسم بعد « إن الشرطية »
واستحسان أو استقباح دخولها على الجواب .

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخلة عليه مباشرة ، فإن الجواب يكون له برغم تأخره عن الشرط ، فنقول في المثال السالف : من يراقب ربه في عمله فوالله يخشاه الناس . فالمضارع « يخشاه » مرفوع ، وهو مع فاعله جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم وجملة القسم في محل جزم جواب الشرط .

٢- إن اجتمع الشرط غير الامتناعي ، وسبقه ما يحتاج إلى خبر ، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقاً ، سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً ؛ نحو : القوانينُ والله من يحترمها تحرسه ، أو : القوانين من يحترمها والله تحرسه ؛ يجزم المضارع : « تحرس » في الصورتين ، لأنه جواب للشرط ، وجواب القسم محذوف فيهما .

أما غير الأرجح في كل ما تقدم (من ١ ، ٢ - ما عدا القسم المقرون بالفاء) فيعتبر الجواب للشرط غير الامتناعي في كل الحالات . سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً ، وسواء أكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر أم لم يكن . ومن الأمثلة :
لئن منيت بنا عن غيب معركة لا تُلْفِنَا عن دماء القوم نستقبل^(١)
وقول الآخر

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم^(٢) في نهار القَيْظِ للشمس بادياً
فالمضارعان : « تُلْفِنِ » و « أصم » مجزومان مباشرة في جواب « إن » الشرطية ، برغم تأخرها وتقدم لام القسم عليها^(٣) . . . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :
أما والذي لو شاء لم يخلُق السَّوَى لئن غبت عن عيني فما غبت عن قلبي

(١) (منيت بنا) : أصبت بنا ، وقد رُعليك أن تلقانا . (غب) : بعد ، أو : عقب (لا تلقنا) : لا تجدنا . (ننتفل) : نتبرأ ونفصل .

يقول لعدوه . لو أصبت بنا بعد المعركة - حين يشتد التعب والإرهاق عادة ، فلن ترى منا تعباً ، ولا إرهاقاً ، ولا تبرؤاً وانفصالاً من قتلنا - يجعلنا ننصرف ، ونترك الأخذ بشأهم ، والانتقام من أعدائهم .
(٢) أى : إن كان ما بلغك عن صادقاً فإني أعاقب نفسي عليه بالصوم ، وبالوقوف بادياً للشمس (أى : مكشوفاً لها) في يوم القَيْظِ ، وهو اليوم الشديد الحر (وبادياً حال من فاعل : أصم) .

(٣) والبصريون يحكمون على هذا وأمثاله بالشذوذ ، أو بزيادة اللام وأنها ليست للقسم فلا تحتاج لجواب . وكل هذا تكلف وابتعاد عن الواقع . وخير منه ما قاله الخضرى : من أن اللام للقسم ، وجوابه هو أداة الشرط وما دخلت عليه من جملتها ، وأن لهذا نظائر .

لأن وجود الفاء في الجواب دليل على أنه للشرط ؛ إذ جواب القسم لا تدخله الفاء . ومثله قولهم ^(١) : لئن أمهل الله الظالم فلن ينفوت أخذُهُ ، وهو له بالمرصاد .

ومما سبق نستخلص أن اجتماع الشرط غير الامتناعي والقسم يقتضى الاكتفاء بجواب واحد يكون - على الأرجح - للسابق منهما . أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور . وأنه يستثنى من هذه القاعدة حالتان :

إحدهما : يكون الجواب فيها للقسم مع تأخره ، وهى التى يكون فيها القسم مبدوءاً بالفاء .

والأخرى : يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم ؛ وهى التى يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج إلى خبر . . .

* * *

(ب) فإن كان الشرط امتناعياً (وهو : لو - لولا - لو مآ) وتقدم ، فيتعين أن يكون الجواب له ، وأن يحذف جواب القسم للدلالة على جواب الشرط عليه . نحو : لولا رحمة المولى بعباده ، والله لأهلكهم بذنوبهم ^(٢) .

وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط الامتناعي ، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط أيضاً ، وأن الشرط وجوابه جواب للقسم ، لم يغن شيئاً عن شيء ، والجوابان المذكوران ، لم يحذف أحدهما للدلالة الآخر عليه ؛ نحو : والله لولا الله ما اهتدينا ؛ فجملة : « ما اهتدينا » هى جواب « لولا » . وهذه مع جوابها جواب القسم .

ويتضح مما تقدم عند اجتماع الشرط الامتناعي والقسم أن الجواب للشرط الامتناعي ؛ سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً عنه .

(١) وهو منسوب لعل رضى الله عنه .

(٢) وفى أحكام الحذف السابقة يقول ابن مالك :

واحذف لى اجتماع شرط . وقسم جواب ما أخرت ؛ فهو ملتزم
وإن توالى وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر
وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذى خبر مقدم

توالى شرطين ، أو أكثر . وتوالى شرطٍ واستفهام

(١) يصح أن تتوالى أداتان - أو أكثر - من أدوات الشرط بغير اتصال مباشر^(١) ؛ فنكون لكل أداة جملتها الفعلية الشرطية التي تليها مباشرة ، وتفصل بينها وبين الأداة الشرطية التي بعدها . وتحتاج كل أداة بعد هذا إلى جملة جوابية تخضع للأحكام الآتية :

١ - إن كان التوالى بغير عطف^(٢) فالجواب للأداة الأولى وحدها ، ما لم تقم قرينة تعين غيرها . أما باقى الأدوات التالية فجوابه محذوف لدلالة جواب الأولى عليه . ومن الأمثلة ؛ (من يعتدل في شبابه ، من يحرص على سلامة جوارحه وحواسه - يسئسئس من متاعب الكهولة ، ويبلات الشيخوخة) . التقدير : من يعتدل في شبابه يسلم ... ، من يحرص على سلامة حواسه يسلم ... ومثل قول : الشاعر :
 إن تستغيثوا بنا ، إن تذرنا - تَجِدُوا مِنَّا معاقلاً عزَّ زانها كترمُ
 التقدير . إن تستغيثوا بنا تجدوا ... إن تذرنا تجدوا ...

٢ - إن كان التوالى بعطف بالواو فالجواب لهما ؛ لأن الواو للجمع . مثل :
 من يحجيم عن نداء الخير ، ومن ينأ عن داعي المروءة - يعش بغيضاً مبيوذاً .

٣ - إن كان التوالى بعطف بـ « أو » ، فالجواب لإحدهما ؛ (لأن « أو » - في الغالب - لأحد الشئين أو الأشياء) وجواب الأخرى محذوف يدل عليه المذكور . ومن الأمثلة : إن تغب عن عيني أو إن تحضر ، فليست عن خاطري بغائب - من يكسبِرهُ الناس لعلمه ، أو من يرفعوه لسمو خلقه - يعش بينهم سعيداً ...

(١) أما التوالى مع الاتصال المباشر فالاعتبار فيه للأداة الأولى ؛ فهي وحدها التي تحتاج لشرط وجواب .

(٢) بغير عطف مذكور أو ملحوظ ؛ كالذى سيحيى في آخر رقم ٤ .

٤ - إن كان التوالى بعطف بـ « الفاء » فالجواب للثانية ؛ (لأن الفاء تفيد الترتيب) . والثانية وجوابها جواب للأولى ، نحو : إن تمارس عملاً فإن تخلص فيه يحالفك الفوز والتوفيق .

وليس من اللازم أن تكون الفاء مذكورة ، فقد تكون ملحوظة يقتضيها السياق وتدل قرينة على تقديرها . وفي هذه الحالة التي تحذف فيها مع تقديرها وملاحظتها ، لا تكون عاطفة ولا تعرب شيئاً^(١) ، وإنما يقتصر أثرها على الفائدة المعنوية الملحوظة .

(ب) إذا توالى الاستفهام^(٢) والشرط ففيل الجواب للاستفهام ، لتقدمه ؛ نحو : **أإن تُدعَ لأداء الشهادة على وجهها تستجيبُ ؟ برفع المضارع : « تستجيبُ » .** وقيل : « لا » ، وأن الجواب للشرط غالباً ؛ بدليل قوله تعالى : (**أفإن ميتاً فهم الخالدون**) ؛ إذ لو كانت الجملة الاسمية : (**هم الخالدون**) ، جواباً للاستفهام ما دخلتها الفاء ؛ لأن الفاء لا تدخل في جواب الاستفهام ، وإنما تدخل في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية أو غيرها مما لم يستوف شروط الجواب - كما عرفنا^(٣) -

والصحيح أن تعيين الجواب لأحدهما خاضع للقرينة التي تتحكم فيه ؛ فتجعله لهذا أو لذاك ، فيختص به واحد منهما في كل الأساليب .

(١) راجع الصبان .

(٢) ويتعين أن يكون بالهمزة ؛ لأنها هي التي يصح أن تجتمع مع أداة الشرط ؛ - طبقاً لما سبق في

رقم ١٠ من ص ٤٤٧ - .

(٣) في رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

المسألة ١٦٠ :

« لَوْ » الشرطية

هي نوعان : شرطية امتناعية ، وشرطية غير امتناعية ، وكلا النوعين حرف ، واستعماله قياسي .

(١) « لَوْ » الشرطية الامتناعية ؛ معناها ، وأحكامها النحوية :

فأما معناها فأمران مجتمعان ؛ هما : (إفادة الشرطية ، وأن هذه الشرطية لم تتحقق في الزمن الماضي ؛ فقد امتنع وقوعها فيه) .

إفادتها الشرطية تقتضي تعليق شيء على آخر ؛ وهذا التعليق يستلزم — حتماً — أن يقع بعدها جملتان ، بينهما نوع ترابط واتصال معنوي ؛ يغلب أن يكون هو : « السببية » في الجملة الأولى ، و« المسببية » في الجملة الثانية ؛ نحو : لو تعلمَ الجاهل لنهضت بلاده ، لكنه لم يتعلم — لو عفا السارق لنجا من العقوبة التي نزلت به — لو أتقن الصانع عمله بالأمس ما بارت صناعته . فالجملة الأولى من المثال الأول هي : (تعلمَ الجاهل) ، والثانية هي : (نهضت بلاده) وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوي ؛ لأن نهضة البلاد مسببة عن تعلم الجاهل ؛ ولذا تسمى الأولى : « جملة الشرط » ، وتسمى الثانية : « جملة الجواب »^(١) . ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى .

وإفادتها امتناع المعنى الشرطي في الزمن الماضي تقتضي أن شرطها لم يقع فيما مضى ، (أى : لم يتحقق معناه في الزمن السابق على الكلام) فهي تفيد القطع بأن معناه لم يحصل^(٢) . كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان في الزمن الماضي

(١) سبق الكلام على معنى الجواب عند الكلام على « إذن » الناصبة — ص ٣٠٨ — وعند الكلام على « فاء السببية » ص ٣٥٢ . وما يوضح معنى الشرط ما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ .

(٢) فكأنها معه بمنزلة حرف نفي ، ينفي معنى الجملة التي يدخل عليها . مع أنها ليست حرف نفي ، ولا يصح إعرابها حرف نفي ، بالرغم من أنها في هذا الموضع تؤدي ما يؤديه حرف النفي من سلب المعنى في الزمن الماضي . ويزداد وضوح هذا بالضابط الذي في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية :

أيضاً^(١)، على خلاف المعهود في التعليق بالأدوات الشرطية الجازمة ، حيث يتعين الاستقبال في شرطها وجوابها معاً - على الأغلب -^(٢).

ويترتب على امتناع الشرط هنا وعدم وقوعه امتناع جوابه تبعاً له ، إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد جوابه وتحقيقه ، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق ؛ لأن امتناع السبب الوحيد الموجد للشيء يؤدي حتماً إلى امتناع المسبب عنه ، المترتب عليه ؛ نحو : لو طلعت الشمس أمس لظهر النهار ؛ فقد امتنع فعل الشرط - وهو السبب الوحيد - ؛ فامتنع له الجواب - وهو المسبب عنه - إذ ظهور النهار متوقف على طلوع الشمس دون شيء آخر ؛ فلا يمكن أن يظهر إلا بطلوعها ما دام طلوعها هو السبب الفرد في إيجادها .

فإن كان للجواب سبب آخر فلا يتحتم الامتناع بامتناع هذا الشرط ، لجواز أن يؤدي السبب الآخر إلى إيجاد الجواب ، وتحقيق معناه^(٣) ؛ نحو : لو طلعت

(١) هناك أداتان أخريان للربط الامتناعي هما : « لولا » و « لو ما » وحكما يخالف حكم « لو » . وسيجيء تفصيل الكلام عليهما في ص ٥١٢ و ٥١٥ .

(٢) هناك ضابط يميز « لو الامتناعية » من غيرها ؛ هو - كما جاء في المغني في هذا الباب - : أن يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخل على فعل الشرط ، منفياً لفظاً أو معنى تقول : لو جاءني لأكرمه ، لكنه لم يجيء ، ومنه قوله :

ولو أن ما أَسْعَى لأَدْنَى معيشة كفاًني ، - ولم أطلب - قليل من المال
أى : لكن لم يثبت أن ما أَسْعَى لأَدْنَى معيشة . . . إذ الأصل : « لو ثبت أن ما أَسْعَى » . . . لأن « لو »
الشرطية لا تدخل إلا على فعل ؛ إما ملفوظ ، وإما ملحوظ تقديره : « ثبت » - مثلاً - . . . وقوله :
فلو كان حمدٌ يُخَلِّدُ الناس لم تَمُتْ ولكن حمد الناس ليس بمُخَلِّدٍ
ومنه قوله تعالى : (ولو شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدَاهَا ، ولكن حق القول مني لأملأن جهنم . . .)
أى : ولكن لم يكن حمد . . . - : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني . . . ، وقول الحماسي :

لو كنتُ من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إبلي بنو اللقيطة من دُهلِ بنِ شيبانِ
ثم قال :

لكن قومي وإن كانوا ذوى عددٍ ليسوا من الشر في شيء وإن هانا
إذ المعنى : لكنني لست من مازن ، بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وإن هانا ، وإن كانوا ذوى عدد .
(٣) وبمراعاة هذا الأساس تدخل صور كثيرة بغير حاجة إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه النحاة
في مثل : فلان لو لم يخف ربه لم يعصه .

الشمس أمس لكان النور موجوداً . فطلوع الشمس هنا ممتنع ، أما الجواب فيصح أن يكون غير ممتنع - برغم امتناع الشرط - إذا وجد سبب آخر غير الشمس يحدثه ؛ كمصباح مضيء ؛ أو برق ، أو نار ... ؛ فالشرط في هذا المثال ليس السبب الفريد في إحداث الجواب ؛ فامتناعه لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه ؛ فقد يمتنع الجواب حينئذ ؛ ولا يمتنع حينئذ آخر ؛ على حسب ما تقضى به القرائن والمناسبات .

ومن الأمثلة لامتناع الجواب امتناعاً حتمياً تبعاً لامتناع الشرط : لو توقفت الأرض عن الدوران لهلك الأحياء جميعاً من شدة البرد أو الحر - لو سكنت الأرض ما تعاقب عليها الليل والنهار - لو امتنع الغذاء لمات الحي - لو اختلّت الجاذبية الكوزية لا نفرط عقد الكواكب والنجوم - لو توقف القلب عن النبض نهائياً لمات الحيوان . . .

ومن أمثلة امتناع الشرط دون أن يستلزم امتناع الجواب استلزاماً محتمماً : لو تعلم الفقير لاغنى - لو استقلّ المسافر الطائرة لبلغ غايته - لو قرأ الريفى الصحف لعلم أهم الأخبار العالمية - لو واطب الغلام على السباحة لقوى جسمه - لو استشار المريض طبيبه لشفى . . . : فأجواب في هذه الأمثلة ليس حتمياً الامتناع ؛ إذ الشرط ليس السبب الوحيد في إيجادها ، فهناك ما يصلح أن يكون سبباً للإيجاد سواه .

وما تقدم يتبين خطأ التعبير الشائع على ألسنة المعربين وهو : « أنها حرف امتناع لامتناع » ؛ يريدون : أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط . وإنما كان هذا خطأ لما قدمناه من أن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب ؛ فقد يستلزمه ، أو لا يستلزمه - طبقاً للبيان السالف - إلا إن كان غرضهم أن ذلك الامتناع هو الكثير الغالب .

والصواب ما رده سيبويه من أنها : « حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره » ، أى : لما كان سيقع في الماضي ؛ لوقوع غيره في الماضي أيضاً . وهذه العبارة صحيحة دقيقة ، لا تحتاج إلى تأويل ، أو تقدير ، أو زيادة .

وأما أحكامها: النحوية^(١): فإنها أداة شرطية قياسية الاستعمال؛ لا تجزم على الرأي الأرجح^(٢)، ولا بد لها — كما سبق — من جملتين بعدها^(٣)؛ أولاهما: «الشرطية»، تليها: «الجوابية والحزائية». والأغلب أن تكون الجملتان فعليتين، ماضويتين لفظاً ومعنى معاً، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعاً مسبقاً بالحرف: «لم»)^(٤).

والفعل الماضي فيهما باق على مضيه؛ فلا يتغير زمنه بوجود «لو» الامتناعية. ومن الأمثلة: لو تراحم الناس لعاشوا إخواناً، لم يعرفهم البؤس، ولا الشقاء، ولا العبداء. وقول الشاعر:

إن أرضاً تسسرى^(٥) إليها لو أسطأ عت^(٦) لسارت إليك قبل مسسرك^(٧)
وقولهم: لو لم يثق المرء بعدل الخالق لعاش معذباً باليأس، ولو لم يطمئن إلى حكمته لاحترق بنار الشك.

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضى مع بقاء لفظه على حاله، ومن الأمثلة: لو يجيء الضيف أمس لأكرمه. وقول الشاعر:

رهبانٌ مدّين، والذين عهدهم^(٨) يبكون من حدّ العذاب قعوداً
لو يسمعون كما سمعتُ كلامها خرواً لعزة ركباً وسجوداً
والمراد: لو جاء الضيف^(٩) . . . لو سمعوا^(١٠).

ولجوابها أحكام أخرى — غير المضى — يشترك في أكثرها جواب «لو» غير الامتناعية، وسنعرّفها^(١١).

* * *

(ب) «لو» الشرطية غير الامتناعية^(٩). معناها، وأحكامها^(١٠) النحوية:

- (١) هذه الأحكام الخاصة غير أحكام أخرى مشتركة بين نوعي: «لو» وستجيء في ص ٤٩٦.
- (٢) وقد جازمت في أمثلة مسموعة لا يسوغ القياس عليها؛ لندرتها — كما أشرنا لهذا في ص ٤١٢، وعرضنا للأمثلة ومراجعتها في ص ٤٤٣. (٣) فلها الصدارة عليهما؛ كالشأن في جميع الأدوات الشرطية.
- (٤) كما في البيت الثاني والثالث من هامش ص ٤٩٢. (٥) تسافر إليها ليلاً.
- (٦) استطاعت.
- (٧ و٧) وقوع الفعل الماضي الحقيقي في جوابها يقتضى أن المضارع في شرطها بمعنى الماضي حتماً.
- (٨) في رقم ٢ من ص ٤٩٧. (٩) أما الامتناعية فقد سبق الكلام عليها في ص ٤٩١.
- (١٠) انظر الهامش رقم «١» من هذه الصفحة.

هي قليلة الاستعمال ، ولكن استعمالها قياسى . ومن أمثلتها : لو يشتد الحر في العظلة الصيفية المقبلة أصطافُ في جهات معتدلة . . .

فأما معناها فالدلالة على الشرطية الحقيقية ؛ (وهي التي تقتضى تعليق أمرعلى آخر- وجوداً وعدمأ- في المستقبل) ، ولا بد لها من جملتين ؛ ترتبط الثانية منهما بالأولى ارتباط المسبب بالسبب - غالباً^(١) - بحيث لا يتحقق في المستقبل ؛ معنى الثانية . ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله في المستقبل ؛ فكلاهما لا يتحقق معناه إلا في المستقبل . غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى الذي لا يمنع هنا . وبهذين تختلف « لو » غير الامتناعية عن « لو » الامتناعية التي تقتضى أن يكون ارتباط جملتيها في زمن ماض فقط ، وأن شرطها ممتنع ، فيمتنع له الجواب - بالتفصيل السالف - ؛ ومن تسمَّ قال النحاة : إن « لو » الشرطية غير الامتناعية شبيهة « بإن الشرطية » ؛ فهما يفيدان - غالباً -^(١) تعليق الجواب على الشرط ، ويوجبان أن يكون زمن الفعل في جماتى الشرط والجواب مستقبلا ، مهما كان نوع الفعل وصيغته ، كما يوجبان - أيضاً - أن يكون زمن الجواب مستقبلا .

وأما حكمها النحوى فمقصود على أنها أداة شرطية حقيقية . ولكنها لا تجزم على رأى الأراجح . ولا بد لها من الجملتين بعدها^(٢) ؛ أولاهما جملة الشرط ، والأخرى جملة الجواب . والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظاً ومعنى ويتمحتم أن يكون زمنهما للمستقبل الخالص . وإذا كان أحدهما ماضى اللفظ وجب أن يكون زمنه مستقبلا ، فيكون ماضى الصورة دون الزمن . ومن الأمثلة قول الشاعر :
ولو تَلَمَّتْني أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونَ رَهْ سَيِّئِنَا^(٣) مِنْ الْأَرْضِ سَبَبٌ^(٤)
لظَلَّ صَدَى صَوْتِي - وَإِنْ كُنْتُ رَمَةً - لَصَوْتِ صَدَى لَيْلَتِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ
وقول الآخر :

لا يُلْفِكِ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكِسْرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيًّا^(٥)

(١٠١) قلنا: «غالباً» لأن التعليق قد يراد به معانٍ أخرى غير «السببية والمسببية» كما فصلناه في

رقم ١ من هامش ٤٢٢ وفى ص ٤٥٤ عند الكلام على المراد من جواب الشرط الجازم وفى رقم ٣ من هامشها .

(٢) فلها الصدارة - كما سبق - . (٣) قبرينا . (٤) صحراء .

(٥) فقيراً . والجواب محذوف - يدل عليه أول البيت وهو مشتمل على : «لا الناهية» التي لا تدخل

- غالباً - إلا على المضارع المستقبل الزمن ؛ فيتعين هنا أن تكون «لو» شرطية للمستقبل تبعاً لك .

ومثال الماضي الذي يصير زمنه مستقبلاً خالصاً مع بقاء صورته اللفظية على حالها — قوله تعالى: (وَلِيَسْخَشَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا يَخَافُوا عَلَيْهِمْ) ، أى : لو يتركون ؛ إذ لو كان الفعل باقياً على زمنه الماضي لفسد المعنى ؛ لاستحالة الخوف بعد موتهم . ومثله قول الشاعر :

ولو أن ليلى الأخيلىة سلمت على ودوني جسدل^(١) وصفائح^(٢)
لسلمت تسليم البشاشة ، أو : زقاً^(٣) إليها صدئى من جانب القبر صائح

فالماضى هنا — وهو محذوف بعد : « لو » على الرأى المشهور الذى سيأتى^(٤) .
وتقديره مثلاً : لو ثبت أن . . . — مؤول بالمضارع . أى : لو يثبت أن . . . ؛
لاستحالة المعنى على المضى الحقيقى ؛ إذ يترتب عليه أنه قال هذا الكلام بعد موته .
ومثل هذا قولهم : مسكين ابن آدم ؛ لو خاف الذار كما يخاف الفقر لنجا منهما
جميعاً ، ولو رغب فى الجنة كما يرغب فى الدنيا لغاز بهما جميعاً .

* * *

أحكام مشتركة بين النوعين :

١ — كلاهما قياسى ، له الصدارة ، مختص بالدخول على الفعل حتماً ،
وكلاهما لا يعمل فيه الجزم — على الرأى الأرجح — لكن النوع الأول مختص بالدخول
على الماضي غالباً ؛ والثانى مختص بالدخول على المضارع غالباً ؛ فلا بد أن يقع
الفعل بعدهما مباشرة . فإن لم يقع الفعل ظاهراً بعدهما وكان الظاهر اسماً ،
فالفعل مقدر بينهما ، يفسره مفسر مذكور بعد الاسم الظاهر^(٥) . نحو : لو ذات
سوار^(٦) لطمت الرجل الحرطان الأمر . وقول الشاعر :

(١) صخر . (٢) أحجار عريضة . (كناية عن الموت) .

(٣) صاح . (٤) هنا ، وفى ٣ من ص ٤٩٩ .

(٥) أحوال هذا الاسم الظاهر ، وضبطه ، وإعرابه — سبقت فى الجزء الأول ، فى الباب الخاص به ،

وهو باب : « الاشتغال » م ٦٩ .

(٦) المراد بذات السوار : المرأة الحرة ، لا الأمة . وأصله مشكلٌ نطق به حاتم الطائي حين لطمته

جارية ؛ فقال : « لو ذات سوار لطمتى . . . » أى : لهان الأمر . وقد كان عندهم لبس السوار

مقصوراً على الحرائر .

أَخْلَى^(١) ، لو غيرُ الحِمَامِ أَصَابِكُمْ عَتَبْتُ، ولكن ما على الدهر مَعْتَبٌ
والتقدير: لو لَطَمْتُ ذاتُ سِوَارِ لَطَمْتُ... ، لو أَصَابِكُمْ غير الحِمَامِ أَصَابِكُمْ... ،
وقد يكون المفسر جملة ، والفعلُ المحذوف هو «كان الشأنية» ، كقول الشاعر :

لو بغير الماء حَلَقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ^(٢) ؛ بالماء اعتصاري^(٣)
والتقدير: لو كان (الحال والشأن) ، حلقي شريقٌ بغير الماء ، كنت كالغصان ...

٢ - كلاهما لا بد له من جواب مذكور أو محذوف .

(١) فإن وقع جواب أحدهما فعلا ماضياً لفظاً ومعنى ، أو لفظاً فقط -
جاز اقترانه «باللام» وعدم اقترانه ؛ سواء أكان الماضي مثبتاً أم منفيّاً بـ «ما» إلا أن
اقتران الميثت باللام أكثر من تجرده منها ، والمنفى بعكسه . فمن أمثلة اقتران الماضي
المثيت وتجرده قوله تعالى في الصمِّ البُكْمَ الَّذِي لَا يَعْقِلُونَ : (... ولو عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ
خَيْراً لَأَنزَلنَاهُمْ سَمَهُمْ . ولو أَسْمَعَهُمْ لَتَوَكَّأُوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ) ، وقوله تعالى في الزرع :
(لو نَشَأَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً . . .) وقوله تعالى - بعد ذلك مباشرة في الآية نفسها
عن الماء الذي نشربه : (لو نَشَأَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً^(٤)) ، فلولا تشكرون !) .

ومن أمثلة تجرد المنفى بـ «ما» واقترانه قوله تعالى : (ولو شاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلَهُ ...)
وقول الشاعر^(٥) :

ولو نُعْطِيَ الخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا ولكن لا خِيَارَ مع اللَّيَالِي
ولا تدخل هذه اللام على حرف ذني غير «ما» .

ولبعض النحاة رأى حسن في مجيء هذه اللام في جواب «لو الشرطية» حيثاً ،

(١) أصله : أخلاق . ثم قصر بحذف الهزرة ، لضرورة الشعر ، وأضيف لياء المتكلم . ويجوز
قراءته : «أخلاء» ، بالمد وحذف ياء المتكلم ، وكسر ما قبلها ، أو عدم كسره على حسب الأوجه الخائفة
فيه بعد حذفها (وقد سبق في ص ٥٨) .

(٢) المصاب بفضة في حلقه . (٣) نجاة وسلامتي .

(٤) مرأ ، شديد الملوحة . والآية كاملة - في سورة الواقعة - «أَفْرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ، أَأَنْتُمْ تَنْزِعُونَهُ
أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ . لو نَشَأَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً فَظَلَمْتُمْ تَفْهَمُونَ . إِنَّا لَمُعْرِضُونَ . بل نَحْنُ مَحْرُومُونَ . أَفْرَأَيْتُمْ
الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ . أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْعِزْنِ ، أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ، لو نَشَأَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ» .

(٥) ومثله قول الآخر :

لو كنت أملُّ أن ألقاك في الحلم
كما قرعتُ عليك السنن من ندم =

وعدم مجيئها حينئذٍ آخر ؛ يقول : هذه اللام تسمى : « لام التسوييف » ، أى : التأجيل والتأخير والتهمل ؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمنًا طويلاً نوعاً ، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمنًا يسيراً ، قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة . فتحقق الجواب في الحالتين متأخر عن تحقق الشرط — كالشأن في الجواب دائماً — إلا أن مجيء اللام معه دليل على أنه سيتأخر كثيراً . وأن مهلته ستطول ، بالنسبة له حين يكون خالياً ... (١)

(ب) وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام ؛ ومنه — فى رأى بعض النحاة — قوله تعالى : (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبةٌ من عند الله خيرٌ ...) ، والأصل : لو ثبت أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير . فاللام داخلة على المبتدأ : « مثوبة » وخبره كلمة : « خير » والجملة الاسمية هى الجواب .

(ج) وقد يكون الجواب مسبوقةً بكلمة « إذا » (٢) التى تفيده تقوية وتوكيداً ؛ نحو : لو قصدتني إذاً — لعاونتك . وقول الشاعر :

لو أن للفصل فيما بيننا حكماً إذاً لبيّن حقاً أيننا ظلماً
ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون فعل الجواب هو « أفعل » ،
للتعجب مقروناً باللام ، أو أن يكون الجواب مسبوقةً بالفاء ، أو رُب ، أو قد . (٣)

= ومن أمثلة تجرد المنى بما قول الشاعر يصف حاله مع غنى بخيل :

لو ملك البحرَ والفراتَ معاً ما نالنى من نداهما بكلاً
وكقوله تعالى : (ولو يؤاخذُ اللهُ الناسَ بظلمهم ما ترك عليها من دابةٍ ، ولكن يؤخرهم إلى أجلٍ مُسمى) .

(١) ويقول ابن الأثير (فى كتابه : « الجامع الكبير » ج ١ ص ٢٢٥) عند الكلام على لام التأكيد ما نصه ؛ « (لا يجىء ذلك إلا لضرب من المبالغة . وفائدتها فى التأليف أنه إذا عبر عن أمر يعز وجوده ؛ أو فعل يعظم إحداثه ، وقع جىء بها . فن هذا الباب قوله تعالى ... « لو نشاء لجلعناهُ حطاباً ... ») .

(٢) سبق الكلام عليها وعلى دخولها فى جواب « لو » فى ص ٣١٥ ومن أمثلتها فى القرآن الكريم : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى — إذا لم نسكنكم ؛ خشية الإنفاق) ، وفى تلك الصفحة أمثلة أخرى .

(٣) نحو : لومات الجندى شهيداً لا كرم بها من ميتة — لوسافت فراحة — لوسافت رُبما السفر راحة — لوشئت قد أسافر (راجع الهمع ج ٢ ص ٦٦) .

٣ - كلاهما صالح للدخول على : « أن » - مفتوحة الهمزة - ومعمولها «
 - وهذا أحد مواضع الاختلاف بين « لو » و « إن » الشرطيتين - ومن الأمثلة
 قوله تعالى : (ولو أنهم آمنوا واتقوا لَمَثُوبَةٌ من عند الله خيرٌ) ، وقوله تعالى :
 (ولو أنهم صبروا حتى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ) ، وقول المعري :

ولو أني حُبِيتُ^(١) الخلد^(٢) فَرَدَّأً لما أَحْبَبْتُ بالخلد انفراداً

وقول الآخر يصف ألفاظ أديب :

فلو أن ألفاظه جُسِّمَتْ نَكَانَتْ عقوداً لِحَبِيدِ الغواني^(٣)

وإذا دخلت « لو » على « أن » ومعمولها « فـهـل تفقد اختصاصها الذي عرفناه ؛
 وهو دخولها على الأفعال في الأعم الأغلب ؟

يرى فريق من النحاة أنها فقدت اختصاصها ، وأن المصدر المنسبك بعدها
 من أن مع معمولها مبتدأ ، خبره محذوف ؛ تقديره : ثابت ، . . . أو نحو هذا
 مما يناسب السياق . ففي مثل : لو أن التاجر أمين لرأجت تجارته - يكون التقدير :
 لو أمانة التاجر ثابتة لرأجت تجارته . . . وفي مثل : لو أن الحارس غافل لاجترأ
 اللص - يكون التقدير : لو غفلة الحارس ثابتة لاجترأ اللص .

ويرى فريق آخر أنها لم تفقد اختصاصها ، وأنها في الحقيقة لم تدخل على « أن »
 ومعمولها « مباشرة » ، وإنما دخلت على فعل مقدر هو : ثبت - ونحوه - والمصدر
 المؤول من : « أن ومعمولها » فاعل للفعل المقدر . فتقدير الفعل في الأمثلة السابقة هو :
 ولو ثبت أنهم آمنوا . . . - ولو ثبت أنهم صبروا . . . - ولو ثبت أني
 حُبِيت . . . - فلو ثبت أن ألفاظه جُسِّمَتْ ، . . . ولو ثبت أن التاجر . . . -
 ولو ثبت أن الحارس . . . - وهكذا . وتقدير الفعل مع فاعله المصدر المنسبك من
 أن ومعمولها - هو : ولو ثبت إيمانهم - ولو ثبت صبرهم . . . - ولو ثبت
 حَبِوِي - لو ثبت تجسيم . . . - ولو ثبتت أمانة التاجر . . . - ولو ثبتت
 غفلة الحارس . . . -

(١) مُنِحَتْ وأُعْطِيَتْ .

(٢) الجنة .

(٣) يريد : أن ألفاظه لو جسمت لصارت درراً أو لآلى تلبسها الغواني في أعناقهن ، للزينة .

والرأيان صحيحان ، ولكن ثانيهما أولى بالترجيح ، إذ يحقق حكماً أصيلاً غالباً ، من أحكام « لو » بنوعيتها ؛ هو : اختصاصها بالدخول على الفعل ، ولكيلا يدخل الحرف المصدرى على مثله ^(١) بغير فاصل .

٤ - يجب الترتيب بين « لو ^(٢) » وجمليتها . فلا يصح تقديم شيء منها ، ولا من معمولاتها على « لو » ولا يصح تقديم شيء من الجملة الجوابية أو معمولاتها على الشرطية .

* * *

حذف فعل شرطها وحده ، وحذف الجملة الشرطية كاملة :

يصح هنا حذف فعل الشرط وحده إذا دل عليه دليل ، كوجود مفسر له بعد فاعله المذكور في الكلام . نحو : لو مطرٌ نزل لاعتدل الجو . والأصل : لو نزل مطرٌ نزل . . . ومن أمثلة حذفه بغير المفسر أن يكون فاعله مصدرراً مؤولاً من « أن ومعموليهما » ؛ كالأمثلة التي مرت (في ٣) .

أما حذف الجملة الشرطية كلها بغير الأداة : « لو » فنادر لا يصح القياس عليه ؛ كأن يقال : أيعتدل الجو لو نزل المطر ؟ فيجواب : (نعم لو . . . لاعتدل الجو) .

وقد تحذف قياساً ومعها : « لو » بشرط وجود القرينة ؛ نحو قوله تعالى : (ما اتخذنا الله من ولد وما كان معه من إله ، إذا ^(٣)) لذهب كلُّ إله بما خلق . . .)
التقدير : إذا لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق . . .

وقد يحذف قياساً فعل الشرط : « كان » ومعها اسمه أو خبره ؛ نحو : اقرأ كل يوم ولو صفحةً أو صفحةً . على تقدير : ولو كان المقروءُ صفحةً ، أو كانت مقروءةً صفحةً .

— كما تقدم في باب كان ^(٤) — .

* * *

(١) وللأسباب الهامة التي سبقت في ج ٢ م ٦٩ ص ١٢١ باب : « الاشتغال » .

(٢) لأن لها - كسائر الأدوات الشرطية - الصدارة على الجمليتين ، ومعمولاتها .

(٣) التثوين هنا للعوض عن الجملة الشرطية المحذوفة ، ومعها والأداة : « لو » . واللام بعدها

(٤) ج ١ . دليل الحذف .

حذف فعل الجواب ، وحذف جملة الجواب كاملة :

لا يصح هنا حذف فعل الجواب وحده . لكنْ يكثر حذف الجملة الجوابية كاملة للدليل ، كقوله تعالى : (ولو أن قرآننا سُيِّرَتْ به الجبالُ ، أو قُطِعَتْ به الأرضُ ، أو كُتِّمَ به الموتى ... بل لله الأمرُ جميعاً) ، وتقدير المحذوف : ما نَزَفَهم ... أو : لكان هذا القرآن .. ومثل : تتمزق الأمة باختلاف زعمائها ؛ فلو اتفقوا .. ، التقدير : لو اتفقوا لبقيت سليمة ، أو قوية (١) ... ، وكقوله تعالى : (ولو ترى إذ فزعوا ، فلا فتوت ، وأخذوا من مكان قريب) فجواب « لو » جملة محذوفة تقديرها : لرأيت أمراً عظيماً هائلاً .

* * *

حذف جملة الشرط والجواب معاً :

ورد في المسموع أمثلة قليلة لحذفها معاً ، ولا يصح القياس عليها ؛ لقلتها ؛ ولأنها في الشعر . ومنها :

إن يكنْ طبعك الدلالَ فلو ... في سالف الدهر والسنين الخوالى ..

التقدير : فلو كان في سالف الدهر والسنين الخوالى لكان مقبرلاً ، أو نحو هذا (٢)

(١) ومثل قول الشاعر :

وأظماً إنْ أبدى لى الماء مِنَّةً ولو كان لى نهرُ المجرّة مَوردًا
وقول الآخر :

أطلبُ العزَّ فى « لظى » ، وذَرِّ الدَّلَّ ولو كان فى جنانِ الخلودِ
التقدير : فذَرَّهُ .

(٢) عقد ابن مالك باباً خاصاً عنوانه : (فصل : « لو ») اقتصر فيه على ثلاثة أبيات موجزة الأحكام ، غامضة الدلالات ، ونصها ؛

« لو » حرف شرط فى مَضَى ، وَيَقْبَلُ إيلاؤها مَسْتَقْبَلًا . لكنْ قَبِلُ يريد بهذا : « لو » الشرطية الامتناعية ؛ فإنها هى التى يكون بها التعليق فى الزمن الماضى . أما التى يكون التعليق بها مستقبلاً فالشرطية غير الامتناعية . والتعليق بها - مع قلته - مقبول ، أى : جائز يصح =

زيادة وتفصيل :

عرفنا: « لو الشرطية » ، بنوعيها . وهناك أنواع أخرى من « لو » عرّضت لها المطولات النحوية ؛ (كالمعنى ، وشرح المفصّل . . .) واللغوية ؛ (كلسان العرب ، وتاج العروس . . .) وسنشير إلى كثير من هذه الأنواع إشارة عابرة ، وكلها سرورف .

١ - « لو » المصدرية (وقد سبق الكلام عليها في الجزء الأول باب الموصول ،

٢٩٢ ص ٤١٣) .

٢ - « لو » الزائدة ، أو : « الوصلية » ولا تحتاج لجواب - في المشهور - فهي

كـ « إن الوصلية » التي سبق الكلام عليها هنا^(١) ؛ بحيث يمكن وضع « لو » مكان « إن » فلا يفسد المعنى ، ولا الأسلوب . وتعرب كأعرابها ، نحو ؛ الدنيء ولو كثر ماله . بخيل . وهذا أقل الأنواع استعمالاً في فصيح الكلام . وقد يمكن تخريجه على نوع آخر .

= القياس عليه . ثم قال :

وهي في الاختصاصِ بالفعل كإن لكن : « لو » - « أن » بها قد تقترن

يصرح بأن « لو » الشرطية « بنوعها مختصة بالدخول على الفعل ، شأنها في هذا شأن « إن » الشرطية ، لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقداراً . ثم بين بعد هذا ما يمتاز به « لو » من دخولها على : « أن » ومموليها ، وهذا الدخول لا تشاركها فيه « إن » الشرطية ، إذ لا يصح أن تقترن « بأن » مع ممولها « ، أي : لا يصح أن تدخل عليها . . . ، وانتقل بعد هذا إلى البيت الثالث خاتماً به الفصل :

وإن مضارعٌ تلاها صُرفاً إلى المضى ؛ نحو : لو يفي كفى

يقرر : أن المضارع الواقع بعد « لو » الامتناعية يكون زمنه ماضياً حتماً ؛ فهو مضارع في صورته وشكله ، ماض في زمنه ؛ نحو ؛ « لو يفي كفى . أي : لو وقى كفى » وهذا خاص بالمضارع بعد « لو » الامتناعية . أما غير الامتناعية فيبقى على حاله صورة وزمناً .

(١) في ص ٤٣٣ وهناك خلاف في حاجتها إلى جواب أو عدم حاجتها ، وما يتصل بهذا من

شرطية وعدم شرطية ، وهو نفس الخلاف في « لو » (انظر رقم ١ من هامش ص ٤٣٣) .

٣- «لو» التي تفيد التقليل المجرد ، وهي حرف لا عمل له ، ولا يحتاج لجواب نحو : أكثر من ضرر البر الإحسان ، ولو بالكلمة الطيبة (١) .

٤- «لو» التي تفيد التحضيض ، كأن ترى بخيلاً في مستشفى ؛ فتقول : لو تبرع لهذا المستشفى فتنازل خبير الجزاء . بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية (٢) . وهذا النوع لا يحتاج لجواب في الرأي الأحسن .

٥- «لو» التي للعرض ؛ مثل : لو تسهم في الخير فتنازل ، بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية . والأحسن الأخذ بالرأي القائل : إنها لا تحتاج إلى جواب .

٦- «لو» التي للتمنى ؛ - ولا تكون للتمنى إلا حيث يكون الأمر مستحيلاً أو في حكم المستحيل ، نحو قوله تعالى عن يوم القيامة : (.. يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوْا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ ..) . ومثل : لو يستجيب لي حكام الدول فأحول بينهم وبين إشعال الحروب . بنصب المضارع «أحول» بعد فاء السببية الجوابية (٣) .

وقد سبق الكلام على «لو» التي تفيد التحضيض ، أو : العرض ، أو : التمني - عند الكلام على فاء السببية الجوابية (١) .

(١٠١) وقال بعض النحاة : (كل ما أورد شاهداً على التقليل تصلح فيه أن تكون شرطية بمعنى «إن» ، تُحذف جوابها ، والتقليل مستفاد من المقام) ، والتقدير : وإن كان الإكثار بالكلمة . والأول أحسن .

(٢) سبق لهذا النوع إشارة في رقم ٦ من ص ٣٦٩ .

(٣) وهل تحتاج إلى جواب ؟ قيل لا تحتاج مطلقاً . وقيل إنها تحتاج له ولكنه لازم الحذف بسبب إشراكها معنى التمني . ونتيجة الرأيين واحدة - وهذا النوع إشارة في ص ٣٦٩ - .

المسألة ١٦١ :

أَمَّا الشَّرْطِيَّةُ (١) .

صيغتها - معناها - أحكامها النحوية :

(١) صيغتها في الرأي الأرجح : « بسيطة^(٢) » رباعيَّة الأحرف الهجائية .
ومن العرب من يقلب ميمها الأولى ياء^(٣) ، فيقول في مثل : (أمّا الرياء فخلُقت اللثام ،
وصفة الضعفاء) ... « أيّماً الرياء ... » . ومن هذا قول الشاعر يصف نفسه بالترف
البالغ ، والنعمة السابغة :

رأت رجلاً ، أيّماً إذا الشمس عارضت^(٤) فيضحى^(٤) . وأيّماً بالعشيّ فيخصر^(٥)
وقول الآخر :

مُسْتَلَّة^(٦) ، هيفاء . أيّماً وشاحها فيجرى ، وأيّماً الحجل^(٧) منها فلا يجرى^(٨)

(ب) ومعناها : الدلالة على أمرين متلازمين معها ؛ هما : الشرطية^(٩) ، والتوكيد^(١٠) ؛
فلا يخلو استعمال لها من اجتماع هذه الشرطية والتوكيد . وقد تقتصر عليهما - كما في
مثل : « أمّا على فمفسر » ، وكما في المثال الأول^(١١) - أو لا تقتصر ، وهو الغالب

(١) سجيء أنواع مختلفة من : « أمّا » مفتوحة الهمزة ومكسورتها - في ص ٥١١ .

(٢) أي : ليست مركبة من كلمتين ، أو أكثر .

(٣) هي لفة لبني تميم . ويحسن اليوم عدم محاسنها .

(٤) ارتفعت . و « يضحى » : يخرج من بيته ، ولا يخرج قبل ذلك ، خوف لبرد ؛ لأنه مترف ،
ولاستغنائها عن السعي . (٥) يشعر بالبرد . ويقول الصبان : إن الفعل بالخاء هنا ، وإن الخاء خطأ .

(٦) منسقة الجسم . (٧) الخَلْسَخَال . (٨) لأنها تيمّنة منعمة .

(٩) تعليق أمر على آخر وجوداً وعدماً ، وارتباطه به بنوع ارتباط ؛ يغلب أن يكون السببية والمسببية
على الوجه الذي سبق تفصيله عند الكلام على الجواب في البابين السالفين (ص ٣٠٨ ، ٣٥٣ ، ٢٨٢ ،
وفي رقم ٥ من هامش ص ٤٥٠ و ٣ من هامش ص ٤٥٤ .

(١٠) المراد بالتوكيد هنا . تحقق الجواب ، والقطع بأنه حاصل ، وأنه لا محالة واقع ، ولو ادعاء .
وسيجيء السبب في الصفحة الآتية .

(١١) لأن المراد : مهما يكن من شيء فالرياء خلق اللثام . فقد علقنا أمراً - هو الحكم بنسبة

الرياء إلى خلق اللثام - على وجود شيء آخر ، أي شيء . . . كما سيجيء هنا .

الكثير ؛ فتدل معهما على التفصيل (١) ؛ نحو : (الناس طبقات ... فأما الشريف فمن شُرُفَتْ أعماله ، وكنمُلْتْ خصاله ، وإن كان فقيراً . وأما الدنيا فمن قَبِيح صنعه ، وساء طبعه ، وإن كان غنياً . وأما العزيز فمن تَرَفَّعَ عن الدنيا ، وأبى المهانَةَ ، وإن كان قليل الأهل والأتباع . وأما الدليل فمن رضى الهوان ، وإن كان كثير الأهل والأعوان) . فكلمة « أمّا » في هذا الكلام وأشباهه دالة على الشرطية ؛ لقيامها مقام اسم الشرط : « مهما » وجملته الشرطية ؛ — كما يأتي — (إذ المراد : مهما يكن من (٢) شيء فالشريف من شرفت أفعاله مهما يكن من شيء فالدنيا من قبيح صنعه مهما يكن من شيء فالعزيز من ترفّع وهكذا) . وهى دالة على التفصيل فيه أيضاً ؛ بذكر الأقسام ، والأفراد المتعددة المختلفة لشيء مجمل (٣) . وهى دالة فيه على التوكيد أيضاً .

ولإيضاح التوكيد نذكر أن من يقول : « محمد عالم » يقصد إثبات العلم لمحمد ، ونسبته إليه ، بغير تأكيد ولا تقوية . فإذا أراد أن يمنح المعنى فضل تأكيد ، ومزيداً من التقوية — أتى بكلمة : « أمّا » ، قائلا : « أما محمد فعالم » . وسبب التأكيد والتقوية في هذا أنه يريد : (مهما يكن من شيء فمحمد عالم) فقد علّق وجود علمه على وجود شيء ، أى شيء آخر ، بمعنى أن وجود العلم مترتب ومتوقف على وجود شيء يقع في الكون . ولما كان من المحقق المؤكّد وقوع شيء في الكون حتماً ، كان من المحقق المؤكّد — ادعاءً — كذلك وقوع ما يترتب عليه ؛ وهو : « العليم » ؛ لأن تحقق السبب وحصوله لا بد أن يتبعه تحقق المسبب عنه ، وحصوله على سبيل التحقّق (٤)

وقد تدل على التفصيل تقديرًا : أى : بغير ذكرها وذكر شيء معها ، وإثما يدل عليهما السياق والقرائن ؛ نحو : (الناس معادن ؛ فأما أنفُسُها وأغلاها فالأخيار) . التقدير : وأما أحسُّها وأرخصها فالأشرار . ونحو :

(١) تبين الأمور والأفراد المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالاً . وقد سبق الكلام عليه (في ج ٣ ص ٣٣٧ م ١١٨) وعن الصلة بينه وبين التقسيم والتفريق

(٢) ويصح حذف « من » في هذه الأساليب ، ونظائرها .

(٣) هو : الناس .

(٤) إذ العلول (المسبب) لا بد أن يوجد بوجود علته (سببه) .

(الأصدقاء ضروب . فأما أحسنهم فالوفى الأمين) . التقدير : وأما أقبحهم فالغادر الخائن . . .

(ح) وأحكامها النحوية تنحصر فيما يأتي :

١ - أنها أداة شرط ؛ بسبب قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » الواجب حذف جملته الشرطية هنا ؛ فكأنها قائمة مقام : (مهما يكن شئ ع ، أو : مهما يكن من شئ ع) بحيث يصح حذف « أمّا » ووضع (مهما يكن شئ ع ، أو : مهما يكن من شئ ع) موضعها ؛ فلا يفسد المعنى ولا التركيب مطلقاً . وليس المراد من قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » المحذوف شرطه وجوباً ، أنها تعرب اسم شرط ، أو فعل شرط ، أوهما معاً ، - ولا أن تؤدي معناهما تأدية حقيقية ، يمكن بمقتضاها وضع « أمّا » في كل موضع تشغله « مهما » مع فعل شرطها . . . ، ليس المراد هذا ؛ لأن « أمّا » حرف ، والحرف لا يؤدي معنى اسم وفعل معاً ، ولأن كثيراً من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حملت فيه « أمّا » محل « مهما » الشرطية - وإنما المراد هو : صحة حذف « أمّا » الشرطية دائماً ووضع : (مهما يكن شئ ع ، أو : مهما يكن من شئ ع) موضعها . لأن في هذا رجوعاً إلى الأصل ، واستغناء عن النائب عنه ، الذي ليس له شرايط أصيلة ، وإنما هي مكتسبة بسبب نيابته .

وإعراب الجملة المشتملة على « أمّا » في مثل : (أمّا المخترع فعالم) هو : (أمّا) نائبة عن : « مهما يكن شئ ع ، أو من شئ ع » . (المخترع) مبتدأ مرفوع - (فعالم) ... « عالم » خبر المبتدأ ، وهذه الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر - في محل جزم جواب : « أمّا » النائبة عن « مهما » و « الفاء » زائدة داخلة على هذه الجملة الاسمية التي هي جواب اسم الشرط المحذوف الذي نابت عنه « أمّا » . - وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ ولكنها تتأخر عنه إلى الخبر إذا لم يفصل بينها وبين الشرط فاصل - كما في هذه الصورة (١) -

وإعراب : « مهما يكن من شئ ع ، أو شئ ع - فالمخترع عالم » ، هو : (مهما) ، اسم شرط مبتدأ ، (يكن) مضارع تام (٢) ، مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط .

(١) سيجيء هذا الحكم في الصفحة الآتية . (٢) بمعنى : يوجد .

(من شيء) « من » حرف جر زائد ، و « شيء » فاعل مرفوع بضممة مقدره ؛ منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد . هذا إن وجد الحرف : « من » ؛ فإن لم يوجد فالفاعل مرفوع مباشرة ، على اعتبار : « يكن » فعلا مضارعاً تاماً^(١) في الحالتين — وهذا هو الأسهل — . أما على اعتباره ناسخاً فكلمة : « شيء » اسمه ، وخبره محذوف تقديره : « موجوداً » ، والجملة الشرطية خبر « مهما »^(٢) . (فالمخترع) « الفاء » داخلة على جواب الشرط ، و « المخترع » مبتدأ ، و « عالم » خبره ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط : « مهما » .

وهناك إعرابات أخرى نكتفي بالتلميح إليهما دون الإطالة بذكرها ؛ سهواتها وجريانها على مقتضى القواعد العامة .

وليس من اللازم أن تكون : « أمّا » الشرطية في كل استعمالاتها قائمة مقام : « مهما يكن شيء أو من شيء » بهذا التعبير الحرفي ؛ فمن الجائز — في أساليب أخرى — أن تقوم مقام تعبير شرطى آخر مناسب للسياق وللمعنى المراد ؛ كقولهم في الرد على من يشك في علم شخص أو شجاعته : (أما العلم فعالم) ، و (أما الشجاعة فشجاع) بنصب كلمتي : « العلم ، والشجاعة » على تقدير : مهما ذكرت العلم فعلم فلان عالم مهما ذكرت الشجاعة فلان شجاع . بل إن هذا التقدير أحسن على اعتبار هذه الأسماء المنصوبة مفعولاً به للفعل : « ذكّرت » ، ونحوه^(٣) .

٢ — وجوب اقتران جوابها بالفاء الزائدة للربط المجرد^(٤) ؛ فليست للعطف ولا لغيره . ومع أنها زائدة للربط لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على مفعول محذوف ؛ فيغلب حذفها معه ، حتى قيل : إنه واجب ، كقوله تعالى : (فأما الذين استودت وجوههم أكفرتم . . .) والأصل : فيقال لهم : أكفرتم . . . ، وفي غير هذه

(١) بمعنى : يوجد .

(٢) على الرأي القائل إنها الخبر ، أو الجملة الجوابية ، أو هما معاً على الرأي القائل بذلك .

(٣) هذا الإعراب أحسن من إعرابهم إياها مفعولاً مطلقاً معمولاً للمشتق الذي بعد الفاء في الجملة الجوابية ، أو مفعولاً لأجله لفعل الشرط المحذوف إن كان الاسم معرفة ، وحالا من مفعول الفعل المحذوف إن كان نكرة . وإنما كان أحسن لأن تقدير هذا الفعل مطرد في كل موضع ، ولا يترتب عليه أن يكون ما بعد هذه الفاء عاملاً فيما قبلها وهذا ممنوع عندهم ، وإن كان أكثرهم يجيزه بعد هذه الفاء الداخلة في جواب « أمّا » الشرطية . (وانظر رقم ٤ في هامش الصفحة التالية) .

(٤) يوضح هذا الربط ما سبق في نظيرتها برقم ٨ ص ٥٨٠ .

الحالة تُسمع حذفها نادراً في النثر ، وفي الضرورة الشعرية ، وهذان لا يقاس عليهما اختياراً .

ويجب تأخير الفاء إلى الخبر إن كان الجواب جملة اسمية مبتدؤها غير مفصول من « أمّا » بفاصل — كما أسلفنا^(١) — ومن أمثلته أيضاً قول الشاعر :

ولم أرَ كالمعروف ؛ أمّا مَدَاقُهُ فَحَدَلُوْهُ ، وأمّا وجهه فجميلٌ ...^(٢)

٣ — وجوب الفصل بينها وبين جوابها ، بشرط أن يكون الفاصل أحد الأمور

الآتية :

(١) المبتدأ^(٣) ؛ كبعض الأمثلة السابقة ، وقول الشاعر :

أما الخليلُ فلستُ فاجِعَةً والجارُ أوصاني به ربّي

(ب) الخبر ؛ نحو : أما كريم فالعربي . وأما في البادية فالشجاعة .

(ج) الجملة الشرطية وحدها دون جوابها ؛ نحو قوله تعالى في الميت :

(فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ

أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَلَسْلَامٌ لِّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ...) ويجب أن يكون جواب

الجملة الشرطية محذوفاً استغناءً بجواب « أمّا » .

(د) الاسم المنصوب لفظاً أو محلاً بجوابها — ولا مانع هنا من أن يعمل

ما بعد الفاء فيما قبلها^(٤) — ، فالأول كقوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا

السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ...^(٥)) . والثاني كقوله تعالى : (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) ،

(١) في الصفحة السابقة .

(٢) وبعده :

ولا خيبر في حُسْنِ الجسوم وطولها إذا لم يَزِنْ حسن الجسوم عقول . . .

— وقد سبق البيت في الجزء الثاني ، لمناسبة هناك ، باب حروف الجر (م ٩٠) عند الكلام على الكاف .

(٣) وقد يكون المبتدأ مستلزماً شيئاً يذكر معه ؛ كالمبتدأ اسم الموصول في قوله تعالى :

(فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَسْأَلُونَ أَنَّهُ لَوْ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ...)

واسم الموصول يستلزم صلة حتمية .

(٤) انظر رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .. ، وقال الرضي : يصح أن يتقدم على هذه الفاء من

معمولات الجواب : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والحال .

(٥) لا تنهر ، أمي : لا تنهره — لا تزجره بشيء يؤله — قولاً أو عملاً —

لأن الجار مع مجروره في حكم المفعول به ، فكأنه منصوب محلاً . والفصل في الصورتين واجب ؛ إذ لا يصح دخول « أما » على الطلب مباشرة . وقد اجتمع النوعان من الفصل في قول الشاعر :

نزور أمراً ؛ أما الإلهَ فيتقى وأماً بفعل الصالحين فيأتمى^(١)

(هـ) الاسم المعمول المحذوف يفسره ما بعد « الفاء » ، نحو : أما المخترع فأعظمته^(٢) .

(و) شبه الجملة المعمول لـ « أما » - إذا لم يوجد عامل غيرها - ؛ لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، ويصح اعتباره معمولاً لفعل الشرط المحذوف . فمثال الفصل بالظرف^(٣) : أما اليومَ فالصناعةُ ثروة . ومثال الفصل بالجار والمجرور : أما في القتال فالسلاح العلم .

(ز) الجملة الدعائية بشرط أن يسبقها شبه جملة ، نحو : أما الآن - حفظك الله - فأنا مسافر . أو : أما في بلدنا - صانها المولى - فالأحوال طيبة ...

ح- ٣- جواز حذفها للدليل ؛ ويكثر هذا قبل الأمر والنهي ؛ كقوله تعالى : (وربك فكبيرٌ ، وثيابك فطهرٌ ، والرُّجزُ فاهجرٌ) ، والدليل على حذفها فيما سبق هو « الفاء » التي لا مسوغ لها إلا دخولها في الجواب . كما أن التنويع في

(١) يأتى ويحاكى .

(٢) ومنه قوله تعالى : (وأما عمودَ فهديناهم) - بنصب « عمود » في إحدى القراءات - .

ويقول كثير من النحاة : إن تقدير العامل واجب بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ بحجة أن « أما » نائبة عن الفعل ، فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل . (وهذا كلام لا يحسن الأخذ به هنا . وهذه الآية بيان مفيد في الجزء الثاني ، باب : « الاشتغال » ، م ٦٩ عند الكلام على « الاشتغال » بمعناه العام ، ص ١٣٤)

(٣) ومن أمثلة الفصل بالظرف وقوع الظرف : « بسمد » تالياً « أما الشرطية » ويكثر هذا في صدر الخطب ، وفي افتتاح الكلام الهام ، وبين موضوعاته المتنوعة ، الطويلة ؛ فيقال في كل ما سبق : « أما بعد » ... وقد تحذف « أما » وتجرى الواو بدلها ؛ فيقال : « وبعد » ، مثل قول الخطيب : (بسم الله ، والحمد لله . « وبعد » فإن لكل مقام مقالاً ...)

أما إعراب هذا الظرف ، وحكم الفاء بعده فدون تفصيلاً عند الكلام عليه في ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٥ - ياب : الظرف ، وكذلك في ج ٣ باب : الإضافة عند الكلام على الألفاظ الملازمة في الغالب للإضافة .

السياق يدل على حذفها^(١) . . .

٥-٤- جواز حذف جوابها - القرينة تدل عليه - ومعه : الفاء على الوجه الذي تقدم في الحكم الثاني^(٢) . وفيه المثال ؛ وهو قوله تعالى : (« فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ . . . ») والأصل : فيقال لهم : أَكْفَرْتُمْ .

وكقوله تعالى (« . . . وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا . . . أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تَسْتَلِي عَلَيْكُمْ . . . ») أي : فيقال لهم . . .

(١) وفي الكلام على «أما» الشرطية يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه: «أما، ولولا،

ولوما» :

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، و «فا» لِتَلُوْا تَلَوُهَا وَجُوبًا أَلِفًا («فا» أي : فاء - تلو، بمعنى التالي) .

الأصل : أما كهما يكن من شيء، و «فاء» أُلِفَ وجوباً - لتالي تاليها ؛ أي : للجواب ؛ لأن تاليها مباشرة هو : الشرط ، وتالي التالي هو الجواب . فيجب اقترانه بالفاء تبعاً للمألوف في الكلام الفصيح ويفهم من هذا أن حذفها غير مألوف فيه ؛ كما وضحه بقوله بعد هذا مباشرة :

وحذف ذى «ألفا» قل في نشر إذا لم يك قول معها قد نبذا (ذى : هذه - نُبِذَ : حذف) يريد : أن حذف هذه الفاء قليل في النشر لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول - كما شرحنا - وقد اکتفى بالبيتين السابقين في الكلام على «أما» وكل يختص بها .

زيادة وتفصيل :

١ - تختلف « أمّا » الشرطية السالفة في صيغتها ، ومعناها ، وأحكامها - عن « أمّا » مفتوحة الهمزة ، المركبة من « أن » المصدرية ، و« ما » التي جاءت عوضاً عن « كان » المحذوفة ، وقد سبق بيانها تفصيلاً^(١) .

كما أنها تختلف عن « أمّا » التي أصلها : « أمّ » و« ما » المدغمتين - عند من يكتبهما متصلتين ، وليس هذا بالمستحسن - نحو : أسقيت الحقل أمّا إذا ؟ والفرق أوسع بينها وبين « إمّا » مكسورة الهمزة التي لا شرطية معها . قال الفخر الرازي في تفسيره^(٢) وقد عرض لهما :

إذا كنت أمرّاً ، أو ناهياً ، أو مُخْبِراً - فالهمزة مفتوحة ، نحو : أمّا الله فاعبدّه ، وأما الخمر فلا تشربها ، وأما الضيف فقد خرج . وإن كنت مشروطاً^(٣) أو شاكاً أو مُخْبِراً - فالهمزة مكسورة - فمثال الاشتراط : إمّا^(٤) تُعطيّن المحتاج فإنه يشكرك . وقوله تعالى : (فإمّا تشقق قطنهم في الحرب فشرّد بهم من خلفهم) ، ومثال الشك : لا أدري من قام ؛ إما محمد وإما عليّ ، ومثال التخيير : لي في المدينة دار فإمّا أن أسكنها وإمّا أن أبيعها .

(٢) وهناك « إمّا العاطفة » التي سبق تفصيل الكلام عليها في الجزء الثالث^(٥) مع الإشارة هناك لبعض الأنواع الأخرى التي ليست عاطفة

٣ - تكثر « أمّا الشرطية » التي يليها الظرف : « بعد » في مواضع أشرنا إليها (في رقم ٣ من هامش ص ٥٠٩) كما أشرنا هناك إلى جواز الاستغناء عن « أمّا الشرطية » أحياناً ، في ذلك الأسلوب ، ووضع الواو مكانها فيقال : (. . . و« بعد » فإن لكل مقام مقالا . . .) وتفصيل الكلام على هذا الظرف ، وحكم الفاء التي تليه مدوّن في مكانه المناسب ، وهو باب : « الظرف » ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٥

(١) ج ١ ص ٤٣١ م ٤٥ باب : « كان » .

(٢) ج ١٤ ص ٢١٢ .

(٣) مستعملاً أداة الشرط .

(٤) في هذه الصورة تكون مركبة من « إن » الشرطية « وما » الزائدة المدغمة فيها .

(٥) م ١١٨ ص ٥٩٣ وما بعدها - من باب : « عطف النسق » .

المسألة ١٦٢ :

أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع :

لولا - لو ما - هلا - ألا - ألا (١)

صِيغتها - معانيها - أحكامها النحوية :

(١) أما صيغها فالشائع أن كل أداة مركبة في الأصل من كلمتين : (لو ، ولا) - (لو ، وما) - (هل ، ولا) - (أل ، ولا) - (الهمزة ، ولا) . ولا يعنينا هنا البحث في أصلها وتاريخها القديم ، وإنما يعنينا أمرها الآن ، وما انتهت إليه كل أداة منها ، بعد أن توحدت جزءاها ، وصارا كلمة واحدة ؛ تؤدي معنى جديداً ، وتختص بأحكام جديدة لم تكن لها قبل التوحد ، ولو زال عنها هذا التوحد لتغيرت معانيها وأحكامها تغيراً أصيلاً واسعاً .

(ب) معانيها : هذه الحروف الخمسة تشترك جميعاً في أنها تدل على التحضيض^(٢) تارة ، وعلى التوبيخ تارة أخرى . ولذا يسميها اللغويون : « حروف التحضيض ، والتوبيخ » .

وتمتاز « ألا » - من الخمسة - بأنها تكون أحياناً أداة للعرض^(٣) . كما تمتاز « لولا - ولو ما » بأنهما ينفردان بالدلالة على امتناع شيء بسبب وجود شيء آخر ،

(١) يزداد على هذه الخمسة : « لو » فإنها تكون أحياناً للعرض أو التحضيض ؛ (طبقاً لما تقدم في رقم ٥ و ٦ من ص ٣٦٩ ورقم ٤ و ٥ من ص ٥٠٣) .

(٢) ومثلها « لو » في الدلالة على التحضيض دون التوبيخ - كما أشرنا في رقم ١ - والتحضيض هو : الترغيب القوي في فعل شيء أو تركه . وتظهر القوة في اختيار الكلمات الجزلة القوية ، وفي نبرات الصوت .

(٣) ومثلها : « لو » - كما أشرنا في رقم ١ - والعرض هو : الترغيب في فعل شيء أو تركه ترغيباً مقروناً بالعطف والملاينة . ويظهر هذا في اختيار الكلمات ، وفي نغم الصوت .

وتمتاز « ألا » كذلك بأن تقع أداة « استفتاح للتنبيه » ؛ فتكون في أول الكلام بقصد التنبيه إلى ما يليها ، والاهتمام بما يجرى بعدها . ومثلها في هذا « أمّا » كقوله تعالى : « (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) » ، وقول الشاعر :

أَمَّا وَاللَّهِ إِنَّ الظُّلْمَ لَوُمٌّ وَمَا زَالَ الْمُسِيءُ هُوَ الظُّلُومُ

ويسميان لهذا : أداتى شرط امتناعى^(١) .

فالمعاني التى تؤديها هذه الحروف ثلاثة أنواع :

- ١ - التحضيض والتوبيخ ، تؤديهما الحروف الخمسة .
- ٢ - العرّض . وتكاد وتنفرد به : « ألّا » ، وهو الأكثر فى استعمالها .
- ٣ - الامتناع . وتكاد تنفرد به « لولا » ، ولو ما^(٢)

(ح) أحكامها النحوية : - وكلها حروف -

١ - إذا كانت الأداة للتحضيض أو للعرّض وجب أن يليها المضارع إمّا ظاهراً ، وإمّا مقدراً يفسره ما بعده ؛ بشرط استقبال زمنه فى حالتى ظهوره وتقديره ؛ (لأن أداة الحض والعرّض تُختلص زمن المضارع للمستقبل ؛ إذ معناهما لا يتحقق إلا فيه) . فمثال المضارع الظاهر المباشرها (أى : غير المفصول منها مطلقاً) : لولا تؤدى الشهادة على وجهها - لو ما تغير المنكر بيدك ، أو بلسانك ، أو بقلبك - هلاً تحمى الضعيف - ألّا تُصاحب النبيل الوديع ، أو ألّا ... - ومثال المضارع الظاهر المفصول منها بعموله المتقدم عليه : لولا الشهادة تؤدى على وجهها - لو ما المنكر تغير بيدك . . هلاً الضعيف تحمى .. وكذا الباقى ... ومثال المضارع المقدر : دخولها على اسم ظاهر يكون معمولاً لمضارع مقدر يفصل بين هذا الاسم الظاهر والأداة ؛ نحو : لولا الشهادة تؤديها على وجهها - لو ما المنكر تغيره - هلاً الضعيف تحميه - ألّا ، أو : ألّا النبيل الوديع تصاحبه . والتقدير :

(١) المراد بالشرط هنا : الدلالة على ربط أمر بآخر ربطاً معيناً ، وتعليق الثانى على الأول ، مع التقيد بنوع خاص من التعليق - طبقاً لما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥١٥ - .
ومن الأمثلة : لو ما الهوام مات الأحياء - لو ما حرارة الشمس هلك الأحياء برداً - لولا الساعة لم نعرف الوقت - لولا التعلم لم تهض الأمة - .

لو لا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان

فقد امتنع موت الأحياء بسبب وجود الهواء - وبسبب وجود الشمس - وامتنع عدم معرفتنا الوقت بسبب وجود الساعة - وامتنع عدم نهضة الأمة بسبب وجود التعليم - وامتنتع شدة قرب الضيغم إلى الشرف بسبب وجود العقول ...

(٢) قد تدل « لو الشرطية » على الامتناع ولكنه يختلف عما هنا ، طبقاً لما تقدم فى بابها -

ص ٤٩١ ، وقد أشرنا لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٩٢ ، وفى رقم ١ من هامش ص ٥١٥ .
النحو الوافى - رابع

لولا تؤدى الشهادة تؤديها ... - لو ما تُغَيِّرُ المنكرُ تُغَيِّرُهُ - هلاً تحمى الضعيف تحميه - ألا تصاحب النبيل . . . - ويدخل في المضارع المقدر كلمة : « تكون » الشَّائِنِيَّة ؛ (أى : الدالة على الحال والشان ؛ كماضيها : « كان » الشائنية) - إذا كانت أداة التحضيض داخلة على جملة اسمية ؛ كقول الشاعر :

وَنُبِثْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

التقدير : فهلاً تكون . . . (نفس ليلي شفيعها) فالجملة الاسمية خبر : « تكون المقدره » . أمّا اسمها فضمير الشان ، أى : هلا تكون الحالة والهيئة والشان^(١) : نفس ليلي شفيعها .

وقد قلنا إن الأدوات السالفة لا يليها إلا المضارع ظاهراً أو مقدرأً ، فإن دخلت على ماضٍ خالصةً زمنه للمستقبل ، بشرط أن تكون للمعنى الذى ذكرناه^(٢) ؛ كقوله تعالى : (فلولوا نَمَقَرَّ من كُئِلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ...) . . . أى : فلولوا ينفر^(٣) . . .

وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب ، أو لا تحتاج ، على حسب ما يقتضيه المقام ؛ فجيئه جائزٌ . فإن جاء بعدها جواب وجب أن يكون مضارعاً إما مقرونّاً بفاء السببية ، وإما خالياً منها . وفي الحالتين تجرى عليه الأحكام الخاصة بكل حالة . وقد عرفناها عند الكلام على فاء السببية المذكورة فى الجملة ، أو التي لم تذكر^(٤) .

٢ - إن كانت الأداة للتوبيخ وجب أن يليها الماضى لفظاً ومعنى معاً ، ظاهراً ، أو مقدرأً يدل عليه دليل ؛ فمثال الظاهر غير المفصول من الأداة : (هلاً دافع الجبان عن وطنه فانتصر ، أو استشهد)^(٥) . (ألا قاومت بالأمس بغنى الطاغى)

(١) سبق الكلام على ضمير الشان تفصيلاً فى ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

(٢) وهو التحضيض ، أو العرض .

(٣) وكذلك قوله تعالى : (وَأَنْفِقُوا بِمِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ، فَيَقُولَ : رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ، فَأَصَّدَّقَ ، وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ...) . . . أى : لولا تؤخرنى .

أما إعراب : « أصدق وأكن » فقد سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٩ .

(٤) فى ص ٣٥٢ و ٣٨٧ . (٥) لأن التوبيخ لا يكون إلا على شئ حصل .

ومثال الظاهر المفصول : (هلا الطائر رحمت) (ألا الضيف صافحت) (والأصل : هلا رحمت الطائر -- هلا صافحت الضيف) . ومثال المقدر قول الشاعر :

أتيت بعبد الله في القيد موثقاً فهلاً سعيداً ذا الحياة والغدر
والأصل : فهلاً أحضرت سعيداً . . . وكذا الباقي .

٣- إن كانت الأداة دالة على امتناع^(١) شيء بسبب وجود شيء آخر - ويتعين أن يكون كل منهما في الزمن الماضي - فلا بد من أمرين في هذه الحالة التي يمتنع فيها شيء لوجود آخر (وتشتهر بأنها : حالة امتناع لوجود) .
وأولها : دخولها على مبتدأ : محذوف الخبر وجوبا^(٢) .

وثانيهما : جواب مصدّر بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف : « لم ») ، وقد سبقت الأمثلة للحالتين^(٣) . ويجوز في هذا الماضي أن يكون مقترناً باللام^(٤) أو مجرداً : سواء أكان مثبتاً أم منفيًا « بما » دون سواها . غير أن الأكثر هو اقتران المثبت ، وخلو المنفي . فمثال المثبت المقترن بها (غير ما تقدم)^(٣) قوله تعالى : (يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أنتم لكُنَّا مؤمنين) ، وقول الشاعر :

لولا الإصاححة للوشاة لكان لي من بعد سُخْطِك في الرِّضاء رجاءٌ

(١) هذه الدلالة خاصة بالحرفين : « لولا ، ولوما » - دون بقية الخمسة - وبسببها يعتبران الأداتين الخاصتين « بالشرط الامتناعي » وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥١٣ أنه هو الدال على ربط أمر بآخر ربطاً معنياً ، وتعليق الثاني على الأول مع التقييد بنوع خاص من التعليق .

وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود ، أي : امتناع شيء بسبب وجود غيره . أما « لو » فتدل على امتناع أيضاً ، ولكن من نوع آخر تقدم في بابها - ص ٤٩١ - .

(٢) تقدم تفصيل هذه المسألة (في ج ١ - باب المبتدأ والخبر - م ٣٩) .

(٣ و ٣) في رقم ١ من هامش ص ٥١٣ .

(٤) هذه « اللام » للتأكيد ، وفائدتها موضحة تفصيلاً في ص ٤٩٧ وهامشها . وقد ورد في المسوع النادر اقتران جوابها « باللام وقد » معاً ؛ كالذي في قول الكُمَيْتِ :

يقولون : لم يُورث ؛ ولولا تراثه لقد شركت فيهم بكيلٌ وأرحبُ
- بكيل ، وأرحب : علمان .

ومثال المثبت المجرد منها :

لولا المشقة ساد الناس كاهمو الجود يُفقر، والإقدام قَتَّالٌ

وقول الآخر يرد على من عابه بالقصر :

لولا الحياة ، ولولا الدين عِبْتِكُمْمَا بعض ما فيكما ؛ إذ عبتما قِصْرِي

ومثال المنى « بما » المجرد من اللام قوله تعالى : (ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ما زكَّنا منكم من أحدٍ أبداً) ، وقول الشاعر :

لولا مفارقة الأُحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلا

ومثال المنى المقرون بها قول الشاعر :

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا رُوحاً ولا جسدا

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله تعالى : (ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته .. وأن الله تَوَّابٌ حَكِيمٌ) . التقدير : ولولا فضل الله ورحمته لهلكتم^(١)

(١) في تأدية « لولا ولو ما » معنى الامتناع ودخولها على المبتدأ لزوماً - يقول ابن مالك في هذا الباب الذى عنوانه : (أمّا ، ولولا ، ولو ما) .

لولا ولو ما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا عَقَدَا الامتناع بالوجود ، أى : ربطا الامتناع بالوجود ؛ بحيث يمنع شيء بسبب وجود آخر . فإذا وجد هذا الآخر تحم امتناع ذلك . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان معناها الآخر ؛ وهو : الدلالة على التخصيص ؛ فنص عليه ، وأشرك معها فيه حروفاً أخرى ؛ هى : هلا - ألا - ألا . وصرح بأن هذه الأدوات التخصيفية مختصة بالدخول على الفعل - ولم يبين نوعه المحتوم ؛ وهو المضارع - وأن الاسم قد يقع بعدها فى الظاهر ، ولكنه فى الحقيقة يكون معلقاً - ، أى : متعلقاً ومعمولاً - بفعل مقدر بعد الأداة مباشرة ، أو بفعل متأخر عن هذا الاسم . يقول :

وبهما التخصيص مِرْ . وهلا ، ألا ، وأوليينها الفِلا

وقد يليها اسمٌ بفعل مضمَر عُلَقَ ، أو بظاهر مؤخَّر

(مِرْ : مِيز - أوليينها ، أتبعها وأذكر بعدها . . .)

العَدَد (١)

يشمل الكلام عليه ما يأتي :

(١) أحكام هذا الباب كثيرة ، والخلاف والتضارب فيها كثير كذلك . وما استخلصناه منها هو - في تقديرنا - أقواها حجة ، وأوفرها شيوعاً . ولم نعرضها مرتبة على حسب ترتيب أبيات ابن مالك ، في : « ألفيته » ، وإنما اخترنا ترتيباً آخر ، لعله أنسب وأحسن . وقد اقتضى هذا ألا نذكر أبيات ابن مالك التي نسوقها لتأييد القاعدة - مرتبة كما أوردتها في « باب : العدد » . على أننا تداركنا الأمر فذكرنا بجانب كل بيت رقمه الدال على ترتيبه الأصلي في الباب ؛ ليُعرف ترتيب الناظم لأبياته . ثم نعود فنذكره مرة أخرى في المكان الذي وضعته فيه : « الألفية » بين أبيات بابه ؛ تنفيذاً للمنهج العام الذي نسير عليه في هذا الشأن في جميع أجزاء الكتاب الأربعة .

ولم يترك القدماء كلمة : « العدد » من غير تعريف ، مع وضوح معناها ، وبداهة مدلولها ؛ فجاء تعريفهم حاملاً من العموض والخفاء والإبهام ما يحمله كل تعريف للبدية ، وكل توضيح للواضح . وقد يكون من المقبول أن نذكره . قالوا العدد : (هو ما وضع لكية الآحاد - أي : الأفراد - ، وأن من خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين) !! .

يريدون بالمساواة : أن كل عدد ، يحيط به طرفان ؛ هما عدد قبله ، وعدد بعده ، ويسميان : « الحاشيتين » . وأن مقدار العدد يساوي نصف مجموع الحاشيتين . ذلك لأن الحاشية التي قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد عليه الحاشية التي بعده . وهذا معنى التقابل بينهما . فالعدد « ثمانية » - مثلاً - حاشيته العليا ، أي : الكبرى ، تسعة ، وحاشيته السفلى ، أي : الصغرى ، سبعة ، فمجموعهما ستة عشر ، وهما يحيطان به ؛ فقدره يساوي نصف مجموعهما . أي : أن ثمانية يساوي نصف مجموع السبعة والتسعة : $8 = \left(\frac{9 + 7}{2} \right)$. والعدد « ستة » له حاشيتان ؛ العليا : سبعة ، والسفلى : خمسة ، ومقداره يساوي نصف مجموعهما معاً . أي : أن ستة يساوي نصف مجموع السبعة والخمسة : $6 = \left(\frac{7 + 5}{2} \right)$ وهكذا ... ولا حاجة بنا لشيء من هذا التعريف .

« ملاحظة » : يكثر ألا يدل العدد بلفظه على معدود حسابي مضبوط ، محصور في أفراد محددة لإلقرينة من خارج لفظه تدل على الحصر والتحديد الحسابي الحقيقي ؛ فن يقول : « زرتك خمسين مرة » - لا يقصد المعنى الحسابي الدقيق الذي يفهم من « خمسين » وإنما يذكر مجرد عدد حسابي يريد به المبالغة أو التقليل ... ، ما لم توجد قرينة على التحديد . لهذا قالوا ما نصه ؛

« (إن الإخبار - كما تقرر غير مرة - بعدد لا ينافي غيره » ٥١ . راجع الشراوى على التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح ج ١ باب بدء الأذان ص ٥٦ -
وعدم المنافاة مقصور حتماً على الحالة الحالية من القرينة التي تحدد عدد المعدود تحديداً حسابياً مضبوطاً -
لا يحتمل سواه - .

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها - تمييزه^(١) - تذكيره وتأنيثه - صوغه على وزن : « فاعل » ، وإعرابه بعد هذه الصياغة - تعريفه وتنكيره - قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفة - التأريخ بالأيام والليالي . . .

• • •

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها :

أقسامه أربعة : مفرد^(٢) ومركب ، وعقد ، ومعطوف .

١ - فالعدد المفرد ، يشتمل « الواحد والعشرة » وما بينهما . ويلحق به : لفظتا : « مائة^(٣) ، وألف » ، ولو اتصلت بهما علامة تشنية أو جمع ؛ (كثنتين وألفين ، ومئات ، وألوف . . . ؛ لأن معنى إفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام الثلاثة الأخرى ؛ وليس المراد أنه غير مثنى ، وغير جمع) . . . كما يلحق به بعض كلمات أخرى^(٤) .

(١) انظر الملاحظة المدونة بهامش ص ٥٢٥ .

(٢) ويسميه بعض النحاة : « العدد المضاف » . وهي تسمية شائعة ، لكنها غير دقيقة ، لأنها لا تشمل إلا الأعداد المضافة من ثلاثة وعشرة وما بينهما ، دون غير المضافة ، وهي : ١ و ٢ ، ولعل حجته أن : (١ و ٢) ينفردان بأحكام خاصة بهما ، ولا تنطبق عليهما الأحكام المتعددة التي للعدد المفرد . وكذلك غير المضافة . وقد يسمى العقد : « بالمفرد » والعقد أحسن . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٢) .

(٣) أجاز المجمع اللغوي القاهري كتابة كلمة : « مئة » ومركباتها بغير الألف التي زادها القدماء بعد الميم في كتاباتهم ، وظلت مزيدة حتى يومنا هذا . وكذلك أجاز فصل الأعداد (ثلاثة وتسعة وما بينهما) عن مئة ، مراعيًا في هذا نوعًا من التيسير الإملائي . (راجع ما سبق في العدد الذي أصدره المجمع ، بعنوان : « البحوث والمحاضرات » ، مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين من سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤) .

(٤) وما يلحق به كلمة « بيضغ » ومؤنثها « بيضعة » ، وكذلك كلمة : « نيسف » . وفيما يلي البيان :

١ - الأفضح والمختار عند بعض المحققين - من بين آراء متعددة - أن كلمة : « بيضغ » تدل بصيغتها ونصها الحرفي على عدد مبهم ، لا تحديد ولا تعيين فيه . لكنه لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على تسعة (أى : أن مدلولها والمراد منها قد يكون : ٣ - أو ٤ - أو ٥ - أو ٦ - أو ٧ - أو ٨ - أو ٩) وإذا ذكرت لا ينصرف الذهن إلى واحد معين دون غيره من هذه الأعداد السبعة ، وإنما يدرك أن المقصود منها مبهم ، يصدق على هذا وينطبق عليه ، كما يصدق وينطبق على كل عدد آخر من بقية المجموعة العددية السالفة .

أما إعرابه وإعراب ملحقاته السابقة فبالحركات الظاهرة على آخره ، إلا ما كان داخلاً في حكم المثني أو الجمع ؛ فيعرب إعرابهما ؛ كاثنتين ، ومائتين ، وألفين ، ومئات ، وكذا : مئون ، في بعض الحالات . ومن الأمثلة : العصامي رجل الدنيا وواحدُها - إن اثنين لا يشبعان ؛ طالب علم ، وطالب مال - يقوم المجد الحق على ثلاث دعائم ؛ العلم ، والعمل ، والخلق النبل - ما أعجب تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة !! - ... وكقوله تعالى : (فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) - أقام العربُ في الأندلس مئآتِ السنين ، قاربت تسعة قرون - وقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ حَتَدَرُوا الْمَوْتِ . . .) .

= ب - تستعمل كلمة : « بِيَضْعٍ » استعمال الأعداد المفردة (وهي هنا: ٣ و ٩ وما بينهما) . وقد تركب مع كلمة : « عشرة » تركيباً مزجياً ، وقد يكون معطوفاً عليها « عشرون » أو أحد إخوانه من العقود التي تليه وهي : (٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ومن الأمثلة : جاء بِيَضْعٍ فتيات وبِيَضْعَةٍ غلمان - أقبل بِيَضْعَةٍ عشرَ رجلا - غاب بِيَضْعٍ وعشرون فتاة .

ح - إذا استعملت استعمال الأعداد المفردة السالفة ، أو المعطوف عليها يجب إعرابها بحركات ظاهرة على آخرها ، على حسب حاجة الجملة : وإذا ركبت مع كلمة : « عشرة » تركيباً مزجياً فالأكثر بناء الكلمتين معاً على فتح الجزأين ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة ، ويصح الإعراب طبقاً للآتي في ص ٥٢١ و ٥٣٤ .

د - في جميع استعمالاتها السالفة تتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود مؤنثاً ، وتلحق آخرها تاء التأنيث إن كان المعدود مذكراً ؛ فيقال : صافحت بِيَضْعَةَ رجال - ودعتُ بِيَضْعَ فتيات - قابلت بِيَضْعَةَ عشرَ طالباً ، وبِيَضْعَ عشرةَ طالبة - في الحفل بِيَضْعَةُ عشرون فتى ، وبِيَضْعٍ وعشرون فتاة ... فحكمتها في تأنيث لفظها وتذكيره حكم الأعداد المفردة . (طبقاً لما سيجيء في ص ٥٣٦) .

أما ما يختص بكلمة : « نَيْفٍ » فيتلخص فيما يأتي - وهو يوضح أوجه الفرق بينها وبين « بِيَضْعٍ » مع ملاحظة أن لكلمة : « نَيْفٍ » معنى اصطلاحياً آخر ؛ سيجيء في رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية .

١ - فإنها صيغة تدل بنصها الحرفي على عدد مهم ، ينطبق على الواحد كما ينطبق على التسعة ، وعلى كل عدد بينهما ، (أي : أن مدلولها العددي يصدق على : ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) من غير تعيين ولا حصر في عدد من هذه الأعداد التسعة دون غيره .

ب - لفظها مذكر دائماً ؛ فلا تلحقه تاء التأنيث مطلقاً .

ح - لا بد - في الأشهر - أن تكون صيغتها مسبوقة دائماً بعقد من العقود العديدة : (١٠ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ولا بد من عطف كلمة : « النَيْفِ » على العقد ؛ فيقال : عشرة ونَيْفٍ - عشرون ونَيْفٍ - ثلاثون ونَيْفٍ ... وهكذا ، ولا يصح ذكر كلمة « نَيْفٍ » إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عقد عددي .

أما ضبط « الشين » من « عشرة » التي من هذا القسم المفرد^(١) ففيه لغات ؛ أشهرها : أن العشرة إذا كانت دالة على معدود مذكر^(٢) فـ « الشين » مفتوحة ، وإن كانت دالة على معدود مؤنث فهي ساكنة ، وقليل من العرب يكسرها في هذه الصورة .

* * *

٢ - والعدد المركب ، هو : ما تركب تركيباً مزجياً^(٣) من عددين لا فاصل بينهما ، يؤديان معاً - بعد تركيبهما وامتزاجهما - معنى واحداً جديداً لم يكن لواحدة منهما قبل هذا التركيب . والأولى تسمى : صدر المركب ، والثانية تسمى : عَجْزُهُ^(٤) وينحصر هذا القسم في الأعداد : أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما (أى : ١١ - ١٢^(٥) - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩) وما يلحق بهما^(٦) . . .

وحكمه : بناء آخر الكلمتين معاً على الفتح^(٧) - في الأفتح - ، مهما كانت

(١) سيجيء ضبط « الشين » في الأعداد المركبة - ص ٥٢٢ -

(٢) مع ملاحظة ما يأتي في ص ٥٣٧ وهو أن لفظ العدد يصح تذكيره وتأنينه إذا تقدم عليه المعدود أو حذف .

(٣) سبق الكلام على كل ما يختص بالمركب المزجي وأنواعه في الجزء الأول : (م ٢٣ ص ٢٧٠ ، و ٢٧٩ وما بعدها في أقسام العلم) ، وفي الجزء الرابع (ص ٢٢٧ باب المنوع من الصرف) .

(٤) سيجيء أيضاً - في رقم ١٠ من هامش ص ٥٢٣ - أن صدر العدد المركب يسمى : « النَّيْف » ومعناه هنا : العدد المحصور بين عقدين ؛ فيشمل الواحد والتسعة وما بينهما مما ينحصر موضعه بين العقدين . وكذا ما ألحق بالمفرد من كلمة « بِيضٌ وبِيضَةٌ » . وهو غير كلمة « النَّيْف » المراد منها نصها اللفظي الحرق ؛ طبقاً لما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥١٨ - فللكلمة « النَّيْف » مدلولان مختلفان كما أن عجز المركب يسمى : عقداً ، ومن العقود كلمة : « عشرة » . وسيجيء الباقي (انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٢) .

(٥) للعدد ١٢ حكم خاص في إعرابه يخالف حكم الأعداد المركبة ، وسيجيء في الصفحة التالية .

(٦) ويلحق به « بِيضٌ وبِيضَةٌ » طبقاً للبيان الذي في رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ .

(٧) مما يجب التنبيه له أن المركب المزجي العددي لا بد أن يكون مفتوح الجزأين - في الأشهر - وقد يكون معرباً مضافاً على الوجه المبين في ص ٥٢٢ و « ه » ص ٥٣٤ ، أما غير العددي فقد يكون مفتوحهما أولاً يكون ، على حسب نوعه المبين في موضعه المشار إليه (في الحالة الثانية ص ٥٣٥) .

ومن المركب المزجي العددي : « إحدى عشرة » للمعدود المؤنث ، والكلمتان مبنيتان على فتح الجزأين - أيضاً - في آخرهما . إلا أن الفتح مقدر على آخر الأولى . - كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٧ -

حاجة الجملة إلى مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ؛ ولذا يقال في إعرابهما : إنهما مبنيتان معاً على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة . ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى : أن يكون العدد المركب هو « اثنا عشر » ، واثنا عشرة » ؛ فإن صدرهما وحده يعرب لإعراب المثني ، وعجزهما هو اسم بدل نون المثني ؛ مبني على الفتح لا محل له . ومن الأمثلة : المتسابقون أحدَ عَشَرَ سَبَاحاً - إني رأيتُ أحدَ عَشَرَ كوكباً - أثنت على أحدَ عَشَرَ محسناً . « فأحدَ عشر » في المثال الأول مبني على فتح الجزأين معاً في محل رفع خبر ، وفي المثال الثاني مبني على فتح الجزأين معاً في محل نصب مفعول به ، وفي الثالث مبني على فتح الجزأين في محل جر بعلى ، وهكذا .

ولو وضعنا عدداً مركباً آخر مكان : « أحد عشر » لم يتغير الإعراب . ما عدا « اثنتي عشر » ، واثنتي عشرة » ، فلهما حكم خاص بهما في الإعراب - كما قلنا - إذ تعرب : « اثنا واثنا » لإعراب المثني ، وتعرب كلمة : « عَشَرَ وعشرة » اسم مبني على الفتح ، بدل نون المثني لا محل له : ففي مثل . السنة اثنا عشر شهراً ، واليوم اثنا عشرة ساعة - نقول : « اثنا واثنا » خبر مرفوع بالألف فيهما . وكلمة : « عشر وعشرة » بدل النون التي تكون في المثني الأصلي ، مبنيتان على الفتح لا محل لهما . وفي مثل قضيت اثنتي عشر شهراً واثنتي عشرة ساعة في رحلة علمية - نقول : « اثنتي واثنتي » ، مفعول به ، منصوب بالياء . « عشر ، وعشرة » مبنيتان على الفتح لا محل لهما ؛ لأنهما بدل النون التي تكون في المثني الأصلي . . .

وفي مثل : انتفعت باثني عشر كتاباً ، واستتمعت إلى اثنتي عشرة محاضرة . . . تعرب : « اثنتي واثنتي » مجرورة ، وعلامة جرهما الياء ، و « عشر وعشرة » بدل النون . مبنيتان على الفتح ، ولا محل لهما .

= هذا ، وأصل المركب العددي كلمتان بينهما واو العطف ؛ أي : أحد عشر - اثنا عشر - ثلاثة عشر . . . وهكذا . ثم حذف الواو وربكت الكلمتان - لإبعاد معنى العطف - تركيباً منجياً ، ليؤدبا معاً معنى واحداً جديداً لم تنفرد به واحدة . ويصح إرجاع هذه الواو في بعض الاستعمالات ؛ ومنها ما هو مدون في ص ٥٦٧ .

وتضبط « الشين » في كلمة : « عشرة » المركبة كضبطها في المفردة^(١) : فتفتح
 — في أشهر اللغات -- إن كان المعدود مذكراً ، وتسكن إن كان مؤنثاً . فضبظ
 « الشين » لا يختلف في إفراد ولا تركيب ، إن اقتصرنا على الأشهر بين لغات
 متعددة .

الثانية : أن يكون العدد المركب غير اثني واثني^٢ — مضافاً ، فيصح بناؤه على
 فتح الجزأين مع إضافته ، كما يصح إعراب عجزه على حسب حاجة الجملة مع ترك
 صدره مفتوحاً في كل الحالات ؛ فكأن الجزأين في هذه الصورة كلمة واحدة ،
 يجري الإعراب على آخرها في كل الأحوال ، دون أن تتغير الفتحة التي في شطرها
 الأول — وسيجىء هذا موضحاً بعد^(٢) —

* * *

٣ — العدد العِقْد^(٣) : ينحصر اصطلاحاً في الألفاظ : عشرين — ثلاثين —

(١) سبق ضبطها في المفردة — ص ٥٢٠ — . (٢) في : « هـ » من ص ٥٣٤ .
 (٣) ويسميه بعض النحاة بالعدد المفرد ؛ أي : الخالي من الإضافة والتركيب . ولكن تسميته
 بالعقد أفضل — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥١٨ — والأصل اللغوي العام الحسابي هو : العدد
 يكون على رأس تسعة أعداد قبله من نوع واحد ؛ (مفردة أو غير مفردة) ، أي : العدد الذي يكمل به
 ما قبله عشرة مثالة النوع . فيصدق على ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، و... كما يصدق على ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ،
 ٤٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ... وهكذا من كل ما يتم عشرة ، غير أن المقصود بالعقد هنا معنى
 اصطلاحى ، يقتصر على أعداد محصورة لها حكم خاص بها ؛ وهي تلك العقود التي تبدأ بعشرة وتنتهى
 بتسعين ، (أي : ١٠ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) . ولكن العقد « عشرة »
 لا يشترك مع البواقي في حكمها النحوى . ولهذا لا يعد فيها من هذه الناحية ، ولا يذكر معها ، برغم تسميته
 عقداً ، وكل واحد من البواقي يدخل في هذا النوع المسمى نحوياً : « باسم الجمع » . ولكنه يعرب إعراب
 جمع المذكر السالم ، ويلحق به في ناحية الإعراب ، دون أن يكون جمع مذكر سالم حقيق .
 وإنما كانت هذه العقود « أسماء جمع » وليست جمع مذكر سالم حقيق لأنها تدل على ما يدل عليه هذا
 الجمع ، ولكن ليس لكل منها مفرد من لفظه . ولا يصح أن يقال إن لكل منها مفرداً من لفظه ؛ ففرد
 مشرين هو عشر ، ومفرد ثلاثين هو ثلاثة ... لا يصح أن يقال هذا لما يترتب عليه من فساد تام ،
 أو ضحنا بعض نواحيه (في ج ١ م ١١ ص ١٣٥ عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم) ملخصه ؛
 أنه لا يقال ذلك لثلاثين عليه صحة إطلاق عشرين على ثلاثين ، وإطلاق ثلاثين على تسعة ... وهكذا ؛ ذلك
 لأن أقل الجمع النحوى — لا اللغوى — ثلاثة من مفرده . فلو كان مفرد العشرين هو : عشر ، لكانت عشرون
 صادقة على (١٠×٣) أى : ثلاث عشرات على الأقل ... ، ومجموعها يساوى ثلاثين . ولو كان مفرد
 الثلاثين هو ثلاث لكانت الثلاثون صادقة على (٣×٣) أى : على ٩ . وهكذا ، مما هو ظاهر الفساد .

أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين .

وحكم هذه العقود أنها تعرب إعراب جمع المذكر السالم في جميع أحوالها ؛ لأنها ملحقة به ؛ إذ هي اسم جمع مذكر ، وليست جمع مذكر حقيقياً . ومن الأمثلة قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ) ، وقوله تعالى : (وواعدنا موسى ثلاثين ليلةً ، وأتممناها بعشرٍ ؛ فتتم ميقات ربه أربعين ليلةً) ، وقوله تعالى : (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه ؛ فلبث فيهم ألف سنة ، إلا خمسين عاماً . . .) . وهكذا . . . فحيثما توجد كلمة من ألفاظ العقود فإنه يتحتم إعرابها إعراب جمع المذكر ، مهما اختلف موقعها الإعرابي .

* * *

٤ - العدد المعطوف : وينحصر بين عقدين من العقود الاصطلاحية السالفة ؛ كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين ، أو : بين ثلاثين وأربعين ، أو : بين أربعين وخمسين ، وهكذا . . . وكل عدد محصور بين عقدين على الوجه السالف لا بد أن يشتمل على معطوف ، ومعطوف عليه ، وأداة عطف (هي : الواو) ، ومنه : واحد وعشرون - اثنان وعشرون ، ثلاثة وعشرون . . . أربعة وثلاثون . . . خمسة وأربعون . . . ستة وخمسون . . . سبعة وستون . . . ثمانية وسبعون . . . ومن هذه الأمثلة يتبين أن المعطوف لا بد أن يكون من نوع العقود ، وأن المعطوف عليه - ويسمى النسيّف^(١) - لا بد أن يكون من نوع المفرد (أى : المضاف)^(٢) ، أو ما ألحق به من كلمة بضع وبضعة - وأن أداة العطف هي الواو^(٣) ، دون غيرها . وحكم هذا القسم أن المعطوف عليه ، (وهو المفرد ، المسمى : بالنسيّف) لا بد أن يتقدم دائماً ، وأن يعرب على حسب حاجة الجملة مع خضوعه لحكم إعراب نوعه المفرد الذى سبق فى القسم الأول - (فيعرب فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو خبراً ، أو غير هذا على حسب السياق ، ويكون إعرابه بحركات ظاهرة على آخره إلا ما كان منه دالاً على تثنية ؛ فيعرب إعراب المثني) - وأن المعطوف - ويكون بالواو خاصة -

(١) النيف هنا هو : العدد الذى بين عقدين . - كما فى رقم « ٤ » من هامش ص ٥٢٠ - وهذا غير المراد من لفظة « النيف » بصيغتها التى سبق الكلام عليها فى هامش تلك الصفحة .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥ . (٣) كما فى ٣ من ص ٥٤٩ .

يتبعه في الإعراب ، ولكن بالحروف التي يعرب بها جمع المذكر السالم . ففي مثل :
 الحاضرون واحد وعشرون . . . تعرب كلمة « واحد » خبراً مرفوعاً ، والواو حرف
 عطف - (عشرون) معطوف على : « واحد » مرفوعة بالواو . ونقول : كان
 الحاضرون واحداً وعشرين . . . وأنست بواحد وعشرين . . . وهكذا سائر الأعداد
 المعطوفة . إلا إن كان المعطوف عليه هو ، « اثنان واثنان » ؛ فيعربان كالمثنى ؛
 نحو : الحاضرون اثنان وعشرون رجلاً - كان الحاضرون اثنين وعشرين رجلاً -
 أنست باثنين وعشرين رجلاً - ومثل : كانت الحاضرات اثنتين وعشرين ؛ فائتان
 واثنان ، إما مرفوعة بالألف ، وإما منصوبة أو مجرورة بالياء . . . في جميع
 حالات الأعداد المعطوفة . . .

تمييز العدد^(١)

العدد لفظ مبهم ، أى : لا يوضح بنفسه المراد منه ، ولا يعين نوع مدلوله ومعدوده ؛ فن يسمع كلمة : ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة . . . أو غيرها من ألفاظ العدد — لا يمكن أن يدرك الذوع المقصود من هذا العدد ، ولا أن يميزه من بين الأنواع الكثيرة المحتملة ؛ أهو ثلاثة كتب ، أم أقلام ، أم أيام ، أم دراهم ، أم دنانير ، أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى . . . ، فلو قلنا : ثلاثة كتب ، أو أربعة أيام ، أو خمسة شهور . . . أو . . . ، لزال الإبهام ، وانكشف الغموض عن مدلول العدد ، وصار المراد واضحاً ؛ بفضل الكلمة التي جاءت ؛ فبينت نوعه ، وميزته من غيره ، أى : أنها عَيَّنَتِ المعدود بعد أن كان مبهماً مجهولاً ؛ ولذا يسميها النحاة : « تمييز العدد » — سواء أكانت منصوبة أم مجرورة ، على التفصيل الذى سنعرفه — وهذا معنى قولهم : العدد مبهم يزيل إبهامه التمييز ، (أى : المعدود) .

ولهذا التمييز أحكام تختلف باختلاف أقسام العدد :

(١) فالأعداد المفردة^(٢) التي عرفناها ثلاثة أنواع :

نوع لا يُستعمل — فى الأغلب — مع تمييز له — وهو واحد ، واثنان ؛ فلا يقال : جاء واحدٌ ضيفٍ ، ولا أقبل اثنًا ضيفين ؛ ولا نحو هذا ؛ لأن ذكر التمييز (ضيف ... ضيفين ..) مباشرة يُعنى عن ذكر العدد قبله ، إذ يبين النوع مع الدلالة على الوحدة ، أو على الزوجية المحددة باثنين ؛ فلا حاجة إلى العدد

(١) «ملاحظة» : إذا ورد فى النحو كلمة : «تمييز» من غير قيد كان المراد — فى الأغلب — التمييز المنصوب مطلقاً — للعدد أو لغير العدد — أما التمييز غير المنصوب كالذى هنا فى باب العدد فلا يذكر — فى الأغلب — إلا مقيداً بالجر ، فيقال تمييز مجرور . . .

(٢) وهى التى قد تسمى : «مضافة» على اعتبار أن أكثرها مضاف ؛ وهولثلاثة وعشرة وما بينهما ، وما ألحق بها مثل كلمتى : مائة وألف ، وبِضْعٍ وبِضْمَةٍ ؛ طبقاً للبيان السابق عنهما فى رقم ٤ من هامش ص ١٨ دون العددين ١ و ٢ مما سبقت له الإشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٨ — والتسمية غير دقيقة .

قبله ، ولا فائدة منه . وقد يضاف هذا النوع لغرض آخر سنعرفه (١) :

ونوع يحتاج إلى تمييز مفرد مجرور بالإضافة ؛ وهو لفظ : مائة ، وألف ، ومثانها ، وجمعهما . (فالمراد هو : جنس المائة والألف (٢) ...) ومن الأمثلة قوله تعالى : (مثل الذين يُنْفِقُونَ أموالَهُمْ في سبيلِ اللَّهِ كمثلِ حَبَّةِ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ، في كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ . وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ) — يبلغ ارتفاعُ هرمِ الجيزة الأكبر نحو مائتي ذِرَاعٍ (٣) — وكقولهم عند رؤية أشباح بعيدة : هذه مئو رجل ، أو مئات رجل — وقوله تعالى : (وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون) — حراس المدينة ألفاً حارس ، وجيشها تسعة آلاف جندي .

ولا يصح الفصل بين هذا النوع وتمييزه في حالة الاختيار .

ونوع يحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة ، متصل به — أيضاً — ويكون في الأغلب جمع تكسير للقلبة (٤) ، وهذا النوع هو : (ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما ، وكذا كلمة : بضع وبضعة الملحقين به) — طبقاً لما تقدم (٥) عنهما — نحو : الصيف ثلاثة أشهر — قضيت خمسة أيام في الريف — وقوله تعالى : (وأما عاد فأهلكوا بريحٍ صرصرٍ (٦) عاتية ، سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا) (٧) ... و.... فالأصل في تمييز هذا النوع من العدد المفرد أن يستوفى أربعة أمور مجتمعة ؛ هي : أن يكون جمعاً — للتكسير — مفيداً للقلة — مجروراً بالإضافة المباشرة (أى : الخالية من الفصل) . وكل واحد من هذه الأربعة يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل :

١ — فأما كون التمييز جمعاً فهو الأعم الأغلب ، ليتطابق المعدود والعدد في

(١) في « ا » من ص ٥٣٢ . وانظر ص ٥٥٢ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا في « ب » ص ٥٣٣ .

(٣) أى : نحو (١٣٦ متراً) بعد النقص الذي أصاب قمته ، ويقدر ، بنحو : سبعة أمتار .

(٤) جمع التكسير — كما سيأتى في ص ٦٢٧ — نوعان : جمع تكسير للقلة ، وهو ما كان

دالاً على أفراد لا تقل عن ثلاثة ، ولا تزيد على عشرة . وله أوزان خاصة ، منها : « أفعللة ، وأفعال ، وفعللة وأفعل » . نحو : أجهزة ، وأنهار ، وصبيبة ، وأعين . وجمع تكسير للكثرة ويدل على عدد لا يقل عن ثلاثة ،

وقد يزيد على العشرة ، بالإيضاح الذي سيجيء في بابه — ص ٦٢٥ م ١٧٢ — وأوزانه كثيرة . . .

(٥) في رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ . (٦) شديدة الصوت ، أو شديدة البرد .

(٧) متتابعة .

الدلالة على التعدد الكثير . ويجب - في الأغلب - إضافة العدد إلى مفرد إن كان التمييز هو لفظ : « مائة »^(١) ، نحو : ثلاثمائة رجل - أربعمائة كتاب - خمسمائة قلم ... ، أو كان العدد مضافاً إلى مستحقه مملوكاً أو انتساباً على حالة من الحالات ؛ فتكون الإضافة لبيان أن العدد مملوك للمضاف إليه ، أو منسوب إليه بوجه من وجوه التملك أو النسبة التي تستفاد من الإضافة^(٢) ؛ نحو : هذه خمسة محمود ، وتلك سبعة علي ... فقد تعرف المضاف هنا بالمضاف إليه ، وتمييز به ؛ فلا يحتاج إلى تمييز ، ولهذا لا يعتبر المضاف هنا إليه المذكور تمييزاً ؛ لأن العدد استغنى عن التمييز ، واحتاج لمضاف إليه يحقق غرضاً آخر .

وقد يغنى عن الجمع ما يدل على الجمعية ، ولو لم يُسمَّ جمعاً في اصطلاح النحاة ؛ وإنما يسمونه : « اسم جمع » ؛ كقوم ، ورَهْط^(٣) ، وغيرهما من أسماء الجموع ؛ وكنحل وبقر ، وغيرهما مما يسمونه : « اسم الجنس الجمعي » . والغالب في هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف « مِن » مع ظهوره في الكلام ، نحو : ثلاثة من القوم فازوا ، وأربعة من الرهط تقدموا ، وخمسة من النحل جمعت العسل ، وستة من البقر جلبت الغني لصاحبها . أما جرهما بالإضافة فالأحسن - مع صحة القياس - الاقتصار فيه على المسموع ، ومنه قوله تعالى : (وكان في المدينة تسعة رهط) . وقوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمس ذود^(٤) صدقة »^(٥) .

٢ - وأما كونه للتكسير فهو الأكثر وروداً في الكلام الفصيح . ويجوز أن يكون جمعاً للتصحيح^(٦) مناسباً ، إذا لم يكن للكلمة جمع مستعمل للتكسير ؛ نحو : خمس صلوات ، وسبع سنين . أو كان لها جمع تكسير مستعمل ولكن يُعدّل عنه إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره في الكلام ؛ نحو : سبع سنبلات ؛

(١) انظر ما يختص بطريقة كتابة « مئة » في رقم ٣ من هامش ص ٥١٨ .

(٢) كما سيأتي في الزيادة ص ٥٣٢ وص ٥٥٢ .

(٣) عدد من الرجال - خاصة - لا يزيد على عشرة في الغالب ، وهو اسم جمع (واسم الجمع : لا واحد له من لفظه ، مع دلالة على معنى الجمع) .

(٤) الذود : مؤنث ، وهو عدد من الإبل لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . ولفظه اسم جمع ،

لا يجيء منه واحد - كما سبق في ٣ - (٥) انظر « ج » من ص ٥٤٢ .

(٦) هو جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

فإنه مجاور في الآية الكريمة لسبع بقرات، في قوله تعالى: (وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف^(١))، وسبع سنبلات خضر، وأخر يابسات، فقال لمراعاة التنسيق: «سبع سنبلات»، بدل «سنابل»؛ المناسبة: «بقرات» التي ترك جمع تكسيرها في الآية. أو يكون لها جمع تكسير ولكنه قليل الاستعمال، نحو: ثلاث سعادات^(٢)، فهو أحسن، من ثلاث سعائد^(٣).

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يقع جمع التصحيح المشتق تمييزاً للعدد في مثل: هنا ثلاثة صالحين، وأربعة زاهدين؛ بالإضافة. والأحسن عدم الإضافة، وإعراب هذا الجمع نعتاً، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة؛ بشرط إدخال التغيير اللازم على الجملة؛ لصحة كل إعراب؛ وبذا يسلم من الضعف.

ومع أن مدلول جمع التكسير الذي للقلة هو مدلول جمعي التصحيح عند سيبويه^(٤) — نجد كثرة النحاة لا ترضى التمييز بجمعي التصحيح.

٣ — وأما أنه للقلة فمراعاة للمأثور الأوضح الذي يدل على أن الكلمة التي لها جمعان جمع كثرة وجمع قلة — يكون تمييز العدد يجمع قلتها هو الأعم الأغلب، فإن لم يوجد لها إلا جمع كثرة صح التمييز به بغير ضعف.

٤ — وأما جره بالإضافة فهو الأعم الأكثر أيضاً، ويحدث تخفيفاً في العدد بحذف التنوين منه؛ لإضافته. ولا يصح الفصل بينه وبين العدد إلا بما يصح الفصل به بين المتضامين^(٥).

ولما يجب جرّ التمييز بشرط تأخره وإعرابه تمييزاً. فلاو تقدم التمييز على العدد لوجب إعراب التمييز على حسب حاجة الجملة، وإعراب العدد نعتاً مؤولاً له^(٥)،

(١) نحيفات، هزيلات. (المفرد: أعجف، وعجفاء، يقال ثور أعجف، وثيران عجاف، وبقرة عجفاء، وبقرات عجاف).

(٢) جمع سعاد، علم للثقة.

(٣) في ص ٦٢٧ و ٦٣١ ما يوضح الحكم ويفصله.

(٤) سبق بيانه في آخر باب الإضافة (ج ٣).

(٥) يؤول النعت هنا لجموده. ويجوز إعرابه بدلا أو عطف بيان إن كان المعنى عليهما. دون النعت

(كما سيبيء في رقم ١ من هامش ص ٥٤٦).

هذا، وقد سبق في باب: «النعت» (ج ٣ م ١١٤ عند الكلام على تقسيم النعت باعتبار لفظه)

بيان الألفاظ الحامدة التي يصح وقوعها نعتاً، ومنها: «لفظ العدد» وتفصيل الكلام عليه.

ففي مثل : عندي ثلاثة كتب ، - بجر « كتب » ، بالإضافة - نقول : عندي كتبٌ ثلاثةٌ برفعها . ولو تأخر وأريد لداع معنوي إعرابه عطف بيان إن كان جامداً - كأغلب في عطف البيان - أو نعتاً مؤولاً بالمشققت أيضاً ، لوجب أن يكون تابعاً في إعرابه للعدد ؛ نحو : عندي ثلاثةٌ أثوابٌ ، فأثوابٌ : عطف بيان ، أو نعت مؤول بمعنى : مسماة بأثواب .

هذا ، ويصح في الأعداد المفردة (١٠ و ٣ وما بينهما) ، أن تضاف إلى ضمير المعدود ، ولا تحتاج لغيره ، نحو : مررت بالأصدقاء ثلاثتهم ، . . . أو : خمستهم . . . أو : سعتهم . . . بنصب العدد على الحال المؤولة ؛ أي : مثلثاً إياهم ، أو : مُخَمَّساً ، أو : مسبباً . . . وهكذا . ويجوز إتباع العدد لما قبله ؛ فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً ؛ بمعنى : جميعهم ، مع ضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد (١) ،

والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على الأعداد المفردة ؛ بل يسرى على المركبة أيضاً - كما سيجيء - نحو : جاء القوم خمسة عشر هم ، بالبناء على فتح الجزأين في محل رفع هنا أو في محل غير الرفع في تركيب آخر ، على حسب المؤكّد . وجدير بالملاحظة أن العامل في التمييز المحرور بالإضافة هو العدد المبهم (أي : المضاف) الذي جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه ، ولا بد من تقديم هذا العامل على تمييزه المحرور .

(ب) وباقي أقسام العدد (وهو : المركب ، والعقود الاصطلاحية ، والمعطوف ، - وكذا ما ألحق بالمركب والمعطوف عليه من كدتي : بضع وبضعة) - (٢) يحتاج إلى تمييز (٣) مفرد ، منصوب غير مفصول من العدد بفاصل ، نحو : (إني رأيت أحد عشر كوكباً) - (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً) - (إن يكن منكم عشرون (٣) صابرون يغلبوا مائتين) - (ووصينا الإنسان بالديه إحساناً ، حملته أمه كرهاً ، ووضعته كرهاً . وحملته وفصاله ثلاثون شهراً . حتى

(١) سبقت الإشارة لهذا الحكم في ج ٢ باب : الحال م ٨٤ ص ٢٩٧ وفي ج ٣ باب التوكيد

١١٦ م ص ٤١٣ . (٢) طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ .

(٣) وقد يستغنى عن التمييز مطلقاً لداع بلاغي - كما هنا ، وكما سيجيء في ص ٥٣٢ و ٥٥٢ - .

إذا بلغ أشدّه ، وبلغ أربعين سنة ، قال ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ . . .) - قال أحد الشعراء : هاجني منظر شائق ؛ فلم أغادر مكاني حتى فاض خاطري بخمسة وأربعين بيتاً في وصفه ، لم أقض فيها أكثر من ضحوة . وأزعجني نعيّ صديق لي ، فانهمر لساني برثائه ، وأنشأت قصيدة بلغت اثنين وخمسين بيتاً لم أقطع فيها أكثر من بضعة ساعات ، ثم أكملتها بعد ذلك تسعة وسبعين بيتاً . . .

ولا بد في جميع حالات التمييز المنصوب أن يتأخر عن عامله الفعل أو ما يشبهه . وقد أشرنا - قريباً - إلى أنه يجوز في العدد المركب ما جاز في العدد المفرد من الإضافة لضمير المعداد . . . بالتفصيل السالف .

«ملاحظة» إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو تمييز العقد ، أو تمييز المعطوف ، جاز في هذا النعت أن يكون مفرداً؛ مراعاة للفظ المنعوت (وهو التمييز) وجاز أن يكون جمعاً؛ مراعاة لمعناه الذي يراد به اسم العدد ، نحو : هنا أربعة عشر خبيراً عالماً ، أو علماء - وعشرون طالباً ذكياً ، أو أذكياً - وخمسة وعشرون كاتباً ماهراً ، أو مهرة . . . ، وهكذا^(١) . ومراعاة اللفظ أكثر . ومثل النعت غيره من بقية

(١) في هذا الحكم تفصيل يشوبه غموض تنطوي عليه المراجع المتداولة ، ونكتفي هنا ببعضها :
 ١ - من أمثله ما جاء في الأشموني ، ونصه : «يجوز في نعت هذا التمييز منبها - وهنا يقول الصبان : «أى : من المركب وعشرين وبابه . وقضيته : أن تمييز غيرها لا يجوز في نعته مراعاة المعنى» . . . مراعاة اللفظ ؛ نحو : عندي أحد عشر درهماً ظاهرياً ، وعشرون ديناراً ناصرياً ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : ظاهريه وناصريه ، ومنه :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغراب الأسحم

ا هـ . . .

ففي الحكم السابق تقييد المنعوت بأنه تمييز للعدد المركب ، وعشرين وبابه . . . وليس فيه تقييد الجمع بأنه للتكثير أو للمذكر السالم .

ب - في حين يقول الرضي (ج ٢ ص ١٢٥) إذا وصفت المُمَيِّز جازك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى ؛ نحو : ثلاثون رجلاً ظريفاً وظرفاء ، ومائة رجل طويل وطوال . وقول الشاعر :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغراب الأسحم

فأمثله التي عرضها اشتملت على نوع من الأعداد ليس بالمركب ولا العشرين وبابه ؛ فقد اشتملت =

* * *

فملخص الكلام على العدد من ناحية تمييزه هو - في الأغلب - .
 (واحد واثنان : لا يحتاجان لتمييز) - (ثلاثة وعشرة وما بينهما ، وكذا بضع
 وبضعة ، تحتاج لجمع تكسير ، للقلة ، مجرور بالإضافة ، وقد تضاف لضمير
 المعداد) - (جنس المائة والألف : يحتاج إلى مفرد مجرور) - (ما عدا ذلك ؛
 يحتاج لمفرد منصوب . . (٢)) .

= على مائة ، نعم لم يصرح بنوع الجمع ولكن المثال اقتصر على جمع التكسير .
 - ويقول الهمع (ج ١ ص ٢٥٤ باب « التمييز ») ما نصه : « (إذا جرى بنت مفرد أو جمع
 تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد ؛ نحو : عندى عشرون رجلاً صالحاً ، أو صالحاً - وعشرون
 رجلاً كراماً أو كراماً . فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد ؛ نحو : عشرون رجلاً صالحون) » ٥١ .
 فبأى هذا الآراء نأخذ ؟ لعل الأنسب الأخذ بما جاء في الهمع وفي كلام الرضى لأن رأيهما مردد في بعض
 المراجع الأخرى التي لم نذكرها . ولا مانع هنا من وصف الجمع الذى لا يعقل بالمفرد المؤنث .

(١) كما سيجيء في « ب » من ص ٥٣٣ .

(٢) في تأنيث العدد المركب يقول ابن مالك :

وَأَحَدٌ أَذْكَرٌ وَصَلْنَاهُ بِعِشْرٍ مُرَكَّبًا ؛ قَاصِدٌ مَعْدُودٌ ذَكَرٌ - ٤

وَقَلٌّ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَةٌ وَالشُّنَيْنُ فِيهَا عَن تَمِيمٍ كَسْرَةٌ - ٥

يريد : أن « عشرة » إذا ركبت مع « إحدى » يجب مطابقة « العشرة » لها في التأنيث ، وأن
 « عشرة » المؤنثة ، تسكن « شينها » في أشهر اللغات ، وتميم تجيز الكسر أيضاً . ثم أراد أن يبين عموم
 الحكم الخاص « بعشرة » من ناحية تأنيثها مطابقة للمعداد ، وأن هذا ليس مقصوداً على « إحدى » ، فقال :

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتُ ، فَا فَعَلْتُ قَصْدًا - ٦

(الفاء التي في صدر « أفعل » زائدة) . والتقدير : وافعل قصداً مع غير أحد وإحدى ما فعلت
 معهما ، حيث أنثت عشرة مع « إحدى » . المؤنثة ، وذكرتها مع « أحد » المذكور . أى : راع المطابقة في
 التذكير والتأنيث مع غيرهما من الأعداد التي تتركب مع العشرة كما راعيته مع : « أحد وإحدى » وزاد الأمر
 إيضاحاً بالنص عليه مع ثلاثة وتسعة وما بينهما ؛ فقال :

وَلثَلَاثَةٌ وَتِسْعَةٌ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ رُكْبًا مَا قُدِّمًا - ٧

وبالنص عليه أيضاً في اثني واثنتي حيث يقول :

وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ اثْنَتِي ، وَعِشْرًا إِثْنِي إِذَا أَنْثِي تَشًا ، أَوْ ذَكَرًا - ٨

يريد : أتيسع المؤنثة (أى : اذكر بعدها) كلمة : « عشرة » المؤنثة . واذكر كلمة : « عشر » المذكورة =

زيادة وتفصيل :

(١) قد يضاف العدد « المفرد » إلى غير تمييزه المبين لنوع المعداد ، ولحقيقته الذاتية ؛ فيضاف إلى مستحق المعداد (ومن المفرد : واحد ، ومؤنثه : واحدة وحادية ، وإحدى . . . ومنه : اثنان ، ومؤنثه : ثنتان واثنان ، ومنه ثلاثة وعشرة وما بينهما . ويلحق به جنس المائة والألف . . .) لعدم الحاجة إلى ذكر التمييز استغناء عنه ، وطلباً لمضاف إليه يحقق غرضاً لا يحققه التمييز ، هو الدلالة على أن العدد مملوك أو منتسب للمضاف إليه ، أو مرتبط به بنوع من أنواع الصلة والارتباط التي تحدثها الإضافة الجديدة ، والتي لا تبين نوعاً ، ولا ذاتاً^(١) ، وإنما تبين استحقاق المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه الاستحقاق^(٢) ومن الأمثلة : واحد قومه من لا يُعْرَف في الدنيا على أحد - واحدة قومها من رفعت شأن بلدها في مجال التربية والأمومة . وكأن يقال في كتابين لمحمد : هذان اثنا محمد . وفي فتاين من القاهرة : هاتان اثنتا القاهرة ، أو ثنتا القاهرة . وفي دراهم لمحمود وعلى : هذه سبعة

= بعد « اثني » المذكرة ، ثم بين : أن « اثني واثنى » يعربان إعراب المثنى عند تركيبهما كما كانا قبل التركيب ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء ، وأما غيرها فالجزءان المركبان مبنيان على الفتح في القول المؤلف ؛ أي : الشائع . يقول :

و «الیا» لغير الرفع، وارفَعُ بالألفُ والفتحُ في جزأی سِوَاهُمَا أَلِفٌ - ٩
ثم انتقل إلى حكم تمييز العقود فقال :

وَمِيْزُ الْعَشْرِيْنَ لِلتَّسْعِيْنَ بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِيْنَ حِينَا - ١٠
(الحين : الوقت -) ثم إلى تمييز المركب مباشرة وأنه مثل تمييز العشرين . فقال :

وَمِيْزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مِيْزَ : «عَشْرُونَ» ؛ فَسَوَّيْنَهُمَا - ١١

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من ص ٥٢٦ .

(٢) لأن من يقول : هذه « خمسة محمود » يكون عارفاً « محموداً وخسته » حتماً : فلا تحتاج لتمييز وإذا قلت : « هذه عشروك » فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه ، ولا تقولها إلا لمن يعرف هذا ، كما أنك لا تقول : « كتاب حامد » إلا لمن يعرفهما نوع معرفة .

.....
 محمود ، وتسعة على " ، وخذ سبتك ، وحافظ على تسعتنا .

أما بقية أقسام العدد فَيستغني عن التمييز نوعان منها ؛ كما سيجىء في « ه » .

(ب) قلنا^(١) : إن المراد بالمائة والألف هو جنسهما الشامل لمفردهما ، ولثناهما ، ولجمعهما ... — هذه الدلالة على الجمعية قد تكون بصيغة الجمع المباشر المتحقق في لفظهما ؛ نحو : هذه مئو رجل تقود أربعة آلاف جندي . وقد تكون « الجمعية » غير مباشرة ؛ بأن تكون صيغة المائة : « مضافاً إليه » يكتسب معنى الجمعية من « المضاف » بشرط أن يكون هذا المضاف ثلاثة ، أو تسعة ، أو عدداً بينهما ؛ نحو : قضى الرَّحالة ثلاثمائة يوم في الصحراء ، قطع فيها تسعمائة ميل .

وقد تكون أيضاً بوقوع المائة والألف تمييزاً منصوباً مضافاً ، والعدد هو : « أحد عشر » أو غيره من الأعداد المركبة ، نحو : في المكتبة أحد عشر مائة كتاب ، واثنان عشرة ألف مخطوطة . ومن الجائز في هذين النوعين الأخيرين اعتبار المائة والألف مفردين ؛ اعتماداً على أن لفظهما الصريح مفرد ، مجرد من علامة تثنية أو جمع ، وأن اعتبارهما غير مفردين راجع للعدد المركب المذكور قبلهما ، وهو لفظ مستقل عنهما ، ولكنه احتاج إليهما ليكونا تمييزين له ؛ فاعتبار المائة والألف مفردين راجع لمراعاة مادتهما وصيغتهما اللفظية وحدها ، واعتبارهما غير مفردين راجع لمراعاتهما مع اسم العدد . ولن يترتب على الاعتبارين خلاف يمس تمييزهما مباشرة . وإنما الخلاف في توابع تمييزهما ، كالنعت مثلاً ؛ أيكون مفرداً تبعاً للفظ تمييزهما المنعوت ، أم جمعاً تبعاً لمعناه ؟ الأمران جائزان في كل التوابع . ولكن الأحسن والأكثر هو مراعاة اللفظ ؛ بأن يكون تابع تمييزهما مطابقاً له في إفراده . ويسرى الحكم السالف أيضاً على تمييز العقود والأعداد المعطوفة كما سبق^(٢) .

(ج) يصلح الألف تمييزاً لكل أقسام العدد الأربعة : (المفرد ، غير الواحد والاثنين — والمركب — والعقد — والمعطوف) . أما المائة فلا تصلح تمييزاً إلا للثلاث والتسعة وما بينهما ، وإلا للأعداد المركبة ، مثل : (ثلاثمائة ... خمسمائة ...) — (إحدى عشرة مائة ... خمس عشرة مائة ..) . ولا تكون تمييزاً للعقود ، ولا

(١) في « أ » من ص ٥٢٥ .

(٢) في ص ٥٣٠ ، بعنوان : « ملاحظة » .

للأعداد المعطوفة . وإذا وقع لفظ « مائة » تمييزاً للثلاثة أو التسعة أو ما بينهما فالأغلب الذي يقتصر عليه هو إفراده .

(د) من الشاذ تمييز المائة - وجنسها - بمفرد منصوب ؛ كقول الشاعر :
إذا عاش، الفتي مائتينِ عاماً فقد ذهب اللذّاذة والفتساء

ومن القليل تمييزها بجمع مجرور ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (وليبشوا في كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) على اعتبار « مائة » مضاف و « سنين » مضاف إليه . أما من ينون : « مائة » فإنه يجعل كلمة : « سنين » بدلاً أو عطف بيان من « ثلاث » المضافة إلى مائة . لا تمييزاً - لثلاث يكون التمييز هنا شاذاً من وجهين ؛ هما : وقوعه جمعاً ، ونصبه .

(هـ) ما صح في الأعداد المفردة من استغنائها عن التمييز أحياناً - كما تقدم البيان في : « ١ »^(١) - يصح في قسمين آخرين ؛ هما : المركب - (ما عدا اثنى عشر ، واثنى عشر) - والعقود ، فيصح حذف التمييز حين لا يتعلق الغرض بذكره . ومن حالات الاستغناء عنه أن يضاف العدد إلى شيء يستحقه ؛ بأن يكون العدد مملوكاً للمضاف إليه ، أو منتسباً له بصلة من الصلات المستفادة من الإضافة الدالة على الاستحقاق ، لا على بيان نوع المعداد . كأن يكون لمحمود خمسة عشر درهما فنقول : هذه خمسة عشر محمود ، وكأن يكون لغرف البيت عشرون مفتاحاً ؛ فنقول : هذه عشرو البيت^(٢)

وإذا أضيف العدد المركب - (غير اثنى عشر ، واثنى عشر) - ففي إعرابها لغات^(٣) . . . أشهرها وأحقها بالاعتصار عليه لغتان^(٤) :

الأولى : أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقعه الإعرابية ،

(٢) ومن هذا قول الشاعر يهجو متغزلاً :

(١) ص ٥٣٢ .

وما أنت ؟ أم مارسوم الديار ؟ وستوك قد قربت تكمل

ستوك ، أي : ستون سنة من عمرك - - ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٣٢ .

(٣) أما إعراب العقود فكجميع المذكر السالم ؛ فلا تتأثر عند إضافتهما إلا بحذف النون .

(٤) سبقت الإشارة لهما في ص ٥٢١ .

ولا مانع من اجتماع البناء والإضافة هنا ؛ تقول : خمسة عشر محمد عندي - إن خمسة عشر محمد عندي - حافظت على خمسة عشر محمد ؛ بالبناء ، على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة .

الثانية : ترك الجزء الأول مفتوحاً في كل الحالات كما كان ، وإجراء الحركات الإعرابية على الجزء الثاني ؛ باعتبار الجزأين بمنزلة كلمة واحدة ذات شطرين ، يجرى الإعراب على الثاني منهما مع ترك الأول على حاله ، دون أن تتغير الفتحة التي في آخره ، فيكون الثاني معرباً ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، على حسب موقعه من الجملة ؛ ولا يكون مبنياً ؛ تقول : خمسة عشر محمد عندي - إن خمسة عشر محمد عندي - (و « خمسة عشر » هنا : اسم « إن » ، منصوبة مباشرة ، وليست مبنية على فتح الجزأين) - حافظت على خمسة عشر محمد . فخمسة عشر في الأمثلة الثلاثة غير مبنية ؛ فهي بشرطها في الأول مبتدأ مرفوع مباشرة ، وفي الثاني اسم « إن » منصوب مباشرة - وفي الثالث مجرور مباشرة . وما عدا هذين الرأيين ضعيف يحسن إهماله ؛ ومنه : إضافة صدر المركب إلى عجزه المضاف إلى مستحق العدود ، نحو : هذه خمسة عشر محمد ، وشاهدت خمسة عشر محمد ، واحتفت بخمسة عشر محمد ... ، ومنه إضافة صدر المركب إلى عجزه من غير إضافة العجز إلى شيء ؛ نحو : هذه سبعة عشر^(١) ...

(و) لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه في غير الضرورة الشعرية ، كقول الشاعر القديم :

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون - للهجر - حولاً كيلاً ... (٢)

يريد : ثلاثون حولاً كيلاً للهجر .

(١) وإلى بعض هذه الآراء يشير ابن مالك بقوله :

وإن أضيف عدد مركب يبق البناء . وعجز «قد يعرب» - ١٢

(٢) كاملاً . وفي الشطر الأول من البيت رواية أخرى ، هي :

ولائي من بعد ما قد مضى

المسألة ١٦٥ :

تذكير العدد وتأنيثه . . (١)

عرفنا الأقسام الاِصطلاحية للعدد ؛ وأنها أربعة : (مفرد - مركب - عقد - معطوف) . وفيما يلي الكلام على كل منها من ناحية التذكير والتأنيث :

الأول : تذكير الأعداد المفردة وتأنيثها ، ويتلخص في :

١ - أن « الواحد والاثنين » يُدَكَّران ويؤنَّثان مباشرة بغير حاجة إلى معدود بعدهما، أى : أن صيغتهما العددية تُدَكَّر أو تؤنَّث ؛ طبقاً لمدلولها، وللمقصود منها . دون أن يكون مع الصيغة معدود (تمييز) ؛ إذ لا يصح ذكر تمييز لها - كما عرفنا (٢) - ومن الأمثلة قوله تعالى : (قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ . وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ) ، وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) ، وقوله تعالى : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ) وقوله تعالى : (قَالُوا : رَبَّنَا آمَنَّا اِثْنَيْنِ ، وَأَحْيَيْتَنَا اِثْنَيْنِ) .

٢ - وأن « مائة » و « ألفا » وجنسهما ثابتة الصيغة على حالتها اللفظية ، تأنيثاً في « مائة » ، وتذكيراً في « ألف » مع أنهما يَسْتَجِبان إلى تمييز مفرد مجرور غالباً . وهذا التمييز قد يكون مذكراً أو مؤنثاً على حسب الدواعى المعنوية ؛ نحو : جاء مائة رجل - جاءت مائة فتاة - حضر ألف جندي - حضر ألف طالبة .

أى : أن صيغة لفظهما لا تخرج عما وضعت له في الأصل ؛ فكلمة : « مائة » ملازمة للتأنيث اللفظي في كل استعمالها سى ومصاعفاتها ، وكلمة « ألف » ملازمة للتذكير اللفظي دائماً هي ومصاعفاتها ، فمادتهما الهجائية ثابتة لا يدخل عليها تغيير من هذه الناحية ، إلا عند إلحاق المائة بجمع (٣) المذكر السالم .

(١) المذكر والمؤنث من أسماء الشهور العربية موضح في : « ج » من ص ٥٥٣ . وكذلك ما يذكر قبله

كلمة : « شهر » وما لا يذكر .

(٢) في ص ٥٢٥ .

(٣) عند إلحاق المائة بجمع المذكر السالم يقال فيها : « مئون ومئتين »

٣- وأن ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما - وكذلك كلمة : بِيضِعُ وبِيضُعة^(١) - تلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مذكراً ، وتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مؤنثاً . فالعدد في هذا القسم مخالف للمعدود تذكرها وتأنيثها . ويشترط لتحقيق هذه المخالفة شرطان ؛ أن يكون المعدود مذكوراً في الكلام ، وأن يكون متأخراً عن لفظ العدد ، نحو : ثلاث عيون - أربعة قلوب - خمس أصابع - ستة رعوس - سبع رقاب - ثمانية^(٢) جلود - تسع أقدام - عشرة ظهور فإن لم يتحقق الشرطان معاً ؛ بأن كان المعدود متقدماً ، أو كان غير مذكور في الكلام ولكنه ملحوظ في المعنى يتجه الغرض إليه - جاز في لفظ العدد التذكير

(١) وهي ملحقة بهما - طبقاً لما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ .

(٢) للعدد : « ثمان » المفرد حكم خاص بصيغته وإعرابه ، حين يكون مؤنثاً أو غير مؤنث . ويتلخص هذا الحكم فيما يأتي - طبقاً للرأى المرسول عليه - :

أ - إذا كان : « ثمان » عدداً مضافاً ومذكراً - بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث - فالأفصح إثبات الياء في آخره في جميع حالاته ، مع إعرابه إعراب المنقوص ؛ فتقدير على يائه الضمة والكسرة ، وتظهر الفتحه ؛ نحو : (ثمانى غَوَانٌ يُنشدنَ ، وثمانى فتيات يعزفنَ) - (سمعت ثمانى غَوَانٌ يُنشدنَ ، وثمانى فتيات يعزفنَ) - (طربت لثمانى غَوَانٌ يُنشدنَ ، وثمانى فتيات يعزفنَ) . فكلمة : « ثمانى . . . » في المثال الأول مرفوعة بضمه مقدرة على الياء ، وفي الثانى منصوبة بالفتح الظاهرة ، وفي الثالث مجرورة بكسرة مقدرة .

فإن كان العدد : « ثمان » مؤنثاً - بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر - لزمته « الياء » بعدها ؛ « التاء » الدالة على التأنيث ، وأعرِبَ إعراب الأسماء الصحيحة ، نحو : فرقة الإنشاد ثمانية رجال - شاهدت ثمانية رجال - أصغيت إلى ثمانية رجال .

ب - إذا كان : « ثمان » عدداً مفرداً ، غير مضاف ، والمعدود مذكر ، لزمته الياء والتاء - أيضاً - وأعرِبَ إعراب الأسماء الصحيحة في كل أحواله . نحو : المسافرون من الرجال ثمانية - كان المسافرون من الرجال ثمانية - أنست من الرجال بثمانية . . .

فإن كان المعدود مؤنثاً فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص ؛ نحو : اشتهر من الشاعرات ثمان - اكتفت من الشاعرات بثمان - عرفت من الشاعرات ثمانياً ، أو ثمانى . بالتونين وعدمه ، فالتونين على اعتبار كلمة : « ثمانياً » اسماً منقوصاً - منصرفاً . وعدم التونين على اعتباره اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه : « غوان » و « جوار » في وزنها اللفظي ، وفي دلالتها المعنوية على المؤنث . ومن القليل في هذه الصورة إعرابها بالحركات الظاهرة على النون مباشرة عند حذف الياء ؛ كقوله الشاعر :

لها ثنانيا أربع حسان وأربع ، فغرها ثمان

- يريد : ثانيا ثمان - . (راجع الخضرى والصبان في هذا الموضوع) .

أما العدد ثمانية عند تركيبه مع العشرة فيجىء الكلام عليه في تأنيث الأعداد المركبة - رقم ٣ من هامش ص ٥٤٧ .

والتأنيث^(١)؛ نحو؛ كتبت صحفًا ثلاثًا ، أو ثلاثة - صافحت أربعة . . .
أو أربعاً^(٢)

والحكم على المعدود الدال على الجمع^(٣) بأنه دال على التأنيث أو التذكير لا يكون بالنظر إلى لفظه الدال على الجمعية وما يصاحبها من التذكير أو التأنيث وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده ؛ لمعرفة حالة المفرد من ناحية التذكير والتأنيث ، ومراعاة هذه الحالة وحدها ، عند تأنيث العدد وتذكيره ، دون التفات إلى لفظ المعدود من هذه الناحية^(٤)

وإذا مُيز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكر والآخر مؤنث ، روعي في تأنيث لفظ العدد وتذكيره السابق^(٥) منهما ؛ نحو : أقبل سبعة رجال وفتيات ، وأقبل سبع فتيات ورجال^(٦)

(١) مع مراعاة الحكم الخاص بالعدد « ثمان » وقد سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة الماضية .
(٢) انظر « د » و « هـ » ص ٥٤٥ و ٥٤٦ ، حيث البيان والتفصيل .
(٣) وما الذي يراعى إن كان المعدود اسم جمع ، أو اسم جنس ؟ الجواب في : « ح » من ص ٥٤٢ .

(٤) كما سيحيى البيان والأمثلة في ص ٥٤٠ - إلا عند الكسائي ، وبعض البغداديين ؛ فيجوزون الرجوع إلى المفرد ، أو مراعاة الجمع بلفظه الذي هو عليه . ورأيهم مخالف للأعم الأغلب الذي يحسن الاكتفاء به اليوم ؛ منعاً للتشتيت والاضطراب .

(٥) مما يلاحظ أن هذا مخالف لنظيره في الأعداد المركبة ، وسيأتى في ص ٥٤٨ .
(٦) في تأنيث العدد المفرد وتذكيره يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه : - « العدد » - ولم يسلك فيه الترتيب الذي سلكناه ، (كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٥١٧ وأوضحنا الأمر) :

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ - ١

فِي الضُّدِّ جَرْدٌ - ٢

(التقدير : قل ثلاثة بالتاء إلى العشرة . وآحاده : جمع أحمد ، بمعنى : المفرد للجمع . (أى : واحد الجمع ، ومفرده)

يريد : أنث العدد ، ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما . - إن كنت تعد جمعاً مفرداته مذكرة . فالعبارة في معرفة التذكير والتأنيث في المعدود المجموع إنما تكون بالرجوع إلى مفرده ، بغير نظر إلى لفظ المعدود المجموع من هذه الناحية . أما في الضد - حيث يكون مفرد المعدود مؤنثاً فيجب تذكير العدد . وتكلمة البيت الثاني لا علاقة لها بهذه القاعدة ، وإنما تتصل بحكم آخر ، سيحيى .)

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على تمييز العدد ؛ فقال :

والعرب في بعض استعمالاتهم يقدّمون التأنيث على التذكير ، فَيُسْغَلِبُهُنَ الْمُؤنَّثَ على المذكور في بضع حالات قليلة ، يتّصل منها بموضوع العدد قوْطُم - مثلاً - : رجعت من السفر لثلاث بين يوم وليلة (أى : لثلاث محصورة بين كونها أياماً ، وكونها ليالي) ،

وضابط هذا النوع من الاستعمالات : أن يوجد عددٌ تميّزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل ، وهما مفصولان من العدد بكلمة : « بين » ؛ فهم يُسْغَلِبُونِ فِي المثل السابق - وأشباهه - التأنيث على التذكير .

ومن تلك الحالات ؛ أن يكون المعدود المذكور متأخراً في الجملة ، ومؤنثاً تغليباً^(١) ؛ بأن يكون معه مذكر ليس له الأهمية والتغليب^(٢) ؛ نحو : قابلت تسعاً بين رجل وامرأة - ... وهكذا - وقد سبق بيان هذه المسألة عند الكلام على تعريف « التغليب » وتقسيمه ، وحكمه^(٣) .

= (في الضدِّ جَرْدٌ) . وَالْمُمَيِّزُ الْجُرْرُ جَمْعًا بَلْفِظٍ . قِلَّةٌ فِي الْأَشْهُرِ - ٢

وهذا الحكم خاص بالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما ، أما المائة والألف فقال فيه :

ومائةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفٌ ومائةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ - ٣

(نزرًا = قليلاً جداً . ردف = جاء بعده) يقول : أضف مائة والألف للمفرد ، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز . ثم قال : إن العدد « مائة قد يردفه (أى : يقع بعده) جمع ؛ فيكون المضاف إليه جمعاً ، ووقوع الجمع تمييزاً للمائة نزر لا يقاس عليه .

(١) كأنه ليس معه مذكر . (٢) كأنه غير موجود .

(٣) في ج ١ م ٩ هامش ص ١١٩ عند الكلام على : « المثني » .

زيادة وتفصيل :

(ا) قلنا^(١) : إن الحكم على المعدود بالتذكير أو التأنيث لا يكون بمراعاة لفظه إذا كان جمعاً ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده^(٢) ، وملاحظة هذا المفرد وحده أهو ؛ مذكر أم مؤنث - حقيقى أم مجازى^(٣) فى الحالتين ؛ فعلى المفرد وحده يكون الاعتماد فى هذه الناحية ، ولا عبرة بالمعدود المجموع^(٢) . تقول : سمعنا غنَاءَ ثلاثِ غَيَوانٍ ، بحذف التاء من العدد « ثلاث » ؛ لأن المعدود جمع ، مفردُه : « غَانية » « وَغَانية » مؤنثة حقيقية . ومثلها : سهرنا سبع ليالٍ ؛ بحذف التاء من العدد : « سبع » ؛ لأن المعدود جمعٌ مفردُه : ليلة ، وهى مؤنثة مجازية . وتقول ثلاثة أدوية ، بإثبات التاء فى العدد ؛ لأن المعدود جمعٌ ، مفرده : دواء ؛ وهذا مذكر . ولا عبرة بتأنيث جمعه المذكور . وتقول : خمسة غلْمة ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، لأن المعدود - وإن كان جمعاً للتكسير مؤنثاً بالتاء - مفرده مذكر ، وهو : غلام . ومثلها : خمسة فتية ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، بالرغم من أن معدوده جمع تكسير مؤنث بالتاء - لأن مفرده مذكر ؛ وهو فتى ، والعبرة بالمفرد وحده - غالباً ، كما سلف - . ومثل هذا يقال : فى أربعة سُرادِقات ، وخمسة حيوانات ، وستة حَمَّامات ... بإثبات التاء فى اسم العدد ، مع أن المعدود جمع مؤنث سالم ، ولكن مفرد هذا الجمع المعدود مذكر (هو : سُرادِق - حيوان - حَمَّام ...) والمعول عليه عند الحكم بتأنيث العدد وتذكيره حين يكون المعدود جمعاً إنما هو مفرد هذا الجمع وملاحظته دون ملاحظة صيغة الجمع وصورته اللفظية .

(ب) هذا المفرد الذى يجب الرجوع إليه عند الأكثرين لمعرفة حاله من التذكير أو التأنيث الحقيقين أو المجازيين^(٣) ؛ للتوصل منه إلى تأنيث اسم العدد ،

(١) فى ص ٥٣٨ و ٥٤٢ .

(٢ و ٢) يخالف فى هذا الكسائى وبغض البغدادين - طبقاً للبيان الذى فى رقم ٤ من هامش

ص ٥٣٨ - .

(٣ و ٣) سبق الكلام مفصلاً على أنواع المؤنث (وهى : الحقيقى - المجازى - المنوى - اللفظى -

التأويل - الحكى ...) فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٧ باب : الفاعل . وسيجىء هنا التكلية فى باب : التأنيث ،

ص ٥٨٥ .

أو تذكيره - هذا المفرد مختلف الصور ؛ فقد يكون مؤنثاً لفظاً ومعنى معاً ؛ (وهو الذى يولد ويتناسل - ولو من طريق البيض - ، مع اشتغال لفظه على علامة تأنيث) : مثل فاطمة - مية - عائشة - ليلي - سلمى - زرقاء (علمسم، ومنه: زرقاء اليمامة) حمراء (علمسم أيضاً) . . . وغيرها من أعلام النساء المختومة بعلامة تأنيث . . .

وقد يكون مؤنثاً معنى لالفظاً (وهو ما يولد ويتناسل ، مع خلوه لفظه من علامة تأنيث) ، مثل : زينب - سعاد - هند . . . وغيرها من أعلام النساء الحالية من علامة تأنيث . وقد يكون مؤنثاً مجازياً . مثل : أرض و« بطن ، بمعنى : قبيلة » وغيرهما من الأسماء الدالة على مؤنث غير حقيقى^(١) . لا يعرف إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ؛ فلا ضابط لمعرفته إلا ذلك السماع .

وقد يكون مؤنثاً لفظاً لا معنى ، مثل : طلحة ، عنرة - معاوية - حمزة ، وغيرها من أعلام الذكور المشتملة على علامة تأنيث . فلفظها مؤنث ، ومعناها مذكر

وقد يكون مذكراً لفظاً ومعنى ؛ (كرجل ، وعلى) .

وقد يكون صالحاً للدلالة على المؤنث أو المذكر ، مثل : شخص - نفس - حال . . .

فإذا كان المفرد مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً^(١) - (وهو الذى يولد ويتناسل ، ولو من طريق البيض) وجب مراعاة هذا التأنيث بتذكير اسم العدد ، سواء أكان التأنيث الحقيقى لفظاً ومعنى معاً ، أم معنى فقط . (مثل : فاطمة - زينب) .

وإن كان المفرد مذكراً لفظاً ومعنى وجب مراعاة هذا التذكير بتأنيث اسم العدد . وفي غير هاتين الحالتين يصح اعتبار المفرد مذكراً أو مؤنثاً ؛ كأن يكون مذكراً لفظاً ومعناه مؤنث تأنيثاً مجازياً ، مثل « حرف » المرادُ به : كلمة . و« بطن » : المرادُ به : « قبيلة » ، و« كتاب » المرادُ به : ورقاته وكأن يكون مؤنثاً لفظاً ومعناه مذكر ؛ مثل : طلحة - حمزة - معاوية - وكأن يكون لفظاً يصلح للدلالة على المؤنث حيناً والمذكر حيناً آخر كالأمثلة السالفة (شخص -

(١٤١) المؤنث الحقيقى هو الذى يولد ويتناسل ، ولو من طريق البيض . ولا بد أن يشتمل على علامة

تأنيث ظاهرة أو مقدرة (كما سيجىء فى ص ٥٨٥) .

نفس - حال) - وغيرها مما يصلح للأمرين^(١)

بالرغم من أن هذه الصور يجوز فيها اعتبار المفرد مؤنثاً أو مذكراً فالأحسن في المفرد إن كان علمياً مراعاة لفظه، وكذلك إن وجد في السياق ما يقوى جانب اللفظ. فنقول: ثلاث طلحات أو ثلاثة طلحات، والأول أحسن: مراعاة للفظ المفرد «طلحة» لأنه علم^(٢). ونقول: ممن اشتهروا في صدر الإسلام بأعمال جليلة باقية على الزمان، سجلها التاريخ لهم: أربعة شيوخ، عرفوا بالخلفاء الراشدين، ويصح أربع شيوخ؛ ولكن التأنيث هنا أحسن، لأن نسق الكلام جار على التذكير؛ ففيه: (اشتهروا - لهم - عرفوا - الراشدين)؛ وهذا الاتجاه يقوى في المفرد (وهو: شخص) ناحية التذكير، ويغلبها على ناحية التأنيث، فيستحسن تبعاً لهذا تأنيث العدد

(ح) ليس من اللازم أن يكون التمييز الخاص بالأعداد: «ثلاثة، وعشرة» وما بينهما - جمعاً حقيقياً في كل الحالات، وإنما اللازم - كما سبق -^(٣) أن يكون دالاً على معنى الجمعية، فيشمل الجمع الحقيقي، كما يشمل اسم الجمع؛ كقوم، ورهط، وناس، وأناس، ونساء، وعشرون، وثلاثون، وباقي العقود... وكذلك يشمل، اسم الجنس الجمعي^(٤)؛ كمنحل، ونخل، وبط، وبقرة، وكلم... وقد عرفنا^(٥) أن المعدود الجمع لا يراعى لفظه في ناحية التذكير والتأنيث، وإنما الذي يراعى هو مفرده فقط. فما الذي يراعى إن كان المعدود اسم جمع أو اسم جنس جمعي؟

(١) انظر ص ٥٨٧ حيث الكلام على أنواع المؤنث.

(٢) المفهوم من حاشية ياسين على التصريح غير ذلك؛ فقد جاء بها ما نصه: (ج ١ باب:

«المعرب والمبني» عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم):

لأي شيء امتنع نحو: «طلحون» وقيل: «طلحات» فأعطى حكم المؤنث، اعتباراً بلفظه؛ وقيل في العدد ثلاثة طلحات. بإلحاق عدده حرف التاء، لإعطائه حكم المذكر؛ اعتباراً بمعناه؟ أ هـ.

لم يجب عن هذا، وأحال الجواب على حاشية أخرى. وسواء أكان الحكم هذا أم ذلك فالرأيان جائزان،

صحيحان. وإنما الخلاف في الأحسن. (٣) في ص ٥٣٨ و ٥٤٠.

(٤) سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أقسام اسم الجنس في الجزء الأول (ص ٢١ م ٢).

(٥) في ص ٥٣٨ و ٥٤٠.

يراعى لفظهما مباشرة ، (أى : صيغتهما) وما هما عليه من تأنيث ، أو تذكير ، أو صلاح للأمرين ، ولا يراعى مفردهما إن وجد . ويعرف أمرهما من هذه الناحية بوسائل متعددة ؛ لا بد أن تنتهي إلى استعمال العرب الفصحاء ؛ منها : نوع الضمير العائد على كل منهما : أهو مذكر أم مؤنث ؟ ومنها اسم الإشارة المستعمل مع كلٍّ ؛ أهو مما يستعمل مع المذكر أم مع المؤنث ؟ ومنها النعت ، وكذلك تأنيث الفعل . . . فكل وسيلة من هذه — وأشباهها — صالحة للدلالة على تأنيث اسم الجمع واسم الجنس الجمعي أو تذكيرهما ، أو صلاحيتهما للأمرين على حسب الوارد في الكلام الصحيح المأثور . فإذا أردنا أن نتيين أمر اسم جمع : « مثل رهط . . . » أهو مذكر أم مؤنث ؛ نرجع إلى الكلام الفصيح ؛ فنجد العرب يقولون — مثلاً — الرهط أقبل ، وهذا الرهط المقبل سيكون له شأن . . . ولا يقولون على الحقيقة الحالية من التأويل والحجاز : الرهط أقبلت ، ولا هذه الرهط المقبلة . . .

ويقولون : كان رهطنا الرّواد أسرع الجنود إلى الفداء والتضحية . ولا يقولون : كانت . رهطنا الرائدات . . . أى : أنهم يُدكّرُون : « رهطًا » ، من أسماء الجموع . فيتبع هذا تأنيث العدد ، فنقول : ثلاثة من الرهط (١) .

وهم يؤنثون من أسماء الجمع : « رَجَلَةٌ » (بمعنى بضعة رجال لا تزيد على عشرة) فيقولون : أقبلت رَجَلَةٌ تكشف المجاهل . . . ويتبع هذا تذكير العدد ، فيقال : ثلاث من رجلة . . . (٢) .

وهم — في أغلب الفصيح — يُدكّرُون من أسماء الأجناس الجمعية : « البنان » « والكلم » ، فيقولون : بنان مُخَضَّب . ويقول الله تعالى : (إليه يصعدُ الكلمُ الطيب) ، كما يقول : (يُحسِرُّونَ الكلمَ عن مواضعه) ويرتب على هذا تأنيث اسم العدد ؛ نحو : خمس من البنان المخضب ، وسبع من الكلم الطيب . . .

(١) مع مجيء حرف الجر ؛ « من » ؛ طبقاً لما تقدم في حكم تمييز العدد الذى معدوده اسم جنس ، أو اسم جمع . . . ص ٥٢٧ .

(٢) ملاحظة : ورد في بعض المراجع النحوية التمثيل بكلمة : « قوم » لاسم الجمع الواجب التذكير . وهذا خطأ ، فقد تكرر تأنيثه في القرآن الكريم .

وهم - في الأغلب أيضاً - يؤنثون ويذكرون من تلك الأجناس الجمعية :
 البط والنخل ؛ فيقولون : البط سابع في الماء ، والبطّ ساجحة في الماء . ويقول الله
 تعالى : (. . . والنخلَ باسقات^(١) لها طلعٌ نصيد^(٢)) كما يقول في وصف الريح
 التي أهلكت عاداً . . . تَسْرِعُ النَّاسَ ، كأنهم أعجازُ نخلٍ مُنْقَعِرٍ^(٣) .
 ويترتب على هذا صحة التذكير والتأنيث في اسم العدد ؛ نحو : سبع أو سبعة من
 البط ، وتسع ، أو تسعة من النخل . . . فشأن هذا شأن المعدود الذي يدل على المذكر
 وعلى المؤنث حيث يصح معه في اسم العدد مراعاة هذا أو ذاك . . . (٤) .

(١) عاليات . (٢) مُتَسَقِّقٌ .

(٣) مقطوع من أصله . وأعجاز النخل أصوله . والمراد هنا : النخل نفسه .

(٤) والأحسن في اسم الجنس الجمعي الأخذ بما ارتضيناه في الجزء الأول (ص ٢١ ورقم ٣ من

هامشها م ١) ونصه كما في الهامش :

« هذا النوع الذي يفرق بينه وبين واحده بالبناء المربوطة إذا وصف - وكذلك إن أخبر عنه ، أو عاد
 عليه ضمير ، أو إشارة - جاز في صفته : إما الإفراد مع التذكير على اعتبار : « اللفظ » لأنه - حس ، أو مع
 « التأنيث » على تأويل معنى الجماعة ، نحو قوله تعالى : (.. أعجازُ نخلٍ مُنْقَعِرٍ) ، وقوله : « .. أعجازُ
 نخلٍ خاوية » - وإما جمع الصفة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم ؛ نحو قوله تعالى : « وَبُنِيَّةٍ
 السَّحَابِ الثَّقَالِ » ، وقوله : « والنخلَ باسقاتٍ » . . . ومثل الصفة الخبر ، والإشارة إليه ، والضمير
 العائد عليه - كما أسلفنا - .

« وفي كل ما سبق خلاف أشار إليه « الصبان » في باب : « العدد » ، وقد تخيرنا أقوى الأوجه .
 ويؤيد ما تخيرناه ما جاء في « المصباح المنير - مادة : النخل » ، ونصه الخرفي : « (النخل اسم
 جمع - كذا يقول - الواحدة : « نخلة » . وكل جمع بينه وبين واحده الهاء - يريد تاء التأنيث المربوطة -
 قال : ابن السكيت : فأهل الحجاز يؤنثون أكثره ؛ فيقولون : هي التمر ، وهي البر ، وهي النخل ،
 وهي البقر . . . ، وأهل نجد وتميم يُدْكَرون . فيقولون : نخل كريم ، وكريمة ، وكرائم . وفي التنزيل :
 « نخل منقعر » - « نخل خاوية » ، وأما النخيل بالياء فؤنثة . قال أبو حاتم : لا اختلاف في ذلك) » اه
 كلام المصباح .

« لكن يتضح من أمثلة النص أن أهل نجد وتميم لا يقتصرون على التذكير وإنما يؤنثون أيضاً .
 ويلاحظ أنه جعل « النخل » اسم جمع ، فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن « الواحدة نخلة » ؟
 فهل يريد اسم جنس جمعي ؟

ويشترط لتطبيق الحكم السالف الخاص باسم الجنس الجمعي ، واسم الجمع في صورهما المختلفة ألا يتوسط بين المعدود واسم العدد نعت يدل على التأنيث فقط ، أو على التذكير فقط ، فإن توسط هذا النعت وجب مراعاة المعنى الذي يقتضيه . ويدل عليه ، فمبْدُ كَرَّ اسم العدد أو يؤنث تبعاً له ؛ نحو : في الماء خمسٌ إناثٌ^(١) من البط . وعلى مقربة منها خمسةٌ ذكورٌ^(١) من البط أيضاً .

ولو تأخر هذا النعت عن المعدود ، أو توسط وكان لفظه مع توسطه مما يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ — ككلمة : حسان ؛ مثلا — لم يكن له أثر في تأنيث العدد ، وتذكيره ؛ فوجود النعت بصورتيه من هذه الناحية كلا وجود . فنقول : في الماء خمسة من البط إناثٌ — أو خمسٌ من البط إناثٌ . وخمسٌ من البط ذكورٌ ، أو خمسة من البط ذكور . كما نقول خمسة حسانٌ من البط ، أو خمس حسانٌ من البط . لأن لفظ : « حسان » المتوسط يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ فيقال : رجال حسان ، ونساء حسان .

(د) يشترط لتطبيق الحكم العام المتعلق بتأنيث الأعداد المفردة السالفة (٣ ، ١٠ وما بينهما) وتذكيرها — أن يكون المعدود المفرد مذكوراً ومتأخراً عن اسم العدد ، — كما عرفنا^(٢) — ولها تين الحالتين صور ؛ منها : أن يكون المعدود محذوفاً مع ملاحظته في المعنى وتعلُّق الغرض به ؛ فيصح في اسم العدد التذكير والتأنيث ؛ نحو : (ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه فهو منافقٌ أثيمٌ ؛ الخيانة ، وخالف الوعد ، والكذب) ، فيصح في اسم العدد هنا : التذكير والتأنيث ؛ فيقال : ثلاثٌ ، أو ثلاثة ؛ إما على اعتبار أن المعدود المحذوف متقدم في الأصل على العدد ،

= وما يؤيد ما تخبرناه أولاً ما جاء في كتاب : « بصائر ذوي التمييز » تأليف : الفيروز ابادي صاحب : « القاموس المحيط » في البصيرة ٥١ ص ٢٧٧ — ونصه عند الكلام على كلمة : « بنيان » : « (البنيان : واحد لا جمع له . وقال بعضهم : جمع واحده : « بنيانة » على حد : « نخل ونخلة » . وهذا النحو من الجمع يصح تذكيره وتأنيثه) » ٥١ .

« (وهناك مواضع أخرى للاختلاف أشرنا إليها في الجزء الأول ص ٢٣٩ و ٢٨٩ و ٤١٤) » . . . انتهى المنقول من الجزء الأول من النحو الوافي .

(١ و ١) إناث وذكور ، نعمان ، مؤولان بالمشفق ؛ أي : مذكرة — مؤنثة .

(٢) في ص ٥٣٧ .

— والأصل : صفات ثلاثٌ . أو صفات ثلاثة ، ويعرب المعدود المحذوف على حسب حاجة الجملة ، ويعرب اسم العدد بعده نعتاً^(١) في الغالب حين يكون المحذوف مذكوراً ، فإذا حذف حلّ النعت محله في إعرابه ؛ فصار مبتدأ ، أو خبراً ، أو غير ذلك مما كان يؤديه المعدود المحذوف . . . — وإمّا على اعتبار المعدود المحذوف متأخراً في الأصل على العدد ، والأصل هو : ثلاث صفات ؛ وهذا الاعتبار يقضى بتطبيق الحكم الخاص بتذكير العدد أو تأنيثه حين يكون المعدود مذكوراً ومتأخراً عنه .

فإن كان المعدود المحذوف غير ملاحظ في التقدير مطلقاً ، ولا يتعلق الغرض به بتاتاً ، وإنما المقصود هو ذكر اسم العدد المجرد فالأصح في هذه الصورة تأنيث العدد بالتاء على اعتباره علم جنس مؤنثاً ؛ وينع من الصرف ولا تدخل عليه «أل» المعرفة — في الأرجح — ؛ نحو : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة نصف ثمانية . . . فالعدد في المثالين — وأشباههما — علم جنس ، مؤنث ، ممنوع من الصرف ، لا تلحقه — في الأرجح — «أل» المعرفة ، كما قلنا ؛ لأنها لا تدخل على المعارف . وقد تدخل عليه «أل» التي للمح الأصل ؛ وهو : الوصفية العارضة ، كما دخلت في كلمة : إلهة ؛ علم للشمس ، وكلمة : شعوب ، علم للمنية ، فقالوا فيهما الإلهة ، والشعوب .

(هـ) إن^(٢) كان المعدود صفة نائية عن الموصوف (المحذوف) اعتبر حال الموصوف (المحذوف) لا حال الصفة ، قال الله تعالى : (. . . فله عشر أمثاله) ، مع أن المثل مذكر ؛ إذ المراد بالأمثال : « الحسنات » . أى : عشر حسنات أمثالها .

(١) سبق (في رقم ٥ من هامش ص ٥٢٨) أنه لا مانع في هذه الحالة من إعرابه «بدلاً أو عطف بيان» إن كان المعنى عليهما . ولا مانع هنا من عدم مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث ؛ لأن هذه الصورة ما يجوز فيه المطابقة وعدهما ، فيجوز فيها أن يكون المعدود المحذوف مذكراً واسم العدد مؤنثاً ، ويجوز العكس ؛ كما يجوز المطابقة ؛ وهي الأحسن عند إمكانها ، لموافقها القاعدة العامة في حكم النعت الحقيقي أما عدم المطابقة فسايرة لخالفه العدد للمعدود .

وأشرنا في المرجع المذكور إلى ما سبق في الجزء الثالث (باب : « النعت » م ١١٤ عند تقسيم النعت باعتبار لفظه) إلى الألفاظ الجامدة التي يصح وقوعها نعتاً ، ومنها : « لفظ العدد » ، وتفصيل الكلام عليه . (٢) ما يأتي منقول من رقم ١ من هامش ص ١٤٩ ج ٢ من كتاب ؛ المقتضب ، للمبرد — باب نم وبس — ونقله محققه أيضاً من شرح الكافية للرضي (ج ٢ ص ١٣٩) ومن كتاب سيبويه (ج ٢ ص ١٧٥) .

الثاني : تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها :

سبق أنّ الأعداد المركبة^(١) تنحصر في : (أحدَ عشرَ ، وتسعةَ عشرَ ، وما بينهما ، وما يلحق بهما من كلمةٍ : بِيضُعٌ وبيضُعةٌ) وأنها سميت مركبة لتربكها من جزأين امتزجاً واتصلاً حتى صاراً بمنزلة كلمة واحدة ؛ تؤدي معنى جديداً لا يؤديه واحد منهما منفرداً . والجزء الأول منهما يسمى : « صدر المركب » أو : النسيّف (وهو يشمل ١ و ٩ وما بينهما ، وما ألحق بهما) والجزء الثاني يسمى : « عجز المركب أو : العقد » ، ويقتصر على كلمة : « عشرة » . ولا بد للمركبات من تمييز يكون مفرداً منصوباً ، وتعرب مبنية على فتح الجزأين في كل أحوالها^(٢) - في محل رفع ، أو نصب . أو جر- على حسب الجملة . ما عدا « اثنتين واثنتين » ؛ فيعربان إعراب المثني ، وما عدا عجز المركب المضاف وحده^(٣) . . .

أما حكم الأعداد المركبة - وملحقاتها - من ناحية التأنيث والتذكير فيتلخص : في أن عجزها (وهو : عشرة) يطابق المعدود دائماً ، أي : يسايره في تذكيره وتأنيثه بغير تخالف . وأن صدرها : إن كان لفظه كلمة : « أحد ، أو اثنتي : أو اثنتي ... » يجب مطابقتها للمعدود وإن كان : « ثلاثة وتسعة » وما بينهما - وملحقاتها - وجب مخالفتها للمعدود : كمخالفته له وهو مفرد (أي : مضاف) فالأعداد « ثلاثة وتسعة » وما بينهما - وكذا الملحقات - يجب مخالفتها للمعدود في التذكير والتأنيث ؛ سواء أكانت تلك الأعداد مفردة أم مركبة^(٣) . . . ومن الأمثلة : دخلتُ حديقة بها

(١) في ص ٥٢٠ .

(٢ و ٢) مع ملاحظة ما سبقت الإشارة إليه في الصورة الثانية من ص ٥٢٠ - وهو : أن المركب المزجي العددي - غير ١٢ - يصح بناؤه على فتح الجزأين في جميع حالاته ولو كان مضافاً - مسايرة لأشهر اللغات - كما يصح إعراب عجزه على حسب حالة الجملة مع ترك صدره مفتوحاً في كل الصور ؛ فكان الجزأين في هذه الصورة كلمة واحدة يجرى الإعراب على آخرها دائماً مع إعرابها على حسب حاجة الجملة وترك صدرها على حاله . - أما غير العددي فقد يكون مبنياً على فتحهما أو غير مبني . ومن المزجي العددي . « إحدى عشرة » ، وهي مبنية على فتح الجزأين أيضاً ، ولكن الفتح مقدر على آخر الأولى - (كما سيجيء في هامش ص ٥٥١ ، وكما سبق في رقم ٧ من هامش ص ٥٢٠) .

(٣) العدد : « ثمانية » عند تركيبه مع العشرة يكون - من ناحية تذكيره وتأنيثه - كحال قبيل التركيب - وقد سبق في ص ٥٣٧ - أنه يؤنث بالتاء مع إثبات الياء إن كان المعدود مذكراً ؛ نحو : ثمانية عشر رجلاً ، ويجرد من التاء إن كان المعدود مؤنثاً . نحو : ثمانى عشرة سيدة . وفي هذه الحالة التي يتجرد فيها من التاء مع تركيبه يجوز فيه أربع لغات ، إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة ، وحذفها مع فتح =

أحدَ عشرَ رجلاً - زرعت إحدى عشرة شجرةً - الشهور اثنا عشر شهراً - سنوات الدراسة نحو : اثنتي عشرة سنةً - اشترك في المسرحية ثمانية عشر رجلاً وأربع عشرة فتاةً . . . وهكذا^(١) . . .

وإن كان للعدد المركب تمييزان : أحدهما مذكر عاقل ، والآخر مؤنث - عاقل أو غير عاقل - كان الاعتبار للمذكر العاقل مطلقاً^(٢) ؛ فيجب تأنيث صدر العدد المركب ؛ مراعاة للتمييز المذكور ولو كان متأخراً ، بشرط أن يكون من نوع العقلاء ؛ نحو : هاجر أربعة عشر رجلاً وفتاة ، أو : هاجر أربعة عشر فتاةً ورجلاً . فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما^(٣) ، نحو : في الحديقة خمس عشرة عصفورة وبلبل ، أو خمسة عشر بلبلاً وعصفورة . وهذا بشرط ألا يفصل بين العدد والتمييز فاصل - هو : كالحمة : « بين » . فإن فصل بينهما روعي المؤنث ، نحو الحديقة خمس عشرة ما بين بلبل وعصفورة .

* * *

الثالث : تذكير العقود^(٤) : (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ -

- ٩٠) .

هذه العقود ملحقة في إعرابها بجمع المذكر السالم ؛ فلا يصح أن يتصل بلفظها علامة تأنيث ؛ منعاً للتعارض ؛ إذ يلازمها دائماً علامتا جمع المذكر السالم ؛

= اسون أو كرها . وعند إثبات الياء ساكنة يكون الفتح عليها مقدراً ، وعند إثبات النون مكسورة تكون الياء بعدها محذوفة للتخفيف ، مفتوحة بفتحة ظاهرة ، أو مقدرة .

أما « ثمان » المفردة فقد تقدم الكلام على حكمها في ص ٥٣٧ . مع الأعداد المفردة .

(١) عرض ابن مالك تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها بمجملتها بغيرها من الأقسام الأخرى ،

وقد سجلنا أبياته في ص ٣٥١ و ٥٣٢ .

(٢) أى : سواء أكان متقدماً أم متأخراً ، مفصلاً بكلمة : « بين » أم غير مفصول . . . ،

وهذا الحكم مخالف لنظيره في الأعداد المفردة ، وقد تقدم في ص ٥٣٨ .

(٣) لكن ظاهر هذا الحكم يدل على أن المذكر غير العاقل يراعى أيضاً ولو كان المؤنث عاقلاً .

وهنا يقول الصبان - استدراكاً على الأنثوي في حكم العدد المميز بشيئين في التركيب ما نصه : « (إن القياس

يقتضى تغليب العاقل ؛ فنقول : أربع عشرة جملاً وأمة ؛ لأن وصف الأنثوية مع العقل أرجح من وصف

الذكورة مع عدم العقل - أفاده الدمامي -) » ا هـ . ولعل الأخذ بهذا الرأي هو الأنسب .

(٤) سبق - في ص ٥٢٢ - أنها تعد من أسماء الجموع وليست جمعاً حقيقية ، بالرغم من إلحاقها

بجمع المذكر السالم في إعرابه .

سواء أكان معدودها مذكراً أم مؤنثاً ، ومن الأمثلة : أقبل وفد السيّاح ؛ فيه ثلاثون رجلاً وعشرون امرأةً ، وسيقضى الوفد أربعين يوماً أو خمسين في الصعيد ؛ حيث ينعم بدفء الشتاء ، ويتمتع بروائع الآثار . . .

ومع أن لفظها اسم جمع ملحق في إعرابه بجمع المذكر السالم - فدلواها (وهو : المعدود ، أى : التمييز) لا بد أن يكون مفرداً ، مذكراً أو مؤنثاً على حسب الحالة .

* * *

الرابع : تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها :

الأعداد المعطوفة تستلزم ثلاثة أمور مجتمعة :

١ - أن تكون صيغها مقصورة على ألفاظ العقود .

٢ - أن يكون صيغة المعطوف عليه - - وهو النسيب - مقصورة على لفظ من ألفاظ الأعداد المفردة الأصلية - وملحقاتها - ويتعين أن يكون هذا اللفظ هو : واحد أو تسعة أو عدد محصور بينهما ، أو ملحق بهما .

٣ - أن تكون أداة العطف هي : « الواو » دون غيرها إذا كان المراد مطلق الجمع^(١) . وقد سلنت الأمثلة المختلفة لهذا القسم^(٢) .

فأما من ناحية تذكيره وتأنيثه ، فالمعطوف - أى : العيّد - مذكر دائماً ؛ لأن صيغته تعرب إعراب جمع المذكر السالم ، وفيها علامته ؛ فلا يصح مجيء علامة تأنيث معهما ؛ منعاً للتعارض والتناقض - كما سلف - .

وأما المعطوف عليه (أى : النسيب) فإن كانت صيغته هي لفظ : « واحد » أو « اثنين » ، وجب مطابقتها للمعدود في تذكيره وتأنيثه . وإن كانت صيغته هي لفظ : « ثلاثة أو تسعة » أو عدد بينهما ، أو ملحق بهما - وجب مخالفتها للمعدود ؛ فتؤنث حين يكون المعدود مذكراً ، وتُذكر حين يكون مؤنثاً . فحكم المعطوف عليه هنا (من ناحية تذكيره وتأنيثه) كحكمه في الأعداد المفردة والمركبة . . . ومن الأمثلة : في المتسجر واحد وثلاثون رجلاً وإحدى وعشرون فتاة ، وفي المصنع اثنان

(١) أى : « (إذا أريد وقوعهما دفعة واحدة ، وإلا فلا مانع من أن تقول : قبضت منه ثلاثة فعشرين ، أو : ثم عشرين ، إذا قصد الترتيب مع الفور ، أو التراخي . . . - دمامي) » اه صبان

وخمسون عاملاً وثنان وثلاثون عاملة. وفيه من الغلمان أربعة وثمانون غلاماً وسبع وثلاثون فتاة^(١) . . . ، ومنها قوله عليه السلام : « من فرّج عن مؤمن مهجوم ، أو أعان مظلوماً غفر الله له ثلاثا وثلاثين مغفرة » .

وإن كان للعدد المعطوف تمييزان أحدهما مذكر عاقل والآخر مؤنث ، وجب مراعاة المذكر العاقل مطلقاً^(٢) ؛ نحو : عندنا خمسة وعشرون طبيباً وطبيبة ، أو : عندنا خمسة وعشرون طبيبة وطبيباً . ومثل : نقلت السيارة خمسة وعشرين حقيبة ورجلا . . . و . . . ، فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما بشرط ألا يفصل فاصل بين العدد والتمييز ، نحو : قرأت ثلاثة وعشرين كتاباً ومجلة ، أو : ثلاثاً وعشرين مجلة وكتاباً : فإن فصل بينهما فاصل - هو كلفة : بين -^(٣) روعي المؤنث ؛ نحو : قرأت ثلاثا وعشرين بين كتاب ومجلة ؛ وما سبق يتبين أن العدد المعطوف والمركب متاثلان في هذا الحكم^(٤) .

الخامس : تأنيث الأعداد المفردة ، ذات التمييزين :
إذا كان العدد مضافاً إلى تمييزين روعي السابق منهما مطلقاً ؛ أي : سواء أكان المضاف إليه عاقلاً أم غير عاقل : مذكراً أم غير مذكر ؛ نحو : حضر أربعة رجال وفتيات ، وانصرف خمس طالبات وطالبة . ومثل : في الحجرة سبعة مقاعد ورجال^(٣) . . . و . . .

(١) عرض ابن مالك الأبيات الخاصة بهذا القسم مختلطة بما يخص غيره . وقد عرضناها في

ص ٥٣١ و ٥٣٢ .

(٢) أي سواء كان العاقل هو المتقدم أم المتأخر ، مفصلاً بكلمة : « بين » أم غير مفصول

(٣ و ٣) نصّ على هذا : في الصبان

(٤) راجع الصبان في هذا الموضوع عند الكلام على التنبيه الثالث من تشبيهات الأسموفى عقب الكلام

على العدد المركب . وقد سبق - في ص ٥٤٨ - الحكم الخاص المركب من هذه الجهة .

زيادة وتفصيل :

(١) مؤنث « واحد » و « أحد » الذي بمعناه : وكذا « الحادى » ، هو : « واحدة » ، وإحدى ، وحادية » . فثلاث للمذكر ، وثلاث للمؤنث . وتختلف مواضع استعمال الكلمات الستة . « فالواحد » : يدخل في قسم الأعداد المفردة كما يدخل في قسم الأعداد المعطوفة باعتباره هو المعطوف عليه . ولا يدخل في غيرهما - غالباً . و « الأحد » . يركَّب مع العشرة ، فيصير : أحدَ عشرَ ، ويقتصر على هذا الاستعمال العدديّ ، فلا يستعمل استعمال الأعداد المفردة ، ولا يكون - في الفصحح - معطوفاً عليه في الأعداد المعطوفة ؛ فلا يقال : جاء أحد^(١) ، ولا سافر أحد وعشرون .

و « واحدة » تستعمل عدداً مفرداً ، وتكون أيضاً معطوفاً عليه في الأعداد المعطوفة ؛ ومن الأمثلة : هذه واحدة ، وهذه واحدة وعشرون . ولا تركَّب مع العشرة إلا نادراً لا يقاس عليه

والحادى ، والحادية - يكونان مركبين مع العشرة ، أو معطوفاً عليهما في الأعداد المعطوفة ؛ نحو : انقضت الليلة الحادية عشرّة - أو الحادية والعشرون ، وكذا اليوم الحادى عشرَ ، والحادى والعشرون . ولا يكونان في غير هذين القسمين .

و « إحدى » تكون - في الأكثر - مركبة مع العشرة^(٢) ، أو معطوفاً عليها في الأعداد المعطوفة ، نحو : في البيت إحدى عشرّة غرفة ، أو إحدى وعشرون غرفة . (ومن النادر أن تكون مفردة بنفسها) ،

ويقول اللغويون : إن أصل الحادى والحادية : هو : الواحد والواحدة . نقلت « الواو » إلى آخر الكلمة ، وتأخرت الألف بعد الحاء ، فصارت : « حَادِو » ،

(١) بمعنى : واحد .

(٢) إذا ركبت مع العشرة كانت الكلمتان مبينتين على فتح الجزأين ، وهذا الفتح مقدر على

آخر « إحدى » ؛ - طبقاً لليبان الذى فى رقم ٧ من هامش ص ٥٢٠ ورقم ٢ من هامش ص ٥٤٧ . -

و « حادية » ، ثم قلبت الواو ياء على حسب مقتضيات القواعد الصرفية ؛ فصارت : « حادي ، وحادية » ، (على وزن « عاليهف وعالفة » . وكلاهما منقوص ، والأول تحذف ياؤه عند التنوين ، دون الثاني .

أما العدد : « اثنان » فؤنثه : اثنتان ، أو ثننتان . والألفاظ الثلاثة قد تكون مفردة أو مركبة مع عشرة ، أو معطوفاً عليهما .

وقد سبق^(١) أن لفظ « واحد » و « اثنين » وفروعهما لا يحتاجان إلى تمييز ، ولكنهما قد يضافان لغرض آخر من أغراض الإضافة - وهو الاستحقاق^(٢) - فلا يسمى المضاف إليه تمييزاً لهما ، لأنه لم يجرى بقصد إزالة الإبهام والغموض عن نوع معدودهما ، فليس شأنه معهما كشأنه مع غيرهما من الأعداد التي تحتاج لتمييز مجرور أو منصوب يجرى لإزالة الإبهام عن العدد قصداً ، فن الخطأ : واحد رجل ، وواحدة فتاة ، واثنا رجلين ، وثننا فتاتين ؛ إذ يجب أن نستغنى عن العدد فنقول : حضر رجل ، أو رجلان - حضرت فتاة ، أو فتاتان .

فإن أريد بالمضاف إليه معنى آخر من المعاني التي تجلبها الإضافة - كالاستحقاق - ولا شأن لها بالتمييز ، جاز ؛ نحو : رجل الدنيا وواحدنا من يعتمد على نفسه - واحدة البيت نشيطة - لكل إنسان رجلان ، واثنا المقعد عاجزتان .. فإن الغرض من الإضافة في هذه الأمثلة وأشباهاها هو المملكية ، أو التخصيص ، أو شيء آخر مناسب ، غير إزالة الإبهام .

* * *

(ب) تلخيص ما سبق من تأنيث العدد - بأقسامه المختلفة - وتذكيره ، هو : ١ - أن « الواحد » و « الاثنين » يذكوران ويؤنثان تبعاً لمدلولهما ؛ لا فرق في هذا بين وجودهما في الأعداد المفردة ، والمركبة ، والمعطوفة .

وأن المائة والألف لا تتغير صيغتهما اللفظية مطلقاً ؛ فالأولى مؤنثة^(٣) دائماً ، والأخرى مذكرة دائماً .

(١) في ص ٥٢٥ و ٥٣١ .

(٢) الدلالة على أن المضاف إليه يستحق المضاف - كما سبق في ص ٥٢٧ و ٥٣٣ .

(٣) إلا إذا ألحقت المائة بجمع المذكر السالم وختمت بعلامته .

٢- وأن « ثلاثة » و « تسعة » وما بينهما - وما ألحق بهما - تخالف المعداد دائماً . سواء أكانت من قسم المفرد ، أم قسم المركب ، أم قسم المعطوف .

٣- وأن « عشرة » المفردة تخالف ، معدودها دائماً ؛ فهي كثلاثة وتسعة وما بينهما . أما « عشرة » المركبة فتوافق معدودها تذكيراً وتأنيساً . . .

* * *

(ح) بمناسبة الكلام على تذكير العدد وتأنيسه يعرض النحاة للمذكور والمؤنث من أسماء الشهور العربية ، ويقررون : أن جميع أسمائها مذكرة ، إلا جمادى^(١) .

أما ذكر كلمة : « شهر » أو عدم ذكرها قبل تلك الأسماء فقد سبق تفصيله في باب : « الظرف » (ج ٢ م ٧٨) عند الكلام على : أحكام الظرف . ومنه يعلم أن الصحيح جواز تقديم كلمة : « شهر » على كل أسماء الشهور ؛ فيقال : شهر رمضان . . . شهر شوال . . . شهر صفر . . . وهكذا باقى الشهور : مع إعرابها لإعراب المتضامنين غالباً .

المسألة ١٦٦ :

صياغة العدد على وزن : « فاعل »

يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثي : متصرف ، صيغة على وزن : « فاعل » ؛ لتدل على ذات ، ومعنى معين . وتسمى هذه الصيغة : « اسم فاعل من الثلاثي »^(١) . وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغة من العدد « اثنين »^(٢) ، أو : « عشرة » ، أو أحد الأعداد التي بينهما - برغم أن كل عدد من هذه الأعداد ليس بمصدر^(٣) - لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه إلا بهذه الصيغة ، ولا يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق ، فيقال : ثان - ثالث - رابع - خامس - سادس - سابع - ثامن - تاسع - عاشر .

وقد تجيء بعد صيغة : « فاعل » المشتقة من أحد الأعداد السالفة - كلمة : « عشرة » أو غيرها من الأعداد ، فتستفيد منها الصيغة معنى جديداً لا يستفاد إلا بوجودها ؛ فيقال مثلاً : « ستر - رابع عشر - خامس عشر ... وهكذا إلى نهاية الأعداد المرادبه ؛ كما يقال : ثالث ثلاثة - رابع خمسة - سادس سبعة ... » . وقد يجيء بعد الصيغة المشتقة كلمة معطوفة بالواو ، تدل على عقد من العقود

(١) سبق الكلام عليه تفصيلاً في ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٢) أما أول الأعداد - هو واحد - فوضوح من أول أمره على وزن : « فاعل » مباشرة ؛ فليس بوصف . وقيل : إنه اسم فاعل من (وحّد ، يحيد ، وحداً) ؛ أي : انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ، أي : العدد المنفرد .

وهذا الرأي أنسب ؛ لتكون كلمة « واحد » مسيطرة نظائرها ، وتكون القاعدة مطردة .

(٣) الأصل العام في الاشتقاق أن يكون - على الرأي الأرجح - من المصدر . فالاشتقاق من هذه الأعداد مخالف للأصل العام ، ولكنه سماعي يراعى فيه الاقتصار على المسموع .

ولم يكن قياسياً لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية . ليست بمصادر ، ولا أفعال لها تشترك معها في أداء معانيها الآتية بعد . ما عدا المعنى الثالث الذي يراد به التحويل والتصيير (ص ٥٥٧) فله مصادر وأفعال ؛ من المصدر - ومثله اثنان وثنتان - كما سيحىء في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧ .

وقد أباح المجمع اللغوي القاهري الاشتقاق المباشر من الأسماء الجامدة نفسها عند الحاجة - كما أوضحنا هذا تفصيلاً في موضعه عند الكلام على : « الاشتقاق » ، ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨ - .

العديدية غير « عشرة » كأن يليها العقد : عشرون ، أو ثلاثون ، أو أربعون . . . أو أخوات هذه العقود ، فيقال : الخامس والعشرون — السادس والثلاثون — السابع والأربعون — الثامنة والستون — التاسعة والسبعون . . . وهكذا . وفيما يلي البيان :

(١) اشتقاق صيغة فاعل من غير أن يليها العِقْد : « عشرة » . ولاغيره من العقود :

١ - قد يكون الغرض من صوغ « فاعل » من أحد الأعداد السالفة بدون أن تذكر بعده كلمة : « عشرة » أو عِقْد آخر : هو استعماله منفرداً عن الإضافة ؛ ليفيد الاتصاف بمعنى العدد الذي كان أصلاً للاشتقاق . فحين نقول : هذا ثان ، أو ثالث ، أو رابع ، أو خامس . . . يكون المراد : أنه واحد موصوف بهذه الصفة وهي : كونه ثانياً ، أو : ثالثاً ، أو رابعاً ، أو خامساً . . . دون زيادة على هذا المعنى الدال على مرتبة صاحبه بين الأفراد الأخرى . أي على ترتيبه الحسابي بالنسبة لغيره . : فيكون الغرض : المرتبة الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة . . . (كالباب الثاني - الفصل الثالث - القِسْم الرابع . . .) ويقال في المؤنثة : هذه ثانية ، أو ثالثة ، أو رابعة ، أو خامسة . . . على المعنى السالف ، المحصور في الدلالة على الترتيب .

وحكم صيغة : « فاعل » في الأمثلة السالفة وأشباهاها هو الإعراب بالحركات^(١) على حسب ما يقتضيه الكلام ، مع مطابقة الصيغة في التذكير والتأنيث لدلوها^(٢) . .

٢ - وقد يكون الغرض من صوغ : « فاعل » استعماله مضافاً إلى العدد الأصلي الذي اشتق منه . للدلالة على أن : « فاعلاً » هذا هو بعض من العدد الأصلي المحدد ،

(١) وتكون الحركات ظاهرة لإكلمة : « ثان » فتعرب إعراب المنقوص .

(٢) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك بقوله :

وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ . . . إِلَى عَشْبَةٍ : « كفاعلٍ مِنْ فَعَلًا - ١٣

أي : صنع وزناً على مثال : « فاعيل » كما تصوغه من الفعل الثلاثي : « فَعَل » على أن تكون الصياغة مأخوذة من العدد : « اثنين » ، أو ما « فوقه » إلى : « عشرة » ، (أي : صنع كفاعل . . . والكاف هنا اسم بمعنى : مثل ، ثم قال :

واخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّائِي . ومتى ذَكَرْتَ فَاذْكَرْ « فاعلاً » بغير تا - ١٤

يريد : أنت « فاعلاً » بزيادة تاء التأنيث في آخره حين يكون المعنى على التأنيث . فإن لم يكن المعنى على التأنيث فلا تأت بها .

من غير دلالة على مرتبة ، (أى : على ترتيب) مثل : فلان خامس خمسة نهضوا ببلدهم . تريد : أنه بعض جماعة منحصرة في خمسة محددة ، أى : أنه واحد من خمسة لا زيادة عليها ، من غير أن تتعرض لبيان ترتيبه فيها . ومن الأمثلة قوله تعالى عن رسوله الكريم وهجرته : (إلاًّ تنصروه فقد نصره الله : إذ أخرجهم الذين كفروا ثانی اثنين^(١) . . .) . وقوله (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة . . .) ، فالفرق بين دلالة الصيغة هنا ودلائلها فيما سبق أنها هنا تدل على الاتصاف بمعنى الجزئية من عددها ، أى : الدلالة على أنها فرد منه ، وبعض من كله المحدد المحصور . ولا تدل مع هذا على مرتبة . (ترتيب) أما الأولى فتدل على الأمرين : الاتصاف بمعناه . وعلى الترتيب .

وحكم الصيغة هنا : إعرابها بالحركات^(٢) على حسب حاجة الكلام ، مع مطابقتها لمداولها في التذكير والتأنيث ، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلي الذي اشتقت منه : فتكون هي المضاف ، والعدد الأصلي هو المضاف إليه . (أى من إضافة الجزء إلى كله ؛ مثل يدٌ على : وعين محمود) .

وتماز صيغة « ثان وثانية » — دون غيرهما لدى فريق من النحاة^(٣) — بشيء آخر عند استخدامها في الغرض السالف ؛ هو : إعراب العدد الأصلي بعدهما مفعولاً به منصوباً ، فوق صحة إعرابه مضافاً إليه ؛ فيصح أن يقال : كان فلان^٤ ثانی اثنين قادا جيشهما للنصر ، بإضافة الصيغة إلى أصلها العددي ، وأن يقال : هل كان فلان ثانياً اثنين . . . ؟ على اعتبار كلمة : « اثنين » مفعولاً به .

ويرى فريق آخر من النحاة أن هذا الحكم ليس مقصوراً على صيغة « ثان وثانية » ، بل تشاركهما فيه بقية الأعداد ، وهذا الرأي حسن لتكون صياغة « فاعل » (المراد منها اسم الفاعل) وإعماله قياسية مطردة .

(١) الاثنان هما : الرسول عليه السلام ، ورفيقه في هجرته أبو بكر رضى الله عنه .

(٢) انظر رقم ١ « من هامش الصفحة السابقة .

(٣) محتجاً بما ورد لهما عن العرب من مصدر صريح ، وأفعال مشتقة منه ، مثل قولهم : ثنيت الرجل ، أى : كنت الثاني له . وهذا يجعل صياغتهما مطردة ، ويجعل الصيغة خاضعة لكل أحكام اسم الفاعل القياسى .

وإذا نَصَبَتِ المفعول به وجب أن تكون معتمدة على نفي أو غيره مما يعتمد عليه اسم الفاعل عند إعماله ، ومستوفية بقية شروط أعماله التي عرفناها في بابهِ (١) .

٣ - وقد يكون الغرض من صوغ « فاعل » استعماله مع العدد الأقل - مباشرة (٢) من عدده الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل (٣) ، نحو : عثمانُ ثالثُ اثنينٍ من الخلفاء الراشدين . وعلى رابعُ ثلاثةٍ منهم . أى : عثمان هو الذى جعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، فصير الاثنين باضمائهما إليهم ثلاثة . وعلى هو الذى جعل الثلاثة بنفسه أربعة ؛ فصير الثلاثة باضمائهما إليهم أربعة . ومما يوضح هذا قوله تعالى : (ما يكون من نَجْوَى (٤) ثلاثةٍ إلا هو رابعُهُم (٥) ، ولا خمسةٍ إلا هو سادسُهُم (٦)) ، أى : هو الذى يُصَيِّرُ الثلاثة -

(١) ج ٣ م ١٠٢ . وفي هذا الاستعمال السابق يقول ابن مالك :

وإن تُرِدَ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُصِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ
أى : إن أردت « بفاعل » المذكور الدلالة على أنه بعض مما بنى منه وجب أن تصيفه ، مثل بعض ، أى : كما تصيف بعضاً إلى كل . (بين : واضح) .

(٢) العدد الأقل - مباشرة - من العدد الأصل ، هو العدد الذى قبله ، وينقص عنه درجة واحدة ؛ مثل ستة ؛ بالنسبة لسبعة ؛ فإنها قبل السبعة مباشرة . وتنقص عنها درجة واحدة - أى : رقماً واحداً ، وكالخمسة بالنسبة للسته . والثمانية بالنسبة للتسعة . . . وعلى هذا لا يصح : خامس ثلاثة ، ولا تاسع سبعة . . .

(٣) سبقت إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٤ إلى حكم الاشتقاق من اسم العدد . فإذا كانت صيغة « فاعل » دالة على التحويل والتصيير فإنها تكون مشتقة من مصدر فعل ثلاثى عددى يدل على هذا المعنى ، ففى اللغة ؛ تَلَكَّثَتِ القوم تَلَكَّثًا صيرتهم بسببى ثلاثة - وربعت القوم صيرتهم بانضمام إليهم أربعة ، وكذلك خَمَسَتِهِمْ خَمْسًا وَسَدَسَتِهِمْ سَدْسًا ، وَسَبَعَتِهِمْ سَبْعًا ، وَثَمَنَتِهِمْ ثَمَنًا - وَتَسَعَتِهِمْ تَسَعًا . والماضى والمصدر فى كل ذلك على وزن ؛ ضرب ضرباً ، أما المضارع فعلى وزن ؛ « يضرب » إلا ما كان مخفياً بحرف الخلق ؛ « العين » فضارعه مفتوحها ، أى : على وزن ؛ « يفعل » . وهو : أربعمهم - أسيبهم . . .

وبناء على ما تقدم يكون اشتقاق صيغة « فاعل » بهذا المعنى جارياً على الأصل فى الاشتقاق ؛ وهو أنه من مصدر الفعل ؛ فهو قياسى ، ومثله : اثنان واثنان .

(٤) محادثة سرية .

(٥) لأن كلمة : « رابع » مضافة إلى الضمير العائد إلى ثلاثة ؛ فكأنها مضافة إلى ثلاثة ، وكان

الأصل : رابع ثلاثة .

(٦) أى : سادس خمسة . فالضمير بمنزلة مرجعه

بانضمامه إليهم - أربعة ، ولا يصيرهم خمسة أو غيرها ، ويصير الخمسة بانضمامه إليهم ستة . لا سبعة ولا غيرها . فهو يجعل العدد الأقل مساوياً للعدد الذى فوقه بدرجة واحدة ؛ إذ يُصَيَّرُ الثلاثة أربعة . والأربعة خمسة ، والخمسة ستة ... كما ذكرنا^(١) . . . وهكذا^(٢) .

وحكم صيغة : « فاعل » هنا : هو إعرابها بالحركات^(٣) على حسب موقعها من الكلام . مع مطابقتها فى تكبيرها وتأنيتها لدلالتها ، وجواز إضافتها إلى العدد الذى بعدها - وهو العدد الأقل مباشرة من عددها الأسمى الذى اشتقت منه . كما فى الأمثلة السالفة . ويجوز شىء آخر ، هو : عدم إضافة الصيغة إلى العدد الأقل الذى بعدها . وإنما تنصبه على اعتباره مفعولاً به ؛ (بشرط أن تتحقق شروط إعمال اسم الفاعل ، ومنها : أن تكون الصيغة معتمدة على شىء مما يعتمد عليه حين إعماله ؛ كالنفي ، والاستفهام ، وغيرهما) : فنقول : أعْمَانُ ثَلَاثُ اثْنَيْنِ ، وعلى رَابِعٍ ثَلَاثَةٌ ؟ ينصب : اثْنَيْنِ ، وثَلَاثَةٌ ، على أنهما مفعولين لصيغة « فاعل » قبلهما .

بقيت الإشارة إلى ما ارتضوه فى مثل : : ثانى واحدٍ ؛ فقد قَالُوا : لا مانع - فى الرأى الأحسن - من قبول هذا التركيب .

ويجب التنبيه إلى أن كل معنى من الثلاث السالفة يخالف الآخر ؛ فلا يصح إغفال هذا عند اختيار واحد منها ، ليراعى فى اختياره مناسبته للسياق .

* * *

(ب) اشتقاق صيغة : « فاعل » وتليها كلمة « عشرة » ، ظاهرةً أو ملحوظةً :

١ - إذا قلنا هذا اليوم الحادى عشر من الشهر ، وهذه الليلة الرابعة عشرة

(١) راجع بيان هذا فى باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق ، فحكم جعل له حكماً ١٦

يريد : إذ أردت أن يكون العدد الأقل مساوياً لما فوقه بدرجة واحدة فاحكم له بحكم : « جعل » ويقصد « بجعل » اسم الفاعل من الفعل : « جعل » الذى يفيد التصيير والتحويل حيث يصح أن ينصب بعده المفعول به ما دام شرط إعماله متحققاً .

(٣) مع ملاحظة ما تختص به كلمة : « ثانٍ » وهو أنها كالمفروق .

منه ، واقتصرنا في كل حالة على عدد مركب واحد لا يليه مباشرة عدد آخر - فقد يكون المراد من اشتقاق صيغة « فاعل » من العدد الذي بمعناها وزيادة كلمة : « عشرة » بعدها - هو إفادة الاتصاف بمعنى العدد مقيداً بملازمة العشرة ؛ للدلالة على المرتبة (الترتيب) فليس المراد إفادة الاتصاف المطلق بمعنى الصيغة ، وإنما المراد أنه واحد أو رابع . . . أو . . . موصوف بهذه الصفة ، (وهي : كونه واحداً . . . ورابعاً . . .) مع تقييد هذا الوصف بأنه مرتبط بالعشرة ، ومنسوب إليها ، ارتباط زيادة عليها وانضمام إليها ، فهو واحد مزيد على العشرة ، أو رابع مزيد عليها ، أو غيره مما يوضح ترتيبه . . . ومثل هذا يقال في : ثاني عشر ، وثالث عشر ، وخامس عشر ، وتسع عشر ، وما بينها . . .

وحكم هذا النوع المقتصر على عدد مركب واحد هو : وجوب فتح الجزأين معاً (وهما : فاعل ، وعشرة) في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة ، مع مطابقة الجزأين معاً ، لمدلولهما تذكيراً وتأنيثاً . ومن الأمثلة : هذا هو الكتاب السابع عشر ، وهذه هي المذكورة السابعة عشرة - إن الكتاب السابع عشر نفيس ، وإن المذكورة السابعة عشرة نفيسة - سأحرص على الكتاب السابع عشر ، وعلى المذكورة السابعة عشرة . فكل من السابع عشر ، والسابعة عشرة ، مبنى على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر . على حسب موقعه من الجملة ، وكل منهما مذكر أو مؤنث طبقاً لمدلوله .

٢ - وقد يكون المراد من صوغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » هو الدلالة على أنه فرد من العدد الأصلي الذي صيغ منه . وأن « فاعلا » هذا بعض جماعة منحصرة في العدد الأصلي ، وواحد من تلك الجماعة المحددة العدد .

ولتحقيق هذا الغرض يصاغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » بصور متعادلة ، منها : هذا خامس عشر خمسة عشر ؛ فنحىء بصيغة « فاعل » وبعدها كلمة « عشر » مبينتين معاً على الفتح ، ونحىء بعدهما بالعدد الأصلي (وهو خمسة) الذي اشتقت منه الصيغة ، وبعده كلمة : « عشرة » أيضاً . والجزءان الأخيران مبنيان على الفتح ، كالأولين . فعندنا مركبان عدديان ، كل منهما مبنى على فتح الجزأين . فأما المركب الأول منهما فبنى على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛

على حسب حاجة الجملة . ثم هو - مع بنائه على فتح الجزأين - مضاف ،
والمركب الثاني كله (ماعدا: اثنى عشر ، واثنى عشر)^(١) هو : المضاف إليه ،
مبنى على فتح الجزأين في محل جر ، ويجرى على صيغة « فاعل » من التذكير
والتأنيث ما تطابق به مدلولها ، وهذه المطابقة لا توجد إلا في صدر المركب الأول .
وتطابقها في الحالتين كلمة : « عشر » التي هي عجز المركب الأول .

أما صدر المركب الثاني فيجرب عليه في التذكير والتأنيث ما يجرب على الأعداد
المفردة ، وأما عجزه (وهو : عشر) فيطابق المعدود في التذكير والتأنيث . ومثل
هذا يقال في حادى عشرَ أحدَ عشرَ وثانى عشرَ اثنى^(٢) عشرَ ، وثالثَ عشرَ
ثلاثةَ عشرَ ... إلى تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ .

ومن أمثلة الصور المتعددة التي أشرنا إليها : (هذا خامسٌ . . . خمسةَ
عشرَ) بذكر صيغة « فاعل » وحدها دون ذكر كلمة : « عشرة » بعدها ؛
استغناء عنها بذكرها في المركب الثاني الذى صدره العدد الأصيل الذى اشتقت منه
الصيغة ، وعجزه هو كلمة « عشرة » . فهذه الصورة مشتملة على صيغة فاعل
وحدها وعلى مركب كامل بعدها ، فعندنا صدر التركيب الأول دون عجزه ،
ويليه الثانى كاملاً . وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً ، وتقوم على ثلاث
كلمات . . .

فأما صدر التركيب الأول فيها فيعرب على حسب حاجة الكلام ؛ ولا
يصح بناؤه ؛ إذ لا مقتضى للبناء بعد زوال التركيب . والصيغة هنا - وهى : فاعل -
مطابقة في التذكير والتأنيث لمدلولها . وهى أيضاً مضاف ، والتركيب الثانى -
كاملاً - مضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين في محل جر . . .^(٣)

(١) فإن صدرها وحده هو المضاف إليه . وليس بمبنى ، بل يعرب إعراب المثنى . . . أما عجزها ،
فيقال في إعرابه إنه بدل النون التى تكون فى المثنى الذى ليس بعدد (انظر ص ٥٢١) .
(٢) تقدم فى رقم ١ ما يرشد إلى إعراب اثنى عشرَ ، واثنى عشرَ .
(٣) وفى هذه الصورة التى قبلها يقول ابن مالك :

وإن أردتَ مثلَ ثانىِ اثنيْنِ مُركَّباً فجبُّ بتركيبيْنِ - ١٧
وهذا خاص بالصورة الأولى . أما التى تليها فقال فيها بعد البيت السابق مباشرة :

ومن أمثلة الصور المتعددة أيضاً : هذا خامسٌ - . . . عشرٍ ، بذكر صيغة « فاعل » وحدها ، دون كلمة : « عشرة » التي تصاحبها عند التركيب ، ودون ذكر العدد الأصلي الذي يكون منه الاشتقاق ؛ فالمركب الأول حذف عجزه ، والمركب الثاني حذف صدره ؛ فزال من كل مركب جزء ، وبقي جزء .

وصيغة « فاعل » هنا مطابقة لمذلولها تأنيثاً وتذكيراً . والأحسن إعرابها على حسب حاجة الجملة ؛ فتكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، وهي - في الوقت نفسه - مضاف والجزء الباقى من المركب الثانى (أى : العِقد « عشر ») . مضاف إليه مجرورٌ . ومن النحاة من يميز في هذه الصورة إعراب « فاعل » على حسب العوامل - كما سبق ؛ لزوال تركيبه - مع اعتباره مضافاً . واعتبار كلمة : « عشرة » هى المضاف إليه مع بنائها على الفتح فى محل جر ، بتقدير ملاحظة صدرها المحذوف ، واعتباره كالموجود^(١) وهذا شاذ لا يقاس عليه .

٣ - وقد يكون المراد من صوغ : « فاعل » وبعده « عشرة » استعماله مع العدد الأقل - مباشرة - من العدد الأصلي الذى اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل - فنقول : هذا رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ ، وهذه خامسةَ عشرةَ أربعَ عشرةَ . . . فهنا أربعة ألفاظ يتألف منها مركبان عدديان ، والمركب الأول منهما مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛

= أو فاعلاً بحالتيه أضيف إلى مُركَّبٍ . بما تنوَّى يَفٍ - ١٨

(يَفٍ ، وأصلها : يَفٍ - مضارع مجزوم بحذف الياء فى جواب الأمر : أضيف) .
التقدير : أضيف فاعلاً بحالتيه - وهما : حالة التذكير والتأنيث - إلى المركب الثانى كاملاً بعد حذف كلمة : « عشرة » من المركب الأول . ويفهم من هذا أن المركب الثانى فى محل جر مضاف إليه (١) وفى هذه الصورة الأخيرة بحالتيها يقول ابن مالك بعد البيت السالف :

وشاع الاستغناء بحادى عشرًا ونحوه - ١٩

المراد بنحو : « حادى عشر » ثانى عشر ، وثالث عشر ، إلى تسعة عشر . والاستغناء الذى يريده هو ما أوضحناه من حذف العِقد من التركيب الأول ، مع حذف التَّيِّف من التركيب الثانى ، فينتهى الأمر ببقاء جزأين . وفى إعرابهما الوجهان اللذان شرحناهما . والثانى منهما شاذ لا يقاس عليه . أما بقية البيت فتتعلق بحكم آخر .

على حسب حاجة الجملة ، وهو في حالاته الثلاث مضاف ، والمركب الثاني مبني على الفتح دائماً في محل جر ، مضاف إليه .

وبالرغم من أن صيغة : « فاعل » في هذا الأسلوب هي اسم فاعل ؛ بمعنى جاعل كذا ؛ أى : أنها تفيد التحويل والتصيير ، وكان حقها أن تنصب الاسم بعدها جوازاً على أنه مفعول به لها ، أو تجره على أنه مضاف إليه - على الرغم من هذا لا يصح أن تنصب مفعولاً به هنا ، لأن اسم الفاعل الذى ينصب المفعول به لا بد أن يكون منوناً أو مبدوءاً بأل . والأمران ممتنعان هنا ؛ إذ العدد المركب لا يُنون ، وهو هنا مضاف فلا تدخله « أل » مع إضافته .

والنحاة يقررون أن هذه الصورة لم يسمع لها نظير في كلام العرب . وأكثرهم يمنع استعمالها لهذا ؛ إلا أن سيبويه وبعض النحاة يجيزونها ، ويرون في إجازتها توسعة وتيسيراً .

ويتبين مما سبق أن الغرض العام من صوغ « فاعل » ، في الأعداد المركبة هو الغرض العام من صوغه من الأعداد المفردة ، وأن كل معنى من الثلاثة يخالف الآخر ؛ فلا يصح استعمال واحد مكان غيره ؛ وإلا كان خلطاً معيباً .

* * *

(ح) اشتقاق صيغة « فاعل » وبعدها العقد : « عشرون » ، أو عقد آخر من العقود التي بعد العشرين :

يصح اشتقاق صيغة « فاعل » من أحد الأعداد المفردة المحصورة في واحد وتسعة وما بينهما ، ويذكر بعد الصيغة «العقد» معطوفاً عليها بالواو خاصة^(١) ؛ نحو: الواحد والعشرون ، والحادى والعشرون ، والواحدة والعشرون ، والحادية والعشرون . . . والثانى والثلاثون ، والثانية والثلاثون . . . ، والرابع والخمسون ، والرابعة والخمسون . . . وهكذا^(٢) . . .

وحكم هذا النوع وجوب تقديم الصيغة ، وهى المعطوف عليها (أى :

(١) انظر البيان الخالص بهذا ، والتقييد المفيد ، في رقم ١ من هامش ص ٥٤٩ .

(٢) والاشتقاق في هذه الصورة يكون من اسم العدد نفسه ، فهو اشتقاق من اسم جنس معنى ليس

بمصدر . ما عدا اثنين كما تقدم في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٤ .

النَّيِّفِ) . وتأخير المعطوف ، وهو : « العنقد » . وأن يكون العاطف هو الواو دون غيرها^(١) . والمعطوف عليه يطابق مدلوله في تكبيره وتأنيثه ؛ ويعرب بالحركات^(٢) على حسب حاجة الجملة ، والمعطوف يتبعه في إعرابه ، فيكون مثله مرفوعاً ، أو منصوباً . أو مجروراً . ولكنه معرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، ولا يعرب بالحركات كالمعطوف^(٣)

وإذا كان من الخطأ استعمال عاطف غير الواو^(١) ، فمن الخطأ أيضاً حذفها ؛ فلا يصح مثل : حادى عشرين ، أو ثانى عشرين . أو ثالث أربعين
أما الغرض المعنوى من هذه الصياغة فهو الغرض من صياغتها من الأعداد المفردة التى تليها كلمة : « عشرة » . ولا يصح الخلط بين غرض وآخر عند الاستعمال .

(١ و ١) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٤٩ حيث التفصيل المفيد .

(٢) مع إعراب كلمة : « ثانٍ » إعراب المنقوص .

(٣) وفي هذه الصورة يقول ابن مالك فى آخر بيت سبق فى ص ٥٦١ لمناسبة أخرى ، والبيت هو :

(وشاعَ الاستغناءَ بحادى عشرًا ونحوه) وقبل عشرين اذْكَرًا : - ١٩
الذى يعنىنا هو الجملة الأخيرة منه : ونصها : وقبل عشرين اذكر وبعدها بيت يتم المراد ، ونصه :

وبابه الفاعلَ من لفظ العدِّ بحالتيه قبيل واو يُعتمدُ - ٢٠
(واو يعتمد : أى : حرف واو يعتمد فى العطف دون غيره من أخواته) .

والتقدير : واذكر قبل عشرين وبابه - وهو باقى العمود التى بعده - صيغة فاعل بحالتيه من التذكير أو التأنيث على حسب مدلوله ، بشرط أن يكون متقدماً على واو العطف ، ويليه العنقد المعطوف .

التاريخ^(١) بالليالي والأيام

التاريخ : تقييد الحوادث والأمور الجارية ، بزمن معين مشهور ، بحيث ترتبط به ، ويتنسب إليه ؛ سواء أكانت قد وقعت وتحققت فيه أم وقعت وتحققت في زمن آخر .

وهو ضروري لضبط شئون الفرد ، وتنظيم حياته الخاصة والعامة ؛ وضروري كذلك لضبط شئون الجماعات (دُولاً وأممًا) وما يكون بينها من معاملات ، ومنذ وجد الإنسان وهو يستعين بالتاريخ وحوادثه ؛ ليرشده ، ويذكره ، ويعينه على كشف أكثر الحقائق والوفائع التي ينبغي الاهتمام إلى زمنها ، ونتائجها . ولكل فرد طريقته التي يختارها لنفسه خاصة ، ويراهم أنسب له ، وأكثر ملاءمة . غير أن الجماعات قد اتفقت كلمتها على أن تختار كل منها مبدأ زمنيًا تؤرخ به شئونها العامة . ويرجع إليه أفرادها في شئونها المشتركة بينهم ، ولكل فرد بعد ذلك أن يرجع إليه أو إلى غيره في شئونه الخاصة به . والعرب من هؤلاء ؛ فقد اختاروا بعد الإسلام - احدث الهجرة مبدأ زمنيًا لتسجيل الحوادث وتاريخها . وسماوا هذا المبدأ : « التاريخ الهجري »^(٢) وساروا فيه على أسلوب مأثور عنهم ؛ فإذا وقع حادثٌ مما سجلوه بطريقتهم قولاً أو كتابة ؛ وأرخوه بالليالي لسبقها في

(١) يقال : التاريخ - بالهززة - والتاريخ بدونها ، كما يقال أيضاً : التورخ ، وهذا مصدر الفعل : ورَّخ . تورخاً ، أما الأولان فصدران لأرَّخ . ويُعرفه صاحب الهمع (ج ٢ ص ١٥٢) بأنه : « عدد الأيام والليالي بالنظر إلى ما مضى من السنة ، والشهر ، وما بقى » .

(٢) يقول الصبان في آخر باب العدد ، ما نصه : (كانت العرب تؤرخ بالخصب ، وبالعامل (أى : الوالى الحاكم عليهم) وبالأمم المشهور . ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العمم ؛ فذكر له أمر التاريخ - وكان شائعاً عند الفرس ، فاستحسنه هو وغيره . ثم اختلفوا (في بدئته) فقال بعضهم : من البعثة . وقال قوم : من وفاة الرسول . ثم أجمعوا على الهجرة ، ثم اختلفوا بأى شهر يبدأون ؟ فقال بعضهم : رمضان ، وبعضهم : رجب ، وبعضهم : ذى الحجة . ثم أجمعوا على الحرم ؛ لأنه شهر حرام ، ومنصرف الناس من الحج . فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين . واثنتى عشرة ليلة ؛ لأن قدمه عليه السلام المدينة كان يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ، وقيل : المؤرخ بالهجرة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما بسط ذلك السيوطى ، في كتابه « الشارح » في علم التاريخ) - ١ هـ .

حسابهم ؛ إذ الشهور المعتمدة عندهم قمرية ، وأول الشهر القمري ليلة ، وآخره
 نهار ، فإذا أراد أحدهم أن يؤرخ للحادث الذي وقع في أول الشهر الهجري - ككتابة
 رسالة ، مثلاً - قال : كُتِبَتْ لأول ليلة منه ، (أى ؛ في أول ليلة) أو لِعِشْرَتِهِ ،
 أو مُسْتَهْلَكِهِ . فإذا انتهت الليلة الأولى قال : كُتِبَتْ لليلة خلت ، ثم لليلتين
 خلتا ، ثم لثلاث خلتون ... إلى أن تنتهي عشر ليالٍ ثم يقول : لإحدى عشرة خلت ،
 أو لاثنتي عشرة ... إلى أن تحيى ليلة النصف فيقول : كُتِبَتْ للنصف منه ، أو
 لمنتصفه ، أو لانتصافه . ويصح أن يقول : لخمس عشرة خلت ، أو بَقِيَتْ ،
 (أى : عند خمس عشرة) والأول أكثر شيوعاً في كلام الفصحاء . ثم لأربع عشرة -
 بقيت ، إلى أول العشرين فيقول : لعشْرٍ بَقِيَتْ ، أو لثمانٍ بَقِيَتْ ... وهكذا
 إلى أن تبقى ليلة واحدة فيقول : لليلة بقيت ؛ أو لسرَّارِهِ ، أو سرَّارِهِ . فإن مضت وبقى
 نهار اليوم الأخير فإنه يقول : كُتِبَتْ لآخر يوم منه ، أو لسَلْمَخِهِ أو انسلاحه .
 وقد يستعمل السَلْمَخُ والانسلاخ لليلة الأخيرة أيضاً . وإذا قال : لآخر ليلة منه أو آخر
 يوم منه كان هذا دليلاً على أن الشهر القمري كاملاً ؛ أى : ثلاثين يوماً ، وليس
 من الشهور التي تنقص .

هذا ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة والعكس في كل موضع يراد
 فيه التحدث عن عدد مدلوله جمع لا يعقل ؛ بأن يكون المعدود ثلاثة أو أكثر
 مما لا يعقل . ولكن اتباع الوضع الذي سردناه أفضل (١) .

(١) سبب الأفضلية أن أكثر المسموع يكون بنون النسوة مع الثلاث والعشر ، وما بينهما إذا كان
 المعدود دالا على جمع مؤنث لا يعقل ؛ فيقال : ثلاث خلتون ، أو أربع خلون . وهكذا إلى عشر خلون .
 أما ما زاد على العشر إلى خمسة عشر فيقال فيه : خلت . وكل ما سبق فعل سبيل الأولوية ، وبغير ملاحظتها
 يصح وضع تاء التأنيث مكان النون . على أن تفضيل نون النسوة على الوجه السالف في الأساليب
 العديدة هو الذي يسائر مجيئها في جمع التكسير الدال على القلة ، كما أن مجيء تاء التأنيث فيما زاد على العشر
 هو الذي يلائم مجيئها في جمع التكسير الدال على الكثرة ؛ والمعروف لغة أن نون النسوة أنسب مع جمع القلة
 للمؤنث الذي لا يعقل ؛ نحو : رأيت أذرعاً امتددن في الهواء ، وهذا أفضل من : امتدت . كما أن المعروف
 أن تاء التأنيث أنسب في جمع التكسير الدال على الكثرة للمؤنث غير العاقل ؛ نحو : للوالد أياذ غمرت
 أبناءه ، وهذا أفضل من غمرت . فانطبق حكم كل جمع للتكسير على العدد الذي يدل دلالة على القلة أو
 الكثرة ؛ فالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما يدل على القلة فالأنسب له نون النسوة . وهي - فوق ذلك - ملائمة
 لتمييزه الذي يكون في الأغلب جمعاً . والعدد المركب يدل على الكثرة فالأنسب له تاء التأنيث في هذا =

وبهذه المناسبة نشير إلى ما سبق^(١) بيانه من بعض الاستعمالات التي تتصل بما نحن فيه . والتي يؤثّر فيها العرب جانب التأنيث على التذكير ، ويُسْغَلَبون فيها المؤنث على المذكر ؛ فلها نوع اتصال بما هنا^(٢)

* * *

تعريف العدد وتنكيهه :

سبق الكلام عليه وافيّاً في (ج ١ ص ٤٣٨ م ٣٢ وله موجز في ج ٣ م ٩٣ ص ١٢ و ١٤ - باب الإضافة) .

* * *

قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفة :

المراد من العقود هنا (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ، وكذلك (١٠٠ و ١٠٠٠ ومضاعفاتهما) . فكيف نقرأ الأعداد الحسابية التالية قراءة عربية صحيحة ؟ وهي ٢٣ - ٣٤ - ٤٥ - ٥٦ و . . . و . . . وغيرها من باقي الأعداد المعطوفة المحصورة بين عقدين مما سلف ؟ وكيف نقرأ : (١٠٤ - ١٢٠ - ٢٣٧ و . . .) - وغيرها من الأعداد المعطوفة المحصورة بين مائة ، ومائة أخرى تليها ؟

وكيف نقرأ : (١٠٠٦ - ١٠٢٠ - ٢٠٣٥ و . . .) - وغيرها من الأعداد المعطوفة المحصورة بين ألف وألف آخر يليه ؟

= الموضوع (راجع الصبان في هذا الموضوع) . ومثل هذا في كتاب : « الطبقات السنية .. » - لتقّ الدين التيجي الدارمي ، ص ٢٠ - وفي هذه الصفحة أيضاً ما نصه : (قال الخريزي في درة الغواص : العرب تختار أن تجعل النون للقليل ، والتاء للكثير ؛ فيقولون : لأربع خَدَّون ، ولأربع عشرة ليلة خلت . قال ولم اختيار آخر : هو أن تجعل ضمير الجمع الكثير الهاء والألف (أي : ها) وضمير الجمع القليل : الهاء والنون المشددة (أي : هُنَّ) كما نطقوا به ؛ قال الله تعالى : « إن عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلّق السموات والأرض ، منها : أربعة حُرُمٌ . ذلك الدين القيم ، فلا تظلموا فيهن أنفسكم » . . . فجعل ضمير الأشهر الحرم بالهاء والنون ، لقلّتهن ، وضمير شهور السنة الهاء والألف ، لكثرتها) . هـ ١ . (وقد سبق ما يتصل بهذا ، اتصلاً وثيقاً ، ويزيده وضوحاً ، وقافية - عند الكلام على مرجع الضمير - في ج ١ م ١٨ رقم ٢ من هامش ص ١٩٧ ، وفي ص ٢٣٨ - وله إشارة عابرة تأتي في ص ٦٢٧ ورقم ٤ من هامشها .

(١ و ١) راجع ص ٥٣٧ أما التفصيل ففي ج ١ م ٩ هامش ص ١٠٩ باب « المنى » . .

لقراءتها إحدى طريقتين ؛ أولاهما : قراءة الأرقام من اليمين إلى اليسار ،
والأخرى العكس ؛ فيقال : (ثلاث وعشرون - أربعة وثلاثون ، كما يقال عشرون
وثلاث - ثلاثون وأربعة) . . . وكذلك يقال : أربعة ومائة - عشرون ومائة ، كما
يقال مائة وأربعة - مائة وعشرون) وكذلك : (ستة وألف - عشرون وألف .
أو ألف وستة - وألف وعشرون) . . . وهكذا بقية الأعداد في كل ما سبق ونظائره
الأخرى . مع مراعاة الأحكام التي عرفناها في تكبير العدد وتأنيثه ، وتعريفه وتكبيره ؛
وفي نوع تمييزه ، وضبط هذا التمييز ، وإفراده وجمعه ، وذكره وحذفه ، وكل
ما تقدم من الضوابط والأحكام العامة والخاصة التي لا بد من تطبيقها على العدد
والمعدود .

ملاحظة : يجوز تطبيق الطريقتين السالفتين على الأعداد المركبة (وهي ١١
و ١٩ وما بينهما) بشرط ظهور « واو العطف » متوسطة بين العددين ، واستعمال
كلمة « واحد » بدلا من « أحد » . ولا بد هنا من مراعاة الأحكام العامة والخاصة
بالعدد والمعدود التي أشرنا لها فيما سبق .

المسألة ١٦٨ :

كنايات العدد (١)

(كَمْ - كَأَيٌّ - كَذَا ...) وكنايات أخرى ، (منها : كَيْتَ ، وَذَيْتَ ...)

الأولى : « كَسَمَ » . وهي نوعان : « كَسَمَ الاستفهامية »^(٢) ، و « كَسَمَ الخبرية »^(٣) .

(١) كَمْ الاستفهامية : أداة استفهام يُسأل بها عن معدود ، مجهول الجنس والكمية معاً . ذلك أن من يسمع كلمة : « كَسَمَ » وحدها لا يدرك من هذه الكلمة حقيقة مدلولها (أى : جنسه ؛ أهو كتاب ، أم دينار ، أم رجل ، أم امرأة ، أم معدن أم قلم . . . ؟) ولا يدرك أيضاً كميته (أى : لا يعرف عدد أفراد تلك الحقيقة ، ومقدارها الحسابي) أكتاب واحد ، أم كتابان ، أم أكثر ؟ أدينار ، أم ديناران أم دنانير ؟ أرجل ، أم رجلان ، أم رجال ؟ أهى امرأة أم امرأتان ، أم أكثر ؟ أمعدن أم اثنان ، أم أكثر ؟ أقلم أم قلمان ، أم أكثر ؟ ... فكلمة « كَسَمَ » وحدها مبهمة المدلول (المعدود) عند السامع في هاتين الناحيتين ؛ ناحية جنسه ، وكميته .

لكنه إذا سمع : (كَمْ كتاباً قرأت ؟ - أو : كَمْ ديناراً أنفقت ؟ - أو : كَمْ رجلاً صافحت ؟ أثلاثة أم أربعة ؟) - (كَمْ قلماً اشتريت ؟ أقامدين أم ثلاثة) ؟ - ...

(١) أصل الكناية : التورية عن الشيء ؛ بأن يعبر عنه بغير اسمه ، لسبب بلاغى . وهذه الألفاظ سميت : « كنايات » ؛ لأن كل واحدة منها يكفى بها عن معدود ، أى : يرمز بها إلى معدود ، ويрад منها ذلك المعدود ؛ فهو مدلولها ، وهى الرمز الدال عليه . فكما أن كلمة : محمد ، أو : على ، أو : صالح ... هى الدالة ، ومدلولها هو الذات المعينة المشخصة لكل - كذلك هذه الكنايات ؛ هى الدالة ، ومدلولها معدود ، ولكنه معدود مبهم - كما ستعرف - فليس معيناً ولا مشخصاً كدلالات الأعلام السابقة . . .

(٢) هى أداة استفهام - كما سيجىء - ولهذا تعد من أنواع الإنشاء الطبلى الذى سبق توضيحه فى ج ١ رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ - ٢٧٠ .

(٣) وتعتبر من أنواع الإنشاء غير الطبلى الذى سبق توضيحه فى الموضع المشار إليه فى رقم ٢ وعلى الرغم من هذا الاعتبار تحتمل الصدق والكذب - كما سيجىء فى ص ٥٧٦ - وفى هذا نوع من التعارض فى رأى بعض النحاة ، دون بعض ، طبقاً للبيان الذى سردته « الصبيان » عند كلامه على الفرق بين نوعى : « كَمْ » .

إذا سمع هذا فإن الإبهام يزول عنها في الناحيتين السالفتين ، وتنكشف له حقيقة العدود (المستول عنه) ومقداره الحسابي ؛ بسبب الاسم الذي جاء بعد : «كَمْ» - ويسميه النحاة : تمييزاً - وبسبب ما وكيه من بدل مقرون بالهمزة . وهذا معنى قولهم :

«كم الاستفهامية» أداة استفهام مبهمه عند سامعها ، لا بد لها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن إحدى ناحيتي العدود ، وهي «ناحية الجنس» ، وقد يليه ما يزيل الإبهام عن الناحية الأخرى ؛ وهي ناحية «المقدار العددي» . فالتمييز محتوم ، أما ما يليه فليس بمحتوم .

أشهر أحكامها :

- ١ - أنها اسم استفهام له الصدارة في جملته دائماً ، إلا إن كان مجزوراً بحرف جر أو بإضافة ؛ نحو : بكم دينار تبرعت ؟ ومرضى كم مستشفى ساعدت ؟ والاستفهام بها قد يكون عن شيء مضي ، أو لم يمض . . .
- ٢ - أنها مبنية على السكون دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الإعراب^(١) ، نحو : كم نوتياً في هذه الباخرة ؟ - وكم بحاراً

(١) وضع بعض النحاة لإعرابها محل ضابطاً حسناً ينطبق عليها وعلى الجزرية ؛ فقال ما ملخصه : إذا وقعت «كم» على زمان أو مكان فهي ظرف مبنية على السكون في محل نصب . نحو : كم يوماً صمت ؟ - كم ميلاً مشيت ؟ . وإن وقعت على معنى مجرد (أى : حدث) فهي مفعول مطلق ، مبنية على السكون في محل نصب ؛ نحو : كم زيارة زرت المريض ؟ . وإن وقعت على ذات ، وكان الفعل بعدها متعدياً - ، لواحد أو أكثر ولم يستوف مفعوله فهي مفعول به ، مبنية على السكون في محل نصب ؛ نحو : كم درهماً بذلت للسائل المحتاج ؟ . وإن سبقها حرف جر ، أو مضاف - فهي مبنية على السكون في محل جر ؛ نحو : في كم ساعة تطوف الطائرة حول الأرض ؟ وفوق كم خط من خطوط الطول تمر ؟ . وما عدا ذلك تكون مبتدأ - غالباً - مبنية على السكون في محل رفع . نحو : كم مهاجراً حضر ؟ وكم مهاجراً سيحضر ؟ ومن هذا قول الشاعر :

وكم صاحبٍ قد جلّ عن قدرٍ صاحبٍ فآلَقَى له الأسباب ؛ فارتفعاً معا

وقد تكون معمولاً لناسخ يعمل فيما قبله مثل : «كان وظن» (دون - «إن») ؛ نحو : كم كان مالك ؟ . وقد تصلح مبتدأ أو خبراً في مثل : كم مالك ؟ إن كانت استفهامية .

وما يوضح محلها الإعرابي ، ويسهل إعرابها - أن نفترض عدم وجودها ، ونجعل التمييز محل في مكانها ونعرف موقعه الإعرابي ، ونجري عليها حكمه ؛ ففي مثل : كم يوماً صمت . نفترض أن أصل الكلام : =

فنيماً رأيت بها ؟ وإلى كم رُبَّانٍ تَحْتَاجُ إدارتها ؟

٣ - لفظها مفرد مذكر دائماً . ولكن مدلولها الذي يَصْدُقُ عليه معناها قد يكون غير ذلك . ومن هنا يجوز عودة الضمير عليها إما مفرداً مذكراً ؛ مراعاة للفظها ، وإما مطابقاً للمعنى المراد منها ؛ نقول في السؤال عن المفرد المذكر ، كم أخاً جاءك ؟ - وعن مثناه : كم جاءك ، أو : كم جاءك ؟ - وعن جمعة : كم جاءك ؟ أو : كم جاءوك ؟ .

ونقول في السؤال عن المفردة : كم طالبةٌ نجح ؟ أو : كم طالبةٌ نجحت ؟ - وعن مثناها : كم نجح ؟ أو : كم نجحتا ؟ - وعن جمعها : كم نجح ؟ أو : كم نجحن ؟ ... ، بمراعاة لفظ : « كم » أو معناها في كل ما سبق^(١) .

٤ - لا بدّ لها من تمييز^(٢) بعدها . والغالب أن يكون مفرداً^(٣) منصوباً بها ؛ فهي العاملة فيه ؛ نحو : كم طالباً يتعلمون في جامعاتنا ؟ وكم بلداً عندنا يضم جامعة أو أكثر ؟

ويصح أن يكون تمييزها مفرداً مجروراً بيمينٍ - ظاهرة ، أو مقدرة - بشرط أن تكون « كم » في الحاليتين مجرورة بحرف جرٍّ ظاهر^(٤) ؛ نحو : بكم طبيبٍ نعالج المرضى في الريف ؟ وإلى كم مهندسٍ يحتاج ؟ وعلى كم خبير زراعي يعتمد في زراعته ؟ ويصح : كم من طبيب كم من مهندس كم من خبير

فإن وجدت « من » الجارة ظاهرة ، فهي ومجرورها (التمييز) متعلقان « بكم » وإن لم توجد « من » ظاهرة فهي مقدرة تجر التمييز ، أو ليست مقدرة ، و « كم »

= يوبأ صست ، أو : صست يوماً . « فيوماً » ظرف زمان . وإذا نعرها ظرف زمان . مبنية - على السكون في محل نصب . وفي مثل : كم ميلاً مشيت نتخيل أن الأصل : ميلاً مشيت ، أو : مشيت ميلاً . فكلمة : « ميلاً » ، ظرف مكان . وإذا نعرها ظرف مكان مبنى على السكون في محل نصب وهكذا .

(١) راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ، ص ١٣٢ - .

وقد سبق لهذا بيان تام في ج ١ م ١٩ ص ٢٤٠ في موضوع : « التوافق بين الضمير ، ومرجمه » - ومثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقة . (٢) انظر رقم ٥ من هامش الصفحة الآتية وفيه ما يتعلق بالمطابقة هنا . (٣) وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعاً منصوباً ، واستشهد بها الكوفيون على صحة وقوعه جمعاً . وأغلب النحاة يردّها أو يؤوّلها ، ويرفض جمعيتها . والأحسن الحكم على تلك الأمثلة بالندرة لئلا يصح معها القياس . ولا داعي لتكلف التأويل .

(٤) لا يشترط بمض النحاة لجر تمييزها بالحرف : « من » أن تكون مجرورة بحرف جرٍّ ظاهر ؛ مستدلاً بقوله تعالى : (سَلِّ بْنِ إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ) ، ورأيه حسن (راجع الخضري) .

هي التي تجرّه ؛ على اعتبارها ؛ مضافة (مع بنائها^(١)) والتمييز بعدها « مضاف إليه » مجرور .

ويجوز أن يحىء بعد التمييز بدل مقرون بالهمزة ، والمبدل منه هو كلمة : « كم » فيزول ما بقي من نغموضها ، وتنكشف الناحية الأخرى من إبهامها - كما أشرنا - نحو : كم بحاراً في الباخرة ؟ عشرة أم عشرون ؟

٥ - وإذا كانت « كم » الاستفهامية مضافة لتمييزها فهي العاملة فيه ، فلا يصح الفصل بينهما بجملة ؛ لأن المتضايقين لا ينفصل بينهما - في الأغلب - جملة . لكن يصح الفصل بأحد شبهتي الجملة ؛ لأنهما محل التوسع والتيسير .

أمّا إن كان التمييز مجزوراً بـ « من » الظاهرة فيجوز الفصل بالجملة أو بغيرها ؛ وكذا إن كان التمييز منصوباً . لكن يجب جر هذا التمييز بـ « من » بدلا من نصبه إن كان الفاصل بينهما فعلا متعدياً لم يستوف مفعوله ؛ لكيلا يقع في الوهم أن هذا التمييز المنصوب ليس بتمييز ، وأنه مفعول به للفعل المتعدى ، فلإزالة الوهم واللبس يجب جره بـ « من » ، ففي مثل : « كم عصفوراً على الشجرة ؟ وكم صيادا يحوم حولها ؟ . . . نقول عند الفصل بالفعل المتعدى الذي لم يستوف مفعوله : كم ترى من عصفور على الشجرة ؟ وكم تشاهد من صياد يحوم حولها ؟ ومن هذا قول الشاعر :

وكم - سقتُ في آثاركم - من نصيحة . وقد يستفيد الظنّة^(٣) المتسنّصّح^(٤)

٦ - تمييز « كم » الاستفهامية في كل أحواله يصح حذفه إن دل عليه دلائل ، ولم يترتب على حذفه لبس^(٥) ؛ مثل قول المستفهم : ما عدد طلاب الجامعة ؟ كم في كلية الطب ؟ وكم في كلية العلوم ؟ يريد : كم طالبا في كلية الطب ؟ وكم طالبا

(١) وهذا أحد المواضع التي يصح فيها أن يكون المضاف منبياً .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٧٥ .

(٣) الاتهام والتجريح .

(٤) المبالغ في النصيحة لمن لا يعمل بها .

(٥) وهو في كل أحواله أيضاً نوع من تمييز الذات (لا النسبة) الذي سبق إيضاحه وتفصيله في ج ٢

م ٨٨ باب : « التمييز » . ومراعاة هذا التمييز فيما يحتاج للمطابقة أوضح من مراعاة لفظ « كم » .

* * *

(ب) كمّ الخبرية : هي أداة الإخبار عن معدود كثير ، ولكنه مجهول الجنس والكمية (٢) . ومن أمثلتها قولهم : (كم صالح بفساد آخر قد فسدت) (٣) . وما جاء في عتاب صديق لصديقه : «إني أحفظ ودك ، وأرعى عهدك ، وأرسم طريقى على الوفاء لك ، والصفح عن بوادرك . فكم مرة هفوت فأغضيت ، وكم إساءة نالتنى فغفرت ، وكم إخوان أبعدتهم عنك فقربتهم منك ، وأرجعتهم إليك . . فهل تنسى هذا أو تتناساه ؟» .

فكلمة : « كم » وحدها قبل - وضعها في شيء من الكلام السابق ، مبهمة (أى : لاتدل على حقيقة المعدود وجنسه ، ولا على مقداره وكميته) ؛ إذ لا يدري السامع المراد : أهو : كم يوم ، أم كم رجل ، أم كم إساءة . . . وكذلك لا يدري : أهو كثير أم قليل . . . ، فلما ذكر الاسم المجرور بعدها أزال عنها الإبهام ، وكشف الغموض عن المعدود ، فبيّن حقيقته وجنسه ، وأوضح كميته بما يدل على أنها كثيرة . فكأنه يقول : مرات كثيرة - إساءات كثيرة - إخوان كثيرون . ومثله قول الشاعر :

وكم ذنب مؤلده دلال* وكم بعود مؤلده اقتراب

(١) وفيما سبق من أحوال « كم الاستفهامية » يقول ابن مالك في باب عنوانه : (كم ، وكأين ، وكذا) . . . ما نصه :

مِيْزٌ فِي الْاِسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا مِيْرَتَ عِشْرِيْنَ ؛ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا ؟
وَأَجْزَ أَنْ تَجْرَهُ « مِنْ » مُضْمَرًا إِنَّ وَكَلِيَّتَ « كَمْ » حَرْفٌ جَرٌّ مُظْهَرًا
والأصل في البيت الثاني : « أجز ، أن . . . » حذفت « همزة أن » للشعر ، وانتقلت حركتها إلى الزاى الساكنة قبلها . « مضمرًا » ، أى : مضمرة . وجعلها مذكرة على نية إرادة : الحرف « من » ، غير مرید : الكلمة : « من » .

يريد : أنه يصح جراتييز « بمن المضمرة جوازاً إن وقعت « كم » بعد حرف جر ظاهر .

(٢) الكية : المقدار الحسابى ، أى : ما يدل عليه العدد من أفراد . - وما سبق في ص ٥٦٨ عن الجنس والكمية في « كم الاستفهامية » يزيد الأمر وضوحاً هنا - . (٣) وقول الشاعر :

كم ذكى قد عاش وهو فقيرٌ وغبيٌّ يصفو عليه الشراء

فلا بدَّ لإزالة الإبهام عنها من تمييز بعدها يوضح الأمرين ؛ جنس المراد منها ، ومقداره . ولا يصح أن يجيء بعد التمييز بدل مقرون بهمزة الاستفهام ، والمبدل منه هو : « كم » ؛ إذ لا دخل للاستفهام هنا مطلقاً^(١) .

وبسبب أن الإخبار بها يرمى إلى كثرة المعداد وجب أن يكون هذا الإخبار عن شيء مَضَى ؛ لأن الذي مَضَى قد بان جنسه وكميته ؛ فيمكن الحكم عليه بالكثرة . والإخبار بهذا الحكم . أما الذي لم يمض فجهول الجنس والمقدار - غالباً ؛ ومن ثمَّ كان الدافع إلى استعمال « كم الخبرية » هو : الافتخار والمدح بكثرة شيء محبوب معلوم ، أو : الذم بكثرة شيء معيب كذلك .

أحكامها :

١ - وجوب صدارتها في جملتها ؛ إلا حين تكون مجرورة بحرف جر ، أو بإضافة ، نحو : لله أنت!! إلى كم عملٍ نافع سارعت ؛ فحمد الناس إسراعك . وعند كمَّ عقبةٍ في طريقه وقفت لتذليلها ؛ فأكبر العارفون شأنك .

٢ - صحة عودة الضمير إليها إما مفرداً مذكراً؛ مراعاة للفظها ، وإما مطابقاً لمعناها ؛ مراعاة للمراد من مدلولها . . . (٢) والأفصح مراعاة تمييزها ، نحو : كم رفاقٍ نَمَّعَ ، أو نفعوا . . . ومن مراعاة التمييز قول الشاعر :

كم أناسٍ في نعيمٍ عُمروا في ذرّاً مسلكٍ تعالي فبَسَسَقْ^(٣)
سكت الدهرُ زماناً عنهمو ثم أبكاهمُ دماً حين نطقْ

٣ - وجوب بنائها على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة^(٤) .

(١) انظر رقم ٥ من ص ٥٧٧ ، ففيها زيادة إيضاح .

(٢) مثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقة . ويوضح هذا الحكم ما سبق في نظيرتها . (رقم ٣ ص ٥٧٠) .

(٣) عمروا : طال عمرهم - ذرا : حماية ورعاية - بسق : ارتفع .

(٤) لا تختلف « كم » الخبرية في إعرابها المحلى عن « كم » الاستفهامية في إعرابها السابق : (في رقم « ١ » من هامش ص ٥٦٩) . برغم اختلاف معناها وتميزها .

٤ - وجوب الإتيان بتمييز لها يكون مفرداً مجروراً ، أو جمعاً مجروراً^(١) ، بشرط أن يكون في الحاليتين غير مفصول منها بشيء . والأفصح إفرادها . ولكن الجمع صحيح غير شاذ . ومن الأمثلة قول الشاعر :

فكم نزهة فيك للحاضرين !
وكم راحة فيك للأنفس !

وقول الناثر : الأريب لا يُخدَع بالمظهر الزائف ؛ فكم رجال حسنت مناظرهم وساءت مخابرههم ! وكم رجال اقتحمتهم العيون وفي أثوابهم أبطال عظام ! . . . فإن فصل التمييز منها ، وكان مفصلاً بجملة وجب نصبه ولا يجوز جرّه إلا في ضرورة الشعر ، أوحين تكون الجملة فعلية فعلها متعدّ ، لم يستوف مفعوله ؛ - كما سيجيء هنا ؛ - نحو : ما أنفست نصائح الحكماء ، وأغلى أقوالهم ؛ فكم أرشدنا منهم - نصحاً ! وكم صاننا منهم - قولاً ! . وقول الآخر في مدح قوم :

كم نالني منهم وفضلاً على عدمي
إذ لا أكاد من الإقتار^(٢) أجتمل^(٣)

(وفاعل الفعل في الأمثلة السابقة ضمير يعود على «كم» ومفعوله الضمير ويجوز جعل التمييز فاعلاً بعد رفعه)^(٤)

(١) والجرفي الحاليتين لأنه مضاف إليه ، و«كم» هي المضاف . ويصح أن يكون الجرف «من» المقدرة . ويجوز - دائماً - إظهار «من» . وإذا كان مجروراً بمن فالجار والمجرور متعلقان بكم ، - كما سبق في رقم ٤ من ص ٥٧٠ - ومن الأمثلة قوله تعالى : (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله . والله مع الصابرين) ، ومثل قول الشاعر :

بليتُ - وفقدانُ الحبيبِ بليتٌ -
وكم من كريمٍ يبتلى ثم يصبرُ

وتمييزها في كل أحواله نوع من تمييز الذات (لا النسبة) لأنه نوع من تمييز العدد ، بالرغم من أنها خبرية .

(٢) الفقر .

(٣) اجتمَلَ الرجلُ الشحمَ : أذابه . (٤) ومنه قول الشاعر حافظ إبراهيم :

أرى لرجال الغربِ عزّاً ومنعَةً
وكم عزُّ أقوامٍ بعزُّ لغاتِ

وفي «كم» الخبرية يقتصر ابن مالك على بيت واحد ، يبين فيه معناها ، وأن تمييزها يكون كتمييز العدد : «عشرة» ، أى : جمعاً مجروراً ، أو كتمييز المائة يكون مفرداً مجروراً (وهذا هو الأوضح والأكثر ، والأول ليس بشاذ) يقول :

واستعملتها مُخبراً كعَشْرَةَ
أو مائةً ، ككَمِّ رجالٍ ، و : مرّة

وكذلك يجب نصبه ولا يجوز جره إلا في ضرورة الشعر إن كان مفصّلاً بظرف،
ومعه جار ومجرور؛ نحو: كم دون الوصول إلى الشهرة كفاحاً! وكم لها بعد
إدراكها تعباً!

فإن كان الفصل بالظرف فقط، أو بالجار مع مجروره فقط - جاز الأمران،
والنصب هو الأرجح. نحو: كم دون الشهرة كفاحاً! وكم لها تعباً!... ولا يصح
الفصل بغير ما سبق - على الصحيح - .

وإذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد، لم يستوف
مفعوله وجب جر التمييز بالحرف: « من »^(١)؛ لمنع اللبس؛ إذ قد يقع في الوهم
أن التمييز المنصوب ليس تمييزاً، وإنّما هو « مفعول به » للفعل المتعدى. فإلا بُعِدَ
هذا الوهم يجب جر التمييز بمن، لا بالإضافة؛ إذ لا يصح - في الأغلب - الفصل
بالجملة بين المتضاميين. كقوله تعالى عن قوم أهلكتهم: (كم تركوا من جنات
وعيون!...) وقوله تعالى: (أو لم يروا إلى الأرض كم أنبئتنا فيها من كل زوج
كريم!)^(٢)، و « كم » في الآيتين مبنية على السكون في محل نصب مفعول به.

ومن الجائز حذف تمييزها إذا دل عليه دليل، ولم يقع حذفه في لبس؛ مثل:
استعرضت كتبك الضاربة في علوم وفنون مختلفة؛ فما أكثرها وأعجبها!! فكلم في
الأدب!! وكم في التاريخ^(٣)...، ولكن حذفه وهو «مضاف إليه» قليل غير قياسي^(٤)؛

(١) يقول الصبان - في باب: « حروف الجر »، عند الكلام على: « من »، الزائدة - إنها في
هذه الصورة زائدة؛ معتمداً على رأي فريق من النحاة.

(٢) وقوله تعالى: (وكم قمصنا من قرية كانت ظالمةً، وأنشأنا بعدها قوماً آخرين).

وقد أوضحنا هذا في ج ٢ باب حروف الجر، م ٩٠ ص ٤٢٢، عند الكلام على: « من » الزائدة

(٣) ومثل قول الشاعر يتحدث عن بيته:

كم مرّ بي فيه عيشٌ لستُ أذكرُهُ ومزّ بي فيه عيشٌ لستُ أنساه
وقول الآخر:

وإن نابتك نائبةً فشاوَرُ فكَم حَمِدَ المشاورُ غِبَّ أمرٍ
يريد: فكَم يوم فكَم مرة...

(٤) لحذف المضاف إليه موضوع سبق في ج ٣ م ٩٦.

لما يترتب عليه من حذف « المضاف إليه » مع وجود المضاف وحده .

* * *

من كل ما تقدم نستطيع أن ندرك الموازنة التي عقدها بعض النحاة بين نوعي :
« كم » لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما . وملخصها :

أُنهما يتشابهان في خمسة أمور :

(أ) أنهما كنايةتان مبهمتان عن معدود : مجهول الجنس . والمقدار . (أى :
مجهول الحقيقة ، والكمية) .

(ب) مبينتان .

(ج) بناؤهما على السكون في محل رفع ؛ أو نصب ، أو جر . على حسب
موقعهما من جملتهما ؛ فهما متاثلتان في إعرابهما المحلى ، مع ملاحظة أن لفظهما
مفرد مذكر دائماً ، وأن مدلولهما قد يكون غير ذلك ؛ فيراعى لفظهما ، أو مدلولهما ،
في الضمير العائد عليهما ، وفي غيره من كل ما يحتاج للمطابقة ؛ ولكن مراعاة التمييز
أوضح .

(د) ملازمتان للصدارة في جملتهما . إلا إن سبقها حرف جر ، أو : مضاف .

(هـ) حاجة كل منهما إلى تمييز قد يصح حذفه عند أمن اللبس .

ويفترقان في خمسة أمور كذلك :

١ - أن الخبرية تتضمن الإخبار بكثرة شيء معدود ؛ فتختص بالزمن الماضي
وحده . ولهذا لا يصح على الإخبار أن نقول : كم رحلة سأقوم بها أيام العطلة المقبلة!
لأن التكرير والتقليل - كما سبق - لا يكونان إلا فيما عُرِفَ مقداره . وهذه المعرفة
لا تتحقق إلا في شيء قد مضى وانتهى . ويصح على الاستفهام أن نقول ما سبق ،
وغيره .

٢ - أن المتكلم بالخبرية لا يتطلب جواباً من السامع ؛ لأنه مُخْبِرٌ ، غير
مستخبر ؛ بخلاف الاستفهامية .

٣ - أن المتكلم بالخبرية ، يتعرض للتصديق والتكذيب ، لأنه مخبر ، والخبر

عرضة لأن يصدقه السامع أو يكذبه (١).

٤ - أن الأغلب في تمييز الاستفهامية أن يكون مفرداً منصوباً بها ، أو مجروراً بالإضافة ، أو بمن إن جُرت « كَمِمْ » بحرف جر ظاهر . أما تمييز الخبرية فيكون مفرداً مجروراً ؛ أو جمعاً مجروراً (٢) . ولا يكون منصوباً إلا في بعض حالات الفصل .

٥ - أن البديل من « كم » الخبرية لا يصح اقترانه بهمزة الاستفهام (٣) ؛ لأن هذا البديل خبري كالبديل منه (وهو : كم الخبرية) والخبر لا يصح أن يتضمن معنى الاستفهام . يقال : كم رجال حضروا الحفل !! ثمانين بل تسعين أما الاستفهامية فيجب اقتران البديل منها بهمزة الاستفهام ؛ لأن الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام . فيقال : كم رجال حضروا ؟ أثمانين أم تسعين ؟ إذا كان العدد مجهولاً يريد أن يعرفه السائل .

* * *

الثانية : كَأَيِّن (٤) . وأشهر لغاتها : « كَأَيِّن » - (بهمزة مفتوحة ، وتشديد

الياء مكسورة ، فنون ساكنة) - ثم : « كائِن » بسكون النون . ثم : « كَأَيِّن » ؛ (بهمزة ساكنة بعد الكاف ، تليها ياء مكسورة ، فنون ساكنة) (٥) -

وهي بمنزلة « كم » الخبرية ، ولكن تشاركها في أمور ، وتخالفها في أخرى ،

فتشاركها في الأمور الخمسة الآتية :

- (١) لكن كيف يقع هذا مع أنها نوع من الإنشاء غير الطلبي ؟ ظاهر الأمر وقوع تعارض . وقد قلنا - في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٨ - إن بعض النحاة يرى في هذا تعارضاً ، وإن فريفاً آخر يمنع هذا التعارض ، كما دونه الصبان في هذا الموضوع من الباب .
 - (٢) سبب الجر موضع في رقم ١ من هامش ص ٥٧٤ .
 - (٣) لهذا إشارة سبقت في أول ص ٥٧٣ .
 - (٤) أصل النون التي في آخرها هو التنوين ؛ فيصح الرجوع إلى أصلها ومراعاته عند الكتابة والوقف ، ولكن الأحسن إثبات نونها خطأ ونطقاً في جميع لغاتها ، حتى عند الوقف عليها ، منعاً للإلباس .
 - (٥) ثم : « كَيِّئِن » - بكاف مفتوحة ، فياء ساكنة فهمزة مكسورة ، فنون ساكنة - ثم : « كَيِّئِن » كالسابقة مع حذف الياء .
- وقد أطال النحاة في إثبات أنها مركبة في الأصل . ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء في معرفة ذلك الأصل المزعوم المتكلف ، لأن الذي يعيننا الآن أنها (وهي بمعنى : « كم ») كلمة واحدة في إعرابها ، وفي معناها ، وكل أحكامها ، ولا يلاحظ أصلها في شيء من ناحية تركيبه مطلقاً .

١ - الإبهام .

٢ - الدلالة على تكثير المعدود .

٣ - الملازمة للصدارة .

٤ - البناء على السكون في محل رفع ، أو نصب ، - على حسب موقعها - .
ولا تكون « كَأَيِّن » في محل جر - ومن الممكن وضعها في كل مكان توضع فيه :
« كم الخبرية » إلا الجر .

٥ - الحاجة إلى تمييز مجرور ، ولكنه يُجرّ هنا « بِمِثْلِ » ظاهرة لا بالإضافة .
والجار مع مجروره متعلقان بكأَيِّن . وقد ينصب التمييز . ومن الأمثلة للمجرور ،
قوله تعالى : (وكَأَيِّنُ من دَابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا . الله يُرْزِقُهَا وإيَّاكُمْ ! ...)
وقوله تعالى : وكَأَيِّنُ من قَرْيَةٍ أَمْسَلْتُهُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ، ثم أَخَذْتُمَا ، وإلى
المصير) .

وقول الشاعر :

وكائنٌ رأينا من فروع طويلة تموت إذا لم تُحْيِهِنَّ أصولُ!

ومن التمييز المنصوب قول الشاعر :

اطرُدِ اليأس بالرجا ؛ فكأَيِّنُ أَلِيمًا^(١) حُم^(٢) يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ!

وقول الآخر :

وكائِنٌ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةٌ قَدِيمًا ! ولاتدرون مَا مِنَّ مُنْعَمٌ

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها مطلقاً - كما في بعض الأمثلة السالفة -
فإن كان الفاصل فعلاً متعدياً لم يستوف مفعوله وجب جرّ التمييز « بمن » ؛ منعاً
من توهم أنه مفعول به في حالة نصيبه . ومن الأمثلة قول الشاعر^(٣) :

وكائِنٌ تَرَى من صامتٍ لَكَ مُعْجِبٍ زيادته أو نقصه في التكلم

(١) اسم فاعل من أَلِيمَ يَأْلِمُ ؛ بمعنى : تألم يتألم . . .

(٢) قُدْرٌ وَهْيِيٌّ . (٣) ومثل البيت السالف :

وكائن رأينا من فروع طويلة . . .

وقول الآخر :

وكأئن ترى من حال دنيا تغيرت^١ وحال صفًا بعد اكدرار غديرها
وتخالفها في أربعة :

١- « كم الخبرية » كلمة « بسيطة » على الأرجح . أما « كأين »
فركبة - على الأرجح أيضاً - من كاف التشبيه ، و « أي » المنونة . ولا أثر
للتركيب ولا للمعنى جزأيه في حالتها القائمة الآن ، بعد أن صارت كلمة واحدة تؤدي
معنى جديداً .

٢- « كأين » لا تكون مجرورة بحرف ، ولا بإضافة ، ولا بغيرهما . بخلاف
« كم الخبرية » فإنها تجر بالحرف وبالإضافة .

٣- إذا وقعت « كأين » مبتدأ فعبرها لا يكون إلا جملة - في الغالب
الكثير^(١) - ك بعض الأمثلة السالفة ، أما « كم الخبرية » فلا يلزم أن يكون
جملة .

٤- ليس لها نوع آخر يستعمل في الاستفهام ، أو في غير الإخبار . . .

٥- تميزها المحرور هو في الغالب مجرور بمن الظاهرة . بخلاف « كم

(١) جاء في حاشية « ياسين » على التصريح ، - ج ١ باب : المبتدأ والخبر ، عند الكلام
على أقسام الخبر - أن منه ما يجب أن يكون جملة : مثل خبر « كأين » الخبرية الواقعة مبتدأ . وم
يتعرض لبيان أنه الواجب أو الأغلب . لكن جاء في الصبان - ج ٤ باب : « كم » - عند الكلام على
« كأين » مانصه :

« (قال في جمع الجوامع وشرحه : لا يُخبر عن « كأين » إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرية
بماض أو مضارع ؛ نحو قوله تعالى : « (وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير ...) » ، وقوله
تعالى : « (وكأين من آية في السموات والأرض يتمرون عليها وهم عنها معرضون » . لكن يرد عليه
قول الشاعر :

وكأئن لنا فضلاً عليكم ومِنَّةً قديماً ولا ، تدرّون ما من مننم . . .

فإن الخبر فيه جار مع مجروره . وقوله تعالى : « (وكأين من دابة لا تحمّل رزقها
الله يرزقها وإياكم . . .) » . إن جعل الخبر الجملة الاسمية . وهي : (الله يرزقها) فإن جعل :
« لا تحمّل رزقها » لم ترد الآية » () . ١ هـ . كلام الصبان .

من كل ما سبق يتبين أن خبر « كأين » ليس مقصوداً على الجملة الفعلية وجوباً ، وإن كان الغالب
وقوعه جملة فعلية . - وهذه المسألة إشارة في ج ١ م ٤٣٠ عند الكلام على الخبر الجملة - .

الخبرية « فإنه يجر بالإضافة ، أو بمن المضمره ، أو الظاهرة .

* * *

الثالثة : « كذا » . وصيغتها ثابتة في كل الحالات ، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كنيات العدد . وهي - في أصلها - مركبة من « كاف » التشبيه ، و« ذا » الإشارية ، وصارت بعد التركيب كلمة واحدة ثابتة ، تؤدي معنى جديداً مستقلاً ، لا صلة له بالتشبيه ولا الإشارة إذا كان الغرض منها الإخبار عن شيء معدود^(١) قليل أو كثير ، ففي هذه الصورة تُعد كلمة من كنيات العدد المبهمة^(٢) .

وتشبه « كم الخبرية » فيما يأتي :

- ١ - في الإخبار .
 - ٢ - وفي الإبهام .
 - ٣ - وفي البناء على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر . . . (فحلها على حسب حاجة الجملة دائماً) .
 - ٤ - وفي الحاجة إلى تمييز .
- وتخالفتها في :

- ١ - أنها لا تلازم الدلالة على الكثرة ، فقد يكون « كذا » كناية عن معدود كثير أو قليل - كما تقدم - نحو : أنفقت كذا دنانير في رحلاتي ، وركبت خلالها كذا وكذا سيارةً وطيارةً ، وباخرةً ، وقطاراً .
- ٢ - وفي أن تمييزها واجب النصب بها على الأرجح^(٣) . سواء أكان مفرداً

(١) « كذا » : صالحة للكناية عن الأعداد وعن الأعمال ؛ طبقاً لما نص عليه صاحب « المصباح المنير » وسيجيء النص في « ج » من ص ٥٨٢ .

(٢) في الزيادة والتفصيل - ص ٥٨٢ - بيان استعمالها الأخرى في غير الكنيات العددية :

(٣) قلنا : « على الأرجح » لأن الكوفيين يميزون جره في غير تكرار ولا عطف ، فيقولون : في المتجر كذا ثوب ، وفي المصنع كذا عامل . فيكون التمييز مضافاً إليها مجروراً ، أو مجروراً بمن مقدرة . أو بدلا في رأى ثالث إذا كانت هي مجرورة . والأفضل هنا عدم الأخذ بالرأى الكوفي ؛ لأنه منبى على مجرد القياس على تمييز « كم » ، دون عرض أمثلة تؤيده من الكلام العربي الفصيح . وبمجرد القياس في مثل هذا ضعيف مردود . وبعض النحاة (ومنهم ابن مالك) يميز جره بمن - كما سيأتي في البيت التالي . وفي الكلام على : « كآين ، وكذا » يكتب ابن مالك بيت واحد ، هو :

أم جمعاً^(١) .

٣ - وأنها لا تكون في الصدر .

٤ - وأنها تتكرر - غالباً - مع عطف بالواو ؛ كقول الشاعر :

عِدِ النفسَ نَعْمَتِي بعدَ بُؤْسِكَ ذاكِراً
كذا وكذا ؛ لُطْفَآبِهِ نُسِيَّ الجهدِ

= كَكَمَّ : « كَأَيْنَ » و « كَذَا » ، وينتصبُ تمييزُ ذَيْنِ ، أو : به صلُّ : « مِنْ » تُصِبُ

يقول إن « كَأَيْنَ » و « كَذَا » مثل : « كَم » - يريد : « كَم » الخبرية - ولم يبين أوجه الشبه . وقد أوضحناها ، ثم بين أن تمييز « كَأَيْنَ » و « كَذَا » منصوب . ومن الجائز عنده جره بمن ، ويرى في جره إصابة وسداداً . وهو يخالف أكثر النحاة في جره تمييز « كَذَا » « بمن » كما سلف . إلا إن كان الضمير في (به) عائداً على تمييز : « كَأَيْنَ » فقط ، كما يرى بعض المعربين ، وهذا حسن .

(١) صرح صاحب الهمع (ج ٢ ص ٢٥٦ - في هذا الباب) بأن تمييز : « كَذَا » لا يكون إلا مفرداً فقال ما نصه : (ميمز « كَذَا » لا يكون إلا مفرداً منصوباً . . .) " ا هـ . لكن قد يفهم من بعض المراجع الأخرى صحة وقوعه جمعاً . . .

زيادة وتفصيل :

(أ) الغالب في « كذا » التكرار مع العطف بالواو . ومن القليل^(١) تجردها منهما معا؛ فإن لم توجد الواو العاطفة وجب إعراب المتأخرة توكيدا لفظياً للأولى^(٢) ..

(ب) تأتي: « كذا » المكررة المعطوفة بالواو ، وغير المكررة - كناية عن غير العدد؛ فيكنى بها عن اللفظ الواقع في التحديث عن شيء حصل ، أو عن قول . سواء أكان ذلك اللفظ معرفة أم نكرة ؛ كالحديث النبوي : يقال للعباء يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا^(٣) . . .

ويجوز أن تبقى على أصلها من التركيب من كاف التشبيه وذا الإشارية حين يقتضى المعنى بقاءها على أصلها ، نحو : عرفت الأخ زافعاً ، والصديق كذا . ورأيت الغنى واقياً من ذلك السؤال والعمل كذا . وفي هذه الصورة قد تدخل عايبها « هاء التنيه » فيقال : والصديق هكذا . . . والعمل هكذا . . . أو : وهكذا الصديق - وهكذا العمل .

(ج) في « المصباح المنير » - مادة « كذا » - مانصّه : (كذا : كناية عن مقدار الشيء وعدته^(٤)) ؛ فينصب ما بعده على التمييز ؛ يقال اشترى الأمير كذا وكذا عبداً . ويكون كناية عن الأشياء ؛ يقال : فعلت كذا ، وقات كذا . فإن قلت فعلت كذا وكذا فليتعدّد الفعل . والأصل « ذا » ، ثم أدخل عليها كاف التشبيه بعد زوال معنى الإشارة والتشبيه ، وجعل كناية عما يراد به . وهو معرفة فلا تدخله الألف واللام) . اهـ .

وإذاً هو كناية تصلح للمقادير والأعمال على حسب المراد .

* * *

(١) كما في الخضرى والتصريح .
 (٢) قال السيوطى في الأشباه والنظائر : الذى شهد به الاستقراء ، وقضى به الذوق الصحيح ، أن : « كذا » المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ؛ فتكون من كلام المخبر لا من كلام المخبر عنه ؛ فلا تقول ابتداء : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا وكذا ، بل تقول : مررت بالدار الفلانية . ويقول من يخبر عنك : قال فلان مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا .
 (٤) عدده .

الرابعة: كُنَايَاتُ أُخْرَى ، مِنْهَا : « كَسَيْتَ . . . وَذَيْتَ » .

هَاتَانِ لَيْسَتَا مِنْ كُنَايَاتِ الْعَدَدِ ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُهُمَا النُّحَاةُ بَعْدَ تِلْكَ الْكُنَايَاتِ لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ النُّوعَيْنِ فِي مَجْرَدِ الْكُنَايَةِ عَنْ شَيْءٍ .

وَكَيْتَ وَكَيْتَ - بِفَتْحِ التَّاعِينَ مَعًا ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، أَوْ كَسَرُهُمَا مَعًا ، أَوْ ضَمَّهُمَا كَذَلِكَ - يُكْنَى بِهِمَا عَنِ الْقِصَّةِ وَالخَبَرِ ، أَى : الْحَدِيثِ عَنْ شَيْءٍ جَبَّصَلْ أَوْ قَوْلِ وَقَعٌ^(١) ؛ مِثْلُ : (صَنَعَ الْعَامِلُ كَسَيْتَ وَكَيْتَ ، وَقَالَ كَيْتَ وَكَيْتَ)^(٢) . وَلَا بَدَّ مِنْ تَكَرُّرِهِمَا مَعَ فَضْلِهِمَا بِالْوَاوِ^(٣) ، وَاعْتِبَارِهِمَا مَعًا (وَبَيْنَهُمَا هَذِهِ الْوَاوُ الْمَهْمَلَةُ) مَرْكَبًا مَزْجِيًّا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ذَاتِ جِزَائِنِ ، وَالْجِزْءَانِ مَعًا مَبْنِيَانِ إِمَّا عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِمَّا عَلَى الْكَسْرِ ، وَإِمَّا عَلَى الضَّمِّ ، فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ ، أَوْ جَرٍّ ، عَلَى حَسَبِ حَاجَةِ الْجُمْلَةِ . وَهَذَا الْمَرْكَبُ الْمَزْجِيُّ - كَامِلًا - تَائِبٌ فِي الْحَقِيقَةِ عَنِ جُمْلَةٍ ، وَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْقَوْلُ فِي نَحْوِ : « أَنْتَ قَلْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ » ؛ فَيَكُونُ الْمَرْكَبُ الْمَزْجِيُّ - بِتَمَامِهِ - هُنَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، مَفْعُولًا بِهِ لِلْفِعْلِ « قَالَ »^(٣)

وَكُلُّ مَا تَقْدَمُ فِي : « كَيْتَ وَكَيْتَ » يُقَالُ كَامِلًا فِي : « ذَيْتَ وَذَيْتَ » ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ الْمُهْجَائِي ؛ فَهُوَ « كَافٌ » فِي أَحَدِ الْمَرْكَبَيْنِ ، وَ« ذَالٌ » فِي الْمَرْكَبِ الْآخِرِ ، وَلَا خِلَافَ فِي شَيْءٍ بَعْدَ هَذَا .

(١ و ٢) المفهوم من كلام : « الأشوفى » أن الألفاظ الأربعة (كيت وكيت-ذيت وذيت) يكنى بها عن الحديث . لكن جاء في كتاب : « تقويم اللسان » لابن الجوزى « (المتوفى حول سنة ٧٩٥هـ-باب الذال ، ص ١٢٩) ما نصه : « (تقول : قال فلان : « ذيت وذيت » والعامية تقول : « كيت وكيت » - وإنما العرب تجعل « ذيت وذيت » كناية عن المقال ، و « كيت وكيت » كناية عن الأفعال) » أ هـ . ثم جاء في هامش تلك الصفحة ما نصه : منقولاً عن نسختين : « (فيهما : ذيت وذيت كناية عن الأفعال وفي « الصحاح » (ذيت) عن أبي عبيدة : يقولون كان من الأمر ذيت وذيت معناه : كيت وكيت) أ هـ . (٢) والمفهوم المتبادر من كلامهم أن هذه الواو مهملة جاءت وجوباً لمجرد الفصل بين جزأى المركب المزجى ، فلا عمل لها ولا أثر إلا هذا الفصل المحض . (٣) راجع الصبان .

زيادة وتفصيل .

(أ) يقول اللغويون : : إن أصل : « كَيْبَتْ وَكَيْبَتْ » و « ذَيْبَتْ وَذَيْبَتْ » هو : « كَيْبَةٌ وَكَيْبَةٌ » و « ذَيْبَةٌ وَذَيْبَةٌ » بتشديد الياء في كل لفظة ، وبعدها تاء التأنيث المربوطة . ثم حصل تخفيف بحذف التاء المربوطة ، وبقلب الياء الثانية (من كل ياء مشددة) تاء واسعة (أى : غير مربوطة) ، فهذه التاء ليست للتأنيث وإنما هي منقلبة عن حرف أصلي . ولا مانع عندهم من استعمال - الأصل وهو : كَيْبَةٌ وَذَيْبَةٌ - بدون تخفيفه . ويتعين عند استعماله تركيب كل جزأين تركيباً مزجياً مع بنائهما على الفتح دائماً في كل المواقع الإعرابية .

(ب) ويقول الصبان : (إذا قيل : كان من الأمر « كَيْبَتْ وَكَيْبَتْ » - ومثلها : « ذَيْبَتْ وَذَيْبَتْ » - فكان للشأن ، خبرها : كَيْبَتْ وَكَيْبَتْ ^(١)) ، لأن هذا المركب المزجى نائب هنا عن الجملة ، ولا يكون اسماً لكان ؛ إذ لا يكون اسمها جملة . قاله الفارسي ، واستحسنه ابن هشام . لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن ^(٢) ، بغير جملة مصرح بجزأيهما ؛ والظاهر أن : « من الأمر » تبين يتعلق بفعل مقدر ؛ هو : « أعنى » . هذا كلامه مع تيسير قليل في بعض كلماته .

وفيه حذف وتقدير لا داعي لهما . ولو جعلنا « كَيْبَتْ وَكَيْبَتْ » - في هذا الأسلوب وحده - اسماً لكان الناسخة غير الشّانبة ، وخبرها شبه الجملة مع اعتبار المركب المزجى الحالى ليس جملة هنا في ظاهره الحقيقي ، لاستغنيا عن الحذف والتقدير ، ولسايرنا الأيسر الواضح بغير ضرر ، ولا خروج على الأصول العامة .

* * *

(١) اسمها ضمير الشأن ، مستتر . والأصل أن يكون خبرها جملة ، طرفاها مذكوران صراحة .

(٢) تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

التأنيث (١)

الاسم المعرَّب (٢) نوعان :

١ - مذكر (مثل : حاتم - قيس - جعفر - نهر - قمر - كتاب . . .)
ولا يحتاج إلى علامة لفظية تزداد على صيغته لتدل على تذكيرها ، وتذكير صاحبها ؛
لأن الذي يدل على تذكيرهما هو الشهرة ، وشيوع الاستعمال . ولا سيما الاستعمال
الوارد في أكثر الأساليب المأثورة عن العرب .

٢ - مؤنث ؛ (مثل : سنية - عزيزة - ليلتي - لسياء - أرض - أذن . . .) .
ويحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة ؛ أو : مقدرة (أى : ملحوظة) تزداد على صيغته ؛
لتدل على تأنيثها ، وتأنيث صاحبها . فالعلامة الظاهرة في الأسماء العربية هي :
« تاء التأنيث » المتحركة (٣) ، أو : « ألف التأنيث » بنوعها ؛ المقصورة ، والممدودة ؛
مثل : عزيزة - ليلي - لسياء - . . . أمّا العلامة المقدرة :

(١) فقد نكون خاصة بالأسماء العربية الثلاثية ، وهي تاء التأنيث الملحوظة
- (طبقاً للسمع الوارد عن العرب) في مثل : أرض - أذن - عين - قدام -

(١) المراد من هذا العنوان الشائع في أكثر المراجع النحوية هو : بيان العلامة الدالة على تأنيث الاسم
المتكسر ؛ وليس المراد ذكر الأحكام المترتبة على التأنيث ؛ لأن الأحكام المترتبة على التأنيث كثيرة
متغلغلة في الأبواب النحوية المختلفة ، لا يكاد باب يخلو منها .

(٢) أما علامة التأنيث في الكلمات المبنية أصالة فتأتى في رقم ١ من هامش ص ٥٩٠ .

(٣) وهي بكل أسمائها علامة التأنيث اللفظي ؛ إذ يسميها بعض النحاة : « تاء التأنيث » ويسميها
غيرهم : « تاء النقل » من حالة إلى أخرى ؛ كتنقلها المذكر إلى المؤنث والوصفية (المشتق) إلى الاسمية
الحضية ؛ كالراوية للزادة ، وكالحايبة للبهْر الصغيرة ، و . . . كما جاء في جملة الجمع اللغوي ، ج ١ ص
١٤ حيث يقول عن المصدر الصناعي ما نصه على لسان أحد الأعضاء : (إن هذا المصدر مكون من
اللفظ المزيد عليه ياء النسب ، وتاء النقل على رأى أبي البقاء في : « الكليات ») .

وكذلك في ص ٢٦ من كتابه : « أصول اللغة » الذي أصدره في سنة ١٩٦٩ . - وانظر رقم ٣ من

هامش ٥٩٠ -

والأمرا نسيان . ولكن التسمية الأولى أشهر وأوضح . وقد أشرنا لهذا في ج ٣ م ٩٨ - ص ١٨٢ -
باب : « أبنية المصادر » .

كَتَبَف . والذي يدل على أن هذه الكلمات الثلاثية - وأشباهاها^(١) - مؤنثة سماعياً بقاء مقدرة (أى : ملحوظة) ظهور هذه التاء في أغلب كلام العرب عند التصغير ؛ إذ يقال : أَرِيضَةٌ - أَدْيِسَةٌ - عَيْيِسَةٌ - قُدَيْمَةٌ - كَتَيْمَةٌ^(٢) .

(ب) وقد تكون عامة في الأسماء بنوعيها (الثلاثى وغير الثلاثى) : كعرد الضمير عليها في المسموع مؤنثاً . كأرض ، وعقرب . فى مثل : الأرض زرعتهما ، والعقرب قتلتها . ومثل : نعمتها . أو الإشارة إليها بالمؤنث ؛ سماعياً فى الحالتين ، مثل : الأرض المتحركة واحدة من أرضين كثيرة - هذه الأرض واحدة من . . . - : العقرب السامة قتالة . - هذه العقرب . . . - ولا تكون ألف التأنيث مقدرة^(٣) .

معنى كلمة : « مؤنث » :

هذه الكلمة إحدى « المصطلحات » التى يتكرر ذكرها كثيراً فى الاستعمال

- (١) المراد بالأشياء ما كان أصله ثلاثياً ولكن حذف بعض أصوله ، مثل : يد ، فأصلها : « يَدَيْتى » .
 (٢) بمناسبة الكلام على أعضاء الإنسان يقول اللغويون بحق : إن تكبيرها وتأنيثها موقوف على السماع وحده ، لكن الأعضاء المزدوجة . . . تعاب ، تبعاً للسمع الوارد فيها ؛ كعين ، وأذن ، ورجل ، وغير المزدوجة مذكر فى الغالب ، نحو : رأس ، أنف ، ظهر . . . ومن المزدوج المذكر : الحاجب - الصدغ - الخد - اللحية (عظم الفك) - المرفق - الزند - الكوع - الكُرْسُوع . . . ومن المزدوج الذى يذكر ويؤنث : العضد ، الإبط - الضرس . ومن المنفرد المؤنث : الكرش ، ومن المنفرد الذى يصح تذكره وتأنيثه : العنق - اللسان - القفا - العن - المعسى . . . ؛ فالقاعدة أغلبية .
 (٣) وفى هذا يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التأنيث » :

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلْفٌ وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَرُوا « التَّاء » ؛ كَالكَتِيفِ

(أسماء : جمع جمع ، مفردة : أسماء . ومفرد الأسماء : اسم) ويلاحظ أنه سمي علامة التأنيث هنا : « تاء » لا « هاء » كما يسميها فريق آخر من النحاة . والتسويتان شائعتان فى المراجع المختلفة . وقد سبق عنهما بيان مفيد - فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ ، ومن أظهر آثارها فى « النقل » عند وجودها فى آخر المصدر الصناعى (مثل : وطنية ، وحشية . . .) أن تصير الكلمة بسبب ياء النسب ملحقة بالمشق قبل مجيء هذه التاء ؛ فإذا جاءت التاء نقلت الكلمة إلى المعنى الخالص (الحدث) الخالى من الدلالة على الاشتقاق .

ثم قال بعد ذلك فى بيان التأنيث المقدر :

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ ؛ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

اللغوى . ويختلف معناها باختلاف ما تدل عليه من أنواع تقضى الفائدة بالإشارة إليها هنا ؛ لأن هذا الباب هو الأنسب لذكرها^(١) . وأشهرها :

١ - المؤنث الحقيقي : وهو الذى يلد ، ويتناسل ، ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ ولا بد فى لفظ المؤنث الحقيقي من علامة تأنيث ظاهرة ، أو مقدرة ، مثل : ولادة - سعدى - هند - عصفورة - عَقَاب^(٢) .

وله أحكام مختلفة ؛ يتصل منها بموضوعنا : وجوب تأنيث فعله ، ونعتيه ، وخبره ، وإشارته ، وضميره . . . ، بالشروط والتفصيلات الخاصة بكل واحد من هذه الأمور فى بابه ؛ نحو : كانت ولادةُ أديبةٍ أندلسيةٍ ذائعة الصيت . وقد نقل التاريخ الأدبى إلينا كثيراً من أخبار هذه الأديبة ، ومجالسها ، وفنونها . . .

٢ - المؤنث المجازى : وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ؛ سواء أكان لفظه مختموماً بعلامة تأنيث ظاهرة ؛ كورقة ؛ وسفينة . . . ، أم مقدرة ؛ مثل : دار ، وشمس . ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازى إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازاً إلا من الطريق اللغوى الذى يوضح أمر ذلك السماع ويبينه .

وهذا النوع المجازى يخضع فى استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقي ؛ خصوصاً واجباً فى مواضع ، وجائزاً فى أخرى ؛ كوجوب تأنيث الضمير العائد عليه فى مثل : الدار اتسعت . وجوازه فى مثل : اتسعت الدار ، أو : اتسع الدار . . .

٣ - المؤنث اللفظى فقط : وهو الذى تشتمل صيغته على علامة تأنيث ظاهرة ، مع أن مدلوله (أى : معناه) مذكر ؛ نحو : حمزة - أسامة - زكرياء . أعلام رجال . وله أحكام مختلفة مدونة فى الأبواب المناسبة لها ؛ فقد يراعى معناه فى حالات فلا يؤنث له الفعل ، ولا يعود عليه الضمير مؤنثاً . . . ، فلا يقال : اشتهرت حمزة بالشجاعة والإقدام ، ولا حمزة اشتهرت بالإقدام . . . ولا يجمع (فى

(١) سبقت الإشارة إليها فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٦ باب : « الفاعل » .

(٢) إحدى الطيور الجارحة .

الأرجح) جمع مذكر سالماً . . . وقد يراعى لفظه - وهو الأغلب في كثير من حالاته الأخرى - فيمنع من الصرف . ويُذكر له اسم العدد^(١) ؛ فيقال ثلاث حمزات . . .

٤ - المؤنث المعنوي فقط : وهو ما كان مدلوله مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً ولفظه خالياً من علامة تأنيث ظاهرة ؛ فيشمل المؤنث الحقيقي الخالي من علامة تأنيث ، مثل : زينب - سعاد - عُنُقَاب . . . كما يشمل المؤنث المجازي الخالي منها ؛ مثل : عين - رجل - يئر - . . .

ويجوز عليه كثير من أحكام المؤنث الحقيقي والمجازي ، كتأنيث الفعل له ، وتأنيث ضميره ، ونعته ، والإشارة إليه . . . وكنعته من الصرف أو عدم نعه على حسب حالته .

٥ - المؤنث اللفظي المعنوي : وهو ما كانت صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة ، ومدلوله مؤنثاً ؛ مثل : فاطمة - عليّة - ريتا - سعدى - حسناء - هيفاء - نحلة - أسدة - شجرة - دنيا . . . ويخضع لكل أحكام المؤنث اللفظي والمعنوي .

والأنواع الخمسة السابقة قد يجتمع منها نوعان أو أكثر ، ويسميان باسم يشمل النوعين ، كأن يقال : لفظي مجازي ؛ مثل : دنيا . . .

٦ - المؤنث التأويلي : وهو ما كانت صيغته مذكرة في أصلها المعنوي ، ولكن يراد - لسبب بلاغي - تأويلها بكلمة مؤنثة تؤدي معناها ؛ فقد كان العرب يقولون : (أتتني كتاب أسرُّ بها . . . ، يريدون : رسالة^(٢)) - (خذ الكتاب واقراً ما فيها . يريدون : الأوراق) . وكذلك : (الحرف في مثل قولهم : هذه الحرف : نعت ؛ يريدون به : الكلمة) . . . وأمثال هذا كثير في كلامهم . . .

(١) وهذا في الرأي الأحسن ، كما سبق ص ٥٤١ حيث البيان الخاص بهذا .

(٢) وكقول شاعرهم :

يأيم الراكب المُرْجِي مَطِيَّتَهُ سائلُ بني أسد : ماهذه الصوت ؟

يريد : الضجة ، أو الصرخات . . .

وحكم هذا النوع : أنه يصح مراعاة صيغته اللفظية ، من ناحية عدم تأنيث فعلها المسندة إليه ، وكذلك مراعاة تذكيرها اللفظي عند نعتها ، والإشارة إليها و... - كما يصح مراعاة معناها الذي تؤول به بشرط قيام قرينة جلية تمنع اللبس ؛ نحو : (امتلأت الكتاب بالسطور ؛ تريد : الورقة التي في يدك ، مثلاً) - (هذه الكتاب نافعة ، تريد : هذه الورقة) ... ولكن من الخير الاقتصار على مراعاة صيغة اللفظ ؛ قدر الاستطاعة منعاً للالتباس ، فإن هذا المنع غرض من أهم الأغراض اللغوية ، يجب الحرص عليه هنا ، وفي كل موضع آخر^(١)

٧- المؤنث الحكمي : وهو ما كانت صيغته مذكرة ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكتسبت التأنيث ؛ بسبب الإضافة ؛ كقوله تعالى : (وجاءت كل نفسٍ معها سائقٌ وشهيدٌ) . فكلمة « كل » مذكرة في أصلها ، ولكنها في الآية اكتسبت التأنيث من المضاف إليه المؤنث ؛ وهو « نفس »^(٢) .

تلك أشهر أنواع المؤنث . ويعنيها منها ، النوعان الأساسيان ؛ وهما الأول والثاني (أى : المؤنث الحقيقي ، والمجازي) أما سواهما فتنفرع منهما ، راجع إليهما في أكثر أحكامه

والنوعان الأساسيان (أى : الحقيقي والمجازي) لا بد من اشتباههما على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدره (أى : ملحوظة) ، كما في بعض الأمثلة الأولى .

(١) وإلا صارت اللغة قوضى ، مضطربة الدلالات ، غامضة المعاني والمرامى . وما يساعد على إيجاد هذه العيوب فتح باب « التأنيث التأويلي » بغير قيد ، وإباحته إباحة مطلقة ، مع علمنا أن كل لفظ مذكر لا يكاد يعدّم ضداً له مؤنثاً على التأويل . فلو استبحنا استعمال المؤنث التأويلي استباحة عامة لكان من ورأئها فساد لغوي كبير . لكن لا مانع منها إذا اشتهر اللفظ المذكور في عصره وشاع المراد منه شيوعاً لاخفافه ، ولا لبس معه ، كالذي يجرى في أيامنا من تسمية بعض الصحف والمجلات بأسماء مذكرة ؛ مثل : الهلال ، والعربى ، والمنبر . . . من أسماء المجلات الأدبية ، ومثل : المقطم ، والمساء ، والبلاغ . . . من أسماء الصحف اليومية ؛ فينطبق عليها الأمران السالفان ، فيقال : ظهر الهلال ، أو ظهرت الهلال . وكذا الباقى حيث يلاحظ التذكير أو التأنيث في كل .

ولعل هذا الرأي أنسب وأففع من الآراء القديمة الأخرى ، التي منها الحكم المطلق باخفاً على تذكير المؤنث- كما يفهم من « الموشح » ص ٢٧٩ منسوباً للكسائي زعيم الكوفيين - ومنها رأى ابن جنى في كتابه « الخصائص » - ج ٢ ص ٤١٥ - حيث يقول : (تذكير المؤنث واسع جداً ...) وحيث يفهم من بحثه أن تأنيث المذكر قليل

(٢) إيضاح هذا مدون في موضعه من باب الإضافة (ج ٣ ص ٥١ م ٩٢) .

وقد تبين مما تقدم أن علامات التأنيث الظاهرة الدالة على تأنيث الأسماء المعربة^(١) ثلاث زوائد ، وكل واحدة منها فارقة بين المؤنث والمذكر ، ولا يصح أن يوجد منها في الاسم إلا علامة واحدة^(٢) ظاهرة لتأنيثه . والثلاث هي : تاء التأنيث المتحركة المربوطة^(٣) ، وألف التأنيث المقصورة ، وألف التأنيث الممدودة . وفيما يلي تفصيل الكلام على كل علامة :

(العلامة الأولى) : فأما تاء التأنيث^(٣) المتحركة المربوطة فمختصة بالدخول - قياساً - على أكثر الأسماء المشتقة^(٤) ؛ لتكون فارقة بين مذكرها ومؤنثها ؛ نحو : عابدة وعابدة - عَرَاف وعَرَافة - فَرِحَ وفَرِيحة - مَأْمُون ومَأْمونة - ولا تدخل على أسماء الأجناس الجامدة إلا سماعاً ؛ وقد سمعت في بعض ألفاظ قليلة لا يقاس عليها ؛ مثل : أسد وأسدة - رجلٌ ورجلة - فتى وفتاة - غلام وغلّامة - امرأاً وامرأة - إنسان وإنسانة ، في لغة - . . . ونظائرها مما تنص عليه المراجع اللغوية ، ويجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد^(٥) .

وإنما كانت تاء التأنيث مختصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة دون

(١) أما الأسماء المبنية أصالة فلا تكون علامة تأنيثها التاء المربوطة ، ولا الألف ، وإنما لها علامات أخرى ، منها : كسر التاء في مثل : أنتِ . والنون المشددة في مثل : هِنّ . وأما بمض الحروف فقد تدخلها التاء المفتوحة سماعاً ، نحو : رَبّتْ .

وأما الأفعال فتؤنث ألفاظها بالتاء لتأنيث فاعلها ؛ فتدخل تاء التأنيث الساكنة على آخر الماضي ، نحو : برعتْ طبيباتنا ، وتدخل التاء المتحركة على أول المضارع ، نحو تَبَرّعَ الطيبة

(٢) وأما : علقاة ، اسم نبت ، وأرطاة ، اسم شجر - فألفهما مع وجود التاء معها ألف إلحاق ، ليست للتأنيث .

(٣ و ٣) ويسميا بعض النحاة ، « هاء التأنيث » ؛ لأنها تصير « هاء » عند الوقف عليها ، بالسكون أما في غير الوقف فتحركة . وللتسمية بيان مفيد عرضناه في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ . وقد يسميا بعضهم : « تاء النقل » ؛ للسبب المبين في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٥ .

(٤) يطلق - غالباً - على الاسم المشتق : « الوصف » ، أو : « الصفة » ، وهو غير النعت ، كما عرفنا . وكما يجيء البيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٩٥ - .

(٥) وقد صرح الصبان بهذا حيث قال : « (إن زيادتها في الأسماء الجامدة قليل ، ولا يقاس عليه) . » ٥١ .

جميعها، لأن بعض المشتقات لا تدخله مطلقاً - في رأى أكثر النحاة^(١) -، وبعضها تدخله قليلاً، فلها مع المشتق ثلاث حالات. وأشهر الأوزان التي لا تدخلها^(١) أربعة:

١ - فَعُول^(١) بمعنى : فاعل^(٢) (وهو الدال على الذى فعل الفعل) ، نحو : صَبَّور - نَفَّور - حَقَّود - . . . بمعنى : صابر - نافر - حاقد - مثل : رجل أو امرأة صبور ، ونفور ، وحقوق . . .

أما المسموع^(٢) من قولهم : امرأة مَسْؤُولَةٌ ، وفَرْوُوقَةٌ ؛ بمعنى : خوَّافَةٌ - وكذا بِيضُوعُ كلمات أخرى^(٣) - فالتَّسَاءُ فِيهِ للمبالغة مع التَّأْنِيثِ وليست لمحض التَّأْنِيثِ وحده^(٤) وأما « عَدُوَّة » مؤنث : « عَدُوٌّ » فمقصورة هي وأشباهاها القليلة - على

(١ و ١٠) انظر الزيادة في ص ٥٩٧ - لأهيتها ، واشتائها على بيان مفيد .

(٢ و ٢) انظر « الملحوظة » الهامة التي في رقم ١ من هامش الصفحة التالية .

(٣) أشهرها : (صَرُورَةٌ : لمن لم يتزوج ، أو لم يَحُجْ) - (لَسْجُوعَةٌ : لكثير اللجاجة ، وهي : الخصومة) - (عَرُوفَةٌ : لكثير العلم والمعرفة) - (شَسْنُوءَةٌ - لكثير التنقز ، أو العداوة) - (مَسْنُوءَةٌ : لكثير الامتنان) - (سَرُوقَةٌ : لكثير السرقة) - راجع النوادر ، ذيل الأمل ، للقالى ص ١٧٣ - وجاء في المزهر (ج ٢ ص ٨٦ - باب ما جاء على « فَعْمُولَةٌ ») ألفاظ منها مَسْؤُولَةٌ : من الملل . وفَرْوُوقَةٌ : من الفَرَّاقِ ، وهو الخوف . . . وتَسْنُوفَةٌ : للمفاضة . ورجل عَرُوفَةٌ . بالأمر ولَسْجُوعَةٌ ، من المعرفة واللجاج - والحَمْسُوءَةُ : التي تحمل أهل الحى - بعيداً كانت أو حماراً - تَسْنُوءَةٌ وهي التي يَتَّخِذُ نسلها - يوم العَرُوبَةِ ، وهو : (الجمعة) - وسَبْجُوعَةٌ : البلد الحرام . والرَّضُوعَةُ : للشاة التي تُرَضِّعُ .

(٤) ذلك أن تاء التَّأْنِيثِ قد تكون دالة على التَّأْنِيثِ المحرد ، وقد تفيد معنى آخر من المعاني دون أن تفيد الفصل بين مذكر ومؤنث ، بالرغم من أن الكلمة المشتتة عليها تعتبر مؤنثة تأنيثاً لفظياً مجازياً ، وتجري عليها أحكامه . فن تلك المعاني : أنها تكون لفصل الواحد من جنسه الجامد ؛ فتكون داخلة على الواحد كتمر ، وتبر ، ولَبْسَةٌ ولَبِين ، ونملة ونمل . وللعكس ، أى : فصل الجنس الجامد من واحده فتكون داخلة على الجنس ؛ كجَبِيَّةٌ وكَمَامَةٌ (يفتح أولهما وسكون ثانيهما ، وهما اشتمان لنوع واحد من النبات . يقال مفرداه : جَبٌّ ، كَمٌّ) . وأنها تكون عوضاً عن فاء الكلمة ؛ مثل : عِدَةٌ ، مصدر ، وَعَدٌّ ، أو عوضاً من لام الكلمة ، مثل : سَمَّةٌ وأصلها فيما يقال : سَنَوٌ ، أو سَنَنَهُ بدليل . الجمع : سنوات وسنات . أو عوضاً من حرف زائد لمعنى ؛ كياء النسب في قولهم : هو أشعشئ ، وهم أشاعشة ، وهو أزرُق ، وهم أزارقَة ، وهو مُهَلَّبِيٌّ وهم مهالبة . يقولون هذا في جموع التكسير المنسوب مفرداً إلى : أشعث ، وأزرُق ، ومُهَلَّب . . . ويدل على هذا قولهم : أشعشئون وأشاعنة ، وأزرقيون وأزارقة ، ومهلبيون ومهالبة . فلا يجمعون بين الياء والتاء - وسيجيء البيان في ص ٦٧٣ - أو عوضاً من حرف زائد لغير معنى ؛ كزَنْدِيقٌ وزنادِقة . فالتاء عوض عن الياء في المفرد ؛ إذ كان الأصل في تكسيرها : زناديق ، ولا يجتمعان ، أو عوضاً عن ياء التفعيل في مثل : زكَّى تركية . وقد تأتي للدلالة على التعريب ؛ أى : للدلالة على أن الكلمة في أصلها غير عربية ، وعربها العرب =

فإن كان « فَعُولٌ » بمعنى : « مفعول » (وهو الدال على الذي وقع عليه الفعل)

= أنفسهم بإدخال بعض الأحرف على صيغتها ، واستعمالها بعد ذلك . مثل : كَيْسَلِجَة (جمع : كَيْسَلِجَة ، لمكيال) . والقياس : كَيْسَلِج ؛ فجاءت التاء بدلا من الياء للدلالة على تعريبه . ومثل مَوَازِجَة (جمع : مَوَازِج ، بفتح الميم ، وسكون الواو ، وفتح الزاي ، للجورب ، أو : الخف) والقياس . مَوَازِج ؛ فدخلت « التاء هنا وهناك » للدلالة على أن الأصلَ أعجميٌّ فُعُورٌ . . والفرق بين المعرب وغيره : أن العرب إذا استعملت الأعجمي فإن خالفت بين ألفاظه - بأن أدخلت عليها نوع تغيير - فقد عربته - كما سبقت الإشارة في « ب » هامش ص ٢٤٥ . وإلا فلا ؛ وهو الباقي على أعجميته .

وقد تأتي للمبالغة في الوصف كرجل راوية ؛ لكثير الرواية . وقد تأتي لتأكيد المبالغة ؛ نحو : رجل « نَسَابَة » لكثير العلم بالأنساب ؛ ذلك أن كلمة « نَسَاب » صيغة مبالغة بنفسها ، فإذا زيدت عليها التاء أفادت توكيد المبالغة . .

وقد تكون التاء ثابتة في بعض أسماء لا يمكن تمييز مذكرها من مؤنثها ، نحو : نملة . فيجب اعتبار الاسم مؤنثاً دائماً . وبعض ما لا يمكن تمييزه يتجرد منها دائماً فيجب اعتباره مذكراً في كل استعمالاته ، نحو : برغوث . (راجع التصريح ، والأشوفى ، والصبان) .

وإرجع ما يتصل بها في ج ١ م ١ ص ٢١ عند الكلام على اسم الجنس الجمعي وحكم تذكيره وتأنثه . (١) « ملحوظة هامة » : ما تقدم من الحكم الخاص بصيغة « فَعُولٌ » بمعنى : « فاعل » هو الرأي الشائع بين النحاة الأقدمين . وقد نظر فيه مجمع اللغة العربية بالقاهرة طويلاً ، وتناوله هو ومؤتمره بالبحث والدراسة ، واستقر رأيهما على حكم آخر يخالف ما سبق (طبقاً لما جاء في الكتاب الذي أصدره المجمع في سنة ١٩٦٩ باسم كتاب : في أصول اللغة ص ٧٤) ونص الحكم الجمعي يشمل أمرين تحت عنوان : (لحوق تاء التأنيث لفَعُولٌ ، صفة ، بمعنى : « فاعل » .

١ - يجوز أن تلتحق تاء التأنيث بصيغة : « فَعُولٌ » بمعنى : « فاعل » ؛ لما ذكره سيبويه ، من أن ذلك جاء في شيء منه ، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب . وما ذكره السيوطي في اللمع من أن الغالب ألا تلتحق التاء هذه الصفات ، وما ذكره الرضى من قوله : (وما لا يلحقه تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث : « فَعُولٌ » .) ١٥

ويمكن الاستئناس في إجازة دخول التاء في « فَعُولٌ » بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل ؛ يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة . وعلى ذلك في حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلمع المعنى الأصلي لها وهو المبالغة ؛ فتدخل عليها التاء ؛ جرياً على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل ، وفي صيغ المبالغة للتأنيث .

ب - وعلى هذا يجري على تلك الصيغة - بعد جواز تأنيثها بالتاء - ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء ؛ فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث ١٥

وقد صدر قرار الموافقة على الحكم السالف في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة

جاز تأنيثه بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ، وعدم تأنيثه بها ؛ نحو : قطارٌ
رَكُوبٌ أو رَكُوبَةٌ ، وسيارة رَكُوبٌ أو رَكُوبَةٌ ؛ بمعنى مركوب ومركوبة فيهما ، ونحو :
فاكهة أَكْبُولٌ أو أَكْوَلَةٌ ، وبقرة حَلْدُوبٌ أو حَلْدُوبَةٌ ، بمعنى مأكولة ومحلوبة (١) . . .

٢ - مِفْعَالٌ ، نحو : مِفْتَاحٌ . لكثيرة الفتح ولكثيره - معلامٌ ، لكثيرة
العلم وكثيره - مِفْرَاحٌ ؛ لكثيرة الفرح وكثيره . . . فهذه الصيغة - بغير تاء -
صالحة للمذكر والمؤنث . ومن الشاذ (٢) : مِيقَانٌ ومِيقَانَةٌ . لمن يكثر اليقين
والتصديق بما يسمعه . - فهو بمعنى : فاعل -

٣ - مِفْعِيلٌ (٣) . نحو : مِئطِقٌ - للرجل البليغ ، والمرأة البليغة . ومِعْطِيزٌ ؛
لكثير العطر وكثيرته . ومن الشاذ مسكينة . بتاء التأنيث .

٤ - مِمْنَعَلٌ (٣) ، كَمِغْشَمٌ ، للمذكر والمؤنث ، بمعنى : جرىء ، وشجاع
لا يبتنى عن إدراك ما يريد . يقال رجل أو امرأة مِغْشَمٌ .

ومما سبق يتبين أن التاء الفارقة لا تدخل - في رأى الكثرة - على الصيغ الأربع
السالفة إلا شذوذاً (٣) يراعى فيه المسموع وحده .

أما أشهر المشتقات التي تدخلها قليلا فنوعان ؛ ودخولها فيهما - مع قلتها -
مقيس . ولكن الأحسن عدم إدخالها :

أحدهما : المشتقات الدالة على معنى خاص بالأنثى ، يناسب طبيعتها (٣)

(١) ومن أمثلة التأنيث بالتاء والنص عليه ما جاء في كتاب : « النوادر » نقلا عن أبي مِسْحَلٍ
ابن حَرِيْشٍ - وهو أعرابي من بني ربيعة ، وكان زمن المأمون معاصراً للكسائي ، ومدرسته الكوفية ، وقد
أخذ عنه وعن أضرابه - ما نصه :

« (يقال : ما لفلان حَلُوبَةٌ ، ولا رَكُوبَةٌ ، ولا قَتُوبَةٌ ، ولا نَسُوبَةٌ ، ولا جَزُوزَةٌ . ومعناه :
ليست له ناقة تحلب ، ولا تركب ، ولا تقتب ، ولا ذات نسل من الإبل والغنم ، ولا جزوزة من الضأن
يجز صوفها) . » ٥١ .

(٢) وجاء في كتاب النوادر . لأبي مِسْحَلٍ الأعرابي - ١ ص ٢٤ ما نصه : « (ثلاث أحرف
- أى : كلمات - حكاها الكسائي عنهم . قال : يقال : رجل مِطْرَابٌ ومِطْرَابَةٌ ، ومِجْدَامٌ ومِجْدَامَةٌ ،
ومِطْطَارٌ ومِطْطَارَةٌ .) » وزاد « المزهري » - ٢ ص ١٣٣ مِعْرَابَةٌ ، في مدح الرجل بأنه : ذكى داهية .
(٣ و ٢) انظر الزيادة الآتية في ص ٥٩٧ ، حيث البيان المفيد .

ويلائم فِطْرَةَ النساء وحدها ، وليس أمراً مؤقتاً طارئاً عليها ، وإنما هو من خصائصها
وغرائزها الثابتة الملازمة لتكوينها دائماً ، وتنفرد به دون الذكر ، كالحمل ، والولادة ،
والإرضاع ، والحيض . . . وغيره مما هو من خصائص الأنثى ؛ نحو : امرأة حامل
أو حاملة (ومعناهما : حُبلى) ومرضع ومرضعة . . . فدخل التاء وعدمه سيان ،
والأمران قياسيان ، كما أسلفنا ، ولكن الحذف أحسن^(١) .

والآخر : ما كان على وزن « فَعِيل » بمعنى : مفعول ؛ بشرط أن يُعرَف من
الكلام أو غيره نوع المتصرف بمعناه ؛ (أى : بشرط ألا يستعمل استعمال الأسماء غير

(١) راجع الصبان . إنما يجوز الأمران والحذف أحسن إذا كان معنى الاسم المشتق خاصاً
بالأنثى ، يلائم طبيعتها النسوية وحدها ، ووصفاً ثابتاً لها - كما قلنا ، وليس مقيداً بحالة طارئة -
كوصف المرأة بأنها : « مرضع » ؛ أى : بأن طبيعتها ، وأهليتها التي خلقت معها ، هي : الإرضاع ، ولو
لم تكن وقت الكلام ترضع طفلاً ، أو تضع ثديها في فمه ، ومثل وصفها بأنها : « حامل » ؛ في نحو :
المرأة الحامل لا العاقر مرغوبة ، أى : المرأة التي من النوع الحامل ، والتي من شأنها ومن طبيعتها أن
تحبل ، ولو لم تكن وقت الكلام حُبلى . بل يقال هذا ولو لم تكن قد تزوجت .

وهذا الحكم العام يشمل الصورة التي صدر فيها قرار مجمع اللغة العربية ومؤتمره . ونص القرار - كما
جاء في ص ١٠٦ من الكتاب المجعى الصادر في سنة ١٩٦٩ بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الثلاثين
لسنة ١٩٦٤ - هو :

« يجوز تأنيث ما جاء على صيغة : « فاعل » من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء وإن لم يقصد
الحدوث » . ا هـ

فإن كانت الصفة طارئة ، والقصد منها الحدوث لا الثبوت ، وجب الإتيان بالتاء ؛ نحو : هذه
مرضعة الآن أو غداً ، وحاملة اليوم أو غداً . ومن هذا قوله تعالى في آهول القيامة : (يومَ تَرَوْنَهَا تَدْعُهُنَّ
كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ . . .) ، أى : التي هي في حالة إرضاع طارئ ، تلقم صبيها ثديها (انظر
« ب » من الزيادة في ص ٥٩٧) . ولو قال : « مرضع » بحذف التاء لكان المراد : التي من شأنها
ومن غرائزها الإرضاع ، لا أنها تمارسه وقت التكلم فعلاً أو في وقت محدد معين .

ومما سبق يفهم المراد من قول اللغويين : إن الصفات المختصة بالمؤنث - كرضع - إن قصد بها الحدوث
(أى : الوصف المؤقت الطارئ في أحد الأزمنة) لحقها التاء ؛ فيقال : مرضعة ، وإن لم يقصد بها هذا لم
تلقحها ؛ فإن كان المعنى ليس خاصاً بطبيعة المرأة وجب إثبات التاء ؛ كقولنا : شاهدت حاملة ؛ تريد :
امرأة تحمل على رأسها أو كتفها شيئاً ، لأن الحمل على الرأس أو على الكتف ليس من خصائصها وحدها ،
وإنما يشاركها فيه الرجل . ومن ثم كان حذف التاء ممنوعاً إذا وقع في لبس ؛ فلا يقال : في الحقل ضامر ،
وتحت الشجرة عانس ، لأن الضامر والانس يقال للمذكر وللمؤنث ؛ فإذا حذف التاء عند إرادة المؤنث ،
لم يتبين المراد .

المشتقة^(١) . ومن أمثلته : قتييل وجريح في مثل : انجلت المصادمة عن فتاة قتييل وفتاة جريح ؛ بحذف التاء جوازاً^(٢) لعدم الحاجة إليها ؛ إذ اللبس مأمون في هذه الصورة . فإن شاع استعماله استعمال الأسماء المجردة - بأن لم يُعرف نوع الموصوف^(٣) - وجب ذكرها لمنع اللبس ؛ نحو : حزنتُ لقتيلة المصادمة . ومثل : رأيت في المجزر ذبيحة ، أو نطيحة ، أو أكيلة الذئب ؛ بمعنى ؛ مذبوحة ، ومنطوحة ، ومأكولة .

فإن كان « فَعَمِيل » بمعنى : « فاعِل » فالأكثر مجيئها ؛ كقول شوقي :

قِطَطِي جِدُّ أَيْفِهِ وهى للبيت حليفه
هى ما لَمْ تتحرك دُمِيَّة البيت الظريفه

ومن حذفها قوله تعالى : (وما يدريك لعلَّ الساعةَ قريبٌ) ؟ وقول العرب حِلَّةٌ خَصِيفٌ (أى : ذات لونين ، بياض وسواد) ، ومِلْحَتَمَةٌ جديد ، وريح خَرِيْقٌ (شديدة البرد ، كثيرة الهبوب) ، وقول شاعرهم :
فديتك ! ! أعدائى كثير ، وشِقَّتِي^(٤) بعيدٌ ، وأشياعى لَدِيكٍ قليلٌ

* * *

وما تقدم يتبين أن للتاء الفارقة مع المشتق ثلاثة أحوال ؛ فتارة تكون ممنوعة

(١) يراد بها هنا : الأسماء المتجردة للاسمية المحضة ؛ فلا تتبع موصوفاً ، لا في اللفظ ولا في المعنى ؛ إذ لا تجرى على موصوف ظاهر ؛ ولا ملحوظ لدليل - كما في الأشموني والخضري -

(٢) نضوا على أن الحذف هو الغالب . ويقول « الصبان » : « يؤخذ من صنعهم أن لحوق التاء « فَعَمِيلًا » بمعنى : « مفعول » خلاف الغالب لإشاذ) ا هـ . ثم انظر : « ب » الآتية في ص ٥٩٧ .

(٣) ليس المراد بالموصوف هنا الموصوف الصناعى - الاصطلاحى - المعروف بالمنعوت ، وإنما المراد الموصوف المعنوى الذى يتصل به معنى المشتق . فيشمل : الفتاة قتييل ، بحذف التاء ، مع أن الفتاة مبتدأ ، وليست موصوفاً صناعياً (أى : ليست : منعوتاً) ولا فرق في الموصوف المعنوى بين الملفوظ ، والملاحظ في الكلام ؛ وهو المحذوف اكتفاء بقريضة تدل عليه ؛ كإشارة إليه ، أو ضمير يعود عليه ؛ ويبين نوعه ، أو شيء آخر يوضح أمره ، نحو : قتييل من النساء ؛ فلا تجيء التاء في هذه الحالات ، مجازاة للأحسن . فالمعول عليه في الموصوف هو العلم بنوعه وإن لم يكن المشتق نعتاً تابعاً له حقيقة . سواء أذكر موصوف أم لا .

(٤) من معانى الشِقَّة (بضم الشين المشددة وكسرهما) : الناحية التى يقصدها المسافر .

الدخول عليه . وتارة تكون قليلة الدخول . وهي مع قلتها مقيسة^(١) . وفي غير النوعين السالفين كثيرة وقياسية .

أما مع غير المشتق - وهو الأجناس الجامدة - فمقصورة على السماع الوارد في بعض الألفاظ ، ولا يصح القياس عليها^(٢)

(١) لأنها قلة نسبية لا تمنع القياس ، وليست ذاتية تمنعه - كما عرفنا -

(٢) طبقاً للنص الصريح الذي نقلناه عن « الصبان » - في رقم ٥ من هامش ص ٥٩٠ - وقد

عرض ابن مالك المشتقات التي لا تدخلها التاء ؛ فقال :

وَلَا تَلِي - فَارِقَةٌ - فَعُولًا أَصْلًا . وَلَا الْمِفْعَالُ ، وَالْمِفْعِيلُ

كَذَلِكَ : مِفْعَلٌ . وَمَا تَلِيهِ «تأ» الفرقِ مِنْ ذِي ، فَشُدُودٌ فِيهِ

(ذى : هذه : يريد : ما تلحقه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ . أى : أنه شاذ) . ثم انتقل

إلى حكم فَعِيلٍ ، فقال :

وَمِنْ «فَعِيلٍ» كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ - غَالِبًا «التأ» تَمْتَنِعُ

«تبع موصوفه» ، أى : جاء بعده تابئاً له . والغرض أن يكون له موصوف معروف ، سواء أكان

الموصوف منوعاً ، صنعياً أم غير منوع ، مذكوراً أم غير مذكور على الوجه السابق في الرقم الثالث من

هامش الصفحة السابقة . وقالوا إن بيت ابن مالك يخلو من التقصير لو كان :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفَهُ - غَالِبًا - التَّأ تَمْتَنِعُ

زيادة وتفصيل :

(١) صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين (كصاحب المفصل وشارحه ابن يعيش ، في ص ١٠٢ ج ٥) بأن الأربعة الأولى السالفة ^(١) يشترط لحذف التاء منها ما يشترط في « فَعِيل » ^(٢) ، ونصّوا على أنك تقول : صبورة ، ومعطارة ، إذا لم يُعرف الموصوف ؛ فيقول ابن يعيش : « إن هذه الأسماء إذا جرت على موصوفها ^(٣) لم يأتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس ؛ نحو : رأيت صبورة ، ومعطارة ، وقتيلة بنى فلان . . . » .

وهذا تصريح واضح لا يدع مجالاً للتردد في الأخذ به . وتجب ملاحظة الحكم الخاص بصيغة : « فَعُول » بمعنى : « فاعل » ، وقد سبق في رقم ١ من ص ٥٩١ وما بعدها ، وفي هوامشها .

(ب) وفي الكلام على : « فَعِيل » يقول سيبويه في كتابه (ج ٢ ص ٢١٣) ما نصه : « (وأما « فَعِيل » إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء ، وهو بمنزلة : « فَعُول » ولا تجمعها بالواو والنون كما لا تجمع صيغة : فَعُول ^(٤) . . . و . . . » .

« وتقول : شاة ذَبِيح ، كما تقول : ناقة كَسِير ، وتقول : هذه ذبيحة فلان وذبيحتك . ذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذُبِحَت . ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حية ؟ وإنما هي بمنزلة ضَحِيَّة . وتقول : شاة رَمِي ، إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت . وقالوا : بشس الرَّمِيَّة الأرنب ، إنما تريد : بشس الشيء مما يرى . فهذه بمنزلة : الذبيحة . وقالوا : نعجة نطيح ، ويقال - أيضاً - : نطيحة . شبهوها باسمين وسميئة . . . وقالوا : رجل حميد ، وامرأة حميدة . يشبه بسعيد وسعيدة ، ورشيد ورشيدة حيث كان نحوهما في المعنى ، واتفق في البناء ^(٥) . . . » . اهـ

قال شارحه أبو سعيد السيرافي تعليقاً على المثال : « هذه ذبيحة فلان وذبيحتك »

(١) في ص ٥٩١ - وما بعدها . (٢) سبق في ص ٥٩٤ .

(٣) سبق شرح المراد من الموصوف في هذا الباب رقم ٣ من هامش ص ٥٩٥ .

(٤) انظر « الملحوظة الهامة » التي في رقم ١ من هامش ص ٥٩٢ وتختص بصيغة « فَعُول » من حيث تأنيها ، وتذكيرها ، وإفرادها ، وعدم الإفراد . . .

(٥) الصيغة .

ما نصه : (لم أر أحداً علل في كتاب إلحاق التاء . والعللة فيه عندي أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء ، وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل ، لأنه كالفعل المستقبل ؛ ألا ترى أنك تقول : امرأة حائض . فإذا قلت حائضة غداً لم يحسن فيه غير الهاء (التاء المربوطة) . وتقول : فلان ميت إذا حصل فيه الموت . ولا تقل : مائت . وإذا أردت المستقبل قلت : مائت غداً ، فتجعل فاعلاً جارياً على فعله) .

وجاء في « تاج العروس شرح القاموس » - مادة : قتل - ما نصّه : (قال الرضى : وما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه « التاء » - فتعيل ، بمعنى : مفعول . إلا أن يحذف موصوفه ؛ نحو : هذه قتيلة فلان وجريحته . ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى « فاعل » قد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً ؛ نحو : امرأة قتيلة ؛ كما يحمل « فعيل » ، بمعنى : « فاعل » عليه فتحذف التاء ، نحو : ملحفة جديد) ا هـ .

من كل ما سبق يتبين تأويلهم لما ورد من « فعيل » بمعنى « مفعول » مختوماً بالتاء . وفي بعض هذه التأويلات تكلف واضح . ومن اليسير كشف ما فيها من الخطأ الذي يمنع قبولها . هذا إلى أن كتب اللغة ومعاجمها تحوى أمثلة أخرى متعددة مختومة بالتاء ، ولا تحتل تأويلاً سائغاً . فالخير في الاقتصار على ما نقلناه^(١) عن بعض المحققين من أن الأكثر هو حذف التاء عند أمن اللبس ؛ بسبب وجود الموصوف ، وعدم استعمالها استعمال الأسماء غير المشتقة ، وهذا رأى سديد يحسن الأخذ به ، بالرغم من أن أكثر النحاة لم يذكروه مع جواز استعمال الرأى الآخر .

(ح) لأسماء الجموع حكم خاص ورد في بعض المراجع اللغوية^(٢) ، ونصه : « القوم : يذكر ويؤنث ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا

(١) في ص ٥٩٤ وما بعدها .

(٢) هو : تاج العروس ، شرح القاموس . مادة : قام . وقد سبق في الجزء الثاني - م ٦٦ باب :

أحكام الفاعل ، في الحكم السادس - ما له صلة قوية بما نحن فيه .

كانت اللادميين — تذكر وتؤنث ؛ مثل : رَهْطٌ^(١) ، وَنُفَيْرٌ^(١) ، وَقَوْمٌ... قال الله تعالى : (وكذب به قومك، وهو الحق...) ، فذَكَرَ . وقال : (كذبت قومٌ بسوح...) . فَأَنْثَ . قال الجوهري : فإن صَغَرَتْ لم تدخل فيها الهاء (التاء) ، وقلت : نُويِم ، وَرُهَيْط ، وَنُفَيْر... وإنما يلحق التأنيث فعله وتدخل الهاء^(٢) فيما يكون لغير الآدميين ؛ مثل : الإبل ، والغنم... لأن التأنيث لازم لهذا النوع^(٣)... «
ثم قال : حكى ثعلب أن العرب تقول : يأبها القوم كفوا عنا . وكفنا عنا ، على اللفظ وعلى المعنى . وقال مرة : المخاطب واحد ، والمعنى الجمع) ا هـ .

(١ و ١) يرى بعض النحاة أن كلمتي : « رهط » و « قوم » مذكرتان ليس غير . ورأيه مرفوض بهذا النص . وبزيادة التاء وحذفها من الفعل في الآيتين التاليتين ، والفاعل فيهما هو كلمة : « قوم » .
(٢) يريد : تاء التأنيث المربوطة .
(٣) الحكم بدخول هذه التاء لزوماً إنما هو في حالة التصغير وحدها ، وهذه الجملة مكملة لما قبلها من كلام الجوهري . وقد نقل « المصباح المنير » كلامه هذا في مادة « غنم » فقال ما نصه : « (قال الجوهري : الغنم اسم مؤنث موضوع بجنس الشاء ، يقع على الذكور ، والإناث ، وعليهما . ويصغرفتدخل الهاء ، ويقال : غنيمية ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين ، وصغرت ، فالتأنيث لازم لها .) » ا هـ .

(العلامة الثانية) (١):

وأما ألف التأنيث المقصورة فقد زيدت سماعاً في آخر الأسماء المعربة ، سواء أكانت جامدة أم مشتقة ؛ تبعاً للمسموع عن العرب ؛ ولا تدخل في غير الوارد عنهم ؛ فما أدخلوها على آخره صار وحده مؤنثاً بها .

وللأسماء التي تدخلها أوزان مختلفة ؛ بعضها نادر مبعر في المراجع اللغوية ، يصعب معرفته والاهتداء إلى أنه مؤنث إلا بمعونة تلك المراجع ، وإرشادها . وبعضها شائع في الكلام الفصيح ، مشهور الصيغة بالتأنيث ؛ فتي عُرِفَت صيغته دلت — في الأعم الأغلب — على أنها لمؤنث ، دون حاجة إلى مرشد أو معين . وصيغ هذا النوع تكاد تنحصر في الأوزان الآتية التي يدل كل وزن منها على أن الكلمة مؤنثة ؛ وهي أوزان سماعية لا يجوز زيادة وزن على الوارد المسموع منها عن العرب — كما تقدم — :

١ — فُعَلَمَى (بضم ففتح ، ففتح) كُشْعَبَيْ ، وأدَمَى . . . اسمين لموضعين ، وأرَبَيْ ، اسم للداهية .

٢ — فُعَلَمَى (بضم فسكون ففتح مع مدّ) . مثل : بُهْمَى : اسم نبت — وطُولَى ، أنثى للوصف : أطول — وحُبْلَى ، وصف للحامل — ورُجْعَى : مصدر للفعل : رجع (ومنه قوله تعالى : « إنَّ إلى ربك الرجُوعَى ») .

٣ — فَعَلَمَى (بفتحات) ، مثل : بَرَدَى ، اسم نهر بالشام (٢) — وحَيَّيْدَى وصف في مثل : ناقة حَيَّيْدَى ، أى : تحيد عن ظلها وتحاول الفرار منه (٣) — ومَرَطَى ، وبَشَشَكَى ، وجَمَرَى . . . والثلاثة مصادر . ومعناها واحد : هو

(١) سبق الكلام على العلامة الأولى في ص ٥٩٠ . أما الثالثة في ص ٦٠٣

(٢) يخترق دمشق .

(٣) جاء في الصبان في هذا الموضع ما نصه : « يقال : حمار حَيَّيْدَى — بجاء مهمل ، فتحية ، فдал مهمل — أى : يجيد عن ظله لنشاطه ولم يجيء . نعت مذكر على : « فَعَلَمَى » غيره ، كما في الصحاح والقاموس . » ا هـ .

لكن جاء أيضاً في لسان العرب وفي التاج — مادة : « بَشَشَكَ » — أنه يقال : « رجل بَشَشَكَى الأمر » ، أى : يعجل صريمة أمره .

المِشِيَّة السريعة . وأفعالها : مَرَّط ، وَبَشَكَك ، وَجَسَمَز ، ثلاثية مفتوحة الوسط .

٤ - فَعْلَمَى - بفتح فسكون... (جمعاً ؛ كَقَسَمَلَى ، وَجَرَحَى ، وَصَرَعَى) ،
أو : (مصدرأ ؛ كَدَعَوَى ، مصدر : دعا) ، أو : (وصفاً^(١)) ؛ كَسَكْرَى ،
وسَيْفَى ، وَشَبَعَى ، وَكَسَلَى . . . مؤنث سكران ، وسَيْفَان ، - بمعنى : طويل -
وشبعان ، وكسلان) . فإن كان « فَعْلَى » اسماً (كَأَرْطَى^(٢) وَعَلَمَى^(٣)) فقبل ألفه
للتأنيث فيمنع للصرف ، وقيل للإلحاق فلا يمنع .

٥ - فُعْلَامَى (بضم أوله ، وفتح ثانيه بغير تشديد) ، مثل : حُسْبَارَى
وسُمَامَى السمين لطاثرين ، وسُكَارَى جمع سَكْرَان ، وَعُلَادَى - وصفاً -
بمعنى : شديد ، يُقال : جملٌ عُلَادَى : أى : قوى شديد .

٦ - فُعْلَمَى (بضم أوله ، وفتح ثانيه مع تشديده) . مثل : سُمَهَى ، اسم
للباطل والكذب ، واسم الهواء المرتفع .

٧ - فِعْلَامَى (بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه المدغم في مثله) ،
مثل : (سَبَطْرَى ؛ اسم لِمِشِيَّة فيها تبختر) ، (ودِفَسَى ، اسم لمشيئة فيها
تدفق وإسراع) .

٨ - فِعْلَمَى (بكسر ، فسكون ، ففتح) جمعاً ، كِحِجْلَمَى الذى مفردة :
حِجَل (بفتحين) اسم طائر . أه مصدر أكذ كَرَى ؛ (مصدر الفعل : ذَكَر ،
يذكر ، ذَكَرًا ، وَذَكَرَى) .

٩ - فِعْيَلَى (بكسر أوله ، فكسر ثانيه مع تشديده) ، مثل : (حِشِيَّتَى
اسم مصدر للفعل : حَشَّ عَلَى الشئ إِذَا حَضَّ عَلَيْهِ) ، (وَخِيسِفَى ، اسم بمعنى :
الخلافة) .

١٠ - فُعْلَمَى (بضميتين : فتشديد ثالثه مع فتحه) ، مثل : (كُفْرَى ،

(١) ويعبر عن المشتق من الأسماء بالوصف أو الصفة - كما قلنا في رقم ٣ من هامش ص ٥٩٥ - ،
وهو غير الوصف أو الصفة بمعنى : النعت .

(٢) شجر . (المفرد : أَرْطَاة) .

(٣) نبت . (للمفرد والجمع) .

اسم لوعاء يوضع فيه طلع النخل ، واسم للطلع نفسه) . و (بُدْرَى وَحُدْرَى ، اسمين بمعنى : التبذير والحذر) .

١١ - فُعَيْلَى (بضم أوله ، وفتح ثانيه المشدد) ، مثل : خُلَيْطَى ، اسم للاختلاط . يقال : اختلف القوم ووقعوا في خُلَيْطَى . أى : اختلف عليهم أمرهم ، ومثل : قُبَيْطَى ، اسم لنوع من الحماوى ، ولُغَيْزَى ، اسم اللغز .

١٢ - فُعَالَى (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، مثل شُقْقَارَى ، وخُبَّازَى اسم نبتين ، وخُضْرَارَى اسم طائر . . . (١)

« ملحوظة » : من الأوزان النادرة :

فَعَيْلَى : مثل خَيْسَرَى ، للخسارة - فَعْمَاوَى : مثل : هَرْمَزَوَى ، اسم نبت . - فَعَمَوَاكَى : اسم نوع من المشى . - فَيْسَعُولَى : مثل : فَيْضُوضَى ، اسم للمفاوضة ، أى : الاشتراك فى الشيء . - فَوَّعُولَى : مثل : فَوَّضُوضَى : اسم بمعنى المفاوضة . - فَعْلَايَا ، مثل : بُرْحَايَا ؛ كلمة تقال عند التعجب من شىء .

..... و..... و.....

(١) يقول ابن مالك فى قسى ألف التانيث :

وَأَلِفُ التَّانِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ : أُثْيُ الغُرِّ
« الغر » جمع ، مفرد المذكر : أغرّ ، والمؤنث : غرّاء ، ثم انتقل بعد هذا إلى سرد الأوزان المشهورة للألف المقصورة فقال :

والإشْتِهَارُ فى مَبَانِي الأَوَّلَى يُبْدِيهِ وَرَنُ : أُرْبَى ، وَالطُّوَلَى
وَمَرَطَى ، وَوَرَنُ فَعَلَى جَمَعًا أَوْ : مَصْدَرًا ، أَوْ : صِفَةً ، كَشَبَعَى
وَكُجْبَارَى ، سُمِّى ، سِبْطَرَى ذِكْرَى ، وَحِثْبَى مع الكُفْرَى
كذالك : خُلَيْطَى مع الشُّقْقَارَى وَأَعَزُّ لغير هذه اسْتِنْدَارَا

(اعز : انصب - استندارا ، ندره) أى : انصب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى القلة القليلة

الذاتية ، والندرة

(العلامة الثالثة) (١) :

وأما ألف التانيث الممدودة (٢) . فكأختها المقصورة في أنها سماعية محضة ، لا تدخل في غير الوارد عن العرب . وقد زادها العرب في آخر بعض الأسماء المعربة الجاهلية ، أو المشتقة للدلالة على التانيث . وأوزانُ الأسماء السماعية التي تحتويها مختلفة ؛ بعضها نادر مفرق في المظان اللغوية ، وهي التي ترشد إليه ؛ وبعضها شائع مشهور يُعرف بمجرد سماع صيغته . ومنه الأوزان الآتية :

١ - فَعْلَاء - بفتح فسكون ، (كصحراء ، اسم للبقعة القفرة) .
و (رَعْبَاء ، مصدر للفعل : رَغِب) و (حمراء مؤنث : أحمر ، . . .)
و (طَرَفَاء ، اسم جنس جمعي (٣) ، مفردة : طَرَفَاء - في الأكثر - ، وهي نوع من شجر الأثل) .

(٢ ، ٣ ، ٤) أَفْعَالَاء - بفتح الهمزة ، مع كسر العين ، أو مع فتحها ، أو ضمها - كأرْبُعَاء ، اسم لليوم المعروف . (ومن معانيه إذا كان مفتوح الهمزة مضموم الباء : عمود الخيمة) .

٥ - فَعْلَلَاء (بفتح ، فسكون ، ففتح) ، مثل : عَقْرَبَاء اسم لمكان ، واسم لأنثى العقرب .

٦ - فِعَالَاء (بكسر ، ففتح) ، مثل : قِصَاصَاء ، اسم للقصاص .

٧ - فَعْلَلَاء (بضم فسكون ، فضم) ، مثل : قُرْفُصَاء ، اسم لنوع من القعود .

٨ - فاعُولَاء ، مثل : عاشوراء ، اسم لليوم العاشر من المحرم .

٩ - فاعِيَاء ؛ (بكسر العين ، بعدها لام مفتوحة غير مشددة) ، نحو : قاصِعَاء ، وغائباء ، وناقفاء ، وكلها اسم لبحور اليتروبع (٤) . . .

(١) سبق الكلام على العلامة الأولى في ص ٥٩٠ وعلى الثانية في ص ٦٠٠ .

(٢) يرى البصريون : أن ألف التانيث الممدودة هي ألف في آخر الاسم ، زائدة للتانيث ، وقبلها ألف زائدة أخرى ؛ فنقلب الثانية الدالة على التانيث همزة ، كما في الأوزان التي سنذكرها .

(٣) الأرجح أن « طَرَفَاء » ليس جمع تكسير ؛ لعدم وجود هذه الصيغة بين أبنيتهم . - صَبْعَان - .

(٤) حيوان أكبر قليلا من الفأر ، يدها أقصر من رجله .

- ١٠ - فِعْلِيَاءَ (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فياء مفتوحة مخففة : . . .) ،
نحو : كِبِيرِيَاء ، اسم للتكبير .
- ١١ - مَشِيءٌ ولاء (بفتح ، فسكون ، فضم) ، نحو : مَشِيءٌ وخاء ، اسم
لجماعة الشيوخ ، واسم للأمر المختلط .
- ١٢ - فَعَمَلَاءَ (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : بَرَأَسَاءُ ؛ اسم للناس ،
وبَرَأَكَاء : اسم لمعظم الشيء وشدته . ومنه قول الشاعر :
ولا يُسْجِي من العَمَمَاتِ إلا بَرَأَكَاءُ القتالِ ، أو الفِرَارُ
يقال ؛ وقعوا في بَرَأَكَاءِ الأمرِ ، أو القتالِ ؛ أى : في شدته وأكثره .
- ١٣ - فَعَمِيَاءَ (بفتح ، فكسر) ، نحو : فَمِرِيَاءَ ، وكَمِرِيَاءَ ، اسمين لنوعين
من التمر .
- ١٤ - فَعَمُولَاءَ (بفتح ، فضم) ، نحو : جَمَلُوَلَاءَ^(١) .
- ١٥ - فَعَمَلَاءَ (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : جَمَنَفَاءَ ، اسم لموضع) ، (وقَرَمَاءَ ،
اسم لموضع أيضاً) .
- ١٦ - فَعَمَلَاءَ (بكسر أوله ، وفتح ثانية ، نحو : سَمِيرَاءَ ، اسم لثوب
مخطط مخلوط بالحرير ، واسم لنبت ، وللذهب .
- ١٧ - فَعَمَلَاءَ (بضم ، ففتح ، فلام مفتوحة) ؛ نحو : خَمِيَلَاءَ ، اسم
للكبير والاختيال^(٢)

* * *

(١) بلدة بالعراق

(٢) سرد ابن مالك الأوزان السماعية المشهورة لألف التأنيث المدودة في ثلاثة أبيات ختم بها
الباب ، هي :

لِمَدَّهَا : فَعَمَلَاءُ ، أَفَعِلَاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ، وَفَعَمَلَاءُ
ثم فَعَمَلًا ، فَعَمَلًا ، فاعولًا ، وفاعِلَاءُ ، فِعْلِيَاءُ ، مفعولًا
ومطلق العين : «فَعَمَلًا» . وكذا «فَاء» مطلق «فَعَمَلَاءُ» أَخَذَا

وما تجدر ملاحظته أن كل وزن مسبوغ مما سبق لا بد أن يكون مختومًا « بالهمزة » وإنما تركها ابن مالك
لوزن الشعر ، وأن المراد بمطلق العين «فَعَمَلًا» ، هو ما كان على وزن : «فَعَمَلَاءُ» مطلق العين مختومًا
بالهمزة ؛ بأن يصح ضمها عن العرب نحو : جَمَلُوَلَاءَ ، أو فتحها نحو : بَرَأَسَاءَ ، أو كسرهما نحو : قَمِرِيَاءَ ،
يعني لإطلاق العين أنها غير مقيدة بحركة من الثلاث ، وكذا مطلق « الفاء » أن أوله غير مقيد بحركة ، فقد
فكون مفتوحًا ، أو مضمومًا ، أو مكسورًا ، في نحو : جَمَنَفَاءَ ، سَمِيرَاءَ ، وَخَمِيَلَاءَ ، وهي الأوزان الثلاثة الأخيرة
فيما عرضناه .

المقصور ، والممدود (١) .

(١) المقصور هو : الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة (٢) ؛ مثل : الهدى - الهوى - المولى - فى قول أحد الزهاد : (كلما جنحت نفسى إلى الهوى تذكرت غضب المولى ؛ فيرجعنى التذكر إلى الهدى) . ومثل كلمة : « الغنى » فى قولهم : خيرُ الغنى غنى النفس .

فليس من المقصور الأفعال المختومة بالألف ، مثل : دعا - ارتضى - يخشى . . . ، ولا الحروف المختومة بالألف ؛ مثل : لا - إلى - على . . . ، ولا الأسماء المبنية المختومة بألف ؛ مثل : إذا ، أو : ما الموصولة ، ونحوهما . . . ، ولا الأسماء المعربة المختومة بحرف علة غير الألف ؛ مثل : (الداعى ، الهادى) - (أدكو (٣) ، طوكيو (٤)) . . . ولا المثنى فى حالة رفعه ، ولا الأسماء الستة فى حالة نصبها ، لأن الألف فى هاتين الحالتين غير ثابتة ؛ إذ ألف المثنى لا توجد فى حالة نصبه أو جره ، وألف الأسماء الستة لا توجد فى حالة رفعها أو جرهما .

وحكم المقصور الإعراب بالحركات المقدرة على آخره فى جميع حالاته (٥) ؛ وإذا

(١) هما من أقسام الاسم المعتل الآخر . والنحاة لا يطلقونهما على اسم إلا إذا كان معرباً . أما اللغويون والقراء ، فلا يتقيدون ؛ فيطلقونهما على الاسم ، سواء أكان معرباً أم مبنياً ؛ فيقولون : فى «أولاء» اسم إشارة : إنه ممدود ، وفى «أولى» اسم إشارة أيضاً : إنه مقصور ، مع أنهما مبنيان .
أما الكلام على المنقوص من ناحية تعريفه مفصلاً فى > ١٦ م ١٧٢ - وأما من ناحية تثنيته ، وجمعه فى هامش ص ٦١٣ .

وبقى قسم ثالث ، هو الاسم المعتل الآخر بالواو (وسيجئ الكلام عليه وبيان حكمه فى هامش ص ٦١٤) وما يتصل بالأقسام السابقة ويزيدها بياناً وتوفية ما سبق عنها فى الجزء الأول (م ١٦ ص ١٦٩ ، ورقم ٤ من هامش ص ٢٩١ م ٢٤ ، ورقم ١ من هامش ص ٣١٠ م ٢٦) .

(٢) أى : لا تفارقه . وإذا فارقه أحياناً لعله صرفية طارئة - مثل التقاء الساكنين - لم تعتبر المفارقة حقيقية (انظر رقم ٦ من هامش ص ٦٠٥) .

(٣) بلد فى مصر .

(٤) حاضرة اليابان .

(٥) وبسبب هذا الحكم كان بعض النحاة الأوائل يسميه - وهذا لا يصح الآن بعد استقرار المصطلحات ، وثباتها - : «المنقوص» لأن الألف فى آخره حلت محل الياء والواو ، وهما يتحركان رفعاً ، ونصباً ، وجرًا . أما الألف فلا تتحرك فنقص فى الظاهر بسببها .

(راجع كتاب «المقصور والممدود» لابن ولاد المتوفى هـ حول سنة ٣٣٢ وقد سبق =

جاء بعد ألفه تاء التأنيث - نحو : فتاة ، مباراة - زال عنه اسمه وحكمه ، وصار الإعراب على هذه التاء^(١) . وقد سبق إيضاح هذا كله ، وبيان كثير من تفصيلاته^(٢)

كيفية صوغ المقصور :

المقصور نوعان : قياسي يخضع للقواعد النحوية ، ويصُرُّغه - في العصور المختلفة - الحبير بهذه القواعد . وسماعى تختص به مراجع اللغة ، ويعرفه المطالع على مفرداتها الواردة عن العرب .

والقياسي يصاغ على صور متعددة ؛ منها :

١ - أن يصاغ المقصور مصدرًا على وزن : « فَعَمَلٌ » (بفتح أوله وثانيه) ، بشرط أن يكون فعله الماضي ثلاثيًا ، لازمًا ، معتل الآخر بالياء ، على وزن : « فَعَمِلَ » (بفتح فكسر) وبشرط أن يكون لهذا المصدر المعتل الآخر وفعله المعتل الآخر بالياء - نظائر على وزنه من الفعل الصحيح الآخر ، مصدره صحيح الآخر أيضًا ، بحيث يتفق الفعلان والمصدران في وزنهما ؛ نحو : ثَرَى^(٣) الرجلُ ثَرَى - هَوَى^(٤) - هَوَى - شَقَمَى شَقَمًا - جَمَوَى^(٥) - جَمَوَى^(٦) . . .

= (في ٣ م ٩٧ ص ١٧٤ - باب : « المضاف لياء المتكلم ») أن بعض العرب يقلب ألف المقصور ياء ويدغمها في ياء المتكلم ؛ فيقول في كلمة مثل : « هُدَى » عند إضافتها لياء المتكلم : « هُدَى خير الوسائل للسعادة » ، وفي هذه الصورة يكون معربًا بالياء التي أصلها الألف ، بدلا من حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف ، فهو مما ناب فيه حرف عن حركة . لكن هذا الرأي لا يحسن اليوم محاكاته - مع جواز المحاكاة - منعا لفوضى التعبير ، والإساءة إلى البيان .

(١) لأنه يشترط في المقصور أن يكون محتوماً بألف لازمة تجرى عليها علامات الإعراب مقدرة . وهذا الشرط الأساسي لا يتحقق إذا جاءت تاء التأنيث بعد ألفه ، كما في المثالين السالفين (فظة - مباراة . . .) - ونظائرهما - ؛ إذ تصير الألف حشواً (أى : غير منطوقة) وتصير علامات الإعراب ظاهرة على تاء التأنيث وحدها ؛ لأنها الحرف الأخير . وتظل الألف قبلها ثابتة معها في حالة التنثية ، فلا تنقلب شيئاً ، ولا تجرى عليها علامات الإعراب ، - كما قلنا - وثبتت التاء أيضاً في حالة التنثية ، كى تدل على التأنيث ، وتليها علامتا إعراب المثني ، فيقال فتاتان - فتاتين - مباراتان - مباراتين . . . وهكذا .

(٢) ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

(٣) بمعنى : غنَّى ، أى : اغنى . (٤) أحب . (٥) أحب ، أو : حزن .

(٦) وزن هذه المصادر على حسب أصلها هو : فَعَمَلٌ - بفتح الأول فالثاني : (أى : =

ونظائرها من الصحيح الآخر : فَرِحَ فرحًا - أَشِرَ أشيرًا - بَطَرَ بَطْرًا - ورمَ ورمًا . . . لأن « فَعِلَ » اللازم قياس مصدره - في الغالب - « فَعَعَلَ » ، كما عرفنا^(١) . فالمصادر : (ثَرَى - هَوَى شَقْمًا - جَوَى) هي وأشباهاها ، نوع من المقصور القياسي .

٢ - ومنها : أن يصاغ المقصور المفرد جمعًا للتكسير على وزن : فَعِلَ (بكسر ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فِعْلَةٌ » المختومة بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة ؛ وبشرط أن يكون لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما ؛ نحو : حِلْيَةٌ وحِلْيَتِي - بِنْيَةٌ^(٢) وبِنْيَتِي - رِشْوَةٌ ورِشْوَاتِي - فِرْيَةٌ^(٣) وفِرْيَتِي - مِرْيَةٌ^(٤) ومِرْيَتِي - فجموع التكسير السابقة^(٥) هي وأشباهاها - نوع من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح : قُرْبَةٌ وقُرْبَتِي - فِكْرَةٌ وفِكْرَتِي - نِعْمَةٌ ونِعْمَتِي - حِكْمَةٌ وحِكْمَتِي . . . لأن « فِعْلَةٌ » السالفة يكثر جمعها على : « فَعِلَ » . . .

٣ - ومنها : أن يصاغ المقصور المفرد جمعًا للتكسير على وزن : « فُعِلَ » (بضم ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فُعْلَةٌ » المختومة بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة . وبشرط أن يكون للمفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما - ، نحو : دُؤْيَةٌ ودُؤْيَتِي - رُمَيْسَةٌ ورُمَيْسَتِي - قُدْوَةٌ وقُدْوَتِي - قُوَّةٌ وقُوَّتِي - كُوَّةٌ وكُوَّتِي . . . فجموع التكسير السالفة^(٥) هي - وأمثالها - نوع من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح : غُرْفَةٌ وغُرْفَتِي - رُكْبَةٌ ورُكْبَتِي - طُرْفَةٌ وطُرْفَتِي - قُرْبَةٌ وقُرْبَتِي ؛ لأن « فُعْلَةٌ » يكثر جمعها للتكسير على : فُعِلَ .

= ثَرَى - هَوَى - شَقْمًا - جَوَى . . . تحرك حرف العلة الأخير (وهو الواو والياء) وانفتح ما قبله، فانقلب ألفاً، ثم حذفت الألف وجوباً في النطق، لأن ألف المقصور تحذف حتماً عند تنوينه لانتقامها ساكنة مع التنوين، فهي محذوفة لفظاً لعله صرفية، والمحذوف لعله تصريفية بمنزلة الثابت . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٠٥) .

(١) وهذا إن لم يكن دالاً على لون ، أو معالجة ، أو شيء ثابت . وتفصيل هذا كله في الباب الخاص ؛ وهو باب : أبنية المصادر (ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨) .

(٢) الشيء المبني . (٣) كذب . (٤) شك .

(٥ و ٥) وقد جرى على أصولها من الإعلال ما شرحناه في رقم ٦ من هامش الصفحة السالفة .

٤ - ومنها : أن يصاغ المقصور ضياغة اسم مفعول ، وفعله الماضي معتل الآخر ، يزيد على ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون لاسم المفعول وفعله نظائر من صحيح الآخر ، على وزنهما ؛ (نحو : مُعْطَى ، وفعله : أعطى - مُعْفَى ، وفعله : أعفَى) . . . ونحو : (مُرْتَقَى ، وفعله : ارتقى - مُسْتَوَى ، وفعله : استوى) . . . ونحو : (مُسْتَقَى ، وفعله : استقصى - مُسْتَدْعَى ، وفعله : استدعى) . . .

فأسماء المفعول السابقة^(١) من غير الثلاثي هي - وأمثالها - ضرب من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح الآخر : (أكرمت فلاناً فهو مُكْرَم ، وأخبرته فهو مُخْبِر) - (احترمت العالم العامل ؛ فهو مُحْتَرَم ، واجتلبت الرزق بالعمل ؛ فهو مُجْتَلَب) - (استغفرت الله ؛ فهو مُسْتَغْفِر ، واستخلصت الأمر ؛ فهو مُسْتَخْلَص) . . . لأن اسم المفعول القياسي للفعالين السالفين يجيء على هذا الوزن^(٢)

أما المقصور السماعي فينطبق عليه تعريف المقصور ؛ ولكنه لا يخضع للمضوابط السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح . والأمر فيه راجع إلى الوارد المسموع دون غيره . ومن أمثله ؛ فَتَى - ثَرَى - سَنَى^(٣) - حَجَا^(٤) .

* * *

(١) وقد جرى على حرف العلة الأخير منها - وهي أحد حروفها الأصلية - ما جرى من الإعلال الذي سبق في رقم ٦ من هامش ص ٦٠٦ .

(٢) وفي المقصور القياسي يقول ابن مالك في باب عنوانه : « المقصور والممدود » :

إذا اسمٌ استوجبَ من قِبَلِ الطَّرْفِ فتحاً ، وكان ذا نظيرٍ ؛ كالأَسْفِ

فلنظيره المَعْلُ الآخرِ ثُبُوتُ قَصْرِ ، بقياسِ ظَاهِرِ

كفِعَلٍ ، وفُعَلٍ ، في جَمْعِ مَا كفِعْلَةٌ ، وفُعْلَةٌ ؛ نحوُ : الدُّمَى

يقول : إن الاسم الصحيح الآخر إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوباً - مثل : « أَسْفِ » مصدر

الفعل : أَسَفَ - وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير معتل ، مفتوح قبل آخره ، فإن هذا النظير يثبت

له القصر ؛ بمقتضى قياس ظاهر ، أى : قياس لاختفاء فيه ؛ فلا يكون موضع اختلاف . وساق لهذا

الاسم المقصور . وزين يكون عليهما ؛ هما وزن : « فِعْلٌ وفُعْلٌ » والأول منهما جمع مفرد ؛ فِعْلَةٌ ، - ولم

يذكره مثالا ، وقد ذكرنا الأمثلة في الشرح - والثاني منهما جمع مفرد ؛ فُعْلَةٌ ؛ كالدُّمَى ، مفرده : دُمِيَّة .

زيادة وتفصيل :

هناك أشياء أخرى - غير ما سلف - في المقصور القياسي ، منها : ما كان جمعاً لفعليّ ، أنثى الأفعل ؛ كالدُّنيا والدُّنيا ، والقُصوى والقُصَا ، ونظيرهما من الصحيح : الكبيرى والكبير ، والأخرى والأختر . . .

وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء وهو على وزن : « فَعْعَل » ، وعلى الوحدّة بوجود التاء ؛ كحَصَاة وحَصَى ، وقَطَاة وقَطَا ، ونظيرهما من الصحيح ؛ شجرة وشجر ، ومدرة ومدّر .

وكذلك : « المفعّل » مدلولاً به على مصدر ميمي أو على اسم زمان أو اسم مكان ؛ نحو مَسْنَهِي ، ومَسْنَعِي ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ، ومسرح . وكذلك : « المفعّل » مدلولاً به على آلة ؛ نحو : مِرْمَسِي ، ومهدّي (لوعاء الهدية) ونظيرهما من الصحيح : مِخْصَف ومِغْزَل . إلى غير هذا مما أشارت إليه المطولات . . .

(ب) الممدود : هو الاسم العرب الذى آخره همزة قبلها ألف زائدة . . .
 نحو : قمرآء - بدآء - سماء - بناء - حورآء - خضراء . فإذا كانت الهمزة بعد
 ألف أصلية فليس بممدود - اصطلاحاً - ، نحو : ماء . وكذلك إن وقعت الهمزة
 بعد ألف زائدة وفي آخر الاسم تاء التأنيث - نحو : هتآءة - فإنه لا يسمى فى هذه
 الصورة ممدوداً ، ولا تجرى عليه أحكام الممدود ؛ لأن الممدود لا بد أن يكون مختوماً
 بالهمزة ، وتجرى عليها حركات ضبطه ^(١)

وهو قسمان ؛ قياسى ، وهذا من اختصاص النحوى ، وسماعى ، وهو من
 اختصاص اللغوى ، فالقياسى يصاغ على أشكال متنوعة ، منها :

- ١ - أن يصاغ مصدرراً لفعل ماض معتل الآخر بالألف على وزن : « أفعلل -
 بشرط أن يكون لهما نظير فى الصحيح الآخر على وزنهما فى الفعل ومصدره . . .
 - كما شرحنا ^(٢) - نحو : أعطى إعطاء - أربى إرباء - أفننى إفناء - أغننى إغناء . . .
 فالمصادر السالفة (إعطاء - إرباء - إفناء - إغناء . . .) ، وأشباهاها نوع من الممدود
 القياسى . ونظائرها من الصحيح : أقدم وإقدام - أعلن وإعلان - أخبر وإخبار -
 أبرم وإبرام ؛ لأن مصدر الماضى الرباعى السالف يكون على هذا الوزن قياساً .
- ٢ - أن يصاغ مصدرراً لفعل ماض خماسى أو سداسى بشرط أن يكون معتل
 الآخر فى الحالتين ، وأن يكون مبدوءاً بهمزة وصل فيهما ، وله ولمصدره نظائر من الفعل
 الصحيح الآخر ومصدره ، على وزنهما ، نحو : (اعتلى واعتلاء - ارتقى وارتقاء -
 انتهى وانتهاء - . . .) ونحو : (استعلم واستعلام - استقصى واستقصاء - استجدى
 واستجداء - . . .) فالمصادر المذكورة : (اعتلاء - ارتقاء - انتهاء . . .) وكذا :
 استعلاء - استقصاء - استجداء . . .) هى مصادر من نوع : « الممدود » . ونظائرها
 من الصحيح (اكتسب واكتساب - اتخذ واتخاذ - انهمر وانهمار - . . .) وكذا :
 (استغفر واستغفار - استعلم واستعلام - أستظهر واستظهار . . .) ، وهذا الوزن
 هو القياسى لمصدر الفعلين الماضيين السالفين .

٣ - أن يصاغ مصدرراً على وزن : « فُععل » بشرط أن يكون ماضيه ثلاثياً
 معتل الآخر على وزن : فُععل (بفتح أوله وثانيه) ، الدال على صوت ، أو داء ،

(٢) عند الكلام على المقصور فى ص ٦٠٥ .

(١) وهذا هو الحكم العام للممدود

وبشرط أن يكون له نظير من الفعل الصحيح الآخر ومصدره ، على وزنهما . نحو :
عَوَى وعُواءٌ - رَغَا ورُغَاءٌ^(١) - ثَغَا وثُغَاءٌ^(٢) ونحو : مشى بطنه مُشَاءً .
ونظيرهما من الصحيح الآخر : صرَخَ وصُرَاخٌ - دار ودُورٌ - لأنَّ « فَعْعَالًا »
مصدر قياسي للثلاثي الدَّال على صوت أو داء . - كما سبق -

٤ - أن يكون مفرداً بجمع تكسير على وزن : « أَفْعِلة » المختومة بالتاء
المسبوقة بحرف العلة « الياء » بشرط أن يكون هذا المفرد مختوماً بالهمزة المسبوقة
بحرف علة ، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخر ، نحو : كِساءٌ وأكسيةٌ -
رداءٌ وأرديةٌ - بناءٌ وأبنيةٌ - دعاءٌ وأدعيةٌ - دواءٌ وأدويةٌ . . . فالأسماء المفردة
السابقة (كِساءٌ - رداءٌ - بناءٌ - دعاءٌ - دواءٌ . . .) وأمثالها نوع من
« الممدود القياسي » . ونظائرها من الصحيح الآخر : سلاحٌ وأسلحةٌ - حِجَابٌ
وأحجبةٌ - شِفاءٌ وأشفيةٌ ، (بمعنى دواءٌ وأدويةٌ) ، لأنَّ « أَفْعِلة » تكون جمع
تكسير للمفرد الرباعي الذي قبل آخره مَدَّةٌ^(٣) . . .

٥ - أن يصاغ مصدرراً على وزن : « تَبْفَعَالٌ » ، أو صيغة مبالغة على وزن
« فَعْعَالٌ » أو مِفعالٌ . نحو : التَّعْدَاءُ ، والعَدَاءُ ، والمعطاءُ . ونظائرها من
الصحيح تَدْعُوكارٌ - زَرَّاعٌ - مِشْرَابٌ .

أما الممدود السماعي فينطبق عليه اسم الممدود ، ولا تنطبق عليه الضوابط
السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح ؛ كالفَتَاءُ ، بمعنى حدائث السن -
والشَّرَاءُ ؛ بمعنى : الغِنَى - والسَّنَاءُ ، بمعنى : الشرف^(٤) . . .

* * *

(١) الرغاء . صوت الحيوانات ذات الخف ؛ كالإبل . (٢) الفناء : صوت الغنم والمغز .
(٣) وفي الممدود يقول ابن مالك :

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرْفٌ
أى : ما استحق - بحسب القواعد العامة - من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف . (وهذا
يتحقق في مصدر الماضي الرباعي الذي على وزن : « أَفْعَلٌ » وفي الخماسي والسداسي المبدؤين بهمزة وصل) ،
فإن نظيره من مصادر الماضي المعتل الآخر الذي على وزن « أَفْعَلٌ » أو الذي يكون خماسياً أو سداسياً -
معدود . ووضح هذا بمثال هو :

كَمَصَدَّرِ الفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَتْ بِهَمْزٍ وَضَلَّ ؛ كَارِعَوَى وَكَارْتَأَى
(٤) أشار ابن مالك إلى المقصور والممدود السماعيين ببيت واحد هو :

قَصْرُ الممدود ، ومدّ المقصور :

يكاد يقع الاتفاق على صحة قَصْرِ الممدود في الضرورة^(١) وحدها ، ومنه قول المادح يصف من مدحهم بأنهم المثال الأعلى الذي يعرفه الناس للفضائل ، وأنهم أهل الوفاء :

فهمٌ مثلُ الناسِ الذي يعرفونه وأهلُ الوَفَا من حادثٍ وقديمٍ

وقول الآخر في الحمر :

فقلت : لو باكرت مسمونة^(٢) صَفْرًا ، كلون الفرس الأشقر

أى : صفراء^(٣) . . .

أما مد المقصور فالخلاف فيه متشعب^(٤) . . . ، والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه في الضرورة الشعرية - ونحوها - ؛ لأن الشعر وملحقاته محل التيسير . بشرط ألا يؤدي المد إلى خفاء المعنى أو لتبسسه ؛ فيصح : غناء في غنى - نُهاء في نُهى - بلاء في بِلَى . . . ولا يصح هذا في نوع النثر الذى لا يلحق بالشعر في الضرورة ، دون النوع الآخر الذى يلحق به .

= والعَادِمُ النَّظِيرُ : ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ ، بِنَقْلِ : كَالْحِجَا ، وَكَالْحِنْدَا

والمراد بالنقل : السماع (الحذا : الحذاء) .

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ بيان واف عن معنى الضرورة ، وأنها غير مقصورة على الشعر ، بل تشمل أنواعاً أخرى محددة معينة هناك .

(٢) خراً .

(٣) وبين أمثاله القديمة : « لا بُدُّ من صَنَعَا ، وإن طالَ السفر » . أى : صنعاء - بلد باين -

(٤) وفي النوعين يقول ابن مالك :

وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضطراراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ . والعكسُ بخُلْفٍ يَقَعُ

(ذى المد : صاحب المد ، وهو الممدود ، اضطراراً ، أى : للضرورة . خُلْفٌ : خَلْفٌ)

يقول : قصر الممدود للضرورة متفق عليه إجمالاً . أما العكس - وهو : مد المقصور - فيقع بخلف ،

أى : فيجوز وقوعه مع الخلاف في أمر صحته . والرأى الأرجح رفضه كما بينا ، إلا في ضرورة الشعر وملحقاته .

كيفية تثنية المقصور ، والممدود ، وجمعهما تصحيحاً . (١)

(١) تثنية المقصور :

المقصور محتوم بالألف دائماً ؛ فلا يمكن أن تزداد في آخره علامتا التثنية مع بقاء الألف على حالها ؛ لذا يجب قلبها حرفاً آخر يقبل العلامتين ؛

(١) وكذلك كيفية : « المنقوص » حيث البيان في هذا الهامش .

والمراد بجمعي التصحيح : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ؛ لأن مفردهما يصح ويسلم - غالباً - عند جمعه على أحدهما ؛ فلا يدخل على حروفه تغيير في نوعها ، أو عددها ، أو ضبطها ، إلا عند الإعلال أحياناً . بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفردة لا بد أن يتغير عند التكسير ؛ فكأنما يصيبه الكسر - كما قالوا ، وسيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٦ - عند إدخال التغيير عليه ، لنقله من حالة الأفراد إلى حالة الجمع الجديدة . ولهذا السبب اختلف النحاة في كلمة : « بنات » أهي جمع تكسير - (لتغير صيغة مفردتها عند الجمع ؛ ولورودها منصوبة بالفتحة في عدد من النصوص الموسوعة عن العرب كما ينصب جمع التكسير) - ، أم هي جمع مؤنث سالم ؛ لكثرة النصوص الوافرة ، المتأثلة ، على نصبها بالكسرة ، كجمع المؤنث السالم ؟

- وستجيء إشارة لهذا في رقم ٢ من ص ٦٣٢ وفي هامش ص ٦٢٦ رقم ٢ . -

« ملاحظة » الاسم الذي يراد تثنيته إما أن يكون صحيح الآخر (وهو : الذي لا تكون لامه حرف علة ؛ مثل : محمود .) وإما أن يكون بمنزلة صحيح الآخر ، (وهو المحتوم بواو ، أو ياء ، وقبلهما سكون : سواء أكانتا مخففتين ، أم مشددتين ، مثل : ظبي ، وعُضْو ، ومَرْمَرِي ومَنْزَوِي) وإما أن يكون منقوصاً ، (أي : اسماً معرباً في آخره ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ؛ مثل : العال - المستعمل ..) وقد سبق تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ - وانظر رقم ١ من هامش ص ٦٥٥ - . وإما أن يكون مقصوراً ، وإما أن يكون ممدوداً . وكلاهما لا يُسَخِّمُ بناء التأنيث .

فأما « الصحيح ، وشبهه » فلا يلحقهما تغيير عند تثنيتهما وجمعهما تصحيحاً إلا زيادة علامات التثنية والجمع . وأما « المنقوص » وهو المحتوم بياء لازمة غير مشددة . وقبلها كسرة - وقد سبق تعريفه مفصلاً في مكانه المناسب - ج ١ م ١٦ ص ١٧٢ - فيجب إثبات يائه في التثنية وجمع المؤنث السالم ، وعند إضافته ، أو تصديره بأل . (وكذا في نداءه ، على حسب التفصيل السابق في ص ١٤) ففي مثل : هادي - داع - يقال : هاديان - داعيان ؛ كما يقال : الهادي والداعي ... والدين هاديننا إلى ما سعدنا ، وبين المتعلقات هاديات للرشاد ، داعيات للسداد . ولا فرق في هذا الحكم بين أن تكون ياء المنقوص مذكورة في المفرد قبل التثنية والجمع ، أم محذوفة لسبب يقتضي حذفها ، ذلك أن ياء المنقوص قد تحذف من المفرد ؛ (طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في ج ١ م ١٦ ص ١٧٣ .)

ف عند التثنية تُقلب ياء في ثلاث حالات ، وتقلب واواً في حالتين :

= يجب حذف ياء المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالماً ، ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو : الهادون للرشاد ، والداعون إلى الخير خلفاء الأنبياء - إن الهادين للرشاد والذاعين للخير أحق الناس بالإكبار .

وهذه المناسبة نذكر أن بعض الأسماء الستة محذوف اللام - مثل : أب - أخ - حم - هن .. ف عند تثنيته ترجع وجوباً لانه المحذوفة كما رجعت لام المنقوص على الوجه السالف وطريقته . وقد وضع بعض النحاة ضابطاً عاماً لإرجاع الحرف الأصلي المحذوف من الاسم الثلاثي ، ملخصه :

إذا حذف من الاسم الثلاثي أحد أحرفه الثلاثة فإن جاءت همزة الوصل عوضاً عن المحذوف فلا يصح إرجاعه عنه التثنية وجمع المؤنث السالم ، أما إذا لم تأت همزة الوصل للتعويض فالأجود - وقيل الواجب - إرجاع المحذوف إذا كان رجوعه واجباً عند إضافته ؛ نحو : قاضٍ - شحجٍ - أب - أخ - حم .. وغيرها مما حذف لانه . تقول : قاضيان - شحجيان - أبوان - أخوان - حمّوان - .. كما تقول : قاضينا شحجيتاً - أبوه - أخوه - حموه .. وشذ : أبمان وأخمان .

أما ما لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التثنية وجمع المؤنث السالم ؛ نحو : اسم - ابن - يد - دم - غد - فم - سنة ؛ فتقول : اسمان - ابنان - يدان - دمان - غدان - فمان - ستان .. كما تقول اسمه - ابنه - يده - دمه - غده - فمه - سنته .. وشذ : فوان وفيان .. ومن الضرورة قول الشاعر :

فلو أنّا على حجرٍ ذُبِحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وقول الآخر : يدَيان بيضاوان عند مُحَلِّمٍ

(محلم اسم رجل ، أو هو الرجل الخليم) .

- راجع فيما سبق اللمع ، ج ١ ص ٤٤ والأشمون وحاشيته ج ٤ في آخر هذا الباب - وأما المقصور والمدود فليحفظهما التغيير الذي سيحى مفصلاً في هذا الباب . وقد سبق تعريفهما وشيء من الأحكام الأخرى في الباب السابق . وما سبق خاص بتثنية تلك الأنواع وجمعها جمعي تصحيح .

أما جمع التكسير فله باب مستقل يحى في أول ص ٦٢٥ م ١٧٢ .

بق نوع من الأسماء المعتلة الآخر - (وهو الذي سبقت الإحالة عليه في رقم ١ من هامش ص ٦٠٥) - لم أر من تعرض للكلام على تثنيته وجمعه ، وهو المعتل الآخر بالواو . بل إنهم حين يقسمون المعتل الآخر إلى مقصور ومنقوص لا يذكرون نوعه ، وحكمه ؛ بحجة أن الكلام العربي الأصيل لا يعرف اسماً محتوماً بالواو إلا نحو ثلاث كلمات معربة ؛ منها : سَمَنَدُوٌ وَصَمَنَدُوٌ . . . وقد ناقشنا هذا الرأي (في الجزء الأول ص ١٢٥ م ١٥) وانتهينا إلى أن الحاجة اليوم تدعو لاتخاذ ضابط عام في إعرابه ؛ لكثرة دورانه ، وشيوع استعماله علماً للأشخاص والبلدان وغيرهما . ومن أمثله : أرسطو - سنفرو - خوفو - أدفو - أدكو - طوكيو - كنفو . . .

والحكم الذي ارتضيناه هناك وأوضحنا سببه ، هو : إعرابه بحركات مقدرة على الواو في جميع حالاته إعراب المتنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، فيرفع بضمة مقدرة على آخره . وينصب بفتحة مقدرة ، وينجر بفتحة مقدرة أيضاً . وقد يكون المناسب له عند تثنيته وجمعه جمع مؤنث سالماً - بقاء الواو مع تحريكها =

١ - فإن كانت الألف الثالثة وأصلها ياء ^(١) - وجب قلبها عند التثنية ياء ، فيقال في تثنية : نَدَدَى ، وهُدُدَى ، وغِنِنَى . . . نَدَدِيَان . وهُدُدِيَان ، وغِنِنِيَان .

٢ - وكذلك إن كانت الثالثة مجهولة الأصل - لأنها جامدة - وأميلت ^(٢) ، نحو متى ، وإذا (علمين) ؛ فيقال في تثنيتهما : مَتَتِيَانٍ وإذِيَانٍ .

٣ - وكذلك يجب قلبها ياء إن كانت رابعة فأكثر ^(٣) - بغير نظر إلى أصلها - فيقال في تثنية : نُعْمَمَى ، ومرْتَضَى ، ومستعلَى . . . نُعْمَمِيَان ، ومرْتَضِيَان ، ومستعلِيَان .

وإذا قلبت الزائدة على الثلاثة ياء عند التثنية ، وأدنى قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر كلمة واحدة - وجب حذف التي بعدها مباشرة ؛ نحو : ثُرَيَّأ ^(٤) وثرِيَّان ؛ لكيلا يجتمع في الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف ^(٣) - للعلّة - من نوع واحد .

= أيا فتحة ، وزيادة علامتي التثنية ؛ فيقال : أرسطوَان وأرسطوَيْن - سنفروَان وسنفروَيْن . . . وهكذا الباقى . كما يقال في روميو وجوليو ، وصنبو ، ومبميو وأشباهاها من أعلام قد يسمى بها بعض الإناث : روميوات وجوليوات - صنبوات ومبميوات . أما إذا كان علماً لمذكر ، وأريد جمعه جمع مذكر سالماً فالأحسن حذف حرف العلة (الواو) مع ضم ما قبلها في حالة الرفع ، وكسره في حالتي النصب . والجر (١) يدل على الأصل أشياء ، ترجع فيها الألف إلى أصلها الياء ، أو الواو ، ومنها : المصدر ، المشتقات ، والتصغير . . .

(٢) أى : لم تظهر عند النطق « ألفا » خالصة . وإنما كانت « ألفاً » فيها رائحة « الياء » . فلهذا كانت الياء أحق بها عند القلب .

(٣ ، ٣) انظر الرأى الكوفى في رقم ١ من هامش الصفحة الآتية :

(٤) أصل « ثُرَيَّأ » : ثُرَوَى . (بمعنى : ثروة) ثم صغرت ؛ فصارت . « ثُرَيَّوَى » ، ثم قلبت الواو ياء - تطبيقاً للأصول الصرفية - ، وأدغمت في الياء قبلها ، فصارت : « ثُرَيَّأ » . فلو قلبت ألفها ياء في التثنية ، وقلنا : « ثُرَيَّيَان » لاجتمع في آخر الكلمة الواحدة توالى ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد ؛ وهذا ممنوع - غالباً - تبعاً لما نص عليه صاحب المزهرة (في الجزء الثانى ، ص ٥٢) حيث قال : (ليس في كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وليس ذلك من أبنيتهم ، استئثالا ، إلا في كلمتين : غلام بَبَّة ، أى : سمين ، وقول عمر : « لئن بَقِيتُ إلى قَابِلٍ لأحملن الناس على بَبَّانٍ واحد » ، أى : أسوى بينهم في الرزق والأعطيات) .

وجاء في الجزء الثانى من المجمع باب التصغير (ص ١٨٦) ما نصه : (إذا ولى ياء التصغير ياء ان حذفت أولهما ؛ لتوالى الأمثال . . .) ، وجاء في الصبان أول باب التصغير ، ما نصه : (قال في =

٤ - وتقلب واوًا إن كانت ثالثة وأصلها الواو ؛ نحو : عَلَاءٌ ، وشَدَّاءٌ ؛
(وهو : المسك ، أو : رائحته) ، وعَصَا . . . فيقال في الثنية : عَلَاوَان ،
وشَدَّوَان ، وعَصَوَان .

٥ - وأيضًا إن كانت ثالثة مجهولة الأصل - لأنها جامدة - ولم تطرأ عليها
الإمالة ، نحو : إلى - أَلَا (علمين) . فيقال في تثنيتهما : إِلَوَان ، وَأَلَوَان . . .
وغير ما سبق شاذ ، لا يقاس عليه^(١) . وطريق معرفته المراجع اللغوية^(٢) . . .

= التسهيل : يحذف لأجل ياء التصغير أول ياءين وليساها) ، ثم قال بعد ذلك عند بيت ابن مالك :

وحائدٌ عن القياس كلُّ ما خالَفَ
ما نصه في تصغير «سما» : (إنه : سُمِّيَّة ، والأصل : «سُمِّيَّة» . بثلاث ياءات ؛ الأولى ياء
التصغير . والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ؛ فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس
المقرر في هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثيًا ، فلحقته التاء) . هذا كلامهم - انظر ص ٦٩٣ وكذا رقم ٥
من ص ٧٠٨ وفي رقم ٢ من هامش هذه الصفحة شروط حذفها - لكن يفهم من صريح كلام الصبان
والخضري في باب : «العرب والمبني» (عند الكلام على المضارع المسند لضمير الرفع : ألف الاثنين و
أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، وبعده نون التوكيد) - أن نون الرفع تحذف لتوالي النونات ، وأن التوالي
الممنوع إذا كانت الحروف المتواليه كلها زوائد فلا يَمْرِد ، نحو : القاتلات جُننٌ ، أو يُجُنُننٌ ؛ لأن
الزائد هو المثل الأخير فقط.. فكلاهما يعارض ماسبقه هنا . والظاهر أن التوالي ممنوع في غير «جُنن»
و «يُجُنُنن» وما يماثلهما مما حروفه المتواليه أصيلة بذاتها ، وليست منقلبة ، ولا زائدة .

(١) للكوفيين رأى غير هذا ، وفيه يقول الرضى ما نصه : (تحذف الألف الزائدة خامسة فصاعدا
في الثنية والجمع بالألف والتاء ؛ كما في زَبَعُورِي وقَبَعُورِي ، ولا يقاس عليه . خلافاً للكوفيين) . أ هـ
نقلا عن شرح الكافية ج ٢ ص ١٧٤ .

(٢) في تثنية المقصور يقول ابن مالك في باب عنوانه كالعنوان الذى سبق هنا في ص ٦١٣ :

أَحْمَرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا
كَذَا الَّذِي «أَلْيَا» أَصْلُهُ ؛نَحْوُ :الْفَتَى
والجامدُ الَّذِي أُمِيلُ ؛ كَمَتَّى
(مرتقيا ، أى : زائداً) .

فجمع في هذين البيتين الأحوال الثلاثة التى تقلب فيها ألف المقصور «ياء» . وهى أن تكون
زائدة على ثلاثة ، أو ثالثة وأصلها الياء ، أو ثالثة جامدة (مجهولة الأصل) قد أميلت . ثم قال في قلبها واوًا :

فِي غَيْرِ ذَا تُقَلِّبُ «واوًا» الألفُ
وأولِهَا ما كان قبلُ قد أُلْفُ
أى : أتبع الكلمة المألوف من علامتى الثنية .

وإذا ختم المقصور بتاء التأنيث - نحو : فتاة - زال عنه اسمه وحكمه ؛ طبقاً
للبيان المفصل الذى سبق (١) . . .

* * *

(ب) تثنية الممدود :

الممدود الاصطلاحي مختوم - دائماً - بهمزة قبلها ألف زائدة (٢) . فإذا أريد
تثنيته فقد تبقى الهمزة حتمًا ، وقد تقلب واوًا حتمًا ، وقد يجوز فيها الأمران ؛ فلها
ثلاث حالات .

فيتحتم بقاؤها إن كانت حرفًا أصليًا من أصول كلماتها ؛ نحو : قرآء ،
وبدآء وخبآء . . . ، فيقال فى تثنيتهما : قرآءان ، وبدآءان وخبآءان ، بإثبات
الهمزة وجوبًا ؛ لأنها من بنية الكلمة الأصلية ؛ إذ الأصل : قرأ ، وبدأ ، وخبأ .
ويجب قلبها واوًا إن كانت زائدة للتأنيث ؛ نحو : بيضاء ، وصفراء ، وخضراء ؛
وحمراء ؛ فيقال فى تثنيتهما ؛ بيضاوان ، وصفراوان ، وخضراوان ، وحمراوان .

ويجوز بقاؤها وقلبها واوًا إن كانت مبدلة من حرف أصلي (٣) (نحو : صفآء
ودعآء ، وبنآء ، وفدآء ؛ لأن الأصل : صفآو - دَعآو - بنآى - فدآى -)
أو كانت مبدلة من حرف زائد للإلحاق (٤) (نحو : علبآء (٥) وقوبآء (٦) ،

(١) فى أول ص ٦٠٥ ورقم ١ من هامش ص ٦٠٦ .

(٢) إذا حقت تاء التأنيث زال عنه اسمه وحكمه .

(٣) قاعدة الإعلال تقضى بقلب حرف العلة همزة إذا كان متطرفاً بعد ألف زائدة - فبقاء الواو هو
مراعاة للواقع ، إذ أنها لم تقع طرفاً حقيقياً ، فبعدها علامتا التثنية ؛ فتبقى على اعتبارها ليست متطرفة بسبب
علامتى التثنية . وتقلب همزة على اعتبار علامتى التثنية طارئتين لا يلتفت إليهما . هكذا يقولون . والتعليل
الصحيح هو : استعمال العرب ليس غير .

(٤) تقدم معنى الإلحاق وبيان بعض أحكامه فى ص ٢٥٣ وهامشها .

(٥) اسم لبعض أعصاب العنق . وأصل الكلمة : علبآى ، بزيادة ياء الإلحاق لتكون كقرطاس ،
فى وزنها ، وأحكامها . ثم انقلبت الياء همزة ؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة . وما يلاحظ أن الإلحاق
خاص بالعرب مقصور عليهم ، وكانوا يستخدمونه غالباً لضرورات شعرية أو ما يشابهها . (انظر ص ٢٥٣
وهامشها) .

(٦) مرض جلدى يظهر على شكل بقع مستديرة ، صغيرة ، ثم تسع . . . وأصل الكلمة :
«قوبآى» ، بزيادة ياء الإلحاق ؛ لتكون كقرناس (وهو الأنف البارز من الجبل) ، ثم انقلبت الياء
همزة . طبقاً لما سبق (فى رقم ٣ و ٥) .

فيقال في التثنية : صَفَاءَان ؛ أو صَفَاوَان — دُعَاءَان أو دُعَاوَان — بِنَاءَان ، أو بِنَاوَان — فِدَاءَان أو فِدَاوَان — ؛ كما يقال : عِلْبَاءَان أو عِلْبَاوَان — قُبُوبَاءَان أو قُوبَاوَان . . . وهكذا . . .

والأحسن إبقاء المبدلة من حرف أصلي ، وقلب المبدلة من حرف زائد للإلحاق . وما جاء محالفاً لما سبق فهو شاذ ، لا يقاس عليه ؛ كقولهم : قَرَأَوَان في تثنية : قَرَأَ : (بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة -- ومن معانيه : القارئ -- مع أن همزته أصلية) ، وكحمرَيَان ، تثنية : حمراء ، وعاشورَان ، تثنية : عاشوراء ، بقلب همزة التأنيث ياء في حمراء ، وحذفها في عاشوراء ، . ومثل : كسَايَان ، تثنية كساء ، الذي همزته مبدلة من حرف أصلي هو الواو . . . وهكذا^(١) . . .

* * *

(ح) جمع المقصور جمع مذكر سالماً^(٢) .

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالماً وجب حذف آخره (وهو : ألف العلة) في كل الحالات ، مع ترك الفتحة قبلها دليلاً عليها ؛ تقول في : رَضًا ، وَعِلاً ، ومرتضى . . . وأمثالها من أعلام الرجال : الرَضَوْنَ رفعا ، والرَضِيْنَ نصباً وأجرًا — وكذا : العِلْمُونَ والعِلْمِيْنَ — والمرْتَضَوْنَ والمرْتَضِيْنَ . . . ومثل هذا يقال في

(١) وفي تثنية المددود يقول ابن مالك :

وَمَا « كَصَحْرَاءَ » بِوَاوٍ تُنْبِئًا وَنَحْوُ « عِلْبَاءِ » ، كِسَاءِ ، وَحَيَا :
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ . وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ صَحِّحٌ . وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرُ

يزيد : أن المددود الذي همزته كهزمة صحراء — للتأنيث — تقاب همزته واواً عند التثنية . أما عِلْبَاءُ (وهو الذي همزته للإلحاق . و « كِسَاءُ » وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الواو ، وكذا « حياء » — ولكنه قصرها لضرورة الشعر فقال : « وحيا » — وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الياء ،) . . أما الذي همزته من نوع هذه الأشياء فيجوز قلبها واواً في التثنية . ، أو إبقاؤها همزة على حالها . وغير هذه الأنواع الثلاثة التي تكون فيها الهمزة للتأنيث ، أو مبدلة من أصل ، أو للإلحاق — تبقى همزته على حالها . وما خالف الأحكام السالفة فهو شاذ ؛ يوقف فيه عند حد السماع .

(٢) سبق الكلام على تعريف جمع المذكر السالم ، وشروطه ، وضبط كلمة : « السالم » وما يتصل به (في ج ١ ص ١٢٥ م ١٠) وهو يسمى : الجمع على حد المثنى ؛ (لوجوب تحقق شروط المثنى فيه) ، وجمع التصحيح للمذكر . أما جمع المؤنث فـ (ج ١ ص ١٠٠ م ١٢) . وفيه بيان السبب في تسميته بجمع السلامة المؤنث ، أو جمع التصحيح للمؤنث . . أو .. ، وضبط كلمة : « السالم » .

المشتقات وسائر الأسماء المقصورة التي يصح جمعها جمع مذكر سالماً ، نحو :
المبتَغَى ، والأَسْمَى ، والمَعَلَّى . . . في قولهم : صادفت الشجاع المبتَغَى ، وهؤلاء
هم الشجعان المبتَغَوْنَ - وأكبرتُ العالمَ الأَسْمَى : والعلماءُ الأَسْمَاءُ - وقدرت
العظيمَ المَعَلَّى قدره بين نظرائه من المَعَلَّيِّين . . .

ومن هذا قوله تعالى : (ولا تَسْهِنُوا ، ولا تَحْزَنُوا ، وأنتمُ الأَعْدَاؤُنْ إنْ كنتم
مؤمنين) ، وقوله تعالى في إبراهيم وأولاده عليهم السلام : (وإنهم عندنا لمن
المُصْطَفَيْنِ الأَخْيَارِ) . . . (١)

(د) جمعه جمع مؤنث سالماً :

يراعى في جمعه جمع مؤنث سالماً ما روعى فيه عند تشبيته (٢) ؛ فتقلب ألفه
ياء في ثلاثة مواضع ، وتقلب واواً في موضعين . فالثلاثة الأولى : حين تكون
رابعة فأكثر ؛ أو ثلاثة أصلها الياء ، أو ثلاثة مجهولة الأصل - لأن الاسم جامد -
وأُمِلتْ ؛ (نحو : سَعْدَى وسَعْدَيَات - وهُدَى وهُدَيَات - مَسَى ومَسَيَات .
والثلاثة أعلام إناث) .

والموضعان الآخران : حين تكون الألف ثلاثة أصلها الواو ، أو ثلاثة مجهولة
الأصل - ؛ لأن الاسم جامد - ولم تلحقها إمالة ؛ (نحو : رِضَا ورِضَوَات
- وإِلَى وإِلَوَات - إذا كانت : « رِضَا وإِلَى » علمين لمؤنثتين . . .) .

و إذا أدى جمع المقصور إلى اجتماع ثلاث ياءات - كما في جمع : تُرِيَّاتَا
على « تُرِيَّاتَا » . وجب الاقتصار على اثنتين فقط ، فيقال ، تُرِيَّات - بحذف

(١) وفي جمع المقصور وحده - وترك جمع المنقوص والمدرد - يقول ابن مالك :

واحْدِفْ من المقصور في جمع عَلَى حَدِّ المثنى مَا بِهِ تَكْمَلَا . . .

(ما به تكل المقصور ، أى : ما أكملت به صيغة المقصور) . يريد : الألف التي يختم بها ؛
فيجب حذفها قبل مجيء علامتي الجمع الذي على حدّ المثنى - أى : طريقته - وهو جمع المذكر السالم ؛
لأنه يعرب بحرفين وتسلم عند الجمع صيغة مفردة ، وتحذف نونه للإضافة . ثم أشار إلى فتح ما قبلها بعد
حذفها بالشرط الأول من البيت التالي - وسيناد في هامش ص ٦٢١ لمناسبة هناك - ، قائلا :

والفتحَ أبقِ مُشِعراً بما حُدِفْ

(٢) في ص ٦١٣

الياء التي بعد ياء التصغير ، لما سبق إيضاحه عند الكلام على تثنية المقصور^(١) .

* * *

(هـ) جمع الممدود جمع مذكر سالمًا :

يسرى على همزته في هذه الحالة ما سرى عليها عند تثنيته ؛ فتبقى على حالها إن كانت أصلية ؛ نحو : قَرَآءُونَ ، وَبَدَّآءُونَ ، وَخَبَبَاءُونَ . . . في جمع : قَرَآءٍ ، وَبَدَّآءٍ وَخَبَبَاءٍ . وتقلب واوًا إن كانت في أول استعمالها زائدة في المفرد للتأنيث ، ثم صار هذا المفرد غلمًا لمذكر^(٢) ، ومن الأمثلة لهذا النوع من الأعلام (حمراء ، وجمعه : حمراون) . (وخضراء ، وجمعه : خضراون) ، (وبيضاء وجمعه : بيضاون) .

ويجوز إبتاؤها وقلبها واوًا إن كانت مبدلة من حرف أصلي ، أو للإلحاق . ومن الأمثلة : (رضاء — علم مذكر — وجمعه ؛ رضاءُون أو رضاءُون) — (وعلباء — علم مذكر أيضًا — وجمعه علباءُون أو علباؤون) . . .

* * *

(و) جمعه جمع مؤنث سالمًا :

يجرى على الهمزة ما جرى في التثنية ، نحو (قَرَآءَات) — (حمراوات) — (رضاءات وعلباءات ، أو : رضاءات وعلباءات)
بعض الأحكام العامة فيما يجمع جمع مؤنث سالمًا :

١ — أوضحنا من قبل^(٣) الحكم الخاص بإرجاع « اللام » إلى الاسم الثلاثي المحذوف اللام إذا أريد جمعه بالألف والتاء الزيدتين ، سواء أكانت لام اسم منقوص أم لام غيره ؛ كبعض الأسماء الستة ، وغيرها .

٢ — إذا كان المفرد المراد جمعه جمع مؤنث سالمًا محتومًا بتاء التأنيث وجب حذفها قبل جمعه ؛ سواء أكان المفرد بغيرها صحيح الآخر أم غير صحيح ،
في مثل : « كاتبة » يقال : كاتبات ؛ تحذف التاء التي كانت في المفرد ؛ لتلا

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ ولما سيجيء من تكلة في ص ٦٩٣ ورقم ٥ من ص ٧٠٨ .

(٢) استعماله علمًا لمذكر ، وتركه الوصفية شرط أساسي لصحة جمعه جمع مذكر سالم .

(٣) في هامش ص ٦١٣ .

تجتمع علامتان للتأنيث ، وفي مثل : ظَبِيَّةٌ وَصَفْوَةٌ ، وَمَهْدِيَّةٌ ، وَمَسْجُلُوَّةٌ
من أعلام النساء (وكلها من معتل الآخر ، الشبيه بالصحيح الآخر^(١)) ، يقال :
ظَبِيَّاتٌ - صَفْوَاتٌ - مَهْدِيَّاتٌ - مَسْجُلُوَّاتٌ .

وإن كان قبل التاء ألف وجب حذف التاء وقلب الألف هنا قلبها في التثنية^(٢) فالثالثة ترد إلى الواو أو الياء ؛ طبقاً للتفصيل المذكور هناك ؛ نحو : فتاة وَفَتَاتٍ ، وقناة وَقَنَاتٍ . . . والرابعة فأكثر تقلب ياء كمُعْطَاةٌ وَمُعْطِيَّاتٌ ، ومصطفاة ومصطفِيَّاتٍ . مع ملاحظة أن المفرد المختوم بتاء التأنيث وقبلها ألف ، لا يسمى مقصوراً ، ولا يخضع لأحكامه ؛ إذ لا بد أن تكون ألف المقصور آخراً ، ويجرى عليها الإعراب ، لا على التاء - كما قلنا^(٣) .

وإن كان قبلها همزة مسبوقه بألف زائدة وجب حذف التاء أيضاً ، وإخضاع الهمزة لحكم همزة الممدود عند تثنيته ؛ فتبقى إن كانت أصلية ، نحو : قرآءة وَبَدَاءَةٌ وَخَبَاءَةٌ ؛ فيقال : قرآءات ، وَبَدَاءَات ، وَخَبَاءَات . . . ويجوز إبقاؤها وقلبها واواً إن كانت مبدلة من أصل ؛ نحو : نِبَاءَةٌ (للبقعة المرتفعة) . ونباوات ، كما يقال في التثنية . ولا تقع الهمزة هنا للتأنيث قبل تائه ؛ لأنها لا تجتمع مع تاء التأنيث ، وكذلك لا تقع الهمزة للإلحاق قبل تاء التأنيث لأن همزة الإلحاق لا بد أن تكون في آخر الكلمة^(٤) .

(١) راجع بيانه في هامش ص ٦١٣ بعنوان : ملاحظة - ثم ج ١ ص ١٢١ م ١٥ .

(٢) وهو في ص ٦١٣ وما بعدها . (٣) في ص ٦٠٥ و ٦١٧ .

(٤) أشار ابن مالك إلى ما سبق : (من جمع المقصور جمع مؤنث سالماً ، وأن ألفه تقلب في هذا الجمع كقلبها في التثنية ، وأن مفرد هذا الجمع يجب حذف ما فيه من تاء التأنيث إن وجدت قبل جمعه) ، فقال بيتاً نضفه الأول لا علاقة له بهذه المسألة ، وإنما علاقته بمسألة أخرى سبقت ، وسبق معها الشطر في رقم ١ من هامش ص ٦١٩ ، والبيت هو :

(والفتحَ أبقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ) وَإِنْ جَمَعْتَهُ بَتَاءٍ وَأَلْفٍ . . .
ثم تم القاعدة ، فقال :

فَالْأَلْفُ أَقْلِبُ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءُ ذِي التَّاءِ الزَّمَنُ تَنْحِيَةٌ
(أى : الزمن التاء تحية وإبعاداً من المفرد الذي يحتويها) ، يريد : احذف التاء من المفرد المشتمل =

٣ - تتحرك عين جمع المؤنث السالم بحركة فائه ، فيماتلان في حركتهما ، إذا استوفى مفردة شرطاً ستة^(١) .

أولها : أن يكون هذا المفرد اسماً ؛ نحو : هِنْد - مَجْد - صُلْح . . . أسماء لمؤنث ؛ فخرج المفرد لوصف (أى : المشتق) نحو : ضخمة وحلوة . . . ثانيها : أن يكون ثلاثياً ، فخرج ما زاد على الثلاثة ، نحو : درهم ، وسألهب^(٢) ، وبرقع . . . أسماء لمؤنث .

ثالثها : و رابعها : أن يكون غير معتل العين ، ولا مضعفها ؛ فخرج ما كان مثل : (هالة ، ودولة ، وديمة) - (وجنة ، ومينة ، وقبنة) .

خامسها : أن يكون ساكن العين ، فخرج ما كان متحركها ، نحو : لبينة ، وسمرة^(٣) . . .

سادسها ؛ أن يكون لمؤنث ، فخرج ما هو المذكور ؛ نحو : سعد ، وقفل ، وحلنف . . . فإن هذه الأسماء لا تجمع جمع مؤنث سالماً ، فلا إتباع فيها .

فإذا استوفى المفرد - المختوم بالتاء أو غير المختوم بها - الشروط الستة تحركت في جمع المؤنث السالم عينه الساكنة بحركة تماثل حركة الفاء ؛ فيقال في هند : هندات ، وفي مجد : مسجّدات ، وفي صلح : صلّحات ، وفي حكمة : حكّمات ، وفي نحلّة : نحلّلات ، وفي غرّفة : غرّفات . ففي كل ذلك حذف سكون العين ، وتبعت العين في حركتها حركة الفاء .

غير أن هذا الإتيان قد يكون واجباً ، وقد يكون جائزاً . فيجب إذا كان المفرد المستوفى للشروط مفتوح الفاء ؛ فيتعين إتباع حركة عينه في جمع المؤنث السالم لحركة فائه ؛ نحو : رحمة ، وفتحة . . . فيقال فيهما : رحّمات ، وفتّحات . ونحو : نهْر وحمّمد (لمؤنثتين) فيقال : نهّرات وحمّمّدات . بفتح

= عليها قبل جمعه جمعاً مؤنثاً سالماً . ولم يتعرض ابن مالك - كما أشرنا من قبل - لحكم المدود والمنقوص إذا أريد جمعها هذا الجمع ؛ لأن حكمهما معه كحكمهما عند تثنيتهما .

(١) سبقت الإشارة لها في ج ١ ص ١١٤ م ١٢ المناسبة هناك .

(٢) طويل . (٣) اسم نوع من الشجر .

الثاني وجوباً في كل ذلك ؛ تبعاً لفتحة الأول^(١) .

أما في غير الحالة السابقة المفتوحة الفاء فيجوز في العين الساكنة : إما إبقاؤها ساكنة ، وإما تخفيفها بحذف السكون وتحريكها بالفتحة ، وإما حذف سكونها ، وإتباعها في حركتها لحركة الفاء ، (فتكون مضمومة مثلها ، أو مكسورة) . ففي نحو الأسماء الآتية إذا كانت أعلاماً لمؤنث ، وهى : صُنْع ، ودُمِيَّة . . . يقال صُنْعَات ، أو صُنْعَات ، أو : صُنْعَات ، بضم الثاني ، أو تسكينه ، أو فتحه . وهذه الثلاثة تقال في نظائرها من الأسماء الأخرى .

كذلك في نحو : فِتْنَةٌ ، وسِحْرٌ ، من أعلام النساء ، يقال في جمعها : فِتْنَات ، أو فِتْنَات ، أو فِتْنَات . . . بإسكان التاء الأولى أو كسرها ، أو فتحها . وهكذا يقال في الأعلام الأخرى المماثلة لها ؛ حيث يصح فيها ضبط العين بأحد الضبوط الثلاثة الجائزة .

ويستثنى من هذا الحكم حالتان : لا يجوز فيهما الإتيان .

الأولى : الاسم المكسور الفاء إذا كانت لامه واوياً ونحو : ذِرْوَةٌ وقِسْوَةٌ^(٢) وجِسْوَةٌ^(٣) ؛ فلا يجوز فيها : ذِرِوَات ، ولا قِسِوَات ، ولا جِسِوَات ، بكسر ثانيه إتياعاً لأوله ؛ لأن الكسرة ثقيلة قبل الواو يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ولهذا لا يصح الإتيان ، ويصح السكون أو الفتح . . .

الثانية : الاسم المضموم الفاء إذا كانت لامه ياء ؛ دُمِيَّة ، قُسْنِيَّة ، غُسْنِيَّة ؛ فلا يجوز فيها دُمِيَّات ، ولا قُسْنِيَّات ، ولا غُسْنِيَّات . . . بضم ثانيه تبعاً لأوله ؛ لأن الضمة ثقيلة قبل الياء يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتيان ، ويصح السكون أو الفتح .

وما خالف الأحكام السابقة فنادر ، أو ساذ ، — وكلاهما لا يقاس عليه — أو

(١) هذا هو الأغلب والأشهر . لكن يقول : « الأشموني » ما نصه : « أنهم كلامه أن نحو : « دَعْدٌ وجَفْنَةٌ » لا يجوز تسكينه مطلقاً ، واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام ؛ كظَبِيَّات ؛ وشبه الصفة ، نحو : أهل وأهلات ؛ فيجوز فيهما التسكين ، اختياراً » . ١ . هـ
(٢) الشيء المكتسب .
(٣) للصجارة المتجمعة .

ضرورة شعرية ، أو لغة قوم من العرب عددهم قليل^(١) . . . ومن الأمثلة : جمع
 كَهْمَلَةٌ على كَهْمَلَاتٍ - بفتح الهاء - ، مع أنها وصف . وطمسبات بسكون الباء ،
 والواجب فتحها . وزَقَرَاتٍ بالسكون لضرورة الشعر في قول الشاعر :
 وَحُمِّلْتُ زَقَرَاتِ الضِّحَا فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بِزَقَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
 وقبيلة « هُدَيْلٌ » لا تشرط الصحة في عين الاسم ، فتجيز أن تكون معتلة ؛
 فتقول : بِيضَمَّةٍ وَبِهَمْزَاتٍ ، وجوزة وجوزات ؛ بفتح الثاني إتباعاً للأول^(١) . . .

(١ و ١) والأحسن في كل ما سبق متابعة أكثرية القبائل ؛ لتكون المحاكاة جارية على الكثير
 القوي دون القليل ، أو الضعيف . ولجمع اللغة العربية بالقاهرة قرار في هذا (سجله في الجزء الخامس
 والعشرين من مجلته الصادرة في نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ١٩٨) ونصه :

« يجاز جمع الاسم الثلاثي المؤنث ، الساكن العين ، الصحيحها على « فَعَلَاتٍ » ، بفتح العين ،
 أو تسكينها ؛ تعويلا على ما ذكره ابن مالك في الألفية ، وما ذكره ابن مكى في تثقيف اللسان ، وعلى
 ما ورد من الشواهد . غير أن الفتح أشهرها . » (١ هـ . . . وانظر ما له صلة بهذا في رقم ١ من هامش ص ٦٢٣ .
 وفي الأحكام الخاصة بعين المفرد المؤنث الذي يراد جمعه جمع مؤنث سالماً يقول ابن مالك :

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ ، الثَّلَاثِي ، اسْمًا أَنْبَلُ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا سُكِلُ
 إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مَوْثًا بَسَدًا مُخْتَمًا بِالتَّاءِ ، أَوْ مَجْرَدًا
 (الثلاثي : أصلها الثلاثي ؛ بتشديد الياء ، خففت للشعر) وفي البيت تقديم وتأخير . والتقدير :

وَأَنْبَلُ السَّالِمِ الْعَيْنِ ، الثَّلَاثِي ، الاسم - إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءَهُ . أى : امنح السالم .. إتباع عينه الساكنة - الحركة التي
 شكلت بها الفاء . ثم انتقل بعد ذلك لبيان ما يجوز في العين الساكنة من فتح أو سكون أو إتباع ،
 إن كانت العين بعد فاء غير مفتوحة ؛ (حيث يجوز في العين الساكنة إما تركها على سكونها ، وإما تخفيفها
 بالفتحة ، وإما إتباعها لحركة الفاء قبلها ، من ضم أو كسر) - قال :

وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ ، أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلَّا قَدْ رَوَّأُ
 ثم عرض بعد ذلك للحالتين اللتين لا يجوز فيهما الإتباع فقال :

وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ : « ذِرْوَةٌ » وَنَحْوِ : « زُبْيَةٌ » . وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ
 (الزبئية : حفرة تحفر للأسد ليقع فيها ؛ فيصاد . والجروة : الأنثى من الكلاب والسباع) . ثم بين أن
 ما خالف الأحكام السالفة فهو نادر ، أو ضرورة ، أو لغة ، فقال :

وَنَادِرٌ ، أَوْ : ذُو اضْطِرَّارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ ، أَوْ : لِأَنَّا انْتَمَى

جمع التكسير

معناه :

في الأبيات الآتية التي يصف بها الشاعر^(١) أسباب العظمة ، وخلوه
السيرة - أمثلة مختلفة مما يسميه النحاة : « جمع التكسير » ، قال :

وَتَوَّخَذُ مِنْ شِفَاهِ الْجَاهِلِينَا	وَأَيْسَ الْخُلْدُ مُرْتَبَةً تَلَقَّى ^(٢)
إِذَا ذَهَبَتْ مَصَادِرُهَا ^(٣) بَقِيْنَا	وَلَكِنْ مُنْتَهَى هِمَمٍ كِبَارٍ
فَيَنْتَظِمُ الصَّنَائِعَ وَالْفُنُونَا	وَسِرِّ الْعَبَقَرِيَّةِ حِينَ يَسْرِي
إِلَى التَّارِيخِ خَيْرِ الْحَاكِمِينَا	وَأَثَارُ الرِّجَالِ إِذَا تَنَاهَتْ
وَتَرَكُّكَ فِي مَسَامِعِهَا طَيْنِينَا ^(٤)	وَأَخَذُكَ مِنْ فَمِ الدُّنْيَا ثَنَاءً

فالكلمات : (شِفَاه - هِمَم - كِبَار - مَصَادِر - صَنَائِع - فُنُون -
أَثَار - رِجَال - مَسَامِع) . . . هي مما يسمونه : « جمع التكسير » . يريدون :
أن كل واحدة منها تتضمن أمرين معاً ، هما :

(أ) معنى ينصب على أفراد لا تقل عن ثلاثة ، وقد تزيد :

(ب) وجود مفرد لكل واحدة ، يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية
مع اختلاف يطرأ على صيغة هذا المفرد عند جمعه عليها .

فكلمة : « شِفَاه » - مثلاً - تبدل على شِفَاه ثلاث على الأقل - وقد تزيد -
ولها مفرد هو : « شَفِيَّة » ، يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية ، مع اختلاف
طراً عليه عند الجمع ؛ إذ صارت « الشين » مكسورة بعد أن كانت مفتوحة ،
وزيدت « ألف » قبل الآخر لم يكن لها وجود قبل الجمع ؛ فالاختلاف هنا
بزيادة بعض الحروف ، وبتغيير بعض الحركات .

وكلمة : « هِمَم » - مثلاً - تدل على ثلاثة فأكثر من هذا النوع ، ومفردها

(١) أحمد شوق ، المتوفى سنة ١٩٣٢ م . (٢) المراد : تؤخذ تلقيناً ، أو وراثة مجردة .
(٣) صوتاً مدوياً ، كصوت النحاس أو الطبل .
(٤) أصولها وأصحابها .

« هَمَّة » يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية . وقد تغيرت صيغته عند جمعه للتكسير بعض تغير ؛ فحذفت التاء من آخره ، وانفك الإدغام الذي كان في ثانيه . فالتغير الذي طرأ على المفرد عند جمعه كان في الحركات وفي الفلك .

وكلمة : « كِبَار » تدلُّ على عدد من هذا النوع لا يقل عن ثلاثة ، ومفردها : « كبير » يشاركها في المعنى . وفي الحروف الأصلية ؛ وقد طرأ على صيغته بعض تغير عند الجمع ؛ فحذفت من آخره الياء ، وكسر أوله المفتوح ، وفتح ثانيه المكسور ، وزيدت « أَلَف » قبل آخره . فتناول التغير ضبط بعض الحروف وحذف بعض منها ، والزيادة عليها . . . وهكذا بقية الجموع السالفة ونظائرها . . .

كما سبق يتضح تعريفهم جمع التكسير بأنه : « ما يدل على ثلاثة أو أكثر ، وله مفرد^(١) يشاركه في معناه ، وفي أصوله ، مع تغير حتمى يطرأ على صيغته عند الجمع » .

وهذا التغير الطارئ على المفرد عند جمعه جمع تكسير قد يكون مقصوراً على ضبط بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسد ، والجمع : أسد ، وقد يكون مقصوراً على زيادة بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسد ، والجمع آساد ؛ وقد يشتمل على الزيادة وتغيير الضبط معاً ؛ نحو : رجل ورجال ، وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص بعض الأحرف ؛ نحو : كتاب وكتب . وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص الأحرف وزيادتها ؛ نحو : كبير وكبيرة ، وجمعهما للتكسير هو : كبار . . . ، وهكذا ؛ فلا بد من تغيير محتوم يصيب المفرد عند جمعه تكسيراً^(٢) .

* * *

(١) وهذا المفرد قد يكون حقيقياً ، أو تقديرياً بالتفصيل الهام والإيضاح الضروري الوارد في رقم ٥ من ص ٦٧٨ م ١٧٤ . ولا بد في هذا المفرد أن يكون خالياً من التركيب ومن الإعراب بحرفين .. طبقاً للبيان الذي سبق في ج ١ عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم - م ١٠ - .

(٢) وهذا التغيير هو السبب في تسميته « تكسيراً » ؛ فكأنما أصابه الكسر عند جمعه ونقله من صيغة المفرد التي هو عليها إلى صيغة الجمع الجديدة - هكذا قالوا كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٦١٣ -

قسّمناه ، والفرق بينه وبين جمعي التصحيح^(١) :

استقصى اللعويون جموع التكسير في الكلام العربي - جهد طاقتهم -
فتبينوا ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن العرب يستعملون^(٢) - في الأغلب - صيغاً معينة إذا أرادوا
من التكسير عدداً محددًا لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . ويستعملون
صيغاً أخرى إذا أرادوا عدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولكنه يزيد على عشرة ؛ (بأن
يكون أحد عشرَ ، أو اثني عشرَ ، أو أكثر . . . فالنوعان متشابهان . في
المبدأ ، مختلفان في النهاية^(٣) . وأشهر الصيغ الأولى أربعة ، تُسمّى : « صيغ
جموع القليلة^(٤) » . وتُسمّى الصيغ الأخرى : « صيغ جموع الكثرة^(٤) » . . .

(١) جرى اصطلاح النحاة - لا اللغويين - على اعتبار كل جمع من الجموع الثلاثة (وهي جمعاً
التصحيح ، وجمع التكسير) دالاً على أكثر من اثنين دلالة عددية. وقد سبق البيان - في ج ١ - عند
الكلام المفصل على جمعي التصحيح ، وله تكملة هنا في رقم ٣ التالي ، وفي ص ٦٧٥ ورقم ٥ من هامشها .
(٢) استعمالاً حقيقياً ، لا مجازياً . - كما سيجيء -

(٣) كثرة النحاة تقول إن مدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة - لا المجاز - هو ما فوق العشرة
إلى ما لا نهاية . ولكن بعض المحققين - كما نقل الصبان - لم يرض ذلك ، وقال : (إن جمع القلة هو من
الثلاثة إلى العشرة - مع إدخال العشرة في الحكم ، طبقاً لنص الصبان بعد ذلك مباشرة - ، وجمع الكثرة
من الثلاثة إلى ما لا يتناهى . فالفرق بينهما من جهة النهاية . بخلاف ما ذكره الشارح الأشونى) ١٥١ .

وهذا هو الرأى السديد ؛ لأن معناه أعم ، فالأخذ به يحقق المعنى المراد من كثير من أساليب العرب ،
فوق أنه يمنع التعارض والتناقض الذى قد يقع بين العدد المفرد (٣ و ١٠ وما بينها) ومعدوده حين يكون
هذا المعدود صيغة من صيغ جمع الكثرة (مثل : ثلاثة بيوت - أربعة جداول - خمسة جبال - ست
مدائن - سبع سفن . .) . فلو أخذنا بالرأى الأول لكان العدد في هذه الأمثلة وأشباهها دالاً على شيء
حسابي معين لا يزيد على عشرة مطلقاً . في حين يدل المعدود - وهو صيغة جمع الكثرة - على شيء يزيد على
العشرة حتماً . وهذا هو التعارض والتناقض المعنوي المغيّب . أما على الرأى الثانى السديد فلا وجود لهذا
التعارض والتناقض .

(٤ و ٤) « ملاحظة » : ما ذكرناه من معنى : « القلة والكثرة » هنا يخالف معناهما في موضع
آخر يجيء مفصلاً في ص ٦٣٣ و ٦٣٤ وهامشها ؛ حيث المراد منهما : « المطرد » ونحوه مما يقاس عليه ، و « غير
المطرد » ونحوه مما لا يصح القياس عليه ؛ طبقاً للبيان المدون هناك . ومن آثار القلة العددية والكثرة أن تقول :
كُتبت إليك رسالة ثلاث خلّصت من شهر كذا ، وجاءت كتابك خمس عشرة خلّت من ذلك الشهر ؛
فنجيء بنون النسوة حيناً ، وبتاء التأنيث حيناً آخر . فا الضابط الذى يرجع إليه في استخدام أحدهما ؟
الجواب - تفصيلاً - في رقم ١ من هامش ص ٥٦٥ . وله إشارة في الصفحة الآتية .

وهما غير : « جمع الجمع » وهذا لا يدل على أقل من عشرة - كما سيجيء (١) . . .

فالأربعة الخاصة بجمع القلة ، هي :

١ - أَفْعَلَةٌ ؛ نحو : أَعْذِيَةٌ ، وَأَدْوِيَةٌ ، وَأَبْنِيَةٌ - جمع : غِذَاءٌ ، ودَوَاءٌ ، وبنَاءٌ . . .

٢ - أَفْعُلٌ ؛ نحو : أَلْسُنٌ ، وَأَرْجُلٌ ، وَأَعْيُنٌ ؛ . . . جمع : لِسَانٌ ،

وَرِجْلٌ ، وَعَيْنٌ . . .

٣ - فِعْلَةٌ ؛ نحو : صِيْبَةٌ ، وَفِتْيَةٌ ، وَوَالِدَةٌ ؛ جمع : صَبِيٌّ ، وَفَتْيَةٌ ، وَوَالِدٌ .

٤ - أَفْعَالٌ ؛ نحو : أَبْطَالٌ ، وَأَسْيَافٌ ، وَأَنْهَارٌ ؛ جمع : بَطْلٌ ، وَسَيْفٌ ، وَنَهْرٌ . . .

ومعنى اختصاص هذه الصيغ بالقلة أن المدلول الحقيقي (لا المجازي) لكل واحدة منها هو عدد مبهم - أى : لاتحديد ولا تعيين للمدلوله (٢) - ولكنه لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة ، بشرط ألا توجد قرينة تدل على أن المراد الكثرة ، لا القلة ، فعند عدم القرينة تتعين القلة حتمًا ؛ اعتماداً على أن الصيغة موضوعة في أصلها للقلة ، ومختصة بها ؛ فلا يجوز إبعادها إلى الكثرة بغير قرينة ؛ وإلا كان هذا إبعاداً لها عن أصلها ، وإخراجاً منه إلى غيره مما لا تصلح له في حقيقة ولا مجاز (٣) . . .

وكما تتعين القلة عند عدم القرينة تتعين أيضاً في حالة ثنائية ؛ هي أن تكون تلك الصيغة الدالة على المعداد هي من الصيغ الموضوعة للكثرة ، والمعداد هو ثلاثة ، أو عشرة ، أو عدد آخر بينهما . وإنما تتعين للقلة هنا منعاً للتعارض بين مدلول العدد ومدلول المعداد ، لأن كل واحد من هذه الأعداد المفردة صريح في دلالة على القلة ، فلا يصح أن يخالفه معداده في مضمون هذه الدلالة ؛ ولا أن يعارضه . فلو كانت صيغة المعداد موضوعة في أصلها للكثرة لكانت مع العدد المفرد للقلة .

ومن كل ما تقدم يتضح أن معنى القلة يتعين ويتحتم وحده في صورتين :

« الأولى » . . . أن تكون صيغة المعداد هي من صيغ القلة المتجردة لدلالاتها

(٢) سبق توضيح هذا وشرحه في ص ٥٢٥ .

(١) في ص ٦٧٥

(٣) إذ يشترط في المجاز وجود القرينة التي تمنع من إرادة المعنى الأصلي . . .

الأصلية ، ولا توجد قرينة تبعدها عن هذه الدلالة ، وتخرجها منها إلى الدلالة على الكثرة .

و "الأخرى" أن تكون الصيغة الدالة على المعدود هي إحدى الصيغ الدالة على الكثرة ، لكن العدد إلخاص بها دال على القلة ، كالعديد ثلاثة ، أو عشرة ، أو أحد الأعداد التي بينهما .

وعدد الصيغ الثمانية المختصة بمجموع الكثرة قد يزيد على ثلاثين ، ولكن المشهور القياسى منها يقارب ثلاثاً وعشرين صيغة . وسنعرف الكثير منها ؛ مثل : فَعْلٌ ، وفواعل ، ومفاعل ، وفَعَالِي ، وفُعُلٌ . . . و . . . نحو : حُمْرٌ ، وجواهر ، ومعابد ، وصحارى ، وكُتُبٌ . . .

ولاختيار نوع الصيغة الدالة على التكسير أثر آخر فى تركيب الأسلوب أحياناً فوق أثره المعنوى السالف ؛ ذلك أن صيغة جمع القلة يناسبها نون النسوة ، وأن صيغة جمع الكثرة يناسبها تاء التأنيث ؛ فقولنا : رأيت أذرعاً امتددن . . . أفضل من امتدت — ولوالد أباد غَمَمَتِ أبناءه . . . أحسن من غَمَمَرْنَ^(١) . . . وما تقدم هو الأفضل والأحسن ، ولكنه ليس واجباً .

الأمر الثانى^(٢) : أن العرب قد يضعون جمعاً معيناً على وزن صيغة خاصة بأحد النوعين ، ولكنهم يستعملون هذا الجمع فى القلة حينئذ ، وفى الكثرة حينئذ آخر ، استعمالاً حقيقياً ، لا مجازياً — والقرائن وحدها فى السياق هى التى تعينه لأحد النوعين — بالرغم من أن الصيغة خاصة بأحدهما فقط ، وأن وزنها يشيع استعماله عندهم فى نوع منهما دون النوع الآخر ، أى : أنهم يكتفون بوزنه الغالب الشائع فى أحد النوعين ويستعملونه فيه ، وفى الآخر أيضاً من غير أن يجمعوا المفرد جمع تكسير على وزن من الأوزان التى تشيع فى هذا النوع الآخر . ومن الأمثلة استعمالهم فى القلة ، والكثرة معاً : أرجلٌ ، وأعناق ، وأفتدة (وهى جمع : رِجْلٌ ، وعُسْقٌ ، وفؤاد) مع أن صيغة : أفعلٌ ، وأفعال ، وأفعللة — هى من الصيغ الغالبة فى القلة ، فاكتفوا بها فى النوعين عند تكسير هذه

(١) لهذا إشارة فى رقم ٣ و ٤ من هامش ص ٦٢٧ أما التفصيل فى ص ٥٦٥ .

(٢) تقدم الأمر الأول فى ص ٦٢٧ .

الكلمات ، ولم يجمعوا كلمة : رَجُل ، ولا عَتَق ، ولا فُؤَاد ، على صيغة من الصيغ الخاصة بجمع الكثرة .

ومن الأمثلة أيضاً : رِجَال وقلوب (جمع : رَجُل ، وقَلْب) في القلة والكثرة ، مع أن صيغة : « فِعْعَال » و « فُعُول » من الصيغ الغالبة في الكثرة ، فاكتفوا بها في الدلالة على النوعين عند تكسير الكلمتين ، ولم يجمعوا رَجَلا ، وقلباً ، على صيغة للقلة .

الأمر الثالث : أن العرب قد يستعملون صيغة شائعة في أحد نوعي التكسير مكان صيغة وضعوها للنوع الآخر ، وشاعت فيه . فكلتا الصيغتين موجودة فعلا ، وتشيع في أحدهما^(١) ، وحده ، ولكنهم يستعملونها في معنى الآخر ؛ بقرينة في الكلام خارجة عن الصيغة وعن وزنها تدل على هذا النقل والتبادل . وبغير القرينة لا يصبح الحكم على الصيغة بأنها مستعملة في غير نوعها^(٢) .

(١) في صيغ جمع القلة وأنها قد تستعمل للكثرة والعكس - يقول ابن مالك في أول باب عنوانه : « جمع التكسير » - وسنذكر أبياته مرتبة هنا ترتيبها في « ألفيته » - :

أَفْعِلَةٌ ، أَفْعُلٌ ، ثُمَّ : فِعْلَةٌ : فِعْلَةٌ : أَوْعَالٌ - جُمُوعٌ قَلَّةٌ
(ثم : هي « ثم » العاطفة ، زيدت في آخرها تاء التانيث المفتوحة) ، تلك صيغ القلة . وانتقل بعدها مباشرة إلى استعمالها في الكثرة ، وصيغ الكثرة في القلة ، فقال :

وبعضُ ذِي بِكْثَرَةٍ وَضِعاً يَفِي ؛ كَأَرْجُلٍ ، وَالْعَكْسُ جَاءَ ؛ كَالصَّفِيِّ
يقول : إن بعض هذه الأوزان يبنى بالكثرة ، أي : يدل عليها ، ويعنى فيها ؛ كأرجل ؛ جمع رجل ؛ فإنها تكون للكثرة كما تكون للقلة . وهذا بالوضع العربي : أي : أن العرب وضعوا الجمع المكسر : « أرجل » للكثرة كما وضعوه للقلة فهو صالح للمعنيين ، ولم يعرف لجمع : « رَجُل » صيغة مسموعة خاصة بالكثرة ؛ فالوضع للمعنيين أصيل وحقيق . ولكن صيغته في أحدهما أكثر شيوعاً منه في الآخر . والعكس صحيح كذلك ، فقد جمعوا بعض الألفاظ لتدل على القلة ، مع أنها مصوغة على وزن بغض الصيغ الشائعة في الكثرة - كما قلنا - وضرب مثالا هو : « الصَّفِيَّ » جمع صَفَمَاءَ (بمعنى : الصخرة المساء ، وأصله : صَفْوَى ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، عملا بقواعد الإعلال ، وأدغمت الياء في الياء ، فصارت صَفْيَى ، ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ؛ لأن الكسرة هي التي تناسبها ؛ فصارت : صَفْيَى ، يباء مشددة ، ولم يشدها الناظم لضرورة الوزن) .

(٢) وقد كثر هذا النقل والتبادل في بعض الصيغ ؛ كصيغة « أفعال » التي للقلة ؛ فقد أشاعوها في المعنيين ؛ وإن كانت للقلة أوفر شيوعاً . ومن الجائز لنا في كل وقت أن نستعملها في المعنيين مثلهم ، =

والفرق بين هذه الحالة والتي سبقتها : أن المفرد هنا له نوعان شائعان من التكسير أحدهما : يكون بصيغة مستقلة تختص بجمع التكسير الدال على القلة ، والآخر يكون بصيغة مستقلة تختص بجمع التكسير الدال على الكثرة ، فتستعمل إحداهما في معنى الأخرى بقرينة . أما الحالة السابقة فالمفرد له جمع تكسير على وزن خاص بأحدهما فقط ، فصيغة جمعه مقصورة على نوع منهما وحده ؛ فلم يضع العرب لهذا المفرد نوعين للتكسير ، تكون صيغة أحدهما مستقلة الدلالة على القلة ، وصيغة الآخر مستقلة الدلالة على الكثرة ، وإنما وضعوا للمفرد جمعاً من نوع واحد ، بصيغة تختص بهذا النوع ، ولكنها مشتركة الدلالة فتدل على الكثرة حيناً وعلى القلة حيناً آخر على حسب القرائن ، وبرغم أنها من الصيغ الخاصة بأحدهما دون الآخر - كما قلنا - يستعملونها في النوعين .

ومما تجب ملاحظته :

١ - أن هذه الدلالة العددية التي يدل عليها جمع التكسير هي إحدى نواحي الفرق بينه وبين جمعي التصحيح ؛ ذلك بأن جمع التكسير قد يكون مدلوله عدداً محدوداً لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . وقد يكون مدلوله عدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولكنه يزيد على العشرة - طبقاً للبيان الذي عرضناه^(١) - ولكل دلالة صيغ معينة . أما جمعا التصحيح ، فمدلولهما الغالب عند « سيبويه » عدد محدود لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة . فهما يدلان عنده على القلة التي يدل عليها أحد نوعي جمع التكسير ، ولا يدلان على الكثرة إلا بقرينة أخرى خارجة

= فيكون الاستعمال حقيقياً لا مجازياً؛ بسبب شيوعه عندهم . أما غير الشائع عندهم فتستعمله مجازاً؛ لأن استعمال القليل في موضع الكثير أو العكس - جائز بلاغة ؛ ويكون من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته الكلية أو الجزئية ، واستعماله مطرد ، ما دامت شروط المجاز متحققة ، ولا يتوقف على استعمال العرب للكلمة أو الكلمات المجازية ذاتها ، - وأنهم استعملوها مجازاً ، إذ لا أهمية مطلقاً لاستبانة أمرهم في هذه الكلمة أو الكلمات ؛ لأن استخدام المجاز قياسي بغير قيد ، إلا قيد تحقق شروطه . غير أن العرب إذا استعملوا صيغة الكثرة في القلة أو العكس وكان هذا الاستعمال كثيراً شائعاً فإنه يكون من قبيل الاستعمال الحقيقي لا المجازي ، ويكون استعمالنا إياه حقيقياً كذلك ؛ كاستعمالهم صيغة : « أفعال » في الكثرة ؛ فهو حقيق لنا أيضاً . بخلاف استعمال « فُعَلٌ » - مثلاً - في القلة فإنه مجازي .

عن صيغتهما ؛ فليس لهما صيغ تدل على القلة أو على الكثرة كالصيغ التي لجمع التكسير في هذين النوعين .

هذا رأى سيوييه . لكن الرأى الأرجح أن جمعى التصحيح لا يختصان بالقلة وإنما يصلحان^(١) للقلة والكثرة . عند خلو الكلام من قرينة تعين الجمع لأحدهما دون الآخر .

٢- وأن هناك فرقاً هاماً آخر ؛ هو : أن جمع التكسير لا بد أن تتغير ، فيه صيغة مفردة ؛ بخلاف جمعى التصحيح ؛ فإن مفردهما لا يتغير - في الأغلب - عند جمعه على أحدهما ، بل يظل حافظاً صورته الأصلية^(٢) .

٣- وأن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم يعربان بالحركات . أما جمع المذكور السالم فيعرب بالحرف^(٣) .

قياسية جمع التكسير :

صيغ جمع التكسير - بنوعيه - متعددة ، وأوزانه كثيرة تُجاوز الثلاثين ؛

(١) راجع خاتمة «المصباح المنير» ، ص ٩٥٤ بعنوان : (فصل : الجمع قسماً ، قلة وكثرة...) حيث صرح بالرأى الأرجح وبأدلته . ومن أمثلة الكثرة قوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ، أَياماً معدودات . . .) وما يدل على القلة قوله تعالى (واذكروا الله في أيام معدودات ...) والمراد بها : أيام التشريق ، وهى قلة ... وكذلك كتاب «مجمع البيان لعلوم القرآن» تأليف الطبرسى ج ٣ ص ٨٨- ونقلنا في الجزء الأول (م ١٠٠ رقم ٢ من هامش ١٢٥ باب جمع المذكور السالم) رأى أبى على الفارسى في هذا ، فقد جاء في كتاب : «المحتسب» لابن جنى (ج ١ ص ١٨٧ - سورة النساء) ما نصه :

(كان أبو على ينكر الحكاية المروية عن النابغة ، وقد عرض عليه حسّان بن ثابت شعره ، وأنه صار إلى قوله :

لنا الجفّيات العُرُفُ يَلْمَعُنُ بالضحا وأسيافنا يَقْطِرُنُ من نَجْدَةٍ دَمَا

قال له النابغة : لقد قلت جفانك وسيوفك .

قال أبو على : هذا خبر مجهول لا أصل له ؛ لأن الله تعالى يقول :

- [وهم في العُرُفَاتِ آمِنُونَ]- ولا يجوز أن تكون العُرُفُ كلها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر) اهـ

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٦١٣ . ورقم ٢ من هامش ص ٦٧٩ .

(٣) راجع أحكام هذه الجموع وكثير مما يختص بها في ج ١ ص ٧ (أنواع البناء والإعراب...).

منها : « الصيغُ المطرّدة » ، ويتصدى علم : « النحو والصرف لبيانها ، وعرض أحكامها . ومنها : « غير المطرّدة » ، والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغوية الأخرى التي تسرد أمثلة من الوارد « السماعي » الذي ليس مطرداً

والمراد بالصيغة « المطرّدة » ما تتطلب مفرداً مشتملاً على أوصاف معينة ، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيراً على تلك الصيغة بدون تردد ، ولا رجوع إلى كتب اللغة ، أو غيرها لمعرفة وروده عن العرب ، أو عدم وروده ؛ فمثل هذا الجمع يكون صحيحاً فصيحاً ولو كان غير مسموع^(١) . ولا يصح رفضه ، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي ، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته ، أو وزنه ، أو فصاحته ، فصيغة « فَعُلَّ » - مثلا تكون جمعاً مطرداً لكل مفرد مذكر على وزن : « أَفْعَلَّ » أو مؤنث على وزن : « فَعَلَاء » بشرط أن يكون المفرد في الحالين مشتقاً ، دالاً على لون ، أو عيب . . . نحو : هذا أحمر ، وهؤلاء حمُـرٌ - وهذه حمراء ، وهنّ حمُـرٌ . وذلك أخرس ، وهم خُرُـسٌ - وتلك خرساء ، وهن خُرُـسٌ . . . وهكذا كل صيغة أخرى من جموع القلة أو الكثرة ، فإن المفرد يطرد جمعه عليها إذا كان مستوفياً للشروط التي يجب تحقُّقُها فيه ؛ ليصلح أن يجمع على وزنها . فعنى تحققت تلك الشروط ساغ جمعه عليها من غير استشارة المراجع اللغوية ، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه ، وهو موافق لما تحتويه أم مخالف ؟ ؛ فإن هذا التوقف لا مسوّغ له بعد أن تحققت في المفرد كل الشروط والصفات التي جعلته صالحاً لأن يُجمع جمع تكسير على تلك الصيغة والوزن .

وما أكثرَ تعدُّدَ الجموع في المراجع اللغوية ، وكثير منها مخالف في صيغته لصيغة الجمع المطرد ، فلا يؤدي هذا - مع كثرة الصيغ المخالفة - إلى تخطئة المطرد ، ولا إلى الحكم عليه بالضعف ، أو العيب ، وإنما يؤدي إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير - أو أكثر أحياناً - وأن أحد الجمعين كثير شائع ، فهو لهذا

(١) راجع ص «ع» من الكتاب الذي اخرجته مجمع اللغة العربية باسم : «مجموعة القرايات العلمية مع الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين . . .» .

قياسي مطرد ، والآخر قليل في ذاته^(١) أو نادر ؛ فهو سماعي ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لقلته الذاتية وندرته^(٢) . ولا اتخاذ وزنه مقياساً يُجمَع عليه مفرد آخر غير الذي ورد مسموعاً فيه عن العرب ؛ وهذا هو المسمى : « جمع التكسير السماعي » أو : « جمع التكسير غير المطرد » . ومن ثَمَّ يتبين خطأ من يتوهم أن كل جموع التكسير سماعي ، وأن الرجوع في كل جمع منها إلى المظان اللغوية محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة في مفرد كل صيغة ، ومن لا يعرف .

نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط . أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطردة في تلك المفردات . ولا تمنعه معرفته أن يرجع — إذا شاء — إلى المظان اللغوية ، ليستخدِم ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التي معه ؛ أي : أنه حرٌّ في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي ، من غير أن يُفرض عليه الاقتصار على السماعي وحده^(٢) ، وإلا كانت الضوابط المطردة ، والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي الشائع — عبثاً لاجدوى منه^(٣) ، فوق ما في

(١ و ١) بشرط أن تكون القلة ذاتية ، لا نسبية . وقد سبق تفصيل الكلام عليهما في أجزاء الكتاب ؛ ومن ذلك ج ٣ م ٩٣ و ٩٤ ص ٦٤ و ٧٨ .

(٢) وبهذا الرأي الحكيم يأخذ جماعة من أئمة النحاة ، في مقدمتهم الكسائي زعيم المدرسة الكوفية ، ولا يتنصر في تطبيقه على الجموع أو المصادر ونحوها ؛ بل يجعله عاماً شاملاً في كل ما اجتمع له سماع وقياس . جاء في مقدمة : « القاموس المحيط » في الأمر الخامس من الأمور التي اختص بها القاموس ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع . . . : « السماع مقدم على القياس عند غير الكسائي . وأجاز الكسائي القياس مع السماع أيضاً ، على ما قدّر في الدواوين الصرفية » (١) وهذه المسألة — مسألة الجمع بين القياس والسماع تكملة هامة تجيء في رقم ٣ هنا .

(٣) للمجمع اللغوي القاهري قرار حاسم ، — فوق المشار إليه كل ما سبق — أصدره بعد دراسة وافية ، وهو يقطع بأن « المطرد » ، و « القياس » بمعنى واحد ؛ (كما جاء في الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاده : وهي الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء ١٩ من يناير سنة ١٩٣٧ ، وكما ورد أيضاً في الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع) ونص القرار .

« (يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين ؛ وهي : القياس : والأصل ، والمطرد ، والغالب ، والآكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعدة . . . ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس . وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب) . (١) وفي محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاد ص ٣٨ وما بعدها ما نصه : « ويقال للشاذ : القليل ، والأقل ، والنادر ، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضاً » (١) هـ .

البحث عن « المسموع » من عناء وإرهاق يبلغان حدّ التعجيز ؛ بسبب كثرة المراجع

= والمراد من تسجيل هذا القرار هنا ومن الإيضاح الذي ذكرته قبله ، إزالة كل غموض عن قياسية الجموع المطردة ، ومحو كل وهم تردد أو يتردد على خاطر بعض القدامى والمحدثين بهذا الشأن .
وهناك أسباب أخرى قوية تزيل الشك أو الوهم عن قياسته ؛ هي الأسباب العامة إخبيلة التي أشرنا إليها في مواضع متفرقة من الأجزاء الأربعة في الرد على من يشككون في قياسية بعض المسائل . كذلك سجلناه بإفاضة في الجزء الثالث عند الكلام على : « أبنية المصادر القياسية » (ص ١٨٣ م ٩٨) .
ومن تلك الأسباب آراء العالم العبقري ابن جنى التي يرجع إليها المجمع اللغوي في كثير من بحثه ، ويستشهد بفصله الرائع الذي عنوانه : (باب في اللغة المأخوذة قياساً) والذي نقلناه كاملاً مستقلاً ختمنا به الجزء الثاني . وقد سجلته مجلة المجمع في عددها الأول ، كما سجلته محاضر جلساته مرة أخرى في الصفحة الخامسة والأربعين من محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد ، وأيضاً ما نقله عن المازني ، وكذلك آراء العالم الذكي : « الفراء » الذي ورد عنه في محاضر جلسات المجمع اللغوي (دور الانعقاد الرابع ص ١٠٨) : (أنه إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائي ، ولا تريب علينا إذا أخذنا بمذهبه) . وكذلك التمشري وصاحب المصباح المنير ، وغيرهم من الأئمة الذين سردنا آراءهم الخلية مفصلة في الجزء الثالث - كما سبقت الإشارة هنا - م ٩٨ ص ١٨٣ -

يق السؤال عن المعنى الدقيق للاطراد الذي يباح عليه القياس ، والمعنى الدقيق للكثرة التي تبيح القياس كذلك؟ ما عددها؟ وما شبيهاها؟ وما نوعها؟ .. وقد ورد هذا السؤال في ص ١٢٩ من الكتاب الصادر من مجمع اللغة العربية بالقاهرة باسم : « كتاب في أصول اللغة » وهو المشتمل على مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ، وتتصدى للإجابة عن هذا السؤال أحد الأعضاء المجمعين مسجلاً إجابته في تلك الصفحة قائلاً ما نصه الحرفي : « (أضع بين يدي السائل ما قال أصحاب أصول النحو في ذلك من بيان وتحديد نسبة عددية يمكن أن تكون أصلاً لنسبة مئوية كالتى يستعملها المحدثون في الإحصاء ؛ وذلك هو ما نقله السيوطي صاحب الاقتراح في ص ٢١ سطر ١٠ وما بعده - وكذلك في « المزهر » - ص ١٤٠ - ونصه : « قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اعلم أنهم يستعملون غالباً ، وكثيراً ، ونادراً قليلاً ، ومطرراً . فالمرطد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل . فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل والواحد نادر . فاعلم هذا مراتب ما يقال فيه ذلك » - انتهى سيوطي -

ومحاولة علم هذا مفسراً بالنسبة المئوية كما يقال اليوم تكون النتيجة هي : المرطد الذي مثله بثلاثة وعشرين وجعلها نهاية هو ١٠٠٪ - والغالب وهو ٢٠ من ٢٣ = $\frac{20}{23}$ ٨٦٪ أو ٨٧٪ تقريباً . -
والكثير وهو ١٥ من ٢٣ يساوي ٦٥٪ - والقليل وهو ٣ من ٢٣ يساوي ١٣٪ والنادر وهو ١ من ٢٣ يساوي $\frac{1}{23}$ ٤٪ تقريباً . وهذا يكتشفون ، ولا يذكرون الشذوذ في هذا المقام بعد ما وصلوا إلى التذرة وهي أقل القليل كما رأينا ... ») اه انتهى الإجابة .

هذا وقد أشرنا (في رقم ٤ من هامش ص ٦٢٧) إلى أن المراد هناك من القلة ، والكثرة ، والاطراد ، وعدم الاطراد - مخالف للمراد منها هنا .

وتنوعها ، وتباين طرائفها . . . و . . .

وفيا يلي الأوزان المطردة — أى : القياسية — لجمع التكسير بقسميه : « جمع القلة ، وجمع الكثرة » ، والأوصاف الواجب تحققها في المفرد المراد جمعه على إحدى الصيغ ، مع الإشارة إلى أن كل صيغة من هذه الصيغ المطردة قد تراجمها صيغ كثيرة مسموعة ، مرجعها اللغة وحدها .

* * *

(١) أشهر الصيغ المستعملة في جموع القلة أربعة :

١ — أفعلية : وهو مقيس في كل مفرد يكون اسماً ، (لاوصفاً) ، مذكراً ، رباعياً ، قبل آخره حرف مدّ : نحو : طعام وأطعمة — بناءً وأبنية^(١) — عمود وأعمدة — رغيف وأرغفة . . .

وهو مقيس أيضاً في كل اسم على وزن : فَعَمَّال ، أو فِعْمَال (بفتح الفاء أو كسرهما) إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد ، أو كانت لهما حرف علة ، فالأول ، نحو : بَتَّات^(٢) وأبْتَّتة ، وزِمَام وأزِممة^(٣) ، والثاني نحو (قَبَاء^(٤) وأقْبية ، وكِسَاء وأكسية) — فِينَاء وأفِينة ، ورداء وأردية) . . .^(٥) .

٢ — أفعل : وينقاس في كل مفرد ، اسم (لاصفة) على وزن : فَعْعَل (بفتح فسكون) صحيح العين ؛ سواء أكان صحيح اللام أم معتلها ؛ ليست فَاوُهَ واوًا ، — كوقت — وليس مضعفاً كعَمَّ وجَدَّ . فمثال صحيح اللام : بَجْرٌ وأبْجُر — نَهْرٌ وأَنْهَرٌ . . . ومثال معتلها : ظَبِيٌّ وأظْبِي — جَرٌّ وِجْرٌ ، وأَجْرٌ^(٦) .

(١) ومثل : لسان وألسنة ، وسِنَانٌ وأسننة ، في قولهم : إعجاب المرء بنفسه يُشْرِعُ إليه أَسِنَّةُ الطاعنين ، وتظاوله على أبناء جنسه يجمع عليه ألسنة الشائنين . . . (٢) متاع البيت ، أو الزاد .

(٣) انظر جمع « فَعْعَل » ص ٦٤٢ .

(٤) العباءة أو : البرنس .

(٥) الهزرة في آخر المفردات الأربعة منقلبة عن حرف علة والأصل (قَبَاءٌ و — كِسَاءٌ)

(فِينَاي — رِدَاي) .

(٦) أصل أظْبِيٌّ وأَجْرِيٌّ : « أظْبِيٌّ » ، و « أجرو » ، اشتقلت الضمة على الياء في الكلمة الأولى فحذفت — فالتق ساكنان ، الياء والتونين ؛ فحذفت الياء للتخلص من الساكنين ؛ كطريقة حذفها في المنقوص . أما في الكلمة الثانية فقبلت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، ثم حذفت بالطريقة السابقة .

وينتاس أيضاً في كل اسم رباعي مؤنث تأنيثاً معنويّاً ؛ (أى : بغير علامة تأنيث ظاهرة) : قبل آخره مدّة ، (ألف ، أو واو ، أو ياء) ؛ مثل : عِنَاق (لأنّى الجبدى) وأَعْنَقُ ، وعُقَاب (لإحدى الطيور الجارحة) وأَعْقَبُ ، وذراع وأذرع ، ويمين وأيمن ، وثَمُود وعمود (على اعتبارهما من أسماء المؤنث) وجمعهما : أئمّد وأعمد .

٣ - أفعال . وينتاس فيما لا ينتاس فيه « أفعل » السابق ؛ فيطرّد في كل اسم معتل العين بالواو أو بالياء أو بالألف ؛ نحو : ثوب وأثواب ، - سيّف وأسيف - باب وأبواب . . . وفي كل اسم واوى الفاء ، أو مضعف ؛ نحو وقت وأوقات ، وعمّ وأعمام .

وفي كل اسم ثلاثى مفتوح الأول ، مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو ضمه ، نحو : جمهل وأجمال ، ونَمِرَ وأنمار ، وعَضُدُ وأعضاد .

وفي كل اسم ثلاثى مكسور الأول مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو تسكينه ؛ نحو : عِنَبَ وأعناب ، وإِبِلَ وآبال ، وحِمِلَ وأحمال .

وفي كل اسم ثلاثى على وزن : « فَعْلُ ، أو فُعْلُ » (بضم الأول والثانى ، أو بسكون الثانى) ، نحو : عُنُقُ وأعناق ، وقُفْلُ وأقفال .

فإن كان المفرد على وزن : « فَعْلُ » (بضم ففتح) فالكثير^(١) أن يكون جمعه على : « فَعْلَانُ » (بكسر فسكون) ؛ نحو : صُرْدُ^(٢) وصردان ، ونُغْرُ^(٣) ونِغْرَانُ ، وجُرْدُ^(٤) وجِرْدَانُ .

وينتاس في كل اسم على وزن « فَعْلُ » معتل اللام أو مضاعفاً^(٥) .

أما الاسم الثلاثى الذى على وزن : « فَعْلُ » (بفتح فسكون) صحيح العين - غير ما سبق - فمنع كثير النحاة جمعه قياساً على : « أفعال »^(٦) . وهذا منع

(١) كما يأتي في ص ٦٥١ .

(٢) اسم طائر .

(٣) اسم طائر .

(٤) إيضاح هذا في ص ٦٥٠ و ٦٥١ .

(٥) مع أن « التصريح » وحاشيته نقلتا منه نحو عشرين ؛ منها :

لا يستند إلى أساس سليم ، والصواب جواز جمعه قياسياً على : « أفعال »
فيقال : بَحَثَ وأَبْحَثَ ، وَسَهَّمُ وأسَهَمَ . . . و . . . (١) ولا مانع أن يجمع

= فرخ وأفراخ - حَبَر وأحبار - زَنَدَ وأزناد - حَمَلَ وأحمال - شَكَلَ وأشكال - سَمِعَ
وأسمع - لَفَظَ وألفاظ - لَحَظَ وألحاظ - مَجَلَّ وأمجال - رَأَى وآراء - سَطَرَ وأسطار - جَفَنَ وأجفان - لَحَنَ
والحان - نَجَدَ وأنجاد - فَرَدَ وأفراد - أَلَفَ وآلاف - أَنْفَ وآناف - وَغَيْرَ ما ذكره كثير متناثر في المراجع
اللغوية ، منه : أَرْضَ وآراض - رَمَسَ وأرماس - عَرَشَ وأعراش - نَهَرَ وأنهار - نَذَلَ وأنذال - شَخَّصَ
وأشخاص - شَرَّطَ وأشراط - جَفَّرَ (وهي الشاة السمينية) وأجفار - بَعْضَ وأبعض - دَخَلَ وأدخل -
ضَرَبَ وأضراب .

(١) سبب منهم جمع : «فَعَلُّ على أفعال» الذي وصفناه هو ما جاء في الجزء الثاني من كتاب
سيبويه (ص ١٧٥ بعنوان: هذا تكسير الواحد للجمع ..) من أنه يجمع على : «فِعْمَالٌ ، وعلى فُعُولٍ ،
وأفْعُلٍ» . وأن جمعه على : «أفعال» ليس بالباب في كلام العرب وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ ؛
كأفراخ ، وأجداد ، وأفراد .

وقد جرى كثير من النحاة وراء سيبويه حتى عصرنا ، وكانوا - في هذه المسألة - متسرعين ؛ بدليل
ما نقلناه من الصيغ الكثيرة في رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة ، وكذلك ما جاء في الجزء الخامس
ص ٣٩٢ من كتاب : «إرشاد الأريب لمعرفة الأديب» ، تأليف ياقوت الرومي ، وطبعة مرجليوث ، ونصه :
« (حدث أبوحيان التوحيدي . قال : «قال الصحابي بن عباد يوماً : «فَعَلُّ» بفتح فسكون ،
- ويريد ما كان منه صحيح العين- ، ليس من الأنواع التي ذكروها) ، «أفعال» قليل . ويزعم النحويون
أنه ما جاء منه إلا زَنَدَ وأزناد ، وفَرَّخَ وأفراخ ، وفَرَدَ وأفراد . فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين حرفاً (أى :
كلمة) كلها : «فَعَلُّ وأفعال» . فقال: هات يامدعي . فسردت الحروف - أى : الكلمات - ودلت على
مواضعها من الكتب ، ثم قلت : ليس للنحوي أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر ، والسماع الواسع ،
وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً . . . ، وهذا كقولهم : فَعِيلٌ (بفتح فكسر ،
فيا ساكنة) على عشرة أوجه ، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجهاً ، وما انتميت في التتبع
إلى أقصاه . فقال : خروجك من دعواك في فَعَلُّ (بفتح فسكون) يدل على قيامك في فَعِيلٌ .) » ا هـ .

وقد يفهم من كلام «التوحيدي» أيضاً شيء آخر؛ هو أن الكثير الذي يباح عليه القياس يتحقق
بورود ثلاثين مثلاً مسموعة منه . والحق أن هذا فوق الكثير المبالغ فيه فيما أرى ؛ لأنه ساقه في معرض
التجدي وإثبات الحفظ والمعرفة كما يفهم من روح القصة - لا مجرد نقل المسوع الذي يؤيده .
وجاء على لسان أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهري (وهو الأب أنستاس الكرمل) ما يأتي منقولاً من
محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع ص ٥١ :

« إن النحاة لم يصيبوا في قولهم : إن : «فَعَلًا» لا يجمع على : «أفعال» إلا في ثلاثة ألفاظ لا رابع
لها : وهي : فَرَّخَ وأفراخ ، وحَمَلَ وأحمال ، وزَنَدَ وأزناد ، وأكد ابن هشام أن لا رابع لها . «والذي
وجدته أن ما سَمِعَ عن الفصحاء من جموع: فَعَلُّ على أفعال أكثر مما سمع من جموعه ، - أى : المطردة -
على : أفْعُلٌ (بفتح ، فسكون ، فضم) أو فِعْمَالٌ (بفتح ففتح) ، أو فُعُولٌ (بضمين) فمدد ما ورد =

- كغيره - على صيغة أخرى إذا انطبق عليه وصف المفرد الذى يطرد جمعه عليها .

٤- فَعَلَمَةٌ (بكسر ، فسكون ، ففتح) . . . ولا يعرف لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة . وإنما يعرف عنها أنها مسموعة فى جمع مفردات معدودة بعضها على وزن : فَعَعَلَ (بفتحين) ؛ نحو : وَكَلَدَ وَوَلَدَةَ ، وَفَى وَفَيْتِي . . . أو على وزن : فَعَعَلَ (بفتح فسكون) ، نحو : شَيَّخَ وَشَيْخَةَ - ثَوَّرَ وَثِيرَةً . أو على وزن فَعَعَلَ (بكسر ففتح) ، نحو : ثِنَسَى^(١) وَثِنِيَّةً . أو على وَزْنٍ : فَعَعَالَ (بفتح أوله وثانيه) نحو : غَزَالَ وَغَزَلَةً . أو على : وَزْنٍ فَعَعَالَ (بضم ففتح) ، نحو : غَلَامٌ وَغَلِمْمَةٌ ، أو على وَزْنٍ : فَعَعِيلٌ (بفتح فكسر) ؛ نحو : صَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ . . . وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها

= على أَفْعَلٌ هو (١٤٢) اسماً ، وعلى فَعَعَالَ (٢٢١) اسماً ، وعلى فَعَلَانٍ (كذا فى الأصل ولعل الصواب فُعُولٌ) هو (٤٢) فأن يسلموا بجمعه قياساً مطرداً على «أفعال» أحق وأولى ؛ لأن عدد ما ورد فيها هو (٣٤٠) لفظة وكلها منقولة عنهم ، لورودها فى الأمهات المعتمدة ؛ مثل القاموس واللسان) ، ثم قال : (يحق للمجمع ألا يعتمد على مجرد الأقوال التى تداولها النحاة ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهاد ولا إيمان فى التحقيق بأنفسهم . أما الذى يؤيده الاجتهاد فخالفاً لما أثبتوه . وقد حان الوقت أن ينادى المجمع على ر eos الملاءمة هذه القاعدة الجديدة المبنية على أقوال الأئمة الفصحاء . . . » ا هـ .

ثم ذكر بعد هذا أن كل الأمثلة التى وجدها هى لصحيح العين والفاء . . .

وقد وافق المجمع اللغوى القاهرى ومؤتمره المنعقد بالقاهرة فى يناير سنة ١٩٧٠ على القرار التالى ، ونصه :
- كما ورد فى ص ٢٢٣ من الجزء السادس والعشرين من مجلة المجمع الصادر فى شهر ربيع الأول سنة ١٣٩٠ هـ ومايو سنة ١٩٧٠ - هو : (قرر المجمع من قبل أن يقياس جمع «فَعَعَلَ» الاسم الصحيح العين أن يكون على «أفْعَلٌ» جمع قلة ، وعلى «فَعَعَالَ» أو فُعُولٌ» جمع كثرة . واستناداً إلى نص عبارة أبى حيان فى استحسان الذهاب إلى جمع فَعَعَلَ على أفعال» مطلقاً ، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التى وردت بمجموعة على هذا الوزن - ترى اللجنة جواز جمع «فَعَعَلَ» اسماً صحيح العين مثل : بحث وأبحاث على «أفعال» ولو كان صحيح الفاء ، أو اللام ويدخل فى ذلك مهموز الفاء ، ومعتلها ، والمضعف . وقد وافق المؤتمر على قرار اللجنة بصيغته المعروضة .) ا هـ .

(١) الأمر الذى يعاد مرتين . وأيضاً : الثانى فى السيادة ؛ أى : الذى يلى الرئيس الأكبر فى السيادة والمكانة . ومن الأول قوله عليه السلام : لا تَبْتَئِي فى الصدقة . أى : لا تؤخذ مرتين فى السنة .

إلا السماع المحض ، لأن صيغة : « فِعْلَةٌ » لا تطرد في جمع مفردات معينة - كما سبق - وإنما أمر مفرداتها موقوف على السماع ^(١) . . .

(١) للأوزان الثلاثة الأولى ضوابط عرضها ابن مالك مختصرة بقوله في : « أفعل » .

لفعلٍ اسماً صحَّ عَيْنًا : « أفعلٌ » وللرباعيِّ اسماً أيضاً يُجْعَلُ
 إن كان كالعناق والذراع في مدٍّ ، وتأنيث ، وعدَّ الأحرف
 وقد اكتفى ابن مالك في ضابط « أفعل » بأن مفرده يكون صحيح العين ، وأن الرباعي يكون كالعناق
 في المد ، والتأنيث ، وعدد الحروف . وقد شرحنا المراد .

ثم قال في صيغة : « أفعال » ، إن الذي لا يطرد جمعه على « أفعل » يجمع على « أفعال » : والغالب
 أن « فِعْلَان » هو جمع لفعل . كصِرْدَان فإن مفرده : صِرْد :

وغير ما « أفعلٌ » فيه مُطْرَدٌ من الثلاثيِّ اسماً « بأفعال » يرد
 وغالباً أغناهمو « فِعْلَانٌ » في : « فَعْلٍ » ، كقولهم : صِرْدَانُ
 ثم انتقل إلى صيغة : « أفعة » ، فقال :

في اسمٍ مذكَرٍ رباعيِّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ - « أفِعْلَةٌ » عنهمُ أَطْرَدُ
 والزَّمَةُ في : « فَعَالٍ » أو : « فِعَالٍ » مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ ، أو إِعْلَالٍ
 أما وزن « فِعْلَةٌ » - ومفرده لا يكون إلا شاعياً - فعرضه في الشطر الثاني من بيت بعد هذا مباشرة ،
 شطره الأول خاص بجمع من جموع الكثرة . (سيجيء في هامش ص ٦٤٢) قال :

« فُعْلٌ » لنحو أَحْمَرٍ وَحَمْرًا و « فِعْلَةٌ » جمعاً بنقل يُدْرَى
 يريد من الشطر الثاني أن « فِعْلَةٌ » ، يُدْرَى مفرده ويعلم بالنقل الوارد عن العرب وبالسماع المأثور
 عنهم . فلا ضابط له . لا قياس .

المسألة ١٧٣ :

(ب) أشهر الصنغ المستعملة في جموع الكثرة .

أشهرها ثلاثة وعشرون جمعاً قياسيًّا . وقبل أن نسردها ، ونذكر شروط اطرادها نذكر أن لكل مفرد من مفرداتها جموعاً مسموعة متعددة تخالف هذه الجموع القياسية المطردة - وقد أوضحنا الحكم في هذا^(١) - وفيما يلي القياسية :

١ - فَعْل (بضم فسكون) وهو جمع قياسي لشئيين ، هما : «أفْعَل» وصف للمذكر^(٢) ، و «فَعْلَاء» وصف لمؤنث ؛ نحو : (أحمر وحمراء ، وجمعهما : حُمْر) .. (وأخضر وخضراء ، وجمعهما : خُضْر) . (وأصفر وصفراء ، وجمعهما : صُفْر) . . .

ويجب ترك فائه بمضمومة إن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو ، نحو : خُضْر ، وزُرُق ، ولُسُود ، وحوّ ؛ (في جمع : أخضر وخضراء ، وأزرق وزرقاء ، وأسود وسوداء ، وأحوى وحواء^(٣)) ، ففي هذه الأمثلة - وأشباهها - تسلم ضمة الفاء في الجمع ، وتبقى على حالها .

أما إن كانت عينه ياء فيجب قلب ضمة الناء كسرة ؛ لتسلم الياء من القلب ، (نحو : أبيض وبيضاء ، وجمعهما : بِيض ؛ بكسر الباء^(٤)) . ومثل : (أعْيِن^(٥))

(١) في ص ٦٣٣ .

(٢) استثنى ابن هشام - كما نقل عنه الصبان - أربعة من ألفاظ التوسيد المعنوي التي سبق الكلام عليها في باب من الجزء الثالث ؛ هي : (أجمع - أكتع - أبتع - أبصع -) مصرحاً بأنها لا تجمع جمع تكسير ، وإنما تجمع جمع سلامة فقط . ولكن الأمثلة التي عرضتها المراجع النحوية المختلفة في باب التوكيد اشتملت على جمعها للتكسير على صيغة : «فَعْل» ولم تقتصر على جمع السلامة . فلعل المراد هو منع تكسيرها على : «فَعْل» .

(٣) الحوّة : سواد يميل إلى خضرة ، أو حمرة تميل إلى سواد .

(٤) كقول الشاعر يمدح :

له نخلائقُ بيضٌ لا يُغيِّرُها صرْفُ الزمانِ كما لا يصدأ الذهبُ

(٥) أعْيِن الرجل : اتسمت عينه واشتد سوادها .

وعَيْنَاء وجمعهما : عَيْن ، بكسر العين) . ووزن الجمع « فَعْلٌ » ، بضم الفاء كأصله ، برغم ما طرأ على فائه من قلب ضمته كسرة .

ويجوز في ضرورة الشعر ضم العين من هذا الجمع بشرط أن تكون صحيحة وغير مضعفة ، وأن تكون لامه صحيحة كذلك ؛ مثل : « النَّجْلُ »^(١) في قول الشاعر :

طَوَى الجديدان^(٢) ما قد كنت أنشره وأنكرتني ذواتُ الأعينِ النَّجْلِ

ولا يجوز ضم العين إن كانت معتلة ، نحو : بيض وسود ، أو كانت مضعفة ، نحو : غُرٌّ ، جمع أغرٍّ أو غرَّاء . أو كانت اللام معتلة ؛ نحو : عُشِّي وعُمِّي ، جمع : أعشئي وعشواء ، وأعمتي وعمياء^(٣) . . .

٢ - فَعْلٌ (بضم أوله وثانيه) . وينقاس في شيئين :

أولهما : وصف على : « فَعُولٌ » (بفتح فضم) بمعنى فاعل ، نحو : صبور وغفور ؛ فجمعهما القياسي : صُبْرٌ وغُفْرٌ ، فإن كان بمعنى مفعول - نحو : حاروب ، وركوب - لم يجمع هذا الجمع .

ثانيهما : اسم رباعى صحيح اللام ، قبل لامه مدّة ؛ سواء أكانت ، ألفاً ، أم واواً ؛ أم ياء ، غير أن المدّة إن كانت ألفاً يجب أن يكون الاسم غير مضاعف ومن الأمثلة : عماد وعمُد ، وأتان وأتن ، وعمود وعمُد ، وقلوص^(٤) وقلُص ، وبريد وبرُد . . . فلا فرق في هذا الاسم بين المذكر والمؤنث .

فإذا كانت المدّة ألفاً والاسم الرباعى مضعفًا فقياس تكسيه : « أفْعلة » ، نحو : زمام وأزمنة ، وهلال وأهلة ، وسنان ، وأسننة . . . كما سبق عند الكلام على : « أفْعلة »^(٥) . أما إن كانت المدّة ياء أو واوًا فالاسم المضعف يجمع على :

(١) جمع ، مفرد : نَجْلَاء ، وهى العين المتسعة ؛ يقال : عين نجلاء ، أى : واسعة .

(٢) الليل والنهار .

(٣) وإلى ما سبق يشير ابن مالك فى صدر البيت السالف فى هامش ص ٦٤٠ ، وهو :

فَعْلٌ لنحو أَحْمَرٍ وَحَمْرًا

(٤) الناقة الشابة القوية . (٥) ص ٦٣٦ .

« فُعَلٌ » أيضاً ؛ نحو : سرير وسُرُر ، وذَلُولٌ وذُلُلٌ (١) .

ويجب - في غير الضرورة الشعرية - تسكين عين هذا الجمع إن كانت واولاً ؛
نحو : سِوَارٌ وسُورٌ ، وسِوَاكٌ وسُوكٌ . وصِوَانٌ (٢) وصُؤنٌ - أما في الضرورة
الشعرية ، فيجوز بقاؤها مضمومة .

وإن كانت عينه ياء جاز ضمها أو تسكينها . لكن يجب عند تسكينها كسر
فائه ، لتسالم الياء ؛ نحو : سِييَالٌ (٣) وسِيِيلٌ ، أو : سِيِلٌ . . .

ويجوز تسكين عينه إن كانت حرفاً صحيحاً ؛ نحو : كتابٌ وكُتِّبٌ ، أو :
كُتِّبٌ ، وأتَانٌ وأُتُنٌ أو أُتُنٌ . . .

ويمتنع تسكين عين المضعف (٤) ؛ نحو : سريرٌ ، سُورٌ (٥) . . .

فالعين في هذا الجمع أربع حالات : وجوب ضمها - وجوب تسكينها ،
إلا في المضعف ، فيمتنع - جواز الأمرين من غير تغيير حركة الفاء - جواز
الأمرين مع وجوب كسر الفاء إن سكنت العين وكانت ياء .

٣ - فُعَلٌ (بضم ففتح) ويَطَّرُدُ في أربعة أشياء .

(١) اسم على وزن : « فُعَلَةٌ » (بضم فسكون) سواء أكان صحيح اللام ،

(١) انظر « د » في ص ٦٤٤ ، ففيها بيان حكم آخر .

(٢) ما يسمى : « الدولاب » .

(٣) (بفتح السين وكسرها) نوع من الشجر له شوك .

(٤) ويجوز فتحها بمرعاة ما سيأتي في « د » في الصفحة التالية .

(٥) وفي الكلام على : « فُعَلٌ » يقول ابن مالك :

وَفُعَلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٌّ بِمَدِّ قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ أَعْلَالًا فَقَدْ

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعَلَةٍ عَرَفَ

(إعلا لا : مفعول به للفعل : فقد . والأصل ؛ قد زيد قبل لام ، وحرف اللام فقد إعلا لا . أى

يشترط أن تكون اللام صحيحة ، و « ذو » نائب فاعل للفعل : يضاعف . وبشرط ألا يكون الاسم الذي

قبل آخره ألف - مضاعفاً ، وهذا في الاستعمال الأعم الأغلب المطرد . وبقية البيت الثاني لإشأن له

صيغة « فُعَلٌ » وإنما يختص بوزن آخر سيجيء ؛ هو : فُعَلٌ .

أم معتلها ، أم مضاعفها ؛ نحو : غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ ، وَمُدَيَّةٌ وَمُدَيٌّ ، وَحُجْبَةٌ وَحُجْبَجٌ .

(ب) وصف على وزن : « فُعَيْلِي » التي هي مؤنث الوصف المذكور : « أفعَلٌ » ، نحو : الكُبَيْرِي ، والوُسْطَي ، والصغْرِي : فجمعها القياسي : الكُبَيْرُ والوُسْطُ ، والصغَرُ ، والمفرد المذكور هو : أكبر ، وأوسط ، وأصغر . ولا يصح جمع « حَيْبَلِي » على « حَيْبَلٌ » لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له .

(ج) اسم على وزن : فُعْلَمَةٌ (بضم أوله وثانيه) . نحو : جُمُوعَةٌ وَجُمُوعٌ .

(د) كل جمع تكسير على وزن : « فُعْلٌ »^(١) (بضمتهين) وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يجوز عند بعض القبائل العربية تخفيفه بجعله على وزن : « فُعْلٌ » (بضم أوله ؛ وفتح ثانيه) ، نحو : جديد وذآكول ؛ فقياس جمعهما للتكسير : جُدُدٌ وذُلُلٌ ، ويصح التخفيف ؛ فيقال : جُدَدٌ وذُلُلٌ . . .

٤- فِعْلٌ (بكسر ففتح) ويطرد في اسم تام^(٢) على وزن : « فِعْلَةٌ » (بكسر فسكون) ، نحو : كِسْرُهُ وَكِسْرٌ ، بَدْعَةٌ وَبِدْعٌ ، فِرْيَةٌ وَفِرْيٌ . وقد يجمع فِعْلَةٌ على فُعْلٌ ؛ وهو قياسي ، ولكنه قليل نحو حِلْيَةٌ وَحَلْيٌ ، وَلِحْيَةٌ وَلُحْيٌ (بضم أولهما في التكسير أو بالكسر) .

فإن كان المفرد صفة لم يجمع قياساً هذا الجمع ؛ نحو : صِغْرَةٌ وَكِبْرَةٌ (بمعنى : صغير وكبير) وكذلك إن كان غير تام . نحو : رِقَّةٌ^(٣) ، وأصلها وِرْقٌ (بكسر الواو) حذفت فاؤها ، ونقلت حركتها إلى الحرف الساكن بعدها ، وعوض عنها تاء التأنيث في آخره ؛ فلا يقال : « وِرْقٌ » يجمع المفرد ، بعد بعد إرجاع الحرف المحذوف ، وإبقاء التاء التي هي عوض عنه . فهذا لا يصح ؛ لأن فيه جمعاً بين العوض والمعوّض عنه^(٤) . . .

(١) سبق الكلام عليه في ص ٦٤٢ . (٢) لم يحذف من أصوله شيء .

(٣) فضة . (٤) في الجمعين : فُعْلٌ وَفِعْلٌ يقول ابن مالك :

وَفُعْلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

ونحو : كُبَيْرِي ، وَلِفِعْلَةٍ فِعْلٌ وقد يجيء جمعه على فُعْلٌ

٥ - فُعَلَّة (بضم ففتح) وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل ، على وزن : فاعل ، معتل اللام بالياء أو بالواو ؛ نحو : رامٍ ورماة ، ساعٍ وسعاة ، غازٍ وغزاة ، داعٍ ودعاة . وأصل : رماة وسعاة وغزاة ودعاة - رُمِيَّةٌ ، وسُعِيَّةٌ ، وغَزَوَةٌ ، ودُعُوَةٌ . وكلها على وزن : « فُعَلَّة » تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فانقلب حرف العلة ألفاً ؛ فصار جمع التكسير على الصورة السالفة ، ووزنها « فُعَلَّة » بالرغم مما دخلها من التغيير .

فلا يجمع على هذا الوزن ما كان اسماً ، نحو : واد ، وعاد (اسم قبيلة) ، ولا ما كان وصفاً مؤنث ؛ نحو : سارية وعادية ، ولا ما كان وصفاً للمذكر غير عاقل ؛ نحو : ضَرٍ في مثل : أسد ضارٍ ، أو وصفاً وزنه على غير فاعل ؛ كجميل ، أو صحيح اللام ؛ كعالم . . .

٦ - فَعَلَّة (بفتح أوله وثانيه) ، وهو مقيس في كل وصف على وزن : « فاعل » ، للمذكر ، عاقل ، صحيح اللام ، نحو : كامل وكَمَلَّة ، وكاتب وكتَّابَةٌ ، وبارٍ وبررة .

فلا يجمع هذا الجمع ما كان غير وصف ؛ نحو : واد وعاد ، اسمين . . . ولا ما كان وصفاً على غير فاعل ، نحو : حنَّدر ، ولا ما كان وصفاً مؤنث ؛ نحو : طالق ، وحاامل (بمعنى حُبْلَى) ، ولا ما كان وصفاً لغير العاقل ؛ نحو : صاهل ، ولاحق ، وسابق ؛ من أوصاف الحصان ، ولا ما كان وصفاً معتل اللام ، نحو : ساعٍ ، وداعٍ^(١) . . .

فأوصاف المفرد هنا هي أوصافه في الصيغة السابقة إلا أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة .

(١) وفي الجمعين : « فُعَلَّة ، وفُعَلَّة » يقول ابن مالك :

في نحو : رامٍ ذو اطِّرادٍ فُعَلَّة وشاعٍ نحو : كامل وكَمَلَّة واكتفى بالمثال « رامٍ » فلم يذكر الشروط الخاصة بجمع هذا المفرد على : فُعَلَّة ، لأن الشروط التي سردناها متحققة في المثال . كما استغنى بالمثال : « كامل » الذي قياس جمعه للتكسير « فُعَلَّة » عن سرد الشروط ، لأن المثال جامع لها . والمراد بالشيوع في الشطر الثاني من البيت : الشيوع الذي يفيد الاطراد ، لأن بعض الأشياء الشائعة لا تكون مطردة عند فريق من قدامى النحاة . وقد ذكرنا في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٤ ما قرره المجمع اللغوي ، وهو : أن الشيوع والاطراد في كلام القدماء بمعنى واحد ، وكلاهما يقاسن عليه .

٧ - فَعَعِلَ (بفتح فسكون) ، وهو مقيس في كل وصف دالّ على آفة طارئة ؛ من موت ، أو ألم ، أو عيب ونقص . (أى نقص) ، ويشمل سبعة أنواع :

(أ) المفرد الذى على وزن : « فَعَعِلَ » بمعنى : منفعول ، نحو : صريع ، وقتيل ، وجريح . والجمع ؛ صرْعَى ، وقتلَى ، وجرحَى . وهذه أوصاف دالة على موت ، أو تَوَجُّع .

(ب) المفرد الذى على وزن : فَعَعِيلٌ ؛ بمعنى فاعل ؛ نحو : مريض ومرضى ^(١) .

(ج) المفرد الذى على وزن : فَعَعِيلٌ ؛ كزَمِينٍ وزَمْسَى ،

والوصفان السالفان دالان على الألم .

(د) المفرد الذى على وزن فاعِلٍ . نحو : هالك وهالكى .

(هـ) المفرد الذى على وزن : فَعَعِيلٌ (بفتح ، فسكون ، فكسر) ، نحو :

مَيِّتٌ وموتى .

(و) المفرد الذى على وزن : أفعِلٌ ؛ كأحمق وحَمَقَى .

(ز) المفرد الذى على وزن فَعَعِلَانٌ ؛ كسكِرَانٍ وسكِرَى .

وهذان الوصفان الأخيران دالان على نقص وعيب ^(٢) . . .

٨ - فَعَعَلَمَ (بكسر ففتح) وهو مقيس في كل اسم صحيح اللام ، على وزن : فَعُعِلَ (بضم فسكون) ، نحو : قُرْطُوقِرْطَمَةٌ ، ودُرْجٌ ودِرْجَةٌ ، وكُوزٌ وكِوزَةٌ ، ودُؤْبٌ ودِؤْبَةٌ . ومن القليل المقصور على السماع أن يكون جمعاً لفَعُعِلَ (بفتح

(١) وقد يجمع « فَعَعِيلٌ » هذا على صيغة أخرى إن وافق البيان الآتى في ص ٦٤٩ و ٦٥٢ و ٦٥٣ .

(٢) وفى : فَعَعَلَى يقول ابن مالك .

فَعَعَلَى لوصف ، كقتيلٍ وزَمِنٌ وهَالِكٌ . ومَيِّتٌ بِهِ قَمِينٌ

(قمن ، أى : حقيق وجدير) . يريد : أن : « فَعُعِلَ » جمع لكل وصف على وزن : « فَعَعِيلٌ »

و « فَعُعِلَ » ، و « فاعِلٌ » كالأثلة السابقة ، وما يؤدى معناها فى الدلالة على الهلاك أو المرض أو

الألم . . ثم قال : إن ما كان على وزن : فَعَعِيلٌ ، مثل : مَيِّتٌ ، حقيق بأن يجمع هذا الجمع ؛ فيقال

فيه : موتى . وأصل : « مَيِّتٌ » مَيِّوتٌ ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالفسكون ؛ قلبت

الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء .

فسكون) أو : لَفِعْلٍ (بكسر فسكون) ، نحو : غَرَدٌ^(١) وِغْرَدَةٌ - قِرْدٌ وِقِرْدَةٌ^(٢) . . .

٩- فُعَلٌ : (بضم أوله ، وتشديد ثانيه المفتوح) ، وهو مقيس في كل : وصف ، صحيح اللام ، على وزن : فاعِلٍ ، أو فاعِلَةٌ ، سواء أكانت عينهما صحيحة أم معتلّة ؛ نحو : قاعد وقاعدة ، ونائم ونائمة ، وراكع وراكعة ، وساجد وساجدة ، . . . والجمع : قُعُدٌ ، ونُؤمٌ ، ورُكَّعٌ ، وسُجِّدٌ^(٣) . . . ، ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون : « فُعَلٌ » جمعاً لوصف معتل اللام المذكور على وزن : فاعِلٍ ، نحو : غُرِّيٌّ ، وسُرِّيٌّ ، وعُقِّيٌّ ، في جمع : غازٍ ، وسارٍ ، وعافٍ .

١٠- فُعَمَالٌ (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام للمذكر ، على وزن : فاعِلٍ ، نحو : صائمٌ وصوأمٌ ، قارئٌ وقُرَاءٌ . ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعاً لوصف صحيح اللام على وزن : فاعِلَةٌ ، كقول الشاعر :

أبصارهن إلى الشبان ماثلة وقد أراهن عنى غير صدّادٍ
جمع : صَادَةٌ^(٤) . . .

(١) نوع من النبات الصحراوي ، المسمى : الكَسَاةُ ، واختلفوا في ضبط العين في المفرد ؛ ف قيل مفتوحة ، وقيل مكسورة . (٢) وفي « فِعَلَةٌ » يقول ابن مالك :

لِفِعْلٍ اسماً صحَّ لَأمًا « فِعَلَةٌ » والوضعُ - في فَعَلٍ وفِعْلٍ - قَلَلَةٌ
(الوضع العربي) ، وهو وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها الواردة عنهم - قلل أن يكون وزن فِعَلَةٌ جمعاً لاسم على وزن : فَعَلٍ ، أو فِعْلٍ ؛ فكلمة : «الوضع» مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية : قَلَلَتْهُ . (٣) ومن الأمثلة لذين قوله تعالى : « محمدٌ رسولُ اللهِ ، والذين معه أشدُّاءُ على الكفَّارِ ، رَحِمَاءُ بينهم ، تراهم رُكعاً سُجداً ؛ يَسْتَسْمُونَ فَضلاً من اللهِ وِرْضواناً » . (٤) وفي الجمعين الأخيرين : (فُعَلٌ وفُعَمَالٌ) يقول ابن مالك .

وفُعَلٌ لفَاعِلٍ ، وفَاعِلَةٌ وُصْفِينِ ؛ نحو : عاذِلٌ وعاذِلَةٌ

ومثله الفُعَمَالُ فيما ذُكِرَا وِذَانِ فِي المَعَلِّ لَأمًا نَدَرَا

ويهمهم من البيت الثاني أن الفُعَمَالُ كالْفُعَمَالِ ، ولكن بشرط أن يكون المفرد مذكراً ، وأن الوزنين نادران في الوصف المعتل اللام ؛ نحو : غازٍ ، وغُرِّيٌّ ، وغُرَّاءُ .

١١ - فِعْمَالٌ (بكسر ففتح من غير تشديد) ، وهو مقيس في مفردات كثيرة الأوزان ، وأشهرها ثلاثة عشر وزناً :

الأول والثاني : « فَعْمَلٌ » ، و « فَعْمَلَةٌ » (بفتح الأول وسكون الثاني فيهما) اسمين أو وصفين ، ليست فائهما ولا عينهما ياء . نحو : كعَبٌ وكِعَابٌ ، وقَصَّعَةٌ وقِصَاعٌ . وصَعْبٌ وصِعَابٌ . وخذَلَةٌ^(١) وخذَالٌ .

فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على « فِعْمَالٌ » نادر ، لا يقاس عليه : نحو : يَعْمَرُ^(٢) ويِعْمَارٌ ، وضيْفٌ وضيَافٌ ، وضيعةٌ وضيَاعٌ^(٣) . . .

الثالث . والرابع : فَعْمَلٌ وفَعْمَلَةٌ (بفتح أولهما وثانيهما) ، بشرط أن يكونا اسمين ، لأمهما صحيحة . وغير مضعفة ، نحو : جبلٌ وجِبَالٌ ، وجِمْطٌ وجِمْالٌ ، ورقَبَةٌ ورقِابٌ ، وثمرَةٌ وثمرارٌ . . . فخرج نحو : بطلٌ وبطلةٌ ؛ لأنه وصف . ونحو : فتيٌ وعصاٌ ؛ لاعتلال لأمهما . ونحو : طَلَلٌ ، لأنه مضعف اللام . . .

الخامس ، والسادس : فِعْمَلٌ (بكسر فسكون) وفُعْمَلٌ (بضم فسكون) بشرط أن يكونا اسمين ، وأن يكون « فُعْمَلٌ » غير واوى العين : كحُوتٌ ، ولا يأتى اللام كمُدَى^(٤) ، ومن الأمثلة : ذئبٌ وذئابٌ ، بئرٌ وبئارٌ ، رُمحٌ ورِمَاحٌ ، دُهْنٌ ودهانٌ^(٥) . . .

(١) سمينة الذراعين والساقين .

(٢) الجُدَى يوضع في حفرة عميقة ، ليحى الأسد لافتراسه ؛ فيتردى فيها ، ويتمكن الصيادون من صيده . أو الإجهاز عليه . ومن أمثال العرب : أذلّ من يَعْمَرُ ، وهو : الجُدَى . . .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

« فَعْمَلٌ وفَعْمَلَةٌ » ؛ « فِعْمَالٌ » لهما
ولم يذكر أنه قليل فيما فَاؤُهُ « اليا » أيضاً .

(٤) نوع من المكاييل يسمى : القفيز الشامى ، وهو غير المكيال الذى يسمى : المَدَى .

(٥) فى الأربعة الأخيرة يقول ابن مالك :

و « فَعْمَلٌ » أيضاً له : « فِعْمَالٌ » ما لم يَكُنْ فى لَامِهِ اعْتِلالٌ

أو يَكُ مُضَعَفًا . ومثَلٌ : « فَعْمَلٌ » ذو التَّاءِ ، و « فِعْمَلٌ » « مَعَ فُعْلٍ » ؛ فاقبل

أى : قبل جمع : « فِعْمَلٌ وفُعْمَلٌ » على « أفعال » . ولم يذكر شروط جمعها وقد ذكرناها . والمراد بقوله : « ذو التاء » ما كان على وزن : « فَعْمَلٌ » ويختم بها فصار « فَعْمَلَةٌ » . مع استيفائه الشروط .

السابع ، والثامن : فَعَعِيل بمعنى فاعيل^(١) ، ومؤنثه ؛ بشرط أن يسكونا وصفين ،
ولامهما صحيحة ، نحو : ظريف وظريفة وجمعهما : ظِرَاف . وكريم وكريمة
وجمعهما : كِرَام ، وشريف وشريفة وجمعهما : شِرَاف . فخرج نحو : حديد
وجريدة ؛ لأنهما اسمان ، ونحو : غنى وولى ؛ لاعتلال لامهما ، وكذلك غنية
وولية . وكذلك جريح وجريحة ؛ لأنهما وصفان بمعنى مفعول ، لا فاعل^(٢) . . .

وإذا كان «فَعَعِيل» هذا ومؤنثه معتلى العين بالواو ، صحيحى اللام فإن العرب
تكاد تلتزم في جمعهما صيغة : «فِعْعَال» ؛ نحو : (طويل وطويلة ، وجمعهما :
طِبْوَال) ، (وقويم^(٣) وقويمة ، وجمعهما : قِوَام) ، (وصواب وصويبة^(٤) ،
وجمعهما : صِوَاب . . .)

التاسع ، والعاشر ، والحادى عشر : وصف على وزن : فَعْعَلَان ، أو على
مؤنثه : فَعَعْلَى ، وفَعْعَلَانَة (بفتح وسكون في الثلاثة) ، نحو : غضبان وغضْبَتَى ،
وجمعهما : غِضَاب ، ومثل : نَدْمَان ونَدْمَانَة ، وجمعهما : نِدَام .

الثانى عشر ، والثالث عشر : وصف على وزن : فُعْعَلَان ، أو على مؤنثه :
فُعْعَلَانَة (بضم فسكون فيهما) ؛ نحو : خُمُصَان^(٥) وخُمُصَانَة ، وجمعهما :
خِمَاص . . .^(٦)

هذا ، وجمع : «فِعْعَال» من جموع التكسير التى لها مفردات كثيرة غير

(١) قد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ، ما فى ص ٦٥٢ و ٦٥٣ .

(٢) وفى : «فَعَعِيل» هذا يقول ابن مالك

وفى : «فَعَعِيل» وصف فاعِلٍ ورَدَّ كذاكَ فى أنشاه أيضاً اطَّرَدَ

(٣) حسن القامة . (٤) صائبة . (٥) جائع .

(٦) يقول ابن مالك فى الجموع الخمسة الأخيرة ، وفى : «فَعَعِيل» معتل العين بالواو ، صحيح

اللام ، نحو : طويل - وقد سبق الكلام عليه قبلها مباشرة - ما نصه :

وَشَاعَ فى وصفِ على : «فَعْعَلَانَا» أو : «أُنْشَيْبَه» ، أو عَلَى : «فُعْعَلَانَا»

ومثله : «فُعْعَلَانَةٌ» . وَالزَّمَةُ فى نَحْوِ : «طَوِيلٍ ، وطَوِيلَة» تَفْهِي

أى : تفى بالمطلوب ، وتحقق القياس . والمراد بالشيوع هنا : الاطراد والكثرة التى يقاس عليها .

قياسية، منها: رجل ورجال، وحيد آة وحيداء، وخروف وخيراف^(١) وقد اوص^(٢) وقيل اص . . .

* * *

١٢ - فُعُول (بضم أوله وثانيه) ويطرِد في أَلْفَاظ :

منها : الاسم الذي على : « فَعِيل » (بفتح فكسر) ، نحو : كَسَبِد وكَبُود ، نَمِر ، ونُمُور . . .

ومنها الاسم الثلاثي الساكن العين بشرط أن يكون مفتوح الفاء ، وليس معتل العين بالواو ، نحو : كَعَب وكُعُوب - رأس ورُءوس - عين وعُيون . فخرج منه ، نحو : حَوِص ، فلا يجمع على : فُعُول . . .

ومنها : الاسم الثلاثي ساكن العين ، مكسور الفاء ؛ نحو : عِلِم وعِلْم - حِلِم وحُلُوم - ضِرْس وضُرُوس^(٣) .

ومنها : الاسم الثلاثي ساكن العين ، مضموم الفاء بشرط ألا يكون معتل العين بالواو : كحوت ، ولا معتل اللام ؛ كمدني - وهو نوع من المكايل ، كما سبقه^(٤) ، ولا مضعف اللام ؛ كمد - لنوع من المكايل أيضاً - ومن الأمثلة الصحيحة : جُنْد وجنود - بُرْد وبرود .

(١) جاء في الهمع في هذا الموضع (ح ٢ ص ١٧٧ - بعد أن سرد المفردات التي تجمع على : « فَعِيل » قياساً مطرداً) ما نصه : « (وشذ « فَعِيل » فيما عدا ما ذكر ؛ كخروف وخيراف ، و . . .) »^أ وسرد كلمات أخرى . وبذا تكون كلمة : « خيراف » مجموعة سماعاً وصحيحة الاستعمال .

(٢) ناقة شابة : أما الجمع : « قِلاص » فيقول فيه « التصريح » إنه من الجموع المحفوظة ، يريد : الشاذة .

(٣) وفي جمع : « فُعُول » بأنواعه المختلفة التي شرحناها يقول ابن مالك :

وبفُعُول : « فَعِيل » ؛ نحو : كَبِد يُخَصُّ غالباً : كَذَاكَ يَطَّرِد :

في « فَعِيل » اسماً مُطْلَقَ « الفاء » و« فَعْل » له وللفَعَالِ فِعْلَانُ حَصَلَ

المراد بمطلق « الفاء » أن فاه ليست مقيدة بالفتح ، أو بالكسر ، أو بالضم ، ولم يذكر الشروط والتفصيلات الخاصة بمفتوح الفاء ، ومضمومها ، وقد سردناها . وأجزءه الأخير من البيت الثاني خاص بجمع آخر هو ، « فِعْلَان » وسبجىء الكلام عليه .

(٤) في رقم ٤ من هامش ص ٦٤٨ .

أما : معتل العين بالواو فالغالب جمعه على : فَعْلَان ؛ مثل : حوت وحيثان
وأما المعتل اللام فالغالب جمعه على : «أفْعَال» ، نحو : مُدْنِي وَأَمْدَاء - بقلب
يائه همزة ؛ طبقاً لقواعد الإعلال - وكذلك مضعف اللام ، نحو : مُدَّ وَأَمْدَاد .

ومنها : اسم ثلاثي على وزن : « فَعَعَل » (بفتح أوله وثانيه) الخالي من حروف
العللة . وهذا النوع مختلف في اطراده ؛ فقيل : يجمع قياساً على : « فَعُول »
وهذا حسن ، وقيل سماعاً فقط ، نحو : أَسَدٌ وَأَسُودٌ ، وَشَجَرٌ وَشُجُونٌ . والذين
يقولون بقياسيته يشترطون ألا يكون وصفاً ولا مضاعفاً ، فلا يجمعون كلمة : نَصَفٌ ^(١)
ولا لَسِبٌ ^(٢) على : نَصُوفٌ ، وَلِسُوبٌ .

* * *

١٣ - فَعْلَان (بكسر فسكون) وهو مقيس في ألفاظ ، منها : اسم على
وزن : « فَعْعَال » (بضم ففتح) : نحو : غُلامٌ وغِلِمان ، وغُرَابٌ وغِرْبَان .
ومنها : اسم على : « فُعْعَل » (بضم ففتح) ؛ نحو : جُرْدٌ وجِرْدَان -
صُرْدٌ ^(٣) وصِرْدَان .

ومنها : اسم على : « فُعْعَل » (بضم فسكون) معتل العين بالواو ؛ نحو :
حُوتٌ وحيثان - كُوزٌ وكيزان - عُدودٌ وعِيدان . . .

ومنها : اسم على « فَعَعَل » (بفتح ففتح) ؛ والأغلب أن تكون عينه في
الأصل معتلة ؛ نحو : تاجٌ وتيجان ، نازٌ ونيران ، وقاعٌ وقيعان ، وخالٌ وخيلان ^(٤)
والأصل : تَوَجٌ ، ونَوْرٌ ، ونَحْيَلٌ ^(٥) . . . (تحرك حرف العلة في المفرد ،
وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفاً) .

(١) المرأة المتوسطة السن . (٢) موضع القلادة من العنق .

(٣) طائر ضخم الرأس يصطاد المصافير . وقد سبقت الإشارة لهذا الجمع في ص ٦٣٧ .

(٤) النقط المخالفة لبقية لون البدن .

(٥) وفي « فَعْلَان » يقول ابن مالك :

للفعال ولفعلان حصل

وشاع في حوتٍ وقاعٍ مع ما ضاهاهما . وقل في غيرهما

١٤ - فُعْلَان (بضم فسكون) ويطرّد في اسم على وزن : فَعْلَل (بفتح فسكون) ، نحو: ظَهَرَ وَظُهُرَان . وَبَطَنَ وَبُطْنَان ، وفي اسم صحيح العين على وزن : فَعْلَل (بفتح ففتح) ، نحو : حَمَلٌ وَحُمْلَان ، بَلَدٌ وَبُلْدَان . وفي اسم على : فَعْيَل ؛ نحو : رَغِيفٌ وَرُغْفَان ، وَكَثِيبٌ وَكُثْبَان^(١) . . .

١٥ - فُعْلَاء (بضم ففتح) ويطرّد في أشياء منها :

« فَعْيَل » بمعنى : فاعل ، وصفاً للمذكر عاقل^(٢) ؛ أو بمعنى : مُفْعَل (بضم فسكون : فكسر) أو بمعنى : مُفَاعِل (بضم ففتح ، ثم كسر العين) بشرط أن تكون صيغة « فَعْيَل » في الثلاثة غير مضعفة ، ولا معتلة اللام . ومن الأمثلة : (كريم وكُرَمَاء ، وبخيل وبُخْلَاء ، وظريف وظُرَفَاء) وكذا : (سميع ؛ بمعنى : مُسْمِع ، وجمعه : سَمَعَاء ، وأليم بمعنى : مؤلم ، وجمعه أُلْمَاء . وخصيب بمعنى : مُخْصِب وجمعه : خُصْبَاء) ، وكذا : (خَلِيط بمعنى : مخالط وجليس ؛ بمعنى : مجالس ، وقَرَّيع بمعنى : مقارع . . . وجموعها : خُلَاطَاء - جُلُوسَاء - قُرَعَاء) .

ومنها : « فَاعِل » ، وصفاً دالاً على غريزة ، وسجية ، وأمر فطرى غير مكتسب - غالباً - نحو: عاقل وعقلَاء - نابه ونبهاء - شاعر وشعراء^(٣) . أو دالا

(١) وفي هذه الأسماء الثلاثة التي تجمع قياساً على : فُعْلَان - يقول ابن مالك :

و «فَعْلًا» أمبا، و «فَعْيَلًا» و «فَعْلَل» غير مُعَلَّ العين : فُعْلَانٌ شَمِلٌ (فَعْلًا : مفعول به مقدم للفعل : شمل في آخر البيت) . يريد : أن الجمع : «فُعْلَان» يشمل من المفردات أنواعاً منها : فَعْلَل ، وفَعْيَل ، وفَعْلَل . . .

(٢) وقد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ما في ص ٦٤٩ و ٦٥٣ .

(٣) وفي فُعْلَاء وَأَفْعِلَاء يقول ابن مالك :

ولكريمٍ وبخيلٍ فَعْلًا كَذَا لما ضَاهَاهما قد جُعِلَا
ونابَ عنه «أَفْعِلَاء» ؛ في المَعْلَل لَامًا ، وَمُضَعَفٍ . وغيرُ ذَاكَ قَلٌّ

وقد قيل : إن «أَفْعِلَاء» هذا نائب عن «فُعْلَاء» لعل مصنوعة دفعها المحققون . ولا داعي للتسمية ولا للتعليل ؛ لأن العلة الحقيقية هي استعمال العرب هذا الوزن جمعاً لفَعْيَل بمعنى فاعل إذا كان مضعفاً أو معتل اللام . كقولهم : « (لا عظمة ولا سلطان إلا للأعزاء الأقياء) ، وليس بعزير ولا قوى من لم يتحصن بالفضيلة ، ويتسلح بمكارم الأخلاق . » .

على ما يشبه الغريزة والسجية في الدوام وطول البقاء ؛ نحو : صالح وصُلحاء .

١٦ - أُنْعِلَاء (بفتح ، فسكون ، فكسر ، ففتح . . .) وهو مقيس في كل وصف على وزن : « فَعِيل » (بفتح فكسر) بمعنى : فاعِل^(١) . بشرط أن يكون مضعفًا أو معتل اللام ، نحو : (عزیز وأعزّاء . وشديد وأشدّاء^(٢) . وقوی وأقویاء - وولیی - وأولیاء . . . ومن القليل الذي لا يقاس عليه : صديق وأصدقاء ، لأنه ليس مضعفًا ، ولا معتل اللام . وكذلك ظنّین (أى : متهم) . وأظنّاء ، لأنه بمعنى مفعول ، لا فاعل .

١٧ - فَوَاعِل : وهو مقيس في أشياء أشهرها سبعة ؛ هي :

(أ) فاعِلَة : سواء أكان اسمًا أم صفة . وقد اجتمعا في قوله تعالى : (لَتَسْفَعَنَّ بِالنَّاصِبَةِ ، ناصِبَة ، كاذبة ، خاطئة) . فالناصبية : اسم ، وكاذبة وخاطئة : وصفان^(٣) . والجمع : نَوَاصٍ ، كَوَاصِبٍ ، خَوَاصِبٍ .

(ب) اسم على : « فَوَاعِل » أو : فَوَاعِلَة (بفتح ، فسكون ، ففتح ، فيهما) ، نحو : جَوَاهِر ، وَكَوَاهِر ، وَصَوَامِع ، وَزَوَابِع ، وَجَمْعُهَا : جَوَاهِر ، وَكَوَاهِر ، وَصَوَامِع ، وَزَوَابِع .

(ج) فَوَاعِل (بفتح العين) اسمًا ؛ كخاتَم ، وَقَالِب ، وَطَابِع (بفتح العين في الثلاثة . طبقاً لإحدى اللغتين)^(٤) وجمعها : خَوَاتِم ، وَقَوَالِب ، وَطَوَابِع .

(د) فاعِلَاء (بكسر العين وفتح اللام) . اسمًا ، نحو : قاطِعَاء ، وَرَاهِطَاء وَنَافِطَاء ، والأسماء الثلاثة بلحجر اليتروبع^(٥) .

(١) وقد يجمع على صيغة أخرى إن طابق ما في ص ٦٤٩ و ٦٥٢ .

(٢) ومن هذا قوله تعالى : « محمدٌ رسولُ الله ، والذين معه أشدّاءُ على الكفار ، رُحَمَاءُ بينهم » - وقد سبقت الآية في رقم ٣ من هامش ص ٦٤٧ لمناسبة أخرى هناك .

(٣) ومثلها : « العوادي » جمع : « عاديّة » كقول الشاعر :

هَمُّ الرِّجَالِ إِذَا مَضَتْ لَمْ يَشْنِهَا خُدُحُ الثَّنَاءِ ، وَلَا عَوَادِي الذَّمِّ

(٤) والثانية : الكسر .

(٥) حيوان كالغُار ، ولكنه أكبر منه قليلاً .

(هـ) فاعِل (بكسر العين) اسماً ، نحو : جائِزٌ^(١) وكاهِلٌ^(٢) ، وجمعهما :
جوائز وكواهل .

(و) فاعِل (بكسر العين) وصفةً خاصمةً بالمؤنث العاقل ، ولا تدخله تاء
التأنيث - غالباً^(٣) - نحو ؛ طالِقٌ وطوالِق .

(ز) فاعِل (بكسر العين) وصفةً للمذكر غير عاقل^(٤) ؛ نحو : صاهل
وشاهق (للمكان المرتفع) والجمع : صواهل وشواهِق .

ومن كلامهم السالف يتبين أن صيغة : « فاعِل » (بكسر العين) إذا كانت
وصفةً للمذكر عاقل فإنها لا تجمع على « فواعل » وقد حكيم أكثر النحاة بالشاذ
على ما خالف هذا من مثل : شاهِد وشواهِد ، وفارس وفوارِس : ونواكِس
ونواكِس في قول الفرزدق :

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتهم خُضِعَ الرقابُ ، نواكِسَ الأبصار

وتأول غيرهم الأمثلة السالفة ونظائرها - مع كثرتها - تأويلا غير مقبول ،
(كأن يقول : إن مفرد هذا الجمع ليس : « فاعِلا » ، وإنما هو : « فاعلة »
والأصل : طوائفُ فوارِس ، وطوائفُ نواكِس . . . فالجمع عنده صفة لموصوف
محدوف ، مفردة : فاعلة ؛ فيكون جمعها قياساً على : « فواعل » . وتأويلات أخرى
يحاولون بها إخضاعها للقياس . وفي كل هذه التأويلات تكلف وتصنع معينان) .

والحق أن صيغة (فاعِل) تجمع قياساً على « فواعل » سواء أكانت صيغة

(١) الخشبة فوق حائطين . والخشبة التي تحمل خشب السقف . . .

(٢) اسم للمكان الذي تتلاق فيه الكتفان .

(٣) انظر هامش ص ٩٤ ه لتكلمة المسألة .

(٤) وفي : « فواعل » يقول ابن مالك :

فواعِلٌ : لفَوَعِلٍ ، وفاعِلٍ وفاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ : كاهِلِ

وحائِضٍ ، وصاهِلِ . وفاعِلُهُ . وفاعِلُهُ . وشَدَّ في الفارِسِ مَعَ ماثِلُهُ

يشير « كاهل » إلى الاسم الذي على وزن : فاعِل (بكسر العين) و « حائض » إلى الوصف الذي

على وزن : فاعِل (بكسر العين) ، خاصاً بالأنثى . و « بصاهل » : إلى فاعِل (بكسر العين) وصفةً

لما لا يعقل . . .

« فاعِل » صفة للمذكَّر العاقل أم غير العاقل ؛ لكن مراعاة الشرط^(١) أفضل لأنه الأكثر ، أما من لا يراعيه فلا يُحكَّم عليه بالتخطئة ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح ، وإن كان دونه في القوة^(٢)

١٨ - فَعَائِل وهو مقيس في كل رباعيّ - اسم أو صفة - مؤنث تأنيثاً لفظياً أو معنوياً ، ثالثة مُدَّة ، أليفاً كانت ، أو واواً ، أو ياء . فيشمل عشرة أوزان ؛ خمسة مختومة بالتاء^(٣) ، وخمسة مجردة منها .

فالتى بالتاء منها : « فَعَائِلَة » (مضمومة الفاء ، أو مفتوحتها ، أو مكسورتها) ؛ نحو : ذُوَابَةٌ وذَوَائِبُ ، وَسَحَابَةٌ وَسَحَابٌ ، وَرِسَالَةٌ وَرِسَالٌ .
ومنها : فَعُوْلَةٌ (بفتح الفاء) ، نحو : حَمُولَةٌ وَحَمَائِلُ .

(١) وهو أن تكون الصيغة وصفاً لمذكر غير عاقل .

(٢) أما سبب الإباحة وعدم التقيد بالشرط (الذي يقضى ألا تجمع صيغة «فاعل» على «فواعل» إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل) ؛ فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتمائه في الكلام الفصيح الذي يحتاج بصحته ، إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين ، وكل واحد منها وصف لمذكر عاقل مراجع في ونصوص يحتاج بها . ومن هذه الجموع : سابق وسوايق - هالك وهوالك - سايح وسوايح - حاسر وحواسر - قارى وقوارى - كاهن وكواهن - عاجز وعواجز - غائب وغوايب - رافد وروافد - حاج وحراج
وقبل اليوم وقف صاحب خزانة الأدب (في الجزء الأول ، ص ١٩٠ طبعة المطبعة السلفية) عند كلامه على بيت الفرزدق السابق وما تضمنه من جمع التكسير : « نواكس » فغرض أمثلة من هذا الجمع ، جاوزت العشرة - ثم وصلت بعده إلى ما ذكرناه أو يزيد . وفي المصباح المنير (مادة : فرس) بعض منها ، وبعض يغايرها ؛ مثل : صاحب وصواحب ، وناكص ونواكص

وأقوى مما سبق وأصرح ما جاء في كتاب « تاج العروس ، شرح القاموس » ج ١ مادة : قرآن ، عند الكلام على : « قوارى » ونصه : « قوارى » كدنانير - وفي نسختنا : « قوارى » كفواعل ، وجمله شيخنا من التحريف . قلت : إذا كان جمع : « قارى » فلا مخالفة للسمع ولا للقياس ؛ فإن فاعلاً يجمع على فواعل) ه ، وهذا نص قاطع آخر . فلا داعى اليوم للتمسك بالشرط السالف . إلا على أنه الأفضل ، لا على سبيل أنه - وحده - الصحيح .

(٣) ويلحق بها المختوم بألف التأنيث - وستجىء - ويشترط بعض النحاة في المختوم بالتاء ما ليس على وزن « فَعَمِيلَة » أن يكون اسماً ، لا صفة أما « فَعَمِيلَة » فتجمع عنده مطلقاً ؛ سواء أكانت وصفاً ، أم غير وصف وهو بشرطه السالف يخالف غيره ممن لم يشترطه . والأحسن إهمال شرطه . هذا ، وإذا كانت « فَعَمِيلَة » بمعنى « مفعولة » لم تجمع على : « فعائل » - كما سيحىء -

ومنها : فَعِيلَةٌ^(١) (بفتح فكسر) ؛ نحو : صحيفة وصحائف . ويشترط ألا تكون صفة بمعنى « مفعولة » ؛ كجريحة ، بمعنى : مجروحة ؛ فلا يقال : جرائح . والمجردة من التاء (ويشترط فيها أن تكون لمؤنث معنوى) هي :

فِعْمَالٌ (بكسر أوله وفتح ثانيه) ، نحو : شِمَالٌ^(٢) وشَمَالٌ - وفُعْمَالٌ (بضم أوله ، وفتح ثانيه) . نحو : عُنُقَابٌ^(٣) وعُقَابٌ ، وفَعْمُولٌ (بفتح فضم) ، نحو : عجوز^(٤) وعجائز . وفَعْمِيلٌ (بفتح فكسر) ، نحو : لَطِيفٌ (اسم امرأة) ولطائف . وفَعْمَالٌ (بفتح ففتح) ، نحو : شَمَالٌ^(٥) وشَمَائِلٌ .

ومن المؤنث : النوع المختوم بألف التأنيث المقصورة ؛ مثل : حِسَابِيَّ^(٣) وحِيبَاتٍ . والممدودة ، نحو : جَمَلُؤَلَاءٌ^(٦) وجَلَائِلٌ^(٧)

١٩ - فَعْمَالِيٌّ . . . (بفتح أوله وثانيه ، وكسر ما قبل آخره) ، ويطرد في أوزان ؛ أشهرها سبعة .

أولها : فَعْلَلَةٌ (بفتح فسكون) ، نحو : مَوَمَاةٌ^(٨) ومَوَامٍ .

ثانيها : فِعْلَلَةٌ (بكسر فسكون) ؛ نحو : سِعْلَلَةٌ^(٩) وسِعْمَالٌ .

ثالثها : فِعْلَلِيَّةٌ (بكسر فسكون فكسر ففتح . . .) ، نحو : هَيْبَرِيَّةٌ^(١٠) وهَيْبَارٍ .

(١) قد يلحق هذه الصيغة في بعض الصور عند جمعها على « فَعَائِلٌ » ، أنواع من الإعلال والإبدال ، مفصلة في ص ٧٦٧ وما بعدها ؛ كالذى يقال في بريئة وبرايا ، وخطيئة وخطايا

(٢) ليد اليسرى .

(٣) للمرأة - غالباً - إذا كانت عجوزاً ، وقد يقال للرجل أيضاً .

(٤) اسم ريح .

(٥) اسم بلد في فارس .

(٦) وفي فَعَائِلٌ يقول ابن مالك :

و « بفعائل » اجمعن : « فعالة » وشبهه ؛ ذَا تَاءٍ ، أَوْ مُزَالَةٍ

(أى : ذَا تَاءٍ ثَابِتَةٍ أَوْ مُزَالَةٍ ، فزالة معطوفة على محذوف . ومعنى مزالة : أنها أزيات وأبعدت ،

والمراد : أنها غير موجودة ، والمراد بشبهه : « فَعْمَالَةٌ » : صيغتان - ؛ هما : « فَعْمِيلٌ وَفَعْمُولٌ » (بفتح أولهما)

مشتملتين على التاء أو مجردتين منها ؛ كظريفة وطرائف ، ولطيف (اسم امرأة) ولطائف . وحلوبة وحلاب .

(٨) صحراء واسعة .

(٩) وهي - في زعمهم - الغول ، أو ساحرة من الجن .

(١٠) القشر الذى في شعر الرأس . أو ذرات القطن والدقيق المتطاير . .

رابعها : فَعَلَّوَة (بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح) ، نحو : عَرَقُوَة ^(١) وعَرَاق .
خامسها : ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلي ، ويُحذف أول الزيادتين
عند بعض العرب ، نحو : حَبَسَنْطَى ^(٢) وحَسَاطٍ ، وَقَلَّسَنْسُوَة وَقَلَّاسٍ .
يحذف النون فيهما . بخلاف من يحذف ثاني الزائدين فإنه يجمعهما على : حبانط
وقلانس يحذف الألف الأخيرة (الياء) ^(٣) والواو .

سادسها : فَعَلَّلَاء : (بفتح فسكون ففتح) اسما ؛ كصحراء وصحاري .
أو وصفاً لأنثى ، لا مذكر له ؛ نحو : عَدَّ رَأً ^(٤) ، وَعَدَّ آرٍ ^(٥) . . .

سابعها : ما يحتوي على ألف مقصورة للتأنيث ، أو : الإلحاق ، كحَبَلِيٍّ
وحَبَالٍ ، وذِفْرِيٍّ ^(٦) وذَفَارٍ .

وما كان « كفعلاء » السابقة أو مختوماً بألف التأنيث المقصورة أو بألف
الإلحاق — يجوز جمعه على : « فَعَالِيٍّ » كما يتبين من الصيغة التالية .

٢٠ — فَعَالِيٍّ : (بفتح أوله وثانيه ورابعه) ، وهو مقيس فيما سبقت الإشارة
إليه في الوزنين السادس والسابع ، أي : في « فَعَلَّلَاء » ، إما اسما ؛ كصحراء ؛
وإما وصفاً للمؤنث لا مذكر له ؛ كعدراء ^(٥) وإما مختوماً بألف التأنيث المقصورة
كحَبَلِيٍّ ، أو بألف الإلحاق كذِفْرِيٍّ ^(٦) ؛ فيقال في الجمع : صحارِيٍّ ،
وعذارِيٍّ ، وحَبَالِيٍّ ، وذَفَارِيٍّ ، كما يصح : صحارٍ ، وعذارٍ ، وحَبَالٍ
وذَفَارٍ على أساس ما تقدم (في : ١٩ — سادسها) ، فهذه المفردات — ونظائرها —
مشتركة عند جمعها بين صيغتي فَعَالِيٍّ . . . وفَعَالِيٍّ . . . بكسر
اللام أو فتحها .

وتنفرد صيغة : « فَعَالِيٍّ » . . . (بكسر اللام) بالخمسة التي ذكرت قبل

(١) الخشبة المعترضة على رأس الدلو . (٢) الكبير البطن .

(٣) سيجيء في ص ٦٦٦ بيان الحذف وسببه . (٤) وهي : البكر .

(٥ و ٥) يخالف الأشعوري غيره في صيغة « فَعَلَّلَاء » التي هي صفة لأنثى ؛ كعدراء ، فيرى أن جمعها على
الفعالي والفعالي — بكسر اللام وفتحها — غير قياسي وأنه مقصور على السماع ؛ طبقاً لما جاء في التسهيل ،
دون ما في الألفية ، وابن عقيل وسواهما (انظر ما سبق متصلاً بهذا في ص ٢٠٩ و ٢١٢ هند الكلام
على صيغة منتهى الجموع في المتنوع من الصرف) . (٦ و ٦) موضع خلف أذن البعير يرشح منه العرق .
النحو الواقي — رابع

صيغة : فَعَلَاء ؛ كما تنفرد « فَعَعَالِي » (بفتح اللام) بوصف على وزن : « فَعَعَلَان » أو « فَعَعَالِي » (بفتح فسكونيهما) ، نحو : كَسَلَان ، وَسَكْرَان و غَضْبَان ، وجمعها : كَسَالِي ، وَسَكَارِي ، وَغَضَابِي ؛ بفتح ما قبل الآخر ولا يصح كدره . والأحسن في صيغة هذا الوصف ضم أوله عند جمعه ، فيقال : كَسَالِي ، وَغَضَابِي ، وَسُكَارِي .

« ملاحظة » : عرفنا أن وزن « فَعَعَلَاء » اسماً أو صفة يجمع ^(١) على : المفعالي والفعالي (بكسر اللام أو فتحها) ، فنقول في الصحراء والعذارى : الصحاري والصحاري ، والعذارى ، والعذارى

ويجوز شيء ثالث ؛ هو : جمعها على : المفعالي (بكسر اللام وتشديد الياء) ^(٢) . ذلك أن وزنها الصرفي هو : « فَعَعَلَاء » . فالألف التي قبل الهمزة تقلب عند الجمع ياء ، بسبب كسر ما قبلها ، وتقلب الهمزة أيضاً ياء ، وتدغم في الياء السابقة ؛ فتصير الكلمة بعد الجمع ، صحاري وعذارى . . . ومن الممكن التخفيف بحذف إحدى الياءين ، فإن حذفت الثانية التي تحركت بالفتحة بعد إدغامها صار الجمع : صحاري وعذارى ، بإسكان الياء مع كسر ما قبلها ؛ ثم حذفتها للسبب الذي من أجله تحذف في المنقوص ^(٣) . وإن حذفت الأولى الساكنة فتح الحرف الذي قبلها لتقلب الياء الثانية ألفاً ، وتبقى من غير حذف ؛ فيقال : صحاري وعذارى ^(٣)

٢١ - فَعَعَالِي (بفتح ، ففتح مع مد ، فكسر ، فياء مشددة) ويَطَّرِد في : (١) كل ثلاثي ساكن العين ، في آخره ياء مشددة تلي الأحراف الثلاثة سواء أكانت هذه الياء في أصلها لغير النسب ؛ نحو : قُمْرِي ^(٤) وكُرْكِي ^(٥)

(١) مع الخلاف في هذا . (٢) وسيجيء الكلام عليه بعد هذا مباشرة .
(٣ و ٤) انظر السبب والحكم في ص ٦٧٣ - وفي المفعالي والفعالي (بكسر اللام وفتحها) يقول ابن مالك من غير إيضاح ولا تفصيل .

وبالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمَعَا صحراء ، والعذارى : والقيس أتبعاً
أى : أتبع القياس على هذين المثالين . يريد : قس عليهما نظائرها . . .
(٤) طائر مغرد . (٥) أحد الطيور المائية .

وكُرْسِيّ ، وِبَرْدِيّ^(١) - أم كانت في أصلها مزيدة لغرض النسب ، ثم أهمل هذا الغرض ، وصار متروكاً غير ملحوظ . مثل : مُهْرِيّ ، فأصله : الحمل المنسوب إلى قبيلة : « مُهْرَة » اليمنية التي اشتهرت قديماً بإبلها النجيبة القوية ، ثم كثر استعماله حتى نُسب النسب ، وأهمل ، وصار ، « المُهْرِيّ » اسماً للنجيب من الإبل مطلقاً بغير نظر إلى أصله ولا تفكير فيه . ومثله : بُخْتِيّ ، فأصله الحمل المنسوب إلى « بُخْت » وهي إبل خُرَّاسانية اشتهرت بقوتها وحُسْنُهَا . ثم شاع استعمال « البُخْتِيّ » في كل « جمل » قويّ جميل من غير نظر لنشأته ، ولا تفكير في نسبه . فمثل الأشياء السابقة تجمع قياساً على : « فَعْمَالِيّ » ، فيقال فيها : قَمَارِيّ - كِرَآكِيّ - كِرَاسِيّ - بَرَادِيّ - مِهَارِيّ - بَخَاتِيّ - ... وهكذا .

ويفهم مما سبق أن المختوم بياء النسب المتجدد^(٢) ، - (كَمَصْرِيّ ، وتُرْكِيّ ، وبَصْرِيّ ...) لا يجمع هذا الجمع . ومن ثمّ قالوا في أناسيّ : إنه جمع : إنسان ، لا : إنسيّ ؛ لأن البياء في : « إنسيّ » للنسب الباقي على حاله^(٣) . وكذلك لا يجمع على هذا الوزن مثل : « عربيّ ، وعجميّ » لتتحرك عينهما

(ب) ووزن فَعْمَالِيّ مقيس أيضاً - على الصحيح - في وزن : « فَعْمَلَاء » على الوجه الذي سبق شرحه وإبانته في الصيغتين السالفتين (١٩ ، ٢٠)^(٤)

(١) نبات مائي كان قدام المصريين يكتبون عليه ما يريدون ، كما نكتب اليوم على الورق .
 (٢) يتردد هنا على ألسنة النحاة : (النسب المتجدد) ... يريدون به : النسب الباقي على حاله لأداء الغرض منه - وهو مذکور في بابه ص ٧١٤ - ، لا النسب الذي أهمل أصله ، وترك الغرض منه . وعلامة ياء النسب المتجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى معين معروف ؛ وهو المنسوب إليه . وأما غير الدالة عليه فيختل اللفظ بسقوطها ويصير خالي المعنى . (راجع حاشية الخصري) .
 (٣) ويؤيد هذا أن العرب تقول فيه أيضاً : « أناسين » فنطقوا به على الأصل كما نطقوا بالصورة الأخرى التي أبدلوا فيها النون بياء ، وأدغموا البياء في البياء ، كطريقتهم في بعض الكلمات ؛ ومنها : ظَرَبَان - لدابة صغيرة تشبه الكلب أو القط ، كريمة الرائحة - فقالوا : ظرابين وظرابيّ ، على أن الخلاف شديد في مفرد : أناسيّ وأشباهاها . (٤) وفي صيغة ؛ فعالتى يقول ابن مالك :

واجعلُ : « فَعْمَالِيّ » لغير ذى نَسْبٍ جُدُّد ، كالكُرْسِيّ ؛ تَتَّبِعِ الْعَرَبُ

المراد بالنسب الذي جدد - كما سبق في رقم ٢ - هو : النسب القائم وقت جمع الكلمة ، الباقي لأداء الغرض منه . فمثل يجمع الكلمة على : « فَعْمَالِيّ » أما النسب غير المجدد وهو النسب القديم في أصله ، المهمل في حاضره عند جمع الكلمة ، فإنه لا يمنع جمعها . فإن لم تكن البياء للنسب مطلقاً فلا شبهة تمنع جمعه على هذا الوزن .

٢٢ - فَعَمَّالِيل (بفتح أوله ، وثانيه ، وكسر رابعه) ، ويطرِد في أنواع ؛ أهمها أربعة ، مفرد كل نوع منها أربعة أحرف أصلية أو خمسة كذلك :

الأول : الرباعيّ المجرد - أي : الذي كل حروفه أصلي - سواء أكان مفتوح الأول والثالث ، أم مضمومهما ، أم مكسورهما ، أم غير ذلك ؛ نحو : جعفر ، وجعافر - بُرْثُن وبِرْثُن^(١) - زِبْرِج^(٢) وزِبَارِج - سِبَطْر^(٣) وسِبَاطِير - جُخْدَب^(٤) وجخادب .

الثاني : الخماسي المجرد ؛ نحو : سَفَرَجَل وجَحْمَرَش^(٥) ، وجمعهما : سَفَارِج وجَحَامِر ؛ بحذف الحرف الخامس من أصلهما . ولهذا الحذف ضابط تحب مراعاته ، هو :

(١) أن الحرف الخامس الشبيه^(٦) بالزائد واجب الحذف مطلقاً ؛ نحو : جَحْمَرَش^(٥) وجحامر ؛ - سواء أكان الرابع شبيهاً^(٦) بالزائد أم غير شبيهه ؛ نحو : قُدْ عَمِيل^(٧) وقند أعيم ، وسَفَرَجَل وسفارِج .

(١) مخالب الحيوان المتوحش . وتشبه أصابع اليد مع الأظفار .

(٢) من معانيه : الذهب ، والسحاب الرقيق الذي يخالط لونه حمرة ، والزهر . . .

(٣) من معانيه : الطويل ، والشهم ، واللسان الحاد .

(٤) الأسد . (٥ و ٥) المرأة العجوز ، أو : الوقحة .

(٦ و ٦) حروف الزيادة عشرة ، مجموعة في قولهم : (أمانٌ وتسبيل) أو : في (سَأَمُونِيَا) . ولكل واحد من العشرة أمارات ومواضع لزيادته ، ولا يكون زائداً بغيرها ، وله معان يؤديها . ومن الممكن الاستغناء عن الحرف الزائد ، مع تأدية الكلمة معنى بعد حذفه (كل ذلك يجري طبقاً للتفصيل المدون في الباب الخاص بذلك ، وهو باب : « التصريف » ص ٧٤٧ و ٧٥٣) .

أما الحرف الشبيه بالزائد فهو :

ا - الذي يكون لفظه لفظ الزائد ، ولكنه ليس بزائد ، لعدم انطباق صفة الزائد وموضعه عليه .

ب - أو يكون لفظه مخالفاً للزائد ، ولكن موضعه في الحلق واللسان هو موضع الزائد .

فمثال النوع الأول حرف النون من : خَدْرَنْق (بمعنى : عنكبوت) وخَوْرَدَق (ومن معانيه : موضع الأكل ، واسم قصر للنعمان بن المنذر) فهذه النون شبيهة بالحرف الزائد في مادتها ، ولكنها ليست بزائدة ، إذ يغلب على الزائدة أن تكون في آخر الكلمة ، كغضبان وندمان ، أو في الوسط مع السكون كغَضْبَنْفَر . ومثال النوع الثاني : حرف « الدال » في مثل : « فَرَزْدَق » ؛ فإنها ليست من حروف الزيادة . ولكن موضع نطقها في الفم واللسان هو : طرف اللسان ، كموضع « التاء » الزائدة ؛ فأشبهتها من هذه الناحية ، فكلاهما من طرف اللسان . (٧) الجمل الضخم .

(ب) وكذلك إن لم يكن أحدهما شبيهاً بالزائد .

(ح) فإن كان الرابع وحده (أى : دون الخامس) هو الشبيه بالزائد جاز حذفه أو حذف الخامس ، لكن حذف الخامس هو الأفصح والأعلى (١) ؛ كالدال في فرزدق ، والنون في خندرتق أو خورتق ؛ فيقال في الجمع : فرازق وفرازد - وخدارق وخدارن - وخوارق وخوارن ، وهكذا (٢) . . .

الثالث : الرباعى المزيد - وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة ، ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة - نحو : مدحرج ، ومدحرج ، فيحذف عند الجمع ما كان زائداً في مفرده ؛ ولا يحذف غيره ؛ فيقال : دحارج ، بحذف الميم في الكلمة الأولى ، والميم والتاء في الثانية ، ولا يبقى في الجمع إلا الحروف الأصلية . كل هذا بشرط ألا يكون الحرف الزائد رابعاً وليسناً (٣) ، قبل الحرف الأخير الأصيل .

(١) لأن الأكثر في الكلام المأثور هو الحذف من الآخر ؛ إذ الأواخر محل الحذف والتنكير .
(٢) مزج ابن مالك الكلام على صيغة « فعَالِل » والكلام على : « شبهه » ، الذى سيجى ذكره في الصيغة التالية مباشرة - وهى رقم ٢٣ ص ٦١٢ - قال :

وبفَعَالِلَ وشبَّهه انطِقَا فى جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى . وَمِنْ حُمَايِ جُرِّدَ - الْآخِرَ أَنْفِ بِالْقِيَاسِ

(ارتقى ، أى : زاد . من غير ما مضى : بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة مفرداً من غير المفردات التى سبق الكلام عليها ، وعلى جموعها القياسية) . فإن ما سبق من تلك المفردات التى لها جموع مطردة ذكرناها - لا يصح أن تجمع على : « فعالل » وشبهه .

ثم وضع فى آخر البيت الثانى : أن آخر الخماسى المجرد يحذف عند جمعه للتكسير . وتقدير كلامه : وانثف بالقياس الآخراً من خماسى جرد . أى : احذف الآخراً من خماسى جرد من الزيادة ، وخلص منها . وهذا الحذف بسبب القياس . فكلمة : « الآخراً » ، مفعول به للفعل : « انثف » وإجار والمجرور : « بالقياس » متعلق بهذا الفعل ، وكذا إجار والمجرور : من خماسى .

ثم بين أن الخماسى المجرد إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد - دون خامسه الأصلى - فقد يحذف الرابع دون الخامس الذى تم به أصول الكلمة . ويفهم من هذا أنه يجوز أيضاً حذف الخامس . قال :

وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحَدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

(٣) سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨ أن أحرف العلة ثلاثة ؛ الألف ، والواو ، والياء :
١ - فإن كانت ساكنة وقبلها حركة تناسها سميت أحرف علة ، ولين ؛ ومد ، نحو : عالم -

فإن كان الرَّابِعُ الزَّائِدُ اللَّسِينُ : « ياء » بقي ، ولم يحذف عند الجمع ، ويجمع ما هو فيه على : « فعائليل » في الأغلب ؛ نحو : قِنْدِيلٌ وَقِنَادِيلٌ ، وَعُغْرَانِيْقٌ وَعُغْرَانِيْقٌ . . .

وإن كان أَلْفَسًا أو وَاوًا قَلْبًا عند الجمع ياء ثابتة ، ويجمع ما هو فيه على : « فعائليل » كذلك في الأغلب ؛ نحو : عَصْفُورٌ وَعَصَافِيرٌ ، وَسِرْدَاحٌ^(١) وَسِرْدَادِيْحٌ وَفِرْدَوْسٌ وَفِرْدَادِيْسٌ^(٢) . . .

فإن كان حرف العلة متحركاً وجب حذفه عند الجمع ؛ نحو : كَسْتَهَوْرٌ^(٣) ، وَهَسَبِيْسِيْحٌ^(٤) ؛ فيقال في جمعهما : كناهر وهسبايخ ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين ، ومثلهما : مُصَوَّرٌ وَمَصَاوِرٌ ؛ فيحذف حرف العلة المدغم فيه لتحركه ؛ فليس حرف لين .

فإن كان حرف العلة غير رابع حذف ، نحو : فَنَدَاوُكَيْسٌ^(٥) وَخَسِيْسَفْسُوجٌ^(٦) وجمعهما : فَنَدَاكَيْسٌ وَخَسَاْفِيْحٌ .

الرابع : الخُمَاسِي المَزِيْدُ ، - أَى : ما كانت حروفه الأصلية خمسة ، ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة - نحو : قَطْرَطَبُّوسٌ^(٧) ،

= ب - إن سكنت وقبلها حركة لا تناسبا ، سميت أحرف علة ، ولين ، نحو : عَوْنٌ ، وَعِيْنٌ .
ح - إن تحركت سميت أحرف علة ، فقط ؛ نحو : سَهْوٌ ، جَرِيٌّ . وعلى هذا تكون الألف دائماً حرف علة ، ولين . ومد .

د - المراد باللين الذي يبقى في الجمع هنا عام ؛ يشمل ما قبله حركة تناسبه ، أولاً تناسبه ؛ كما في الأمثلة .
(١) المكان اللين ، والناقة السمينية . (٢) وفي الرباعي المزيد يقول ابن مالك :

وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفُهُ . مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرُهُ الَّذِي خَتَمَا
(الَّذِي = الذي . إثره = بعده) .

والعادي : اسم فاعل من الفعل : عدا ، بمعنى : جاوز . أَى : احذف زائد الاسم المحاوز الرباعي . فالرباعي : مفعول به لاسم الفاعل ؛ العادي ، ويصح أن يكون مضافاً إليه ، والمراد بزائد الرباعي هنا . ما كان على خمسة أحرف وأربعة منها أصلية ، وواحد زائد . ويقول : إن هذا الزائد يحذف إلا إن كان حرف لين وبعده الحرف الذي يكون ختام الاسم . فيفهم من هذا أن حرف اللين الزائد هو : « الرابع » لوقوع الذي يختم الاسم بعده ، وهو الخامس . (٣) السحاب المتراكم ، والرجل الضخم .

(٤) الغلام السمين . (٥) أسد .

(٦) من معانيه : حب القطن . (٧) أو : قَطْرَطَبُّوسٌ ، الناقة السريعة ، أو القوية .

وَحَسَنَدَرِيْسٌ^(١) ، وَقَسَبَعَشْرِي^(٢) ؛ فيحذف عند جمعها شيثان ، هما : الخامس الأصلي ، وما كان زائداً في المفرد ؛ فيقال : قَرَاطِيبٌ ، وَحَسَنَادِرٌ ، وَقَسَبَاعِثٌ ، يحذف الواو والسين من الكلمة الأولى ، والياء والسين من الثانية . (والسين فيهما هي الحرف الخامس الأصلي الذي يجب حذفه مع الزائد ، كما سبق) - ويحذف الراء والألف الأخيرة (المكتوبة ياء) من الكلمة الثالثة .

هذا ، وجمع التكسير حين يكون على وزن : «فَعَالِيلٌ» السالف . أو : «ما يشبهه»^(٣) يصح في جميع صورته وحالاته - ولو لم يحذف من حروف مفردة شيء بسبب الجمع - زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كانت موجودة^(٤) ؛ فيقال في الأمثلة السالفة ونظائرها : جَعَاْفِرٌ ، وَجَعَاْفِيرٌ ، وَبِرَاثِنٌ وَبِرَاثِينٌ كما يقال : جَحَامِرٌ وَجَحَامِيرٌ ، وَفَرَازِقٌ وَفَرَازِيقٌ ، وَخَدَارِقٌ وَخَدَارِيقٌ ، وَكَنَاهِرٌ وَكَنَاهِيرٌ^(٥) . ويستثنى من هذا الحكم أمران .

الأول : ما كان مخنوماً بياء مشددة مثل كرسى وكراسى . فلا تزد عليه الياء ؛ لثلاثي يجمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من نوع واحد ، وهذا مردود^(٦) . ولا تصح أن تحذف منه الياء المشددة .

والثاني : ما كان حذف الياء من آخره مؤدياً إلى اجتماع مثلين متجاورين

(١) خمر . (٢) الجمل الضخم ، واسم بعض الدواب والناس . (٣) وقد يعبرون عنهما أحياناً بالجمع المماثل في صيغته لصيغتي : «مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ» والمراد بما يشبهه : الوزن الثالث والعشرون الآتي (في ص ٦٦٤) ويجب التنبيه إلى أن الحكم الآتي خاص بجمع التكسير الذي على وزن : «فَعَالِيلٌ وشبهه» - دون غيرها - سواء أ حذف منه شيء بسبب التكسير أم لم يحذف . بخلاف الحكم الذي يليه (تحت عنوان : «ملاحظة») فإنه خاص بالتكسير الخالي من الياء الذي حذف بعض أحرفه ؛ سواء أ كان على وزن : «فَعَالِلٌ وشبهه» أم كان على وزن غيرها . (٤) وقد اجتمع الأمران : (زيادة الياء وعدم زيادتها) في بيت لأبي تمام يمدح قومه ، هو :

نجوم طواليع ، جنال فوارع غيوث هواميع ، سيول دوافع

- انظر تفصيل البيان في «ب» ص ٦٧١ - ثم رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ .

(٥) انظر ما يتصل بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ وأيضاً لهذا الحكم في ص ٦٧١ إشارة ، ويلها تقيد - كالذي هنا - بالألأ يؤدي حذف الياء إلى اجتماع مثلين ؛ كما في جمع جلاب على جلابيب وتقيد آخر في هامشها . (٦) كما فضلناه في رقم ٣ من ص ٦١٥ وهامشها .

بغير إدغام ، نحو : جلابيب - جمع جلابيب - فلا يقال : « جلابب »
بحذف الياء ، لأن الإدغام هنا واجب ، واو أدغمنا لم يعرف الأصلي ولا المعنى
- كما يجيء (١) - .

« ملاحظة » : في كل حالات جمع التكسير - ما كان منه على وزن : « فَعَالِل »
أو على وزنٍ شبهه الآتي ، أو على وزنٍ غيرهما - إذا حذف منه بسبب الجمع
بعض أحرف أصلية أو زائدة وكان خالياً من « ياء » ، يجوز زيادة ياء قبل آخره ؛
لتكون بمنزلة العوض (٢) عما حذف ؛ فيصح في الأمثلة السالفة ونظائرها مما فيه
حذف بسبب التكسير ؛ - دحارج ودحاريج ، وخنادر ، وخنادير ، وكناهر
وكناهير ، وقباعث وقباعث (٣) .

وإذا كان « فعالل وشبهه » منقوصاً فله حكم خاص يجيء (٤) .
٢٣ - شبه فَعَالِل (بفتح أوله وثانيه ، وكسر رابعه) ، والمراد به : ما يماثل :
« فَعَالِل » في عدد الحروف ، وفي ضبطها بالسكون ، أو بالحركة . واو كانت
الحركة مختلفة في نوعها بين الاثنيْن مؤدّية إلى الاختلاف في الوزن الصرفي ؛ فيشمل
صيغاً كثيرة .

منها : مَفْعَاعِل : كمنابر - وفَيِّعَاعِل ، كصَيَّعَارِف - وفَوَاعِل كجواهر -
وفَعَاعِل كسَسَلَاكِيم - وفَعَعَالِي ككِرَاسِي (٥) . . . فليست هذه الأمثلة وصيغها
على وزن :

(١) في ص ٦٧١ وفي ص ٦٧٢ ، وهما شها .

(٢) مع مراعاة الشرط الآتي في رقم ٢ من هامش ص ٦٧١ .

(٣) كما سيأتي في ص ٦٧١ . والحكم هنا مخالف لسابقه في أمرين :

أولهما : أنه ليس مقصوراً على وزن « فعالل » وشبهه ؛ بل يشملها وغيرهما . .

ثانيهما : أنه لا يصح زيادة هذه الياء إلا إذا كان جمع التكسير خالياً منها ، وكان قد حذف
بعض أحرفه .

(٤) في رقم ٢ من ص ٦٧٣ .

(٥) ومنها غير ما ذكر هنا : (فَعَاوِل - فَعَانِل - تَفْعَاعِل - مَفَاعِل - فَعَعَالِن - أَفَاعِل -
فَسَاعِل - فَعَعَالِم .. وما أشبه هذه الأوزان ، بشرط ألا يكون الحرف الثاني فيها حرف مد ، وبشرط
ألا يكون المفرد مما يدخل في ضوابط جمع آخر تختلف صيغته عن صيغة : « فَعَالِل » وشبهه . أي : أن
المفرد لا يجمع على « فعالل » وشبهه إذا أمكن جمعه على صيغة أخرى من صيغ الجموع السالفة (راجع
المع في هذا ج ٢ ص ١٨٠) .

« فَعَالِيلِ » وإنما تشبهه في عدد حروفها، وهيئتها . أى : ضبط حُرُوفها ضبطاً مماثلاً في مجرد الحركة والسكون دون التقيد بنوع الحركة ، ولا بالوزن الصرفي الدقيق (١) .

وهذا الجمع مقيس في كل لفظ ثلاثي الأصول ، زيدت عليه أحرف الزيادة . بشرط أن يكون هذا الثلاثي المزيد ليس داخلاً تحت حكم جمع من الجموع السالفة، وبهذا الشرط لا يُجمع جمعاً قياسيًّا على : « شبه فَعَالِيلِ » ما كان مثل : أحمر ، وغضبان ، وقائم ، وساع ، وصُغرى ، وسَكْرَى ؛ لأن لهذه الألفاظ ونظائرها جمعاً آخرى قياسيةً - وقد عرفناها (٢) - .

وحكم هذا الثلاثي المزيد عند جمعه على : « شبه فَعَالِيلِ » ما يأتي :

(١) إن كانت زيادته حرفاً واحداً فالواجب إبقاؤه عند الجمع مطلقاً ، (أى : سواء أكان الزائد حرف علة ، أم غير علة ، وسواء أكان في الأول أم في غيره ، والإلحاق أم لغير الإلحاق) ، نحو : (أكرم وأكارم - معسبد ومعسابد) - (جوهر وجواهر - صيرف وصيارف) - (وعلمتني (٣))

(١) انظر ما يوضح هذا في رقم « ٤ » من هامش ص ٦٧١ .

(٢) ويدخل « شبه فعالل » في الحكيم السابقين :

وأولها : أن كل جمع تكسير - مهما كانت صيغته - إذا حذف من مفرد شيء عند جمعه جمع تكسير ، جاز زيادة ياء قبل آخره إن كان خالياً منها ؛ لتكون بمنزلة العوض عن المحذوف سواء أكان المحذوف أصلياً أم زائداً - مع مراعاة الشرط الذي في رقم ٢ من هامش ص ٦٧١ - مثل دحارج ودحارج وفرادق وفراذق . وهذا حكم عام ينطبق على : « فعالل » وعلى شبهه ، وعلى غيرها - كما أشرنا ، في الصفحة السابقة -

وثانيهما : أن كل جمع تكسير - كما سبق في ص ٦٦٤ - على وزن : « فعالل » أو ما يشبهه ، يجوز - ولو لم يحذف منه شيء بسبب الجمع - زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كانت موجودة ؛ نحو : جعافر وجعافير ، وبرائن وبرائين ، وعصافر وعصافير . إلا الجمع الذي يؤدي حذف الياء من آخره إلى اجتماع مثلين بغير إدغام في مثل : جلابيب ، وإلا الجمع المختوم بياء مشددة ، مثل : كراسى وكراكي . فلا يجوز فيه زيادة الياء ؛ لثلاثي اجتماع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وهذا ممنوع . - طبقاً لما سبق إيضاحه في ص ٦٦٤ - وكذلك لا يجوز حذف الياء المشددة منه .

- انظر البيان تفصيلاً في : « ب » ص ٦٧١ - ورقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ .

(٣) اسم نبت .

وعملآق (. . . (١)

(ب) إن كانت زيادته حرفين فالواجب حذف أحدهما ؛ وهو الضعيف ، وترك القوي (٢) ؛ نحو : مُسْطَلِقٌ ومَسْطَلِقٌ ، ومُعْتَرِفٌ ، ومَعْتَارِفٌ ؛ ولا يقال : نطالِقٌ ولا غتَارِفٌ ؛ لأن الميم تمتاز بمزايا لفظية ومعنوية (٣) لا توجد في الذون والتاء .

ومثل : مصطَفَى ومحتَفِظٌ ، فيقال في جمعهما : مَصَّافٍ ومَحَافِظٍ ؛ بحذف « تاء (٤) الافتعال » ، دون الميم (٥) التي لها المزايا . . .

(١) زيادة الواو ، والياء ، وكذلك الألف (المكتوبة ياء) في عَمَلَمَى - هي للإلحاق . أما الزيادة في : أكرم وأكارم فليست له .

(٢) يراد بالقوى هنا : ما يسمونه : « الفاضل » . وهو : ما له مزية ليست للآخر . وتحقق المزية في أمور ؛ منها :

تقدم الحرف في مكانه من الكلمة - تحركه - دلالة على معنى - مقابله لحرف أصل ؛ بأن يكون حرفاً للإلحاق - الوقوع في موقع يدل فيه بعض الحروف الزائدة على معنى ، كما سيأتى مثاله في منطلق ، وما بعدها - أن يكون في أصله حرف زيادة من أحرف (سَأْتَمُونَهَا . .) ، ولكنه خرج عنها وصار حرفاً آخر لداع لغوي ؛ كما أن ينقلب دالا ، أو طاء ، أو غيرها من حروف ليست للزيادة - ألا يؤدي وجوده إلى صيغة غير موجودة - ان يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي يساويه في جواز الحذف - أن يكون مختصاً بالاسم . وقد رد صاحب التسهيل الأسباب السالفة كلها إلى ثلاثة فقط ؛ هي المزية المعنوية ، والمزية اللفظية ، وأن يغنى حذفه عن حذف غيره :

(٣) فالمزية المعنوية أن الميم تدل على معنى خاص بالأسماء وهو دلالتها على اسم الفاعل هنا - وعلى اسم المفعول أحياناً ، واللفظية أنها سبق مكاناً منهما ، وأنها متحركة دون النون ، وأنها مختصة بالاسم .

(٤) قلبت طاء في مصطقى . (وستجىء أحكامها في باب القلب - ٧٥٦ و ٧٩٣) .

(٥) انظر الحكم الثاني من الأحكام العامة الآتية (في ص ٦٧٣) ففيه تكملة الحكم السالف . وبهذه المناسبة نعرض لصحة جمع : « مفعول » على : « مفاعيل » قياساً وطرداً .

قال ابن هشام في شرحه لقصيدته : « بانث سعاد » ما معناه : إنه لا يجوز جمع نحو : مضروب جمع تكسير . وقد ورد من ذلك ألفاظ قليلة مجموعة شذوذاً . ومثل مضروب في منع تكسيره : مختار ومنقاد من اسمي الفاعل والمفعول المبدولين بميم زائده . والقياس عنده أن يجمع : « مفعول » جمع مذكر سالماً إن كان الوصف لمذكر ، وجمع مؤنث سالماً إن كان الوصف لمؤنث ، فيقال : مضروبون - مختارون - منقادون . . . ، كما يقال : مضروبات - مختارات - منقادات . (راجع الصبان في آخر جمع التكسير ،

تحت عنوان : فائدة ، عند الكلام على بيت ابن مالك : (وَخَيَّرُوا فِي زَائِدِي سَرَنَدِي . . .) ويفهم من كلامه وما نقله أنهم صنعوا تكسير كل اسم فاعل ، واسم مفعول إذا كانا مبدولين بميم زائدة . وقالوا إن قياسهما هو التصحيح ، إلا وزن : « مُفْعِلٌ » المختص بالإنثاء ، نحو : مُرْضِعٌ ؛ فإنه يكسر . =

ومثل : أَسْتَدَدَ ، وَيَسْتَدَدُ ؟ (ومعناها : أَلَدَّ ، أى : شديد

= وقد ردد هذا الرأي كثير من جاءوا بعد ابن هشام، وحكموا بتخطئة سواه . غير أن كتاب : « المعاني الكبير » لابن قتيبة ، يحوى أعداداً كثيرة صحيحة من جمع « مفعول على مفاعيل » مسموعة من يحتج بكلامهم . وبعض المحققين المعاصرين (هو الأب أنستاس الكرولى - رحمه الله - وكان عضواً بمجمع اللغة العربية ، بالقاهرة) نشر بحثاً لغوياً مستقى من الكلام العربى الفصيح ، والمعجمات اللغوية الأصيلة ، أثبت فيه صحة جمع « فِعُول » على : « مفاعيل » ، تياساً وطرداً . وعرض عشرات من الأمثلة الصحيحة منسوبة لأصحابها الذين نحتج بكلامهم ، أو مأخوذة من مراجعها اللغوية الوثيقة .

على أن سيويوه (كما فى كتابه - ص ٢ ص ٢١٠) قد سبق ابن هشام إلى المنع ، بالرغم مما ساقه فى هذا من جموع متعددة تخالف رأيه ؛ (منها : مكسور ومكاسير - مملون ولواعين - مشثوم ومثائيم - مسلوخ ومساليخ - مفرد ومغاريد - مصعود ومصاعيد - مسلوب ومساليب) - فلا داعى للتأويل الذى يمنع القياس على هذه الجموع المتعددة ، ولا سيما بعد كشف نظائر أخرى تبلغ العشرات - وهى غير ما سلف - منها : ديمون وديامين - مجنون ومجانين - مملوك وممالك - رجوع وراجيع - متبوع ومتابع - مستور (بمعنى : عفيف) وساتير - مزول (أى : لا سلاح له) ومعازيل (وقيل مفردة معزال) - بل إن هذه الجموع وحدها ، منضمة إلى ما نقله « سيويوه » تعتبر كثرة وافرة تبيح القياس عليها . هذا إلى أن « الأشوفى » فى شرحه باب : « جمع التكرير » من ألفية « ابن مالك » قد نص صراحة عند بيت الناظم :

وزائد العادى الرباعى احذفه ما

على جمع مختار ومنقاد - بنصهما - على مختار ومنقاد (وتعبه « الحضرى » فى حاشيته قائلا : (إن القياس أن يقال : مختار ، ومقايد ، بحذف النون والتاء ؛ لزيادتهما ، دون الألف ، بل ترد لأصلها ، وهو الياء . . .) . وتعبه آخرون من ناحية أخرى ، هى أن اللفظين هما من جموع تكسير الثلاثى المزيد ، لا من تكسير العادى الرباعى الذى يتحدث عنه ابن مالك فى بيته . ولم يعترض أحدهم على صحة تكسير هذين الجمعين ، ولم يشر من قرب أو بعد إلى أن تكسيرهما مريب أو غير جائز . فلم يبق مجال بعد كل ما سبق لمنع جمع « مفعول على مفاعيل » مع مراعاة الضوابط العامة .

وقد فصل مجمع اللغة العربية القاهرى ومؤتمره فصلاً نهائياً فى هذه المسألة - طبقاً لما ورد فى ص ٢٢٤ من العدد السادس والعشرين من مجلته الصادرة فى شهر ربيع الأول سنة ١٣٨٠ هـ ومايو سنة ١٩٧٠ م وكان قد أحال تلك المسألة من قبل على لجنة الأصول - وفيما يلى النص المنقول : « راجعت اللجنة كثيراً من أمثلة « مفعول » مجموعاً على « مفاعيل » فى المعجمات فاطمأنت إلى كثرة ما ورد من هذا الجمع ، وانتهت إلى القرار التالى : قاس النحاة جمع « مفعول » اسماً أو مصدرأ على « مفاعيل » وترى اللجنة قياسية جمعه كذلك وصفاً ، لكثرة ما ورد من أمثله . ووافق المؤتمر على أن تكون صيغة القرار على النحو التالى : « يجمع مفعول على مفاعيل » مطلقاً » . ١ هـ

هذا ، وقد صرح الحضرى فى كلامه السالف بأن الألف فى « منقاد » أصلها : ياء . وهو مخالف لما فى القاموس والمصباح من عرضها فى مادة : (قود) الواوية ، لا : (قيد) الياثية . لذا جمعها المجمع (ج ٢ ص ١٨٠) على ؛ « مقاد » .

الخصومة) وجمعهما: الأَدَد ، ويَلَادِد : ثم تدغم الدالان في كل واحدة؛ فتصير الأَدَدَ ، ويَلَادَدَ ؛ بحذف النون ، وبقاء الهمزة والياء ؛ لتقدمهما وتتحركهما ؛ ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة إذا كانا في أول المضارع — أما النون المتوسطة بين الحرفين الثالث والرابع من الكلمة فلا تدل على معنى .

(ح) إن كانت زيادته ثلاثة أحرف ، حذف اثنان ، وبقي الثالث الأقوى ؛ نحو: مُسْتَدَعٌ^(١) ومُسَدَّعٌ ، ومُسْتَعْسِسٌ^(٢) ومَقَاعِسٌ^(٣) ؛ فلا يقال في الأول: سَدَّعٌ ولا تَدَّعٌ ؛ لأن حذف « الميم ، والتاء » من مُسْتَدَعٍ يؤدي إلى : سَدَّعٌ ، وهي صيغة لا نظير لها في العربية ، ولأن حذف الميم والسين يضيّع الدلالة على . اسم الفاعل^(٤)

وكذلك لا يقال في الثاني — عند سيويوه — قَعَاسِسٌ . وحجته : أن الكلمة مشتمة على ثلاثة أحرف من أحرف الزيادة ؛ هي : الميم ، والنون ، والسين الأخيرة المزيدة للإلحاق ؛ فالميم عنده أولى بالبقاء ؛ لتصدرها ؛ ولأنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلالة على اسم الفاعل .

وخالفه بعض النحاة فجمعه على : قَعَاسِسٌ ؛ بحذف الميم والنون مع بقاء السين الأخيرة الزائدة للإلحاق . وحجته : أن السين زيدت في الفعل — وفروعه — لإلحاق لفظه بكلمة : احْتَرَنْجِمَ ، وبقاء الملحق أولى من غيره

(١) أصله مُسْتَدَعِيٌّ بزيادة الحروف الثلاثة الأولى . وحذف آخره الياء ، لأن الاسم هنا منقوص . مثل : داعٍ . (انظر الحكم الثاني من الأحكام العامة الآتية ، في ص ٦٧٣) . . .

(٢) هو : الشديد ، أو المتأخر الراجع للخلف .

(٣) هذا هو الجمع القياسي وقد جاء في « القاموس » أن جمعه : مَقَاعِسٌ ، ومُقَاعِسٌ (بفتح

الميم أو ضمها) ومَقَاعِيسٌ .

(٤) وفي هذا يقول ابن مالك :

و « السَّيْنِ » و « التَّاء » من كَمُسْتَدَعٍ أَزَلْ ؛ إِذِ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلٌ

يريد : لأن بقاءها مخل بينا الجمع ، أى : بينائه ، وصيفته . ثم قال فيما يتصل بهذا ، وبالهمزة والياء في مثل « أزدد ويلندد » وقد تقدم الكلام عليها :

والمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ ، إِنَّ سَبَقَا

وهذه تعليلات جدلية ، مصطنعة . والتعليل الحق الذي يعتمد عليه في هذا الموضوع وأشباهه ، هو السماع ليس غير . وقد ورد السماع بما يؤيد الرأيين .

ومن الأمثلة : استخراج ، وجمعه : تخارج ، بإبقاء التاء دون السين ؛ لأن إبقاء التاء سيؤدى إلى وزن للجمع على : « تفاعيل » وهو وزن له نظراء في العربية ؛ (منها : تماثيل ، وتهاويل ، وتباشير ، وتفاريق ، وتساييح) أما بقاء السين فيؤدى إلى سخارج على وزن : سفاعيل وهو وزن لا نظير له .

وإذا كان أحد الأحرف الزائدة يبنى بحذفه عن حذف زائد آخر وجب حذف ما يبنى عن غيره ؛ كحَيَّزَبُون^(١) وَعَيْطَمُوس^(٢) ؛ يقال في جمعهما : حزابين وعطاميس ؛ بحذف ياء المفرد ، وإبقاء الواو ، وقلبها ياء في الجمع ؛ لوقوعها بعد كسرة .

ولو حذف الواو وبقيت الياء لقليل في جمعهما : حَيَّازِين وَعِيَاطِمَس ، بتحريك الياء والميم أو بتسكينهما . وهو في الحالتين وزن لا نظير له^(٣) . وإذا أريد جعله على وزن عربى وجب حذف الياء أيضاً ؛ فيقال : حزابن ، وعطامس ؛ وبذا نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الواو والياء معاً . في حين استطعنا في الصورة الأولى أن نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الياء وحدها . فحذف حرف واحد أولى من حذف حرفين ما دام الأثر من الحذف واحداً^(٤)

(ح) إن كان أحد الأحرف الزائدة المستحقة للحذف مكافئاً في قوته لحرف زائد آخر — أى : مساوٍ له في الأفضلية — جاز حذف أحدهما من غير ترجيح : كالتون والألف المقصورة (المكتوبة ياء) في نحو: سَرَزْدَى^(٥) وَعَمَلَسْدَى^(٦) ؛

(١) من معانيها : المرأة العجوز . . . و (٢) المرأة الجميلة الطويلة ، والناقة السليمة .
(٣) وتحريكهما يؤدى أيضاً إلى مالا نظير له في العربية ؛ فإن ما بعد ألف صيغة منتهى الجموع إن كان ثلاثة أحرف — يجب أن يكون ثانيهما ساكناً .
(٤) وفي هذا يقول ابن مالك :

و«البياء» لا «الواو» أخذف أن جمعت ما . كحَيَّزَبُون ؛ فهو حُكْمٌ حُتْمًا

(٥) من معانيه : سريع قوى — جرىء مقدم . . .
(٦) الجمل الضخم ، واسم نبت ، والغليظ الضخم عامة . . .

فيقال في جمعهما : سَرَانِد ، وَعَلَانِد ، أو : سَرَادٍ وَعَلَادٍ . فالحرفان قد زيدا معاً في المقرد لإلحاقه بالحماسي : سَفْرَجَل ، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزية على الآخر (١)

* * *

« ملحوظة » : قلنا (٢) إنه يصح في جمع التكسير المشابه لصيغة : « فَعَالِلِ » ما صح في « فعائل » من زيادة الياء قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كانت موجودة (طبقاً لما سبق) (٣) . وما ينطبق عليه هذا أن تحذف إحدى الياءين جوازاً ، للتخفيف ، في مثل : أمانى - أغاني - أثافي . . . ومفرداتها : أمنيّة - أغنيّة - أثفيّة . . . بتشديد الياء في هذه المفردات (٣) . . .

(١) وفي هذا التكافؤ يقول ابن مالك :

وَحَيْرًا فِي زَائِدِي سَرَنْدِي وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ ؛ كَالْعَلَنْدِي

(٢٢) في ص ٦٦٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ ويحيى في « ب » من ص ٦٧١ .

(٣) جاء في الجزء الأول من تفسير القرطبي لقوله تعالى في سورة البقرة : (ومنهم أميون لا يعلمون

الكتاب إلا أمانى . . .) ما نصه :

(قرأ أبوجعفر ، وشيبة ، والأعرج : إلا أمانى ، خفيفة الياء ؛ حذفوا إحدى الياءين استخفافاً وقال أبو حاتم : كل ما جاء من هذا النحو واحدة مشدد فلك فيه التشديد والتخفيف ، مثل : أثافي ، وأغاني ، وأمانى . . . - بياء واحدة ، أو بياء مشددة ، في كل ما سبق . . . ونحوه . وقال الأخفش : هذا كما يقال في جمع مفتاح : مفاتيح ومفتاح . وهي ياء الجمع . قال النحاس : الحذف في المعتل أكثر . قال الشاعر :

وهل يرجع التسليم أويكشف العمى ثلاث الأثافي ، والرسوم البلاقع اهـ

ومثل ما سبق قول أبي إسحاق الزجاج (كما جاء في ص ٢٠٥ من كتاب المختار من شعر بشار) ونصه : « (في لفظ : « الأمانى » وجهان ؛ العرب تقول : هذه أمان وأمانى ؛ بالتخفيف والتشديد . فن قال « أمانى » بالتشديد فهو مثل أحذوثة وأحاديث ، ومن قال : « أمان » بالتخفيف فهو مثل أحذوثة وأحاديث ، وقرفسور وقرفاقير ، إلا أن التخفيف فيما اجتمعت الياءان فيه أكثر ؛ لثقل الياء . والعرب تقول في أثفيّة : أثافي وأثافي ، والتخفيف أكثر ؛ لكثرة استعمالهم أثافي . والأثافي الأحجار التي تجعل تحت القدر .) « اهـ .

- انظر ما يتصل بهذا في ص ٦٦٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ والبيان في « ب » ص ٦٨١ -

أحكام عامة

١ - زيادة الياء في جمع التكسير وحذفها ، وكذلك زيادة تاء التأنيث :

(أ) إذا حذف من المفرد عند جمعه جمع تكسير بعض حروفه الأصلية أو الزائدة - تطبيقاً للضوابط السالفة في الجمع - جاز زيادة ياء^(١) قبل آخر الجمع ، تكون بمنزلة العوض^(٢) عن المحذوف . ومن الأمثلة : فَرَزْدَقٌ ، وَسَفَرَجُلٌ ، وَمُسْطَلِقٌ ... فيقال في جمعها بعد الحذف بغير تعويض : فَرَزِقٌ ، وَسَفَارِجٌ ، وَمَسْطَلِقٌ ... ويقال في جمعها بعد الحذف مع تعويض ياء عن المحذوف . فَرَزِيقٌ ، وَسَفَارِيجٌ ، وَمَسْطَلِيقٌ ...

(ب) تقدم^(٣) أن كل جمع تكسير على وزان : « فَعَعَالِيلٌ » وشبهه - (وقد يعبرون عنه أحياناً بالجمع المماثل في صيغته لصيغتي : « مفاعل أو مفاعيل »^(٤)) يجوز فيه زيادة الياء إن لم تكن موجودة ، كما يصح حذفها إن كانت موجودة . لا فرق في هذا بين الجمع الذي حذف منه بعض حروف مُفْرَدِهِ ، أم لم يحذف ، فيقال في جمع : جعفر ، ومفتاح ، وعصفور ، وقنديل جعافير وجعافير - ومصابيح ومصابيح - وعصافير وعصافير - وقنادل وقناديل .

(١) سقت الإشارة لهذا في ص ٦٦٤ ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ ، وله صلة بما في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٢) وتعويض الياء إنما يكون جائزاً حين لا يستحقها الجمع لغير التعويض ، كاستحقاقه في كلمة لُغَيْزِيٌّ (بمعنى : اللغز) ، فيقال في جمعها : « لُغَيْزَاغِيٌّ » بحذف ألفها ؛ لثبوت يائها التي كانت في المفرد . فلا يزداد في الجمع مع هذه الياء ياء أخرى للتعويض عن المحذوف .

(٣) في ص ٦٦٤ و ٢ من هامش ص ٦٦٥ وفي هامش ص ٦٧٠ .

(٤) - كما تقدم في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٣ - والمراد بالمماثل - كما سبق في رقم ٢٣ ص ٦٦٤ - ما وافقهما في عدد الحروف مع مقابلة المتحرك بمتحرك ، والساكن بساكن فلا بد في هذه المماثلة من تحقق أمرين : أن يكون عد الحروف متساوياً ، وأن يكون كل حرف مماثلاً لنظيره في الترتيب مماثلة تقتضى أن يكون متحركاً مثله أو ساكناً ، ولا عبرة بنوع الحركة بينهما ، فقد يكون أحدهما متحركاً بالفتحة أو بالضم ، والآخر بالكسرة مثلاً . فالهم هو اشتراكهما في عدد الحروف ، وفي مجرد الحركة المطلقة ، أو السكون ، بدون نظر لنوع الحركة .

هذا رأى الكوفيين ، والسماع الكثير يؤيدهم^(١) ، والأخذ برأيهم أولى ، بالرغم من مخالفة البصريين الذين يخصصون الحكم السابق بالضرورة ، ويؤولون الأمثلة المسموعة ، ويتكلفون في التأويل ما لا يحسن قبوله ، وبعض أئمة النحاة^(٢) يؤيد الكوفيين ، ولكن يستثنى صيغة « فواعل » فلا يقول : « فواعيل » — ولا داعي لهذا الاستثناء — وكذلك يؤيدهم بعض أئمة اللغة^(٣) .

ويجب — كما تقدم — عند زيادة الياء ألا يكون الجمع محتوماً بياء مشددة كالتى فى « كرسى » ؛ ويجب عند حذفها مراعاة أن حذفها لا يؤدي إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين ؛ كما فى جمع : « جلاب » على « جلابيب » ، فلو حذفت الياء لأدّى حذفها إلى أن تكون صيغة الكلمة المجموعة هى : « جلابب » بغير إدغام الباءين ، مع أن الإدغام هنا واجب ، ولو أدغمنا لم يُعرف الأصل ، ولم يتضح المعنى .

(ح) وكما يجوز الإتيان بياء زائدة تعويضاً عن المحذوف ، يجوز أيضاً أن تجيء تاء التأنيث وحدها عوضاً عن المحذوف^(٤) . إن كان أصله ألفاً خامسة فى المفرد ، أو ياء فى صيغة منتهى الجموع ؛ مثل : (حَبَبَنْطَى ، وجمعه : حبانط ، وحبانيط ، وحبانطة) ، (وَعَقَرْتِى^(٥) وجمعه : عقارين ، وعقارين ، وعقارة) — (وقنديل ، وقنادل ، وقناديل ، وقنادلة) — (ومطعان ومطاعن ، ومطاعين ، ومطاعينة) . والتعويض بهذه التاء يكاد ينحصر فى هذين . أما الإتيان بالياء بغير مقصور على نوع من الأنواع التى أصابها الحذف ، وقد تدخل على ما لم يحذف منه شيء — كما سلف — فإيدان زيادتها أوسع فى جموع التكسير من تاء التأنيث .

(١) ومن شواهدهم : قوله تعالى : (وعنده مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ ...) جمع مفتاح ؛ فقياسه : « مفاتيح » ، بقلب ألفه ياء . ومنها قوله تعالى : « . . . وَلَوْ أَنفَقْتِى مِمَّا ذَرَيْتُ . . . » جمع : « معذرة » فقياسه : « معاذر » . — راجع الصبان — (٢) كصاحب التسهيل .

(٣) فيقول : كل جمع على « فواعل ومفاعل » — وفى الصفحة الماضية بيان المراد من هاتين الصيغتين — يجوز أن يمد بالياء ؛ فيقال : فواعيل ومفاعيل (راجع المصباح المنير ، فى مادة : « دانق » وجمعه دانق ، أو دوانيق .) وكذا ما جاء فى تفسير « القرطبي » وقد نقلناه فى رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ .

(٤) سبقت إشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٥٩١ . كما سبق بيان مفيد عن المراد من تاء التأنيث وهائه فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ — (٥) شديد .

لكن هناك نوع آخر تكون فيه هذه التاء أكثر وجوداً من الياء ؛ وهو : كل اسم مفرد مختوم بياء النسب ، وحذفت منه هذه الياء عند جمعه على إحدى صيغ منتهى الجمع ؛ فتدل التاء على أن الجمع المنسوب لا للمنسوب إليه ، نحو : أشعشع وأشاعشة ، وأزرق وأزارقة ، ومُهَلَّبِي ومهالبة ، وصَقَلَّبِي وصقالبية ، فلكل من الياء والتاء ما يمتاز به على الآخر .

٢ - حكم المماثل لفعائل وشبهه ، إذا كان معتل الآخر :

ما كان من جموع التكسير مماثلاً لوزن : « فَعَالِيلِ » أو شبهه (بمعنى : المماثلة التي شرحناها هناك) ^(١) ، وكان معتل الآخر ؛ مثل : مَصَافٍ ، ومَدَاعٍ ، في جمع ، مصطفىً ، ومستدعٍ - فإنه يجري عليه ما يجري على المنقوص من صيغ منتهى الجمع التي بعد ألف تكسيرها حرفان ، كدواعٍ ، ونوامٍ ، وجوارٍ ^(٢) إلا إن زيدت الياء قبل الحرف الأخير ؛ عوضاً عن المحذوف - كما في الحكم الأول السالف - فيجوز أن يقال بعد زيادتها : مَصَافِيٍّ ، ومَدَاعِيٍّ ، بياء مشددة ، نشأت من إدغام ياء التعويض الزائدة في الياء التي هي في الأصل لام الكلمة . ثم تحذف إحدهما تخفيفاً . فإن حذفت الثانية المتحركة صارت الكلمة مصافٍ ، ومداعِيٍّ ، بياء ساكنة ، ثم تحذف الياء ويحيى التنوين عوضاً عنها ؛ فتصير الكلمة ؛ مصافٍ ومداعٍ ، ونوامٍ ، وجوارٍ . وإن حذفت الأولى الساكنة قلبت الثانية المتحركة ألفاً بعد فتح ما قبلها فتصير : مصافِيٍّ ومدَاعِيٍّ ^(٣) . . . و . . .

* * *

٣ - تثنية جمع التكسير ، وجمعه :

هل يُجمع جمع التكسير بنوعيه الدال على القلة ، والدال على الكثرة ؟ .

(١) في رقم ٢٣ من ص ٦٦٤ وفي رقم ٤ من هامش ص ٦٧١ .

(٢) وأمثال هذه الأوزان مما سبق الكلام عليه (في ج ١ م ٣) وعلى سبب حذف الياء عند الجمع والأصل المفرد : داعية - نامية - جارية - وما كان مثلها في لفظه وإعلاله على الوجه المشرح هناك .

(٣) حاشية الخضرى آخر الباب (ثم راجع ما يماثل هذا في ص ٦٥٨ وأيضاً ما تقدم في ج ١ م ٣ خاصة بهذا) .

يميل أكثر النحاة إلى إباحة الجمع فيما يدلّ على القلة، دون ما يدلّ على الكثرة . والأفضل الأخذ بالرأى القائل^(١) : إن الحاجة قد تدعو - أحياناً - إلى جمع^(٢) الجمع بنوعيه ، كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال في جماعتين من الجمال : جِمَالان - كذلك يقال في جماعات : جِمالات .

فإذا قصد تكسير مُكَسَّر نُظِرَ إلى ما يشاكله من الأحاد (أى : المفردات) فيكسر بمثل تكسيره . والمراد بما يشاكله : ما يكون مثله في عدد الحروف ، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك في الآخر ، والساكن بالساكن ، من غير اعتبار لنوع الحركة ؛ فقد تختلف فيهما ؛ فيكون أحدهما متحركاً بالفتحة ، والآخر بالضمّة أو بالكسرة . فالمهم ليس نوع الحركة فيهما ، وإنما المهم أن يكون كل من الحرف ونظيره في الترتيب متحركاً . وأن الساكن يقابله في الترتيب ساكن مثله . - كما سبق - عند الكلام على : « فعالل » وشبهه^(٣) ؛ فيقال في أعين أعين - وفي أسلحة أسالِح - وفي أقوال أقاويل . تشبيهاً بأسود وأسود ، وأجرِدة^(٤) وأجارِد - وإعصار وأعاصير . وقالوا في مُصْران^(٥) وغِرْبان : مصارين وغرابين ، تشبيهاً لها

(١) راجع فيما يأتي : شرح الأشموني ، آخر باب جمع التكسير ، برغم مخالفة الصبان .
(٢) هذا إلى أن المراجع اللغوية تضم من جمع الجمع بنوعيه عشرات مبعثرة . نقل بعضها صاحب الهمع . والذي نقله (في الجزء الثاني ص ١٨٣) يزيد على العشرين ، وهي تكفي للقياس عليها (بالرغم من أنه يخالف في هذا) لأنها وردت مجموعة في غير الضرورة الشعرية ، منها : أيدي ، وأياد ، - أسماء وأسام - أنعام وأناعم - أقوال وأقاويل - أعراب وأعاريب - مُصْران ومصارين - جِمَال وجماميل - بيوت وبيوتات - أعطية وأعطيّات - صواحب وصواحبات - دُور ودورات - طرق وطرقات .. و .. ثم عرض بعد ذلك لما جاء في الضرورة وساق أمثلة منه .

وللمجمع النوى بالقاهرة قرار في هذا ؛ نصه : - كما جاء في ص ٥٣ من مجموعة قراراته من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين تحت عنوان : قياسية جمع الجمع - « (جمع الجمع مقيس عند الحاجة) » . اهـ .
وأعيد هذا القرار نفا بعد دراسة وافية للحاجة الداعية إلى جمع جموع التكسير بنوعيه ؛ ما كان منها للقلة أو للكثرة - في ص ٢٤٣ من محاضر جلسات الدورة العاشرة .

(٣) في رقم ٢٣ من ص ٦٦٤ . وفي رقم ٤ من هامش ص ٦٧١ .

(٤) قال الصبان : لم أُنس على ما يدلّ على أن : (أجردة مفرد ، وإنما الظاهر أنه جمع جراد أو جريد) هذا كلامه . ومقتضاه أن : « أجردة » التي هي جمع تكسير عنده هي في الوقت نفسه عند غيره مفرد جمعوه على : « الأجراد » للتكسير .

(٥) مفردة : مصير .

بسلطين وسراجين^(١) .

ولا يجمع جمع تكسير ما كان من الجموع على زنة : مَمَاعِل . أو مفاعيل ، أو فَعَعَلَة (بفتحات) ، أو فَعَعَلَة . (بضم ففتح) ، والمراد بالزنة هنا : المماثلة والمشاكلية على الوجه السالف . والسبب في عدم جمعها للتكسير عدم وجود نظير لها في الآحاد (أى : المفردات) لتُجْمَل عليه عند جمعها . ولكن قد تجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى ؛ كقولهم : نَمَوَاكِس^(٢) ونَوَاكِسُون ، وَأَيَامِن^(٣) وَأَيَامِنُون ، وصـ واحب وصواحبات ، وحدائد وحدائدات^(٤) . . .

هذا ، وجمع الجمع لا يطلق - اصطلاحاً - على أقل من عشرة^(٥) ، كما أن جمع المفرد لا يطلق اصطلاحاً على أقل من ثلاثة ، إلا مجازاً .

* * *

٤ - تثنية أنواع المركب ، وجمعها جمع تكسير :

سبق في الجزء الأول^(٦) - عند الكلام على المثني وجمعي التصحيح - تعريف أنواع المركب ، وطريقة تثنيتهما ، وجمعها جمع مذكر سالماً ، أو مؤنث سالماً . وفي تَدَكَّرَها ، وتَدَكَّرَ تلك الطرائق ما يعين على تفهم أفضل الطريق لجمعها تكسيراً . وفيما يلي التلخيص :

(١) : المركب الإضافي إن كان صدره كلمة غير : (ذى ، وابن ، وأخ) . وأريد تثنيته أو جمعه تصحيحاً أو تكسيراً وجب الاختصار على تثنية صدره

(١) مفردة : سِرْحَان (من معانيه : الذئب) .

(٢) مفردة : نَاكِس ، بمعنى مطأطء الرأس .

(٣) مفردة : أَيَّامِن ، بمعنى : مبارك .

(٤) مفردة : حدائد . الذى مفردة : حديد ، للمعدن المعروف .

(٥) قال الصبان في آخر هذا الباب ، ناقلاً عن شرح الشافية ما نصه : « (اعلم أن جمع الجمع لا يُطْلَق على أقل من تسعة ، كما أن جمع المفرد لا يُطْلَق على أقل من ثلاثة ، إلا مجازاً) » . ١٠ هـ . لكن يفهم من هذا أن جمع الجمع لا يُطْلَق على عشرة . وهذا غير مقبول بعد التحقيق الذى قام به الصبان نفسه ونقلناه عنه في هامش ص ٦٢٧ أول الباب متنبهاً منه إلى أن جمع القلة - ينطلق على (٣ - و ١٠) . وما بينهما .

(٦) المسائل : (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

المضاف وجمعه ، دون عجزه المضاف إليه ؛ فإن عجزه لا يثنى ولا يجمع ، ولا يتغير مطلقاً . ففي مثل : ناصر الدين (علم رجل) ، وناصره الدين (علم فتاة) يقال في التثنية رفعاً : فاز ناصر الدين ، و : ناصرنا الدين . ويقال في جمعهما تصحيحاً : فاز ناصر و الدين ، وناصرتُ الدين . وفي جمعهما تكسيراً : فاز نُصِرَ الدين فيهما

ويقال في حالة النصب : أكبرتُ ناصرِيّ الدين ، أو : ناصرَتِيّ الدين ، أو ناصرِيّ الدين ، أو : ناصراتِ الدين ، أو : نُصِرَ الدين . ومثل هذا يقال في حالة الجر .

فالمضاف هو الذي يثنى ويجمع الجموع الثلاثة ويتغير آخره بحسب العوامل ، أما المضاف إليه فيلزم حالة واحدة ؛ هي الجر بالإضافة دائماً . ولا يجمع إن كان مفرداً إلا في حالة واحدة ؛ هي التي تتعدد فيها أفرادها ، كما تعدد أفراد المضاف ، ففي هذه الحالة التي تتعدد فيها أفرادهما يجمعان . مثل : حارس القائد ؛ علم على مصرى ، وحارس القائد ، علم على سورى ، وحارس القائد ، علم على عراقى فالواجب أن يجمع كل من المضاف والمضاف إليه جمع مذكر ، أو جمع تكسير : فيقال : حارسو القائدِين ، أو حراس القواد^(١)

وإن كان صدر المركب الإضافى هو : (ذو ، أو : ابن ، أو : أخ) من أجناس مالا يعقل (ومنه . ذو القعدة ، وذو الحجة - وابن عرس^(٢) ، وابن لسبون^(٣) - وابن آوى^(٤) - وأخو الصحراء « لحيوان خاص بها » ، وأخو الجحش « للثعبان ») - فإن صدره هو الذى يثنى كثنية المفردات الصحيحة ، ولكنه لا يجمع جمع تكسير^(٥) ولا يجمع مذكر ، بل يُقتصر على جمعه جمع مؤنث سالم ، فيقال : ذوات القعدة - ذوات الحجة - بنات عرس^(٦) - بنات لسبون - بنات

(١) ويظهرلى أن هذا الحكم ينطبق على حالة التعدد في التثنية أيضاً، وإن كنت لا أعرف فيها نصاً .

(٢) حيوان صغير يشبه الفأر . ويطلق على المذكر والمؤنث .

(٣) ابن الناقة إذا دخل في عامه الثالث . والأثني : بنت لبون .

(٤) حيوان صغير أغبر اللون ، قريب الحجم من القط .

(٥) انظر رقم ٢ من الهامش الآتى .

(٦) جمع للذكور والإناث من ذلك الحيوان .

آوى - أخوات الصحراء - أخوات الجحر^(١) . . .

ولا فرق في هذا بين اسم الجنس الذى ليس بعلم كابن لبون ، وعلم الجنس كابن آوى ؛ بشرط أن يكون كل منهما لغير العاقل - كما سلف - والأول يصح أن تدخل فيه : « أل » على المضاف إليه . بخلاف الثانى . . .

(ب) المركب الإسنادى ؛ (وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية ؛ مثل : الخيرُ نازلٌ - نصرَ اللهُ . وكلاهما اسم رجل ، ومثل : الجمالُ باهرٌ ، وزادَ الجمالُ ، وكلاهما اسم امرأة . . .) ، وهذا المركب لا يجمع جمع تكسير^(٢) ، وإنما يصح جمعه - بطريقة غير مباشرة - جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً . والمقصود بالطريقة غير المباشرة أن يزداد قبله كلمة معينة إذا جُمِعَتْ أغنت عن جمعه ؛ فهى الوسيلة لجمعه ؛ لأنه لا يجمع بطريقة مباشرة ، ولا بوسيلة أخرى . هذه الكلمة هى : « ذو » للمذكر و « ذات » للمؤنث . وجمَع « ذو » هو : « ذوو » رفعاً و « ذوى » نصباً وجرّاً ، كما أن جمع : « ذات » ، هو : « ذوات » فى كل الأحوال ؛ فيقال فى الأمثلة السالفة عند جمعها : أقبل ذوو الخيرِ نازلٌ - أقبل ذوو نصرَ اللهُ - أقبلت ذواتُ الجمالِ باهرٌ - أقبلت ذواتُ زادَ الجمالِ - قابلت ذوى الخيرِ نازلٌ - قابلت ذوى نصرَ اللهُ - قابلت ذواتِ الجمالِ باهرٌ - قابلت ذواتِ زادَ الجمالِ . . . وهكذا . وكلمة : « ذوو » تعرب لإعراب جمع المذكر السالم ، وتعرب « ذوات » لإعراب جمع المؤنث السالم . وكلتا الكلمتين لا بد أن تكون مضافة هنا ، والمركب الإسنادى هو المضاف إليه ، ويجر بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ؛ لأن حركات الجملة الإسنادية المحكيّة ثابتة فى جميع استعمالاتها ، وضبط حروفها لا يتغير مطلقاً بعد النقل ، فيبقى لكل كلمة وكل حرف ضبطه السابق على الحكاية ، وتصير الجملة فى حالتها الجديدة محكيّة ، بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين ، لا يدخلهما تغيير فى ضبط الحروف ، وبالرغم من إعراب هذين الجزأين معاً هنا :

(١) انظر الأشمونى فى آخر باب جمع التفسير - المسألة الرابعة من « الخاتمة » التى تتضمن مسائل .

(٢) هناك رأى يبيح جمعه تكسيراً بطريقة غير مباشرة هى أن تسبق كلمة : « أدواء » التى مفردتها :

« ذو » ويجرى هذا أيضاً على مثل : ذى القعدة ، وذى الحجة .

« مضافاً إليه » مجروراً ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها
الحكاية - كما سبق - .

ولا يثنى المركب الإسنادى بطريقة مباشرة ، وإنما يثنى بالطريقة
السالفة فتجىء كلمة : « ذو » للمذكر ، وذات ، أو « ذوات » للمؤنث ، وثنية
الأولى هي : (ذواً ، وذوى . . .) . وثنية الأخرى هي : (ذاتا وذاتى . . .) ؛
أو ذواتا وذواتى) ثم يجيء المركب الإسنادى المراد ثنيتيه مسبوقةً بالكلمة المناسبة له
مما سبق بعد ثنيتها ، دون أن يلحقه تغيير مطلقاً فيبقى على حاله في التثنية « مضافاً
إليه » لا يتغير كما كان شأنه عند الجمع . فقال : أقبل « ذواً » الخير نازل . . .
وأقبلت « ذاتا ، أو : ذواتا » الخير نازل . . . وهكذا . . . كما سبق في الجمع
تماماً ، ولكن مع ثنية الكلمة المساعدة ، وهي : (ذو) ، أو : ذات
وذوات)

(ح) المركب المزجى : لا يجمع جمع تكسير مطلقاً . ولا يثنى ، ولا يجمع
جمع تصحيح بالطريقة المباشرة ، وإنما يراعى في ثنيتيه وجمعه تصحيحاً الطريقة
غير المباشرة التي روعيت في المركب الإسنادى^(١) .

وهناك رأى آخر يبيح جمع المركب المزجى جمع تصحيح بطريقة مباشرة
كما تجمع الأسماء غير المركبة . وفي هذا الرأى - على قلته - تيسير وتخفيف ؛
بإخضاع هذا النوع للقاعدة العامة .

(د) المركب التقييدى (وهو المكون من صفة مع موصوفها ؛ مثل : المخترع
الذكى ، أو من غيرهما مما لا يدخل في المركبات السالفة) ، لا يجمع جمع
تكسير ، وإنما يتوصل - في الأحسن - إلى جمعه جمع تصحيح بالطريقة غير
المباشرة التي شرحناها .

* * *

٥ - الفرق بين جمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى .

(١) لا بد في جمع التكسير الأصلي أن يدل على أكثر من اثنين ، وأن

(١) وتشمل الرأى السابق - في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة - الذى يبيح جمعه تكسيراً

بطريقة غير مباشرة ، وهي تقديم كلمة : أذواء (جمع : ذو) .

يكون على وزن صيغة من الصيغ الخاصة به - وقد عرفناها - وأن يكون له مفرد حقيقي لا خيالي^(١)، وأن تتغير صيغة هذا المفرد عند جمعه للتكسير تغيراً حتمياً على الوجه الذي شرحناه^(٢). وأن يشترك مع جمعه في الحروف الأصلية - إلا إذا اقتضى الجمع حذف شيء منها - دون الاشتراك في هيئتها ، (أى : ضبطها) ، وإذا عطف على هذا المفرد نظيران له - أو أكثر - بحيث تتشابه وتماثل المفردات تماماً في اللفظ وهيئته ، وفي المعنى أيضاً كان معنى المعطوفات كلها هو معنى ذلك الجمع . . . ومن الأمثلة لجمع التكسير : رجال . فهذه الصيغة تدل على أكثر من اثنين ، وتختص بالتكسير ولها مفرد حقيقي هو : رَجُل . وقد تغير بناء المفرد عند جمعه . والحروف الأصلية ثلاثة مشتركة بين المفرد وجمعه ، مع اختلافها في الضبط ، وإذا عطف على هذا المفرد مثلاًن له أو أكثر ؛ (فقيل رجل ورجل ورجل . . . و . . .) ، كان معنى المعطوفات المجتمعة هو معنى التكسير : رجال .

وهناك جمع تكسير ليس بالأصيل ، ولكنه يلحق بجموع التكسير الأصلية اعتباراً . ويجرى عليه أحكامها ؛ وهذا النوع هو ما كان على صيغة من الصيغ الخاصة بالتكسير ، أو الغالبة فيه ، ولكن ليس له مفرد . فمن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير وليس له مفرد : شَمَاطِيط^(٣) وعَبَّادِيد^(٤) وعَبَّابِيد . . . ومن أمثلة الموضوع على صيغة غالبة في التكسير وليس له مفرد : « أعراب^(٥) » فإن صيغة « أفعال » شائعة في الجموع ، نادرة في المفردات غاية الندرة ؛ إذ لا تعرف إلا في بضع كلمات معدودة ، منها قِدْرٌ «عُشَار^(٦)» ، وثوب أخلاق^(٧) . . . فتلك الصيغ

(١) سيجيء هنا الكلام على ماله مفرد مقدر ، أو : خيال .

(٢) وبسبب هذا التغير يرى بعض النحاة أن كلمة « بنات » جمع تكسير ، وليست جمع مؤنث

سالماً ، - وقد تقدم هذا في رقم ١ من هامش ص ٦١٣ . وكذا في الجزء الأول -

(٣) ثوب شماطيط : قديم ممزق . (٤) خيل عبايد أو عباديد : متفرقة في الجهات المختلفة .

(٥) وليس مفردها : « عَرَب » في رأى كثير من اللغويين ؛ لأن « العَرَب » تطلق على سكان

الحواضر والصحارى . أما « الأعراب » فالغالب - عنده - اختصاصها بالبدو .

(٦) مكسرة . وقيل : إن كلمة « أعراب » ليست مفرداً ، وإنما هي جمع وقع نعتاً للمفرد ،

شذوذاً ، أو على ملاحظة أجزاء المنعوت . والمفرد : عُسْر . . . والنتيجة واحدة . هي المخالفة للشائع .

(٧) ممزق قديم . وقيل في أخلاق : إنه ليس مفرداً ، ولكنه جمع خَلَقَ . وقد وصف المفرد

بالجمع شذوذاً ، أو على ملاحظة أجزاء المنعوت . . . والأمر فيه كسابقه في رقم ٦ .

الموضوعة على وزن يخص جمع التكسير أو يغلب فيه ، تدخل في عِدَاد جمع التكسير ، بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقي لها . وفي هذه الحالة يفترض النحاة لها وجود مفرد ، مقَدَّر ، (خيالي) ، أى : غير حقيقي ، لتكون بهذا المفرد الملحوظ داخلة - اعتباراً - في جموع التكسير الأصلية .

والحق أنه لا داعى لشيء من هذا الافتراض والتخيل ما دام الواقع يخالفه ، وما دامت أحكام التكسير المختلفة ستجرى على تلك الصيغ .

(ب) اسم الجمع ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معماً ، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه . فيدخل في اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط ، مثل : إبل ، وقوم ، وجماعة ؛ فلهذه الكلمات وأشباهاها مفرد من معناها فقط ؛ ففرد إبل هو : جمل أو ناقة ، ومفرد قوم وجماعة هو : رجل أو امرأة وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معماً برغم دلالتها على أكثر من اثنين^(١)

ويدخل في اسم الجمع أيضاً ما يدل بصيغته على الواحد والأكثر من غير أن تتغير تلك الصيغة ، نحو : « فُلُوك » ، للسفينة الواحدة والأكثر .

وكذلك يدخل في اسم الجمع ماله مفرد من لفظه ، ولكن إذا عطف على هذا المفرد مائتان أو أكثر كان معنى المعطوفات مخالفاً لمعنى اللفظ الدال على الكثرة ، نحو : قُرَيْش ، فإن مفرده قُرُشِي . فإذا قيل قُرَشِي ، وقُرَشِي ، وقُرَشِي كان معنى هذه المعطوفات ، هو : جماعة منسوبة إلى قبيلة « قريش » ، وهو معنى يختلف اختلافاً واسعاً عن معنى « قبيلة قريش » ، فليس مدلول قبيلة قريش مساوياً مدلول : جماعة منسوبة إلى قريش .

ويدخل في اسم الجمع أيضاً ما لصيغته مفرد من لفظها ومعناها ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة فيما سبق ؛ كراكب وركب ، وصاحب

(١) لاسم الجمع من ناحية التذكير والتأنيث حكم هام ، سبق في : « ج » ص ٥٩٨ . ويتصل هذا الحكم اتصالاً وثيقاً بما سبق في الجزء الثاني م ٦٦ حيث الكلام على أحكام الفاعل ، ومنها : الحكم السادس الخاص بتأنيث عامله - وغيره - إذا كان الفاعل اسم جمع ، أو اسم جنس

وصحْب . فقد قيل : إن صيغة « فَعَلَّ » ليست من صيغ التكسير عند فريق من النحاة . أما عند غيرهم فيعدُّها من صيغ التكسير .

بالرغم من هذا فإن مثل راكب وركب ، وصاحب وصحب . . . أسماء جموع وليست جموع تكسير ، لسبب آخر ؛ هو : أن كل صيغة تدل على معنى الجمع مع جواز أن تتساوى هي والواحد في الخبر ، وفي النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت - ليست جمعاً ، وإنما هي : اسم جمع : كركب وصحب ، حيث تقول : الراكب مسافر ، وهذا ركب مسافر . كما تقول : الراكب مسافر ، وهذا راكب مسافر . ومثل : الصاحب قادم ، وهذا صاحب قادم ؛ كما تقول : الصاحب قادم وهذا صاحب قادم . . .

(>) اسم الجنس الجمعي هو : ماله مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معاً ، ولكن يمتاز المفرد بزيادة تاء التأنيث في آخره أو ياء النسب ، (أو : هو ما يُفْرَق بينه وبين واحدة بتاء التأنيث أو ياء النسب) ، نحو : تمر ، ومفردة : تمرة - وشجر ، ومفردة : شجرة - وثمر ، ومفردة : ثمرة - وعرب ومفردة عربي - وتُرك ومفردة تركي ، وحبش ، ومفردة حبشي . . . ومن القليل أن تكون هذه التاء في اسم الجنس الجمعي لا في مفردة ، نحو : كَمَمَةٌ^(١) والمفرد : كَمَمٌ .

ويدل اسم الجنس الجمعي على ما يدل عليه جمع التكسير من الدلالة العددية^(٢) . ومن النحاة من يجعل اسم الجنس الجمعي جمع تكسير ، لا قسمياً مستقلاً بنفسه . وقد سبق بيان هذا^(٣) مع توضيح المراد من الجنس وأنواعه المتعددة .

٦ - جمع التكسير - كالتصغير ، وغيره - يرد الأشياء إلى أصولها ، ولهذا يقال في جمع دينار : دنانير ، لأن المفرد : دينار ؛ قلبت النون الأولى ياء في المفرد ، للتخفيف . وعند جمعه جمع تكسير ظهرت النون ورجعت إلى مكانها .

٧ - صيغة منتهى الجموع هي : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان

(١) اسم نبات .

(٢) بسبب هذه الدلالة العددية يطلق عليه في اللغة - لا في النحو - أنه جمع (راجع الصبيان ،

باب : جمع التكسير ، عند بيت ابن مالك : « من غير ما مضى ومن خماسي ... » حيث الكلام على

مفرد . فرزدق . (٣) في الجزء الأول م ١ .

أو ثلاثة بشرط أن يكون أوسط الثلاثة ساكنًا ؛ نحو : مصانع - مغام - معابد - قناديل - مصابيح - مناشير . . . وقد سبق تفصيل الكلام عليها في باب الاسم الذي لا ينصرف^(١) .

٨- لا يصح^(٢) جمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها تناقض ما يدل عليه التصغير من القلة ، وأيضًا لعدم وجود صيغة للكثرة تناسبه . واو جمع بغير تصغير لكان جمع التفسير خاليًا من علامة تادل على أن مفردة مصغر ، فيؤدى هذا إلى اللبس . ومن ثم وجب في كل جمع تكسير للكثرة أن يكون خاليًا من ياء التصغير ؛ إذ لا يصح تصغيره وهو جمع كثرة ؛ ولا يصح في مفردة المشتمل عليها أن يجمع جمع كثرة . أمّا جمع القلة فيجوز تصغيره لعدم المانع ، فيقال في أصحاب وأجمال : أصيحاب ، وأجييمآل ، وهكذا . . .

(١) ص ٢٠٨ .

(٢) راجع الهمع والتصريح في باب: التصغير - ولهذا إشارة في رقم ٣ من ص ٦٨٨ وفي رقم ٧

التصغير^(١)

تعريفه : تغيير يطرأ على بِنْيَةِ الاسم وهيئته ؛ فيجعله على وزن « فُعَيْلٍ » .
 أو : « فُعَيْعِلٍ » ، أو « فُعَيْعِيلٍ » بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير ؛
 فيقال في بدر : بُدَيْرٌ ، وفي درهم : دُرَيْهَمٌ ، وفي قنديل : قُنَيْدِيلٌ . . .
 وهكذا . . . وتسمى الأوزان الثلاثة : « صيغ التصغير » . لأنها مختصة به ،
 وليست جارية على نظام الميزان الصرفي العام^(٢) .

الغرض منه : تحقيق أحد الأمور الآتية بأوجز الرموز اللفظية :

١٦٦ - التحقير ؛ نحو : جُبَيْلٌ - عُوَيْلِمٌ - بُطَيْلٌ . في تصغير :
 جبل ، وعالم ، وبطل .

٢٠١ - تقليل جسم الشيء وذاته^(٣) ؛ نحو : وُلَيْدٌ - طُفَيْلٌ - كُلمَيْبٌ .

٣٠٣ - تقليل الكمية والعدد ؛ كدُرَيْهَمَاتٍ ، وورَيْقَاتٍ في مثل : اشترت
 كتاباً بدُرَيْهَمَاتٍ ، يضم وُرَيْقَاتٍ نافعة .

٤٠٤ - تقريب الزمان : كقُبَيْلٍ وبعَيْدٍ ، مثل : يستيقظ الزارع قُبَيْلَ
 الفجر ، وينام بعَيْدَ العشاء . أى : قبل وقت الفجر ، وبعد وقت العشاء بزمان

(١) يرد ذكره أحياناً في الكتب القديمة باسم : « التحقير » وقد تكرر هذا في كتاب سيويه
 (٢٢ ص ١٠٥) والتعبير عنه بالتصغير أنسب ؛ لأن هذا الغرض هو الغالب فيه ، بخلاف التحقير .
 وغير المصغر يسمى : « المكبر » .

(٢) يوضح هذا أن تصغير مثل : أحمد ، ومكرم ، وسفرجل . . . ، هو : أُحْمِيدٌ -
 وَمَكْرِمٌ - وَسَفْرَجٌ - أو سُفْرِيحٌ - والثلاثة الأولى على وزن : فُعَيْعِلٌ ، والرابع على وزن ،
 فُعَيْعِيلٌ ، مع أن ميزانها التصريبي ، هو : أُفَيْعِلٌ ، ومُفَيْعِلٌ ، وفُعَيْلِلٌ أو : فُعَيْلِيلٌ . فالتصغير أوزانه
 الاصطلاحية الثلاثة التي تختص بهما ، ويمر علىهما ، وقد يختلف كثيراً - ولا سيما في الأسماء غير الثلاثية -
 عن الأوزان الخاصة بالميزان الصرفي العام .

(٣) يشمل ما له ذات محسوسة كالأمثلة المذكورة ، وما له ذات غير محسوسة ؛ مثل : عُمَيْمٌ -
 كُرَيْمٌ - في تصغير : عِلْمٌ وكَدْرَمٌ .

قريب منهما (١)

٥٥ - تقريب المكان (١) : مثل ؛ فَوَيْقُ ، وَتُحَيِّتُ ، في قول القائل : بَيْنِي
وبين النهر فَوَيْقُ الْمَيْلِ ، وَتُحَيِّتُ الْمَرْسَخَ (٢) . وقد يكون المكان معنويًا ،
يراد منه المنزلة والدرجة ، نحو : فضل والدين فَوَيْقَ فَضْلِ الْأَوْلَادِ ، وَتُحَيِّتَ
فضل الأجداد .

٦٢ - التحجب وإظهار الود ؛ نحو : يَا صُدَيْقِي - يَا بُسَيْتِي .

٧٠ - الرَّحِمِ ، (أى : لإظهار الرحمة والشفقة) ، نحو : هذا البائس مُسَيِّكِينَ ...

٨٠ - التعظيم : كقول أعرابي : رَأَيْتُ مُسَيِّكًا تَهَابَهُ الْمَلُوكُ ، وَسَيِّفًا مِنْ
سَيُوفِ اللَّهِ تَتَحَطَّمُ دُونَهُ السَّيُوفُ (٣) . . .

٩ - الاختصار اللفظي مع إفادة الوصف ، كالذى في مثل : « نُهَيْسِرٌ »

بمعنى : نهر صغير (٤) . . .

ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصلة إلى التحقير أو التقليل .
ومن الممكن أيضاً أداء كل غرض منها بأسلوب - أو أكثر - يخلو من
التصغير ، ولكنه سيخلو كذلك مما يمتاز به التصغير من الاختصار ، والقوة ، والترك : (٤) .

* * *

(١ و ١) مثل هذا التصغير يسمى : « تصغير التقريب » ؛ فقد جاء في « المصباح المنير »

- مادة : « بعد » - ما نصه : « (بعد : ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره . وهو زمان متأخر
عن السابق ؛ فإن قُرْبَ مَنْه قِيلَ : بِعَيْدِهِ ، بالتصغير ، كما يقال : قَبْلَ الْعَصْرِ ، فإذا قَرُبَ قِيلَ : « قَبِيلٌ

العصر » بالتصغير ، أى : قريباً منه ، ويسمى : « تصغير التقريب . » (١) ٥١

ولا مانع من شؤله لتقريب المكان أيضاً .

(٢) ومن تصغير التعظيم قول الشاعر للقديم :

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُويهيّة تصفّر منها الأنامل

وقول الآخر :

فَوَيْقُ جَبِيلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكُلَّ وَتُعْمَلَا

(٤ و ٤) ولهذا يقال عن التصغير إنه بصيفته - وحدها - يدل على ما تدل عليه الصفة والموصوف

المُعَيَّنِ مَأً .

شروط الأسماء التي يدخلها التصغير :

التصغير خاص بالأسماء وحدها ؛ فلا تُصَغَّرُ الأفعال^(١) . ولا الحروف .
ويشترط في الاسم الذي يراد تصغيره :

١ - أن يكون معرباً ، فلا تصغر - قياساً - الأسماء المبنية ؛ كالمضائر ،
وكأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، و « كم » الخبرية . . . وغيرها من المبنيات -
إلا ما ورد مسموعاً منها مصغراً ؛ فيُقْتَصَرُّ على الوارد منه . وأشهر هذا المسموع
ما يأتي :

(١) المركب المزجي - عَلَمًا أو عَدَدًا - عند من يبيته في كلِّ الحالات
الإعرابية المختلفة ؛ فيقال في تصغير نِفْطَوِيَه : نُنْفَيْطَوِيَه ، وفي أحد
عشر : أَحْسَيْدَ عَشْرَ^(٢) ، أما عند من يعرب المركب المزجي لإعراب المنوع من
الصرف فتصغيره قياسيٌ ؛ لأنه تصغير لاسم معرب (أى : متمكن)^(٣) .

(ب) ذا ، وتا ، وأولَى ، أو : أولاء (مقصورة وممدودة^(٣)) والثلاثة
أسماءُ إشارة . والضبطُ المسموع الشائع فيها عند التصغير هو : ذِيًا ، وتِيًا ؛
(بفتح أولهما ، وقلب ثانيهما - وهو الألف - ياء تدغم في ياء التصغير ، وزيادة
ألف جديدة بعد الياء المشددة) . وأولِيًا (بالقصر ، مع تشديد الياء ومدها ، دون
الهمزة) أو : أولَيْسِيًا (بالهمزة الممدودة بعد ياء التصغير - دون الأولى .) ، مع ضم
أول الاسمين بغير مدٍّ ، أو : أولِيَيًا . وكل هذه الصيغ لم تجر في تصغيرها على
مقتضى الضوابط المرعية ، وإنما نطق بها العرب هكذا .

ومن المسموع تصغير : ذان وتان ، وهما معربان - في الصحيح - ؛
فتصغيرهما قياسيٌ . إلا أن العرب غيرت فيهما تغييراً لا يقتضيه التصغير ، كفتح
أولهما ، وتشديد الياء ؛ فقالوا : ذِيَان ، تِيِيَان . . . ومن هنا كان الشذوذ .

(١) إلا « أفعل » المستعمل في التعجب . - وسيجيء البيان عنه في الصفحة التالية . -

(٢ و ٣) إذا صغر المركب المزجي فالتغير يطرأ على صدره دون عجزه ، ويبقى الحرف الذي في
آخر صدره على حاله من الحركة أو السكون ، كما كان قبل تصغيره .

(٣) وفي الحالتين يزداد بعد الهمزة الأولى واو في الخطِّ ، ولا يصح معها مد الهمزة عند النطق ، وقد
زادها القدماء في الكتابة للفرقة بين : « أولَى » اسم الإشارة ، و « الأُلَى » ، اسم موصول .

(ح) الذى ، والذى ، والذين (والثلاثة من أسماء الموصول) ، ومن المسموع فيها عند التصغير : اللدَّيَّان ، واللستَيَّان ، بفتح أولهما ، أو ضممه - واللدَّيَّان (بضم اللام المشددة ، وإدغام ياء التصغير فى ياء الكلمة ، وكسرها بعد التشديد) ، واللستَيَّان .

أما اللدَّان واللستان فمعربان - فى الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسى . إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير ؛ فقالوا : اللدَّيَّان واللستَيَّان . ومن هنا كان الشذوذ . وفى أكثر الصيغ المصغرة السالفة لغات أخرى ، وضبوط متعددة ، اكتفينا ببعضها .

(د) المنادى المبنى ، نحو : يا حُسَيْن ، فى تصغير المنادى : حَسَن (١) . . . « ملاحظة » : لا يعرف عن العرب تصغير شيء من الأفعال إلا صيغة « أَفْعَلْ » فى التعجب ، فى مثل : ما أحسن الرجوع إلى الحق . . . ؛ فيقال فى التصغير : ما أحْسَيْن الرجوع إلى الحق . وفى قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير . والرأى الشائع أنه غير قياسى ، شأنه فى ذلك شأن جميع الأفعال الأخرى . ولكن سيبويه وبعض من البصريين وغيرهم يرون قياسيته ، وهذا رأى فيه تيسير (٢) .

(١) « حسن » أحد الأعلام المعربة أصالة قبل ندائه . فإذا نودى صار مبنياً على الضم . وإلى بعض هذه الأمور الساعية يقول ابن مالك فى آخر باب التصغير :

وَصَغَّرُوا شُدُوذًا : «الَّذِي» ، «الَّتِي» و«ذَا» - مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا - «تَا» «وَتَى» - ٢٢

(٢) نص على عدم قياسيته صاحب التصريح فى أول باب : «التصغير» ثم تناقض فأباحه . مطلقاً عند كلامه بعد ذلك فيما لا يصغر . ويقول سيبويه فى كتابه (ج ٢ ص ١٣٥) سألت الخليل عن قول العرب : « مَا أُمَيَّيَّسِحَهُ » - تصغير : أُمَيَّسِح - فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس ؛ لأن الفعل لا يحقر - أى : لا يصغر - وإنما تحقر الأسماء . . . وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمى به الفعل يحقر إلا هذا ، وما أشبهه من قولك : ما أفعله . . . هـ . فجعل تصغيره قياسياً .

هذا ولا يعرف أن المسموع المصغر من صيغة «أَفْعَلْ» للتعجب أكثر من كلمتين وردتا عن العرب ؛ هما : «أُمَيَّسِحُ أَوْحَسَيْنِ» فأباح سيبويه القياس عليهما . وقد حدد عددهما وصرح بلفظهما : « الجوهري » . ونقلهما عنه - مصرحاً فوق ذلك بأن النحاة أباحوا القياس عليهما - صاحب « المعنى » فى الجزء الثانى ، عند الكلام على الأمر الثالث ، وهو آخر الصور الخاصة بالقاعدة الأولى من قواعد الباب الثامن . وكذلك صاحب « خزائن الأدب » ، ج ١ ص ٤٧ .

(راجع ما يتخص بحكم هذا القياس وأمثاله فى كتابنا : اللغة والنحو ، بين القديم والحديث ، ص ٨٩) .

٢ - ألاَّ يكون مصغراً^(١) اللفظ ؛ مثل : كُمَيْتٌ ، ودُرَيْدٌ ، وسُوَيْدٌ (أعلام شعراء) . وكُمَيْتٌ (اسم البلبل) .

٣ - أن يكون (يكون) معناه قابلاً للتصغير ؛ فلا تصغر الأسماء التي يلازمها التعظيم كأسماء الله ، والأنبياء ، والملائكة . ونحوها . . . ، ولا لفظ : كل^(٢) أو بعض^(٣) ولا أسماء الشهور^(٤) ؛ كصَفَرٍ ، ورمضان ، ولا أيام الأسبوع ؛ كالسبت ، والخميس ، ولا الألفاظ المحكيمة^(٥) ، ولا كلمة : غير ، وسوى^(٦) ، ولا البارحة^(٧) ، ولا غد^(٨) ، ولا الأسماء المختصة بالنبي ؛ مثل : عَرِيْبٍ^(٩) ، ودَيَّارٍ . ولا المشتقات التي تعمل

(١) إن كان الاسم غير مصغر حقيقة ولكن مادته وتكوينه الاشتقاق جعله على وزن صيغة خاصة بالتصغير - جاز تصغيره : نحو مُهَيِّمٍ ، اسم فاعل ، فعله : «هَيِّمَنَّ» (بمعنى : راقب الشيء وسيطر عليه) ، ونحو : مُسَيِّطِرٍ ، ومُجَيِّطِرٍ . . . وهما اسماء فاعل ، فعلهما : سَيَّطَرَ وَجَيَّطَرَ . . . فقل هذه الأسماء تصغر بحذف الياء الزائدة ، ويحل محلها ياء جديدة للتصغير ؛ فيبقى اللفظ في صورته الجديدة كما كان من قبل هبثته السابقة . لكن بين صورتين فرق بالرغم من اتفاقهما التام في الصورة ، وهذا الفرق هو أن الاسم الأكبر منهما حقيقة ؛ تحذف ياءه الزائدة عند جمعه «تكسيراً» للكثرة ، فيقال : مهامن ، ومساطر ، ومباطر ؛ بحذف الياء الزائدة . أما الاسم المصغر فلا يجمع - في الرأي الشائع - ، كما في الصفحة الآتية - جمع تكسير للكثرة ، وإنما يجمع جمع تصحيح ؛ فيقال : مهيمنون ، مسيطرون ، مبيطرون ، لأنه لو جمع تكسيراً للكثرة وهو مصغر لوقع التناقض بين الدلالة على الكثرة والدلالة على التصغير ، ولوجب حذف ياء التصغير عند الجمع ؛ ليصير على وزن من أوزان الكثرة ؛ كالثَّانِ في كل خماسي ثالثه حرف زائد - . ولو حذف ياء التصغير لالتبس الجمع المصغر بغير المصغر . ولهذا منعهوا - أيضاً - تكسير الأسماء المصغرة جمع كثرة ، ولم يذكروا في صيغ التكسير للكثرة صيغة مفردتها مصغر . أما جمع المصغر جمع تكسير للقلة - فيجوز ، (كما سيأتي في الصفحة التالية ، وفي رقم ٧ ص ٧٠٩) .

(٢) لدلالته على العموم والشمول ؛ وهي دلالة تناقض التصغير .

(٣) لأنه يدل بنفسه على التقليل ، فليس محتاجاً إلى التصغير الذي يفيد التقليل .

(٤) لأن اسم الشهر واسم اليوم يدل على مدة زمنية محددة ، لا تقبل الزيادة ولا التقليل .

(٥) لأن الحكاية تقتضي ترديد اللفظ بحالته من غير تغيير يطرأ عليه ، والتصغير يناقض هذا ؛ إذ

يوجب التغيير .

(٦) لأن «غير» ، و «سوى» التي بمعناها تقتضي المغايرة والمخالفة التامة ، التي تدل على أن شيئاً

ليس هو شيئاً آخر ؛ والمغايرة بهذا المعنى لاصلة لها بالتقليل ولا بالتكثير .

(٧) لأنها تدل على الليلة التي قبل يومك الحاضر . وهذه الدلالة لا تحتل القلة ولا الكثرة .

(٨) لأنه يدل على يوم مقبل ، فلا يحتل القلة ولا الكثرة .

(٩) ما في البيت عريب أوديوار ، أي : ما فيه أحد .

عمل فعلها بالشروط والتفصيلات التي سبقت عند الكلام عليها^(١) ، ومن تلك الشروط عدم تصغيرها^(٢) ، إلا كلمة : رُوَيْدًا^(٣) ، ولا يصغر جمع تكسير للكثرة . ولا المركب الإسنادي ؛ لأن صيغ التصغير الثلاث لا تنطبق - في الأغلب - على هذين ، إلا بعد حذف بعض حروفهما : وهذا الحذف يؤدي إلى اللبس ، وخفاء أصلهما^(٤) ؛ هذا إلى أن الغرض من جمع الكثرة يعارض التقليل الذي يدل عليه التصغير ، غالباً . فإذا أريد تصغير جمع للكثرة صُغِرَ مفردة ، ثم جُمع جمع مذكر سالمًا ، أو مؤنث سالمًا على حسب المعنى .

أما جمع القلة فيصح تصغيره ؛ فيقال في أجمال : « أجسيَمال » ، وفي أنثهْر : أنسيَهْر ، وفي فتيّة : فُتَيّة ، وفي أعمدة : أعيمدّة . وكذلك يصح تصغير اسم الجمع ؛ نحو : ركب ورُكيب ، ورهط ورهيط . . .

نوعاه :

التصغير نوعان : أصلي ، وتصغير ترخيم^(٥) . ولكل منهما طريقة خاصة به . النوع الأول : التصغير الأصلي ، طريقته :

الاسم المراد تصغيره أصالة قد يكون يكون ثلاثيًا ، أو ثنائيًا منقولًا عن أصل ثنائي ، أو رباعيًا ، أو أكثر من ذلك .

(١) فإن كان ثلاثيًا^(٦) - مثل : سعد ، وحسن . . . وجب اتباع ما يأتي :

(١) في أول الجزء الثالث الأبواب الخاصة بالاشتقات ، وتفصيل الكلام عليها .

(٢) ويقولون في سبب هذا : إن التصغير يقرها من الأسماء ، ويبيدها من الأفعال التي تعمل عملها ؛ لقرها منها . والعلّة الصحيحة هي عدم تصغير العرب للأسماء العاملة .

(٣) تفصيل الكلام عليها في ص ١٤٩ .

(٤) هذه علة نحوية قد يسهل رفضها في بعض جموع التكسير - مثل : فُعَل - فإنه عند تصغيره تنطبق عليه إحدى الصيغ الثلاث . ولم أجد فيما لدى من المراجع ما يبين موقف الوارد السامعي في ذلك .

(٥) سيحيى في ص ٧١٠ .

(٦) وهذا يشمل الثلاثي أصالة وعرضاً ؛ - طبقاً لما سيحيى في ص ٦٩٢ - . ويدخل في حكم الثلاثي ماختم بتاء زائدة للتأنيث ، مسبوقه بأحرف ثلاثة أصلية ؛ كما سيحيى .

١ - ضم أوله ، وفتح ثانيه - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزيادة ياء ساكنة بعد الثاني مباشرة : تُسَمَّى : « ياء التصغير » وبعدها الحرف الثالث من أصول الاسم المصغَّر ، مضبوطاً على حسب الموضع الأعرابي . نحو : سَعِيدٌ وَحُسَيْنٌ نِيلَانٌ ، وَإِن سَعِيداً وَحُسَيْناً نِيلَانٌ . . . وبهذا التغيير الطارئ يصير الاسم على وزن : « فُعَيْلٌ » وينطبق عليه قولهم : (إن الثلاثي يُصَغَّر على « فُعَيْلٌ » ، أو : إن صيغة « فُعَيْلٌ » هي المختصة بالاسم الثلاثي المصغر) .

فإن كان الاسم الثلاثي الأصول مضعفاً ؛ (نحو : قِطٌّ - عَمٌّ - دُرٌّ . . .) وجب فكّ الإدغام ، ثم تطبيق الحكم السالف .

فليس من المصغر الثلاثي كلمة : زُمَيْلٌ^(١) ولا لُغَيْزِيٌّ^(٢) ؛ لأن الحرف الثاني منهما ساكن مدغم في نظيره ، باقٍ على إدغامه ، ولأن الياء الساكنة رابعة^(٣) . . . وإن كان الثلاثي الأصول قد زيد على حروفه الثلاثة : « تاء التأنيث » مثل : شجرة - ثمرة . . . ؛ فإنه يعتبر في حكم الثلاثي مع وجودها ، فيخضع عند تصغيره لما يخضع له الثلاثي الخالي منها .

٢ - إن كان الثلاثي قد حذف منه بعض أصوله وبقى على حرفين^(٤) وجب عند التصغير رد المحذوف ؛ فيقال في : كُئِلٌ^(٥) ، وَبِيعٌ^(٦) ، وَيَدٌ^(٧) وأشباهاها إذا صارت أعلاماً : أُكَيْلٌ ، وَبَيْيَعٌ ، وَيُدَيٌّ . . .

ويسرى هذا الحكم على الثلاثي الذي حذف منه بعض أصوله ؛ وعدّوس عنه تاء التأنيث ؛ فلا يمنع وجود هذه التاء من إرجاع المحذوف ، فكأنها غير موجودة ؛

(١) جبان ضعيف .

(٢) لُغَيْرٌ .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك في أول باب عنوانه : التصغير :

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ : نَحْوُ : قُدَيٌّ فِي قَدَا - ١

القننى : الجسم الصغير - كاهباء - الذى يقع في العين فيؤلمها . وتصغيره : قُدَيٌّ ؛ بإرجاع الألف إلى أصلها ياء ، وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها .

(٤) قد يكون أحدهما : « هاء السكت » ، وذلك إذا حذف من الثلاثي حرفان وبقى واحد ؛

فينضم إليه هاء السكت وجوباً ، نحو : رَهٌ ، وَقِهٌ ؛ أمران : من رأى ، ووقى .

(٥) محذوف الفاء . (٦) محذوف العين . (٧) محذوف اللام .

نحو : عِدَّةٌ وَسُنَّةٌ - عامين ، وأصلهما : وَعِدٌ ، وَسُنُوٌ ، أو سَنَةٌ ، فعند التصغير : يرجع للأول فإؤه المحذوفة ، ولثاني لامه المحذوفة ، فيقال : وَعِيْدٌ ، وَسُنِّيَّةٌ أو سُنِّيَّةٌ . وهذه التاء الموجودة بعد التصغير هي للتأنيث ، وليست - كالسابقة - للتعويض لأن تاء العِوض لا تبقى بعد رجوع المعوِّض .

ومما حذف لامه الأصلية وعوِّض عنها تاء التأنيث : « بنت وأخت » ؛ فيرد المحذوف منهما عند التصغير ؛ فيقال : بُنِّيَّةٌ^(١) ؛ وأخِيَّةٌ ، والأصل : بُنْيُوَّةٌ وأخِيُوَّةٌ ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء^(٢)

فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف بعد حذف بعض أصوله لم يرجع المحذوف ؛ نحو : هَادٍ وهُوَيْدٌ ، ودَاعٍ ودُوَيْعٌ .

٣ - وإن كان الاسم ثنائى الأصل ؛ (لأنه منقول مما وضع في أصله^(٣) على حرفين) ، وأريد تصغيره فإن كان ثانيهما صحيحاً - مثل : هَلٌ ، وِبَلٌ ، وِلمٌ . أعلاماً - وجب : إما تضعيف ثانيه عند التصغير بشرط أن يكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير ، والآخر بعدها ؛ فتتوسط بينهما ، وإما تضعيف ياء التصغير نفسها ، بزيادة ياء عليها ؛ فيقال : (هُلَيْلٌ ، أو هُلَيْتِي) - (بُلَيْلٌ ، أو : بُلَيْتِي) - (لُمَيْمٌ ، أو لُمَيْتِي) ففي هذه الأمثلة زيدت ياء التصغير ، وتلاها بعد زيادتها حرف التضعيف الذى يشبهها أو الذى يشبه ما قبلها مباشرة ،

(١) هذه التاء التى فى التصغير للتأنيث ، وليست للمعوض - مثلها التى فى : سُنِّيَّةٌ ، أو سُنِّيَّةٌ - ؛ إذ ليس فى الكلمة محذوف الآن تكون عوضاً عنه . بخلافها قبل التصغير حيث كان الأصل هو : « بِنْتُوٌ » - فى رأى الشائع - فالنوعان مختلفان ؛ فليس فى وجودها عند التصغير جمع بين المعوض والمعوض عنه . ومثلها : « أَخِيَّةٌ » وأصلها قبل التصغير : « أَخُوٌ » .

(٢) وفى تصغير ما نقص منه بعض أصوله يقول ابن مالك :

وَكَمَّلَ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخُ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا ؛ كـ « مَا » - ١٧

يريد بالمنقوص هنا : ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف . ومثل له بكلمة « ما » وأصلها : ما

ولكن الهمزة حذفت لأجل الشعر .

(٣) الاسم الأصل لا يكون موضوعاً على حرفين فى أول أمره ؛ لكن يصح أن يكون منقولاً

مما وضع فى أصله على حرفين . . .

ويتحرك الحرف الذى يلي ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجملته ؛ لأن الاسم فى هذه الحالة يصير معرباً .

وإن كان ثانيهما معتلا وجب تضعيفه ، وزيادة ياء التصغير بين حرفي التضعيف ؛ فمثل : لو - كى - ما - أعلما - يقال فيها بعد التضعيف ، وقبل التصغير : لو - كى - ماء (١) ويقال فى تصغيرها : لوى (٢) - كسى (٣) - موى (٤) ، بتوسيط ياء التصغير بين الحرفين المتماثلين . والاسم فى هذه الصورة معرب أيضاً ، تجرى حركات الإعراب على حرفه التالى ياء التصغير .

هذا ، ويعتبر الاسم ثنائياً - يجرى عليه ما يجرى على الثنائى من إرجاع المحذوف ومن غيره - إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل ؛ نحو : ابن ، وأسم . . . فتحذف همزة الوصل فى تصغيره ، ويرجع المحذوف ؛ فيقال : بنى ، وسمى .

٤ - إن كان الثلاثى المصغر اسماً دالاً على المؤنث وحده - أى : ليس دالاً على المذكر ، ولا مشترك الدلالة بين المؤنث والمذكر - وجب عند أمن اللبس زيادة تاء فى آخره ؛ لتدل على تأنيثه ، سواء أكان باقياً على ثلاثيته ، نحو : دار ، وأذن ، وعين ، وسن ، . . . أم كان بعض أصوله محذوفاً ؛ نحو : يد ، وأصلها : « يدئى » ؛ حذف لأمها تخفيفاً ؛ فيقال فى تصغير تلك الأسماء

(١) لأن تضعيف الألف سيؤدى إلى وجود ألفين يستحيل النطق بهما ؛ فتقلب الثانية منها همزة ، كما يحصل فى نوع آخر سبق بيانه (فى ص ٦٠٣) . هو ألف التأنيث الممدودة . وقيل : إن الهمزة نجى من أول الأمر من غير قلب .

(٢) أصلها ؛ لويو ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء (طبقاً لقواعد الإعلال) .

(٣) بثلاث ياءات الأولى الأصلية ، والثانية ، للتصغير ، والثالثة الزائدة للتضعيف .

(٤) فالألف الأصلية - التى هى الحرف الثانى فى كلمة : « ما » - انقلبت واواً ؛ لأنها مجهولة الأصل ؛ ومجهولة الأصل تقلب واواً - كما سيجىء فى ص ٧٠٨ - ثم وليتها ياء التصغير ، وقلبت الألف الثانية المزيدة للتضعيف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، وأدغمت فيها . ولم تهمز ؛ لزوال علة إبدالها همزة - كما قالوا - وهى وقوعها فى الآخر بعد ألف زائدة .

أما كلمة « ماء » وهو الذى يشرب ، فتصغيره : موىء ، لأن ألفه مبدلة من واو ؛ إذ أصله : موة ؛ بدليل جمعه على أمواه ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فصار : ماء ، ثم انقلبت الهاء همزة ؛ سماعاً على غير قياس ؛ فصار : ماء . فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله .

وأشباهاها : دُوَيْرَة - أُذْيِنَة (١) - عِيَيْسِنَة - سُنَيْسِنَة - يُدَيْسَة . وسواء أكانت ثلاثيتها أصيلة (كهذه الأمثلة) أم طارئة (٢) ؛ مثل : « سُمَيْسَة » وستأني :

فإن أوقعت زيادة التاء في لبس وجب تركها ؛ كما في تصغير : شجر وبقر ؛ - عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعي - فلا يقال في تصغيرهما : شُجَيْرَة ، ولا بَسْمِيرَة ؛ لأنه يلتبس بتصغير : « شجرة وبقرة » المكبَّرتين . وكذلك لا يقال : خميسة ولا سبيعة ، في تصغير : خمس وسبع ، الدالَّتين على معدود مؤنث . ومثلهما باقي الأعداد المؤنثة لدلالاتها على معدود مذكر ، لأن زيادة التاء عند تصغيرها تؤدي إلى اللبس ، إذ يقع في الظن أنها لمعدود مذكر ، مع أنها لمعدود مؤنث .

وكذلك يجب تركها إن كان الاسم وقت تصغيره والنطق به دالاً على مذكر ولو كان في أصله لمؤنث ؛ إذ الاعتبار إنما هو للدلالة الحالية عند النطق به ، وليس لدلالاته السابقة ؛ فلو سمينا مذكراً بأحد الأسماء المؤنثة السابقة : (- دار - أذن - عين - سن - . . .) أو بغيرها ، كسعد ، حسن ، وهند ، ومي - أعلام مذكر - لم يصح مجيء تاء التأنيث عند تصغيره (٣) .

وكذلك لا يصح مجيئها إذا كان المصغر غير ثلاثي (٤) ، نحو : زينب ،

(١) لهذا كان من الخطأ أن يقال في تسمية بعض أجزاء القلب : « الأذنين الأيمن - والأذنين الأيسر » في تصغير كلمة : « الأذُن » ، مع أنها محضة التأنيث . والصواب في تصغيرها : « الأذينة اليمنى ، - والأذينة اليسرى ؛ .

(٢) يلحق بالثلاثي أيضاً كل رباعي ثالثه حرف مد ، ورابعه حرف علة بحسب أصله ، نحو : سماء وسمية . ومثل الرباعي ما زاد عليه ما حذف منه ألف تأنيث مقصورة ؛ خامسة أو سادسة ؛ فيجوز (كما سيأتي في ص ٦٩٨ و ٦٩٩) إلحاق التاء به ، كحبارى حيث يجوز تصغيره بإبقاء الألف . أو بحذفها ، أو حذفها مع زيادة التاء ؛ تعويضاً عنها ، فيقال حُبَيْرِي ، أو حُبَيْرَة . ومثل لُغَيْرِي . فيصح فيه الأمران دون إبقاء الألف ؛ يقال لُغَيْرِي ، أو لُغَيْرِيَة . (المجمع ج ٢ ص ١٨٩) . وانظر رقم ١ من ص ٦٩٨ .

(٣) جاء في كتاب سيبويه (- ٢ ص ١٣٧) بانصه : (إذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيقه بغيرها - أي : أن تصغيره يكون بحذف تاء التأنيث - وتدع الهاء ههنا ، كما أدخلتها في : « حجر » اسم امرأة ، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذْيِنَة . وإنما سمي بمحقر) . هـ

وإذا كان الاسم المصغر غير مقصور الدلالة على المؤنث فلا تلحقه التاء كأن يكون صالحاً له وللمذكر : مثل : نَصَفَ ؛ بمعنى متوسط السن ، يقال : رجل نَصَفَ وامرأة نصف . . .

(٤) إلا في تصغير الترخيم فيصح مجيئها في المؤنث - كما سنعرف عند الكلام عليه ص ٧٢٢ .

وسعاد ؛ فلا يقال فيهما : زينة ، ولا سَعِيدَةٌ . . .

فشرط زيادة تاء التأنيث : أن يكون المصغر ثلاثياً ، مؤنثاً وقت تصغيره ، لا يلتبس بغيره عند زيادتها . ولا فرق في الثلاثي بين الباقي على ثلاثيته وغير الباقي الذي نقص منه شيء ، ولا بين ما ثلاثيته أصيلة وما ثلاثيته طارئة . ومن أمثلة الطارئة : سُمِّيَّة^(١) : علم مؤنث ، وهي تصغير : « سَمَاء »^(٢) المؤنثة الممدودة . جرت عليها ضوابط التصغير ؛ فضم أولها ، وفتح ثانيها ، وزيد بعده ياء التصغير ، وانقلبت الألف الزائدة ياء ، فاجتمع ياءان ، الأولى منهما ساكنة ؛ وهي ياء التصغير ، والثانية متحركة بالكسرة ؛ وهي التي أصلها المدَّة فأدغمتا ، ثم رجعت الهمزة إلى أصلها « الواو » - لام الكلمة - . وانقلبت الواو ياء ، طبقاً لقواعد الإعلال ؛ فصارت الكلمة : سُمِّيُّ . فاجتمع في آخر الكلمة ثلاث ياءات ؛ هي ياء التصغير ، تليها الياء التي أصلها ألف المد ، وبعدهما الياء التي أصلها الواو لام الكلمة . . . فوقع في الآخر بعد ياء التصغير ياءان ، وهذا لا يقع في فصيح الكلام ، ويتحتم حذف أولهما تطبيقاً للضوابط العامة في هذا الباب - كما سيجيء^(٣) - فصارت : سُمِّيَّ . بياء مشددة تُعَبَّرُ بالحرف الثالث ، ثم زيدت عليها تاء التأنيث ؛ لتكون كأصلها دالَّة على المؤنث ، فصارت : سُمِّيَّة .

ويجب فتح الحرف الذي قبل هذه التاء مباشرة وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير في : « فُعَيْلٌ^(٤) » ؛ لأن تاء التأنيث تستوجب فتح الحرف الذي قبلها في جميع حالات اللفظ الثلاثي وغير الثلاثي المختوم بها ، سواء أكانت خاتمة اسم مصغر ، أم غير مصغر - كالأمثلة السالفة - وسواء أكانت خاتمة فعل ، أم حرف ؛ نحو ؛ قامت - كتبت - رُبَّت - ثُمَّت . (وهذا موضع يجب فيه فتح الحرف بعد ياء التصغير في صيغة « فُعَيْلٌ » وهي الصيغة المقصورة على

(١) من كل رباعي ، ثالثة مدة ولامه حرف علة بحسب أصلها . - كما في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة -

(٢) سبقت الإشارة إليها ، وإلى بيان يخصها ، في رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ .

(٣) في رقم ٥ من ص ٧٠٨ وفيها إيضاحه وشرطه .

(٤) أما في غير هذه الصيغة فلها حكم آخر يجيء في هامش ص ٧٠١ .

تصغير الاسم الثلاثي وحده . أما الحرف الذي يلي ياء التصغير في غير هذه الصيغة ، بأن يقع بعد ياء التصغير في صيغتي : « فُعَيْعِيلٌ وَفُعَيْعِيلٌ » ، فيكون مكسوراً ، وله حالات يبقّى فيها على حركته التي كانت له قبل التصغير . وسيجيء بيان هذا في موضعه المناسب^(١) .

وقد ورد في الكلام المسموع بعض ألفاظ خالفت في التذكير أو التأنيث . ما سبق تقريره ؛ فهي شاذة لا يقاس عاينها^(٢) . . . كشدوذ ألفاظ أخرى ثلاثية ورد تصغيرها على غير صيغة : « فُعَيْعِيلٌ »^(٣) .

٥ - إن كان ثاني الاسم المصغر حرف لين^(٤) - نحو : باب وقيمة - وجب إخضاع هذا الثاني للضابط العام الذي يَسْرِي على كل حرف لين ثان ؛ سواء أكان الاسم المصغر ثلاثياً أم غير ثلاثي . وسيجيء^(٥) هذا الضابط . وإلى هنا انتهى الكلام على تصغير الثلاثي .

* * *

(ب) إن كان الاسم الذي يراد تصغيره رباعياً^(٦) ؛ مثل : « جعفر وبُندُق »

(١) في ص ٧٠١ .

(٢) فيما سبق من زيادة تاء التأنيث عند تحقق الشروط - يقول ابن مالك :

واخْتَمَ «بتا التأنيث» ما صَغَّرْتَ مِنْ مُونَّثٍ ، عَارٍ ، ثُلَاثِيٍّ ؛ كَسِينٌ - ١٩

بِمَا لَمْ يَكُنْ «بالتاء» يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وَخَمْسِينَ - ٢٠

وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ . وَنَدَّرَ لِحَاقُ «تاء» فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثُرَ - ٢١

(كشّر - بفتح التاء - بمعنى ؛ فاق . وثلاثياً ؛ مفعول به مقدم للفعل ؛ كثر) ومعنى البيتين الأولين واضح ، وهو يقرر في البيت الأخير ؛ أن ترك التاء مع أم اللبس شاذ مع تحقق بقية الشروط الأخرى - وأن من النادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة ، وزاد عليها ؛ (أي إذا كان رباعياً فأكثر) ، ومن هذا النادر الذي لا يقاس عليه تصغيرهم ؛ وراء ، وأمام ، وقُدَّام ... على ؛ وَرَيْثَةٌ ، وَأُمْرِيْمَةٌ ، - بتشديد الياء فيهما - وقد يدعّم . . .

(٣) كتصغيرهم : «رجل» على : «رُوَيْجِيلٌ» ، و«مغرب» على : مُغْفِيرِيَان .

(٤) في ص ٦٦٢ معناه . والمراد هنا حرف العلة . (٥) ص ٧٠٤ .

(٦) لافرق في الرباعي بين ما حروفه أصلية ؛ نحو : جعفر ، وما حروفه أصلية وزائدة ؛ نحو :

بندق . فالأساس : أن يكون عدد الحروف أربعة ، أصلية كانت ، أم مختلطة .

وجب ضم أوله وفتح ثانيه - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزيادة ياء ساكنة بعد ثانيه (وهي التي تسمى : ياء التصغير) وكسر ما بعد هذه الياء^(١)، إن لم يكن مكسوراً من قبل^(٢)؛ فيصير الاسم بعد إجراء هذه التغييرات على وزن : « فُعَيْعِلٌ » ؛ نحو : جُعَيْعِرٌ . وبنَيْدٍ . وهذه التغييرات التي طرأت على الرباعي عند تصغيره هي التغييرات التي طرأت على الثلاثي عند تصغيره كذلك . مع زيادة كسر ما بعد ياء التصغير في الرباعي - كالمثالين السابقين . - إلا في بعض حالات استجىء^(٣) .

والكسر بعد ياء التصغير في الاسم الرباعي يوجب تغييراً آخر لا بد منه ؛ يتلخص في أنه لو وقع بعدها حرف مد^(٤) فالواجب قلبه ياء تدغم في ياء التصغير ؛ (تطبيقاً لما تقضى به الضوابط العامة في مثل هذه الحالة التي تقع فيها « ياء » بعد ياء التصغير^(٥)) فيقال في : (كتاب ، وسحاب ، ومُقام - كُنَيْبٌ ، وسُحَيْبٌ ،

(١) إلا إن كان الحرف الذي بعد ياء التصغير مشدداً فإنه يظل ساكناً بسبب الإدغام وتظل قبله ياء التصغير ساكنة كذلك ؛ لأن ياء التصغير لا تتحرك ؛ في مثل كلمتي : الخاص والخاصة نقول : في تصغيرهما : الخَوَيْبُ - والخَوَيْبَةُ (كما قال القاموس في مادة : «خص») وفي مثل هذا التصغير يلتقي ساكنان ، وهو التقاء جائز فيه . ويميز بعض النحاة التخلص منه بتحريك السكون الناشئ من الإدغام حركة خفيفة مائلة إلى الكسرة في النطق ، دون أن تكون الكسرة خالصة في النطق ؛ أي : أنه يبيح في الحرف الأول الساكن المدغم في مثله أن يتحرك عند النطق حركة قريبة من الكسرة ولا يصح تحريكه بالكسرة الواضحة في النطق .

(٢) مثل قِرْمِيزٍ (لنوع من الصبغ الأحمر) ، قَيْشِيرٍ (للسوف الرديء) .

(٣) في ص ٧٠١ .

(٤) فيكون هو الحرف الثالث في الاسم قبل مجيء ياء التصغير .

(٥) من هذه الضوابط ما جاء في الهمع (ص ٢٠٦) خاصاً بالواو ، ونصه بإيضاح يسير : «إن ولي ياء التصغير وأوقلت ياء :

١- وجوباً إن سكنت هذه (الواو) ، كمجوز وعُجَيْرٌ

أو أُعِلَّتْ - بأن قلبت شيئاً آخر ، كألف مثلاً - كمة تام ؛ فإن أصله : مَقْوَمٌ ، فيقال : مَقْتِمٌ .

أو كانت لاما ؛ كعَزْوٌ وعَزْيٌ ، وعَزْوَةٌ وعَزْيَةٌ ، وعَشْوٌ بالعصر - وعَشِيماً .

ب- وجوازاً إن تحركت الواو في أفراد وتكسب ولم تكن لاما فيما ؛ كاسود وأسود ، وجدول وجدول ، فيقال في التصغير : أسيد وأسيود ، وجد يَلٌ ، وجد يُولٌ ؛ فيجوز قلب الواو ياء ، وإدغامها في ياء التصغير ، (عملاً بقاعدة الإعلال من القلب والإدغام عند اجتماع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون) =

ومُعَيِّنٌ) . . . وفي : (صبور ، وعجوز ، وبِعُوضٍ - صُبَيْرٌ ، وعُجَيْرٌ ،
وبُعَيْضٍ) . . . وفي : (جَمِيلٌ ، وَسَمِيرٌ ، وَسَعِيدٌ - جَمِيلٌ ، وَسَمِيرٌ ،
وَسَعِيدٌ) . وهذا معنى قول النحاة :

(الاسم الرباعي يُصَغَّرُ على : « فُعَيْعِلٌ » . وإن كان حرفه الثالث قبل
التصغير حرف مد وجب قلبه ياء تدغم في ياء التصغير . . .) .

* * *

(ح) إن كان الاسم الذي يراد تصغيره خماسياً فأكثر :

١ - فإن لم يكن رابعه حرف لين وجب - في أغلب الحالات^(١) - حذف
بعض أحرفه الضعيفة^(٢) ؛ ليصير رباعياً يمكن تصغيره على صيغة : « فُعَيْعِلٌ »
الخاصة بالرباعي ، بالطريقة التي شرحناها عند الكلام عليها . فيقال في سَفَرَجَلٍ :
سُفَيْرِجٌ ، وفي فرزدق : فُرَيْرِذٌ ، أو : فُرَيْرِزِقٌ ، وفي حيزيون : حُزَيْرِينٌ ،
وفي مستنصر : مُنَيْرِصٌ ، وفي محرنجم : حُمرَيْرِجُمٌ .

٢ - فإن كان رابعه حرف لين وجب - في أغلب الحالات كالسابق -
حذف بعض أحرفه الضعيفة . وقلب حرف اللين ياء إن لم يكن ياء من الأصل ،
فإنتهى تصغير الاسم إلى « فُعَيْعِلٌ » بوجود ياء قبل آخر الصيغة - وهذه الياء هي
التي كانت قبل تصغير الاسم حرف لين رباعياً - تقول في تصغير سِرْحَانٍ :
سُرَيْرِحِينٌ ، وفي عُصْفُورٍ : عُصَيْرِيفِيرٌ ، وفي فِينْدِيلٍ : فُنَيْرِيدِيلٌ . وهذا معنى
قول النحاة : (يجرى تصغير الخماسي فما فوقه - بشرط ألا يكون الحرف الرابع
ليناً - على الطريقة التي جرى بها تصغير الرباعي . كلاهما على وزن « فُعَيْعِلٌ »
فإن كان الحرف الرابع (في الخماسي وفيما زاد على الخماسي) حرف لين وجب قلبه

= كما يجوز إبقاء الواو بنير قلب ، إجراء لها على حدها في التكسير ، (لأن التصغير والتكسير من باب
واحد ؛ في الأعم الأغلب - .)

فإن تحركت الواو في الإفراد والتكسير وهي لام وجب قلبها ياء في التصغير ، بغير نظر إلى التكسير ؛
نحو : كَرَوَانٌ وكُرَيْرَانٌ ، وجمعه كراوين» ٥١ - ثم انظر ص ٧٧٩ في الكلام على قلب الواو ياء - .

(١) في الصفحة ٦٩٨ حالات لا يصح فيها الحذف .

(٢) سبق في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦ ، بيان المراد من الحرف القوي والضعيف .

ياء ؛ ليكون تصغير الاسم على « فَعْيَعِيل » وجوباً ؛ بظهور ياء قبل الآخر .

وإذا حذف من الخماسي فما فوقه بعض أحرفه للتصغير جاز زيادة ياء قبل آخره لتكون عوضاً عن المحذوف ، بشرط ألا يكون قبل آخره ياء ؛ (فيقال في سفارح : سَفَيْرِج وسَفَيْرِج) - (وفي فرزدق : فَرَيْرِذْ وفُرَيْرِذْ أو فُرَيْرِزِق وفُرَيْرِزِق) - (وفي حنيزبون : حَزَيْرِين أو حَزَيْرِين) - (وفي مستنصر : مَسْنِصِر أو مَسْنِصِير) وهكذا . ولا يصح الجمع بين هذه الياء وما حذف ؛ لئلا يجتمع العوض والمعوّض^(١) عنه .

ولا بد من كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير في الصيغتين : (فَعْيَعِيل ، وفَعْيَعِيل) إلا في مواضع سيجيء النص عليها^(٢) .

والذي يحذف أو يبقى من الأحرف هنا هو ما يحذف أو يبقى عند جمع الاسم تكسيراً ؛ بحيث يبقى الحرف الأقوى الذي له المزية على غيره . فإن ساوى غيره في الأفضلية جاز حذف أحدهما بغير تفضيل - كما عرفنا^(٣) .

فتصغير الاسم الخماسي^٤ فما فوقه يقتضى - في الغالب - من الحذف والإبقاء ما يقتضيه تكسيه على : « فَعَالِيل ، وفَعَالِيل » وما ضاهاهما في الهيئة ؛ كمفاعل ومفاعل ، وفواعل وأفاعيل

وما جاء مخالفاً لهذا فهو شاذ هنا ؛ كشدوذ ما خالف الضوابط الخاصة بتصغير الثلاثي ؛ كتصغيرهم رجل على : رُوَيْجَل ، ومَعْرِب على : مَغَيْرِبَان ، ولسيلة على : لُسَيْلِيَّة ، وإنسان على : أُنَيْسِيَان . . . مع أن القياس فيما سبق هو : رُجَيْل - مَغَيْرِب - لُسَيْلَة - أُنَيْسِيَان إن كان جمعه للتكسير هو : أَنَاسِين^(٤)

* * *

(١) كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٧٠٨ . (٢) في ص ٧٠١ .

(٣) بيان مزايا الحروف في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦ .

(٤) انظر رقم ٣ هامش ص ٦٥٩ ،

وفي تصغير الرباعي وما زاد عليه ، وفي الوسيلة لذلك أحياناً من حذف بعض الأحرف كما تحذف في =

أسماء لا يحذف عند التصغير خامسها ولا ما فوقه :

يستثنى من القاعدة السالفة بعض أسماء تزيد أحرف كل منها على الأربعة ، ولا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التصغير — بالرغم من أنهما في بعض الصور قد يحذفان عند التكسير — فيصغر الاسم كأنه رباعيّ مع ترك الحروف التي تجيء بعد الرابع على حالها ، واعتبارها كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه . ومن هذه الأسماء :

١ - الاسم المختوم بألف تأنيث ممدودة^(١) بعد أربعة أحرف فصاعداً ؛ نحو : « قُرْفُصَاء » ؛ فيقال في تصغيرها : قُرَيْفِصَاء ، بتصغير الكلمة كأنها رباعية ؛ ثم يلحق بها همزة والألف التي قبلها ، وإن شئت قلت : بتصغير الكلمة من غير اعتبار لوجود همزة والألف التي قبلها مع وجودهما عند التصغير وبقائهما معه . أما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت رابعة — كصُغْرَى وكُبْرَى — فإنها تبقى وجوباً ، يقال في تصغيرهما : صُغَيْرَى وكُبَيْرَى . وإن كانت سادسة

= التكسير . . . ، يقول ابن مائت .

« فُعَيْعِلٌ » مَعَ « فُعَيْعِيلٍ » لِمَا فَاقَ ؛ كَجَعَلُ : دِرْهَمٌ ، دَرِيهَمًا - ٢

وما بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَوَصِلَ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ - ٣

وتقدير هذا البيت : وما وصل به إلى التكسير في صيغة منتهى الجموع صل به إلى التصغير حين تريد تصغير أمثله . يريد بهذا حذف بعض الأحرف ، فإن الحذف هو الذي يوصل إلى جمع بعض الأسماء جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع . ثم قال بعد ذلك في الوصول إلى صيغة فُعَيْعِيلِ :

أَ وَجَائِزٌ تَعْرِيفُ « يَا » قَبْلَ الطَّرْفِ إِنَّ كَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ - ٤

ثم بين أن ماخالف المذكور في البابين (باب تصغير الثلاثي ، و باب تصغير غيره) خارج عن القياس :

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا - ٥

(١) سبق الكلام على ألف التأنيث الممدودة وأصلها في ص ٦٠٣ ومنه يفهم أن ألف التأنيث الممدودة - في الأرجح - هي في أصلها ألف زائدة للتأنيث ، قبلها ألف أخرى زائدة للمد ، فتقلب ألف التأنيث همزة . فاهمزة في « قرفصاء » ونحوها للتأنيث ، وقبلها ألف زائدة ملازمة لها تدل على أن ألف التأنيث ممدودة ؛ لاقصورة . فهي علامة مداها ، وامتمة لها .

أو سابعة حذفت وجوباً ؛ مثل : لُنْغِيْزِي (١) ولُنْغِيْغِيْز (٢) ، وِبُرْدَرَايَا (٣) وِبُرِيْدِر (٤) . . . وكذلك إن كانت خامسة وليس في الأحرف السابقة عليها حرف مدّ زائد ، كَقُرْقَرِي (٥) وِقُرِيْقِر .

فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مدّ زائد جاز حذفها ؛ أو حذف حرف المدّ الزائد دونها ؛ نحو : حُبَارِي (٦) وِحُبِيْرِي ، أو حُبِيْرِي ، ونحو : قَرِيْشِي (٧) وِقُرِيْشِي (بحذف ياء المد التي بعد الراء) أو قُرِيْث ؛ بحذف ألف التانيث المقصورة ، وإدغام « ياء المد » في « ياء » التصغير . . . فلألف التانيث المقصورة ثلاث حالات : الحذف وجوباً ، والبقاء وجوباً ، وجواز الأمرين .

٢ - الاسم المختوم بتاء تانيث مسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر ؛ نحو : جوهرة ، وحنظلة ، فيقال في تصغيرهما : جُوِيْهَرَة ، وِحْنِيْظِلَة ؛ بإبقاء التاء على حالها وإجراء التصغير على الكلمة كأنها رباعية خالية منها . ؛

٣ - المختوم بياء النسب ، نحو : عَيْقَرِي ، جوهري ، فيقال في تصغيرهما : عَيْقِرِي وجُوِيْهَرِي .

٤ - المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر وليس مثنى ، وكذا المختوم بعلامتي تنثية ؛ كزعفران ، ومؤمنان - ومؤمنين ؛ وتصغيرها : زَعَيْفِرَان ، مُوِيْمِنَان - مُوِيْمِنِيْن .

٥ - المختوم بعلامتي جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم ، نحو : أحمدون ، وأحمدين ، وزينبات . والتصغير : أَحْمِيْمِدُونُ وَأَحْمِيْمِدِيْنُ وَزِيْنِيْبَات . . .

(١) بمعنى : اللغز - كما سبق .

(٢) ويصح زيادة تاء التانيث ، للتعويض ، فيقال : لُنْغِيْغِيْزَة . بشرط أن تكون الألف

المحذوفة رابعة أو خامسة - كما سبق في هامش رقم ٢ من ص ٦٩٢ . (٣) اسم موضع .

(٤) حذفت ألف التانيث ؛ فصارت الكلمة : بريدرأى ، ثم حذفت الألف والياء ؛ لأنها

زائدتان (راجع الصبان) . (٥) اسم موضع .

(٦) اسم طائر . ويجوز « حُبِيْرَة » بزيادة التاء عوضاً عن ألف التانيث كما سبق في رقم ٢

من هامش ص ٦٩٢ .

(٧) نوع من التمر ، وقد يمد ، فيصح على اعتباره مقصوراً للسدود كتابته بالألف أيضاً .

٦ - عَجَزُ المركبين : « الإضافيّ ، والمزجيّ » ؛ نحو : ظَهَرَ الدِّينُ (١) ،
وَأَنْدَرَسْتَانُ (٢) وتصغيرهما : ظُهَيْرُ الدِّينِ ، وَأَنْسِدِرَسْتَانُ (٣) .

فالأشياء السابقة - كلها - تثبت في التصغير ؛ لتقديرها منفصلة عما قبلها
ولا يصح حذفها ؛ إذ لو حذفت ألف التأنيث الممدودة ، أو تاؤه ، أو غيرهما مما
جاء بعدهما - لأوقع الحذف في لبس لا ندرى معه أكان الاسم المصغر مشتملا
على المحذوف أم غير مشتمل عليه ، فيتساوى تصغير الاسم المشتمل على تلك
الأشياء والاسم الخالي منها .. وهذا اللبس غير موجود فيما يوضح جمعه من تلك
الأسماء جمع تكسير - إلا المركب الإضافيّ فإن تكسيه وتصغيره سواء - ولذلك
تحذف تلك الأحرف السابقة في التكسير ؛ فيقال في تكسير قَرْفُصَاءَ : قَرَأَفَصَ -
وفي جوهرة : جواهر ، وفي عبقرى : عباقر - وفي زعفران زعافر ... أما المركب
المزجيّ فلا يكسر - في الرأي الشائع - كما مرّ في باب : جمع للتكسير (٤) .

* * *

(١) علم شخص .

(٢) اسم بلد فارسي .

(٣) وفي المواضع التي تبقى فيها الحروف عند تصغير الخماسي فا فوّه يقول ابن مالك :

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوَهُ : مُنْفَصِلَيْنِ ، عُدًّا - ٨

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ - ٩

وهكذا زِيَادَتَا فَعَلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ ؛ كَوَعْفَرَانَا - ١٠

وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَشْنِيَةِ ، أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحِ جَلًّا - ١١

(جلا : أى : أظهر . وهو معطوف على الفعل : دل . يريد . قدر انفصال ما دل على تشنية أو جلا

جمع تصحيح ، وكلمة : « جمع » مفعول للفعل جلا . ثم قال :

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعٍ لَنْ يَثْبُتَا - ١٢

وعند تصغير « حُبَارَى » خَيْرٌ بَيْنَ الْحُبَيْرَى - فَادِرٍ - وَالْحُبَيْرِ - ١٣

(انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٩٢) .

(٤) ، ص ٦٧٨

مواضع تبقى فيها حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير في :

« فُعَيْعِيل » و « فُعَيْعِيل » كما كانت قبل التصغير :

عرفنا^(١) أن تصغير الاسم على صيغة : « فُعَيْعِيل ، أو فُعَيْعِيل » يقتضى كسر الحرف الذى يلي ياء التصغير مباشرة ؛ (نحو : دُرَيْهَمٌ وَجُؤَيْهَرٌ) . و (سُفَيْرِج ، أو سُفَيْرِج - وفُرَيْرِذ وفُرَيْرِيد ، وفُرَيْرِزِق ، أو فريرِزِق) فى تصغير : (دِرْهَمٌ وَجَوْهَرٌ) و (سَفْرَجَلٌ وَفَرْزَدَقٌ) وأشباهاها من كل اسم تزويد أحرفه على الثلاثة قبل تصغيره .

ويستثنى من هذا الحكم مواضع يجب فيها ترك حركة الحرف التالى ياء التصغير على ما كانت عليه قبل التصغير . ومن هذه المواضع^(٢) :

١ - الحرف الذى يليه ألف التأنيث المقصورة ، نحو : صُغْرَى وَصُغَيْرَى - كُبْرَى وَكُبَيْرَى . بخلاف الحرف الذى يده ألف اللاحق المقصورة فيكسر ؛ نحو : أَرْطَى وَأَرْيَطُ^(٣)

٢ - الحرف الذى يليه - مباشرة^(٤) - ألف التأنيث الممدودة (وهى الهمزة التى أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائدة) ؛ نحو : حُمْرَاء - خُمْرَاء - صُفْرَاء . . . ويقال فى تصغيرها : حُمَيْرَاء - خُصَيْرَاء - صُفَيْرَاء . . . بخلاف

(١) فى : « ب » من ص ٦٩٤ ، وما بعدها

(٢) ليس من المواضع الآتية المختوم بقاء التأنيث ؛ لأنها هنا (أى : فى غير الثلاثى) تكون مسبقة بأربعة أحرف أو أكثر فيجب معها كسر الحرف التالى لىاء التصغير ؛ إذ تكون مفصولة منه بحرف نحو : دُحَيْرِجَةٌ فى تصغير : دَحْرَجَةٌ ، والشرط فى فتح الحرف التالى ياء التصغير فى الاسم المختوم بقاء التأنيث ألا يفصل بينه وبينها فاصل ؛ فإن فصل بينهما فاصل وجب كسر ما يلي ياء التصغير ؛ كالمثال المذكور ، وَكحَسْطَلَةٌ وَحَسْطَلَةٌ ؛ وفى هذه الحالة لا تكون تاء التأنيث فى آخر اسم ثلاثى . أما التى فى آخر الاسم الثلاثى فقد سبق الكلام عليها فى ص ٦٩٠ و ٦٩٢ وهى المقصودة فى كلام ابن مالك بالبيت المذكور هناك (رقم ١٧) .

(٣) تقلب ألف الإلحاق ياء بعد الكسرة ، ثم تحذف الياء عند تدوين الاسم .

(٤) فإن فصل بينهما فاصل وجب الكسر ؛ نحو : جُخَيْدِيَاء ، تصغير « جُخَيْدِيَاء »

لنوع من الجراد والحذافس .

الحرف الذى يليه ألف الإلحاق الممدودة ؛ نحو : علباء وعُلَيْبٍ^(١) ؛ فيجب كسر الحرف الذى قبل ألف الإلحاق بنوعيتها .

٣ - الحرف الذى يليه ألف : « أفعال » . (بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن : « أفعال » ؛ مثل : أفراس ، وأبطال . . . ؛ فإذا صُغِرَ وقعت ألف : « أفعال » بعد ياء التصغير ، فيجب فتح الحرف الذى قبل ألف : « أفعال » ، وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير) ؛ نحو : أفسيراس وأبيطال .

٤ - الحرف الذى يليه ألف : « فَعْلَان » - ثلاثى^(٢) الفاء ، ساكن العين - اسماً كان أم وصفاً . بشرط ألا يكون جمع « فَعْلَان » هو : « فَعَالِين »^(٣) عند التكسير ؛ ففي تصغير : فَرِحَان ، وَعُمَان ، وَعِمْرَان ، نقول : فُرِيحَان وَعُدَيْمَان ، وَعُمَيْرَان ، بفتح الحرف الذى بعد ياء التصغير ، لتحقيق الشرط ، وهو أن المفرد : فَعْلَان (مطلق الفاء) لا يجمع تكسيراً على فَعَالِين ؛ فلا يقال : فراحين - عثمانين - عمارين . . .

فإن كان « فَعْلَان » مما يجمع على : « فَعَالِين » وجب كسر الحرف الذى يلي ياء التصغير ، نحو : سلطان وسلاطين ، وسرحان وسراحين ؛ وريحان ورياحين . فيقال فى تصغيرها ؛ سُلَيْطِين ، وَسُرِيحِين وُرِيحِين^(٤) . . .

(١) تحذف الهزمة من الممدود ، وتقلب ألف الإلحاق ياء لأجل الكسرة . وتعل إعلال المنقوص (مثل : وال - داع - هاد) فيقال : « عُلَيْبٍ » بالكسر والتنوين .

(٢) أى : مضمومها ، ومكسورها ، ومفتوحها .

(٣) وبشرط زيادة الألف والنون ، وألا يكون مؤنثه بالناء .

(٤) أو : رُوِيحِين ؛ لأن بعض اللغويين يقول : الياء فى : رِيحَان ، أصلها واو ، بدليل رجوعها إلى أصلها عند التصغير ؛ فيقال : رُوِيحِين . وكانت قبل التصغير : رِيوِحَان (بياء ساكنة ، بعدها واو مفتوحة) ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وخففت الكلمة بحذف الياء المتحركة ، فصارت ؛ رِيحَان ، وعند تصغيرها تحذف هذه الياء الزائدة . وترجع الياء المحذوفة المنقلبة عن حرف أصل ؛ هو الواو .

وقال بعض آخر إن الكلمة لا تشمل إلا على ياء واحدة وليس هناك قلب ولا إدغام ، بدليل جمعها على رِيحِين ، فهى مثل شيطان وشياطين ، وتصغيرها : رِيحِين ؛ كَشَيْطِين - راجع المصباح المنير ، مادة : راح) .

٥ - الحرف الواقع بعد ياء التصغير في صدر المركب المزجي ، نحو : تصغير :
جُعَيْفَرَسْتَان ، اسم بلد فارسي .

في المواضع السابقة يجب ترك حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير كما كانت
قبل تصغير الاسم على صيغة فُعَيْعِل ، أو فُعَيْعِيل^(١) . . .

٦ - الحرف المشدد بعد ياء التصغير ، بالإيضاح الذي سبق تفصيله^(٢) . . .

* * *

(١) فيما سبق من المواضع الخمسة يقول ابن مالك :

لِتِلْدُو «يا» التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ ، أَوْ مَدَّتِهِ - الْفَتْحُ انْحَتَمَ - ٦

كَذَلِكَ مَا مَدَّةٌ : «أفعال» سَبَقَ ، أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ ، وَمَا بِهِ التَّحْقُّقُ - ٧

(لتلو . . . «يا» أي : لتالي «يا» التي للتصغير، وهو الحرف الذي يليها، ويحجم بعدها .

علم : علامة) .

وتقدير الكلام : الفتح انحتم لتالي ياء التصغير من قبل علامة تأنيث ؛ وهي التاء، والألف المقصورة .
أما الممدودة فهي التي أشار إليها بقوله : أو مدته) . وكذلك الفتح انحتم قبل ما سبق مدة «أفعال» ،
يريد به : الحرف الذي قبل ألف «أفعال» ؛ لأن هذه الألف للمد . وكذلك الحرف الذي قبل «ألف»
سكران . وما ألق بسكران مما هو على وزن : «فعلان» مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها مع
سكون العين في الحالات الثلاث ، بشرط ألا يكون تكسيه على «فَعَالَيْن» - كما شرحنا - وبشرط أن
تكون ألفه ونونه زائدين . وأن يكون مؤنثه بغير التاء غالباً ؛ فخرج ما كان نونه أصلية ؛ كحسان
من الحسن ، وسيفان بمعنى : طويل ؛ لأن مؤنثه سَيِّفَانَةٌ . كما خرج : سِرْحَان ، لأن جمعه سِرَاحِين .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٦٩٥ .

بعض أحكام عامة في تصغير الأسماء الثلاثية ، وما فوقها :

- ١- إذا كان ثانياً الاسم حرف لين^(١) - ألفاً ، أو واواً ، أو ياء - منقلباً عن لين وجب إرجاعه إلى أصله الذي انقلب عنه ؛ كما في الأسماء التالية :

البيان	تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله	الاسم الذي ثانيه : لين
الأصل : بَوَّبٌ ؛ بدليل جمعه على : أبواب ، فالألف منقلبة عن واو تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفاً ، وانتهت الكلمة إلى : باب . ومثلها ؛ مال وباع ^(٢) - وهذا أحد المواضع الأربعة ^(٥) التي تقلب فيها الألف واواً في التصغير إذا كانت ثانية .	بُؤِيبٌ مُؤِيلٌ بُؤِيعٌ	باب مال باع ^(٢)
الأصل : نَيَّبٌ ؛ بدليل جمعه على : أنياب ، فالألف منقلبة عن ياء تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفاً ، وانتهت الكلمة إلى : ناب ^(٦) .	نُيَيْبٌ	ناب ^(٦) (بمعنى سن)
وثل : ناب ، كلمتا : عاب ^(٣) ، وذام ^(٤) .	عُيَيْبٌ ذُيَيْبٌ	عاب ^(٣) ذام ^(٤)

(١) سبق إيضاح معنى حرف اللين ، وحرف العلة في رقم ٣ من هامش ص ٦٦١ - والمراد هنا : حرف العلة .

(٢) الباع : مقياس قدره المسافة التي بين الكفين عند بسطهما وامتدادهما ، وإحدهما متجهة يميناً ، والأخرى متجهة شمالاً . وهو مذكر واوى ، بدليل جمعه على : أبواع .

(٣) عيب .

(٤) ذم .

(٥) ملخصة في رقم ٢ من ص ٧٠٧ . (٦) انظر الرأى الآخري في أول ص ٧٠٧ .

البيان	تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله	الاسم الذي ثانيه : لين
الأصل : مِوزَان ، (اسم آلة الوزن ؛ فعلها : وزَن . وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ، فقلبت ياء ، وانتهت الكلمة إلى : مِيزَان التي تجمع تكسيرا على موازين .	مُوزِين	ميزان
الأصل : دِوْمَة ، من الدوام . وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ؛ فقلبت ياء ، وصارت الكلمة : دِيمَة .	دُويْمَة	ديمة
والأصل : قِوْمَة ، لأنها من القوام (والفعل : قام -- يقوم فهو واو) . وقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء ، وصارت الكلمة : قِيمَة	قُويْمَة	قيمة
الأصل : « مِيقِن » ؛ لأن الفعل هو : أيقن . واسم الفاعل هو : مِيقِن ؛ وقعت الياء ساكنة بعد ضمة ؛ فقلبت واو ، وانتهت الكلمة إلى : مُوقِن .	مُيِّقِن	مُوقن
الأصل : مُيسِر ؛ لأن الفعل هو : أيسر أى : صار . ذا يُسِر - واسم الفاعل منه هو : مُيسِر ، وقعت الياء ساكنة بعد ضمة ؛ فقلبت واو ، وانتهت الكلمة إلى : مُوسِر .	مُيسِر	مُوسِر
ومثل موسر كلمة : مُونِع ، الفعل . أئنع .	مُيسِن	مُونِع

هذا هو الأصل العام الذي يجب مراعاته ، وما ورد مخالفاً له فشاذاً لا يقاس عليه ؛ كالذي سمع من تصغيرهم كلمة : « عِيد » على : عِيِيد ؛ والقياس : « عُوِيد » لأن الفعل : عاد يعود . فالأصل واو .

فإن كان ثانياً الاسم غير لين ولكنه منقلب عن لين بقي الثاني على حاله ولم يرجع لأصله - في الرأي الأرجح - نحو : مُتَّعِد^(١) وأصلها : مُوْتَعِد ، قلبت الواو تاء ، وأدغمت التاء في التاء ، وانتهت الكلمة إلى : مُتَّعِد ، فيقال في تصغيرها : مُتَّعِد ، لا مُوَيَّعِد .

وإن كان ثانياً الاسم حرف لين ولكنه منقلب عن حرف صحيح فإن كان منقلباً عن همزة قبلها همزة لم يرجع لأصله ، وانقلب واواً ، نحو آدم ؛ فإن ثانيه حرف لين منقلباً عن همزة ، والأصل : أدم (بهمزة مفتوحة ، وهمزة ساكنة) قلبت الهمزة الثانية ألفاً ، لوقوعها ساكنة بعد فتحة ، فيقال في تصغيرها : أُوَيْدِم ، بقلب الثانية « واواً » لا بإرجاعها إلى أصلها الهمزة - وهذا موضع من المواضع التي يقلب فيها الثاني واواً ، وسيجيء - .

أما إن كان الثاني ليناً مبديلاً من حرف صحيح غير همزة ، أو مبديلاً من همزة لم تسبقها همزة ؛ فالواجب إرجاعه إلى أصله ، نحو : دينار وقيراط ، وأصلهما : دِنَارٌ وقِرَاطٌ - بتشديد النون والراء ، بدليل جمعهما على : دنانير وقرايرط - فيقال في تصغيرهما : دُنَيْسِيرٌ . وقَرِيرِيطٌ ؛ بإرجاع ثانيهما - وهو : الياء - إلى أصله النون والراء . ونحو : ذيب ورِيم ؛ وأصلهما : ذئب ورِيم^(٢) فيقال في تصغيرهما ذُوَيْبٌ ورُوَيْسِم^(٣) . . .

(١) بمعنى : مُوَاعِد .

(٢) الرِّئِم : الظبي الأبيض الخالص البياض .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَأَرْدُدُ لِأَصْلِ ثَانِيًا لِيَنَّاءً قَلْبُ فَقِيْمَةً صَيْرُ : « قُوَيْمَةً » تُصَبُّ - ١٤
وَشَدَّ فِي عِيدٍ عِيِيدٌ . وَحْتِمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلِمٌ - ١٥

يقول : اردد إلى الأصل كما حرف ثان ، لين ، انقلب عن حرف آخر ، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين أيضاً ، اكتفاء بالمثل الذي ساقه ، وهو : قيمة ؛ وتصغيرها : قُوَيْمَةٌ . فالثاني حرف لين منقلب عن لين . وبين بعد ذلك : أن تصغير : « عِيد » على : « عِيِيد » شاذ ، لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو - كما شرحنا - وبين أن هذا الإرجاع يراعى في جميع التكسير أيضاً كما روى في التصغير .

هذا ، والكوفيون يميزون في الألف المنقلبة عن ياء ، في مثل : ناب ، وفي الياء الأصلية التي في مثل : شَيْخ ، قلبها عند التصغير واوًا ؛ فيقولون : نَوَيْب ، شَوَيْخ . ورأيهم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد المتعددة^(١) . ومن الشاذ ما سمع من تصغير : « بَيْضَة » على : « بُوَيْضَة » بالواو .

٢ - إذا كان ثانيا الاسم حرفًا زائدًا (ليس منقلبًا عن أصل) ، نحو : فاهم - عالم . . . ، أو كان مجهول الأصل ؛ ومنه : صاب^(٢) ، وعاج ، وراف^(٣) ، وجب قلبه واوًا ؛ فيقال في التصغير : فَوَيْهَم - عَوَيْلِم - صَوَيْب - عَوَيْج ، رَوَيْف . . .

(وقد سبق الكلام على حالات أخرى يجب فيها قلب الألف الثانية واوًا) .
فالحالات أربع : الألف التي أصلها الواو - الألف المنقلبة عن همزة تلي همزة الألف الزائدة - الألف المجهولة الأصل - الألف الثانية الزائدة (أى ؛ غير المنقلبة عن أصل) .

أما الياء فتبقى ياء في موضع واحد ، هو أن يكون أصلها الياء^(٤) ؛ نحو : شَيْخ وشَيْب - كما تقدم .

٣ - إن كان آخر الاسم حرفًا منقلبًا عن أصل وجب عند التصغير إرجاعه لأصله ؛ سواء أكان الآخر حرف لين ؛ مثل : مَلَهَى ، أم غير لين ، مثل : ماء وسقاء . فألف : « ملهَى » أصلها الواو ، لأنه من اللهو . وهمزة : « ماء »

(١) تقدم الرأي الأرجح في ص ٧٠٤ . لكن وافق مجمع اللغة العربية على استعمال المذهب الكوفي ؛ طبقاً لما جاء في ص ١٥٤ من كتابه الجمعي الذي أصدره سنة ١٩٦٩ ، ونص قراره تحت عنوان : (تصغير ما ثانيا حرف علة) هو : (ما ثانيا ألف ، أو واو ، أو ياء ، من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير ، ويجوز فيما أصل ثانياه الياء أن يقلب واوًا عند التصغير أخذاً بمذهب الكوفيين فيه ، وتجويز ابن مالك له ، ولورود السماع به ؛ وصدر القرار في مؤتمر دورة سنة ١٩٦٧ وعلى هذا يجوز في تصغير : عين وشيخ وليفة ، وشيء . . . أن يقال : عَوَيْنة ، وشَوَيْخ ، ولَوَيْفة ، وشَوَيْء) ، ه .

(٣) اسم بلد .

(٢) اسم نبات مرّ .

(٤) وفي هذا يقول الناظم :

وَالْأَلْفُ الثَّانِيَةُ الْمَزِيدُ يُجْعَلُ واوًا . كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ - ١٦

أصلها الماء ، بدليل تكسيه على : مياه وأمواه . وهمزة : « سقاء » ، أصلها : الياء لأنه من السَّقَى . فيقال في تصغير مَلْسَهَى : « مَلْسَهَيْ » بإرجاع الألف إلى الواو ، وقلب الواو ياء ؛ لتطرفها بعد كسرة ؛ فتصير : مَلْسَهَيْ ... ، وعند التنوين : مَلْسَهَيْ . ويقال في تصغير ماء : مَوِيَه ، وفي تصغير : سقاء : سَقَى ؛ بتشديد الياء ...

٤ - إذا حذف من الاسم الحماسي فما فوقه - بسبب التصغير - بعض أحرفه ، جاز زيادة ياء قبل آخره ؛ تعويضاً عن المحذوف . بشرط ألا يوجد قبل آخره ياء . ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ؛ فيقال في سفرجل : سَفْرَج : بغير تعويض ، أو : سفريج بالتعويض ، ويقال في مستنصر : مَسْنَصِر . و : منيصير (وقد سبقت الإشارة لهذا) (١)

٥ - إذا ولى ياء التصغير ياءان (٢) وجب حذف أولاهما ؛ فيقال في : « سماء » عند تصغيرها : سَمَيْة (طبقاً لما أوضحناه من قبل) (٣) ، وفي سقاء : سَقَى . وفي عَشِيَّة : عَشِيَّة ، كما يقال في : « ثُرَيَّا » عند جمعها جمع مؤنث سالماً : « ثُرَيَّات » (٤) وفي « عَشِيَّة » المصغرة : عَشِيَّات . والأصل قبل حذف الياء : ثُرَيَّات ، وعَشِيَّات .

(١) في ص ٦٩٦ : وإلى التعويض في جمع التكسير ، وفي التصغير أشار ابن مالك بقوله السابق .

وجائزٌ تعويضُ : «يا» قبلَ الطرفِ إنْ كانَ بعضُ الاسمِ فيهما انْحَدَفَ

(٢) بشرط اجتماع الياءات الثلاث في الطرف ، متوالية ، وبعد عين الكلمة ، فلا يرد تصغير : « مِهَيَّام » على : « مَهَيَّام » و « حَيَّ » على : « حَيْيَّ » « الصبان » .

(٣) في رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ و ص ٦٩٣ وليس من هذا التصغير : « كَيَّ » وقد تقدم

في ص ٦٩١ .

(٤) أصل المفردة : ثُرَوَى ، مؤنثة ؛ بألف التانيث المقصورة ؛ من قولهم : امرأة ثُرَوَى ؛

أى ذات مال . والتصغير : « ثُرَوَى » . اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت

الواو ياء (طبقاً لقواعد الإعلال والإبدال) وأدغمت الياء في الياء ، فصارت الكلمة : « ثُرَيَّا » بياء

مشددة بعدها ألف التانيث المقصورة . فإذا أريد جمع : « ثُرَيَّا » جمع مؤنث سالماً وجب قلب هذه

الألف الخامسة ياء ، (طبقاً لقواعد هذا الجمع) ، فيقال : « ثُرَيَّات » ، بثلاث ياءات ، الأولى

منها ياء التصغير ، وبعدها ياءان . فيجب حذف أولاهما ؛ فيقال : « ثُرَيَّات » ... بالاقصصار على

ياء التصغير وواحدة أخرى مدغمة فيها . (وقد سبق بيان تام لهذا في رقم ٤ من هامش ص ٦١٥

وبعده عرض لمذهب كوفي ، في رقم ١ من هامش ص ٦١٦)

٦ - إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد فقد يصح عند بعض النحاة قلبها ألفاً للتخفيف ، كما في : دُوَيْبِيَّة ، وشُوَيْبِيَّة ، تصغير : دَابَّة وشَابَّة ، فيقال دُوَابَّة وشُوَابَّة . والأحسن قصره على السماع . أما الطريقة القياسية والنطق بالكلمة المشددة بعد تصغيرها فقد سبقت (١)

٧ - الاسم المصغر لا يصح جمعه جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها - كما سبق (٢) - تعارض القلة المفهومة من التصغير . وأيضاً ، لعدم وجود صيغة للكثرة تلائمها عند اشتماله على ياء التصغير ، ولو حذفت هذه الياء لأمكن جمعه مع اللبس ، لعدم وجود العلامة التي تدل على تصغيره ، وتفرق بينه وبين غير المصغر ؛ ولهذا لا يصح تكسيه كما لا يصح تصغير الاسم المجموع جمع تكسير للكثرة . أما المجموع جمع قلة - فيصح - كما تقدم (٣) - .

٨ - الاسم المصغر ملحق بالمشق ؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ؛ ولهذا يصح وقوعه نعتاً ، وغيره ، مما يغلب عليه الاشتقاق .

٩ - التصغير يؤدي إلى منع الاسم من الصرف أحياناً ، أو إلى عدم منعه طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في باب الممنوع من الصرف (٤)

١٠ - التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها ؛ كالأمثلة التي مرت في مواضع متفرقة من هذا الباب .

١١ - الأصح أن العلم إذا صغر لا تزول علميته (٥) .

(١) في رقم ١ من هامش ص ٦٩٥ .

(٢) في ص ٦٨٢ و ٦٨٨ .

(٣) راجع التصريح والمعم وحاشية الصبان أول الباب عند الكلام على شرط التصغير وقد سبقت

الإشارة لهذا في رقم ٨ من ص ٦٨٢ و ص ٦٨٨ .

(٤) ص ٢٧٥ .

(٥) لأن التصغير أمر عرضي ، يفيد معنى طارئاً على العلم ، كما يفيد النعت أو غيره من التوابع والقيود أمراً عرضياً لا يفقد العلم بسببه علميته - وقد أشرنا لهذا في باب العلم ، ج ١ م ٢٣ ص ٢٣٦ -

المسألة ١٧٦ :

النوع الثاني^(١) : تصغير الترخيم^(٢) ، وطريقته

هو : « تصغير الاسم^(٣) الصالح للتصغير الأصلي ، بعد تجريده مما فيه من أحرف الزيادة » . فلا بدّ من : صلاحه . . . ، واشتماله قبل تصغير الترخيم على بعض الزوائد . ولا بد من حذفها قبل إجرائه .

وله صيغتان ، إحداهما « فُعَيْلٌ » ؛ لتصغير الاسم ثلاثي الأصول . والأخرى « فُعَيْعِلٌ » لتصغير الاسم رباعيّ الأصول .

(١) فإن كانت أصوله الباقية بعد حذف الزوائد ثلاثة صُغِرَ على صيغة : « فُعَيْلٌ » ، وتزاد عليها تاء التأنيث إن كان مسماها ومدلوله الحالّي مؤنثاً ؛ فيقال في حامد : حُمَيْدٌ ، وفي معطّف : عَطِيفٌ ، وفي شادن (لأنثى) : شُدَيْسَةٌ . كما يقال في فُضَيْلِي ، وحمراء ، وحُبَلَيْيَ : فُضَيْلَةٌ ، وحمَيْرَةٌ ، وحُبَيْلَةٌ ؛ بزيادة تاء التأنيث فيهن . وإنما تزداد هذه التاء في المؤنث للترقية بين مصغره ومصغّر المذكر . إلا إذا كان المصغر وصفاً في الأصل من الأوصاف المختصة بالإناث فلا يصح مجيء التاء . فيقال في تصغير حائض وطالق : حُيَيْضٌ وطُلَيْيْتُقٌ ؛ بحذف ألفهما ، وبغير زيادة تاء التأنيث على صيغتهما ، التي هي في أصلها وصف للمذكر^(٤) . . .

وكما يقال في تصغير « حامد » : حُمَيْدٌ ، يقال كذلك في تصغير : أحمد . ومحمود . وحمّاد ، ومحمدون . . . فجميعها يصغر على : حُمَيْدٌ ، ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن الأخرى التي تُميز كل واحد وتمنع اللبس .

(١) أما النوع الأول فقد سبق في ص ٦٨٨ .

(٢) أصله : عن الترخيم ، بمعنى الضعف ، بسبب ما فيه من الحذف .

(٣) سواء أكان علماً ، أم وصفاً مشتقاً ، نحو : وريق ، في تصغير أورك .

(٤) قال الصبان في إيضاح هذا ما نصه : « (هي في الأصل صفة لمذكر ، والأصل : شخص حائض ، وشخص طالق ؛ فضعفت عن نحو : « سوداء وسعاد » في اقتضاء التاء ؛ فروعي فيها الأصل ولولا ذلك للحقته التاء ؛ لأنه مؤنث ثلاثي في المال ، وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كجبل . » اهـ .

(ب) وإن كانت أصول الاسم الباقية بعد حذف زوائده أربعة صغراً على صيغة : « فُعَيْعِلٌ » ، فيقال في قِرْطاس وعُصْفور : قُرَيْطِسٌ وعُصَيْفِرٌ ، (١)

(ج) لا مجال في تصغير الترخيم لصوغ الاسم المجرد على صيغة : « فُعَيْعِلٌ » لأنها صيغة مشتملة على بعض أحرف زائدة ؛ فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتويّاً على أحرف زائدة ، وهذا مناقض لتصغير الترخيم .

(د) الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التّصغير الأصلي . وقد يكون الدافع إليه : التودد ، أو التذليل ، أو الضرورات الشعرية .

(١) وفي تصغير الترخيم يقول ابن مالك :

وَمَنْ بَتْرُخِيمٍ يُصَغَّرُ اِكْتَفَى بِالْأَصْلِ ؛ كَالْعُطِيفِ ، يَعْنِي : الْمِعْطَفَا

زيادة وتفصيل :

إذا أريد تصغير : « إبراهيم وإسماعيل » تصغير ترخيم فالقياس عند سيبويه أن يقال بُرَيْهِيم ، وَسُمَيْعِيل^(١) . . . بحذف زوائدهما فقط ؛ وهي الهمزة ، والألف والياء^(٢) . وعند غيره : أَبَيْرِه ، وَأَسْمِيع ، لأن الهمزة عندهم أصيلة ؛ لوقوعها قبل أربعة أحرف أصلية^(٣) ، وهي لا تزدد في أول الكلمة المشتملة على أربعة أصول ، فيحذفون الألف والياء الزائدين ، والخامس الأصلي ودو الميم ، واللام ؛ لأن بقاءه يُخَلِّبُ بالصيغة .

ويجوز هذا ، الخلاف أيضاً في التصغير لغير الترخيم وفي جمع التكسير ؛ فقياسهما عند سيبويه بُرَيْهِيم ، وَسُمَيْعِيل ، وبِرَاهِيم ، وَسَمَاعِيل ، بحذف الزوائد المحلّة بالصيغة ، وهي الهمزة والألف دون الياء ؛ لأنها حرف لين قبل الآخر وعند غيره : أَبَيْرِه ، وَأَسْمِيع ، وَأَبْرَاهِيه ، وَأَسَامِيع ؛ بحذف خامس الأصول : لإخلاله بالصيغة ، وبحذف الياء قبله ، لزيادتها وقلب الألف ياء ، لصيرورتها ليناً قبل الآخر .

(١) انظر الخضرى .

(٢) أما الميم واللام فأصلية عنده ، إذ لا تنطبق عليهما أوصاف زيادتهما .

(٣) ويحيز الكوفيين : براهم وسماعل ، بلا ياء ؛ وبراهمة ، وسماعة ، بتمويض الهاء عن الياء .

(وقد سبق الكلام على هذا التمويض : (ج ص ٦٧٢) .

النسب

يَتَّضِحُ معناه مما يأتي :

لاسم يدل على معنى مفرد ، لا يزيد عليه شيئاً ؛ كـ محمد ، وفاطمة ، ومصر ، ومكة ، وبغداد ، ومَشَق ، وحديد ، وكتاب . . . ونظائرها من سائر الأسماء ، ولا يدل واحد منها إلا على : مُسَمَّاه . أى : على الشيء الذى سُمِّيَ به — كما عرفنا^(١) .

لكن لو زدنا فى آخر الاسم ياء مشددة قبلها كسرة ، (فقلنا : محمدى ، أو : فاطمى ، أو : مصرى ، أو : مكى ، أو : بغدادى ، أو : دمشقى . . .) لنشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيرة زيادة معنوية كبيرة ؛ إذ يصير اللفظ بصورته الجديدة مركباً من الاسم الذى يدل على مسماه ، ومن الياء المشددة التى تدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم ؛ أى : مرتبطاً به بنوع ارتباط يصل بينهما ؛ (كقراءة ، أو صداقة ، أو نشأة ، أو صناعة . . . أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات) ؛ فمن يسمع لفظ : « محمدى » ، لا بد أن يفهم سريعاً أمرين معاً ؛ هما : « محمد » الدال على مسمى ، وشئ آخر منسوب إلى محمد ، أى : متصل به بطريقة من طرق الاتصال ، (كالقراءة أو الصداقة ، أو التعلم ، أو غيره — كما قلنا —) وكذلك من يسمع لفظ : فاطمى ، أو : مصرى ، أو : مكى ، أو : ما هو على شاكلتها ، لا بد أن يفهم الأمرين معاً فى سرعة ووضوح . ولهذا تُسمى تلك الياء : « ياء النسب » ، لأنها الرمز الدال فى اختصار بالغ على أن شيئاً منسوباً لآخر . فبدلاً من أن نقول : شئ منسوب لمحمد . . . نقول : « محمدى » . وبدلاً من أن نقول : شئ منسوب لفاطمة . . . نقول : « فاطمى » . وهكذا . . . ويسمى الاسم الذى متصل بأخره : « المنسوب إليه » ، كما يسمى الشئ الذى تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها : « المنسوب » .

(١) سبق بيان هذا فى موضعه الخاص (ج ١ ص ٢١٥) . ودلالة الاسم على مسماه إنما

تتحقق إذا كان فى جملة ؛ وبدونها لا يدل على شئ ، فيكون مجرد صوت . . .

فكل لفظ مشتمل على هذه الياء - مما سبق ، ومن نظائره - هو معها في الوقت نفسه منسوب ومنسوب إليه بانضمامها له ؛ فهما معاً شيان محتفظان بالدلالة السابقة ، برغم الاختصار اللفظي المبين .

وبسبب الأثر المعنوي السالف يعتبر الاسم المشتمل على ياء النسب مؤولاً بالمشقق (١) - أى : في حكمه - لتضمنه معنى المشتق ؛ إذ معناه : « المنسوب إلى كذا » ، بشرط أن تكون الياء المشددة زائدة لإفادة النسب وقت الكلام ، (ويسمى النسب المتجدد (٢)) ، وليست من بنية الاسم ؛ ككركسى ، ولا للنسب بحسب أصلها السابق لا بحسب حاضرها الدال على إهمال النسب ، وعلى أنها لا تؤدى معنى مستقلاً ، وإنما هي بمنزلة حرف من بنية الكلمة ، كمن اسمه : بدوى ، أو : مكى ومثل : مهبرى وبخشي . . . (٢) فالياء في هذه الكلمات ليست للنسب المتجدد .

وله أحكام (٣) لفظية نعرض لها فيما يلي :

أحكامه اللفظية :

(١) لا بد في النسب من زيادة ياء مشددة على آخر الاسم « المنسوب إليه » ، (ولا تزداد إلا في آخر اسم) . ويجرى عليها الإعراب بعلاماته المختلفة تبعاً لحال الجملة . ولا بد أيضاً أن يكون قبلها كسرة . ومن الأمثلة قول أحد الرحالين : (لا يشعر العربي بالغرابة فوق أرض عربية ؛ فالجزائر في الشام ، كالشامى في

(١) فيصح للمواضع التي تحتاج إلى مشتق (كالنعت) وقد يرفع اسماً بعده كما يرفعه المشتق ، مثل : هاشمٌ عربيٌّ أبوه . وهذا أثر حكيم من آثار النسب الحكيمية . - انظر رقم ٤ من الهامش التالى - . وقد يختص المشتق ويوضح (كما نص على هذا صاحب الحاشية على التصريح) ومعلوم أن كلا من « التخصص والتوضيح » ، ينطوى على أغراض تدعو إليه ؛ كالمذم ، والذم ، والتقرير ،

(٢) سبق بيان النسب المتجدد وغير المتجدد ، وتوضيحه بالأمثلة في ص ٦٥٩ وهامشها . (٣) جرى سبويه على تسمية هذا الباب : بالإضافة ، أو : النسبة ، وعقد له في كتابه (ج ٢ ص ٦٩) باباً مستقلاً عنوانه : (هذا باب الإضافة ، وهو : باب النسبة) ، كما سُمي الياء المشددة الخاصة بالنسب : (ياء الإضافة) ، وقال النحاة عن هذه الإضافة إنها إضافة معكوسة كالإضافة الفارسية التي يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف ، وذلك أن من يقول : (غلام على) يجعل الغلام هو المضاف « وعلى » هو المضاف إليه ، ومن يقول عن الغلام : (علسوى) يجعل : « عليا » هو المنسوب إليه وقد تقدم . والياء المشددة للنسب قائمة مقام الرجل المنسوب ، وهو : الغلام .

الحجاز ، وهما في مصر ، كالمصريّ عند هما ، والمغربىّ يلقى المشرقىّ في موطنه أيام الحج ، ويجوس دياره ؛ فلا يُحس وحشة ولا اغتراباً . وحيثما يتنقل العربىّ في مواطن العروبة يجد أهلاً بأهل^(١) ، وجيراناً بجيران^(٢)

— (ب) لا بد من إجراء تغييرات لفظية في آخر الاسم الذى تتصل به ياء النسب ، وتغييرات أخرى في الحرف الذى قبل الآخر^(٣) وأشهر التغييرات اللفظية التى تطرأ على الآخر الذى تتصل به هذه الياء مباشرة^(٤) — ما يأتى :

١ - حذف هذا الحرف الأخير إن كان ياء مشددة مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر ، سواء أكانت هذه الياء فى الأصل للنسب ؛ (نحو : يَمِيّ - أفغانىّ - شافعىّ . . . ، أعلام رجال) أم كازت لغير النسب ؛ نحو : كُرْسِيّ - كُرْهِيّ^(٥) -

(١) الباء بمعنى : بدل ، أى : أهلاً بدل أهل . . .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب وعنوانه : « النسب » :

« يَاءٌ » كَيْبَا « الكُرْسِيّ » زَادُوا فِي النَّسْبِ وَكُلُّ مَا تَدْلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ - ١

يقول : إن العرب - ومن نطق بلغتهم - زادوا عند إرادة النسب ياء كياء « الكرىّ » فى أنها مشددة ، وفى أنها آخر الاسم ، وأن الحرف الذى قبلها لا بد أن يكون مكسوراً ، - أى : أنها تلى حرفاً مكسوراً دائماً - غير أن ياء النسب زائدة على آخر الاسم ؛ بخلاف ياء « الكرىّ » .

(٣) وهذه يجيء تفصيلها فى ص ٧٢٨ .

(٤) عرض النحاة بشيء من التفصيل لما يحدثه « النسب » من تغيير ، فقالوا : إن أهم التغييرات

التي يحدثها ثلاثة :

أولها : تغيير معنى ، بأن يجعل اللفظ المشتمل على ياء النسب اسماً لشيء لم يكن اسماً له من قبل ، بمعنى أنه يجعل ذلك اللفظ اسماً للنسب ؛ بعد أن كان من غير ياء النسب اسماً للنسب إليه .

ثانيها : تغيير حكمى بأن يجعل الاسم المحتوم بياء النسب فى حكم الصفة المشبهة ؛ فيعادل معاملتها فى رفعه الظاهر والمضمر باطراد (كما تقدم فى بابها - ج ٣ - وكما أشرنا فى هامش الصفحة السالفة) . ويتصل بهذا دلالاته على « التخصيص والتوضيح » طبقاً لما صرح به صاحب الحاشية على التصريح

وما ينطوى عليه كلاهما من الأغراض التي أشرنا إليها فى رقم ١ من هامش ص ٧١٤

ثالثها : تغيير لفظى ، سيجيء بيانه الآن ، ثم فى ص ٧٢٨ حيث التغييرات التي تطرأ على الحرف

الذى قبل الآخر .

ما سلف يشين المراد من قول النحاة : إن النسب يحدث تغييرات ثلاثة . - (راجع التصريح ،

والأشمونى ، والصبان ، فى أول هذا الباب .)

(٥) اسم طائر .

مَرْمِيٍّ^(١) ... ، فلا بد من حذف هذه الياء المشددة ؛ لتحل محلها ياء النسب الزائدة :
 فيصير اللفظ في صورته الجديدة بعد الحذف والزيادة كما كان في صورته الأولى
 بغير أن يتغير مبناه الظاهر^(٢) - بالرغم من تزيير معناه - ، فيقال في النسب إلى
 الكلمات السالفة : يَمِيٍّ^(٣) - أَفْغَانِيٍّ - شَافِعِيٍّ - كُرْسِيٍّ - كُرْكِيٍّ - مَرْمِيٍّ . .

(١) أصلها : مَرْمُؤِيٍّ (اسم مفعول ، فعله : رَمَى) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما
 بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمة
 هي : مَرْمِيٍّ . فالياء المشددة الأخيرة ، ياءان : إحداهما زائدة ، وهي الأولى ، والأخرى أصلية ؛ لأنها
 لام الكلمة . فالياء المشددة في آخر هذه الكلمة مختلفة في نوعها اختلافاً واسعاً عن التي في آخر
 الكلمات التي قبلها . وسيجيء - في الصفحة التالية - لهذه الكلمة وأمثالها - حكم خاص .

(٢) قد يقال : ما الداعي لحذف ياء مشددة موجودة لتحل محلها ياء النسب المشددة من غير أن
 يظهر فرق لفظي في الصورتين ؟ غير أن الحقيقة الواقعة قد تخالف الشكل الظاهر أحياناً . ففى مثل :
 « بَخْتِيٍّ » (وهو نوع من الإبل) يجمع على : « بَخْتَاتِيٍّ » ، وهذه « صيغة منتهى جمع » ، يتمتع
 معها صرف الاسم . فإذا سمى شخص باسم « بَخْتَاتِيٍّ » يجب منع الاسم من الصرف ، مراعاة للأصل
 السابق ، وحالة الجمعية القديمة ؛ (أى : لأنه الآن علم جاء على صورة : « منتهى الجموع ») .
 أما عند حذف يائه المشددة في أصل هذه الصيغة ، وإحلال ياء النسب محلها ، فإنه لا يمنع من الصرف ؛
 لأن الياء المشددة التي حذفت من تلك الصورة كانت آخر أحرف بنيتها ، وجزواً من مادته التي يصير
 بسببها دخلاً في صيغ منتهى الجموع . أما ياء النسب التي طرأت وحلت في موضع المحذوفة فزائدة عليه ،
 وليست معدودة من حروف بنيتها التي ينتهى العلم بانتهائها ؛ ولهذا لا يمنع من الصرف .
 ومثل هذا يقال في : « كَرَسِيٍّ » ، فالتى آخرها ياء النسب تنون ، والتى آخرها ياء ليست للنسب
 لا تنون ، لأنها صيغة منتهى الجمع - بخلاف الأولى - ؛ ولهذا ينصرف ، نحو : « مَهَالِبَةٌ وَمَسَامِعَةٌ »
 إذا حذفت التاء ودخلت عليهما ياء النسب ، وكذلك : « مَسَاجِدِيٌّ وَمَدَائِيٌّ » ؛ لأن الياء فيهما ليست
 جزءاً من الكلمة وإنما هي طارئة زائدة للنسب غير ملازمة لصيغة الكلمة ، وغير ثابتة في آخرها . -
 وقد سبق إشارة متممة لهذا في « د » من ص ٢١٣ . وكذلك في ص ٢٠٨ وهما منها رقم ٣

(٣) من العرب من يقول : « الِيَمَّانِيٌّ » - يياء واحدة ساكنة في الآخر - في النسبة إلى :
 « أَيْمَنٍ » بدلا من أن يقول : « الِيَمَّانِيٌّ » فهو يحذف الياء الأولى الساكنة ، من الياء المشددة التي في :
 « الِيَمِيٍّ » ، ويأتى بألف زائدة عوضاً عنها بعد الميم ، فتصير الكلمة : « الِيَمَّانِيٌّ » (بسكون الياء الأخيرة)
 على صورة المنقوص . وتحذف هذه الياء عند تنوينه إذا تجرد من « أل » ومن « الإضافة » كالشأن
 في المنقوص . وقد سُمي بعض الأشخاص وغيرهم بهذه الكلمة . فا الحكم لو أردنا النسب إلى كلمة
 « الِيَمَّانِيٌّ » هذه ؟ أتخذ الألف التي جاءت بعد الميم عوضاً عن الياء الأولى الساكنة المحذوفة - كما سبق -
 وتحذف معها الياء الباقية ليتم بحذفها حذف الياء المشددة كاملة (بقسميها) قبل مجيء ياء النسب الجديدة
 المشددة ؟ لأن هذه الألف مع الياء الباقية في المنقوص هما معاً بمنزلة الياء المشددة التي في آخر الاسم
 الذي يراد النسب إليه ، والتي يجب حذفها لتحل محلها ياء النسب . إن الحكم هو الاقتصاد على بقاء
 الألف والياء الثانية ، وعدم حذفها ؛ فوجودهما معاً يدل على النسب ويعنى عن الياء المشدودة .
 (انظر ما يتصل بهذا في ص ٧٤٦) .

من غير تغيير في هيئتها الظاهرة - بالرغم من تغير معناها كما قلنا - وهذا هو الحكم الذي يجب الاقتصار عليه .

ومن العرب من يقول في النسب إلى مثل مَرْمِيٍّ : « مَرْمَوِيٍّ » ؛ فيحذف من المشددة ياءها الأولى الساكنة الزائدة، ويقلب الثانية واواً قبلها فتحة - للتخفيف - بشرط أن تكون إحدى الياءين - في المشددة - زائدة ، والأخرى ، منقلبة عن أصل (١) ؛ ويزيد بعدها ياء النسب . وبهذا الشرط تكون نوعاً آخر مختلفاً عما قبلها وعن سائر الأنواع الأخرى . وهذه اللغة ضعيفة (٢) . . .

هذا إن كانت الياء المشددة التي في آخر الاسم مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر - كما تقدم - فإن كانت مسبوقة بحرفين ؛ مثل : عَدَيْ ، وقُصَيْ ، وجب حذف الأولى منهما (وهي الساكنة) ، وقلب الثانية المتحركة واواً مكسورة ، قبلها فتحة ، وزيادة ياء النسب بعدها ، نحو : عَدَوِيٍّ ، وقُصَوِيٍّ . . .

وإن كانت تلك الياء المشددة مسبوقة بحرف واحدة ؛ مثل (طَمِيٍّ - رِيٍّ - غَمِيٍّ - حَمِيٍّ - بَنِيٍّ (٣) - عَمِيٍّ (٤)) . وجب قلب الياء الثانية واواً مكسورة قبل ياء النسب ، وإرجاع الأولى إلى أصلها الواو إن كان واواً ، وتركها ياء إن كان الياء ، مع فتح ثاني الاسم في الحالتين ، فيقال : (طَوَوِيٍّ - رَوَوِيٍّ - غَوَوِيٍّ) (حَمِيَّوِيٍّ - بَنِيَّوِيٍّ - عَمِيَّوِيٍّ) (٥) . . .

(١) لأن أصل : « مَرْمِيٍّ » هو : « مَرْمَوِيٍّ » ؛ فالواو : هي التي تزداد في صيغة اسم المفعول من الثلاثي ، والياء هي المنقلبة عن حرف أصل ، هو الألف المرسومة ياء في آخر الفعل : رَمَيْ .

(٢) لا يقاس عليها عند أكثر النحاة ؛ فهي شاذة ، وفيها يقول الناظم :

وقيل في المرْمِيٍّ مَرْمَوِيٍّ واختيرَ في استِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٍّ - ٨

أى ، أن المختار في استعمال العرب ، أو عند النحاة هو : مَرْمِيٍّ ، بحذف الياء المشددة كلها ، قبل زيادة ياء النسب ، ثم زيادة ياء النسب ، وليس المختار الاكتفاء بحذف الأولى الساكنة ، وقلب الثانية واواً ، ثم زيادة ياء النسب . (٣) أَلْبَيْتِيٍّ : الرجل الحسيس . (٤) مصدر : عَوِيٍّ . (٥) وفي هذا يقول الناظم في ألفيته :

وَنَحْوُ حَمِيٍّ فَتَحُّ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْدُذَةٌ وَوَاوٌ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ - ٩
ويفهم من هذا أن الثاني الذي ليس أصله واواً - بل أصله ياء - يبقى على =

٢ - حذفه إن كان تاء التأنيث ؛ نحو : مكى - كوفى - حبشى ؛ فى النسبة إلى مكة ، وكوفة ، وحبشة (١) . . .

٣ - حذفه إن كان ألفاً خامسة فصاعداً ، سواء أكانت ألف تأنيث ؛ مثل : حُبَارَى (٢) وحُبَارَى ، أم ألف إلحاق ؛ مثل : حَبِيرَ كَبَى (٣) وحَبِيرَ كَبَى ، أم منقلبة عن أصل ؛ نحو : مُصْطَفَى ، ومصطفى (٤) .

وكذلك يحذف إن كان ألفاً رابعة ، بشرط أن يكون ثانى الاسم متحركاً ، ولا يكاد ينطبق هذا إلا على الرباعى الذى رابعه ألف تأنيث ؛ نحو : جَمَمَرَى وحَمَمَرَى (٥) . فإن كانت الألف رابعة والحرف الثانى ساكناً ، جاز حذفها وقلها وواواً ؛ سواء أكانت زائدة للتأنيث ، أم الإلحاق ، أم منقلبة عن أصل ؛ مثل : حَبَلَى ، وأرطى (٦) ومساهى . . . فيقال فى النسب : (حَبَلَى ، أو :

=حاله ياء مع فتح ما قبله أيضاً . وسبب الفتح فيما هو التخفيف ، بعدم وقوع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين ؛ منعا لاستيلاء الكسرة على أكثر أحرف الكلمة معها ، وهذا مما تكرهه العرب .

(١) وإذا كان المنسوب مؤنثاً زيدت تاء تأنيث بعد ياء النسب ، لتدل على تأنيثه ، لا على تأنيث المنسوب إليه ، فيقال : هذه الفتاة البارعة عربية قاهرة . (وستجىء الإشارة لهذا آخر الباب ص ٧٤٦ - ٥ - ...) .

«ملاحظة» يشيع فى هذه الأيام استعمال كلمة : «الوَحْدَةُ» المفردة أصالة (أى : بغير نظر إلى جمعها بالألف والتاء الزائدتين ، - انظر «ج» من ص ٧٢٦ -) بمعنى : «التوحد والتجمع ، وعدم التفرق» ؛ مثل : (إنى من أنصار وحدة الأمم العربية ، فى وحدتها قوتها ، وغناها ، وهبتها . وبغير هذه الوحدة تفقد أعظم وسيلة للعظمة ، والسلطان ، والسلامة من كيد أعدائها . . .) وهذا الاستعمال صحيح فصيح . لكن الخطأ الشائع كذلك هو ، مايجرى على ألسنة كثيرين عند النسب إلى تلك الكلمة المفردة التى لا ينظر مطلقاً إلى جمعها المؤنث - لداع معنى ؛ كعدم وجود وحدات متعددة . . . - فينسبون إليها نسباً لايمت إلى الصواب بصلة ، فيقولون : «وحدوى» بزيادة او قبل ياء النسب فى هذه الكلمة المفردة أصالة ، (أى : التى يقتضى المعنى وصحته النسب إليها ، دون نظر ولا اعتبار إلى أنها المفردة لجمع مؤنث سالم) مع أن زيادتها هنا على الوجه السالف خطأ لا سند له من صحة ، أو تصويب . وقد حاول أحد الباحثين أن يسلك سبيلا لتصحيحه فلم يوفق لما أراد .

ومن المفيد الرجوع إلى «ج» من ص ٧٢٦ لأهيتها حيث بيان التوجيه الصحيح لاستعمال : «وحدوى» وأمثالها بمجىء الواو قبل ياء النسب (٢) اسم إحدى الطيور .

(٣) من معانيه : الطويل الظهر ، القصير الرجلين ، والقرآد .

(٤) لأنه من الصفوة ؛ فألفه أصلها الواو .

(٥) يقال : هذه فرس جمزى ، أى : سرية . (٦) اسم شجره .

حُبْلَوِيَّ) - (وَأَرْطِيَّ ، أو : أَرْطَوِيَّ) ، (وَمَلْهِيَّ ، أو : مَلْهَوِيَّ) ،
والأحسن في ألف التأنيث الحذف ، وفي غيرها القلب .

وإذا قلبت الألف الرابعة - بأنواعها الثلاثة السابقة - وواوً جاز شيئاً ثالثاً
أيضاً - هو : زيادة ألف قبل الواو ، فنقول : حُبْلَاوِيَّ - أَرْطَاوِيَّ -
مَلْهَاوِيَّ^(١) .

أما إن كانت الألف الثالثة فلا يجوز فيها إلا القلب وواوً ؛ نحو : فَتَيَّ -
وَفَتَوِيَّ - رَبَا وِرَبَوِيَّ - عَلَاً وَعُلَاوِيَّ^(٢) . . .

٤ - إن كان الآخر همزة الممدود وجب^(٣) بقاؤها عند النسب إن كانت أصلية ؛
نحو : قَرَاءَ وَقَرَّائِيَّ ، وِبَدَّاءَ وِبَدَّائِيَّ .

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح وكذا الأشموني . . .

(٢) يقول ابن مالك في حذف الياء المشددة من آخر الاسم المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث
ومدته (ويريد هنا بالمدّة : ألف التأنيث المقصورة) :

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفِ . وَ «تَا» تَأْنِيثٌ ، أَوْ مَدَّتُهُ - لَا تُثْبِتَا - ٢
(أحذف مثله - والضمير للمذكر ، وهو حرف الياء ، وقد أعاد الضمير عليها مرة أخرى مؤنثاً ، يريد
به : «الكلمة» التي هي الياء أيضاً . مما حواه ، أي : أحذف مثل ياء الكرمي المشددة من الاسم الذي
يحوها عند النسب إليه) . ثم قال : لا تثبت تاء التأنيث ولا مدته في الاسم المنسوب إليه ، بل
أحذفهما . ثم بين حكم الألف الرابعة إذا كانت للتأنيث ، وثاني الاسم ساكناً ، فحكم بجواز حذفها
وقلبها وواوً . - وترك أمراً ثالثاً زده في الشرح - قال :

وإن تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فقلْبُهَا وَاوًا وحذفها حَسَنٌ - ٣
(تربيع ، أي : تكون رابعة) ، ثم بين بقية أنواع الألف التي تشبهها في الحكم السالف ، وهي
ألف الإلحاق ، والألف المنقلبة عن أصل ؛ فقال :

لِشِبْهَهَا : الْمَلْحَقِ ، وَالْأَصْلِيُّ مَا لَهَا . وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى - ٤
(يعتمى : أي : يختار . المراد بالأصليّ : المنقلب عن أصل ؛ لأن الألف لا تكون أصلية
إلا في الحرف أو ما يشبه الحرف ؛ مثل : «ما» الانشيمية) . وبين حكم الألف الزائدة على الأربعة
فقال :

وَالْأَلْفُ الْجَائِزَةُ أَرْبَعًا أَرْبَعًا ٥ -
«الجائز أربعاً» : الذي جاوزها ، وزاد عليها . وبقية البيت تتعلق بحذف ياء المنقوص الآتية .
(٣) في الرأي المتمد .

ووجب قلبها واوآ إن كانت للتأنيث ؛ نحو : حمراء وحمراوى ، وخضراء وخضراوى .
ويجوز بقاؤها وقلبها واوآ إن كانت منقلبة عن أصل (سواء أكان الأصل
واوآ ، أم ياء ، أم غيرهما^(١)) أو كانت للإلحاق ؛ فيقال فى كساء : كسائى
أو كساوى - وفى بنتاء : بنائى أو بناوى - وفى علباء : علبائى أو علباوى . . .
أى : أن همزة الممدود يجرى عليها فى النسب ما يجرى عليها فى التثنية^(٢) . . .

٥ - حذفه إن كان ياء منقوصة خامسة أو سادسة ، نحو : (مهتد ،
ومقتد) و (مستعل ومستغن) فيقال فى النسب إليها : (مهتدى - مقتدى -
مستعلى - مستغنى) .

فإن كانت الياء رابعة فالأحسن حذفها . ويصح - بقلة - قلبها واوآ مسبقة
بفتحة^(٣) ؛ نحو : (راعٍ وراعى ، - وراعوى) - (وهادٍ وهادى ، وهادوى) .

وإن كانت ثالثة وجب قلبها واوآ مسبقة بفتحة ؛^(٤) نحو : (شجٍ
وشجوى) - (رضٍ^(٥) ورضوى) - (عَظٍ^(٦) وعَظوى) - (عَمٍ وعَموى) .
ولا بد من فتح ما قبل الواو - تخفيفاً - فى جميع الحالات التى تنقلب فيها
ياء المنقوص واوآ ؛ نحو : راعٍ وراعوى ، وشجٍ وشجوى^(٧) . . .

(١) ليست كلمة : « ماء » من نوع « الممدود » عند النحاة ، (طبقاً لتعريفه عندهم وقد سبق
فى ص ٦١٠) ولكن بعضهم يذكرها هنا ليدل على أن المسموع فى النسب إليها هو : ماء ، وماوى ،
مع أن همزتها مبدلة من هاء .

(٢) وقد سبق حكمها فى ص ٦١٧ - وفى همزة الممدود يقول الناظم :

وهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبَ - ١٥

(ينال ؛ بالبناء للمجهول ، أى : يعطى ، أو : بالبناء للمعلوم ، أى : يصيب) .

(٣ و ٤) يفتح ما قبل هذه الواو ؛ لكيلا تقع ياء النسب بعد كرتين متواليتين فى المنقوص ،
وهذا مما يستثقله العرب ، ويفرون منه قدر الاستطاعة .

(٤) حزين . (٥) بمعنى : راضٍ .

(٦) عَظَى الحِمل ؛ فهو : عَظٍ ، انتفخ بطنه من أكل نبات يسمى : العُنْظُون .

(٧) وفى حذف ياء المنقوص الخامسة يقول الناظم فى البيت الخامس السابق :

كذلك « يا » المنقوص خامساً عَزَل - ٥

(عزل : أى : طرح بعيداً وحذف) . ويقول فى ياء المنقوص الرابعة : إن حذفها أولى من قلبها واوآ =

فإن كان الآخر محتوماً بواو رابعة فصاعداً ، وقبلها ضمة ، حذفت الواو فيقال في النسب إلى : تُنْدُوَّةٌ^(١) وَقَلَسَسُوَّةٌ : تُنْدِيٌّ وَقَلَسَسِيٌّ . فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت الواو عند سيبويه فيقال في «عدوَّة» : عَدُوِّيٌّ ، بفتح الدال التي هي عين الكلمة ، وحذف الواو الأولى . وإنما فتحت الدال قبلها لتصير الكلمة على وزن : «فَعَلِيٌّ» لأن «سيبويه» لا يفرق بين «فَعُولَةٌ» و «فَعِيلَةٌ» عند النسب ، بشرط وجود التاء في آخرهما ، فيجعلهما على وزن «فَعَلِيٌّ»^(٢) ، فإن لم توجد التاء فلا حذف عنده ؛ فيقال : «عَدُوِّيٌّ» . أما غير سيبويه فيجعل «فَعُولَةٌ وَفَعُولٌ» - أي : بالتاء وبغير التاء - خاضعين عند النسب لحكم واحد ، هو عدم حذف شيء منهما ؛ فيقول في (عدوٌ وعدوة) عَدُوِّيٌّ ، بتشديد الواو ، وضم ما قبلها^(٣) . . .

* * *

= أما الثالثة ، فقلها واواً محتوم . ولا بد من فتح ما قبل هذه الواو .

وَالْحَنْفُ فِي «الْيَا» رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنُ - ٦ (يعنُ ، بالنون الساكنة للشعر ، وأصلها مشددة : عَنَّ يَمَعِنُ ؛ بمعنى : ظهر) ، ثم قال في فتح ما قبل الواو :

وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً . . . وَ «فَعِلٌ» وَ «فُعِلٌ» عَيْنُهُمَا انْفِتَاحٌ ، وَ «فَعِلٌ» - ٧

أي : اجعل صاحب هذا القلب والياً فتحاً . والمراد بصاحب هذا القلب : الحرف الذي انقلب عن أصل ، ويريد به الواو المنقلبة عن ياء رابعة ، وأن هذه الواو لا بد أن تلي فتحاً ، أي : تقع بعده . فالحرف الذي قبلها مباشرة واجب الفتح . وبقية البيت ؛ وهي : (وفعل . . .) يختص بحكم آخر سيحى في مكانه الأنسب - ص ٧٢٨ - .

(١) ثدى .

(٢) ثم تزداد التاء في المؤنث ، عملاً بالقاعدة العامة .

(٣) راجع الصبان عند الكلام على النسب إلى «فَعِيلَةٌ» ، ثم عند الكلام على النسب إلى الجمع .

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا حكم النسب إلى المقصور ، والممدود ، والمنقوص . فما حكم النسب إلى المعتل الآخر ، الشبيه بالصحیح ؟ وما حكم النسب إلى كلمات أخرى تشمل على الياء ، أو الواو ، وليست مما سبق ؟ .

١ - معتل الآخر الشبيه بالصحیح^(١) هو : ما آخره واو أو ياء ، إما مشددتان ، وإما مخففتان قبلهما ساكن ؛ نحو : مَرَمِي^(٢) ، ومَجْمَلُو - وظَبِي ، ودَلُو ...

والذي يعنينا هنا : الاسم الثلاثي الذي ثلثه ياء أو واو ، وقبلهما سكون ، وليس بعدهما تاء التأنيث ، نحو : ظَبِيّ وغَزُو ؛ فلا يحذف منهما شيء عند النسب ، ويقال فيهما : ظَبِيِّيّ وغَزُوِيّ . فإن جاءت بعدهما تاء التأنيث فالأرجح عدم الحذف أيضاً ؛ فيقال في ظَبِيّة ، وغزوة : ظَبِيِّيّ وغَزُوِيّ . وتزاد تاء التأنيث بعد ذلك ؛ بشرط أن يكون المنسوب مؤنثاً ، - طبقاً للقاعدة العامة ، حين يكون المنسوب مؤنثاً - فيقال : ظَبِيّة وغَزُوِيّة .

ومن المسموع : قَرَوِيّ ؛ نسبة إلى : « قَرِيّة » حيث قلبت الياء واواً قبلها فتحة ، ولا يقاس على هذا في الرأي الأرجح .

٢ - فإن كان الثالث ياء قبلها ألف ؛ نحو : غاية ورأية^(٣) ... فأقوى الآراء : قلب الياء همزة بعد حذف التاء ، فيقال : غائي ورأئي ؛ ويجوز - بقلة - غائي ورأني ، بغير قلب ؛ كما يجوز - بقلة - غاويّ وراويّ ، ولكن الاقتصار على الأقوى أفضل ؛ لثلاثة الوارد من غيره ، ثم تزداد تاء التأنيث إن كان المنسوب مؤنثاً^(٤) ...

٣ - وأما نحو : سقاية ، وحولايا (لموضع) فيجوز أمران ، أحدهما : قلب الياء همزة بعد حذف تاء التأنيث رأف التأنيث المقصورة ؛ فيقال فيهما : سقائيّ ، حولائيّ . والآخر : قلب الياء همزة على الوجه السالف ثم قلب الهمزة واواً لوقوعها

(١) سبقت الإشارة التي توضحه في رقم ٢ من هامش ص ٥٨ .

(٢) سبق تفصيل الكلام - في ص ٧١٥ و ٧١٦ - على النسب إلى هذه الكلمة ونظائرها .

(٣) وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحیح ، لأن حرف العلة ليس في آخر الكلمة .

(٤) لهذا الحكم اتصال بما يجيء في ص ٧٦٦ بعنوان : « ملحوظة » - آخرها - .

متطرفة بعد ألف زائدة — طبقاً لقواعد الإبدال — فيقال سِقَاوِيّ وَحَوَلَاوِيّ .
٤ — وأما نحو : سِقَاوَة^(١) فتبقى الواو على حالها بلا حذف ولا قلب .

(ب) كيف نسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو ؛ مثل : (أرسطو ،
نهرزو ، سَمَنُو ، كَلَمَنَصُو ؛ رزُو ، شُو . . .) (كَنَغُو — طوكيو . . .) ؛
وكل هذه أسماء شائعة في عصرنا^(٢) .

لم أصادف فيما لدى من المراجع نصّاً يصلح جواباً عما سبق . ولعل السبب — كما
أسلفنا — في تركهم النص هو أن الأسماء العربية الأصلية خالية من الاسم المعتل
الآخر بالواو . حتى لقد قيل إن العرب لم يعرفوا من هذا النوع إلا بضع كلمات
محددة نقلوها عن غيرهم . منها : سَمَنَدُو وِقَمَنَدُو . . . ، لهذا ترك النحاة — فيما
أعلم — الكلام على طريقة إعرابه ، وتثنيته ، وجمعه ، والنسب إليه . . .

غير أن الحاجة اليوم تدعو إلى تدارك الأمر : لشيوع هذا النوع بيننا ، وعدم
الاستغناء عن استعماله . وقد سبق أن تكلمنا عما يحسن اتباعه فيه من ناحية
إعرابه ، وتثنيته وجمعه . . . في الأبواب الخاصة بها . أما في النسب فقد استرشدت
بالحكم الخامس الذي سبق^(٣) ، واستلهمت نظائر له ، وراعت اعتبارات أخرى .
وانتهيت إلى رأى قد يكون أنسب ؛ هو أنه يحسن حذف الواو إن كانت خامسة
فأكثر . وتبقى إن كانت ثالثة ، ويجوز حذفها أو إبقاؤها إن كانت رابعة . وتبقى
مع وجوب تضعيفها إن كانت ثانية . فيقال في النسب إلى أرسطو ، وكلمنصو :
« أرسطويّ ، وكلمنصيّ » . ويقال في النسب إلى كَنَغُو : (كَنَغُوِيّ) ، أو :
كَنَغِيّ) . . . ومثله : نهرزو . . . ويقال : سَمَنَوِيّ وِرَنَوِيّ ، في النسب إلى
« سفو » وِرَنُو (علدن) ويقال : شَوِيّ ، في النسب إلى « شو » .

ويجب كسر ما قبل ياء النسب في كل الأحوال . كما يجب التخفيف في النسب
إلى الثلاثي بعدم توالي كسرتين قبلها ؛ فتفتح الأولى منهما .

* * *

(١) وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف العلة ليس في
آخر الكلمة .

(٢) الستة الأولى أعلام أشخاص ، وبعدها علمان للبلدين .

(٣) في ص ٧٢١ .

٦ - حذف الآخر إن كان علامة تثنية^(١) في آخر ما سُمي به من مثني وملحقاته ؛ وصار علماً معرباً بالحروف ؛ مثل : الإبراهيمان والإبراهيميين والنسب إليهما : الإبراهيمي . وكذا : الرشيدان والرشيديين . والنسب إليهما : الرشيديين . أى : أن النسب يكون للأصل المفرد^(٢) بعد حذف علامة التثنية من العَلَم . وهنا يلتبس النسب إلى المثني العَلَم بالنسب إلى مفرده ؛ فيكون التعيين والتمييز بالقرائن التي تحدد أحدهما^(٣) .

أما النسب إلى المثني الحقيقي (الذي ليس علماً مسمى به) فينسب إلى مفرده . ولا يخلو من لبس كذلك^(٣) . فتزيله القرائن

٧ - حذف الآخر إن كان علامة جمع مذكر سالم^(٤) ، سُمي به أو بما ألحق به ، وصار علماً معرباً بالحروف^(٥) نحو : خلدون ، وحميدون ، وصالحين وسعديين . . . (وهي أعلام قديمة) فيقال في النسب إليها : خلدوني ، وحمدي وصالحيني ، وسعديني أى : بالنسب إلى مفردها ؛ واللبس في النسب بين العَلَم الجمع ومفرده تزيله القرينة التي تعين أحدهما دون الآخر^(٥) .

(١) وهي الألف والنون رفعا ، والياء والنون نصبا وجرأ ؛ إلا عند وجود ما يقتضى حذف النون كالإضافة . . . ؛ فالنون أحد حرفين تتكون منهما معاً علامة التثنية .

(٢) بحجة الفرار من وجود علامتي إعراب في المثني العلم ؛ إذ توجد فيه علامات المثني عند من يعربه كالمثني ، وهو في الوقت نفسه - مع اعتباره علماً لواحد - ، يعرب بالحركات على ياء النسب . فيجتمع على الاسم الواحد إعرابان ، إعراب بالحروف وإعراب بالحركات في ياء النسب . - طبقاً لما جاء في «التصريح» - .

(٣) واللبس محقق واضح في النسب إلى لفظ المثني في مثل الأعلام الآتية المشهورة قديماً وحديثاً : (سلمان - مهران - زيدان - حميدان - جبران - محمد بن - حسنين - البحرين - إقليم . وهذا اللبس لا يقع إلا عند النسب إلى المثني المعرب بالحروف - كالرأي الشائع في إعرابه - أما على الآراء الأخرى التي تمر به بالحركات الظاهرة على النون - وقد سبق في الجزء الأول - فينسب إليه على لفظ المثني ؛ فلا يقع لبس . وحذا النسب إليه على إحدى هذه الصور التي لا لبس فيها ، بالرغم من أن كثرة النحاة لا ترضيها ؛ على صحتها ونسبتها إلى بعض القبائل العربية الخالصة . وأن الفرار من اللبس غرض لغوي واجب ، ولا سيما الفرار إلى ما لا يعارض أصلاً من أصول العربية .

(٤) بحجة الفرار من اجتماع علامتي إعراب على الاسم لواحد ؛ هما : الحروف والحركات -

كما قلنا هنا - رقم ٢ - في العلم المثني . نقلنا عن «التصريح» .

(٥) إنما يقع اللبس عند إعراب هذا الجمع العلم بالحروف ؛ طبقاً للرأي الشائع . أما -

أما النسب إلى جمع المذكر السالم الباقي على جمعيته^(١) ، وليس علمًا مسمًى به ، فيكون بالنسب إلى مفردة أيضًا ، فإن أوقع في لبس وجب الفرار منه باتباع الرأي الذي يبيح النسب إلى لفظه المجموع ؛ بالرغم من رأى المعارضين في هذا ؛ لأن الفرار من اللبس - إن أمكن - والحرص على توقيه ، غرض أصيل في لغة العرب ، وأصل من أقوى أصولها التي تقوم عليها .

٨ - حذف الآخر إن كان علامة لجمع مؤنث سالم^(٢) بشرط مراعاة التفصيل الآتي :

(أ) إن كان هذا الجمع باقياً على جمعيته (أى : لم ينقل إلى العكسية مع بقائه على صيغة الجمع) وليس وصفاً^(٣) ونحوه ، مما يجيء فى : « ج » - وجب النسب إلى مفردة فى جميع الحالات ، نحو : ورْدَة - تَمْرَة - زَيْنَب - عائِشَة ، سُرَادِق ، والجمع : ورْدَات - تَمْرَات - زَيْنَات - عائِشَات - سرَادِقَات - والنسب هو : ورْدَى - تَمْرَى - زَيْنَبَى - عائِشَى - سُرَادِقَى ... بالنسب إلى المفرد فى كل ما سبق وأشباهه .

(ب) إن كان هذا الجمع مسمًى به . (بأن صار علمًا) وجب حذف العلامة الدالة على الجمع (وهى : الألف والتاء) وينسب إليه على لفظه الباقي بعد الحذف ، ولا ينسب إلى مفردة ؛ فيقال فى النسب إلى المجموع السالفة إذا كان كل جمع علمًا : ورْدَى وتَمْرَى ، (بفتح ثانيهما)^(٤) - زَيْنَبَى - عائِشَى - سُرَادِقَى ... فليس بين الصورتين فرق إلا فى مثل : ورْدَة وتَمْرَة ،

=عند إعرابه بالحركات على النون - على رأى ما سبق فى الجزء الأول - فلا لبس . ونقول هنا ما قلناه فى النسب إلى المثنى (رقم ٣ السالف) إن الفرار من اللبس غرض هام واجب .

(١) أى : الذى لم يتركها إلى العلمية والتسمية به .

(٢) وعلامته هى : الألف والتاء الزائدتان على المفرد .

(٣) أى : ليس مشتقاً ، كضخّمات . فالمراد بالوصف هنا : الاسم المشتق ؛ كضخّمة وضخّمات . ويقابله الاسم الجامد ، وهو ما ليس مشتقاً ؛ كسعاد ، وهند . . . وجمعها جمع مؤنث سالماً هو : سعادات وهندات .

(٤) لأنه مفتوح فى الجمع ، تطبيقاً للقاعدة الخاصة بجمع الاسم الثلاثى السالم العين - وقد سبق شرحها فى ص ٦٢٢ - وبهذا الفتح فى النسب إلى « ورْدَة وتَمْرَة » ، وأمثالهما ، يمكن الحكم على المفرد الثلاثى المؤنث ؛ أهومفرد لجمع مؤنث سالم باق على جمعيته ، أم هومفرد لجمع مؤنث سالم تسمى به وصار علمًا .

كما تحرك ثانيه الساكن لأجل الجمع .

(ج) إن كان وصفاً ، أو اسماً جامداً . والثاني فيهما ساكن ، وألف الجمع رابعة نحو : ضخّمات ، وضعفبات ، وهندات . . . (والمفرد ، ضخّمة ، صعبة ، هند) جاز عند النسب حذف العلامة (بحرفيها : الألف والتاء) ، وجاز الاقتصار على حذف التاء وحدها ، مع قلب الألف واوا ، فيقال في النسب : ضخّمى ، أو ضخّموى - صعّبى ، أو : صعّبوى - هندی ، أو هندوى^(١) ويصح زيادة ألف فاصلة قبل هذه الواو ؛ فيقال ضخماوى . . . و . . .

« ملاحظة » : الكلام على النسب إلى جمع التكسير وما في حكمه يحىء في : ب من ص ٧٤١ .

٩ - إرجاعه إن كان لاماً محذوفة بشرط مراعاة التفصيلات التي ستأتى^(٢) عند الكلام على النسب إلى ما حذف بعض أصوله .

١٠ - تضعيفه إن كان ثانياً معتلاً : في اسم ثنائى الحروف - قبل النسب - مثل : لو - كى - لا . . . ؛ فعند التسمية بهذه الألفاظ والنسب إليها ، يقال : لوى - كيوى - لاى . فأما : « لو » فقد ضعّفنا واوها الأصلية ، وأدغمنا الواوين ، بجعلهما واواً مشددة ، وزدنا ياء النسب . . . وكذلك : « كى » ؛ ضعّفنا ياءها وأدغمنا الياءين ؛ بجعلهما ياء واحدة مشددة ؛ فصار الاسم قبل النسب « كى » ؛ وهو اسم مختم بياء مشددة مسبوقة بحرف واحد ؛ فعند النسب ترجع الياء الأولى إلى أصلها الياء مع فتحها ، وتنقلب الثانية « واواً » ؛ وتجىء بعدها ياء النسب ؛ فيقال : كىوى .

(١) انظر « الملاحظة » التي في رقم ١ من هامش ص ٧١٨ لأهيتها .

وفي حذف علامتى الثنية والجمع يكتبى الناظم بيت واحد لا تفصيل فيه ولا إيابة ، هو :

وعلم الثنّية اُحذِفَ لِلنَّسْبِ ومثْلُ ذَا في جمعِ تصحيحِ وَجَبَ - ١٠

(علم : علامة . وتقدير البيت : وأحذف للنسب علامة الثنية . . . ومثل هذا الحذف للعلامة وجب في جمع التصحيح ، بنوعيه ؛ المذكر والمؤنث) . ولم يذكر التفصيل الخاص بهذا الحذف ، وقد أوضحناه .

(٢) في ص ٧٣٣ .

وأما: « لا » فتضعيف ثانيها يكون بزيادة ألف أخرى بعد الأصلية. لكن لا يمكن إدغامهما، ولا إبقاء كل منهما بغير إدغام، فتنقلب الثانية همزة؛ عملاً بقواعد القلب. وقيل: إن الهمزة تزداد من أول الأمر مباشرة؛ فيقال: « لا ئى^(١) ». فإن كان ثانيه صحيحاً - والكلمة ثنائية وضعاً (أى: لم يحذف منها شيء) - جاز فيه التضعيف وعدمه. ففي النسب إلى: « كم^٥ » يقال: كمى^٥ أو كمى^٥، بتشديد الميم أو تخفيفها^(٢).

* * *

(١) في شرح الكافية للرضي (ج ٢ ص ١٤١) ما يفيد أن الاسم الثنائي، المعتل الثاني، (مثل: لا، وكى، ولو...) إذا اقتضى الأمر تضعيف ثانيه - قد يعنى عن التضعيف زيادة همزة بعد الثاني مطلقاً؛ فنقول في: لا، وكى، ولو. إذا كانت أعلاماً أريد إعرابها: لا، وكى، ولو، وعند النسب: لا ئى، وكى ئى، ولو ئى. وقد صرح بأن التضعيف هو الأول، فيحسن الاقتصاد عليه. وفي تضعيف الثاني المعتل يقول الناظم:

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي تَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كِ«لا»، وَلَا ئِي - ٢٢
يريد: مثل: « لا » وتضعيفه: لا ئى، بياء النسب المشددة، ولكنها خففت هنا للشعر، وذو اللين هنا: المعتل.

(٢) في هذا الحكم خلاف؛ كما يقول الصبان هنا، ونص كلامه:

« (١) - أعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ، وقصد إعرابها، شدد الحرف الثاني منها؛ سواء أكان حرفاً صحيحاً أم حرف علة؛ نحو: أكثرت من الكم، ومن الهل، ومن اللو... »، لتكون على أقل أوزان المعربات.

« ب - وأما إذا جعلت علماً لغير اللفظ، وقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً؛ نحو: جاءني كم، ورأيت مناً؛ لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى معاً، من غير ضرورة. » فإن كان الثاني حرف علة؛ كلو، وفي، ولا... زيد حرف من جنسه، وإن لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معاً؛ للاضطرار إلى الزيادة؛ لأن عدمها يؤدي إلى سقوط حرف العلة، لا لبقائه ساكناً مع التنوين؛ فيبقى المعرب على حرف واحد، وهو مرفوض في كلامهم.

« ج - وإن جعلت علماً للفظ أو لغيره، ولم يقصد إعرابها فيها. فلا زيادة أصلاً. هذا ملخص ما في الرضي، وشرح الباب للسيد، مع زيادة. فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله: (فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه) فيه نظر، إذ الثنائي الذي جعلت علماً للفظ، وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه، صحيحاً أو معتلاً. فيجب حينئذ في النسب إليه التضعيف. والثنائي الذي جعلت علماً لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفاً صحيحاً؛ فيجب حينئذ في النسب إليه عدم التضعيف... ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحاليين المذكورين. لكن مر عن الفارسي في باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف الثاني المجهول علماً للفظ بما إذا كان حرف علة؛ ففي المسألة (خلاف) « ١ ». كلام الصبان - وهذه المسألة بما فيها من خلاف صلة قوية بما سبق في ج ١ ص ٢٩ -

أشهر التغييرات التي تطرأ على الحرف الذي قبل الأخير ، بسبب ياء النسب .

١ - وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة في عين الاسم الثلاثي المكسور العين ؛ سواء أكانت فائوه مضمومة ، أم مفتوحة ، أم مكسورة . فمن المضمومة : (دُئِيل ، وقُدِير ، وبُهَيْر . . .) ، والثلاثة أعلام - والنسب إليهما : دُوَالِي - قُدَرِي - بُهَرِي . ومن المفتوحة : (نَمِير ، وخَشِين ، ووسَلِك ، والنسبة إليهما : نَمَرِي - خَشَنِي - مَلَكِي) . ومن المكسورة : (إِبِيل ، وِبَلِيز^(١) ، والنسبة إليهما : إِبَلِي - بِلَزِي) .

أما سبب التخفيف بقلب الكسرة فتحة على الوجه المتقدم فلأن العرب تستثقل في النوع السالف استيلاء الكسرة على أكثر حروف الكلمة المختومة بياء النسبة ؛ إذ تقع فيه الياء بعد كسرتين متواليتين أو ثلاثة ، فتفترّ العرب من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسرة الأولى فتحة^(٢) .

٢ - وجوب التخفيف أيضاً إذا كان قبل آخر النسب إليه ياء مكسورة مدغم فيها ياء ساكنة قبلها . والتخفيف هنا يكون بحذف الثانية المكسورة - سواء أكانت هي الثالثة بين أحرف الكلمة أم كانت أكثر - ففي النسب إلى^(٣) : (طَيِّبٌ وَايِيْنٌ) و (هَيِيْنٌ ، وِجَيِيْدٌ) و (غَزِيْلٌ ، وِتصغير غزال ، وَاَسِيْدٌ ، وِتصغير : اَسُوْدٌ) يقال : (طَيِّبِي ، وِلِيْنِي) (هَيِيْنِي ، وِجِيْدِي) (غَزِيْلِي ، وَاَسِيْدِي) .

(١) من معانيه : القصيرة ، والمرأة الضخمة .

(٢) بشرط أن يكون الكسر هو المتغلب على أحرف الكلمة ؛ فلا قلب في النسب إلى مثل : قَمَر - جَرَس ... ، وإلى هذا يشير الناظم في بيت سبق ذكره (في ٧٢١) لمناسبة تتعلق بأوله ؛ هو :

(وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً) و « فَعِلٌ » وَ « فَعِلٌ » عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَ « فَعِلٌ » - ٧

والذي يعيننا هنا : الأوزان الثلاثة وما يقرره من فتح العين في كل منها عند النسب - كما شرحنا -

(٣) تعدد الأمثلة الآتية هولبيان أنه لا فرق في الحكم بين الياء المكسورة الثالثة التي أصلها ياء ؛

كالأولين ، والتي أصلها واو كالأثنين بعدهما ، والتي تزيد على ثلاثة ؛ كالأخيرين ، وشذ قولهم :

« طَائِيٌّ » في النسب إلى : طِيء . والقِيَامُ : « طَيِّئٌ » . وفي هذا التخفيف يقول ابن مالك :

وِثَالْتٌ مِنْ نَحْوِ : « طَيِّبٍ » حُذِفَ وَشَذَّ « طَائِيٌّ » مَقُولًا بِالْأَلِفِ - ١١

فلا تحذف الياء الثانية في مثل : هَبَّيَّخْ^(١) لعدم كسرها ، ولا في مثل : مُهَيِّم^(٢) ؛ تصغير مهَيِّم ، لوجود ياء زائدة فاصلة بين الياء المكسورة ، وآخر المنسوب إليه .

٣ - حذف ياء ، « فَعَيْلَة » - بفتح فكسر - وحذف تاء التأنيث معها ، وفتح ما قبل الياء التي حذفت (أى : فتح عين الكلمة) . كل هذا بشرطين : أن تكون عين الكلمة غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة ؛ فتصير الكلمة بعد التغيير السَّالف على وزن : « فَعَعَلَيْ » ؛ فيقال في النسب إلى حَنِيفَة ، وَفَهَيْمَة ، وَسَهَيْرَة ... : حَنَّفِي ، وَفَهْمِي ، وَسَمَرِي . ومن المسموع الشاذ : سَكَيْتِي ، وَسَكَيْحِي ، في النسب إلى : سَلِيْقَة^(٣) ، وَسَكَيْمَة^(٤) .

هذا رأى أكثر النحاة . وقد تصدى لهذه الأمثلة الشاذة أحد الباحثين^(٥)

(١) الغلام السمين . (٢) انظر رقم ٢ من هاشم ص ٧٠٨ .

(٣) بمعنى : فطرة وطبيعة . (٤) اسم قبيلة عربية .

(٥) هو الأستاذ الراهب أنستاس الكرملى - رحمه الله - العضو السابق بالمجمع اللغوى القاهرى

فقد نشر بحثاً بمجلة : المقتطف (عدد يوليو ١٩٣٥ ، ص ١٣٦) عرض فيه أمثلة من الصيغتين - وهما : « فَعَيْلَة ، وَفَعَيْل ، الآتية - في الكلام الذى يحتاج به مع استيفائهما الشرطين ، قائلاً مانصه : « أنت ترى من هذا التنوع أن العرب لم ينسبوا مطلقاً إلى « فَعَيْل وَفَعَيْلَة » بقولهم فَعَلَيْ (بالتحريك) إذا كان غير مشهور ؛ علماً كان أم نكرة ؛ بل (فَعَيْل) بإثبات الياء على أصلها » ا هـ . ثم عرض شواهد على تأييد رأيه عددها (١٠٣) (ثلاثة بعد المائة) وأكد أن هذه الشواهد ليست هى كل الوارد ، وأنه اكتفى بها مسرعاً ، إذ لم يتسع وقته لجمع الباقي الذى يقطع بوجوده .

ومع أن الشواهد التى عرضها عشرات تكفى وحدها للأخذ برأيه من غير تردد ، ولا حاجة إلى تأييد آخر ، نراه استند أيضاً في تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة الدينورى في كتابه : « أدب الكاتب » ص ١٠٧ طبعة أوروبا ، ونصه : (إذا نسبت إلى : « فَعَيْل ، أو : فَعَيْلَة » من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقبت منه الياء ؛ مثل : رُبَيْعَة ، وَبَجِيلَة ، وَحَنِيفَة ؛ فنقول : رَبْعِي ، وَبَجَلِي ، وَحَنَفِي . وفي تَقْيِيف ثَقَفِي ، وَعَنْتِيك عَنَكِي . وإن لم يكن الاسم مشهوراً - علماً كان أم نكرة - لم تحذف الياء في الأول (أى : في فَعَيْل) ولا في الثاني (أى : فَعَيْلَة) ... اهـ وقد خلص الباحث إلى أن الحذف قديماً لم يكن إلا في المشهور شهرة فياضة .

وجاء في كتاب : « الصَّحاح » للجوهري - ج ٢ ص ٢١٨ - ، في النسب إلى كلمة : « مَدِينَة »

مانصه : « (إذا نسبت إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قلت : « مَدَنِي » وإلى مدينة المنصور

قلت : « مَدِينِي » وإلى مدائن كسرى قلت : مدائني .) » ا هـ .

المعاصرين وأثبت أنها ليست شاذة، لوجود عشرات مسموعة، من نظائرها الفصيحة،
وعرض تلك العشرات، وانتهى من بحثه إلى أمرين :

أولهما : أن النسب إلى « فَعَعِيلَة » هو : « فَعَعِيلِيٌّ » قياساً مطرداً :

ثانيهما : أنه يجوز النسب إليها على : « فَعَعَلِيٌّ » - بحذف الياء - كما يرى
بعض القدماء بالشرطين السالفين ، ويزيادته شرط ثالث عليهما ؛ هو :
اشتهار الاسم المنسوب إليه شهرة فياضة تمنع الحفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت
ياء « فَعَعِيلَة » للنسب . فتمت اجتمعت الشروط الثلاثة صحح حذف الياء جوازاً ،
لا وجوباً . وما عرضه هذا الباحث من الأدلة قوى غير مرجوح . ورأيه حسن .
والأخذ به أولى (١) .

فإن كانت العين مضعفة : مثل ؛ رقيقة وليبية ، أو كانت معتلة مع صحة
اللام ؛ مثل : طويلة ، وعَوَيْصَة - لم يحدث حذف ولا تغيير عند النسب إلا حذف
تاء التأنيث ؛ فيقال ؛ رفيق - وليبي ، وطويل ، وعَوَيْصِيٌّ .
وإن كانت العين معتلة مع اعتلال اللام وجب إجراء التغيير الأول بالحذف
والتغيير ؛ فيقال : في طَوَيْبَة : طَوَوَيْ (٢) . . .

٤ - حذف ياء : « فَعَعِيل » - بفتح فكسر - بشرط أن يكون معتل اللام .
وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لامه المعتلة وأواً مع فتح ما قبلها وجوبا ؛ كغَسِيٍّ
وغَسَوِيٍّ - وعَلِيٍّ وعَلَوِيٍّ - وصفِيٍّ وصفَوِيٍّ - وعدِيٍّ وعدَوِيٍّ .

فإن كان صحيح اللام لم يحدث تغيير ؛ نحو : جميل وجميلي ، وعَقِيل
وعَقِيلِي (٣) .

(١) وقد أخذت به لجنة « الأصول » في مجمع اللغة العربية بالقاهرة - طبقاً لما جاء في ص ٢٤٦
من مجلة المجمع المشتملة على البحوث والمحاضرات الخاصة بالدورة الخامسة والثلاثين لسنة ١٩٦٨-١٩٦٩ -
(٢) - « تكلمة » : بقى من الصور أن تكون العين صحيحة ، واللام معتلة - ؛ مثل : صفِيَّة ،
وسَمِيَّة ؛ فهذه الياء المشددة تقلب وأواً قبل ياء النسب ؛ فيقال : صفَوِيَّة ، وسَمَوِيَّة ، طبقاً للبيان السابق
(في ص ٧١٧) خاصاً بالثلاثي الذي آخره ياء مشددة ، مع اعتبار تاء التأنيث في حكم غير الموجود .
(٣) انظر ما يتصل بهذا ويتممه في رقم ٥ من هامش ص ٧٢٩ ون النسب المسموع : تَقَوَّى في
النسب إلى تَمْتِيف .

٥ - حذف ياء : « فُعَيْلَة » - بضم ، ففتح ، فسكون - وحذف تاء التأنيث معها ، بشرط أن تكون العين غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة . فتصير الكلمة بعد التغيير السالف على وزن : « فُعَيْلِيَّ » ، فعند النسب إلى : قُرَيْظَة ، وَجُهَيْسَة ، وَحُدَيْفَة ، يقال : قُرَيْظِيَّ ، وَجُهَيْسِيَّ ، وَحُدَيْفِيَّ . . .

فإن كانت العين مضعفة لم تحذف الياء ؛ كما في قُلَيْبَة وقُلَيْبِيَّ ، وَجُدَيْدَة وَجُدَيْدِيَّ . وكذلك إن كانت معتلة مع صحة اللام ، كما في لُوَيْزَة ولُوَيْزِيَّ ، وَنُوَيْرَة وَنُوَيْرِيَّ .

فإن كانت معتلة مع اعتلال اللام وجب الحذف ، نحو : حَيْسِيَّة وَحَيْسِيَّ . . . (١)

٦ - حذف ياء « فُعَيْل » - بضم ، ففتح ، فسكون - بشرط أن يكون معتل اللام . وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لامة المعتلة واواً قبلها فتحة ؛ نحو : قُصِيَّ وقُصُوِيَّ ، وَفُتِيَّ وفُتُوِيَّ .

فإن كان : « فُعَيْل » صحيح اللام لم تحذف الياء - في الأرجح - نحو : سُعَيْد وسُعَيْدِيَّ ، وَرَدَيْن وَرَدَيْنِيَّ (٢) . . .

(١) وفي الحذف الخاص بصيغتي : « فَعَيْلَة » و« فُعَيْلَة » ، يقول الناظم :

و « فَعَلِيَّ » في : « فَعَيْلَة » التُّزِمَ و « فَعَلِيَّ » في فَعَيْلَة حُتِمَ - ١٢
ويقول :

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمَثَالَيْنِ بِمَا « التَّا » أُولِيًّا - ١٣

وَتَمَمُّوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَةِ - ١٤

(عَرِيَّ : خلا - من المثالين ، يريد هما : صيغتي : فَعَيْلَة ، وَفُعَيْلَة السالفتين - أُولِيَّ : أتبع وجاء بعد شيء سبقه . والألف التي في آخر الشطر الأول والثاني زائدة لوزن الشعر) .

يريد : أن النحاة أو العرب ألحقوا عند النسب ما كان من الصيغتين السالفتين خالياً من التاء ، معتل اللام - بما وليته التاء منهما ، أي : جاءت بعده وفي آخره . حيث يجب - عنده - حذف الياء في الملحق كالملحق به .

(٢) ومن النسب السماعي : قُرَشِيَّ ، وَهُدَيْلِيَّ ؛ في النسب إلى : قُرَيْشٍ ، وَهُدَيْلٍ . ويرى المراد أن هذا قياسي ؛ أكثرته .

٧ - حذف واو : « فَعَوَّلَةٌ » - بفتح فضم - ومعها التاء^(١) ؛ بشرط أن تكون عين اللفظ صحيحة ، وغير مضعفة . وفي هذه الصورة يفتح الحرف الذي كان مضموماً قبل حذف الواو . ومن الأمثلة : شَسُوَّة^(٢) ، وَسَبُوحَةٌ^(٣) ، فيقال في النسب إليهما : شَسَنَيْيَ ، وَسَبَحَيْيَ . . . (٤) فلا تحذف الواو في مثل : قَوُولَةٌ وصَوُولَةٌ^(٥) ، لاعتلال العين ، ولا في مثل : « مَكُولَةٌ » لتضعيفها .

« أما فَعَوَّلٌ » بغير تاء فينسب إليه على لفظه ؛ نحو ؛ ملول وملولِيّ ، وعدو وعدوِيّ . . .

(١) يلاحظ أن الأغلب في صيغة : « فَعَوَّلٌ » إذا كانت وصفاً بمعنى « فاعل » ، ألا تدخلها التاء الدالة على التأنيث المحض وحده (طبقاً للبيان الخاص بهذا في ص ٥٩١) أما في غير هذه الصورة فقد تلحقها التاء . ويقال : إنه لم يرد عن العرب علم على وزن : « فَعَوَّلَةٌ » ونسبوا إليه على : « فَعَلَيْيَ » إلا : « شَسُوَّةٌ » حيث قالوا : « شَسَنَيْيَ » . - كما سيجيء في رقم ٤ - .

(٢) علم قبيلة عربية .

(٣) علم على مكة ، أو على ماء قريب منها .

(٤) هذا رأى سيويه . أما غيره فينسب إليها على لفظها ؛ لأنه لم يرد عند العرب سوى شَسَنَيْيَ ، في النسب إلى شَسُوَّةٍ ، فهي كلمة واحدة حكمها الشذوذ . وهذا الرأى هو الأعلى ، والأجدر بالاعتصار عليه .

(٥) ويصح قلب واوهما همزة ، فيقال : قَتُولَةٌ وصَتُولَةٌ .

النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله

(١) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو عين الكلمة وجب رده في حالتين :
 الأولى : أن يكون عيناً لاسم ثلاثي مضعف^(١) . مثل : « رُبَّ » . وأصله :
 « رُبَّ » الحرفية الجارة ، حذفت الباء الأولى ، تخفيفاً^(٢) ، فإذا صار بعد التخفيف
 علماً وأريد النسب إليه ، وجب إرجاع الباء الساكنة المحذوفة وإدغامها في
 نظيرتها ، كما كانت قبل الحذف ؛ فيقال : رُبِّي ، ومثلها : « قَطُّ » على اعتبار أن
 أصلها : قَطُّ^(٣) - بتشديد الطاء - ؛ حذفت الطاء الأولى الساكنة ، تخفيفاً ؛ فإذا نسب
 إلى المخففة وجب إرجاع العين المحذوفة . وإدغامها في نظيرتها : فيقال : قَطِّي ...
 الثانية : أن يكون عيناً لاسم معتل اللام ، نحو : يَرَى (علماً منقولاً من
 المضارع ، وأصله : يَرَأَى . نقلت فتحة همزة . إلى الراء الساكنة قبلها ،
 وحذفت همزة ؛ فصار اللفظ : يَرَى) . فإذا سمى به ، وأريد النسب إليه ؛
 قيل : « يَرَيْي » ، بإرجاع العين المحذوفة مع فتح الراء ؛ مراعاة لضبطها الطارئ
 الذي كانت عليه بعد حذف همزة^(٤) .

- (١) مضعف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ مثل : عدَّ - قَطَّ - رُبَّ ...
 ولا بد أن يكون المضعف ساكن العين . إذا كانت مدغمة في نظيرها ، وهو الحرف الواقع لام الكلمة .
 (٢) ومن التخفيف قوله تعالى (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كانوا مُسْلِمِينَ) .
 (٣) ظرف زمان يستعمل - في الأغلب - بعد كلام متنى المعنى في الزمن الماضي . (وتفصيل
 الكلام عليه في ج ٢ م ٧٩) .

(٤) هذا رأى سيبويه - كما سيجيء أيضاً في رقم ٤ من هامش ص ٧٣٥ - وهو يوجب في الاسم
 الذي ترجع لاه المحذوفة عند النسب أن تبقى عينه على فتحها الطارئة عليها عند حذف تلك اللام ، قبل
 النسب . فإذا ما عادت اللام عند النسب لم ترجع العين إلى السكون الذي كان أصلاً لها من قبل ؛ وإنما
 تظل على الفتحة الطارئة عليها . فإذا رجعت همزة المحذوفة هنا - صارت الكلمة : « يَرَأَى » - بثلاث
 متحركات مفتوحة ، فألف ساكنة ، مكتوبة ياء - وعند النسب تحذف هذه الألف (لأنها رابعة في
 اسم ثنائي متحرك ، كما تقرر من قبل في ص ١٨) ، فيقال : « يَرَيْي » وهذا الرأى هو الأرجح الذي
 يؤيده السماع الأكثر ، أما غير سيبويه فيوجب عند رجوع اللام المحذوفة إرجاع العين إلى سكونها الأصلي
 السابق ، وعدم الاعتداد بالفتحة الطارئة . فعند إرجاع همزة يصير الاسم : « يَرَأَى » والنسب إليه =

(ب) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو : « فاء » الكلمة وجب إرجاعه بشرط اعتلال اللام ؛ نحو : شَيْبَة^(١) والنسب إليها : وشَوِيٌّ ، بكسر الواو الأولى وفتح الشين^(٢) — تليها الواو الثانية المكسورة عند النسب —

فإن كانت اللام صحيحة لم يجز ردّ المحذوف ؛ فيقال في عِدَّة^(٣) : عِدِيٌّ

= هو : « يَرَأَوِيٌّ » أو : « يَرِيٌّ » ؛ طبقاً لما تقرر — في ص ٧١٨ — من أن ألف الرباعي الساكن الثاني — تحذف أو تقلب واواً .

وما سبق يتضح رأيان في المجرور برد اللام عند النسب ؛ فسيبويه ومن معه يوجب فيه فتح العين وإن كانت ساكنة في الأصل . وغيره يوجب تسكينها كما كانت أولاً ، وإرجاعها لأصلها .

(١) علامة .

(٢) أصلها : « وشِيٌّ » (بكسر الواو ، فسكون الشين . وردد النحاة وصاحب « المصباح المنير » النص على كسر الواو ، ولم يذكرُوا السبب في كسرها) حذفت الواو ، ونقلت حركتها إلى الشين ، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المحذوفة ؛ فصارت الكلمة : « شَيْبَة » . يفتح الياء ؛ لتناسب التاء . فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة (وهي الواو المكسورة) ، وتبقى الشين على حركتها العارضة ، وهي الكسرة ؛ عملاً بمذهب سيبويه السالف — في الصفحة الماضية وهما شها — ؛ فتصير إلى : « وشِيٌّ » (بواو وشين مكسورتين) ثم تنقلب كسرة الشين فتحة ، عملاً بالقاعدة التي تقدمت في ص ٧١٨ و ٧٢٨ . (ومضمونها : أن الاسم الثلاثي المنسوب إليه يجب فتح ثانيه إن لم يكن مفتوحاً . سواء أكان الحرف الأول مضموماً أم مفتوحاً أم مكسوراً . . .) فتصير الكلمة بغير ياء النسب إلى : « وشِيٌّ » . تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة : « وشَاءٌ » ، بكسرففتح ، فألف مقصورة تقلب عند النسب واواً ؛ لأنها ثالثة ؛ فيقال : « وشَوِيٌّ » .

أما عند غير سيبويه من لا يعتمد بحركة الشين الطارئة ويتمسك بالسكون لأنه الضبط السابق قبل الحذف — فيقول — وشِيٌّ : وقد عرفنا رجحان رأى سيبويه .

وكلا الرأيين — في أمر النسب إلى ما حذف ، كما أوضحناه في حالات ونوضحه في باقيها — يدعو للدهش ؛ ففيه من التحليل ، والتعليل ، والحذف ، والقلب ، والإثبات ، والإرجاع ، ما يكدر الذهن ، ويرهق العقل ، من غير أن يعرف العرب شيئاً منه ، أو يدور بخيالهم أفصحهم .

وبالرغم من هذا نسأل : أيمن هنا — فقط — وضع ضابط عام للنسب إلى ما حذف بعض أصوله ، من غير التجاء إلى هذه الفروض الخيالية ؟ يبدو أن الجواب : لا . وفي الكلام على « شية » وما في حكمها يقول الناظم :

وإنْ يَكُنْ كَشِيَّةً ما « الفاء » عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرْمِزُ - ٢٣

(عدم ، أى : زال ، بمعنى : حذف . — جبره : إرجاعه عند النسب)

(٣) مصدر الفعل ؛ وعد . حذفت الفاء ، وعوض عنها تاء التأنيث .

وفي جِدَادَة^(١) : جِدِيّ . . .

(ح) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو « لام » الكلمة ، وجب إرجاعه في حالتين :

الأولى : أن تكون العين معتلة ؛ مثل : « شاة » وأصلها : « شَوْهَة »^(٢) - بسكون الواو - حذفت لام الكلمة (الهاء) للتخفيف ، فصارت الكلمة : شَوْه - بسكون الواو - ثم تحركت الواو بالفتحة^(٣) ، فصارت : شَوْهَة ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فانقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة ، شاة ، والنسب إليها في الرأي الأرجح هو : شاهي^(٤) .

(١) بمعنى : غنيّ . أصلها : وجدّ ، مصدر الفعل : وجدّ ، حذفت الفاء وعوض عنها التاء .
(٢) الكلمة أووية العين بدليل جمعها على : « شِيَاء » التي أصلها : شواه . قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة .

(٣) لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث في كل الحالات ، على الوجه الذي سبق في ص ٦٩٣
(٤) وهذا رأى سيوييه ، وقد سبق بيانه في رقم ٤ من هامش ص ٧٣٣ ؛ ومنه يعلم أنه يستبقى - عند النسب - حروف الكلمة على ضبطها الطارئ عليها ، بسبب حذف بعض أصولها ، ولا يرجع الحروف إلى ضبطها الأول الأصلي إذا رجع المحذوف الذي كان سبباً في تغيير حركات بعض الأحرف تغييراً طارئاً . وعلى هذا تبقى فتحة « شَوْهَة » - وهي فتحة طارئة - ويبق ما ترتب على وجودها ، وهو قلب الواو ألفاً . وعند النسب ترجع الهاء المحذوفة التي هي لام الكلمة ، وتحذف تاء التأنيث لتحل محلها ياء النسب ، فيقال : « شاهي » .

أما من يخالف سيوييه ويوجب إرجاع العين وغيرها من الحروف إلى ضبطها السابق الأصلي الذي كان قبل حذف أحد أصول الكلمة ، فيقول : « شَوْهِي » - بفتح فسكون - ذلك أن أصل الكلمة هو : شَوْهَة . بسكون الواو قبل حذف اللام التي هي : « الهاء » ، والتي أدى حذفها إلى تحريك الواو بالفتحة ؛ إذا صارت « قبل تاء التأنيث » مباشرة . فعند رجوع اللام المحذوفة - وهي الهاء - ترجع الواو إلى ضبطها الأول وهو السكون ويمتنع قلبها ألفاً ؛ لعدم تحركها ويصير النسب كما سبق : « شَوْهِي » .

وفي هذا الموضوع من مواضع النسب إلى محذوف اللام معتل العين ، يصرح النحاة بأن النسب إلى : « ذو » و : « ذات » هو : « ذَوَوِيّ » فيما ؛ لأن لاهما محذوفة ، وعينهما معتلة ويقولون إن أصلهما : « ذَوَوِيّ » ويعددون أنواعاً معقدة من الفروض والخيالات يجر بعضها بعضاً ؛ كمن يصلوا من وراثتها إلى إثبات هذا الأصل . وقد كدّدوا ، وداروا حتى انتهوا إلى ما أرادوا ، وهو غير ما يريد الواقع ، والرأى السديد . وذن شاء أن يرى بعض الفروض المرهقة فليرجع إلى كتاب سيوييه وشرحه (ج ٢ ص ٨٠ ، ٨١ وما بعدها في الباب الذي عنوانه : « ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد » ، والباب الذي عنوانه : « الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين » . وهو يريد « بالإضافة » : النسب - =

الثانية : أن تكون اللام المحذوفة قد رجعت - في الكلام المأثور - في التثنية ، أو جمع المؤنث السالم^(١) : مثل : « أب : وأخ » ، وتثنيتهما : « أبوان وأخوان » ، فالنسب إليهما : **أَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ** : بإرجاع الواو المحذوفة منهما . ومثل : « سَنَنَةٌ » ، وأصلها : سنهُ أو سَنَوٌ ، حذفت لام الكلمة ؛ (وهى : الهاء : أو الواو) وجاءت تاء التأنيث عوضاً عنها ، وهذه التاء تحذف في جمع المؤنث السالم وترجع اللام المحذوفة ، فيقال : سنهات أو سنوات ، كما يقال في النسب : سنهنِيَّ ، أو سننَوِيَّ . بإرجاع اللام المحذوفة كما رجعت في جمع المؤنث .

والنسب إلى : « أُخْتٌ وَبِنْتٌ » : هو : « أَخَوِيَّ : وَبِنَوِيَّ » ، لأن جمعهما المؤنث السالم : أخوات وبنات ، والنسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن . وهذا يوقع في لبس قَوِيَّ دعا بعض النحاة إلى رفض النسب بالصورة السالفة ، وتختيم النسب على لفظهما ؛ فيقول : أُخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ ؛ ورأيه حَسَنٌ : جدير بالمحاكاة . مع صحة الرأي الأول وقوته^(٢) .

* * *

= كما أشرنا من قبل في رقم ٣ من هامش ص ٧١٤ ، ويكرر هذا) . وفي التصريح وحاشيته : وحاشية الصبان سلسلة متشابهة من تلك الخيالات ، وكان الخير في ترك ذلك كله ، والاقتصار على أن النسب إلى : ذو ، وذات ، هو : ذَوِيَّ ؛ مراعاة للمسموع .

على أنه قد جاء في حاشية : « القطر » عند الكلام على معنى : « ذات » ما يأتي : (لها ثلاث استعمالات : الإشارة بها ، ومعنى : صاحبة ، ومعنى : التي . وبقى لها استعمال رابع . وهو جعلها اسماً مستقلاً ؛ نحو : ذات الشيء ؛ بمعنى : حقيقته وماهيته . وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفاً مشهوراً ؛ حتى قال الناس ذات متميزة ، وذات مُحدثة ، ونسبوا إليها على لفظها من غير تعيين . والله يقول : « والله عليم بذات الصدور » أى : ببواطنها وخفياتها . فالكلمة عربية ، ولا التفات لمن أنكر عربييتها ، وخطأ علماء الكلام في قولهم : « الصفات الذاتية » مع أنهم - أى : علماء الكلام - مصيبون) . اهـ . ومثل هذا في المصباح « المنير » مع الاشتراك في كثير من الألفاظ السالفة ويمكن الرجوع إليه في مادة : « ذَوِيَّ » .

(١) لم يذكروا جمع المذكر السالم اكتفاء بالتثنية ؛ لأنه على غيرأرأها - كما سبق في بابها - فإرجع في التثنية يرجع في جمع المذكر السالم .

(٢) يقولون في تأييد الرأي الأول : إن صيغة : « أُخْتٌ وَبِنْتٌ » كلها للتأنيث . والتاء للإخاق بالرغم من أنها بدل من واو محذوفة ؛ وهى لإخاق الكلمتين بقية كل وجدع ؛ إلحاقاً للتثنية بالتثنية ، فيجب رد صيغة أخت و بنت إلى صيغة المذكر ، بحذف التاء منهما كما حذفت في النسب إلى مكة ؛ فقليل : مَكِّيٌّ =

ما يجوز فيه عند النسب ردّ لامه المحذوفة وعدم ردها :

بان مما سبق وجوب رد اللام المحذوفة إلى الاسم عند النسب بشرط أن تكون عينه معتلة ، أو أن تكون لامه مما يرجع في تشنية أو جمع مؤنث سالم .

فإن لم يتحقق الشرط جاز الرد وعدمه ، ففي مثل : يد^(١) ودم^(٢) ، وشفّة^(٣)

= وفي جمع المؤنث السالم ؛ فقبل : في مؤنثة مؤنثات لثلاث تقع تاء التأنيث حشوا وكلام كثير آخر أساسه مجرد الجدل . وقد تناوله بعض القدماء بالرد والرفض (على نحو ما نقله شرح التصريح في هذا الموضع) . ونحن في غنى عن هذا كله ، وعن مناقشته ، وزيادة الجدل القديم بجدل جديد ؛ وكلاهما لا خير فيه ؛ إذ حسبنا إباحة الرأيين ، واستحسان الرأي القائم على إبعاد اللبس ، وهو رأى قديم لبعض كبار النحاة . ومنهم : يونس بن حبيب البصرى المتوفى حول سنة ١٨١ هـ ، وهو من أشهر أئمة اللغويين النحاة في عصر سيبويه ، وله مؤيدون .

وفي إرجاع اللام جوازاً ووجوباً يقول الناظم :

وَأَجْبُرْ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ : - ١٩

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي التَّشْنِيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيئَهُ - ٢٠

وَبَأَخٍ أَخْتًا ، وَبَابِنِ بِنْتًا الْحَقُّ . وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءَ - ٢١

يقول : اجبر برد اللام ما حذف منه اللام جبراً جائزاً ، إلا إذا كان رد اللام لازماً في التشنية أو جمع التصحيح لمذكر أو لمؤنث ، ففي هذه الحالة يستحق المجبور - وهو الاسم المحذوف اللام - التوفية وجوباً بإرجاع لامه إليه . ثم قال : الحقُّ أخْتًا بأخ في رد اللام المحذوفة ، وكذلك الحقُّ بنتاً بآبن في ردها من غير إبقاء التاء فيها . على غير مذهب يونس ومن معه فإنه يبقئها . وقد شرحنا الرأيين

(١) أصل : « يد » هو : يَدِيّ - بسكون الدال - حذف اللام بغير تعويض ؛ تخفيفاً ،

وتحركات الدال الساكنة . والنسب إليها هو : يَدِيّ ، بغير رد اللام ، أو : يَدَوِيّ ، بردها ، وقبلها وأو قبلها الفتحة الطارقة لأجلها ، لأن ما قبلها يفتح عملاً برأى سيبويه ، أو قبلها السكون السابق ؛ عملاً برأى غيره . ورأى سيبويه هو الأرجح - كما عرفنا - في رقم ٤ من هامشي ص ٧٣٣ و ٧٣٥ .

(٢) أصل : « دم » ، هو : دَمَوٌ - بسكون الميم في الأصح - حذف الواو ، تخفيفاً بغير تعويض ، وتحركات الميم الساكنة ، وعند النسب يقال : دَمِيّ ، بغير رد ، أو : دَمَوِيّ بالرد مع فتح ما قبل الواو ؛ لأن ما قبلها يفتح لها - كما سبق - أو إرجاعه إلى سكونه الأصلي ؛ كما سبق ؛ في يد .

(٣) أصل : شَفَّةٌ ، هو شَفَّةٌ (بسكون الفاء ، وبالهاء ، بدليل ظهور الهاء في الجمع : شفاه) حذف الهاء تخفيفاً ، وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها ؛ فصارت شَفَّةً . فعند النسب يقال : شَفِّيّ ، بغير رد الهاء ، أو شَفَّهِيّ بردها مع بقاء الفاء قبلها على فتحها العارضة ، أو : إرجاعها إلى سكونها الأول . ومن يرى أن اللام المحذوفة واو ، وليست هاء يجيز في النسب : شَفِّيّ وشَفَّهَوِيّ ولكن الشائع بين اللغويين أن اللام المحذوفة هاء .

يقال عند النسب : يَدِيّ أَوْ يَدَوِيّ - دَمِيّ أَوْ دَمَوِيّ - شَتِيّ . أَوْ شَفَهِيّ وَيَصِحُّ : شَفَوِيّ . . . وقد حذفت اللام في يد ، ودم بغير تعويض . أما في شفة فقد زيدت تاء التأنيث عوضاً عن الهاء المحذوفة .

وإذا حذفت اللام وَعَوَّضَ عنها همزة الوصل جاز عند النسب الرد أو عدمه دون الجمع بين اللام المحذوفة وهمزة الوصل ؛ منعماً للجمع بين العَوَّضِ والمَعَوَّضِ عنه ، ففي مثل : (ابن واسم) يقال : (ابْنِي أَوْ بَنَوِيّ ، واسمِيّ : أَوْ سَمَوِيّ)^(١) ولا يصح أن يقال : ابنويّ واسمويّ . . .

* * *

(١) الكثير المسوع ضم السين أو كسرها . أما الميم ففتوحة على رأي سيبويه ؛ لأن الفتحة طارئة على الثاني للنسب فتبقى - كما عرفنا - .

أحكام عامة في النسب

(وتشمل : حكم النسب إلى المركب بأنواعه المختلفة - وإلى جمع التكسير ، وما ألحق به - صيغة : فعّال « للنسب - النسب المسموع ، وبعض ألفاظ منه ، - زيادة تاء التأنيث في المنسوب)

(١) النسب إلى المركب^(١) :

١ - إن كان المركب إضافياً علمياً - بالوضع أو بالعلبة - فالأصل أن ينسب إلى صدره ؛ فيقال في خادم الدين ، وفوز الحق ، وعابد الإله . . . (والثلاثة أعلام) : خادمي - فوزي - عابدي . . .

ويستثنى من هذا الأصل ثلاث حالات يجب النسب فيها للعجز .

الأولى : أن يكون « المركب الإضافي » العلم كنية ، نحو : أبو بكر ، وأم كاشوم فيقال في النسب : بكرى ، وكاشومي .

الثانية : أن يكون هذا « المركب الإضافي » معرفاً صدره بعجزه^(٢) ؛ نحو : ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر . . . فيقال في النسب إليها : عباسي ، ومسعودي ، وعُمري .

الثالثة : أن يكون النسب إلى صدر هذا المركب مؤدياً إلى اللبس ، بعدم معرفة « المنسوب إليه » حقيقة ؛ مثل : عبد مناف ، وعبد شمس ، وناصر مجد (والثلاثة أعلام) فيقال في النسب إليها : منافي ، وشمسي ، ومجدي ؛ إذ لو نسب إلى الصدر فقيل : عبدي ، وناصري - لم يُعرف « المنسوب إليه » .

(١) سبق تعريف المركب وتقسيمه وحكم كل قسم (في مكانه المناسب من الجزء الأول ص ١٢٨

م ١٠ وص ٢٧٠ م ٢٢ باب العلم .)

(٢) بأن يكون صدره نكرة ، وعجزه معرفة ، بها يتعرف الصدر ، وقد يشتهر المركب بعد هذا

فيدخل في عداد العلم بالعلبة - (وقد سبق إيضاحه في مكانه المناسب من الجزء الأول باب : العلم ، ومن أمثلته : ابن عباس ، وابن عمر . . .)

فإن كان المركب الإضافي ليس علماً (لا بالوضع ، ولا بالعلية) ، نحو :
كتاب زينب ، وجب النسب للمضاف وحده ، أو للمضاف إليه وحده على
حسب المراد .

٢ - المركب الإسنادي وملحقاته^(١) . وينسب إلى صدره في النسب إلى : نَصْرَ
الله ، وجماد الحق ، وحامد مقبل^(٢) (والثلاثة أعلام) يقال : نَصْرِي ، وجمادِي ،
وحامدِي^(٣)

٣ - المركب المزجي - ومنه الأعداد المركبة ؛ كأحدَ عشرَ -
والشائع أنه ينسب إلى صدره أيضاً مع الاستغناء عن عجزه ؛ سواء أكان صدره
معتل الآخر أم صحيحاً ، نحو : (مُجْدِي شَهْرِي ، وَقَالِيَقْلَا) (وحضْرَمَوْت
وَبَنْدَرَشَاه) وكلها أسماء بلاد ؛ فيقال فيها : مُجْدِي وَقَالِي - بحذف
حرف علتها ووضع ياء النسب مكانه^(٣) - وحضْرِي وبندرِي ، هذا هو الرأي
الشائع .

ومن النحاة من يميز النسب إلى العجز وحده مع الاستغناء عن الصدر بحذفه ،
ومنهم من يميز النسب إلى الصدر وإلى العجز معاً بزيادة ياء النسب في آخر كل
منهما ، مزيلاً تركيبهما ، فيقول : مُجْدِي شَهْرِي بإدخال ياء النسب على كل
منهما . ومنهم من ينسب إلى المركب باقياً تركيبه بإدخال ياء النسب على العجز وحده
مع ترك الصدر قبله على حاله ؛ فيقول : مُجْدِي شَهْرِي - وَقَالِيَقْلَاوِي - (والياء التي
في صدر المركب حرف علة وليست للنسب) - وحضْرَمَوْتِي - وبندر شَاهِي

(١) ستجىء ملحقاته في رقم ٢ .

(٢) يلحق به في الحكم السالف بعض ألفاظ ، ليست مركبات إسنادية ، ولكنها مثله في النسب
إلى الصدر ، منها : لولا - حيثما - لوما - أيما . . . فيقال في النسب إليها : لَوِي ، بالتخفيف -
حَيْثِي ، لَوْمِي ؛ بالتخفيف - أيي .

(٣) الصدر في الكلمتين كاملاً هو مُجْدِي . . . وقال . . . وفي النسب إلى «مُجْدِي . . .»
يقال : مُجْدِي بحذف ياء العلة ، أو : مُجْدَوِي ؛ بقلبها واواً ، وذلك أن حذف العجز يجعل
الياء في آخر الصدر ، وهي ياء رابعة في اسم أصله منقوص ، وحكم الياء الرابعة في المنقوص جواز حذفها
عند النسب ، وهو الأحسن ، أو قلبها واواً قبلها فتحة (كما عرفنا في رقم ٥ من ص ٧٢٠) . ومثل هذا
يقال في النسب إلى : «قال . . .»

وهكذا . وحجته أن النسب بهذه الصورة يوضح المنسوب إليه ، ولا يوقع في لبس .
وهذا رأى حسن ، ولعله أنسب الآراء اليوم .

وهناك صور مسموعة من النسب إلى أنواع المركب ، تخالف ما تقدم ، وقد حكموا عليها بالشذوذ . ومنع القياس عليها ؛ كصوغهم : وزن «فَعْلَل» (بفتح فسكون ففتح . . .) من المضاف والمضاف إليه ^(١) معا . والنسب إلى تلك الصيغة ، كقولهم في : تَسِيمُ الآلات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس الكِنْدِي . وعبد القيس ، وعبد شمس . . . - تَسِيمَلِي - عَبْد رِي - مَرْقَسِي - عِبْقَسِي - عِبْشَمِي ^(٢) .

* * *

(ب) النسب إلى جمع التكسير ^(٣) ، وما في حكمه .

١ - إذا أريد النسب إلى جمع التكسير . الباقي على دلالة الجمعية فالشائع ^(٤) هو النسب إلى مفرده ؛ فيقال في النسب إلى : بساتين ، وكتبة ، ومدارس ، وحقول . . . - : بُسْتَانِي ، وكاتبِي ، ومدرسي ، وحقلي .

فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية : بأن صار علماً على مفرد ، أو على جماعة واحدة معينة مع بقاءه على صيغته في الحالتين - وجب النسب إليه

(١) وهذا نوع مما يسمى : التحت .

(٢) وفي النسب إلى المركب يقول الناظم :

وَأَنْسَبُ لَصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَأً ، وَلثَانٍ تَمَّماً : - ١٦

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ - ١٧

المراد بالجملة : المركب الإسنادي ، فإن كان جملة صدرها فعل ، فهي فعلية ، أو اسم فهي اسمية . وقد تبين باختصار أن النسب الشائع للمركب الإسنادي يكون لصدرة ، وكذلك للمركب المزجي . وأن النسب يكون للثاني (أي : للعجز) إذا كان متمماً لمضاف هو : كلمة ؛ ابن ، أو أب ، أو غيرها مما يستفيد التعريف من الثاني ؛ أي : من المضاف إليه على الوجه الذي شرحناه - ثم صرح بأن النسب في المركب الإضافي عند أمن اللبس يكون للصدر في غير ما نص عليه أنه للعجز ، قال :

فِيمَا سِوَى هَذَا أَنْسَبَنْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ لِبَسِّ كَعَبْدِ الأشْهَلِ - ١٨

(٣) أما النسب إلى جمع المذكر السالم ، أو جمع المؤنث السالم ، أو المثني ، فقد سبق الكلام عليه مفصلاً في ص ٧٢٤ وما بعدها .

(٤) عند البصريين - كما سيجيء - .

على لفظه وصيغته ؛ فيقال في النسب إلى الجزائر - وهي الإقليم العربي المعروف في بلاد المغرب - وعُلمَاء ، وقُرَّاء وأخبار ، وأهرام ، وجبال ، وتَلْوُل . . . (وكلها أعلام مشهورة في وقتنا) جزائري ، عُلَمَائِي ، وأخباري ، وأهرامي ، وجبالي ، وتَلْوُلِي . كما يقال في النسب إلى جماعة اسمها : أنصار الدفاع ، وأخرى اسمها : الأبطال ، ودولة اسمها : المماليك . . . - أنصاري ، وأبطالي . ومماليكي ، ولا يصح النسب إلى المفرد ؛ منعاً للإبهام واللَّبس ؛ إذ لو قلنا : (الجزيري أو الجزري ، وعالمجي ، وقارئي ، وخبيري ، وهري ، وجبلي ، وتللي ، وناصري ، وبطللي ، ومملوكي ، . . .) لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع .

فإن كان اللفظ معدوداً من جموع التكسير ؛ لمجرد أنه على وزن صيغة من صيغ التكسير ، وليس له مفرد - فإنه ينسب إليه على صيغته ؛ نحو : عَبَّادِيد ، وشَمَّاطِيْط (وكلاهما بمعنى : جماعات متفرقة) والنسب إليهما : عباديدي ، وشمَّاطيطي .

هذا هو المذهب البصري الشائع . أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته مطلقاً^(١) . وحجتهم : أن السماع الكثير يؤيد دعواهم - وقد نقلوا من أمثلته عشرات - وأن النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيراً ، ورأيهم حسن مفيد ، وقد ارتضاه المجمع اللغوي القاهري^(٢) . فعندنا مذهبان صحيحان ؛

(١) أي : سواء أكان اللبس مأموناً عند النسب لمفرده ؛ (نحو أنهارى ، في النسبة إلى : نهر) أم غير مأمون ، (نحو : جزائري ، في النسبة إلى بلاد « الجزائر » المعروفة) .
(٢) جاء في الصفحة الرابعة من محاضر جلسات المجمع في دور انعقاده الثالث ما نصه بلسان رئيسه : يقول :

« قرار المجمع بشأن النسبة إلى جمع التكسير عند الحاجة ، كإرادة التمييز ، ونحو ذلك : رأى المجمع في هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد . بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد ، إلى مذهب الكوفيين المترخصين في إباحة النسبة إلى الجمع ؛ توضيحاً وتبييناً » . ا هـ .

وقد تضمنت الصفحتان العاشرة والحادية عشرة من محاضر ذلك الدور الأدلة العلمية والدواعي للقرار السالف وجاء في ختامها ما نصه :

لا يفضل أحدهما الآخر في سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس ، فإذا أمِن اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع : لأنه أكثر في الوارد الفصيح .

٢ - وإذا أريد النسب إلى ما في حكم جمع التكسير من الكلمات الدالة على جماعة من غير أن ينطبق عليها تعريفه : ولا أن تسمى باسمه ، أو تُلحق به - وجب النسب إلى لفظها : فيدخل في هذا اسم الجمع ^(١) : كقوم . ورهط . والنسب إليهما : قومي ورهطي . ويدخل أيضاً اسم الجنس الجمعي ^(٢) : الذي يُفترق بينه وبين واحده بالياء المشددة أو بالتاء . كتُرْك . وروم . وشجر وورق . . . ، والنسب إليها : تركي . ورومي . وشجري . وورقي . . . وهذا نسب يوقع في لبس : لاشترآكه بين المفرد والجمع . فيكون التفريق والتعيين بالقرائن التي توضح نوع المنسوب إليه . وتحلده ^(٣) . . .

* * *

(ح) كثر في الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : « فَعَمَّال » للدلالة على النسب ^(٤) - بدلا من يائه - وكثر هذا في الحِرَاف ؛ فقالوا : حِدَاد ؛

= (أهل الكوفة يخالفون أهل البصرة في مسألة النسبة إلى الجمع برده إلى واحده ؛ فيجوزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلارد إلى واحده ؛ فلا يغير الوضع . وهذا هو الأصل العام ، وفيه إبداء لإرادة المتكلم ؛ فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحده ؛ فيقال مثلا في النسبة إلى الملوك : الملوكي ، وفي النسبة إلى الدُّوَل : الدُّوَلِي ، وفي النسبة إلى الكُتَّاب : الكُتَّابِي ، فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحده . (ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب حتى جرى مجرى الأعلام ؛ فثلا قيل : الدوانيقي ، لأب جعفر المنصور الخليفة العباسي ، وقيل لغيره : الكرابيسي ، والأنماطي ، والمحاملي ، والشعالي ، والجواليقي ، . . . واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن . والمجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة ؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد ، والمنسوب إلى الجمع . . .) .

(١) سبق تعريفه في ص ٦٨٠ .

(٢) عند من يعتبره قسما مستقلا عن جمع التكسير . - وقد سبق تعريفه في ح من ص ٦٨١ .

(٣) فيما سبق من النسب إلى جمع التكسير يقول ابن مالك :

والواحد اذ كُرُ ناسِبًا للجمع إن لم يُشَابِه واحداً بالوضع - ٢٤

والمراد بمشابهته للواحد بالوضع : أن يكون علماً على واحد ؛ كأثمار وذئاب ، أو يشتهر في جماعة معينة حتى يصير بمنزلة العلم عليها ؛ كالأنصار . - وهم أهل المدينة من أنصار الرسول عليه السلام - فقد اشتهرت جماعتهم بهذا الاسم حتى صار علماً عليها ؛ فيكون النسب إليها : أنصاري .

(٤) جعلوا منه قوله تعالى : (وما ربك بظلام للعبيد) ، أي : بمنسوب إلى الظلم . وحبهم أن =

لمن حِرْفَتُهُ : « الجِدَادَةُ » ، وَنَجَّارٌ ؛ لمن حِرْفَتُهُ : « النَّجَّارَةُ » . وَكَذَا لِسَبَّانٍ ، وَبِقَالَ : وَعَطَّارٌ ؛ وَنَحَّاسٌ ، وَجَمَّالٌ ، وَنَحْرَهَا مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَى صِنَاعَةٍ مَعِينَةٌ (١)

وَالْأَحْسَنُ الْأَخْذُ بِالرَّأْيِ الْقَائِلِ بِقِيَاسِ هَذَا فِي النَّسْبِ إِلَى الْحِرْفِ . لِأَنَّ الْكَثْرَةَ الْوَارِدَةَ مِنْهُ تَكْفِي لِلْقِيَاسِ .

وَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَزَادَ عَلَى آخِرِهِ التَّاءُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرْتَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ، أَوِ الْجَمَاعَةِ ، فَيُقَالُ : الْحِدَادَةُ . وَالنَّجَّارَةُ . وَاللَّبَّانَةُ . وَالْبِقَالَةُ . وَالْعَطَّارَةُ . وَالنَّحَّاسَةُ ، وَالْجَمَّالَةُ . وَكُلُّ هَذَا عَلَى إِرَادَةِ الْمُرْتَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ : أَوْ إِرَادَةِ الْجَمَاعَةِ ، الْمَقْصُودُ مِنْهَا الْجَمَاعَةُ الْحِدَادَةُ . . . أَوْ غَيْرَهَا . . . لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ مُؤَنَّثَةٌ . . .

وَمِنْ الْمَسْمُوعِ الْقَائِلِ فِي النَّسْبِ صِغَةً . فَاعِيلٌ ، وَفَعِيلٌ (بِفَتْحِ فَكَسْرٍ) مُرَاداً بِهِمَا : صَاحِبٌ كَذَا فَيُقَالُ تَامِرٌ ، وَكَاسٌ ، وَصَانِعٌ ، وَحَائِكٌ ، بِمَعْنَى : صَاحِبٌ تَمْرٌ ، وَصَاحِبٌ كِسَاءً ، وَصَاحِبٌ صِيَاغَةً ، وَصَاحِبٌ حَيَاتَاكَةً . . . (٢) وَيُقَالُ : (طَاعِمٌ ، أَوْ : طَعِيمٌ) ، (وَلَابِسٌ ، أَوْ : لَسِبِنٌ) ، بِمَعْنَى : صَاحِبٌ طَعَامٍ ، وَصَاحِبٌ لِبَسٍّ . وَيُقَالُ : نَهْرٌ ، (أَيُّ : صَاحِبٌ نَهَارٍ) . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

==صِغَةً : «فَمَمَّالٌ» هُنَا لَوْ كَانَتْ لِلْمَبَالِغَةِ لَكَانَ النَّوْفِيُّ مُنْصَباً عَلَى الْمَبَالِغَةِ وَحَدَا؛ فَيَكُونُ الْمَعْنَى : وَمَا رِيكَ بِكَثِيرِ الظُّلْمِ ، فَالْمَعْنَى هُوَ الْكَثْرَةُ وَحَدَا دُونَ الظُّلْمِ الَّذِي لَيْسَ كَثِيراً . وَهَذَا مَعْنَى فَاسِدٌ ، لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مَظْلُوماً ، لَا كَثِيراً وَلَا قَلِيلاً

وَمِنْ قَالٍ بِقِيَاسِيَّةِ صِغَةٍ «فَمَمَّالٌ» «الْمُرْدُ» مِنَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمَعَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ، وَفَرِيقٌ آخَرَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ ، خِلَافاً لِسَبْيُوهِ . وَبِرَأْيِ الْقِيَاسِيِّينَ الْمُخَالَفِينَ لِسَبْيُوهِ أَخَذَ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ .

(١) وَقَدْ شَاعَ الْيَوْمَ اسْتِعْمَالُ : «فَسَبَّانٌ» فِي الْمَنْسُوبِ إِلَى «الْقَرْنِ» الَّذِي يُرَادُ بِهِ بَعْضُ الْحِرْفِ الْمَعِينَةِ ؛ كَالرِّسْمِ ، وَالتَّصْوِيرِ ، وَالْفَنَاءِ ، وَالتَّمْثِيلِ . . . ، وَلَا بِأَسْ هَذَا الْاسْتِعْمَالِ ، وَإِطْلَاقِ كَلِمَةِ : «فَسَبَّانٌ» عَلَى مَنْ يَمَارِسُ بَعْضَ هَذِهِ الْفُنُونِ صِنَاعَةً ، وَيَتَخَذُ حِرْفَةً لَهُ . وَلَا مَانِعَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْكَلِمَةِ أَيْضاً فِي بَعْضِ مَعَانِيهَا اللُّغَوِيَّةِ الْآخَرَى ، كَالْمَبَالِغَةِ وَغَيْرِهَا . . . مَا يُوَافِقُ اللُّغَةَ ، وَيُنَاسِبُ السِّيَاقَ .

(٢) الْأُمَامِيُّ ، ج ١ ص ١٨٥ . وَنَقَلَ صَاحِبُ الْمِزْهَرِ - ج ٢ ص ١٧٥ بَابُ : «فَاعِلٌ» ، بِمَعْنَى : صَاحِبٌ كَذَا - أَلْفَاظاً أُخْرَى ، مِنْهَا : خَابِزٌ ، وَتَارِسٌ ، وَفَارِسٌ ، وَمَاحِضٌ ، وَدَارِعٌ ، وَرَاهِجٌ ، وَنَابِلٌ ، وَنَاعِلٌ . . . ، وَمَعْنَاهَا : صَاحِبٌ خَبِزٍ ، وَتَرُسٍ ، وَفَرَسٍ ، وَمَحْضٍ (أَيُّ : لَبِنٌ خَالِصٌ) وَدَرَعٍ ، وَرَمِجٍ ، وَنَسْبِلٍ ، وَنَسَمَلٍ . . .

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَدْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أُبْتَكِرُ
وَالْأَنْسَبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَسْمُوعِ مِنْ هَاتَيْنِ الصَّيغَتَيْنِ . دُونَ الْقِيَاسِ
عَلَيْهِمَا : لِقَلَّةِ الْوَارِدِ مِنْهُمَا ، وَخْتِفَاءِ الْمَعْنَى مَعَهُمَا (١) ...

* * *

(د) فِي النَّسْبِ الْمَسْمُوعِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْمُخَالَفَةِ لِلضُّوَابِطِ وَالْأَحْكَامِ
السَّالِفَةِ . وَيَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا أَمْرَانِ وَاجِبَانِ .

أُولَاهُمَا : الْحُكْمُ بِشَذُوذِهَا ؛ وَعَدَمُ الْقِيَاسِ عَلَيْهَا . وَمِنْهَا : دَهْرِيٌّ فِي
النَّسْبِ إِلَى : دَهْرٍ - وَمَرْوَرِيٌّ . فِي النَّسْبِ إِلَى مَدِينَةِ « مَرْو » - الْفَارْسِيَّةِ -
وَجَمَلُولِيٌّ فِي النَّسْبِ إِلَى « جَمَلُولَاءِ » (اسْمُ مَدِينَةٍ) وَرَازِيٌّ ، فِي النَّسْبِ إِلَى مَدِينَةِ :
الرَّيِّ (٢) . وَصِنْعَانِيٌّ فِي النَّسْبِ إِلَى مَدِينَةِ : صِنْعَاءِ الْيَمِينِيَّةِ - وَأُمَيْيَّتِيٌّ فِي النَّسْبِ إِلَى
أُمَيْيَّةٍ ، وَفَوْقَانِيٌّ وَتَحْتَانِيٌّ فِي النَّسْبِ إِلَى فَوْقٍ وَتَحْتٍ ، وَرَقَبَانِيٌّ وَشَعْرَانِيٌّ ؛ لِعَظِيمِ
الرَّقَبَةِ . وَكَثِيرِ الشَّعْرِ

لَكِنَّهُمْ قَالُوا إِنْ الْكَلَامُ الْفَصِيحُ الْمَأْثُورُ يَتَرَدَّدُ فِيهِ كَثِيرًا زِيَادَةُ أَلْفٍ وَنُونٍ قَبْلَ
يَاءِ النَّسْبِ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّسْبِ وَمَعَهُ شَيْءٌ آخَرَ ؛ هُوَ زِيَادَةُ
مَعْنَى الْكَلِمَةِ قُوَّةً ، وَالْمُبَالَغَةَ فِيهِ ؛ وَمِنْ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ لِحَيَّانِيٌّ - لَطْوِيلُ اللَّحِيَّةِ ،
وَجَمَّانِيٌّ لَطْوِيلُ الْجُمَّةِ ، وَرَقَبَانِيٌّ لَطْوِيلُ الرَّقَبَةِ . وَشَعْرَانِيٌّ لَطْوِيلُ الشَّعْرِ (٣) ...

(١) وَفِي اسْتِخْدَامِ الصَّيْغِ الثَّلَاثِ فِي النَّسْبِ بَدَلًا مِنْ يَاءِ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ :

وَمَعَ «فَاعِلٍ» ، «وَفَعَّالٍ» ، «فَعِيلٍ» فِي نَسْبِ أَغْنَى عَنِ «أَلْيَا» ؛ فُقْبِيلٌ - ٢٥
وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ : «وَفَعَّالٍ» أَغْنَى عَنِ الْيَاءِ فِي نَسْبِ ، قُبَيْلٌ مِنْ فَمَاعِيلٍ ، وَفَمَاعَالٍ ... فَكَلِمَةُ «فَعِيلٍ» مَبْتَدَأٌ ، خَبْرُهُ
الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ الْمَكُونَةُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي : «أَغْنَى» وَمِنْ فَاعِلِهِ . وَكَلِمَةُ : «مَعَ» حَالٌ مِنْ هَذَا الْفَاعِلِ .
وَالْمُرَادُ مِنْ أَنَّهُ أَغْنَى مَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ أَنْ هَاتَيْنِ الصَّيغَتَيْنِ مَعَهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ ، أَيْ : يَشْتَرِكَانِ مَعَهُ فِيهِ ،
وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ تَجْتَمِعُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَجُمْلَةً وَاحِدَةً لِتُدَلَّ عَلَى النَّسْبِ مَجْتَمِعَةً .

وَيَفْهَمُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ النَّاطِقَ يَقْبَلُ قِيَاسِيَةَ الثَّلَاثَةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النَّسْبِ ، وَلَكِنْ رَأْيُهُ لَيْسَ بِالْأَرْجَحِ .

(٢) إِحْدَى الْبِلَادِ الْفَارْسِيَّةِ قَدِيمًا ، فِي الْقِسْمِ الْمَسْمُوعِ : بِالْعِرَاقِ الْعَجْمِيِّ .

(٣) جَاءَ فِي الْمَقْتَضَبِ - ص ٣ - ١٤٤ فِي الْهَامِشِ مَا نَصَّهُ : « (فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٨٩

» بَابٍ : مَا يَصِيرُ إِذَا كَانَ عَامَاً فِي الْإِضَافَةِ (أَيْ : فِي النَّسْبِ) عَلَى غَيْرِ طَرِيقَتِهِ . . . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْطُمٌ فِي
الطَّوِيلِ الْجُمَّةِ : جُمَّانِيٌّ ، وَفِي الطَّوِيلِ اللَّحِيَّةِ : اللَّحْيَانِيٌّ ، وَفِي الْغَلِيظِ الرَّقَبَةِ : رَقَبَانِيٌّ . فَإِنْ سَمِيتَ بِرَقَبَةٍ =

ومن النسب المسموع^(١) الخاضع للحكم السالف نوع آخر : يتميز بأن خففوا فيه ياء النسب المشددة : فحذفوا إحدى الياءين المدغمتين : وأتوا بدلتها بألف لتعويض عنها قبل لام الكلمة : فقالوا في معنى : يمانى^(٢) . وفي شامى : شامى : بياء واحدة فيهما ساكنة . وبصير الاسم بهذا منقوصاً : تقول قام اليماني ، ورأيت اليماني ، ومررت باليماني . وتحذف الياء عند تنوينه^(٣) . . . وهكذا . ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذاً في ضرورة الشعر^(٤) .

ثانيهما : إذا سُمِّيَ باسم شذت العرب في النسب إليه — كبعض أمثلة الأمر الأول — ، فخرج باستعماله عن نطاق الضوابط العامة التي تراعى في النسب القياسي — وجب إخضاعه لهذه الضوابط القياسية وحدها متى صار علماً يرد النسب إليه : ولا اعتبار للنسب المسموع فيه قبل العلمية . . .^(٥)

(هـ) إن كان المنسوب مؤنثاً وجب الإتيان بياء التأنيث بعد ياء النسب ، للدلالة على تأنيثه — إن لم يوجد مانع آخر — ؛ فيقال : قرأت بحثاً علمية وأدبية عميقة لفتيات عربيات ، فيهن العراقية ، والمصرية ، والألبانية . والسورية . . .^(٦)

= أو جُسمَة أو لحية ، قلت : رقبتي ، وجسمي ، ولحيتي . وذلك أن المعنى قد تحول . إنما أردت حيث قلت : « جسماني : الطويل الجسمة ، وحيث قلت : « اللحياني » : الطويل اللحية . فلما لم تكن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى ؛ وقال في ص ٧٠ : « فهذا كبحراني وشبهه » . هـ .

ثم جاء بعد ذلك مباشرة قول المحقق الذي أشرف على إخراج « المتنضب » ما نصه :

(وفي « المخصص » أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب) ثم ذكر بعضاً منها ودل على مواضعها والمخصص . والمفهوم من كل ما سبق أن تلك الزيادة لتحقيق الغرض المقصود منها كثيرة كثيرة قد تبيح القياس عليها . ولهذا أثر عدم الالتجاء إليها إلا حيث تشتد الحاجة للأخذ بها لتحقيق الغرض من الزيادة .

(١) وفي النسب الشاذ وجوب الاقتصار على الوارد منه ، وعدم القياس عليه بقول الناظم في

ختام الباب :

وغيرُ ما أمدتُهُ مُقررًا على الذي يُنقلُ منه اقتصرًا

التقدير : غير ما أسلفته اقتصر على الذي ينقل منه . أى : على الذي ورد منقولاً عن العرب ، سموغاً عنهم ، ولا يزداد عايه بالحاكاة أو القياس .

(٢) الأحسن الاقتصار فيما يأتي على المسموع فقط .

(٣) لهذه الكلمة بيان مفيد رقم ٣ من هامش ص ٧١٦ .

(٤) راجع المصحح ص ٢ ص ١٩٨ . (٥) راجع الأشرفي .

(٦) سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش ص ٧١٨ لمناسبة هناك .

التصريف

تعريفه :

يراد به هنا : (التغيير الذى يتناول صيغة الكلمة وينسبها ؛ لإظهارها فى حروفها من أصالة ، أو زيادة ، أو حذف ، أو صحة ، أو إعلال ، أو إبدال^(١) ، أو غير ذلك من التغيير الذى لا يتصل باختلاف المعانى .)

فليس من التصريف ، عند جمهرة النحاة ، تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة ؛ لتؤدى معانى مختلفة ، (كالتصغير ، والتكسير ، والتثنية ، والجمع ، والاشتقاق ...) ولا تغيير أواخرها لأغراض إعرابية ، فإن هذا التغيير وذلك التحويل يدخلان فى اختصاص « النحو » ، وبحوثه عند تلك الجمهرة .

موضوعه :

يختص التصريف بالأسماء العربية المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ؛ فلا شأن له بالأسماء الأعجمية ، ولا بالأسماء العربية المبنية ؛ كالضمائر ، ولا بالأفعال الجاملة ، كعسى وليس . ولا بالحروف بأنواعها المختلفة .

وليس بين الأسماء المتمكنة ولا الأفعال المتصرفة ما يتركب من أقل من ثلاثة أحرف ، إلا إن كان بعض أحرفه قد حذف . مثل : يد ، وقيل ، ومُ اللهُ^(٢) ... والأصل : يدى ، وقول . وأيمنُ اللهُ ... وهذا هو المراد من قوفهم : لا يوجد التصريف فى كلمة تقل أحرفها عن ثلاثة فى أصلها ، قبل حذف شىء منها^(٣) ...

* * *

(١) للإعلال والإبدال باب خاص - فى ص ٧٥٦ - .

(٢) يذكر هذا فى القاسم . وأصله : أيمن الله ؛ جمع : يمين .

(٣) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التصريف » :

حرفٌ وشبههُ من الصَّرفِ بَرى وما سواهما بتصريفِ حَرى - ١

المراد : شبه الحرف : الأسماء المبنية ، والأفعال الجاملة ؛ لأن هذين النوعين يشبهان الحرف فى الجود والبناء . وكلمة : «برى» أصلها : برى ؛ بمعنى : خلا وابتعد . وحرى ، أصلها : حرى - أو حرى ، بمعنى : جدير ومستحق . ثم قال :

وليس أدنى من ثلاثى برى قابل تصريف سوى ما غيراً - ٢

المجرد والمزید من الأسماء والأفعال :

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزید ؛ فالمجرد : (ما كانت أحرفه أصلية . ليس فيها شيء من أحرف الزيادة التي يجمعها قولك : « سألتمونيها ») ولكل منها علامة يعرف بها ، - وستجىء -

والمزید : (ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة .) ويعرف الحرف الزائد ، بالاستغناء عنه ، في بعض التصريفات ، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيداً . أما الأصلي فلا يمكن الاستغناء عنه ؛ إذ لا تؤدي الكلمة معنى مقصوداً بعده - في الأغلب ^(١) والاسم المجرد قد يكون ثلاثياً ، نحو : حَجَّجَر ، وقد يكون رباعياً ؛ نحو : جَعْفَر ، أو خماسياً ؛ نحو : سَفَرَجَل . ولا يزيد الاسم المجرد على خمسة أحرف . والاسم المَزِيد ^(٢) قد تكون زيادته حرفاً واحداً أعلى أصوله الثلاثة ؛ كالألف في : كتاب ، وقد تكون حرفين ؛ كالألف والميم في : مكاتب . وقد تكون ثلاثة ؛ كالميم والسين والتاء في : مستكتب ، وقد تكون أربعة ؛ كالمهزلة ، والسين ، والتاء والألف . في : استكتاب . ولا يتجاوز الاسم المزید سبعة أحرف ^(٣) . . .

والزيادة التي تدخل الأسماء الجامدة مقصورة - في الغالب - على السماع الوارد عن العرب .

أما الفعل فمجرده إما ثلاثي ؛ نحو : خرج ، وإما رباعي ، نحو : دحرج وليس للرباعي وزن آخر ، ولا يتجاوز المجرد هذا .

ومزید الفعل ^(٢) قد تكون زيادته حرفاً أعلى ثلاثي الأصول ؛ نحو : خارَج ، أو حرفين نحو : تسَخَرَج ، أو ثلاثة ؛ نحو : يتخارَج . وقد تكون زيادته حرفاً أعلى رباعي الأصول ؛ نحو : يدحرج ، أو حرفين ، نحو : يتدحرج ، ولا يتجاوز

(١) قد تؤدي أحياناً بعد الحذف معنى ، ولكنه معنى يخالف ما كانت تؤديه قبل الحذف ، كحذف

الجم ، أو الفاء من : جعفر . . .

(٢ ، ٢) ملاحظة : تجيء حروف الزيادة في الأسماء والأفعال لتجلب معها بعض المعاني الجديدة

التي لم تكن قبل مجيئها . وقد شرحنا هذا تفصيلاً ، وسردنا تلك المعاني في الجزء الثاني - باب : تعدى

الفعل ولزومه م ٧١ ص ١٥٢ - و ١٥٧ وما بعدهما . (٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهَى أَسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يَزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا - ٣

(أى : فما جاوز سبعا) .

الفعل بالزيادة ستة^(١) أحرف .

وأمر بادة التي تدخل الأفعال المختلفة ، وأنواع المشتقات لأداء معنى معين ،
فيناسب بالطريقة التي تشير اللغة بها .

* * *

أبنية الاسم الثلاثي المجرد (أى : صِيغُهُ) ، والفعل الثلاثي المجرد .

(١) الاسم الثلاثي المجرد يكون مفتوح الأول ، أو : مضمومه ، أو مكسوره ،
ولا يكون ساكنًا ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحًا ، أو مضمومًا ، أو مكسورًا ، أو
ساكنًا . فالصور العقلية التي تحدث من هذا : اثنتا عشرة صورة ، لأن فتح
الأول قد يكون مع فتح الثاني أو ضمه ، أو كسره ، أو سكونه ، فهذه
صور أربع ، وضم الأول يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتنشأ صور
أربع أخرى . وكسر الأول قد يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتنشأ صور
أربع أيضًا ، فجموع هذه الصور اثنا عشر ، كما قلنا : أما آخر الثلاثي فلا صلة
له بما قبله ، لأنه متصل بالإعراب وعلاماته .

وجميع هذه الصور العقلية واقعية ؛ أى : لها ألفاظ عربية كثيرة تؤيدها ، إلا
صورتان . إحداهما ممنوعة في الرأي الأرجح - وهى الصورة التي يكون فيها أول
الاسم مكسورًا وثانيه مضمومًا . والأخرى قليلة ، وهى عكس السألقة (أى : يكون
الاسم فيها مضموم الأول مكسور الثاني ، مثل : دُئِلَ ؛ اسم قبيلة) وما عدا هاتين
صحيح فصيح . نحو : (فَرَسٌ - عَضُدٌ - كَيْبِدٌ - صَخْرٌ) . ونحو : (صَرَدٌ -
عَسَقٌ - دُئِلٌ - قُفْلٌ) - ونحو (عَيْبٌ - حَيْبٌ^(٢) - إِبِلٌ - عِلِمٌ ...)^(٣)

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدًا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا - ٧

- وسيعاد البيت في ص ٧٥٠ ، لمناسبة هناك .

(٢) هذه هى الصيغة المرجح أنها الممنوعة أو المهملة . وقيل منها : الحَيْبُكُ - بكسر فضم -

جمع : حَيْبَاكُ ، لنوع من الحبال القوية . ودروع الحديد ، وطرق النجوم .

(٣) يقول ابن مالك :

وغيرُ آخرِ الثَلَاثِيَّ افْتَحْ ، وضمُّ واكسِرْ ، وزدْ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعْمٌ - ٤

(ب) أما الفعل الماضي الثلاثي المجرد فأبنيته أربعة ، لأن أوله مفتوح دائماً إلا حين بنائه للمجهول ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً ، أو مكسوراً ، أو مضموماً
فالثلاثة المبنية للفاعل هي : (فَعْلَلْ كَسَطَطَرَ) ، (وَفَعِلْ كَعَلِمَ) (وَوَعَلْ كَحَسَّنَ وَشَرَّفَ . وأما الصيغة التي يبنى فيها للمجهول فهي : فَعِلَّ ، كَعِرَّفَ (٢)

* * *

أوزان الاسم الرباعي المجرد (ولا بد أن يكون ثانيه ساكناً) .
له ستة أوزان :

- (أ) فَعْلَلَلْ - بفتح ، فسكون ، ففتح - ؛ نحو : جعفر .
(ب) فَعْلَلِلْ - بكسر ، فسكون ، فكسر - ؛ نحو قِرْمِيز .
(ح) فَعْلَلُلْ - بضم ، فسكون ، فضم - ؛ نحو : بُرْثُن .
(د) فَعْلَلَلْ - بكسر ، فسكون ، ففتح - ؛ نحو : دِرْهَم .
(هـ) فَعِلَّ - بكسر ، ففتح ، فتشديد اللام - ؛ نحو : هِزْبِر .
(و) فَعْلَلَلْ - بضم ، فسكون ، ففتح اللام الأولى ؛ نحو : جُنْدَاب (٢) .

* * *

= غير آخر الثلاثي ، هو : أوله وثانيه ؛ فيجوز في كل منهما الفتح ، والضم ، والكسر ، ويزيد الثاني بجواز تسكينه . ثم قال :

وَفُعِلُّ أَهْمِلُ ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلِ بِفُعِلِّ - هـ
أى : أن العكس قليل ؛ لأن العرب أرادت أن تخصص صيغة فعلية بفُعِلِّ ؛ أى : بالفعل الماضي ،
الثلاثي ، المبني للمجهول .

(١) يقول ابن مالك :

وَأَفْتَحُ ، وَضُمُّ وَكُسْرُ الثَّانِي مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ ، وَزِدْ نَحْوُ : ضِمْنُ - ٦
ثم ساق بعد هذا بيتاً سبق شرحه - في ص ٧٤٩ - وهو :

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ٧

أما الفعل الرباعي المجرد فليس له إلا وزن واحد - كما سبق - هو فَعْلَلَلْ ؛ مثل : دَحْرَجُ ،

وَدَرْجُ ، بمعنى : ذل

(٢) للطويل الرجلين ، واسم حشرة .

أوزان الاسم الخماسي المجرد أربعة :

(أ) فَعَلَّلَ - بفتح ، ففتح ، فلام مشددة ، فأخرى غير مشددة ، -

نحو : سَفَرَجَل .

(ب) فَعَلَّلِيل - بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه . وكسر رابعه

ثم لام بعده ، نحو : جَحْمَرِش^(١) .

(ج) فُعَلَّل - بضم أوله ، وفتح ثانيه ، فلام ساكنة مدغمه في نظيرتها

المكسورة ، فأخرى بعد المدغمتين ، نحو : قُدَاعِمِل^(٢) .

(د) فَعَلَّلَل - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح اللام الأولى ، فتشديد

الآخيرة - نحو : قِرْطَعَب^(٣) .

هذا والحرف الأصلي هو الذي يلزم في جميع تصريفات الكلمة ، ولا تؤدي

المعنى المقصود بدونها ، والزائد هو الذي يمكن الاستغناء عنه - كما سبق^(٤) .

* * *

كيفية الوزن :

لا تَقِيلُ أصول الاسم الخالي من الحذف عن ثلاثة أحرف ، نحو : قَمَمَر ،

يرمز لكل منها برمز يسمى به . فيسمى الأول منها : « فاء الكلمة » ، والثاني :

« عين الكلمة » ، والثالث : « لام الكلمة » ؛ فيقال في قَمَمَر : إنها على وزن :

(١) العجوز ، والأفمى الضخنة . . .

(٢) الضخم من الإبل .

(٣) للشئ الحقير .

(٤) في ص ٧٤٨ . وفي أوزان الرباعي والخماسي المجردين يقول ابن مالك :

لاسمٍ مجردٍ رباعيٍّ فَعَلَّلُ وفعَلَّلُ وفعَلَّلُ وفعَلَّلُ - ٨

ومعٍ فعَلُّ فعَلُّ ، وإنَّ عَلا فمعُ فعَلَّلِ حَوَى فعَلَّلَلا - ٩

كَذَا فعَلُّ وفعَلَّلُ وَمَا غايرَ ، لِلزَيْدِ أو النقصِ انتمَى - ١٠

والحرفُ إنَّ يلزمُ فاصِّلٌ . والذي لايلزمُ الزائدُ ؛ مثلُ : «تا» احتذَى - ١١

فَعَمَلٌ ؛ فإن بقي بعد هذه الثلاثة حرف أصليّ عبّر عنه رمزاً باللام أيضاً ، وتكرّر اللام على حسب الأصول التي بعد الثلاثة الأولى . وإن كان في الكلمة حرف زائد عبّر عنه بنصه ولفظه ، مع مراعاة ترتيبه . وبناء على هذا يكون وزن : قُنْفُل ، هو : فَعْمَلٌ . ووزن جعفر ، هو : فَعْمَلٌ ، ووزن فُسْتَقِي (١) ، هو : فَعْمَلٌ . أما وزن جوهر ، فهو : فَعْمَلٌ . ووزن خارج ، هو : فاعِلٌ ، ووزن مستخرج ، هو : مستفعلٌ .

وإن كان الحرف الزائد على أصول الكلمة حرفاً مكرراً لحرف أصليّ وجب النطق بالحرف الأصلي المكرر دون النطق بالحرف الزائد نفسه . فتقول في وزن كرم : فعَمَلٌ . وفي وزن اغند ودن : افْعَوَعَمَلٌ ، بالتعبير الرمزيّ عن الحرف المكرر بمثل التعبير عن الأول ، ولا يصح أن يقال فيهما : فَعْمَلٌ ، ولا افْعَوَدَل (٢)

وإذا كان المكرر في رباعيّ فائوه ولامه الأبي معاً من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية معاً من جنس آخر ، ولم يكن أحد الأحرف المكررة صالحاً للسقوط — فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصالة ، وليس فيها زائد . ومن الأمثلة له : سَمْسَمٌ ، وضمَمْتَمٌ (٣) فإن صلح أحد الحروف المكررة للسقوط (نحو : لَمَلَمٌ ، وكَفَكَفٌ ؛ أمران ماضيهما : لَمَلَمْتَمٌ وكَفَكَفْتَمٌ ، حيث يصح أن يقال : لَمَمٌ ، وكَفٌ . . . بإسقاط اللام الثانية والكاف الثانية) ، ففي الحكم عليه خلاف لا يعيننا (٤)

* * *

(١) على اعتبار حروفه كلها أصلية .

(٢) وهذا هو المراد من قول ابن مالك :

بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزَيْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى - ١٢

وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كراء : «جَعْفَرٍ» ، وَقَافِ «فُسْتَقِي» - ١٣

وقوله :

وإن يكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِي فاجعل له في الوزن ما للأصل - ١٤

(٣) (٤) يقول ابن مالك :

وَاحْكُمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسِمٍ وَنَحْوِهِ وَالْخَلْفُ فِي : «كَلَمَلَم» - ١٥

أحرف الزيادة ، وعلامة الحرف الزائد ، وبيان المعنى الذى يؤديه :

(١) أحرف الزيادة عشرة يجمعها لفظ : «سألتمونيها» - كما عرفنا - ولكل منها علامة تساعد على معرفة أنه زائد .

فالألف إذا صاحبت ثلاثة أحرف أصلية وجب الحكم بزيادتها ؛ نحو : ظافر - راغب . فإن صاحبت أصليين فليست زائدة^(١) . . .

ويُحْكَمُ بزيادة الياء والواو إذا صاحبت بكل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، نحو : صَيَّرَفَ ، وَجَوَّهَرَ ، وَيَسَعَّمَلُ^(٢) ، وَعَجَّوزَ . ويستثنى من هذا : الثنائى المكرر ؛ مثل : يُؤَيُّوُ^(٣) ، وَوَعَوَعَةُ^(٤) فإنهما فيه أصليتان^(٥) . . .

ويحكم بزيادة الهمزة والميم إن تصدَّرتا ، وبعد كل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، مثل : أَبْرَعَ ، وَمَسَعَدَنَ . فإن جاء بعدهما أقل من الثلاثة أو أكثر فالهمزة والميم أصليتان ؛ نحو إِبْرِيلَ ، وَإِصْطَبِيلَ^(٦) .

ويُحْكَمُ على الهمزة - أيضاً - بالزيادة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقه بثلاثة أصول ، أو أكثر . . . نحو : حمراء - خضراء - عاشوراء . فإن تقدم على الألف حرف أصلى أو حرفان فالهمزة ليست زائدة^(٧) ؛ نحو : ماء - هواء . . .

وتكون النون زائدة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقه بثلاثة أصول أو

(١) يقول ابن مالك :

فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلِيَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ ، بغير مَيِّنٍ - ١٦
(المين = الكذب) .

(٢) الجمل القوى على العمل . (٣) اسم طائر . (٤) مصدر : وَعَوَعَعَ .

(٥) ويقول ابن مالك :

وَالْيَاءُ كَذَا ، وَالْوَاوُ ، إِنْ لَمْ يَقَعَا ، كَمَا فِي : يُؤَيُّوُ ، وَوَعَوَعَا - ١٧
(٦) وهذا معنى قول ابن مالك :

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا - ١٨
(٧) يقول ابن مالك :

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ - ١٩

أكثر ؛ فحكما في هذا حكم الهمزة ، نحو : عمان ، زعفران - طيلسان . إلا إذا كان قبل الألف حرف مشدد أو حرف لين ، كحسّان وعقيان ، فالنون فيهما تحتمل الأصالة والزيادة .

ويحكم على النون - أيضاً - بالزيادة إذا توسطت أربعة أحرف ، قبلها اثنان وبعدها اثنان ؛ نحو عَضَنْفَر ، وَعَقَنْفَل (١)

ويحكم بزيادة التاء إذا كانت للتأنيث ، أو للمضارعة ، أو للاستفعال وفروعه ، أو للمطاوعة ، نحو : فاضلة ، تقوم - تستغفر . . . - ونحو : علّمته فتعلم ، ودحرجته فتدحرج . . (٢) .

وتزاد « السين » باطراد مع التاء في صيغة « الاستفعال » وفروعه . أما في غيره فسماعية (٣) .

وتكون الهاء زائدة في الوقف في حالات ؛ منها : الوقف على « ما » الاستفهامية المحرورة ؛ نحو : لِمَهِ ؟ والوقف على فعل الأمر المحذوف الآخر ، في نحو : رَهْ ؛ بمعنى انظر (وماضيه هو : رأى) ، والوقف على المضارع المحذوف الآخر للجزم ؛ في نحو : لم ترَهْ . وعلى كل مبنى على حركة لازمة ليست طارئة ؛ فاللازمة نحو : كيفه ، وهُوَهْ . والطارئة كالتى فى المبنى الذى يضاف وقد انقطع عن الإضافة ؛ مثل : قبلُ ، وبعْدُ ، وكالتى فى اسم « لا » ، والمنادى المبنى ، لأن حركة البناء فى هذه الأشياء عارضة . لسبب قديزول . ويحكم بزيادة اللام فى أسماء الإشارة ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، وهنالك . . . (٤)

(١) من معانيه : الوادى الكبير المتسع ، والرمل المتراكم . يقول ابن مالك :

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالهَمْزِ ، وَفِي نَحْوِ : غَضَنْفِرٍ أَصَالَةٌ كُفْيِ - ٢٠

التقدير : كفى النون أصالة بمعنى : استكنى وامتأ .

(٢) يقول الناظم :

وَالتَّاءُ فِي التَّانِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ : الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ - ٢١

(٣) ومن المسوع زيادتها فى « قُدُّبُوس » ، بمعنى عظيم . وفى أسطاع يَسْطِيعُ - بهزنة القطع -

بمعنى : أطاع يطيع .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَالهَاءُ وَقْفًا ؛ كَلِمَةٍ ؟ وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ - ٢٢

هذا ، ويقول النحاة : إذا خلا حرف من أحرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته ، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة ؛ ومن ذلك سقوط همزة : « شمأل » في بعض الأساليب الصحيحة التي منها : شمألت الريح شموّلا ؛ بمعنى : هبّت شمألا ، ومن ذلك سقوط نون « حنظَل » في قولهم : حظلت الإبل إذا أضرّها أكل الحنظَل ، ومنها ، سقوط تاء المملوكوت^(١) في كلمة : المملُك . . . (٢)

(ب) لكل حرف من حروف الزيادة معنى يؤديه ، وفائدة يجلبها معه (٣) ؛ فزيادة الهمزة في أول الفعل الثلاثي قد تفيد نقل معنى الفعل إلى مفعوله ، ويصير بها الفاعل مفعولا ؛ مثل ختقى القمر ، وأخفى السحاب القمر . وتضعيف عين الفعل الثلاثي - غير الهمزة - قد تفيد التكرار والتمهل ، نحو : علّمت الراغب ، وبصرته بالحقائق . وتحويل الفعل إلى صيغة : « فاعل » قد تفيد الدلالة على المشاركة . وزيادة السين والتاء على الفعل الثلاثي قد تفيد الطلب ، أو الصيرورة ، أو النسبة إلى شيء آخر . . . إلى غير هذا مما سبق بيانه الهامّ مفصلا في موضعه المناسب . . . (٣)

= وتقدير الشطر الثاني : واللام المشهورة في الإشارة ، أى : زيادتها مشهورة في الإشارة . فاللام مبتدأ . (المشهورة مبتدأ ثان ، خبره الحار والمجرور ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول ، أى : واللام زيادتها المشهورة كائنة في الإشارة) .

(١) العزّ والمملكة . (٢) وفي هذا يقول الناظم خاتماً باب : التصريف :

وامنعّ زيادة بلا قيدٍ ثبتتْ إن لم تبين حجةً ؛ كحظلت - ٢٣
تبين - أى : تبين .

(٣١٣) أشرنا إلى هذا في رقم ٢ من هامش ص ٧٤٨ بعنوان : « ملاحظة » حيث قلنا هناك ما نصه (تجى حروف الزيادة في الأسماء والأفعال لتجلب معها بعض المعاني الجديدة التي لم تكن قبل مجيئها . وقد شرحنها هذا تفصيلا ، وسردنا تلك المعاني في باب : « تعدى الفعل وزومه » ، ج ٢ م ٧١ ص ١٥٢ و١٥٧ وما بعدهما -

المسألة ١٨١ :

الإعلال والإبدال^(١)

من المصطلحات اللغوية الشائعة أربعة ألفاظ ؛ لكل منها مدلوله الخاص ، وضوابطه وأحكامه . وهذه الأربعة هي : الإعلال - القلب - الإبدال - العيوض .
وفيما يلي البيان :

١ - الإعلال ، والمراد به : تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و-ا-ي)

(١) ملاحظة هامة : أحكام هذا الباب وضوابطه كثيرة . والإمام بها عظيم النفع ، جليل الفائدة ؛ شأن نظائرها من القوانين العامة المطردة . غير أن الضوابط والأحكام هنا لا تنطبق على لغات ولهجات عربية قديمة متعددة ، حمل السماع الصحيح إلينا كثيراً من ألفاظها الخارجة على تلك القوانين ، وليس هذا بعجيب في لغة كلتينا كانت أداة تفاهم بين قبائل متباعدة ، وجماعات متباينة في كثير من الشئون التي تؤدي إلى اختلاف في اللهجات محتوم . وليس هذا الاختلاف مقصوراً على مسائل الإعلال والإبدال ، ولكنه أظهر وأوضح فيها ، وفي بعض مسائل أخرى عرضنا لها في أبوابها الخاصة ؛ كالتكسير ، وأبنية المصادر ، والصفات المشبهة . . . وواجب الحرص على لغتنا ، والعمل على أن تكون أداة قوية ناهضة بمهمتها في البيان الجلي ، والتوحيد اللغوي الهام -- يقتضيها أن نأخذ بالمطرد ، ونقيس عليه وحده ، من غير توقف ولا تردد ، ومن غير سعي - في المراجع والمطولات - وراء المسموع لنتزعه من مخابته ، ونستعمله على الوجه الوارد به ، دون الانتفاع بالمطرد ، وبالقياس عليه ، فإن السعي وراء المسموع للاعتداع عليه وحده في الاستعمال ، دون أخذ ما يقتضيه القياس المطرد - عبث وخطة عرجاء ، بل فاسدة ؛ يقصرُ الجهد والوقت دون العمل بها . ويتعذر اليوم تطبيقها ، والنجاح فيها . فليس من الخير الانصياع لها . إنما الخير كله في الأخذ بالرأى الحكيم النافع الذي ينادى باستخدام القاعدة ، ما دامت قاعدة ، وبتعميمها ، سواء أعرف المتكلم الحكيم السامع المخالف لها أم لم يعرفه - وما أكثر الذين لا يعرفون - وتكليفهم معرفته دائماً تكليف بما لا يستطاع . لكن إذا عرف المتكلم الأمر السامع المخالف للقاعدة المطردة جاز أن يكتبني به ، ويقتصر عليه مع تركه القاعدة ، وجاز أن يستخدم القاعدة إن شاء ، ولكن ليس له أن يتوسع في المسموع المخالف للقاعدة فيطبقه في ألفاظ أخرى غير التي ورد السماع بها ، بل يجب أن يقف عند ما ورد السماع به ، دون أن يزيد عليه ، ما دامت القاعدة المطردة موجودة ، والحكم العام قائماً . وبغير هذا نسي إلى لغتنا ، ونحمل الراغبين فيها على النفور منها ، وننسى أو نجهل الأساس الذي قام عليه الإطراد والقياس ، ونقضي على الحكمة . وقد كررنا هذا في أجزاء الكتاب المختلفة ، لمناسبات تدعو إلى التكرار ؛ لأهمية الأمر ، وجلال شأنه ، وسردنا أدلة الأئمة المعارضين والموافقين ، وانبئينا في الترجيح إلى الرأى السالف المدون في مواطن مناسبة ، ولا سيما الجزء الثالث - باب أبنية المصادر - م ٩٨ - .

هذا وقد سبق هنا - في ص ٦٣٤ - بيان معنى المطرد ، والكثير والغالب . . . وما يصح من تلك الأشياء أن يقاس عليه ، وما لا يصح . . . وكذلك معنى القلة والكثرة ، وتحديداهما عددياً . . .

وما يلحق بها - وهو : الهمزة - بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف ، أو تسكينه ، أو قلبه حرفاً آخر من الأربعة ، مع جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة ، يجب مراعاتها . ومن الأمثلة : صوغ اسم المفعول من الفعل : « قال » وهو : « مَقُولٌ » . والأصل : مَقْوُولٌ (بضم الواو الأولى) . نقلت الضمة إلى الساكن قبلها . وهذا يسمى : « إعلالا بالنقل » وترتب عليه تسكين حرف العلة الأول . واجتماع حرفين ساكنين متواليين لا يصح اجتماعهما ؛ فحُذِفَ الأول منهما : وهذا يسمى : « إعلالا بالحذف » ؛ وصارت الكلمة إلى : مَقْوُولٌ ، بعد هذين النوعين من الإعلال ، وتحقق شروطهما .

وكالفعل : « قال » ، وأصله : « قَوَلٌ » بفتح الواو ، قلبت ألفماً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصار الفعل : قَالٌ ، وهذا : « إعلال بالقلب » .

وفيما يلي بيانه :

٢ - القلب ومعناه : تحويل أحد الحروف الأربعة السالفة إلى آخر منها ؛ بحيث يختفى أحدها ليحل محله غيره من بينها ؛ طبقاً لضوابط محددة يجب الخضوع لها ، كقلب الواو ألفاً في المثال السالف ، وقلب الواو المتوسطة ياء بعد كسرة في مثل : صِيَامٌ ، والأصل : صِوَامٌ . وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة . نحو : بِنَاءٌ ، والأصل : بِنَيَاءٌ

وهذا النوع من التحويل أو القلب شائع مطرد ؛ لأنه يخضع - في الأغلب - لقواعد عامة يجرى على مقتضاها ، فإذا عُدِرَت أمكن الوصول إلى قلب الحرف الذي تنطبق عليه ، وسهّل الاهتمام إلى أصله إن كان منقلباً عن غيره . وهذا الباب معقود لعرضها ، وبيان أحكام القلب الشائع المطرد ، أما غير المطرد فمقصود على السماع .

٣ - الإبدال . ومعناه : حذف حرف ، ووضع آخر في مكانه ، بحيث يختفى الأول ، ويحل في موضعه غيره ، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة - كالأمثلة السالفة - أم كانا صحيحين ، أم مختلفين . فهو أعم من «القلب» ؛ لأنه يشمل «القلب» وغيره ؛ ولهذا يستغنون بذكره عن القلب . ومن أمثلة الصحيحين قول

بعض العرب في : (وَكُنْتَهُ ^(١) ، وَرَبِعٌ ، وَتَلَعْتُمْ) ... وَكُنْتَهُ ، وَرَبِحٌ ، وَتَلَعْتُمْ .
 بقلب الكاف قافاً ، والعين حاء ؛ والثاء ذالا . وأغلب هذا النوع من إبدال
 الحروف الصحيحة بمقصور على السماع ؛ لقلته . والأمر في معرفته موكول إلى
 المراجع اللغوية وحدها ؛ إذ ليس له ضابط عام ؛ ولا قاعدة مطردة . وقليل منه
 قياسيٌ ؛ كما إبدال الدال والطاء من تاء الافتعال ؛ وسيجيء ^(٢)

ومثال المختلفين قولهم : كِسَاءٌ ، وَخَطَايَا ^(٣) . والأصل : كِسَاوُ ، وَخَطَاآءٌ . فلبت
 الواو همزة في المثال الأول ، وقلبت الهمزة ياء في المثال الثاني ؛ طبقاً لقواعد
 عامة مضبوطة - في الأغلب - تختص بهذا النوع . ومن الممكن أن يعتمد عليها
 من يريد إجراءه ، وكذلك من يريد الاهتداء إلى نوع الحرف الذي اختفى ، وحلَّ
 غيره محله ، وهذا النوع من الإبدال قياسيٌ مطرد ، وموضع ضوابطه وقواعده هذا
 الباب أيضاً .

وهناك أنواع أخرى من الإبدال توصف بأنها نادرة ، أو لهجات قليلة لبعض
 العرب ، أو مهجورة ... أو غير هذا مما لا يعنيناهنا . فالذي يعنيناهو : « الإبدال الشائع » ،
 أي : المطرد ، الواجب إجراؤه بين حروف معينة ، وهو القياسي الذي
 يخضع للضوابط والقواعد العامة ، ويسمونه اصطلاحاً : « الإبدال الصرفي الشائع » ،
 أو : « الإبدال الضروري ، أو : اللزوم » ؛ أي : الذي لا بد من إجرائه متى
 تحققت ضوابطه وشروطه . ويكتفون بتسميته : « الإبدال » ؛ لأنه ؛ المقصود وحده
 عند الإطلاق ؛ بسبب قياسيته ، واطراده ؛ ووجوب إجرائه . فمتى ذكر اسمه من
 غير تقييد كان هو المراد ، وكان في ذكره غنى عن ذكر : « القلب » .

٤ - العَوَضُ ، أو : التعويض ، ومعناه : حذف حرف ، والاستغناء عنه
 بحرف آخر من غير تقييد في أحادي الحروف ، وبين ، ولا اشتراط أن يحل العوض
 في المكان الذي خلا بحذف الأصيل ؛ فقد يكون في موضعه ؛ كزيادة الياء قبل
 الآخر في تصغير : « فَرَرَزْدَقٌ » عوضاً عن الدال ، حيث يقال : فَرَرِيزِيقٌ
 - جوازاً - ومثل : « عِدَّةٌ » ، وأصلها : وَعَدٌ ؛ حذف الواو من الأول وجاءت

(١) عش الطائر . (٢) في ص ٧٩٢ و ٧٩٣ .

(٣) يجرى على هذه الكلمة ونظائرها عدة تغيرات ستجيء في ص ٧٦٧ .

تاء التأنيث في آخر الكلمة؛ عوضاً عنها . ومثل : « اسم » ، وأصلها : سُمُو^(١) :
 حذفت الواو من آخر الكلمة ، وجاءت همزة الوصل عوضاً منها في أولها . . . وهكذا .
 والمعول عليه في معرفة العِوض والمعَوِّض عنه هو المراجع اللغوية المشتملة على
 الألفاظ التي وقع فيها التعويض السماعي الوارد عن العرب ؛ إذ ليس للتعويض
 قواعد مضبوطة تدلّ عليه .

لكن مما يكشف عن التعويض في حروف الكلمة ويرشد إليه ؛ الرجوع إلى جموع
 التكسير ، أو المصادر ، أو التصغير ، أو نحو هذا . . . مما يرد الأشياء إلى أصولها -
 وقد سبق النص على كل منها في بابها الخاص - كالاتداء إلى أن همزة : « ماء »
 منقلبة عن « الهاء » من الرجوع إلى جمع تكسيرها ؛ وهو : مياه ، وأمواة ؛ حيث
 ظهرت فيه « الهاء » فكان ظهورها دليلاً على أنها أصل للهمزة في : « ماء » . . . و
 وكثير من هذه الجموع والمصادر والمصغرات مرجعه كتب اللغة . ونصوص
 ألفاظها ؛ فن العسير الاسترشاد في أمر التعويض بغير النصوص اللغوية .

* * *

المخلص :

من كل ما سبق يتبين :

١ - أن العِوض ؛ لا يتقيد بحرف علة أو صحيح ، ولا يمكن معين من
 الكلمة . والإبدال القياسي يتقيد بموضع المحذوف ، والإعلال القياسي يتقيد بأحرف
 العلة . والقلب نوع من الإعلال .

٢ - وأن الإبدال الصرفي الشائع (أي : القياسي) والإعلال ضوابط وقواعد
 عامة ، يمكن - في الأغلب - الاعتماد عليها في إجرائهما إجراءً مطرداً واجبياً ،
 وفي معرفة نوع الحرف الذي تغير بسببهما . أما التعويض وبعض أنواع الإبدال
 غير الشائع (أي : غير القياسي) فالاعتماد في فهمهما مقصور على المراجع اللغوية ؛
 إذ ليس لهما ضوابط ولا قواعد عامة .

٣ - وأن المراد من لفظ الإبدال عند ذكره بغير تقييد هو ما يسمى : « الإبدال
 الصرفي الشائع ، أو الضروري ، أو اللازم . » وسيجيء بيانه .

* * *

زيادة وتفصيل :

١ - من المصلحات التي تتردد في هذا الباب وفي غيره - وهنا المكان الأنسب لإيضاحها والإحالة عليه : - (أحرف العِلَّة ، والمدّ ، واللين) - (المعتل والمُعَلّ) - (المعتل الجارى مجرى الصحيح) .

فأما أحرف العِلَّة فتلاثة ؛ هي : الألف ، والواو ، والياء . فإن سكن أحدها وقبله حركة تناسبه فهو حرف : (علة - ومدّ ، واين) نحو : قام ، يقوم ، أقيم . وإن سكن ولم يكن قبله حركة تناسبه فهو : - في المشهور - (حرف علة واين ؛) نحو : قَوْل - بَيِّنٌ ... وإن تحرك فهو حرف : (علة) فقط ؛ نحو : حور ، وهَيْسَف . والألف لا تكون إلا حرف عِلَّة ، ومدّ ، واين ، دائماً .

٢ - اللفظ المعتل عند النحاة : هو : الذي لامه^(١) حرف علة ، وأما عند الصرفيين فيغلب إطلاقه على ما فيه حرف علة أو أكثر بغير تقييد بالآخر أو غيره . أما المُعَلّ عند الصرفيين - فهو المشتمل على حرف علة بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغيير ؛ نحو : صام ، وهام ؛ فإن أصلهما ؛ صوم وهيسم ، ثم انقلبت الواو والياء ألفاً .

٣ - وأما المعتل الجارى مجرى الصحيح فهو ما آخره ياء أو واو متحركتان ، قبلهما ساكن ، سواء أكانتا مشددتين (نحو : مَرْمِيّ - كَرْمِيّ - مغزوّ - وَمَسْجُلُو...) أم مخففتين ؛ (نحو : ظَبْيِي - حَلْبُو...) فيدخل في المشدّد ما كان مخنوماً بياء مشددة الإدغام : نحو مَرْمِيّ ، أو للنسب ، نحو : عربّي ، أو لغيرهما نحو : كَرْمِيّ (اسم طائر) ...^(٢)

(١) حرفه الأخير .

(٢) سبقت الإشارة لأنواع السالفة وأحكامها (في هامش ص ٦٦١ و ٧٢٢) وفي مواضع متعددة

من أجزاء الكتاب ، (منها ج ١ ص ١٢١ م ١٥ ، ج ٢ ص ٨٦ م ٦٨ ...) .

أحرف الإبدال . وضوابطه

ينحصر «الإبدال» الصرفي «اللازم»^(١) في تسعة أحرف ؛ يُبَدَّلُ بعضها من بعض ؛ هي : (الهاء — الدال — الهمزة — التاء — الميم — الواو — الطاء — الياء — الألف) . وقد جمعها بعض النحاة في قوله : (هَدَّاتٌ مُوْطِيَا)^(٢) . ولكل حرف منها شروط لإبداله من نظيره الداخِل معه في هذه المجموعة . على التفصيل التالي :

إبدال الهاء :

تُبدَلُ الهاء من تاء التأنِيثِ المربوطة عند الوقف عليها ؛ كالتاء في قوله تعالى : (فقد جاءكم بينةٌ من ربكم وهدى ورحمةٌ) فيقال في حالة الوقف : بَيِّنَةٌ ، ورحمةٌ ، بالهاء بدلاً من التاء المربوطة .

* * *

إبدال الهمزة من الواو ، والياء ، والألف :

تُبدَلُ من الأُولَيَّيْنِ وجوباً في خمسة مواضع :

١ — وقوع أحدهما في آخر الكلمة وقبله ألف زائدة ؛ نحو : سماء ، ودعاء ، وبناء ، وظباء ، والأصل : سماو ، ودُعاو ، وبناي ، وظباي . . . (بدليل سموت — دعوت — بنيت — ظبى) . قلبت الواو والياء همزة لوقوعهما متطرفتين^(٣) بعد ألف زائدة .

ولا يُخرج الحرف من حكم التطرف أن يقع بعده في آخر اللفظ المذكور تاء عارضة لتنفيذ التأنِيثِ ، بشرط أن تكون غير ملازمة له^(٣) . فيقال في : بنأي وبنأية ،

(١) تعريفه وإيضاحه في ص ٧٥٧ .

(٢) معنى هدأت : تركت التحرك إلى السكون . ومعنى « موطيا » ، (وأصلها : موطناً ، وهي حال من التاء) . اسم فاعل من : أوطات الفراش ؛ جعلته ليناً سهلاً مهدأ . وإليها أشار الناظم في الشطر الأول من أول البيت في باب : الإعلال ، وسيجيء في ص ٧٦٥ .

(٣ و ٣) تطرفهما إما : « حقيق » ، ومعناه : وقوع كل منهما آخر الكلمة ، ليس بعده حرف =

بتشديد نونهما : بِنَاء ، وبنَاءة ؛ بالتشديد أيضا ، وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ، من غير اعتبار لهذه التاء الطارئة التي عرضت للتأنيث والتي يمكن الاستغناء عنها أحيانا كما في الحالة الخاصة بالذكر - بخلاف التاء الدالة على التأنيث مع ملازمتها الكلمة ، وعدم استغناء الكلمة عنها ، نحو : هداية ، رماية ، إداوة ، حلالة . فإن الحرفين (الياء والواو) في هذه الكلمات - وأشباهها - لا ينقلبان همزة ؛ إذ تاء التأنيث هنا ليست عارضة ، ولا مؤقتة ، وإنما هي حرف من أحرف الكلمة ، دخل في صياغتها وتكوينها من أول أمرها (ليس طارئا عليها بعد التركيب) ثم هو يلازمها في كل الحالات ؛ فبنيت الكلمة على مؤنث ولم تُبَسَّن على مذكراً^(١) . ويعتبر الحرفان في هذه الحالة غير متطرفين ؛ كشأنهما في مثل : « قاول وبابِع .. » حيث توسَّطتا فبقيا من غير قلب .

وكذلك لا يصح إبدالهما همزة إن لم يقعا بعد ألف ، نحو : غزو ، وظبي ، أو كانت الألف التي قبلهما أصلية ، نحو : واو ، وآي ، جمع آية^(٢) . . .

٢ - وقوع أحدهما عيناً لاسم فاعل ، وقد أعل^(٣) في عين فعله ، نحو صائم - هائم ، وفعلهما . صام وهام . وأصلهما : صوم ، وهيم ؛ فعين الفعل حرف علة (واو أو ياء) تحرك وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفاً - كما سيحییء - فاسم الفاعل هو : صاوم ، وهائم . ثم قلبت الواو والياء همزة .

فإن كانت العين غير معلة في الفعل لم يصح الإبدال ؛ نحو : عَمِين

= فيها . وإما « حَكْمِي » (أو : تَقْدِيرِي) ويراد به : وقوع كل من هذين الحرفين خاتمة كلمته أيضاً ، ولكن يليه فيها حرف عارض لغرض طارئ ؛ كالتاء التي تزداد بعد الآخر لإفادة التأنيث ، وكعلاوة التنثية ، أو غيرها مما يطرا بعد الآخر حيناً ويزول حيناً ، دون أن يلازم آخر الكلمة ملازمة دائمة في أحوالها المختلفة . وإنما سمي هذا النوع « حَكْمِيَا ، أو تقديرياً » لأن تاء التأنيث ونحوها في تقدير الانفصال ، وفي حكه .

(١) شرح « الصبان » المراد من هذا ؛ فقال المقصود : (أن الكلمة لم تُصَغَّ بغير تاء لمذكر من المعنى ؛ بأن لم تُصَغَّ لمذكر أصلاً ؛ كهداية ، أو صبغت له من معنى آخر ؛ كفيافة ؛ فإن السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن ، كما في القاهوس ، وهو غير معنى السقاية ، الذي هو محل السقي ..) « ١٥٠ هـ .

(٢) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك في الشطر الأول من بيته الثاني الآتي . في ص ٧٦٥ .

(٣) أي : أصابه الإعلال ، ويراد به هنا : قلب حرف العلة (و يلحق به : همزة كما سبق في

ص ٧٥٦) ، حرفاً آخر من نظائره التي للعلة أيضاً ، أو ، همزة بالشروط الخاصة بالقلب .

الرجل (١) فهو : عاين ، وعور (٢) فهو عاور (٣) . . .

٣ - وقوع أحدهما في جمع التكسير بعد ألف : « مَفَاعِيلِ » وما شابهه في عدد الحروف وحركاتها ؛ كفعائل وفواعل (٤) . . . بشرط أن يكون كل من الحرفين مدةً ثلاثة زائدة في مفردة - ومثلها الألف في هذا - ، نحو : عجائز ، وصحائف ، وقلائد . . . ومفردهما : عجوز ، وصحيفة ، وقلادة ، فلا إبدال في مثل : قَسَاوِر ومعايش ؛ لأنهما أصليتان في المفرد ، وهو : قَسُور (٥) ، ومعيشة (٦) . ومن الشاذ المسموع منائر ، ومصائب ؛ لأن مفردهما ؛ : منارة ومصيبة ، فالحرفان فيهما أصليان (٧) . .

٤ - وقوع أحدهما ثاني حرفي علة بينهما ألف : « مَفَاعِيلِ » أو مُشَابِهِهِ ، دون مفاعيل وما يشبهه - سواء أكان الحرفان ياعين ؛ نحو : نياثف ، جمع نَيْثَف (٨) أم ، كانا واوين ، نحو : أوائل : جمع أوّل ، أم كانا مختلفين ، نحو :

(١) اتسع سواد عينه واشتد .

(٢) صار أعور ؛ (لذهاب البصر من إحدى عينيه) .

(٣) وهذه الحالة هي التي أشار إليها الناظم في آخر بيته الثاني الآتي . في ص ٧٦٥ .

(٤) سبق بيان المراد من هذه المشابهة في ص ٦٦٤ و ٦٧١ .

(٥) القسور والقسورة : الأسد .

(٦) لأن فعلها : عاش . فوزن : « معايش » هو : « مَفَاعِلِ » ، ولا تنقلب الياء فيها هزة عند الجمهور ، لأن الياء أصلية ، وقيل إن الفعل هو : « مَحَشَ » ؛ فالميم أصلية ، والياء زائدة ، ووزن « معايش » هو : فعائل ؛ فتنقلب الياء الزائدة هزة ؛ وبهذا قرأ بمض القراء الآية الكريمة : (وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَمَآئِشَ) بالهزة . (راجع المصباح المنير - مادة عاش .)

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومؤتمره العام اتخذ قراراً آخر ، (بناء على مذكرة قدمتها إليه لجنة الأصول الجمعية) قصد به إلى التيسير ، مخالفاً رأي الجمهور . وقد صدر قراره في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لسنة ١٩٦٨ - ونص هذا القرار (كما جاء في الكتاب المجمع الصادر سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » ص ٢٢٦) وكما قدمته تلك اللجنة ، وتمت عليه الموافقة هو : (استعمال « مَفَاعِيلِ » بقلب الياء هزة ككنايد ومكائد . . - ترى اللجنة جواز إلحاق المد الأصلي في صيغة « مفاعل » بالمد الزائد في صيغة « فعائل » وعلى هذا يجوز في عين « مَفَاعِيلِ » قلبها هزة سواء أكان أصلها واوا أم ياء ؛ فيقال : مكنايد ومكائد ، ومفاور ومفاثر) . اه بالرغم من هذا القرار ، وما اعتمد عليه من أدلة في ص ٢٣٦ أرى الاقتصار على رأي الجمهور وحده .

(٧) وإلى هذه الحالة يسوق ابن مالك بيته الثالث . الآتي في ص ٧٦٥ .

(٨) وهو العدد الزائد على العقد إلى أول العقد الذي يليه . فعله الشائع : ناف يثيف . . .

سيائد ، جمع سيَّاد^(١) والأصل : نيايف ، وأوَّاول ، وسيَّآوِد . قُلِبَ حرف العلة المتأخر (وهو الواقع بعد الألف الزائدة) همزة كما سبق^(٢) . . . فلوتوسط بينهما أَلِف « مفاعيل » وما هو على هيئته لم ينقلب الثاني منهما همزة ؛ نحو : طواويس .
 ٥ - اجتماع واوين في أول الكلمة ، والثانية منهما إما متحركة ، وإما ساكنة ، أصيلة في الواوية^(٣) ؛ فتقلب الأولى منهما همزة . ويتحقق الاجتماع في صورتين :
 إحداهما : أن تكون الواو الثانية متحركة فيجب قلب الأولى همزة ، كما إذا أريد جمع : واثقة ، أو : واصلة ، أو : واقفة . . . جمع تكسير على صيغة .
 « فَوَاعِلِ » فيقال فيها ، وَوَاتِقٍ - وَوَأَصِلٍ - وَوَأَقِيفٍ ؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء ؛ ثم تنقلب الواو الأولى - وجوباً - همزة ؛ فيصير الجمع : أَوَاتِقٍ - أَوَأَصِلٍ - أَوَأَقِفٍ . . .

ثانيتها : في نحو : أُوَلِّىَ : - وهى مؤنث كلمة : أوَّل ، المقابل لكلمة : آخِر - وأصلها : وُؤَلِّىَ ، وبواوين ، السابقة منهما مضمومة ، تليها الساكنة الأصيلة في الواوية ، وقلبت الأولى همزة - وجوباً - فصارت : أوَّلِّىَ .

فلا يجب القلب بل يجوز في مثل : واسى - والى - وافتى . . . إذا بنيت هذه الأفعال للمجهول ؛ فيقال فيها : وُؤسَى - وُؤلِّىَ - وُؤفِّىَ ، لأن الواو الثانية ليست أصيلة ، إذ هى منقلبة عن الألف الزائدة التى فى ثانى الماضى ، وقد انقلبت واوا ؛ لوقوعها بعد ضمة . . . ويصح أن يقال فيها : أُؤسَى - أُؤلِّىَ - أُؤفِّىَ . . . لأن قلب الواو الأولى وإبقاءها جائز - كما أسلفنا^(٤) - .

(١) أصله : سيَّوِد ؛ على وزن : فَيَّعِيل ، لأن فعله : ساد يسود . . . (اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، طبقاً لقواعد الإبدال الآتية) .

(٢) وهذه الحالة التى أشار إليها الناظم فى بيته الرابع . فى ص ٧٦٥ .

(٣) بالأ تكون منقلبة عن حرف آخر .

(٤) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله فى البيت السادس . . . - وسيأتى لمناسبة أخرى فى ص ٧٧٠ .

(واوًا) . وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدُّ فِي بَدءِ غَيْرِ شِبْهِ : وُؤفِّىَ الْأَشْدُّ - ٦

(الأشدُّ - بتخفيف الدال هنا للشعر - : القوَّة . فلان وُؤفِّىَ الأشدُّ . بلغ القوَّة . وهى بين الثامنة عشرة والثلاثين . وهذه الكلمة على صورة جمع التكسير وليست جمعاً فى الرأى الشائع . والفعل : رُدُّ : ماض مبنى للمجهول ، وهذا أحسن من جعله فعل أمر قد يفيد مدلوله أن عدم الرد واجب فى : وُؤفِّىَ ، مع أنه ليس بواجب . - « والدال » مخففة للشعر -

وكذلك لا يجب القلب ، وإنما يجوز ، في مثل : « وُولَى » - بواو مضمومة تليها أخرى ساكنة - وأصلها للتفضيل ، وفعلها هو : « وَاَلَّ » بمعنى : لجأ ، تقول : وَاَلَّ الطائر إلى عشه ، بمعنى : لجأ إليه . واسم التفضيل منه للمذكر هو : أوَال . وللمؤنث هو : وُوُلَى (على زنة : فُعَلَى) . ويصح التخفيف بقلب الهمزة الثانية واواً ساكنة ، فتصير الكلمة : « وُولَى » فيجتمع في أوها واوان ، أولاهما متحركة ، والثانية ساكنة ، غير أصيلة في الواوية ؛ لأن واويتها طارئة بسبب التخفيف العارض ؛ لهذا لا يكون قلب الأولى واجباً ؛ وإنما هو : جائز ؛ فيقال أوَلَى ، أو : « وُولَى » .

ولا يصح القلب مطلقاً إذا اجتمع الواوان في آخر الكلمة كما في نحو : هَوَوَى ونَوَوَى في النسبة إلى ، هَوَى ونَوَى ، طبقاً لقواعد النسب التي مرّت في بابه (١) ...

(١) ص ٧١٧ مع ملاحظة أن ياء النسب مشددة . وزائدة في آخر الكلمة . وفي بيان الأحرف التي يقع فيها « الإبدال » . ومواقع إبدال الهمزة من الواو والياء يقول ابن مالك في باب عنوانه : « الإبدال » ما نصه :

أحرفُ الإبدالِ : « هَدَأَتْ مُوْطِيَا » فَأَبْدِلِ الهمزةَ من واوٍ ويا : - ١
أَجْرًا ، إِثْرَ أَلْفٍ زَيْدٍ . وَفِي فاعِلٍ ما أُعِجِّلُ عَيْنًا ذَا أَقْتَفِي - ٢

(ذا اقتفى : اتبع وروعي) سرد في هذين البيتين : أحرف الإبدال وانتقل بعد بيانها في أول شطر إلى مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء ؛ فذكر موضعين في البيت الثاني ، هما : وقوع الواو والياء آخر الكلمة إثر ألف زائدة - ، أي : عقب ألف زائدة - ووقوعهما عيناً معلقة في صيغة « فاعل » يريد اسم الفاعل . فن فعل ثلاثي معتل العين بأحدهما . ثم انتقل إلى بيان الحالة الثالثة لإبدال الهمزة منهما ومن الألف . فقال :

وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يُرَى فِي مِثْلِ : كَالْقَلَائِدِ - ٣

يريد : أن أحد أحرف العلة إذا كان حرف مد - وهو حرف العلة الذي قبله حركة تناسبه - ثالثاً : زائداً في المفرد وجب قلبه همزة . ولم يُفصل الشروط ؛ اعتماداً على المثال ، الذي يجمعها ، وهو : القلائد . والكاف في : « كَالْقَلَائِدِ » إما حرف زائد ، وإما اسم بمعنى : « مثل » ، تأكيد لفظي بالمرادف لكلمة : « مثل » التي قبله . - ثم انتقل إلى الحالة الرابعة لقلبهما ؛ فقال :

كَذَلِكَ ثَانِي لَسَيْنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدًّا : « مَفَاعِلَ » ؛ كَجَمْعِ نَيْفًا - ٤

(يريد باللين هنا حرف العلة المتحرك ، والشائع عند غير الناظم أن حرف اللين هو حرف العلة للسكان الذي قبله حركة لا تناسبه فإن تحرك ما قبله بحركة تناسبه فهو حرف علة ومد ولين ، وإن تحرك =

« ملحوظة » : تُبدَل الهمزة - أيضاً - وجوباً من الألف في نحو : حمراء
وخضراء - فالأصل - على الرأى الشائع - هو حَمَرَى ، وخَضْرَى . بألف
التأنيث المقصورة فيهما ، زيدت قبلها ألف المد ، فأبدلت الثانية همزة .

وتبدل جوازاً من الواو المضمومة ضمّاً لازماً لا يفارقها ، نحو : وُجوه ، أدْوُر
(جمع : دار) فيصح فيهما أجوه ، وأدْوُر . كما تبدل من الواو لزوماً عند بعض
القبائل في مثل : وِسْاح ووسِإادة ، فيقال فيهما : إشاح وإِسادة ، وقيل إن هذا
القلب جائز .

وتُبدل جوازاً أيضاً في مثل : رأى ، وغائى ؛ نسبة إلى راية وغاية ، والأصل
رأىى وغاىى . بثلاث ياءات ؛ خُففت الأولى بإبدالها همزة^(١) .

* * *

إبدال الواو والياء من الهمزة (وهذه الحالة عكس التي قبلها) :

يتحقق هذا الإبدال في ناحيتين :

الناحية الأولى - الجمع الذى على وزن : « مَفَاعِلِ » وما شابهه^(٢) ، بشرط
أن تكون الهمزة عارضة^(٣) بعد ألف تكسيرم ، وأن تكون لام مفردة :^(٤) إما همزة

= حرف العلة فهو حرف علة فقط - كما سبق بيان هذا في ص ٧٦٠ وغيرها - اكتنفا : أحاطا . . .)
وجمع - بالتنوين - مصدر ، فاعله محذوف ، ومفعوله هو كلمة : نيف . والمراد : كجمع شخص
نيفاً ، فحذف الفاعل المضاف إليه ، وزن المضاف وهو كلمة : جمع . وبقيت « نيفاً » منصوبة مفعولاً
للمصدر . وسيتكلم ابن مالك في البيت السادس - وقد سبق في هامش ص ٧٦٤ - على الحالة الخامسة من
حالات إبدال الواو همزة .

(١) هذا الحكم - مع صحته وجوازه - قليل ؛ طبقاً لما سبق في رقم ٢ من ص ٧٢٢ - باب :

« النسب » - .

(٢) من كل جمع تكسير يماثل : « مَفَاعِلِ » - كما قلنا - في عدد الحروف وضبطها ، وإن لم
يماثل في وزنه الصرفى ؛ فيدخل في هذا : فواعل ، وفعال ، وأفاعل . . . وغيرها مما يسمى : صيغة منتهى
الجموع ، وقد سبق إيضاح هذا في جمع التكسير ص ٦٦٤ و ٦٧١ .
(٣) غير أصيلة .

(٤) وصفنا « الهمزة ، والواو ، والياء ، » فيما يأتي بأنها أصلية مع أن لام الكلمة لا تكون إلا

أصلية - بقصد المبالغة في الإيضاح .

أصلية ، وإما حرف علة أصلياً ؛ واوا أو ياء . . فإذا تحقق المطلوب^(١) وجب قلب كسرة الهمزة فتحة ، وقلب الهمزة بعد ذلك ياء في ثلاث صور ، وواواً في صورة واحدة ، وقلب الحرف الأخير بعدهما ألفاً .

فَتَقَلَّبَ ياء :

(١) إذا كانت لام ذلك المفرد همزة أصلية ؛ نحو : خطيئة وخطايا - بريئة^(٢) وبرايا - ذئبة^(٣) - ودنايا . . فوزن : خطايا ، هو : « فَعَائِلِ » . والأصل : خطايي ، ثم انقلبت الياء التي بعد ألف الجمع همزة (طبقاً لما سبق في حالات قلب الياء) فصارت : خطائِي ، ثم قلبت الهمزة الأخيرة ياء مفتوحة : وبعدها ألف ، فصارت : خطايا . . هذا هو الأصل ، وما مرّ فيه باختصار^(٤) .

(١) وهو وقوع الهمزة عارضة بعد ألف التكمير . ولام المفرد : إما همزة أصلية وإما أحد حرفي العلة (الواو والياء الأصليتين) .

(٢) رذيلة ونقيصة .

(٣) مخلوقة .

(٤) أما التفصيل فيقول النحاة إن خطايا ، وبرايا ، ودنايا - وأشباهاها من كل ما يتحقق فيه أوصاف هذا الجمع - قد مرّ بمراحل خمس من القلب حتى استقرّ بعدها على هذه الصورة . وهي مراحل تحليلية مخضّة ، ولكنها مفيدة هنا ، برغم ما فيها من تكلف واضح ، وأن العرب الفصحاء لا تعرفها . وقصد من تخيلها ضبط مفردات هذه الصيغة ضبطاً محكماً يستطيع به المستعرب أن يتيقن تلك المفردات من أوصافها ، وأن يهتدى في يسر وصحة إلى جموعها ، وإذا عرضت عليه هذه الجموع وحدها أدرك مفرداتها بغير حيرة ولا اضطراب . وفيما يلي المراحل الخمس - بغير اختصار - في كلمة : « خطايا » ونظائرها .

١ - المفرد : خطيئة (على وزن ، فَعَمِيلَة ، والفعل : خَطَيْءٌ ، فالهمزة أصلية) فقياس تكسيروها هو : فعائل . فيقال : خَطَيْي ؛ لأن الياء الزائدة في المفرد تزداد في الجمع أيضاً بعد ألف « مفاعل وفعائل » وأشباهاهما . ثم يجب قلب هذه الياء همزة ؛ لوقوعها بعد ألف التكمير في هذا الوزن ؛ طبقاً لما تقدم في ص ٧٦٣ ، فتصير الكلمة : خطائِي .

ب - إبدال الهمزة الأخيرة ياء ، لوقوعها متطرفة بعد همزة ، طبقاً لقواعد القلب التي ستأتى في ص ٧٧٢ فتسير : خطائِي .

ج - قلب كسرة الهمزة الأولى فتحة ، بدعوى التخفيف ؛ فتصير الكلمة : خطاءِي .

د - قلب الياء التي في آخر الجمع ألفاً ؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها ؛ طبقاً لقواعد القلب ؛ فتصير : خطاءا . (وحق الألف الأخيرة أن تكتب ياء طبقاً لقواعد رسم الحروف) .

ه - قلب الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين . والهمزة قريبة الشبه بالألف (كما يتخيلون) ، فتقلب ياء ؛ فراراً من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة في الآخر ؛ فتصير الكلمة : خطايا ولم تقلب واواً ، لأن الياء أخف نطقاً ، والقلب إليها أكثر .

ومثله يقال في: برايا، ودنايا، ونظائرها. — فالأصل: برَايِيٌّ؛ ودنايٌ، قلبت الياء بعد ألف الجمع همزة مكسورة، ثم انقلبت هذه الهمزة المكسورة — بعد تغيرات — ياء مفتوحة وبعدها ألف؛ فصارتا: برايا ودنايا.

(ب) إذا كانت لام المفرد ياء للعللة، أصلية (أى: ليست منقلبة عن شيء .)، نحو: هديّة وهدايا — وقضية وقضايا . . . فوزن هدايا، وقضايا — وأمثالهما — هو: فعائل. وأصلهما: هدايٌ، وقضايٌ، جرى عليهما القلب الذي في الحالة الأولى « ما عدا قلب همزة الآخر ياء، لأنّ لهما ليست همزة) وانتهى بهما الأمر إلى: فعائل^(١).

(ح) إذا كانت لام المفرد ياء للعللة ولكنها منقلبة عن واو: نحو: عشية ومطية، وأصلهما^(٢) عشية ومطية؛ وجمعهما: عشايا ومطايا وهذا الجمع

= « تكلمة»: بمناسبة الكلام هنا على كلمة: «خطية» نعيد ما ذكرناه (في الجزء الثالث — باب أبنية المصادر، م ٩٨ ص ١٥٥) خاصاً بهذه الصيغة، وما يجوز فيها، ونصه:

(إن كان الفعل الماضي الرباعي — الذي على وزن: فعّل — مهموز اللام فصدره «التفعليل» أو «التفعلة» — وهذه هي الأكثر — نحو: برأ تبرئاً وتبرئة — جزأً تجزئاً وتجزئة — هنا تهنئاً وتهنئة — خطأً تخطئاً وتخطئة . . .) ثم جاء في هامش تلك الصفحة ما نصه: (يجوز في الكلمات: تبرئاً — تجزئاً — تهنئاً — تخطئاً . . . أن يقال فيها وفي أشباهها: تبرئاً — تجزئاً — تهنئاً — تخطئاً . . . فقد جاء على هامش القاموس في مادة «خطأ»، عند الكلام على «خطية» قوله:

«عبارة الجوهري «خطية» هي: «فَعَيْلَة» ولك أن تشدد الياء — (يريد: أنك تقول: «خطية» بقلب الهمزة ياء، ثم إدغام الياءين) — لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة، أو واو ساكنة قبلها ضمة، وهما زائدتان للمدح للإلحاق. ولا هما من نفس الكلمة — فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واوًا، وبعد الياء ياءً، وتدغم: فتقول في مقروء: مقروء، وفي مخبوء: مخبوء . . .) «أه»

(١) جرى عليهما من القلب أنواع أربعة سبقت في الحالة الأولى؛ وهي:

أ — هدايِيٌّ، وقضايِيٌّ، ثم هدايِيٌّ وقضايِيٌّ. ب — هدايِيٌّ، وقضايِيٌّ.

ج — هدايا، وقضايا. د — هدايا وقضايا.

وإنما كانت أنواع القلب هنا أربعة وليست خمسة كالتى سبقت؛ لأن لام الكلمة هنا ياء وليست همزة متطرفة تقلب ياء.

(٢) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون؛ قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء (طبقاً لما تقتضيه قواعد الإقبال — كما سيبيء هنا).

على وزن : فعائل ، بعد خمسة أنواع من القلب كالتى مرّت في الحالة الأولى : « ١ » ... (١)

أما الصورة التى تُقلب فيها كسرة الهمزة فتحة ، ثم تقلب الهمزة واواً بعدها ألف - فحين تكون لام المفرد واواً ظاهرة سلمت في هذا المفرد ؛ نحو : هِرَاوَة (٢) وإِدَاوَة (٣) وجمعها : هِرَاوَى ، وأدَاوَى ، على وزن : «فَعَائِل» بعد أن مرّت كلتاها بخمسة أنواع من القلب وصلت بعدها إلى صيغة التذكير النهائية ، وهذه الخمسة هي :

(أ) قلب الألف التى في المفرد همزة في الجمع بعد ألف التذكير ؛ فيقال : هِرَائِي ، وأدَائِي ... (٤) (لأن مفردهما :- هِرَاوَة ، وإِدَاوَة) .

(ب) قلب الواو ياء ، لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، فتصير الكلمتان : هِرَائِي ، وأدَائِي .

(ج) قلب كسرة الهمزة فتحة - طبقاً لما سلف - فتصيران : هِرَاءَى وأدَاءَى .

(د) قلب الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فتصيران : هِرَاءَا ، وأدَاءَا .

(هـ) قلب الهمزة واواً - ليشابه الجمع مفرده ، فتصيران : هِرَاوَى

(١) والأنواع الخمسة هي :

١ - المفرد عَشِيوَة ومَطِيوَة (بدليل : مَطَاً ، يَمْطُو ، مَطُواً ، بمعنى : أسرع . وعشاي يمشو عشوا ، بمعنى : ساء بصره ...) .

والجمع : عَشَائِيو ، ومَطَائِيو ، قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، فصارتا : عَشَائِي ومَطَائِي .

ب - قلبت الياء بعد ألف التذكير همزة - طبقاً لما تقدم - فصارتا - : عَشَائِي ومَطَائِي .

ج - قلبت كسرة الهمزة فتحة ، فصارتا : عَشَاءَى ومَطَاءَى .

د - تحركت الياء الأخيرة وانفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفاً ؛ فصارتا : عَشَاءَا ومَطَاءَا .

هـ - قلبت الهمزة ياء - لما سبق - فصارتا : عَشَايَا ومَطَايَا . فأنواع القلب الخمسة هنا هي التى سبقت

في الحالة الأولى تماماً ، إلا أن الواو المتطرفة ؛ هنا تقلب ياء في نظير الهمزة المتطرفة هناك .

(٢) الهِرَاوَة : العصا الضخمة . (٣) إِنْاء للماء ، يشتهر الآن باسم : الزمزية .

(٤) أما هذه الألف المذكورة في الجمع فهي التى تزداد في صيغة : « مفاعل » .

وأداوى - مع كتابة الألف الأخيرة ياء ؛ طبقاً لما تقضى به قواعد رسم الحروف^(١) - .

من الصور السالفة^(٢) يتبين أن الهمزة تبقى في مثل : المرآى (وهى جمع : مرآة)^(٣) . فلا تنقلب في التكسير ياء ؛ لأنها همزة أصلية في المفرد ، وفي الجمع ، وليست طارئة^(٤) ؛ وكذلك تبقى بغير قلب في مثل : صحائف ، وعجائز ، ورسائل ، لأن لام المفرد - وهو : صحيفة ، وعجوز ، ورسالة - ليست همزة ، ولا أحد حرفى العلة (الواو الياء) . فلم تتحقق فى الكلمات الثلاث - وأشباهاها - شروط قلب الهمزة واوا أو ياء^(٥) . . .

الناحية الثانية^(٦) - اجتماع همزتين فى كلمة واحدة - فخرج ، نحو : أنت ؟ لأن الاجتماع فى كلمتين ؛ (إذ همزة الاستفهام كلمة) وهذا بالتفصيل التالى ، مع ملاحظة أن الثانية هى التى تُقلب دائماً دون الأولى ؛ سواء أكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أم العكس ، أم كانتا متحركتين ، ويمتنع أن تكونا ساكنتين .

(١) فى وسط هذا الجمع ألفان ، إحداهما التى كانت زائدة فى المفرد ، والأخرى التى زادت فى التكسير ، والأولى هى التى تقلب همزة بعد ألف التكسير .

(٢) « ملاحظة » : بين هذه الصور واحدة قد تقلب همزتها واوا - جوازاً - فى موضع سبقت الإشارة إليه بعنوان : « تكلية » فى هامش ص ٧٦٨ .

(٣) يصح كتابتها هكذا : (مرآة) لكن إثبات الهمزة هنا وبعدها ألف ، أوضح من كتابتها مائة فوق ألف .

(٤) فالمفرد : مرآة على وزن مِفْعَلَةٍ ، والفعل : رأى ، والمصدر : رؤىة ، فالهمزة أصلية . ومن المسوع الشاذ جمعها على « مرايا » .

(٥) وإلى الحالة الأولى السابقة يشير ابن مالك بقوله : (فى بيت سبق لمناسبة أخرى بصفحة ٧٦٤) .

وافتَحْ ، ورُدَّ الهمزَ « يا » فيما أُعلِنَ لآماً . وفى مثل هِراوةٍ جُعِلَ - ٥

وأوا ٦ -

يقول : افتح الهمزة ، (زيرياً بها الهمزة الطارئة بعد ألف صيغة منتهى الجموع على الوجه الذى شرحناه) وردها ياء على الجمع الذى مفرد معتل اللام بالياء . أما معتل اللام بالواو فتقلب واوا . . . وهذا كلام موجز غامض لا يوضح حقيقة المراد . وقد وفيناه . أما بقية البيت السادس فيتصل بقاعدة أخرى ؛ سبقت فى ص ٧٦٤ . (٦) سبقت الأولى فى ص ٧٦٦ .

(١) فإن كانت الأولى هي المتحركة - بفتحة ، أو ضمة ، أو كسرة - والثانية هي الساكنة وجب قلب الثانية حرف علة مجانساً لحركة ما قبله ، (أى : ألفاً بعد الفتح ، واوياً بعد الضم ، وياء بعد الكسر) ، نحو : آمَنَ الرجل . . . أومِنَ - إيماناً . والأصل أَمَّنَ - أومِنَ - إثمَاناً . . . قلبت الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، ومثله : (آخَذَ - أُوخِذَ - إِيخَاذاً) ، و (آزَرَ - أوزِرَ - إيزاراً) و (آلمَ - أُولِمَ - إيلاماً) و (آلفَ - أولفَ - إيلافاً)^(١) .

(ب) وإن كانت الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة - وهذا النوع لا يقعان فيه في موضع الفاء ، لتعذر النطق بالساكن ابتداءً - فإن كانتا في موضع العين وجب إدغام الأولى في الثانية ؛ نحو : سَأَلْ (٢) ، ورَأَسْ (٣) ، ولَأَلْ (٤) .

وإن كانتا في موضع اللام قلبت الثانية ياء ، كبناء صيغة على وزن : «قِمِطْرٌ» من الفعل : قَمَرَ ؛ فيقال : قَمَرْتُ . والأصل : قَمَرْتُ - بتسكين الهمزة الأولى ، وتحريك الثانية - قلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً بعد الهمزة الساكنة^(٥) .

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمَدًّا أَبْدِلَ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ ؛ كَأَثَرٍ ، وَائْتِمِنَ - ٧
يريد : اقلب ثاني الهمزتين المجتمعتين في كلمة - مَدَّة . وهذا يقتضى أن تقلب الهمزة الثانية الساكنة واوياً بعد الضمة ، وألفاً بعد الفتحة ، وياء بعد الكسرة ؛ لأن المدة هي حرف علة ساكن ، قبله حركة تناسبه . وأشار بالمثال : « ائْتَمِنَ » إلى أن الهمزة الأولى قد تكون همزة وصل ، كالتى في أصل هذا الفعل ؛ فأصله : « ائْتَمِنَ » ، فعند النطق به ابتداءً من غير أن يسبقه شيء تبدل همزته الثانية ياء ؛ فيقال : « ائْتَمِنَ » . هذا هو المراد . وعبارة الناظم لا تكشف عنه ولا سيما مع الواو : فلو قال : « كَأَثَرٍ - ائْتَمِنَ » . لكان واضحاً .

(٢) على وزن : «فَعَالٌ» ؛ لكثير السؤال . وقد اخترت كتابة الهمزة على هذه الصورة ، منعاً للالتباس . (٣) بائع الروس . (٤) بائع اللؤلؤ .

(٥) كان القياس أن تدغم الأولى في الثانية كما أدغمت في : سَأَل ، ورَأَس ، ولَأَل . . . لولا أن الهمزة الثانية هنا وقعت طرفاً ، والأطراف أولى بالتغيير - في الأغلب - ولذا قدم القلب هنا دون هناك ويقول النحاة : إن الهمزتين اللتين في موضع اللام تبدل الثانية المتحركة منهما ياء مطلقاً ؛ أى : سواء أكانت طرفاً كالمثال السالف ، أم كانت غير طرف كما في بناء صيغة خيالية على وزن : «سَقَفَرَجَلٌ» من الفعل : قَرَأَ ؛ فيقال قَرَأْتُ ياءً ، بإسكان الهمزة الأولى ، وفتح الياء بعدها . والأصل : قَرَأْتُ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لأنها في موضع اللام وسلمت الأولى والثالثة . والأغلب في هذه الأثلة أنها خيالية للتدريب - كما قلنا - إذ لا يكاد يشيع لها نظائر مأثورة في فصيح الكلام .

(ح) وإن كانتا متحركتين فلهما صور تخيلية ؛ قصد بها في الأعم الأغلب مجرد التدريب ، ولا يكاد يعرف لها نظائر مأثورة ، في فصيح الكلام ، ولا تجنح إليها الأساليب الرفيعة ، ومن أشهر تلك الصور الوهمية :

١ - أن تكون الهمزتان المتحركتان ، في موضع اللام ؛ فتقلب الثانية ياء مطلقاً ؛ (أى : سواء انفتح ما قبلها ، أم انضم ، أم انكسر) . كبناء صيغة على وزن : جعفر ، أو : قِرْمِيز^(١) ، أو : بُرْتُنْ ، من الفعل : قرأ ، فيقال : قرأاً « وقِرْتِيٌّ ، وقِرْرُوؤُ ؛ بهمزتين متواليتين ، تقلب الثانية منهما ياء لاواوا ؛ لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف ؛ فنقول : في قرأاً - مما قبلها مفتوح - قرأى . وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فتقلب أنفاً ، وتصير : قرأى ، وهى اسم مقصور .

ويقال فى : قِرْتِيٌّ مما قبلها مكسور - : قِرْتِيٌّ ؛ بقلب الثانية ياء ثم تحذف الياء فيقال : قِرءٌ ، بحذف الياء التى فى آخرها كما تحذف من المنقوص ؛ وذلك بحذف حركة الياء أولاً ، لاستثقال الحركة عليها ، ثم حذف الياء ، لالتقائها ساكنة مع التنوين ؛ كما يحذف فى مثل : داعٍ ، وهادٍ ، ووالٍ ، ونظائرها من المنقوص . وبهذا تصير كلمة : قِرءٍ من المنقوص الذى حذف لامه .

ونقول فى : قِرْرُوؤُ - مما قبلها مضموم - : قِرءٍ أيضاً ؛ ذلك أن الهمزة الثانية تقلب ياء ، لاواوا - لما تقدم - فتصير الكلمة إلى : قِرْرُوِيٌّ ، ثم تقلب الضمة التى قبلها كسرة ؛ لتسلم الياء ، فتصير إلى : قِرْرِيِيٌّ ، ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها عليها ، ثم تحذف الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين ، وتنتهى إلى : قِرءٍ - وتصير منقوصة ، مثل : داعٍ ، وهادٍ ، ووالٍ .

٢ - أن تكون الهمزتان المتحركتان فى غير موضع اللام ، وحركة الثانية كسرة . فتقلب الثانية ياء مطلقاً (أى : بعد همزة مفتوحة أو مكسورة ، أو مضمومة ؛ فهى فى حكمها كالصورة السالفة) - كبناء صيغة من الفعل : « أمَّ » تكون على وزن : « أَصْبِغْ » بفتح الهمزة ، أو بكسرها ، أو بضمها ، مع كسر الباء

(١) نوع من الصبغ المائل للحمرة .

في الحالات الثلاث ، فيقال بعد الهمزة المفتوحة : أُمِّمٌ ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتمكن إدغام الميمين ، وهذا أمر واجب ، ثم تقاب بعده الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ؛ لأن الهمزة المكسورة بعد المفتوحة تقلب ياء كما تقدم - فتصير الكلمة : أَيْمٌ .

ويقال : بعد الهمزة المكسورة : ائْمِمٌ ، بهزتين ؛ أولاهما مكسورة ، وثانيتها : ساكنة ، فنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب في الميمين ، وتقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ، وتصير الكلمة : لَيْمٌ .

ويقال بعد الهمزة المضمومة : أُؤْمِمٌ بهزتين ؛ مضمومة فساكنة ، ثم تنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتمكن الوصول إلى الإدغام الواجب ، ثم تبدل الهمزة الثانية - بعد كسرها - ياء ، وتصير الكلمة : أَيْمٌ .

٣ - أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام ، والثانية مضمومة ؛ فتقلب واوا بعد همزة ؛ إما مفتوحة ، وإما مكسورة ، وإما مضمومة . فثال المضمومة بعد مفتوحة : أُوْبٌ^(١) ، والأصل : أُوْبٌ - بفتح ، فسكون ، فضم ... - نقلت حركة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت الكلمة بعد الإدغام : أُوْبٌ ، وقلبت الهمزة الثانية واواً بعد انتقال الضمة إليها ؛ لأن الواو هي المناسبة للضمة ؛ فصارت الكلمة : أُوْبٌ .

ومثال المضمومة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل « أَمُّ^(٢) » على وزن : إصْبِعُ - بكسر الهمزة وضم الباء - فيقال : ائْمِمُ ؛ بكسر ، فسكون ، فضم . نقلت حركة الميم إلى الهمزة - قبلها ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت الكلمة بعده إؤْمٌ - بكسر ، فضم ، فميم مشددة - . قلبت الهمزة الثانية حرفاً من جنس حركتها ؛ وهو الواو ، فصارت : إؤْمٌ .

ومثال المضمومة بعد ضمة : بناء صيغة على وزن : أْبْلِسُ^(٣) . من الفعل : أَمٌّ ؛

(١) بفتح ، فضم ، فباء مشددة - ، جمع : أْبٌ ، - بفتح الهمزة وتشديد الباء - ، وهو : المرعى

(٢) بمعنى : قصد . (٣) من معانيه : غليظ الشفتين ، ونوع من النبات ...

التحوالواقي - رابع

فيقال : أُؤْمَسُ - بضم ، فسكون ، فضم - تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام ؛ فتصير الكلمة بعده : أُؤْمٌ ، - بضمين متواليين - وتقلب الهمزة الثانية المضمومة حرفاً من جنس حركتها ، وهو الواو - فتصير الكلمة : أُؤْمٌ .

٤ - أن تكون الهمزتان المتحركتان ، في غير موضع اللام ، والثانية مفتوحة مطلقاً ؛ (أى : بعد همزة مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مكسورة) فتقلب واوياً . فمثال المفتوحة بعد مفتوحة : أوادم^(١) ، والأصل بهمزيين مفتوحين بعدهما ألف ، قلبت الهمزة الثانية واوياً ؛ طبقاً لقواعد الإبدال ، التي تقضى بقلب الهمزة الثانية المفتوحة غير المتطرفة - واوياً ، دائماً : سواء أكان ما قبلها مفتوحاً أم غير مفتوح .

ومثال المفتوحة بعد مضمومة : أويدم ؛ (تصغير : آدم) ، والأصل : أويدم ، قلبت الهمزة الثانية واوياً عملاً بالقاعدة السالفة .

(١) يقول ابن مالك في حكم الهمزة المفتوحة (وقبلها فتحة أو ضمة) وأنها تقلب واوياً في الحالتين ، وتقلب ياء إن كان قبلها كسرة ، كما يجيء بعد هذا : -

إِنْ يُفْتَحَ أَشْرَ ضَمٌّ أَوْ فَتْحٌ قَلْبٌ وَآوًا . وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ - ٨
(إن يفتح : أى : الهمز الثاني ، بمعنى : الهمزة) . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حكم الهمزة الثانية المكسورة وقبلها حركة ؛ فصرح بأنها تقلب ياء مطلقاً ؛ (أى : سواء أسبقها ضمة ، أم فتحة ، أم كسرة) . كما صرح بأن الهمزة المضمومة (بعد حركة) يجب قلبها واوياً مطلقاً ، بشرط ألا تكون الهمزة الثانية آخر الكلمة ؛ فإن كانت آخراً وجب قلبها ياء . - كما سبق في الشرح . يقول :

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا . وَمَا يُضَمُّ وَآوًا أَصِرُّ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَمَّ - ٩
فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ . وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ . أَمْ - ١٠
(كذا . أى : ينقلب ذو الكسر مطلقاً كهذا - مشيراً إلى ما قبله مما ينقلب ياء - وأن الهمزة المكسورة تقلب ياء مطلقاً ، سواء أكان ما قبلها مكسوراً أم غير مكسور . وأم ، أصلها : « أم » بتشديد الميم ، بمعنى : اقصد . أى : اتجه لهذا الحكم والعمل به) .

أما ما انضم من ثاني الهمزتين فيصير واوياً مطلقاً (سواء أكان ما قبله مضموماً أم غير مضموم) بشرط ألا يكون تمام اللفظ ، أى : بشرط ألا يكون هو آخر الكلمة . فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً . و « جا » أى : جاء في كلام العرب ياء . وختم البيت العاشر بالإشارة إلى الهمزة الثانية التي يجوز قلبها واوياً وإبقاؤها وقد شرحناها .

ومثال المفتوحة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل : « أمّ » ، على وزن : إصْبَع — بكسر الهمزة ، وفتح الباء — فيقال : أُمِّمَ ، بكسر ، فسكون ، ففتح . تُنْقَل حركه الميم الأولى (وهي الفتحه) للهمزة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام الواجب ، ثم يقع الإدغام ؛ فتصير الكلمة : إأمّ ، بكسر ، ففتح ، فميم مشددة . وتقلب الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة في حشو الكلام ؛ فتصير الكلمة : إيسمّ ، بهمزة مكسورة ، وياء مفتوحة ، وميم مشددة .

« ملاحظة » : إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر فعل مضارع جاز في الثانية منهما قلبها وبقاؤها من غير قلب ، نحو : أومّ ، وأئِنّ مضارعى : « أمّ » بمعنى : قَصَدَ . . . و « أنّ » ، بمعنى : تألم .) ويجوز أومّ ، وأئِنّ . . .

* * *

إبدال الياء من الألف :

تُقَلَّب الألف ياء في موضعين ؛ أولهما : وقوعها بعد كسرة ؛ كما في تكسير سلطان ، ومصباح ، ومنشار — ونحوها — على : سلاطين ، ومصابيح ، ومناشير . . . وكما في تصغيرها على : سَلَيْطِينَ ، ومُصَيَّبِيح ، ومُسَيَّبِيح . . . ثانيهما : وقوعها بعد ياء التصغير في مثل : كَتَيْب ، وسُحَيْب ، وغَلَيْم ، في تصغير : كتاب ، وسحاب ، وغلام .

والسبب : أن ما بعد ياء التصغير لا بد أن يكون متحركًا ، والألف لا تقبل الحركة ، وياء التصغير لا تكون متحركة . فقلبت الألف بعدها ياء للتخلص من الساكنين ، ولم تُقَلَّب حرفًا آخر ؛ لأن هذا هو الوارد عن العرب (١) .

* * *

(١) في الموضعين السالفين يقول ابن مالك :

وياء أقلب ألفاً كسراً تلاً أو ياء تصغير ١١ —
التقدير : واقلب ألفاً تلا كسراً — ياء ، أو تلا ياء تصغير . يريد : اقلب حرف الألف ياء إذا وقع بعد كسرة أو بعد ياء تصغير . وأكل البيت بتكلمة تتصل بقاعدة جديدة ستجىء في البيت الذى بعده مباشرة .

إبدال الياء من الواو :

تقلب الواو ياء في نحو أحد عشر موضعاً :

١ - أن تقع متطرفة بعد كسرة ؛ كما في نحو : رَضِيَ ، وَقَوِيَ ، والراضى ، والسَّامَى . والأصل : رُضِيَ ، وَقَوِيَ^(١) والراضِوُ ، والسَّامِوُ ، لأن هذه الكلمات - ونظائرها - واوية اللّام ، بدليل ظهور الواو الأصلية في بعض تصاريف الكلمة ؛ مثل : الرضوان - القوّة - السمو . . . ؛ ولا يتغير الحكم السالف بوقوع تاء التأنيث بعد الواو ؛ لأن تاء التأنيث بمنزلة كلمة مستقلة ، نحو : رَضِيتُ - قَوَيْتُ - الراضية - السامية . فتعتبر الواو التي تليها هذه التاء في حكم المتطرفة التي يجب قلبها ياء بعد الكسرة .

وكذلك لا يتغير الحكم السالف بوقوع ألف وزون زائدتين بعد الواو المتطرفة التي قبلها كسرة ، لأن هذين الحرفين - هنا - في حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها . ومن الأمثلة : الإتيان بصيغة على وزن : « فَعْلَان » - بفتح فكسر - من الغزو ، والشجو ؛ فيقال : غَزَوْاَنَ وشَجَّيُواَنَ ، بالواو التي قبلها كسرة ، ثم تقلب هذه الواو ياء ؛ فتصير الصيغة : غَزَيْبَان ، وشَجَّيْبَان « فالواو » واقعة في الطرف تقديراً وقبلها كسرة ، فعُوملت معاملةً إذا وَقَعَت في الآخر حقيقة^(٢) . . .

٢ - أن تقع عيناً لمصدر ، مُعْمِلَت^(٣) ، في فعله ، وقبلها في هذا المصدر

(١) هذه الكلمة : (قَوِيَ) صالحة للإدغام ؛ لانطباق شروطه عليها ولكن القلب يقدم عليه .

(٢) والألف والنون هنا زائدتان - كما سلف - وليستا للثنائية - وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

بواوِ ذَا أَفْعَلًا - ١١

في آخِرٍ ، أَوْ قَبْلَ « تَا » التَّأْنِيثِ ، أَوْ زِيَادَتِي « فَعْلَان » . . . - ١٢

يقول : افعل ذا بالواو وهو قلبها ياء كما قلبت الألف بعد الكسرة ، بشرط أن تكون الواو في الآخر أو بعدها تاء التأنيث ، أو زيادتا « فَعْلَان » على الوجه الذي شرحناه . وليس المراد أن يكون على « فَعْلَان » بضبطها ، وإنما المراد أن تكون الواو بعد كسرة ، وقبل زيادتي الحرفين الأخيرين (الألف والنون) لأنها لا تقلب ياء في « فَعْلَان » ساكن العين . أما أول البيت الحادي عشر فمختص بقاعدة سلفت الإشارة إليها في هامش (ص ٧٧٥) كما أن آخر البيت الثاني عشر مختص بقاعدة مستجىء بعده مباشرة .

(٣) أى : كانت حرف علة منقلبا عن غيره . وهذا هو المراد بالمعلّ هنا .

كسرة ، وبعدها ألف . (فالشروط أربعة) . ومن الأمثلة : صام صياماً - قام قياماً - رادرياداً - حاك حياكياً وحياكة ، والأصل : صوام - وقوام ، ورواد ، وحواك ؛ قلبت الواو ياء لتحقق الشروط الأربعة السالفة . فلا قلب في مثل : سيوار لانتهاء المصدرية ، ولا في مثل : حاورحوارا ؛ لأن الواو غير مُعَمَّلة في الفعل (أى : غير منقلبة عن حرف آخر) ولا في مثل : حال حوولا ، لعدم وقوع ألف بعدها . على حسب الرأى الغالب (١) ...

٣ - أن تقع عيناً بجمع تكسير ، صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى معاملة في مفردة . ومن أمثلتهم : جمع دار على ديار ، وحيلة على حيميل ، وديمة على ديم - وقبيحة على قيسم ، وقامة على قيسم ، أيضاً . والأصل : ديوار - حوول - ديوم - قيوم ، ومن الشاذ ، حاجة وحوج .
فإن كانت اللام معتملة وجب تصحيح الواو ؛ فيقال في جمع : ريبان (٢) وجو : رواء ، وجيواء ، بترك الواو بغير قلب .

٤ - أن تقع عيناً بجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى في مفردة شبيهة بالمعتملة : في أن تكون ساكنة فيه ، وبعدها في الجمع ألف ، نحو : سووط وسيياط ، وحوووض وحيياض ، ورووض ورياض - ... والأصل : سيواط - حيواض - رواض . . . فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ، نحو : كوز وكوزة ، وعود (٣) وعودة ، كما تصحح إن كانت متحركة في المفرد ؛

(١) وإلى هذا الموضع يشير ابن مالك في آخر البيت الثاني عشر وفي البيت الذى يليه . يقول :

ذَا أَيضًا رَأَوْا : ١٢

فِي مُصَدَّرِ الْمَعْتَلِّ عَيْنًا . وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ؛ نَحْوُ الْحَوْلِ - ١٣

يريد : أن النحاة رأوا أيضاً قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر كل فعل مُعَمَّل العين . وبعدها ألف ، نحو : صام صياماً ... كما شرحنا . وأشار بقوله : والفعل منه صحيح ... إلى أن المصدر إذا كان على وزن : فَعَلْ (بكسر بفتح) وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف ، فإن الواو تصح فيه ، نحو : حوول ، مصدر : حال .

(٢) مُرْتَوِّئًا بِالماء (ضد عطشان) .

(٣) الذى زاد عمره من الإبل على سبع سنين .

نحو : طَوِيلٌ وَطِيَّالٌ . . . (١)

٥ - أن تقع طَرَفًا في ماضٍ وهي رابعة أو أكثر بعد فتحة ، بشرط أن تكون منقلبة ياء في المضارع نحو : أعطيت وزكَّيت ، وأنا أعطيتي وإزكَّيتي . وفعلهما : عطا يعطو ؛ بمعنى : أخذ وتناول) فأصل الفعلين الرباعيين : أعطوت ، وزكَّوت ، ثم قلبت الواو فيهما ياء ، وكذلك في اسم مفعولهما ؛ وهو : معطيان ومزكَّيان (٢) . . .

٦ - أن تقع ساكنة غير مشددة وقبلها كسرة ، نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات . والأصل : ميوزان ، وميوعاد ، وميوقات ، بدليل : الوزن ، والوعد ، والوقت . فلا يصح القلب في مثل : سيوار ، وصوان ، لعدم سكون الواو . ولا في : اجليواد (وهو مداومة السير مع الإسراع) لتشديد الواو .

٧ - أن تقع لامًا لصفة على وزن : فُعُلَى (بضم فسكون ففتح) نحو : دُنْيَا وَعُملِيَا ، وأصلهما : دُنُوِي وَعُملُوِي . . . ، (بدليل دُنُوْتُ دُنُوًّا ، وَعُملُوْتُ عُلُوًّا) قلبت الواو ياء . ومن الشاذ المسموع : قُصُوِي (٣) .

(١) وفي النون: الثالث والرابع يقول ابن مالك :

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمُ بِنَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَ ١٤
(عَنَ ، أصلها : عَنَ ، بالتشديد ؛ خفت النون بالسكون ، للشعر . ومعنى : عَنَ ، ظهر وعرض)
ثم قال :

وَصَحَّحُوا : « فِعْلَةٌ » . وفي : « فِعْلٌ » وَجَهَانٌ . وَالإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحَيْلِ ١٥

يريد : أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع ، وكان على وزن فِعْلَةٌ (بكسر ففتح) فإنها تصح وتبقى ؛ نحو كُوزٌ وكُوزَةٌ ، وَعُدُوٌ وَعُدُوَةٌ . . . فإن كان الجمع على وزن فِعْلٌ (بكسر ففتح) جاز عند ابن مالك الإِعْلَالُ - وهو الأَوْلَى - والتصحيح ؛ نحو : حَاجَةٌ وَحِوَجٌ أَوْ حَيْجٌ - وَحِيلَةٌ وَحِيَلٌ وَحِيُولٌ . ويفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأول . أما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يقاس عليه ، ويقتصر على الوارد المسموع منه . وهذا هو الرأي الأقوى . ويجب الاقتصاد عليه .

(٢) وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

وَالوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ « يَا » انْقَلَبَ كَالْمُعْطِيَانِ يَرْضِيَانِ . (وَوَجِبَ . . .) ١٦

التقدير : انقلبت الواو . حالة كونها لا ما بعد فتح - ياء) كالياء في المعطيان ورضياني ؛ فأصلها الواو . أما الفعل : « وجب » فلا صلة له بهذا ؛ وإنما صلته بالبيت السابع عشر الآتي في هامش ص ٧٨٣ .

(٣) وهي لغة قريش .

فإن كانت فُعْلَمَى اسماً (وليست وصفاً) ، بقيت الواو بغير قلب ، نحو :
حَزُونَى ، اسم موضع . . . (١)

٨ - أن تجتمع هي والياء في كلمة واحدة (٢) بشرط ألا يفصل بينهما فاصل ،
وأن يكون السابق منهما أصيلاً (أى : غير منقلب عن غيره) وساكنًا سكونًا
أصليًا غير عارض . فإذا تحققت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء ، وإدغامها في
الياء ، سواء أكانت الياء هي السابقة ؛ نحو : سَيِّد ومَيِّت (وأصلهما ، سَيِّد ومَيِّت
كما سبق) أم كانت الواو هي السابقة ؛ نحو : طَيِّب ، ولى ، وأصلهما : طَوِيٌّ ،
وَأَوِيٌّ ؛ بدليل : طَوِيَّت ولَوِيَّت . . . فالواو في الأمثلة السالفة قلبت ياء ، وأدغمت
في الياء .

فإذا اجتمعتا في كلمتين فلا قلب ، نحو : يدعو ياسر ، ويجرى وائل .
ولا قلب كذلك إن كان بينهما فاصل ، نحو : زيتون ، أو كان السابق منهما
متحركًا ، نحو : طويل وغيره ، أو كان السابق غير أصيل ، نحو : كَوَيْتِب
في تصغير : كاتب ، أو كان سكونه غير أصيل ، كقولهم في « قَوِيَّ » الماضي ،
المكسور الواو أصالة : قَوِيَّ ، بسكون الواو ، للتخفيف .

وإذا اجتمعت الواو والياء في تصغير اسم - لا وصف - مشتمل على واو
متحركة ، وتكسيره على : مَفَاعِل - وما يوازيه (٣) - جاز قلب الواو بالطريقة

(١) وفي الموضع السابع يقول ابن مالك . في فصل مستقل يجيء بعد ، ولا يشتمل إلا على بيتين
أولهما يشتمل على حالة تبدل فيها الواو من الياء ، وثانيهما تبدل فيه الياء من الواو . ونصها تحت عنوان :
« فصل » :

مِنْ لَامٍ فَعْلَى « فَعْلَى » اسْمًا - أَتَى الْوَاوُ بَدَلًا يَاءٌ ؛ كَقَوِيٍّ - غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلُ - ١
(أى : جاء هذا البدل ، وسيما البيت لمناسبته في ص ٧٨٥) .

يريد : أن الواو تبدل من الياء الواقعة لأمًا لاسم على وزن « فَعْلَمَى » - بفتح ، فسكون ، ففتح مع
مد - نحو : تَقَوِيٍّ . . . وهذه الصورة الثالثة من الصور التي سيجيء شرحها في وضعها الأنسب ، عند
الكلام على قلب الياء واوًا (ص ٣٨٣) . أما الذي يعنيننا هنا وهو العكس ، (أى : قلب الواو ياء)
فهو البيت الثاني آخر الفصل ، ونصه :

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ « فَعْلَى » وَصَفًا وَكُونٌ : « قُصَوِيٍّ » نَادِرًا لَا يَخْفَى - ٢

(٢) أو ما يشبهها ، وينطبق عليه حكمها - كما سيجيء في ص ٧٨٠ -

(٣) سبق بيان ما يوازيه في ص ٦٦٤ و ٦٧١ .

السالفة وتصحيحها ، نحو : جداول ، والتصغير^(١) : جُدَيْل ، أو : جُدَيْوَل ، بالقلب وعدمه ، ونحو : أَسْوَد - للحية - وأساوِد ، والتصغير : أَسَيْد ، أو أَسَيْوِد . والإعلال أحسن في كل ذلك .

فإن كان المفرد المصغّر وصفاً تعيّن الإعلال ؛ نحو : أَلَيْسَ ، تصغير : أَلْوَم ، (اسم تفضيل ، فعله : لام) . وكذلك إن كانت الواو في المفرد غير متحركة نحو : عجوز وعمود ، وتصغيرهما عَجِيْزٌ وَعُمَيْدٌ . ولا إعلال إن كانت الواو في المفرد عارضة ؛ نحو رُوِيَّة ، تخفيف رُوِيَّة ، ونحو : بُوَيْع ، لأن أصلها ألف...^(٢)

ومما ينطبق عليه حكم الكلمة الواحدة - مع أنه ليس بواحدة - جمع المذكور السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : جاء صاحبِيَّ والأصل : صاحبون لي . جذبت النون للإضافة ومعها اللام ؛ فصارت الكلمة صاحبُوِي ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وكسر ما قبلها .

٩ - أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماض ، ثلاثي ، على وزن : فَعِل - بفتح فكسر - نحو : رضِيَ فهو مَرَضِيٌّ ، وقويَ فهو مَقْوِيٌّ . والأصل : مرضُوِيٌّ ومَقْوُوِيٌّ (على وزن مفعول) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء . وكُسِرَ ما قبلها بدلا من الضمة ؛ لكيلا تقلب الياء واوا بعد الضمة .

فإن كان الماضي غير مكسور العين وجب تصحيح الواو ، نحو : مغزُوٌّ ومدْعُوٌّ وفعلهما : غزا ، ودعا . وأصلهما ، غَزَوَ ، ودَعَوَ ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفا ، فصار : عزا ودعَا^(٣) .

(١) راجع ما سبق خاصاً بهذا في « التصغير » ، هامش ص ٦٩٥ - رقم ٥ -

(٢) وفي هذا الموضوع الثامن يقول ابن مالك في بحث مستقل عنوانه : « فصل » ، نص البيت الأول

والثاني منه - وهما الخاصان بموضوعنا - :

إِنْ يَسْكُنُ الصَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا ، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا - ١

فِيَاءِ الْوَاوِ أَقْلَبِينَ مِدْغَمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُمِمَا - ٢

(عرى = خلا . رُسم = عيّن وحدد بوضوح) .

(٣) ويصح أن يبقى الفعلان على أصلهما بغير قلب الواو ، بقصد المدح ، أو التعجب ، بشرط =

١٠ - أن تكون لاماً لجمع تكسير وزنه : فَعُول (بضم فـضم) ، نحو :
 (عصا ، وجمعها : عَصِيّ) ، (ودَلُوْ ، وتكسيـره : دَلِيّ) . والأصل : عَصُوْ ،
 ودَلُوْ ؛ اجتمع واوان - واجتماعهما ثقيل - أولاهما زائدة في الجمع ، والأخيرة
 أصلية (لام الكلمة) قلبت الواو الأخيرة ياء ؛ فصارتا إلى : « عَصْرِي ، ودَلُوِي »
 اجتمعت الواو والياء ؛ وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء
 في الياء ، وكسر ما قبلهما ، فصارتا : عَصِيّ ودَلِيّ . ويصح كسر أولهما للتخفيف ؛
 لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل . ومن النحاة
 من يميز التصحيح في جمع التكسير السالف ، ولكن الأرجح عدم التصحيح . . .
 فإن كان « فَعُول » مفرداً وجب التصحيح ؛ نحو : عَتُوْ - عَدُوْ -
 سُمُوْ - ذُمُوْ . . (١)

١١ - أن تكون عيناً لجمع تكسير على وزن : « فَعْعَل » صحيح اللام
 مع عدم وجود فاصل بين العين واللام ، نحو : صَيِّم ، ونُيِّم ، وأصلهما : صُوْم
 = أن يكون كل منهما على وزن « فَعْل » - بفتح فـضم - وقد سبق الكلام على هذا النوع من التعجب في بابه
 الخاص (ح ٣ ص ٢٦٩ م ١٠٩) .

(١) وإلى الموضعين (التاسع والعاشر) يشير ابن مالك - في فصل مستقل ، أوله :
 إن يسكن السابق من واو وياء ، . . . قائلاً في البيتين الثامن والتاسع :

وصَحِّحِ المفعول من نَحْوِ : « عَدَا » وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّرَ الأَجُودَا - ٨
 يريد بنحو : « عدا » الماضي الثلاثي غير المكسور العين إذا كان واوي اللام حيث يجب التصحيح في الرأي
 الأجود ؛ فتقول : عدا ، وغزا ، ودعا . . . واسم المفعول ، معدُوْ ، ومغزُوْ ، ومدعوْ . أما غير الأجود
 فيجرى فيه القلب ؛ فيقال : معدِيّ - مغزِيّ - مدعِيّ . ومن هذا قول عبد يغوث الحارثي من شعراء الجاهلية :
 وقد علمتُ عِرْسِي مُلَيِّكَةَ أَنْزِي أَنَا الليثُ معدِيًّا على وعاديا
 يريد : مدعدُوًّا عليه . . . وجاء في المحتسب (ج ٢ ص ٢٠٧) أن أبا حاتم قال : إن الواو المشددة
 أبدلت ياء للتخفيف ، وسرد لهذا أشباها .
 ثم قال ابن مالك :

كَذَلِكَذَا وَجْهَيْنِ جَا « الفَعُولُ » مِنْ ذِي الواو لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْزُ - ٩
 (يعن = أصلها : يعن . بالتشديد ، أي : يظهر) . والرأى عند ابن مالك أن « الفَعُولُ » جاء فيه
 عن العرب الوجهان ؛ سواء أكان جمعاً أم مفرداً . وغير ابن مالك يحتم الرأي الذي شرحناه ، ، ويحكم بالضعف
 على غيره . - وستجىء إشارة للبيتين السالفين في مناسبة أخرى ص ٨٠٣ .

وَنُومٌ ، بواوين قبلهما ضمة ، وهذا ثقيل ؛ فعُدِلَ عن الواوين إلى الياءين
لخفتهما ، ولكن التصحيح هو الأكثر ؛ فيقال صُومٌ ، ونُومٌ . . (١) فإن لم تكن
اللام صحيحة لم يصح القلب ، نحو سُوءَى وِعُوءَى (٢) . . . (بضم أولهما ، وتشديد
ثانيهما المفتوح المنوّن ، وهما جمع : شَاوٍ ؛ وِغَاوٍ ، اسْمِيّ فاعل من : شَوَى
وِعُوءَى) . كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام ، نحو : صُومٌ ونُومٌ ،
ومن الشاذّ نُيَامٌ . . (٣)

* * *

(١) وفي هذا يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه :

وشاعَ نحو : «نُيَمٌ» في : نُومٍ ونَحْوٍ : «نِيَامٌ» شُدُوذُهُ نَمِي - ١٠
(نمي = نسب . أى : أنه نسب للشذوذ - وستجىء الإشارة لهذا البيت في مناسبة أخرى ص ٨٣٠) .
(٢) أصلهما : سُوءَى ، وِعُوءَى ، على وزن : فُعْلٌ ؛ كركعٌ ، وسجدٌ ؛ بضم الأول ، وتشديد
الثاني مع فتحه - تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ؛ فالتقى ساكنان هما هذه الألف والثنوين ،
فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين .
(٣) «تكملة وبيان» :

ورد في كتب اللغة ما يسائر هذه المسألة في بعض نواحيها ، ويزيد عليها في بعض آخر ؛ فهو أعم
منها . جاء في «لسان العرب» مادة : «صاغ» ما نصه : «(صاغ مصوغاً . وصياغة ، وصيغة ،
وصيغة وغة ، الأخيرة عن اللحياني ... ورجل صائع ، وصَوَّاعٌ ، وصَيَّاعٌ ؛ مماقبة في لغة أهل الحجاز .
قال ابن جنى : إنما قال بعضهم «صَيَّاعٌ» لأنهم كرهوا التقاء الواوين ، ولا سيما فيما كثر استعماله ،
فأبدلوا الأولى من العينين ياء ، كما قالوا في : «إما» «أَيْمَسًا» ، ونحو ذلك ؛ فصار تقديره : «الصَيَّوع» .
فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو الثانية ياء ، للياء قبلها ، وأدغموا الياء في الياء ؛ فقالوا :
«الصَيَّاع» فأبدلهم العين الأولى من «الصَوَّاع» دليل على أنها الزائدة ؛ لأن الإعلال بالزائد أولى منه
بالأصل) ١ هـ . ومثل هذا تماماً في كتاب : «الإبدال» ، لأبي الطيب اللغوي - ج ٢ هامش ص ٤٧٨ -
وجاء أيضاً في اللسان في مادة : «قام» ما نصه :

رجل قائم ، من رجال قَوْمٍ ، وقِيَمٍ ، وقِيَمٍ ، وقِيَامٍ ، وقَوَامٍ ... ١ هـ .
ومثل هذا في مادة : «صام» .

ودسيرة لما سبق من اللغة الحجازية وغيرها يتبين صحة الاستعمال الشائع اليوم في مثل قِيَمَتُ الشيء
فتقِيَمٌ ، وأصله : قَوْمَتُهُ فتقوم وهذا أفصح . ومن معانيها : حددت للشيء قيمته . وقد صحح مجمع اللغة العربية
بالقاهرة ووثمته ذلك الاستعمال الشائع ، اليوم معتمداً في تصحيحه على ما أسلفناه من بعض لغات العرب .
وقد صدر قراره بالتصحيح في الجلسة الثامنة من جلسات مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لسنة ١٩٦٨ - طبقاً
لما هو مدون في ص ٢٢٨ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ٦٩ باسم : «كتاب في أصول اللغة» =

إبدال الواو من الألف :

إذا وقعت الألف بعد ضمة وجب قلبها واواً ، سواء أكان هذا في اسم ، أم فعل ؛ فمثال الاسم : لَوَيْعِب ، ومَوَيْهَر ، وهما تصغير : لاعب وماهر ؛ ويشترط لقلب الألف واواً في التصغير ألا يكون أصلها ياء كالتى فى : « ناب » (بمعنى : السن) فإنها فى التصغير ترجع إلى أصلها الياء - كما تقدم^(١) فى بابها - فيقال : نَوَيْبٌ .

ومثال الفعل : رُوِجِعَ - عَوِيْلٌ - بُوِيعَ ... وهى أفعال ماضية مبنية للمجهول : وأصلها للمعلوم : راجعَ - عامِلٌ - بايَعُ ...^(٢)

* * *

إبدال الواو من الياء :

يقع هذا فى أربعة مواضع :

١ - أن تكون الياء فى لفظ غير دال على الجمع ، مع سكنها ، ووقوعها بعد ضمة ، وعدم تشديدها . نحو : يُووِقِن ومُووِقِن ، يُووِنِع ومُووِنِع - يُووِقِظ ومُووِقِظ - يُووسِر ومُووسِر ... قلبت الياء واوا فى المضارع واسم الفاعل ، وهكذا ... والأصل : أيقِن الرجل ييُقِن ؛ فهو مُيُقِن - أيقن الثمر ييُنِع ؛ فهو مُيُنِع - أيقظ الصياحُ النَّائمُ ييُقِظُ ؛ فهو مُيُقِظُ - أيسر النسيط ييسِر ؛ فهو ميسِر . فلا يصح القلب إن كان اللفظ جمعاً : نحو : بيض وهيم ، (تقول : هذا ورق أبيض وورقة بيضاء والجمع فيهما بيض^(٣) بضم الباء ،

= مشتقاً على مجموعة القرارات التى أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين مدعومة بالبحوث والأدلة التى اعتمد عليها فى إصدار تلك القرارات

(١) فى ص ٧٠٤ .

(٢) وإلى هذه الحالة أشار ابن مالك فى آخر البيت السادس عشر وأول السابع عشر بقوله :

وَوَجِبَ - ١٦

إِبْدَالُ واوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ ١٧

أما صدر البيت الأول فخاص بقاعدة سلفت فى ص ٧٧٨ وأما بقية الثانى فخاص بقاعدة ستجىء بعد هذه مباشرة .

(٣) قياس تكسيرهما : فُعِلَ .

ثم يجب كسرها في هذه الصورة ؛ لثقلها في جمع التوكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة . وتقول : هذا جمل أهْيِمَّ (١) . وناقاة هيماء ، والجمع فيهما : هِيْمِيْم ، بضم الهاء ، ثم تُكْسَرُ الهاء ، وجوباً . لما سبق .

كذلك لا يصح القلب : إن كانت الياء متحركة ، نحو : هِيَام (٢) ، - بضم ، ففتح بغير تشديد - أو كانت غير مسبوقه بضممة . نحو : خِيِيْل - وجِيِل . . . أو كانت مشددة ؛ نحو غِيِيْب (٣) . . . (٤)

✓ ٢ - أن تكون لاماً لَفِعْلٌ . وقبلها ضمة ؛ (كالأفعال اليائبة : نَهَيْ - قَضَيْ رَمَى . . . إذا أردنا تحويلها إلى صيغة « فَعْعَلٌ » لغرض ؛ كالتعجب ..) نحو : نَهَوَ الرجل ، أو : قَضَوُ . أو رَمَوْ . . ؛ للتعجب من نَهَيْتَهُ - أى : عقله - أو من قضائه . أو رميه ، وهذه الألفاظ تؤدي معنى التعجب ، أى : ما أنهاه ! - ما أقضاه ! - ما أرماه ! . . . فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسية التي سبق الكلام عليها في بابه (٥) .

✓ وقد تكون لاما لاسم محتوم ببناء تأنيث بعدها تُلَازِمُ الكلمة ؛ بحيث لا تؤدي الكلمة معناها إلا مع هذه التاء ؛ كبناء صيغة على وزن « مَتَقَدَّرَةٌ » - بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح - من الفعل ، رمى ؛ فتكون ، مَرْمُوءَةٌ ، والأصل : مَرْمِيَةٌ - بكسر الميم الثانية - قلبت الياء واواً ؛ لوقوعها بعد ضمة .

(١) شديد العطش . (٢) مصدر : هام ، بمعنى : اشتد عطشه ، أو جبه .

(٣) جمع غائب .

(٤) وفي هذا الموضع من قلب الياء واواً وقلب الضمة كسرة في مثل : بِيِيض ، وهِيِم ، ونحوهما . . .

يقول ابن مالك في البيت السابع عشر الذي سبق صدره :

و«يا» كموقنٍ بَدَأَها اَعْتَرَفَ - ١٧

يريد : أن الياء التي كانت في أصل كلمة : « موقن » يجب قلبها واواً ، كما انقلبت الألف في الحالة السالفة واواً . فالتشبيه بين الحالتين مقصور على قلب الحرفين - الألف والياء - واواً . ثم قال في قلب الضمة كسرة :

ويكسر المضمومُ في جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ : « هِيْمٌ » عند جَمْعِ : أَهِيَمًا - ١٨

(والألف التي في آخر : « أهيمًا » زائدة للشعر .) ومثل أهيم : هيماء ، وما شابههما لما يجتمع فيه

(٥) ج ٣ .

سبب الكسر

فلو جاءت التاء بعد بناء الصيغة المطلوبة لم يصح القلب ، ووجب ترك الياء على حالها ، نحو : « تَمَادِيَّة » ؛ وهي مصدر دال على المرة ، وفعله : تَمَادَى : وأصل المصدر : تَمَادِيًّا — بضم الدال — : لأن المصدر القياسي للفعل الذي على وزن : « تَفَاعَلَ » هو : « تَفَاعَلَ » . ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ، لتسلم الياء من قلبها واوا . ثم جاءت التاء الدالة على الواحدة بعد انقلاب الضمة كسرة . وقد تكون لاماً لاسم مختموم بالألف والنون الزائدتين ؛ كبناء صيغة من الفعل : رمى على وزن : سَبَّعَان (بفتح ، فضم ، ففتح مع مدّ . . اسم موضع) فيقال : رَمَوَان (١) .

٣ — أن تكون لاماً لاسم على وزن : فَعَلَيْ — بفتح ، فسكون ، ففتح مع المدّ — نحو : تقوى ، وشَرَوَى ، وفَتَوَى . . والأصل : تَقَيًّا ، وشَرِيًّا ، وفَتَيًّا . . بدليل : تَقَيَّتْ ، وشَرِيَّتْ ، وفَتَيَّتْ ؛ فأبدلت الياء واوا في الثلاثة ، وفي نظائرها من الأسماء المحضة ، لا الأوصاف . (٢)

٤ — أن تكون عيناً للكلمة على وزن : فَعَلَيْ — بضم ، فسكون ، ففتح مع المد — بشرط أن تكون الكلمة اسماً محضاً ، أى : خالصة من شائبة الوصفية ؛ نحو : « طُوبَى » (٣) ، التي هي اسم خالص الاسمية ، للجنة ، أو لشجرة فيها — فإن لم تكن اسماً محضاً وكانت صفة محضة — ، أى : خالصة من شائبة الاسمية — وجب تصحيح الياء وكسر ما قبلها ؛ لكي تسلم من قلبها واواً ، ولا يكاد يعرف من هذا النوع

(١) وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

وواوًا أثر الضمِّ رُدَّ « اليا » متى أُلْفِيَ لامِ فِعْلٍ ، أو مِنْ قَبْلِ : « تا » — ١٩

كَتَاةٍ بَيَانٍ مِنْ : « رَمَى » كَمَقْدُرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبَعَانَ صَيَّرَهُ — ٢٠

(أُلْفِيَ = وُجِدَ) والمراد : متى وجد حرف الياء على هذه الصورة . .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك في بيت سبقت الإشارة إليه في ص ٧٧٩ تحت عنوان « تحصل » ونصه :

مَنْ لَامَ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوَ بَدَلًا يَاءٍ ؛ كَتَقْوَى — غَالِبًا — جَاذَا الْبَدَلُ — ١

(٣) وأصلها : طُوبَى . بالياء ، — لأن فعله : طاب يطيب — قلبت الياء واوا . (انظر رقم ٥

في الهامش الآتي) .

— كما قالوا — إلا كلمتان هما : ضَيْرَى^(١) وحيكَمَى^(٢) ، وأصلهما^(٣) : ضُوْرَى ، وحوكَمَى ، بالواو الساكنة فيهما ، المسبوقة بضممة . قلبت الواو ياء ساكنة ، وقلبت الضممة قبلها كسرة .

فإن كانت الصفة غير محضة — لجرانها مجرى الأسماء^(٤) ، جاز في الرأي الأنسب^(٥) القلب والتصحيح ، وفي الحالتين تكون الصفة غير المحضة دالة على التفضيل ، لأنها مؤنث « أفعَل » الدال على التفضيل أيضاً ، ومن أمثلتها : (طُوبَى^(٦)) أو : طَيْبَى ، مؤنث أطيب) — (كُوسَى أو : كَيْسَى ؛ مؤنث أكيس) — (ضُوقَى أو : ضَيْقَى ، مؤنث : أضيق) — (خُوْرَى ، أو خَيْرَى ، مؤنث : أخير) ...

* * *

إبدال الألف من الواو والياء :

إذا وقعت الألف عيناً للماضى الثلاثى ، أو لاماً ، فلا بد أن تكون منقلبة

(١) يقال : قيسمة ضيرى ، أى : جائزة ظالمة (ضازَه ، يَضُوْرُه ويضيره ... ، جار عليه ، وبخسه) ...

(٢) يقال : مِشِيَةٌ حِيكَمَى إذا تحرك فيها المنكبان . (حالك فى مشيه يحوك ويحيك ، إذا حرك منكبيه) .

(٣) أصلها عند كثير من النحاة : « ضُوْرَى . وحوكَمَى » ؛ فهما واويان . وهذا مخالف لما يدل عليه « القاموس وتاج العروس » من أنهما واويان ويائيان . فلا يصح الاستدلال بهما على قلب الواو لجواز أن تكون هذه الياء هى التى فى أصلها ...

(٤) ويعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يسبقها موصوف .

(٥) وهو رأى ابن مالك ، فقد نص على أن الوجهين مسموعان عن العرب ، ويخالفه سيبويه وكثرة النحاة ؛ فقطعوا بقلب : ياء « فُعَلَى » واوا إذا كانت اسماً ؛ كطُوبَى الاسمية ، أو وصفاً غير محض ، وبعدم قلبها إذا كانت وصفاً محضاً ، وكسر ما قبلها لتسلم . ويقول ابن مالك مسجلاً رأيه ، قاصداً « فُعَلَى » الجارية مجرى الأسماء :

وإن تكن عيناً لفُعَلَى وَصفاً فذاك بالوجهين عنهم يُلْفَى - ٢١

(يلقى = يوجد - كما سبق -)

(٦) كلمة : « طُوبَى » قد تكون اسماً محضاً كالتى هى اسم الجنة ، أو اسم شجرة ، وقد تكون وصفاً إذا كانت للتفضيل ، مؤنث : « أطيب » الدال على التفضيل ، كما عرفنا .

عن واو أو ياء : نحو : (صام - باع) - (سما - جرى) والأصل : صوم - بيع - سمو - جبرى . . . بفتح الواو والياء فى كل ذلك . والدليل على هذا الأصل : المصادر - أو غيرها - إذ نقول : صوم ، بيع ، سمو ، جرى . . . فقلبت الواو والياء فى تلك الأفعال ألفاً . كما يقلبان فى كثير من الأسماء أيضاً ، ولا يقع هذا القلب فى الأفعال ولا فى الأسماء إلا بعد اجتماع عشرة شروط :

أولها : أن يتحركا . فإن لم يتحركا لم يقع القلب ، كما فى (قول ، صوم) ، (بيع ، عين) .

ثانيها : أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات التى لا تلازمهما ؛ فلا قلب فى نحو : جَسِيل ، وتَوَم (وأصلهما : جَسِيْلٌ ^(١) ، وتوَم ^(٢)) ، نقلت حركة الهمزة - بعد حذفها للتخفيف - إلى الساكن قبلها ، عند من يبيح هذا التخفيف إن أمِن اللبس) . ولا فى مثل قوله تعالى : (لَتَسْبُلُون ^(٣) فى أموالكم وأنفسكم) ، وقوله : (ولا تنسوا الفضل بينكم) . . . ^(٤) ثالثها : أن يكون ما قبلهما مفتوحاً ؛ فلا قلب فى مثل : العِوض - الدَّوَل - الحَيْل .

رابعها : أن تكون الفتحة التى قبلهما متصلة بهما - مباشرة - فى كلمة واحدة ، فلا قلب فى مثل : حضر وفدٌ ليس يزيدُ فيه .

خامسها : أن يتحرك ما بعدهما إن كانا فى أصلهما غير لامين ؛ (كأن يكونا فاعين ، أو عينين للكلمة) ، وألا يقع بعدهما ألف ، ولا ياء مشددة إن كانا لامين ؛ فلا قلب فى مثل : (تَسْوَالِي ، وتَسِيَامَن) ، (وخوَرَنق ^(٤)) ، وطويل وبيان ، وغير) ؛ لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاعين أو عينين . ولا فى مثل : (جرىا ، وسموا ، وفتيان ، وعصوان) : لوقوعهما لاما للكلمة وبعدهما ألف . ولا فى مثل : (عَمَوِيَّ وحَسِيَّ ^(٥)) لوقوع ياء مشددة بعدهما ،

(١) اسم للضيع .

(٢) المولود معه غيره فى بطن واحد ، فكل منهما تووم ، وهما : توومان ، والأكثر : توائم .

(٣ و ٤) حركة واو الجماعة هنا عارضة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين .

(٤) اسم قصر قديم بالعراق للنعمان . (٥) صاحب حياء .

وإنما قلبت **بِئْسَا** في **سَمَا**، و**دَعَا**، و**مَشَى**، و**سَعَى** - مع وقوعهما لاما؛ لعدم وقوع ألف ولاياء مشددة بعدهما. ولهذا السبب نفسه قلبت في مثل: « **يَخْشَوْنَ** ، و**يُدْعَوْنَ** » مع وقوعهما لاما؛ (إذ أصلهما: **يَخْشَيُونَ** ، و**يُدْعَوُونَ** . تحركت الياء والواو؛ وانفتح ما قبلهما؛ فقلبتا ألفا؛ فالتقى ساكنان؛ حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين؛ فصار اللفظان: **يَخْشَوْنَ** و**يُدْعَوْنَ**).

ومما سبق يتبين أن القلب ممتنع إذا كانا لامين، بعدهما الألف أو الياء المشددة. أما إذا وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين^(١) فالقلب واجب على الأرجح^(٢)
سادسها: ألا تكون إحداهما عيناً لفعال ماضٍ على وزن: « **فَعِلَ** » - بفتح فكسر - والصفة المشبهة الغالبة فيه على وزن: « **أَفْعَلٌ** »^(٣)؛ نحو **هَيِّفَ**؛ فهو **أَهْيَيْفٌ**^(٤) - و**غَيِّدٌ**^(٥)؛ فهو: **أَغْيَيْدٌ** - و**حَوَّلَ** فهو: **أَحْوَلٌ** - و**عَوَّرَ**؛ فهو **أَعْوَرٌ**

(١) يلاحظ أن الياء المشددة هي ياءان، أولاهما ساكنة:

(٢) يذكر ابن مالك الشروط الخمسة السابقة (وهي: التحرك، وأصالته، وفتح ما قبل الواو والياء، واتصالهما بالفتحة التي قبلها مباشرة في كلمة واحدة، وتحرك ما بعدها . . .) في الفصل المستقل الذي أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٧٨٠ فيقول بعد البيتين الأولين منه، الخاصين بقلب الواو ياء عند اجتماعهما على الوجه الذي سبق شرحه - يقول ما نصه:

مِنْ وَاوٍ ، أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مَتَّصِلٍ - ٣

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي ، وَإِنْ سُكِّنَ كَفَّ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يَكْفُ - ٤

إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفٌ - ٥

(أصل = تأصل، وليس عارضاً، كف = منع. ألف = عرف وشاع في الكلام المأثور الفصيح) وتقدير البيت الأول: أبدال ألفاً بعد فتح متصل - من واو، أو ياء. ووصوفين بتحريك متأصل فيهما. وأوضح في البيت الثاني أن الإبدال السابق لا يقع إلا إن حرك التالي بعدهما. أما إن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف إعلال غير اللام. أي: يمنع قلب الواو والياء الواقعتين في غير اللام (وغير اللام هو: الفاء والعين) أما اللام فيقع فيها القلب إن سكن ما بعدها، بشرط أن يكون الساكن حرفاً غير الألف وغير الياء المشددة، (لأن الياء المشددة تكون من ياءين الأولى منهما ساكنة - كما سبق في رقم ١).

(٣) تكون الصفة المشبهة كذلك إذا كان الفعل الماضي لازماً مكسور العين دالاً على لون، أو عيب، أو شيء فطري، أو وصف ظاهر في الجسم - وقد تقدم الكلام على هذا في باب الصفة المشبهة ج ٣ ص ١١٤ م ١٠٤ .

(٤) الهَيِّفُ، مصدر: هَيِّفَ - كَفَرِحَ - وهو ضمور البطن ودقة الخاصرة، ويبدن الصفات المدروحة. (٥) الغَيِّدُ، مصدر: غَيِّدَ - كَفَرِحَ - وهو: فعمومة الجسم.

سابعها: ألا تكون إحداهما عيناً للمصدر الفعل الماضي السالف؛ ولهذا يقال: سيِّف، وغيَّيد، وحوَّل، وعرَّور...، بغير قلب... (١)

ثامنها: ألا تكون الواو عيناً لفعل ماضٍ على وزن: «افْتَعَلَ» دال على المفاعلة (٢)؛ فلا قلب في نحو: اجْتَرَّوْا واشْتَرَّوْا، بمعنى: جاور بعضهم بعضاً، وشاور بعضهم بعضاً. فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب؛ نحو: اجتناز، واختان؛ بمعنى: جاز، (أى: قطع) وخان، وهذا الشرط خاص بالواو دون الياء، ولهذا وقع القلب في استافوا، (أى: تسافوا، بمعنى: اشتركوا في ضرب السيوف)، والأصل: استيفوا. قلبت الياء ألفاً بالرغم من الدلالة على المفاعلة. ومثلها: امتازوا وابتاعوا: بمعنى تمايزوا، وتبايعوا. والأصل: امتيَّزُوا وابتيَّعُوا... (٣)

تاسعها: ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفاً؛ لثلاثي يجتمع في كلمة قلبان متواليان بغير فاصل، وهو ممنوع، في الأغلب. فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب - في الأكثر - قلبه، وتصحيح السابق، اكتفاء بقلب المتأخر: نحو: «الحسيَّتا»، مصدر الفعل: حسيَّ، «والهويَّ»، مصدر الفعل: هويَّ. «والحويَّ»: مصدر الفعل: جويَّ (والأفعال الماضية الثلاثة على وزن «فَعِلَ»، بفتح فكسر، ومصادرهما على وزن: «فَعَلَ» بفتح ففتح) (٤)

(١) وفي الشرطين: «السادس والسابع» يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه:

وَصَحَّ عَيْنُ «فَعَلٍ» وَفَعِيلاً ذَا «أَفْعَلٍ»؛ كَأَغْيَيْدٍ وَأَحْوَلًا - ٦

المراد بفتح عين: مصدر الثلاثي «فَعِلَ». والمراد بصاحب أفعل: الماضي الثلاثي اللازم الذي تكون الصفة المشبهة منه على وزن «أَفْعَلٍ»؛ وضرب له مثالين، هما: أَغْيَيْدٌ وَأَحْوَلٌ - كما في الشرح. (٢) وهي المشاركة من فريقي في الفاعلية والمفعولية، وكما تسمى «المفاعلة» تسمى أيضاً: «التفاعل».

(٣) وقد سدا يتقول ابن مالك:

وَأِنْ يَبِينُ «تَفَاعَلٌ» مِنْ «افْتَعَلٌ» وَالْعَيْنُ وَأَوْ - سَلِمَتْ وَكَمْ تَعَلُّ - ٧

(٤) لأن فعلهما الماضي كفرَّح، فالصدر هو: فَرَّحَ، على وزن: فَعَلَ (بفتح ففتح) فصدرهما كذلك على وزن: فَعَلَ.

فأصل المصادر: حَيَّيٌّ - هَوَّيٌّ - حَوَّوٌ^(١)؛ ففي كل مصدر حرفان متواليان صالحان للقلب ألفاً، لتحرك كل منهما وفتح ما قبله. فجرى القلب على الثاني منهما؛ لأنه في آخر الكلمة، والأطراف محل القلب والتغيير غالباً، وسَلِمَ الأول.

وقد وقع القلب على الأول في بعض كلمات مسموعة لا تكفي للقياس عليها ومنها: كلمة: آيَّة، وأصلها - في رأي من عدة آراء - أَيَّيَّة، بياءين متحركتين قبل كل منهما فتحة. قلبت الأولى ألفاً وسلمت الثانية^(٢)...

عاشرها: ألا يكون أحدهما عيناً في كلمة محتومة بأحد الحروف الزائدة المختصة بالأسماء؛ كالألف والنون معاً، وكألف التأنيث المقصورة.. فلا قلب في مثل: الجَوْلَان^(٣)، والهَيِّمَان^(٤)، والصَوَّرى^(٥)، والنَحْيَيْدى^(٦) ونحوها...^(٧)

* * *

إبدال الميم من الواو، ومن النون:

(١) تبدل الميم من الواو وجوباً في كلمة: «فُو»^(٨) غير المضافة. وأصلها: فُوهُ؛ حذفت الهاء تخفيفاً؛ فيقال فيها بعد الإبدال: فَم، والدليل على أن هذه الميم مبدلة من الواو قولهم في الجمع: أفواه. والتكسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها.

فإن أضيفت كلمة: «فو» إلى اسم ظاهر أو: مضممر جاز بإبقاء الواو - وهذا

(١) لأن هذا من الحَوَّة (وهي: سمرة محمودة قديماً في الشفتين) ولقولهم في ثنيتها: حَوَّوَان.

(٢) وإلى هذا الشرط وورود السماع بما يخالف في بعض كلمات يقول ابن مالك في الفصل

المشار إليه:

وإنَّ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتَحِقُّ صُحْحَ أَوَّلٍ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ - ٨

يريد: إن استحق هذا الإعلال (القلب) حرفين - بسبب تحقق شرطه في كل منهما فأولهما يصحح

ويسم من القلب، وثانيهما يقلب، وقد يقع العكس قليلاً.

(٣) التنقل. (٤) مصدر: هام على وجهه: إذا سار على غير هدى.

(٥) التثقل.

(٦) بمعنى: المائلة أو البسمة النشيطة.

(٧) وفي هذا يقول ابن مالك:

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الإِسْمَ بِرَجَبٍ أَنْ يَسْلَمًا - ٩

(٨) إحدى الأسماء الستة.

هو الأكثر - وجاز قلبها ميمًا. فيقال: فوك، أو: فو النظيف، طيب الرائحة، ويصح فك، أو فم التنظيف طيب الرائحة.

(ب) وتبدل الميم من النون بشرطين: أن تكون النون ساكنة، وأن يقع بعدها الياء؛ سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين؛ نحو: انبعث البريد، ونحو: مَنْ بَعَثَ الرِّسَالَةَ؟. ويلاحظ أن قلب النون ميمًا مقصور على النطق فقط، أما في الكتابة فتبقى صورة النون على حالها... (١)

* * *

إبدال التاء من الواو، والياء:

يجب قلب الواو والياء تاء إذا وقعا «فاء افتعال»، أو فاء أحد مشتقاته^(٢)، وكانا غير مبدلين من همزة، فإذا تحقق الشرطان (وقوعهما فاء افتعال أو أحد مشتقاته، وعدم انقلابهما عن همزة). وجب قلبهما تاء - كما قلنا - وإدغام هذه التاء في تاء الافتعال أو مشتقاته. فعند بناء صيغة على وزن: «افتعل» - مثلا - من الماضي: وصل، أو: يسر، يقال: أوْتَصَلَ - اَيْتَسَّرَ، ثم تقلب الواو والياء تاء، وتندغم في التاء الموجودة، وتصير الصيغتان: اتَّصَلَ، واتَّسَّرَ^(٣)، ويقال في المضارع قبل القلب: يَتَوَصَّلُ، وَيَتَسَّرُ، ويصير بعد القلب والإدغام: يَتَّصِلُ وَيَتَسَّرُ... (٤) ومثل هذا يقال في الأمر، وباقى مشتقات «الافتعال».

(١) وفي إبدال الميم من النون يقول ابن مالك خاتماً الفصل السابق:

وَقَبْلَ «بِا» أَقْلِبْ «مِيمًا» - النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكِّنًا، كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا - ١٠

وتقدير البيت: واقبل حرف النون ميمًا إذا كان النون مسكناً قبل باء. وساق لهذا مثالا حوى صورتي النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة؛ مثل: انبدا - والأصل: انبذن، بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً؛ لوقف - أو في كلمتين مثل: من بَتَّ. أى: قطع. ومعنى الجملة؛ من قطع مودته فانبذه، أى: اطرحه، واتركه، ولا تبال به.

(٢) الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول... إلخ.

(٣) بمعنى: لعب الميسر، وهو القمار، أو: اغتنى.

(٤) . يصح أن يقال في: «أوْتَصَلَ» قلبت الواو ياء لوقوعها بعد الكسرة، فصارت الكلمة: «ايتصل»، ثم قلبت الياء تاء للافتعال؛ فصارت: اتصل. والنتيجة في الحالتين واحدة؛ هي قلب الواو تاء؛ إما بعمل واحد كالأول، وهو الأحسن للاختصار. وإما بعملين وهو المسائر لقاعدة قلب الواو ياء. نعم، إن الياء المنقلبة عن الهمزة لا يصح قلبها تاء افتعال، لكن الياء هنا منقلبة عن واو، فيجوز قلبها تاء، كما يجوز قلب الواو - دون الهمزة - تاء افتعال! (راجع التصريح والصبان).

التي فاؤها أحد الحرفين السالفين غير المبدلين من الهمزة .

فإن كان أحدهما مبدلاً من الهمزة لم يجز القلب — في أشهر اللغات — فلا تقلب الياء تاء في مثل : « ايتكل » ، وهي صيغة « افتعل » من أكل ؛ لأن ياءها في الأصل همزة ، وقعت بعد همزة مكسورة ؛ فانقلبت الثانية ياء ؛ طبقاً لما تقدم^(١) .

ولا تقلب الواو تاء في مثل : أو تمن ؛ لأن هذه الواو مبدلة من الهمزة الثانية التي وقعت بعد ضمة ؛ إذ الأصل أو تُسَمِّن ، قلبت الثانية واوا لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة — كما عرفنا^(١) — فوجب عدم القلب ...^(٢)

* * *

إبدال الطاء من تاء الافتعال :

يجب قلب « تاء الافتعال » ومشتقاته « طاء » بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق^(٣) ؛ (وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء) وبعده هذه التاء . فإذا أريد بناء صيغة على وزن : افتعل — مثلاً — من : صبر ، أو : ضَعِن^(٤) ، أو : طلع ، أو : ظلم . . . قيل : اصتبر — اضتغن — اظلم — اظنم . ثم تقلب التاء طاء في اصتبر ؛ فيقال : اضطر . وتقلب التاء طاء في : اضتغن ؛ فيقال : اضطنن — بطاء ظاهرة في النطق والكتابة . وكذلك تقلب التاء في اظنم ؛ فيقال اظطمع ، ثم تدغم الطاءان وجوباً ؛ فيقال : اظطاع . . . وتقلب في اظنم ؛ فيقال : اظطم . وفي مثل هذه الصورة التي تبدل فيها « تاء

(١ ، ١) في ص ٧٧٠ وما بعدها .

(٢) وفي هذا القلب يقول ابن مالك في فصل مستقل يقتصر على بيتين ، أولهما :

ذواللَّيْنِ «فا» — «تا» في «اِفْتِعال» أُبْدِلًا وَشَدَّ فِي ذِي الِهِمَزِ بِنَحْوِ: اِثْتِكَلًا — ١

يريد بنى اللين : حرف العلة الواو والياء . وأما الألت فلا تكون فاء كلمة متقدمة الست : ذو اللين حالة كونه فاء في صيغة « افتعال » أبداً تاء . وشذ هذا الإبدال في صاحب الهمز ، أي : في الحرف المبدل من همزة ؛ نحو : ايتكل ، من الأكل ، فلا يقال فيه : ايتكل ، إلا شذوذاً في رأى ابن مالك ؛ لأنها لغة قليلة .

(٣) لأن اللسان عند النطق بها يطبق بأعلى الفم . (٤) ضغن قلب المدور : امتلاً حقداً .

الافتعال « طاء بعد الطاء . يجوز ثلاثة أمور بعد القلب ، إما ترك الطاء والطاء على حالهما ؛ فيقال : اظلم — كما سبق — وإما قلب الطاء طاء وإدغامها في الطاء ؛ فتصير الكلمة : اظلم . وإما قلب الطاء طاء وإدغامها في الطاء ؛ فتصير الكلمة : اظلم . (١)

* * *

إبدال الدال من تاء الافتعال :

يجب إبدال الدال من « تاء الافتعال » ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها الدال ، أو الذال ، أو الزاي ، وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثة ، فإذا أريد بناء صيغة على وزن : « افتعل » — مثلًا — من : دغَم ، أو : ذخَر ، أو زجر . . . قيل ادْغَمَ — اذْخَرَ — اذْجَرَ — ثم تقلب التاء في كل ذلك « دالاً » فيقال : ادْغَمَ ، بإدغام الدال في الدال وجوباً . واذْخَرَ ، ويصح قلب الدال دالا وإدغامها في الدال الأصلية ، فيقال : ادْخَرَ ، كما يصح — مع القلة — قلب الدال الأصلية ذالا وإدغامها في الذال ؛ فيقال : اذْخَرَ ، فهذه ثلاث لغات أقواها الأولى فالثانية .

ويقال : اذْجَرَ . . . (٢)

(١) في إبدال الطاء من « تاء الافتعال » والدال منها يقول ابن مالك :

« طَاً » — « تَاً » افتعالٍ رُدًّا إِثْرَ مُطَبِّقٍ فِي ادَّانَ ، وَاذْدَدَ ، وَاذْكَرَ دَالًا بَقِي — ٢

(مُطَبِّقٌ = حرف من حروف الإطباق ؛ وهي الأربعة التي ذكرناها . رد = صير — بقى = صار) ، يقول : صير « تاء الافتعال » طاء بعد حرف الإطباق . كما يقول : إن تاء الافتعال صار دالا في مثل : ادان ، وازدد ، وادكر ، أي : في الكلمات التي فاؤها دالا أو زايا ، أو ذالا . وبعد كل من هذه الحروف تاء الافتعال مباشرة . فالبيت تضمن في شطره الأول إبدال الطاء من الافتعال ، وتضمن في شطره الثاني إبدال التاء منها .

(٢) أشار ابن مالك لهذا في البيت الذي في أول هذا الهامش .

الإعلال^(١) بالنقل

معناه :

نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته مع تجرده من الحركة ، أو ينقلب حرفاً آخر . وهذا النوع من الإعلال خاص بالواو والياء دون الألف ؛ لأنهما يتحركان وهى لا تتحرك مطلقاً . ومن الأمثلة : يَصُومُ : فأصله : يَصُومُ^(٢) - بفتح ، فسكون ، فضم . . . نقلت حركة حرف الواو (وهى : الضمة) إلى الساكن الصحيح قبلها ، مع إزالة سكونه ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يَصُومُ » بواو ساكنة ، وقد بقيت صورتها ساكنة بعد نقل حركتها . ومثله : (يَقُومُ - يَعُودُ - يَقُولُ - يَعُومُ) .. فيجربى فى كما مضارع من هذه الأفعال ما جرى فى نظيره : « يَصُومُ » . ومن الأمثلة : يَسْبِيعُ . وأصله : يَسْبِيعُ - بفتح ، فسكون ، فكسر^(٣) - نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يَسْبِيعُ » بياء ساكنة ، بقيت صورتها ساكنة بعد نقل حركتها .

ومن الأمثلة أيضاً : يَخَافُ . أصله : يَخَافُ - بواو مفتوحة - نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم انقلبت الواو ألفاً ، لاعتبارها متحركة بحسب الأصل ، وقد انفتح ما قبلها الآن ، فصارت : يخاف . ومثله : (ينام^(٤) - يزال^(٥) - يكاد^(٦) - يحار^(٦)) . . . حيث جرى على كل مضارع من هذه

(١) راجع ما سبق فى معنى الإعلال العام ص ٧٥٦ وهامشها .

(٢) لأن الفعل صام يصوم ، من باب : فَعَلَ يَفْعَلُ ؛ كَنَصَرَ يَنْصُرُ .

(٣) لأنه من باب : « ضَرَبَ يَضْرِبُ » .

(٤) أصله : « يَنَامُ » لأنه من باب « تَعِبَ يَتَعَبُ » ثم دخله إعلال النقل ، وإعلال القلب ...

(٥) أصله : « يَزِيلُ » لأنه من باب : « تَعِبَ يَتَعَبُ » . ثم دخله الإعلال ، كسابقه .

(٦ و ٦) من باب : تَعِبَ يَتَعَبُ . دخل الإعلال المضارع .

الأفعال ما جرى على المضارع : « يخاف » ؛ من نقل فتحة الواو للساكن قبلها ، ثم قلبها ألفاً .

فزى مما سبق أن حرف العلة (الواو والياء) قد يبقى على صورته السابقة بعد نقل حركته (مثل : يصوم - يقوم . . .) وقد ينقلب حرفاً آخر ؛ (مثل : يخاف - يخار) .

لكن ، ما الضابط العام الذى يخضع له حرف العلة ، ليبقى على صورته من غير حركة ، أو ينقلب حرفاً آخر ؟

الضابط هو : أن حرف العلة إن كان فى أصله متحركاً بحركة تجانسه^(١) - أى : تناسبه - وجب بقاء صورته ساكنة بعد نقل حركته إلى الساكن قبله ؛ كما فى : (يصُوم - يقُوم . . .) وكما فى : (يبيع - يهيم) وإن كان فى أصله متحركاً . ركة لا تناسبه وجب - بعد نقل حركته - أن ينقلب حرفاً جديداً مناسباً لحركته الأصلية السابقة التى نقلت إلى الساكن الصحيح قبله ، فالمفتوح يصير ألفاً ، والمضموم يصير واواً ، والمكسور يصير ياء ومن الأمثلة : (أقام وأبان) ، فأصلهما : (أقوم وأبين)^(٢) بفتح حرف العلة ؛ نقلت حركة الواو والياء للساكن الصحيح قبلهما . ثم قلب حرفاً العلة ألفاً ، لأن الألف هى التى تناسب الفتحة ؛ فصار الفعلان : أقام وأبان . وفى مثل هذا القلب يقال : تحركت الواو والياء بحسب الأصل . وافتتح ما قبلهما بحسب الحال ، فانقلبا ألفاً^(٣) . ويجرى ما سبق على نحو : (أقيم وأبين . . .) وأصلهما : أقوم وأبين . . . دخلهما إعلال النقل وإعلال القلب .

(١) الحركة التى تجانس حرف العلة ؛ هى : الضمة للواو ، والكسرة للياء - أما التى لا تناسب فالكسرة أو الفتحة للواو . والضمة أو الفتحة للياء .

(٢) لأن فعلهما : قام يقوم ، وبان يبين . فالأول واوى العين ، والثانى يائها .

(٣) يقال هذا تعليلاً للقلب ، لإدخاله تحت قاعدة عامة مطردة ؛ هى : أن حرف الواو أو الياء إذا

تحرك وافتتح ما قبله وجب قلبه ألفاً على الوجه الذى سبق شرحه فى هذا الباب ص ٧٨٦ و . . .

مواضعه :

يقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع ، يكون حرف العلة في كل منها عين الكلمة ، ومتحركا . .

أولها : أن يكون حرف العلة (الواو ، أو الياء) عيناً متحركة لفعل ؛ نحو : يَصُول ، وَيَغْيِب . والأصل : يَصُول وَيَغْيِب ، بضم الواو وكسر الياء ، ثم نُقِمَت حركتهما إلى الساكن قبلهما ، وبقي كل منهما بعد ذلك على صورته - طبقاً لما قدمناه - فيصير الفعلان : يَصُول - يَغْيِب .

ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحاً ، وأن يكون الفعل غير مضعف اللام ، ولا معتأها . ولا مَصَوغاً للتعجب ، على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه ^(١) . فلا يقع الإعلال بالنقل في مثل : (قاوم وباع ، وعوّق وبيّن) ؛ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح . ولا في مثل : (ابيض واسود) ؛ لتضعيف لاهمه ، ولا في مثل : (أهوى وأحيا) ؛ لاعتلاها ، ولا في مثل : (ما أقومته !! وما أبينه ^(٢) !! وأقوم به !! وأبين به !!) لأن الفعل مَصوغ على صيغتي التعجب القياسيتين ... ^(٣)

(١) ومثل التعجب : « اسم التفضيل » ؛ نحو : هذا أقومُ طريقةً وأبينُ منهجاً ؛ فلا يصح الإعلال بالنقل في كلمتي ؛ أقوم ، وأبين . - وقد سبق بيان الحكيم في بابي : « التعجب والتفضيل » ، ج ٣ م ١٠٨ ص ٣٣٣ و م ١١٢ ص ٣٩٣ -

(٢) وقولهم : ما أحوج الجبان إلى أن يسمع ويرى عجائب الشجعان .

(٣) كما سبق في بابه ج ٣ م ١٠٨ ص ٣٣٣ ومثل التعجب : « التفضيل » (انظر رقم ١ من

هذا الهامش .

« ملاحظة » : ورد في المسموع كلمات كثيرة تخالف الضابط السابق حتى قيل عنه إنه غير محكم - والبيان المفصل الخاص بهذا مدون في ج ٣ م ١٠٦ ص ٣١٦ ، باب : « اسم الزمان والمكان » وهناك رأى المجمع اللغوي .

وفي هذا الموضع وشروطه يقول ابن مالك ، في فصل جديد مستقل يبدؤه بقوله :

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَبَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْبِنِ آتِ عَيْنَ فِعْلٍ ؛ كَأَيْنِ
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبَ وَلَا كَابِيضٌ أَوْ أَهْوَى ، بِلَامٍ عَلَّامٍ =

ثانيها : أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في اسم يشبه المضارع في وزنه^(١) فقط دون زيادته ، أو في زيادته دون وزنه ، بشرط أن يكون في الاسم ما يمتاز به عن الفعل في الحالتين . فالأول : نحو : مَقَامٌ - بفتح الميم - فإن أصله : « مَقْوَمٌ » ، (بفتح ، فسكون ، ففتح) - وهو على وزن المضارع : « يَعْلَمُ » . نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبت ألفاً ؛ طبقاً لما سلف - فصار الاسم : مَقَامٌ . وفيه زيادة تدل على أنه ليس من الأفعال ، وهي الميم في أوله . ومثله : مُقِيمٌ ، ومُسِينٌ .

ومثال الثاني : بناء صيغة من : « البيع » أو : « القول » على مثال : تَحْلِي^(٢) وهذه صيغة خاصة بالاسم . فيقال : تَبِيعٌ ، وتَقْوِلٌ (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فيهما) - نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله ، وقلبت الواو ياء^(٣) ؛ فصارت الكلمتان : تَبِيعٌ وتَقْوِيلٌ بكسرتين متواليتين في كل ، وبعدها ياء .

فإن اختلف الاسم عن المضارع في الأمرين معاً ، أو شابهه فيهما معاً - وجب التصحيح ؛ فمثال الأول : مِخْيِطٌ^(٤) (بكسر ، فسكون ، ففتح) لأن المضارع لا يكون - في الأغلب - مكسور الأول ، ولا مبدوءاً بميم زائدة ، فالصيغة مختصة بالاسم ، ولذا وجب التصحيح ومثلها : مِفْعَالٌ ؛ كَمِخْيِطٍ . ومثال الثاني : أَقْوَمٌ ، وَأَبْيَيْنٌ - بفتح ، فسكون ، ففتح - وهما شبيهان

= فقد جمع في البيتين الشروط المطلوبة . (أبينٌ ، أصلها : أبينين ، فعل أمر من أبان ، « عئلٌ » : صار حاوياً حرف علة) .

(١) بأن يكون مشابهاً له في مجرد عدد الحرف ، منع مقابلة الساكن بمثله ، والمتحرك بمثله ، من غير نظر للاسمية والفعلية .

(٢) بكسر فسكون ، فكسر ، فهزة متطرفة ، وهو : القشر الذي يظهر على الجلد حول منابت

الشعر .

(٣) قلبت الواو ياء لأن حركتها وهي الكسرة - غير مجانسة لها ، فيجب قلب الواو حرفاً يجانس الحركة ، طبقاً لما سلف أول الباب . بخلاف الياء فإنها حركتها هنا مجانسة لها فلا تنقلب . فوي : « تَقْوِيلٌ » إعلالاً ؛ أحدهما بالنقل ، والآخر بالقلب . أما « تَبِيعٌ » ففيها إعلال واحد .

(٤) اسم أداة الخياطة .

بالمضارع : أَعْلَمَ وَأَفْهَمَ . . . ، في وزنه وفي الزيادة التي في أوله ، فوجب
لهما التصحيح ... (١)

ثالثها: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر معتل العين ، كفعله ، بشرط
أن يكون فعله على وزن: «أفعلَ» ، أو: «استفعل» نحو: أقام ، واستقام . وأصلها
قبل التَّخْيِيرِ : أَقَوَمَ ، واستقوم . ومصدرهما: إِقْوَامٌ ، واستقوام . فيجب فيهما
الإعلال بالنقل كما جرى في فعليهما ؛ فتنقل فتحة الواو إلى الساكن قبلهما ،
وتقلب الواو ألفاً - طبقاً للقاعدة التي سلفت - فيتوالى ألفان لا يمكن النطق بهما
معاً ؛ فتحذف الثانية منهما ، وتجيء تاء التأنيث - في الأغلب - عوضاً عنها ،
فيقال إقامة ، واستقامة .

ومثل هذا يقال في: «أبانَ واستبان» . فأصلهما: «أبَيَّنَّ ، واستبيَّنَّ» ،
ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها وقلبت ألفاً : فصارا : أبان ، واستبان .
ومصدرهما : إبيان واستبيان ، نقلت حركة الياء كما نقلت في الفعل ،
وقلبت الياء ألفاً فتلاقت ساكنة مع ألف المصدر ، حذفت الثانية منهما ،
وزيدت تاء التأنيث عوضاً عنها ؛ فصار المصدران : إبانة ، واستبانة . وحذفُ
هذه التاء مقصور على السماع ومنه قوله تعالى : (وإقام الصلاة) ، أي : إقامة
الصلاة (٢)

(١) أما نحو : يزيد (عَلِمَ) فقد دخله الإعلال وهو مضارع قبل نقله للملَمية . وفي الموضع
الثاني يقول ابن مالك :

ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِيٌّ مُضَارِعاً ، وفيه وَسْمٌ - ٣
(ضاهي = شابه . وسم = علامة) ، ثم قال :

ومِفْعَلٌ صَحِّحٌ كَالْمِفْعَالِ ٤

يشير بهاتين الصفتين - وهما مختصتان بالأسماء - إلى الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً .
وترك بقية التفصيلات التي سردناها . والنصف الثاني من هذا البيت لا شأن له بهذه القاعدة ، وإنما شأنه
متصل بالقاعدة التالية بعده مباشرة .

(٢) وفي الموضع الثالث وما يتصل به من ألف «إفعال» ، و «استفعال» وتاء التأنيث ، يقول

ابن مالك :

رابعها : أن يكون حرف العلة المتحرك عيّنًا في صيغة « مفعول » من الفعل
 الثلاثي المعتل العين بالياء أو الواو ، كصوغ « مفعول » من قال وباع . . . فيجب
 فيه ما وجب في « إفعال واستفعال » السابقين ، ولا يقتصر الأمر على هذا ، بل
 تجرى عليهما تغييرات ؛ طبقًا للبيان الشامل الذي سيجيء في الحالة الرابعة
 الأخرى^(١) . . .

وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ : - ٤

وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رَبِّمَا عَرَضُ

.....=

أَزَلْ لِيَذَا الْإِعْلَالِ ، وَ«التَّاءُ» الزَّمَّ عَوَضُ

(بالنقل ، أى : النقل عن العرب ، وهو السماع الوارد عنهم) .

(١) ص ٨٠٢ .

المسألة ١٨٤ :

الإعلال بالحذف^(١) .

الإعلال بالحذف يكون قياسياً مطرداً في المسائل الآتية . أما في غيرها فقصور على السماع :

الأولى : الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعى . فإنها تحذف في مضارعه ، واسم فاعله ، واسم مفعوله ، نحو : أَكْرَمَ - يُكْرِمُ - أَكْرَمٌ - مُكْرِمٌ - مَكْرَمٌ . . . بحذف الهمزة في كل ذلك وجوباً ، ومثل هذا همزة الأفعال الماضية الرباعية : أَفْهَمَ - أَخْبَرَ - أَحْسَنَ . . . ونظائرها ، حيث يجب حذف الهمزة ، من مضارعها ، واسم فاعلها ، واسم مفعولها . كما قلنا . والأصل في كل ذلك قبل حذفها : يُؤكِّرِم - مُؤكِّرِم - مؤكِّرِم . وكذا الباقى . . .

الثانية : الواو التي هي « فاء » فعل ثلاثى مفتوح العين في الماضى^(٢) مكسورها في المضارع مثل : وَعَدَ ، فيجب حذف هذه الواو في المضارع ، وأمره ، ومصدره ، بشرط : أن يصير هذا المصدر على وزن فِعْلَةٌ (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئة ، وبشرط أن تكون التاء في آخره عوضاً عن الواو المحذوفة . فيقال : يَعيِد - عيِد - عيِدَةٌ^(٣) ، ومن هذا قول الشاعر :

(١) في هذه التسمية نوع من التوسع والتسامح ، لأن بعض الأحكام الآتية لا صلة لها بحرف العلة . أما الهمزة التي تنطبق عليها بعض الأحكام الآتية أو السابقة فبمنزلة حروف العلة في كثير من المواضع .
(٢) لأن الماضى المضموم العين لا تحذف فاء مضارعه ؛ نحو : وَضُوْ ، وَيَوْضُوْ ، أما مكسورها فإن كسرت عين مضارعه حذفت فاء هذا المضارع ؛ نحو : وَرِثَ يَرِثُ - وَثِقَ يَثِقُ ، ومنه قول الشاعر :
ولا يواتيك فيما ناب من حدّثٍ إلا أخو ثقة . فانظر بمن تثق
فإن فتحت عين مضارعه فقد تحذف الفاء من هذا المضارع ؛ نحو : وَسَمِعَ يَسْمَعُ - أو لا تحذف : نحو :
وجيل يسوِّجلك ، ووسيع يوسِّع . وجواز الحذف وعدمه في هذه الصورة مرجعه ومرده للسمع وحده - طبقاً للرأى المشهور - وإن استعملت عينه بالفتح والكسر جاء حذف الفاء من هذا المضارع وعدم حذفها ؛ كقولك : فإنه جاء من باب « تميم » فلم تحذف فاء مضارعه ، ومن باب « وعد » في لغة قليلة فحذفت - كما في المصباح - راجع الصبان في الموضوع - .

(٣) أصل عيِدَةٌ : وَعَدَ - بكسر الواو وسكون العين - حذفت الواو ، وحركت العين بالكسرة =

متى وعدتُك في ترك الهوى عِدَةً فاشهدْ على عِدَتِي بالزور والكذب وقوهم في الحكمة : لا تَعِدْ عِدَةَ لا تثق من نفسك بإيجازها ، ولا يغرنك المرتقى وإن كان سهلاً ، إذا كان المنحدر وعراً .

كما يقال : يَصِفُ - صِفَ - صِفَةٌ . . . (بشرط ألا يكون المصدر لبيان الهيئة كما سبق) ،

ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرطين ؛ أن يكون حرف المضارعة مفتوحاً وأن تكون عينه مكسورة ؛ نحو : أَعِدُ - نَعِدُ . فلا حذف في مثل يؤلِّدُ ، وَيَوْضُو . . (١)

الثالثة : إذا كان الماضي ثلاثياً مكسور العين ، وعينه ولا منه من جنس واحد - مثل : ظَلَمْتُ^(٢) - جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك . وهي إبقاؤه على حاله مع فك إدماعه وجوباً ، كالمثال السابق : (ظلمت) أو : حذف عينه دون تغير شيء في ضبط ما بقي من الحرف : مثل : ظَلَمْتُ . أو حذف عينه ونقل حركتها إلى فاء الكلمة ؛ مثل : ظَلِمْتُ .

فإن كان الفعل المضارع المكسور العين مضارعاً أو أمراً واتصلا بنون النسوة جاز إبقاؤه على حالهما من غير حذف ولا تغيير إلا فك الإدغام وجوباً ، وجاز حذف العين ونقل حركتها - وهي الكسرة - إلى الفاء ؛ فنقول :

= حركة الفاء ، فصارت دليلاً على الفاء المحذوفة . وجاءت تاء التأنيث عوضاً عن الفاء المحذوفة . ومن الشاذ اجتماعهما معاً .

(١) في المسألتين الأوليين يقول ابن مالك في فصل مستقل هو آخر الفصول في ألفيته : وليس بعده إلا باب : « الإدغام » .

« فإ » أمر ، أو مضارع من : كَوَعَدَ . وحذف . وفي : كَعِدَةٌ ، ذاك اطرْدُ - ١
وحذف همز « أفعل » استمر في مضارع ، وبنيتي مُتَّصِفٌ - ٢

(بنيتي متصف ، أي صيغتي شخص متصف ، والمراد بهما : صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول ، لأنهما الدالتان على ذات متصفة . . .

(٢) تقول : ظَلَمْتُ أَعْمَلَ كذا ، بمعنى بقيت أعمله طول النهار ، دون الليل . والفعل « ظل »

عَلِمَ يَعْلَمُ عَالِماً .

(النسوة يقررن^(١) أو يتقررن) . (واقرون يا نسوة ، أو قرن) ... وسمع فتح القاف في : قرن^(٢) ...

الرابعة : أن يكون حرف العلة عيناً في اسم المفعول ؛ كفعله . وفي هذا النوع يجب إحداث تغيير آخر ، غير الإعلال بالنقل - هو حذف الواو من : « مفعول » إن كان الفعل واوى العين ، وحذفها مع كسر ما قبلها إن كان يأتي العين . فمثال الفعل الواوى العين : «صام يصوم» . واسم المفعول منه هو : «مَصُومٌ» ، تنقل الضمة - وهى حركة الواو - إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فيجتمع بعد هذا النقل ساكنان ، هما : الواوان . فيجب حذف أحدهما - والأرجح أنه الثانى^(٣) لزيادته وقربه من الطرف - فيصير اسم المفعول : مَصُومٌ . ومثل هذا يقال في اسم المفعول من : قال ، ورام ، وحاط . . . وأمثالها ؛ حيث يكون اسم المفعول هو : مَقُولٌ ، وَمَرُومٌ ، وَمَحْوُوطٌ ، ثم يحصل الإعلال بالنقل ، ويليه الإعلال بالحذف ، ومن النادر الذى لا يقاس عليه تصحيح اسم المفعول المعتل العين بالواو ؛ كقولهم : ثوب مصوون ، والقياس مَصُونٌ^(٤) .

ومثال الفعل اليائى العين : باع^(٥) يبيع . واسم المفعول منه هو : مَبِيْعٌ .

(١) قرَّرت بالمكان يقرِّر ، بمعنى سكن واستقر فيه . وأصلهما الشائع : قرَّرت يقرِّر .

(٢) في هذه المسألة الثالثة يقول ابن مالك في ختام الفصل :

ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّلْتِ اسْتُعْمِلَا وَقَرْنٌ فِي : اقْرُرَنَّ . وَقَرْنٌ نَقْرِيلاً - ٣

(٣) إن كانت المحذوفة هى الثانية الزائدة ، طبقاً للرأى الأشهر ، فاسم المفعول على وزن : «مَفْعُولٌ» - بفتح ، فضم ، فسكون ... - وإن كانت المحذوفة هى الأولى التى هى عين الكلمة فوزن اسم المفعول : «مَفْعُولٌ» ، لأن عين الكلمة حذفت هنا ، وبقيت هناك . ولا أثر للخلاف بين الرايين إلا في هذا الوزن الصرفى .

(٤) وقد ورد السماع أيضاً مطابقاً للقياس في قول درعييل - وهو ممن يحتج بكلامهم - واصفاً حكم يزيد بن معاوية :

بناتُ يزيدٍ فى القصورِ مصونةٌ وآلُ رسولِ اللهِ فى الفلواتِ

(٥) لهذا الفعل الثلاثى رباعى مبدؤه بالهمزة هو : «أباع» ؛ فيكون اسم المفعول للرباعى هو : «مُباعٌ» . (وقد ورد النص على هذا كله فى مجلة مجمع اللغة العربية القاهرى - الجزء ٢٧ عدد فبراير سنة ٧١ ص ٢٣١ .

تنقل حركة الضمة وهي حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فيلتقى بعد هذا النقل ساكنان ؛ هما : الياء والواو ، فيجب حذف أحدهما ؛ وهو الواو - على الأصح ، لما سبق - فيصير اسم المفعول : مَسْبِيعٌ ، بياء ساكنة قبلها ضمة ، فنقلب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء ، ويصير اسم المفعول هو : مَسْبِيعٌ بعد وقوع إعلال بالنقل ، وآخر بالحذف وقلب الضمة كسرة . ومثل هذا يقال في اسم المفعول من الأفعال : هام يهيم - شاد يشيد - غاب يغيب . . . وأمثالها - حيث يكون اسم المفعول هو : مهيسوم - مشيود - مغيوب . . . ثم يدخله الإعلال بالنقل ، فالإعلال بالحذف ، ثم قلب الضمة كسرة . وهذا هو الأفصح في المعتل العين بالياء ، ويحسن الاقتصار عليه . وتميم تمييز تصحيح هذا النوع اليائي ، فتقول ثمر مَسْبِيعُوع ، وثوب مَحْسِيطُوع ، وسفيه مديون^(١) وهكذا^(٢) .

(١) ومريض مَسْيُونٌ ، أى : مصاب بالعيّن (يريدون بها : الحسد . والفعل : عان يعين) وبلغتهم قال الشاعر :

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخخال أنك سيد معين
(٢) يقول ابن مالك في النوع الرابع وما فيه من الإعلال بالنقل ، وبالحذف ، وما يجوز فيه من تصحيح ، وما ينذر :

وما لإفعالٍ من الحذفِ ومن نقلِ فمفعولٍ به أيضا قمين -
يقول : ما ثبت لإفعال (واستعمال) كذلك . وقد سبق الكلام عليهما) من الإعلال بالنقل والحذف فقيمين به (أى : جدير به) المفعول به أيضا من الفعل المعتل العين بالواو ، أو بالياء ، ثم ضرب مثالين هذين ، وبين أن تصحيح ما عينه الواو نادر ، دون ما عينه ياء ؛ فقال :

نحو : مَسْبِيعٍ وَمَصُونٍ ، وَنَدَّرَ تصحيح ذى الواو، وفي ذى الياء اشتهر -
ثم انتقل ابن مالك بعد ذلك إلى ثلاثة أبيات سبق ذكرها وشرحها في المواضع المناسبة لها ، (ص ٧٨١ وما بعدها) وختم بها الفصل السابق ، ونصها :

وَصَحَّحَ المفعولَ من نحو : عَدَا وَأَعْلَلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجودا - ٨
كَذَلِكَ ذَا وجهينِ جا «المفعول» من ذى الواوِ لِأَمْ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْزُ - ٩
وشاعَ نَحْوُ : نَيْمٍ في : نُومٍ ونَحْوُ : نِيَامٍ شَدُوذُهُ نَمَى - ١٠



النحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة

الجزء الرابع

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات
والمفصل للأساتذة والمتخصصين
مشتملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عبدالله حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة
ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والعروض

* * *

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الثالثة



دار المعارف بمصر

النحو الوافي

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية . وفي صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه » .

ومن موادّ هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً مُحكماً مستقلاً ، يناسب طلبية الدراسات « النحوية والصرفية » ، ومناهجها بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة - قبل الانتقال إلى مسألة جديدة - بزيادة وتفصيل يناسبان الأساتذة والمتخصصين . مع العناية في أكثر المسائل بتسجيل أرقام الصفحات التي تشتمل على ما له صلة بالمسألة المعروضة ، وتدوين تلك الأرقام في الهوامش ؛ ليتيسر للراغب جمع ما تفرق من أحكامها في مواضع متعددة ، لدواعٍ ومناسبات مختلفة .

وتبين صفحات « الزيادة والتفصيل » برمز في أعلاها ؛ يدل عليها وحدها ، ويميزها من غيرها ؛ وهو : سطر ، أو سطران ، من النقط الأفقية المتقاربة .





الفهرس

١ - بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء :

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
١	النداء، وكل ما يتصل بأحكامه	٥١٢	أدوات التحضير ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع :
٧٧	الاستغاثة		(لولا - لوما - هلاً - ألاً - ألاً ...)
٨٩	الندبة	٥١٧	العدد
١٠١	الترخيم	٥٦٨	كنايات العدد : (كم - كآين - كذا - كنايةات أخرى)
١١٨	الاختصاص	٥٨٥	التأنيث
١٢٦	التحذير والإغراء	٦٠٥	المقصود والممدود ، وتثنيتهما ، وجمعهما تصحيحاً .
١٤٠	أسماء الأفعال	٦٢٥	جمع التكسير
١٦٢	أسماء الأصوات	٦٨٣	التصغير
١٦٧	نونا التوكيد	٧١٣	النسب
١٨٥	إسناد الفعل إلى الضمائر	٧٤٧	التصريف
٢٠٠	ما لا ينصرف	٧٥٦	الإعلال ، والإبدال ، والقلب
٢٧٧	إعراب المضارع : ١- (نواصبه)	٧٩٤	الإعلال بالنقل
٤٠٥	ب - جواز المضارع	٨٠٠	الإعلال بالحذف
٤٨٢	اجتماع الشرط والقسم		
٤٨٩	١ - توالى شرطين أو أكثر ،		
٤٩٠	ب - توالى الاستفهام والشرط .		
٤٩١	لَوْ		
٥٠٤	أماً الشرطية		

* * *

ب - تفصيل المسائل والموضوعات التي يشتمل عليها كل باب من الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في : « الزيادة والتفصيل » ، والهوامش .

باب النداء ، وما يتصل به :

الموضوعات المكتوبة بجرور صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ١٢٧ :		٩	المسألة ١٢٨ :
١	النداء :		أقسام المنادى الخمسة ،
	تعريفه .		وحكم كل .
	أحرفه ، موضع استعمال كل		القسم الأول :
	حرف .		المفرد العلم . - تعريفه ،
	الفاظ لا تكون إلا منادى ، وأخرى	١٠	ما يلحق به - أحكامه
	لاتصلح منادى .		المختلفة ، البناء على الضم ...
٣	١ - حذف حرف النداء	١١	والعلم والمعازف المبنية قبل النداء .
	ومواضعه .	١٤	طريقة بناء العلم المنقوص ، والمتون .
	ب - مواضع لا يصح فيها	١٥	طريقة بناء العلم المقصور .
	حذف الحرف : « يا »	١٦	حكم نداء المثني ، والجمع ، وإثنا عشر ،
	ج - مواضع يقل فيها حذفه .		وإثنا عشر ، علمين مبدؤين بهمزة القطع
٤	هل يصح نداء الضمير ؟	١٨	صورة من العلم المفرد يجوز
	ما المراد باسم الجنس المعين وغيره .		فيها أمران ...
٥	ما تمتاز به : « يا »		المنادى وغير المنادى الموصوف بكلمة :
	مناداة القريب بما للبعيد ،		ابن ، أو ابنة ، أو بنت ، أشباهها .
	والعكس .	٢٠	متى تحذف همزة الوصل منهما -
	النداء الحقيقي وغير الحقيقي .		جواز أمر ثالث - التعليل للثلاثة
٦	دخول حرف النداء على غير	٢٥	القسم الثاني : النكرة المقصودة
	الاسم .		- تعريفها - حكمها .
	هل يحذف المنادى ؟	٢٦	الفرق في التعيين بين النكرة المقصودة والعلم
٧	د - نوع الجملة الندائية	٢٨	متى تبني على الضم وجوباً ، أو جوازاً .
	فاعلية إنشائية . لا يصح أن تكون خبراً		وحكمها إذا كانت موصوفة ؟
	نيابة حرف النداء عن العامل		ما لإعراب الجملة بعد النكرة المقصودة ؟
	حرف النداء من أحرف المعاني . أو ذلك	٣٠	ولا سيما المنقولة من مقصور أو منقوص .
	***		عودة إلى الفرق بين التعيين في العلم
			وفي النكرة المقصودة .
		٣٠	حكم المعارف التي ليست أعلاماً ...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٨	نداء « أَيْ » ، « وَأَيَّة » ، واسم الإشارة	٣١	القسم الثالث : النَكْرَة غير المقصودة
٤٩	الكلام على أَيْ ، وأية ، ونعتها ، والمطابقة وعدمها ، والإفراد وفروعه . .		تعريفها ، وحكمها .
٥٠	نعت اسم الإشارة المنادى .		القسم الرابع : المضاف ، تعريفه ، وحكمه .
٥١	المراد « بالمهم » في المنادى وغيره	٣٢	القسم الخامس : الشبيه بالمضاف
٥٢	جواز الرفع والنصب .	٣٣	حكم نداء الأعداد المتعاطفة .
٥٣	(٤) التابع المستقل : (البدل وعطف النسق) .	٣٤	حكمها أيضاً
	ح - ما يصح نصبه وبنائه على الضم .		***
٥٤	اسم زائد لا يوصف بإعراب ولا بناء ، ملخص أحكام توابع المنادى	٣٦	المسألة ١٢٩ : الجمع بين حرف النداء و «أل» .
٥٥	***		الكلام على : « اللهم » وهمزة « الله » .
٥٨	المسألة ١٣١ : المنادى المضاف إلى ياء المتكلم .	٣٧	نعمته . معاني : اللهم .
	أحرف اللين ، واللين ، والعلّة .	٣٨	متى تصير همزة الوصل للقطع ؟
٦٢	تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها .		***
٦٥	الكلام على : يَا بَيْت - يَا بَيْت .	٤٠	المسألة ١٣٠ : أحكام تابع المنادى .
٦٧	حكم معتل الآخر وما ألحق به حكم الأسماء الخمسة عند نداءها		١ - أحكام تابع المنادى المنصوب حكم الضمير المصاحب للتابع ، مناقشة النحاة في حكم البدل وعطف النسق
٦٨	*** المسألة ١٣٢ : أسماء لا تكرر إلا منادى . بيانها تفصيلاً . . . (أبْت - أُمّت - اللهم - فل)	٤٢	وجوب جر التابع
٧٣	أسماء لا تكون منادى . صيغة « فعال » لسب الأثني ، ولأثر نداء المجهول اسمه	٤٣	ب - تابع المنادى المبني على الضم . (١) ما يجب نصبه - كيفية إعراب فاقد الشروط .
٧٦	النحو الوافي - زاعم	٤٥	حركة شكلية صورية في بعض التوابع
		٤٥	(٢) ما يجب رفعه :

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب الاستغاثة .

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ١٣٣	رقم الصفحة : الموضوع :
٧٧	الاستغاثة .
٧٨	تعريفها - أسلوبها ، وأركانها
٧٨	حكم « يا » .
٨٠	حكم المستغاث ، ولامه ، وتوابعه
٨٠	رأى في إعراب المستغاث العرب والمبني

باب الندبة

٨٩	المسألة ١٣٥ :
٩٠	تعريفها ، ركنهاها ،
٩٠	١ - الأحكام الخاصة بحرف النداء .
٩١	«ب» المندوب ، والأحكام الخاصة به
٩١	هل هو منادى حقيقى ؟
٩٤	زيادة الألف في آخر المندوب

باب الترخيم

١٠١	المسألة ١٣٧ :
١٠١	تعريفه - أقسامه -
١٠١	القسم الأول : ترخيم المنادى
١٠١	كثرة الترخيم في بعض ألفاظ معينة .
١٠٢	شروطه .

١٠٥	ما يحذف جوازاً من آخر المنادى المرخيم .
١٠٩	حرف العلة ، واللين ، والمد عوده إلى همزة الوصل التي تصير همزة قطع .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١١١	كيفية ضبطه على لغة من	١١٥	الكلام على : ياصح ...
	ينتظر ومن لا ينتظر .		***
	أى الطريقتين أفضل ؟ لماذا ؟	١١٦	المسألة ١٣٨ :
			القسم الثاني : ترخيم الضرورة

باب : الاختصاص

١١٨	المسألة ١٣٩ :	١٢٥	إعراب الجملة التي تحوى
	توضيحه بالأمثلة - تعريفه .		المختص .
١٢٠	الغرض منه .		الجمل الاعراضية لا محل لها
١٢١	حكمه .		من الإعراب .
١٢٢	أوجه التشابه والتخالف بين		
	الاختصاص والنداء .		

باب التحذير والإغراء

١٢٦	المسألة ١٤٠ :	١٣٢	ملخص الأحكام السابقة .
	١ - التحذير	١٣٣	عامل التحذير .
	تعريفه - أساسه الاصطلاحية		العامل المقدر ليس أمراً يتعبد بنصه
١٢٧	الأول : حكمه .	١٣٥	ما يجوز فى الواو
			نوع أسلوب التحذير
١٢٨	الثاني والثالث ، وحكهما .	١٣٦	ب - الإغراء - تعريفه ، وحكمه
١٢٩	الرابع . حكمه .	١٣٨	بعض الأمثال المسموعة بالنصب
١٣٠	الخامس . حكمه .		وأشباهاها .

باب أسماء الأفعال

١٤٠	المسألة ١٤١ :	١٤٢	الرأى القائل إنها خالفة . . .
	معناها ، تعريفها .	١٤٣	تقسيم هذه الأسماء بحسب
١٤٢	مزيتها .		نوع أفعالها -

الموضوعات المكتوبة بجر وف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
١٤٥	لغتان في : هَلْمُ ، مَعْنَى : هَلْمُ جَرًّا .
١٤٦	شتان
١٤٧	تقسيمها بحسب أصلاتها في الدلالة : إلى مرتجَلٍ ومنقول .
١٥٠ و ١٤٩	تفصيل الكلام على «رويد» و «بله»
١٥٣ ✓	أهم أحكامها :
	نوع قياسي .
	السماع - الجمود - البناء -
	التنوين وعدده ٥ -
	العمل .
١٥٤ ✓	المراد من تعريفها وتكثيرها .
١٥٦	نوع فاعلها
	الكلام على : هيت ،
١٥٧	حاجة اسم الفعل إلى الفاعل دليل أهميته
١٦٢	المسألة ١٤٢ :
	أسماء الأصوات .
	تعريفها وتقسيمها .
	أشهر أحكامها .
١٦٧	المسألة ١٤٣ :
	بيانها - أثرهما المعنوي
١٦٩	آثارهما اللفظية ، والأحكام المرتبة عليهما .
١٧٠	بناء المضارع على الفتح بناء الأمر على الفتح
١٧١	أحوال توكيد الأمر والمضارع ، متى تحذف « لا » النافية وتُلاحَظ
١٧٩	الأحكام الأربعة التي تختص بها نون التوكيد الخفيفة .
١٨٠	متى يصح التقاء الساكنين ؟
١٨٥	المسألة ١٤٤ :
	إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيدهما ومع التوكيد . . .
١٨٦	دفاع عن الحذف والتقدير هنا شرط توالى الأمثال المنوع .

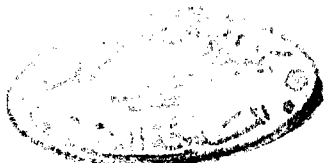
باب إسناد الفعل

أولا - ١ - المضارع

صحيح الآخر .

دفاع عن الحذف والتقدير هنا

شرط توالى الأمثال المنوع .



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهوامش

رقم الصفحة :	الموضوع . :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٨٩	تلخيص إسناد المضارع صحيح الآخر	١٩٧	تلخيص إسناد المضارع معتل الآخر
١٩١	«ب» إسناد المضارع معتل الآخر.	١٩٩	ثانياً - الكلام على الأمر

باب مالا ينصرف

٢٠٠	المسألة ١٤٥ :	٢١١	حكم المضارع المعتل الآخر بالواو ، أو الياء ، عند التسمية كحكم المنقوص حكم ملحقاتها .
	الاسم المعرب من حيث التنوين قسمان :	٢١٤	ب- ما يمنع صرفه لعلمتين معاً .
	معنى الصرف ، تقسيم الاسم الذي لا ينصرف	٢١٦	***
	قد يعبر عن الصرف قديماً «بالإجراء» و... .	٢١٧	المسألة ١٤٦ :
٢٠٤	العلامة الدالة على منعه ، والعلامتان .		الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للوصفية وما ينضم إليها من إحدى العلة الثلاث .
	ما يمنع صرفه لعللة واحدة أو لعلمتين .		الوصفية مع زيادة الألف والنون . معنى الوصفية هنا «فَعْلَانُ فَعَلْتَنِي» تأنيثه بالياء . صحة صرفه وجمعه تصحيحاً ، وكذا فَعْلَتَنِي .
	مناقشة رأى النحاة في العلة والعلمتين .	٢١٨	الوصفية مع وزن الفعل .
٢٠٥	أصل يمان ، وشأم ، وثمان . . .	٢٢٢	الوصفية مع العدل .
٢٠٥	١ - لعللة واحدة : ألف التأنيث بنوعيتها ، حكمها .		تعريف العدل ، وتقسيمه ، وفائدته . رأى فيه ، الكلام على : أحاد ، وثناء . . .
٢٠٧	أصل الممدودة .	٢٢٤	الكلام على : آخر
	شيطان للمنع من الصرف		***
٢٠٨	صيغة منتهى الجموع ، تعريفها	٢٢٧	المسألة ١٤٧ :
	هل منها مثل كلمة : أرادب حكمها .		الكلام على الممنوع من الصرف للعلمية مع إحدى العلل السبع .
٢٠٩			
٢١٠	موازنة بين المنقوص المفرد والجموع وحكم المنقوص منها		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، التفصيل ، الهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٥٦	العلمية مع العدل .	٢٢٧	العلمية مع التركيب المزجي ،
٢٥٦	كلمة عن العدل وتقسيمه وفائدته . . .		معناه .
٢٥٦	وزن : « فَعَلَّ » في ألفاظ التوكيد .	٢٣٠	نوع منه منقوص ينصب بالفتحة المقدرة دائماً
٢٥٧	وزن : « فَعَلَّ » علم مفرد مذ كـر .	٢٣١	حكم الأعلام المركبة تركيب إضافة ، أو إسناد ، أو أعدد . أو أحوال ، أو ظروف .
٢٥٨	الكلام على : سحتر . . .	٢٣٣	العلمية مع زيادة الألف والنون
٢٥٩	الكلام على رجب وصفر -	٢٣٦	العلمية مع التأنيث .
	وزن : فَعَمَّال ، أنواعه ، وحكم كل .		« ا » ما يمتنع صرفه وجوباً .
٢٦١	أمس .		هاء التأنيث هي تاء التأنيث
٢٦٣	حكم العلم المنبئ إذا سمي به هو :	٢٣٨	« ب » ما يمتنع صرفه جوازاً
	الإعراب والصرف .	٢٣٩	أشياء - كأسماء القبائل والأماكن والأحياء - تصرف أولاً تصرف .
***		٢٤٢	العلمية مع العجمة .
٢٦٤	أحكام عامة في المنوع من الصرف :		معنى اللفظ الأعجمي - قد يدخله تغيير عند نقله إلى لغة العرب - الفرق بين المغرب والأعجمي .
	(١) المنوع من الصرف لا يدخله تنوين الأمكنية .	٢٤٥	حكم أسماء الملائكة ، والأنبياء ، وإبليس . كيف يعرف الاسم الأعجمي ؟
	المنوع من الصرف أحد عشر نوعاً . قد يمنع لسبب أو لاثنتين .	٢٤٧	العلمية مع وزن الفعل وصوره المختلفة . . .
٢٦٦	(٣) حكم المنوع من الصرف المنقوص .		تصير همزة الوصل في الأعلام المنقولة همزة قطع
٢٦٧	وزن « أَسْبَعِل » ليس خاصاً بالوصف .	٢٤٩	ضابط عام في صرف الاسم الذي على وزن المضارع .
٢٦٩	(٤) متى يجب تنوين المنوع من الصرف ، ومتى يجوز ؟	٢٥٣	العلمية مع ألف الإلحاق المقصورة (مثل : عَمَلْتَنِي - أَرَطْتَنِي . . .)
٢٧٠	يجوز الصرف وعدمه في حالتين .		كلمة عن الإلحاق .
	معنى التناسب ، والسجع ، والفواصل .	٢٥٥	حكم كلمة : تَسْتَرِي .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٧١	يجوز التنوين للضرورة، وما في حكمها .	٢٧٤	قد تكون الضرورة في غير الشعر .
	معنى الضرورة وموضعها ؟		الكلام على صحة وقوع «لا» بعد «قد»
(٥)	ما يجوز في الضرورة الشجرية .	٢٧٥	في مثل : قد لا أفعل كذا .
			أثر التصغير والتكبير في الصرف وعدمه .

* * *

١- باب إعراب المضارع : (نواصبه)

٢٧٧	المسألة ١٤٨ :	٢٩٠	بقية أنواعها : (المخففة من الثقيلة - الصالحة للمصدرية، وللتخفيف - الزائدة - الحازمة - الضمير - المفسرة)
	١ - نواصبه	٢٩٢	دخول «لما الحينية» على المضارع
	إشارة إلى بناء الأفعال وإعرابها .	٢٩٨	إظهار النون وعدم إظهارها قبل «لا» .
	حكم المضارع ، النواصب .	٢٩٩	الثاني : لن ، معناها وأحكامها
	كلمة أخرى عن العامل . نفاسة جوهره ، عيه . . .	٣٠٠	الثالث : كي . معناها وأحكامها
٢٧٨	عدد النواصب	٣٠١	حكم الفصل بينها وبين المضارع بحرف النفي : لا ، أو : ما ، أو بهما .
٢٧٩	للمضارع المبني المجرد محل إعرابي		الفرق بينها وبين : «أن» المصدرية .
٢٨١	الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها :	٣٠٣	أنواعها : المصدرية .
	الأول : أن .		سبب استعمال المصدر المنسبك .
٢٨٢	أحكامها : إشارة إلى المصدر المؤول .		التعليلية - الصالحة للأمرين - الاستفهامية .
	ولماذا نلجأ إليه . قد يكون سبكه بغير سببك	٣٠٥	وصل كي «بلا» النافية وفصلها .
٢٨٤	حالات إظهارها وإضمارها ، وجوبا وجوازا (بيان السبب في ص ٣٧٨ ، ٩٩٩)	٣٠٧	الكلام على : «كما» في بيت قديم
٢٨٩	«أو» قد تكون حرف استئناف كالواو ، والفاء ، وم .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٠٨	إذن : مادتها - معناها - أحكامها - كتابتها .
٣١٣	حكمها بعد الواو والفاء .
٣١٥	تضمنها معنى الشرط أحياناً وما يترتب على هذا .
٣١٦	هل يجوز إهمالها مع استيفاء الشروط ؟
٣١٧	المسألة ١٤٩ : * * *
	الأدوات الخمس التي ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً .
	أحكام هامة تختص بهذه الأدوات وأولها : لام الجحود ، معناها شروط عملها .
٣٢١	نوعها ، الحرف الزائد المحض وغير المحض .
٣٢٤	الفرق بين لام التعليل ولام الجحود هل تحذف اللام أو فعل الكون ؟
٣٢٦	ثانيتها ، أو : العاطفة التي بمعنى : حتى ، أو : إلا . المراد من ذلك كله .
٣٣١	إعراب : « أو » وما بعدها ؟ سبب الالتجاء إلى : « أو » ونصب المضارع بعدها .
٣٣٣	ثالثها : حتى الجارة ، معناها
	رقم الصفحة : الموضوع :
	عملها .
	الحال الحقيقية والماضية ، والمستقبلية .
	إشارة إلى « حتى » العاطفة ، وحتى الابتدائية
	معنى « حكاية الحال الماضية » .
	حالات المضارع بعد « حتى »
٣٣٨	حكم المضارع بعدها
	- الفصل بينها وبين المضارع
٣٤٧	ملخص حالات المضارع بعد « حتى »
٣٥٠	أشئلة يعرضها النحاة لها .
٣٥٢	رابعها : فاء السببية الجوابية .
	معناها ، ودلائلها ، شرط النفي والطلب قبلها .
٣٥٤	عملها . معنى النفي
	إشارة إلى الاستفهام الحقيقي والتقريرية
٣٥٧	كيفية تأويل المصدر المنسبك هنا .
٣٥٨	معنى العطف على المعنى والتوهم .
٣٥٩	صور من تسلط النفي على ما قبل الفاء ، وما بعدها مما عمل أحدهما فقط .
٣٦٥	ب- الطلب بنوعيه (المحض وغير المحض) . الأمر - النهي - الدعاء - الاستفهام - العرض - التحضيض - التمني - الترجي - معنى كل واحد وحكمه
٣٦٦	الأوز ، معناه ... صيغته ...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٦٧	النهى .
٣٦٨	الدعاء - الاستفهام .
٣٦٩	العرض . التحضيض . التمني
	جمل خبرية في معنى الأمرية
٣٧١	حكم المضارع الذي اختفت من صدره « فاء السببية » - انظر ص ٣٦٦
٣٧٢	مسائل يجوز فيها نصب المضارع بأن مضرة وجوباً ، وعدم نصبه -
٣٧٣	الجواب والحجاب عنه لا يتوافقان ؛ بل . يجب تخالفهما . . .
٣٧٥	خامسها : واو المعية ، فائدتها . ومعناها .
٣٧٦	عملها - حكم المضارع بعدها
٣٧٨	التشابه والتخالف بين فاء السببية ، وواو المعية
٣٧٩	واو الصرف .
٣٨٢	الفرق بين واو المعية والواو العاطفة . .
٣٨٤	صور « اللواو » يختلف فيها المعنى والإعراب
٣٨٥	« ثم » قد تكون كواو المعية ؛ وقد تكون للاستئناف . . .
٣٨٧	المسألة ١٥٠ :
	حكم المضارع إذا لم توجد قبله فاء السببية .
٣٨٨	أداة الشرط لا تدخل على النهى .
٣٩٠	الاستئناف البياني وغير البياني .
٣٩٥	جواب الأمر ، والرجعي
٣٩٨	كيف نعرب « لا » الناهية التي فقدت الدلالة على النهى
٤٠٠	المسألة ١٥١ :
	حذف « أن » والنصب بها في غير المواضع السابقة ، الفرق بين حذفها وإضمامها .
٤٠٢	المسألة ١٥٢ :
	السبب في إضمام : « أن » وجوباً وجوازاً

ب - باب إعراب المضارع : (جوازمه)

٤٠٥	المسألة ١٥٣ :
	ب - جوازمه
	عوامل جزمه ثلاثة أنواع ، وبيان سبب التسمية . إشارة إلى موضع الكلام على : جزم المضارع في جواب الطلب « ٤٠٦ النوع الأول : ما يجزم مضارعاً واحداً أربعة .
٤٠٨	« اللام ، الطلية » . معناها ، وأحكامها .
٤١٢	« لا الطلية » ، معناها ، وحكمها
٤١٣	الجزم بعد « لا » النافية .
	« لم ولما » . ما يشتركان فيه وما تنفرد به كل .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهوامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٢٧	المسألة ١٥٥ : - الأمور التي تختلف فيها تلك الأدوات . ناحية الاسمىة والحرفية . ناحية الاتصال « بما » . ناحية المعنى واختلافه ...
٤٣١	إشارة لبعض الفوارق بين « إذا » الشرطية وغيرها ، كأن « وأخواتها ناحية التعليق .
٤٣٣	« إن » الوصلية ، وإشارة لباقي أنواع « إن » . هل يقترن جواب إن الشرطية « باللام « إن » التفصيلية .
٤٣٦	دخول « إن » الشرطية على « لم » .
٤٣٨	إعراب أدوات الشرط الجازمة وأدوات الاستفهام المحض . ***
٤٤٠	المسألة ١٥٦ : النوع الثالث الذي يقع الخلاف في اعتباره جازما : إذا - كيف - لو ***
٤٤٤	المسألة ١٥٧ : الأحكام الخاصة بجمليتي الشرط والجواب إذا كانت الأداة جازمة ، أو ...
٤١٤	المراد من الاستفهام التقريري . ٤١٤ ما تنفرد به « لم » ما الذي يجزم المضارع المسبوق بلم وقبلها أداة شرطية جازمة
٤١٧	٤١٧ ما في حيز الجواب لا يتقدم على الجواب . ما تنفرد به « لما » ٤٢٠ الفرق بين « لما » الجازمة والحينية ، والتي بمعنى « إلا » . ومن هذه : أنشدك الله لما فعلت - كذا . . . والمراد منها ***
٤٢١	المسألة ١٥٤ : النوع الثاني : الذي يجزم مضارعين معاً ، أو . . . أدواته ؛ الأسماء منها والحروف - أشهر الأمور التي تتفق فيها . الفرق المعنوي بينهما ٤٢٢ معنى فعل الشرط وجوابه . « من وما » الشرطيتين والموصلتين ٤٢٣ هل تقع الجملة الشرطية حالا ؟ ٤٢٥ لا بد من دخولها على فعل ، ٤٢٦ صدارتها ، عدم حذفها . عدم دخولها على : « لا الناهية » . ***

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٦٥	أولاً - أحكام الشرطية . هل تسمى جملة ؟
٤٦٦	هل تجتمع « الفاء وإذا ؟ »
٤٦٧	هل يقترن الجواب بالفاء في غير تلك المواضع ؟ متى تجيء الفاء في الجواب المنفي بلا ؟
٤٦٩	تتزيل الظرف منزلة الشرط، وأثر ذلك في جلب الفاء
٤٧١	تقديم ما يدل عليه ، وشرط هذا : «هل» الاستفهامية لا تدخل على : « إن » الشرطية، ولا على ما تضمن معنى « إن » بخلاف الهمزة الاستفهامية .
٤٧٢	أحكام عامة تختص بجمليتي الشرط والجواب معاً :
٤٧٤	مواضع يتعين فيها أن تكون بعض الأسماء موصولات ، لا شرطية ، اسم الزمان لا يضاف لجملة شرطية .
٤٧٥	ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع في الجواب وجزمه الزمان لا يضاف لجملة شرطية .
٤٧٦	أثر الإعراب المحلى
٤٧٧	اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله إلا المضاف ، وحرف الجر .
٤٧٨	ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع في الجواب وجزمه الزمان لا يضاف لجملة شرطية .
٤٨٠	اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله إلا المضاف ، وحرف الجر .
٤٤٥	ثانياً - أحكام الجوابية . . .
٤٤٩	حذف الجواب . إشارة إلى دخول « إذا » الفجائية على الجواب
٤٥٠	تقديم ما يدل عليه ، وشرط هذا : «هل» الاستفهامية لا تدخل على : « إن » الشرطية، ولا على ما تضمن معنى « إن » بخلاف الهمزة الاستفهامية .
٤٥١	مواضع يتعين فيها أن تكون بعض الأسماء موصولات ، لا شرطية ، اسم الزمان لا يضاف لجملة شرطية .
٤٥٨	اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله إلا المضاف ، وحرف الجر .
٤٦٦	أقتران الجواب بالفاء .
٤٦٣	قد تحل في بعض المواضع « إذا » الفجائية محل الفاء . هل يقترن جواب « إن » باللام ؟
	بعض الأحرف والأدوات التي لها الصدارة
	عودة إلى اقتران جواب « إن » باللام

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش
باب اجتماع الشرط والقسم، وحذف جواب أحدهما.

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٨٢	المسألة ١٥٨ :
القسم الاستعطافي وغير الاستعطافي .	اجتماع الشرط والقسم وحاجة كل إلى جواب ، ونوعه .
٤٨٥	
حذف جواب الشرط أو القسم عند اجتماعهما .	

* * *

باب : توالى شرطين أو أكثر ، وتوالى شرط واستفهام	
٤٨٩	المسألة ١٥٩ :
٤٩٠ (ب) - توالى الاستفهام والشرط .	(١) توالى شرطين ، أو أكثر

* * *

باب : « لو » الشرطية بنوعها	
٤٩١	المسألة ١٦٠ :
٤٩٨ لام التثنية . ٥٠٠ حذف فعل شرطها وحده . حذف الجملة الشرطية . حذف فعل الجواب . حذف جملته . ٥٠١ محذف الجملتين .	١ - الشرطية الامتناعية ، معناها وأحكامها . ب - الشرطية غير الامتناعية معناها ، وأحكامها .
٤٩٦	٤٩٦ أحكام مشتركة بين النوعين .
٤٩٧	٤٩٧ كلاهما لا بد له من جواب .

* * *

باب : أمّا الشرطية ، وأنواع أخرى .	
٥٠٤	المسألة ١٦١ :
٥٠٨ تقديم بعض المعمولات على الفاء الداخلة في الجواب .	١ - صيغتها ، ب - معناها .
٥٠٩ حذف « أمّا » . والكلام في مثل : (وربك فكبير ، ...)	٥٠٦ ح - أحكامها النحوية .
٥١١ أشهر أنواع « أمّا » - مع الإشارة إلى « أمّا - العاطفة »	٥٠٧ وجوب اقتران جوابها بالفاء

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب : أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥١٢	المسألة ١٦٢ :	٥١٢	الآ التي للاستفتاح
٥١٣	لولا - لوما - هلا - ألا - ألأ - لو .	٥١٣	ومثلها : أمّا ، المعاني التي تؤدبها تلك الحروف ، وأحكامها النحوية .

• • •

باب : العدد

٥١٧	المسألة ١٦٣ :	٥٢٣	وحكمه . لم كان اسم جمع مذكر وليس جمعاً مذكراً ؟ (٤) العدد المعطوف ، معناه وحكمه .
٥١٨	أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها . ما يدل عليه لفظ العدد . (١) المفرد - صحة كتابة « مئة » من غير ألف ، وفصلها عن : « ثلاث » في الأعداد المفردة .	٥٢٥	المسألة ١٦٤ : تمييز العدد . ١ - الأعداد المفردة .
٥٢٠	الكلام على لفظي : بضع ونيف ضبط « شين » عشرة . (٢) المركب . معنى الصدر والعجز والنيف صحة إظهار الواو بين جزأى المركب المزجي العددي . . .	٥٢٨	وقوع العدد نعماً مؤولاً ، أو بدلاً ، وعطف بيان
٥٢١	ضبط الشين في « عشرة » في الأعداد المركبة . (٣) العقد ، معناه ،	٥٢٩	ب - تمييز بقية أقسام العدد
٥٢٢		٥٣٠	نعت تمييز العدد المركب ، والعقد ، والمعطوف
		٥٣٢	قد يضاف العدد إلى غير تمييزه .
		٥٣٣	المراد من المائة والألف . متى يصلحان تمييزاً ؟

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهوامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٤٨	الثالث : تذكير العقود .	٤٣٤	الاستغناء عن التمييز أيضاً .
٥٤٩	الرابع : تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها .	٥٣٥	الفصل بين العدد وتمييزه .
٥٥٣	المذكر والمؤنث من أسماء الشهور العربية .	٥٣٦	المسألة ١٦٥ :
	متى تُذكر كلمة : « شهر » قبلها ؟		تذكير العدد وتأنيثه، وما يراعى فيه .
***			الأول : الأعداد المفردة ومائة وألف .
٥٥٤	المسألة ١٦٦ :	٥٣٧	ثلاثة وعشرة وما بينهما الكلام على «ثمان» .
١ - صياغة العدد على وزن «فاعل» وأنواعها، والأغراض منها بدون ذكر كلمة : «عشر» بعده، أو عقد آخر	٥٥٨	٥٣٩	العرب قد تغلب التأنيث على التذكير
ب - الصياغته مع ذكر كلمة «عشر» بعده ،	٥٥٨	٥٤٠	تفصيل الكلام على المفرد الذي يراعى في التذكير والتأنيث
ج - صياغته وبعده عقد آخر	٥٦٢	٥٤٢	قد يكون تمييز العدد المضاف غير جمع حقيقي
***			ما الذي يراعى في المعدود إن كان اسم جمع ، أو اسم جنس جمعياً
٥٦٤	المسألة ١٦٧ :	٥٤٥	متى يجوز تأنيث العدد وتذكيره .
التأريخ بالليالي والأيام	٥٦٥	٥٤٦	وقوع العدد نعتاً . أو بدلا وعطف بيان
الرأى في مجيء نون النسوة وتاء التأنيث في مثل سبع ليال خلون أو خلت ...	٥٦٦	٥٤٦	ما الحكم إن كان المعدود صفة نائبة عن المحذوف ؟
تعريف العدد وتنكيره .		٥٤٧	الثاني : تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها .
قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفة وعلى عشرة .			

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

باب كنايات العدد

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٦٨	المسألة ١٦٨ :	٥٧٣	حكمها - وحكم تمييزها .
(كم ، وكأى ، وكذا ...)		إعرابها .	
وكنايات أخرى منها : كيت ،		٥٧٦	موازنة بين النوعين .
وذيت .		٥٧٧	الثانية : كآين .
معنى الكناية		لغاتها - أحكامها	
الأولى : كم .		التشابه والتخالف بينهما وبين « كم	
الجزرية » .		الجزرية » .	
٥٨٠	الثالثة : كذا .	٥٨٠	الثالثة : كذا .
٥٦٩	أشهر أحكامها - لفظها مفرد ، دون	٥٨٣	كنايات أخرى عن الحديث
مدلولها . طريقة إعرابها . ضابط لإعرابها		كيت - ذيت .	
٥٧٢	ب - الجزرية ، معناها -	٥٨٤	أصل الكلمات السالفة .
* * *			
باب التأنيث			
٥٨٥	المسألة ١٦٩ :	٥٩٢	الفرق بين المعرب والأعجمي ،
التأنيث ، المراد منه .		المؤنث والمذكر من جسم الإنسان	
٥٨٧	أنواعه . وحكم كل .	٥٩٧	شروط وتفصيلات أخرى تختص
٥٩٠	علامات التأنيث ثلاث .	بدخول التاء على بعض المشتقات	
العلامة الأولى : تاء التأنيث		العلامة الثانية : ألف التأنيث .	
(وتسمى : تاء النقل)		المقصورة وأوزانها .	
خطوطها على بعض المشتقات ، دون		٦٠٣	العلامة الثالثة : الممدودة
بعض .		وأوزانها .	
٥٩١	دلالتها على معان أخرى غير		
الفصل بين المذكر والمؤنث			

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب المقصور والممدود، وتثنيهما، وجمعهما تصحيحاً

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٠٥	المسألة ١٧٠ :	٦١٣	المسألة ١٧١ :
	هل يطلقان على الاسم العرب والمبني؟		كيفية تثنية المقصور والممدود
	تعريف المقصور، وحكمه.		وجمعهما تصحيحاً. وكذلك
	صورة مما ناب فيه حرف عن		المنقوص.
	حركة.		(١) تثنية المقصور
	إشارة لمكان المنقوص		المراد من الجمع الصحيح أو السالم
٦٠٦	(١) المقصور القياسي والسماعي		وبقية الأسماء الأخرى من الصحيح.
٦٠٩	أشياء أخرى في المقصور		وشبهه، والمنقوص. ضابط لإرجاع
	القياسي.		اللام المخدفة، حكم المعتل الآخر بالواو
	وطريقة تثنيته وجمعه.		
٦١٠	(ب) الممدود - تعريفه -	٦١٧	ب - تثنية الممدود
	القياسي منه.		سبب قلب الهمزة وعدم قلبها،
٦١١	الممدود السماعي.		إشارة إلى الإلحاق
٦١٢	قصر الممدود، وعكسه.	٦١٨	ج - جمع المقصور جمع
	السماعي منه		مذكر سالماً

* * *

٦١٩	د - جمعه جمع مؤنث سالماً	١ - إرجاع لامه في بعض
٦٢٠	هـ - جمع الممدود جمع مذكر سالماً	حالات.
	و - جمعه جمع مؤنث سالماً	٢ - حذف تائه التي للتأنيث
٦٢٠	بعض أحكام عامة فيما يراد	٣ - اتباع عينه فاءه
	جمعه جمع مؤنث سالماً.	

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب جمع التكسير

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٤١	المسألة ١٧٣ :	٦٢٥	المسألة ١٧٢ :
(ب) أشهر جموع الكثرة		تعريفه، المراد من التكسير ،	
(١) فَعَّل		سبب التسمية	
(٢) فَعَّل	٦٤٢	قساه : (القلة والكثرة) .	٥٢٧
(٣) فَعَّل	٦٤٣	وبعض آثارهما	
(٤) فَعَّل	٦٤٤	الدلالة العددية للجموع	
(٥) فَعَّل	٦٤٥	إشارة إلى جمع الجمع	
(٦) فَعَّل		الفرق بينه وبين جمعي التصحيح	٦٣١
(٧) فَعَّل	٦٤٦	قياسية جمع التكسير بنوعيه	٦٣٢
(٨) فَعَّل		معنى المطرد وغير المطرد .	٦٣٣
(٩) فَعَّل	٦٤٧	معنى التليل والنادر والقياس ،	
(١٠) فَعَّل		والغالب ، والأكثر ، والكثير	
(١١) فَعَّل	٦٤٨	والباب ، والقاعدة	
(١٢) فَعَّل	٦٥٠	قرار الجمع اللغوي في ذلك .	٦٢٤
(١٣) فَعَّل	٦٥١	رأى ابن جنى والفراء ، منزلتهما اللغوية	٦٣٥
(١٤) فَعَّل	٦٥٢	صحة استعمال القياس مع وجود اللفظ	
(١٥) فَعَّل		المسوع .	
(١٦) فَعَّل	٦٥٣	(١) أشهر جموع القلة أربعة :	٦٣٦
(١٧) فواعل .		أفَعَّلَة - أفَعَّل - أفعال -	
(١٨) فَعَّل	٦٥٥	فَعَّلَة	
فد تكون جميعا للمذكر عاقل على		القول الفصل في	٦٣٨
وزن فاعل)		جمع فَعَّل على أفعال .	
فَعَّل (١٨)		نوع من الكثرة التي تبيح القياس	
إشارة إلى ما يلحق هذه الصيغة أحيانا		عليها ، والاطراد	
من القلب والإبدال		فَعَّلَة	٦٣٩

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٥٦	(١٩) فَعْمَالِي ...	١	زيادة الياء في جمع
٦٥٧	(٢٠) فَعَالِي .		التكسير وحذفها
٦٥٨	(٢١) فَعْمَالِي .		زيادة تاء التأنيث .
٦٦٠	(٢٢) فَعْمَالِي ، معنى النسب المتجدد .	٦٧٢	حكم بعض الجموع المنقوصة المعتلة المماثلة لفعال التي على وزن : دَوَاعٍ .
٦٦٠	متى يحذف الحرف الأصلي الرابع أو الخامس عند الجمع على : فَعْمَالِل .	٢	تثنية جمع التكسير وجمعه
	حروف الزيادة	٦٧٥	بدلول الجمع وجمع الجمع
	- متى يحذف الحرف الشبيه بالزائد	٦٧٥	٤ - تثنية أنواع المركبات . وجمعها .
٦٦١	متى يحذف حرف العلة ، وحرف المد وحرف اللين		(ا) المركب الإضافي .
٦٦٤	(٢٣) شبه فَعْمَالِل (ويشمل « مفاعل ، ومفاعيل .. »		(ومنه : ابن عرس ، وابن اللبون .
٦٦٦	الحرف القرى (الفاضل) والحرف الضعيف	٦٧٧	(ب) المركب الإسنادي .
	صحة جمع مفعول على مفاعيل قياساً	٦٧٨	(ح) المركب المزجي .
٦٧٠	حذف إحدى اليامين من مثل : أمانى ، أغانى - أغانى .		(د) المركب التقييدي .
	***		الفرق بين جمع التكسير واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي
٦٧١	المسألة ١٧٤ : أحكام عامة .	٦٨٠	- ب - اسم الجمع
		٦٨١	اسم الجنس الجمعي
			التكسير يرد الأشياء إلى أصولها
			صيغة منتهى الجموع
		٦٨٢	المصغر لا يكسر للكثرة

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والمهامش

باب : التصغير

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٠٤	بعض أحكام عامة في التصغير (قلب الحرف الثاني) -	٦٨٣	المسألة ١٧٥ :
٧٠٨	زيادة ياء أحياناً في الخماسي الأصل فما فوقه .	٦٨٥	تعريفه : الغرض منه . تصغير التقريب شروطه :
٧٠٩	حذف أولى ياءين بعد ياء التصغير .	٦٨٨	أنواع مسموعة عودة إلى أن المصغر لا يجمع تكسيراً للكثرة . نوعاه :
٧٠٩	الحرف المشدد بعد ياء التصغير - المصغر لا يكسر للكثرة - كما سبق -	٦٩٤	(أ) طريقة تصغير الثلاثي (ب) تصغير الرباعي
٧٠٩	المصغر ملحق بالمشتق .	٦٩٦	(ج) تصغير الخماسي وما جاوزه
التصغير يرد الأشياء إلى أصوله	***	٦٩٧	أنواع من التشابه والتخالف
المسألة ١٧٦ :	٧١٠	٦٩٨	أسماء لا تحذف منها الزوائد
تصغير الترخيم معناه -	٧١١	٧٠١	مواضع لا يكسر فيها الحرف بعد ياء التصغير في فُعَيْعِيل وفُعَيْعِيل .
الغرض منه حكمه			

باب النسب :

٧١٥	(ب) ما يجب تغييره في آخر الاسم بسبب ياء النسب	٧١٣	المسألة ١٧٧ :
٧١٨	حذف الياء المشددة - حذف تاء التأنيث -	٧١٤	معناه . اعتباره نوعاً من المشتق . أحكامه اللفظية :
	النسب إلى كلمة : « وحادّة » متى يقال « وحدوى » حكم ألف المقصور والممدود		النسب المتجدد وغير المتجدد - معناه عند سيبويه : الإضافة المعكوسة . (أ) زيادة ياء النسب

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم للصفحة :	الموضوع	رقم للصفحة :	الموضوع
٧١٩	الألف لا تكون أصلية إلا في الحرف أو ما يشبهه	٧٣٠	حذف ياء : فَعِيل
٧٢٠	حكم ياء المنقوص .	٧٣١	حذف ياء فُعَيْلَة ...
٧٢٢	حكم النسب إلى معتل الآخر الشبيه بالصحيح .	٧٣٢	حذف ياء : فُعَيْل
٧٢٣	وإلى معتل الآخر بالواو ، وإلى ألفاظ أخرى .	حذف واو فَعُولَة ...	***
٧٢٤	حكم علامة التثنية، والنسب للمثنى	٧٣٣	المسألة ١٧٨ :
٧٢٥	حكم علامة جمع المذكر السالم ، والنسب إليه	النسب إلى ما حذف بعض أصوله :	محذوف العين .
٧٢٦	حكم علامة جمع المؤنث السالم ، والنسب إليه	٧٣٤	محذوف الفاء :
٧٢٧	إشارة إلى موضع النسب إلى جمع التكسير	٧٣٥	محذوف اللام .
٧٢٨	إرجاع المحذوف من الأصول تضعيف آخر الثنائي ... ومنه الثنائي المعتل	٧٣٥	النسب إلى : « ذو » ، و« ذات »
٧٢٩	التغييرات الطارئة على الحرف الذي قبل الأخير بسبب النسب . التخفيف بقلب الكسرة فتحة	٧٣٧	ما يجوز فيه رد اللام وتركها
٧٢٩	التخفيف بحذف إحدى ياءين . حذف ياء : فَعَيْلَة ...	***	
		٧٣٩	المسألة ١٧٩ :
		٧٤١	أحكام عامة في النسب .
		٧٤٣	أ - النسب إلى أنواع المركب ، وملحقاته .
			ب - النسب إلى جمع التكسير ، وما في حكمه
			ج - صيغ أخرى للنسب ، منها
			فَعَال - فاعل - فَعِيل ...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٤٥	د- بعض النسب المسموع - ومنه يمان وشأم صبيغة منتهى الجمع .
٧٤٦	كيف نسب للمنسوب إليه الشاذ في بعض الصور ه- تأنيث المنسوب .

باب : التصريف

٧٤٧	المسألة ١٨٠ :
٧٤٨	معناه ، موضوعه المجرد والمزيد -
٧٤٩	أبنية الثلاثي المجرد من الأسماء والأفعال
٧٥٠	أوزان الاسم الرباعي المجرد
٧٥١	أوزان الاسم الخماسي المجرد كيفية الوزن .
٧٥٣	أحرف الزيادة ، وعلامة الحرف الزائد .
٧٥٥	إشارة إلى معنى الحرف الزائد

* * *

باب : الإعلال والإبدال والقلب

٧٥٦	المسألة ١٨١ :
٧٥٧	المصطلحات الأربعة المشهورة ، بيانها . (الإعلال - القلب - الإبدال - العوض) . معنى الإعلال ملاحظة هامة في السماع والقياس .
٧٥٨	القلب ، الإبدال التعويض ، أو : العِوض .
٧٥٩	المملخص
٧٦٠	أحرف العلة ، والمد ، واللين معنى كل من المعتل ، والمعل ، والمعتل الجارى مجرى الصحيح .
٧٦١	المسألة ١٨٢ :
٧٦٦	أحرف الإبدال وضوابطه إبدال الهاء .
٧٦٧	إبدال الهمزة من الواو ، والياء والألّف
٧٦٨	إبدال الواو والياء من الهمزة مما وقع فيه هذا الإبدال : خطايا - قضايا - هدايا - غشايا - هراوى . . .
٧٦٨	الكلام في مثل : تبرىء ، تبرى ، وخطيئة وخطيئة ، ونحيى ونحيى ، ومقروء ومقروء

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٩٤	المسألة ١٨٣ :	٧٧٥	إبدال الياء من الألف .
	الإعلال بالنقل	٧٧٦	إبدال الياء من الواو .
	معناه ،	٧٨٣	إبدال الواو من الألف .
	مواضعه .		إبدال الواو من الياء .
	* * *	٧٨٦	إبدال الألف من الواو والياء .
٨٠٠	المسألة ١٨٤ :	٧٩٠	إبدال الميم من الراو ومن النون
	الإعلال بالحذف	٧٩١	إبدال التاء من الواو والياء .
	مواضعه .	٧٩٢	إبدال الطاء من تاء الافتعال .
	ومنها : حذف الواو من مثل : وعد	٧٩٣	إبدال الدال من تاء الافتعال
٨٠٢	صحة : باع الرجل ، وأباع		* * *
	واسم المفعول مبيع ومُباع .		





lisanarabs.blogspot.com

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية

تحت رقم ١٩٧٤/٥٥٢٧

مطابع دار المعارف بمصر - ١٩٧٤

١/٧٣/١٧٤